

صبري أبوالمجد

سنوات ما قبل الثورة

١٩٥٢ - ١٩٣٠



الهيئة العامة لمكتبات



0198192

Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع

القاهرة

سنوات ما قبل الثورة

يناير ١٩٣٠ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢

صبري أبو المجد



المكتبة الوطنية الفلسطينية العامة للكتاب

١٩٨٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الى أبنائى وبناتى شباب مصر ، نصف الحاضر وكل المستقبل
الى ذخر مصر وفخرها وسندها الأعلى ، وحصنها الحصين وركنها المكين
اليهم جميعا فى كل زمان ، ومكان ، أهدي هذه الصفحات الصادقة
والمشرقة من تاريخ مصر ، أههم ، « وأم الدنيا » ..

صبرى أبو المجد

الباب الأول

الفصل الأول

مدخل تمهيدى عام إلى سنوات ما قبل الثورة (من ١٨٨١ - ١٩٣٠)

لماذا أكتب هذه الصفحات من تاريخ مصر . وعن هذه الفترة (ينسأين
١٩٣٠ . يوليو ١٩٥٢) بالذات ؟ .

وفى هذا الوقت بالذات ؟ ولماذا حرصت على أن أوليها ما أوليتها من
جانبى ، من اهتمام ما بعده من اهتمام ؟ .

ولماذا أولتها الجماهير عندما نشرت بعض أجزاء منها فى « المصور » فى عامى
١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، أيضا كل هذا الاهتمام ؟ .

ثم لماذا اعتبرها خير ما قدمت من دراسات فى تاريخ حياتى كلها بل
اننى أعتبر هذه الصفحات أخطر وأهم ما قدمته لأولادى وبناتى شباب مصر
المستقلة الحرة صاحبة التاريخ المشرق . وصاحبة المستقبل الأكثر اشراقا بعون
الله سبحانه وتعالى ؟ .

ولماذا طال ترددى - فى البداية - فى تقديمها فى هذه السلسلة من الكتب
الشعبية والتي آمل أن تكون بين يدى كل مواطن مصرى . وكل مواطنة مصرية
بل كل أخ عربى وأخت عربية فى شتى أرجاء الوطن العربى من المحيط الى
الخليج بل فى كل مكان به من ينطق العربية ويؤمن بالعروبة ؟ وفى البداية لابد
أن أذكر فضل الراحل العظيم عبد الرحمن الرافعى مؤرخ مصر الوطنى وأحد
أقطاب الحزب الوطنى - حزب مصطفى كامل ومحمد فريد - والذي شجعنى منذ
نعومة أظفارى على تذوق التاريخ المصرى . من ناحية ، والذي حملنى - كأستاذ
ورائد - هذه المسئولية الضخمة .

فلقد كان - ولما أزل بعد طفلا صغيرا - يهدينى كتبته الوطنية ويشرح
لى ما خفى منها من ناحية .

ثم يعاوننى على أن أشارك فى الحركة الوطنية المصرية قدر استطاعتى .
ومنذ نشأتى الأولى من ناحية أخرى .

ولست بناس ما حييت أبدا يوم أن ذهبت اليه فى مكتبه بشارع عدلى
باشا بالقاهرة بعد استقرار ثورة ٢٣ يوليو وعلان الجمهورية وسقوط أسرة
محمد على ، أقول له : لقد أرخت للتاريخ الوطنى على نحو غير مسبوق ، بحيث
كانت كتبك النافذة التى أطللنا منها على تاريخنا ، وخاصة الحديث منه .

ولا شك أنه كانت لديك معلومات تاريخية خطيرة لم تستطع أن تضمحلها
كتبك لأن الظروف التى كانت سائدة قبل الثورة ، ولأن القوانين السارية المتعول
فى سنوات ما قبل تلك الثورة كانت تحول بينك وبين ذلك .

ثم ان هناك وثائق تاريخية هامة وخطيرة ، كانت محبوسة فى القصور
الملكية أطلق مراحيا بعد قيام الثورة ألا يدعو كل ذلك الى إعادة النظر فى
بعض ما كتبته ؟ .

واذا بالرجل الذى تميز بالوطنية الصادقة الأصيلة وبالتواضع الشديد
الجم ، يقول لى فى صراحة القاضى العادل :

لقد أصدرت يابنى أحكاما فى هذه الكتب وليس من حقى أبدا أن أنقضها ،
أو أعدل منها .

ولكن من حقك أنت وأنت تلميذى فى العمل الوطنى وفى كتابة التاريخ
بل من واجبك الوطنى أن تستأنف هذه الأحكام بما توافر لديك من معلومات
وثائق وظروف موثقة جديدة .

القاضى لا يعدل من أحكامه ولا ينقضها وان كان يسعده أن يرى بعض
أبنائه يقوم بتلك المهمة الوطنية .

وأنا أرشحك لا عن عاطفة خاصة ولكن عن ايمان بصدقك ووطنيتك للقيام
بهذه المهمة .

ومن ذلك التاريخ بدأت أهيب نفسى للقيام بهذا الواجب الوطنى
الكبير .

وكانت سنوات ما قبل الثورة قد تعرضت فى بدايات ثورة ١٩٥٢ لحملات
عنيفة أريد بها تشويه تلك السنوات قدر الاستطاعة .

كان هناك بعض الكتاب والسياسيين الذين يمالئون السلطة الجديدة
وينافقونها .

وكان آخرون لاعتبارات خاصة ولدوافع شخصية وحزبية قد بدأوا
يشوهون ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وكأنما مصر لم تولد الا من ذلك التاريخ .

كتب أحدهم فى احدى المجلات المصرية - مجلة الاذاعة - يقول « ان ثورة ١٩١٩ - وهى الثورة الشعبية الأصيلة التى تأثر بها العالم وخاصة العالم النامى اذ كانت أول ثورة شعبية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى - من صنع الانجليز .

ومن صنع السلطان » .

وما قامت تلك الثورة الا للنيل من سلطتيهما المطلقتين فى مصر : وراح آخر يتصيد بعض عبارات وردت فى مذكرات محمد فريد قام هو شخصيا بشطبها وعدم الاعتماد بها لأنها كانت وليدة معلومات خاطئة وردت اليه وهو فى المنفى .

هذه العبارات المشطوبة استخدمت للنيل من مصطفى كامل وشقيقه على فهمى كامل .

كما استخدمت عبارات أخرى كتبها محمد فريد وهو فى ظلية المنفى وتحت ظروف قاسية ومريبة للطعن على طلعت حرب وشخصيات وطنية أخرى .

كما استخدم هذا البعض مذكرات وذكريات سيده فرنسية معروف عنيا أنها كانت تعمل فى خدمة المخابرات الفرنسية والانجليزية . ومن بين ديائها الوظيفية تتبع كل من محمد فريد والحيدوى عباس حلمى الثانى ، فى المنفى .

استخدمت تلك المذكرات والذكريات للإساءة الى محمد فريد أبرز القيادات المصرية الوطنية فى بدايات القرن العشرين .

وجدنا كتابات أيولوجية أريد بها عز الوجدان المصرى والنظر الى كل الأحداث الوطنية الكبرى نظرة طبقية بحتة بينما الحركة الوطنية التى كانت قد قامت بمصر فى أعقاب الاحتلال البريطانى لمصر كانت من صنع جميع طبقات الشعب وفئاته ولم تكن أبدا قاصرة على طبقة معينة .

كما وجدنا كتابات أخرى لاعتبارات حزبية ضيقة الأفق تستهدف تصفية حسابات كانت قائمة بمصر أيام الأحزاب وقيل ثورة ١٩٥٢ .

وكانت النتيجة - اذا ما صدقنا كل ما قيل ، وكل ما كتب عن مصر قبل ثورة ١٩٥٢ - انها كانت تعيش فى ظلام العصور الوسطى أو ما هو أشد .

وأنه لم يكن بها شخصية واحدة سليمة من المطاعن لأن كل تلك الشخصيات قد وصمت بالضعف ، وجرحت وأُسيِل عليا تراب الظلم ، والاضلام .

ولاحساسى بخطورة هذا التأثير على الشعب ، وعلى تاريخه كنت أبادر بالرد على كل كتابة من هذا النوع بما يتيسر لى من معلومات وبما تسمح به ظروف النشر التى كانت وقتذاك صعبة للغاية .

اذ كان الجو المسيطر على الصحافة وقتذاك يوحي بأن الثورة ترحب بالهجوم ولا ترحب بالرد .

وللأمانة التاريخية أقول ان دار الهلال فى حدود امكاناتها قد فتحت لى الباب فى المصور وفى الهلال للرد على بعض تلك الحملات ولنشر بعض الصفحات المضيفة من تاريخ مصر .

وأذكر للتاريخ أن صاحبي دار الهلال اميل وشكرى زيدان قد سمحا لى كمحرر فى مجلة المصور أن أقضى أكثر من شهرين أجوب خلالهما الديار من أسوان الى الاسكندرية بحثا عن الشهداء الأحياء ممن شاركوا فى ثورة ١٩١٩ . وربما كانت هذه الرحلة الشاقة المضنية من الناحية الجثمانية والطبية المريحة من الناحية النفسية ومن الناحية الروحية ، كانت أول فرصة أتيت لى لدراسة تاريخ مصر فى فترة من أدق الفترات على الطبيعة .

كنت أجرى وراء الأحياء الذين شاركوا فى ثورة ١٩١٩ فأجد بالمصادفة البعثة من شاركوا فى ثورة ١٩٣٥ وفى بعض الأحيان من شاركوا فى ثورة ١٨٨١ « ثورة أحمد عرابى » .

وعندما لا أجد أحياء شاركوا فى تلك الثورات كنت أبحث عن أحفادهم الذين كانوا - أو كان بعضهم بمعنى أدق - لا يعرفون تاريخ آبائهم وأجدادهم وفى بعض الأحيان كنت أجد شخصيات لعبت أدوارا هامة فى التاريخ المصرى دون أن تكتشف ، أو دون أن يتذكرها أحد حتى بكلمة طيبة واحدة .

من تلك النماذج التى آحيت لى رأسى اجلالا وتعظيما ، أسعد مشرقى الذى شارك فى أحداث ديروط وحوكم وقضى عليه - فى ١٩١٩ - بالاعدام ثم خفف الحكم الى المؤبد .

وقضى حتى عام ١٩٣٦ فى السجن دون أن يشمل العفو الشامل الذى شمل كل العاملين فى الحقل الوطنى من ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٦ .
وذلك بمناسبة معاهدة ١٩٣٦ .

ظل الرجل فى السجن حتى أكمل مدة عقوبته كاملة غير منقوصة حتى لم يفرج عنه بعد قضائه ثلاثة أرباع المدة كما هو المتبع فى كل سجون مصر .

سعت للقاء هذا الرجل الذى انتهى به المطاف ليكون خفير كوبرى المعاهدة
قرب ديروط بعد أن تعذر عليه - فور خروجه من السجن - العثور على عمل
مناسب يضمن له الكفاف من الرزق .

وأخيت رأسى - وأنا أقوم بتلك الرحلة التاريخية - اعجابا وتقديرا
للرجل الذى شارك فى ثورة ١٩١٩ مشاركة فعلية .

وكان له يد فى أحداث ديروط وقام بإحدى العمليات الفدائية التى أعقبت
ثورة ١٩١٩ .

ودخل السجن لسنوات عديدة ، ولم يجد عملا اثر خروجه من السجن .
وظل كذلك عاطلا ومتعطلا عن العمل الى أن ألحقه ، أحمد ماهر ، عندما
رأس الوزارة فى أكتوبر ١٩٤٤ ورأى - وهو الفدائي القديم ما حاق بأحد رفاق
الطريق - عبد القادر شحاته - أن يلحقه بإحدى الوظائف فى بنك التسليف
الزراعى المصرى .

وقد سمعت من شحاته ومن مشرقى ومن مفتاح وغيرهم حقيقة أحداث
ديروط وأسيوط وهى أبرز أحداث ثورة ١٩١٩ .

ومن كل من التقيت بهم فى تلك الرحلة استمعت الى اعترافات حقيقية .
كشفت الغموض ، عن كثير من تلك الأحداث التاريخية فالمعروف أنه عندها
وقعت تلك الأحداث كان المتهمون ومن يتولون الدفاع عنهم يحرصون على انكار
اشتراكهم أو اشتراك من يتولون الدفاع عنهم فى تلك الأحداث .

أما بعد أن تغيرت الأوضاع وسقطت كل ما سعى بالجرائم بمضى المدة فقد
كان هؤلاء المشاركون يقولون الحقيقة .

على أننى لم أكن آخذ ما يقول به هؤلاء الاخوة على علاته فقد كنت أتجرى
من صدق كل كلمة .

وأحاول أن أربط بين ما سمعته من هذا ، وذلك بما سمعته من هؤلاء
وأولئك وبما هو موجود فى السجلات وفى دوسيهات القضايا .

الأمر الذى دعانى الى أن أكتب أكثر من مرة مطالبا بإعادة كتابة التاريخ
من جديد .

وكان لدى - ولا يزال - الكثير من البراهين والأدلة ، التى تقلب بعض
الأحداث وتغير من وجهات النظر إليها .

وقد باشرت فعلا القيام بتلك المهمة في قضيتين هامتين أولاهما حادث دنشواى ١٩٠٧ .

وثانيهما اغتيال السير لى سى تاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان .

راجعت فى كل من القضيتين . كل أوراق التحقيق ، كلمة كلمة ، كما راجعت كل مرافعات النيابة والدفاع سطرًا سطرًا .

وعدت الى كل الصحف التى اهتمت بهاتين القضيتين .

وخرجت فيما يتعلق بالقضية الأولى الى أنها كانت غضبية شعبية ولم تكن أبدا مجرد شرارة حرقت الجرن فأدت الى ما أدت اليه من قتل ، ومحاكمة .

عبارة واحدة وردت على لسان أحد المتهمين فى قضية دنشواى دفعتنى الى الاتيها . الصحيح فى القضية .

ذكر أحد المتهمين ، أنه فى العام السابق على أحداث دنشواى تجاه بعض ضباط جيش الاحتلال لصيد الحمام ورأى بعض أبناء دنشواى أن فى دعيتهم الى قرينتهم ما ينافى كبرياءهم الوطنى . فأندروهم بعصم المجيء الى بلادهم مرة أخرى والا . . .

أعدت القيادات الوطنية فى دنشواى العدة للتصدي لأى من جنود أو ضباط جيش الاحتلال اذا ما جاءوا الى قرينتهم بحيث لا يعودون الى العاصمة الا وقد لحقت بهم غضبة أبناء دنشواى .

وقد كان ما كان ، الأمر الذى أكد لى مع كثير من الأدلة والبراهين الأخرى أن حادثة دنشواى كانت فى الأصل غضبة شعبية شعبية على وجود المحتلين فى دنشواى : جاءوا لصيد الحمام ، فاصطادهم بعض أبناء دنشواى .

أما فيما يتعلق بقضية مصرع السير لى سى تاك فقد حدث أننى كنت من الناحية الصحفية أبحث عما تبقى من حادث اغتيال سردار الجيش المصرى وكنت أحرص على البحث عن أبناء وأحفاد الذين حوكموا فى قضية السردار ونفذ فيهم حكم الاعدام .

وقد تعبت الى حد كبير فى العثور على أبنةاء ابراهيم موسى طيب الله نراه .

وكان من القيادات العمالية الوطنية الثائرة الصلبة وقد بذلت معه كل الجهود ليعترف على زملائه فأبى ، بينما اعترف آخرون من حملة الشهادات العليا .

فى ركن بعيد بعيد فى حى الشراية بالقاهرة .

وفى احدى الحارات الضيقة وجدت ابن ابراهيم موسى وابنته .

وتوثقت بينى وبينهما صلات الود والحب الى الدرجة التى أشعرتهما - وأشعرتنى أنا كذلك - بأنهما اخوان لى .

وترددت على زيارتهما أكثر من مرة ، وفى احدى المرات قالت لى كريمة الفدائى الكبير - وكانت قد وثقت بى ثقة مطلقة - : « يوجد فى الصندوق [خزانة خشبية تقترب من السقف] كتاب ضخيم لا أعرف ما به وقد ظل فى مكانه منذ أن أعدم والدى .

ورأيت أن أعطيك اياه لعلك تستفيد منه » .

وأحضرت سلما وأنزلت الكتاب الضخم لتعطينى اياه .

وكانت المفاجأة عندما تصفحته وأنا فى داخل التاكسى الذى أقلنى الى منزل أن الكتاب أو ما توهمت ، ابنة ابراهيم موسى أنه كتاب ، ليس سوى محاضر التحقيق فى قضية السردار .

كما أن به - وهو يربو على ألف صفحة - كل اعترافات المتهمين المكتوبة والمنطوقة وتقارير البوليس السياسى وتقارير الأطباء ، وشهادات شهود النفى والاثبات ، كما أن به بعض تقارير وافية عن الحركات الفدائية المصرية منذ نشأتها الأولى ونشاط كل المشاركين فيها وطرائقهم فى اغتيال الانجليز والأيمان التى كانوا يقسمون بها وخاصة تلك التى كانوا يؤدونها سرا بطبيعة الحال على قبر ابراهيم ناصف الوردانى قاتل بطرس غالى .

وأستطيع أن أقول ان هذا الملف ، وهو مطبوع « بالبالوطة » - احدى الطرق التى كانت متبعة وقتذاك فى الطباعة - كان خير هدية أهديت لى اذ ظهر أنه لا يوجد مثل هذا الملف عند أحد من المحامين الذين شاركوا - وهم عمالقة المحامين المصريين - فى الدفاع عن المتهمين ، بل انه لا توجد من هذا الملف الا النسخة التى آلت الى

وقد ظلمت طويلا أدرس هذا الملف وأستكمل دراستى عن الحادث من خلال أحاديثى مع بعض القيادات الوطنية التى شاركت فى العمل الفدائى وفى المقدمة شيخ فدائى الاسكندرية أحمد رمضان زيان رحمه الله والوزير السابق عبد العزيز على يرحمه الله .

وكان أبرز الفدائيين المصريين وكان فى نفس الوقت ، أكثرهم دهاء ومكرا حتى أنه لم يقبض عليه فى حالة تلبس ، وان قبض عليه عشرات المرات فى كثير من القضايا السياسية ، التى كان يخرج منها كما يقول كما تخرج الشمعة من العجين .

وكان عبد العزيز على ، وهو الموظف الكبير بمحافضة القاهرة يقوم - مثلا - بطبع المنشورات المعادية للانجليز ولنظام الحكم فى مبنى المحافظة ويستعمل أدوات وموظفى المحافظة فى توزيعها سرا .

من خلال معرفتى بمن تبقى من الفدائيين المصريين وخاصة - أيضا - الحاج أحمد جاد الله الذى كان عندما تعرفت به قد تجاوز الثمانين من العمر ، وكان يفيض بشرا ، ويتمتع بأكبر قدر من روح الفكاهة التى أنقذته كما قال لى من كثير من المواقف الصغيرة .

والذى كان يمشى من شبرا الى الجيزة حيث حديقة الحيوان متأبطا ذراع زوجته المسنة مثله والتى كانت تحمل سلة تمتلئ بالبيض والسميط وكانا يجلسان على مقربة من باب حديقة الحيوان ليبيعا البيض والسميط للجمهور ، وليعطيا المسدسات والقنابل لزملائهما الفدائيين ، حيث يقومون باغتيال بعض الشخصيات الانجليزية التى كانت تسكن على مقربة من حديقة الحيوان .

ثم يعودون اليهما بعد الانتهاء من عمليهما ، ليعطوهما المسدسات .

ثم يعود الحاج جاد الله وزوجته الى حيث جاءا من حى شبرا دون أن يشك فيهما أحد .

من خلال تلك الصداقة والمعرفة عرفت الكثير الكثير من الأسرار السياسية .

وعندما بدأت أنشر بعض ما سمعته المقام بنشره توافد على كثير من الجنود المجهولين الذين شاركوا فى ثورة ١٩١٩ ، وما قبلها وما بعدها من ثورات وانتفاضات .

وكان فى مقدمة من أفادنى الى حد كبير سيد باشا - وباشا هذا لقب لارتبة - والذى كان أحد زعماء الطلبة فى ثورة ١٩١٩ .

وكانت مهمته الرئيسية اصدار صحيفة الطلبة - وهى نشرة سرية - وكذلك للنشرات الثورية .

وكانت لديه ولدى زملائه مطبعة يدوية صغيرة يقومون بنقلها سرا كل

ليسلة من مكان الى آخر على عربة كارو ويشترك صاحبها معهم فى عملهم
الفدائي .

وعن طريق سيد باشا تعرفت الى بعض زعماء الطلبة فى سنة ١٩١٩ ممن
كانوا يباشرون العمل السرى قبل وبعد ثورة ١٩١٩ .

وقد أفادنى الى حد كبير الحاج أحمد رمضان زيان شيخ فدائي الاسكندرية
الذى دفع الى ثلاث كراسات تشمل مذكرات وذكريات عن العمل الفدائي فى
القاهرة وفى الاسكندرية وتتضمن نبذا شافية وافية عن كل الذين اشتركوا فى
العمل الفدائي ومن بينهم كثير من ضباط الجيش والبوليس ومن بينهم من
أصبحوا فيما بعد وزراء ورؤساء وزارات .

وعن طريق أحمد رمضان زيان التقيت بالبقية الباقية من العاملين فى الحقل
الوطنى بالاسكندرية ومن بينهم ياقوت السبهوى ، عبد الله حسن عوض ،
سليمان حافظ .

وقد أفادتني مذكرات أحمد رمضان زيان ، كما أفادتني مذكرات عبد العزيز
على الى حد كبير جعلنى على معرفة تامة بكثير من الأحداث الوطنية التى وقعت
بمصر منذ ١٩١٠ حتى ١٩٤٤ .

وأحمد رمضان زيان هذا كان تاجرا وله محله فى سوق الليمسون
بالاسكندرية .

وعندما قبل استاذنا عبد الرحمن الرافعى الحكم وتولى وزارة التموين فى
وزارة حسين سرى باشا (الثالثة) ٢٥ يوليو - ٣ نوفمبر ١٩٤٩ بعد أن اعتقد
أن اضراب الحزب الوطنى عن المشاركة فى الحكم لم يعد له ما يبرره بعد أن آمنت
البلاد شعبا وحكومة بمبدأ الجلاء ، ووحدة وادى النيل .

وحدث أن زار عبد الرحمن الرافعى محل رمضان زيان .

وكانت زيارة وزير التموين لهذا المحل عملا فريدا فى بابه وكان يمكن
لصاحب هذا المحل أن يستغل زيارة الوزير له فى محله استغلالا هائلا .

ولكن غين أن أحمد رمضان زيان - وقد روى لى استاذنا عبد الرحمن الرافعى
هذه الواقعة قبل أن يروىها أحمد رمضان زيان نفسه بوقت غير قصير - فاجأ
الوزير بقوله : ألم نكن قد اتفقنا على الاضراب عن المشاركة فى الحكم حتى يخرج
الانجليز عن مصر ؟ .

وعندما حاول الوزير - وهو صديقه الصدوق الذى كان يقضى معظم
أوقات فصل الصيف فى محله - تبرير موقفه رفض أحمد رمضان زيان هذا
التبرير حتى لقد غضب الوزير عبد الرحمن الرافعى وانصرف دون أن يشرب
القهوة التى قدمت له .

على أن عملية ملئ بالكثير من الأوراق القديمة والمذكرات والذكريات والصور التاريخية لم تتوقف عند حد أولئك الذين تعرفت اليهم عن طريق العلاقات الشخصية التي تربطني ببعض العاملين في الحقل الوطني ، أو عن طريق أبنائهم ، وأحفادهم وحسب .

وكانت هوايتي للبحث عن التاريخ وأبطاله قد شاعت وذاعت في الأوساط السياسية فإذا بالكثيرين يتطوعون لملي بما لديهم من أوراق ومذكرات وذاكرات وصور تاريخية ، كان أولاهما وأهمها ما جاءني عن طريق أستاذي عبد الرحمن الرافعي :

كنت قد عشقت أمين الرافعي الذي لم أعرفه وتأثرت به الى حد كبير وكانت أول كلمة لي نشرتها الأهرام في صفحتها الأولى عنه :

وكنت باستمرار أكتب عنه في ذكراه وأقيم الحفلات الوطنية لتأبينه منه أن كنت في الثالثة عشرة من عمري .

أفضيت اليه ذات يوم ، وكنت قد شجبت عن الطوق وأصبحت ضحيفا ينتخبه الصحفيون كل عام وعضوا بمجلس إدارة نقابتهم ويختاره المجلس كل عام ؛ ولأكثر من عشر سنوات سكرتيرا عاما ، لنقابتهم بل يختاره الصحفيون العرب في كل أرجاء العالم العربي أمينا عاما لاتحادهم لفترة تزيد عن اثني عشر عاما .

أفضيت اليه برغبتي في أن أكتب عن أمين الرافعي مؤرخا لحياته . وترقرقت الدموع في عيني الرجل وهو يقول : انه لم يكن أخا شقيقا وحسب ولكنه كان رفيق طريق .

وبالرغم من أنني أرخت للزعيمين مصطفى كامل ومحمد فريد ، وكان واجبا علي أن أؤرخ لثالثهما أمين الرافعي الا أنني خشيت أن يقال شقيق يؤرخ لشقيقه فواقعت الظلم به : ولو لم يكن شقيقا لي لأصدرت كتابا عنه على غرار كتابي عن مصطفى كامل ومحمد فريد .

وإني لسعيد كل السعادة أن أرى ابني ، وابن أمين الرافعي يتصدى للكتابة عنه .

ويقوم بالواجب الذي حرمني حيائي وخجل من القيام به « . ولم أكد أعود الى مكتبي في نقابة الصحفيين حتى أنبشت أن سائق عربية نقل يسأل عني .

وعندما ذهبت اليه أخبرني أنه قادم من منزل عبد الرحمن بك الرافعى وأن حمولة هذه السيارة هدية منه لى .

وكانت تحمل الكثير . الكثير من الكنسوز التاريخية التى خلفها أمين الرافعى : الى جانب الكتب والمجلدات والدوريات التى صدرت قبل أن أولد . كانت مئات الرسائل الخاصة التى خلفها أمين الرافعى ؛ وكان الرجل دقيقا للغاية . فعندما كان يرسل خطابا الى أى من المعاصرين له كان يحتفظ بصورة مما أرسله له .

وكان عندما يبعث بخطاب مسجل الى جهة ما كان يحتفظ بالايصال الخاص بذلك الخطاب .

وكان يحتفظ بأصول المقالات التى تصل اليه من السياسيين والقراء ثم لم تنشر لسبب أو لآخر على أساس أن أصحاب هذه الرسائل عندما بعثوا بمقالاتهم ، أو آرائهم للنشر ، قد أخرجوا تلك المقالات والرسائل من دائرة الخصوصية الى الدائرة « العمومية » .

بل كان الرجل يحتفظ ببطاقات الدعوة التى كانت تصل اليه من رئاسة الحكومة ، ومن الوزراء ، ومن الشخصيات العامة للمشاركة فى المناسبات . وبالجملة فإن ما خلفه أمين الرافعى من أوراق ووثائق تعتبر ثروة قومية ووطنية لا تقدر بمال .

وكانت قد توطدت صلتى بالأستاذ عبد الخالق فريد نجل الزعيم الوطنى محمد فريد عندما كان رئيسا للنيابة فى بنى سويف .

وكنت قد ذهبت اليه لكى يتحدث معى عن والده بمناسبة ذكراه .

ولم أبذل فى حياتى جهدا شاقا ومضنيا كذلك الجهد الذى بذلته مع عبد الخالق فريد لكى يفتح فمه .

كان الرجل قد أصيب بحالة من اليأس والقنوط لما آلت اليه أمور بلده .

وكان قد أصيب فى نفس الوقت بحالة من الاكتئاب لأن الشعب لم يقدر تماما تضحيات والده ، وكان ... وكان ...

وبالكثير من الاصرار ، وبكثير من الزيارات الى بنى سويف - وكما أوضحت فى مقدمة كتابى عن محمد فريد - بدأ الرجل يرتاح لى ويطلعنى على بعض مذكرات والده .

كان يعطينى - وكانت هذه أول مرة يسمح فيها الرجل لانسان ما ، بعد
عبد الرحمن الرافعى - بالاطلاع على مذكرات والده .

كان يعطينى كراسة من كراسات مذكرات والده . لأدرسها ، فى
القاهرة .

ثم أعود اليه بعد أسبوعين أو ثلاثة ليعطينى أخرى .

ثم توثقت بيننا العلاقات الى حد كبير عندما نقل الى القاهرة وعندما بدأت
أكتب عن والده .

ولم يكن يمضى أسبوع واحد دون أن أراه .

وعندما اقتربت الذكرى الخمسين لوفاته تعاوننا معا على العمل للاحتفال
بمرور ٥٠ سنة على وفاة محمد فريد فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٩ على المستويين
الشعبى والحكومى .

وأذكر أنه فى ١٩٦٩/٢/٢١ - وكان بالاسكندرية - بعث الى برسالة
يقول فيها : « لقد اقتربت الذكرى الخمسين لوفاة الوالد ، ويجدر بمحببيه وأنت
منهم ولا أستطيع أن أقول أولهم ولكنك من أوائلهم ، أن تمهدوا للاحتفال بتلك
الذكرى » .

وبدأت أعد لهذه الذكرى بما أملك من جهود وامكانات فنظمت ندوات عن
محمد فريد .

ورغم وجودى بدار الهلال منذ عام ١٩٤٦ لقيت الأمرين فى نشر كتابى
عن محمد فريد .

وكان المشرفون على اصدار الكتب فى دار الهلال وقتئذ يعارضون فى
اصدار كتاب عن محمد فريد فى عام ١٩٦٩ ، فمن الذى يقرأ عن محمد فريد ؟

وفى النهاية وافقوا مضطرين - ومجاملة لى لا أكثر ولا أقل - على نشر
كتابى ضمن سلسلة كتاب الهلال « محمد فريد مذكرات وذكريات » .

وكانت المفاجأة لهم ، أن « بيع » من هذا الكتاب مالم يسبق بيعه من أى
كتاب آخر فى هذه السلسلة .

وكان صدور هذا الكتاب وقتئذ ، أشبه ما يكون بظهور الفاكهة فى غير
أوانها ، اذ تلقفته الجماهير بحماس منقطع النظير ، ولعل فى مقدمة ما أسعدنى ،
فى أعقاب ظهور الكتاب رسالة تلقيتها من قارئ بالزقازيق حشى - للظروف
القائمة وقتذاك - أن يذكر اسمه .

وقد جاء فى تلك الرسالة :

الأستاذ صبرى أبو المجد تحية طيبة ، قرأت كتابك عن محمد فريد وقد أعجبت به الى درجة كبيرة ، ولكن لى هناك ملاحظة واحدة فى باب « بداية حياة » بدأت بكلمة من الميثاق : أريد أن أسأل الأستاذ صبرى أبو المجد ما هو الميثاق ؟ .

وما هو فائدته فى هذا البلد ؟ .

ولماذا عندما يكتب الكتاب فى بلادنا فى أى موضوع سياسى أو تاريخى ينقلون فقرات من الميثاق أو يشيرون الى الميثاق ؟ هل أفاد الميثاق هذا البلد شيئا ؟ ربما يكون الميثاق مكتوبا بطريقة حسنة ولكن الذى يحس به الشعب يا سيدى بأنه حبر على ورق .

وأعجبنى بأنك لم تذكر شيئا عن

(وأستسمح القارئ فى عدم ذكر الأسماء ولا الأحداث التى أشار اليها كاتب الرسالة حتى لا أضمن دراساتى ألفاظا لا يرتضيها الذوق السليم) .

ويقول كاتب الرسالة : لقد عرضت كفاح الزعيم فريد بطريقة قيمة وكان فيه الدعوة الصريحة لهذا الجيل الى التمسك بمبادئ هذا الرجل والسير فى الطريق الذى سلكه .

وتكلمت كثيرا عن الدستور والجلاء .

وكان كلامك عن الدستور رائعا .

وكان هناك بين السطور ما يوحى الى الشعب بكثير من المعانى التى لا يجروأ أحد فى الكتابة عنها فى هذه الأيام تلبية لتعليمات الحكام الحاليين وهذه خطوة عظيمة أشكرك عليها .

ثم أريد أن أسأل الأستاذ صبرى أبو المجد ، أين دور الصحافة فى بلادنا فى هذه الأيام ؟ ان هذا البلد يثن تحت وطأة الذل والمهانة .

والحكم الفردى المستبد يسيطر عليه من جميع أركانه . أين الصحافة الحرة وأين الأحرار من الصحفيين ؟ .

سيدى لابد من وجود رواد يقولون كلمة الحق ويتحملون فى ذلك الكثير .

ولابد من وجود أقلام نزيهة تقول الحق ولا تخشى لومة لائم .

لقد اشتريت الكتاب لا لاسم المؤلف ولكن لاسم محمد فريد .

وقرأت الكتاب وأنا لا أعرف شيئا عن صبرى أبو المجد . وكان غرضى أن أعرف الكثير عن محمد فريد ، فعرفت ، محمد فريد ، وعرفت صبرى أبو المجد وأصبح اسمه فى ذهنى تماما مثل اسم محمد فريد لماذا ؟ لأننى أحسست بأنك صادق الوطنية وبأنك تريد أن تعلم هذا الشعب المعانى الجميلة التى كان يحمل لواءها محمد فريد .

ويمضى صاحب الرسالة قائلا :

لقد كان كتابك التعبير عن رأى ولكن فى شخص محمد فريد بل فى تاريخ مصر فى هذه الفترة وهو أضعف الايمان .

أتعشم أن تكون فهمت ما أقصد اليه فأنا لم أعود على الكتابة من قبل الى كتاب مصر وصحفيين : ان بلدنا تمر الآن [١٩٦٩] بمحنة أكبر من المحنة التى كانت أمام المرحوم محمد فريد فقد كانت حرية الرأى فى أيام محمد فريد أكثر ألف مرة من حرية الرأى فى هذه الأيام .

لقد كانت حرية الرأى منذ خمسين سنة أكثر منها بل أضعاف أضعاف مما هى عليه فى هذه الأيام .

ان الكلمة الصادقة أكثر نفعا وأكثر قيمة وصدى من المدفع .

نحن فى حاجة الى كتاب يكتبون لنا التاريخ الوطنى لمصر ويكتبون لنا عن الديمقراطية والدستور وهذه المعانى الجميلة التى تعطى للانسان كرامته : لقد نسي الشعب هذه المعانى ولا يعرف عنها شيئا الآن .

شكرا يا سيدى الأستاذ على كتابك هذا وفى انتظار المزيد .

(مواطن »

واذا كنت قد حرصت على نشر تلك الرسالة التى احتفظت بها ضمن أعز ما أملك رغم اختلافى مع كاتبها فى بعض آرائه الا أن هدفى من نشر الرسالة بنصها وفصلها فيما عدا ما أسقطته من بعض الأسماء وبعض الأحداث ، هو اعطاء صورة حقيقية غير مزيفة لرأى مواطن مصرى خشى أن يذكر اسمه فى خطاب خاص خشية أن يقع فى أيدي الآخرين فيناله الأذى .

كما أننى استهدفت أيضا - من نشر الرسالة - اعطاء صورة صادقة لصدى نشر كتاب عن محمد فريد فى تلك الأيام ، التى لم يكن أحد فيها يحتفى بمثل تلك الشخصيات الوطنية البارزة .

وأعددت جزءا خاصا عن محمد فريد لينشر فى المصور فى مناسبة مرور ٥٠ سنة على وفاة محمد فريد ولكننى فوجئت بحجز ثمانى صفحات لموضوع

ورد من باريس بعثت به الزميلة درية عونى وكانت مراسلة المصور عنك .
وهو عبارة عن حديث مع مدام روشبرون التى ادعت أنها كانت زوجة
لمحمد فريد .

وقاومت - جريد الاستطاعة - نشر هذا الحديث لأنه فى رأى ضار بسمعة
محمد فريد .

وأنه لا يليق بنا ونحن نكرم رجلا فى مناسبة مرور نصف قرن على وفاته .
أن نسيء اليه فى تلك الذكرى .

وتيقنت أنه لابد من أن ينشر هذا الحديث اذا أريد نشر الجزء كله بل قيل
لى أننى اذا اعترضت على نشر هذا الحديث ، وأصررت على الاعتراض فقد لا ينشر
ما أعددت ، وينشر الحديث .

وظللت فى صراع نفسى أكثر من ثمان وأربعين ساعة استخدمت فيها كل
ما أملك من أسلحة للحيلولة دون نشر هذا الحديث ،

وكل ما استطعت الوصول اليه بعد مباحثات شاقة وعنيفة أن يختصر
الحديث الى ست صفحات ، وأن أتولى بنفسى مراجعة بعض ما جاء فيه مراجعة
لا تمس جوهره بأى حال من الأحوال .

ووازنت بين نشر جزء عن محمد فريد وبه حديث يسيء الى محمد فريد
وبين عدم نشر هذا الجزء اطلاقا ، وإمكانية نشر الحديث فى هذا الجزء : وفى
النهاية رأيتنى مضطرا الى قبول الأمر الواقع خاصة وقد عرفت أنهم كانوا
- فى المصور - يخشون الاتهام بأنهم حزبيون ، أو يمجدون شخصيات حزبية
قديمة فى وقت كان الحديث فيه عن الحزبية وقادة الأحزاب القديمة من الأمور
المحرمة ، أو شبه المحرمة ! .

وصدر المصور يوم ١٤ نوفمبر ١٩٦٩ وبه جزء خاص فى ٣٢ صفحة من
محمد فريد تصدرته عبارة قالها محمد فريد - وقد اخترتيا من كلماته المأثورة -
« ان ما تسلبنا اياه الشدة ترده لنا المثابرة ، أما ما تتنازل عنه طائعين فانه يضيع
ونفقداه الى الأبد ، اننا نعرف كيف نصبر على المكار والكننا لا نعرف التسليم
لأعدائنا ولا التنازل عن مطالبنا » .

وكانت المقدمة كلية للأستاذ أحمد بهاء الدين - وكان وقتئذ رئيسا لتحرير
المصور - الى جانب فكرى أباطة الذى لم يطلب منه الاشتراك فى هذا الجزء رغم
أنه من قدامى تلاميذ محمد فريد .

قال الأستاذ أحمد بهاء الدين : ان الشعوب الحية لابد وأن تكون لها ذاكرة طويلة يقظة حادة .

ما يمر من تاريخها لا يطويه النسيان ولا يدفنه التراث لأن من هذا التاريخ يستمد الشعب جذوره ويستخلص دروسه ويستنفر فضائله .

وليس معنى ذلك أن يكون التاريخ مقدسا : انهم لا يستحضرونه لكي يصلوا في محرابه ، انما يستحضرونه لمناقشته وتحليله وتقييمه تقييما نقديا متجددا فهذا هو المهم .

وهذا هو معنى أن يكون التاريخ خلاقا .

ومحمد فريد نموذج فذ للرجل الذي أعطى بلاده كل شيء بلا حساب أعطائها كل ما ورث من مال عريض وأعطائها صحته فمات معدما ، لم يكده يبرح الخامسة والخمسين ، وأعطانا شيئا أهم : انه هتف في أذن بلاده بكل صيحات العصر : الاستقلال الوطني ، الديمقراطية ، الدستور ، النقابات العمالية ، محو الأمية ، الجمعيات التعاونية ، المؤتمرات الدولية ، للحركات الاشتراكية ؛ وحركات السلام العالمي ثم ماذا نقول ، اعتذارا عن تقديم هذه الجولة البسيطة في حياة فريد وأوراقه ورسائله ؟ هل نسوق عتابا جديدا الى كافة الهيئات ذات الاختصاص بالتاريخ المصرى وتراثه التى نشعر - بعد - أنها - حقا - لا تؤدى رسالتها فى بعث تاريخ هذا الشعب : التاريخ الذى يستمد منه الشعب جذوره ويستنفر فضائله :

أما حديث روشبرون فكان بعنوان : أول حديث صحفى مع صديقة محمد فريدة الفرنسية : عزيزة دى روشبرون ، التى لعبت دورا هاما فى الحركة الوطنية .

وكانت قد تعبت كثيرا ، فى تغيير العنوان من أول حديث صحفى مع « زوجة » محمد فريد الى صديقة محمد فريد .

وكانت أولى المغالطات التى وردت فى هذا الحديث ، أن محمد فريد قد راجع مذكراتها ، بينما أكد محمد فريد فى مذكراته أنه كان يعرف جيدا أن مدام روشبرون هذه كانت جاسوسة للخديو عليه وأن - الخديو - كان ينقدها ثلاثين جنيها كل شهر لكى تتجسس عليه .

ثانى تلك المغالطات قول مدام روشبرون ان محمد فريد لم يكن عنده الاستعداد القطرى للتنظيمات السرية ، بينما الواقع يكذب هذا الادعاء فقد

كانت معظم الجمعيات السرية التي كانت قد قامت في مصر قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى على علاقة وثيقة بمحمد فريد .

وكان سكرتيره الشخصي خليل مذكور يقوم وبعض الضباط السابقين بتدريب بعض شباب هذه الجمعيات على استعمال السلاح في بعض الأماكن النائية من جبال الألب وكان يديهم المسدسات في صورة ساعات ! .

وقد أوليت في هذا الجزء أهمية بالغة للمخطابات السرية لمحمد فريد . وكان من بين هذه الخطابات التي نشرت لأول مرة خطاب الى محمد بدر من قيادات الحركة الوطنية المصرية يوصيه بالاهتمام بالدعاية للقضية الوطنية . ويوجهه الى بذل المال لتشجيع الجمعيات الاسلامية التي تقوم بالرد على الصحف الانجليزية والصحف الفرنسية المناوئة للحركة الوطنية المصرية . ومن تلك الرسائل أيضا رسالة بعث بها الى عبد الرحمن الرافعي يقول فيها : كنا معتادين على مساعدة جريدة ايجبت التي تصدر بلندن بمائتي جنيه سنويا .

ودفعناها تماما في سنة ١٩١١ ودفعنا جزءا منها في أوائل عام ١٩١٢ وهو ٤٠ جنيها فقط .

وقام مستر بلنت واخوانه بمصروفاتها الى آخر عدد منها وصلني صباح اليوم - بمساعدة بعض الطلبة في انجلترا - واليوم كتب لي المستر بلنت بعدم امكان اللجنة القيام بنشر المجلة مالم ندفع لها اعانة سنوية قدرها مائتا جنيه .

وفي نظري أن بقاء هذه المجلة في عالم الوجود ضروري لنا الآن خصوصا وقد أصبحنا بلا لسان يعبر عن أفكارنا في مصر الا الشعب .

وطبعا هو قصير العمر مادامت الوزارة الحالية موجودة .

فأرجو التكلم في هذه المسألة مع الاخوان لجمع هذا المبلغ ولو على قسطين يدفع الأول في شهر يناير ١٩١٣ .

والثاني في ابريل مثلا .

لأنه لا يصعب على الأمة التي توجد بمئات الألوف من الجنهيات أن تبخل بمائتي جنيه فقط على مثل هذا العمل المفيد .

ومن بين تلك الرسائل أيضا رسالة بعث بها محمد فريد الى اسماعيل
لبيب بك فى ١٨ يونيو ١٩١٩ أى قبل وفاته بحوالى خمسة أشهر يقول فيها :
حضرت الليلة هنا والمكان جميل والأكل مستوفى ولكننى لم أدفع الأجرة ريثما
أقابل الطبيب بالمر .

هذا وقد كاتب البنك فى بال (سويسره) بزيادة المسلفة وعرضت عليه
ما بقى عندى من أوراق بدون رهن .

وأمل أن يجيب الطلب ولكن من باب الاحتياط أردت اخبارك من الآن حتى
تتكلم مع على بك الشمسى وتحضر الى ولو ثلاثمائة فرنك فى مسافة ثمانية أيام
تكون تحت أمرى لارسالها تلغرافيا لدفع كشف الأسبوع (الفندق) وأجرة
الطبيب اذا تأخر البنك عن الارسال الى ذلك التاريخ »

وربما كان من آخر الرسائل التى كتبها فريد والتى حصلت عليها من
ابنه عبد الحالى فريد تلك التى بعث بها الى عبد اللطيف الصوفاتى بك - أحد
أقطاب الحزب الوطنى - فى ١٢ سبتمبر ١٩١٩ والتى قال فيها :

هناك مسألة هامة جدا تستدعى عناية اللجنة على العموم وعنايتك
الشخصية على الخصوص وهى مسألة تدبير المال اللازم للاستمرار على نشر
مجلتنا الصغيرة التى أنشرها من أبريل الماضى ولكن بلا انتظام ، نظرا لنضوب
المال كلية . يلزمنى هنا لاستمرار حركة النشر بانتظام مبلغ لا يقل عن ألف
فرنك شهريا بخلاف ما يلزم لمصروفى الشخصى وأنتم تعلمون أن حالة عائلتى
أصبحت لا تسمح لها بمساعدتى ولا يغرب عن فكركم غلاء المعيشة بأوروبا حتى
فى سويسرا أصبحت جنىف غير ما كانت عليه قبل الحرب ، فبالنسبة لاقتصادى
المعروف أرى ألف جنيه أو ثمانمائة جنيه على الأقل سنويا تكفينى لنفسى ولأعمالى
انما يحسن جمعها وارسالها فى موسم القطن أى فى بحر هذا الشهر لأن حالتى
المالية أصبحت سيئة جدا بسبب مرضى وكثرة انتقالى من بلد لأخرى تبعا لاشارة
الأطباء . لذلك أكرر طلب ارسال عشرين ألف فرنك فورا على الأقل نصف هذا
المبلغ تلغرافيا بمجرد وصول هذا اليكم لأدفع ما على من الديون وهى تزيد على
خمسة آلاف فرنك وتزيد يوميا . والا يهمل هذا الطلب كما أهمل طلب
وفيق أفندى الذى أصبحت حالته أتعس من حالتى وبهذه المناسبة أقول أن
تصرفاتكم معه وتركه بلا نقود بعد ما قام به من الخدمة الجليلة فى ايطاليا مما
لا يقبل أدنى تبرير مطلقا . على أن الفرصة مازالت سانحة لخدمة المسألة
المصرية فى ايطاليا أثناء مناقشة مجلس نوابها فى معاهدة الصلح ولو أرسلتم
له المال الكافى لأمكنه القيام بحركة أكثر مما قام به الوفد المصرى ، فى أمريكا
بواسطة وكيل أمريكى فاجلوا بارسال المال فى أقرب وقت وبأى طريقة حتى

لا تضييع الفرصة » . وينبى محمد فريد خطابه بقوله : « هذا ما أكرره وألح فى طلبه والا فقبض اليد عن خدام الأئمة الحقيقيين خصوصا فى مثل هذه الظروف يكون جريمة عظمى ، لا تغتفر وأمل أن يصلنى الرد (نقدا لا كلاما) بالتلغراف بعد عشرة أيام من تاريخ هذا على الأكثر » .

— ومن بين موضوعات ذلك الجزء ما كتبه عبد الخالق فريد عن والده كما عرفه من خلال رسائله اليه والى الأسرة .

من بين رسائل فريد الى الأسرة وكانت زوجته قد بعثت اليه تستشيريه فى بيع ما تبقى من المنقولات .

وكان الرد فى ١٠ أبريل ١٩١٤ . أما بيع العفش فلا أوافق عليه لأنه لا يعوض ولأنه لازم لاعطاء ابنتى فايقه ما يلزمها منه عند زواجها فلا تفكروا فى بيعه مطلقا .

ان بعد العسر يسرا » .

وكان من بين ما كتبه عبد الخالق فريد انه استدعى ولما يكن قد تجاوز الثانية عشرة من عمره للمذهب الى محطة مصر ليحيى جثمان والده وهو فى تابوته بقسم الأمانات بالمحطة تمهيدا لتشجيع جنسائته من المحطة الى المدافن بالسيدة نفيسة .

ويقول عبد الخالق فريد أيضا ان أمه (القديسة) — كما كان يسميها — واصلت الحياة بعد هجرة والدى وعجزت أن تدفع له مصروفات المدرسة « بعد أن باعت — رحميا الله — كل ما تملك حتى بروش من الماس كان عزيزا عليها وأعطته لوالدى لبيعه والانفاق منه على الاحتفال بذكرى مصطفى كامل » .

ويمضى عبد الخالق فريد قائلا : بعد أن عجزت والدى عن دفع مصروفاتى المدرسية اتصل ناظر المدرسة المرحوم عبد الحميد الشربيني بوزارة المعارف على ماهر اللى وافق — مشكورا — على أن أتعلم بالمجان فى المرحلة الثانوية وفى الجامعة » .

وقال عبد الخالق فريد ضمن ما قاله : امتد شقاؤنا بعد وفاة والدى ولكننا كافحنا كفاحا مريرا ضد الفقر والعوز وضد تجاهل بعض أقاربنا لنا » .

وقد احتفظت ببقية مقال عبد الخالق فريد عن والده اذ لم يتيسر لنا فى هذا الجزء الخاص بوالده الا نشر مقتطفات منه على صفتين فقط .

وكان الأستاذ فتحى رموان قد كتب صورة قلمية عن محمد فريد .
وكتب - فى نفس الجزء الخاص - الأستاذ أمين عز الدين عن محمد فريد
صديق الطبقة العاملة .

وكان آرثر جولد شميث - وكان وقتذاك أستاذا مساعدا للتاريخ فى
جامعة بنسلفانيا ويعد رسالة الدكتوراه عن الحزب الوطنى ومحمد فريد - قد كتب
عن « محمد فريد فى نظر مؤرخ أجنبى » .

وقد حرصت فى هذا الجزء على أن أحلل العلاقة بين فريد وبين الحديو
عباس على ضوء أوراق سرية نشرتها وقتذاك للمرة الأولى .

وانتهيت من هذا التحليل الى أن محمد فريد والحديو عباس حلمى الثانى
كانا عدوين لدودين فى كثير من الأحيان وكانا حليفين يحذر كل منهما الآخر
فى بعض الأحيان .

مرة تقوى العلاقات بينهما وتشتد . ومرة تتراخى وتضعف أو تتلاشى .
ترهومتر العداد ، يرتفع ، وينخفض باستمرار .

ومن خلال أكثر من ٥٠٠ خطاب سرى لمصطفى كامل ومحمد فريد وعلى
فهيمى كامل وأحمد وفيق والشيخ عبد العزيز جاویش وعبد الملك حمزة . وأحمد
حلمى . المحرر الأول باللواء . ومحمود فهيمى سكرتير الحزب الوطنى وعبد اللطيف
الصوفانى وعبد الرحمن الرافعى ، ومحمد الدين حفنى ناصف وغيرهم وغيرهم
حاولت التأريخ لمصر خلال الفترة من ١٦ أكتوبر ١٨٨٦ حتى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ :
أزحت الستار فى هذا التحليل عن كثير من أسرار الحركة الوطنية .

ومن بين ما جاء فى تلك الرسائل رسالة من مصطفى كامل الى محمد
فريد - فى ١٩ أغسطس ١٨٩٨ يطلب منه أن يرسل له بواسطة بنك الكريدى
ألف فرنك : منهما كلفك الأمر ، حتى لا أضجع نفسى - مصطفى كامل -
فى موضع حرج ولولا انك - محمد فريد - منى مكان الأخ الشقيق ما كلفتك
بذلك مع علمى بأنك ربما استلقت أو تصرفت فى مال أبيك » .

ورسالة أخرى من مصطفى كامل الى محمد فريد [٢٦ نوفمبر ١٩٠٦]
يطلب فيها أن يضمّن فريد شقيقه على فهيمى كامل بك فى بنك سالونيك فى
فتح حساب خصوصى بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه مصرى .

« وأنا - مصطفى كامل - متعهد لك بكل ما يخص هذه الضمانة وما يتعلق
بها وضامن لشقيقى فى كل ما تضمنه فيه » .

رسالة أخرى من على فهمى كامل الى محمد فريد [٢٢ مايو ١٩٠٨] يقول فيها : ان اللجنة الادارية للحزب الوطنى - فى غياب فريد - قررت شكر المصادر المالية فى فرنسا لأنها اکتبت بأربعة ملايين من الجنيئات فى أسهم البنك العقارى وان مسألة ضم ليتندار اجيبسيان وذى اجبسيان ستاندرى الى شركة اللواء قد تأجلت الى حين عودة فريد الى مصر من الخارج مكثفين بعمل اکتتاب بين أعضاء الحزب الوطنى ، لضمان حياة الجريدتين مدة ثلاثة أشهر .

رسالة أخرى بعث بها على فهمى كامل - شقيق مصطفى كامل الى محمد فريد - لم أستطع معرفة تاريخها بالضبط ، وان كان من الواضح أنها كتبت بعد عام أو عامين من هجرة محمد فريد يقول على فهمى كامل :

ان الدسائس لا تزال تعمل ضد الحزب ورجاله فمهما كان المرء مخلصا وفقيرا وبائسا وفى أسوأ حالات الحياة فانه يسمع التهم توجه اليه ، انى لا أقول لغيرك اننا لا نجد العيش فى هذا العيد لأننى بعث جميع الأثاث ، وليس لدينا خلاف الأسرة الضرورية وتراييزة وستة كراسى ، فهل يدور بخلدك مع هذا البؤس القاتل أنه يوجد من يتهمنا كما اتهموك من قبل وهم كاذبون بأننا أخذنا من الحديو نقودا واننا نقابله ٠٠ انى الآن ساكن فى المدرسة فى دور صغير وصاحب البيت أئذنا بالخروج لتأخيرنا عن دفع الأجرة خمسة عشر شهرا وليس فى وسعنا والحمد لله أن ندفعها اليه ٠ وعلى ذلك عولت على اصلاح منزل المرحوم والدى الكائن بدرب المبيضة بالصليبة مسقط رأسنا جديعا لتسكن فيه العائلة وعزمت على السفر بعد شهرين على الأكثر الى الاستانة ومنها الى مسلمى الصين والله قادر أن ينفع بنا المسلمين فى غير مصر ٠٠

رسالة أخرى من الدكتور اسماعيل صدقى أحد أقطاب الحزب الوطنى - وهو غير اسماعيل صدقى باشا السياسى ، المصرى ، المعروف - .

الرسالة بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩١٢ يقول فيها تعليقا على جمعية السلام التى أنشئت ، فى مصر : ان الأسف يخالجنى بأشد تأثيره كلما رأيت الضعف قد تغلب على تلك الهمم التى كانت عمادنا فى القيام بمأموريتنا وتنفيذ مبادئنا على اختلاف أشكالها : رأيت اجتماع مجلس ادارة الجمعية ولم أر غير وجوب ذلك وقد جاهدت فى أن يتم ذلك فكانت النتيجة مضاعفة الأسف عندى اذ لا يوجد من الأعضاء من يوافقنا فى الظروف الحاضرة ولا أخفى عنكم اننى حاولت تكوين الجمعية طبقا للقانون من سبعة أعضاء فلم أوفق وقد وصل بنا الاهمال الى عدم تلبية دعوة اللجنة الادارية للنظر فى حالتنا الحاضرة وحالتنا

المالية خصوصا التى تحتاج الى الاسعاف السريع مثل الأحوال المرضية المفاجئة ، وبالجملة يا سيدى الرئيس فالحالة هنا لا تتناسب مع حسن ظنكم وانى أشير اليها اجمالا وكان بودى عدم الكتابة عنها لعدم انزعاجكم وعدم تحملكم مثل هذه الآلام التى يعلم الله ورسوله درجة ما أعانيه بسببها من الانقباض والحزن . . على أن هذا لا يمنعنى من المتابعة ولوحدى على خدمة مبادئنا القويمة مهما اعترضتنى الأفاويل والوشايات التى أشيعت عنى أخيرا وعلمت مصداقها ، ولكنى لا أعبأ بها مادمت معتقدا أنى أقوم بما فرضته على نفسى وما يرضى ضميرى » . ثم يخبره دكتور اسماعيل بأنه عند عودة أحمد وفريق سيتفق معه على ارسال المائة فرنك باسم محمد فريد الى جمعية السلام وانا بتكم عنها فى مؤتمر هذا العام . . » .

ومن تلك الرسائل أيضا رسالة من أحد تلاميذ محمد فريد وهو الأستاذ أحمد وفيق ، بعث بها اليه من فاقوس « شرقية » بتاريخ ١٣ يونيو ١٩١٤ تحدث فيها عن الصراعات التى نشبت فى داخل الحزب الوطنى بعد مفارقة محمد فريد مصر الى المنفى .

وكذلك عن الصراعات داخل جريدة الشعب لسان حال الحزب الوطنى حول ما ينشر وما لا ينشر عن رحلات الحديوى ، يقول أحمد وفيق فى رسالته الغاضبة :

« ان أية صحيفة لا يمكن أن تعيش بدون انتشار وان الجرائد الملكية فى فرنسا لا تمتنع عن نشر أخبار رحلة بوانكريه الجمهورى وان الجرائد الجمهورية فى ايطاليا تنشر رحلات ملك ايطاليا و . . » ويقول أحمد وفيق بصراحته المعروفة : « اننا عدد قليل جدا وبكل أسف لا نعمل عملا مطلقا والحركة نائمة وتغط فى النوم واذا كنتم قد قلتم فى خطبتكم التى ارتحلتموها أن أبا الهول لم ينم الا بعين واحدة والثانية تنظر الى الأمم التى فتحت مصر ، فربما يكون هذا القول صحيحا بعد افتتاح الجمعية التشريعية أما نومه من بعد سبتمبر سنة ١٩١٢ الى أكتوبر ١٩١٣ فكان عميقا واذا سمحت لى أن أقول أن النوم ابتداء بعد مفارقتكم لهذه البلاد التعسة وانى أقسم لك انى لو علمت أن مصير حركتنا سيكون كذلك بعد هجرتكم لكننت أول من ألقى القبض عليك لتمضى السنة ثم نخرج بعدها كما خرجت عقب الأشهر الستة وان أدى ذلك السجن الى التنقل فى الشوارع . . »

وكننت قد خصصت فى هذا الجزء ما يقرب من أربع صفحات للكتابة عن الحركة الوطنية المصرية بقيادة محمد فريد وكان محمد فريد قد نشر بضعة

مقالات فى صحيفة لى سيبكىل الفرنسية هاجم فيها محمد فريد الحديو .
وكان الدكتور منصور رفعت قد كتب مقالا فى الدواء مطالبيا بخلع
الحديو .

وكان محمد فريد . قد تعمد عدم القيام - فى احدى حفلات الأوبرا -
أثناء عزف السلام للحديوى .

وكانت صحيفة الأهالى قد اتهمت محمد فريد بخيانة العرش توبيخا للالقاء
بفريد فى أعماق السجن وحل الحزب الوطنى .

وكان انشقاقا قد حدث داخل اللجنة الادارية حول الموقف من الحديو
عباس حلمى .

وكان على فهمى كامل قد بعث برسالة الى محمد فريد بوصفه وكيلًا للحزب
الوطنى سائلا اياه كرئيس للحزب أن يرد على ما اذا كانت المقالات التى نشرت
فى صحيفة « لى سيبكىل » بقلمه أم لا ؟ واذا كانت كذلك فعليه أن يدافع عن
نفسه كما يقضى بذلك قانون الحزب .

وكان على فهمى كامل قد أشار فى خطابه الى رئيس الحزب أن لجنة تحقيق
قد شكلها الحزب وأن اللجنة قد حددت ثلاثة أسباب للرد فاذا لم يرد اعتبر
ذلك استماعا عن الاجابة .

وكان محمد فريد قد عقب على ذلك كله بارسال استقالته من رئاسة
الحزب وضرورة عرض أمر تلك الاستقالة على الجمعية العمومية للحزب .

وبطبيعة الحال لم يستطع على فهمى كامل ومن يؤازرونه فى اللجنة الادارية
للحزب أن يعرضوا أمر الاستقالة على الجمعية العمومية للحزب لأنهم كانوا على
ثقة مطلقة من أن الجمعية العمومية للحزب سوف ترفض الاستقالة وستسحب
الثقة من على فهمى كامل ومن معه .

وكنت أيضا قد أشرت فى مقالى هذا عن الحركة الوطنية - بالاضافة الى
ما سبق ذكره - الى ما ذكره الكونت رفنتلو - من الشخصيات الألمانية البارزة -
من أن الحزب الوطنى فى الخارج بقيادة فريد قد نجح فى اكتساب ثقة الرأى
العام العالمى وكبار الرجال فى أوروبا على اختلاف طبقاتهم .

وهذا - الكونت رفنتلو - ما يجعلنا نفخر بهذه الأعمال العظيمة أمام
الرأى العالمى .

كما أشرت الى برقية بعث بها محمد فريد الى الزعيم السوفيتى لينين
يقول فيها : تتشرف لجنة الحزب الوطنى بأن تعرب عن شكرها الأدبى لحكومتمكم

الديمقراطية بمعنى الكلمة بمناسبة تصريحها بأسمى وأعلى ما يمكن أن تصبو إليه الانسانية من المبادئ المتعلقة بالحرية والمساواة .

ان هذه المبادئ التى صرحتم بها وأنتم مجردون من الهوى والغرض قد أنعشت النفوس وأحيت فى الأمم المستعبدة ميت الآمال فى حياة جديدة تملؤها السعادة والرفاهية .

-مياة قائمة على تحريرها من أغلال أصحاب رؤوس الأموال وأصفاد محبى الاستعمار .

ان اللجنة تشكركم بصفة خاصة على التلغراف اللاسلكى الذى أرسلتموه الى جميع الحكومات طالبين فيه تحرير مصر ونرجو منكم أن تكلفوا مندوبيكم فى مؤتمر برست ليتوفسك بأن يطلبوا تحرير مصر من نير الاحتلال الانجليزى .

ان المسألة المصرية فى الواقع مسألة دولية نظرا لمركزها الجغرافى ووجود قناة السويس التى تخترق أراضيها .

ولقد كانت تلك المسألة موضوع محادثات دولية عديدة وقعت عليها حكومة روسيا .

وعلاوة على ذلك فان الحرب الحاضرة أثبتت أن حرية قناة السويس لا يمكن أن تكون حقيقة الا اذا حكم مصر أبناؤها .

وقد أنهيت هذا الجزء الخاص بمحمد فريد بصورة نادرة كانت آخر صورة له « لم تنشر من قبل لمحمد فريد وتحتها قول حافظ ابراهيم فى رثاء فريد :

ها هنا قبر شهيد فى هوى أمة أيقظها ثم رقد !!

وكانت العلاقات بينى وبين عبد الخالق فريد قد انقطعت تماما اثر نشر هذا الجزء من « المصور » اذ كان رحمه الله يفضل ألا ينشر هذا الجزء اطلاقا الا اذا رفع منه الحديث الذى أجرته زميلتنا درية عونى مع مدام روشيرون .

ثم عادت العلاقات أقوى مما كانت بعد ذلك بأشهر قلائل .

وكان قد صدر قرار وزارى بالاستيلاء على مذكرات محمد فريد .

وأبلغ به المستشار عبد الخالق فريد عن طريق أحد المحضرين وهذا ما آله كثيرا حتى أنه عكف فى منزله بضعة أسابيع يرفض أن يزوره أحد الى أن تمكنت من زيارته ونجحت فى ازالة الأثر السئ الذى تركه حادث ابلاغه بالاستيلاء على مذكرات والده بالقوة الجبرية .

وقد كان عبد الخالق فريد عنيدا للغاية وربما يكون قد ورث هذا العناد عن والده طيب الله ثراه .

اذ فوجئت به يطلببنى ويدعسونى الى زيارته فى منزله بمصر الجديدة وهناك - فى منزله الياضى - فاجأنى بما كان قد قرره : ان القرار الوزارى قد شمل المذكرات وحدها ولم يشر من قريب أو من بعيد الى خطابات فريد والى الخطابات التى احتفظ بها فريد للآخرين ولقد رأيت أن أهديك هذه الخطابات التى هى فى رأى أخطر من المذكرات » .

وقام من فوره وأحضر لى رزمة كبيرة من الخطابات كانت قد حفظت بعناية تامة ودفعها الى .

بعد أن فتحت هذه الرزمة - فى بيتى - وتبينت محتوياتها تأكد لى فعلا أن هذه الخطابات وهى تقترب فى العدد من المائتين من أخطر الخطابات السياسية .

ولم أكن أخشى على منزلى من السرقة الا بسبب تلك الخطابات .

وغالبية تلك الخطابات أرسلها محمد فريد الى والده والى زوجته وأولاده ابتداء من عام ١٨٨٦ حتى آخر يوم من حياته .

وقد تناولت تلك الخطابات الحياة الشخصية والحياة العامة لمحمد فريد فيما يقرب من ربع قرن من الزمان .

ولن أشير فى هذا المدخل الى تلك الخطابات لأنها العمود الفقرى لكتابى عن محمد فريد فى المنفى الذى انتهيت منه والذى أرجو أن يكون بحق عملا تاريخيا طيبا خاصة وأنه قد أزاح الستار ولأول مرة عن نشاط الحزب الوطنى فى أوروبا فى الفترة من ١٩١٢ حتى نوفمبر ١٩١٩ .

وقد أفادتنى تلك الدراسة الى حد كبير فى معرفة بعض الأسرار السياسية فى تلك الفترة كما أفادتنى تلك الدراسة الى حد كبير أيضا فى دراستى عن سنوات ما قبل الثورة وذلك عند حديثى عن بدايات الأحزاب فى مصر ، وما سبق وواكب وأعقب ثورة ١٩١٩ من أحداث .

واذا كنت قد استفدت الى حد كبير من علاقتى بعبد الخالق فريد فاننى قد استفدت الى حد ما من علاقتى بحسن حسنى كامل ، شقيق مصطفى كامل وابنه اللواء على حسن كامل .

وكنت مع بداية عملي بالصحافة قد بدأت . أكتب عن مصطفى كامل في كثير من المناسبات الوطنية .

وتوثقت علاقتي بالأستاذ حسن حسنى كامل وكان صحفيا غير محترف .
وعندما تقرر نقل جثمان مصطفى كامل من مقبرته الى الضريح الذى بنى بحى القلعة ، كنت أحد ثلاثة نزلوا الى القبر وحملوا على أيديهم ما تبقى من رفات مصطفى كامل .

وكنت قد احتفظت بنسخة من القرآن الكريم . كانت قد وضعت فى القبر فوق رأس مصطفى كامل .

وقضيت ليلة كاملة الى جانب الجثمان بعد نقله الى مدرسة مصطفى كامل فى لاطوغل حيث تقرر أن ينقل الجثمان رسميا فى مظاهرة عسكرية وشعبية يتقدمها قادة ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ وفى المقدمة محمد نجيب وجمال عبد الناصر يرحمهما الله .

وكنت قد نزلت الى القبر فى أسفل الضريح لأوسد التراب جثمان الرجل الذى أحببته وعشقته حبا وعشقا أنسياني كل حب وعشق أحد فيما عدا حبي وعشقي لمحمد فريد ، وأمين الرافعى .

وكنت قد اقترحت اقامة تمثال لمصطفى كامل يوضع فى مدخل نقابة الصحفيين بوصفه من أوائل الصحفيين المصريين الوطنيين حتى لقد كانوا يطلقون عليه « مصطفى كامل اللواء » .

واستجابت نقابة الصحفيين - مشكورة - لاقتراحى وتطوع المثال الكبير ابراهيم جابر لنحت التمثال .

ونظرا لأنه لا توجد صور لمصطفى غير تلك الصورة التقليدية اياها فقد جرى الاتصال بشقيقه حسن حسنى كامل ليعرف منه المثال جابر بعض التفاصيل عن ملامح أخيه .

وفوجئت بحسن حسنى كامل يقول انه يوجد شبه كبير بينى - فى الشكل وكنت وقتئذ شابا - وبين مصطفى كامل .

وجلست كموديل أمام ابراهيم جابر ساعات طويلة كل يوم ولبضعة أسابيع حتى انتهى من صنع تمثال مصطفى كامل .

واحتفلت الدولة بازاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل وبقي التمثال قائما يتصدر مبنى نقابة الصحفيين الى أن تركت سكرتارية النقابة فى فبراير

١٩٦٥ فنقل التمثال الى مكتبة النقابة ، ليوضع مكانه تمثال لعبسه الناصر
رحم الله الجميع .

وعن طريق حسن حسنى كامل وأقاربه وأصهاره ومعارفه وجدت بعض
أوراق هامة لمصطفى كامل .

وكان العثور على تلك الأوراق من الأمور الهامة لأن على فهمى كامل عندما
أرخ لشقيقه مصطفى كامل فى بضعة مجلدات لم يترك شاردة ولا واردة من
أوراق مصطفى كامل الا وأوردها فيها .

وانجهت الى كثيرين من تلاميذ مصطفى وأنصاره ومعاصريه - وفى المقدمة
الأستاذ راشد رستم - الذين أعطوني صورة كاملة عن الحياة السياسية لمصر
مصطفى كامل مما لم يرد ذكره فى الصحف وفى الكتب .

وجعلت من نفسى ديدبانا للدفاع عن مصطفى كامل وخاصة بعد أن نشر
البعض أن مصطفى كامل « كان شحاذا بردنجوت » .

وبعد أن أول البعض العلاقة التى كانت تربط مصطفى كامل بتركيا - دولة
الخلافة الاسلامية - تأويلا سيئا ؛ قلت - ضمن ما قلته :

لقد كانت علاقة مصطفى كامل ، والحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل
وفريد بتركيا علاقة سياسية قائمة على ضمان حقوق مصر وسياستها .

وقلت لقد كانت تركيا تحتل مصر ولها علينا حق السيادة كدولة تمثل
الخلافة العثمانية فلما ابتليت مصر بالاحتلال البريطانى كان لابد لمصر أن تعتمده
على تركيا الدولة مقر الخلافة الاسلامية لطرد الانجليز من مصر .

وعندما نشر البعض الخطابات التى كان يرسلها مصطفى كامل الى أستاذه
الشيخ عبد الرحيم أحمد ، وكان يعمل وقتئذ فى المعية الحديوية عندما كان
مصطفى كامل يتلقى تعليمه فى مدرسة الحقوق بتولوز [فى فرنسا] أكدنا
- بالوثائق - أن الذى أرسل مصطفى كامل ليتعلم الى فرنسا بعد وفاة والده
كان أخوه الأكبر وأنه لا غبار على مصطفى كامل - الطالب - فى أن تكون له
علاقة طيبة بالحدويوى الذى كان وقتئذ شابا .

وكان فى بداية حكمه يقوم بتعضيد الحركة الوطنية المصرية ضد الاحتلال
البريطانى وذلك بناء على نصائح بعض الفرنسيين العاملين فى سراى الحدويوى
والذين كانوا ينفذون مخططات حكومتهم بمعاودة الاحتلال البريطانى لمصر .

ولقد انتهت سياسة المعادة تلك بعد الاتفاق الودى الذى عقد بين فرنسا

وانجلترا عام ١٩٠٤ والذي بمقتضاه أطلقت يد بريطانيا فى مصر . وأطلقت يد فرنسا فى الجزائر .

وقادنى حبى لمصطفى كامل ومحمد فريد والحزب الوطنى الى أن أقف الكثير من جهودى ووقتى لدراسة الحزب الوطنى منذ انشائه لأول مرة فى أواخر عهد الخديو اسماعيل باشا .

وقد أمدنى بعض قيادات الحزب . عبد الرحمن الرافعى ، عبد المقصود متولى وقبلهما حافظ رمضان بالكثير من الأسرار السياسية الخاصة بالحزب الوطنى وبالأحداث السياسية التى حدثت بمصر قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى .

وأذكر أن أستاذنا حافظ رمضان قد أزاح لى ذات يوم سرا رهيبا ، وهو أنه عندما ضيق الانجليز على الحزب الوطنى الخناق بعد هجرة محمد فريد . فكر بعض أقطاب الحزب الوطنى وبعض ضباط الجيش المصرى فى السودان ، فى القيام بثورة تبدأ من جنوب الوادى وتمتد الى شماله وكانت الأسلحة تهرب من مصر الى السودان .

وقد أفادتنى الى حد كبير مكتبة الأستاذ عبد المقصود متولى وهى مكتبة فريدة فى بابها ، ولست أعتقد أن كتابا عالج القصة المصرية من قريب أو من بعيد باللغة الانجليزية ، أو باللغة الفرنسية ، ولم يكن له وجود فى مكتبة الأستاذ عبد المقصود متولى وقد استفدت فائدة كبيرة من معرفتى بالدكتور حسن نور الدين ، وهو أحد قيادات الحزب الوطنى المغمورة التى لا يذكرها أحد ، بالرغم من أنه لعب أخطر الأدوار بالنسبة لشباب الحزب الوطنى ، وخاصة الذين يعملون تحت الأرض فى نشاط فدائى متميز .

وأذكر أنه كان يرتاد دور الجمعيات ، والأحزاب ويحرص على حضور كثير من الندوات والاجتماعات من أجل كشف العناصر الطيبة من الشباب ليضمها الى صفوف العمل الفدائى .

تعرفت اليه عقب ندوة أقيمت فى جمعية الشبان المسلمين ، ثم التقينا مرة ومرة ثم أعطانى كتابا عن الاحتلال البريطانى ألفه تيودور رودستين الذى كان فيما بعد سكرتيرا للينين الزعيم السوفيتى المعروف .

وبعد أسابيع راح يناقشنى فى محتويات الكتاب .

ثم دعانى الى منزله فى الحلمية بالقاهرة حيث تناولنا الغداء فى المرة الأولى ، ثم سهرنا سهرة طويلة فى المرة الثانية .

وبعد هاتين المقاتلتين كان يدربنى على استخدام السلاح .
وكانت فى بيته غرفة مهيأة لمثل هذه العملية ومبطنة بتطينا خاصا حتى
لا يسمع دوى الرصاص خارجيا اذا ما انطلق داخلها .
والدكتور حسن نور الدين - وهذا سر أذيعه للمرة الأولى - كان الأب
الروحى لمحمود العيسوى وكان من بين القلائل الذين عرفوا اتجاه العيسوى الى
اغتيال أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ .
وكان أحمد ماهر وقتذاك رئيسا لمجلس الوزراء .

وجذبتنى شخصية الأستاذ أحمد حلمى المحرر الأول للواء والذى عرف
بأنه خير من وصف تنفيذ حكم الاعدام فيمن نفذ فيهم حكم الاعدام فى قضية
دنشواى .

وكان أحمد حلمى هو صاحب جريدة القطر المصرى فى نفس الوقت .
وكان من قيادات الحزب الوطنى التى وثق بنا مصطفى كامل ومحمد فريد .
وقد جذبتنى صلابة أحمد حلمى - وهو للعلم جده الفنان صلاح جاهين -
وخاصة عندما درست قضاياها السياسية دراسة وافية ، انقطعت بسببها
- الدراسة - أشهرها معدودات فى دار الكتب بالقلعة حيث وجدت بصعوبة
أعدادا من جريدة القطر المصرى .

وقد حفظت فيما بعد - وعن ظهر قلب : أجزاء كثيرة من مقالة « مصر
للمصريين » التى أدت بأحمد حلمى الى السجن .

وكانت القضية الأولى قد نظرت أمام محكمة الجنج برئاسة على ماهر
(أفندى) القاضى - الذى أصبح فيما بعد رئيسا للديوان الملكى ورئيسا لمجلس
الوزراء وكان وكيل النيابة فى تلك القضية محمود زكى أفندى .

وكان ذلك فى ١٥ ابريل ١٩٠٩ وقد اتهم أحمد حلمى - وكانت سنه
وقتذاك ٣٣ سنة - فى صحيفة أعلنت اليه فى ٣٠ يناير ١٩٠٩ بأنه تهاول على
« مسند » الحديوية المصرية .

وطعن فى نظام الوراثة فيها وعاب فى حق ذات ولى الأمر وذلك لأنه نشر
فى جريدته « القطر المصرى » بالعدد ٣٧ الصادر فى ٨ يناير سنة ١٩٠٩ مقالة
تحت عنوان « مصر للمصريين » قال بنقلها عن جريدة « العدل » التركية العربية
التى تطبع بالاستانة . ولأنه نشر فى العدد ٣٨ الصادر فى ١٥ يناير ١٩٠٩ مقالا

تحت عنوان : يا ولاية الاسلام وعلماء الأنام في دار الاسلام ، أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأمير المصريين عباس بن توفيق ، ويد الجنب العالى وأهلاك الجنب العالى ومهمة شكرى باشا .

وقد وقفت النيابة طويلا أمام العبارة التى جاءت فى مقال « مصر للمصريين » وهذا نصها ، فإذا عرف المصرى ما تقدم أن شقناه وبلاءه كان السبب فيهما عائلة محمد على يجب عليه ، وينبغى عليه أن يتخلص منها لأن أقل واحد من مواطنيه أشفق عليه وأرأف به .

ينبغى للأمة أن تعلم أيضا أنها لا حاجة لها به (بسمو الأمير) وينبغى عليها أن ترسل الوفود الى الممالك الموقعة على معاهدة لندرة لاخبارها بأنها غير راضية بأن يحكمها واحد ، غير مصرى الجنس .

وكان قد جاء فى مقالة « مصر للمصريين » أيضا :

رمتنا بكم مقدونيا فأصـابنا مصوب سهم للبلاد شديد
فلما توليتم طغيتم وهـكذا اذا أصبح « القولى » وهو عميد

و « القولى » هنا نسبة الى قوله « التى ولد فيها - فى ألبانيا - محمد على رأس الأسرة المالكة وقتئذ .

وقد جاء فى ذلك المقال أيضا : وقد اقتفى أثر محمد على فى قبح فعلاه وسوء سيرته ، أولاده وأحفاده من بعده .

كما جاء فى المقال أيضا : « وليظل المصريون خدما لصبيانهم وأرقاء لنسوانهن .

وقد حكمت المحكمة حضوريا بحبس أحمد حلمى عشرة شهور حبسا بسيطا وأمرت بتعطيل جريدته : - القطر المصرى - مدة ستة أشهر وبإعدام كل ما ضبط وما يضبط من العدد ٣٧ من الجريدة المذكورة .

ونظرت محكمة الجناح المستأنفة القضية فى ٢٩ ابريل ١٩٠٩ .

وكان رئيس المحكمة محمود رشاد بك بحضور القضاة المستر كلايكوت ومتولى غنيم وكان ممثل النيابة محمود فخرى بك .

ورأت محكمة الجناح المستأنفة - فى حكمها - أن مدة الحبس المحكوم بها على أحمد حلمى قليلة فى « جنب » الطعن الفاحش الذى نشره المتهم للعموم فى

جريدته دوجها لأعلى مقام يجب أن تصان كرامته ويجب أن يعطى حقه من التأديب والاحتشام .

الصواب التأديب ولكنها أحكام زمان وقضت المحكمة بحبس المتهم سنة مع الشغل !

ووقف أحمد حلمى مرة أخرى أمام محكمة عابدين . بتهمة الاحتجاج على إعادة العمل بقانون المطبوعات وكذلك تهمة التظاهر .

كانت الجلسة فى ٢٨ ابريل - أى قبل جلسة الجنيح الخاصة بالمتهم ، نفسه ، بأربع وعشرين ساعة - وكانت الجلسة تحت رئاسة أحمد عبد الرزاق القاضى وبحضور عبد الحميد أفندى بدوى وكان المتهمون مع أحمد حلمى بالترتيب .

المتهم الثانى : عثمان أفندى طلعت صبور ، سنه ٣٠ سنة مزارع العباسية
المتهم الثالث :

محمد أفندى مختار طلعت صبور سنه ٢١ سنة تلميذ بمدرسة الأقباط
بالعباسية .

المتهم الرابع : أحمد أفندى زكى .

المتهم الخامس : محمود أفندى رمزى تنظيم ٢٠ سنة تلميذ مدرسة الأقباط ،
المتهم السادس : غانم يوسف أوغانم

وكانت النيابة قد اتهمت أحمد حلمى أفندى بأنه أهان المستشارين وهم من موظفى الحكومة بأن رماهم بأنهم يرتكبون أثناء تأدية وظائفهم هذا الاثم الفظيع وهو محاربة دولة الاسلام بالدماء والحيلة ثم أنه حرض على كراهية الحكومة الحديوية وبغضها والازدراء بها بأن رماها بأنها انتهكت حرمة الاسلام بضرب طالبى العلم فى الأزهر الشريف وأنها لما رأت التألم من ذلك أرادت أن تضربهم أيضا ولكن على ألسنتهم وقلوبهم الى غير ذلك من الألفاظ التى وردت فى خطبته التى ألقاها علنا فى وسط الجمهور والتى أدرجها بجريدته القطر المصرى بعد أن حذف منها بعض العبارات بالعدد ٤٩ الصادر فى يوم ٢ ابريل ١٩٠٩ ونسبت النيابة للمتهم الثانى أنه تناول على مسند الحديوية المصرية بأنه صاح علنا بقوله : ليسقط حكم الفرد « فى وسط ذلك الجمهور العظيم ، ونسبت للمتهم الثالث بأنه حرض على كراهية الحكومة الحديوية بأن نسب اليها الظلم وسلب الحرية والاستبداد والخطورة ، والعنف وعدم مراعاة الله ، وانعدام الذمة فى الحطة التى ألقاها علنا وسط الحاضرين فى المظاهرة المذكورة .

وكذلك المتهم الرابع أما المتهم الخامس ، محمود أفندى رمزى تنظيم فقد اتهم بأنه أهان الوزارة المصرية بأن نسب إليها الجبن ، وعدم الذمة وبأنه عاب فى حق ولى الأمر وخاطبه ببيتين من الشعر ، ضمن قصيدة ألفاها علنا فى تلك المظاهرة بقصد التحريض على كراهة الحكومة المصرية وبغضها والازدراء بها .

والبيتان الواردان فى عريضة الاتهام الخاصة بالوزارة هما :

أما الوزارة فالرحمن ينسلفها
فانها عن صنوف الحزى تنهدم
وزارة لا أقال الله عثرتيـــــ
تمثل الجبن لا عهد ولا ذم

أما البيتان الخاصان بالحديو فهما :

الله أكبر يا عباس تخذلنـــــ
وكننت قبلا على الأوطان تضطرم
افعل كما تشاء ويا عباس ان لنا
عند الاله مقاما جاده الديم

وقد قضت المحكمة حضوريا بالنسبة للمتهمين الثلاثة الأول وغيايبا بالنسبة للباقيين : أولا : براءة ابراهيم محمد المتهم السادس مما نسب اليه .
ثانيا : حبس أحمد أفندى حلمى ٦ شهور حبسا بسيطا وكفالة ألف قرش وحبس كل من باقى المتهمين مدة ثلاثة أشهر حبسا بسيطا وأمرت بإيقاف التنفيذ وقد جاء فى الحكم : أن المتهم الأول (أحمد حلمى أفندى - هو أكبر مسئول فى هذه الدعوى لأنه تعود أن يرأس مثل هذه المظاهرات وهو أول من خطب فى المظاهرة فأثار الحاضرين بتلك الجمل التى كان يلقيها عليهم حتى أثرت خطابته فيهم كل التأثير وصاروا يسلمون بكل ما يقوله ، ولذلك وجب تشديد العقاب عليه) .

وعرضت القضية مرة أخرى ١٣ مايو ١٩٠٩ أمام محكمة الجنح المستأنفة بمحكمة مصر برئاسة محمود رشاد بك وبحضور المستر كلايكوت ، وعلى أفندى ماهر ، القاضيين ، وعبد الحميد أفندى بدوى عضو النيابة وقضت المحكمة بحبس أحمد حلمى أفندى أربعة شهور حبسا بسيطا وبراءة عثمان أفندى طلعت ضبور الخ .

وقد دخل أحمد حلمى أفندى السجن فى ٢٩ ابريل ١٩٠٩ وبقي مدة الحكم فى زنزانه طولها ١٣ شهرا ، وعرضها ٩ أشبار وارتفاعها نحو ثلاثة أمتار ونصف متر .

وكان الحكم سنة وستة شهور .

وبعد انتهاء مدة تعطيل القطر المصرى صدرت من جديده وهو فى السجن
وقد هددته الوكيل الانجليزى فى السجن بارساله الى ليما طره اذا علم بأنه
كتب سطرًا واحدًا فى القطر المصرى .

وكان أحمد حلمى قد اختار أحد « الطلائنة » ليصبح مدير السياسة
المستول « ليقينا - أحمد حلمى - شر قانون المطبوعات باعتباره رعية ايطالية تنعم
بالامتيازات الأجنبية » . وقد ذهب بطرس غالى باشا بصفته ناظر الخارجية ،
ورئيس النظارة الى قنصل ايطاليا ليحدد مدير سياسة جريدة القطر المصرى
بالنقى من أرض القطر المصرى ، اذا لم ينسحب ويتخلى عن جريدة القطر
المصرى .

وصدر العدد الثانى وكان مدير التحرير المسئول رجلا يتبع حكومة فرنسا
وقد قاوم ذلك الرجل بطرس غالى كما قاومه أيضا صاحب المطبعة التى طبعت
بها الجريدة الخ .

وأفرج عن أحمد حلمى فى ١٩ ابريل سنة ١٩١٠ .

وأعطيت له مكافأة قدرها ٤٩٨ جنيهًا لانه اكتسب فى سجنه علامات تعطيه
الحق فى تلك المكافأة وقد أرسل أحمد حلمى المبلغ ، الى وكيل الحزب الوطنى
لأنه ليس من حقه الحصول عليه لأنه جندي فى الحزب وكل وقتة ملك للحزب .
ولأهمية هذا الخطاب - ولأنه فريد فى نوعه - استأذن فى نشره كما هو :
حضرة نائب رئيس الحزب الوطنى .

لم يك غائبًا عن علم حضرتكم اننى انضويت الى العمل مع المغفور له مؤسس
حزبنا ورئيسه الأول منذ ١٩٠١ ومازلت مجاهدًا ضمن جنود الحرية ، الى أن
انتقل الى الرفيق الأعلى فى ١٠ فبراير ١٩٠٨ فكان لى من بحر وطنيته الصادقة
وعزيمته القوية ينبوع عرفان لا ينضب معينه وما انفكت عاملاً بمبادئ الرئيس
الكريم بعد مماته ، كما كنت عاملاً ، فى حياته باخلاص الى أن تفتأت ظلال
السجن فى ٢٩ ابريل ، ولما كان عملى فى السجن لا شأن له بعمل فى الحزب ،
ولا أرمى أن ألقى الله وفى سننى حياتى فترة من الزمن غير منصرفة الى نفع
حزب يعمل بحق خير أمتى وبلادى .

وأى نفع خير وأبقى للوطن من المطالبة بدستور يساوى بين الرفيع
والوضيع ويؤاخى بين أبناء الوطن ويمتدح كل انسان بالحرية الكاملة سواء كانت
شخصية خاصة أو عمومية ويحفظ للملاد أموالها ، ويوفر الخير للصانع والزراع
والتاجر والعامل فلا تنقطع بالأولى الأسباب عن كسب رزقه وعياله ولا يحرم

الثانى زرع صنف يعتقد أن له ربحا من ورائه ولا تقف حركة الأعمال عند الثالث وهو لا يجد من يأخذ بيده . ويكفل للرابع الأعمال فى كل مكان فيعود عليه من وراء مزاولتها القوة والقدرة .

فلذلك أبعث اليكم مع كتابى هذا مبلغ ٤٩٨ مليما وهو المبلغ الذى بعث به سيجن مصر العمومى الى سيجن الاستئناف يوم ٢٠ ابريل ١٩١٠ نمرة ٧٢٥ وصرفه الى فى ١٤ أغسطس الجارى حال الافراج مشترطا على أن هذا المبلغ الذى هو أجرة لأعمال السيجن لمدة ١٢ شهرا قمريا (٣٥٥ يوما) من ٢٩ ابريل ١٩٠٩ الى ١٩ ابريل ١٩١٠ صار مضمنا على بعد قبضه السعى فى اكتساب معاش من الطرق الحلال : طرق الكد والشرف مقترنا بالسلوك الحسن .

أما أنا فبعد الظفر بهذا المبلغ العظيم رأيت أن أرجو من حضرتكم اضافته الى غلة الحزب الوطنى تحت ادارتكم بدلا من مجهوداتى التى انقطعت عن الحزب مدة اعتقالى فى السيجن حتى تتصل حلقات أعمالى الحزبية لأنى لم أجد الشرط الذى اشترطته مصلحة السجون فى وجوب صرف هذا المبلغ الا فى مساعدة الحزب الوطنى لأن فى نجاح نيجه والوصول الى أغراضه داعيا الى خلو أماكن السجون أو على الأقل تقليل الزحام فيها وتوفير الخير للذين يملأونها الآن .

وبذلك نقتصمه كثيرا من الأموال من أمثال هذه الأموال التى تعطى لمستعقيها من أمثالنا الصحفيين ، اللهم الا اذا كانت الصحافة والأهلك ليست من طريق الحلال فى الحصول على المعاش وانى أكون شاكرا لحضرتكم لو تفضلتم بأن تقيدوا مدة الأربعة الأشهر التى بين ٢٠ ابريل و ١٤ أغسطس ١٩١٠ عطلة للراحة لأن مصلحة السجون لم تعطينى خلالها شيئا بل أخذت منى ١٨ جنيهها أجرة للنوم خلال تلك المدة .

فاذا أجبتم طلبى هذا يكون عملى اتصل بالحزب تسع سنوات متواليات وهى مدة ليست كبيرة فى جانبها أجازة أربع أشهر .

أحمد حلمى

وقد قبل نائب رئيس الحزب هذا الكتاب والمبلغ قبولا حسنا وبعث اليه ما يؤكده وصول المبلغ ، شاكرا له تلك الروح الوطنية الأصيلة .

واستأذن القراء فى نشر مقتطفات من مقالة مصر للمصريين - غير ما سبق نشره - التى نشرتها جريدة القطر المصرى فى عددها الصادر فى ٨ يناير ١٩١٩ وهى توضح بجلاء كيف كانت الصحف المصرية الوطنية تتعامل مع الأسرة الحاكمة ، وعلى رأسها الخديو عباس حلمى الثانى :

« وهذا يبرهن على صحة ما نقول ويؤيده أننا ما سمعنا أن واحدا ، منهم - من الأسرة الحاكمة - ساعد مشروعا علميا وأعان مصريا على خدمة العلم في عصر النور كما كانوا في الزمن الماضي يعمدون الى الكتاتيب ، ويخرجون من فيها من الأولاد المصريين الى مزارعهم يحراثون الأرض ويجنون لهم ثمرات ما ينمون به قواهم فكان لا يقدم على حفظ القرآن غير العميان لأن الأصحاء في رأيهم لا ينبغي لهم أن يزاولوا من الحرف الا الفلاحة بضياعهم ولا أجر لهم غير السياط على ظهورهم ووجوههم فانتشر الجهل وسادت الغباوة ولولا ذكاء المصري الفطري وقابليته للعلم لأصبح المصريون وكلهم يشاركون أولاد محمد علي في الجول : ليس الغريب هذا انما الأدهش والأغرب أن طائفة من عبياد السلطة المطلقة يكذبون على التاريخ ويدعون من وقاحتهم أن العائلة المحمدية العلوية خدمت مصر ويستبدلون على ذلك بوجود بعض مدارس أنشأوها ليضلوا الناس في أوروبا لكي تكون بأيديهم كالحجج الدامغة على خدمة العلم وما أنشأوها الا خداعا وغشا حتى لا يتسنى لأحد أن يذكر قبح أثرهم وسوء تاريخهم في مصر .

وهبني قلت هذا الصبح ليل
أبحثاج النصار الى دليل ؟

أما انحطاط مصر ماديا على أيديهم فانهم كانوا يصوبون المدافع على القرى فيهلكونها بأهلها تسلية حتى اعتراض أحد الناس على هذا الفعل ، وعابه على سعيد باشا أعدلهم ، وأرحمهم وأشفقهم فقال له : لا تعارضني غيبا أفعل قاني ما استلمتهم بعدد .

ولم تكفهم هذه الفظائع فأخذوا ينبجون المصري ويغتصبون أمواله حتى جرى على لسانهم هذا المثل : الأمير من لا يعرفه الأمير .

هذا ومن بين رسائل أحمد حلمي الى زعيمه محمد فريد ، رسالة بتاريخ ١٢ يونيه ١٩١٢ - بينما كان محمد فريد في المنفى - يقول فيها : نلفت نظركم الى الجيش الجرار الذي سبق الى الآستانة ليرصد خطواتكم لأن ما كتبتموه عن صن يات صن الصينى العظيم ، حرك في نفوس الأراذل المعروفين هواجس الهموم ، ويقال ان رهزى باشا طاهر . ثم يسافر لاستيطان الاستانة عقب تعيينه وكيلا للبحرية الا لأغراض من هذا القبيل ولكن الحقيقة يمكننا الوصول اليها بمراقبتكم لا سيما اذا تعمد التعرف بحضرتكم . ولقد عين حديثا في ديوان الأوقاف أحد المشايخ الساكنين بشبرا ليكون ملاحظا للمساجد ظاهرا وفي الباطن ليكون جاسوسا على رجال الحزب الوطنى لأنه كان معلما في مدارس الشعب وكان كثير الاختلاط بالشيخ عبد العزيز وهو الذى سرق أصل المقالة التى كتبها الدكتور فؤاد عن (٠٠٠) وقدمها للمعية - هذا الشيخ سافر الى

الاستانة مع (٠٠٠) وذهب بالضرورة لهذه المهمة لأنه لم يكن من عادته السفر الى الاستانة الا هذين العاملين وهم معرفة أحوال الطلبة أما اسمه فهو الشيخ عبد الحميد حمدي ، وكانت حالته رثة قبل الاشتغال بالجاهدوسية على الحزب الوطني فاحذروه واحذروا أمثاله وهم كثيرون » .

ويمضي أحمد حلمي في رسالته قائلا : وكذلك أحذر الأستاذ الشيخ عبد العزيز والدكتور فؤاد حتى يحكم الله ، وهو خير الحاكمين .

لقد كان لمظاهرة اخواننا المصريين التي قاءوا بها هذا العام في الاستانة أثرها العنيف عند الحكام هنا ..

شاهدت حضرة الأخ حافظ عند زيارته في الاسبوع الماضي ورأيت صحته جيدة وهو شجاع أما على بك فانه متأثر ولكنه تجلد وأظهر البسالة .

انني كنت أخشى ارسال خطابات الى حضرتكم لأنني علمت أنهم يفتحون الخطابات التي ترسل باسمكم أو باسم الأستاذ ولذلك انتهرت هذه الفرصة وبعثت بخطابي على يد ذلك السفير الأمين عبده بك فريد لتفتي في وصول الخطاب بغير أن يطلع عليه أحد من أولئك السفلة .

أما خطاباتي المقبلة فسيكون توقيعها (صاحب) فاذكروا ذلك وانني أرجو أن يتيسر لي مشاهدتكم في فرصة غير بعيدة : هذا وبلغوا تحياتي ووافر التسليمات الى حضرات الأستاذ اسماعيل بك والدكتور أحمد فؤاد واذا حضر الدكتور منصور رفعت الى الاستانة فبلغوه سلامي الوفير ، وفي الختام تفضلوا بقبول احترامات المشوق المخلص ، أحمد حلمي .

وفي هذا الخطاب ما يكفي للتدليل على ما وصلت اليه البلاد والحركة الوطنية بعد رحيل محمد فريد .

وكم كنت تواقا لمعرفة دقائق وتفصيل حياة الحديو عباس حلمي الثاني فهذا الحديو قد أثار في شبابه مشاعر المصريين وحجب اليهم ذلك الأسلوب الذي بدأ به حياته السياسية كخديو مصر من معارضة للاحتلال البريطاني ومن أزمات مع المعتمد البريطاني لورد كرومر .

وقد بلغ تعلق الشباب المصري بالحديو أن رفعوا ذات يوم سيارته على أكتافهم دليل حب وتقدير .

تثبتت - في مذكرات محمد فريد - ما جاء عن شخصية الحديو عباس حلمي المتناقضة .

وكننت أذكر باستمرار ما كانوا يرددونه - فى قريتنا - من أغان وطنية
عن عباس حلمى بعد أن خلعه الانجليز من منصبه كخديو على مصر لأنه وقف
الى جانب تركيا ضد بريطانيا التى كانت تحتل مصر وقتئذ (ديسمبر ١٩١٤) .

وكانت جماهير الشعب المصرى تتظاهر حزينه باكية قائلة .

الله حى ، عباس حى

وكنا نتلقف ما كان ينشره سمكريته حسين عفيفى من مقنطرات عن حياة
عباس حلمى الثانى رجا جرى له قبل أن يخلع من منصبه وما جرى له بعد ذلك
الخلع . . ولم أفرح فى حياتى بمذكرات سياسية وصلت الى قدر فرحتى بمذكرات
الخديو عباس حلمى الثانى : كنت فى شوق لأعرف ما يقوله عن مصطفى كامل
الذى اتهمه - أى مصطفى كامل - خصومه بأن كان صنيعة للخديو بينما كل
الوثائق تؤكد أن الصلة قد انقطعت بين مصطفى والخديو بعد أن مالا الخديو
الاحتلال البريطانى واقتسم بعض مظاهر السلطة مع كرومر .

ومذكرات عباس حلمى الثانى من أخطر المذكرات السياسية ، اذ لم يعرف
عن خديو أو ملك حكم مصر ، ان كتب مذكراته السياسية وبمثل تلك الدرجة
من الصراحة والوضوح وأرجو أن تتاح لى فرصة نشر تلك المذكرات والتعليق
عليها .

قدم الخديو عباس حلمى مذكراته بقوله : الآن وقد انقضى على اختفائى من
المسرح العالمى ، أكثر من ربع قرن من الزمان ليس بالغريب وقد كنت خديو
مصر خلال ثلاثة وعشرين عاما من ١٨٩٢ حتى ١٩١٤ أن أشعر بالحاجة الى أن
أصور بيدي لوحة أعمالى فى الحكم .

وقد دفعتنى الى الاضطلاع بذلك الواجب عزلتى وتأملاتى الطويلة فيما
يعترى العظمة الانسانية من وهن على وهن .

وقبل كل شيء رغبتى فى أن أزود احدى الفترات المفعمة بالأحداث فى
تاريخ وطنى المحبوب بالمساهمة المدعمة بالوثائق : وطنى الذى نهضت من أجله
فى مستهل هذا القرن بعبء جسيم وكفاح أليم .

ولقد ألفت عشرات الأعوام التى سبقت رحيلى ضوءا كاشفا على كثير من
الأحداث والأشياء .

وبلغت الأدور حدا لا يسمحنى معه أن أتخلص من نشر هذه السطور وقد
جهدت فى أن أكون موضوعيا ودقيقا على قدر طاقتى لعلمى بأن التاريخ الحقيقى
الذى يسمو على الجدل لم يكتب ولن يكتب يوما .

فما من حي يسعه أن يتبين كل وجوه حدث من الأحداث ، وإن طائفة شتى من التفصيلات قد تكون جوهرية لتقلت دائما أعنتها من يد المؤرخ المنصف .

ومع هذا فإن الزمان الذى انقضى والبعد عن مسرح الأحداث وتجريد الشخصيات والملاحظة الدقيقة للماضى ، وأحداثه ، كل هذه ما كان لها إلا أن تحدد فى ذاكرتى الظروف والبواعث التى كان منصب الحديو يجعلها تقلت منى افلاتا لا سبيل الى تجنبه .

واذن فان ما أقوم به الآن ، لا يهدف الى ارضاء كبرياء شخصية وما أبغى هنا الا أن أرد الحق الى ذكرى والدى الحديو توفيق فان السير التى كتبت عنه لم تكن فى أكثر الأحيان دقيقة ولا أمينة كما أنى أريد أن أثبت أيضا أن الوطنية المصرية التى ينظر اليها باعتبارها حركة سياسية حقيقية ترمى الى انقاذ مصر من الدخيل الذى لا يعدل باطله ، غير مشوبة .

وقد تكشف تلك الحركة التى أثارت دهشة العالم وعطفه كما أثارت فى الوقت نفسه اضطهادا جائرا ظلما فاضحا فأثبتت وجودها واتسعت دائرتها فى ظل حكمى ثم ضاعمت جهودها بعد الحرب العالمية وخيبة الرجاء المتكرر التى كان ينتظرها دون أن تبلغ مع الأسف أهدافها التى سعت اليها سعيها الطويل الدائب ولم يكن لذلك من سبب غير أخطاء الطامحين والأنايين أولئذين الذين فتنوا بالحكم والمال ، غير ما تملك انجلتروا من وسائل وأساليب ، شتى الأنواع .

وأريد هنا - عباس حلمى الثانى - أن أنصح المصريين الأعزاء بأن لا يقتصر على ذكر أمجاد وطننا التى ترجع الى آلاف السنين بل أن يتدبروا أولا وقبل كل شئ تاريخهم القريب ، فإن قربه منهم يجعلهم أقدر على فهمه والحكم عليه .

ان التحليل التاريخى لحكمى سببين بكل جلاء انى لم أكن قط ذلك « الغلام » الذى زعمه صحفى فرنسى ولا كنت ذلك « الثائر الماكر » الذى يخضع للضغط اليومى من المعتمد والقنصل البريطانى و . . و . .

ما كنت - عباس حلمى - غلاما أو ثائرا ماكرا يومذاك - يناير ١٨٩٤ - حادث وادى حلفا - كشاب فى مقتبل العمر لم أحط نفسى بمن يطمحون الى الظفر لمصر بسيادتها .

وكيف يلوموننى ان أظهرت ذلك النفور الطبيعى نحو مفتصبى بلادنا الطامعين فيها والذين كانوا قد صرحوا منذ سنة الاحتلال ذاتها (١٨٨٢) والمرة بعد المرة دون أن يفوا بوعودهم وعلى رأسهم لورد دوفرين أنهم متأهبون للجلاد عن مصر .

ولقد كان اللورد كرومر يدعى لنفسه الحق - كما استولى على حقوق أخرى كثيرة - فى أن يكون له منى حق العرفان بالجميل وهو جميل ما كنت مدينا به على الاطلاق من أجل الفرمان الذى نصبت بمقتضاه خديويا لمصر ولكنى انما تالفت الفرمان من سلطان تركيا وبناء على حقى فى ورائته فى ٩ يناير من عام ١٨٩٢ أى بعد وفاة والدى الخديو توفيق بيومين تلك الوفاة التى وقعت فجأة فى ٧ يناير ١٨٩٢ ، بينما كنت لا أزال موجودا فى فيينا لاتمام دراستى وقد زعدوا بعد ذلك أن يارنچ قد حصل من السلطان عبد الحميد بعد عناء على فرمان توليتى .

واكنهم لم يقدموا لذلك التفسير اللازم : هم لم يفعلوا ذلك لسبب فقد كان عليهم أن يعترفوا بأن الحكومة التركية كانت قد قررت فى اللحظة ذاتها وخلافا لما كان تلج فيه لندن واللورد - وعلى اثر حادث - أن تنزع من مصر على حدودها فى ساحل البحر الأحمر ، قرى ثلاث هى المويلج ودينه والونج وهى داخله فى حدودها على الساحل العربى ، وكانت انجلترا تعتزم جعلها قواعد استراتيجية لشبه الجزيرة العربية كما هو الحال فى ميناء العقبة وكان ذلك القرار من تركيا واردا بالطبع فى فرمان توليتى .

وفى مذكرات الخديوى عباس حلمى صفحات عن جده اسماعيل ، ونشاطه الجبار ومحاولاته جعل مصر قطعة من أوروبا .

وفى شاعرية يتحدث عباس حلمى عن احتضار حكم اسماعيل والدور الذى لعبه تريكو القنصل العام الفرنسى فى اقناع الخديو اسماعيل ببغادرة مصر وكذلك دور السفير الفرنسى فى القسطنطينية فورنييه فى اقناع السلطان بأن يدعو ، اليه اسماعيل .

ويصف عباس حلمى الوداع الأخير والحزين للخديو اسماعيل (أواخر يونيو ١٨٧٩) ذلك الوداع النبيل المثير بين الأب المخلوع (اسماعيل باشا)

وابنه الخديو الجديد (محمد توفيق باشا) : لقد صحب الابن أباه الى الاسكندرية على البيخت المحروسة :

ذاك الذى حمّله نحو المنفى بلا عودة نحو البؤس بعد الأبهة المترفة ونحو الوحدة والصمت المر : ومن نابلي حيث رسى به يخته المحروسة كتب رسالة الى الصدر الأعظم مرفوعة الى السلطان ذكر فيها بعض ما قام به من اصلاحات خلال ستة عشر عاما قضاها فى الحكم « تحت ادارتى - اسماعيل باشا - انتشرت على أرض مصر شبكة السكك الحديدية ، واتسعت فيها الى حد كبير عملية حفر الترع التى تزيد الأرض خصبا - كما أنشأت فى مصر ميناءين كبيرين فى السويس والاسكندرية ، وحطمت فى افريقيا الوسطى منابع الرق ونشرت راية الامبراطورية فى أنحاء لم تكن من قبل قد خفقت عليها .

وشهدت الانتهاء من شق قناة البحرين واهدائها للعالم الخ . الخ .

ويشرح الخديو عباس حلمى فى تفاصيل دقيقة عهد أبيه توفيق باشا ويرد عباس حلمى على الصورة التهامية التى وصف بها لورد كرورم فترة حكم والده توفيق باشا فى عشر صفحات ونصف من كتابه - كتاب كرورم - « مصر الحديثة » ويقول عن والده أنه كان مؤمنا دون مباحاة متدينا دون مغالاة ومع تهيته لشد أزر أبناء دينه وأنه - أى توفيق باشا - كان أمينا وحازما .

واذا كان قد اضطر الى الظهور بمظهر المتساهل فى أكثر ظرف فلقد كان ذلك بوحى وطنيته وقد آلى على نفسه أكثر من مرة أن يتخذ موقفا يمكن أن يكون حاسما ولكنه قد يدفع بشعبه الى حرب أهلية ، لا مخرج منها .

ويقول عباس حلمى : لقد وجد أبى نفسه طيلة الزمن الذى حكم فيه مصر ، محصورا فى حلقة جائرة ظالمة ولا مبرر لظلمها : حلقة من الأحقاد والعنف والريب وكانت يده مغلولتين منذ حصار عرابى الذى كان الاحتلال قد ضاعف من خطورة نتائجه وقد وجد نفسه تتقاذفه الأحداث فى أعماله كحاكم وكان الباب العالى واللورد كرورم والمراقبون الأجانب فى الدين العام ، وعدم اكتراث الشعب وترك السودان وعدم مبالاة السياسيين وسائر العقبات العديدة الأنواع التى لم يتمكن قط من التخلص منها ، كل أولئك كانوا يعترضون كل فكرة ، وكل قرار كان يسعه أن يتخذ فى أية ظروف مغايرة .

وانى - عباس حلمى الثانى - لوائق مع ذلك بأن هذه الحالة التى تبدو بمظهر الضعف قد أوحى له بها رغبته فى تجنيب بلاده كل الشر ، الذى كان

يراه دون أن يكون في وسعه منعه وما من مهمة هي أشد عسرا من مهمة الحكم .

ويقول عباس حلمى أنه ورث عن والده الحب الوفى لبلاده .

بعد ذلك الايمان العميق بالدين وشريعة الرسول .

وربما كانت هذه الآراء ، التى عبر عنها عباس حلمى فى مذكراته تنشر لأول مرة فى مؤلف عربى ، فلقد درجنا - وهذا من عيوبنا - ألا نهتم إلا بالآراء التى تتفق ووجهة نظرنا .

ويقول عباس حلمى ان المعاهدات ليست غير مصداق وأن ليس تحت الشمس البريطانية مكان لغير الضعفاء والمستسلمين كما يقول ان أموال البديل العسكرى ، الذى كان يدفعه من لا يريد أن يدخل الجيش المصرى كانت تنفق على قلم المخابرات البريطانية » ويقول أيضا ، أن الجيش هو الأداة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية .

وعن رياض باشا - أحد رؤساء الوزارات فى عهده (ناظر النظر) ، انه لم يكن بشرا وما كان يصلح الا موظفا .

كان شديد الخضوع لشئى المؤثرات أيا كان مصدرها خفيف النفس يقعد به ضعفه عن أن يشرع فى عمل ، حريصا على دعتة فما يخطر له أن يكافح ارادة حازمة كارادة اللورد كرومر ، يزعم لنفسه الحق فى أن يأمر ملكه ولم يكن يملك حتى القوة على مقاومة أهوائه الخاصة . رياض باشا كان يطيع كرومر ، ولا يطيع مولاه الخديو .

وما أكثر ما تحدث عباس حلمى عن القراقوزات المفككة التى تشد يد انجلترا خيوطها : كانت انجلترا تنعم بمن يخدمها وكانت مصر وأميرها على العكس من ذلك لا يجدان من يخدمهما بينما كان ذلك - عباس حلمى - يمالأ نفسه بالألم وكانت الحيانة تسمم الجو وكان وكلاء قلم المخابرات البريطانى يحومون حولى فى كل مكان ولاء أكبر الموظفين تحت رحمة الأجنبى .

ويقول عباس حلمى انه عندما ارتقى العرش لم يكن بإمكانه اختيار جاشيته بنفسه : لقد وجدتها كما هى ولم يكن لى من أمرها شئ وما كان يسعنى أن أقبلها أو أرفضها .

وعن مصطفى كامل يقول عباس حامى : ان الروح الوطنى قد تمحدد وتجلى بوجه خاص فى عهدى وقد ظفر ذلك الروح فى اخلاص أكثر زعماء مصر جلدا وبلاغة وموهبة مصطفى كامل وكان مصطفى كامل يرأس حزب الشباب المتطرف وكان حزب أعيان البلاد (الحزب المحافظ) يأنمر بأمر الشيخ على يوسف .

وقد أدركت بعد قليل استحالة ضم الفريقين - الفريق المحافظ وفريق الشباب .

وصار لزاما على أن أسعى عند كل منهما سعيا خاصا به .

وكان هذا هو ما جعل البعض يقول انى كنت أقوم بلعبة مزدوجة ولكنى على العكس من ذلك كنت أبغى أن أتجنب ذلك ما وسسعتنى ذلك ترك هاتين القوتين المتنافستين احدهما بازاء الاخرى .

وكنت أحرص قبل كل شىء على ألا تبدر منى بادرة تفضيل قد تنير غيرة تجعل أحد الحزبين ينهض لعداء الآخر .

وكان تفضيلى مع المعتدلين ولكنى كنت أفهم المتطرفين ولم أستخدم لنفسى لا هؤلاء ولا هؤلاء ولكن هؤلاء وهؤلاء كانوا يرفضون مبدأ الاحتلال الانجليزى غير المحدد بأجل .

ويقول عن حزب الأمة ، انه لا خفاء فى أن كان يتلقى الوحى من المورد كرومر ، ويغلب الاحتمال أن يكون خاضعا لأوامره ولقد أنشئ ذلك الحزب لمحاربة الحزب الوطنى .

وقد أنشأ محمود سليمان باشا وكان يملك صحيفة هى « الجريدة » التى كان يتزعمها الاستاذ لطفى السيد بك وقد كان سعد زغلول باشا ، هو الرأس المفكرة وراء هذا الحزب وتلك الجريدة فى مستهل عهدها وكان قد تلقى دروسه الأولى فى السياسة بأشراف الأميرة الحديوية (نازلى) سليلة محمد على والمالية مع ذلك للانجليز .

وقد تبين فيما بعد لسعد باشا الأهداف الحقيقية لانجلترا .

وقد حدث تطور أساسى جعل من ذلك الفلاح ابن الفلاح بطل الاستقلال الوطنى بذلك الاخلاص المطلق ، الذى اتسم به من قبل نشاط مصطفى كامل فى الحزب الوطنى .

وعن الشيخ على يوسف رئيس حزب « الإصلاح على المبادئ الدستورية »
وصاحب جريدة المؤيد يقول الحديوى عباس حلمى الثانى : كنت أريد أن يكون
لى صحيفة قادرة على أن تثبر الشعب وتقوده شيئاً فشيئاً الى ادراك أكثر وضوحاً
للوطن ولواجبات المواطن فدعوت كاتباً من كتاب اللغة العربية كنت قد سمعت
عن صفاته ومزاياه وهو الشيخ على يوسف وكان قد تردد على مدرسة المعلمين ،
وخارجاً من الجامعة الأزهرية وكان قد لفت إليه الأنظار ان لم يكن لاتساع أفقه
الفكرى فبحماسه فى المناقشة وبموهبته كمجادل وبقدرة المشهورة على هضم
المسائل .

وكان الشيخ على يوسف من أهل الصعيد يعرف عقلية مواطنيه ومطامحهم ،
وكان .. وكان .

وبعد أن يطيل الحديوى عباس حلمى طويلاً فى الحديث عن مزايا الشيخ على
يوسف ، يقول : سرعان ما كان معروفاً أن القصر يؤيد جريدة المؤيد ويؤيد
المبادئ التى تبناها وسرعان ما غدا المؤيد يقرأه الناس من طنجة الى الهند ومن
تركيا الى زنجبار وقد كان المؤيد فى الواقع ، يحفل بالمقالات العظيمة بأسلوبها
البارع وأفكارها العميقة وكان الشيخ بأسلوبه اللاذع وبلاغته التى لا تقتفى
وعاطفته التى كانت تهدى من غلوائها لحسن الحظ فلسفة إنسانية فائقة .

كان على يوسف رجلاً ، قاد الرجال ، أدرك معنى الأمة ، ومعنى الاخلاص ،
كان مصرياً قبل كل شىء ولقد نجح أياً ، ما كانت شخصيته أو كانت آراؤه فى
أن يستميل رأى العام ويجمعه ويعلمه التفكير فكانت مقالات المؤيد تقرأ وتشرح
فى أبعد القرى النائية وكان المتعلمون أنصار الجريدة وكانوا يعملون على رواجها
على حين كان أهل الريف البسطاء والبدائيون تفتنهم الحجج القريبة الى أفهامهم .

وعن مصطفى كامل أيضاً يقول الحديوى عباس حلمى فى مذكراته : كان
مصطفى كامل هو الذى بدأ اذاعة الفكرة الوطنية فى شباب مصر الذى يتلقى
العلم فى أوروبا وكان هو الذى هز الروح المصرى فأيقظه من غفوته ، كان
مصطفى كامل محبباً الوطنية المصرية ، ورسول تلك الفكرة التى كانت قد
خنقت فى مهدها ولكنها ظلت تسعى الى الأمام ، وقد كسب لعقيدته ، ولحزبه ،
أغلبية الموظفين ، وأعياناً ومثقفين واجماع الطلبة والعمال : كأن فتى خلع عليه
الشباب كل نعمة بما فيها نعمة الوهم المقدس .

وكان قد أثر الحياة الروحية على الحياة المادية وكان حديث العهد بذلك
البلد القديم الذى لم تكن هالات المجد ترتفع فيه الا على القبور ولا يعرف شيئاً
عن الوضاعة والمساومات السياسية .

كان مصطفى كامل بسيطاً ومستقيماً ، وتحت مظهره اللطيف كانت تختبئ روح متفتحة لكل الأحاسيس وقلب حساس لكل ألوان الرقة والحنان وزاده الله بالحجى ، وكانت بلاغته واضحة وجارة وكان أسلوبه الرشيق العامر بالصور يتنقل من البساطة الانجيلية الى بلاغة الخطيب المصنوع العظيم وقد أوتى موهبة الاقناع وسحر الشعاع الذى يؤتاه الحواريون والأنبياء .

وكان الحب الذى يكنه لوطنه ينبع من سماسته التى لا تفقده سيطرته على عقله .

وليس من شأنى أن أسجل حياة ذلك الحوارى الرفيع الذى كانت براعته الظاهرة بقدر ثقافته وجدارته قد فتنت به الجماهير ولكن لا يسعنى أن أرد نفسى عن توجيه تحية الاجلال الى ذكرى وطنى أدين له بساعات فائقة من الجمال .

ومن المؤكد أنه كان فى بعض الأحيان يضايقنى فاننا على اتفاقنا الدائم فى الهدف لم نكن دائماً متفقتين على الوسائل .

وقد انزلق أثناء قيامه بدعايته الى ادراك خاطئ للوطنية المصرية وذلك بالتقرب الذى كان ينشده مع تركيا .

ولكنه عندما وجد من يبين له خطورة تلك السياسة استبدلها بسرعة .
وقد تطور ببراعة فائقة جعلت تلاميذه يتبعونه دون أن يفتنوا الى الخطأ الأول .

وكان شباب الزعيم الوطنى يسمح له بأن يسترد خطاه ويتطور فى لطف حول الأخطاء التى يحفل بها الشباب .

وقد أوشك مصطفى كامل أن يغدو ذات لحظة ضحية الزهو الذى يترى بأولئك الذين يقودون الجماهير ، ببلاغتهم ويحسنون أنها معلقة بأفكارهم .

الى أن يقول الحديو عباس حلمى : ان فضل مصطفى كامل العظيم هو أنه حدد المثل الأعلى للأمة وشجع الجماهير على السعى الى ذلك المثل الأعلى ولكن وطنيته كانت تبلغ أحيانا حد التصلب وأكبر ما كنت آخذه عليه أن ظل معتدا بنفسه وبآراءه عن جميع أولئك الذين كانوا يكافحون حول الراية نفسها ، ولنفس القضية .

وكننت قد حلمت بتقرب بين الشيخ على يوسف ومصطفى كامل ولكنى لم أستطع مطلقا أن أحقق هذا الأمل اذ كان يفرق بين هذين الرجلين نوع من الكبرياء المبالغ فيها ولقد كان بوسعيما أن يتفاهما دون أن يتحابا وكان لهما من المزايا والفضائل ما يكفى لكى يظهر كل من صاحبه بالتقدير .

فقد كان مع مصطفى كامل الشباب والطلبة والمستقبل على حين كان الشيخ على يوسف يتمتع بالنفوذ على أصحاب المراكز الاجتماعية الهامة .

لو أنهما تضامنا أى شىء كنا نعجز عن تحقيقه لو أننا وضعنا حماسة أحدهما في خدمة تجربة الآخر ؟ .

وان كان مصطفى كامل قد تجلى فى أغلب الأحيان فى صورة الحوارى فليس فى هذه الدنيا مع الأسف شباب بلا أخطاء وما كان مصطفى كامل الا بشرا ومع ذلك فقد ترك عند موته نموذج حياة كرسيا صاحبيا لتحرير مصر ولو أن مصطفى كامل قد عرف على يوسف ما كانت تلك المعرفة لتقلل من شأنه فما يجدر بالناس أن يشتجروا على المجد عندما يخشى أن يكون الوطن نفسه فدية المعركة .

وقد ظلل مصطفى كامل رغم تعليمه العصرى متدينسا ومتعلقا بروح القرآن .

وقد قيل فى أيام كفاح مصطفى كامل العنيفة انى كنت خصمه وقيل أيضا أنه كان صنيعتى وليس هناك ما هو أشد بعدا عن الحقيقة من هذا الذى قيل ، ان مصطفى كان لا ينتمى الا الى نفسه : كان رجلا من الصفوة عاش بايمانه ومات بايمانه أما أنا عباس حلمى فما كنت أبدا خصمه وما كنت أبدا وحيه !! . بل كان زعيما رائدا ، وجنديا يحارب تحت راية مثله العليا .

ويقول الخديوى عباس حلمى أن مصطفى كامل أول من فكر فى انشاء الجامعة المصرية وكانت الجامعة قبل أن تولد كابوس بريطانيا : وسوف نعود الى مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى خديو مصر - مرة أخرى عندما نتحدث عن تنازله عن عرش مصر للملك أحمد فؤاد وذلك فى عهد وزارة اسماعيل صدقى باشا (الأولى) .

كما سنعود الى تلك المذكرات ونحن نقوم بتأصيل بعض أحداث سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وكنيت ومنذ بداية . يأتى السياسية أختلف مع قيادات الحزب الوطنى
وفى المقدمة أستاذنا عبد الرحمن الرافعى لمواقفهم من عرابى ومن الثورة العرابية
وأسباب انتكاستها .

وكنيت أقوم باستمرار بنقد تلك المواقف لأنها اعتمدت على عوامل طرأت
على الثورة العرابية ولم يكن لعرابى ، ورفاقه أى دخل بها .

كما أن التصريحات التى نسبت الى عرابى وهو فى طريقه من السويس
الى القاهرة ، عقب عودته الى المنفى والتى نشرتها المقطم قد تم تكذيبها من
قبل عرابى .

أما ما وجه الى عرابى بعد عودته عن رغبته فى مسالمة الانجليز فانه يتسم
بالقسوة .

ولم يكن مطلوباً من عرابى وهو الشيخ المحطم العائد من نفى قاس ظالم
استمر أكثر من عشرين سنة أن يحارب الاحتلال البريطانى من جديد وكنيت
أقول وأكتب : أن كل ما وجه لعرابى فى حربه مع الانجليز من مطاعن ...
وأن كل ما وجه اليه فى المنفى وبعد عودته من المنفى من مظاهر الضعف
لا ينفى أبداً أنه كان أول فلاح مصرى قاد ثورة شعبية هائلة كانت من أهم
ثورات القرن التاسع عشر .

وقد آمنت بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بضرورة رد اعتبار الثورة
العرابية وزعمائها .

وكتبت فى هذا السبيل العديد من المقالات ، كان أولها الدعوة الى رد
أملك العرابيين التى كانت قد صودرت عقب هزيمة الثورة .

وقد استجابت وزارة المالية لما ناديت به وصرفت بعض التعويضات الى
أسرة أحمد عرابى وحملت على كتفى عبء إعادة رفات أربعة من زعماء الثورة
ماتوا فى منفاهم فى سيلان (سرى لانكا) والسودان .

وأجريت اتصالات بأحفاد وأبناء زعماء الثورة العرابية وقد أمدنى هؤلاء ،
- وخاصة أحفاد عبد العال حلمى ، والسيدة يوسفية فهمى حفيدة على فهمى
الديب - بأوراق هامة وخطيرة كان قد خلفها هؤلاء الزعماء .

وأذكر من بين ما تلقيته من معلومات من السيدة يوسفية ، أن على فهمى
من أسرة مصرية صميمية « فهو فلاح من سلالة الفلاحين ولد فى صفط جدام
مركز تلا منوفية وتعلم بالقرية ثم التحق بالجيش ضمن من التحق به من أبناء

العمد والمشايخ فى عهد سعيد باشا ولما آتس فيه سعيد باشا الشجاعة والاقدام
قربه اليه ورفاه ثم اتخذه ياورا له .

ولما وقعت الحرب التركية الروسية أرسله الخديو اسماعيل ضمن الحملة
التي أرسلها لمساعدة الدولة العلية برئاسة راشد باشا حسنى (أبو سنب
فضه) .

وقد أبلى على فهمى من ضروب الشجاعة والفروسية وأظهر جرأة بغير
أنظار القادة الأتراك .

وصارت مضرب الأمثال بينهم وأطلقوا عليه « الذئب المصرى » .

وتقول السيدة يوسفية عن جدما الذئب المصرى أنه مات فى ٢٢ نوفمبر
١٩١١ فى منزل متواضع بالدرب الجديد بعد أن صادرت الحكومة أمواله
والسراى المملوكة وجعلتها سكنا لكتشنر باشا سردار الجيش المصرى وتقع هذه
السراى فى ملتقى شارع نوبار وشارع الخديو اسماعيل (شارع التحرير)
وشارع فهمى .

وأن تكنات الحرس مكانها الآن محافظة القاهرة هى نفس المكان الذى جمع
فيه على فهمى الضباط ليقسموا اليمين على المصحف بحضور الشيخ محمد عبيد
بأن يكونوا يدا واحدة . . حريصين على حفظ حقوق البلاد وعلى روح الأخوة
بينهم » .

وكان من بين المقالات التى كتبها عن عودة رفات الزعماء العربيين من
المنفى مقال بتاريخ ١١/١١/١٩٦٦ (المصور) بعنوان « أطول رحلة نفى فى
التاريخ » : متى يعود الزعماء الغرباء الأربعة ؟ .

ومقال آخر - فى المصور بتاريخ ١٧/٩/١٩٧١ - تحت عنوان « ٩٠ عاما
والثورة العربية لا تزال مظلومة : أعيدوا رفات أبطال الثورة الى مصر » .

وكنت قد تلقيت فى ١٩ يناير ١٩٧٥ رسالة من الأخ الصديق الدكتور
يحيى الجمل وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء يقول فيها : اشارة الى المذكرة
الخاصة برد اعتبار أبطال الثورة العربية واعادة رفات أربعة من قادتها توفاهم
الله فى المنفى يسرنى الاحاطة بموافقة السيد رئيس الجمهورية .

ويجرى الآن اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن » .

وفى ١٥ مارس ١٩٧٥ تلقيت رسالة من الأخ الدكتور يحيى الجمل يقول فيها : الحاقا بالكتاب المؤرخ ١٩ يناير ١٩٧٥ بشأن رد اعتبار أبطال الثورة العراقية واعادة رفات أربعة من قادتها توفاهم الله فى المنفى أرجو التكرم بموافاتنا بمذكرة وافية عن الموضوع لامكان التصرف على ضوء ما تضمنته من وقائع ومعلومات .

وقد قمت بالرد على ذلك الخطاب بمذكرة تفصيلية اقترحت فيها الاتصال بحكومات سبرى لانكا ، السودان ، تركيا للموافقة على نقل رفات زعماء الثورة « عبد العال حلمى ، ومحمود فهمى ويعقوب سامى وطلبة عصمت (مدفونون فى سرى لانكا) على الروبى (مدفون فى سواكن بالسودان) عبد الله نديم (مدفون بالأراضى التركية) .

كما اقترحت أن تتم العودة فى يوم ٩ سبتمبر باعتباره هذا اليوم أكثر أيام الثورة العراقية خلودا وهو اليوم الذى نجح فيه جيش مصر بقيادة أحمد عرابى الى عابدين وفرض ارادة الشعب على خديو مصر .

كما اقترحت أيضا اصدار قرارات جمهورية باعادة اعتبار أبطال الثورة العراقية وضم أسماء العسكريين منهم الى سجلات الجيش المصرى بعد أن صدرت الأوامر من الخديو توفيق باشا بمحو تلك الأسماء من سجلات الجيش محو نهائيا وربما كانت آخر الأوراق الخاصة بذلك الموضوع ما تلقيته من سفير جمهورية مصر العربية فى كولومبو بتاريخ ١٩٧٨/٦/٦ حيث قال : اشارة الى حديثنا فى القاهرة فى العام الماضى وما لمسته من اهتمامك بتلك الفترة من التاريخ عن تاريخ نفى عرابى وصحبه الى سرى لانكا أتشرف بالافادة أن السيد آرثروب والذى كان يعمل بالشرطة المحلية هنا قام باعداد بحث مستفيض مدعم بالوثائق عن تاريخ اقامة عرابى باشا وصحبه فى سرى لانكا كما قام فى سنة ١٩٧٣ بنشر بعض المقالات فى الصحف المحلية عن تاريخ تلك الفترة أيضا .

ويمضى مشكورا السفير مصطفى راتب عبد الوهاب فى رسالته قائلا : وقد قابلت السيد وب وأبدى رغبته فى المضى فى بحوثه وتنقيحاته عن تلك الفترة .

كما أبدى بعض أساتذة الجامعات هنا اهتمامهم الشديد واستعدادهم للقيام بالتحقيقات اللازمة .

ويبعث السفير مصطفى راتب عبد الوهاب لى بصورة من أبحاث مستر آرثر وب ثم يقول : فى أحاديث مع من تابعوا تاريخ عرابى باشا فى سرى لانكا

يتضح أن فترة تواجده هنا كانت ثرية بالعمل والنشاط وقد نرك رحمه الله
آثارا واضحة في تاريخ سرى لانكا خاصة لدى مسلميها .

وفي اتصالاتي هنا بالسيد رئيس الجمهورية والسيد وزير التربية والتعليم
لمست اهتماما واضحا بتاريخ نفى عرابي باشا الى سرى لانكا .

وأعتقد أن متابعة هذه الجهود مشر ، ومفيد لتدوين اقامة عرابي باشا في
سرى لانكا .

والتي تمثل جزءا هاما من حياته السياسية .

ولتحقيق هذا الهدف يمكن تشكيل لجنة من الباحثين السيرلانكيين والمهتمين
بهذا الموضوع ، لمتابعة البحث والتحقيق تمهيدا لنشر هذه المعلومات بعد
تمحيصها وتحليلها » .

والجدير بالذكر أيضا - أن ب.أ. لاندرى - من رجال البوليس السيلائي
كتب في عام ١٩٧٤ تحقيقا عن حياة أحمد عرابي في سييلان لخصه في
روز اليوسف الأستاذ فتحي غانم بأذن منه وكان من بين ما قاله « ان أحمد عرابي
رفض عرضا مغريا من شاى ليبتون باستخدام صورته في الاعلانات وأنه عندما
سمحوا له بالعودة الى مصر ، لم يجد أجرة السفر » .

كما أن ب.أ. لاندرى قال في اليوم التالي لوصول أحمد عرابي الى جزيرة
سيلان أنه توجه الى مسجد ماردانا ليؤدى الصلاة فتجمع المسلمون في موكب
حافل خلفه .

وكان هذا ايدانا بأن أهل المدينة قد اعتبروا الزعيم المصرى زعيما بينهم .
وفي أبريل من نفس العام سار المسلمون في مواكب كبيرة متجهين الى بيت
عرابي الذي كان سيتركه في الشهر التالي لكثرة نفقاته .
وهناك حيوه واحتفلوا به .

وانزعجت السلطات الانجليزية ولكنها قررت أن تصبر لعل وجود أحمد
عرابي يصبح شيئا عاديا بين الناس فلو تدخلت لفض المواكب التي تسعى
اليه لتحول عرابي الى زعيم حقيقى .

وقد نجحت هذه السياسة الى حد ما .

ولكن عرابي أصبح علما يحج اليه السياح الذين يفدون الى الجزيرة .

وهكذا أصبح هناك مكانان لا بد وأن يزورهما أى سائح أجنبي تظاً قدماء أرض سيلان حيث توجد السلاحف السيلانية الشهيرة وبيت عرابي .

وعندما زار ملك سيام سيلان فى عام ١٨٩٦ طلب مقابلة أحمد عرابي وكان بينهما حديث متصل فى فندق الملكة بكاندى .

ويقول لاندري أيضا ان أحمد عرابي كتب للمفتش العام للشرطة خطابا فى ١٨٨٧/٦/٤ يقول فيه : سيدى العزيز : أرجو أن أبلغك أنى ألقى متاعب كثيرة من البحارة الذين يأتون دائما الى بيتى وهم سكارى .

ويريدون دخوله بلا اعتبار لتقاليدنا .

لقد حطموا الأبواب وضربوا الخدم وأملى أن تولى هذا الأمر اهتمامكم » .

ولقد حقق المفتش العام دافيد هذه الشكوى فذهب الى البيت .

وبينما كان هناك اذا بثلاث عربات قادمة يبيط منها ركابها ويريدون دخول

بيت عرابي .

وبذل المفتش جهدا كبيرا ليمنعهم من الدخول .

وخاصة ان عرابي كان صائما فى ذلك اليوم .

ولعرابي وزملائه فضل انتشار اللغة العربية فى سيلان (سرى لانكا) .

وقد بلغ - لا ندري - انتشار اللغة العربية درجة عالية . وعلى المستوى

الشعبى حتى أن عرابي وهو يغادر سيلان ودعته جموع الشعب وهم يغنون أغان ألفوها خصيصا باللغة العربية .

وقد تجمعت لدى بعض الأوراق والوثائق عن العرابيين فى المنفى وهى

لا تقدر بمال !! .

من بينها وعلى سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

● ● أوراق كثيرة كتبها أحمد عرابي فى منفاه وبخطه عن الثورة العرابية وملاساتها ، وظروفها وأحداثها ، والأسباب الحقيقية وراء هزيمتها مع التركيز على الخونة الذين باعوا الأسرار العسكرية ، وخاصة الخطل التي أعدت للمعركة الفاصلة (معركة التل الكبير) والأدوار التي لعبها الحديو وأنصاره وفى مقدمتهم سلطان باشا لضرب الثورة من الداخل وطعنها من الخلف .

وتخلى سلطان تركيا عن الثورة واعلانه عصيان أحمد عرابي .

● ● أوراق أخرى كتبها أحمد عرابي فى منفاه أيضا وبخطه عن أيامه وزملائه فى المنفى .

وما شجر بينهم من خلاف • ودور مستر بلنت - الايرلندي الحر صديق
عرايى والعرايين - فى ازالة كل ذلك •

● وأوراق عن تكاليف رحلة مستر بلنت الى سيلان (سيري لانكا)
- وقدرها ٢٠٠٠ روبية - وقد تحملها الزعماء السبعة المنفيون هناك •

● ● بعض الرسائل المتبادلة بين أحمد عرايى وبين بعض زعماء الهند
وبعض أصدقائه من المصريين مثل أحمد المنشاوى باشا ورسالة عن تقساوى
شجرة المانجو التى بعث بها عرايى الى صديقه المنشاوى باشا ليزرعها فى أطيانها
فى القرشية (مديرية الغربية) •

● صور بخط يد عرايى للرسائل التى بعث بها الى وكلاء الدول السياسية
وخاصة رسالة له بتاريخ سبتمبر ١٩٨٢ يشرح فيها الظروف التى ألمت بالبلاد
ابتداء من الفتنة التى أحدثها عثمان رفقى باشا بتكبيد (هكذا فى الأصل)
البلاد أعقاب المصايب والنوازل المتوالية عليها والفتن المهددة لها بالقتل والاعدام
غدرًا وخديعة كفتنة يوسف باشا كمال وكيل الحضرة الحديوية •

وحادثة فرج بك السودانى •

ونازلة ال ١٩ ضابطا الذين يدسون « الدسايس » والمفاسد « بتعريف »
ابراهيم أغا توتونجى (حامل غليون الحديو) •

ونحن - أحمد عرايى - مع كل ذلك نسعى فى قطع المفاسد ونندرك
تحسين الحالة بالتدبير ، والحكمة للحصول على دوام الراحة العمومية وحقن الدماء
والمحافظة على حقوق جميع تبعة البلاد المتحابة •

ولكن من وقت تشريف الحديو بمصر لغاية الآن ازدادت الفتن والدسايس
الخ .. الخ •

● ● أوراق خاصة « بمعارضة » زعماء الثورة العرابية (أحمد عرايى
وطلبة عصمت وعبد العال حلمي ، ومحمود سامى وعلى فهمى ويعقوب سامى)
فى الأمر الخاص بمصادرة أملاكهم منقولة كانت أم غير منقولة وعرضها للبيع •

« وما ينتج من هذا البيع بعد التصفية يخص لسداد التعويضات التى
ستعطي لمن أصيبوا بالحوادث الثورية • » كما جاء فى الأمر الحديوى •

وكان الحديو قد وقع على هذا الأمر والى جانب توقيعهم وقع كل من رئيس
النظار وناظر الداخلية •

وقد جاء فى أوجه هذه المعارضة : أولا : أن هذه الأحكام الصادرة من الحديو بموافقة مجلس نظاره بسلب ونهب أملاكنا وموجوداتنا أحكام استبدادية ظالمة جائرة لأنها صادرة من أعداء أقوياء على أخصام ضعفاء .

ثانى أوجه هذه المعارضة :

أننا لم نوافق على سلب أموالنا وموجوداتنا ولم تؤخذ أقوالنا وكان سلب أملاكنا وموجوداتنا لا عن طريق محكمة قضائية بل كان سلبها بالطرق الاستبدادية الغير جائرة فى شرع العدل .

ثالث هذه الأوجه : أن المحكمة العسكـرية لم تحكم بسلب الأملاك والموجودات وقت حكمها بالقتل ، لعلمها أن للقضاء حق التصرف فى الدماء وليس له حق التصرف فى الأموال والأملاك وتيقنها أن أموال القتلى أو الموتى هى حق شرعى لورثتهم الشرعيين لا للحكومة : رابع هذه الأوجه : أن القاعدة التى يدور عليها مدار العمران فى العالم المتقدم هى أن التعرض للأملاك بغير حكم شرعى صحيح يعد مصادرة .

والمصادرة لا تجوز فى المعاملات سواء كانت بين الأفراد أو بين الشعوب .
وإذا أهملت هذه القاعدة الأساسية المرعية ضاعت الحقوق وساد الاستبداد .

ويؤيد هذا الأصول التى يرجع إليها فى معاملات الأفراد فى تأخذ بأشد التحوطات لصيانة الحقوق ، فلا ترفع يد واضع اليد الا بحكم شرعى .

خامسا : ليس للملوك المسلمين ولا لأمرائهم أن يتعدوا حدود الله التى حدها لهم ويبطلوا أحكام الله التى ائتمنوا عليها وبها سادوا وتسيّدوا العلياء .

وهذا أمر الحديو القاضى بسلب أملاكنا وموجوداتنا قد هدم أركان الدين الاسلامى من أساسه بابطال فريضة الله تعالى بحرماننا من الموارث الشرعية ويعرض أركان العدالة .

والله سبحانه وتعالى يقول : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر .

ويطالب الزعماء السبعة من رجال القضاء الذين هم سياج العدل وحماة أن يتدبروا فى عاقبة هذا الأمر اليادم لأركان الشرع الشريف والمخالف للعدل والانصاف ولا تأخذهم فى الحق لومة لائم من ذوى الاثرة والاستبداد فان لرجال القضاء أن يقضوا بالحق وبه يعدلون .

زيردوا المظالم الى أهلها قبل أن يحيق بكثير من الناس ما حاق بنا من الظلم والعدوان » .

وفيما يلي صورة هذا الأمر الحديوى الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ - وهو ما تظلم منه الزعماء السبعة .

وبه فى المادة الأولى : أملاك وموجودات أحمد عرابى وطلبة عصمت وعبد العال حلمى ومحمود سامى ، وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى منقولة كانت أو غير منقولة .

وأملأكم وموجوداتهم التى اشتروها أو وضعوا يدهم عليها ومقيمة بأسمائهم .

وكذلك الاملاك والموجودات التى تصرفوا فيها بالهبة أو البيع بطريقة مصطنعة صارت ملكا للحكومة ولا يجوز لهم من الآن فصاعدا أن يمتلكوا أى ملك من أى نوع كان فى الأقطار المصرية بطريق الارث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة كانت .

ويشترتب لهم سنويا راتب نقدى بالقدر الضرورى لمعيشتهم .

● ومن أوراق العرابيين التى احتفظ بها عندى رسالة كتبت باللغة العربية ووقعها بالانجليزية مستر برودلى أحد المحامين الذين تولوا الدفاع عن عرابى ورفاقه أمام المحكمة العسكرية العليا .

وقد جاء فى تلك الرسالة (وهى بالنص ودون تصرف) :

عزيزى على باشا فهى .

اننى أقدم هذا الآن لأودعكم وأتأمل أن المحبة التى بيننا تدوم الى الأبد وقبل الوداع الأخير ، أريد أن أرجع نصيحتى لكم وهى أن تكون عندكم الثقة التامة فى شرف انجلترا .

وأن تقوموا بالمواعيد التى وعدتموها .

(ولعل صحتها العجزد التى وعدتم بها) .

وتيقنوا أنى أكون دائما مستعدا لخدماتكم سواء أكنت هنا أو فى أى مكان آخر .

عنوانى بانكلترا كما ترونه أدناه فيمكنكم أن تكتبوا لنا بهذا العنوان
الى حين رجوعى ، الى مصر .

اكتبوا دائما لى بكل حرية عن الأشياء التى تخصكم شخصيا والتى تخص
فاميليتكم (أى عائلتكم) كذلك فى مدة غيابى عن مصر .

وقد وكلت صاحبى وصاحبكم الحواجا بيجى فكتبوا له أيضا وعرفوه
بكل ما يلزم .

أما العنوان فكان قنطر واترلو !! رقم ١ ، لندن

● وفى خطاب بعث به على فهمى باشا بتاريخ ٥ مايو ١٩٠٣ الى :

جناب المحب المحتشم مدير التلغرافات الانجليزية بمصر

أنا على فهمى الذى كنت بجزيرة سيلان وعندما كنا بالجهة المذكورة
تحرر منا التلغرافات نمرهم بعاليه

والآن مرفوعة جملة قضايا على الست حرمنا بصد هذه التلغرافات
المذكورة .

نؤمل اذا وافق جنابكم باستخراج صورة النمر الموضحة بعاليه لضرورة
لزومهم .

وأقبل فايق احترامى ، على فهمى

● ومن بين أوراق العربيين أيضا التى احتفظ بها بطاقة دعوة لتوديع
أحمد عرابى باشا أقيمت فى الساعة الثامنة مساء ٣ سبتمبر ١٩٠١ فى المدرسة
المحمدية للبنين ، شارع كاندى فى مدينة كاندى .

وقد حصلت على أجندات أحمد عرابى التى كان يكتب فيها يومياته
فى المنفى .

والتي تمثل لى - وربما لغيرى - ألغازا يصعب حلها ومن بين ما جاء فى
تلك اليوميات تحت عنوان « ماهيات ومرتبات » .

٢٧	روبية	مرتبات أولى
٢٠	روبية	مرتبات ثانية
٤١	روبية	ماهيات منصرفة
٢٣	روبية	ثمن خبز عن شهر سبتمبر ١٨٨٤
١٩	روبية	ثمن شعير وحمص للحصان
٣	روبية	لبن حليب
١٥٠	روبية	جرى تسليمه ليد محمد بك للمصرف
٧	روبية	ثمن جزم الى محمد
٥	روبية	ثمن سمك وفاكهة
١٠	روبية	أجرة البيت الباقية

الجملة ٣١٦ روبية

●● ومن هذه اليوميات أيضا : تحت عنوان ، منصرف في مشتريات شهر
سبتمبر ١٨٨٤ .

سنت	روبية	ثمن أصناف شهرية والمسلط شهرين والغاز ٣ أشهر
	٣٦	
٢		شاي وخضار لغاية من سبتمبر
٣		لغاية ١٢ منه خضار وخلافه
٥٠	٢	ثمن خشب في ١٥ منه
١٨	١٢	ثمن كيس أرز بتاريخه
	١	في تاريخه ثمن حمام أخضر وطعام الكتاكيت
٥٠	١	في ٢١ منه خضار وخلافه
	٢٣	ثمن الخبز
	١٦	ثمن اللحوم . . . الخ ، الخ .

●● ومن تلك اليوميات أيضا : وتحت عنوان بيان عدد الزمرد وأثمانه
وأوزانه .

روبية	عدد	ط
١٥٠	٧٥	زمرد ٧
٣٠	٩	زمرد ٣٩٩
٣٠	٥٤	زمرد صغير ٣

● ● وتحت عنوان : « تابع الخواتم الفضية » .

هدية	٢٠	٥ حجر الماء	١٥ روبية
على بك	٢١	١ ياقوت ٤٥ ط	١٧ روبية
هدية	٢١	٢ حجر ستار أحمر الى الشيخ على الفيومي	١٤ روبية
لنا	٢٧	١ ياقوت ٣ ط. والقفص ذهب	١٦٨ روبية
هدية	٢٩	١ ياقوت ٢٥ ، لؤلؤ ذهب	١٢٠ روبية

● ● ويوميات أخرى تحت عنوان بيان عدد النيام وأثامه وأوزانه :

روبية	عدد	صنف	وزن
٥٢	٦	أزرق عال	٣٨٠
٢٠	٢	أزرق	٨
٣٠	١	أزرق	١٠

وقد كتب في أسفل الورقة : صار تشغيلها جميعا التوقيع : أحمد عرابي

● وكنت قد ذكرت في إحدى مقالاتي عن عرابي ورفاقه أنهم كانوا يقضون وقت الفراغ في المنفى ، في تصنيع الياقوت والزمرد .

وتلقيت يومئذ رسالة غاضبة من الدكتور عز الدين عبد القادر حفيده أحمد عرابي يرد فيها على وعلى بعض الكتاب الذين كانوا قد كتبوا عن عرابي مالم يعجب حفيده .

وكان وقتئذ (٢١ سبتمبر ١٩٧٠) سجيناً في طنطا وقد جاء في رسالته أن السيدة صديقة خانم زوجة عرابي قد بنت بيتاً كبيراً في وسط عزبتها هرية رزنة وآخر في شارع خيرت بالسيدة زينب حيث توفي فيه عرابي عام ١٩١١ .

وكانت زوجته الوفية قد توفيت قبله بعام (١٩١٠) .

وقد حضرت معى شقيقتى الكبرى عديلة وزوجة خالى ابراهيم أحمد عرابى وهى ابنة ابراهيم باشا فوزى محافظ القاهرة أيام الثورة العربايسية وسمعنا جميعا عرابى يقول مؤبنا ومودعا زوجته الوفية وهى على فراش الموت تبتهى له فى حنان وحب وإيمان وتشجعه على الصبر ، على مصيبة الفراق الأخير سمعنا يقول ودموعه تجرى كالطر : لقد شبت فى حياتى من كل شىء ولكنى لم أشبع منك يا حبيبتى يا صديقة .

وكاذب من يزعم أن صديقة كانت حين موتها مطلقة من عرابى فلقد ماتت وهى زوجة شرعية على ذمة جدى أحمد عرابى .

وليس فى ذمته أية زوجة أخرى الا أنه كان قد تزوج فى خلال العشرين عاما التى قضاها فى سيلان - جزيرة سرنديب - فى المنفى من أربع جوارى زنجيات توفيت منهن اثنتان هناك .

وعاد معه باثنتين هما مرجانة « وفرح جل » أى وردة الفرح بالفارسية . والأربع من جوارى السيدة صديقة خانم - هكذا فى الرسالة - زوجته وهيتهن له عندما عزم على تسليم نفسه بعد الهزيمة وقبيل هربها واختفائها وأولادها حسب رغبة عرابى نفسه حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا .

وكان د . عز الدين عبد القادر يرد على بعض الكتاب الذين كتبوا عن عرابى وعن حياته فى المنفى « زورا وبهتانا » .

وأبدى د . عز الدين عبد القادر رغبته فى أن يضع نفسه فى خدمتى « وخدمة أى كاتب يريد أن يعرف الحقيقة عن « جدى الزعيم أحمد عرابى فى حياته الخاصة والعائلية » .

أما سيرته التاريخية فهى ملك مشاع للجميع ، لأنه رجل عام .

أما أن يكتبوا عن زوجته وأولاده ما لا يعرفون رجما بالغيب ونحن لازلنا على قيد الحياة فهذا هو الجهل المشين .

وما عليك الا أن تتكرم بزيارتى فى أى وقت فى سجنى (سجن طنطا العمومى) فتجدنى فى خدمتك ورهن اشارتك « أما ما جاء من أن عرابى اشتغل فى صقل الأحجار الكريمة بزعم أن الوثائق التى نشرت مع المقال تؤيد ذلك فانكم تضحكوننى : من أين استقيتم هذه المعلومات المضللة ؟ ان عرابى لم يشتغل بذلك مطلقا .

وكان له مبلغ خمسون جنيهها معاشا شهريا ومقداره اليوم (١٩٧٠) بقيمة العملة خمسمائة جنيه شهريا .

وفي هذا المعاش غنى كل الغنى عن هذا الهراء ، .

وهذه الوثائق كما تسمونها فى مقالكم ما هى فى الحقيقة الا أرقام سجلها أحمد عرابى فى مفكرته عن مشتريات بعض الأحجار الكريمة .

والتى صنع له منها بعض صناع الجزيرة الهندية - سيلان - عددا من الحلى لأولاده فى سيلان وفى مصر .

وقد كان بعضها قد أهداه الى والدتى (ابنته رقية عرابى) .

ثم ورثته شقيقتى اقبال عبد القادر وهى تقيم (الآن) فى المنزل رقم ١٧ بشارع الحكيم بالجيزة .

وقد باعت هذه الحلى وهذه المجوهرات فى المحنة التى قاسيناها معا حينما قممت فى نوفمبر عام ١٩٣٧ باطلاق رصاص مسدسى على النحاس باشا رئيس الحكومة احتجاجا على توقيع معاهدة « الشرف والاستقلال » المشؤومة مع الانجليز .

وهأنذا الآن مسجون مؤبدا فى سجن طنطا العمومى منذ عودتى من الخارج فى ١١ أغسطس ١٩٦٣ فى قضية رأى اذ نشرت وطبعت كتابا بعنوان : كيف تحكم مصر اليوم ؟ فى بغداد عام ١٩٥٤ ، مطالبا بالدستور والحياة الديمقراطية غير المزيفة .

وترجم الكتاب الى الفرنسية والانجليزية .

وطبع فى باريس ولندن وكاليفورنيا وغيرها .

اننى أسير دائما فى كفاحى فى الطريق الذى اختاره عرابى .

وكان عز الدين عبد القادر قد استهل رسالة بقوله : أحبيك تحية الشباب تحية التفانى فى الاخلاص لمصر وشعبها .

وأشكركم شكرا خالدا خلود الأفلاك لدفاعك المجيد عن جسد الزعيم أحمد عرابى فى العدد الأخير من المصور الصادر فى ١٧ رجب ١٣٩٠/الموافق ١٨ سبتمبر الجارى .

وانى لأستسمحك فى تصحيح بعض الحقائق عن عرابى ذكرت فى المقال المضى ، خدمة للحقيقة : خدمة منى للتاريخ .

ان من حق السيدة العظيمة زوجة عرابى التى وهبته حبيبها وحياتها وتعملت معه كل شئ أن تجد من يدافع عنها اليوم بعد أن أهملها جميع المؤرخين وهى التى تستحق بكفاحها ووطنيتها ووفائها لزوجها ولصر كتابا خاصا يضاف الى سجلات الخالدين .

انها جدتى المرحومة السيدة صديقة خانم عيسوى ابنة الأميرالاي عيسوى بك ابراهيم من رجال الجيش المصرى من أبناء كفر الزيات تزوجها عرابى فى شبابه وهو فى الاستيداع فى أقصى حالات يأسه من الظلم الذى حاق به .

ولما كانت أمها من عتيلات الأسر التركية وهى حليمة خانم .

وكانت مختارة لعراقه مجدها العثمانى لرضاعة وتربية الأمير « الهامى باشا » فقد تشفعت لزوج ابنتها عرابى بما لها من نفوذ عظيم فى قصر الحديو اسماعيل فأعاد عرابى الى الخدمة ولكن فى بناء الكبارى والجسور « لأنه فلاح وابن فلاح مصرى » فلما قامت الثورة الشعبية العراقية .

ثم انهزم عرابى بالخيانة وسلم سيفه كما هو معروف كان أول هم للأسرة المالكة البحث عن زوجة عرابى وأولاده لقتلهن (بالطريقة التركية غدرا) انتقاما من عرابى وزوجته وابنته ووصيفتهن التى أخلصت للفلاح المصرى وتنكرت للدماء التركية وللسادة القصر الأتراك .

والتى هربت واختفت أكثر من ستة أعوام هى وأولادها دون أن يثير عليها جواسيس الانجليز ولا عملاء القصر .

ان المصريين الذين حموا عبد الله نديم عشر سنوات ومن قبله طومان باى بعد هزيمة النورى فى موقعة « مرج دابق » حموا صديقة زوجة عرابى وأولادها الصغار حيث سكنت باسم مستعار كل هذه السنين فى حارة النصارى بالقاهرة .

وكانت أمى ابنتها الصغيرة فى ذلك الوقت تعرف باسم مستعار ككل أولاد عرابى وهو مريم .

وكان كل أهالى الحى من أقباط ومسلمين يعرفون أن أسرة عرابى بينهم ولكن لم يظهر أى خائن ، واحد يرشد الأعداء المتربصين بالفريسة .

حتى المواطن اليهودى الذى باعت له جدتى صديقة « خانم » مجوهراتها عرفها وأجزل لها الثمن وأبى أن يرشد عنها السلطات .

ولقد قام المواطن ابن هرية رزنة بشراء ٥٣ فدانا فى مسقط رأس عرابى بثمان مجوهرات جدتى المباحة .

قام بشرائها باسمه حتى انتهت المدة فنقلتها باسمها .
وكان فى وسعه أن يستولى على الأرض ويسلم زوجة عرابى وأولادها لأيدى
زبانية السراى من أعداء عرابى لقتلها وقتلهم جميعا انتقاما من عرابى الذى
أفلت من أيديهم فى المنفى .
ولكن هذا المواطن المصرى لم يفعل شيئا صونا للشرف الاسلامى والشرف
المصرى وكان اسمه عطية العزونى .

ويقول د . عز الدين عبد القادر ، ان عرابى بعد أن عاد من منفاه أقام فى
المنزل الذى بنته لها ولأولادها جدتى صديقة خانم فى شارع خيرت حتى ماتت
فيه ومات فيه ، من بعدها بعام واحد عرابى نفسه .
وقد دفن عرابى فى المدفن الذى اشترته زوجته صديقة خانم فى قرافة
الامام الشافعى حيث كانت أعدته لها وله ، ولذرياتها حتى ولجواريهما وأولاده
منهن مقابر ، فضلا عن مقابر الصدقة .
ويقول د . عز الدين عبد القادر انه ليس صحيحا أن أسرته أجلت اذاعة
خبر موته ليقبضوا المعاش لأن أسرته لم تجد المال لنفقة جنازته .
ولقد كان من بين أزواج بنات عرابى الذين شيعوا جنازته والدى محمد
بك توفيق عبد القادر ابن المرحوم عبد القادر باشا فهمى المهندس الذى حفر
قناة السويس .
وكان والدى يملك ثمانين منزلا فى حلوان وشسبرا ودرب الشمس
ودمياط .

(ومدرسة دمياط الثانوية للبنين كانت هبة منه لوزارة المعارف من أملاكه) .
وهو أول من اشترى سيارة عرفت فى مصر والشرق بأسره ماركة رينو
عرضها مسيو رينو ضمن ثلاث سيارات فى معرض باريس الدولى عام ١٩٠٠
فاشترها أبى وأحضرها الى مصر .
وكان مليونيرا .

كما حضر الجنازة زوج ابنة عرابى الآخر الدكتور الأميرالاي حسين بك راسم
من أثرياء مصر (وحارة راسم المتفرعة من شارع فؤاد بأبى العلا فى بولاق بمصر
لم تزال تحمل اسمه حيث توجد هناك عمارات يملكها هناك حتى الآن .
والاستاذ حسن بك غازى من أعيان دياسط وكان يملك ألف فدان وغيرهم

من أسرة عرابي فكيف يقال مع وجود هذه الشخصيات الشريفة حول سرير الموت وفي جنازة عرابي أن أسرته لم تجد نفقات جنازته » .

ويقول د . عز الدين عبد القادر أن حديث عرابي الذي نشر في المقطم والذي أثار ثائرة الرأي العام ضده لا يستحق التعليق عليه لأنه حديث مغرض وملفق .

وكان عرابي قد تحدث حديثا عاديا جدا مع أخيه الفلاح الحاج صالح محمد عرابي وأولاده وأولاد أخيه الآخر محمد عرابي في السويس ، عند عودته وهو الذي لفقه وزيفه مندوب المقطم .

ولم أستطع بطبيعة الحال أن أنشر رسالة د . عز الدين عقب وصولها الى فقد كان نشر اسمه من الأمور التي تحرمها الرقابة لأنه مسجون سياسي والإشارة الى المسجونين السياسيين - وقتئذ - من المحرمات ولن أعتذر بطبيعة الحال عن الاطالة في الحديث عن عرابي وأوراق عرابي والأسرار التي وردت في بعض الأوراق التي آلت الى بعض ورثة عرابي .

ولن أعتذر بطبيعة الحال أيضا . عن الاطالة في الحديث عن بعض رفاق عرابي وعن المحاولات التي بذلتها ، لاعادة رفات زعماء الثورة العرابية التي لا تزال موجودة في سيلان (سيري لانكا) وفي سواكن بالسودان وفي تركيا ذلك أنني أعتبر الحديث عن الثورة العرابية وزعمائها ، كالحديث عن قادة الحركة الوطنية في مستهل القرن العشرين وفي المقدمة مصطفى كامل ومحمد فريد وبعض رفاقهما ، وتلاميذهما وأنصارهما : لقد كنت فكرت في أن تكون مقدمة هذا الكتاب أو مدخله كتابا مستقلا بذاته ، حتى يمكن للقارئ متابعة ما ينشر في الكتاب ذاته ولكنني فضلت في النهاية ، أن تكون المقدمة أو كما أسميتها المدخل مطولة الى حد ما لأتيح للقارئ معرفة كثير من الظروف التي مهدت لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ باعتبار أن التاريخ سلسلة من الحلقات لا يمكن فصل احداها عن الاخريات .

ان الذين ولدوا في ثورة عرابي هم الذين قادوا ثورة ١٩١٩ .

والذين ولدوا في ثورة ١٩١٩ هم الذين قادوا ثورة ١٩٥٢ وفي رأبي أنه لا يمكن أن نتحدث عن ثورة ١٩٥٢ دون أن نتحدث عن ثورة ١٩١٩ ولا يمكن أن نتحدث عن ثورة ١٩١٩ دون أن نتحدث عن ثورة ١٨٨١ .

والحديث عن أحمد عرابي ورفاقه يجرنا بطبيعة الحال الى الحديث عن قائد عسكري متميز ، أحرز شهرة عالمية ، وكان له دوره العسكري كقائد كبير ، لا فى مصر وحدها وانما فى كثير من البلدان العربية .

هذا القائد الذى يعتبره الاخوة العرب رائد القواد العسكريين العرب فى هذا القرن هو عزيز على المصرى باشا .

وعزيز على المصرى هو - بلا جدال - أحد صناع ثورة ١٩٥٢ والأب الروحى للضباط الأحرار الذين فجروا تلك الثورة فى صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهو فى نفس الوقت أحد السياسيين المعاصرين ذوى الشهرة العالمية .

وقد كنت ، فى كثير من المرات التى ألتقى بها بعزيز المصرى باشا وخاصة فى بيته بالمطرية حيث يكون الجو خاليا الا من قلائل يصطفينهم عزيز باشا ، وحيث كان الحديث فى بعض الليالى يمتد الى ما بعد منتصف الليل : كنت أجره الى الحديث عن أحمد عرابي والثورة العرابية وما استشكل على فهمه من فى بعض أمورها الغامضة ومواقفها الحربية .

وكان الرجل يتحاشى الحديث فى الثورة العرابية ، عندما يوجد فى المجلس من لا يطمئن اليه تماما ، اذ كان كل ما يخشاه عزيز باشا المصرى أن يتهم بأنه من أنصار عرابي أو أنه ممن يحبذون الطريق الذى سلكه حتى لا يلفت اليه الأنظار وحتى لا يفهم بأنه يخطط لتنفيذ ما عجز عرابي عن تنفيذه وكان عزيز المصرى بشكاكا بطبيعته وكان يعتقد أن معظم ما يقوله ينقل الى السلطات مع بعض الزيادات .

ولكنه للأمانة كان ينطلق كالسهم لا يعبأ بأى شئ وخاصة عندما يستثار .

وأول مرة رأيت فيها عزيز على المصرى كان فى محكمة استئناف مصر بباب الخلق بالقاهرة وذلك فى أواخر فبراير عام ١٩٤٥ وأوائل مارس من نفس العام عندما كنا متهمين بالاشتراك فى مقتل أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء وقتئذ .

وكانت التهمة التى تحوم ولا توجه بصفة رسمية الى عزيز المصرى أنه كان يعرف محمود العيسوى القاتل ورغم أن محمود العيسوى ، كان يؤكد باستمرار أن الجريمة فردية وأنه لا صلة لأحد بالحادث الا أن كل ما عرف أن العيسوى اتصل به أكثر من مرة أو أنه كان يتردد عليه قبل وقوع حادث الاغتيال وأنه قد قبض عليه فى ذلك الحادث .

وكان عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام وقتذاك يحترم عزيز المصرى باشا احتراماً شديداً فلا يجلس الا اذا جلس ، ويقوم اذا قام بالرغم من ثورة عزيز المصرى باشا على النائب العام واتياه اياه بالخضوع لسيطرة الحكومة فى اعتقال هذا العدد الوفير من الأبرياء الذين لا علاقة لهم بالحادث .

وأذكر أن الطوير باشا كان يخشى لسان عزيز المصرى ، ويتحاشى نورته باستمرار : يومها - يوم اللقاء فى محكمة الاستئناف - لم أستطع التحدث اليه اذ كانت التعليمات صريحة بالألا يتبادل المتهمون الحديث أو الاشارات ، غير أن الصورة التى انطبعت فى ذهني عن عزيز المصرى باشا وقتئذ ، أنه بطل دائماً . حتى وهو مساق الى التحقيق ، مخفور برجال البوليس .

يومها تمنيت أن أراه بعد خروجنا من السجن .

وقد تحققت الأمنية ، عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وأوضاعها وذهبت اليه ضمن مجموعة من شباب الجامعة نسأله الرأى فيما يجب اتخاذه من خطوات عملية لتحقيق آمال الشعب فى الوحدة والاستقلال .

وتحدث الينا عزيز المصرى بلهجة تختلف الى حد كبير عن لهجات من التقينا بهم من الزعماء والقادة أمثال : اسماعيل صدقى باشا ، محمود فهمى النقراشى باشا ، مكرم عبيد باشا ، لطفى السيد باشا - د . حسين هيكل باشا ، الشيخ حسن البنا ، أحمد حسين ، وآخرون وآخرون .

لقد انتقد عزيز المصرى باشا الحكام المصريين بشدة ووصفهم بالأذئاب الذين لا يفكرون الا بعقلية المحتل ويعملون لخدمته باخلاص ، وذمة ، ووصف الملك فاروق - وكان يوماً ما رائده فى لندن عندما كان يتلقى العلم هناك قبل أن يعتلى عرش مصر واختلف مع والده الملك أحمد فؤاد حول تربيته وتعليمه - وصفه بالفسق والفجور والحبل والخلل العقلي .

وأثار حماسنا الى درجة كبيرة وهو يتحدث عن الاحتلال الانجليزى لمصر وردد كلمة - لمحاميته فى احدى القضايا : حافظ رمضان باشا - بأننا لن نستطيع اخراج الانجليز من أرضنا الا اذا أخرجناهم من أفكارنا ، وعقولنا » .

ولم يترك عزيز المصرى يوماً حزباً من الأحزاب المصرية الا وانتقده بشدة .

ولم يترك زعيماً من زعمائنا - وقتذاك - الا حمل عليه حملة شعواء وكال له التهم .

وذهبت اليه فى اليوم التالى ، أسأله لماذا يتكلم بمثل تلك الدرجة من الصراحة والوضوح ، مع شباب يراهم لأول مرة ومن المحتمل أن يكون من بينهم

بعض أذئاب البوليس السياسى : فضحك عزيز المصرى ، لما أسماه يومئذ بسداجتى وقال لى لا تخف : أنا أعرف ذلك حق المعرفة .

اعرف أن البوليس السياسى قد اشترى بخسة ونذالة بعض الشباب ليتجسسوا على زملائهم وعلى بعض الشخصيات .

أغراهم بالمال والشقق الفاخرة والعربات الفارهة .

ولكن عدد هؤلاء لا يذكر الى جانب الغالبية العظمى من الشباب التى لم تفسد ولا يمكن أن تفسد لأنها تمثل هذا الشعب العظيم .

هذه الغالبية ترى أن عليها واجبا مقدسا هو أن تحرر هذا البلد وقال لى ضمن ما قاله : أنا لا أقول هذا الكلام لمن أراهم لأول مرة من الشباب وغير الشباب وحسب وانما أقوله لكل من ألقاه من كبار الموظفين والكبراء ، لو جاز لى استخدام هذا الوصف بالنسبة لهم ، أقوله لهم لينقلوه الى سادتهم فى قصر عابدين ، وفى السفارة البريطانية بجاردن سيتى : اننا يجب أن نصرخ بأعلى أصواتنا ، يجب أن نعبر عن ارادتنا بقوة ، وعنف : لقد فسد الحكم من القمة الى القاعدة ووجب علينا أن نسعى بكل قوة - بما فيها قوة السلاح - لتغييره .

وعندما فكرنا فى أواخر عام ٤٦ ، وأوائل عام ١٩٤٧ فى حمل السلاح دفاعا عن مصر وفلسطين ذهبت اليه أسأله الرأى ، فيما يجب أن نفعله نحن الشباب الجامعى الذى مزقتنا الحزبية وأنهكتنا الخلافات السياسية .

وكان عزيز المصرى - كالعادة معى دائما - صريحا وواضحا ، قال : اذا كنتم مستعدون لحمل السلاح فأنا فى مقدمة من يعمل على تحقيق رغبتكم من الغد ، قلنا : والمدربين : قال حاجة بسيطة « . قلنا : والسلاح : قال حاجة أبسط . ان فى كل قرية مصرية عشرات من قطع السلاح وفى كل مدينة مئات بل ألوف من قطع السلاح يمكن شراؤها أو يمكن الحصول عليها بدون شراء اذا عرف حائزوها الغرض الجديد من استخدامها .

وفى اليوم التالى كنا فى دار جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة نتدرب على حمل السلاح ويدربنا الصاغ محمود لبيب - وهو من خيرة ضباطنا - وقد لعب دورا هاما فى حرب طرابلس فى ليبيا ، ضد القوات الايطالية تحت قيادة عزيز المصرى وصالح حرب .

وكان يطل علينا من شرفة الطابق الثانى من الجمعية ، عزيز المصرى وصالح حرب الى أن انتهى الدرس الأول واستقبلنا صالح حرب وعزيز المصرى

فى مكتب صالح حرب وقال لنا عزيز المصرى ، ليست العبرة بالسلاح الحديث ،
ولست العبرة بكثرة التدريب ولكن العبرة بالقلب الذى يحمل السلاح .
صحيح أن اليد التى تحمل السلاح ولكن العقل هو الذى يفكر وهو الذى يمتلئ
وحده بالايمان .

وتكررت اللقاءات .

وفى كل لقاء كنا نزداد ايمانا بعظمة الرجل وشجاعته وثقائه سريرته : اذكر
أنه قال لنا ذات مرة وكانت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال فى سبيل تكوينها :
أمنيتى الحقيقية أن تقوم ثورة شعبية بقيادة الجيش المصرى الوطنى : لقد نذرت
نفسى منذ أكثر من نصف قرن للثورة وكنت أعمل لها فى كل مكان حتى عندما
انتدبت للقضاء على الثورة البلغارية كنت أخدم تلك الثورة .

ولا يزال البلغاريون يرسلون الى كل عام عن طريق سفيرهم فى القاهرة
هدايا تذكارية اعترافا بدورى المتواضع فى « قمع » الثورة .

لقد كان ضباط الخلافة العثمانية يفتكون ويذبحون كل من تقع أيديهم
عليهم من الثوار البلغاريين كما كانوا يبدعون كل شئ فى طريقهم .

أما أنا فقد كنت أعرف حقيقة مشاعرهم كشعب ينشد الاستقلال .

كنت أحفظ النظام فى الوقت الذى أتيح فيه للشعب البلغارى التعبير عن
ارادته .

وما أكثر ما تحدث اليانا عزيز المصرى عن ذكرياته وما أكثر - فى نفس
الوقت - ما تحدث عن عمله كمدير لمدرسة البوليس وكرائد لولى العهد
فاروق .

وقد أفادتني الى حد كبير ، المعلومات التى حصلت عليها من عزيز المصرى
باشا وخاصة ما يتعلق منها بأسرار الحكم فى الفترة من ١٩٢٨ حتى ١٩٥٢ .

وما أكثر ما تحدث اليانا عن ضيق الملك فؤاد به اذ كان يعتبر أنه - أى
عزيز المصرى - من رجال الحديو عباس حلمى الثانى .

وكان أول من عينه فى خدمة الحكومة المصرية محمد محمود باشا عندما
ولى الوزارة فى عام ١٩٢٨ اذ اختاره مديرا لمدرسة البوليس .

وعندما اختير مفتشا عاما للجيش المصرى لم يجد عملا يقوم به ، ولم ترفع

اليه ورقة فسافر الى العراق ، فى رحلة ترفيهية فلما عاد من رحلته انهالت عليه الأسئلة عن أسباب تلك الرحلة وكتبت الصحف كثيرا عنها حتى أنه أجاب فى مؤتمر صحفى على أسئلة الصحفيين بقوله : أليس عجيبا أن تهتم الصحف بنزهة أقوم بها الى العراق لا تستغرق سوى عدة أيام دون أن تهتم بالعطلة الطويلة التى منحتنى اياها الحكومتان الأخريان التى تجاوزت سنتين وأنا مفتش عام للجيش المصرى وأتقاضى مرتبا عن هذه الوظيفة « اننى دهمش حقا حين تقوم قيامة الصحف من أجل غيابى ثم تغمض العين عن تلك الاجازة القهرية التى أتمتع بها بالرغم منى حتى حيل بينى وبين اختصاصات منصبى وأداء عملى » .

وقد فصل - فيما بعد - عزيز المصرى - من عمله حتى بدون اعطائه الحق فى المعاش كموظف سابق فى الحكومة المصرية .

وقد استهوتنى شخصية عزيز المصرى : السياسية والعسكرية والانسانية ، وقضيت أكثر من عام فى جمع الوثائق والمعلومات الخاصة بتلك الشخصية منذ نشأته الأولى الى اشتراكه كجندى بارز فى كثير من الحروب التى خاضتها دولة الخلافة العثمانية وانتظامه فى جمعية الاتحاد والترقى عام ١٩٠٥ وتعيينه مدرسا بكلية الأركان التركية فمفتشا بالجيش التركى بولاية سلانيك واشتراكه فى قمع الثورة الألبانية عام ١٩٠٨ واستدعاء الحكومة التركية له بعد استقالته من الجيش التركى لقمع ثورة الامام يحيى واستطاعته حقن الدماء واصابته بالكوليرا وتطوعه لقيادة الطرابلسيين والسنوسيين فى حربهم ضد الايطاليين واستدعائه الى الاستانة وتقديمه استقالته فى ٢٠ يناير ١٩١٤ واتهام الاتحاديين له بالخيانة فى ٩ فبراير ١٩١٤ . وتقديمه للمحاكمة وثورة الرأى العام العالمى من أجله .

والعفو عنه وعودته الى مصر واستقباله - فيها - استقبالا شعبيا حافلا .

وقد تجمعت لدى معلومات هامة عن دور عزيز المصرى فى الحرب الطرابلسية وعن محاكمته فى الاستانة ثم العفو عنه وعن اشتراكه فى بعض الجمعيات الفدائية التى كان غرضها قتل كل من يقاتل العرب ويقاوم مبدأ الاستقلال التام وقيام دولة عربية تعيد أمجاد العرب الغابرة .

وقد كان ولا يزال بعض الباحثين العرب يطلقون عليه « أبو الفكرة العربية » وحامل لواءها وقد سعت الى كل من اتصل بعزيز المصرى فى حياته .

وفى مقدمة من استعنت بهم اللواء سعيد الألفى الذى رافق عزيز المصرى أكثر من ستة وثلاثين عاما ، منذ أن التقى به فى مكتبه بمدرسة البوليس ، الى أن رحل للقاء ربه .

وقد أحدث عزيز المصرى ثورة فى مدرسة البوليس وكان يدعو بعض أساتذة الجامعة وكبار السياسيين لالقاء محاضرات على طلبة مدرسة البوليس أمثال طه حسين ومصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى وعبد الرحمن عزام ومحجوب ثابت .

وكانت المحاضرات تلقى فى مدرج مدرسة البوليس وكان عزيز المصرى يعلق على كل محاضرة ويدعو الطلبة الى التعليق عليها .

وعزيز المصرى - كما قال لى سعيد الألفى - يعد أول من أدخل المصارعة اليابانية والشميش فى كاية البوليس وقد استمدعى المصارع اليابانى المعروف ايشاجورا ولاعب الشميش الدولى فياندو للتدريس بصفة دائمة فى الكلية وهو - عزيز المصرى - أول من أدخل الكلاب البوليسية فى البوليس وأول من أدخل الموسيقى النحاسية والمزمار البلدى فى حفلات تلك المدرسة كما أنه أول من أدخل الحمام الزاجل فى مدرسة البوليس .

ومرة - وكان عزيز المصرى - رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى - وطلب القيام برحلة تفتيشية فى بعض المحافظات وعاد ليكتب تقريرا عن العلاوات والترقيات ، ولم يضمن تقريره أية مسألة عسكرية ، فلما سأل وزير الحربية وقتذاك - حسن صبرى باشا - عن السبب فى اغفاله الجوانب العسكرية فى تقريره أجابه بقوله : لأنك لست بعسكرى : لقد قدمت لك الأشياء التى تجيد فهمها أما الأشياء الأخرى فهى خاصة بالعسكريين » . ومرة سأل أحد الوزراء عن رأيه فى حل مشكلة ما فقال له - وكان الوزير غير متخصص فى شئون وزارته - ليست العبرة ببدء الآراء وعرضها بل العبرة بطريقة التنفيذ ، قم من مكانك وأنا أنفذ ما أراه ، أما أن أبدي لك رأيا لا تعرف كيف تقدره فلن تكون قادرا على تنفيذه » .

وأذكر أن اللواء سعيد الألفى قال لى ، رافقت عزيز المصرى من ١٩٢٩ الى اليوم الذى فارق فيه الحياة عام ١٩٦٥ وأشهد أنه ما من شئ تحدث عنه فى الماضى الا وتحقق فى الحاضر وليس ذلك فى الشئون السياسية والعسكرية وحسب ، بل فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية .

على أننى لم أكتف بما تجمع لدى من معلومات ووثائق عن عزيز المصرى داخل مصر .

وانما سعيت الى زيادة معلوماتى عن طريق كثير من الاخوة العرب الذين عرفوا عن قرب عزيز المصرى ، أو الذين كتبوا عنه دراسات مستفيضة .

وفى مقدمة هؤلاء العراقي المغترب الاستاذ مجيد خدورى والمؤرخ العربى الكبير الاستاذ عجاج نويهض الذى أمدنى بكثير من الوثائق الهامة عن عزيز المصرى كما لفت نظرى الى فصل هام كتبه عن عزيز المصرى السير رونالد ستورس فى كتابه مشرقيات Orientation (الطبعة الأولى ١٩٣٧ والطبعة الأخيرة المنقحة ١٩٤٥) .

وقد ساعدنى أيضا فى جمع كثير من المعلومات عن عزيز المصرى باشسا الزميل الصحفي العراقى الاستاذ صبيح الغافقى الذى كان من المهتمين بسيرة عزيز المصرى .

والأمل أن يمتد بى العمر حتى أرى كتابى عن عزيز المصرى مطبوعا لأنه يمثل مرحلة هامة من مراحل النضال المصرى والعربى بدأت مع بدايات القرن العشرين ولم تنته الا بنهاية حياة الرجل فى ١٩٦٥ .

ومن الشخصيات التى أثرت فى - منذ بداية حياتى - شخصية طلعت حرب ، ولقد حزننت الى أبعد درجات الحزن ، عندما أقيل من منصبه كرئيس لمجلس ادارة بنك مصر .

طلعت حرب من مواليد ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ بشارع قصر الشوق بسيدنا الحسين وقد نال اجازة الحقوق عام ١٨٨٩ واشتغل فور تخرجه فى قدم قضايا الدائرة السنية مترجما ثم أصبح مديرا لها وفى نفس الوقت تولى ادارة الشركة العقارية المصرية التابعة لبنك اخوان سوارس رولو ، وقطاوى ونشة ، وله فضل تمصيرها .

وقد ألف طلعت حرب كتابا عن تربية المرأة والحجاب ردا على كتاب قاسم أمين « تحرير المرأة » .

وعندما أصدر قاسم أمين كتابه الثانى : « المرأة الجديدة » بادر طلعت حرب باصدار كتابه الثانى أيضا . . فصل الخطاب فى المرأة والحجاب ، وكان من رأى طلعت حرب أنه لا داعى للطفرة فيما يتعلق بالاصلاح الاجتماعى .

ومما أثر فى بالنسبة لأعمال طلعت حرب فى بداياته الأولى أنه عندما صفيت الدائرة السنية وكان هو المشرف على تصفيتها رأى أن يبيع معظم أراضى الدائرة الى الفلاحين التى كانوا يزرعونها وبذلك - وربما لأول مرة - حول المزارعين الى ملاك ، وقد عمد طلعت حرب للتيسير على أولئك الفلاحين فيما يتعلق بدفع ثمن الأرض التى اشتروها فرأى أن يدفعوا الثمن على أقساط وكانت تلك الأقساط - وقتئذ - قريبة من الايجار السنوى لتلك الأراضى .

ونشاط طلعت حرب - وهذا ما ضاعف من علو مكانته - لم يشمل مصر وحدها وإنما امتد الى كثير من البلدان العربية ، فلقد أسس بنك سوريا لبنان .

وظلعت حرب أول مصالح اقتصادى عرفتة مصر : لقد كان ايمانه بانشاء بنك مصر وسط ذلك الجو ، المعادى لكل ما هو مصرى ، ووسط تلك القوى الأجنبية المسيطرة على اقتصاديات البلاد . . كان هذا الايمان فى حد ذاته ، يمثل شيئا غريبا ، وقد كان البعض يراهن على فشله فيما أراده ولكنه أصر ، وأصر حتى حقق لبلده أعظم نجاح اقتصادى حققه شعب على مدى عشرين عاما .

ذهب طلعت حرب الى أحد الأمراء يطلب منه الاشتراك فى رأس مال بنك مصر فقال له الأمير : أنت رجل عاقل فكيف يمكنك أن تفكر فى انشاء مثل هذا البنك ؟ .

وقال طلعت حرب ، لأننى مؤمن بمصريتى !!
وقال له الأمير : اذن فسوف أساهم فى بنكك عندما أراه حقيقة واقعة .
وقال طلعت حرب : عندما يصبح البنك كذلك فلن يكون فى حاجة الى سموك » .

ونجح طلعت فى أن يشيد قلعة اقتصادية وطنية استطاعت بامكاناتها المحدودة ووسط جو معاد الى أبعد حدود العداء ، أن تنشئ حتى سنة ١٩٣٨ - فى ساحة التنمية الاقتصادية - ٢٣ شركة مصرية وطنية فى كثير من المجالات ، هذا فى الوقت الذى كان يشكو فيه طلعت حرب باستمرار من أن عندنا أزمة رجال : ولعل أعظم عمل قام به طلعت حرب فى حياته ليس انشاء بنك مصر وشركائه وحسب ، وليس ولوجه باب الصناعة الحديثة ، بأقدام ثابتة ، وحسب وإنما لأنه خلق أجيالا جديدة من التجار المصريين والاقتصاديين المصريين ، والصناع المصريين .

فى المرات التى لقيت فيها طلعت حرب - من بعيد - كشاب مصرى عامل بالحقل العام كنت أرى - بحق - أنه من خيرة الرواد الذين مهدوا الطريق لاستقلال مصر ، ولعل لا أبالغ اذا ما قلت ان أثره فى بناء مصر ، كان أقوى عشرات المرات من كثير من رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات فى مصر .

وفى مقدمة الأوراق التاريخية التى أفادتنى الى حسد كبير ، تلك التى أهدتنى بها السيدة الفاضلة فتيمة شاكر حرم المرحوم محمد بدر بك من

الشخصيات الوطنية المعروفة ، وكان على صلة وثيقة بسعد زغول وبمصطفى النحاس وكان - فى بعض الأوقات - سكرتيرا للوفد ، وسكرتيرا لهيئة المفاوضات المصرية البريطانية .

وتتميز أوراق محمد بدر بك أنها سياسية ، واقتصادية بل ان الجانب الاقتصادى منها أهم وأشمل من الجانب السياسى وربما كان مرد ذلك أن اهتمامات بدر بك كانت اقتصادية .

وكان على علاقات وثيقة بكبار الاقتصاديين فى بريطانيا .

وفى عام ١٩٢٥ كان يتولى الدفاع عن القطن المصرى وقد اتفق مع شركة مالية أمريكية كبرى لتمويل القطن المصرى هى شركة الأمريكان اكسبريس وقد كتبت تلك الشركة الى محمد بدر بك خطابا هذا نصه :

شركة الأمريكان اكسبريس

لندن فى ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠

مكتب المدير العام المالى فى أوروبا

حضرة بدر بك المحترم

كلوب الجمعيات الملوكية سنت جيمس لندره

سيدى العزيز : الحاقا لمفاوضاتنا العديدة التى فى خلالها وضعتم أساس المشروع الخاص بانشاء نقابات زراعية لمزارعى القطن المصرى فى مصر وان هذه النقابات تضع يدها على القطن المصرى ويحق لها التصرف فيه بالبيع أو تشرف أن أخبركم بكل سرور أنه اذا كان أغلب المصريين يرغبون فى انشاء هذه النقابات وأن تكون لها نقابة عامة فشركة الأمريكان اكسبريس تتعهد بأن تقدم لكم خدماتها فى تمويل المحصول ونقله ، والتأمين عليه وبيعه وذلك بالشروط التى عرضتموها علينا فى تقريركم المؤرخ ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ والذى تجدون صورة منه ملحقه بهذا .

المخلص

عن شركة الأمريكان اكسبريس

الامضاء ك . تنك

مساعد المدير العام المالى فى أوروبا

وقد واصل بدر بك اتصاله بأعضاء نقابة الدفاع عن القطن ، ولكن لم يكتب النجاح لهذه النقابة فلقد كانت الرأسمالية البريطانية لها بالمرصاد .

ومن الأوراق التي وجدتها في أرشيف محمد بدر بك • مسودة رسالة كان قد كتبها تحت عنوان : « نداء لأصحاب القطن » والرسالة ذات أهمية اقتصادية بالغة •

وهي في حد ذاتها تبرهن على أهمية القطن في حياتنا السياسية والاقتصادية •

وقد جاء في ذلك النداء : أحس الناس جميعا بشدة وطأة الأزمة المالية الحاضرة وهي في الغالب أثر من آثار الاضطراب الاقتصادي الخائق بجميع بلاد العالم •

ولئن كان في جميع البلدان الأجنبية من الأنظمة الاقتصادية كالبنوك والشركات الوطنية والنقابات الزراعية والتجارية ما هو وسيلة لتفريغ هذا الضيق عن أهلها بقدر الاستطاعة فان بلادنا خالية من أنظمة أهلية من هذا القبيل ولذلك فانها مع ثروة أرضها ومهارة فلاحينا فان وقع الضيق الاقتصادي فيها أشد ازعاجا للنفوس واقلاقا لنا عن وقعه في غيرها •

ولقد فكر الناس كثيرا في هذا الشأن واتفقت كلمتهم على أن أهم وسيلة لهذا التعرض إنما هي في تأليف النقابات الزراعية ونظيرها من النقابات الخاصة بتصرف حاصلات الأرض على نحو يخفف من هم الزارع بقدر الاستطاعة •

ولما كان محصول القطن هو أهم ركن في ثروة البلاد وكان الزارع يعجز عليه أن يتنازل عنه بالسعر الضئيل الذي لا يكاد يفي بمصاريف الزراعة وكان يود لو وجد من يقرضه على المحصول كنقابة مناسبة تستطيع الصبر وترقب الفرص لارتفاع الأسعار فقد سعت بجهد استطاعتى حتى وصلت الى اتفاق مبدئي مع بعض أصحاب رؤوس الأموال الأمريكية على أن يقدموا للمزارعين من المال ما يضمن تحقيق أمنية هؤلاء المزارعين ، على أن الشرط الوحيد لذلك هو تأليف نقابات في كل جهة من الجهات من كبار الأعيان وخصوصا من كان فيهم أعضاء في مجالس المديريات والبلديات وأن تؤسس كل نقابة شونة في جهتها وكل صاحب محصول يريد أخذ قرض على محصوله ما عليه سوى ايداع هذا المحصول بالشونة واذن يعطى له جزء كبير من قيمة هذا المحصول بحسب سعره الحاضر •

الى أن يقول محمد بدر بك : وقد يكون من المهم أن يصرح أصحاب المحصول للنقابة بحلج قطنهم واستبقائه محلوجا حتى يتيسر الاسراع ببيعه بمجرد اذنتهم بذلك ولا يضيع عليهم وقت تفوتهم به فرصة ارتفاع السعر •

ومن المتفق عليه أن القرض الذي يعطى لأصحاب المحصول يكون بأقل

فائدة يعطيها المليون الآخرون أما فائدة أصحاب الأموال فتتخصر في السمسرة العادية ليس الا » .

ويطلب بدر بك من المواطنين أن يسارعوا في خدمة أنفسهم ولا يضيعوا الفرصة فلا يهملوا أمرهم ولا يظلون صاخبين على الزمان والمكان . .

وقد كان الأستاذ محمد بدر بك قد اشترى امتياز جريدة المؤيد ، التي أسسها الشيخ علي يوسف الذي أصبح - بعد سنوات من تأسيس تلك الجريدة ذاتة الانتشار - رئيسا لحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وقد كان التنازل لمحمد بدر بك في ٢٦ ابريل ١٩٢٣ مقابل ٣٠٠ جنيه مصرى .

وكان المتنازل أحمد بك رسلان من أعيان تلا منوفية وكان المزاد العلني الذي بيعت فيه جريدة المؤيد في ٢٧ نوفمبر ١٩١٥ قد رسا على أحمد بك رسلان وكان المزاد العلني بالمحكمة المختلطة .

ومن بين أوراق محمد بدر بك رسالة من الاستاذ محمود أبو الفتح يقول فيها الاستاذ أبو الفتح أحد مؤسسي صحيفة المصري : ثم مالکها الوحيد فيما بعد عزيزى بدر بك .

انك تعلم أو تشعر على الأقل باخلاصى لك ويدفعنى هذا الاخلاص لأن لا أعرضك للقليل والقال بمقابلتك جهارا هنا خشية أن يكون فى ذلك ما يعرقل مهمتك التى أصبحت موضع الأمل الوحيد .

ولكنى من جهة أخرى أرجوك أن تحضر عشاء الليلة مع القوقازيين فقد ذكرت لهم أنك ستحضر ولذا سأنتظرك بالكافيه دى لايه الساعة ٣٠ر٦ فى الخارج لتمر على فنقوم سووية ونذهب الخ . .

وكان محمود أبو الفتح قد بعث برسالة فى ١٩١٩/٦/٧ الى محمد بدر بك قال فيها :

عزيزى الفضال بدر بك . .

حددنا موعد وليمة القوقازيين يوم الخميس الآتى ، وسأخبرك بالتفصيل : حضرت لأعطيك نص المواد الواردة عن مصر فى المعاهدة (وهى حرفيا) فلم أجذك وسأحاول الحضور الى مركز الوفد غدا اذا كنت بباريس لاعطائها لك » .

رسالة أخرى من أبو الفتح الى محمد بدر بك يعتذر فيها لعدم قيامه بسداد المبلغ الذى كان قد اقترضه منه « لأن المعاملة التى لقيتها بعد عودتى قضت على أن أترك جريدة وادى النيل ولا يزال لى طرف صاحبه « مبلغ وبمجرد حصولى عليه سأرسل لك المبلغ (عشرة جنيهاً) » .

وقد أرسل أبو الفتح هذا الخطاب من الاسكندرية فندق وندسور وكان فندق وندسور يحرص على أن يذكر فى مطبوعاته كلها ، أنه مواجه للبحر وأنه الفندق الانجليزى الوحيد بالاسكندرية .

ومن أوراق محمد بدر بك رسائل من السير هرنسورت الى المستر هل كول يؤكد فى احداها لمحمد بدر بك - عن طريق هل كول أن رائد السياسة البريطانية فيما يتعلق بملك الحجاز الحق والعدل (١٨ أكتوبر ١٩٢٢) .

ورسالة أخرى الى هل كول أيضا يقترح فيها انشاء مجموعة من النواب البريطانيين لمساعدة ملك الحجاز .

وقد أرسل أبو الفتح هذا الخطاب من الاسكندرية فندق وندسور .

وكان الزعيم البريطانى ونستون تشرشل ، عائدا من افريقية الجنوبية وكان يعمل وقتئذ صحفيا وقد وقع فى الأسر ولما أفرج عنه كان شديد الرغبة فى الوصول الى بريطانيا لنشر ما لديه من معلومات عن حرب البوير ومرت الباخرة التى تقله ببورسعيد واستقلها الطالب محمد بدر فى طريقه للالتحاق بجامعة ادنبره ووصلت الباخرة الى جنوا فى ساعة مبكرة من الليل وأبلغ القبطان أنه تقرر أن يكون الكشف الطبى على الركاب فى الصباح وبذل تشرشل كل جهود ممكنة ليجرى الكشف عليه بسرعة ليلحق بقطار الليل وسمح لتشرشل ومحمد بدر بمغادرة الباخرة وحدهما فاستقلا القطار وتناولوا العشاء معا وناما فى عربة واحدة وبقيتا متلازمين الى أن وصلا الى لندن ، وفى عام ١٩١٨ كان محمد بك سكرتير الوفد المصرى وكانت مهمة الوفد الأولى التفاوض مع بريطانيا . .

وكانت قد ربطتنى بالاستاذ أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة - رغم اختلافنا فى الآراء - علاقة وثيقة وكنت أزوره فى البيت الأخضر - أو ما كانوا يسمونه بالبيت الأخضر - حيث مقر الحزب .

ومرة حضرت مندوبا عن المصور احتفالا من احتفالات الحزب ، ولم يشأ المصور أن ينشر حرفا واحدا عن هذا الاحتفال فانطلق الأستاذ أحمد حسين بقلمه الثائر ، مهاجما - وبشدة - المصور ومندوبه - بالاسم - ثم حدث صلح فيما بعد عن طريق الاستاذ فكرى أباطة الذى كان يكن تقديرا خاصا للأستاذ أحمد حسين وهو تقدير متبادل من طرف الأستاذ أحمد حسين ، وعندما كنت أنشر سنوات ما قبل الثورة وكان الاستاذ أحمد حسين فى المستشفى يعالج من المرض العضال الذى أقعده كان يتابع ما أنشره بدقة ، ويتولى الرد على ما يشاء هو أن يرد عليه ، ومرة نشرت صورة لعقد تأجير مكان على الشاطئ بالاسكندرية وقع عليه الأستاذ أحمد حسين لاقامة معسكر فيه لشباب مصر الفتاة فبعث الى برسالة يقول فيها - وهى واردة ضمن « سنوات ما قبل الثورة - اننى أذكر ما لا يذكره هو وانى أحتفظ بما لم يحتفظ به هو شخصيا » .

وقد بعث الى الاستاذ أحمد حسين بأوراق تضمنت مذكراته منذ مشروع القرش الذى دعا اليه عام ١٩٣١ وهو - كما يقول - أول اتصال سياسى عام على مستوى مصر كنها على أساس أن الدعوة الاقتصادية الاجتماعية التى نظمها مشروع القرش كانت هى السياسة القومية والوطنية فى أعلى صورها .

وقد قال أحمد حسين فى أوراقه انه يقرر أن أبهى صفحات كتابه على الإطلاق هى صفحات مشروع القرش « ففى هذا المشروع عانقت مصر كلها شيئا وشبابا ورجالا ، ونساء وأدركت كيف أن شعبنا المجيد كله يتحول الى قلب رجل احد فى بعض اللحظات ليقوم بما يشبه المعجزات » .

وقد نادى أحمد حسن - كما قال - بمشروع القرش وهو طالب بالسنة الثانية بكلية الحقوق وكان عمره يقرب من العشرين ، وكانت دعوته لمشروع القرش - كما قال أيضا - تنويجا لجهود سابقة عليه .

ويتحدث - فى هذه الأوراق - أحمد حسين عن والده الذى ولد فى بلدة كفر البطيخ (محافظة دمياط) وقد افتتح والده - محمود أفندى حسين - كتابا فى كفر البطيخ كان يعلم فيه القراءة والكتابة والحساب وكانت تربط أحمد حسين بمصطفى النحاس علاقة قرابة .

وأول نشاط لأحمد حسين - كما قال - كان فى المدرسة الحديوية عندما اختلف هو وتلاميذ الفصل مع مدرس اللغة الانجليزية مستر جونس حضر فى اثره ناظر المدرسة محمد لبيب الكردانى بك وقد قسا الناظر على تلاميذه وعندما

قام أحمد حسين بتصحيح بعض الوقائع نهره الكردي بك فكتب أحمد حسين استقالته من رئاسة تحرير مجلة المدرسة ومن رئاسة جمعية التمثيل بالمدرسة .

ويذكر أحمد حسين أن بداية الانقلاب الحقيقى فى حياته كانت رحلة كشفية مع فريق التمثيل بالمدرسة الى الصعيد وهناك امتلأ قلبه إعجاباً وحبا لمصر .

والحدث الثانى الذى أثر فى حياة أحمد حسين وكان له أثر عظيم فى تكوينه وإعداده للدور الذى قام به رحلته الى باريس فى صيف عام ١٩٣٠ .

وبعد عودته من رحلته الى باريس دعا الى الاحتفال بعيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ بصورة جديدة .

ويتحدث أحمد حسين فى أوراقه تلك عن « صحيفة » الصرخة وقد أشرف - كما قال - على الأعداد الثلاثة الأولى منها .

ويقول أحمد حسين ان جمال عبد الناصر ، كان من المشتركين فى مشروع القرش .

ويروى أحمد حسين حكاية عن زميله ابراهيم شكرى الذى « هفت نفسه الى شراء حذاء من نوع جيد كان يساع فى محل روبرت هيوز بجنيه مصرى واحد ، وكيف راح والده - والد ابراهيم شكرى - يؤنبه على ذلك بعبارة التى لا يفتأ يكررها للتعبير عن سخطه : تشتري حذاء بثمان قنطار قطن ! » .

ويشير أحمد حسين الى افتتاحية للأهرام كتبها رئيس تحريرها : داود بركات عن مشروع القرش ، وكانت الافتتاحية أكبر دعاية للمشروع ، كما يذكر أنهم - فى لجنة مشروع القرش - اختاروا على باشا ابراهيم عميد كلية الطب وقتئذ ، لرئاسة لجنة المشروع وكان الشيخ أمين الحولى قد قبل عضوية اللجنة ، وكذلك الدكتور على حسن كما يذكر الأستاذ أحمد حسين تشجيع طلعت حرب للمشروع بعد أن كان فى البداية مترددا فى تشجيعه عندما قابلته مرة أحمد حسين ويكتب أحمد حسين عن مقابلاته لطلعت حرب فى المرة الثانية فيقول : « قال لى طلعت حرب : الآن أحسنتم التصرف وبك مصر على استعداد أن يقدم أى تسهيلات ممكنة » وبقدر ما أحسست - أحمد حسين - بخيبة أسمى

فى المقابلة الأولى فقد تلقيت هذه المرة جرعة مقوية ، فقد كان يشقىنى (أحمد حسين) أن يكون الرجل العظيم طلعت حرب لا يقدر المشروع التقدير الكافى » .

ويشيد أحمد حسين بجهود دار الهلال فى تشجيع المشروع ، وكذلك بجهود فتحى رضوان ومدحت عاصم ونور الدين طراف كما يشيد بفضل الأستاذ عبد الرحمن نصر أحد كبار محررى دار الهلال الذى أقنع صاحبى الدار بإصدار عدد خاص من مجلة الدنيا المصورة - أشهر مجلات دار الهلال وقتئذ - يخصص إirاده لمشروع القرش .

« على أن ما لاقاه هذا العدد من نجاح قد دفع العديد من الصحف على أن يخصص أعدادا لهذا المشروع حتى وصل الأمر بجبرائيل تقلا صاحب الأهرام أن يعرض إصدار عدد من الأهرام ، يخصص للمشروع » .

ويقول أحمد حسين أن فرحته وزملاؤه كانت لا تقدر : ماكينة الطباعة تدور والنسخ الأولى من عدد الدنيا المصورة تصل إلى أيديهم ، حتى لقد عرض - كما قال أحمد حسين - الشاب المتحفظ الوقور - نور الدين طراف - أن يأخذ بعض الأعداد لتوزيعها وجبت الشوارع أوزعها ، ولكنى اكتفيت ببعض أعداد ، ولا تزال أسماء ثلاثة عالقة بذهنى ، باعتبارهم أبطال هذه الليلة - ليلة طبع مجلة الدنيا المصورة - نور الدين طراف ، الدكتور فخرى أسعد ، المهندس محمود يونس » وسوف يجد القارئ صدى أوراق أحمد حسين فى بعض صفحات هذا الكتاب كما سيجد أن أحمد حسين قد أثرى الدراسة بما كان يبعث به إلى من تعليقات وإيضاحات باعتباره واحدا من السياسيين الكبار الذين فرضوا أنفسهم بجدتهم على تاريخ تلك الفترة من تاريخ مصر (يناير ١٩٣٠ - يوليو ١٩٥٢) .

على أنى - وذلك من نعم الله - لم أكتف بدراسة القضية المصرية والاتصال بالشخصيات المصرية المؤثرة فى المجتمع ، والاستفادة منها دائما وإنما اتسعت آفاق دراستى - ومنذ البداية - فشملت العديد من الأقطار العربية والإسلامية . وكانت الصحف المصرية ، آنذاك تولى أهمية بالغة بكل ما يتعلق بالبلاد العربية والإسلامية .

وكانت الجمعيات - وخاصة جمعيات الشبان المسلمين العالمية برئاسة عبد الحميد سعيد ، وصالح حرب من بعده - تولى اهتماما كبيرا بكل القضايا العربية والإسلامية . فلا يمضى أسبوع دون أن نقرأ عن ندوة فى هذه الجمعية أو تلك يجرى الحديث فيها عن هذه القضية العربية أو تلك .

ولا يمضى أسبوع دون أن نسمع عن وصول شخصية عربية ، أو اسلامية كبيرة يجرى الحفاوة بها ، وتقام لها فى كثير من الأحزاب ، والجمعيات بل والبيوتات حفلات الترحيب والتكريم ؛ فتلقى قصائد الشعر ؛ وكان للشعر وقتئذ دولته وصولته .

ويجرى تشييف آذان الجمهور بكثير من الخطب الحماسية ، الثائرة .

وربما كان أول ما علق بذهنى - وأنا صغير - ما كنت أسمعه وما كنت أقرأه عن كفاح الشعب الفلسطينى وعن التبرعات التى تجمع لشد أزره .

بل لقد كنا بين حين وآخر - بعد أن كبرنا - نشترك فى توديع قطارات مسلحة - أى مملوءة بالسلاح - اشتراها شعب مصر من حر ماله ، فى طريقها الى القدس عبر السمكة الحديد التى كانت تربطنا وقتذاك بفلسطين كما تربطنا بلبنان وسوريا وتركيا الخ .

وربما كانت أول شخصية اسلامية حديثة أوليتها اهتمامى من ناحية الدراسة ، شخصية الملك عبد العزيز آل سعود : أسرتنى تلك الشخصية الى حد كبير ورحت أنقب وأبحث فى بطون الكتب ومجلدات الصحف بحثا عن تفاصيل تاريخها ومواقفها البطولية .

وكننت قد دخلت كلية الحقوق وانتهيت من اعداد دراسة متواضعة عن الملك عبد العزيز آل سعود طبعتها فى كتاب صغير ، وأنفقت عليها من مصروفى الخاص .

وكننت قد تعرفت الى محمد على الطاهر ، صاحب جريدة الشورى ، وأخذت أتردد على مكتبه فى شارع الملكة نازلى (رمسيس الآن) وفى هذا المكتب عرفت العديد من الشخصيات العربية والاسلامية وعنها درست الكثير من قضايا الدول العربية والاسلامية .

وكانت لنا فى كلية الحقوق ، بل فى جامعة القاهرة ندوات عديدة عن تلك القضايا .

بل كانت لنا مظاهرات واضرابات كثيرة تثور عندما يلم بأى بلد عربى أو اسلامى أى حادث جلل .

ومن الشخصيات التى أسرتنى حقيقة الزعيم السورى عبد الرحمن شهنندر ، والزعيم التونسى ، عبد العزيز الثعالبى والزعيم الفلسطينى الحاج أمين الحسينى والزعيم اللبى ، بشير السعداوى وكانت لى علاقات شخصية بكل هؤلاء وبغيرهم ، وخاصة عندما بدأت أتردد على مكتب المغرب العربى بشارع

ضريح سعد ، واتصل بالشباب المغربي - وكان بالعشرات - الذي كان يتلقى العلم في مصر ، والذي قاد - فيما بعد - حركة تحرير المغرب العربي - وفيما بعد توثقت علاقائي بالزعيم الحبيب بورقيبة والزعيم علال الفاسي وأحمد بن بيل ومحمد خيضر وآية الله أحمد وصالح بن يوسف وغيرهم وغيرهم .

ولعل في مقدمة ما أفتخر به ، انني كنت أول من نظم الشباب ودربه على حمل السلاح في عام ١٩٤٦ من أجل المشاركة في تحرير الأقطار العربية والاسلامية ، وخاصة تحرير فلسطين ، وكنت قد اعتبرت القضية الفلسطينية صتوا للقضية المصرية ولم أشر هنا الى من عرفت من الاخوة السودانيين وعلى رأسهم اسماعيل الأزهرى ، والدرديرى اسماعيل ذلك لأننا في الحزب الوطني - حزب مصطفى كاهل ومحمد فريد - ننظر الى مصر والسودان على أنهما شعب واحد وأمة واحدة .

وإذا كان لي من أجل قبل أن أغادر هذه الدنيا فهو أن أكتب عن الشخصيات العربية والاسلامية التي عاشت في مصر ، وكافحت من أجل تحرير بلادها في مصر ، واعتمادا على شعب مصر ؛ فمثل هذه الصفحات المجهولة ينبغي أن تعرف ويزاح عنها الستار .

خاصة وأن هوايتي لجمع الوثائق والمخطوطات والصور التاريخية ، قد امتدت من مصر ، لتشمل كل أرجاء الوطن العربي والاسلامى من الدار البيضاء حتى جاركنا .

ولعل في مقدمة ما أذكره أنه في عام ١٩٤١ عندما نزلت القوات اليابانية في اندونيسيا كتبت مقالا في جريدة الأهرام عن جزيرة جاوة ، احتفت بها الأهرام حفاوة بالغة وعندما زرت اندونيسيا عام ١٩٦٥ ، كان كثير من القادة الاندونيسيين يذكروننى بذلك المقال .

وعندما شاركت في ملتقى الفكر الاسلامى في الجزائر ، في صيف ١٩٧٣ ، واستقبلنى الرئيس الجزائرى هواري بومدين على أننى مناضل جزائرى قديم كان الطلب الوحيد الذى طلبه منى وهو يودعنى الى السيارة التى أقلتني خارج قصر الرئاسة في مدينة الجزائر أن أهدي الجزائر متحفا يضم ما عندي من أوراق ووثائق عن حرب التحرير الجزائرية .

وكان قد قال لي قبل أن يطلب هذا الطلب : لقد كنا مشغولين بالقتال وكنا ننتقل من مكان الى مكان داخل الجزائر وكذلك كان السياسيون الجزائريون الأمر الذى جعلنا لا نهتم بتسجيل حربنا التحريرية بالقلم وعدسة التصوير .

وقد فوجئ الاخوة المراكشيون الذين تربطني بهم علاقات وثيقة وكان
أقدمهم في تلك العلاقة الزعيم غلال القاسي ، وعبد المجيد بن جلون وأحمد
المليح وقبلهم جميعا الأمير الخطابي اننى أحفظ ضمن واثقى بما لا يملكون هم
فى المغرب .

عندى - وهذا ما أعتز به - أعداد وفيرة من بعض المجلات التى كان
يصدرها الشوار العرب فى مصر وفى داخل المغرب العربى - سرا - وعندى
صور لأبطال التحرير فى المغرب العربى بالقطع ليست عندهم ، وكذلك الحال
بالنسبة لجبهة تحرير ليبيا التى كان يرأسها المجاهد الكبير بشير السعداوى .

وبين يدي الآن ، وأنا أكتب هذا المدخل نسخ من مجلة الهلال لسان
واجهة الاتحاد العربى بتونس : كانت افتتاحية العدد الصادر فى جماد الاولى
١٣٦٥ بعنوان : المغرب العربى يريد الانسلاخ عن فرنسا .

وكذلك أعداد من مجلة الجبل « عدد ١٧ جانفى ١٩٥٨ » تصدرت صفحته
الاولى رسما لجبل مع الكلمة التالية : من جبالنا طلع صوت الأحرار : جيش
التحرير الوطنى الجزائرى .

وضمن الذخيرة التى أملكها أو بمعنى أدق تملكها الأمة العربية ، والاسلامية
عشرات من الرسائل بعث بها كثير من الاخوة العرب والمسلمين الى كثير ممن
أرخت لهم : محمد فريد ، أمين الرافعى وغيرهما .

كما أننى وأنا أكتب سنوات ما قبل الثورة وأنشر بعض أجزائها ، كنت
ألقى العديد من رسائل الاخوة العرب ، يعلقون فيها على ما أكتب ، مشجعين ،
أو مصححين .

وكان فى مقدمة هؤلاء الذين كانوا يوالونى برسائل التشجيع الأديب
التونسى الكبير ، الحبيب شيبوب ، وأول رسالة وصلتني منه ، عندما تحدثت
فى أحد فصول سنوات ما قبل الثورة عن قيام حكومة اسماعيل صدقى بفرض
حالة الطوارئ فى مصر حتى يفسد الاحتفال الاسلامى الكبير الذى دعا اليه
حمد الباسل لتأبين الزعيم الليبى الكبير عمر المختار وكان قد فهم خطأ
مما قلته أن من بين الذين أبناوا عمر المختار أحمد شوقى وخليل مطران وحافظ
ابراهيم فبعث الحبيب شيبوب يسألنى عن قصيدة شاعر النيل حافظ ابراهيم
كما بعث الى فى نفس الوقت بقصيدة للشاعر مصطفى حمام ، وهو يهاجم
اسماعيل صدقى ولم أكن قد عثرت على هذه القصيدة فى الصحف المصرية .

على أنني أحب أن أؤكد على حقيقة هامة هي أنني ما تحيرت في حياتي في شيء قدر حيرتي في نقطة البدء في هذا الكتاب : فكرت في أن أبدأ بنهاية ثورة ١٩١٩ على أساس ، أنه بعد أن تنتهي ثورة ما بالنجاح ، أو بالفشل يبدأ الإعداد لثورة جديدة وذلك في البلدان الخاضعة للاحتلال الأجنبي في الغالب .
ووجدت أنه لكي يمكن التواصل بالفكر وبالأحداث مع القارئ لابد من أن أتحدث عن ثورة ١٩١٩ لأ مهد للحديث عما أعقبها .

ولأن ثورة ١٩١٩ - في رأيي - قد تأخرت سبع سنين إذ كان من المفروض - من وجهة نظري الخاصة النابعة عن دراسات جادة ، وعميقة - أن تكون ثورة ١٩١٩ هي - فيما يتعلق بنقطة البداية - في عام ١٩١٢ على أساس أن الظروف كانت مهيأة في هذا العام - ١٩١٢ - لقيام ثورة جديدة وكانت الصحف الأجنبية - وخاصة الفرنسية منها - تتساءل في بدايات عام ١٩١٢ : متى تقوم الثورة في مصر ؟ .

ورأيت - ذات مرة - أن يبدأ كتابي بالحركة الوطنية التي قادها مصطفى كامل في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، ولكنني وجدت أن الضرورة تقتضي قبل الكلام على الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل شرح الظروف التي أدت إلى قيام تلك الحركة .

وعبثا حاولت اقناع نفسي بأن ما كتبت من دراسات عن ثورة ١٨٨١ وعن الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل وعن مقدمات ومعقبات ثورة ١٩١٩ ، وهي كلها جاهزة للنشر سوف تقوم بمهام التمهيد لكتابي الخاص بسنوات ما قبل الثورة (٢٣ يوليو ١٩٥٢) غير أن نفسي لم تقنع نفسي بذلك ، إذ لابد أن يكون التمهيد للحديث عن سنوات ما قبل الثورة داخل كتابي عن تلك السنوات ، حتى تكون الصورة متكاملة ، وحتى تكون الحلقات التاريخية متصلة في سنوات ما قبل الثورة ، فعندما نتحدث عن الأحزاب المصرية - مثلا - ولتلك الأحزاب خلفيات قديمة ، لابد للقارئ - قارئ سنوات ما قبل الثورة - أن يكون على معرفة بتلك الخلفيات أيضا .

كما أنني - مثلا - في سنوات ما قبل الثورة تحدثت عن العلاقات المصرية البريطانية التي تحدثت رسميا بمعاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وكان لابد من أن أعطى للقارئ جرعة كافية عن تلك العلاقات منذ بدايتها .

وأخيرا وبعد صراع فكري ونفسي قاس وعنيف ، تصالحت مع نفسي على أن تكون بداية سنوات ما قبل الثورة عام ١٩٣٠ بمجيء اسماعيل صدقي ، وتعطيله للدستور - دستور سنة ١٩٢٣ - وفرضه على الشعب دستورا آخر

هو دستور سنة ١٩٣٠ ، على أن أبدأ بشبه تاريخي مسمو به ومطول تكون نقطة البداية فيه ثورة ١٨٨١ على أن أسبقه بعرض سريع عن علاقتي ببعض تلك الأحداث التاريخية الهامة منذ ١٨٨١ حتى ١٩٣٠ ، والشخصيات التاريخية التي قمت بدراستها ، وتوصلت الى معلومات ووثائق عنها ، لم تتج لغيري أو أعتقد أنها لم تتج لغيري وكذلك عن الشخصيات التاريخية التي كان لها دورها قبل عام ١٩٣٠ أو التي كان لها دورها قبل عام ١٩٣٠ واستمرت طيلة سنوات ما قبل الثورة أو استمرت في بعض تلك السنوات تؤثر في الحياة السياسية المصرية وتتأثر بها ، وأعتقد أنني قد وفقت فيما عرضته فيما سبق من صفحات ، ولا يتبقى لي من ذلك المدخل التمهيدى ، الذى قد يعتقد البعض أنه طال أكثر من اللازم ، الا الى أن أشير وفى ايجاز شديد الى بعض الأحداث البارزة فى تاريخنا الحديث فى الفترة من ١٨٨١ ، حتى ١٩٣٠ ويحتمل أن يكون لها آثارها المباشرة أو غير المباشرة على ما حدث فى الفترة من ١٩٣٠ حتى يوليو ١٩٥٢ أو يمكن أن تفيد قارىء سنوات ما قبل الثورة ان لم تكن ذات آثار بارزة فى أحداث سنوات ما قبل تلك الثورة .

وفىما يلى بايجاز شديد بعض تلك الأحداث والصور الهامة ، أو التى رأيت - والعذر اذا ما كان تقديري خاطئاً - انها هامة .

● يقول بعض علماء الاجتماع - والعهد عليهم فيما يقولونه - ان الثورات لا تقوم عادة الا فى ظل حاكم ضعيف وقد كان توفيق باشا - نجل اسماعيل باشا الحاكم القوى الذى تحول فى النهاية الى حاكم ضعيف بعد أن تأمرت عليه الدول الأوروبية - من أضعف الولاة الذين حكموا مصر وبالرغم من أن بدايات توفيق باشا تميزت - بوجود شخصية دستورية - هى شخصية محمد شريف باشا - الا أن الظروف والملابسات التى أملت بالسياسة المصرية وخاصة الظروف والملابسات الخارجية قد جعلت أمر الإصلاح الدستورى فى مصر معقدا للغاية ، ولذلك لم يكده يستقر توفيق باشا فى كرسيه ، أو يتوهم أنه استقر حتى تخلص من شريف ورأس بنفسه مجلس النظار بدلا من شريف باشا ، ثم عيّد الى رياض باشا ، وهو من أضعف الشخصيات السياسية المصرية ومن أكثرها خنوعا لمن يملك قرار تعيينه أو يملك سلطة إبقائه فى منصبه رغم أنه حاكم ادارى ممتاز : وتوالت الأحداث المؤسفة فى مصر فى أيام توفيق باشا من تنازل عن أرباح مصر فى قناة السويس الى ازدياد التدخل الأجنبى فى شئون مصر ...

● تولى توفيق باشا مهمته كخديو فى ١٧ أغسطس ١٨٧٩ وكانت خميرة الثورة على النظام القائم قد بدأت تتشكل فى السنوات الأخيرة من حكم

اسماعيل باشا ، بالاضافة الى أن رياض باشا بتعنته فيما يتعلق بالشعب ، وبضعفه فيما يتعلق بالقوى الأجنبية والحدود ، قد أسرف في معاداته للمعارضة وأغلق بعض الصحف وأندر البعض الآخر .

وكانت الصحف المعارضة - فيما يقول أستاذنا عبد الرحمن الرافعي - وما كانت تبثه في الأفكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع الى الحرية والدستور وما لقيته من الاضطهاد من بين الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها .

● يخطيء الكثيرون عندما يتصورون أن الحزب الوطني لم ينشأ الا في عام ١٩٠٧ وعلى يد مصطفى كامل بينما الحقيقة أن الحزب الوطني قد أنشئ في ٤ نوفمبر ١٨٧٩ ، ونشر منشئوه أول بيان سياسى لهم وحاول الخديوى - كما يقول جون نينيه الذى عاصر الثورة - أن يعرف أسماء الموقعين على ذلك البيان فلم يستطع ، بينما كان شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر لطفي باشا وسلطان باشا من قيادات ذلك الحزب الذين كان لهم دور فى اعداد البيان ونشره وانشاء الحزب .

أما عرابى باشا فيقول عن الحزب الوطنى أنه تألف من لفيف من العظماء والكبراء والنبهاء وأنه كان فى البداية سرىا وكان مركزه مدينة حلوان وأن الحكومة قد بدأت تتعقب هذا الحزب الذى وجد بناؤه استجابة شعبية قوية وسريعة .

● وهناك أسباب أخرى ساهمت فى قيام الثورة فى مقدمتها شدة وطأة الديون التى كان الخديو اسماعيل قد افترضها وتخصيص نصف موارد الميزانية لسداد فوائد الديون وسيطرة رأس المال الأجنبى على الموارد الاقتصادية فى مصر ، وكذلك انقاص عدد الجيش المصرى توفيرا للنفقات الأمر الذى أدى الى انضمام الجيش الى الشعب فى تدمره من الحكومة والحكام .

● فإذا أضفنا الى تلك الأسباب ظهور شخصية أحمد عرابى كزعيم فلاح وتصرفات وزير الحربية - وقتذاك - عثمان رفقى باشا ، تلك التصرفات الحمقاء التى أدت الى تفاقم الحالة وتجمع الضباط وأبرزهم ، عرابى وعبد العال حلمى وخضر خضر وعلى فهمى الديب ومحمد عميد وعلى يوسف وقدرة هؤلاء الضباط

— بعد أن أقسموا اليمين على التضامن لما فيه خير الوطن — على التحرك ومقاومة
رئيس النظر .

وما كان من أدر محاكمة الضباط الثلاثة عرابى وعلى فيسى وعبد العال
حلمى أمام مجلس عسكري وكذلك الهجوم على قصر النيل بقيادة محمد عبيد
لاطلاق سراح الضباط الثلاثة .

● وفى مثل هذه الحالات التى تسبق الثورات يكون التنازل عادة من الحاكم
دليلا على ضعفه وهذا الضعف يؤدي الى تقوية مراكز الثائرين ، فلم يكذب مصدر
القرار بعزل عثمان رفقي باشا وتعيين محمود سامى البارودى مكانه — وهو من
المتشبعين للثورة — حتى كادت الكراسى تهتز من تحت الحديد وناظر الخطار
وانطلقت الثورة بعد تلك الخطوة انطلاقا هائلا تجلى فى اجتماع عرابى ببعض
قناصل الدول الأجنبية فى مصر وارساله رسائل الى البعض الآخر ، وكان
ما لقيه البارون دى رنج قنصل فرنسا العام من تعصيد لمطالب الضباط وهو
الأمر الذى أدى فيما بعد الى حدوث انشقاقات خطيرة بين الحكومة والضباط
وتوالى بعض الأحداث الهامة الأخرى التى مهدت لواقعة عابدين فى ٩ سبتمبر
١٨٨١ حيث ذهب الجيش بقيادة عرابى الى عابدين وتمكن — عرابى — من
فرض ارادته على الحديوى فكان تأليف وزارة شريف باشا فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١
وعودة البارودى الى وزارة الحربية والبحرية .

وكان أن وصلت الحركة العرابية الى قمة مجدها .

● بدأ الحزب الوطنى يباشر عمله بصفة علنية وينشر برامجه فى بعض
الصحف .

وقد رأى الحزب الوطنى فى بيان أذاعه بتاريخ أول يناير ١٨٨٢ الابقاء على
الروابط الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى واتخاذ هذه الروابط ركنا
يستند عليه فى عمله .

وأبدى الحزب أهله فى استخلاص المالية المصرية من أيدي أرباب الديون
شيئا فشيئا .

وعرب الحزب فى بيانه عن هويته « فهو حزب سياسى لا دينى . مؤلف
من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وأغلبيته مسلمون لأن تسعة أعشار المصريين
من المسلمين وجميع النصارى واليهود وكل من يحترق أرض مصر ويتكلم بلغتها
منضم اليه لا ينظر الى الاختلاف فى المعتقدات ويعلم أن الجميع اخوان وأن

حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية وهذا مسلم به عنده أخفى مشايخ الأزهر ، الذين يقصدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحلقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء ، والمصريون لا يكرهون الأوربيين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجنبى أو نصارى وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا أحب الناس إليهم .

● وتم انشاء مجلس للنواب بناء على عريضة وقعها ١٦٠٠ من وجوه البلاد وأعيانها وأجريت الانتخابات وتحدد يوم ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ لافتتاح مجلس النواب .

● كانت القاعة التى اجتمع فيها المجلس بديوان وزارة الأشغال (قاعة مجلس الشورى الآن) .

وخطب فى الجلسة الأولى الخديو وسليمان باشا وشريف باشا ، وتألفت بالمجلس لجنة المدن برئاسة عبد السلام المويلحى ، لجنة الشرقية برئاسة أمين الشمسى ، لجنة الغربية يرأسها محمد المنشاوى ، ولجنة الأقاليم الوسطى التى يرأسها اسماعيل سليمان ، أما لجنة قبل فقد رأسها محمود سليمان ، كما تألفت لجنة لوضع اللائحة الجديدة أى الدستور .

● قامت بعض الأزمات فى وجه النظام الجديد بسبب تأمر فرنسا وانجلترا على وضع الدستور المصرى ، وكانت تلك الأزمة فى ٧ يناير ١٨٨٢ وحاولت الدولتان بمقتضى مذكرة مشتركة قدمها سير ادوارد مالت معتمد انجلترا فى مصر والمسيو سفكنكس معتمد فرنسا فى مصر الى الحكومة المصرية اعطاء الدولتين حق الوصاية على ما يجرى فى مصر ، وأدى التدخل الفرنسى والانجليزى فى شئون مصر ، الى وضع العقبات أمام النظام الجديد الأمر الذى دعا شريف باشا الى الاستقالة ودفع بالخديو الى قبوله تأليف وزارة عسكرية يرأسها محمود سامى البارودى وتولية عرابى باشا وزارة الحربية ، وبدأت الثورة تنتقل بتأليف تلك الوزارة من مرحلة الى مرحلة ، وصدر دستور ١٨٨٢ وسيط تحفز من فرنسا وانجلترا وبدأ مجلس النواب يناقش مشروعات لتعميم التعليم فى مصر قدمه عبد السلام المويلحى نائب القاهرة وحضر بجلسته ١٢ مارس ١٨٨٢ عبد الله باشا فكرى ناظر المعارف لمناقشة المشروع ! واتجه الرأى فى المجلس الى أن يساعد الأهالى الحكومة فى انشاء بعض المدارس .

● استمرت الفتن الأجنبية ، واعتمد روس تلك الفتن من الأجانب على بعض المصريين أو المتصرين فكانت مؤامرة الضباط الشراكسة وكان تأليف مجلس عسكري لمحاكمة هؤلاء وفي مقدمة المتهمين الفريق عثمان باشا رفقي ، ويونسف نجاتي (أميرالاي) وقد امتنع الحديو عن التصديق على الحكم وبدأ الخلاف بين الحديو والوزراء يأخذ أشكالا عنيفة .

ووصل الاسطول الانجليزى والاسطول الفرنسى الى ميناء الاسكندرية وكان للدولتين - فرنسا وانجلترا - مطالبهما وفي المقدمة اقالة أو استقالة وزارة البارودى وخروج عرابى من القطر المصرى وارسال على باشا فهمى وعبد العال حلمى الى داخل البلاد . واستقالت وزارة البارودى فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب الدولتين ، وقبلت الاستقالة واشتدت الأزمة وكانت مذبة الاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ التى دبرها الانجليز والفرنسيون والحديو ورجالهم وتألفت وزارة اسماعيل راغب باشا فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ ، وضربت الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ يقابل الاسطول البريطانى ، البوارج انفسبل ، سلطان ، مونارك ، الكسندرا ، تمرير ، ثيلوب ، الخ ، الخ .

● شهد جون نينيه عميد الجالية السويسرية فى مصر عملية ضرب الاسكندرية ووصفها فى كتابه « عرابى باشا » وكان من بين ما قاله : ومع ذلك فما كان أبدع هذا المنظر . منظر الرماة المصريين الذين كانوا فائمين على مدافعهم وهى مكشوفة فى العراء وكأنما هم فى استعراض حربى لا يرهبون الموت الذى يكتنفهم اذ لم يكن لهم دروع واقية ولا متاريس وكان معظم الحصون بلا ساتر ومع ذلك فهؤلاء الشجعان من أبناء النيل كنا نلجهم وسط الدخان الكثيف كأنهم أروع الأبطال الذين سقطوا فى حومة الوغى ثم بعثوا ليكافجوا العدو من جديد ويستهدفون لنيران مدافعه .

وكان الأئمة يزورون الحصون ويشجعون المقاومة وقام الجميع بواجبهم من جند ورجال ونساء صغار وكبار ولم يكن ثمة أوسمة ولا مكافآت تستحث هؤلاء الفلاحين على أداء واجبهم بل ان عاطفة الوطنية والثورة على الظلم التى نزلت بهم كانت تثير الحماسة فى صدورهم وهم أولئك الشجعان المجهولون الذى لم يفكر أحد فى آلامهم .

● وحرقت الاسكندرية فى ١٢ يوليو ١٨٨٢ ، وانسحب العرابيون منها واحتلتها القوات البريطانية وهاجر أهلها ، وعاد الحديو الى سراى رأس التين فى حماية القوات البريطانية وبدأ القتال بين الانجليز والجيش المصرى فى كفر

الدوار وفي السويس : وأحجم عرابي عن سد القناة بناء على تعهد من دليسبس بحماية القناة ، وتم اجتلال بورسعيد والاسماعيلية ونقيشيه وكانت الهزيمة المرة المنكرة فى موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر ١٨٨٢ بسبب الخيانة والرشوة ، وتغلب السلطان عن عرابي وأسباب أخرى يطول شرحها وكان أن استسلم قادة الثورة العربية للجيش الانجليزى ودخلت القوات البريطانية العاصمة المصرية فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وتولى تسليم القلعة على بك خنفس ذلك الحائن الذى فتح الطريق للقوات البريطانية فى موقعة التل الكبير .

وبدأت محاكمة العربيين أمام محكمة عسكرية برئاسة محمد رفوف باشا وقضت المحكمة فى ١٣ ديسمبر ١٨٨٢ باعدام عرابي وكان فى ٧ ديسمبر قد حوكم - أمام نفس المحكمة - كل من طلبة عصمت وعبد العال حلمي ومحمود سامي البارودي وعلي فهمي الديب فحكمت عليهم بالاعدام وتلا رئيس المحكمة أمر الخديو بتعديل الحكم الى النفي المؤبد وفى ١٠ ديسمبر حوكم محمود سامي ويعقوب سامي فحكّم عليهما أيضا بالاعدام مع تعديل الحكم الى المؤبد .

وفى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ - كما سبق أن ذكرنا - أصدر الخديو أمرا بمصادرة أملاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم .

وفى ٢١ ديسمبر ١٨٨٢ أصدر أمرا آخر بتجريدتهم من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين وهو أسماؤهم محو مؤبدا من سجلات ضباط الجيش المصرى .

● وحكم على كثير من زعماء الثورة وقادتها وضباطها وجنودها وفى المقدمة على الروبى (النفى الى مصوع) حسن موسى العقاد (النفى الى مصوع) عمر بك رحمي نفى ٣ سنوات الى سواكن تحت الملاحظة الخ الخ كما حكم على بعض الأعيان أحمد أباطة (الشرقية) وأحمد محمود (البحيرة) سعداوى الجبالى (الفيوم) أمين الشمسى (الشرقية) محمد جلال (المنيا) عمر محبوب (المنيا) ونفى الزعماء السبعة - فيما بعد الحكم عليهم - الى سيلان (سيرى لانكا) ولم يعد عرابي الى مصر الا فى أكتوبر ١٩٠١ .

وبذلك صفيت - رسميا - ثورة ١٨٨٢ التى سميت فى التاريخ بالثورة العربية وان بقيت الى الأبد فى ضمير ووجدان الشعب المصرى .

● وبعد أن مات الخديو محمد توفيق باشا الذى حكم فى ظل الاحتلال البريطانى تولى بعده - كما سبق أن ذكرنا - الخديو عباس حلمي الثانى .

وقد سبق أن أشرنا الى مذكرات عباس حلمي الثاني الذي تولى مسئلة
الحدودية في ابريل ١٨٩٢ وكانت قبل توليته السسلطة أزمة سميت بأزمة
الفرمان حيث أرادت تركيا - دولة الخلافة الاسلامية - أن تساهم على صدور
الفرمان الخاص بتولية عباس حلمي الثاني خديويا لمصر فرأت أن تتنازل مصر
عن العقبة لتركيا وكانت تركيا قد أعادت العقبة لمصر في أيام اسماعيل باشا
ورخصت لها بوضع حاميات في الوجه والمويلح ، وضبا والعقبة وكانت تركيا
قد استردت الوجه وضبا والمويلح ووافق الخديو على ذلك غير أن المندوب
السلطاني الذي كان يحمل الفرمان - وقد وصل الى القاهرة في ٤ ابريل ١٨٩٢ -
كان يريد أن تتنازل مصر عن شبه جزيرة سيناء كليا وتم تسمية الأزمة وتلى
الفرمان في ١٤ ابريل ١٨٩٢ في سراى عابدين ثم قامت أزمة اقالة الخديو
لوزارة مصطفى فهمي باشا وتشكيل حسين فخري باشا للوزارة الجديدة ، غير
أن اللورد كرومر انتصر اذ أجبر الخديو على أن يشكل رياض باشا الوزارة وكان
موقف الخديو الشاب - يومئذ - موقفا مشرفا فالتف الشعب حوله لأنه استعمل
حقه ، وكانت أزمة الحدود عندما أبدى الخديو بعض ملاحظات على نظام
الجيش ، منددا بهذا النظام - وكان ذلك في ١٨ يناير ١٨٩٤ الأمر الذي أغضب
كتشنر وأجبر الخديو على أن يتراجع ويشكر سردار الجيش ويمتدح الضباط
الانجليز ، ثم تولى مصطفى فهمي باشا الوزارة التي بقيت في الحكم من نوفمبر
١٨٩٥ حتى نوفمبر ١٩٠٨ وكان لسقوطها فيما بعد رنة فرح جديدة .

● وفي بداية عهد الخديو عباس حلمي حدث تدرج في الجيش المصري في
يناير ١٩٠٠ وسجن الضباط المتمردون وتم طرد سبعة منهم الأمر الذي أكد
لانجليترا أن بذور الثورة في الجيش المصري ، لم تمت بهزيمة الثورة العربية ،
والضباط الذين طردوا من الجيش هم : اليوزباشي محمود أفندي مختار
واليوزباشي حسن لبيب والملازمون الأول : مصطفى لطفى وصالح زكي ومحمد
توفيق يوسف والملازمان (الثانيان) عبد الحميد شكري وإدريس عبد الله وقد
أحيل في تلك القضية اليوزباشي محمود حلمي الى المعساة . كما أحيل
الملازم ثان أحمد شاكر الى الاستيداع .

وفي عهد الخديو عباس حلمي وقعت أشام معاهدة مصرية انجليزية تلك هي
معاهدة ١٨٩٩ التي شطرت الوادي وكرست انفصال السودان عن مصر وانفصال
مصر عن السودان (١٩ يناير ١٨٩٩ ووقعها كرومر ، وبطرس غالي) .

● تميزت السنوات الأولى من حكم الخديو عباس حلمي بتوطيد العلاقة
بين الخديو الشاب ومصطفى كامل وقد ظلت تلك العلاقة بين مد وجزر من

١٨٩٨ حتى أكتوبر ١٩٠٤ حيث قطع مصطفى كامل علاقته بالحديدو بخطاب شهير أرسله الى الحديدو في ٢٤ أكتوبر ١٩٠٤ سمي بخطاب القطيعة أكد فيه مصطفى كامل أن الحالة السياسية الحاضرة تقضي على - مصطفى كامل - أن يكون بعيدا عن فخامتكم وأن أتحمس وحدى مسئولية الخطة التي أتبعها نحو الاحتلال والمحتلين منعا لتكدير خاطرهم الشريف ودفعنا لما عساه يقع من الخلاف والنزاع » : وفي اللواء ٢٧ مايو ١٩٠٧ كرر مصطفى كامل ما كتبه وأذاعه مرارا من عدم وجود علاقة بين الحديدو والحركة الوطنية : قلنا - مصطفى كامل - ، أن سمو الأمير بعيد عن الحركة الوطنية وأن المجاهدين ضد الاحتلال مستقلون عن سموه كل الاستقلال فهو ان قال كلمة في صالح الحركة الوطنية خدم نفسه وعرشه واستمال أمته اليه وأن عمل ضدها أضر بنفسه ويعرشه ونفر أمته منه ولكنه في الحالتين لا يستطيع الاضرار بهذه النهضة لأنها نهضة المطالبين بالحياة والوجود ومثل هذه النهضة لا يضرها انسان مهما كان قويا عظيما .

وفي ٢٣ أغسطس ١٩٠٧ بعث بخطاب الى محمد فريد من نيوهوزن يطلب فيه « عدم تفخيم الحديدو في كتاباته فقد علمت عنه ما لا يسر ولا بد أن تضره السياسة ذات الوجهين ضررا كبيرا وكلما كان عمل الوطنيين بعيدا عنه كان الفلاح مؤكدا » .

● في عام ١٩٠٠ أصدر مصطفى كامل اللواء التي أصبحت فور صدورها لسان حال الحركة الوطنية المضربة ، وكان مصطفى كامل يسمى - كما قلنا سابقا - بمصطفى كامل اللواء ، وأسس في نوفمبر ١٩٠٦ شركة مساهمة لإصدار جريدتين احدهما بالفرنسية « ليتندار اجيبسيان » وأخرى بالانجليزية « ذي اجيبشيان استاندرد » واختار لتحريرهما مجموعة من خيرة الكتاب الأوروبيين ، ظهرت ليتندار يوم ٢ مارس ١٩٠٧ وظهرت اجيبشيان ستاندرد صبيحة ٣ مارس ١٩٠٧ كما أصدر مجلة اللواء وكان مصطفى كامل يهتم بشباب الصحفيين وقد أوفد - في أكتوبر ١٩٠٧ بعثة لدراسة فن الصحافة : أرسل سيد علي ، أحد محرري اللواء الى باريس ، وانتظم على نفقة صاحب اللواء في سلك مدرستي العلوم السياسية والصحافة بباريس لمدة ثلاث سنوات .

● أنشأ مصطفى كامل الحزب الوطني في أكتوبر ١٩٠٧ رغم كراهيته للأحزاب عندما تكون البلاد محتلة بجيش أجنبي ، وقد عبر عن هذا المعنى في رسالة بعث بها الى مدام جوليت آدم الكاتبة الفرنسية المعروفة بصدقتها ،

وحبها لمصر وللمصريين وعندما تأكد له أن الحاديو شرخ فى دفع الشيخ على يوسف لتأليف حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وعندما تأكد له - لمصطفى كامل - أن الانجليز يحرضون بعض الأعيان ممن كانوا يطلقون على أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد على انشاء حزب الأمة بدأ يعلن عن تشكيل الحزب الوطنى وقد اجتمعت أول جمعية عمومية للحزب الوطنى فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ ، وكان مما قاله مصطفى كامل : اننا اذا دعونا الناس للدخول فى هذا الحزب لا ندعوهم باسم سلطة عالية أو حاكم نافذ الكلمة بل ندعوهم باسم وطنيتهم . . باسم شرفهم . . باسم حقوق وطنهم ، باسم كرامة الانسان ، باسم ذكريات آبائهم ، باسم مصالح أبنائهم وأحفادهم » وقد انتخب الحاضرون - بالاجماع - مصطفى كامل رئيسا للحزب مدى الحياة ، ووافق الحزب على لائحة الحزب ، مادة ثم صعدوا على نصهسا النهائي وانتخب الحاضرون اللجنة الإدارية ثلاثين عضوا وهم : محمد فريد بك ، أحمد فائق باشا ، حسن حارس باشا ، سيد باشا شكرى ، على باشا واصف ، عمر بك أنيس ، فؤاد بك (باشا فيما بعد) سليم الحجازى ، ويصا واصف ، د . حسين يسرى محمود بك ، محرم رستم ، يوسف بك ذهنى ، على فهمى كامل ، على بك حشمت ، محمود بك حسيب ، عبد الحميد بك عمار ، محمد بك حافظ رمضان (باشا) شمس الدين حمودة بك ، اسماعيل بك لبيب ، محمد بك خلوصى ، محمد بك رشوان ، عبد الرؤوف بك السيوفى ، يوسف بك حافظ ، ابراهيم بك حفظى ، عبد الله طلعت بك ، على بك لهيطة ، اسماعيل بك الملوانى ، محمد بك عبد اللطيف ، محمود بك فهمى حسين ، د . أحمد فهمى الجهنى ، تلك أسماء أول لجنة ادارية للحزب الوطنى .

● وفى ١١ يونيو ١٩٠٦ وقعت حادثة دنشواى وكانت كتيبة من نحو ١٥٠ جنديا انجليزيا قد خرجت من القاهرة متجهة بطريق البر الى الاسكندرية ورغب خمسة من ضباطها فى صيد الحمام فى بلدة دنشواى - نقطة بوليس الشهداء ، مركز شبين الكوم - وقد حذرهم حسن على محفوظ من صيد الحمام ، والا أحرقت النيران أجرانهم .

وقد أصيبت أم محمد زوجة محمد عبد النبى كما أصيب الجر من اطلاق النار ، وحدث احتكاك بين الضباط الانجليز وبين أهالى دنشواى وقتل الكابتن بول وجرح آخرون واثارت ثائرة جيش الاحتلال ونصبت محكمة مخصصة ، برئاسة بطرس غالى باشا وزير الحقانية وعضوية مستر هينر ، المستشار القضائى والمستر بوند وكيل محكمة الاستئناف الأهلية والقائمقام لادلو القائم بأعمال المحاماة والقضاء بجيش الاحتلال وأحمد فتحي زغلول (باشا) رئيس محكمة مصر الابتدائية ، انعقدت المحكمة فى شبين الكوم ٢٤ يونيو

١٩٠٦ وقضت في ٢٧ يونيو بإعدام حسن علي محفوظ ، يوسف سليم ، السيد عيسى سالم ، محمد درويش زهران ، شنقا ، وبالأشغال المؤبدة على محمد عبد النبي وأحمد عبد العال محفوظ النخ .

● نفذ حكم المحكمة في ٢٨ يونيو ١٩٠٦ بطريقة وحشية بشعة وصفها أحمد حلمي المحرر الأول للواء اذ قال : (نصبت المشنقة وآلة الجلد وتم تنفيذ الحكم بقسوة وفظاعة ونفذ حكم الاعدام في المتهم الأول علي مرأى ومسمع من أهله وذويه وبين صياح النساء ونواحيهن وبقي معلقا ، بينما نفذ حكم الجلد في اثنين ، ثم شق الثاني بنفس الطريقة وتلا عملية الشنق جلد اثنين آخرين ، كاد دمي - أحمد حلمي - يجمد في عروقي بعد تلك المناظر الفظيعة فلم أستطع الوقوف بعد الذي شاهدته فقفلت راجعا وركبت عربتي وبينما كان السائق يلهب خيولها بسيوطه كنت أسمع صياح ذلك الرجل الذي يلهب الجلد جسمه بسيوطه ، النخ .. جعل مصطفى كامل من مذبحه دنشواي قضية دولية أثارت الرأي العام العالمي وسافر الى بريطانيا ذاتها ليفضح الاحتلال البريطاني ، كتب المقالات النارية العديدة في كبريات صحف العالم ، محاولا زلزلة عرش كرومر الى أن نجح في اجبار الاحتلال البريطاني على الافراج عن مسجونى دنشواي يوم ٧ يناير وبينما كانت جموعهم تهرع الى دار اللواء لشكر مصطفى كامل على جهاده من أجل الافراج عنهم كان مصطفى كامل طريح الفراش في مرضه الأخير ، حيث وافاه أجله المحتوم في يوم ١٠ فبراير ١٩٠٨ .

● وحتى تكون صورة الأحزاب المصرية مكتملة في أذهاننا لابد وأن نشر الى حزبى الأمة وحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية حتى لا تنتهم بتخلفنا للحزب الوطنى حزب الأغلبية الشعبية قبل ثورة ١٩١٩ وقبل تشكيل الوفد برئاسة سعد زغلول .

وهناك ظاهرة لابد من الاشارة اليها وهى أن الصحف المصرية الكبيرة قد تحولت الى أحزاب وبدلا من أن تكون الصحيفة هى لسان حال الحزب بعد انشائه كانت الصحيفة هى الأساس ، ومنها ينطلق الحزب : الحزب الوطنى مثلا انطلق من جريدة اللواء ، وجريدة المؤيد . هى التى انطلق منها حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية . أما حزب الأمة فقد انشق عن جريدة الجريدة وكانت حادثة طابا من الأسباب التى دعت الى اصدار الجريدة ، اذ انحاز قطاع من الرأي العام فى ذلك الوقت ، الى جانب الانجليز ، وانحاز قطاع آخر من الرأي العام الى تركيا فكان لابد - كما يؤكد د. هيسكل - من اصدار جريدة « الجريدة » ويرى الاستاذ أحمد زكريا الشلق أن فكرة اصدار الجريدة فكرة قديمة جالت - كما

يقول الشيخ رشيد رضا - في ذهن الامام محمد عبده ، وقد صدر العدد الأول منها في ٩ مارس ١٩٠٧ .

وكان الاجتماع الأول للجريدة في منزل محمود سليمان باشا بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٠٦ حيث قرر المجتتمعون تأسيس شركة خاصة الغرض منها انشاء مطبعة وجريدة مصرية تدافع عن مصالح البلاد وقد اختار المجتتمعون من بينهم محمود سليمان باشا وحسن عبد الرازق باشا و ابراهيم سعيد باشا واسماعيل أباطة باشا وباسيلي تادرس باشا وأحمد يحيى باشا و ابراهيم مراد باشا وطلبة سعودى ومحمود عبد الغفار وعمر سلطان ، لوضع قانون لهذه الشركة واختصاص مجلس ادارتها وجمعيتها العمومية الخ وقد بلغ عدد أعضاء الجمعية وقت صدور الجريدة ١٠٧ أعضاء بالإضافة الى الرئيس محمود سليمان باشا ونائبه حسن عبد الرازق باشا وتم تعيين لطفي السيد مديرا لها وقد صدرت الجريدة قبل انشاء الحزب ولكن الراجح أن الحزب كان مشكلا قبل اصدار الجريدة ولكنه لم يعلن عن نفسه الا بعد صدور الجريدة ، ويؤكد هذا المعنى ابراهيم الهلباوى أحد كبار مؤسسى الحزب والجريدة وبينما كانت الجمعية العمومية لشركة الجريدة منعقدة فى صباح ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ - على ما يروى الاستاذ أحمد سليمان الشلق ، افتتح حسن باشا عبد الرازق الجلسة واعتذر محمود باشا سليمان عن عدم الحضور لأسباب صحية وأعلن حسن باشا فى خطبة طويلة تسمية جمعيتهم السياسية بحزب الأمة ، واختير محمود باشا سليمان رئيسا للحزب وحسن باشا عبد الرازق وعلى شعراوى وكيلين له واختير أحمد لطفي السيد سكرتيرا عاما واتخذ الحزب القاعة الكبرى بإدارة الجريدة مقرا لاجتماعاته واتخذ الحزب الجريدة لسانا له ، فدعت الناس الى الدخول فى هذا الحزب وذكرت أن باب الدخول مفتوح لكل من يلجه وأعضاءه هم غالبية رؤساء العائلات ، ويستقبلون بصدر رحب كل من ينضم الى حزبهم الرشيد .

ولم يشترط الحزب فيمن ينضم اليه الا أن يكون مصرى الجنسية .

وكان للحزب ناد يسمى نادى حزب الأمة يعتقد به ما سمي بالسمر السياسى وقد احتفل فى ١٧ مايو ١٩٠٨ بافتتاح ذلك النادى وألقى أحمد لطفي السيد خطبة بعنوان : الحالة الحاضرة .

وكان من بين أهداف الجريدة خلق رأى عام صحيح فى مصر وذلك بأن

يضع أمام الجمهور يوما بيوم حسابا لكافة الأمور التي في صالحه ويبحث القرارات الادارية وأعمال الحكومة بتعقل ويقدر الانتقادات والاقتراحات ويشرحها للناس ، ويقوم جهازا لنشر تقارير كاملة عن القضايا ذات الطبيعة الجذابة وهذا غير معروف في مصر ، أما خطة الحزب - كما أسمى وقتذاك فكانت : أن نقصد بسعيينا وأموالنا ونصائحننا حركة التعليم العام والمشروعات التي تساعد على تحقيق رغائنا من التقدم والمدنية وأن توجه همنا ونصرف قوانا للحصول على حقنا الطبيعي وهو الاشتراك مع الحكومة في وضع القوانين والمشروعات العامة وذلك بالسعى في توسيع اختصاصات مجالس المديرية ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، حتى يكون لنا رأى محدود في القوانين التي نعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والادارة والرى ونحوها حتى نصل بالتدريج الى المجلس النيابى الذى يوافق جالئنا السياسية . وأن نواصل السعى ولا ندع فرصة نفوتنا فى مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغائنا موصلا الى مقاصدنا فيكون فى مدارس الحكومة الابتدائية مجانية واجباريا .

● ولم تشر خطة الحزب الى العلاقة القائمة أو التي يجب أن تقوم بين مصر وبريطانيا دولة الاحتلال ، وكان الحزب يرفع - منذ البداية - شعار التدرج لأنه بذلك التدرج ، يختلف مع الحزب الوطنى الذى عرف عنه وقتذاك التطرف وقد أطلق على حزب الأمة حزب أصحاب المصالح الحقيقية ، وكان رأى العام فى مجموعته يعارض قيام هذا الحزب وينظر اليه مجموع الشعب على أنه حزب السلطة البريطانية .

وقد ارتبط موقفه - أحمد سليمان الشلق - من السلطين ، الشرعية والفعلية بمدى اتفاقهما واختلافهما الأمر الذى أثر بشكل مباشر فى مسلك الحزب ان لم يكن فى حجمه وتكوينه - ففي فترة بقائه عادى الحديو عباس حلمى عداؤه للطبقة التركية حيث استغل الحديو فرصة وفاقه مع جورست - المعتمد البريطانى فى مصر - ليطش بالحزب ، أما موقف الحزب من الاحتلال وممثله فقد كان موقفا معتدلا مما قد لا يتطلبه الموقف الوطنى عادة على الرغم من أن جورست لم يكن يوافقه معتدلا تجاه الأحزاب المصرية وعلى الرغم من استنكار كتشنر واحتقاره للأحزاب المصرية عموما ، وإذا كان الحزب قد اعتبر نفسه صمام أمان للحركة الوطنية وأن بوسعه باعتداله كبح جماحها ، فان ذلك لم يفسد الحركة الوطنية بشكل عملى أو مؤثر ، كما أنه احقاقا ، للحق ، لم يدفع بالحزب الى معسكر خصوم الحركة الوطنية وان بدا أحيانا كذلك بل لقيس قام الحزب بدوره بشكل عام فى اطار الحركة الوطنية المصرية بأموال أعيانه وبعقول مثقفيه

ولم يشب حركته السياسية الا تغليب المصالح الطبقية على المصلحة العامة
وفى المجال الفكرى - أحمد سلمي الشلق - استطاع كتاب الحزب عن طريق
ايمانهم بأهمية الفكر الأورزبى بالنسبة لمصر أن يقدموا العديد من الترحيمات
لمنجزات الفكر فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مساهمين بذلك
فى قضية تحديث مصر وقد تطور دورهم فيما بعد للدعوة الى تنمية الروح المصرية
تأكيدا للمعنى القومية ، ولعبوا دورا غير منكور فى احداث التحول نحو
تبلور كامل لفسكرتها كما ربطوا بين الاقتصاد والسياسة وعرضوا لنظرية
الحرية الاقتصادية أو الاقتصاد الحر .

● أما حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية الذى ألفه الشيخ على
يوسف صاحب جريدة المؤيد وأحد أبرز رجال الحديو عباس حلمى الثانى فقد
كان انشاؤه فى أبريل ١٩٠٧ وقد أعلن صاحب المؤيد عن حزبه فى جريدة
المؤيد وكانت مبادئه : تأييد السلطة الحديوية فيما منحها الفرمات الشاهانية
لاستقلال مصر الادارى ، والاعتماد على الوعود والتصريجات التى أعلنتها بريطانيا
العظمى عند احتلالها القطر المصرى ومطالبتها بتحقيق تلك الوعود .

وكذلك المطالبة بمجلس نيابى مصرى يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين
والمصالح المصرية .

• وأن يكون التعليم الابتدائى عاما ومجانا .

• وأن تكون اللغة العربية لغة التعليم فى المدارس المصرية .

• وأن تعطى الوظائف فى المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة
والاستحقاق مع تقليل عدد الأجانب بقدر الامكان حتى يتسأنى للمصريين أن
يحكموا أنفسهم بأنفسهم فيما بعد .

• وأن تكون محاكمة الأجانب جنائيا أمام المحاكم المختلطة ، كما هم
يتقاضون اليوم فى الحقوق المدنية والتجارية والمخالفات وذلك الى أن يتم توحيد
المحاكم المصرية لجميع سكانها لأعظم مبدأ فى اقامة العدل بين سكان البلد الواحد ،
وهو المساواة أمام القانون .

● وقد نص القانون الأساسى لحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية أنه
لا يجوز له خلط الدين بالسياسة ترويجا لها ولكن له الحق فى ابداء رأيه فى
« اهمال المصالح الدينية ونقدها بما يؤدى الى اصلاح ادارتها ، كعمل ضرورى
للهيئة الاجتماعية » .

وقد اختير الشيخ ع يوسف لرئاسة الحزب وأحمد حشمت باشا وحسين رفقى باشا وكيلين للحزب ، كما اختير أحمد حافظ عوض - صاحب جريدة كوكب الشرق فيما بعد - مديرا للأعمال ومحمد مسعود ويوسف بك صديق أميننا للصندوق ومحمد حسن باشا ويعقوب صبرى بك ، وأحمد تيمور بك ، والسيد عبد الحميد البكرى والياس عوض والسيد أحمد على الحسينى ، والسيد أحمد رافع وخالد بك سعيد ومحمد سعيد عبد المنعم أعضاء .

● واجتمعت الجمعية العمومية للحزب فى يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٠٧ وافتتح الشيخ على اجتماع الجمعية بخطاب شامل استغرق ثلاث صفحات كاملة من الجريدة .

وقد جاء فى ذلك الخطاب : ان حزبكم هذا ليس كالأحزاب التى أعلن عن وجودها فى بلادكم فهو لم يظهر للوجود حتى تكون حقيقيا على طريقة الأحزاب السياسية فى البلاد التى نحذو حذوها ونحاول أن نبلغ شأنها فى المدنية والارتقاء .

وفضلا عن هذا فان حزبكم يمتاز عن سواه بأن له أصدقاء كثيرين فى انجلترا ، يشق بهم ويشقون به : أولئك الذين يريدون أن يخدموا ، مجد بريطانيا العظمى باحترام كرامتها وحسن سمعتها خارج بلادها ، وهذه المزية تجعل علينا واجبا آخر وهو أن يكون الصدى الذى يسمع لحزبنا فى البلاد الخارجية وفى انجلترا على الخصوص قويا وسريعا حتى يخرق الأسماع الغاشية بقوة الحجة والبرهان .

بريطانيا وتصريحاتها منسوبة الى قائلها فكان هذه الوعود شهود على الاحتلال بريطانيا وتصريحاتها منسوبة الى قائلها فكان هذه الوعود شهود على الاحتلال الانجليزى وحجة عليه لا له ، وطالب بتحقيق تلك الوعود والوفاء بها .

وكان من الوعود التى ذكرها رئيس الحزب قول غلادستون رئيس الوزارة البريطانية فى خطبة له بمجلس العموم فى ١٤ يونيو ١٨٨٢ : ليس لبريطانيا العظمى أدنى مطمع فى مصر ، فلم تبعث اليها بالجند الا لاعادة الأمن وارجاع السلطة التى فقدتها الحديو وهى عاقلة نيتها الأكيدة على أن تجعل الحكم النيابى فى المسألة المصرية للاتفاق الأوربى .

● وأشار - أيضا - الشيخ على يوسف زعيم حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الى قول غلادستون فى منشور انتخابى له يوم ١٨/٩/١٩٨٥ . « يجب على انجلترا أن تخرج من مصر عندما يقضى بذلك شرفها البريطانى » .

ونحن - غلادستون - لن نقبل مطلقا ما يشاع عنا من أن في النية ضم القطر المصري الى أملاكنا أو وضع حمايتنا عليه أو اطالة مقامنا فيه الى ما شاء الله ان السياسة الانجليزية في مصر قائمة الآن على وهم ، فأحسن ما يجرى في مثل هذه الحالة ، هو أن نضع حدا لتدخلنا في هذا القطر » ، وعقب على يوسف على كل ذلك بقوله : اننا نطالب بالجلء ونعتمد في مطالبنا بالجلء على أسانيد تاريخية ، وتقول صحيفة المؤيد ، ان زعيم الحزب حمل نفسه مشقة الاستيعاب التام لهذه الأسانيد حتى تكون شفيعا له أمام الجمهور في اثار سياسة الاتفاق مع الانجليز في حل القضية المصرية ولكي يدلهم على أن هذه السياسة زعيمة بحل هذه القضية التي لا تحتاج في رأيه الى العنف ، كما يدعو الى ذلك حزب آخر في البلاد هو الحزب الوطني » .

● وقال على يوسف : يقولون لنا : من أنتم حتى تؤيدوا هذه السلطة في البلاد ؟ (يريد سلطة الحديو) وأمام من تؤيدونها ؟ وجوابنا أننا من الأمة المصرية التي أيدت رأس العائلة الحديوية تأييدا كاملا يوم لم يكن مؤيدا له سواها : هذه الأمة التي عندما اغترت بقوتها وانحرفت عن سلطتها الشرعية بعض الانحراف أصبحت تلك السلطة الحديوية في حاجة الى مؤيد آخر لهما فكان الاحتلال الأجنبي الذي دخل بحجة تأييدها ولا يزال يقول انه باق لهذا الغرض مع غيره من الأغراض ..

● يقول أحمد شفيق باشا في مذكراتي في نصف قرن ، بعد تأليف الاحزاب الثلاثة : الحزب الوطني ، الأمة ، الاصلاح على المبادئ الدستورية - اشتدت المنازعات بينها لا سيما بين الحزب الوطني وحزب الاصلاح وكانت جريدتنا اللواء والمؤيد ميدانا لهذا النزاع الذي وصل في كثير من الأحيان الى حد المهاترة والاتيهمات الخطرة حتى لقد اتهمت المؤيد مصطفى كامل بأنه يقلد عرابي .

وقال مراسل التيمس البريطانية في ٢٠ نوفمبر ١٩٠٧ : أن مصطفى كامل يطلب جلء الانجليز عن مصر في الحال وينتقد المحتلين ورجال الحكومة المصرية الحاضرة بلهجة عنيفة ، أما مناظره - الشيخ على يوسف - وهو أوفر منه حكمة وأكثر خوفا ونظرا في سوء العواقب - فانه يرى الآن أو يتظاهر بأن مسألة الجلء خارجة عن دائرة السياسة الممكن تنفيذها وينكر على زعيم المتطرفين وأنصاره حدة لهجتهم » .

● كانت جنازة مصطفى كامل بعثا جديدا للحركة الوطنية وكان قاسم أمين خير من وصفها اذ ذاك فى مذكراته :

١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل ، هى المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق : المرة الأولى كان يوم تنفيذ حكم دنشواى أما فى يوم الاحتفال بجنازة صاحب اللواء فقد ظهر ذلك الشعور ساطعا فى قوة جماله وانفجر فرقة هائلة سمع دويها فى العاصمة ووصل صدئ دويها جميع أنحاء البلاد .

ويمضى قاسم أمين قائلا :

هذا الاحساس الجديد : هذا المولود الحديث الذى خرج من أحشاء الأمة من دمها وأعصابها ، هو الأمل الذى يبتسم فى وجوهنا البائسة هو الشجعان الذى يرسل حرارته الى قلوبنا الجامدة الباردة هو المستقبل .

لقد اشترك فى تلك الجنازة - كما قيل يومئذ - أكثر من ربع مليون مضرى وهو رقم لم يسبق أن اجتمع من قبل - فى مصر - فى مكان واحد .

● وقد انتخب محمد فريد - فى ١٤ فبراير ١٩٠٨ - رئيسا للحزب الوطنى خلفا لمصطفى كامل ، وكان محمد فريد قد تصور أن خصومه قد نجحوا فى احداث انشقاق فى الحركة الوطنية وأنهم قد نجحوا فى ايهام على فهمى كادل شقيق مصطفى كامل أنه أحق بالرئاسة من محمد فريد وأنهم طبعوا بعض الأوراق الخاصة بتزكية على فهمى كامل وقد عبر محمد فريد عن هذه الوسواس فى مذكراته اذ قال : من يوم وفاة مصطفى كامل ابتداء الخديو يدس دسائسه لانتخاب رئيس للحزب الوطنى يسكون طوع أمره ليستعمله فى أموره الشخصية وليحارب به انجلترا فأرسل برجاله ، فى الجنازة والمآتم ونفس الشيخ على يوسف عدو مصطفى كامل والمنافس الوحيد له فى جميع أموره ، حضر المآتم والليالى الثلاث الأول وكذا عرفى باشا من رجاله وأخذوا يرسمون من يتوسمون فيهم الطاعة من الرؤساء مثل يوسف المويلحى أو عرفى باشا وبعضهم رشح الشيخ على يوسف نفسه .

كل هذا لم يفد ، وفى يوم انعقاد الجمعية العمومية التى كنت قد « دعوت » اليها يوم ١٤ فبراير أى بعد الوفاة بأربعة أيام ، انتخبت بالاجماع .

يوم انتخابى - محمد فريد - طلبنى الخديو بالتليفون فتوجهت الى سراى عابدين بعهد الظهر فقابلنى على الفور وعن نتيجة المقابلة كتب محمد فريد « رأى الرجل اننى لست ممن يطيعون أوامره طاعة عمياء فأخذ يدس الدسائس لاسقاطى من ناحية ويظهر لى فى التودد من ناحية أخرى .

● وفور انتخاب محمد فريد واضطلاعه بأعباء الزعامة جمع اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٢٤ فبراير ١٩٠٨ وكان أول قراراتها المطالبة بالغاء المحكمة المخصوصة التى ألفت لمحاكمة من يتهم من المصريين بالاعتداء على ضباط وجنود جيش الاحتلال ، وأرسل محمد فريد رسالة الى الحديو يقول فيها : نلتمس من سموكم اصدار أمركم العالى بنسخ الدكرية الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل المحكمة المخصوصة التى لها فى نفوس المصريين وقع أليم خصوصا بعد حادثة دنشواى المشؤومة حتى يمحى ذكرها ويزول أثرها وقد شمل عفوك الباقين من شهدائها على قيد الحياة فليكن فى الغائيا بعض السلوى والعزاء لأقارب من شنعوا بناء على حكمها فتندمل كلوهم وترتاح نفوسهم .

● أسند محمد فريد رئاسة تحرير اللواء الى الشيخ عبد العزيز جاويش وكان قد تعرف اليه لأول مرة فى مؤتمر المستشرقين بمدينة الجزائر عام ١٩٠٥ وفى عيد الشيخ جاويش طفر اللواء طفرة هائلة وقد بقى الشيخ يرأس تحرير صحف الحزب الوطنى حتى فبراير ١٩١٢ .

وقد قدم الشيخ عبد العزيز الى المحاكمة فى يوليو - أغسطس ١٩٠٨ فيما سمى بقضية الكاملين بتهمة اهانة وزير الحربية ونشر أخبار مثيرة للخواطر وقد ترفع عن الشيخ أحمد لطفى السيد ، واسماعيل شيمى بك وقد قضت المحكمة ببراءة الشيخ من تهمة نشر الخبر الكاذب ومعاقبته بغرامة عشرين جنيها عن تهمة اهانة وزير الحربية وفى الاستئناف (٣٠ أغسطس) قضت المحكمة ببراءة الشيخ من التهمتين معا . وكانت هذه القضية - كما يقول أستاذنا عبد الرحمن الرافعى - فوزا كبيرا للحركة الوطنية وجاء الحكم فيها ضربة شديدة أصابت هيبة الوزارة » .

وقدم الشيخ عبد العزيز جاويش الى المحاكمة مرة ثانية لأنه نشر مقالا عن « ذكرى دنشواى » وبراءت المحكمة الشيخ ولكنها غرمتة ٤٠ جنيها وفى محكمة الجنج المستأنفة وكانت برياسة بوغوص بك أغوبيان قضت بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩١٩ بحبس الشيخ ثلاثة أشهر .

● وأعلن محمد فريد أكثر من مرة عن معارضته للخديو عباس حلمى وأبدى تخوفه من تكرار زيارات السير الدون جورست المعتمد البريطانى لقصر عابدين وكتب فى اللواء أكثر من مقالة معارضا فيها لسياسة التردد للاحتلال البريطانى التى سار عليها الحديو : وفى ١١ ابريل ١٩٠٨ كتب يقول ان الحركة الوطنية شديدة وتيارها قوى ولا بد من نيل الأمة الدستور سواء رضيت بطانة الأمير أم لم ترض .

والأمة تعتقد أن الحديو عباس حلمى الثانى كان يمنيها بالدستور لغاية
مخصوصة ولما نالها قلب بها ظهر الجن » .

وعندما قال الحديو لمسيو جان رود مكاتب جريدة الطان الفرنسية فى
ابريل عام ١٩١٠ ان رجال الحزب الوطنى قوم متسرعون جدا آخروا تقدم البلاد
الطبيعى بالخافهم فى مطالب سابقة لأوانها وهصحوبة بالضموضاء ، رد فريد على
ذلك الحديث بمقالين مؤكدا أن مبادئ الحزب الوطنى لم تتغير من عام ١٩٠٧
ولازال أساسها طلب الجلاء والدستور ولن نكل عن المطالبة بهما حتى ننالهما
« الجلاء والدستور » ولا يقعدنا عن السير فى طريقنا ما نراه من مظاهر الوفاق
بين الانجليز والحديو ولا ينتقص من هممنا رميننا بأننا متسرعون .

● وفى نوفمبر ١٩٠٨ استقالت وزارة مصطفى فهمى باشا وتألفت
وزارة بطرس غالى باشا بعد أن قضت فى الحكم ثلاثة عشر عاما وسميت
« بأطول الوزارات عمرا - وبدأ الحزب الوطنى بقيادة فريد ينظم المؤتمرات
الوطنية فى داخل البلاد كما راح - بقيادة فريد أيضا - ينشئ مدارس
الشعب الليلية وفى تلك المدارس كان الشعب يتعلم بالمجان القراءة
والكتابة ودروس الدين وتاريخ مصر والتاريخ الاسلامى وكان الشباب يتطوع
للتدريس فى تلك المدارس التى أنشئت فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا
والعباسية .

واهتم الحزب الوطنى بقيادة محمد فريد بانشاء النقابات العمالية وبالحركة
التعاونية .

وكانت الحكومة قد خشيت من تنامى الحركة الوطنية فأعادت قانون
المطبوعات فى مارس ١٩٠٩ ، واحتجت اللجنة الادارية للحزب الوطنى على
ذلك وسيرت المظاهرات الشعبية ، وقد قدم بعض الشباب الى المحاكمة بسبب
تظاهريهم ضد قانون المطبوعات على النحو الذى سبق أن أشرنا اليه عندما
تحدثنا عن أحمد حلمى .

● اهتمت الحركة الوطنية بقيادة محمد فريد بالدعاية للقضية المصرية
فنظمت مؤتمرا للشباب فى جنيف (سبتمبر ١٩٠٩) واشترك فى هذا المؤتمر
محمد فهمى وعلى الشمسى ومحمد لطفى جمعة وحلمى مسلم ، وعثمان فايد
وقدمت فى هذا المؤتمر أبحاث عديدة : نظام الحكم فى مصر لمحمد فريد : نهضة
الشرق ومصر للاستاذ محمد لطفى جمعة ، سياسة الانجليز فى مصر للاستاذ
أحمد لطفى السيد : الحركة الوطنية ومستقبلها لتيودور رودستين ، السودان
المصرى لمصطفى الشوربجى وقد قرر المؤتمر الاحتجاج على الاحتلال الانجليزى

والمطالبة بالجلء والدستور كما اشترك محمد فريد فى مؤتمر السلام باستوكهلم
(أغسطس ١٩١٠) .

وفى سبتمبر ١٩١٠ نظم الحزب الوطنى بقيادة فريد مؤتمرا هاما وخطيرا
فى بروكسل بعد أن رفضت الحكومة الفرنسية عقده فى باريس مجاملة للاحتلال
البريطانى وقد اشترك فى هذا المؤتمر العديد من زعماء العالم مثل كير هاردى
زعيم حزب العمال فى بريطانيا وقد قرر المؤتمر عدم شرعية الاحتلال البريطانى
وضرورة الجلاء العاجل عن مصر ووجوب رد الدستور الى مصر ، وعلان اتفاقية
السودان ووجوب الغاء قانون المطبوعات وقانون الاتفاقية الجنائية وقانون النفى
الادارى وقد أفردت فى كتابى عن محمد فريد وكتابى عن أمين الرافعى صفحات
عديدة من كل المؤتمرات الوطنية التى نظمها الحزب الوطنى أو اشترك فيها
فى أوروبا وكان من بين ما قلته فى كتابى : محمد فريد - ذكريات ومذكرات :
دعا محمد فريد قبل أن يدخل السجن الى تأسيس جمعية السلام العام فى وادى
النيل يكون لها علاقة رسمية بمكتب السلام الدائم فى برن (سويسره) وقد
تم تأليف الجمعية وانتخب فريد رئيسا لها .

وقد بدأ فريد يهيم بمؤتمرات السلام التى عقدت ١٧ مرة قبل أن تعقد
مؤتمرها عام ١٩١٠ فى استوكهلم ، وكان محمد فريد أول مصرى يشترك
فى تلك المؤتمرات وقد انتخب محمد فريد وكيلا لمؤتمر السلام الذى عقد
فى صيف عام ١٩١٢ وفى عام ١٩١٣ (١٥ أغسطس) سافر من جنيف الى هولندا
ومعه وفد مصرى واشترك فى مؤتمر السلام الذى عقد هناك وحضر أغلب الجلسات
ولم يسمح له بالكلام فى القضية المصرية لأنه سبق أن تحدث عنها فى مؤتمر
١٩١٢ .

وفى عام ١٩١١ حوكم محمد فريد بدعوى « تحسين كتاب وطنيتى » للشيخ
على الغياتى ، وكان محمد فريد قد كتب مقدمة لهذا الكتاب عن الشعر ودوره
فى تربية الأهم وقد أنهى محمد فريد المقدمة بقوله : فعلى حضرات الشعراء أن
يقلعوا عن عادة وضع قصائد المديح فى أيام معلومة ومواسم معدودة وأن
يستعملوا هذه المواهب الربانية فى خدمة الأمة وتربيتها بدل أن يصرفوها فى
خدمة الأغنياء وتمليق الأمراء والتقرب الى الوزراء فالحكام زائلون والأمة باقية
والسلام على من سمع ووعى ووفق لخدمة بلاده وسعى فان سعيه سوف يرى ثم
يجزى الجزاء الأوفى .

وكان الشيخ عبد العزيز جاويش قد قدم للديوان أيضا وقد جاء في ذلك الديوان قصائد بلغت درجة هائلة من العنف والثورة من بينها - مثلا - قول الغاياتي يصف ولاية مصر وقتذاك :

ولاية أقسموا أن يسجدوا كلما رام العدا منهم مراعا
وعن الوزارة القائمة وقتذاك قال الغاياتي :

ألا ، يا مصر ان الوزارة نقمة ولا بلغت ممسا تروم مراما
تحاول أن تعدو علينا بائها ولكن ستلقى دون ذاك آثاما
وزارة خداع أقامت بيننا يد الحاكمين الآثمين فقاما
وقول الغاياتي في الخديو عباس حلمي الثاني :

ونيسأس من آمالنسا فيك كلما قضيت علينا أن نكون غضابا
وأرضيت أعداء البلاد وأهلها وأصليتنا بعد (الوفاق) عذابا
وقال في ابراهيم الورداني قاتل بطرس غالي :

هل خال ابراهيم عند وفاته آملا من الآمال دون حياته
حتى كأن الموت من رغباته ليكون في الأحياء بعد مماته

وكانت المحاكمة أمام محكمة جنابات مصر (٢٣ يناير ١٩١١) برئاسة المستر دلبروجلي وعضوية كل من أحمد ذو الفقار بك وأمين بك علي ، وجلس في كرسى النيابة محمد توفيق نسيم بك الذي رأس الوزارة بعد ثورة ١٩١٩ وقضت المحكمة بحبس محمد فريد ستة أشهر مع النفاذ وقام محمد فريد بتنفيذ الحكم وقضى في السجن تلك المدة (من ٢٣ يناير ١٩١١ الى ١٧ يوليو ١٩١١) وقد رفض محمد فريد الوساطة التي شرع بعض الشخصيات الكبيرة كلطفى السيد القيام بها لاجراجه من السجن ، وزاره - في سجنه - كولس باشا مدير مصلحة السجن طالبا منه تخفيف لهجنه ، لا تغيير مبادئه ، وكان محمد فريد حازما فعندما قال له كولس باشا بعد أن رفض ما عرضه عليه كولس باشا : أنت اذن تريد قضاء الستة شهور في السجن ، قال محمد فريد : نعم وأزيد عليها يوما ان أردتم » .

● ولما لم تتغير لهجة محمد فريد بعد خروجه من السجن ، بل ضاعف من حملاته على الاحتلال البريطاني رأت الحكومة أن تعيده الى السجن فاذا ما خرج منه أعيد اليه من جديد ، وقد بدأت النيابة التحقيق معه ، في خطبته التي ألقاها في المؤتمر الوطني في ٢٢ مارس ١٩١٢ ورفعت الدعوى العمومية

عليه ونظرت في ٣٠ أبريل ١٩١٢ أمام محكمة الجنايات ذاتها برئاسة مسير دلبروجلي وعضوية محمد توفيق رفعت ، وعلى ذو الفقار وقضت بحبسه مع الشغل غيابيا ولكنه كان قد ترك مصر سرا في ٢٦ مارس ١٩١٢ ، وكان اسماعيل لبيب بك قد قطع لنفسه تذكرة على الوابور الروسى الملكة أوجا ، وكان قد تقرر أيضا أن يتخلف اسماعيل لبيب ويحل محله محمد فريد ، لم يخبر محمد فريد أحدا سوى زوجته وقد طلب منيا ألا تخبر الأولاد ولا أحدا من العائلة وأفهمتها - محمد فريد - ضرورة سفرى وبما أن الجرائد ستأتى فى الصباح وبها تفصيلات استجوابى أمام النيابة فلتحجزها حتى لا يطلع عليها الأولاد وبما أنها امرأة عاقلة وفاهمة خطر مركزى قبلت القضاء بالرضا وشجعتنى على السفر وتحمل مشاق النفى أولى من السجن . وبعد قيام السفينة دفعت أجرة السفر ولم أعلم القومسيير باسمى وأظنه هو ومن بالوابور لم يعرفوا اسمى ولما اقتربنا من بيريه ثغر اليونان بقيت بالسفينة حين إقلاعها ولما وصلنا أزهير نزلت الى البر وبعثت بتلغراف للشيخ جاويش أخبره بحضورنا .

● واستمر محمد فريد فى كفاحه خارج مصر : حضر أول ما حضر مؤتمر السلام فى جنيف (سبتمبر ١٩١٢) وسافر الى السويد وبلجيكا ورأت الحكومة أن تضاعف من حملاتها ضد الصحف الوطنية فعطلت اللواء تعطيلاً نهائياً فلما أصدر الحزب جريدة العلم ، عطلت العلم ، فأصدر الحزب الشعب ، وهكذا كانت الحكومة تصدر الصحف الوطنية وكان الحزب يصدر صحفا أخرى بأسماء أخرى ولكن لها نفس الطابع ونفس الطريقة فى الإخراج ونفس الكتاب وكانت وزارة محمد سعيد باشا قد استقالت وتلتها وزارة حسين رشدى باشا (أبريل ١٩١٤) وتوالت الأحزاب فى مصر الى أن أعلنت الحماية الانجليزية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وتم خلع الحديو عباس حلمى الثانى وتولية السلطان حسين كامل فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ وبدأت مصر تحت الحماية البريطانية مرحلة كانت من أقسى مراحل تاريخها .

● اضطهدت الحكومة الوطنية المصريين وشتمت شمل الحزب الوطنى وطاردت رجاله كما يقول أستاذنا الراحل وضبطت أوراقه ودفاتره وسجلاته وشتمت كل أعضائه أو الذين اشتبهت بأنهم من أنصاره واعتقلت الكثيرين منهم فى سجن الاستئناف وفى معتقلات درب الجمايز وطره والجيزة وسيدى بشر وسجن الحدارة بالاسكندرية ونفت بعضهم الى مالطه وأوروبا فمن الذين أصابهم الاعتقال - كما يقول عبد الرحمن الراجى - مع حفظ الألقاب - أحمد لطفى ، وعلى فهمى كامل وعبد الله طلعت وعبد اللطيف الصوفانى (وقد وضع تحت

المراقبة في دمنهور) وكذلك عبد المقصود متولى ، محمد زكى على ، أحمد وفيق ، أمين الرفاعي ، عبد الرحمن الرفاعي ، مصطفى الشوربجي ، اسماعيل حافظ ، محمد فؤاد حمدي ، ابراهيم رياض ، د. عبد الحليم متولى ، د. عبد الفتاح يوسف ، أحمد رمضان زيان ، اليوزباشي حافظ محمود قبودان ، اليوزباشي أحمد حمودة ، فؤاد عثمان ، محمد الشافعي ، مصطفى حمدي ، يعقوب صبري ، أحمد نبيه قبودان ، د. حسن نور الدين ، اسماعيل حسين ، الشيخ ابراهيم مروني : ومن نفوا الى أوروبا د. نصر فريد ، عبد الغفار متولى ، محمد عوض ، محمود ابراهيم الدسوقي ، محمد عوض جبريل ، حامد العلايلي ، حامد المليجي ، سلامة الخولي ، علي فهمي خليل ، الأمير العطار الخ الخ .

● عندما قرر السلطان حسين كامل - وكان قد تلقى الاستسلامة بأمر الانجليز - زيارة مدرسة الحقوق في ١٨ فبراير ١٩١٥ ، امتنع الطلاب عن تلقي الدروس ، وكانوا قد أذاعوا - في اليوم السابق - أن والد زميل لهم قد توفي وأن الجنازة ستشيع في الساعة التي كانت قد حددت لزيارة السلطان للمدرسة واعتبر الانجليز والسلطان هذا التغيب مظاهرة صامتة ضد الحماية البريطانية . وتقرر فصل ٥٤ طالبا من طلبة المدرسة من بينهم أحمد مرسي وصبري أبو علم وأمين خليفة أبوزيد ويوسف الجندي وأحمد لطفى وأحمد والي الجندي ، ومحمد فكرى أباطة و . و . كما حرمت المدرسة من الامتحان ١٨ طالبا .

● أبدى الشعب غضبه على السلطان حسين فأطلق الرصاص عليه شاب يدعى محمد خليل تاجر خردوات بالمنصورة أثناء مرور موكبه بشارع عابدين ولم يصيب السلطان بأذى وإنما أصيبت عربته بثقوب بسيطة ومع ذلك حوكم القاتل أمام مجلس عسكري بريطاني وقضى عليه بالاعدام ، ونفذ الحكم شنقا في ٢٤ ابريل ١٩١٩ .

● في ٢٩ يناير ١٩١٦ حدثت مظاهرة هي الأولى من نوعها : كانت قوات الاحتلال تجمع الرديف من الأرياف قهرا وكانت تسيء معاملتهم فاجتمع الألوف منهم في ثكنات عين شمس وساروا في شكل مظاهرة الى ميدان عابدين .

وتجددت المظاهرة في اليوم التالي وحدث اصطدام بينهم وبين البوليس وأصيب من رجال الرديف عدد كبير باصابات بالغة وعندما اقتربت الحرب العالمية الأولى من نهايتها كان محمد فريد في أوروبا يعاني الفاقة والمرض وكان زعماء الحزب الوطني اما في السجون واما في المعتقلات واما في المنفى

فى أوروبا وكان سعد زغلول الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية قد بدأ يعمل على تأليف جماعة - عبد الرحمن الرافعى - لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها وكان الأمير عمر طوسون بدوره يعمل على تكتيل القوى الشعبية لمثل هذا الغرض وقيل ان حسين رشدى باشا نفسه قد جالت بذهنه تلك الفكرة وان كان لم يصدر عنه - عن حسين رشدى باشا - ما يؤكد هذا المعنى .

ولكن الذى لا جدال فيه ولا شك ، ان صاحب الفكرة الأولى فى تشكيل وفد مصرى ينوب عن البلاد فى التحدث باسمها هو الأمير عمر طوسون وخاصة أن سعد زغلول نفسه قد أكد ذلك ونسب الفضل فى تلك الفكرة الى عمر طوسون .

● وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ قابل سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى - وكانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية - السير ريجنالد ونجت المتمدن البريطانى فى مصر للحديث معه فى مستقبل مصر بعد الحرب ونصح ونجت الزعماء الثلاثة بالألا يتعجلوا وأن يكونوا متبصرين فى سلوكهم فان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة ، واستنكر سعد صدور هذا الكلام لأنه منتخب عن قسمين من أقسام القاهرة وكان انتخابه - كما قال - بمحض ارادة رأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابه وكذلك الأمر مع على شعراوى وعبد العزيز فهمى .

وقال ونجت : انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى وكان ذلك بلا تعقل ولا روية فأضرت مصر ولم تنفعها وسأل ونجت ما هى أغراض المصريين ؟ وقال على شعراوى : اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر ، واندھش ونجت قائلا : اذن أنتم تطلبون الاستقلال .

وقال سعد : ونحن له أهل ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقي الأمم المستقلة ؟ .

وقال ونجت : ولكن الطفل اذا أعطى من الطعام أزيد من اللازم تخم .

وقال عبد العزيز فهمى : نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم ان الحزب الوطنى أنى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلاد كانت تطلب الاستقلال وغاية

الأمر أن طريقة الطلب التي سار عليها الحزب الوطني ربما فيها ما يؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة الشبان في كل جهة فلازال الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطني في تنفيذ مبادئه الأساسية الذي هو مبدأ كل الأمم وهو الاستقلال العام فان جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف في الاجراءات أسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة الجريدة وكان مقصدهم الاستقلال التام وطريقتهم أخف في الحدة من طريقة الحزب الوطني وذلك معروف للجميع والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ونحن في طلبنا الاستقلال التام لسنا مباغين فيه فان أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الاسود ممن نالوا الاستقلال قديما وحديثا .

وينتهي الحوار بعد أن يعرض سعد زغلول تحالفا مع بريطانيا « ونعطي ضمانا معقولة على عدم تمكن أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا فنعطيا ضمانا في طريقها للهند وهى قناة السويس بأن تجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » ، ينتهى الحوار بأن يعتبر ونجت « المحادثات بينهم غير رسمية بل بصفة حبية ، فانى - ونجت - لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد » .

● ويتألف الوفد المصرى بعد تلك المقابلة برئاسة سعد زغلول وعضوية على شعراوى ، عبد العزيز فهمى ، محمد محمود باشا ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتى ، محمد على علوبة ، وكليم كانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية ، عدا محمد محمود وطفى السيد .

وكانت مهمة الوفد كما فى المادة الثانية من قانونه السعى بالطرق السلمية المشروعة حينما وجدوا للسعى سبيلا الى استقلال مصر استقلالا تاما . كان ذلك فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ثم تم اضافة مصطفى النحاس وحافظ عفيفى بناء على قرار من الوفد وليس بناء على رغبتهما باعتبارهما يمثلان الحزب الوطنى كما قرر الوفد ضم حمد الباسل ، اسماعيل صدقى ، محمود أبو النصر ، سينوت حنا ، جورج خياط ، واصف غالى ، حسين واصف ، عبد الحالى مدكور وطلب الوفد فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ الترخيص له بالسفر وكان سعد باشا قد طلب الى قيادة الجيش الانجليزى جواز سفر له ، ولأعضاء الوفد للسفر الى انجلترا وردت السلطة العسكرية بأن الطلب سينظر ثم أجابت - بعد استعجاله الطلب - أنه قد عرضت صعوبات تمنع اجابة الطلب فى الوقت الحاضر ومتى زالت تلك الصعوبات تبادر السلطة العسكرية باعطاء سعد وصحبه الجوازات التي

يطلبونها • وبدأ الوفد اجتماعاته . وكان أول اجتماع له في منزل حمد الباسل
باشا •

واشتدت قوة الحركة الوطنية التي حركها تأليف الوفد المصري وكانت
وزارة حسين رشدي باشا قد استقالت ، ورفض السلطان فؤاد تلك الاستقالة .
ولكن رشدي باشا أصر على الاستقالة في ٢٣ ديسمبر ١٩١٨ ولم تقبل الاستقالة .
الا في أول مارس ١٩١٩ بعد أن اندلعت الثورة في ٩ مارس ، ١٩١٩ اثر اعتقال
سعد وصحبه !

● كانت بداية الثورة في يوم الأحد ٩ مارس بمظاهرات سلمية قام بها
الطلبة وكان طلبة مدرسة الحقوق أول من تظاهروا وأضربوا عن الدراسة وبعد
الطلبة كان العمال فالوظفون فالسيادات الى أن عمت الثورة كل أنحاء البلاد
وشملت كل فئات الشعب وطبقاته ، وفشلت سياسة القمع التي لجأت اليها
السلطات البريطانية للقضاء على الثورة فعمدت الى محاولة احتوائها ، أفرجت
عن سعد وصحبه في ٧ ابريل ١٩١٩ ، ألف حسين رشدي باشا وزارته الرابعة ،
سافر الوفد المصري الى باريس ، استمرت الثورة عاد رشدي باشا الى الاستقالة
في ٢١ ابريل ١٩١٩ ، رخص لوكلاء الوزارات سلطة الوزراء ، ألف محمد سعيد
باشا وزارته في ٢١ مايو ١٩١٩ ، تزوج السلطان فؤاد في ٢٤ مايو ١٩١٩ من
كريمة عبد الرحيم صبرى باشا ، بدأ الافراج عن بعض المعتقلين ، مات محمد
فريد في ١٥ نوفمبر ١٩١٩ ، عجزت الأحزاب بما فيها الوفد المصري عن إعادة
رفاته وكان قد دفن في ألمانيا ، مواطن مصري عادى هو الحاج خليل عفيفي من
الزقازيق تكفل وحده بنقل رفات الزعيم العظيم وتحمل في سبيل ذلك الكثير
من العقبات ، وخاصة في ألمانيا التي كانت تمنع نقل رفات من دفنوا بها
خارج ألمانيا •

● وكما هي عادة بريطانيا عندما تريد تجميع احدى القضايا ألغت الحكومة
البريطانية لجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر لمعرفة الأسباب التي دفعت الفلاح
المصري في الحوادث الأخيرة الى الهياج وبحث التعديلات المرغوب فيها لتوسيع
اختصاصات الهيئات العامة والاصلاح الادارى وبحث مسألة التعليم ، ونظام
البلديات و . . و . .

استقالت وزارة سعيد باشا ، ألف يوسف وهبة وزارته في ٢١ نوفمبر
١٩١٩ استاء الأقباط من موقف رئيس الوزراء في الكنيسة المرقسية الكبرى
وبرئاسة القمص باسيلوس وكيل البطريركية ، احتج أكثر من ألفي شخص

حضرُوا ذلك الاجتماع لدى يوسف وهبه لقبوله الوزارة ، أعلنوا مقاطعتهم للجنة ملنر ، وصلت اللجنة في ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، قاطعها الشعب كله ، ولد فاروق ابن أحمد فؤاد في ١١ فبراير ١٩٢٠ ، استقال وهبه باشا في ١٩ مايو ١٩٢٠ ، ألف نسيم باشا وزارته الأولى ، اعتدى عليه شاب اسمه ابراهيم حسن مسعود محكمة عسكرية بريطانية حاكمت الشاب ، فقضت عليه بالاعدام ، ونفذ فيه الحكم ، سافر الوفد برئاسة سعد زغلول الى لندن لمفاوضة بريطانيا في ٥ يونيو ١٩٢٠ قدم لورد ملنر مشروع معاهدة ثم قدم مشروعا آخر في ١٨ أغسطس ١٩٢٠ رأى الوفد استشارة الأمة في مشروع ملنر ، عارض الحزب الوطني المشروع ، قطعت المفاوضات في ٩ نوفمبر ١٩٢٠ ، سافر الوفد الى باريس في ١١ نوفمبر ١٩٢٠ ، واستقال لورد ملنر لأنه اختلف مع زملائه الوزراء حول مشروعه وكان وزيرا للمستعمرات وكانت الاستقالة في يناير ١٩٢١ خلفه ونستون تشرشل وقبل أن يتسلم تشرشل عمله في وزارة المستعمرات اعتبر - في تصريح له - مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية المرنه !! ، أبلغت بريطانيا مصر في ٢٦ فبراير ١٩٢١ أنها تعتبر الحماية البريطانية علاقة غير مرضية ، دعت بريطانيا مصر الى الدخول في مفاوضات رسمية للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا في مصر وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى .

● استقالت وزارة نسيم باشا في ١٥ مارس ١٩٢١ وجاءت وزارة عدلى بعدها بيومين ، وافق عدلى على مبدأ المفاوضات وتبادل عدلى وسعد البرقيات ، عاد سعد زغلول الى مصر في أواخر نوفمبر ١٩٢٠ .

● كان الانقسام الداخلى الذى ألم بالبلاد فى عام ١٩٢٠ أخطر انقسام شهدته مصر فى تاريخها الحديث : لم يعد بمصر كلها الا السعديين ، الممالئين لسعد والعديلين ، الممالئين لعدلى : أغلبية الشعب مع سعد زغلول ، الحكومة بكل ثقلها ، وبعض الصفوة المختارة مع عدلى يكن : سعد يرى أنه ينبغي أن يقوم بالتفاوض مع الحكومة البريطانية بصفته زعيما للشعب ورئيسا للوفد ، عدلى يكن يرى أن الحكومة البريطانية لابد وأن تتفاوض مع الحكومة المصرية . سعد زغلول يقول : رئيس الوزارة المصرية ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية يسقط ويرتفع بأشارة من المندوب السامى البريطانى ، فى مصر وهو بهذه الصفة لا يمكن أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا فى الكلام لأنه يدين له بمركزه فاذا طلبنا الرئاسة فاننا نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها وهو مؤيد من الأمة وليس مرتكزا على

قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه
أي بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا .

عدلى يكن باشا : يرى العكس تماما :

كان عدلى يكن باشا يرى أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال من الأحوال
أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة تقوم بالتفاوض ولا يكون هو رئيسها وخاصة
إذا ما كان موضوع التفاوض يعد من القضايا الوطنية الكبرى .

والجدير بالذكر أن عدلى يكن باشا كان على ثقة مطلقة - وربما لعلاقاته
بكثير من أقطاب الوفد - أن الخلاف بينه وبين سعد زغلول سوف يؤدى بالقطع
إلى انشقاق خطير داخل الوفد وأن أغلبية الوفد ستؤيده .

● وصف فكرى أباطة هذا الانقسام فى صفوف الشعب فأجاد الوصف
إذ قال تحت عنوان سعديست وعدليست (الأهرام ٢٦ نوفمبر ١٩٢١م) .

عدليست ، سعديست نقطتان حديثتان تدلان على مذهبين حديثين ثم يقول :
لو وليتمونى أيها المصريون زمامكم يوما واحدا لقبضتم بكل احترام على سعد
وعدلى ووضعت يدي على أموال الوفد الأصلى ، والوفد الرسمى وكونت من الأمة
المتناثرة الأجزاء كتلة واحدة ، أفندف بها فى وجه الانجليز مشنى وثلاث ورباع
إلى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا ، فاما إلى الصدر واما إلى القبر » .

● حتى الوفد ذاته انقسم من داخله حول موضوع التفاوض مع بريطانيا .
استقال فى ١٨ إبريل ١٩٢١ من أعضاء الوفد : على شعراوى ، وكانت أغلبية
أعضاء الوفد قد رأت عدم اشتراك الوفد فى المفاوضة مع عدم معارضة الوزارة
فيها ، ولكن سعد زغلول لم يكثر برأى الأغلبية ورأى إعلان عدم الثقة بالوزارة
اعتراض بعض أعضاء الوفد على عدم انصياع سعد لرأى الأغلبية وعبروا عن
معارضتهم فى بيان نشره فى الصحف وكان هؤلاء المعارضين : محمد محمود ،
محمد الباسل ، عبد اللطيف المكباتى ، أحمد لطفى السيد ، محمد على علوبة ،
وكان هؤلاء قد كتبوا رسالة إلى سعد يسجلون فيها اعتراضهم على موقف
سعد ، ونشروها فى الصحف وجاء فيها : تقول والأسف يملأ قلوبنا انكم
- يا سعد - بغير اجازة الوفد ، بل خلافا لقراراته الصريحة ، قد أعلنتم عدم
الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم ما عدا شرط رئاسة الوفد - وكان
سعد قد اقترح أن يتولى هو رئاسة وفد المفاوضات ولكن عدلى يكن رئيس الحكومة

قد رفض هذا الشرط وأصر على أن يكون رئيس الحكومة هو رئيس وفد المفاوضات - ان شرط رئاسة الوفد - هكذا قال الأعضاء المعترضون - نراه لا يقدم أو يؤخر شيئا في حسن سير المفاوضات . فعلتم هذا فلماذا عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقركم أكثريته على هذه الخطوة الضارة صمتهم عليها واستهنتهم برأى الأكثرية مرة أخرى وجئتم بمثال على ذلك في معاملتكم لأحدنا عبد اللطيف بك المكباتى - : لقاء هذا الاستثنائى بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا الا أن نبرأ الى الله والى الأمة من تبعه الشقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحو الذى طالما سعينا في اتقاؤه الى حد مجازاة بعضنا اياكم على دخول الوفد فى المفاوضات خلافا لخطته ، والآن نرى أن الواجب الوطنى يقتضى علينا أن نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على ارادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضات الرسميين والأغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها : والخطوة المثلى - فى رأى هؤلاء المعترضين - عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية اتباعا لخطوة الوفد منبهين الوزارة الى أن كل اتفاق ليس شاهلا للتحفظات التى أبدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية الا بالرفض الصريح » .

● رأى سعد زغلول أن ينشر على الرأى العام بيانا يوضح فيه وجهة نظره نشره فى ٢٩ ابريل عدد فيه - فى البيان - الوسائل التى اتبعها فى تلافى الخلاف وحسمه ابتعادا عن الانقسام واستبقاء للوحدة وكيف أنه لم ينجح ، أكد سعد فى بيانه أن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه مستمر فى العمل ، رئيسه وأعضاؤه المتفقون فى المبدأ والغاية وفى تبادل الثقة والاخلاص » ، وأطلق سعد على المعترضين على رأيه ، وصف المنشقين وقد شمل ذلك الوصف كما يقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعى كل مخالف لسعد فى رأيه .

وقد انضم الى هؤلاء المنشقين من أعضاء الوفد : عبد العزيز فهمى ، ود . حافظ عفيفى وعبد الخالق مدكور ثم استقال من الوفد - فى يونيو - جورج خياط ، ولم يبق مع سعد من أعضاء الوفد الا مصطفى النحاس ، واصف غالى . سينوت حنا ، ويصا واصف ، على ماهر وجندت المظاهرات للهتاف بسقوط المنشقين ووقع بعض الجرحى وخاصة فى طنطا .

● شكل عدلى يكن وفد المفاوضات برئاسته وعضوية حسين رشدى اسماعيل صدقى ، محمد شفيق - من أعضاء الوزارة وأحمد طلعت رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ ويوسف سليمان من الوزراء السابقين وكان ذلك فى

١٦ مايو ١٩٢١ ووصل الوفد الى لندن في ١١ يوليو ١٩٢١ وأجرى مفاوضات مع اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية الذي قدم مشروعا أسوأ من مشروع لورد ملنر .

فشلت المفاوضات ، عاد عدلي يكن في ٥ ديسمبر ١٩٢١ ليقيم استقالته بعد ثلاثة أيام لأن المفاوضات لم تسفر عن تحقيق برنامج الوزارة ، لم تقبل الاستقالة عاود الاستقالة من جديد ، قبلها الملك في ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ . كان من المنتظر أن تلتئم الصغوف بعد فشل المفاوضات غير أن الفرقة قد زادت والانقسام قد استشرى .

● وكانت سلطات الاحتلال قد حذرت سعبدا من القضاء الحطب وحضور الاجتماعات العامة والكتابة في الصحف السياسية وأمرته بفجادرة القساعة والاقامة في الريف كما أصدرت أمرها لعدد من زعماء الوفد - فتح الله بركات عاطف بركات ، مصطفى النحاس ، صادق حنين ، مكرم عبيد ، جعفر فخري ، سينوت حنا ، أمين عز العرب - بالتوجه الى بلادهم وعدم التدخل في الشؤون السياسية : قال سعبد : كلمته المعروفة : ان للقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات فاننا مستعدون للقاء ما تأتي به بجنان ثابت وضمير هاديء .

وكانت اجابة كثيرين من الذين أبعدها كاجابة سعبد .

● وفي ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ كان سعبد في السويس ومعه فتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس وسينوت حنا ومكرم عبيد وبأمر من المارشال اللنبى في طريقهم الى عدن ثم جزائر سيشيل - في المحيط الهندي على مقربة من جزيرة مدغشقر - وظنوا جميعا في المنفى هناك وتم نقل سعبد الى جبل طارق - في ١٨ أغسطس ١٩٢٢ - مراعاة لظروفه الصحية ، وعاد بعض أعضاء الوفد (المنشقين) الى الوفد مؤقتا ، وأعلن الوفد في ٢٣ يناير ١٩٢٢ المقاومة السلمية وعدم التعاون السياسي وأعلن عن ضرورة مقاطعة التجسرة والبنوك والسفن والشركات البريطانية .

● في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - وكان عبد الحالى ثروت باشا قد ألف الوزارة ، بعد شهرين بقي فيها المنصب شاغرا بعد استقالة عدلي - أصدرت الحكومة البريطانية ما سمي بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي أنهى الحماية البريطانية على مصر وأصبحت بذلك التصريح مصر دولة مستقلة ذات سيادة ونص التصريح على أنه الى أن يحن الحين الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقيات بين جلالة الملك وبين الحكومة المصرية تحتفظ الحكومة البريطانية بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور :

- (أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية .
 (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .
 (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .
 (د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقيات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن .

● عقب موافقة البرلمان البريطاني على تصريح ٢٨ فبراير ٢٢ قامت الحكومة البريطانية بإبلاغ الدول الأجنبية بأن انتهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الوضع السياسى فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر وان سلامة مصر ورفاهيتها ضروريان لأمن الامبراطورية البريطانية وسلامتها .

وتؤكد بريطانيا فى تبليغها هذا أنها - أى الحكومة البريطانية - ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر ، تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول منذ زمن بعيد - مصلحة بريطانية أساسية وقد تحددت تلك الخصوصية فى التصريح الذى اعترفت فيه بريطانيا ، بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ورأت بريطانيا أن أية محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر سوف تعتبره عملا غير ودى وتعد كل اعتداء موجه الى الأراضى المصرية عملا يجب أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها .

● وكانت وزارة ثروت باشا قد ألقت برئاسته فى أول مارس ١٩٢٢ وعضوية اسماعيل صدقى وإبراهيم فتحى وجعفر ولى ومصطفى ماهر ومحمد شكرى ومصطفى فتحى وحسين واصف ، وواصف سمكة ، وقد أعلن السلطان أحمد فؤاد نفسه ملكا فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، وفى هذا اليوم أعلن استقلال مصر ولكن فى ٢٥ ابريل ، من نفس العام - أى بعد ما يقرب من شهر ونصف فقط - انتهكت بريطانيا هذا الاستقلال فقامت السلطات البريطانية فى مصر باعتقال بعض أعضاء الوفد : حمد الباسل ، ويصا واصف ، مرقص حنا ، واصف غالى ، علوى الجزار ، جورج خياط ، مراد الشريعى وقدمتهم للمحاكمة بتهمة طبع وتوزيع منشور يحرض الكراهية واحتقار حكومة جلاله ملك مصر وذلك فى ٩ أغسطس ١٩٢٢ وبعد يومين قضت عليهم المحكمة العسكرية البريطانية بالاعدام واستبدلت القيادة البريطانية العامة بحكم الاعدام بالحبس سبع سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠٠ جنيه وأفرج عنهم فى ١٤ مايو ١٩٢٣ .

والجدير بالذكر أن الزعماء السبعة المتهمين - وكان قد أطلق عليهم « سبعة أسود في قفص » - قد رفضوا الاجابة على أسئلة المحقق ورفضوا أن يدفعوا التهمة وقد انسحب الدفاع وكان من بينهم المحامي الانجسليزى ماريونى الذى قال للمحكمة : أن كل طلب قدمناه رفضتموه والمتهمون لا يريدون أن يقولوا شيئا ، الا أنكم غير مختصين ، ومادهتم قررتم أنكم : مختصون فلا عمل لنا هنا » .

وكان من بين المنشورات ، منشور بعنوان : الى الأمام أيها المصريون « وقد وجد هذا المنشور عند مرقص حنا بك - كما قال أحد الشهود - ووجد عند أحد أعضاء الوفد كراسة حمراء فيها أسماء المحال التجارية الانجليزية فى مصر .

وكان حمد الباسل باشا قد قال فى المحكمة : باسم الوفد المصرى . اننا ونحن الوكلاء عن الشعب المصرى المكلفون بالمطالبة باستقلاله لا نستطيع أن نعترف بأى حال من الأحوال بقضاء محكمة أجنبية ولو أن هذه المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جاداً وهو أن مصر دولة ذات سيادة لكان حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا : لكم أن تحكموا علينا ولكن ليس لكم أن تحاكمونا .

● فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ أُلْف بعض الأعضاء المنشقين على الوفد والمناوئين لسعد « حزب الأحرار الدستوريين » واختير عدلى يكن لرئاسة ذلك الحزب ، وحزب الأحرار الدستوريين فى رأى البعض امتداد لحزب الأمة ، وفكرة الحزب قد دارت فى أذهان كثير من الشخصيات السياسية ، التى لم تكن تتفق وسعد زغلول فى آرائه السياسية وقد فكر فى انشاء الحزب عدلى يكن باشا فى عام ١٩٢١ ، ثم ترك الفكرة لتتضح تماماً وقد اعترف عدلى يكن نفسه فى خطابه فى الاحتفال بقيام الحزب أنه وأنصاره تأخروا فى القيام بهذا الواجب الوطنى - انشاء الحزب - بسبب الظروف غير المناسبة والتى لا تزال قائمة الى الآن .

وكان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ هو الدافع الأكبر وراء تجمع الشخصيات التى أقامت حزب الأحرار .

وهناك من يقول بأن كسر حدة زعامة سعد ، والتقليل من شعبيته كان وراء انشاء ذلك الحزب وقد اتخذ الحزب جريدة السياسة لساناً له تعبر عن آرائه وتخوض معاركه ورأس تحرير تلك الجريدة د . محمد حسين هيكل وقد لعبت صحيفة السياسة أخطر الأدوار فى حياتنا الصحفية والسياسية ، وكانت سبباً مباشراً فى قيام صحافة الرأى فى مصر على أساس من الفن الصحفى الحديث ، وكان حافظ عفيفى باشا هو صاحب امتياز تلك الصحيفة ولكن د . هيكل كان

هو المسيطر على توجيه سياستها ولم يكن يسمح لمثل رأس المال بأن يتدخل في عمل الصحيفة .

نودى بعدلى يكن رئيسا للحزب عقب فراغه من القاء خطبته وتحول المجتمعون الى جمعية عمومية للحزب وانتخبوا لجنة ادارية له وكان أول مجلس ادارة للحزب من عدلى يكن رئيس الحزب ومن وكيله مدحت يكن ومحمد محمود وكان محمد على علوبة سكرتيرا وابراهيم دسوقي أباظة مساعدا للسسكرتير وعبد اللطيف المكباتى أميناً للصندوق .

● وصل الخلاف فى رأى الى حد الاغتيال فبينما كان حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك من أعضاء مجلس ادارة حزب الأحرار خارجين من مقر الحزب الذى كان مقره جريدة السياسة فى شوارع المبتديان وكانا يهمان بدخول السيارة تقدم منهم أربعة مجهولون وأطلقوا عليهما الرصاص من مسدساتهم .

وقد وصف د . أحمد زكريا الشلق عملية الاغتيال هذه بأنها كانت أسوأ رد فعل لقيام الحزب والحادث حلقة من سلسلة نشاطات قامت بها إحدى خلايا العمل السرى فى مصر ، والتي كانت ترتبط ببعض قيادات الوفد .

وكانت تتجه فى بداية أمرها الى اغتيال الشخصيات الرسمية الانجليزية لكنها هذه المرة اغتالت شخصيتين مصريتين وغير رسميتين وكان المقصود من عملية الاغتيال حسين رشدى وعدلى يكن وقد وصف عبد الفتاح عنايت الحادث وقال أن القتلة كانوا ابراهيم موسى ومحمود عثمان ومحمد فهمى وعبد الحميد عنايت : وان كنت أنا أشك فى معظم الأسماء التى أوردتها عبد الفتاح عنايت أما شفيق منصور - فى بعض اعترافاته - فقد ذكر أنه اجتمع مع أحمد ماهر ، والنقراشى قبل الحادث ببضعة أيام وأنهم اتفقوا على أن يحصل الاعتداء على عدلى ورشدى بمناسبة قيام ذلك الحزب .

وأنا شخصيا أشك فى رواية شفيق منصور لأن معظم اعترافاته - وخاصة فى قضية السردار - لم تكن صحيحة .

● فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ استقالت وزارة عبد الحالى ثروت باشا بعد أن كانت قد شكلت لجنة لوضع الدستور وقد ذكرت جريدة الديلى تلجراف البريطانية أن الاستقالة كانت بسبب نزاع شخصى بين الملك ورئيس وزرائه

اذ كان الملك يرى ثروت واسع الحرية أكثر من اللازم والملك فى اعتقاد رئيس الوزارة أوتقراطى « حاكم بأمره » .

وخلفت وزارة توفيق نسيم وزارة ثروت ، اشترك فيها اسماعيل سرى ، أحمد ذو الفقار ، يحيى ابراهيم ، محمد توفيق رفعت ، محمود فخري ، يوسف سليمان ، أحمد على ، محمد ابراهيم ، محمود عزمى - وهو غير الصيغنى المعروف - ولم تبق وزارة توفيق نسيم فى الحكم سوى شهرين فقط اذ استقالت فى ٥ فبراير ١٩٢٣ بعد أن وافقت على حذف النصوص الخاصة بالسودان من مشروع الدستور وهى (المادة ٢٩ التى كانت تنص على أن الملك يلقب ملك مصر والسودان والمادة ١٤٥ التى تنص على أن تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص) .

● وبعد شهرين من استقالة وزارة نسيم ألف يحيى ابراهيم وزارته واشترك معه فيها أحمد حشمت ، محمد محب ، أحمد زيور ، أحمد ذو الفقار ، محمد توفيق رفعت ، أحمد على ، محمود عزمى ، حسن حافظ ، فوزى جورجي المطيعي ، وقد صدر الدستور فى عيد تلك الوزارة فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ كما صدر فى عهد تلك الوزارة أيضا فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ - قانون الانتخاب وفى ٣ مارس ١٩٢٣ أفرج عن سبعة كما أفرج عن بعض المعتقلين وكان من بينهم المصرى السعدى ، حسين القصبى ، فخري عبد النور ، الأميرالاي محمـسود حلمى اسماعيل ، محمد نجيب الغرابي ، راغب اسكندر ، عبد المقصود متولى ، صادق حنين ، عبد القادر حمزة ، أحمد وفيق ، كما أفرج عن بقية المعتقلين فى سيشيل .

● وكان الملك فؤاد - تحت ضغط شعبى قوى - قد توقع دستور ١٩ ابريل ١٩٢٢ وهو أول دستور متكامل ويمكن القول بأنه من أهم الدساتير التى عرفها كثير من دول العالم وقتذاك . وكان قانون الانتخاب الذى صدر فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ قد أعطى حق الانتخاب لكل مصرى بلغ احدى وعشرين سنة ميلادية وكان الانتخاب لمجلس النواب على درجتين بمعنى أن كل ثلاثين ناخب ينتخبون مندوبا عنهم يسمى المندوب الثلاثيني وهؤلاء « المندوبون الثلاثينيون » هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب وكان ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ يجرى انتخابهم على هذا الأساس بينما يتم تعيين خمس أعضاء المجلس بمرسوم ملكي .

● فى ٩ مايو ١٩٢٣ اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى وقررت انتخاب حافظ رمضان (باشا) رئيسا للحزب بموافقة أحمد عبد لطفى ، عبد اللطيف الصوفانى ، د. اسماعيل صدقى ، اسماعيل لبيب ، حسن خيرى ، محمد أحمد الشريف ، محمد فؤاد المنشاوى د. محمود ناشد ، عبد الرحمن الرافعى ، محمود نصير ، محمد عبد المجيد العبد ، اسماعيل حافظ ، محمد رمضان ، سعيد طليمات ، محمد زكى على ، أحمد وجندى ، مصطفى الشورىجى ، عبد المقصود متولى ، محمد فؤاد حمدى ، أحمد وفيق ، وكانوا أعضاء فى اللجنة الادارية للحزب .

وكان منصب رئيس الحزب الوطنى شاغرا منذ وفاة المغفور له محمد فريد فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ :

وكان حافظ رمضان هو الأجدر برئاسة ذلك الحزب لما يتمتع به من صفات وميزات ، لا تتوفر فى كثير من القيادات الحزبية وكان فى مقدمة آراء حافظ رمضان أن علتنا - بالنسبة للأحزاب - ليست فى البرامج وانما هى فى العقائد وأن المبدأ الذى يجب أن تتركز عليه كل جهودنا هو أن مصر والسودان كل لا يتجزأ » .

● وتوالى صدور عديد من القوانين مثل قوانين الاجتماعات ، الأحكام العرفية والتضمينات ؛ وعاد سعد الى مصر فى سبتمبر ١٩٢٣ كماد عاد بعض أعضاء الحزب الوطنى المبعدين : على فهمى كامل ، عبد العزيز جاويش ، د. عبد الحميد سعيد د. نصر فريد ، اسماعيل لبيب وأجريت الانتخابات فى مصر ، واكتسح الوفد تلك الانتخابات وسقط رئيس الوزارة الذى أجرى الانتخابات فى دائرة منيا القمح ولم ينبجج من الحزب الوطنى سوى عبد اللطيف الصوفانى ، عبد الرحمن الرافعى - وقد نجح بصوت واحد - وعبد العزيز الصوفانى كما لم ينبجج من الأحرار الدستوريين سوى ، محمد محمود ، محمود عبد الرازق ، عبد الله أبو حسين ، عبد الجليل أبو سمره ، عبد الحميد العلايلى ، وتوفيق اسماعيل وألف سعد وزارته الشعبية الأولى ودخلها : محمد سعيد (باشا) محمد توفيق نسيم (باشا) أحمد فظلوم باشا ، حسن حسيب باشا ، محمد فتح الله بركات باشا ، مرقص حنا بك ، مصطفى النحاس بك ، واصف بطرس غالى أفندى ومحمد نجيب الغرابلى أفندى وكانا الأخيران اللذان دخلا الوزارة أول من دخلا الوزارة - فى تاريخ الوزارات المصرية - من حملة لقب « أفندى » .

وكان الملك فؤاد قد اعترض على تعيين على الشمسى بك وزيرا لأنه كان من

مؤيدى الحديو عباس حلمى كما اعترض أيضا على تعيين مرقص حنا بك وزيرا للحقانية ، وكان الملك فؤاد أيضا . قد اعترض على تعيين وزيرين قبطيين فى الوزارة وعلى تعيين نجيب أفندى الغربالى وزيرا لضعف مكانته السياسية بالنسبة - كما قال - لضمخامة المنصب الوزارى ثم تنازل الملك عن الاعتراضين الأخيرين فيما روى الدكتور يونان لبيب رزق فى كتابه : تاريخ الوزارات المصرية .

وعن رأى الذى أبديته فى كثير من الكتب والمقالات أنه كان من الأفضل لسعد زغلول زعيم الثورة أن يبقى خارج الوزارة وأن يؤيد وزارة وفدية يرأسها وفدى كبير وليس رئيس الحزب حتى لا يضعف الحزب بتولى رئيسه الوزارة .

● حدث أول خلاف حاد بين سعد والملك حول تعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ : سعد يقول انه صاحب حق الاختيار ، والملك يقول انه صاحب الحق : تمسك سعد برأيه وهو أن الملك لا يباشر سلطته الا بواسطة الوزارة وتطبيقا لنص المادة ٤٨ من الدستور وتمسك الملك برأيه .

واتفقا - الملك ورئيس الوزراء - على أن يحتكما الى فان دن بوش النائب العام لدى المحكمة المختلطة (يومذاك) وكان من علماء بلجيكا المرموقين ، وقد استمع فان دن بوش الى الملك والى سعد وكل منهما يدعم وجهة نظره بمختلف الأسانيد وأنهى سعد كلامه بقوله وهو يخاطب القاضى البلجيكى : هذا هو الموضوع ويجب أن تفصل فيه فى ظرف أربع وعشرين ساعة ، وتعلل القاضى بضعف ذاكرته وطلب وقتا لمراجعة النصوص وقال فان دن بوش فى كتابه : عشرون عاما فى مصر : لكم أعجبت يومئذ ، بقوة الذاكرة ومتانة الحجة وبلاغة البيان التى يمتاز بها هذا الشيخ السبعينى من العمر على الرغم من آلام المرض والنفى ، بل كم دهشت لأرادته التى لا تقاوم ، وتأجل الاجتماع بطلب من بوش الى الساعة العاشرة من صباح اليوم التالى ويقول بوش : عندما دخلت : صباح اليوم التالى الى مكتب الملك كان يداعب مسطرة صغيرة لقطع الورق وكل حركاته تدل على التأثر أما زغلول فكان جالسا أمامه متملكا حواسه يتحدث بهدوء وسكينة واستمر الحديث بحضورى فأدركت فى الحال خطورة الأمر ولحمت من خلال العبارات فى الحديث أن تنافرا يوشك أن ينقلب الى كارثة اذا لم يعالج بغير الإبطاء وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة التى كان يتزايد نشاطها للملك عندما رفض اجابة طلبه : « اذن أستشير الشعب » .

ونظرت من الشباك الزجاجى العريض : الى الفضاء الواسع بميدان عابدين الى الرمل الأصفر تحت أشعة الشمس فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء الى أعمالهم

والأولاد يمرحون ثم قلت فى نفسى كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى النبى
يملك مصر كلها روحا وجسدا . كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهائلة
الى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب : وفى تلك اللحظة انتهت الى صوت
سعد زغلول وهو يقول : أتعلم يا مولاي أن يفصل جناب النواب العام فى
الموضوع وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة ؟؟ .

فكر الملك هنيهة ، ثم قال فى لهجة تشفى عن الادعاء : لا بأس ! والتمست
أن يصرح لى بالاعتكاف قليلا ثم عدت أقول حيث أننى نلت اليوم الخطوة بأن
أكون حكما فى هذا الموضوع بصفتى بلجيكيًا ولتشابه الدستورين المصرى
والبلجيكي هل تسمح لى جلالتك بأن أذكر بكل احترام أن ثلاثة ملوك تولوا
عرش بلجيكا فى ظل النظام الدستورى فالأول وضع أسسا متينة لاستقلالنا
فى ظروف حرجة ، والثانى صبغ حياتنا القومية بصبغة عبقرية على الرغم من
القيود التى وضعت فى سبيله ، أما الثالث فجلا لى تعلم أن النظام الدستورى
لم يمنعه من أن يكون جنديا عظيما ووطنيا عظيما » ثم قلت أن تعيين أعضاء
مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء ، وفى الحال
قدم لى الملك وصافحنى قائلا : « اننى موافق على رأى يبدى بهذا الشكل »

وقال زغلول باشا وأنا أيضا .

انتهت المقابلة — بوش — وعندما رافقت رئيس الوزراء فى السيارة أخذ
يذى بعطف شديد ثم شكرنى قائلا : لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة وخطيرة
ولكن تلك الأزمة وان كانت قد انتهت فقد أعقبها أزمات أخطر ، وأعنف ،
وان لم يقبل الطرفان الملك وسعد مبدأ التحكيم .

● وافتتح الملك فؤاد البرلمان فى ١٥ مارس ١٩٢٤ وأقسم الملك اليمين
الدستورية وألقى سعد نيابة عن الملك خطاب العرش وبدأت صفحات جديدة من
حياتنا النيابية وبدأ سعد يباشر عمله كرئيس للوزراء واعتدى على سعد فى
١٢ يوليو ١٩٢٤ وكان الجانى (عبد الحالى عبد اللطيف) يدرس الطب فى برلين ،
وقد صرح بأنه اعتدى على سعد لأسباب سياسية ، وأجرى سعد مباحثات مع
مستتر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية (سبتمبر أكتوبر ١٩٢٤)
وفشلت المباحثات واستقال سعد فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ لأن صحته لم تعد تحتل
أعباء منصبه ومتاعبه ولم يكن الأمر كذلك فقد كانت هناك — كما قال سعد

للنواب والشيوخ الذين توافدوا على بيت الأمة - مشاكل خارجية ، ومشاكل
داخية وكانت هناك كما قال أيضا دسائس .

وكان رأس الدسائسين حسن نشأت باشا الذى كان وكيلًا لوزارة الاوقاف
ثم اختير وكيلًا للديوان الملكى ورئيسًا له بالانابة .

● وقد أخطأت وزارة سعد - كما قلت فى كتابى عن محمد التابعى -
عندما سيرت المظاهرات لاسكات الصحف المعارضة وفى مقدمتها جريدة الأخبار
التي كان يصدرها أمين الرافعى كما أخطأت وزارة سعد عندما ضيقت الخناق على
الصحف المعارضة وعلى الأحزاب المعارضة ، ويؤخذ - مثلاً - على تلك الوزارة
أنه عندما نشرت صحيفة السياسة التي كان يصدرها حزب الأحرار الدستوريين
مقالاً عن مكافأة النائب التي حددت بستمائة جنيه مقالاً بعنوان : « حزب
الستمائة » سيرت المظاهرات المعادية لا الى جريدة السياسة وانما الى حزب
الأحرار الدستوريين الذي كان يصدر جريدة السياسة .

وقتل سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان فى ١٩ نوفمبر
١٩٥٤ ووجهت بريطانيا الى مصر انذاراً فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ثم وجهت انذاراً
آخر فى نفس اليوم وردت الحكومة على الانذارين فى اليوم التالى ورد المندوب
السامى البريطانى على رد الحكومة المصرية فى نفس اليوم وردت الوزارة أيضاً
فى اليوم التالى واحتل الانجليز جمارك الاسكندرية وتعتقد الأمور وقدم سعد
فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ استقالة وزارته وقبلت فى نفس الدقيقة التي قدمت
فيها .

● فى الفصل السابع من كتابه وتحت عنوان : « ١٩٢٤ : عام زغلول :
نصر ، كارثة ، أفول » ، تحدث المارشال ويفيل فى كتابه عن « اللنبى فى مصر »
يصف الأيام الأخيرة لسعد زغلول فى الوزارة فقال : بلغ سعد زغلول القمة
فى قوته ، وربما كان يحلم بديكتاتورية كدكتاتورية مصطفى كمال ولكن بعد
ظهير يوم ١٩ نوفمبر بقليل أطلق الرصاص على السردار سير لى ستاك ، بينما
كان عائداً الى منزله فى وزارة الحربية وجرح فى مواضع ثلاثة كما أصاب
الرصاص ياوره الكابتين ب. ل. ، وسائق السيارة مارشيد ، كذلك ألقيت إحدى
القنابل ولكن لم تنفجر وحمل السردار الى دار المعتد ، وبينما كانت لادى
ستاك فى حجرة الزائرين بجانب السردار وكان اللنبى - المعتمد البريطانى فى
مصر - وبعض الموظفين والضيوف يتناقشون فى هذه الجريمة بالبهو اذ أعلن عن
وصول سعد فما رآه اللنبى حتى أشار بشدة الى الياور الجريح والسائق وهو

يقول لسعد : هذه فعنتك » وكاد يقوده الى السردار نفسه لولا أن أفهمه رجاله بعدم مناقشة ذلك لوجود اللادى ستاك معه ، وما كان من زغلول إلا أن استدار دون أن ينطق بكلمة وأسرع بالخروج .

وتوفى السردار قبل منتصف ليل اليوم التالى الى أن يقول ويفيل عن التطورات السياسية التى أعقبت الوفاة : كانت المرة الأولى التى استخدم فيها اللنبى الأساليب المسرحية ، سار بين حرسه من اللانسرز وبعد أن تلقى من الفرسان تحيتهم دخل اللنبى رأسا الى غرفة رئيس الوزراء ثم قرأ عليه نص مطالبه وترك له ترجمتها بالفرنسية ثم عاد لعربته وتلقى من الفرسان تحية أخرى : كان ضمن ما جاء فى الانذار ضرورة الاعتذار الكافى عن الجريمة والتحقيق مع مرتكبيها ودون احترام للشخصيات ومنع المظاهرات بكل شدة ، وأن تدفع الحكومة المصرية نصف مليون جنيه تعويضا ، وتسحب الضباط المصريين من السودان فى ظرف ٢٤ ساعة وكذلك الوحدات المصرية الصميمة و . و . وبعد أن تلقى اللنبى رد الحكومة المصرية قدم طلبات أخرى وأمر باحتلال الجمارك المصرية بالاسكندرية ضمنا لتنفيذ شروطه الأخرى ، وهنا - ويفيل - استقالت وزارة سعد » .

● ألف أحمد زيور باشا وزارته فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ وقبل أن يدخلها معه : أحمد محمد خشبة ، عثمان محرم ، محمد السيد أبو على ، محمد صدقى ، يوسف أصلان قطاوى ، نخلة جورجى المطيعى ، محمد صادق يحيى ، وعين أحمد موسى فيما بعد : وسلمت وزارة زيور بكل ما أراده الانجليز واعتقلت السلطة البريطانية عبد الرحمن فهمى ومكرم عبيد (من أعضاء مجلس النواب) ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية ، وبعضهم قبض البوليس المصرى على شفيق منصور والشيخ مصطفى القاياتى وراغب اسكندر وحسن يس - وكلهم كانوا يتمتعون بالحصانة البرلمانية - واستقال عثمان محرم وبعده أحمد محمد خشبة وجلا الجيش المصرى عن السودان وعين اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ، وتم حل مجلس النواب بعد تأجيل اجتماعاته شهرا .

وتشكل حزب الاتحاد (يناير ١٩٢٥) وفى مقدمته مؤسسيه اللواء موسى فؤاد باشا وخيرت راضى المحامى وعبد الحليم الببلى واختير لرئاسة الحزب يحيى ابراهيم باشا وأجرى زيور باشا انتخابات جديدة جاءت بأغلبية وفدية ساحقة وتم حل مجلس النواب فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ ولم يزد عمره عن تسع ساعات

وبعد التفكك يزحف الى وزارة زيور باشا فقد استقال يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات فى مايو ١٩٢٥ لأن السراى كرهت منه مروره على سعد زغلول فى يوم عيد الفطر وتركه له بطاقة تهنئة وعندما طلب يحيى ابراهيم باشا رئيس الوزراء بالنيابة فى غياب زيور باشا من عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية فصل الشيخ على عبد الرازق وكان وقتئذ قاضيا لأنه ألف كتاب « الاسلام وأصول الحكم » وهو الكتاب الذى لم ترض عنه هيئة كبار العلماء وحاكمت المؤلف وأمرت باخراجه من تلك الهيئة وأحال عبد العزيز فهمى الأمر الى لجنة أقسام القضايا فى وزارة الداخلية لتبدى رأيها ، غضبت السراى من عبد العزيز فهمى وطلب يحيى ابراهيم باشا من عبد العزيز فهمى أن يستقيل فلما رفض صمدر مرسوم ملكى بتكليف على ماهر باشا وزير المعارف القيام بأعمال وزارة الحقانية الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى باشا ومعنى ذلك أنه أقيـل من منصبه الوزارى وغضب لهذه الاقالة كل من محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا وانضم اليهما اسماعيل صدقى باشا وقرر مجلس التدبير فى وزارة الحقانية فصل الاستاذ على عبد الرازق من وظيفته وعندما عاد زيور باشا من الخارج أجرى تعديلا فى وزارته ، وارتكبت وزارة زيور باشا جريمة وطنية كبرى اذ وقعت فى غيبة البرلمان مع الحكومة الايطالية اتفاقية تم بموجبها تسليمها واحة جغبوب لايطاليا .

● وكان أمين الرافعى قد حمل لواء الدعوة لانعقاد البرلمان من تلقاء نفسه لأن قرار الحل غير دستورى واستجابت الأحزاب لهذه الدعوة ، وانعقد البرلمان من تلقاء نفسه ، فى فندق الكونتنتال فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وسحب المجتمعون الثقة من الوزارة واحتجوا على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور و . و . واقتربت الأحزاب من بعضها البعض وشكلت لجنة سميت بلجنة الأحزاب المؤتلفة فى يناير ١٩٢٦ من : فتح الله بركات ، على الشمسى ، علوى الجزار ، ويصا واصف (ممثلين للوفد) ومثل الأحرار الدستوريين ، محمد محمود ، محمود عبد الرازق ، حافظ عفيفى ، أحمد عبد الغفار ، ومثل الحزب الوطنى ، حافظ رمضان ، أحمد لطفى ، عبد الحميد سعيد ، محمد زكى على ، أحمد وجدى واجتمع المؤتمر الوطنى فى منزل محمد محمود بشارع الفلكى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ وقرر المؤتمر احتجاجه على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التى صدرت منها مخالفة للدستور ودعوة الأمة للانتخابات واتفقت الأحزاب على الترشيحات وألف عدلى يكن باشا وزارته الثانية فى ٧ يونيو ١٩٢٦ من حزبى الوفد ، والأحرار الدستوريين واجتمع البرلمان فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ ولم تستمر الوزارة فى الحكم طويلا اذ استقالت فى ١٩ ابريل ١٩٢٧ بعد أن وضع الوفد فى

طريقها العزاقل وألف ثروت باشا وزارة جديدة فى ٢٦ أبريل ١٩٢٧ وكانت
ثانى الوزارات الائتلافية .

وكان بسعد زغلول قد توفى فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وانتخب الوفد مصطفى
النحاس خليفة له ، فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٧ .

وفى ٤ مارس ١٩٢٨ استقالت وزارة ثروت باشا ، وألفت وزارة النحاس
الأولى فى ١٧ مارس ١٩٢٨ وكانت ائتلافية من الوفد والأحرار الدستوريين
وكانت تضم : جعفر ولى ، واصف بطرس ، محمد نجيب الغرابى ، على الشمسى
أحمد خشبة ، محمد محمود ، محمد صفوت ، ابراهيم فهمى ، مكرم عبيد .

ومنذ الأيام الأولى لتلك الوزارة بدأت الخلافات .

● استقال محمد محمود وزير المالية فى ١٧ يونيو ١٩٢٨ .

وفى ١٩ يونيو استقال جعفر ولى وزير الحقانية .

وفى ٢١ يونيو استقال أحمد محمد خشبة وزير المعارف وفى يونيو
استقال ابراهيم فهمى كريم وزير الأشغال ، وكان اسماعيل صدقى قد استأذن
القصر فى السفر الى الخارج فنصح بتأجيل سفره .

● ظهر فجأة ما سمي بقضية الأمير سيف الدين وكان محجورا عليه وأقام
دعوى برفع الحجر عنه ووكّل جعفر فخري واشترك معه فى الدفاع عن الأمير
مصطفى النحاس وويصا واصف وكان الاتفاق مع الأمير ، أو مع دائرته بمعنى
أدق قد تناول أتعاب المحامين ، وكان المبلغ الذى اتفق عليه ضخما ، أو هكذا
قال خصوم مصطفى النحاس ، واعتبر الاتفاق مخلا بأداب المهنة وقدم الثلاثة
الى مجلس تأديب المحامين وكان الواضح أن القضية برمتها كانت قضية سياسية
أريد من وراء إثارتها إلقاء الشبهات على نزاهة مصطفى النحاس وقد ترفع
مكرم عبيد عن مصطفى النحاس وويصا واصف ، وكان دفاعه فى ١٥٦ صفحة
بالغا حد الروعة : قال مكرم : الاتهام قسمان : فداحة الأتعاب واستخدام النفوذ
السياسى لمصاحبة القضية وقد خصنى من الدفاع القسم الثانى المتعلق باستقلال
المراكز السياسية وهو فى الواقع بيت القصيد اذ لم نسمع منذ أنشئت المجالس
التأديبية أن قضية تأديبية رفعت فى وقت من الأوقات على محام لفداحة أتعابه
وذلك من اختصاص القاضى المدنى بنص القانون ولكن الاتهام هرب من القضاء
المدنى الى التأديب لأن ذلك القضاء يحتاج الى متقاضين وليس فى هذه القضية

متقاضون ، بل ان صاحب القضية نفسه يصيح بأعلى صوته انه راض بتسليم
الاعتاب وأنه مستعد لأن يدفع أضعافها اذا ربح قضيته وأنه لا يرضى ببسطة
المبلغ البسيط بل يكافئهم أحسن مكافأة وانهم عندما قبلوا بمقدم ضئيل قد
برهنوا على شفتهم وورحمتهم وعدلهم .

● وقال مكرم عبيد أيضا . ليس للسياسة ضمير فى أى بلد من بلاد الله
أما فى مصر فلنيس للسياسة عقل أيضا « وينهى مكرم عبيد مرافقته الرائعة
بقوله : لقد اجتمعت فى هذه القضية كل عناصر الظلام بل وعناصر الاجرام
فمن سرقة الى تزوير الى شهادة الزور الى شراء الذمم الى الدس والتلفيق وكنا
فى كل ذلك مجنبا علينا لا جناة : فقولوا كلمتكم حاسمة فاصلة فان شعاعا
واحدا من نوركم يكفى لتبديد كثيف الظلام وكلمة واحدة من عدالتكم أنفذ الى
الباطل من أحد السهام » .

وكان مجلس التأديب قد شكل برئاسة حسين درويش باشا وكيل محكمة
استئناف مصر الأهلية وعضوية أصحاب العزة عبد الحكيم عسكر بك ، ومحمود
سامى بك ومحمد بهى الدين بركات بك المستشارين بالمحكمة ، وعبد الحاق
عطية أفندى عضو نقابة المحامين وأحمد شرف الدين بك رئيس نيابة الاستئناف
وفى ٧ فبراير ١٩٢٩ - بعد فترة طويلة من الزمن - قضى مجلس التأديب بأن
التهم التى أسندت الى المحامين الثلاثة ، مصطفى النحاس ، ويصا واصف ،
جعفر فخرى « خالية من كل أساس ويتعين فى هذه الحالة براءتهم منها ، فلهذه
الأسباب حكم المجلس حضوريا بضم القضيتين : قضية مصطفى النحاس ،
ويصا واصف وقضية جعفر فخرى ، وبراءة المتهمين مما أسند اليهم فى
القضيتين » ! .

والجدير بالذكر أن كل الصحف التى كانت تعارض الوفد قد خرجت فى
٢٢ يونيو ١٩٢٨ تحمل منشورات طويلة عريضة . فضائح برلمانية خطيرة ،
رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب يستخدمان السلطة التنفيذية والسلطة
التشريعية لمصالحهما الذاتية ، تشريع خاص بآتاع المحاماه يجب على النحاس
النزبه وزميله أن يتخليا عن منصبهما ويطلبوا رفع الحصانة النيابية والتقدم
للتحقيق ، واجب البرلمان المبادرة للنظر فى الأمر حرصا على سمعة البلاد ،
آتاع قضية ضعف رأس مال بنك مصر » .

هذا وقد غضبت وزارة محمد محمود - التى أعقبت وزارة مصطفى النحاس -

من الحكم الذى أصدره مجلس تأديب المحامين فأصدرت فى ١٤ فبراير ١٩٢٩ القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام المحاماة وجعلت محاكمة المحامين من اختصاص محكمة النقض والابرام بصفته « مجلس تأديب » وبحيث لا يكون لنقابة المحامين ممثل فى مجلس التأديب وتكون الجلسات سرية .

● كانت النية متجهة الى أن يشكل اسماعيل صدقى الوزارة الجديدة ، وقد استبقى من أجل ذلك التشكيل وطلب منه عدم السفر الى الخارج ، كما كان ينوى قبلا ، وأكثر من ذلك فوج فى أمر تشكيل الوزارة ، وبدا فعلا فى الاتصال ببعض من كان يود أن يشترك معه فى وزارته الجديدة ولكن رؤى فى اللحظة الأخيرة وبوحى من السفارة البريطانية أن يعهد برئاسة الوزارة الى محمد محمود باشا وكان له العديد من المعارف والأصدقاء فى الوزارة البريطانية لأنه من خريجي اكسفورد ، وذلك كما قيل وقتذاك وقد ذكر اسماعيل صدقى فى مذكراته ، واقعة مفاتيحه فى تأليف الوزارة الجديدة ، ثم العدول عنه والاتجاه الى محمد محمود : شكل محمد محمود وزارته الأولى فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ وشاركة فى الوزارة : جعفر ولى باشا وأحمد خشبة ونخلة المطيعى باشا ، وعلى ماهر باشا ، وإبراهيم فهمى كريم بك ، حافظ عفيفى ، أحمد لطفى السيد ، أى أنها كانت مؤلفة من حزبى الأحرار الدستوريين والاتحاد وقد بادرت الوزارة الى تأجيل اجتماع البرلمان شهرا ، ثم عمدت فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ الى حل مجلس النواب والشيوخ وتأجيل انعقاد المجلسين وتأجيل تعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ لمدة ثلاث سنوات ثم ، أوقفت الوزارة الجديدة العمل ببعض مواد الدستور .

وأعلنت عن حكم البلاد بغير دستور : عارضت جماهير الشعب هذا الانقلاب الدستورى ولكن وزارة اليد الجديدة - كما أسميت يومئذ - لم تعبأ بتلك المعارضة ومضت قدما فى تنفيذ سياستها الداخلية والخارجية ، منعت مثلا ، اجتماع البرلمان بدار مراد بك الشريعى وأغلقت أبواب البرلمان رغم احتجاج ويصا واصف رئيس مجلس النواب ، ومحمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ : صادرت العديد من الصحف وعطلت البعض الآخر تعطيلاً نهائياً وحدثت بعض اشتباكات مع رجال البوليس فى ساحة عابدين مع فريق من النواب والشيوخ الذين حاولوا دخول القصر ، وراح محمد محمود يتفاوض مع ارثر هندرسون وزير الخارجية البريطانية : انتهت المفاوضات الى مشروع معاهدة - محمد محمود - هندرسون .

● قام الوفد المصرى بدور خطير بالنسبة لمشروع المعاهدة وأعلن تمسك الأمة بعرض المشروع على برلمان جديد بعد اعادة الحياة الدستورية .
وكانت الحكومة البريطانية تؤيد وجهة النظر الوفدية لا عن اقتناع بها وانما رغبة منها فى التسوية وكسب الوقت .

● قامت حكومة محمد محمود ببعض اصلاحات داخلية كبناء المستشفيات المركزية والقروية وهدم البرك ونشر التعليم الأولى وبناء مساكن للعمال فى جهات مختلفة من أرجاء البلاد ولكنها اصطدمت بالقصر وكان محمد محمود قد حجز لنفسه بعد انتهاء مفاوضاته على الباخرة الايطالية اسبيرا ، وكان الملك فؤاد الذى كان يقوم بزيارة للندن وباريس قد حجز على نفس الباخرة وسئل محمد محمود من قبل أحد الصحفيين عما اذا كان سيسافر فى صحبة الملك ؟ فكان جوابه : كلا ، بل اختار الملك الباخرة التى قررت أنا السفر عليها ليعود الى القاهرة .

● قالت فى دراسة لى عن محمد محمود : كنت طفلا عندما كان محمد محمود رئيسا للوزارة فى المرة الأولى فلم أدر أكان يلبس قفازا حديديا ، أم حريريا ، ولم أستطع التمييز بين ديمقراطية النحاس ودكتاتورية محمد محمود ولكن وقر فى ذهنى وانطبع فى عقلى - بعدئذ - أن محمدا عطل الدستور ووأد الحريات ومن طبعى حب الدستور والايمان بالحريات ، وقيل لى - ولغري - ان محمدا يئنه على الناس بهيله وهيلمانه وجاهه وسلطانه ويتحاشى الاتصال بالشعب ويتعالى على الطبقتين الثانية والثالثة بل والأولى .

وأنا من أولئك الذين يقدسون الشعب ويكرهون من يتعاملون لذلك كرهت « محمد محمود » . وبغضته ولما توالى الأيام بأحداثها وحوادثها وسمعت من كثيرين عن دور محمد محمود فى سنة ١٩٣٥ وفى مفاوضات ١٩٣٦ خيل لى أن هذه الصورة ليست الا صورة مشوهة وأن هذه الآراء تنقصها الدقة وتبتعد عن الحقيقة .

ورأيت - هكذا قلت ولما أكن قد تجاوزت العشرين من عمرى - الكثيرين يتصارعون على الرئاسة ويتقاتلون على الوزارة ويكادون يفقدون الكرامة الوطنية والشخصية من أجل الوصول الى الرئاسة وتذكرت يوم ذهب بعض الشباب الى محمد محمود يتحدثون عن الجبهة الوطنية وجمع الصغوف وسأله شاب : ومن يوقع المعاهدة ؟ قال محمد محمود : ليكن أى كائن كان ولتكن أنت أيها الشاب .

● حرق محمد محمود نفسه عند القصر ، وعند الانجليز ، وعند الشعب أيضا فقدم استقالته في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ وعهد الملك الى عدلى يكن ليؤلف وزارته الثالثة في اليوم التالى وقد شارك عدلى يكن في وزارته تلك : أحمد مدحت يكن ، عبد الرحيم صبرى (صهر الملك فؤاد) حسين درويش ، مصطفى ماهر ، حسين واصف ، واصف سمكة ، أحمد على ، حافظ حسن ، محمد أفلاطون وهى الوزارة التى أعادت العمل بمواد الدستور التى كانت قد عطلت وقامت وزارة عدلى يكن بأجراء الانتخابات (٢١ ديسمبر ١٩٢٩) وهى الانتخابات التى قاطعها حزب الأحرار الدستوريين وجاءت بأغلبية ساحقة للوفد : استقال عدلى يكن في ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ لأن مهمة وزارته قد انتهت باعادة الحياة الدستورية وباتمام الانتخابات ولم يبق الا أن يجتمع البرلمان في الميعاد الذى حدده الأمر الملكى رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ .

● عهد الملك الى مصطفى النحاس يوم أول يناير ١٩٣٠ بتأليف الوزارة باعتباره زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات ٠٠ ألف مصطفى النحاس الوزارة وشاركه فيها : واصف بطرس غالى ، محمد نجيب الغرابي ، عثمان محرم ، محمد صفوت ، مكرم عبيد ، محمود فهمى النقراشي ، بهى الدين بركات ، محمود بسيونى وكانوا كلهم أعضاء فى البرلمان عدا بهى الدين بركات وقد كان مستشارا فى محكمة الاستئناف وعضوا فى مجلس تاديب المحامين الذى نظر قضية مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى .

وأخذت وزارة مصطفى النحاس على نفسها « مهمة العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه ، والسير بالبلاد فى طريق الإصلاح من جميع نواحيه والسعى الى تحقيق استقلال البلاد استقلالاً صحيحاً والوصول الى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا وتوثيق عرى المودة بيننا وبين الدول الأجنبية » .

وبدأ مصطفى النحاس - بناء على تفويض من مجلسى الشيوخ والنواب فى ٦ فبراير ١٩٣٠ - يتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول الى اتفاق بين البلدين وتوثيق عرى الصداقة ، وكان الوفد المصرى برئاسة مصطفى النحاس ، وعضوية عثمان محرم ، واصف بطرس غالى ؛ د. أحمد ماهر بالإضافة الى المستشارين محمود حسن ، الأميرالاي ابراهيم بدوان ، القائمقام حافظ صدقى ، الأميرالاي أحمد رفعت . وكان مصطفى الصادق

سكرتيرا عاما ، أما محمد كامل سليم ، ومحمود صديق ، جورج دوماني ، أحمد راغب ، محمد صلاح الدين ، ابراهيم ممتاز ، أحمد سعد ، عبد الحليم الشريف ، محمود زكى سالم ، أمين عثمان حبشى صبحى حوا (فقد كانوا فى مقدمة موظفى السكرتارية) ، وصل الوفد الى لندن فى ٢٠ مارس واقتضت المفاوضات رسميا فى ٣١ منه وقطعت فى ٨ مايو بسبب السودان .

وتحرك المناوئون للحياة الدستورية لاسقاط حكومة الوفد .

واستجابت السراى ، الى ذلك التآمر ان لم تكن هى بالأصل الموحية به : وأخذت تعطل أعمال الوزارة وتجمد مشروعات القوانين ، التى تتقدم بها ، كما استند الخلاف بين القصر ، والوزارة حول تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة ، وفى ١٧ يونيو ١٩٣٠ قدم النحاس استقالة وزارته نظرا « لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه » .

وعهد الملك الى اسماعيل صدقى يوم ٢٠ يونيو ١٩٣٠ بتأليف الوزارة وشارك اسماعيل صدقى فى مهامه الجديدة كل من محمد توفيق رفعت ، عبد الفتاح يحيى ، حافظ حسن ، على ماهر ، توفيق دوس ، محمد حلمى عيسى ، حافظ عفيفى .

ولم يدخلها الأحرار الدستوريون ، وان دخلها الاتحاديون .

واختير حافظ عفيفى وزير الخارجية فى وزارة اسماعيل صدقى وزيرا مفوضا لمصر فى لندن ، وكان وضعه مقلوبا أن يقبل وزير الخارجية وظيفه وزير مفوض ، ولكن مقر العمل كان فى لندن - ولندن وقتئذ ، مصدر السلطة والسلطة والقوة : حدث تغيير فى بعض الحقائق الوزارية : تم تعيين ابراهيم فهمى كريم وزيرا للأشغال ، ومراد سياه أحمد باشا المستشار الملكى لقسم قضايا المواصلات وزيرا للمعارف وبدأ أخطر انقلاب فى تاريخ الحياة السياسية بشيادة اسماعيل صدقى باشا عدو الدستور الأول وبدأت سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الفصل الثامن

صدقي باشا يحكم بالحديد والنار

● عندما قام الملك أحمد فؤاد بتكليف اسماعيل صدقي باشا بتأليف الوزارة الجديدة - وكان فيما يبدو ، متأهبا ، للقيام بهذه المهمة منذ أكثر من عامين - كان أول ما فعله أن زار السير برسي لورين المندوب السامي البريطاني في مصر ليتأكد من موقف بريطانيا من وزارته .

وقد ذكر له المندوب السامي البريطاني أنه فوجئ باختياره لرئاسة الوزارة وأنه لا اعتراض للحكومة البريطانية على تكليف الملك له بتشكيل الوزارة « ما دامت تلك رغبة الملك » وإن كان سير برسي لورين - يعتقد أنه - أي اسماعيل صدقي - جاء في وقت غير مناسب .

ويتجه اسماعيل صدقي أول ما يتجه الى أصدقائه ، وحلفائه الدستوريين ليشركهم معه في وزارته ويفاتح في ذلك صديقه محمد محمود باشا مؤكدا له أنه ما جاء الى الحكم الا ليحقق ما كان الأحرار الدستوريين ينوون القيام به لو أنهم استمروا في الحكم : غير أن محمد محمود - وكان يعتقد أنه قد أصبح ضحية للسراي وللانجليز وأنه بمثابة جريح سياسي - ثم يجمع مجلس إدارة الحزب ليعرض عليه موضوع اشتراك الأحرار الدستوريين في الحكم ، بل رفض من الوهلة الأولى فكرة اشتراك الأحرار الدستوريين في الوزارة ، وهدد كل من يشترك فيها بأنه سيعتبر متخليا عن عضوية الحزب ، واستقال اسماعيل صدقي - وهذا مما يذكر له - من عضوية مجالس إدارة إحدى عشرة شركة كبرى كانت عضويتها تدر عليه أضعاف أضعاف مرتبه كرئيس للوزارة . وراح يؤكد ، للجماهير ، أنه رجل دستوري بطبعه ، كما راح يذكر الجماهير أيضا ، بأنه كان عضوا في لجنة الثلاثين التي وضعت دستور سنة ١٩٢٣ وأن نزاهة أغراض وزارته وشرف مقاصدها سيخلقان بينها وبين الشعب أصدق صلات الثقة ، ومظاهر ، التعاون ، وأنها - أي الوزارة - تعتمد بعد تأييد صاحب الجلالة

الملك على هذه الثقة وذلك التعاون وأن خطة الوزارة « قول قليل موجز ، وعمل كثير مبارك مسدد الوسيلة محمود النتيجة » .

ولم يكده يجف مداد هذه الكلمات حتى أخذ يلوح بسلاح التهديد : « انى وزير الداخلية ، أى أننى الرئيس الأعلى للبوليس ، وأرى أن واجبى بهذه الصفة مزدوج ، فهو لا يقتصر على الشدة وحدها ، بل يتناول الوقاية أيضا ، ولقد سرحت فى البلاغ الرسمى ، الذى نشرته الصحف ان الحكومة تلقى حمل المسئولية على غاتق كل فرد أو جماعة تتخطى حدود القانون ولا تخدم أوامر الحكومة وانى محتفظ بالعمل بما جاء فى هذا الانذار كاملا ، ولا سيما فيما يتعلق بالزيارات ، التى اعتمزم رئيس الوفد - اذا كان صدقا ، ما نشر فى بعض الصحف - أن يقوم بها عاجلا وفى مدن أخرى من الأقاليم . ومهما يكن فى الأمر ، وأيا كانت التحريضات التى يسعون بها لاضطراب النظام ، والأمن العام ، فانى أرغب أن يقتنع كل فرد اقتناعا مطلقا بأن الحكومة ، التى أدير دفتها مستقبض على ناصية الحال ، ولن نسمح بأن تكون مصر فريسة مشىرى القلق » .

وفى ٧ يوليو ١٩٣٠ ، ولما يمضى سوى أسبوع واحد حدثت مذبحة المنصورة اذ أصاب البوليس سينوت بك حنا الذى كان يرافق مصطفى النحاس فى عربته بجروح بالغة فى ذراعه وقتل أربعة من الأهلين ، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس ، وجرح ١٤٥ شخصا .

وقامت مظاهرات عديدة فى بورسعيد والاسماعيلية والسويس ، وطنطا ، والاسكندرية ، والقاهرة ، احتجاجا ، على حكومة اسماعيل صدقى ، التى استخدمت أعنف الوسائل ، لمقاومة مظاهرات الشعب .

وتتدخل بريطانيا ، فى الأمر .

وتحمل الحكومة البريطانية - فى تبليغ رسمى - الحكومة المصرية والوفد المصرى معا مسئولية حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر وتأمر الحكومة البريطانية بارجنتين بريطانيتين ، بالتوجه الى ميناء الاسكندرية .

ويصرح مصطفى النحاس رئيس الوفد بأن مسئولية الأحداث الأخيرة انما تقع على الوزارة ، التى أدى مسلكها فى الأزمة الدستورية الى وقوعها ، وان موقف البلاد من هذه الحوادث هو موقف الدفاع عن دستورها ، ضد وزارة معتدية ، على سلطة الأمة » .

ويبعث اسماعيل صدقي ، برده الى الوزارة البريطانية يقول فيه ان التبليغ البريطاني لا يتفق ، ومقتضيات الحياد الدقيق وان التبليغ البريطاني لا يمكن أن يحمل الا على أنه تدخل بمعنى معين وفي تلك الشئون الداخلية التي لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر ، المطلق في التصرف فيها وان المحافظة على أرواح الأجانب في مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ اللحظة الأولى في صدر ما عنت به وزارتي من المشاغل ، وان عبارة التبليغ التي تشير الى مسئولية غير الحكومة المصرية ، فان الحكومة المصرية وان كانت لا يهملها طبعاً الا الحرص على المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم قد تحمل عبارة التبليغ على أنها غض من سلطان الحكومة وتشكيك في انفرادها بالمسئولية وهي وحدها التي تسأل ، عن حالة البلاد ، وتخطب في هذا الشأن » .

وبدا اسماعيل صدقي ، يضع دستورا جديدا ، بدلا من دستور سنة ١٩٢٣ وأشرك معه حزب الأحرار الدستوريين ولم يكن الخلاف الا على ثلاث نقاط ، وفوجيء اسماعيل صدقي بقرار لحزب الأحرار الدستوريين يوضح أنه « بذل كل ما استطاع من مجهودات لكيلا تمس الحكومة أسس الدستور » .

ويعلم أن الحكومة ظلت متمسكة بما يناقض سلطة الأمة .

ويشل البرلمان في تصرفاته ويجعل الحياة النيابية معطلة في أهم خصائصها .

ويعلم الحزب أسفه لما تصر الحكومة على المضي فيه من اصدار دستورها الجديد .

وينكر الحزب عليها هذا التصرف ولا يستطيع تأييدها بحال » : وتحظى معارضة الأحرار الدستوريين لوزارة اسماعيل صدقي باهتمام كبير : في داخل مصر وخارجها ، حتى ان صحيفة الديلي ميل البريطانية تقول في افتتاحية لها : يلوح أن موقف الأحرار الدستوريين الجديد ، يرجع السبب فيه الى تطور العلاقات الشخصية بين محمد محمود والعرش وبالأكثر الى دسائس دعاة الوفد الذين حاربوا محمد محمود على الاعتقاد ، باحتمال عودته ، الى منصة الحكم . كزعيم لحزب الوفد ، والأحرار الدستوريين كهيئة مؤلفة . ويصدر اسماعيل صدقي دستوره الجديد ، ويعلم الوفد المصري عدم الاعتراف بالدستور الجديد ، ولا بقانون الانتخاب الجديد وعدم الخضوع لهما ، كما يعلن مقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها وكذلك يسارع الحزب الوطني بالاحتجاج على تصرفات الوزارة الحاضرة في وضع دستورها الحكومي وافتئاتها على حقوق الأمة المقدسة ،

كما يعلن أنه لن يؤيد دستورا لن يحقق سلطة الأمة في أجلى مظاهرها ، وليس من وضع يدها » .

● يلتقى الأحرار الدستوريين ، والوفد المصرى ، يلتقى العدوان اللودوان وقد قال كل واحد منهما فى الآخر ، الشئ الكثير ، نسى الوفد المصرى ما كاله له الأحرار الدستوريين من اتهامات خطيرة ، وكذلك نسى الأحرار الدستوريون كل ما وجهوه للوفد من اتهامات خطيرة أيضا ، كل ذلك من أجل مقاومة حكومة اسماعيل صدقى وربما لو كان كل من الحزبين قد توقع ، من قبل مثل هذا الالتقاء ، لاقتصاد قادته وصحافته ، فى توجيه الاتهامات الخطيرة للحزب الآخر ، ويقول د. هيكل فى مذكراته : اتفقنا مع الوفد لمقاومة صدقى باشا ، وبطشه والتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال كان يمثل الوفد فيها فتح الله باشا بركات ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد على علوبة باشا ، وأنا : وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك ، وأقرت هذه اللجنة فى أول اجتماع لها رأيا رآه الأحرار الدستوريون : ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة ، والتضحية لا يمكن أن تنمر ثمرة ما ، اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة أما ان اقتصر على عبارات تنشر فى الصحف باللغة ما بلغت قوتها ، وصدق تعبيرها عما يعانى به الشعب فى حريته ، وفى حقوق وطنه ، فلن يكون من أثر لها الا أن تثير إعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها وقوة عبارتها لكنها لن تحرك الشعب الى عمل ايجابى عنيف منتج » .

وكان الوفد ، والأحرار الدستوريون قد وقعوا فى ٣١ مارس ١٩٣١ ميثاقا قوميا سموه « عهد الله والوطن » وكان فى مقدمة الموقعين على ذلك الميثاق عن الوفد المصرى : مصطفى النحاس ، حمد الباسل ، سينوت حنا ، جورج خياط ، واصف غالى ، مكرم عبيد ، محمد فتح الله بركات ، محمد علوى الجزار ، مراد الشريعى ، نجيب الغرابلى ، فخرى عبد النور ، مرقص حنا ، على الشمسى ، سلامة ميخائيل ، راغب اسكندر ، حسن حسيب ، حسين هلال ، مصطفى بكير ، عطا عفيفى ، أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى . وعن الأحرار الدستوريين : محمد محمود ، محمود عبد الرازق ، محمد على علوبة ، ابراهيم الهلباوى ، جعفر ولى ، أحمد محمد خشبة ، كامل جلال ، صالح الشريعى ، على عبد الرازق ، محمد كامل البندارى ، عبد الحليم العلايلى ، محمد محفوظ ، رشوان محفوظ ، سيد محمد خشبة ، عبد الجليل أبو سمرة ، غبريال سمح ، على راتب ، حامد العلايلى ، محمد سامى كمال ، ابراهيم الطاهرى ، عبد العزيز

الحسينى سبعة ، توفيق اسماعيل ، عبد الله أبو حسين ، عباس أبو حسين ،
أحمد مصطفى أبو رحاب ، محمد الفقى ، أحمد على علوبة ، أحمد عبد الغفار ،
حفنى محمود ، اسماعيل راتب ، محمد حسين هيكىل » .

وقد حرصت على نشر أسماء كل الذين وقعوا على هذا الميثاق الوطنى ،
ليرى أبناء هؤلاء ، وأحفادهم بل ليرى شباب اليوم ، وشباب الغد كيف أن الكفاح
الوطنى لم يكن مقصورا على فئة دون أخرى ، وعلى طبقة دون غيرها من الطبقات
وانما كان ميدان الكفاح الوطنى لجميع أبناء الشعب ، كل أبناء الشعب .

ولقد اعتبر الكثيرون التوقيع على مثل هذا الميثاق من الأعمال الوطنية
النهاية لما هو معروف عن دكتاتورية اسماعيل صدقى العنيفة العتيدة التى كانت
ترى حتى فى مجرد التوقيع على شكوى من تصرفات الحكومة الخاصة - مثلا -
بالرى عملا عداثيا يستوجب القصاص من مرتكبه ، وحتى أنه كان يأمر البنىوك
العقارية ، وغيرها التى كانت تدين له بالولاء ، والطاعة ، فلا تقرض خصومه
السياسيين ، حتى يفلسوا ، ويقعوا فى ضائقة مالية تقضى عليهم ، وعلى أسرهم .

والميثاق الوطنى - عهد الله ، والوطن - الذى وقعه خصوم الأمس القريب
وأصدقاء اليوم ، من الوفديين والأحرار الدستوريين كان ينص على أن الوفد
والأحرار الدستوريين يقفون متفاهمين بكل قوة وإخلاص جبهة واحدة فى وجه
الدستور الذى تحاول وزارة اسماعيل صدقى باشا بكل وسائل البطش ،
والارهاب ، أن تفرضه على البلاد فرضا ، مزدريه فى ذلك كل عدل ، أو قانون ،
ويكررون أنهم متفقون على مقاطعة الانتخابات التى تجرى ، فى ظل هذا الدستور
مقاطعة لا رجوع فيها وأنهم يرون مقاطعتها فرضا على كل مصرى ، مخلص لبلاده
ولا يرضون أن يكون لمصر نظام غير ما ارتضته بدستور سنة ١٩٢٣ وعدم فى
موقعهم هذا صادرون عن رأى الأمة . واثقون من تأييدها لهم . وقيامها الى
جانبيهم ، فى مساعيهم . ليعود النظام كاملا ، غير منقوص .

وليعود الحكم النيابى بكل تقاليد الصمحية فتتولى الأغلبية النيابية شئون
الحكم فى حدود تلك التقاليد ، النيابية حتى يمتنع المصريون جميعا على اختلاف
آرائهم ، وطبقاتهم بنعمة الدستور ، وما يكفله للجميع من حرية وعدالة ومساواة
وحتى يستقر بذلك نظام الحكم فى البلاد فتطمئن النفوس ، وتعود الثقة المالية
وتتوافر المصلحة لجميع القاطنين مصر ، أجنب ووطنيين على السواء » .

ويقول الميثاق - عهد الله والوطن - فى نهايته : ولقد اعتزمت الهيئتان متضاهيتين أن تعملوا على تنفيذ هذا الميثاق الوطنى بكل ما أوتيتا من قوة .
ولذلك عولتا على عقد مؤتمر وطنى ، ممثل للأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية .

كما اعتزمتا الدعوة إليها بزيارة الأقاليم للمزيد من إيمان الناس بها ولن تدخر فى سبيل هذه الغاية السامية أى جهد ولن يرضنا عليها بأى تضحية :
ذلك عهد والوطن والله على ما نقول شهيد .»

ولقد انزعجت حكومة اسماعيل صدقى من عقد هذا الميثاق ، ومنعت نشره فى الصحف بل وصادرت الصحف التى تأهبت النشره ، وإن كان هذا الميثاق قد طبع ووزع فى منشورات خاصة فى مختلف أرجاء البلاد .

ولا اعتراض لنا على الميثاق بل على العكس نحن نؤيده ، ونباركه ولكن هذا التأييد وتلك المباركة لا يمنعاننا من التساؤل : ألم تكن القضية الوطنية أحوج إلى مثل هذا الميثاق ؟ ألم يكن من الانصاف الوطنى ، وضع ميثاق وطنى يلتزم به الحزبان الكبيران لمعالجة القضية المصرية وفق تصور مشترك وبأسلوب مشترك ، وبخطط مشتركة ؟ أم أن الدستور يستأهل مثل هذا الميثاق ، بينما القضية المصرية برهتها - والدفاع عن الدستور جزء منها - لا تستأهل ميثاقا وطنيا ؟! على أية حال : لقد أعلن الوفد المصرى والأحرار الدستوريون معا ، عزمهم على زيارة الأقاليم للدعوة إلى مقاطعة دستور صدقى باشا ، وانتخاباته وقرروا فعلا زيارة طنطا ، وبنى سويف و . . و . .

وأترك الدكتور محمد حسين هيكل يروى بعض ما حدث لزعماء الحزبين المتحالفين - الوفد المصرى ، والأحرار الدستوريين - أثناء زيارتهم لبعض الأقاليم المصرية حيث جرى اعتبار تلك الزيارات وقتئذ فى مقدمة أعمال المقاومة الشعبية التى استهدفت القضاء على دكتاتورية اسماعيل صدقى .

وحيث كان نزول الزعماء إلى الشوارع ، واحتكاكهم برجال الجيش والبوليس فى طليعة ما قاموا به فى حياتهم من تضحيات وطنية :

يقول د . هيكل قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين إلى طنطا بالقطار ، الذى يبرح محطة القاهرة فى الساعة السابعة والنصف من صباح يوم

من أيام شهر إبريل ١٩٣١ وقبيل الموعد ذهبنا جميعا الى محطة العاصمة فاذا
أبوابها موصدة واذا البوليس يمنعنا بالقوة من دخولها .

أشار بعضهم بالعودة فليس فى مقدورنا أن نقاوم القوة بالقوة ، لكن
محمد باشا محمود رئيس الأحرار الدستوريين والمتحمس لفكرة تقسيم الزعماء
حركة المقاومة أبى الاستماع الى هذا رأى ، وتقدم الى الباب ، ودعا من معه ،
لفتح عنة .

واندفع من حوله من الأحرار الدستوريين ومن الوفدين فنفذوا أمره فانفتح
الباب فاذا من خلفه قوة من البوليس تريد منع الداخلين ، لكن محمد محمود لم
يعبأ بهذه القوة ، من البوليس ، بل اقتحمها فسقط طربوشه على الأرض فالتقطه
رجل ممن معه وردده اليه .

واندفع الكل خلف الرجل ووصلنا عربات القطار المسافر الى طنطا وأخذنا
أماكننا فيها وحان الموعد ، الذى يتحرك فيه القطار ، فلم يتحرك لكن حركة
مناورة كانت تجرى ، ولا علم لنا بها ، فقد جرت القاطرة ، العربات المتصلة بها
قبل عربتنا ثم جاءت قاطرة أخرى جرت عربتنا وحدها .

وانطلقت بنا الى طريق غير طريق طنطا ، ثم ألحقت قاطرة ثالثة العربات
التي بعدنا بسائر العربات فى شبرا ، أو قليوب واتجه القطار الذى جر عربتنا
الى صحراء العباسية ثم يمم ناحية الصنف بمركز الجيزة فلما كنا خارج القاهرة
— وكنا مع ذلك ، قريبين منها — وقف القطار لعلنا نشعر بأن عملنا غير مؤد
الى نتيجة فنعود أدراجنا ، لكن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا أضرا
على أن نبقى بالقطار لا نبرحه حتى نرى ماذا تستطيع الحكومة أن تصنعه .

وفى هذه الأثناء وفيما نحن فى القطار تجاوبت أنباء ما حدث فى أرجاء
القاهرة وصارت حديث أهلها جميعا ، فجاء إلينا كثيرون فى سياراتهم — سيدات
ورجالا — يحملون معهم الطعام ، والمساء ، ويسألوننا ان كنا نريد العودة الى
القاهرة ، فى سياراتهم فلما عرفوا تصميمنا جميعا على البقاء حيث نحن لنرى
ما سيصنع صدقى باشا وزملاؤه .

عادوا الى القاهرة يحملون الى أهلنا وإلى الناس جميعا أنباءنا ويذكرون لهم
تصميمنا وعزمنا ، وبقينا نحن بالقطار حتى ولى النهار وأقبل الليل فتحرك بنا
على مهل وجعل يسير حيناً ويقف حيناً حتى اذا كنا نحو الساعة التاسعة عاد
بنا عن طريق حلوان الى محطة المعسكر بين المعادى وطره ، وهناك أنزلنا بالنزول
طوعا ، أو كرها .

وعن يوم بنى سويف قال د. هيكل فى مذكراته السياسية : بعد أسبوعين من يوم طنطا ركبنا القطار المسافر الى الوجه القبلى ٠٠ ورأينا جمعا كبيرا من الناس ، على مقربة من محطة الجيزة رغم احتياطات الحكومة ، لمنع كل تجمع و ٠٠ و ٠٠ حتى بلغنا بنى سويف . ونزلنا محطتها وأردنا الخروج الى المدينة معتزمين المقاومة ان احتاج الأمر ، الى مقاومة . لكننا ألفينا المحطة تحيط بها القوات من كل جانب ولم تكن القوات هذه المرة من البوليس بل كانت قوات من الجيش المحارب كاملة العدة ، وتقدم قائد هذه القوات الى محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا ، يرجوهما ألا يبرح أحدهما المحطة فالأوامر لديه صريحة فى مقاومتنا بالقوة ، ولو أدى الأمر الى اطلاق الرصاص وقتل من يقتل ، وعلمنا فى نفس الوقت ان المدينة هائجة ماثجة ولكنهما لا تستطيع ازاء هذه القوة المسلحة أن تصنع شيئا فبقينا بالمحطة طول النهار فلما جاء الليل أقبل قطار خاص ، وصدرت اليها الأوامر بالدخول اليه أو نحمل الى داخله بالقوة جهلا .

واصطفت قوة من الجند على الرصيف وجعلت تدفعنا الى ناحية القطار فلما رأينا أن لا سبيل لغير العودة عدنا بعد أن ترك سفرنا هذا من الأثر فى النفوس ما قصدنا اليه ٠٠ » .

وعن الزيارة الثانية لبنى سويف قال د. هيكل ، ان زعماء الحزبين المتحالفين رأوا زيارة بنى سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفى غفلة من الحكومة ، حتى لا تتخذ عدتها لمواجهةهم ، وألا يزيد عدد الزاهدين من القاهرة الى بنى سويف على ثمانية يكون النحاس باشا ، ومحمد باشا محمود من بينهم . وقد وصل الثمانية الى بنى سويف قرابة الغروب وذهبوا الى دار رئيس لجنة الأوفد المركزية .

وبدأت المظاهرات واتصل المدير بصديقى باشا ، الذى أمره بتشيتيت المظاهرات وان احتاج الأمر الى اطلاق الرصاص .

وينقلب المكان الذى يوجد به الزعماء الى حصن تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب بينما طلقات الرصاص تدوى فى أذان الزعماء ، واستمر ذلك زمنا طويلا ، اهتزت فيه المدينة وبانت على أبواب الشررة ، ولم يغب عن بال صديقى باشا ، أن الأمر اذا استمر حتى الصباح فلن يأمن أن تنقلب بنى سويف أتونا من النار ، وبركة من الدماء ، واتصلت بالقاهرة أبناء ما هو حادث ببنى سويف فأخذ الناس ، من كل ناد ، يتناقلون ما يبلغونه ويضخمونه ، وبقيت القاهرة الى ساعة من الليل ، يقظى والناس فيها يتساءلون : ما عسى يحدث بعد ؟ ويعود الزعماء ، من بنى سويف الى القاهرة مخفوفين ليصلوا بعد

منتصف الليل ، حيث تذهب بهم قوات البوليس الى محكمة الاستئناف للتحقيق معهم ، وبعد أن حققت معهم النيابة ، أخلت سبيلهم ! » .

ولكن كيف كانت الصحف المصرية تنظر الى تلك الأحداث ؟

عدت الى صحيفة الأهرام فوجدتها فى عددها الصادر فى ٤ أبريل ١٩٣١ وتحت عنوان الموقف السياسى تقول : أما المعارضون فهمهم كما أعلنوا منذ الساعة الأولى ، ليس تجريح سياسة الحكومة وخطتها فى ادارة الشئون الداخلية فقط بل ان همهم يكاد يكون محصورا فى هدم الدستور الجديد واعادة الدستور القديم ، الملغى ، وللوصول الى هذا الغرض يدعون الأمة الى مقاطعة الانتخابات حتى يسقط هذا الدستور من تلقاء نفسه فهم اذن لا ينازلون الوزارة وحزبها فى ميدان الانتخابات ، ولكنهم ينازلونها فى ميدان آخر : ميدان تعطيل الدستور الذى تنفذه الحكومة ونصيب لन्दن من ذلك ، فى نظر الأحرار الدستوريين والوفديين أن تتعاون على تعطيل الدستور القائم واحياء الدستور القديم مراعاة لهم ، لأنهم الغالبية ولاعتبارهم وقوفها - أى لندن - على الحياض مساعدة للحكومة ، وتأييدا لها » .

وتقول الأهرام : ان مصلحة البلد أن تقف المشادة عند حد ابداء الآراء ، دون تجاوز الى الشدة ، والى الاضطراب والى الحجر ، على الحرية ، وما شابه ذلك فان نتيجته سواء أكان ذلك فى نظر الشعب أو فى نظر الأجنبى أو فى حكم المصلحة العامة ذاتها : الضرر المحقق ، الذى يصعب بعد وقوعه اصلاحه أو الاستعاضة عنه » .

وحول ميثاق الأحرار الدستوريين والوفديين كتب الأستاذ أحمد وفيق فى صدر صحيفة الأهرام « ١٧ أبريل ١٩٣١ » وتحت عنوان « نظرات فى الموقف السياسى ، هوائىق وميثاق » كتب يقول : حتى ٣٠ مارس ١٩٣١ أى حتى ذلك اليوم ، الذى أذيع فيه ذلك الاتفاق الذى سموه ميثاقا بين الوفد والأحرار الدستوريين ، كنت أحس ويحس أصدقاؤى بأن تهمسى للرأى القائل بالاضراب عن الانتخابات قد أخذ منى مأخذا عزيزا كاد يؤدى الى قطع صلتى بكثير من أعز اخوانى ، أما سبب ذلك الحماس فالأمل فى أن يرسخ فى صدور الوفديين الاعتقاد بأن التفاهم مع الانجليز قبل تحقيق الاستقلال التام هو أس شقاء مصر ، وقد يكون هذا الأمل بناء على ما أنزله الانجليز من شروط الهيم ، والغم بالوفد ، التى يقبلها عن طيب خاطر فى دفعه هذه الخصومة التى بدأت ساعة أن قال زعيم الوفد أنه اذا كان قد فقد المعاهدة ، فقد كسب صداقة الأمة الانجليزية .

وردد وزير خارجية إنجلترا ما يشبه هذا القول فى دلالة على عاطفة الحب ، المتبادلة بينه وبين خصومه الأشراف المعقولين « ثم يعدد الأستاذ أحمد وفيق - وهو من خيرة الكتاب الوطنيين الذين لم ينالوا بعد حقهم من التكريم والتمجيد ، وتخليد الذكرى - المواثيق الوطنية التى عقدت بين الأحزاب المصرية كالوفد ، والحزب الوطنى ، وغيرهما ، والتى لم يكتب لها النجاح والتوفيق الى أن يقول : هذه بعض السوابق التى كانت تلوح فى أول عيها وعليها مسحة قومية ثم لا تلبث أن تكون كشرارة ينفرج عنها ليل ، لتدفن فى غور ليل آخر » .

وقد كانت مقالة الأستاذ أحمد وفيق عن عدم جدوى تلك المواثيق التى تعقدها الأحزاب المصرية وكأنها نبوءة لما سيحدث بالنسبة للميثاق الوفدى الدستورى : عهد الله والوطن ، الذى لم يستمر طويلا ، اذ فشل تماما فى نوفمبر ١٩٣٣ بسبب ذلك الحلاف الخطير ، الذى نشب بين الحزبين المتحالفين حول فكرة الوزارة القومية ، التى عارضها الوفديون وأيدها الأحرار الدستوريون ، على أية حال لقد نجح الائتلاف الوفدى الدستورى فى زعزعة نظام حكم اسماعيل صدقى وحظى الحزبان المتآلفان بتقدير الشعب والتفافه حولهما وخاصة بعد ذلك المؤتمر الوطنى الذى حدد لانعقاده يوم الجمعة ٨ مايو ١٩٣١ وقررت الحكومة الصديقة منعه فاتفق زعماء الحزبين على وضع قراراته التى جاء فيها : تمسك الشعب بدستور سنة ١٩٢٣ واعتبار النظام المقرر به النظام الوحيد الذى ترضاه الأمة لحكمها ، وكذلك مقاطعة الانتخابات التى تجريها وزارة اسماعيل صدقى فى ظل النظام الجديد ، واعتبارها لا تمثل إرادة الأمة ولذلك - وهذا هو المهم - فكل معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومتها ويستند الى هذا البرلمان لا تنقيد الأمة بنصه أو بتنفيذه ، وكذلك الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقى باشا من مصادرة حرية الرأى ، بتعطيل الصحف ومراقبتها اداريا والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان الى آخر مما أدى الى سفك الدماء واثارة الخواطر وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم أو واجباتهم الى غير ذلك من الأعمال الخائفة لحرية الفرد ، والمجموع ، مما كان له أسوأ الأثر فى حياة البلاد من جميع نواحيها اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية » .

وكان من بين الذين وقعوا على تلك القرارات ، مصطفى النحاس ومحمد محمود ، وعدلى يكن ، وأحمد زيور ، ومحمد مصطفى المراغى ، وويصن واصل ، ومرقص حنا ، وواصل غالى ، وعلى الشمسى ، وأحمد خشبة ، ومكرم

عميد ، ومحمود فهدى النقراشى ، محمد بهى الدين بركات ، وعبد العزيز عزت
بالإضافة الى بقية أعضاء الوفد المصرى ، وأعضاء مجلس ادارة حزب الأحرار
الدستوريين ، ومن كبار الضباط المتقاعدين : اللواء على فهمى ، اللواء محمد
فاضل ، اللواء على شوقى ، اللواء على صدقى ، اللواء عبد الحميد راغب ، وكان
من بين الأمراء ، والنبلاء الذين وقعوا على تلك القرارات : عمر طوسون ، ومحمد
على ، وعمر ابراهيم ، وسعيد داود ، ومحمد على حليم ، وابراهيم حليم .

وقد أجرى اسماعيل صدقى انتخاباته التى قاطعها الشعب مقاطعة تامة
أشبهت كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى روعتها ، واتساع مداها
مقاطعة الأمة للجنة ملنر سنة ١٩١٩ بل ان تضحيات البلاد من القتلى ،
والجرحى ، فى هذه الانتخابات كانت أعظم وأكبر من تضحياتها فى مقاطعة
لجنة ملنر ، وقد عمدت الحكومة الى تزوير عملية الانتخابات فأوعزت الى لجان
الانتخابات أن تزور محاضرها ، بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذبا وزورا ،
وبذلك تمت هذه المهزلة ، بل هذه المأساة الانتخابية وكانت سابقة خطيرة اتبعتها
الادارة فى العمليات الانتخابية ، كلما أرادت الحكومة اصطناع برلمان صورى »

وقد قامت مظاهرات عديدة فى القاهرة والاسكندرية . بل وفى بعض القرى
استهدفت تعطيل عملية الانتخاب كما أضرب عمال عنابر بولاق ، والورش
الأميرية ، عن الاشتراك فيها وتظاهروا احتجاجا عليها فقامت الحكومة بمظاهراتهم
بمنتهى القسوة ، والعنف وسلطت عليهم قوات البوليس والجيش وأطلق الجنود
الرصاص على العمال فقتل منهم كثيرون : فى القاهرة - مثلا - كان عدد القتلى
فى الأيام الثلاثة الأولى للانتخاب - كما قدرت الحكومة ذاتها - ثلاثة عشر
قتيلا ، وعدد الجرحى ١١١ جريحا : فى ميت غمر قتل ستة من الأهالى وجرح
٢٣ ، فى مركز المنصورة قتل عشرة من الأهالى وجرح كثيرون ، وقدر عدد القتلى
فى كل أنحاء البلاد - تقريبا - بمائة قتيل وبلغ عدد الجرحى - على أقل تقدير -
١٧٥ جريحا .

واجتمع البرلمان فى ٢٠ يونيو ، ١٩٣١ وكان عدد النواب الذين نجحوا
من حزب الشعب الذى ألفه اسماعيل صدقى قد بلغ ٨٣ نائبا ، ونواب حزب
الانحاد شريك حزب الشعب ٢٠ نائبا ، كما نجح ١٧ نائبا من المستعدين ، و٨ من
الحزب الوطنى ، وقد كان اشتراك الحزب الوطنى فى هذه الانتخابات - بعد
أن وقف موقف العداء الصريح ، الواضح لدستور ١٩٣٠ - سقطة لا يمكن أن
يفرغها التاريخ لأعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، أو لبعض أعضاء اللجنة

الادارية ، الذين وافقوا على الاشتراك فى تلك الانتخابات . والقد حدث خلاف خطير فى داخل اللجنة الادارية للحزب الوطنى بين مؤيد للدخول فى هذه الانتخابات وبين معارض لدخولها وكانت وجهة نظر المؤيدين لدخول الانتخابات ان الوفد ملما حارب الحزب الوطنى فى الانتخابات حتى لقد بذل جنودا شاقة ومضنية فى انتخابات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ لاسقاط أقطاب الحزب فى دوائرهم ، التى كانت تعتبر مقبلا للوطنيين ، سقط عبد اللطيف المكباتى فى انتخابات ١٩٢٤ ، وعبد اللطيف الصوفانى فى انتخابات ١٩٢٥ ، وأحمد لطفى ، وعبد الرحمن الرافعى ، فى ١٩٢٦ .

وقد توفى كل من الثلاثة الاول ، فى أعقاب الانتخابات التى سقطوا فيها مما حدا بالأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، أن يطلق عليهم شهداء الانتخابات ، وكانت وجهة نظر المعارضين لدخول الانتخابات أن الشعب كله يقطع هذه الانتخابات وان الحزب الوطنى ينبغى عليه الاشتراك فى مقاطعتها ، وانقسمت اللجنة الادارية الى أغلبية وأقلية ، فكانت الأقلية كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - وكنت منها - الى جانب المقاطعة ولكن الأغلبية قررت عدم المقاطعة : وكان يجهر بالحزب الوطنى الذى رفع فى أواخر سنة ١٩٢٥ راية الثورة على قانون الانتخاب الباطل ، الذى أصدرته وزارة زيور باشا ودعا الى العمل به أن يقف هذا الموقف من دستور صدقى وقانون انتخابه .

وكان خليقا به أن يشترك فى معركة الدستور ١٩٣٠ وكان حامل لوائها ، وبذلك يكون منسجما مع ماضيه فى النضال عن سلطان الأمة ولكنه لم يفعل .

وقد دفع الحزب الوطنى ثمن اشتراكه فى برلمان صدقى وكان الثمن غاليا جدا .

وقد عين اسماعيل صدقى الكثير من الشخصيات فى مجلس الشيوخ كان من بينهم على ماهر ، ويحيى ابراهيم ، وعبد الفتاح يحيى ، والشيخ الأحمدي الغواهري شيخ الجامع الأزهر ، والأنبا يوانس بطريرك الأقباط الأرثوذكس والحاخام ناحوم أفندي حاخام اليهود الأكبر ، وأحمد عبود ، ومحمد طلعت حرب ، وفارس نمر !

وكانت أكبر جريمة وطنية ارتكبها برلمان صدقى هى موافقته على التنازل لاي탈يا عن واحة جغبوب بمقتضى الاتفاقية التى وقعها زيور باشا فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ والتى امتنع البرلمان طيلة سنوات ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ عن ابرامها وسوف نكتب عن هذه الاتفاقية وبتوسع فى مناسبة أخرى

وحتى تكون الصورة - من الناحية التاريخية مكتملة - نعود الى المذكرات السياسية للدكتور محمد حسين هيكل فنشير الى بعض ما ذكره الدكتور هيكل عن أيام وزارة اسماعيل صدقي وعن تنكرها للشعب ، وعن تزويرها للانتخابات: يقول هيكل : تحت يدي وأنا أكتب هذه السطور صورة خطية من عريضة قصد أن يوقعها رجال القانون عثرت عليها وأنا أفتش في أوراقى الخاصة ولست أذكر الآن أوقعت هذه العريضة ورفعت الى مقام جلالة الملك أو أنها لم توقع ولم ترفع على أن ما فيها يرسم صورة صادقة للاجراءات التى اتخذها صدقي باشا فى ذلك الحين : وهآنذا أنقل هنا بعض ما فيها : ان وزارة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا قد جرت فى حكمها البلاد على طريقة يعافها القانون ، وتأبأها مبادئه ، وأصوله الأولية فهى لم يكفها أن ألغت دستور مصر وأن وضعت من تلقاء نفسها نظاما يسلب الأمة سيادتها ويجعل السلطة التنفيذية فى الواقع مصدر السلطات ، بل تجاوزت بعد ذلك فى الواقع ، كل قانون معروف فى تصرفاتها لتفرض هذا النظام الذى استصدرته بوسائل عرفية مستهترة بكل ما كفلت القوانين للأفراد والجماعات من حقوق وواجبات عطلت حرية القول وحرية الرأى ، وحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، وحرية التنقل فى بلاد الدولة وأكرهت الموظفين على أن يكونوا أدوات هذا التعطيل وهذا الازدراء ، المهين للقانون وغامرت بالروح المعنوية للبوليس ، وللجيش بأن سخرتها لأغراضها العرفية ولمحاربة النظام والقانون ، ثم انها تدفع رجال الادارة جميعا ، كى يقوموا أثناء الحركة الانتخابية التى تحاول اكراه الناس على الاشتراك فيها بكل ما يحقق أغراضها وما يخالف القانون فى سبيل غاياتها ، بل بارتكاب الجرائم ، فى سبيل هذه الغايات » .

وعن الانتخابات قال د. هيكل : اقترب يوم الانتخاب ونحن على ثقة من أن الأمة ستقاطعه وعلى ثقة كذلك من أن صدقي باشا ، سيعمل كل ما فى وسعه لىخلق صورة انتخابية توهم من يريد أن يقنع نفسه بأن تلك انتخابات وبأن الأمة رضيت بالنظام الجديد ، فلما تنفس صبح يوم الانتخاب اذا بالعاصمة كأنها على بركان ، أو كأنها ميدان قتال فقوات البوليس والجيش منتشرة فى كل مكان والمظاهرات كذلك منتشرة فى كل مكان وحبل الأمن مضطرب أيما اضطراب والعنف بالغ غاية الشدة من الجانبين للمتظاهرون حطموا مركبات الترام وحاصروا الدوائر الانتخابية والبوليس يبذل غاية جهده ليحمل الناس اليها بقوة بأسه ، وفى حمايته ، ووقعت فى الأقاليم حوادث دامية ذهب فيها أرواح بريئة وأريق على الأرض دماء زكية لم يكن لاراقتها مسوغ . وانتشر مراسلو الصحف المصرية والأجنبية هنا ، وهناك ينقلون الى قرائهم صورة لما كان يجرى فى ميادين المعركة العنيفة التى قامت بين الحكومة والأمة فلما انتهى اليوم ، أذاع صدقي

باشا ، فى الصحف تصريحاً بأن الانتخابات جرت على خير وجه . وفى جور من
اليهود والسكينة وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت فى انتخاب سبق .

ويقول د . هيكل : لقد لجأ اسماعيل صدقى فى الفترة ، التى انقضت بين
صدور دستوره وانتخاب برلمانه الى اجراءات شاذة بلغت من العنف أن خلفت
فى النفوس حفاظ ، لا سبيل معها الى صلح ، بل لا سبيل معها الى هدنة . ليندا
ظلت الخصومة بينه وبين سائر الأحزاب ، ونستطيع أن نقول بينه وبين سمود
الأمة : بالغة غاية الشدة : ولم يدر بخاطره بطبيعة الحال أن يتخلى عن الحكم
لعل فى تخليه عنه ما يهدى بعض الشئ من هذه الحفاظ تمهيدا لخلق جور
أكثر صلاحية لتفاهم ، ولم يدر كذلك بخاطر أية سلطة أن توحى اليه بالتنحى
عن الحكم مخافة أن يقال ، انه صنع ما صنع وبذل من الجهد ما بذل ثم كان
جزأه هذا الاقصاء عن الحكم ، لهذا بقى فيما كان فيه يلجأ الى البطش والى
تجاوز القانون ويلجأ تنكيلا بخصومه الى ألوان من الكيد لا يرضى هو عنها لولا
هذه الخصومة الهوجاء ، التى اندفع اليها ثم حملته الظروف بعد هذا الاندفاع
الى اعتبار موقفه موقف حياة أو موت لا يعبأ صاحبه باعتباره من الاعتبارات
ولا يتخرج عن شئ يكفل له الظفر بخصومه ، وان خالف ما يفرضه القانون أو
ما يرضاه مألوف الخلق بين الناس .

ويروى الدكتور هيكل نموذجا لما كان يلجأ اليه البوليس السياسى من
مكائد للشرفاء فيقول : ان محكمة جنايات مصر كانت تنظر قضية الخطابات
المزورة . وكانت طائفة من رجال البوليس لهم يد فى تزيف ما هو منسوب
الى المتهمين . وكان محمود بك غالب المستشار رئيس الدائرة ، التى تنظر
هذه القضايا ، وكان من عادة محمود بك ، أن يمضى سهرته كل ليلة بقهوة
الأنجلو بجوار البنك الأهلى ، وبينما هو جالس ذات مساء اذ قيل له ان سيدة
تريد أن تقابله وأن تتحدث اليه ، وكان معه صديقه خليل بك غزالات وهو
الذى قص القصة ولما كان خليل بك رجلا قضا ، ويعرف أمثال
هذه الألاعيب ويعرف دقة مركز صديقه محمود بك ، فى هذا الوقت الذى تنظر
فيه قضية الخطابات المزورة ، منعه من الخروج ، وخرج هو فاذا سيدتان
مشهورتان بالخلاعة ومن ورائهما رجل من رجال البوليس السياسى السرى فأدرك
خليل بك لساعته أنها مكيدة يراد تدبيرها ، لمحمود بك غالب ، للتشهير به فهجر
السيدتين ورجل البوليس وطردهما وأخبر محمود بك ثم أخبرنا بالامر .

ربما قيل ان البوليس السياسى هو الذى دبر هذا الكيد ، انتقاما من

غالب بك ولو ان هذا كان صحيحا - وقد يكون صحيحا - لكان الرد عليه أن البوليس السياسى لا يجرؤ على مثل هذا الوضع بمستشار بمحكمة الاستئناف. أثناء نظره قضية من القضايا التى تهمة الحكومة اذا كان يعلم أن الحكومة تغضب لكرامة المستشار وتعاقب من يحاول العبث بهذه الكرامة . . . وكان اسماعيل صدقى قد بالغ فى اضطهاد حرية الصحافة على نحو لم يحدث حتى عندما كان الاحتلال البريطانى فى عنفوان سطوته ، وجبروته ، وكان سلاح المصادرة من الأسلحة التى كان يستخدمها دائما ، فلما فشل هذا السلاح لجأ الى سلاح تعطيل اصدار الصحف بل الغائيا تماما كما سيتضح فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

صدقى يعلن الحرب على الصحافة وعلى الشعب

● سئل ابراهام لنكولن - الزعيم الأمريكى العظيم - هل أنت دكتاتور محرر ؟ فقال : هذا يتوقف على نظرتك . وحكى ابراهام لنكولن أسطورة راع للأغنام ، حال بين الذئب وبين افتراس الماشية ، فهذا الراعى - كما قال لنكولن - بالنسبة للماشية محرر ، وبالنسبة للذئب دكتاتور .

وهناك فى التاريخ القديم ، وفى التاريخ الحديث - « دكتاتوريون » كثيرون كانوا فى نفس الوقت محررين : دكتاتوريون بالنسبة لمغتصبى حقوق بلادهم وشعوبهم ، ومحررون بالنسبة لبلادهم ولشعوبهم . وفى التاريخ الحديث والقديم أيضا كان هناك دكتاتوريون أبدا ، دكتاتوريون بالنسبة لشعوبهم وبلادهم : لا يطيعون أبدا أن ترتفع كلمة الشعب ، أو أن تعلق كلمة الحق أو أن يكون هناك رأى آخر ، يختلف فى قليل أو كثير عن آرائهم . انهم يعتقدون دائما ان الشعوب هى مجموعات من الغوغاء ، بحاجة الى وصاية دائمة ، وبحاجة الى أن يتولى غيرهم - حتى ولو كان هذا الغير فردا واحدا - أمورهم دون أن يكون لهم أى حق فى مناقشة أولياء أمورهم ، وهم يعتقدون أيضا ان الله جباهم ، بمميزات ، وميزات وخصائص لا تتوافر فى غيرهم ، وهم لذلك يجب أن يكونوا فى مستوى عال عن الجماهير لا يجوز عليهم الخطأ ولا يجوز لغيرهم أن يحاسبهم لانهم - وهم الصفوة المختارة - فوق النقد وفوق الحساب : وقد كان اسماعيل صدقى باشا واحدا من هؤلاء « الدكتاتوريين » الذين يستأسدون على شعوبهم ، ولكنهم ازاء مانح السلطة أو مانعها أقزام صغار ، ليس من حقهم أن يناقشوا أبدا سادتهم وأولياء أمورهم الذين تلقوا منهم السلطة . وقد كان اسماعيل صدقى باشا - بحق - كفاءة اقتصادية جبارة ، وكان فى نفس الوقت صاحب عقلية سياسية متميزة ولكنه - والعبارة دائما يخطئون - لم يعرف كيف يستغل عبقريته السياسية والاقتصادية كما يجب وإن كان حتى آخر أيامه ، يعتقد انه استغل

تلك العقلية السياسية كما يجب بل وأكثر مما يجب ، وكان اسماعيل صدقي بحكم تكوينه العقلي ، والفكرى والتنظيمى ضد الوفد المصرى ، كحزب سياسى وكان يرى أن الوفد يستخدم أسلوبا ديماجوجيا قد يفيد الحزب ، ولكنه لا يفيد الشعب . وإن الوفد ، عندما يكون فى الحكم ، لا يحترم أبدا رأى الأقلية ، أو على الأقل رأى خصومه السياسيين ، وأنه يحاربهم بكل الأسلحة : يصادر آرائهم . يسير المظاهرات العنيفة الجارفة لشرعهم ، وايدائهم وتدمير بيوتهم ومكاتبهم ، وعظام رؤوسهم اذا أمكن ! ولا يتيح أبدا لواحد منهم أن يبدى رأيا يخالف ما يراه الوفد ، لا فى الصحافة ولا فى اجتماع عام ، أو خاص ، وأنه عندما يحكم ، يريد الحكومة كلها وفدية ، لحما ، ودما ، لا يهتم أبدا بأية كفاءات سياسية أخرى - حتى ولو كانت قد بلغت مبلغ العبقورية - ما دامت لا تنتمى الى حزبه ، وفى الوقت نفسه يرفع كثيرين جدا من غير ذوى الكفايات الى كثير من المناصب وهو يعلم حق العلم ، انهم سوف يكونون فاشلين فى عملهم . لانعدام دؤولانيم . العلمية والعملية .

ولكنه لم يكن أبدا ليهتم بذلك كله مادام المؤهل الأول ، والأكبر موجودا لديهم ، وهو انتمائهم الى الوفد . وكان اسماعيل صدقى باشا يأخذ على الوفد أيضا انه يلجأ الى العنف أحيانا فيما يتعلق بالانجليز وبالسراى وإن الصالح العام - من وجهة نظره - لا يستوجب العنف وإنما يستوجب اللين ، ولما كان هو - اسماعيل صدقى باشا - يعتقد فى نفسه انه بطل اللين بالنسبة للانجليز وللسراى فقد كان يرى انه قادر على أن يستخلص من الانجليز ومن السراى كل ما يمكن استخلاصه ، وكان اسماعيل صدقى باشا يرى فى نفسه أيضا انه الوحيد القادر على كشف الوفد المصرى والحيولة بين الجماهير وبين الوفد بما يقدمه للجماهير من خدمات فى مجالات الإصلاح الداخلى : مجالات التعليم ، والصحة ، والزراعة ، والصناعة و . . . وكان اسماعيل صدقى باشا يسئ دائما الظن بالشعب فكان يطلق عليه دائما « شعب كل وزارة » وكان يبني وجهة نظره هذه - اساءة الظن بالشعب - على توجه جماهير غفيرة بصفة تكاد تكون أوتوماتيكية الى كل وزير جديد ، لتهنئته ، واستجلاب رضاه ووضع خدماتهم تحت تصرفه ناسيا ، أو متناسيا ان تلك الجماهير التى تعودت أن تصفق دائما - وبحماس شديد - لكل قادم جديد ، ليست أبدا هى الشعب وإنما هى فئة قليلة من الناس احترفت هذا اللون من العمل ، وبرعت فيه وتفوقت على غيرها بما كانت تستخدمه من أساليب رخيصة يرفضها الكثيرون .

وكم كانت المفاجأة عنيفة وقاسية بالنسبة لاسماعيل صدقى باشا منذ اليوم الذى ولى فيه الوزارة انه لا يستطيع مثلا أن يجتذب الجماهير بقرار وزارى

يصدر كما أنه ليس من السهل أبدا على من فى يده السلطة أن يتنازل عنها .
 ان الانجليز -مثلا- الذين احتلوا مصر ، بعد حرب عنيفة استخدموا فيها جيوشهم
 وأساطيلهم ، وبعد القضاء ، على مقاومة شعبية قوية استنفدت الكثير من جيودهم
 وامكانياتهم ، والانجليز ، الذين نعموا سنووات ، وسنوات باحتلال كل ما فى
 مصر ، وكل من فى مصر ، وباستغلال كل قطرة ماء أو كل شبر من أرضها
 لصالحهم ، لا يمكن أبدا أن يتنازلوا عن سلطاتهم فى مصر ، لان اسماعيل صدقى
 باشا يستخدم أسلوبا ليئا فى مناقشاته معهم ، أو فى التعامل معهم ، بصفة
 عامة ، وكذلك السراى : ان السراى ليست مجرد ملك يحكم . ويريد ان يستغل
 كل سلطاته لصالحه الشخصى وحسب ، ولكنها أيضا مجموعات أفراد كثيرين
 يعملون بها ولهم مصالحهم ، الشخصية أيضا ولهم صداقاتهم الشخصية كذلك .
 ولهم طموحاتهم الشخصية . ثم ان السراى ، والملك وحاشيته ، لم يحصلوا على تلك
 السلطة بسهولة ، وانما حصلوا عليها بعد مؤامرات ومناورات وتكتيكات استمرت
 ثمانى سنووات ، حتى مجيء اسماعيل صدقى الى الحكم وهى بملكها وبحاشيته ،
 لا يمكن أبدا أن تتنازل - لمجرد استخدام الأسلوب اللين فى معاملتها - عن
 سلطانها لأى كائن من كان ، انها كالانجليز تماما لا هم لها ، بالنسبة لأى قادم
 جديد الا أن تستغله لصالحها وتجعل منه مصدر قوة جديد لها يضاف الى مصادر
 قوتها . ثم ان الجماهير - وخاصة جماهير شعب مصر - عنيفة جدا الى أبعد
 درجات العنف ، انها تبدو فى البداية صبورة ، ومسالمة بل - وفى بعض
 الأحيان - تبدو مستكينة للغاية ولكنها سرعان ما تنور ، وتكون ثورتها عنيفة
 لا تترك أمامها ، أى شئ ضدها دون أن تقضى عليه ، ولا تترك أمامها أى شخص
 حاول ، أو يحاول المساس بها ، أو بمصالحها دون أن تنال منه .

ومنذ اليوم الأول لمجيء صدقى باشا الى الحكم شعرت الجماهير بعداء شخصى
 تجاهه ، لأنها تعرف مسبقا رأيه فيها وخططه لسحقها ، ولو أنه
 جاء لها بالمن والسلوى - كما يقولون - لعارضته بل الحاربتة ، الى أبعد الحدود .

وقد كانت مقاومة الشعب - حتى بدون تنظيم من قيادات الأحزاب
 المعارضة - لاسماعيل صدقى ودكتاتوريته ، مقاومة عنيفة ، نعتبرها
 - بلا جدال - من أنصع صفحات التاريخ المصرى ومن أكثرها مجدا وخلودا ،
 وقد سثلت أكثر من مرة لماذا تولى اهتمامك البالغ بمقاومة الشعب لاسماعيل
 صدقى ، وكنت أقول لمن يسألنى : لأسباب كثيرة : أهتم بتلك الفترة من
 تاريخنا ، أولا ، لانها فى الغالب ، ظلت مجهولة أو شبه مجهولة فى أدبنا
 وتاريخنا ، ولو لم يكتب عنها صديقنا الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى ، قصته
 الرائعة (الأرض) ، لما عرفنا عنها شيئا ، ثم ان الكتابات القليلة ، التى تناولت
 تلك الحقبة من تاريخنا كانت فى الغالب ، اما موجهة للغاية لا تفى بالغرض

واما مغرضة أو مغرقة فى الغرض ، تسمى أكثر مما تفيد . وثانيا : ان الشعب المصرى عندما كان يقاوم دكتاتورية اسماعيل صدقى ، كان صائبا للغاية فى مقاومته ، كان أصيلا الى أبعد حدود الأصالة ، كان دائما وأبدا فى القمة الثورية التى جعلت كل عمل ولو كان بسيطا ، أقدم عليه اسماعيل صدقى ، عملا ضخما ، يقتضى مقاومته وبشدة . وثالثا : فان جماهير الشعب كلها قد اشتركت فى حركة المقاومة هذه اشتراكا عمليا بحيث اننا نقول - وبدون تحفظ - انها حركة جماهيرية واسعة تلقائية ومنظمة فى وقت واحد ، بلغت فيها الشجاعة الوطنية قممتها ، وبلغت فيها التضحية الوطنية ما بعد القمة لو جاز استخدام هذا التعبير . ان العمدة - مثلا - الذى ولد وتربى وعاش فى بيت العمودية ، آلت اليه العمودية ، أبا عن جد ، عرف لذة السلطة جرب ، كيف يستطيع أن يقتص من خصمه هذا أو ذاك . يبعث ببعض أفراد هذا الخصم الى الجهادية أو الى حراسة النيل أيام الفيضان بدون أى قيد على تصرفه .

هذا العمدة الذى جرب وجود غرفة «السلحليك» - أى غرفة أسلحة الخفراء - فى بيته وعرف أية لذة فى أن يكون فى بيته غرفة بها عشر أو عشرون بندقية . يحملها عشرة أو عشرون خفيرا وتكون هذه البنادق وأصحابها تحت تصرفه الشخصى ، عندما يجد هذا العمدة ان صالح وطنه يدعو الى الاستقالة فيستقيل ، فتفرض عليه غرامة كبيرة لانه استقال ، كتهديد له ليعدل عن الاستقالة فإذا به يصبر عليها ويدفع الغرامة ، وعندما لا يجد لديه قيمة الغرامة يستدين أو يبيع بعض أرضه - أعلى شئ عنده - وبعد أن يدفع الغرامة ، يحكم عليه بالسجن ، فيستقبل السجن راضيا مغتبطا سعيدا ، لأنه أدى واجبه : انه لا ينتظر - مثلا - أن يعين وزيرا فى الوزارة القادمة ، و لا ينتظر - مثلا - أن ينتخب عضوا فى مجلس النواب أو الشيوخ فى الدورة القادمة ولا ينتظر - مثلا - أن يعين ابنه أو أحد أقاربه وكيلا للنائب العام : انه يقدم على تلك التضحية وكأنما يقدم على زفافه من فتاة يحبها ، بينما هو يعلم حق العلم ، انه لو اختار الطريق الآخر لبقى فى منصبه بجاهه وهيلمانه ، ولعين أبنائوه وأقاربه فى وظائف هامة ، ولأقرضته البنوك ما يريد من أموال دون فوائد و . . و . . ولكنه يفضل ما فيه صالح الوطن ولا يكون هذا العمدة ، هو وحده فى نقطة البوليس التى تضم مجموعة من القرى ، ولا فى مركز البوليس الذى يضم مجموعة من نقط البوليس ، وانما يكون كل عمدة فى مصر هو هذا العمدة ، وهكذا كان الشعب جميعه يضحى وبكل ما يملك : يضحى ، وهو يخسر كل ما يملك ، يضحى بالحاضر ، والمستقبل وهو لا يعرف متى تنتهى تلك التضحيات بل هو يضحى ولا ينتظر أبدا جزاء ولا شكورا لا اليوم ولا الغد ،

وعندما يضع كل مواطن مصلحة بلده فوق كل مصلحة . وعندما يتقدم كل مواطن للتضحية بكل ما يملك ، بالمال ، بالولد ، بالوظيفة ، بأثاث البيت . عندما يتعرض كل مواطن للسجن والاعتقال ، والنفي والتشريد بل وللدوت ، فى سبيل مصلحة بلده فيقبل كل تضحية راضيا ، مغتبطا ، أعتقد ان ذلك ، هو أقصى ما يمكن أن يصل اليه شعب من الشعوب فى التضحية والفداء . ولذلك فاننا نرى ان التركيز على تلك الفترة من تاريخنا التى ارتفع فيها مستوى التضحية ، الى أعلى مستوى ، وعندما نشيد بتلك التضحيات البائلة ، التى قدمها شعبنا - كل شعبنا - نكون قد أدينا ، لشبابنا على الأقل ، صورة رائعة من صور الماضى تدفعه الى أن يضع دائما وأبدا مصالح بلده - المصالح الحقيقية لبلده - فوق كل اعتبار شخصى . .

وبعد ذلك الاستطراد ، الذى كان لابد منه ، وللرد على بعض تساؤلات الجماهير ، نعود ، الى ما سبق أن أشرنا اليه من استخدام ، اسماعيل صدقى باشا كل الأسلحة لمحاربة الصحافة ولجوئه فى البداية - الى سلاح الايقاف - فلما فشل هذا السلاح لجأ الى سلاح التعطيل : عطل - مثلا - جريدة كوكب الشرق وجريدة البلاغ وجريدة اليوم تعطيلاً نهائياً بقرار من مجلس الوزراء ، مع تخويله سلطة تعطيل أية صحيفة أخرى تستر باسمها الصحف المذكورة ذلك ان الصحيفة التى كانت تعطل أو تصدر ، تصدر فى اليوم التالى ، ولكن باسم صحيفة جديدة ، مسموح بصورتها ، على أن يتولى تحرير الصحيفة نفس محررى الصحيفة المصادرة ، أى أن التغيير كان يتم فقط فى الاسم ، دون أية مادة تحريرية أخرى بل دون أى تغيير فى شكل الجريدة المصادرة ، وعطل اسماعيل صدقى صحف السياسة والمؤيد الجديد وصدى الشرق والأحرار الدستوريين وغيرها ، وغيرها

وأصدر من القوانين والقرارات ما جعل الصحافة تعيش - اذا كانت تعيش فعلا - فى محنة دائما . ومن بين القوانين والقرارات ، التى أصدرها - مثلا - قانون يضيف أحكاما جديدة ، الى قانون العقوبات بشأن الجرائم ، التى تقع بواسطة الصحافة كما استحدثت بعض القوانين الجديدة التى أصدرها اسماعيل صدقى ، جرائم جديدة لم تكن واردة فى قانون العقوبات فيعاقب - مثلا - كل من ينشر اداعات - هكذا فى الأصل - بشأن تحقيق جنائي ، قائم ومن ينشر أمورا من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء فى البلاد أو فى رجال القضاء ، أو النيابة . وكان غرض الحكومة من اصدار مثل هذه القوانين والاجراءات معاقبة الصحف التى كانت تعطف على المتهمين أو المقبوض عليهم فى التحقيقات السياسية ، وكانت بعض القوانين التى أصدرها اسماعيل صدقى قد ضاعفت من العقوبات الخاصة ، بجرائم النشر

فجعلت العقوبة . المقررة - مثلاً - فى المسادة ١٥١ من قانون العقوبات تصل الى السجن خمس سنوات مع غرامة تصل الى خمسمائة جنيه - وخمسمائة جنيه يومياً كانت تشكل ثروة كبيرة . وذلك على تهمة التحريض على قلب نظام الحكم القائم بل على كراهيته ، أو الازدراء به ، وكان الغرض أيضاً من تشديد العقوبة . على جريمة كراهية نظام الحكم ، أو الازدراء به حماية الانقلاب الصمدى . والميلولة بين الناس وبين اظهار كراهيتهم له ولكن متى كانت الكراهية تمنع بقانون ؟ ان أى قانون يستطيع أن يمنع التظاهر ، أو التخريب أو حتى جرائم النشر ، ولكن أى قانون مهما كانت العقوبة الواردة فيه : يستطيع أن يقضى على الكراهية : وقد اشترط قانون المطبوعات الجديد الصادر فى ١٨ يونيو ١٩٣١ شروطاً عديدة قاسية من بينها ألا يكون المحررون المسؤولون أو رؤساء التحرير قد حكم عليهم فى جريمتين من جرائم النشر وألا يكونوا أعضاء فى البرلمان ، كما اشترط قانون المطبوعات أن يكون لكل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع مطبعتها الخاصة بها . وغير ذلك ، من القوانين التى لم تعرفها مصر فى عنفوان الاحتلال البريطانى :

وكنموذج لما آل اليه حال البلاد من ناحية الصحافة نذكر أنه عندما عطل اسماعيل صدقى باشا جرائد الأحرار الدستوريين فكر بعض كتابه فى وضع كتاب عن « الانقلاب الدستورى » الذى قام به اسماعيل صدقى على أن تصدر كلمة السياسة عنوان الكتاب وذلك اشارة الى جريدة السياسة اليومية ، ومجلة السياسة الأسبوعية التى عطلهما اسماعيل صدقى . وخلال شهر واحد انتهى د. هيكى ، وابراهيم عبد القادر المازنى ، ومحمد عبد الله عنان من تأليف وطبع واعداد كتاب السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ، وبينما الكتاب على أهبة التوزيع ، قام البوليس بمصادرة عشرة آلاف نسخة كان قد تم طبعها وتغليفها بالرغم من ان القانون لا يسمح أبدا بمصادرة من هذا النوع ، وأترك د. محمد حسين هيكى يروى ماذا تم بعد المصادرة كما يروى الجوى العام الذى كان يعيش فيه الصحفيون المعارضون لحكم اسماعيل صدقى . يقول د. هيكى : « جعلت أتردد على النائب العام ، بعد أن قدمت له شكواى ، مما حدث وسألته أن يحقق هذه الشكوى وأن يحقق فى الكتاب ان كان فيه ما يعاقب القانون ، عليه فاذا بالنائب العام لا يحقق ، واذا هو يعدنى كلما قابلته بأنه سيقراً الكتاب ليرى ما اذا كان فيه ما يخالف القانون ولم يصدر أمره بالافراج عن الكتاب الا بعد أن انقضى أكثر من شهر على مصادرتة ، وبعد أن خيل الى الحكومة ان هذا الزمن ، لا يجعل فيه من الأثر فى رأى العام ، ما كان مقدراً له لو أنه أذيع فى الناس غداة الفراغ من طبعه .. » .

واقرا الكتاب الذى أزعج اسماعيل صدقى باشا فترة من الزمن فأجد فيه حقيقة ما يستوجب انزعاج رئيس الوزارة . ان الكتاب - مثلا - يتحدث عن موقف الانجليز من مصر ، وعن الانجليز والدستور ، والانجليز والمعاهد ، ومساعي الوزارة الصديقة فى انجلترا ، كما يتحدث عن : الدستور وقانون الانتخاب ومتى عرض على الحكومة البريطانية تعديلهما ، والحزب الجديد ، ومتى تألف ولحساب من قامت الوزارة الصديقة وتصدت لمهمتها .

وفى الكتاب فصل رائع عن المسألة الدستورية والحريات العامة : نتائج اعتماد الوزارة ، على غير الأمة . وفصل آخر عن أساليب الحكم المتبعة : التجسس السياسى : الكيد لخصوم الوزارة ، العمد ؟ واستقالاتهم ، ومحاكمتهم : ضريبة الخفراء ، عقوبة القضاء ، واحالة القضاء الى المعاش ، وحديث طويل « عن الانقلاب الدستورى وأثره فى الموقف الحاضر وانكار الأمة للدستور الجديد ، والمساومة فى باريس ولندن على أراض مصرية ، و . . و . . ثم عن اعتراف اسماعيل صدقى باشا ، بفشل تجربته ، وكذلك « والصراحة هى وسيلة حل المسائل المعلقة بين مصر وانجلترا » .

ومن بين فقرات الكتاب . . فى سمييل نشر الارهاب وسعت الوزارة نطاق التجسس الى مدى لعله لم يعرف فى مصر ، أيام الحرب والأحكام العرفية البريطانية ولم تقتصر الوزارة بهذا التجسس على المصلحة العامة ، كبت العيون على المجرمين أو تشجيع الجناة ، الذين يفرون من وجه القانون بل كان أول قصدها منه أن تقف على الذين يناصرون خصومها دونها للكيد لهم ، وانتهز أنصارها الفرصة ليلفقوا التهم على خصومهم حرصا من هؤلاء الأنصار على ما يبتغون من الوزارة من منافع لم يناصروها الا لئيلها . . » .

ومن فقرات الكتاب أيضا : لجأ اسماعيل صدقى باشا - لتجميع الأنصار لمحربه - الى طرق شاذة كالطرق التى لجأ اليها فى محاربة خصومه . فالعمد والمشايع يجب أن يمضوا ورقة بانهم أعضاء فى الحزب وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته ؛ وأعوان الحزب ، ومن يجدون الانتماء اليه محققا لمصالحهم ، يجب أن يحرروا كشوفات بالأشخاص الذين يخضعون للرغبة أو للرغبة وأن يرفعوا هذه الكشوفات الى رجال الادارة لاستحضار الأشخاص الواردة أسماؤهم بها ، ورجل الادارة النشيط الذى يستحق الرضا ، ومن ثم الترقية فى المرتب والدرجة هو الذى يستطيع أن يحشد للحزب الجديد أكبر عدد ممكن « ، وعن مسائل الانتقام من خصوم الوزارة الحزبيين ، تحدث الكتاب عن احدى هذه الوسائل وهى البيع الادارى للمواشى والحاصلات الزراعية وقد حدث أن بيع ما لدى أحسد هؤلاء

الخصوم بتسعين جنيها . وهذه الأشياء هي - نقلا عن المحضر الرسمي : ستة
ثيران من أحسن الثيران ، جمل واحد ، جاموستان مخصصتان لحلب اللبن ،
جوادان للركوب ، حمارة وبنتها ، ثمانية حمير ، خمسة نوارج الدرس القمح ،
داكار للركوب : والتعليق على ذلك : جميع هذه الأشياء بيعت بتسعين جنيها وهي
ثمن ثورين فقط ، قبل بعد ذلك ، يقال ان الوزارة ليست متسببة في خراب
البلاد ، اللهم ارحمنا من هذه الحالة انك غفور رحيم . . . ! » .

وكان صدقي باشا ، قد حاول أن يضم الدكتور حسين هيكل الى حزب
الشعب ، فبعث اليه برسالة مع صهره عبد الرحمن باشا رضا يقول فيها انه
مستعد لاجابة كل مطلب اذا ترك الأحرار الدستوريين وانضم الى حزب صدقي
باشا وكان مما قاله عبد الرحمن باشا رضا للدكتور هيكل : ان الأحرار
الدستوريين لا يقدرون لك موقفك معهم ، بدليل انهم لا يؤدون لك حقك عليهم ،
وأنت الذى تدير سياسة جريدتهم ، وكان ما قاله هيكل لصهره هذا شيء آخر
ولعل لهم عذرا أعرفه وعلى أى حال فلن أراضى لنفسى موقفا لا يتفق مع موجب
الكرامة والرجولة ، وكان الموقف المالى لحزب الأحرار الدستوريين سيئا للغاية
بدليل انهم لا يعطون مرتبات كافية لمن يعملون فى جريدتهم ، وقد ظن صدقي
باشا ان تلك الأزمة المالية ، التى كانت وقتئذ بالغة الشدة ، يمكن أن تحول
الدكتور هيكل من صفوف حزب الأحرار الدستوريين الى صفوف حزب الشعب
فلما رفض هيكل عرض صدقي أخبر بعض أصدقاء د. هيكل انهم سمعوا ، ان
البوليس يدير أن يضبط عربته يوما بعد أن يدس بهل المحرمات : ويقول هيكل
انه قد عجب لهذا النوع الغريب من الحرب « وان لم أثار به الا أن أكون قد
ازددت عنفا فى مقاومة نظام ينزل الى هذا الدرك فى الخصومة السياسية » .

وعن الروح الوطنية العالية التى كانت تسود الصحفيين والعاملين فى
الصحف الذين كانوا يخوضون أعنف معاركهم يقول د. هيكل ، وأنا أفضل
الاستشهاد باعتباره كاتباً وباعتباره شاهداً عياناً فى نفس الوقت : « حرص
صدقي باشا ، على اقصائى من رئاسة تحرير السياسة فأصدر قانونا للمطبوعات
يحرم من رئاسة التحرير من صدر ضده حكما بالادانة ، ولما كان قد صدر ضدى
حكمان على مقالين نشرتهما السياسة أحدهما الحكمين بغرامة خمسة جنيهات ،
والآخر بغرامة عشرة جنيهات فقد أصبحت محروما من رئاسة تحرير السياسة
وسرعان ما حل محلى فى هذه الرئاسة زميلى الأستاذ عبد القادر المازنى من غير
أن يقتضى عن هذه المسؤولية أية زيادة فى مرتبه ووضع اسم الأستاذ المازنى ،
على السياسة رئيسا لتحريرها ووضع اسمى أنا مديرا لسياسيتها ولم تكن هذه

الروح القوية وقفا على زملائي ، فى التحرير ، بل امتدت الى جميع العاملين فى الجريدة من أولهم الى آخرهم ، من رئيس التحرير الى العامل فى ورشة الصف ولما رأى صدقى باشا أن القانون الذى أصدره لم يجرمنى حق التحرير وحق ظهور اسمى ، على الجريدة مديرا لسياسيتها حاول أن يجد الوسيلة لالصاق تهمة بى ، فكنا بين حين وآخر نرى رجل النيابة مقبلا علينا صدر المساء ، يحقق معنا ويفتش المطبعة ، يريد أن يعثر على شىء ، كتبته أنا يكون مادة لاثهام أيا كان نوعه ، وتناقل المحررون والعمال ان صدقى باشا حريص على أن يصل الى ورقة مكتوبة بخطى يجعلها أساس اتهامى والقبض على و ٠٠ و ٠٠ وكذلك ، كانت الحرب بيننا وبين الحكومة عوانا ، وكنت موقنا بأننى منتصر آخر الأمر لا محالة لاننى أدافع عن حق ولان الناس جميعا مقتنعون اقتناعى وان أفقدهم الخوف عن مظاهرتى وكانت الحكومة تعتمد الى محاربة السياسة فى انتشارها عن طريق التضييق على باعنها ، حيننا واغراء متعديها بالمال حيننا آخر وكذلك كنا كلما ازدادت الحكومة شدة وضغطا ازدادنا ايمانا برسالتنا فاحتملنا فى سبيلها ما لا يحتمله الانسان عادة فى المألوف من الحياة » .

وقد بلغت الخصومة باسماعيل صدقى درجة عنيفة جعلته يرفع دعوى ضد محمد محمود لانه قال لمجموعة من طلبة الجامعة ان صدقى باشا ووزارته تمشى فى حكمها ، على كومة من القاذورات . ورغم ان السياسة نشرت الكلمة مخففة الا ان اسماعيل صدقى أصر على رفع الدعوى ، وعندما دعى محمد محمود من قبل النيابة للتحقيق معه ، رفض الحضور أمامها فما كان من النيابة الا أن رفعت الدعوى ، على محمد محمود ومحمد حسين هيكىل أمام محكمة الجنايات بتهمة السب والقذف وادعى اسماعيل صدقى مدنيا طالبا تعويضا قدره عشرون ألفا من الجنيهات ونظرت الدعوى أمام دائرة الجنايات التى كان يرأسها محمد بك نور فرأى ان القضية لا يجوز نظرها أدبيا فالمدعى ، والمدعى عليه سياسيان بارزان أحدهما رئيس وزارة والآخر رئيس وزارة سابق وقد طلبت المحكمة الى المحامين عن الخصمين ، اسماعيل صدقى ، ومحمد محمود أن يوفقوا بين الخصمين صلحا ، وبذلك تأجلت القضية الى أجل غير مسمى تحدده المحكمة فيما بعد .

وقد قلت فى بحث خاص نشرته قبل أن ينشر هيكل مذكراته السياسية :

« فى أوائل حكم صدقى باشا نشرت السياسة اليومية خطبتين لمحمد محمود اعتبرهما صدقى باشا طعنا فيه فأوفد أحد أصدقائهما المشتركين الى محمد محمود طالبا منه أن يعلن أن الخطبتين نشرتا قبل اطلاعه عليهما ولكن محمد محمود ، أبى ، وفى اليوم التالى أبلغ صدقى باشا النيابة واستدعى محمد محمود

الى سراى النيابة معوطا بزعماء الوفد وزعماء حزبه ، واستمر سؤاله ساعة وربعا ، ولقد احتفظ بجابته عن الأسئلة ، وقد طالب صدقى باشا ، بعشرين ألف جنيه كتعويض وفى ١٢ مايو ١٩٣٢ انتهى التحقيق فى القضية وفى ١٤ أكتوبر أعلن محمد محمود بقرار الاتهام وأحيل الى النيابة وقد رفض فى ٩ أكتوبر التوجه الى النيابة للتحقيق معه فى صدد خطاب ألقاه ببنى مزار . وفى أوائل سنة ١٩٣٢ أحيل الى محكمة الجنايات وكان صدقى باشا مريضا فقال محمد محمود وهو يطلب التأجيل : ان التهمة الموجهة الى تقتضى أن أمس شخص خصمى وخصمى مريض لا يملك الدفاع عن نفسه فأجلوا القضية أو فاحكموا على غير دفاع « أما تلك العبارات التى حوكم من أجلها محمد محمود فى : لو كان عند رئيس الحكومة ذرة واحدة من الحياء بل لو كان عنده ما يسمح له بالخجل لتوارى من أمام الناس واعتزل الحكومة ، اننا مصممون فوق ذلك على أن نصون كرامة مصر وشرفها القومى ، من أن يندس بمثل هذه الأحكام التى صدرت فى حق رئيس الحكومة وحزبه : انه بعمله هذا قد اشترى الحكم بشمن بخس دراهم معدودة : نعم قد صممنا على أن ننقذ مصر من هذه العصاة التى تحكم البلاد بقوة الحديد والنار : ليس بيننا اليوم حكومة وانما بيننا عصاة مجرمة قد حكمت محكمة الجنايات على بعض أفرادها ، وبقي البعض الآخر ، لم تحكم عليه ولكن للأمة ، وللأمة وحدها أن تصدر حكمها النهائى على أولئك الذين أفلتوا من يد القضاء .. »

وصف الأستاذ عبد الرحمن الرافعى حكومة اسماعيل صدقى بقوله : جعلت الوزارة بنك التسليف الزراعى أداة لمساعدة أنصارها واستغلت الأزمة المالية ، لتميزهم فى التسويات والسلف العقارية والضغط على خصومها السياسيين ومحاربتهم بسلاح المطالبات المالية لكى تضطربهم تحت تأثير الخوف من الفقر والفضيحة الى الخضوع لسياستها والانفصال عن المعارضة وهذا لا ريب افساد للأخلاق والضمائر ايما افساد .

وتعقبت الحكومة خصومها السياسيين فى أرزاقهم وموارد معاشهم ، فعطلتها بمختلف الوسائل غير المشروعة لكى تضطربهم الى الذل والاستكانة والانضمام الى صفها ولم تتورع فى هذا الصدد عن اقوال المحالج والمصانع ، لأسباب ملققة ، للتنكيل بأصحابها وجعلهم عبرة لغيرهم ، وقد استسلم بعض الأعيان لهذا السلاح وصمد له آخرون فبرهنوا على صلابة العقيدة ، ومتانة فى الأخلاق مما يحتاج اليه المجتمع فى بلادنا وطغت سسلطة الادارة على السلطة القضائية وبلغت استهانة الموظفين الاداريين بالسلطة القضائية ان كان وكيل

نيابة المنيا يحقق فى مساء ٢٧ مايو ١٩٣١ فى شكوى قدمها بعض الأهالى ضد رجال الادارة فمنعه مأمور ضبط المديرية من الاستمرار فى التحقيق وحال بينه وبين الأشخاص المطلوب استجوابهم وكان لهذا التدخل ضجة كبيرة . ووقفت الحكومة سعيده مغتبطه بازاء هذا الافتئات الصارخ على السلطة القضائية وتحولت الحكومة الى أداة انتقام من خصوم الوزارة ووقر فى ذهن الحكام الاداريين ان هذه مهمتهم الأساسية وان هذه الوسيلة المقوتة هى السبيل الى ترقيتهم وتقليدهم المناصب الممتازة كما استقر فى أذهانهم أن الانتخابات ليست الا مهزلة أو مأساة قوامها الحيلولة بين الناخبين وحريتهم فى الاختيار واکراهم بمختلف وسائل التهديد أو التزييف على انتخاب من تريده الحكومة واختصت الوزارة أنصارها ، والمنفذين لسياساتها الارهابية بالمزايا والترقيات الاستثنائية وزادت على ذلك منح بعضهم صفقات من أملاك الحكومة مقابل ما سمي استبدالاً لجزء من معاشهم خولفت فيها اللوائح ، والقوانين وضحت فيها بمصالح الدولة والاهلين لحساب هؤلاء الموظفين ، وكانت هذه الصفقات بمثابة رشوة لهم مع بقائهم فى وظائفهم .

وعن ما سمي بحادث البدارى قال الأستاذ الرافعى : قتل مأمور مركز البدارى فى مارس ١٩٣٢ لأسباب لا صلة لها بالسياسة وثبت ان سبب القتل ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الأفراد ، مما دعا ، اثنين منهم الى قتله انتقاماً منه وقد ، حوكم ، أمام محكمة جنايات أسيوط فقصت على أولهما ، بالاعدام ، وعلى الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة فرفعا طعنا فى هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرام برئاسة عبد العزيز فهمى باشا فأثبتت المحكمة فى حكمها أن رجال البوليس ، أتوا من المنكرات ما وصفتها المحكمة بأنها اجرام فى اجرام ، وان من وقائعها ما هو هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة وأنها من أشد المخازى اثاره للنفس » ورأت محكمة النقض ان ما جعلته محكمة الجنايات موجبا لاستخدام الشدة ، كان يجب أن يكون من مقتضيات الرأفة .

وكان حكم محكمة النقض والابرام من أخطر الأحكام التى صدرت فى تاريخنا القضائى .

والقضية من بدايتها حتى نهايتها تحتاج الى مزيد من التفصيل كما سيتضح فى الفصل التالى .

الفصل الرابع

البدارى أفضح حادث تعذيب شهدته مصر فى الثلاثينيات

● فى حياة كل شعب من شعوب العالم ، بعض أحداث تأخذ أحجاما ، أكبر من أحجامها الطبيعية وتنال من اهتمام الناس ، أكثر مما تناله مثيلاتها. والسبب أنها وقعت فى زمن معين وأنها أتيحت لها ظروف خاصة ، جعلتها تتميز على ما عداها من أحداث ، وتحقق من النتائج الهامة ، والخطيرة ، أضعاف أضعاف ما كان يمكن لها أن تحققه لو أنها وقعت فى غير هذا الزمن ولم تتح لها تلك الظروف الخاصة ، من تلك الأحداث - مثلا - حادث البدارى الذى وقع فى عهد اسماعيل صدقى باشا ، وكان يمكن أن يطويه النسيان كما طوى غيره ، بل وأهم منه ، لو لم ، يقع ذلك الحادث ، فى وقت كان رأى العام المصرى فيه مهينا للاشتغال لآى سبب من الأسباب ، وتصدر محكمة النقض والابرار - أعلى سلطة قضائية فى مصر - حكما هاما وخطيرا ، يتعلق بذلك الحادث : تشور مصر كلها ، لدى صدور ذلك الحكم ، تقوم ولا تقعد ، حتى البرلمان الذى شكلت أغلبيته حكومة اسماعيل صدقى ، أو شكلته بمعنى أدق حكومة اسماعيل صدقى يغضب ويشور ، ويقدم بعض أعضائه ، أكثر من استجواب ، وتخرج الحكومة ٠٠٠٠ واذا بأحد أقطاب النظام - على ماهر - وكان وزيرا للحقانية لا يملك بعد أن أصدرت محكمة النقض والابرار ، حكمها الخطير ، والرهيب ، لا يملك الا أن يتقدم ببضعة مطالب لمعالجة الآثار السيئة للحادث فلما رفضتها الحكومة أو رفضت بعضها استقال ، واستقال معه بعض زملائه الأمر الذى دفع رئيس الحكومة اسماعيل صدقى ، الى أن يرفع استقالة الحكومة كلها ، ويعيد تأليفها من جديد ، ولكن ما هو حادث البدارى ، هذا الذى أثار رأى العام المصرى كل هذه الثورة العاتية : رجعت الى الصحف ، والمجلات ، قرأت المئات من صفحات محاضر التحقيق ومرافعات ، الدفاع ، والنيابة وحكم محكمة النقض والابرار ، بل استعنت ببعض ممن شهدوا جوانب من تلك المأساة المحزنة ، وخرجت - من ذلك كله - بهذه السطور .

على بعد أربعين كيلو مترا تقريبا ، من مدينة أسيوط ، تقع قرية البدارى ، وهى قرية كبيرة ذات وضع خاص : يتقاسم ، السلطة والنفوذ فيها عمدتان ، على خلاف ما يجرى فى كثير من قرى مصر ، كل عمدة ، يحاول أن يقضى على نفوذ الآخر ، ويتغلب عليه لينفرد ، هو بالسلطة . والى جانب أسرتي ، العمدتين ، توجد أسرة كبيرة ، لا تقل فى النفوذ ، والعصبية ، وكثرة الرجال عن أسرتي العمدتين ، على رأس هذه الأسرة شيخ وقور جاوز المائة من عمره له حفيد فى الثالثة والعشرين من عمره ، درس عامين فى مدرسة الفنون والصنائع ، بالقاهرة كان فيها مثالا للاستقامة والنشاط وعندما لاحت له فرصة العمل فى وظيفة معينة ، فى بلدته ، تقدم اليها ، وفاز بها لأنه يفضل الإقامة فى بلدته ، وبين ذويه . واتخذ أحمد - وهذا هو اسمه - بعد عودته الى قريته من صديقه حسن أبو عاشور صديقا حميما وكانا لا يفترقان الا فى ساعات النوم . . . وقد كانت تلك الصداقة - التى هى مضرب الأمثال فى القرية - سببا فى أنهما أصبحا شريكين فى جريمة مقتل مأمور البدارى ، يوسف الشافعى ، ويوسف الشافعى هذا ، كان ابنا مدللا لأحد عمد الدقهلية ، ولان أمه فرنسية فقد كانوا يطلقون عليه جوزيف ، ولكن أبناء الريف حرقوا الاسم ، من جوزيف الى يوسف ، وعندما أصبح يوسف هذا مأمورا للبدارى بدأت الأحداث الخطيرة تتلاحق .

وأنقل بعض ما نشره المصور عن حادث البدارى ، وقد ذهب أحمد مندوبيه الى هناك ورأى بعينه ، وسمع بأذنيه كل شيء : العمودية ، عمدتان لا عمدة : ولا نحاول هنا أن نتعرض لنكبات العمودية ومآسيها فى الريف . فويلاتها معروفة ولكن ما بالك بعمدتين يتنازعان النفوذ والسطوة فى بلدة واحدة . عمدتان مختلفان فى كل شيء تقريبا ويجمعان على شيء واحد : يجب ألا تقوم لأسرة حسين عبد الحق الكبيرة العدد ، الكثيرة الرجال قائمة ، لانها تهدد مركز أحد العمدتين وتشرئب بعنقها الى « العمودية » : واتفق العمدتان ، فى أمر ثان : التقرب من الحكومة ، والحكومة فى المركز ، سعادة المأمور ، وهبط أحمد جعيدى - الذى ينتمى الى أسرة عبد الحق - بلدته البدارى فرأى - وهو الفتى المتعلم - ان أهله يسامون ألوانا من الارهاق ، لا سند لها ولا مبرر وأنهم يلقون من بعض الجهات عنتا وشدة فوقف فى وجه الارهاب ، والعنت ، يبين أن لا سبب لهما ولا مبرر ، ويقول : ان لأهله ، أن يرفضوا الذل وأن يجأروا بالشكوى كحق كل مواطن يتمتع بحقوق الحرية فى هذا الوطن ، وهنا بدأ النضال : فتى يرتفع بأسرته ، عن قبول الضيم ، وجهة ترى ان هذا الفتى يريد تفتيح الآذان ، والعيون الى ما هو حق ، وما هو باطل والى ما يجب ألا يكون ، وامتدت الأصبع الخفية الى أحمد جعيدى تتناوله بالاتهام فى احدى الجرائم وتقول أنه قتل رجلا ، وان ثياب الرجل مدقونة وهى ملطخة بالدماء ، على مقربة من

بيت جعيدي وتعثر الشرطة على الملابس المنطخة بالدماء ، ويقودون أحدهما الى التحقيق والسجن ثم يعود القتل المزعوم ، حيا يسمى على قدميه ، بعد أن أضحي أحمد جعيدي في عداد المشبوهين .

وتهمة ثانية واتهام ثالث واذا بالفتى الموظف قد غدا مشبوها ومراقبا ، ومعدودا من الخطرين على الأمن العام ، ولكن جعيدي لم يسكت على ذلك فبادر برفع شكايته ، وذهلته الى وزارة الداخلية والى مديرية أسيوط يشكو العمدة الشيخ همام والمأمور يوسف أفندي الشافعي ويحتج على عدم إياه مشبوها واتخاذهما ضده قرارات المراقبين الخطارين على الأمن العام من دون أن يقتشف أية حفاوة ، وجاء دور الصديق حسن عاشور ، صديق جعيدي الحميم فلقى ما لقيه الفتى من انذارات ومراقبة وشبهة وإرهاق ، وشكا الشبان فأحيلت الشكاوى الى المديرية ومن ذا الذي يجرو في الريف على شكوى سعادة المأمور . بل ينسب اليه كذا ، وكيت من صنوف المخالفات ، والخروج بالقسوة الفظيعة عن حدود القانون ، واستمر الضلال وحمي وطيسه ، يودع جعيدي وعاشور السجن لتهمة ما ، فلا يكادان يخرجان حتى يقدم الشكاوى ضد العمدة ، والمأمور ، وتحال الشكاوى على العمدة والمأمور لاجراء اللازم ، فيعود الشبان الى السجن . ويجرى اللازم ، وتقدم جعيدي ، وصديقه يفصلان بعض هذا الى مراجع الشكاوى فأحيلت الشكاوى كالعادة ، الى المأمور والعمدة فكان امتحان الرجولة في جسد هذين المتكودين وكان تنكيل وحشى وصفته محكمة النقض بأنه اجرام فظيع ، ويخرج الشبان من السجن يمزقهما الألم . وتخزيهما الفضيحة ، ألم يقولوا تحت لهب الشياطين ومرارة التنكيل « أنا مره » ألم تمتحن رجولتهما ، ويعبت بجسديهما ؟ ألم يساعا خسفا فيه اذلال الروح والجسد ، والانسانية ؟ وماذا بقي لهما بعد : الشكاوى ، تحول الى المشكر منه لاجراء اللازم ، وما أقطع ذلك اللازم وأقساه : وخرجا من ذلك الجحيم . بعد أن خلع عنها المأمور ، ثوب الرجولة المهلهل وبعد أن التحفا في ساحة المركز ، بعار ما بعده عار ، وعادا الى داريهما ، وهما تكاد تموت منهما الروح ، وينعدم الاحساس ، بل كان - على حد قول محكمة النقض - يتخوفان من تكرار ارتكاب أمثال تلك « المنكرات » في حقهما .

ذهب يوسف أفندي الشافعي مأمور مركز البدارى في مساء يوم ١٩ مارس الماضي ، الى زيارة صديقه فهد أفندي ناصف مهندس الري ، وخرج الرجلان معا ، وسارا يتجاذبان أطراف الحديث الى أن بلغا دار المدرسة الابتدائية بالبدارى ، فما كادا يقتربان من بابها حتى سمعا دوى اطلاق الرصاص ، وسقط المأمور جثة هامدة بلا حراك وحقت اللعنة على البدارى ، لم تمض ساعات على

نقل جثة المأمور القتيل حتى نادى مناد في البلدة بالويل والشبور : اكسبح رجال الهجانة الشوارع والطرقا يزيجون من يعترض سميلهم . بضربات السياط ، وحاصر حكمدار بوليس أسيوط البلدة بجنوده ثم كان الهجوم . وأسمرت قوة من الهجانة الى دار جعيدي فأمسكوا به وشهدوا وثاقه الى الخيل . وساقوه الى المركز . تحت وابل لا ينقطع من وقع السياط وحمل صديقه عاشور من فراشه حملا وحاصرت قوة أخرى دار العمدة محمد بك وسبق بدوره الى التحقيق : كانت القرائن ضعيفة والأدلة واهية فكيف السبيل الى الادانة . يقول وكيل شميخ الخفر سابقا : كان جل المطلوب أن يعترف الشابان بالقتل ، وطوالها بالاعتراف ، فأقسما بأن لا يد لهما في قتل المأمور وعادت المآسى السالفة تمثل بالشابين في المركز دون أن يعترفا بأنهما القاتلان . وصدر الأمر الى الهجانة فاذا بهم يحيطون ببيت آل جعيدي ويأمرونهم بالنزول الى المركز ، فنزل الجند المحطم ، والأب ، والأبناء ، والأعمام وهموا بالسير ، ولكن الهجانة تساءلوا عن بقية آل البيت فأجيبوا بأنه لم يبق الا النساء ، وأنزلت النساء بدورهن وساقهن الهجانة مع الرجال ، الى دار المركز . فكانت الاهانة البالغة التي لا يرى الصديدي أبلغ منها ، حريمه يستقن علنا في الأسواق ، وكانت قوة أخرى من الهجانة تمثل نفس الدور لدى باب بيت عاشور ، ويقول حسدين جعيدي ، والدع يترقق في عينييه : أمسك بي أحد الجنود وانهال ضربا بالسوط ، فما استطعت الا أن ألف ذراعي حول رأسي ، أحصى عيني من السياط ، وأسلم أمرى الى الله ، وكان جنود الهجانة يتناوبون ضربنا والسؤال الذي لا يزال يتردد على مسامعنا : الاعتراف .

ولبشنا على هذه الحالة الرهيبة أياما ولما لم يقع الاعتراف المنشود ، استعرض الحكمدار المحبوسين وأخرج من بينهم أحمد ، وعاشور وأعاد عليهما السؤال في الجريمة فاكتراما . ورفضا الاعتراف قائلين أنهما لم يرتكبا جرما ، وكانت اشارة انقض الجنود على اثرها على أم أحمد وأم عاشور ، وخلعوا ملابسهما ، حتى أصبحتا عاريتين وأخذ الجنود يطلون وجهي المرأتين بمادة بيضاء ، ونادى مناد بأن جميع نسوة الأسرتين سوف يستقن عاريات في الأسواق ، ملطخات الوجوه مربوطات في الحبال ، وصححت من أعماق قلبي . . وأى عار لئن كان ولدى قاتلا فاعدموه بجرمه ، ما ذهب النساء « ولكن الجنود واصلوا خلع الثياب عن النساء ، وهجمت على ولدي وأمسكت بعنقه أطلب اليه أن يعترف فورا سترا لهذه الفضيحة التي لا تمحوها السمون . وصاح أحمد اذ رأى أمه عارية أمام الرجال وصاح حسونة عندما رأى أمه واخواته عاريات أمام الرجال : صاحبا معا يقولان : نعترف ، دعوا النساء ، وافعلوا بنا ما تشاءون . وقضى الأمر ، واعترف الشابان وخرجا من دار المركز كالموتى في صمت وسكون ولقد بلغ من فرط الذهول الذي استولى على أم أحمد جعيدي وشدة ما قاست في المركز ، أنها نسيت ابنتها الصغيرة في السجن ، ولم تتذكرها الا بعد ثلاثة أيام .

وتقدم الشهود يدلون بأقوالهم ، وتم التحقيق وقدمت القضية الى محكمة جنائيات أسيوط ، وهنا بدأت ظاهرة محيرة عجيبة حقاً ، ذلك أن بعض الشهود وقفوا أمام محكمة الجنائيات ينكرون شهادتهم ، التي أدلوا بها فى التحقيقات ويقولون انهم أجبروا على الشهادة بالباطل ، واعتبرت المحكمة هؤلاء الشهود ، شهود زور وقضت على كل منهم بالحبس سنة ، كما قضت على شيخ الخفراء ، والخفراء بالحبس سنتين .

ويهن اسماعيل صدقى باشا ، وبعض أنصاره من شأن حادث البدارى ، بل ويبدون استغرابهم ودهشتهم لشورة رأى العام المصرى عندما أصدرت محكمة النقض والابرار حكمها الصارم فى هذه القضية الذى تساءلت فيه : كيف تركت العدالة من أقدموا فى جراحة على تعذيب الناس ، واجبارهم أمام الوسائل الارهابية القاسية على أن يقدموا على ارتكاب جريمة قتل ؟ « وكان وجهة نظر بعض أنصار اسماعيل صدقى ان حادث التعذيب الذى وقع فى البدارى ، لا يمكن أبداً أن يأخذ أكبر من حجمه ولا يمكن أبداً أن يكون أداة للنيل من الوزارة الحاكمة لأنها ليست أبداً مسئولة عنه : ان المسئولية قد تقع على مأمور البدارى ، أو على حاكمدار أسيوط ، أو حتى على مدير مديرية أسيوط ، ولكن لا يمكن للوزارة ككل أن تكون مسئولة عنه ، خاصة وانها لم تعرف به كما قال بعض المسئولين فيها ، الا عندما أصدرت محكمة النقض والابرار حكمها العنيف والرهيب ، وعندما تقدم ورثة مأمور البدارى - القتيلى - يطلبون منها تقرير معاش لهم .

ويقول بعض هؤلاء الأنصار أيضاً عن حادثة البدارى ، انها ليست الا واحدة من حوادث « التعذيب الادارى » التى يلجأ اليها رجال الادارة فى كل عصر ، وزمان ، لتدعيم الأمن واستتباب النظام ، وحفظ هيبة الحكومة من عبث العابثين ومروق الخارجين على سلطان القانون وطاعته ممن يعيشون فى الأرض فساداً ، ويفرضون على الأمنين وخاصة فى الريف سلطاناً جائراً ، وسياساً من الوهم والارهاب ، حادثة البدارى ليست الا حادثة من الحوادث التى اعتاد الريف أن يراها ويسمع بها ، كانت حادثة ومرت فلم يسمع بها أو يتأثر لها غير نفر محدود فى تلك القرية الجبلية البعيدة التابعة لمركز أسيوط : انها حادثة شهدتها مسرح حوادث القرية البعيدة ثم بدأ النسيان ينشر عليها ظلاله ، ويدخل على قلوب فرائسها ، وضحاياها - أحياءهم ومن لقي الموت أو ذاق هول السجن أو كان يستعد لتنفيذ حكم الاعدام - احساس الرضا بما كان والتسليم بما حدث ولكن شاعت الظروف أن يقفز اسم البدارى ، الى مكان الصدارة وأن يكون

حدث التعذيب فيها مثارا لهجوم عنيف على اسماعيل صدقي ، ووزارته ، هجوم أثارته المعارضة دون روية أو دراسة لأنها قصصت من ورائه أحرار مركز الوزارة ووضعها في مكان مزعزع ، يعرضها الى اللوم ، والتأنيب : لقد مرت الحادثة في أدوارها التقليدية ثم ٠٠ قدم المتهمان بقتل مأمور مركز البداري نقضا في حكم دائرة الجنايات مدعما بمبررات النقض القانونية وصدر حكم محكمة النقض فكان مطرقة هوت على رأس الادارة ووصفت أساليبها بالوحشية »

ويقول بعض هؤلاء الأنصار أيضا - أنصار اسماعيل صدقي - ان الحادث لا يمكن أن يخرج عن دائرة موظف عمومي أراد بوسائله الادارية أن يوطد الأمن في بلدة هو المسئول الأول والأخير عن أمنها ، وهدوئها وسلامة أهلها وضمان أرواحهم ، وأموالهم ذلك هو منطق التعذيب والمعذبين بكسر الباء ، وتلك هي الطريقة التي يلجأ اليها عادة الدكتاتوريون لاختفاء أخطائهم وخطاياهم ، وقد يكون من الممكن أن يقبل هذا المنطق - منطق التعذيب والمعذبين - لو أن حادث التعذيب كان واحدا ، لم يتكرر ، أما عندما يكون ذلك الحادث ليس الا نموذجا لأحداث كثيرة وقعت ، وأما أن يكون ذلك الحادث مجرد عنوان على عشرات بل مئات من الأحداث المتشابهة ، وأما أن يكون العهد كله عهد تعذيب فان أحدا لا يمكن أبدا أن يقبل ذلك المنطق ، أو يتأهب حتى لسماع مبرراته ٠٠ لقد كان عهد اسماعيل صدقي وبدون أية مبالغة من جانبها عهد تعذيب وارهاب لا مثيل لهما في تاريخ مصر ، حتى في أيام عنفوان الاحتلال البريطاني ٠ أن حادثة كحادثة دنشواي - مثلا - نجحنا في أن نجعل الرأي العام العالمي كله - بما فيه الرأي العام البريطاني - يثور من أجلها ، ثورة عنيفة عارمة ، لم يقع فيها من الجرائم اللاانسانية كما وقع - مثلا - في حادث البداري قد يقبل « البعض » من الاحتلال البريطاني - مثلا - في سبيل الانتقام لجنديين من جنود قواته المسلحة يستخدم الكرباج لضرب بعض المتهمين في قرية دنشواي ، بل قد يقبل هذا « البعض » من هذا الاحتلال - مثلا - أن يعلق على المشانق ، وبطريقة اجرامية بعض المتهمين في حادث دنشواي ، أي قد يوجد من يقبل هذا أو ذاك أو هما معا .

ولكنني لا أعتقد ان هنا أو هناك من يقبل في سبيل الانتقام لمقتل مأمور البداري أن تمتهن رجولة أبناء قرية بأسرها ، أو أن تساق النساء عرايا ملطخات وجوههن في شوارع القرية اجبارا لبعض المتهمين على الاعتراف! ان أحدا لا يمكن أبدا أن يتقبل مثل تلك المأساة الرهيبة خاصة اذا كانت الأدوات التي تقوم بتعذيب الرجال ، والنساء أيادي مصرية !! وان يكون

المجرمون والضحايا مصريين فتلك هي مأساة المآسى ، التى لا يمكن أبدا لأحد أن يغفرها حتى ولو بعد مئات السنين !!

لقد كان واجبا على اسماعيل صدقى رئيس الوزارة المصرية عندما علم بأن موظفين عنده قاموا بمثل عمليات التعذيب الرهيبة تلك أن يحاكمهم - وبسرعة - على ما اقترفوه من جرائم لا انسانية أو يستحيل ، ويختفى من الحياة السياسية تماما : أما أن يبقى فى منصبه الوزارى يدافع عن هؤلاء المجرمين ويتلمس كل الوسائل للابقاء عليهم فى مناصبهم بعد كل ما اقترفوه فذلك ما لا يمكن أبدا أن نغفره أو يغفره التاريخ لاسماعيل صدقى !

ولقد كان واجبا ، أيضا على اسماعيل صدقى ، رئيس الوزارة المصرية ، عندما أصدرت محكمة النقض والابرار ، هذا الحكم الرهيب ضد رجال الادارة الذين يعملون تحت امرته أن يستحيل وبسرعة أثر صدور ذلك الحكم . وقد قيل نقلا عن سعد زغلول انه قال تعليقا على حكم أصدره القضاء ضد احدى الوزارات : لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لحررت مغشيا على وفارقت منصبى » ولكن الذى حدث ان اسماعيل صدقى لم يفارق منصبه ولم يحاول حتى أن يعتذر عما بدر من رجاله ، بل راح ينتقم من كل من كان له رأى مخالف فى حادث البدارى ..

عندما عرض اسماعيل صدقى دوسيه قضية البدارى ، على « على ماهر » ، باعتباره وزيرا للحقانية ليقوم من جانبه بفحصه ، ودراسته والادلاء برأيه فيه انزعج على ماهر مما ألت اليه أمور الادارة فى مصر وعلى ماهر كان رجل قضاء ، وكان واحدا من أعضاء لجنة الدستور ، وقد يكون للرجل - منذ بداية عمله السياسى - تطلعاته السياسية وقد يكون واحدا من أبرز الوزراء الذين كان يعتمد عليهم اسماعيل صدقى فى نظامه ، غير أن على ماهر ، رجل القضاء ، وأستاذ القانون ، وأحد أعضاء لجنة الدستور قد تغلب على «على ماهر» ، السياسى الركن الرئيس لاسماعيل صدقى ، صاحب التطلعات السياسية الذى يجب عليه أن يخطو كل خطوة بحساب : وجد على ماهر الفرصة سانحة لكى يخرج من المركب الغارقة بشرف : وكان بعض النواب قد تقدموا باستجواب عن حادث البدارى ، وكان رأى العام كله ، يغلب فى انتظار ما تقوله الحكومة - لو كان لديها ما تقوله عن هذا الحادث الفظيع - أعد على ماهر بيانته الذى سوف يلقيه فى مجلس النواب : لم يشأ أن يدافع عن رجال الادارة الذين أجروا فى حق شعبهم .. بل لم يشأ أن يعتذر عن الجريمة بحجة تجاوز بعض رجال الادارة سلطاتهم ، وانما وجه اللوم الى رجال الادارة لأنهم اقترفوا ما اقترفوه ..

طالب بإلغاء القانون الخاص بحماية الموظفين . . طالب بإتشاء محكمة لاعادة النظر في القضايا التي تفصل فيها محاكم الجنايات على ذلك الوضع الذي حدث في قضية البسدرى . . كما طالب في نفس الوقت بتنقيح قانون المشبوهين ، وينشوب الخلاف بين رئيس الوزارة ووزير حقانيته ويعرض الخلاف على مجلس الوزراء ، وينقسم المجلس الى أغلبية وأقلية . أغلبية تؤيد - بالطبع - رئيس الوزراء ، اسماعيل صدقي ، وأقلية - بالطبع - تؤيد وزير الحقانية على ماهر ، ولكن على ماهر يتشبهت برأيه ويصر على أن يلقي بيانه كاملا في مجلس النواب ويهدد على ماهر بالاستقالة من منصبه الوزاري ويهدد عبد العزيز فهمي ، رئيس محكمة النقض والابرار باستقالته أيضا اذا ما استقال وزير الحقانية ولكن اسماعيل صدقي ذا الناب الأزرق - لا يريد على ماهر ، أن يخرج بطلا من تلك الأزمة فيحاور ويداور ، ويأجأ - كعادته - الى التدرج . لاقتناع على ماهر ، بالعدول عن موقفه المتطرف ، ويصر على ماهر على أن يلقي بيانه كاملا ، وعلى المطالب التي يراها الحد الأدنى للخروج من تلك القضية المؤلمة !! وينشط الوسطاء ، بين رئيس الوزراء ووزير الحقانية لائناء وزير الحقانية عن بعض مطالبه ، فيرفض وزير الحقانية ويرفض رئيس الوزراء .

ويحدد مجلس النواب جلسة لنظر الاستجواب وتمتلي الشرفات بالزائرين والزائرات ورجال الصحافة لسماع بيان وزير الحقانية الذي لم يكن أحد - بعد - قد عرف ما فيه الا أعضاء مجلس الوزراء ويجيء على ماهر وبيده مظهر كبير فيه الرد وينتظر المجلس صعود على ماهر ، ليلقي بيانه ويلتقي اسماعيل صدقي وعلى ماهر في خلوة خاصة ، وينسحب بعد هذا اللقاء على ماهر ، وتنعقد الجلسة دون أن يحضرها وزير الحقانية وتطلب الحكومة تأجيل الاستجواب وتحديد جلسة جديدة لمناقشته بحضور وزير الحقانية الغائب . ويعود الوسطاء للقيام بدورهم في تنقية الجو بين رئيس الوزراء ، ووزير الحقانية ، ويقال ، ان الوسطاء قد نجحوا في أداء مهمتهم ، وتحدد جلسة جديدة لمجلس النواب ، ومرة أخرى تمتلي الشرفات بالزائرات والزائرين ، ورجال الصحافة ، ويتأهب الجميع لسماع ذلك البيان الذي طال انتظاره من على ماهر ، وزير الحقانية ، ولكن وزير الحقانية لا يحضر ويقوم وزير المعارف حلمي عيسى باشا ، بمحاولة القاء البيان نيابة عنه ، وتحدث ضجة هائلة وأصوات صخب لم تحدث من قبل في تلك القاعة العتيقة . قاعة مجلس النواب ولا يستطيع وزير المعارف أن يلقي البيان ، ويصعد اسماعيل صدقي الى المنصة ، لينقذ الموقف ويتكلم اسماعيل صدقي عن الدستور ، والمسئولية الوزارية ، وحق وزير في أن يتنكب عنه وزيرا آخر في القاء بيانه ، وعن شرعية القاء حلمي عيسى لبيان وزير الحقانية الذي هو بيان الحكومة . . . و . . . وتهدأ الضجة وتنتهي أصوات الصخب ، ويلقي حلمي عيسى بيانا بدافع

فيه عن المأمور القنيل ، وتعود الضجة ، ويعود الصخب ، ويخرج الجميع حتى من كانوا من أنصار الحكومة يضربون كفا بكف !

لقد وقفت الوزارة من مجلس نوابها موقفا مزريا للغاية : انها تحتقر رأى العام المصرى ، وتزدريه . ان أحدا لا يستطيع الدفاع عن وزارة تدافع عن رجال النيابة وعن رجال البوليس . وقد جاء حكم محكمة النقض والابرام ، مدينا لهم . بمثل تلك الصورة الفاضحة : لقد وقف وزير مسئول أمام مجلس نواب مسئول يعلن بأعلى صوته ان رجال النيابة لم يغفلوا أية شكوى قدمت اليهم من أبناء البدارى بينما الثابت أن عشرات بل ومئات من الشكاوى قدمت ! وقف ذلك الوزير المسئول يقول انه لم تثبت مسئولية أحد من رجال البوليس ، سوى الكونستابل أحمد خالد الهجرسى ، الذى تقرر محاكمته ، هذا فى الوقت الذى تعرف فيه مصر كلها أن رجال البوليس - فى أسبوط - لم يتخلوا عن واجبهم القانونى وحسب وانما تخلوا عن واجبهم الانسانى أيضا ، ألم يمتنعوا كرامة الرجال علنا ، وعلى رؤوس الاشهاد ؟ ألم يخلعوا عن النساء كل ملابسهن ، ويسوقونهن عرايا ، ملطخات الوجوه فى شوارع البدارى ؟ على أية حال : لقد سقطت شعبيا وزارة اسماعيل صدقى فى ذلك اليوم وأن تأخر تنفيذ السقوط شهورا قليلة ! لم يهدأ رأى العام لأن الملك أحمد فؤاد خفف العقوبة على المتهم الأول من الاعدام ، الى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وخفف العقوبة على المتهم الثانى من الأشغال المؤبدة الى السجن ١٥ سنة ، لأن رأى العام كان يريد تخفيف العقوبة على الشعب باقالة وزارة اسماعيل صدقى . ولكن متى كانت وزارات الاقليات تقال ؟ ويأبى على ماهر أن يستسلم ، حتى بعد القاء البيان من قبل حلمى عيسى باشا وزير التقاليد كما كانوا يطلقون عليه لقد أصدر قرارا بأحالة بعض رجال الادارة والبوليس الى المحاكم ، دون أن يستشير رئيس الوزراء ، وعند هذا الحد ، لم يحتج اسماعيل صدقى الموقف ، ذهب الى السراى ليؤكد أن تعاونه مع على ماهر ، قد أصبح مستحيلا ويعطيه الملك فؤاد « كارت بلانش » : قدم استقالة حكومتك ، وألفها كما تريد ، وأدخل فيها من تريده ، وأبعد عنها من لا تريده » وبينما الوزراء فى مكاتبتهم يباشرون مسئولياتهم اذا باسماعيل صدقى يرفع استقالة حكومته الى الملك ، ويبلغ الوزراء بأن الوزارة قد استقالت بينما هم فى مكاتبتهم يقومون كالمعتاد بأعمالهم : حتى لقد كان وزير الخارجية عبد الفتاح يحيى على موعد مع سفير إيطاليا فى مصر وقد أبلغ نبأ استقالة الوزارة ، والسفير الايطالى عنده فى مكتبه حتى ليقول عبد الفتاح يحيى متهمكا : استقبلته كوزير للخارجية ، وودعته كوزير سابق للخارجية !

ويخيل لي أن علي ماهر لم يكن يعتقد أبدا أن اسماعيل صدقي - سوف يكسب اللعبة بمثل تلك السهولة : كان يريد أن يستقيل هو لا أن تستقيل الوزارة وتؤلف بدونه . أن هناك فارقا بين أن يستقيل الوزير استقالة مسببة ، وبين أن تستقيل الوزارة ، وتؤلف بدونه ، أنه في الحالة الأولى يكون بطلا ، وفي الحالة الثانية يكون وزيرا مطرودا ، ولذلك فإن الذين شاهدوا علي ماهر عند خروجه من مكتبه في وزارة الحفانية بعد أن أبلغ باستقالة وزارة اسماعيل صدقي ، وتكليفه بإعادة تشكيلها من جديد قالوا - كما قالت الصحف الصادرة في اليوم التالي - أن وجهه كان مصفرا ، كالأموات ، وأنه كان ممتعنا إلى حد كبير ، وأنه رفض التحدث إلى الصحفيين الذين التفتوا حوله ، ولم يقل سوى أن الوزارة قد استقالت وأنه لم يعد وزيرا ، ولله الحمد .

ويقول المصور تعليقا على موقف علي ماهر : اختلفت الآراء في الموقف الذي وقفه معالي علي ماهر باشا ولا نغالي إذا قلنا أن بعضهم قد حار فيه : ترى هل أقدم معاليه على ما أقدم وهو يقدر ماهية مجازفته وعواقبها ؟ أترى هل نسي معاليه علاقته بحزب الاتحاد ؟ أم أن هناك فكرة خطة تدور في رأس معاليه ، أم أن هناك مشروعا مستورا يسعى معاليه لتحقيقه ؟ ويقول بعض العارفين أن علي ماهر خطا هذه الخطوة تمهيدا لتأليف وزارة قومية وسواء صبح هذا القول ، وتحقق أو لم يتحقق فقد لوحظ أن جماعة حمد الباسل - التي كانت قد انضمت على الوفد - تعطف على دسماك معاليه ، وإن حمد باشا وصديقه يشنون على عمله ، وقد أفسحت له جريدة البلاغ أعمداتها ونشرت له بياناته بزمها ، ولقي على ماهر باشا مثل هذا الموقف من جريدة السياسة لسان حال الأحرار الدستوريين .

أما عن موقف عبد الفتاح يحيى ، الذي آزر علي ماهر ومنذ البداية في موقفه من صدقي باشا فقله قليل عنه : كان عبد الفتاح يحيى باشا قد انضم إلى رأي علي ماهر ، في بادئ الأمر ، بل آزره بعد نشوب الخلاف بين وزير الحفانية ورئيس الوزراء وبعد معرفة رأي السلطات العليا في الخلاف : أي أن عبد الفتاح يحيى باشا شاطر علي ماهر باشا رأيه وهو يعلم أن الدائرة ستندور على علي ماهر وأنه إذا وقعت أزمة وزارية فالانتصار سيكون لصدقي باشا ومعنى هذا أن عبد الفتاح يحيى وقف في صف علي ماهر باشا ، وهو يعرف أن وقوفه سيؤدي إلى خروجه من الوزارة معه ، ولكن لماذا الاطالة في الحديث عن حادث البدارى وقضية البدارى ؟ سؤال نترك الإجابة عليه للفصل التالي .

الفصل الخامس

معوقات حادث البدارى .. استقالة وزارة اسماعيل صدقى

● هل أسرفت فى الكتابة عن عهد اسماعيل صدقى باشا ، بصفة عامة وقضية البدارى بصفة خاصة ؟ سؤال طرحته على نفسى أكثر من مرة ولم أعرف الاجابة الصحيحة عن هذا السؤال ، الا عندما أسعدنى لفيف من الاخوة الأعزاء بمكالماتهم التليفونية وبرقياتهم ورسائلهم التى أجمعوا فيها - وشكرا لهم - على ضرورة المزيد من الكتابة عن تلك الفترة الهامة من تاريخ كفاحنا الوطنى ، التى يرى فيها الشيوخ أمجادهم التاريخية ويرى فيها الشباب صدورا مشرقة لماضى آبائهم وأجدادهم ، كما يظالبوننى فى نفس الوقت بالمزيد من الكتابة عن حادث « البدارى » الذى يعتبر من أخطر أحداثنا السياسية أهمية وإثارة .

والذى أستطيع أن أقوله - للحقيقة وللتاريخ - اننى لم أجده فترة من فترات كفاحنا الوطنى المشرق ، أغفلت الكتابة عنها - كما يجب - كما حدث بالنسبة للفترة التى حاول فيها اسماعيل صدقى - بالحديد ، والنار - ان يذل شعب مصر ، ولم أجده حادثا تاريخيا هاما ، لم ينل كل ما يستحقه بل بعض ما يستحقه رغم أهميته البالغة بالنسبة لانهاء دكتاتورية اسماعيل صدقى مثل حادث البدارى : والواقع ، أن اسماعيل صدقى قد خيل اليه أنه بعد ان ضمن « حياذ » بريطانيا العظمى « ورغبتها فى عدم التدخل فى الشؤون المصرية الداخلية » وبعد أن ضمن التأييد ، الكامل المطلق من قبل السراى لكل ما يتخذه من « قوانين » ، وقرارات واجراءات خاصة وعامة ، وبعد أن استخدم أحدث أساليب الضغط والارهاب والاذلال ، وبعد أن ملأ السجون والمعتقلات ، بمعارضيه ، ومخالفيه فى رأى ، وبعد ان ضرب عرض الحائط بكل ما تعارف عليه الناس من قيم ، وهتل وقواعد « دستورية » و « شرعية » و « انسانية »

و.و. وبعد أن وضع الشعب كله فى سجن هائل رهيب خيل اليه أنه سيبقى فى الحكم ، وسيبقى له الحكم مادام هو على قيد الحياة ، فاذ بحادث البدارى الذى وقع مثله فى كثير من قرى مصر ومدنها يرده الى صوابه ويخرجه من دنيا أحلامه الحلوة ، اللذيذة التى ظل ينعم بها أكثر من عامين : ان حادث البدارى فى رأيي - بعد ان استقرأت كل حوادث تلك الفترة الرهيبة ، وأحداثها - لم يكن أبدا مجرد حادث تعذيب عادى يمكن أن تتوقف آثاره عند مسئولية رجال الإدارة ، الذين قاموا به ، لم يكن أبدا مجرد سقطة سياسية وقعت فيها دكتاتورية عنيفة ، كدكتاتورية اسماعيل صدقى ، وما أكثر ما وقعت فيه من سقطات ،

ولكنه كان - بحق - نقطة تحول خطيرة بالنسبة لعهد اسماعيل صدقى ككل : كان حادث البدارى المسمار الأخير ، الذى استطاع أن ينفذ بعنف وقوة فى نعش دكتاتورية اسماعيل صدقى ، ولقد تساءل الكثيرون من المعاصرين كيف يمكن لمثل تلك الدكتاتورية الرهيبة ، المعتمدة على الانجليز ، والسراى ، والجيش ، والبوليس ، ورجال الإدارة والموظفين والتى تستخدم بابرع الطرق والأساليب سيف المعز ، وذهبه : كيف يمكن لمثل تلك الدكتاتورية التى أخافت الملك فؤاد نفسه والتى جعلته يفكر أكثر من مرة فى وقف اسماعيل صدقى عند حده حتى لا يكون خطرا عليه ، كيف يمكن لمثل تلك الدكتاتورية ان تهدم ، بسبب ذلك الحادث العادى ؟! والواقع أن كل المستبدين والدكتاتوريين من الحكام ، يستمرون فى « صعود » ، دائم ، يحققون كل يوم « الانتصارات » تلو الانتصارات ينالون - وبدوى أى جهد - المكاسب ، وراء المكاسب واذا بحادث عادى بسيط يقع نتيجة خطأ فى الحسابات يكون هو السبب الرئيسى فى تحويل الانتصارات الى هزائم ، وفى قلب المكاسب ، الى خسائر وفى تغيير عجلة المسيرة من التقدم - وبسرعة - الى الامام ، الى التراجع - وبقوة - الى الخلف ، وبعد ذلك الحادث ، العادى البسيط - الذى أصبح نقطة تحول - لايمكن أبدا لأى حاكم مستبد أو لأى حكم دكتاتورى قوى ، ان ينتصر أو يكسب ، أو يعود الى التقدم ، الى الامام من جديد .

وللحقيقة والتاريخ ، نقول - دون أية مبالغة من جانبنا - ان الذى أعطى لحادث البدارى - رغم أنه حادث عادى بالنسبة لما حدث فى أيام اسماعيل صدقى - كل تلك الأهمية والخطورة ، أو جزءا كبيرا من الأهمية والخطورة هو حكم محكمة النقض والابرار ، برئاسة عبد العزيز فهمى باشا رجل القضاء ، العادل ، النزيه ثم موقوف على ماهر ، باشا ، وزير الحفانية اثر صدور ذلك الحكم وما أعقب ذلك الموقف من تطورات .

وهناك من يقول ، انه كان من الممكن ، ان يمر حكم محكمة النقض ، والابرار ، كما مر غيره من أحكام ، دون أن يكون له كل هذا الدوى العنيف لو لم يتخير على ماهر باشا ، الوقت المناسب ، لكى يضرب ضربته القاتلة ، لنظام اسماعيل صدقى .

وعلى ماهر كاسماعيل صدقى من السياسيين ، الذين يطلق عليهم ذوو الأنياب الزرق : كلاهما لا يؤمن بالشعب كمصدر للسلطة : كلاهما ، يجيد التأمر ، والتكتيك سرا ، لا جهرا . كلاهما ، أيضا يجيد اللعب ، على كل الأحوال والقدرة على الظهور بأكثر من وجه والتحدث ، بأكثر من لسان ، ولكنهما يختلفان الى حد كبير فى القدرة على اختيار الوقت المناسب ، لأية لعبة من اللعب السياسية بالرغم من « كفاءة » اسماعيل صدقى المالية ، والادارية ورغم « عبقريته » كرجل « دولة » ورجل « سلطة » الا أنه لا يعرف كما يعرف على ماهر كيف يضرب خصمه فى « الموضع » المناسب . وفى الوقت المناسب : على ماهر ، يخطئ لسنوات ، وسنوات ، يتراجع ، ويتراجع . ليقفز من جديد قفزة كبيرة وخطيرة : على ماهر ، لايهمه أن تتحقق أحلامه فى وقت معين بل يهمه أكثر ، أن تتحقق تلك الأحلام ولو بعد أعوام ، وأعوام ، انه يصل فى النهاية - وقد يمضى الوقت طويلا أكثر من اللازم ودون أن ينال منه الضجر أو القلق - الى تحقيق كل ما يريد ، بل أكثر مما يريد اما اسماعيل صدقى باشا فهو ينتظر دائما الى ان تجيئه الفرصة المناسبة فيستغلها ، أو لا يستغلها ، المهم انه ينتظر دون أن يبذل أى جهد لكى تجيئه تلك الفرصة ، بعكس على ماهر ، تماما الذى يخطط ويرتب ، ويمهد لتجىء تلك الفرصة مهما دفع من أثمان ، ومهما خسر ، فى الطريق من قوى ، وصداقات : لقد كان على ماهر ، يعرف جيدا ، انه بعد ان رفض المضالحة مع اسماعيل صدقى ، بأمر من الملك فؤاد ، وبعد أن أصر على الاستقالة ، سوف تقفل أبواب السراى أمامه شهورا بل وسنوات .

كان يعرف - كما وقع فعلا - انه سيكون موضع غضب الملك فؤاد ، وسوف يلتبس مقابلته - كما حدث فعلا أيضا - مرة ومرة ، دون أن يستجاب الى طلبه ، ولكنه كان على ثقة تامة من أن فرصته ستجىء ، وسوف يعود أحمد فؤاد الى مصالحته وسوف يعتمد عليه فى كثير من المناصب الهامة ، وعندئذ لن يطلب منه أن يكون وزيرا بل يطلب منه أن يكون رئيسا للديوان الملكى ، ثم رئيسا للوزراء ، فى أخطر مرحلة من مراحل التاريخ الوطنى ! هذا فى الوقت الذى لم يقدر فيه اسماعيل صدقى على مواجهة مؤامرات خصومه فى السراى ، فاضطر الى الاستقالة من رئاسة الوزارة ، وفى الوقت الذى لم ينبج فيه اسماعيل صدقى حتى فى احتفاظه برئاسة حزب الشعب ، الحزب الذى خلقه اسماعيل صدقى

من العدم ، والذي بذل كل طاقاته الادارية ، وامكانياته وامكانات الدولة لكى يقف على قدميه . . لقد كان فى الامكان ، كما سبق ، ان ذكرنا ان يمر حكم محكمة النقض فى قضية البدارى ، كما مر غيره من الأحكام ، التى سبقت الحكم ، فى قضية البدارى ، ولقد كان فى الامكان أيضا . أن تمر « أزمة » وزير الحقانية كما مرت أزمت خلقها كثير من الوزراء الذين سبقوا وزير الحقانية .

كان من الممكن أن يحدث كل ذلك لو لم يكن وزير الحقانية المستقيل ، هو على ماهر بالذات : ان على ماهر كان الساعد اليمنى ، لاسماعيل صدقى ، فى وزارته ، وكان يمثل القوة الضاربة فى حزب الاتحاد . الحزب ، الذى كان هو وحزب الشعب ، يمثلان العكازين ، الرئيسيين ، اللذين يعتمد عليهما نظام حكم اسماعيل صدقى ، فاذا بأزمة على ماهر ، تكون ضربة قاضية للوزارة الصديقة ، بل للنظام كله ؟ ولقد كان من بين الأسباب التى جعلت أزمة على ماهر ، تحدث دويها الهائل ، انه نجح فى استقطاب عبد الفتاح يحيى باشا الى جانبه ووقوفه ضد اسماعيل صدقى . بالرغم من أن اسماعيل صدقى ، هو رئيس حزب الشعب ، وعبد الفتاح يحيى هو نائب رئيس حزب الشعب ! ولقد كانت استقالة عبد الفتاح يحيى ، الى جانب الأزمة التى خلقها على ماهر ، من العوامل التى عجلت بنهاية حكم اسماعيل صدقى ، وكانت استقالة عبد الفتاح يحيى بالذات ، تضامنا مع على ماهر - وكانا يختلفان دائما فى مجلس الوزراء ، ويقوم صراع عنيف حاد بينهما ، لعل الهدف منه من يكون منهما وريثا لاسماعيل صدقى - كانت استقالة عبد الفتاح يحيى بحق ، استقالة هامة وقد وصفها « المصور » وقتئذ بأنها مشرفة ، وبأنها يجب أن تكون موضع اعجاب ، وافتحار كل مصرى مهما يكن رأيه فى ماضيه السياسى ، فقد ضحى عبد الفتاح يحيى باشا ، بمنصب وزير فى سبيل فكرة ، اعتقد أنها حق فوجب على مواطنيه - من باب الحق - أن يحيوا هذه التضحية الكبيرة التى أداها معاليه ، للحق » ومما يذكر انه عندما انصرف عبد الفتاح يحيى من مكتبه فى وزارة الخارجية بعد ان أبلغ باستقالة الوزارة ، كان منشراح الصدر - بعكس على ماهر ، الذى كان مكتئبا للغاية - وعندما قال له أحد الصحفيين عندما عرفوا خبر استقالة الوزارة : ان المرء لا يعرف ماذا يقول للوزير ، المستقيل ؟ قال له عبد الفتاح يحيى : يقول له ، الحمد لله على السلامة وأنا من جهتى ، كنت عاوز أستقيل امبارح قبل النهاردة ، وأضاف قائلا هى دى عيشة » وقد قال عبد الفتاح يحيى باشا للصحفيين : ان اسماعيل صدقى باشا لم يفاتحنى فى دخول الوزارة الجديدة ، لأنه يعرف رأى ، ولو خاطبني فى هذا الموضوع لرفضت حتما .

وقد ذكر اسماعيل صدقى فى كتاب استقالة وزارته الذى رفعه الى الملك فؤاد : ان الوثام وحسن التفاهم اللذين كانا رائدى الوزارة فى القيام بأعباء الحكم فضلا عن كونهما من أهم عوامل نجاحها فيه قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شئ من الوهن ، الأمر الذى يترتب عليه استعصاء قيامى بالواجب ، الوطنى ، الذى تفضلتم جلالتكم باسناداه الى » .

وقد أضيف الى وزارة اسماعيل صدقى الجديدة ، التى خلفت الوزارة المستقبلية ، محمد شفيق : وأحمد على وهـ محمد مصطفى وقد قيل عن العناصر الجديدة انها أكثر خضوعا لرئيس الوزارة وانها أكثر اتصالا بالقصر ، كما انها بدون ماضى سياسى يذكر . . .

وعبد العزيز فهمى باشا رئيس محكمة النقض والابرام الذى آثار بحكمه العنيف فى قضية البدارى ، كل تلك الضجة المدوية هو أحد كبار رجالات السياسة المصرية : وأحد أبطال يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، عندما ذهب وزميلاه . سعد زغلول باشا ، وعلى شعراوي باشا الى السسير ونجت المعتمد البريطانى فى مصر ، طالبين الاستقلال فى وقت كانت فيه كلمة الاستقلال غير واردة على الإطلاق فى قاموس السياسة البريطانية . . . اختيار عبد العزيز فهمى ليكون ثالث الزعماء الثلاثة بوصفه نقيبا للمحامين ، وأحسد زعماء الجمعية التشريعية التى كانت تقوم مقام البرلمان قبل الحرب العالمية الأولى . . . عبد العزيز فهمى من كفر المصيلحة « منوفية » حفظ القرآن الكريم فى قريته ، ثم أرسله والده الى طنطا لتجويد القرآن فى المعهد الأحمدي ، ثم الى الأزهر ، ثم انتقل الى المدارس : الجمالية الابتدائية بالقاهرة ، طنطا الابتدائية ، طنطا الثانوية ، الخديوية ، ثم مدرسة الحقوق ، وقبل أن يتخرج من مدرسة الحقوق أعلنت الحكومة عن وظيفتى مترجم احدهما بنظارة الحقانية والأخرى بنظارة الأشغال ، بمرتب شهري ١٢ جنيها فى الوقت الذى كان فيه خريجو الحقوق ، لا يتقاضى الواحد منهم فى الشهر أكثر من خمسة جنيها . . .

عزم عبد العزيز فهمى على التقدم الى تلك المسابقة وعارضه على باشا مبارك ناظر المعارف وعضو لجنة الامتحان فى تلك المسابقة وحاول اسقاطه حتى يحرمه من الوظيفة ليتفرغ لدراسته ، غير أن على باشا مبارك ، لم يستطع اذ كانت اجابات عبد العزيز فهمى فى الشفهي حيث يمكن للممتحن ان « يعصر » من يتقدم للامتحان ، كانت اجاباته سليمة ، ونجح فى امتحان المسابقة وعين فى وظيفة مترجم وواصل دراسته حتى نال الميسانس فى صيف ١٨٩٠ ولم يكن قد أكمل

بعد عامه العشرين ٠٠ ولم يكن عبد العزيز فهمي بسبب صدقه وأمانته في وظيفته مستريحا ، فقد كان رؤسائه من المديرين يحاولون دائما الانتقام منه ، ونقله الى الوظائف المتعبة ، ومرة أمره مدير الدقهلية بأن يشترك في الاشراف على « خفر البحر » الذين كانوا يحرسون النيل أيام الفيضان ، وقرب بلدة قولونجيل بالمنصورة أقام عبد العزيز فهمي فى خص من البوص ، على جسر النيل وأرسل له والده بغلة يركبها فى المرور على الدرك المخصص له ٠٠ وبلغ به الضيق درجة جعلته يقايض بوظيفة - وظيفة معاون ادارة - بوظيفة كاتب جلسة ٠٠ قبل عبد العزيز فهمي ان ينتقل - بالمقايضة - من معاون ادارة فى الدقهلية ، الى كاتب بمحكمة طنطا الجزئية فرارا من الظلم الذى كان يحق به الضيق درجة جعلته يقايض بوظيفة - وظيفة معاون ادارة - بوظيفة الأوقاف وكان وقتئذ ابراهيم الهلباوى بك ثم كغر بالوظيفة فطالقا ليصبح محاميا ثم اشتغل بالسياسة فأصبح فى أسرة تحرير صحيفة الجريدة ثم عضوا فى الجمعية التشريعية . وعندها كان محاميا فى احدى القضايا ، وكان السلطان حسين كامل يرى رأيا آخر فى المتهم الذى يدافع عنه عبد العزيز فهمي ، وفى لقاء مع السلطان حسين كامل فهم منه عبد العزيز فهمي انه متضيق للحكم ، الذى صدر فى تلك القضية فلم يسترح لكلام السلطان فقال له غاضبا : لقد أتعبتنى يامولاي ، فانا الذى أعرف حقيقة هذه القضية دونك ، ومرة أنكر عليه السلطان قبوله الدفاع عن أحد المتهمين فذهب الى رئيس محكمة الاستئناف يحيى ابراهيم باشا ليحتج على كلام السلطان ، وليستقيل من عضوية المجلس الحسبى العالى ، الذى كان رئيسه هو يحيى ابراهيم باشا ، ويستدعى رئيس الوزراء حسين رشدى باشا ، عبد العزيز فهمي ، ويراجعه فى استقالته فيصر عليها الا أن يعتذر السلطان وتنشر الصحف بيانا رسميا من الحكومة يفيد هذا الاعتذار . وعندها ظهر لعبد العزيز فهمي أن المتهم الذى يدافع عنه هو جورج فليبيدس - والذى أنكر عليه السلطان دفاعه عنه - أنه كذب على محاميه لم تطاوعه نفسه فى الاستمرار فى الدفاع عنه فاعتذر وتولى القضية غيره من المحامين .

ويصبح بعد ثورة سنة ١٩١٩ أحد أقطاب الثورة ، وأبرز أعضاء الوفد ثم يستقيل من الوفد بعد الانقسام الذى حدث بين عدلى يكن وسعد زغلول ليأخذ جانب عدلى ، ثم يصبح رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين ويدخل الوزارة ليستقيل اثر أزمة الشيخ على عبد الرازق ، وكتابه « الاسلام وأصول الحكم » ، ويرفض عضوية مجلس الشيوخ لأنها جاءت من قبل السراى ، حتى عندما أكد له رئيس الحكومة أن اقتراح تعيينه قد جاء من الحكومة أصر أيضا على الرفض .

وفى صيف ١٩٢٨ يعرض عليه محمد محمود باشا الوزارة من جديد فيرفض رفضا باتا قائلا لمن تحدثنا اليه فى هذا الأمر - أحمد خشبة باشا ولطفى السيد باشا - : ان مركز قاض من الدرجة الثانية أكرم عندي من مركز وزير . ثم عرض عليه منصب رئيس محكمة استئناف فقبله شاكرًا وبقي فى تلك الوظيفة من منتصف أكتوبر ١٩٢٨ حتى فبراير ١٩٣٠ ليستقيل منها ، ويعمل أسباب استقالته بقوله : حدث أن تولت وزارة مصطفى النحاس باشا بعد استقالة وزارتي محمد محمود باشا ، وعدلى يكن باشا وذات صباح قرأت فى الصحف سؤالاً من أحد أعضاء مجلس النواب الوفديين وهو الأستاذ زهير صبرى حاصله أنه يسأل وزير الحقانية وكان محمد نجيب الغرابي باشا عن مرتب رئيس محكمة الاستئناف ولماذا يكون كمرتب وزير . وماكدت أقرأ هذا السؤال حتى حررت استقالتي من هذا المنصب ولم أذهب الى مكتبي بوزارة الحقانية بل ذهبت الى سراى عابدين رأسا وطلبت الاذن بمقابلة الملك فؤاد فتفضل وأذن بمقابلتي فقلت له : يامولاي ، ان كرامة القضاء يجب أن تصان من أن يعيب بها عابث ، ومادام أحد النواب قد سمح لنفسه أن يقدم هذا السؤال فاني لا أستطيع أن أبقى فى منصبى » ، وقدمت لجلالته استقالتي فأمهلتني وطلب أن أنتظر أسبوعاً حتى لا تعطل الأعمال ، وبعد يومين من هذه المقابلة تقابلت مع نجيب الغرابي باشا وزير الحقانية فقال لى : انك تخطيتنى بتقديم الاستقالة الى جلالة الملك . . فما كان جوابي الا أن حررت له فوراً نص الاستقالة ، وتركتها له وانصرفت حدث بعد ذلك ، أن رشحت الوزارة عدة أسماء لتولى هذا المنصب فلم يوافق الملك فؤاد ، وبعد نحو أربعة أشهر استدعيت للعودة الى رئاسة الاستئناف . وفى وزارة اسماعيل صدقي باشا سنة ١٩٣٠ - وكان على ماهر باشا وزيراً للحقانية - انشئت محكمة النقض والابرار فأسندت الى رياستها ، ومكثت بها الى أن اختتمت حياتي القضائية رئيساً لتلك المحكمة !

ويقول د . محمد حسين هيكل عن الحكم الذى أصدرته محكمة النقض والابرار فى حادث البدارى : استمر اسماعيل صدقي باشا فى حملة العنف التى سوغها لنفسه أثناء الانتخابات وأن يتسامح مع موظفى الادارة فى معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش ، بطش تخطى العنف الى التعذيب فى أقبح صور التعذيب . ولقد كشف القضاء عن ذلك فى قضية قدمت له وأصدر فيها شيخ القضاة يومئذ ، عبد العزيز فهمى باشا حكماً قدم له بحشيات وصمت العهد كله أقبح وصمة ، فقد بلغ من تعذيب رجال الادارة للناس فى مديرية أسيوط أنهم كانوا يدخلون العصي فى أدبارهم ويعاملون الرجال معاملة النساء ، وقد بلغ من بشاعة التصوير فى هذا الحكم ومن شدتنا فى التعليق عليه شدة لم يكن أحد يستطيع محاسبتنا عليها لأنها تستند الى وقائع أثبتتها القضاء ،

أن استقال على ماهر باشا وزير الحقانية في وزارة صدقي باشا فكانت استقالته بسبب هذا الحكم اعترافا صريحا بأن العهد كله يقوم على مثل هذا الأساس الذي صورته . وما كان أحد ليستطيع أن ينسب صدور هذا الحكم الى نزعة سياسية قائمة بنفس عبد العزيز باشا ، تعارض اتجاه الحكومة فقد أبدى عبد العزيز باشا منذ استصدار صدقي باشا دستوره حرصا على احترام النظام في حدود هذا الدستور ، حتى كان ينتقل على رأس محكمة الجنايات التي تنظر القضايا المرفوعة ضد العابثين بالنظام معارضة لهذا الدستور . . . رجل ذلك شأنه وله من ماضيه السياسي ، ومن نزاهته المطلقة ما لعبد العزيز باشا ، لم يكن حكمه في قضية التعذيب لترقى اليه أية مظنة ولهذا دمج هذا الحكم العهد كله حتى اضطر وزير الحقانية الى الاستقالة بسببه » .

ان الحديث عن حادث البداري ، يمكن أن يطول ، ويطول ، حتى ليستطيع المرء ، وبسهولة ، أن يكتب عنه كتابا مستقلا بذاته فالحادث ، كما سبق أن قلنا ، كان نقطة تحول ، ذات أهمية بالغة في تاريخنا في سنوات ما قبل الثورة . ولقد سعدت سعادة بالغة عندما أبلغني الزميل مصطفى نفادي - من أسرة دار الهلال ، ومن البداري - أن بطل حادث البداري يعيشان في البداري في أتم صحة وانهما سعيان الى أبعد حدود السعادة - لأنني أثرت قضيتهما بعد ٤٥ سنة كاد فيها الحادث وبطلاه يطويهما النسيان .

وأجدني شغوفا ، الى أبعد الحدود الى سماع القصة الحقيقية لحادث البداري من بطل ذلك الحادث . . انها المرة الأولى التي يتكلم فيها بعد أن قضى العقوبة التي قضى عليه بها كاملة غير منقوصة انه يتحدث هذه المرة ، للتاريخ لا لشيء آخر ، ان أحمد جعيدى ، المتهم الأول مازال يسكن المنزل الذى كان يسكنه منذ أكثر من نصف قرن : منزل مبنى بالأسمت ، والطوب الأحمر . . انه لم يعد وحيدا كما كان منذ ٤٥ سنة ، لقد تزوج في عام ١٩٥٣ ، بعد أن خرج من السجن وأصبح له اليوم ٦ أولاد ، ثلاثة ذكور وثلاث اناث ، خمسة منهم يتعلمون فى المدارس ، أكبرهم حصل على دبلوم الزراعة . . أحمد جعيدى (٦٨ سنة) يبدو وكأنه فى شرح الشباب . انه يلعب أكثر من رياضة ، يمارس ركوب الخيل والسباحة ، له صداقات عديدة بأبناء بلده وبرجال البوليس العاملين فى مركز البداري الذى شهد ومنذ فترة طويلة أبشع ألوان التعذيب . . سألناه : ما الذى أثر فيك يا عم أحمد ، وجعلك تقف من السلطة الظالمة هذا الموقف العنيد العنيف ؟ فقال : كان جدى يتحدث معنا باستمرار ، عن قسوة سلطة الاحتلال البريطانى ، وعن الحرب العالمية الأولى وعن السلطة البريطانية ، وكيف كانت تخطف المواطنين

لتبعث بهم الى ميدان القتال حيث يلقون نهايتهم هناك ، كما كان يروى الكثير عن كفاح الآباء والأجداد للقضاء على ذلك الاحتلال . كان يروى لنا الكثير من ذكرياته عن ثورة ١٩١٩ ، وعن كفاح الشعب المصرى للقضاء على الانجليز وأذئاب الانجليز » وعن مدرسته التى تعلم فيها الصنایع ، والوطنية . يقول : ان أسناده فى مدرسة الصنایع الأستاذ أحمد سرى ، كان يحكى للتلاميذ الكثير عن صرور النضال الوطنى . . كان يبت فىهم الحماس ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على حمل الأمانة الوطنية . . كان يدرّبهم على استعمال السلاح فى كثير من الأوقات ، وكان هو - أحمد سرى - قد اعتقل عدة مرات فى بعض القضايا السياسية ولكنه لم يتوقف أبدا عن مواصلة الكفاح الوطنى ، داخل المدرسة وخارجها بل كان يقوم بتحفيظ تلاميذه بعض قصائده وأزجاله :

والله ما أحلى القيد فى رجلى وما أحلى الشدائد
أنام على البرش ، لا أبغى الحرير ولا الوسائد

تلك هى بعض الظروف التى جعلت من أحمد جعيدى شابا نائرا يبذل كل ما يمكن بذله لمقاومة العنف والطغيان .

وعن مأمور مركز البدارى يقول أحمد جعيدى : كان انسانا غريبا ، متجردا من كل رحمة بل من كل عاطفة . . كان أشبه بقرقوش لا يطيق ان يرى انسانا سعيدا ، كان اذا رأى - مثلا - رجلا يرتدى ملابس أنيقة أمر عساكره باحضاره الى المركز ، ليمزقوا أمام عينه تلك الملابس ، كان يتلذذ من رؤية الناس ، وهم يتعذبون بأيدي رجاله ، وكان له مهمة خاصة هى أن يتشغى وينتقم من كل الناس . كانت كلمته نافذة فى مديرية أسبوط كلها لا يهتم بأى قانون ولا بأى عرف ، بل كان يتباهى بأنه يتحدى سلطة النيابة . . استدعى جدى وهو شيخ وقور ذات مرة الى المركز ليزاول فيه هوايته الغريبة ، هواية اذلال الناس . أمر رجاله بأن يذيقوا هذا الشيخ المسن ، كل أنواع العذاب حتى كاد يموت من بشاعة التعذيب وشناعته . . وفى حالات كثيرة كان بعض من يقوم بتعذيبهم يموتون ، فيلقى بجثثهم بعيدا عن القرية حيث يذهب أهاليهم لحمل تلك الجثث ودفنها ، كان يقف فى الطرق العامة أمام العربات التى تسافر من البدارى حاملة المواطنين ، الذين يريدون السفر خارج البلدة لقضاء حوائجهم فيأمر بعودة تلك العربات حتى لا يجدوا ما يقتاتون به ! وفى السجن كان يقوم هو ورجاله بالكثير من الأفعال الفاضحة التى تهدر انسانية المسجونين وأدميتهم وبعد تلك « الأفعال الفاضحة » كان يأمرهم بالاستحمام ببول الخيول وكان يمنع عنهم الطعام والشراب وكان يأمر كل واحد منهم بأن يصيح بأعلى صوته : « أنا مرة » !! . وكنا ستة وثلاثين شابا ، وضعهم مأمور

البدارى فى السجن جعلهم « مشبوهين » ، لا يغادرون السجن الا ليدخلوا اليه
من جديد .. كان من بينهم صديقى حسونة وكان هؤلاء هم الذين وجدوا أنه
لا سبيل لانقاذ أبناء البدارى الا بالتخلص من هذا المأمور وأقسمنا جميعاً على
المصحف .. ولكننى رأيت أن أقوم أنا وحسونة وحدنا بالمهمة ليكون لنا شرف
غسل العشار بالتخلص من المأمور المستبد .. وأعددتنا بندقيتين ، واحدة
خروطوش ، حتى لاتخطئ الهدف ، والأخرى « ارمنتوه » .. حملت الأولى
وحمل حسونة الثانية ورحنا نراقبه كل يوم حتى عرفنا كل شئ عن عاداته ..
كان يزاول هوايته فى المشى ساعة الغروب هو ومهندس الرى ، وكان لا يصطحب
معه حرساً كثيراً امعانا فى التحدى ، والغرور .. وذات مساء ، أدينا مهمتنا

.. أطلقت رصاصة الى قلبه ، وأنا أقول له : خذها يا ظالم .. وأصيب هو ،
والمهندس صديقه ، وذهبنا اليه لتتأكد من موته ، أشفقنا على المهندس فتركناه
حياً لأنه لم يكن له ذنب .. واتجه كل منا الى بيته .. اغتسلنا ، جلس كل منا
يتناول عشاءه فى هدوء فقد انزاح الكابوس ، وزال رمز الطغيان ، تنفس
الجميع الصعداء .. هبت علينا لأول مرة نسيمات الحرية .. وانتشر الخبر
بسرعة البرق : المأمور مات ، المأمور قتل .. وانطلقت الحكومة كالاسد
الهائج ، الذى لا يجد من يفترسه ، قبضت على كل أعيان البلد وشبابها ، وكان
أولهم ال ٣٦ شاباً « اياهم » الذين أطلق عليهم وصف « المشبوهين » وبدأ
التحقيق فى أول الأمر متسماً بروح العدالة ، الى أن وصل حكمدار المديرية
وكبار رجال وزارة الداخلية وكانت أوامر صريحة وصارمة باستخدام أبشع ،
واشنع وسائل التعذيب ..

وقبل أن تكمل حديث جعيدى بطل البدارى لابد من كلمة نقدم بها بقية
الحديث ..

ثورة ١٩١٩ ، بل أن الرجل لم يخرج من السجن « بربع المدة » كما يخرج عادة كل المسجونين العاديين ، خرج أسعد بعد ربع قرن ليجد الدنيا تغيرت ، وتبدلت : الثورة التي شارك فيها اجهضت ، الحركة الوطنية التي بذل شبابها من أجل تقويتها ، ضعفت وتقوقعت وخلفت - وبكل أسف - معاهدة ١٩٣٦ لا أكثر ولا أقل ، ولم يجد أسعد من رفاق دربه ، من يذكره ، الا أحد المطحونين من أمثاله فى القاهرة الذى سعى الى تعيين أسعد ليكون خفيرا لكوبرى « المعاهدة » فى ديروط ، وكان لقائي بذلك الرجل العظيم ، الذى يعمل خفيرا - بثلاثة جنيهات - لا أكثر ولا أقل لقاء ممتعا رائعا ، لا أزال أذكره حتى اليوم وكل يوم ، لا أزال أذكر حلاوته ، لقد قابلت كثيرين من زعماء العالم : خروشوف وهوشى منه ، وشوان لاي ، وسوكارنو وغيرهم ، وغيرهم وأجريت معهم أحاديث كان لها وقتها دويها فى العالم كله ، ولكن حديثي مع هذا الرجل كان له طعم خاص ومذاق خاص . وهل هناك أجمل وأروع من أن تقابل رجلا قضى كل شبابه فى السجن من أجل فكرة وطنية معينة ضحى فى سبيلها بالمال ، والأهل ، والولد ، والشباب ، وكل ما فى الحياة ، ثم لم يطلب شيئا ، الا أن يمكن من خدمة بلده ويضحى بما بقى فى عمره من أيام ؟ هل هناك أجمل وأروع من أن تجد رجلا قضى ربع قرن من حياته يتجرع كأس الذل والمرارة . وقسوة الحياة والظروف والناس ، ثم تسأله ، هل أنت نادم على ما فعلت ؟ فيقول لك : على العكس . أنا سعيد بما فعلت ، ولو عادت بى الحياة مرة أخرى من جديد لما فعلت غير ما فعلت ؟ .

ونماذج كثيرة ، كثيرة هى فى حد ذاتها ، دليل قاطع على ما يتمتع به شعبنا الكبير من أصالة وطنية لانظير لها ، ليس مهما ان يكون هؤلاء قد اختاروا طريق العمل الصائب ، أو تجنبوا طريق العمل الصائب ، ولكن الأهم والمهم ، انهم عندما أقدموا على ما أقدموا عليه كانوا فى قمة الايمان والاخلاص ، للفكرة التى يعتنقونها سواء أصابوا الهدف ، أو أخطأوه ، المهم انهم قدموا أرواحهم وشبابهم من أجل تحقيق هدف كبير سام ، لا من أجل أن ينالوا لأنفسهم شيئا ما ، أيا كان هذا الشيء ، من هذا المنطلق الوطنى لفهم العمل الوطنى :

كنت سعيدا الى أبعد درجات السعادة وأنا أسمع أن بطلى حادث البدارى ، أحمد جعيدى وحسن أبو عاشور « حسونة » لا يزالان على قيد الحياة . . . وحادث البدارى . - كما سبق أن ذكرت - كان المسمار الأخير فى نعش دكتاتورية اسماعيل صدقى . وقد كنت من أسعد الناس ، وأنا أنشر - فى الفصل السابق - فقرات من اعترافات أحمد جعيدى ، ذكر فيها - وبصراحة مطلقة -

الأسباب التي دعت له وزميدة حسونه وبعض شباب البدارى الى البحث عن طريقه للتخلص من مأمور مركز البدارى ، الذى كان يسومهم وكل أبناء البدارى سوء العذاب وكيف أن جعيدى وحسونة « كمننا » فى مكان ما حيث تعود المأمور أن يتجول ، بلا حراسة ، ادعانا فى التحدى وأطلقا عليه الرصاص حتى أوردياه قتيلا وبعد أن تأكدا من موته عاد كل منهما الى منزله سعيدا ، هائنا بعد ان تمكن من غسل العار عن أهله وذويه ، وكيف أن التحقيق سار فى البداية متسما بروح العدالة الى أن وصل حكمدار المديرية وكبار رجال وزارة الداخلية فاذا بالأوامر تصدر صريحة وواضحة بضرورة استخدام أشنع وأشنع وسائل التعذيب ، ويمضى العم جعيدى فى اعترافاته ، وكأننا يقرأ من كتاب مفتوح أمامه « أباح حكمدار المديرية ، الأعراض ، كل الأعراض ، أجبر النساء على السير عاريات كما ولدتهن أمهاتهن بعد أن لطمخوا وجوههن ، باللون الأبيض : لم يوجه الى الاتهام ، بل لم يوجه الى أحد : كانت التهمة شائعة لا أحد يعرف من يكون القاتل . وان كان الجميع يعرفون ، لماذا قتل القاتل ، وفجأة استدعى رجال البوليس زميلى حسونة طالبين منه الاشتراك معهم فى البحث عن الجناة ، وبعد فترة استدعيت للتحقيق ووجهوا الى تهمة القتل العم مع سبق الاصرار . واستغربت ، كيف يمكن أن يوجهوا الى مثل هذا الاتهام .»

ان أحدا فى البدارى لم يكن يتوقع أبدا ، أن أكون أنا القاتل حتى ولو وجدت بعض الشكوك عند البعض ، فان هذا البعض لا يمكن أن يتهم أحدا من أبناء البدارى بجريمة القتل ، فجريمة القتل لم يكن باعثها شخصا ، وانما كان باعثها انقاذ أهل البدارى من التعذيب والارهاب ولا يمكن لأحد أبدا أن يشهد ضد قاتل ، انقذ بلده من التعذيب ، والارهاب : وعرفت فيما بعد ان أحد أعيان البدارى هو الذى أبلغ السلطات متهما اياى بالقتل ، وكانت عملية التليغ هذه من أشق العمليات ، التى أدخلت الاسى والحزن الى نفوس أبناء البدارى جميعا ! لقد كنا نعتقد اننا قمنا بواجبنا لانقاذ أهل البدارى من طغيان المأمور

ولم يكن يدور بخلد واحد منا ، أن واحدا ، من أهل البدارى ، يمكن أن يخون مصالح بلده ، فيرتكب تلك الجريمة ، التى هى بلا جدال - وعند كل أبناء البدارى - من أفظع الجرائم ، بل هى أفظع من جرائم القتل ذاتها ! وبدا التحقيق معى ، بل بدأت عملية التعذيب التى لا مثيل لها فى شناعتهما ، وفظاعتها ، اننى وحتى هذه اللحظة ورغم مرور خمسة وأربعين عاما على الحادث لا أزال أذكر كل مالمقته ، كل ماحدث لى ، وكأننا الجسد الم يتعد عنى من يومها الى الآن ساعة من الزمان . ان آثار التعذيب ، الرهيب ، لا تزال

واحدة كدت أقع فى الجريمة بعد أن خرجت من السجن مباشرة حاول أحد ضباط المركز ، أن يهيننى فما كان منى الا أن أقفلت عليه باب غرفته وضربتة علقه أنا وضابط البوليس ، ويبدى العم جعيدى سعادته المطلقة بسيادة القانون .

ويأبى جعيدى الا أن يدل على متانة العلاقات التى تربط بين الشعب وبين بوليس الشعب : يذهب الى قسم البوليس ، ليقابل كل من فيه ، ان الجميع يحبونه ، ويحترمونه ، وفي مكتب نائب المأمور الرائد هشام الكيلانى - حيث كان المأمور غائبا - يجلس عم جعيدى ليتحدث بحماس الشباب عن مشاكل البدارى ، كواحد من أبنائها ، انه هو ، هو بايمانه ووطنيته لم يتغير منذ خمسة وأربعين عاما ، وأن كانت مصر ، قد تغيرت كثيرا ، وكثيرا جدا . ألم تكن البدارى فى الماضى منذ ٤٥ سنة متخلفة الى أبعد حدود التخلف . ألم يكن التعليم مقصورا ، على مجموعة قليلة جدا من أبناء البيوت الكبيرة ، ألم تكن البدارى بلا مرافق ولا خدمات صحية . ولا . ولا . فاذا بها اليوم - وبعد ثورة ٢٣ يوليو المجيدة الخالدة - تتغير فى كل شئ : نسبة التعليم ترتفع ، تخرج كثيرون ، كثيرون من أبناء البدارى : من الأطباء ، والمهندسين والمحامين ، و . و . كل التخصصات : ان فى البدارى اليوم - ككل مكان فى مصر - ، سباقا على التعليم ، ومن أجل التفوق فى التعليم : ان العلاج الطبى قد تقدم ، المباني الحديثة والمنشآت الجديدة ، قد كثر بشكل ملحوظ : الانتاج الزراعى قد زاد ، وخاصة الموالح ، ارتفع المستوى الاجتماعى ، كما ارتفع المستوى الاقتصادى . اختفت الصراعات العائلية ، والقبلية ، زادت نسبة تعليم الفتاة بل توجد فى البدارى مدارس اعدادية وثانوية للبنات بل وتعايم مشترك يجمع بين البنين والبنات ، وهكذا تتقدم الحياة : ان الحياة لايمكن أبدا أن تعود الى الوراء ، لأن العودة الى الوراء سمة من سمات التخلف . وشعبنا لم يكن يوما ما من الشعوب المتخلفة .

انه صانع أقدم مدنية فى التاريخ ! ويتطلع عم جعيدى ، الى كل ما حوله من تغيرات ، وتحولات ، ويحمد الله لأنه - أولا - أدى واجبه تجاه شعبه ويكفيه فخرا ، انه كان واحدا من الأسباب التى أدت الى زوال دكتاتورية اسماعيل صدقى ، ويحمد الله - ثانيا - لأنه رأى ثمرة تلك الجهود ، التى بذلها ورفاقه وأقرانه التى بذلها الذين سبقوه ، والذين تبعوه ، فى ميدان العمل الوطنى ، ثم يحمد الله ثالثا ، ورابعا الى ما شاء الله لأن مصر دائما ، بخير ، وما من انسان أراد لها السوء الا وأنقذها الله منه ، وبسرعة « ونعود من الحديث مع عم جعيدى الى الحديث عن الصحافة واسماعيل صدقى .

كانت قبضة اسماعيل صدقي قبضة قوية متينة ، كان كل من يراها ويحسها ، يعتقد أنها باقية ما بقي اسماعيل صدقي على قيد الحياة ولكن الشعوب الكبيرة ، الأصلية الواعية ، الناضجة ، تصبر على الضيم ، تنام بعين ، وتبقى عينها الأخرى مفتوحة ! انها سرعان ما تثار لنفسها ، ولكرامتها ، وسرعان ما تقضى على كل يد أئيمة امتدت اليها وحاولت النيل من حريتها ومن كرامتها : واذا كان اسماعيل صدقي ، منذ أن ولي رئاسة الوزارة لأول مرة منذ ١٩ يونيو ١٩٣٠ قد عادى الشعب ، الى أبعد حدود المعاداة . فلهذا كان منذ ذلك التاريخ فى حرب مستمرة مع صحافة الشعب لأنه كئى حاكم مستبد ذكى يرى أن الصحافة هى ألد أعداء الدكتاتورية والاستبداد بالرأى .

وقديما نقل على لسان السلطان محمد رشاد ، سلطان تركيا أنه قال لمراسل الديلى كرونيكل البريطانية : أن الرجل حامل السيف قادر ولكن الرجل حامل القلم أقدر ، كما نقل عن السلطان عبد الحميد - أعنف السلاطين العثمانيين قوله بعد خلعه : لو عدت من جديد الى يلدزر - مقر الحكم العثمانى - لوضعت كل محررى الصحف فى أتون كبريت : ولذلك عمدا اسماعيل صدقي منذ أن تربع على كرسى رئاسة الوزارة على ملاحقة الصحف المعارضة له : بادر بسن القوانين ، واللوائح التى تعطلها عن أداء واجبها القومى ، لجأ الى سلاح التعطيل متوهما انه باستخدام ذلك السلاح ، يتقى « شر » الصحف . كما لجأ الى سلاح اغلاق الصحف واحدة بعد الأخرى على النحو الذى سبقنا الإشارة اليه كما فعل مع كوكب الشرق والبلاغ واليوم والسياسة ، والمؤيد ، والمؤيد الجديد ، وصدى الشرق ، والأحرار الدستوريين ثم عاد مرة أخرى الى وضع شروط مجحفة لمن يصلح أن يكون رئيسا للتحرير ، كما وضع عقوبات صارمة لحماية نظامه من كل نقد ، ولكن هل يمكن لمثل تلك الأساليب الظالمة ، المجحفة ، ولمثل تلك القوانين العنيفة الصارمة أن تجبر الصحفيين الذين يؤمنون بأن الصحافة رسالته على السير فى ركاب نظام استبدادى كنظام اسماعيل صدقي ، أو على الأقل ، السكوت عن أخطائه وجرائمه ! لقد تصور اسماعيل صدقي أن بإمكانه أن يخضع الصحافة لسلطانه وان يقيدها بالسلاسل ، والأغلال ، ولكن الحقيقة كانت خلاف ما تصوره اسماعيل صدقي ، اذ لا يمكن لصحافة حرة أن تخضع لسلطان أى دكتاتور ولا يمكن لصحفيين أحرارا أن يقبلوا أن تقيده أقدامهم بالسلاسل ، والأغلال حتى والو ألقى بهم فى السجون ، والمعتقلات !

من شرفها ، ولقد زادتها ، المبادئ التي قررتها بعض الأحكام اللابسات خاصة .
على ما اعتقد استرسالا في غيها واستهتارا بما تقضى به مهمتها ، وتجاوزا لكل
حد في تعبيراتها ، فأصبح الأمر فوضى حتى لقد ظن ان الشنود هو القاعدة ،
وانه يصح ، للكاتب ، أن ينال من شرف الناس من سمعتهم تحت ستار أنه نقد
مباح » .

وقضية د . حسن هيكل تذكرنا بما يمكن أن نسميه لأول مرة . « بأدب
القضاء ، أو القضاء الأدبي :

الفصل السابع

صحافة الشعب تسقط دكتاتورية اسماعيل صدق باشا

فى سنوات ما قبل الثورة - ما قرب منها - وما بعد - وجد وبكثرة ما يمكن أن يطلق عليه تجاوزا ، أدب القضاء أو القضاء الأدبى ، ذلك لأن كثيرين من أقطاب النيابة كانوا يحرصون وبخاصة فى القضايا السياسية الكبرى على أن تكون مقدمات مرافعاتهم وكذلك نهاياتها قطعاً من الأدب الرفيع ، وكذلك كان المحامون الكبار يحرصون على أن يكون دفاعهم عن المتهمين الموكلين عنهم مليئاً بالكلمات الماثورة التى تبقى أو يمكن أن تبقى خالدة مع الزمن لا تبلى جديتها ، كما يقولون ، وكذلك كان أيضا بعض القضاة يحرصون على أن يضمنوا أحكامهم عبارات فيها من الأدب الرفيع ، أكثر مما فيها من استشهاد بمواد القوانين وقد أجهدت نفسى فى البحث عن علة هذه الظاهرة الفريدة فى نوعها ، فلم أعثر على ما يمكن أن اعتبره سبباً رئيسياً لوجود تلك الظاهرة ، وإن كنت قد غلبت رأى القائل بأن من أسباب وجود هذه الظاهرة ، أن كثيرين من رجال القضاء والمحاماة كسعد زغلول ، وإبراهيم الهلباوى ، وغيرهما وغيرهما ، كانوا من رجال الأزهر ، الشريف !

وقد كنا ونحن فى بداية عهدنا بالشباب نحفظ بعض العبارات الأدبية ، التى وجدت فى بعض المرافعات ومن بينها - بل وفى مقدمتها - عبارات جاءت على لسان أستاذنا الكبير - فخر المحاماة - أحمد لطفى وهو يتراجع عن إبراهيم ناصف الوردانى وكذلك عبارات أخرى جاءت - فى تلك القضية أيضا - على لسان عبقرى المحاماة إبراهيم الهلباوى ولم يكن يستهوينى فى هذه العبارات إلا عاطفتها الوطنية القوية الجياشة ، بصرف النظر عن ظسروف القضية وملابساتها : من بين العبارات التى حفظناها لأحمد لطفى قوله وهو يخاطب إبراهيم الوردانى فى إبريل ١٩١٠ :

أن الوطنية الصحيحة لا تحل في قلب ملأته مبادئ تستحل اغتيال النفس .

فماذا تكون حال أمة اذا كانت حياة أولى الأمر فيها رهينة حكم متعوس يبيت ليله فيضطرب نومه ، وتكثر هواجسه فيصبح صباحه ، ويحمل سلاحه . يغشاهم في دار أعمالهم فيسقيهم كأس المنون : ان جناية الورداني لأشد ضررا ألف مرة من جناية كل مجرم قاتل أو سارق ، أو قاطع طريق ، فان هؤلاء جنائتهم فردية وجناية الورداني على أمته ووطنه ، وهؤلاء يمكن الاحتراس منهم ، وتوقي اضرارهم ، كان في وسعه ، أن يحارب خصمه بغير ذلك السلاح ، القاتل ، فان كان على حق ، خرج من هذا النضال بطلا شريفا سائرا به وبنفسه الى خدمة الوطن ، لا أن يلقي اليه تلك الرصاصات ليذهب به الى عدم يسير اليه اليوم قاتلا أثيما : بنست المبادئ مبادئه . ولعنة الله عليها باسم الانسانية التي انتهكت حرمتها ، والحرية ، التي خرق سياجها والوطن الذي جنى عليه .

ويقول أيضا عبد الخالق ثروت ، النائب العام في قضية مؤامرة شبها التي أتهم فيها امام وأكده ، ومحمود طاهر العربي ومحمد عبد السلام : « أغسطس ١٩١٢ : كانت هناك فئة من الأغرار ، المفتونين طاشت أحلامهم ، وعميت بصائرهم ، وقلوبهم ، وخبثت نفوسهم فلم يروا من النور الا ظلاما ، ومن اليسر الا عسرا ، ومن الخير الا شرا ومن النظام ، الا ظلما ، ومن وجوب المحافظة على القانون الا استعبادا ورقا . . فئة عطلت عن التربية الصحيحة وتسممت عقولهم بشر المبادئ فلم يروا للبلاد - وهي في طمانينتها ، سائرة في طريق سعادتيا - خيرا من أراقة الدماء فيها أنهارا والايذاء بنفوس عالية ، غالية تدأب أبدا لخير أمتهم ، البريئة مما كانوا يفعلون .

لم يروا خيرا من قتل كبراء البلاد ، المخلصين لها خيانة وجبنا ، واغتيال الأرواح الطاهرة المطمئنة خلسة وخسة ، هؤلاء ، هم المتهمون الماثلون أمامكم اليوم ليلقوا جزاء شرورهم وسوء ما كانوا يدبرون ، وان في تاريخهم لعمرة ! .

وينهى عبد الخالق ثروت باشا مرافعته قائلا : اننا أمام تيار جارف ان لم نقف في سبيله نزل بعقول سفهاء شبابنا الى منزلق فيه بلاء البلاد . . لقد بدأ هؤلاء الشبان يفكرون في استباحة القتل ، واراقة الدماء تخلصا مما صوره حقيقهم من الشقاء ، قبل أن يفكروا في الخلاص من جهالتهم ، التي هم فيها يعميون . ان هذه الأفكار الطائشة الخطرة كالسلاح في يد المجنون الهائج ان لم يجعل بنزعه منه قوة واقتدارا كانت العقوبة وبالا . » ويخاطب عبد الخالق ثروت باشا المستشارين بقوله : امحوا هذه الأفكار الخطرة ، وانزعوا هذا السلاح

القائل ، انزعوه من أيدي هؤلاء المفتونين قبل أن يصيب البلاد بشره المستطير .
انزعوه بحكم ترصيه الحكمة وأصالة الرأي . . انكم بذلك لا تسفكون الرحمة
والعدل ، بل تزيدونيما جمالا ورواء . ليس من الحكمة والعدل أن تبعثوا ،
الطمأنينة في القلوب الواجفة ؟ . . أو ليس من الرحمة ان ترحموا صغارا
كالغصون الرطبة أو شكت أن تلتوى على الشر تقلبدا أعمى ، للنهمين
وأمثالهم ؟ » وعن القانون القائم وقتئذ يقول عبد الخالق ثروت مخاطبا
القضاة : هو سلاحنا الوحيد قد وضعناه في أيديكم . نسألكم أن تصرعوا به هذا
الشر الذي بدت نواجهه ، وكشر عن أنيابه . . أصرعوه بأشد ما في القانون
الذي بيدكم . . ليس في ذلك من قسوة ، ولا تحيف ، فما أشد ما نحن فيه
من الظروف . »

وفي قضية مقتل السيرلي ستاك سردار الجيش المصري ، والحاكم العام
للسودان دافع وهيب دوس عن شفيق منصور قائلا وهو يخاطب المستشارين :
تذكروا أن لهم عائلات يلبسها حكمكم السواد ، وأمهات وأخوات تخفق قلوبهن
حنوا وعظفا ، وتجنزع نفوسهن هابعا واشفاقا ، وإن عليكم ديننا لا تملكون سداده
إذا حم القضاء ، خاطروا بأنفسهم وتعرضوا للموت قتلا ، أو حكما في سبيل
مصر بحسب معتقدهم ، والأعمال بالنيات وهذا دين يشغل ذمة كل مصرى . .
عليكم فيه بنصيبيكم ، فلعلكم موفونه في حكمكم باقالتهم من عثرتهم وأنكم
بأذن الله لفاعلون . »

ولقد سبق أن أشرنا الى فقرات من مرافعة عبد اللطيف محمود ، رئيس
النيابة في القضية ، التي رفعت على الدكتور محمد حسين هيكال لأنه نشر مقالا
في جريدة السياسة تحت عنوان : نفقات حفلات الطرب ، ألم يكن الفقراء أول
بها ؟ » وننشر اليوم بعض فقرات أخرى من تلك المرافعة البليغة يقول فيها
رئيس النيابة :

ولئن كان من أهم نزول الصحافة عن مستنواها الذي يجب ان تكون فيه
دخول هذه العناصر التي لا تقدر الأدب قدره أو تعرف للصحافة حقيقة مهستها
فلطالما ، عللنا النفس بأمل أن يقوم المثقفون من رجالها بتقويم اعوجاجها واصلاح
ما فسد من شأنها والتهوض بها من كبوتها ، ولكنهم لم يكونوا عند حسن الظن
بهم ، اذ سرت اليهم عدوى الأولين فاذا هم والأولون سواء : قضية اليوم تتعلق
بكاتيب معروف له من تربيته ، وثقافته ، ما يمنعه من استباحة قلمه . يرسله
من غير حق ، في مواقف ، ما كان أغناه عنها ، ويشرعه ، ظلما في صدور أشخاص
لا ذنب لهم ، الا انهم يقومون ، بواجبهم ، ذلك الكاتيب هو الدكتور هيكال بك

الصحفي القانوني ، والأديب « . ويختتم الأستاذ عبد اللطيف محمود مرافعته بقوله : يا حضرات المستثمرين اذا ما خلوتكم لتقولوا كلمتكم فأشيروا الى ان حرية الصحافة أو بعبارة أخرى حرية النقد ، ليست هي حرية أخذ الناس في شرفهم ، وفي كرامتهم بل يجب ، أن تكون في حدود القانون مشبعة بروح العدالة ، لا لغرض الامتهان ، ان جرائم الصحافة أثرها بالغ ، وغورها بعيد . أثرها ليس مقصورا ، على المتهم ومن جنى عليه وإنما يتعدى الى الكثيرين : ولن يستوى في نظركم من يعرف القانون بتفصيله ومن له من علمه ، وتربيته ما يرشده الى حقائق الأشياء : لن يستوى هذا مع من هو جاهل بها فاذا ما أخذتم الصحفي على قدر علمه ، وضوح غرضه فانكم تقومون بالإصلاح الذي نرتجيه ، فلا يولد ، بعد ذلك ضحايا ولا يوجد متهمون : ان المظلمين من الناس ، والقائمين بينهم يفزعون الى عدلكم وهم يرجون بعدها أن تأخذ الصحافة مكانها الصحيح مكان المذهب والمرشد الأمين ، عف اللسان ، لا سلاحا ، للتشهير والاعتات : عندئذ تكون الصحافة في مصر للخير ، وللخير وحده . » .

وكانت النيابة العامة قد اتهمت د . محمد حسين هيكل بأنه في يومى ١٩ ، ٢١ ديسمبر ١٩٣٠ ، بمدينة القاهرة وبلاد القطر المصري ، بصفتة المدير المسئول لجريدة السياسة اليومية ورئيس تحريرها ، اهان هيئة نظامية هي مجلس وزراء الدولة المصرية بأن نشر في الجريدة المذكورة في العدد رقم ٢٥٣٦ مقالا تحت عنوان « نفقات حفلات الطرب ألم يكن الفقراء أولى بها ؟ » نسب فيها الى بعض الوزراء أنهم سلكوا سلوكا معيبا في غير حدود الاحتشام وصدر منهم من الساخر ، ما لا يليق بأشخاصهم ومناصبهم ، كما نشر في العدد ٢٥٣٨ تحت عنوان : حفلات الابتهاج بالأزفة ، رسما وعبارة يمثلان الهيئة المذكورة بحالة منافية للآداب » ، وقد قضى حضوريا في الدعوى ، وبتاريخ ٢٧ مارس ١٩٣١ بمعاقبة المتهم بغرامة قدرها عشرة جنيهات مصرية وبالإلزامه بأن ينشر الحكم في جريدتين بمصاريف من طرفه ، بعد ان أثبت حكم المحكمة انه قد تبين وبلا مجال للشك أن أغراض الكاتب من المقال والعبسارات الجارحة الواردة لم تكن الدفاع عن أموال الخزينة بل النكاية بالوزراء والتشهير بهم واطهارهم في أعين الأمة بمظهر المستهتر بالأزفة التي تعانيها وبمال الدولة وأن قصده الكاتب من كل ذلك واضح ظاهر « وقد طعن د . هيكل في الحكم الصادر ضده أمام محكمة النقض وقدم الدفاع الكثير من الأدلة التي تنفي التهمة عنه . وكان من بين ما قدمه الدفاع عنه ان صحف الحكومة تطعن يوميا في حزب الأحرار الدستوريين وأشخاص رجاله وأعراضهم مما لا يسيغه الأدب ومع ذلك فلم يكن محل مؤاخظة جنائية وانه لا وجه للتشبيه بين ما نشرته جريدة السياسة ورفعت عنه الدعوى العمومية وبين ما تنشره جرائد الوزارة ورفع الدعوى على رئيس تحرير السياسة

فى هذه الظروف والحكم عليه من أجل المقال الذى كان موضوع المحاكمة انما هو خطأ لا يقره القناون وفيه معنى توزيع العدالة بين الصحف والبيئات السياسية بمقاييس مختلفة وهذا يخالف المبدأ الذى قررتة محكمة النقض والابرار وبنت عليه « وقد ردت محكمة النقض على ذلك فى حكمها الصادر فى ٤ يناير ١٩٣٢ انه مع التسليم بأن للطاعن فى الحكم - د. هيكل - أن يشتد فى نقد أعمال خصومه ويقسو عليهم ما شاء الا ان ذلك كله يجب ألا يتعدى حد النقد المباح فاذا خرج بذلك الى حد الطعن والتشهير والتجريح فقد حقت عليه كلمة القناون ولا يبرر عمله أن يكون خصومه قد سبقوه فى صحفتهم الى استباحة حرمان القناون فى هذا الباب ويكفى ان الحكم المطعون فيه قد راعى هذه الظروف عنه تقدير العقوبة وهذا أقصى ما يستطيع القاضى عمله وترى محكمة النقض ان أقل ما توصف به تلك المطاعن الواردة فى المقال والرسم انها « سب » وأن السب فى هذه الصورة لا يتعلق بالوظيفة أو الدفاع عن مصلحة عامة وأن قلم كاتب المقال لم يعف عن تناول الوزراء فى شخصياتهم ورميهم بأمر ، لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالمصلحة العامة التى يزعم الدفاع عنها ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن » .

وكان الأستاذ توفيق دياب صاحب جريدة الجهاد ، لسان الوند ، يحمل كل يوم حملات قوية وعنيفة على دكتاتورية اسماعيل صدقى وكانت الجماهير تتخطف الجهاد ، وفى ٢٦ ابريل ١٩٣٢ ، كتب توفيق دياب يقول : نعم أوشكت الصاعقة التى يسمونها جبل الأولياء ، أن تنقض على رأس مصر ، والمصريين وسيرجع الفضل الخالد فى هذه النكبة الخالدة ، الى صدقى باشا فى البداية والى برلمان فى الختام ، وفى يوم ٢٧ ابريل ١٩٣٢ - أى فى اليوم التالى مباشرة - كتب أيضا يقول : اذن ماذا يدفع هذه الضمائر الى المغامرة بحياة الأمة ؟ أهو ان يشبهوا بهذا الثمن المروع ، بقاء وزرائهم فى الحكم ، وبقاء أنفسهم فى جلاله ، شهورا أو أعوادا أو دهورا ؟ انها لصفقة ليس يقدم عليها أى مصرى وفيه ذرة من الرحمة بنفسه وعشيرته ووطنه أو ذرة من تقدير الأشياء باقدارها : ولو كان كل يوم يقضونه فى الحكم ، ألف عام من أيام النعيم فى جنات الخلود : أيتها الوزارة وأيتها الوزراء ، أيتها اللجنة الصادرة : وأيتها البرلمان المغامر ، المسألة جد ، وهى من الجهد فوق ما تتصورون وليست حياة مصر ، أو مرتبة ملكا لكم ولا لعشرين برلمانا صدقيا ولما صدقى وبرايم فهمى ، بل ليست ملكا لمصطفى النحاس ولم تك ملكا لسعد ، وانتم تعلمون من هما فى قلوب الملايين : ليست مصر ملكا لمصرى ولا لمئات المصريين من الزعماء المجاهدين فضلا عن حضراتكم أيها السادة المخامرون بحياة الوطن ، فأى ضمير يطاوعكم على أن تكلوا عنق مصر الى السيف الانجليزى اعتمادا على مجرد حسن الظن بحضارة

الانجليز ٠٠ أى عقل يهديكم الى التردى بمصر فى هذه الهاوية وهى منها بمأمن
وعنها فى غنى : انيا لحياة مروعة ستبقى على الدهور بقاء ذلك السيف معاقا
على رأس مصر والمصريين فهل عولتم على اقرار هذه الجناية التى لم يسبق أن
اسودت بمثلها صفحات التاريخ « وقامت قيامة وزارة اسماعيل صدقي .

ووقف توفيق دياب أمام محكمة الجنايات بتهمة اهانة مجلس النواب والمحكمة
البرلمانية المؤلفة لفحص مشروع سند جبل الأولياء اذ نسب اليها المغامرة بحياة
مصر ٠٠ و ٠٠ ولكن محكمة الجنايات برئاسة الأستاذ يس أحمد ، أصدرت
حكما بالبراءة باعتبار ان المقالين لا يحتويان الا على تحذير لمجلس النواب «
ورفعت النيابة طعنا فى الحكم ، أمام محكمة النقض والابرام ٠٠ ووقف توفيق
دياب مرة أخرى أمام عبد العزيز فهمى باشا رئيس النقض والابرام ، وقال
مثل النيابة ان الأستاذ توفيق دياب وصف أعضاء البرلمان بأنهم قوم لا ضمير
لهم ، وأنهم فى سبيل بقاء الوزارة القائمة فى الحكم يضحون بمصلحة وطنهم
وتراث أجدادهم لكى يعيشوا فى ظل تلك الوزارة ، وقال رئيس نيابة
الاستئناف - محمد جلال - ان اسناد هذه المنال لأعضاء هيئة نظامية وتجريدتهم
من الاخلاص لوطنهم ارضاء لشمهواتهم الحزبية لا شك يحط من كرامتهم فى
أعين الناس ويجرح شرفهم ويؤذى نفوسهم : وطالب رئيس النيابة بالعقوبة
الرابعة للكاتب ، وأمثاله ممن لا يزدجرون خصوصا انه مثل أمام محكمة النقض
منذ شهر بتهمة ماثلة فقدرت المحكمة مركزه الاجتماعى ولكنه لم يرتدع وبذلك
أصبح « عائدا » ، وترافع مكرم عبيد عن توفيق دياب وشهدت قاعة المحكمة
مسجلات بين رئيس المحكمة وبين مكرم عبيد ، وبعد ان انتهى مكرم عبيد من
دفاعه وقف توفيق دياب وطلب ان يتكلم فسمحت له المحكمة فقال : أيا كان
الحكم فانى أعتقد انكم خلفاء الله فى أرضه « وقال رئيس المحكمة استغفر الله ،
وهذا كثير علينا « هم جابونا وحطونا هنا وخلاص « وضحك كل الحاضرين وعاد
توفيق دياب ليقول : انى أتقبل كل حكم بكل ما أستطيع من غبطة وارتياح
ولكن أريد أن أقول انى ما كتبت حرفا واحدا قصدت به الاهانة ٠٠
وأعلن الرئيس ان الحكم بعد المداولة ٠٠

وكان توفيق دياب قد خرج من قاعة الجلسة بعد أن أعلن رئيس المحكمة ،
ان الحكم بعد المداولة ، الى منزل مكرم عبيد ، وبرفقته لتناول طعام الغداء ،
وبينما كان توفيق دياب ، ومكرم عبيد يتناولان الطعام ، دق جرس التليفون
وكان المتحدث مصطفى النحاس الذى كان يبكى وهو يقول ، ان الحكم صدر
بالادانة ٠٠ ولم يضعف توفيق دياب ، بل تماسك معلنا استعدادة لتنفيذ

الحكم بنفس راضية . وبعد أن تناول الغداء ، انطلق الى دار الجهاد حيث كانت الجماهير قد سبقته الى هناك لاعلان وقوفها الى جانبه ، واستنكارها للحكم العنيف الصارم ، ويقضى توفيق دياب ساعات عديدة مع زملائه الصحفيين . ويستقبل العديد من الساسة الذين هرعوا الى دار الجهاد لرؤية صاحبه قبل أن يذهب الى السجن وكان من بينهم مصطفى النحاس وأحمد ماهر ، ومحمود النقراشي . وفى الساعة التاسعة والنصف يصل الى مبنى دار الجهاد جندي من جنود البوليس يحمل من النياية أمر القبض على توفيق دياب ، ويستأذن توفيق من الجندي بضع دقائق ليكتب فيها كلمة وداع لقرائه ثم يتجه مع الجندي الى قسم السيدة زينب حيث يبيت ليلته هناك ، ليتوجه مع حراسة مشددة فى صبيحة اليوم التالى الى سجن قرة ميدان لتنفيذ العقوبة الصادرة ضده وتسمى الحبس ثلاثة أشهر ، ولما كان الأستاذ توفيق دياب محكوما عليه من قبل بالحبس ستة أشهر كانت مع وقف التنفيذ مراعاة لمركزه الاجتماعى فقد حلت العقوبة المؤجلة وكان عليه أن يقضى فى السجن تسعة أشهر . وفيما يل الكلمة التى كتبها الأستاذ توفيق دياب والتى نشرت فى الجهاد بينما كان فى طريقه الى السجن : كنت أود أن أقرئ مواطنى السلام ، وأن أودعهم بكلمات طيبات ، قبل أن تبدأ ساعة فراقى اياهم تسعة أشهر ولكن توارد الزعماء والزملاء ووفود الأصدقاء الى دار الجريدة ، منذ أن علموا بالحكم الذى أصدرته محكمة النقض والابرار ، وانشغالى باستضافتهم وشكرهم على هذا الصنيع الجميل ، لم يمكنى من أن أكتب تلك الكلمات : تحية لمواطنى وبلادى ، وابتهاالا الى الله أن يجرى من قيود السجن بعد تحرر الأمة الكريمة مما تعانىه من ضروب البلاء » .

وفى السجن عومل توفيق دياب أقسى معاملة رغم انه كان يشكو من الروماتيزم . نام توفيق دياب على برش فوق الأسفلات . ارتدى ثياب المسجونين العاديين . وقامت ثورة الصحفيين جميعا رغم الخلافات والاختلافات التى كانت قائمة بينهم ، كتبوا العديد من المقالات التى تطالب بمساواة توفيق دياب بالأشرار الأجانب الذين ينامون فى سجن الأجانب على أسرة ويسمح لهم بما يشاءون من الطعام والشراب . وكانت اجتماعات عديدة للصحفيين ، كل الصحفيين تنادى بتحسين معاملة توفيق دياب . وكان من أهم تلك الاجتماعات ، اجتماع دعا اليه الأستاذ داود بركات رئيس تحرير الأهرام فى دار الأهرام حضره عدد كبير من الصحفيين من بينهم د . محمد حسين هيكل ، عبد القادر حمزة ، محمود أبو الفتوح ، عبد القادر المازنى ، أحمد وفيق ، السيدة روز اليوسف ورأس الاجتماع د . هيكل ، الذى رأى اشراك الهيئات الصحفية فى العالم كله فى الموضوع ، وأن يبلغها أن صحفيا مصرية حكم عليه بالحبس مع الشغل ثلاثة

أشهر ، وهو يعامل حسب لائحة السجناء المصرية معاملة المجرم العادي ، وإن الصحافة المصرية طلبت تعديل هذه اللائحة لتتماشى مع روح العصر ، والنشر المصري الحديث ، وقال د. هيكى « ولما كانت نقابة الصحافة المصرية متضامنة مع النقابات الصحفية العالمية فهي تطلب التضامن معها ، وتأييدها فى طلب معاملة المحكوم عليهم فى جرائم النشر معاملة السياسيين فى جميع البلاد التى لها نفوذ فيها ، وقد وافق المجتمعون على هذا الاقتراح بالإجماع ، و . . و . . »

وكتب أستاذنا الكبير : فكرى أباطة بأسلوبه الساخر - فى المصور . تحت عنوان : الرقيب الرقيب : صديقنا العزيز وزميلنا الفاضل توفيق دياب فى السجن ونحن فى الخارج نهدى العواطف ، ونكتب ونخطب وتداول . ونقترح ، ونقابل وزير الداخلية ، ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ ليخففوا عنه إجراءات التنفيذ . . هل يملك هؤلاء أو أعظم من هؤلاء ذلك ؟ لا أظن نظام السجنون نظام عسكري فصاحبة الجلالة الصحافة ستتردد مدحورة والأسف ملء الفؤاد ، وليس لى أمل فى مجلس النواب ولا مجلس الشيوخ ، وقد بانئت لبنتها عندما طرح اقتراح النائب المحترم الدكتور صالح ولا أريد أن أحتد أو أشتد تعليقا على موقف حضرات النواب المحترمين الا اذا شئت أن يكون مصيرى الى ورشة التريزية أسوة بزميلى خفف الله عنه رغم أنف السجنون .

ما جرى على الأستاذ توفيق دياب قد يجرى على غيره .

ويطالب أستاذنا اما بإلغاء القانون ، أو فرض الرقابة ليرتاح القانون ، وترتاح الحكومة ، وترتاح المحاكم ، وترتاح أيضا مصلحة السجنون .
وأخيرا سمح الأستاذ توفيق دياب أن ينام على سرير ، وإن تضاء له حجرته فى السجن .

ويبقى بعد ذلك أن نشير الى موقف لا يمكن لنا أن نتجاهله ، ذلك الموقف المتعنت الذى وقفته صحيفة الشعب ، لسان حال حزب الشعب . الذى يرأسه اسماعيل صدقى . لقد خرجت على إجماع الصحفيين وراحت تتندر على الزملاء الصحفيين الذين قضوا حينما من الدهر يفخرون بالتضحية ويدعون اليها ، ويفرون بها ويحرضون عليها ، ويطلبون الى الأمة أن تضرب أكبر الأمثال فى الاستهانة بالروح ، والمال فما بالهم اليوم وقد أصابتهم صدمة هى أهون الصدمات فزعين جزعين يسكون تارة ويصرخون تارة أخرى ، وآونة

يذهبون مستغيثين مسترحمين ، وأكثر من هذا لقد أبى محمد علام باشا بصفته صاحب جريدة الشعب أن ينشر في الشعب وفي المقطم بياناً ينفي فيه حضوره اجتماع الصحفيين وأنه لم ينب عنه أحد ، وإن الصحفيين لو كانوا يقدرّون واجب مهمتهم ، لما احتاجوا إلى تعديل التشريع . وكان الصحفيون قد حاولوا الظهور أمام الرأي كوحدة في كل ما يتعلق بأمورهم المهنية وقد اختاروا علام باشا ليكون عضواً من أعضاء اللجنة التي أوكل إليها مقابلة بعض المسؤولين ، ولذلك اعتبر الصحفيون بيان علام باشا في الشعب والمقطم بأنه براء من الاجتماع ، ومن الانتداب ، وأنه خارج على إجماع الصحفيين ، موقف مؤسف لا بد من تسجيله .

ولم يكن اضطهاد صدقي باشا للجهاد وصاحبه وحدهما ، وإنما كان اضطهاداً لكل الصحف التي تعارضه .

وفي أيام اسماعيل صدقي باشا حدث حادث تعذيب آخر - وما أكثر حوادث ، التعذيب التي وقعت في عهد اسماعيل صدقي - وسمى حادث التعذيب هذا بحادث الحصانية وهي قرية من قرى مركز السنبلالوين - دقهلية - كان التعذيب في هذه المرة ، في وجه بحرى وليس في الصعيد - وكان السبب الرئيسي في وقوع هذا الحادث أن رجال البوليس ، والادارة ، بعد أن اطمأنوا ، إلى غيطة صدقي باشا ، بما يقومون به من تعذيب ، وحمايته الدائمة لهم ، بل ودفاعه الحار عنهم رغم بطشهم وعدوانهم واستهانتهم بكل القوانين : بعد أن اطمأن رجال البوليس والادارة ، إلى ذلك كله اطلقوا لانفسهم العنان في كل حملات البطش والعسف والارهاب أو ليسوا مؤيدين من السراى ، والوزارة ؟ ألم يكلف الملك فؤاد اسماعيل صدقي بتأليف وزارة جديدة لخراج على ماهر ، وزير الحقانية ، الذي حمل على رجال البوليس والادارة ورغب في اعادتهم إلى جادة الصواب ؟ لقد اعتبر رجال البوليس والادارة ان اخراج على ماهر ومن وقف ، إلى جانبه في حادث البدارى ، كعبد الفتاح يحيى ، من الوزارة نصراً لهم ولذلك عادوا - كما يقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعى - إلى خطتهم مطمئنين إلى أن الوزارة تحميهم وتسندهم وإن السراى ساكنة على هذا النوع من الطغيان ولا تعرض على هذا البغى ، والعدوان . ولقد وقع حادث الحصانية في ١١ فبراير ١٩٣٣ وخلاصته ان الادارة عطلت وابورا الطحن الغلال ، ومضرب الأرز الذي يملكه الشيخ طلبه صقر من أعيان هذه الجهة ، وقام لذلك نزاع بينه وبين الادارة رفع أمره إلى القضاء اذ اقيمت عليه دعوى مخالفة امام محكمة السنبلالوين فجات في هذا اليوم قوة من البوليس والادارة للتفتيش على الوابور فاعترضها نفر من قبل صاحب الوابور مطالبين ببقاء الحالة على ما هى عليه حتى يفصل القضاء

فى دعوى المخالفة فحدث تصادم بين الفريقين أمر فيه مأمور المركز باطلاق النار على الأهلى فقتل منهم ثلاثة أحدهم شقيق الشيخ طلبة صقر وفنائة ، وقتل باشجاوئش المركز وواحد من الجنود ، وجرح كثير من الأهلى واستولى الذعر على السكان ، ولم يقف عسف الإدارة عند هذا الحد ، بل أرسلت تجريدة من أربعمائة جندى لحصار البلد وقبضت على كثير من أهلى وظلوا فى السجن الى أن أفرجت عنهم النيابة : أما قضية المخالفة التى نسبتها الإدارة الى الشيخ طلبة صقر فقد حكم فيها ببراءته ، وأثبتت المحكمة فى حكمها ان الإدارة تجاوزت سلطتها بالأمر ، الذى أصدرته بالغاء رخصة الماكينة واقفال الوابور ، وان هذا الأمر الإدارى باطل .

وتقول الأستاذة فاطمة اليوسف فى ذكرياتها :

« يتلخص حادث الحصانة فى أن رجال الإدارة فى ذلك الوقت ذهبوا الى قرية الحصانة مركز السنبلالوين وعطلوا وابور طحن الغلال ومضرب الأرز المملوكين للشيخ طلبة صقر الذى كان من الوفدين المعروفين ورفع الشيخ دعوى أمام المحكمة ضد الحكومة فأرسلت الإدارة بوليسها لكى يمحو معالمه ، ما أفسده فى الوابور قبل ان تشبث المحكمة حالته ، وتصدى الشيخ صقر ، وانصاره للبوليس فأطلق البوليس النار وسقط ثلاثة من القتلى ، وكثيرون من الجرحى وحوصرت القرية ، أياما طويلة والقى أهلى فى السجن وترتب ، على هذا الحادث أزمة فى وزارة العدل اذ قامت النيابة بتحقيق الموضوع ، وكتب النائب العام مصطفى محمد - تقريراً يطلب فيه الإفراج عن الأهلى ورفع الدعوى على مأمور المركز بتهمة التزوير ، فى أوراق رسمية ، وكتب التسابعى فى روز اليوسف تعليقا ساخرا على هذا الحادث قال فيه : ان وزير الحقانية - أحمد باشا على - قرأ تقرير ، النائب العام ثم هز رأسه وقال : نفرج عن الأهلى معلش ؛ اما ان نحاكم المأمور بتهمة التزوير فلا » ، وهز الوزير رأسه هزة اهتز معها قانون العقوبات ، وأسبل القانون رمشه ، وصرف النظر عن الموضوع » ، وأرسلت النيابة تحقق معى - الكلام للاستاذة فاطمة اليوسف - بوصفى رئيسة التحرير المستولة .

ولكن المقال ، كان يحمل توقيع التسابعى ، فقدم الى المحاكمة أيضا ، وكان ممثل النيابة فى القضية الاستاذ محمود منصور وكان من المعجبين بالمجلة فاستهل مرافعته نائرا ، وردد المدح والثناء عليها مشيدا بأسلوب التسابعى ثم انشئ مهاجما فى عنف شديد ، منددا بطريقة النقد الجارح التى تسلكها المجلة ، أما رئيس المحكمة - المرحوم محمد نور - فقد كان « بلديات » التسابعى من المنصورة ولكنه

كان رجلا محافظا ، لا يحب أسلوب التابعى ويعتبره خارجا عن الحدود الواجبة لذلك فقد كان همه أن يحصر التهمة فى التابعى وكان يوجه الى الأسئلة المتتالية بقصد اخراجى من المسئولية ولكننى تمسكت بموقفى ، فصدر الحكم ، على التابعى بالحبس أربعة أشهر ، وعلى بغرامة خمسين جنيها ولم يصدر الحكم فى نفس الجلسة . وحين صدر كان الاستاذ التابعى فى الاسكندرية ، فعاد ليسلم نفسه : والتابعى - الكلام أيضا للأستاذة فاطمة اليوسف - رجل مرفه المزاج له أسلوبه الذى لا يتخلل عنه فى الطعام والشراب ، والراحة فليس غريبا ان يزعجه السجن ويضايقه ضيقا شديدا . وكنا نشعر بضيقه الشديد وراء ، القضبان من الرسائل والطلبات التى كان يبعث بها كل يوم ، كانت له فى كل يوم طلبات ، حتى عينت موظفا خاصا لكى يحمل الى خطباته ، ويعود اليه بما يطلب ومازلت أذكر أنه كان يطلب - يوميا تقريبا - كميات جديدة من الحلاوة الطحينية . وفى إحدى المرات أرسل يطلب كافيار ، فعلا ذهبت الى محلات لابس ولم أفكر فى أن اشترى له كافيار سائب بل اشتريت له علبة كافيار فاخرة ، أرسلتها اليه وفى اليوم التالى جاءنى منه خطاب يتميز غيظا يقول ان « علبة الكافيار » محكمة الاغلاق وان السجن ليس فندقا فيه شوكة وسكين ليفتح العلبة وقد روى لى بعد خروجه ، كيف اضطر للاعتصام بدورة المياه يوما وكسر علبة الكافيار ، ليستطيع أن يأكلها . . . »

وفى الفصل التالى تفاصيل أخرى عن حياة الصحفيين داخل السجون . . .
وعن المقالات التى دفعت بهم الى تلك السجون . . .

الفصل الثامن

هذه المقالات دفعت بكتابتها إلى السجون

لاعطاء صورة واضحة لما آلت اليه الصحافة في عهد اسماعيل صدقي باشا ولاعطاء صورة واضحة أخرى لما لحق بكثير من الصحفيين في عهد اسماعيل صدقي باشا نشير - في البداية - الى ما نشره المصور في العدد الصادر في ٣ يونيو ١٩٣٣ حيث ورد ما يلي : تجتاز الصحافة في هذه الأيام محنة شديدة لم تعرفها من قبل ٠٠ وكانت القضية التي نظرت فيها المحاكم : قضية مجلة روز اليوسف الغراء . وهي الخاصة باتهام كل من السيدة روز اليوسف صاحبة المجلة والاستاذ محمد التابعي محررها بالقذف في حق وزير الحفانية والنائب العام ومأمور السنبلاوين فحكمت محكمة الجنايات يوم الأحد الماضي بتغريم السيدة روز اليوسف ٥٠ جنينها ، وحبس الاستاذ التابعي ٤ أشهر حبسا بسيطا وسيقضى الزميل التابعي مدة سجنه في قرة ميدان ٠

وتضيف المجلة ان الاستاذ محمد صلاح الدين كان معامى السيدة روزاليوسف والاستاذ التابعي ٠

كما نشير في البداية أيضا الى ما نشر في العدد التالى من المصور الصادر في ٩ يونيو ١٩٣٣ حيث كتب أستاذنا فكرى أباطة مقالا تحت عنوان : ماذا نكتب ؟ : عبر فيه بصديق عن محنة الصحافة فقال : بكل جوارحي ومن أعماق نفسى أشاطر الصحافة المنكوبة اليوم آلامها وأوجاعها لا من ناحية الزمالة فقط ولا من ناحية الانسانية فقط ، وانما من ناحية الأنانية الذاتية فقد يحل بكل من يحمل القلم في هذا العصر الحديدي ؛ ما حل بأولئك الزملاء والرفقاء ٠٠ يمضى الآن الأستاذ توفيق دياب والأستاذ التابعي والأستاذ حسين شفيق المصري ، وغيرهم . وغيرهم أجازاتهم الصيفية لا في ربوع لبنان ولا في ربوع شمال إيطاليا وسويسرا وانما في ربوع « قره ميدان » وغير « قره ميدان » من السجون الجميلة الزاهرة الباهرة ، ذات النسيم العليل والخضرة

الساحرة ، والفاكية والظل ، والماء الجارى فياله من حظ سعيد : فى حياتى الصحفية لم يعتد قلمى أن يتعثر أو يتردد أو يتراجع ، كانت الفكرة تستوى وتتضح فى ذهنى فيجربى انقلم جربى القطار السريع ، على القرطاس . ولا أذكر مرة اننى احتجت للمسودات أو لتمزيق الأوراق أما اليوم وقد جئت أكتب هذه الكلمة الأسبوعية فقد شعرت بأن قلمى قد جبن وتضعضع وتردد وأخذ يخط ليشطب ويشب ليمحو . ويبت ليعدل وليس فى ذلك غرابة وان قلمى لمصيب فهو مسئول عدلا ، وانصافا عن سلامة حامله . عن سلامة بدنه وسلامة صحته ، وسلامة مستقبله ، وسلامة مزاجه فى هذه الأيام العصبية وفى هذا العصر الغريب الأطوار . ويقول فكرى أباظة « الكاتب منا الآن كاتب مزور زائف يكبح جماح قلمه خوفا ورعبا فلا تبدو فكرته للقراء على حقيقتها لأنها تقدم اليهم وقد سرت فيها عوامل الجبن والحذر والحرس واللف والدوران والفرار من خيال العقاب وشبح السجن وهذا هو الموقف الحالى على حقيقته وهو موقف من شأنه أن يقضى على فن الصحافة وأن يهبط بها الى الخضم ، اللهم حوالينا ، ولا علينا يا رب ، اللهم لا نسألك رد القضاء ، ولكن نسألك اللطف فيه » .

وفى نفس العدد من المصور موضوع بعنوان : فى سجن « قره ميدان » حديث مع الأستاذ محمد «التابعى» وقد جاء فى الموضوع ما يلى : قرع باب السجن فى الساعة العاشرة والربع ، من صباح يوم الاثنين الأسبق اليوزباشى محمد أفندى يوسف الضابط بالمكتب السياسى بمحافظة القاهرة ، وفى رفقته الاستاذ التابعى وكان المنظر طريفا فكلاهما « يعزم » على صاحبه أن يسبقه بالدخول الى أن دخل الاستاذ التابعى أولا وفى أثره الضابط ، ورأى السجناء والمساجين لأول مرة منذ سنوات سجيناً يرتدى بدلة زيتية اللون مفصلة على أحدث طراز وقد وضعت فى عروتها « فلة » جميلة وتدل من جيبيها منديل حرير ، من النوع الرشيق ، وقد وضع السجناء الجديد ، نظارة قاتمة على عينيه ليتقى أشعة الشمس : وكان يحمل فى يديه كتابين من تأليف أميل لودفيج ، وكتاب الضاحك الباكي مهدي اليه من مؤلفه الأستاذ فكرى أباظة . ويقول كاتب الموضوع : رحلت فى يوم الأربعاء أبحث فى أنحاء سجن مصر ، عن سجين الوجاهة فقيل لى انه فى دور رقم ٦ ، بالغرفة ٦٤ عنبر ٩ وفى الحق ، لم أفهم كيف اهتدى اليه بهذه الرموز التى اختلعت على .

وطفقت أطوف هنا ، وهناك الى أن عثرت على ضالتي وإذا بى أراه جالسا على كرسى لدى باب غرفة مفتوحة وكان يرتدى بيجامة حريرية أنيقة من فوقها روب دى شامبر وجيه وقد وضع على كتفه فوطة يمسح بها عرقه من حين الى حين وسجن قره ميدان فى الصيف قطعة من السعير قلت : ولم لم تنزل الى حوش السجن لتقضى فترة نزمك ؟ قال : وما الفائدة من النزول وهو فقير لقد

جعلوا نصف الساعة المخصص لنزهتى ، فى غير مواعيد سائر النزلاء حتى لا أرى أحدا ، ولعلهم أرادوا أن يحولوا دون لقائى بالاستاذ توفيق دياب قلت : ألم تره ؟ رأيته أول يوم من بعيد ، وقد تبادلنا التحية بالإشارة وحملنى الفضول على التطلع الى داخل الغرفة ثم استأذنته فى الدخول فاذن ورأيت حجرة مقبضة ، ليس فيها سوى البرش ، والمرتبة والبطاطين ، وفى ركن منها جردل وكوز ، قات : لعلك مبسوط ؟ وأشار الى الجردل والكوز باسماء وقال : وأى انبساط ؟

- أهذا كل أثاث الحجرة ؟
- أجل بل انه يزيد على استحقاقى بهذه « المرتبة » المؤلمة .
- لقد سمعنا أنك منحت سريرى ، وطعاما فكيف وجدت طعامك بعد السجن ؟
- الطعام !! اننى لم آكل شيئا منذ وطئت قدمى أرض السجن بل لم أتناول جرعة ماء واحدة .
- ولماذا ؟
- أما الطعام فانهم لم يصرحوا لى بإحضاره من بيتى كما اعتقدت ، انه من حقى ، وهم يحضرون لى لبنا وشوربة من المستشفى ولكنى لا أحس برغبة فيهما ، وأما الماء فقد عافته نفسى رغم ظمئى وقد لبثت الى الآن أكثر من أربعين ساعة دون أن أشرب جرعة واحدة من الماء ، انظر .. ونظرت فاذا به يشير الى الكوز ورأيت الكوز هو قاتم بغض يعكس على الماء لونا يحمل على الغثيان .
- قلت : معذور ؟
- أريت كيف يعامل الصحفي ؟
- هذا رهيب !
- ولكنه هين فى سبيل العقيدة والمبدأ .
- وكيف تقضى الوقت ؟
- فى المطالعة نهارا والسهرة ليلا .
- وأين تسهر ؟
- فى هذه الغرفة التى لا يدخلها سوى نور الشمس ، فأنا مجبر على محاولة النوم منذ الغروب ولذا أفضى الليل ، ساهرا ، فلم يكن من عادتى النوم عند الغروب .
- وفى الختام يقوم كاتب الموضوع :
- وخرجت أنعى الصحافة التى يقولون انها صاحبة الجلالة وهى لم تلم

شعبها الآن وتجعل من تضامن رعاياها قوة تكفل لمثل هذا الصحفي الذى تقول
النيابة العمومية انه مبتكر وانه مبدع فى فنه ، معاملة ترفعه عما يعامل به المجرم
العادى ، من قاتل وقاطع طريق فلا يبقى ظمأن أربعين ساعة وتعاف نفسه ، رغم
الظما ، أن ينشد الرى من ذلك الكوز الحقيقى !

وفى الحقيقة ، لم يكن توفيق دياب ، ومحمد التابعى ، وحسين شفيق
المصرى وغيرهم ، من زملائهم الكتاب والصحفيين الذين دفعوا ضريبة الكفاح
الوطنى ، هم المسجونون بأيدى رجال اسماعيل صدقى ، ونظامه ، وانما كانوا
هم سجانى ذلك النظام : كان نظام اسماعيل صدقى ، أخضع منهم مئات المرات ،
وكانوا هم أقوى منه بكثير ٠٠ فما الذى كان يملكه نظام اسماعيل صدقى ، وما
الذى كانوا يملكونه هم : كان نظام اسماعيل صدقى يملك السيطرة على بضع
مئات من رجال البوابيس والادارة ، لا ينفذون أوامره الا مرغمين خشية الفصل
أو التشريد وكان أولئك الكتاب ، والصحفيين يملكون السيطرة على الشارع
السياسى ، اليقظ الواعى ، المتفتح المستعد دائما ، للانقضاض على خصوم الحرية ،
وأعدائها ٠٠ كان الشعب كله مع تلك الفئة المختارة من الكتاب والصحفيين
الذين أثروا ، الوقوف ، الى جانب الشعب فى محنته القاسية الرهيبة : الشعب
كله معهم بجميع رجاله ونسائه ، وأطفاله ، بجميع فئاته ، وهيئاته ، وطبقاته
وأحزابه ، وبالطبع فيما عدا قلة ضئيلة من المنتفعين بحزبى الشعب والاتحاد :
لم يكن الشعب يقف الى جانب هؤلاء وحسب وانما كان يرى رأيهم ، ويعرف
جيدا ، انهم طلائعه ، انواعية الثائرة ، وانهم ما دخلوا السجون وما تحملوا العنت
والارهاب ، الا دفاعا عن حريته ! عندما كان الصحفي الوطنى يحاكم كان الشعب
يقف خارج المحكمة ، ينتظر دن يحاكم ، يصفق ، ويهتف له من الأعماق ،
ويستمر ، الهتاف والتصفيق له الى أن يدخل السجن ، كان شارع محمد على ،
على طوله ، يمتلئ كل يوم بجماهير الشعب التى تنتظر هذا السجين أو ذاك لتعلن
وقوفها الى جانبه ولتعلن تحديها للسلطة ، التى اعتقلته ، وسجنته وعندما كان
يحكم عليه كانت الاجتماعات السياسية فى كل شارع ، وفى كل حى ، فى كل
مدينة ، وفى كل قرية تؤيد ، السجين ، وتشد أزره وتشيد بجهاده ، حتى وهو
فى سجن قرّة ميدان كانت جماهير الشعب ، التى لا تعرف هذا الصحفي الا من
قلمه تتوافد ، أمام ذلك السجن لمجرد ابداء مشاعرهما تجاه ذلك الصحفي السجين !

لم يكن الصحفيون وقتئذ مجرد موظفين بل كانوا فى مقدمة قادة الرأى العام ،
يضحون بكل شىء فى سبيل آرائهم : لا يابهون بالسجون ، والمعتقلات ، أو
بالفصل والتشريد ، لانهم أصحاب مبادئ : وكانت الحكومة بكل امكاناتها

المادية والأدبية عاجزة عن السيطرة على أى قلم من تلك الاقلام انشريفية ،
النظيفة : كانت الحكومة تبذل كل ما تملك من وسائل الاغراء لشراء قلم ما فاذا
ما عجزت - وغالبا ما كانت تعجز - كانت تلجأ الى أساليب التهديد والوعيد
فتصادر الصحيفة التى يعمل بها بعد أن تكون معدة للتوزيع ، تعطل الصحيفة
لأيام ، وبعد ذلك بشهور ، تم تعطيلها نهائيا ، وأخيرا تلجأ الى سلاح الاعتقال
والسجن .

وللحقيقة ، وللتاريخ أيضا نقول ان الصحافة وقتئذ - وخاصة صحافة
الأحزاب الشعبية لا الأحزاب الحكومية - كانت تعتمد على ذاتها : على التوزيع
والاعلانات ، والدعم الذى كانت تتلقاه من الأحزاب التى تعبر عن آرائها لم يكن
دعما ماديا ، بل كان - فى الغالب أيضا - وعيا شعبيا يتمثل فى اقبال جماهير
الحزب ، على قراءة الصحيفة ؛ التى تنطق باسمه وبفضل هذا الدعم الشعبى ،
انقوى ، المتزايد كانت الصحف تقوى ، وتصبح قادرة على مواجهة الحكومات ،
الطاغية الباغية كحكومة اسماعيل صدقى .

وعندما كان الصحفي المحكوم عليه يخرج من السجن بعد المدة ، التى حكم
عليه بها ، كان خروجه من السجن بمثابة مظاهرة سياسية : وكانت السراقات
تقام ، فى أكثر من مكان للترحيب ، به وكانت التلغرافات من كل أنحاء البلاد .
ترسل اليه ، مهنئة مباركة وفى بعض الأحيان كانت بعض الصحف تغرد بالعيد
من صفحاتها لنشر برقيات التأييد ، والتهنئة : وكان الصحفي يخرج من سجنه
أقوى بكثير مما كان قبل أن يدخله : ان السجن لم يضعف معنوياته ، وانما كان
سببا فى تقويتها ، التعذيب فى السجن ، لم يجعله يتراجع ، عن مبادئه ، وانما
يجعله أشد ما يكون تمسكا بها ، وهكذا كانت حكومة اسماعيل صدقى ، تضعف
كلما سجن صحفيا ، وكانت حركة المقاومة الشعبية تزداد قوة وعنفا ، عندما
تصادر الحكومة صحيفة معارضة !! خرج التابعى - مثلا - من سجنه ليستقبله
أستاذنا الكبير فكرى أباطة بمقال له فى روزاليوسف يحمل العنوان الشالى : من
السجن الصغير الى السجن الكبير يقول فيه : لقد خرج التابعى من السجن
الصغير الى السجن الكبير : ليست حرية الأكل ، والشرب والنوم ، هى كل شيء .
هناك حرية الفكر ، وحرية الرأى ، وحرية الضمير ، واين هى فى السجن
الكبير ؟ يدك سجيئة ، رأسك سجين ، عينك سجيئة ، لسانك سجين : الصحافة
سجن ، الخطابة سجن ، الاجتماع سجن ، الرأى الحر سجن : رأيت يا سيدي
الحر الطليق ، اليوم انك مغالط ؛ وان الذين يهنتونك مغالطون وان الذين
أفرجوا عنك مغالطون : انما الأحرار حقا هم أولئك الذين يرتكبون الجرائم فى
الصميم ، وفى وضوح النهار وفى كهرباء الليل ، ولكن تحميمهم الرتب والالقب
والمناصب ، والدهر ، الغادر فلا يجرو ، باغ ، أو شاهد ، أو مستبد ، أن يقول

لهم ثلث الثلاثة كام فى وسط هذا الغمام ، والقناتم ٠٠ انما الأحرار حقاً هم أولئك الذين لا تفكر رءوسهم الا فى خيرهم ، والذين لا تهتز ضمائرهم الا لأشخاصهم ، والذين لا يكتبون الا للمادة ، ولا يخطبون الا للمادة ، ولا يتحمسون الا للمادة : هؤلاء ، لا يعرفهم السجن الصغير ، ولا السجن الكبير ، فهم أحرار ما داموا بغير قلوب ، وهم أحرار ما داموا لا يعيشون الا للجيوب : خبرنى : أصبح انهم لا يعيشون الا للجيوب : خبرنى : أصبح انهم لم يقتلوا فكرك فى السجن ؟ أصبح ، انهم لم يسكنوا قلبك فى السجن ؟ أصبح ، انهم لم يقصفوا قلبك فى السجن ؟ لئن صح هذا فماذا فعلوا ؟ حرموك من الفراخ ، والحمام : والفراش الوثير والماء المثلج ومن انقطاع ، الطيار ، ومن استنالى وسان ستفانو ، ومن حمرة الخدود وسواد العيون ، ودقة الخصر ، ولكن ها قد عدت اليها جميعاً ولم تشرك لهم قلبك ولا رأيك ولا قلبك ، ولا قراءك : أنت الرابع : فهنيئاً لك برأس مالك الجديد .

ودن بين المجلات التى شاركت فى الحملة ، على نظام اسماعيل صدقى ، مجلة كان اسمها النجوم وكانت قاسية ، الى أبعد حدود القسوة على اسماعيل صدقى وحكومته ، فى العدد الصادر بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٣٠ .

أ - نشرت المجلة على الغلاف الأول لها صورة رمزية تمثل صورة دولة صدقى باشا رئيس الوزراء ، وأصحاب المعالي وزراء الحقانية والزراعة والحربية بهلبس الحمام يطاون على بحر فيه نسوة يسبحن وكتبت تحت هذه الصورة العبارة التالية :

فى سان ستيفانو : أبو داود : اتفضلن نستحمه كلنا شلة يا دولة الباشا دى وردة ودى فلة قوم حط ايديك على الى يعجبك فينا .

دولته : يابو داود « يا جدع » بدى ! لكن خايف أنزل ولا أطلعش تانى وائنه مش شايف البحر هايج ، وبكره الموج حيرميننا .

ب - صورة رمزية بالصحيفة الخامسة - وأنا أنقل هنا من حكم وحكمة النقض والابرام - تمثل حماراً بوجه انسان بسيما صدقى باشا يحتضن فتاة وكتب تحتها زجل منه :

يا جعش أم السباع ، من يبقى لك حمار ٠٠
طالع تبرطع ، وسايب سليمان سمسار
يا جعش روح اقلهى يكفى البلد تنهيق
لا العض ينفع ، ولا رقصك ولا التمليق

ج - صورة رمزية بالصحيفة نسة ٧ تمثل صاحب الدولة صدقى باشا

ساقطا من فوق جواد يركبه ، وكتب فوقها « ولا كل من ركب الحصان خيال » .

د - مقال بالصحيفة الثالثة عنوانه : « حول رد صدقى على أمير الشعراء » ، جاء فيه ، « تذكر - يا صدقى - أيام ابتلينا بك وزيرا ، فكنت على الانتخاب سرا مستطيرا ، وعلى وطنك نارا وسعيرا ، تذكر اقالانك ، تذكر يوم طردت من السراى فى الزمن الخالى : يا أشباه الوزراء ، ولا وزراء : صدقنى اننى أشفق عليك بل وارثى لحالك بالرغم مما اضمره لك من كراهية ، وبغض : اننى كلما دنت ساعة سقوطك ، ورأيت الأمة راشتك بسيائها ورأيت ابنة الحكم ، وعظمة السلطان تتوازى ، رويدا رويدا اشفقت عليك ، يا صدقى لا لأنك لا تستحق ذرة من العطف ، اذن فلتتهبط الى هوتك ، غير مأسوف عليك ، وانتظر يوم الحساب فانه يوم عسير .

وكذلك « طبع ونشر بالعدد الصادر فى ٢٤ أغسطس ١٩٣٠ صورة رمزية لرفعت باشا تحتها زجل جاء فيه :

ليلة ما نمت فى أتومبيلك وسواك
سابك تبيت « مجرج » قول لى ايه سابك
سكران مطين وريحة الخمر فى أشنابك
والصبح رحت الديوان يا مغرم اش ناك
خلى العبارة ، بقى ياناس مغطية

وقد اتهمت النيابة صاحب النجوم أولا : بانه أهان صاحب الدولة صدقى باشا وحضرات أصحاب المعالى وزراء ، الحربية والحقانية والزراعة بسبب تأدية أعمالهم الادارية فى شئون الحكم بطبعه ونشره بالعدد الرابع من مجلة النجوم المشتملة على تلك الصور والمقالات المتضمنة لاهانتهم بسبب تأديتهم وظائفهم وثانيا بانه سب وقذف رفعت باشا بما طبعه ونشره بعدد ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ من تلك الصور الرمزية وجمل الزجل السابقة الذكر فحكمت محكمة جنائيات مصر ، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٣٠ فى التهمة الأولى ، بالبراءة من تهمة الاهانة آخذة فى ذلك بأن الصور الرمزية لا تمس أعمال الموظفين من ناحية ادارتهم لشئون مناصبهم ، ثانيا : باعتبار ما وقع من المتهم فيما كتبه تحت الصورتين المنشورتين سبا علنيا ، عاقبت عليه المتهم بغرامة عشرة جنيهات وحكمت فى التهمة الثانية بغرامة عشرة جنيهات على اعتبار ان ما وقع من المتهم كان سبا فقط ، وقد طعنت النيابة فى حكم محكمة الجنائيات وقد قبلت محكمة النقض والابرام ، الطعن فى هذا الحكم واعتبرت ان التهمة الأولى : اهانة موظف بسبب أعمال تتعلق بوظيفته وان التهمة الثانية تهمة سب ، وقذف معا ، وليسمت تهمة سب فقط .

ومن تلك الصحف ، أيضا ، التي قست فى الهجوم ، على دكتاتورية اسماعيل صدقى جريدة «الصريح» ، وقد كتبت فى ٢ مارس ١٩٣٣ - وكان ماكتبته موضع محاكمة أمام محكمة الجنايات - تقول : تحت عنوان : واجب الأمة : استقالات وزارة صدقى باشا ، أو لم تستقل : ان الأمة تتملكها رغبات تجيش بنفوس أبنائها أن تستقيل وزارة صدقى باشا أن ينتهى هذا الجو المظلم الحالك ، وتسود الطمأنينة وتستقر ، النفوس ، والواقع ، انه ليس أحب الى هذه الأمة ، من أن تسقط هذه الوزارة والا ترى وجهها الى الابد ، ولا وجه أى وزارة أخرى تشبهها فى الحجر على الحريات وايداء أغلبية الشعب بشتى ضروب القهر والاعنات ،

وتنشر نفس الصحيفة فى ٩ مارس ١٩٣٣ صورة دولة اسماعيل صدقى باشا ، رئيس الوزراء جالسا على مقعد ويتولى المندوب السامى ، ادارة آلة للنفخ تتصل برجل صدقى باشا ، وأمامها أثقال حديدية كتب على الأول منها : الدفع بالذهب ، وعلى الثانى شركات انجليزية وعلى الثالث المصالح الأجنبية وعلى الرابع خزان تسانا ، وعلى الخامس جبل الأولياء وتحت الصورة عنوان أحلام وآمال ، والعبارة التالية « افنخ وشد حيلك قوى برده ببركة أنفاسك الطاهرة ارفع دول واجعض من دول ، بس اياك مكدونالد ميفرحشى فينا العدا » .

وفى العدد الصادر فى ٢٣ مارس ١٩٣٣ ، تنشر نفس الصحيفة تحت عنوان : سياسة الاشاعات : هل استفادت مصر من دراستها وقد جاء فى الموضوع : شهدت مصر من وراء هذه الوزارة فوق ما شهدت من صنوف الكيد والعدوان والقهر والظلم وسائل غريبة ، فى الدعاية البقاها فى الحكم بواسطة صحفها وبواسطة صحف أخرى تحمل أسماء مصرية ٠٠ ؟ وترى محكمة النقض والابرام ، أن نقد الآراء السياسية مهما حصل التسامح فيه لا يبرر السب بأقذع الألفاظ وأفحش المثالب ، ومن حيث ان المتهم الأول يدفع بحسن نيته فيما كتب وفيما صور وهو - كما تقول محكمة النقض والابرام - قول هراء ، لان القصد الجنائى فى جرائم السب والاهانة يعتبر متوافرا متى كانت ألفاظ السب ، وعبارات الاهانة متضمنة لتعبير معين أو خادشة للناموس أو الاعتبار ولا شك أن الصور ، وعبارات السب والاهانة ، التى وجهها المتهم ، الى المجنى عليهم والتى تقدم ببيانها مقدمة بذاتها خادشة للشرف والكرامة .

ولقد كانت وزارة اسماعيل صدقى لاكتفى بتقديم ، الصحفيين الى محكمة الجنايات بسبب ما ينشرونه ضدها من مقالات ورسوم كاريكاتيرية ، وغير كاريكاتيرية وانما كانت تعامل أيضا كتاب المنشورات ، وموزعيتها ، كما تعامل

الصحفيين في جرائم النشر . باعتبار ان المنشورات التي تطبع وتوزع ، ضمن جرائم النشر : وقد حدث أن اعتقلت الوزارة حسن حسن النحاس لأنه في يوم ٢٠ فبراير ١٩٣١ وفي قسم الدرب الأحمر ، وزع منشورا عليه توقيعه ، وقد اعترف بأنه ، كاتبه ، وقد جاء في هذا المنشور : الى أهالي الدرب الأحمر : اسألوا الله الرحمة مما أنتم فيه من ظلم ، وفقر ، ومعسرة ، وأدعوه مخلصين أن يرفع عنكم أثقال عهد بان غدره ، واستفاضت منه الشكوى ، فان لم تدرككم رحمة الله فشر محيط ، وهلاك مبین : الوزارة الحاضرة ، قتلت الحريات واستباححت الحرمات ، بعد أن وأدت الدستور واستحدثت دستورا جديدا ، تأبى كرامة الناس طاعته واحترامه ثم أشكلت عليها المسائل ، وأحاطت بها النكبات فاتخذت ليا من سقط القوم حزبا مريضا بعد أن يئست من تأييد الأمة وعطفها . والوزارة تريد الآن ان تجرى الانتخابات ، وان تخلق نوابا هم أولئك ، الانصار المرضى ، ولست أدري بلوى أمعن في حرب الأمة ، وأدخل في ضررها من هذه الانتخابات التي ان نجحت تذهب بآمالكم وحرياتكم جميعا . هل تريدون أن يطول عهد هذا الحكم ، ويمتد بكم ظلمه ، وطغيانه وهل ترضى كرامتكم أن يكون موضع الرأي منكم أولئك المرضى من أنصار الحكومة والمحسوبيين ، على حزبها أن أردتم أن يباع جهادكم رخيصا فادخلوا الانتخابات وان أردتم الكرامة والعزة ، ان أردتم العدل ، والنظام ، والحرية ، ان أردتم زوال هذه الوزارة ، وما تقتشف ٠٠ ان أردتم خير الأمة ونصرها فقاطعوا الانتخابات في جميع أدوارها ، ولا تعبأوا ، بنتائجها ، وحينئذ يدول حكم هذه الوزارة ويذهب سلطانها ، وتشرق على البلاد أنوار دستور الأمة وتعلو كلمتها » .

وآخر كلمة في المنشور اقرأ هذا واعطه لغيرك يقرؤه .

وقد أحيل كاتب المنشور ، وموزعه ، الى محكمة الجنايات فقضت ببراءة المتهم ورفعت النيابة نقضا في الحكم الى محكمة النقض والابرار التي رأت أن العبارات الواردة في منشور المتهم ، هي عبارات في غاية الاقذاع وقد جاءت بأسلوب عام ، لا تبرز فيه واقعة معينة بالذات يمكن القول ، بان المتهم كان ينتقدها ، وان قيام هذا الدستور « دستور ١٩٣٠ » بالفعل ، ووجوب طاعته واحترامه ، وعقاب من يحاول تجريضا على كراهيته كل ذلك يجعل الهيئة التي استصدرته بمنجى من كل تعريض بكرامتها ويجعل من يهينها لهذا السبب مستحقا للعقاب . والا اضطربت الأعمال العامة ، واختل النظام ، ولا محل للقول بسلامة النية أو بسوئها مادام الموضوع طعنا وتجريحا ؛ فيما يعصم فيه القانون المجنى عليه من كل طعن وتجريح .

وبمناسبة الحديث عن أحكام محكمة النقض والابرار نذكر هنسا أن

المحكمة ، عندما قضت بمعاقبة الأستاذ توفيق دياب في جريمة نشر المقالين الخاصين بمشروع جبل الأولياء ، وإهانة صدقي باشا واللجنة البرلمانية الخاصة بمشروع جبل الأولياء ، لم تر ما ارتأته محكمة الجنايات التي برأته مما نسب إليه من أن العرف جرى على المساجلة بالعبارات الحماسية ، والأساليب التجميلية؛ وألفاظ التهويل والمبالغة والتحذير ، والترهيب لمجرد التأثير على النفس وحملها على التصديق في الشئون التي ليس من المستطاع حمل المناظر ، على تصديقها بالطرق البرهانية الهادئة كالحال في مسألة جبل الأولياء ، هذا الرأي - رأى محكمة الجنايات - لا تجيزه محكمة النقض والابرام ، بل انها تصرح بأن فيه خطرا على كرامة الناس ، وطمأنينتهم وتشجيعا للبداءة ودنس الشتائم ، والحقيقة ليست بين التهويل ، والتشهير والمبالغة والترهيب بل هي نبت البحث الهادي والقول الكريم واذا كان لحسن النية مظهر ناطق فانه الأدب في المناظرة ، والصدق في المساجلة ؟؟

ولكن ماذا كانت تحوى مقالة : « نفقات حفلات الطرب ، الم يكن الفقراء أولى بها ؟ » . . . التي شغلت محكمة الجنايات ، ومحكمة النقض والابرام بعدها وقتا طويلا ، وكان الحكم فيها تغريم د . محمد حسين هيكمل عشرة جنيهات ، وكانت الغرامة من بين الأسباب التي حالت بين د . هيكمل ، وبين رئاسة تحرير السياسة : تلك الرئاسة التي كانت مسندة اليه منذ صدور العدد الأول .

المقالة - من ناحية المساحة - لا تتعدى ، عمودا وربع العمود ، من الجريدة ، والعنوان لم يزد - في المساحة أيضا - على عمودين ، ولكن المقالة جمعت من النقد العنيف القاتل لنظام اسماعيل صدقي ما لم تجمعه مقالة أخرى سابقة من مقالات السياسة : بداية المقالة إشارة الى أسف الأمة لان الادارة ومن ورائها الوزارة قد رأت أن الاحتفال بمناسبة كريمة يتمثل في اقامة حفلات ساهرة تحييها مغنية أو مغن ، يجتمع المدعوون حولها أو حوله ، ويصغون الى صوتها ، أو صوته ، ويطربون لحظة ، وكان الله يحب المحسنين .

ويتساءل كاتب المقال : « هل ينفق المال في حفلات طرب وغناء أم ينفق على الفقراء نقدا ، أو طعاما ، يسدون به خلتهم ، أو يملأون به معداتهم ؟

ويجب كاتب المقال ، على هذا التساؤل بقوله : ان اختصاص الفقراء بهذا المال الذي سخرت به أيدي القادرين كان أفضل ، ولكن رجال الادارة أظهروا أنهم لا يحسنون تقدير المواقف ، وأثبتوا أن مستوى تفكيرهم بعيد كل البعد ، عن أن يتصل في أية ناجية بحالة الأمة ومقتضيات ما هي فيه من الظروف العصيبة

فان من قلة الذوق أن يجتمع من لا حاجة بهم الى طعام ، أو شراب من وزراء ، أو رجال ادارة ووجهاء فى حفلة يأكلون فيها ويشربون ويطربون بالسماع . . . على حين يكاد سواد الشعب تلتصق بطونه بالتراب من شدة الفاقة ، وثقل وطأة الأزمة ، وفدح المصاب بها ، ولو أن فقراء هذه البلاد كان العطف بهم والحدب عليهم هو مظهر الاعراب عما تنطوى عليه النفوس من الولاء لكان هذا أوفق من كل الوجوه واليق وأولى فى هذه الازمة الطاحنة ، ولما خسر الوزراء أو رجال الادارة الذين حضروا حفلة الطرب ، شيئا ما لأنهم ليست بهم حاجة الى شيء » .

ويقول كاتبه المقال : « ويقابل سوء التحرى للمناسبات والتوخى لمقتضياتها من هذه الناحية سوء تصرف من ناحية الوزارة فقد أسرفت فى انفاق المال لمناسبة افتتاح قناطر نجع حمادى أسرافا دهش له الناس فى هذه الأيام وحملت خزانة الدولة مبالغ جسيمة فى الوقت الذى تقول فيه ان الحاجة ماسة جدا الى اقتصاد الملايم ، والى تعطيل المشروعات ووقف الأعمال الجارية المضمونة الفائدة » .

ويقول كاتب المقال فى نهاية مقاله - ولعله هو الذى أثار ثائرة صدقى باشا ووزرائه - وشر من ذلك ما أتصل بنا عما صدر من بعض الوزراء فى الأقصر من المساهر ، التى لا تليق بأشخاصهم ومناصبهم . ولا ننكر أن لهم أن يرسلوا أنفسهم على سجيته ولكننا ننكر أن يكون ذلك منهم فى غير حدود الاحتشام » . الى أن يقول كاتب المقال : « وقد يكون افتتاح القناطر من دواعى السرور العام ، أملا فيما تؤدى اليه من الخير الشامل ولكنه ما يجب أن يلاحظ أن السرور بافتتاح القناطر ، لا ينفى أن الأمة تكاد تكون فى مأتم من الضنك ، فهلا يشعر الوزراء أن عليهم على الأقل أن يحترموا الروح الذى خلفته الازمة . روح الكآبة الفاشية والسهوم الشامل ، والانقباض السائد ؟ ألا يرون أن الواجب الانسانى يفرض عليهم أن يتحاشوا جرح هذا الشعور والاساءة اليه بعدم الاكتراث له ، وتجاهله أم لابد أن يشبتوا أنهم فى كل شيء فى واد والأمة كلها فى واد » .

والجدير بالذكر ، انه الى جانب هذا المقال ، خبر من مراسل السياسة فى الاسكندرية يقول ان محكمة جنايات الاسكندرية قضت بتفريم ابراهيم خميس أبو شومية من أهالى دمنهور خمسمائة قرش لانه وزع منشورات مطبوعة ، فى قهوة عمومية ، حوت عبارات مهينة للوزارة الحاضرة . وانه قد عرضت على غرفة المشورة بمحكمة اسكندرية قضية اتهام صالح محمد صالح الجزاد بأنه فى ١٣ نوفمبر الماضى غاب علنا فى حق الذات الملكية وقد كان

« حضرة قاضى الاحالة » . قرر احالة القضية على المحكمة الجزئية فطعننت النيابة على هذا القرار طالبة احالة القضية على محكمة الجنايات . وقد استجابت غرفة المشورة الى ما طالبت به النيابة وقرر قاضى الاحالة ، احالة المتهم الى محكمة الجنايات .

وتحت هذين الخبرين مطالبة أهل العسيرات باقالة وزارة اسماعيل صدقى ورد دستور الأمة اليها ، واعادة الحرية والحياة النيابية الى البلاد ، وكان من بين الموقعين على هذه المطالب - كما تقول السياسة - خليل أبو رحاب ، سعد الدين أبو رحاب ، عبد الله فواز ، وكل أسرتى ، أبو رحاب ، وفواز . . وعلى أية حال فقد كانت الصحافة المصرية فى مقدمة المعاول التى عُدمت نظام اسماعيل صدقى باشا . .

الباب الثاني

الفصل الأول

نظام اسماعيل صدقى ينهار من الداخل

● فى مقدمة القضايا السياسية الهامة والخطيرة التى ساعدت فى انهيار دكتاتورية اسماعيل صدقى باشا ، قضية الخطابات المزورة ، أو ما سعى بقضية المفاجآت . والقضية فى بدايتها - تتلخص فى أن النيابة العامة اتهمت الأستاذ عزيز ميرهم المحامى ، والأستاذ توفيق دياب رئيس تحرير « الضياء » : الأول لأنه حصل على خطابات تتضمن أمورا شائنة لو صحت لكانت فضيحة كبرى لحزب الشعب وحكومته . والثانى قام بنشر تلك الخطابات فى الصحيفة التى يرأس تحريرها ، وجسم الجريمة فى هذه القضية - كما يقول اخواننا رجال القانون - عبارة عن خطابين موجهين الى رئيس حزب الشعب ، وتقرير آخر مرفوع الى مدير لجان الحزب . وفى التقرير اشارة الى رصد مبلغ ألفى جنيه لمساعدة المرشحين المرغوب نجاحهم فى الانتخابات من الاحزاب الموالية للحكومة وتوزيع المبلغ بواسطة مفتش الداخلية المختص بعملية الانتخاب حيث قام بمهمته خير قيام .

وفى التقرير أيضا اشارة الى مأمور قسم شبرا الذى كان نشطا فى عمله ، مؤدبا واجبه للحزب بكل ولاء وإخلاص ، واشارة الى مأمور الأزبكية الذى أخلص فى النهاية بعد أن رفع ضده تقارير تثبت نزعته الوفدية ، وبعد أن ظهرت نية فصله من الخدمة ، وفى التقرير أيضا اشارة الى أن متبولى أفندى صفا الذى تسلم مبلغ ٧٠٠ جنيه لتنظيم حفلات الدعاية للمرشحين وبكل أسف - هكذا فى التقرير - ثبت لنا أنه لم يراع الأمانة فضلا عن أن المرشحين شكوا اليها - الى محمد علام باشا مدير ادارة حزب الشعب - استغلاله للحركة باستلام مبالغ منهم لصرفها فى أساليب ابتدعها ، للدعاية ، ولم ينفذ منها شيئا « وقد نفى عزيز ميرهم سرقة الأوراق من حزب الشعب وتزويرها - كما اتهمته النيابة - وقال ان بعض الأشخاص التابعين لحزب الشعب هم الذين عرضوا عليه احضار هذه الأوراق ، ووجهت الى توفيق دياب تهمة القذف فى حق رئيس الوزراء ، ورئيس الحزب

وعلام باشا فنفى التهمة معتبرا نشر ما حصل عليه من أوراق ليس سببا ، او قذفا . وعندما بدأت المحكمة فى سماع شهود الاثبات قرر علام باشا ان الاختتام المطبوعة على الأوراق لم تكن هى الخاصة بحزب الشعب . وفى المحكمة استطاع مكرم عبيد ، باشا ان يوقع أحد شهود الاثبات واسمه زكى خطاب ، وأثبت خبراء الخطوط محمد على سعودى ، وعلى نجيب ، وعبد الرازق عوض ان زكى خطاب هو الذى زور التقرير ، المنسوب صدوره الى علام باشا وان ناشد مسيحة هو شريكه فى تزوير ، الخطابين وختمى حزب الشعب و . . و . . ورفعت المحكمة الدعوى على الشاهدين زكى خطاب ، وناشد مسيحة ، وأمرت بالقبض عليهما

وتوالى المفاجآت حيث قبض على طالب اسمه محمد أحمد خطاب اشتراك أيضا فى عملية التزوير ، وهو ابن عم على زكى خطاب ، وطلب المتهم ناشد مسيحة رد رئيس محكمة الجنايات محمود غالب ، لان رئيس المحكمة لا يستطيع الحكم فى القضية بغير ميل ، ويرد رئيس المحكمة على طلب رده بقوله : لم يذكر المتهم سببا واحدا ، يحملنى على اضطهاده ومحاباة عزيز ميرهم ، وتوفيق دياب ويسمح له أو لغيره أن يقول انى لا يمكننى الحكم فى القضية بغير ميل فانى لا أعرفه ، ولا أعرفهما قبل هذه القضية ، ولم اتصل يوما ما بالوفد ولا بغيره من الأحزاب السياسية لان طبيعتى لا تسمح بذلك ، ولو كنت من الجبناء ، ضعاف النفوس أو من ذوى المطامع ، والشهوات لكان حزب الشعب الذى يرأسه دولة رئيس الحكومة ، أولى بالمحاباة من الوفد ، الذى لا يستطيع نفعا ولا ضرا وقد خدمت القضاء ، حوالى ثمان وعشرين سنة ولم يجرؤ أحد ، حتى ممن حكمت عليهم أن يتهمنى بالتحيز والانحراف عن الحق والعدل ، فاذا جاء اليوم ناشد مسيحة هذا يتهمنى بالميل ، بعد أن اتهمته بالسرقة والتزوير ، فلا يقابل مثله من مثلى الا بالتسامح ، والصفح الكريم .

وعن المناقشة ، التى جرت فى المحكمة قال محمود غالب : كل غرضى من المناقشة هو أن أثبت الحق من الباطل وأقتنع بالحق قبل الحكم به وهذا أجدر بالقاضى من حبس ما قد يجول بخاطرهم الى أن يبنى حكمه مع أنه قد تبين خطأه اذا ما أبداه ، ومكن الخصوم من مناقشته : انى لم أقصد من المناقشات سوى الوصول الى الحق ، على انى لو كنت متشبها برأى معين كما يقول ناشد لما أتعبت نفسى ، وغيرى بهذه المناقشات ولكن أيسر لى أن أظل ساكنا حتى تتم المرافعة فأدلى بهذا الرأى عند المداولة ، وأفاجئ الخصوم بما أحكم به . .

وتحكم محكمة استئناف مصر برفض طلب الرد .

ويبدأ ناشد فى اعترافاته ، ويقول الأستاذ محمود منصور رئيس النيابة وهو يقدم القضية : ان المتصلين بالأحزاب السياسية قبلوا النضال السياسى

الذى يجب أن يكون خالصا لله والوطن الى عراك فيه هدم للأخلاق والفضيلة ولم يتورعوا عن أن يضرّوا أسمى الأمثلة في الكذب والاختلاق فكانت أسلحتهم السرقة والتزوير، والقذف بدلا من الدليل يقرع الدليل، والحجة تصدع الحجة: ان على رأس المتهمين - هذا ما قالته النيابة - شخصا مثقفا هو عزيز أفندي ميرهم درس القانون وكان في يوم من الأيام عضوا في مجلس الشيوخ الذى يشرع القوانين ويسنها ومع ذلك فلم يتورع عن أن يحرض على السرقة سرقة أوراق يعلم انها ليست ملكا للسارقين ولكنها ملك لحصوم ولا يتورع عن أن يرش ليتم له الوصول الى هذه الأوراق ، وهذه الرشوة ثابتة ! وينهى ممثل النيابة مرافعته بقوله :

ان القضية هي قضية أخلاق بل استغفر الله ، هي قضية سيئو أخلاق . من أشخاص نزلوا الى تلويت أيديهم بأخس الجرائم وأدناها وكنا نتصور أن يظهر من هذه القضية أن الأخلاق لم تثلوث الا بين فئة من عامة الناس ولكن ظهر انها تلوئت بين فئة ما كنا نود ، أن تسود بينها ، ونرجو أن تلقوا بحكمكم درسا في كيف يجب أن يكون النضال بين الاحزاب وانه يجب أن يكون بوسائل « شريفة »

ومن بين ما قاله مكرم عبيد في مرافعته : ان هذه القضية ليست قضية العدالة والقانون وحسب بل هي أيضا قضية المنطق والبداهة : ان النيابة قلبت الأوضاع فاخذت البرى ، بجريرة المذنب ، وتركت المجرمين ، يضحكون منها في أكمامهم ، ولانها - وتلك هي الطامة الكبرى - قد استندت الى شهادة أولئك المجرمين لتأييد الجريمة ، على غيرهم من الابرياء الشرفاء . النيابة قد ظلمت نفسها أكثر مما ظلمتنا ، لقد ظلمتنا لأن دعواها ضدينا غير عادلة وظلمت نفسها لأن دعواها غير معقولة . ويقول مكرم : القضية الحالية هي أشد القضايا السياسية خطورة لان السياسة لعبت فيها دورا من أقذر ما لعبته في مصر ، وبعبارة أخرى ، فان الأقوياء قد سلبوا السياسة التي لا ضمير لها ، على هذه الأمة النبيلة التي اشرابت الى الحياة بدافع من شعورها ، فلما لم يجدوا سبيلا الى نظمها ، وخرياتها ، عمدوا الى أخلاقها يحاولون تحطيمها لكي تضيق الأمة ، بضيق أخلاقها وتموت نهضة المصريين ، بموت نفوسهم : لتكن السياسة حربا ، أو فلتكن لهوا ، ولعبا . ولكن اذا بلغ الأمر بالسياسة أن تتخذ من التزوير وفساد الأخلاق ، سيلة للانتقام ، من خصومها ثم تلبس مسوح التقوى لتلصق بالابرياء جرائمها فقد آن لكم يا حضرات القضاة وأنتم صفوة أبناء مصر ، أن تنقذوا مصر من وهدة تردت فيها ، وان تعلموا الناس جميعا ان النفس البشرية حرم مقدس يحرم على السياسة القدرة أن تطأه بنعالها وان العدالة البشرية ، التي رأينا منها مثلا رائعا في عدلكم تأبى أن تفلت السياسة المجرمة من وزر

أعمالها « !! وينهى مكرم عبيد مرافعته - فى أكثر من مائة صفحة من القطع الكبير - بقوله : ان القضية ليست جناية على عزيز وحده ، ولا على المتهمين وحدهم ، ولا على البلد وحدها ، ولا على السياسة وحدها ، وانما هى واقعة فوق هذا كله ، على أخلاق هذا الجيل وأنهم بعد أن حاربوا وحدتنا حزبيا وحاربوا نهضتنا سياسيا يحاولون محاربة الأمة فى نفوسها ، وفى ضمائرنا ولم يبق لنا سوى النفوس والضمائر قوام ولم يبق للبلد رأس مال ، غير هذا حرام ان تحارب أمة ناهضة ناشئة بارتكاب أدنا صنوف الدنيا ، وان يفسدوا القلوب ليشبعوا البطون ، وان يقتلوا المشاعر والأفكار ، ليحيوا الشهوات والأجسام : لقد نكبت مصر فى حريتها وفى كرامتها ، وفى نظمها ولكنهم يحاولون الآن أن ينكبوا مصر فى وجدانها فتباع الذمم ، والكرامة فى سوق الارزاق بضمن بخس دراهم معدودات وتنزل القلوب الى مستوى البطون فيأكل الناس ، ويشربون وينامون ولا يشعرون

وتصدر محكمة جنايات مصر فى ٥ يناير سنة ١٩٣٢ برئاسة محمود غالب بك وعضوية أحمد لطيف بك ، ومصطفى حنفى بك حكما ببراءة عزيز ميرهم ، وتوفيق دياب مما نسب اليهما ومعاقبة ناشد مسيحة وزكى خطاب - شاهدى الاثبات - بالحبس مع الشغل ثلاث سنوات ومحمد أحمد خطاب بالحبس مع الشغل مدة سنتين .

وقد كانت قضية الخطابات المزورة ، أو قضية المفاجآت بمعنى أدق ، بكل ما جرى فيها من أحداث وتطورات ، وبالمرافعات ، القوية ، البليغة التى استمرت أسابيع عديدة ثم بالأحكام التى انتهت اليها ، من العوامل الهامة والبارزة التى كشفت نظام اسماعيل صدقى وما به من ظلم ، وعنت وفساد .

ومن بين القضايا ، التى كان لها ، أيضا أثرها فى زعزعة دكتاتورية اسماعيل صدقى قضية القنابل التى اتهم فيها كثيرون من بينهم ابراهيم عبده الفلاح ، وأحمد عزب ، وعبد الرسول ، وشوقى سليمان ، وصادق حسن . ومحمد على بدر ، وصبحى شنودة ، وحامد نصر ، وكان د. نجيب اسكندر المتهم السابع عشر ، فى تلك القضية وكان كثيرون من أقطاب المحاماة ، قد أخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن المتهمين ، على رأسهم ، محمد نجيب الغرابي ومكرم عبيد ومحمود سليمان غنام ، وزهير صبرى ، وكان فى مقدمة شهود الاثبات سليم زكى ، وأحمد طلعت ، وأحمد حمدى ومحمد توفيق رفعت باشا ومحمد علام باشا ، وهانم حسن ، وحميده على بدر ، وبنواجا كرىنى ، وانطون كاكورانس و . . و . .

ومن أبرز أحداث تلك القضية تنحى الاستاذ محمود غالب بك رئيس محكمة الجنايات عن نظر تلك القضية ، وكان لتنحى محمود غالب بك ضجة كبيرة وخطيرة ظلت الصحف تكتب عنها فى صفحاتها الأولى ، أياما ، وأياما .

وكان الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب قد نقل من منصبه الى وزارة المعارف وأحدث النقل ضجة كبرى فى الجامعة ، فاذا بإحداث تنحى محمود غالب بكاد - كما قالت المصور وقتئذ - ينسى الناس حادث ، عميد كلية الآداب . وما جره فى ذيله من نتائج « ولا غرو فان حادث تنحى محمود غالب بك هو أول حادث من نوعه : وحسب هذا الحادث ، الأول ، أن يكون قد حدث فى مثل هذه القضية الخطيرة لكى يتضاعف ، اهتمام الناس به وخصوصا بعد الاشاعات التى راجت قبل الشروع فى نظر القضية بمدة قصيرة من أن الغرض من تأليف دائرة جديدة فى محكمة الجنايات هو الرغبة فى نقل قضية القنابل من دائرة محمود بك غالب ، الى دائرة أخرى ، ويقول المصور أيضا : « ومع أن محمود غالب بك أمسك عن اعلان الأسباب ، التى حملته على سلوك المسلك الذى سلكه فقد تضساربت الروايات فى الباعث له ، على ذلك » ومحمود غالب بك مشهور بين زملائه ، بنزاهته ، وصدقه ، وغضبه للحق وعدله ومن بواعث الاغتياب أن نسمع عنه مثل هذا الاطراء من خصومه فان فى ذلك ، أكبر تشريف لهيئة القضاء عندنا . »

وقد كانت جلسة التنحى من أخطر الجلسات فى تاريخ المحاكم ، المصرية ففي يوم ٢٣ مارس ١٩٣٢ كان الازدحام على أشده فى قاعة المحكمة ولكن هيئة المحكمة ، لم تتجه الى المنصة كما تعودت ان تفعل فى صبيحة كل يوم ، وطال النقاش حول تأخير فتح الجلسة واختلفت الأقوال وتشعبت وتعددت الروايات واختلفت وراجت الاشاعات فى جو الجلسة وفى الأجواء الأخرى ، خارج ، وداخل المحكمة وبخاصة عندما استدعى حضرة صاحب العزة غالب بك عند الساعة العاشرة لمقابلة سعادة رئيس محكمة الاستئناف وبعد أن مكث معه حوالى ٢٥ دقيقة نزل الى غرفة المداولة .

واجتمع بزميليه ومعه حضرة صاحب العزة ، السيد عبد الهادى الجندى المستشار ، و ٠٠ و ٠٠ ونزل الجميع الى غرفة المداولة ، وخرجت هيئة المحكمة وعقدت الجلسة فى الساعة الواحدة وعشر دقائق وعلى أثر افتتاح الجلسة التفت حضرة الرئيس الى عبد الرحمن أفندى سلامة سكرتير الجلسة وقال : انبت ما يأتى « لقد اجتمع لدى من الأسباب ما يخلطنى على التنحى عن نظر هذه القضية وأرى أن من المحكمة أن أمسك عن ذكر الأسباب ويكفى أن أشير انى لم أخضع

فى تصرفى هذا الا اسلطان ضميرى ، وأبدى أسفى . لما يترتب على هذا التصرف من تأخير النظر فى القضية حتى يعين من يخلفنى » وبناء عليه قررت المحكمة إيقاف النظر فى القضية حتى يعين من يخلف رئيس المحكمة ثم رفع الرئيس الجلسة على الفور ، والحاضرون مأخوذون بأثر ذلك الحادث ، الخطير .

ولما لم يتمكن حضرات المحامين من ابداء شعورهم نحو تنحى حضرة رئيس الدائرة فى الجلسة قصدوا على الفور الى غرفة المدولة يتقدمهم صاحب السعادة محمد نجيب الغرابى باشا وصافحوا حضرة غالب بك وزميليه وقال سعادة النقيب : « الغرابى » بمناسبة تنحى حضرة رئيس محكمة الجنايات عن نظر هذه القضية : رأينا من واجبنا نحن المحامين أن نبدى له شديد أسفنا لوقوع هذا الحادث وشكرنا لما أبداه أثناء نظر هذه القضية من رحابة الصدر والحرص على أن تسير العدالة فى مجراها الطبيعى ، مع الاعراب عما تركه هذا الحادث فى نفوسنا من شعور الحزن ، العميق لتخلي ركن من أركان العدالة ، عن نظر القضية ولا يسعنا الا الاعراب ، عن أجلالنا ، واحترامنا ، للرئيس الذى ملأ قلوبنا اطمئنانا ، على سير العدالة وان ثقتنا فى قضائنا المصرى تجعلنا نشعر به، هذا الاطمئنان دائما ان شاء الله » وقال الأستاذ مكرم عبيد يكفى محمود بك غالب فخرا ، وشرفا ، ان الأمة المصرية بأجمعها وليس المحامين فقط يقدرون كفايته ونزاهته ويعتقدون انه من أشرف وأكرم القضاة ، الذين رأتهم مصر ، وقال الأستاذ ابراهيم الهلباوى بك : ان المحاماة تأسف لعدم اعطائها الفرصة لتسجيل الملمح من هذه الفاجعة التى أدمت القلوب « ورد محمود غالب بقوله : أنا شاكر فضلكم وآسف لوقوع هذا الحادث وأعتقد أن حسن ظنكم جعلكم تبالغون ، فى التقدير واننى آسف جدا لما جشمتكم أياه من المصاعب أثناء نظر القضية وأعتقد أن كل زملائى يقومون بما كنت أقوم به ولا فارق بين أحد منهم وبينى ، وكلكم تطمئنون اليهم .

وقال الهلباوى مرة أخرى : أنا عجوز المحاماة ، وردا على قولكم أقول ان المحاماة تشاركك فى الثقة بجميع القضاة ولكن تدخل جهات أخرى من وراء ستار ، هو الذى يجعل جو الطمأنينة لرجال العدالة مشوبا بشئ من الريب وليس ذلك سبب حزننا فقط ، بل انقطاع قلوبنا . ولما خرج محمود غالب ليستقل سيارته قبل من جميع الحاضرين ، بالتصفيق والتهنئة بحياة العدل ، وحياة المستشار غالب بك . ويدعى مجلس نقابة المحامين الى الانعقاد وكذلك تدعى الجمعية العمومية للمستشارين أيضا للانعقاد . ويتم اختيار محمد بك نور لرأس المحكمة مع زميليه محمد نجيب سالم ، وابراهيم ثروت بك ومن

الأحداث التي وقعت في تلك القضية أيضا انسحاب المحامين ، من القيام بواجبهم ، في الدفاع عن المتهمين فقد حدث ، ان طلب الاستاذ مكرم عبيد ، ان يتم مرافعته ولكن المحكمة رفضت طلبه فاصر عليه وحدثت مشادة واعتبر مكرم عبيد ما جاء على لسان رئيس المحكمة ماسا بمهنة المحاماة ، فتداول مع زملائه وقرروا الانسحاب من الجلسة ، ولم ينسحب نجيب الغرابي باشا وبعض زملائه الذين رأوا أن ما قالته المحكمة ليس ماسا ، بكرامة المحامين وأصدرت المحكمة حكما على كل محام من المحامين المنسحبين بغرامة قدرها ٥٠ جنيها وكان الذين انسحبوا مع مكرم عبيد ، هم الأستاذة زهير صبرى ، محمد يوسف - محمود سليمان غنام - أحمد أغا ، رافع محمد ، وطالت جلسات المحاكمة ، التي كانت الصحف تنشر - وبتوسع - كل يوم كل ما يدور فيها ولم يصدر الحكم الا في سبتمبر ١٩٣٢ وكانت البراءة من نصيب د. نجيب اسكندر وبعض المتهمين الآخرين مثل صادق حسن وشعبان أحمد شعبان وشوقي سليمان الخ .

● تعقيب مستشار سابق ●

السبب الحقيقي في تنجى محمود غالب عن نظر قضية القنابل

أتلقي كل يوم رسائل عديدة تعقب على ما جاء بسنوات ما قبل الثورة من أحداث كبيرة ويتفضل بزيارتي كثيرون ممن شاركوا في تلك الأحداث موضحين بعض الأمور أو متحدثين عن بعض الاسرار التي ظلت خافية طوال تلك المدة الطويلة ومن بين من تفضل بزيارتي الأستاذ على عرفة رئيس سابق لمحكمة الاستئناف ، وقد سلمنى - أطال الله حياته - هذا التعقيب : الذى ننشره شاكرين :

ذكرتم ان قضية الخطابات المزورة ساهمت في انهيار عهد صدقي كما نوهتم بقول مكرم أنها كانت جناية على أخلاق هذا الجيل ثم ما حدث بعد ذلك من تنجى محمود غالب رئيس محكمة الجنايات عن قضية القنابل . حركت هذه القضايا في خاطرى بعض الذكريات .

أما عن قضية القنابل فقد استند غالب في تنجيه الى أسباب قال أنه من الحكمة أن يمسك عن ذكرها ، أما الآن وقد أصبحت هذه القضايا في ذمة التاريخ فليس ما يمنع من كشف النقاب عن أسباب التنجى .

دعى ذات ليلة أيام الجلسات الى منزل أحد عضوى الدائرة وهناك فوجئ بهيئة المحكمة كاملة ورئيس محكمة الاستئناف منضما الى الاجتماع والجميع

مجمعون على ضرورة استبعاد ما أدلى به متهم أمام المحكمة من أنه رأى فيما يرى النائم رؤيا عن الملك . فرفض محمود غالب استبعاد ما سبق له اثباته حتى اذا كان من رأى الملك أن فيه ما يمسه . وحول ذلك دار الجدل فأبدى استعدادا للزود على النيابة ان هى طلبت ذلك الاستبعاد فى الجلسة .

تمسك كل طرف بوجهة نظره فلم يجد بدا من التناحي عن القضية . وبعد الجلسة توجه الى على ماهر وزير العدل وأبلغه انه سوف يذيع أسباب تنحيه اذا لم تستبدل الهيئة بأكملها بما فيها ممثل النيابة فأجيب الى طلبه .

حكمت الدائرة الجديدة بالادانة وكانت نيته قبل التناحي أن يعيد تحقيق القضية فى الجلسة ويمحص اعترافات قيل بانها شابتها شسواث . فارقته ملايسات القضية طوال الليل . ونقول فى غير تعرض لسلامة الحكم انه ظل بها مشغول الخاطر . أربع سنوات حتى تولى وزارة العدل فكانت باكورة أعماله ان استصدر قانونا بالعفو عن الجرائم السياسية فبادر المحكوم عليهم من السجن الى وزارة العدل يهتفون للعدالة .

أما عن قضية الخطابات المزورة وما اقترنت به من مفاجآت فقد توقف السير فيها حتى رفض طلب الرد المقدم ضده ثم استتمرت الاجراءات الى أن انتهت بقلب أوضاع القضية فأصبح الشهود محكوما عليهم والمتهمون شهودا .

وليست أهمية القضية مقصورة على الناحية السياسية باعتبار ان حزب الحكومة هو الذى لفقها أو الحكومة نفسها ولكن لها من الجانب الآخر أهميتها القضائية فربما لأول مرة فى تاريخ القضاء المصرى تنفرد محكمة الجنايات دون النيابة صاحبة الدعوى العمومية بتحريك الدعوى فى الجلسة ، وان كان تحريك محكمة الجنايات للدعوى جائزا فى القانون .

هذه التصرفات توضح الى أى مدى يمارس القاضى مهمته الشافة فى نطاق القانون ومن خلال بقطة الضمير والصلابة فى الحق .

يسوقنا الحديث الى أن بعض الصحف نشرت فى الخمسينات ان فى السفارة البريطانية ملفات سرية للزعماء والوزراء . وفى ملف محمود غالب ما يفيد أن محكمة النقض ألغت الحكم الصادر فى قضية الخطابات المزورة ونددت به .

هذا غير صحيح لأن الطعون وان لم تكن قد قدمت من النيابة وحدها وانما قدمها أيضا المحكوم عليهم والمدعون بالحق المدنى فقد رفضتها محكمة النقض فى الجملة وكان يرأسها عبد العزيز فهمى وكلنا يعرف من هو عبد العزيز فهمى .

والذى يؤخذ من حكمها أنها لم تعترض على تجاوز العرف القضائى فى سبيل
تجرى الحقيقة وصالح العدالة .

هذا القاضى محمود غالب قيل بعد خروجه من الوزارة انه عرض عليه
منصب قضائى كبير فاعتذر عن قبوله لأن القاضى اذا اشتغل بالسياسة لم يعد
يصلح للقضاء . ولكن ربما يعجب القارئ اذا علم ان هذا المعتذر نفسه ظل
يمارس عمله فى الوزارة فى وقت لاحق ورائده التزمير القضائى ، من ذلك ان
مكتبه كان يتلقى القضايا المحكوم فيها بالاعدام فتبين فى قضية منها ان المجنى
عليه وان جاء فى نتيجة التقرير الطبى انه يجوز أن تكون الوفاة نتيجة أصابته
بعمار نارى الا أن فى صلب التقرير ما يفيد انه كان به مرض آخر ظهر أثناء
علاجه . ولفظ « يجوز » تعبير تقليدى فى معظم التقارير الطبية ومع ذلك نوقش
الطبيب الشرعى شفهيها فى مكتب الوزير فادخل الشك فى سبب الوفاة فأصبح
القدر المتيقن فى الجناية وهو الشروع فى القتل لا يبرر الاعدام فما هو الحل
بعد أن استنفدت الاجراءات حتى أمام محكمة النقض ؛! استصدر الوزير أمرا
ملكيا بالعفو الجزئى ونجا الجانى من الاعدام بالاشغال الشاقة . . وتم تحقيق
ادارى فيما نسب الى المهندس عبد العزيز أحمد كانت ومذكرة وزير الأشغال
نطلب إحالته الى المعاش . وقبل انعقاد مجلس الوزراء تبين انه كان يسأل
فيطلب قبل الاجابة الاطلاع على بيانات فى الأوراق فلا يلتفت الى طلبه اعترض
وزير العدل فى مجلس الوزراء على الطلب وتمسك بأن يتاح لهذا المهندس الكبير
ولو فى محكمة ادارية حق الدفاع فأحيل الى المحكمة التأديبية العليا برئاسة
الوزير نفسه فتوافرت الضمانات ولم يكتف المجلس بالبراءة وانما اقترن الحكم
بالثناء على عمله .

لعل فى هذه الأمثلة عن تصرفات هذا القاضى سواء منها ما كان فى القضاء
أو ما كان فى الوزارة ما يرسم صورة صحيحة لضمير هذا القاضى ومدى حرصه
على رسالة العدالة . ولكن من أسف اعتبر فى عهد السليبيات انه من الوزراء
الذين أفسدوا الحكم قبل الثورة . ثار الرجل لكرامته وكان مريضا . ومع ذلك
تحدث بأن يذكروا قرارا وزاريا صدر منه أو قرارا لمجلس الوزراء شارك فيه
يؤيد هذه الفرية . ولكن كان من الطبيعى الا تنشر الصحف هذا الدفاع .

مستشار سابق

على عرفة

قضية الاعتداء على اسماعيل صدقي :

ومن بين القضايا التي كان لها دويها أثناء حكم اسماعيل صدقي قضية محمد علي الفلال الذي اتهم بمحاولة الاعتداء على اسماعيل صدقي باشا وقد كان النائب العام هو الذي تولى توجيه الاتهام ، الى الفلال وكان من بين ما قاله محمد لبيب عطية بك : حملت أمانة الدعوى العامة وهي دعوى خطيرة تنوء بها الجبال الرواسي ولكن خطرهما تحوطه روعة ويحفه جلال يتأسي به من يعرف الواجب ويصبو الى حسن القيام به ، بالامس كنت جالسا بينكم أشاطركم ما تعانيون من مشقة في استظهار الحقيقة واستخلاص غوامضها وكنت التمس معكم عون باريء الكائنات الذي يعلم السر واخفى ، واستلهمه كما تستلهمون صواب الرأي ، وطمأنينة اليقين فلا عجب ، وهذه حالي ، وتلك دخيلة نفسي ان شعرت اليوم في موقفى أمامكم ، بعبء مضاعف الأثقال ، عبء الأمين على دعوى الهيئة الاجتماعية ذات الخطر العظيم ، وعبء الزميل ، الذي عليه لزمائه وقد لايس ما يعانون واجب الجهد لهم ، حتى يطمئنوا الى ما به يقضون : ناداني هذا الواجب من أول لحظة توليت فيها تحقيق تلك القضية فلبيت نداءه وسرت في سبيلي على نحو أرجو أن يكون رائدى فيه لم يغب وبغيتى منه لم تفت والرضا عنه ، لن يضمن به : جعلت رائدى أن يكون تحقيق النيابة التي حلت عملا ، في نظامنا القضائى محل قاضى التحقيق معوطا ، بكل ما يلبسه ثوب تحقيق ذلك القاضى ، ويكسبه مميزات ، ويزينه بضماناته ففسحت للمتهم كل ما وسعنى الفسح له ،

وسازعت الى اجابته فى كل ما طلب وارحت هواجسه مما خشى وأوصلت رجاءه بعنوانه فى الكبيرة والصغيرة ، وهيأت له فى أولى خطوات التحقيق الاستنجاذ بمن يدافع عنه فأبلغت رسالته لنقابة المحامين لتنتدب له من يستودعه سره ، ويرعى مصلحته ، وينهى النائب العام محمد لبيب عطية بك مرافعته بقوله وهو يخاطب القضاة : ارسموا لانفسكم بوسع خبرتكم ، ونافذ بصيرتكم ، حال البلاد ، وقد أصبح كل عظيم فيها هدفا لنار أى شقى تربعت فى نفسه الشريرة هذه الأفكار الخطرة ، تلك حال أستعيد بالله منها : هى مضیعة للطمأنينة ومقتلة للنبوغ ، ومفسدة لنفس العاملين بل هى حفرة يتردى فيها اخلاص المخلصين ونشاط المجتدين وايمان الصالحين ، أنتم قضاة الحق ، ولكنكم أيضا مربو الخلق ، وكلمة العدل ، التي بها تنطقون يتجاوب صداها في نفوس ناشئة ، ونفوس نائرة ، ونفوس فزعة حائرة فاجعلوا حكمكم رسالة عدل وبلاغ : عبرة وبشرى سلام ، واذا جنحتم الى الرحمة فاشملوا بها النشء وقد أوشك أن يلتوى ، والبلاد وقد دب فيها ذلك انداء الوحيم : أنتم أطباء النفس كما أنتم قضاة العدل والطبيب البصير لا يتردد ، ولا يننى عن الرحمة ، وازنوا بين روعة الرحمة وقد

حلت بالبلاد والنشء وبين ضآلتها ان هى حلت بهذا المجرم المعتيد ، ثم اقضوا قضاءكم والله معكم ، انه نعم الهادى ، ونعم النصير » وكان من بين ما قاله الاستاذ بسطا شكرى محامى المتهم : لقد عشر النائب انعام فى مفكرة المتهم يوم ١٦ مايو ١٩٣٣ وهو يوم الحادث ، على وردة حمراء ذابلة كان المتهم يستنشق عبيرها ، ويسمع لقولها صبح هذا اليوم وفى الوردة الحمراء ، كما يقول هوجو شاعر الفرنسيين معنى الحب ، والحياة فهو فى هذا اليوم تشبع من وردته حب الحياة ، وحياة الحب فان ذهب ليقابل رئيس الوزراء ووردة الحياة فى جيبه فهو انما ذهب ليطلب الحياة ، ليطلب الخلاص ، لا ليزهق روحا ، أو يفعل شرا كائى بالمتهم يرغب أن يقول ما قالت مدام لافارج لرئيس جمهورية فرنسا تطلب منه انصافا : مولاي لقد يئست اثنى عشر عاما من عدالة البشر ، ولكنى اليوم ، وقلم فرنسا يخفق من قلبك التمس اليك يا مولاي قليلا من الشمس لحياتى ، ورعاية سامية لمحتى » .

ويحكم القضاء ، على محمد على الفلال الشهير بسطان بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ، ويطن المتهم فى الحكم ، ولكن محكمة النقض والابرار برئاسة مصطفى محمد بك وعضوية زكى برزى بك ومحمد محمد حسين بك ، وأحمد أمين بك ، وعبد الفتاح السيد بك تؤيد حكم محكمة الجنايات .

وكان للدكتور طه حسين أكثر من قضية مع وزارة اسماعيل صدقى وكان طه حسين وقتئذ عميدا لكلية الآداب وقد بدأت الأزمة بصورة لحفة شأى أقامها طلبة وطالبات كلية الآداب بمناسبة نجاحهم فى مشروع القرش ، هذه الصورة التى التقى فيها الطلبة والطالبات بمعيدهم د . طه حسين كانت سببا فى تقديم أحد أعضاء مجلس النواب استجوابا الى وزير المعارف حيث جلس فى الصورة الطلبة بجوار الطالبات وقد قيل انه فى أعقاب زيارة الملك فؤاد للجامعة المصرية أشيع ، ان الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب سينقل من منصبه كعميد ، مع بقائه أستاذ فى كلية الآداب وفى صباح ٣ مارس ١٩٣٢ دعى أحمد لطفى السيد بك مدير الجامعة الى مقابلة وزير المعارف ، الذى أبلغه انه أصدر قرارا بوصفه وزيرا للمعارف بنقل د . طه حسين الى وزارة المعارف كبيرا لمفتشى اللغة العربية . وعارض لطفى السيد فى ذلك وطلب إعادة النظر فى الموضوع ثم اذا به يفاجأ بعد الظهر بصحف المساء وهى تنشر خبر النقل وكان مدير الجامعة على موعد مع الدكتور طه فأبلغه قرار النقل ، وما جاء فى الصحف المذكورة بسده . وثار طلبة كلية الآداب وتوجهوا الى بناء كليتهم القديم ، بجوار ادارة الجامعة بالجيزة وأعلنوا احتجاجهم على انتزاع الدكتور طه من الجامعة وابلغوا احتجاجهم الى مدير الجامعة الذى نصحهم بالتزام الهدوء ، واعداء اياهم ببذل قصارى جهده

لحل الأشكال بما يصون كرامة الجامعة ، واتصل لطفى السيد بالمسؤولين مؤكدا استنكاره للطريقة التى جرت عليها الوزارة فى نقل د. طه حسين واعتبرها ماسة بكرامته ، وكرامة الجامعة كلها وطلب إعادة العميد ، المنقول الى كليته فى خلال ٤٨ ساعة وطلب أحمد لطفى السيد من ولاية الأمور أن يعتبروه فى حكم المستقيل من منصبه ، الى أن ينوى الأشكال بما يصون كرامته وكرامة الجامعة .

فان لم يسو على هذا المنوال استقال من منصبه نهائيا ورغب اليه ولاية الأمور فى القريب ريشما ينجلي الموقف فأمسك عن اعلان استقالته ولكنه انقطع عن الذهاب الى مكتبه وطن بعضهم يومئذ أن مدير الجامعة تساهل فى حقوقه ، وفى الدفاع عن كرامة الجامعة فبدأوا يندون عليه باللوم ، فتحمل لومهم صابرا ، املا ان يوفق الى حل الأشكال حلا مرضيا فاقترح لتقريب شقة الخلاف أن يعود د. طه حسين الى كلية الآداب استاذا فلم يقبل اقتراحه وعندئذ صمم حضرته على الاستقالة فأرسلها الى وزير المعارف مكتوبة ولكي يضع المسؤولين أمام الأمر الواقع ، أرسل صورة منها الى بعض الصحف فنشرت فيها - كما يقول المصور - بعد تسليمها للوزير بساعات فأثارت استقالته ثائرة طلبة سائر كليات الجامعة و ٠٠ و ٠٠ وقد تضاربت الآراء - كما قال المصور - فى تحليل البواعث ، التى بعثت على معاملة الدكتور طه حسين المعاملة الشاذة التى عومل بها ونشرت بعض الصحف اليومية طائفة من الأسباب استقتتها من مصادر رسمية وقالت انها الباعث على نقله الى وزارة المعارف فرد عليها حضرته ، وفندتها سببا ٠٠ سببا ثم طلب التحقيق معه فيها وقيل ان لنقل د. طه حسين أسبابا أخرى ، لم تعلنها الحكومة ولكنها الباعث الحقيقى على هذا النقل ومن هذه الأسباب معارضته فى منح الدكتوراة الفخرية لبعض الأشخاص الذين منحوا اياها ، ومطالبته بمنحها لأشخاص أخرى وقيل أيضا للهتاف الذى هتفه الطلبة لدولة عدلى يكن باشا ، يوم زيارة جلالة الملك للجامعة علاقة بقرار النقل وان كانت الحكومة تنفى كل ما يقال من هذا القبيل . »

والجدير بالذكر ، ان مجلس كلية الآداب كان قد اجتمع فى ٨ مارس وأعرب عن أسفه لنقل الدكتور طه حسين ودهشته من أن هذا النقل ، لم يصل الى علمه ، الا عن طريق الصحافة وان مجلس اتحاد الجامعة ؛ قد اجتمع أيضا وأعرب عن أسفه لنقل الدكتور طه ؛ وان طلبة الجامعة قد عقدوا مؤتمرا ، لهم فى كلية العلوم فى يوم ١١ مارس اتخذوا فيه قرارات أهمها ، تهنئة الاستاذ أحمد لطفى السيد بموقفه ، لاستقالته من منصبه ، والجدير بالذكر انه فى يوم ١٣ مارس قبلت استقالة لطفى السيد ، أى بعد يومين ، من تقديمها وان حوادث قد وقعت

منها الصدام بين الطلبة ورجال البوليس ، وسرعان ما تحولت قضية د. طه حسين ، من قضية جامعية ، الى قضية شعبية ، ساهمت في كشف دكتاتورية اسماعيل صدقي وتكريتها أمام الرأي العام المصرى ومما نذكره ان صحيفة الجهاد ، نشرت في صفحاتها الأولى في ٥ مارس ١٩٣٢ حديثا لوزير المعارف السابق د. بهى الدين بركات عن نقل عميد كلية الآداب ، اعتبر فيه تصرف وزارة المعارف عملا استبداديا أملت له الاهواء : كان مما قاله د. بهى الدين بركات : لقد دهشت أشد الدهش ، عندما أطلعت في بعض جرائد أمس ، على خبر نقل الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب الى وظيفة لا تزال مشغولة الى اليوم ، فاننا نعلم جميعا ان الدكتور طه حسين انتخب عميدا ، لكلية الآداب في عهد الوزارة الحاضرة ، وهى التى أقرت تعيينه فى هذا المنصب بعد أن شغل منصب أستاذ بالجامعة مدة من الزمان ، فنقله اليوم على هذه الصورة الشاذة من مركزه العلمى الى وظيفة بوزارة المعارف عمل استبدادى أملت له الشهوات السياسية ومن الغريب ، ألا يكون لوزارة اسماعيل صدقي باشا ، أى نظام فى وزارة المعارف فهى أبدا مضطربة فى سياستها تنقض اليوم ما أبرمته بالأمس ، تبعا لاهواء الوزير ، الذى تقوده المقادير اليها ولعل وزارة المعارف أهون عليه من أن تكون لها سياسة ثابتة مادام يرتبط بها مستقبل الناشئة وهم عدة الأمة لمستقبلها » وكان مما قاله د. بهى الدين بركات في حديثه ردا على ما ذكرته جريدة الأهرام نقلا على اسنان مصدر مسئول من أن عميد كلية الآداب قد نقل لانه أبدي رأيا يخالف رأى المتصرفين فى الوزارة.

لعمري ما الحكمة فى وجود مجلس ادارة المعهد التربوية وانتخاب عميد إحدى كليات الجامعة للجلوس فيه اذا لم يكن لهذا العميد حرية رأيه وهل يراد بتلك المجالس أن تكون أداة لمجرد تنفيذ رغبة وزارة المعارف وسبيلا لتبرير سياسيتها ، والا طالبت تلك المجالس بالحل وغيرت أعضائها وهل يلام عضو فى مجلس ادارة الجامعة اذا هو اقترح شيئا فيما يتعلق بخريجى معهد التربية مع أن جميع طلابه قد أتموا دراستهم فى كلية الآداب ومستقبل هذا المعهد مرتبط بمستقبل فريق من طلاب الجامعة ويسأل ، د. بهى الدين بركات عما اذا كان فى هذا الحادث ما يتفق والنظام الجامعى ، فيقول : تقضى الأنظمة الجامعية فى البلاد الأوروبية بأن يتمتع أساتذتها بنصيب وافر من الحرية ، حتى يكون لهم من الاطمئنان فى عملهم ، ما يجعلهم يتفرغون للبحث العلمى وكذلك تقضى الانظمة فى كثير من البلاد بجعل الأساتذة غير قابلين للعزل ولا للنقل ، حفظا لحيثيتهم وضمانا لمصلحة العلم ، وحرية البحث العلمى ، وكذلك أمكن أن تكون تلك الجامعات موضع فخر للمدينة الغربية ، ولكن من سخريه القدر القاسية ، ان يأتى وزير المعارف غداة اليوم الذى كان يلقي فيه خطابه بين يدى جلالة الملك مفاخرا بما وصلت اليه الجامعة من الرقى ، مما جعله يطمع فى مجازاة علماء الجامعات

الأخرى وينهى بهى الدين بركات حديثه بقوله : ان من المحزون ، ان تمتد يد البطش ، وروح العسف الى جميع أنظمتنا فكأنما الوزارة آلت على نفسها ألا تبقى نسима من الحرية فى البلاد وان تخنق كل مظاهرها .

وتنشر الجهاد أيضا على صفحتها الأولى ثلاثة أحاديث لوزيرى المعارف الأسبقين ، على الشمسى باشا ، وبهى الدين بركات باشا ، ومدير الجامعة لطفى السيد ، كما تنشر أيضا - فى ١٨ مارس ١٩٣٢ - وعلى صفحتها الأولى - حديثا خطيرا مستفيضاً للدكتور ، طه حسين تعليقا على تصريحات وزير المعارف فى البرلمان الصدفى وكان من بين ما قاله الأستاذ أحمد لطفى السيد - فى الجهاد - : مدير الجامعة ، ومجلس الجامعة بنص القانون مستقلا تحت سلطة وزير المعارف والوزير يملك حق النقل بمقتضى القانون ولقد تعبت من أن أبين فى أحاديثى للصحف أن المسألة ليست مسألة قانون وحق ، ولكنها تقاليد هدى إليها روح النزوع الى الاستقلال من جانب الجامعة وروح التسامح ، والتشجيع من جانب الوزراء السابقين الى أن يصدر القانون الذى يعطى الأساتذة حق انهم غير قابلين للنقل ، ولا للعزل أو على الأقل لا ينقلون الا بموافقة مجلس الجامعة فالعمل فى هذه الخصوصية قد سبق القانون وخير القوانين ما ورد على عهد تتابع وتجربة ممحصة وينهى لطفى السيد حديثه بقوله : ان نقل د. طه حسين ليس مجاوزا للتقاليد وحسب ولكنه مخالف للالتزام الذى التزم به وزير المعارف السابق المرحوم زكى أبو السعود باشا ويلزم من يخلفه بالضرورة أن كفاءة الدكتور طه حسين فوق البحث والسؤال ونزاهته فوق كل شك ولكن يظهر ان حلمى عيسى باشا - وزير المعارف - قد هيا للصحافة ولنا فرصة الكلام فلتكن رحمة الله على الجامعة المصرية ١٩

ولعل من المفيد ان ننقل هنا جزءا من حوار أجراه مندوب جريدة الجهاد ، مع د. طه حسين ، بمناسبة ما دار فى مجلس نواب اسماعيل صدفى حول موضوع د. طه حسين ، والبيان المطول الذى ألقاه فى المجلس حول هذا الموضوع وزير المعارف : يقول د. طه حسين عن رأيه فى بيان الوزير :

كنت أحب لوزير المعارف ان يسمو بنفسه الى المنزلة الخلقية التى تليق بمن كان قاضيا ، ومن يشغل منصب الوزارة فلا يتهم الناس بغير تحقيق ، لا سيما وقد طلبت اليه والى رئيس الوزراء اجراء التحقيق ، وظلمت انتظر هذا التحقيق الى الآن فلم يحدث الوزير شيئا ولم يسأل عن شيء ، مع أن قواعد اللياقة الأولية كانت تقتضى أن يسألنى على أقل تقدير قبل أن يتحدث فى مجلس

النواب فهذه الخطة تدل دلالة واضحة على أن وزير المعارف تعمد أن يضيف إلى خطته الأول بنقل في غير حدود القانون والتقاليد خطأ آخر بالاعتداء على كرامة أستاذ أقل ما يوصف به أنه أرفع من أن تصيبه غمزات الوزير ولزماته . لمست أخفى عليك أنى تلقيت تصريحات الوزير بـ « بـقـهـقـة عـالـيـة » ، فـان الـذى يـقرأ هـذا الـكـلام يـدهش إذا علم أن هذا الوزير نفسه قد أرسل إلى الوسطاء يوم الخميس الماضى يسترضينى ويعرض على أموراً خطيرة رفضتها كلها ، ليعلم حلمى باشا أن أستاذة الجامعة أكرم على أنفسهم من أن يشتريهم وزير وإن كان هذا الوزير حلمى عيسى باشا .

ويسأل مندوب الجهاد : وماذا عرض وسطاء الوزير عليكم ؟

تريد أن تعرف ماذا عرض على وسطاء الوزير يوم الخميس الماضى ، ويوم الجمعة ثلاث مرات ، ليس لدى الآن ما يمنعنى من التصريح بهذا ، فهم طلبوا إلى أن أرضى بما كان وأظهر الرضى لتهدئة الأحوال على أن يضع الوزير تحت تصرفى ما أشاء من المناصب الحالية فى وزارة المعارف مؤقتاً ، حتى تنتهى الفرصة لأعود إلى الجامعة ، والوزير يعد بالآلى يكلفنى عملاً ما يفهم منه أنى نقلت حقاً إلى وزارة المعارف ، وبأن يعطينى ما أشاء من الإجازات ، وبألا تمس كلية الآداب بأذى لا طلابها ولا أستاذاتها وبأن تصدر لائحة الجامعة فوراً ، وبأن يقف الوزير فى مجلس النواب أمام المستجوبين موقفاً يدافع فيه أحسن الدفاع عن كرامتى العلمية والدينية ، ثم يعرض على الوزير مكافأة العميد التى خسرتها بهذا النقل . ثم بأن يطبع لى الوزير على حساب الدولة ما أريد طبعه من كتبى ... وأخيراً بالآلى يعين الوزير عميداً فى كلية الآداب حتى أعود إليها .

وسط الوزير لدى اثنين بهذه الوعود وكلاهما محترم عظيم القيمة والخطر ، فأما أولهما فكلمنى فى ديوان من دواوين الحكومة بمحضر اثنين من كبار الموظفين فى الدولة ، وأما الثانى فزارنى فى بيتى فى منتصف الساعة الرابعة يوم الخميس ، ولقد رفضت وساطة الرجلين وقلت لهما : إن كان الوزير صادقاً فليعلم من أنه مقتنع الآن بأن ما بلغه عنى كان وشاية فلسيت أطلب منه إلا معاقبة الواشى لا بالفصل ولا بمجلس التأديب بل بإبعاده عن وزارة المعارف ليخلص العلم من شره ... ! وأنا إن فعل الوزير هذا راض بما وصلت إليه لا أريد فوقه شيئاً .

قال الوسيط الأول : لا سبيل إلى هذا .

قلت اذن لا سبيل الى مواصلة الحديث . ثم أعاد الوسيط الاول الكرة يوم الجمعة بالتليفون فلما يئس قال : اذن فأمرى وأمرى وأمرى الى الله ، قلت : ان أمرنا جميعا الى الله دائما ، وانقطع الحديث .

فانت ترى أن الأسئلة والاجوبة انما هي نتيجة لهذا الانذار وعقوبة لانى لم أقبل ما عرضه الوزير الذى يفار على كرامة الجامعة وعلى أموال الدولة هذه الغيرة التى كادت تحرق البرلمان أمس ! ..

أما ما قاله الوزير فينقسم الى ثلاثة أقسام :

احدها يتعلق بتمثيل مصر فى المؤتمرات وكنت أحب أن يرتفع السائل والمسئول عن هذه الصغائر ، فقد مثلت مصر فى المؤتمرات كما يمثلها العشرات من المصريين فى العشرات من المؤتمرات وكان هذا التمثيل نظاميا لا غبار عليه لانى لم أكن أسافر وحدى ولكن الحكومات المختلفة علمت أنها اذا انتدبتنى لأمثلها فى مؤتمر فهى تنتدب معى بالطبع من يرافقنى فى هذا التمثيل ، وقررت وزارة صاحب الدولة صدقى باشا أن هذا الأمر يجب أن يقرر كمبدأ تجرى عليه الجامعة دون استئذان للمالية ، وبالطبع ليس حلمى باشا ولا سائله هما اللذان يستطيعان أن يحكما على عملى فى المؤتمرات ، وانما الذين يستطيعون ذلك هم العلماء الذين تحدثت اليهم وألقيت أمامهم محاضراتى .

وليس يسوؤنى أن يغضب حلمى باشا اذا رضى « ليمان ، ونائينو ، ونيكلسون ، وبرجشير سبار » وغيرهم

وليس يغيظنى أن أكون جاهلا فى رأى حلمى باشا اذا كنت عالما فى رأى هؤلاء الناس .

★★

القسم الثانى : مسأله المكافأة التى كانت تمنح للسكرتير ليعيننى على ترجمة ما تترجمه الجامعة من أبحاث أساتذتها ، ويضجكنى أن يهصى وزير المعارف الصحف التى ترجمت والأموال التى انفقتم ، ولكن هناك شيئا أراه أحسن من هذا وهو ان يجمع وزير المعارف أعوانه وأصحابه والذين يطعن الى علمهم العالى وتفوقهم النادر ويكلفهم ترجمة ما أترجم ومراجعة ما أراجع ، يومئذ يعلم حلمى باشا أنى لم أسرف فى أموال الدولة انما أتطوع لها بالعمل ولا أخذ الا أجر من يكتب ويقرأ .

وأنا أترجم الآن للجامعة كتابا هو (تاريخ أثينا فى عصر أغسطينس) وأنا

انتظر حلمى باشا ووزارته سنة كاملة فان ترجما هذا الكتاب الى العربية ترجمة صحيحة مستقيمة فأنا رهين له وللدولة برد ما أخذت .

أما انقسم الثالث : فكلام كثير فى حق الوزير وصحة تصرفاته لا يعينى منه شيء الآن ، فقد يكون هناك من هو أقدر من حلمى باشا ومنى على الفصل فيه ، وانما أقف عند الأسباب التى اكتشفها حلمى باشا أخيرا لنقل من كلية الآداب ، فلحلمى باشا فى أسباب نقل مذهبين أحدهما ما كان يتحدث به الى مدير الجامعة وأوعزت به وزارته الى « الأهرام » وقد أنبأته وأنبأت رئيس الوزراء بأنه كذب كله . والظاهر أنه اقتنع بأنه كذب كما صرح لى وسيطه الذى أشرت اليه آنفا ٠٠ أما المذهب الثانى فبديع - بديع لا أفهم كيف خفى على حلمى باشا الى الآن ، فهو يرى انى كنت أقبل فى كلية الآداب طلابا لا تعترف الحكومة بشهاداتهم واكتفى بامتحانهم فى اللغة العربية . واذا كان هذا يكفى لنقل العمدة عند حلمى باشا فيجب أن ينقل على باشا ابراهيم وكامل بك مرسى والدكتور بنجهام فكلمهم يعمل هذا كما عمله . ذلك أن لوائح الجامعة التى أقرها مجلس الجامعة ووزير المعارف وصدر ببعضها مرسوم ملكى تبيح للكلية الأربع أن تقبل الطلاب الذين يحملون الشهادات الأجنبية كالبكالوريا الفرنسية والانجليزية والايطالية ولو تعلموا فى مصر بشرط أن يؤدوا امتحانا فى اللغة العربية .

تعليق على نقل د. طه حسين :

وحول نقل الدكتور طه حسين من عمادة كلية الآداب الى وظيفة كبير مفتشى اللغة العربية بوزارة المعارف تسلمت من الاستاذ حافظ محمود الرسالة التالية :

أخى صبرى أبو المجد

تحية لمسلسلتك بعنوان ما قبل الثورة وحيتى أساسا تنصب على جانب التاريخ الصحفى لما توثقه فى هذا الجانب من الوقائع التى دعمها القضاء المصرى العظيم . ولقد وقفت عند تفاصيل قضية اخراج الدكتور طه حسين من عمادة كلية الآداب فى سنة ١٩٣٢ وكان واضحا من هذه التفاصيل ان وراء هذا الموقف أسبابا لم يتناولها الذين خاضوا يومئذ فى الحديث عن هذه الأسباب ، وهى الأسباب التى حان الوقت لاعلانها :

كان أستاذنا المرحوم طه حسين قد دعى فى العشرينات ليتولى رئاسة تحرير جريدة « الاتحاد » وهى جريدة الحزب الذى كان القصر الملكى وراء تشكيله : حزب الاتحاد الذى أطلق عليه سعد زغلول « حزب الشيطان » وتحت ظروف ما ، تولى طه حسين هذه الوظيفة ، لكنه ما كاد يقطع فى هذا العمل أياما حتى أحس بأنه قد وضع فى موضع الانسان الذى يبيع ضميره فاستقال ونظم حملة فى الصحف الوفدية على سياسة هذا الحزب وأصبحت الخصومة بينه وبين القصر الذى كان يساند هذا الحزب خصومة علنية فلما ذهب الملك فؤاد فى بداية مارس سنة ١٩٣٢ ليفتتح المبنى الجديد للجامعة - وكان ذلك بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على إنشاء الجامعة انشاء شعبيا - ولما وجد الملك فؤاد بين أساتذة الجامعة الذين وقفوا فى استقباله الأستاذ الدكتور طه حسين تعبد الا يصفحه كما صافح الآخرين ، ثم التفت الى وزير المعارف حلمى عيسى باشا وقال بصوت خفيض : « هو ٠٠٠٠ ده لسه هنا ٠٠ » وكانت هذه العبارة كافية لانتحال أسباب اخراج طه حسين من الجامعة فى نفس الوقت » .

حافظ محمود

ويجدر بنا أن نشير - والحديث عن الدكتور طه حسين - الى أن وزارة اسماعيل صدقى قد أخطأت خطأ فاحشا ، عندما اختارت طه حسين ، ليكون فى مقدمة ضحاياها ذلك أن طه حسين لم يكن أبدا بالخصم الذى يسهل معاربتة ، فهو معارب ، صعب المراس ، قوى الشكيمة لا يقبل أبدا أن يلقي سلاحه حتى ولو بقى فى الميدان يحارب وحده ولذلك فلم يكده ينقل من كلية الآداب ، وتثار « مسألته » فى مجلس النواب حتى نراه يعلن الحرب على وزارة اسماعيل صدقى مستخدما كل ما يملك من أسلحة فى كل الميادين ، وكان فى مقدمة الميادين التى اختارها د. طه حسين ، الى جانب ميادين الكتابة والخطابة واثارة الجماهير ، ميدان القضاء : لقد رفع دعوى ضد الحكومة المصرية ممثلة فى اسماعيل صدقى باشا ومحمد حلمى عيسى باشا ، وفيما يلى - المتار يخ - صحيفة « افتتاح الدعوى » :

فى يوم

بناء على طلب حضرة الدكتور طه حسين المقيم بمصر الجديدة ومجلسه المختار مكتب حضرة صاحب السعادة محمد على عبد الوهاب باشا المعامى بشارع المغربى رقم ١٤ .

أنا ٠٠ محضر محكمة (٠٠) الأهلية قد انتقلت فى تاريخه أعلاه الى حيث يقيم كل من :

أولا : حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا بصفته رئيسا لمجلس الوزراء ونائبا عن الحكومة المصرية بسرأى مجلس الوزراء .

ثانيا : حضرة صاحب المعالى محمد حلمى عيسى باشا بصفته وزيرا لوزارة المعارف العمومية بسرأى الوزارة بشارع الطرقة الغربى مخاطبا مع « ٠٠٠ » وأعلنتهما بالآتى :

عينت الجامعة المصرية حضرة الطالب أستاذنا بها للتاريخ القديم فى أكتوبر سنة ١٩١٩ .

وفى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ تم التعاقد بين الحكومة والجامعة على ان تلحق هذه وزارة المعارف العمومية وحرص الفريقان على وضع شرطين فى العقد أولهما : ان تكون الجامعة المصرية معهدا عاما محتفظة بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت اشراف وزارة المعارف العمومية كما هى الحال فى الجامعات الأوروبية ، وثانيهما ان تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين . أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد رثى نظرا لحالته الشخصية أن يبقى أستاذنا بكلية الآداب .

وكان المتعاقد عن الحكومة معالى المرحوم أحمد زكى أبو السعود باشا بصفته وزيرا للمعارف العمومية . وعن الجامعة المصرية دولة المرحوم حسين رشدى باشا عن مجلس ادارة الجامعة وكان من أعضائه وقتئذ دولة اسماعيل صدقى باشا رئيس الحكومة الحاضرة ومعالى محمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف الآن .

بقى الطالب بعد ذلك أستاذنا فى الجامعة الى أن صدر مرسوم فى مارس ١٩٢٥ باعتبار الجامعة القديمة نواة لكلية الآداب فعين أستاذنا بهذه الكلية فى ديسمبر سنة ١٩٢٥ اعتبارا من يولية من السنة نفسها .

ثم انتخب وكيلا للعميد فى أكتوبر سنة ١٩٢٩ وجدد انتخابه وكيلا فى السنة التالية . ثم فاز يوم انتخاب العميد على منافسه زميله الأستاذ سترلنج فعينه الوزير عميدا فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ - ومركزه هذا دائم له مادام فى الكلية وفقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ .

لكن أمرا لم يكن فى حسيبان الطالب قد حدث . ذلك أن أستاذنا محاميا طلب اليه فى التاييفون يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ان يلقاه فاتفقا على تأجيل ذلك الى اليوم التالى وهو اليوم الذى صدر فيه أمر تعيين الطالب عميدا .

ولما حضر المحامى أخبر بانه موفد من قبل سعادة توفيق دوس باشا ليعرض

على الاستاذ الطالب أن يستقيل من الجامعة وأن يرأس تحرير جريدة الشعب فاعتذر الأستاذ عن لقاء الباشا وانكر ان يعرض عليه مثل هذا الأمر فى اليوم الذى يعين فيه عميدا للكلية . ورفض ان يعمل فى جريدة الشعب لأسباب منها انه انصرف عن السياسة الى الدرس - لكن حضرة المحامى أخذ يلح ويرغب ثم تركه وهو ينصح للأستاذ العميد بالأى يستشير فى هذا الأمر مدير الجامعة .

وفى صباح الاثنين ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ذهب الأستاذ يشكر وزير المعارف على تعيينه عميدا . فما كاد يهتئى حتى أنبأه بأن رئيس الوزراء كلفه ان يطلب اليه الاستقالة ليرأس تحرير جريدة الشعب وانه يترك الى العميد نفسه تقدير المرتب وتقرير الضمانات - وقد أطال الوزير فى الاقناع بقبول العرض - لكن حضرة الطالب اعتذر بالمعاذير التى قدمها لحضرة المحامى فقبل الوزير عذره ووعده أن ينبئ دولة الرئيس بذلك وطلب اليه الا يقطع فى الأمر قبل أن يستشير رجلين كبيرين معروفين .

خرج الأستاذ الطالب من عند الوزير وزار احد الكبيرين فاذا هو مكلف أيضا ان يقنعه بهذه المسألة ثم اتفقا على أن المسألة مسألة ضمير - وزار الثانى فلم يكده هذا يسمع بالأمر حتى غضب وثار وتحذث الى الأول بالتليفون ملحا عليه فى أن يصرف عن الجامعة هذه الكارثة .

وبعد ذلك بزمن أعاد حضرة المحامى الكرة وانبأ الأستاذ الطالب فى التليفون بأن جريدة الشعب ستصدر بعد غد وإن رئيس الوزراء يطلب اليه أن يكتب افتتاحية العدد الأول فاعتذر الأستاذ قائلا ما ملخصه :

ان كتابتى فى جريدة الشعب تضرنا جميعا ولا تنفع أحدا . فليس من مصلحة الحكومة أن يعرف الناس ان الموظفين يكتبون فى صحفها ولا ينبغي اعميد كلية من الكليات أن يسخر نفسه للكتابة فى صحف الحكومة فيتعرض لأزدراء الزملاء والطلاب جميعا « فقطع الحديث ثم عاد بعد دقائق يخبره بأن دولة الرئيس يلح ويريد أن تكتب هذه المقالة بغير أمضاء فكان الجواب اليه ان يبلغ الرئيس ان ذلك شئ لا سبيل اليه مع الأسف الشديد - وأحس بعد ذلك من دولته فتورا لم يتعوده من قبل .

عاد الأستاذ العميد من أوروبا آخر صيف السنة الماضية . ولم يكده يتصل بوزير المعارف الجديد معالى حلمى عيسى باشا حتى أحس ان هناك أسبابا تجعل العمل معه شاقا لكنه احتمل وأخلص النصيح الى أن كان يوم ٩ يناير سنة

١٩٣٢ دعاه الوزير فذهب اليه مستصحبا أحد مدرسي الكلية وأبدى معاليه رغبته في منح طائفة من ألقاب الشرف لجماعة من المصريين النابهن بمناسبة الزيارة الملكية للجامعة ، منهم دولة يحيى ابراهيم باشا وصاحب المعالي توفيق رفعت باشا وعلى ماهر باشا : فلاحظ الاستاذ العميد أن أولهم رئيس مجلس الشيوخ وثانيهم رئيس مجلس النواب والثالث وزير . وكلهم من حزب سيسى معين واثنان منهم عضوان فى مجلس الجامعة . وتلك أسباب تمنع منحهم ألقاب الشرف من الجامعة كما لا يرضى للجامعة ان تمنح ألقابها بأمر الوزير ، ورجاه أن يعدل عن رأيه ولا يورط الجامعة فى السياسة فهى ناشئة ومن حقها أن تكون لمصر كلها وللعلم وحده . فغضب الوزير وأسرف فى الغضب . وصمم على أنه سيعلم اقتراحه على الجامعة ليرى الذين يسيئون التفكير والذين يحسنونه ، ثم افترق الاثنان متغاضبين .

وفى الغد لقي الاستاذ كبير فى الجامعة بفندق سميراميس بمناسبة احتفال رئيس الوزراء بأعضاء مؤتمر الصحافة اللاتينية ودار بينهما كلام دل على علم هذا الكبير بغضب الوزير ، وانه سمعه يشكو من الاستاذ الطالب لسعادة زكى الابراشى باشا ، ثم جاء الكبير فى اليوم الثانى وطلب الى الاستاذ بحضرة مدير الجامعة أن يقبل رأيا جديدا للوزير والدولة صدقنى باشا وهو حذف اسم يحيى ابراهيم باشا من القائمة . وألح فى قبول هذا الحل منعا لاجراج الوزير - لكن العميد صمم على أن الجامعة هى الجهة الوحيدة التى كان يجب الاتفاق معها على ما يريد الوزير .

وفى اليوم الثالث أخبر الاستاذ مدير الجامعة حضرة الطالب بمحصل اتفاق بينه وبين الوزير هو أن يضاف الى القائمة اسم دولة عدلى يكن باشا وسعادة على الشمسى باشا ، وبينما هما يتناقشان اذا الوزير يتكلم الى حضرة مدير الجامعة فى التليفون فيخبره بأن رئيس الوزراء لا يقبل ترشيح أحد من المعارضين فالتزم كل فريق موقفه .

بعد ذلك بيوم أو يومين دعا حضرة مدير الجامعة اليه حضرات عمداء الكليات وأخبرهم بأن وكيل المعارف زاره وأبلغه أن الوزير يقترح بعد أن أتفق مع القصر على أن تمنح ألقاب الشرف لجماعة من العلماء فى أوروبا وان الأمر ينبغى أن يقسم بين الأجانب على طريقة رسمها . فكان من الأستاذ الطالب ان أجاب بانه ما كان ينبغى للوزير مرة أخرى أن يتفق مع غير الجامعة . وان التقايد تقضى ألا تمنح هذه الألقاب للأجانب دون أن يستشاروا ودون أن يحضروا بأنفسهم ليتلقوا درجاتهم ، وتم الاتفاق على أن يذهب اثنان لاقناع الوزير بهذا رأى ،

فذهبوا وعادا ينيثان بأن الوزير مصمم ، وان سعادة الإبراشي باشا حضر المناقشة بالمصادفة وأيد رأي الوزير .

وانتهى الأمر بأن رفضت كلية العلوم اقتراح الوزير . أما كلية الآداب فردت الاقتراح الى مدير الجامعة ، وطلبت أن تؤلف لجنة من الكليات الأربع تدرس الموضوع وتضع له القواعد والأصول . وذهب عميدها الطالب الى معالي الوزير وأبلغه قرار الكلية .

وأما كليتا الطب والحقوق فانهما قبلتا ما أراده الوزير . وجاءت الالقاب الممنوحة منهما أمام مجلس الجامعة فرفضها ممثلو كلية الآداب وامتنع عن التصويت ممثلو كلية العلوم ووافق عليها ممثلو الطب والحقوق والحكومة وبذلك انتهت مأساة القاب الشرف .

كانت نتيجة هذه المواقف ، التي سيثبتها الطالب أمام القضاء ، والتي كانت تمليها عليه أبسط الواجبات نحو تقاليد الجامعات واستقلالها وحياتها أن غضب رئيس الوزارة ووزير المعارف فلم يحترما تعاقدا الجامعة القديمة مع الحكومة ، ولم يرعيا واجب استقلال الجامعة ، وقاما من فورهما ينتقمان من هذا العميد فيحرمانه من مركزه ويخرجانه من الكلية ويضعبانه ببعض القوة والسلطان مفتشا في الوزارة - وهو لا يدري ماذا يعمل في هذا التفتيش مع حالته الشخصية . والوزير ورئيسه يعلمان انهما كانا من بين الذين قد احتاطوا في عقد تحويل الجامعة ، بوضع نص خاص بالطالب يقضى بأن يبقى أستاذا بكلية الآداب نظرا لحالته الشخصية . وما كان هذا النص منهما الا حيلة من يوم يخشى فيه ان يحيق بالطالب ظلم أو يمسه أذى من طغيان .

ولم يرد الوزير ان يتمهلا في الأمر ويصبرا الى آخر السنة الدراسية فعمدا الى سجنه من بيئته العلمية في منتصف السنة الدراسية ، غير حافلين بما قد يصيب الطلبة من سوء هذا التدبير .

وما كفاهما ان ينتقما على هذه الصورة الصامتة ، فبسط وزير المعارف في مجلس النواب جوابا عما يسمونه سؤالا شفهي به غلته والطالب لم يكن قد تكلم ، وما كان يريد أن يتكلم . وطعن الطالب بما شاء في كفايته . وفي ذمته ، وفي كل ناحية من نواحي كرامته ، وهو يعلم أن الطالب بفرض صحة نقله الى الوزارة كان موظفا وكان له ما يجب نحو الموظفين من الرعاية ، وكان على الوزير أن يحميه من كل اعتداء باعتباره عضوا من أعضاء وزارته لا أن يعتدى هو عليه علانية في مجلس نواب بما لا يتفق وواجب المجاملة بين القائمين بعمل مشترك .

ثم رفض مجلس الشيوخ قبول سؤال وضعه أحد حضرات أعضائه لمعرفة الحقيقة . وقامت في مجلس النواب حملة أخرى لكنها قطاعن ومطالب لا يعرف المطالب من أين أنت وقابلها وزير المعارف ورئيسه بشيء غير قليل من الرضا والارتياح ، وهما يعلمان على الأقل أسباب هذه الحركة وأن وقائعها مختلفة ، وأنها فوق ذلك ترجع الى عهد بعيد صار الطالب بعده وكيلا للكلية ثم أعيد انتخابه وكيلا للمرة الثانية ، ثم انتخب بعد ذلك عميدا للكلية بالفعل في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ .

ومن حيث ان المدعي عليهما للأسباب المتقدمة وغيرها قد سارعا الى الانتقام فنقلا الطالب وسط السنة الدراسية وأهاناه ثم فصله مجلس الوزراء بقرار في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ دون نظر الى التقاليد الجامعية ودون احترام للتعقد المبرم بين الجامعة والحكومة في شأن الطالب وبلا موجب شرعى لهذا الاعتداء الشنيع على مقام المعلم والمربي في أرقى معهد مصرى .

ومن حيث أن الوقائع التي بسطها الطالب في هذه العريضة وغيرها مما سيشرحه أمام القضاء ويثبت به بكافة أوجه الاثبات قتل دلالة قاطعة على ارادة التشفى بكيفية لم تعهد من قبل .

ومن حيث أن الحكومة قد حرمت الطالب من مركزه ومستقبله وهو في مقتبل العمر ، وأذته في شرفه وسمعته انتقاما منه على ما أبدى من اباء يليق بمركز العلم والمعلمين ، وعلى ما قام به من واجب نحو استقلال الجامعة وكرامتها .

ومن حيث أن التعدى بهذه الصفة واساءة استعمال السلطة ، كل ذلك يوجب مسئولية الحكومة والزامها بتعويض لا يقل عن خمسة وعشرين ألف جنيهه .

بناء عليه ..

وعلى ما سيدلى به الطالب أمام القضاء ..

الطالب يكلف حضرتي المعلن اليهما بصفتيهما المذكورتين بالحضور أمام حضرة قاضى التحضير بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية بسرايها الكائن مركزها بميدان باب الخلق بمصر بالجلسة المدنية والتجارية التي ستنعقد في يوم الثلاثاء الموافق سبعة عشر مايو سنة ١٩٣٢ الساعة ٨ أفرنكي صباحا وبعد التحضير تحال الى جلسة المرافعة لسماعهما الحكم بالزامهما بأن يدفعوا للطالب

بطريق التضامن مبلغ خمسة وعشرين ألف جنيهه مصرى والمصاريف ومقابل الأتعاب بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل بدون كفالة - مع حفظ باقى الحقوق الأخرى من أى نوع كانت .

وفى صحيفة افتتاح الدعوة - كما كانوا يسمونها وقتئذ - الأسباب التى دعت الى نقل الدكتور طه حسين من الجامعة ، وهى الأسباب التى تصلح أن تكون تحت نظر القضاء . أما الأسباب الأخرى وواحد منها ذلك الذى أشار اليه أستاذنا حافظ محمود ، فلم يكن يجوز أبدا أن تتضمنه صحيفة الدعوى ، وعلى أية حال فإن الجامعة المصرية ، لم تهدأ ، منذ أن أبعد عنها الدكتور طه حسين . وقد ظلت عودة الدكتور طه حسين مطلبا فى مقدمة مطالب الجامعة أساتذة وطلابا الى أن أعيد د . طه حسين ، الى الجامعة بعد أن تغيرت الظروف ، وزالت دكتاتورية اسماعيل صدقى ، وخليفته عبد الفتاح يحيى باشا وبالمناسبة فإن طه حسين ، عمل بعد خروجه من الجامعة رئيسا لتحرير السياسة ، بصفة غير رسمية وفى أثناء غياب د . محمد حسين هيكل فلما رغب مصطفى النحاس ومكرم عبيد فى أن يرأس د . طه حسين إحدى صحف الوفد بمرتب مغر للغاية - ١٠٠ جنيه مصرى - لم يقبل حتى يستأذن الأحرار الدستوريين ، الذين كانوا يصدرون « السياسة » وبعد أن استأذنتهم رأس تحرير « الوادى » و « كوكب الشرق » . الى أن أعيد الى الجامعة فى عام ١٩٣٤ .

واذا كان اسماعيل صدقى قد بلغ « الذروة » فى محاربة الصحافة وفى محاربة الأحزاب وفى محاربة القوى الوطنية كلها فقد بلغ الذروة - وربما لأول مرة فى التاريخ المصرى - فى محاربة المرأة المصرية على النحو الذى يتضح فى الفصل التالى ؟ .

الفصل الثانى

صدقى باشا أول حاكم يرتكب جريمة اعتقال المرأة فى مصر ويأمر بإعلان حالة الطوارئء ليمنع تأييين عمر المختار !!

وكما سبق أن ذكرنا فإن دكتاتورية اسماعيل صدقى لم تكن لتكتفى بمحاربة الصحافة والجامعة ، والأزهر ، والأحزاب ، والهيئات بل الأفراد ، الذين لا يرون رأيها ، والذين لا يقولون لها باستمرار : آمين ، آمين . وإنما كانت تستكر بعض صنوف من الحرب ، لبعض فئات الشعب ، لم تكن فى يوم من الأيام تخضع للحروب الحزبية .

لقد شنت - مثلاً - دكتاتورية اسماعيل صدقى ، حرباً من نوع خاص ، ضد المرأة المصرية ، ومن الصور ، التاريخية الجديرة بالذكر ، ان دكتاتورية اسماعيل صدقى لجأت الى اعتقال ، عدد من السيدات المصريات ، وهو اجراء لم تلجأ اليه من قبل أية سلطة مصرية بل ولا بريطانية . لقد حدث أن تظاهر عدد من سيدات مصر ، وهدفن ضد وزارة اسماعيل صدقى ، أثناء وجودهن فى مكتب الأستاذ أحمد محمد أغا المحامى ، وذلك فى يوم اجراء الانتخابات وقدمتهن نيابة الوايل الى المحاكمة أمام جلسة مستعجلة عقدت مساء اليوم نفسه بمحكمة جنح الوايل حيث حكمت المحكمة بتفريم كل واحدة منهن خمسة جنيهات عن تهمة التظاهر ، وبراءتهن من تهمة الهتاف ضد الوزارة فاستأنفن الحكم وفى يوم ٥ مارس ١٩٣٢ نظرت القضية أمام محكمة الجنح السابقة التى عقدت برئاسة الأستاذ حسين فخرى القاضى وعضوية الأستاذين محمد كامل عرنى ، ومحمد مختار عبد الله ، وجلس فى كرسى النيابة الأستاذ حسن الجداوى وكيل النيابة بنسابة مصر ، وحضرت المتهمات ٠٠ التالية أسماؤهن : حرم ابراهيم بك نور الدين ، حرم حسين نبيه بك ، فاطمة أحمد كمال بك ، دولت الزينى ، نعمت عباس ، زينب عباس ، حسنة شعبان القبانى ، جليلة البحراوى ، زينب لبيب ، شريفة عيسوى ، رهينة نيازى ، نعيمة عوض سليمان ، عزيزة سامى ، ليذا ميخائيل مقار ، جميلة رشوان ، عريفة محمود طلعت ، ولم تحضر الأنسة

ثيزا مقام والسيدة جميلة الجمال لمرضهما ، وقد حضر للدفاع عن جميع المتهمات الحاضرات ، والغائبين أيضا الأستاذ مكرم عبيد وقد ترفع وكيل النيابة قائلا :

ان النيابة يؤاها ، ويعز عليها ، ان تقدمت الى المحكمة الجزئية تطلب العقوبة ، وأن تتقدم الآن ، بطلب تشديدها ، وردنا على ذلك ان ليس الذنب ذنب النيابة وانما هو ذنب حضرات السيدات اللاتي زججن بأنفسهن أو زج بهن فى الطرقات يتظاهرن كأبسع غلمان الشوارع ، وتجريضهن على المظاهرات والقانون لا يفرق بين الجميع ، ويطلب ممثل النيابة تعديل التهمة وتطبيق القانون ، باعتبار أن السيدات أقبح اجتماعا عاما من غير اخطار كان يمكن أن يمدخله ، ودخله بالفعل أشخاص ليست بأيديهم تذاكر دعوة ويرى الأستاذ مكرم عبيد ، ان النيابة ليس من حقها ، طلب تعديل التهمة أمام المحكمة الاستئنافية وتحرم الدفاع من الدرجة الابتدائية ولذلك نعتبر ان هذا التعديل باطل وفوق ذلك فاننا لم نعلن من قبل ، وهذا على فرض جواز تعديل التهمة ونقول ان ذلك لا يصح مطلقا ، ويقول رئيس المحكمة : ليس هذا تعديلا وانما هى تهمة جديدة . ويرى مكرم عبيد ، انه باطل مهما كان الأمر ، ويعود ممثل النيابة قائلا : لم تعدل النيابة التهمة بل هى متمسكة بقرار الاتهام السابق ، بأن ما وقع من السيدات يعتبر اجتماعا عاما ، وتطلب النيابة من المحكمة أن يكون الحكم رادعا ، ولأن الغرامة عقوبة قد تحملها غير المتهمات ، فهى لذلك لا تكون زاجرة ، وتطلب الحكم مع إيقاف التنفيذ ويترفع مكرم عبيد قائلا :

لقد عاهدت نفسى احتراماً للقضاء المقدس واحتراما لهؤلاء السيدات الطاهرات ، أن أكون هادئا فى هذه المرافعة . ولكن النيابة شاءت غير هذا . شاءت أن تستغل مركز الاتهام فتصب جام الغضب على سيدات من أشرف العائلات وأطهر البيوتات . فوصفتهم بأنهن كاذبات ومتعطلات ، وان عملهن مخجل بالكرامة .

يا للهول ! ان هذا شئ جديد فى قاعوس الأدب وعرف اللياقة . أى اخلال بالكرامة فى ابداء عاطفة شريفة لا تتحرك الا فى نفوس الشريفات والأشراف . اسمحوا لى حضراتكم أن أقول اننى غير مستطيع الرد على هذا لأننا لم أجعل قاعوس لغتى وأدبى شاملا لألفاظ السباب .

يا حضرات القضاة :

القضية المعروضة على حضراتكم هي أيضا قضية سياسية ٠٠ أو هي حلقة من سلسلة غير منقطعة من هذه القضايا التي رزئت بها البلاد - والمحاكم - في السنين الأخيرة ، ولقد كانت السياسة تلعب في كل قضية دورا نجسبه غريبا في نوعه . فلا يلبث الغريب حتى يتضاءل أمام ما هو أغرب في القضية التي تليها !! وبذلك أصبحت القضايا السياسية في بلادنا وكأنها مسرح عام تهتل عليه السياسة أفانيتها والأعيىها . فتتحرك الرجال وأشباه الرجال كما تحرك الدمى والصور ، وتبرز للناس أبكى المهازل وإن أمامنا في هذه القضية فمقد نزلت السياسة في خصومتها الى حد محزن ومخجل معا ، فهي خصومة مزرية ليس فقط بمصريتنا نحن المصريين ، أو بوطنيتنا نحن الوطنيين ، أو بحريتنا نحن الأحرار ، أو بكرامتنا نحن الكرام ، بل برجولتنا نحن الرجال !

أنظروا الى الواقعة كيف وقعت ، وإلى الخصومة كيف نشبت ! عشرون سييدة من أشرف وأكرم السيدات والأوانس المصريات ، اللواتي تفتخر بمثلهن مصر والبلاد الشرقية جمعا ، اجتمعن في يوم الانتخاب بمكتب الأستاذ أحمد أغا المحامى ، القريب الى لجنة الانتخاب في قسم الوايل ، لمشاهدة ما بلغهن من اجراءات الحكومة في الانتخابات ، فلما رأين بأعينهن كيف كان المناخبون وغير الناخبين ينتزعون من الشوارع والبيوت ويساقون في اللوريات المسلحة رغم أنوفهم ليمثلوا مهزلة الانتخاب أو حرية الاختيار كما أرادت الوزارة أن تفهمها ، أخذتهن نشوة الحق وصييحته فهتفن بحياة دستور الأمة الحق وبسقوط الانتخابات الزائفة الباطلة .

الرئيس : هل تسلم السيدات بالهتاف الذى حصل بفرض وقوعه من بعضهن ؟

الأستاذ مكرم : اننى باسم هؤلاء السيدات أقول ان الخصومة السياسية التي بيننا وبين صدقى باشا لا تزال قائمة وإن ما هتفن به بالأمس مستعدون للهتاف به اليوم وفي كل وقت .

ثم استطرد الأستاذ مكرم مرافعته قائلا :

رأت السيدات عمال الوزارة متلبسين بالجريمة ضد القانون والدستور والوطن ، وأدركن ان الانتخابات تزيف لتزييف ارادة الأمة فتسلم مصر بعد العراق غنيمة باردة للغاصب بيد نفر من أبناء البلاد ، رأين كل ذلك فصاحت مصر المعذبة بالسنتهن صارخة ، مستغيثة ، هاتفة ، غاضبة ! ٠٠ فماذا كان من رجال البوليس وحفظة الأمن العام في البلاد ! ماذا كان من أولئك الرجال الأشداء، كان منهم أن فزعوا الى معقل الأعداء الحصين بصددور النساء ٠٠

واقترعوه والعصى الغليظة والدروع الحديدية بأيديهم ، والخوذات الفولاذية على رؤوسهم والمسدسات فى جيوبهم والهلح فى قلوبهم ..

ولم يكتف أولئك الكماة بمحاصرة السيدات كأنهن أسيرات ، أو بالقبض عليهن كأنهن مجرمات ، بل امتدت أسنتهم اليهن بالسب ، وأيديهم عليهن بالضرب ، وكن كلهن من فضليات الامهات والعقائل والكريمات ، فهذه زوجة وتلك بنت لمستشار أو لواء فى الجيش ، أو شيخ ، أو نائب محترم ، أو موظف كبير ، أو طبيب أو معلم أو محام أو ثرى وجيه فى قومه ، بل كان لهن جميعا شرف الانوثة وضعفها ... وأى رجل يحترم رجولته يرضى لنفسه أن يعتدى على تلك الانوثة القوية بضعفها ، المصونة بحشمتها ولطفها !

تلك هى الخصومة التى نعتيها والننى تاباها شهامة الرجال وكرامة النساء ... خصومة وحشية لا فكرية انحدرت اليها السياسة فى آخر المطاف ، هى خصومة النمر للحمل ، فما بالك اذا كان ذاك مسلحا وهذا أعزل !

تلك هى الخصومة التى نعترض عليها ، أما الخصومة السياسية الفكرية فالسيدات خير أهل لها وهن يرحبن بها ويتمسكن بها ، لأنها خصومة الحق والشرف ، لا خصومة العنف والاعتداء ..

واليكم يا حضرات القضاة أقوال السيدات أنفسهن عن أعمال القضاة الوحشية التى ارتكبها رجال البوليس ارضاء للسياسة ، وطوعا لاحكامها ، اسمعوا يا حضرات القضاة كيف اعتدى البوليس على سيداتنا الشريفات ، قسمن واهتهنهن بانحس القبول وضربن ومنق جلابيبن ، وفى آخر الأمر قادتتهن النيابة الى هنا متهمات معتديات ! ...

ماذا تقول السيدة دولت الزينى :

السيدة دولت الزينى « كريمة المرحوم السيد الزينى » قالت :

« فى حالة وجودنا بالمكتب الذى كنا به وهو مكتب الأستاذ أحمد أغا كسر الباب علينا المعاون وجملة عساكر ودخلوا وأمرونا بالقوة بشدة : انزلوا على القسم فأجبنا ما الداعى وأى جريمة ارتكبناها ونحن لم نعمل شيئا الا هتافنا بحياة الدستور الذى يهمنى جميعا فقال : اقبط عليهم يا عسكرى بالقوة فتقدمت الى المعاون وتفاهمت معه وسألته : هل معه أمر من النيابة بهذا القبض فقال أنا أمرت وملزم بتنفيذ الأمر الصادر من رئيسى وبعد ذلك

جاء مندوب من القسم ومعه أمر من النيابة فعند اطلاعنا عليه وافقنا على النزول بطريقة سلمية وعند خروجنا من الباب الخاص بالكتب جاء حضرة المأمور ومعه عساكر أخرى فوجدنى أنا فى المقدمة فقال « انت هنا بتعمل ايه » فانا قلت يا بيه أنا نازلة القسم فقال لى « امشى بلاش مسخرة تعال يا عسكرى جر البنت دى » وهو يقول ذلك قبض على يديه الاثنين وصدمنى فى الباب وقطع ملابسى فخجلت انى انزل وملابسى مقطعة فرجوته أن يسمح لى أن آتى بشىء من الملابس فلم يمكننى أن أقنعه وصمم على ان أخرج كما أنا وفعلا رضخت للقوة ، ثم رفعت المانتو واورت لنا تمزقا طويلا يبلغ ٢٥ سنتيمترا تقريبا وظهر منه كتفها وجزء من ساعدها .

وقالت السيدة وجيدة ثابت :

« وقبل ما نيجى هنا حضر المأمور وشد السيدات وقطع الكم بتاعى ثم أورت لنا كم يدها اليسنى ولاخظنا أن طرف الكم كان مخيطا بخيط أسود بأن كان طرفه مشنيا بهذا الخيط وقد أزيل الانشاء بمسافة ١٥ سنتيمترا تقريبا ثم ان المأمور جذبنى بالقوة ومزق المانتو وقد «أورت» فتقا من الجهة اليمنى من الخلف يبلغ طوله ٢ سنتى تقريبا وأهان السيدات بشتائم فظيعة » .

وقالت الأنسة فاطمة على بك سالم :

البوليس فتح الباب بالقوة وتعدى على السيدات ٠٠ والعساكر دخلوا هجوم على السيدات ومعهم اثنين ضباط وبقوا يزقوا فيهم بأيديهم وسبعت واحد من الضباط يقول أنا عندى أمر من رئيس النيابة بأنى أنزلهم والى ما ينزلش أنزله بالقوة ، فانا وبعض السيدات قلنا له اوع تقدم على أى واحدة منا ونزلنا وتبعنا القسم » .

قالت السيدة حرم الأستاذ محمد أمين لطفى :

« هجوم البوليس والضباط الى وياهم واستعملوا القوة بأى شكل وكانوا يزقون الستات بالقوة وكنا نلاحظ عليهم ونقول ما يصحش تمادوا ايديكم على الستات » .

وقالت السيدة حرم حسن بك نبيه المصرى :

« أردنا النزول واذا بالمأمور يتهجم علينا بشكل فظيع ويهيننا ويجرنا الى الخارج حتى مزق بعض ملابس السيدات » .

وقالت السيدة حرم على باشا فهمى :

« البوليس هجم على المحل وكسر الأبواب وجه المأمور وجرنا بالقوة » .

وقالت السيدة حرم السيد محمد اسماعيل حب الرمان :
« وأخذنا البوليس بكل رزالة واهانة ووقاحة حتى انهم مزقوا هديوم
احدى السيدات » .

ويستطرد الأستاذ مكرم فى مرافعته قائلا :

تلك بعض أقوال هؤلاء السيدات فى وصف فظائع أولئك الرجال ...
والحق انى كنت أقرأ هذا الوصف المروع والخجل يأخذ منى كل مأخذ لأنى
كرجل لم أجد من بين هؤلاء الرجال رجلا واحدا تجرى فى عروقه نخوة الرجال ،
فيذب عن شرف ربات الحجال ، ولأنى كمصرى رأيت الحظ الأغبر قد شاء لمصر
أن تقوم فييا وزارة لا تجد سبيلا الى الكرامة الا بانتهاك كرامة النساء ! ..

ولكن اذا لم يكن للرجولة فى بعض الرجال نخوة ، فهل لنا نسأل النيابة
اذا كان للمقانون فى بلادنا سطوة ، وللمحق عزة ! .. واذا كان فلماذا لم ترفع
الدعوى على هؤلاء المعتدين من رجال البوليس ، وما هو عذرهما فى أنها لم تشرع
ولو مجرد الشروع فى تحقيق اعتدائهم ، وقد رأت أثاره بادية فى الشياى
الممزقة ، والكرامة المنتهكة ! .. وهل النداء يسقط الانتخابات الزائفة ... وهى
زائفة ملفقة - لا يوازيه فى نظر النيابة ضرب السيدات وتمزيق أثوابهن وخدش
ناعوسهن ، وقد رأت النيابة ذلك رأى العين وأثبتته فى محضرها !؟ ..

واذا لم تحقق النيابة هذا الاعتداء كجريمة متصلة بالتهمة الموجهة الى
السيدات أفما كان عليها أن تحققه على الأقل باعتباره دفاعا قدمته السيدات لدفع
التهمة عنهن ؟

نريد أن نفهم كيف سمحت النيابة لنفسها ألا تحقق هذه الجريمة او
تتعقبها فى الوقت الذى سعت فيه الجريمة اليها ، وتوافرت الأدلة بين يديها ؟
كيف لم تسأل النيابة - ولو للسؤال - أحدا من رجال البوليس الذين عينتهم
السيدات بوظائفهم سواء فى ذلك المأمور والضباط والعساكر ؟ وأى قيمة
لتحقيق أبتز كهذا التحقيق ؟

نريد أن نفهم ، يا حضرات القضاة ، بأى قانون نتحاجنا النيابة والقانون
الذى به نتحاكمنا - هو الذى منه نحرمننا ؟ وأى عدالة هذه التى تغمض عينيهما
عند الحاجة ، وتفتحها ولا حاجة .

وسترون فيما بعد أن النقض فى التحقيق لم يكن مقصورا على ما تقدم .
بل تعداه الى صميم التهمة نفسها ، فالسيدات متهمات بأنهن نادين بسقوط

الانتخابات الزائفة ، وقد رددن على هذه التهمة بقولهن أنهن رأين بأعينهن الناس يساقون للانتخابات فى لوريات مسلحة وهم يحتجون ويعترضون وما من سميع . ولكن النيابة لم تحقق هذه الواقعة ولم تحاول تحقيقها ، بل اكتفت باتهام السيدات ، وهم بيت القصيد .

وأخيرا رأيت من الكياسة وحسن الذوق أن تصدر الأوامر « بترحيل السيدات الى سجن الأجانب ، ولم تجد فى قاموس اللغة عبارة تؤدى المعنى المقصود من النقل الى عبارة « الترحيل » الشائنة فأثبتت فى أول محضرهما ما يلى :

« بناء على ما تبلىخ لنا تليفونيا من رئاسة نيابة مصر نرجو ترحيل جميع السيدات الموجودات بالقسم الآن لسجن الأجانب » .

ثم أسهب الأستاذ مكرم فى الكلام على التطبيق القانونى مفندا جميع التهم وختم مرافعته طالبا البراءة وأن يبرهن حضرات القضاة لمصر وأن يقيموا الدليل على أن العدالة حق لا امتياز فيها وأن القصاص فى مصر عقوبة لا انتقام .

وختم حضرة الأستاذ دفاعه المجيد بطلب البراءة للسيدات المتهمات واحتياطيا أن تأذن المحكمة للدفاع باثبات تزوير الانتخابات حتى تظهر صحة الوقائع التى استشارت هتافهن .

وأجبل ما فى هذه المحاكمة ، ان الجماهير الغفيرة ، التى امتلأت بها دأر المحكمة ، والجماهير الغفيرة ، التى احتشدت خارجها كانت لا تكف عن الهتافات العدائية ضد اسماعيل صدقى ، ونظامه كما لا تكف عن الهتاف بحياة الدستور . والحرية .

وقد خرجت السيدات المتهمات من مبنى المحكمة ، قاصدات الى بيت الأمة فاذا الشوارع والطرق مليئة بالجماهير ، التى تهتف بحياة المتهمات ، وكانت السيارات ، التى تحمل هؤلاء المتهمات — كما قالت الصحف وقتئذ — تشق طريقها بصعوبة بالغة .

ونزل الجيش الى الشوارع ليمنع حفل تأبين لعمر المختار

على أنه اذا كان عجيبا ، وغريبا ، ان نظاما ، مخيفا ورهيبا كنظام اسماعيل صدقى باشا يضيق للغاية باحتشاد سبع عشرة سيدة وآنسة فى مكتب أحد المحامين ، فيجند جنوده ، للقبض عليهن بصورة مهينة ويقدمن الى المحاكمة . فتهمه الهتاف ضده فقد كان من الأعجب ، والأغرب ان ذلك النظام ، الذى يعتمد على دكتاتورية لا مثيل لها فى التاريخ المصرى يعلن حالة الطوارئ فى العاصمة

ويأمر بانزال قوات الجيش اليها ، لا للدفاع ضد جيش آجنبى غاز هاجمها ،
مجلسة ، ولا للقضاء على ثورة دامية كانت تهدد النظام ، وانما لمنع الاحتفال
بتأبين شخصية عربية اسلامية مرموقة أجمع العالم كله من مشرقه الى مغربه على
احترامها ، وتقدير كفاحها ، وبطولتها : فى ١٢ نوفمبر ١٩٣١ وجه حمد الباسل
باشا الدعوة ، الى الاحتفال بتأبين البطل الشهيد عمر المختار ، وكان أحمد
شوقى - وخليل مطران قد أعد كل منهما رائعة من روائعه التلقى فى تلك
المناسبة ، كان مما قاله أحمد شوقى :

ركزوا رفاتك فى الرمال الواء
يستنهض الوادى صباح مساء
يا ويحهم نصبوا منارا من دم
توحى ، الى جيل الغند البغضاء
ثم يقول :

خيرت فاخترت المبيت على الطوى
لم تبس جاها ، أو تلم ثراء
ان البطولة أن تموت من الظمأ
ليس البطولة أن تعب الماء
افريقيا مهد الاسود ، ولحدها ،
ضجت عليك أراجلا ونساء
والمسلمون ، على اختلاف ديارهم
لا يملكون من المصاب عزاء
والجاهلية من وراء قبورهم ،
يكون زيد الخيل ، والفلاحاء

والفلاحاء هنا من ألقاب عشيرة العيسى ، البطل العربى المعروف الى أن
يقول شوقى :

فى ذمة الله الكريم ، وحفظه
جسد ببرقة وسد الصحراء
لم تبق منه رضى الوقائع أعظما
تبلى ، ولم تبق الرماح دماء

كرفات نسر أو بقية ضيغم
باتا وراء الساقيات هباء
وينهى أحمد شوقي رائحته بقوله :
يا أيها الشعب القريب أسامع
فأصوغ في عمر الشهيد رثاء
أم ألجمت فاك الخطوب وحرمت
أذنيك حين تخاطب الاصفاء
ذهب الزعيم وأنت باق خالد
فانقد رجالك واختر الزعماء

أما خليل مطران فيقول :
ما السجن ؟ حين يزد الخسف عن وطن
بعاره باء في الأوطان موصوما
يغنى عن الشمس في أعماق ظلمته
برق من الأمل المرموق ان شيما
عدن على طيبتها لو شيب كوثرها
يظل باغ لعاد الورد مسموما
ما الموت ؟ ان تك منجاة البلاد به
من غاصب وانتصاف الشعب مهضوما
هذا هو العيش والقسط العظيم به
من خالد ، الفخر ، فوق العمر تقويما
ان الفداء لأغلى ما قدمت له
أخرى وان كان في أولاه مذموما

الى أن يقول خليل مطران مخاطبا قيادات مصر :
يا سادة اطلعت مصر بهم شهبا
والليل خيم بالأحداث تخيما
فما ونوا للمهمى عن واجب وبنوا

للمجد فيه طرفا كان مهذوما
أعزة ، ان بدا ، من فضلهم أثر
فكم لهم من جميل ظل مكتوما ،
وللفدى ، كالندى حال منزهة
فى حكمها ينفس المجبول معلوما ،
شاركتم الجار فى خطب ألم به ،
وما ادخرتم لشيخ العرب تكريما
كذا تكافئ مصر العاملين بما
يعدو الأمانى تمجيذا وتعظيما
أكرم بها ، وهى تحنى الرأس هاتفة
تحية أياها القتلى وتسليما

وأبادر فأقول ، اننى استهدفت من نقل ما جاء فى قصيدتى شوقى وتحليل
مطران فى تأبين عمر المختار ، التركيز على معنى هام وخطير ، ذلك هو مشاركة
الشعر فى كل عمل وطنى بناء وقيام الشعراء ، الوطنيين بدورهم فى مجالات
الكفاح الوطنى ومن أجل ذلك ، كان للشعر وقتئذ ، دولة وصوله وكانت قصائد
الشعراء الكبار تنشر فى الصفحات الأولى ، من صحف ذلك العهد ، وكان الشعب
يحفظ كل تلك القصائد الوطنية ، وكأنها أحب أغانيه اليه . وأعود الى ذلك
اليوم التاريخى . الذى أعلنت فيه حكومة اسماعيل صدقى حالة الطوارئ .
لنحول بين الشعب وبين الاحتفال بتأبين عمر المختار ، وأنقل للقراء بعض ما جاء
فى جريدة البلاغ ، العدد الصادر فى ١٣ نوفمبر ١٩٣١ « كصورة لاهتزاز الحكم
الظالم أمام الشعب الواعى بحقوقه ، الطريس على حريته وكرامته :

جاء فى الجهاد تحت عنوان : كيف صودرت حفلة تأبين البطل الشهيد
عمر المختار : أصدرت الوزارة أمرا بمنع الاحتفال بتأبين الشهيد عمر المختار
فأرسلت حكمدارية بوليس العاصمة ، ألف جندى من رجال البواليس ، وبلوك
الحرس . وأحاطت تلك القوات بدار سعادة حميد الباسل ، وسدت المنافذ
المؤدية إليها وامتدت رباطات الجنود ، وعلى الخطوط الحديدية الممتدة على
المنحدرات . ومنعت الوصول الى الدار التى كان مزعما ، اقامة الاحتفال بها :
وقد وصل حضرة صاحب السعادة فتح الله بركات باشا الى مكان الاحتفال فمنعه
الرباط المضروب هناك وحال بين سيارة سعاده ، وبين الوصول ، ووضع رجال

البوليس أسلاكاً شائكة لمنع مرور السيارات كما وضعوا سيارات كبيرة لتعترض الطرقات ومنع جميع المدعوين ، من الوصول الى الدار ، وعاد جميع المدعوين أدراجهم من حيث جاءوا ، فكانت فضيحة ، وكانت مأساة .

وقد وقف ثلاثة جنود ، يسألون الضابط المكلف بالمنع عن سببه ، ويقولون أنهم أجانب فقال لهم : « ونحن نمنع من أجل الأجانب نمنع من أجل إيطاليا » وقد قال ذلك على مسمع من شهود معروفين .

وتقول الجهاد : أعد سعادة حمد الباسل باشا سرادقا داخل منزله . فى سراى القبة ليكون محل الاجتماع لسماع القرآن الكريم وذكر مناقب المجاهد العظيم عمر المختار وبينما هو جالس فى منزله عصر يوم الأربعاء اذا برسول يحمل اليه خطابا من محافظ القاهرة يتضمن منع الاحتفال لانه سياسى . ويحمل الباشا مسئولية المخالفة وبعد ورود الخطاب بمدة حضر مأمور قسم مصر الجديدة على رأس قوة من الجند وترك القوة خارج المنزل ودخل معه ضابط بوليس وأبلغ الباشا ، أنه يحمل أمرا يهدم السرادق بالقوة فأمر سعادة حمد باشا ، بغلاق أبواب المنزل واتصل برئيس نيابة مصر ، وطلب منحه الحضور لضبط واقعة تهجم على منزل ليس فيه أحد ، وقال له ان القوة ستكسر الأبواب وتنتهك حرمة البيت بدون مبرر فلم يحتج منه بطائل ، وأخيرا قال الباشا ، للمأمور : دونك الأبواب فكسرها وافعل ما تشاء ، وأنا محتفظ بكل حقوقى ، ويقول حمد الباسل لحكمदार البوليس اسمع ما أقوله لك : ان هذا الاجتماع ليس سياسيا مطلقا ، وهو أبعد ما يكون عن السياسة المصرية بل هو اجتماع لذكرى رجل يمت الى بقرابة ، ومن العار ، أن يحتفل بذكراء السوريين ، والفلسطينيين ولا يحتفل به أقاربه وأكثر الناس به ارتباطا « فقال سعادة الحكمदार ساعمل جهدى وأتصل بك غدا ٠٠ فمضى الباشا ، فى طريقه من اعداد لوازم الاجتماع وتجهيز الطعام ، للفقراء والمساكين .

وفى ظهر يوم الخميس حضر وكيل الحكمदार وعمر مأمور قسم مصر الجديدة ، وأخبر الباشا بان الحكمदार لم يستطع رفع أمر المنع وغاية ما أمكنه أنه لا يتعرض لما فى داخل البيت مطلقا وانما سيحول بين الناس ، وبين الوصول الى المنزل فقال الباشا : أنا سناثر فى طريقي وللقة ، أن تفعل ما تشاء . ولم تمض الساعة الثالثة بعد الظهر ، حتى كانت الساحة ما بين محطة سراى القبة ، وكوبرى الزيتون غاصة بالجنود مشاة وركبانا مسلحين

بالعصى الغليظة والخوذات الحديدية وطوقوا البيت بعدة مناطق من الجنود ووضعوا في جميع النوافذ الأسلاك الشائكة حتى أمسى جميع سكان ذلك الحي في حصار شديد ، وهظير مرعب يخيل للناظر اليه أنه في ميدان من ميادين الحرب العظمى ومن الحوادث المدهشة المؤلة ، ان التضحيين لم يقتصر على صاحب الاحتفال وضيوفه فحسب بل تعداهم الى الفقراء ، والمساكين ، وذلك انه كان مجددا لهم وقت الغروب لتناول الطعام صدقة على روح الفقيد فلما جاء الموعد ،

وأقبل الفقراء من كل فج فوجدوا الطريق مسدودا في وجوههم ، وعبثا حاولوا ، الانقاع « بأننا في حاجة الى ما نقيم به أصلابنا » فلم ينالوا بدل الاكرام الا اهانة وبدل الطعام الا ضربا ولكزا ، كل هذا والباشا ومن معه محاصرون في المنزل لا علم لهم بما يجري حولهم وما كان يظن ان القسوة والاستهتار بالقوانين ودوس الحريات يصل بالحكومة الى حد الحيلولة بين الجائع ، وطعامه والمسيكين وما يسد رمقه ولما علم الباشا بأن الفقراء أهينوا وطردها وتفرقوا من حيث أنوا ، غضب جدا وأمر بحمل ما كان معدا للفقراء الى قسم البوليس وتسليمه للحكومة ليكون ذلك شاهدا عدل ، على تصرفات ما كان يتصورها أحد في عصر من العصور ،

وفي منتصف الساعة السادسة دعا سعادة الباشا نواد الجنود وقال لهم : « الساعة الآن السادسة والنصف وقد مضى نصف ساعة ، على الموعد ، الذي كنا حددناه لحفلة الأربعين . وقد حالت هذه الجيوش الجرداء ، التي طوقت المنزل والطرق عامة وجميع المنافذ وتلك السيارات والقوات العسكرية . . الشائكة هنا وهناك ، كأننا في ميدان حرب ، لا حفلة أربعين ، حالت هذه القوات دون دخول أحد ، الى بيتي الخاص ، حتى أقاربي وأفراد أسرتي ، كان في وسعي ، أن أترككم حيث أنتم الساعات الطويلة على هذه الحالة ، الى الصباح ولكنكم مصريون قبل كل شيء . وأعتقد أن واجبي الوطني يقضي على أن أصرفكم بعد أن سجلت الوزارة بعملتها هذه ما سجلت وأن أخرج من بيتي وأنا ومن معي ، وأن يهدم السرادق الفراشون في الحال ، حتى تنصرفوا الى واجبي أسمى وهو أمس الواجبات برجال الأمن ولا ريب أن البلد وما فيه من حوادث أهم بكثير من اضاءة أوقاتكم حتى تستخدمكم الوزارة فيه . وفي غير منفعة وأعتقد أن عسكريا واحدا أو عسكريين ، كان فيهما الكفاية اذا ما أرادت الوزارة التحقق ، من أن الحفلة التي حاربتها كانت حفلة بعيدة كل البعد عن السياسة المصرية التي تنفن في منعها بطرقها ، وأساليبها » وهنا شسكره رئيس القوات الانجليزى . وقال أنه سيتصل برئيسه لابلاغه هذه العبارات قائلا . . انه يؤدي وعساكره التعليمات الصادرة اليه من الوزارة . . فقال الباشا مخاطبا

القوات : ألا يوجد لصومس يسرقون أو قتلون ؟ ألا يوجد حوادث هدم
الأمم هي أهم جدا مما تقضون فيه أوقاتكم عبثا ؟ انى سأصرف من بيتى ومن
بيتى الخاص . . . سأصرف فورا ، ومعى أفسراد أسرتى حتى لا أشترك مع
المتسببين فى اضاعة أوقاتكم سدى ، وفى تسخيركم لغير ما استخدمتم له . . .

هذا وقد نشر عبد الرحمن عزام ، مقالا فى نفس العدد ، الذى نقلنا عنه
وصف مصادرة حفلة تأبين البطل الشهيد عمر المختار تحت عنوان : « صدق
باشا يواصل مجاملته للطلليان بالاساءة ، الى المسلمين والعرب » وقد جاء فى
مقال الأستاذ عبد الرحمن عزام يرحمه الله ما يلى : أن منع حفلة التأبين اليوم ،
بالقوة ، هو عمل انفردت مصر المستقلة به فقد أبى المسلمون الشهيد عمر المختار
فى بلاد تعد لتكون وطنا قوميا لليهود تحت الانتداب الانجليزى وفى أخرى تحت
الرعاية الفرنسية أما فى مصر التى تعد لتكون وطنا قوميا لأهلها العرب وفى
ظل راية ، يشرف عليها ضلال وكواكب وعلى رأس حكومته اسماعيل صدقى باشا
الذى ليس يهوديا ، ولا نصرانيا ولكن مسلما يحرم تأبين عمر المختار حينما يريد
القيام به خاصة أهل مصر ، من المسلمين والعرب « أفهمت اذن أن الاستقلال
والهوان صارا مترادفين » .

وينهى عبد الرحمن عزام مقاله بالاشارة الى تاريخ عمر المختار ، الشيخ
الذى جاوز الثمانين ولم يستسلم الحكم الطليان منذ أن غزوا بلاده فى ١٩١١ ،
ولم يرع الايطاليون لاسلامه ولا لعروبتة حرمة : ولا لجوارنا قيمة ، وأقول
جوارنا لا بصفتنا أمة عربية مسلمة فقط بل لان فى مصر ، مليونا من العرب
المغاربة الذين يمتون الى قبائل برقة ، وطرابلس بأنسابهم « ثم يقول اذا كان
الطلليان لا يرون لهذه العلائق حرمة فهل رئيس الوزارة حين هم بما هم لم يدر
بخاطره ان هذا المليون من العرب يجب أن تكون له حرمة فى نظر أى رئيس
وزارة مصرية حتى ولو جرد من الدين ، والقومية ، والعاطفة ، أظن لو أذن
استرسات لانهيت الى شئ آخر محقق وهو أن صدقى باشا قد نسى أيضا
صفته التى يستمد منها عذره فان أى حاكم لأى قوم لا يستطيع لمجرد الهوى
والمجاملة أن ينسأهم ولو كانوا على ما يرتضى من ذلة وهوان .

لقد انطوى عمر المختار شهيدا بطلا فقيرا معدما وخلفه ذرية ضعاف ،
ولكنه خالده ، خالده فى قومه ، وفى العرب أينما كانوا وسمنطوى جميعا وتبقى

أعماثنا نتقدم بها الى الله والى التاريخ فهل ترضى مصر أن يكون كتاب رئيس وزرائها الذى يتقدم به للحساب مجاملات عن اليمين والشمال ولأن ؟ للأقوياء والمجبرين ، اللهم انا لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه » .

وأبادر فأقول أيضا اننى استهدفت من الاسهاب فى الحديث عن منع الاحتفال بذكرى الاربعين ، لوفاة الشهيد البطل ، العظيم ، عمر المختار ، عدة معان ، شامة وخطيرة ، هذه هى بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

● لقد أردت - مثلا - التأكيد - ولو أن الأمر ، ليس أبدا بحاجة الى أى تأكيد - على ما بين البلدين الشقيقين ليبيا ، ومصر ، من علاقات تضالوية قوية ، متينة ، راسخة ، لا يزيدها مرور الأيام ، وتوالى الصعوبات وكثرة المعوقات ، الا قوة على قوتها . ومتانة فوق متانتها ورسوخا الى جانب رسوخها : ان العلاقات التضالوية التى تربط بين مصر ، وليبيا - وهى كما يقول التاريخ الذى لا يكذب أبدا - علاقات أزلية لم ينحج ولن ينحج أبدا لا فى الحاضر ولا فى المستقبل ، أى حاكم يستبد هنا أو هناك أن يعوق نموها أو ينال منها أو على الأقل يضعف من قوتها بل ان التاريخ - التاريخ الذى لا يكذب أبدا - يقول ، انه ما من مرة ، تعرضت فيها تلك العلاقات للضغط ، والارهاب وما من مرة أراد الأعداء والخصوم ، اضعاف تلك العلاقات أو النيل منها الا وكانت النتيجة عكسية تماما ، تقوى العلاقات ، بدل أن تضعف . تزدهر بدل أن تذبل . .

● أردت مثلا - التأكيد - ولو أن الأمر ، ليس أيضا ، بحاجة الى أى تأكيد - على ان التيار ، القومى ، العربى هو أصيل فى مصر ، قوى فى مصر ، نابع من مشاعر ، الجماهير ومن رغبتها القوية فى تحقيق القومية العربية مهما حاول الخصوم والأعداء ، النيل منه أو القضاء عليه : هذا التيار القومى العربى ، القوى الأصيل ، القديم ، هو الذى قاد ، مصر ، ويقودها دائما ، الى أن تحمل لواء الدفاع عن العروبة ، وأن تتحمل القسط الأكبر والأوفر من التضحيات فى كل المعارك التى تخوضها الأمة العربية .

● أردت - مثلا - التأكيد ، ولو ان الأمر ، أيضا ، ليس بحاجة الى تأكيد - أى تأكيد - على أن الارهاب ، لا يدوم ، ولا يكتب له البقاء مهما بذل قادته من جهد ومهما استخدم رجاله من أسلحة ، كما أن كل القوى ، التى تنكل دائما بالشعوب وان حققت فى البداية بعض الانتصارات لابد وأن تدوسها الشعوب - فى النهاية بأقدام .

❶ ولقد أردت أيضا التأكيد - ولو أن الأمر ، للمرة الأخيرة ليس بحاجة أبدا الى تأكيد - على أن تاريخنا الوطني مليء بالشخصيات التاريخية الفذة التي تتحمل الضغط والإرهاب دون أن تلين لها قناة ودون أن تستطيع القوة الغاشمة مهما بذلت من جهود وههما ارتكبت من جرائم أن تجعل تلك الشخصيات التاريخية تحنى هاماتها : عبد الرحمن عزام ، ذلك الذي شارك في حمل لواء القومية العربية في مصر ، في أواخر العشرينات واجه اسماعيل صدقي الطاغية الجبار ، بكل قوة ، وقال فيه كل ما يمكن أن يقال في دكتاتور عنيف عنيد ، يعادى الشعب إلى أبعد حدود المعادة ، محمد الباسل ، الشميخ الوقور الذي لم يخش السجن أو الاعتقال وآثر أن يهدم بيته على من فيه على أن يتنازل عن رأى ارتآه ، أحمد شوقي ، خليل مطران ، كل هؤلاء ، كانوا يعرفون جيئدا ، علاقة اسماعيل صدقي الوطنية ، بالاستعماريين الإيطاليين ، الذين حكموا ليبيا بالحديد والنار ولكن عبقريتهم الفذة أثبت ألا أن تؤبن عمر المختار ، العدو اللدود للاستعمار الإيطالي كأجمل ، وأروع ما يكون التأبين .

❷ وأخيرا ، وليس آخرأ أردت من الاسهاب في الحديث عن موضوع منع تأبين الشهيد العظيم عمر المختار ، طيب الله ثراه ، الدخول في الحديث عن أكبر جريمة ارتكبتها اسماعيل صدقي باشا في حياته : لقد ارتكب اسماعيل صدقي ، الكثير من الجرائم : وأد الحياة النيابية السليمة ، فرض - بالحديد والنار ، على الشعب - دستورا جديدا يجعل السلطة كل السلطة للسراى ، ولالحكومة خادمة السراى ، واستخدم البوليس والجيش أشنع استخدام فنكل بالأبرياء من المواطنين : ملأ السجون والمعتقلات بخصومه السياسيين . وبالجمله ، كان عهده كما قالت محكمة النقض والابرام ، برئاسة عبد العزيز فهمى باشا اجراما فى اجرام ، ولكن تبقى جريمة تسليم واحة جغبوب المصرية الى ايطاليا « أشنع » و « أفظع » جرائم دولة اسماعيل صدقي باشا !! وهل هناك أشنع وأفظع من تسليم قطعة غالية من الأرض الغالية الى دولة أجنبية .

الفصل الثالث

تسليم واحة جفبوب

الجريمة الكبرى التي ارتكبها اسماعيل صدقي والتي لا يمكن أبدا أن يغفرها له التاريخ كانت تسليمه واحة جفبوب ، تلك القطعة العزيزة الغالية من أرض مصر ، الى الإيطاليين الذين يستعمرون ليبيا ولقد وقعت اتفاقية تسليم واحة جفبوب في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ : وقعتا وزارة زيور باشا ، وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه كما سماها زيور باشا نفسه ، أو وزارة اغراق ما يمكن اغراقه . كما يقول التاريخ : وقعت تلك الاتفاقية في غيبة البرلمان في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ورفضت حل المجالس ، انيابه التصديق على تلك الاتفاقية الى أن جاء برلمان اسماعيل صدقي ، فصدق عليها في يونيو ١٩٣٢ .

كل ذلك على النحو التالي :

سبق أن أشرت الى أكبر خطيئة ارتكبها اسماعيل صدقي باشا ونظامه بالتصديق على اتفاقية تسليم واحة جفبوب ، وذلك في يونيو ١٩٣٢ واتفاقية تسليم واحة جفبوب وقعتا وزارة زيور باشا في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، وقصة التنازع عن واحة جفبوب تصلح في حد ذاتها أن تكون موضوع دراسة مستقلة لأنها فعلا قصة مثيرة باعتبارها نموذجا لاستهتار الحكام ، بشعوبهم ، ولغلاة هؤلاء الحكام في استرضاء ساداتهم من المستعمرين ، واحة جفبوب ، أرض مصرية بحثة تعتبر واحدة من مجموعة واحات سيوة على مسيرة ٢١٣ كيلو مترا من جنوب غربى السلوم ، ١٢٠ كيلو مترا شمال غربى سيوة وقد كانت إيطاليا تستعمر برقة ، وطرابلس ، بينما بريطانيا تستعمر مصر ، وكانت إيطاليا على علاقة طيبة ببريطانيا ، وكانت بريطانيا تريد أن تحاجل إيطاليا ، على حساب مصر ، فاذا بها توحى للحكام المصريين بأن يتنازلوا عن تلك الواحة ذات الأهمية الاستراتيجية لإيطاليا ، ولكن الحكام المصريين ، الذين حكموا مصر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى قد رفضوا جميعا التنازل عن تلك الواحة ، رغم الحاج

الفصل الثالث

تسليم واحة جفبوب

الجريمة الكبرى التي ارتكبها اسماعيل صدقي والتي لا يمكن أبدا أن يغفرها له التاريخ كانت تسليمه واحة جفبوب ، تلك القطعة العريضة الغالية من أرض مصر ، الى الإيطاليين الذين يستعمرون ليبيا ولقد وقعت اتفاقية تسليم واحة جفبوب في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ : وقعتا وزارة زيور باشا ، وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه كما سماها زيور باشا نفسه ، أو وزارة اغراق ما يمكن اغراقه . كما يقول التاريخ : وقعت تلك الاتفاقية في غيبة البرلمان في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ورفضت حل المجالس ، انيابه التصديق على تلك الاتفاقية الى أن جاء برلمان اسماعيل صدقي ، فصدق عليها في يونيو ١٩٣٢ .

كل ذلك على النحو التالي :

سبق أن أشرت الى أكبر خطيئة ارتكبها اسماعيل صدقي باشا ونظامه بالتصديق على اتفاقية تسليم واحة جفبوب ، وذلك في يونيو ١٩٣٢ واتفاقية تسليم واحة جفبوب وقعتها وزارة زيور باشا في ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ، وقصة التنازع عن واحة جفبوب تصلح في حد ذاتها أن تكون موضوع دراسة مستقلة لأنها فعلا قصة مثيرة باعتبارها نموذجا لاستهتار الحكام ، بشعوبهم ، ولغلاة هؤلاء الحكام في استرضاء ساداتهم من المستعمرين ، واحة جفبوب ، أرض مصرية بحثة تعتبر واحدة من مجموعة واحات سيوة على مسيرة ٢١٣ كيلو مترا من جنوب غربى السلوم ، ١٢٠ كيلو مترا شمال غربى سيوة وقد كانت إيطاليا تستعمر برقة ، وطرابلس ، بينما بريطانيا تستعمر مصر ، وكانت إيطاليا على علاقة طيبة ببريطانيا ، وكانت بريطانيا تريد أن تحاجل إيطاليا ، على حساب مصر ، فاذا بها توحى للحكام المصريين بأن يتنازلوا عن تلك الواحة ذات الأهمية الاستراتيجية لإيطاليا ، ولكن الحكام المصريين ، الذين حكموا مصر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى قد رفضوا جميعا التنازل عن تلك الواحة ، رغم الحاج

بهؤلاء الوزراء واستهانتهم بالأمة وحقوقها أن يقدموا على ارتكاب جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلي عن جغوب والدستور الذي يتبعجون بأنهم يعملون بأحكامه ينص صراحة على أن ملك الدولة لا يجرأ ولا ينزل عن شيء منه » .

والجدير بالذكر أن مفاوضات تسليم واحة جغوب ، كانت تتم في سرية تامة وكانت الصحف الوطنية تنادى باستمرار بالكشف عما يجري في تلك المفاوضات . ومن بين ما كتبه الأستاذ أمين الرافعي حول هذا الموضوع ، قال بعنوان حول مشكلة جغوب بتاريخ ١٧ مايو ١٩٢٥ أشار فيه الى ما تكتبه الصحف البريطانية عن واحة جغوب ومن بينها ما كتبه صحيفة الديلي تلجراف التي قالت ان إيطاليا أرسلت الى الحكومة المصرية مذكرة جديدة تلح فيها بنظر « ألا تتأخر المسألة الخاصة بجغوب ، أكثر مما تأخرت » ، كما أشار الأستاذ أمين الرافعي الى ما جاء على لسان مراسل جريدة المقطم في لندن من أن بعض الوزراء المصريين يظهرون روح الاعتدال في مسألة جغوب بينما لا يزال الوزراء الآخرون وفي جملة منهم بعض كبار أصحاب النفوذ السياسي الذين هم خارجي الوزارة يظهرون العناد ويقيمون العقبات .

وكانت المقطم قد سبق لها أن نشرت قبل نشر ذلك الذي جاء على لسان مندوبيها في لندن أن آراء حضرات الوزراء ، غير متفقة حتى الآن في مسألة الواحة المذكورة . وإن هناك فريقا منهم يرى رأى اللجنة تماما ويتمسك باحتفاظ مصر بواحة جغوب ، ومعنى هذا أن الفريق الآخر لا يرى هذا الرأي ولا يتمسك باحتفاظ مصر بواحة جغوب » ويقول الأستاذ أمين الرافعي : ان جغوب أرض مصرية وقد أجمعت اللجنة الحربية التي أوفدها الوزارة لوضع تقريرها عن المسألة على أن هذه الواحة ضرورية لمصر ضرورة قصوى لأنها خير نقطة دفاعية من الوجه العسكرية للمملكة المصرية على حدودنا الغربية ، ويكتب أمين الرافعي مقالا آخر - في جريدتي اللواء والأخبار وكانت قد امتزجتا معا - في ٣٠ - ٥ - ٢٥ تحت عنوان « غموض موقف الوزارة في مشكلة جغوب » قال فيه لا تزال سياسة الوزارة غامضة فيما يتعلق بمشكلة جغوب وقد بدأ هذا الغموض منذ أذاعت الصحف أن هناك خلافا بين الوزراء ، في صدد هذه المشكلة ففريق يتمسك براحة جغوب وفاقا لرأى اللجنة العسكرية التي انتدبت للقيام بهذه المهمة ، وفريق لا يرى هذا الرأي : طلبنا وطلب غيرنا تكذيب هذه الاشاعة اذا كانت غير صحيحة فلم تحاول الحكومة أن تقول كلمة في هذا الموضوع فجاء سكوتها مربيا لأنه لا معنى للسكوت في مثل هذه المواقف ذات الشأن على أن

هذا السكوت قد أعقبه نشر نبأ اذا صبح ، كان فى غاية الخطورة فقد نشرت جريدة ديلي ميل مقالاً ، لمكاتبتها السياسى عن المفاوضات بين مصر ، وايطاليا بشأن مسألة جغوب قال فيه ما يلى : عاينت أن حكومة القاهرة أعربت الآن عن رغبتها مبدئياً فى الاعتراف بحق ايطاليا فى واحة جغوب ولكنها لا تزال تأبى البحث فليست مستعدة لقبول أساس آخر للمفاوضة غير هذا الاتفاق ، لأنه الوحيد الذى له قيمة قانونية نظراً لموافقة بريطانيا عليه » : هذا ما نشرته جريدة الديلي تلجراف وقد قابلته الوزارة المصرية بالصمت ، وهو صمت مريب حقا يحسن على الظن بأن الرواية صحيحة وهنا الطامة الكبرى لأن معنى صحة الرواية ان العنصر الذى كان يقول بعدم التمسك بجغوب قصد تغلب على العنصر الآخر فأصبحت الوزارة كلها تدين برأى الاعتراف بحق ايطاليا فى جغوب ولا ندرى كيف تعترف الوزارة بمثل هذا الحق المزعوم ، فى حين أن ايطاليا لا تملكه فان جغوب مصرية بحتة والدليل على مصريتها مستفاد من نفس اعتراف الحكومة الايطالية فاعتراف الوزارة المصرية المبدئى بحق ايطاليا على جغوب يعد خطأ سياسياً شنيعاً كنا نظن أن الوزارة لا تقع فيه ولا سيما وهى تعلم أنها لا تستند فى عملها الى أية هيئة برلمانية فليس لها أن تعترف بحقوق للأجانبى وليس لها أن تنازل عن أى شبر من الأراضى المصرية .

أما ما تقوله الديلي تلجراف من أن الحكومة المصرية غير راضية عن العوض الذى تأخذه فى مقابل جغوب فهذا أمر لا يقدم ولا يؤخر ما دامت قد قبلت التنازل عن الأراضى المصرية أضف الى ذلك أنه ما دامت الوزارة قد قبلت العمل بسياسة التساهل فان هذا من شأنه أن يغرى الحكومة الايطالية بالتشدد ، هذه الحكومة تطمع فى أن تتساهل الحكومة المصرية الى آخر حد اذ المعروف أن من يفتح باب التساهل ، والمساومة فى حقوق البلاد لا يعرف كيف يقف عند حد خاص . وبالجمله فان رواية الديلي تلجراف عن تساهل الوزارة المصرية اذا صححت كان من شأنها أن تزعج الأمة المصرية وتقلق بالها ، على أراضيتها وسلامه حدودها فان هذه الأمة تعلم علم اليقين أن هناك لجنة عسكرية قررت أن واحة جغوب ضرورية لأمن الحدود فكيف تقدم الوزارة على التخلي عن هذه الواحة مع وجود هذا القرار الأخير : الأمة لها الحق فى أن تعرف موقف الوزارة فى هذه المسألة الخطيرة فعلى الوزارة أن تتكلم ..

ولم تتكلم الوزارة لأنها كانت تعمل فى السر على فصل واحة جغوب عن مصر الى أن حققت لاطاليا ما أرادته فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ والغريب بل الغريب ، أن اسماعيل صدقى يدافع عن سياسته فى هذا التسليم ويعيب على الأحزاب المصرية أنها صوّتت الاتفاق بصورة سوداء كعادتها وللسنا ندرى كيف كان يمكن للأحزاب المصرية أن تسكت على تسليم قطعة عزيزة غالية من أرض مصر ..

وحول موضوع واحدة جغبوب يقول د. محمد حسين هيكل في مذكراته :
ان الناس لمشغولون بالحزب الجديد « حزب الاتحاد » وبالتحقيق في مقتل السردار
اذ جند في الأفق السياسى ، ما استرعى الانتباه ، ذلك أن إيطاليا فكرت في ضم
واحدة جغبوب اليها : وجغبوب بلد صغير واقع على حدود مصر الغربية بينها وبين
برقة وجغبوب مقر السادة السنوسية المعترف لهم بالرياسة الدينية فى هذا
الركن من العالم ، وكان تفكير إيطاليا فى ضم جغبوب مستهددا الى اتفاق تم
بينها وبين انجلترا أثناء الحرب ، حين أرادت انجلترا اخراجها من حيادها ،
وخروجها على مخالفتها مع ألمانيا ، وانضمامها الى الحلفاء (انجلترا وفرنسا) وكان
هذا الاتفاق مشهورا باسم اللذين وقعاه ، لورد ملتر وزير المستعمرات البريطانية
والسينور شالوبا ، وكان طبيعيا أن تحترم انجلترا توقيعها على الاتفاق المذكور ،
وأن تطلب الى الحكومة المصرية احترامه وكان قيام وزارة زيور باشا مما
شجع إيطاليا على المطالبة بتنفيذه وشجع انجلترا على الضغط على الحكومة المصرية
لتحترم تعهدا عقد حين كانت الحماية البريطانية مفروضة على مصر وكانت انجلترا
لذلك تتحدث فى الشؤون الخارجية باسم مصر

وقد لقي هذا الطلب الإيطالى تبرما من جانب الشعب المصرى لكن ذلك لم
يمنع من تأليف لجنة برئاسة اسماعيل صدقى تولت المفاوضات مع السلطات
الإيطالية ، وقد كان هذا الاتفاق من أسباب عدم الرضى عن تصرفات وزارة زيور
وأذاعت أن الإيطاليين قدموا الأسانيد الوثيقة على أن جغبوب تقع فى برقة لا فى
مصر ، لكنهم أرادوا مع ذلك أن يقنعوا الشعب المصرى بأنهم لم يذهبوا ليوقعوا
اتفاقا مفروضا بل تفاوضوا وحصلوا على بدل عن جغبوب . وقد كان هذا
الاتفاق من أسباب عدم الرضى عن تصرفات وزارة زيور باشا لما كان ينطوى
عليه من تنازل عن جزء من أرض مصر فقد وجب عرضه على البرلمان لافقراره وتم
العرض بعد أكثر من سنة من هذا التاريخ على ان البرلمان لم ينظر الاتفاق الى
اليوم الذى أكتب فيه هذه المذكرات ، أى الى ما بعد أربع وعشرين سنة ، من
عقده وتوقيعه .

وفى هذه النقطة يختلف د. هيكل مع الأستاذ عبد الرحمن الرافعى :
د. هيكل يقول انه حتى عام ١٩٥٠ ، لم يصدق البرلمان على اتفاقية جغبوب
بينما الأستاذ الرافعى يقول أن برلمان صدقى ، قد صدق على هذه الاتفاقية فى
يونيو ١٩٣٢ ، وسواء صدق برلمان صدقى ، على الاتفاقية ، أم لم يصدق فانها
بلا جدال أو شك ، اتفاقية باطلة بطلانا مطلقا ، لأن أى برلمان لا يمتلك - حتى
ولو كان برلمانا شرعيا - وبرلمان اسماعيل صدقى هو بلا جدال أو شك برلمان
غير شرعى - التنازل عن شبر واحد من الأرض !

وللعلم فإن لنا فى هذه السلسلة دراسة متكاملة عن واحد جغبوب المصرية
دأما .

الفصل الرابع

بالكلمة والنكتة والشعر والزجل

حارب شعب مصر دكتاتورية اسماعيل صدقي

وبعد الحديث عن جريمة تسليم واحة جغبوب ننتقل الى صورة من صور
محااربة الشعب لنظام اسماعيل صدقي بكل صور المحاربة ، ومن بين الأسلحة
القوية التى نجحت فى هدم نظام اسماعيل صدقي ، الكلمة ، النكتة ، الشعر ،
الزجل ، وقد سبق أن أشرنا الى دور الكلمة فى محااربة دكتاتورية اسماعيل
صدقي ودور اسماعيل صدقي فى محااربة الكلمة الوطنية الشريفة كما سبق
أن أشرنا - ولو بإيجاز شديد - الى دور الشعر ، حيث كان الشعراء ، الوطنيون
يقومون بدورهم الوطنى الخطير فى مقاومة ديكتاتوريته كان الشعب - فى نفس
الوقت يعتز بدور الشعر ، والشعراء ، فيحفظ القصائد الوطنية باعتبارها
ثروة وطنية قومية وفى هذه الحلقة نشير الى دور الزجل وقد اخترنا نماذج
للأزجال الوطنية التى كان لها دورها الهام والخطير فى زعزعة النظام الصدقي
بعض الأزجال ، التى تخصصت فى نشرها مجلة روز اليوسف ، وكانت غالبيتها ،
ان لم تكن كلها للدكتور سعيد عبده ، وان كان لا يقع عادة تلك الأزجال .
من بين تلك الأزجال زجل بعنوان أخبار معاهدتنا .

يقول صدقي باشا

آدى المريض شوف لى مقصه ايه واسهاله
واكشف على بطنه يا دكتور وقيسها له
كانت مصارينه خفت ايه نكسها له
طمنى وحياة عينيك الا أنا خايف
خيمة أملنا يكون واحد فقسها له

ويقول الطبيب :

كلتش سملك فى العشا . امبارح يتكون فايت
أو دستيتين جنبرى من الجنبرى البايث
طلع لسانك كله ، واسكت بلاش عايط
مايكونش دا برد من طل الصباح لفحك
على كوبرى بنها الجديد وانت عليه فايت

ويقول ابراهيم باشا فهمى « المريض »
أحلف ماكلت السمك شهرين ولا دفته
ولا الهوى طالتى عالكوبرى ولا طلته
دا المفص ده بس من يوم الثلاث شفته
يا دوب قرئت فى الصحف أخبار معاهدتنا
واقيت طحالى انفلت منى وما لحفته

خطاب من صدقى باشا الى سير برسى لورين المندوب السامى البريطانى «

الى سسندنى ٣ سسنى عالكوسى	حضرة جنساب المحترم سسير برسى
والبوسه رطل عليك لوحدك ترسى	بعد التحية والسلام الطيب
والبر فى غياب حضرتك ضاق بيه	طال البعاد والبعء أثر فيه
تمضى الوراق فى المحكمة الشرعية	من يوم جنابك ما سافرت للندن
متقصداك فى الشركة دى ومش راضى	ماله فضيلة جون سيمون القضاى
وتعود ونسستأنف هوانا الماضى	يعطيك نصيبك واللى نابك منها
والتركة لك ما بين بيوت وخناين	ذا الحق زى الشمس جنبك باين
وأبو زر عنده سبل الجمل يا زباين	وان كان لازم لك كام شاهد أنا واحد
وامسك بمعرفتاك زمام الحسالة	اخلىص بقى واهضى الورق وتعالى
أصبح لازم له ممرضة ونقله	لا البخت مال الحزب من أوجاعه
اهضى الورق واشفق بأه على حالى	وتعالى الا تفلت أحسالى
ياضلى يوم الشمس ما تحسلى لى	ياكونى من دنيا يا رسسالى

محجكم صدقى

ومن هذه الأزجال أيضا زجل بعنوان : « تركت الآل علسانك » وتحمت
العنوان الكلمة التالية : أشيع فى الأسبوع الماضى نبأ عزم « سير جون سيمون »

وزير خارجية إنجلترا على الاستقالة ، جاء في الزجل على لسان صدقي باشا :

استنى لما أقول لك كلمة فى ودانك

استنى حالى عدم من كثر هجرانك

استنى مغرم بطول العمر ما خانك

استنى يالى الدلال ولاك على قلبى

استنى يالى تركت الال على شانك

ويرد سير جون سيمون :

يا باشا اتعب بقى م الجرى واعتقنى

وان كان بناتنا جواز أبريك وطلقتنى

دنا - يا سليم - جربى منك رج يطقنى

مفاوضة يون - لسه عايز ايه منيش فاضم

ماقدرش ادحك جميع الناس على دقنى

بقول لك اتعب بأه واشفق على حالك

وبلاش تجنجبل دغال الله ولا فالك

واحد ، ثلاثة ، أربعة عشرة اتناشر : بالك

ان قلت عشرين ولسه برده ماوتعشش

أنا حاسقيل م الوزارة دى وسيمهالك

ومن هذه الأزجال أيضا زجل بعنوان على الأرغول : صدقي باشا يستمظف

الأوله آه

والثانية آه

والثالثة آه

الأولة موجة حب فى الحلم تلمتنى

والثانية ايد من ايدى العز رفعتنى

والثالثة زيج من رياح الأرض هزتنى

والأولة موجة حب فى الحام شالثنى
ثلاث سنوات وقالت ميص

والثانية ايد من ايدى العز رفعتنى
ثلاث درجات ، على بلاليص

والثالثة ريج من رياج الأرض هزتنى
ثلاث هزات ، نزلت فطيس

الأولة « برسى » دلبنى وهناني وراح ولا جاش ،

والثانية « لبراشى » هشبكنى ومنانى : آه التناش

والثالثة ، جاني غراب البين وصحاني : وياريته انجاش

الأولة آه حبالى كلها دابت
والثانية راسى من حمل الهموم شابت
والثالثة آه نجمتى السحاب غابت

ومن الأزجال أيضا زجل تحت عنوان : « اجتماع مؤثر » اجتمع حزبا
الشعب والاتحاد على أثر نقل المندوب السامى ، من مصر ، لشبادل العزاء

الفسانية الكدابة
من بعد ابتسامتها
فى ظرف دقيقة
وأمتها الاتحادية
مقلولين الراحة
ها السير برسى ليورين
لما الخفة يسافر

الدينيا القلاية
يقطعها بوشين
انقلببت سسختها
والهيئة الشعبية
اجتمعوا الاتسين
فى ميتسم ومنساحه
شء يصعب على الكافر

ولا بوس ولا توديع
وقلواوبهم لفراقه
والدمع يبلىهم
وتفيض به البلايع ،
زى الحلم السارح
واحده من خطبهم :
فيها بصبر أيوب
فى التسليم والطاعة
والسامعين : دايسخسغ
والسامر مقبولوب
والاسعاف ملخسومة
والآخر يواسيهم
فى اليوم المكره
على جى سريعا
ويخصن ويتعطف :
مالا العقل يتسوه
عالنار وتديرهم

ويقوت كده عشاقه
تتمزغ تمزيع ،
ويغرق مناديلهم
ويروح عز امبارح ،
فى لحظة ويضيع
قال كلمة وواساهم
وقعد يشرح ساعة
للقضا والمكتوب
والى جنبه مرخرخ
والحسكيا ملخسومة
فى حبايب المنسوب
خذوا بخاطر بعضهم
وقروا الفاتحة جميعا
يمشى بمبدأ أخوه
ويرق ، ويتلطف
يا الهى تصبرهم
فى الغلب الى شفافوه

وننقل فقرات من الأجزاء الوطنية التى كانت مجلة روزاليوسف قد تخصصت فى نشرها بدون توقيعات من أصحابها وان كان الغالب انها كلها أو معظمها للدكتور سعيد عبده الذى كان عمله الحكومى يمنعه من الاشتغال بالسياسة ومن الاتصال بالصحف وخاصة الصحف المعارضة .

فى العدد رقم ٢٥٤ من الزميلة روزاليوسف ورد الزجل التالى فى صورة حوار بين صدقى باشا وعلى ماهر باشا ، والمصرى أفندى .

يقول صدقى باشا :

حكم البدارى قلق نوى وهيجنى
للمسئولية العظيمة ليه بتعوجنى
بقى تزرعوا الشوك بأعمالكم وأنا أجنى
لازم ندقق ، ونعمل شغل رجالة
دى قنبلة فى البلد صوتها بيزعجنى

ويقول على ماهر باشا :
رجالك الى تعبنا من مظالمهم
أسأل رجال الادارة عن جرائمهم
مأمور وضابط وأمباشى انت فاهمهم
شغلوا القضا والنيابة وعذبوا فى الناس
وانت الى مسئول وطول عمرك تسألهم
ويرد المصرى أفندى بقوله :

خليه يحاسبك ويحاسبه واحنا نتفرج
وخش له فى التحقيق ياعم واندرج
توبه البوليس فى التهم عالقد ومسرح
خلى الضمير يتشفى ويحاسب أصحابه
ويسأل الى على بيت سعيدنا حرج

وحول ترقيع وزارة اسماعيل صدقى وإخراج على ماهر ومن والاه من
الوزارة ، على النحو الذى أوضحناه من قبل ، وأدخال وزراء جدد جاء فى زجل
يحمل العنوان التالى « مهما ترقيع » على لسان صدقى باشا :

طول حكمتنا والادارة زى ماشية
قايمة بتنفيذ أوامرنا الادارية
والحالة ماشية تمام ، والجرة مخفية
فضحتنا يا للا فارقتنا وشوف غيرنا
بلا بدارى ، بلا بيانات وزارية

ويرد على ماهر :
احنا سبقنا وفتنا الكرسي عقبالك
سقطنا قبلك وبكره السقطلة جايالك
راح الكابوس بس امته راح يروق بالك
وقع وزارتك وهات ، واملا كراسيها
مهما ترقيع محال الحكم يبقى لك
وداع يا كرسي ادحنا بنخطرنا فتنالك
راحة ضميرنا تساوى ألف كرسي معاك
وياالى بتقول مانيش أزمة وهيا وراك
الأزمة لابساك ، يا باشا وانت لابسها

أكلة وشاربة وماشية كل يوم وياك

وحول تمنيات ليلة القدر يقول وزراء اسماعيل صديقي .
يا ليلة القدر يا أحسن ليالينا
نطلب من الله نبقى في كراسينا
وبرضه تيجي السنة الجاية ونفرح بك
في الحقة دى زى ما تروحي تلاقينا
خلي الوزارة يارب ومصر تهواها
حنن عاينا القلوب الى جرحناها
وأوصل حبال المعارضة بعد تقطيعها
أحسن تروح المعاهدة واحنا وياها

ويرد جون بول :
أنا اللي تظهر لي ليلة القدر بوجودكم
واخذ اللقمة بعد اللقمة من أيديكم
بعد البدارى وبعد كده « تسانا »
ليه الدعا بس : ليلة القدر ما تفيدكم

وحول حادث ، الحصانية الذى سبق أن أشرنا إليه ومصرع بعض
المواطنين بأيدي رجال الموليس يقول وزير الداخلية بالنيابة مخاطباً مدير
الدقهلية التى تقع بلدة الحصانية فى زمامها :

مالك مخضب ايديك مالك مجنيهم
يا هلتري بشرى والا جبر دافيههم
دا دم انت جريح الحق ودأويههم
من اللي ساء الحكومة فيك ومين وياه
خلينى أطعم ديدان الأرض دى بيهم

ويقول مدير الدقهلية :
دا دم ناس ، اعتدوا ع الحكم ونظامه

عصوا ، أمانى المدير فيهم وأحلامه
اياك بقى ترضوا عنى زى مارضيتم
عند البدارى . ومدير أسيوط وأقلامه

وعندما أقام وزير الخارجية وليمة « لفخامة » المندوب السامى
البريطانى سيربرى لورين « بمناسبة سفره الى انجلترا جاء على لسان
الوزير :

غلبنى فيك الهوى ياها الهوى قاسى
موش قادر أشرح سرورى لك وايناسى
يا ضلى يوم ما تحمى الشمس فوق راسى
جعلت ليل الغلابة بقدمك أبيض
الهى ما تشوف وحش طول ما انت موش ناسى
لا زمشى حاجة تكون يمكن ، لها كاتم
قول لى عليها ونا فى خنصر ك خاتم
وامر البى كما لى زمان حاتم
بس أوعى تغفل بجنابك يوم عن الدفة
الا فى بحر الحياض الموج بيتلاطم

وعندما ذهب اسماعيل صدقى ، للعلاج فى الخارج وناب عنه محمد
شفيق باشا يقف شفيق باشا - فى الزجل طبعا - أمام دار المندوب السامى
البريطانى يقول :

يا هوه أنا ف عرضكم واحد يطمئنى
أنا من الخوف فى راسى برج طار منى
سير برسى سافر وسابنى ما سأل عنى
والباشا ، لبراشى حاجبه يغييب ويلعب لى
كانه جزار لأمر الدبح مستنى
حتى ابراهيم فهمى يسأل عن مصارينه
لعن لى خاش العباد والمفص وسنينه
يانايبه الشوم ، وحطت ع اللى كارهينه
قال آيه بقى له ثلاث أيام ماينامشى
والعجل لما يقع تكثر سكاكينه

ما تردوا ، ما تقولوا خلوني أهياكم
جاش م الحبايب خبر ع الصب ترياءكم
ما تنشفوش ريقى داهية تنشف أزياءكم
ما كنا أصحاب زمان مين دا الى نساكم
ورد المحبين واساكم ونياكم !

ويخاطب علام باشا الوزير الأول اسماعيل صدقي بعد أن اختساره
صدقي باشا لوزارة الزراعة ، يقول :

فضلت يا باشا بالآمال تمنيني
وتهدلي الحبل استنقرب تعديني
حتى انظما شمعنا جاي تهاديني
قال بالزراعة : زراعة آيه دنا عيني
علي بال ماشفتك يانور اتمققت عيني

وعندما استقبل « مجلس نواب صدقي باشا » صدقي باشا نفسه
بتحية طلع القمر جاءت دولة الزجل تترجم هبذه التحية على لسان توفيق
رفعت باشا :

طول ما انت بدر في جنح الدجى غاييب
العين بتبكي وقلب المجلسين دايب
والجسم مصلوب ومن تحت الركب سايب
داري العيون يا قمر ، لا اللمحظ يجرحنا
ما تبقيني من الصبوة « شيخ » منا ولا « نايب »
لولا قانون السلاح فينا وتهديده
لي يشيل السلاح أو يمسه بايده
ولولا الصعب يابن الناس تجديده
كان كل نايب مسك لك يا قمر مطوه
ولما هليت قطع ساعة رآك ايده

ويرد صدقي باشا بقوله :
أنا كنت ديك النهار « هتلر » هدا بحكم

أصبحت فيكم قمر بالبحظ يجرحكم
كهاية القاب بأه ياناس وياهووني
وبلؤلؤ ، الفم وبورد الحدود بكمكم
وبلاش فضايح ياهوره الله لايفضحكم

وهكذا تستمر دولة الزجل في مهاجمة دكتاتورية اسماعيل صدقي
دون أن ترحم الرجل أو ترحم نظامه : حتى عندما أوشكت نهاية النظام على
الاقتراب لم تتدخل دولة الزجل ، عن مهاجمته : يعود صدقي باشا من الخارج
ومعه علام باشا في باخرة واحدة وقد اقتربت نهاية النظام دون أن يدري صاحبه
يقول صدقي باشا مخاطبا علام باشا :

حوش الدموع عن عنيك لا الدمع دبلهم
وارخي جفونك كمان سنتي وسيلهم
واضحك ورن الشفح حبه وبلمهم
كان فم الحبيب توك مقبلهم
قربنا نرسي خلاص يا باشا والأحسن
نظم من الحزب ، والعزال نخبلهم

ويقول علام باشا :
اضحك على الحبيبة ولا اضحك على المحنة
ولا على البومة ، اللي عشت ريجنا
بعد الزمن ما صالحننا واتعدل ريجنا
سيبني أعدد وأفضفض من تباريجنا
ما اعرفش اضحك وسن الرمح جارحننا

ويقول اسماعيل صدقي :
اخيه عايك في سياستك دي وتديرك
الحزم تضحك ، ولو أكل الزمن خيرك
وتنضرب تعمل ان الضرب في غيرك
ويبقى الخزوق طول كده وتنشد مزاميرك
ويقول : « من القوة أخذ الدم موصوف لي »
لو تطرش الدم من طيقان مناخيرك

ويجـرى - فى الزجل - حوار ممتع بين اسماعيل صدقى باشا وعمدود
اللدود ، الأبراشى باشا كما يجـرى بين الذئب والحـيل يقول صدقى باشا :

عطشان يا باشا وطالعه م العطش عيني
والعرقسوس دا شفا اسمع وداويتى
واكسب ثوابى وهات السطل واسقيني
أنا ذنبى آيه لما تسقى الناس وتحرمنى
وأنا الى فضلة خمير السطل تروينى

ويقول الأبراشى باشا :
ذنبك وقوفك على نبعى وتعكيره
واخوك كمان كان شتمنى مرة فى النيرو
وحك لى بصبعه فوق عضمة مناخير
ماتقولش لأ ، دى حاجات مكتوبة فى أوراق
اشرب من البحر روح ما ينفعك غيره !

ويرد صدقى باشا قائلا :
آمنت بالله خلاص الجدى طاب لجمه
والجزارين بصبصواله واستوى شحمه
وانحط له الذئب فى باب المندرة يزاحمه
يا رحمة الله ، بحق السيدة زينب
خللى الكانون ناره هادية وقللى فجمه

وقبل أن تنتهى دكتاتورية اسماعيل صدقى بساعات وبينما البحث
جار عن من يخلف « الميت » قبل أن يعلن نبأ الوفاة رسميا ويهـجى كبار القوم على
ماهر باشا ، حمد الباسل باشا وغيرهما ، وغيرهما ليكونوا تحت الطلب فى
الساعة المناسبة ، ساعة تشكيل الوزارة الجديدة ، يخاطب بعض هؤلاء العائدين
الأبراشى باشا ، الذى كان يحرك من قبل السراى كل الحىوط بأصابعه قائلين :

عملنا آيه فيك مقابل عملتك فينا
لما من الفرش فى باريس تصمحيننا
وتبيت الحنة ياولده ، على ادينا
وتبيع لنا وقـة الأمال بتعريفـة

وليجي نلقى مناحة مطرح الزينة
الله يسامحك يا كاهن يا مجرنا ،
يا مشمت الجار في خيبتنا وجار جارنا

ويقول الأبراشي باشا همشيرا الى رسم ، لصدقي باشا وهو جالس
على كرسى الوزارة مترنحا :

بلاش بكا يا جدع واسكت بلا نيله
عازين تهدوا بناية العمر في ليلة
خلود ياخذ لو كمان في الكرسى تعسيله
لا البشيلة كانت عليه - حارسه النبی - ثقيلة
كل الحكاية يومين ، والجمر يتوهوج
يرمى الى لازق في قعر اندست بالنتيلة !

ويعود الأمل الى صدقي باشا من جديد في صورة حكاية القبط .
والفيران . يقول اسماعيل صدقي بعد أن خيل اليه أن الأزمة قد انتهت :

زفوا البشائر للنادى يا أولادى
أهى جت سليمة المرادى من غير مصاريق
والنصر جانا بتقيله وبأكليله !
والسمع جنبناه من ديله ، بالطيف بالطيف
حاكم رئيسكم واد راسى ، كده وسياسى
والمكر فيه بند أساسى من صنف تضيف
كانوا الفيران فى دولتهم وف صولتهم
القط عكر ميتهم الله يجازيه
اتلم مجلس وزراهم على كبراهم
وسنكروا الجحر وراهم الا يخطيه ،
ووقف خطيبهم ع المنبر ، الله ، أكبر
كانه جوز خالة عنتر ، ابن الايه
ونادى فى صوت حيائى ، يا اخوانى
عندى اقتراح مألوش تانى عمل ووجيه
القط توضع فى رقبتة جنب صنمته
جرس اذا خطى عشبته اسم الله عليه
نسمع رنين صوته نهرب قول نكهرب

وننطد البججر الاقرب نتحصن فيه
هتفوا الجميع للفكرة دى وقالم آدى
مافيش صحیح فى الحتا دى الا انتہ يا بيہ
ماتيجوا نحتال حيلتهم ، على قطنتهم
ونجرى تشخيص روايتهم فى « الباشا » اياه
نحط فى رقبته جلاجل ، شبه مناحل ،
ونخل حسبة كام راجل يستنوا وراه
يبقى ان دشى ولا اتكلم ، ولا سلم
على حد فى ركن السلم نعرف نواياه

ويقول شفيق باشا :
الفكرة دى مش بطالة ، يا رجالة
فيها ضمانة للحالة ودوام الجاه
بس الجلاجل دول عييبهم ، فى تركيبهم ،
من فيكو الى يركبهم وناروح وياه !

وفى العدد ، الذى تعلن فيه روزاليوسف خروج التابعى من سجنه بعد
أن قضى أربعة أشهر فى سبيل الصحافة والمبدأ ، تكون آخر الأزجال الموجهة الى
صدقى باشا بصفته رئيسا للوزارة فى صورة حوار بينه وبين عدوه اللدود
الأبراشى باشا يقول الأبراشى باشا مخاطبا صدقى باشا الذى ارتدى ملابس
طباخ :

ريحة شياط يا أخى من الجلل فايحة
المصلصة جت وحشة ولا السمنة جت سايحة
ولا خالفت القانون يا أسطة واللايحة
فين اليمين يا أخى الى انت أقسمته
لا الطبخة تطلع عظيمة من ايديك نايحة

ويقول صدقى :
انت الى عندك طراوة وحياة « الشاذلى »
دى طبخة يا باشا لا تقولى لى ، ولا تعيدلى
طبخه على شانها حق الشمع يتادلى

على بال ما غير هدمي الوسخة وحياتك
أعرف ودوق الكباب و « الطورلى » واشهدلى

وتنتهى دكتاتورية اسماعيل صدقى أما بالاستقالة كما يقول اسماعيل
صدقى باشا ، وأما بالاقالة كما يقول غيره ويكون عبد الفتاح يحيى باشا
بالخارج ، وتتألف الوزارة فى غيابه ويختار هو لرئاستها ، دون ان يكون له
الحق حتى فى اختيار وزرائه ، على النحو الذى جاء فى أول زجل وجه الى
عبد الفتاح يحيى باشا كرئيس للوزراء يقول عبد الفتاح يحيى باشا مخاطبا
« مؤلف الوزارات » ومحرك خيوطها من وراء ستار زكى الأبراشى باشا : الصدارة
التي مع الزجل ، الأبراشى بائع بطيخ ، وعبد الفتاح يحيى يشتري البطيخ :

الشمعة ما تتعرفشى الا من ضوئها
اكسر لنا وحدة م البطيخ كله ندوقها
ياخذ على نور ، ياسيبها والشمع فوقها
اما تببيع لى ، على العميانى بطيخك
دى تبقى نبيلة على الفاكهة وعلى سوقها ؟

ويقول زكى الأبراشى باشا وهو يمسك واحدة من البطيخات العشر ،
التي وضعها على عربته بعدد وزراء وزارة عبد الفتاح يحيى باشا :

أدى العشر بطيخات الى انت طالبهم
ياتاخذهم العشرة بالجملة على عيبيهم
يانسيبهم العشرة غيرك يستمنح بهم
مكسر مافيش « وزير باشا » مستعجل
بلاش لكاعة ، حتاخذ ولا حتسيبهم
ولا يجد عبد الفتاح يحيى باشا الا الاسنسلام فيقول :

أمرى الى الله ما دام الصنف كفراوى
مش بالكثير الخمسة منهم يطلعوا مأوى
معلش عدانهم فى الأكل سنطاوى
البيعة عال والشمع موش بطل
تاوى البضاعة يا راجل فى السبت تاوى

ونكتفى بهذه الأمثلة لننتقل الى الحديث عن سقوط دولة اسماعيل
صدقى باشا . . .

الفصل الخامس

وسقطت دولة اسماعيل صدقي باشا

وتقفز الى الأذهان بعض الأسئلة ، التي تتعلق بهذا النظام ، ومكانته بين الأنظمة الدكتاتورية الأخرى ، التي سبقته ، وعاصرته ، وأعقبته كما تتعلق بحياة هذا النظام نفسه : هل طالت ، أكثر مما يجب بفعل عوامل صناعية هامة وخطيرة ؟ أم انها انتهت وكان يجب لها ألا تنتهي في زهرة الشباب ؟ والذي نستطيع أن نقوله - اجمالا ، لا تفصيلا - ان دكتاتورية اسماعيل صدقي هي دكتاتورية من نوع خاص ، تختلف في كثير من الأمور عن دكتاتورية هتلر ، أو موسوليني أو غيرهما من الدكتاتوريين الأقوياء الأشداء : انها دكتاتورية غير مستقرة ، دكتاتورية تستمد قوتها من قوى أخرى ، ظاهرة أو خفية انها دكتاتورية ذات وجهين : هي قوية عنيفة رهيبة في مواجهة الشعب ، وهي ضعيفة هزيلة بل مغرقة في الضعف وفي الهزال في مواجهة السراي ، ودار المندوب السامي ، ان اسماعيل صدقي ، فيما يتعلق بالشعب ، رجل فظ ، غليظ القلب : يعز من يشاء ، ويدل من يشاء ، يقفل هذه الصحيفة أو تلك

ويرسل هذا الكاتب أو ذاك الى أعماق السجون : يفصل المئات من العمدة ، ومشايخ البلاد والموظفين رغم أنف الدستور الذي صنعه ورغم أنف كل اللوائح ، والقوانين : انه يستخدم الجيش والبوليس للقضاء على أية مظاهرات ضده ولا يهمه سقوط المئات من رجال الجيش أو البوليس أو الجمهور ، ولكن صدقي باشا هذا الحاكم القوي الرهيب العنيد ، ضعيف الى أبعد الحدود ، مع رجال السراي ، أن الأبراشي باشا رجل السراي ، يستطيع أن يحيل ليل اسماعيل صدقي الى نهار ، كما يستطيع ان يحيل نهاره الى ليل ، انه - أي الأبراشي - قادر على ان يضع العراقيين ، كل العراقيين أمام حكومة اسماعيل

صدقى ، فلا تكاد تتحرك يمئة أو يسرة . ولا تكاد تنتقل خطوة ما لا الى الامام
ولا الى الخلف .

وصدقى باننا هذا الحاكم ، القوى الرهيب العنيد ، يكاد يفيض رقة
وعذوبة نجاح داز المندوب السامى البريطانى : انه ينتظر الايام والاسباع فى
انتظار موعد . مع السير برسى . لورين . المندوب السامى البريطانى فى مصر ،
وعندما يتحقق الحلم ويأذن المندوب السامى باللقاء ، يحرص صدقى باشا
ووزرائه . على ألا تفوتهم حركة أو سكتة من حركات المندوب السامى ، ان
ابتسامته ، تعنى الرضا التام على الوزارة ، وان تكشيرته ، تعنى ان الوزارة مقدمة
على أزمة عنيفة لا أحد غير السير برسى لورين يعرف ماذا ستكون نهايتها .

ورغم ان دكتاتورية اسماعيل صدقى باشا كانت قاسية وكانت رهيبية الا
انها - وتلك سيادة التاريخ - كانت تسير الى جد ما وفق قواعد ، واضحة
جالية وكانت تقف - حقيقة - عند حدود معينة لا تتخطاها : كان اسماعيل
صدقى - وتلك شهادة لك - يحترم القضاء فاذا ما أصدر القضاء أمرا بالافراج
عن متهم ما لم يبادر - كما يفعل غيره ، من الدكتاتوريين - الى اعادته الى
السجن . أو اعتقاله ، واذا ما أصدر القضاء مثلاً حكمه ضد مصادرة صحيفة
معينة أو كتاب معين ، قام . هو بمصادرته ، نفذ حكم القضاء فور صدوره :

ان اسماعيل صدقى لم يفرض دكتاتورية كاملة على كل شىء ، وعلى كل شخص
فى مصر . انه لم يصدر مثلاً - قرارات بتعطيل كل الصحف التى كانت تهاجمه
بقسوة عنيفة بصغة دائمة : انه لم يقبض على كل الذين هاجموه وأسرفوا فى
مباحثته بلا اذن من النيابة أو بلا أمر من القضاء ، ولكن العديد من رجال الادارة
والبوليس ، برضاه أو سكوت منه قاموا بازتكاب الكثير من الجرائم ، التى يندى
لها الجبين ولكن كم جريمة ارتكبت فى عهد اسماعيل صدقى وكم ضحية سقطت
خلال فترة حكم اسماعيل صدقى ؟ اننا لو أحصينا كل ما وقع فى أيام اسماعيل
صدقى باشا من جرائم ولو قيمنا كل جريمة على حدة ولو عددنا الضحايا ،
التى سقطت طوال عهد اسماعيل صدقى ، لوجدنا أنها أقل بكثير من تلك التى
سقطت فى فترات وصف الحكم فيها بأنه ديمقراطى !

وفيما عدا حادث ، البدارى ، وحادث الحصانية لا تذكر حوادث امتيننت فيها الانسانية كما حدث فى مصر ، فى كثير من اليهود ، التى وصفت باليهود البرلمانية ، الشعبية .

ولكن لماذا حصلت دكتاتورية اسماعيل صدقى ، على تلك الشهرة المموية ولماذا اعتبرت ، كرمز ، للدكتاتورية الطاغية الباغية فى تاريخنا الحديث ؟

إذا جاز لى ان يحاول الرد ، على هذا السؤال فانى أقول : لأن الشعب كان فى أيام اسماعيل صدقى ، واعيا ، الى أبعد حدود الوعي ، وكان يقظا الى أبعد حدود اليقظة ، ولأنه ومنذ الأيام الأولى لدكتاتورية اسماعيل صدقى لم يستسلم أبدا ، بل أعلن مقاومته العنيفة لكل إجراء استبدادى اتخذته اسماعيل صدقى ، ثم ان زعماء تلك الفترة - وتلك حقيقة تاريخية - يجب أن نفخر بها جميعا - كانوا رجالا حقا : لم يكن النضال بالنسبة لهم نضال كلمات وشعارات ولم يكن الكفاح بالنسبة لهم كفاح « سرايات » وصالحونات وإنما كان نضالا وكفاحا ، حقيقين تابعين من أصالة شعبنا ، ومن اصراره على تحقيق أهدافه ومطالبه ، كان بعض هؤلاء الزعماء يقضون الليالى على أرصفة محطات السكك الحديدية وفى أعماق ، أعماق الصحراء ، بعيدا عن العمران الأنهم يريدون أن يضربوا المثل للقواعد التى تثق فيهم وتأنم بأمرهم ، وكان بعض هؤلاء الزعماء لا يخشى المجابهة مع قوات الجيش أو البوليس ، أو قوى الاستعمار الأجنبى وإنما كانوا يعرضون أنفسهم وهم وسط جماهيرهم للخطر ، بل للموت ذاته ،

فاذا أضفنا الى ذلك كله ان عهد اسماعيل صدقى قد واجه البلاد ، ويران ثورة ١٩١٩ لم تكن قد خمدت بعد ، كما ان الايمان بالحياة الديمقراطية السلمية كان وقتئذ فى أوج مجده وقوته كما ان الفساد السياسى ، لم يكن قد استشرى تماما فى القواعد ، والقيادات السياسية ، كما أن اسماعيل صدقى باشا نفسه لم يكن قد تمرس تماما على الأساليب الدكتاتورية كما انه أيضا لم يكن مطلق اليد فى اتخاذ كل ما يراه من اجراءات وقرارات : لقد كانت السراى تؤيده الى حد كبير ، وكانت تريد منه ان ينتقم من الشعب الى حد كبير أيضا ولكنها فى نفس الوقت كانت تخشى من قوته ، اذا ازدادت على ما يجب وكانت تخشى ارتقاء فى أحضان دار المندوب السامى البريطانى فيصبح من الصعب عليها اقالته كما ان دار المندوب السامى بدورها لم تكن مخلصه له دائما ، كان سير برسى لورين يحميه ويثق فى قدراته المالية والادارية ولكنه كان فى نفس الوقت لا يريد ان يربط نفسه وبلده بهذا الدكتاتور الصغير الذى لا يطيقه شعبه والذى

لم يتوقف عن مهاجمته يوما واحدا ، خاصة وان نذر الحرب كانت قد بدأت تظهر في الأفق ، وكانت بريطانيا العظمى تريد أن تضمن ولاء مصر في اية حرب قادمة وكان هذا الضمان - في رأى بريطانيا العظمى - لا يتم الا بأن يوقع زعماء الشعب المصرى كلهم ، أو جلهم على معاهدة صداقة وتحالف معها .

لقد جاء اسماعيل صدقى الى الحكم فى ٢٠ يونيو ١٩٣٠ وغادره طائعا ، أو كارها فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ وهى فترة طويلة جدا اذا قيسمت بالفترات التى قضاهها فى الحكم من سبقه من رؤساء الوزارات ، وهى فترة قصيرة جدا اذا قيسمت بالفترات التى اعتاد ان يبقى فيها فى الحكم الدكتورايون الكبار او الصغار ، وقد بدأ صدقى باشا حكمه قويا عنيدا متغظرسا واتقا من بقائه فى الحكم عشر سنوت على الأقل وقد واجه أول ما واجه البرلمان ممثلا فى مجلسيه بالقوة ، والعنف فطلب - مثلا - من ويصا واصف رئيس مجلس النواب أن يعطيه عهدا ، بالا يتكلم عضو من أعضاء المجلس بعد ثلاثة مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان وطلب منه كتابة ان يجيبته الرد كتابة قبل الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم نفسه فلما رفض ويصا واصف - وما كان له الا ان يرفض - أغلق البرلمان وحاصره بالمقوات المسلحة ولكن أعضاء البرلمان - وكانوا رجالا - أبوا ان يستسلموا لاسماعيل صدقى فأمر رئيس مجلس النواب رجال المطافى بأن يحيطوا بالبلط السلاسل التى قفلت بها الأبواب الخارجية ، لمجلسى البرلمان

ودخل النواب والشيوخ الى قاعتهم بعد ان خلدوا فى تاريخ الكفاح البرلمانى ، يوما عرفه تاريخنا المعاصر بيوم تحطيم السلاسل ، ولم يتراجع القادة والزعماء ، والشيوخ والنواب عن مقاومة اسماعيل صدقى فى الوقت الذى لم يتراجع فيه أيضا اسماعيل صدقى عن ضرب الحركة الوطنية ضربات قوية عنيفة بل مخيفة ! الغى دستور سنة ١٩٢٣ واستبدل به آخر من صنعه ، الغى قانون الانتخاب المباشر وجعل الانتخاب من درجتين أنشأ حزبا لا يعتمد الا على المستوزرين ، خاض به الانتخابات - التى قاطعها الشعب كله - ليكسب له الأغلبية المطلقة بكل ما عرفه التاريخ - حتى ذلك التاريخ - من وسائل ، التزوير والتزييف : ومضى اسماعيل صدقى مابقى من عام ١٩٣٠ والنصف الأول من عام ١٩٣٢ يفرض حكمه على الشعب بالحديد ، والنار ، معتمدا ، كل الاعتماد ، على السراى وعلى دار المندوب السامى ، البريطانى ، حيث وجدت كل منهما فى اسماعيل صدقى باشا ضالتها المنشودة ، التى تحقق لها أهدافها فى سهولة ، ويسر .

وبالرغم من أن المفاوضات المصرية البريطانية كانت دائما ، الصخرة التي تتحطم عليها الوزارات المصرية الا أن صدقي باشا كان حريصا كل الحرص على أن تبدأ تلك المفاوضات مع بريطانيا لأنه يشق أولا فى بريطانيا . وفى سيربرى لورين بالذات . ولأنه يريد ثانيا أن يكسب بعض التأييد الشعبى فى مصر اذا ما اعترفت به بريطانيا ومفاوضا ويجرى اسماعيل صدقى فى جنيف محادثات - لا مفاوضات - مع جون سيمون وزير خارجية بريطانيا . تبدأ المباحثات فى مأدبة عشاء يقيمها صدقى باشا للسيرجون سيمون فى ٢١ سبتمبر يحضرها حافظ عفيفى باشا وزير مصر المفوض فى لندن ، والمستر ايدن الوكيل البرلماني لوزارة الخارجية البريطانية . ويشير جون سيمون - فى مأدبة العشاء - الى صفات صدقى باشا كرجل ادارى . أمكنه إعادة النظام فى بلده كما يقول مخاطبا اسماعيل صدقى : ان بريطانيا يسرها ان ترى أعضاءكم مهجرة على اتفاقية لأننا نعرف الآن الشخص الذى نتعامل معه وأن قيمة الاتفاقية - كما سبق أن ذكرتم - تقدر بقيمة من يقوم ، بتنفيذها ! ويلتقى فى اليوم الثانى (٢٢ سبتمبر) صدقى باشا مرة ثانية بالسيرجون سيمون فى حفلة شاي أقامتها عقيلته و . . و . . ولا يدور فيها أى حديث سياسى على الإطلاق .

ويبدأ نجم اسماعيل صدقى - من ذلك التاريخ - فى الأفول .

ولكن كيف ولماذا ؟

أكبر أخطاء اسماعيل صدقى باشا ، أنه وهو الرجل الاقتصادى ، اللامى ، العالمى ، الماهر ، الماكر ، عاش فترة من الزمن ، فى أضغاث أحلام : لقد حلم - مثلا - أنه يستطيع أن يحكم مصر الى الأبد ، فما دامت النراى راضية عنه ، وما دامت دار المندوب السامى البريطانى فى مصر لا تطبق رؤية أحد سواه فى كرسى الوزارة ، فما الذى يهمه بعد ذلك أو قبل ذلك ؟ الشعب مثلا ؟ ان الشعب لا يهمه فالشعب فى رأيه ، هو شعب كل وزارة تجى الى الحكم . . يصفقون دائما ، للرئيس الجديد ، لا يهمهم من يكون ذلك القادم الجديد هل هو رجل ديمقراطى مؤمن بالشعب أم هو رجل دكتاتور يحتقر الشعب ويزدرجه ، وانطلاقا من هذا المعتقد الخاطى راح صدقى يضسع لنفسه كرئيس للوزارة خطة دقيقة محكمة ، ينفذها طوال الفترة ، التى حددها لنفسه أو حددوها له وهى البقاء فى رئاسة الوزارة عشر سنوات على الأقل . ومنذ اليوم الأول لمجيئه الى ديوان رئاسة الوزارة . وهو يحتقر الشعب ويزدرجه ، أن واحدا من الأربعة عشر مليوننا ، الذين كان يتكون منهم شعب مصر ، لم يكن يهمه فى قليل أو

كثير . ان الذى يهمه بالدرجة الأولى دار المندوب السامى البريطانى ممثلة فى سيربرى لورين ، والسراى الملكية ، ممثلة فى زكى الأبراشى باشا وما دام هو موضع عطف ورضاء هذين الشخصين فان كل شىء على ما يرام رغم غضب الشعب المصرى . ورغم ثورته عليه ! لقد وجد اسماعيل صدقى باشا نفسه فجأة من بين زعماء مصر ، رئيسا للوزارة فى فترة من أخطر فترات التاريخ المصرى : انه وحده الذى اختير لقيادة السفينة ، لا حزب يسارده ، وبعضه ، ولا برلمان يقف الى جانبه يستمد منه العون . انه وحده كل شىء : لقد كان بالأمس لا شىء فأصبح اليوم وبلا دستور ، أو انتخابات ، أو برلمان كل شىء .

ورأى اسماعيل صدقى باشا أنه وقد كان لا شىء فى مصر ، وقده أصبح كل شىء ، بدون أى شىء ، لماذا لا يجرب هو نفسه شخصيا أن يكون قادرا على أن يقول للشىء كن فيكون . انهم يريدون حياة ديمقراطية تعتمد على الدستور وعلى الأحزاب . فلماذا لا يقوم هو بتفصيل دستور معين يختار هو نفسه له مواده ، ليحقق تماما . وبالقدر الذى يريده - كل أهدافه ، وآماله - ولماذا لا ينشئ هو حزبا خاصا به ، تماما كما ينشئ عزبة فى سمند ، أو زفتى أو ميت غمر ، يختار هو بنفسه اسم الحزب ويختار هو نفسه كل أعضاء الحزب من خاصة خاصته ، من أصدقائه ومعارفه ، ومحاسبيه الذين يعتمدون عليه والذى يعتمد هو عليهم فى نفس الوقت بحيث يكون الحزب خاتما ، ينقله من هذه الأصبع الى تلك الأصبع دون جهد ما ، وما دام قد أنشأ الحزب فلينشئ للحزب صحيفة وما دامت الحكومة معه ، فان الصحيفة ستكون غنية بالاعلانات والاشتراكات : ان كل من يرشح نفسه - مثلا - لمنصب العمدية ، يجب أن يقرأ صحيفة الشعب لصاحبها اسماعيل صدقى ، ويجب أن يقدمها لمعارفه وأصدقائه ومحاسبيه ، وجيرانه ، ولو كانوا أميين ، والا فكيف يمكن أن تتوافر فيه شروط العمدية ، اذا لم يكن من أعضاء حزب الشعب الذى يرأسه اسماعيل صدقى ، واذا لم يكن من قراء صحيفة حزب الشعب لصاحبها اسماعيل صدقى !!

وقد استفاد اسماعيل صدقى وهو ينشئ حزب الشعب ، وجريدة الشعب من تجربة سابقة ، نجحت على المستوى الحكومى ، الى أبعد حدود النجاح ونعنى بها تجربة حزب الاتحاد وصحيفة حزب الاتحاد وعن حزب الاتحاد يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : فى غمرة من الحوادث ، والأحداث ، وفى الوقت الذى كانت تستهدف فيه البلاد لعاصفة من أقسى عواصف البغى ، والعدوان ، فوجئت الأمة فى يناير ١٩٢٥ بظهور حزب جديد يسمى حزب الاتحاد ، وهذا الحزب هو وليد ارادة السراى . جمعته من بعض المنفصلين عن الوفد ، وكان

لحسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي ورئيسه بالنيابة . انقسط الاكبر في تأسيسه ، وتوجيهه الى الخطط التي ترسمها السراى ، وأساس الفكرة التي أوجت بتأليف هذا الحزب . هي أن الشعب يجب أن يشمره الحاكم ، كما يشاء ويهوى ، وأن تكون السراى هي مرجع الحكم وهي مصنتره ، أما الشعب فلا يصنع ان تترك له ارادة فى الحكم ، أو توجيهه بل يجب أن يحكم بواسطة حكومة . تفرض عليه فرضا ، دون أن يكون له رأى فى قيام الوزارات أو سقوطها وبعبارة أخرى لا محل لما يسمونه الدستور واذا كان لا بد من نظام دستورى فليكن نظاما صوريا ، أو كان لا بد من أحزاب فليكن أهمها ، وسيندها الحزب الذى تنشئه السراى ، أو يخضع لارادتها وتحركه كيف تشاء ، وهذا الضرب من الحكم هو من أنواع الحكم المطلق ، وأساسه اهدار حقوق الشعب والرجوع به الى نطاق الذل والعمودية وهو نظام يمنع معه كل تقدم سياسى ، أو أخلاقى فى البلاد من أجل ذلك كان تأسيس حزب الاتحاد خليقا بأن يقابل بالمخطط والاستنكار ، وقد كان حقا اختيار اسم حزب الاتحاد لهذا الحزب مدعاة للعجب . اذ كيف يكون تأليف حزب يزيده فى هوة الانقسام ، حزبا للاتحاد لا شك أن هذا الاسم ، هو من أسماء الاضداد . كما جاءت تسمية حزب آخر ألفه اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ وسماه حزب الشعب من أسماء الاضداد أيضا ، ومن مهازل القدر ، أن حزبه للاتحاد والشعب قد اندمجا فيما بعد وتسميا باسم حزب الاتحاد الشعبى وهذا أيضا هو بلا مراء من أسماء الاضداد : فلا هو حزب للاتحاد ولا هو حزب للشعب ، ولا هو حزب للاتحاد الشعبى ! .

وعن حزب الشعب نفسه قال عبد الرحمن الرافعى ، قال صدقى فى كتابه الى الملك حين تأليف وزارته انها لا تتناسب فى مجموعها ، وأفرادها الى هيئة أو هيئات سياسية ، ولم يكن هذا القول الا خداعا وتغريرا ، وكان غرضه أن يشجب وينسحب زملاؤه من الأحزاب ، التى كانوا ينتمون اليها ليؤلف منهم عصبة تسندها قوة الحكومة ، لأن غرضه هو الحكم ، يصل اليه بقوة الحكومة وأنف الشعب راغم ، فلما اطمأن الى بقائه فى الحكم ، رأى أن يؤلف حزبا جديدا يرتكن عليه فى الحياة الصورية ، السياسية ، التى أنشأها ، ففعل ما فعل حسن نشأت باشا حين ألف حزب الاتحاد سنة ١٩٢٥ والتاريخ يعيد نفسه ، وقد نفل عزمه ، فأسس حزبا سماه حزب الشعب ، واتخذ له دارا فخمة بشوارع قصر العينى ، واجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ وأعلنت تأسيسه ، وكانت هذه الجمعية مؤلفة من جمعهم صدقى باشا لتأييد وزارته نذكر منهم أحمد طلعت باشا ، توفيق دوس باشا ، محمد مصطفى باشا ، صالح حقى باشا ، محمد علام باشا ، عيسى زايده باشا ، صالح الموم باشا

قلمينى فهمى باشا ، عبد المجيد فريد باشا ، أحمد جاد الرب باشا ، محمد مقبل باشا ، محمود بك الطوير ، على باشا فهمى ، الياس بك عوض ، راجب عطية بك ، الدكتور عبد العزيز نظمى بك ، السباعى المصرى بك ، حافظ عابدين

وتولى اسماعيل صدقى رئاسة هذا الحزب ، وأصدر جريدة يومية سماها الشعب ، وأخذت الآراء تروج لهذا الحزب وتدعو الناس بمختلف وسائل التهديد والagra ، والتوريث الى الدخول فى زمرته ، مثلما فعلت مع حزب الاتحاد من قبل . ويقول اسماعيل صدقى فى مذكراته عن حزبه : أنا من الذين لا يميلون الى الحزبية ، ولا يحبون التقيس بالأحزاب ، ولذلك لم أنضم طول حياتى السياسية قبل سنة ١٩٣٠ الى حزب ولم أؤلف حزبا ، وقد تألف حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن باشا ، واشترك فيه زميلى ثروت باشا . وكلاهما كان صديقا حميما لى ، ومع ذلك لم أنضم اليهما ، ولم أشارك يوما فى عضوية هذا الحزب . ولكن بعد تأليف الوزارة ، ووضع دستور ١٩٣٠ وإعلان الانتخابات لقيام برلمان جديد فى ظل هذا الدستور ، رأيت أنه لابد للوزارة من استنادها الى غالبية برلمانية ، وقد كنت أؤمل أن يؤيدنى حزب الاتحاد ، نظرا لصداقتى لأعضائه الذين شعروا بأننى سلكت الطريق القويم ، وهما يؤسف له ، ان المشاكل الشخصية لعبت فى ذلك دورها المقوت ولم يعمل حساب لما قلته باخلاص عندما توليت الحكم « وهو انى عابر سبيل » ومن العجيب أن الباقين من الأحرار الدستوريين اختلفوا مع الوفد وكانوا قد عازوا منه ما عانوه بحجة أننى اعتديت على دستور سنة ١٩٢٣ وفاتهم انهم هم الذين أجلوا الحياة النيابية وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم دكتاتورى ، لذلك رأيت فى تلك الظروف أن أؤلف حزب الشعب ورئى فى أول الأمر أن يسمى حزب الإصلاح ، وقد انضم اليه عدد من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الاتحاد والمستقلين ، وقد تحدثت مبادئ حزب الشعب على المنحدر التالى :

● استقلال مصر استقلال تاما ، والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه !!

● الاتفاق مع الدولة البريطانية على المسائل المتعلقة بيننا وبين الدولة المصرية ، والعمل على تنفيذ هذا الاتفاق بما يضمن استمرار حسن التفاهم بين الدولتين .

- إلغاء الامتياز .
- دخول مصر جمعية الأمم .
- تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش .
- ضمان استقلال القضاء .
- اصلاح الشئون الداخلية .

وقد خرج الحزب الى حيز الوجود في ٨ ديسمبر ١٩٣٠ . واجتمعت جوعيته العامة ، وانتخبت اسماعيل صدقي رئيسا له ، وعبد الفتاح يحيى وتوفيق دوس وعيسوى زايد وكلاء ، ومحمد علام مديرا للإدارة ، وأحمد رشادى سكرتيرا ، وعبد المجيد نافع ، مساعدا للسكرتير !

وأعلن اسماعيل صدقي لمراسل الديلى تلجراف أنه دستورى وأنه لا ينرى الحكم بالطرق الأوتقراطية « بل أحكم بوساطة البرلمان ، وقد ادعى خصوصى السياسيون ان الالهة معهم ، فانا أدخل فى مضممار الانتخابات التى ستمتبت قيمة دعواهم ، وقد قرروا مقاطعتها ، ولكن طرق الارهاب لا يمكن السماح بها ، وسيرى العالم بالتأكد ان الجماهير المصرية التى ستمتبت فى الانتخابات بنفس النسبة التى اشتركت بها فى الانتخابات السابقة على أقل تقدير . واننى بعد أن أفتتح البرلمان فانى أوئل ، أن تتكون الحكومة من المفاوضات لعقد معاهدة مع بريطانيا !

وتوجهت الجماهير المصرية الى الانتخابات . ولكن على الورق فقط . وفاز حزب الشعب بالأغلبية الساحقة الماحقة ، فى الانتخابات بفضل أول وأضعف وأهم تزوير انتخابى فى حياتنا النيابية على الإطلاق . وظل برلمان صدقى باشا قائما بعمله خير قيام يؤيد اسماعيل صدقى ، الى أبعد حدود التأييد ، يصفق له دائما وأبدا فى « الفاضى والمليان » كما يقولون ، الى أن نقل برسى لورين المندوب السامى البريطانى فى مصر فى أغسطس ١٩٣٣ ليشتغل وظيفة سفير لبريطانيا فى أنقره ، لأنه أسرف - كما قيل - فى تأييد سياسة البطش التى سارت عليها وزارة اسماعيل صدقى باشا ، وعينت بريطانيا بدلا منه السير مايلز لامبسون وكان من قبل وزيرها القوض فى الصين ، وكان قد نجح فى عقد معاهدة بين الصين وانجلترا أنهت الخلاف الذى كان قائما بين انجلترا والصين . وقد جىء بمايلز لامبسون على أمل أن يعقد بدوره معاهدة بين مصر وبريطانيا .

وكان تغيير سير برسى لورين ونقله من مصر مغضوبا عليه الى أنقره يؤكد بأن وزارة اسماعيل صدقى باشا ، قد أصبحت على كف عفريت . وجاء

التغيير الوزاري . قبلت استقالة اسماعيل صدقي باشا في ٢١ سبتمبر ١٩٣٣
أى بعد شهر ونصف الشهر من نقل السير برسى لورين ، وجيء بعبد الفتاح
يحيى باشا . ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى عن ذهاب اسماعيل صدقى ،
ومجيء عبد الفتاح يحيى . مع أن وزارة صدقى كانت بغضضة الى الشعب ، فان
الكثيرين لم يكونوا يتوقعون استقالته ، بل كانت مفاجأة ، حتى أن زملاءه
فى الوزارة لم يعلموا بها الا بعد تقديم كتاب الاستقالة وقد بناها على أن صحته
لم تعد تحتل أعباء منصبه والواقع أن صحته كانت تحتل بقاءه فى الحكم .

ولكن السبب الحقيقى ، الذى دعاه الى الاستقالة هو أن السراى قد انتهت من
استخدامه فى اذلال الشعب ووضع نظام الحكم القائم على أساس انتهاك حقوقه
والزراية بارادته . فانتهت مهمة صدقى باشا . فى نظرها ، وأرادت أن تستبدل
به سواه لأن الحكم المطلق لا يطبق البقاء على رئيس وزارة طويلة . يمكن
فى منصبه بل ان من مظاهر هذا الحكم الرغبة فى كثرة التبدل ، والتغيير واذا رأى
صدقى باشا ، أن الرغبة السامية قد انحسرت عنه لم ير بدا من اعتزال منصبه ،
مكرها أخاك لا بطل ، وليس صحيحا أن الاعتبار الصحية هى التى دعت
الى الاستقالة فانه فى الوقت الذى زعم فيه ذلك بدأ منه أن يبغى السيطرة على
الوزارة التى تخلفه موهما نفسه أنه مازال بعد استقالته رئيس حزب الأغلبية
فى البرلمان ، ولقد أشار الى هذا الاعتبار فى كتاب استقالته الذى قدمه الى الملك .
فأعرب عن أمنيته فى أن يضم جهوده الى جهود العاملين ، على تأييد هذا النظام
أخص منهم حزب الغالبية البرلمانية الذى أشرف برئاسته . فهذا الكلام معناه
ان صحته تحتل أعباء النضال البرلماني الذى أخذ يهين نفسه به باعتباره
رئيسا لحزب الغالبية البرلمانية . وقد كرر هذا المعنى فى اجتماع عقده لهذا
الحزب بعد استقالته مباشرة ، وطلب فيه أن تواجه الوزارة الجديدة البرلمان ،

وفى هذا معنى التحدى لها ، ويدل قطعاً على أنه استقال من الوزارة لاعتلال
صحته ، بل مرغما حائقا ، ولهذا توعده الوزارة بالحرب والنضال ، وفاته ان
الحزب الذى ظن أنه عدته ، فى النضال انما اصطنعه وهو فى الحكم ، وهو
حزب جمع أشياعه فى ظل الحكم ، وانضموا اليه لأنه يتولى الحكم ، فهو حزب
يتبع الحكم ، أينما سار ، وبعبارة أخرى ، هو حزب الحكومة أيا كانت هذه
الحكومة ولذلك كان من تهكم الأقدار أن الحزب هو أول من تنكر لصدقى
باشا وخذله بعد أن أقصى عن الحكم وهكذا تتكشف الحقائق التى يقوم عليها
الحكم المطلق ، فالأحزاب التى يصطنعها هذا الحكم ، أو يصطفئها أن هى الا أحزاب
صورية لا ارادة ولا أهداف لها الا أن تسير فى ركاب الحاكم وحسب .

ويقول الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ، يصف في كتابه « تاريخ الوزارات المصرية » الأيام الأخيرة لوزارة اسماعيل صدقي : سافر صدقي باشا للعلاج ، وخلال غيابه حدثت أشياء وأشياء كانت كلها تؤدي الى نهاية عهده في الوزارة ، ثم الى نهاية عهد دستور ١٩٣٠ الذي وضعه : أول هذه الأشياء استفحال نفوذ القصر ، خلال غياب صدقي في الخارج ، يقول صدقي باشا في مذكراته انه أثناء غيابه برز رجل القصر زكي الابراشي باشا ، الذي أخذ يهت نفوذه ويتدخل في شئون الحكم ، ولما عدت من أوروبا وجدت الحال لا يطاق « ، وفي نفس الفترة وفي أغسطس عام ١٩٣٣ على وجه التحديد قررت الحكومة البريطانية نقل السير برسي لورين ، مندوبها السامي في القاهرة وتعيين السير مايلز لامبسون محله ، واتخذ هذا النقل كدليل على قرب تغيير السياسة الانجليزية في مصر كما حدث مع تغيير لويد ، من قبل ، مما دعا صدقي باشا الى أن يصرح ، وهو في باريس بأنه يود أن يتابع المندوب السامي الجديد في مصر ، سياسة الحياد ، كالسير برسي لورين فلا يتدخل في السياسة المصرية لأن هذه الخطوة وحدها أوجدت في مصر كثيرا من السكينة والطمأنينة . . . ونتيجة لكل ذلك فإن صدقي باشا قد قرر وهو في الخارج أن يقدم استقالته حالما يعود الى مصر ، وهو ما عبر عنه لبعض المصادر البريطانية مبدئيا امتعاضه الشديد من اتساع نطاق تدخل القصر في شئون الحكم .

ويقول د. يونان لبيب رزق : وفعلا تقدم الرجل - اسماعيل صدقي - بهذه الاستقالة في أعقاب عودته الى البلاد في أوائل سبتمبر الا أن الملك استمهله لبعض الوقت، ثم لم يلبث بعد نحو أسبوعين - وفي ٢١ سبتمبر - أن قبل استقالة وزارة صدقي الثانية نتيجة لاختلاف بسيط حول تعيين حسن صبرى باشا ، فبينما كان صدقي يرغب في تعيينه وزيرا للمواصلات أو أى وزارة أخرى ، أصر الملك على أن يعين وزيرا للمالية ولم يرضخ صدقي لاصرار القصر ، فقدم استقالته وذهب لتشكيل ثالث وزارات عهد دستور ١٩٣٠ . ويقول د. لبيب رزق : يعجب المعاصرون من الطريقة التي نحي بها صدقي من رئاسة الوزارة ، ويرون ، أن أقل ما توصف به هذه الطريقة هو الجحود لرجل سخر كل مواهبه ، وكل مجهوده وكل ذكائه ونشاطه للغرض الذي القى عليه ولكن لا تلبث الوثائق البريطانية أن تكشف لنا عن وجهة نظر الملك ففي لقاء بين الملك فؤاد وبين السير برسي لورين في ٤ نوفمبر ١٩٣٣ بعد عودة الأخير من بلاده التي كان فيها أثناء التغيير الوزاري : في هذا اللقاء يسوق الملك سمبا معقولا من وجهة نظره على الأقل لما قام به من التخلص من حكومة صدقي : يقول الملك أن مركز صدقي كان قد زاد تأثيره في البلاد الى الحد الذي أصبح يخشى معه أن يتحول الى

دكتاتور وانه أى الملك لم يكن يوافق على تركيز السلطة فى أيدي شخص بعينه على النحو الذى تركّز به فى أيدي صدقي ، أما صدقي نفسه فإنه قد شعر أن افتعال القصر للأزمة التى أودت بوزارته على هذا النحو ، إنما هو الشمن الذى كان عليه أن يدفعه نتيجة لسياسته هو شخصيا بتقوية السلطات الملكية على النحو الذى قويت به بمقتضى دستور ١٩٣٠ وهو ما صرح به بدوره للمندوب السامى البريطانى حين شبكا من زيادة تدخل القصر فى تفاصيل الإدارة وفى مختلف التعيينات فى مناصب الدولة واختفاء الرقابة الدستورية الفعالة على أعمال الملك ، وكان صدقي محقا فى هذه الشكوى ، لأنه بعد التخلص منه تكونت فعلا وزارة قصر تماما سواء من حيث التشكيل ، أو من حيث السياسة وقد كلف رئيسها بتشكيلها وهو خارج مصر ، وكما سجل المراقبون فى تلك المرحلة عرف الناس أسماء الوزراء ، قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا ، فلما حضر وقع مراسيم التأليف وكانت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا على النحو التالى .

عبد الفتاح يحيى للرئاسة والخارجية . أحمد على للحقانية ، محمد نجيب الغرابى - أحد المنشقين على الوفد - للأوقاف - محمد حلمى عيسى للمعارف .

إبراهيم فهمى كريم للمواصلات ، محمود فهمى القيسى للداخلية ، على المنزلاوى للزراعة ، صليب سامى للحربية والبحرية ، عبد العظيم راشد للأشغال .

حسن صبرى - وكان السبب فى آخر أزمة وزارية مرت بهسا وزارة اسماعيل صدقي - للمالية نفس الوزارة التى كان القصر يريد لها فى وزارة اسماعيل صدقي . وقد كان كل وزراء عبد الفتاح يحيى هم أعضاء فى وزارة اسماعيل صدقي فيما عدا الغرابى ، وعبد العظيم راشد وحسن صبرى :

وعبد العظيم راشد ، رجل الملك تماما وكذلك حسن صبرى الذى جاء تعيينه فى الوزارة الجديدة وفى نفس الوزارة التى رفضها صدقي تأكيدا على أن رغبة الملك هى العليا ، وهى التى تنفذ فى النهاية .

ويقول د. يوانان لبيب رزق عن وزارة عبد الفتاح يحيى أنها وزارة ملكية شغل رئيسها فى بداية عهده بقضيتين أولاهما : تقليص أظافر سلفه صدقي باشا فبعد إبعاده عن رئاسة الوزارة كانت الرغبة قوية فى إبعاده عن رئاسة حزب أى حزب الشعب ، وقد نجح فى ذلك ، أو كما عبر أحد كتاب صحيفة الحزب وقتذاك بقوله : « شهد اسماعيل صدقي بعينه المولود الذى صنعه يعقه ويخرج عن طاعته بل ويبتعد عنه الى درجة أن يعاديه ، أما صدقي باشا فلم يكن له إلا أن يقول أمام هذا سوى أنه طلق الحزب على حد تعبيره . »

القضية الثانية التي شغل بها عبد الفتاح يحيى باشا نفسه هي السعي الى التقرب للأحزاب المعارضة ان لم يكن بهدف تعويدها على الرضخ القوي في الأقل بهدف الايقاع بينها الا أن هذه المحاولة - كما يقول د. محمد حسين هيكل - لم تبلغ أهدافها ذلك أن تلك الأحزاب قد ظلت على معارضتها وعلى كشف مساوئ الوزارة وكان أهم ما كشف عنه في هذا الصدد ، المقاولات التي دخلها المالى الكبير أحمد عبود في هذا العهد ، وما ثبت من أن بعض الوزراء ، كان ضالعا معه فيها ، والتي وصل بها الأمر الى عرضها على ساحة القضاء فيما عرف بقضية نزاهة الحكم والتي أساءت كثيرا الى صورة الوزارة .

والجدير بالذكر أن « المصور » ، كتب في ذلك الوقت كلمة عن عبود باشا . أو الرجل اللغز قال فيها : أهم ظاهرة في عبود باشا الرجل اللغز مقدرته على بلوغ الغرض الذي ينشده وتحقيق الأمنية التي تجيش في صدره ، أما كيف يبلغ غرضه وأما كيف يحقق أمانيه فهذا ما نجهله وما يجهله الناس : قبل انعقاد مؤتمر الشبكة الحديد الدولي في القاهرة قيل أن العلاقات توترت بين دولة صدقي باشا وعبود باشا فماذا حدث : حدث انه قبل انعقاد المؤتمر بيومين صدر أمر ملكي يضم عبود باشا الى لجنة تنظيم المؤتمر فواحد من أمرين : أما ان هذا القرار تقرر بموافقة رئيس الحكومة وفي هذه الحالة تكون علاقته بعبود باشا قد عادت الى سابق عهدها من الصفاء أو أن القرار تقرر بالرغم من ارادة رئيس الحكومة وفي هذه الحالة يكون عبود باشا قد أتى بمعجزة جديدة وتقول المصور : نسمع أن عبود باشا مقرب الى دار المنسوب السامى فاذا التقيت به في دار المنسوب السامى ، أبصرت جميع الأبواب تفتح أمامه واذا راجعت أسماء الذين يتعشى معهم كل أسبوع وجدت بينهم أكابر الانجليز الرسميين وغير الرسميين واذا أرسل عبود باشا رسالة الى جريدة التيمس فانها تنشر في أحسن مكان في حين أن عشرات من رسائل الآخرين ترمى في سلة المهملات . . » ويفهم من وراء السطور التي جاءت « بالمصور » ان العلاقات ساءت بين عبود باشا واسماعيل صدقي ، في الأيام الأخيرة لوزارة اسماعيل صدقي وبذلك أضيف سبب وجيه آخر الى الأسباب التي دعت للاستغناء عن خدمات دولة صدقي باشا .

ولا بد من أن تشير الى مقال كتبه الأستاذ محمد التابعى عقب خروجه من السجن في مجلة روزاليوسف تحت عنوان استقالة أم اقالة : صدقي باشا يعرف منه عام انه غير مرغوب فيه ويقول الأستاذ التابعى أنه كان على اسماعيل صدقي الا يتمسك بأهداب السلطة وكان يجب عليه أيضا الا يرفع أنفه في وجوه الذين أقاموه ، وأوقفوه على قدميه وسندوه أثناء حكمه الطويل ، ويقول التابعى نقلا على لسان اسماعيل صدقي لأحد أصدقائه - أصدقاء اسماعيل صدقي بالطبع : ان

صدقى قد شرب المر خلال الثلاثة الأشهر الأخيرة من حكمه وأنه قد « تمرط » أكثر من اللازم ويشير الأستاذ التابعى الى ما سبق أن نشرته روز اليوسف فى ٩ يناير ١٩٣٣ - أى قبل الاستقالة أو الاقالة بحوالى تسعة أشهر - الإبراشى باشا ضد صدقى باشا : ان فريق عبد الفتاح يحيى باشا ساهر متيقظ يترقب الفرصة لاجراج صدقى باشا والخلص منه وتولية عبد الفتاح يحيى باشا رئاسة الوزارة من غير احداث أى انقلاب برلمانى ، كما يشير التابعى الى سفر صدقى باشا الى أوروبا وكيف حاولت الصحف البريطانية أن تفهمه بالأبيض والأسود حقيقة موقعه ، فنصحت له بالاستقالة وان صحته بالدنيا ، وأنه لن تكون معه أية مفاوضات .

ثم يقول التابعى بالحرف الواحد :

وانكشف أمر صدقى باشا . رأى خصومه المقنعين فى مصر انه لم يعد هناك ما يخشونه من جانب الانجليز ومن ثم راحوا أولا يشعرونه بلنوق أنه لم يعد مرغوبا فيه ولقد نشرنا فى العدد الماضى كيف أن مجلس الوزراء رفض أولا أن يوافق على طلب صدقى باشا الخاص بسفر عبد الوهاب باشا الى أمريكا ، ونزید اليوم على ما تقدم أن هناك مسائل عديدة كان يبعث بها صدقى باشا من أوروبا طالبا من مجلس الوزراء الموافقة عليها ومنها حكاية خاصة بعبد الحميد بدوى باشا ومهمته الخاصة بسندات الدين ولكن مجلس الوزراء كان يرفضها ، وأخيرا تضايق - كما يقول التابعى - صدقى باشا فأرسل من أوروبا الى زملائه يقول ما معناه : هل أنتم متفقون معى فى السياسة أم لا ، لانكم ان كنتم غير متفقين معى فأنى أسنقيل ، ولكن دولته لم يتلق ردا على خطابه المذكور : هذه هى - باختصار - الظروف التى أحاطت باستقالة أو اقامة صاحب العشر سنوات ورب الكفاءات ولعله اليوم فى منفاه المختار قد أدرك ان الله حق ، وانه قد خسر الاثنين. عنب اليمين وبلغ الشنام ، وانه لعجيب حقا ان يتحدث صدقى باشا ، ليقول انه استقال مختارا مراعاة لصحته هذا بعد أن تحدث دولته منذ شهر واحد الى مراسل الأهرام فى باريس فقال ان صحته حسنة ، وانه قادر على العمل وبعد ان جمع أطباءه منذ أسبوعين فدقوا له على صدره ، ونقروا له على بطنه ثم أعلنوا أن الباشا بخير والحمد لله وانه قادر على العمل ، وتحمل أعباء المنصب الجليل : تناقض وتخبط ، وحيرة يائسة ما كان أغنى الباشا عنها جميعها ، لو أنه ترك أنفه الوسيم . يودى وظيفته ورضى أن يهبط سعر العشر سنوات ، كما هبط سعر كل شئ فى عهده السعيد ، لقد سقطت وزارة اسماعيل صدقى فهل سقط صدقى باشا شخصيا بسقوط وزارته أم أن هناك محاولات سوف تبذل ، لانجاحه من جديد فى الدور الثانى ؟

الباب الثالث

الفصل الأول

عبد الفتاح يحيى الساعد الأيمن لصدقى باشا ينقلب عليه ويرثه فى الحزب وفى الوزارة

● كان اسماعيل صدقى « باشا » ديكاتوراً من نوع خاص ، وكذلك كان رئيس حزب من نوع خاص أيضا ! أنشأ اسماعيل صدقى « باشا » حزبه - حزب الشعب - وبذل جهودا شاقة ومضنية فى عملية الانشاء هذه ، كما بذل جهودا شاقة ، ومضنية من أجل جذب الكثيرين الى عضوية الحزب ، كما بذل جهودا شاقة ومضنية من أجل نجاح أكبر عدد من أعضاء الحزب فى أول انتخابات مزورة ١٠٠٪ فى تاريخنا البرلمانى . وبذل أيضا جهودا شاقة ومضنية من أجل الابقاء على هؤلاء ، الأعضاء أو على غالبيتهم فى حظيرة الحزب . . . وحزب اسماعيل صدقى باشا « حزب الشعب » ظاهرة فريدة ، فى تاريخ الأحزاب المصرية بل فى تاريخ الأحزاب فى العالم ، وهذه الظاهرة ، ينبغى أن تدرس ، وبعمق حتى يمكن الاستفادة من تلك الدراسة فى كل الأزمنة والعصور ، والبلدان ! كان أعضاء حزب الشعب - كل أعضاء حزب الشعب وبلا استثناء - مدينين بوجودهم السياسى ، والاجتماعى ، بل والاقتصادى لصدقى باشا شخصيا : كان يمنحهم من الامتيازات ما لا يحصل عليه غيرهم فى أى حزب من الأحزاب وفى أى عهد من العهود ، الحكومة ، كل الحكومة فى خدمتهم المدارس والجامعة ، مفتوحة لابنائهم بلا قيد ولا شرط ، بل ان المصارف ، وبنك التسليف و . . و فى خدمتهم : الخدمة ، هنا ، تحمل أكثر من وجه ، « الخدمة » بالنسبة لأعضاء الحزب لها وجه ، « الخدمة » بالنسبة لخصوم الحزب ، لها وجه آخر : كل خدمة تختلف عن غيرها فى الوسائل ، والأهداف . أن يقوم - مثلا - بنك التسليف الزراعى بأقراض أعضاء الحزب بأية مبالغ يطلبونها ، وبدون أية اشتراطات يجب عليهم تحقيقها بل وبدون ، أية ضمانات على الاطلاق تلك خدمة ، وامتناع البنك عن أقراض خصوم أعضاء الحزب مهما قدموا من ضمانات ومهما توافرت فيهم الشروط المطلوبة هذا بالاضافة الى أن

الحكومة كانت تعطى - وبسهولة - أية تصاريح ، يطلبها أعضاء الحزب خاصة ، بالمباني ، أو المجال ، الخاصة ، أو العامة ، أو المعامل أو المصانع تلك أذن خدمة . ومنع خصوم الحزب من الحصول ، على تلك « التصاريح » مهما توافرت لديهم الاشتراطات المطلوبة خدمة من نوع خاص : أن تفتح أبواب الوزارات - كل الوزارات - أمام أعضاء الحزب الكبار ، والصغار ، المهمين وغير المهمين ، ليتحول الموظفون جميعا الى خدم خصوصيين لأعضاء الحزب تلك اذن خدمة ، وقفل أبواب الوزارات كل الوزارات أمام خصوم الحزب - أى خصوم ، حتى ولو على المستوى الشخصى ، العادى ، وعدم تحقيق أى مطلب عادل خدمة ، ولكن من نوع خاص ! أيضا .

لقد نجح اسماعيل صدقى باشا ، فى أن يجعل - وفى أشهر قلائل - من الحزب ، دولة فوق ، الدولة ! نجح اسماعيل صدقى باشا - وبسرعة مذهلة - فى أن يجعل من أعضاء حزبه مواطنين « درجة أولى » وأن يجعل غيرهم من المواطنين ، مواطنين درجة عشرة ! واذا كان اسماعيل صدقى باشا قد فشل فى إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، فقد نجح - وبلا حدود - فى فرض امتيازات مصرية ، أكثر وأكبر وأهم من تلك الامتيازات المصرية المقررة بمراسيم من اسماعيل صدقى لأعضاء حزب الشعب أضعاف أضعاف ما كان مقررا للأجانب بمقتضى ، فرمانات واللوائح السلطانية ، والغريب ، أن كل تلك المنح والفوائد والامتيازات التى أقرها اسماعيل صدقى باشا لأعضاء حزب الشعب لم تكن مغرية دائما ، بل كانت فى كثير من الأحيان ، متعبة ، ومؤذية فى نفس الوقت : كان الشعب كل الشعب ينظر الى أعضاء حزب الشعب ، كل أعضاء حزب الشعب ، نظرات مليئة بالاحتقار ، والازدراء ، والغضب ، والاشمئزاز ، وكان الشعب يعبر حقيقة عن احتقاره وازدراؤه وغضبه واشمئزازه من أعضاء حزب الشعب ومن تصرفاتهم ، بكل الصور ، ولعلنا لا ننتهم بالمبالغة اذا ما قلنا أن هؤلاء الأعضاء التابعين لحزب الشعب رغم ما كانوا يتمتعون به من سلطات وامتيازات ، ورغم كل ما كان لديهم من ثروات ، وأمكانيات ، كانوا يعيشون فى بحر من الكراهية لا مثيل له من قبل وقد تعرض كثير من المسئولين فى حزب الشعب لكثير من محاولات الاغتيال والكثير من صور الايذاء ، الأمر الذى دفع بالكثيرين من المسئولين فى حزب الشعب الى الخروج من حظيرة الحزب رغم ان هذا الخروج كان يكلفهم الكثير من التضحيات ، كما كان يحول بينهم وبين الحصول على كثير من الامتيازات .

ولعل من الظواهر ، التى انفرد بها حزب الشعب الصدقى - وهى ظاهرة تستحق الدراسة ، الجادة المتأنية - ان الولاء ، فى هذا الحزب لم يكن أبدا

لرئيس الحزب ، ولا للحزب ذاته ، ولا للأهداف التي من أجلها أنشئ هذا الحزب ولا نقول ، المبادئ ، فمثل تلك الأحزاب التي تعتمد على السلطة لا مبادئ لها ، على الإطلاق ، الولاء ، في هذا الحزب الصدقي ، لم يكن الا للسلطة القوية ، القدرة على اختيار ، الوزراء ورؤساء المصالح والنواب ! وربما كان ذلك في مقدمة الأسباب التي أعاققت صدقي باشا ، عن مباشرة مهامه في السيطرة على الحزب سيطرة كاملة ، أو شبه كاملة ، ولعل ، رغم كثرة ما قرأت عن الأحزاب ، السياسية ، في مصر ، وفي كثير من أرجاء العالم - لم أجد حزبا وقف من رئيسه ، الذي أخرجه - أي الحزب - من العدم ، ووقفه ، على قدميه كما وقف حزب الشعب الصدقي من مؤسسه ، اسماعيل صدقي . عندما أخرج صدقي باشا من الوزارة تذكر له الحزب بصورة تبعث ، على الأسى ، والحزن ، وقد كان من المفروض ، أن يستقيل اسماعيل صدقي باشا ، من رئاسة الحزب ، بعد أن استقال أو أقيل من رئاسة الوزارة ولكنه ظن أنه يستطيع أن يفعل شيئا ، ما ، كرئيس للحزب ، بعد أن خرج من الوزارة غير أنه لم يفعل شيئا على الإطلاق ،

اللهم ، الا أنه عرض نفسه للسخرية ، والمهانة كان اسماعيل صدقي ، بعد هجاء ، عبد الفتاح يحيى باشا الى كرسى رئاسة الوزارة هو زعيم حزب الأغلبية ، أغلبية ، البرلمان الصدقي ، وقد تصور اسماعيل صدقي باشا ، أنه كرئيس لحزب الأغلبية ، الذي يسند الحكومة التي هي حكومته يمكن أن يكون له نفوذ ما ، على تلك الحكومة فاذا بالآية ، تنعكس تماما ، رئيس حزب الأغلبية يصبح بلا فاعلية لأن الأغلبية لم تقف الى جانبه دائما ، وقفت - وبلا حياء - الى جانب رئيس الوزارة الجديد :

وصف الأستاذ عيسى الرحمن الراجعي موقف « حزب الشعب الصدقي » من رئيسه ، ومؤسسه ، اسماعيل صدقي بقوله : تألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا على أساس نظام صدقي باشا ، أى على «أساس دساتوره» وفى ذلك يقول يحيى باشا فى كتابه الى الملك : ولقد كان لى شرف الاشتراك فى وضع أسس النظام الحاضر ، والسير ، على تنفيذه ، حتى استقر نهائيا ! وقام شيوخ الأمة ونوابها بالمهمة الموكولة اليهم خير قيام ، فبدلوا مع الحكومة مجهودا عظيما سياسيا ، وماليا ، واقتصاديا ، لتسير وزارتي بالبلاد فى ظل « جلالته » فى الطريق نفسه مسترشدة بحكمة « جلالته » السابقة : كانت هذه الوزارة خاضعة فى تشكيلها ، وسياستها وتصرفاتها ، لارادة السراى ويلاحظ ان فيها وزيرين من حزب الشعب وهما ابراهيم فهى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك .

ولم يكن صدقي باشا مقرا تمثل حزبه في الوزارة بهذه القوة : لم يكن راضيا في الجملة عن تخطيه ، وعدم استشارته في تأليفها بصفتها رئيس حزب الغالبية البرلمانية ونقم من الوزيرين الشعبيين دخولهما الوزارة دون موافقة حزبيهما ، فأعلن أنه يعتبرهما متخيلين عن عضويتهم في الحزب فلم يكثرنا لهذا القرار ،

وكان يحيى باشا ، مستقيلا من وكالة حزب الشعب من يناير ١٩٣٣ ، اثر حروجه من وزارة صدقي باشا ، فعاد وتمسك بها بعد تأليف الوزارة ليتخذ لنفسه صفة تمثيلية ، واضطر صدقي باشا أن ينحني كعادته أمام القوة ، ويخضع للحكومة القائمة فجمع مجلس ادارة حزبه يوم ٢ أكتوبر ١٩٣٣ وقرر تأييد وزارة يحيى باشا ، والترحيب ، بعودته الى حظيرة الحزب وسحب قرار اعتبار الوزيرين الشعبيين متخيلين عن عضويتهم فيه ، وهكذا شهدت البلاد مهزلة جديدة من الحياة السياسية ، الملفقة ، البعيدة عن الاستقامة والكرامة وازداد صدقي باشا ضعفا أمام الوزارة وأمعنت هي في الزاوية به ورأى أعضاء حزبه ينفضون من حوله ، ويستبدلون ، به سيدا ، جديدا ، فاضطر في أوائل نوفمبر أن يستقيل من رئاسة حزب الشعب ، وكانت هذه الاستقالة معقولة ، لأن هذا الحزب لم ينشأ الا ليستند الى الوزارة ، فلما أقصى عن رئاسة الوزارة انضم أعضاء ، حزبه الى رئيس الوزارة الجديد فكان حتما مقضيا أن ينحني عن رئاسة الحزب ، الذي أنشأه ، وهكذا انفصل عن الحزب ، كما انفصل عنه نادية وانفصلت عنه جريدته ، لمجرد اقصائه من رئاسة الوزارة ، ثم ما البث صدقي باشا ، أن عاد الى تولى رئاسة الحزب ، بعد استقالة وزارة يحيى باشا : وأذكر ، أن عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزارة الجديد ووكيل حزب الشعب سابقا ولاحقا : ارتكب بعض الأخطاء تجاه رئيسه في الوزارة وفي الحزب ، وتجاه ، بعض زملائه في الحزب أيضا وقد عبر صدقي باشا ، عن غضبه الشديد ، من رئيس الوزارة الجديد ، كما يبدو واضحا من الرسالة التالية ، التي أرسلها اسماعيل صدقي باشا رئيس حزب الشعب الى عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزارة ووكيل حزب الشعب :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ..

منذ أمس ، تواترت لدى الأنباء بأن حملة شديدة توجه من حضرات المديرين من موظفين آخرين ، كبارا ، وصغارا على حضرات النواب الشعبيين وسدى هذه الحملة والحماتها التهديد تارة والترغيب تارة ، وغايتها أن تصيب هدفين معا : الأول دفع حضرات النواب ، الى حضور حفلة شاي ستقام في الغد ، بدار أحد أعيان الأقاليم ، والثاني ترغيبهم عن قبول دعوة الغداء ، التي دعوتهم اليها بمنزلي في « الغريب » والأمر ، بالغ الخطورة لان التدخل بين النواب

وخزبه يمثل الأساليب التي اتصل بنا خبر الكثير منها ليس الا افتثانا صارخا
على التقاليد الدستورية وعلى الحرية المكفولة بالدستور » .

وعندما أشيع - وقد يكون صدقي باشا هو مصدر تلك الشائعة - أن
دولة صدقي باشا سوف يرشح نفسه رئيسا لمجلس النواب في الدورة الجديدة
ثارت ثائرة الوزارة وغضب الحزب غضبة مضرية ضد رئيسه السابق ، وراح
خصوم صدقي باشا يبذلون قصارى جهدهم لاجداث انشقاق في صفوف حزب
الشعب يحول دون نجاح اسماعيل صدقي في رئاسة مجلس الشعب وأحسن
صدقي بما يدبر ضده في الخفاء ، والعلن فأصدر بيانا - مفاجئا - جاء فيه :

يعلم اخواني أعضاء حزب الشعب اني لم أرشح نفسي لرياسة مجلس
النواب وانما تمسك بها رهط كبير منهم بحسبانها حقبا طبيعيا من حقوق
حزب الشعب ، ودلالة على ثقتهم بي خصوصا في السنوات الثلاث الماضية كانوا
ينزلون ، عنها بناء ، على طلبى وبالنظر الى ما هناك من تضامن بين حزبي الشعب
والاتحاد وبما ان الأمر ، قد وصل الى تصرفات لبعض الموظفين من شأنها أن
تلمح ضررا بوحدة الحزب ، وأن تؤثر في المظهر النيابي في حين أن مسألة
الرياسة هي مسألة ثانوية من حيث قيام ، النائب بواجبه النيابي ، ومن حيث
عدم تأثيرها في مقام النواب لذلك ، جئت بهذه الكلمة راجيا من حضرات نواب
حزب الشعب ألا يتمسكوا بترشيحي لرئاسة مجلس النواب : « وقال المعارضون
لاسماعيل صدقي باشا ان بيانه الخاص بتنحيته عن الترشيح لرياسة مجلس
النواب مناورة مكشوفة لاسكات الفريق ، المعارض ، في حزب الشعب :

وضاعفت الحكومة التي كانت تعتمد على دستور اسماعيل صدقي باشا
وعلى نظامه ضاعفت من حملاتها ضد اسماعيل صدقي باشا ، نفسه وضد النواب
الذين ظلوا ، الى جانبه ، ورأى ، اسماعيل صدقي ، أن يستقيل من عضوية
مجلس النواب وأن يستقيل أيضا من رئاسة حزب الشعب : في ٧ ديسمبر
١٩٣٣ : أرسل اسماعيل صدقي ، نائب فرسيس الى رئيس مجلس النواب
راجيا التكرم ، بعرض استقالته من عضوية المجلس ، على هيئة المجلس الموقر ،
وبعد ذلك أرسل الى نائب رئيس حزب الشعب ، رسالة يقول فيها : أتشرف
بأن أبدى لدولتكم اني قدمت استقالتي من عضوية مجلس النواب وبما ان رياسة
حزب الشعب تقتضى وثيق الاتصال بالحياة البرلمانية لذلك ، أرجو من دولتكم
أن تتكرموا بعرض استقالتي من رئاسة الحزب على مجلس الادارة » والملاحظ

أن صدقي باشا طلب عرض استقالته على مجلس النواب وعرض استقالته من الحزب ، على مجلس ادارة الحزب ، وهو مطلب ذكي ، اذ من الممكن أن يرفض مجلس النواب الاستقالة من مجلس النواب وكذلك من الممكن أن يرفض مجلس ادارة الحزب الاستقالة من الحزب وقد كان صدقي باشا - لو لم يكن يريد أشياء أخرى غير الاستقالة - أى يستقيل من المجلس النيابي دون أن يطلب عرض الاستقالة على المجلس ولو أنها كانت ستعرض حتما ، وأن يستقيل من الحزب دون أن يطلب بنفسه عرض الاستقالة على مجلس ادارة الحزب - وهذا حقه ولكن ما أراد صدقي باشا ، من احداث ضجة حول الاستقالتين ، لم يتحقق ، خاصة وان مجلس ادارة حزب الشعب اجتمع وبسرعة وقرر بالاجماع - وهذا شيء نادر في تاريخ اجتماعات الحزب - قبول استقالة منشيء الحزب ، وراعيه ، وحاميه اسماعيل صدقي مع توجيه خطاب شكر ، الى دولته وكان الاقتراح ، بتوجيه خطاب شكر الى اسماعيل صدقي باشا قد قدم ، من قبل ، صديقه اللدود ، عبد الفتاح يحيى باشا ، نائب رئيس الحزب بل ان الموافقة على الاقتراح جاءت بعد تهديد من عبد الفتاح يحيى باشا ، بالويل والثبور ، وعظائم الأمور اذا لم تتم الموافقة ، على ارسال خطاب الشكر ، وتكون الموافقة بالاجماع .

وأحسن ، اسماعيل صدقي باشا ان ما أراد من استقالته لم يتحقق تماما فبادر الى سحب استقالته من مجلس النواب ، ولم يكن أمر ، الاستقالة قد عرض بعد ، على المجلس ، وفيما يلي خطاب استقالة اسماعيل صدقي باشا نائب فرسيسس والرئيس السابق ، للوزارة ، والرئيس السابق أيضا لحزب الشعب ومنشيء البرلمان الصدقي ، والنظام الصدقي ، فيما يلي نص خطابه الى رئيس مجلس النواب :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب . .

سبق ، أن بعثت لمعاليكم بخطاب طلبت فيه عرض استقالتي من عضوية مجلس النواب ، على هيئة ، هذا المجلس الموقر ، وقد اطلعت اليوم بجرائد الصباح على تصريحات منسوبة لحضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وحضرة صاحب المعالي وزير المعارف ، قيل انها أُلقيت على مسامع حضرات النواب الشعبيين - والاتحاديين وفيها النذير ، بحل مجلس النواب ، اذا لم تتجه أصواتهم ، للاحية معينة عند عرض استقالتي في هذا المساء ، وقد كانت هذه التصريحات محلا لدهشة مني حتى اني ترقبت صدور جرائد المساء ، لعل أقرأ بها ما يعتبر أن ما نسب الى الوزيرين مخالف ، للواقع وقد صدرت هذه الجرائد فاذا هي مع الأسف الشديد تؤيد أنباء ، التصريحات المذكورة بصورة لا تحتمل

شككا ، ولا ابهاما : ازاء ما تقدم ولعلمي ، ان حل مجلس النواب هو اجراء خطير ، لا تلجأ اليه الحكومات الا حين يتعذر التفاهم بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية ، في اتجاهات الحكم الرئيسية وليس قبول ، أو رفض استقالة نائب من هذه الشئون في كثير أو قليل ولحرصى من جانب آخر ، على استقرار الحياة النيابية التي عملت لها منذ الساعة الأولى بجهد واخلاص طالما شهد بهما النواب المحترمون وقد يبدو لي مما أعرفه من شعور حضراتهم نحوى أن عرض استقالتي ربما أثار بين النواب ، والحكومة خلافات قد تؤدي لما تنبؤ عنه الحكومة وبخالف مقتضيات المصلحة العامة لذلك رأيت أن أسحب استقالتي من عضوية المجلس حتى لا أعطى فرصة للنيل من النظام الحاضر فى شأن هو خاص بى ولا علاقة له بتوجيه السياسة ، العامة للبلاد . وتفضلوا . . اسماعيل صدقى : نائب فرسيس ١٨/١٢/١٩٣٣ ويتصل دولة عبد الفتاح يحيى باشا بالصحن ويوزع عليها البيان ، التالى :

ان نتيجة الانتخابات لمكتب مجلس النواب التى جرت بالأمس . اللورد ، على مزاعم دولة ، صدقى باشا لا تدع مجالا للشك ، فى ان دولته قد فشل فى مناورته السابقة فقد كان يتوهم أنه يستطيع أن يحمل غالبية أعضاء مجلس النواب ، على التمسك بعضويته حتى يتسنى له أن يقول بعد ذلك ، كما هى عادته انه نزولا على ارادتهم لا يسعه الا سحب استقالته ، فلما أيقن أن حضرات أعضاء المجلس لن يجاروه فى مناورته لم ير بدا ، من أن يسحب استقالته بيده مستترا وراء أسباب يدعيها ، ومما يدعو الى الأسف أن دولة صدقى باشا يظهر نفسه فى المناسبات التى يخلقها بمظهر الحامى للحياة النيابية ؟ القوام على كرامة النواب ، وفاته أن حرص النواب على كراحتهم وادراكهم لواجباتهم النيابية هو الذى جعلهم يجتنبون المضى مع دولة اسماعيل صدقى باشا فى مناوراتهم ، الملتوية ، وبذلك برهنوا للملأ على انهم فوق ، عظام دولة صدقى باشا وأوهامه . »

وأوضح رئيس الوزراء بأنه حادث النواب الشعبيين الذين اجتمعوا فى داره بصفتهم هذه راجيا الا يفضى موضوع استقالة صدقى باشا عند عرضه على مجلس النواب الى تكرار ما حدث فى الحزب عند عرض استقالته من رياسته لأنه ليس من شأن تكرار المناورات سوى تززع الحياة النيابية طالبا اليهم أن يبذلوا جهودهم ، ليحولوا دون وقوع تلك المناورات . »

ويقدم الأستاذ حافظ رهمسان رئيس الحزب الوطنى ، ونواب الحزب استجوابا الى رئيس الوزراء والى وزير المعارف ، والى وزير الداخلية حول ما

جاء فى خطاب اسماعيل صدقى ، الى رئيس مجلس النواب من وقائع منسوبة الى رئيس الوزراء واعتبار أن ما صدر من التصريحات المنسوبة لرئيس الحكومة ووزيرين من أعضاء وزارته يعتبر من أخطر ما يصدر من حكومة لنواب وتتعارض مع أبسط المبادئ الدستورية التى تكفل للنواب كرامتهم وحريتهم فى ابداء الرأى كما تعتبر تلك التصريحات اعتداء صارخا على الدستور » ويطلب حافظ رمضان وزملاؤه من المجلس مناقشة هذه التصريحات ، حتى يتخذ المجلس - بعد المناقشة - ما يراه حافظا لكرامته ضامنا لحرية وحاميا لدستوره .

ولكن ماذا عن العلاقات بين صدقى باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ؟

● أرجو الا أنهم بالمبالغة اذا ما قلت أن المعركة بين اسماعيل صدقى باشا باعتباره رئيسا سابقا للوزارة وباعتباره رئيسا « حاليا » لحزب الشعب ، وبين عبد الفتاح يحيى باشا ، باعتباره رئيسا « حاليا » للوزارة ونائبا حاليا أيضا لرئيس حزب الشعب ، الذى هو اسماعيل صدقى باشا ، هذه المعركة كانت بحق من « أفكه » وألطف المعارك ، السياسية ، الحزبية التى عرفها تاريخنا السياسى ، والحزبى ، كان اسماعيل صدقى باشا رئيسا للوزراء ورئيسا لحزب الشعب ، وكان عبد الفتاح يحيى باشا وزيرا للخارجية فى وزارة صدقى باشا ، ونائبا فى نفس الوقت لرئيس حزب الشعب وفى أعقاب نشر فضائح الوزارة والادارة فى حادث البدارى استقال - أو بمعنى أدق أقيـل - وزير الخارجية بينما كان يستقبل وزير ايطاليا المفوض فى مصر ، حتى لقد روى عن عبد الفتاح يحيى باشا انه قال استقبلت وزير ايطاليا المفوض كوزير للخارجية ، وودعته كوزير سابق للخارجية ، وكانت استقالة - أو اقالة - عبد الفتاح يحيى باشا من وزارة الخارجية بمثابة اعلان الحرب بين رئيس الوزارة ووزير خارجيته سابقا، وبين رئيس حزب الشعب وبين نائبه فى رئاسة حزب الشعب .

ومنذ اليوم الذى أعاد فيه اسماعيل صدقى باشا تشكيل وزارته الجديدة ، بدون على ماهر باشا ، وزير الحقانية ومن والاه فى موقفه من حادث البدارى كعبد الفتاح يحيى باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا يكد لاسماعيل صدقى بغية اخراجه من رئاسة الوزارة ، كما أخرجه هو من وزارة الخارجية : استقال أولا ، من منصب نائب رئيس حزب الشعب حتى لا يتحمل نصيبه من الأوزار التى يرتكبها كل يوم حزب الشعب وحتى يكون له مطلق الحرية فى الدس لاسماعيل صدقى باشا ، واطهاره بمظهر السياسى الفاضل المعادى للشعب ، والسرأى ، وللانجليز معا !! ولم يشأ اسماعيل صدقى باشا ، أن يقبل استقالة نائبه فى حزب الشعب ، حتى لا يقطع أمام الرأى العام شعرة معاوية ، التى تربطه

بعبد الفتاح يحيى باشا ، وحتى تجعل عبد الفتاح يحيى باشا مقتصدا الى حد ما فى عداوته لاسماعيل صدقى باشا ، وراح عبد الفتاح يحيى باشا يؤكد للمسئولين فى السراى بأنه رجلهم الأول بل الأوحده ، وان اسماعيل صدقى باشا لم يكن يقدم على افتراسه ، الا بعد أن تأكد من ميوله - ميول عبد الفتاح يحيى باشا - الى هؤلاء المسئولين فى السراى ، وعلى رأسهم زكى الابراشى باشا .

وانتهز عبد الفتاح يحيى باشا فرصة فشل صدقى باشا فى التفاوض - مجرد التفاوض - مع الانجليز ، وفرصة نقل سير برسى لورين المندوب السامى البريطانى فى مصر ، مغضوبا عليه ، من القاهرة الى أنقرة كما انتهز فرصة غضب السراى على اسماعيل صدقى وغضب الانجليز على اسماعيل صدقى أيضا - ولأسباب مختلفة - فقفز القفزة الكبرى ، الى كرسى رئاسة الوزارة مؤيدا من السراى ومن دار المندوب السامى البريطانى فى مصر ، ولم يجسد عبد الفتاح يحيى باشا غريما ، أو خصما يجب القضاء عليه والانتقام منه الا دولة اسماعيل صدقى باشا : وبالرغم من أن اسماعيل صدقى باشا كان رئيس الحزب الذى يملك الأغلبية فى البرلمان الذى يسند ، أو المفروض فيه أن يسند الوزارة القائمة وبالرغم من أن الواجب الأول لرئيس الوزراء الجديد ، العمل على استرضاء ذلك الحزب ورئيسه الا أن عبد الفتاح يحيى باشا بادر - ومن أول لحظة تم فيها اعلان تشكيل الوزارة الجديدة - باعلان الحرب العنيفة الضارية ، على رئيس الوزارة السابق ، وعلى رئيس الحزب الذى تعتمد عليه الوزارة ، والنظام القائم وقتئذ . وعندما بادر اسماعيل صدقى باشا بصفته رئيسا لحزب الشعب بتجديد عضوية اثنين من كبار رجالات حزبه لانهما قبلا الاشتراك فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا بدون اذن مسبق من الحزب تذكر عبد الفتاح يحيى باشا ، أنه لا يزال - على الورق - نائبا لرئيس حزب الشعب لان استقالته لم تقبل بعد ، وبدأ عبد الفتاح يحيى باشا يباشر نشاطه ووسائله ضد رئيس الحزب الذى هو - أى عبد الفتاح يحيى باشا - رسميا بمثابة نائب له وضد الحزب الذى هو رسميا أيضا ، السند البرلمانى الأكبر بل الأوحده لوزارته وتدور بين اسماعيل صدقى باشا ، وبين عبد الفتاح يحيى باشا ، معركة بل معارك من « أفكه » وألطف المعارك الحزبية على الاطلاق . انها معارك تصلح بحق أن تكون موضوعا لكوميديا سياسية رائعه ، ولقد حاولنا أن نشير - اجمالا - الى بعض فصول تلك المسرحية ، التى جعلت اسماعيل صدقى باشا يكاد بحق يفقد عقله ، وتوازنه معا ، بالرغم من أنه من أذكى السياسيين المصريين على الاطلاق ، وبالرغم من أنه أملك ، وأقدر العاملين بالحقل السياسى وقتئذ ولعلها المرة الأولى التى يقف فيها أعضاء حزب سياسى ما وبتحد سافر بل وقح ضد رئيس الحزب ومنشئه من العدم .

ولعلها المرة الأولى فى تاريخ الأحزاب السياسية المصرية وربما غير المصرية التى يهاجم فيها وبدرجة بالغة من الفظاظ والغلظة أعضاء حزب ما ، رئيس ذلك الحزب حتى وهو لا يزال بعد فى مقعد رئاسة ذلك الحزب : ولعلها أيضا - وللمرة الأخيرة فى تاريخ الأحزاب السياسية بل وفى تاريخ السياسة المصرية أن يصل العقوق ، ونكران الجميل والتنكر لسياسى ما من قبل الذين صنعهم بيديه ، جعل منهم وهم لا شىء على الإطلاق وزراء ، ونوابا وسياسيين مرموقين ، وغير مرموقين كما كان عقوق أعضاء حزب الشعب ، لاسماعيل صدقى رئيس حزب الشعب وكما كان نكران هؤلاء الأعضاء وتنكرهم لرئيسهم ، ولصانعهم اسماعيل صدقى باشا ٠٠ ولعل صدقى باشا - وهو السياسى العتيق - لم يشعر يوما ما بالأسى والأسف بل والحزن كما شعر يوم انفضاض نواب حزب الشعب من حوله ، وجحودهم لكل ما قام به من أجلهم وفى مقدمة ما قام به تزويره انتخابات برلمانية برمتها من أجل انجاحهم : ولعل صدقى باشا - وهو الذى ولى الوزارة ، أكثر من مرة ٠ لم يشعر يوما بالأسى ، والأسف ، بل والحزن كما شعر ، يوم استقالته ، أو اقالته من الوزارة ، عندما رأى أن كل من فى قصر فرج باستقالته ، أو اقالته ٠



وان كل من فى مصر مستبشر خيرا بمن جاء بعده كائنا ، من كان ذلك ، الذى جاء بعده : وكان صدقى باشا يعتقد مخلصا أنه أدى واجبه كأرور ما يكون الأداء تجاه حزبه ، حزب الشعب بل تجاه الشعب ذاته : وان كنت لا أدري ، أى شعب كان يعنى اسماعيل صدقى ، عندما راح يعدد فى مذكراته بعض مآثره على الشعب : يقول اسماعيل صدقى فى مذكراته : لا أرانى مسرفا اذا قلت ان فريق الاوتقراطية كان قد جرب عدة مرات فى الحكم ، فأبدى فيها عجزا ، وأوشك أن يلحق فى كل مرة بالبلاد وسمعتها ، ضررا بليغا ، ذلك انه لم يسبل فى الحكم السبيل المستقيم فقد شغل باستدامة أسباب النفوذ، والسלטان لنفسه ، وبتوفير وجوه المنافع لأنصاره والثار من خصومه ، عما يقتضيه الحكم، من توفر على النظر فى حاجات البلاد وضروب الاصلاح ، وتضحيتها فى سبيل اسعاد البلاد ورقيها ٠٠

ولا شك فى أن داء البلاد الوبيل كان فى ذلك الحين طغيان فئة اتخذت من الدعاية التى تنشرها بين الناخبين والنواب جميعا سبيبا محدودا للحكم والتحكم فان هى أقصيت عن الحكم حاولت استثارة عطف الجماهير بدعوى اضطهادها لدفاعها تارة عن استقلال البلاد ثم عن الدستور تارة أخرى ، فهى فى سبيل مصلحتها الخاصة كانت تصرف البلاد عن سبل الخير وتشغلها عن حل مشاكلها واصلاح شئونها ، لذلك رأيت أن مصلحة البلاد الكبرى تفرض

على القائمين على أقدارها أن ينسوا الماضى بما له ، وما عليه ، وأن يصدر دستور جديد تستفتح به صفحة جديدة فى تاريخها الحديث ، وإذا كانت الضرورات الجائئة الى انتهاج هذه السبل فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة ، ظاهرة إبدال دستور بدستور .

كان رئيس الديوان الملكى فى ذلك الحين المرحوم محمد توفيق نسيم باشا ، فلما رفعت الى جلالة الملك فؤاد مشروع الدستور الجديد وضع نسيم باشا مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد وعارض فى إصدارها على الصورة التى اقترحتها . ولكن الملك فؤاد لم يوافق على هذه الملاحظات ، وكان يميل الى استقرار الحكم وقد عز عليه أن يرى بلاده واقفة حيث هى يضيق العجز مصالحها وتقطع الحزبية الجانحة أوصالها ويهمل العمل فيها للإصلاح ولا تجد من يتولى شئونها بعزم ، وحزم ، ونزاهة ، للسير بها الى الامام فى حين نرى الأمم الأخرى - حتى الأمم التى هى أقل شأنا من مصر - تتسابق فى معالجة مشاكلها وتجد فى السير للرقى والمجد ، ولذلك ارتاح جلالته لهذا الدستور ، وشجعنى عليه فمضيت فيه واستطعت فى خلال الفترة التى حكمت فيها بعد صدور الدستور الجديد أن أقوم بأعمال هامة فى الإصلاح العام ، ما زالت آثارها باقية حتى الآن - سواء فى نواحى الإصلاح الزراعى ، كمشروعات الصرف والرى ، وتعليم المدن ، وإنشاء طريق الكورنيش بالاسكندرية أو فى الإصلاح الاقتصادى كمعالجة الأزمة الاقتصادية ، والعمل لتخفيض وطأتها فى مصر ، بعدة تدابير لا تزال باقية آثارها ولا يخفى أن الأزمة التى كانت قائمة لم تكن مصرية فحسب بل كانت أزمة عالمية لم يشهد العالم مثلها ، فعملت على الأخذ بيد السكان فقراء وموسرين ممن كان أثر هذه الأزمة واقعا عليهم أكثر من غيرهم . وهم المزارعون فعملت على إبعاد أيدي المرابين عنهم فأقرضتهم وجعلتهم يتخطون الأزمة بسلام ، وهنا يصح أن أذكر بنك التسليف الزراعى الذى أنشأته ، وكان رحمة بالفلاح المصرى ونقمة على المرابين وأكثرهم من الأجانب وقد دام أثره الطيب الصالح حتى وقتنا الحاضر .

وعن حزب الشعب يقول صدقى باشا فى مذكراته : أنا من الذين لا يميلون الى الحزبية ولا يحبون التقيد بالأحزاب ، ولذلك لم أنضم طوال حياتى السياسية قبل سنة ١٩٣٠ الى حزب ، ولم أؤلف حزبا وقد تألف حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن باشا ، واشترك فيه زميلى ثروت باشا ، وكلاهما كان صديقا حميما لى ، ومع ذلك لم أنضم اليهما ، ولم أشارك يوما ما فى عضوية هذا الحزب ولكن بعد تأليفى للوزارة ووضع دستور ١٩٣٠ ، وإعلان الانتخابات

لقيام برلمان جديد فى ظل هذا الدستور رأيت أنه لابد للوزارة من استنادها الى أغلبية برلمانية وقد كنت أومل أن يؤيدنى حزب الأحرار الدستوريين كما أيدنى حزب الاتحاد نظرا لصداقتى لأعضائه الذين شعروا بأنى سلكت الطريق القويم ، ومما يؤسف له أن المسائل الشخصية لعبت فى ذلك دورها الممقوت ، ولم يعمل حساب لما قلته باخلاص عندما توليت الحكم وهو « أنى عابر سبيل » .

ومن العجيب أن الباقيين من الأحرار الدستوريين ائتملوا مع الوفد وكانوا قد عانوا منه ما عانوه بحجة اننى اعتديت على دستور ١٩٢٣ وفاتهم أنهم هم الذين أجلوا الحياة النيابية وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم ديكتاتورى ، لذلك رأيت فى تلك الظروف أن أؤلف حزب الشعب ورثى فى أول الأمر ، أن يسمى حزب الإصلاح وقد انضم اليه عدد من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والمستقلين وقد ظفر هذا الحزب بالأغلبية فى الانتخابات وبقي مؤيدا لى طول بقائى فى الحكم على انه عندما استقلت من الوزارة وعهد بها الى دولة عبد الفتاح يحيى باشا تخليت عن رياسته ثم استقلت من عضويته ورأيت أن أعود الى طريقى فى البعد عن الحزبية والأحزاب .

ومن بين ما يعتقد اسماعيل صدقى باشا ، أن مما أذاه للشعب من خدمات أنه نجح فى تنازل الخديو عباس حلمى عن العرش ولم يكن الخديو ، قد أعلن تنازله عن حقه فى العرش ولم يعترف بالنظام الملكى القائم فى مصر ، حتى ٦ مايو ١٩٣١ . وقد كانت مشكلة عدم تنازل الخديو عباس حلمى عن حقه فى العرش فى مقدمة المسائل التى تشغل بال اسماعيل صدقى ، عندما تولى الحكم فى سنة ١٩٣٠ كما يقول فى مذكراته وقد فاتح صدقى باشا الملك فؤاد ، فى سعيه لحل تلك المشكلة وقد ابتهج لسعيه هذا الملك فؤاد ، وقال له « سر على بركة الله » . وتعدد المقابلات بين اسماعيل باشا ، وبين مندوب الخديو عباس حلمى باشا ، الذى كان قد جاء لزيارة مصر فى يناير ١٩٣١ موفدا من قبل الخديو لمقابلة اسماعيل صدقى . ولم يكن أحد يعلم بأنباء ذلك السعى الا الملك فؤاد ، واسماعيل صدقى ، ومندوب الخديو ، بل ان مجلس الوزراء لم يكن يعلم شيئا عن أمر هذا السعى ! الى أن نجح مسعى اسماعيل صدقى وجاءت وثيقة التنازل عن العرش ، موقعة من الخديو السابق عباس حلمى الثانى الذى أقر للملك فؤاد بن اسماعيل ، بأنه ملك مصر الشرعى والذى أعلن تنازله عن كل دعوى على عرش مصر ، وتنازله أيضا عن كل مطالبه ناشئة عن كونه كان خديويا لمصر أيا كان وجهها سواء عن الماضى أم عن الحاضر ، وعندما رفع اسماعيل صدقى الى الملك فؤاد وثيقة التنازل بعد عودة مندوبى الحكومة المصرية

بها من جنيف - أمين أنيس باشا ، المستشار الملكي ، الأستاذ بتسى بك المحامي ، يوسف جلاد بك رئيس الادارة الافرنجية بسراى عابدين ، وكان عبد الحميد بدوى ، هو الذى صاغ وثيقة التنازل تلك ، يقول اسماعيل باشا : « انه عندما رفع وثيقة التنازل الى الملك فؤاد مع خطاب شخصى من الخديو الى جلالته سر بهذه النتيجة وأراد - كما يقول صدقي باشا فى مذكراته - أن يعرب عن تقديره لشخصى الضعيف بالانعام على المرحومة السيدة حرمى بالوشاح الأكبر ، من نيشان الكمان ولما ذهبت لرفع آيات الشكر ، لهذا الانعام السامى وعلم بوجودها فى الحرمك ، انتقل رحمه الله اليها ، وقال لها : ان زوجك قد حاز كل أوسمة الدولة وقد فكرت أن أقدم لك وسام الكمال ليكون المكافأة التى أستطيع أن أقدمها اليه فى شخصك .

ويعود صدقي باشا ، فى صفحات أخرى من مذكراته ، ليكتب عن حزب الشعب والحزبية ، تحت عنوان : طلقت الحزبية : لم أكن أريد أن أولف حزبا ، أو أصبح رئيسا لحزب يوما من الأيام ، لاني لا أميل الى الحزبية وليس من طبيعتى التشجيع الشخص من الأشخاص ، ولو كان شخصى ، أو بفكرة من الأفكار ، الا اذا كنت مؤمنا بها ، ايمانا مطلقا ، عن كل غرض ، أو قيد من القيود . ولكن ظروف الحكم والحياة الدستورية اضطرتنى الى تأليف حزب الشعب لأستند الى تأييده بعد ما تخلى عنى جانب ذو شأن من حزب الأحرار ، وأنضم الى الوفد لمعارضتى ومحاربة دستور ١٩٣٠ حتى اذا تركت الحكم ، وسايرت التيار الحزبى بعض الوقت لمست أن لا فائدة من اتصالى بحزب معين ، واستقلت استقالة مسببة بينت فيها أن الحزبية فى مصر ، ليست من النوع الذى يتحقق منه للبلاد نفع ، لأنها عندنا ذات صفة شخصية ، أى أنها تتصل بالأشخاص لا بالمبادئ ، وذلك شأنها فى البلاد التى لم تنضج فيها الحياة النيابية ، ولم تستقر فيها مبادئ الحكم الديمقراطى حيث يجتمع الناس حول أشخاص لا حول مبادئ .

وقد كانت هذه هى حال بلاد اليونان فى زمن مضى بل لقد وصلت هذه البلاد فى ذلك الاتجاه ، الى أن كانت تسمى الأحزاب بأسماء رؤسائها والواقع اننا فى مصر ، لا نختلف عن ذلك فى شىء فالأحزاب عندنا أفراد جمعتهم وحدة حال ، أو صداقة ، أو ذكريات مشتركة أو أقسام من أحزاب انفصلت عن حزبها الأول لاختلاف فى وجهات النظر فكونوا من الأحزاب ، أحزابا ، ولست أدري لهذا كله من فائدة ، غير تلك التى تهىء للمتحمزين أسباب الحكم ، وأنبت اذا استعرضت جميع الأحزاب المصرية واستطلعت اتجاهاتها العامة لم تفز بأى فارق بينها ، واذا كان لى أن أبذل نصحا فهو أن تعمل الأحزاب ، على وضع

برامجها . وأن تعرض هذه البرامج على البلاد لتتكون حول الأحزاب جبهة مريديها العاملين على نصرتها ، وهناك من شئون الحكم مسائل كثيرة لابد أن يفهم الحكام اتجاه البلاد نحوها . فأننا في مصر لم نتكون لنا حتى الآن فكرة عامة تتعلق بكنه ما نريده من الاستقلال : هل هو استقلال مجرد ، عن الاتصال بالغير : أى ضيق في مراميه ، أم استقلال مبنى على التعاون مع باقى الدول ولم نكون رأيا في سياستنا الخارجية بعدما انقسم العالم الى كتلتين شرقية وغربية. ولم نحدد موقفنا من كل منهما ، أو نقرر أى الكتلتين هى الأصح للانضمام إليها لصيانة استقلالنا ، وتحقيق أهدافنا ، لم نفعل ذلك ، بل لم نكون خطة صالحة فى القضايا الاجتماعية وهى ذات خطر كبير فى الوقت الحاضر ، ولا فى القضايا المالية والاقتصادية وسياسة التعليم ، تلك القضايا التى هى مثار الأبحاث الدقيقة فى البلاد الأخرى وإنما الذى نراه من حكامنا هو الارتجال كلما عرض لهم شئ من هذه المسائل ، وأملئ كله فى الهيئة البرلمانية أن يكون لها من المران ومن الشعور بالواجب ما يدفعها الى نهج جديد تسير فيه على غرار البلاد الأخرى ، التى ترى نتائج بحوثها ومساعدتها الطيبة نحو رقى البلاد واسعاد الشعب .

وعن الصحافة يقول اسماعيل صدقى : ان الصحافة قوة تستطيع أن تبني وتستطيع أن تهدم ، واستطاعتها فى الهدم ، أشد منها فى البناء ، خصوصا فى بلد لم تنضج بعد النضج الكافى ولم يتعود التفكير الذاتى ، ولو أنه كان الى جوارى صحافة مؤيدة قوية لما استطاع خصومى أن ينجحوا فى محاربة دستور سنة ١٩٣٠ ذلك الدستور الذى بينت كيف وضع بعناية وروية ودقة ، والذى كان من أرقى دساتير العالم ، وأقلها عيوباً بالنسبة لدستور سنة ١٩٢٣ بل انه كان خاليا من تلك العيوب التى عانتها البلاد فى الماضى وتعانيها الآن ولكن خصومى استطاعوا أن يحاربونى بأقوى سلاح وهو الصحافة وقد كانت لهم صحافة ذات دعايات حزبية تنشرها فى البلاد ، وكانت حرة من كل قيد ، فأمكنها أن تشوه أغراض هذا الدستور الجديد ومبادئه الحققة ووجدت من قرائها من يصدق هذه الدعايات ، أو من يجاريها تحت أهواء السياسة وأقدار الظروف .

وعلى الرغم من هذا يمضى اسماعيل صدقى باشا فى مذكراته قائلا : رغم هذه الحرب الشعواء التى كانت تشنها الصحافة ويشنها خصومى فانى لم أعبا بذلك أثناء تواليتى الحكم لأنها كانت حربا حزبية أو قل انها شخصية لا تهدف الى المصلحة العامة بل تهدف الى مصلحة شخص ، أو مصلحة حزب ولو انها كانت

لوجه الوطن والمصلحة البلاد العليا ، بعيدة عن الشبهة لما أخذت هذه الصفة التي كانت تنسم بها طول مدة وجودى فى الحكم ، على اننى مكنت ثلاث سنوات أعمل لخدمة بلادى ومليكى ولنظام الحكم الجديد وكنت رئيسا للوزارة ووزيرا للمالية، ووزيرا للمداخلية . وقد حملت أعباء السياسة والادارة وشغلت نفسى ليلا ونهارا غير مدخر وسعا فى القيام بواجباتى ، وغير مشفق على صحتى ، حتى مرضت واعتكفت فى مينا هاوس ، وهنا برز المرحوم زكى الابراشى باشا وأخذ يبت نفوذه ويتدخل فى شئون الحكم ، والسياسة ، وسافرت الى أوروبا للاستشفاء فزاد نفوذ الابراشى باشا ، واتسع نطاقه ولما عدت من أوروبا وجدت الحالة لا تطاق . فاعتزمت الاستقالة ولكنى لما قابلت الملك فؤاد اذ ذاك ، رأيت من عطفه ورعايته ما جعلنى أعدل عن الاستقالة ، على أنه لم تمض الا فترة قصيرة ، حتى كانت أزمة تعيين حسين صبرى باشا وزيرا فى وزارتى . فقد رأتى أن يعين وزيرا للمالية ورأيت أن يعين فى وزارة المواصلات ، أو فى وزارة أخرى على أن يعين حافظ عفيفى باشا وزيرا للمالية ، فلم يصادف ذلك قبولا فرأيت أن أتخلي عن الحكم فى ٤ يناير سنة ١٩٣٣ بعد أن أدت واجبى لوطنى بالطريقة وبالسياسة التى كنت أراها خيرا للبلاد .

وأقف طويلا عند الكلمة التى وردت فى مذكرات اسماعيل صدقى باشا ، عن الصحافة وكونها كانت أقوى سلاح حورب به ، والحقيقة ان صحافة المعارضة لم تزدهر فى فترة من فترات التاريخ المصرى قدر ازدهارها فى السنوات الثلاث التى حكم فيها اسماعيل صدقى باشا من سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٣ ، وربما كان السبب فى ذلك ان رؤساء التحرير وكتابها لم يكونوا صحفيين محترفين ، وانما كانوا قادة سياسيين قبل أن يكونوا صحفيين : لقد قاد صحافة المعارضة لاسماعيل صدقى لفيف من خيرة الكتاب والسياسيين أمثال محمد الشاذلى ، محمد توفيق دياب ، فاطمة اليوسف ، عباس محمود العقاد ، د. محمد حسين هيكل ، حفنى محمود ، أحمد ماهر ، طه حسين ، وغيرهم ، وغيرهم . قدموا جميعا للمحاكمة مرات ومرات . دخل بعضهم السجون مرات ، ومرات . لم يضعفوا ، ولم يلبثوا ، فى أى وقت من الأوقات ، كانوا جميعا وبلا استثناء جنودا مضحين بكل ما يملكون فى سبيل العقيدة ، والمبدأ ، والرأى السياسى . ولعل لا أتهم بالمبالغة اذا ما قلت أن العصر الذهبى لصحافة الرأى ، كان هو العصر الذى حوربت فيه تلك الصحافة بأقوى الأسلحة ، وكان هذا العصر ، الذى سمت فيه تلك الصحافة الى أرفع درجات التضحية والفداء .

ولأن الفلك - كما يقال دوار - بفتح الدال وتشديد الواو المفتوحة - فان الكأس الذى شرب منه اسماعيل صدقى شربه - كله فيما بعد خليفته ، عبد الفتاح يحيى باشا كما يتضح فى الفصل التالى .

الفصل الثاني

الوفد يتصل بالانجليز والسراى

لاستبدال عبد الفتاح يحيى بتوفيق نسيم !!

● تعتبر وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) امتدادا طبيعيا لوزارة اسماعيل صدقى باشا ولكن بدون اسماعيل صدقى باشا نفسه .

الدستور الذى « ابتكره » اسماعيل صدقى باشا ، والذى استمدت منه وزارة اسماعيل صدقى باشا ، الوعى والقوة والسند القانونى ، هو نفسه الدستور الذى استمدت منه وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ، الوعى والقوة والسند القانونى .

البرلمان الذى تمخض عن ولادة ذلك الدستور والذى كان نتاج أول انتخابات مصرية مزورة ١٠٠٪/ والذى كان يقف الى جانب اسماعيل صدقى باشا ووزارته يمدهما بالعون « والتأييد الدستورى والبرلمانى » هو هو البرلمان الذى كان قد وقف الى جانب عبد الفتاح يحيى باشا ووزارته ، يمدهما بالعون والتأييد والسند الدستورى والبرلمانى .

والشخصيات السياسية والاقتصادية والاقطاعيون وكبار أصحاب رؤوس الأموال والعمد والأعيان وغيرهم وغيرهم ، الذين كان لهم ، فضل مؤازرة اسماعيل صدقى باشا ووزارته ، هم هم ، الذين لهم فضل مؤازرة عبد الفتاح يحيى باشا ووزارته .

والعمود الفقرى الذى كان يحرك اسماعيل صدقى باشا ووزارته ونظام الحكم فى عهده ونعنى به « الموازنة والمواهمة والملاءمة » بين اتجاهات دار المندوب السامى البريطانى وسراى عابدين والعمل على تحقيق كل ما يطلبانه من الوزارة

بشرط عدم اغضاب أى من السراى أو دار المندوب السامى البريطانى فى مصر .
هذا العمود الفقرى لذلك النظام هو نفسه العمود الفقرى لعبد الفتاح يحيى باشا
ووزارته ونظام حكمه . .

وليس معنى ذلك أبدا أنه لم تكن ثمة خلافات أو اختلافات بين اسماعيل
صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ووزارتيهما وأسلوبيهما فى الحكم . . .
فالواقع أنه كانت هناك عدة خلافات أو اختلافات عديدة بين الرجلين فى شخصيتيهما
وفى أسلوبيهما فى الحكم ، بل وفى أهداف كل من الوزارتين « الصندقية »
و « الفتاحية » - اذا جازت التسمية ! : اسماعيل صدقى باشا - كما هو
معروف - كان جريئاً على الشعب - حاداً فى معاملته للجماهير والأحزاب
السياسية ولكل القوى السياسية والاقتصادية بل والاجتماعية فى البلد . كان
اسماعيل صدقى - فيما يبدو لى - قد أسقط تماماً الشعب من حساب له ولم يضع
أمامه الا أن يرضى السراى ودار المندوب السامى ، ويحقق بعض أمور سياسية
واقتصادية رأى انها فى مصلحة الشعب من وجهة نظره : كان فى مقدمة أهداف
اسماعيل صدقى باشا ونظامه السياسى اضعاف أحزاب المعارضة وفى مقدمتها
الوفد المصرى ، لأنه كان يرى حقيقة أن الوفد المصرى هو العقبة الوحيدة الكبيرة
فى طريق الإصلاح والديمقراطية من وجهة نظره ، ولأن اسماعيل صدقى باشا
كان قويا وعنيفا ومتجبرا ، فان نظام حكمه وخاصة فيما تبقى من عام ١٩٣٠ ،
١٩٣١ ، ١٩٣٢ ظل متماسكا الى حد كبير بلا أمراض ، وبلا مظاهر ضعف واضحة
جلية . .

وكان عبد الفتاح يحيى باشا بعكس اسماعيل صدقى باشا : عبد الفتاح
يحيى حقيقة لم يكن رجلا جريئاً على الشعب ، لم يكن قد تولى الحكم وفى ذهنه
مخطط سياسى يستهدف اضعاف القوى السياسية والاجتماعية المعارضة لنظام
الحكم : عبد الفتاح يحيى كان قد بقى لديه أهل ولو صغير فى الشعب : كان
عبد الفتاح يحيى باشا - بعكس اسماعيل صدقى باشا - يخشى غضبة الشعب
ولذلك فهو لم يحاول منذ اليوم الأول لتوليهِ الوزارة أن يجارب الشعب فى
معارك سافرة كما هو الحال بالنسبة لاسماعيل صدقى باشا . . ولقد كان فى
مقدمة أهداف عبد الفتاح يحيى باشا ، وقد رأى فى صدقى باشا المثل والعبرة
ورأس الذنب الطائر ان أى نظام معاد للشعب وأهدافه لا يمكن أن يكتب له
الاستمرار والاستقرار مهما كانت القوة التى تسانده ، كان فى مقدمة أهداف
عبد الفتاح يحيى باشا استرضاء الأحزاب السياسية المصرية والعمل على كسبها
لتكون عوناً له فى المعركة التى أعلنها ضد اسماعيل صدقى باشا ، أو على الأقل

لتمسكت عنه وعن وزارته ، ولم تكن الظروف حقيقية مواتية لعبد الفتاح يحيى باشا ووزارته فان النظام غير الديمقراطي الذى كان قويا وعنيفا وعنيذا فى أيام اسماعيل صدقى باشا ، أيامه الأولى . هذا النظام قد ابتداء يضعف « ويمرض » ويتآكل من الداخل فى أيام عبد الفتاح يحيى باشا . ذلك ان كل التنظيم الدكتاتورية تكون فى أيامها الأولى قوية عنيفة سليمة متينة ، فاذا ما وجهت اليها ضربة قوية انهارت بسرعة ولا يمكن أبدا مهما بذلت تلك التنظيم من جهود أن تعود الى سابق « قوتها » وسلامتها ومثانتها ٠٠

ولقد كان فى مقدمة الأسباب التى أدت الى سرعة انهيار وزارة عبد الفتاح يحيى التى لم تستمر فى الحكم الا ثلاثة عشر شهرا ونصف الشهر ، ان المرض قد أخذ يشتد على الملك فؤاد وقد أدى اشتداد المرض على الملك ، وللملك صلاحيات كبيرة فى ظل دستور صدقى باشا ، ان عناصر غير مسئولة - كما هى العادة - انتهزت فرصة عدم قيام الملك بأداء مهامه فظهرت على السطح وتدخلت فى كل كبيرة وصغيرة من أمور وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ٠٠

ويقول فى تلك النقطة د . يونان لبيب رزق فى كتابه « تاريخ الوزارات المصرية » : انتهزت عناصر غير مسئولة فى القصر ، فرصة مرض الملك فاتخذت لنفسها صلاحيات لا يخولها ايها وضعها الوظيفى مما دفع المستر بيمترسون نائب المندوب السامى البريطانى فى القاهرة الى التدخل ليقدم طلبين محددين ، أولهما شغل منصب رئيس الديوان الملكى الذى كان شاغرا وقتذاك وحتى يتمكن البريطانيون من التعامل مع شخصيات مسئولة فى القصر على حد تعبيرهم . ثانيهما : اقالة وزيرين ممن عرفا بتبعيتهما الشديدة للقصر ، وبأنهما أدواته فى الوزارة ، ولا شك أن دوافع عديدة كانت وراء الجانب البريطانى فى تخليه عن سياسة الحياد التى التزم بها على امتداد سنوات عهد دستور ١٩٣٠ منها ما اتصل بضعف وزارة عبد الفتاح يحيى ومنها ذلك التدخل السافر من جانب القصر للسيطرة على الوزارة . ثم ما يترتب على ذلك ، وهو ما أقلق الانجليز فعلا من احتمال عودة الاضطرابات الشعبية وقد عبر عن ذلك أحد المسئولين البريطانيين فى القاهرة بقوله « من السهل دائما تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة لكن الاحتفاظ بحق الهدوء والسكينة لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة ، وكان واضحا آنذاك ان جو الهدوء والسكينة هذا ، على وشك التداعى نتيجة لعودة النشاط الوفدى فى مقاومة عهد دستور ١٩٣٠ فى صيف ١٩٣٤ ، فقد قام النحاس فى أغسطس بجولة فى كل من بور سعيد والاسماعيلية والزقازيق وتذكر التقارير البريطانية أنه قد ترتب عليها اضطرابات خطيرة . رد رئيس الوزراء ، على المطلب البريطانى بأن سأل المستر بيمترسون تأجيل بحث المسائل التى تضمنته متعللا فى ذلك بمرض الملك وبعدم ملائمة الوقت لبحثها ،

وفى هذا الوقت تصور القصر بدوره أنه يستطيع أن يجارس نوعا من الضغط على الانجليز ، شبيها بذلك الذى يمارسه الوفد . ذلك أن الوزيرين اللذين طلب الجانب البريطانى ابعادهما تقدما باستقالتيهما الا أن رئيس الوزراء أبى قبول هاتين الاستقالتين وطلب منهما البقاء فى الوزارة ثم اتبع ذلك أن أخذ القصر وحزب الشعب فى تنفيذ خطته بإثارة الجو ضد المطلب البريطانى باعتباره تدخلا فى شئون مصر الداخلية مما يتعارض مع استقلالها ، ومع ما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الا أن محاولة الاثارة هذه لم تنجح لأكثر من سبب :

١ - ان الوفد وهو الحزب القادر على تحريك المشاعر القومية رفض أى اسهام فيها ذلك أن تفاهما مسبقا كان قد تم بين الانجليز والحزب الكبير . وفى لقاء بين مكرم عبيد والسكرتير الشرفى لدار المندوب السامى اقترح الأول - مكرم عبيد - فرض حكومة برئاسة توفيق نسيم على الملك ، وبعد ذلك بأسبوع وفى لقاء بين النحاس والمستر بيترسون أكد زعيم الوفد أن حزبه لن يعترض على تدخل بريطانى لتشكيل حكومة برئاسة توفيق نسيم . وقد سمت صحيفة البلاغ الوفدية ما تدعيه حكومة عبد الفتاح يحيى باشا بأنه نهديد مزعوم من جانب الحكومة البريطانية لاستقلال مصر « البلاغ ١٠/٢٤/١٩٣٤ » .

٢ - ان صحيفة التايمز البريطانية ذات العلاقات الوثيقة بوزارة الخارجية لوحت للملك فؤاد مهددة بأنه يجب أن يتخلى عن سلطة الاوتقراطية وقد فهمت دوائر عابدين ما جاء فى مقال الصحيفة الانجليزية ووصل الأمر الى حد أن تواترت الاشاعات عن تبليغ بريطانى فى الطريق « البلاغ ١٠/٢٧/١٩٣٤ » دعا كل هذا القصر الى التراجع وتمت أولى الخطوات فى هذا الطريق عندما صدر الأمر الكريم بتعيين أحمد زيور رئيسا للديوان الملكى فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٤ ، وكان هذا التعيين بما عرف عن علاقات زيور الودية بدار المندوب السامى ما خفف من حدة الأزمة بعض الشيء وكما وصف مراسل الديلى هيرالد فى القاهرة بأنه انشاء عن موقف الصلابة وعدم التسليم الذى كانت تتخذه الحكومة والقصر « البلاغ ١٠/٢٩/١٩٣٥ » الا أن هذه الخطوة التى تصورها القصر ، وتصورتها الوزارة كافية لانهاء الأزمة لم تنظر اليها دار المندوب السامى نفس النظرة فقد ظل الجانب البريطانى مصمما على السير فى طريقه الى النهاية ومصرى على تنفيذ مطلبه الثانى بإبعاد من طلب ابعاده من الوزارة ، يدفعه الى ذلك اليقين بأن رأى العام المصرى لا يساند الوزارة والقصر ، وعلى حد تعبير مراسل التايمز فى القاهرة أنه لم يحدث قط من قبل فى تاريخ العلاقات المصرية ، البريطانية أن أتيحت فرصة كهذه للحكومة البريطانية لعمل شيء يطابق أتم المطابقة احساس

المصريين ويضع العلاقات بين الأمتين على قاعدة تبعث على الرضى ، كما يدفعه فى نفس الوقت الشعور بأن استمرار التدخل فى المسألة أقل خطرا على السياسة البريطانية من الاستمرار فى حيادها الذى احتفظت به خلال الحقبة السابقة .

يضاف الى ذلك المخاوف التى انتابت دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة عن احتمالات وفاة قريبة للملك فؤاد ، الذى كانت صحته فى تدهور مستمر آنذاك مما رأت معه أن عليها أن تواجه الموقف قبل تلك الوفاة لا بعدها وتمت بالفعل الاستجابة للمطلب الثانى بأن وضع الوزيران المطلوب ابعادهما استقالتهما أمام الملك وتصور القصر انه قد نجح بهذا فى تجاوز الأزمة ، ففى لقاء بين زيور والمستتر بيترسون فى ٣ نوفمبر تساءل الأول عما اذا كان ما تم بالاستجابة للمطالب البريطانية قد أدى الى حل الأزمة ولدهشته كانت الاجابة بالسلب فلم يعد يرضى البريطانيون أقل من استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى باشا وتشكيل وزارة برئاسة توفيق نسيم وهو ما أفضى به المستر بيترسون صراحة فى هذا اللقاء . من جانب آخر فان عبد الفتاح يحيى رفض أن يطلع القائم بأعمال المندوب السامى على أسماء المرشحين لمجلس الوصاية على العرش وأخذت دار المندوب السامى تتلمس المنفذ على الوزارة وتتهمها بأنها شجعت على استعمال اللغة العربية فى المحاكم المختلطة ، وأنها قررت حق القضاة المصريين فى رئاسة بعض الدوائر فى تلك المحاكم وانها رفضت تعيين موظف بريطانى كبير فى وزارة المعارف العمومية وأنها حلت قومسيون بلدية الاسكندرية وأغلب أعضائه من الأجانب ، ولم يكن هناك مناص على ضوء كل تلك الظروف من تقديم الوزارة لاستقالتها فى ٦ نوفمبر بعد أن أشارت فى خطاب الاستقالة الى تدخل الانجليز بقولها : « انه فى الشهر الأخير والمصريون جميعا يضرعون الى الله أن يتم لجلالتكم أسباب الصحة أبلغت رغبات للحكومة البريطانية لا يسعنى قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد » ، وقبل تلك الاستقالة فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ .

ويقول د . محمد حسين هيكل فى مذكراته : ان وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ألقت لجنة للتحقيق فى مسألة كورنيش الاسكندرية وهو الكورنيش الذى يرجع فضل انشائه الى اسماعيل صدقى باشا ، هذا « الكورنيش » البديع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط من قصر رأس التين الى قصر المنتزه ، وقد أشار جلالة الملك فؤاد على صدقى باشا بأن يقيم هذا الكورنيش فوضعت رسموه وطرحت عملياته فى المناقصة ورست على المقاول داتشارو وطلب اليه أن يتمه فى عامين اثنين وجرى العمل فى الكورنيش ليل نهار ، وتم فى موعده لكن الأقاويل تناثرت هنا وهناك بأن صدقى باشا وغير صدقى باشا من الموظفين المتصلين بهذا العمل

قد أفادوا لأنفسهم بسببه ، وأن مخالفات جسيمة لما يقضى به القانون المالى وغير القانون المالى قد ارتكبت أثناء القيام به وأيسر ذلك أن المفاوض أقام فيما ردده هذه الاشاعات قصورا وأصلح مساكن فى مقابل ضئيل يكاد يكون غير معقول أو غير معقول بالفعل » .

تولت اللجنة التحقيق وبدأ الناس ينقلون من أنبائه أمورا نابها النزاعة كل الإباء ، أكان ما تنقله الناس بعد ذلك صحيحا ؟ أم كانت اللجنة متأثرة فى تحقيقها بالجو السياسى الذى قضى بتخلى صدقى باشا عن ولاية الحكم ؟ . لقد مال الجمهور أول الأمر لتصديق كل ما كان يسمعه وما كانت الصحف تنقل الكثير من أنبائه فلو أن شيئا منه لم يكن صحيحا فما بال صدقى باشا قد أعفى من منصبه ، وقد كان البرلمان القائم بمجلسيه من صنع يديه . لكن البرلمان كان فى عطلة حينذاك وهل ترى لو أن هذا البرلمان لم يكن فى عطلة ، أكان ذلك يغير من مجرى الحوادث شيئا ؟ فقد حل مجلس النواب خلال السنوات الثمان التى انقضت من يوم بدأت الحياة الدستورية أربع مرات . عطل أثناءها خمس سنوات وفى هذه السنوات الثمان لم تطرح من جانب النواب مسألة الثقة بالوزارة قط مع أن ثمانى وزارات استقالت أو أقيمت فى السنوات الخمس التى خلت قبل ولاية صدقى باشا . لم يفكر الجمهور فى مسألة الكورنيش بل مال أول الأمر الى تصديق كل ما كان يسمعه ، ثم هدأت الحدة حين طال بالجنة التحقيق المطال ، وحين أيقن الناس أن الأمر أدنى الى أن يكون حرب أعصاب لن ترتب عليه نتائج حاسمة . الا أن تتناول بعض الموظفين بالاحالة الى المعاش ! » ثم يقول د . هيكمل وهو يصور أبداع تصوير مجلس نواب صدقى وعبد الفتاح يحيى : كانت أغلبية مجلس النواب الساحقة من حزب الشعب .

وكان صدقى باشا رئيسا لهذا الحزب فلما استقال صدقى باشا اذا بأعضاء حزب الشعب جميعا ينفضون من حول منشئه واذا صدقى باشا يجد نفسه وحيدا لا يؤيده أحد ولا يجد من يعتمد عليه الا نفسه ، بل لقد اختار الحزب عبد الفتاح يحيى باشا لرئاسته وان شئت فقل ان عبد الفتاح يحيى باشا اختير لرئاسة الحزب كما اختير لرئاسة الوزارة فهرع اليه الأعضاء الذين تولتهم الحيرة يوم استقالة صدقى باشا ، وجعلوا يتساءلون الى أين يولون وجههم ولم يكن عبد الفتاح يحيى باشا ليخضع نفسه بشئ من هذا ، فقد ذكر غير مرة بعد سنين من هذه الحوادث ان جماعته من أعضاء الحزب ذهبوا اليه يتحدثون فى أمر من الأمور على نحو لم يعجبه فصاح بهم كى يدعوه وشأنه فهو يعلم كيف انضموا الى الحزب وكيف ناصروه فى انتخاب الرئاسة ، ولم يجسد

هؤلاء الاعضاء ما يجادلون به الرجل . ولم يفكر أحد منهم فى ترك الحزب خوفاً ما قد يترتب على ذلك فى جاحه ومصالحه . . . ويقول د . هيكىل ان عبد الفتاح يحيى فكر أن يجعل صلتته بالأحزاب المعارضة صلة مودة وتفاهم ، وكان جلياً ان الذين رسموا هذه السياسة اعتقدوا أن المعارضة وهنت قوتها بعد أن نفذ دستور صدقى باشا . وانعقد برلمانه دورتين كاملتين وان من المستطاع خلق جو من التفاهم ينتهى الى التسليم بالأمر الواقع من قيام هذا الدستور أو ينتهى على الأقل الى خلق جو من الشقاق بين الهيئات المعارضة بهذا النظام . ويكفل بذلك بقاء الدستور كما صدر رغم ما كان من عنف المعارضة التى قامت ضده أول صدوره .

وعن خلاف عبد الفتاح يحيى باشا مع المندوب السامى البريطانى يقول د . هيكىل : خلق عبد الفتاح باشا بينه وبين المندوب السامى البريطانى مشكلة « بروتوكول » أول ما عاد سير برسى لورين من انجلترا بعد انتهاء اجازته فأى الرجلين يبدأ الآخر بالزيارة ! أهو رئيس الوزارة المصرية الجديدة ؟ أم هو المندوب السامى ؟ ولا أظن عبد الفتاح باشا خلقها لغاية سياسية أو أراد بها أن يظهر للرأى العام على أن بينه وبين الانجليز من الخلاف ما يدفع هذا الرأى العام للاعجاب به ومناصرته فعبد الفتاح يحيى باشا رجل صريح طيب القلب ، قلما يعرف المناورة السياسية ، وهو الى جانب ذلك رجل حساس فى كل ما يتعلق بالكرامة الشخصية حساسية تزيد على المألوف عند غيره من السياسيين ، كما أنه أكرمهم على نفسه وعلى الناس ، وقد أراد قوم أن يخلقوا من هذا الخلاف موضع عطف على الرجل ، لكن الجو العام لم يساعد على خلق هذا العطف لاقتناع الجمهور برضا الانجليز عن السياسة القائمة يومئذ فى مصر ، وبأن هذا الخلاف أيا كان مرده لا علاقة له بمصلحة الدولة ولا بمطالب مصر ، لهذا تناول كثيرون ما حدث بالتندر ولم يتغير اتجاه الرأى العام نحو الوزارة فى كثير أو قليل .

وعن المحاولات التى بذلها عبد الفتاح يحيى باشا لارضاء الأحزاب المعارضة ، وفى مقدمتها حزب الأحرار الدستوريين يذكر د . هيكىل ، ان عبد الفتاح يحيى باشا اختار موظفاً جعل يتردد علينا وينقل اليينا أحاديث عبد الفتاح باشا ، وتقديره لنا . وحفظه مودتنا وينقل اليينا فى نفس الوقت من أنباء الوزارة ما نستفيد منه صحفياً . . . ويذكر د . هيكىل ان حزب الأحرار الدستوريين ، لم يغير اتجاهه فى معارضته لوزارة عبد الفتاح باشا لكن رسول عبد الفتاح باشا اليينا لم ييأس من مواصلة حديثه معنا ولعله كانت له فائدة من اطالة هذه المحادثات على أنه بينما كان يوماً عند الباب الداخلى للحزب والسياسة يتحدث

دعى اذ أقبل محمد محمود باشا فلما رآه قال له فى صراحة : هل يظن عبد الفتاح يحيى باشا انه يكسبنا ؟ بلغه عن لسانى انه يطلب المحال ، واننا لن نغير خطتنا أو نعدل عن سياستنا » . كانت هذه الكلمة فصل الخطاب عند هذا الوسيط ، وان تردد بعدها علينا ثم باعد بين زيارته ثم انقطع فلم نعد نراه . . . ويقول د . هيكىل انه كان قد قام بحملة فى السياسة بالغة غاية العنف ضد التبشير والمبشرين ، وكان محمد باشا محمود قد آثر أن يتنحى الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى عن رئاسة تحرير السياسة وأن تسند الى حفى بك محمود شقيق محمد باشا ، وكانت النيابة قد بدأت تحقق معى فى هذه الحملة . . لم أجد فى التحقيق ما يمنعنى من أن أتابع حملتى الصحفية العنيفة على هذه الحملة التبشيرية الاليمة وأن ألقى على ادارة الأمن العام الأوربى فى وزارة الداخلية المصرية تبعيتها ، واستمر الحال شهورا دعت أثناءها الى النيابة غير مرة ، فلما استقالت وزارة صدقى باشا ، وخلفتها وزارة عبد الفتاح يحيى انتهت الحملة التبشيرية ورأت النيابة أنها فرغت من التحقيق فجعلت تراجعها زمنا الى أن انقطع كل رجاء فى التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوزارة . وبعد زمن غير قليل من انقطاع هذا الرجاء رفعت النيابة الدعوى علينا ، حفى بك محمود وأنا أمام محكمة الجنايات بتهمة أننا نحرض أهل الأرياف المختلفة بعضهم ضد بعض وتأجلت القضية غير مرة قبل أن تنظر ويحكم فيها . .

ويقول د . هيكىل : ان الانجليز شعروا بأن عليهم مسئولية موقف التأييد لوزارة ليست نزاهتها فى الحكم فوق مستوى الشبهات ، أو هكذا قالوا على لسان صحفهم ، على الأقل ، ولعلمهم شعروا كذلك بأن الأحوال الدولية فى أوربا تنطور تطورا تقتضيهم كسب مودة الشعب المصرى ولا سبيل الى كسب هذه المودة ونظام الحكم الذى حاربه هذا الشعب قائم ، والبرلمان الذى انعقد تنفيذا لهذا النظام قائم كذلك ، لابد اذن من أن يظهروا على مسرح السياسة المصرية فى مظهر الغاضب لنزاهة الحكم ، وأن يجعلوا ظهورهم هذا محسوسا ، عند الشعب وأن ينهى تدخلهم هذه المعركة التى ظلت قائمة بين دستورين أربع سنوات حسوما ، وليس حتما أن تنتهى المعركة الى انتصار حاسم لأحد الدستوريين بل حسب التدخل البريطانى ، أن ينحى الدستوران معا من الميدان . ثم لينظر الفريقان المتخاصمان من المصريين ما تتمخض عنه الأيام وليرقب الانجليز تطور الحوادث ليرتبوا عليها من النتائج ما يتفق وسياساتهم الدولية فى أحوال العالم الدقيقة يومئذ . ويقول د . هيكىل فى مكان آخر من مذكراته ، بعدما تحدث عن ظهور هتلر وموسولبنى وتلبد الأجواء الدولية وضرورة استعداد بريطانيا لأية حرب محتملة . يقول د . هيكىل ، ومصر تتوسط العالم وقناة السويس تربط الامبراطورية فلابد من كسب صداقة الشعب المصرى مع الاحتياط كى

لا يكون ثدن هذه الصداقة باعظا ، ومع التمهيد لتغيير السياسة التي أدت الى ضياع هذه الصداقة ٠٠ وهذا التمهيد يسير ، وطريقه التقليدى نقل ممثل انجلترا فى مصر . واحلال غيره محله وتلك سياسة قديمة عبر عنها عمر بن الخطاب فى الصدر الأول للاسلام بقوله : « هان أمر أصلح به قوما ان أبدلهم أميرا مكان أمير » وقد ترجمت السياسة البريطانية هذه العبارة فى علاقاتها مع مصر ، بما يشابهها فىان عليها لتصلح ما فسد من سياستها فى مصر أن تبدل فى مصر ، ممثلا مكان ممثل ، وكما فعلت حين أحلت سير برسى لورين محل لورد لويد

نقلت سير برسى لورين وعينت مكانه سير مايلز لامبسون مندوبا ساميا لها فى مصر . لكن سير مايلز لم يكن ليحضر فيتولى منصبه على ضفاف النيل قبل نهاية تلك السنة . سنة ١٩٣٤ ، ولما كانت الحكومة البريطانية تستعجل التعديل فقد ندمت مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية مستر بيترسون ليتولى بحث الموقف والاشارة بالتعديل الواجب على أساس هذا البحث ، ولما كان الوقت لا يزال ضيقا اذ كنا فى النصف الأخير من شهر سبتمبر فلم يكن بدار المندوب السامى من الموظفين ذوى المكانة غير مستر جرافنى سميث مساعد السكرتير الشرفى بالدار فى ذلك الحين ولقد دأب مستر جرافنى على أن يستطلع رأى معارفه وأصدقائه من المصريين ليقف على اتجاه رأى العام فى البلاد قدر المستطاع . وكنت أعرف مستر جرافنى سميث معرفة جيدة وان لم أكن من أصدقائه وقد أراد زعماء الحزب عندنا أن يلقوا على اتجاهات الانجليز فى سياستهم الجديدة ورغبوا الى فى الاتصال بالرجل على أعرف منه ما سيحدث

وقابلته غير مرة ، وكنت أكثر الأحيان أجد بعض أصدقائى أو معارفى خارجين من عنده ساعة قدومى أو ذاهبين لمقابلته ساعة خروجى . وانى لأذكر كلمة له ذات مغزى فقد أشرت مرة فى حديثى الى أن سياسة القصر فى ذلك الوقت تحمل معظم التبعية ما وصلت اليه علاقات مصر وانجلترا وان من الخير عدم الامعان فى تأييد هذه السياسة وكان جواب جرافنى : من السهل دائما تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة فى البلاد لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة وجو السكينة هو الذى يعيننا اليوم وأعتقد ان ما وصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم فى التفكير على كل اعتبار سواء كان جل أصدقائنا يريدون أن يلقوا على اتجاه المندوب السامى بالنيابة فيمن يؤلف الوزارة الجديدة ، ولعل هذه كانت المسألة الجوهرية فى نظرهم وقد شاع فى بعض الأوساط ان على باشا ماهر ، سيعهد اليه بتأليفها فلم ينل ذلك ارتياح كثير من السياسة لما كان معروفا من اتصال على باشا الوثيق

بالقصر ويظهر ان اختيار من يتولى تنفيذ السياسة الجديدة قد استغرق زمنا غير قصير ، ثم ان الأمر استقر أخيرا عند اختيار توفيق نسيم باشا الذى كان رئيسا للديوان الملكى غير مرة ، وصدر الأمر الملكى اليه بتأليف الوزارة فالفها فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ .

ويلاحظ - د. هيكل - ان وزارة عبد الفتاح يحيى باشا كانت على علم بأن البحث يجرى فى دار المندوب السامى لتغييرها وأنها كانت واثقة من أن هذه التغيرات لا محالة عما قريب ، مع ذلك ، لم تفكر فى تقديم استقالتها وفى التخلي عن مناصب الحكم الى أن تألفت الوزارة الجديدة وقد يبدو هذا غريبا لا يفسره الا أمل الوزارة فى أن تحقق المسامى فتظل فى الحكم وليس من شك فى أن الأكرم لأية وزارة فى مثل هذا الموقف أن تستقيل فاذا رفضت استقالتها كان بقاؤها فى الحكم بعد ذلك أهون الكراهتها ، لكن هذا التقليد الذى يدعو كل وزارة الى البقاء فى الحكم حتى اللحظة الأخيرة قد لوحظ فى كثير من الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور ، ثم لوحظ بعد قليل من نفاذه ، واذا دل على شيء فعلى أن الوزراء يرون أنفسهم موظفين لا يتركون مناصبهم الى أن يفصلوا أو يحالوا الى المعاش : كانت الوزارات بين أن تقال ، وأن تستقيل مخافة أن تقال وهى لم تكن تستقيل خوف الاقالة الا فى اللحظة الأخيرة !

وعن وزارة عبد الفتاح يحيى يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : ان هذه الوزارة أصدرت مرسوما بوجوب حلف الوزراء يمين الولاء والاخلاص للملك والوطن قبل أن يتولوا أعمالهم ولم تكن هذه اليمين مما يوجب الدستور ولا كان الوزراء يقسمونها من قبل وانما نص الدستور فقط على اليمين التى يقسمها أعضاء البرلمان ثم يقول : أدرك الانجليز مبلغ ضعف الوزارة وانفصالها عن الشعب وخذلان الشعب اياها ومبلغ تداعى النظام الذى ابتدعه صدقى باشا فأخذوا يستهينون بها وبكرامتها وزاد استعلاؤهم على البلاد فى عهدها ، وتعددت مظاهر هذا الاستعلاء ففي أكتوبر ١٩٣٤ زار المستر موريس بيترسون المندوب السامى البريطانى بالنيابة مبنى البوليس والمطافى بالقاهرة وأخذ يستعرض قوات بلوك الخفر محوطا بمظاهر التفخيم والتكريم ، فكانت هذه الزيارة لطمة شديدة للوزارة . ولم يقف التدخل البريطانى عند هذا الحد ، بل تفاقم واستفحل ،

وبلغ الذروة بمفاتيحة المستر بيترسون يحيى باشا فى شأن مرض الملك وتلميحه الى أن هذا المرض يستدعى تعيين قائمقام له يتولى سلطته أثناء مرضه وزاد فى هذا التدخل فطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء فى حالة وفاة الملك وتدخل الانجليز أيضا فى المناصب الكبرى بالاسراى ولمحوا الى

رجوب تعيين رئيس للديوان المنكى وكان هذا المركز شاغرا منذ استقال منه محمد توفيق نسيم باشا فى أغسطس ١٩٣١ فى عهد وزارة صدقى باشا

فاستجابت السراى الى طلبهم وعين أحمد زيور باشا رئيسا للديوان فى أواخر أكتوبر ١٩٣٤ ، كما اعترضوا على بقاء السنيور فيروتشى الايطالى كبير مهندسى القصور الملكية فى منصبه ونسبوا اليه انه يعمل لحساب دولته ، واعترضوا عامة على النفوذ الايطالى فى القصر واذا هان شأن الوزارة الى هذا الحد ، وهان كذلك شأن الملك لم ير عبد الفتاح باشا بدا من تقديم استقالته وكان الملك راغبا فى هذه الاستقالة لانه شعر بالمرارة منذ توالى الاعتداء على كرامته ورأى أن يسلك سبيلا جديدا فى الحكم ، بأن يتقرب الى الشعب بعد أن غاضبه طوال السنين السابقة . .

عن وزارة عبد الفتاح يحيى باشا يقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر فى كتابه محنة الدستور : كان تعيين عبد الفتاح يحيى رئيسا للوزارة شبيها بتعيين زيور باشا رئيسا للوزارة فى عام ١٩٢٤ ايدانا بأن الحكم أصبح خالصا للسراى وأنه الخطأ آخر شبيه بخطأ اسماعيل صدقى ومحمد محمود هذا الخطأ الذى ارتكبه عبد الفتاح يحيى بقبوله منصب رئاسة الوزارة وهو عارف ألا أنصار له فى الشعب ، وهو عارف أكثر من ذلك ان الحزب الذى اعتمد عليه اسماعيل صدقى لم يغن عنه شيئا ، ولم يحميه من بطش السراى وهو مع ذلك حزب لا وجود له الا فى أروقة مجلس النواب بالقاهرة : وما يزيد فى خطأ عبد الفتاح يحيى أنه رأى من قبله مصارع أحمد زيور ومحمد محمود واسماعيل صدقى ، ورأى كيف عوёл كل منهم وكيف نزع من كرسيه لا لشيء الا لانه لم يسر فى شوط الخضوع الى النهاية أو لانه أصبح ثقيل الظل ، عند بعض الموظفين فى السراى .

ويقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر أيضا : ان تدخل الانجليز فى أيام عبد الفتاح يحيى كان عنيفا فى هذه المرة : لم يكن بالرأفة التى اعتادوها ولا بالأسلوب المغطى الذى ألفوه . بل كان فى شيء من الخشونة والصرامة ، وعن مستر بيترسون الانجليزى قال : تعمد بيترسون احراج السراى على صورة غير مألوفة فتقدم اليها بطلبات عديدة تتعلق بصحة الملك وتعيين قائمقام يتولى سلطته فى أثناء مرضه وحملوا فى صحافتهم حملة شديدة على السراى وعلى الملك وأشاروا الى ثروته ، وتقدموا الى السراى بطلبات تتعلق بتربية الأمير فاروق

وأشاروا برسالة الى انجلترا . فأرسله الملك مكرها وبدأ ان الأمور تسيير في اتجاه لا يرضى السراى ولا يتفق مع سياستها وانحنت السراى للعاصفة كعادتها. وكان هناك عرض مستكن وراء تصرفات السياسة البريطانية يتصل بقفاق الأفق الدولى وكيف ان بريطانيا رأت أن تقرر الأمور في مصر على أساس شعبى ومن هنا كان انصرافها الظاهرى عن السراى واتجاهها الى الوفد والكتلة الشعبية .

وبالرغم من تغير السياسة البريطانية بزاوية ١٨٠ درجة وبالرغم من أفول نجم السراى الى حد ما ٠٠ وبالرغم من أن تغييرا جذريا قد طرأ على سياسة السراى وسياسة دار المندوب السامى البريطانى أدى الى تطورات حاسمة . الا أننا لن نتحدث عن تلك التطورات قبل أن نقول كلمة أخيرة فى اسماعيل صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ونظاميهما المعادى للشعب والذى نخره « سوس » الفساد من الداخل كما سنرى !!

الفصل الثالث

اسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى فى قفص الاتهام

● كانت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا « ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ » أشبه ما تكون بالمرض الذى انتابته العلل والأمراض : وقد ظل يقاوم ، ويقاوم ، الى أن قضى ولما يتجاوز بعد من العمر أربعة عشر شهرا : كانت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا قد ورثت عن وزارة اسماعيل صدقى باشا كل ما منيت به تلك الوزارة من علل ، وأمراض ومشاكل وصعوبات داخلية ، وخارجية ثم أضيفت اليها - فيما بعد - مشكلة اسماعيل صدقى باشا نفسه الذى ظهر انه من أعدى أعداء عبد الفتاح يحيى باشا ووزارته .

وقد « برزت » فى عيد وزارة عبد الفتاح يحيى باشا قضايا صحفية هامة كانت - بلا جدال - من أهم القضايا الصحفية والسياسية فى تاريخنا الحديث وكانت الأحكام الصادرة فى تلك القضايا - بحق - مفخرة من مفاخر تاريخنا الصحفى والوطنى ، بل مفخرة لتاريخ الحرية والأحرار فى العالم كله .

وفى مقدمة تلك القضايا قضيتا نزاهة الحكم اللتان شغلتا الرأى العام المصرى ، بل والرأى العام العربى أكثر من عامين وكان المتهم فى هاتين القضيتين حفى مصطفى محمود بك - شقيق محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين وأحد رؤساء الوزارات السابقين - بصفته رئيسا لتحرير جريدة « السياسة » لسان حال حزب الأحرار الدستوريين بعد ان حيل بين د. محمد حسين هيكل فى أن يتولى رئاسة التحرير لاتهامه فى بعض القضايا الصحفية والحكم عليه فى احداها : كانت قضيتا نزاهة الحكم أخطر قضيتين سياسيتين عرفتاهما مصر حتى تاريخ الحكم فى هاتين القضيتين - ٢١ مايو ١٩٣٥ - كانتا أخطر من

قضية مقتل السيرلى ستناك سردار الجيش المصرى والحاكم العمام للسودان ، وقضية الخطابات المزورة وقضية القنابل والقضايا الصحفية العديدة التى قدمت لمحكمة الجنايات خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة : كانتا - بلا جدال أو نزاع - أبرز ما شهدت مصر فى عهدهما الأخير من هذه القضايا جميعا ، ويرجع ذلك - كما قالت صحيفة السياسة - من غير شك الى عوامل عدة أهمها ما يأتى :

● شخصية المتهم واتصاله الوثيق بحزب سياسى محترم له رأيه وله خطره .

● شخصية من تناولتهم هذه القضية - أو بعبارة أخرى من تناولهم قلم رئيس تحرير السياسة وقد رأينا بينهم رئيس وزارة هو عبد الفتاح يحيى باشا ووزراء ثلاثة هم أصحاب السعادة : ابراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك : وعبد العظيم راشد باشا ومقاولا كبيرا هو سعادة أحمد عبود باشا .

● شخصية الشهود الذين سمعت أقوالهم فى القضية ومن بينهم رئيسا وزارة سابقان هما صاحبا الدولة محمد محمود باشا واسماعيل صدقي باشا ووزراء سابقون حاليون من بينهم حضرات أصحاب السعادة محمد شفيق باشا على ماهر باشا : وعبد المجيد عمر باشا وحسن صبرى (بك) وغيرهم من ذوى الشخصيات سواء من سمع منهم فى تحقيق النيابة أو أمام محكمة الجنايات .

● تشعب الوقائع موضوع المحاكمة

● الأدوار التى مرت بها القضية والتى يمكن تلخيصها فيما يلى : اجراءات النيابة الشاذة فى التحقيق ورفضها ضم الملفات ، التى طلب الأستاذ حفى بك ضمها وسماع الشهود ، الذين طلب سماعهم . . اسراعها فى التحقيق بطريقة لم يسبق لها مثيل حتى فى أيام العيد ، وهى عطلة رسمية كان يجب أن تحترم خصوصا وان التحقيق كان مؤجلا الى ما بعد العيد : سرعة عرض القضيتين على محكمة الجنايات واصرار النيابة على الاسراع ، فى نظرهما ، ومعارضتها فى أى تأجيل : معارضة النيابة الشديدة امام المحكمة فى ضم الملفات أو سماع الشهود ، عرض القضيتين أولا ، على دائرة صاحب العزة نجيب بك سالم وتأجيلهما بعد ذلك ونظرهما امام دائرة حاضرة صاحب العزة مصطفى بك حفى : تنجى دائرة نجيب بك سالم عن نظرهما ، واحالتهما الى دائرة صاحب العزة ، عبد الوهاب بك فهمى : رفض المحكمة فى بادى الأمر سماع بعض الشهود ، وانسحاب المحامين ،

عن الأستاذ حنفى بك من الجلسة ، ورد أحد أعضاء الهيئة . . تنحى المستشار طاهر محمد بك وندب نجيب مرقص بك بدلا منه : الدور الجديد الذى دخلته القضيتان عند نظرهما ، أمام الدائرة الجديدة وما كان من تعديل قانون العقوبات فيما يختص بجرائم النشر : قرار الهيئة الجديدة بسماع الشهود وضم الملفات والقضائع والمخازى التى كشفت عنها شهادة الشهود والملفات التى ضمت : كل هذه العوامل كانت من غير شك أكبر باعث على اهتمام الرأى العام بهاتين القضيتين واقباله على تتبع ما يدور بشأنهما خصوصا وان الوقائع التى كانت موضوع المحاكمة كانت وقائع تمس نزاهة الحكم . الذى كان قائما فى العهد الغابر البغضى .

أما المقالات التى كانت موضوع المحاكمة فهى كثيرة نشرتها جريدة « السياسة » فى أوقات مختلفة خلال وزارة عبد الفتاح يحيى باشا من بينها :

القضية الأولى :

١ - على بك المنزلاوى وهل دفع الضرائب العقارية المستحقة عليه من ثلاث سنوات « السياسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٣ » .

٢ - « معادلة ومتوالية » : صدقى باشا - دنتمارو - ابراهيم فهمى - كريم باشا - أحمد عبود باشا « السياسة أول مارس ١٩٣٤ » .

٣ - المفاول عبود باشا وجريدة السياسة « السياسة ٥ مارس ١٩٣٤ » .

٤ - نزاهة الحكم : مخالفات خطيرة لشروط ثورنيكروفت فما قول وزارة الأشغال « السياسة ٦ مارس ١٩٣٤ » .

٥ - وماذا بعد السكوت عن العطاءات التى تمت بلا مناقصة وما سألنا عنه من أمور يندى لها جبين النزاهة خجلا « السياسة ٧ مارس ١٩٣٤ » .

٦ - سكوت طويل وإيل الظالمين أطول « السياسة ٨ مارس ١٩٣٤ » .

٧ - حول المعادلة : خطاب صدقى باشا الى عبد الفتاح يحيى باشا عن علاقة ابراهيم فهمى كريم باشا بأحمد عبود باشا « السياسة ٨ مارس ١٩٣٤ » .

٨ - نزاهة الحكم ١ - عطاءات بلا مناقصة قيمتها ٢٥٠ ألف جنيه .

٢ - مخالفات خطيرة لشروط ثورنيكروفت فما قول وزارة الأشغال « السياسة ١٤ مارس ١٩٣٤ » .

٩ - معادلة ، ومتوالية ما هو موقف عبد الفتاح يحيى باشا بعد أن عرف عن كريم باشا تفاصيل جديدة يقتضيها حديث دولة عبد الفتاح باشا « السياسة ١٧ مارس ١٩٣٤ » .

١٠ - معادلة السياسة : عبود - كريم - صدقي - دانتمارو « السياسة ١٣ مارس ١٩٣٤ » .

١١ - معادلة السياسة : ضرورة تأليف لجنة تحقيق مستقلة لتحقيق الوقائع التي وردت بها مخالفة لنزاهة الحكم « السياسة ١٤ مارس ١٩٣٤ » .

١٢ - نزاهة الحكم ، والمقاولون المؤبدون ، اعتراف الحكومة وعجزها عن الدفاع عن تصرفها « ١٤ مارس ١٩٣٤ » .

١٣ - بين السياسة والوسيط عبود باشا : من هاجم فعله أن يدافع « ١٦ مارس ١٩٣٤ » .

١٤ - أعمال بغير مناقصة لشركتى عبود « وسيمونز » عبود : مغالطات وزارة الأشغال فى اجابتها « ١٦ مارس ١٩٣٤ » .

وعشرون مقالة أخرى نشرت بالسياسة فى الفترة من ١٧ مارس ١٩٣٤ الى ٩ ابريل ١٩٣٤ « من بين عناوينها ، من هم أولئك الأصدقاء . هل يستطيع ابراهيم فهمى كريم باشا ، أن يقول من هم ؟ تحقيق الفضائح التى كتبنا عنها يجب أن تقوم به وزارة غير الوزارة الحاضرة . وزير الزراعة يشتري منتجات وزارته فيحرم جمهور المزارعين منها - تطهير الادارة الحكومية لا يكتفى فيه بتصرفات فردية بل يجب أن يتناول أدوات الحكم من أساسها : أدوات كهربائية بعشرة آلاف جنيه - تعليية خزان أسوان الأخيرة كيف فازت بها شركة توبهام جونز - عبود . معلومات جديدة طريفة لم يسبق نشرها : استقالة الوزارة أمر تحتمه النمة ويحتمه الضمير : التبعة الفؤادية وموقف وزارة الأشغال منها : هل صحيح : زلزال عبود ؟ وآخر تلك المقالات حكاية الكراكات وتطهير مجرى النيل وكيف وردت الحكومة ٧٥ ألفا من الجنيهات لعبود باشا .

القضية الثانية : تتعلق تلك القضية بنشر عشر مقالات هى : نزاهة الحكم حرم يحميه الشعب . الوزارات الضعيفة شر بلية على البلاد « السياسة ١١ فبراير ١٩٣٥ » - عبادة المادة وكيف تجنى على نزاهة الحكم «السياسة ٨ فبراير ١٩٣٤» - عدم النزاهة فى الحكم يجب أن يعالج علاجاً حاسماً قاسياً « السياسة ٩ فبراير ١٩٣٤ » . نزاهة الحكم والعطاءات التى تمت بلا مناقصة ، العهد الحاضر وكيف جنى على نفسه بنفسه ، هل صحيح : أرض بناء فى المعادى يشتريها وزير وأهله وترتفع أثمانها بعد ذلك ؟ وهذه المقالات نشرت فى السياسة أيضا فى الفترة من ١٦ مارس ، ١٩٣٤ الى ١٨ أكتوبر ١٩٣٤ وكانت آخر تلك المقالات بعنوان : النزاهة السياسية وضريبة الخفر الفاحشة « بأبى جرج » .

وكانت النيابة قد بدأت التحقيق فى القضية الأولى بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٣٤ بناء على كتاب من النائب العام رقم ٥٨٠ - ٦٢ - ١ وقد ظلت النيابة تستجوب حفى محمود بك من ١٢ فبراير ١٩٣٤ حتى ٦ مارس ١٩٣٤ وسألت خلال التحقيق عبد الفتاح يحيى باشا ، عبد العظيم راشد باشا ، ابراهيم فهمى كريم باشا ، حسن صبرى بك ، محمود حسن بك ، حسين سرى بك ، الاستاذ أحمد عبد الحلیم العسكرى المحرر بجريدة الأهرام - الاستاذ عبد الوارث كبير سكرتير تحرير السياسة - عبد الرازق عبد القادر مدير مكتب وزير الأشغال وسيد أفندى عبد الله المقاول .

وبدأت النيابة التحقيق فى القضية الثانية بتاريخ ٢١ مارس ١٩٣٤ بناء على طلب ابراهيم فهمى باشا شفويا من النائب العام ، لتحقيق ما جاء بالسياسة وبتاريخ ٢٤ مارس ١٩٣٤ تقدم على المنزلاوى بك بطلب التحقيق أيضا ، وكذلك أحمد عبود باشا ، واستمرت النيابة تستجوب حفى محمود بك حتى أواخر مايو ١٩٣٤ وسمعت خلال التحقيق أقوال ابراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك وأحمد عبود باشا ومحمود شاكر بك مدير السكة الحديد والدكتور محمد حسين هيكल مدير السياسة وفى أثناء التحقيق - أمام النيابة - طلب حفى محمود أثناء استجوابه سؤال شقيقه محمد محمود وسؤال اسماعيل صدقى ومحمود عبد الرازق ، وعلى ماهر ، وحافظ عفيفى وبهى الدين بركات ومحمود فهمى ، وأحمد راغب وغيرهم ، وغيرهم ، كما طلب ضم الملفات الخاصة بالعطاءات والمقاولات التى تناولتها « السياسة » والملفات والأوراق الخاصة بالضرائب المتأخرة على المنزلاوى و . . و . . ولكن النيابة رفضت استدعاء أحد من الشهود أو ضم أى ملف من الملفات التى طلبها المتهم : وقد اعتذر حفى محمود عن الحضور الى النيابة للمتحقيق معه فى يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٣٤ . ولكن النائب العام أصر على أن يتم التحقيق مع حفى محمود فى ثانى أيام العيد

و . . وعن واقعة الاصرار على أحضار الاستاذ حفى محمود بك كتبت السياسة تقول : طلب الاستاذ حفى بك للحضور الى النيابة للتحقيق معه خلافا لما كان مقررا من قبل فاتصل برئيس النيابة وعرفه أن اليوم يوم عطلة وراحة ، وأن من الصعب عليه أن يذهب فيه للنيابة خصوصا وأن حضرات المحامين الذين يحضرون معه لا يستطيعون الحضور فى ذلك اليوم ، وأغلبهم متغيب عن القاهرة وذهب بعد ذلك الى حيث قابل رئيس النيابة الذى اتصل فيما يظهر بالنائب العام ، وبعد حديث طويل عرفه رئيس النيابة أن النائب العام مصر على استجوابه وإذا رفض الإجابة فانه - أى النائب العام - مستعد لاتخاذ جميع الاجراءات ضده فأجاب بأنه متهميه لكل ما يتخذ من الاجراءات ثم تأجل التحقيق

اليوم التالى وفيه صدرت السياسة وهى تسائل النائب العام ، عن سر هذه العجالة وذلك الشذوذ ، فلما ذهب حفى بك الى النيابة فى الموعد المضروب وجد النائب العام فى مكتب رئيس النيابة وحين سألته عن سر هذه المفاجأة أخرج من جيبه ورقة أراد أن يسجلها فى المحضر ، فأعياه البحث عن كاتب لأن جميع الموظفين كانوا فى أجازة العيد ؛ وأخيرا جئ بكاتب أملاء النائب العمومى ؛ البيان التالى الذى سمتة السياسة « حزم البدار » : ذكر حفى محمود بك فى محضر الأمس شيئا عن دهشته ومفاجأته بالتحقيق وطلبت جريدة السياسة فى عددها الصادر اليوم ، ان تطالع الناس بتفسير يستريحون به الى حكمة السير فى التحقيق أثناء عطلة العيد ، بعد أن كان محمدا له موعد يقع بعد تلك العطلة ونحن لا نقر بواجب المطالعة ، التى تبغيها جريدة السياسة ولكننا ايثارا لطمانينة من أدهشتهم متابعة التحقيق بغير هوادة نضع أمام أعينهم حقيقة يجب ألا تغيب وهى أن خبر وقت التحقيق وموعده يرجع لتقديرنا الى ما يحيط به من الظروف ، فاذا ما تبين أن من السداد المبادرة الى كشف الوقائع المتعلقة به ، وهل الأمور تسكن الى قرار أصبح لزاما التوصل الى ذلك ، بكل سبيل ابتغاء المصلحة العامة بل ومصلحة ذوى الشأن وليس من شك فى أن التحقيق القائم الآن يطلب ظروف حزم البدار

•• وسوف نعود ، الى موضوع « حزم البدار » فيما بعد فقد كتبت السياسة عن هذا الموضوع مقالة بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٣٤ تعتبر من أجمل وأروع المقالات السياسية وقد تولى النائب العام - بعد موضوع - حزم البدار - التحقيق مع حفى محمود مباشرة بنفسه وقد رفض كل الطلبات التى تقدم بها المتهم - حفى محمود - خاصة باستدعاء الشهود ومواجهتهم وفى بعض الأحيان كان النائب العام ينتهز فرصة انشغال حفى محمود فى قضية أخرى - قضية التبشير - ليسأل الشاكين والشهود فى غيبة المتهم •

ومن طرائف التحقيق فى قضيتى «نزاهة الحكم» - وما أكثر ما كان بها من طرائف - ان التحقيق تأجل فى مساء أول ابريل ١٩٣٤ الى صباح اليوم التالى لسماع أقوال ابراهيم فهى كريم باشا ، وزير المواصلات ، ونشرت جريدة السياسة خبر استدعاء الوزير لسماع أقواله ، ولكن الوزير لم يذهب الى مكتب النائب العام كما هو مقرر ولما سأل المتهم حفى محمود بك عن سبب تخلف وزير المواصلات عن الحضور الى التحقيق لسماع أقواله قال له النائب العام ان معالى الوزير عندما قرأ خبر استدعائه للتحقيق فى السياسة رفض الحضور لأن نشر الخبر يعتبر تجريحا للوزير ولا يليق به ان يحضر بعد تجريحه : وانتهى

الأمر بأن انتقل النائب العام الى مكتب الوزير لسماع أقواله فى غياب المتهم
حفنى محمود *

ومن الطرائف أيضا : ان جريدة الديلى هيرالد الانجليزية نشرت خبرا عن
التحقيق فى هذه القضية وقد سئل الاستاذ حفنى محمود عن الخبر كما لو انه
هو كاتبه !

انتهى التحقيق فى القضيتين واحيلت القضيتان الى محكمة الجنايات وتحدد
لنظرهما جلسة ٣ يونيو ١٩٣٤ ، وطلب المحامون عن حفنى محمود التأجيل
للاستعداد والاطلاع على الملفات ولأن بعض الشهود متغيبون عن القاهرة ولكن
النائب العام ذهب بنفسه الى محكمة الجنايات وترافع بشدة ضد طلب التأجيل ،
بالرغم من أن العرف جرى فى مثل هذه القضايا الهامة أن يجاب المحامون الى
طلب التأجيل ، وخاصة اذا ما كان أول طلب للتأجيل ! وكان من بين ما قاله
النائب العام وهو يبررمعارضته لطلب التأجيل : حققت القضية بأسرع وقت
لأتبين الحق منها لا لأقدمها الى القضاء فاذا رأيتها صالحة لأن يقول فيها القضاء
كلمته قدمتها واذا رأيتها غير صالحة حفظتها ، فلم يكن الاسراع فى التحقيق الا
لاظهار الحقيقة سواء كانت فى طرف المتهم أو فى طرف الحكومة لأن الأمر كان
خطيرا جدا . حكومة بأسرها متهمة بانها غير نزيهة لا يليق أن تستمر هذه
التهمة معلقة على رأسها وهى تدبر شئون البلاد ، ولذلك عنيت بانجاز التحقيق
صباحا ، ومساء ، وأثبت ذلك فى صدر الخبر الذى حرر عقب ما نشرته السياسة
متعجبة ومتسائلة عن السر فى المباغلة وقد قلنا ان القضية خطيرة وتتناول أقدار
رجال الحكومة ، وحتى يطمئن الرأى العام : اما فيما يتعلق بالأوراق التى طلبها
حضرة الاستاذ توفيق بك خليل فهى خمس أوراق تتعلق بالقضية رقم ١٥٤٢
عابدين وعجبت أن يتقدم بهذا الطلب الآن مع أن القضية كانت مؤجلة من الجلسة
الماضية وكان يستطيع أن يتقدم بهذا الطلب وقتها وقد قدمه فى يوم ٣٠ مايو
سنة ١٩٣٤ وطلب ضم هذه الملفات الخمسة وستة ملفات أخرى خاصة بالقضية
الثانية : فيما يتعلق بالقضية الأولى ما كان له الحق فى أن يطلب هذه الأوراق
واقر بذمة القاضى ان هذه الأوراق لا تفيد شيئا « وحول سماع الشهود يقول
النائب العام : لو اننى أحسست أن الحق ينجلى أو ينجلى بعضه بسماع هؤلاء
الشهود لكان الأمر هينا ، ولكنى وجدت ان شهاداتهم لا ارتباط لها بالموضوع ،
ولا معنى لسؤالهم فى نظرى ورأى المحكمة اسمى فأترك لها الأمر فى التقدير
ولكنى أقرر ان جميع هؤلاء الشهود لا أرى أن أقوالهم تفيد العدالة : هم يريدون
أن يأتوا برئيس الحكومة أمام المحكمة ليشهد على وقائع فصسلها أمام النائب
العام ، فكأنهم يريدون أن يقولوا ، ان النائب العمومى قد قصر وكنت أحب
ألا يمر بخاطرى هذا المعنى و .. و .. »

وتأجلت القضية لأول يوم فى دور يوليو عام ١٩٣٤ واستعد المحامون ، ولكن النيابة العامة رفضت اعلان الشهود وفوتت على المتهم - بلا مبرر من القانون - فرصة اعلان شهوده ، والغريب ان القضية أُجلت بدون طلب فى هذه المرة من المحامين ولكن لان الاستاذ محمود منصور رئيس نيابة مصر المكلف يومئذ بالرافعة فى هذه القضية يريد أن يقوم بأجازه ! ٠٠ ونامت القضية شهورا وشهورا لأن رئيس الحكومة عبد الفتاح يحيى باشا كان يريد أن يتفاهم مع حزب الأحرار الدستوريين ٠٠ والمتهم فى هذه القضية احد اقطابه وشقيق رئيسه ! ٠٠ وتدخلت عوامل أخرى خارجية فى موضوع القضية فقد كان فى مقدمة المطالب البريطانية التى تقدم بها مستر بيترسون المندوب السامى البريطانى بالنيابة ، استقالة كل من ابراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك الوزيرين اللذين تناولتا مقالات السياسة نزاھتهما ! واللذين قالت التيمس البريطانية عنهما ان نزاھتهما كوزيرين ليست فوق كل شبهة وهما متصلان بالابراشى باشا بأوثق عرا الصداقة واذا برئيس الحكومة يجتمع ذات يوم بالنائب العام ، واذا بالنائب العام يفتى بأن اقضاء هذين الوزيرين غير متيسر لاتصالهما اتصالا مباشرا بقضية نزاھة الحكم : « لأن خروجهما من الوزارة قبل نظر القضية قد يؤثر فى مجراها » وبعد هذه الفتوى من النائب العمومى ، فوجئ الناس بتحديد يوم ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ لنظر قضيتى نزاھة الحكم على وجه السرعة والاستعجال .

ودفعت تصرفات النيابة العامة وتصريحات ائنائب العام بشأن القضية وتوجهها وجهة معينة بالاستاذ نجيب بك سالم رئيس الدائرة التى تنظر القضية الى التنجى عن نظرها فأحيلت القضية الى دائرة عبد الوهاب بك فهمى وطاهر محمد بك وفؤاد أنور بك .

ويطلب الدفاع سماع شهود آخرين غير الذين قررت هيئة المحكمة سماع أقوالهم وترفض المحكمة الطلب وينسحب المحامون عن حفىنى محمود .

وقد طلب رد محمد بك طاهر ، عن نظر القضية ورفض طلب الرد ولكنه تنجى من تلقاء نفسه عن الاشتراك فى القضية وانتدب الاستاذ نجيب بك ؟ فرفض بدلا منه وقد سمعت المحكمة شهادة محمد محمود ، واسماعيل صدقى ، وعلى ماهر ، حافظ عفيفى ، محمد شفيق ، ومحمود فهمى ، وحسين سرى ، رضا عقدة وأحمد عبد الحليم العسكرى كما سمعت أقوال على المنزلاوى وعبد الفتاح يحيى وابراهيم فهمى كريم وكشفت شهادات الشهود عن كثير من المخازى كما كشفت الدوسيهات والملفات عن فضائح لا يستطيع القلم وصفها وكان للأستاذ عبد الرحمن البيل - كما قالت السياسة - أكبر الفضل فى كشف

خباياها فكان يقضى الايام والليالى وهو غارق بين أكبادها باحثا منقبا بهمة لا تعرف الكلل ، حتى استطاع أن يخرج منها من المخازن ما رأى الناس ، وشهد الرأى العام ٥٠ وقد أبلى بلاء حسنا فى الدفاع عن حفنى محمود محامون بارزون فى مقدمتهم ابراهيم الهلباوى شيخ المحامين ، سلامة ميخائيل ، محمد كامل البندارى ، محمد توفيق خليل ، سابا جبشى : هؤلاء الذين تتبعوا القضية منذ بداية تحقيقها ، وانكبوا على دراستها ، وتقلب أوراقها ، وملفاتها شهورا استنفدت منهم جهودا جبارة لا يستطيع الانسان الا أن يحنى هامته أمامه : انهم - أى هؤلاء المحامين الكبار - لم يكونوا يدافعون عن حفنى محمود وحسب ، وانما كانوا يهاجمون نظام حكم بأكمله ، كانوا يهاجمون نظام اسماعيل صدقى ووزارة عبد الفتاح يحيى . كانوا يهاجمون دستور سنة ١٩٣٠ وكل ما بنى على أساس دستور سنة ١٩٣٠ وبرلمان سنة ١٩٣٠ وكانوا يريدون - بأى ثمن - إسقاط هذا النظام على رؤوس أصحابه ، والمتنفعين به ، ومن الناحية الأخرى لم يكن المحامون الذين تولوا المرافعة عن عبود باشا ، وابراهيم فهمى كريم ، وعلى المنزلاوى ، يريدون أن يزجوا ، بحفنى محمود الى أعماق السجن وحسب وانما كانوا يدافعون عن نظام اسماعيل ووزارة عبد الفتاح يحيى كما كانوا يهاجمون حزب الأحرار الدستوريين ، خصمهم الأوحد فى هذه القضية !

وكما أبلى فى الدفاع محامون بارزون ، أبلى فى الهجوم أيضا محامون بارزون على رأسهم وفى مقدمتهم : مرقس فهمى عن أحمد عبود ، أحمد رشدى عن ابراهيم فهمى كريم : وهيب دوس عن على المنزلاوى : وكان ابراهيم فهمى كريم قد ادعى مدنيا - فى قضيتى نزاهة الحكم - بقرش واحد بصفة مؤقتة ، وكان على المنزلاوى قد ادعى مدنيا بخمسة آلاف جنيه ، أما أحمد عبود - وهو رأسمالى كبير - فقد ادعى مدنيا بعشرة آلاف جنيه وكانت التهمة الموجهة الى حفنى محمود انه اهان وسب هيئة نظامية وهى مجلس الوزراء الحالى ، بأن نسب اليه كذبا ويسوء نية وابتغاء التشهير انه يتستر على تصرفات مخالفة للقانون وقعت من بعض الموظفين وانه يحارب من يسعى فى كشف هذه التصرفات وانه فيما يأمر بتأليفه من لجان لتحقيق بعض المسائل لا يقصد اظهار الحقيقة وانما يبغي اشباع غايات شخصية وسياسية وان عهده سيئ ، غاية السوء . والحريات فيه مقيدة تأبأها أبسط مبادئ العدل والقانون ، وان المتهم حفنى محمود بك فقد علنا أعمال الوزارة وتجاوز فى ذلك حد النقد المباح باستعمال عبارات مؤذية وبذيئة ، كوصفه أياها بأنها لا تقدر كرامة الحكم ولا مصالحة مصر ، وأنه نعت الوزارة بالقدارة ، والاحتقار وانه قذف موظفا عموميا ، هو عبد العظيم راشد باشا وزير الأشغال ، بسبب أداء وظيفته بأن أسند اليه كذبا

وبسوء نية وابتغاء التشهير أهورا لو صحت لأوجب احتقاره ، عند أهل وطنه ،
ونفس التهمة وجهت الى حفنى محمود بك تهمة القذف فى حق على المنزلاوى بك
وابراهيم فهمى كريم باشا وزير المواصلات حاليا ، والأشغال سابقا ، وكذلك
اتهم حفنى محمود بأنه قذف وسب أحمد عبود باشا ، وأهان مجلس الوزراء .
فرمى الوزارة بالضعف وقلة الحزم ، والمحاباة وعدم النزاهة .

● فى قضيتى نزاهة الحكم ، تبارى النائب العام ورجاله ونوابه مع
المحاميين عن المتهم ، والمحامون من المطالبين بالحق المدنى فى اظهار عبقرياتهم ،
وكفاياتهم القانونية والأدبية ، وذلك لأن رأى العام كان يتتبع بشغف كل
ما يقال فى جلسات المحاكمة ، لا عن طريق الاذاعة والتليفزيون اذ لم تكن الاذاعة
قد أصبحت يومئذ شعبية ، كما ان التليفزيون لم يكن قد وجد بعد ، وانما عن
طريق الصحافة ، التى كانت تفرد يوميا الصفحات الكثيرة لنشر كل ما يدور فى
جلسات المحاكمة ، وكان أى محام فى هذه القضية أو النائب العام ، أو أى أحد
من رجاله ، يحرص على ان يترافع - على الأقل - ثلاثة أيام ، أو أربعة أو حتى
خمسة ، فى الصباح وفى المساء وللساعات عديدة فى كل فترة من فترتى الصباح
والمساء ، كما كان يحرص على أن تكون مرافعته قطعة أدبية قانونية تصلح ان
تدرس فى كليات الحقوق فى أى جامعة من الجامعات وكان على رأس المحامين
الذين جذبوا انتباه الجمهور بمرافعاته ومناقشاته مع هيئة المحكمة ، أو مع
ممثلى النيابة ، أو مع الشهود الذين كسبوا احترام الجميع ، احتراماً ما بعده من
احترام ابراهيم الهلباوى وابراهيم الهلباوى (٣٠ ابريل ١٨٥٨ - ٢٠ ديسمبر
١٩٤٠ ظاهرة سياسية وقانونية يكاد ينفرد بها تاريخنا السياسى ، والقانونى :
انه احد تلاميذ الامام جمال الدين الأفغانى ، واحد قادة الصف الأول من أولئك
الذين لعبوا أخطر الأدوار فى النصف الأخير من القرن ، التاسع عشر ، والنصف
الأول من القرن العشرين أمثال سعد زغلول وقاسم أمين ، ومحمد عبده وغيرهم ،
وغيرهم الهلباوى شيخ المحامين - بلا جدال - وأول نقبائهم وأبرز بناء نهضة
مصر فى مصر منذ أن كانت المحاماة ، مهنة غير معترف بها ، وكان من يمتهن
المحاماة لا لا تقبل شهادته فى المحاكم !

قضيتا نزاهة الحكم كانتا عنوانين بارزين على خلود القضاء والواقف والقضاء
الجالس فى مصر . . كما نرى فيما يلى :

الفصل الرابع

قضاة مصر ومحاموها مفخرتان لمصر

وتاريخ المحاماة في مصر بل في العالم كله ، لم يعرف محاميا ارتفع بالمحاماة ، ورفعته المحاماة الى القمة كما كان الامر ، بالنسبة لابراهيم الهلباوى ، كما أن تاريخ المحاماة ، في مصر ، بل في العالم كله ، لم يعرف محاميا تحمل كل ألوان الظلم والاضطهاد وقسوة الحياة بسبب امتهانه للمحاماة كابراهيم الهلباوى : لقد تراءى ذات يوم لابراهيم الهلباوى ، ان واجبه كمحام ان يقبل مهمة المدعى العمومى فى قضية دنشواى (١٣ يونيو ١٩٠٦) : لم يتردد فى معاداة الرأى العام ، الذى كان يتعاطف مع المتهمين فى تلك القضية : لم يخش معاداة الجماهير له ، وسخطها عليه واحتقارها اياه ، حتى ليطلق عليه الشعب جلاد دنشواى وفى ذلك الوقت يقول شاعر النيل ، وهو يخاطب الهلباوى :

انت جلادنا فلا تنس انا قد لبسنا على يديك الحداد

ولم يكن الرجل ليستطيع بعد موقفه من قضية دنشواى أن يشهد أى احتفال عام أو حتى محاضرة عامة ذلك ان شباب مصر وقتئذ ، كان يتتبعه فى كل مكان يذهب اليه ويطلق وراءه « الحمام » اشارة الى حادث دنشواى حيث كان الحمام احد الأسباب التى أدت الى وقوع ذلك الحادث لأن بعض رجال الجيش البريطانى كانوا قد ذهبوا الى دنشواى لصيد الحمام : يحارب الرجل محاربة عنيفة حتى ليكاد يغلق مكتبه بعد ثلاث سنوات قضاها فى أعقاب الحادث . يتخرج ، أصحاب القضايا من الذهاب اليه رغم معرفتهم الأكيدة بقدرته الفائقة كمحام . . . يعرض عليه البعض منصب مستشار فى محكمة الاستئناف ويوشك أن يقبل المنصب بعد أن اشتدت الحرب الشعبية ضده ولكن امرأة ريفية كفيفة البصر - كما يقول مؤرخ الهلباوى الأستاذ عبد الحليم الجندى - ردت عن التفكير فى العمل بالقضاء وترك ، المحاماة قالت له ، وقد ذهبت للقائه لقد

سمعت فى فناء المحكمة انك سوف تلى القضاء فى محكمة الاستئناف ولكنى أقول لك انه يوجد فى مصر الآن أربعون مستشارا ، سوف تصبح اذا ما قبلت التعيين واحدا منهم أما فى ميدان المحاماة فلا يوجد الا محام واحد هو ابراهيم الهلباوى .

ويقتنع المحامى الكبير بمنطق الريفة الكيفة البصر ويستمر فى المحاماة ولا تمضى سوى فترة قليلة ، زادت على السنوات الثلاث قليلا الا ويصبح الهلباوى - من جديد - محامى القضايا الوطنية الكبرى : يترافع فى قضية بطرس غالى باشا : ويكون أبرز المحامين ، عن المتهم ابراهيم ناصف الوردانى ، وكان رأى العام كله مع الوردانى وعندما يتحول الهلباوى الى الجانب السياسى فى القضية يجعل رئيس المحكمة الجلسة سرية ، وتكون الكلمات التى أنهى بها الهلباوى مرافعته مخاطبا المتهم من أجمل الكلمات، وأكثرها روعة حتى ليحفظها كثيرون أثناء الشعب ويرددونها فى كثير من المحافل ، ثم يترافع فى قضية مقتل أسيرلى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم ، العام للسودان - وهى قضية كان رأى العام كله ، الى جانب المتهمين - كما يترافع فى كل القضايا الوطنية حتى تلك التى كان المتهمون فيها من أحزاب سياسية ، يختلفوا بها بل ويحاربها حزبا - وتنزل بالمحامى العظيم فيما بين ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ أزمة اقتصادية عنيفة يستدين بسببها مئات الألوف من الجنيهات ولا يصبح - كما يقول الاستاذ الجندى - لبراهيم الهلباوى من بضعة آلاف الأفدنة ، التى كان يمتلكها فدان واحد ، ولا من سراياه فى جاردن سيتى حجر واحد ٠٠ لقد رسا مزاد هذه الآلاف على الدائنين ورسا مزاد السراى على الخاصة الملكية ٠ أراد سعد زغلول - وهو خصمه السياسى - قبل رسو مزاد السراى أن يحفظ للأسد ، عرين الأسد ، بشراء الدار له فأوفد اليه فتح الله باشا بركات يرجوه أن يقبل تدخله فى المزاد فشكر لسعد ، ولفتح الله بركات وأصر على الا يفعل فلم يفعل ! ويقف فخر المحاماة ذات مرة أمام المحكمة مترافعا عن نفسه فى قضية تخص بيته ، الذى يراد نزع ملكيته منه فيقول، والدموع تملأ مآقى هيئة المحكمة : يقول ابراهيم الهلباوى الذى طالما صال وجال فى ساحات المحاكم : انه جاء الى المحكمة لانه يعرف انه اذا انهزم فى كل مكان فقد تعود النصر فى المحكمة ، وانه اذا لم يبق له دار فانه باق فى دار العدالة التى ساهم فيها أكثر مما ساهم أى انسان : لا يلتمس ان يسكن ولا يلتمس أن يرحم ولكنه يطلب العدل من دار العدل ٠٠ » .

وفى قضيتى نزاهة الحكم ، يطلب الاستاذ حفى محمود - المتهم رد رئيس المحكمة ، ويغضب رئيس المحكمة من طلب الرد ويعتبر هذا الطلب ماسا بكرامته ٠ وينتهز محامو خصومه الفرصة ، فيتهمون حفى محمود بأنه وقد كان متهما بالقذف فى حق بعض الوزراء ، والكبراء ، فقد أصبح اليوم - وبعد

طلب رد رئيس المحكمة - متهما بالقذف فى حق القضاة ٠٠ ويقول ابراهيم الهلباوى وهو يرد على طلب الرد فيرتفع بالمتهم الذى طلب رد رئيس المحكمة ؛ ويرتفع برئيس المحكمة ، الى أعلى عليين يقول الهلباوى متحدثا عن المتهم حفى محمود : فلما عرضت للمتهم الشبهة فى قاضيه لم ينخلع فؤاده فرقا بل أقدم على أن يطلب الحقيقة عارية والعدالة مجردة ، ليطمئن قلبه وقديما وفى سبيل الاطمئنان قال موسى « رب أرني أنظر اليك ، قال لن تراني ولكن انظر الى الجبل ، فان استقر مكانه فسوف تراني ، فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا ، وخر موسى صعقا ، فلما أفاق قال سبحانك تبت اليك وأنا أول المؤمنين » فالاطمئنان الذى نشده موسى ، وظفر به هو الاطمئنان الذى نشده حفى وظفر به والذى حصل من حفى حصل من انسان اسمى منه ألف مرة وبالنسبة لمن هو اسمى من سعادة المستشار ، لا مرة ولا مليون مرة ولكن بمقدار الفرق بين الانسان وخالق الانسان ٠٠

وفى العدد الصادر بتاريخ ١٨ ابريل ١٩٣٥ تنشر « السياسة » على كل صفحتها الأولى ، وكل صفحتها الثانية ، وكل صفحتها السادسة الجزء الأول من مرافعة الأستاذ ابراهيم الهلباوى فى قضية نزاهته وتقدم لتلك المرافعة بالكلمة التالية :

بدأ أمس أستأذنا الكبير هلباوى مرافعته بعد أن طال انتظار الجمهور لها لأن الناس بعد أن سمعوا درر البلاغة التى ألقاها حضرات المترافعين عن حفى بك وجريدة « السياسة » فانتظمت عقدا فريدا صاروا يتطلعون الى جوهرة نادرة تكون بواسطة هذا العقد ، وقد ظفروا أمس بهذه اللؤلؤة الثمينة فى مرافعة شيخ المحامين التى يتوج بها مرافعة ابنائه ، وتلاميذه نوابغ المحامين وافذاهم : بكرت أمس الى المحكمة فدلغت الى قاعة الجلسة وفى ظنى انه لم يسبقنى ايها أحد ولشد ما كانت دهشتى حين شاهدت حضرة صاحب المعالي ولى جعفر باشا وقد تصدر مقعد المحامين يطالع صحيفة الصباح ، وتلفت فاذا سيدات من كرائم العقيلات وأنسات من الأسر الطيبة قد شفع لهن جنسهن اللطيف فى الدخول قبل موعد فتح الباب العمومى وحين بلغت الساعة التاسعة فتحت أبواب القاعة فاذا سيل من الناس يندفع اندفاع الماء طال انحباسه ، وكأنهم جميعا اتقياء ، يسارعون الى العبادة وغزاة يشبون الى الريح ، والغلبة وما هى الا دقائق خمس حتى ملئت القاعة ، ولم يبق فيها موضع وانفق رجال البوليس ، مجهودا كبيرا لكى يذودوا الطامعين عن مجالس المحامين الا من ارتدى شارتهم .

جلت ببصرى فى الحضور فاذا فيهم كثيرون من رجال الصف الأول فى الحياة السياسية ومن العلماء النابهين ومن الشباب المثقف ثم غلقت الأبواب

فاذا من خلفها يربو على من أمامها ٠٠ وفي منتصف الساعة العاشرة دخلت هيئة المحكمة ووقف شيخ المحامين يزين مفرقه جلال المشيب وارتفعت قامته المديدة فكأنما ضربت للحق ، والعدل قبة هو عمادها فسكنت الأصوات وارهفت الآذان ، حتى لا تفوتها منه لحظة وبدأ هو يتكلم ، بصوت خافت ولم يزل يرتفع شيئا ، فشيئا حتى يجلجل صوته ويسمو بمعانيه فتسمو معه الأرواح ، حتى تحلق في عالم روحاني ثم يهبط بها تدريجيا ليرفه عن النفوس بملحة أو طرفة وهكذا انقضت أربع ساعات بين التحويم ، والتحليق ما شعر السامعون بسأم ولا أدركهم ملال ٠٠٠ قال صاحبي لقد كنت وجلا وقلت مم ؟ قال خفت أن تنتهي المرافعة ولما تروتو نفسي فكأنني ظامئ ظفر بكوبة ماء مثلج كلما نهل منها نهلة خشي أن تفرغ . قبل أن ينقع غلته » .

وتمضى السياسة فى تلخيص مرافعة الهلباوى ولكنها بعد أن تمضى فى التلخيص فيما يقرب من عمود من أعمدة الصحف اليومية تستدرك قائلة ولقد يضيق بنا المقام ، اذا نحن حاولنا تلخيص هذه القطعة الخالدة من الأدب القانوني فان الخير للقارئ فى أن يتلوها كلها حتى لا تفوته من بلاغتها أو سموها شيء لا يغنى عنه التلخيص . يبدأ شيخ المحاماة مرافعته بأن يتوجه بالشكر الى زملائه من المحامين الذين سبقوه لأنهم أراحوه من كثير ولم يتركوا له الا القليل ، ويوضح انه اختار أن يكون آخر من يتكلم عن « السياسة » ، لانه راعى صحته فبدء العراك يحتاج الى قوة ، ويقول ان وجبه أمام زملائه ، بالأخص حضرة النائب المترافع ان يلتزم جانب التواضع والاختصار فى الرد على ما أصبنا به من حملات النيابة والمدعين بالحق المدني ، وهذا التأدب مع ذلك - كما يقول الهلباوى ، يقضى بأن أبدأ كلمتى بالشكوى من النيابة لانها تصرفت معنا تصرفا يكاد يكون شساذا وشكوانا اليكم انها اتهمتنا بسببهم فى قضيتين ليه ؟ عملنا أيه ؟ قذفنا وسببنا هيئة الوزارة ، قذفنا وسببنا الوزير الفلانى وهكذا خمسة هنا واثنين هناك : هل هذا تشريع جديد يطبق فى قضية حفنى محمود ، وجريدة « السياسة » ؟ الى أن يقول ابراهيم الهلباوى : ماذا كان موقفنا من الحكومة ؟ اتهمناها ونتهمها لغاية اليوم ، ان حكمها كان غير نزيه فقد وجد من تصرفاتها ما يدعو الى الريبة فى انها تعمل للمصلحة العامة وانها تفضل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة هذه هى التهمة : سبب . قذف . سبه ما تشاء وانا مستمر على هذه العقيدة الى اليوم .

(ابتدأت المعركة من أكتوبر سنة ١٩٣٠ خمس سنوات ونحن نحارب الحكومة ، نقول انها : خربت البلد ولم تراع المصلحة العامة ، أفسدت الأخلاق فكل ما جاء بعد ذلك صورة من هذه الصور ودليل من أدلتها ويقول : ان النيابة تريد التشهير بنا ونحن انما قصدنا الطعن على نزاهة الحكم ، وهذه الوقائع كلها

أدلة على صحة التهم التي وجهناها الى الحكومة فاذا كان فى أى واقعة عشرة أدلة وتبين ان بعضها صحيح ، وبعضها غير صحيح ، فلا يكون ذلك واقعة غير ثابتة وانما دليل من الأدلة ويقول ان التجربة فاسدة بالنسبة للجرائم الاعتيادية وبالنسبة لجرائم القتل ، ولا يمكن للقاضى ان يذهب فى تقدير هذه القضية حسبما ذهبت النيابة لان التهمة واحدة ، أغرب من هذا أنها شطرت الفعل الواحد الى تهمتين : تهمة قذف وتهمة سب : احنا عايزين معمل كيمياء يفصل دى من دى . . . هو فى الدنيا تهم قذف مش سب : السب ابن القذف ، وتضج القاعة بالضحك ولكن الهلباوى يستمر فى كلامه قائلاً فيكون تقسيم التهمة الى قسمين سب وقذف من أعمال العبث التى لجأت اليها النيابة : ثم ان النيابة أخفت عن المحكمة أشياء وقدمتنا لكم عن مقالات معينة : هى النيابة عايزة ترحمنا ؟ أبدا احنا عايزين نعترف بكل شئ : احنا اتهمنا الحكومة بأنها غير نزيهة : اشمعنا النيابة ماتقدمناش الا من نوفمبر سنة ١٩٣٣ كل الاعداد ، التى صدرت من السياسة قذف وطعن فى الحكومة السابقة فلماذا لم تقدمونا من أجل هذا كله : وأقول بان هذا العهد تغير رجاله : كان له رئيس حتى ينساير ١٩٣٣ وجاء بعده رئيس آخر : سامحتنا من أجل العهد الى فات والاستاذ وهيب دوس بيقول دول ناس شتامين ما فيشن الا مادة ش . ت . م . ويقول الاستاذ وهيب دوس : ما أنت بتقول انكم بقالكم أربع سنين ويقول الاستاذ الهلباوى : احنا قلنا اننا شتامين يا وهيب سامحتنا النيابة عن عهد اسماعيل صدقى وام يصعب عليها الا عهد عبد الفتاح : ليه مطاعنا مرتبطة كلها ببعض . الوزارة دى مشبوكة بدى ، فكل ما جاء فى جريدتنا متعلق ببعضه ببعض فاختيار الوقائع واقتطاعها ليس من حق النيابة بل من حق المتهم الحاضر أن يقول ان النيابة أخفت عنكم أشياء من مصلحتى أنا :

شوية برسيم أخذها المنزلوى . . عشرة خمستاشر نحلة خدتها المنزلوى .
هاتوه حفنى محمود .

عبد الفتاح يحيى اشترى أطياف أبو حمص ده سب وقذف امال ، الدواهى ،
المتلثة دى سبتوها ليه ؟

قبل ان يتولى عبد الفتاح باشا يحيى الوزارة قلنا ان هذا الرجل الشريف
الذى تربى فى بحبوحة النعمة جرفه العهد البائد : تعرفوا ليه : عملوا شركة
ملاحة أعطتها الحكومة اعانة لنقل الركاب تعرفوا هذه مخالفة حتى ايدستوركم لأن
الوزير ، لا يجوز له الاشتغال فى الأعمال .

وعندما يعترض وكيل النيابة طريق الاستاذ الهلباوى قائلاً :
دا غير القضية المطروحة أمامكم ؟

الهلباوى : أنا لا آخذ اذن منك أنا أترافع على كىفى ٠٠ لا ، لا ٠٠
رئيس المحكمة : تناولها التحقيق

الهلباوى : « ان شا الله ما تناوليا : القانون الى كان بيقول الدليل يقدم
فى خمسة أيام راح فى جهنم .
الرئيس : هو يقول ان المسألة غير داخله فى التهمة .
الهلباوى : أنا أدخلها « ضحك » آمال احنا بقى لنا أربعة شهور بنعمل ايه ؟
الرئيس : طيب اذا كنت تسمح : باختصار ٠٠٠ بلاش أسامى .
هلباوى بك : طيب بلاش أسامى هم شتمونا بالاسامى ما خللناش !

وعن واقعة التحقيق مع المتهم حفى محمود فى يوم العيد يقول الهلباوى :
فى أيام العيد تقفل دواوين ، الحكومة ومصالحها لأن للموظف حق التمتع براحته
وزيارة موتاه ، والأنس بأهله والمحكمة تقفل والبنوك تقفل والنيابة تقفل
الا للمحادثات الطارئة ، لعلاجها ، وكنا فى ٢٦ مارس ، وحوادثنا تبدأ من نوفمبر ،
فكنتم فى ولما قلنا ليه قالوا المحقق له الحق : صحيح حضرة الرئيس له أن
يخرج واحدا من الجلسة لكن هل يقبل ان يأتى لواحد قاعد فى غاية الأدب
ويقول : طلعو هذا بره ، المدافع تضرب فى كل ناحية ايذانا بالعيد : يوم
مبارك ، ليس يوم سؤال ، وجواب : فاذا شكونا من هذا والدموع تذرف من
عيوننا أفلا توافقونا على أنه اسراف فى التصرف : المحكوم عليهم بالأعدام ، لا
ينفذ عليهم الأعدام فى أيام العيد ، واذا نفذ فى هذه الايام المباركة اعتبر جريمة
٠٠ المجرم ، له الحق فى التمتع بهذه الطمأنينة وهو قاتل ، وحفى محمود لا
يتمتع بها ، واذا وقع هذا من أمين الدعوى العمومية المثل الأعلى لموظفيه ، ومروسيه
أفلا يجوز لنا أن نشكو ٠٠ بل لنا الحق ان نبكى ماذا كان يجرى ، لو أن التحقيق
تأجل لبعد العيد هل السماء ، كانت ستنتطبق على الأرض أبدا ولكن الاضطراب
الذى فى نفوسهم هو الذى فعل هذا : هذه خدمة للجبروت والطغيان للتحقيق
فى المعنى القديم الذى نعتقد أنه انقضى عهده : أوكد لكم أن هذا العمل لم يشرف
النيابة مطلقا لأن حفى من أكبر العائلات وشقيق رئيس حكومة سابق ، ورئيس
حزب «متأسف جدا أن يذاع هذا عن النائب العمومى ، وهو رجل فى أعلى كرسى
فى القضاء ومن الشببية التى مازلنا نفخر بحصافتها ونبلها وأن نثير هذه الشكوى
فى الصحف : «ويقول الهلباوى : أن قضية دريفوس قعدت ١٧ يوما بينما قعدت
القضية دى قعدت شهور طويلة ومين عارف اذا كنا حانخلص الشهر ده والا
حنقعد لاكتوبر الجاى : قلنا أن هذا لم نكن نرجو أن يحصل من النيابة كل هذا
أمنية صغيرة ، أن فخر القضاء المصرى هو طريق ترقبه ومحافظة على المساواة :
كنت أتمنى ان عبد الفتاح باشا وبرايم فهمى وعلى المنزلاوى وعبد العظيم باشا

لسه فى الحكم كنت أتمنى فى أن يتم شرف القضاء بأن يحكم فى هذه القضية وهم فى مناصبهم : آه لو تم ذلك لكان من أجمل المعانى والآثار ، كان دليلا على أن القضاء أنصف أحد الرعايا على هؤلاء الحكام العظام ٠٠ » .

وفى نهاية الجلسة الأولى وقبل الاستراحة يقول :

لو كنا عايزين ، الحكم ، كنا خدناه من زمان واذا كنا عايزين الحكم فانا لنرد على الأمة أموالها ، وكرامتها ، اذا رغبنا فى الحكم انما نتقدم اليه كما يتقدم عسكري طولبات الحريقة اذا رأى الناس ، جرى وترك عقله ليخلص أهل البيت من هذه الكارثة .

هذه هى عقيدتنا وهذا الذى من سبيله تجرعنا ما تجسرعنا والحديث يقول : « النار حفت بالشهوات والجنة حفت بالمكاره ٠٠ » .

وبعد الاستراحة استأنف الهلباوى المرافعة بقوله : الدليل ، اما أن يقبله القاضى واما ألا يقبله : والقاذف اذا استطاع أن يثبت انه كان منتقدا ، فلا عقاب عليه ، ويظهر أن حضرة النائب من رأيه أن القاذف لا ترفع مسئوليته الا اذا ثبت قذفه ثبوتا تاما ، والا لا يقبل منه : هذا رأى النائب والمدعين بالحق المدنى ولكنه رأى تمجده البهاده والمصلحة العامة ، والفائدة من الصحافة ، وحفى قدم أدلته ، قولوا لنا فيم تشتغلون من فبريرا الماضى : نحن نشتغل الآن لاثبات هذه الأدلة : صحيحة أم لا : ان الصحفى اذا وصله خبر ، جاب له محكمة وبوليس علشان يحققه ، هذا تعطيل للصحافة : يكفى القاضى لحماية الصحفى ، أن يثبت أنه عندما نشر كان يعتقد بصحة ما نشر : هذا هو كل ما يطلب من الصحفى ٠٠ ومركز الصحفى كمركز الطبيب الذى يقتل مريضا أثناء عملية جراحية يكفى أن يثبت للقاضى انه كان حسن النية ، أما اذا ثبت انه كان مخطئا ، متعمدا فهنا تختلف النتيجة فمركزى وأنا فى مهمة عامة فى حكم التقديس ، اذا جاءنى خبر ، ورأيتة محتمل التصديق واعتقدته فلا عقاب على نشره ٠٠

ويخصص ابراهيم الهلباوى جزءا كبيرا من مرافعته ليزيح الستار عن كثير من أسرار تاريخ حزب الأمة وتاريخ حزب الأحرار الدستوريين الذى هو امتداد ، لحزب الأمة ومن بين ما ذكره : ان صحيفة « الجريدة » التى كان يصدرها حزب الأمة قد أوشكت على الافلاس وان محمود سليمان باشا ، وعلى شعراوى باشا قد دفعا ستة آلاف جنيه ، وان الآلاف الأربعة الأخرى قد أصبح دفعها واجبا على عدد من المحامين الشبان الذين ينتمون الى الحرب وان الهلباوى وعد هو وزملاؤه بدفع ذلك المبلغ حتي ولو نبيع « حلقى النسوان » كما يروي الهلباوى

فى مرافعتة بعض أسرار ثورة ١٩١٩ ومواقف عبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى ، ومحمود سليمان ومحمد محمود ، ويقول من هو أول من كان على رأس أول شرارة اندلعت لتحرير الأمة ؟ ويرد قائلا حزب الشتامين ، حزب الوقحاء ، حزب الأراذل برضه حزب الأمة ، اجتمعوا وأول نداء أصدره كان بالاعتراض على نظام الحماية رفع راية سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى ، ويعتبر ما قاله الهلباوى بحق - فى مرافعته - عن تاريخ الأحزاب المصرية قبل وأثناء ، وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ من الأسرار التاريخية التى لم يكن كثيرون يعرفونها من قبل ، وتنتهى مرافعة اليوم ، الأول ، ولا يكون الهلباوى قد أنهى حديثه عن الأحزاب المصرية ، كلها ، وعن حزب الأحرار الدستوريين بصفة خاصة وينتقل الاستاذ الهلباوى للافصاح عن دسيسه رخيصة قام بها خصوم المتهم فى المحكمة وهى الايقاع بين المحامين الذين تولوا الدفاع عن حفنى محمود ، من خصومه السياسيين . ويقول الهلباوى : هذه السعاية كان يجب أن يترفع عنها كل دساس مهما انحطت أخلاقه ثم يقول : انتم جايين أمام القاضى وجايين الى كنتم بتطعنوا فيه امبارح علشان نساعدكم ، هذا دس كنت أرجو أن تترفع عنه ، المحاماة ، هؤلاء الزملاء ، الذين تفضلوا بالدفاع معنا من خصومنا قد جرحتهم المحاكمة ، خد بالك يا سلامة بك : خد بالك يا سبابا بك ، خد بالك يا عبد الرحمن بك دول خصومك فلا تدافع عنهم : هل هذا كلام يقال . . ومع ذلك يقولون انهم شرفاء . . ولو لم تكن لكم جريمة الا هذه لكفى ، لعن الله الفتنة ومن أيقظ الفتنة .

هذه الدسياسة والحمد لله لم تجد عند نفوس اخواننا كما كان الخصوم يتوهمون ، بل بالعكس ، كسبنا هؤلاء الزملاء وأصبحوا لنا أصدقاء ، فأنا أقدم حبة شكر لهؤلاء الذين أثاروا هذه الفتنة « ضحك » : نحن فى عهد فتنة زى الجماعة الى مركب بتغرق هذا يتعلق فى ده ، وده فى قرعة ده وهكذا « ضحك » ولكنهم أساتذة بارعون فى هذا الفن ، أتمنى أن هذا التفوق لا يصاب به أحد من أبناء مصر : أرادوا أن يوقعوا بيننا وبين الوفد فقالوا ياها شتمتم الوفد ، ليه كده ، علشان جرائد الوفد ، لا تكتب عنا شيئا . . يذكرونهم بالماضى ويحيون فى قلوبهم الحقد ، والضغينة زى الضرائر ، لما الواحدة تقول لجوزها خد بالك من بنت كانت بتقول عليك كيت وكيت « ضحك » قالوا انهم يعتقدون فى الوفد عقيدة تجعلهم لو جاءوا الى المحكمة لخلعوا رداء المحاماة ونزلوا لمحاربته . هكذا قال الاستاذ وهيب دوس وهو أخف زملائنا محامى المدعين ، وقد ذكرتنى هذه العبارة بأبى دلالة الشاعر الظريف ، فقد كان يوما فى حرب والقائد الذى كان فى حاشية أبى دلالة ، قال أنا مش عايز حد يهرب : كل واحد يطلع الحرب حتى أبو دلالة ولما جاء دوره انتظر خصمه ان يشهر عليه سيفه ، لم يفعل بل أشار اليه أن يتقدم وقال له : أنا ذنبى أيه : عليك بالحكام ، فقال ناكل عيش

وملح وأكلوا ، ولما عاد سئله قومه ماذا فعلت قال هزمت خصمى قالوا : كيف ؟ قال أهو كل مايبجى يطلعونى له وأنا كمان أتطوع للوفد اذا جاء للحكم ، وخرج وهيب بك يحاربه فلن أخرج اله «ضحك» ..

وكان وهيب بك دوس قد قال ضمن مرافعته : يكفى دليلا على أن السياسة لم تترك أحدا لم تسبه ، ان تراجع مجموعاتها منذ صدرت لنجدها تقول فى معرض كلامها عن الاستاذين سلامة ميخائيل ، وتوفيق خليل المحاميين المترافعين عن حفنى محمود : ان الوفد وشيوخه ورجاله جانحات أرسلها الله على المصريين كما أرسل الجراد وانقمل ..

وقد رد الاستاذ سلامة ميخائيل : ان حفنى محمود لم يطلب منى أن أترافع عنه بل أنا الذى عرضت عليه ان اشترك مع زملائى المحامين فى الدفاع عنه وأما عن المطاعن التى وجهتها السياسة ضدى فقد رفعت بشأنها دعوى جنحة مباشرة على جريدة « السياسة » ولكن بعد أن سرت فى القضية ردحا من الوقت اقتنعت بأن مثل هذه المطاعن هى فى الواقع من مستلزمات النضال السياسى ، والكفاح الحزبى لا فى بلدنا فقط بل فى جميع البلاد ، التى تتمتع بالحريات الدستورية .. ولذلك تنازلت عن القضية .

ويقول الاستاذ الهلباوى : قالوا أيضا اننا طعنا على القضاء ، هذه دسييسة كبيرة ، خاب سعيهم مع سلامة والوفد فأرادوا ان يوقعوا بيننا وبين المحكمة : رأيتم هذه الدسييسة السافلة ؛ الدنيئة .

قالوا : انتم رددتم ، القاضى وأؤكد لكم اننا أول من أسف لتخلي حضرة طاهر بك محمد هذا القاضى النزيه ، كل ما فى الأمر ، اننا تصورنا فى قرار المحكمة الخاص بالشهود ابداء رأيبها فلجأنا الى هذا الحق المخول لنا ونحن مكرهون ، وليس حفنى أول من فعل ذلك وانتم تعلمون كيف أن فرعون لما أراد أن يحارب موسى أهلك الله فرعون وأصحابه : كانت هذه أولى بأن تكون أكبر معجزة ولكن موسى قال لربه : انصرنى انصرنى بأخى ليساعدنى ، ويشد أزرى . قال ربى أن ميزان العدل ليس ظاهرا فى الدنيا ، « فلما جاء موسى لميقاتنا ، وكلمه ربه ، قال رب أرنى انظر اليك » قال ابن ترانى ، ولكن انظر الى الجبل فان استقر مكانه فسوف ترانى فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا ، وخر موسى صعقا فلما أفاق قال سبحانك تبت اليك وأنا أول المؤمنين» .

سيدنا موسى كان نبيا ، ورأى المعجزة ، فى برزخ السويس وأقل ما يمكن أن تدل عليه هو وجود الخالق العادل ، فلما جاء الى مدين وقع كما وقع حفنى

محمود هذا الذى وقع من حفى وقع من أعظم منه وقع من سيدنا موسى فلما وقع موسى قال ثبت وحفى محمود قال : ثبت .

ويخاطب الهلباوى القضاة قائلا :

لا حفى أحسن من سيدنا موسى ، ولا انتم اكبر من رب موسى : أنا لا اريد ان ابين أن حفى أم يشك مطلقا فى عدل القاضى ، وانما كانت الظروف السيئة التى دفعته الى هذا .

ويقول ابراهيم الهلباوى - وأنا لا اريد من الاطالة فى النقل من مرافعة ابراهيم الهلباوى الا كشف الستار عن كثير من اسرار سنوات ما قبل الثورة - يقول انهم لم يكتفوا بأن يوقعوا فى نفس القاضى هذه الأسباب بل تصدوا الى مقام العرش :

قالوا : دول ناس لا يعرفوا الأدب .

ويقول الهلباوى ضاحكا : هات لى أبو معشر بتاع مرقس : وتضحج القاعة بالضحك ، ويقول رئيس الجلسة : ما هو عندنا !

ويقول الهلباوى ، قال محمد باشا محمود فى عريضته الى جلالة الملك : « ارفع الى مقام جلالتك السامى اسمى عبارات اجلالى واخلاصى ، قالوا : ازاى ما تقولش فى الآخر : خادم جلالتك المطيع : محمد محمود لم يقل ارفع لجلالتكم بل قال ارفع لمقام جلالتك ، شوفوا التقديس ؟ ! لم يجرؤ على ذات جلالة الملك بل أشار الى مقامه الرفيع : لم يقل أقدم ، بل قال أرفع : أنا فى الأرض وانتم فى السماء ! هل توجد عبارات أكبر أدبا ، وتهديبا من هذه العبارات :

والانجليز أكثر من يحافظون على التقاليد فكانوا يجيئون الى منصة القضاء ، وهم يرتدون الطرطور ، وفروة الأسد أو النمر . ليوجدوا فى نفوس المتقاضين الرهبة اللازمة ، ثم عادوا فلبسوا لباس المصارعين فكل هذه الألفاظ لا تقدم ولا تؤخر وقد نسى الاستاذ أيضا : ان الحرب العالمية هذبت هذه التقاليد فبعد ان كان الناس يذهبون ، الى الحفلات « بالاسموكنج » والردنجوت ، أصبحوا لا يتقيدون بهذه التقاليد وبكره يلبسوا « بشت » الفلاحين .

كان ملك الانجليز - هكذا يقول الهلباوى - راكبا فجاء احد الفلاحين ووضع رجله على الرفرف وهز يد الملك قال له « هاو آريو » ولم يغضب ملك الانجليز ،

بل سره أن تكون فى رعيته هذه الروح السامية : لم يكفكم ان توقعسوا بين القضاء وبيننا فجتتم توقعون بيننا وبين جلالة الملك فى مذكرتكم المطبوعة وسأريكم أنكم الذين وقعتم فى هذه الجريمة . ويقول رئيس الجلسة : مفيش لزوم ، ويقول الاستاذ محمد كامل البندارى : لو كنت فى مكان النيابة لكنت أشرت بمصادرة هذه المذكرة ، ازاى النيابة تركت هذه المذكرة توزع : ويقول الرئيس : هو لم يترافع بها . ويقول الهلباوى يقول زملائى عن العهد الماضى انه العهد البائس ، ويقول البندارى : البائد ويقول الهلباوى البائد أو البائس كله زى بعضه : قلت فى التحقيق مع الوزير انه لم يحدث فى سراى النيابة ولكن فى سراى وزارة الأشغال وأقول هنا انه فى سنة ١٩١٦ رثى ان يعقد المجلس الحسى برئاسة وزير الحفانية فقال المستر بريد « يحيى باشا ابراهيم على رأسنا وعيوننا وانما يجب ، ان يأتى ، الوزير ، الى هنا ، ويجلس معنا » صدقى باشا يقول اننا تغيرنا عليه لاننا كنا نؤيده وانقلبنا نحاربه ، وأقول ان صدقى حضر مشروع الدستور فى وزارته وكنا قد أخذنا كلمة منه بأن الدستور لا يعدل وجاءنا عبد الحميد بدوى رسولا يأخذ رأينا ومعه صورة المشروع وتفاوض مع محمود باشا عبد الرازق وهيكى بك وحافظ باشا عفيفى ، انتهت بأن الحزب لم يوافق على هذا المشروع : ليه ولاننا لم نكسب شيئا من حركتنا منذ سنة ١٩٢٠ الا الدستور ، ومعنى الدستور اننا أصبحنا أمة رشيدة مسئولة ، عن حكم نفسها بنفسها ، ونحن معتبرون بين الأمم « النصف حرة » ونحن أشد الأمم احتياجا الى تقديم البرهان على اننا بلغنا سن الرشد وليس أقوى من أن يكون لنا دستور يعطى الأمة حريتها فهدم الدستور ، أكبر كارثة أصابت مصر ، لانها حالت بينها وبين ان تقدم للأمم الأخرى برهان كفاءتها .

ويقول الهلباوى ان دستور اسماعيل صدقى ، قصص حقوق الشعب بل اغتصب حقوق الشعب ، وان الدستور حق لا منحة .

ثم يقول : سواء كان الدستور منحة ، أو حقا ، لا يجوز لك أن تسلبنى حقا من هذه الحقوق ، التى رتبها الدستور لى والا كنت مجرما أثيما : ثرنا على الدستور الجديد ولم نعترف به وكان هناك مسألة يمكن أن نصطلح بها مع الوزارة ، والواقع انى محرج جدا ، لأن جلالكم ومقامكم يمنعنى من الكلام ، يا حضرات المستشارين نحن اتفقنا معهم على تعديل قانون الانتخاب وكنا نرى ان جمهور الأغلبية لا يزال أميا ولذلك فكرنا فى جعل الانتخاب من درجتين وأول شرط من شروط المعاهدة التى جاء فيها محمد محمود انها لا تسرى الا اذا أقرها البرلمان ، ومعنى هذا انه لم يتكلم مع الانجليز فى شىء من قانون الانتخاب فاذا كنتم تريدون عمل هذا الاصلاح فلماذا يتناول اصلاحكم البيت كله فتهدمونه هدماء مطلقا ، وتقولون انه تطور ! ثم هذا التطور ، هل يكون برضاء الأمة أم

تكروهونها عليه ، قالوا بكره تشوفوا : قلنا طيب : كان الانتخاب القديم الذى حضرناه ان كل دائرة يرشح فيها أكثر من واحد ، اما أن رشح فيها واحد فلا يكون انتخاب بل سموه بالنحوى التنكية والى يعملوا قانون الانتخاب الجديد ناس أذكاء عارفين ان الوفد ٨٠٪ واحنا نصف فى المائة (ضحك) .

ويقول الهلباوى ، أنا عارف ما هم بيقولوا كده ، وما دام الوفد والاحرار مضربين يبقى فاضل الحزبين الشقيقين (الشعب والاتحاد) : وعليه يا حضرات المستشارين وصاروا يجيبوا الناخبين بالقوة .

ويشرح الهلباوى بعض الأساليب ، التى استخدمها اسماعيل صدقى فى الانتخابات وكيف أصبحت الانتخابات تجرى فى ثلاثة أيام بالرغم من انه انقص عدد الدوائر من ٢٣٠ الى ١٥٠ وما فيش معارض ولا منافس لحزب الشعب ، وحزب الاتحاد ، كل ده علشان يوزعوا قواتهم وآلياتهم والى يقول «بم» يدوله على دماغه ! لانهم يريدون أن يحكموا بالحديد والنار .

وبعد الاستراحة يعود الهلباوى ليرد على ما قاله ، المدعون ، بالحق المدنى من اننا تعلمنا السب والقذف وان د. طه حسين ود. هيكمل هما اللذان زرعا فى الشباب بذور هذا القذف .

ويدافع الهلباوى عن مدرسة الجريدة : لطفى السيد وتلاميذه هيكمل وطه وتوفيق دياب وعبد القادر حمزة وعبد العزيز البشرى وعلى عبد الرازق ، ومحمود عزمى : كل كتاب مصر تتلمذوا على الجريدة وعما قريب يكون للسياسة معهد لأن أعظم كتاب الشرق تخرجوا منها .

ويقول الهلباوى هذه كلمة أوجهها تحية لهؤلاء الأفاضل حتى لا يظنوا ان الأمة غمطت حقهم : طه كان حانقا جدا قال لى حتى وهيب الذى اذا كان فى لفته ما يفخر به فهو مدين به الى مجالسنا ، وهيب الذى كان من أكبر انصارنا : قلت له : لاتغضب فنحن فى محنة . قالوا : أنتم أفسدتم أخلاق الموظفين لانكم استعنتم بهم على نشر فضائح رؤسائهم وان هذه جاسوسية . لا ، هذه ليست جاسوسية وانما هى جاسوسية مقدسة : هى أول من أسس الأخلاق الفاضلة . وعنوان حضارة الأمم دى ، الصحافة ، وأساس رقى الصحافة القيام ، على المصالح العامة . وهذا يقتضى ان يكونوا أول المصادر ، لما يجرى فى البلد فاذا لم يتصلوا ، بهذا أو ذاك ما استطاعوا ، أن يفعلوا . ان التنقيب فى أعمال الموظف وكشف عوراته من أقدس الواجبات .

وليس الموظف معصوما من الخطأ ، الحكومة عندها أكبر جيش من الجواسيس ولكن اسمهم مفتشون أو ليست أعمال هؤلاء المفتشين ، جاسوسية واجبة لخدمة المصاحبة العسامة : الجنرال كلايتون الذى كان اخيرا من أكبر وزراء انجلترا كان رئيس قلم المخابرات . الحكومة عندها آلاف من الجنيهاات اسمها المصاريف السرية ، وعندنا أكثر من نصف الجيش بوليس ملكى فى ديوان المحافظة الكائن بجوارنا الآن .

ويقول الهلباوى : اذا لم تعتمد « السياسة » على مانتستقيه من الأخبار فلا تستطيع أن تعمل شيئا وجرائدنا لا تزال فى هذا السبيل طفلة تحبو ، وانى أتمنى أن يأتى اليوم ، الذى نرى فيه جرائدنا كجريدة « التيمس » التى تفخر بأن مكاتبها الذى ذهب الى برلين لحضور المؤتمر استطاع أن يأخذ صورة المعاهدة ، قبل أن ترسل للوزارت الأخرى ، يقال أنه دفع ١٢ ألف جنيه وخباها فى برنيطة ، و « المورننج بوست » التى قرأتها وأنا اتهمى الانجليزى تدفع فى سبيل الاخبار آلاف الجنيهاات ، واستطاعت ان تهدم « شارلزوك » مش ابراهيم فهمى كريم فمتى نرى السياسة ، والجهاد والكوكب وبقيّة الجرائد تصل الى هذه العظمة ، هل يسمى هذا افسادا للحياة .

ويقول الهلباوى بك عيرونا أيضا أن السياسة متلوثة وبنت حرام : ليه اتفقت مع صدقى باشا عدوها الأول ، وكمان ، لما عبد الفتاح يحيى خرج من الوزارة سنة ٣٣ ، أمين باشا كلم محمد محمود باشا ليتوسط لازالة سوء التفاهم .

ثم يقول الهلباوى . هذا كلام لا ينطبق على الواقع ولا المنطق ، ونحن اذا كنا اتهمنا عبد الفتاح يحيى باشا وهو عضو فى الوزارة فى أمور أخفاها عليه بعد ترفعنا عن مخاصمته بعد أن ترك الحكم وأصبح فردا من أفراد الأمة كان بليغ باشا رئيس الاستئناف يوما فى مجلس الوزراء ، ودار الحديث انه مرشح للوزارة فسألوه وقالوا انهم مش مصدقين . قال لهم ليه ؟ قالوا لأن القضاء وحده هو الحر فى هذا البلد وكل الباقين نصابين ، وكان المتحدث على بك فهمى فقال له بليغ باشا ، مع هذا أنا سأقبل الوزارة . قالوا له ليه ؟ قال عثمان يقولوا ان الى بيخش الوزارة بينسحر وأنا عاوز أجرب ، قلت له لكن الى بينسحر ما يصدقى انه انسحر ، دا الحصان لو نقلناه من اسطبل لاسطبل يقعد شهر ما ياكلشى ، وعبد الفتاح يحيى تربى فى بيت النعمة والمال .

ويقول الهلباوى : واذا كنا اتفقنا مع صدقى زى ما يقولوا يعنى معناها ايه ؟ معناها : اننا أردنا أن نحصل منه على معلومات عن عهده . الصحيفة

الناصرية التي سجلها الاستاذ البيلى بتقديمه للدفاع عنا : تقدم الى صفوفنا وهو من خصومنا فى الماضى وقد رحبنا به ، وجعلناه زهرة دفاعنا .

وعن على المنزلاوى خصم الهلباوى فى قضيتى نزاهة الحكم ، يقول الهلباوى : نحن نسلم بأن على المنزلاوى كان من أكبر أركان الأحرار الدستوريين ، وأنا اذا شعرت بحرج فى موقفى الآن ، فهذه الغضاضة التي تركتها فى نفسى أن أكون فى صف والمنزلاوى فى صف : فى انتخابات سنة ١٩٢٤ عرض الهلباوى نفسه لأكثر من الخطر فى سبيل مناصرة المنزلاوى بك بالخطابة فى دائرته ، وعلى المنزلاوى له على يد خاصة فاذا اضطرت ان اجرعه فبرغمى : كان فيه قضية لعلى بك المنزلاوى فى طنطا قعدت فيها عشرة أيام وتركت مريضاً عزيزاً على من أجل على بك المنزلاوى : اجتمعنا على أثر اعلان انهم يريدون ، إلغاء الدستور وقررنا بالاجماع ، البراءة من الوزارة ومن الأسف ان على بك المنزلاوى كان من بين الذين أيدوا هذا القرار ، وكان ثانى القرارات التي أصدرناها فى هذا الشأن ولكن الوفد يحارب الوزارة ، ولم يكن يؤيدها الا نحن ولا نتخلى مهما تكن قليلين يكون الواحد منا بمقام مائة : كان على بك المنزلاوى فى مقدمة من أيدوا هذا القرار ، واو رجعتهم الى المحضر لوجدتم انه استغرق ساعات ، وكان على المنزلاوى فى طليعة الخطباء فى جميع المواقف الوطنية لكن فى هذه الجلسة لم يتكلم فيه لأنه كان اتصل بالجماعة دول فى السر فأصبح فى حيرة وأنا أعرف المنزلاوى من سنة ١٩٠٧ وهو من أكبر البيوت ولكن الى يطلع من الوفد يطلع علشان يروح الحكومة ، الى يطلع من الأحرار علشان يروح للحكومة هذه الظاهرة شعرنا بها تلك الليلة يا حضرات المستشارين : يقولون ما لكم ومال الدستور ، وقد سبق ان عطلتموه دى نظرية خطأ وهذا قياس مع الفارق ، واحد ، له مال يستثمره فأنا أجى له وأقول له الصندوق ده وديعة عندى أردته لك عند المزوم ، وجاء واحد ثانى مسك الصندوق وكسره وابدل الجنيهات بملاليم !

ويقول ابراهيم الهلباوى ان سلطة البرلمان ، على الحكومة - كما جاءت فى دستور سنة ١٩٣٠ - كسلطة الأم العجوز على ولدها لا تملك ان تناقضه فى شىء لانها ضعيفة .

وعن مهنة المحاماة قال الهلباوى زمان كان أغلب المحامين من غير شهادات وبعدين جابونا ، وكان معنا سعد زغلول والحسينى وسألوا واحدا منا انت عاوز المحاماه ليه ؟ قال علشان أكل عيش وقال الهلباوى أن زميله قال هذا الكلام ليتحكم على التشريع ، الذى أراد أن يحرم المحاماة من هؤلاء الفطاحل لأنهم لم يحصلوا على شهادات ، ويناقش الهلباوى الحكومة التي ادعت ان نسبة الناجحين

فى الانتخابات التى أشرفت عليها كانت ٦٧٪ وربع وثمان ، وحبّة : لقد أضرب
الوفد وهم يقولوا انهم ٧٠ أو ٨٠٪ والجماعة دول الأحرار الدستوريين ممكن
يكونوا ٤٪ : كل دول ماراحوش ٠٠ ما فيش كان عيانين تبقى السبعة وستين دى
جبتوها منين ياسى وهيب بك (يقصد وهيب دوس بك) •

ويقول الاستاذ الهلباوى : الاستاذ مرقس بيقول بلا دستور بلا بتناع ،
الدساتير دى ما شاخت وهرمت : اننى طلعت القصر امبارح العصر ، الأمم الى
تقول كده هى الى مضى على دستورها سبعمائة سنة ، ثمانمائة سنة وشبعت
«شاورنه» وعز لكن احنا دستورنا ابن امبارح لحق شاخ وهرم : طيب ماتعالجوه
يا أخى وتشريع الأزهر كمان شاخ وهرم ، لا ، لا ، الغرض ظاهر هو حرمان
الأمة من سلطتها : انتو ما عندكوش برقع يحمى هذه العورات » •

الفصل الخامس

جغبوب ووزارة الحكم

وبقية مراعاة الهلباوى

وفجأة ينتقل الأستاذ إبراهيم الهلباوى الى الحديث عن جغبوب يقول ، كان فيه مشروع بعد مقتل السردار ان ايطاليا ارادت تحديد حدودها بين مصر وطرابلس وفى هذه الحدود كانت تدخل جغبوب وسبق عملت لجنة فحسنت هذه المسألة فانتهزوا فرصة ان الحكومة قائمة من غير برلمان ، وطلبوا من زيور باشا أن يفوضهم ويصدق لهم ، على ان جغبوب لايطاليا وأنا أعرف أن زيور باشا كان قبل ذلك وزير خارجية فى وزارة سعد باشا ، وعرضت هذه المسألة فرفضت الوزارة هذا ولما تعين زيور باشا رئيس وزارة طلبوا منه الطلب من جديد ويجب علينا الا ننسى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ لأن هذا التاريخ هو الذى نزعته فيه جغبوب ، من أرض مصر ، جغبوب كان مكة الذى يحج اليها المصريون . صحيح ان ايطاليا بلد صديقة لنا يعز علينا ان حكومة مصرية سلمت فى هذه القطعة من أرض مصر بسهولة : حدث هذا من وزارة مصرية كانت تحكم بلا برلمان فهل حدث مثله فى وزارة محمد محمود ؟ عقد البرلمان بعد ذلك ورأينا عقد زيور باشا الخاص بجغبوب ، فماذا يفعل ؟ سأل البرلمان فعرفوا ان البلد راحت فعلا والعلم الطليانى رفع على جغبوب ووادى جغبوب فماذا يفعل البرلمان ؟ كل حيلته ان يتحين الفرص ويترك الأمر ، للمستقبل : واذا كنا اليوم ضعافا فقد يأتى يوم نستطيع استردادها ، هذه حيلة الضعيف ، واكتفى البرلمان بأنه لم يوافق على هذا : سلاح المحتفظ بحاله وبعدين جات فترة من الوزارة قلنا استنوا قالوا : ايطاليا بتلح ، صهينا هذه سياسة حكيمة من النواب : ويقول الهلباوى ان معاهدة واحة جغبوب بعثت من جديد ثم يقول :

ويقول الهلباوى :

كان البرلمان شكل لجنة ولجنة طلعت من لجنة وقالوا احنا لازم نروح محل الواقعة ونحقق وكانت اللجنة برئاسة وهيب دوس وهذا تقرير اللجنة قال :

رايحين يحققوا : ايطاليا لها حق ، والا مضر وأول ما راح أعضاء اللجنة ارتشوا ، ارتشوارشوة سياسية : ايطاليا قدمت لهم طياراتها ركبوها ٠٠ وراحوا جغبوب وصلوا جغبوب بعد احتلال ايطاليا بسنوات ، شوفوا وهيب الى بيدقق فى الهايفة تجلى علمه فى هذه المسألة وقال : دى كل سكانها ٢٥٠ نفر : طيب يا سيدى : مانشوف كانوا كام ٠٠ ماهم تشردوا يا أستاذ : طيب وايه كمان : خمسة أفدنة بينزرعوا والباقي رمال : طيب مانشوف كانوا كام فدان مزروعين الأول ٠ وايه تانى قال : سكانها معرضين للهلاك لأن مافيهاش فيه ، طيب يا سيدى ما ايطاليا عارفة أن سعادتك جاي بكرة تسيبها شهر تنشف، ميتها وفضل وراه حتى قال : ان مصر تسعد لو تنازلت عنها : لا يا أستاذ : احنا اخوان ولازم نخترم شعائر بعضنا : جغبوب دى كانت زى كعبة للمسلمين مش لازم تتيانوا فيها : وتكلم عبد الحميد سعيد وبعض اخوانه بخطب طويلة فرد عليهم وهيب بلباقة بأنها - أى جغبوب - نقطة عسكرية مش قد كده وانسا كسبنا كمان : كسبنا ايه : السيارة ، يا عينى ، يا عينى ، بتضحك على مين ياسى وهيب على كتب الجغرافيا ولا على النواب بتنوعك : النواقع ان السلوم أرض مصرية من قديم الزمن وأقل تلميذ يعرف هذا : أنتم تقولون ان مصر لم تخسر بترك جغبوب واذا كان هذا صحيحا فلماذا تتمسك ايطاليا بها .

ويوجه ابراهيم الهلباوى كلامه الى المحكمة قائلا : وأخيرا يا حضرات المستشارين لم يكتفوا بهذا - نظام اسماعيل صدقى ، وعبد الفتاح يحيى - وانما لسانهم زى المبرد ٠ قالوا ، ان النواب السابقين جبنوا عن التصديق على هذه المعاهدة واحنا لوحدها الى جرؤنا على التصديق عليها .

والطريف ، أن أحد أعضاء هيئة المحكمة طلب من الأستاذ ابراهيم الهلباوى أن يدخل الجوه شوية وبلاش الحدود ويضحك كل من كان فى الجلسة ويرد الهلباوى - الذى لم يكن أبدا يفقد روحه المرحه مهما عنف واشتد فى مرافعته - أو مهما عنف واشتد خضمه فى مهاجمته - ويرد الهلباوى قائلا : ما ادحنا أهو فى الحدود السوداء : وتنتهى الجلسة عند هذا الحد ، ويتراجع الهلباوى فى اليوم التالى وكان قد أكد أنه لن يعطيل لان زملاءه الذين سبقوه قاموا عنه بالعبء الاكبر فى الدفاع ، ولكن الهلباوى لم يكن يدع تلك الفرصة تمر دون أن يمزق الأستار التى كان يختفى وراءها نظام عبد الفتاح يحيى باشا واسماعيل صدقى باشا : ان الهلباوى - وهذا سر اهتمامنا بمرافعته - لم يكن يدافع عن حقنى محمود ، أو على جريدة السياسة وانما كان يحاكم نظام صدقى ومن معه ومن تبعه!! يقول ابراهيم الهلباوى فى بداية مرافعته فى اليوم الثالث - وهو اليوم الأخير

من مرافعات هيئة الدفاع عن حفنى محمود - فى هذه القاعة المقدسة نحن نطالب وقد خلصت الأمة من دستور سنة ١٩٣٠ أن يعاد ليا دستورها : دستور ١٩٢٣ ثم يقول : كان زمان بعض كتاب الجرائد الانجليزية لما وقعت حوادث سنة ١٩١٩ كانوا يقولون أن أولاد الذوات هم الى زعلانين ، لكن الحقيقة ان الأمة بجميع طبقاتها هى الشائرة ، طيب رأيك ايه فى الطبقة الصغيرة بتوع العنابر : الى الواحد منهم كان بياخد ٣ صاغ : هذه الطبقة فعلت فى سنة ١٩١٩ أكثر مما فعلته أية طبقة أخرى من طبقات الأمة فى سبيل الثورة : هؤلاء قتلوا بالرصاص لا واحد ولا اثنين : لقد سمعت من على باشا ابراهيم انه ورد له جثث وجرحى فوق ٤٠٠ قتيل فى معركة العنابر وأنا أسجل هذا عن مصدر رسمى لايزال حيا فلما نيجى نتوجع لكم يقول الأستاذ وهيب انتم ما اشتركتوش فى جنازة السخام الدستور بتاعنا واحنا كل يوم فى ماتم : كل يوم فى جنازة جديدة .

وينتقل الأستاذ الهلباوى الى الحديث عن قضية الخطابات المزورة ويقول ان تسعين بالمائة من القضايا التى ترفع فيها فى السنوات الأربع الماضية كانت نابعة من بلاوى نظام صدقى ومن معه ويقول ابراهيم الهلباوى ، وهو يصف نظام اسماعيل صدقى ومن اتبعه : لقد سموا دستورهم دستورا وهو ضد الدستور ، وسموا حزبهم شعبا وهو ضد الشعب . ويشير الهلباوى الى قضية القنابل ، وكيف اتهم النظام ابراهيم الفلاح بأنه كان رايح يودى قنابل بيت علام باشا وغيره ، وعملوا تحقيق وقضية وجابوه شاهد ملك ولكن شاهد الملك انقلب وراح يعترف بالألاعيب التى دبرت وبذا حكم على سعادة ابراهيم الفلاح بخمس عشرة سنة ثم يقول : ومع ذلك الحكومة بتاعتنا تعطيه مكافأة : وانا لله وانا اليه راجعون . وينتقل الهلباوى الى قضية البدارى - ولعلها المرة الأولى التى تثار فيها قضية البدارى من الناحية السياسية فى المحاكم . ويقول : عرض حكم البدارى ، على محكمة النقض ولكن المحكمة وجدت أن هذا الحكم قانونا صحيح ، مع ذلك شعر عبد العزيز فهمى باشا بأن عليه واجبا انسانيا : شعر بأن القانون يجب أن يعيد العدل وانه لا يمكن أن يكون قاضيا ، وهذه الجرائم ترتكب فثار ودون فى حكمه هذه الفضائح ، المخزية وذهب الى على باشا ماهر وزير الحقانية ورأس القضاء فثار على ماهر ، وأراد أن يحقق كى يوقع بالموظفين الجزاءات التى يستحقونها ليكونوا عبرة لمن تسول له نفسه أن يخذلوا حدوهم . كثر خيره . يتحقق . ياأخى دهمه يتحقق مع أحمد باشا فهمى حسين بتاع أسيوط وعنهما قالوا له ، مع السلامة : أنا من سنة ١٩٣٠ برىء من على باشا ماهر : لا أراه أبدا ولكن لا أنمالك وأنا أمام حضراتكم الا أن أسجل له هذه الصحيفة الناصعة لانه وقف

موقفا مشرفا ورفع راية الاحتجاج على عهد كان يستند الى الجرائم فى حكمه وبقائه . ويقول ابراهيم الهلباوى الواقع ان سيئات هذه الحكومة لا يمكن للانسان أن يشرحها ، « لو كان البحر مدادا لكلمات ربى ، النهد البحر ، قبل أن تنفذ كلمات ربى » .

سفكوا الدماء ، هدموا الحرية ، وأخيرا وجدوا أن الذى يكشف عوراتهم للناس من الجماعة ، الصحفيين ، حفى وأمثاله يعملوا لهم ايه ؟ عملوا قانون أؤكد انى لم أسمع بمثله حتى فى الأمم البربرية وحتى لما طلعه ما قدروش يطلعوا له مذكرة تفسيرية : قالوا ان رئيس التحرير اذا حكم عليه ، ولو بخمسة صاغ غرامة وتكررت لا يجوز له مطلقا أن يكون رئيس تحرير ! : هيك راح ، عبد القادر حمزة راح ، عباس العقاد راح ، توفيق دياب راح ، والجدة ده حفى لو حكم عليه المرة دى ولو بخمسة صاغ ما هو نافع رئيس تحرير : ويتساءل الهلباوى فى سخريه : ما أعرفش القانون ده فاضل واللا نسيم باشا ألغاه ؟ ويؤكد حفى محمود انه لم يلغ بعد . ويقول الهلباوى : ياخبر اسود ، أنا معتقد ان وزير الحقانية الحالى ، لا يرضى ببقاء هذا القانون البربرى : يعنى هيكل ينفع يعمل وزير ولا ينفعش رئيس تحرير . ده مدهش . هذه فضيحة أخرى من فضائح العهد البائس .

وينتقل ابراهيم الهلباوى ، الى نقابة المحامين وما أصابها أيام صسدى وحلفائه ثم يقول : اذا كان حد من الجماعة المحامين الشبان دول زعل علشانها قيراط أنا زعلت أربعة وعشرين ، لاني اشتغلت علشانها سبع أو ثمانى سنوات وما كانشى معايا حد من دول كلهم الا مرقص فهمى الى جاى النهارده ناثر على الدستور وعلى البرلمان ، كل الطبقات لها نقابة . حتى العريجية حتى ماسحى الأحذية . غريب أن يصل الاستخفاف والمهانة بالشعب الى هذه الدرجة ، ويقول كل هذه يا حضرات المستشارين شكاوى من النظام الماضى ، ومساوىء النظام الماضى وقد تكلم اخوانى كثيرا ، وأنا وعدت انى أخلص النهارده احترامما لشيخوختى . ثم ينتقل الهلباوى ، الى الحديث عن صديقه على المنزلاوى ويبدى تألمه لأنه يقف ضد صديقه ، ولكن « على واجب لازم أوديه » سأل الأستاذ سببا على المنزلاوى فى المحضر :

فرفع رأسه تيبها وقال : اسأل زى مانت عاوز كم شجرة برتقال ، كم قنطار قطن ، كل دى حاجات هلس : لا مش هلس : وان كانت هلس لا تقبل

عن وزير: انت فى ايدك الركن العاشر من ميزانية الدولة من عرقى وعرق أولادى ادفع لك بمئات الألوف من الجنيهات : أنا أبيع الحلة الى بأكل منها وبيأكل منها أولادى علشان أدفع لك المال « - المال هنا يعنى الضريبة التى كانت تفرض على المواطنين ، وعلى المنازل ، وعلى الأراضى الزراعية والعقارات - فالمال المتأخر عليك بتاعى أنا : كم شجرة برتقال ؟ صحيح دى حاجة هايفة لكن ما يصحش أن تصدر من وزير . مش دى المسألة انما المسألة دى محجوزة للأهالى مش لمعالى الوزير : ليس هذا عمل كرامة للنفس ومعزتها ، ولما تاخذ ثمرة الوزارة أو جزء منها وأنت وزير أنا أزعل .

محمد باشا محمود رئيس وزارة فلما يدخل المعرض حل يعقل ان فيه حد ما يعرفوش : فلو بعنا عقولنا ، هل يمكن أن نصدق أن محمد باشا يفترى هذه الواقعة : مش ممكن يا حضرات المستشارين ، ثم هل كان من حق محمد باشا أن يحقق رواية الموظف : يعنى انا لما أحب أركب عربية أجيب العريجي وأقول له امشى : العربية دى بتاعتك ؟ هات البوليس يحقق : انت عندك رخصة

واقعة شجيرات البرتقال التى أشار اليها ابراهيم الهلباوى فى مرافعته تتلخص - من واقع التحقيقات - ان محمد محمود باشا رئيس الوزارة الأسبق ورئيس حزب الأحرار الدستوريين زار معرض الربيع ، الذى أقامته وزارة الزراعة فأعجب بشجيرات برتقال شاهدها هناك فطلب شراءها فقال له أحد الموظفين لقد اشتراها وزير الزراعة . فيغضب محمد محمود ويشور فى الموظفين قائلا : قولوا لوزيركم أن للجمهور حق الشراء قبله وتعلق جريدة السياسة على هذه الواقعة وتتهم الوزير بالاستئثار لنفسه بمنتجات وزراته بثمن بخس وحرمان الجمهور من هذه المنتجات ويصدر وزير الزراعة بلاغا رسميا من الوزارة : يقول فيه لم يسبق لمعالى الوزير ، أن اشتري شيئا من شتلات الوزارة بل أن قسم البساتين كان يحصل على بعض ما يلزمه من بساتين معاليه مجانا فى خلال السنوات الثلاث الماضية .

وينتقل الهلباوى الى موضوع البرسيم . وموضوع البرسيم هذا أثارته جريدة السياسة تحت عنوان : هل صحيح؟ وزير الزراعة وتقاوى البرسيم: وصل الى علمنا انه كان لدى وزارة الزراعة كمية من تقاوى البرسيم . صدر الأمر بتوزيعها على الطالبين من المزارعين فلما ارتفعت أسعار هذه التقاوى وبلغت سبعة جنيهات مصرية للأردب أضيفت كلها لحساب حضرة صاحب العزة على المنزل لاوى بك وزير الزراعة بسعر الأردب مائتى قرش صاغ ، ودفع ثمنها وتصدرت الى مزارعه . وتكمل « السياسة » الخبر على النحو التالى ومع أن الذى

أبلغنا هذا الخبر ، يتحدى كل من يكذبه فاننا نشره بنحفظك الا انه من الغرابة
بمكان فهو تصرف لا يجوز أن يصدر من موظف صغير لا من وزير وبعد نشر
هذا الموضوع ، نشرت السياسة أيضا : تحت عنوان : على بك المنزللاوى وهل
دفع الضرائب العقارية المستحقة عليه من ثلاث سنوات وتحت هذا العنوان
كتبت السياسة تقول : على بك المنزللاوى وزير الزراعة حاليا ، ووزير الأوقاف
السابق يمتلك أرضا تستحق عليها نحو ألف جنيه ضرائب عقارية كل سنة
والناس يتحدثون بأن عزبه لم يدفع عليها الضرائب منذ ثلاث سنوات ويتحدثون
أكثر من هذا بأن حجوزات كانت قد توقعت على زراعته وفاء للمبالغ المطلوبة،
للضرائب العقارية وأن العزبي باشا وكيل الداخلية قد أصر على أن تتخذ
اجراءات لاستيفاء هذه المبالغ ، ثم طلب اليه أن يسكت فسكت ونحن نرى ما
تحدث به الناس . . وقد سبق للهلباوى أن أشار الى هذه النقطة عندما تحدث
عن المال المفروض للحكومة اما عن موضوع البرسيم فقال عنه الهلباوى : قالوا
أن الوزير لم يأخذ الا عشرة أراذب من ١٦٦ اردبا والنيابة جابت كشف ما
أعرفشى من أى بورصة من بتوع الحبوب بالثنى : حتى ان فيه قطن بتاع طلعت
باشا ببيعه فوق الكونترات بريال وقطن زى قطن حضرتى أبيعه أنقص من
الكونترات ريالين ، كذلك البرسيم : برسيم الوزارة منقى ، ومصفى ،
والحكومة بتخسر ٣٥٠ ألف جنيه علشان كده . . والذى يدل على ذلك هذه
الطلبات الى عندك قدموا كشف بأسماء مشترين منهم سعادة أحمد بك كامل
مدير الأمن العام . . سمو البرنس ، عمرو ابراهيم : ليس هؤلاء ، من أنشئت
وزارة الزراعة لأجلهم أبدا ، انما أنشئت لصغار المزارعين المساكين .

ويقدم الهلباوى حافظة بها شهادة بأن أسعار البرسيم كانت فى سبتمبر
٢٨٠ قرش صاغ ، ويقول له الرئيس خليفها بعدين ويقول الهلباوى بك : على
ايه وأنا ماعنديش غيرها ، ويعود ابراهيم الهلباوى الى الحديث عن موضوع
المال - المتأخرات على على المنزللاوى بك - فيقول مسألة المال دى فكرتنى بأحد
المرضى فى بلد من البلاد ذهب الى طبيب وكان من عادة الاطباء ان هذا الحكيم
عمل ٣٥٠ عملية وأن هذا عمل ٣٠٠٠ عملية وبعدين الراجل راح الى واحد ،
كتب على عيادته انه عمل ٢٧ عملية بس : قال ده راجل متواضع وبعدين دخل
عنده ولما سأل تبين له ان بقى له تسع أيام حكيم بس فسبعة وعشرين عملية
فى ٩ أيام دى نسبة كبيرة قوى ، كذلك مسألة الأموال بتاعة المنزللاوى بك :
امتى دخلت القصر قال امبارح العصر وأنت بقالك كام سنة وزير يا سعادة
البيك : الواقع ان هذا كثير ! مسألة أرض عبد الفتاح يحيى ، مش بعيد ان
أرض أبو حمص تنزل الى ثلاثة جنيهات ، خصوصا وان الى بيشتروها اثنين
وزراء اذا كانت أرض مغاغة أم أربعمئة جنيهه أصبحت فى العهد السعيد بأربعين

جنيها والأهالي لما يسمعون ان الأرض دى راح يشتريها اثنين وزراء ، هل يقدم أحدهم ، على منافستها : مش معقول : بقى لما أشوف عبد الفتاح يحيى باشا الى ربنا أمده بثروة كبيرة ينزل يروح البدارى ، وأبو حمص علشان يشتري أرض خراب : هل هذا يتفق مع مركزه ٠٠ و ابراهيم فهمى يشتري ليه : يشتري ، وعبد الفتاح باشا يدفع له الفلوس ، قال علشان فقير ، طيب وهو الفقير لا كرامة له ! بقى أنا لما أروح فسحة مع جماعة من أصدقائي يدفعوا هم الفلوس ، الى تنصرف فى الفسحة دى ، وأنا ما أدفعشى حاجة مش اهانة لى دى : بلاش أكل شياورمة وياهم وخلينى أكل عيش وجبنة : قال ده راح يصلحها : يا شيخ تصلح ايه : وتعمل ايه : الله يحسن عليك طيب والشرعة : قال : ده من سوء بختى ، انها تغيرت : سوء بختك ، تبقى ياراجل وزير أشغال واللى يخططوا الترع مرءوسيك وموظفيك ويبقى من سوء بختك ، يا سيدى والأرض الى انتزعت منك كم فدان ؟ ما أعرفشى : بكم جنيه ؟ ما أعرفشى : قبضت ولا ما قبضتش ما أعرفشى : لما الفدان أبدا ثلاثة جنيه يقدر بمائتين وخمسين مايبقاش ، ده استغلال نفوذ ، والمواسير قال دى كانت كده زمان أيام مالكنها الأصلي ، ده كلام صغير ما كناش ننتظره من وزراء : دى فضائح : دى مخازى : ابراهيم باشا يقول : ان التربة عملت اضرارا به ، والفتحات لا شأن له بها وكهربة خط حلوان تضره ، وهى على المصلحة التابعة له ، المرءوسين بتوعك دول كلهم أولاد حرام ، عاوزين يضروك : يا شيخ .

تفضل مسألة علاقته بخزان جبل الأولياء ، وعلاقته بالغطن الغيور والغضنفر الذين ، عبود باشا الى بيقول ان ما كنوش يحكموا على حفى دى تبقى مصر راحت : خلاص علشان العلى العظيم ده ! ثم يقول الهلباوى وسط موجة من الضحك : يظهر أن صداقة عبود بكريم - وزير الأشغال - صداقة غويطة قوى : مبنية بالأسمنت : أنا لى أصدقاء من رجال القضاء من ثلاثين سنة : لكنها صداقة بريئة ، مش زى صداقة سى عبود وسى كريم ، توجب الريبة الحكومة صممت فى سنة ١٩٣٥ على تحضير مشروع جبل الأولياء وهذا مشروع تعاقبت عليه الوزارة ولم تفكر فى تنفيذه فلما جاءت سنة ١٩٣٢ رأت الحكومة أن تنفذه وهى اما أن تكون مع الانجليز أو مع الأمة والأمة مش وبها طبعاً خليها اذن مع الانجليز ، وقد رأيتهم الحريقة التى قامت بين باركسيون وعبود ، وبين جيسون وعبود ، وفى سنة ١٩٣١ دفع ١٤٥ ألف جنيه أريد أن يستر بها الوزارة وحضرات الأساتذة ، يريدون أن يستروه مرة أخرى ، وصاحب المصلحة الأولى فى هذا المشروع عبود باشا ، فلما سافر كريم باشا ، سافر معه ليه ، والواحد مسافر ويسيب مراته سنة ما يسألشى عنها يبقى ايه لزوم سفرك ياسى عبود ايه لزمة دى ، قال دا راجل غنى رايح يصيف : ياسلام ووزير

الأشغال سافر يعمل ايه : يتفق مع المقاولين فلما أقول انه سفر كريم باشا لهذه المأمورية ووجود عبود باشا معه في السفر شيء يوجب الريبة : والأدهى ، أن ينزلوا في لوكاندة واحدة ليه ؟ دى لندن فيها ٣٥٠٠ لوكاندة ٠٠ وقد جاء في شهادة حافظ باشا وعلى ماهر باشا ان كريم باشا كان يقابل المقاولين في صالون عبود : مش بس كده ، قال ويديله مقاولات فيها ٢٥٠ ألف جنيه ، ربع مليون جنيه ، يشغل أبوى ، وجدى وجد جدى مائة ألف سنة ياسيدى وانت رايح تحكم بين مقاولين هل يجوز اننا ونحن متخصصمون أن تركبوا عربية حفى : ياأخى احنا مالينا سراى هناك دار تكلفت مائتين ألف جنيه فليه يامعالى الوزير ، ماتنزلشى في هذه السفارة الفخمة : ليه تروح تنزل مع عبود : مافيش نزاع كل ده عمل مريب : انت رايح لمصلحة مصر وأول عمل كان واجب عليك أن تأخذ رأى سفير مصر هناك حافظ باشا لكنه اعترف أمامكم انه ولا مرة تكلم في هذه المسألة مع حافظ باشا ايه المفتاح الانجليزى الى قافل بقك ؟! مش معقول : ان حافظ باشا يستطيع أن يدللك على البيوت الانجليزية التى يمكنها أن تشترك في المناقصة ده وكيل الملك فى لندن لكن حافظ مش لازم يعرف حاجة أبدا عن زيارة عبود وهو قال انه تجافى حافظ باشا لان علاقته بعبود لم تكن مرضية .

وقد قال حافظ باشا انه كان يعتقد في عبود انه فشار أو بعبارة أخرى هجاص : نصاب تقريبا : وابراهيم باشا قال لكم انه عمل عزومة علشان يصلح بين عبود وبين حافظ : هل هذا يليق : بقى النيابة لما تعرف انى متخصص مع واحد تصلحنى معه والا تجبنى شاهد اثبات عليه ؟ حدثكم على ماهر باشا ان سمعة مصر فى لندن كانت سيئة وحتى عبد المجيد عمر باشا الى لبس شهادته عشرين لغة برضه ماقدرشى ينسى انه سمع من أكثر من واحد من رجال الأعمال ان الكلام داير هناك وان رجال مصر ، لا تؤخذ ولا تسير الا بالرشوة وينتقل ابراهيم الهلباوى ، الى الكلام عن اليهود : على ماهر ، وعبد المجيد عمر ، وحافظ عفيفى ثم يقول : اذا كان وزير مصر فى لندن يشهد على عبود ويقولون شهادته انها لمصلحته فعلى الدنيا السلام . . كذلك وصل المستشار الفنى بتاع الخزانات مستر فون لى هذا الكلام ، وكانت الاشاعة مستفيضة دى مش مسألة صغيرة دى سمعة البلد وطهرها ، وعنهما واعمل منشور اعلان : يا هوه الحكومة المصرية كويسة : مافيش فيها رشاوى ، ولا حاجة والى يعمل هذا الاعلان راجل انجليزى : فيه فضيحة أكبر من كده فيه اعلان أسوأ من ده ، لسمعة مصر ، ونزاهة وزرائها .

وكانت السياسة قد نشرت أن وزير الأشغال لغرض غير مصلحة الدولة قد خالف الأصول الموضوعة للمباحثات العامة وقرر شراء أدوات كهربائية بلا مناقصة بمبلغ كبير من أحمد عبود ، وأن وزير المواصلات استفاد من منصبه واسرار وظيفته كوزير للمواصلات في شراء أرض له ولأهله بجهة المعادى المزمع كهربة الخط الجديد الموصل اليها من القاهرة ، وأن بينه وبين أحمد عبود علاقات مريبة ، وأنه بحكم هذه العلاقات تصرف تصرفات يأبأها القانون وتكشف عن هوى وهمحابة ، وأغراض و . و . وأن أحمد عبود استغل علاقته وصلته بالوزير في الاستفادة من أموال الدولة بغير حق في عدة مناسبات كما انه استفاد في عقد اتفاقات مع المقاولين لمشروع تعليية خزان أسوان و . و .

وبعد استراحة طويلة يعود ابراهيم الهلباوى ليتحدث عن علاقة عبود باشا بكريم باشا وكيف ان كريم باشا ، لم يكن يقابل المقاولين الذين تقدموا لعملية جبل الأولياء الا بواسطة عبود باشا وأنه لم يحدث - ولا مرة واحدة - أن قابل كريم باشا أحد المقاولين في غيبة عبود ، وكيف أن عبود باشا ينشر علمه الملاءمة لا يتسنى لأى بيت مال مهما قدم من القناطير المقنطرة أن يأخذ العمل ، الا اذا كان شريكا لعبود باشا وأن ثلاثمائة ألف جنيه قدمت رشوة لثلاثة موظفين كبار . ويقول الهلباوى ، ان مثل هذا الرجل الذى يقول مثل هذا الكلام يسىء ، الى سمعة الحكومة ويبقى الكلام الى بيتقال عليه صحيح . ثم يقول الهلباوى : شرف الرجل وعرضه أقل اعتبار يؤثر عليه ، وعلى ما هو باشا قال لكم انه أراد تحقيق هذا الذى قيل عن سمعة الحكومة وكانت كل القرائن والشبهات موجودة ومع ذلك فلزقة فوزى - برضه موجودة . والطريف انه لما كرر الهلباوى أكثر من مرة الاشارة الى لزقة فوزى أنشاء مرافعه سأل الأستاذ المحامى محمد كامل البندارى : ايه لزقة فوزى دى وقال الهلباوى : كان فيه زمان حكيم كل ما واحد عيان يروح له ، يعمل له لزقة » ويقول الهلباوى : زى ما تجينا من لندن مصايب ييجى لنا منها خير أحيانا : ففي سهرة من السهرات كان عبد المجيد باشا عمر موجود ، وعبد المجيد باشا رجل محتاط : سمع عبد المجيد باشا واحد يقول واحد موظف انجليزى كبير يقول لزميل له : الأعمال ما تمشيش فى مصر الا بالرشوة ولما سأل هذا الانجليزى زميله : مين قال كده : قال مدير شركة الكراكات طلب منه امضاء شيك على بياض ولما سئل عن الشيك ده لمين قال انه لابراهيم باشا فهمى : وطبعا عبد المجيد باشا عمر له ظروف خاصة ولكن ذلك لا يمنع انه سمع هذه الرواية كما سمعها على ما هو باشا : هذا نبأ خطير وبتقولوا يا سلام الوزير ينزل لحد ستين جنيه ويقول الهلباوى وفيها ايه يعنى : هل فيه مانع تكون أجرة عربية ، ثم ان ستين جنيهها مستمرة ، دى نعمة . ويقول الهلباوى :

العادة ان الانسان لا يحتفظ بمناعته الا فى المرة الأولى فاذا سقط فى أول مرة
ماfish مانع خمسين جنيه خمسة جنيه و ابراهيم باشا يقول لكم « بريه » ..
وأنا غرقان خذوا الى باقى على ، ودى مسألة محتاجة انك تعيط للقاضى : روح
قول للديانة واخلص : كل هذا اله معنى : عايز ترد الشبهات عن نفسك لكن
مش قادر : صدقى باشا سمع هذا من على ماهر باشا و٠٠٠ فى الوزارة تأكد
منه : وصلته من مصادر أخرى فى فيشى فماذا قال له عبود باشا : قال :
دا حاقد على لانى عطلت عليه المفاوضة يا لوعتك يا مصر بقى عبود باشا هو
الى حايعطل على صدقى باشا .. صدقى باشا الرجل الداهية ، تعطل عليه انت
يا غلبان واذا كانت مصر ، لعبة واستغلالها بيد عبود تبقى انجلترا رخره لعبة
فى يد عبود : هل يعقل أن صدقى باشا اعتقد فى هذا الكائن الضعيف عبود ،
انه عطل عليه المفاوضة : ثم هل أنت وفدى ؟ هل أنت حر دستورى نزيه من
الى بيتشتموا دانت شعبى : صحيح انت جريت كل الأحزاب : انت مع كل
الأحزاب عند اللزوم ، كانوا زمان يقولوا ده بوشين لكن عبود باشا ، برهن انه
تلت دستورى وتلت شعبى : أدى انت دخلت البرلمان من سنة ١٩٢٦ تقدر
تقول لنا أى مشروع تقدمت به كل هذه السنوات ، التى تلونت فيها بالأحمر
والأصفر والأخضر أبدا .. اذن يبقى ان شهادة دولة صدقى باشا شهادة قاطعة
تقطع رأس كل واحد توجه اليه ولا تقبل الريبة أو الشك فيها ..

ولكن لماذا ابراهيم الهلباوى بالذات ؟

سؤال نحاول الاجابة عنه فى الفصل التالى ..

الفصل السادس

الهلباوى شيخ المحاميين

● لماذا أوليت مرافعة ابراهيم الهلباوى فى قضيتى نزاهة الحكم ، كل هذا الاهتمام ؟ سؤال وجه الى من كثير من القراء ومن كثير من الزملاء ، وردى بإيجاز شديد : اننى لم أعتبر مرافعة الأستاذ ابراهيم الهلباوى مجرد مرافعة قانونية تتعلق بدعوى من الدعاوى القضائية التى يزخر بها تاريخنا القضائى ، وانما اعتبرتھا وثيقة سياسية هامة لا تتعلق - وحسب - بالفترة التى حكم فيها اسماعيل صدقى مصر كلها بالحديد والنار ، وانما تتعلق فى الغالب - بأكثر فترات تاريخنا المعاصر ، أهمية وحيوية : ان ابراهيم الهلباوى - وتلك من أهم ميزاته - كمحام - فى كثير من مرافعاته كان سياسيا ، وكان قانونيا ، بل كان سياسيا قبل أن يكون قانونيا ، وربما كان فى مقدمة الأسباب التى مكنته من النجاح فى مزج القانون بالسياسة انه لم يكن فى مصر ، طوال السنوات ، التى لمع فيها الهلباوى فى دنيا المحاماة ، قاض ألا وهو من تلاميذ أو من مريدى ابراهيم الهلباوى كما أن براعة الأستاذ الهلباوى فى مرافعاته ، كانت تجعل القضاء أكثر انصاتا ، لمرافعاته من الجمهور ، الذى كان يتكالب على الحضور الى الجلسات ، التى يترافع فيها الهلباوى كما يتكالب على حضور حفلات منيرة المهدية ، وفتحية أحمد ، وأم كلثوم . كل ذلك بالإضافة الى أننى - وأنا فى هذه السلسلة التاريخية ، أحاول انصاف من جحد فضائلهم السابق مواطنوهم - أجد الهلباوى كرائد من رواد المحاماة والسياسة الجريئة لم ينل حقه أو بعض حقه ، ولولا ، ذلك الكتاب الذى وضعه المستشار عبد الحليم الجندى عن الهلباوى : لما عرف أبناء مصر من يكون الهلباوى . أشهر محام ، عرفته مصر فى النصف الأول من القرن العشرين . وشخصية ابراهيم الهلباوى من الشخصيات السياسية التى تكاد تنفرد بطابع خاص لا تنفرد به عادة الا القلة من الناس .

فقد أحب الناس ، كل الناس ، الهلباوى كمحام : رددوا عنه وعلى لسانه ، القصص والحكايات ، أطلقوا حوله الأمثال ، الشعبية : فالرجل الذى لا يسكت عادة عن الكلام : له لسان الهلباوى ، والفلاح فى القرية عندما يهدد زميله فى الحقل أو فى الجرن أو عند الساقية يقول له : والله آقتلك وأجيب الهلباوى يترافع عنى : اشارة الى أن الهلباوى - والهلباوى وحده - هو الذى يستطيع أن ينقذ كمحام القاتل - أى قاتل - من حبل المشنقة - وكرهه الناس ، الى أبعد درجات الكره حتى لم يكونوا يطيقون رؤية وجهه جالسا فى حقل ، أو مترافعا فى محكمة وذلك بعد أن تجرأ ، ووقف ضد التيار الشعبى ، وقبل مهمة مدع عام فى قضية دنشواى لا لأن من ورائها كسبا ماديا فالكسب المادى لم يكن يزيد على ثلاثمائة جنيه وهذا المبلغ بالنسبة للهلباوى ، مبلغ بسيط للغاية . لقد قبل الهلباوى أن يقوم ، بتلك المهمة ايمانا منه بأنها تضحية من جانبه وبأن أى مصرى يجب أن يضحي ويقوم بتلك المهمة ، قبل أن يأتى الاحتلال الانجليزى بمدع عام ، بريطانى !!

وابراهيم الهلباوى الذى لم يدخل مدرسة ، ولم يتخرج فى معهد للحقوق ، كان أبرز المحامين المصريين ، وقد ظل المحامون المصريون قرابة أربعين عاما لا ينادونه الا بشيخهم ونقيبهم ، بالرغم من اختلافهم وإياه فى وجهة النظر السياسية . .

كان الهلباوى - حقيقة - خير من ترافع بالمنطق السليم ، وخير من ارتدى « روب » المحاماة ، بل وأجرأ من وقف مدافعا فى ساحات القضاء . كان مستر دلبروأغلى من أشد القضاة الأجانب ، وأكثرهم عنفا ، وقد وقف أمامه - كمتهمين - بعض الزعماء السياسيين المصريين الوطنيين الذين لم يسلموا منه وكان ابراهيم الهلباوى معروفا بلسانه الطويل ، الذى يتطرق الى الموضوعات التى لا يمكن لأحد أن يتطرق اليها الا ابراهيم الهلباوى وقال دلبروأغلى وهو يخاطب ابراهيم الهلباوى مهددا : انك تحرض على الجريمة ، ويزأر الهلباوى كالأسد الهصور فى وجه رئيس المحكمة قائلا :

اننى أمنعك من أن تقاطعنى !

ورغم شدة الهلباوى ، وعنفه فى تناول خصومه الا انه كان فى كثير من الحالات يتصف بالركة التى ما بعدها رقة : وقف ، يترافع يوما ما مع محام ، زميل له : ضد قاض من القضاة : ووقف الهلباوى دون أن يتكلم والجميع على رأسهم هيئة المحكمة ينتظرون دفاع الهلباوى : ويدعو رئيس المحكمة ابراهيم

الهللأوى للكلأم ، فلا ىلكلم وأخيرا ىقول : ان لسانه انعقد لأول مرة فى حىاته
لانه ىترافع ضد قاض أمام قضاة .

ولم يكن الهللأوى سىاسىا ، ومحامىا وحسب ولكنه كان كاتبا ، وكاتبا
من طراز خاص : كتب مرة ولم يكن قد نبغ بعد فى دنىا القانون مقالا فى جريدة
« التجارة » التى كانت تصدر بالاسكندرية مهاجما ناظر النظر ، الذى ىستغل
وظیفته عن طريق ملىر الملىرية ، وقبض على ابراهىم الهللأوى ، وسىق الى
القاهرة ، وهو مقىد بالأغلل وفى الطرىق قابله ملىر الملىرية ، وقال له مهددا :
ان لم تمنع فسوف أأرب بىتك » وقال الهللأوى : انك لن تستطىع لا أنت
ولا أكبر منك » وانتهزها الملىر فرصة ، لمواصله تهلىده : انت بنقول : لا أنا
ولا الى أكبر منى » .

وقال الهللأوى وكأنما ىلقى نكتة : لن تستطىع أنت ولا الى أكبر منك
أن ىأرب بىتى لأننى بلا بىت والقدرة لا تتعلق بالمستأىل .

على اننى وقد قرأت الكثر مما كتب عن الأستاذ ابراهىم الهللأوى عنىما
كان نجما لامعا جدا فى دنىا « السىاسة » ، و « المحاماة » لم أجد أمتع مما كتبه
عنه زمىله ، وصلىقه الشىخ عبء العزىز البشرى فى « المرأة » عنىما قال فىه :
شىخ ىتزأحف على السبعىن ان لم يكن قد اقآآهما فعلا : لم توجه الطبىعة أىة
عناية فى تكوينه الى شكله وءله . . فاذا أنت جلست الىه مع هذا أخذت بلطفه
وشعرت بأنه قد تسرب فى كل نواحى قلبك حتى أصبح قطعة من نفسك وأنه
لىذكرك بخفة روحه التى تكاء تطىر أثناء حءىثه بأطراف جسمه ، قول أبى تمام :

ماذا تقولىن فى شىخ فآى أبءا

وقء ىكون شباب عىر فآىان

وىقول البشرى : ولعله لم ىفآرق الناس فى هوى امرى اذا استأشنىنا
اسماعىل باشا صءقى - افتراقهم فى الهللأوى : لقد عاش ملى عمره ، ىحبه
ناس أشء الحب ، وىبغضه ناس أشء البغض ، الا ان هؤلاء ، وهؤلاء لا ىسمعهم
آمىعا الا التسلىم بأنه رجل عبقرى بل لعله لم ىآآمع له فى القلوب ، كل
هذا الحب ، وكل هذا البغض الا لأنه رجل عبقرى .

اذا أآطب أآطب بكله ، بلسانه ، وبعقله وبنأاعه ، وبعصبه ، وبرأسه ،
وبىءىه وبرألىه أىضا ! واله صىاح ىقء أصفق الحناجر ثم ءءلى عن المنبر بعد
ساعات أربع كاملة فى كل هذا البلاء ، وهو أشء « وافآى » من أكثر ممن

سمعه ، ان لم يكن أفتى ممن سمعه جميعا . وما شاء الله كان . . سديد العقل حاضر البديهة ، قوى الذاكرة ملتهب الذكاء على اننى لا أدري أتقى كل هذا بحاجات لسانه أم لا ! محام أى محام وخطيب أى خطيب . لقد يقف فى الجمهرة والناس ، أكثرهم على غير رأيه فيما يجول فيه : فما يزال يدور على مواطن احساسهم يحسها من ههنا ، ومن ههنا فى رشاقة وخفة ، قول ولطف شاهد ، وبراعة نكته ، حتى اذا أنس من الآذان تطامنا من جماح ، واسترخاء بعد عصيان هيجم منها بكله على النفوس فظل يهزها هذا ويرجها رجا ، فما الفحل اذا هدر ولا الليث اذا زار ولا البحر اذا زخر بأشده صولة على الاسماع من الهلباوى يتدفق فى الكلام ، فما يروعك من هذه الجماهير الواجمة الا أن تراها برغمها قد أرسلت حناجرها ، بالهتاف وبعثت أكفها بالتصفيق والهلباوى خطيب يشتري هوى سامعيه بأى ثمن فهو يجد، ويهزل ويثب ويحجل ويضحك ويكي ويعلو ويسف ، ويشغل ويخف ويكثف ويشف وينظم الدرر ثم يرمى بالشرر .

وبينما تراه فى وداعة العصفور اذا به فى شراسة النمر ، كذلك يتشكل هذا الشيخ فى خطبه ويتلون لكل مواقع الكلام واذا كان الهلباوى خطيبا عظيما فهو ممثل أعظم . وعن ابراهيم الهلباوى قال عبد العزيز البشرى - يرحمهما الله - لعل موقفه يوم دنشواى كان مظهرا من مظاهر هذه الثورة على انها هذه المرة كانت أدنى الى تحدى الجمهور منها الى ما اعتاد من تحدى السلطاء من أهل الحكم ، وفى كل حال فقد كانت منه كبيرة ، ولعلها كانت سقطة الرجل العظيم . على أن أحدا لم يجرؤ على أن يحيل تردد الهلباوى الذى قالوا على طلب منفعة شخصية من منصب أو جاه أو مال وقد سحب القضاء المصرى الحديث ، ودارجه من أول نشأته الى اليوم ، فلم تكذ تقع قضية ذات شأن فى البلاد الا دعى لها الهلباوى فافتن وأبدع ، وله فى هذا الباب جولات معدودة اله على وجه الزمان فلا عجب اذا عد صحيفة من أحفل صحف القضاء المصرى وأظهرها حواشى وممتونا وقضى هذا الزمن الطويل محاميا واضحا أميننا ، مجدا فى عمله ، حريصا على أداء واجبه ، لم تحص عليه كرة واحدة ، مما يخمش وجه المحاماة .

ثم هو فى علاقاته الشخصية شديد التوافى لأصدقائه حريص على عودتهم، لا يقصر فى أداء أى واجب لأى كان منهم وأعتقد اننى بهذه الكلمة قد أوفيت واحدا من جيل العمالقة الكبار ، العمالقة الكبار فى كل مناحى الحياة ، بعض حقه ، ولعلها تكون تحريضا لبعض زملائنا من الكتاب ، أو من رجال القانون ليكتبوا عن الرجل العظيم حقا ، ابراهيم الهلباوى أحد شيوخ المحاماة فى بلدنا

وأحد روادها ، ونقباتها الأول كتاباً أو دراسة يمكن أن نستفيد منها وتستفيد منها في الوقت نفسه الأجيال الحاضرة ، والأجيال القادمة من جنين المستقبل ، فما أكثر حاجتنا الى تلك النماذج من العبقرية ، الخالصة التي لا تعرف التصنع ، ولا تعرف المداجاة والنفاق .

ونعود - للمرة الأخيرة لنشير الى بعض فقرات مما جاء في مرافعة الهلباوى في قضيتى نزاهة الحكم :

يقول ابراهيم الهلباوى في آخر مرافعته ، وهي في نفس الوقت أخسر مرافعات الدفاع عن حفى محمود : من الحكايات التي وردت في شهادة صدقي باشا ان عبود باشا راح مرة يزوره وكان راكب عربية فخمة قوى من بنوع الملوك ، قلما أعجبت صدقي باشا وقال عنها : دى عربية حلوة ، فكان رد عبود باشا : دى عربيتك يا دولة الباشا ، فصدقي باشا اعتقد أن هذه رشوة لأن الذي يقول في الجامعات : اتفضل : هدية لك لكن تقول دى عربيتك : يعنى أنا شاربيها لك : فعل ماض : دى لغة من تغود أن يقدم ، الرشوة بحصافة ، ولباقة » .

ويقول ابراهيم الهلباوى : ماكدونالد لما روى لماهر باشا وعبد المجيد عمر باشا رواية في لندن ، سمعها في حفلة من الحفلات وعبد المجيد عمر كان أيامها نصف وزير ، وماكدونالد اعتقد ان عبد المجيد باشا يمكن ما يبلغشى الحكاية ، وسمع أن على ماهر في لندن وهو يعرف أنه وزير الحقانية وزير العدل ، والقانون فطلب من عبد المجيد عمر أن يأتى عنده في اسكوتلاندا هو وعلى ماهر باشا : شفتوا الذوق ، الاسكوتلندى ، والحصافة ، عندهم اتيكيت : دى حاجة كبيرة قوى : وراحوا ٠٠ كل الدورة دى ، والسفر الى اسكوتلاندا برا ، وبحرا كان يقصد بها ماكدونالد أن يطالع على باشا ماهر وهو وزير مسئول على هذه الرواية التي سمعتموها ! قلت لحضراتكم أن عبود باشا ، عنده كفاءة في ستر أعماله . وقد علمنا صدفة ان ماكدونالد في مصر فتوسلنا اليكم أن تسمعوه ولكنكم رأيتم أن القضية مش محتاجة فلما رفضتم قام عبود يقول أنا أشارك الدفاع أنا طالب ماكدونالد ، وبعدها كتب جواب بالانجليزى نشره في الاجبشيان جازيت في ٢٢ فبراير وفي اليوم نفسه نشرت ترجمته في البلاغ : يقول فيه : يا مستر مردوخ ماكدونالد طلبت احضارك أمام المحكمة فلما حرمت من هذا جئتك على صفحات الجرائد علشان تقول ما تعرفه : فماكدونالد قال ما دام القضاء رفض فانا لا أحب أن أدخل في مناقشات على صفحات الجرائد ٠٠ » ويمضى ابراهيم الهلباوى قائلا ٠٠ رجعنا الى الاجبشيان جازيت فاذا هي تقول :

انى لا أحب أن أدخل معك فى مفاوضات ومجادلات على صفحات الجرائد :
يعنى انتهى كل شىء ، أى أن عبود هرب من الجدل ، مع ماكدونالد ، وهذا يؤكد
ويؤيد رواية على باشا ماهر ، وعبد المجيد باشا عمر ، وحافظ عفيفى ، وبعد أن
يقدم للمحكمة نسخا من صحيفة الاجبشيان جازيت يقول : يبقى ماكانشى ناقص
الا نجيب جبرائيل وميكائيل واسرافيل علشان يشهدوا على عبود باشا : ثم يقول:
لكنهم قالوا ان هذا لايكفى وان هناك سيغا يقطع الرقاب : ايه ؟ قالوا دا عبد الفتاح
باشا طلب أن تحقق هذه الاشاعات : يادى العار !! أنا أفهم انه لو كان الباشا
عايز يظهر سمعته كان ياخذ له اجازة يقعد عندنا فى الغيط كام يوم ؟ ..

لكن الوزير لازق لزقة فوزى فكون عبد الفتاح باشا طلب التحقيق له مغزاه
ومعناه انه شاعر ان هناك فضيحة لحقت بسمعة البلد ، وقد جرى العرف ان
رئيس الوزارة بالرغم من انه مسئول الا ان هناك جهات أخرى لها صوت فى
شكل الوزارة فى حادث البدارى الذى خرج فيه على ماهر باشا وعبد الفتاح
يحيى باشا وكل الجرائد كتبت اجماعا ان من ضمن الوزراء الذين يراد التخلص
منهم ابراهيم باشا وفى آخر وقت رأينا ابراهيم باشا كريم بقى لسه وزير :

طبعا دى شىء غريب ، وكل ما استطاع صدقى باشا أن استشفع ، فى
ألا يبقى ابراهيم باشا فى وزارة الأشغال وأجبروا خاطرى وزحزحوا ابراهيم فهمى
عن وزارة الأشغال ، علشان الاشاعات المتطايرة حوله فى كل مكان ورأينا فعلا
ابراهيم فهمى ينقل الى المواصلات ، وهذا دليل على أن اسماعيل باشا قبل كريم
باشا فى الوزارة الجديدة على مضض ، وصدقى باشا لم يكن حديث عهد بسوء
الظن بابراهيم باشا بل كانت مسألة قديمة فعندما ألف وزارته الأولى لم يكن
ابراهيم باشا فى الوزارة بل كان حافظ باشا حسن وزير زراعة وأشغال ، وبعد
أسبوعين لقينا ابراهيم فهمى تزحلق فوق وزارة الأشغال فهذا دليل جديد على
أن الشبهة فى عدم صلاحية ابراهيم فهمى فى نفس صدقى باشا كانت شبهة
قديمة متأصلة لأن دول مش بيلعبوا سبيجة يشيلوا كلب ويحطوا كلب : أبدا !
دول وزراء مسئولين عن حكم البلد وقد ذكر لكم عبد المجيد باشا انه على اثر
هذه الاشاعات أخذت انجلترا على عاتقها ألا تستقل بمشروع جبل الأولياء ..
وقد قرأتم مذكرة عبود ، التى يبكى فيها على عهد كرومر ، ويقول أنه خير ضمان
للخلاص من هذا العذاب الاليم وفى سنة ١٩١٩ ، وما بعدها يقول ، اوعدوا تتفقوا
مع الانجليز ، أحسن دول عايزين يستعبدوا ، المصريين ، وشفتوا ، النفاق :
قلت لكم انه رجل بوشين هنا بوش وهناك بوش قال لكم شفيق باشا ، ان
عطاء عبود زيادة عن جيسون ٢٤١ ألف جنيه وهذا الرقم مقارب للثلاثمائة

ألف جنيه التى قيل أنها طلبت لثلاثة موظفين فى الحكومة المصرية : دى بنت عم دى تمام !! يبقى ده دليل ، على صحة الرواية ، وشفيق باشا قال لكم ان فيه حملة حملتها عليه البلاغ فمن سنة ١٩٣٢ والراجل جاى والنار حرقاه بعد ٥٠ شهر وجاب لكم مجموعة من الجرائيل التى نهشت فى سمعته وهو راجل نزيه كفاء مشهود له من الجميع وقد انتهى أمر جبل الأولياء الى قبول عطاء ، جيسون ولكن بتحفظات ليه ابراهيم باشا قال ده شخص والأشخاص معرضة للموت فمجلس الوزراء قرر بفضل العالم ، الفاضل ابراهيم كريم أن جيسون لازم يكون شركة : أهى دى الصداقة صحيح ، وبذلك ظل الباب مفتوحا لثلاثة أسابيع وبعدها يحلها ربنا !! حتملوا ايه شفيق باشا قال لكم أن زكى الابراشى عمل له تليفون الساعة ٨ صباحا : يا سلام داحنا يا متهمين ما بنجيش الا الساعة عشرة وأنا بعد شهادة شفيق باشا ، سمعت أن الابراشى قعد ١٣ يوم يروح وزارة الأشغال ، وشفيق باشا يؤدى شهادته فى مارس ، والبلد قائمة قاعدة علشان تدخل الابراشى ، دى قلة ذوق .

وشفيق باشا ، ظل يروى لنا حاجات عن الدستور ، من قبل هو ما يبقى وزير تقولش عبد الحميد بدوى باشا ، الثانى قصد يقول لكم ، عن حق الملك فى حضور جلسات مجلس الوزراء لماذا تزجون بجلالة الملك فى مسائلكم ! قل ان الابراشى باشا نفسه جاءك من غير أن تزج بجلالة الملك .

ويقول رئيس الجلسة ، وقد أحس أن الهلباوى يوشك أن يدخل فى المنوعات : العطا مرسى على جيسون وانتهى ويقول هلباوى . ما كنتم تقولوا لى دا من زمان : طيب خلاص ، انتهينا ، أنا بس حبيت أبرهن لكم على مساعى عبود باشا ، ويستدرك الهلباوى قائلا : فأننى أقول لكم أن عبد العظيم باشا راشد ، عين لوزارة الأشغال وما رضيوش ، يحطوا فيها ابراهيم فهمى ، كل هذه أدلة على انهم أرادوا أن يبعدوا أخينا علشان مايعكرش جو النزاهة ! وعن التعويضات التى طالب بها المدعون بالحق المدنى من حفى محمود : عبد الفتاح يحيى باشا ، لم يطلب شيئا ، وعبد العظيم باشا راشد كذلك : عبود طلب عشرة آلاف وكريم باشا ، كذلك ، وحتى على المنزلوى طلب قرش صاغ : جرفوه وياهم مسكين ، ثم يقول : سمعتم من عبد المجيد باشا عمر ، وهو يتكلم عن الرشوة . انها مسألة مش مهمة ، هذا دليل ، على أن الأخلاق قد انحطت الى حد بعيد ، حتى الامتحانات لم نسمع بحصول سرقة أسئلتها وتوزيعها على التلامذة : الا فى ذلك العهد السعيد : كانت عدوى ، سرت من الوزراء ، الى الموظفين ، الصغار .

ويمضى ابراهيم الهلباوى يعدد ، كل مساوىء ، العهد البائد ويقول ضمن ما يقوله : من أثار هذا العهد الذى لا يحترم استقامة ولا فضيلة ، كان عندنا مأمورين أقسام من القاهرة ، وبعض الأقاليم نسبت اليهم تهم مخلة بالشرف وحكم عليهم تأديبيا بالفصل من الحكومة فلما جاء عهدهم « السعيد » أعادوهم

الى الحكومة . والى عارض فيه رسل باشا ، أخذوه فى الجان حزب الشعب :
الموظفين الذين فصلوا للرشوة عادوهم : الى هيص فى الانتخابات أخذوه فى
الحكومة ولما ثبتت عليه الرشوة ، حكموا بتنزيله درجة ، يا سلام . . يا سلام ،
هذه مفسدة لأخلاق الموظفين » .

وتبقى بعد ذلك كله فقرات هامة جاءت فى نهاية مرافعة الاستاذ ابراهيم
الهلباوى فى قضيتى نزاهة الحكم نلخصها فيما يلى ، يقول الاستاذ الهلباوى :

« ظهر فى وزارة الداخلية أن أمضاء الوزير مزور والقضية أمام النيابة
وهذا لا يقع الا فى الحكومة التى تسقط هيبتها : هل سمعتم يا حضرات
المستشارين أن كاتباً يجترىء على تزوير كالذى ارتكبه موظفو المعارف لكن العهد
كله كان عهداً فاسداً ، والعدوى سرت من الكبار الى الصغيرين فاذا كان الأب
يسكر لازم الابن يطلع يسكر . غير كده ، الحكماء ، والصيادلة ، أصبحوا شركاء
قطاع الطرق هذا دليل على أنه كان عصراً موبوءاً اسقطنا جميعاً فى عبادة المادة »

ويقول ابراهيم الهلباوى :

« فيه كلمة جرحتنا فى دفاع عبود باشا وهى أنه يتمنى عسودة العهد
الكروهرى ، وهذا لا يجوز لأن عهد كرومر وان كان فيه حسنات الا انه كان
جرحاً ، واذلالاً ، للكرامة المصرية : كان الوزراء « اسم على غير مسمى » وأنا لو
خيرت بين وزير انكليزى يحكم بالقسطاس المستقيم : والا واحد زى ابراهيم باشا
فهيمى ويكون مصرى لفضلت ابراهيم فهيمى مائة ألف مرة . لانى واثق من أن
حكم المصرى خير ، مهما كان « من الحكم الأجنبى والا كنت خائناً لوطنى »
خصوصاً بعد هذا التجارب المؤلمة .

« خيانة للوطن وللمعزة الوطنية ان نقول علشان ابراهيم فهيمى والا عبود
انتم عاوزين نرجع للعهد الكوهرى صحيح ، أن هذا ليس عجيباً فى التاريخ :
ليس عجيباً ان ينسى بعض الكبراء هذا الواجب المقدس فى سبيل شهواتهم ولكن
ظهور واحد ظالم فى مصر ، مش معناه أن المصريين كلهم كده . .

« عار علينا اننا بعد خلاصنا من هذا الجيش من الموظفين الانكليز نرجع
الآن ونطالب بمعهدهم : وهل معنى الحياة الدستورية ان يكون أبناء الأمة كلهم
قديسين : أبداً انما معناه ان الواحد اذا أخطأ يجد من يرده ، وهذه الخطايا وألغن
منها كانت موجودة فى أيام الحكم الانكليزى ، والادارة الانكليزية : حادث
فلبيدس ، مثلاً ، وقعنا نترافع فيها شهور والقسوة التى نعيبها على العهد
الماضى . ولا يمكن أن ننسى حادث البلينا : ناس مشبوهمين طاردوهم ، وحرقوهم
فى أودة ، ما حدش قال هاتوا ايطاليا تحكم بدال الانكليز : من حق وطنى أن

أسجل ان الاضطهاد والظلم وصل الى انه فى عهد كرومر ، أرادوا ان يجعلوا القضاء الجنائى من دور واحد وكان فى ذلك الوقت اثنين وعشرين مستشار ، أغلبهم انكليز ، واتفقوا عليه الا اثنين قالوا : ان اختيار القضاة يجب أن يكون من حق الجمعية العمومية .

« أتدرون ماذا كان جزاؤهما ، كان كل المستشارين بياخذوا ٨٥ جنيهًا ، وسعد زغلول ، وقاسم أمين ، كانا يأخذان ٦٠ لانهما عارضا المشروع » .

ويعلو صوت الهلباوى : ويصرخ قائلا :

« نحتاج على هذه التصرفات لانها تقتل كفاءة المصريين : صحيح ان الانكليز ، عندهم معدات التنظيم والاصلاح ، أكثر منا لكن يجب الانسى العزة القومية ، والكرامة المصرية . فى عهد الاحتلال كان ايراد مصر نحو ٤٦ مليون جنيه والاصلاحات التى جرت فيها خلال أربعين سنة كانت نصف الاصلاحات التى جرت فى الثلاث عشرة سنة التى حكمنا فيها أنفسنا .

« والذى يدلکم على أن مصر كسبت باستقلالها ان وزارة المعارف كانت فى سنة ١٩١٢ تشرف على ١٨٦ ألف طالب بما فيهم مدارس مجالس المديریات : كان فيه ست مدارس عالية فأصبحت الآن ٨ بخلاف الجامعة وكلياتها ، طلبة الجامعة كانوا ١٩٠ طالبا وفى عهدنا الحاضر ٢٦٠٠ طالب وزيادة .

« الآن الحياة دخلت فى دور جديد ، وعندنا الآن ٨٩٠ ألف طالب ، فالأمة التى تنهض هذه النهضة أو ليس عزيزا عليها ان يقوم واحد من أبنائها ليطالب بالعهد الكرومرى ؟

« النهضة الصناعية مثلا : بنك مصر ، هل قام الا بأموال المصريين ؟! »

ويقول الهلباوى ، وهو يحتاج على هذا الكلام ، الذى ورد على لسان عبود ، وعلى لسان بعض المحامين :

« ولما كان هذا الكلام قد صدر من أحد كبار المحامين فانى بصفتى أكبرهم سنا وأقدمهم عهدا أعلن احتجاجى على هذه العبارات . . اخلاصا لارواح الشهداء الذين ذهبوا ضحية : أعلن احتجاجى باسم أولئك الابطال الذين سيقوا الى المحاكم العسكرية مدة الثورة ، ولما حكم عليهم بالاعدام صاحوا : « لتحمي مصر » قال ، هذا حمد الباسل ، ومرقس حنا ، وويصا واصف .

« هذه الأرواح واجب علينا ان نمجدها ونذكرها . قالها أيضا عبد الرحمن فهمى بك ، لما حكم عليه بالاعدام فصار عنوانا لكل مصرى يناله الاضطهاد : فهل يليق بنا أن ننسى هذا كله » .

ثم يقول الهلباوى بك :

« وبعد ذلك ، لا تحكموا ببراءة حفنى لأن فى هذا الحكم اضرارا بسمعة البلد : هذا كلام فارف : مصر مهد الأنبياء من قديم الزمن لا يقال انه اذا خرج أحد أولادها وسلك طريقا سيئا ، كعبود تبقي ٠٠ وياريت عبود كان وطنى مصرى خالصدا طول عمره ، فى انجلترا ، وعبود لما أراد أن يأخذ أموالنا برضه لجأ الى الأسماء الانكليزية : راستم عبود : جاكسون عبود : ثورنيكروفت عبود « هل هذا هو الذى اذا حكمتكم ببراءة حفنى من أجله ، تكونوا قد خربتم مصلحة الوطن ؟ » دى لى سيبس كان رجلا عظيما انتهى نهاية سيئة ومع ذلك لم يؤثر فى فرنسا .

« فى ألمانيا لا نرى مثل عبود . بس لو حصل ان ١٩ بنك ألماني أفلسوا فى شهر ولما طلعت الجرائد الفرنسية تشنع على ألمانيا ، جاء الرجل العالم فى كلية الاقتصاد وقال : ليس هذا دليلا على أن ألمانيا شاخت » . « وان الخيل ، التى تكسب فى السبق هى التى تشعر فى النهاية بتعب » .

ويخاطب ابراهيم الهلباوى هيئة المحكمة أخيرا بقوله :

« فى أعناقكم يا حضرات المستشارين تطهير البلد من هذه الزوبعة وهذا مرض ليس عضالا ، وأنتم أطباء اختصاصيون ونحن نطلب أن تحكموا بما يطهر البلد » .

وقبل أن أنهى الحديث عن ابراهيم الهلباوى ومرافعته ، يسعدنى أن أستاذنا الكبير حافظ محمود نقيب الصحفيين الأسبق ، والصحفى الذى رأس تحرير صحيفة « السياسة » لسان حال الأحرار الدستوريين ، بعد اشتراك ٥٠ محمد حسين هيكل فى الوزارة ، وبعد رئاسته لحزب الأحرار الدستوريين ، يسعدنى انه زارنى وسلمنى الكلمة التالية :

أخى صبرى أبو المجد ٠٠

« جعلتنى أشعر بالذنب وأنت تعلق على مرافعات الهلباوى فى ذكريات ما قبل الثورة بقولك « لعلها تكون تحريضا لبعض زملائنا من الكتاب ورجال القانون ليكتبوا عن الرجل العظيم حقا » .

« فانا مدين للهلباوى بالبراءة فى احدى القضايا الصحفية ، وأنا لم أنكر هذا الدين حينما أشرت فى ذكرياتى عن هذه القضية ، لكننى اعترف اننى لم

أوفه حقه ، وكنت أنت أشجع من كتب عن الهلباوى لتجلو صورته الحقيقية أمام
الناس » .

« ان هناك صورة قاتمة تلاحق اسم الهلباوى هي صورته فى موقف
« المدعى العام » فى « قضية دنشواى » وهذه حقيقة لا نستطيع أن فنكرها . .
وقد كان أقرب الناس اليه لا يجروء على مفاتحته فى هذا الموضوع المثير . . لكننى
استخدمت مرة بلاهة الصبى أمام جبروت أبوته . وسألته فى مجلس خاص
بمنزله : لماذا قبلت القيام بهذه المهمة ؟

« وتكهرب جو المجلس كله ضدى ، لكن الهلباوى ، يرحمه الله ، قال
لجلسائه : اسكتوا انتم ، فهذا فتى من جيل آخر ومن حقه أن يعرف الحقيقة ،
وهى الحقيقة التى أسجلها هنا لأول مرة :

قال الهلباوى : « هناك سر يجهله البعض والذين يعرفونه لا يعلنونه ، وهو
أننى لم أكن مختاراً فى هذه المهمة . . فحادثة دنشواى تبعها انذار سرى لمصر
الرسمية ، وكان من تفاصيل هذا الانذار أن يجلس فى كرسى الادعاء أكبر معام
فى مصر ، الى جانب مواصفات أخرى ، ان لم تنفذها مصر الرسمية فسوف تقوم
القيادة البريطانية بكيت ، وكيت ، فالرسميون فى ذلك الوقت سعوا الى لقبول
هذه المهمة اتقاء لشروخ أخرى ، فلم يكن فى مقدورى أن أرفض »

اما القضية التى أنا فيها مدين للهلباوى بالبراءة - فلها قصة طريفة .

فى ثورة شباب سنة ١٩٣٥ كنت متهما مع زميل آخر فى قضية صحفية . .
وكانت السلطات قد ضاقت بالشباب والطلبة الذين يحتشدون فى ساحة المحكمة
فى أيام جلسات المعارضة فى قرار حبسنا على ذمة التحقيق ، فابتكرت « الادارة »
شيئا جديدا هو أن تنظر هذه المعارضة بعد انتهاء العمل فى قاعات المحكمة ، وبعد
أن يئأس الشباب من احضارنا من سجن « الاستئناف » فينصرفوا .

وجيء بى أنا وزميلي الاستاذ محمود حجاج « المستشار فيما بعد بمجلس
الدولة » والساحة كلها خالية ، وبينما كنا نصعد درج دار القضاء بميدان باب
الخلق للوصول الى مكتب رئيس محكمة مصر - وكان اذ ذاك محمد محمود النبوى
باشا لنظر المعارضة فى سكون ودون وجود أحد من المحامين - التقينا فجأة
بالهلباوى يهبط الدرج فى طريقه الى الخارج .

فلما بادلناه التحية سألنا : ماذا تفعلون هنا فى هذه الساعة ؟ وما أن
علم بقصتنا حتى سلم أوراقه الى من كان معه قائلا لنا : أنا حاضر معكم .

حضر معنا وهو لا يعلم تفاصيل القضية ، وقال لرئيس المحكمة : « يكفى

اننى أعلم أن هذين الشابين محبوبان فى قضية رأى ، وهو أمر يحتم على أن
أترافع ، لا عن هذين الشابين ، بل عن قدسية قضائنا ، لاننى أرى أن حبس
ذوى الرأى على ذمة التحقيق أمر يمس هذه القدسية القضائية » .

ومازال الهلباوى يترافع بهذه النغمة حتى قال له النبوى باشا :
« ياهلباوى بك حرام عليك » فرد عليه الهلباوى قائلا : « حرام عليك أنت أن
تجلس فى أرفع كراسى القضاء المصرى العظيم وأمامك اثنان مثل أولادك يودعان
فى زنازة قبل ان تصدر أنت حكمك عليهما لمجرد انهما كتبا كلمة ترددهما
الملايين علنا » .

وأصدر القاضى الكبير حكمه بالافراج عنا ، وأبى الهلباوى أن يبرح المحكمة
قبل أن نبرحها . .

ان من حق أى انسان أن ينتقد الهلباوى ، وقد كنت يوما من ناقديه . .
لكن علينا ألا ننسى أن هذا الرجل كان فى مقدمة الذين أرسوا قواعد مهنة المحاماة
العظيمة فى مصر . . لقد كان على رأس الدعاة لانشاء نقابة المحامين ، فلما
انشئت فى سنة ١٩١٢ كان أول من انتخب نقيبا للمحامين بالاجماع ، وظل
يشغل هذا المركز حتى خلفه فيه رائد القانونيين جميعا « عبد العزيز فهمى
باشا » ولعل من الطرائف المجهولة أن عبد العزيز فهمى حينما تخرج فى مدرسة
الحقوق قضى جانباً من فترة التمرين بمكتب الهلباوى . . ثم اشترك مع « لطفى
السيد » فى مكتب واحد » .

وبعد تعقيب الأستاذ الكبير حافظ محمود نعود الى قضيتى نزاهة الحكم ،
فبعد أن انتهى الأستاذ ابراهيم الهلباوى من مرافعته . . ترافعت النيابة . .
كما ترافع المدعون بالحق المدنى .

والجدير بالذكر أن ممثل النيابة العامة عمر عارف قد أشاد فى بداية مرافعته
بهيئة المحكمة وحسن اصغائها وجميل صبرها ، فلقد طالت المرافعات وظل
القضاة على اصغائهم فلم يحرم قائل من قول . وكان ممثل النيابة العامة قد قال
فى بداية مرافعته أيضا « ما جئنا لنحاكم حزبا ولكننا نخاصم جريدة السياسة
ومحررها المسئول حفنى بك . . وقال عن جرائم النشر ، انها فيما يخل بالأمن
العام ، لا تقاس بما تقاس به جرائم القذف التى تقع على فرد لا شأن له
بالحكومة ولا يهم أمره المصلحة العامة فهو وحده ، الذى يقدر وجه الضرر ،
الذى يلحق به فقد يرى أن يسكت وقد يرى أن يبلغ ثم هى - أى جرائم النشر -
نهر أركان الطمأنينة ولم يعلق القانون تحقيقها على ارادة المجنى عليه كما علقها
على ارادة الزوج ، « المخون » فى أهله : ولارادة الزوج الذى لا يريد الاستمرار

فى القضية الخاصة بزوجه من معانى الستر الذى لا يضر الناس ، ولا يفضب القانون » .

ويعود الدفاع ، ليعقب بدوره على مرافعة النيابة ومرافعة محامى المدعين بالحق المدنى ومن بين ما قاله سابا حبشى بك « أنا نطلب البراءة بناء على اعتبارين جوهريين : الأول ان جرائم القذف والسب المنسوبة اليه غير متوافرة الأركان ، لانها ينقصها الركن الأدبى ، ويكفى لتبرئة حفى ان تثبتوا انه قصد الى غاية عليا فلم يكن لديه هذا القصد الذى أشار اليه القانون . والثانى ان الوقائع ، التى ذكرها حفى صحيحة وقد قطعت وقتنا طويلا فى اثبات ذلك وكل من هذين الاعتبارين كاف لبراءة حفى » .

وكان مما قاله الاستاذ محمد توفيق خليل : « ان النيابة قاضى كبقية القضاة ولذلك فلم يكن خليقا بها أن تطرق باب الوزير عندما أرادت سؤاله » .

ويختتم الاستاذ محمد توفيق مرافعته القصيرة بالتوجه الى هيئة المحكمة : « الذى أريده ان تسجلوا فى حكمكم أن وزراء الدولة ليسوا سادة البلد . وانما هم خدامها : هذا ما اطمع فيه » .

وكان ختام مرافعة محمد كامل البندارى قوله : انا لا نطلب منكم أن تتخطوا القانون : اذا كنت ظلمت احدا ممن تقدموا ، احضراتكم تحت ستر الادعاء بالحق المدنى فأنا أول من يتقدم اليكم وانتم حماة ، العدل ، وأول من يغتبط لدفع هذا الظلم ولكن أؤكد لكم مخلصا اننى كنت متجها فى عملى وفى حملتى لمصلحة مصر ، ومصلحة مصر ، وحسدها ، ولم تكن تعرف ان القدر يخبى لنا هذا أبدا وانما كانت عقيدتنا الأولى والأخيرة اننا ندافع عن مصر ، ومصلحة مصر ، واننا نقف الآن مغتبطين وسأهنيء قومي وادعوهم الى مواصلة جهادهم ، الموفق لرفع الضرر والأذى عن البلاد ، وسأترك ساحتكم وأنا مغتبط بأداء هذا الواجب أى اغتباط » . وقد طلب الأستاذ الببلى « أن يكون حكم القضاء فيصلا بين حفى بك وخصومه وان تضع المحكمة بهذا الحكم حدا لهذه التصرفات المعيبة ، التى قام بها أولئك الموظفون الذين ائتمنوا على أموال الدولة ، التى تجبى من عرق الفلاح فيددوها ذات اليمين وذات اليسار بلا حساب » . وقال الأستاذ الببلى : « اننا نرجو أن يكون فى حكم المحكمة إشارة الى تصرفات النيابة والاجراءات التى اتخذتها لأن النيابة سلطة خطيرة يجب فى كل الظروف والأحوال أن تكون بعيدة عن كل تأثير ، خارجى ، الا ما تقضى به مصلحة الدعوى العمومية ، التى هى أمينة عليها » . والطريف ان الأستاذ الببلى قدم الشكر ، فى ختام مرافعته لسكرتير الجلسة ، الممتاز حقا الشساب الأديب عبد الرحمن أفندى سلامة ، وللأستاذ أمين الدرمللى مندوب وزارة الأشغال الذى ظل طوال

مدة نظر القضية ملازما للجلسة لتقديم كل ما يطلب من الملسفات والأوراق .
والطريف أيضا ان مناقشات حامية دارت بين الاستاذين محمد كامل البندارى
احد المحامين عن الاستاذ حفىنى محمود ، ومرفس فهمى المحامى عن عبود باشا
وكادت المناقشات الحامية تترك أثارا سيئة فى نفسى الزميلين الكبيرين ، لولا
ان المتهم حفىنى محمود نجح فى ازالة ما بين الاستاذين البندارى ومرفس حنا .

ثم تناح ، الفرصة للاستاذ حفىنى محمود « المتهم » فيلقى بيانا أخيرا وبذلك
تنتهى كل المرافعات الخاصة ، بقضيتى نزاهة الحكم .

وتحدد المحكمة يوم ٢١ مايو عام ١٩٣٥ للحكم فى الدعوتين . واستسمح
القارىء - وللمرة الأخيرة - فى أن انقل ما جاء فى عدد « السياسة » الصادر
فى يوم الأربعاء ١٦ صفر ١٣٥٤ هـ . ٢٢ مايو ١٩٣٥ م . خاصا بحكم محكمة
جنايات مصر فى قضيتى نزاهة الحكم : « لم نشهد منذ بدء نظر هاتين القضيتين
جلسة بلغ من اهتمام الجمهور بها اهتمامه بجلسة الأمس ، فمنذ انتصفت الساعة
الخامسة والجماهير تفد الى سراى المحكمة تباعا من جميع الطبقات وتحيط بقاعة
الجلسة فى انتظار السماح لهم بالدخول : ويظهر ان حكمدارية بوليس العاصمة ،
كانت تتوقع هذا الاهتمام من قبل ، فقد رأينا فى ردهات المحكمة ثلة من رجال
البوليس لم نشهد من قبل أكثر منهم وعلى رأسها حضرة الصاغ حسن الصاوى
مأمور قسم الدرب الأحمر ، وحضرة الضابط اليوزباشى عبد الرحمن عبود
والملازمان الأولان ، سيد أفندى الخولى ، ولبيب أفندى المنيرى والملازم الثانى مراد
أفندى خيرى ومعهم قوة من بوليس الدرب الأحمر وأخرى من بلوك الحفر ، وما
كادت القاعة تفتح حتى انهزم سيل الحضور ، فاحتلوا جميع المقاعد ، وقفص
الاتهام ولم يتركوا فى انقاعة مكانا لقدم ، وكان فى مقدمة الذين حضروا جلسة
الأمس لأول مرة فى تاريخ القضية بعض حضرات مراسلى الصحف الأجنبية وقد
علم مندوبنا ان حضرات المستشارين الذين تتألف منهم الهيئة لم يغادروا مكانهم
منذ الصباح الباكر بل تناولوا غداءهم فى سراى المحكمة وانهم قضوا الوقت كله
فى المداولة وفى الساعة السادسة دخلت هيئة المحكمة ونطق الرئيس بالحكم
الآتى :

« حكمت المحكمة حضوريا ببراءة حفىنى بك محمود ورفض الدعاوى المدنية
كلها قبله وقبل محمود باشا عبد الررازق وألزمت المدعين بالحق المدنى
بالمصاريف » . وما كاد حضرة الرئيس يفرغ من تلاوة هذا الحكم حتى دوت
أرجاء القاعة بعاصفة من التصفيق الحاد ، وهتف الحاضرون بأعلى أصواتهم بحياة
القضاء العادل ، وبحياة حفىنى محمود بك وجريدة السياسة . وأقبلوا جميعا

يهنئون بعضهم بعضاً ، وخرج الحاضرون من قاعة الجلسة فى مظاهراتهم الحماسية ، وهتافهم يكاد يشق عنان السماء ، وركب الكثيرون منهم سيارات جعلوا يطفون بها المدينة وهم يهتفون بحياة « القضاء العالى » وكان الاستاذ حفى بك محمود فى دار السياسة ينتظر صدور الحكم ، واقبلت الجماهير عليه مهنئة له ، مهنئة شعب مصر ، بقضائها العادل .

وفى اليوم التالى كانت افتتاحية السياسة تحمل العنوان التالى « عيد الأمة كلها ، لا عيد الصحافة وحدها » وكان من بين الفقرات التى وردت فى ذلك المقال :

« فى مصر كلها غبطة شاملة وسرور عام ، حيثما ذهبت لقيت الناس يتحدثون بعضهم الى بعض ويهنئون بعضهم بعضاً : غبطة صادقة مصدرها القلب لا شئ البتة من معنى التظاهر فيها ، انما هى غبطة الرجل شفى ولده أو عاد عزيز عليه من سفر . وغبطة الأم ، بفوز ابنها ونجاحه . هذه الغبطة الشاملة ، وهذا السرور العظيم سببهما الحكم الذى صدر أمس الأول ببراءة رئيس تحرير « السياسة » فى « قضيتى نزاهة الحكم » .

« لقد اقترح بعض اخواننا الصحفيين ان يجعلوا يوم ٣١ مايو من كل سنة عيداً لحرية الصحافة وان يقيموا فيه أفراحهم ومظاهر ابتهاجهم والحق ان الصحافة ليست وحدها هى التى كسبت هذه الموقعة العظيمة ، وانما كسبتها مصر كلها ، لتكن هذه الأيام حداً فاصلاً بين ماضٍ لن يستطيع الذين نكلوا بالأمة فيه أن يدافعوا عما فعلوا به وبين مستقبل نرجو ان يكون مضيئاً بنور الحرية والحق ، والعدل والنزاهة .

وقد ظلت البلاد حقيقة فى فرح لا مثيل له : ظلت « السياسة » لأيام عديدة تنشر الكثير من أصداء ذلك الفرح الشامل ، كما ظلت أيضاً تنشر ألوف البرقيات التى انهارت عليها ، وعلى حفى محمود مهنئة بالحكم العادل . وكانت السياسة قد نشرت فى اليوم الذى زفت فيه حكم البراءة الى الشعب مقالاً رائعاً بعنوان : « فى مصر قضاة وفى مصر خلق ونزاهة » قالت فيه : اللهم ما أعظم عدلك ، ستة عشر شهراً ، انقضت منذ بدأت النيابة تحقق مع السياسة فى قضية نزاهة الحكم ، وقد بدأت هذه الشهور الستة عشر فى جو سياسى حالك الظلمة لا يعرف أحد متى تنقشع عيومه ، ومتى تتمدد سحبه ، ثم كانت هذه القضية كلما تقدم التحقيق فيها بعثت فى هذا الجو القاتم أملاً من ضياء . فقد كان الصراع العنيف بين الحق والباطل ، وبين الظلم والعدل ، الصراع الذى ارتدى الباطل فيه ثوب القانون والذى تسليح فيه الحق بسلاح الكرامة والشرف فلما قدمت القضية الى محكمة الجنايات وقفت النيابة مع الأسف تريد ان تحول دون ظهور الحق

فتطلب الى القضاء ان لا يسمع شهادة شاهد ، ولا أن يضم ملفا وتذيع بلسان الأمين على الدعوى العمومية انها بذمة القاضى قد فحصت الملفات فلم تجد دليلا وقد سمعت من سمعت من الشهود فلم تجد لسماع غيرهم محلا ، ثم ان قضية نزاهة الحكم هذه معول قوى يهدم ركن العهد الماضى فيريد ذلك العهد ان يتخذ من القضية ومن القضاء وسيلة للبقاء فيأبى الله الا أن تكون القضية هى سبب مصرعه ، وسبب مطلع نور الحرية ، وسبب القضاء على قوانين الظلمة والظلم التى كانوا يريدون بها الا يظهر حق أو ينكشف نور و .. و .. » .

وتساءل « السياسة » فى ختام مقالها :

« والآن ماذا بعد هذا الحكم ؟ أفيسدل الستار على ما تكشف التحقيق فى القضية عنه من المآسى ، أم ترى الحكومة واجبا عليها تعيين لجنة تحقيق مستقلة نزيهة تحدد المسئوليات والمسئولين ، فلا ريب فى أن لهؤلاء السادة الذين دمغهم حكم القضاء ، انصارا وأعوانا ، ومن الخير ان ينكشف هؤلاء الانصار والاعوان اذا أريد أن تطهر الأداة الحكومية فعلا من الفساد لقد كان فى قضيتى نزاهة الحكم من العبر مالا يمكن السكوت عنه ولكننا نقف اليوم عند اغتباطنا بحكم القضاء حكما تفاخر به مصر ، غيرها من الأمم ، وعند تسجيل ما دل عليه الحكم ، من أن فى مصر ، قضاة ، وان فى مصر ، خلقا ، ونزاهة . »

على أن فليبدس منشىء مدرسة البوليس السياسى فى مصر وقد أشار اليه الهلباوى بك فى مرافعته هو فى حد ذاته ، ظاهرة خطيرة تستوجب أن يكون لنا معه أكثر من وقفة فى الفصل التالى لأنه - فى رأى - من أركان الفساد السياسى فى مصر .

الفصل السابع

جورج فلبيدس

منشئ مدرسة البوليس السياسى فى مصر

ولكن من يكون فلبيدس هذا الذى ورد ذكره أكثر من مرة والذى كان له دور سياسى ، بوليسى هام أثر على مجريات الأحداث فى بلدنا فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى حتى انتهت أسطوره بفضيحة مدوية ؟

سألنى كثير من القراء ، وخاصة الشباب منهم : من يكون جورج فلبيدس الذى ورد اسمه فى سنوات ما قبل الثورة ٠٠ أكثر من مرة باعتباره أحد أعمدة الاحتلال البريطانى فى مصر والذى سبق للأستاذ ابراهيم الهلباوى أن أشار الى اسمه فى مرافعته التاريخية بوصفه من دعائم الاحتلال البريطانى لمصر ؟

وجورج فلبيدس يونانى مقيم بمصر ، أقام بمصر فترة طويلة وحصل على الجنسية المصرية ، ولأنه كان يجيد اللغة الانجليزية اجادة تامة كما يجيد - أكثر - استخدام كل وسائل ، التملق والتزلف للحكام ، البريطانيين ، فقد عينوه مترجما بالسلك الحكومى ثم اختاروه بعد أن أثبت وفاء وولاءه للاحتلال البريطانى رئيسا للمكتب السياسى الذى أنشئ عقب مقتل بطرس غالى باشا ، ومنذ انشاء هذا المكتب راح جورج فلبيدس يدس أنفه ورجاله فى كل مجالات العمل الوطنى لا للحصول على الأخبار وإنما لاختيار العناصر الضعيفة من العاملين فى الحقل الوطنى واستخدامها كجواسيس على الآخرين واستخدامها أيضا فى « فبركة » القضايا السياسية الهامة : التى يراد من وراء « فبركتها » ضرب الحركة الوطنية ، والزج بالشباب الوطنى الى السجون والمعتقلات .

يقول الأستاذ محمود العربى - أحد المتهمين فيما سمي بمؤامرة شببرا عام ١٩١٢ - عن جورج فلبيدس : ما أن قتل المرحوم بطرس باشا غالى بيد

ابراهيم أفندى ناصف الوردانى حتى خيل للحكومة ان فى هذا القتل مؤامرة كبيرة ، أو حركة قائمة يقصده بها بعض الشباب الوصول الى أغراضهم وآمالهم عن طريق القتل السياسى . فلم تدخر وسعا فى انشاء ما سمته « المكتب السياسى » ووضعت على رأسه بطبيعة الحال جورج بك فلبيدس .

والمكتب السياسى ، أو بعبارة أوضح مكتب استقاء الأخبار يحتاج الى عدد كبير من البوليس السرى والى نفقات باهظة تنفق بلا رقابة ولا مراجعة ولا بحث فى الوجوه التى انفقت فيها ، وكان هذا المكتب على هذه الصورة مورد ثروة جديدة لمثل فلبيدس بك : يسب ما يشاء لمن يشاء ويستبقى لنفسه ما أراد .

وبقى هذا المكتب السياسى يشغل سنتين متتاليتين دون أن يكون له أثر فعلى أو نتيجة ظاهرة ، ولا شك ان هذا لم يكن ليرضى رجلا واسع الاطماع والآمال مثل فلبيدس فداخله شئ من الخوف فى تفكير الحكومة فى الغائه اذا ظل بغير فائدة ترجى منه فينضب هذا المعين الذى يفيض عليه الرزق بهير حساب : لذلك خالج نفس فلبيدس باعث جدى ، لخلق ما يمكن أن يجعل لهذا المكتب قيمة لا تعادلها أية قيمة أخرى ، وهل هناك قيمة أكبر وأجل وأعظم من أن يكشف المكتب مؤامرة كان يراد بها اغتيال حياة أكبر الرجال فى مصر .

تلقت فلبيدس يمنة ويسره فلم يلق أمامه بطبيعة الحال غير الحزب الوطنى ورجاله ظنا منه أنه يمكنه استغلال ما هو معروف عن ذلك الحزب من كراهية شديدة للاحتلال البريطانى ، ومن مناهضة له بكل الوسائل والطرق . وقام فى ذهن فلبيدس ان يلقي فى روع أولى الأمر أن وسائل الحزب لمناهضة الاحتلال البريطانى قد تغيرت وانقلبت الى حالة من الثورية والفدائية التى يخشى على مستقبل البلاد وعلى مستقبل العرش منها واقتنع أولو الأمر بذلك وسرعان ما توطدت دعائم سلطة فلبيدس واتسع سلطان نفوذه على ما قد رأت الأمة المصرية فيما بعد .

« أراد فلبيدس أن يستخدم للدس والوشاية رجلا من الملتصقين بالحزب الوطنى فولى وجهه شطر « دار اللواء » وأراد أن يستخدم لغرضه محمد عبد السلام ، فلم يوفق فى اغوائه وتسخيريه فى مهمة التجسس ثم ركن الى أحد رجاله وهو المدعو صالح شاكر الذى استطاع أن يؤثر فى شاب ضعيف الشخصية اسمه مصطفى كامل وهو شاب لا عمل له ، يحمل فقط اسم ، المغفور له مصطفى كامل باشا ، وبعد الحصول على مصطفى كامل هذا وبعد استغلاله أبرع استغلال ظهرت « مؤامرة » شبرا التى ادعى أنها استهدفت اغتيال الخديو عباس حلمى الثانى واللورد كتشمر المعتمد البريطانى فى مصر

ومحمد سعيد باشا ناظر النظار ، ومحمد مجدى باشا ومستتر دلبز أوغلى
المستشارين بمحكمة الاستئناف .

والجدير بالذكر أن جورج فلبيدس قد ذكر فى شهادته أن المتهمين فى
قضية مؤامرة شببرا « أمام واكد ومحمود العربى ومحمد عبد السلام قد أرادوا
بايعاز من الحزب الوطنى قتل الخديو عباس حلمى الثانى لأن الحزب الوطنى يريد
أن يضع مكان الخديو عباس حلمى ابنه الذى تربى على مبادئ الحزب الوطنى
بواسطة والدته !! أما قتل رئيس الوزراء محمد سعيد باشا فلأنه عندما دخل
الحكومة وقبل أن يكون ناظرا للنظار اتفق مع الحزب الوطنى على أن تتبع وزارته
مبادئ الحزب الوطنى ولكنه أخل بالاتفاق عندما دخل الوزارة وباغتيال محمد
سعيد باشا - كما قال جورج فلبيدس - يكون الحزب قد انتقم لنفسه من محمد
سعيد باشا وأبعد عن الحزب تهمة التعصب .. أما هدف الحزب الوطنى من اغتيال
كتشنر فهو اجبار الانجليز على التخفيف من سياستهم فى مصر » .

وفى مقدمة الوطنيين المصريين الذين لعبوا أدوارا خطيرة فى تاريخ الحركة
القومية الوطنية المصرية ولم يعرف أحد شيئا عن هذه الأدوار الأستاذ عبد الوهاب
البرعى : كان أقرب الشباب الى مصطفى كامل ومحمد فريد : حرر أكثر مواد
العدد الذى خصصته مجلة المجلات عن حادث دنشواى واشرف على تحرير جريدة
القطر المصرى - وبحيل شيطانية - عندما سجن صاحبها ورئيس تحريرها
الأستاذ أحمد حلمى بتهمة العيب فى الأسرة الحاكمة : هو الذى كتب سلسلة
مقالات : « فلتسقط حكومة الفرد الواحد » أيام الخديو عباس حلمى الثانى .

وقد اشترك عبد الوهاب البرعى فى قيادة ثورة ١٩١٩ فى مديرتى الدقهلية
والغربية ، وحكمت عليه احدى المحاكم العسكرية البريطانية بالاعدام فهرب فى
مركب شراعى من المنصورة الى حلوان حيث ظل مختفيا الى أن هدأت الأحوال :
كان فى مقدمة الذين هاجموا - سعد زغلول وهو فى عنفوان قوته ، وفى أوج
مجده ، وكان آخر مقالاته فى الهجوم على سعد زغلول بعنوان : « اللهم انتقم » .

وقد أودعتنى أسرة المرحوم عبد الوهاب البرعى فى ١١/٣/١٩٥٥ بعض
الأوراق التاريخية الخاصة به ، احتفظ بها فى مقدمة ما احتفظ به من
أشياء ثمينة : وجاء فى تلك الأوراق عن جورج فلبيدس :

« كان جورج فلبيدس قد أصبح مأمورا لضبط القاهرة .. كانت امرأته على
درجة رائعة من الجمال ، كان يقطن بأعلى مبنى قسم الموسيقى .. كان هارفى

باشا حكمدار العاصمة صديقا حميما لجورج فلبيدس ولزوجته : استطاع جورج أن يصبح مركز قوة لا مثيل له في مصر ، تحكم بما أوتي من سلطة لا بما أوتي من ذكاء في حركات كل الوزراء : لم يكن أحد منهم يستطيع أن يغادر منزله الا بعد أن يستأذن من جورج فلبيدس الذي يوهمه بأنه سوف يعد الحراس والمخبرين و ٠٠ و ٠٠ وبعد ذلك يسمح جورج فلبيدس للوزير بأن يغادر منزله ، وكذلك عند عودة أى وزير الى منزله لا بد من اخطار جورج فلبيدس حتى يختار له الطريق الآمن وحتى يتخذ كل الخطوات التى تضمن سلامته ، ويعلم الله أنه ما تحرك من مكتبه ولا أمر باتخاذ أى شئ ما ، ولما تضايق جورج فلبيدس من نشاط الأستاذ عبد الوهاب البرعى ، أمر بحبسه مع بعض المتطرفين فى فناء المدرسة الحديوية ووضع معهم نفرا من أذنا به للتجسس عليهم واستخلاص نواياهم وأعمالهم ولكن جورج فلبيدس لم يستطع أن يحصل لهم ما يفيدوه هو شخصيا فأمر بنقلهم جميعا الى سجن طرة ، وأضاف عليهم بعض أذئاب آخرين ولما يقسمت أسرة الأستاذ عبد الوهاب البرعى من الافراج عنه وخافت على صحته من أن تتدهور بسبب السجن الطويل ، لجأت الى السلاح الذى لم يكن لجورج فلبيدس أن يتكره ، ونعنى به سلاح الرشوة : كان الوسيط عند جورج فلبيدس زوجته فهى التى تتفق على المبلغ ، وهى التى تتناوله وهى التى تحدد موعد الافراج عن المتهم و ٠٠ و ٠٠ ذهب عم الأستاذ عبد الوهاب البرعى الى زوجة جورج فلبيدس ودعه صديق له اسمه الدكتور ماجد وسلمها ٢٠٠ جنيه مصرى ، وسرعان ما اتصلت تليفونيا بزوجها الذى أصدر أمرا سريعا بنقل الأستاذ البرعى الى قسم الجمالية .

وفى قسم الجمالية - فى مقر وكيل الحكمدار - كان الأستاذ / عبد الوهاب البرعى طليقا من كل قيد : اللهم الا ان يبيت فى القسم وبغرفة وكيل الحكمدار واستطاع الأستاذ البرعى عن طريق وجوده فى مكتب وكيل الحكمدار ان يطلع على جميع التلغرافات التى كانت ترد اليه من جميع بلاد القطر المصرى لاعتقال أشخاص معينين بل واستطاع أن يعثر على الشفرة ويقوم بحلها و ٠٠ و ٠٠ وقد نجح فى تنبيه بعض الأشخاص الذين كان يراد اعتقالهم ، الى ضرورة الهرب والاختفاء عن أعين البوليس وأراد جورج فلبيدس أن يبرر طلب الافراج عن الأستاذ عبد الوهاب البرعى فطلب منه أن يقدم تقريرا عن الحزب الوطنى وعن نشاطه ، فرفض فلما ضيق عليه فلبيدس الحناق كتب لهم تقريرا لا يمت الى الحقيقة بصلة ، وكان رحمه الله واسع الخيال ، تضمن تقريره وقائع لا أساس لها من الصحة ، ووضع فى تقريره العديد من الأسماء ذوى « النشاط المزعوم » ممن توفاهم الله أو ممن هم خارج القطر المصرى الذين لا يمكن أن يصل اليهم جورج فلبيدس وجماعته والغريب أن جورج فلبيدس أشر على هذا التقرير

بالكلمة التالية : هذه حقائق تاريخية نعلمها والذي نريده شيئا عن الحالة الحاضرة » ولم يقبل عبد الوهاب البرعى أن يكتب حرفا آخر مصرا على أنه كتب كل الذى يعرفه واضطر جورج فلبيدس الى الافراج عن الأستاذ البرعى .

ويمضى التقرير الوارد فى أوراق الأستاذ البرعى قائلا :

« لما كثرت غلطات جورج فلبيدس وانكشف أمره وزكمت الانوف الروائح القذرة النتنة ، التى انبعثت من جرائم الرشاوى التى ارتكبها : ومن بينها الرشاوى ، التى كان يأخذها من عدد غير قليل من ضباط الشرطة نظير ترفيتهم أو تشيبتهم ، والتى كان يأخذها من كثير من المعتقلين السياسيين للافراج عنهم ، ومن المتجرين بالأعراض لاطلاق سراحهم ، بعد ذلك كله : تقدم كثير من المجرمين ومن المعتقلين السياسيين ببلاغات ضد جورج فلبيدس الى النيابة العامة طالبين التحقيق معه فى كل ما ارتكب من جرائم » .

وتستجيب النيابة أخيرا فتحقق من جورج فلبيدس ومع زوجته السيدة أسماء .

« وقد جاء فى قرار النيابة - جريدة الوطن الصادرة فى ١٨/٦/١٩١٧ - المتعلق بحالة فلبيدس وزوجته أسماء والذي كان يقوم بوظيفة « مراسلة » له واسمه محمد محمد حربى الى محكمة الجنايات بأنه أخذ من المرأة - هكذا فى نص القرار - اليفة بنت عبد الله ، رشوة قدرها ٣٠٠ جنيه لنفسه لأداء عمل من أعمال وظيفته وهو التوصية بالافراج عن ابراهيم الغربى المعتقل بالحلمية باعتبار أنه من « » .

ولا يطاوعنا قلمنا فى نشر الصفة ، التى الحقت بابراهيم الغربى ، أشهر شخصية فى شارع كلوت بك بالقاهرة فى فترة الحرب العالمية الأولى .

وفى أثناء المحاكمة - محاكمة جورج فلبيدس - شهدت اليفة بنت عبد الله التى قررت أنها دعييت الى قسم الجبالية وقابلت مساعدا الحكمدار محمود محمد الذى قال لها : « أنتم ماتعرفوش الغربى الا وهو جوه وماتعرفهش وهو بره » أنا والله زعلت علسانه ، وقال لها مأمور شرطة عابدين محمد شكيب : الغربى الى فلوسه سوست راح عين شمس ، انزل واطلعى يمانين جنيه » .

وانتهى الأمر بأن دفعت لفلبيدس مبلغ ٣٠٠ جنيه ولكن الحكمدار لم يوافق على الافراج عن المذكور فاضطر فلبيدس الى رد المبلغ الى صاحبه بعد أن أخذ منه عشرين جنيها . وكانت أسماء زوجته مشتركة معه فى هذه العملية .

واستمعت المحكمة - كما يقول الأستاذ محمد سيد كيلاني في كتابه عن السلطان حسين كامل : « فترة مظلمة في تاريخ مصر » ٠٠ الى شهادة ابراهيم الغربي ، فقال ان الشرطة اعتقلت ابنه أولا ثم طلب منه مأمور عابدين أن يدفع مبلغا من المال فلما امتنع هدده بالاعتقال وأخيرا اعتقله .

وقال محمود محمد مساعد الحكماء في شهادته : ان فلبيدس تكلم معه عن الغربي وقال انه رجل طيب وأنا أريد عمل طريقة لآخراجه وقال ان الست - يعني زوجة فلبيدس - طلبت مني أن أتصل بأصدقاء الغربي ليدفعوا لها نقودا حتى يمكن أن يفرج عنه » .

وقال محمد شكيب : أن الغربي ، هو الذي ذهب اليه وعرض عليه رشوة ليحصل له على أمر بأن يعود الى ارتداء ملابس النساء والتزين بالحلل فوعده خيرا وقال انه سيكلم له محمود محمد فاذا لم تكن المسألة بأمر الحكماء فهو يحصل له على المرغوب ٠٠ » .

والآن جورج فلبيدس نكل بشباب الحزب الوطني ولفق التهم للأبرياء ، وطفى ويغى ، والحق الضرر والأذى بالعناصر الوطنية ، وبخاصة خلال الحرب العالمية الأولى اهتتم الجمهور بمحاكمته فكان ينتبع ما ينشر في الصحف من أنبائيا ، وتزاحم الناس على حضور جلساتها تزاحما شديدا .

ولما صدر الحكم بحبس فلبيدس خمسة أعوام مع الشغل ، وحبس زوجته أسماء سنة ، صفق الجمهور وهتف من أعماق قلبه هتافا عاليا متواصلا بحياة العدالة وصاح في وجه المتهم : الى المحيم يا منجرم : الى السجن يا جورج ، وبصقوا في وجهه واستمرت هذه الهتافات المدوية حتى قادته الشرطة الى السجن ، وكان يبكي بكاء مرا ، هو وزوجته وبناته ، ونظم الشعراء والزجالون القصائد الطويلة معربين عن فرحة الأمة بالقصاص العادل الذي وقع على هذا الطاغية . وكان من بين ما كتبه م.ب.ت « محمود بيرم التونسي » في جريدة « الأفكار » في ١٩١٧/٧/٣ :

داء أقام بجسم مصر طويلا
الله يأسو داءها ليزولا
يا قوم لا تخشوا وباء انه
يأتى خفيفا تارة ، وثقيلا
يا من تخص جسومنا بوقاية
أنسييت أخلاقا لنا وعقولا
كدنا نعد اذ الأكف تصافحت

تسلمها للارتشاء دليلا
يا رشوة شدت حبال خبائها
عرضا على ظهر البلاد وطولا
عشقتك ايدى الفاضلين وما شفت
رغم الرقيب من الوصال غليلا
والبعض عف عن النضار وانما
قد عف لما ان رآه قليلا
يا صاحب السجن الحصين جداره
اعزز على بأن ترى مغلولا
أى النساء دعت عليك فصادت
دعواتها عند الاله قبولاً
ما الارتشاء وظيفه رسمية
حتى تنيب لذاك عنك وكبلا
.....
الى أن يقول بيرم التونسي :

لو أطلقوك أكلت أهراماتها
وشربت كى نروى الغايل النيل

ويقول بيرم التونسي : فى قصيدة أخرى له فى جورج فلبيدس :
هذا اعتقلت وذا فككت
وان تشأ هذا تثبته وذاك ترشح
خمس وما خمس ، وخمس مثلها
شيئا وصفقتك الأصح الأريج
هذى الفضيحة فذة فى بابها
والله يستر من يشاء ويفضح

الى أن يقول بيرم التونسي :
ان كان فى الدنيا امرؤ بك شامت
أنا لا مرء الشامت المتبجح
أو يفرح اليوم الأنام ، فأننى
والله أول من يسر ، ويفرح

وقد قضت المحكمة التأديبية بفصل محمود محمد مساعد الحكمدار ومحمد شكيب مأمور قسم عابدين .

وفي ١٩/٧/١٩١٧ صدر عفو سلطاني عن « أنساء » زوجة فلبيدس لأنها - كما جاء في قرار العفو - مريضة وعلى وشك الوضع .

ويلتقى جورج فلبيدس في سجنه بالعشرات من ضحاياه ، ويعترف لهم وهو يبكي بكاء حارا بأنه ظلمهم ولا يتوقف يوما واحدا عن طلب الصفيح منهم بل انه ليرسل خطابا الى أحد أقاربه - من السجن - يقول فيه ان فرائصي ارتعدت عند دخول السجن لا رغبا ولا خوفا منه وانما لرؤيتي محمود أفندي طاهر العربي أحد المتهمين في مؤامرة شبيرا : لقد أحسن الى العربي كثيرا وأنا أتألم ألما شديدا لمسلكه مني ، ومسلكى منه لقد أسأت اليه اساءة كبرى بغير وجه حق » ويعترف جورج فلبيدس بأن مؤامرة شبيرا كانت ملفقة تماما .

وقد توفي جورج فلبيدس بعد خروجه من السجن في عاليه - لبنان .

ولكن لماذا جورج فلبيدس بالذات . . ولماذا مكتب البوليس السياسي بالذات . . سؤالان نحاول الاجابة عنهما في الفصل التالي .

الفصل الثامن

من فلبيدس إلى المكتب السياسى

« دولة » الشعر والزجل فى الحرب العالمية الأولى

ويبقى بعد ذلك الاستطراد الطويل سؤال هام وضرورى هو : هل يحل الاهتمام بأمر جورج فلبيدس ، وقضيته ومصيره الذى تم فى الفصل السابق خروجاً على الخط ، الذى وضعته لنفسى عندما رأيت أن أكتب تلك السلسلة أم أن هذا الاهتمام فى حد ذاته - يعتبر تعميقاً لذلك الخط ؟

وأبادر فأقول انبنى من المؤمنين بأن الاهتمام بجورج فلبيدس ليس خروجاً على الخط وإنما هو تعميق لذلك الخط .

فى رأى انه كان لابد قبل أن نتعمق فى الكتابة عن الفساد السياسى الذى استشرى بصورة غير طبيعية فى السنوات السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - وإلى حد كبير - فى الحديث عن جذور الفساد السياسى فى مصر .

كان لابد من الاسهاب فى الحديث عن مؤسسى « مدرسة البوليس السياسى » فى مصر أخطر مدارس الفساد السياسى فى مصر .

كان لابد من الاسهاب فى الحديث عن أشهر نموذج للفساد السياسى أيام الاحتلال البريطانى ولدينا كثير من الناس يقولون ، ويكتفون بأنه كان فى مصر احتلال بريطانى ، ولكن لم يكن لدينا فساد أثناء الاحتلال البريطانى ، وقد أردت من الاسهاب فى الحديث عن جورج فلبيدس القول بأنه كان فى أثناء الاحتلال البريطانى أبشع وأشنع صور الفساد السياسى والأخلاقى والا فهل هناك صورة أبشع وأشنع من صورة رجل الأمن العام ، رجل المسئوليات السياسية الخطيرة جورج فلبيدس ؟

ثم كان لا بد من اعطاء نموذج للحاكم الظالم الدخيل على البلاد الذى لا يملك أية كفاءة ولا موهبة خاصة كل ما كان يملكه زوجة جميلة ، ويد طويلة وقدرة فائقة على الحصول على المال ، من أى طريق وبأية وسيلة ، هذا الحاكم الظالم الذى ظل سنوات وسنوات يتحكم فى أقدار البلاد : يعز من يشاء ويذل من يشاء يقبض على من يشاء ويفرج عمن يشاء . فى أى وقت يرغب ويشاء هذا الحاكم الظالم الذى تجمعت فى يديه القذرتين كل أسباب القوة ، والمنعة والسلطة سقط من أعلى الى أسفل بسبب بلاغ قدمته « أليفه بنت عبد الله » التى كانت تعمل فى شارع كلوت بك ، أثناء الحرب العالمية الأولى .

اخوة أعزاء من القراء . ومن الزملاء ، بعثوا الى ببعض الرسائل التى تتضمن تعليقات سريعة - ولكنها عميقة جدا - حول ما نشرته عن جورج فلبيدس - منشئ مدرسة الفساد السياسى ، البوليسى فى مصر - بعض هؤلاء الاخوة اقترحوا ان أكتب قصة جورج فلبيدس ، لئسبينا فلان تجد - هكذا قال لى احدهم - قصة درامية مثيرة كقصة جورج فلبيدس ، الرجل ، الذى أبى القدر ألا ان يعاقبه بنفس السلاح الذى استخدمه لايذاء الآخرين ، والرجل ، الذى التقى وضحايا فى السجن لمدة خمس سنوات طويلة ، عريضة . والبعض أشار بل أشاد بموقف أليفه بنت عبد الله ، السيدة ، التى ولدت فى الوحل ، وتربت فى الوحل ، وعاشت طيلة حياتها فى الوحل ، فلما قبض على الرجل - اذا جاز لنا استخدام هذا التعبير - الذى كان شريكا لها فى دنيا الوحل ، أبت عليها «رجولتها» الا أن تبذل قصارى جهدها ، للافراج عنه : باعت كل ما تملك من مصوغات ، وغيرها ، ذهبت وهى الانسانة المهيضة الجناح التى لا عائل لها - الى حكمدار القاهرة - ومن يكون وقتئذ حكمدار القاهرة - لتساومه فى الافراج عن الغربى ولتدفع له ثلاثمائة جنيه - وهى وقت الحرب العالمية الأولى - ثروة ضخمة : تفعل أليفه بنت عبد الله هذا كله فى الوقت الذى تخلى فيه كثيرون عن أقاربهم واصهارهم ، وأعز الناس لديهم عندما قبضت عليهم سلطات الحاكم العسكرى ، البريطانى ووجهت اليهم تهما سياسية ، لا تهما أخلاقية كتلك التى وجهت الى الغربى .

وبعض هؤلاء القراء الأعزاء ، أشاد أيضا بدولة الشعر ، التى كانت تواكب الأحداث صغيرها ، وكبيرها - وتبدى فيها آراءها - بالشعر - ان سلبها وان ايجابا . وبعض هؤلاء القراء ، الأعزاء سألنى اذا كان جورج فلبيدس يونانيا متمصرا فلماذا مات ودفن بعالية فى لبنان ؟ وردى أن جورج فلبيدس ، كان متزوجا من أسرة كريمة جدا فى لبنان وبعد أن قضى المدة المحكوم بها عليه ، انتقل الى لبنان وحصل على الجنسية السورية - حيث لم تكن هناك حينئذ جنسية

تعرف بالجنسية اللبنانية - وعاش هناك الى ان لقي وجه ربه فى نهاية عام
١٩٢٢ .

والذى أحب ان أقوله ردا ، على بعض تعليقات الاخوة الأصدقاء على القراء ،
ومن الزملاء ان موقف اليفة بنت عبد الله ، موقف طبيعى عادى ليس بغريب ،
على الاطلاق ، فان هؤلاء ، الذين ولدوا ، وعاشوا فى الرذيلة لم يخلقوا ، أبدا
بلا عواطف وقد كتب استاذنا مصطفى صادق الرافعى مرة ، عن واحدة من
هؤلاء تحت عنوان : فى اللهب ولا تحترق وقد سبق للمارشال ويفيل ، الذى
أرخ للورد اللنبى فى مصر ، أحد مشاهير ، المندوبين الساميين البريطانيين فى
مصر - ان أشار الى واحدة من هؤلاء ، كان اسمها « هانم عارف » وهو يتحدث
عن ثورة ١٩١٩ - من وجهة نظره كبريطانى بل كبريطانى مستعمر - فيقول :
ما ان اشتعلت مصر ، كلها بالثورة فى بضعة أيام : كان مظهرها الأول هجوما
غير منظم على المواصلات فى كل أنحاء البلاد فقطعت خطوط السبك الحديدية
وأحرقت المحطات وقطعت أسلاك البرق والتليفون وسرعان ما عزلت ، القاهرة ،
عن بقية البلاد لم يكن عدد الضحايا من الأوروبيين كبيرا ، وان قتل ثمانية من
الانجليز فى ظروف بالغة الوحشية بينما كانوا مسافرين بالقطار من الأقصر
الى القاهرة ، ولقد أعلنت يومها قصة هذه المأساة المحزنة ، أما قصة هانم عارف -
وهى ساقطة من ملوى - فلم تعرف كما يتبعى وربما لا تخرج بلذكرها هنا عن
الموضوع - هكذا قال المارشال ويفيل : لما وصل القطار ملوى ، وكانت جثث
القتلى من الانجليز مكدمة فى إحدى العربات قابله ، فى المحطة جماهير ، فقدت
وشدها وراحت تجر خارج العربية جثة رجل منها كانت لا تزال به نسمة
من الحياة ، مبالغة فى التمثيل به ، ولم يتحرك الشعور الانسانى الا فى قلب
هانم عارف اذ أبكاها المنظر ، فحاولت ان تحمى بنفسها جثة الرجل لكنها
ضربت ونجيت وأثر عملها الرحيم هذا فى نفوس الجالية البريطانية أعمق الأثر
ففتحوا قائمة اكتباب لها ، وفكروا أول الأمر فى اعطائها قطعة أرض الا انها
احتفظت بمميزات طبقتها اذ فضلت الحلى واختارت سوارى ، غليظين من
الذهب ، وخاتما مهر باسمها ثم أعطوها سوارا ثالثا عليه كتابة مناسبة وما بقى
من الاكتباب أخذته نقدا ، وكان ما كتب على السوار كما يأتى : الى هانم عارف :
هدية الاعتراف بجميل عطفها على جندى بريطانى يحتضر فى ١٨ مارس ١٩١٩
ان الله يشيب فاعل الخير ..

وقد يختلف البعض حول موقف هانم عارف ، الذى روى قصتها المارشال
ويفيل : البعض قد يرى فى موقفها من الجندى البريطانى الجريح خروجا على

الوطنية الجارفة التي تفرض القضاء ، بأية صسورة وبأى شكل ، على جنود الاحتلال ، وقد يرى البعض أن موقف هانم عازف فيه عطف لا مبرر له على الانجليز الذين يحتلون أرضنا ويستعبدوننا ، ولكنى أرى أنه على أية حال موقف إنسانى يتسم وحقوق الإنسان بل ويتطابق المعاهدات والمواثيق ، الدولية ، التي تحتتم علاج ، الجرحى ، والأسرى ، من الأعداء حتى فى زمن الحرب .

وقيما يتعلق بدور الشعر ، فى تلك الفترة المظلمة من تاريخ مصر - سنوات الحرب العالمية الأولى - التي نعتبرها من أكثر سنوات التاريخ المصرى سوادا ، ان لم تكن أثرها بالفعل أقول : رغم شدة الرقابة ، وصرامة تعليمات الحاكم العسكرى البريطانى ، ورغم ملء السجون والمعتقلات ، بمن يشتم ان له اتجاهها وطنيا ما ، ورغم . ورغم ، فانه كان للشعر - وللزجل أيضا - دولة ذات صولة ، لها تأثيرها القوى ، الفعال على الجماهير .

ولعل لا أتهم بالمبالغة ، اذا ما قلت اننى - وقد قرأت ما جادت به قرائح شعرائنا خلال ال ١٥٠ سنة الماضية - لم أجده شعرا سبق عصره بسنوات ، وسنوات ، الا ذلك الشعر - والزجل أيضا - الذى قيل فى أعوام ١٩١٥ ، ١٩١٦ ، ١٩١٧ ، ١٩١٨ .

ولقد سبق أن أشرت فى بعض المناسبات الى نماذج من ذلك الشعر ، والزجل أيضا . من تلك النماذج مثلا . قول يريم التونسي فى جدار له . فقير معدم ، لم يكن يملك قوت يومه الى ان أنشأ « فرن » فجمع من ذلك القرن ثروة هائلة :

لى جدار كنت أواسيه
من مالى دون الجيران
مأواه اذا ما الليل أتى
كوخ مصدوع الأركان
فى يوم جئت لأنظره
وأراه بقلب جلدان
فحزنت لأننى لم أراه
ورجعت حليف الأشجان
ويئست من اللقيا حتى
موتى ، وتقضى عامان
وأنا أتولى البحث على
هذا المسكين الحيران
فتشت جميع مساجدنا

وسألت جميع العميان
حتى مرت بى مركبة
فيها يختال جوادان
ظلت تجرى حتى وقفت
قدام فخيم البنيان
بصروا بالخييل وقد وقفت
فتقدم منهم عبدان
أخذوا بذراعى راكبيها
فاذا بالجار الجوعان
فيهت لأمر فاجأني
ما كان يدور بحسبان
هذا جارى صار أميرا
أو من أرباب التيجان

ويقول يبرم انه سأل عن هذا الملك غير المتوج ٠٠ واحد ممن سألهم
استنكر سؤاله وكاد أحدهم يضربه بهراوته لأنه لم يعرف من يسأل عنه ثم يقول:

لكن قد جئت أسألكم
عن صاحب هذا الايوان
فأجاب كبيرهم : هذا
يدعى بفلان الفران

ويقول أحمد محرم فى رسالة : « الى الأغنياء » :

هزرت البراع فثار الأدب
ورمت القريض فشبب اللهب
سلفت بشعث خماص البطون
عداها من القوت ما ترتقب
تريد الكلام فتعيا الشفاه
وتبغى القيام فتتهوى الركب

الى ان يقول أحمد محرم ، بعد ما قال ما لا أستحب نقله ، لما فيه
من عنف شديد :

ألم نر للدهر فى حكمه ،
وكيف استحبال بنا وانقلب

البحث علينا تصاريقه
فما نستفيق وما نشب
تصدت لنا فى معين الحياة
فما برج العيش حتى نضب
بنى مصر ، أن ثراء الشعوب
فقار ، لجسمانها أو عصب
جريتكم الى الفقر فى حلبة
ركبتكم بها الغى فيمن ركب
فما برج المال حتى خوى
وما برج الخير حتى ذهب
أيشكو الفتى فراغ اليدين
ويمضى الفقير شهيد السغب
فويح الطيالس والمركبات
وويح القصور وويح الرتب
أغيثوا البلاد فان البلاد
ويمضى الفقير شهيد السغب
جلبتكم عليها هوان الحياة ،
ويسأل جاهلكم ما السبب

ثم يقول :

تذوب قوى مصر من تحتها
كما ذاب دمعى لها فانسكب
فما ترفع الرأس الا التوى
ولا تراب العظم الا انشعب
فكل الى فمه قد هوى ،
وكل على وجهه قد أكب
بنى مصر ، هذا دعاء النذير ،
فاما النجاة ، واما العطب
بنى مصر ، اما ردى عاجل
واما حياة تزيد الكرب
أناشدكم وطننا ما درى ،
أأنتم شهود به أم غيب ؟

ثم يتساءل أحمد محرم :

وكيف تجف ضروع الحياة

وفى يدكم درها المحتلب
ومن للعزیز اذا ما أهین
ومن للکریم اذا ما نکب
ومن للفقیر عناء الطوی ،
فبات وامعاؤه تصطخب
ضننتم علیه بنذر العطاء
ولم تعرفوا حقه اذ وجب •
یفیض النضار علی السالین
فیا للسلیب ، ویا للسلب

أكف تدر علی الأبعدين
ویلوی بها الشح عن ذی النسب
أما راعکم من یبیع البنین
بسوق المهانة بیع الجلب
یبیع البنین لیشری الرغیف
فیا للرجال ، ویا للعجب
جنود من الفقر تغزو النفوس
وأنتم أسنتها والقصب
الا من یرق ، الا من یلین ؟
الا من یواسی ، الا من یطب ؟
الا من یزیح شفاء العدم ؟
الا من یزیح حیاة التعب ؟

ویقول مصطفی صادق الرافعی وهو یصف مصر فی أثناء الحرب :
فر منه الدینار رعبا وأمسی
حین یمشی یمشی بغير أمان
وغدت عقدة الدراهم فی الثوب
ب ، كعقدة ، الفصوص فی التیجان •
ورأت لفظة انفقیر زمانا ،
صار فیه الفقیر تبر المعانی
ضاق الحال ، أعوز المال ، أمسی
فلك الرزق خافت الدوران

وغدا الشغل ٠٠ كله شغل عزز ي
لى وشغل المشاة والفرسان
وعجيب ان يكسد القطن جدا
حين راجت تجارة الاكفان
أين عين الدينار ؟ كم شغل الننا
س ، هواها لا أعين الغزلان

الى أن يقول مصطفى صادق الرافعي :
رب أنا فى عرس هذى المنايا
قد شبعنا من طبخ هذا الزمان
رب هل تمت الوليمة أم ما
زال فيها لون من الألوان
كم آب حوله البنون صغارا
يعانون شدة ، ويعانى
غاية العز ، عندهم طلعة الخب
سز وكل الأفراح فى الأفران
عضه الجوع عضه ضغتمه
فتلوى تلوى الشعبان

ويقول عبد الرحمن سالم يحرض الفقراء ، على الأغنياء :
برح اليوم بالظهور الخفاء
فكلوا الأغنياء يا فقراء
دخل البؤس بالشفاء علينا
اذ سكتنا ، وخلفه الباساء
امضغوا وعلقوا الاثم فى جيب
سدى فهم بانتحارنا الاثماء
وابلعوهم وكلهم مستعد
لابتلاع الاحجار لولا الاحياء
واميتوا عواطف الين ان لا
نوا فلماذا أفادنا الاحياء
ودعوني لمن عصاكم فانى ال
سكف والظن انكم أكفاء
واخطفوهم برا وكغواصة البحر
سر فى البر ، والبحر البلاء

ومرة أخرى يقول بريم مخاطبا الفقير المسكين :
أيهذا الفقير كن جليدا
راضيا بالقضاء والقدر
لك ثوب يميمت لابسه
واهن لا يخاط بالابر
فتنفس اذا بكيت عسى
تصطلي من نار مستعر
كان يكسوك اغنياؤك لو
كنت فى عرفهم من البشر
فدواب الغنى رافلة
فى كريم الدمقس والحبر
أنت للمقاصفات مستمع
وهو يصغى لرنة الوتر
فاخر الخز ليس يقنعه
فاقتنع بالتراب والمدر
وهو ان يفترش اريكته
فالتحف أنت هاطل المطر

وبعد تلك النماذج السريعة ، التى اخترناها من بين عشرات القصائد ،
التى امتلأت بها صحيف مصر فى الفترة من ١٩١٤ حتى ١٩١٨ انتقل الى بقية
قصة المكتب السياسى الذى انشأه جورج فلبيدس والمعروف أنه ما من قضية
سياسية فى مصر خلال الفترة من ١٩١٢ حتى ١٩١٧ الا وكان لجورج فلبيدس
يد فى « فبركتها » والمعروف أيضا أنه ما من قضية سياسية فى الفترة من ١٩١٧
حتى ١٩٥٢ الا وكان للمكتب السياسى تأثير قوى فيها : عند نظر قضية القنابل ،
أيام اسماعيل صدقى باشا كتب المصور فى عدده الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٣٢
يقول : لا تنظر المحاكم المصرية فى قضية من القضايا السياسية الا ويشهد اهتمام
الناس بالمكتب السياسى ، لما له دائما من صلة وثيقة بهذه القضايا ، وقد شاهدنا
أخيرا ما كان لهذه القضايا ، وقد شاهدنا أخيرا ما كان لهذا المكتب من نصيب
وافر فى قضية القنابل حتى لم تغل جلسة ما من ذكره وذكر رجاله ويرأس هذا
المكتب ومقره فى دار المحافظة بباب الخلق القائمقام سليم زكى بك وهو أول
رئيس له فان أعمال المكتب السياسى ، كانت منوطة من قبل بادارة الضبط
والربط ، التى كان يرأسها المرحوم جورج فلبيدس فلما أنشئ المكتب السياسى
أسندت رئاسته الى سليم زكى بك ، وقد انتظم فى سلك البوليس من سنين
طويلة فامتاز بنشاطه وذكائه وهو الآن برتبة قائمقام وقتى ويشهد له خصوصه

بالذكاء وان كانوا يحملون عليه حملة شعواء وقد اشترك في الحرب العظمى ،
وأُسدي إلى القيادة العامة الانجليزية خدمات كثيرة ، جعلت له مكانة خاصة عند
الانجليز ، وليس هذا سرا خفيا .

ووكيل المكتب هو الصاغ أحمد أفندي حمدي ، وبليه اليوزباشي أحمد
أفندي طلعت واليوزباشي أحمد أفندي الطاهر ، والملازم أول محمد أفندي يوسف ،
والملازم الثاني محمود طلعت أفندي وللمكتب السياسي - إلى جانب مهامه
الأخرى - مهام شتى أهمها مراقبة أقطاب الأحزاب المعارضة للحكومة
وكبار رجالها البارزين ، وتسقط أخبار هذه الأحزاب ومعرفة ما يدور
في اجتماعاتها ، وموافاة إدارة الأمن العام بتقارير يومية عما يتصل به
من معلومات وأخبار في هذا الصدد ، ويراقب هذا المكتب أيضا الحركة الشيوعية
في البلاد ويوافي وزارة الداخلية بأسماء الأشخاص الذين لا يرغب في دخولهم
مصر كما يوافيها بأسماء الأشخاص الذين يرى وجوب أبعادهم وعنده صور
فوتوغرافية لكل منهم ، فعندما تتولى وزارة الداخلية هذه التقارير تحولها إلى
المكتب الشيوعي وهو في وزارة الداخلية نفسها فإذا كتب أحد القناصل المصريين
إلى الحكومة المصرية بطلب الترخيص لأجنبي غير معروف بدخول مصر تراجع
الوزارة اسمه بواسطة هذا المكتب فيرجع إلى تقارير المكتب السياسي فإذا وجد
اسمه بين الأسماء ، غير المرغوب فيهم أشار بعدم اعطائه التصريح ، الذي يطلبه .
ومهام المكتب السياسي لاتتعدى العاصمة ولكن لرئيسه أن يتصل بهيئة البوليس
السرى ، في محافظة الاسكندرية مثلا إذا كان هناك ما يدعو لهذا الاتصال .
والمكتب السياسي له علاقة مباشرة بوزير الداخلية وإلى جانب هذين المكتبين
يقوم مكتب ثالث في دار المحافظة وهو المكتب الذي يرأسه البكباشي اليز ، ومهمته
حراسة دولة رئيس الوزراء والوزراء ، ودورهم ، وهو الذي يتولى أيضا حراسة
كبار الزائرين الذين يقدون إلى مصر ... و ... و ...

والجدير بالذكر أن رئيس المكتب السياسي سليم زكى كان هدفا لأكثر من
اغتيال وكان من أشهر القضايا التي عرفت في مصر ، أيام دكتاتورية اسماعيل
صدقي قضايا محاولة اغتيال شيخ الجامع الأزهر الاستاذ الأكبر الشيخ الطواهرى
الأحمدى والفائز قدام سليم زكى بك وقضيتا حريق الترسانة ونهب إحدى حانات
بولاق أثناء اضطرابات عمال العنابر وقد نظرت محكمة جنايات مصر برئاسة
محمد بك نور وعضوية محمد نجيب سالم بك ، وإبراهيم بك ثروت القضايا
الثلاث معا وأصدرت فيها حكما - ديسمبر ١٩٣٢ - مرة واحدة وقضت المحكمة
بالحكم على حافظ على حسين وسلامة سيد أحمد سليم بالسجن خمس سنوات .

ومعاقبة سيد عبد الخالق بالسجن ثلاث سنوات وكانت التهمة الاتفاق الجنائي على اغتيال شيخ الجامع الأزهر ، ورئيس البوليس السياسى وقد برأت المحكمة الأستاذ عبد القادر أفندى مختار - مدير الشرقية سابقا .

وعلى أية حال فاذا كان جورج فليبيدس فى الحرب العالمية الأولى لم يستطع هو ولا مكتبه كبح جماح الشعب الثائر ، فان المكتب السياسى بقيادة سليم زكى لم ينجح بدوره فى الثلاثينات فى كبح جماح الشعب الثائر فما من قوة تستطيع مقاومة ثورة الشعب اذا قامت على أسس سليمة .

وقبل أن تنتقل الى ثورة الشباب فى الثلاثينات أنشر ردا جاءنى من اللواء ممدوح سليم زكى دفاعا عن والده وكان قد تفضل بزيارتي عاتبا لما نشرته عن والده ، وكررت له ماسبق أن ذكرته فيما مضى من حلقات، من اننى عندما أعددت نفسى للمقيام بتلك المهمة الجلية ، مهمة محاولة اعادة كتابة تاريخ مصر قد جردت نفسى تماما من أى هوى شخصى وحاولت أن أجعل من نفسى قاضيا عادلا ، لا يكتب الا ما يعتقد انه الحق ويكون أسعد الناس عندما يكتب واقعة ضد أحد من الناس ثم تظهر أدلة تنفى تلك الواقعة وقلت للواء ممدوح : أنا لا أعرف اللواء سليم زكى باشا ، معرفة شخصية وربما كان عدد المرات التى رأيتة فيها لا يتجاوز ثلاث أو أربع مرات فى بعض المظاهرات والاجتماعات الهامة وأنا لم أقل أبدا على لسانى أنه أسدى خدمات جليلة ، للاحتلال : كل الذى حدث أننى وأنا أكتب عن المكتب السياسى الذى أنشأه جورج فليبيدس نقلت عن « المصور » بعض ما نشره عن هذا المكتب وعن المرحوم سليم زكى باشا دون أن أعقب بكلمة واحدة من عندى وأحضرت عدد « المصور » الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٣٢ وأطلعت اللواء ممدوح سليم زكى على ما نشره المصور عن المكتب السياسى وعن القائمقام سليم زكى بك وأكدت له أننى لم أفعل الا اننى نقلت وبالنص ما جاء بالمصور الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٣٢ ومبالغة منى فى الحرص على الحقيقة راجعت الأعداد ، التى صدرت بعد ذلك التاريخ لعلى أجد تكديبا ، أو تعقيبا من القائمقام سليم زكى بك لما نشره « المصور » فلم أجد تعقيبا ، أو تكديبا ، وفيما يلى الخطاب الذى دفع به الى اللواء ممدوح سليم زكى :

السيد الأستاذ / صبرى أبو المجد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، لم يكن غريبا على أن يذكر أسم والدى فى عهد ما قبل الثورة ولم نكن نحن أبناءه نأبه بما يقال أو يتردد حول ما كان يأتية رجال البوليس السياسى من تصرفات حيال المواطنين فى ذلك العهد وقد زادت هذه الأقاويل لسببين أحدهما أن والدى توفى الى رحمة الله شهيدا أثناء قيامه بتأدية واجبه الذى

تفرضه عليه مقتضيات الوظيفة والسبب الثانى انه لا يمكن لأحد أن يرد على تلك الأقاويل التى كانت تثار من تعذيب أو تلفيق الا هو رحمه الله أو من كان يعمل معه - كما لم ترفع قضايا ضده من مجنى عليهم فى تلك الفترة تؤيد هذه الأقاويل .

كل ذلك كان يسيرا علينا الا أن الذى أثر فى نفسى واخوتى هو ما قرأته فى مجلة المصور فى العدد ٢٧٨٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٤ والذى نشرت فيه صورة والدى وأعلاها كلمة « سليم زكى باشا أسدى خدمات جلياسة للاحتلال » فبدأت أقرأ التاريخ القديم المدون فلم أجد أى شىء يمكن أن تستخلص منه هذه العبارة الجارحة التى أثارت نفوسنا نحن أبناءه - وأرجو أن تعلم سيادتكم أن ما قام به والدى خدمة بلده بصفته ضابطا فى الشرطة وهى الجهاز التنفيذى فى الدولة لم يكن الا تنفيذا لتعليمات وأوامر رؤسائه فى جهاز الشرطة وعلى رأسه وزير الداخلية فى ذلك العهد ثم رئيس الوزراء .

وقد ورد أيضا انه اشترك فى الحرب العالمية الأولى ويهمنى أن أوضح لسيادتكم الحقيقة وهى انه عين عند تخرجه للعمل فى بور سعيد وكانت الحرب العالمية الأولى قد اندلعت فكلف من رؤسائه بالقيام بالمرور على قناة السويس مع جنود الاحتلال وتمكنت القوات التركية من خطفه وقوة جنود الاحتلال وأمضى فى الأسر حوالى خمس سنوات فى تركيا ولم يشترك فى الحرب كما نشر فى المصور - وكان ما قام به من عمل تنفيذا لأمر رؤسائه فى الشرطة وكان ما وقع له يجوز وقوعه من أى ضابط شرطة يكلف بهذا العمل الذى لا يملك الا الطاعة وتنفيذ ما يصدر اليه من أوامر .

وأود أن أضيف أيضا ان والدى استشهد فى عام ١٩٤٨ أثناء اضراب العاملين بكلية طب قصر العيني حيث ألقيت قنبلة من أعلى المبنى على القوات وشاء القدر أن تستقر القنبلة تحت قدميه ثم تنفجر لتودى بحياته ولم يصب أحد آخر غيره لانه فى ذلك اليوم كان مريضا ورغم ذلك تحامل على نفسه وخرج ملبيا نداء الواجب الذى تفرضه عليه مقتضيات الوظيفة فارتدى معطفا ثقيلًا كان ستارا منع الشظايا عن باقى زملائه الذين كانوا بجواره .

كما أرجو أن تعلم سيادتكم انه لو كان قد خدم المحتل فترة عمله فى الشرطة فقد استشهد ولا يملك الا مرتبه وكان المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا رئيسا للوزراء فى هذه الفترة - « ومعروف عنه وطنيته حيث حكم عليه بالاعدام فى الحركة الوطنية » فكرمت الدولة المرحوم والدى بأن صرفت لأسرته

عشرة آلاف جنيه مكافأة وأمرت بتعليمنا مجاناً في جميع مراحل التعليم وصرف معاش استثنائي وتخصيص مدفن له ونحمد الله اننا لم نشعر بأى معاناة بعد وفاته ولسيادتك أن ترجع الى نصب شهداء الشرطة بكلية الشرطة لتجد اسمه بين أسماء شهداء الشرطة ثم أرجو ان لم يكن ذلك مقنعاً وكافياً للتدليل على اخلاصه ووفائه لخدمة بلده أن تراجع عدد مجلة المصور الذى صدر بعد استشهاده لتجد انها افاضت فى ذكر محاسنه عملاً بقول الرسول عليه الصلاة والسلام :- « اذكروا محاسن موتاكم » - فكان على سيادتكم أن تذكروا أيضاً ما له وما عليه حتى لا تسيئوا اليه رحمه الله وتخرجوا مشاعر ذويه بين حبن وآخر وتسببوا لهم المتاعب النفسية التى لا يمكن وصفها الا لمن يعانيها .

ولما كنت سيادتك تسجل تاريخ أمة وليس تاريخ شخص لذلك فاننى أردت أن أصحح وأوضح الحقيقة للتاريخ اذ ان المرحوم والذى كان كائى موظف فى الدولة فى تلك الفترة وكان يحكم عمله فى الجهاز التنفيذى الذى يلتزم بالحياد الوظيفى فاذا كانت رؤيتكم لما قام به من واجبات وظيفته كانت خدمة الاحتلال فان ذلك ينسحب على جميع العاملين فى الدولة حينذاك وهو ما لا يمكن التسليم به خصوصاً فى مجال العمل فى الهيئات النظامية التى تلتزم بتنفيذ ما تكلف به من أعمال .

أخيراً فاننى أهيب بأى من السادة الضباط الذين عملوا مع المرحوم والذى أن يقولوا كلمة حق فى هذا المقام وللسيد كاتب المقال أن يقول أيضاً كلمة حق سمعتها منه عند زيارتي له وهى على نقيض ما نشر عن حادثة كوبرى عباس وما ذكرته لى من انه لم يستشهد أحد من الطلبة وان سيادتكم كنت حينذاك طالبا منهم فأرجو توضيحها لانها من أحد الأمور التى نسبت للمرحوم والذى .

وبرا بوعديكم لى أرجو أن تنشر هذه الرسالة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عن أبنائه

ممدوح سليم زكى

وقد بررت بوعدي فنشرت رسالة اللواء ممدوح سليم زكى وأكد له اننى سعدت برسائلته سعادة بالغة اذ أنها نجحت فى كشف صفحات طيبة عن الراحل الكريم لم تكن ستنتشر لو لم أنقل العبارات اياها عن « المصور » أما ما قلته أن أحداً لم يقتل أو يمت فى حادث كوبرى عباس (١٩٤٦) فلأزلت عند ما قلته وعند ما « نصل الى عام ١٩٤٦ ساروى ما عرفته كشاهد وكمشارك فى ذلك الحدث الهام .

وننتقل بعد كل ذلك الى الحديث عن ثورة الشباب .

الباب الرابع

الفصل الأول

مقدمات ثورة ١٩٣٥

● ونحن نشير - مجرد اشارة - الى حركات الشباب المصرى ، التى قامت من أجل مقاومة طغيان اسماعيل صدقى ومن تبعه فى نظامه الدكتاتورى ، وبسبب هذا الطغيان : نشير - مجرد اشارة أيضا - الى القضية التى اتهم فيها الأساتذة أحمد حسين : وفتحى رضوان وحافظ محمود : لأن الأول - أحمد حسين - نشر مقالا تحت عنوان : « يا شباب ١٩٣٣ كن كشباب عام ١٩١٩ » ندد فيه بشباب الجيل ، وانكباه على الملذات والشهوات ، وفقدان عناصر الرجولة ، والكرامة ، والغيرة القومية كما هاجم أحمد حسين فى مقاله هذا دور السينما والاهو ، ومظاهر التخلف ، والاسراف فى العبث ، وقد دعا أحمد حسين شباب مصر ، قاطبة أن يتشبه بشباب ١٩١٩ ، « الذين كانوا مثالا للبسالة والرجولة والتضحية والذين جابهوا رصاص الأعداء وتسربلوا بدمائهم ولم يكن لهم من صيحة الا « نموت فداءك يا مصر » .

وقد اتخذت الوزارة ، القائمة بالحكم وقتئذ ، نشر هذا المقال ذريعة للتنكيل بأعضاء جمعية مصر الفتاة وهم وقتئذ بالمئات كما أمرت الحكومة بتفتيش منازل زعماء الجمعية ومصادرة جميع أوراقهم ودوسيهات الجمعية و٠٠٠ وبالغت الحكومة فى اضطهاد الطلاب منهم حيث اتخذت ضدهم الكثير من الاجراءات القاسية العنيفة من بينها - مثلاً - عمل فيش وتشبيهه « صحيفة سوابق » لكل منهم .

وكانت مرافعة الأستاذ أحمد حسين عن نفسه فى تلك القضية - أو كان كلاله عن نفسه فى تلك القضية ولا نقول دفاعه ، لأنه رفض الدفاع عن نفسه - شيئاً جديداً فى دنيا المحاكمات السياسية فى مصر ، وإن كان له سوابق فى

بعض البلدان الآسيوية والأوربية . مما قاله الأستاذ أحمد حسين : وهو يخاطب المستشارين : لا دفاع لى لسبيين : الأول : هو اننا فى هذه الحياة لا نملك لأنفسنا ضرا . ولا نفعا ، فالله الذى خلقنا هو الذى يمنح كلا منا نصيبه وما يستحقه . ان خيرا وان شرا وهو الذى يدبر أعمالنا ، ويسوى نتائجها ، وهو القائل فى كتابه العزيز : « قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا هو مولانا ، وعلى الله فليتوكل المتوكلون » . فحكمكم يا حضرات المستشارين أيا كان لونه سواء كان بالبراءة أو بالادانة : سواء آكان بالسجن أم بالغرامة فهو حكم يقربنى من غايتى ألا وهى ايقاظ المصريين واعادة الروح اليهم ، واذن فانى فى انتظار حكمكم . وصدقونى اننى أشكر الله عليه مهما تكن نتائجها ، ولن أغضب عليكم أو أشكو منكم لانى مؤمن كذلك أنكم مسخرون لتنفيذ مشيئة الله ، وهذا هو ما يحدو بى الى الامتناع عن سوق أى دفاع ، والله هو المحامى الأول والأخير وسميضى على لسانكم بما يريد ويشاء : أما الدافع الثانى الذى يجعلنى أمتنع عن ابداء أى دفاع فهو أنى لا أريد أن أشترك فى هذه المهزلة التى يحاولون بها لباس الظلم لباس الحق والقانون ، وكل ما يستطيعه الانجليز الذين يطاردوننا فى كل مكان بواسطة صنائعهم ، من المصريين : هو أن يقتلونا وأن يسجنونا ، وأن يعاقبونا ، ولكن ستظل أعمالهم وأعمال الظالمين فى كل عصر ، وزمان . أعمالا غير مشروعة تصيح بها السموات والأرض ، انها ظلم وجريمة كبرى ، ومهمة الأحرار فى كل زمان ومكان أن يصرخوا فى وجه الظالمين والخائنين والمستعمرين ان ما يفعلوه ليس الا الجريمة بعينها مهما أسبغوا عليه من أشكال القوانين » .

ويختتم الأستاذ أحمد حسين ، دفاعه - أو كلمته أمام قضاته - بقوله : اننى لا أعترف بحق الحكومة فى وضع قوانين لخدمة المستعمر ، لا أعترف بأننى ارتكبت جرما فى حق المجتمع فلسنت اليوم متهما ولذلك فانى لا أدافع عن نفسى بل أدعوكم الى مثل هذا الذى أحاكم عليه : أدعوكم وأنتم أعلى هيئة فى مصر ، أن تهيبوا بهذه الأمة التعسة أن توحيد صفوفها ضد العدو المشترك وأن تراجع قضاياها وأن تتناسى أحقادها وأن يتعفف أبناؤها عن خيانتها من أجل المنصب والذهب ، أدعوكم أن تهيبوا بالشبان أن يدعوا هذا التخلف وهذا الجبن وأن يملأوا أنفسهم رجولة وجرأة ، وشجاعة ، فان مصر ، فى حاجة الى جيش عظيم من الأفوياء الأطهار لا من المخنئين المدنسین : أدعوكم أن تهيبوا بالأمة أن تستيقظ وأن تنفض عنها غبار الخمول ، فان ساعة الكفاح قد دنت ، وناقوس التضحية قد أذن فعلى بركة الله والله يوفقنا ، ويرعانا والله أكبر .. » .

وهما هو جدير بالذكر أيضا - والكلام عن أحمد حسين ، وجمعية مصر الفتاة - ان الأستاذ أحمد حسين توجه فى ٢٠ يونيو ١٩٣٤ الى الاسكندرية لالقاء محاضرة موضوعها « مصر منذ أقدم العصور » فى دار جريدة الصرخة ، وحاصر البوليس دار الجريدة ، وعندما دخل الأستاذ المحاضر دار الجريدة ، انبال البوليس ، عليه وعلى أنصاره ، وعلى الحاضرين بالضرب بالعصى وقد قرر الطبيب الشرعى ، أن بالأستاذ أحمد حسين عشر اصابات نشأت جميعا من ضربات العصى ، ومع ذلك قدم الأستاذ أحمد حسين وزميله حسنى ناجى الى المحاكمة بتهمة الاعتداء على البوليس والتجمهر ، كما قدم للمحاكمة أيضا - وبنفس التهمة : رأفت زكى ، وعلى عبد الواحد ، وعبد المعطى خلاف - من أعضاء جمعية مصر الفتاة - وكان مما قاله الأستاذ أحمد حسين أمام محكمة جناح الاسكندرية حيث نظرت القضية : لقد اعتدى علينا ، لقد نكل بنا ، لقد منعنا من الدخول الى دارنا وها نحن نقف أمام المحكمة كمعتدين وكممتظاهرين وان كنا نأسف على شئ فهو أسفنا على هذه المأساة الخلقية التى تدهورنا اليها والتى تجعل المصرى يقف خصما لأخيه المصرى كما تجعل المصرى ينكل بأخيه المصرى مع أنه يعلم أن هذا المصرى ، انما يكافح من أجل حريته وحرية وطنهما ، المشترك من أجل استقلالهما المنشود . »

ويقول الأستاذ أحمد حسين ، وهو يخاطب قاضيه : لا ترهق نفسك بكل المرافعة الماضية ، والنصل الى النهاية ، النهاية : اننى وحسنى ناجى وباقى الزملاء ، قد ألفنا مظهرة واعتدينا على البوليس ليكن : لسنا نشكو مطلقا ، ولسنا نتبرم من شئ ، وتستطيع أن ترسل بنا الى السجن ، وأنت مطمئن الى أننا لا نشكو أيضا واننا لن نحمل لك بعدها الا الاحترام والتقدير ، بل والحب أيضا . . وقبل أن أنهى حديثى : أرجوك ! أرجوك رجاء خاصا من كل قلبى ، أنك اذا رأيت أن الادانة ثابتة أن تعتبرنى أنا المسئول الوحيد ، وأن تنزل على أنا وحدى أقصى ما تستطيع من العقاب وأن تخفف عن الباقيين » ويحكم القاضى على أحمد حسين بغرامة عشرة جنيهات الثبوت تهمة التظاهر ويبرئه من تهمة الاعتداء على البوليس ويحكم على حسنى ناجى بـ ١٢ جنيهات لثبوت تهمتى التظاهر والاعتداء على البوليس ، ويحكم على الباقيين من المتهمين بغرامات تتراوح بين جنيه وجنيتين وفى الاستئناف ، يحكم ببراءة الجميع !!

وفى مقدمة الذين دخلوا السجن من أعضاء جمعية مصر الفتاة خلال الفترة من أكتوبر ١٩٣٣ الى أكتوبر ١٩٣٤ أحمد حسين ، فتحي رضوان ، حافظ محمود ، أحمد الشيمى ، محمود حجاج ، محمد صبيح ، عبد الحميد المشهدى ،

حسنى ناجى الشماشرجى ، حمدى الجريسي ، راتب زكى ، على عبد الواحد ، محمود خلاف ، مصطفى عارف ، يوسف نشأت ، على مراد ، شماكر عبد الوهاب ، سيد خليل ، عبد العزيز حنفى ، عز الدين عبد القادر مصطفى الجندى ، محمود محمود نديم ، محمود هدهد ، ملاك منصور ، السيد عطية ، السيد سليم ، عبد اللطيف سالم ، مكى مدنى ، عبد الله كاهل عيد ، عبد الرحمن الصوالحى ، محمد راشد ، أنور حنفى ، زكريا راتب ، حسين الارناؤوطى ، مصطفى كامل ، على سالم ، محمد عبد الكريم ، محمد عبد الباقي سرور ، محمد عبد الكريم يوسف ، محمد عبد المنعم نزار ، محمد ابراهيم الحنفى ، محمد عبد الجواد خضير ، أمين محمد طيرة ، محمد محمد على ، سالم سيد عثمان ، محمد على رضوان ، عبد المنعم عبد الرحمن ، محمد سعودى ، جمال الدين ناصر ، محمد مصطفى عبد الرحمن بنيس .

واستأذن القارىء فى أن أنقل سطورا من المذكرات الخطية التى أودعها لدى الحاج أحمد رمضان زيان - شيخ فدائيى الاسكندرية ، عن مصر الفتاة بالاسكندرية : يقول الحاج رمضان وجدنا - جمعيتنا السرية التضامن الأخرى - ان أحمد حسين ، وفتحى رضوان والشهدى وحسين رمزى الارناؤوطى وغيرهم وغيرهم كانوا على رأس جمعية مصر الفتاة التى تصدر جريدة الصرخة ، ورأت الجمعية أن تستعين بهم فى أغراضها : أجمعت اللجنة التأسيسية بالاسكندرية وقررت مساعدتها بكافة الوسائل ، اذ ان جمعية مصر الفتاة ، كانت دعايتها ظاهرة وعلنية فأرادت جمعيتنا أن توجه أعضاء مصر الفتاة الى التمرينات والتدريبات العسكرية ولما كنت أملك بعض مساحات من الأرض بسيدى بشر قبلى السكة الحديد فقد عملت على انشاء معسكر على مساحة حوالى الثلاثة آلاف ذراع مربع أحطناها بالأسلاك الشائكة ، كما أوجدنا بها أهدافا من البناء لتكون هدفا للرماية وأنشأنا مسجدا صغيرا ، وفرشناه بالحصر ، يقيم الأعضاء الصلوات فيه بعد اعلان الأذان فى كل وقت ، وقد أصبح معسكرا بحق . . واحتياطيا كتبت عقد ايجار لأحمد حسين ، رئيس جمعية مصر الفتاة ، عن أرض فضاء تستغلها لأغراض الجمعية كان على رأس القلم المخصوص بمحافظة الاسكندرية ضابط هو على ما أذكر ، السيد زهران وقد قامت قيامته ، وأهاج رجال البوليس خصوصا السريين منهم وجاءوا يطلبون منى العمل ، على ازالة هذا المعسكر واعتذرت بأننى أجرت أرض فضاء ومع أحمد حسين ، عقد الايجار ، فلا يمكن أن أعمل شيئا ! وجرى فى هذه الأثناء أن اعتزم أحمد حسين أن يلقي خطابا سياسيا بالاسكندرية وأعدنا له منشورا مطبوعا من خمسة آلاف نسخة وتسلم جزءا منه أعطاه الى أكثر من واحد ، من أعضاء جمعيته . أما الباقي فقد سلمته لباعة الصحف وأعطيتهم أجورهم ، واتفقت مع أحمد حسين على أن

توزع المنشورات فى الساعة الثانية تماما . وعلى أن يكون القاء خطابه فى الساعة الخامسة وحدث ، أن خرج بعض أعضاء جمعية مصر الفتاة ، فى الساعة الحادية عشرة صباحا . يوزعون ما بأيديهم من المنشورات فتنبه البوليس السرى ، الى خطورة المنشورات وسرعان ما نزلت أعداد كبيرة من البوليس لتتقن باعة الصحف وهم يوزعون ما لديهم من منشورات وتم القبض عليهم ، وعندما سئلوا فى التحقيق ، اعترفوا بأننى الذى سلمتهم المنشورات ، وقبض على ، كما قبض على أحمد حسين . وأمام وكيل النيابة حضر الأستاذ سليمان حافظ ليتولى الدفاع عنا وأطلق سراحى وقدم أحمد حسين للمحاكمة بعد أن دفعنا له ولزملائه كفالة قدرها عشرون جنيها .

وفى هذه الأثناء كان السيد زهران ضابط رئيس القلم السياسى بالمحافظة يعمل هو ورجاله على ازالة جميع ما فى المعسكر من أخشاب وحوايط وأسلاك، ووضع أكثر من عشرين جنديا لمدة تزيد على خمسة عشر يوما ، حتى لا يقترب أحد من المعسكر ٠٠ ؟

ومن بين وثائقى التاريخية عقد الايجار المحرر فى أول يوليو ١٩٣٤ بين أحمد رمضان زيان وبين الأستاذ أحمد أفندى حسين الخاص باستئجار أرض براح بسيدى بشر ، بقصد استعمالها مضيفا لأعضاء جمعية مصر الفتاة ومدة الايجار سسنة من أول يوليو ١٩٣٤ الى آخر يوليو ١٩٣٥ ، وقيمة الايجار اثنا عشر جنيها مصريا فى السنة : جنيه واحد فى الشهر !

والجدير بالذكر ان جمعية التضامن الأخوى - السرية - كانت من أقدم الجمعيات الفدائية فى مصر وقد لعبت أخطر الأدوار قبل ، وفى أثناء وبعد ثورة ١٩١٩ وكان فرعها بالاسكندرية من أخطر الفروع بل كان نشاطه فى بعض الأحيان يطغى على نشاط الأصل ومقره القاهرة .

وقبل أن أدخل فى أعماق أعماق حركة الشباب المصرى فى الثلاثينات أقول : ان أستاذنا الكبيرة حافظ محمود وهو من أعمدة حركة الشباب المصرى وقتئذ وقد تلقيت منه الرسالة التالية :

أخى صبرى أبو المجد ٠٠

أعتقد أن الوجه الآخر للحلقات التى تنشرها عن الجو السياسى المصرى فى الثلاثينات ، وهو وجه المقاومة الشعبية وكيف كانت فى مواجهة عبقرية اسماعيل صدقى باشا ٠٠ فالشعب كان أسبق من السياسة فى الاحتجاج على

دستور سنة ١٩٣٠ - وكانت مظاهرة عمال عنابر السكة الحديد هي القذيفة الأولى فى هذا الموقف .٠٠ لم يكتف العمال بالاضراب الذى ترتب عليه توقف جميع القطارات يوما .٠٠ بل قاموا بمظاهرة عارمة يكفى فى وصفها أن الحاكمدار « رسل باشا الانجليزى » هرع الى رئيس الوزراء صدقى باشا ، معلنا أن قواته البوليسية عاجزة عن تفريق هذه المظاهرة لأن العمال قد استطاعوا أن يغرقوا قوات الأمن باستخدام خراطيم المياه « الساخنة » تتساقط منها فتشوى وجوه العساكر .

نظر رئيس الوزراء « صدقى » الى الحاكمدار الانجليزى « رسل » مبتسما ابتسامته الشهيرة قائلا : « غلب حمارك يا سعادة الحاكمدار ؟ » .

- نعم غلب حمارى يادولة الباشا .

فاذا بدولة الباشا يرفع سماعة التليفون ، ويطلب مدير شركة مياه القاهرة ، ويعطيه اشارة رسمية يقطع المياه عن حى بولاق الذى احتشد فيه العمال بهخراطيمهم الساخنة !

٠٠ وحلت عبقرية صدقى باشا مشكلة الحاكمدار » .

فى صحراء « أبو زعبل » !

ولم يجد زعماء المعارضة بدا من أن ينزلوا هم بأشخاصهم الى ميدان المقاومة ، فاتفق النحاس باشا رئيس « الوفد » مع محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين على أن يشكلوا وفدا من أقطاب الحزبين برياستهما لزيارة الاقاليم والالتقاء فيها بالجماهير .

وفى الموعد المحدد لسفر الزعيمين ومن كان معهما كان ميدان المحطة وفناء المحطة قد تحولا الى كتل بشرية تهتف لهما وتهتف ضد حكومة صدقى .

ولم تنفع جهود رجال الشرطة فى محاولة تفريق هذه الكتل .٠٠ لكن تدافع الناس ترتب عليه سقوط بعض ازرار سترة النحاس باشا وسقوط طربوش محمد محمود باشا .٠٠

وهى الواقعة الوحيدة التى علقت عليها جريدة « التيمس » بقولها ان زعيم الارستقراطية المصرية قد أهين بسقوط طربوشه تحت الاقدام .٠٠ والطريف فى هذه الواقعة أن جريدة « السياسة » نشرت فى اليوم التالى تكذيبا لسقوط طربوش زعيم الأحرار الدستوريين !

وقام القطار دون أن يدركه الزعماء . فعادوا فى يوم آخر الى قطار آخر

لا تعلم الجماهير القاهرية شيئا عنه .. لكن أجهزة الأمن كانت تعلم ، فإذا بنا ترتب فصل عربات القطار عن العرببة التي يركبها الزعماء وإذا بالقطار توجه بهم وهم لا يعلمون - الى نقطة خالية في صحراء « أبو زعبل » .

وكانت مفاجأة غير سارة للزعماء ، لكن المفاجأة الأخرى أنهم وجدوا هناك الحاكم دار « رسل باشا » في انتظارهم .. وبمنتهى النعومة تقدم الحاكم دار من النحاس باشا ومحمد محمود باشا طالبا منهما « الصفيح » عن هذا التصرف الذي اقتضته سياسة يقول انه لا دخل له فيهما ، وأنه مستعد أن يستدعى سياراتهم أو غيرها فورا ليعودوا الى بيوتهم .

وثار الزعيمان ، وأصررا على البقاء في هذا المكان حتى يأتي قطار يستقلانه لاتمام رحلتهم في الأقاليم .. لكن جميع القطارات كانت قد تحولت الى مسارات أخرى !

وجلس النحاس باشا ومحمد محمود باشا على أريكة خشبية صغيرة هما يستخدمه عمال الاشارات .. ومرت الساعات وهما يرفضان التحول عن رأيهما ..

وأخرج الحاكم دار « رسل باشا » منديله من جيبيه وأخذ يبكي بحرارة :
لست أدري كيف ؟! - محاولا اقناعهما بالعدول دون جدوى ..

وأقبل المساء .. وانقضى هزيع من الليل والزعماء مرابطون هناك بينما كان القلق يستبد بأسرهم وأنصارهم الذين علموا أن قادتهم لم يصلوا الى الريف ، ولم يرجعوا الى القاهرة .. فلما علموا بعد البحث ، بما حدث بعد منتصف الليل أسرع وفد من الحزبين الى صحراء « أبو زعبل » لاعادة الزعماء .

تكررت هذه الأحداث تباعا ، وأحس الشباب ان الأسلوب التقليدي للمقاومة لم يعد يجدي .. وفي حديث لنا - وكنا طلابا - مع الصحفي المفكر سلامة موسى - أشار بأن أفضل طرق المقاومة العصرية هي المقاومة الاقتصادية .. واتفقنا على أن يوكل اعداد هذه المقاومة الى لجنة مشتركة من الطلبة والأساتذة ، كان من نصيبى أن أكون مندوب الشباب في هذه اللجنة . وقد اشترك في أعمال هذه اللجنة من الأساتذة أستاذنا المرحوم أمين الحولي ، ومن أساتذة الاقتصاد المرحوم الدكتور محمد أبو طاييل ، ومن رجال التعليم المرحوم الأستاذ محمد عبد الصمد مؤسس مدارس رقي المعارف ومن المحامين المرحوم الأستاذ أحمد ابراهيم المحامي الذي تم اجتماع هذه اللجنة في مكتبه .

وفي بداية هذا الاجتماع عرض الأستاذ سلامة موسى مشروعا متكاملا لمقاطعة البضائع الأجنبية تنفذه جمعية اختار لها اسم « المصري للمصري » وتبرع

بأن يكون مقرها فى دار مجلته بميدان محطة مصر وكان اسمها « مجلة المصرى »
وهى غير جريدة المصرى اليومية .

وتمت الموافقة على هذا المشروع وتم انتخاب الأستاذ سلامة موسى رئيسا
للجمعية وانتخابى سكرتيرا عاما . . . وتقدم الأستاذ محمد عبد الصمد بتبرع
كبير مقداره ألف جنيه ، واتفقنا فى اجتماع لاحق على أن يقيم بمبلغ الألف جنيه
معرضا فى وسط المدينة تحشد فيه نماذج من منتجات الصناعات المصرية مع
دراسة بأفضلية هذه المنتجات عن مثيلاتها من البضائع المستوردة ، وأعدنا
بالفعل كراسة مطبوعة بأسماء هذه المنتجات وأسماء منتجيها وأسماء المحال
التي تبيعها .

وتبينت لنا ضخامة هذا المشروع ، فقررنا أن نلجأ الى الزعيم الاقتصادى
طلعت حرب باشا لمعاونتنا ، فاذا به يضع أكثر مما كنا ننتظر ، لقد أخذ منا
الألف جنيه وأضاف إليها ألفا ، وكلف بعض معاونيه بإنشاء شركة يبيع
المصنوعات المصرية التى تطل على ميدان الأوبرا حتى الآن . .

كان شعار الشركة عند انشائها هو « صناعة الوطن تبني مجد الوطن »
ولهذه العبارة قصة :

كان من أنشطة ، جمعية المصرى للمصرى عقد المؤتمرات الشعبية ، وفى
أول هذه المؤتمرات بالقاهرة وقد أقيم فى مسرح برنفانا بشارع عماد الدين -
وقفت أخطب - بعد الأستاذ سلامة موسى - وبعقلية يافعة خلعت رباط الرقبة
المستورد الذى كنت ألبسه ووضعت مكانه رباطا آخر من صنع مصانع المحلة
الكبرى التى ظهرت حركتنا بإنتاج منتجات جديدة ، وأنا أقول « صناعة الوطن
تبني مجد الوطن » .

وبين التصفيق والتهتاف نزع ألوف الشسباب الحاضرين أربطة الرقبة
المستوردة التى كانوا يلبسونها وجمعوها فى كومة واحدة ، وأشعلوا فيها النار
وهم ينشدون نفس الكلمة بموسيقية عفوية مرتجلة « صناعة الوطن تبني مجد
الوطن » .

وليس من شك ان هذه الحركة قد أزعجت حكومة صدقى باشا ، فبدأت
تقاومها ، على الأقل للحفاظ على الاتفاقات التجارية مع الدول الأجنبية التى كان
صدقى باشا شديد الحرص عليها .

ولم تفد المقاومة الحكومية بل كان من نتائجها اننا حين كنا نذهب الى

الأقاليم - سلامة موسى وأنا - كنا نحمل على الأكتاف - خاصة بعد أن انضم
الى « المصرى للمصرى » عشرة آلاف طالب فى القاهرة والأقاليم .

هنا بدأ الاضطهاد ينصب على رأس سلامة موسى باعتباره رأس هذه
الحركة - كان هذا الاضطهاد يتمثل فى تكرار مساءلته عما تنشره مجلته
الأسبوعية حتى توقفت هذه المجلة عن الصدور . وأغلقت أبوابها . . فأتجهنا
بحركتنا الى « نادى كلية التجارة » وأسسنا فيه جمعية الاستقلال الاقتصادى ،
برئاسة رئيس التجارين اذ ذاك المرحوم عبد الله بك أباطة واستأنفت جمعية
الاستقلال الاقتصادى رسالة جمعية المصرى للمصرى . .

وكان شباب هذه الجمعية ينظمون - لأول مرة - مظاهرات من نوع
جديد . . نوع لا تستطيع الحكومة أن تقول بأنه يقلق الأمن - مظاهرات تبتف
بحياة المصنوعات الوطنية وسقوط المصنوعات « الاستعمارية » . . وكانت هذه
كلها صورا جديدة من المقاومة للمحكم الديكتاتورى .

الى أن يقول الأستاذ حافظ محمود :

على ان المقاومة الشعبية أخذت فى بعض جوانبها طابعا عجيبا آخر ، هو
طابع « الفن » . . ولست أريد هنا أن أحلل ما كان يقدمه مسرحا الريحاني وعلى
الكسار من كوميديات المقاومة العجيبة . . لكننى سأتوقف هنا عند واقعة بارعة
لم يذكرها أحد حتى الآن .

فى صيف ١٩٣٢ أنشأت الغنائة « ببسا » ملهى لها على كورنيش البحر
بالاسكندرية . . وفى كل ليلة يقف على خشبة المسرح فى هذا الملهى فتى من
البلاد الشقيقة - أو هكذا كان يدعى - ليلقى منولوجا واحدا لا يتغير طوال
أشهر الصيف ، وكله حملة على صدقى باشا وإشارات الى التهم - التى لا اعتقد
فى صحتها - الموجهة اليه بالنسبة لانشاء الكورنيش . .

كان المنولوج يقول باللهجة الشامية :

« يا ريت الله يفرحنى وبصير وزير » .

« خبطة والتانية وآجى مليونير » .

« مانتو شافين هادا الكورنيش » .

« لكن كورنيش واحد ميكفيش » .

فلما سقطت وزارة صدقى باشا عادت المقاومة الى طبيعتها السياسية . .
وهذا واضح من المحاكمات المتتالية لكتاب الصحافة « وكان من هذه المحاكمات
محاكمة محررى جريدة الصرخة التى جساء ذكرها فى هذه الحلقات » لكن
محاكماتنا نحن محررى هذه الجريدة كان لها اللون متميز عن محاكمات الكبار

من أساتذتنا فى الصحافة ٠٠ كنا ثلاثتنا - أحمد حسين وفتحى رضوان وأنا - نذهب الى دار القضاء وأيدينا متشابكة ونحن ننشد بأعلى أصواتنا نشيد « لك يا مصر السلامة ، وسلاما يا بلادى » .

لقد دخلنا السجن وفى أفواهنا هذا النشيد . فاذا بنزلاء السجن جميعا يقابلوننا بالتصفيق والتهتاف .

وفى السجن التقيت - لأول مرة - بالزميل الرسام « رخا » ٠٠ كان محكوما عليه بالسجن أربع سنوات بتهمة العيب فى الذات الملكية كانت السلطات قد ضاقت برسوم الرسام الشاب « رخا » . فدفعت برسام ، غير صحفى ، لكى يدخل على أحد رسوم رخا فى ورشة الحفر بعض الأحرف التى كانت تشكل سببا فى عرض الملك . ولم يستطع أحد اكتشاف هذه الدسيسة فصدر الحكم بادانة « رخا » انتقاما من رسومه الأخرى أو لوقف هذه الرسوم الى أمد طويل .

ومن المعروف ان جو المساومة قد أخذ فى نوفمبر سنة ١٩٣٥ طابعا ثوريا ٠٠ واليك بعض وقائع هذه المرحلة الهامة :

كانت الأحزاب تحتفل كل ١٣ نوفمبر احتفالا يسمى « عيد الجهاد الوطنى » ٠٠ وفى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ تعمد محمد محمود باشا زعيم الدستوريين أن يكون موعد احتفاله بهذه المناسبة أسبق من احتفال « الوفد » .

وخطب محمد محمود خطبا على جانب خطير من الأهمية ٠٠ قال ان مصر - رغم انها لم تكن عضوا فى عصبة الأمم - اشتركت على عهد وزارته الأولى سنة ١٩٢٨ فى توقيع « ميثاق كيلوج » الذى وقعته الدول الكبرى أعضاء العصبة ، وبذلك لم يكن من حق حكومة صدقى باشا أن تتنازل عن واحة جغبوب دون عرض الأمر على عصبة الأمم ٠٠ وكذلك ليس من حق وزير الخارجية الانجليزى صمويل هور أن يصرح بتصريحه الذى صدر قبل أيام برأيه فى استحقاق مصر أو عدم استحقاقها - كما قال الوزير البريطانى - للحكم الدستورى وإطلاق الحريات العامة .

وقال محمد محمود فى هذا الخطاب ان حكومة نسيم باشا صارت أشد خطرا من حكومة صدقى باشا لانها ألغت دستور سنة ١٩٣٠ لكنها لم تعد دستور سنة ١٩٢٣ الذى تطالب به الأمة ، وبالتالي لا حق لهذه الوزارة فى البقاء حتى من الناحية الشكلية .

ولاول مرة فى تاريخ محمد محمود استطاع أن يلهب عواطف الشباب فاذا بعشرة آلاف شاب يخرجون من حفلة الدستوريين فى مظاهرة الى حفلة « الوفد » حيث كان النحاس باشا يلقي خطابه

وعلى اثر خطاب النحاس باشا استأنفت هذه الجموع مظاهرتها ، فلما التقى الشباب بباب سرادق احتفال الوفد بالأستاذ ابراهيم عبد الهادى طلبوا منه كلمة ، فقال : « اعملوا يا أولاد كما كنا نعمل فى سنة ١٩١٩ » .

وفى اليوم التالى قامت ثورة شباب سنة ١٩٣٥ المعروفة بكل حرارتها وتضحياتها وشهادتها المعروفين .

عندئذ سقطت الوزارة وجاءت وزارة أخرى برئاسة الدكتور على ماهر ومعها دستور سنة ١٩٢٣ وقرار باجراء الانتخابات البرلمانية .

وعندئذ رأت بريطانيا تحت ضغط الشعب المصرى فى الداخل وتحت تأثير مقدمات الحرب العالمية فى الخارج ضرورة عقد معاهدة تحالف مع مصر . واشترطت التوقيع هذه المعاهدة وفدا مصرى يمثل الأحزاب جميعا .

كانت مهمة تشكيل هذا الوفد عسيرة عجز عنها فى البداية رئيس الوزراء على ماهر ، فاذا بالملك فؤاد يستدعى الزعماء جميعا الى غرفته الخاصة فى القصر اذ كان مريضا ، واذا به يستغل ظروف مرضه فى دعوتهم الى الائتلاف من جديد ، واستخدم الملك فؤاد دموعه للحصول على موافقتهم .. فوافقوا .. وتشكل وفد المفاوضات .

وليس من شك ان أغلبية فصول قصة معاهدة سنة ١٩٣٦ التى اشترك كل الساسة فى التوقيع عليها معروفة .. لكن العجيب ان اثنين من الموقعين على هذه المعاهدة - وهما محمد محمود باشا زعيم الدستوريين وأحمد ماهر باشا ، وكان من أعضاء الوفد - عندما عرضت المعاهدة على البرلمان سجل كل منهما تحفظه عليها .. وترجم الدكتور محمد حسين هيكى هذه التحفظات فى مناقشة المعاهدة بمجلس الشيوخ قائلا : ان كنتم تريدون من هذه المعاهدة استقلالا تاما فافرضوها واما ان كنتم ترون فيها خطوة ايجابية على طريق الامانى القومية فاقبلوها .. » .

رسالة من العراق

ومن بين الرسائل التى تلقيتها رسالة من العراق ، كتبها الأخ والصديق المهندس حنفى الشريف ، أحد أعضاء مجلس النواب المصرى ، السابقين ، يقول فيها :

العراق فى ١/٤/١٩٧٨

عزيزى الفاضل الأستاذ صبرى أبو المجد . . .

تحياتى وتمنياتى الطيبة - وبعد - قرأت كل ما كتبته عن أيام ما قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وكنت طوال الوقت فى الخارج وفى السابى قرأت كتبك كلها منذ كتاب ، أمين الرافعى ، وتدوين التاريخ مهمة صعبة ودقيقة وحساسة . ففى رأى أن كلمة (المؤرخ) لا تمنح الا نادرا جدا وفعلا فالمؤرخون منذ هيروdotus يعدون على الأصابع .

أما وقد بدأت فى محاولة تأريخ حوادث وأفكار الشباب قبل يوليو سنة ١٩٥٢ وتسجيل ذكرياتهم وهى محاولة ستجرك مشاعر هذا الجيل كله لأنه رأى ولس وعاش هذه الأحداث . ثم يقول المهندس حنفى شريف :

تكلمة لما ذكرته عن موضوع الملابس المستوردة وكيف تم حرق (الكرافات) الآتية والمصنوعة فى الخارج وكانت بداية حركة شعبية عارمة عمت المدن والقرى شمالا وجنوبا وأذكر أننا حرقنا كثيرا من (البديل) فى ميدان (باب الخلق) ونشرت الصحف والمجلات الصورة ذلك سنة ١٩٣١ .

وأذكر ان بعض المصريين لبسوا طرابيش من (جوخ أخضر) ولها زر أبيض ومنظرهم وهم سائرون فى الشوارع كان كافيا لاثارة النفوس وثورتها ضد المستعمر .

كما أذكر اننا فى سوهاج كونا جماعة وصنعا (كرافات) من قماش العلم فى هذا الوقت (أخضر) وعليها قماش أبيض على هيئة هلال وثلاثة نجوم وقدمت المحكمة سوهاج وكنت طالبا فى الثانوى ودخلنا جميعا المحكمة بهذه الكرافة . وكانت حماستنا أمام القاضى وتصميمنا رائعا فى المناقشة العلنية ثم صدر أمر المحكمة بإخلاء سبيلنا وهنا قدمنا للقاضى (كرافته) ليلبسها وفى اليوم التالى رأت الجماهير فى أقصى الصعيد قضاة ومحامين ومدرسين يلبسون هذا اللون وأصبحت ثورة عملية ضد المصنوعات المستوردة .

ومن الغريب حقا اننى كنت وأنا طالب سنة ١٩٣٠ بالثانوى أرسل جريدة (الوادى) ووكيلا موزعا لمجلة (المجلة الجديدة) التى كان يصدرها الأستاذ سلامة موسى وفى ذات يوم ظهرا فاجأتنى قوة من البوليس ومعهم ناظر المدرسة (الحملوى) وأخذوا يفتشون (درجى) فى الفصل ولم يجدوا الا كتابا دراسيا واحدا ووجدوا أكواما من (المجلة الجديدة) جاهزة للتوزيع وكانت شهرية مثل المقتطف والهلال وصدر أمر بالتليفون من (وزير المعارف) فى وزارة صدقى بالفصل النهائى . . .

وبهذه المناسبة أرسل لك من أرشيفي بعض الصور لرحلة الزعيم سعد زغلول سنة ١٩٢٤ على الباخرة (نوبيا) الى بلاد ومراكز وقرى الصعيد وكان البوليس يمنعنا فكان الناس يلقون بأنفسهم فى النيل كى يصلوا سباحة الى الباخرة وكان الناس يرفعون علما عليه هلال وصليب فى كل مكان كما سارت النساء محجبات يلبسن (الحبرة) فى مظاهرات رائعة .

انه شعب مصر الخالد الذى ظل صامدا على ضفاف النيل منذ سبعة آلاف عام متمسكا بالدستور رمزا للحرية محاربا لكل مستعمر منتحرا دوما فى كل معاركه .

وهناك ذكريات لا عد لها ولا حصر .

قوانا الله لتدعيم الديمقراطية وطرد المستعمر - أى مستعمر - مهما كان ومهما بلغ جبروته وطغيانه .

دعواتى لك بالتوفيق والسلام ..

المخلص

حنفى الشريف

وبعد رسالتى حافظ محمود ، وحنفى الشريف ننشر رسالة مطولة للدكتور محمد بلال - من زعماء شباب ١٩٣٥ ورئيس حركة القمصان الزرقاء - وهو خير من يتحدث عن ثورة الشباب المصرى عام ١٩٣٥ .

الفصل الثانى

زعماء ثورة ١٩٣٥

يتحدثون إلينا لأول مرة عن الثورة

فى رسالة بعث بها إلنا د. محمد بلال تتعلق بحركات الشباب فى الثلاثينات قال فيها :

كان الشباب من جيل ١٩٣٥ تملؤه مشاعر الحب لوطنه وكان منشغلا دوما بقضية البلاد ويتابع بوجدانه كل ما يمس هذه القضية من بعيد أو قريب تماما كما يتابع جيل اليوم دورات كرة القدم ! .. وكانت أفكاره وخلجاته فى أخبار القادة والساسة مثلما تتعلق أفكار الكثير من جيل اليوم بأبطال الفن والمسرح والسينما ! .. من هنا كان لجيل ١٩٣٥ وزن ثقيل فى توجيه سياسة مصر وتطوير قضيتها مما يسجل له التاريخ صفحات خالدة مشرقة عنها .. وهو أمر طالما تمنيناه فى الجيل الجديد .

بدأت ثورة الشباب عام ١٩٣٥ أو ما يسميها بعض المؤرخين ثورة الدستور ويسميها فريق آخر ثورة الدستور والاستقلال .. بدأت حين أحس الشباب اذ ذاك بالمماطلة من جانب العدو المحتل فى الجلاء ومن جانب القصر ووزارة توفيق نسيم فى عودة الدستور بعد أن ألغت دستور صدقى الذى أقحم على الشعب ١٩٣٠ .. وكان الالغاء فى نوفمبر ١٩٣٤ .. وتطور الملل فى نفوس المواطنين وأخذ الشعور نحو التحرك لعمل وطنى يهتم فى وجدان الشعب بجميع فئاته .. وبدأ هذا التحرك فى يناير ١٩٣٥ حين عقد الوفد مؤتمره الوطنى الكبير وطالب فيه بعودة الدستور ١٩٢٣ كاملا غير منقوص .. كذلك فى العمل على حل قضية البلاد على أساس تحقيق الاستقلال التام وكذلك طالب بعلاج كثير من المشاكل الداخلية فى البلاد على ضوء تقارير اللجان المتخصصة فى المؤتمر ..

وحين اشتدت المطالبة بعودة الدستور من جميع طبقات الشعب وأصدر صمويل هور وزير خارجية بريطانيا تصريحه المشهور بأن الوقت غير مناسب لعودة ذلك الدستور اجتاحت الغضب فيهم اجتاحتهم شباب الجامعة والمدارس ٠٠ ونشر بيان هور في الصحف بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٣٥ وعقب ذلك اجتمعت الهيئة البرلمانية الوفدية بكامل هيئتها بالنادى السعدى بتاريخ ١٢ نوفمبر واتخذت القرارات التى أعلنها رئيس الوفد مصطفى النحاس فى الاجتماع الكبير فى اليوم التالى احتفالا بعيد الجهاد الوطنى مساء ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ . وعن هذه القرارات نداء الى الأمة بعدم التعاون مع الانجليز وسحب الثقة من وزارة نسيم والمطالبة باستقالتها وإعلانها أن أى وزارة تقبل الحكم على الأساس القائم اذ ذاك تعد خارقة على البلاد ويجب مقاومتها ومحاربتها . وجاء فى خطاب رئيس الوفد تعقيبا على تصريح هور : ان عودة دستور مصر من شأنها وحدها وليس لانجليز - حتى تصريح ٢٨ فبراير الذى رفضناه - ان تتدخل فى هذا الشأن أو غيره - وأشار الى الجيش المصرى فى خطابه بقوله : « لقد شاعت السياسة الظالمة التى أتبعها بريطانيا منذ الاحتلال أن يكون جيشنا قاصر العدد والعدد فى الدفاع عن حياض مصر ومن واجبنا كدولة مستقلة ذات سيادة وأمة أبية ذات كرامة أن تتولى نحن حماية الزمار والذود بكل ما نستطيع عن الديار » ٠٠ ثم قال : لن تقبل مصر اليوم أن يساق أبناؤها الى ميدان القتال وتؤخذ أقواتها وتستخدم ثكناتها وموانئها قهرا وغلابة واغتصابا ٠٠ » .

وكان ممثلو طلاب الجامعة قد أذاعوا بيانا للشباب يحضونه على الجهاد من أجل قضية البلاد كما كان الشعور الوطنى يغمر ساحات المدارس فى مختلف الأنحاء . فما أن أقبل موعد عيد الجهاد ١٣ نوفمبر حتى تدفقت جموع الطلاب فى مظاهرات عارمة نحو بيت الأمة من الجامعة ومدرسة التجارة المتوسطة بالظاهر والفنون والصناعات وغيرها ومروا بثكنات قصر النيل والسفارة البريطانية حيث هتفوا بسقوط بريطانيا ومصر هور وقسدت جموع منهم القنصلية البريطانية . الى أن يقول د . بلال :

« وكذلك تظاهر الطلاب فى معهد طنطا الدينى . وقد هاجم البوليس تلك الحشود وأصاب منها الكثيرين ورابطت جموع غفيرة منهم بالسرايق الكبير بجوار بيت الأمة فى انتظار خطاب مصطفى النحاس مساء ١٣ نوفمبر ٠٠ »

ويقول د . بلال :

وما ان انتهى رئيس الوفد من خطابه حتى اندفعت الجموع فى هتاف كالرعد ضد الانجليز وأطلق الضباط الانجليز العاملون بالبوليس المصرى النار على المتظاهرين - وعلى رأسهم مساعد الحكمدار لوكاس - فصرعوا أول ما صرعوا

العامل اسماعيل الخالع وأخاه عبد السميع الخالع الذي أصيب بجروح بالغة مع مائة وخمسين غيره وتم اعتقال مائتين من الشباب ٠٠ وفي صبيحة اليوم التالى ١٤ نوفمبر اندلعت الثورة فى صفوف الطلاب جميعا وانطلقت من كليات الحقوق والآداب والهندسة جموع حاشدة الى كوبرى عباس مروراً بالمدرسة السعيدية والطب البيطرى وعقب كلمات ملتهبة من خطبائهم وتلاوة القسم الوطنى بالكفاح من أجل الوطن بكل ما يملك الانسان ٠٠ وهناك استقبلهم رصاص الضباط الانجليز على الطرف الآخر من كوبرى عباس بقيادة الضابط ليز وبأمر من كين لويد الانجليزى الكبير بوزارة الداخلية ٠٠ واستشهد بطل كلية الزراعة محمد عبد المجيد مرسى وأصيب كل من عبد الحكيم الجراحى والذى توفى الثلاثاء ١٩ نوفمبر ١٩٣٥ - وهو بطل كلية الآداب .

كما أصيب كل من ابراهيم شكرى من الزراعة وعبد القادر زيادة من الحقوق ومحمود مكى من الآداب وغيرهم ٠٠ وكان شهيد آخر قدم حياته لوطنه فى طنطا وهو الطالب محمد عبد المقصود شبكة بطل المعهد الاحمدى .

وصبيحة ١٦ نوفمبر ضرب كونستابل انجليزى الطالب على طه عفيفى من دار العلوم على مؤخرة رأسه بهراوة ثقيلة نقل على أثرها الى قصر العينى مثل الذين سبقوه ولكنه أسلم الروح بطلا شهيدا مبرورا صباح يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٥ .

واندلعت فى الاسكندرية والمنصورة وشبين الكوم وبور سعيد والزقازيق ثورات عارمة للطلاب وأصيب من أصيب واعتقل المئات ولم يبق طالب أو شاب على أرض مصر لم يردد هتاف مصر ونداء حريتها ودستورها ٠٠ وانطلقت القصائد على ألسنة الشعراء منهم يؤججون نار الثورة ويستنصرون المواطنين وتوالت مظاهرات الطلاب من جامعة القاهرة حتى صدر بيان باغلاقها - وأقيمت الجنائز الصامتة فى كل مدينة وقريبة - وأبرق الطلاب من خارج مصر يشجعون من فى داخلها واحتجوا لدى عصبة الأمم على طغيان الانجليز وعدوانهم ٠٠ وترددت صيحات الحرية فى كل بيت وسوق ومسجد وكنيسة ورفعت أعلام الثورة فى كل مكان وسمع العالم حينئذ صوت مصر عاليا مدويا فى الآفاق - ووضع كل طالب شارة الثورة على صدره وهى من شريطين الأسود رمز القوة والحداد والأحمر رمز الدماء - وتكررت مظاهرات الجامعة مرة أخرى فوق كوبرى عباس وفتح الضابط نوبل الكوبرى لمنعها وتغلب الطلاب على قوة الشرطة وأغلقت الكوبرى وأصيب مساعد الحكمدار لوكاس فى رأسه إصابة جسيمة - وأحرقت مركبات الترام بشوارع قصر العينى - واستعمل طلاب كلية الصيدلة زجاجات

مولوتوف يقذفون بها البوليس .. وامتألت الشوارع المحيطة بجميع المدارس
بالأحجار وبقايا الأشجار - وأغلق الأزهر قبل موعد اغلاقه المقرر فى رمضان ..

كان مصطفى النحاس قد انتهى من خطابه مساء ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ مخاطبا
بريطانيا العظمى « لن تقبل مصر بعد اليوم أن يساق أبنائها الى ميدان القتال
وتستخدم ثكناتها وموانئها وتؤخذ أقواتها قهرا وغلابا واغتصابا » وكان مكرم
عبيد سكرتير الوفد قد خاطب المرأة المصرية بقوله : « اغضبى أيتها المصرية فانك
ان لم تغضبى فليس لك أن تنجبنى » . وكما قلت : كان أول الشهداء العامل
اسماعيل الخالع .. صرخته رصاصة أمام سرادق عبيد الجهاد ونقل الى قصر
العينى حيث حمل البوليس جثمانه مساء اليوم التالى فى عربة مغلقة يحيط بها
جنود بلوك النظام ودفن خلسة تحت جناح الظلام .

يحيا الشهيد : كان هذا هتاف طلبة كلية الطب يستقبلون به الشهيد
الثانى محمد عبد المجيد مرسى حين أقبلت محفة تحمل جثمانه الى مشرحة الكلية
صباح ١٤ نوفمبر .. وما لبث الطلاب حتى سمعوا ولولة الممرضات داخل
المستشفى وهتافهن وكانت بينهن شقيقة الشهيد . وأخذنا نخطط فورا للاحتفال
شعبيا بجنائز عبيد المجيد وتسليمنا ليلا فى غفلة من البوليس واستولينا على
مفتاح الشلاجة بعد أن علمنا أن البوليس كان يخطط هو الآخر لنقله خلسة فى
الظلام الى الاسكندرية مثلما نقل جثمان الخالع ..

ولاحظنا أن رجلا ظل ملازما للجثمان أمام الشلاجة ولا ينطق بكلمة ولا يفصح
عن هويته وحسبناه من رجال المباحث أول الأمر ثم اتضح فيما بعد أنه والد
الشهيد . ينفذ تعليمات البوليس بعدم الافصاح عن نفسه أو التحدث الى أحد ..
وزاد ذلك فى اطمئناننا الى نجاح خطتنا .. غير اننا فوجئنا عند عودتنا صباحا
باختفاء الجثمان ووالد الشهيد وعلمنا ان البوليس استولى على الجثمان قبل الفجر
بعد كسر باب الشلاجة ونقله فى عربة مغلقة الى الاسكندرية مع والده حيث
دفن بمقبرة العمود .. وهناك بالاسكندرية أطلق اسم الشهيد على أحد
شوارعها .

أشرف سرقة فى لتاريخ

تعلمنا من سرقة البوليس بقيادة امام ابراهيم لجثمان الشهيد الثانى
أن نبادر نحن بسرقة الشهيد الذى يليه .. والمركة مستمرة ..
وكان على طه عفيفى شهيد دار العلوم .. وذلك ايمانا منا بأن اشتراك

الشعب فى تشييع شهدائه سوف يزيد الشورة اشتعالا فتشمل كل الربوع والأرجاء . وكان شهيدنا هذه المرة قد صرخته هراوة كونسيتابل انجليزى صبيحة ١٦ نوفمبر أمام كلية دار العلوم وأسلم الروح صباح ١٧ نوفمبر وأحضر الى المشرحة فى انتظار أن يخطفه البوليس ليلا كما فعل بالزميلين اللذين سبقاه . . ولم نضيع وقتنا ودلفنا فورا الى داخل المشرحة وفى غفلة من البوليس الذى لم يحسب حسابا لذلك . . . وحملنا جثمانه نحن الثلاثة من طلبة الطب « بلال وطراف وجوهر » . ووقف للمراقبة فريق آخر وعند باب الكلية فريق ثالث . . وأخفيينا الجثمان أسفل مدرج علم التشريح وتركتاه مغطى بالصفيص وأوراق المحاضرات واتفقنا على مغادرة الكلية جميعا وبقيت أرقب الأمر بمنزل أطباء الامتياز ومتخفيا عن البوليس داخل بالطو أحد الأطباء . . وأسقط فى يد البوليس الذى حاصر الكلية برا وبحرا بقوات لا يحصرها العد . . وانطلق ضباط القسم المخصوص وحكمدارية القاهرة ومأمور قسم السيدة يفتشون فى كل مكان داخل الكلية وخارجها واقتحم فريق من الضباط والجنود منزلى بالمنيرة .

وخطبوا الكتب والدولاب والادراج وعثروا على بدلتى مخضبة بدماء الشهيد وكنت أرسلتها وارتديت غيرها داخل المستشفى . وحضر رسل باشا حكمدار البوليس وضباطه وكذلك وكيل وزارة الداخلية واشترك عميد الكلية الدكتور على باشا ابراهيم فى البحث عن واحد منا دون جدوى . وأشيع ان الجثمان خارج الكلية وان الجنازة الشعبية يجرى اعدادها . واستشاطت الحكومة غضبا وتضاعف قلقها . . وحين عثر عميد الكلية على فأبدى نصحه بإعادة الجثمان أجبتة نيابة عن الطلبة أن الجثمان فى حوزتنا ولن نفضح عن مكانه حتى تجاب مطالبنا بالتصريح رسميا بتشيع الشهيد شعبيا بجنازة تجمع كل فئات الأمة والا فسوف يشيع بواسطة الشعب ورغم أنف الحكومة . وطلبت رفع الحصار عن الكلية والسماح للطلبة بالدخول والخروج وبعد اتصالات عديدة أمام أصرارنا وافقت الحكومة على مطالبنا وصرحت بتشيع الجنازة شعبيا فاتصلت بزملائى خارج الكلية وفتحت الأبواب واتصلنا بجميع الهيئات وشيع الشعب الجنازة الى مسجد السيدة زينب رضى الله عنها قبيل الغروب ودفن الشهيد بمدافن المجاورين . وقد أطلق الأستاذ الكبير فكرى أباطة على هذا الحادث . أشرف سرقة فى التاريخ « فى صدر أعداد مجلة المصور آنذاك . وما يذكر أن هذا الشهيد وشقيقته كانا آخر اثنين على قيد الحياة من أربعة عشر أخا وأختا .

الشهيد الرابع :

ونحن منشغلون بتلك الأحداث كان عبد الحكيم الجراحى يصارع الموت داخل المستشفى بعد أصابته بثلاث رصاصات من الضابط الانجليزى « ليز » فوق كوبرى عباس صبيحة ١٤ نوفمبر بعد أن هجم على الضابط المذكور عقب إطلاقه الرصاص على « محمد عبد المجيد مرسى » ، « محمود مكى » ، « ابراهيم شكرى » ، « عبد القادر زيادة » وآخرين ٠٠ وكنا بين الفينة والأخرى نلقى عليه نظرة ونعود لقناء الكلية ومعه الأطباء يندلون قصارى جهدهم لانقاذ حياته ٠٠ وقد تعلقت به خواطر الطلاب جميعا بل الشعب بأسره ٠٠ وكمن فئة وجماعة وهيئة زارته ٠ وكمن من زعيم أقبل عليه يطبع على جبينه أطهر القبلات ويغمره بالحب والاكبار والاشفاق ٠٠ وعلى رأسهم مصطفى النحاس وجرمه ولجان السيدات ٠٠ وامتلأ العنبر بباقات الزهور وقصائد الشعراء ودعوات الأمهات والأباء ٠٠ ولم يكن فى مصر كلها مواطن أكثر منى سعادة واعتزازا حين وجد الأطباء دما من فصيلة عبد الحكيم فى عروقى وهناك أعطيته ربع دمي فورا وهو لثر كامل وكنت أصر بكل فخر أن أعطيه المزيد لأن الدم الذى يعيد الشهيء للوطنى الى ساحة الكفاح لا يقل فى حساب التضحية عن الدم المسفوح على أرض المعركة ٠٠ غير أن الله أراد له الخلود واستأثر به الى جواره مع الصديقين والشهداء ففاضت روحه القاهرة صباح ١٩ نوفمبر ١٩٣٥ - ولكنه وهو سائر الى المنية بوعى وإيمان عميق طلب أن يملئ على أحد زملائه من حوله خطابا الى رئيس وزراء بريطانيا آنذاك بالانجليزية هذه ترجمته - الى رئيس وزراء بريطانيا « روح الشر » : « سيدى أحد رجالكم الأغبياء رمانى برصاصة وأنا الساعة أمشى رويدا الى الموت ٠٠ ولكنى سعيد للغاية بأن أترك روحي تنزع منى وأضحى بدمى ٠٠ ان الموت أمر صغير وانه أعذب المذاق من أجل مصر ٠٠ فلتحيا مصر ٠٠ مصر فوق الجميع - لتحيا التضحية - ليسقط الاستعمار وتسطع انجلترا وسيتولى الله عقابكم طويلا انتم وانجلترا « روح الشر » ٠٠

محمد عبد الحكيم الجراحى

ثم أسلم الروح راضيا مرضيا وترك وراءه كتابا فى التضحية تقرأه الأجيال جيلا بعد جيل ٠٠ وشيعته مصر شبابا وكهولا رجالا ونساء يتقدمهم جميع الزعماء ورؤساء الهيئات ٠٠ وان أنسى لا أنسى وثقة الجراحى داخل المستشفى يتكاثرون على النوافذ ليشهدوا الموكب المهيىب ويدعوا صاحبه الرادع الأخير ومازالت صيحاتهم الباكية تتردد فى أذنى ووجدانى ٠٠ « الى جنة الخلد يا رفيق الجهاد » - « نحن وراءك فداء لمصر » ٠ وكان من أخلص حسينات هذا الموكب التاريخى أنه جمع بين رؤساء الأحزاب جميعا الى جانب الزعيم مصطفى

النحاس يتقدمون الجنازة ويجمعهم شعور واحد وهدف واحد هما مهد لقيام الجبهة الوطنية بعد ذلك ، وقد قامت الكلية بتصوير فيلم سينمائي لهذا الموكب التاريخي احتفظ به حتى اليوم واضعه رهن مشيئة الشباب ٠٠ وبين يدي عشرات القصائد فى رثاء الشهداء يحضرني منها بعض أبياتها :

لا تلفوا الاعلام حول رفات	هى اعلام مصرنا الوطنية
أوجه تشبه الكواكب غرقى	فى بحار من الدماء الزكية
والشباب الحر العزيز عابدا	جاد للنيل بالنفوس الوفية
نحن لا نفتل النفوس ولا نطلب	الا حقوقنا القومية
أيه حرية البلاد عروس	ههههه هذه الضحايا الفتية
لا تسموا قتلى الشباب الضحايا	بل هدايا البلاد للحرية

« من شعر أبى الوفا نظيم »

واتفقنا على اقامة نصب تذكارى من سبعة أضلاع تختص كل كلية فيه بضلع تسجل عليه اسم شهيدها ويقام فى فناء الجامعة ٠ وحين علم البوليس بأمر هذا النصب قفلناه ليلا وتناوب الطلاب حراسته ٠٠ ومما يذكر أن البوليس قبض على أحد هؤلاء الحراس من الطلاب حين اشتبه فى وقوفه هناك بمنتمى الميل ولم تقع أنظار البوليس على النصب وأصر الطالب على اخفاء الغرض من وقوفه حتى لا يكتشف أمر النصب واختلق تهمة لنفسه أنه كان يحاول اقتحام منزل أحد الأجانب بالمنطقة تضليلا لرجال الأمن وابعادا لهم عن مكان النصب ٠ ولم يطلق سراحه الا صباحا بعد ازالة الستار بحضور مدير الجامعة الدكتور أحمد لطفى السيد والأساتذة والآلاف من طلاب الجامعة والمدارس وخطب مندوب الطلبة جميعا بحياة مصر ٠٠ وقال مدير الجامعة : يؤسفنى كل الأسف فقد هؤلاء الأبطال وأقدر كل التقدير تضامن كل الشباب واجماعهم على خدمة وطنهم ٠

واتفقنا على ان يضع كل طالب اشارة من لونين على صدره : الأحمر - لون الكفاح من أجل مصر والأسود - لون الحداد على الشهداء ٠ وكان أفراد الشعب يهللون لأبنائهم حين يرون اشارة الثورة على صدورهم ويشجعونهم بالهتاف الوطنى وعبارات التقدير والاكبار ومعاونتهم على التحرك والاختفاء عند مطاردة البوليس لهم ٠

ضرب لوكاس وكوبرى عباس مرة أخرى :

وفى صبيحة ٧ ديسمبر وعقب مؤتمر عام بساحة الجامعة أقبل الطلاب

الى القاهرة استئنفا لمظاهرتهم ضد الانجليز والمطالبة بعودة الدستور ٠٠ وفى انتظارهم على الطرف الآخر من كوبرى عباس رابطة قوة ضخمة من البوليس بقيادة الضابط « نوبل » الانجليزى الذى أمر بفتح الكوبرى حتى لا يعبر الطلاب الى الروضة وفعلا وقف الطلبة على حافة فتحة الكوبرى ٠٠ ولم يمض وقت طويل حتى انقسمنا الى فريقين : الأول أخذ يدفع عربة من عربات الترام فوق الكوبرى نحو الفتحة مهددا باسقاطها فى البحر وتحطيم الكوبرى ٠٠ والفريق الآخر نزل الى حجرة الماكينات اسفل النوبرى وكنت من هذا الفريق وحملنا العصي والمجاذيف من المراكب المجاورة واشتبكنا مع عمال الكوبرى حين امتنعوا عن ادارة الماكينات تنفيذا لأوامر البوليس الم رابط وأمام اصرارنا بتحطيم الماكينات والقاء عربة الترام فى البحر طلب الضابط « نوبل » مقابلتى وعرض أن يفتح الكوبرى جزئيا بما يسمح بمرور واحد بعد الآخر حرصا منه على تلافي التجمع . وبعد مشاورات وافقنا على ألا يلقى القبض على الذين يصلون الى الروضة ، وفى نفس الوقت اتفقنا نحن الطلاب على التجمع فى شوارع الروضة بعيدا عن البوليس وحين تقاربت زوايا الكوبرى قفز كثير من الطلاب من فوق الأسوار كما عبر البعض بالمراكب ولم يمض وقت طويل حتى نشبت معركة حامية بين الذين عبروا وبين البوليس الذى أطلق النار على المتظاهرين وانضم الأهالى فى الروضة الى الطلاب وامتلائت الساحة بالأحجار والأخشاب وأغصان الأشجار وأصابت شظية كبيرة رأس الضابط الانجليزى الكبير « لوكاس » وكان قد حضر لتدعيم القوة المراقبة وسالت دماؤه ونقل فى حالة خطيرة الى مستشفى الانجلو .

وزادت غصبة البوليس واقتحم كل المنازل بحثا عن الطلاب المختبئين ٠٠ وحين علمت أنهم يبحثون عنى لانتهاهى بضرب « لوكاس » لجأت لأحد المنازل وأذكر أن صاحبه هو الدكتور « مذكور » فقد أوانى عدة ساعات حتى أقبل الليل وكنت قد خلعت سترتى وإرتديت جلباب عامل بناء بالمنطقة ، وفتشر البوليس منزل ومنازل جيرانى بالمنيرة . وأشار على « مكرم عبيد » سكرتير الوفد آنذاك بمغادرة القاهرة فاصطحبني الزميل أحمد عبد النبى عضو اللجنة التنفيذية للطلبة الى منزل والده بمنشأة عبد النبى مركز أجا وانتحلت اسم « محمد شوقي » وظللت هناك عشرة أيام عدت بعدها الى القاهرة بعد أن اتصل بنا مكرم عبيد وزملاؤنا من زعماء الطلاب واستؤنفت مظاهرات الطلبة أمام كلية الطب وكلية التجارة ووقعت معارك ضارية بين البوليس والطلاب وأحرقت مركبات الترام بشوارع قصر العينى وكان ضباط البوليس الانجليزى يطلقون النار بغير وعى على الطلاب بعد اصابة « لوكاس » ومن بين من أصابهم رصاص الانجليز الطالب « محمد محمود عبد الحكيم » وكان الكونستابل الانجليزى « ماكينزى » قد أصابه برصاصة فى صدره مرت بجوار القلب . وروى لى

هذا الطالب المصاب عندما زرته بالمستشفى أن الكونستابل المذكور كان يعتقد عند إطلاقه الرصاص عليه أنه الطالب محمد بلال وذلك بناء على صيغة الكونستابل أثناء إطلاقه النار على ذلك الطالب فلما منه اننى على رأس هذه المظاهرة . واستمرت المظاهرات من الطلبة والطالبات بالمدارس الثانوية والصناعية بجميع أنحاء القاهرة وأصيب مئات الطلاب وامتألت عنابر المستشفيات بالمصابين .

لجنة الطلبة التنفيذية العليا :

بدأت أولا من ممثلين للكلليات جميعها - وهي غير مجلس اتحاد الجامعة - ولم تكن هناك أول الأمر لائحة تنظم عدد الأعضاء أو طريقة تشكيل اللجنة ولكن الأحداث وحدها جمعت الذين تصدروا في شجاعة حركة الطلاب وواظبوا على أن يتقدموا الجموع ويتفرغوا لانجاز القرارات ويقودوا الطلاب الى نضال عملي وانجاز واضح مما لم يسمح بماخذ من تخاذل أو تكوص على أنه في أغلب الكليات جاء تصديق اجماعى من الطلبة على اعتماد ممثليهم فى اللجنة ، وكانت الاجتماعات تعقد فى الايام الأولى بنادى نقابة المحامين ثم فى النادى السعدى بعد ذلك . وقد بدأت اللجنة رأيا واحدا وصفا واحدا الى ان اختلف الرأى حول المطالبة بالدستور أولا أو الاستقلال قبل الدستور ؟ وقد تحيز للرأى الأخير الفريق الأقل عددا من الأعضاء وبقي الفريق الأكثر عددا على ما آمن به من المطالبة بعودة الدستور فورا مع المطالبة بالاستقلال . . . وأسجل هنا قدر ما أتذكر أسماء ممثلى كل كلية فى لجنة الطلبة التنفيذية العليا من الفريقين مع استعدادى الكامل لقبول أى استدراك من هنا أو هناك حول أسماء قد يكون لى العذر ان نسيتهما لطول ما مضى من زمن وما وقع من أحداث .

الفريق الذى رأى تأجيل المطالبة بالدستور هم : نور الدين طراف من الطب ، الظاهر حسن أحمد ، وعبد العزيز الشوربجى من الحقوق ، مصطفى السعدنى من الآداب ، أحمد حسن الباقورى من الأزهر .

واستمرت اللجنة بأغلبية أعضائها المطالبين بعودة الدستور فورا على الوجه الآتى :

- كلية الطب : محمد بلال وأحمد لطفى - حافظ حسنى عن الطب البيطرى .
- كلية الحقوق : فريد زغلوك ، زكى علام ، على كريم ، نصيف منقوص ، أحمد عبد النبى .
- كلية الآداب : أحمد بشر ، عبد القسار حجاب - فتحية الكابلى - عبد العزيز يونس .

كلية العلوم : محمود لاشين وسعد الدين الشيشيني .

كلية التجارة : عبد المنعم البيه ، كامل الدماطى ، فتحى عمر ، أحمد طلبة
مقرر .

كلية الزراعة : أحمد الدمرداش تونى ، أبو المجد التونى ، حسن سالم ،
عبد السلام حسن .

كلية الهندسة : جلال الدين الحمامصى ، جمال صادق ، ابراهيم عثمان ،
محمود يونس .

ومن الهندسة التطبيقية : حسين الشايب .

كلية دار العلوم : أحمد الحوفى ، أحمد حجاب ، فؤاد رحمو ، سيد العجان ،
محمد برهام ، عبد الرافع الشافعى ، سليمان النمكى .

الأزهر : عبد المجيد الغايش ، عبد السلام العجان .

الفنون الجميلة العليا : محمد شبل الحضرى .

وكانت هناك لجنة لطلبة المدارس الثانوية والمتوسطة وكان يمثلها فى
اللجنة العليا : أحمد الشافعى .

وأكرر انه بالقطع قد سقطت بعض الاسماء وأقرر انه فى بعض الجلسات
كانت الوجوه تتغير غير ان ما ذكرتهم كانوا الأكثر مواظبة .

وبشرت هذه اللجنة شئونها بالنادى السعدى وشكلت مكتبا دائما لها
ولجانا متخصصة للدعاية والتنظيم والاقاليم وغيرها ، ووضعت لائحة تنظمها .

وعاد دستور ١٩٢٣ وقامت الجبهة الوطنية :

وحين عادت وحدة الصف مرة أخرى الى الطلاب بدافع من الشعور الوطنى
الأصيل واتفق رأى الجميع على المطالبة بعودة الدستور فورا والمطالبة باستقلال
الوطن بدأ الطلاب يعملون على ضم الأحزاب والهيئات الأخرى مع الوفد لقيام
جبهة وطنية متحدة . . وتحقق لمصر ذلك بعد جهاد طويل ومثابرة لا تثنين من
الشباب . . وطالبت الجبهة الوطنية برئاسة مصطفى النحاس صدور الأمر الملكى
بعودة دستور ١٩٢٣ . . وذلك بعد ان أسقط فى يد بريطانيا وتراجعت عن
موقفها فى الاعتراض على عودة الدستور بعد أن جمع الشعب صفوفه ووجد
كلمته . . وصدر الأمر الملكى بعودة دستور ١٩٢٣ بعد ظهر يوم ١٢ ديسمبر
سنة ١٩٣٥ . . ومن ثم انطلقت الجبهة تطالب الانجليز بحقوق الوطن من جلاء
المحتل والاستقلال التام لمصر والسودان .

وينتهى بذلك الجزء الأول من رسالة د . محمد بلال ، لتبدأ رسالة أخرى
بعث بها الينا الشاعر عامر بحيرى .

الفصل الثالث

بقية أحاديث شباب ١٩٣٥

القمصان الزرقاء والخضراء والسوداء

● جاء في رسالة من الشاعر الرقيق الصديق الاستاذ عامر بحيرى ، يروى فيها بعض أحداث ثورة ١٩٣٥ ما يلى :

أخى العزيز الصحفى الكبير الاستاذ صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد . فانى أقرأ باستمرار ، وبشغف . ما تكتبونه عن « سنوات ما قبل الثورة » . وعندما وصلت الى الحديث عن ثورة الشباب سنة ١٩٣٥ ، ازداد انفعالى بما تكتبه ، لأننى عاصرت هذه الحركة ، بل وشاركت فيها مشاركة متواضعة .

وأحسست ان شباب اليوم ، ربما لا يفرقون بين حادثين ، يسمى كل منهما حادث كوبرى عباس . الأول وقع فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٥ ، وهو الذى شهدته . والثانى وقع فى عام ١٩٤٦ ، وكنت يومئذ قد تخرجت فى الجامعة منذ سنوات ، وسافرت للتدريس بالمملكة العربية السعودية .

والحادث الأول هام ، لأنه هو الذى سقط فيه الشهداء من الطلبة برصاص الانجليز . . بينما ذكرت أنت محققا ان الحادث الثانى لم يسقط فيه شهداء ، وانما كان الاعلان عن ذلك للاثارة ، بغرض اسقاط الوزارة النقراشية ، التى كانت قائمة يومئذ . .

عن الحادث الأول . . توجهت صباح ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ الى الجامعة . وفى الصحف بيان اتحاد الجامعة ، بالمشاركة فى الحركة الوطنية احتجاجا على تصريح صمويل هور . بأن الوقت غير مناسب لعودة دستور ١٩٢٣ الذى كانت تطالب

به للإامة يومئذ .. ولم أكد أصبل الى الحرم الجامعى ، حتى وجدت المظاهرة الكبرى قد تهيأت للخروج ، وسلكت طريق الجزيرة .. وعندما كانت تعبر كوبرى قصر النيل ، وفى مواجهة القشلاق الانجليزى « مكان الجامعة العربية وفندق هيلتون الآن » .. كنت أنا محمولا على الاعناق ، أهتف باللغة الانجليزية ، بعبارة .. يسقط الشرف البريطانى .. وأطلق الرصاص على المظاهرة ، من نوافذ الشكنات ، كما أطلق أفراد البوليس المصرى البنادق على المتظاهرين .. فتفرقت المظاهرة عندئذ ، دون حوادث أو اصابات تذكر .

وفى صباح اليوم التالى ، كان الزعيم مصطفى النحاس قدلقى خطابه فى الليلة السابقة وتدخل البوليس ، وسقط أول شهيد من العمال .. هو المرحوم اسماعيل محمد الخالع .. فاشتعلت حماسة الشباب .. وسارت مظاهرة طلبة الجامعة ، من الحرم الجامعى ، مارة بالمدرسة السعيدية ، وكلية الزراعة ، الى ميدان الجزيرة .. فكوبرى عباس .. وكانت عند ذلك كالببحر الزاخر ، تصب روافده من ثلاث جهات .. شارع الجامعة ، وميدان الجزيرة .. والتقت بمدارس التجارة المتوسطة .. وتقدمت المظاهرة ، التى كانت تتسلح بالحديد ، والاخشاب ، وقطع الحجارة ، التى أخذت من عربات اليد ، عند مبنى ادارة الجامعة ، الذى كان يجرى انشاؤه وقتئذ ..

فى ميدان الجزيرة فرضنا على الطالبات ضرورة العودة ، وأذكر من بين كثيرات منهن .. قائدتين للمظاهرات ، هما المرحومة فتحية الكابلى ، والرحومة حكمت ذهني .. وكانت الثانية خطيبة قوية العارضة ، كالأرجال .. ولم تكده تصل المظاهرة الى نهاية كوبرى عباس من ناحية جزيرة الروضة .. وتبدأ فى الانتشار فى الميدان المقابل لها .. حتى تقدمت فرقة من الكونستبلات الانجليز .. بقيادة الضابط « ليز » .. فنزلت من « البكسفورد » .. وركعت على نصف ركبة .. وأطلقت رصاص المسدسات فى بطون الصف الأول .. الذى كنت فيه الى الناحية اليسرى .. فى مقابلة عربات الترام ، التى فزع ركبها .. وسقط الشهيد محمد عبد المجيد مرسى من كلية الزراعة ، فى وسط الصف الأول ، حيث لقي مصرعه فى الحال .. وتقدم اليه الشهيد محمد عبد الحكيم الجراحى ، لاسعافه .. فلاحقته رصاصة فسقط الى جانبه .. وامتألت الساحة بالدماء .. وأصيب آخرون اصابات مختلفة ولم أعدم اصابات من رش البنادق المتوالى .. حتى تفرقت المظاهرة ، وانحدر جانب منها الى ناحية شارع الاخشيد والثانى الى الشاطيء المقابل أما الوسط فارتد الى كوبرى عباس نفسه ، فى اضطراب ليس بعده اضطراب .. حتى سقط البعض فى النيل ، أو تحصنوا بظل الكوبرى وقوائمه فى الماء .

وكان الشهيد محمد عبد الحكيم الجراحى ، زميلا حديث الالتحاق بكلية الآداب ٠٠ اذ عاد الى مصر تاركا دراسة الطب فى فرنسا ليدرس الأدب ، وكان شاعرا موهوبا ، وله قصائد مختارة نشرتها مجلة أبولو عام ١٩٣٤ تدل على شاعرية خصبة . وقد عرفته قبل المظاهرة مع الزملاء المرحومين مصطفى السعدنى السفير السابق ، وعبد العزيز يونس عضو اتحاد الجامعة ، محمود أبو رحاب عضو مجلس النواب فيما بعد وآخرين ٠٠ فلما نقل جريحا الى قصر العيني ، لم أتمكن من الدخول لزيارته .

وكان الاقدر على الدخول والخروج من قادة الطلاب هو الدكتور نور الدين طراف ، الذى كان يخرج فى معطفه الأبيض فيسمح له البوايس ٠٠ فينقل الينا الاخبار . وظل عبد الحكيم فى فراشه حتى يوم ١٩ نوفمبر وهو يرسل البيانات الوطنية للطلاب ، فيلهب حماسهم ٠٠ ومن أهمها رسالة مفتوحة كتبها بالانجليزية الى رئيس الوزارة البريطانية « روح الشر » كما سماه .

وجرى موكب عظيم للشهيد الجراحى ، فى عصر يوم وفاته ١٩ نوفمبر (لأن جهنم الشهيد عبد المجيد مرسى قامت الحكومة بتهديبه الى الاسكندرية ليلا ليدفن هناك دون احتفال) ٠٠ فكان موكب الجراحى ، رهيبا وفيه تلاقى الزعماء بعد الخلاف ، وتآلف ما سمي بالجبهة الوطنية وقامت مظاهرة فى تلك الليلة شبيهة بمظاهرات ١٩١٩ ٠٠

وأغلقت الجامعة أثر هذا الحادث ، ثلاثة أسابيع متوالية وفى يوم السبت ٧ ديسمبر فتحت أبوابها ٠٠ فتظاهر اليها الشباب والطلاب والعمال والوطنيون . وفى حشود الطلاب فى الحرم الجامعى ٠٠ فى ذلك اليوم القيت القصيدة الوطنية عند النصب التذكارى التى تسجل أحداث تلك الفترة ومطلعها :

قم يا شهيد ، فمصر فى آلامها
نسيتك بين عشية وصباح !

ومنها :

عبد المجيد وأنت أول باذل
لنفس دون حمى لمصر مباح
أنت اللواء على دماك تهافتت
زمر الشاب كريمة بالساح
ولقد هوى للموت لما ان هوى

عجلا ٠٠ يضمّد جرحك الجراحى .

وتوجهت المظاهرة بصورة أقوى من مظاهرة ١٤ نوفمبر ٠٠ الى كوبرى عباس ٠٠ وعندما قامت الحكومة بفتح الكوبرى ، تطوع بعض طلاب الهندسة والطب الى النزول الى قاعدة الكوبرى وإعادة أغلقه ٠٠ حتى تمكنت المظاهرة من المرور فردا فردا ٠٠ ثم تجمعت من جديد فى جزيرة الروضة ، وامتدت الى النيل فاحترقت مركبات الترام والاتوبيس وظلت الثورة قائمة فى هذه المنطقة حتى المساء ٠

كنت شاعدا حاضرا فى كل ما ذكرت ٠٠ وعندما أقام أهل الشهيد الجراحى ضريحا جديدا له فى مقابر الغفير بالعباسية ٠

أرسل الى شقيقه السيد على عز الاسلام الجراحى ٠٠ « وكيل وزارة التخطيط فيما بعد - وتوفى فى فبراير ١٩٧٧ » ٠٠ خطابا من جامعة شيفيلد بإنجلترا حيث كان يدرس الهندسة يخبرنى بحضوره الى مصر ، للمشاركة فى موكب الجنازة الجديد ، الذى جرى فى يناير ١٩٣٧ ، وكان مشهدا رائعا حقا ٠٠

كما أرسل الى السيد على الجراحى رحمه الله خطابا ٠٠ كان عبد الحكيم قد أرسله اليه قبل عودته الى مصر حيث لقي مصيره ، فى تلك المظاهرات الوطنية ٠٠ لينشر فى كتاب تذكارى ٠٠ وهو خطاب هام ٠٠ أعدته اليه بعد ثلاثين عاما ٠٠ بعد أن احتفظت بصورته ٠٠ وفيه يقول :

جرينوبل فى ١٩ سبتمبر

أخى الحبيب

اقبلك قبلات التهئة والفرح والسرور بنجاحك وتفوقك ، الشئ الذى كنت انتظره لارادتك القوية ، وعزيمتك الماضية ، ومثابرتك واجتهادك ٠ وصلنى خطابك حاملا البشرى بعد ان كنت ابتدأت فى رسالة لاستحثك على الكتابة الى ، بعد أن امتنعت عنها مدة طويلة ٠٠ وفى خطابك تبشرنى بمقدمك الى فى جرينوبل ، فحمدا لله سيكون فرحا مضاعفا ، فاستمتع برؤيتك ، وكم أجد شوقى عظيما ، فأقبل الى مباركا أيها الشقيق الحبيب ٠

أما امتحانى فسيكون أول نوفمبر القادم ، وما أنا أستعد له ، فأنله يوفى الآمال ٠٠ أما سفرى الى إنجلترا فكم كان بودى أن أصحبك اليها ، وكم كان بودى أن أقيم معك فى مكان واحد أبدا ٠٠ ولكن للظروف سلطة على الانسان فلن يمكننى أن أسافر الى إنجلترا الآن ولعلى أفعل ، ولكن ليس هذا العام ٠ ولعلى أفعل ولكن حينما تنهى الظروف فلنترك اذن مسألة سفرى الى إنجلترا للظروف ٠

يجب أن تكون قد اتخذت اجراءات السفر من الآن . فما هي البلد التي
ستسافر اليها للدرس بجامعتها ؟ وهل لا تزال عازما على دراسة الطيران ؟ انى
أشجعك من صميم قلبي على هذه الناحية من الدراسة ، ذلك لقوامك الرياضى ،
واستعدادك الجسمى . فسر غير هياب الى ما تقصده ، وتسلمح اليه بعزيمة من
حديد ، والله يعين العاملين .

يتردد فى خطابك ذكر الحالة التي وصلت اليها مصر فى هذه الازمة
الأخيرة . . . وهنا تصلنا الأخبار عنها باستمرار مكتوبة فى الجرائد الاشتراكية
وغيرها ، أو منقولة بالراديو . . . وفى بعض الأحيان تصل الأهرام الى محلات
الجرائد هنا . وانا نرى حالة مصر حقا ، فهي بلد غير مسلح ، مضطر الى حماية
الانجليز له من عدوان الطليان ان طوعا أو كرها . وخمود الروح الوطنى فى
قلوب الشبان ، واهمالهم السعى الى الاستقلال هما السبب فى الحالة التي وصلت
اليها مصر العزيزة . . . وكما تعلم ليس لنا اسطول جوى ، ولا بحرى ، وحالة
كرب . . .

ما علينا ، ليس فى وسعنا الا أن ندعو الله ان يبعد الحرب عن مصر ، والا
ان ننوى الدفاع عنها ، والتضحية فى سبيلها بعقولنا ، وقلوبنا ، وأرواحنا ،
وأجسامنا . . . ولننوى أيضا الكفاح لنصر الفلاح الذليل فى مصر ، لأنه هو
قوامها .

ختاما أهنيء الأسرة جميعا بالنجاح الذى أحرزته ، وأرجو الله أن يحفظ
الوالدة بصحة وفى سعادة . . . وتقبل قبلات لا أحصيها عدا من أخيك الذى ينتظر
قدومك بكل شوق .

« . . . عبد الحكيم . . . »

فهذه صورة طبق الأصل من خطاب الشهيد عبد الحكيم الجراحى « ٢٠ سنة »
الى شقيقه المرحوم على الجراحى ، التي كتبها فى جرينوبل يوم ١٩ سبتمبر
١٩٣٥ . . . وذكر فيها انه ينوى الاستشهاد فى سبيل مصر . . . ثم عاد الى
مصر . . . ليستشهد بالفعل ، بعد شهرين كساملين من ذلك التاريخ فى ١٩
نوفمبر ١٩٣٥ .

وقد طال الحديث . . . وهناك أشياء كثيرة أذكرها . . . ولكنى اقتصر ، على
إظهار المواقف التي اشتركت فيها ، فى حركة الشباب عام ١٩٣٥ . . . أكتبها
للمذكرى والتاريخ . . .

وأرجو مع اعجابى بما تكتبه وتأثرى به ، أن تقبل خالص تحيتى ومودتى .

وحتى تكون الصورة مكتملة نفسح المجال للدكتور محمد بلال ليروى بقية مذكراته الخاصة بحركة الشباب ، وخاصة فرق القمصان الزرقاء التي كان يقودها ، يقول د. بلال :

لم تكن الجذوة التي تأججت في صدور الشباب عام ١٩٣٥ لتنطفئ ولم تكن ثورتهم لتهدأ بعد ما تحقق لهم النصر عندما صدر الأمر بعودة دستور ١٩٢٣ بناء على طلب الشعب ممثلا في جبهته الوطنية برئاسة مصطفى النحاس عقب مظاهرات الشباب بدءا من طلبة الجامعة والمعاهد والمدارس الى احتجاج جميع طبقات الأمة واستشهاد العديد من الشهداء الأبرار وعقب تراجع الانجليز عن موقفهم المتعنت من عودة دستور ١٩٢٣ ٠٠ ذلك لأن الاستقلال لم يكن قد تحقق وان معركته قائمة ولأن الوطنية في صدور الشباب ليست ظاهرة مرحلية وليست شعورا يلتهب حيناً ويخمد حيناً آخر ٠٠ ومن هنا فقد كان انصراف الطلبة تماما عن المطالب الوطنية والكفاح من أجلها أمرا غير مقبول مادامت ثورتهم تنبعث عن أصالة في مشاعرهم ومثل عليا استهدفتها تلك الثورة ، بل لم تكن ثورتهم في حقيقة الأمر غير حلقة في سلسلة عريضة من نضال الشباب المصري منذ انبعاث الثورة الأولى عام ١٩١٩ والتي تلتها حلقات وانتفاضات لا يحفلها التاريخ أعوام ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ وما بينها سواء في مقاومة المحتل واغتيال أفراد أو مجابهة القصر والتصدي لاعتدائه على دستور البلاد أو تعطيله أو تبديله ٠٠ وكذلك في المناذاة بأحياء الاقتصاد المصري أو مقاطعة البضائع الأجنبية وغير ذلك ٠٠ وهكذا اتصلت مسيرة النضال الوطني بين صفوف الشباب مع قيام الجبهة الوطنية في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ٠٠ ولكن مسيرته تلك أخذت تندفع في خطوات منتظمة ذات مناهج وأهداف وطنية محددة وواضحة وفي إطار المسيرة الوطنية الشاملة وتيارها الشعبي العام ٠٠

ولما كانت مظاهرات الطلبة عام ١٩٣٥ قد بدأت بتجمعات غاضبة هنا وهناك في ساحات الكليات وأبنية المدارس والأحياء لتواجه البوليس والانجليز بغير منهج مخطط فإنها انتهت بطوابير منتظمة تحت قيادات مسماة وفي طوابير متجانسة وطبقا لمخطط موضوع وتصدر صيحاتها الوطنية في هتافات متفق عليها ٠٠ مما أدى تلقائيا الى انتظامها في تشكيلات أقرب الى الفرق العسكرية ٠٠ وهو أمر ينبهر به الشباب ويصادف رضا في نفوسهم ويقبله وجدانهم وتهلل له عواطفهم .

كان ذلك هو المناخ الوطني الذي نشأت فيه فرق الشباب « القمصان الزرقاء » مما يصحح الفكرة الخاطئة عند الكثير من المؤرخين من انها نشأت من خارج صفوف الطلاب لتأديب خصوم الوفد . . ويؤكد انها تكونت استمرارا لحركتهم الوطنية واندفاعهم لتحقيق أهداف الوطن من الاستقلال التام لمصر والسودان .

وذاع أمر هذه الفرق وانتشرت في القاهرة والعواصم وأقبل عليها شباب الكليات والمعاهد ، واتخذت من ساحات المدارس ميادين للتدريب والتنظيم . . وكانت أولى هذه الفرق . . فرقة عبد الحكيم الجراحى وساحة تدريبها فى فناء كلية الطب حول تمثال كلوت بك . وكانت الثانية فرقة على طه عفيفى « دار العلوم » وساحة تدريبها فى الميدان الفسيح أمام كلية دار العلوم . . ثم قامت فرق أخرى فى باقى الكليات والمعاهد والمدارس . . واتخذت فرق الشباب نشيدا وطنيا وضعه الكاتب الشاعر مصطفى صادق الرافعى ولحنه ولقنه للشباب الموسيقار رياض السنباطى الذى كان يصحب معه مندوبين ومجموعات من الشباب لتدريبهم على القاء النشيد . . وطلفت طواير الشباب تردد هذا النشيد فى كل تحركاتهم ومن بين أبيات ذلك النشيد :

حماة الحمى يا حماة الحمى	هلموا هلموا لمجد الزمن
فقد صرخت فى العروق الدماء	نموت نموت ويحيى الوطن
بلادى احكمى واملكى واسعدى	أنا لبلادى وعرشى فدا
لك المجد يا مصر فاستجدى	بعزة شعبك طول المدى
ونحن أسود الوغا فاشهذى	وثوب أسودك يوم الصدام

واختلفت الآراء حول الزى الذى يرتديه أفراد الفرق . . هل هو الأحمر الذى يمثل الدماء والكفاح أو الأسود الذى يمثل القوة والحداد على الشهداء أو الأصفر وهو ما يرتديه أفراد الجيش والكشافة واتفق على اللون الأزرق لما له من الصفة التاريخية حيث اشتهر به الفلاح المصرى وكان واحدا من القاب زعيم الأمة سعد زغلول عام ١٩١٩ « زعيم الجلايب الزرقاء » و « زعيم الرعاع » و « زعيم الأفندية » ! . .

واتفق على صورة « بادج » يوضع على الذراع وعلى شارة معدنية صغيرة مثلثة تعلق على الصدر . . وكلتاها تمثل قبضة قوية تطبق على مفتاح النيل . . كما اتخذت الفرق علما خاصا يرفع فى معسكراتها وفى مقدمة الطواير وكان مكونا من اللونين الأحمر والأسود . وعلى هذه الصورة قامت فرق الشباب وأصبحت أمرا واقعا وبدأت - مع استهلال أول عام ١٩٣٦ - أدعو للانضمام

اليها كل شباب مصر مستهدفا قيام جيل قوى يعرف حق وطنه ويعمل على رفعة
ويتحلى بمكارم الأخلاق ويعتاد الطاعة والنظام وينصرف عن اللهو والعبث ولم يكن
لنا أول الأمر منهج سياسى مخطط قائم بذاته ولم تكن نرغب أن تكون هذه الفرق
بمعزل عن أغلبية الشعب فى نضاله لاستخلاص حقه من طغيان القصر وكفاحه
لإجلاء المستعمر عن أرض الوطن .. وكانت هناك لجان الشباب الوفديين كجزء
من تشكيلات الوفد فى جميع أنحاء البلاد تجمعها هيئة مركزية هى رابطة الشباب
الوفديين ولم تكن لها الصورة النظامية لفرق الشباب ، وكنت فى باكورة تكوين
هذه الفرق من الطلاب أباشر شئون اللجنة التنفيذية العليا للطلبة بالنادى السعدى
مع اخوانى أعضاء اللجنة غير أن نشاط اللجنة لم يكن مرتبطا بإدارة هذه الفرق
أو تكوينها رغم أن جلسات اللجنة كانت تعقد برئاسة ، وفى مقابلتى لرئيس
الوفد مصطفى النحاس وسكرتيه مكرم عبيد واقتناعهما بسلامة الأهداف من
وراء هذا التشكيل « القمصان الزرقاء » لشباب مصر ، وهى بعث الروح الرياضية
والثقافية الوطنية والخلقية فى نفوس الشباب مع الحفاظ على الجوهر الأصيل
لنظام الحكم الدستورى والديمقراطى فى مصر وحمايته .. دعوت الى اجتماع
كبير للجان الشباب حضره مكرم عبيد وزهير صبرى فى ٥ يناير ١٩٣٦ :

وانضمت هذه اللجان الى صفوف الفرق التى كانت قائمة فعلا .. وكان
مما قلته فى هذا الاجتماع بالحرف الواحد : « لن يكون المصريون سادة فى
بلادهم الا اذا كانوا جنودا ومصر فى حاجة الى هؤلاء الجنود لتسترد حقوقها
المقتضية .. وفى تاريخ الدول المتحررة أمثلة شاهدة على نهضات الشباب
وما يحققه لبلادهم بجهادهم ونضاله من رفعة الوطن وعزته » .

فرق العمال :

ولم يستمر قيام فرق للطلاب وحدهم طويلا حتى طالب العمال بحق
الانضمام اليهم اسهاما منهم فى الجهاد من أجل وطنهم فقامت فرق من عمال العنابر
والمطبعة الأميرية والتنظيم والسكة الحديد وأبو زعبل وغيرها من المؤسسات ..
بالإضافة الى فرق أخرى للعمال والموظفين والفلاحين فى المدن والقرى .. وأصبح
فى كل مديرية مصرية قيادة مركزية لفرقة كل المديرية وقائد لها من المناضلين
الشرفاء وذوى المكانة والسيرة الحسنة والتاريخ الوطنى .. وأقبل الشباب على
الانضواء تحت أعلام هذه الفرق بهماس وإيمان وتشرب لروح الجندية والنظام .

التشكيل :

كانت كل وحدة تشكّل من عشرة جنود يختارهم وينظمهم رائد لهم ، ومن

الوحدات تشكل قيادة الفرقة ، وكان لكل عضو بطاقة شخصية فيها صورته وبياناته ولا يتم قبوله حتى تطمئن قيادته بغير التحرى عنه الى حسن سيره وسلوكه ، وكانت تلقى بمعسكرات الفرق محاضرات ودروس أسبوعية منتظمة عن مشاكل الوطن والشعب وعن الأهداف الوطنية الى جانب ارشادات بضرورة التمسك بالقيم الروحية واشاعة الروح الدينية بين الأعضاء والتحلل بالخلق الكريم داخل الفرق وخارجها ، وكان يقام فى كل معسكر مصلى للأعضاء يتردد عليه بعض الوعاظ والمرشدين .

مجلس القيادة :

وتألف فى أول الأمر مجلس لقيادة الفرق من : محمد بلال - فهمى سليمان - أحمد لطفى - راغب الهوارى - محمود يونس - عماد الجندى - أحمد الشافعى - كامل الدماطى - حنفى الشريف .

وكان يقوم فريق من قدامى الخبراء والعسكريين بمهمة تدريب الأعضاء على الطوابير والتشكيل واقامة المعسكرات ٠٠ منهم الصاغ محمود لبيب كما كان يتردد متطوعا على معسكرات الفرق رئيس الكشافة عبد الله سلامة ومحمد محفوظ .

ومن قادة فرق المديریات « المحافظات حاليا » :

البرت برسوم سلامة لفرق الأحياء بالاسكندرية ، على الحلوانى لفرق العمال بالاسكندرية ، د . حامد محمود عن القليوبية ، محمد محمود الزيات عن الغربية ، حامد الألفى عن بورسعيد ، سليمان عيد عن الاسماعيلية ، فهمى خورشيد (أسيوط) ، حنفى الشريف (سوهاج) ، محمود حلبي (البحيرة) ، أنور الغمرى (الفيوم) - حلمى الجيار (الدقهلية) ، ابراهيم بيومى (الشرقية) ، عبد الجليل عبد المنعم (أسوان) ، محمد فهمى (الجيزة) حسن المنسافيسى (المنيا) واشترك ممدوح رياض ومحمد شعراوى فى تكوين الفرق عنده قيامها .

المجلس الأعلى للفرق :

وقد أصدر الوفد فيما بعد قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للفرق من : الأميرالاي حافظ صدقى « ضابط كبير بالتقاعد » - سيد بهنس (عضو الوفد المصرى) - محمود سليمان غنام « عضو الوفد المصرى » - محمد بلال « قائد

الفرق « - زهير صبرى المحامى « عضو مجلس النواب » - ميخائيل غالى المحامى
« عضو مجلس النواب » .

وكان لكل حى معسكر خصاص به تقام فيه الخيام ويتساوب أعضاؤه
نوبتحيات الحراسة والتعليم ويرتفع وسطه علم الشباب الأسود والأحمر وكان
أول معسكرات الأقسام قد أقيم فى الفضاء المجاور لبيت الأمة وبه فرقة الأساس
وفرقة بوليس التنظيم . ثم انتقل الى أرض ميدان الاسماعيلية « فى مكان مجمع
التحرير الحالى » وكان يتسع لعشرات الألوف من الشباب وأقيمت معسكرات
للشباب فى : ميدان السيدة زينب - الخليفة - عابدين - بسواق - شبرا -
العباسية - حلوان - البساتين - طره - المعادى - الدرب الأحمر - مصر القديمة
- فم الخليج - الجمالية - الوايل - الموسكى - الجيزة - باب الشعرية -
بين السرايات - أمبابة - الزيتون - المطرية - روض الفرج - المعادى - الازبكية
- الظاهر - الشرايبية .

وأقيم مثلها فى عواصم الاقاليم والمراكز والقرى حيث كانت الامكانيات
أكثر منها فى معسكرات القاهرة .

فرقة الشرطة من أعضاء الفرق :

وكانت مهمتها مراقبة تصرف وتحركات الأعضاء وضبط غير الأعضاء ممن
كانوا يندسون داخل الفرق وأغلبهم كان مدفوعا للاساءة الى سمعة هذه الفرق .

وكان أعضاء الفرق يدعون لاجتماعات عامة فى معسكراتهم عند المناسبات
الدينية والوطنية مثل : مولد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لتلقى عليهم
سيرته الشريفة ومطلع شهر الصوم وفى الأعياد . أما المناسبات الوطنية فكانت
ذكرى عيد الجهاد الوطنى « ١٣ نوفمبر ١٩١٨ » التى كان يحتفل بذكرها الوفد
كل عام ويلقى رئيس الوفد خطابا سياسيا جامعا على الجماهير يستعرض فيه
الأحداث الجارية ويجدد الدعوة للجهاد فى سبيل استقلال البلاد والتنديد بخصوص
الشعب والدستور وعلى رأسهم الملك وأنصاره . أقيم أول استعراض لهذه الفرق
بتاريخ ١٠ يناير ١٩٣٦ أمام النادى السعدى وبيت الأمة حيث احتشد الفان من
الجنود أعضاء الفرق وكانت تقام استعراضات عامة فى المناسبات الوطنية الكبرى
منها استقبال وفد مصر برئاسة مصطفى النحاس بعد عودته من مؤتمر مونتريه
الى الاسكندرية والغاء الامتيازات الأجنبية وقد استعرض رئيس الوفد بضعة ألوف
من أعضاء الفرق أمام فندق وندسور وكذلك احتشدت عدة ألوف من جميع أنحاء
البلاد للمشاركة فى الاحتفال بنقل رفات سعد زغلول من الامام الشافعى الى

ضريحه الحال بجوار بيت الأمة في موكب طويل يتقدمه قائد الفرق وأعضاء مجلس القيادة ويشترك في الاشراف عليه من أعضاء الوفد محمود فهمى النقراشى .

وكانت تصل الى قيادة الفرق رسائل ونشرات منتظمة من مؤتمر الشباب العالمى والذى كان يعقد مؤتمرا سنويا في كل عاصمة ويدعو له مختلف منظمات الشباب فى العالم وقد أوفدت عن الفرق الدكتور سليمان عياد لحضوره فى سويسرا مرة ، وصلاح ذو الفقار فى باريس مرة أخرى . وأرسلت الى القائمين بالمؤتمر خطابات ورسائل عن أهداف تنظيمنا وأوضحنا لهم قضية بلادنا التى تكافح من أجلها كما أرسلت فى أكثر من دورة الى عصابة الأمم نداء باسم شباب مصر أنهد فيه بالاستعمار والمستعمرين واستنهض الأحرار من أعضاء العصابة لمساندتنا وتدعيم كفاحنا . .

كما كانت تصلنا قصاصات من صحف مختلفة وذن عدة دول تتحدث عن فرق الشباب فى مصر كل تكتب حسب هويتها وعلاقتها بمصر - وكان بهديا أن تكون الصحف البريطانية أول من يهاجمنا وعلى رأسها جريدة « التايمز » . التى ادعت ان أعضاء هذه الفرق يعتدون بقسوة على خصوم النحاس وكذلك جريدة « الديلى تلغراف » التى وصفت هذه الفرق أنها مصدر اضطراب لمصر وان أعضاءها ليس لهم منازل !آ .

وقد أوضحنا فكرة قيامها والغرض من تشكيلها وسردت أهدافها والمناخ الوطنى والنضالى الذى نشأت فيه . . وكأى هيئة وطنية تتخذ صفة سياسية فى بلد به صراع حاد بين قوى سياسية ضخمة فانه لا بد ان يواكب مسيرة هذه الهيئة أنصار وخصوم ولا بد ان تتلقى القدر والمدح والقوى السياسية المتصارعة فى مصر أنذاك هى الوفد والملك . . لذلك لم يكن غريبا عند قيام هذه الفرق ان كان الملك وأنصاره أول من خاصمها واتخذوا منها ذريعة لمحاربة الوفد وقامت قيامة جميع الأحزاب المؤيدة للسراى نسبت كل اعتداء أو شجار مع أنصارها الى القمصان الزرقاء حتى ولو كان المعتدون من المواطنين غير أعضاء الفرق . . ولم تدخر الصحف الموالية للملك وسعا فى مهاجمة الفرق وتجريح أصحابها ، وبعضها كان يصف تلك الفرق بالفاشية والآخر يصفها بالنازية ، ولم يكن ذلك مستغربا من الملك وأنصاره لانهم تعودوا على الشكوى من جماهير الوفد قبل قيام الفرق وبعدها .

ولم يكن عمر « القمصان الزرقاء » فى الصراع الطويل بين الملك والوفد غير فترة قصيرة أى أن الحملة على القمصان الزرقاء من جانب الملك وأنصاره لم تكن بكاء على الدستور المفترى عليه ولكن كان غطاء لاقتناصى حق جهيد من حقوق الشعب :

مقابلتان هامتان :

وأُسجل للتاريخ أن الملك دعا رئيس الوفد مصطفى النحاس بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بقصر المنتزه وسلمه بحثا قانونيا جاء فيه ان وجود جماعة القمصان الزرقاء ، ينافى الدستور وطلب اليه حلها ، هذه مقابلة . أما المقابلة الأخرى فكانت قبل ذلك بأيام حيث استدعانى عميد كلية الطب الدكتور على باشا ابراهيم الى مكتبه وكنت ما زلت طالبا بالسنة الرابعة وجرى بيننا الحوار التالى : أسجله بالفاظه :

العميد : انت مثل أبنى تماما واتمنى لك الخير وعندى رسالة لك من مولانا الملك !

بلال : أشكرك وما فحوى هذه الرسالة ؟

العميد : انه يعرض عليك وظيفة رفيعة بالسراى لقاء بيان قصير منك فى الصحف .

بلال : وما هو يا سيدى العميد ؟

العميد : ان تقر بأن أعضاء فرق الشباب جنود الملك المخلصين يدينون له بالولاء والاخلاص وبهذا لا يطالب بحلها !

بلال : يا سيدى العميد أنا طالب عندك وكيف يشغل طالب وظيفة عند الملك ؟ .. ثم كيف يقبل منى أن أعبر عن ضمير هؤلاء الأعضاء وهم ألوف من المواطنين وكلهم وطنيون وذوو وعى ويقدرّون صالح الوطن ويقدرّون جيدا موضع ثقتهم ولوائهم . ولا حقوق لى عليهم غير تنشئتهم وتدريبهم وتوعيتهم بقضايا بلادهم ولهم ارادتهم المستقلة التى هى فوق كل أرهاق أو ضغط ..

وكيف وهناك صراع دستورى بين رئيس الوفد المدافع عن حقوق الشعب وبين الملك الذى يجترى على كل حق للشعب .. كيف والازمة قائمة على رأى ومسمع من العالم بين الوفد والملك يمكننى أن أصدر مثل هذا عن الشباب الوفدى ؟

أو ليس هذا طعنة من الخلف فى ظهر الوفد ورئيسه .. ؟

وكيف ينظر الينا الوطنيون ؟ وهل ترضى عن ابنك لو كان فى موقفى ويصدر منه هذا التصرف .. انى واثق ان ضميرك لا يرضى ولا يقبل ان يكون

الشباب العوبة سياسية على حساب ارادة الشعب وحقوق الوطن .. ولقد نعت الملك فرق الشباب بأبشع الصفات هو واحزاب السراى .. ولم يتركوا نقيصة لم يلصقوها بنا واتهموهم بالتشرد والجهل وان أكثرهم من العمال .. كأنما لم يكن العمال من أبناء مصر .. أو حتى من بنى البشر .. !

العميد : يابنى لا يكلفك الأمر سوى بضعة سطور وأخشى عليك مغبة الامتناع .

بلال : يا سيدى العميد انى مقدر عطفك وعاطفتك وأقرأ فى عباراتك ان رجال القصر أثقلوا عليك وانت وطنى ونعرف وطنيتك وأؤكد انك مستريح فى داخلك لما اجيبك به وأكرر اعتذارى وأنا واثق انك سوف تنقله وانت مرتاح الضمير .. أما ما يلحق بى فليس باجديد على وأفوض أمري دائما لله صاحب الأمر ؟

وانتهى هذا اللقاء وكان شهوده الدكتور أحمد شفيق باشا والدكتور مصطفى فهمى وكيل الكلية « والد الدكتور رشوان فهمى » والأستاذ محمد السحرتى مسجل الكلية ..

وانصرفت الى حال سبيلى ..

وأذكر هذا اللقاء لعل فيه الرد القاطع على لقاء المنتزة .. وهو ان الحملة على تنظيمات الشباب باسم الدستور كانت شعارا للصراع بين الملك والوفد : الأول يطلب الاستيلاء على المزيد من حقوق الشعب ، والثانى يتصدى له ويدافع عن حقوق الشعب .

ولو ان هذه التشكيلات انفضت عن الوفد وحرقت البخور لصاحب القصر لألقيت عليها الورود والرياحين ولقال عن أفرادها حواريو الملك انهم من الملائكة المنزلين وانهم خيرة المواطنين ..

ثم أسأل مرة أخرى : متى كان الملك دستوريا حريصا على أحكام الدستور ؟! عن هذا السؤال يجيب المؤرخون .

موقف الانجليز : أما موقف الانجليز من هذه الفرق فكان قلقل لا حد له وغضباً وريبة وتجسسا وتحسسا ومتابعة لكل حركة وقياسا لكل كلمة ؟

وهذا ما عبرت عنه صحفهم كما اسلفت .. وكنت كلما زرت احد معسكرات الشباب وتلفت خلفى وجدت المحمكدار رسل أو وكيله فيتز باتريك ورائى فى

نفس المعسكر ؟ وفى كل استعراض لأى طابور أتلفت بجانبى فأجد أحدهما أو كليهما أو زمرة من رجالهما .. يراقبون ويسألون ويكتبون ..

لقاء بالنادى السعدى :

وفى أول العهد بالفرق وبتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٦ وعقب استعراض لبعض الطواير أمام بيت الأمة والنادى السعدى زارنى بالنادى مستر كين بويد مدير الادارة الادارية بالداخلية وبصحبتة زائران قدم لى أحدهما على أنه موفد من وزارة الخارجية البريطانية والثانى من السكرتارية الشرقية للسفارة البريطانية .. ودار الحديث بالعبارات الآتية :

مستر كين بويد : لقد حضر مستر ... ليتعرف على الحركة الجديدة للشباب فى مصر ..

بلال : كما ترون .. حركة لتربية الشباب تربية وطنية ورياضية .

كين بويد : هل هناك أهداف بعيدة وراء هذا التنظيم ؟

بلال : أهدافنا أعداد الجيل الصالح الذى يحمل الأمانة ويعرف حقوق بلاده .. جيل صحيح الجسم والخلق والوعى الوطنى ..

كين بويد : ولكن هناك لجانا سياسية بعيدة عن التنظيم العسكرى فلماذا هذا التطور الجديد ؟

بلال : ان التدريب العسكرى يخلق من الشباب مواطنين صالحين ويشغل ذهنهم بما يصلح به وطنهم ويساعدون به مواطنيهم . ويعلمهم النظام والطاعة والخلق .

كين بويد : هل ترون ان يكون ذلك تقليدا لفرق الفاشيست فى ايطاليا أو النازى فى ألمانيا ..

بلال : بالطبع لا لاننا لا نؤمن بالدكتاتورية ونحسن نحترم الدستور والديموقراطية هدف من أهداف الوفد يسعى الى تأكيده وتأمينه تماما كما يسعى لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان :

كين : هل اقمتم أى اتصال بمنظمات أو هيئات خارجية .

بلال : لا واسنا فى حاجة الى ذلك .

كين بويد : مادام النحاس يتزعم أغلبية هذا الشعب ويحترم الدستور فلماذا يرضى بقيام تشكيلات عسكرية ؟

بلال : النحاس لا يكره ان يرى الشباب مكتمل المخلق والوعى والسروح الرياضية ويسعده قيام جيل صالح يعرف حق الوطن والمواطنين .

ورغم ذلك فكانت تعليمات البوليس التصدى لتحركات هذه الفرق ومراقبته لكل حركة لها - كما كانت المراقبة على المراسلات الواردة من الخارج والصادرة الى الخارج والمتعلقة بقيادة الفرق مستمرة ودقيقة وتمر على القسم الأوربي بالداخلية . . وكما ذكرت كانت جميعها لا تتعدى دعوة لمؤتمر أو قصاصة من صحيفة .

الأحزاب :

لم يدخر فرد أو هيئة من مؤيدى الملك أى جهد فى الحملة على هذه الفرق وفكرتها . . وبكل الوسائل ، وعشرات المرات ضبظت قيادة هذه الفرق أفرادا مدموسين عليها من غير أعضاء جاءوا لاصطناع شجار أو القيام ببعض الأعمال التى تسيء اليها وكان هؤلاء الأفراد يتصلون فورا بقياداتهم بما هو مطلوب منهم بالصحف المعادية للوفد وكم من مخالفة أو شجار يقع بعيدا عن معسكرات تلك الفرق وتنسبه تلك الصحف اليها وهكذا . . كان أعوان الملك يحرقون البخور بين يديه بتشويه صورة هذه الفرق . . وهو نفسه لم يكن بحاجة الى المزيد من الحقد والكراهية . .

وقد كان مما يضابق هؤلاء ، وغيرهم من قيام فرق القمصان الزرقاء ، ونجاحها فى مهامها انها اصطبغت بالصيغة الوفدية ، وانه عندما نشبت الازمة الدستورية بين الملك والوفد ، وقفت تلك الفرق الى جانب الوفد ، ولم تقف الى جانب الملك كما انه فى مقدمة الأسباب التى جعلت الكثيرين يتضايقون من وجود تلك الفرق انها ضمت الى جانب الطلاب ، العمال ، وغير المثقفين ، وكم كنت أتمنى شخصا لو امتد الأجل ببعض الشخصيات التى أسهمت فى هذا العمل ، وخدمت البلد من خلال انتسابها الى فرق القمصان الزرقاء لعلها تتولى الدفاع عن فرق القمصان الزرقاء وفى مقدمة تلك انشخصيات التى رحلت كان جمال عبد الناصر ومحمود يونس ، ود . حامد محمود ، وممدوح رياض ، ومحمد شعراوى نجل على شعراوى ومن بين من انضموا الى القمصان الزرقاء ، فى بداية شبابهم ، الأساتذة ألبرت برسوم وعبد المنعم الصاوى وعدلى الصيرفى والدكتور محمـد .

قناوى والاستاذ محمد رجب والدكتور حسن الجندى والمستشارون محمد حسين
وسيد عبد العال وموسى فرهود ومحمد رأفت عبد الرحيم ، وراغب الهوارى
- محكمة النقض والابرار - ومن النواب السابقين والشيوخ السابقين حامد الألفى
« بورسعيد » وسليمان عيد « الاسماعيلية » وابراهيم بيومى « الزقازيق »
ود. حلمى الجيار « المنصورة » ومحمد محمود الزيات « طنطا » وعلى الملوانى
« الاسكندرية » ومن أعضاء مجلس الشعب الحاليين : صبرى وهادى وحسن عماد
وعلى سلامة ، وغيرهم وغيرهم .

وبعد تلك الرسالة التى كتبها د. بلال ونشرناها بنصها وفصلها ننشر
رسالة أخرى للدكتور عز الدين عبد القسار حفيد أحمد عرابى ، فى
الفصل التالى :

الفصل الرابع

اعترافات د. عز الدين عبد القادر حفيد عرابى باشا

وثائق هامة تنشر للمرة الأولى

رحتى تكون الصورة واضحة للغاية نفسح المجال للدكتور المهندس عز الدين عبد القادر حفيد أحمد عرابى باشا يروى أسرار خطيرة تداع لأول مرة عن حركات الشباب فى عامى ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ جاء فيها :

« وما أحسب شابا فى جيلنا شارك فى الحركة الوطنية فى الثلاثينات والى الأربعينات الا وهو «مدين بشىء» ٠٠ للرجل الأسطورة عزيز المصرى أو الفريق عزيز باشا المصرى أو قل عبد العزيز على ابراهيم الخربوطلى ٠٠ وهذا اسمه كاملا .

ولقد تعرفت بعزیز المصرى ٠٠ فى منزل الاستاذ أحمد حسين المحامى رئيس جمعية مصر الفتاة ٠٠ التى تكونت فى ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ من شباب مصر الذين شاركوا فى حركة مشروع القرش وتجمعوا فى جمعية مصر الفتاة تخلصا من الحيرة التى اشتدت بنا بسبب مساوئ الاحتلال البريطانى لمصر ٠٠ وتناحر الاحزاب ٠٠ وضعف السياسة القدامى وعزم الشباب على النضال ٠٠ حتى يتحقق لمصر ما تصبو اليه من حرية واستقلال ورخاء ٠٠

وكننت بحكم اشتراكى فى حركة مشروع القرش من الرعيل الأول الذى انضم الى جمعية مصر الفتاة عند قيامها ٠٠ بايمان وحماس الشباب كما كنت كذلك احد مؤسسى حزب مصر الفتاة عندما تحولت هذه الجمعية الى حزب سياسى فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٦ . وقد عهد الى الحزب بمهمة تكوين اللجان وتنظيمها واعتبارى المسئول عن ذلك كما عهد الى من قبل فى عام ١٩٣٤ .

وكانت حركة مصر الفتاة بحق .. مدرسة وطنية لتعليم السياسة كما تعلمت ذلك في صدر شبابي مثل سائر شباب الجيل في ذلك الوقت .. عن أحمد حسين .. السياسي الشاب الذي تحدى الساسة القداماء .

ولقد كان موضوع مصر الفتاة وظهورها في حياة مصر السياسية موضع دراسة للباحثين .. فتقدم ج . ب . جانكوسكى أحد المؤرخين الأمريكيين بدراسة بعنوان « حزب مصر الفتاة والقومية المصرية في الفترة من ١٩٣٣ الى ١٩٤٥ » نال بها الدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة متشجان بالولايات المتحدة الأمريكية .. عام ١٩٦٧ .

كما قام غيره بمثل هذه الدراسة هنا وهناك .. كذلك ..

وفي مصر مثلاً أعد الاستاذ على محمد حامد شلبي رسالة .. بعنوان « مصر الفتاة ودورها في المجتمع المصري - ١٩٣٣ الى ١٩٤١ » تحت اشراف الاستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم قدمها لنيل درجة الماجستير وحصل عليها عام ١٩٧٥ من جامعة - عين شمس - كلية الآداب قسم التاريخ .. وكما اتمنى لو قدر لهذه الرسالة التاريخية العميقة أن تطبع وتنشر وأن يتوفر لها الحظ للظهور في وقت قريب .. لتتداولها الجماهير ..

وانى اضمرت في نفسى .. ووضعت نصب عيني .. منذ اللحظة الاولى التي فيها تطوعت وانضمت الى حركة مصر الفتاة .. هدفا واحدا .. هو هدم حكم أسرة محمد على لمصر .. وطرد الانجليز منها بقوة السلاح .. وبكل الوسائل .. وبأى شكل من الأشكال ..

يقول الاستاذ على شلبي في رسالته بصفحة ٢٤٠ .

« مقابلة الخديو عباس باشا الثانى » .

« فى تقرير سرى للأمن عن محاولة سفر عز الدين عبد القادر الى العراق ليقيم اتصالات به مع مصر الفتاة .. والتقارير بتاريخ ١٦ ابريل ١٩٣٥ .. وذلك لمقاومة الاستعمار وتهيئة رأى العام للثورة ضده فى كل البلاد الشرقية ، كذلك ، أرسل سير مايلزم لامبسون سفير انجلترا بمصر تقريراً سرياً للغاية برقم ٥٠٢ مؤرخاً ٢٠ مايو ١٩٣٥ الى جون سيمون فى لندن قال فيه :

« وقد استطاع عز الدين عبد القادر ان يحصل على تأشيرة دخول من القنصلية العراقية بالقاهرة وسافر عن طريق فلسطين ولكن يبدو أنه لم يواصل السفر وعاد الى القاهرة .

« المصدر - محفظة رقم ٦ احراز - فى القضية الجنائية رقم ١٤٣ - ١٩٣٨ مصر الجديدة . قضية اعتداء عز الدين عبد القادر على حياة مصطفى باشا النحاس رئيس الحكومة رميا بالرصاص فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٧ » المحفوظة بدار القضاء العالى بالقاهرة .

ويقول الأستاذ على شلبى فى دراسته العميقة فى هذه الرسالة بصفتى
٢٣٩ و ٢٤٠ :

سبق أن ذكرت أن العلاقات بين مصر الفتاة والقصر بعد خروج الإبراشى منه شابها شىء من الفتور ، فبدأت مصر الفتاة تنجيه اتجاهها آخر ربما كان الاتجاه المضاد تماما لاتجاه القصر وسياسته . .

حاولت مصر الفتاة فى تلك الفترة اقامة علاقات بينها وبين الخديو عباس حلمى الثانى فى منفاه ، وقد تولى الوساطة بين الطرفين عبد الحالى باشا مذكور والذى كان قد أعلن انضمامه لجمعية مصر الفتاة من قبل . وفى تلك الفترة حاول مذكور من جانبه أن يمهّد لاقامة تلك العلاقة بل ربما كان هو بطلها ، فقد كان يتردد على الخديو فى جنيف وفى حيفا والقدس بفلسطين اذ كان الخديو يتردد عليهما ، وخلال تلك اللقاءات كان مذكور يحادث الخديو عن الجمعية ومبادئها وأغراضها حتى استطاع أن يحصل على تأييده لها والوعده بمساعدتها فى المستقبل .

كانت مصر الفتاة تتوجس خيفة أن ينتشر خبر ذلك الاتصال بالخديو فقد قصرت العلم به على كل من أحمد حسين وفتحى رضوان ومحمد على علوبة ، ومع هذا فقد تسرب الخبر الى خارج هؤلاء ، فقد وجه مندوب جريدة «روزاليوسف» سؤالاً الى علوبة باشا حول هذا الموضوع بقوله : هل هناك حقيقة مهمة خاصة بمصر الفتاة يقوم بها مذكور باشا فى مقابلته للخديو ؟ ولكن الباشا كذب ذلك الخبر ونفاه نفياً قاطعاً ، وأبلغ أنه استاء جداً لتسرب خبر ذلك الموضوع . وقد علق أحمد حسين آمالاً كباراً على ذلك الاتصال « دار القضاء العالى - تقرير سرى سياسى . بالقضية المذكورة بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٣٥ » فلما عاد مذكور باشا من رحلته هرع أحمد حسين الى لقائه كى يطمئن على موقف الخديو منه ومن الجمعية ، وفى نفس الوقت توجه وفد من الجمعية لتهنئة مذكور باشا بالعودة يضم كلا من فتحى رضوان وأحمد الشيمى ومحمود طاهر العربى وقد أكد لهم مذكور أن الخديو يعرف كل شىء عن الجمعية ووعد بأنه سيساعدها مالياً ويدعم جريدها « وادى النيل » وقد ذكر مذكور فى حديثه لأحمد حسين أن الخديو

لا يهمه مطلقا مسألة عرش فلسطين أو سوريا ولكن هناك مفاوضات بينه وبين الانجليز حول عرش يهيمه كثيرا جدا وأهم من فلسطين وغيرها « نفس القضية بدار القضاء العالى تقرير سرى سياسى بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٥ » .

❁ ولعل فى ذلك القول من جانب مذكور ظلا من الحقيقة فان انجلترا كانت فى شك من أمر الوصية التى أعدها الملك فؤاد بولاية العرش ومن هم الأوصياء ، وهل هم أشخاص ترتاح اليهم انجلترا ، وتأمين جانبهم وخاصة ان الوضع فى المنطقة كان يندثر بالتوتر ، فالنزاع الحبشى الايطالى يهدد انجلترا ووضعها فى مصر ، هذا فضلا عن أن صحة الملك فؤاد كانت متدهورة الى الحد الذى يجعل بريطانيا قلقة على مستقبل الأوضاع فى مصر فلا مانع لدينا من قبول ذلك القول من انها فكرت فى حل تلك المسألة واييجاد البديل فيما اذا تطورت الأوضاع فى مصر على غير ما ترى .

وان مما يؤكد لنا ان هذه العلاقة قامت بين مذكور والجمعية حول الاتصال بالخدو السابق أن عز الدين عبد القادر - عضو مجلس جهاد جمعية مصر الفتاة - كان قد توجه الى فلسطين بدون جواز سفر وكان على اتصال بأحمد حسين الذى كلفه بأن يتصل بمذكور باشا أثناء اقامته فى القدس فتوجه اليه ولكن مذكور طلب أن يلقاه فى حيفا بعد ذلك ، فالتقى به هناك حيث مهد له فرصة لقاء الخديو على يخته الخاص « نعمت الله » وكما يذكر عز الدين نفسه - ان لقاءه بالخديو كان على اعتبار أنه أحد أبناء رجال الحزب الوطنى البارزين والمعروفين لدى الخديو فهو ابن محمد بك توفيق بن عبد القادر « باشا » فهمى وبهذه الصفة استطاع أن يلتقى بالخديو ويشرح له رغبته فى السفر الى الحجاز سيرا على الأقدام فقدم له بعض المساعدات المالية ، وقد حضر اللقاء عبد الله البشرى سكرتير الخديو ، ويؤكد عز الدين أن هذا اللقاء كان بوحى منه شخصيا وليس بتوجيه من مصر الفتاة !!

ولكن يمكن القول أن المقابلة كانت بتعليمات من أحمد حسين فى خطاباته الى عز الدين وهو فى فلسطين .

كانت محاولة مصر الفتاة الاتصال بالخديو تدل دلالة واضحة على انها تعمل على تدعيم جمعيتها بأى شكل من الأشكال ، فسواء هى التى سعت لاقامة تلك العلاقة أو ان مذكور باشا هو الذى جرها اليها لمصلحته الشخصية فمن المؤكد انه كان أحد أنصار الخديو والذين يهمهم أن يروجوا له أن فى مصر ركائز سياسية يمكن أن تساند حكمه اذا تغيرت الأوضاع وفضلت انجلترا اعادته الى

عرشه ، وجمعية كمصر الفتاة التي توصف بالتطرف يمكن استغلالها في هذا الشأن وهو سؤال يفرض نفسه وهو : كيف تسمح جمعية مصر الفتاة لنفسها بإقامة علاقات مع الخديو عباس حلمي وهي تعلم تمام العلم أن مجرد ذكر اسمه في مصر يهز أركان القصر الملكي ؟

حقيقة الأمر أن مصر الفتاة كانت على استعداد لأن تتعاون مع الشيطان كي تصل الى هدفها المبكر في إعادة مصر على يديها « كما تعلن ذلك » فهي لا ترى مانعا من التعاون مع أية قوة داخلية كانت أم خارجية تقربها من هدفها ، ولكن في حقيقة الأمر سواء استفادت مصر الفتاة ماديا عن طريق ذلك الاتصال أو انها لم تستفد فانه بمجرد أن بدأ يظهر في الأفق تولى على ماهر لرياسة الديوان الملكي على نحو ما رأينا فقد أوقفت تلك المحاولات من جانبها للاتصال بالخديو وهي تتوجس خيفة من أن يظهر اللقصر ما بدر منها في هذا الموضوع .

ويعلق أحمد حسين على أخلاق على ماهر باشا بقوله « انه من النوع الذي اذا خاصم فجر » .

ولا أعده الصواب اذا قلت ان أصعب موقف صادفته في حياتي الحافلة بالمغامرات والأخطار والأهوال .. هو اننى وجدت نفسى فى مستهل حياتى السياسية نهبا للتيارات والعواصف التي تنازعتنى وزلزلت كيانى .. وهدمت بنيانى وان كانت والحق يقال خلقتنى خلقا جديدا .

كان لأول لقاء لى مع عزيز المصرى فى منزل الأستاذ أحمد حسين .. هذا الشاب الممتلئ ايمانا بمصر وهجدها .. أثر بعيد في حياتى كلها .. اذ ارتاح الباشا الى ودعائى لزيارته فى منزله وكان يسكن فى أعلى شقة بعمارة فيكتوريا بشارع فؤاد بالزمالك .. وتفضل على بالاستعارة من مكتبته الخاصة الزاخرة بأندر الكتب العلمية النفيسة .. وشجعنى على الاطلاع والقراءة .. كما شجعنى على استمرار التردد عليه كثيرا .. وكانت أول كتب أعارها لى كتابا عن فريدريك الأكبر بالفرنسية وآخر عن بسمارك ..

ومن الغريب .. فى أخلاق عزيز المصرى .. انه كان يحدد لى فى كل زيارة أذهب اليه فى منزله ، موعد الزيارة التالية .. وكثيرا ما كان يحدد لى موعد المقابلة الساعة السابعة صباحا .. كما لو كان يقصد امتحانى وتقدير مبلغ اهتمامى ببقائه فكنت أبذل أقصى جهدى وأنا أسكن فى القلعة بعيدا جدا عن الزمالك كى أطرق عليه بابه قبل الساعة المحددة بخمس دقائق بالضبط فأجده جالسا الى مائدة الطعام ينتظرنى فنتناول طعام الافطار معا الذى تعده عادة

خادمته النوبية الأمانة « زينب » • وكثيرا ما تناولنا الغداء أو العشاء معا •

وكان يحنو له أن يحدثني عن ذكرياته وآرائه على المائدة وبمسحها ، ولا ينسى أن يعيرني ما أطلبه منه من كتب أستمعها من مكتبته • كما كان يستبقيني طويلا ولا يتركني أنصرف حتى ولو حضر اليه كبار ضيوفه • وكثيرا ما تعرفت عنده ببعض ضيوفه • ومنهم على باشا ماهر وعبد الرحمن عزام « والشيخ رشيد رضا » والزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبى والجنرال لحو • كلايتون ملك مصر غير المتزوج وغيرهم • قبل عام ١٩٣٧ وتعرفت عنده بعد ذلك عام ١٩٤٥ بحسن عزت وأنور السادات •

وكانت حصيلة زياراتي لعزيم المصرى سعة اطلاع • وثقافة • وانقلابا تاما فى تصورى للحرية وابعادها ووسائل تحقيقها • فقد كان عزيز باشا المصرى بحق ثورة متفجرة هادرة • تشعل ثورات فى نفوس كل عارفيه • وأهم ما تأثرت به فى تلك الفترة اننى اكتشفت جهلى التام بالقضية التى آمنت بها • وتجردى التام من الخبرة ومن السلاح الواجب توافرها لنصرة هذه القضية •

ولهذا كان لابد لى وقد غمرنى عزيز المصرى بعلمه الغزير وتجاربـه وتوجيهاته طويلا • أن أعرف طريقى • وأن أبحث عن العدة اللازمة لاعزاز ما أؤمن بأنه • حق •

وبدأت من الصفر • طلبت من السلطات منحى جواز سفر لأقوم بجولة فى الوطن العربى • للتعرف عليه • فرفضت السلطات لأن اسماعيل صدقى باشا رئيس الحكومة فى ذلك الوقت وضع أسمى فى القائمة السوداء ضمن الممنوعين من السفر لعضويتى فى جمعية مصر الفتاة المعادية للانجليز • وله • ولما أردت الاستعانة برئيس الكشافة الأهلية وكان أزهرى هو محمد خالد حسنين وكان قادما الى مكتبه لتوه من عند الشيخ الأحمدي الطواهرى شيخ الأزهر يوم سقوطه لمعارضته مطالب شباب الأزهر الذين هيجهم ضده وتظاهروا عليه بقيادة الشاب النابه خطيب الأزهر الثائر أحمد حسن الباقورى • حتى أسقطه يومذاك • طردنى محمد خالد حسنين بتهور وعصبية • فكتب الأستاذ محمد صبيح عن هذه الواقعة فى مجلة مصر الفتاة بعنوان : خالد حسنين يهدد عز الدين عبد القادر بالسجن المؤبد ويحلم بالأحكام العرفية !!

وبعزيمة الشباب واصراره • قمت برحلتى وسافرت سيرا على الأقدام مخترقا كل الحدود العربية المصطنعة • بلا جواز سفر • غير معترف بها ولا بالتجزئة والتقسيم الذى فرضه الاستعمار على بلادنا •

وكان ذلك فى فجر يوم السبت عرة رمضان ١٣٥٤ الموافق ٨ ديسمبر ١٩٣٤ . وبدأت السير من منزل الأستاذ أحمد حسين حيث كان يسكن بجهة المنيرة . مسقط رأسى وحيث كان مولدى هناك عام ١٩١٤ . وفى اليوم الثانى مررت بالتل الكبير ثم عبرت القناة من القنطرة . . . وكم أحزننى حال سيئاء وسيطرة جارفى بك المحافظ الانجليزى وفرض الحكم العسكرى فيها . . . وبؤس واذلال أهالى سيئاء من المصريين الأعراب المسحوقين . . . باهمال حكومة القاهرة لهم ونسيانهم !! فريسة للجوع والفقر والجهل والمرض . . . فكنت أراهم أشباحا شبه عرايا يترنحون . . .

وعبرت الحدود . . . رغم كل العوائق والحراسات ودخلت أرض فلسطين . . . والمراسلات بين أهلى ومنزلى مستمرة وبينى وبين الأستاذ أحمد حسين لا تنقطع والأستاذ محمد صبيح ينشر أخبار رحلتى بين حين وآخر فى عمود أخبار الشباب المخصص له بجريدة كوكب الشرق . . . اليومية بالقاهرة . . . وبالطبع كان ينشر ما يمكن نشره أما عن نشاطى السياسى هذا وهناك فلم يكن للنشر . . . ولم يعلم به أحد الا بعد ضبط مستندات كثيرة وتقارير خصومنا من رجال البوليس السياسى والقسم المخصوص فى حادث النحاس باشا فى نهاية عام ١٩٢٧ . . . هذا وسيئاء باب مصر الشرقى ومساحتها ٨٢ ألف كيلو متر مربع عزلها الانجليز عن مصر وتركوها خرابا . . . وسيطروا عليها حسب مخطط استعمارى خبيث .

وأنه لمن المؤسف حقا . . . أننى علمت فيما بعد أن بعض أعضاء مصر الفتاة البارزين . . . كان يتجسس على الحركة ويبيع أسرارها وأخبارها فى تقارير منتظمة بعضهم يبعثها للسفارة البريطانية . . . وبعضهم للبوليس السياسى « اللواء سليم زكى ورسيل باشا » وبعضهم للقلم المخصوص « اللواء عمر حسن رجل الانجليز والملك » . . .

هكذا ذاع سر مقابلتى للخدو السابق عباس حلمى الثانى على ظهر يخته الخاص « نعمت الله » المسمى على اسم الأميرة أخته . . . والغريب ان هذا الحاكم الذى عرف يوما بعدائه الشديد للانجليز فى مصر كان يرفع العلم البريطانى بصفة مستديمة على يخته ويحيا فى ظله . . . بينما كان قبطان اليخت ضابطا ألمانيا . . .

ولاول مرة أرى علم اسرائيل . . . مرفوعا على صواري المقدمة فى أعلى كل السفن الراسية فى ميناء حيفا . . . فى عهد الانتداب البريطانى على فلسطين العربية . . . باعتبار ما سيكون . . . وانها أرض اسرائيل . . . وكان ذلك المشهد

المحزن في يناير عام ١٩٣٥ .. قبل قيام دولة اسرائيل في فلسطين ..
واغتصابها واستشهادها ..

ولكم أثار ما جرى في فلسطين وما شاهده فيه من غيظ في نفسى ..
وكم أشعل ما فيها من كراهية وعداوة للانجليز .. وصنائعهم .. انها المؤامرة
أراها بوجوبها القبيح ..

وذهبت أصلى المغرب في أقرب مسجد لميناء حيفا بعد انتهاء مقابلتى للخدوي
السابق .. وكان جامع الاستقلال .. لفت اسمه انتباهى .. أى أمل يعنى
هذا الاسم في بلد يحتله الانجليز ويهاجر اليه شذاذ الآفاق من اليهود ، حجرة
غير شرعية .. تهريب منظم على أوسع نطاق بمساعدة الوكالة اليهودية
والصهيونية العالمية والاستعمار البريطانى المسلح ..

ولما سألت ما هى قصة هذا المسجد .. علمت أنه أقيم بتبرعات .. كتبرعات
مشروع القرش في مصر .. شيدته مجاهد سمورى مهاجر الى حيفا .. كان مقاتلا
في جيش سوريا زمن الملك فيصل وحضر معركة ميسلون عام ١٩٢٠ بقيادة
الشهيد البطل يوسف العظم وبعد الهزيمة نزل عند نسيبه الشيخ عز الدين
وأصبح رئيسا لجمعية الشبان المسلمين هناك .. فى حيفا ..

هزنتى القصة .. فىا له من كفاح ويا لها من قصة .. ولم أضيع وقتى
أسرعت الى مركز الشبان المسلمين بارشاد أحد شباب جوالاة صقر قريش
وقابلت المناضل العظيم .. وجدته فى السبعين تقريبا .. استقبلنى بالأحضان
وهو أبيض الوجه نحيف يميل الى القصر .. حاد النظرات كأنه .. نسر جارح
وقصصت عليه قصتى .. وكررت زيارتى له .. وتناولت الغداء فى اليوم التالى
على مائدته .. وتدارسنا الأوضاع العربية ووسائل الخلاص من أخطبوط
الاستعمار والصهيونية وأعوانهما .. واتفقنا ، أن اللجنة تحت ظلال السيوف
.. وان المقاومة المسلحة هى اللغة التى لا يفهم غيرها الأقوياء .. وإذا كان
قاطع الطريق يومئذ .. أبو جلدة .. قد قتل ومات وهو يقاوم السلطات فى جبال
فلسطين .. من أجل عرض زائل .. لقمة العيش .. فكم يكون أعظم وأعظم أن
نموت ونحن شباب محمد فى سبيل الله والوطن والحرية .. وأن نختم حياتنا
بالاستشهاد ..

ولقد قدمت للشيوخ الجليل قسما من المال الذى منحنى إياه بالأمس
الخدوي .. عارضا عليه شراء بعض قطع السلاح للعمل فورا ضد أعدائنا ..
فأبى .. واستمهلنى حتى يتحكن من تجنيده بعض خيار المتطوعين المخلصين

وتسليمهم بمعرفته ٠٠ وهكذا انصرفت في طريقى الى الحج سيرا على الأقدام ٠٠
على أمل أن أعود والتقى به لنبدأ الجهاد المسلح في جبال نابلس ٠٠ بمجرد أن
يصلنى منه استدعاء في القاهرة ٠٠ ودخلت الحجاز عن طريق الأردن ومعان
وينبع والمدينة المنورة ٠٠

وكان يوم عرفه حينذاك يوافق يوم الجمعة ٩ من ذى الحجة ١٣٥٤ - ١٥
مارس ١٩٣٥ - وهو للغربة يوافق عيد ميلادى « ١٥ مارس ١٩١٤ » وبلوغى
سن الواحد والعشرين ٠٠ جعله الله حجا مبرورا وذنباً مغفورا خاصة وأنه كان
يوم جمعة ٠٠ أسعد الأيام عند الله ٠

ومن غرائب الصدف أيضا ٠٠ أن الشيخ المجاهد اسمه الكامل هو عز
الدين عبد القادر القسام ٠

ولله در شاعرة العراق دكتورة عاتكة الحزرجى ٠٠ حيث تقول :

قدر ٠٠ كان اننا نتلاقى

واتفاق جرى بغير اتفاق

عدت الى مصر ٠٠ بعد أن أديت فريضة الحج ٠٠ وبعد أن مررت بمواطن
تاريخية هزت وجدانى وأحيت موات ذكرياتى ٠٠ التل الكبير وسيناء وفلسطين
والأردن التى لعب تشرشل ولورنس دورا في خلقها وتمزيقها من الشام «سوريا»
العربية ٠٠ كما زرت الحجاز والأماكن المقدسة بكل ما فيها من بهاء وعظمة وجلال
وقد ضمته الدولة العربية السعودية الحديثة الى مملكتها ٠٠ قبل ظهور البترول
فيها الذى تدفق عام ١٩٣٧ بكميات تجارية ٠٠ أى بعد عامين من حجبى هناك ٠٠

ولورنس هو توماس ادوارد لورنس ولد في مدينة تريمادوك بمقاطعة
ويلز في ١٦/٨/١٨٨٨ وأبوه توماس شابمان وأمه فلورنس مسهام كانت خادمة
في المنازل والفنادق ٠٠ وكان لورنس أحد الرجال الذين أوفدتهم المخابرات
البريطانية الى الشرق ولعب دورا خطيرا في خداع العرب واستغلالهم وتمزيق
بلادهم وكان كما علمت صديقا حميما لزعيم عربى من أصل شركسى من قبيلة
قوقازية اسمها شاه بلو ٠٠ هو عزيز المصرى الذى تفاهم مع الانجليز في مصر
بصفته رئيسا لجمعية « العهد » العربية وقائدا لجناحها العسكرى وأوفده عميد
المخابرات البريطانية في مصر الجنرال كلايتون الى الحجاز فساfer مع صديقه
الانجليزى لورنس على ظهر باخرة واحدة عام ١٩١٦ واستقبل عزيز المصرى
طابور شرف عسكرى في ميناء جدة لتحيته رسميا باعتباره قائد جيش الثورة
العربية التى دبرها الانجليز مع الشريف حسين ضد الأتراك العثمانيين ٠٠

وكان الحاج عبد الله فيلبى - وهو الانجليزى الاستعماري العتيق هارى سانت جون فيلبى - الذى قضى أربعين عاما حتى مات عام ١٩٦٠ فى مستشفى الجامعة الأمريكية ببيروت بعد أن حقق البريطانيا سياستها فى شبه الجزيرة العربية - معروفا بجاسوسيته وخدمته للمخابرات الانجليزية طوال عمره ٥٥ ونجح فى التخلص من الشريف حسين ٥٥ ولحق وعود الانجليز له وللعرب فى الحرب العالمية الأولى ٥٥ وهو واحد من رجال المخابرات الانجليزية العتاة الذين ابتلى بهم الشرق وخدموا العرب وحاربوهم هم وأعوانهم حتى أوردوهم موارد التهلكة والخوف والعبودية ٥٥ ومنهم ٥٥ لورنس ٥٥ وجون باجوت جلوب « باشا » ومكماهون ٥٥ وكر كيرايد ٥٥ وكوكس وغيرهم ٥٥ وكان من أنجح عمد الاستعمار فى البلاد العربية فى تحقيق أهدافه وهو يصرح « بأن خطط السياسة البريطانية مؤسوسة على تجاهل العرب ومصالحهم » ٥٥ منذ وضعت بريطانيا خطط سياستها فى بلادنا ٥٥

تأثر عزيز المصرى بالضابط الجاسوس البريطانى هارى سانت جون فيلبى وآمن مثله بأن الأفضل أن يتمكن السعوديون من حكم العجار وضمه الى مملكتهم .

وكما علمت من جعفر العسكرى أن الشريه حسين أحس بتغير دخيلة نفس عزيز المصرى تجاهه وتجاه حكمه . فأحس بمرارة وخيبة أمل فى عزيز المصرى فاستبدل به فى قيادة جيش الثورة العربية فى الحجاز ٥٥ الجيش الهاشمى ٥٥ القائل الكبير جعفر باشا العسكرى ولم يفد عزيز المصرى ٥٥ الانجليز ٥٥ فعاد الى مصر ٥٥ رغم أنهم أرادوا له أن يساعدهم على تنفيذ خططها للقضاء على دولة الرجل المريض فى تركيا ٥٥ والاستيلاء على تركته لقمة سائغة ٥٥ وتمزيق الأمة العربية والسيطرة على الوطن العربى واستعباده لصالح الاستعمار ٥٥

وحصلت على جواز سفر ٥٥ بعد عودتى الى مصر ٥٥ وتغيير حكومة صدقى باشا ٥٥ ضمننى فيه المرشد الشهيد حسن البنا دون سابق معرفة بى ، وذلك فى مكتب محاماة أحمد حسين لهذا بقيت طوال عمرى عارفا بجميله ٥٥ تقديرا لنبله كما ضمننى شهيد مصر الفتاة كمال الدين صلاح ٥٥ رحمهما الله تعالى .

حصلت على جواز السفر ٥٥ عملا بنصيحة « الخديو عباس باشا حلمى الثانى » لى خلال زيارتى له فى يخته بحيفا فى رحلتى الأولى الى فلسطين والحجاز عن طريق اماره شرقى الأردن حيث قال بالفرنسية :

« انها حماقة .. السفر بلا جواز سفر » ..

وعدت الى فلسطين .. حيث وقفت في القدس في نفس المكان الذي وقف فيه عام ١٩١٨ اللورد اللنبي الانجليزى بعد دخوله فلسطين وطرد الأتراك عنها وقال : « اليوم .. انتهت الحروب الصليبية » .

وقفت وروحي كلها ترتجف غضبا .. أن يقحم كل عدو استعماري وفي أرض السلام .. اسم السيد المسيح له المجد .. لتغطية عدوانه الدموي على الأمة العربية .. ووطننا العربي لسلب خيراتنا .. وسفك دمائنا واحتلال بلادنا واغتصاب أرضنا ..

عدت الى فلسطين .. وفي أعماقي رغبة ملتهبة .. في السفر الى دمشق لزيارة .. قبر صلاح الدين .. استلهم من وقفتي عنده الرد الذي لا يرده غيره على .. بجاجة واجرام المستعمرين المعتدين على مدى العصور .. والأزمان ..

عدت لأقابل الشيخ القسام .. لاستعجله لحمل السلاح .. والمقاومة المسلحة .. ونشرها بين الجماهير .. ضد الاستعمار « الانجلوصهيوني » في فلسطين والوطن العربي ..

وقابلت الشيخ المجاهد عز الدين القسام في حيفا من جديد .. فذهل لهذه الزيارة المفاجئة .. وتأكد من اننى جاد ومصمم على حمل السلاح ضد الانجليز والسياسة الانجليزية التي لا تريد حلا عربيا للقضية الفلسطينية ولما علم اننى مررت بامارة شرقى الأردن واننى لم أحاول أن أتصل بأحد فيها .. سره ذلك ..

وتباحثنا طويلا حول اشعال الثورة العربية .. وعن مصر الفتاة ودورها الثورى .. فقال ان الثورة اذا قامت فانها ثورتنا نحن العرب ونحن وحدنا الذين نملك الحق في بناء بلدنا .. وحماية أمتنا وتقرير مصيرنا وحياتنا ومستقبلنا دون قيود .. وعلينا أن نزهق أنفاس أعدائنا من استعمار ورجعية وعملاء خونة .. بقوة وبأى ثمن ..

وجددنا العهد بيننا على السير الى الأمام في طريق النضال الثورى بعزيمة من أجل وطننا العربى .. وأمتنا العربية .. وتغيير الأوضاع من أقصى وطننا الكبير الى أقصاه ..

ولم يكن الشبيخ قد استكمل استعدادده لبدء الحركة المسلحة بعد وتواعدهنا على أن أنتظر إشارة منه .. لأعود مرة أخرى لفلسطين ..

وذهبت الى القدس .. والى معظم مدن فلسطين .. وزرت تل أبيب .. وفى القدس زرت الدكتور حسين الخالدي .. رئيس بلدية المدينة العريقة فى قصره بالقدس الجديدة .. وكان زعيما من زعماء العرب .. وحدثني عن زعيم جليل عربى آخر هو موسى باشا الحسينى .. وفى تل أبيب سرت فى تجوالى بالمدينة العربية التى سكنها اليهود مع لفيف من شباب المدينة العرب وكنا فى أهم شوارعها .. شارع النبي .. فقلت لهم : اليوم ضبط أحد رجال الشرطة العرب فى الميناء كيس أسمنت مستوردا الى اليهود سقط أثناء تفريغ شحنة الأسمنت من السفينة على رصيف ميناء حيفا فوجد داخله مدفعا رشاشا واتضح أن الشحنة كلها تخفى سلاحا دهربا لليهود .. فماذا أنتم فاعلون يا عرب ؟

فاندفع شباب منهم وأجابنى بحماسة بصوت مرتفع .. أنظر .. أترى هذا الشارع المزدهم باليهود وحوانيتهم .. لو اننى الآن التفت خلفى وصرخت قائلا : يا ولد .. لرأيتهم جميعا يهربون ويفرون فزعا مذعورين كالفئران .. ولأغلقوا حوانيتهم من شدة الخوف والجزع .. ولا تنسى أننا مليون ونصف مليون عربى وهم مائة ألف الا قليلا !

ولشد ما حزنت من رده .. ومن حماقة هذا التفكير بهذه العقلية !! كان هذا فى ابريل عام ١٩٣٥ .. ودارت الأيام ..

وكما ركبت القطار من القاهرة الى يافا فى رحلتى هذه الثانية .. ومعى جواز السفر ركبت الاتوبيس فى تنقلاتى بفلسطين هذه المرة وسافرت به الى سوريا وكانت تحت الانتداب الفرنسى .. وكنت قد حصلت فى القاهرة على تأشيرة دخول للعراق وبذلك تمكنت من الحصول على تأشيرتى دخول فلسطين وسوريا للمرور بهما صالحة لمدة ٤٨ ساعة فقط .. وعندنا وصلت الى جسر بنات يعقوب حيث نقاط الحدود بين فلسطين وسوريا اكتشف رجل شرطة الأمن الانجليزى أننى مكثت تسعة أيام زيادة فى فلسطين مخالفا بذلك التأشيرة الممنوحة لى من قنصلية بريطانيا فى القاهرة فقال لى بغطرسية : ادفع قيمة الفرق نقدا وقدره جنيه واحد قلت ببرود .. لا .. لا أدفع قال : اذن .. تستطيع أن تعود لمصر عن أى طريق الا فلسطين فانك لن تدخلها عند العودة ثانية .. أبدا قلت متحديا : أعتقد ذلك حقا !

وأسفت فى أعماق نفسى ولتها على أننى قيدت أسفارى بالقانون الذى فصل بلادنا .. وسمعت نصيحة الحديو .. وأنا مطمئن اننى رغم صلف هذا

الشرطي البريطاني أستطيع التسلل الى أي بلد عربي وقتما أشاء وحيشما أريد
بلا حاجة الى جواز سفر ..

ووصلت دمشق .. وصليت بالجامع الأموي وشاهدت بصحنه مقام الامام
الحسين رضى الله عنه .. وزرت قبر صلاح الدين العظيم .. وهمس الحارس في
أذنى بكلمة الجنرال غورو لما وقف على قبر صلاح الدين بعد انتصار فرنسا على
مقاومة العرب في سوريا في موقعة ميسلون عام ١٩٢٠ حيث قال : ها نحن قد
عدنا .. يا صلاح الدين ..

نفس روح الاستعمار .. المتشجح زورا بالعقيدة الصليبية .. في القدس ..
وفي دمشق .. وفي كل مكان احتله المستعمرون المعتدون في امبراطورية الرجل
المريض التركي الممزقة المنهوبة ..

ولكم أن تتصوروا ما يفعلهُ رد فعل هذه المواقف العدوانية وهذه العبارات
الاستعمارية في نفس شاب عربي ناثر ..

وفي دمشق زرت واستمعت الى محاضرات الشيخ الجليل شمس الدين
والد الشيخ تاج الدين رئيس الوزراء .. وكان يناهز المائة سنة من عمره وهو
متمالك لكامل قواه البدنية .. وقد رحب بي في مجلسه وفي داره .. وفيها
تعرفت بالعالم الجليل الشيخ الحافظ يحيى زميته مدير دار الحديث والشيخ عبد
الحكم المنير امام الجامع الأموي فيما بعد ..

ولم أكن أنرى السفر الى بغداد .. الا أن أنطون سعادة زعيم الحزب القومي
السوري .. الذي قابلته هناك .. وكانت لي معه لقاءات ومباحثات .. نصحني
بمحاولة السفر الى العراق .. ولقد وعدني بزيارة جمعية مصر الفتاة .. وأوفى
بوعده اذ رارها فعلا عدة مرات .. وقابل أقطابها في القاهرة .. بعد ذلك ..

وكان أنطون سعادة .. بركان وطنية ناثرا حقا .. ميالا للعنف .. كما
اننى قابلت الصحفي الكبير الأستاذ أكرم زعيتر ووجدته يشكو من الشكوى من
مصر الفتاة .. وبخاصة من الأستاذ فتحي رضوان لأنه لم يبادل مجلة الصرخة
بجريدته التي كان يبعثها بالبريد الجوي بانتظام دون أن يتلقى ردا من صديقه
فتحى حسب ، ووعده فاعتذرت له نيابة عنه وعن الجمعية ..

وعلمت من بعض الصحفيين بوجود الجنرال نوري باشا السعيد في
دمشق .. وبعد البحث والاستقصاء علمت بتواجده في فندق أوريان « الشرق »

بالاس ٠٠ فتقدمت اليه وعرفته بنفسى وأبدت له سعادتى بمعرفته ومقابلته
٠٠ مثلما أسعدنى تعارفى ومقابلتى « للخدو عباس باشا » من قبل ٠٠ وبهذا
كسبت الجولة الأولى وفتح لى قلبه بعد أن تبادلنا الحديث ٠٠ وكررت مقابلتى
له بعد ذلك ودعانى فى آخر لقاء معه لمرافقته فى سفره بالسيارة الى العراق
وقبلت الدعوة فوراً بدون تردد ٠٠ وسافرت معه ونزلت فى قصره وهو القصر
الفخيم القائم بجهة الوزيرية والذى أهدها فيما بعد للحكومة المصرية فاتخذته
مقراً للسفارة المصرية فى بغداد ٠٠

ومن نورى باشا سمعت كلاماً كثيراً وعجيباً ٠٠ قال لى :

« ان الحكومة العراقية التى أقامها بنجاح فى بلاد الرافدين ، ٠٠ تدفع منذ
قيامها فى عام ١٩٢٠ أناوة مالية مجزية ٠٠ سنوياً ٠٠ للقبائل ثمناً لسكوتهم
وعدم إثارة الفلاقل والاضطرابات وغزو بعضهم بعضاً ٠ حتى تستطيع حكومة
بغداد تسيير سياسة البلاد والنهوض بها ٠٠ وهى الحكومة الوحيدة فى العالم
التي تدفع « فردة » لقبائلها ٠٠ مرغمة ٠

ويبدو انه كان يستمد بالتالى قوته من العشائر فى العراق ٠٠ ومن الانجليز
وذلك لأنه حكى لى عن وضع العراق بعد وصوله ولملك فيصل الأول الى الحكم
فيه ٠٠ انه مهدد بالشيوعية من ناحية ٠٠ وأن للعراق حساسية من هذه
الناحية أكثر من شعور مصر أو أى بلد عربى آخر بهذا الخطر لقرب العراق من
الاتحاد السوفيتى ٠٠ ومن ناحية أخرى فان للعراق علاقات خارجية ترتبط
بصلة مثينة بالانجلترا لأنه كان لانجلترا « الفضل » فى اقامة الحكومة الملكية
الهاشمية فى العراق » ٠

وتعرفت فى قصر نورى باشا بالقائد الكبير جعفر باشا العسكرى وهو
شقيق السيدة حميدة هانم حرم نورى باشا السعيد ٠٠

وكانت تجربة ٠٠ فيها صدمتني حياة الواقع المر ٠٠ صدمة عنيفة مؤلمة ٠٠
وتحاملت على نفسى ٠٠ منتهزا فرصة وجودى فى العراق ٠٠ وقمت بزيارة
العتبات المقدسة ٠٠ فى الكوفة ٠٠ والنجف الأشرف حيث مقام الشهيد الامام
على بن أبى طالب ٠٠ وكربلاء حيث مقام الشهيد الامام الحسين رضى الله عنهما
وحيث وجدت انهما وهما طلاب حق ولم يطلبا الدنيا أبداً حتى سمى الامام على
بأبى تراب ٠٠ قد بنيت جدران مسجديهما وقيابهما ومآذنيهما بالذهب الخالص ..
بينما رأيت فى دمشق أرضاً خربة وسط المدافن القديمة يحرسها جنودى
سنگالى مدجج بالسلاح ليمنع تبرز وتبول الناس هناك حيث كانت مقابر معاوية

وَمَلُوكِ بَنِي أُمَيَّةَ الَّذِينَ تَلَبَّوْا الدُّنْيَا فَلَا تَالُوا دُنْيَا وَلَا أَصَابُوا الْآخِرَةَ ۝ وَكَانُوا
عِبْرَةً لِمَن يَظُنُّ أَنَّكَ أَمْرٌ مِّنَ الْغَيْبِ ۝

وعدت بعد ذلك الى مصر ٠٠ بعد أن طردتني السلطات الحاكمة الفرنسية
من دمشق ٠٠ عن طريق لبنان ٠٠ وقد اهتزت صور ٠٠ وقيم ٠٠ كانت مقدسية
وثابتة في نفسى ٠٠ حتى ذلك الحين ٠

وفي دمشق ٠٠ شاهدت عند وصولي اليها في عودتي من بغداد ٠٠
الاحتفالات الشعبية التي زينت المدينة بمناسبة عودة وفد التجار السوريين من
الحجاز ٠٠ الذين افتتحوا طريق السيارات البرى من سوريا الى الأراضى المقدسة
بالسعودية تخلصا من أثر نسف خط سكة حديد الحجاز خلال الحرب العظمى
الأولى بواسطة الجاسوس البريطانى ٠٠ لورنس ٠٠ الذى سافر على سفينة واحدة
برفقة رجل المخابرات الحطير الضابط الانجليزى فى مصر رونالد ستورز ٠٠
مع عزيز المصرى لمحاربة تركيا ٠٠

أعود فأقول ٠٠ عدت الى مصر من رحلتى الثانية هذه ٠٠ وقد صممت
على أن أستغنى عن الباسبور حتى لا أتقيد به فى تنقلاتى وأسفارى ٠٠ وأيقنت
أن نصيحة الحديو عباس لى لا تتفق مع خطتى ٠٠ فضربت بنصيحتته عرض
الحائط ٠٠ كما صممت أن أخفى كل أسرارى وهقابلاتى واتصالاتى التى تمت
فى هذه الرحلة عن أقرب الناس الى ٠٠

وما كدت أتلقى استدعاء المجاهد الشيخ عز الدين القسام حتى أسرع الى
فلسطين فى أواخر عام ١٩٣٥ وساعدنى الأستاذ محمد صبيح على تخطى الحدود
بكتاب كان أرسله الى صديقه الأستاذ الدكتور عبد الهادى أبو ريده الذى أوصى
بى السيد والده المعلم الجليل الشيخ ابراهيم أبو ريده أستاذ جيلين من أبناء
العريش تلقوا العلم على يديه وفى مدرسته وقتذاك وكما فعل صنيعة معى فى
الرحلة الأولى ٠٠ كذلك فعل معى فى هذه الرحلة الأخيرة فعبرت الحدود عند
رفح مع قافلة أحد تجار العريش الطيبين المعروفين وهو صالح البيك وأسرته
بتوصية ورعاية الأستاذ الشيخ أبو ريده ٠٠ ودخلت فلسطين مرة أخرى هارثا
من الشرطى الانجليزى وحكومته ٠٠ الذى قال لى واهما : تستطيع أن تعود الى
مصر عن أى طريق الا فلسطين فانك لن تدخلها عند العودة ثانية ٠٠ أبدا ٠٠

قلت يومها متحمدا ٠٠ أعتقد ذلك حقا ١٩

ودخلتها ٠٠ مرة أخرى بلا جواز سفر ٠٠ فلم يعد ممكناً أن أخدع نفسي
٠٠ وقد أيقنت بأننى مقبل على المهمة التى تصبو إليها نفسى للقيام بها حتى
أتدرب على القتال ٠٠ وحمل واستعمال السلاح ٠٠

وقابلت الشيخ القسام بالأحضان ٠٠ وكان قد اصطدم فعلاً هو وبعض
رجال الإثنى عشر أكثر من مرة بالسلاح مع دوريات شرطة ٠٠ وهى عادة تتكون
من رئيس انجليزى للدورية ٠٠ وصف ضباط يهود وجنود عرب ٠٠

وسقط فى كل مرة قتلى وجرحى من دوريات العدو ٠٠ وكان المجاهدون
يصبون نيرانهم على الانجليز واليهود فقط ٠٠ وكان بعض هؤلاء المجاهدين قد
حصلوا على ثمن سلاحهم من بيع حلى زوجاتهم ٠٠ وكان جميعهم من الفلسطينيين
الا مصرياً واحداً كان مقيماً بصفة دائمة فى فلسطين .

واشتركت مع المجاهدين فى طلعاتهم الجبلية الليلية واصطدمنا بأحدى
الدوريات وتبادلنا معها النار ٠٠

وكانت معى بندقية لى أنفيلد قديمة لكنها صالحة للاستعمال وفى الحظ
المواجهة الأولى أحسست بهزة الخوف ورعشته حتى أننى فكرت فى الهرب فى
جنح الليل لولا اننى خجلت حقاً من نفسى ٠٠ ومع الفزع الشديد ٠٠ والعرق
المتصيب وجفاف حلقى من العطش الشديد أطلقت النار لأول مرة ٠٠ وهنا ،
بدأت أنسى حالى وأنهمك بقوة فى إطلاق النار على العدو ٠٠ وذهب عن الروع
٠٠ ولم أفكر بعدها أو أخاف أبداً وبعد واقعتين اثنتين اشتركت فيهما لم يعد
فى استطاعتنا العودة من الجبال الى منازلنا فى حيفا ٠٠ فقد ثارت السلطات
لتعدد الحوادث وتكرارها ٠٠ ووضعت خطة لسيقتنا والقضاء علينا وانى أشهد
شهادة للتاريخ أننى رأيت بنفسى بطولة الفلسطينيين فى قتالهم السلاح للانجليز
ولليهود ٠٠ فما يماثل شجاعتهم وبطولتهم ٠٠ شجاعة أو بطولة أحد ٠٠ انهم
رجال مثل فرسان صدر الاسلام ٠٠ يحبون الموت كما يحب عدوهم الحياة .

وذهب بنا الزعيم القسام الى نابلس ٠٠ ومنها الى جبال جنين حيث
اصطدمنا عدة مرات بقوات بريطانية مسلحة من الجيش ٠٠ أسقطنا منهم قتلى
وجرحى ٠٠ أخفى المسئولون عددهم فى بياناتهم بالصحف ٠٠ ثم حوصرونا فى
آخر مرة بقوات كثيفة مسلحة تسليحاً جيداً وبدأت انها مصممة على أبادتنا
وذبحنا جميعاً وكان ذلك فى يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٣٥ حيث استشهد الزعيم
المجاهد القسام برصاص الانجليز ومعه جميع رجالنا ٠٠ ولم يسلم من القتل
أو الأسر الا اثنان فقط هما الشيخ فرحان السعدى « ٧٠ سنة » وأنا ٠٠

هربنا وتسللنا من الموقع على وجوهنا كل منا فى طريقه ٠٠ وكنت أجهل المنطقة فابتعدت بأقصى ما أستطيع عن المكان مخترقا الطرق والجبال حتى ضبطني بالصدفة صاحب سيارة خاصة انضح لى وقد التقطنى بعد أن رأنى أعبر طريقا مطروقا بالأسفلت وأختفى وراء صخرة وسط الأعشاب العالية انضح لى أنه ضابط شرطة عربى عظيم ٠٠ فلما تأكد اننى مصرى واعترفت له بصراحة بأننى قاتلت مع المجاهدين واننى هارب من العدو ٠٠ وصلنى بسيارته الى نابلس ثم الى يافا ومن هناك عدت ومعى مسدسان ٠٠ بعد أن دفنت بندقيتى أثناء انسحابى ٠٠

ونشرت الصحف اليهودية بشماتة مصرع الشيخ القسام وهاجمت جمعية الشبان المسلمين وعرب فلسطين وسبتهم ولما تأكد عرب فلسطين من أن الشهيد زعيم المقاومة المسلحة هو الشيخ القسام هبت الصحافة العربية ترد بقوة الصاع صاعين للصهاينة وتعصب كل قوم لقوميتهم ٠٠ وهب شباب فلسطين الأبطال بالنسج على منوالنا وتكوين كتائب المقاومة المسلحة ومهاجمة الانجليز والصهاينة فى كل مكان ٠٠ واشتعلت فلسطين العربية نارا ٠٠ وكانت حركة الشيخ القسام هذه هى الشرارة ٠٠ التى أشعلت بحق ٠٠ ثورة فلسطين الكبرى ٠٠ عام ١٩٣٦ ٠٠

ولكن أكبر خطأ ارتكبه العرب ٠٠ فى هذه الثورة هو قيامهم بالاضراب الطويل المدى الذى استمر ستة أشهر كاملة حتى حطمهم ماديا وخربهم اقتصاديا وأضر قضيتهم ، ضررا بليغا حيث أضعفهم واعتصرهم وعجل بنهايتهم ٠٠ وبعد عامين ٠٠ تمكنت سلطات الاحتلال البريطانى من القبض على الشيخ الفانى ٠٠ المجاهد الهارب فرحان السعدى ٠٠

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٧ ٠٠ أعدمته الحكومة شنقا بلا رحمة ولا شفقة ٠٠ فى فلسطين ٠٠

هذا ومما يؤسف له ٠٠ اننى وجدت بعد نكبة فلسطين باسرائيل وجدت الضابط الفلسطينى الشهم الذى أنقذ حياتى يعمل موظفا بمحل باتا للأحذية بالمعادي ٠٠

قامت الحرب الأهلية فى أسبانيا ٠٠ وهاجم الجنرال فرانكو المتمرد بقواته المغاربة الذين وعدهم خداعا وكذبا بالحرية والاستقلال ان هم ساعدوه فى حربه مع حكومة بلاده الشرعية ٠٠ الجمهورية الاسبانية ٠٠ وتكونت الفرقة الدولية من متطوعى العالم للدفاع عن الجمهورية وحكومتها الشرعية ضد الغزو العسكرى

بقيادة الجنرال فرانكو ولشدة حاجتي الى ممارسة القتال ومعرفة فنون الحرب الحديثة أسرع الى مفوضية أسبانيا بجاردن سييتى بالقاهرة وقدمت طلب تطوعى بالجيش الجمهورى ضمن الفرقة الدولية وذلك فى أواخر عام ١٩٣٦ ٠٠

وترددت مرات على المفوضية لمعرفة موقف حكومة مدريد من طلبى هذا ٠٠ وانتظارا للرد الذى تأخر أياما ٠٠ لم أياس حتى جاء الرد - كما أبلغتنى المفوضية - بالاعتذار عن قبول طلبى وشكرى الأمر الذى جرح شعورى وصدم طموحى ٠٠ وبعد أيام قليلة استدعيت الى المفوضية ٠٠ وفى سرية تامة ومشددة أخبرنى مسئول بأنه تلقى رسالة خاصة ٠٠ بشأنى ٠٠ وانه سيقوم بكل ما يلزم لسفرى الى أسبانيا تحقيقا لرغبتى فى القتال فى صفوف المحاربين من أجل الجمهورية والحرية والديمقراطية ٠٠ وذلك بعيدا عن روتين المفوضية والرسميات ٠٠ حتى لا أكون سببا فى اشكال سياسى بينها وبين الحكومة الملكية فى مصر وقد كان ٠٠ وتم ذلك فعلا بأوراق أصدرتها المفوضية باعتبارى مغربيا وباسم محمد الفاسى ٠٠ سافرت بها على السفينة شامبليون الى مارسيليا ٠٠ ثم بقطارات السكك الحديدية الفرنسية والأسبانية مارا بمدينة بور فاندن على ما أذكر ٠٠ ومنها الى مدريد ٠٠

والتحقمت بالفرقة الدولية وكنت المتطوع المصرى الوحيد فيها وقتذاك ٠٠ وبعد تدريب عنيف وسريع ٠٠ أرسلت مع كتيبتى الى الجبهة فى الجنوب ٠٠ وكانت الزعيمة الاسبانية ذائعة الصيت الباسوناريا تلهب قلوب الجماهير فى العاصمة وسائر أسبانيا بخطبها الوطنية العظيمة ٠٠ للدفاع عن الجمهورية ضد العدوان ٠٠

وبعد أن قضيت حوالى أربعة أشهر مدججا بالسلاح محاربا العدو مع المحاربين فى الخنادق ومتسترين بجثث الخيل والصرعى من رجال ونساء المقاومة وجنود الجمهورية استدعيت الى مدريد ٠٠

ذلك أن الجنرال مياخا قائد الجيش علم بوجود مصرى مقاتل ٠٠ فاستدعانى ولما تأكد من اننى أعرف الجنرال عزيز المصرى معرفة شخصية ٠٠ كلفنى بمهمة سرية عاجلة ٠٠ هى العودة الى مصر والتفاهم مع عزيز باشا المصرى على العمل معه ٠٠ ليتولى الدفاع عن مدريد ٠٠ لأنها الهدف الأكبر لفرانكو وهجومه ٠٠

وكانت مفاجأة هائلة ٠٠ اننى علمت منه أن الموظف بمفوضية أسبانيا بالقاهرة الذى استدعانى بعد رفض طلبى للتطوع والذى قام بتفسيرى الى أسبانيا سرا هو ابن الجنرال مياخا نفسه ٠٠ سكرتير المفوضية وأسمه كاملا هو : جوزيه ايزاك مياخا ٠٠

ويبدو لى كأنه أراد بسفرى التأكد من صدق اخلاصى للجمهورية ..
وللقتال من أجلها .. والدفاع عنها .. تمهيدا لتكليفى بهذه المهمة السرية
العاجلة ..

وعدت الى القاهرة فعلا .. وقابلت ابنه بالمفوضية فأوصانى باللقاء فى
مكان آخر بعيدا عن المفوضية فى شقته بعمارة بشارع الكورنيش قرب مبنى
الاذاعة والتليفزيون حاليا تطل على النيل .. فى ماسبيرو ..

واتفقنا على خطة العمل .. وتنفيذا لها قابلت عزيز باشا المصرى فى منزله
بالزمالك .. وصارحته بمهمتى فاتفق معى على موعد يلتقى فيه بواسطتى مع
ابن الجنرال مياخا مغرب يوم حددناه وذلك فى حديقة مينا هاوس .. وجاء ابن
مياخا فى تاكسى وجلس على مائدة بجوار سور الحديقة الخارجى بعيدا عن المائدة
التي جلست عليها قبل حضوره .. وفى الموعد المحدد بالضبط حضر عزيز باشا
المصرى بسيارته القديمة وتركها خارج الفندق .. بعيدا ..

وجلس قليلا معى .. ثم حضر اليىنا ابن الجنرال مياخا .. وعرفتھما
ببعض ..

وتكررت بعد ذلك المقابلة مرات قليلة .. وافق فيها عزيز باشا المصرى
أمامى مبدئيا على السفر الى أسبانيا للدفاع عن مدريد ضد الغزو .. وضد
الطابور الخامس .. من اليهود وأعداء الجمهورية الذين يتربصون بالجمهورية ..
وبالحكومة الأسبانية الشرعية القائمة .. لتقويضها والقضاء عليها ..

وطلب عزيز باشا المصرى ثلاثين ألف جنيه نقدا تدفع له مقدما - لتسديد
ديونه فى مصر - قبل سفره ..

وانصرفنا فى آخر لقاءنا على أن يتصل ابن الجنرال مياخا بأبيه حتى يبيت
فى طلب عزيز باشا .. ليبدأ عمله بالسفر الى أسبانيا .. لكنه لم يسافر
لأنهم فضلوا - الأسبان - عدم الاتفاق مع عزيز المصرى باشا ..

ولن أطيل فى النقل عن مذكرات د. عز الدين عبد القادر أكثر من ذلك
بعد أن حاولت - عن طريق ما نشرته اعطاء صورة واضحة لشباب ١٩٣٥
ولست بحاجة الى التأكيد أن ما نشرته هنا - لعز الدين أو لغيره بشتمل
أصحابه ، تبعة ما نشر ، ولقد حرصت على أن أنشر كل حرف وصلنى ايمانا
بحرية النشر وضرورة الاهتمام بالرأى والرأى الآخر كما يتجلى فى الفصل
التالى :

الفصل الخامس

شباب الوفد يهاجم وشباب مصر الفتاة يرد

تعليقات الراى والراى الآخر

● من أحد مناضلى الاسكندرية : المهندس مصطفى شوقى - مراقب هندسة اللاسلكى «هيئة المواصلات اللاسلكية والدولية» حاليا بالمعاش - تلقيت الرسالة الكريمة التالية :

عزيزى الأستاذ صبرى أبو المجد

تحية وبعد : تكملة لما ذكرته فى مقالاتك عن سنوات ما قبل الثورة خاصا بحركة الشباب عام ١٩٣٥ وحركة مصر ، الفتاة ، بنوع خاص ، أود أن أضيف ما يلى :

فى عام ١٩٣٠ ، وكنا وقتئذ طلبة بالمدارس الثانوية ، كنا نسمع عن شباب اسمه أحمد حسين فى السنة النهائية بكلية الحقوق ، يقطع كل الأراضى المصرية من أقصى الصعيد الى أقصى الدلتا داعيا الى مشروع جديد اسمه مشروع القرش ، يتلخص فى أن يدفع كل مصرى قرشا واحدا فى العام ، ومن حصيلة هذا القرش نبنى مصانع جديدة حتى يمكننا تحويل بلدنا الزراعى الى بلد صناعى ، وسمعنا أيضا عن انتشار فكرة المشروع وعن تأسيس جمعية القرش ، وتحمس كثير من الشباب المصرى ، لجمع القرش ، وقد دعا نجاح الشباب فى جمعية القرش بعض الهيئات السياسية ، للعمل فى الحفاء لاسقاط المشروع أو للسيطرة عليه ، وأذكر انه فى العام الأول للمشروع أمكن جمع ما يقرب من ثمانية وعشرين ألف جنيه وفى العام الثانى تم جمع ما يقرب من عشرين ألف جنيه وفى العام الثالث لم يمكن جمع أكثر من أربعة عشر ألف جنيه أى أن الحصيلة أخذت فى النقصان بسبب فتور الحماسة للمشروع وبسبب الهجوم عليه من جانب البعض ، وخوفا من القضاء على المشروع ورغبة فى انقاذه ترك أحمد حسين المشروع ، لحزب الوفد : حزب الأغلبية وحزب الأغنياء المعروفين

فى البلد ووصلت الحصيلة فى العام ، النذى ترك فىه أحمد حسين المشروع الى ثمانية آلاف جنيه وهاج أحمد حسين وغضب على الوفد و ٠٠ و ٠٠ ومات المشروع رويدا ، رويدا . بسبب الاتهامات التى وجهت ظلما الى القائمين به وعلى فكرة أمكن انشاء أول مصنع للصوف فى مصر - مصنع الطرابيش - من حصيلة الأموال التى جمعت من مشروع القرش وكان اختيار صناعة الطرابيش ، لبداية المشروع لأن الطربوش كان وقتئذ غطاء الرأس الوحيد ، الذى يحرص المصريون على ارتدائه ، وقد رئى أن يكون غطاء الرأس من صناعة مصرية اذ ليس من الكرامة الوطنية أن يكون غطاء الرأس من صناعة أجنبية . على أية حال ، كان مشروع القرش هو الذى جمع لفيقا من الشباب الوطنى المخلص الذى أراد أن يخلص بلده من الأجانب عن طريق الصناعات الوطنية ، ومن هذه المجموعات تألفت جمعية مصر الفتاة لمحاربة الاستعمار وكان لها مبادئ عشرة أولها جمع شمل البلاد بالصلاة يوم الجمعة ان كنت مسلما والأحد ان كنت مسيحيا والسبب ان كنت يهوديا وكانت مصر الفتاة تربي شعبها على الأخلاق الحميدة ، والرجولة ، والصراحة والإيمان ، والجرأة ، وأذكر بهذه المناسبة قضية كان بطلها أحد أعضاء مصر الفتاة يدعى على كمون ، كان قد اعتقل بسبب سياسى ، وأثناء التحقيق معه ناداه وكيل النيابة وسأله عن اسمه فقال له على كمون ، فضحك وكيل النيابة كثيرا ، ولما سأله على كمون عن سبب ضحكك قال وكيل النيابة : كمون . وقال على كمون بكل جرأة : « أو ليس كمون أفضل من الجحش » وهو لقب وكيل النيابة على ما أذكر : « وأفتح قوسا وأذكر صاحب الرسالة » المهندس ، مصطفى شوقى ، بأن لقب الجحش ، لم يكن لقب وكيل النيابة وإنما كان لقب رئيس الوزارة وقتئذ ، وكان قد حذف من اسمه الرسمى بالطبع ولم يكن يعرفه الا القلائل » .

ويكمل المهندس مصطفى شوقى رسالته قائلا ، ما كان من وكيل النيابة الا أن استدعى اثنين من المخبرين الأقوياء وأشار اليهم اشارة خاصة ، بعدها أخذاه خارج مكتب وكيل النيابة وأوسعاه ضربا وبعد الضرب المبرح العنيف سأله وكيل النائب العام ، فكرر نفس الاجابة فأشار الى المخبرين ، فأخذاه وظلا يضربانه الى أن كاد يفقد النطق فلما أعاداه الى وكيل النيابة سأله نفس السؤال فاذا به ، وهو لا يستطيع النطق لا يجيب الا نفس الاجابة ، وعلى فكرة على كمون هذا كان يعمل بقالا ، بشارع المسافر خانة المتفرع من شارع الجسازى قسم الجمرك بالاسكندرية .

● نموذج آخر ، للشباب الوطنى المخلص : كان الطالب السيد حنفى - هو الآن الدكتور السيد حنفى مدير مستشفى أبى قير - يدرس بالمدارس الثانوية

وتصادف أن عجزت جمعية مصر الفتاة بالاسكندرية . عن دفع الايجار ولم يكن مع الطالب السيد حنفى الا قسطنطين مصاريق المدرسة فدفعه للجمعية وحينما عرف والده القصة دفع القسطنطين مرة ثانية وشجع ابنه على هذا العمل الوطنى .

● ونموذج ثالث يورده المهندس مصطفى شوقى يقول :

كان شقيقى على موظفا بالبلدية ، وكان يعمل وكيلا لجمعية مصر الفتاة بالاسكندرية ، وكثيرا ما كان يستدعيه وكيل بلدية الاسكندرية - وهو انجليزى الجنسية - لينصحه بالبعد عن العمل السياسى وأكثر من مرة مهدده بالفصل من وظيفته فلم يكن يأبه بتهديده رئيسه مع انه كان فى أشد الحاجة الى الوظيفة وفيجأة جاء خطاب من الادارة الأوروبية بالقاهرة التى كان يرأسها كين بويد الى بلدية الاسكندرية يقرر فصل على شوقى من وظيفته بدون ابداء الأسباب وظل شقيقى مفصولا من وظيفته الى ان جاءت وزارة على باشا ماهر وذهب الأستاذ أحمد حسين وعلى شوقى - شقيقى - الى رئيس الوزارة الجديدة ، لمقابلته وطلب على باشا ماهر ملف أخى ، وأشار عليه بما يلى : يعود الى وظيفته ان كان قرار الفصل كان ظالما ، وعاد الدوسيه ثانيا الى الاسكندرية ، وكان صادق باشا بولس مدير عام البلدية وقتئذ ، فأمر أيضا بعودة على شوقى ، ورغم موافقة رئيس الوزراء ، ومدير عام البلدية ، فان أخى لم يعد الى وظيفته بحجة : « انه لا توجد وظائف مناسبة له » ومرت سنوات ، وسنوات وتقدم على شوقى الى مصلحة الموانى والمنائر ليؤدى امتحانا عسيرا ، وبعد ان نجح فى الامتحان وتسلم عمله ، فوجئ ، بوكيل الموانى والمنائر حمدى بك الديب ، يستدعيه ، ويسأله ، هل سبق أن كتبت تعمل بالبلدية وفصلت لأسباب سياسية ؟ فقال له أخى بصراحة : نعم : كل ما تقوله صحيح ، وأعجب وكيل الموانى والمنائر بصراحة الموظف الجديد وأخبره بأنه سيعطى الدوسيه الخاص به فى البلدية ، ليحفظه عنده لأن الوزير « العرابى باشا » طلب الدوسيه ، وسوف لا يرد عليه ، فان مر الوقت ولم يطلبه مرة أخرى فمعنى ذلك انه الموضوع قد انتهى ، وإن كرر طلبه فلا مفر من تقديمه له واشترط حمدى الديب بك على أخى أن يسافر فورا الى بور توفيق بمحطة الاشارات هناك ، حتى يكون بعيدا عن الاسكندرية وبقي فى بور توفيق سنوات وسنوات وهذا المثل يبين لنا ، كيف كان الوفد ، يحارب الأحزاب والجماعات الأخرى .

وعندما حاول أحد أعضاء مصر ، الفتاة عز الدين عبد القادر - حفيد أحمد هرابي - قتل مصطفى النحاس باشا وضبط مرتدبا ملابس مصر الفتاة وهى القميص الأخضر فما كان من حكومة الوفد الا ان اعتقلت جميع أعضاء مصر ،

الفتاة ، فى كل مكان ، ومنهم على شوقى ، الذى كان يعمل بفنار وسط البحر ، وذهب وكيل النيابة واثنان من الضباط وبعض جنود البوليس للقبض عليه ، ووضعوا الحديد فى يديه وكان مرتديا زيا يشبه الزى العسكرى - قريب من زى ضباط البحرية فى ذلك الوقت - وسجن بالتخشيب بالقاهرة على ما أذكر وكان من بين زملائه الأستاذ فتحى رضوان ، والدكتور نور الدين طراف وغيرهما ، وغيرهما وبعد التحقيق مع على شوقى عاد الى ميناء السويس ، حيث استقبله عمال الميناء استقبالا الفاتحين هاتفين لمصر الفتاة ، ومنها توجه الى الفسار .

وللعلم أيضا أقول انه عندما كان أخى على مفصولا من عمله ، عرض عليه السيد زهران رشدى رئيس القلم السياسى « المخصوص » ان يعمل معه مرشدا سياسيا فأبى وفضل أن يكون عاملا ، بل أن يهوت من الجوع على أن يتجسس على اخوانه الوطنيين ، لقد خرج الى المعاش منذ سنوات ومعاشه لا يكاد يكفيه ولو لم يكن قد عمل بالسياسة لكان اليوم من الأغنياء ، ولكن معاشه وحده يكفل له الحياة الكريمة . أما عن الاجتماع الذى أشرت اليه فى مقالك والذى انتهى بتوجيه تهمة الاعتداء ، على البوليس الى الأستاذ أحمد حسين فأضيف الى ما ذكرته ان هذا الاجتماع كان فى مقر ادارة جريدة الصرخة بالاسكندرية وكان هذا المقر عبارة عن حجرة واحدة بمنزل يقع بالطابق الأول فى شارع السيد محمد كريم ، وعندما قدم الأستاذ أحمد حسين الى الاسكندرية . كان البوليس فى انتظاره ، وقد أصدر البوليس أمرا بمنع الاجتماع . فحدث احتكاك بين رجال البوليس وبين الحاضرين واستخدم البوليس الأيدي ، والأحزمة الجلدية .

وقد نقل الأستاذ أحمد حسين من مركز الجريدة الى قسم المنشية « القديم » وذهبت أنا وشقيقى لزيارته فى زنزانته ولم تكن أكثر من غرفة مترين × متر ولم يكن بها أكثر من جردلين أحدهما فارغ والآخر به ماء وبرش للنوم ، وأذكر انى انفلت وقلت كيف تسجنون محاميا فى هذا المكان وبهذه الطريقة فأمسكنى شقيقى وكلفنى بالذهاب الى المنزل لاحتضار « مرتبة » صغيرة ومخدة ، وبطانية .

ويطول بنا المقام لو رحنا نستعرض فى الحديث عن تاريخ مصر الفتاة وعن تاريخ الأستاذ أحمد حسين وتضحياته ، وتضحيات الشباب الوطنى وقتئذ . أذكر أن الأستاذ أحمد حسين أراد مرة اصدار جريدة وادى النيل بالاسكندرية ولم يكن لدينا المال لاصدارها فكنا نجمع الحروف ونحمل الورق وعندما كانت جرائد مصر الفتاة تصادر كانت تأتينا بطرق سرية وكذا نقوم بتوزيعها فى كل

مكان : كان على - مثلا - أن أذهب مع بعض الزملاء الى مسجد سيدي أبي العباس ومسجد سيدي ياقوت لتوزيع جرائدنا « بالفلوس » على طلبة المعهد الديني وكان أغلب الطلبة يجلسون بالمسجد في انتظار هذه الصحف الوطنية بل اننا كنا نقوم بعمل الاعلانات عن تلك الصحف وطبعها على الجدران في منتصف الليل ، كما كنا نحارب أيضا المؤسسات الأجنبية عن طريق كشفها بالكتابة عنها على الجدران أيضا : جاء الى الاسكندرية من ألمانيا سيرك اسمه سيرك هاجينيك ولأن الهدف من مجيئه لم يكن الا الحصول على أموالنا ، وقد أعدنا العدة لمقاطعته وفي منتصف الليل كنا قد ملأنا جدران الاسكندرية بالدعوة الى مقاطعة ذلك السيرك الأمر الذي أذهل البوليس السياسي في ذلك الوقت .

أما عن الصورة التي نشرتها لجماعة مصر ، الفتاة ومن بينهم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فالأصل لدينا وقد أهداها أخى على شوقى الى الأستاذ الشاذلى - وكان وقتئذ مدير شركة صباغى البيضاء - لتوصيلها الى الرئيس عبد الناصر . وتضم هذه الصورة عددا كبيرا من العاملين فى الحقل « الوطنى من بينهم على ما أذكر حلمى ربيع » سجن عامين بسبب تفسير حانة كاب دور بالاسكندرية وإبراهيم الرشيدى وسجن حوالى سبع سنوات وتجدد سجنه مرات ومرات « عبد الحميد المشهدى ، وأخى على ، والسيد خطاب » اتهم بأنه وضع عبوة ناسفة فى سيارة لنسف قطار الرئيس عبد الناصر ، وقد سجن فترة طويلة » ، ثم السيد كمون .

ويبقى بعد كل الذى قلته أمل واحد وهو تكريم كل الوطنيين القدامى ولو بميدالية صغيرة ، أو أى شهادة تقدير على قطعة من الورق .

وفى رسالة أخرى من المهندس مصطفى شوقى يقول :

احقاقا للحق أرجو أن تنشروا تعقيبي على ما جاء بمذكرات الدكتور المهندس عز الدين عبد القادر فى ملاحظات عليها .

● القمصان الزرقاء لم تولد الا بعد وجود مصر الفتاة «القمصان الخضراء» كما ان وجودها كان لمحاربة « مصر الفتاة » ليس الا . ولذلك قصص كثيرة .

● فعندما وجدت مصر الفتاة وكونت « القمصان الخضراء » كان معظم الشباب يميل اليها ، وكثيرون كانوا يعطفون عليها ويخشون الانضمام اليها . لأنها كانت تضحية وفداء وسجنا وعذابا . وكان للوفد وللأحزاب الأخرى فرق

من الشباب كل حسب لونه السياسي . وكاد شباب الوفد في تلك الفترة ينشق عنه ، ففكر حزب الوفد في تقليد مصر الفتاة ، وعمل « القمصان الزرقاء » بدلا من « القمصان الخضراء » وكان شعار القمصان الزرقاء تحطيم مصر الفتاة بكل الطرق . . . وخصوصا جماعة الاسكندرية ، التي لم يكن همها في السياسة بقدر ما كان همها في سحق شباب مصر الفتاة . ولما كانوا هم أكثرية بشرية ، ومصر الفتاة أقلية . . . كانوا يعتدون دائما عليهم اذا ما حاولوا اقناعهم بمبادئهم العشرة . ويشهد على ذلك قسم بوليس العطارين ، حينما هجم شباب القمصان الزرقاء على مقر جمعية مصر الفتاة ، وحطموه ، وضربوا من كان فيه . . . وهذا مثل من الأمثلة .

● ويحضرني بهذه المناسبة انه كان يرأس فريق القمصان الزرقاء شاب ضخم الجسم اسمه على ما أذكر - طميش . وهو تاجر « بميدان شوارع النصر حاليا » كانت فرقته تحضر أمام محله كل يوم أحد ، ويجتمعون في هذا المكان هاتفين . . . والذي منه . وكان يبدو ان هناك انقسامات داخلية بين الفرق وبعضها . وحضرت فرقة السيد طميش في أحد أيام الأحد ، وحضرت فرقة أخرى برئاسة أخرى في الناحية المضادة . . . وأخذ كل منهما يهتف لرئيسه والآخر يرد عليه بهتاف مماثل للرئيس الآخر . ثم حدث تلاحم وجذب شديد . . . وكان البوليس على علم بما سيحدث . . . ولولا تدخله لكانت مجزرة .

● والملاحظ على هؤلاء الشباب أن الواحد منهم كان نظيفا جدا في ملبسه ، ويعتنى بمظهره أكثر مما يعتنى بمبادئه . . . وربما يجهل الكثيرون سبب سحق الوفد على مصر الفتاة ولعلني أكون قد وفقت اذ أقول أن ذلك كان بسبب جرأة أحمد حسين ، لأنه أول من حاول الرد ومحاسبة الوفد . . . في كل ما كان يفعله أو يقوله . وكان الوفد في تلك الفترة يعتبر الحزب المقدس ، وزعيمه فوق كل سياس أو محاسبة ويكفي انه ذات يوم نام زعيم الوفد على كرسي خشبي داخل محطة سكة حديد ، عنادا في الحكومة التي كانت موجودة في ذلك الوقت . . . فهاج الشعب والوفد : كيف يحدث ذلك ؟

● أما أحمد حسين فقد سجن ما لا يقل عن ١٤ مرة بأحكام ولمدد تتراوح ما بين سنتين وثلاث في سبيل الوطن . وأذكر أن الأستاذ أحمد حسين كان قد طبع كتابا على غلافه رسم لواء القمصان الخضراء ، يمسك مقبضة بيد طويلة ، ويكتب الأرض ، التي عليها جمجمتان . . . احدهما جمجمة النحاس

باشا والأخرى جهجة مكرم عبید باشا . وكانت هذه منتهى المرأة فى مصر الفتاة فقد كانت الصورة واضحة وبالألوان .

● من هذا يتضح ان أعضاء القمصان الخضراء هم الأعضاء الأصليون ، وليسوا مدسوسين كما ذكر الدكتور بلال .

● أما مسألة تهديد مصر الفتاة للملك بالاتصال بالخدو السابق ، فاعتقد أن هذه كلها مجافية للصواب ، لأنه ليس من المقبول أن تخلع مصر الفتاة الملك لتعطى عرش مصر لقريب له بدلا منه . . . مهما كان الفارق بينهما .

وقد كانت مصر الفتاة تضع اسم الملك ضمن شعاراتها لعدم اتبائها بأية تهمة تؤدى الى غلق الجمعية - « وفعلا هذا حدث وتحولت الى حزب » .

وكتب لنا الأستاذ أحمد حسين . رئيس مصر الفتاة :

● ليس من برنامجى ان أهتم بما يقال عنى مدحا أو ذما فما بالك بتاريخى ، أو تاريخ مصر الفتاة ، والتي أعتبرها قطعة من نفسى .

وكونى لا أعبأ بما يقال عنى فى الوقت الحاضر مدحا أو ذما ، قد يكون مفهوما لدى الكثيرين ، فعندما يتجاوز الانسان السبعين ، ويدرج نحو الثمانين ، فان الأمور كلها تستوى عنده فما بالك اذا كان عاجزا عن كل شيء ، الا أن يفكر ويكتب : أن كل ما أصبحت أتمناه هو أن يديم الله هذه النعمة على ، حتى يأذن بالنهاية ، وقد قدمت ان هذا الموقف قد يكون مفهوما من الكثيرين ، ولكن ما قد لا يفهمه الكثيرون ، هو قول اننى لا أحفل كثيرا بما يقال عن تاريخى وتاريخ مصر الفتاة ، حتى ولو خالف الحقيقة ، ولكن السبب هنا متغير ، أى على خلاف السبب السابق .

ذلك أن ما وقع ، ومنى كان مسجلا ومنشورا ، فقد أصبح ملكا ، لكل من يطالع هذا المنشور ، وما يفهمه منه ، ولن تستطيع كل أقوال الدنيا ، ان تغير مما قد يفهمه انسان جديده ، فالتاريخ هو التاريخ ، لم يعد ملك صاحبه ، وانما هو ملك لكل من يطالع هذا التاريخ ليفهم منه ما يفهم .

ولأضرب مثلا واحدا لاطهار مصداق ذلك . فقد نشرتم على لسان مجاهد من أكبر من ساهموا فى تكوين مصر الفتاة وأعنى به المجاهد الدكتور محمد عز الدين عبد القادر ، ولقد نقل أقواله من رسالة للأستاذ شلبى ، وحصل بها على درجة الماجستير وعلى الرغم من أن الأستاذ شلبى من أعز الناس على ، وبالرغم من أنه ظل يتردد على أكثر من عام ، ووجه الى مئات الأسئلة ، فقد

راح فى رسالته يذكر بعض المعلومات التى تخالف الحقيقة ، وهى الخاصة بالقول بوجود صلة بين الحديو السابق « عباس حلمى » وبين مصر الفتاة ولا لوم ولا تثريب على الباحث الفاضل ، مادام قد أثبت المصدر الذى استقى منه هذه المعلومات وهى تقارير البوليس ، الملحقة بقضية المجاهد عز الدين عبد القادر ، وحتى لو نفيت هذا للدارس الفاضل لجاز له ألا يصدقنى بعله أن من المفروض أن أدفع عن نفسى ، وعلى أية حال ، فلم يكن أمامه مناص من التمسك بهذه المعلومة وإن لم يصدقها هو فسوف يصدقها انسان آخر ، ومن هنا فانه وهم ما بعده وهم أن يتصور متصور أنه يمكن أن يصحح وقائع التاريخ لمجرد أنه قال ، وسيظل الموقف بعد قوله تماما كما كان قبله ، فالذين يتعاطفون معه سيظلون يتعاطفون ، حيث الذين يزورون عنه - فضلا عن يخالفونه - سيظلون يخالفونه .

ولأشرح على سبيل المثال الحقيقة ، ثم كيف وصلت الى رسالة علمية سوف تطالع على مدى الأيام باعتبارها مصدرا من مصادر تاريخ مصر الفتاة ، وحقيقة الأمر اننى فى صرباى « خلال دراسة الثانوى » كنت من عشاق فن التمثيل ، وكان يوسف وهبى هو عميد عمدا هذا الفن ، وليوسف وهبى شقيق يلازمة وهو الأستاذ اسماعيل وهبى المحامى ، فلما تخرجت فى كلية الحقوق ، وكنت قد انصرفت تماما عن المسرح ، وانخرطت حتى الأذقان فى الكفاح السياسى ، فلم أجد غير مكتب الأستاذ اسماعيل وهبى ، انشعب اليه ، وشاءت الصدفة المطلقة ، أن يكون المرحوم اسماعيل وهبى صديقا لعبد الخالق باشا مذكور ، ولم أكن أعرف حتى هذا التاريخ شيئا عن خلفيات عبد الخالق باشا مذكور ، الا انه كان فى يوم من الأيام « سر تجار مصر » وأنه كان من أعضاء الوفد الأول . وعندما عرفته كان نموذجا لطيبة القلب ، وجماعة الأخلاق ، والذكاء والكرم ، وغنى عن البيان ، اننا فرحنا به فرحا كبيرا واعتبرنا طلبه منا أن نعتبره عاملا معنا ، هو فتح ما بعده فتح ، ولكن لم يحدث أبدا « والله شهيد على ما أقول » ان دار بيننا حديث عن الحديو السابق بالحير أو بالشر ، عز قرب أو بعد ، تصريح أو تلميح ، وللتاريخ ، فقد كان الملك فؤاد قد سوى موضوع الحديو نهائيا فى سنة ١٩٣٠ وأعلن الحديو عباس تنازله عن أى مطلب فى عرش مصر ، وتعهد بأن يوقف كل نشاط سياسى له ، وان يقطع صلته بأى انسان قد تحدثه نفسه به مثل هذه الأوهام ، وقد تألفت مصر الفتاة بعد هذا الاتفاق بثلاث سنوات ، واتصل عبد الخالق باشا مذكور بعد ذلك بعام نتيجة المصادفة البحتة التى أشرت اليها ، ومع ذلك فقد نسج الانجليز هذا الحديث الطويل العريض عن صلات بين الحديو ومصر الفتاة .

واليك نموذج آخر لفكرة أن التاريخ هو التاريخ بمجرد حدوثه ، يصبح ملكا لكل انسان يفهم منه ما يشاء ولن يتنازل عن ما فيهه أمام كل تصحيحات الدنيا ، فقد اتهمت فى عهد الملك السابق بأننى حرقت القاهرة ، وكانت مصر كلها تعرف ظلم هذا الاتهام ، وقامت فى مصر ثورة أطاحت بالملك ، ووضعت يدها على كل أسرار الدولة . فكان مما عثرت عليه أن الشاهد الوحيد الذى استطاع البوليس السياسى ان يجنده ضدى ، كان قد قبض ألف جنيه « تساوى عشرين ألف جنيه اليوم » ليدلى بشهادته الكاذبة .

وطويت صفحة القضية بالعمو والبراءة وكشفت السنوات التالية أصبعاً انجليزياً .

ويجنى من ذلك كله أنك لن تغد من يقول لك أحمد حسين حرق القاهرة ، وقد أصبح سميان عندى أن أكون حرقت القاهرة ، أو لم أحرقها ، فكل الأمرين يفرضان على الباحث والدارس ، أن يرجعا لتاريخى وتاريخ مصر الفتنة . واستخراج الفوائد والعظات .

وتأسيسا على ما سبق ، فإن ما سوف أقوله ليس تصحيحا ، ولا هو دفاع عن النفس ، وإنما هو من قبيل طرح الأفكار ليستفيد منها من يستفيد ، وهو ما كانت عليه كل حياتى .

فقد شاءت الظروف أن يبدأ النشاط الشيوعى فى مصر عقب الحرب العالمية الثانية ، على يد قيادات يهودية « هنرى كوريل » وكانت الصهيونية اليهودية على أشدها ، واليهود هم اليهود مهما تظاهروا ، باختلاف الأفكار واعتناق شتى المذاهب من رأسمالية وماركسية ، وديمقراطية واشتراكية ، فالهدف واحد لا ثانى له ، وهو تمزيق الجنس البشرى وإيقاع الخلافات والفتن والحروب بين صفوفه ليسهل على اليهود السيطرة ، وتنفيذ أتفه رغباتهم ، انظر اليهم فى أمريكا ، وهم خلف كل دعوة للحرية الى درجة الفوضى ، وهم ضد العنصرية ، وهم ضد العنف وضد الحروب ، يبتشون ذلك كله فى صفوف الأمريكان ، حتى اذا وصل الأمر الى اسرائيل ، فلا حرية حتى للأمريكان أنفسهم وهم أعداء الحرية للعرب ، وهم أشد غلاة العنصرية ، وهم على استعداد ليشرذوا الملايين ، ويدمروا المدن والقرى فوق رؤوس أصحابها ليستولوا على قطعة من الأرض ، فلا تصدق ان هناك يهوديا رأسماليا وآخر شيوعيا وثالثا صهيونيا . . انهم جميعا يهود يهدفون الى غاية واحدة وهى تخريب العالم وهدم الحضارة ، ليظلوا هم سادة العالم وقادته .

ومن هنا كان كورييل رائد الشيوعية فى مصر لا يفترق عن أى صهيونى .
واذ كانت مصر الفتاة تحارب أطماع الصهيونية فى فلسطين ، فقد حاربها
كورييل واصفا إياها بأنها حركة فاشستية ونازية ، وتابعة على ذلك كل من
كان تلميذا له من الشيوعيين ، وشب بعض الشيوعيين وكبروا ، وصار بعضهم
أساتذة تاريخ ، وبعضهم نقادا ومفكرين ومع ذلك فهم يرددون هذا الوصف
كلما ذكرت مصر الفتاة ، وانه اذ أكتب هذا المقال ، فليس ذلك للرد عليهم ،
أو لتصحيح التاريخ ، فلا جدوى من ذلك ، وسيظل الشيوعى اذا تحدث عن
مصر الفتاة فسيقول عنها انها حركة فاشستية ، ولكنى أكتب كما قدمت لفائدة
الجيل الحاضر ، والأجيال القادمة فمصر الفتاة كانت فى جوهرها تعادى الفاشستية
والنازية ، وقد اتهمت عام ١٩٣٤ بأننى أهنت دولة ايطاليا الفاشستية ، فقد
كتبت سلسلة من المقالات بعد زيارتى لايطاليا ، اعتبرها موسوليني تحقيرا له
ولنظامه ، وبعد ذلك وجهت لهتلر وهو فى أوج سلطانه عام ١٩٣٨ رسالة أدعوه
فيها لاعتناق الاسلام ، ورحت فى ثنايا الرسالة أندد بسياسة النازى استنادا
الى التعاليم الاسلامية .

ومع ذلك فقد وصف اليهود « باسم الشيوعية » مصر الفتاة بأنها فاشستية
ونازية وقد حان الوقت ليعرف أبناء الجيل الجديد ما هى الفاشستية وما هى
النازية ، ليدركوا على الفور استحالة وصف مصر الفتاة بهذه الصفة .

فأما الفاشستية فهى مشتقة من كلمة لاتينية « على ما أذكر » وهى كلمة
« فاشيو » بمعنى الحزمة ، وقد اتخذ موسوليني من الحزمة شعارا لحركته ،
فأصبحت النسبة الى كلمة فاشيو فاشيست ، وكان هدف موسوليني من حركته
هو أن تستعيد ايطاليا استعمار حوض البحر المتوسط ، وكان يطلق عليه
بالايطالية « نوترامارى » أى بحرنا ، مستعيدا بذلك مجسد الامبراطورية
الرومانية ولما كانت مصر هى ذرة الامبراطورية الرومانية ، فقد جعل موسوليني ،
احتلال مصر واستعمارها هدفا من أكبر أهدافه ، واتخذ من ليبيا قاعدة عسكرية
كبرى ليجتثل مصر فى الوقت المناسب وأصبح من المشهور والمتداول أنه أعد
فرسا بيضاء ليمتطيها ساعة دخوله مصر فاتحا ، ومن هنا كان هجومنا على
موسوليني هجوما عنيفا ، ورحنا نندد أقسى تنديده بسياسته وسياسة ايطاليا
فى ليبيا ووصفناها بالهمجية والوحشية والبربرية ، الأمر الذى أحفظ
موسوليني ، كما قدمنا ، فطالب الحكومة المصرية بمحاكمتنا ، والا ساءت العلاقات
بين الانجليز « سادة مصر » وبين ايطاليا ، وبالفعل قدمنا الى محكمة الجنايات ،
لمحاكمتنا بتهمة اهانة ايطاليا .

وإذا كان موسوليني يريد استعمار حوض البحر الأبيض المتوسط، فإن زميله هتلر كان يعمل على السيطرة على العالم كله وكان يصف حركته بأنها وطنية اشتراكية وكلمة « نازى » هى مجموع الحروف الأولى من اسم حزبه . وكانت مصر الفتاة شديدة التكبر على هتلر وسياسته .

ولقد قدمت أننى وجهت له رسالة ولكنى قبل ذلك كنت قد وصفته فى مقال لى بأنه « بلطجى دولى » واحتجت المانيا .

وهكذا ترى استحالة وصف مصر الفتاة بالفاشيستية ، أو النازية لا لأننا كنا حربا عليهما ، ولكن لطبيعة كل من الحركتين ، فحيث الفاشيستية والنازية هما قمة الجهود الاستعمارية فقد كانت مصر مستعمرة انجليزية بالفعل . وتأسست مصر الفتاة لتقاوم الاستعمار كائن ما كان .

ويكون السؤال الذى كتبت المقال من أجله ، وما هى حكاية القمصان الخضراء ، أو ليست محاكاة للقمصان السوداء والبنية الفاشيستية والنازية وهذا هو ما أحب أن ألفت نظر الشباب اليه ، وهى أنهم واجدون فى تراثهم الاسلامى والوطنى كل الأفكار التى يمكن أن تطرأ على العقل البشرى بهدف النهوض أو التقدم أو التحضر ، وقد نجحت أوروبا عندما اقتبست الأفكار والنظم الاسلامية ، هى تتهاوى اليوم لتمردها على هذه المبادئ « الروحية والنظام والنظافة والعمل والانتاج والأمانة والاستقامة والعفة » .

فأثر توحيد الزى فى مضاعفة قوة المجاهدين ، من صميم التراث الاسلامى ، فعندما توجه سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام لفتح مكة طلب من عمه العباس ، أن يوقف أبو سفيان بحيث يرى قوة المسلمين ، وظل أبو سفيان يسأل عن أسماء القبائل التى تمر أمامه ، حتى مر أمامه ما أطلق عليه اسم « الكتيبة الخضراء » واتخذ الأمويون شعار « الخضرة » لملابسهم الرسمية ، وعندما شرع أبو مسلم الخراسانى فى التبشير بالدعوة الى العباسيين ، جعل أتباعه يشبهون بالسواد ومن هنا ظلت الملابس الرسمية للعباسيين هى السواد ، ولا يظن ظان أننى أقول هذا الكلام اليوم ، فلو أنه رجع الى ما كتبت منذ نصف قرن « تقريبا » وأنا أشرح فلسفة القميص الأخضر للشباب لوجد نفس العبارات ، فالقميص الأخضر منتزع من التراث الاسلامى .

بقى لكى أعرف الشباب بما كانت تزخر به مصر من حيوية فى هذه الفترة ، فقد كان فى مصر فى العشرينات نظام يوشك ان ينقرض اليوم وهو « نظام الكشافة » وإذا كان الانجليز هم الذين أدخلوا هذا النظام فقد حوله المصريون كما هو دأبهم ، لما يتفق مع مصالحهم وأغراضهم وقد كانت مصر متعطشة لنشر الروح العسكرية ، فتحوالت الحركة الكشفية فى مصر الى مؤسسة لغرز الحشونة والرجولة بين صفوف الشباب وما زلت أذكر مواكبنا ونحن فى مدرسة محمد على الابتدائية ، ونحن نجوب الشوارع على نغمات موسيقانا العسكرية وأناشيدنا الوطنية ، ولم تخرج أنظمة مصر الفتاة ، عن هذا النظام الكشفى مقدار « انملة » الا أن أهدافها كانت وطنية مائة فى المائة ، وكانت تحارب الانجليز ولا تدور فى فلهم ، وقبل أن يوجد موسولينى أو هتلر على مسرح التاريخ ، كتبت وأنا طالب فى مجلة المدرسة الحديوية ، أحلم بمصر الفتاة وحركة مصر الفتاة .

ولعلك ترى من ذلك ، كيف كان الاسلام والوطنية ، هما مبعث « القمصان الحضر » مع ذلك فسوف يظل اليهود وتلاميذهم يتعهدون عن الفاشيستية والنازية ، حيث لم يعد فى الدنيا من يمكن أن يوصف بهاتين الصفتين ، سوى اسرائيل وحكام اسرائيل ، ومن هنا فلسيت أشك لحظة أن اسرائيل ستنتهى وتزول من الوجود .

وكتب شوقى عبد الوهاب معلقا على ما رواه د. محمد بلال عن « القمصان الزرقاء » :

● نشرتم بيانات عن القمصان الزرقاء مصدرها ما رواه الدكتور محمد بلال فى مذكراته عن هذه الفرق . ولما كانت هذه الرواية لا تتفق مع الحقيقة والتاريخ من حيث التفكير فى تكوينها واسم صاحب الفكرة وكيفية خروج الفكرة الى حيز التنفيذ . ثم العرض على رئيس الوفد وسكرتيره العام وما ذكره عن الدعوة الى اجتماع مؤتمر الشبان الوفديين فى ٥ يناير ١٩٣٦ . وما حدث بعد أن أصبحت الفرق حقيقة واقعة وما صاحب ذلك من مؤامرات ودسائس أدت الى انقسام الفرق فرقتين احدهما باسم « فرق الشباب الوفدى » والثانية باسم « فرق الرابطة العامة للشبان الوفديين » وكل منهما له مجلس أعلى وقائد عام وتشكيلات فى الاقاليم . وبما أن قصة القمصان الزرقاء أصبحت منذ زمن مضى فى ذمة التاريخ ومن واجبنا ان نتوخى الحقيقة التاريخية فى رواية قصتها . فاننى أود أن أصحح ما نشر مخالفا الحقيقة التى يعرفها من كانوا على قرب من مسرح الحوادث فى هذه الفترة .

ان مجلة « الطلبة » سبق لها أن نشرت بعددها الصادر فى سبتمبر ١٩٧٥ مقالا للدكتور رفعت السعيد عن « مصطفى النحاس السياسى والزعيم » وقد تضمن تعليقا للدكتور على ما أورده السير مايلز لاميسون سفير بريطانيا الأسبق فى تقريره الذى كان قد أرسله الى وزارة خارجيته فى ذلك الحين عن فرق القمصان الزرقاء .

وجاء فى هذا التعليق ما يأتى : « ولكن اللافت للنظر فى هذا الموضوع هو ان صاحب فكرة القمصان الزرق كان زهير صبرى أحد قادة التيار اليسارى فى حزب الوفد - الخ » ثم بعد ذلك اطلعت على كتاب - تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ - ١٩٤٨ - مؤلفه الدكتور عبد العظيم رمضان وقد أورد فيه شرحا مطولا عن فرق القمصان الزرقاء جاء فيه « ان صاحب الفكرة فى تأليف هذه الفرق هو محمد بلال » .

كما أوضح « أنه سبق انشاء هذه الفرق تكوين لجان للشباب الوفديين لتنظيم جهودهم وتطوير هذه اللجان ليصبح أفرادها جنودا صالحين » .

ولما كان كل من الدكتور رفعت السعيد والدكتور عبد العظيم رمضان وهما من أساتذة التاريخ لم ينصفا التاريخ برواية الاسم الحقيقى لصاحب الفكرة . بل ان كلا منهما نسب الفكرة الى اسم مختلف عن الاسم الذى رواه زميله مما يقطع يقينا ومن غير شك أن المصدر الذى استقى منه كلاهما هذا الاسم لم يكن حريصا على تحرى الحقيقة ولم يتوخ الدقة والأمان فى روايته .

وأسأل هؤلاء السادة فى صدق وصراحة . هل راجعوا مجموعة الصحف التى صدرت فى الفترة التى بدأت منذ اذاعة خبر انشاء هذه الفرق بنادى المحامين الى ما بعد مؤتمر ٥ يناير ١٩٣٦ ثم ما تلا ذلك من أيام ؟

لو تمت هذه المراجعة لظهر الحق ينطق أن صاحب الفكرة هو - كاتب هذه السطور - الشاب الوفدى شوقى عبد الوهاب . الذى كان رئيسا للجنة الشبان الوفديين المركزية بشبرا والذى سعى جاهدا لتكوين الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين وكان سكرتيرا عاما لها . والذى كان أيضا عضوا باللجنة التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة . والذى اختاره رئيس الوفد وسكرتيره العام ليشغل وظيفة سكرتير نادى المحامين منذ أن تقرر افتتاحه فى ابريل ١٩٣٤ .

وهذا النادى بعلم الجميع كان له دور تاريخى هام فى المدة من قيام ثورة ١٩٣٥ الى المفاوضات والاجتماعات التى انتهت بعودة دستور ١٩٢٣ وتكوين الجبهة الوطنية التى وقعت معاهدة ١٩٣٦ .

وفيما يلي بيان وجيز عن قصة القمصان الزرقاء التي تتلخص في : اننى فكرت فى تكوينها صيف عام ١٩٣٤ وافضيت بالفكرة الى صديقى وزميلى الاستاذ زهير صبرى الذى كانت وجهات نظرى تتفق فى كثير من الأمور السياسية مع وجهات نظره . فرحب بالفكرة وعرضها على مكرم عبيد « باشا » سكرتير عام الوفد الذى رفض الفكرة بحجة « أن تنفيذها فى هذه الظروف فيه احراج لوزارة توفيق نسيم الصديقة والتي كانت تمهد لعودة الوفد للحكم . ولذلك فانه من المصلحة ارجاء التنفيذ لمستقبل قريب » .

وانتظرت فرصة مواتية للتنفيذ وكانت الفرصة ثورة ١٩٣٥ ، ونظرا لأن لجنة الطلبة التنفيذية كانت تجتمع فى كثير من الأيام بنادى المحامين فقد أمكننى اختيار ثلاثة من أعضائها للاشتراك معى فى اخراج الفكرة الى حيز التنفيذ وهم محمد بلال ومحمد كامل الدماطى وفهمى سليمان سيدهم الذين وافقوا فوراً على الاشتراك فى العملية معى .

وأعدنا القمصان الزرقاء الأربعة والبانطونات الفانلا وارتيديناها بداخل حجرة مكتبى بالنادى . وسرنا فى طابور نظامى الى حجرة مكتب رئيس النادى مكرم عبيد وقد كان مجتمعاً مع الرئيس مصطفى النحاس وبعض أعضاء الوفد وأحدث ظهورنا بهذه الهيئة دهشة كبيرة . ولكن نظراً لأن الموقف السياسى كان وقتها فى حالة شديدة الاضطراب والوفد ورؤساء الأحزاب يتبادلون التهم العنيفة والصحف تنشر تصريحاتهم فقد تمت الموافقة على تكوين الفرق فى هذه الليلة وعلم جميع الذين كانوا بالنادى بذلك وانتشر الخبر فى احياء القاهرة وصدرت الصحف فى اليوم التالى معلنة الخبر .

وابتدأنا نتلقى الاعداد الكبيرة التي تفد الى النادى مبدية الرغبة فى الانضمام الى هذه الفرق . واجتمعت الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين وأخذت علماً بموافقة الوفد على انشاء الفرق ووضعت الضوابط والشروط اللازم توافرها فيمن يطلب الانضمام اليها : وهى ضرورة أن تزكى لجان الوفد والشبان الوفديون هذه الطلبات ليتسنى لنا التأكد من أن أفراد الفرق من أصحاب السمعة الحسنة والأخلاق الفاضلة .

وفى ديسمبر ١٩٣٥ قررت الرابطة الدعوة لعقد مؤتمر عام للجان الشبان الوفديين بالنادى السعدى يوم ٥ يناير ١٩٣٦ . والقيت فى هذا الاجتماع كلمات من شوقى عبد الوهاب سكرتير عام الرابطة وزهير صبرى رئيس الرابطة والزميل محمد بلال وأعلن فى هذا الاجتماع عن تكوين الفرق رسمياً طبقاً لما سبق أن قررته الرابطة من الشروط والضوابط .

وانى أنوه هنا ان ما أشرت اليه من حيث الجهة التى دعت لعقد هذا الاجتماع وما تقرر فيه هو ما سبق ان ذكره الدكتور عبد العظيم رمضان فى كتابه وهذا هو المتفق مع المنطق لأن الجهة التى لها الحق القانونى فى دعوة لجان الشبان الوفديين للاجتماع انما هى الرابطة وليس الزميل محمد بلال كما يقول فى مذكراته . وترتب على تكوين هذه الفرق النظامية أن فكر أصحاب الأغراض ومن له هوى سياسى معين فى الطرق التى تمكنه من السيطرة على هذه الفرق أو على الأقل تسخيرها لتنفيذ أغراضه والسير وفق هواه . وسرعان ما ظهرت النتيجة لهذا التفكير . اذ بدأ الخلاف بيننا وبين محمد بلال فى كل شىء ثم اشتد الخلاف وفوجئ الجميع ذات صباح بجريدة الجهاد تنشر ما سمي بقرار المجلس الأعلى لفرق الشباب الوفدى وكان يقضى بفصل شوقى عبد الوهاب من الفرق والتحذير من الاتصال به أو تلقى أى أمر منه . ومساء نفس اليوم اجتمعت الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين وسط عاصفة مدوية من الاستنكار المصحوب بالدهشة . وحضر اجتماعها بعض أعضاء الهيئة الوفدية وأصدرت الرابطة قرارها بفصل محمد بلال ومن يؤيده وتعديل اسم الفرق الى « فرق الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين » ، وتعيين شوقى عبد الوهاب قائدا عاما لها . ونشر القرار أيضا بالصحف .

وبذلك انقسمت الفرق الى فرقتين كل منهما له اسم مختلف ونظام مختلف وقائد عام ومجلس أعلى . وترتبا على ما تقدم ظهرت سريعا الآثار الخطيرة الناجمة عن انقسام فرقة وفدية تدين بمبدأ واحد وتقدم الولاء لزعيم واحد . وتعدت هذه الآثار الفرق نفسها الى أعضاء الوفد والهيئة الوفدية وقيل لمن عرضوا الأمر على رئيس الوفد وسكرتيره العام « ان البقاء للاصلاح » . وظلت الحالة هادئة مظهريا وكالنار المتخفية تحت الرماد الى أن أعلن عن تاريخ وصول الوفد الرسمى الى القاهرة عائدا من لندن بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ .

وانتهزت فرقة الشباب الوفدى فرصة تجمع عدد كبير من أفرادها فى القاهرة لمناسبة الاحتفال باستقبال الوفد الرسمى . ووجهت الى معسكر فرقة الرابطة بشبرا الدواى التى تستقلها قوة كاملة العدد والعدة وبضربة واحدة قضت على المعسكر ومن فيه . واقتيد قائد عام الفرقة شوقى عبد الوهاب غارقا فى دمائه فاقتدا النطق الى معسكر فرق الشباب فى حى زينهم . واتضح بعد ذلك انه تم القضاء على جميع معسكرات فرق الرابطة فى الاقاليم . وتولى البوليس والنيابة التحقيق . ولكن القوى السياسية التى كانت خلف قرار فصل شوقى عبد الوهاب من الفرق تدخلت فى التحقيق ولم تمكن العدل من أن يأخذ مجراه وأدى ذلك الى تعثر التحقيق ثم توقفه . ولم يضر له النور الأخضر

الا بعد تأليف وزارة محمد محمود وحل الفرق نهائيا فى يناير ١٩٣٨ .
ولو راجع الذين كتبوا عن القمصان الزرقاء صحف القاهرة الصادرة عقب
وصول الوفد العائد من لندن لاستلقت أنظارهم الأخبار المنشورة عن حادث
الاعتداء الأليم الذى حدث ليلة أفراح القاهرة . هذا الحادث الذى يؤسفنى أن
أساتذة التاريخ أغفلوا حتى مجرد الإشارة اليه ولماذا ؟ علم ذلك عنده علام
الغيوب .

وبعد القضاء على فرق الرابطة فى سبتمبر ١٩٣٦ لم يبق فى الميدان سوى
فرق الشباب الوفدى .

وانى أرجو أن أشير هنا الى ما نالنى من الاضطهاد والتعسف عقوبة لتفكيرى
فى تكوين هذه الفرق بنظام خاص كنت رسمته بدقة لحدمة وطنى المقدس مصر .
ولكن بالنظر لما كان معروفا عنى من شجاعة فى ابداء رأى وصراحة فى توجيه
النقد لكل ما اعتقد انه لا يتفق مع الحق والعدل . فان البعض خشى عاقبة نجاحى
فى تكوين هذه الفرق ودبر لابعادى عن صفوفها بعد أن أصبحت حقيقة واقعة .
ولما لم يفلح التدبير واعاننى الله وأحاطنى بعهد كبير من الوطنيين المخلصين
الذين ساعدونى بجدية وعزم فى اعداد فرق الرابطة التى كانت تحظى بقدر
كبير من الاعجاب والاحترام لما اتصفت به من نظام وخلق وهندام منسق وتدريب
كامل على مختلف الانشطة . فانهم لم يكتفوا بالاعتداء الأثيم الذى سبق أن
شرحته . بل اتصل الاضطهاد بالعمل الوظيفى أيضا . فكنت أنا الموظف الوفدى
الوحيد المفصول سياسيا الذى حرمت من تطبيق قرارات وزارة توفيق نسيم
الخاصة بتسوية حالة الموظفين الذين فصلوا سياسيا فى عهد وزارة اسماعيل
صدقى منذ عام ١٩٣٠ وما تلاه من أعوام . وظللت أبذل أقصى ما استطيع من
جهود فى المطالبة بمساواتى بزملائى الذين فصلوا سياسيا فقط بينما أنا سجنحت
وفصلت سياسيا . ولم أظفر بهذه المساواة الا فى نوفمبر ١٩٥٠ حيث صدق
مجلس الوزراء على تسوية حالتي مع حرمانى من صرف ما استحقته من علاوات عن
الماضى وبذلك حرمت وحدى من التمتع بما اتبع مع جميع الزملاء .

وانى أبعث بهذا الخطاب راجيا أن ينشر فى عهد حرية الرأى والكلمة وسيادة
القانون وحقى فى النشر - الذى كفله القانون - ولتظهر الحقيقة ناصعة تحطم
حواجز الاباطيل التى حاول البعض احاطتها بها .

شوقى عبد الوهاب

احد المجاهدين القدامى « بالمعاش »
الاسكندرية - كليوباترا - حمامات
شارع السيد عثمان الساعى رقم ١٨

تعليقات أخرى سريعة :

من أحمد حسين الى صبرى أبو المجد

أخى الحبيب الأستاذ صبرى أبو المجد

وكيف لا تكون حبيبا ، وأنت تبثت صفحات من تاريخ جيلنا فى صدر شبابنا ، وتزيد فتطلعنى أنا شخصيا على بعض الخلفيات لأحداث شاركت فيها ، كهذا القسم الذى نشرته من مذكرات الحاج رمضان زيان ، وقد كان ثالث ثلاثة يشار اليهم بالبنان كأعلام للوطنية ، فى الاسكندرية عام ١٩٣٤ وكنت قد فكرت ان أعلق على بعض الأحداث ومدى ترابطها مع سير الأحداث بعد ذلك كنشرك دعوتنا لحياء الروح العسكرية فى مصر ، وكيف تأثر شابان بهذه الدعوة تأثيرا مباشرا فالتحقا بالكلية العسكرية ، وكان منهما ما كان : أقول كنت أنوى ، ان أكتب معلقا وشارحا ومظهرا العلاقة بين ما جرى ويجرى ، ولكن وجدت ان هذا موضوع يطول شرحه ، ويحتاج الى عشرات المقالات ، وعلى هذا ، فالى ان تنتهى من بحثك ، واذا امتد بنا العمر بمشيئة الله ، وشاء المصور ان يقدم لأبناء الجيل الجديد ، حديث انسان ، شارك فى أحداث ما قبل الثورة ، بل ما قبل الحرب العالمية الثانية يوما بيوم ، بل ساعة بساعة ، فسيكون هذا موضع غبطتى بطبيعة الحال .

وبقى اذا لم تخنى الذاكرة ان أقرر حقيقة ، ربما لم تذكرها من باب التواضع ، فقد سبقت حركة المصرى للمصرى ، كل حركات الشباب التى انبثقت فى الثلاثينات ، ومازلت أذكر اننا انضمنا اليها أنا وأخى الأستاذ فتحى رضوان كعضوين فلك يا صديقى على « أنا شخصيا » فضل السبق ، وأرجو أن « لا يفزعك » ذلك من حيث السن فقد كنت أنا طالبا كبير السن .

ولم أر ما أعبر به عن شكرى وتقديرى لما تنشره الا أن أبعث اليك ببعض صفحات من مذكراتى وما كتبته تعليقا ، على حادث من أضخم الحوادث التى مرت فى تاريخنا المعاصر ، بل وتاريخ الدنيا كلها ، فقد أسدلت الستار على الامبراطورية البريطانية ، وكشفت عن أطماع اسرائيل التى لا يحدها حد ، وعن طبيعتها العدوانية ، التى تجعلها مثل العقرب أو الذئب لا يجدى فى كليهما سوى ما يفعله الناس حيالهما ، وهذا الحادث هو محاولة اسرائيل لاحتلال سيناء ، وهذا القسم الذى أرسله ، مما كتبته فى مذكراتى منذ قرابة ربع قرن يغنى عن كل تعليق ، ويثبت أن لا جديد تحت الشمس . ودمت .

المخلص / أحمد حسين

● وما أرسله الى الأستاذ أحمد حسين استفتدت به - وباسمه - فى بحث
عن اسرائيل أكبر قاعدة استعمارية فى وطننا العربى .
ومن الأستاذ حافظ محمود تلقيت الرسالة التالية :

«فاروق» يحرم على القصر الاشتراك فى جنازة اسماعيل صدقى أخى صبرى أبو المجد

لا أنت ولا نحن قد أسرفنا على المرحوم اسماعيل صدقى باشا فيما نشرته
عن « سنوات ما قبل الثورة » فهو الذى اختار لنفسه هذه السياسة . وعليه أن
يتحمل تبعه كلمة التاريخ فيها . لكن التاريخ ليس لتفسيره وجه واحد ، ولهذا
أرى من العدل التاريخى - كما ذكرنا الجانب الصعب من سياسة الرجل - أن
نذكر له الجانب الآخر .

فاسماعيل صدقى هو احد الاقطاب الأربعة الذين حسبت سلطات الاحتلال
حسابهم فاعتقلتهم فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ . ولما أفرج عنهم تحت ضغط الثورة
بعد شهر ، وسافروا الى باريس للدفاع عن القضية المصرية ، كان صدقى هو الذى
تولى الجانب الاعلامى لوفد مصر فى الصحافة الفرنسية بالمقالات والاحاديث
وعقد المؤتمرات الصحفية للوفد بحكم تضلعه فى اللغة والآداب الفرنسية .
وقد قام بنفس هذا الدور فى مفاوضات « عدلى كيزرون » فى العام التالى بلندن .

ولعل الذى غير الخط السياسى فى حياة اسماعيل صدقى هو أن سعد
زغلول قد فضل عليه فى الانتخابات البرلمانية الأولى أصغر معام فى بلده ،
وهو المرحوم « نجيب الغرابى باشا » الذى صار وزيرا وفديا فى وزارة سعد
زغلول .

ونحن اذ ذكرنا أخطاء صدقى السياسية فى مطلع الثلاثينات ينبغى أن
نذكر له مشروعاته العمرانية ، وأشهرها انشاء كورنيش الاسكندرية الذى غير
الجغرافية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المدينة ، واذا خيلنا جانباً ما أثير حوله ،
اذ ذاك من انتقادات تنبع من الشعور السياسى المضاد له - فاننا نجد أن هذا
المشروع الضخم لم تصل تكاليفه الى مليون جنيه ، بينما نجد الآن أن الايجارات
فى هذا الطريق تبلغ كل صيف - على طول الزمن - أكثر من هذا المبلغ فضلا عن
الحركة التجارية والسياحية التى اكتسبتها الاسكندرية من الكورنيش .

ومع هذا فان صدقى باشا قد استنفر الشعب ، بالعمل لا بالقول ، حينما
تولى الحكم فى وزارته الأخيرة وفى عهد هذه الوزارة تم الجلاء عن القاهرة
والاسكندرية وقبل أن يتم هذا الجلاء ترك رئيس الوزراء اسماعيل صدقى للشعب
فرصة الثورة التى أحرقت الثكنات العسكرية البريطانية فى ميدان الاسماعيليه

« ميدان التحرير » دون أن يتعرض لهم ولو بشرطى واحد . رغم احتجاج
بريطانيا . . بل كان رده على هذا الاحتجاج رائعا ، اذ قال للمفسير البريطانى
« وهل أجليتكم ، كما وعدتم ، وتعرضنا لكم ؟ » .

وفى اليوم التالى ذهب صدقى الى الجامعة فحمله الطلبة على الاعناق وهنقوا
له ، فألقى فيهم كلمة قال فيها « أرجو ألا تكونوا شعب كل وزارة » .

وأخر ما نذكره من حسنات صدقى باشا ، الى جانب ما نراه من سيئاته
من وجهة نظرنا - ذلك الخطاب الرائع الذى بعث به من مستشفى فى باريس
- صيف سنة ١٩٥٠ - الى الملك ، وقال له فيه :

« اننى أخاطبك كما يخاطب الأب ابنه ، لاننى الآن استعد لملاقاة ربى ،
وانت فى هذه الحالة لا تملك لى ضرا ولا نفعا » .

ثم سرد صدقى فى هذا الخطاب أخطاء الملك فاروق وطالبه بتصحيحها . .
فاستشاط الملك غيظا من صيغة هذا الخطاب ، وبعد أيام انتقل صدقى فعلا الى
رحمة الله ، فأصدر الملك أوامره بالا يشترك أحد من المسئولين فى القصر أو
الحكومة فى تشييع جنازته ، فصار الذين شاركوا فى تشييع هذه الجنازة فى عداد
« الشجعان » ولم يكونوا قليلين وكان من بين أولئك الشجعان أحد أمناء الملك ،
فأمر باقصائه عن وظيفته فى القصر الى وظيفة أخرى .

هذا تاريخ . . وفى التاريخ الصحيح ينبغى أن تقال كلمة الحق بمختلف
زواياها .

حافظ محمود

وتلقيت من المهندس د . عز الدين عبد القادر رسالة وجهها الى المهندس
مصطفى شوقى .

رد من د . عز الدين عبد القادر :

الانجليز وحدهم كانوا يملكون خلع الملوك ومنح العروش

الى الاخ المهندس مصطفى شوقى

● قلت فى رسالتك « احقاقا للحق أرجو أن تنشروا تعقيبى على ما جاء
بمذكرات - كاتب هذه السطور » .

وقلت « وأما أحمد حسين ففقد سجن ما لا يقل عن ١٤ مرة بأحكام وُلد
تتروح ما بين سنتين وثلاث فى سبيل الوطن » .

ويهمنى بادئ ذي بدء أن أقرر بأننى مسئول عن صدق كل كلمة وعرف
يكتبه يراعى وهذا ما قلته وسجلته من قبل المخبرات ونيابة أمن الدولة ومحكمة
الدجوى فى آخر قضاياى الكبرى وحكم على فيها بالسجن المؤبد فى القضية رقم
١٣ لسنة ٦٤ عليا - ٩ كلى عابدين والتي ظلت بموجبه أحد عشر عاما فى
السجن من ١١ أغسطس عام ١٩٦٣ الى أن أفرج عنى الرئيس المؤمن محمد أنور
السادات يوم ٤/٤/١٩٧٤ بعفو جمهورى شامل من أجل كتابى « كيف تحكم
مصر .. اليوم ؟ » الذى ألفتته خلال أزمة مارس الدستورية عام ١٩٥٤ ..
وترجم الى عدة لغات ..

أما أن تنعكس كتاباتى الى صور وهمية فى ذهن القارئ فأنا غير مسئول
عن ذلك .

هذا .. وواضح اننى لم أمس موضوع سجن الأستاذ الكبير أحمد حسين
لا من قريب ولا من بعيد .. وإن كان مبلغ علمى أنه سجن مرات عديدة منها فى
١٤ قضية صحفية وعيب فى الذات الملكية ولكن قضاء مصر النزيه العادل لم
يحكم عليه أبدا بالسجن وكان نصيبه فى جميع قضايا البراءة .. هذه حقيقة
تأكد منها لو أنك أعدت قراءة مقالى من جديد .. الذى تناولت التعقيب عليه
بقلمك .

ثم انك قلت « أما مسألة تهديد مصر الفتاة للملك بالاتصال بالخدوي السابق
فأعتقد أن هذه كلها مجافية للصواب » .. من أين لك هذا يا أخ مصطفى ؟
مسألة تهديد مصر الفتاة للملك ؟ هذه الصورة الوهمية التى لم يجر بها قلمى
ولا جاءت فى رسالة الماجستير التى نجح فيها الباحث العالم الأستاذ على شلبى
وأشرف عليها الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم .. والتى سجلتها فى
مقالى مستشهدا بهذه الرسالة العلمية .. المؤيدة بالمستندات والتى ناقشتها
لجنة من العلماء الكبار ..

من قال كلامك هذا .. أنا أم الباحث العالم ؟ لا أحد منا قال هذه
الأوهام .. يا أستاذ مصطفى ؟ فان الاتصال شئ .. والتهديد شئ آخر !!

أما اذا كنت ترى مقابلات المغفور له عبد الحالى مذكور باشا للخدوي
ومقابلاتى لباشا وللخدوي أنها مجافية للصواب .. فان هذه المقابلات قد تمت
وسجلت فى مستندات رسمية منذ أن جرت فى عام ١٩٣٥ وفى قضيتى مع
النحاس باشا عام ١٩٣٧ .. والواقع لا ينفيه الوهم أبدا .

أما قولك « فأعتقد أن هذه كلها مجافية للصواب لأنه ليس من المقبول أن
تخلع مصر الفتاة الملك لتعطي عرش مصر لقريب له بدلا منه » فانه سداجة أو
قل اغراق فى الوهم .. لأنه لا مصر الفتاة .. ولا حتى مصر كلها بشعبها وجيشها
فى ذلك الوقت كانت قادرة على ذلك إنما كان الذى يستطيع فى مصر آنذاك
أن يخلع الملوك ويمنح العروش إنما كان الانجليز .. والانجليز وحدهم .

هذا ولا أنا ولا صاحب الرسالة العلمية التي ذكرتها في مقالى جاء فيها
هذا الوهم ..

وقلت أخيرا « كانت مصر الفتاة تضع اسم الملك ضمن شعاراتهم لعدم
اتهامها بأية تهمة تؤدي الى غلق الجمعية وفعلا هذا حدث وتحولت الى حزب »
ويؤسفنى يا أيها الأخ العزيز أن أؤكد لك - واسمح لى بأن أستعير كلامك
وهو - احقا للحق - لم يحدث أبدا ما ذهبت انت اليه ولم تتهم جمعية مصر
الفتاة بأية تهمة أغلقتها فحولتها الى حزب .. وبعيدا عن كل ظن ووهم فان
الجمعية ببساطة كانت قد كبرت ونمت وتطورت فأعلنها حزبا سياسيا مناضلا
لا بسبب تهمة ولا خوفا من ملك ولا شيطان .. وشكرا يا أخى ..

د ٠٢ عز الدين عبد القادر

ومن د ٠ محمد بلال تلقيت الرسالة التالية :

٠٣ محمد بلال .. يعقب :

الأستاذ صبرى أبو المجد

اطلعت على تعقيب على بعض ما جاء فى مذكراتى عن فرق الشباب
« القمصان الزرقاء » .. ولما كان الأمر يتصل بتاريخ التحرك الوطنى للشباب
فى تلك الفترة من تاريخ مصر فقد رأيت صيانة للتاريخ وفى كلمات ابراز
الحقائق التالية والمتصلة بنشأة هذه التشكيلات ومبادئها والظروف السياسية
التي نشأت فيها وعلاقاتها الداخلية والخارجية الى أن انتهى الأمر بحلها بعد
قيام أزمة دستورية حادة بين الملك والوفد وكانت هى أهم أسبابها .

أولا : نشأت الدعوة لقيام هذه الفرق بين صفوف طلاب الجامعة فى الحقبة
الأخيرة من ثورتهم للدستور والاستقلال عام ١٩٣٥ .. ومن موقعى بين الطلاب
فى الاسهام فى تلك الثورة دعوت لقيام هذه التشكيلات وبهذا اعتبرت هذه
الفرق استمرارا لثورتنا عام ١٩٣٥ .

ثانيا : كانت ساحات الكليات فى بادىء الأمر هى ميدان التدريب لأعضاء
الفرق وكان الأعضاء يرتدون الزي العادى ويردون الأناشيد الوطنية وينتظمون
فى الطوابير .

ثالثا : لم تكن للفرق أول الأمر صلة أو اتصال رسمى بالوفد حتى تم
اللقاء مع رئيس الوفد وسكرتيه ومن ثم أطلق عليها الاسم الذى عرفت به
« فرق الشباب تحت لواء الوفد » .

رابعا : ارتدى الأعضاء القميص الأزرق ووضعوا شارة الفرق وبدأ تجمع
الأعضاء فى معسكرات بالأحياء .

خامسا - بدأ انضمام العمال فى نفس الوقت الى صفوفها كما قامت فرق عمالية بكثير من المؤسسات .

سادسا : وانخرط فى صفوفها كثير من أعضاء لجان الشبان الوفديين التى كانت قائمة قبل ذلك الوقت .

سابعا : كان للفرق مجلس قيادة يرأسه قائد الفرق ثم أصدر رئيس الوفد قرارا بانشاء مجلس أعلى يرأسه ضابط كبير متقاعد ومعه عضوان من الوفد وقائد الفرق وعضوان من مجلس النواب « الهيئة الوفدية » .

ذلك ما أردت توضيحه وأحيل الى تفصيله فيما جاء بالمذكرات وأرى أن ما رواه صعب التعقيب عن ايداء وقع عليه وحرمان من العلوات والدرجات فى وظيفة من وزارة الوفد يعتبر من الأمور الشخصية . ونحن نحرص جميعا على تسجيل الجانب الوطنى العام للتحرك الوطنى للشباب مجردا ومشرفا للجيل الجديد للعبرة والذكرى . ولنواصل حمل الرسالة الكبرى لخير الوطن والمواطنين .

د . محمد بلال

اقتنعوه بالاستمرار فى رواية أحداث تاريخنا النضالى

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد

أكرر لكم الشكر الجزيل لتفضلكم بنشر مقالى واهدائكم لى كتابكم الذى أتيت عليه اليوم التهاما وقراءة . انه عميق الدراسة ، عظيم المادة وهام جدا .

● سيدى .

من يصدق مغامراتى وحقائق كفاحى ؟ أنها أغرب من الخيال . . مثلا : من يصدق اننى أدخلت مسدسا محشوا بالرصاص الى زنزانتى فى ليان أبو زعبل ؟ وان محمد صبيح وأحمد حسين هربا لى مع سجان مسيحى ؟ وان ضابط السجن من الملتحين بذقن مريبة من الاخوان وشى بى وكان أحمد حسين وصبيح يثقلان به ويمساعده لى على الهرب فخاننى وترقى الى رتبة اليوزباشى فى زمن الحرب « عام ١٩٤١ » .

من يصدق اننى كنت أرسل الصحف سرا من داخل السجن ونشر الكلمات باسمى .

من يصدق اننى علمت بتسليح المانيا لمصر الفتاة وبالغواصات الالمانية
واخفاء الأسلحة فى جبال حلوان لضرب الانجليز عند انسحابهم .

لا . لن يصدق أحد ذلك . وهذه أبسط قصة مثلها قبل قصة عزيز
المصرى وميخانا .

حقائق أغرب من الخيال . . . تتعب الناس ولا تفيدهم وأنا فى غنى عن
إيذاء نفسى بذكرها لتسليية الناس .

لهذا أبادر بطلب الصفح عنى لزهدى فى نشر المزيد من ذكرياتى التى
يصعب أن يصدقها الناس ، واعفائى من الكتابة . . . والله لولا أن الأستاذ
المناضل الوطنى زميل السلاح والكفاح عبد الرحمن بك أباطة طلب منى تبويض
مسودة العجالة التى كتبته لشخصكم النبيل فيها شئ عن كفاحى المسلح عام
١٩٤٦ وحادث النحاس باشا . . . ما حاولت الاقتراب من أى دار صحفية . .
كما اننى ما كتبت الا اكراما لخاطركم وتقديرا وحبا لشخصكم النبيل . . . فلا
شئ يضايقنى مثل الحديث عن نفسى . . . وهما رأتى العاطفية . . . عن حبنى الكبير
لمصر . . . والحرية . . . لكننى والله . . . لا أجد حافزا من نفسى للكلام أو الكتابة
الآن عن ماضى بخيره وشره لأنه عندى أمر مضى واحتسبت فيه عملى عند الله
. . . فأرجو العفو عنى وقبول عذرى . وأمل أن يكون رجائى عندك بقدر محبتى
لديك أيها المناضل الوطنى الحر الكبير القلب والمؤرخ المصرى الجليل .

د . عز الدين عبد القادر

تلقيت هذه الرسالة من المجاهد الوطنى الدكتور عز الدين عبد القادر . .
على اننى مع ايثارى الكبير له ، غير مقتنع بالحجج التى يسوقها لكى يحرمنا من
روايته للأحداث الهامة التى شارك فيها وعاشها فى تاريخنا السياسى الذى
الذى يحتاج الى أن يتضافر فى روايته كل من عاش أحداثه منذ مطلع هذا
القرن وحتى اليوم . . . انه تاريخ خصب . . . تاريخ د . عز الدين عبد القادر
وحرام ألا يروى ليشرى التاريخ الوطنى لمصر ورجائى أن يؤازرنى القراء فى
تمسكى بالفصول التى يكتبها ليروى فيها مذكراته وفى اقناعه بالاستمرار . .
اكتبوا له لكى يعدل عن صمته .

وتلقيت من الأستاذ شوكت التونى المحامى الكبير رسالة يقول فيها :

من شوكت التونى الى صبرى أبو المجد

صبرى أبو المجد

● لقد حركتنى كلماتك عن ثورة ١٩٣٥ ، ولم يعد كثير مما يكتب يحرك المشاعر أو يلفت الفكر ونازعتنى نفسى أن أكتب اليك كلمة تحية وشكر فقد أنصفت النقراشى العظيم النزيه بعد طول ظلم من رجال انتسبوا الى الكتابة ولم ينتسبوا الى الخلق الأمين .

لقد سيقك فى هذا الانصاف الكاتب الوطنى والسياسى الأمين عبد الرحمن الرافعى حين كتب فى كتابه عن الحركة الوطنية المصرية ان حادث كوبرى عباس مختلق وانه لم يمت انسان واحد وقد قام رحمة الله عليه بالتحقيق فى صحة هذا الاختلاق الى حد أنه ذكر انه اطلع على دفاتر الحوادث فى مركز وبندر الجيزة ومصر القديمة ثم اطلع على دفاتر الوفيات ، ولكن الأقلام التى شاءت لها تعاسة حظها ان يصطنعها الغرض والمرض لكى تشوه تاريخ مصر فتنسب هذه الجريمة الى رجل قلما تنجب مصر مثاله ، أو يبلخ مجاهد مقدار كماله خلقا وذمة وفداية .

ولكن فضلك انك كتبت عن اختلاق هذا الحادث وأنت تؤرخ لزمانه ، ولا يزال من الأحياء كثيرون عاشوا أيامه ولياليه ، وكانوا فى مقدمة الثائرين ، وفى صحيفة يقرؤها الخاصة والعامة والكافة فى حين ان كتاب الرافعى لا يقرؤه الا الخاصة ، جزاك الله عن النقراشى خير الجزاء ، وجزاك عن الحق أجزل الثواب .

أما عما يشيره نشر الصفحة الخالدة لثورة ١٩٣٥ ، وأسماء شباب المجاهدين فيها ، وفضلهم على تاريخ مصر ومستقبلها وقد أرغموا القصر الملكى ودار المندوب السامى وهما عملاقان ليس من الهين قهرهما فاننى أذكر لك وقد كنت فى ذلك الوقت محاميا ومقررا أمام محاكم الاستئناف وكان الوفد قد اختارنى سكرتيرا للجنة الدفاع عن الحريات وكان من الأعضاء العاملين فيها والساهرين على حماية الحريات ابراهيم عبيد الهادى وزهير صبرى ومكرم عبيد وصبرى أبو علم ويوسف الجندى وحسن النحاس ورافع محمد رافع وعبد الحليم رافع وأنطون جرجس أنطون وسليمان اليمانى وغيرهم كثيرون وأذكر بهذه المناسبة انه ما كان يقبض على شاب حتى يتزاحم للمرافعة عنه المحامون بلا مقابل بل يحسبون انهم ينالون « شرف المرافعة عن الصناديد المجاهدين » كما كان يتزاحم على السجن رجال الأحزاب وغير الأحزاب بالطعام والفرش ، وترفع الصحف أسماءهم فى أعلى ذروة من الصفحات الأولى القند كان المجاهد يكرم أما المجاهد فى عهد قريبة فكان يقتل معذبا أو يعدم أو يسجن وتصادر أمواله ويهتك عرض نسائه ، عهد لا أعادها الله على مصر .

ولكن الذى أود أن أدلى به فى صدد كتابة تاريخ هذه الفترة الخالدة من تاريخ مصر أمران فى منتهى الأهمية لمهمة المؤرخ .

الأمر الأول : ان شقيقى المرحوم المستشار محمود التونى كان رئيس لجنة طلبية المدارس الثانوية وكان سكرتيرا للجنة الرئيس السابق جمال عبد الناصر وقد كتب المرحوم محمود التونى مذكرات يومية فى حينها أثبت فيها الحوادث ساعة بساعة ، كما انطوت هذه المذكرات على محاضر جلسات لجنة الطلبة وعليها امضاء الرئيس والسكرتير .

وقد قامت هذه اللجنة بدور فعال وقوى فى اذكاء نار الثورة فى القاهرة .

الأمر الثانى : انه قد حدث فجأة أن أخذت دار المندوب السامى وأخذ القصر الملكى فى مباراة للموافقة على اعادة دستور سنة ١٩٢٣ بعد طول رفض حازم وحاسم من الدارين الانجليزى والملكى .

ولم يعرف الناس الى الآن السر فى هذه المباراة والنكوص عن حرمان البلاد من دستورها الذى لا يزال هو مطعمها ومطبخ آمالها وهوى قلوبها .

ان سبب هذا هو ما صنعه أربعة من شباب مصر وهم أبو المجد التونى وعبد المنعم عبد الرؤوف ومحمود التونى وأبو الغيط سائق سيارتنا .

لقد أرادوا أن يحدثوا خرقا فى الزمن ، ويصنعوا حدثا يهز بريطانيا فقصدها يعد منتصف الليل دار المندوب السامى فى شارع القصر العالى فى حى قصر الدوبارة وتربصوا حتى أدبر جندى الحراسة بزيه الذى كان يشمبه حرس قصر باكنجهام سائرا من أول الدار عند الركن القائم بين شارع البرازيل على ما أذكر - وشارع القصر العالى حيث توجد نافذة صغيرة فوضعوا قنبلة حاول اشعال فتيلها عبد الرؤوف فأطلقا الهواء الكبريت فتعاونوا جميعا على اشعالها ثم استقلوا سيارتى وكان يقودها أشجع قائد سيارة أبو الغيط وكانت ماركة بونتشمياك وانطلقوا بها الى حى السيدة زينب حيث يسكن عبد المنعم عبد الرؤوف فأوصلوه ثم رجعوا الى دارنا بالجيزة

وعندما انفجرت هذه القنبلة وهى تمثل أول قنبلة وآخر قنبلة فى تاريخ بريطانيا واحتلالها فى مصر حدث فى دار المندوب السامى حتى كان صدها مدويا فى لندن وفى ١٠ داوننج ستريت وفى قصر الملك فؤاد وفى قلوب المترددين .

وبعد أيام أعلن القصر ، عن عودة الدستور

ولم يضبط واحد من هؤلاء الشبان .

لقد حكم عبد الناصر على عبد المنعم عبد الرؤوف بالاعدام وشرده من سنة

١٩٥٤ الى سنة ١٩٧١ وفرضت الحراسة على « أبو » المجد التونسي ومحمود التونسي وأبعد الأخير من منصبه كمستشار وتوفي الاثنان - كيف ؟ الله يعلم - وعما هو أبو الغيط يعيش في داره وحيدا ولم تذكرهم دولتهم ولو بوسام !
كم ظلمنا أبطالنا .. ولكن الى متى ؟

محمد شوكت التونسي المحامي

وتلقيت من المهندس حنفي الشريف - وكان وقتئذ يعمل بالاردن -
الرسالة التالية :

حنفي الشريف يكتب من الأردن ..

عزيزي الكاتب المؤرخ الأستاذ صبري أبو المجد :

كم كنت تواقا الى التواجد بمصر العزيزة في هذا الظرف بالذات الا أنني أحب أن أشير الى بعض النقاط التي أعشق أنها هامة لتاريخ هذه الفترة المهمة من تاريخ مصر :

● مرسل لك الصورة المنشورة في عدد سابق من المصور لمظاهرات الشعب في سنة ١٩٣٥ . ووفاء للرجل الذي مات سياسيا ولم يشعر به أحد ولم يذكره أحد وقد رسمت دائرة تبين صورته بين الجموع الثائرة وهو (حسن يس) الذي كان أول رئيس للجنة الطلبة في تاريخها الطويل والذي دخل عضوا في أول مجلس للنواب سنة ١٩٢٤ بعد اعلان دستور سنة ١٩٢٣ وكان وقتئذ طالبا في كلية الحقوق وضحي بالليسانس وفضل تمثيل الشعب واستمر يعمل في الحقل الوطني الى أن مات فقيرا معذرا وقد رأيته في أواخر أيامه يسير بالقنابل الحشيشي يرتدى « روبا مزقا وشعره أشعث في شوارع مصر الجديدة ... هذا هو الرجل الذي كان يخشاه الملك فؤاد ويحرص عليه فيلطفه في كل مرة يذهب فيها (الملك) لافتتاح دورة المجلس .

● الحادثة الأولى كوبري عباس (سنة ١٩٣٥) : تم اغلاق الكوبري من بعض الطلبة بطريقة عكسية خاطئة وهو الذي أدى الى عدم انطباق قوسي الكوبري ومن عشرات الآلاف من الطلبة من فتحة عرضها متران فقط مما أدى الى مذبحة رهيبه وقفز الكثيرون الى الشاطئ وامتألت منازل « الروضة » بالطلبة وتمت محاصرتهم والقبض على عشرات منهم وأرسلوا الى القسم السياسي بالمحافظة والى أقسام البوليس الأخرى ولو كان الكوبري أغلق بالطريقة الفنية الصحيحة لكان الضباط الانجليز فروا أمام الطلبة الثائرين .

● الطالب الذى كان يدفع مع بعض رفاقه بعربة صغيرة ملأى بالزجاجات والزلط ويرفع العلم بشكل ثورى يبعث فى نفوس الناس الاندفاع والتقدم هو المرحوم (نجم) الذى مات وهو ضابط كبير ومريض .

● كان الأساتذة والمدرسون يخطبون فى الطلبة داخل المدرجات بصورة حماسية يحرضونهم على الاستمرار فى الثورة ومنهم المرحوم الدكتور ابراهيم رفعت بكلية الهندسة وأنا أتعمد ذكر أسماء الأموات الى حد ما .

عندما تكرر فتح كوبرى عباس قرر الطلبة تحويل نشاطهم الثورى الى مظاهرات ليلية فى القاهرة كما قرروا الانتقال الى الأقاليم خصوصا بعد اغلاق الجامعة وبدأت الاجتماعات فى نقابة المحامين فى العمارة القديمة التى كانت أمام شركة بيع المصنوعات المصرية على ناصية شوارعى الجمهورية ، ٢٦ يوليو وكانت كلها فى المساء حيث تتوالى الخطب وتحدد حيا معيننا نذهب اليه ونقوم بمظاهرات صاخبة ولكننا كنا نعلن اسم « حى من الأحياء » السيدة زينب مثلا للتنويه وبعد ذلك وبطريقة (كلمة السر) تصدر تعليمات بأن المقصود (حى العباسية) مثلا ويزدحم البوليس بشكل رهيب فى ميدان السيدة بينما تهب المظاهرات فى العباسية ويشترك فيها الشعب الذى كان يجلس فى المقاهى يتسائل (أين سيكون الطلبة الليلة) .

وانتقل الطلبة الى الأقاليم كل مجموعة فى محافظة وكانت مهمتهم توزيع المنشورات الحماسية والخطابة فى المساجد والكنائس وتقرير يوم لاغلاق المتاجر كلها ونجحت الفكرة ايما نجاح وبذلك اسمح لى أن أقول أن اطلاق ثورة ١٩٣٥ على القاهرة فقط والاكتفاء بذكر أحداث كوبرى عباس ليس كافيا لذكر الحقيقة ان الشعب كله اشترك فعلا فى تلك الثورة حتى فى القرى المصرية شاركا أبناؤها فى الثورة وكان رجال ثورة سنة ١٩١٩ فى الأقاليم يخرجون مع الطلبة ويحرضون الناس على المشاركة وتعطيل أعمالهم فى يوم معين .

● جاء فى المصور ذكر الأقاليم ولاحظت أنها أقاليم الوجه البحرى فقط مع أن بلاد الصعيد شاركت وبحماس فى هذه الثورة بالمال والعمل كما حدث سنة ١٩١٩ (أسبوط وديروط ٠٠٠) عندها ضرب الانجليز الشوار بقنابل الطائرات وأعرف صديقا رحمه الله (الشيخ الشامى) المحامى الشرعى قتلوا ولدين من أولاده بالقنابل وهكذا لا أقول هذا تعصبا للصعيد ولكن للتدليل على أن مصر كلها شاركت فى تلك الثورة .

● بالمناسبة كان الصحفيون قادة للثورة بالكلمة المتهبة والتحريض السافر وكانت نقاباتهم فى بيت قديم جدا مكان (عمارة وهبه) أمام البنك الأهلى وكانت مكانا لاجتماعات كثيرة .

● لا تنسوا (مشروع القرش) فكرة الأستاذ أحمد حسين الايجابية الناجحة وكان يشرف عليها بعض أساتذة كلية الحقوق وأقيم مصنع الطرابيش الموجود حتى الآن في العباسية وقد تحول الى إنتاج آخر غير (الطربوش) وقد كانت تجمع له القروش سنويا من كل مدينة وقرية .

● أرجو الرجوع الى د. عبد الرزاق نوفل الكاتب الاسلامي المعروف وهو خريج كلية الزراعة ومن جيل سنة ١٩٣٥ .

● الدكتور مصطفى خليل : فيما بعد : حدثت اضرابات عنيفة في كلية الهندسة بالقاهرة وحاصر العساكر الكلية واستعملت خراطيم المياه وكان « مصطفى خليل » في السنة النهائية ورأى أن يخرج من الكلية الى منزله للمذاكرة وبالرغم من تحذيره الشديد بأن قسوة رجال البوليس لن تتركه يمر بسهولة الا أنه تقدم ولم يكن يصل الى الباب الخارجى حتى « التهمه » رجال البوليس وانها لوا عليه ضربا بالهراوات ثم ألقوه داخل السور وقمنا باسعافه فقد كانت الإصابة في « حاجبه » فوق العين والدماء غزيرة وما زالت العلامة واضحة جدا حتى الآن . هل يذكر ؟ . أعنتقد أن هذا من الأمور التي لا يمكن نسيانها .

● المرحوم عبد السلام حسن كان في هذا الوقت طالبا بالمدرسة السعيدية وكان والشهادة لله يقود المدرسة بأجمعها ويمر في طريقه على كلية الزراعة وكلية الطب البيطرى ثم أصبح بعد دخوله الجامعة رئيسا للجنة الطلبة التي كانت تضم حسن سالم وحسين عزت وعلى الزير وغيرهم ، وغيرهم .

● انعقد مؤتمر دولى فى قاعة الاحتفالات بجامعة فؤاد « القاهرة » واستعد له الطلبة فطبعوا كتيبات صغيرة باللغات المختلفة وأخذوا يوزعونها على المندوبين أثناء دخولهم ثم قاموا بالضربة القاضية حيث أغلقوا الأبواب الخارجية للجامعة ومنعوا المندوب السامى البريطانى من الدخول فعاد أدراجه وعند وصول سيارة رئيس الوزراء توفيق نسيم « الرولزرويس » ركب الطلبة على ظهرها وجوانبها وأخذوا يرددون الهتافات الشديدة فعاد رئيس الوزراء أيضا دون أن يتمكن من الدخول وكان مندوبا عن الملك فؤاد وعلم أعضاء المؤتمر الدولى بما حدث وفشل المؤتمر ولكن بعد أن أصبحت قضية مصر حديث جميع أعضاء المؤتمر .

أخي صبرى : قواك الله : ان هذه الفترة لا تزال مجهولة بالنسبة الى جيل بأكمله وتحتاج الى المزيد حفظ الله مصر وصانها بشبابها المخلص دوما .

مهندس

حنفى الشريف

عمان - الأردن

ومن دولة الامارات العربية يكتب د العجان . .

... صبرى أبو المجد

أتابع الحوار الممتع الذى تقدمونه فى حديث « سنوات ما قبل الثورة » ،
والرسائل التى يتبادلها مع سيادتكم أبطال تلك السنوات ، وأحيى فى سيادتكم
جهد الباحث عن الحقيقة ، وصدق المحاييد لنعلم - نحن شباب هذا الجيل - من
تاريخ وطننا ما لم نخط به علما من قبل ، وخصوصا تلك الفترة الملتهبة
بالحماس الوطنى وحب مصر ، التى غيرت من وجه الزمان على أرض هذا الوطن
العظيم .

ان جيلكم يا سيدى الفاضل - الذى عاصر هذه الفترة واشترك فى أحداثها -
جيل عظيم وخصب بكل المقاييس . . جيل برز فيه الكفاء فى مجالات السياسة ،
والعلوم ، والأدب ، والوطنية والرياضة ، وفى كل مجال اشعاع ونور . . اتسم
جيلكم بالجدية والاخلاص والتفانى ، فأنجز الكثير وأرسى الأرضية الصلبة التى
يحيى عليها جيلنا اليوم . . وللأسف فإن جيلنا تتنازعه اليوم أهواء وتيارات
مستوردة ، ومعظمها متعمد يهدف الى تدمير القيم والأسس الراسخة لهذا المجتمع
العربى الأصيل ، لذا جاءت كتاباتكم الحظية مصباحا مضيئا يوضح الحقائق ،
ويكشف النقاب عن فترات زاهية من حلقات النضال الوطنى ، لتكون قدوة ،
وضياء .

دكتور

أحمد فكرى السيد العجان

شركة ادنوك ص ٠ ب ٨٩٨ أبو ظبى

دولة الامارات العربية المتحدة

ولعل قد نجحت فيما أردته من اتاحة الفرص لشباب ١٩٣٥ للتعبير عن
آرائهم بكل صراحة ووضوح على نحو لم يحدث من قبل ولست بحاجة الى القول ،
اننى قد أتنق وقد اختلف مع تلك الآراء التى يتحمل أصحابها تبعاتها .

وأعتقد بعد هذه الجولة مع التعقيبات الكثيرة أنه لا بد من أن نعود الى
المسار السياسى الطبيعى للأحداث ونتوقف قليلا عند خلاف العقاد مع مصطفى
النحاس ومكرم عبيد .

الباب الخامس

الفصل الأول

العقاد يفتح النار على النحاس ومكرم

● استقالت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا - أو بمعنى أدق اقيلت - لأن الخلاف قد استحكمت بينها وبين دار المندوب السامي البريطاني .

لقد طلبت دار المندوب السامي البريطاني اخراج وزيرين من وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ، فرفض عبد الفتاح يحيى باشا ورفض القصر .

طلبت دار المندوب السامي البريطاني من عبد الفتاح يحيى باشا ان يطلعها على اسماء المرشحين لمجلس الوصاية على العرش ، فرفض عبد الفتاح يحيى باشا ، ورفض القصر .

اتهمت دار المندوب السامي ، وزارة عبد الفتاح يحيى باشا بانها شجعت على استعمال اللغة العربية في المحاكم المختلفة وأنها قررت حق القضاة المصريين في رئاسة بعض الدوائر في تلك المحاكم ، وانها قررت رفض طلب بريطاني لتعيين موظف كبير - مستر سمسون - كخبير لوزارة المعارف العمومية . . و . .

قدمت الوزارة استقالتها الرسمية في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، وقبلها الملك فؤاد في ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ . وعرض القصر الملكي على دار المندوب السامي البريطاني أن يرأس الوزارة الجديدة على ماهر ، أو حافظ عفيفي و . و . ولكن دار المندوب السامي رفضت الاسماء التي عرضتها السراي ، وأصررت على اسناد رئاسة الوزارة الى توفيق نسيم باشا ، نتيجة ترشيح الوفد المصري لتوفيق نسيم باشا . وقد قبلت دار المندوب السامي البريطاني اسناد الوزارة الى توفيق نسيم باشا - فضلا عن ترشيح الوفد له - لما هو معروف عن ولائه الكامل للسياسة البريطانية . وكانت النية - فيما يبدو - متجهة منذ ذلك التاريخ ،

الى اسقاط دستور ١٩٣٠ وحل البرلمان القائم ، واجراء انتخابات جديدة ، كما ان نسيم باشا - رغبة منه فى أن يحظى بتأييد من الوفد المصرى أكثر وأكثر - عرض أن يحمل قسم الولاء لدستور ١٩٣٠ وكانت وزارة توفيق نسيم قد شكلت منه ، ومن أحمد عبد الوهاب ، وأمين انيس باشا وكامل ابراهيم بك ، وعبد العزيز محمد بك ، وأحمد نجيب الهلالى بك ، وعبد المجيد عمر بك ، ومحمد توفيق عبد الله باشا - وهم فى الغالب موظفون مستقلون - وان كانت دار المنسوب السامى قد رأت. أن الوزارة ضعيفة ، لا تستطيع مواجهة الموقف الدولى المتوتر ، ولكنها عادت وقبلت تشكيل الوزارة ، بوضعها الراهن بعدما تأكد لها أن معظم أعضاء الوزارة يميلون الى الوفد المصرى ولتبعثهم مواقف بذكرها الوفد لهم جيداً .

ومنذ اليوم الأول لتشكيل وزارة توفيق نسيم باشا ، وهى موضع رضا الوفد بالرغم من أن بعض القواعد الوفدية كانت تشمل من هذا التأييد ، لان وزارة نسيم باشا تراخت فى تنفيذ ما وعدت به ، ولانها - وهذا هو المهم - قبلت بعض المطالب البريطانية التى رفضتها - من قبل - وزارة يحيى باشا .

وسرعان ما بدأت الصحافة الوطنية تضيق ذرعاً بتوفيق نسيم باشا وضعف وزارته .

ولكن الوفد المصرى ظل يقول على لسان رئيسه مصطفى النحاس عن وزارة نسيم باشا « اننا مبسوطون ودائماً مبسوطون من هذه الوزارة » . وحتى عندما طالبت بريطانيا بتعيين خير أجنبي لم يغير الوفد خطته من الوزارة بالرغم من أن نسيم باشا كتب فى وثيقة رسمية أن تعيين الخبير الفنى الأجنبي لا يمس السيادة المصرية .

وأذكر ان الاستاذ عباس محمود العقاد كتب فى افتتاحية جريدة روز اليوسف اليومية بتاريخ أول أكتوبر ١٩٣٥ تحت عنوان : نسيم باشا والنحاس باشا كيف تفاهما فى مسألة الخبير الفنى ؟ « نسيم باشا رجل طيب ولا يفهم معنى حق الاتصال . قال العقاد : اذا كان تعيين الخبير الفنى كارثة لا شك فى وخامتها فموقف النحاس باشا كارثة أكبر منها وأولى بالأسف والملام ، فهو خطأ - أولاً - من وجهة اللياقة لأن إعلان الانبساط - من نسيم باشا ووزارته - قبل اجتماع الوفد للنظر فى الموضوع يزرى أشد الزرية بأعضائه ويمثلهم للأمة وللانجليز فى صورة المسخرين المنقادين بغير ارادة ولا تفكير والا فما كان يجرى لو أن

الأعضاء قرروا فى اجتماعهم انهم غير مبسوطين كما قال رئيسهم على باب الوزارة .

« وهو خطأ - ثانيا - من الوجهة الوطنية لأن النحاس باشا لو انتظر قليلا وتمهل أياما لرجع الانجليز عن حق الاتصال - اتصال الخبير الأجنبى - كما رجعوا عن مثل هذا الطلب فى عهد وزارة ضعيفة لا يؤيدها رأى العام لان الصحافة ثارت يومئذ على تعيين مستر سمسون مستشارا لوزارة المعارف ، مزودا بحق الاتصال كما طلب الانجليز فى عهد الوزارة العبدية » وزارة عبد الفتاح يحيى باشا » .

« وموقف النحاس باشا خطأ - ثالثا - من الوجهة السياسية والوطنية معا ، لانه اقنع الانجليز باننا مستعدون لقبول كل شىء من أجل بقاء الوزارة النسيمية » .

ويقول العقاد :

« وأسرع النحاس باشا الى مخاطبتي بالتليفون يسألنى : فيم تكتب اليوم يا فلان ؟ قلت فى مسألة الخبير طبعا . قال : أو بعد زيارتي لنسيم باشا ، وتصريحى بما صرحت ؟ قلت : وما المانع ؟ قال : ماذا يفهم الانجليز اذن ؟ يقولون اننى عاجز عن قيادة رأى العام ، قلت : لا يفهمون ذلك ولكنهم يفهمون ان رأى العام جاد فى قضيته الكبرى ، وانه اذا سكت فى حين من الأحيان لا يسكت الا وهو متذمر على مضض ، وان هذا التذمر يوشك ان ينفجر اذا طال اغفاله وطالت مطالبته بالسكوت وقد كان سعد باشا - كما تعلم يا دولة الباشا - يقول للانجليز : اذا أنا قبلت هذا لم تقبله الأمة وهو فى ذلك صادق لا يقدح فى قدرته احد من المصريين ولا الانجليز . قال : ولكن الرجل - يعنى نسيما - حسن النية فيما صنع فلا داعى للاثقال عليه أوكد لك يا استاذ انه طيب لم يكن يعرف ان حق الاتصال بالانجليز يؤدى الى هذا الخطر ، وقد شرحت له تفسيره وقلت له : اسألنى يا باشا فقد عركنا المفاوضات من عهد ملتر وعزفنا ما يضممه الخد من وراء هذه الألفاظ » .

ويقول العقاد - بعد أن فكر طويلا - لو كنت حسن الظن بالسياسة النسيمية قبل أن أسمع هذا الكلام ، لغيرت رأى وأسأت بها الظنون .

ويقول العقاد أيضا انه قال للنحاس باشا : احتج يا باشا لتحفظ حقا وحققنا فى الاحتجاج على أمثال هذه الأعمال من وزارة تأتى بعد هذه الوزارة والا اتهمنا الناس بقلة الانصاف ولم يؤمنوا بالاخلاص فى نقد الأعمال .

وقال النحاس باشا - تعقيبا على ذلك مخاطبا العقاد : يا سلام يا فلان ..
انت دائما كده ، انت دائما كده ، انها غلطة فاتت ولا يمكن ان يعيدها ، رجائي
على كل حال ، ألا يظهر شئ بقلبك فى هذا الموضوع .. »

وانتهى الحديث ..

والجدير بالذكر ان العقاد ، وقد كان فى مقدمة أعمدة الوفد المصرى قسدا
أختلف مع النحاس باشا رئيس الوفد ، ومع مكرم عبيد باشا ، سكرتيره العام
حول موقف الوفد من وزارة نسيم باشا . وقد أحدث هذا الخلاف انشقاقا كبيرا
فى الوفد ، وكانت جريدة « روز اليوسف » اليومية تفرد كل يوم صفحة كاملة
تحت عنوان « صوت الرأى العام » .. تنشر فيها تأييد الجماهير الوفدية ، وغير
الوفدية ، للأستاذ عباس محمود العقاد ، وكان من بين الذين يؤيدون العقاد ،
لجان وفدية بكمالها . وكان من بين المؤيدين شعراء كثيرون أذكر من بينهم :
الشاعر أحمد مخيمر الذى نشر قصيدة قال فيها :

أرى طرق السياسة قد تلوت
والمح فى نواحيها اضطرابا
وها هى ذى المخاوف قد تراءت
ولم نحسب لمقدمها حسابا
ولم نعدد لها سيفها حساما
ولم نجتمع نهارا جيشا عجبا
وكم من أمة ضحكت علينا
وتسألنا وما ندري الجوابا
أهاب الشعب لكن ليس فيه
زعيم يرشد الشعب الصوابا
لقد خانوه حتى ضللوهم
ولم يصغوا له لما أهابا
وكم أمنية قد خدروهم
بها لكنها كانت سرايا
« فىا عباس » افعمه حماسا
كوقد النار يلتهب التهابا

وجرد ذلك القلم المرجى
يذل هذه النوب الصعابا
ويفضح خائن الوطن المفدى
ومن ساموه بالأمس العذابا
ويفتح بعد للدستور بابا
ويغلق بعد للاعداء بابا
ألست أجلبهم نفسا وعلما
وأفصحهم - اذا نطقوا - خطابا

ومن بين الكلمات التي بعث بها مأمون الشناوى ، الى العقاد العظيم :
سر فى طريق الحق واكشف لنا
عن نية الأوغاد المجرمين
وحطم الاصنام فى أمة
بمنهـب الاصنام ليست تدين
الذائدين الشعب عن حقه
والمخلصين اليوم ، للمعتدين
الحق قد دوى بأذانهم
بصيحة منك فزاغت عيون
وأصدروا ما أصدروا ويجهـم
هل يعفل السر لئلا الطنين
ضجوا كما شاءوا فلم تستكن
وكيف عن حق لنا تستكين
يراعك العجبار هاد لنا
مداده الحق ، ونور اليقين

ومن شعر عبد المغنى سعيد ، وقد وجهه الى الشباب :
افيقوا شباب الوفد ان زعيمكم
يلين لمحتل الحمى ويجانبه
وينقاد وسنا لرغبة مكرم
وتلهو به اطماعه ورغائبه
افيقوا شباب الوفد أين حماسكم
هلموا الى النجاس قدما نحاربـه

كذا مصر شاءت فتلبوا نداءها
هلموا شباب الوفد ناداه واجبه
اذا أشهر المحتل فينا سيوفه
وجارت علينا جنده وكتائبه
نهضنا جميعا لا نخاف حرا به
وسرنا الى الموت الذريع نداعبه
فأما حياة فى جحيم وذلة
وأما كفاح لم تخفنا عواقبه

هذا وقد وجه العقاد كلمة شكر واجب الى الأمة الساهرة بدأها بقوله :
« ما دام فى الأمة من يسمع الحق ففيها من يقوله وما دامت فيها كلمة
الحق ، ففيها الحرية ، وفيها الاستقلال بمعناه وان احتجبت الى حين ، مراسمه
ومزاياه ، ليس أصعب من الاستقلال على أمة يصعب فيها استقلال الأفراد وقد لعن
الله قوما ضاع الحق بينهم واللعنة قرينة الذل والاستعباد .
» وليس أوجب من صيحة الحق فى زمن تشابه فيه ما يزيقه الاستعمار
وما يزخره دعاة الوطنية الاطهار وأصبح من أيسر الأمور فيه على الجاسوس
المأجور أن يغتم من نفحات الاعداء الأقوياء ، ويغتم من رضوان الزعماء الضعفاء
ويخدم الغاصبين والمغضوبين فيما يزعم من وراء حجاب الرياء ، ويكاد يستغنى
عن الرياء » .
الى أن يقول العقاد :

« اننا كنا أحرىء أن نستفيد من قبضة الأقوياء أضعاف أضعاف ما يستفيدة
مهازيل الاجراء ، وكنا أحرىء أن نبوء بالغبطة والرضوان من الاقطاب الاجلاء ،
وكنا أحرىء أن نمضى مع الماضين ونلغوا مع اللاغين ونأمن مع الأمنين ، فماذا
علينا لو أرضينا هؤلاء جميعا ، وخرجنا كاسبين غير ملومين بل مشكورين
مأجورين . . . ناجينا أنفسنا . . . أو تأبى علينا الأمة الا أن نكون كذلك أو نكون
من المنبوذين عندها الى يوم الدين ؟ اذن لنكن من المنبوذين عندها الى يوم الدين ،
فذلك خير من حقارة فى أعيننا نحن وشرف مدخول فى أعين الآخرين المخذوعين ،
الغافلين ! جازفنا بالسمعة والغنيمة وكان فى وسعنا أن نريج السمعة والغنيمة
فى كفة واحدة ولا مجازفة ولا عناء ولكن الأمة لم تنبذنا ولم تستمع الى أباطيل
الهازلين من حولنا ، بل علمت اننا واثقون صامدون حيث كنا وان الهازلين المبطلين
هم المتغيرون وانهم هم القائلون اليوم ما كان يقوله خصومنا وخصومهم الاقدمون
منذ حين ، فاصغت الينا وأقبلت ثم أقبلت علينا ، وثبتت دعائم اليقين من
نفوسنا ، وعلمتنا حين بادرت بتأييدنا اننا مسبوقون ولسنا سابقين . »

ثم انتهى الاستاذ العقاد كلمته بقوله :

« لئن كان مع الشكر عتب هو أقرب الى عرفان الجميل من الشكر .
فلذلك عتبنا على الأمة اذ أخلفت ظننا فيما أقدمنا عليه وان كان اخلاقا أحب من
تحقيق الظنون . . لقد كنا نحسب اننا مقدمون على هول فاذا نحن مقدمون على
أمان . . وكنا نحسب اننا نصرع الجبابرة فاذا نحن قد صرعنا أصنامنا من
الخرف ، لا تقوى على لمس اليدين . وكنا نكبر ما هجمنا عليه فقد صغر ما هجمنا
عليه وما نحسبنا بآسفين ، ووفاء للأمة الساهرة على ما حققت من ظننا ، وأخلفت
من ظننا . . انا لها لشاكرون وانا على العهد للثابرون وموعدا للغد ، باستئناف
ما بدأناه من حساب لمن لا يحسبون حساب الوطن والناس ، والغد قريب ، وقريب
مثله النصر المبين . . »

وكان عباس محمود العقاد قد بلغت به انقسوة على الوفد ورئيسه
وسكرتيه الى الدرجة التي كتب فيها مقالاً عنيفاً يقول فيه : « النهضة الوطنية
قد تطورت الى وفد ، والوفد قد تطور الى زعامة ، والزعامة قد تطورت الى زعيم ،
والزعيم هو مصطفى النحاس . ومصطفى النحاس هو مكرم عبید . . هذه خلاصة
التضال في طالب الحرية ستين سنة » .

ونحن وان كنا لا نوافق العقاد على ما يقوله كله الا اننا ننقل هنا ما جاء به
قلمه باعتبار معركة الوفد ضد العقاد ، ومعركة العقاد ضد الوفد من أعنف
المعارك السياسية التي لا يمكن أبداً لمؤرخ منصف محايد أن يغفلها ، وهو يكتب
عن تلك المرحلة الوطنية الغنية بالمعارك السياسية .

يقول العقاد :

« لقد أصبحت قوة النحاس باشا المستعارة من الأمة لازمة للانجليز في
اخضاع المصريين ، وما رأيناها لازمة للمصريين في بلوغ شيء من الانجليز . لقد
أصبحت طغيانا علينا واستسلاما لغيرنا ، وما لهذا نحتاج الأمم الى الزعامات ،
ولا نحن محتاجون الى من يعلمنا كيف يكون انتظار الرحمة من الانجليز وبعد فما
هي زعامة النحاس باشا ، ومن ورائها الدساس الكامن للأمة بمكيده الخراب ؟
انها زعامة خلقتها الأمة ، ولم تخلق نفسها . انها زعامة تخلقها الأمة كلما شئت
أن تعيد خالقها وما أفلسيت مصر حتى يكون خير من فيها مصطفى النحاس
بلا عوض ، ولا شبيهه ولا نظير . ولئن أفلسيت لقد جلت مصيبتها عن العزاء
وبطلت حاجتها الى الزعماء . . »

« فقرات من مقالة العقد نشرتها روز اليوسف فى ٢ أكتوبر ١٩٣٥ » .

واتبعها العقد فى اليوم التالى بمقالة أخرى ، أعنف وأقسى تحت عنوان « ما هى الخرافة التى يسمونها » صلاية مصطفى النحاس » قبل قيام الوزارة النسيمية » . قال العقد :

« فى بداية مقالة اليوم ٣ أكتوبر ما انتهى به مقالة ٢ أكتوبر : انه ما وقف موقف الصلاية قط الا عن اضطرار لا فضل له فيه وما اتسع له باب الاستسلام مرة الا ذهب فيه الى أبعد مراتبه . وقد أتيح له الاستسلام اليوم ، والوقوف بين الصفتين فاذا هو أضعف المستسلمين واذا هو أعدى للرأى الصريح ، وللصلاية فى الحق من كل عدو عرفناه » .

وفى مقال العقد تفصيل لمواقف النحاس باشا من معاهدة ثروت - تشمبرلن ، ومعاهدة محمد محمود - هندرسون . واستقالته من الوزارة عام ١٩٣٠ ومعارضته للوزارة الصديقة وفصل ثمانية أعضاء من حزب الوفد لانهم أيدوا فكرة الوزارة القومية ، بينما عارضها الوفد . وكذلك موقف النحاس من أزمة قانون الاجتماعات ، وكذلك موقفه من تأييد وزارة نسيم . وحول الموقف الأخير كتب العقد يقول :

« والوزارة النسيمية هى أول وزارة استطاع النحاس باشا ان يؤيدها دون ان ينتحر انتحارا أو يفقد الزعامة وكل شىء كما كان يفقدها ، ولا ريب اذا أقدم على تأييد وزارة كالوزارة الصديقة أو الوزارة العبيدية (عبد الفتاح يحيى باشا) استطاع أن يؤيد الوزارة النسيمية لأنها وزارة صديقة ، فيما ينادى به كل يوم ، استطاع ان يؤيد الوزارة القائمة مرة فهل وقف عند حد فى الخضوع والاستسلام ، فى تلك المرة الواحدة التى فتح له فيها باب لخضوع والاستسلام ، كلا ، انه لن يستطيع أن يستسلم أكثر مما استسلم بل أقولها ولا أخشى اعتراضا اننى لا أعرف أحدا من ضعاف المستوزرين تيسر له أن يذهب فى الاستسلام الى أبعد من هاتيك الحدود » .

ويقول العقد فى نهاية مقاله :

« ذاك هو الرجل الذى ينعمت العقد ، بانه مفرور لثيم أو خائن أثيم !

ذاك هو مصطفى النحاس ، وتلك صلاية مصطفى النحاس ، استسلام ذاهب الى أقصى حدود الاستسلام حين يختار وصلاية زائفة لا فضل له فيها حين يقهره الاضطراب ، ومع هذا الاستسلام ، كله لم نظفر من الانجليز بدستور ولا وعد بدستور ، ولا مفاوضة ، ولا تمهيد لمفاوضة ولا عناية ولا أمل فى العناية ، ولم

ننجح فى بلوغ شىء منهم الا الاحتقار والامعان فى الاحتقار . اليوم نحمل على الانجليز فيغضب مصطفى النحاس ، ونحمل على مصطفى النحاس ، فيغضب الانجليز . اليوم هو حرس وزارات يمشى بين يدي الوزارة النسيجية ليمنع عنها ضجة الأصوات وهو حرس انجليزى ، يتكفل باسكات من ام يسكته الانجليز فى زمن من الأزمان . اليوم ، هو طغيان علينا واستسلام لغيرنا ، فهل عجب ان يكون واجب الأمة الأول هو هدم هذه الصلاية المزعومة أو هذه الخسرافة الموهومة ، لانها تستحق الهدم ، قبل ان تهدم هى البلاد ، ان الاستعداد الدائم خطب أيسر على مصر ، من أن يقال انها خلت من زعيم كمصطفى النحاس لأن الأمة التى يكون خير من فيها كمن رأينا قد جل مصابها عن العزاء ، وبطلت حاجتها - كما قلنا أمس - الى الزعامة والزعماء . ولكنها الأمة لن تخلو من رجال يتورعون عن مثل ذلك الاستسلام ويترفعون عن صلاية كما عهدنا من صلاية الاضطراب ، وعليها - بداية - أن تخلص من هذه الآفة لانها فاتحة الخلاص .

وفى عدد ٤ أكتوبر ١٩٣٥ ، كتب العقاد مقالا تحت عنوان : مصطفى النحاس ، المتطرف ضعيف فكيف بمصطفى النحاس ، المعتدل اليائس ؟
وفى عدد ٦ أكتوبر ١٩٣٥ كتب عن مكرم عبيد : « دساس مطبوع ، يخلق الدسياسة لمصلحته ، لا لوطن ، ولا لطائفة . يهدم القضية المصرية على رأس الأمة ويستبقى الحالة الحاضرة جهده ما عنده من جهاد ولا يريد ان تتغير الا اذا ضمن من بعدها الوزارة ومن بعده الطوفان وخلاصة سياسة اليوم - ويا لقسوة العقاد ! - ان يكشف من قضايا المخدرات ، ويتولى تحذير الأمة ، وذلك هو الجهاد الكبير : مكرم من واجب المصريين ان يحذروه ، لانه أخطر عليهم من السطوة الأجنبية ، اذ هم اتبعوه وما نحسبه من السطوة الأجنبية الا قرينا من قرين » .

وفى عدد ٧ أكتوبر : كتب أيضا عباس العقاد مقالا من أعنف مقالاته بعنوان : « لسنا عبيدا ، يا عبيد : حقيقة المرتجل ، وما ارتجل : بروجرام البوليس السرى ومكرم عبيد يتفقان ، ثناء العقاد ، وثناء المورننج بوست لا يجتمعان ، الرئيس الجليل يدفع سبعمئة جنيه مهرا وشبكة من أموال الأمة : ١٧٠٠٠ ينفقها مكرم عبيد بغير حساب : أكاذيب ، تدمغها بينات ، خاتمة الدساس الدجال » .

فى تلك المقالة الشهيرة أطلق العقاد ، على مكرم عبيد : المجاهد الكبير ، أو المخدر الكبير .

ويخاطب العقاد النحاس ، ومكرم ، ومن معهما بقوله :

« شتان بين وفد شعاره الاخلاص لمصر ، ووفد شعاره الاخلاص للانجليز : ذلك وقد يدعو المصريين الى عقاب المخالفين فيجيئون ، وهذا وفد يدعو الى عقاب المخالفين فلا يجيبه الا الغاصبون وهم راضون ، مستبشرون : أشعرتكم بالأرض يا هؤلاء تنصدع تحت أقدامكم ، أسمعتم بالصيحة يا هؤلاء ترتفع فوق رؤوسكم ، أرايتم يا هؤلاء الضمائر والقلوب تنفض من حولكم ، اعلمتم يا هؤلاء ، ان عقاب المخلصين لمصر ، لن يكون بايدي المخلصين للاستعمار ، في أشنع أيام الاستعمار : ان لم تشعروا فستشعروا وان لم تسمعوا ، فستسمعوا ، وما يعنينا ان تشعروا ، أو تسمعوا فأنتم بعد اليوم ، أضعف الشعارين وأضعف السامعين » .

يلوم العقاد الوفد لأن مرجعه اليوم ، تقارير البوليس السياسى بعد أن كانت تلك التقارير مرجعا لاتهام المخلصين ، وترويج أكاذيب المفرضين !

وكان مكرم عبيد ، قد كتب مقالا عن العقاد ، قال فيه ان العقاد كان يجادل سعدا ويناقشه وحول تلك النقطة كتب العقاد :

« اما اننى كنت أناقش سعدا فهذا صحيح ، لا ريب فيه ، ولكننى كنت أناقشه فى خطبة العرش ، وفى قانون الجيش وفى السياسة العامة ، ولا أناقشه لأقول له كما افترى هذا المأفون ال . . . : اننى خلقت الوفد بسن قلدى ، لم يكن كل ما يجيب به سعد على هذا السخف المزعوم ، بعد خروجى : داروا سقاءكم كأنما كان سعد جباناً ذليلاً لمكرم عبيد ، أو لمصطفى النحاس وكأنما كان سعد الذى يفترى على هذا المختلق رجلاً آخر . غير سعد ، الذى كان ينبعث العقاد بالجبار ويقاخر به أمام الأعداء والأنصار » .

وحول ما قاله مكرم عبيد عن العقاد من انه ينحى على الوفد بعد ان نصره طوال تلك السنين : فانى عجبت فى انحائي عليه اذا كانت المورننج بوست تثنى عليه فى هذا الزمان المقلوب وأى تناقض فى موقفى منه وهذه شهادة الانجليز له بالاخلاص ، والتعظيم فى عهد لم يبخسنا الانجليز قط كما بخصونا فيه . وأى اختلاف بين ما كنت أقوله أمس ، وما أنا قائله اليوم . . الى أن يقول : « فاذا كان هناك تحول فالوفد ، هو المتحول ، واذا كانت هناك خيانة ، فالوفد هو الخائن ، واذا كان الوفد يخون القضية فلجنة الله ، ولجنة الوطن على من يبقى له على مودة أو وفاء ، واذا كنت لا أثنى عليه اليوم فما من حرج على كاتب مصرى ألا يتفق ثناؤه وثناء المورننج بوست أعدى عدو المشعوب الضعيفة وللمصريين قبل سائر الشعوب وما من دليل على الاخلاص لمصر ، أوفى من موقفى هذا مع الوفد فى زمن ظفر فيه الوفد بوثيقة الاخلاص للمستعمرين ، فان كنت

خائنا ، فنعمت الخيانة وان كانت الأمانة أن أثنى على الشيء ونقيضه فليفترد
بفضيلة الأمانة كلها الدساس الدجال وليكن فيها بلا شريك ، ولا نظير . . »

وكان من بين ما كتبه الأستاذ مكرم عبيد عن الأستاذ العقاد :

« بدأ العقاد ، حياته العامة ، وحياته الصحفية ، بمراقبة الصحف المصرية
تحت إشراف السلطة العسكرية البريطانية أثناء الحرب العظمى .
ويرد العقاد على ذلك بقوله :

« كانت الحرب العظمى ولم يكن للصحفي عمل ، ولا رجاء ، في العمل
القريب ، وكنت أعرف الأستاذ عثمان فهمي بك ، العالم الأديب ، الذي كان
يومئذ من كبار الموظفين بوزارة الداخلية ثم أصبح مديرا لأسوان فمديرا لقنا ،
ثم أحيل الى المعاش فخطب الأستاذ صاحب السعادة جعفر والى باشا ، فى
شأنى ، وكان يومئذ وكىلا للوزارة فصدر الأمر بتعيينى فى قلم المطبوعات وأنا
على أحوج ما يكون الانسان وهو يطلب الرزق ، ويطلب الشفاء . . أبيت ان
أعمل فى قلم المطبوعات الا كما يعمل المصرى فى خدمة الأمة المصرية فلم ينقض
على خدمتى فترة أسبوع فقط ، حتى دعانى مستر هورنبور وقال لى : ان لم
يكن عطفاك معنا فلماذا تعمل فى هذه الوظيفة ؟ قلت : اننى لا أفهم ما تعنى :
قال انك لا تتوخى الدقة ، فى مراجعة الصحف . . وارانى اخبارا تركتها فى
بعض الصحف وكان من حقها الا تترك محافظة على « أمن الخواطر » . قلت :
اننى لا أجد فى هذه الاخبار ما يمنع نشره بين المصريين واننى أقرأ فى الصحف
الانجليزية نفسها ، ما هو أهم من هذه الاخبار فلماذا ينبغى ان يجهل المصريون
ما يعلم الانجليز المحاربون ! فنظر الى طويلا ثم قال : هل أنت من الحزب
الوطنى ؟ قلت لا ، ولكننى من المصريين قال حسنا : نحن لا نتفق . وأشار الى
بالتحية وأنا أعلم اننى خارج من الوظيفة وفارقت العمل بعد أسبوع واحد ،
وأنا لا أعرف متى تنتهى الحرب ولا أعلم اننى اعتز بعمل الذى يكفينى بعض
الكفاية فى شئون المعاش وشئون العلاج ولو كنت . . . مأجورا كالأستاذ مكرم
عبيد ، أو كصديقه الأستاذ الفاضل توفيق دياب ، لاستطعت أن أبقي سميع
سنوات فى تلك الوظيفة لا سبعة أيام وان أخدم قلم « المخابرات » مع الحاديين
وان أبشر للاستعمار بين المصريين والشرقيين ! »

وكان مكرم عبيد قد ذكر فى مقاله بالجهاد أنه جزى مصطفى النحاس
بالكنوز والعقوق ، لانه كان يجسبن اليه من فضل ماله الغزير .

ويقول العقاد :

« فليسمعها اذن كلمة صدق لا تنفيها الأقاويل ولا تخفيها الأباطيل : اننى ما تناولت قط من الوفد مرتبا واننى فى غنى عنه واننى ما تناولت مرتبا قط وأنا أجد الكفاية من عملى ، فى النيابة أو فى صحيفة من الصحف كروز اليوسف ، أو الجهاد ، أو كوكب الشرق ، أو مصر ، أو المؤيد الجديد . واننى كنت أتناول مرتبا من الوفد يوم كانت انوزارات التى أهاجمها تغلق كل صحيفة أكتب فيها ، وتعرض على مئات الجنيهاات ولا تطلب منى عملا ، ولا قولاً غير السكوت ! وانى كنت أستطيع أن أسكت لأن الصحف تقفل على الكره منى ولا حيلة لى فى خلق الصحافة ، التى أكتب فيها ولكننى كنت أؤلف الرسائل ، كرسالة الحكم المطلق ، ورسالة اليد القوية ، وأطبعها على الرغم من رقابة المطابع ، تحديا لما يريدوننى عليه من سكوت مأجور » .

ويسأل العقاد مكرم عبيد :

« فإذا كان هذا عارا يا . . . فقل لى اخراك الله : فيم كان الوفد يجمع الألوف من الجنيهاات بل مئات الألوف من الجنيهاات باسم القضية الوطنية ، واسم الأعمال السياسية ، واسم الجهاد والمثابرة على الجهاد : فيم كان الوفد يجمع انتبرعات تارة باسم المكتب المصرى فى لندن وتارة باسم تخليد الزعيم ، الفقيد ، وتارات باسم المنكوبين أو جزية مفروضة على الشيوخ والنسواب والمرشحين للمشيخة والنيابة ؟ . فيم كان الوفد يجمع نحو ثلاثين ألف جنيه صفقة واحدة من مكافآت الشيوخ الموقوفة أثناء تعطيل المجلس ولم يدخل منها ملهم واحد فى جيب شبيخ واحد ؟ أتراه كان يجمعها يا . . . لتنفق أنت منها سبعة عشر ألف جنيه فى لندن لا تقدم عليها حتى الساعة أقسل حساب ؟ أتراه كان يجمعها يا . . . لتقبض أنت أجر الدعاية وقد كان خليقا بك - وأنت ذو يسار - ان تتبرع . أتراه كان يجمعها يا . . . لتقبض منها أنت عشرة آلاف جنيه لم تنزل عنها الا الى ثمانية آلاف كما طلبت يوم احتاج سعد ، فى باريس ، الى سكرتير يعرف الانجليزية أتراه كان يجمعها يا . . . لينعم النحاس باشا وحده بمرتب يتقاضاه بغير انقطاع من سنة ١٩٢٠ الى أن تولى رئاسة الوفد فأصبح المال كله بين يديه ، ينفق منه على هدايا الغرام ، ومهور الزواج وعرايين الوسطاء والشفعاء ؟ من أين جاء النحاس باشا بالسبعمائة جنيه التى بذلها بين مهر وشبكة وهدية لخطيبته الأولى قبل أن يحال بينه وبين الزواج منها لأسباب لا يعنيننا بحثها فى هذا المقام أى والله على هدايا الغرام ومهور الزواج وعرايين الوسطاء والشفعاء ، ويعيرون العقاد بثلاثين جنيها يأخذها حين تحاربه القوة فى رزقه ويرفضها حين يجد الكفاية من عمل صحفى يؤديه . . .

- وعذرا لأننى حذفت كلمة كان العقاد يخاطب بها مكرم فى مقاله هذا .
- وعذرا آخر لأننى لم أمض فى تكملة الجملة المتداولة بين مكرم والعقاد ،
فما أردت الا اعطاء صورة « للخلافات » السياسية « أيام زمان » .
- ويظهر أنها كخلافات « اليوم » وكل يوم .
- ولنتنقل الى الحديث عن أكبر حدث سياسى ، عرفته مصر فى الثلاثينات :
« الجبهة الوطنية وتشكيلاتها » وكذلك أخطر حدث مر بنا فى العشرينات
والثلاثينات وهو توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

الفصل الثانى

وبدأت معركة التمهيد للمفاوضات المصرية البريطانية

● رأس على ماهر حكومة انتقالية بعد سقوط وزارة نسيم لكى يمهـد لوزارة ائتلافية تفاوض الانجليز عام ١٩٣٦ ٠٠ جاء ليخلف نسيم باشا عندما أبدت انجلترا استعدادها للتفاوض مع جبهة وطنية متحدة .

● كانت وزارة على ماهر باشا - وزارة المائة يوم - من أخطر الوزارات المصرية ، التى تسلمت السلطة فى أخطر فترة مرت بمصر فى سنوات ما قبل الثورة ، ولذلك فإن الافاضة فى شرح الظروف ، التى جاءت بالوزارة الى دسمت الحكم ، من الأمور المستحبة بل والضرورية .

فى كتابه : فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ، يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى يصف الأيام الأخيرة لوزارة نسيم باشا والأيام الأولى لوزارة على ماهر باشا : شرعت وزارة نسيم باشا ، فى اعداد العدة ، لاجراء الانتخابات العامة ، طبقا لقانون الانتخاب المباشر الصادر سنة ١٩٢٤ واصدرت فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ قانونا للانتخاب ، وكان المنتظر أن تمضى وزارة نسيم فى اجراء عملية الانتخابات ، حتى نهايتها ولكن الأحرار الدستوريين والاتحاديين والشعبيين وبعض المستقلين انتهزوا فرصة دعوة انجلترا للحكومة المصرية للمفاوضة فى عقد المعاهدة فسمعوا فى تنحية وزارة نسيم باشا بحجة انها لا يؤمن حيادها ، فى الانتخابات ومن عجب - كما يقول أستاذنا الرافعى - أن تجيء الشكوى من عدم حياد هذه الوزارة فى الانتخابات من فئة كانت تسخر قوات الحكومة للتدخل فى الانتخابات والضغط على الناخبين وتزييف ارادتهم لانجاح مرشحها ولكنهم وجدوا الفرصة سانحة لاسقاط الوزارة القائمة لعلمهم يصلون الى قيام وزارة يدخلها بعضهم أو تناصرهم فى الانتخابات المقبلة وازاء

اصرار أغلبية المؤتلفين على منحية وزارة نسيم قدم هذا استقالته فى ٢٢ يناير ، ١٩٣٦ ، وقبلها الملك فى ٣٠ منه ، رغب الملك فؤاد فى ان تعقب وزارة نسيم باشا ، وزارة ائتلافية وذلك على خلاف اتجاهاه بعد استقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٠ فقد أقام فى اعقابها وزارة حزبية بكل معانى الكلمة وكان أساس تأليفها هدم الدستور والبرلمان ، وكذلك فعل من قبل فى سنة ١٩٢٨ ففكرة الوزارة الائتلافية كانت تبدو كأنها اضطرت الظروف السرائى فى ذلك العهد ، الى اعادة الحياة الدستورية لكى تجعل من الوزارة الائتلافية كتلة فى فض الائتلاف واعادة الحكم المطلق من جديد ولم يرض الوفد ، بهذه الفكرة استمساكا بالميثاق الوطنى الذى اتفق عليه مع حزب الأحرار الدستوريين والمستقلين ، فى مارس سنة ١٩٣١ وفى الحق انه لا خير فى ائتلاف لا يقوم على أساس من خلوص النية بل يحمل فى ثناياه نية فضه والانتقاض عليه وعلى الدستور ..

ولما فشلت المساعى لتأليف وزارة ائتلافية ، عهد الملك فؤاد ، الى على هامر باشا - وكان رئيسا للديوان الملكى - مهمة تأليف الوزارة وهى وزارة محايدة لا تمت الى الأحزاب بصلة ، وليس من أعضائها ، من يتصل بالأحزاب السياسية لأن محمد على علوبة باشا كان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل تأليفها ، وكانت مهمتها اجراء انتخابات حرة ، لا تتدخل فيها الحكومة ؟!

ويقول د. يونان لبيب رزق ، فى كتابه تاريخ الوزراء المصرية - اشراف حسن يوسف : شهد عهد الوزارة النسيمية اضطراب الأحوال الدولية ، والغزو الايطالى الحبشى وتأثيراته القوية على رأى العام المصرى ، من جهة ، وعلى السياسة الانجليزية من ناحية أخرى وما ترتب على ذلك من امكانية ان يقدم الطرفان تنازلات معينة ليلتقيا فى منتصف الطريق وفى اطار هذه التطورات تكونت فى مصر ، الجبهة المتحدة ، لتضم جميع الأحزاب على أساس ان جولة جديدة من المفاوضات مع الحكومة البريطانية قادمة وإن هذه الجولة فى ظروف مختلفة ، وتقدمت الجبهة المتحدة فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بطلبات محددة ، الى دار المندوب السامى تطلب فيها العودة الى مشروع النحاس هندرسون عام ١٩٣٠ باعتباره أساسا للاتفاق بين الطرفين ولم تلبث الحكومة البريطانية أن ردت على طلب الجبهة فى ٢٠ يناير عام ١٩٣٦ تبدى فيه استعدادها للمفاوضة وكان هذا الرد ، ايدانا بتقديم استقالة وزارة توفيق نسيم ، بعد أن أدت مهمتها لأخلاء الطريق أمام الوزارة القوية التى يراد تأليفها لتتولى المفاوضة وت عقد المعاهدة ، وتقدمت الوزارة النسيمية باستقالتها بعد أن عبر الملك عن رغبته فى تأليف حكومة تمثل الأمة دون حاجة لانتظار نتيجة الانتخابات وبالفعل دعا القصر

النحاس باشا ، لتشكيل وزارة ائتلافية الا أن الوفد رفض هذا المطلب وقد بنى رفضه على حجتين :

١ - ان الائتلاف يخالف مبادئ الوفد لأنه قد جريه قبل ذلك وفشل .

٢ - ان تمثيل الوحدة الوطنية سيتم في اطار وفد ، المفاوضات لا في داخل الحكومة وذلك بوعده من النحاس ، انه اذا أحرز الوفد ، الأغلبية البرلمانية وفادوس بريطانيا يكون في وفد المفاوضات أعضاء من الجبهة المتحدة .

وقد جرت محاولات سعى فيها كل من الجانبين الى محاولة اقناع الجانب الآخر بوجهة نظره فعلى ماهر باشا رئيس الديوان الملكي انذاك يحاول اقناع الوفد ، بضرورة الحكومة الائتلافية على أساس ان أى اتفاق مع بريطانيا لا بد وأن ينال موافقة جميع الأحزاب ويرفض الوفد ، الفكرة ويصمم على موقفه ، ويؤدى ذلك بالقصر ، الى محاولة اعفاء النحاس من رئاسة الوزارة الائتلافية ، التى يرفضها ، على ان تكون برئاسة شخصية قوية من المحايدين ويشارك فيها الوفد ، ويرفض الوفد هذه الفكرة بدورها ، يدعو ذلك الملك الى التفكير لتأليف وزارة من كافة الأحزاب غير الوفدية ومن الشخصيات القيادية فى هذه الأحزاب ويوافق كل من صدقى ومحمد محمود ، رد الوفد على هذه المناورات بعملية استعراض للعصبات الشعبية فتفجرت المظاهرات من طلبة الجامعة والمدارس .

وانعقدت المؤتمرات الشعبية وقدمت العرائض للملك : وفقا لهذا التصاعد ، كان لا بد من الاتفاق الذى تم التوصل اليه فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، بعد أكثر من أسبوع على تقديم نسيم باشا استقالته وقد تضمن هذا الاتفاق خمس نقاط هى : تكوين وزارة محايدة ، القيام فورا بإجراء مفاوضات تستهدف عقد المعاهدة ، ان يتشكل وفد المفاوضين فى جانب منه من الوفد ، وفى جانب آخر من سائر الأحزاب على أن يكون برئاسة النحاس باشا ، ان تجرى الانتخابات لتشكيل برلمان جديد فى ٢ مايو ، ١٩٣٦ ، وأخيرا ان يتولى رئيس الديوان - على ماهر - رئاسة الوزارة الجديدة . لما أبداه من حياد فى اتصالات خلال الأزمة الأخيرة - كل ذلك كما جاء فى مراسلات لامبسون المندوب السامى البريطانى فى مصر ، الى انتونى ايدن وزير ، الخارجية البريطانية الجديد .

ويلخص د. محمد حسنين هيكل ، الموقف كله ، فى ست صفحات من كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية » : يقول مرة : انه بعد تعيين انتونى ايدن وزير عصبة الأمم خلفا لسير صمويل هور فى وزارة الخارجية فى ٢٢ ديسمبر

١٩٣٥ وبعد أسبوع من تعيينه. ورد الى المندوب السامي البريطاني تبليغ برقى من مستر ايدن جاء فيه ان طلب الجبهة المصرية لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا موضع عنايته الجدية ، ولكن ابداء الرأى فيه يحتاج الى بعض الوقت نظرا لحدانة عهده بتولى مهام وزارة الخارجية ولائشغال انجلترا بالأزمة الحبشية انشغالا ، لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة المصرية ، ويبدى أنتونى ايدن رأيه الشخصى فى الموضوع - قبل أن يعرضه على مجلس الوزراء البريطانى - فيقول - اننى أميل كل الميل ، الى عقد معاهدة تحقيق الصداقة بين البلدين ، ويرجو الا تستمر القلاقل فى مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب انجلترا ٠٠ أطلع سير ما يلز لامبسون أعضاء الجبهة على هذه البرقية فرادى ولم يسمح بأن يعطيهم صورة منها ، فجعلوا يجتمعون يتحدثون فى مضمونها وقد ذكر اسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا فى مقابلتهما للمندوب السامى ، انهما لا يريان هذه الطريقة متفقة مع ما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين فقد صرح سير صمويل هور فى مناسبتين علنيتين بما جرح شعور المصريين فاذا أريد ارضاء هذا الشعور لم يكن ببرقية تتلى على أعضاء الجبهة فرادى بل لابد من بيان صريح يقرر قبول انجلترا مشروع سنة ١٩٣٠ قاعدة للتسوية فمثل هذا البيان يعيد الى النفوس فى مصر طمأنينتها ويزيل المخاوف التى نشأت عن الأزمة الحبشية ، ولم يرد من انجلترا ما يطمئن المصريين ويزيل مخاوفهم بل لقد ألقى مستر ايدن فى يوم ١٨ يناير ١٩٣٦ خطابا فى بلدة لنجتون عن السياسة الخارجية لبريطانيا ولم يشر فيه بكلمة الى مصر فأثار هذا شعور المصريين مرة أخرى وقامت المظاهرات احتجاجا ، على ذلك الاغفال الذى اعتبر اهانة للشعور المصرى ، وللكرامة الوطنية ويقول د ٠ هيكل أن الرد البريطانى الذى أبلغ الى الملك والى نسيم باشا والنحاس باشا كان خاصا باستعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة لعقد معاهدة فى الحال لكن هذه المعاهدة يجب أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية فى المسائل العسكرية فاذا انتهت المناقشات الى نتيجة مرضية انتقلت المناقشات الى مسألة السودان فاذا انتهت الى نتيجة مرضية كذلك أجريت المفاوضات بين البلدين لعقد معاهدة ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع سنة ١٩٣٠ أساسا للمفاوضة ٠

وختم المندوب السامى البريطانى حديثه بعد أن عرض رد حكومته بأن فشل المفاوضات فى الوصول الى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة فقله يتعين على الحكومة البريطانية فى هذه الحالة ان تعيد النظر فى سياستها فى مصر ثم أردف قائلا : ليس هذا تهديدا بل هو بسط للحقائق فان فشل المفاوضات سيجعلنا فى مصر ، أمام حالة جديدة تماما » وينصح المندوب السامى البريطانى ببقاء الأحزاب المتحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى ان تجرى المفاوضات مع ممثل الشعب

المصري بأسره » وعندما رفض الوفد فكرة الوزارة القومية كلف الملك نسيم باشا ، بالبقاء فى الحكم حتى تتألف الوزارة الجديدة وبدأ رئيس الديوان الملكى على ماهر باشا يتصل بأعضاء الجبهة وبغير أعضاء الجبهة من رجال مصر ، وقد انتهت اتصالاته بأن تؤلف وزارة محايدة لاجراء الانتخابات وأن تؤلف فى الوقت نفسه هيئة رسمية لاجراء المحادثات ، والمفاوضات فى القاهرة مع ممثل الحكومة البريطانية وهو مندوبها السامى فى مصر ، وقد أبدى أعضاء الجبهة جميعا اطمئنانهم الى أن يؤلف على ماهر باشا نفسه هذه الوزارة وألف على ماهر وزارته ، وبدأ التمهيد لصفحة جديدة فى تاريخ مصر الحديث !!

وألقي مصطفى النحاس باشا خطابا فى الجماهير ، التى احتشدت لتحيته وتهنئته وأعلن فى هذا الخطاب أن وزارة على ماهر باشا ستبشر عملها من الغد « ٣١ يناير » بتأليف الوفد الرسمى ، وتفويضه تفويضا مطلقا فى ادارة المفاوضات للوصول الى معاهدة مع الحكومة البريطانية وتوقيع المعاهدة باذن الله وسيكون الوفد الرسمى برئاسة من اخترتموه « تصفيق وهتاف عال » .

وكان من بين ما قاله مكرم عبيد : لقد انتصر الوفد انتصارا عزيزا كريما ، لا لأنه ارتفع الى الحكم بل لأنه ارتفع فى الحكم ، وكان ارتفاعه متواضعا لا مترفعا ، فأبى الا أن يكون للأمة خادما وان يبدل لها من خدمة بقدر ما بذلت له من ثقة : أبى الوفد الا أن يكون حاكما باسم الأغلبية لا محكوما باسم الأقلية وكان فى ذلك نازلا ، على أحكام الدستور متمشيا مع تقاليده .

ويقول مكرم عبيد : ان الوفدية فوق كونها عقيدة سياسية فهى عقيدة أدبية تغلغل فى النفوس فحببت اليها مكارم الأخلاق وجعلت من الاعتبارات المعنوية والأدبية مقياسا للناس ، ونبراسا لهم فى أعمالهم ، وحياتهم المادية » .

وقال حافظ رمضان باشا فى جماهير المواطنين الذين اكتظمت بهم دار نادى الحزب الوطنى : ان الحزب الوطنى ليدعو دائما الى اعتناق العقيدة السلمية والتشبث بالوطنية الصادقة ويعمل على ابقاء جذوتها فى النفوس ، بدأتهم تفقدون الينا من كل مكان متطلعين الى جهادنا فى سبيل الله والوطن ، والناس يتسماءلون: يقولون لنا انكم خيالون فماذا أعددت من القوة ، وردنا على ذلك يتلخص فى كلمة واحدة : ان للعقيدة سلطانا على الماديات فقبل أن توجد الماديات يجب أن تتربى العقيدة ، ومتى وجدت أمكنها أن تخضع كل شئ لارادتها ، أن العقيدة هى التى جعلت خالد بن الوليد يخترق صحراء العرب ولم يترك وراءه

متخاذلا ، ومتخلفا ، وقابل جموعا أكثر منه عددا وعدة واننا مؤمنون بالله قبل كل شيء فيجب أن يكون إيماننا بالعقيدة كإيماننا بالله ، واننا نفنى ويبقى هذا الإيمان تتوارثه الأجيال تلو الأجيال ، ولذلك عقيدتنا تظل أبدية الى يوم الدين ، لقد بدأنا بتنظيم أنفسنا منذ خمس سنوات يوم دعوت لتكوين المبارى : لقد تكونت الجبهة الوطنية لخدمة مصر ، لا لخدمة بريطانيا ولقد كنت أنا وصاحبى عبد الرحمن الرافعى فى جانب مصر دائما وعا نحن نستبقى الجبهة الوطنية الصحيحة وعا قريب يعودون إلينا باذن الله ، لقد كنتم أبعد منا نظرا وأدق فراسة .

اننا قوم لا نمل ، ولا نقف ، ولا نقول أبدا لقد طال الانتظار .

ويأبى القدر الا أن يستشهد الجريح الثالث فى حوادث المنصورة وهو متولى موسى يوسف الشاذلى اذ فاضت روحه الكريمة فى صبيحة يوم ٣ فبراير ١٩٣٦ . وكان الى جانبه ساعة وفاته والداه وبعض أفراد أسرته وكان آخر ما قاله الشاذلى : سأموت بعد قليل تاركا اخوة يابون أن يعيشوا مستعبدين ولتحيا التضحية فى سبيل مصر بلغوا سلامى لآخوانى جميعا « وشيعت جنازة الشاذلى من المستشفى الأميرى الى طما المرج بلد الشهيد وقد أطفئت الأنوار فى جميع أنحاء المنصورة ونكست الأعلام ووقفت الاذاعة فى المدينة حدادا على وفاته ، وكان الشاذلى الطالب بمدرسة المنصورة الصناعية أول شهيد يلقي ربه فى بداية وزارة على ماهر ، وان لم يكن للوزارة دخل فى عملية الاعتداء عليه .

وكان أول أزمة واجهها على ماهر باشا مشاركة حمد الباسل باشا فى عضوية وفد المفاوضات ذلك لأن حمد الباسل يمثل الحزب السعدى ، والوفد المصرى - مصدر كل قوة وقتئذ - لايعترف بأى وفد الا الوفد المصرى ولايعترف بالانتساب الى سعد الا الوفد المصرى . ولقد وقف حمد الباسل - بحق - موقفا نبيل عندما أكد على أنه مستعد للعمل ، ولا يمكنه أن يتخلف عنه بحال من الأحوال اذا ما دعى اليه ولكنه فى نفس الوقت لا يريد أن يجعل من عضويته فى وفد المفاوضات مثار خلاف فى وقت اعتقد انه أحوج ما تكون فيه للتساند ، والتأزر وكل اعتبار شخصى - كما قال حمد الباسل - يجب أن يزول ويتلاشى أمام مصلحة البلاد العامة . « والجدير بالذكر ، أن الوفد المصرى لم يعترض على وجود حمد الباسل فى الجبهة الوطنية لانه لم يكن يملك وقتئذ سلطة الاعتراض ، كما أنه لم يكن يريد أن يضح أية عراقيل تحول دون تشكيل الجبهة فلما أصبح هو مصدر القوة بعد أن أوشك على ماهر على اجراء الانتخابات برزت مشكلة عضوية حمد الباسل فى وفد المفاوضات .

بذل على ماهر عندما اختير رئيسا للوزراء بعد استقالة وزارة نسيم جهودا كبيرة لكي يشكل الوزارة الانتقالية التي مهدت للمفاوضات بين مصر وبريطانيا عام ١٩٣٦ ، ونجح في براعة سياسية في التوفيق بين الأحزاب والزعماء لكي يتشكل وفد المفاوضات ممثلا لكل الأحزاب والتيارات السياسية في مصر .

ويقابل المندوب السامي - في رئاسة الوزارة - على ماهر وكانت المقابلة بخصوص وفد المفاوضات الذي يجرى تشكيله ، وقد كثرت التكهّنات بخصوص تأخر صدور المرسوم الخاص بتشكيل ذلك الوفد وقيل ان السبب الرئيسي في تأخير صدور ذلك المرسوم كان بسبب خلو الرد البريطاني من الاشارة الى أن مشروع النحاس - هندرسون سوف يكون أساس المفاوضات المقبلة ، وان مصر قد اعتبرت بعض العبارات الواردة في الكتاب الملحق بالرد البريطاني الأخير تهديدا لها ؟ وان كانت الصحف البريطانية قد رأت أن تأخير صدور المرسوم - رغم اعترافها بالتهديد البريطاني أو بما يشبه التهديد ، البريطاني - تعود الى خلافات داخلية في مصر حول اختيار أعضاء الوفد و . . و . .

ويذهب - وسط تلك الازمة العاتية الجبارة ، التي تكاد تعصف بكل شيء في مصر - وفد من طلبة كلية أصول الدين ، لمقابلة النحاس باشا ويدعو النحاس باشا الطلاب أن يخلدوا الى الهدوء والسكون ويقول مكرم عبيد : لست بحاجة الى ابراز ما تكنه نفسي من شعور عميق ، نحو هذه التحية المباركة التي انبعثت من طلبة كلية أصول الدين ، الى أخ لهم في الوطن ؟ والوطنية من أصول الدين : تحدث خطيبكم عن المفاوضات المقبلة وعندى ، ان عدة المفاوض حجتة وحجة المفاوض المصرى أمته وان أمة فيها مثل هذا الشباب الفتى الزاهر ، وهذا الشعور القوى ، الطاهر ، لهى الحجة التي لا تقبل محاجة أو جدلا .

وكان رئيس الوزراء قد انتظر الرد البريطاني حتى ساعة متأخرة من ليلة ١١ فبراير في دار السفارة فلما لم يصل عاد الى داره ولم يجد ما يقوله ، الا « ان الجو الذي نحن فيه الآن جو قبول ، ولم تعد هناك عقبات » وفى السادسة من مساء يوم ١٢ فبراير « أقبل جناب المستر كيلي مستشار دار المندوب السامي البريطانى ومعه الرد وقيل ان البريطانيين رفضوا ان ينهوا الأشكال بتصريح شفوى ينهى الازمة .

وكان على ماهر - كما أكد كثيرون من المتصلين به - قد رفض أن تبدأ المفاوضات فى جو من التهديد وكان دائم الاتصال بالسفارة المصرية فى لندن وبتدار المندوب السامى البريطانى فى مصر للخروج بحل يحفظ لمصر كرامتها قبل ان تبدأ المفاوضات .

وأخيرا وافقت بريطانيا على تبليغ الحكومة المصرية بلسان وزارة الخارجية البريطانية انه مهما كانت نتائج المفاوضات فلن يؤثر هذا فى الحالة التى عليها مصر سياسيا فى الداخل والخارج ، وكان مستر كيلى هو الذى أبلغ على ماهر هذا التصريح وبذلك انتهت الازمة الأولى التى واجهت وزارة على ماهر فى أيامها الأولى .

وكان قد جاء فى خطاب على ماهر باشا الى المندوب السامى البريطانى وهو يبلغه بالرسوم الصادر فى ١٣ فبراير بتعيين الوفد الذى كلف باجراء المحادثات والمفاوضات مع بريطانيا : لا يسعنى عند تبليغكم الصورة المرفقة بالرسوم المشار اليه الا أن الاحظ انكم عند قيامكم بالتبليغ الشففى قد نوهتم بأن الاخفاق فى عقد اتفاق ، قد يترتب عليه نتائج جدية مما قد يحمل الحكومة البريطانية على اعادة النظر فى سياستها نحو مصر ولا شك لم يفت سعادتكم ما أثارته هذه التصريحات فى الرأى العام المصرى من القلق ، حقا انكم حرصتم على الاشارة الى انها لا تنطوى على شىء من التهديد أو الارهاب وانها لا تعدو تقرير الواقع ، ولكن مهما يكن لهذه الاشارة من أثر فى تخفيف وقع التصريحات التى كلفتم ابداءها بصفة خاصة لا يسع الشعب المصرى وحكومته ومندوبه ، الناطقون بلسانه ان يعتقد ان محادثات أو مفاوضات تعالج فى مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرة كذلك ، ومراعاة للمصلحة المشتركة للبلدين ، أتشرف بأن أرجو منكم أن تؤكدوا لى ان الحكومة البريطانية ترى حق الرأى أن لا شىء يمكن أن يحد من حرية ممثلى مصر فى المناقشة والعمل ، وان استعمال هذه الحرية لن يؤثر على ما بين البلدين من صلات الصداقة » ويوضح على ماهر فى كتابه الى المندوب السامى البريطانى أهمية المندوبين المصريين فى المفاوضات ، « ولما لهم من صفة تمثيلية للبلاد فهم - ممثلو الرأى العام كما انهم يتمتعون بشخصية بارزة ومكانة عالية و .. و .. » .

ويرد سيرمايلز لامبسون على رسالة على ماهر باشا بقوله : تطلبون دولتكم الآن تأكيدا من حكومة ملك بريطانيا نسلم بأنه لن يحد شىء من حرية مندوبى مصر فى المناقشة أو التصرف وان استعمال تلك الحرية لن يخل بحسن العلاقات بين البلدين ، فجوابا على ذلك يسرنى أن أخبر دولتكم بناء على تعليمات حكومتى أن لها وطيد الأمل بل انها فى الواقع موقنة ان كلا الفريقين سيبدلان قصارى جهدهما كى لا يترتب على استعمال هذه الحرية أى تأثير فى العلاقات الودية بين البلدين وإن الحكومة البريطانية لتحمل أصدق عواطف الود حيال الحكومة المصرية والشعب المصرى وبينما نجد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية

العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى شأنها فى ذلك شأن كل الحكومات فانها ترى اذا كان هناك ثمة فشل فى الوصول الى اتفاق ، بالرغم مما يحدو الفريقين من صادق الرغبة انه ليس من الضروري ان يترتب على الفشل تأثير فى حسن العلاقات بين البلدين التى تحرص الحكومة البريطانية لا على استدامتها فحسب بل على زيادتها قوة » .

وكان على ماهر قد رفع الى الملك فى ١٣ فبراير ١٩٣٦ كتابا بخصوص تعيين أعضاء الهيئة الرسمية لابرام معاهدة صداقة ومودة وتحالف مع بريطانيا العظمى مع تخويلهم السلطة التامة فى مفاوضة الحكومة البريطانية وتوقيع اتفاق يكفل لبريطانيا مصالحها دون أن يتنافى مع استقلال مصر » .

ويصدر الملك أحمد فؤاد مرسوما يصدره بالكلمة التالية : رغبة منا فى ابرام معاهدة صداقة ، ومودة ومحالفة مع بريطانيا العظمى ، نعين مندوبين فوق العادة حضرات مصطفى النحاس رئيسا ، محمد محمود باشا ، اسماعيل صدقى باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، واصف بطرس غالى باشا ، الدكتور أحمد ماهر ، على الشمسى باشا ، عثمان محرم باشا ، محمد حلمى عيسى باشا ، الأستاذ مكرم عبيد ، حافظ عفيفى باشا ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى ، أحمد حمدي سيف النصر أعضاء وكان للوفد المصرى الى جانب الرئاسة غالبية الأعضاء . ويقسم الأعضاء أمام الملك اليمين التالية : أقسم أن أكون مخلصا للملك ، والدستور ولقوانين البلاد المصرية ، وان أؤدى ما هو معهودا أو ما قد يعهد الى به من الأعمال فى مهنتى بالذمة والشرف .

وتشيد الصحف البريطانية بموقف على ماهر وحنكته السياسية ، حيث استطاع ان يتغلب على كل العقبات التى اعترضت طريق ، المفاوضات المصرية والبريطانية ، وفى ذلك المجال يقول مراسل صحيفة الوبزرفر البريطانية فى القاهرة : تمكن على ماهر باشا ، من تذليل العقبة التى برزت فى الساعة الأخيرة بسبب ما عزى الى الحكومة البريطانية من تهديد فزاد ذلك فى مكان رئيس الوزارة المصرية ، ورفع منزلته فى العيون ، ذلك انه عمل بفطنته وحنكته على أن يبتكر وسيلة الى ارضاء مواطنيه وراحة بالهم ، والمسألة مسألة ألفاظ ، فان من يطالع الرد البريطانى يرى انه وان كان الأصل فى الحادث هو النفور مما قاله السير مايلز لامبسون على اثر تلاوة رده السابق وهو انه اذا أحبطت المفاوضة فان الحكومة البريطانية قد تجد نفسها مضطرة ، الى اعادة النظر فى سياستها ، نحو مصر ، فان حرية بريطانيا فى التصرف فى حالة كهذه أى اذا

ما قطعت المفاوضات - عززت وأكدت بصراحة في الرد الأخير ، ولكن يظهر ان الصيغة العامة اراحت المصريين وهو ما يهم في مسألة كهذه المسألة .

ثم انتقل المراسل بعد ذلك يعلق على احاديث المفوضين المصريين وقال انه يتبين من تلك الاحاديث ان المحادثات القادمة ستبدأ في جو أفضل من الجو الذي سبق حالة التهديد ، فالمندوبون المصريون مشربون بروح المودة لزملائهم ، من الجانب الآخر ومشبعون بأطيب التمنيات والرغبة في الوصول الى اتفاق .

- والمسلم به - كما يقول مراسل الأوبزرفر البريطانية - في كل مكان هو ان الأمل بعقد المعاهدة يتوقف كله على ايجاد حل مرض ، للبند العسكري ولبند السودان فالشئون العسكرية وترتبط بها شئون الأمن ، العام ، حتما - تنطوي على الصعوبة الكبرى ذلك ان معناها ان مصر - تقبل ما كان حتى ، الآن في مقدمة الأمور ، المعترض على قبولها ولكن اذا نظر المندوبون ، المتفاوضون الى كيفية توزيع الجنود البريطانيين من حيث اقامتهم هنا ، لمساعدة مصر . على صون أراضيها دون سواها من الوجهات فليس عن صعوبة تعترض سبيل الوصول الى وسيلة لمواجهة الطلبات الضرورية التي تطلبها السلطات العسكرية البريطانية .

والمسلم به أيضا أن الفرصة التي سنحت الآن لحل هذه العقدة ، باتحاد الأحزاب لا يحتمل أن تعود ، وعلى كل حال فاني رأيت في كل مكان رغبة صادقة في الوصول الى حل على أن هناك ما يصح أن يسمى قوى خفية عملت في الماضي ، وهي مع تظاهرها بالشعور ، بالحاجة الى معاهدة فانها تعارض في عقد المعاهدة وينتظر بعد أن تعيد هذه القوى ما أن سبق ، ضيعته . أن تتوسل بوسائلها الحفية لتؤثر تأثير ضارا بالجو .

والمرجو - كما يقول مراسل الأوبزرفر أيضا - أن يتذرع المندوبون المصريون بالنبات ، والصدق ، ليدروا فعل هذه العناصر فعلى مدى نجاحهم في تقديم ، مصلحة بلادهم ، على كل اعتبار آخر تتوقف نتيجة المفاوضات ، وهل تكون منتجة أو لا .

وفي الوقت الذي تبدأ فيه المفاوضات المصرية البريطانية تعطل السلطات البريطانية في فلسطين جريدة الجامعة الاسلامية لمدة اسبوعين لنشرها مقالا ، بعنوان : لا أيها الفرنسيون ان لكل شيء حدا . واننا نحن العرب ، لا ننسى ولا نصفح « وكاتب المقال هو صاحب المجلة ورئيس تحريرها وهو الاستاذ سليمان التاجي الفاروقي ، والمقال دفاع عن سورية ، وكانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تستبد بالشعب السوري على النحو الذي كانت تقوم به السلطات

البريطانية الاستعمارية في مصر ، وفي فلسطين على حد سواء ، وقد جاء في المقال - وننشر بعض فقراته للذكرى ، وللتدليل على ان العرب رغم سطوة الاحتلال البريطاني وسطوة الاحتلال الفرنسي كانوا يتحركون كجسم واحد ، بقلب واحد ، وشعور واحد : جاء في المقال :

اليوم تبرز فلسطين المشخنة المصفدة المثقلة التي للانجليز في كل قيد انملة من جسمها سهم ، وفي كل مغز ابرة ناب ، ومخلب ، وفي كل مدب حياة مطعن ، ومضرب . تبرز فلسطين المشخنة بالجراح المثقلة بالسلاح ، المحمي عليها الانين والتوجع ، والركن والجناح المبغى عليها في الحدد الصراح ، المأخوذ بالباطل ، القراح ، والظلم ، البواح : المباح ؟ فيها حرام ، والحرام فيها كل مباح : تبرز فلسطين اليوم دامية الجراحات جياشة الذكريات ذخارة بالغضبات اثر الغضبات والصيحات تلو الصيحات غير آبهة للقوة المسلطة ، والسهام المسددة والحرب المستنونة المصوبة منادية بملء فيها لا ، وألف مرة لا : لقد بغيتم أيها الفرنسيون ، وطغيتم ، وجرتم واعتديتم ، لقد اجترحتم المآثم ، واقترفتكم المناكر ، وأتيتم في سوريا الكبائر !!

لقد ذبحتم الأبرياء ، وسجنتم الأطفال والشباب وولغتم في الحرمات والدماء ، لا : أيها الفرنسيون ، ان لكل شيء حدا ، وان لكل هزل جدا ، وان لكل قبل بعدا . . أما والله لئن طال عليكم ، وعلى حلفائكم العهد وتنفس لكم ولهم هنا ، وهناك طول العمر ، فان لنا الأكباد أشفها الظلم ، الى ما تعلمون ، وان لنا لقلوبا بها الشوق ، الى ما لا تجهلون ، وان في سويداء تلك القلوب وفي باحات تلك النفوس لمزروعا من الاحقاد خصبا ومكانا للتراث رحبا ، واننا العرب لا ننسى ولا نصفح ولا ننام عن ثأرنا ولا نكل ، فاقتلوا واستحيوا واستطيلا وابقوا واطلموا واطغوا ، ثم لا تدروا ولا تبقوا ، وقولوا لحلفائكم أن يقتدوا بكم ويتأسوا ، فأنا بقايا السيوف ، وأنا تمار الحتوف وأنا ربيبو الملاحم ، والزخوف ، ومن قبل ما أجلب علينا وعليهم أجدادكم وائحن فينا وفيهم بطارقكم وأخباركم ولكننا بقينا وذهبت ثبتنا ، وانقلبتم والعاقبة لنا شئت أم أبيت ، والدولة لنا ، تماديتم ، أم انتهيتم الا أن جندنا لهم الغالبون ؟؟

ويقيم على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء . مأدبة غداء في ميناء هاوس لرجال الوفد المصري للمفاوضات ، ويجلس على ماهر متصدرا المائدة الرئيسية وعلى يمينه النحاس باشا وعن يساره محمد محمود باشا وأمامه اسماعيل صدقي باشا !

ويسجل على ماهر باشا فى تلك الحفلة سابقة طيبة - كما أشادت الصحف فى اليوم التالى - هى عدم تقديم خمور كما جرت العادة ، فى المآدب الرسمية ، وكان من بين الحضور أحمد زيور باشا ، والشيخ محمد مصطفى المراغى ، ولطفى السيد وطلعت حرب وشريف صبرى وصبرى أبو علم ، ويوسف الجندي ، ومحمد كامل البندارى ، وحفنى محمود ، وإبراهيم الهلباوى ، وعبد الرحمن عزام ، وحافظ رمضان ، وعبد الرحمن الرافعى وبين الصحفيين حسب الترتيب ، الذى أذاعته رئاسة مجلس الوزراء : عبد الرحمن فهمى بك ، جبرائيل تقلا بك ، الدكتور محمد حسين هيكل بك ، والدكتور فارس نمر وانطون الجميل بك ، والاستاذ كريم ثابت والاستاذ محمود عزمى ، والاستاذ عبد القادر حمزة ، والاستاذ محمد توفيق دياب ، والاستاذ كمال الدين عوض ، والاستاذ عبد الحميد حمدى ، والاستاذ فكرى أباطة والاستاذ سليمان فوزى والاستاذ على بليغ ! ويعتذر من الصحفيين خليل ثابت ، عباس محمود العقاد ، وتوفيق صليب و . و .

ويمضى على ماهر فى أداء مهامه الوطنية بين جذب وشد ومد وجذر فى جو شعبى متوتر للغاية وخاصة فى محيط الشباب الذى كان يقف - رغم الهدوء الظاهرى - على فوهة بركان .

الفصل الثالث

وبدا شباب مصر يتحرك من جديد

وقفنا عند الظروف التى كانت تمر بها مصر فى بداية عام ١٩٣٦ ، واتفاق الأحزاب على التفاوض مع بريطانيا ، فيما عدا الحزب الوطنى . وقيام وزارة على ماهر بكثير من الإصلاحات الجذرية ، والاعداد للانتخابات . ونكمل هذا الحديث .

● لا تنتظم الدراسة فى الجامعة وتعطل الدراسة فى كلية الزراعة لاعادة أحد المدرسين بها الى وزارة الزراعة وتضرب كلية الحقوق لفصل بعض طلبتها بتهمة التحريض على الاضراب والاخلال بنظام الدراسة ويجتمع حزب الشعب برئاسة اسماعيل صدقى ويلقى رئيس الحزب خطابا هاما يشرح فيه الظروف التى مرت بالبلاد والصعاب ، التى قامت فى وجه المفاوضات ، ويطلب صدقى باشا ، من أعضاء حزبه الثقة والتأييد فى المهمة التى يشترك فيها وهى ، المفاوضات مع بريطانيا باعتباره عضوا فى وفد المفاوضات ، المصرى الرسمى مؤكدا ان شعاره وشعار الحزب - حزب الشعب - سوف يكون أثناء المفاوضات الاطمئنان لمجراها ، مع الاحتفاظ بالصبر والهدوء وضبط النفس وهى الصفات التى يجب أن يشعر المفاوضات بان البلاد حريصة على الاحتفاظ بها ، ويتحدث اسماعيل صدقى باشا عن الانتخابات فيقول انه كان يأمل ان تجرى بعد المفاوضات لا فى اثنائها لانطباق ، ذلك على القواعد المألوفة ، وعلى الروح الدستورية التى تقضى بأن تكون نتيجة المفاوضات هى المحور ، الذى تدور عليه الانتخابات حتى اذا عرضت هذه النتيجة على البرلمان ، كان عرضها تركيزا لراى كتلة الناخبين ، أى مجموع الشعب بأسره ويقول اسماعيل صدقى « اننى لا أستطيع الا الأخذ بالرغبة التى تجلت فى موقف حزب الشعب ، وهى الا يكون ، رأى قائم بذاته ، بعيدا عن رأى الجماعة فنحن ندخل الانتخابات فى موعدها ، تحقيقا لهذه الرغبة التى عبرنا عنها فى جميع تصرفاتنا » .

وتستمر المحاكم ، فى نظر قضايا المظاهرات ويكون من أهم القضايا تلك التى اتهم فيها صلاح الدين عزت ، محمد محمود راغب ، محمد كامل الدماطى ، محمد سعيد ، محمود ، أمين سعد الدين ، و ٠٠ وكانت قد نظرت أمام محكمة الجنح المستأنفة بعد ان حكم فيها ابتدائيا بتغريم كل المتهمين ثلاثة جنيهاً .

وكانت مدام فهمى ويصا ، قد ألفت فى الجمعية الدولية للسيدات فى مانسستر فى بريطانيا خطابا هاما اهتمت به الصحف البريطانية وكان من بين ما قالته مدام فهمى ويصا : أن المصريين مستعدون لقبول مشروع معاهدة ١٩٣٠ ٠٠ « النحاس - هندرسون » وإن ضعف الجيش المصرى قد أوجده البريطانيون أنفسهم » وطالبت مدام ويصا الحكومة البريطانية بأن تكون صريحة فى سياستها ، مع مصر تجنبها لما يترتب على سوء التفاهم من مستقبل خطير ؟؟

وتذهب وفود عديدة الى دار حمد الباسل باشا - بالزمالك - لشكره ، على موقفه الخالد ، وتقانيه فى خدمة أمته ، وتناسيه نفسه وكان من بين ما قاله حمد الباسل باشا ، لهذه الوفود ، انه لا شئ أحب الى نفسه من رفعة وطنه وتضحيته بكل ما يملك فى سبيل أمته !

انتهاز الضباط المصريون القداماء فرصة قرب بداية المفاوضات ، فاجتمعوا بناء على دعوة من الأميرالاي محمود حلمى اسماعيل بك فى ١٩ فبراير ١٩٣٦ وحضر الاجتماع : اللواء محمود عزمى باشا ، سليم موصلى باشا ، محمد فاضل باشا ، عبد الحميد راغب باشا ، عبد الرحيم فهمى باشا ، وكل من الأميرالاي أحمد خليل بك ، محمد راتب السباع بك ، محمد أحمد حلمى بك ، حسين كامل بك ، محمود صدقى بك ، عبد الوهاب وهبى بك ، حافظ صدقى بك ، محمد عابدين بك ، محمود سامى بك ، محمد بدر بك جلال منير بك ، اسماعيل حافظ بك ، أحمد نيازى بك . محمود عزت بك محمود حلمى اسماعيل بك ، وكل من القائماقام : محمد حلمى بك ، يوسف صادق الموجى بك ، محمود سالم بك وكل من البكباشى : على نجيب متولى سالم ، أحمد حلمى ، سيف اليزل خليفة ، محمود رياض ، فرج مبروك ، أحمد بكير ، وكل من اليوزباشى محمود ابراهيم الجندى ، وأمين فوزى ، ومحمد حمدى وكذلك الملازم أول محمد فريد ثابت ويتلقى صاحب الدعوة من الأمير عمر طوسون برقية يقول فيها : المسألة السودانية فى نظرنا أهم المسائل ، التى سيتناولها البحث فى المفاوضات فاجتماعكم ، مع حضرات اخوانك الضباط المتقاعدين للنظر فى مسائله أمر يقابل من جميع المصريين بالحمد والشكر والارتياح العظيم لما لأرائكم فى مسألته الخطيرة من القيمة والتقدير » ويقرر المجتمعون تأليف لجنة برئاسة اللواء محمود

عزى باشا للاتصال بهيئة المفاوضات المصرية لتقديم ، وجهة نظرهم فى مسألة السودان .

ويقرر مجلس التأديب بالجامعة فى ٢٠ فبراير ١٩٣٦ برئاسة الأستاذ أحمد لطفى السيد وعضوية الشيخ أحمد إبراهيم وكيل الكلية والأستاذ برشيامز الأستاذ بها لمحاكمة الطلبة المتهمين بالتحريض على الاضراب وهم : حافظ شيخا ، أحمد فؤاد مصطفى ، عبد الحميد محمود سالم ، و . . و . .

ويقرر المجلس فصل حافظ شيخا وأحمد فؤاد مصطفى فصلا نهائيا من الكلية كما يقرر فصل عبد الحميد سالم الشواربى ، ومحمد على شلبى ، وعبد المنعم عبد الوهاب من الكلية لمدة سنة مع الترخيص لعמיד الكلية فى قبول من يرى صلاح حاله منهم ، واستعداده لمتابعة الدراسات الجامعية وفصل بقية المتهمين سنة من الكلية مع وقف التنفيذ بحيث لو صدر من أحدهم سلوك مماثل فى خلال هذه السنة فإن العقوبة تنفذ عليه . .

ويعلق محمد على علوبة باشا وزير المعارف على قرار مجلس التأديب بالجامعة ، قائلا : أرجو أن يكون مفهوما انه ليس هناك عداء بين الوزارة والطلبة وانه اذا كانت الاجراءات التى اتخذتها الوزارة مع بعضهم اجراءات صارمة ، فان هذه الصرامة اقتضتها الظروف ، وهى أشبه بقسوة الوالد مع ابنه وهى دائما قسوة لمصلحة الابن قبل كل شئ ، وهذه المسألة متعلقة بمجلس الجامعة وأنا حريص على استقلالها وسنعمل جهدا لتحقيق ما فيه المصلحة العامة قبل كل شئ ، ويجب ألا يقال عنا اننا أمة لا تعرف النظام ، ولا تحافظ على القانون : ويرسل ، مصطفى النحاس باشا رئيس وفد المفاوضات فى ٢٦ فبراير ١٩٣٦ ، الأستاذ أمين عثمان سكرتير الوفد الرسمى الى دار المندوب السامى ، البريطانى لابلاغه نص الخطبة التى سيلقيها النحاس باشا فى حفلة افتتاح المفاوضات على أن يرسل المندوب السامى ، بنص خطبته الى النحاس باشا ، قبل لقائها وفقا للتقاليد ، المتبعة .

وكان الأزهر الشريف رغم كل المحاولات التى بذلت لاعادة الصفاء والود الى طلابه ، مجالا لانقسامات عديدة بين صفوفه سرعان ما انتقلت عدواها الى طلاب المعاهد الدينية بالأقاليم . ونفتح قوسا نقول فى داخله ما يلى :

يجرنا حديث الصراعات والانقسامات بين طلبة المعاهد الدينية الى الحديث عن ظاهرة وصفت بالغرابة ، نود الاشارة اليها لاعطاء صورة عن تفكير بعض أساتذة وطلاب المعاهد الدينية وقتئذ :

الى جانب هذه الانقسامات وجهت اتهامات عديدة الى بعض طلبة المعاهد الدينية فمن خروج - كما قيل - عن تقاليدهم القديمة ، الى مسامرة بعضهم لبعض « صرخات العصر » مما اعتبره بعض شيوخ الأزهر ورجال الدين بصفة عامة خروجاً على القيم المتوارثة ، وقد أدى ذلك كله ، أو بعضه الى استقالة الشيخ الدينارى شيخ المعهد الأحمدي بطنطا كما أدى ذلك كله أو بعضه الى أن شيخ الجامع الأزهر تقدم الى أبنائه الطلبة طالباً منهم الالتزام بكل ما توارثوه من قيم ومبادئ .

كان النداء الذى وجهه شيخ الجامع الأزهر فى ١٩ فبراير ١٩٣٦ عنيفاً للغاية وقد جاء فيه :

« من المعروف ان طلاب العلم الدينى لهم قيود وتقاليد رسخت عند الناس كافة فاذا هم خرجوا عليها ، أو لم يحفلوا بها فانهم يتعرضون لازدراء الناس ، وسخفهم فليعلم الطلاب هذا وليتدبروا أن مهمتهم التى ينتظرون القيام بها مستقبلاً تتطلب منهم أن يكونوا دائماً موضع احترام الناس وموضع اجلالهم ، فلا يأتون ما يتنافى مع قواعد الشرع الشريف أو ما يثير الرأى العام ضدهم فانهم ان فعلوا ذلك سقطوا عند الناس السقوط ، الذى لا يستطيعون بعده ، أن يؤدوا لمواطنيهم العمل الذى يكلفون به حين يدخلون ميدان العمل . »

« وعلى حضرات شيوخ المعاهد أن يبالغوا فى ملاحظة الطلاب ، والعمل على رفع مستواهم الخلقى وتنبيههم الى ما قد يغفلون عنه مما لا يتفق وكرامة طلاب العلم الدينى ، وأن يعالجوا بالحزم والحكمة ما يرونه غير صالح من أعمال الطلاب . »

وكان من بين المآخذ ، التى أخذت على طلاب المعاهد الدينية انهم اختلفوا اختلافات عنيفة للغاية من أجل اقامة اتحاد للطلاب لم تقم الدلائل ، على تركيز الجانب الثقافى فى بيئته مما يجبر الطلاب عليه . ثم ان احتفالهم - كما قال أحد كبار رجال الدين وقتئذ - بهذه الحصومة . مما يوقظ فى أجوائهم فاصفة فتنة تنذر بالشر ، وتجنبهم الصراط المستقيم الى جانب انتزاعها لهم من موطن التحصيل العلمى ، واسدالها عليهم سترا من القلق الدائم .

ومن المحقق ، ان انصراف الطلاب الى ذلك قبله مهمل لهم أن يتابعوا فى معاهدهم ضروباً من الأضاحيك ، التى يضيفون بها الى الاتجاهات الثقافية المعاصرة تزويقاً لها و . . . وهكذا سمعنا عن طالب أزهرى ، يؤدى دور ليلى فى مسرحية « المجنون » . . . وسمعنا عن طلاب أزهريين يكشفون عن سيقانهم فى جولات كشفية وجولات أخرى فى ميدان الرياضة ، وهنا وهناك نظارة

يحصون ، على الغارقين في مدنية العصر آنفاسهم سائلين الله ان يوفر ، على دينه من يقيهم مصارع السوء ، ثم لا يكون الحماة لهذا الدين من أبناء الأزهر ، الذى يمثل واحد منهم دور ليلي ويكشف واحد من ساقيه في غير موطن الوضوء » .
ونقل القوس ، لنعود الى حديث المفاوضات المصرية البريطانية وبعض الأحداث الداخلية والافريقية والعربية :

تبدأ المفاوضات بين مصر ، وبريطانيا في ٢ مارس ١٩٣٦ وحيا مصطفى النحاس باشا ، في كلمة الافتتاح التى ألقاها رجل الدولة الكبير مستر ارثر هندرسون الذى رأس مفاوضات سنة ١٩٣٠ وظل حتى الممات على أداء رسالته فى خدمة السلام فقد ساهم بسمو فكرته ، وثاقب نظره وصادق نيته فى تقريب المسافة الى حد كبير من وجهتى النظر البريطانية والمصرية .

وتحدث سير مايلز لامبسون عن سعادته بتأليف هيئة المفاوضات المصرية من كل الأحزاب المصرية تقريبا . وقال أنه على يقين من ان علاقات المودة والثقة القائمة من عهد طويل بين الحكومتين المصرية والبريطانية هى باكورة الروح التى يقدم بها الفريقان على هذه المباحثات التمهيدية .

وكتب كامل الشناوى عن على ماهر كلمة رقيقة للغاية ، لأنه أيقظ دور الحكومة بعد رقدة هائلة ونوم سعيد ، ولأنه عمل على تحرير الصحافة من القيود والأصفاد التى بذلت الوزارات الماضية جهودها الجبارة فى صياغتها ، وأحكام وضعها ، فى أعناق الصحافة حتى لا تقوم لحرية الرأى قائمة فى هذا البلد المسكين ولأنه وافق ، على قانون الأزهر ، ذلك الذى تضمن المستقبل ، بل الحياة ، لآلاف من الطلبة والعلماء .

ولقد خطا الرجل - كما قال كامل الشناوى - نحو استقلال القضاء خطوات فسيحات ومعنى هذا أنه يريد أن يكفل للناس الاطمئنان على حقوقهم ويكفل للقاضى تأدية وظيفته فى ظل سابغ من الأمن بعيدا عن جور السلطان وحين يتم هذا فسيكون فيه قضاء على الذين يفتيدون من وراء تقييد القضاء وهم مصريون ، فعلى ماهر اذن يريد أن يحرم الفائدة على المصريين فيما أيها المصريون أخذلوه ولا تنصروه .

وأخيرا : انه يريد لمصر الحياة كاسمى ما تكون الحياة ، والحياة كما قال المعرى تعب كلها ، فباحثوا عن رجل غيره ، يريحكم من التعب وانصروا هذا الغير ولا تخذلوه .

ويبدأ الحديث عن الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، وتقول جريدة جمهوريت التركية ، ان الغاء الامتيازات هو بالنسبة الى مصر مسألة كرامة وهيبة

قوية . وقالت الجريدة التركية - والمعروف أن تركيا كمصر عانت الكثير من الامتيازات الأجنبية - ان الدول المتمتعة بالامتيازات يجب ، عليها اذا كانت مدفوعة حقا بالنوايا الحسنة أن تفاوض على ماهر باشا أو من يخلفه للقضاء على النوايا ، التي تفرق بين الرعايا في البلاد ، والتي لا يوجد لها نظير في العالم .

وكان الدكتور محمود الصاوي جمعة الذي كان قد تطوع ضمن أعضاء البعثة الطبية المصرية إلى الحبشة ، قد توفي . فاحتفلت الحبشة بتشجيع جنازته عسكريا وشعبيا ، وكان بداية احتفالات الحبشة في مستشفى البعثة الطبية المصرية في جرجيسا ، ثم في هرر حيث أصر الأهالي على الاحتفال بتشجيع الجثمان احتفالاً لم يعرفه تاريخ هرر من قبل ، وكان الدكتور عبد الحميد المشرف على البعثة يوالى أولاً بأول ارسال البرقيات الى الشعب المصري ، عن كل خطوة من خطوات الاحتفال بتشجيع جثمان الدكتور الصاوي .

ويزور مصر وفد من شباب فلسطين فتحترف به مصر ، كلها حكومة وشعبا . وكان من أهم حفلات التكريم التي أقيمت لهؤلاء الشباب الحفلة التي أقامها مكرم عبيد باشا وكان خطيبها مكرم عبيد ومحمد شفيق أسعد ، وهو من شباب فلسطين .

وقد جاء في كلمة مكرم عبيد :

« ليس للشعور ترجمان ، الا خفقان قلبك واختلاج لسانك ، واضطراب بيانك : لقد زرت فلسطين فأحببت فيها فوق حبي لذاتها حبها لمصر ، شقيقتهما ، ولعل لا أغلو ان قلت ان حبي لمصر نفسها قد ازداد رسوخا في قلبي ووضوحا في عيني . . بعد أن زرت فلسطين وسورية ولبنان من البلاد الشقيقة ولا عجب فإن بلدا يحبها هذا الحب أشقاؤها أولى أن يحبها ، أكبر الحب أبناءها . »

وبعد أن يشير مكرم عبيد ، الى زيارته والسيدة شقيقته وبعض أصدقائه ، الى فلسطين والاستقبال الرائع الذي استقبله به هو ومن معه الاخوة الفلسطينيين بحيث تأكد أنه في مصر ، لم يفارقها فانه أصبح لنا نحن أبناء العروبة وحدة جديدة أساسها المحبة والولاء وغذاؤها الجهاد والفداء . . يقول :

« لقد اجتمعت محبتنا نحن العرب على أسمى المعاني وأروعها وذلك هو معنى الوطنية المحلية . . مصرية كانت أو فلسطينية أو عراقية أو شامية بل لقد سمت فأصبحت وطنية عربية شرقية مجاهدة متفانية متحدة ، اذا جد الجد ودعا داعي الوطن هادئة سالمة متفاهمة اذا نادى منادى التفاهم والسلام ، فهي مضرب الأمثال عند الغربيين ، وفخرة لنا نحن الشرقيين . »

ثم قال :

« ليس أجمل ولا أروع من هذه الرابطة الروحية التي تجمع بيننا نحن الأمم الشقيقة ، ولا تنسوا ، أن الشقيق حقا ، ليس هو الشقيق جنبا بل هو الشقيق حبا . لقد أحب أبناء الأقطار الشقيقة بعضهم بعضها فلنزد هذا الحب قوة وبذلا ، نصبح له أهلا وبه أهلا » .

وفى الحفلة التي أقامها الحزب الوطنى لتكريم شباب فلسطين ، انقى الشاعر الأديب على أفندى منصور قصيدة عامرة حيا بها مصر ، وفلسطين ، وتحدث الأستاذ محمد شمكرى كرشاه المعامى فأشار الى جهاد الحزب الوطنى فى سبيل الوحدة العربية والاستقلال . كما ألقى الأديب محمد أفندى ابراهيم جمعة كلمة قوبلت بالاستحسان ، وقام الأستاذ مصطفى أفندى الحفناوى فرحب بالفلسطينيين وتحدث اليهم عن تشكيلات البزاة والرسالة التي يسمعون لتحقيقها فى مصر ، وفى الأقطار الشقيقة وقال ان هذه التشكيلات اذا قويت وتمكنت من نفوس الشرقيين فستكون القوة الجبارة التي تدك صروح الاستعمار وبذلك يحمل الشرقيون مشعل الحرية والحق ، فيعيدون الى أعمال الرسالة سيرتها الأولى !

وكان من بين كلمات حافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطنى قوله .

« لقد حضرتم من فلسطين وأنتم أدرى بأن هذه المنطقة من الأرض هى التي انتجت الأنبياء ، الذين نشروا نور الحق والعدل ، وكان من خلفهم أنصار لهم عقائد كالجبال الشامخة . أولئك الذين جاهدوا وحملوا فى أعناقهم رسالة الانسانية فهل كان قائدهم عبر الاعتقاد الثابت فى حقوقهم أن بيننا وبين الفلسطينيين من الروابط التاريخية وروابط المدنية ما يحتم علينا أن نبني وطنينا على العمل الصالح والخلق القويم » .

ويوجه حافظ رمضان خطابه الى شباب فلسطين قائلا : « ابنوا وطنكم على العقائد وسخروا الوسائل المادية لتستخلصوا حقوقكم وتستردوا بضاعتكم : يجب أن ننظم فرقنا وقد قمنا بذلك فى مصر ، وجعلنا شعارنا « أد الواجب ودع ما يكون ، جعلنا من بيننا انه اذا كان للحياة مدخل واحد ، ومخرج واحد فاذا حررنا أفكارنا وحررنا وجداننا غزونا الحياة ، وغزونا الموت : أرجو أن تبلغوا تحياتنا لآخوتنا فى فلسطين فانه لابد وأن يأتى يوم نعمل فيه معا متضامنين ضد الغاصبين » .

وتحدث الأستاذ سليم بك عبد الرحمن نيابة عن فلسطين وقال ان
مؤسس فكرة الحزب الوطنى مصطفى كادل هو أول من رفع لواء الاستقلال
وقاد القافلة فى بلاد المشرق ، وان مبادئ مصطفى كامل ، لا يجب أن يعنقها
المصريون وحدهم ولا العرب وحدهم ، وانما أهم الشرق قاطبة تلك التى تعمل
للحرية والاستقلال .

ويتبادل الشباب المصريون والفلسطينيون القاء الأناشيد الوطنية والحرية
وتعاهدوا جميعا على الجهاد فى سبيل تحرير العرب .

وفى وسط ، هذا الجو الوطنى ، الشائى ، ترفع مدرسة السعيدية الستار عن
النصب التذكارى للمرحوم الطالب مصطفى أمين أول شهداء الوطن سنة ١٩١٩ ،
وتحدث فى حفل اراحة الستار من زملاء ، الفقيه محمد على رسمى ، وصلاح
الدين حافظ الذى ألقى خطبة حماسية فياضة نالت التقدير والاعجاب » وكذلك
تحدث شقيقه الأكبر حامد صدقى أمين أفندى ، وكان من بين ما قاله :

« نعم أنا أخوه وقد كنت بجانبه فى ذلك الوقت الذى استشهد فيه
وما رأيته يسقط حتى أسرع اليه وحملته مضرجا بدمايه ، وقد اعترائنى من
هول الموقف ، عاملان . حب الشقيق لشقيقه وحب المصرى لام الفداء مصر .
ولقد كان العامل الثانى أقوى العاملين فتما لكنت نفسى ورفعت الفقيه بما بقى
فى أعصابى من قوة ، وهتفت لمصر بالخلود مرددا هتاف شقيقى الخافت نوت
وتحيا مصر . وخارت قوى فارتميت بجسمى على الأرض وأسندت رأسه باحدى
ذراعى وبالأخرى ضممته الى صدرى وهمست فى أذنه :

« أخى العزيز ما كنت أتوقع ، اننى سافقدك هكذا سريعا ولكن هى الحرية
التي ننشدها ومطلبها غال ولا بد من دفع الثمن . وما أنت أول من دفع فلا
تحزن وفى ذمة الله روحك الطاهرة ، وسوف تسطر لك دمايك المسفوكه صحيفه
بيضاء فى سجل الضحايا والشهداء ثم بكيت . نعم بكيت لأننى رأيت أعز
مخلوق لدى يحتضر بين يدي تعلمت أن السهم ، قد نفذ وانه لا راد لقضاء ،
الله وقدره » .

« نجح على ماهر بوزارته الائتلافية فى التمهيد لبدء المفاوضات بين مصر
وانجلترا فى عام ١٩٣٥ ، وتشكل بالفعل وفد المفاوضات . لم تكن مصر
وحدها ، بل كانت شقيقات عربيات لها تغلى بالثورة والانفعال ضد الانتداب
الانجليزى فى فلسطين والانتداب الفرنسى فى سوريا ولبنان ، وبدأ التمهيد فى
مصر لاجراء انتخابات عامة » .

● وفي الوقت ، الذي كان فيه وفد شعبى عراقى ، على مستوى عال يزور مصر ، ويلقى كل تكريم من كبار الشخصيات المصرية ، كانت سورية تغلى بالنورة . وكان مجلس النواب العراقى يدافع عن قضية سورية أمام الراى العام الفرنسى حيث كانت فرنسا ، هى التى تحتل سورية ، ونقف قراتها العسكرية حجر عثرة فى سبيل استقلال سورية . وكان مما جاء فى الخطاب الذى أرسله رئيس مجلس النواب العراقى الى زميله رئيس مجلس النواب الفرنسى : « لا تستطيع الأمة العراقية أن تتغاضى عن شقيقتها سورية ، التى تربطها بها جامعة الاصل واللسان والعواطف وتتمسك الأمة العراقية بأواصر الصداقة مع الأمة الفرنسية الشريفة ان المسئولين عن ادارة سورية يناقضون بأخطائهم السياسية والاقتصادية ولا سيما للشركات صاحبة الامتيازات والمثل الأعلى والسمعة الحسنة التى نماها كبار الفرنسيين منذ خمسة قرون ، ويؤلمنا أكثر أن هؤلاء يقوضون الاعتبار الذى كسبته فرنسا فى الشرق كحامية للانسانية ومداغة عن حقوق الانسان » .

ويطالب رئيس مجلس النواب العراقى زميله رئيس مجلس النواب الفرنسى بالتحقيق بنفسه فيما اذا كانت هذه الأعمال والتصرفات التى تحدث اليوم فى سورية تتفق والمبادئ الانسانية التى بشرت بها فرنسا فى خلال العصور ، واذا كانت تتفق والمبادئ الانسانية ، التى سن على أسسها الانتداب .

ويرسل كذلك نائب ، الموصل ونواب البصرة ، وكثير من النواب العراقيين برقيات مماثلة الى المسئولين الفرنسيين والى جمعية الدفاع عن حقوق الانسان فى باريس وفى نفس الوقت ، كان صحفيون سوريون كبار يزورون مصر ، ويلقون الترحيب والتكريم من كل الصحفيين ، والكتاب المصريين ومن كبار السياسيين أيضا ، وكان من بين هؤلاء الصحفيين الاساتذة معروف الأرنؤوط صاحب جريدة فتى العرب ، ونجيب الرئيس صاحب القبس ، ونصوح تيايل صاحب الأيام وتيسير طبيان صاحب الجزيرة .

وبعد تلك الاطلالة العربية السريعة نعود الى الحديث عن الانتخابات والمفاوضات فلم يكن لمصر وقتئذ - عام ١٩٣٦ سوى الحديث عن الانتخابات والمفاوضات .

الفصل الرابع

ومع بداية المفاوضات

بدأت معركة الانتخابات كما بدأت الانقسامات الداخلية

وكانت معركة الانتخابات قد بدأت منذ أن سقطت وزارة اسماعيل صدقي ، كان الحديث عن الانتخابات لا يتوقف حتى في أيام وزارة عبد الفتاح يحيى باعتبار أن نظام اسماعيل صدقي قد انهار بعد أن جيء ، بعبد الفتاح يحيى ، ولما جاءت وزارة نسيم باشا ، بدأ الحديث جدياً عن تقسيم الدوائر ، وبدأ المرشحون - كما هو العادة - يعيدون الاتصال بدوائرهم و . . و . . وكانت الأحزاب ترغب - فيما عدا الوفد - فى تقسيم الدوائر ، بحيث يكون من نصيب الوفد المصرى كذا دائرة ، والأحرار الدستوريين كذا دائرة و . . و . . ولكن الوفد كان مصراً على عدم قبول تلك الفكرة ، التى كانت تلح عليها بقية الأحزاب الأخرى ، وإن كان فى النهاية قد أبدى استعداداه لعدم ترشيح وفديين فى الدوائر التى يرغب أعضاء وفد المفاوضات المصرى فى ترشيح أنفسهم فيها ، حتى يجنب هؤلاء الأعضاء مشقة عملية الانتخابات .

وفى ٢١ مارس ١٩٣٦ بدأ الوفد يعلن عن ترشيحاته ومن بين هؤلاء المرشحين - مثلاً - أحمد حمسى سيف النصر بك ، قسم مصر القديمة : عبد المجيد الرمالى أفندى ، قسم السيدة زينب ، الدكتور أحمد ماهر ، قسم الدرب الأحمر ، أحمد حافظ عوض : قسم باب الشعرية ، زهير صبرى قسم بولاق ، كامل صدقي : قسم الأزبكية ، الدكتور نجيب اسكندر : قسم شبرا .

وفى الاسكندرية : الأستاذ عبد الفتاح الطويل ، قسم محرم بك ، محمود فهمى النقراشى ، قسم الجمرك ، حسن سرور ، قسم كرموز ، ممدوح رياض قسم المنشية ، عزيز أنطون ، قسم اللبان .

وفى محافظة دمياط حسين البدرى بك : دمياط ٠٠ وفى القليوبية :
 د. حامد محمود - طوخ ، ميخائيل غالى ، العمار ، أحمد حمزة - نوى - البرادعة:
 محتفظ بها - كما جاء فى قرار الوفد المصرى - لحضرة صاحب السعادة الدكتور
 حافظ عفيفى باشا ، عضو الوفد المصرى ، محمد عبد الهادى الجندى - انغربية ،
 واحتفظ الوفد المصرى بدائرة القنانيات لعل الشمسي باشا عضو ، الهيئة
 الرسمية للمفاوضة وكان من بين مرشحي الوفد أيضا ، فى الشرقية - حسن
 مرعى بك - دائرة التلين - على السيد أيوب ، التل الكبير - محمد فتحى المسامى
 الدهتمون - محمد فريد الطاروطى ، بنى حريد ، شيخ العرب محمد السعدى
 الطحاروى ، جزيرة مسعود - ومن مرشحي الدقهلية : مصطفى نصرت (ميت
 أبو خالد) سيد سعد الرحمن سليم (البوها) محمود عبد النبى بك : أجا ،
 راغب فودة (ديرب نجم) حسن فودة السنبلوين اسماعيل رمزى باشا تمى
 الامديد ، محمود نصير بك : مدينة المنصورة ، أحمد نجيب الهسلالى بك ،
 « المحارية » - ابراهيم عبد الهادى : الزرقا ، طاهر اللوزى : فارسكور .

وفى المنوفية : أشمون ، محتفظ بها لسعادة محمد حلمى عيسى باشا
 عضو الهيئة الرسمية للمفاوضات ، أحمد صبرى أبو علم ، (منوف) ، أنطون
 جرجس أنطون (بركة السبع) .

وفى الغربية عبد السلام فهجى جمعة بك مدينة طنطا ، وسنبو ومنشأة
 الصباحى ، محتفظ بها لاسماعيل صدقى ، باشا ، وعوض الجندى « سنباط
 وحشها » ، حسين المراسى « بسجون » عثمان محرم دسوق ، عمر عمر « كفر
 الشيخ » ، فؤاد سراج الدين ، بلقاس أول ، عبد العزيز البسدرأوى ، ميت
 أبو غالب ، سيد محمد البدرأوى باشا ، نبوه ، السيد عبد الهادى القصبى ،
 طنطا دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا ، سمندود - د. حيدر
 الشيشينى ، المحلة الكبرى .

وفى البحيرة محمد سليمان الوكيل باشا ، مدينة دمنهور ، عبد الواحد
 الوكيل ، المحمودية ، محمد محمد الوكيل ، مركز دمنهور .
 وفى الجيزة يحتفظ الوفد بدائرة تكلا أحمد عبد الوهاب باشا ، وزير
 المالية - محمود سليمان غنام (تاج الدولة) ، محمد عزام « حلوان » .
 وفى بنى سويف : محمد أمين الريدى (الواسطى) حسن يس « أشمنت »
 وإصف بطرس غالى مديرية بنى سويف .

وفى مديرية المنيا دائرة السلطان حسن ، للأستاذ سامح موسى خريج
جامعات انجلترا ومن الأعيان دائرة مركز المنيا ، محتفظ بهذا الإفراد سلطان
بك مدير بنك مصر .

وفى أسيوط : دائرة الحوانكة لعبد الرحمن حنفى الطرزي أفندي
« مدينة أسيوط » محمود بسيونى عضو الوفد المصرى ومحمد حامد حمزة
« الحمراء » باقور ، الأستاذ عازر جبران : النخيلة ، الشيخ : محمد أحمد
الصدهى . البربا - محتفظ بها لمحمد محمود باشا ، بنى محمد ، الشهاينة ،
شاكر غزالى بك بصره ، سامى أخنوخ ، فاقوس .

وفى جرجا : سعد الدين أبو رحاب ، المنشاة ، خليل أبو رحاب ، أولاد
حمزة ، برديس : أحمد على أبو ستيت ، البلينا ، محمد فؤاد أبو ستيت وفى
قنا ، مكرم عبيد : دائرة قنا . وفى دائرة قفط الشيخ محمد على اسماعيل .

ولقد استهدفت من ذكر ، بعض أسماء مرشحي الوفد التاكيد ، على أن
الوفد كان يدرس جغرافية وتاريخ كل دائرة ويختار لها القادر على النجاح ،
وليس الاكتفاء ، انه كان يختار من الأسرة الواحدة مرشحين ، أو ثلاثة أو أربعة
ويوزعهم على الدوائر بصرف النظر عن تواجدهم ، الدائم فى مقام دوائره أو
عدم تواجدهم ، وكان مرشحو الوفد فى أية انتخابات حرة يفوزون بها لا يقل
- ان لم يزد - على ٨٠٪ من عدد الدوائر .

وقد كان خلو كشف ترشيحات الوفد المصرى من اسم الدكتور محمد
حلمى الجيار سببا فى قيام ثورة بين شباب الدقهلية الذين كانوا يعتبرون
الجيار زعيما لهم ، وكانت مظاهرة ، عنيفة اشترك فيها غالبية طلاب المنصورة
الذين ساروا فى مظاهرة كبيرة طافت بأنحاء المدينة مطالبة بترشيح الجيار وكان
من بين هتافات الدكتور الجيار نائب المنصورة ، نريد نائبا قويا ، نريد نائبا
يمثل الشباب . الشباب لا يثق الا فى زعيمه .

ويصطدم المتظاهرون بالبوليس وكان مأمور بندر المنصورة قد عماله قيام
مظاهرة عنيفة بعد أن هدأت البلاد ، فأمر رجاله باستخدام العصي الغليظة

لتشتميت شمل المتظاهرين ولكن المتظاهرين رغم قسوة الضرب ، وعنفه لم يتفرقوا وكان بينهم وبين رجال البوليس معركة حول العلم المصري ، البوليس يريد أن يستولى عليه ، لأن الشباب يتبعون حامل العلم والشباب يدافع عن العلم بكل ما يملك من قوة - ورغم نجاح البوليس في تمزيق العلم شر ممزق ، الا أن الشباب ظلوا متجمعين ، متجمهرين ، مارين بكثير من شوارع المنصورة الى أن وصلوا ، الى مستشفى الدكتور الجيار وكان في شارع السمكة الجديدة ، كما أذكر ، وهتف الشباب للدكتور الجيار وطالبوه بترشيح نفسه رغم عدم ترشيح الوفد له . وتحدث الدكتور الجيار ، مؤكدا تمسكه ، بمبادئ الوفد المصري وزعامة الوفد المصري ومعلنا انه سوف يرشح نفسه بعد استشارة الوفد .

وفي اليوم التالي أذيع بيان الدكتور الجيار - وكان فعلا من قيادات الشباب القوية ، وربما كانت قوته هي مصدر عدم ترشيح الوفد له ، وكان البيان يحمل العنوان التالي : « للوطن والمبدأ أقدم على ترشيح نفسي » . وقد نشرت جريدة روز اليوسف اليومية هذا البيان ، في صفحتها الأولى ، وقد جاء في البيان ما يلي :

« حملت علم الثورة في سنة ١٩١٩ من يوم اشتعلها وأنا طالب بكلية الطب ولم ترهبنى الأحكام العرفية ولم يخفني الموت حتى قبض على مع صاحب العزة عبد الرحمن بك فهمي في قضية جماعة الانتقام ، في مايو ١٩٢٠ وألقيت في السجن محكوما على بخمسة عشر عاما في فبراير ١٩٢١ ولما لم أطق صبرا ، على الحياة بعيدا عن ميدان الجهاد عملت الفكر بعد أن عقدت العزيمة ونفذت ارادتي بالافلات منه في نوفمبر سنة ١٩٢٢ والتجأت الى تركيا حتى وزارة المرحوم زعيمنا سعد زغلول باشا الذي ضرب المثل الأعلى في حرصه على رجاله واذكاء روح الوطنية الصادقة فيهم واستعجل عودتي من تركيا فعدت في مارس سنة ١٩٢٤ الى مدرسة الطب طالبا مجسدا من جديد ، حتى كانت حادثة السردار المشنومة في نوفمبر ١٩٢٤ اذ اختفيت ثم سلمت نفسي وقبض على مدة شهرين الى أن أفرج عني . وقد تمكنت من أداء امتحاني في السجن ونلت دبلوم الطب بعد هذا الجهاد العنيف في ابريل ١٩٢٥ .

ويقول الدكتور الجيار : أنه عاون في انجاح المرحوم ويصا واصف بك ومعاونيه في الانتخابات وحارب جميع الوزارات الرجعية فناله منها ما ارتاح اليه من عنت واضطهاد ، وتعذيب ، وارهاق ، ويروى كيف عمل في مستشفى

المنزلة المركزى فى وظيفة حكيمباشى الى أن فصله من وظيفته اسماعيل صدقى
والى اعتقاله ، فى حوادث دكرنس ومحاكمته أمام محكمة الجنايات ونبرثته ،
ويقول انه كان ومازال عضوا فى لجنة الوفد العامة من سنة ١٩٢٥ واشترك
فى جميع الهيئات التى تكونت أو كونها تحت لواء الوفديين من اتحاد العمال
ولجان الشبان أو فرق الشباب الوفدى .

ويقول انه قبيل الانتخابات بفترة كافية رغب فى أن يرشح نفسه وانه
فاتح « دولة رئيسنا الجليل ، وكثيرا من حضرات أعضاء الوفد فى الأمر » فلقيت
من جميعهم عطفًا وترحابًا وتشجيعًا ، ولكن على غير انتظار صدرت ترشيحات
الوفد ، خلوا من اسمى . فأرسلت فى الحال تأييدى الحالى للمبدأ وللزعامة .
ولقد شرفت بمقابلة دولة الزعيم أمس بعد استدعائى من المنصورة فلقيت من
دولته العطف الخالص والتقدير الشامل ، والأسف الشديد لأنه حالت ظروف
خاصة من اختلاف بينى وبين بعض اخوانى فى لجنة الوفد العامة بالدقهلية دون
ترشيحى ولما كان هذا الخلاف لا يمت الى المبدأ أو العقيدة وإنما يتناول بعض
وجهات النظر مما هو طبيعى فى كل هيئة ، لا يبلغ من الأهمية درجة تحول
دون حرمانى من تحمل قسطنى فى الخدمة العامة ، فى النيابة كما كان الحال
فى الماضى ، ولما كنت أحتفظ لهم ولغيرهم بكل ود وإخلاص قلبى ما دامت
التضحية والتفانى راغما للجميع ، ولما كنت مستعدا ، أن أتعاون معهم ، ومع
غيرهم ومع كل من يتقدم لرفع علم الوفد عاليا فوق الرؤوس ، ولما كانت
ترشيحات الوفد قد أباحت التقدم ، لشخصين فى دائرة واحدة حتى مع نائب
سابق علاوة على أنها تركت دوائر لأشخاص لم يكونوا وقديين يوما ، من الأيام ،
ورشحت آخرين من هذا الطراز فى غيرها . ولما كان استعدادى ، دائما هو أن
أضع حياتى ، وقدراتى ، ومالى ، فى سبيل مصر وتحت لواء الوفد ، وزعامته
الرشيدة ، فانى أتقدم بهذا التاريخ وتلك الصفحة وهذا العهد مرشحا نفسى
عن دائرة من دوائر الدقهلية فان وفقت فياكم ميشاقى لا أتحوّل عنه وان
لم أوفق فواجب ، أقوم به كما قال سعد فى الجمعية التشريعية خدمة لوطنى ،
وارضاء لضميرى » .

ولما كان عبد الرحمن فهمى بك أحد كبار الشخصيات ، الفدائية فى مصر ،
هو مدير سياسة جريدة روز اليوسف وكان حلمى الجيار من تلاميذ عبد الرحمن
فهمى ومن العاملين معه فى الحقل الفدائى فقد فتحت روز اليوسف ، صدرها
للدكتور حلمى الجيار ، الذى كانت معركته الانتخابية من أهم المعارك ، لأنها
بدأت بمظاهرة من أخطر مظاهرات الشباب أكدت لحكومة على ماهر أن استقرار

الأمر في عهد وزارته ليس ثابتا أبدا وإنما هو استقرار مؤقت ، مزعزع لا يستطيع أن يقف أمام قوة الشباب المصري » .

وكان الأزهر ، في تلك الأيام قد احتفل بعيد الهجرة وكان الحزب الوطني هو وحده دون الأحزاب المصرية ، الذي احتفل أيضا - استمرارا للتقاليد التي أرساها مصطفى كامل ، ومحمد فريد - بتلك الذكرى العطرة .

وكان شباب الوطن الاقتصادي - وهم جماعة من خيرة شباب مصر رأوا أن الاستقلال السياسي لا يتم ، إلا بالاستقلال الاقتصادي - هؤلاء الشباب طلبوا من الأستاذ عباس محمود العقاد أن ينظم لهم نشيدا وطنيا يرتلونه في مهرجاناتهم واستجاب العقاد لرغبة الشباب فكان هذا النشيد الذي كتبه العقاد ، ولحنه إبراهيم عز الدين المحامي وجاء من بين كلمات النشيد :

قد رفعنا العلم
للعلاء والفضلاء
في ضمان السماء
حى أرض الهرم
حى مهد الهدا
حى أم البقاء
كم بنت للبنى
مصر أم البناء
من عريق الجدود
آية الخالدين
من يهبها الحياة
وهبته الخلود

وبينما المفاوضات المصرية البريطانية تجري بهمة ونشاط ، وبينما معركة الانتخابات لمجلس النواب ومجلس الشيوخ ، في مصر تجذب انتباه كل الجماهير المصرية إذا بالمستتر سناندين عضو مجلس العموم البريطاني يسأل مستر آيدن ، عن سير المفاوضات المصرية البريطانية . ولا يجيب مستر أنتوني آيدن بأكثر من قوله :

« ان المحادثات التمهيدية للمفاوضات للوصول الى تسوية ، ما زالت سائرة ولم يحن الوقت بعد للدلاء بتصريح في هذا الموضوع .

وبينما المفاوضات المصرية البريطانية تجرى بهمة ونشاط ، وبينما معركة الانتخابات لمجلس الشيوخ والنواب تجذب انتباه الرأي العام المصرى ٠٠ اذ بعاصفة مثيرة تحدث فى مجلس العموم البريطانى ، تشد الانتباه فى مصر ٠٠ فبعض النواب البريطانيين حاولوا احراج الحكومة ، وأناروا قضية اشتراك الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى فى وفد المفاوضات المصرية - البريطانية ، وقد سبق أن أشرنا الى سؤال المستر سانديز عضو مجلس العموم للمستر ايدن وزير الخارجية البريطانية عن سير المفاوضات ، ورد المستر ايدن عليه ٠٠ ثم تواصلت الأسئلة والردود .

● يسأل المستر كارتلاند المستر ايدن ، عما اذا كان يمكنه أن يذكر أسماء أعضاء الوفد الذين حوكموا فى محكمة القاهرة سنة ١٩٣٦ فى مؤامرة اغتيال السردار . وهذا السؤال لم يكن أحد يتوقعه على الاطلاق خاصة وأن القضية انتهت وان اثاره مثل هذا الموضوع بينما المتفاوضون المصريون والمتفاوضون البريطانيون ، يتقدمون . بعملهم لا يهدف الا الى اثاره الحزازات القديمة من جانب بعض النواب البريطانيين .

وقد أخطأ مستر ايدن ، خطأ شنيعا عندما قال : لقد حوكم فى هذه القضية تسعة كان من بينهم شفيق منصور عضو الوفد المصرى . ولم يكن شفيق منصور فى يوم ما عضوا فى الوفد المصرى .

ويسأل نائب آخر هو مستر لينوكس بويد : عما اذا كان من المرغوب فيه أن يكون أحد الأشخاص على الأقل ، الذين اعتبرتهم الحكومة البريطانية مدانين رسميا ٠٠ عضوا فى الوفد المصرى المتفاوض ؟ . ويطلب مستر ايدن من النائب المحافظ أن يدون سؤاله كتابة فطرح النائب لينوكس سؤاله ، بالصورة التالية :

هل يذكر مستر ايدن أن اللورد لويد بصفتة مندوبا ساميا نشر بيانا فى مصر ، يصرح فيه بأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تفاوض مرة ثانية أى واحد من هؤلاء ، الأشخاص ؟

ويجيب مستر ايدن بقوله : أظن أن مثل هذه الأسئلة الخطيرة يجب أن تترك .

وكان الهدف من سؤال مستر لينوكس احراج أحمد ماهر ، والنقراشى عضو الوفد المصرى وعضو وفد المفاوضات المصرى وكانا من بين المتهمين فى احدى قضايا الاغتيالات التى تمت فى سنة ١٩٢٥ .

ويسأل المستر ايدن فى مجلس العموم البريطانى عن عدد المحامين فى الوفد المصرى وأسمائهم ، فيجيب : ان ما لديه من المعلومات يدل على أنه ليس هناك خبراء قانونيون منضمون الى الوفد المصرى ، ولو أن بعض أعضاء الوفد المصرى من المحامين ، أو ممن تلقوا دراسات قانونية .

ويسأل المستر دونر عضو المجلس نفس السؤال ، الذى سبق أن سألته مستر لينوكس بويد ، عما اذا كان موقف أحمد ماهر ، والنقراشى من الحكومة البريطانية يدعو الى عدم الرغبة فى أن يشترك هذان الرجلان فى المحادثات الانجليزية - المصرية .

ويجيب المستر ايدن بقوله : ان النقراشى كان عضوا فى الوفد المصرى الذى تفاوض فى سنة ١٩٣٠ بينما اصطحب أحمد ماهر الوفد كخبير فنى فنظرا لهذه الحقائق تكون الحجة التى استند اليها المستر دونر لا قيمة لها .

ويعود مستر لينوكس بويد الى سؤال وزير الخارجية البريطانية ، ولكن بصيغة أخرى . . فيقول : كان تصريح رئيس الحكومة البريطانية فى يونيو ١٩٢٦ والخاص بتبرئة المتهمين الأربعة فى مؤامرة اغتيال السردار ، ومن بينهم أحمد ماهر . . وهذه التبرئة لا يمكن أن تقبلها بريطانيا كدليل على براءته . . هل لا تزال وجهة نظر الحكومة البريطانية كما هى ؟

ويقول المستر ايدن : ان السائل مخطئ ، فى سؤاله ، فانه لم يصدر عن الحكومة البريطانية مثل هذا التصريح بشأن محاكمة الذين اتهموا فى مؤامرة اغتيال السردار .

ويسأل المستر كارتلاند عما اذا كان الأستاذ أحمد ماهر ، والأستاذ النقراشى حوكما بتهمة التآمر على قتل السردار ؟ فيجيب المستر ايدن بالنفى .

وفى نهاية الأسئلة يثير المستر تشرشل مسألة ترتيب سؤال المستر كارتلاند ، فيقول : انه كان على المتكلم أن يلاحظ أن سؤاله يتضمن اتهامات خطيرة ضد سيددين من أعظم رجالات السياسة المصرية البارزين . وقد صرح وزير الخارجية بأن الأسانيد التى يلجأ اليها السائل لا أساس لها - وهو أى تشرشل - يفهم أن القاعدة التى يسير عليها المجلس ، ان الأعضاء يقبلون المسئولية عن البيانات التى تتضمنها أسئلتهم .

وقال - أى تشرشل - انه كان على المستر كارتلاند قبل أن يدلى بمثل هذه البيانات الخطيرة أن يتأكد انها حقيقية ، فاذا ما أدلى عضو ببيانات من هذا النوع دون أن يكون متأكدا من صحتها ، فان فى ذلك خرقا بالغاً لنظام المجلس .

ويدافع المستر كارتلاند عن نفسه قائلا :

« بشسأن مسألة النظام ، التى أثارها المستر تشرشل ، هل يمكننى أن أقول انه بحسب ما أعرف عندهما توجهت بسؤالى أن الوقائع صحيحة من جميع الوجوه ولم يكن لدى متسع من الوقت عندما أعتزم المستر تشرشل أن يثير مسألة النظام ، أن أدلى ببيان من ذى اختصاص ، أكثر مما جاء فى كتاب كتبه رئيس الوزارة المصرية السابق استعرض فيه هذه الحقائق الخاصة . فقد ذكر الكتاب أن هذين السيدين حوكما فى القاهرة، وأطلقت محكمة الموضوع سراحهما . فى الخامس والعشرين من شهر مايو ١٩٢٦ . وكانت المحاكمة قد بدأت منذ شهر مارس . ففى هذه الوقائع أعتقد ان بياناتى صحيحة » .

ثم استطرد مستر كارتلاند قائلا :

« ان القاعدة الخاصة بالأسئلة معروفة . ان السائل والمدلى ببيان مسئول عن البيانات الواردة فى سؤاله . وانى أرى انه لا يمكننا أن نفعل أكثر من ذلك » .

ويعود مستر كارتلاند فى جلسة تالية الى اثاره موضوع الدكتور أحمد ماهر والأستاذ النقراشى .

فيسأل المستر كارتلاند وزير الخارجية البريطانية مرة أخرى قائلا :

« هل تعلم أن الدكتور أحمد ماهر والأستاذ النقراشى العضوين فى الوفد المصرى قد حوكما فى عام ١٩٢٦ بتهمة التآمر على القتل ، وانهما حاولا أن يفتالا كثيرين من البريطانيين والمصريين ؟ - وهل تعلم أيضا - والسؤال موجه الى وزير الخارجية البريطانية - ان المندوب السامى البريطانى هو الذى ناب عن الحكومة البريطانية فى اخطار رئيس الوزارة المصرية ، بأن الحكومة البريطانية تأبى أن تقبل أن يكون اطلاق سراح هذين السيدين - أحمد ماهر والنقراشى - دليلا على براءتهما ؟

ويجيب فى هذه المرة اللورد كرامبورن الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية قائلا :

« نعم ان الوقائع كما ذكرها العضو المحترم فى سؤاله صحيحه ولكن يجدر
بى أن أوضح كما بين ذلك المستر ايدن أمس « ٥ ابريل ١٩٣٦ » .
ان الدكتور أحمد ماهر والأستاذ النقرشى لم يحكم عليهما فى مؤامرة
اغتيال السردار » .

ويسأل مستر كارتلاند :

« هل كانت هذه الوقائع معروفة لدى وزير الخارجية ، عندما وافق على
كيفية تأليف وفد المفاوضة المصرى وشخصياته . وهل ظن انه من المستحسن-
نظرا لماضيهما - ان يفاوض هذان الرجلان الحكومة البريطانية ؟ » .

ويرد المستر كرانبورن قائلا :

« نعم لقد كانت هذه الوقائع معروفة ، وواضح السدى المجلس ان هذه
الحقائق ليست توصيات ، ولكن يجدر بى فى الوقت نفسه أن أقول ان هذه
ليست المرة الأولى التى يشترك فيها هذان السيدان فى مفاوضات مع الحكومة
البريطانية . فقد اشتركا فى مفاوضات عام ١٩٣٠ » .

ويسأل المستر دونور :

« لماذا تجارى الحكومة الوطنية « المحافظة » سياسة الحكومة الاشتراكية
« العمالية » . . وخصوصا اذا كانت الخطة التى سار عليها الاشتراكيون قد
انتهت بفشل المفاوضات ؟ » .

ويجيب اللورد كرانبورن بقوله :

« انى أظن أن أعضاء جميع أحزاب المجلس يرغبون أن تؤدى المفاوضات
الى تسوية حسنة دائمة بين بريطانيا ومصر . وانى أرى انه من غير المرغوب
فيه التحامل على نجاح المفاوضات بالاعتراض على اشتراك هذين العضوين » .

ويسأل مستر لينوكس : عما اذا كان يظن ان النية الحسنة الدائمة بين
بريطانيا ومصر تنال عن طريق الضعف فى هذه القضية ؟

ويجيب اللورد كرانبورن بقوله :

« ان النية الحسنة الدائمة تنال عن طريق النجاح فى المفاوضات » .

ويسأل المستر ترتل قائلا : هل نفهم من الجواب أن التصريحات التى
تضمنها سؤال أمس ، بأن الاعتراض الذى أبدى هو فى الحقيقة غير صحيح وان

النقراشى وماهر لم تثبت عليهما تهمة المؤامرة ، مؤامرة قتل السردار وانه من المعروف أن مبادئ القانون الانجليزى ، ان الرجل يعتبر بريئا الى أن يقدم الدليل على ادانته » .

ويجب اللورد كرانبورن عن القسم الأول من السؤال قائلا :

« انى أظن أن الموقف الحقيقى قد وضح بأجابتى .. » .

وأجاب عن القسم الثانى قائلا : « الحقيقة هى ان المحكمة لم تحكم بادانته هذين السيدين » .

ويسأل المستر ساندينز : « أولم تكن الفقرة الوحيدة غير الصحيحة الواردة فى بيان المستر كارتلانده هى قوله : ان الدكتور أحمد ماهر والأستاذ النقراشى قد أدينا فى مؤامرة اغتيال واحدة .. بدلا من ست مؤامرات ؟ » .

ويرفض اللورد كرانبورن الرد على هذا السؤال .

وتتهم الصحافة المصرية اهتماما بالغاً بهذه الحملة الطائشة على الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى . وتتولى الصحف المصرية من جميع الأحزاب ، من كل الأحزاب المصرية — وليس من حزب الوفد وحسب — الرد على هذه الحملة .

وكان مما قاله الأستاذ عبد الرحمن بك فهمى — أستاذ النقراشى وماهر وغيرهما من قادة العمل الوطنى الفدائى :

« يقول هؤلاء المتصايحون بالسخف ، ان الأستاذين الكبيرين ماهر والنقراشى يجب الا يكونا ضمن أعضاء الوفد المصرى الرسمى ، وانهما اتهما فى جريمة وبرئا من التهمة ، ومن العدل أن نشنى على موقف وزير الخارجية البريطانية من هذه الحملة المدبرة ، لقد كان موقفه على شئ كبير جدا من النبل والانصاف ، ولكننا نتجاوز هذا لنسأل أولئك المتحاملين : ألم يكونوا على علم حين بدأت مفاوضات ١٩٣٠ بأن الدكتور ماهر وقد كان مستشارا فى الوفد الرسمى المفاوض ، والأستاذ النقراشى وقد كان وزيرا فى ذلك الحين .. كافا متهمين بريئين ؟ .. لاشك أن النواب المتسائلين كانوا على علم بذلك . ولكنهم لم يعكروا الجو اذ ذاك .. لأن أحدا يدفعهم الى ذلك وهم يعكرونه اليوم ، لأنهم مدفوعون الى ما فعلوا فالذنب ليس ذنبهم ، وانما هو ذنب المحرك الراسد من وراء الستار . ولاندرى حتى الآن أهو مصرى — كما تلوك بعض الألسن — أم بريطانى على ما نعتقد .. أم هو خليط من هذا وذاك » .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن فهمي :

« ان الأستاذين النقراشي وماهر ، أرفع من أن تنال منهما حملة كذلك الحملة الطائشة . وانهما العلمان من أعلام مصر، يعرف قدرهما الوطن . وحسبهما من مجد أن حاول أعداؤهما النيل منهما . فارتدت على الأعداء دعواهم ، وظفر الوطنيان الصادقان بما هما أهل له من تقدير الخصوم والأصدقاء على حين ظفر المتحاملون عليهما بالهزيمة والخذلان » .

والجدير بالذكر أن قضية اغتيال السير لي ستاك - سردار الجيش المصري - صدر الحكم فيها في ٧ يونيو ١٩٢٥ - وكانت المحكمة مؤلفة من : أحمد عرفان باشا رئيسا ، والمستر كيرشو ، ومحمد مظهر بك عضوين وكان الحكم في هذه القضية بالاعدام على كل من : عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق وقد خفف الحكم بالنسبة له من الاعدام الى الأشغال الشاقة المؤبدة . ونفذ حكم الاعدام في كل من : عبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا ، ابراهيم موسى الخراط بالعنابر . محمود راشد المهندس بالتنظيم . على ابراهيم موسى الخراط بالعنابر . حسن التجار بمصلحة تلغرافات الحكومة . شفيق منصور المحامي . محمود أحمد اسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف .

وكان الحكم بالنسبة لسائق السيارة التي نفسد بها المتهمون حادث الاغتيال ، وهو محمود صالح ، السجن عامين .

والجدير بالذكر أيضا انه على اثر مقتل سردار اتجه التحقيق في عهد وزارة زيور باشا الى ايجاد صلة بين حادث مقتل سردار وحوادث القتل التي وقعت على البريطانيين من قبل . ووجه الاتهام الى بعض أئمة الوفد وهم : الدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمي النقراشي ، والأستاذ حسن كامل الشيشيني . كما اتهم في هذه القضية أيضا عبد الحليم البيلي بك . ومحمد فهمي على . ومحمود عثمان مصطفى ، والحاج أحمد جاد الله . وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كيرشو رئيسا ، وكامل ابراهيم بك وعلى عزت بك عضوين . وكانت هذه القضية من أهم القضايا السياسية حتى ذلك التاريخ وقد ترفع فيها مصطفى النحاس ، ومرقص حنا ، ومكرم عبيد ونجيب الغرابي ، وسلامة ميخائيل ، ومحمد يوسف ، عن الدكتور أحمد ماهر والأستاذ النقراشي . كما ترفع فيها الأستاذان أحمد لطفى ومصطفى الشوربجي من أقطاب الحزب الوطني عن الأستاذ حسن كامل الشيشيني باعتباره أيضا من قيادات الحزب الوطني . كما ترفع أيضا الأستاذ زهير صبري عن محمد فهمي على ، والأستاذ ابراهيم رياض عن أحمد جاد الله . والأستاذ عبد الله حسين عن محمود عثمان مصطفى . وهيب دوس عن عبد الحليم البيلي .

وفى ٢٥ مايو ١٩٢٦ صدر الحكم بالاعدام شنقا على : محمد على فهمى وبراءة جميع المتهمين الآخرين .

والجدير بالذكر أيضا أن القاضى كيرشو لم يكن موافقا على براءة ماهر والشيشينى والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان مصطفى . وقد قدم استقالته من وظيفته بعد الحكم ، وبنها على اعتراضه على براءة هؤلاء وخرج على التقاليد القضائية المرعية وهى الحفاظ على سرية المداولة . اذ لا يليق بالقاضى أيا كانت الظروف التى تحيط بنظر القضية أن يفشى أسرار المداولات التى يجريها القضاة فيما بينهم وبين بعضهم ، حيث تعتبر تلك المداولات سرية للغاية ، ولا يجوز أبدا الافصاح عن هذه المداولات فيقول هذا القاضى : كنت موافقا على الادانة ، أو كنت معترضا عليها . كما فعل المستر كيرشو . الذى أذاع سر المداولات التى جرت بينه وبين زميله كامل ابراهيم بك وعلى عزت بك .

وقد قال كيرشو ، انه كان معترضا على براءة الدكتور أحمد ماهر ، والشيشينى ، وجاد الله ، ومحمود عثمان مصطفى ، وكان يرى ادانتهم بعكس زميله فى هيئة المحكمة .

ويقوم المندوب السامى البريطانى بابلاغ الحكومة المصرية ، أن الحكومة البريطانية ترفض قبول حكم المحكمة بالنسبة لهؤلاء الأربعة كدليل على براءتهم من التهم الموجهة لهم .

والجدير بالذكر كذلك ان مصطفى حنفى بك رئيس نيابة الاستئناف ، وممثل النيابة العامة فى هذه القضية قد روى فى مرافعته « تاريخ الاجرام السياسى فى مصر » . وكان من بين ما قاله فى مرافعته :

« الآن انتهى واجب مهنتى ، وبقي واجب وطنى . واذا كانت هذه المهنة قد منعتنى فى الماضى أن أدلى برأى فى هذه المسائل التى أقلق البال أعواما طويلا ، فان هذه المهنة نفسها هى التى وقفتنى اليوم هذا الموقف ، فأناحت لى فرصة قلما تسنح مرة أخرى فمن الواجب ألا أتركها تمر دون أن أقول كلمة فى سبيل بلادى . وقد لا أكون فى هذه الكلمة الا معبرا عن رأى الخاص ، دون أن أمثل أحدا . ان هؤلاء المتهمين أقلية ضئيلة ، بل أقلية تافهة لا تعبر الا عن رأيها ، فعليتهم وحدهم أن يحملوا مسئولية أعمالهم ، وعليهم وحدهم أن يحملوا تبعاتها . واذا كانت هذه التحقيقات أيضا ، لم تثبت وجود أية صلة بين هذه الفئة القليلة وبين أية هيئة سياسية ، فمن الانصاف أن نقرر هنا أن مجموع الأمة برىء من هذا الاجرام . »

« تحكمون بادانة المتهمين أو ببراءتهم ، حسبما تستريح اليه ضمائرکم . الطاهرة ، ولكنکم ستقضون حتما بأن مصر بريئة من الاجرام والمجرمين ، وستظل سائرة في طريقها المشروع نحو غايتها المنشودة رافعة راية السلم حتى تتبوأ بين الأمم مركزا يليق بتاريخها الخالد المجيد » .

وكان من بين ما جاء في مرافعة الأستاذ مكرم عبيد :

« لقد أثارت هذه القضية بين الناس على تباين نزعاتهم وأهوائهم شديد اهتمامهم وكامن عواطفهم ، وهذا طبيعي لأن القضية سياسية ، والسياسة كانت ولا تزال مسرحا لكل عاطفة ، وسوقا لكل شهوة ، وميزانا لكل ضعف وكل قوة . ولقد نتج عن هذا الخلط بين السياسة والقانون أن اختلطت في القضية أسباب الحق بالباطل والعدل بالظلم والصدق بالكذب حتى أصبحت مجمعا لكل تناقض وهضبا لكل مثل » .

وقبل أن ينهى مكرم عبيد مرافعته يقول :

« من سوء حظ البشرية أن هناك نفوسا اذا لم تكبح تجمع ، اذا لم ترعو لا تستحي . وهناك نفوس تجزع ونفوس تطمع . . وهكذا فالاستثناء - أى الاجراءات الاستثنائية في الاتهام والتحقيق - مهما تطفنا في تسميته هو الظلم بعينيه - لانه يفتح الباب لكل شهوة ، ويتنافى مع كل مساواة . ولهذا قلت ان الناس قلقوا وأوجست نفوسهم خيفة ، لان كل ظلم مهما كان فرديا ، فهو ظلم مزدوج . ظلم واقع على الفرد . وظلم يهدد المجموع » .

وينهى مكرم عبيد مرافعته بقوله :

« يا حضرات المستشارين لقد انتهى واجبى كمحام ، ولا ريب أن واجب المهنة يتطلب كثيرا من الصنعة . وانه فيما بين الأوراق والدوسيهات وشهادة الشهود والاتهام والدفاع يخلق جو خاص هو جو المحاكم . وكثيرا ما تضيق على المتهم شخصيته في وسط هذا الزحام العلمى ، فيصبح المتهم ويمسى . . فاذا به قد تحول الى نظرية قانونية أو دليل يتراشقه الخصمان . . النيابة والمحاماة . . فهو في نظر النيابة مندمج في الاتهام ، وفي نظر المحاماة هو عبارة عن الدفاع . أما شخصيته . . اما حريته . . اما عواطفه فهي في نظر الاتهام مسألة ثانوية طالما أن القضية « مخدومة » . . واني أؤكد لحضراتكم انه ليس أقسى على المتهم من هذا التجرد من شخصه . . هذا التكر عن أهله وجنسه ، فاذا دخل ، فالى سجن . . واذا خرج فالى قفص . يجب ألا ننسى أن المتهم الذى هو فى السجن « نمر » . . هو فى بيته حياة ومحبة . يجب ألا ننسى أن المتهم الذى هو فى نظر النيابة اتهم هو فى الوقت نفسه أب وزوج وولد وأخ وصديق . . فلا

تعجبوا اذن يا حضرات المستشارين اذا كلمتكم عن هؤلاء المتهمين كأشخاص وبشر ، فأنتم والله الحمد لستم قضاة أوراق ، كما وصف حضرة قاضى الاحالة نفسه ، أنتم وانى لأرتجف من هول ما أنتم - أنتم قضاة نفوس بشرية أودع الله مصيرها فى كلمة تخرج من أفواهكم • فأنتم لسان الله ، وصوت القدر ، فاقضوا اذن بيننا وبين شفيق منصور ذلك المجرم الذى قضى الله عليه مرات عديدة قبل أن يقضى عليه بشر •• اقضوا بين ضعفنا وقوة من اذا قال قدر ، فأنتم أقوى وأنتم أقدر •

والجدير بالذكر أخيرا •• أن دكتور شفيق منصور ، وكان من قبل عضوا سابقا ومنتميا الى الوفد المصرى كان هو الذى اعترف أو هو الذى قدم اعترافات مكتوبة - قبل أن يذهب الى لقاء ربه متجها الى حبل المشنقة - تضمنت اعترافات كثيرة بدور النقراشى وماهر والشيشينى •• وغيرهم وغيرهم من المتهمين فى تلك القضية •• وكانت اعترافات شفيق منصور هى الأساس الذى اعتمدت عليه النيابة فى توجيه الاتهامات الى ماهر والنقراشى وغيرهما •• ممن أحيلوا الى المحكمة فيما سسمى بقضية الاغتيالات السياسية •• أشهر القضايا السياسية التى عرفتھا مصر حتى ذلك التاريخ والتى انتهت فى ١٩٢٦ •• ثم جاء نواب بريطانيون ليثيروا الأحكام الواردة فيها بعد عشر سنوات كاملة •

ووسط هذه الأجواء السياسية والوطنية الملتهبة تقع بعض الأحداث التى تعطى دلالات هامة وخطيرة على مدى التوتر والقلق الذى كان يصيب الكثير من جماهير الشعب كما تعطى فى نفس الوقت دلالات أكثر أهمية : وخطورة على مدى يقظة الشعب وحرصه على الحصول على كل حقوقه كاملة غير منقوصة وعدم التفريط فى أى من هذه الحقوق كبيرا كان ذلك الحق ، أم كان صغيرا تقع مثلا الأحداث الأليمة الدامية فى سورية الشقيقة فسرعان ما يتجاوب شعب مصر ، وفى مقدمته شبابها ويتكون وبسرعة عجيبة اتحاد الطلبة الشرقيين ويعقد الاتحاد أول اجتماع له فى نادى الجامعة المصرية ، تحضره أعداد وفيرة من شباب العراق وسورية وفلسطين واليمن وجاوة « أندونيسيا » والحجاز والمغرب وتركيا ، والهند ، والصين والسودان وأفغانستان والحيشة ، ومصر ويدعو الاتحاد كل شباب البلدان الشرقية الى الانضمام تحت لواء الاتحاد ويدعو الاتحاد الشعب المصرى الى القيام بصلاة الغائب ، حدادا على شهداء سورية الشقيقة اثر أداء صلاة الجمعة ويبرق المجتمعون الى دولة هاشم بك الاتاسى رئيس الكتلة الوطنية بسورية يعربون عن خالص تأييد شباب الشرق لمطالب أبناء سورية الأحرار على الأساس الذى ارتضته الكتلة الوطنية ويمجدون فى شخص هاشم بك

الأتاسى بطولة الشعب السوري وتضحياته فى سبيل حريته وكرامته ويستنكرون تلك الأساليب الوحشية التى لجأت إليها القوة الغاشمة التى اعترفت مرغمة بسوء سياستها وأعلنت رغبتها فى الاتفاق مع الأمة السورية .

وكان الاتحاد العام لهواة التمثيل قد أعد حفلة خيرية العائلة المصرية كريمة أختى عليها الدهر ، ولكن الاتحاد يؤثر ضحايا الحرية فى سوريا على العائلة المصرية الكريمة التى أختى عليها الدهر فيخصص ٥٠٪ من إيراد الحفلة لضحايا سورية تلبية لنداء مؤتمر علماء المسلمين الذى انعقد فى ١٤ فبراير ١٩٣٦ تحت رئاسة صاحب السماجة ، محمد أفندى أمين الحسينى وكان د . أحمد ماهر مدير سياسة جريدة « كوكب الشرق » لسان حال الوفد المصرى غير انه نظرا لانشغاله بالمباحثات المصرية البريطانية كعضو فى الوفد المصرى اضطر الى التخلل عن هذا العمل فاذا بالصحف المصرية ، كل الصحف المصرية مؤيدة ، أو معارضة ، للوفد تودعه وداعا حارا وتذكر له كلها - كل الصحف - جهوده الجبارة ، ونشاطه العظيم فى خدمة الصحافة و . و .

وتأبى جمعية مصر الفتاة ، الا أن تحتفل بالعيد الأكبر - عن عام ١٣٢٤هـ - احتفالا من نوع خاص فيذهب جميع مندوبيها فى الأقاليم من ذوى الأقمصة الخضراء الى سفح الهرم الأكبر ، حيث يقضون جميعا ليلة العيد ساهرين ما بين العبادة وترتيل الأناشيد الوطنية وذكر الأفاضل الوطنيين والتاريخية حتى اذا ما طلع الفجر ، انتظم الجميع فى هيئة مثلت عظيم المساحة حول علم مصر الفتاة ودوت أصواتهم وقلوبهم ترتل نشيد اسلمى يا مصر وبعد أداء صلاة العيد فوق الرمال المنبسطة ، تحدث الأستاذ أحمد حسين رئيس الجمعية الى الأعضاء حديثا ناريًا ، وكان من بين ما قاله : لن يثينا ارباب ولا وعد ، ولا وعيد ، وسوف تقوينا السجون والاضطهادات فعلى الحكام ، والخصوم أن يفهموا ذلك وأن يحترموه « ويمضى الجميع اجازة العيد ، فى أداء التمرينات الرياضية وفى الزيارات وفى نهاية الاحتفال يذيع الأستاذ محمد صبيح السكرتير المساعد بيانًا بكل ما حدث فى هذه الأيام الوطنية الطيبة .

ويلتقى أبناء الحزب الوطنى صبيحة يوم عيد الأضحى على تقليد وطنى رائع اذ يذهبون الى ضريح مصطفى كامل ويكون فى استقبالهم عنده عبد الرحمن بك الرافعى ، محمد محمود ، جلال بك ، اسماعيل بك العسيلي من أقطاب الحزب الوطنى ، ومن شبابه مصطفى الحناوى ومحمد سليم ، ويلقى شاعر دار العلوم محمد أفندى إبراهيم نجمة قصيدة ، ويتحدث عبد القادر أفندى مصطفى عن

طلبة الجامعة كما يتحدث أيضا عبد العزيز أفندي محمود ويلقى الاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك سكرتير عام الحزب الوطنى كلمة يعتذر فى بدايتها عن عدم حضور رئيس الحزب حافظ بك رمضان لمرضه ثم يشكر الحاضرين لتفضلهم بالحضور الى هذا المكان الطاهر ، لأداء واجب مقدس ويناجى عبد الرحمن الرافعى مصطفى كامل وكان مما قاله الرافعى : انك يا مصطفى قد قمت بدعوتك منذ خمس وأربعين سنة تعلم الأمة الوطنية الحققة فأيقظتها من نومها ودعوتك فكانت صرخة الحياة الداوية فى سكون النوم العميق كانت رسالة الحق وصيحة العزة والكرامة علمت الأمة أن لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس . علمتها كيف تواجه فى سبيل حريتها واستقلالها . علمتها أن الاستقلال والاحتلال ضدان لا يجتمعان : علمتها أن الجلاء هو الرمز الصحيح للاستقلال التام . . . جئنا نحى زعماءنا الراحلين ، وصحبهم المخلصين ، نحى مصطفى وفريد ، وعليا ، وأمينا ، والصوفانى ، وفؤاد ، ولطفى ، ووجدى ، وغيرهم ، وغيرهم ممن بذلوا للأمة حياتهم وإخلاصهم ، جئنا نحى زعماء الوطنيين أجمعين والشهداء ، المجاهدين جئنا نحى الشهداء المعروفين والمجهولين .

وينهى عبد الرحمن الرافعى كلمته مخاطبا مرة أخرى مصطفى كامل :
لتطمئن يا مصطفى ان غرسك قد أينع وان دعوتك قد استجيبت وان الأمة ذاكرة على الدوام فضلك .

وها هو الشباب قد اعتنق مبادئك ، وسار على نهجك . جئنا نطمئنك :
أننا على العهد باقون ، ولذكراك حافظون وأن نبتهل الى الله فى الاجتنام ، أن يعيد هذا العيد المبارك والأمة متمتعة بالاستقلال التام .

وينتقل الجمع الحاشد من قبر مصطفى كامل ، الى قبر محمد فريد فى السيدة نفيسة ، حيث ينشرون عليه الأزهار والرياحين ، ويتذكرون جهاد فريد وتضحياته فى سبيل مصر .

ويضبط البوليس كميات كبيرة من منشور شيوعى بجوار كنيسة سانت تريز بشبرا ومن التحقيقات الأولية ، يتضح أن المنشور طبع فى المحلة الكبرى ، وطنطا ويعتقل بعض عمال المحلة الكبرى وطنطا حيث يجرى التحقيق معهم .

ونستريح بعض الوقت من معارك السياسة ، لنتحدث عن معركة أخرى أثارت الرأى العام وهى معركة فصل ١٢ ممثلا ، وممثلة من الفرقة القومية على النحو التالى .

الفصل الخامس

حادث ثقافى هام أثار انتباه الجماهير

فصل ١٢ ممثل وممثلة من الفرق القومية

وتستغنى اللجنة تشجيع التمثيل العربى برئاسة حافظ عفيفى باشا عن خدمات بعض ممثلى وممثلات الفرقة القومية المصرية ابتداء من شهر ابريل ١٩٢٦ وتمنحهم مرتب شهر بصفة مكافأة على خدماتهم . . . وتقوم الدنيا ولا تقعد : وتتوالى المقالات فى كل الصحف تقريبا لتتقد ويعنف شديد هذا القرار الجائر ، المستبد خاصة وأنه تم فى يوم وقفة عرفات ، وليلة عيد الأضحى المبارك ، وترد فى المقالات عبارات « المنبوذين » والمرضى عنهم الذين لا يستطيع « النيل العظيم » « أن يغسل أدرانهم ، وقاذوراتهم » ويكتب بعضهم داعيا الحكومة الى التفكير من جديد فى عمل مشمر نافع ، تؤدى به غايتها من تشجيع التمثيل ، ومساعدة الممثلين خصوصا ، وقد زاد عدد العاطلين منهم وساءت حالة الفرقة الموجودة الآن لدرجة أن أكثر الممثلين أصبحوا يتقاضون مرتباتهم أقساطا تتراوح بين خمسة قروش وعشرة قروش ؟ .

وكان من الذين أبعدهم الفرقة القومية الأستاذان عبد المجيد شكرى وحسن البارودى رغم انهما من أعلام المسرح المصرى وقد اعترفت وزارة المعارف فى عهود سابقة بجهودهما ومنحتهما الكثير من الجوائز ، المادية والأدبية .

وكان من بين الذين أبعدهم الفرقة - فى نفس الوقت - الفنانة زوزو حمدى الحكيم ، والسيدة سرينا ابراهيم .

وكان كل الذين أبعدهوا من الفرقة اثنى عشر ممثلا ، وممثلة .

واشتدت الحملات بصورة مكثفة على خليل مطران بك ، شاعر القطرين ، ومدير الفرقة وعلى الأستاذين زكى طليمات ، وعزيز عيد من نجومها الكبار وكان من أجمل ما كتب فى هذا الموضوع الخطاب المفتوح الذى وجهه الأستاذ حسن البارودى تحت عنوان « من ممثل مفضل من الفرقة القومية الى معالى وزير المعارف » ويقول حسن البارودى : انه خدم البلد والتمثيل خمسة عشر عاما وقد دخل الفرقة القومية ضمن من دخل فيها مستبشرا متفائلا بالمستقبل المضمون ، عاقدا العزم ، على بذل الجهد للسمو ، بفنه الى الذروة الشئ يتمناها كل فنان مخلص لفنه وبلاده » ويتحدث حسن البارودى عن أحد العيوب الأساسية التى منيت بها الفرقة ، والتى أصابه منها رشاش ، والعيب ، الذى يشير اليه الأستاذ البارودى هو سوء توزيع الأدوار ويقول الأستاذ البارودى ، ان الفرقة فوتت على فرصا كثيرة من بينها السفر الى السودان ، على رأس فرقة تمثيلية كنت أنتظر من ورائها فائدة مادية وأدبية ويختم البارودى رسالته الى الأستاذ محمد على علوبة وزير المعارف طالبا منه بصفته محاميا ضليعا ونصيرا للمظلومين ، أن يتجاوز عن نصف ساعة من وقته ليحقق فى مسألة شاب مصرى وضع قضيته العادلة بين يديه « حتى لا تقع فى المستقبل أمثال هذه المظالم التى لا تقوم على منطق والنسب لا يجب أن ترتكب فى عهدكم الزاهر ، وأنتم على رأس وزارة المعارف » .

● وتتزايد الحملة على خليل مطران بك فيتهم بمحاباته لبعض الممثلين والممثلات الذين لا يزالون فى الفرقة ولم يكن قد استغادت الفرقة من وجودهم شيئا ، ومن الأصوات التى انطلقت تنتقد خليل مطران بشدة صوت رمز ، الى اسمه بالحرفين ج.ع وكان من بين ما قاله اننا لن نسمح له بأن يكون معولا من معاول الهدم بعد أن دبت فى حياة التمثيل روح القوة والنشاط » ويؤكد عزيز عيد وزكى طليمات انهما لم يؤخذ رأيهما فى اخراج ال ١٢ ممثلا وممثلة .

وتكتب جريدة روزاليوسف اليومية سلسلة من المقالات يوقعها « يوسف » تحت عنوان : حركة رجعية : وعيبت منكر ، فى الفرقة القومية ، اذا استغنت الفرقة عن أحد ، فعن المدير قبل الممثلين .

وينشر الأستاذ خليل مطران ، ردا على الموضوع فى جريدة الأهرام يؤكد أن الفرقة ، وجدت اناسا — ولا ينسب لهم أى ذنب — كانوا أكثر من حاجة الفرقة فرأت اللجنة الاستغناء عنهم وهى تمنى لهم كل خير ، ويقول أيضا : فنحن ما عملناه وربما قد يعمل مثله ان دعمت اليه الضرورة يتمشى مع ما اقتضاه البرنامج الموضوع للفرقة وهو أن تكون فرقة بالمعنى الصحيح لترقية التمثيل لا أن تكون أداة معاونة أو مساعدة على الأرزاق لغير الصالحين للعمل بها أو للذين يزيد عددهم على حاجتها .

ويؤكد الأستاذ خليل مطران أن الفرقة وحدها هي صاحبة الحق في اختيار
من يحتاج اليه العمل في الفرقة ومن لا يحتاج اليه العمل .

ويعيب الأستاذ «يوسف» على الأستاذ خليل مطران «الوحدانية» في المعرفة
التي يدعيها الأستاذ وهي تلك النزعة الاستبدادية التي دمعناه بها وحاول في
حديثه الى الأهرام أن ينفئها ويقول الأستاذ يوسف ان ظلما وقع يجب رفعه ،
وان خطأ فادحا ارتكب يجب تلافيه لا الشيء ، الا لصالح الفرقة ومستقبلها أما
مسألة الرزق فاننا واضعوها الآن في جانب لنبحث فيما هو أهم منها وان كنا
متشبهين كل التشبث بأن تنشئ الفرقة صندوقا يقطع رأس ماله من جزء
الاعانة وجزء من مرتبات الممثلين ومن ايراد بعض الحفلات ليخصص هذا المال
كله لشيوخ الممثلات والممثلين المتعاقدين وأينما أتيت حديث الأستاذ الجليل
مدير الفرقة وجدته اما خاطئا ، أو متملصا أو متصيدا دعاوى تافهة لم يدعها
عليه أحد .

وفي مقال آخر من سلسلة مقالات روز اليوسف تحت عنوان « حركة
رجعية » يجيء العنوان التالي : الفرقة تحتاج الى الممثل قبل المدير : وفي نهاية
المقال تساؤل : هل نحن مخطئون اذا قلنا ان حاجة الفرقة الى ممثل صغير
ينفعها ويكمل عناصرها ، أكثر من حاجتها الى مدير يؤذى بتصرفاته كيائها
ومستقبلها ؟ وتجيء الاجابة : ثم ان الأستاذ خليل بك مطران ليس أول من
يصلح للمنصب الذي تولاه فانه ليس خير رجالنا من المثقفين الملمين بشئون
المسرح خير المام وفي وسعنا ، أن نعد لوزارة المعارف عشرة رجال قبل أن
نضطر الى ذكر اسم الأستاذ الجليل خليل بك مطران .

ويخصص المقال رقم ٤ ، وجزء من المقال رقم ٥ من سلسلة مقالات «حركة
رجعية» ، مسئولية الأستاذ زكى طليمات ، وينتهم كاتب المقال الأستاذ زكى
طليمات بالتواطؤ ، المتعمد ، مع مدير الفرقة ويحملة المسئولية المشتركة .

وفي المقال الأخير من هذه السلسلة كلام من أثلثك المفصولين ومكانتهم
الفنية : محمود المليجي ، ممثل شاب ذو مواهب طيبة مثل دور الصياد في أهل
الكهف كما أن له دورا ناجحا في تاجر البندقية ومن المفصولين أكثر من خمسة
أفراد لهم أدوار في تاجر البندقية منهم السيدة زوزو حمدي الحكيم ومحمد
يوسف ثم حسن فايق .

وللسيدة زوزو حمدي الحكيم أيضا دور هام في الملك لير ، أدته بنجاح
وكذلك عبد المجيد ابراهيم ، ومحمد ابراهيم وسرينا ابراهيم وصالحة قاصين

واستر شبطاح ويتساءل كاتب المقال لماذا استثنيت يا خليل بك دور زيزى عثمان ؟ ولماذا أدخلت آمال حلمي ، التي لا تعرف التمثيل ، ولم تخطر لها على المسرح قدم ؟ ماذا يعمل موظفك عبد الله أفندي عكاشة وامرأته وكم مرة سجل أحدهما أثرا على المسرح ؟

بل ماذا يعمل الأستاذ عبد الرحمن رشدي وفيهم يتقاضى ثلاثين جنيها لم يخدم الفرقة بمليم منها ؟ بل ماذا عمله أنت الا أن تؤذى الفرقة ولا شيء قبل ذلك ، ولا بعد ذلك : بل ماذا صنعه ممثلوك الكبار أمثال عزيز عيد . وجورج أبيض وأى أموال دخلت خزانة الفرقة بسببهم ، وكم تكلفت رواياتهم من مصاريف . وينهى كاتب المقالات الأستاذ يوسف سلسلة مقالاته بقوله ان ثمة علاجاً عاجلاً ، لابد وأن يكون في الطريق . لاصلاح هذه الفوضى ، والتمسك بأذيال الأمل الضائع ، الذى كنا علقناه على هذه الفرقة ، وتكوينها فاذا لم تستمع اللجنة الفنية الى هذه الكلمات الصادقة وتراجع فيها مدير الفرقة ومخرجيها فأولى بها أن تحل نفسها بدل أن تنتظر اليوم القريب . الذى ستجلجل فيها مهمتها بالخيبة الفنية ، اللهم انى قد بلغت ..

وأبادر فأقول اننى تعمدت الإطالة فى الحديث عن هذه المعركة الفنية الشيقة لجملة أسباب فى مقدمتها اننى أحببت وقد أكثرت فى هذه السلسلة من الحديث عن الممارك السياسية أن أتحدث وبإفاضة عن معركة فنية ، وأن أعطي قراء هذه السلسلة صورة حية عن معاركنا الفنية منذ حوالى نصف قرن تقريباً ، كما اننى - وربما كان هذا هو السبب المباشر للإطالة فى الكلام عن هذه المعركة ، - أردت أن أوضح للقراء ، كم كان الرأى العام قويا يثور لفصل اثني عشر ممثلاً ، وممثلة : تكتب المقالات العديدة فى كل الصحف تقريباً عن تلك المشكلة التى جاءت فى وقت اتجهت فيه كل الأنظار الى المعركة السياسية الكبرى ، التى كانت البلاد تخوضها وقتئذ ، ولكن الرأى العام لم يكن يسمح ، للمعركة السياسية الكبرى أن تغطى على مشكلة تخص مستقبل اثني عشر فناناً وفنانة فصلوا بدون ذنب ..

والى جانب المحادثات السياسية التى كانت جارية بين مصر وبريطانيا العظمى ، كانت الاستعدادات بدورها تجرى على قدم وساق ، للانتخابات البرلمانية . وكان الربط بين المحادثات والانتخابات باستمرار سواء فى مصر ، أو فى بريطانيا .

وكان على ماهر باشا رئيس الوزراء ، يدير حقيقة بخبرة ومهارة الانتخابات . وكان مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد المصرى يدير بالنسبة لحزبه الانتخابات ، كما يدير فى نفس الوقت المحادثات ، باعتباره رئيسا لوفد المفاوضات المصرى .

وكانت النقطة العسكرية هى من أخطر وأهم النقاط ، بعد أن رثى تأجيل مشكلة السودان . وكان العسكريون البريطانيون موقفين بأن الحرب العالمية يمكن أن تنشب بين وقت وآخر ولذلك كان همهم الاطمئنان على وجودهم فى مصر للدفاع عن امبراطوريتهم فى الواقع ، وللدفاع عن مصر ، ضد ألمانيا وإيطاليا فى الظاهر .

وقد كان العسكريون البريطانيون أعلى صوتا ، وأكثر نفوذا ، وقتئذ .
- عام ١٩٣٦ - من السياسيين البريطانيين .

وفى أثناء المفاوضات ظهر رأى جديد للماجور أتلى رئيس حزب العمال . مؤداه - وإن كان قد قال انه رأى شخصى ، ولو أن العارفين بالسياسة البريطانية يعرفون انه لا توجد آراء شخصية بالنسبة لكبار السياسيين وخاصة اذا كان هؤلاء الكبار رؤساء أحزاب كبيرة - كان قد رأى أتلى ان يترك موضوع الدفاع عن مصر ، لعصبة الأمم وأن يعطى للسودان الحق فى تقرير نوع الحكم الذى يريده .

وكان الحزب الوطنى قد اعتم فى هذه المرة اهتماما بالغا بالانتخابات إذ كان الجو حرا ، ولم يكن هناك فيما يبدو اتجاه الى اسقاط قيادات الحزب الوطنى كما كان الأمر فى بعض الانتخابات السابقة .

ورشح الحزب الوطنى رئيسه حافظ رمضان بك فى الخليفة بالقاهرة ، وإبراهيم رياض الحديدى « الموسكى » و د . عبد الحميد سعيد « سمخا » وأحمد وفيق « شبرا » ، ومصطفى العجيزى « الدرب الأحمر » وحسن الشافعى الجيزاوى « بولاق » وحسن حسنى كامل « عابدين » وفكرى أباطة « أبو حماد شرقية » ومصطفى الحفناوى « الزقازيق » وعلى بسيونى « كفر الدوار » وعبد العزيز الصوفانى « كفر داود » ومحمد بك محمود جلال « بنى مزار » ، وأحمد السراوى « طوخ » وعبد المقصود متولى « شربين » ، وعبد الرحمن البردى « مصر القديمة » والسيد محمود القاياتى « قايات » ومحمد خلف الحسينى « أسيوط » وحسين أبو زيد « ديروط » وسليمان حافظ « محرم بك بالاسكندرية » وحسن رمزى الأرنؤوطى « مينا البصل » وعبد الفتاح كيرشاه « طنطا » ومحمد عراجى « الجمرى » وأحمد العطيف « جهينة » وعباس الزمر « نكله » وأحمد خليفة

ومضان « كفر الزيات » ويوسف دسوقي « الوايلى » وعبد العزيز زكى
« حلوان » .

وكان هؤلاء هم قيادات الحزب الوطنى الذين رغبوا دخول معركة
الانتخابات فى بداية فتح باب الترشيح .

وكان من بين مرشحي الأحرار الدستوريين : حامد العلايل « دمياط »
د. حسين هيكل « تمى الامديد » ، عبد الجليل أبو سمرة « كفر بداوى » ،
ابراهيم الطاهرى « الجمالية دقهلية » أمين العلايل « فارسكور » شفيق جبر
« السنبلوين » فؤاد حمودة « محلة مرحوم » ابراهيم دسوقي أباطة « بردين »
عبد المنعم مصطفى خليل « فاقوس » أحمد طلعت « بنى جريد » أحمد عبد الغفار
« تلا » عبد الله أبو حسين « طنوب » عبد السلام عبد الغفار وأحمد حماد « بركة
السبع » جعفر والى « المطرية قليوبية » محمود عبد الرازق « أبو جرج » الدكتور
شمس الدين طراف « البرجاية » ، محمد محمود « البربا » السيد خشبة
« باقور » رشوان محفوظ « الحواتكة » عبد الرحمن محمود « النخيلة »
عبد المجيد ابراهيم « البدارى » حنفى محمود « الطوابنة » محمد توفيق خشبة
« بنى رافع » و . . و . .

وكان من بين مرشحي حزب الاتحاد أيضا - وأنا أحرص على أن أذكر
الأسماء كما سبق أن ذكرت لأعطى فكرة عن القيادات الحزبية فى سنوات ما قبل
الثورة - رشح محمد حلمى عيسى باشا نفسه فى دائرة أشمون ، مأمون اسماعيل
« البرادعة » محمود محمد الألفى « سنهوا » هارون أبو سحلى « فرشوط » حفناوى
الزمر « نهيما » فكرى الصغير « قفط » معوض ابراهيم جاد المولى « الفت » مدنى
حسن حزين « اسنا » محمد طه أبو زيد « الدر » حسين السيد واكد « تلراك » .

وكان اسماعيل صدقى باشا رئيس حزب الشعب قد رشح نفسه فى
سنبلو .

ومن معارك المفاوضات ومعارك الانتخابات تنتقل الى المعركة الكبرى معركة
العرب أجمعين بل المسلمين أجمع معركة فلسطين !! .

الفصل السادس

مصر رائدة أمتها العربية

الثورة الفلسطينية وصداها في مصر

وكانت نسمات العروبة تهب على كل مكان من أرض العروبة . فالأخوة العرب من كل الاقطار العربية يتوافدون على مصر زوارا ، أو مقيمين ، ومصر تفتح لهم صدرها ، وقلبها وتنزلهم أعز منزل : كل الهيئات الرسمية والشعبية، تحتفى بهم ، بل تتسابق على الاحتفال بهم . شعراؤنا المطبوعون يهتفون بقصائد الوحدة العربية ويخلدون العلاقات الطيبة التي تجددت بين مصر وشقيقاتها العربيات .

وأذكر من بين القصائد التي احتفى بها الشعب في هذه الفترة ، قصيدة للشاعر الكبير أحمد محرم قال فيها : وكان قد وجهها الى الضيوف العراقيين :

حماة الرافدين لو استطعنا جعلنا النيرين لكم سلاما
سلام من شعاع الشعر صاف أرفقه ، فينسجم انسجاما

● وعن جدودنا القدامى قال أحمد محرم :

ذكرناهم فحسركم بطيف	من الذكرى وان أمسوا راما
وكبرت العروبة اذ رأنا	فهبوا من مضاجعهم قياما
أراهم يرفعون ، كما عهدنا	فوق النجيم أعناقا وهاما
أعدنا للشرق سيرته وقمنا	نعالج من أمره حتى استقاما
أهاب بنا الزمان وأيقظتنا	قوارع توقف الأمم النياما

الى أن يقول :

مضى ما كان من أحداث دنيا
إني ، لبني العروبة أن يهونوا
لشئ أخذتهم الغارات تترى
تجرعنا مصائبها الجساما
قوى لن تستطاع ولن تراما
فما وهنوا ولا ملوا الصداما

ويقول أحمد توفيق البكري تحت عنوان تحية العراق :

يا حادى الركب بلغ أمة العرب
من ساكنى النيل فى أعلى روافده
غم شبيعة العرب لا فرعون يجمعهم
وما لفرعون من مجد يصول به
أو ساحر بعث الحيات راقصة
أباد ما حشدوا موسى وما عرضوا
فمن يسوى بأشباح مصورة
ومعجز الله والآيات بينه
مضى الزمان يدك الشم من أمم
وجمع الوحي شعبا غير متحد

لدى اللقاء تحايا العترة النجب
وقاطنى النيل فى شطآنه القشب
فى المشركين ولا حمالة الحطب
على الزمان سوى الأحجار والنصب
تسعى أمام اله القوم فى عجب
على الأيام بنسأة من الخشب
سحرا تنزل فيه فى الفرقان والكتب
نزلن هدى الدنا فى مقول العرب
وآية الله ، لم تهرم ولم تشب
وأمن الوحي بعد القتل والشغب

ثم يقول :

أيام بغداد شمس الكون مشرقة
فيها الرشيد وفيها من سلالته
وفى دمشق وحدث عن مآثرها
أتى الزمان على أنقاض مجدهم
ومصر فى عهدى الماضى وزايتها
أيام «عمرو» على الفسطاط دارته
ومن بنى الأزهر، المعمور «جوهرة»

تضىء للناس من قطب الى قطب
أسد السرى، وكماة البيض والغضب
اناف عصر بنى مروان بالشهب
بفتية جاهدوا لله ، والرحب
تاج المفاخر فى التاريخ والعقب
ينهى ويأمر فعل الكيس والارب
وغيره من بناء المجد والظنب

الى أن يقول الأستاذ توفيق البكري :

بنى العروبة ان المجد متصل
أم اللغات ودين الله يجمعنا
فان ترنم فى الزوراء شاغرها
وان تغنى بمصر ، طير أيكتهها

باق على عظم الأيام والنوب
ولحمة النسب الموصول بالحسب
تصاعد الشجر فى السودان أو حلب
تناقل الزافدان القول فى طرب

ومن قصيدة للأستاذ عبد العزيز سيد الأهل فى تكريم الصحفيين
السوريين :

وكيف ترجى لنا وحدة وهم يزعمون بأن الشام
وقيتم بنى الشام ان تذهبوا
تضم جميع بنى العرب
تمزق فى النسب الأقرب
طرائق كل الى مذهب

ثم يقول :

بلغتم على الأرض عمر الشباب
وكان لكم ملك أقطارها
ولم يبق الا امتلاك السماء
فأفقدكم قدر مقعد
وعمر بنى الأرض فيها صبي
من الشرق أو أفق المغرب
ووصلت لبنان بالكوكب
وصم عن اللوم والمعتب

الى أن يقول :

كأن أمية لم تغرب
وفيهم محاسن آبائهم
مضاء الحكيم وطبع الحليم
وحول عيون بنى عبد شمس
علمنا جهادكم فى الحياة
ومال ابن حيدان لم ينضب
فأكرم بالابن وشده بالأب
وكف الكريم وأنف الأبى
شمس من الحسن الم تغرب
وموت الضحايا على المطلب

والى جانب الدعوة الى الوحدة العربية ، فى الشعر ، كانت دعوة أخرى
الى الوحدة الاسلامية فى الشعر أيضا ، أذكر تحت عنوان الوحدة الوطنية قصيدة
الأستاذ عبد الحكيم عابدين وكان وقتئذ طالبا بكلية الآداب قسم اللغة العربية ،
جاء فيها :

بدمى وروحي الفتية الأشبالا
الخالعين ، على الصباح جماله
الماتحين شذا الورود أريجها
الحافظين عهدهم أجيالا
الساطعين على الكواكب هالا
الحاملين الى الظلام تبالا

ثم يقول الأستاذ عبد الحكيم السكرتير العام للاخوان المسلمين سابقا :

ما ضيع الاسلام الا نومنا
والمؤمنون بكل أرض اخوة
بعثت بنا عصبية مرذولة
عنه غداة النؤوم وصالا
قال الاله فلم نطع ما قالوا
لم تلق بعد الجاهلية آلا

بالمسلمين تفرقا وخذلا
سجد الزمان لصفوها اجالا

هي شتتت منا القلوب وطوحت
أغرت بنا البغضاء بعد اخوة

ثم يقول :

بل أسرة قد بورك اشبالا
لم ترجعوه اخوة امشالا
تخشى لها الأسد الشداد خيالا
آن دستورا يفيض جلالا
وبعزم خير المرسلين مثالا
دما بأقصى الصين مسالا
بالمغربين انينه يتعالى
فى مصر بغيا بالخطوب توالى
أعضاؤه حسرى عليه وثقالا

فلأمة الاسلام شعب واحد
فاستئسوا من رفعة الاسلام ان
أو تبعثوه وحدة عربية
مدعومة بالخلق نبراسا وبالقر
وينخوة الاعراب ركننا ثابتا
واذا يقض فراشنا فى مصر ان
ونهرنا بالشام شاك لم يزل
ويثيرنا فى يشرب متوجع
كالجسم أن يآلم عضو بكت

وفى النهاية يقول الأستاذ عبد الحكيم عابدين طيب الله ثراه :

حرية أو تنشدوا استقلالا
انى افترقتم والنجاح محالا
أياستم من وصلنا الأهوال
بيضا ومودة الحمام زلالا

ان لم تعودوا وحدة لا تطلبوا
فلسوف تلقون الجهاد مهازلا
فاذا أثرتهم بالعقيدة وحدة
ورددتم دهم الخطوب مراسما

لقد كانت الوحدة العربية شعار الجميع ، الجميع ينادون بها . الجميع يعملون لها ، ليست مقصورة على حزب ، أو هيئة ، أو جماعة ، وانما هي للجميع .

وكانت الوحدة الاسلامية فى نفس الوقت شعار الجميع ، الجميع ينادون بها ، الجميع يعملون لها ، فهل هناك بعد تلك الأدلة الناطقة على أن مصر العربية لم تتوان يوما واحدا عن الدعوة الى الوحدة العربية ، والوحدة الاسلامية والعمل لهما . من ينكر على مصر دورها العظيم هذا ؟

وفى نفس الوقت كان شعراء العروبة كلهم يترنمون بمصر وبالوحدة العربية ، وبالوحدة الاسلامية . فى ٢٣ ابريل ١٩٣٦ أقام طلاب الحقوق حفلة

لتكريم طلعت حرب باشا ورفاقه من أعمدة بنك مصر ، وفى تلك الحفلة ألقى
شاعر العراق الأكبر معروف الرصافى قصيدة خالدة قال فيها :

أتى من مصر ، طلعتها بن حرب	فأهلا بالمذل ، كل صعب
وأهلا بالذى ادخرته مصر	لدفع ملمة ولقرع خطب
هو الرجل ، الذى فى مصر قامت	له همم ، تنفس كل كسرب
تعهد بالمساعى الغر مصرا ،	فبذل جذب تربتها بخصب

ثم يقول معروف الرصافى :

إذا ما مصر فى المال استقلت	فلا تخشى التأخر فى السياسة
فان المال أكبر ما يرجى	به نيل السيادة والرئاسة
إذا ما الشعب كان أسير فقر	فما تجدى السياسة والحماسة
أيصبح فى سياسته طليقا	أسير أوجب الفقر احتباسه

ثم يقول :

رجال النيل حييتم رجالا ،	بما للعرب فيكم من سمات
بكم طرب الفرات ، وقال جهرا	لواذى النيل انك من لدائى
كلانا جاريان على سهول	بأبناء العروبة أهلات
كلانا فى الاخاء له مواطن	ضمن لنا النجاح بكل آت
وتجمعنا جوامع كبريات	وأكبرهن سيدة اللغات

ثم يقول :

وكم فى مصر من بطل وشهم
يسير بها على خطوات سعه
وكم راق بها فى جو علم
لتستهدى بأنجمه ويهدى
وكيف تكون مصر ، فى اسار
وفيهتا اليوم من يحمى ، ويفدى

الى أن يقول أخيرا معروف الرصافى :

متى تنقاد للعرب الليالى
فتفتت من نوازلها النوازى
وترجعهم الى ما كان قبلا
لهم من دولة ومن اعتزاز
فيسموا فى العراق على اتحاد
مصر والشام ، وفى الحجاز

وفى أوائل أبريل ١٩٣٦ ينقسم الاخوة الفلسطينيون فيما بينهم ، هل يذهبون الى لندن تلبية لدعوة وزير المستعمرات البريطانية لمحاولة بحث النزاع الفلسطينى اليهودى أم لا يذهبون ؟

البعض وفى مقدمتهم ممثلو حزب الاستقلال يرون الذهاب الى لندن وهؤلاء تمثلهم جريدة الدفاع • والآخرون - وهم الأغلبية - لا يريدون الذهاب ، وتمثليهم جريدة الجامعة الإسلامية التى ترى أن سفر الفلسطينيين الى لندن لا يعدو أن يكون دسيسة ضد العرب •

ويقع الخلاف بين كثير من الزعماء الفلسطينيين حول تحديد مهمة الوفد أو يتأجل الاجتماع مرة ، ومرة ، دون الوصول الى كلمة واحدة ، هذا فى الوقت الذى يجمع فيه الجانب الصهيونى على الترحيب بالدعوة من أول لحظة •

وفى الوقت الذى يقوم فيه الصهليون بالاعداد للسفر الى لندن هذا فى الوقت الذى تقرر فيه حكومة فلسطين فتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه انجليزى للمجلس الوطنى العبرى لدى بعض بنوك انجلترا • وكأنما الحركة الصهيونية بحاجة الى أموال ؟ وفى الوقت الذى أعلن فيه الاضراب العام ابتداء من يوم ٢٠ أبريل ١٩٣٦ حتى تحقق الحكومة مطالب العرب وتخرج الحالة فى يافا ، وتل أبيب ويصاب كثير من اليهود بجروح وتتصاعد الحملة على الزعماء الفلسطينيين ، من قبل الصحف الفلسطينية متهمة هؤلاء بالتساهل ، والخيانة ، وقد دهش المتصلون بالزعماء - كما نشرت وكالات الأنباء وقتئذ - لأن الحكومة لم تقم بشئ ازاء هذا الهجوم على الزعماء الفلسطينيين ، الذى يثير الأمن فى نفس الوقت •

وفى الوقت الذى تختلف فيه الأحزاب حول الذهاب أو عدم الذهاب الى لندن تطالب الأحزاب بزيادة نسبة عدد الأعضاء الفلسطينيين وجعلهم تسعة بدلا من ستة ويتوالى اطلاق النار من الفلسطينيين على رجال البوليس البريطانى ، وعلى اليهود فى نفس الوقت . وقد بلغت خسائر العرب واليهود فى يوم واحد (٢١ أبريل ١٩٣٦) خمسة قتلى و ٥٠ جريحا .

وقد قرر اليهود فى يافا ترك منازلهم والاقامة فى تل أبيب ، وقدر ما سوف يدفعه اليهود الى أصحاب الأملاك العرب فى تل أبيب بنحو أربعمائة ألف جنيه ، وتعلن حالة الطوارئ وتضرب مدينة تل أبيب بدورها وتقوم بها مظاهرات عنيفة . ويحاول المتظاهرون اختطاف الجثث اليهودية . وتشب النيران فى يوم ٢١ أبريل فى تسعة منازل للعرب ويقتل أحد الصبيان العرب ، بينما كان يساعد فرقة الاطفاء ، ويحاول اليهود الوصول الى يافا فيصدهم الثوار الفلسطينيون . ويستمر هرب سكان المستعمرات اليهود فى منطقة يافا ، وطولكرم متجهين الى تل أبيب تاركين منازلهم ، وقراهم ، وتضرب عمان ، أيضا مشاركة للمضربين العرب فى فلسطين ، ويصل عدد القتلى من اليهود فى بضعة أيام الى ١٨ قتيلا بينما لم يصل عدد القتلى من العرب الى أكثر من ثلاثة من النساء ، ويبلغ عدد الجرحى العرب ٦٠ جريحا و ٠٠ و ٠٠ .

وتصدر حكومة فلسطين بيانا فى ٢٢ أبريل ١٩٣٦ تقول فيه : أن السكينة استتببت ويعقد رؤساء الأحزاب العرب اجتماعا يحضره الأستاذ شبل الجمل باسم المسيحيين العرب ويقررون ما يلى :

- تأجيل سفر الوفد الفلسطينى الى لندن بسبب الحالة الحاضرة .
- استمرار الاضراب حتى نشر بيان آخر .
- يستثنى من الاشتراك فى الاضراب مؤقتا المشتغلون بالأعمال التالية :
العيادات ، والصيدليات ، ووسائل النقل ، والقهاوى ، والأفران ، والمطاحن .
- ويطالب الزعماء العرب من المنسوب السامى وقف الهجرة الصهيونية ومنع بيع الأراضى لليهود وتجريد اليهود من السلاح ، وعدم تسليح العرب أيضا وتعطل جريدة الجامعة الاسلامية لمدة خمسة عشر يوما .
- وينشر المفتى الأكبر ، نداء الى الأمة العربية من سكان فلسطين يدعوهم فيه الى مواصلة جهادهم دفاعا عن قضيتها العربية و ٠٠ و ٠٠ .

« فى الوقت الذى كانت فيه مظاهر الصراع الدموى بين العرب اهل فلسطين ، واليهود الصهاينة المهاجرين اليها ، تتحول الى حرب أهلية فى ربيع عام ١٩٣٦ ، كانت الأقطار العربية الأخرى لها ما يشغلها . . . خاف الأمير عبد الله - الملك عبد الله فيما بعد - أن يستجيب لنداء العرب المقاتلين فى فلسطين حتى لا تعم المظاهرات الأردن ، وكان الملك عبد العزيز آل سعود يوافق على قيام مجلس للشورى فى السعودية وكانت مصر تستعد لوداع ملك هو الملك فؤاد الذى يحتضر واستقبال فاروق وتشكيل مجلس للوصاية ، ومع هذا فلم تتقاعد مصر ، ومصر وحدها عن تزويد المحاربين العرب فى فلسطين بالسلاح والذخيرة » .

● وكنا قد حرصنا على أن نعطي صورة تكاد تكون واضحة ، لما كان يجرى فى فلسطين عام ١٩٣٦ الذى كان من أخطر أعوام النضال الفلسطينى : ان لم نقل أخطرهما جميعا .

ونود أن نركز - وبإيجاز شديد - على تحول الصدام الدموى ، الدائم بين العرب واليهود ، الى ما يشبه الحرب الأهلية التى امتدت الى كل أنحاء فلسطين ، وخاصة يافا وحيفا ، وتل أبيب ، ونابلس ، والناصرية ، والجليل ، وبيسان ، وغزة ، وجنين ، صفد و . . . وكيف أن اضراب الشعب الفلسطينى ، قد كاد يشمل كل الطوائف . وكيف أن الوحدة الوطنية بين كافة القوى الفلسطينية قد اتخذت مظهرا رائعا ، الى الدرجة التى دفعت زعماء الأحزاب الفلسطينية الى الاشادة بها ، فى بياناتهم الرسمية .

ولعل فى مقدمة ما أود التركيز عليه هنا ، هو النبأ الذى نشرته كل وكالات الأنباء فى ٢٤ ابريل ١٩٣٦ - ونشرته كل الصحف الفلسطينية ، بصفة خاصة ، والصحف العربية بصفة عامة تحت عنوان « وصول ذخائر من مصر » .

ويقول النبأ - وهو بصيغة التأكيد :

« وصل قطار خاص من مصر ، مؤلف من ٢٧ مركبة تحمل شتى أنواع الذخائر الحربية ، والمدافع الرشاشة الى الفلسطينيين » .

لذلك أحب أن أركز على نبأ آخر يقول - فى نفس اليوم أيضا :

« ان رئيس بلدية تل أبيب قد سمح له بمقابلة المندوب السامي البريطاني في القدس ، وأنه قد حضر للمقابلة بحراسة البوليس البريطانى » .

ونبأ ثالث - فى نفس اليوم أيضا - يقول :

« اكراه ما يقرب من خمسة آلاف يهودى على المهجرة من مدينة يافا ، الى الخارج » .

وكذلك نبأ يقول :

« اعتقل رئيس جمعية العمال العرب السيد ميشيل مثرى ، بواسطة بوليس يافا ، وقد أودع السجن . واعتقل أيضا ١٤ شيوعيا بينهم امرأتان . وحوكمت يهودية قبض عليها ، ومعها ثلاثة مسدسات و١٠٦ طلقات ، وقضى عليها بالسجن أربعة أشهر ، أو بغرامة ٤٠ جنيها فدفعت المبلغ وأطلق سراحها فى الحال » .

ويعلن الاضراب فى شرق الأردن ، وفى سورية « عطا على فلسطين » كما جاء فى بيانات الاضراب .

وتتحدث الصحف فى ٢٦ أبريل ١٩٣٦ ، عن تدخل الشيوعية فى حوادث تل أبيب ، ويافا . وكيف ان الشيوعيين فى هاتين المدينتين قاموا باحراق أماكن كثيرة .

تقول - مثلا - جريدة « الديلى تلجراف » - البريطانية :

« وردت تلغرافات من القدس تقول ان من المظنون أن هناك عوامل أجنبية شجعت الاضطرابات فى فلسطين وأن مبالغ كبيرة من المال ، قد وزعت . فاذا جرى تحقيق فى الأسباب التى جعلت بعض العرب يصبحون فجأة أغنياء ، فان الأمر ، سينجلي عن أسباب مهمة » ويتهم المحامون العرب فى يافا البوليس اليهودى بتسهيل مهمة اليهود ، الذين يحرقون المنازل العربية ، ويطالبون بإبعاد البوليس اليهودى عن الأحياء العربية » .

ويصف رئيس بلدية تل أبيب العرب « بالمتموحيين » .

ويجتمع أكثر من ألف فلسطينى فى القدس ، حيث يطالبون الدكتور الخالدى رئيس بلدية القدس أن يرد على هذا الاتهام الوقح . ويتولى الدكتور الخالدى - فى خطاب بليغ - الرد على رئيس بلدية تل أبيب ، كما يتولى الرد

عليه أيضا كل من الحاج أمين أفندي الحسينى وراغب بك النشاشيبي ، وحسن صدقى الدجاني .

ويجتمع المجلس البلدى فى يافا حيث يقرر استنكار خطاب رئيس بلدية تل أبيب .

ويصل عدد اليهود الذين دخلوا البلاد خلال أبريل ١٩٣٦ - أى الشهر الذى تصاعدت فيه الاضطرابات - الى ١٤٥٠ يهوديا .

وتسعر تل أبيب بوطاة المقاطعة العربية لسكان تل أبيب حتى ليصل ثمن أقة الطماطم الى ثمانية قروش والبيضة الواحدة الى قرش ، وأقة الموز الى خمسة وعشرين قرشا ، وهى أسعار تعتبر وقتئذ خيالية ، لأنها أضعاف ، أضعاف الأسعار العادية وقتئذ .

وتوالى الحكومة انذارها للأهالى : كل شخص يساعد على الاضطرابات أو يشترك فى اجتماع غير مشروع يعاقب بالسجن من خمس سنوات ، الى عشر سنوات وكل من ينذر ولا يتفرق ، يعرض نفسه للقتل .

وتبلغ اللجنة القومية العليا - بهيئتها الجديدة - ملوك العرب والمسلمين ، وزعماء العرب والمسلمين وكبارهم بما يجرى فى فلسطين ، وتطلعهم جميعا على خطورة الحال ، وعلى ما يتهدد الوطن الفلسطينى من أخطار بسبب السياسة البريطانية تجاه العرب وممالأتها لليهود .

ومما هو جدير بالذكر أن رئيس طائفة السامريين فى نابلس قد أصدر بيانا رد فيه على المستر ويزنكوف رئيس بلدية تل أبيب ، الذى اتهم العرب بالوحشية وكان من بين ما قاله :

« ان طائفته تعيش فى نابلس منذ مئات السنين بين العرب آمنة مطمئنة وما ذلك الا لأنها لم تعتنق الفكرة الصهيونية » .

وينهى بيانه بقوله :

« ان اتهام العرب بالوحشية جهل للحقيقة وللتاريخ » .

ويطلب الشيخ فاروقى مدير الجامعة الاسلامية فى القدس من النساء الفلسطينيات ان يدفعن الرجال الى ميدان القتال ليعملوا على انتصار المبدأ الوطنى .

ووسط ذلك الجو الشائى ، تتردد شائعة عن وجود خلاف بين المفتى وراغب النشاشيبي ويقال ان راغب النشاشيبي قد أوعز الى الجهات المسئولة اقالة المفتى

لأنه يشغل رسميا فى السياسة وانه - أى النشاشيبي - طالب باسناد وظيفة المفتى الى واحد من أفراد أسرته مكافأة له لتأييده مشروع المجلس التشريعى .

وتعود الهيئة القومية العليا لترسل الى ملوك مصر ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، واليمن ، وشرق الاردن ، وشاه ايران ، وشاه أفغانستان ، ورئيس الجمهورية التركية ، تلغرافات ورسائل تصف فيها حالة فلسطين ، وتناشدهم فيها النهوض لمساعدتها . وكان من بين البرقيات التى أرسلت الى هؤلاء :

« فلسطين مضرحة منذ أسبوع استنكارا للسياسة البريطانية والصهيونية ، المبيدة للشعب العربى والأمة متكاتفه بجميع أحزابها على المضى فى الاضراب حتى تتبدل هذه السياسية تبديلا يضمن سلامة كيان العرب وحقوقهم » .

ويرد الأمير عبد الله - أمير شرق الأردن - بالبرقية التالية :

« قرأت برقيتكم باهتمام ، وسأقوم بما يجب ان شاء الله ، والله غوث الجميع وحسبنا الله ونعم الوكيل . . »

ويرسل المستوردون اليهود الى أصحاب المصانع فى الخارج يطلبون منهم عدم ارسال بضائعهم بطريق ميناء « حيفا » وتتألف لجنة لمفاوضة الحكومة بشأن انشاء ميناء فى تل أبيب ، ويتولى رئاسة هذه اللجنة الأستاذ هوبين مدير بنك الانجلو فلسطين .

وفى أول مايو ١٩٣٦ يتم اعتقال ٧٦ شيوعا ، وشيوعية فى تل أبيب ويصل وفد اللجنة العربية العليا الى عمان لمقابلة الأمير عبد الله . ولكن حكومة شرق الأردن تخشى من انصار المفتى ، فمنعت هذه الحكومة الوفد من المجئ الى عمان ، وقام الأمير عبد الله بمقابلة الوفد فى سيارة بالقرب من عمان .

وتنشر الصحف العربية فى أول مايو ١٩٣٦ برقية من القدس تقول :

« روت الصحف الفلسطينية أن وفدا من الشيوخ البدو فى بير سبيع زار أمس وكيل الحكومة الفلسطينية وأنه تحدث معه فى كل ما له علاقة بالمهاجرة وبيع الأراضى » .

ويؤخذ مما نشرته الصحف ان الوكيل صرح للوفد ان الحكومة لم ترغب أيا كان من العرب ، على بيع أرضه ، وان العرب هم الذين يبيعون أرضهم بمحض اختيارهم . وقد وعدهم برفع شكواهم الى المندوب السامى البريطانى .

وتتظاهر مجموعات كبيرة من النساء الفلسطينيات ويجتزن النطاق الذي ضربه البوليس حول دار الحكومة في القدس ، ويتجهن الى الحاكم العام ، لمقابلته وتقديم احتجاجهن اليه . وتصفع احدهن رجل بوليس بريطاني على وجهه لانه عاملها بقسوة . وتبرق السيدات العربيات الى الأمير عبد الله تسألنه التوسط لحل قضية فلسطين . كما تبرقن أيضا الى المندوب السامي قائلات : سنضطر الى النزول الى الميدان السياسي ، والعمل بأنفسنا اذا لم تعدل الحكومة البريطانية عن سياستها وتقف الهجرة اليهودية .

كما يذهب وفد من السيدات العربيات الى يافا لزيارة قبور الشهداء ، وزيارة الجرحى في المستشفيات ويزرن نادى التجارة ، ويخطبن في أعضائه شاكرات لهم غيرتهم ووطنيتهم .

ويطلب مفتى فلسطين الأكبر الغاء وعد بلفور .

وتقع في ٣ مايو ١٩٣٦ أول معركة كبيرة بين العرب واليهود ، في مستعمرة « قصر سابا » بالقرب من طولكرم حيث هاجم العرب القرية ، وقطعوا أشجار البرتقال التي توجد بها . والتحموا مع ٤٠٠ يهودي من حراس تلك المستعمرة . في معركة استخدم فيها الرصاص وتمكن العرب من التغلب على حراس مستعمرة « قصر سابا » . وأنقذ البوليس البريطاني الحراس اليهود من المهاجمين العرب .

والجدير بالذكر ان الموظفين الفلسطينيين في حكومة فلسطين ، لم يشاركوا الشعب الفلسطيني في اضرابه رغم كثير من الضغوط التي وجهت اليهم . وقد حاول بعض المتطرفين في حركة الاضراب منع العرب من أداء الضرائب والقيام بعصيان مدني لشل حركة الدوائر الحكومية .

ومن القضايا الهامة ، التي أثارت الشعب الفلسطيني في هذه الفترة قضية حسن صدقي الدجاني ، رئيس جمعية سائقي السيارات العرب ، وقضية صالح عبده عضو هذه الجمعية . وكانا متهمين بتوزيع منشور ، دعيا فيه الشعب الى العصيان المدني . وتولى الدفاع عنهما أربعة من المحامين المعروفين .

وكان مؤتمر الأحزاب السياسية قد اجتمع برئاسة السيد أمين الحسيني مفتي فلسطين وانتخب راغب بك النشاشيبي وكيلا للرئاسة ، وعونى بك عبد الهادي سكرتيرا عاما ، وبعد بحث استغرق ساعتين . اتفق المجتمعون على المضي في الاضراب الى أن تجاب مطالب البلاد والامتناع عن دفع الضرائب اعتبارا

من يوم ١٥ مايو الحالى ، اذا لم تغير الحكومة سياستها تغييرا أساسيا تظهر
بوادره بوقف الهجرة اليهودية .

ويلعن وزير المستعمرات البريطانى استعداده لسماع وجهة النظر
العربية . .

وتعلن جريدة « فلسطين » لسان حال النشاشيبيين قبول دعوة الوزير
البريطانى : ويشترك فلاحو نابلس وجنين فى الاضراب . ويحذو حذوهم بقية
الفلاحين الفلسطينيين . ويحكم على أحد علماء الدين الاسلامى بالسجن اثنى عشر
شهرا لانه كان يقود مظاهرة فى يافا . .

ويتلقى الحاج أمين الحسينى رئيس اللجنة العربية العليا ، كتابا من
العمال اليهود فى بلغاريا يستنكرون فيه أطماع الصهيونية ، ويعلنون أنها فكرة
خاطئة يجب أن تسحق فى مهدها . ويحتجون على السياسة البريطانية التى
تؤيد الصهيونية وتعمل على اخراج الزراع العرب من أراضيهم .

ويبلغ فى شهر كامل العجز فى ايرادات - حكومة فلسطين - مبلغ مائتى
ألف جنيه . ويشكو المجلس اليهودى فى القدس . من الخراب الذى لحق
بالمستعمرات اليهودية . ويقرر ارسال وفد من الزراع اليهود الى لندن لبسط
حالة المستعمرات اليهودية أمام وزارة المستعمرات البريطانية .

وتقول أنباء وردت من لندن ، انه تقرر استدعاء الدكتور حاييم وايزمان
من فلسطين ، الى لندن بعد أن كان معلوما انه لن يسافر قبل مضى الأشهر
الثلاثة التى صرح له بها كسائح بريطانى فى فلسطين . وقيل ان هذا السفر -
كما نشرت الصحف البريطانية - جاء بعد ضغط الصهيونيين عليه ، الذين طالبوه
بأن ينقذهم من هذه الحالة ، « لان الأيام اثبتت لهم أن الاضراب العربى طويل
الأمَد ، وان الوحدة العربية قاضية عليهم وعلى أوهامهم » .

ويقابل رئيس اللجنة العربية العليا سماحة الحاج محمد أمين أفندى
الحسينى ، فخامة المندوب السامى البريطانى ، ويبحثا معا الحالة الحاضرة فى
فلسطين .

وتلجأ بريطانيا الى أسلوبها القديم فى تمييع الثورات ، فتعلن حكومة
فلسطين أنها قد قبلت مطالب العرب ، وأنها تفكر الان فى الصيغة التى يمكن بها
تهديئة معارضة اليهود ، من ناحية ، ومنع العرب من استئناف العصيان المدنى
من ناحية أخرى .

ولا يندفع بعض القادة العرب بالوعود البريطانية ، ويصرون على مواصلة
اضرابهم حتى تتحقق أمانى الشعب الفلسطينى . . وان كان قد اندفع أيضا فى
نفس الوقت زعماء آخرون .

وكانت أحوال فلسطين الثائرة تحتل الصفحات الأولى من الصحافة المصرية،
كما كانت اضرابات الشعب الفلسطينى تحتل كل يوم - فى الغالب - صفحة أو
صفحتين فى داخل كل جريدة مصرية . كما تنشر الصحف المصرية . وبافاضة
أحاديث عديدة مع زعماء فلسطين ، الذين يصلون الى القاهرة ، وكذلك الذين
كانوا يقيمون فيها وقتئذ .

وأعتقد اننى بهذا القدر ، قد استطعت أن أعطى صورة واضحة ، أو شبه
واضحة ، عن كفاح الشعب الفلسطينى فى عام ١٩٣٦ . . أخطر أعوام النضال
الفلسطينى .

ونعود بعد ذلك كله الى الكلام عن الأحوال فى مصر فى تلك الفترة التى
وقفنا عندها فى الحلقة السابقة ، وهى الفترة التى كان يجرى فيها الاستعداد
للانتخابات البرلمانية المصرية ، كما تجرى فيها المحادثات بين مصر وبريطانيا ،
تمهيدا لعقد معاهدة التحالف بين البلدين .

وكانت وزارة على ماهر التى تجرى الانتخابات تتخذ العديد من القرارات
الهامة دون أن تنتظر نتائجها ، الأمر الذى كان يضايق الوفد باعتباره الحزب
الذى يتوقع حصوله على الأغلبية الساحقة .

وفى مقدمة ما اتخذته وزارة على ماهر من قرارات خطيرة ، تسويتها لكثير
من المسائل المتعلقة بين مصر والمملكة العربية السعودية .

وحول هذه النقطة نشير الى رسالتين متبادلتين بين على ماهر باشا ،
باعتباره وزيرا لخارجية المملكة المصرية ، وبين الأمير فيصل بن عبد العزيز آل
سعود ، باعتباره وزيرا لخارجية المملكة العربية السعودية .

يقول على ماهر فى رسالته المؤرخة فى ٧ ابريل ١٩٣٦ :

« انه لمن أعز أمانى حكومة مصر ، أن توطد علاقات مصر بالمملكة العربية
السعودية على أساس متين من المودة والصداقة ، وان تسوى المسائل المتعلقة
بينهما - لما فيه مصالح البلدين » .

ويطلب على ماهر من الأمير فيصل : « ارسال وفد الى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ، يكون مفاوضا لمباحثته ، وتوقيع الاتفاق الذى قد ينتهيان اليه » .

ومن القصر العالى بمكة ، يرسل الامير فيصل فى اليوم التالى ٨ أبريل ١٩٣٦ ، ردا على رسالة على ماهر ، يشكره فيها على ابداء رغبة الحكومة المصرية فى توطيد علاقاتها بالمملكة العربية السعودية ، على أساس متين من المودة والصداقة ، وفى تسوية المسائل الملقة بينهما « لما فيه صالح البلدين » .

ويقول الأمير فيصل :

« باسم حكومة الحجاز - حكومة المملكة العربية السعودية - أعرب لدولتكم عن ابتهاج حكومة جلالة الملك وسرورها بهذه الخطوة المباركة ، فى سبيل التوفيق ما بين بلدينا . وأمتينا من روابط وطيدة ، ومصالح مشتركة قائمة على سلسلة مديدة من الصفات والتقاليد والماضى المشترك والدين واللغة والجوار » .

ويضيف الأمير فيصل :

« ان حكومة المملكة العربية السعودية قد وقع اختيارها على سعادة فؤاد بك حمزة وكيل الخارجية للقيام بهذه المهمة ، وسيكون سفره من جده يوم الاثنين الواقع فى ١٣ ابريل ، فيصل السويس يوم الأربعاء ١٥ منه ، وانى أسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه حفظ مصالح بلدينا المشتركة وسعادة أمتينا ورفاهيتهما » .

واذا كان الشئ بالشئ يذكر ، فان المملكة العربية السعودية ، قد أعادت تأليف « مجلس الشورى » فى دورته الخامسة من الأعضاء الآتية أسماؤهم : عبد الله الفضل ، صالح شطا ، شرف رضا ، عبد الله الشنشى ، عبد القادر غزاوى ، حسين باسلامه ، على كتنى أحمد غزاوى : محمد المغيربى : عبد الرؤوف الصبان : عبد الوهاب قزاز ، محمد صالح نصيف .

وكان خطاب الملك عبد العزيز فى افتتاح الدورة الجديدة ، موجزا الى أبعد حدود الإيجاز ، اذ لم يتجاوز ثلاثين سطرا . وكان من بين الكلمات التى وردت

« لقد قضت حكمة الله فى اجتماع المسلمين للنظر فى مصالحهم باتساع ما أمر به ، وباحتساب ما نهى عنه ، وأمرنا بالتعاون على البر والتقوى ، والتشاور والتناصح فى مصالح البلاد والعباد ، حيث قال فى محكم كتابه : « وشاورهم فى الأمر » . وقال عليه الصلاة والسلام « الدين النصيحة » .

« ولما كان من أعز أمانينا أن يمثل الشعب في هذا المجلس تمثيلا صحيحا لتكون الصلة بين الشعب والحكومة أوسع وأعم ، فقد أصدرنا أمرا بوضع نظام يقضى بانتخاب ممثل عن كل قضاء في المملكة ، يجتمعون بصفة مجلس عام في شهر الحج من كل عام » .

والجدير بالذكر ان فؤاد حمزة وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية عندما وصل الى مصر تحدث عن : « قيام الوحدة العربية ، واعتبارها أمنية كل مخلص للعروبة ، وأن الدعاية الواسعة التي يقوم بها الرجال المخلصون لهذه القضية ، بدأت بوادر ثمرتها وأخذت تعمل عملها في الشعور العام ، وعلى كل عربي أن يغذي هذه الدعوة ، وأن يعمل كل ما استطاع في سبيل ازدهارها ، وأن يغرس بذورها في نفوس الشباب الناشئ بجميع الوسائل المشروعة » .

وبعد تلك الجولة العربية أعود الى مصر ، حيث مات الملك أحمد فؤاد الأول وتولى مكانه الملك فاروق الأول .

الباب السادس

الفصل الأول

مات الملك .. يحيا الملك

وفى القاهرة يبدأ الحديث بصراحة ووضوح عن اشتداد المرض على الملك أحمد فؤاد وعن استدعاء ولي العهد الأمير فاروق من لندن .

وكان الملك فؤاد قد أصيب فى أسنانه وظل يخلعها واحدة اثر واحدة طوال ثلاثة أسابيع : وكان الدكتور فرجونى ، الذى استدعى من ايطاليا على طائفة خاصة ، قد شكل مجلسا طبيا ، أخذ أعضاؤه يفحصون المرض ويسبرون غوره ، ثم أصدروا « نشرة طبية » أولى ، قالوا فيها : « لقد حدث التهاب تعفنى فى النغم اتخذ شكل الغرغرينا ، ثم طرأ نزيف له خطورته أثر تأثيرا غير محمود فى الحالة العامة » .

وبينما كان الملك فؤاد يواجه ساعاته الأخيرة ، كان الأمير محمد على يتردد على دار المندوب السامى البريطانى .

ورغم نقل كميات من الدم .. الا ان الحمى قد زادت على الملك فؤاد .

وتتوالى « النشرات الطبية » ، التى يصدرها الاطباء : بروفيسور فرجونى برفيسور دونيه . د . ريدر . د . بيرت داي . د . هيس . د . جروس .. ولم يكن من بين الأطباء الذين يعالجون ملك مصر أى طبيب مصرى !!

وقفنا عند الكلام على اشتداد المرض على الملك أحمد فؤاد ، وقياس مجموعة من الاطباء بمعالجته دون أن يكون من بين الاطباء طبيب مصرى واحد ، يشترك فى علاج ملك مصر ، الأمر الذى يؤكد ، بأن عقدة الخوافة كانت متوافرة جدا

فى السراى الملكية ، كما وقفنا أيضا عند تردد الأمير محمد على توفيق ، أكثر من مرة على دار المندوب السامى البريطانى والامير محمد على توفيق ، كما تؤكد ، كل الوثائق ، المصرية ، والبريطانية كان من أوثق أمراء البيت المالك علاقة ببريطانيا ، وكان فى نفس الوقت ، على خلاف دائم مع الملك أحمد فؤاد ، والسبب فى ذلك انه كان يرى أحقيته فى ملك مصر ، فبمجرد اعلان الحماية البريطانية ، على مصر ، فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، واعداد استقلال مصر ، الداخلى ، التام ، أعلن ناظر الخارجية ، البريطانية انه بالنظر لاقدام سمو عباس حلمى باشا ، خديو مصر ، على الانضمام لأعداء ملك بريطانيا (تركيا) قد رأت حكومة ملك بريطانيا خلعه من منصب الخديوية وقد عرض هذا المنصب السامى ، مع لقب سلطان مصر ، على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الامراء ، الموجودين من سلالة محمد على فقبله . وكان اختيار السلطان حسين ، ويعد من غير فرع توفيق ، الذى ينتمى اليه الخديو عباس حلمى فى رأى الأمير محمد على توفيق ، وباقى أفراد أسرة توفيق باشا - الخديو الأسبق - عدوانا على هذا الفرع ، وافتئاتا على حقوقه ، اذ كان يجب على بريطانيا - فى رأى محمد على توفيق - انها ما دامت قد عزلت عباس حلمى ، الثانى ، فيجب أن تختار بدلا منه ابنه ، أو شقيقه ، لاستمرار بقاء السلطنة فى فرع توفيق باشا والد عباس حلمى وقد زاد هذا الاعتقاد أهمية فى نفس الامير محمد على ، بعد وفاة السلطان حسين ، واعتذار نجله الوحيد كمال الدين حسين عن قبول منصب سلطان مصر ، متنازلا ، عن كل حق ، أو صفة أو دعوى كان من الممكن له ان يتمسك بها فى عرش السلطنة المصرية ، وقد كان محمد على توفيق ومحمد عبد المنعم ، وغيرهما من امراء فرع توفيق ، يرون انه بعد وفاة السلطان حسين ، واعتذار ابنه لا بد من العودة الى نجل الخديو عباس حلمى أو الى شقيقه خاصة . ان بريطانيا عندما عزلت عباس حلمى ، الثانى لم تعزل ورثته ، عن حقهم فى تولي السلطنة ، ولان الأمير أحمد فؤاد ، الذى اختارته بريطانيا فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ ليكون سلطانا على مصر ، لم يكن صاحب حق ، فى هذا المنصب ، وكان الأمير محمد على توفيق . وهو مبال الى السلطنة منذ شبابه المبكر ، يرى أحقيته فى أن يكون له الأمر ، وكان دائما يعرض نفسه على بريطانيا ، التى كانت محتلة مصر ، لتختاره فى أى وقت يقع بينها وبين السلطان ، أحمد فؤاد « الملك فؤاد » فيما بعد . أى خلاف أو اختلاف .

وكان أحمد فؤاد قد تزوج للمرة الثانية من الآنسة نازلى كريمة عبد الرحيم صبرى باشا ، وكان وزيرا للزراعة وذلك فى ٢٤ مايو ١٩١٩ ، أثناء اشتداد لهيب ثورة ١٩١٩ ، وفى ١١ فبراير ١٩٢٠ انجب فاروق ، وقد قام ، يوسف وهبه باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، وقتئذ بإبلاغ النبأ ، الى المندوب السامى

البريطاني والى وزارة الخارجية البريطانية وكان ذلك الابلاغ شذوذاً فى حد ذاته ، فلم يجر العرف على ابلاغ ممثل دولة أجنبية فى مصر ، ولا وزارة خارجيتها بمثل هذا الحدث الداخلى وبالرغم من أنه لم يكن فى مصر ، وقتئذ ، نظام خاص بوراثه العرش الا أن الحكومة البريطانية ، قد انتهزت الفرصة ، وبالغت فى التدخل فى شئون مصر ، فأرسل صاحب المقام ، الجليل الفيلد مارشال اللنبى ، المندوب السامى البريطانى الى السلطان أحمد فؤاد فى ١٧ ابريل ١٩٢٠ رسالة يقول فيها : ان الحادث السعيد الجديد ، الا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك الى النظر فى نظام وراثه السلطنة المصرية وعليه فقد رأت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير ، فاروق ونسله من الذكور ، على قاعدة الأكبر من الأولاد ، فالأكبر من أولاده على نفس القاعدة كأولياء عهده .

وكان تدخل بريطانيا منذ اللحظات الأولى لمولد ، فاروق منافيا للاستقلال وهادما للسيادة ، القومية ، بل والكرامة الوطنية .

وإذا كان الشئ بالشئ يذكر فان الحزب الوطنى لم يترك تلك المناسبة تمر دون ان يحتج عليها فى بيان ، أصدره ووزعه ، على الصحف ، فلما حيل بين الصحف وبين نشره لوجود الرقابة على الصحف ، بادر بتوزيعه فى نشرات خاصة ، مطبوعة ، وأبلغه الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، وكان البيان قد صدر من اللجنة الادارية للحزب الوطنى وقد جاء فى هذا البيان - للذكرى - ان مسألة عرش مصر ، وما يتعلق به من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها ، دون غيرها ، وبما أن اقدام الحكومة البريطانية على التدخل فى شئون مصر ، الخاصة فى الوقت الذى تعمل فيه الأمة المصرية جميعا على استرداد استقلالها التام ، باذلة فى سبيل ذلك كل جهودها المشروعة بعد اعتداء صريحا على أحكام ، القانون الدولى ، من جهة وعلى مبادئ ، حرية الشعوب وحقوق الأمم الطبيعية من جهة أخرى وبما ان الوسائل ، التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ اغراضها السياسية آزاء مصر ، قائمة على سلطان قوتها وعلى الأحكام العرفية المعلنة ، منها ، فان جميع الأعمال الناتجة عنها ، تعتبر بغير شك ، غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية وبما ان الأمة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها ، المقدسة وانها لا تعترف لانكلترا بمركز خاص فى مصر ، يخولها أى حق أو أية صفة للتدخل فى شئون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص ، العرش ، أو الوراثة ، أو غيره ، وكذلك بما ان الأمة المصرية لا تزال تعمل ، على تحقيق مبادئها ، القاضى باستقلال مصر ، التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب باحتلال أو حماية أو وصاية أو أى تدخل

أجبنى فاللجنة الادارية للحزب الوطنى ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد منه الافتئات على حقوق البلاد كلها أو بعضها لذلك قررت بالاجماع أولا - الاحتجاج بشدة ، على جميع هذه الأعمال ، وما يماثلها • ثانيا - تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العامين ، الممثلين لها فى مصر ، هذا القرار لابلأغه الى حكوماتهم وقد وقع ، « البيان » عن اللجنة الادارية للحزب الوطنى : على فهمى كامل - شقيق مصطفى كامل ، باعتباره وكيلًا ، للحزب الوطنى •

كما أصدرت أيضا لجنة الوفد المركزية بمصر برئاسة محمود سليمان باشا قرارا بالاحتجاج ، على هذا التدخل قالت فيه ان الأمة المصرية مع تمسكها الشديد بعائلة محمد على مصلح مصر ، الكبير وبأن يكون على عرش مصر ، احد أفراد هذه العائلة المجيدة بطريق الوراثة ترى انه فى تقرير نظام ، هذه الوراثة بواسطة حكومة انجلترا اعتداء ، على حقوق مصر الشرعية ، لأن الأمة المصرية وحدها بما لها من الحق فى تقرير مصيرها ، هى صاحبة الحق فى تقرير نظام وراثة ، الحكم فيها وعلى ذلك فاللجنة المركزية للوفد المصرى تعتنج على هذا العمل وهى بذلك ، تعبر عن رأى الأمة •

وكانت اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، تتخذ موقفا صلبا ، ازاء السلطان أحمد فؤاد ، وازاء القرارات التى يتخذها ، أو تتخذها السلطات البريطانية خاصة به ، أو بابنه فاروق - ومن أجل ذلك ، كانت توجه ، اليها ، الاتهامات الخاصة بميلها الى الخديو عباس حلمى الثانى وسعيها ، المتواصل لاعادته الى العرش ••

ونعود بعد ذلك الاستطراد لنقول ان الأمير محمد على - ومنذ اشتد المرض على الملك أحمد فؤاد - كان دائم التردد على دار المندوب السامى البريطانى ، ولا نعتقد أبدا ، انه كان يطمع فى أن يلى العرش ، بعد وفاة أحمد فؤاد لأن بريطانيا كانت قد اعترفت بفاروق وليا للعهد ، ولم يكن فى الامكان ، احداث انقلاب ، جذرى فى السلطة ، وكل ما كان يسعى اليه محمد على هو أن يكون وصيا ، على العرش ، وان يكون فى نفس الوقت ، وليا للعهد •

وفى نفس الوقت - وقت اشتداد المرض على أحمد فؤاد ، كان على ماهر باشا رئيس الوزارة دائم الاتصال بأحمد حسنين بك وابنه الأمير فاروق فى

لندن وكان المستر كين بويد مدير الادارة الأوروبية فى وزارة الداخلية يلتقى باستمرار مع شريف صبرى ، وكيل وزارة الخارجية وشقيق الملكة نازلى وكان أحمد فؤاد - عندما اشتدت به العلة - يعكف على الجلوس نصف جلسة على كرسى مريح حتى لا يسرى السم الناتج من التهاب اللثة الى بقية اجزاء جسمه وقد انتهز الملك فرصة تحسن صحته ، فوقع مرسوما خاصا بتعديل اتفاقية قناة السويس ومرسوما ، آخر بتعيين توفيق ابراهيم بك قاضيا بالحاكم المختلطة ، وكانت قد وصلتته رسالة من ابنه فى لندن ، رأى أن يطلع عليها فضغط على زر كهربائى لانهارة الاباجورة القريبة منه وفتح المظروف ، ووضع نظارته ، على عينيه ولكنه ما كاد يستهل قراءة الرسالة حتى استسلم لنوبة اغماء قصيرة ، أسلم بعدها الروح ، ولم يكن بداخل الغرفة الا فيروتشى بك كبير مهندسى السرايات الملكية - وهو ايطالى ككل موظفى السراى الكبار - فرأى ، أحمد فؤاد بعد أن فارق ، الحياة ، فخرج ليعلن النبأ لمن هم خارج الغرفة وقيل ان آخر رغبات الملك أحمد فؤاد ، كانت اعداد توكيل ، لتوقيعه يهدى فيه مجموعته الأثرية ، النفيسة الى ابنه فاروق ، حتى لا تقسم بين الورثة ، ولكن تلك الرغبة لم تتحقق لانه فارق ، الحياة ، قبل ان يتم ، اعداد التوكيل .

وكان على ماهر قد أعد ، لكل شئ عدته ، قبل أن يلفظ الملك أنفاسه الأخيرة فسرعان ما أعلن وفاة الملك فؤاد فى وثيقة رسمية وقعها ، الى جانبه محمد على علوبة ، حافظ حسين ، أحمد على ، على صدقي ، صادق وهبه ، أحمد عبد الوهاب ، حسن صبرى - الوزراء ، وفى نفس الوثيقة التى أعلن فيها وفاة الملك أحمد فؤاد أعلن المناداة بفاروق ملكا على مصر ، وفى نفس الوقت أعلن تولى مجلس الوزراء منذ يوم ٢٨ ابريل ١٩٣٦ - يوم وفاة الملك - سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية وبحث مسئوليته حتى الوقت الذى يجب ، عليه ان يسلم مقاليدها الى مجلس الوصاية .

وفى نفس الوقت أيضا أرسل على ماهر ، برقية عزاء من مجلس الوزراء الى الامير فاروق ولى العهد لوفاة والده ، وبرقية أخرى يهنئه باعتلاء جلالته عرش مصر !

وفى نفس الوقت أيضا ، اتخذت الاجراءات اللازمة لتشيع جنازة أحمد فؤاد ، ولم يتخذ مجلس الوزراء قرارا فى مسألة ولاية العهد وان كانت بعض الصحف ، الممالئة ، للأمير محمد على قد ذكرت ان ولاية العهد ستكون من حق الأمير ، محمد على توفيق لانه أقرب الأمراء ، الى جلالته الملك فاروق ، كما ان

بعض الصحف الأخرى رأيت ، ان ولاية ، العهد ، يجب أن تكون من حق الأمير محمد عبد المنعم .

والجدير بالذكر ان الاستاذ ابراهيم الهلباوى قد نشر فى الاهرام - وقد أيدته الأهرام فى رأيه - وكذلك نشرت ، كثير من الصحف البريطانية ان ولاية العهد ، انتقلت بعد أن أصبح فاروق ملكا ، الى الأمير محمد على توفيق وان الاستاذ سعيد حبيب المحامى قد نشر فى روزاليوسف مقالا ، أكد فيه ، ان ولاية العهد حق للأمير محمد عبد المنعم ، رأس فرع توفيق فى أسرة محمد على وان هذا الحق انتقل اليه بحرمان والده الخديو عباس حلمى دون عمه الأمير محمد على توفيق .

وكان الغضب الملكى واقعا لفترة طويلة على الاستاذ سعيد حبيب لانه تجرأ أن يعبر عن رأيه هذا ، الذى كانت بريطانيا لا تترتاح له وبالتالى لا تترتاح له السراى أيضا بالتبعية .

وقبل ان يوارى جثمان الملك التراب لم يكن من حديث للناس الا الحديث عن مجلس الوصاية هل يكون مشايخا للوفد أم غير مشايخ له ، هل يكون برئاسة محمد على توفيق ، أم برياسة على ماهر ، وكانت الاسماء المطروحة ، وقتئذ للمشاركة فى مجلس الوصاية : على ماهر ، محمود فخري ، زوج كبرى كريمات الملك فؤاد ، محمد طاهر باشا ابن شقيقة الملك الراحل ، والأمير محمد على ، وقيل ان نسيم باشا كان مرشحا ليكون أحد أعضاء مجلس الوصاية ولكن بعض الجهات اعترضت .

وقبل ان يوارى أيضا جثمان الملك الراحل كانت لجنة مؤلفة من على ماهر وأحمد عبد الوهاب وزير المالية وأحمد على باشا وزير الحقانية وحسن صبرى باشا وزير المواصلات وسعيد ذو الفقار باشا كبير الأمراء ومحمود فخري باشا وكان وقتئذ وزيرا مفوضا لمصر فى باريس ويحمل لقب صاحب معالى ، وكذلك شريف صبرى باشا ، وكيل وزارة الداخلية بالاضافة الى عبد الحميد بدوى باشا كبير المستشارين الملكيين وكانت مهمة هذه اللجنة بحث كل الاجراءات الدستورية الخاصة بالمرحلة الجديدة من مراحل الحكم وكان من بين المشاكل التى كانت تبحثها تلك اللجنة أى مجلس نيابى سيجتمع لتعرض عليه مسألة الوصاية على العرش ؟ هل هو برلمان ١٩٣٠ الذى كان يقوم عليه نظام حكم اسماعيل صدقى والذى انتهى وانتهى معه الدستور ، الذى كان يعتمد على دستور سنة ١٩٣٠

أم هو برلمان ١٩٢٩ آخر برلمان استند على دستور سنة ١٩٢٣ ، الذى أعيد بعد زوال الانقلاب الصدقى أم هو البرلمان الجديد الذى سوف تجرى الانتخابات الخاصة به بعد يومين من تشييع جنازة الملك الراحل ؟ وكان لكل رأى من تلك الآراء الثلاثة وجهته وأسانيده القانونية ، ولكن لم تكن المسألة مسألة قانون وحسب ولكنها أيضا مسألة سياسة فلا بد من أخذ رأى زعماء الجبهة الوطنية الذين يفاوضون بريطانيا باعتبارهم قادة البلاد وزعماءها ، ولا بد - فى نفس الوقت - من أخذ رأى الحكومة البريطانية التى تدس أنفها فى كل صغيرة وكبيرة متعلقة بمصر خاصة فى الفترة الأخيرة .

وتشييع جنازة الملك فؤاد وكان محمد على توفيق نائبا ، عن الملك فاروق ولوحظ ان أعضاء الحزب الايطالى الفاشيستي - وكان للفاشستيين فى مصر ، نفوذ قوى وقتئذ - لأن بعض كبار ذوى النفوذ فى القصر من الايطاليين ، المائلين للفاشيست - قد اصطفوا بميدان سوارس بأعلامهم المنكسة وشارات الحداد الخاصة بهم وقد أدوا التحية الفاشية لجثمان الملك الراحل عنده مروره من أمامهم .

وكان على ماهر - وتلك من بعض حسناته - قد رفض أن يشترك جيش الاحتلال البريطانى فى تشييع جثمان الملك أحمد فؤاد ، وان كان قد وافق على أن يمثل هذا الجيش فى الجنازة ببعض ضباطه الانجليز .

وقد حدث خلال حول من يكون وليا للعهد كما حدث خلاف حول أى برلمان ، يمكن دعوته لعرض أسماء الأوصياء .

وتصف الصحف جنازة الملك فؤاد .

وتقول الأهرام - مثلا - فى عددها الصادر فى يوم الجمعة أول مايو سنة ١٩٢٦ وتحت عنوان ضخم - على امتداد صفحاتها الأولى كلها - أمة تشييع ملكا : الألوف من قصر عابدين ، الى مسجد الرفاعى يحيون الملك الراحل خاشعين متأثرين : يكتب الكاتب وصف احتفال الأمة بتشيع جنازة الملك الراحل ، على غير مثال سابق ، ولا مشاهدة مقربة فلم يحدث ، من قبل أن رأى الرءوس الأمة المصرية بأسرها تخرج هالعة جازعة قد فطر الحزن نفسها ، وهذ المصاب كيانها ، مثل ما رأوا من ذلك أمس ، ولقد كانت القاهرة أمس بعد أن مدتها الأقاليم بالوفود من أعيانها ، وزعمائها ، وسوادها تملأ بالناس موجا وتضطرب بهم اضطرابا ولم تكن العين تقع الا على عيون دامعة وأبصار شاحصة ، وأناس . قد وقفوا خاشعين واجمين من هول المصاب ، ولقد حق لمصر البكاء على فقيدها العظيم ، وما لها لا تبكيه وقد نهض بها نهضة الجبارة وأرسل اسمها يدوى فى

جميع انحاء العالم ، وجعلها قبلة الانظار ، ومثلا يحتذى فى الشرق كله بل مالها
لا تبكيه وهو الذى بعثها من رقدتها وسدد خطاها • وحنا عليها حنو الوالد ،
البار على ولده الوحيد •

ولقد حق على مصر ، من غير شك ، ان تبكى أول ملوكها والملك الذى رد
اليها تاج الملك بعد أن سلبت آياه حوالى خمسة قرون •

وحق على مصر ، ان تبكى الملك الذى علمها وثقفها وما زال ينشر فيها لواء
العلم والعرفان ، ويشرع لها موارد الثقافة حتى اتجهت صوبها ، وولت وجهها
شطرها ، وهى اليوم سائرة فى هذا الطريق ، الواضح المسالك •

وحق لمصر ان تبكى الملك الذى حمى طابعها ، وتقاليدها المحترمة ، وأبقى
على مكنونات القومية فيها ، وكان فى ذلك كله المثل الأعلى والقبوة المحتذاه •

ومن أخبار تشييع الجثمان ، كما جاء فى نفس العدد بالأهرام :

● لم يسمح البوليس لمصورى الصحف والسينما بالتصوير فى الشوارع ،
ولهذا كانت مهمتهم شاقة متعبة فراحوا يتسلقون المنازل ، ويعلمون الأماكن المرتفعة
فى طريق الجنازة لالتقاط الصور •

● على أثر تحرك الجنازة من قصر عابدين حلفت ثلاثة أسراب من سلاح
الطيران المصرى فوق السراى وكان عددها خمس عشرة طائرة وقد ظلت الطائرات
محلقة تذهب ، وتجئ فوق طريق الجنازة ، من قصر عابدين الى المدافن الملكية
وبالعكس •

● أقبل الناس على استئجار أسطح المنازل وشرفاتها ، واستعان أكثرهم
بالمظلات الكبيرة فوق الاسطح للوقاية من وهج الشمس •

وبلغ من شدة شغف الجماهير بمشاهدة الموكب ان كانوا يستأجرون
الكراسى للوقوف عليها ، وكذلك الصناديق الخشبية الفارغة ، ثم تدرجوا الى
استئجار السلالم الخشبية فكان كل من يضع قدميه ، على درجة من درجات سلم
خشبي يدفع أجرا يختلف باختلاف الموقع • وقد كان بعض السلالم ، يحمل
أكثر من خمسة أشخاص !

● أودع الجثمان الكريم ، مقره الأخير بين مظاهرة الحزن والبكاء الشديد ،
وقد نزل مع الجثمان ، الى اللحد ، معالى سعيد ذو الفقار باشا ، وسعادة مراد

محسن باشا وفضيلة الاستاذ عبد المجيد سليم المفتى الذى قام بتلقيين الفقيه الكريم ، بالعبارات الدينية المعروفة .

● كانت الملكة نازلى على اثر خروج الجثمان الطاهر من سراى عابدين قصدت الى مسجد الرفاعى وكانت مرتدية الملابس السوداء تصحبها كريماتها الأميرتان فوزية وفايزة وكانتا ترتديان ملابس بيضاء ، وتضعان على رأسيهما شريطا أسود ، وكانت فى استقبالهن الأميرة فوقيمة - كبرى كريمات الملك فؤاد - والسلطانة ملك الخ . الخ .

● أعلنت الماسونية التى كانت تعتبر الملك أحمد فؤاد أحد كبار رجالاتها الحداد ستة أشهر ، على أن تكون أوراق المكاتبات الخاصة بها مجاملة بالسود ، وأن يضع الأعضاء ورودا سوداء على أوشحتهم ، ومآزرهم .

ولا اعتراض لى - ككاتب - على ما نشرته الأهرام عن جنازة الملك أحمد فؤاد . الا فى نقطتين اثنتين : أولهما قول الأهرام ان هذه الجنازة لم تعرف مصر لها مثيلا من قبل ، وأنا هنا أذكر بجنازة مصطفى كامل ، وجنازة سعد زغلول ، النقطة الثانية قول الأهرام ان الملك فؤاد ، هو الذى علم مصر ولست أعرف انسانا ما علم مصر ، لأن مصر ، هى المعلم باستمرار ، وأفتح قوسا قبل ان انتهى من الكلام عن جنازة الملك فؤاد التى أردت من مجرد تسجيلها هنا اعطاء صورة لمباغة الصحافة المصرية فى بعض الأحيان ، ولا أقول كل الأحيان . وأقول فى القوس : انه بينما كانت مصر مهتمة بتشجيع جنازة الملك فؤاد احتلت اخبار الانتخابات الخاصة بمجلس النواب ، والتى كانت ستجرى فى اليوم الثالث لتشجيع الجنازة عمودا واحدا ، أو أقل من صحفنا الكبرى تخللته بعض الاخبار عن هذه المعركة من بينها أن الأستاذ أحمد راسم وكيل محافظة القاهرة أشرف على الاعداد للانتخابات ، لان محافظ العاصمة - محمود صدقى باشا - كان مشتركا رسميا فى جنازة الملك الراحل ، وان عددا كبيرا من ناخبى دائرة الخليفة قد اجتمعوا ، واختاروا الأستاذ حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى نائبا عنهم ، لتمثيلهم فى مجلس النواب من بين المرشحين الثلاثة فى هذه الدائرة وان اعتداء وقع على الوجيه الحاج على أحمد الجمل رئيس الغرفة التجارية ، وعضو لجنة الوفد العامة عن دائرة المنصورة من قبل انصار المرشح المنافس الدكتور حلمى الجيار - الذى هو أيضا وفدى ولكنه غير مرشح الوفد - وان مصطفى النحاس باشا قد أرسل برقية الى الحاج على الجمل قال فيها : ساءنى كثيرا ما علمته من اعتداء جرىء عليكم من بعض الصبية المناصرين للدكتور الجيار ، وما كان ليدهشنى مثل هذا الاجرام ممن ينصرون شخصا أجرم فى حق الوفد ، ولم يحترم له ارادة أو نظاما ؛ غير انى لا يخالجنى شك فى أن المنصورة وهى حصن الوفد الحصين ،

ستهزم كل من اجترأ على مقاومة الوفد وتكتب له الخذلان المبين ، كما انها ستنتصر
حضرة صاحب العزة محمود بك نصير نائب المنصورة السابق ومرشح الوفد
الوحيد فيها نصرا مبينا فيه عبرة للخارجين ، وترضية للمخلصين .

كما أرسل الاستاذ مكرم عبيد ، برقية الى الحاج على الجمل يقول فيها :
ما كان الاعتداء الأثيم عليكم الا مفخرة جديدة من مفاخركم ودلالة أكيدة على
انتصاركم .

وكان الدكتور منصور فهمي ، عميد كلية الآداب ، قد نقل مديرا لدار
الكتب فغضب الطلبة لذلك النقل ، وتظاهروا من أجل اعادته ونظموا اجتماعا
كبيرا في أحد مداخل الكلية تحدث الطلبة والطالبات : محمود أبو رحاب ،
محمد أحمد الصياد ، محمد النويهي ، أحمد فتحي عفيفي ، علي جمال الدين ،
ابراهيم خليل ، عبد الحكيم عابدين ، محمد منصور ، ابنة الشاطيء ، ويشكر
د . منصور فهمي لأبنائه الطلبة اخلاصهم ووفاءهم مؤكدا أن للجامعة أن تفخر
بحق بشبابها .

ويقرر شباب الوفد - القمصان الزرقاء - فصل عبد الهادي أفندي نجم الدين
الجندي لأنه اشترك في ٢٦/٤/١٩٣٦ وخطب في حفلة انتخابية بملابسه الرسمية
مخالفا بذلك التعليمات الصادرة « للجنود » من الاشتراك في الانتخابات ، أو
الدعاية للمرشحين بصفتهم الرسمية ، كجنود من جنود الشباب
الوفدي و . . و . .

ونقل القوس ، ونعود الى ما كان يجري وراء الكواليس في اجتماعات
القادة والزعماء خاصا بمجلس الوصاية والبرلمان ، الذي سوف يعرض عليه
موضوع الوصاية . وننقل هنا فقرات للدكتور محمود عزمي ، وكان على اتصال
وثيق بعلي ماهر ، يصف فيها الأيام العصيبة لمصر ، وكيف تجلت ملكات علي ماهر
باشنا ، في ميادين الاخلاص للعرش والسهر على مصلحة الأمة والجلد على كثرة
العمل والابتكار في الشئون الدستورية والتغلب على المكارِه جميعا :

لقد توفي الملك فؤاد في ظروف تناوب الأمة فيها اليأس ، والرجاء ، من
حيث الصحة الملكية كما تناوبها الاقدام والاحجام ، من حيث التقاليد الدستورية
ولم يكن ولي العهد قد بلغ سن الرشد ، وكان الرأي غير مستقر بالنسبة لتحديد
هذه السن للمرشد المدني : هل تكون سن الرشد السياسي المحددة بشماني عشرة
سنة هلالية ، أو تكون هي السن المقررة لكافة المصريين بالواحد والعشرين

ميلادية ، ولم يكن مجلس النواب قد تمت الانتخابات له ، وكان مجلس الشيوخ منجلا ، ولم يكن موعد انتخابات أعضائه قريبا ولم يكن خمسهام قد عينوا وكان لابد من التوفيق بين ضرورة تعيينهم قبل اجتماع البرلمان ، ورضا الكثرة البرلمانية التي ستكون منها الحكومة الدستورية ، عن هذا التعيين ، ونصوص الدستور ، صريحة فى أن مجلس الوزراء هو الذى يتولى سلطات الملك من يوم وفاته الى يوم انتخاب الأوصياء وهى صريحة كذلك فى أن البرلمان يجب أن يجتمع لاختيار الأوصياء قبل مضى عشرة أيام على وفاة الملك ، ولم يكن البرلمان قائما . واذا كانت الانتخابات ستجرى فى مدى هذه الأيام العشرة بالنسبة لمجلس النواب ، فانها لا تجرى فى خلالها بالنسبة لمجلس الشيوخ اذ الموعد المحدد لانتخابات هذا المجلس يجىء بعد انقضاء تلك الأيام العشرة ، وكل ما ينير الطريق أمام الأمة هو أن رئيس الحكومة كان قد أعلن يوم اشستداد المرض على الملك قبل وفاته بخمسة أيام أن وزارته ستسير بالبلاد فى حدود الدستور والقانون ، وحدود الدستور بالنسبة للأمور الواقعة بعد الحادث الفجائى . هى على ما قدمنا من تعقيد .

واجه على ماهر باشا ، ذلك كله والملك الجديد فى لندن ولا يستطيع وصوله الى القاهرة الا بعد مضى أسبوع فأمتلك ناصية أعصابه كلها ، وقبض على جميع ملكات تفكيره كلها وأقبل يعمل فى سرعة وحزم فأصدر مجلس وزرائه نعى الملك الى الأمة المصرية ، وضمن النعى المناداة بولى العيد ملكا لمصر ، و . . و . .

وأسرع فاتخذ جميع الاجراءات الخاصة بتشجيع جنازة الملك الراحل وكانت دار المنادوب السامى البريطانى قد رغبت فى أن تشترك فى التشجيع فرقة من القوة الانجليزية فى مصر ، فرفض على ماهر هذا الاقتراح فى حزم ، وأبى الا أن تكون الجنازة فى رسميتها ذات صبغة مصرية بحتة .

وبنفس السرعة دعا على ماهر باشا كبير المستشارين الملكيين وطلب رأيه فى مسألة سن الرشد المدنى ، كما دعا هيئة مؤلفة من شيخ الجامع الأزهر ، ورئيس المحكمة العليا الشرعية ، ومفتى الديار المصرية وطلب اليها رأيها الشرعى فى الأمر ذاته ، فأقرت ، كما أقر رئيس لجنة قضايا الحكومة ، ان سن الرشد المدنى لجلالته انما هى سن الخامسة عشرة ، على اعتبار ان جلالته ملك مسلم فحال هذا الاجراء السريع من جانب على ماهر باشا دون مشاكل عدة .

وكان رأى شيخ الجامع الأزهر ، الامام الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، والشيخ فتح الله سليمان رئيس المحكمة العليا الشرعية ، والشيخ عبد المجيد

سليم مفتى الديار المصرية فى ٣ مايو ١٩٣٦ « ان الحكم الشرعى يقضى بأنه اذا بلغ الشخص سن الخامسة عشرة رشيدا ، أصبح ذا أهلية تامة للتصرفات الشرعية جميعا فيكون له الولاية التامة ، فى ماله ويصح ان يكون - وهذا هو المهم فى فتوى رجال الدين - ناظرا على الأوقاف وأن يكون وليا على غيره فى النفس والمال .

وجاءت معضلة اختيار الأوصياء ، وقد رأى على ماهر باشا ، ان يكون البرلمان المختص هو المكون من مجلس النواب الذى تمت انتخابات أعضائه الجدد ، ومن مجلس الشيوخ ، الذى كان قائما قبل ابطال العمل بدستور سنة ١٩٢٣ .

وتقدم الفقهاء ، والباحثون ، والدستوريون ، برأى يقول بأن يتولى مجلس الوزراء وحده اختيار الأوصياء ، لأنه هو وحده صاحب الأمر ، لوفاة الملك ولعدم وجود برلمان . وكان على على ماهر . أن يجابه الصعوبات الناشئة من الوضع الاستثنائى فيما يخص الأوصياء ، كما كان عليه ان يجابه الصعوبات الخاصة بتعيين خمس الشيوخ ، فدعا دولته أعضاء الجبهة القومية للاجتماع به فى الساعة السابعة من مساء الأحد الثالث من شهر مايو ١٩٣٦ كى يعرضوا معه للمشاكل الطارئة على ضوء ما أفتت به ادارة قضايا الحكومة والهيئة الشرعية ، وما أدلى به الباحثون من آراء : بدأ على ماهر باشا الحديث بذكر موعد وصول الملك فاروق الى الاسكندرية عائدا من انجلترا فى صباح الأربعاء السادس من شهر مايو وسأل المجتمعين : هل تريدون الاشتراك فى استقبال الملك فى الثغر ، كى تتخذ الحكومة الاجراءات اللازمة لاعداد صالون خاص يلحق بأحد قطارات السكك الحديدية « ولانشات » خاصة للذهاب بها الى عرض البحر ؟ فأظهر بعض المجتمعين الرغبة فى الاستقبال فى الاسكندرية ، ورغب بعضهم الآخر فى الاستقبال بمحطة القاهرة فتم الاتفاق على رأى الثانى ما داموا غير مجمعين على الذهاب الى الاسكندرية ، ثم تقدم على ماهر باشا للمجتمعين - وهم يتناولون المثاجات وما اليها من حلوى - بالرأى ، الذى عقد عليه اجماع الفقهاء وفقهاء الدستور ، بشأن سن الرشد المدنى وكيف ان رجال الشريعة الاسلامية رأوا اعتبار جلالته بالغا سن الرشد المدنى فى الخامسة عشرة من عمره .

وسكت المجتمعون الا الاستاذ مكرم عبيد فقد اعترض على رأى الفقهاء الاسلاميين والدستوريين بقوله : انه يتعارض مع حكم من أحكام القوانين العامة ، التى تجعل سن الرشد للمصريين كافة الحادية والعشرين ؟ لكن على ماهر باشا

رد عليه بما كان قد قدمه من الاعتبار الجارى فى غير مصر ، من الدول واعتبار عدم وجود نص صريح مماثل له عند غيرنا فى هذا الصدد ، واعتبار الاضطراب المرجوع لأحكام الشريعة الاسلامية ، بصفة كون الملك مسلما ، وانتهت المناقشة الأولى ومرت مسألة سن الرشد وسط أكوام الشيكولاتة المثلجة ، ولما انتبى المجتمعون من تناول المرطبات اعتدل على ماهر باشا وقال : نتكلم فى الموضوع الذى دعوتكم للاجتماع من أجله وهو موضوع الوصاية والاجراءات التى ينبغى أن تتبع فيه ، وشرح على ماهر ، للحاضرين كيف أن رأى لجنة القضايا ، استحالة اعتبار أى من برلمانات العهدين الماضيين برلمانا قائما ، أو قديما ، ينطبق عليه الدعوة الى الانعقاد ، وأنها - أى لجنة قضايا الحكومة - تنصح بالانتظار الى ما بعد الانتخابات لمجلس الشيوخ حتى يعرض الأمر على البرلمان الجديد كله ، معتبرة مخالفة النص القائل بانعقاد البرلمان للنظر فى أمر الوصاية فى فترة الأيام العشرة التالية لوفاة الملك مخالفة قهرية ، وعلق على ماهر باشا على هذا الرأى بأنه مهما تكن ثقته بمعلوماته الفقهية فانه بحكم مركزه ومسئوليته بالنسبة لحكومة نظامية يرأسها ، مضطر ان يستعين برأى لجنة القضايا وان ينظر اليه فيما ينظر بعين الاعتبار ، لكن النحاس باشا قاطعه وقال له : ان رأى لجنة القضايا « كلام فارغ » وانه كثيرا مارمى بآراء هذه اللجنة عرض الحائط ، وهو يعرف القانون ، وقال على ماهر باشا للنحاس باشا ، ان لدولته ان يقول هذا بصفته الفردية ، ولكنه وهو فى مكان رئاسة الحكومة ، فينبغى أن ينزل عند نظام هذه الحكومة ويستمع الى رأى ذوى الاختصاص فيها ولكن النحاس باشا استمر فى حديثه مدليا برأيه القاضى بعقد برلمان ١٩٢٩ . فى الحال قبل ان تنتهى الأيام العشرة لوفاة الملك وقال على ماهر ، انه مع التسليم جدلا ، باحتمال دعوة برلمان سابق فان برلمان ١٩٢٩ ليس هو البرلمان الأخير : فقال النحاس باشا : ان صدقى باشا ، هو صاحب البرلمان الأخير موافق على رأيه فلاحظ على ماهر ، ان ذلك البرلمان الذى يريد النحاس الدعوة الى عقده لم يكن قد اشترك فى انتخاباته الأحرار الدستوريون والظروف ظروف توحيد للصفوف فيحسن أن يكون البرلمان الجديد الذى اشتركت فى انتخاباته الهيئات كلها هو الذى يدعى للاجتماع فأجاب النحاس باشا بأن محمد محمود باشا هو أيضا موافق على رأيه .

وتحدث على ماهر ، فى حزم قائلا : انه لا يستطيع ان يبعث برلمانا ميتا بحكم الغائه السابق ، وان الحل الذى يراه : الحل الوحيد للتوفيق بين الانجاهات كلها ، والذى يحترم الدستور فى نصوصه ، وفى روحه ، انما هو أن يعجل فى اجراء الانتخابات لمجلس الشيوخ بحيث تتم قبل انتهاء الأيام العشرة التالية لوفاة الملك ، وان يدعى البرلمان الجديد ، بمجلسيه للاجتماع يوم الجمعة الثامن من شهر مايو ، وهو آخر أيام تلك الفترة ، فعارض الأستاذ مكرم عبيد وقال : انك

بذلك تحرم المرشحين من أن يدلوا للناخبين بتفاصيل برامجهم وآرائهم ، وتحرم الناخبين من أن يتعرفوا هذه الآراء وهذه البرامج قبل أن يتقدموا للانتخابات » فأجاب على ماهر بأنه يسوى فى المعاملة بين الناخبين جميعا والمرشحين جميعا على أن هذه الترشيحات ، قد تمت من وقت غير قصير ، وعرف الناخبون كلهم ، من أمر المرشحين ما يستطيعون أن يتبينوا معه ما يريدون قبل أن يتقدموا للانتخاب .

وعاد النحاس باشا ، الى نغمة البرلمان القديم وقال : نأخذ مجلس النواب الجديد ومجلس الشيوخ القديم ، فأجاب على ماهر ، بأن هذا جمع بين احياء ، وأموات وتلفيق لا يرضى لنفسه ان يشترك فيه » .

ويسأل النحاس باشا ، على ماهر ، عن أمر الشيوخ المعينين ويقول على ماهر : يعينهم مجلس الوزراء صباح الجمعة بعد أن تكون نتائج الانتخابات ، قد عرفت ، ويقول النحاس : لكن تعيينهم من حق الحكومة البرلمانية المقبلة ، ويسأل على ماهر النحاس باشا ، عن السوابق ويريد حافظ عفيفى انقاذ الموقف ، فيقول : ليجتمع مجلس الشيوخ بالأعضاء المنتخبين فقط ، ويتدخل أحمد ماهر فى المناقشة قائلا : ان مجلس الشيوخ لا يعتبر مجلسا للشيوخ الا بتوافر عنصرى المنتخبين والمعينين من أعضائه ، والنص على هذا فى الدستور صريح ، لا يحتمل تأويلا .

ويعلن على ماهر استعدادة لأن يعين مجلس الوزراء الشيوخ الذين يضع بهم النحاس باشا قائمة ويقول النحاس : لكنها ستكون سابقة خطيرة ، ويحاول صدقى باشا تدعيم موقف النحاس باشا بقوله ، ان تعيين الشيوخ من حق الملك والأوصياء دون غيرهم ، وبعد جدال شاق عنيف ، تتفق الآراء على تقصير آجال الانتخابات للشيوخ ، وتقديم موعد انعقاد البرلمان ، وإصدار مرسوم تعيين الشيوخ ظهر اليوم الثامن من مايو وفق القائمة التى يقدمها له النحاس باشا .

والطريف أن النحاس باشا عندما قدم القائمة الخاصة ، بمن يريد تعيينهم أعضاء فى مجلس الشيوخ ، الى مجلس الوزراء لإصدار المرسوم الخاص بهذا التعيين ، لاحظ حسن صبرى باشا ، ان القائمة لا تتضمن اسم على ماهر باشا ، ولا اسم واحد من زملائه الوزراء ، وقال حسن صبرى باشا : انه يرفض بقاءا التوقيع على مرسوم لا يتضمن اسماء الوزراء القائمين أعضاء معينين فى مجلس الشيوخ ، واذن فلا مرسوم ولا تعيين ولا مجلس شيوخ ، ولا انتخاب أوصياء

اذ السلطات الملكية مودعة لدى مجلس الوزراء ، لا لدى رئيسه أو طائفة من أعضائه .

ودارت مفاوضات تخللتها اعتبارات الذوق واللباقة ، والكياسة ، وانتهت بتضمين القائمة أسماء على ماهر باشا وزملائه الوزراء .

وتبقى - قبل أن تمضى بنا الأحداث بعيدا - أن نقول كلمة في الملك أحمد فؤاد .

الفصل الثامن

كلمة في الملك فؤاد

أحمد فؤاد هو سادس انجال الخديو اسماعيل باشا وأكبرهم محمد توفيق وهو من مواليد عام ١٨٥٢ ، يليه حسين كامل وحسن « ١٨٥٤ » ومحمود حمدي « ١٨٦٣ » وهو - أي أحمد فؤاد - من مواليد ١٨٦٨ ، وبعده رشيد ١٨٦٩ وعلى جمال « ١٨٧٥ » وكان للخديو اسماعيل بنات هن : زينب ؛ توحيدة ؛ نازلي ، فاطمة ، جميلة ، فاضلة ، أمينة ، ونعمت مختار .

وكان الأمير أحمد فؤاد قد تزوج الاميرة شويكار ابراهيم كريمة ابراهيم أحمد ثم طلقها ، على اثر اعتداء فطيع وقع عليه عام ١٨٩٨ من أخيها الأمير سيف الدين أحمد الذي أطلق عليه الرصاص في النادي الخديو « نادى محمد على فيما بعد » وحكم عليه بالسجن سبع سنوات خفضت استثنافيا الى خمس سنوات ثم نقل الى مستشفى الأمراض العقلية بانجلترا ومكث فيه سبعا وعشرين سنة الى أن هرب الى الاستانة .

وقد تربى أحمد فؤاد فى معهد توديكوم فى جنيف وبعده انتقل الى معهد تورينو الدولى ، وبعد انتهاء دراسته فى معهد تورينو ، أصبح ضابطا فى الجيش الايطالى برتبة ملازم ثان ، والحق بانفيلق الثالث عشر من مدفعية الميدان وكان مقر الفيلق يومئذ روما .

وقد اختاره فيما بعد سلطان تركيا ليكون ملحقا بالسفارة العثمانية فى فيينا .

وقد عمل أحمد فؤاد فى خدمة الخديو عباس حلمي ، ثم اعتزل العمل فى عام ١٨٩٥ ورافق الخديو عباس حلمي فى رحلته الى ايطاليا فى سنة ١٩١١ ، لما كان يجمعه بأسرة سافواى ، المالكة من صلات وثيقة .

وحاول أحمد فؤاد أن يكون ملكا أو أميراً على طرابلس الغرب ذات مرة ، ثم حاول أن يكون ملكاً أو أميراً على البانيا مرة أخرى ، فلما فشل مسعاه في كل من المحاولتين أثر أن يتفرغ للمشاركة في الجمعيات الأدبية والثقافية والفكرية والاجتماعية ، كالجامعة المصرية والجمعية الجغرافية وجمعية الاقتصاد والتشريع ، ومعهد الأحياء المائية و ٠٠ و ٠٠ .

وعن قصة اختياره ليكون سلطاناً على مصر ، يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي : « بعد وفاة السلطان حسين واعتذار الأمير كمال الدين حسين عن توليه العرش مكان والده أصبح الطريق أمام الأمير أحمد فؤاد معبداً إذ كان بعيداً عن السياسة طيلة حياته السابقة ولم تبد منه مغاضبة أو معارضة للاحتلال البريطاني في أي موقف من المواقف ، ولا بذل أي تأييد أو مناصرة للحركة الوطنية في أية مرحلة من مراحلها السابقة مثل ما بدا من بعض الأمراء ، فكان هذا الماضي ، ما رشحه لولاية العرش . »

واجتمع الى ذلك ما أظهره من الولاء ، للاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى ، إذ كان على رأس اللجنة التي تألفت لتكريم الجنرال جون مكسويل قائد جيش الاحتلال الذي تم على يده انقلاب ديسمبر « ١٩١٤ » وهو الانقلاب الذي تم بمقتضاه ، اعلان الحماية البريطانية على مصر ، وعزل الحديو عباس حلمي الثاني لوقوفه الى جانب تركيا ، التي كانت في الحرب العالمية الأولى تحارب بريطانيا .

وعن مراحل حياة الملك فؤاد ، كتب عبد الرحمن الرافعي : وقد دفع ثمن ما كتبه عن الملك فؤاد ، وكان الثمن باهظاً للغاية : كتب عن الفترة الأولى من اعتلائه العرش الى ثورة ١٩١٩ يقول ٠٠ لم يكن للسلطان فؤاد ، عمل ما في تطور الحوادث منذ اعتلائه العرش الى نشوب ثورة ١٩١٩ . وأغلب الظن انه لم يكن له برنامج في الملك يسير عليه ولا أهداف يقصد اليها .

ومن الحق ان يقال انه كان في هذه الفترة سلطاناً تحت الحماية البريطانية بكل ما تحمله الكلمة من معان ، فالحماية التي رفعت الى العرش كما رفعت سلفه السلطان حسين ، ولم يجد باساً من أن يصل من هذا السبيل ، الى عرش محمد علي ، بل تدل الدلائل على انه ارتضى هذا الوضع وأقره ، وكان يراه أمراً طبيعياً ، لا غبار عليه .

وهذا ولا ريب خطأ في تفكيره وموضع ضعف في شخصيته .

قال في أول خطاب له الى وزيره الأول حسين رشدي باشا يوم ١٠ أكتوبر

: ١٩١٧

تعلم رعايانا انه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذى اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزنا عليه قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها « فهذا الخطاب يدل على أن السلطان فؤاد لم يكن يرى غضاضة فى الحماية ولا فى اعتبارها مصدرا لولاية العرش .

ولقد سائر سياسة الاحتلال والحماية فى طريقها ولم يبد منه اعتراض ولا تملل من هذا النظام فكان الأمر والنهى الى دار الحماية والى المستشارين وكبار الموظفين البريطانيين فى مختلف المصالح ، والدواوين ولم يفكر فى الاعتراض على هذا النظام ولا فى احداث أى تغيير فيه .

وهنا يبدو شئ من الفرق ، بينه وبين سلفه السلطان حسين ، فالسلطان حسين قد تولى العرش هو أيضا بواسطة الحماية البريطانية ولكن يظهر انه أدركه بعد ذلك شئ من الندم ، على ما فعل ، فأخذ يجاهر بالطعن فى السياسة الانجليزية ويصرح فى أحاديثه العامة والخاصة انه مؤيد للشعب فى سخطه واحتجاجه على الحماية ووقع الجفاء بينه وبين السير هنرى مكماهون المندوب السامى ، البريطانى ، وقتئذ مما أدى الى ان تستبدل به الحكومة البريطانية مندوبا آخر وهو السير ايجنالد ونجت « نوفمبر ١٩١٦ » وبقي السلطان حسين على تبرمه بالسياسة البريطانية والموظفين البريطانيين فى الحكومة حتى أدركته الوفاة .

أما السلطان فؤاد فقد ظل مواليا للاحتلال والحماية وبالرغم مما أصاب الشعب من العنت والارهاق ، مدة الحرب العالمية الأولى من اعتساف السلطة العسكرية البريطانية واضطهادها للأهلين ، ومصادرتها أياهم فى حاصلاتهم ودوابهم وأرزاقهم فانه لم يفتنا يخص الانجليز خالص الود ويسابقهم الى ما يطلبون .

اعتبر ذلك فى الملايين الثلاثة ونصف المليون من الجنهيات التى منحها مجلس الوزراء ، هبة لبريطانيا فى « ٩ مارس ١٩١٨ » أى أن الحكومة المصرية وعلى رأسها الملك فؤاد تتطوع لكفاة الدولة الغاصبة على غصبها ، وعدوانها وسلبها البلاد حريتها واستقلالها وعن المرحلة الثانية فى حياة الملك أحمد فؤاد يقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعى - وذلك فى حذ ذاته دليل على شجاعة الكاتب ، الذى ينتقد الى هذا الحد من العنف ملك مصر السابق فى حياة ابنه :

- لم يكن السلطان فؤاد يتوقع ثورة ١٩١٩ ولا كانت تخطر له ببال ولم يكن هو وحده على هذا الظن ، بل ان الانجليز أنفسهم على ما اشتهروا به من اتساع أفق التفكير وبعد النظر ، والخبرة والدهاء لم يكونوا أيضا يتوقعون نشوب هذه الثورة ولقد واجهوها بالعنف والقسوة تارة واللين والخداع تارة أخرى ، أما السلطان فؤاد فقد احتجب فى قصره تاركا الشعب وجهها لوجه أمام عاصفة البغى والعدوان وكان موقفا سلبيا محضاً وأخذ يرقب ما تجرى به الحوادث واستهدف من أجل ذلك لسخط الشعب اذ بدا كأن مصير البلاد أمر لا يعنيه .

وعن المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل حياة الملك فؤاد يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - وذلك فى حد ذاته عنوان على توافر حرية الكلمة الى حد كبير ، حيث يتناح لكاتب ، أن ينتقد والد الملك فى عنفوان قوته :

« كان واجبا ، على الملك فؤاد ، بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - حيث أعلنت بريطانيا انها لا تعترض على حق مصر فى أن يكون الدستور نظام الحكم فيها وتألفت وزارة ثروت باشا فى أول مارس سنة ١٩٢٢ .

كان واجبا على الملك فؤاد بعد صدور هذا التصريح أن يدع للأمة ما نالته من حقوق ، كان الاحتلال يغتصبها واستردتها بفضل نضالها وجهادها ويقتصر هو على المزايا التى نالها ضمنا بفضل هذا النضال وهى أن يكون ملكا على رأس دولة مستقلة ذات سيادة ولكنه فى الواقع ، أراد ان يستأثر بكل المزايا التى نالتها الأمة من جهادها وتحركت فى نفسه نزعة الحكم المطلق ، التى عرف بها معظم ملوك الشرق ، وامرائه ، وكانت هذه النزعة مكبوتة بفضل الاحتلال ، الذى كان قابضا على زمام الحكم والسلطان .

وفى دور التحضير للدستور فى عهد وزارة ثروت أخذ الملك يضع العقوبات فى سبيله وبدا أنه يريد أن تقول اليه السلطات والحقوق ، التى نالتها الأمة فى ميدان النضال .

ولم يكن راضيا فى خاصة نفسه عن الدستور بل تنكر له ، وظل برما به ، متجهما له طول حياته وظهرت أعراض هذه النزعة فى سعيه ، لاسقاط وزارة ثروت حين رآه جادا فى اخراج الدستور ، بعد ان تم وضعه على لجنة الثلاثين فمازال حتى اضطره للاستقالة فى نوفمبر ١٩٢٢ واصطنع من بعده وزارة نسيم

ذات الميول الرجعية التي أخذت تسوف وتماطل ، في اصدار الدستور وتمسح وتشوه في مبادئه ونصوصه وترتب على هذا السعى وقوع كارثة وطنية اذ انتهزت الحكومة الانجليزية فرصة التلكؤ في اصدار الدستور والمساعى ، التي بذلت لمسحه ، وتشويهه فتدخلت هي أيضا في شأنه وطلبت أن تحذف منه نصوص السودان وكان لها ما أرادت واستجاب الملك فؤاد ، الى طلبها وبعد تلكؤ وبعد حذف نصوص السودان من الدستور صدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ومع ذلك ظل الملك فؤاد على تجهمه له ، ولم يطق صبرا ، على أية وزارة ، دستورية تولت الحكم ، عن طريق ارادة الأمة بل كان يتربص بها ، ويلاحقها بالأزمات حتى تستقيل أو تقال . .

لقد كان واجبا على الملك فؤاد وقد نالت مصر الدستور فى عهده ان يخلص لهذا النظام ، الذى نالته ، بفضل كفاحها الشاق الطويل ولكنه مع الأسف لم يكن ينبغي له استقرارا وكانت مناوراته له سياسة رسمها لنفسه ، وأصر عليها طوال السنين بحيث حال دون استقراره فعلا وكان يصدر فى هذه السياسة عن اتجاه تملك فؤاده وهو ان السراى يجب أن تكون مصدر السلطات .

● تحدثنا وبافاضة عن الملك فؤاد باعتباره من أهم الظواهر السياسية فيما بعد الحرب العالمية الأولى ، وقد نقلنا ، أجراً رأى أبدي فى أحمد فؤاد فى حياة ابنه الملك فاروق ، وهو الرأى الذى ظل صاحبه - الاستاذ عبد الرحمن الرافعى - يدفع ثمنه باستمرار طوال حياته السياسية ونكمل هنا رأى الاستاذ عبد الرحمن الرافعى فى الملك أحمد فؤاد :

كان الملك ينقم من الدستور ما سماه انتقاص سلطة الملك ، ولم يكن على حق فى هذا الاتجاه اذ لم تكن له سلطة ما قبل اعلان الاستقلال وقبل صدور الدستور ، بل كان سلطانا تحت الحماية البريطانية لا يصدر عنه الا ما يراه عمال الحماية ، وكان راضيا بهذا الوضع مقرا له . و . و .

لقد صارت المرحلة الثالثة من حياة فؤاد - وهى معظم سننى حكمه - نضالا مستمرا ، بينه وبين الأمة . وقعت فيها ثلاثة انقلابات حطمت الحياة الدستورية وهذا لعمري مما لا يشرف صفحة الملك وخاصة اذا لاحظنا انه لم يبذل مثل هذا النضال ولا أقل منه فى ميدان آخر كان هو الجدير به ونعنى به ميدان النضال ضد الجانب البريطانى جانب الاحتلال والعدوان على الاستقلال .

ان هاتيك الانقلابات الثلاثة ، التي وقعت فى عهده كانت تتم باتفاق ، بينه وبين الجانب البريطانى مع - اختلاف فى المقاصد والأغراض فالجانب البريطانى كان يرى فييا عقوبة لمصر ، على عدم اذعانها لسياسته والملك والمستوزرون ، يرون فييا استرداداً للحكم المطلق على حساب سلطة الأمة .

ان السياسة ، التى اتبعها الملك فؤاد ، حيال الدستور ، قد أضرت بالبلاد ضرراً بليغاً ، صحيح ان الملك فؤاد لا يتحمل وحده هذه التبعة بل يحملها معه أشياع الحكم المطلق من المستوزرين ، والوصوليين الذين كانوا أداة له فى تحطيم الدستور .

ولو لم يجد من هؤلاء ، الوصوليين عوناً له فى الانقلابات الثلاثة التى تمت فى عهده لما وقعت ولكن هذه المشاركة لا تصرفنا عن تعريف تلك الحقيقة وهى انه كان هو الملهم ، لهذه الانقلابات ولولاه لما اجتراً هؤلاء الوصوليون على امتهان حقوق الشعب وعلى أى حال فهم يحملون مع الملك تبعة ذلك العدوان .

ان الجانب السياسى من حياة الملك فؤاد لم يكن صفحة لامعة فى تاريخه فلقد كان متخاذلاً ، أمام الاحتلال متحيفاً حقوق الشعب وليس هذا وذاك مما ينبغى أن يكون وقد أدت هذه السياسة ، الى عدم استقرار الحكم فى مصر ، الى ضعف البلاد ، أمام العدوان البريطانى وتراجعها فى الازمات أمام المطامع الاستعمارية وتعطيل نهضة التقدم والاصلاح .

ولعل ما كتبه الاستاذ عبد الرحمن الرافعى طيب الله ثراه فى الملك أحمد فؤاد ، كان من أعنف ما كتب عن الملك فؤاد فى حياة ابنه الملك فاروق .

وبعد الحديث عن الملك فؤاد ننتقل الى الحديث عن مجلس الوصاية الذى ولى الأمر بعد الملك فؤاد الى أن بلغ ابنه الملك فاروق سن الرشيد .

الفصل الثالث

مجلس الوصاية يحكم مصر

● حول الانتخابات البرلمانية ووفاة الملك أحمد فؤاد والمناداة بالأمير فاروق ، خلفا له يقول د. محمد حسين هيكل .

« مما زاد في مشقة هذه الانتخابات ان الأحزاب حاولت الاتفاق ، على الترشيح فيها على نحو ما فعلت في سنة ١٩٢٦ أيام الائتلاف الذى تزعمه سعد باشا ، فلم توفق ، فاشتدت المعركة الانتخابية شدة مخيفة فى بعض الأحيان ، وانى لأذكر يوما وأنا أتنقل فى السيارة بين بلاد الدائرة وكنت على مقربة من المقر الانتخابى لمنافسى اسماعيل رمزى باشا اذ خرج علينا جماعة من «العماليق» معهم العصى الغلاظ ، وجعلوا يضربون السيارة بهراواتهم فلم ينجنا منهم الا أن أطلق السائق للسيارة أقصى سرعتها حتى يفلت من الناخبين فلا يستطيعوا اللحاق به ، وهكذا جرت انتخابات ذلك العهد ، وهى التى وصفت بانها جرت فى جو من الحرية والنزاهة ، لم يعهد من قبل فى كل الانتخابات الأخرى التى جرت فى مصر » .

ويضيف د. هيكل :

« بينما كانت المعركة الانتخابية على أشدها وبينما كان يوم التصويت يقترب اذاعت الصحف : ان الملك فؤاد يشتد به المرض وكان الملك فؤاد يومئذ فى التاسعة والستين من عمره لكنه كان قوى البنية معروفا بالدقة فى المحافظة على صحته ولهذا لم يروع الناس حين نشرت صحف لندن ، ان صحة جلالته أخذت تدعو الى القلق ، ومالوا الى تصديق ما صرح به على ماهر باشا ردا على الصحف البريطانية من أن صحة جلالة مولانا الملك بخير ، ولو كان هناك شيء لا سمح

إلمه لذكرته • على أن مجلس الوزراء ، نشر غداة هذا التصريح فى ٢٣ إبريل سنة ١٩٣٦ أن الطبيبين اللذين عادا جلالة الملك حين مرض فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ قد استدعى أحدهما وهو الدكتور فرجونى لعيادة جلالتة لأنه يشكو ألما بأسنانه ، ومع هذا ظل على باشا ماهر ، ينفى ما يشاع من أن البحث تجدد فى مسألة الوصاية على العرش لأن ولى العهد ، لا يزال دون الثامنة عشرة من عمره وليس هناك ثمة ما يدعو الى عودة سموه من إنجلترا حيث أوفده جلالة والده قبل ذلك بأشهر ليتم تعليمه وأوفد معه ، أحمد بك حسنين رائدا ، والفريق عزيز باشا المصرى مدربا لسموه على الفنون العسكرية •

بعد يومين اثنين من تصريح على ماهر باشا اذاعت رئاسة مجلس الوزراء نشرة طبية فى الخامس والعشرين من إبريل موقعا عليها من الاطباء الذين يعودون جلالة الملك جاء فيها ان مضاعفة فى سير المرض حدثت بسبب التهاب تعفنى فى الفم ، وان نزيفا طرا فى المساء أثر تأثيرا غير محمود فى الحالة العامة •

هنالك بدأ القلق يسود الدوائر ، المختلفة فى مصر ، وفى إنجلترا ، وقيل فى الصحف ان بعض الذين ذكرت أسمائهم على أنهم أعضاء فى مجلس الوصاية الذى اختاره الملك فؤاد ومن بينهم توفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا قد زاروا دار المندوب السامى البريطانى •

وتوالت النشرات الطبية وليس فيها ما يبعث الطمأنينة الى النفوس بل صرح رئيس الوزراء بأنه اذا أراد سمو الامير فاروق العودة الى مصر ، فالأمر لسموه •

وقد اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة لعودته بطريق البحر ، وان سموه بلغ ذلك تليفونيا • وقد سئل رئيس الوزارة عما اذا كان هناك بحث حول الوصاية فكان جوابه : مع من يدور البحث ؟ ان هذه المسألة من اختصاص الحكومة وحدها • ومع ذلك فلا محل لها الآن ، فان جلالة الملك حفظه الله ورجاء الجميع ان يطيل الله فى عمر جلالتة » •

ويواصل د • هيكلى فيقول :

واختار الله الملك فؤاد فى الثامن والعشرين من إبريل أى قبل موعد الانتخابات بأربعة أيام ، ورأيت من واجبى يومئذ أن أشيعه فعدت من طوافى الانتخابى بدائرة تمى الامديد الى القاهرة حتى اذا أدبت هذا الواجب رجعت ، أتم الطواف وتركت العاصمة تموج بالأخبار عن الوصاية ، ومن يتولاها ومن يوليها •

ومما لا يذكر ، بهذه المناسبة أن سير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى استدعى اليه مصطفى النحاس باشا ، ومحمد محمود باشا واسماعيل

صدقى باشا تالا على حده وتحدث اليهم فى مسألة الوصاية . . من ناحيتها العامة . . بحجة أن مصلحة العلاقات بين مصر وانجلترا تقتضى أن يكون الأوصياء ، ممن يحرصون على توكيد هذه العلاقات .

وكان رأى الزعماء ، المصريين أن الخير فى أن يكون الأوصياء من البعيدين بماضيهم عن الحزبية » .

ويبدو أن الأمر لم يكن فى مسألة الوصاية وقفا على الاسماء ، الواردة فى الوثيقتين اللتين وقعهما الملك الراحل - كانت احدى الوثيقتين مودعة فى رئاسة مجلس الوزراء ، والأخرى مودعة فى الديوان الملكى - بل كان للسياسة توصيات قد تستبعد هذه الاسماء جميعا .

والواقع أن الاسماء الثلاثة الواردة فى المظروفين كانت أسماء عدلى يكن باشا وتوفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا . . لكن زعماء الجبهة الوطنية كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة وقد انتهوا الى اتفاق مع رئيس مجلس الوزراء على الأوصياء .

ويقول د . حسين هيكل :

ان على باشا ماهر : نادى فى يوم وفاة الملك فؤاد بالأمير فاروق ملكا على مصر . . رغم انه كان لا يزال بعيدا عن أرض الوطن وانه كان ولما يبلغ سن الرشيد ، لكن على باشا ماهر ذكر العبارة التى ترددها الأهم فى مثل هذا الحال « مات الملك يحيا الملك » . . فنادى بفاروق الأول ملكا على مصر ثم اتجه بعنايته ، الى حل المشاكل الناجمة عن عدم بلوغه سن الرشيد المقررة بالأمر الملكى الخاص بولى العهد ، وعن القانون الذى يحدد سن الرشيد ، لادارة الأموال الخاصة . . وقد استعان فى هذين الأمرين ببلجنة قضايا الحكومة ، من ناحية ، ورجال الشريعة الاسلامية من علماء الأزهر ومفتى الديار من ناحية أخرى ، ولما كانت هذه المسألة تقتضى سرعة البت ، فقد تناولت الأحاديث ونشرت الصحف ان ثمة تفكيراً فى مد مدة الوصاية حتى يتمكن الملك فاروق من اتمام دراسته بانجلترا ونسبت هذا التفكير الى البريطانيين حينما والى بعض المسئولين من المصريين حيناً آخر .

ولم يجد على باشا مشقة فى مواجهة هذا التفكير فالأمر ، الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ والذى نص الدستور على قيامه قد جعل سن الرشيد للملك ثمانى عشرة سنة هلالية ولا يجوز تعديل الدستور والملك لم يبلغ سن الرشيد . ومجلس الوصاية هو الذى يتولى حقوق العرش : لا مقر اذن من

الاذعان للأمر ، الواقع واعتبار السنوات الهلالية الثمانى عشرة سنا للأهلية السياسية .

ولم يستسغ على ماهر باشا ان يكون الملك وقد أشرف على السابعة عشرة من سننى حياته قاصرا ، عن ادارة ، شئوننه لهذا عرض على مجلس الوزراء مذكرة استند فيها الى رأى رئيس لجنة قضايا الحكومة وشيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية « جاء فى ختامها :

« وليس من شك فى أن جلالة ملكنا المحبوب ، الذى أشرف على السابعة عشرة والذى دلت آثاره بصورة واضحة على نضجه ، حائز للشروط اللازمة لأن يعتبر راشدا من الناحية الشخصية والمالية » ، وعلى هذا أعلن رشد جلالة الملك من هذه الناحية كذلك وصفق الناس لهذا لاعلان حين خفض على باشا ماهر ، - بقانون - مخصصات جلالة الملك السنوية من مائة وخمسين ألفا الى مائة ألف من الجنيهات .

وحتى تكون الصورة التاريخية لهذه الايام التاريخية متكاملة تماما نشير هنا الى ما كتبه د . يونان لبيب رزق فى كتابه « تاريخ الوزارات المصرية الذى راجعه حسن يوسف (باشا) عن وزارة على ماهر المحايدة . التى انتهت كما قال بحدثن كبيرين :

أولهما : اجراء انتخابات عامة حرة بهدف تشكيل برلمان جديد وكما كان منتظرا نال الوفد كالعادة أغلبية ساحقة ، ففى مجلس النواب حصل الوفد على ١٦٦ مقعدا ، بينما حصلت سائر انقوى الأخرى من الحزبيين أو المستقلين على ٦٦ مقعدا فقط ، وفى مجلس الشيوخ نجح من الوفديين ٦٢ شيخا بينما نجح من غيرهم ١٥ شيخا فقط .

ثانيهما : كان من صنع القدر ومشيتته وذلك حين توفى الملك فؤاد فى ٢٦ أبريل ١٩٣٦ وغاب عن ميدان السياسة المصرية شخصية رئيسية ظلت تلعب أدوار البطولة خلال أغلب السنوات السابقة منذ أن تولى العرش قبل ذلك بنحو عقدين من الزمان .

وكان لا بد أن يتمخض عن تواكب هذين الحداث صورة جديدة ، وقد نبعت ملامح هذه الصورة أساسا من اعتقاد الوفد أن الجو قد خلا له وانه قد أصبح القوة الرئيسية الداخلية على مسرح السياسة المصرية وان عليه ان يشغل دور البطولة الذى طالما حرمه منه البطل لذى رحل .

ومن هذا الاعتقاد ظهر موقف الوفد ، المتشدد خلال الفترة القصيرة : التى

انقضت بين وفاة الملك « ٢٦ ابريل » وتأليف الوزارة النحاسية الثالثة فى ٩ مايو ١٩٣٦ .

وقد بدا هذا التشدد واضحا فى مسألة الوصاية ، ذلك انه كان لابد بعد وفاة الملك من فتح الوصية التى تركها لتنفيذها .

وبعد اجراء الانتخابات ، عقد البرلمان الوفدى أولى جلساته لفتح وصية الملك الراحل ، وقد وجد ان تاريخها يعود لأربع عشرة سنة سابقة (٢١ يونيو ١٩٢٢) وقد تضمنت ثلاثة أوصياء هم محمد توفيق نسيم باشا وعدلى يكن باشا ، ومحمود فخرى باشا : وقد مات احدهم (عدلى يكن باشا) مما دعا حزب الأغلبية ، الى أن ينتهز الفرصة متعللا بعدم الوصية وعدم امكانية تطبيقها ، ليختار أوصياء جدد .

وبالرغم من أن النحاس باشا لم ينجح فى تحقيق رغبته بوضع توفيق نسيم ضمن الاوصياء الجدد ٠٠ الا انه نجح فى منع ترشيح أحمد زيور باشا من أن يعين كأحد الأوصياء ملوفا بأن البرلمان سوف يرفض قبول تعيين الرجل (من لامبسون : الى ايدن فى ٥ مايو ١٩٣٦) « تلغراف رقم ٣٨٨ » وامام هذا تم اختيار كل من الأمير محمد على ، وعزيز عزت باشا وشريف صبرى كأوصياء ، على العرش الى حين بلوغ الملك فاروق سن الرشد .

وقبل أن نعود الى الحديث عن وزارة المائة يوم - وزارة على ماهر باشا الأولى - ننشر رسالتين هامتين احدهما من ، تونس الحضرء والأخرى من لندن .

رسالتان هامتان احدهما من تونس والأخرى من لندن :

من تونس الحضرء رسالة رقيقة

الحمد لله وحده

تونس فى ٢٠/١١/١٩٧٨ .

سيادة الكاتب الكبير ، الاستاذ صبرى أبو المجد دام مجده وحمده أثره ، وبعد ..

أبعث اليكم بخالص التحية من تونس الحضرء معبرا عن اعجابى بما يخطه يراعكم خاصة فى سلسلة مقالاتكم الرائعة عن « سنوات ما قبل الثورة » التى توخيتم فيها جانب الموضوعية ، وذكر الحقائق ، التاريخية على علاقتها ، وتسلسلها

مع التحليل المركز ، والاستنتاج الدال على نزاهتكم وقدرتكم على استنتاج الوثائق الجبسة والمكتوبة على السواء .

ولا تفوتنى الاشارة الى انكم ذكرتم أثناء حديثكم عن عمر المختار عليه رحمة الله ، وما قاله شعراء مصر ، فى رثائه انه من بين من رثوه وأشادوا ببطولته شاعر النيل المرحوم حافظ ابراهيم مع أن الواقع ان حافظ لم يرث عمر المختار ، فيما نعلم ونكون شاكرين لو تشيرون فى تعليقكم على هذه الرسالة الى مطلع قصيدة حافظ فى رثاء عمر المختار ان كان رثاء حقا .

كما أننى ألفت نظركم الى انكم لم تذكروا شاعركم الكبير الاستاذ محمد مصطفى حمام ، وأنتم تتحدثون عن رجال الفكر الذين واجهوا المرحوم اسماعيل صدقى واحال ان حمام نظم الكثير فى هجو وتشويه ومواجهة عيد اسماعيل صدقى .

وفى استطاعتى ان أمدكم بشيء منه اذا كان فى نيتكم - وهو ما نطالب به فى الحاح - نشر « سنوات ما قبل الثورة » فى كتاب يسهل تناوله ، ويبقى ذكرا للأجيال والتاريخ واذ وصلت فى حديثى الى هذا الحد فانى أستودعكم الله ، راجيا لكم التوفيق والنجاح والسلام ختام من أخيكم يظهر الغيب .

المخلص

الحبيب شيبوب

● بادىء ذى بدء أشكر استاذنا الجليل الحبيب شيبوب على تحيته الرقيقة وثقته الكبيرة فى كاتب هذه السطور وأؤكد له - اذا لم تخنى الذاكرة - انى عندما كتبت فى عدد المصور الصادر فى ١٩٧٧/١٢/٢ عن موقف شعب مصر العظيم ، الى جانب الشهيد عمر المختار ، واصراره على تأييده رغم كل الجهود ، التى بذلها اسماعيل صدقى باشا - حاكم مصر وقتئذ - لمنع حفلة التأبين ، لم أذكر بين أسماء الذين قاموا برثاء عمر المختار فى ذلك اليوم الا أحمد شوقي ، و خليل مطران ولعل الأمر التبس عند استاذنا الحبيب بين خليل مطران وحافظ ابراهيم وبالمناسبة نؤكد لاستاذنا الحبيب شيبوب اننى فيما أكتبه بصفة عامة وفيما أكتبه عن سنوات ما قبل الثورة بصفة خاصة لا أكتب الا ما أثق به ثقة مؤكدة ١٠٠٪ أما الذى اثق به حتى ٩٩٪ اتجاوز الكتابة عنه .

وفىما يتعلق بما لدى استاذنا الكبير من أشعار شاعرنا الكبير محمد مصطفى حمام فى اسماعيل صدقى وفى غير اسماعيل صدقى فانى أكون سعيدا للغاية لو ان استاذنا وافانى به ووافانا بنفثات قلمه الصادق المعطاء فنحن لا نكتب الا للتاريخ وللتاريخ وحده وتاريخ مصر كما يعلم استاذنا الكبير لم يكن ولن يكون أبدا ملكا لشعب مصر وحده وانما هو ملك لشعبنا العربى كله من مشرقه الى مغربه .

من القاهرة المعز لدين الله الفاطمي ، أبعث الى أستاذنا الكبير الحبيب شيبوب
والى كل الأخوة التونسيين وعلى رأسهم الزعيم الكبير الحبيب بورقيبة - كتب
الله له الشفاء العاجل - بأخلص الود من مواطن مصرى ، ولا ينسى أبدا كما لا
ينسى المصريون جميعا موقف الشعب التونسى ، العظيم من مصر ، فى السراء ،
والضراء .

صبرى أبو المجد

ورسالة رقيقة أخرى من لندن :

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد ..

بعد الاعجاب بما تكتب عن تاريخ مصر ، أشير وأنا واحد من أبناء الحزب
الوطنى أعيش فى انجلترا منذ مدة ترجع لعام ١٩٥٣ ثم بعد استقرارى أصبت
بشلل أثره واضح فى خطى فمعدرة .

اطلعت على ما تكتبونه عن « سنوات ما قبل الثورة » عادت الذكريات
الى كلمات حافظ رمضان عن تشكيل « البازى » وتدريب يوسف كمال للشبان
على لعب الشيش وشعر محمد ابراهيم جمعة وشعر وخطب على منصور
والتدريبات العسكرية لمحمد سليم حجازى .

والصورة التى نشرتموها وفيها الأستاذ فكرى أباطة يستمع لأحد أعضاء
فرقة البازى وهذا العضو هو على منصور والحفلة فى تكريم عبد الفتاح عمرو
سفيرنا فى انجلترا - بعد ذلك - بمناسبة فوزه بالبطولة العالمية فى الاسكواش .
وسأبحث عنى عن صور أخرى وأرسل نسخة لك منها ، فالموضوع يستحق
الكتابة عن مجد الحزب الوطنى ، فهو حياة أوقدت الشعلة والكفاح رغم المغريات
حتى ينضم اليه فى هذا الوقت محمود العيسوى ومحمود عطية وأمثالهما رحمهما
الله . كذلك بعد أن نظم هؤلاء الشباب أنفسهم ومثلهم المجاهد الكبير عبد العزيز
على الذى أقام عام ١٩٣٦ أو حول هذا حفلا عن فلسطين خطب فيه الدكتور
محجوب ثابت . وطالب الحقوق وقتها على منصور ودعم هذا بالبيان والأرقام
والأسانيد عن حالة فلسطين وتدريب المخطط اليهودى وتراخى العرب والمساهمة
الفلسطينية بالسلبية ، الا الخطب وبيعهم أرضهم وكأنهم يقرأون من كتاب
مفتوح .

التاريخ فيه الكثير .. اكتبوا وأضيفوا بيان جهود الشباب خصوصا الذين
كانوا قدوة وفداء ومات أكثرهم .

أعتذر ثانية عن الخط للمرض وعدم قدرة قلمى على التعبير .
والسلام عليكم وعلى المجاهدين

محمود قاسم

الفصل الرابع

معاهدة الصداقة المصرية السعودية

ولقد كان فى مقدمة الأعمال التاريخية التى قام بها على ماهر ٠٠ نجاحه فى إعادة العلاقات ، بين مصر وبين المملكة العربية السعودية الى سابق عهدها من القوة والمتانة .

وقد سبق ، أن أشرنا الى تبادل الوفود بين مصر ، والمملكة العربية السعودية من أجل الوصول الى معاهدة صداقة بين البلدين ، الصديقين دائما وأحب أن أشير فى هذا الخصوص الى كلمة للدكتور محمود عزمى وصف فيها هذا العمل التاريخى بقوله :

« كانت مسألة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية من المسائل الشائكة التى طال انتظار تسويتها ، والتى طالما تآقت الأمة المصرية الى التغلب على العقبات التى كانت مصر ، الرسمية ، تقيمها فى سبيل هذه التسوية . وقد حاول أكثر من رئيس وزارة أن يتغلب على هذه العقبات فلم يكن التوفيق حليفه : حاول سعد باشا ، ولم يفلح ، ثم حاول عدلى باشا ولم يفلح وحاول ثروت باشا ، ولم يفلح ، كما حاول النحاس باشا ، ولم يفلح ٠٠ ذلك بأن الخلاف بين المملكة العربية السعودية ، ومصر ، الرسمية لم يكن راجعا الى مسائل ذات صفة عامة فقط ، بل انه كان ممتزجا باعتبارات شخصية متصلة بمقامات سامية أمر التفاهم معها فى مثل هذه الحالات » ٠٠ ونفتح قوسا ، لنؤكد على حقيقة هامة لم يستطع د. محمود عزمى ان يصرح بها وقت ان كتب كتابه « على هامش التاريخ المصرى الحديث » الأيام المائة « تلك الحقيقة التى نقولها اليوم هى أن الملك فؤاد ، كان بصفة شخصية ، غير راغب على الاطلاق فى تسوية المشاكل ، التى بين مصر والمملكة العربية السعودية ، وليس هذا وقت شرح الأسباب التى كانت تدفع

الملك أحمد فؤاد ، الى الوقوف فى سبيل أية تسوية بين مصر والمملكة العربية السعودية ونقل القوس .

ويستطرد محمود عزمى قائلا :

« أقدم على ماهر باشا ، على معالجة هذه المشكلة الشائكة التى فشل فيها أولئك الرؤساء السابقون ووفق فيها توفيقا عظيما ، استند الى تقدير اخلاصه غير المشوب والى احسان تصديره ، للمصلحة المصرية ، وأحكام تضامنها مع اعتبارات « التاج » وتولى ماهر باشا بنفسه المفاوضة مع مندوب المملكة العربية السعودية ، الذى جاء الى مصر ، تلبية لطلب الحكومة التى أظهرت من تلقاء نفسها أكيد رغبتها فى تسوية المسائل ، المتعلقة من البلدين وانتهى الأمر الى اقرار معاهدة تستند ، اليها العلاقات بينهما . » .

وعن هذا الموضوع ، تحدث د . محمد حسين هيكى بافاضة فى كتابه مذكرات فى السياسة المصرية ، فأشار الى موضوع ارسال المحمل من مصر ، وحدوث خلاف بين السلطات المصرية ، والسلطات السعودية حول القوة ، التى ترافقه وامتناع مصر ، عن ارسال المحمل نفسه فى عام ١٩٢٦ . والى موضوع الخلافة وذهاب الشيخ محمد مصطفى المراغى الى الحجاز فى عام ١٩٢٦ ، للحديث فيه مع جلالة الملك عبد العزيز آل سعود وعن اضطراب الجو بين الدولتين منذ ١٩٢٦ حتى ١٩٣٦ . الى أن يقول :

« علمت قبيل سفري الى الحج ان على ماهر باشا يريد أن يعيد العلاقات بين الدولتين ، فذهبت اليه وعرضت عليه دعائى لتحقيق مقصده فذكر لى أنه يسره تمهيد الجو لمحادثات تكفل نجاح هذا المقصد وكنت مقتنعا من جانبى بأن بقاء القطيعة لا خير فيه . »

سافرت الى الحجاز على ظهر الباخرة « كوثر » وانى لفى بهوها يوما بعد أن ارتديت رداء الاحرام ، اذ تقدم الى حاج محرم ، لم أكن قد رأيته من قبل وقدم نفسه . ذلك هو الشيخ حسن البنا ، وقد ذكر لى يومئذ أنه ألف جمعية الاخوان المسلمين ، لتهذيب الناس تهذيبا اسلاميا صحيحا وانه يطمع فى تعضيد مؤلف « حياة محمد » - أى الدكتور هيكى - لهذه الجماعة بل يطمع فى قبولى رياستها . والرجل لبق حسن الحديث حلو الالقاء عرفت ذلك منه فى هذه المقابلة وعرفته بعد ذلك أثناء مقامنا بالحجاز ، اذا كان الحجاج من بلاد الأرض المختلفة يجتمعون ويتحدثون فى مختلف شئونهم فكان يقف فى كل جمع خطيبا واعظا ، يتلو أى القرآن فى مناسباتها ويلقى خطبة فى عبارة بليغة وعربية فصيحة وقيل لى وأنا

بالحجاز ان له صلة بالحكومة السعودية وانه يلقي منها عطا ومعونة . فلما فاتحنى فى أمر جمعيته ذكرت له ان بث الدعاية لتهذيب الناس على هدى الدين الحنيف أمر حسن جدير بالتشجيع ولكن أعمالى فى التأليف وفى السياسة لا تدع لى مجالا ، بقبول ما دعانى اليه .

وقضيت بالحجاز ستة أسابيع اتصل أثناءها على ماهر باشا بالحكومة السعودية وقد أوفدت الى مصر ، السيد فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ، ليتم المفاوضات وليوقع مع مصر ، معاهدة مودة ، وصداقة ، ولم آل جهدا خلال هذه الأسابيع فى التحدث الى ذوى النفوذ من رجال الحكومة السعودية حديث مودة خالصة .

ولأن معاهدة الصداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية كانت أول معاهدة صداقة توقعها مصر ، مع دولة عربية شقيقة ، ولأن نصوص هذه المعاهدة قد اشتملت على كثير من المبادئ الهامة فى العلاقات بين الاخوة الأشقاء أجد لزاما على أن أشير ، الى بعض نصوص تلك المعاهدة التى وقعت فى ٨ مايو ١٩٣٦ - آخر يوم فى وزارة على ماهر - وقد وقعها ، عن الجانب المصرى على ماهر ، وعن الجانب السعودى فؤاد حمزة .

● سميت المعاهدة - أولا - باسم معاهدة الصداقة ، بين المملكة المصرية ، والمملكة العربية السعودية وفى ديباجة المعاهدة : مجلس وزراء ، المملكة المصرية متوليا حقوق جلالة ملك مصر الدستورية وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية - نظرا لما لدى المملكتين المصرية ، والعربية السعودية من خالص الرغبة فى توثيق عرا الصداقة بينهما قد اتفقا على عقد معاهدة تثبت فيها قواعد علاقاتهما الودية .

● والمادة الأولى من هذه المعاهدة تنص ، على أن تعترف الحكومة المصرية بأن المملكة العربية السعودية دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، مستقلة استقلالاً تاماً مطلقاً .

● بينما المادة الثانية تقول : يكون بين المملكة المصرية ، والمملكة العربية السعودية ، وبين رعاياهما سلام دائم وصداقة خالصة ، ويتعهد كل من الطرفين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الطرف الآخر وان يسعى بكل ما لديه من الوسائل ، لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة ، الموجهة ضد السلم ، والسكينة فى بلاد الطرف الآخر .

● وتنص المادة الثالثة من معاهدة الصداقة ، على انه تنشأ بين المملكتين المصرية والسعودية علاقات التمثيل السياسى وانفصل .

● والمادة الرابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية بتسهيل أداء فريضة الحج ، واقامة الشعائر الدينية الاسلامية للمسلمين من الرعايا المصريين ويعلن انهم يتمتعون أثناء اقامتهم فى الحجاز بالأمن على أموالهم وأنفسهم بالحرية الشخصية فى الحدود الشرعية ، وعلى العموم بالمعاملة والحقوق الممنوحة أو المعترف بها لرعايا أولى الأمم بالتفضيل .

● وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على : أنه عملاً بالتضامن والتعاون الاسلامى يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية على تمكين الحكومة المصرية اذا رأت من مصلحة الحجاج وزوار المدينة التطوع ، لعمارة الحرمين الشريفين أو اصلاح المرافق المتصلة بهما من تلك العمارة وذلك الاصلاح ، كما يوافق على عمل كل التسهيلات اللازمة لقيام الحكومة المصرية بهما وتشمل المرافق المشار اليها تعبيد الطرق التى يسلكها الحجاج ، أو الزوار واضاءة الحرمين ، وما حولهما وتوفير مياه الشرب وغير ذلك من الأعمال والمنشآت التى تهدف الى توفير راحة الحجاج والزوار . أو المحافظة على صحتهم . وتتفق الحكومتان مقدما على التصميمات الخاصة بالأعمال المشار اليها .

ويرسل جلالة الملك عبد العزيز آل سعود . طيب الله ثراه . الى على ماهر باشا البرقية التالية فى ٨ مايو ١٩٣٦ :

« حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس الوزارة الأفخم .

« اطلعنا على نص المعاهدة ، التى وقعتموها مع مندوبنا فؤاد حمزة والمحتوية على سبع مواد ، واشعارا بموافقتنا عليها نرسل لكم هذه البرقية ونسأل الله أن يتولى الجميع بتوفيقاته ويجعله فاتحة عصر ، سعيد بين البلدين » .

ويرسل على ماهر باشا ، البرقية التالية الى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود : « حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم « مكة المكرمة » » .

« انى سعيد بتلقى برقية جلالتك بالموافقة على المعاهدة التى نرجو أن تقوى العلاقات الودية بين البلدين وتسهل أداء فريضة الحج ، على جميع المسلمين .

وتفضلوا جلالتك بقبول عظيم الشكر وأخلص التمنيات » .

« على ماهر »

ولست اعتقد ، انه فى دنيا التعاقدات ، الدولية معاهدة اتسمت بمظاهر الحب والود والأخاء والتعاون المشترك كمعاهدة الصداقة بين المملكة العربية السعودية ومصر .

ولست ، أعتقد أن معاهدة سعد بتوقيعها المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها وفى مقدمة هؤلاء المسلمين المسلمون فى مصر ، وفى المملكة العربية السعودية سعادتهم بتوقيع تلك المعاهدة .

وبعد الحديث عن معاهدة الصداقة المصرية السعودية - أهم حدث عربى فى عام ١٩٣٦ - نعود الى أهم الأحداث الداخلية فى مصر : الانتخابات البرلمانية :

بدأت نتائج الانتخابات تظهر وكانت أولى هذه النتائج ، نتيجة دائرة باب الشعريّة وقد حصل فيها الأستاذ أحمد حافظ عوض بك على ١٠٩٣ « انتخب » بينما نال منافسه عوض سليمان أفندى ٥١٧ وكانت الدائرة الثانية دائرة قسم الخليفة حصل الشيخ ابراهيم بدوى على ٤٦١ ومحمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى حصل على ٥٢٤ صوتا ، وحصل على عباس أفندى على ١٧٠٥ وقد انتخب ، وسقط أمامه رئيس الحزب الوطنى ، وسقط عبد الرحمن فهمى عميد الفدائيين المصريين فى دائرة نقطة بوليس الغرب رقم ٢ ولم يحصل الا على ٢٦٤ صوتا رغم الجهود التى بذلت من كثير من السياسيين المصريين من كافة الأحزاب لانجاحه وحصل منافسه محمد عبد الصمد أفندى على ١٥٥٠ وقد انتخب وفى دائرة سنباط لم ينجح مرشح الوفد الاستاذ عوض أحمد الجندى وقد حصل على ٢٦٥٠ صوتا بينما حصل منافسه الأستاذ محمد راغب عطية على ٦٦٧٨ صوتا وقد أعلن انضمامه الى الوفد اثر نجاحه فى الانتخابات .

وفى دائرة سخا « غربية » انتخب الدكتور عبد الحميد سعيد ، وحصل على ٤٧٠٥ أصوات ، ونال منافسه الاستاذ فؤاد خير الدين أفندى ٣٣٤٣ صوتا والدكتور عبد الحميد سعيد كما هو معروف من أقطاب الحزب الوطنى وكان فى مقدمة الصحفيين الفائزين فى تلك الانتخابات الاستاذ محمد توفيق دياب عن دائرة سنهوا ومنشأة فتحى وفى دائرة منيا القمح حصل رياض المصرى أفندى على ١١١٧ صوتا ، نجح حسن مرعى بك ، ب ٧٤٤٧ صوتا وقد انتخب وأعيدت الانتخابات بين الاستاذ فكرى أباطة أفندى « ٢٨٧٠ » والشيخ محمد عثمان عبد القادر « ٣٠٠٦ » فى دائرة أبو حماد « شرقية » وقد نجح الاستاذ فكرى أباطة فى الاعداد وحصل على ٤٠٢٣ صوتا وكان من الفائزين فى هذه الانتخابات محمد صبرى أبو علم أفندى « وفدى » وقد حصل على ٥٠٤٩ عن دائرة منوف وأحمد أحمد عبد الغفار بك دائرة تلا وقد حصل على ٤٦٨٩ صوتا .

وحصل اسماعيل رمزى باشا على ٦٤١٢ صوتا فى دائرة ندى الامديد ولم يحصل د. محمد حسين هيكل بك الا على ٢٧٠١ صوت وكذلك نجح محمود نصير بك « دائرة المنصورة » وحصل على ٢٩٤٢ صوتا وحصل د. محمد حلمى الجيار على ١٩٥٥ صوتا ، ونجح أيضا فى دائرة كفر داود عبد العزيز عبد اللطيف الصوفانى من أقطاب الحزب الوطنى وحصل على ٥٦٢٣ صوتا وحصل منافسه الجارحى عبد السيد حميدة أفندى على ٤٥٦٣ صوتا .

ونجح من أقطاب الحزب الوطنى أيضا محمد محمود جلال فى دائرة بنى مزار المنيا - وحصل على ٦٥٥٣ صوتا ، ونال منافسه محمد سعودى أفندى على ٥٠٢٦ صوتا .

وفى دائرة الحسكة « أسيوط » فاز رشوان محفوظ باشا « حر دستورى » على منافسه عبد الرحمن حفى الطرزى .

وانتخب محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين عن دائرة البربا « أسيوط » وحصل على ٧٠٣٠ صوتا وحصل منافسه على عثمان حماد على ٢٩٧٤ .

وفى دائرة البلينا « جرجا » فاز فؤاد أبو ستيت أفندى ٦٤٢٤ صوتا وفى دائرة كفر بداوى انديم « الدقهلية » فاز محمد عبد الجليل أبو سمرة وفى دائرة القلينى « شرقية » فاز محمد عزيز أباطة .

وفى مقدمة التعليقات على الانتخابات ، التى أعجبتنى ما كتبه الاستاذ عبد الرحمن فهمى سكرتير عام لجنة الوفد المصرى (سابقا) وقطب الحركة الفدائية وكان من أبرز الوجوه التى لم تنجح فى الانتخابات حيث قال تحت عنوان « يوم الانتخابات » ، وما حدث فيه : « فى فترة الترشيحات من جانب الوفد المصرى ، عرض على الوفد بعد حديث لى مع صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا أن يترك لى دائرة الصف من مديرية الجيزة فاعتذرت له مع وافر الشكر ، ثم عاد الوفد مرة أخرى ، فعرض على أن يترك لى دائرة ثانية هى دائرة « ناهيا » إحدى دوائر الجيزة أيضا ولكننى كررت الاعتذار وكررت الشكر ذلك اننى رأيت لنفسى ألا أبارح القاهرة فترة الانتخابات وفيها من وجوه السياسة بطروفيها الدقيقة ما يشغلنى عن كل شئ على أننى وقد التزمت هذا الموقف حيال ما عرضه الوفد المصرى على فى مرتين متتابتين اذا بوفد من جمهرة كبرى من الموظفين والأهالى والعمال المنتمين الى الدائرة الثانية فى شبرا ، تفد على أكثر من مرة ملحة فى أن أرشح نفسى عن هذه الدائرة ، والواقع ان سابقة عملى للمعامل قبل اعتزالى السياسة والى جانبها احساس آخر ، أكد لى بأن التوفر لى معركة انتخابية فى

قلب العاصمة لم تتعدنى عن ملابسة الظروف التى تجتازها البلاد ، قد مهدا لى
اجابة دعوة الداعين والتقدم ، الى دائرتهم مرشحاً نفسى .

لقد تحررت فى هذه المعركة ان العرف فى ظل الفكرة ، التى دعوت اليها ،
وخرجت من أجلها عن اعتكافى وهى اننا مصريون ، واننا أخوة فلم أسلح فى
معركة ، الانتخابات اذن بسلاح الميائنة أو النزول الى مستوى الاسفاف أو شراء
الثقة بأى ثمن كان ، وانما حرصت جهدى على أن تكون المعركة من جانبى بعيدة
عن هذه الظواهر ، نائية عن كل ما يشين الرجل الشريف .

وجاء يوم الانتخاب فاذا به يتمخض فى طائفة من لجان الانتخابات عن سوءات
ومخالفات لا أريد أن أفصل أمرها بعد أن بعثت عنها شكاوى الى جهة الاختصاص .

ومرة أخرى - وأخبره - نعود الى « النار » التى فتحها العقاد - كاتبنا
وشاعرنا الكبير - على صديقيه السابقين مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، ذلك
أن معركة العقاد والنحاس ومكرم ذات أثر كبير فى تطوّر كثير من الأمور
السياسية والصحفية فى تلك المرحلة الهامة من تاريخنا .

الفصل الخامس

مرة أخرى : العقاد يفتح النار على النحاس ومكرم

ونحن نؤرخ لأحداث عام ١٩٣٥ وهى من أخطر سنوات تاريخنا الحديث - كان لا بد لنا من أن نتوقف قليلا عند المعركة العنيفة التى قادها عباس محمود العقاد ، ضد مصطفى النحاس ومكرم عبيد . وكذلك المعركة العنيفة التى قادها مكرم عبيد ضد عباس محمود العقاد .

واعتقادنا الخاص ، أن لهاتين المعركتين السياسيتين الكبيرتين أهمية خاصة ، لا لأن جماهير عديدة ، وقفت الى جانب العقاد فى معركة خروجه على الوفد وادارته ، ولا لأن الوفد ، كحزب سياسى قد جند كل قواته فى القاهرة والأقاليم ، للقضاء المبرم على كاتبه الأول ، أو الذى كان طوال عشرين عاما كاتبه الأول . ولكن كما لكل من طرفى هاتين المعركتين من مميزات ، وميزات ، وخصائص وقدرات جعلت هاتين المعركتين من أشهر معاركنا السياسية فى سنوات ما قبل الثورة .

والذين يعرفون (مكرم عبيد) ، ويعرفون فى نفس الوقت (عباس محمود العقاد) يعرفون انهما يجمعان خصالا واحدة أو تكاد تكون متشابهة فى كثير من الأوقات والحالات .

مكرم عبيد كعباس العقاد كله حب ، وود ، وإخلاص ، وتفان اذا ما أحب ، وكله شدة ، وعنف ، وبغض ، وكره اذا ما خاصم حتى ولو كان ذلك الذى خاصمه هو ذلك الذى أحبه واحترق فى حبه .

وعباس محمود العقاد ، كمكرم عبيد أيضا ، كلاهما ، لا يعرف المهادنة ، أو الحلول الوسط ، ولا الدرجة التى بين الحب ، والبغض : الأمور عندهما أما حب شديد ، وأما كراهية شديدة ، الألوان عندهما لوانان فقط ، أما أبيض

واما أسود : لا يملك كل منيما الا شيئين اثنين لا ثالث لهما يوجهاهما الى من أحب ، أو الى من كره ، اما الورود الحلوة الجميلة واما الرصاص القاتل ، أو الرصاص الذى يحدث دويًا كثيرًا ، وان كان لا يصيب الا فى حالات قليلة ! .

تلك مقدمة رأينا أن نقدم بها بقية هاتين المعركتين ونتائجها على الصعيد السياسى .

مؤكدين - ولو ان الأمر لا يحتاج الى تأكيد - ان آراء كل من طرفى المعركتين لا تلزمنا فنحن لا نرفضها ونحن لا نقبلها ، وانما لنا فى كل رأى معين ما ينقضه أو ما يؤيده ، أو ما يجعلنا نقف فيه ووقف الحياد .

فى المقال الشهير الذى كتبه عباس محمود العقاد تحت عنوان : (لسنا عبيدا يا عبيد) . . . وأقول الشهير ، لأن بعض الدراسات التاريخية قد اعتبرت من هذا المقال نقطة اللاعودة بين العقاد وبين الوفد ، ربما لأن العقاد قد خاض فى هذا المقال الأمور الخاصة المتعلقة برئيس الوفد وربما لأنه كان أعنف مما ينتظر الجميع من وفديين ، وغير وفديين :

يقول العقاد :

(منذ سنتين عرفت السيدة عائدة مكرم عبيد صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، الى فتاة يخطبها الباشا للزواج ، ثم فسخت الخطبة لأسباب قلنا ان بحثها لا يعنينا فى هذا المقام ولكنها لم تفسخ حتى بذلت الهدايا ، ودفعتم المهور ، ونفخ الوسطاء ، والشفعاء بالهبات : هبات السلاطين والأمراء من مال الجهاد ، فى سبيل القضية المصرية ، ومن مال الوفد الذى يعاب على العقاد أن يتناول منه القليل عند مسيس الحاجة اليه ولا يعاب بذل الكثير منه فى سوق الغرام ونفحات الوسطاء والخدام .

- وأفتح هنا قوسا لأقول اننى لم أكن أستطيع أن أنقل هذه الفقرة من مقال العقاد لو أن المال - موضوع المناقشة - كان مالا خاصا . فلكل صاحب مال خاص أن يتصرف فيه على النحو الذى يريد . أما اذا كان المال مالا عاما فان لكل امرئ فى هذا الشعب حق مناقشة أمور صرف هذا المال وأضع قوسا آخر ، لأقول به هذه الكلمة لأننتقل الى بقية ما قاله العقاد حول هذا الموضوع .

يوجه العقاد الى مكرم عبيد بضعة أسئلة من بينها :

(والآن ماذا يريد ال . . . أن يقول بذلك الكلام ، الذى أزرى به وبمصطفى نحاسه ، ولم يقع الى موطن النعال من كاتب هذه السطور ؟ أريد أن يقول ان

كاتب هذه السطور لم يثبت على مهاجمة الأقوياء عشرين عاما طوالا الا لأنه لم يجد وزارة تعطيه ثلاثين جنيها ، أو ثلاثمائة أو ثلاثة آلاف ؟

(أريد أن يقول أن الوزارات التي تدفع الحملات من كاتب هذه السطور بالملثات والألوف تغدقها على المأجورين المهازيل كانت تضمن عليه ببعض هذه الملثات والألوف لو كان يقبلها أو يتخيل أحد منه استعدادا لقبولها ؟ .

(أريد أن يقول أن الوزارات التي تدفع الحملات من كاتب هذه السطور الوطنية من أبواق الوفد ومأجوريه لولا ثلاثون جنيها أطمع فيها ولا أعرف سبيل الوصول اليها ؟ فإذا لم يكن في وسعه أن يقول هذا ، ولم يكن في وسعه أن يصيب في مصر عاقلا ، أو مجنونا يصدق هذا ان قاله فما ذلك الاسفاف اذن في غير طائل لولا الفيظ العاصف بالعقول . ولولا النذالة والجهل ، والفضول ، ولولا الخزي الذي أراده الله له ومصطفى نجاسه من حيث لا يعقلون ، ولا يدركون : يستطيع كل انسان أن يكون شريفا في اتهامه وادعائه الا المهرج الحسيس فانه لن يستطيع الا التهريج والحسة في ثنائه وفي هجائه وكذلك كان ال ٠٠٠ منحدر في الحسة الى حضيض أغوارها الموبوءة في غير ما طائل ولا اقناع الا التنفيس عن جحيم من الضغن في صدره الحقود وعن بؤرة من الدنس في رأسه المخبول) .

وفي أعلى جزء من مقال العقاد ، يوجد الباب الثابت الذي يحمل عنوان : (من أدب القرآن) :

(الآية الكريمة التي أختيرت في ذلك اليوم : بسم الله الرحمن الرحيم) : لو أردنا أن نتخذ لهموا لاتخذناه من لدنا ان كنا فاعلين . بل نقدف بالحق على الباطل ، فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون (صدق الله العظيم) (١) وتستمر روز اليوسف في تخصيص صفحة كاملة : صوت الرأي العام ، تنشر البيانات والمقالات والقصائد ، التي تؤيد العقاد في موقفه من الوفد وتؤيد أيضا (جريدة روز اليوسف) التي بدأ الوفد يهاجمها ، ويؤكد أنها لا تعبر عن رأيه) . ويستمر العقاد في الحملة على مكرم عبيد ، في العدد التالي من روز اليوسف (٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥) .

وتكون افتتاحية روز اليوسف أيضا : « لسنا عبيدا يا عبيد » . ويستهل العقاد مقاله هذا بالكلمة التالية :

(البيانات على لسان مكرم عبيد تأبى من الناس التصديق والاطمئنان لما يحيط به من الشبهات وما يلوح على قوله من حملات التهويل والتهويل فكيف

(١) سورة الأنبياء آية ١٦ ، ١٧ .

بالأباطيل التى لا سند لها الا أنه لقينى فى الطريق واننى قلت أمام بعض الزملاء ، ولا بيان للزملاء ، ولا أسماء ولكن اذا لم يكن عند مكرم عبيد ما يقوله غير تلك الأباطيل ولم يكن فى وسعه السكوت لأن السكوت مميت فما نراه يفعل غير أن (يرتجل) الحقائق (عقو البديهة) كعادته فى ارتجال السجعات بالثلاثات والأربعات وماذا نراه يفعل بعد ذلك غير اكراه الناس على تصديق الارتجال ، لأن الشك فيه شك فى الدساس المحتال الدجال . والشك فيه ، شك فى الزعيم أو الطور الأخير من حركة الاستقلال .

❁ وهو يقول أن العقاد ملحد يكفر بالله ، وقد كان العقاد - منذ بضعة أيام فقط - متعصباً دينياً يفرق بين العنصريين فأى الاكذوبتين يريد لها التصديق ، وأى العقول يسيخ الاكذوبتين معا ، ان كان ضمير الدجال المحتال يسيخ جميع الأكاذيب . وهو يقول ويلخزى ما يقول اننى اشترطت لوقف الحماية على وزير المعارف أن يتكلم مكرم فوراً ، مع وزير المعارف لنقل الموظفين الاثنين الى مصر ، وكان صديقى ماهر قد أبلغنى انه علم أن أحدهما فاسد الخلق والآداب ، ويقول ال ال اننى جبان لأننى بينت للمحكمة سوء المعاملة التى ألقتها فى السجن بكلام سمعه جميع الحاضرين ولا تبدى فى تحريفه رواية الأفاكين المزورين » .

ويقول العقاد :

« فماذا كان ينبغى أن أفعل ؟ أكان ينبغى أن أجعل عقوبتى الموت مرضاً ، بدلاً من الاعتقال الى حين أكانت الشجاعة أن أنكر سوء المعاملة وأنا مصاب من رطوبة السجن بنزلة خائفة ، توشك أن تتحول الى مرض خطير عباس العقاد جبان أما الشجاع فهو الذى كان يبكى على صورة امرأة فى مستشفى السجن ، وهو غير مريض »

(ويقول الشجاع على الحقائق ال مكرم عبيد : وما أن خرج البطل من السجن ، حتى ابتلع حماسته ولطف حديثه ، فكنت تقرأ مقالاته ، فتكاد لا تعرف أسلوبه ، لأن أسلوبه من الصنف العنيف ، بينما السجن من الصنف المتهيف ولذلك ترك السجنون لغيره ، من أمثال نوفيقي دياب ، الذى لم يشتغل قط فى السلطة العسكرية وحدث أن قابلنى مرة فى الطريق فى ابان اشتداد الحكم الصديقى : وقال : يا أستاذ شوفوا لكم طريقة ، اتفقوا مع الانجليز بأى ثمن فناقشته فى ضرورة الثبات والجلاد (يا ولد) وأخبرت دولة الرئيس الجليل (الطور الأخير) وقتئذ بما كان بينى وبينه .

(هكذا فلتكن الشجاعة ، التي لا ينحدر الجبن انحدارها الى حضيض الزور والرقاعة . فهذه صحيفة مصر ، لم أبدأ الكتابة فيها بعد خروجي من السجن الا وقد بدأت الحملة على الاستعمار ، وواليت الكتابة والدعوة ، الى الجهر بخطرة العداء والمقاطعة ونشر الدعاية ، حتى اضطر الوفد اضطرارا الى اعلان تلك الخطة بعد شهر ، ولكنه أعلنها ، وهو يلتفت الى الوراء لينظر هل يتبعه الانجليز ، واعددين بكرسى الوزارة ، أو هم غير حافلين . هذه هي الحقيقة الجبانية ، فماذا يقول مكرم عبيد الشجاع لو لم تكن صحيفة مصر محفوظة في المكتبات ، مذكورة عند القراء . انه لكاذب من الصنف الرخيص ، لانه كذوب ضعيف الذاكرة ، وقوة الذاكرة من أول شروط الكذوب) .

(ويقول . . أخزاه الله . . ولو اننا كنا ممن يمالئون الانجليز ضد مصباحة الوطن . . أما كان الأولى بنا أن نوقع المعاهدة التي فرضت علينا . . فيستتب لنا السلطان والجاه ؟

ثم يقول العقاد :

(يا شيخ يا ألبان . وهل أنتم قطعتم المفاوضات . وهم نسيتم وساطتكم الدليhle على يدى مستر « سليلي » لاستئناف المفاوضات بعد انقطاعها ، وهل كان المصريون عبيدا لكم مسخرين حتى لا يكون بينهم وبين قبول المعاهدة الا توقيعكم ؟ . وهل كان فى وسعكم أن تعودوا بنصوص المعاهدة كما جاء بها محمد محمود باشا ، ولا تسجلوا على أنفسكم النصب العلنى . وثبتوا للمصدق قبل العدو . انكم طلاب مناصب تنشاجرون على الوزارة ولا تنشاجرون على الحقوق والنصوص . أما الآن وقد خيل اليكم أنكم استعبدتم الناس من دون الله . وأن لا معارض لكم فى حقوق هذا البلد وقضاياها . أما الآن وقد حسبتهم أن الحركة الوطنية ، قد تطورت الى وفد ، وأن الوفد قد تطور الى زعامة ، وأن الزعامة قد تطورت الى زعيم . أما الآن وقد نفخكم الغرور ، وطار بكم حب الظهور ، وفجرتم فى الطفيليان أقبح الفجور ، فماذا تصنعون ؟ وأى ممالاة للانجليز تعفون عنها وتتكصون ؟ .

(قولوا لنا ، ماذا يصنع الزعيم الانجليزى . . لو تطور الزعيم الى لورد لويد آخر أكثر مما تفرضونه على الناس طائعين وتسوقونهم عليه كارهين . . الدستور ؟ . . لا يهتم . الحبيب الفنى مقبول . السياسة الكروهرية على الرأس والعين . السودان الى حيث ألفت .

. . التبليغ البريطانى على الرحب والسعة . الغطسة البريطانية نحن لها خانعون . الاحتجاج بالعمل أو بالكلام . معاذ الله ، ثم معاذ الله ، ثم

معاذ الله ، المحالفة الحرة : لا ، بل بغير المحالفة الحرة نرسل المصريين الى مجزرة القتال فداء لمآرب الدساس ونفغنة مصطفى النحاس .

(أو ليست هذه سياستكم ؟ أو ليست هذه أوامركم لعبيدكم ؟ .. فإذا لم تكن هذه ممالة الانجليز ، فكيف تكون الممالة من الانجليز لأنفسهم فى حكم البلاد ؟ وإذا لم تكن هذه ممالة للانجليز ، ففيم كان استحقاقكم لثناء (المورنج بوسمت) ، وشهادة الاخلاص والتعظيم ولقب الاعتدال ؟

وينهى العقاد مقاله بقوله :

(أحتججون بالحرب وحروجه الحال ؟ .. أين كانت الحرب يوم ختمتم المؤتمر بالتفريط فى السودان ؟ وأين كانت طوال الحرب أو روائحها يوم (انبسطتم) من الخبير الفنى صاحب حق الاتصال ؟ .. انما هى علة تشعلون بها للغافلين . وقرىبا قلت ان (الوقت العصيب) هو أوان الاصرار على طلب الحقوق .. لقد كنت وصاحبك يا هذا معتدلين فى أيام اللجنة (المنبرية) .. كما هو مذكور ومأثور .. ولكن الاعتدال لم يبلغكم الحكم فاندفعتم فى التهريج ، ثم أمعنتم فى التهريج .. ثم رأيتم الحكم قريبا للمتوسلين المتزلفين .. فلم تدعوا مطالبا من مطالب المستعمرين الا قبلتموه صاغرين . وأنكرتم علينا أن ننكر هذا القبول ، وزعمتم أن البلاد مقهورة على قبوله من أجلكم لأنكم آلهة لا يرد لها قضاء ، أو لأن الحركة الوطنية قد تطورت الى وفد فزعامة فزعيم ، ولقد تغيرتم على الأمة ، واستكبرتم أن تتغير عليكم ، كأنكم أكبر من الأمة وأكبر من الاستقلال .

أو ليست هى الحقيقة التى تنطق بلسان الأعمال والوقائع لا بلسان الكذب والتهريج ؟

أو ليست هذه آخرتكم وتلك أولاكم شر ما تكون الآخرة والأولى . وشر ما يكون عليه الضعف والخذلان ؟

أنكم - وأيم الحق - لأخطار على مصر من الاحتلال ، لأن الاحتلال يحكمنا غاضبين ، وأنتم تمهدون له أن يحكمنا قانعين شاكرين .. محسوبيين فى تسليمنا وموتنا من المجاهدين الغيورين والوطنيين الفخوريين ؟

هذه آخرتكم لا آخرة العقاد .. فلعنة الوطن عليكم فى الآخرة والأولى . ولعنة الوطن علينا ان تركنا فيكم بقية من خلداع يحجبها ستار) .

ومما هو جدير بالذكر أن كل من وقف الى جانب الأستاذ العقاد ، حاربه

وزارة نسيم باشا . ومن بين ما نشرته جريدة روزاليوسف بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٣٥ ، تلغرافاً من عمدة « يرنبال » القديمة ، جاء فيه :

(لتأييدكم والأستاذ العقاد في الحق ، تعسف معي مركز دكرنس ، ووقفني ، فلا تخش لومة لائم) .

وقد علق الأستاذ توفيق صليب على هذه البرقية في مقال نشره تحت عنوان : (وقف عمدة يؤيد الحق) :

(ليفرح الأستاذ مكرم لتأييد رجال الادارة وبعث مظالم العهد البائد) .

وكان من بين ما قاله الأستاذ توفيق صليب : (هذا هو الظلم المصارع ، وتلك هي الحرب التي أشعل الدس نارها ، وأثار أفن العقول غبارها على حرية الرأي في هذا العهد - السعيد جداً وهكذا يحاربوننا ويفرحون باشتراك رجال الادارة معهم في محاربتنا ، لا الأنصار الأحرار الأوفياء يستبقون . . ولا المبدأ الذي قام عليه الوفد يرعون . فليرحم الله هذا البلد ، وليرحم ضحاياهم . ونحن من ذلك على العهد مقيمون واو تخطفنا الموت واحدا واحدا) .

ويكتب العقاد مرة أخرى في ٩ أكتوبر ١٩٣٥ بعنوان « ذكروا نفوسهم ونسوا بلادهم وستنسأهم البلاد ، ولا يذكرهم أحد غيرهم » . وفي هذا المقال يحمل العقاد على الدكتور أحمد ماهر ، فيقول :

« والعجيب في أمر الدكتور ماهر هذا أنه يستوى على كرسي المعلم ليؤنبنا على خروجنا من الوفد ، في الوقت الذي أصبح الوفد فيه أضعف من أضعف الأحزاب في أمر السودان والمستور والاستقلال . يؤنبنا على خروجنا وهو قد استقال من الوفد ، لا لشيء الا لأن توفيق دياب شتمه وهو عضو في الهيئة الوفدية ، ولم يرجع في استقالته الا بعد ارغام توفيق دياب على الخروج من تلك الهيئة ، مع أن ماهرأ قابل الشتم بالضرب وأعلن ذلك في الصحف ، وسكت دياب على هذه الاهانة صاغرا ، ووجب أن يكون لصاحبنا في ذلك رضا أو غنى عن الاستقالة أو عن الحيانة ، كما يسميها الآن . فإذا كان البقاء في الوفد واجبا مقدسا ، فلماذا أبحت لنفسك أن تتركه على هذه الشفاهة . . وحرمت على العقاد أن يخالف الوفد من أجل حقوق البلاد ؟ أبحت لنفسك ذلك لأنك اله من أرباب السماء ، وحرمته على العقاد لأنه آدمي من طين وماء . . وبعد ذلك تكون أنت الرجل المتواضع الرصين ، ويكون العقاد هو الرجل المدعي المغرور !! »

ويعود الاستاذ العقاد مرة ثالثة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٣٥ . وتحت عنوان « لسنا عبيدا ياعبيد ولسنا مأجورين كذلك » . وينتهى العقاد مقاله هذا بقوله :

« لقد كان فى وسعنا ان نضم المنافع العالية والسمعة المكرمية ونحسب عندهم من الوطنيين الغلاة . كما يحسبون أجراء الصحافة المكرمية فى هذه الأيام . كان ذلك فى وسعنا . فرفضنا المنافع . ورفضنا السمعة المكرمية . وجازفنا بما هو أعظم من المنافع والسمعة المكرمية . ونحن نعلم ما نجازف به ولا نجهله ولا ننسأ . . جازفنا بهذا ليتهمنا مكرم عبيد . بأننا مأجورون لا نخدم رأى ولا ضمير . ومن الذى يتهمنا بهذا الاتهام . . مكرم عبيد الذى أودع الخزانة والمصارف ما لا يقل عن سبعين ألف جنيه . والذى أيد مشروع ملنر وقال ان رفضه جناية لا تغتفر . ثم رفضه وارتكب هذه الجناية التى لا تغتفر ، ليقبل الوزارة ، ثم قبل اليوم الحماية . . وما هو شر من الحماية . وان مكرما لا يعلم اننى أقول اليوم ما كنت أقوله كل يوم . واننى اليوم أنكر السياسة التى أنكرتها فى جميع العهود . وان مساكنى السياسى لا غربة فيه ولا موجب للتأويل والتعليل . . ولكن الغريب المريب المعيب . هو عسلك أناس كانوا « من الرعاء الغلاة » فأصبحوا يتطوعون لحذف السودان ، وقبول حق الاتصال والدفاع عن السياسة الكرومرية ، والتبشير بالتبليغ البريطانى والعرض البريطانى والعرض العسكرى . . و . . الخ . . هذا هو الغريب المريب المعيب . . أما أن أقول الحقيقة لأنها الحقيقة ولو كان أمامها ووراءها ألف لسان كاذب وألف سلاح مشهور وألف منفعة ضائعة . . فذلك غريب على طبعك أيتها المسكين . ولكنه غريب ليس بالمريب المعيب ودونه ، وينقشع كل بهتان . وينقطع كل لسان » .

وكان الى جانب الاستاذ العقاد فى معركته ضد الوفد ، وضد النحاس ومكرم بالذات ، الدكتور محمود عزمى ، الذى كان يكتب أيضا مقالات من نار ضد الوفد ورئيسه وسكرتيه العام ، وضد نسيم باشا بالذات . وكان من بين مقالاته التى نشرها فى روزاليوسف ، مقال بعنوان « أيها المصريون أفيقوا فنسيم باشا يلقي بمصر الى التهلكة » . وقد ختم د . محمود عزمى مقاله هنا بقوله ، بعد أن حذر البلاد من سياسة نسيم باشا :

« ذلك هو ما ندعو المصريين قاطبة اليه ، وذلك هو ما نرجو تحقيقه قبل الغد . وأملنا أنهم مفيقون قبل فوات الأوان ، وقد لمسوا ما لمسوا مما تجره على البلاد وزارة نسيم باشا ، ويجره « تأييد » الأصدقاء ايها » .

وعند هذا الحد من معارك زمان نتوقف مستثذنين فى العودة مرة أخرى - من أجل تأصيل الأحداث - الى ثورة ١٩٣٥ .

الباب السابع

الفصل الأول

بدايات ثورة ١٩٣٥

نشرت روز اليوسف دعوة من « مصر الفتاة » ٠٠ الى الاحتفال بعيد ١٣ نوفمبر ، احتفالا قوميا ، بمسرح برينتانيا يلقي فيه الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد كلمة فى الموقف السياسى الحاضر . وكانت لجنة تنظيم الاحتفال برئاسة الأستاذ اسماعيل وهبى ، وعضوية الدكتور حسن أبو السعود والأساتذة فتحى رضوان ، ومحمد صبيح عبد القادر ، وأحمد عبد المطلب الشيمى . ومحمد على امام ، وشفيق رومان .

والجدير بالذكر أيضا أن العقاد كان يلقي فى هذه الفترة فى محطة الاذاعة الحكومية أحاديث أدبية ، كانت تعيد اذاعتها جريدة روزاليوسف . وكان العقاد يحرص فى هذه الأحاديث على الابتعاد عن السياسة .

والجدير بالذكر أيضا انه فى يوم ٧ نوفمبر ١٩٣٥ ألقى محمد محمود باشا خطابا سياسيا فى قصر آل لطف الله بالجزيرة ، وكان من بين حضوره الشريف عباس حلمي ، واسماعيل صدقى ، وحافظ عفيفى ، وحافظ رمضان ، وعبد الرحمن فهمى ، وعبد الرحمن الرافعى ، وعبد القادر حمزة ، وعباس محمود العقاد ، ود . عبد الحميد سعيد ، ومحمود عزهى ، ود . محمد حسين هيكل ، وعبد الرحمن عزام . وغيرهم وغيرهم من رجال الأحزاب والهيئات . الا الوفد والوفديين . وقد استقبل الأستاذ العقاد بالهتاف عند وصوله ، وحملته الجماهير على الأعناق . الى أن جلس فى مكانه الذى اختاره بين زملائه الصحفيين .

وبعد أن انتهى محمد محمود باشا من خطبته ، طلبت الجماهير من العقاد ان يلقي كلمة . فصعد الى المنصة ليقول :

« ان الكاتب الذى يشتغل أولى به ألا يرتجل »

وضحكت الجماهير لأن الارتجال كان سمة من سمات مكرم . وكان العقاد يحمل على مكرم كثيرا لارتجاله .

وقال العقاد : « يجب على الكاتب أن يطالعكم فى صحيفته بما تقرأونه كل صباح » . كما قال عن الخطبة :

« انها رقيقة عاجلة فى محاسبة الوزارة وأنها وفقت توفيقا حكيما بين حسن الاستعراض للحوادث ، وبين اجتناب مواضيع الخلاف مع الأحزاب الأخرى بحيث تصلح لأن تكون أساسا لمباحثة قومية لتنتهى الى اتفاق بين السياسة ، وهذا هو خير ما يعمل له السياسة المصريون فى هذا الآوان » .

وقد ألقى أحد الشبان الشعراء هذين البيتين ، فى تحية العقاد :

عقاد مصر ولست أجحد فضله

ممن يعاضد بأسه الايمان

قاد الشباب فقلت مرتجلا به

عقاد مصر جنوده الشبان

وكان من بين ما جاء فى خطبة محمد محمود باشا :

« أهيب ببنى وطني أن يقدرُوا خطورة هذا الموقف الذى تشهده مصر الآن ، ويتدبرُوا ما يفرضه عليهم الوطن ازاءه . واذا كان واجبهام دائما أن يقدسوا ما كسبت مصر من الحقوق والحريات ، ألا يسمحوا لأحد كائنا من كان أن يفرطوا فى شيء منها ، وان يكونوا دائما على استعداد لدفع ما يقع من اعتداء على هذه الحقوق والحريات . فواجبهام اليوم أن يكونوا رجلا واحدا فى تأييد حرية مصر واستقلالها . يجب عليهم أن يعلموا أن استقلالهم وحريتهم لا يكمل لهم بعمل غيرهم ، وانما يكمل لهم استقلالهم وتكمل لهم حريتهم بعملهم أنفسهم ، بعمل يدفع اليه ايمان صادق ، صادر من قلوب امتلأت بحب الوطن والاخلاص له ، ونسيبت من أجله كل خلاف وكل ضغن ، وكل حقد . ان انجلترا لتضرب لنا المثل باتفاق كلمة أحزابها فى مواقف الشدة . بالغة ما بلغت التضحية التى تبذل فى هذا السبيل . فلنضرب نحن المثل بأمم الشرق التى تتطلع اليها ، وتنسج على مثالنا ، لنضرب لهم المثل فى انكار الذات وفى اتفاق الكلمة ، ساعة الشدة ، وحين يتعرض الوطن ، والوطن معرض له اليوم » .

ويينهى محمد محمود خطبته التى كانت أول نداء لوحدة الصف ، أطاقه
زعيم مصرى فى الاسبوع الأول من نوفمبر ١٩٣٥ . ويينهى محمد محمود
خطبته قائلا :

« فلتكن جميعا قلبا واحدا ، ورجلا واحدا فى العمل لكمال استقلال مصر
وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها فى ساعة الشدة من أن ينسوها
ليذكروا أشخاصهم ومنافعهم . فلننس كل شئ الا مصر ، ولننس كل شئ الا
استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر . »

وكان مما كتبه الأستاذ عباس العقاد عن خطاب محمد محمود :

الحقيقة التى تجلب للنظر فى اجتماع الجزيرة يوم الخميس الماضى على ان
سياسة التسليم وتسليم الوزارة النسيجية ، سياسة لا تعبر عن رأى البلاد ،
ولا توافق شعور الأمة ولولا ذلك لما أمكن ان يجتمع فى مكان واحد ، عدد لا يقل
عن عشرة آلاف يستمعون الى نقد تلك السياسة والدعوة الصريحة الى تبديلها
ولو أمكن قيام الاجتماع لما أمكن انتظامه والترحيب بما قيل فيه وهذه الآلاف
الكثيرة لم تكن من طائفة واحدة ولا من طبقة واحدة ولا من سن واحدة ولا كانت
فى أى وصف من الأوصاف هيئة خاضعة لمشينة شخص واحد أو قبة واحدة ،
فاتفقها لا يمكن أن يكون الا تمثيلا لارادة واحدة وشعور طبعى فى الأمة .
ولو كان لتأييد الوزارة النسيجية ، أى صدى فى القوة فى شعور المصريين
لكان قيام الاجتماع من المستحيلات مع وجود الراغبين فى تعطيله لكان ما
يستطيعون ، ومن السهل اصطناع المؤيدين المستسلمين ، ولكن ليس من السهل
اصطناع المعارضين المفكرين . »

وكان وزير الخارجية البريطانية السير صمويل هور ، قد ألقى بتاريخ ٩
نوفمبر فى قاعة جيلدهول أشار فيه الى ما قيل عن اتخاذ الاسكندرية قاعدة
انجليزية ثابتة فى البحر الأبيض المتوسط ، والتضحية بمصالح مصر فى سبيل
تحسين مركز إنجلترا ، وقد نفى صمويل هور تلك الأقاويل وقال الوزير
البريطانى : انه ليس صحيحا أيضا اننا نعارض فى إعادة الحكم النيابى فى
مصر ، معارضة تملئها أغراضنا الخاصة ، فتقاليدينا تمنعنا أن نفعل شيئا من
هذا . على أننا نصبحنا - عندما استشرنا فى مسألة إعادة دستور ١٩٣٣ أو
دستور سنة ١٩٣٠ بأن أولهما قد ثبت بالفعل أنه غير صالح لأن يعمل به .
والآخر دستور غير مقبول عند الجمهور . »

وختم وزير الخارجية البريطانية خطابه بقوله :

« ان التاريخ والموقع الجغرافى يربطان البلدين ومصيرهما . ونحن كشركاء يجب علينا أن يعامل كل منا الآخر بصراحة ، ويجب أن يضع كل منا الحقائق نصب عينيه ، ونتغلب على الصعاب اذا استطعنا ، ونتوخى دائما أن يفهم كل منا حقيقة موقف الآخر » .

وقد اعتبر الأستاذ العقاد خطاب سير صمويل هور نكبة جديدة . ودعا الشعب الى أن يكشف الخداع ، والى أن يتفهم الحقائق . . . وختم مقاله قائلا :
« كانوا يمتقنون كل صوت يرتفع بالحقيقة ، ويعاجلونه بالحنق والتشهير والافتراء ، وكانوا ينتظرون بعد ذلك أن يعطى الانجليز من لا يطلبون ومن لا يجسرون على الاحتجاج ، ولا يتحركون أو يعتقدون مستعجلين . . . الا لاختاد صوت الاحتجاج والمحتجين . كان الله فى عون هذه الأمة . كان الله فى عونها من الخاصبين . وكان الله فى عونها من القادة الحماة الذائدين » .
وقالت جريدة « الجهاد » أيضا عن تصريح صمويل هور :
« انه يهدم تصريح ٢٨ فبراير من أساسه ، ويجعل دستور مصر رهنا لارادة الانجليز » .

وقال الدكتور محمود عزمى : « وزير الخارجية الانجليزية يفضح نسيم باشا ، فهل يفهم نسيم باشا بالاشارة ويستقيل ؟ » .
وقالت جريدة « الكوكب » التى كانت لسان حال الوفد : « يجب على الوزارة أن تقوم بواجبها فى هذه الساعات الخطيرة ، فلا تقبل هذا العدوان على استتلال البلاد وحقوقها ، ولا تتهاون ازاء خطورة الموقف وجسامته أهميته » .
وكانت أول مدرسة فى مصر أضربت احتجاجا على تصريح وزير خارجية بريطانيا هي مدرسة التجارة المتوسطة بالمنصورة ، حيث أضرب طلبة المدرسة عن تلقى دروسهم على أثر اطلاعهم على تصريح وزير خارجية بريطانيا . وقد هتف الطلبة ضد السياسة الاستعمارية . وقبض على عشرة منهم اتهموا بتزعم هذه الحركة ، وفرضت عليهم اجراءات وعقوبات شديدة ، مع انذارهم بالرفت النهائى ، واتخاذ أقصى العقوبات ضدهم .

ثم جاءت ذكرى « عيد الجهاد » فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ . وأفردت له الصحف أعدادا خاصة . ونشرت بعض الصحف أخبارا تؤكد أن الوفد لم يعد بقادر على أن يستمر فى تأييد وزارة نسيم باشا . وأن نسيم باشا لا بد وأن يستقيل .

وفى يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ كانت القاهرة فى حالة حرب حقيقية . منعت الحكومة « جماعة مصر الفتاة » من الاجتماع . وأضرب الطلبة المصريون فى كل مكان . وأطلق البوليس النار على المتظاهرين . وحدثت عشرات من الاصابات للمتظاهرين وللبوليس . ورغم كل هذا استطاع مصطفى النحاس أن يلقي خطبة هامة وخطيرة ونشرت الخطب التى كان مقررا القاؤها فى عيد الجهاد الوطنى لمحمد على علوبة باشا ، وأحمد حسين ، وعبد الرحمن عزام . وكان من بين القصائد التى كانت معدة للالقاء فى الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى بقصر الجزيرة قصيدة للأستاذ عباس محمود العقاد .

وأضربت المدارس . . . وقامت المظاهرات . . . الى أن جاء يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ حيث أعدت القصائد والخطب لتلقى فى عيد الجهاد الوطنى وكان من بين القصائد المعدة للالقاء قصيدة للأستاذ عباس محمود العقاد يقول فيها :

أجل . . هو يوم الفدا والهمم
ويوم الجهاد ويوم القسم
ويوم الدين دعوا أمة
ونادوا بدعوتها فى الأم
ويوم له غده المرتجى
ويوم له سره فى القدم
هنا حرم فى جوار الزمان
فحيوا الزمان وحيوا الحرم
هنا فليقم عهده من أقا
م ويعزم على أمره من عزم
ويستقبل الهول من راضه
ويرتد من خافه فانهزم
... ..

وهيهات تعلو لنا شوكة
بشكوى الدليل ونجوى السام
إذا كرمت أمة لم تكن
كرامتها من هبات الكرم

إذا استرحمت أمة خصمها
فلا رحمتها عوادي النقم
... ..

أفيقوا أفيقوا حماة الديار
ر بياس الرمم
أتسمعكم لنندن ياترى
على النأى أم لم تزل فى صمم
أيشفق هاجر كم ياترى
هنالك ... أم قد جفا واعتصم
أيطعمكم منه ذاك الدلال
أم حسم الشك فيما حسم
إذا لم يكن صوتكم بالغا
إليه فما قولكم فى النقم
عليكم بقيثارة حلوة
ونأى وعود وزير وبم
« الزير والبه من أوتار العود »

وينهى العقاد قصيدته بقوله :

بدأنا بسعد وغاب الأما
م فمن شاء فليحسب المختتم
إذا نحن سرنا على نهجنا
فلا ضير فى أن تزل القدم
حذار القعود مع القاعد
ين وسر فالطريق سوى أمم
فدى للبلاد وأعوانها
على النصر من خانها وانهزم
ومن هونوا الأمر حتى غدا
أجبر الهتاف دعى العظم
وحتى غدت كل تصفيقة
تبوأ فى المجد أعلى القمم
وما المجد صفتا ولا صفتة
ولكنه معقل يقتحم
... ..

وهذى الكنانة من راميا
بسوء وهى ظهره وانقصم
وانتم لها سيفها المنتضى
وانتم لها عزمها المعتمزم
فقولوا : يرد لها مجدها
يرد وما تم بالعزم تم

وكان من قصيدة الأستاذ على منصور :

آه يا قلبى قد ذكرت شجوننا
بين جنببك فاستحلت أنينا
ذبت يا قلب اذ ذكرت جراحي
وجراح البلاد حيننا فحيننا
وغرام البلاد ان صبح يذكرو
فيصير الغرام فرضا ودينا
.. أيها الدهر قد تنكرت حتى
أصبح الحر فى البلاد سجيننا
أسلس الأمر للطفاة وأمسى
صاحب الحق كالغريب قطينا
ها هو الرّوض لسواد الليالى
قد غدا اليوم كالغؤاد حزينا

ومن بين القصائد التى ألفت فى « جبهة الشباب » فى مناسبة عيد الجهاد
الوطنى ، قصيدة لحسين المهدي الغنام مطلعها :

ماذا ادخرت : شباب مصر ؟ الى الغد
حاسب ضميرك يا شباب ورددى
فيما خنوعك والكوارث جمة
حأقت بمصر وأنت جده مقيد
فاحلم قيودك يا شباب
فانما وقت الشباب اذا مضى لم يولد
واليوم يومك يا شباب النيل لا
تبخل بروحك فى الزمان الانكد
... ..

روحي دمي نفسى لمصر وديعة

يا مصر فابتهجي بجند أصيد
قلبي لساني كل ماملكته
لفداء مصر ، فليست مغلول اليد
تلك المنية ما أحب ورودها
للطامحين فتلك أعذب مورد
أرواحنا يا مصر جد رخيصة
وقت الجلاء وانت خير الشهيد

... ..

وقد علق جريدة الاجبشيان ميل على اجتماع الجزيرة بقولها : وفيما بين
الفينة « والفينة كانت تتصاعد أصوات هاتفة : فليحيا الائتلاف ، وليسقط
الاستعمار بينما لم يهتف بحياة الوفد ، الا شخص واحد ، سرعان ما أخمد صوته
فريق من الجماهير الحاشدة ، وكانت جريدة البلاغ قد نفت ما ذكرته جريدة
الجهاد من أن المجتمعين هتفوا ضد الأستاذ العقاد ، وجريدة روز اليوسف ،
والواقع - كما ذكرت البلاغ انه لم يحدث شيء من هذا » وقالت الأهرام : على
أن الجمهور قد اختص الأستاذ العقاد بمزيد من التحيات : لكن الجماهير الحاشدة
أخذت تنادى بحياة الأستاذ العقاد وكان يجلس في المقاعد الخاصة برجال
الصحافة ، ولبنوا على نداءهم هذا مدة طويلة ثم استحال هذا النداء ، الى قولهم :
عاوزين العقاد ، عاوزين كلمة ، نريد أن يخطب ... وقد نشرت جريدة
روز اليوسف ، بمناسبة اشتراك الأستاذ العقاد في اجتماع الجزيرة بيانا قالت
فيه : تعلن هذه الصحيفة أنها مستقلة كل الاستقلال عن جميع الهيئات والأحزاب
السياسية ، ليتسنى لها أن تحقق خطتها التي تنظر فيها الى الأعمال والمبادئ ،
دون الأشخاص والعناوين ، وان ما تنشره من أخبار ، أو تقبله من دعوات
لا يقيد المشاركة في الآراء ، ولا في الخطط ، ولا يقيد بها بموقف من المواقف
السياسية ، غير ما تكتبه الصحيفة ، وتدعو اليه ، وقد بادرت رئاسة مجلس
الوزراء بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٣٥ فنفت ما ذكره محمد محمود باشا من أن
الحكومة المصرية ردت على تبليغ الحكومة البريطانية في ١٤ سبتمبر ١٩٣٥ ،
فطلبت الى انجلترا أن تتولى الدفاع عن البلاد ، وألحت في تنفيذ أحد تحفظات
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ التي كانت مصر تسعى دائبة لحلها ، وتنظيمها ،
قالت رئاسة الوزارة ، ان الحكومة البريطانية لم تخاطب الحكومة المصرية فم
شأن الدفاع عن مصر ، وأن الحكومة المصرية لم تتقدم الى الحكومة الانجليزية بأى
طلب يتعلق بتنفيذ تحفظات سنة ١٩٢٢ خاصة بشأن الدفاع عن سلامة البلاد .

ويكتب الأستاذ فتحى رضوان عن مصر الفتاة فى وضوح النهار - روزاليوسف ١١ نوفمبر ١٩٣٥ : كانت جماعة مصر الفتاة تطارد ، وتضهد ، وتصادر وتراقب ، فتأبى جرائد الحكومة أن تشير الى العذاب النازل بنا وتأبى جرائد خصومنا ، أن تقول كلمة انصاف ولو على سبيل النقد ، للحكومة ، التى كانت تضربهم عصا ، لتجلدنا مائة « ثم يقول : حينما تألفت هذه الجماعة ذهب رئيسها ، وقابل دولة النحاس باشا ، وأعلن له بأنه وإخوانه مستعدون أن يسيروا وراء دولته فى حدود البرنامج الذى وضعوه لأنفسهم وهو لا يتعارض مع سياسة الوفد لأنه خطة تفصيلية غايتها تعزيز الشباب بالخلق ، وتحسينه بالارادة ، وملء قلبه بالشجاعة ، وتطهيره من الخوف ، وقد تكون الخطة دقيقة وقد يكون البرنامج ملتهبا والأسلوب ناريا ولكن فى هذا كله نفعا للوفد لأن السياسى الوطنى ، لا يضيره أن يكون الى جانبه المشتعلون ، المتهبون ، ويقول الأستاذ فتحى رضوان انهم خرجوا من لدن رئيس الوفد مغضوبا عليهم لأنهم يدعون الى الغاء الامتيازات الأجنبية ، ولأنهم يحلمون بالحماسة ويفكرون فى القومية الوطنية ، ولأنهم يحاربون اللهو ويدعون الشباب الى مقاطعة السينما الأجنبية والاقبال من التردد على الملاهى ، واحراج لنفوسهم وتشبه بغاندى ، وغاندى « همجى » ولا يجوز التشبيه به .

وكان محمد على علوبة باشا ، قد أعد بدوره خطبة لتلقى فى الجزيرة « ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ » والذى ألقته وزارة نسيم باشا وقد جاء فى تلك الخطبة : الآن وقد وقعت الواقعة وقد قطع غيرنا يدنا التى بسطناها اليه ، فماذا هو واجبنا كشعب ؟ لا أظنكم ترضون كشعب أبى كريم ، أن تكتفوا بالاحتجاج أو باظهار السخط ، والألم ثم بعد ذلك تتفرقون انما واجبنا أن نفكر ، عمليا فيما يجب أن يكون بعد الذى كان : كنا فكرنا ، كما فكر غيرنا فى أن الأمر يدعو الى ائتلاف الأحزاب أو اندماجها سعيا وراء توحيد الجبهة الوطنية والدفاع عن كيان البلاد ، لكننى أصارحك ، بعد الذى رأيت ، وبعد الذكريات المؤلمة ، أن لا أمل فى هذا التضامن . وأن العظات والعبر ، الأخيرة لم تقو على محو ما بين الأحزاب من نفرة وخلاف وانى أقرأ ، الى يومنا هذا مقالات الصحف فلا أجد بينها الا ما يوسع مسافة الخلاف ويلقى الشكوك فى قلوب الاخوة ، أبناء هذا البلد المحزون ، ولا أدري علام يختلقون والأرض تغور تحت أقدام الجميع ؟

وقد سمح للوفد باقامة الاحتفال بذكرى عيد الجهاد ، وألقى فيه مصطفى النحاس خطابا هاما وخطيرا رد فيه على كل المطاعن التى وجهت للوفد واستعرض أعمال الوفد ، وأشار الى ما ذكرته صحيفه الايكونوميست البريطانية من ان

هناك خطرا من قرب وقوع السياسة البريطانية في نفس الخطأ ، الذى وقعت فيه فى سنة ١٩١٩ وان المصريين أظهروا حرصا شريفا فترفعوا عن استغلال المتاعب التى تعانيها بريطانيا فى الوقت الحاضر ووضعوا أصابعهم فى آذانهم من ناحية الدعوة الإيطالية ، وتعاونوا عمليا وفى اخلاص مع الجزر البريطانية المتحدة وغيرها من الدول ، المنتمية الى عصبة الأمم وأعلن مصطفى النحاس أن الوفد المصرى اجتمع مع الهيئة الوفدية ، فى ١٢ نوفمبر وقرر توجيه الدعوة الى الأمة بجميع طبقاتها ، وعلى اختلاف هيئاتها ، وجماعاتها بعدم التعاون مع الانجليز مادام اعتدواهم قائما على الدستور والاستقلال وانه اذا لم تستقل الوزارة فان الوفد لا يؤيدها بعد الآن ، وان كل وزارة تقبل أن تتعاون مع الانجليز مع استمرار اعتدائهم على الدستور والاستقلال هى وزارة خارجة عن البلاد ويقاومها الوفد بما يستطيع » . وأنهى مصطفى النحاس خطابه بقوله : اننا لا نكره توحيد اليهود ، ولكننا مع التجارب الماضية ، نستحيل علينا أن نقبل ائتلاف يعود بالضرر ، أو ميثاقا تذروه الرياح ، وانما يكون توحيد الكلمة نزول الجميع على مبادئ الأمة وأن يعمل كل من ناحيته لها ففى ميدان العمل متسع للجميع ! » وانى باسم الوفد المصرى أدعو الشعب المصرى بأسره تحقيقا لوحدة اليهود الى الاستمسك بهذه المبادئ ، والاستمسك فى الدفاع عنها وأن تعلن جميع الهيئات على اختلاف نزعاتها فى غير موارد ولا ايها ، المطالبة بعودة دستور الأمة ، ناجزا ، غير مؤجل ، وكف عدوان الانجليز عنه ، وعن استقلال البلاد بهذا ، وبهذا وحده تكون الوحدة القومية . لقد ظهر المستور وبرج الخفاء ، وعرفتم ما يراد بدستوركم ويبيت القضيبتكم فلا تستهيجوا للعادين على حرمتكم ، لانكم ان استسلمتم ضيعتم نهضتكم وأهنتم وطنيتكم وأغضبتم أرواح شهدائكم ، وهذا يوم الجهاد ، والتنضحية فاجمعوا فيه على الجهاد أمركم ، واعقدوا على التضحية عزمكم ، فما تغلو تضحية من أجل مصر !! » .

وقد جاء فى كلمة الأستاذ أحمد حسين رئيس جمعية مصر الفتاة - وكان مقررا القاؤها أيضا فى اجتماع خاص : ان الدعوة الى الاتحاد والتعاون دعوة تصادف هوى فى نفوس المصريين ، ولكن الوفد ، يعترض عليها واذا صح أن « الجهاد » كانت تعبر عن رأى الوفد فأغلب الظن اننا سنسمع فى خطاب اليوم ، رفض دعوة الائلاف والدعوة الى ما يسمونه استقلال كل حزب مع تمسكه بمطالب الوفد ، وأرجو أن تذكروا أن مطالب الوفد لم تعد معروفة ، ولا مفهومة ، والوفد ، أصبح من المرونة بحيث أنه يقبل اليوم ما قد لا يخطر على عقل مصرى أن يقبله ، ومع ذلك فانى أتفق مع الوفديين فى أن الائتلاف اذا تم ، على الطريقة الماضية فانه سيؤدى الى نفس النتائج التى انتهت اليها الائتلاف الأول : اتفق مع الوفديين فى هذه الناحية ولكنى أختلف معهم ، فى أنهم لهذا السبب

يرفضون الائتلاف . أما أنا فأبحث عن علاج لهذه الحالة ، أبحث عن ضمانات لهذا الائتلاف ، وهذا هو ما يقضى به المنطق ، وما يقضى به الواجب ، ويقترح أحمد حسين باسم مصر الفتاة ، على الأحزاب السياسية أن تحتفى في مؤتمر وطنى ، وأن تضع ميثاقا قوميا فى وثيقة مكتوبة ، وأن يوقع عليه كل ساسة مصر ، وأن يقسموا فى نهايته ألا يقبلوا أى وزارة ، أو يشتركوا فى وزارة ، أو يعاونوا وزارة الا على أساس هذا الميثاق ، وحرفيته الدقيقة فإذا خرج واحد من الموقعين على الميثاق عليه واستهان بأحكامه فإنه يعتبر مرتكبا لجريمة الخيانة العظمى ، وأن يثبت ذلك فى نهاية الميثاق ويقول عبد الرحمن عزام ، اذا كانت الأحزاب والجماعات السياسية ، وأولو الرأى من الأمة لا يجدون وسيلة للعمل المشترك ، فلا أقل من أن يرموا جميعا الى هدف مشترك . هذا الهدف هو استقلال مصر ، وإلا تقوم فيها حكومة الا على ارادة الشعب ويخاطب عبد الرحمن عزام الشباب بقوله : اعلموا ان المستقبل لكم فالخير والشر عائد عليكم ، وهذا الضعف الذى ترونه أمامكم من الشيوخ ذهب عاجلا ، أو آجلا وفيه رجال تعودوا أن يطأطئوا رؤوسهم للقوة ، وقد ذاقوا طعم الجاه والمنصب ، وزاد حرصهم على الحياة ، ونما فى نفوسهم الحقد ففسدت قلوبهم وأنتم معقد الآمال ، أنتم الذين ترفعون الرأس عاليا : أنتم الذين صفت نفوسكم من الحقد ، والحسد ، أنتم الذين يتمثل فيهم جيش النهضة ورمز الاخلاص والشجاعة ، والاتحاد ، فاحملوا راية الجهاد وسيروا على ضوء الشعلة التى أوقدها سعد فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ نحو الهدف الاسمى ، نحو الاستقلال التام : سيروا الى القوة القومية . الى المجده ولا تلهيكم سفساس السياسة بمصر ، الى أن تستقر فى المكان اللائق بها ، الى أن يصير استقلالها حقيقة واقعة ، وأن تصبح أرادتها فوق كل ارادة وأن تكون خالصة لكم ، ولن يرثها من بعدكم . . . ! » .

هذا بعض ما كان سيقال فى المؤتمر الذى منعت انعقاده وزارة توفيق نسيم باشا ونكمل - فيما يلى - مسيرة الشباب فى ثورة الشباب .

الفصل الثاني،

يوم الجهاد في عيد الجهاد

ثورة شباب مصر

وكانت قوات البوليس - في العاصمة - قد اتخذت كل الاحتياطات للحيلولة دون قيام مظاهرات واضطرابات : كانت أول مدرسة تظاهر طلابها في هذا اليوم « ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ » مدرسة شبرا الثانوية ، وقد أدى تجمهر الطلبة وتظاهروهم ، الى وقوع شلح المدرسة فأصيب ١١ طالبا من طلبة المدرسة ورغم ذلك الحادث الأليم خرج الطلبة واستقلوا الترام قاصدين وزارة المعارف ، وتبعهم طلبة مدرسة الفنون والصناعات بالعباسية ، وطلبة مدرسة التجارة المتوسطة . وقد قام طلاب هاتين المدرستين بالتزود من قطع الأخشاب والحجارة من عمارة كانت تشييد حديثا وظلوا يقيذفون بها الجنود والضباط ، مما أدى الى اصابة كل من الملازم أول عبد الحميد أفندي فوزى والملازم أول عبد المطيف أفندي كرامة ، وأطلقت الأعيرة النارية « ١٢ عيارا » وتفرق الطلبة ، وكان عددهم يتراوح بين ٢٠٠ ، ٣٠٠ طالب . ومن بين طلبة الفنون والصناعات الذين أصيبوا محمد عبد الغنى ، واستمرت المظاهرات وكانت قوية عنيفة فى ميدان الاسماعيليه . وأصيب يوسف ابراهيم الغاياتى « كلية الحقوق » وفى شارع قصر العينى . تضاعفت خطورة الحالة ، اعتقل من طلاب الطب : محمد محمد غلاب . ومن طلبة التجارة مراد لوقا ، محمد كامل ، ومحمود عيبد ، ومحمد سعيد ، ومن طلبة مدرسة الدواوين : صلاح عزت ، واشترك طلاب المعهد الأزهرى فى المظاهرات وقد منعت قوات البوليس اجتماع مصر الفتاة الذى تحدثت اقامته ، فى كازينو آل لطف الله بالجزيرة . وقد تظاهر أكثر من ٥٠ شخصا من جمعية مصر الفتاة وقد أعنتقل البوليس ١٤ شخصا منهم : محمد أفندي صبيح رئيس تحرير الصرخة و ابراهيم أفندي شرف الدين وأحمد أفندي على من محررى الجريدة . وفى هذا اليوم صدرت الأوامر - بعد الظاهر - الى جنود الجيش المصرى وضباطه بالاشتراك مع رجال

البوليس فى قمع المظاهرات والمحافظة على النظام ، وقد رابط جنود الجيش فى ميدان الاسماعيليه وشارع قصر العينى ، ومعهم العصى الغليظة والخوذات فوق رؤوسهم !

وقال بلاغ صادر عن وزارة الداخلية ان عدد المصابين الذين نقلوا الى مستشفى قصر العينى ١٩ من رجال البوليس ، ١٨ من الأتالي والطلبة بينهم ٩ من تلاميذ مدرسة شبرا الثانوية سقط بهم سلم المدرسة ، وأشار البلاغ الى وقوع صدام بين البوليس وطلبة المعهد الدينى . والمعهد الأحمدي ، وبعض المدارس فى طنطا وبلغ عدد المصابين من رجال البوليس ٤٥ منهم ١٣ اصابة شديدة وناشد بلاغ وزارة الداخلية الجمهور ، أن يخلد الى السكينة ، فالموقف دقيق والاخلال بالأمن يجبر مخاطر كثيرة ، على البلاد وكرر البيان النصح للطلبة أن يرجعوا الى مدارسهم ، ويعلم البيان أن الوزارة على أتم استعداد لمواجهة الحالة ولاقرار الأمن والنظام ، بكافة الوسائل اذ تنشر الصحف البريطانية أبناء الاضطرابات التى حدثت فى يوم ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ ، وتوقع جريدة الايفنيج ستار ان يطوح قرار الوفد بوزارة نسيم باشا فقد كان الوفد يؤيد نسيم باشا على أنه سيعيد الى البلاد دستور ١٩٢٣ .

وتقول الايفنيج ستار : ولما لم يتم هذا كانت النتيجة أن النحاس باشا قد صادف صعوبة شديدة فى منع المتطرفين من اتباعه عن مهاجمة الوزارة . وتقول الجريدة : الآن يصرخ الزعماء ، المصريون جميعا ، بصوت واحد ، والصعوبة القائمة الآن هى الى أى حد يستطيع نسيم باشا ، أن يقف فى وجه صراخهم وهو فى موقفه المعروف من القصر ، وعدم تأييد الشعب له ، والجدير بالذكر أن الأستاذ الدكتور محمود عزمى ، قد ذكر - ضمن ذكرياته - أنه عندما قام الموظفون سنة ١٩١٩ بما قاموا من اضطرابات ، واضرابات طلب المتظاهرون الى توفيق نسيم ان ينضم الى حركتهم فما كان منه الا أن أجابهم قائلا : أما أنا فلم أصب بعد بمرض الوطنية !

وتستمر المظاهرات فى يوم ١٤ فبراير ١٩٣٥ ، ويقتحم البوليس « أحد الضباط الأجانب ومأمور قسم السيدة زينب وبعض الكونستبلات والجنود ، مشرحة قصر العينى ويفتحون عنوة احدى الشلاجات ويسرقون جثة أحد الشهداء ثم حملوها الى خارج المستشفى حيث وضعوها فى سيارة لورى ، وانطلقوا بها الى حيث لا يعلم موظفو المستشفى .

وبعد ان انتهت تلك العملية عادوا على الفور واستخرجوا جثة الشهيد محمد عبد المجيد الطالب بكلية الزراعة ، الذى استشهد أمس برصاص الكونستبلات هاتفا بحياة مصر وقد كانت الجثة موضوعة فى احدى الشلابات داخل غرفة المشرحة فحملوها وصنعوا بها ما صنعوا بالجثة الأولى لفوها فى قماش ، ووضعوها بعد ذلك فى سيارة لورى وانطلقوا بها الى حيث لا يعلم أحد وجهتها ! هذا ومن المعروف أن بعض الطلبة كانوا قد عارضوا نقل الجثتين ، الا أن رجال البوليس حطموا أبواب الشلابة مدعين أنهم أهل الشهيدين ! وعندما عرض عليهم الطلبة أن يصحبوهم ، الى حيث يمكن تشييع الجنازتين ، رفض « الأقارب المزعومون » .

وكان محمد محمود باشا قد توجه بدعوة الى الأمة يدعوها مرة أخرى الى الاتحاد متجاوزا - فى سبيل هذه الدعوة - عن كل تعريض ولمز ، « وأمل يدي للتشاور مع كل مخلص للاتحاد من الزعماء فانى أذكرهم بأنهم بتحقيق هذه الوحدة يلبيون نداء الواجب ويحملون عبء القضية للوطن عن أبنائهم فليعل الله يجمع كلمة الآباء ، لخير الوطن ولانقاذه من محنته . فانها اذا اجتمعت رد اجتماعها حقوق مصر اليها ورد بذلك الأمن والطمأنينة الى ربوعها : ان السماعه عصبية : والموقف دقيق ، والوطن يدعو أبنائه جميعا للوقوف صفا واحدا دفاعا عنه : هانذا قد دعوت وبلغت فليشهد الوطن وأبنائه » . وكان الرصاص الغزير ، قد أطلق على طلبة الجامعة ، وكانت معركة دامية قد وقعت عند كوبرى عباس وكان ضباط انجليز وكونستبلات انجليز قد ظهروا فى الميدان ولهم - كما قيل - وقتند شهرتهم البعيدة فى الرماية ، وكان من بين الطلبة الذين أصيبوا : محمود عبد الحكيم ، محمد عبد الله مكى ، رجائي كامل حسين ، ومحمود عيد « كلية الآداب » وعبد القادر حسن زيادة « كلية الحقوق » وابراهيم شكرى وقد أصيب فى فخذه « كلية الزراعة » كما أصيب البكباشى ليزاريك والكونستابل ادوار آكاتور . . وكان من آثار ملهمة ذلك اليوم ، استشهد محمد عبد الحميد مرسى « كلية الزراعة » الذى قضى نحيبه متأثرا بنزيف فى تجويف الصدر وكانت آخر كلماته - كما سبق أن ذكرنا - تحيا مصر ، وكانت أخت الشهيد - الآنسة احسان مرسى - تعمل ممرضة فى قصر العينى ، وتقوم بعملها بين زميلاتها وزميلاتها ومعهم أطباء المستشفى الكبير قد استقبلت شقيقها دون أن تعلم من أمره شيئا ، ولكنها دمت حين رأت أخاها الطالب يلفظ أنفاسه الأخيرة وينتهى ، الى آخرته ، والجدير بالذكر أن البكباشى ليز قومنجان حرس الوزارات عندما نقل الى مستشفى قصر العينى لاسعافه من اصابته كان يفتخر بأنه قتل ثلاثة برصاص مسدسه ! وقد أسعف من اصابته وانصرف ، وأغلقت الجامعة - بناء على قرار من الجامعة - كما أغلق نادى الاتحاد الجامعى فى ١٤

نوفمبر ١٩٣٥ نظرا لأن اجتماع الطلبة فى الكليات هو المشجع الأول لعوامل الاخلال بالنظام ، وكان من بين المصابين فى ١٣ نوفمبر حسن أفندى يس وكذلك أصيب حمد سيف النصر بك .

وقد صححت الصحف واقعة سرقة الجشتين وقال رجال البوليس ان جثة الطالب محمد عبد المجيد مرسى ، كانت موضوعة فى غرفة المشرحة ، وكان الدكتور بلال يحمل مفتاح الغرفة ، ولما حضر رجال البوليس ولم يجدوا المفتاح ، اتصلوا بوكيل المستشفى مصطفى بك فهمى وبواسطة رجال المستشفى فتحت الغرفة واستخرجت الجثة ، ووضعت فى عربة نقل الموتى رقم ٢١٢٥ - وليس فى سيارة لورى كما أشيع - وسافرت بالطريق الزراعى الى الاسكندرية . ويكتب الأستاذ العقاد ، عن وزارة نسيم قائلا : كل الوزارات المصرية كانت خيرا من الوزارة النسيمية » ، وتعطلت الدراسة فى الأزهر ٤٥ يوما .

وتحتفل مصر بيوم شهيد دار العلوم « على طه عفيفى » وكانت جثة على طه عفيفى قد وضعت - كما قالت الصحف الصادرة يومئذ - فى غرفة المشرحة تحت حراسة بعض مرضى المستشفى ، وأبلغ أحد الحانوتى مأمور قسم السميدة زينب الصاغ محمود أفندى عاشور انه علم أن الجثة ستسرق من المشرحة ، حتى لا يتمكن البوليس من أخذها ودفنها واتصل البوليس بوكيل مستشفى قصر العينى الذى أكد لهم أن هذا الذى يقوله الحانوتى غير معقول ، ولا يمكن أن يحدث ، ولكن البوليس ، لم يطمئن فأتقام حصارا كبيرا حول مستشفى قصر العينى حتى شاطئ النيل ، وحضر على باشا ابراهيم عميد الكلية . ووكيل المستشفى مصطفى بك فهمى ، والدكتور خليل عبد الحالى ، ورجال القسم السياسى ، والجنائى بحكمدرية العاصمة . وبذل الجميع أقصى جهودهم واستنفذوا آخر حيلهم مع الطلبة لكى يظهروا الجثة ، واعددين بأنهم سيسمحون لهم بتشيعها كما يشاءون وذلك بعد أن يتسوا من العثور على الجثة .

وفى الساعة الواحدة بعد الظهر ذهب الحانوتى الى المأمور ، وأبلغه أن الجثة سُرقت ، واكتشف المأمور ووكيل المستشفى أن الثلاجة التى كانت الجثة قد وضعت بها مكسورة ، واشتبه البوليس فى طالب بكلية الطب ، وفتشوا منزله فلم يعثروا على الجثة وبعد أن وعد اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة ، الطلبة بموافقة على تشييع جنازة الشهيد ، ظهرت الجثة ، وكانت مخبأة فى غرفة المحاضرات ، وخرجت الجنازة من مستشفى قصر العينى يتقدمها طلبة دار العلوم

وكلية الطب والحقوق وبعض طالبات الجامعة وكان النعش محمولا على أعناق الطلبة وجاء تقرير الطبيب الشرعى ليؤكد أن الشهيد ضرب على رأسه بعضا مرتين ، وقد نجم عن الضرب ان دخلت عظام الرأس فى المخ .

وتستقل الاضرابات من القاهرة ، والاسكندرية الى شبين الكوم ، والجيزة ، والمنصورة ، وبنها ، ومشتهر ، وسوهاج ، وأسيوط ويقبلد بوليس أسيوط بوليس القاهرة ، فيفتح الكوبرى فى أسيوط ليقطع طريق المتظاهرين .

ولم تكن الحركة حركة طلبة فقط ، وانما كانت حركة عمال أيضا . وفقت طويلا عند أحد البيانات الصادرة عن نقابة عمال طرق النحاس : « كان البيان يقول بالحرف الواحد : اجتمعت الهيئة التنفيذية لنقابة عمال طرق النحاس بالقاهرة وذلك فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم السبب ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ ، وظلت مجتمعة الى الساعة الرابعة والنصف مساء ، وكان محور هذا الاجتماع تلبية واجب وطنى ، وشعور كامن حساس قد استفزته حكومة قيل انها خير حكومة أخرجت للناس فاذا تعلن عن نفسها بعملها ، انها شر حكومة أخرجت للناس ، وقد أصدرت الهيئة القرارات الآتية : الاحتجاج الصارخ على أعمال الحكومة التى تأتيتها ويبدو أنها سستمدادى فيها ولم تجعل من أنها قد أصبحت بعيدة كل البعد عن ثقة الشعب و . . و تتخذ النقابة قرارا بالاضراب يومى الأحد والاثنين ١٧ و ١٨ نوفمبر حذادا على شهداء الوطن الأوفياء الذين صدقوا ما عاهدوا عليه الوطن وما بدلوا تبديلا وكان رئيس النقابة التى أصدرت هذا البيان : إبراهيم شوشة ، وكان سكوتها العام عبد السلام بلح . .

وكان من بين تعليقات الصحف البريطانية على الأحداث الجارية فى مصر ما نشره مراسل الاوبزفر فى القاهرة حيث قال : لقد كانت المظاهرات الأخيرة ، وما سفلك فيها من دماء سببا جديدا يدفع نسيم باشا الى الاصرار على بقائه فى الحكم ليستطيع أن يعيد النظام . الى ما كان ولينفذ ما يعتقده واجبا يدعو ضميره الى أدائه ، ونعنى بذلك ادارة شئون الأمة فى هذا الظرف الدولى العصيب ومن الأمور المعروفة أن الوزراء موافقون على أعمال رئيس الوزارة ، وهذه الأعمال من التصرفات الحازمة التى اتخذت كوسيلة وحيدة لقمع الهياج الذى أشار به المعارضون تعزيزا لاحتجاجهم ، الى أن يقول مراسل جريدة الاوبزفر : لا شك أن موقف الأحرار الدستوريين قد أرغم الوفد على أن يدافع عن مركزه وأن يقحم نفسه فى ميدان المزايدة . أما الوفد فما كان له أن يتكدر من تعرض السير هور للمساءلة الدستورية لأنه كان عالما بها منذ ستة أشهر على أن الذى

آله انما هو ذكر المسألة علنا ومن جهة أخرى كان ذلك سببها فى أن المعارضة تشتمد فى مطالبة الوزارة بالاستقالة مع أن الوفد فى الواقع يريد بقاءها أكثر مما يريد الانكليز ، ومن رأى بعض الأذكياء أن اصرار نسيم باشا على بقاءه فى منصبه ليس معناه غضب الوفد عليه كلاً : فان الذى يثير غضب الوفد حقاً هو استقالة الوزارة تنفيذاً لرغبة الوفد الظاهرة فالواقع أن الغرض من معارضة الوفد للوزارة انما تهدئة أنصاره المتطرفين من جهة ومزاحمة الأحرار الدستوريين فيما يودون أن يكسبوا به عطف الرأى العام من جهة أخرى .

ولقد سبق أن نشرنا بعض ما جاء على لسان مكاتب جريدة « الأوبزرفر » البريطانية فى القاهرة عن معرفة الوفد - ومنذ ستة أشهر - برأى الحكومة البريطانية ، الذى أعلنه سير صمويل هور ، ومن أن معارضة الوفد ، لوزارة توفيق نسيم باشا - التى أجمع الشعب على ضرورة التخلص منها - ليس - فى رأى مراسل « الأوبزرفر » - إلا من قبيل المناورة .

ونضيف أيضاً ، ما جاء على لسان هذا المراسل من انه من رأى الوفد عدم التماهى فيما يزيد موقف الوزارة حرجاً ويدلل على رأيه بما يلى :

« ما زعمه النحاس باشا عن توقع صحته وامتناعه عن الذهاب الى المسجد ، لصلاة الجمعة وعدم قيامه بواجب زيارة الحرمين كما فعلت السيلة صفية زغلول - ويلاحظ أن النحاس باشا لم يذهب الى الحرمين فى الأيام الأولى لوقوع الحوادث .

ويمضى مراسل الأوبزرفر فى رسالته التى نشرها بتاريخ ١٧/٢١/١٩٣٥ قائلا :

« ولقد كان معروفاً أن رئيس الوفد جرى على سنة الصلاة أسبوعياً فى ظروف المحن السياسية خصوصاً عقب « هياج » كهذا الهياج ، الذى حدث فى هذا الأسبوع ، ولم يعرف عنه ، من قبل انه امتنع عن القيام بأية حركة يرى من الممكن أن تخلق فرصة لتأليف مظاهرات تؤدى الى تفاقم الاضطرابات !

على أن الحكومة البريطانية - كما يبدو من اتجاهات الرأى العام البريطانى ، ومما نشرته الصحف البريطانية ومن تعليقات الكتاب والسياسيين - انها كانت قلقة الى أبعد حدود القلق لما وصلت اليه حال الأمن فى مصر ولعنق المظاهرات ، التى قامت فى كل أنحاء البلاد ، ولشدة الهتافات ، التى كان يطلقها المتظاهرون ،

ضد بريطانيا . ورغم أن الحكومة البريطانية كانت منشغلة يومئذ بالانتخابات البريطانية إلا أنها بعد اجتماع المجلس الوزراء البريطانى لبحث الأحوال فى مصر ، رأت أن عوامل القلاقل المصرية ليست سطحية بل هى عميقة وخفية فى وقت واحد .

وقد أعلنت مصر ، عن اضراب عام فى يوم ٢٢ نوفمبر وأعلنت الصحف المصرية عن مشاركتها فى هذا الاضراب ، وقامت بريطانيا - كعادتها فى مثل تلك المناسبات - بمناورات للأسطول البريطانى فى مياه الاسكندرية حتى يعرف المصريون أن الاسطول البريطانى الذى ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ، وكان ضرب الاسكندرية مقدمة لنزول القوات البرية الى مصر ، تمهيدا للاحتلال البريطانى ، على استعداد لضرب الاسكندرية مرة أخرى ، و ٠٠ و ٠٠ ولكن المصريين لم ينزعجوا أبدا لهذه المناورات بل لقد اعتبر الوطنيون المصريون قيام الحكومة البريطانية بهذه المناورات سبة للوطنية المصرية ودعا هؤلاء الوطنيون المصريون الى مقاطعة شهود تلك المناورات من قبل المصريين ، وأنذروا كل من يحضرها ، بالويل والشبور وعظام الأمور .

« وزعم أن الوفد المصرى احتج لدى عصبة الأمم ، على الأحداث الأليمة التى وقعت فى مصر ، الا أن الحكومة البريطانية - كما روت صحيفة « المانشستر جارديان » البريطانية - رفضت ابداء رأيها فى هذا الاحتجاج ، أو فى هذا الذى سمته بعض الصحف البريطانية « نداء » لا احتجاجا !!

واقدمت الصحف البريطانية بما حدث فى « بيت الأمة » يوم ٢١ فبراير حيث خطبت فى الجماهير فتاة لا تتجاوز الرابعة عشرة من عمرها ، خطبة تلتهم حماسية رغم أن البوليس ، كان يقبض - بالجملة - على كثير ممن تجمعوا حول بيت الأمة ، وكان عددهم يزيد على المائتين !

ولم تعلق الصحف البريطانية الصادرة فى ٢٢ نوفمبر ، على ما حدث فى مصر ، فى يوم الحداد . وان كانت قد أبرزت أحداث ذلك اليوم ، واعتقال حوالى ٥٠٠ من الطلبة واطلاق « الرش » من رجال البوليس ووصفت صحيفة الديلى هيرالد يوم ٢٢ نوفمبر - يوم الحداد - بأنه اليوم الذى يمثل وبحق الاحتجاج المنظم ، المؤثر ، فى الموقف البريطانى حيال مصر .

وحول مناورات الأسطول البريطانى فى مياه الاسكندرية نشرت صحيفة « ستار » البريطانية مقالا ، سجلت فيه أخطاء السياسة البريطانية فى مصر ،

ان من بين ما قالته صحيفة « ستار » : ينذر أن يفوت ممثلينا فى مصر
رصد ، حتى يتحقق الوقوع فى الأخطاء ، فالغضب الذى أظهره المصريون على
ريج السير صمويل هور ، ورفض الموافقة على دستور سنة ١٩٢٣ ، دستور
الديمقراطى ، ازداد تجلى التعبير عنه بانفراد حضرة صاحب السمو الأمير
محمد على بحضور مناورات الاسطول البريطانى فى مياه الاسكندرية ، ورفض
بمور كثير من الشخصيات البارزة من المصريين الذين وجهت اليهم الدعوة .

والأمير محمد على - كما تقول صحيفة « ستار » : « شخصية جذابة محبوبة
المجتمع البريطانى ، وهو صديق شخصى للسير مايلز لامبسون ، ولكنه من
ارضين لسياسة القصر » .

ولعل هذا الذى قالته صحيفة « ستار » البريطانية يكفى لكشف الأمير
محمد على ، وميوله البريطانية .

ونستأذن فى الوقوف عند دعوة كريمة راحت فى استحياء تدعو الى وحدة
أمة والزعماء من أجل مصر التى أضناها تمزق وحدة الأبناء .

الفصل الثالث

وبدأت الدعوة إلى توحيد صفوف الزعماء والقادة

وبعد تلك الالامة السريعة باتجاهات الراى العام البريطانى تجاه الأحداث الخطيرة التى وقعت فى مصر ، نعود الى تلك الأحداث ذاتها .

لقد استمرت المظاهرات والاضرابات فى كل أنحاء البلاد ، شاركت كل طوائف الشعب ، من محاميين ، وصحفيين ، وأطباء ، وعمال ، وتجار فى الاضرابات وفى مظاهرات الحداد ، ولم يعرف أن فتنة مصرية واحدة قد شذت عن المشاركة فى أحداث نوفمبر ١٩٣٥ .

وفى الوقت الذى كانت الاضطرابات قائمة ، كانت المحاكمات تجرى فى كثير من المحاكم ، بصورة مستعجلة لمحاكمة من اعتقلوا فى تلك الاضطرابات . وكم كان مؤلماً أن بعض الذين اعتقلوا لم توجه اليهم من تهم الا تهمة « الهتاف بحياة الأمة ، وحياة مصر » . . !!

وأذكر من بين ما ذكره المحامون الموكلون بالدفاع عن المعتقلين العبارات التالية : « هؤلاء الشبان هم صفوة أبناء هذه الأمة . . هم أملنا فى الحياة . . فى المستقبل . . هم رجال الابوة للبنوة الصالحة . ان الدفاع يعتقد أن الاتهام سينظر اليهم النظرة البعيدة عن كل أسراف ، من ناحية سوء القصد منه أو معنى الاجرام فيه . . » .

لقد غضبت الأمة غضبها الكبرى ، وسحبت من الوزارة ثقتها . وطلبت منها الاستقالة . فاذا بالادارة تسيل الدماء ، وتزهق الأرواح ، كان الهتاف لمصر جرم .

يقول الأستاذ جبريل شحاتة معوض المحامى :

« فان يكن إلتفاف لمصر جرما .. فأنا أهتف في الجلسة بحياة الأمة وأتحدى النيابة أن تقاضيني » .

« ان هؤلاء المتظاهرين لم يرتكبوا ما يحاكمون عليه ، بل قاموا بعمل نبيل يجب أن تظاهروهم فيه النيابة ، وأن تظاهروهم المحكمة . ولكنهم يقولون لنا القانون القانون » .

ويتساءل بعد تلك العبارة الأستاذ أحمد حسين المحامي قائلا :

« يا سيدي القاضى : هل أنت تجلس فى خدمة القانون أم أن القانون فى خدمتك .. أما أنا فأقول بحق ، معبرا عن روح التشريع أن القاضى والقانون يجلسان فى خدمة العدالة . فالقضاء هو العدالة ، والقانون هو العدالة . من ذا الذى يقول ان القانون مظهر من مظاهر الظلم . من الذى يجروء على القبول ، بأن القاضى يجلس فى خدمة الظلم .. لا أحد .. لا أحد . فالنيابة هى العدل فإذا ما تعارض القانون والعدالة ، فليتحطم القانون ، وليحطمه القاضى ، حارس العدل وأمين العدل » .

« ان مصر تشاطر هؤلاء الأبرياء عواطفهم وآراءهم » .

« ان مصر تظاهروهم وتغضب لغضبهم » .

« ان مصر بأسرها تنتظر حكمك ، وهى تطالب كل مصرى أن يقوم بواجبه ، وأنت مصرى قبل أن تكون قاضيا » .

والجدير بالذكر .. أن بعض القضاة كانوا يحرصون على عدم ادخال السياسة فى المحاكمة . ففى محكمة السيدة زينب ، التى كان يرأسها الأستاذ عبد العزيز محمد ، وكان من المتهمين مراد لوقا ، ومحمد محمود الغراب ومحمد كامل الدماطى ، ومحمد أنيس الدفراوى ، وكان من المحامين عنهم : ابراهيم عبد الهادى ، وزهير صبرى ، وكرم عبد الهادى ، وأحمد حسين . قال القاضى ، وهو يعلق على كلمة لأحد المحامين التى قال فيها « ان الوزراء لم ينصفوا التاريخ ولم ينصفوا الأمن » .

قال القاضى :

« ليس المجال مجال خطابة ، فنحن فى قضية جنائية » .

وعندما أصر الأستاذ واصف رزق الله على الاستمرار فى الكلام فى السياسة .. منعه القاضى .. وان كان القاضى ، قد أفرج فيما بعد عن جميع المتهمين بكفالة ثلاثة جنيهاً لكل منهم .

وكان من بين قرارات اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، أثر اجتماعها برياسة الأستاذ حافظ رمضان ، رئيس الحزب : الاحتجاج أشد الاحتجاج على الفظائع ، التى ارتكبتها الحكومة فى الحوادث الأخيرة ، وما أفضت اليه من سفك دماء الأبرياء ، وضياح أرواح الشهداء ، وتحميل الانجليز والوزارة القائمة مسئولية هذا الفظائع .

وكان الحزب الوطنى قد ناشد من دعوا لمشاهدة مظاهرة الأسطول البريطانى من المصريين الا يلبوا هذه الدعوة المهيئة للشعور الوطنى ، وبخاصة فى وسط الحزن القومى العام .

وكان من بين قرارات اللجنة الادارية للحزب الوطنى : ضرورة اخراج القضية المصرية ، من الحيز المصرى الانجليزى . الى الحيز الدولى ، ودعوة الزعماء المصريين الى ارسال وفد قومى الى جمعية الأمم للاتصال بها ، ونشر الدعاية والدفاع عن القضية المصرية وردھا الى وضعها الصحيح . كما طالبت اللجنة الادارية زعماء أن يرجئوا النزاع الدائر بينهم حول شروط الائتلاف وأن يجعلوا الائتلاف فى ذاته سابقا على شروطه ، حتى اذا اجتمعوا نقديرا للكوارث الحاضرة ، تفاهموا فيما يجب أن يضعوه من شروط ويرسموه من خطط ، تتناسب والموقف الحاضر فتكون هذه الخطط والشروط نتيجة تألفهم واتفاقهم .

ومن الصفحات المؤثرة فى تاريخ مصر . صفحات الشهيد محمد عبد الحكم الجراحى الذى كان قد ترك الدراسة فى فرنسا ، وحضر الى مصر قبل أسبوعين فقط ليلتحق بكلية الآداب . وكلماته الأخيرة ، قبل أن يسلم الروح ، والاحتفال الرهيب بتشجيع جنازته كل ذلك من الصفحات الرائعة التى يجب أن يتوقف عندها أبناء مصر بين فترة وأخرى ليستمدوا منها العظة والعبرة .

وصف اليوزباشى عباس زغلول اللحظات الأخيرة من حياة محمد عبد الحكم الجراحى ، فقال :

« كان الشهيد فى نوبته الغاشية مؤمنا بأنه ملاق ربه عما قبل ، فكان عباس زغلول يسأله عما يريد من طعام أو شراب ، ولكنه لم يستمع منه الى جواب . غير أن الشهيد قبل لحظات من ملاقة ربه ، طلب منه أن يسلم له على أخيه طالب الهندسة فى جامعة « شفيلد » . ثم امتدت الغشبية اليه فكان لا يفيق منها . الا « ليهتف لتحيا التضحية » . انى أموت . تحيتى الى أخى « على » . أنا محمد عبد الحكم » .

والجدير بالذكر . . أن قطارا خاصا قام من القاهرة ، متجها الى الاسكندرية ، وقد أقل بعض المصريين والأجانب ، الذين قبلوا الدعوة الانجليزية الى مشاهدة مناورات الاسطول البريطاني بمياه الاسكندرية . ومن بينهم : الأمير محمد على ، ومحمد توفيق نسيم باشا ، وعلى ماهر باشا ، وأحمد عبد الوهاب باشا ، وعزيز عزت باشا ، وعبد العزيز محمد بك ، وكمال ابراهيم بك . ومن بينهم أيضا صليب سامى بك ، وصادق أمين باشا ، وحسن نشأت باشا ، وسيزوستريس سيروس باشا ، وعبد الملك حمزة بك ، وشريف صبرى بك ، وحسين سرى بك ، ومحمد حيدر بك مدير عموم السجون . . وكان رجل الأعمال الوحيد الذى دعى فى الدعوة هو أحمد عبود باشا .

والجدير بالذكر أيضا . . انه عندما تقرر اقامة صلاة الغائب على أرواح الشهداء حاصر الجنود المسلحون الجامع الأزهر ، والمشهد الحسينى . . حيث منعوا جماهير المصلين من الدخول .

على أن ذلك الحصار لم يمنع جماهير المصلين من دخول الجامع الأزهر والمشهد الحسينى ، حيث أقام المصلون صلاة الغائب على أرواح الشهداء الطاهرين . وبعد الصلاة قبض رجال البوليس على أكثر من ١٥٠ شخصا نقلوا فورا الى قسطنطينية .

وقد عمدت الوزارة الى تعطيل الصحف ، ومصادرتها .

وكم كان مؤلما أن مستر « كين بويد » قد ذهب الى ادارة المعاهد الدينية ، ثم انتقل الى مكتب فضيلة الأستاذ الشيخ المراعى شاكياء الى فضيلته طلبية القسم الثانوى من المعهد الأزهرى . ثم نهض مستر « كيمبويت » بعد ساعة قضائها فى مبنى المعاهد الدينية ومكتب شيخ الأزهر ، متذرا وموعدا .

وقد عقد مجلس الأزهر الأعلى جلسة سريعة ، تقرر فى أثرها ، وقف الدراسة فى الأزهر أسبوعا كاملا .

والجدير بالذكر كذلك . . أن أساتذة الجامعة قد أبوا الا أن يشاركوا طلبتهم فى احتجاجهم على الأحداث الجارية وكان أول المحتجين من أساتذة الجامعة . . هم أساتذة كلية التجارة ، حيث اجتمع أساتذتها ووضعوا بيانا ، احتجاجوا فيه على الحكومة الانجليزية ، لاعدائها المتواصل على حقوق مصر ، وتدخلها فى شئونها الداخلية تدخلا . . لا يتفق مع أبسط قواعد القانون الدولى . كما احتجاجوا أيضا على استعمال وسائل العنف فى قمع المظاهرات السلمية ، وعلى ما أهدر من دماء الطلبة . وكان الذين وقعوا أول احتجاج من أساتذة الجامعة عن كلية التجارة بالذات هم : على الزينى ، ابراهيم جرجس ،

أحمد إبراهيم ، محمد عبد الرحمن حافظ ، محمد توفيق سكر ، وهيب مسيحه ،
محمد عبد الكريم ، زكى حسن ، نسيم كامل سليم ، محمد وهيب ، فليكة
عريان ، رضوان خالد ، عبد العزيز مهامة ، عبد المنعم ناصر الشافعى ، نجيب
يوسف ، سليم أمين حجاج .

وبعد كلية التجارة توالى الاحتجاجات من أسبائنة بقية الكليات .
هذا ٠٠ وفى يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٣٥ أصدر الوفد المصرى بيانا الى الأمة
المصرية ، دعا فيه الى تكوين « جبهة وطنية » على الأسس الآتية :

- أن يعلن الجميع استقلال الأمة استقلالا صحيحا تاما .
- أن يطالب الجميع بعودة دستور ١٩٢٣ فورا ومن غير تأجيل ، ويكون
ذلك برفع التماس بهذا المعنى الى جلالة ملك البلاد .
- أن يضرب الجميع عن الحكم حتى يعود دستور الأمة اليها .

ومما يذكر ، أن الوفد المصرى وهو يدعو الى تكوين جبهة وطنية ، قد
أصر فى بيانه هذا على أن يتحدث عن « المنشقين من صفوف الأمة » ٠٠ وأن
يعيب على رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، أنه قال : « ان تحقيق الاستقلال
المنشود يكفى فيه وعد من الانجليز بالمفاوضة بعد انتهاء الأزمة الدولية » .

وكان من بين ما عقب به الوفد المصرى على ما نسب الى محمد محمود
باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، ما جاء فى بيانه : « انها جريمة
خطيرة ضد حقوق البلاد ، ولكنها ليست الأولى من خطيئاتهم ٠٠ قد أقسموا
جهد ايمانهم ليحطمون الدستور أنقاضا ، فعطلوه الى أجل غير محدود باسم
النظام ، وعادوا اليوم يحاولون تعطيائه باسم الاستقلال » .

وقد ختم الوفد بيانه هذا بدعوة المصريين الى الحذر من الخديعة ، واتقاء
الوقية ، والحرص على الوحدة « حرصكم على نهضتكم ٠٠ اسلكوا سبيل التضحية
والكرامة الى حريتكم ٠٠ فما كان يشيكم عنها تأمر المتأمرين ومكروا ومكر الله ،
والله خير الماكرين » .

ويصدر محمد محمود باشا بيانا يناقش فيه موقف الوفد ، من دعوته -
محمد محمود باشا - الى وحدة الصف ، والى أنه - أى محمد محمود باشا أيضا -
اقترح أن تعلن انجلترا قبولها لمشروع المعاهدة الذى انتهى اليه النحاس باشا
نفسه ، ليعود الدستور ، وينعقد البرلمان ، فتبرم المعاهدة ، حتى تستقر الحياة

النيابية بإبرامها ، وحتى تتبين البلاد حسن نية انجلترا ازاءها فتظل على معاونتها
الصداقة في هذه الأزمة الدولية الحاضرة

ويقول محمد محمود باشا : « بدل أن يلبي النحاس باشا هذا النداء
الذي نادى به هو في ٨ سبتمبر الماضي ، والذي يجمع كلمة الأمة ويوحد صفوفها
بما يحمل انجلترا على النزول على ارجائها . . . أبى إلا أن يصدر بيانا ، ظن أنه
يضرب به هذه الوحدة في صميمها ، بأن يطعن علينا ، ويخترع لذلك الأباطيل ،
ويأن يتهمنا ، ويتهنم أصدقاء الوحدة ، كي يلفت أنظار الأمة ، عما هو ماض
فيه من تأييد هذه الوزارة الصديقة ، التي فرطت في كل شيء ، وفي الدستور
قبل كل شيء ، وظلت مع ذلك متمتعة بضداقته وتأنيده الى اللحظة التي أصدر
فيها بيانه الأخير فقد خلا هذا البيان من كل إشارة للوزارة ، والى إهدارها دم
الشهداء الذين أهدرت دمهم ، والى انجلترا ووقوفها في سبيل استقلال مصر .
وكل ما انطوى عليه إنما هو سفسطة وجدل ، يؤخر قضية مصر ولا يقدمها ،
ويفت في أعضاء الناهضين من الشباب بهذه الحركة المباركة ، فيردهم الى مثل
ما كانوا فيه من يأس ، قبل أن ننادي في البلاد بالدعوة الى الوحدة لاستكمال
استقلال البلاد ، ولدفع التدخل الأجنبي في شئوننا » .

ويقول محمد محمود باشا :

« أقل الناس ذكاء يعلم أن السياسي الذي لا تعظه التجارب ، سياسي قصير
النظر ، ضعيف الحيلة . وقد دلت التجارب في السنوات العشر الماضية على
أن الدستور وسيلة غير صالحة لتحقيق الاستقلال . . . ولا أدل على ذلك من أن
النحاس باشا نفسه ، أخذ بيده وثيقة الاستقلال مرتضيا إياها لمفاوضاته ،
حائزا للثقة الاجتماعية من برلمانه سنة ١٩٣٠ . فذهب الى لندن ، ثم عاد بعد
أن أضاع الاستقلال ، وعرض الدستور للضياع . . . يفاخر بأنه ان كان قد خسر
المعاهدة ، فقد كسب صداقة الانجليز . ولم يلبث بعد أن طوح بالدستور ، كما
طوح بوثيقة الاستقلال ، وكأنما يريد اليوم أن يعود الدستور ليكرر هذه المسألة
مرة أخرى » .

ويتساءل محمد محمود باشا قائلا

« أفيمكن خائنا لوطنه من جاء بوثيقة الاستقلال ، فأعاد بها الدستور ،
ومهد لإبرام معاهدة بين مصر وانجلترا ؟ أم الخائن لوطنه ، ولو عن غير
قصد منه ، هو من ضيع الاستقلال ، وضيع الدستور جميعا » ؟ .

« وأقول عن غير قصد ، لأننى أربأ بنفسي من أن أتهم مصرىا بالخيانة ..
فاذا اختلفت وجهة نظرى مع وجهة نظر غيرى ، فله دينه ولى دينى » .
وينهى محمد محمود بيانه أو « نداء » للأمة ، كما سماه ، بقوله :

« ان وحدتكم هى سبيل نجاتكم ، والاستقلال هو مطلبكم منذ قمتم قومتمكم
فى سنة ١٩١٩ ، والفرصة اليوم سانحة لاستكمال ما عزمتم أمركم ، وعقدتم
ارادتكم ، ووحدتكم جبهتكم .. فاذا دلت انجلترا على حسن قصدها ازاء وطنكم
بأن صرحت بقبولها المعاهدة التى ارتضت وارتضيتم .. أعاد لكم دستوركم
مستقرا حصين السياج ، فاعملوا لهذه الوحدة ، وادعوا الخارجين عليها الى
الانضمام اليها ، وهم لا شك نازلون على ارادتكم ، ما رأوا حزمكم وتصميمكم على
استكمال استقلالكم ، فان فعلتم ، وانتم لا شك فاعلمون خدمتم بلادكم خدمة
صادقة ، لا يشوبها هوى ولا غرض ، وتركتم لجيلكم مهجدا يفاخر به الأجيال ..
ولتحيا مصر » .

كما دعا عبد الرحمن بك فهمى ، بعد صمت طويل واعتكاف أطول .. الى
وحدة الصف . وعبد الرحمن فهمى هو أحد الوطنيين الأصلاء الذين كان لهم
ماضيهم المشرق فى الكفاح الوطنى السرى والعلمى .. قبل وأثناء ثورة ١٩١٩
وبعدها . كان قد أثر اعتزال العمل فى السياسة .. بعد حادثة مصرع « السيد
لى ستاك » سردار الجيش المصرى ، والحاكم العام للسودان .. لأن وحدة مصر -
كما قال - قد تفككت ، والأحزاب قد تعددت ، والحركة السياسية قد تحولت
عن وجهتها الطبيعية .

وكان من بين الأسباب التى دعت عبد الرحمن بك فهمى الى العمل ما ارتآه
من أن الظروف التى تمر بها البلاد تحتم الدعوة الى وحدة الصفوف ، والتلاقى
عند الغاية التى يجب أن يعمل المصريون من أجلها ..

وقد تحدث عبد الرحمن بك فهمى الى محمد محمود باشا بصفته رئيسا
لحزب الأحرار الدستوريين ، فسرّه مثله ، كما قال ، روحه الطيبة ، ورغبته
فى التوفيق على الأساس الذى اجتمعت عليه كلمة الأمة فى سنة ١٩١٩ حينما
أجبرت انجلترا على أن تنزل عند ارادتها وتحسب حسابها .

كما تحدث فى أمر توحيد الصفوف الى حافظ رمضان بك رئيس الحزب
الوطنى ، وصدقى باشا رئيس حزب الشعب ، وحلمى عيسى باشا رئيس حزب
الاتحاد . وقد قبل الثلاثة .

وكان مما صرح به عبد الرحمن بك فهمى فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ :

« يؤسفنى كل الأسف أن أقول أن ما قبله الجميع ، وما نادى به زعيمنا الخالد سعد زغلول رحمه الله ، وما اجتمعت عليه كلمة الأمة ، لم يوافق عليه دولة النحاس باشا ، فهو يرى بأن الاجماع يجب أن يكون على الدستور . . لا على الاستقلال » .

ويمضى عبد الرحمن بك فهمى قائلا :

« ولكنى مازلت أرى بأن حكمة النحاس باشا ووطنيته سوف يحولان بيننا وبين الاستمرار فى هذه السياسة التى يفرح لها الغاصب ، ويدمى لها قلب المواطن » .

ولم يقطع عبد الرحمن فهمى الأمل فى وحدة الصف مؤكدا بأنه سوف يستأنف جهوده مهما كانت درجة معارضة البعض لهذه الدعوة .

هذا . . وقد راح الشباب يضغظ على زعماء الأحزاب ، وفى مقدمتهم الوفد من أجل توحيد الصفوف . وكان من بين البرقيات التى وصلت الى بيت الأمة ، تطالب بتوحيد الصفوف ، برقية وقعها عن الجامعيين : شفيق عبد الله ، سيمه محمود عبد الحميد أبو زيد ، محمد عنبر ، أحمد البهى . وعن دار العلوم : محمد على ، والعوضى الوكيل ، وغيرهم وغيرهم . .

وقد عقد الجامعيون مؤتمرا اشترك فيه أكثر من ألفى طالب فى مدرج كلية الطب ، كما اشترك فيه عدد كبير من طالبات الجامعة ، وممرضات مستشفى قصر العينى . كما كان من بين المجتمعين فوج من طلاب الجامعة الأزهرية . وقد افتتح المؤتمر « الأديب » نور الدين على طراف الطالب فى كلية الطب . كما تحدث بعد ثلاثة أى الذكر الحكيم أحمد مجيب الدين « دار العلوم » ، وفريد زعلوك « كلية الحقوق » ، ومصطفى السعدنى « كلية الآداب » ، وجمال الحامصى « كلية الهندسة » .

وألقي فى نهاية المؤتمر الأديب محمود حسن اسماعيل قصيدة من عيون الشاعر . واشترك فى المؤتمر أيضا وفى نهايته الأديب محمد بلال « الطالب فى كلية الطب » . وبعد ذلك كله ، أصدر المؤتمر قرارات هامة . وقد قامت ادارة المطبوعات بابلاغ الصحف ، كل الصحف ، ان نشر هذه القرارات سوف يعرض الصحف التى نشرتها للمصادرة .

ولهذا .. لم تستطع أية صحيفة نشر أى قرار من هذه القرارات ، التي قررها مؤتمر الجامعيين .

هذا ، وقد راح الكتاب المصريون يوظفون كل امكانياتهم وقدراتهم للدعوة الى رأب الصدع ووحدة الصف . وكان من بين ما كتبه الدكتور محمود عزمى ، مقال عنيف تحت عنوان « يتراشقون وبيزنطة تحترق » .. فلينبهم الانجليز ولتشقى مصر .. لكن لعل الشباب ينقذ ما يهدمه الشيوخ » وقد جاء فى نهاية مقال الدكتور محمود عزمى :

« انما نحن نعرف أن بيزنطة تحترق وأن أهلها يتجادلون ويتراشقون ، وخير لبيزنطة وأهلها أن يفيقوا ويتعاونوا على اطفاء الحريق الذى سيكثرون هم أول وقود له .. اذا تركوه يمتد ويأتى على الأخضر واليابس جميعا . والحق أن اليأس من الشيوخ قد أخذ يتغلب على ما كنا نود أن تظل عامرة به قلوبنا من حسن الظن بالناس وحسن التفاؤل بالمستقبل القريب . ولذلك فإننا نتقدم للشباب داعين له بالتوفيق فى حركته الطاهرة ، وقد وضعت فيه مصر كل آمالها مادام شيوخها قد أنزلوا بها ما أنزلوا من مصائب ولعل لهذه الكنانة حقا .. وباقيها شرور أعداؤها وشرور أبنائها على السواء » .

وتتوالى احتجاجات أساتذة الجامعة .. من كل الكليات ..

وكان من بين هؤلاء الأساتذة المحتجين الدكاترة : أحمد زكى ، على مصطفى مشرفة ، أفلاطون بك ، عبد الرحمن عثمان .. و .. الخ .

هذا .. وقد احتجت الصحف ، كل الصحف ، على تصرف ادارة المطبوعات التي هددت بمصادرة أية صحيفة تنشر « مقررات » مؤتمر الجامعيين ، وقالت بعض هذه الصحف : اننا غير مستعدين لتلقى اشارات تليفونية من ادارة المطبوعات أو وزارة الداخلية ، تهدد الصحف بالمصادرة .. اذا هى نشرت قرارات اتخذها شباب الجامعة ، وعرفها مئات الألوف من أبناء الشعب .

وقد كتب الأستاذ عباس العقاد فى « روز اليوسف » مقالا حول الدعوة الى وحدة الصفوف والاختلاف حول من يعود أولا .. الدستور أم الاستقلال . وكان من بين ما قاله :

« ان الائتلاف على أى حال خير من الاختلاف » .

وقد ختم العقاد مقاله بهذا مخاطبا المصرى الناظر الى مستقبل بلاده بقوله :

« ان الحقيقة لأظهر من أن تحتاج الى اسباب ، اختصر الطريق ، وارجع الى نفسك فى أعماق ضميرك واسألها هل أحبط الوفد المصرى رجاء الانجليز

برفض الائتلاف ؟ ٠٠ ان استطعت أن تقول نعم : فأنت من أعداء الائتلاف .
أم أنه استحال عليك أن تفهم أن الانجليز قد أحزنهم قرار الوفد المصرى ،
واستحال عليك أن تنكر انه قد أرضاهم وحقق رجائهم ، فأنت أقرب الى
الحقيقة ، وأدرى بمصلحة الأمة فى الحالتين ، من أن تستمع الى جدال » .

والجدير بالذكر أيضا - وكان ذلك موضع هجوم من الصحف - أن
الحكومة ، عندما قررت استخدام خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين ٠٠ لم تكن
أفواه هذه الخراطيم تحمل ماء نظيفا كما هى العادة ، وانما كانت تحمل مياهها
قدرة من المجارى ٠٠ !!

ونعود الى الحديث عن أجمل أيام مصر وأعظم أبناء مصر أيام النضال الذى
قاده شهاب ١٩٣٥ .

الفصل الرابع

صورة لشباب وزعماء ١٩٣٥

● كان من بين ضور المبالغة فى استخدام البوليس القسوة فى تفريق المتظاهرين من الشباب المصرى انه استخدم خرطوم المياه ، ولم تكن المياه ، التى تحملها تلك الخرطوم ، مياه نقية كتلك المياه ، التى يشرب منها خلق الله ، ولم تكن مياه عادية ، كتلك المياه التى تروى منا الحدائق أو تغسل بها أرض الشارع .. وانما كانت مياه قذرة للغاية ، بل كاملة القذارة من أنابيب المجارى ..

وقد علق الأستاذ « يوسف » فى جريدة روزاليوسف اليومية (أول ديسمبر ١٩٣٥) على هذا الاجراء الوحشى بقوله :

« أية فظاعة فى التفكير ؟ وأى تفنن فى ابتكار الأذى ، وأى اهدار للأدمية وأى استهتار بالكرامة البشرية ؟ انى لأفضل ألف مرة ان أقتل رميا بالرصاص على هذا الأسلوب المهين المزرى بانسانيتى المهدر لآدميتى .. حتى الماء الذى تجده الحيوانات شربا لها حتى الماء الذى يغسل فيه الدواب ، حتى هذا الماء تستنكره الحكومة على رعاياها المتظاهرين .. هذا حرام ، واثم كبير . وهل نحن حملنا على الوزارة لاستعمالها طريقة القتل السريع ، لتستدير من ناحية أخرى فتبتكر أسلوبا للقتل البطيء ، بالماء الملوث الملئ بالجراثيم والأمراض لهذا الحد هانت أرواح الشباب وأعمارهم ؟ انه اذلال أرفضه وترفضه كل كرامة انسانية .. انه اذلال أبشع من القتل الصريح من أفواه البنادق ، ومن سنان السيوف »

ووسط هذا الجو المشحون بالمآسى والدماء بدأت لندن - ولندن بالذات - تتحدث عن الجبهة الوطنية المصرية وعن عدم التوافق بين مزاج الوفديين ، ومزاج

الأحرار الدستوريين . وتعود الصحف البريطانية - فى أوائل ديسمبر ١٩٣٥ - لتؤكد من جديد ، أن الوفد يعتبر المعاهدة مع بريطانيا أمرا ثانويا يلى فى الأهمية دستور ١٩٢٣ بينما ان الأحرار الدستوريين ، والأحزاب الأخرى تصر على وجوب تقديم المعاهدة فى الأهمية قبل كل شيء .

ويقول مراسل صحيفة « الاوبزرفر » البريطانية فى القاهرة :

« ان الوفد باصراره على تقديم الدستور أولا ، يسعى بوثوق للاستيلاء على الحكم ، بشرط ان تكون الانتخابات حرة ، أما الأحرار الدستوريون فانهم لا يمتلكون الفرصة لتولى الحكم ، بمقتضى دستور ١٩٢٣ ولكن اذا عقدت المعاهدة أولا فانهم بصفتهم أبطال هذه الخطوة السياسية يتمكنون من تبوء مقاعد الحكم » .

وينقل السياسة المصريون الحزبيون المعركة الداخلية بينهم من صفحات الصحف ، ومن ساحات الاجتماعات السياسية والمؤتمرات الحزبية الى الشوارع ، فتقوم أعداد وفيرة من الشباب فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ٢ ديسمبر - ٦ رمضان - بالتجمع فى شارع سعد زغلول باشا ، ثم يأخذون طريقهم الى شارع الفلكي ، ولما وصلوا - وأنقل هنا عن صحف ذلك العهد - أمام دار محمد محمود باشا أخذوا يهتفون هتافات عدائية ، فأسرع خدم الدار وأغلقوا بابها الحديدى الكبير فى وجه المتظاهرين - وهم من صغار الطلبة والعمال - واكنهم هجموا دفعة واحدة ، على الدار واندفعوا نحو بابها فى عنف فلم يهتم الضغط وانفتح على مضراعية واقتحم المتظاهرون الدار وكانت جيوبهم مملأ بالحجارة ، وكان البستاني يتعهد الحديقة بالماء فى هذه الأثناء ، فلما رأى هذه الجموع تقتحم الدار حول « خرطوم المياه » نحوهم فهجموا عليه وانتزعوا الخرطوم ، من يده واعملوا فى الدار تخريبيا واتلafa فحطموا زجاج النوافذ وصعدوا الى الجناح الخاص بالدائرة ، واعتدوا على موظف ثم كسروا النوافذ والمقاعد ، ثم خرجوا منه الى الجناح الآخر الخاص بمكتب دولة الباشا وأنجاله ، واقتحموه كذلك ، وأخذوا فى تكسير الزجاج والمقاعد وأوانى الزهر . وعمد فريق منهم الى اتلاف الحديقة وحطموا شجيرات الأزهار ، وبعض المقاعد المنثورة فيها . وكانوا أثناء انهماكهم فى الاتلاف والتخريب ، يهتفون بهتافات عدائية ضد صاحب الدار وأنصاره ، ويسبونهم بأقبح السباب وأفحش القول ، وكان الخدم فى تلك اللحظة يحاولون منع المتظاهرين من الاعتداء ، أو الاتصال بالمحافظة دون جدوى ، وكان دولة محمد محمود باشا اذ ذاك فى الطابق الثانى من المنزل ولكنه لم يخرج ، ولم يتعرض للمتظاهرين ، وبعد أن أوشك كل شيء على الانتهاء وصلت قوات البوليس ، ووصل الافوكاتو ، العمومي ، والأستاذ رياض رزق الله وكيل نيابة مصر . . وتم القبض على بعض الجناة .

وهكذا كان تعامل الأحزاب فيما بينها : اذا اختلف حزب مع آخر سيرا بعض المتنفذين حوله ، والمتعصبين له ، الى دور الأحزاب الأخرى والى منازل زعماء الأحزاب الأخرى لتدميرها ، وللقضاء على هؤلاء الزعماء ان أمكن !

وللحقيقة وللتاريخ ان الرجل محمد محمود بعد حادث الاعتداء المشين على داره لم يضعف ، ولم ينزعج على الإطلاق ، بل انه عقب انتهاء الغارة على بيته ، خرج كعادته - الى ناديه ولم يقبل ان يعطى الاعتداء على بيته ، أية أهمية لأنه اعتداء مأجورين ولا أهمية له عنده وعندما عاد من النادي ، الى منزله مرة أخرى سأل هل قبض على أحد فلما قيل له ، لقد قبض على بعض الطلبة قال أين هم فلما أشاروا الى بعضهم اتجه اليهم قائلاً :

« الطلبة لا يعملون هذا العمل الصغير ، ده عمل صغير عليهم ، وانا أقدر شعور الطلبة وأعتقد ان الرعاع هم الذين قاموا بهذه الحركة . »

والتفت محمد محمود باشا ، الى المحقق قائلاً :

« أرجو ان يراعى فى هذا التحقيق الطلبة الأبرياء من هذا العمل . »

وعندما قال أحد المقبوض عليهم ، موجهًا الكلام الى محمد محمود باشا « احنا يا دولة الباشا لم نكن من المتظاهرين ، واحنا نقدر دولتكم ، ثم هتف بحياة محمد محمود باشا فاسكتته دولته قائلاً ، لا مش عاوز هتاف . »

ووفد على الدار بعد العدوان على بيت محمد محمود باشا ، علام باشا وبهى الدين بركات « بك » ومحمود بك حسن المستشار الملكى ومصطفى عبد الرزاق والدكتور منصور فهمى . والدكتور محبوب ثابت ، وكان من بين المعتقلين الذين افرج عنهم : أحمد عفيفى سالم ، الرسام ، وفهمى فرج عثمان بائع السجائر .

وقد راحت بعض الجماهير ، الى محمد محمود باشا ، تهنئته على نجاته وتستنكر العدوان على بيته .

وكان من بين ما قاله محمد محمود باشا :

« ان الأرواح التى تذهب فى سبيل مصر ، لا تذهب لكى يأتى محمد محمود أو مصطفى النحاس وانما تذهب فى سبيل الاستقلال والاستقلال وحده . »

وقال ق « ان وزارة نسيم باشا بقيت عاما كاملا فى الحكم ، فلم تعد الدستور ولم تجهر ببرنامج سياستها ، بل سلمت مرافق مصر وسلمت مستقبل مصر ، وعولت على خديعة الوفد وخديعة البلاد من وراء الوفد ،

ولما رأيت الخطر يدهم البلاد ، والحرب على الأبواب وكأنما مصر التي تتعرض للهول لا شأن لها في الأمر ناديت بالخطر وأندرت قومي ليتفقوا وليجدوا لوطنهم مخرجاً من الورطة التي ساقتهم وساقتهم اليها سياسة الحديد والاسستسلام : رأيت كل هذا فدعوت إلى الاتحاد حتى تكون جبهة واحدة ، تدافع عن حقوق مصر وحرياتها السياسية دعوت هذه الدعوة ويعلم الله أنها بريئة وقد نسيت في سبيلها كل طعن ، وكل حفيظة وكل حقد ، وقد زرت مصطفى النحاس باشا ، واسماعيل صدقي باشا : علمت حتى يكون الاتحاد تاماً ، وحتى لا يخرج أحد من رجال البلد البارزين عن الاتحاد : أن المقصود بحركتنا هذه أن تكون البلد ، بكامل طبقاتها متيقظة عاملة على انقاذ نفسها من هذه الحالة التي آلت اليها وأن نوجه جهودنا إلى جوهر مطالبنا مباشرة ، ولكنهم أبوا علينا ذلك ، وحاولوا أن يصرفوا النهضة إلى غير وجهتها الطبيعية فسخرنا رجلاً مخدوعين للوصول إلى أغراضهم ، ولا أحسب رجلاً ولا جندياً خدم الاستعمار أحسن مما خدمه مصطفى النحاس في خطباته التي ألقاها في الأيام الأخيرة .

« انهم يريدون أن تدور البلاد في حلقة مفرغة ، لا تعرف لها نهاية ولا لدورانها أبداً . لا أرمى مصر بالخيانة ولئو أن النحاس باشا يرمى المصريين كل يوم بالخيانة . »

« انتهى مرة ثانية أرجو النحاس باشا أن يتدبر الأمر ، وأن يعرف أن كل ما حصل اليوم لا يردني عن جهادي ولا يشينني عن عزمي في خدمة البلاد ، مهما نالنا من أذى ، ومهما اقتضانا الجهاد من تضحية . » ويكفيني جزاء ما رأيت اليوم من غضب عام من جميع طبقات الشعب مما شجعني على المضي في خطتي حتى يتحقق لمصر استقلالها تاماً ، وحتى تتمتع بالمقام السامي اللائق بحضورتها . »

ويلقى د . محمد حسين هيكل كلمة كما يلقي حفنى محمود كلمة ، ويتحدث حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى عن ضرورة الوحدة الوطنية القومية في أمثال هذه الأزمات ويشرح الأضرار التي تعود على البلد فيما لو لم تأخذ في تنظيم صفوفها .

وتعلق الصحف البريطانية على العدوان على بيت محمد محمود ويشير مراسل « الديلى هيرالد » الخاص فى القاهرة إلى الاعتداء على حفيد محمد محمود ويوثيه ، كما تشير إلى سحق الأحرار الدستوريين على الحملات العنيفة التي يدبرها الوفديون ضدهم ويشير إلى تهديد الأحرار الدستوريين باستقدام أعداد وفيرة من الفلاحين للدفاع عن محمد محمود باشا ولردوا عنه عدوان المعتدين ، ما دامت الدولة عاجزة عن الدفاع عنه وحمايته

وتقول التيمس البريطانية ، انه مما ضايق النحاس باشا من محمد محمود باشا انه عارض الاكتتاب الذى دعا اليه الوفد لجمع المال للاستعانة به فى الجهاد ، وأن محمد محمود قد حذر الجمهور من تلبية تلك الدعوة الآن هذا المال سينفق فيما لا نفع من ورائه للوطن و . . .

ومرة أخرى أوضح محمد محمود باشا للجماهير التى زارته فى بيته مستنكرة الاعتداء عليه ، هدفه من تفضيل العمل من أجل الاستقلال على العمل من أجل الدستور لأنه لا قيمة أبدا لأى دستور فى بلد محتل ، وقال ان الدستور ليس الا بمثابة « محلل » يراد به الوصول الى الحكم ، وعندما هتف أحدهم بسقوط الوفد نهره محمد محمود باشا قائلا : دعونا من يسقط هذه وقولوا : تحيا مصر دائما وقال محمد محمود أنا مستعد كل الاستعداد لأن أضحي بكل شئ فى سبيل استقلال مصر ، بل اننى مستعد أن أضحي يدي فى يد مصطفى النحاس باشا نفسه للعمل وللتضحية . . كل ذلك فى سبيل الاستقلال ولكننى لن أقدم تضحية لشيء آخر دون الاستقلال . . . »

ويعقد الطلبة فى دار الاتحاد العام لنقابات العمال - ٥ ديسمبر ١٩٣٥ - مؤتمرا مشتركا يفتتحه الأديب فريد زعلوك ويتحدث فيه ابراهيم عثمان « كليه الهندسة » ومحمد برهام « دار العلوم » وأحمد طلبة صقر « كلية التجارة » وسهير القلماوى « كلية الآداب » وكذلك زكى علام « الحقوق » وعبد الرافع الشافعى « دار العلوم » وفى هذا الاجتماع الذى عقده الطلبة فى دار الاتحاد العام لنقابات العمال بعد أن حاصر « البوليس » المكان الذى كان سيعقد فيه المؤتمر من قبل مدرج كلية العلوم - قرر الطلبة مقاطعة التجار والبضائع الانجليزية واستنكار حملة الصحف البريطانية على القضاء المصرى الذى برأ ١٦٠ متهما من ١٨٠ قبض عليهم البوليس ، والاحتجاج على نقل وزارة المعارف لبعض موظفيها لأسباب سياسية !

وكان أول حكم صدر بالحبس فى قضايا التظاهر التى بدأت فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٥ قبل أصدره الأستاذ عبد الفتاح السيد وكان قد جلس فى كرسى النيابة فى تلك الجلسة الأستاذ عبد الله حسنى ، وكان الأستاذ مصطفى رياض هو الذى يتولى الدفاع عن المتهمين . وكان المتهمان الثالث والرابع غائبين !

وقد بنى الأستاذ مصطفى رياض دفاعه على أن البوليس فى مثل هذه الحالات من التظاهر العنيف يقبض على أى فرد يتوسمون فيه انه كان من ضمن المظاهرة أو التجمع ويلصقون به التهم جزافا ، يريدون أن يعودوا للقسم ، ومعهم اسلأب وغنائم لارضاء رؤسائهم فيتنصيدون كل عابر سبيل . ويسأل القاضى المتهم الأول عيسى السيد : انت لك كام يوم محبوس ؟ ويرد المتهم :

١٥ يوما . . . ويقول رئيس المحكمة الأستاذ عبد الفتاح السيد : كفاية عليك ،
والمرّة الجاية مش عاوزين نشوف حد منكم هنا ، وكان الحكم بالحبس على عيسى
السيد أول حكم يصدر على متظاهر ، وكان قد حكم على المتهم الثانى بغرامة ٥٠
قرشا وعلى كل من الثالث والرابع بمائة قرش وأمرت المحكمة أن تضاف
المصاريف على جانب الحكومة .

وكان الانقسام قد بلغ ذروته بين الطلبة وخاصة طلبة الجامعة ، حيث
التف بعضهم حول الوفد يؤيدونه فى رأيه وهو الاهتمام بالدستور ، والتف
البعض الآخر حول بعض الأحزاب يؤيدونهم فى رأيهم ، وهو الاهتمام أولا
بالاستقلال ، وبذلت محاولات شاقة ومضنية من أجل توحيد كلمة الطلبة ، وقد
أصدر الطلبة بيانا فى ٦ ديسمبر ١٩٣٥ كان له دويه عند الرأى العام وقد جاء
فى هذا البيان :

« لقد قام الشباب بحركته الأبية يوم عيد الجهاد ، صارخا من اعتداء
الاستعمار مطلقا صوته القوى داويا مجلجلا فى أنحاء العالم بعد ان نفذ معين
صبره ، وتمزق آخر ستار عن رياء الانجليز وخداعهم ورأى الشباب أن خير
وسيلة لمجابهة هذا العدو المشترك ، هو ان تكون صفوف الأمة كلها قلبا واحدا ،
ويذا واحدة كالبنيان المرصوص ، أمام طغيانه وبهتانه ، « ان الله يحب الذين
يقاتلون فى سبيله صفيا كأنهم بنيان مرصوص ، ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب
ريحكم » (قرآن كريم) . ولما ساروا فى طريقهم اعترضهم خلاف برئ فى
الرأى أوجد بعض الأمل عند المستعمرين فى فشل حركتهم قراحوا يتغنون بذلك
فى صحفهم . واليوم وقد بدا من تصريح وزير خارجية انجلترا فى مجلس
العموم أمس اصرار الانجليز على اهدار حقوق الوطن رأى الطلبة من واجبه ان
يوحدوا جبهتهم ، ويجمعوا كلمتهم على أن يواصلوا السعى الى :

أولا : الاستقلال لمصر والسودان استقلالا تاما وتحقيق جميع المطالب
الوطنية ومن ضمنها دستور سنة ١٩٢٣ مؤكدين العزم على تقديم كل تضحية
مهما غلت فى سبيل ذلك .

ثانيا : دعوة جميع الأحزاب والهيئات الى ترك المناقشات والخلافات الحزبية
وأن يوجهوا جميع قواهم الى عدو الجميع المشترك وهو الانجليز ، وأن يعملوا
على تكوين جبهة وطنية قوية ضدهم ، وقد وقع على هذا البيان أعضاء اللجنة
التنفيذية وهم :

كلية الطب : نور الدين طراف ، ابراهيم عبود ، أحمد عبد الله ، حسن توفيق ، قاسم فرحات ، محمود لبيب الشاهد ، حافظ حسين ، عبد اللطيف جوهر ، محمد بلال .

كلية التجارة : محمد كامل الدماطي ، أحمد طلبة صقر ، ألفونس زكي ، عبد الله بغدادى أباطة ، أحمد حلمي .

كلية الحقوق : فريد زعاوك ، الظاهر حسن أحمد ، عبد العزيز الشوربجي ، زكي علام ، علي كريم ، فكتور مكرم عبيد .

كلية الآداب : مصطفى السعدني ، سهير القاماري ، عبد العزيز يونس ، محمود أبو رحاب ، أحمد بشير .

كلية الهندسة : جلال الدين الحماصي ، ابراهيم عثمان ، مصطفى السميد ، عبد العزيز سامي ، عبد العزيز كامل .

كلية الزراعة : حسن الأبياري ، مصطفى كامل منصور ، أحمد الدمرداش ، التوفيق ، حسين أبو حسين عزت ، عبد الوهاب عبد السلام حسن .

كلية العلوم : محمود لاشين ، سعد الدين الشيشيني ، فؤاد سالم ، حبيب المصري ، عماد الدين الشيشيني .

مدرسة دار العلوم : محمد برهان ، فؤاد أحمد ، محيي الدين عبد الحكم .

هذا وقد كانت المانشات الرئيسية التي تصدرت صحف يوم السبت ٧ ديسمبر ١٩٣٥ تحمل عناوين كثيرة من بينها : « الطلبة يصدرون قرارا وطنيا رائعا يزول به انقسامهم » . ويكتب الأستاذ حمادة الناحل كلمة يعقب بها على البيان الذي أصدره الطلبة جاء فيها :

« بين ذرف الدموع على أرواح أزهقت ، وجهود بذلت ، ووحدة تفككت وما كان الاختلاف الا في سبيل عقيدة أو فكرة ، ثم ما كان التلاقي الا لأن العقيدة والفكرة تركزت في الوحدة فاستحوالتا قوة يجردها الوطن فاذا بها سلاحه البتار . . شكرا للعناية الالهية ان عاد الى الشباب وحدته ، والى الروح جديته » واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا . . ومن ثم هاأنذا حيث عهدني اخواني أعسل مع الجماعة في سبيل مصر ، ومن أجل قضيتها راجيا من المولى جل وعلا أن يهينني من الايمان ما أستطيع به أن أكون المصري الذي يعرف واجبه في كل حين » .

ونستأذن في الانتقال الى تعقيب آخر وافانا به د . محمد بلال :

● تعقيب من الدكتور محمد بلال

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد ..

● فى متابعتى لحلقات سنوات ما قبل الثورة لا يفوتنى ورغم انشغال الأذهان بالظروف السياسية الداخلية .. ان أعقب على كثير مما جاء ذكره . وذلك بوصفى واحدا ممن شهدوا تلك الحقبة وأسهموا بقسط فى أحداثها . ولا يخفى أن نضال الشباب قبل ١٩٥٢ يمثل حلقة خالدة فى تاريخ مصر وجزءا نابضا فى وجدان من عاشوا تلك الحقبة وأحب أن أبدى الملاحظات التالية :

أولا : كان الشهيد الأول لثورة شباب ١٩٣٥ من العمال وليس من الطلبة هو اسماعيل الخالع وقد دفن فى مدافن زينهم وليس فى مكان مجهول ..

ثانيا - الاسم الصحيح لشهيد كلية الزراعة صباح ١٤ نوفمبر هو محمد عبد المجيد مرسى .. وقد دفن فى مدافن العمود بالاسكندرية .. ولم يكن الذين صحبوا جثمانه مع رجال المباحث أقارب مزعومين كما ورد فى الحلقة المذكورة بل كانوا من أسرته ولكنهم تحت تهديد رجال البوليس أخفوا شخصيتهم ..

ثالثا - الشهيد الثالث - على طه عفيفى من دار العلوم والذى سرقنا جثمانه .. كيف يتفق مع السرد السليم ان ينزل عميد الكلية ورجال المباحث يفاوضوننا على اظهار الجثمان قبل ان يخطرهم الحانوتى بنبا اختفائه بعد الظهر ؟ ومن هو الطالب الذى فتش البوليس منزله بحثا عن الجثمان ؟ وماذا وجد فى منزله ؟ وما هو الاتفاق الذى تم بيننا وبين العميد ووكيل الداخلية والحكمدار خاصة بتشجيع الجنازة ؟ الوقائع هى أن تواجد البوليس بالكلية وحصاره لها كان قائما منذ ١٤ نوفمبر وأن تصور البوليس أن الجثمان أخرج من الكلية كان سذاجة وان تفتيش منزلى بالمنيرة وبجوار الكلية بعد كسر أبوابه كان بعيدا عن العقل مما ركز حملة البحث عن الجثمان داخل الكلية بعد الظهر دون جدوى .. وأن من شروطنا للإفراج عن الجثمان كان دعوة الهيئات وفى مقدمتهم رجال الأحزاب للاشتراك فى تشييع الجثمان وكان ذلك سابقة أتبعناها فى الجنازة التالية لشهيد كلية الآداب وفكرة آمتنا بها للتقريب بين الزعماء وحشدا لمشاعرهم حول استشهاد أبنائهم من الطلاب اعدادا لقيام الجبهة الوطنية التى حققناها وكان الشمن هو أرواح شهدائنا الأبرار .. وكان لقيام تلك الجبهة دورها المعروف فى مواجهة الانجليز وعقد معاهدة ١٩٣٦ . وقد شيع الجثمان المخطوف قبيل الغروب فى مسجد السيدة زينب ودفن فى مدافن المجاورين .

رابعا : شهيد كلية الآداب هو محمد عبد الحكم الجراحى وليس كما جاء بالمقال محمود عبد الحكم وهذا الأخير كان طالبا بالصناعات الميكانيكية أصابه

طلق نارى من كونستابل انجليزى فى مظاهرة تالية بعد ١٤ نوفمبر وبعد حادث كوبرى عباس الثانى وأدخل المستشفى ثم أخرج بعد شفائه وقد اشتهر بأن الرصاصة اخترقت صدره بين الأوعية الكبرى للقلب وقدرت له النجاة ليعيش ويناضل من جديد ٠٠ وليس شهيد الآداب محمد عبد الحكيم الجراحى صاحب السيرة الوطنية المعروفة مما يجهل اسمه بين الشهداء الأبرار وقصة استشهاده وبطولته لحظة احتضاره وخطابه لرئيس وزراء انجلترا ٠٠ حقائق لا ينسها التاريخ ٠٠

ولا بد أن أشير هنا الى ان فى حلقتى السابقة للمصور عن ثورة ١٩٣٥ وبناء على طلبكم قد سردت تلك الوقائع تفصيلا وزودت المصور بمجموعة من الصور التاريخية وذكرت ان لدى أفلاما تسجيلية قامت بها كلية الطب واحتفظ بها للآن وأنها رهن إشارة هذا الجيل للعرض والعودة الى ذلك العهد الذى لا ينسى ٠ ولقد كان سردى للوقائع ينبع من أعماقى كواحد ممن احتوتهم تلك الثورة واندمجوا فى أحداثها بكل وجدانهم وإيمانهم - سردها يوما بيوم وواقعة بواقعة ومن مواقعها المختلفة هنا وهناك ٠٠

هذا عن أحداث ثورة الشباب ١٩٣٥ فى المقال المذكور غير أن هناك الكثير به من متناقضات ٠٠ منها :

أولا : ان الوزارة التسميمية لم تسمح لأى من الأحزاب بالاحتفال بذكرى عيد الجهاد الوطنى فيما عدا الوفد ٠٠ فهل يطابق الواقع التاريخى ذلك ؟ ٠٠

ثانيا : جاء فى الحلقة المذكورة ان مقالا نشر فى مجلة روز اليوسف بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ان وفدا من جماعة مصر الفتاة قابل دولة مصطفى النحاس باشا وانهم خرجوا من لدن الوفد مغضوبا عليهم لأنهم يدعون الى الغاء الامتيازات الأجنبية ويفكرون فى القومية الوطنية ويهاربون اللهو والانحلال ٠٠. ولست أدرك أى حكمة تاريخية يراها « المصور » فى إعادة نشر هذا المقال ضد الزعيم الذى ألغى الامتيازات الأجنبية فى مونترية والرجل الذى عرف عنه استقامة الخلق وصلابة الجانب الدينى فى حياته ٠٠

ثالثا : ذكرت « الحلقة » أن مصطفى النحاس أعلن فى ١٢ نوفمبر ١٩٣٥ توجيه الدعوة للأمة جميعها بعدم التعاون مع الانجليز لأنهم اعتدوا على الدستور والاستقلال وأن كل وزارة تقبل التعاون مع الانجليز خارجة على البلاد ويقاومها الوفد بما يستطيع ٠ وطالب بعودة دستور الأمة ناجزا وفورا مع استقلال البلاد ٠٠ وقال موجها الخطاب للمواطنين : « عرفت ما يراد بدستوركم ويبيت

لقضيتكم وهذا يوم الجهاد والتضحية فاجتمعوا على الجهاد أمركم واعقدوا على التضحية عزمكم ولن تغلو تضحية من أجل مصر » .

أو ليس عجيبا ومثيرا ان تختم الحلقة حديثها عن مصطفى النحاس بمقال لصحيفة « الأوبزرفر » ان الوفد لم يتكدر من موقف الانجليز من الدستور في تصريح هور لأنه كان عالما بها منذ ستة أشهر وان الوفد يريد بقضاء الوزارة النسبمية أكثر مما يريد الانجليز .

دكتور محمد بلال

وتعقيب على التعقيب

سمحت لنفسى ولأول مرة فيما يتعلق بتعليقات د. محمد بلال ، أن أحذف بعض الكلمات مثل كلمات الاهواء ، والظنون ، والوجه غير المنسق وغير الدقيق ، والأمور التي لا يستسيغها الذوق الوطنى ، والتناقض المقيت ، والخروج عن القيم التاريخية والحلقية .. كما اننى سمحت لنفسى بحذف بعض العبارات التي تسيء الى بعض زملاء الدكتور بلال الذين شهدوا مثله الفترة وشاركوا مثله أيضا فى صنع بعض أحداثها ، وهدفى من كل ذلك ألا أخرج عن الخط السليم الذى اختططناه لأنفسنا فى تلك السلسلة الوطنية التى حظيت ولله الحمد ، بتقدير المصريين جميعا على اختلاف نزعاتهم واتجاهاتهم الحزبية وغير الحزبية والذى لا يريد د. بلال أن يفهمه اننا ، ونحن نحاول الكتابة عن تاريخ تلك الفترة لانأخذ جانباً معيناً ولا ننحاز الى حزب دون آخر فنحن مع الحق ، ومع التاريخ العام وليسنا أبداً مع هذا الزعيم أو ذاك والذى أخذه على الدكتور بلال اننا عندما نجد الوفد نكون منصفين وعادلين ، وعندما نسجل بعض أخطاء الوفد نصبح فى رأيه مجافين للحقيقة خارجين على المعانى القومية والقيم التاريخية والحلقية . والذى لا يريد د. بلال أن يفهمه اننا ننقل وجهات نظر مختلفة عبرت عنها وقتئذ صحف مختلفة الآراء والاتجاهات ، وليس من الضرورى اننا عندما ننقل رأياً معيناً نكون مؤمنين به أو مقتنعين به ، وفى أحيان كثيرة نحن نحصر على أن نفسر رأى ونقيضه فى وقت واحد ، كما اننا لا نكتفى بأن ننقل وجهات نظر المصريين تجاه حادث معين وانما ننقل رأى الانجليز أيضا باعتبارهم أصحاب السلطة الفعلية فى كل ما يتعلق بأمور مصر . صغيرها وكبيرها ، ونحن عندما نكتب عن تلك الأحداث التى حدثت فى مصر نكتب عنها على أنها جزء من التاريخ وهى ليست ملكاً لمن شاركوا فى تلك الأحداث فقط وانما هى ملك للشعب كله وللحق وللتاريخ أيضا ..

واذا كنت قد أبحث لنفسى أن أحذف من كلمة الدكتور بلال بعض الكلمات والعبارات فقد سبق أن أبحث لنفسى ألا أنشر تعليقات كثيرة عما كتبه د. بلال

لأنها كانت تحتوى على عبارات جارحة ، ولأنها كانت تستهدف تصفية حسابات قديمة بين بعض المشاركين في القمصان الزرقاء وبين البعض الآخر منهم ، وليس لي من تعليق على ما ذكره د. بلال ، الا اننى وأنا أعود الى صحف تلك الفترة بين وقت وآخر لا أنقل الا ما جاء فى تلك الصحف التى كانت آراءها فى الأحداث وقتئذ هى تلك الآراء التى نقلتها ، أما اننى نقلت مقالا للاستاذ فتحى رضوان عن رأى مصر الفتاة وقتئذ فى مصطفى النحاس فلم يكن الهدف منه ايذاء سمعة مصطفى النحاس ، الذى قرأ المقال وقتئذ ولم يحتج بشدة وبعنف على المقال ولم يوجه تهمة الحقد والكراهية لكاتب المقال وناشره كما فعل د. بلال واذا كان الهدف اعطاء صورة صحيحة وصادقة لاتجاهات الرأى العام فى مصر وقتئذ ، أما قولنا بأن الوزارة النسييمية قد سمحت للوفد بأن يحتفل بذكرى ١٣ نوفمبر دون بقية الأحزاب الأخرى ، وتساؤل د. بلال بقوله : هل يطابق هذا الكلام الواقع التاريخى ، فنحن نقول للدكتور بلال ان أى رأى فى هذه السلسلة ليس منسوباً الى أحد ، انما هو رأينا وهو صادق مائة بالمائة ، والحقيقة ان الواقع التاريخى يقول ما قلناه ٥٥ لقد صاشرت وزارة نسييم باشا حق الأحزاب الأخرى غير الوفد فى الاحتفال بذكرى ١٣ نوفمبر ، وكان عباس محمود العقاد قد أعد قصيدة ليالقياها فى احتفال الجزيرة ، فلما صودر الاحتفال اكتفى بنشر تلك القصيدة فى روزاليوسف ، وكان أحمد حسين وفتحى رضوان قد أعدا بدوريهما كلمتين لالقائهما فى الاحتفال فلما حيل بين مصر الفتاة وبين الاحتفال بالذكرى اكتفيا بنشر الكلمتين فى الصحف ، واذا كان د. بلال لا يصدقنا فما عليه الا أن يخطف رجله ويذهب الى دار الكتب ليطلع على « المخطوطات » من صحف ذلك العهد . وأخيرا وليس آخرا ، فليؤكد د. بلال وغيره اننا فى كل ما نكتبه ، ومنذ أكثر من ثلث قرن نروى بالقسطاس سيرة الأجيال .

صبرى أبو المجد

ونعود الى ثورة جديدة قام بها شباب ١٩٣٥ .

الفصل الخامس

ثورة جديدة من ثورات الشباب عام ١٩٣٥

● سبق أن رويت بعضاً من تصرفات أحزاب مصر حبال بعضها البعض في منتصف الثلاثينات وفي الصفحات التالية نقرأ معا كيف كانت بريطانيا المحتلة تسوس هذه الأحزاب .

والغريب ان يختلف الزعماء حول من تكون له الأولوية ، الدستور ، أو الاستقلال في الوقت ، الذي لا يكون فيه الدستور الا في أيدي الانجليز ، ولا يكون فيه الاستقلال الا في أيدي الانجليز أي ان خلافات الزعماء ، واختلافاتهم لم تكن على أمور مهم قادرون على تحقيقها أو انها في أيديهم وانما كانت في أيدي الانجليز .

وقد ذكر أحدهم زعماءنا وشبابنا في تلك الأيام ، بحكاية جحا وبنت السلطان ، والحكاية - كما رواها ذلك « الواحد » ان جحا طلب من أصدقائه ، وأهله ان يستعدوا ليوم زفافه الذي سيستم بعونه تعالى بعد أيام ، وراح الأهل والأصدقاء ، يتسابقون في الجود بالموجود وغير الموجود وقال الأهل ، ولكن يا جحا من تكون تلك سعيدة الحظ ، التي هيأتها الاقدار ، لتكون شريكك في الحياة ، فبقال جحا ، الا تعرفونها ؟ قالوا : لو عرفناها لما سألناك عنها ، قال ، اعرفوا اذن انها بنت السلطان فقال الجميع في صوت واحد بنت السلطان ؟ قاتلك الله ألا تترك المزاح يا جحا ، ولو كان من ورائه الحسائر والدمار ، وقال جحا : وأي مزاح في هذا : أقسم لكم ان المسألة أوشكت على الانتهاء ، لقد رضيت بها زوجة ولم تبق الا موافقتها وموافقة أبيها السلطان .

وزعموا ان سياستنا المصريين يتنازعون حتى اليوم على ما يجب ، ان توجه اليه جهود الشباب لا جهود السياسة ، الكبار ، وقالت الأمة المجاهدة لسياستها الكبار : ما الذي ترونه الآن يا سياسة ، في ضوء هذه الدماء التي سالت بالقتلى ،

والجرحى من الشباب ؟ فقال السياسة الكبار انتهى كل شيء ولم يبق الا الاتفاق ، على ايهما يجب ان يكون هدفا للجهاد استقلال البلاد المفقود أم دستورها ، الموود ، وظل السياسة الكبار ، وهم ، على هذه الحالة من الهزل والمزاج ، ينتظرون من أنفسهم عملا جديا انتظار ، جحا لبننت السلطان •

ولأول مرة ، يمنع البوليس ، أصحاب القمصان الخضراء ، من ارتداء ، قمصانهم ويعتج مجلس جهاز مصر الفتاة ، على هذا المنع •

وتنشر الصحف نص خطاب أرسله اسماعيل صدقي باشا الى مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا بصفته الشخصية ، وليس بصفته رئيسا لحزب الشعب !

ومن بين فقرات خطاب اسماعيل صدقي باشا تلك الفقرات :

« لعل دولتيكما لا تريان فائدة تذكر من تبادل شديد الكلام ، بشأن التقديم ، والتأخير في أمر الدستور ، • ان المسألة لم تعد مسألة تقديم ولا تأخير ، بل أصبحت بيننا وبين بريطانيا ، مسألة دستور ، ومسألة استقلال لهذا الدستور • الذى تبدى فيه الحكومة البريطانية ، رسميا بعض الآراء ، لا يمكن ارجاء التكلم فيه الى حين ، والاستقلال الذى لا يرى الانجليز انه قد جاء وقت الكلام فى استكماله ، لا يصح الاسترسال فى البحث فى تعجيل الكلام بشأنه واثارة الخلاف فيما بين نواحي الرأي العام ، على هذين التقديم ، والتأخير •

أهيب بدولتيكما ان تجددا معي دعوتكما الى اتحاد الأمة فى هذا الوقت الخطير من حياتها العامة ، وان تتعاهدا ، معي على ان ينسى كل منا ما بينه ، وبين أخيه مما يرجع معظمه الى اعتبارات أصبحت لا تتفق والمصلحة العامة ، وأحسب ان وطنية كل منا ستثير أمامه سبيل الحق ، والمصلحة فلا يفكر منا أحد ، فى غير مصر ، العظيمة الخالدة ، التى تتألم الآن من انصراف أبنائها عن خدمتها ولا يزهو ، أحدا بأكثرية ، أو بكفايته ومقدرته ، واننا جميعا نكمل بعضنا بعضا ، ويشد بعضنا أزر بعض ، اذا نحن اجتمعنا فى صعيد البحث والمشاوره ، بل وأسمع لنفسى ، أن أدعوكما للنظر فى اجتماع ثلاثتنا لهذا الغرض كما أرى ان لصاحب الدولة مصطفى النحاس باشا وهو أقدمنا عهدا فى المركز الرسمى ، الذى يشغله فى البلاد ، ان يدعو صاحب الدولة محمد محمود باشا ، ويدعوني لنخلو ، بعضنا ببعض موطنين النفس على اسقاط

حساب الماضى من بيننا ، ماضين بعد هذا الى التفكير فى الحطة ، التى ندعو أنصارنا وباقى أصحاب رأى فى البلاد ، الى نهجها . . » .

وتدعو الصحف البريطانية ، الأحرار الدستوريين وبقية الأحزاب المصرية الأخرى الى عدم التنافر ، والتشاجر ، لأن ذلك يبعد مصر عن المفاوضة - كما تقول مجلة الايكونومست البريطانية ، كما أن من سوء حظ مصر ، ثانيا ، أن يبقى الزعماء ، فى اختلاف وشجار ، وتمضى الايكونومست البريطانية فى تعليقها على الأحداث الجارية فى مصر قائلة : ونحن نأمل أن ينجح الوفد ، ونسيم باشا ، ومحمد محمود باشا ، فى تكوين جبهة متحدة ، للوصول ، الى مفاوضة حرة ، يتفق فيها الطرفان ، على تسوية مرضية سارة » .

ويدعو الأستاذ العقاد ، نسيم باشا ، رئيس الوزارة المصرية الى أن يستقيل احتجاجا ، على تصريح الحكومة البريطانية عسى أن يكون فى هذا الاحتجاج ، بعض التكفير ويدعو السياسة المصريين الى رفض الحكم ، بعد استقالة الوزارة النسبسية وعدم قبوله ، الا على أساس احترام الحقوق ، المصرية . وتسليم الدفاع عن البلاد فى هذه الأزمة العالمية ، الى أيدي المصريين وواجب السياسة - كما قال العقاد أيضا - أن يتفقوا على انقاذ الدفاع عن البلاد من أيدي دولة أجنبية ، وإقامته ، على أساس الاستقلال ، وأن يتفقوا ، فى الوقت نفسه على تحريم ، المساس بدستور ٢٣ ، لأن التسليم فيه برأى الانجليز خيانة للاستقلال . ويدعو ، العقاد الزعماء الى الاتفاق ، وعدم فتح الجروح ، الماضية ، اتفقوا ، أولا وأخيرا ، كل باب يؤدى الى الوفاق ، فذلك ، أجدى ، وأوجب فى فتح هاتيك ، الأبواب التى لا ينفذ المصريون منها الى مطلب واحد فى استقلال أو دستور أو ما دون الاستقلال والدستور وإنما ينفذ منها الانجليز الى كل ما يريدون كما نفذوا من قبل كل ما أرادوه ، اتفقوا ، اتفقوا وأنت أيتها الأمة قديرة عليه . . الاتفاق فذلك هو الحق ، وذلك هو الواجب وانت أيتها الأمة قديرة عليه . .

ويسافر الأستاذان أحمد حسين وفتحى رضوان على ظهر الباخرة النيل الى أوروبا لنشر الدعاية للقضية المصرية .

وتتصاعد حركة الشباب المصرية ، لتضغط على الزعماء والقادة المصريين لكي يتفقوا ويزداد احتكاك البوليس بالشباب ، ويصاب - عند منيل الروضة - الضابط الانجليزى لوكاس بك مساعد حكمدار العاصمة ، فى رأسه ، وينقل الى مستشفى الانجلو أمريكان بالجزيرة ، فى حالة خطيرة .

ويذهب رسل باشا حكمدار العاصمة ومعه قوة بوليس كبيرة ، الى منيل الروضة حيث أصيب لوكاس بك ، وتحاصر القوة جميع المنازل التى وقعت

المظاهرات أمامها ، وتفتش منزل السيد أحمد أبو الفضل الجيزاوى عضو الهيئة
الوفدية ، ويعتقل البوليس شقيق زوجه وهو من طلبة المدرسة الحديوية .
وتشتعل المظاهرات ليلا ، ويعتقل البوليس فى قسم واحد ، هو قسم
الموسكى ، ٨٤ شابا ، ويشرف النائب العام ، على التحقيق حتى ساءة متأخرة
من الليل .

وكانت مظاهرات الشباب ، قد بدأت تتصاعد - وبشكل عنيف - مع
صبيحة يوم السبت ٧ ديسمبر عندما رأى الجامعيون تخليد ذكرى شهدائهم ،
الذين سقطوا ، فى ساحة النضال ، فأعدوا نصبا تذكاريا تمثل أضلاعه السبعة
كليات الجامعة ، المختلفة وتقوم أسماء الشهداء عليه معبرة عن جهود الشباب ،
وكان الجامعيون ، وقد اعتزموا ازاحة الستار عن هذا النصب فى حرم ، الجامعة
يوم ، السبت ٧ ديسمبر - قد خافوا ما عسى أن يكون البوليس ، قد بيت
لهم ، من أسباب تحول بينهم وبين اقامة النصب التذكارى ، فعمدوا من جانبهم
الى حملة ، على سيارة كبيرة ، من سيارات النقل ، ومضوا به تحت جناح الليل
حتى بلغوا أبواب الجامعة ، ففتحوها دون عناء ، ثم أقرروا النصب التذكارى تحت
شجرة كبيرة وراحوا يسدلون عليه أوراق الشجر ، وأغصانه حتى لا يلتفت
اليهم فى الصباح ، وشاء جماعة منهم ان يكونوا الى جانبه حفظة عليه ، وحراسا ،
ولكنهم رأوا فى آخر الأمر أن يتركوه فى حراسة الليل ، بل فى حراسة الحرم
الجامعى ، بل فى حراسة الله ، فلما جاء صباح السبت أخذت قوات كبيرة من
بوليس الجيزة يلبس أفرادها الملابس (الجاكية) وكانوا مشاه ، وفرسانا
يتسلحون فى أيديهم بالعصى ، الغليظة ، وعلى رؤوسهم ، الخوذات ، أخذت قوة
هائلة فى محاصرة الجامعة المصرية والشوارع المؤدية اليها احتياطا لما عسى ، أن
يكون ، وراح الجامعيون يقدمون الى حرمهم المقدس من كل صوب وينتهون اليه
من مختلف الكليات استعدادا ، لرفع الستار ، عن النصب التذكارى الذى أقيم
عند مدخل الجامعة ، تخليدا لشهداء الأبرار ، وتجمعت جموع الشباب فى فناء
الجامعة حتى أربى عددهم على الألفين وفيهم طالبات الجامعة جميعهن وأخذوا يهتفون
بالهتافات الوطنية والعدائية ضد الانجليز ، وتصيحى السير صموئيل هور
واقبل الجامعيون على الموضع الذى أقرروا فيه النصب التذكارى وراحوا يحملونه
بين أحر ، الهتافات وأروع النداءات وأخذوا يتجهون به الى الحديقة ، التى تتوسط
كليات الجامعة وبين زمرة من الزهر ، والشجر أقرروا النصب الخالد ، ثم انصرفوا
الى الصمت ، دقيقتين حدادا وراحوا ، بعدئذ ، يهتفون ، ويخطبون وينشدون !
واستجاب أحمد لطفى السيد ، مدير الجامعة ، الى طلب الجامعيين فى ان يشترك ،
واياهم فى ازاحة الستار ، عن النصب التذكارى ونزل من مكتبه وقال وهو

يشترك فى عملية ازالة الستار : اننى احيى فيكم هذا الاتحاد الجامعى وتلك القوة الجامعية التى ظهرت بها ولى الشرف العظيم ان ازيح معكم الستار ، عن هذا المنصب .

واتجه الجامعيون ، الى كلية الزراعة ليزيحوا الستار عن المنصب التذكارى ، الخاص بشهيدها محمد عبد المجيد مرسى ، وكذلك شرعوا فى الاتجاه الى مدرسة دار العلوم ، لازاحة الستار عن لوحة رخامية ، كتب عليها اسم ، على طه عفيفى ، شهيد المدرسة فاذا بهم يجدون مصلحة الكبارى ، بتعليمات من البوليس ، قد فتحت كوبرى عباس حتى لا يستطيع الجامعيون ومن معهم من الطلاب اجتيازه الى القاهرة ، ولكن الطلاب راحوا يحاولون اغلاق الكوبرى معتمدين على جهود بعض طلاب كلية الهندسة ، ومدرسة الصناعات ، وقد تمكنوا من اتمام مهمتهم بنجاح ولكن البوليس ، كان لهم بالمرصاد ، عندما اجتازوا كوبرى عباس ووجهوا بقوات البوليس التى اعدتها القاهرة لاستقبالهم : وكانت معركة كبيرة وخطيرة ، الطلاب بأسلحتهم ، وهى الحجارة ، والبوليس بالبنادق والعصى .

وفيما يلى تعقيب حول أول مدرسة تظاهرت بعث به اليها الأستاذ بولس نخلة جرجس .

مدرسة التجارة المتوسطة بالمنصورة •• أول من تظاهر

● قلت مدرسة التجارة المتوسطة بالمنصورة كانت أول من تظاهر احتجاجا على تصريح هور وزير خارجية بريطانيا ويشرفنى أن أذكر اننى أول من نادى بسقوط هور صبيحة يوم ٩ أو ١٠ نوفمبر ١٩٣٥ لا أذكر ثم انتقلنا بالمظاهرة الى شارع المدارس وبه مدارس الرشاد والصنائع والثانوية .

وأذكر أيضا ان البوليس أطلق علينا النار أمام المدرسة الثانوية وأصيب الكثيرون ونقلوا للمستشفى الأميرى .

وأذكر أيضا انه فى الليلة الأولى استشهد أحد الطلبة فما كان من البوليس الا ان أخذ جثته ونقلها لبلدته المجاورة للمنصورة ودفنه سرا .

وهنا اجتمعنا « لجنة الطلبة » وقررنا عمل حراسة مشددة على باقى المهباين بالمستشفى وفى اليوم التالى استشهد الطالب الثانى وكان فى السنة الأولى الثانوية ومما يذكر ان والده القاضى بالمحكمة الأهلية كان قد ألحقه بمدرسة المنصورة الثانوية من شهر تقريبا تفاديا لوجوده بالقاهرة لكثرة المظاهرات ولكن شاء قدره أن يستشهد فى المنصورة - وقد حاصرنا المشرحة فور نقله اليها

وشددنا الحراسة عليها واجتمعنا فى نفس الليلة وقررنا تنظيم جنازة وتفويت الفرصة على البوليس لتكرار عملية التهريب - وقد كانت فعلا جنازة هائلة اشترك فيها الى جانب جميع طلبة المدارس بعض الهيئات من التجار والمدرسين والمحامين والأهالى وكانت الهتافات تشق عنان السماء مهما اضطرب البوليس لمحاصرتها دون تفريق خوفا من العواقب الى أن اخترقنا المدينة ووضعنا الجثمان فى سيارة اسعاف حيث نقلتها للقاهرة لدفنها فى مقرها الأخير .

أما عن الشق الخاص بالقبض علينا فأذكر اننا « لجنة الطلبة » فى اجتماع لترتيب مظاهرات اليوم التالى وأذكر ان الاجتماع كان بمنزل الزميل عثمان الجواهرجى عضو اللجنة وعند خروجنا حاصرنا البوليس ونقلنا فى لورى لقسم البوليس الذى احتجزنا لليوم التالى حيث حضر محمد باشا الشبناوى عضو الوفد ومعه المرحوم الفريد قسيس المحامى والدكتور حلمى الجيار وبعدها أفرج عنا بالضمان والتعهدات - الا اننا بعد خروجنا وجدنا أوامر الفصل فى انتظارنا لمدة ١٠ أيام وانذارا بالفصل النهائى عند العودة للتظاهر .

هذا ما أردت إيضاحه

يولس نخله جرجس

بالمعاش

ص٠ ب ٣٩ أسيوط

الفصل السادس

وزير المعارف أصدر قرار اغلاق الجامعة

من حانة سان جيمس

سبق أن وقفنا عند صبيحة اليوم السابع من ديسمبر ١٩٣٥ عندما صمم شباب المدارس والجامعة على أن يحتفلوا رغم أنف السلطات الحاكمة بازاحة الستار عن النصب التذكارى لشهداء لجامعة ، بل شهداء مصر ، كلها .

وقد قلنا ان الشباب المصرى قد احتفل بازاحة الستار عن النصب التذكارى احتفالا رهيبا ، شارك فيه ، ولا نقول اشرف عليه مدير الجامعة وقتئذ الاستاذ أحمد لطفى السيد ، وكان اجماع الشباب على التواجد فى الحرم الجامعى فى صبيحة ذلك اليوم مفاجأة مذهلة لسلطات الاحتلال البريطانى ، ولوزارة توفيق نسيم باشا بالذات التى بادرت باتخاذ أعنف الاجراءات البوليسية ، لتحول بين الشباب المصرى فى الجيزة وبين الوصول الى مدرسة دار العلوم بالقاهرة لمشاركة طلبتها فى الاحتفال بازاحة الستار ، عن اللوحة التذكارية التى تحمل اسم شهيد دار العلوم بل شهيد مصر كلها على طه عفيفى .

وكان من بين الاجراءات البوليسية التى اتخذتها وزارة توفيق نسيم باشا بالاتفاق - بالطبع - مع دار المعتمد البريطانى فتح كوبرى عباس الموصل بين الجيزة ، وبين القاهرة .

وقد تمكن الطلاب من اغلاق الكوبرى بالاستعانة بجهود طلبة كلية الهندسة ، وطلبة مدرسة الصناعات .

ولم يكد الطلبة ينجحون فى عبور الكوبرى ويصلون الى منيل الروضة حتى وجدوا رجال البوليس فى انتظارهم ومعهم بنادقهم ، وعصيهم الغليظة ، ولم يكن مع الطلبة من أسلحة الا الطوب .

ولعل أهم المفارقات العجيبة أن لجنة الطلبة التنفيذية العليا فى احد اجتماعاتها قد قررت فتح اعتماد بمبلغ ثلاثة جنيهات لشراء طوب يتسلح به الطلبة

فى مظاهراتهم اتقاء لعصى رجال البوليس ، وبنادقهم وكان بعض زعماء الطلبة قد احتفظوا بصورة من هذا القرار الخاص بفتح اعتماد لشراء الطوب .

وقد طلبنا من بعض هؤلاء الزعماء موافاتنا بصورة من هذا القرار ، ولم يتيسر لنا حتى كتابة هذه السطور الحصول على صورة من القرار المكتوب ، ونحن نرجو ممن توجد لديه صورة من القرار موافاتنا به لنقله ورده الى أصحابه لأنه فعلا أول قرار من نوعه فى تاريخ لجان الطلبة فى العالم .

وقد أطلق البوليس النار على الطلبة الذين لم يستطيعوا جميعا ، الوصول الى مدرسة دار العلوم ، حيث كان الطلبة قد راحوا منذ الصباح الباكر يخطبون شعرا ، ونشرا ، منتهين الى اتخاذ القرارات التالية : تأييد بيان اللجنة العليا ، والاستمرار فى الحركة الوطنية ، حتى تتحقق مطالب البلاد ووضع اللوحة التذكارية لشهيد دار العلوم .

وقد احتفل الطلبة بازاحة الستار عن اللوحة التذكارية المقامة على باب المكتبة فى صمت ، ثم خرجوا فى مظاهرة عنيفة اشترك فيها بعض الأهالى .

وكان من بين الطلبة الذين اعتقلهم البوليس يحيى ابراهيم شاهين ، الذى اتهم بالاعتداء بالسب على الملازم أول اسماعيل ابراهيم ضابط مباحث قسم السيدة زينب عندما رآه يحاول ضرب زملائه وكان قد هرب الى مدرسة دار العلوم ، غير أن ناظر المدرسة قد أرشد البوليس عن اسمه ، لاعتقاله .

وكانت مظاهرات أخرى قد نشبت فى كثير من أحياء العاصمة : فى الروضة ، فى العباسية ، فى شبرا ، فى الموسيقى . . هذا فى الوقت ، الذى كان يقف فيه بعض الشباب . . أمام المحاكمات المستعجلة متهمين بالتظاهر والتجمهر الخاصيتين بدار محمد محمود باشا وكان يتولى الدفاع عن هؤلاء الطلبة الاساتذة سليمان عبد الحليم اليمانى ورافع محمد رافع ، ومصطفى رياض ، وزكى سرور ، وواصف زرق الله ، وعبد الرازق سلامة ، ومصطفى العسال ، ، وقد أصدر القاضى - عبد الفتاح حسين - الحكم فى قضية التظاهر بحبس كل من محسن محمد أبو طالب وجاد السيد موسى لمدة شهر مع الشغل ، وتغريم محمد ابراهيم عبد الله ٦٠٠ قرش وحكم نفس القاضى فى قضية التجمهر بحبس كل من زكى الدين أبو طه ، وصبحى أحمد ، وعبد الستار الطنطاوى لمدة شهرين مع الشغل وأمر القاضى بوقف التنفيذ بالنسبة للأول .

وكانت النيابة ، قد قسمت قضية الاعتداء ، على منزل محمد محمود باشا الى قضيتين :

الأول خاصة بسبب محمد محمود .

والثانية : اقتحام الدار واتلاف أشجار حديقتها ، وكسر أصص الأزهار
وتعطيم زجاج النوافذ واتلاف ثلاث سيارات و ٠٠ و ٠٠ .

وقد حدث تطور خطير فى القضية المصرية نتيجة لوحدة كلمة الشباب ،
ومساعى اللجنة التنفيذية العليا للطلبة حيث صرح محمد محمود باشا لوفد من
أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بأنه نزولا على ارادة الطلبة يقبل الائتلاف على
أساس الدستور ثم المعاهدة وكان هذا التصريح نقلة جديدة فى سياسة حزب
الأحرار الدستوريين ، الذى كان يرى المعاهدة أولا ثم الدستور .

وكان مما قاله محمد محمود باشا للطلبة - وهو قول خطير للغاية - :

« ان المعاهدة هى السبيل للدستور ، وان الاتحاد يجب أن يكون على أساس
المعاهدة حتى اذا تمت لم يبق لانجلترا ان تتدخل بأية صورة من الصور فى أمر
الدستور ، ومشروع معاهدة ١٩٣٠ جاهز للتوقيع ، وأنا متفق مع دولة النحاس
باشا على تأجيل مسألة السودان منذ سنة ١٩٣١ والانجليز متى رأوا فى الظروف
الحاضرة ، ان وحدة مصر تحققت لتوقيع المعاهدة فانهم يرون من مصلحتهم
ومصلحة مصر ومن العدل الذى تدافع عنه انجلترا - هكذا فى أصل التصريح !!!
- أمام عصبة الأمم ، أن توقع انجلترا هذه المعاهدة وأنا مستعد أن أذهب غدا مع
دولة النحاس باشا الى السير مايلز لامبسون كممثل لانجلترا ، فى مصر ، لنطلب
ذلك ومتى فعلت انجلترا وهى لا شك تقبل متى علمت بأن توقيع المعاهدة معناه
الاستعداد الصادق للوقوف الى جانبها فى الأزمة العالمية ، الحاضرة فان
دستور سنة ١٩٢٣ ، يعود ، واننى لا أرى بأسا اذا أراد النحاس باشا من أن
يعود برلمان سنة ١٩٣٠ وان لم يكن فيه حر دستورى واحد ليبرم هذه المعاهدة
وان يوقعها النحاس باشا فالمسألة عندى أكبر من أن تتعلق بشخصى أو بحزبى ،
بل هى مسألة الوطن كله فأما أن يجىء الدستور من غير معاهدة فيسأل نائب عن
الاجراءات الحزبية التى تتخذ فى هذه الازمة وترى الوزارة البرلمانية القائمة أنه
على حق فى سؤاله وقد يكون سببا فى الغاء الحياة النيابية وفى الغاء الدستور
فذلك كلام أظنكم توافقوننى على أنه جدير بالتوضيح فى سبيله » ويضيف محمد
محمود باشا ، وهو يتحدث الى أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية العليا قائلا : « ان
الفرصة الحاضرة فرصة ذهبية وقد أتاحها لنا السنيور موسولينى ليربط بمعاهدة
بيننا وبين انجلترا على حد تعبير الدكتور دلتون لو اننا طلبنا المعاهدة اليوم ،
على ما انتهت اليه مفاوضات سنة ١٩٣٠ التى قام بها النحاس باشا لوجدنا
أنصارا كثيرين جدا فى انجلترا فليكن اتحادنا على الاستقلال اذن حتى لا نضيع
فرصة لا يعرف أحد متى يعود مثلها أرجوكم أن تبلغوا النحاس باشا ، صادق

تحياتي وتؤكدوا له اننى لا أرمى من وراء دعوتى الى أية فكرة ذاتية وأنا مستعد لمقابلته ، والتحدث اليه لأن التفاهم والاتفاق يكونان أدنى للتحقيق بتبادل الرأى مباشرة أكثر مما يتحققان عن طريق المفاوضة بالوساطة ومصلحة الوطن التى دعتنى لأهيب بالأمة كى تتحد تهيب بنا جميعا بعد حوادث الشهر الأخير أكثر مما كان الحال يوم الدعوة الى الاتحاد .. » .

ويصرح مصطفى النحاس لوفد من لجنة الطلبة التنفيذية العليا « بأنه يقبل الائتلاف مع دولة محمد محمود باشا بشرط أن تكون إعادة دستور ١٩٢٣ قبل إبرام المعاهدة .. » .

ويعلق محمد محمود باشا على تصريح هور ، الخاص بدستور ١٩٢٣ فيقول انه لمن المخجل أن يدخل رئيس الوزارة المصرية الحكومة الانجليزية فى أمر أمر الدستور ، وهو مسألة داخلية محضة » .

والجدير بالذكر ، أنه كان من بين خطباء دار العلوم الأديب أحمد الحوفى الذى قال ضمن ما قاله :

« لقد صرخت مصر ، وضجعت من أقصاها الى أقصاها ، وجاءت ساعة الروع وفغرت القلوب فاما ، فاستبق اليها الجراحى ، والخالع ومرسى ، وعلى طه » ..

والجدير بالذكر - أيضا - انه فى احتفال دار العلوم الذى سبق الاحتفال بازاحة الستار عن اللوحة التذكارية الخاصة بالشهيد على طه عفيفى ألقى الأديب محمود أفندى اسماعيل قصيدة رائعة جاء فيها :

مصر ظمأى وذلك الدم رى
لصداها فلا تنوحوا عليه
كم سقتنا من سلسل النيل خمرا
الم تفض كأسها سوى شفتيه
مالنا نرخص الدموع اذا ما
سفكت قطرة على شاطئيه
وهو احرى بان نسوق الضحايا
حاشدات تزف لهفى اليه

وكان من بين أبيات الشعر التى القاها الأديب الشاعر محمد أفندى برهام رئيس لجنة الطلبة التنفيذية فى مدرسة دار العلوم - على ما روت الصحف يومئذ :

أزجر النيل كى يضمن بمائه

وليفض ساعة على شهادته
عجبا ، جلل الأسى جانبيه
وهو يمشى كعهده فى صفائه
رب ماذا هناك حتى رأينا
كل يوم مضرجا فى دمائه !
وطن يبتغى الفكاك من الأسر
ويبغى الخلاص من أعدائه
قل لهذا الشباب ان لم يدافع
عن حماه وان وفى عن فدائه
لا تعيش تحت ظله وتقياً
غير ظلاله ، وغير هوائه
تمموا مجدكم فى القبر ناس
وضعوا بالدماء أسس بنائه

والجدير بالذكر ، أيضا ، انه كان للاستاذ عباس محمود العقاد رأى فى
ائتلاف الأحزاب لنخصه فيما يل ، نظرا لأهميته التاريخية ونظرا لأن هذا الرأى
كان من بين الأسباب التى جعلت العقاد يختلف مع رفاق دربه ومن بينهم أسرة
روز اليوسف يقول الاستاذ العقاد :

« فى سنة ١٩٣٠ حصل الائتلاف بين الأحزاب المصرية ، والساسة المصريين
وكان العدوان الذى تواجهه الأمة يومذاك أقل وأهون من العدوان الذى تواجهه
اليوم لأن الانجليز فى ذلك الحين كانوا ينتظـهاـرون بالحيدة فى شئون مصر
الداخلية ولا يدعون لأنفسهم الحق ، فى وضع دساتيرنا واختيار المواعيد
الملائمة ، لمجالسنا النيابية ، ولكنهم ينقضون اليوم ما اعترفوا به من حقوقنا
حتى فى تصريح ٢٨ فبراير ويبسطون أيديهم على دواوين الحكومة كما تعودوا
فلماذا جاز الائتلاف - بل وجب - قبل خمس سنوات وامتنع بل حرم
فى هذه الأيام ؟

ان الأحزاب ، لم تتغير والزعماء لم يتغيروا فى هذه السنوات لماذا قبل
النحاس باشا الائتلاف بالأمس ولم يقبله اليوم ؟! انما قبل النحاس باشا ،
الائتلاف بالأمس لأنه كان بحسب حسابا لزملائه فى الوفد ويعلم أنه لا يستطيع
أن يسوقهم كيف يشاء الى حيث يشاء ومهما تكن من آراء فتح الله بركات
وواصف غالى ، وعلى الشمسى ، وحمد الباسل ، وسلامة ميخائيل ، وفخرى
عبد النور وعطا عفيفى وأصحابهم الآخرين ، فرئيس الوفد لا يستطيع أن يفرض
عليهم الأوامر من عل ، وهم صاغرون وانما كان ينبغى معارضتهم كما ينبغى

معارضة الأنداد ويجرى معهم على حكم الاقناع اما الى الموافقة ، أو الامتناع فاذا أرادوا الوفاق فليس فى وسعه أن يصبر على الخلاف واذا اقترحوا عليه أمرا فليس فى وسعه ، أن يرفضه ويتهاون برفضه » .

ويقول العقاد :

« الانجليز يعقدون المؤتمرات بين الدول ويستكتبون العهود ويعلمون ان كل دولة من هذه الدول تسول لها المصلحة ، أن تنقض عهدها فى يوم من الأيام ولكنهم يعلمون ان كتابة العهود على كل حال انفع ، وأسلم من ترك الأمور على عواهنها واطلاق الفوضى فى سبيلها ولولا « العهود » ، والدفاع عنها لما تغلبوا على ايطاليا فى ميدان السياسة ، العالمية واننا لنعلم انهم لا يحرصون على عهد مصون وان الدول التى وافقتهم فى توقيع العقوبات ليست بأفضل منهم فى صيانة العهود ولكن الموقف يميل ارادته على الواقفين فيه ، فيعملون للمبادئ والأصول من حيث يضمنون المصالح ، واللبانات فلماذا يا ساسة البلد ويا قادة الآراء لا تتفقون لمصلحة البلد ، بحكم الموقف القهار فى هذه الظروف » .

« ان الموقف المتفق عليه ، ليميل ارادته ، على أصحاب الماضى المتهم وأصحاب الماضى السليم فاذا اجتمعوا الى رأى واحد فالذى يشد عنه يضعف ويفقد الرجاء فى كل سياسة يفرضها على بلاده وهى متفقة عليه وجرمه فيها ظاهر مفضوح ، وذلك كسب للقضية الوطنية لا ريب فيه أما اذا سارت الأمور على ما نروم فقد نجح الائتلاف غاية النجاح ، وربحنا كل ما نقدره له من الارباح ولولا اننا نؤمن بحكم الموقف القهار ، لما دعونا الى الائتلاف الساسة المختلفين ونحن لا نطمئن منهم الى كثير ، ولكنهم اذا وقفوا فى الميدان ، فالفرق هنالك قريب بين الشجاعة والجهنم لأن الموقف يعلمهم ان الشجاعة ، أجدى لهم من الجبن وانهم يفقدون المصلحة الخاصة والعامة معا ، حين يلتفتون الى المصلحة الخاصة دون غيرها كما يفقد الجندى الشرف والحياة ، وهو يحاول ان ينجو بالحياة » .

ويلتهب الموقف ، فى البلاد ، مرة أخرى بعد التصريح الجديد لصمويل هور وبعد الموقف المخزى الذى اتخذته وزارة نسيم باشا ، ازاء هذا التصريح وتطلق النيران على الشباب ليلا نهارا ويجتمع مجلس الجامعة ضحى ٨ ديسمبر ١٩٣٥ برئاسة الاستاذ أحمد لطفى السيد نائب مدير الجامعة المصرية ويقرر بالاجماع تأجيل استئناف الدراسة الى أجل غير مسمى .

وبينما كان مدير الجامعة يضع صيغة القرار دق جرس التليفون وكان المتحدث وزير ، المعارف الذى أبلغ رئيس الجامعة ان مجلس الوزراء يفكر فى إصدار قرار باغلاق الجامعة .

ويشارك مدير الجامعة مكتبه ، ويتجه الى وزير المعارف ، ويذهب وأياه الى وزارة المالية ، ويعلن مدير الجامعة استقالته من منصبه احتجاجا على اعتداء الحكومة ، على استقلال الجامعة .

ويقرر عمداء الكليات وعلى رأسهم الدكتور على ابراهيم باشا عميد كلية الطب التضامن مع مدير الجامعة وخاصة بعد ما تأكد لهم أن وزير المعارف كان يصدر أوامره بغلق الجامعة وكان يتصل بإدارة الأمن العام بصدد الجامعة وجوانبها من حانة سانت جيمس المعروفة بشارك الفى بك . .

ولكن ماذا كان موقف لندن من غضبة الشباب المصرى ؟ هذا ما سنحاول الرد عليه ونحن نكمل حديثنا عن ثورة الشباب .

الفصل السابع

بريطانيا تتور لفضبة شباب مصر

سبق أن ذكرنا أن مجلس الجامعة المصرية برئاسة الاستاذ أحمد لطفي السيد قرر فى الجلسة التى عقدت فى ٨ ديسمبر ١٩٣٥ : « تأجيل استئناف الدراسة فى الجامعة الى أجل غير مسمى » وان مجلس الوزراء قرر « اغلاق الجامعة » وقد رأى مدير الجامعة وأعضاء مجلسها أن قرار مجلس الوزراء يعتبر تدخلا معيبا فى شئون الجامعة كما يعتبر اعتداء صارخا على استقلالها : صحيح أن الرئيس الأعلى للجامعة هو وزير المعارف ولكن من المعروف انه ليس من حق هذا الرئيس ولا من حق مجلس الوزراء مجتمعا أن يتخذ أى قرار بشأن الجامعة دون أن يكون هذا القرار نابعا من مجلس الجامعة وبلا أى ضغط من أية جهة أخرى حتى ولو كانت تلك الجهة مجلس الوزراء ، الذى من بين أعضائه وزير المعارف الرئيس الأعلى لمجلس الجامعة : ثار مدير الجامعة وثار معه عمداء الكليات ، وفكر الرئيس الأعلى للجامعة فى أن يعدل قانون الجامعة تعديلا يلغى استقلال الجامعة ويعيدها الى تبعية وزارة المعارف ، حتى تتحكم السلطة التنفيذية فى المعهد العلمى ، الأعلى بل ان وزير المعارف ، الرئيس الأعلى للجامعة راح يفاوض زميله وزير المالية ، فى شأن عدم صرف مرتبات الاساتذة فى الجامعة عقابا لهم على ثورة مدير الجامعة وعمداء الكليات والطلبة .

ولما كان من المفروض قانونا ان يوقع وزير المعارف على استثمارات صرف مرتبات الاساتذة قبل ان تذهب الى وزارة المالية ، تمهيدا لصرفها كما هى العادة ، فقد رفض وزير المعارف أن يوقع استثمارات صرف مرتبات الاساتذة المصريين وان كان قد وقع - كما قيل وقتئذ - على استثمارات صرف مرتبات الاساتذة الأجانب !

وكان وزير المعارف كما سبق أن ذكرنا - حقيقة وليس من قبيل الفكاهة - يتصل بإدارة الأمن العام ، بصدد أمور الجامعة وحوادثها ويتصل بوكيل وزارته وكل الجهات ذات الصلة بالجامعة من حانة « سانت جيمس » المعروفة بشوارع ألقي بك ونبتت فكرة عند بعض أساتذة الجامعة في ألا يقدم مدير الجامعة وعمداء الكليات استقالاتهم وأن يبقوا في وظائفهم مدافعين عن الجامعة واستقلالها ، بحيث يمكن أن يستقيل الجميع ، مديرا وعمداء وأساتذة ، إذا فشلوا في الدفاع عن استقلال معيهم العتيد .

وبينما أساتذة الجامعة يناقشون مدير الجامعة ، وعمداء الكليات في تلك الفكرة إذا بمصر تقوم ولا تقعد وإذا بمظاهرات الشباب والفتيات تملأ البلاد ، وإذا بالصحف كلها - فيما عدا ، صحيفة ، أو صحيفتين - تصف اليوم الثامن من ديسمبر ١٩٣٥ بأنه يوم من أخلد أيام الحركة الوطنية المصرية : التقى - مثلا - الطلاب في كلية الطب بقصر العيني ، بعد أن تعذر عليهم الوصول ، إلى مبنى الجامعة في الجيزة وقامت قوات البوليس برئاسة حضرة صاحب السعادة اللواء رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة ، وجناب المستر كين بويد مدير الادارة الأوروبية في وزارة الداخلية بحصار كلية الطب وصعد الطلبة إلى سطح الكلية وقامت ملحمة عنيفة بين بعض الطلبة وبين القوة الماربطة أمام كلية الطب استخدم الطلبة خراطيم المياه كما استخدم رجال البوليس العصي والبنادق وما حدث في كلية الطب حدث أيضا في كلية التجارة وخرج الطلبة من كلية الطب أثر اتفاق تم بين عميد كليتهم على إبراهيم باشا ، ووكيل مستشفى قصر العيني د. مصطفى بك فهمي ، وبين رسل باشا حكمدار العاصمة ، ووكيله بيكر بك ومضمون هذا الاتفاق الا يقوم البوليس بالقبض على أى طالب من الطلبة ، المجتمعين في كلية الطب وكذلك خرج طلبة كلية التجارة من مبنى كليتهم بعد اتفاق ، مماثل . وكان البوليس لا يسمح باخراج الطلبة الا فرادى حتى لا تتاح لهم فرصة التجمع مرة أخرى والقيام بمظاهرات .

وقد اشتركت الطالبات في تلك المظاهرات وكانت أول مظاهرة للطالبات مظاهرة طالبات مدرسة الأميرة فوزية حيث خرجت طالبات تلك المدرسة في مظاهرة سلمية يهتفن للاستقلال والحرية .

وكانت أحدهن تحمل في يدها العلم المصرى .

وكانت وزارة الداخلية طوال ذلك اليوم المشهود أشبه ما تكون بمبنى القيادة في زمن الحرب . وكانت اجراءات وزارة المعارف الخاصة بمقاومة

الحركة الطلابية بالغة العنف - مثلا - أصدرت وزارة المعارف قرارات خاصة بتلاميذ مدرستي الفنون والصناعات بالعباسية ، والفنون التطبيقية بالجيزة ، من بين تلك القرارات تعطيل الدراسة بهاتين المدرستين الى أجل غير مسمى : لا يقبل بهاتين المدرستين أى تلميذ الا اذا قدم طلبا جديدا وتعهدا من ولى أمره بالمحافظة على النظام : تلغى المجانية والاعفاء المتمتع به بعض تلاميذ هاتين المدرستين وكذلك كان الأمر بالنسبة لمدرسة التجارة وبعد ذلك أصبح الأمر عاديا بالنسبة لكثير من المدارس : الغاء المجانية التى يتمتع بها الطلبة لاجبارهم على عدم المشاركة فى المظاهرات ضد الاحتلال الأجنبى .

وما حدث فى يوم ٨ ديسمبر يتكرر وبصورة أشد فى ٩ ديسمبر ١٩٣٥ ، نزل الجيش الى القاهرة وعسكر فى حديقة الازبكية .

شاهد شقيق وزير الحقانية وهو يطل على المتظاهرين من شرفة منزله بالعمارة رقم ٢٠ بشارع قصر العينى رجال البوليس وهم يطلقون النار على المتظاهرين فأصيب هو ونجلا كريمته - زوجة ابراهيم أفندى زكى - وكانا طفلين كما أصيب ثلاثة من الحدم برصاص البوليس ! ولم يفعل شقيق وزير الحقانية أكثر من أن ذهب وبقيّة الجرحى الى مستشفى قصر العينى ومن هناك اتصل بشقيقه وزير الحقانية الذى قال عندما حضر الى المستشفى : أيه وحشية البوليس دى !

والطريف - لو كان فى مثل تلك الحوادث الدامية ما يمكن أن يسمى بالطريف - أن طالبات مدرسة السنية خرجن فى مظاهرة سلمية يهتفن للحرية والاستقلال فلما وصلن الى مقربة من مستشفى قصر العينى أسرعت اليهن قوات البوليس وعلى رأسها ضابط برتبة صاغ وقبل ان يعتدى الجنود على الطالبات تقدم اليهن حضرة الضابط النشط وسألهن ماذا تقصدن ؟! ولم ينتظر الاجابة من أحد اذ قال : أولى لكن أن تنصرفن الى بيوتكن . فأجابه البعض : اننا نبدى شعورنا كمصريات وطنيات استنكارا للحوادث التى تمس سمعة البلاد . فاذا بالضابط الهمام يقول لهن : انتم عاوزين عرسان ! وهنا بصقت أكثر من واحدة منهن فى وجهه وتركته يمسح الرذاذ ، الذى لمع على جبينه وعلى أنحاء وجهه . وكانت قسوة رجال البوليس الانجليزى لا حد لها لدرجة أن « كونستابل انجليزى » اسمه ماركنز أطلق من مسدسه الرصاص على طالب أعزل فى شارع بستان ابن قريش المتفرع من شارع الحوياتى فأصاب الرصاصة صدره بالقرب من القلب . وكان هذا الطالب اسمه محمد محمود عبد الحكيم ضمن طلبة مدرسة الصناعات الميكانيكية ببولاق « قسم السيارات » وخرجت طالبات مدرسة

الأميرة فوزية في يوم ٩ ديسمبر في مظاهرة سلمية ، كانت مثار إعجاب المواطنين جميعا ، وقد أردن المرور من كوبرى فؤاد الأول الى الزمالك فالجيزة ولكن البوليس ضرب نطاقا حولهن فلم يستطعن المرور من الكوبرى الا عندما أقفل الكوبرى لكى يمر سعادة السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى ، وبعد أن من سيادته فتح الكوبرى من جديد فظل عدد كبير جدا من طالبات مدرسة الأميرة فوزية وكان قد انضم اليهن طالبات مدرسة الأميرة فوقية وكلية البنات معلقا على الجزء المتحرك من الكوبرى فترة طويلة من الزمن حتى ثارت بعض جماهير الشعب وقامت بانقاذهن من هذا الموقف الصعب !

وكانت اعداد كبيرة من المتظاهرين تقدم الى المحاكم فى جلسات مستعجلة وكان من بين تلك القضايا قضية اتهم فيها محمود عبد الحليم عاصم (كلية الزراعة) وسعد الدين الشيشينى (كلية العلوم) وتولى الدفاع عنهما محمود سليمان غنام وواصف رزق الله وأنور زقلمة ومحمد فرج الدالى وقد نظرت القضية أمام محكمة جناح الازبكية برئاسة الاستاذ السعيد رمضان وفى أثناء نظر القضية ظهر أن بائع حلوى اسمه ك. م. د ، كان يرشد البوليس الى أماكن تواجد الطلبة وقد ضربه الطلبة أكثر من علقه ساخنة .

وقد امتنعت عن ذكر اسم بائع الحلوى هذا لانه « بعد سنوات عديدة أصبح شخصية هامة » دخلت احدى النقابات المهنية وكان له دور خطير فى بعض الأحداث .

والغريب ، ان النيابة قد قدمت بائع الحلوى هذا فى القضية باعتباره متهما حتى تصبح الحكاية « مسبوكة تماما » ، وبعد أن ترفع الدفاع عن المتهمين : محمود عبد الحليم عاصم ، وسعد الشيشينى برأت المحكمة الشيشينى و « ك. م. د » بالطبع وحكمت بتغريم المتهم الأول محمود عبد الحليم عاصم ٣٠٠ قرش .

وثارت لندن بسبب مظاهرات الطلبة فى يومى ٨ ، ٩ ديسمبر : كانت الصحف البريطانية تنشر أخبار تلك المظاهرات فى صفحاتها الأولى : قال مندوب الديلى تلجراف : ان من بين أسباب حوادث الطلبة الخطب التى ألقاها النحاس باشا « والتى نادى فيها بالثورة !! وقال ان من بين أهم أسباب تلك الحوادث لين الحكومة فى معاملة الطلبة فقد أصدرت الأوامر الى البوليس بمنع اطلاق النار وقد تساهل القضاة الوفديون فى معالجة قضايا المظاهرات المعروضة عليهم للحكم فيها ، وقال انه لأول مرة يهتف المتظاهرون باسم نسيم باشا ،

وقال مندوب التيمس البريطانية فى القاهرة : فى خلال اليومين الأخيرين ٨ ، ٩ ديسمبر وقعت حوادث مخجلة نتيجة أعمال الرعاع وأسباب هذه الحوادث هو السماح للطلبة بالافصاح عن ميولهم فى المشاكل السياسية وقد أوشك الكولونيل لوكاس بك ان يقتل و ٠٠ و ٠٠ و « وقال مندوب التيمس : ان هناك أموالا دفعت بقصد تشجيع المظاهرات وقال مندوب جريدة نيوزكرونيكل فى القاهرة ان ثمانمائة من طلبة كلية الطب قاتلوا قوة كبيرة من رجال البوليس وانهم ظلوا يقاتلون القوة خمس ساعات وقد قذفوا البوليس بالحجارة من فوق سطوح الابنية ، وكانت الذخائر ترفع اليهم بواسطة « سلال » مشدودة بحبال ، وقد انسحبت قوة البوليس ، وتشير بعض الصحف البريطانية الأخرى الى قيام رجال الجيش بحراسة كوبرى قصر النيل ، والى اطلاق البوليس النار على الغوغاء الذين كانوا يقذفون الآتوبيسات بالحجارة ، وقد قتل واحد منهم !

وكانت مصر ، تغلى بشكل أعاد الى الازهان ما حدث عندما نشبت ثورة ١٩١٩ ٠٠ وكان الموقف الدولى متوترا للغاية : موسولينى دكتاتور إيطاليا ، يحرز انتصارات هائلة فى الحبشة : بريطانيا تنزع حملة الدعوة ، الى مقاطعة نظام موسولينى الخلاف بين بريطانيا وموسولينى يبلغ أشده ، ولأن إيطاليا كانت على حدود مصر فى ليبيا ، فقد خشيت بريطانيا ان يقوم موسولينى بمهاجمة القوات البريطانية الموجودة فى مصر وخاصة فى الصحراء الغربية ، بل ان بريطانيا كانت تخشى فى ذلك الوقت نشوب حرب عالمية ، جديدة ، وكانت بريطانيا تحارب فى مصر الشعب المصرى ، وكانت تخشى أن يهاجمها الايطاليون فينضم المصريون الى الايطاليين ، ولذلك انتهزت بريطانيا فرصة خطورة الأحوال الداخلية فى مصر ، وخطورة الأحوال الدولية لتدعيم من وجودها العسكرى فيها ، ولتقضى على الحركة الوطنية التى بدأت تنتشر فى كل مكان : أصدرت وزارة الحربية المصرية ، التى يسيطر عليها البريطانيون الأوامر الى جنود الاورطة الثالثة مشاة والى احدى فرق الفرسان بمغادرة ثكناتها بالعباسية وضرب خيامها فى حديقة الازبكية بالقاهرة . وزعت وزارة الحربية ، قوات الجيش على المديرىات والمراكز التى يخشى منها على النظام والأمن ، ومن ناحية أخرى سلمت السلطات البريطانية - التى كانت تتوقع الحرب وكانت تتوقع استخدام الغازات السامة فى تلك الحرب ، كميات من الكمادات الواقية لتوزيعها على الجيش المصرى المربط فى الاسكندرية ومناطق الصحراء الغربية على أن تقوم وزارة الحربية بدفع ثمن تلك الكمادات ، الى قيادة الجيش البريطانى .

كانت الاجتماعات مستمرة بين سبنكس باشا المفتش العام للجيش المصرى ، واللواء فوريس باشا وكيله والقائمقام همرسلى بك رئيس العمليات

الحربية ، والثائمقام كتشنر بك مدير قسم المهمات ، اهتمت الحكومة البريطانية بشق الطرق ، فى الصحراء الغربية كما اهتمت أيضا باصلاح كل الطرق الحربية ، عززت بريطانيا سلاح الهجانة فى سيوه ، بل لقد انتقل اللواء سبنكس باشا الى الحدود الغربية للتفتيش على القوات المصرية ، المراقبة هناك وفى نفس الوقت أجريت مناورات عامة وهامة وكانت الطوافة الأميرة فوزية لا تكف عن نقل كميات من الذخائر والقنابل الخاصة بالمدافع البرية الضخمة وكذلك الفرق البريطانية من الاسكندرية الى السواحل الغربية .

وتستمر المظاهرات فى أيام ١٠ ، ١١ ، ١٢ ديسمبر ، ويكون اللطالبات فى هذه الأيام ، دور أكثر أهمية وخطورة ، وكان هذا الدور مثار اهتمام وتعليق مندوبى الصحف الأجنبية فى القاهرة ، وكان من بينهم مندوب النيوزكر ونيكل الذى قال ضمن ما قاله وهو يصف أحداث تلك الأيام : ان طالبات المدارس الثانوية كان لهن أثر كبير فى الاضطرابات التى حدثت فى الأيام الأخيرة ، وان الحماس استولى عليهن لدرجة انهن كن يوبخن ويعنفن من البوليس ولكن كان حماسهن عنيفا ، وكانت هتافاتهن الوطنية تدوى فى الارحاء ، ودفعت الحماسة بعضهن الى الهجوم على عربات البنزين ومصابيح الكبرياء فمحطمتها « ويقول مراسل جريدة الديلى ميل وهو يشير الى اشتراك الفتيات فى المظاهرات : لقد كن الطليعة اقتداء بالأساليب ، الشيوعية ، وذلك لسكى تكون قوات الرجال الموجودة فى المؤخرة بعينة عن الأذى » ووصفت الصحف المصرية أقوال هذا المراسل بالسخف والافتراء والكذب !

وقبل أن نختم هذا الباب ننشر رسالة تلقيناها من أحد المتهمين بالاعتداء على منزل محمد محمود باشا .

● رطلونا نحن السبعة فى جيل لنسير الى المحكمة

الأخ الفاضل صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد ..

فقد يكون تكرارا لما قاله الكثيرون أن ما تنشرونه عن « سنوات ما قبل الثورة » هى تذكرة لمن نسى تاريخ فترة من أهم فترات تاريخ مصر الحديث أو من الجيل الجديد الذى تعرض لحملة تعميم أو تزييف لأحداثها .. ولا أطيل عليك .

أولا : أقدم لك نفسى أنا محمد إبراهيم عبد الله المتهم فى قضية الاعتداء على منزل محمد محمود باشا . واعترف للجرة الأولى بعد ٤٣ عاما أن هذا الاسم

لم يكن اسمى الحقيقى . وقد اضطرت لتغيير اسمى حتى لا يعرف أهلى فى البلد انه قد قبض على - ولانى استهنوت الأمر واعتقدت ان الإفراج سيتم فى اليوم التالى على الأكثر وقد مررت بهذه التجربة قبل ذلك . المهم بمساعدة مأمور قسم عابدين فى ذاك الوقت تم الاتفاق مع أهلى على ان استمر بهذا الاسم والا تعرضت لمصيبة أخرى . وقبل أن أنتقل من هذه النقطة أحب أن أسجل ان الشعب المصرى عندما قاوم الاستعمار كانت كل فئاته تشترك فى هذا العمل كل حسب ظروفه سواء الطلبة أو العمال أو انفلاحون أو رجال البوليس .

ثانيا : لقد جاءت واقعة التظاهر والتجمهر الخاصة بمنزل محمد محمود باشا مختصرة ومرت دون ايضاح أسبابها ومبرراتها رغم أهميتها فى تطور الأحداث فى تلك الفترة .

وأحب أن أوضح من مركز المشاركة الفعلية فى الأحداث دون تأثر بأى هوى حزبى أو رغبة فى ادعاء بطولة لا داعى لها الآن .

الأحداث :

كانت وزارة توفيق نسيم باشا تتولى الحكم فى أواخر عام ١٩٣٥ وكان الوفد يؤيد تلك الوزارة لأن هناك اتفاقا قد تم معه أولا على إعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذى كان الوفد يضعه فى أول قائمة مطالبه والأمر الثانى أن وزارة توفيق نسيم كانت هى التى ستتولى عملية اجراء الانتخابات .

وفى هذه الفترة أصدر وزير خارجية بريطانيا السير صموئيل هور تصريحاً أيد فيه دستور سنة ١٩٣٠ وعارض عودة دستور سنة ١٩٢٣ . وقد أدلى محمد محمود باشا بتصريح أيد فيه السير صموئيل هور . وهنا هاجت الدنيا . . . وقام الوفد بتعبئة الشعور ضد هور ومحمد محمود وانطلقت المظاهرات تهتف وتصف هور بأنه ابن الطور .

أما واقعة منزل محمد محمود . . فقد خطب مكرم عبيد فى بيت الأمة وكنا فى شهر رمضان المبارك وكانت له قدرة سحرية على إثارة شعور مستمعيه ، مثل قوله : أيها الشباب ثوروا ثم ثوروا فوالله ان ما ثرتم ما شبيبتم - المهم ما أن انتهى من خطابه العاصف ضد محمد محمود باشا حتى انطلقنا فى مظاهرة غاضبة الى منزل محمد محمود باشا فى شارع الفلكى الذى لم يكن يبعد عن بيت الأمة بأكثر من ٥٠٠ متر . وأخذنا نهتف ونشير الى المنزل ونقول هذا : منزل هور - وهنا انطلقت جحافل من رجال محمد محمود المختبئين فى بدروم المنزل يحملون العصى وأخذوا يتصدون للمظاهرة بالشوم . ولما كنت من المتصدرين للمظاهرة فقد حاولنا الدفاع عن أنفسنا بقذف المنزل بالطوب ولكن رجال محمد

محمود باشا تمكنوا من امساك ثلاثة من المتظاهرين كنت أنا أصغرهم سننا الأمر الذى خفف عنى الحكم الى غرامة ٦٠٠ قرش ٠٠ وبعد أن سلمنا الى البوليس استمر التحقيق معنا بمعرفة المرحوم الأستاذ أسمر ابراهيم أسمر وكيل النيابة الى الصباح ٠٠

وفى اليوم التالى صدرت جريدة السياسة وفى صدورها بالخط الكبير عنوان « الرعاع يعتدون على منزل الزعيم النبيل » وقامت الدنيا ٠٠ المرحوم حفى محمود يداوم اتصالاته بانسلطات العليا لاستعدادها ٠ والشباب قام بمظاهرة ضخمة ضد محمد محمود باشا تصدى لها البوليس فى ميدان الفلكى وشنتها قبل وصولها الى سراى محمد محمود باشا حيث قبض على أربعة من المتظاهرين - والسابع أذكر أنه كان طالبا بكلية الزراعة وقد صدر الحكم عليه بالبراءة ٠٠ وقد يكون ذلك سبب عدم ذكر اسمه ٠

والحقيقة التى أحب ان أوضحها فى هذه العجالة ٠ اننا منذ القبض علينا عوملنا أسوأ معاملة فى سجن قسم عابدين لمدة ١١ يوما وتحقيقات النيابة مستمرة ٠ ولم يقدم لنا حزب الوفد أى مساعدة ولم يسأل عنا أحد فى فترة السجن ولولا شخص مجهول لم أكن أعرفه تقدم لى وأعطانى بالطو كان يلبسه وقال لى ستحتاج اليه وأخذ يرسل لى كل يوم ما احتاج اليه من مأكّل قبل ان يحضر أهلى من البلد ٠٠ هذا الشخص حضر يوم المحاكمة وبعد أن شكرته وأعدت له بالطو لم أره حتى هذه اللحظة وكل أهلى أن أعثر عليه حتى أقبل يديه ٠٠

هذا هو الشعب المصرى الأصيل يا أستاذ صبرى وليس مدعى البطولة والدعاية ٠

ويوم المحاكمة أصر « لوكاس » وكيل المحافظ « رسل باشا » ان نربط نحن السبعة فى حبل ونسير من قسم عابدين الى المحكمة وهى مدرسة الآن ومكانها أمام منزل محمد محمود باشا ٠ وقد استجاب الله لدعائنا فانه بعد انتهاء الجلسة حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر طلعت علينا جريدة البلاغ بنبا اصابة لوكاس بحجر فى احدى المظاهرات أفقده عينه وفعلّا خرج من الخدمة ملعونا من الله والناس ٠٠

وفى الجلسة كانت المظاهرة الكبرى الذى لم يتول الدفاع عنا أكثر من ١٥ محاميا ٠

حقيقة كان بعض هؤلاء الاساتذة يقومون بهذا الواجب بدافع وطنى قوى

ولكن البعض كان يفعل ذلك استغلالاً للدعاية الحزبية والانتخابية لا سيما وإن
المرافعات كانت تنشر في الجرائد .
وهذا هو كل دور حزب الوفد بالنسبة للمتهمين ..
إن النضال قام به البسطاء من الشعب الذين قتلوا والذين فصلوا من
أعمالهم .. والذين سجنوا ..
أما زعماء الأحزاب فلم يقتل منهم أحد .. ولم يفصل منهم أحد .. ومن
سجن منهم فقد أقاموا له التماثيل ..
من الذاكرة .. كتبت لك .. ومن الوثائق يمكن الرجوع إلى الحقائق ..
وأرجو لك التوفيق .. واستمر على بركة الله .

محمود علي شرف

وكيل وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة

وشكراً للأخ محمود علي شرف الذي عرف باسم محمد إبراهيم عبد الله ،
أذ أراح الستار عن أكثر من واقعة في رسالته الموجزة .
وننتقل بعد كل ذلك إلى مرحلة جديدة من مراحل نضالنا الوطني مرحلة
إجبار الشباب للقادة والزعماء على جمع الكلمة ، ووحدة الصفوف .

الباب الثامن

الفصل الأول

الشباب يجربون الزعماء على الاتحاد في جبهة واحدة

فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ - ولأول مرة منذ مارس ١٩١٩ اتفق زعماء مصر ، ووجد زعماء البلاد انهم أمام حالة جديدة هامة وخطيرة تفرض عليهم وحدة الكلمة ، فاذا بالأحزاب كلها تجتمع : الوفد المصرى ، برئاسة مصطفى النحاس ، الوفد السعدى ، برئاسة حمد الباسل باشا ، حزب الشعب برئاسة اسماعيل صدقى ، حزب الاتحاد ووكيله حلمى عيسى باشا ، كل هذه الأحزاب وغيرها زاحت تجتمع ليل نهار على أهل الوصول الى صيغة واحدة يلتقى عندها الزعماء والقادة . وراح الشباب ، ولجنة الطلبة العليا ، يجتمعون بدورهم بالناساة الحزبيين والمستقلين على أمل الحصول منهم على ما يطمئنهم على سلامة الجبهة الوطنية ، وعلى رفضهم المطلق الاشتراك فى أية وزارة تقوم على غير أساس المطالب التى تتفق عليها الجبهة الوطنية .

فى ليلة ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ افتتحت الفرقة القومية موسمها الأول بمسرحية أهل الكهف للاستاذ توفيق الحكيم ، اخراج الاستاذ زكى طليمات وكان خليل مطران شاعر القطرين هو مدير الفرقة القومية - وكانما جاء عرض مسرحية أهل الكهف منسجما مع الأحوال القائمة وقتئذ ، فى مصر . وقد اشترك فى هذه المسرحية حسين رياض ، زكى رستم ، عزيزة أمير ، عمر وصفي ، منسى فهمى وكان لعرض مسرحية أهل الكهف صدق عميق عند الرأى العام والصحافة بصفة خاصة ، اذ كانت بعض الصحف تنشر الاخبار عن « أهل الكهف » فى صفحاتها الأولى ، وكانما كانت تلك الأيام الخالدة ، أيام ثورة سياسية وثورة فنية أيضا ! وفى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ تمكن الزعماء والقادة من الاتفاق على وثيقة ترفع الى الملك أحمد فؤاد ، وقد وقع الزعماء والقادة على العريضة فى نادى

المحامين ما عدا محمد محمود باشا ، الذى وقعها أمام بقية الزعماء ، فى الديوان الملكى ، مكتب على ماهر باشا وقد وقع الزعماء على الوثيقة حسب الترتيب التالى : مصطفى النحاس ، رئيس الوفد المصرى ، محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، اسماعيل صدقى ، رئيس حزب الشعب ، يحيى ابراهيم رئيس حزب الاتحاد ، عبد الفتاح يحيى ، حمد الباسل (رئيس الحزب السعدى) حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، حافظ عفيفى .

رفع زعماء الأحزاب العريضة التالية الى الملك :

حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك . . الجلالة مولانا الملك . .

نتشرف نحن الموقعين على هذا بان نرفع الى سدتكم الرفيعة هذا الملتمس الذى تتمثل فيه ارادة الشعب المصرى مجتمعة كلمته ، منيعة جبهته ، فلقد حلت بالبلاد أزمة سياسية خطيرة اجتمع فيها الخطر الخارجى الذى يهدد البلاد بحرب جائحة الى الخطر الداخلى الذى يهدد حريتها وطمأنيتها ويمس حقها المعترف به فى تصريف أمورها ، والاستمتاع بدستورها مما أدى الى انتشار روح القلق فى البلاد واضطراب المصالح العامة والخاصة معا ، واننا لنرى بكل احترام انه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها الا بأن يعود الى الأمة فوراً دستوراً الصادر فى سنة ١٩٢٣ . وما كنا فيما نرى صادرين الا عن الرأى الذى ارتضته حكمة جلالتم السامية فى كتابكم الملكى الصادر الى مجلس الوزراء ، بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٣٥ والذى ورد فيه ما يأتى بحروفه : ان أعز أمانينا كما تعلمون هو ان تحيا البلاد الحياة الدستورية التى ترضاها سواء باعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، معدلا ، على النحو الذى يترثيه حسب مقتضيات نواب الأمة ، طبقا لأحكام المواد ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، من ذلك الدستور أو بوضع دستور تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية وأنا مع ذلك نفضل الطريقة الأولى .

يا صاحب الجلالة ، اذا كان الشعب ممثلا فى هيئاته وأحزابه السياسية قد أجمع هذا الاجماع الرائع ، على وجوب عودة دستور الأمة منذ الآن فانه انما يقصد الى استقرار نظام الحكم على أساس سلطة الأمة توصيلا لايجاد حكومة دستورية تعمل لاصلاح ما فسد وتحقيق استقلال البلاد .

ولما كان الدستور من حق جلالتم والشعب المصرى ، ولما كنا نعلم ان من أسمى رغبات جلالتم أن تطمئن الأمة الى سلامة حقوقها ، ومرافقها فتهيئ لنفسها المصير ، الذى ينتظرها ، والمكان اللائق بها بين الأمم ، لذلك نلتمس من جلالتم التعطف باصدار أمركم ، الكريم باعادة دستور ١٩٢٣ فوراً ، ونرفع

الى سدتكم مع هذا الالتماس ، أسمى فروض الولاء لعرشكم والاخلاص ، لذاتكم ،
وما زلنا يا صاحب الجلالة لمقامكم العالى ، المطيعين المخلصين .

مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى
محمد محمود رئيس حزب الأحرار
اسماعيل صدقى رئيس حزب الشعب
عبد الفتاح يحيى ابراهيم رئيس حزب الاتحاد
حمد الباسل ، رئيس الوفد السعدى
حافظ رمضان ، رئيس الحزب الوطنى
حافظ عفيفى ..
وكان حافظ عفيفى قد اختير كممثل للمستقلين .

وربما كانت هذه العريضة أولى العرائض السياسية فى التاريخ المصرى
التي « تميزت » - لو جاز لنا استخدام هذه الكلمة - بالكثير ، الكثير ، من
صور النفاق السياسى : زعماء مصر وقادتها ؛ يعرفون جميعا ، وأكثر من
غيرهم ان الملك أحمد فؤاد يكره - الى أبعد الحدود - كل ما يمت الى الحياة
الدستورية بصلة فهو الذى أقال - بالفعل ، وان لم يكن بالاسم - أول وزارة
دستورية تلك التي ألفها سعد زغلول باشا ، عقب بداية الحياة النيابية فى مصر ،
وهو الذى جاء بأحمد زيور باشا الذى قضى على الدستور ، وهو الذى حل برلمانا
لم يطل عمره أكثر من ست ساعات وهو الذى جاء بمحمد محمود الى الحكم ،
وجعله يعطل الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وهو الذى أقال
حكومة النحاس باشا المتمتعة بثقة البرلمان و .. و ..

1 ومع ذلك ، يخاطبه قادة البلاد وزعماءها باعتباره منقذ الدستور ،
ويرددون على مسامعه ما سبق ، ان قاله - رغم انهم يعرفون جيدا ، انه غير
صادق فيما يقوله - من أن أعز أمانيه ان تحيا البلاد حياة دستورية محمد
محمود باشا ، الذى قال ، ما قال فى دستور ١٩٢٣ ، والذى عطل الحياة النيابية
ثلاث سنوات قابلة للتجديد حكم فيها البلاد حكما مطلقا ، يلج فى المطالبة
بعودة دستور ١٩٢٣ قبل الاتفاق ، على انتهاء المشكلة المصرية البريطانية وكان
قبل أيام يصر على أن الدستور يجيء بعد الاتفاق على حل المشكلة المصرية ،
البريطانية .

اسماعيل صدقى باشا الذى قال ما لم يقله مالك فى الحمر ، عن دستور
١٩٢٣ ، والذى الغاه لأنه لا يصلح للبلاد ، واستبدل به دستورا آخر رأى

فيه الخير كل الخير للبلاد : اسماعيل صدقي يوقع على عريضة تطالب بعودة دستور ١٩٢٣ ، فورا ، وبدون ابطاء ، حتى مصطفى النحاس ، الذي كان يرفض باستمرار وجود تنظيم سياسى باسم الوفد ، السعدى ، ويرى فى حمد الباسل ورفاقه ، انهم منشقون عن الوفد ولا يمثلون الا أنفسهم ، مصطفى النحاس الذى رفض قبل ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ مئات المرات ، ان يلتقى فى مكان واحد بمن يمثل الوفد السعدى لأن الوفد ، المصرى كل لا يتجزأ ، ولأن الوفد المصرى هو وحده ، الذى يمثل سياسة ومبادئ سعد زغلول بعكس حمد الباسل باشا ، ورفاقه ، الذين لا حق لهم على الاطلاق فى أن يشكلوا حزبا باسم ، الوفد السعدى حتى ولا بأى اسم آخر ، مصطفى النحاس باشا ، يتراجع ، عن كل ما قاله فيمن كان يسميهم ساخرا حزب السبعة ونصف - حمد الباسل ورفاقه - ويقبل ان يضع توقيعهم على عريضة تحمل توقيع حمد الباسل رئيس الوفد السعدى ويطول الأخذ والرد حول صيغة البلاغ الذى يجب ، أن يتقدم به الزعماء والقادة الى المندوب السامى ، البريطانى ويتفق الزعماء والقادة على النقاط ، الرئيسية التى يجب أن يحتوى عليها البلاغ ، كما يتفقون فى نفس الوقت على أن يحمل مصطفى النحاس باشا البلاغ الى المندوب السامى ، البريطانى ويتم اجتماع فى دار أحمد بك كامل ، واجتماع آخر فى نادى المحامين لاتمام كتابة البلاغ ويتوجه بمشروع البلاغ أحدهم الى دور الزعماء والقادة ليوقعوا عليه فى الوقت الذى كان فيه مصطفى النحاس مجتمعا بسير مايلز لامبسون ، المندوب السامى البريطانى ويصل الرسول ، الى دار المندوب السامى ومعه ، البلاغ موقعا عليه من كل الزعماء والقادة فيما عدا مصطفى النحاس ، الذى يوقع عليه ويسلمه الى المندوب السامى البريطانى والبلاغ فى مقدمته يتوجه الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى ، ويشير فى البداية الى حرص المصريين على المطالبة بالاستقلال والى رغبتهم فى أن يتم الاتفاق بين مصر ، وانجلترا ، بتجديد علاقاتهما وحل المسائل ، المعلقة بينهما « وقد قوى أملهم فى اتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع فى سنة ١٩٣٠ الى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعها لولا خلاف حدث فى اللحظة الأخيرة أدى الى عدم وقوعها » .

ويشير بلاغ الجبهة الوطنية الى ان عدم اتمام الاتفاق ، بين مصر وبريطانيا يثير الاحتكاك من حين الى حين ولا شئ أحب الى مصر من أنى تتجنب كل سبب يدعوك الى هذا الاحتكاك ، الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين وعدم اتمامه ، يعوق تقدم مصر ، ويضع العقبات فى سبيل رقيها ، ويذكر البلاغ بعض الأمثلة ، على ذلك من بينها بقاء الامتيازات الأجنبية الذى يعتبر ماسا بسيادة مصر ويحول بينها ، وبين حق التشريع المالى وغير المالى ، الذى يسرى ،

على المقيمين بمصر جميعا ، كما يشير البلاغ الى وجود ادارة اوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية ، والى حرمان البلاد من أن يكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها « ولعانة حليفها » وكذلك حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية وعدم دخولها عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم ، والسلام ، كما يشير البلاغ الى أن بقاء المسائل المتعلقة بغير حل يؤدى ، الى عدم استقرار الحكم ، والطمأنينة فى البلاد كما يؤدى فى كثير من الأحيان الى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت اثاره المصريين والأجانب ، المقيمين فى مصر على السواء ويشير البلاغ ، الى أنه منذ بداية الأزمة الدولية ، التى نشأت عن نزاع ايطاليا والحبشة فى هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد معاهدة مصرية ، بريطانية كما يشير ، البلاغ الى مشاركة مصر فى النزاع الايطالى الحبشى بتوقيع الجزاءات على ايطاليا بناء على دعوة من عصبة الأمم ، كما اتخذت بريطانيا اراضى مصر ، ميدانا لاستعداداتها الحربية ، اتقاء للطوارئ وقامت الحكومة ، المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من اسباب الدفاع عن المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجبهات ، التى تقضيها الظروف ويتحدث البلاغ فى أكثر من فقرة ، عن أهمية عقد معاهدة بين مصر ، وبريطانيا ، كما يتحدث أيضا عن أهمية مشروع الاتفاق الذى وصل اليه الطرفان المصرى ، والبريطانى فى ١٩٣٠ وكيف أنه « لو أن هذا الاتفاق ، أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالا على التعاون مع انجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمخافتهم ولكانت مصر ، فى موقف يجعل تعاوننا مع انجلترا ، أقوى أثرا ، مما هو الآن ، ويرجو الزعماء ، والقادة فى بلادهم باعتبارهم ممثلين للشعب المصرى ، على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية ، أن ينفصل المندوب السامى البريطانى فيبلغ الحكومة البريطانية طلبهم ، بأن تصرح - أى الحكومة البريطانية - بقبولها - أى الحكومة البريطانية - إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر ، الدستورية بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات هندرسون النحاس وان تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات ، المذكورة بالروح الوطنية التى سادت تلك المفاوضات .

ويوقع على البلاغ الموجه الى المندوب السامى البريطانى . مصطفى النحاس اسماعيل صدقى ، حمد الباسل ، يحيى ابراهيم ، عبد الفتاح يحيى ، حافظ عفيفى .

ولا يوقع على البلاغ حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى لأن الحزب الوطنى يعارض - منذ بداية انشائه - عقد معاهدة بين مصر ، وبريطانيا .

الفصل الثاني

القضاة يدافعون عن استقلال القضاء

ويرحب الزعماء ، والقادة بما انتهوا اليه من خطوات قومية ، ويتجه صدقي باشا ، بنفسه الى بيت الأمة ولشدة الزحام ، لا يتمكن من الوصول الى بيت الأمة ، فيبحث مع الأستاذ محمود رشيد ، ببطاقة الى صاحبة العصمة السيدة الجليلة ، أم المصريين مهننا ، أياها بتأليف الجبهة الوطنية مع تعجباته واحتراماته وكذلك يتوجه الغرابلي باشا : أحد الأعضاء الذين فصلهم الوفد ، المصرى الى بيت الأمة ليقابل هو ، وعبد الحميد سليمان باشا دولة مصطفى النحاس باشا ويتوجه مصطفى النحاس الى الجماهير الغفيرة التى اتجهت الى بيت الأمة بكلمات ، يهنئ فيها الشعب بدستوره الذى أجمعت الأمة على استرداده كاملا ، غير منقوص ويتوجه بشكر خاص ، خالص الى الطلبة الذين قاموا بالبناء الأكبر فى هذه النهضة المباركة فاجتمعت حوله الأمة بسائر طبقاتها وكان من أثر ذلك تلك البوادر العظيمة بوادر النصر فى استعادة دستور الأمة وفى تحقيق استقلال البلاد كاملا • ويهتف باسم الملك الدستورى وباسم الملك الشعبى وبينما الزعماء والقادة منهمكون فى اعداد عريضتهم الى الملك ، و « بلاغهم » الى المنادوب السامى ، كانت البلاد ، فى حالة فوران لا مثيل لها : قوات البوليس - مثلا - لم يخل منها شارع أو ميدان فقد أخذ - كما تقول الصحف الصادرة يومئذ - المشروفون عليها يوزعونها أدق توزيع ، تعرفه نظم الحرب ، ويألفه المتجهون الى ميادين القتال وكانت هذه القوات البوليسية على مألوف عهدا بقبض أفرادها بأيديهم على البنادق ، أو العصى ، ويتشحون على رؤوسهم بالخوذات ، ويقودهم ، طائفة من الضباط ، الذين وكل اليهم توزيع هذه القوات الهائلة ، والإشراف عليها وقد كانت هذه القوات الموزعة ، على أفواه الشوارع ومسالك الميادين ، كانت تكفى وحدها لتأدية ما يريد الذين وزعوها ، وأحكموا توزيعها ان تؤديه ،

ولكن حكمدارية العاصمة رأت أن تبالغ فى التهويل ، مبالغة هائلة حين أخذت تحشد جنود البوليس فى سيارات اللورى لتطوف بهم فى الشوارع نذيرا من أبشع النذر ، وأكثرها قسوة وقد بقى الجيش المصرى حريصا على المساهمة بنصيبه فى الميدان ، الذى كان البوليس الى أيام معدودات ينفرد به انفرادا فهذه الكتيبة التى احتلت كلية التجارة وصيرتها الى قاعدة حربية قد خرجت عن ثكنتها الجديدة فى الصباح وراح أفرادها ، يطوفون بسياراتهم الكبيرة ، فى العاصمة ، وتجاوزت قوات البوليس أبعد مدى من الكثرة فى هذه المنطقة التى ينظر المشرفون على توزيع البوليس إليها نظرة خاصة وهى المنطقة التى تبدأ من ميدان الاسماعيليه وتنتهى الى مستشفى قصر العينى .

فالبوليس يذكر لهذه المنطقة كثير خطرهما ، وموفر ما ازدحم عليها من حوادث ومن أجل ذلك كثرت قواته كثرة هائلة وكان توزيعها على أدق نظام ، حتى أصبحت هذه المنطقة محتلة احتلالا ، عسكريا هائلا ومع هذا فان العاصمة بقيت تزدهم شوارعها بالمظاهرات ازدحاما لم يخل شبر واحد من تسجيل هتاف المتظاهرين لمصر وحريتها واستقلالها التام ولم تكن المظاهرات تملأ شوارع القاهرة ، والاسكندرية ، وطنطا والزقازيق ، وأسيوط ، وغيرها ، وغيرها من المدن الكبرى وحسب وانما امتدت الى المراكز ، والقرى ؛ قرأت مثلا عن مظاهرات قامت فى صالحجر « غربية » اشترك فيها الشيخ محمد يوسف فايد ، والشيخ أحمد الدربى ، ومحمود محمد فايد ، وقرأت عن اجتماع شباب المنزل ، وتأييدهم الجبهة الوطنية واستنكارهم تدخل الانجليز فى شئون مصر الداخلية ، واحتجاجهم على الصحف البريطانية لما لغطت به من هراء نحو القضاء المصرى ، ونحو القضاء المصريين ، ومقاطعتهم البضائع الانجليزية بطريقة جدية ، عملية ، ووقع على قرارات شباب المنزل : زكى السودة ، رأفت جلباية « كلية الحقوق » على السودة « كلية التجارة » أحمد السقطى فؤاد رحمو « دار العلوم العليا » ، أنور الشيبلى ، عبد المنعم شحاته « الفنون والصناعة » محمد سويدان ، محمد عنبر ، أحمد صقر « الأزهر الشريف » عبد الغفار حمزة حكيم عزيز ، الدسوقي عبد الجواد « المدارس الثانوية » محمد محمود العريان « المدارس الصناعية » وقد اعتقل البوليس فى يوم واحد « ١٢ ديسمبر » ٨٠ طالبا فى بنى سويف ، وكان البوليس يقتحم المنازل ، ويقبض على من فيها من الطلبة وقد استمرت عملية القبض على الابرياء حتى منتصف الليل ، واستخدم البوليس وسائل العنف والضرب والاهانة والأذى بكل ألوانه ، وأنواعه الأمر الذى دعا الأهالى الى الشكوى المرة ، من تصرفات البوليس ، الى النيابة ، وكان يشرف على التحقيق الاستاذ ثابت بك ثروت رئيس النيابة وكانت لجنة الدفاع عن الطلبة المعتقلين قد شكلت من الأساتذة على كمال حييشة بك ،

وقسطندى برسوم ، وعبد العال محمود ، وزكى شعيب المحامين وكان من بين المعتقلين نجلا سعادة على اسلام باشا ، وأنجال محمد بك على سليمان والشيخ تهاى معارف وعباس أفندى كرم ، ولم يسمح رئيس النيابة للمصحفين بحضور التحقيق والجدير بالذكر . ان عبد العزيز باشا فهمى رئيس محكمة النقض والابرار كان قد قرأ فى جريدة الأهرام ان حضرة صاحب السعادة حكمدار البوليس قد أرسل منشورا الى أقسام البوليس جاء فيه ان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء قد أطلق يد البوليس ، فى قمع المظاهرات مع ضمان التعضيد الكلى من جهة المحاكم ، ويكتب عبد العزيز فهمى باشا خطابا الى وزير الحقانية يقول فيه : ان اطلاق يد البوليس فى قمع المظاهرات بلا شبهة من حق دولة رئيس الحكومة ، بل من واجبه لان قوانين البلاد يجب احترامها وتنفيذها على الوجه الأكمل الذى يستقر به النظام ، وأما ضمان التعضيد الكلى من جهة المحاكم فانها عبارة لم نتبين المراد منها تماما فان كان المراد بها أن القضاء مستعد دائما للعمل بما توجهه القوانين الموضوعة لاستتباب الأمن والنظام ، وان هذا الاستعداد مضمون دائما وفيه بطريق اللزوم ، التعضيد الكلى للبوليس واعانتة على القيام بواجبه ، فان هذا المراد يكون مرادا حقا سليما لا غبار عليه اما ان كان المراد بتلك الجملة أن القضاء لم يكن فى عمله من قبل ما يشجع رجال البوليس على القيام بواجباتهم القانونية وان دولة رئيس الحكومة ضمن تعديل القضاء لخطئه ، فان هذا المراد الذى يتبادر أيضا من هذه العبارة المذكورة ، يكون مرادا خارجا عن سلطة مريده ولا تقبله كرامة القضاء ، ويطلب عبد العزيز فهمى باشا رئيس محكمة النقض والابرار من وزير الحقانية ، ان يطلب الى من يلزم بيان حقيقة المراد من تلك العبارة ، وأرجو - هكذا قال عبد العزيز فهمى باشا - ألا يكون المراد بها غير المعنى الأول » .

ويرد وزير الحقانية على رئيس محكمة النقض والابرار قائلا : تسلمت كتاب سعادتكم الخاص بمنشور سعادة حكمدار القاهرة ، الى ضباطه فطلبت من وزارة الداخلية ان تبعث الى بهذا المنشور وفهمت منه ما قدرتموه فى فرضكم الأول من أن المقصود به هو استعداد القضاء دائما للعمل بما توجهه القوانين لاستتباب الأمن والنظام وقد اتصلت مع ذلك بحكمدار القاهرة فأكد لى أنه لم يقصد غير هذا المعنى وانه بعيد عن التفكير فيما يمس استقلال القضاء وكرامته . . » .

وهكذا كان رجال القضاء ، كبارا يدافعون عن استقلال القضاء ، حتى لا تمتد اليه يد معتد أثم ، أو حتى لا يفكر احد فى النيل منه تماما مثلما كان رجال الجامعة ، رجالا كبارا . يدافعون عن استقلال الجامعة . ويرفضون أى

تدخل فى شئونها ، ولو كان هذا التدخل من قبل - مجلس الوزراء الذى يوجد ضمن أعضائه وزير المعارف الرئيس الأعلى للجامعة .

والجدير بالذكر أيضا أن المحاكم التى كان يحاكم بها الشباب كانت تبدو أشبه بالثكنات الحربية حيث ترابط داخلها ومن حولها قوات بلوك الحفر ، المسلحة وما أكثر المعارك التى نشبت حتى فى داخل المحاكم بل وأثناء انعقاد الجلسات بين المتهمين ورجال البوليس الموجودين داخل الجلسات وفى قضية مظاهرة المنيل التى أصيب فيها الاميرالاي لوكاس بك مساعد الحكمدار بفرقة ب اصابة خطيرة وكان أحد المصابين ابراهيم أفندى رشاد قد أصيب فى عينه اصابة خطيرة فلما سئل عن ظروف اصابته قال : ان رسل باشا حكمدار البوليس ضربه بعصاه كما ضرب غيره من المتهمين عند القبض عليهم وذلك أمام أحد وكلاء النيابة .

وقد وقف الأستاذ صبرى أبو علم يترافع عن المتهمين ، وكان من بين ما قاله : شارك مدير الجامعة وعمداؤها الطلبة فى شعورهم الوطنى وبين هؤلاء العمداء ، عميد أجنبى نزل يحيى هذا الشعور النبيل وخلع قبعته احتراماً وتحية .

المدير والعمداء اشتركوا مع الطلبة فى ازاحة الستار عن النصب التذكارى فعلى النيابة أن تجيء بالمدير والعمداء وتحشروهم عدا فى هذا القفص ووسط مرافعة الأستاذ صبرى أبو علم قال الأستاذ محمد كامل البندارى : خرجوا شوية عساكر علشان يخففوا الزحمة : عاوزين نتنفس ! وأصدر القاضى حكمه بتسليم حسام الدين ثابت والسيد عبد الفتاح ومعتهد عبد العزيز وشوقى عبد الرحيم ندويهم لحدائثة سنهم وتجديد حبس محمد على عوض الله أربعة عشر يوما ، والافراج بكفالة عن كثير من المتهمين و . . و . .

وقد نجحت مقاومة الشعب فأعادت دستور ١٩٢٣ على النحو الذى فصله فى الفصل التالى :

الفصل الثالث

العودة الى دستور ١٩٢٣

كان هذا يجرى في مصر ، فماذا كان رأى الانجليز فى كل الذى يجرى فى مصر ؟

● اهتمت الصحف البريطانية الى أبعد الحدود بالعريضة التى رفعتها الأحزاب الى الملك مطالبة بدستور ١٩٢٣ ، وكذلك بلاغ الأحزاب السياسية الممثلة فى الجبهة الوطنية الى المندوب السامى البريطانى بخصوص : مطالبة الحكومة البريطانية ، باعلان موافقتها على التفاوض مع مصر ، لوضع حل للمشكلة المصرية - البريطانية على أساس مشروع اتفاق النحاس - هندرسون ، والذى كان قد توصل اليه الجانبان المصرى ، والبريطانى فى عام ١٩٣٠ .

وكان مما نشرته جريدة « التيمس » البريطانية ، ان مقابلة نسيم باشا ، للمندوب السامى ، جعلت الصحف المصرية تقرر القول ، بأن استقالة الوزارة راجعة الى ان نصيحة الحكومة البريطانية ضد دستور ١٩٢٣ ، على انه لا يوجد من الأسباب ما يؤيد هذا الحدث والاحتمال والمرجع هو أن نسيم باشا ، اقتنع بأن من المرغوب فيه الآن وجود شخص آخر على رأس الوزارة ، وقد كان فى اتحاد الأحزاب فجأة على خطة واحدة ، عنصر جديد يسوغ لنسيم باشا ، ان يقدم استقالته .

وتقول التيمس البريطانية : أما مسألة وجود خلف لنسيم باشا ، فلا تزال فى مكانها من الخطورة ، على ان الضرورة تحتم قيام حكومة قوية اذا كان من المرغوب فيه الا تتطور الحالة وتنتهى بنتائج جديدة تنجم عن الاضطرابات .

وتشير صحيفه « المورننج بوست » الى أن على ماهر باشا سيتولى تأليف الوزارة القادمة ، وان من بين أعضائها حسن صبرى بك ، ومحمود شاكر بك

« هذه هي المرة الأولى التي يشار فيها الى احتمال تولي على ماهر باشا » رئاسة الوزارة » .

وأشارت « التيجس » وهي تتحدث عن الأحوال الحاضرة في مصر - الى أن أول ثمرة للاتحاد الذي جاء فجأة هو استقرار رأى نسيم باشا على الاستقالة ، ولقد كان مركز نسيم باشا عسيرا بعد أن تحول جلاله الملك الى دستور ١٩٣٣ ، وانه الآن أشد ، عسرا بسبب ما تركه جمود السياسة البريطانية من آثار نفسية ان مشروع معاهدة ١٩٣٠ لم يوقع الخلاف على مسألة السودان ، وان مواده العسكرية غير ملائمة للظروف الحاضرة في البحر الأبيض المتوسط ، وقد جاءت الحوادث الأخيرة معززة للانتقاد الموجه الى فكرة نقل الفمجنود البريطانيين ، الى منطقة القناة ، وينحصر هذا الانتقاد في أن ذلك النقل سيكشف حدود مصر الغربية ، ويحق لنا أن نعتقد بأن الزعماء ، المصريين الذين اتحدوا على المطالبة بتوقيع معاهدة سنة ١٩٣٠ يدركون معنى الالحاق في وجود مشروع تقضى كل مادة فيه على نفسها بنفسها ولا يمكنهم ان يأملوا في انتظار تعهد من الحكومة البريطانية بالمفاوضة في الوقت الذي يجدونها فيه مشغولة بأزمة دولية أو أن تسمح لهماج الطلبة أن يؤثر فيها ، ولا ريب ان من الممكن اتخاذ حلول بكل حكمة ترضى الأمانى المصرية المعقولة ومثال ذلك عقد محالفة عسكرية دفاعية بين إنجلترا ومصر ؛ تؤكد التعاون البريطانى المصرى ولا ندرى ، لماذا تعجل الحكومة البريطانية ، مع تعذر حل مسألة امتيازات الأجانب ، بالتنازل عن هذه الامتيازات القديمة مقابل عقد اتفاق ، تلتزم الدول بمراعاته على ألا يمس هذا الاتفاق الحالة ٠٠ الا بعد أن تنسج الدول الأخرى على منوال إنجلترا ، اعتقد حلا كهذا ، يبدد ما ظهر من غيوم في الجو المصرى .

ويقول مراسل « روتر » فى القاهرة : ان الجبهة الوطنية المتحدة من الوفديين والأحرار الدستوريين قرروا الموافقة على معاهدة سنة ١٩٣٠ التى تشترط ان تتحمل بريطانيا الدفاع عن مصر ، ورعاية شئون الأجانب والأقليات وان معاهدة سنة ١٩٣٠ لذات أهمية خاصة بالنسبة للالزمة الدولية الحاضرة ، واعتبار الاسكندرية قاعدة للاسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط وقوات الجيش الايطالى المحتشدة فى ليبيا وتنص هذه المواد على انسحاب الجيش الانجليزى من منطقة قنال السويس .

وتقول جريدة « الديلي ميل » كان لا بد للملك من مهلة للتفكير وقد رددت بعض الدوائر ، انه يتمهل ليحصل من الوفد على بيان نهائى يشرح فى المستقبل قبل اذاعة البيان الخاص ، باصدار الدستور : أن الموقف الرسمى البريطانى

أزاء حالة مصر ، هو انها لا يمكنها التدخل فى شئون مصر الداخلية ، ولكنها تبدى أسفها فى الوقت نفسه لعمل مثل اعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذى عطل قبل ذلك مرات ومن حقها ان تنظر الى الحالة نظرة انزعاج ولكن موقفها سيظل على حاله دون تغيير وهى على استعداد لأن تستأنف المفاوضات قريباً » .

وقالت جريدة « الديلى هيرالد » : ان السير صمويل هور ليس بالرجل الذى يصلح لمعالجة المشكلة المصرية أو المشكلة الحبشية ، انه رجل فاشل ، وليس فى استطاعتنا تحمل فشله وهو يتصرف فى الشئون الخارجية ..

وفى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ رفع توفيق نسيم باشا الى الملك رسالة قال فيها :

« قد ظهر الحق ووضح الخفاء وجاء تصريح الحكومة البريطانية الأخير على لسان وزير خارجيتها بأن ما سبقه من التصريح بشأن دستور مصر كان نصيحة أبديت على حسين نية وسلامة وطيبة بناء على الاستشارة واستطلاع رأى ، ولكن ولسوء الحظ اسىء فهمها فأدى ذلك الى فورة غضب صونا للحق ، واحتفاظا به وهى لا تلبث أن تهدأ وتستقيم الأمور فى نصايها ، وبعد ان تغير الحكومة الانكليزية تقاليدها وسيرتها خصوصاً مع دولة صديقة يربطها بها اشتراك المصالح وتبادل حسن القصد ، والمنفعة .

« وأصبح من حق الملك والشعب ان يرجع اليهما فى وضع الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى دعمه وأيده تصريح السير صمويل هور وزير خارجية انكلترا الذى قرر فى خطبته الأخيرة بتاريخ ٥ ديسمبر الجارى بالبرلمان الانكليزى ان أمر الدستور متروك لمصر ، وانه لم يقصد فيما قال لا املاء شىء ولا الزاماً بأمر ولقد أخذت الحكومة للأمر عدته ، بناء على ما أبدته أغلبية الأمة من الرغبة فى دستور سنة ١٩٢٣ فطلبت من جلالتهكم اعادة هذا الدستور فى كتابها بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٣٥ ووافقتم جلالتهكم فى ردكم ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٥ على ذلك وبعد مباحثات طويلة بيننا وبين المندوب السامى أوشكت ان تنتهى على أساس هذه العودة ، قبل ان يأتى تصريح السير صمويل هور الأخير ، بأيام هذا التصريح الذى قرر هذا الحق ، مؤيداً ومدعماً ، لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ : فالحكومة المصرية تقرر من الآن عودة دستور سنة ١٩٢٣ ملتزمة من جلالتهكم اصدار الأمر الملكى القاضى بذلك ، وهى بحمد الله الذى وفقها الى اعلان ذلك بعد المجهودات التى بذلتها فى هذا السبيل ، وكل من ساعدها على نياله ، وانه لمن دواعى الغبطة والسرور ان يتم فى القريب العاجل

الاتفاق المأمول بين بريطانيا العظمى ومصر ، الدولتين اللتين تجمعهما المصلحة المشتركة وتربطهما من زهن روابط الصفاء والمودة تحقيقا لمستقبل سعيده يعود علينا بالخير العميم والنفع العظيم ، وبذلك نكون قد قمنا بالواجب علينا ووفينا بعهدنا « للبلاد » . ان العهد كان مسئولاً ، وتكون أرضينا الحق والضمير وكذلك وفقنا الى ارضاء كل الأمانى ورغبات البلاد وصح ان نقول خاتمين : « مات الدستور ليحيى الدستور وانى لجلالتكم العبد الخاضع والمخلص الأمين » .

ويصدر الملك أحمد فؤاد الأمر الملكى رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ الذى أعاد العمل بدستور سنة ١٩٢٣ .

وقد وقع الملك على هذا الأمر ، ووقع بعده على الأمر الملكى محمد توفيق نسيم رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وعبد العزيز محمد وزير الأوقاف ، وكامل ابراهيم وزير الزراعة ، وأمين أنيس وزير الحفانية ، وأحمد عبد الوهاب وزير المالية ، وعبد العزيز عزت وزير الخارجية ، ومحمد توفيق عبد الله وزير الحربية والبحرية ، وعبد المجيد عمر وزير الأشغال العمومية والمواصلات ، وأحمد نجيب الهلال وزير المعارف العمومية والتجارة والصناعة . . . » .

والغريب ، انه بعد ان وقع الملك أحمد فؤاد الأمر الملكى باعادة دستور ١٩٢٣ صرح توفيق نسيم باشا ، بتصريح غريب قال فيه :

« اننا بعد تقديم الشكر لله تعالى على تتويجه جهودنا الطويلة بالنجاح ، وبعد اعرابنا عن شكرنا واخلاصنا لجلالة الملك المعظم نحى حسن النية والبادرة اللتين أظهرتهما الحكومة البريطانية بسعيها لازالة سوء التفاهم الذى أحدثته فى مصر مع الأسف تصريحات السير صمويل هور التى القاها عن غير قصد وبحسن نية فى الجيلوهول » .

ثم يقول رئيس وزراء مصر :

« ولا يفوتنا ان نشكر بوجه خاص سعادة السير مايزن لامبسون السفير البريطانى من أجل ما أظهره أثناء دقاوضاتنا الطويلة على الأخص خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من تقدير صحيح للموقف حتى أوشكت ان تنتهى المفاوضات على أساس عودة دستور ١٩٢٣ ، قبل تصريح السير صمويل هور الأخير » .

ويهيى رئيس الوزارة المصرية - فى الختام - بالشعب المصرى كافة صغاره وكباره ولا سيما بالطلبة ان ينصرف كل الى عمله ودروسه ويترك للحكومة مهمة تنفيذ الدستور راجين ان يكون العهد الجديد الذى يبدأ اليوم عهد خير وسلام ، للبلاد » .

ويقول مصطفى النحاس عن عودة دستور ١٩٢٣ : هذا اليوم هو عيد الأمة لأنه يوم نصر لها في جهادها ، اليوم اذ يعود الى الأمة دستورها يحق لكل مصرى أن يسر لتلك الثمرة الاولى من ثمار جهاد الأمة ، وواجب الوزارة الآن ان تسرع في اجراء الانتخابات لكي تيسر للأمة ممثلة في نوابها وشيوخها ان تختار الحكومة الدستورية التي تتولى توقيع المعاهدة .

ويقول محمد محمود : ان الدستور مطلوب ولكنه يجب ان يقرن بالاستقلال والسيادة والكرامة والحرية تتمثل جميعها في الاستقلال ، والدستور يظهر سلطة الأمة في الداخل ، وعنوان الحكم ، ولا تظنوا - كان محمد محمود يخاطب حوالى خمسين طالبا من طلاب الجامعة كانوا قد قاموا بزيارته - اننا نمتنع عن دخول الانتخابات اذا جاء وقتها وانما ندخلها ونحن نضمن قبل دخولها ، وفي حلبيتها ، وبعد استوائنا في مقاعدنا النيابية نضمن السعي ، الى الاستقلال وابرام المعاهدة المحدودة لعلاقتنا بالانجليز ونحن من الآن نتخلى ومستعدون دائما للتخلى عن مظاهر الحكم والنيابة معا ، اذا تحققت آمال الأمة في الاستقلال . وليوقع المعاهدة من يوقع ، فالمطلب الاسمى هو الاستقلال ، وأمامكم تشيكوسلوفاكيا فقد جاء الرئيس مازايك من أمريكا ووقع معاهدة فرساي ، وذهب الى بلاده يحمل وثيقة الاستقلال قبل ان يقوم فيها دستور ، أو يتقرر نظام للحكم » .

وقال د . محمود عزمي تحت عنوان « عاد الدستور وكأنه لم يعد : » .

« نسيم باشا يجعل للانجليز الحق الأول في منحه وفي منعه » ويقول د . محمود عزمي مضيفا : هذه هي المرة الأولى التي نذكر ان رئيس وزارة مصرية قد اجترأ فيها على ان يضمن كتابا مرفوعا الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، بصدد النظام الدستوري المصري مثل تلك العبارات المستندة الى أحاديثه مع المندوب السامي البريطاني والى تصريحات يدلي بها وزير الخارجية البريطانية - هكذا كان يكتب د . عزمي ، التاء في بريطانيا بدلا من الطاء - في خطبة انتخابه أو في بيانه لمجلس العموم البريطاني ! واذن فنسيم باشا لا يتورع عن جعل الحق الأول في منح الدستور لمصر ، ومنعه عنها للانجليز ووزارة خارجيتها ودار مندوبها السامي ، ولا يتورع عن تضمين هذا البهتان الماس بكرامة مصر ، والمعتدى على سيادتها وثيقة من أخطر الوثائق الرسمية ، للدولة المصرية ، التي ابتليت بتولييه رئاسة حكومتها في هذه الأوقات العصيبة : وبعد فقد كانت الدلالات كلها منذ أذيع الأمر ، الملكي باعادة دستور ١٩٢٣ اعادة نظرية واذيع معه كتاب نسيم باشا لجلالة الملك ناطقة باستمرار خيبة أمل البلاد في نسيم باشا ووزارته ، وناطقة بعدم انزلاق الأمة الى الانخداع ، بهذه المظاهر ، التي

يحسبها صاحب دولة هذا الزمان انها معينة له ، ومعينة للانجليز معه على بقاءه في الحكم واستمراره الى ان يتم واجبه الذي فرض على نفسه فيه ان يسلم للانجليز ما بقى - من حقوق ومرافق وله في هذا المضمار سابقة مشهورة هي سابقة حذف السودان من لقب الملك في الدستور » .

وتحت عنوان « أضاع الاستقلال ، وجلد الأمة بالهزيمة في يوم نصرها » كتب الأستاذ عباس محمود العقاد يقول :

« ماذا استفدنا من دستور يعيده توفيق نسيم على هذا النمط ، الا تضییع الاستقلال وفساد الأمر كله على الأمة في يوم نصرها واجتماع رأيها ، واقتراب رجائها . »

« أكان حراما على نسيم باشا أن تمر به هذه الفرصة دون أن ينتفع بها الانجليز أكبر انتفاع يتوقون اليه ودون ان تخسر فيها القضية المصرية أكبر خسارة تخشاها ؟ ماذا كان على الرجل لو انه قال انه يطلب الدستور لأن الموانع قد زالت من طريق الدستور ؟ ماذا كان عليه لو انه قال ان الدستور من حق الملك والشعب ولهذا يطلبه وقد حان أوانه من الملك باسم شعبه » .

ويقول ، العقاد مخاطبا نسيم باشا رئيس مجلس الوزراء :

« يا نسيم باشا ، يرحمك الله دع البلاد وشأنها ودع دستورها واستقلالها ودع اتفاقها واختلافها ، فحسبها وحسبك ، ما جنيت عليها وحسبها وحسبك ما أفسدت من حاضر جهادها ، وسابق سعيها . . ومقبل رجائها : انك لا تخطو خطوة ، ولا تقول كلمة الا وفيها ضياع لحق ، واعتراف بعدوان فكفى ما صنعت للانجليز : كفى ما صنعت بمصر كفى ما أفسدت من أمور يعيبيها الإصلاح استرح ، وارحنا يرحمك الله ، فإن كثيرا على رجل واحد ان ينكب البلاد كما نكبته في عام ، وبعض عام » .

ولا تتوقف المظاهرات وانما تزداد قوة ، وعنفاء . وكل ما فعلته وزارة توفيق نسيم باشا لتهديئة ، الحالة ، انها رفعت الحصار عن بيت الأمة ! وان النيابة العامة بدأت تفرج عن بعض المتهمين وقد اجتمعت لجنة الطلبة التنفيذية للمدارس ، الخصوصية والثانوية في ١٥ ديسمبر وقررت تهينة الأمة ، بعودة دستور ١٩٢٣ وعدم الاكتفاء بعودة الدستور ومواصلة الجهاد ، وبث الدعوة في أفراد الشعب حتى تنال الأمة الاستقلال التام لمصر للسودان ، الثقة التامة بالجهة الوطنية لتحذير الأمة من الدسائس الاستعمارية - مطالبة رئيس الوزراء بالغاء القوانين الاستثنائية التي صدرت في عهد وقف الدستور ،

والافراج عن المحكوم عليهم فى الحركة الوطنية الأخيرة وانتداب وفد من اللجنة لمقابلة وزير المعارف ومطالبته بإعادة الطلبة المفصولين - مقاطعة التجارة الانجليزية بطريقة عملية ، الاشتراك مع لجنة الطلبة العليا فى تأبين الشهداء .

وقد كان أعضاء اللجنة الذين وقعوا هذه القرارات : محمود التونى ، أحمد السيسى ، عبد المتعم عبد الرحمن ، عبد الوهاب حسنى ، السيد عبد الغنى زكى ، محمد محمود السبع ، جمال عبد الناصر ، حسين وصفى النشار ، حسين محمد حسين حمادة ، رجائى كامل ، محمد عبد الشنتناوى . فريد أحمد راشد ، عبد الحميد محمد ، محمد عبد الحميد سالم ، أحمد فؤاد ، محمد أحمد الراغب ، صلاح أحمد عبد الله ، أحمد الشافعى ، أحمد حسين ، حسن علاء الدين ، سليم بباوى ، عبد الحى اسماعيل ، ابراهيم لطفى ، حسن محمد عبد الرحمن .

واجتمعت الجبهة الوطنية فى ١٥ ديسمبر بحضور : مصطفى النحاس محمد محمود ، اسماعيل صدقى ، على الشمسى ، حمد الباسل ، حلمى عيسى ، حافظ رمضان ، عبد الرحمن الرافعى ، الدكتور أحمد ماهر ، وحافظ عفيفى . وقررت مطالبة الوزارة ، باصدار قانون الانتخاب ، والغاء القوانين الاستثنائية واقتروا على الوزارة ان تستقبل اذا لم يتم تنفيذ ذلك خلال ثمان وأربعين ساعة .

وعادت الوزارة بعد اشتداد المظاهرات الى محاصرة الأندية مثل نادى المحامين ، ونادى العمال . ولوحظ أن مظاهرات الطالبات قد شملت جميع المدارس الثانوية . وكانت مظاهرات المطالبات فى هذه المرة بل ولأول مرة ، تمر بدور الأحزاب وتطلب من الزعماء والقادة أن يتحدثوا اليهن ، وقد حيا فيهن اسماعيل صدقى شباب الأمة اليقظ وأبدى فرحته الكبيرة بعودة دستور ١٩٣٣ ، الذى كان قد الغاه دولته فى سنة ١٩٣٠ ودعت جمعية مصر الفتاة الى تجنيد جيش المقاطعة ومهمة جنود هذا الجيش الامتناع عن مشتري بضائع العدو ، وان ينصمحو غيرهم بانباع هذا السبيل !

والجدير بالذكر ، ان النحاس باشا قد توجه الى الطلبة بضرورة الكف عن الاضطرابات بعد أن طلب الى نسيم باشا أن يستخدم جميع ما لديه من نفوذ ، فى منع تكرار المشاغبات فى الشوارع ، وأن المندوب السامى البريطانى

طلب من نسيم باشا ، أن تتخذ الحكومة المصرية التدابير اللازمة لحماية الأجانب والجنود البريطانيين من اعتداءات الطلبة .

وفي ١٦ ديسمبر ١٩٣٥ أصدرت محكمة النقض والابرار حكما في قضية شعبان أفندي حافظ - وكانت من القضايا التي أثارت انتباه الجماهير - وهو يقضى بنقض حكم البراءة المطعون فيه من النيابة ، واعتبار ما وقع شروعا في ترويع مذهب يرمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية ، ومعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل ثلاث سنوات .

وقد أصدرت لجنة الطلبة التنفيذية بيانا وايضاها الى الأمة أكدت فيه على أن أهدافها من ثورتها كان : الحصول على الدستور كجزء من الاستقلال ، ولا يغني عنه تحقيق الاستقلال ، والمطالبة بإبرام المعاهدة في غير ابطاء ، وقد أقسمنا على ألا نهدأ ، أو نلين حتى نحصل على الغايتين معا .

ويقول البيان : ومما لا شك فيه ان الفضل في إعادة دستور ١٩٢٣ باعتبار الجميع راجع الى الشباب فهم الذين ضحوا ، وهم الذين بذلوا . وهم الذين عملوا على توحيد الأمة ، وهم الذين زحزحوا الوزارة من موقعها . ووصف البيان والايضاح موقف الوزارة من الحركة بأنه موقف لا يحبه مصرى لوطنه ، ولا يرتضيه فقد قاومت الحركة الوطنية بقوة الرصاص فقتل من قتل من شباب الأمة البواسل بغير ما دأع وانتهكت في جراءة عجيبة حرمان البلاد الأساسية بان :

● اعتدت على استقلال الجامعة ، واستقلال القضاء - ملأت السجون بالطلبة والعمال ، ولا ذنب لهم ، الا تعبيرهم عن مطالب بلادهم - اعتدت على حرمة المنازل والدور ، كما اعتدت على حرية الصحافة وأبقت القوانين الشاذة معمولا بها ، ولم تحاول إلغاؤها وكرر الشباب العهد بأنهم مستمرون في حركتهم ، مستهينون بأية تضحية فاتحون صدورهم لأى أذى ما دام كفاحهم في سبيل الاستقلال التام حتى يحصلوا عليه ، وترجو لجنة الطلبة التنفيذية بوصفها الممثلة للشباب المصرى من الشعب المصرى أن يشاطرهم كفاحهم ، ويلحوا عليه في أن تكون مظاهراته بعيدة عن التخريب والاعتداء بكل أنواعه ، ويوقع على البيان :

● كلية الطب : نور الدين طراف ، أحمد عبد الله ، إبراهيم عبود ، قاسم فرحات ، أعضاء اتحاد : عبد اللطيف جوهر ، حشمتى العامرى .

● كلية الآداب : مصطفى السعدني - عضو اتحاد - طلعت خالد ، سامي ناشد ، عثمان عسل ، محمود يوسف رضوان .

● كلية الحقوق : الظاهر حسن ، أحمد عبد العزيز الشموربجي - عضوا اتحاد - محمد حسن حمزة ، طاهر نعمان ، محمد أبو بكر الهواري ، مراد يس ، أحمد شرف الدين ، خليل جمال الدين ، عبد الغفار متولي ، محمود فهمي ، أبو غددير ، حمادة الناحل .

● كلية الهندسة : جلال الدين الحماصي ، ابراهيم عثمان ، مصطفى السعيد ، أعضاء اتحاد ، عز الدين كامل .

● كلية الزراعة : حسين الابياري ، أحمد الدمرداش التسوني - عضوا اتحاد - عبد المقصود عزت ، حسين حلمي ، فؤاد علي ، محمد محمد سرحان .

● كلية التجارة : عبد الله بغدادى أباطة « عضو اتحاد » ابراهيم الدسوقي ، أحمد حلمي ، أحمد شلبي .

● دار العلوم : محمد برهام ، أحمد محيي الدين ، سعيد العجان ، سليمان الشمكي .

● الفنون التطبيقية ، أنور الصدر ، محمود قدرى .

ووسط ذلك الغليان العنيف يقع اعتداء على جندي بريطاني واحد فاذا بالصحف البريطانية تعلن ثورتها على مصر ، وعلى حكومة مصر ، واذا بالسير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني في مصر ، يقدم احتجاجا عنيف الملهجة الى رئيس الوزارة المصرية ، بسبب محاولة الاعتداء على جندي بريطاني واحد بينما لم تثر الصحافة البريطانية ولم يثر المندوب السامي البريطاني لمصرع الكثيرين من أبناء مصر ، الذين لقوا مصرعهم بينادق البوليس ، الذي يشرف عليه ، ويوجهه ويصدر اليه الأوامر رسل باشا الانجليزى !

ويعتذر نسيم باشا رئيس الوزراء للمندوب السامي البريطاني .

ويعرب عن أسفه العميق لمحاولة الاعتداء على جندي بريطاني وهو الذي لم يعرب أبدا عن أى مشاعر ، بعد أن امتلأت الشوارع بدماء الشباب المصرى .

والجدير بالذكر أن آخر مقال كتبه الأستاذ عباس محمود العقاد في روزاليوسف اليومية كان في ١٨ ديسمبر ١٩٣٥ وكان بعنوان « خطة لم تتغير ، ولكننا قادرون على تغييرها » ، وفي هذه المقالة يقول :

« فى مصر يشتغل الانجليز بالتحصين السياسى كما يشتغلون بالتحصين
العسكرى ويعنون بالحاضر والمستقبل ، أشد من كل عناية وأيناهما منهم فى أيام
الاحتلال ، فالوقت وقت اشتغال بالقضية المصرية لا وقت اهمال لهذه القضية ،
ولكنهم أهملوها ، لأننا نحن كنا نستحق الاهمال . أما اليوم فلا سبيل الى
اهمالها ، مع اتفاق الكلمة ويقظة الشعور » .

ويقول العقاد :

« العراقي المصطنعة فى طريق المسألة المصرية ، انما تنشأ على الأغلب
الأمم ، من طرفين اثنين أحدهما فى مصر ، والآخر فى البلاد الانجليزية . أما فى
مصر ، فقد اشتهر فريق صغير من الانجليز المحليين بكرهية التوفيق بين
البلدين محافظة منهم على نفوذهم ومراكزهم ، أو ذهاباً منهم من شعور النعمة
والمرارة الذى تخلف فى النفوس من آثار العراك اللدود فى ابان الثورة الوطنية .
وأما فى انجلترا فهناك العسكريون الذين يجهلون كل شىء الا اختلاق الطوارئ
ثم اختلاق العدة لاتقانها ، ولو أطيعوا كما قال أحد الساسة الانجليز لطلبوا
احتلال القمر ، اتقاء للغارة من المريخ .

« وقد بدأ هؤلاء ، وهؤلاء يتحفظون .

فالانجليز المحليون المعارضون للوفاق يكتبون الى صحفهم الاستعمارية
منذرين بسوء الحال ، مبشرين انحلال « الائتلاف » المصرى أو اشرافه على
الانحلال .

« والانجليز العسكريون ينشطون هناك ، كما أنبأتنا الصحف للمعارضة
الشديدة فى تنفيذ الشروط الحربية من المعاهدة المطلوبة » .

الى أن يقول العقاد :

ان الوقت ، وقت الاشتغال بالقضية .. والانجليز يهملون القضية المصرية ،
لأننا كنا نستحق الاهمال . وان العراقي المصطنعة فى طريق المسألة المصرية
انما تنشأ . . من طرفين اثنين احدهما فى مصر والآخر فى البلاد الانجليزية .

وأما فى انجلترا ، فهناك العسكريون الذين يجهلون كل شىء الا اختلاق
الطوارئ .

وقد بدأ هؤلاء وهؤلاء يتحفظون .

الانجليز المحليون يعارضون الوفاق ، منذرين ومبشرين بانحلال الائتلاف
المصرى أو اشرافه على الانحلال .

والانجليز العسكرون ينشطون ويعارضون تنفيذ الشروط الحربية من
المعاهدة المطلوبة .

ويواصل العقاد مقاله قائلا :

« .. ولكنها عقبات يتغلب عليها الحكماء من الانجليز لو شاءوا وبذلوا
العناية ، مع المشيئة ، وانما يشاءون ويبدلون العناية اذا نحن سهرنا على
قضيئتنا وثابروا على السهر ، واثقفنا على المشاورة ، ولم نضيع الفرصة ، فى
خلاف عقيم على من يفاوضون ومن لا يفاوضون . وفى الجبهة الوطنية ومن
ورائها قوة الأمة اليعقظى ضمان السداد والتوفيق » .

وفى العدد التالى من جريدة روزاليوسف اليومية الصادر فى ١٩ ديسمبر ،
يحتل مقال الأستاذ توفيق صليب الصدارة ، فى المكان الذى كانت تنشر فيه
مقالة الأستاذ العقاد بعنوان « الجبهة الوطنية ، تعمل آلت على نفسها منذ نزلت
الى ميدان العمل الصحفي ان تقدم من جهود الى الوطنية المصرية سلاحا جديدا ،
والى رأى الحر ، والعقيدة المنزحة أسلوبا فى الكفاح فريدا ، أتقدم اليوم وبكل
فخار بكتابه الى رأى العام ، الذى آذرنى دائما فى كل محنة وشاطرنى النصر ،
والمجد فى كل موقعة كتب فيها النصر والمجد للوطنية المصرية والذى غمرنى
بالتشجيع ودرجنى بالاعزاز وكان لى من مؤازرته وتشجيعه واعزازه عزاء عما
كان ينزل بى من بطش القوة ، واضطهاد الظالمين .

« قد تخرج اليوم ، بعض الزميلات على الناس نبأ أو اشارة الى نبأ تخلى
الأستاذ بن عباس محمود العقاد ومحمود عزمى عن عملهما فى جريدتى اليومية .
وانى لا بدأ هذا الكتاب بتوجيهه أصديق التمنيات لهما فى أعمالهما الجديدة
مشتركين أو منفصلين ، أما بعد فانى أرى أن أكتفى بهذا بالنسبة للأستاذ
عزمى الذى يهم الصالح العام فى خلافه وإياى شىء يسير أفضل الاستثناء عن
طرحه أمام الناس الا اذا شاء الأستاذ الفاضل ان يشارك رأى العام فيه والمشيشة
فى ذلك له وحده .

أما الأستاذ الكبير العقاد ، فخلافتنا معه خلاف يمس رأى العام والنفع
العام ، عن قرب ، ومن حق الناس أن يعرفوا شيئا عن تفاصيله . وانه ليؤلمنى
أشد الألم أن ينتهى الأمر هذه النهاية بينى وبين العقاد بعد أن تكاثفنا فى العمل

ما يقرب من عشرة أشهر كانت فى حياتى ، ولعلها أيضا فى حياته أعز أشهر قضيتها وقضاها فى الكفاح الصبارم من أجل الحق ، والضمير ، والوطن . ولكن ما يعزىنى هو اننا اجتمعنا على الحق والضمير والوطن وافترقنا أيضا على الحق والضمير ، والوطن . »

وتقول السيدة روزاليوسف :

« ان شرارة الحركة المباركة التى قام بها الشباب طارت أول ما طارت من صحائفها ، وبين سطورها فالهبت كل قلب ، ونهبت كل غافل . حتى استطاعت الأمة أخيرا أن تقطف الثمرة ، وتستعيد دستورها منتزعا من أنياب الذئب . والجبهة الوطنية أيضا خرجت فكرتها من هذه الجريدة وكانت فكرة من القوة بحيث أنسى خلالها الماضى ، ومحا جمالها من القلوب سيئات الاحن والاحقاد فرأينا الزعماء والقادة يجتمعون على خير مصر من جديد ويوقدون بيد واحدة شموع الهدى للأمة الصابرة . المكافحة ، ولما لم يكن حزبا من الأحزاب خارجا على الجبهة الوطنية ولما كانت الأحزاب كلها قد انضمت الى هذه الجبهة ولما كنا صحيفة تعتبر منبرا من منابر الرأى العام ، فقد كان لزاما علينا ونحن أول الساعين الى تأليف القلوب وتناسى الاحقاد ألا نضع أمام الجبهة الوطنية المتحدة ، ما يعرقل سعيها الناجح فى سبيل القضية المصرية المقدسة ، هذه هى وجهة النظر التى أدين بها وأشد ما أكرمه ، هو أن أناقض نفسى فأدعو اليوم الى تكوين الجبهة الوطنية باعتبارها المثل الأعلى للسياسة المصرية فى الوقت الحاضر ثم أعرقل هذه الجبهة بأن أضع أمامها ما لا يقدم ، أو يؤخر ، فى الصالح الوطنى واختلفت وجهة نظرى هذه مع وجهة نظر الأستاذ العقاد ، اذ هو يرى عدم الهوادة مع الجبهة ، ويرى استمرار الحملة على الوزارة الحاضرة رمطالبتها بالاستقالة . »

وتقول السيدة روزاليوسف . انها رأت أن تضميع نشاط الأستاذ العقاد ونشاط الجريدة فى حملة مستمرة على الوزارة أمر غير مجد ، ولا منتج لأن من تحصيل الحاصل ان نطالبها بالاستقالة ، والجبهة الوطنية لا ترى الى الآن ذلك ، وهى ان تبقى فى الحكم أكثر من أسابيع معدودة تتولاه بعدها وزارة دستورية من المؤكد أنها ستكون مؤيدة من الجبهة الوطنية ومن الخير لمصر ، أن يتجه قلم العقاد الى وجهة أخرى أكثر نفعا واتساجا وخصوصا واننا لم نتورط ، ولن نتورط فى تأييد الوزارة بل ان موقفنا منها هو موقف المراقبة والحذر ، ولن يمنعنا أحد أن نحمل عليها ونسير فى الحملة يوم نجد ما يدعو الى ذلك من

الأسباب التي حفزتنا على اطلاق العنان لأفلامنا في اندفاع وقوة يقين طوال الأشهر المنصرمة من عمر الوزارة .

وتختتم الأستاذة روزاليوسف كتابها المفتوح بقولها :

« هذا الموقف كله بين الأستاذ العقاد وبينى ، وهذا هو الذى دعاه الى ترك العمل فى جريدتى ، وانه ليؤسفنى حقا ، أن نختلف بعد ذلك التعاون الصادق الجميل ، ولكن بعض العزاء أجده فى أننا كما سبق أن قلت قد اجتمعنا على الحق والضمير ، والوطن وافترقنا على الحق ، والضمير ، والوطن . » .

ولأول مرة - فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ - فى يوم عيد الفطر المبارك يعرف الشعب ، أن الملك أحمد فؤاد مريض وذلك من الرسالة التى بعث بها الى الشعب فى العيد ، وكذلك اعتذاره عن عدم استطاعته المشاركة فى التشريفات الخاصة بالعيد ، حيث يضطر الى الوقوف لساعات طويلة ، مما يسبب له الاجهاد الذى يؤثر على صحته ، وقد رفعت الجبهة الوطنية فى ٢٤/١٢/٣٥ مصطفى النحاس ، محمد محمود يعقوب ابراهيم ، اسماعيل صدقى ، محمد حافظ رمضان ، حمد الباسل عبد الفتاح يعقوب ، حافظ عفيفى - رفعت الجبهة الوطنية خطابا الى الملك تشكره على رسالته الى الشعب فى يوم العيد ، وعى تفضله باجابة ملتزمها الاتفاق مع رغبته السنوية ، باعادة دستور الأمة !

ويستمر الطلاب فى مطالباتهم ، وفى دعوتهم الحكومة الى اصدار مشروع قانون العفو الشامل . وقد ظهر أن الحكومة البريطانية تعارض فى اصدار هذا القانون وقد كلف المندوب السامى البريطانى مستر وسلى رئيس قلم المخابرات التابع للادارة الأوربية بوزارة الداخلية أن يقوم بجولة فى كل أنحاء البلاد ليدرس الأحوال الداخلية ، ولكى يتصل بكبار الأعيان ، والتجار ، وأهل الرأى فى مختلف الطبقات !

وكذلك ، لكى يعد تقريراً عن نشاط الجالية الإيطالية وكانت الجالية الإيطالية ذات أعداد وفيرة ، وكان لها مدارسها ، وجمعياتها بل وتشكيلاتها شبه العسكرية ، وكانت بريطانيا تعلق أهمية بالغة على موقف إيطاليا على الحدود الغربية ، وفى داخل مصر ، فقد كانت بريطانيا تعتقد أن إيطاليا لا بد وانها سوف تهاجم مصر ، وكانت إيطاليا تحشد قواتها على الحدود المصرية ، وكانت بعض حوادث الحدود قد وقعت لتؤيد وجهة النظر القائلة بأن إيطاليا ستهاجم مصر ! وقد اعتذرت إيطاليا أكثر من مرة ، عن بعض حوادث الحدود التى دبرها رجالها هناك .

مظاهرات الطلبة عام ١٩٣٥ اتجهل لها صدى في سوريا وفلسطين :

● الجدير بالذكر أنه ما من حدث سياسي وقع في مصر ، إلا وكان له صدى في كل الأقطار العربية الشقيقة ، وقد حدث مثلاً أن مظاهرات رائعة اندلعت في دمشق و نابلس في ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ ، كرد فعل لما قام في مصر من مظاهرات ٠٠ كانت مظاهرات دمشق قد بدأت بعد الصلاة ، حيث خرج عشرات الألوف من المصلين بقيادة الأستاذ فخري بك البارودي نائب دمشق ، وعندما بدأوا يجتازون بعض شوارع المدينة انضم اليهم عشرات الألوف هاتفين لمصر وللسورية وللاستقلال التام .

وبعد أن اتجهوا الى قبور الشهداء نشروا الورود والأزهار وخطب فيهم رجال الكتلة الوطنية ٠٠ داعين الأمة السورية الى استئناف جهادها في سبيل الحرية والاستقلال . وكان المتظاهرون - كما أجمعت رسائل مراسلي الصحف الأجنبية في دمشق ومندوبي وكالات الأنباء - يهتفون لمصر وفلسطين والأقطار العربية . وقد عادوا الى المدينة بعد أن زاد عددهم على خمسين ألف متظاهر . وكان كثيرون منهم يحملون الأسلحة ، ويطلقون العيارات النارية .

وفي اليوم الأول لقيام تلك المظاهرات ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ - صدرت أوامر السلطات الفرنسية التي كانت تحتل سورية الى رجال البوليس بعدم التعرض للمتظاهرين فكانوا يخلون لهم الطريق ويتوارون عند مرور المظاهرات ، بحيث لم تقع أية مصادمات .

وقد استمرت المظاهرات في الأيام التالية ، وسقط كثيرون . وكانت الكتلة الوطنية في سورية قد دعت كثيرين من الزعماء والأدباء ، وقادة الرأي في مصر ، وفلسطين ، وسورية والعراق ، ولبنان ، للاشتراك في حفل تأبين زعيم سورية الكبير ابراهيم هنانو بك ، وقد خشي الاستعمار الفرنسي من أن يتخذ حفل تأبين ابراهيم هنانو ، ذريعة لمضاعفة الاضطرابات في سورية فراح يضع العراقي تلو العراقي ضد اقامة هذا الاحتفال ٠٠ خاصة وأن الحالة كانت متوترة في سورية ، لسبب آخر غير ازدياد المظاهرات ٠٠ ذلك أن التحقيق قد بدأ مع أعضاء الحزب القومي السوري وعلى رأسهم الأستاذ أنطون سمعادة بتهمة قلب نظام الحكم في سورية ، ولبنان بالقوة العسكرية .

وكانت الاضطرابات ، قد أشادت أيضاً في فلسطين . وكان المندوب السامي البريطاني في فلسطين قد قابل في ٢١ ديسمبر ١٩٣٥ زعماء الأحزاب العربية ، وأبلغهم أن الحكومة قد قررت انشاء مجلس تشريعي بفلسطين على الوجه التالي : ١٢ عضواً منتخبين ، منهم ثمانية من المسلمين وثلاثة من اليهود ،

وواحد من المسيحيين ، وأحد عشر معينين منهم أربعة من اليهود وثلاثة من المسلمين ، واثنان من المسيحيين ، واثنان من التجار . ويضاف الى هؤلاء جميعا خمسة موظفين بحيث يتكون المجلس من ثمانية وعشرين عضوا . ويكون رئيس المجلس انجليزيا ويشرف عليه المندوب السامي البريطاني . أما صفة المجلس فاستشارية بحتة ، وللمندوب السامي ، أن يأخذ برأيه ، أو يرفضه حسبما يرى .

وكانت المظاهرات قد اشتدت بصفة خاصة في مدينة نابلس . وكان يقودها الطلبة الذين كانوا يهتفون بالاستقلال التام لفلسطين ويطلبون من الزعماء عدم التعاون مع اليهود والانجليز ، وكانوا يهتفون بنوع خاص لشهداء العصبة الثائرة ، التي كان يقودها الثائر الفلسطيني عز الدين القسام .

ويستقبل المندوب السامي البريطاني في فلسطين في ١٢/٢٢/١٩٣٥ ممثلي الهيئات والجمعيات . وبمجرد أن سلم كلا منهم نسخة من مشروع المجلس التشريعي . أجمع ممثلو الهيئات ، والجمعيات اليهودية على رفض المشروع ، كما أعلنوا - في الحال - أنهم مصممون على مقاطعته ، هذا بينما أعلن زعماء الأحزاب العربية أنهم مختلفون في الرأي حول قبول المشروع أو عدمه ، وأنهم بحاجة الى أسبوعين على الأقل لمبحث هذا المشروع !

وقد اتفق المسلمون . على الامتناع في عيد الفطر ، عن المعايدة ، وكذلك اتفق المسيحيون ، على الامتناع عن المعايدة ، في عيدى الميلاد ، ورأس السنة ، وذلك احتجاجا ، على الحالة الحاضرة وحداها على الشهداء .

وقد امتنع السوريون أيضا جميعا عن المعايدة احتجاجا على الحالة القائمة في سورية .

وقد رأت بريطانيا ، أن تغير من بعض مظاهر سياستها الخارجية فاستبدلت بصمويل هور ، وزير الخارجية البريطانية المستر انتوني ايدن ، وكان وقتئذ وزيرا لشئون جمعية الأمم ، وكان صمويل هور ، قد أثار بعض البلدان وفي مقدمتها مصر ، بتصريحاته العنيفة ، وكان انتوني ايدن ، خبيرا في مسائل الشرق ، فأرادت بريطانيا ، أن تغير بتغيير وزير خارجيتها بعض ديكور السياسة البريطانية الخارجية .

ونعود ، بعد ذلك الاستطراد الخارجى ، لنقول ان العمال المصريين قد حرصوا على الاشتراك في كل أحداث البلاد . . شأنهم تماما شأن الطلبة ولما كان اسماعيل محمد الخالع ، أحد شهدائهم ، وشهداء الوطن ، فقد قرروا عقد اجتماع هام في دار الاتحاد العام لنقابات العمال وعمل اكتتاب لأسرة شهيد

العمال والوطن وألفوا من بينهم لجنة لجمع التبرعات تكونت من الأساتذة :
رافع محمد رافع المحامى ، والأستاذ أحمد محمد أغا المحامى ، والأستاذ حسين
النحاس المحامى « أعضاء المجلس الأعلى » . والأستاذ محمود حجاج المحامى ،
والأستاذ مصطفى العسال ، والأستاذ عبد الحليم رافع والأستاذ أحمد الحضري
« مستشارى » نقابات العمال وأعضاء لجنة قضايا الاتحاد العام » . ومن فاضل
أحمد فاضل . المعلم ، محمد مصطفى ، أحمد على بدوى ، محمد إبراهيم رمضان ،
عبد العال موسى رشاد دوس ، حسن السيسى ، محمد عثمان أحمد من العمال .

وكان الاتحاد العام لنقابات العمال ، قد قرر - فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ -
تأليف كتلة برلمانية عمالية ، الغرض منها تمثيل الطبقة العاملة ببعض أفرادها ،
وبمن تأنس فيهم التوفر على مبادئها ، فى البرلمان القادم ، وتأييد مبادئ الجبهة
الوطنية . والعمل على دعم دوايمها واستمرارها .

وكان الاتحاد العام ، برئاسة الزعيم عباس حليم ، قد أرسل الى أمين
يحيى باشا - وكانوا يسمونه رسول السلام - أرسل اليه رسالة يبلغه فيها
بالقرار الخاص بانشاء كتلة برلمانية عمالية ، ويقول فيها :

« وانبى واثق أن كلا من حضرات أعضاء الجبهة المصرية وزعماء مصر
السياسيين سيرحبون بهذا القرار الذى يصدره العامل المصرى لأول مرة فى
تاريخنا الحديث بعد أن كان فى الماضى يعتمد على سواه فكانت النتيجة حرمانه
من الحماية التشريعية حتى الآن . وحرمانه مما يتمتع به من غير هذا التشريع ،
كما حدث أخيرا فى مشروع قانون عقد العمل فوجد أن ما يتقاضاه العامل ،
مكافأة على عمله طول حياته بمرتب أربعة أشهر ، وهذه النقطة التى انتجت
قرار العمال الأخير ، ان هى الا نتيجة ليقظة البلاد التى جمعت بين زعماء الأحزاب
السياسية ، فى جبهة وطنية بفضل وساطتكم وحسن بلاء زملائكم ممن اشتركوا
معكم فى رسالة السلام ! »

وكان الاتحاد العام ، لنقابات عمال القطر المصرى قد احتج على مشروع
قانون العمل الفردى ، وكان فى مقدمة الموضوعات التى احتجت عليها استثناء
خدم المنازل من مشروع القانون اذ استثناهم القانون وحرمهم من التمتع به ،
كأنهم ليسوا من العمال ولا من أبناء الأمة ولا من الجنس البشرى ، وكأنهم من
الرقائق مع أن عهد الرقيق قد انتهى ، وحرمت جميع قوانين العالم ، وان المبادئ
الديمقراطية لا تفرق بين المصريين ، وقد اعتبرتهم أمام القانون سواء » .

حرص عمال مصر على الاشتراك فى أحداث البلاد . . مثل الطلبة تماما . .
كما قرر الاتحاد العام تأليف كتلة برلمانية عمالية ، الغرض منها تمثيل الطبقة
أفرادها . . فى البرلمان . .

وقد أرسل عباس حليم بمذكرة الى أمين يحيى باشا يبلغه القرار الخاص
بإنشاء كتلة برلمانية عمالية ٠٠ كما أن الاتحاد العام فى القطر المصرى ، احتج
على مشروع قانون العمل الفردى ٠٠

● ونبدأ باستكمال ما وقفنا عنده ، حول احتجاج الاتحاد العام :

ويطالب الاتحاد العام ، لنقابات عمال القطر المصرى - ضمن ما يطالب
به - أولا : الحكومة بأن تسارع الى الانضمام الى مكتب العمل الدولى وأن تقوم
- ثانيا - بتعديل تكوين المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والعمال بحيث
يكون عدد ممثلى اتحاد العمال مساويا لممثلى اتحاد الصناعات ، ويطالب الاتحاد
العام لنقابات العمال - ثالثا - باصدار قانون الاعتراف رسميا بالنقابات
العملية ، ورابعا نشر جميع مشاريع القوانين الخاصة بالعمل والعمال على
صفحات الجرائد لكى تتمكن هيئة الاتحاد والنقابات من دراستها : وإبداء
ملاحظتها عليها . وخامسا : تحديد ساعات العمل ، بثمانى ساعات فى اليوم .
وسادسا : ضرورة منح العامل يوما للراحة فى الأسبوع وشهرا فى السنة ،
وتقرير نظام الاجازات المرضية . وسابعا : تقرر منح العامل مرتب شهر
مكافأة عن كل سنة قضاها فى العمل . ثامنا : إلغاء نظام اليومية . تاسعا :
ضرورة تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية فى مصر ضد المرض ، والاصابات
والشيخوخة والعاهات المستديمة ، والبطالة والوفاة . عاشرا : إلغاء نظام
الوساطة للمقاولين وجعل أصحاب الأعمال المسؤولين شخصيا عن كل ما يخص
العمال ٠٠ كانت هذه مطالب العمال فى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٥ .

وكان من أبرز نقابات العمال : نقابة النقل الميكانيكى ، نقابة البويات
والزخرفة ، نقابة ترام القاهرة ، نقابة الطهاة العامة ، نقابة التريزية الأفرنجى ،
نقابة الأحذية ، نقابة ثورنيكروفت ، نقابة المياض والزخرفة ، نقابة الساعاتية ،
نقابة الممرضين ، نقابة السروجية ، نقابة الاستر ، نقابة المنجلدين ، نقابة
المخابز البلدية ، نقابة موظفى المجال التجارية ، نقابة التريزية العربى ، نقابة
الملاحة الداخلية ، ونقابة فن الكهرباء ، نقابة متعهدى الاغذية ، نقابة مفتشى
وابليسيمات السجائر ، نقابة فن النجارة ، نقابة الغزل والنسيج ، نقابة صناعى
الحلوى ، نقابة نحت الجرانيت بأبى زعبل ، نقابة ورش ترام مصر الجديدة .

ونختتم هذا الفصل برسالة هامة تلقيناها من الأخ الشاعر ، عامر بحيرى :

الشاعر عامر بحيرى يروى بعض الأسرار الوطنية :

أخى العزيز الأستاذ صبرى أبو المجد ..

تحية طيبة وبعد . فقد كان واجبا على أن أشكرك سابقا ، على نشر رسالتى اليك الخاصة بأحداث ثورة ١٩٣٥ ، وكنت قد عزمت على كتابة بعض الذكريات الأخرى ، التى تزخر بها هذه الفترة . ولكنى أثرت الانتظار ، لأفسح المجال لغيرى . فكل من شهد هذه الفترة ، وهو على قيد الحياة الآن ، جدير بأن يسجل ما رأى وما سمع وما عمل وما علم . . . لأنى أعتبر ثورة ١٩٣٥ هى « ثورة بين ثورتين » . . . بين ١٩١٩ ، ١٩٥٢ . . . فهى القنطرة التى وصلت فيها الحركة الوطنية بفضل جهود الشباب الى ثورة مصر الكبرى ، التى قام بها أبطال من الجيش هم فى نفس الوقت من أبطال ١٩٣٥ .

ولما رأيتك تطلب من بعض من وردت أسماؤهم أن يكتبوا ذكرياتهم . سعدت بذلك . . . وإذا كان اسمى لا يرد فى صحف تلك الأيام كثيرا ، فذلك انى كنت أتجنب الظهور ، لأسباب عدة . . . حتى القصيدة الهامة التى ألقيتها فى الحرم الجامعى فى ٧ ديسمبر ، أشرت بيدي على المصور (بكسر الواو المشددة) أن يبعد آلة التصوير عني وأنا ألقيتها ، تجنباً للقبض على يومئذ . . . (وقد ظهرت هذه الصورة على صدر عدد المصور الصادر فى يوم الخميس ١٢ ديسمبر ، ١٩٣٥ ، لحشود الطلاب وهم يستمعون لهذه القصيدة بالذات . . . وهى صورة معبرة ، حبذا لو نشرت الآن مع هذا التفسير . . .)

ان يوم ٧ ديسمبر ١٩٣٥ يوم هام جدا . . . وهو موضوع حديثى هذا .

ففى ليلة الجمعة ٦ ديسمبر (ولغرائب الصدف انها توافق يوم العاشر من رمضان ١٣٥٤ هـ) . . . كنت فى نادى المحامين ، حيث تنظم المظاهرات الاليلية . فى احياء القاهرة . . . وبدأ الشباب ينزلون من النادى حين عرفوا مكان تجمعهم ، وبقيت فى موضعى أكتب . . . وحينئذ تقدم منى أحد المشرفين على النظام بالنادى - هديقهى المرحوم محمد زكى علام - وقال لى : لماذا لم تقم مع زملائك ؟ فناولته الورقة فى يدي ، فقال : هل تكتب قصيدة لتلقيها غدا فى الحرم الجامعى ؟ قلت : نعم . . . فقال : اذن فانتظر . . . وصرف الطلاب ، وبقيت فى مجلسى الى نحو منتصف الليل حتى أنهت القصيدة فى ثلاثة وثلاثين بيتا . . . وساروى هذه القصيدة هنا كلها لأهميتها :

نسيتك ، بين عشية وصباح !
مزقته ذات الجذب والالحاق
خلط التراب بصفرة التفاح
هدر ٠٠ على حرم الطريق مباح !
وتثن من ألم ، وبثق جراح ٠٠٠
للنفس ، دون حمى لمصر مباح
زمر الشباب كريمة بالساح
عجلا يضمم جراحك « الجراحى » !
فحداه شيطان ، ببطش سلاح
لص ٠٠ يحاذر أعين الفضاح
عبرت بمنعقد الشذا نفاح
خشعت له الأيام ، غير متاح
بمفجر من حزنها طفاح

قم يا شهيد ، فمصر فى آلامها
نسيت قمصيك بالدماء ملوثا
نسيت جبيننا من شعاع طساهر
نسيتك تحت الشمس ، ملقى فى دم
ترنو بعين للسماء كليله
« عبد المجيد » وأنت أول باذل
أنت اللواء على دماك تهافتت
ولقد هوى للموت لما أن هوى
ملك سماوى حذاك برحمة
دفنتك أيدى بالظلام كأنها
لو انصفوا جعلوا ثواك حديقة
انا استعصنا عن وداعك مشهدا
خرجت تشيعه القلوب خفوقة

والنفس فوق الموج كالسباح !
طعن السماء بلعنه النواح
فى الأفق ثوب الليل ، والاتراح
عند احتراق الضوء فى المصباح
يبغى الرجوع ليقلبه وكفاح ؟
رغم الرضى ، وضميره المرتساح !
لو كنت تغنى عن هدى وسماح

خرجت كبحر اللانهاية زاخرا
وعلا بكاء الأنسات كأنما
حتى بدا جبل المنايا ٠٠ لابسها
ولقد أفكر كيف ضل مسيله
عجبا ، أهل كسره الشهيد سريره
هذا اللهيبي دليل ثورة نفسه
يا يها النصب العزيز تحية

حين الرخام معرض لرياح !
عطف الأبوة آية الافصاح
غضبت لحق كالنهار صراح !
يطفى غليل النار ذات صباح
ضربت نطقا تزاحم وتلاح
لحن الزفاف ، ولحن كأس الراح
خضبت البنان الرخص فى الافراح !

حرم يضمك فى الجوانح خافق
لله « جامعة » حبك بعطفها
جزنت لمهتص الزهور ، وانما
ورد الشهيد الحوض من فردوسه
فسقاه ساق دون سائر أمة
وسعت اليه الحصور تنشد لحنها
خضبت له الحناء ، موضع جرحه

ما بين جلد خالص ٠٠ ومزاح !
وكذا الجزء السمح للمسماح

ومضت تقص عليه قصة موته
قالت له : ان الشهيد منعم

ان الذى خان الشهيدي بقبره فى الليل منزعج من الأشمباح
ان الجسموم لسوف يعلوها الصدا والحسد كل الحسد .. للأرواح
ان الندماء على نفاسة قدرها ثمن الرضى ، والصبر ، والاصلاح
وعلى شعاع من هداها ثاقب شعب .. يكلل سعيه بنجاح !

تلك هى القصيدة .. التى لم تنشر فى الصحف يومئذ ، وان الحقنها
بديوان « اليخت الذهبى » الذى ظهر فى أول يناير ١٩٣٦ بل هى وحى ثورة
١٩٣٥ .. التى كانت مصدر وحى لكثير من الشعراء بعد ذلك ..

وقد ألفتها على الألوف المؤلفة من الشباب فى الحرم الجامعى ، صباح
السبت ٧ ديسمبر ١٩٣٥ من ذلك العام . وأعيدت واستعيدت مرارا .. كلما
حضر وفد من خارج الجامعة ، طلب منى القاءها من جديد .. وكان ذلك أمام
مبنى كلية الحقوق .. حتى حان الوقت ونزل مدير الجامعة وعمداء الكليات
(وكان عميد كلية العلوم انجليزيا هو مستر جراهام) . فأزيح الستار عن
النصب التذكارى .. ثم توجهت المظاهرة الكبرى الى كوبرى عباس ..

وفى وسط كوبرى عباس .. عندما أغلقه الطلاب بصورة عكسية ..
فالتقت أطرافه عند زوايا حادة رهيبة .. كنت أقف لأشرف على مرور الطلاب
واحدا واحدا ، من فوق قنطرة الموت .. حتى لا تحدث مضاعفات .. وتقدم منى
حينئذ ضابطان للبوليس .. فقال لى احدهما : انت زعيم هذه المظاهرة ؟ قلت :
لماذا ؟ قال : ان الطلاب يطيعون أوامرك ! قلت : اننى أقوم بعمل انساني ..
وحينئذ همس للضابط زميله ، فتركنى الى حين .. ولما انتهى مرور الطلاب
وتوجهت مع آخرين للخروج من ناحية الروضة ، وجدت الكوبرى مغلقا بكردون
من البوليس ، والدماء سليم زكى يجلس فى ناحية منه ، يصدر أوامره ..
والطلاب يخرجون تحت اشراف البوليس واحدا واحدا .. وعندما جاء دورى
للمرور .. نادانى ذلك الضابط .. ولكنى استطعت أن أفلت منه بسرعة ،
واندمج فى مؤخرة المظاهرة .. وفى نفس اللحظة صدر الأمر بضرب المظاهرة
بالعصى الغليظة والبنادق من الخلف ، وبدأت المعركة الرهيبة ، واختلط الحابل
بالنابل .. وبالرغم مما أصاب الطلاب من ايذاء شديد ، الا انهم قاموا بالدفاع
عن أنفسهم ببطولة .. وألقى أحد الرياضيين من رماة « الجلة » .. بحجر أحكم
تصويب ، نحو لوكاس بك ، نائب الحكمدار الانجليزى .. وعندهئذ بدأ إطلاق
الرصاص .. وكنت حينئذ قد لجأت مع البعض الى حديقة شرقى شارع المنيل ،
تتصل بقصر الأمير السابق محمد على .. وكانت الحديقة خالية ، الا أن البوليس
دخلها وأحسسننا بالرصاص يقترب .. فلجأنا الى المنازل فى غرب المنيل ..

وهنا كنت أرى جموع الشعب تشترك فى احراق مركبات الأتوبيس ، وكانت
الجليزية لشركة ثورنكروفت ٠٠٠

حوالى العصر ، كنت مع البعض فى منزل صديق لنا ، هو المرجسوم
ابراهيم محمود عيسى ، وكان والده موظفا كبيرا بمجلس النواب ، فأخبرنا أن
البوليس قد حاصر المنطقة كلها ، وسيقبض على كل من يجده من الطلاب .
ونصحننا بالتعجيل بالانصراف ٠٠ وعندئذ توجهنا الى شاطئ النيل ، وكان
المكان خاليا ٠٠ فاستأجرنا قارباً ، عاد بنا الى شاطئ الجيزة ، قبالة سديقة
الحيوان ٠٠ ومن هناك ركبنا الترام عائدا الى القاهرة ٠٠

هذه احداث ذلك اليوم ٠٠ فيما أذكر اننى شاركت فيه ٠٠ وقد بقيت
أيضا أشياء هامة تتصارع مثل التدريب العسكرى ، التى لم يشر اليها من تحدثوا
عن القمصان الزرقاء ، والخضراء ٠٠ وقد نشأت هذه الحركة فى كلية الآداب ،
وكنتم مشتركاً فيها .

أما عن الشعر ٠٠ وقد كان سلاحاً فى المعركة ٠٠ فأهم ما أذكر ان الدكتور
أحمد زكى أبو شادى رحمه الله أقام مهرجاناً فى الاسكندرية لشهيد الوطنية
عبد الحكيم الجراحى ، وعضو جماعة أبوللو ٠٠ وكتب الى خطاباً للمشاركة فى
ذلك ، فانتدبنى اتحاد كلية الآداب ، واتحاد الجامعة لتمثيلهما فى ذلك الحفل
٠٠ الذى أعده مهرجاناً شعرياً تاريخياً ٠٠ عظيمًا ٠٠ وقد جمع السدكتور
أبو شادى كل الكلمات والقصائد التى ألقىت فى عدد من مجلة « الامام » بتاريخ
يونية ١٩٣٦ .

ولعل فى هذا ما يكفى للتعبير عن « بعض » ما عندى ٠٠ الآن ٠٠ مع
مضاعفة شكرى لك على إتاحة هذه الفرصة النادرة ٠٠ لتذكر شباب اليوم ببعض
أعمال شباب الأمس ٠٠ وليعلموا ان حب الوطن من الايمان ٠٠

تحياتى لك وتقديرى ٠٠

المخلص : عامر محمد بحيرى

✽✽✽

الفصل الرابع

بريطانيا تجاهلت حكومة نسيم باشا وراحت تفاوض زعماء الجبهة الوطنية

ومع آخر أيام عام ١٩٣٥ افتتح مؤتمر الجراحة الدولى ، الذى اشترك فيه ممثلو ٣٨ أمة فى مبنى الجامعة المصرية ، وكان طلاب الكليات السبع : وطلاب المدارس الثانوية ، ومدارس الفنون قد تأهبوا لاسماع العالم كله صوت مصر . فالتقى منهم حوالى خمسة آلاف طالب عند مدخل الجامعة ، يهتفون بحياة مصر والسودان ، والحرية والاستقلال ، وفى داخل القاعة كان طلاب آخرون يهتفون كلما وفد على قاعة المؤتمر ، أحد الوفود : وكان هتافهم بسقوط انجلترا باللغة العربية ، وباللغة الانجليزية ، وباللغة الفرنسية ، وفجأة رفعت صورة الشهيد محمد عبد الحكيم الجراحى ، فزادت حماسة الطلاب : واشيع فى قاعة الاجتماعات ان الوفد البريطانى سوف ينسحب من المؤتمر وقيل ان الانجليز طلبوا ترضية ، وانهم قبلوا الاستمرار فى المؤتمر حتى تجيء الترضية ، وثار الصحف البريطانية لأن الطلبة تظاهروا أثناء افتتاح مؤتمر الجراحة ، الدولى ، الذى خطب فيه نجيب الهاللى وزير المعارف ، وكان الملك أحمد فؤاد ينوى افتتاح هذا المؤتمر ، ولكن الأطباء نصحوه بعدم مغادرة فراشه . . حرصا على صحته .

وكان الطلبة قد انقسموا فيما بينهم : بعضهم يفضل الانتظام فى سلك الدراسة بعد عودة الدستور والبعض الآخر يرى الاستمرار فى المظاهرات ، والاضرابات حتى يتحقق الاستقلال . . أو على الأقل ، تتقدم بريطانيا نحو تحقيق الاستقلال خطوات جديدة ، البعض رغب فى التقيد برأى الجبهة الوطنية فى ضرورة الانتظام فى الدراسة ، والبعض الآخر رفض الاستجابة الى نداء الجبهة الوطنية لأن انجلترا لا تزال تراوغ وتماطل فى تحقيق المطالب القومية و . . وقد انتقلت انقسامات الطلبة من القاهرة الى الاقاليم ، وذلك رغم

توالى البيانات من الزعماء والقادة ، التي تدعو الطلبة الى العودة الى دراستهم ، ومن بين تلك النداءات التي امتلأت بها صفحات الصحف ، بيان من شيخ الجامع الأزهر ، الاستاذ الأكبر الشيخ مصطفى المراغى وقد قال فى بيانه :

لا شئ أحب الى الوطن والى القادة فيه من أن يخلد الطلبة الى السكينة وأن يحافظوا على النظام ، وان يقبلوا على واجبهم العلمى ، اقبالا ، يشغلهم بالعلم وحده » .

ومن بين ما جاء فى ذلك البيان يقول الشيخ المراغى :

« انى أرى انه من خير الوطن ومن مصلحته المجدية علينا حقا ان يترك الأمر ، كله للقادة والزعماء ، حتى يتمكنوا من العمل فى جوهادى ، يستطيعون معه السعى لخير البلاد ولمصلحتها ، وذلك انى أرى أن الاضطراب فى هذا الطرف الدقيق مما يعوق سير الأعمال النافعة ويقف بها دون ما نرجو لها من نجاح وتوفيق » .

ومع بداية العام الجديد عام ١٩٣٦ بدأ المندوب السامى البريطانى يستقبل الزعماء المصريين .

وقد قابل فى ٢ يناير ١٩٣٦ محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين وقد انصب حديث محمد محمود مع المندوب السامى البريطانى ، على موضوع واحد ، هو موضوع المعاهدة وضرورة الاسراع فى أبرامها لضمان سير الأمور فى مجرى لا يبعث على القلق .

ومع ٣ يناير ١٩٣٦ ، تشتمل الجامعة والمدارس مرة أخرى ، ويصاب ٢٥ طالبا فى مظاهرات مدرسة واحدة ، هى مدرسة فؤاد الأول الثانوية ، وكان من المصابين الطلبة كمال رفعت ، محمد عبد الوهاب ، أحمد أحمد حسنين ، فريد خزام ، صلاح الدين الضوى ، عبد الرحمن سعيد ، محمد ثروت ، اسماعيل فرن ، زايد سامى ، كما أصيب أيضا حسن مصطفى النشار « مدرسة النهضة » عبد المنعم محمد عبد الرحمن سبناك ويبلغ من العمر عشر سنوات .

وكان طلبة مدرسة فؤاد الأول الثانوية ، عندما رأوا زملاءهم يصابون برصاص البوليس وهراواتهم قد اندفعوا نحو مقاعد الدراسة فحطموا البعض واتجه آخرون الى غرفة الطعام حيث حطموا المقاعد والأطباق وأوانى الماء ، وحطم قسم ثالث غرفة المعمل وما فيها من عقاقير وأدوات ، كما حطم كثير من لطلبة أصص الأزهار والأشجار الصغيرة ، ثم اندفعوا الى مخزن العهدة ، فالتفوا ما فيه ، ومزق بعضهم الخرائط المعلقة فى غرفة الجغرافيا ، وحطموا نموذج الكرة الأرضية وقد ثمنت هذه الخرائط وحدها بمبلغ ٦٠٠ جنيه و ٠٠ و ٠٠ .

وبعث الأستاذ حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى بخطاب مفتوح .
الى دولة رئيس الوزراء يقول فيه :

يا صاحب الدولة . .

لا تزال الأحداث تتعاقب ولا يزال ايمانى بحق مصر ، على الجميع يحملنى
مهما لزمتم الصمت وآثرت السكوت ، على أن أجهر بالحق ، مرة ومرة ثانية .

لم أخطئ يا صاحب الدولة لو دعوتك قبلا الى الاستقالة وها هى الأيام
تتوالى وأنت على عهدك أشد ما تكون استمساكا بالحكم ، لغير سبب ظاهر
واننى مهما أخفيت الأسباب وانبهت الدوافع لا أزال أجد نفسى مضطرا الى أن
أنبه الى الخطر وأدق الناقد لمن يريد أن يستمع ، ولا أدري فيم بقاءك فى
الحكم بعد أن تخطى المندوب البريطانى حكومتك ومد يده الى رجال الجبهة
يجادلهم فى شئون الدولة وبعد أن وقف الشعب حائلا بينك وبين حفل الافتتاح
فى مؤتمر الجراحة وفى ركابك رجال السلطة التنفيذية ، الا ترى يا دولة الوزير
ان الارادة الاجماعية توجهت اليك فى اعتزال الحكم : هل ترى دولتكم أن
بقاءكم فى الحكم تبرره بالاعتمادات المالية ، التى تقررها وزارتك للدفاع عن
المواصلات البريطانية !

أم مبرره ما تحتمله دولة أجنبية من هذه الاعتمادات لتقف فى الغد منادية
بحقوق جديدة باسم البذل فى أعمال التحصين والدفاع !

ان مبرره عجز وزارتك عن انفاذ قانون العفو ، عن الطلبة بعد أن القت
فى سمع الجمهور ان العقبة ، فى سبيل انقاذه هى تدخل دار المندوب البريطانى
ثم لم تلبث هذه الدار أن تترك الناس أحرارا فى أن يفهموا انها لا تعارض وان
مرجع الأمر ، فى ذلك الى وزارتك .

صدقنى يا دولة الوزير ، ان تجاهلك كل هذه الأحداث وتجاهلك التقاليد ،
وتغاضيك عامدا ، أو غير عامد ، عما يظهره الشعب كل يوم يدعونى بعد أن
هيات لكم الأحداث المفاجأة مكان الصدارة ، ان أدعوك للدمرة الأخيرة ان تعتزل
الحكم .

وبتعرض حافظ رمضان ، لحملة عنيفة من الصحف الوزارية ، لأن الوزارة
النسبوية ليست وزارة استقرار ، بل وزارة انتقال وبقاؤها فى الحكم لن يتجاوز
أشهر قليلة ستسلم زمام الحكم ، بعدها الى الوزارة الدستورية ، وان استقالة
الوزارة الزبورية قد يقيم امام الجبهة مشكلة البلاد فى غنى عنها .

وتفاجأ البلاد مرة أخرى ببيان من لجنة الطلبة التنفيذية العامة بالقاهرة. تشكر للطلبة حسن تقديرهم للموقف ورجوعهم ، الى الدراسة ، وترك الفرصة للجهة الوطنية للعمل واستجابة منهم لزعيم البلاد دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا .

ويوقع عن كلية العلوم : محمود لاشين ، سعد الدين الشيشيني ، عماد الدين الشيشيني ، كمال حليم ، عبد الغنى محمود ، اسماعيل السباعي ، صبرى سامي .

وعن كليو الحقوق : محمد فريد زعلوك ، محمد زكى غلام ، فيكتور مكرم عبيد ، عبد المنعم شوقي ، على كريم ، عبد المنعم ندا ، أحمد عبد النبى ، نصيف مرقص حنا ، على حسيب ابراهيم مغازى .

عن كلية الآداب : سهير القلماوى ، عبد العزيز يونس ، محمد حسين الزيات ، عبد القادر حجاب ، أحمد كمال يونس : أحمد بشر ، عبد الهادى نجم الدين .

وعن كلية الزراعة : أحمد الدمرداش تونى : محمد عبد السلام حسن ، حسين أبو حسين ، محمد عزت عبد الوهاب ، زكى شمس الدين ، محمد أبو المجد التونى ، حسن سالم .

وعن كلية التجارة : محمد كامل الدماطى ، التونسى زكى مرقص ، أحمد طلبه صقر ، محمود فتحي عمر ، فرج محمد ابراهيم ، نجيب وهبة ، عبد البواد عابد ، حسن شعبان العيسوى .

وعن كلية الطب : محمد بلال ، يوسف فهمى ، قاسم فرحات ، حافظ حسنى ، يوسف رشاد ، أحمد لطفى ، مظهر عاشور ، صلاح فهمى محمد قناوى ، محمود الشاهد .

ويصدر « لاشين » عضو اتحاد الجامعة ، وعضو اللجنة التنفيذية بيانا يقول فيه :

« أعلن فى ايمان انى حين كنت عضوا فى اللجنة التنفيذية وبعد أن انسحبت منها ما كنت أعمل ، الا ما يوحيه الى ضميرى ، متجها فى ذلك الى صالح مصر وحدها وما كنت فى يوم ما لاناوىء ، هيئة أجمعت الأمة ، على أنها الأمة ، ويؤلنى كل الألم أن تقوم حركة سافلة تفسد على وعلى الشباب ما قام بعمله ، فى سبيل مصر ، من تنظيم صفوفه ، وتقوية أجسامه بأن استخدموا ذلك « دعاية سوء » فاتخذوه وسيلة للتغريب بأمة اجمعت كلمتها ، على أن الوفد

هو الممثل لها ، وأناشد أخواني الذين اشتركوا معى فيما سسمى « كتلة الطلبة القوميين » ان تفتح عيونهم وتتيقظ ضمائرهم ، حتى لا يتخذهم الغير ، وسيلة الى نيل مآربه ، وفساد الغرض ، الذى قمنا من أجله ، وحيث انه قد اتضح اتصال بعض الأعضاء بهيئة من الهيئات وكانوا بذلك خارجين عن قوانين الكتلة وأسسها فقد قررت انسحابى من هذه الكتلة داعيا الشباب الذى استصوب فكرتى حين ناديت بها ان يحدوا حذوى ، فيما فعلت ومازالت لمصر ، الخادم الأمين !

وتجتمع اللجنة التنفيذية لطلبة الدقهلية الممثلة لجميع مدارس المنصورة فى ٣ يناير ١٩٣٦ ، وتتخذ قرارات عديدة ، من بينها استنكار انقسام اللجنة التنفيذية العليا ، ودعوة أعضائها الى الاتحاد والترابط ، كما ترسل اللجنة خطابا الى أصحاب الدولة ، والسعادة زعماء الجبهة الوطنية ، مستنكرة تصريح مستر أنتونى ايدن ، وزير الخارجية البريطانية الذى قال فيه « أنه على استعداد لمبحث المسألة المصرية بعد المامه بها ، حيث أنه حديث عهد بوزارته » .

ويقول البيان :

« ليس من المعقول أن يرشح وزير لوزارة ويتولى شئونها ، من غير أن يكون على خبرة بجميع تلك الشئون وبخاصة وأن كل انجليزى يدخل فى السلك السياسى لا يجهل القضية المصرية بخذافيرها ، فنهيب بكم أتم زعماء الأمة وقد أخذتم على عواتقكم خدمة مصر ، أن ترسلوا الى المندوب السامى كتابا يطلبون فيه تحديد موعد قريب لإبرام معاهدة ١٩٣٠ »

ويوقع البيان : عنتر قابيل ، السيد عبد الرشيد ، محمد سامى حسين ، أحمد مرسى حسين ، محمود عزت حسين عثمان محمد عثمان الجواهرجى .

وفى الزقازيق يقرر اتحاد الطلبة بمديرية الشرقية ، تأييد الجبهة الوطنية ودولة رئيسها ، ومطالبة الحكومة باصدار العفو ، عن الطلبة المحكوم عليهم ، والاحتجاج ، على تدخل انجلترا فى شئوننا الخاصة ، كما يعلن الطلبة أنهم منتظمون فى دروسهم تلبية لنداء دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا .
ويقرر الطلبة أيضا اقامة نصب تذكارى ، للشهداء ، بأحد الميادين الهامة وتكون توقيعات ممثلى الاتحاد كما يلى .

● المعهد الدينى :

محمد متولى الشعراوى ، محمد عبد المنعم خفاجة ، محمد يوسف شبل
محمد السيد شمس الدين ، محمد الحسين .

مدرسة الصنائع : محمد على عطية ، محمد فتحى ابراهيم ، محمد أحمد
حسن .

مدرسة فؤاد الأول ، محمد فهمى حسن ، السيد عبد الحميد مرسى ، السيد
عبد الهادى ؛ نزيه رزق .

وفى ٣ يناير ١٩٣٦ ، وفى الحفلة التى أقامتها لجنة الطلبة العامة ،
بالشرقية القى الأستاذ الشيخ متولى الشعراوى قصيدة فى حفل تأبين الشهداء
أستعيدت - كما قالت الصحف الصادرة فى ٤ يناير ١٩٣٦ - مرارا لما فاضت
به من حماسة ووطنية وبلاغة .

وتجرى كلية الزراعة انتخابات اللجنة التنفيذية التى تنوب عن طلبة
الكليات فتتال أغلبية الأصوات بالترتيب التالى : أحمد الدمرداش تونى ، محمد
عبد السلام حسن ، حسين أبو حسين ، زكى شمس الدين ، محمد عزت عبد
الوهاب حسين الابيارى ، أبو المجد التونى حسن سالم .

وكان المندوب السامى ، البريطانى قد بدأ يستقبل أعضاء الجبهة الوطنية
فرادى فاستقبل محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين فى ٢
يناير ١٩٣٦ ، واستقبل عبد الفتاح يحيى باشا فى ٧ يناير ١٩٣٦ ، وقد أثارت
صحيفة الاجبشيان جازيت موضوعا ثبت أنه غير صحيح . وهو أن الطائفة
المصريين اعتدوا على العلم البريطانى ومزقوه يوم افتتاح مؤتمر الجراحة الدولى .
وقيل ان بريطانيا اهتمت اهتماما غير عادى بهذا الموضوع فقابل سير ألكسندر
كين بويد مدير الادارة الأوربية بوزارة الداخلية توفيق نسيم باشا رئيس
الوزارة المصرية لفترة طويلة . كما قابل نسيم باشا ، مستر سمات السكرتير
الشرقى بدار المندوب السامى . . مقابلة غير قصيرة .

وبعد خروج مستر سمات من عند رئيس الوزراء أمر دولته بإجراء
تحقيق سريع ، دقيق فى مسألة العلم البريطانى ، وما قيل كذبا عن تمزيقه .
وقد جرى بالعلم فى حرز والذى أحضره هو الدكتور خليل عبد الحالى سكرتير
المؤتمر الدولى وقد ثبت من التحقيق أن العلم سليم لم يمس بأى تمزيق .

وقامت الصحف المصرية بحملات عنيفة على صحيفة الاجبشيان جازيت
التي زعمت ، أن العلم البريطاني أهين في مؤتمر الجراحة الدولي أمام ممثلي نيف
وأربعين دولة « ولا يهمها حين تزعم هذا أن يكذبها في زعمها ممثلو هذه الدول
الأربعين وانما الذي يهمها هو أن تشعل النار لحظة واحدة لعلها في هذه اللحظة
تلتهم الأخضر واليابس معا وليكن بعد ذلك ما يكون » .

والجدير بالذكر ، أنه رغم قسوة الأحداث التي تمر بها مصر الا أن ميزة
الفن والثقافة لم تتوقف ، ففي هذه الأجواء أصر وزير المعارف - أحمد نجيب
الهلالى باشا - على حضور الحفل الختامى ، لموسم الأوبرا ، جرى تمثيل مسرحية
تاجر البندقية لشكسبير ، وكانت الفرقة قد مثلت عدة روايات في نفس الموسم :
أهل الكهف ، والمملك لير ، وأندرو ماك ،

« فى مثل هذه الأيام من العام الماضى كان التمثيل يحتضر فى مصر ، حتى
قليل انه ليس فى مصر ممثلون ، وليس فيها جمهور يتذوق الفن ، فأثبتتم ان
فى مصر ، ممثلين وان فيها جمهورا يتذوق الفن وبذلك أنصفتم أنفسكم وأنصفتم
الجمهور .

وسيكتب لكم فى تاريخ الفن صفحة جديدة .

ويشيد زكى طليمات مخرج رواية تاجر البندقية وممثل أهم أدوارها ،
بما بذل حافظ عفيفى باشا ، وخليل بك مطران من انشاء وتدعيم الفرقة
القومية المصرية التي نجحت فى موسمها الأول نجاحا كبيرا .

وفى اجتماع لمجلس الوزراء ، عقد فى ٨ يناير ١٩٣٦ بقرار منح الاستاذ
زكى طليمات الموظف الفنى بدار الأوبرا وعضو الفرقة القومية مكافأة قدرها
٢٠ جنيها فى الشهر أثناء موسم التمثيل بصفته مخرجا وممثلا بالفرقة ، كما
قرر مجلس الوزراء أيضا إعادة حسن مصطفى جاد الوردانى أفندى ، الذى كان
يعمل مدرسا بمدارس الخاصة الملكية وفصل لأسباب سياسية ، الى وظيفة
بوزارة المعارف وبدرجته وماهيته السابقتين .

وتحتفى مصر فى هذا الجو العصيب أيضا باختيار المصرية « شارلوت
واصف » ملكة جمال العالم ، ويقول الشعراء ، الكثير فى شارلوت واصف .
ومن بين القصائد التي أذكرها - وكانت شارلوت ، لا تعرف العربية -
قصيدة الشاعر حسن عبد الحليم اليماني . قال فيها :

والحسن يا شارلوت أنت وفيك بإسمة حلاه
والحسن يا شارلوت أنت وفيك زاخرة قواه .
أنت النداء سرى يهز الشعب محمودا سراه .
يجتاح اشباح الظلام ، ويوقظ الغافى صداه .
قد كرموا بالامس فيك النيل والصيد والهداه
قد كرموا شعب الخلود ، وكرموا أرض البناء
قد كرموا فيك الجمال ، ومهد مصر الفتاه

وتبدأ الحملات ضد القمصان الملونة :

ينزعج الانجليز من القمصان الزرقاء وينذهب سير « كين بويد » الى النادي
السعدى ، ليخبر من فيه بقرار وزارة الداخلية الخاص بمنع الجماعات المنظمة
من السير فى الشوارع ، والطرق العامة وخاصة الشبان الذين يحملون
شارات خاصة وأزياء كالقمصان الزرقاء وغيرها

ويتحدث كين بويد مع محمد بلال « أفندى » - وهو من الشبان الوفديين
المعروفين بالذكاء والنشاط - كما قالت جريدة روز اليوسف وقتئذ - وقد طلب
كين بويد من محمد بلال أن يشرح له ولئن معه ، فكرة تكوين الفرق ونظامها ،
والغرض من انشائها .. فشرح لهم ما أرادوه بدقة .

وتقول جريدة روز اليوسف : ونحن لا نفهم معنى للتعليمات التى ظهرت
بعد زيارة سير كين بويد ، والضيوف الانجليز . ولا نفهم مبررا للانزعاج من
تمارين رياضية لم يترتب عليها أى أثر سيئ ، وقد شهد كل منصف
للشبان فى الحركة الاخيرة بالحكمة والتزام جادتها ، وعرف كل من له عين وأذن
كيف كان الشباب المثقف يمنع الغوغاء من القيام بأى عمل عدائى ما استطاع
الى ذلك سبيلا

وعن القمصان الزرقاء وفكرتها وأهدافها أصدر الأستاذ محمد حافظ
رمضان بك باعتباره رئيسا للحزب الوطنى بيانا قال فيه :

يتحدث الكثيرون عن أصحاب القمصان الزرقاء ، وتذكر بعض الصحف
ان هذا النوع من التكوين يراد به ارباب طوائف معينة ، من المصريين واستخدامه
وسيلة للضغط فى الانتخابات أو تحقيق غايات سياسية على أنى كنت عاملا
فى تكوين هذه الفرق منذ بضع سنين .

وتألفت بالفعل جماعات البازى ، فى سنة ١٩٣٢ ، حتى لقد تقول البعض
علينا فى ذلك التاريخ ببجاجة اننا نصرف الشبان عن العمل السياسى ، لم تشأ

جماعات البازى المصرى حين تكونت أن ترد مطاعن الطاعنين أما اليوم وقد لفظ الكثيرون بالكلام فقد أصبح لزاما على البزاة أن يفصحوا عن غايتهم مخافة ان يظن بانهم يعملون تحت تأثير حزبى .

ويراد بهذا النظام ، تربية الشبيبة تربية رياضية علمية ، أخلاقية ، ولعل هذه التربية الزم الأمور لبلد محروم أهله من التجنيد الاجبارى ونسبة التعليم فيه ضئيلة جدا ، وبالفعل يخضع أفراد لبازى لدستور أخلاقى طبعوه وتداولوه منذ انخراطهم فى سلك النظام ، ولهم شعار يحملونه ، شأنهم فى ذلك شأن الجماعات الرياضية المختلفة . فترى منقوشا على هذا الشعار ، رسم « البازى » ذلك الطائر المعروف بالنشاط اذ يغادر وكره قبل انبلاج الشمس ، من مشرقها كما هو رمز الشجاعة والقوة ، وعلى رأسه رسم تاجا الوجه البحرى ، والقبلى دليلا على وحدة المصريين ، وتماسكهم .

فهو اذن عمل قومى ، لا شأن للحزبية فيه والبزاة يلبسون القمصان الزرقاء منذ سنين ولم يكن يدور بخلد هم ان يسجلوا لانفسهم هذا الرداء .

وقد قاموا بتمريناتهم ورحلاتهم الرياضية فى عهد الحكومات ، التى تألفت منذ سنة ١٩٣٢ ، تارة فى وادى خوف ، وتارة تحت سفح الأهرام ، وأحيانا فى أماكن خلوية بالصحراء ، ولم تفكر احدى الحكومات فى مقاومتهم ، ذلك لانهم هم أنفسهم لن يفكروا فى أن يكونوا أداة للارهاب ، أو وسيلة ضغط على غيرهم ، بل جعلوا فى مقدمة دستورهم الأخلاقى « أد الواجب ، ودع ما يكون »

والآن نرى انه يجب اثارة الأذهان فيما يتعلق بالبزاة ، ذوى القمصان الزرقاء ، فهم ليسوا جماعة سياسية ولا يتأثرون بحزب معين ، بل هم هيئة ترمى الى تمرين أجسامهم ، وتقويم أخلاقهم ، حتى يستطيعوا أن يكافحوا فى مستقبلهم متاعب الحياة وهم يتقيدون بأقوم مبادئ الأخلاق فى جو يسوده النظام ، والكمال .

وكان يشرف على فرق البازى الأستاذ مصطفى المنزلاوى ، وكان من بين قادة تلك الفرق - وقتئذ - الأستاذ محمد ابراهيم جمعة شاعر الحزب الوطنى .

ويستمر البريطانيون ، الذين ، كلفوا ببحث مشكلة فرق القمصان الملونة فى اجتماعاتهم ، وفى مقابلتهم للمستولين ، من البريطانيين والمصريين تمهيدا لحل تلك الفرق ، وكان من بين هؤلاء ، الذين أوكل اليهم بحث هذا الموضوع ، لورد لويد الذى عبر عن انزعاج بريطانيا لانتشار القمصان الملونة فى مصر ،

وكذلك الرايت انوريل ايبيل لوكر ، ابن عم المندوب السامى البريطانى ، فى مصر ، و « كين بويد » مدير الادارة الاوربية فى وزارة الداخلية المصرية ، الذى أنعم عليه أثناء مشاركته فى بحث تلك المشكلة بلقب « سير » وكذلك انقائمقام « نويل » المفتش بحكمه ادارية بوليس القاهرة وبعض ضباط الجيش البريطانى ، وقد عقد هؤلاء سلسلة من الاجتماعات مع المندوب السامى البريطانى ، فى مصر ، ومع رئيس الوزارة المصرية ، ومع وزير المعارف وكذلك مع حسن فهمى وكيل وزارة الداخلية ، وحمدى محبوب ، مدير الأمن العام ، وبعض مديرى المديريات وكان الهدف من كل هذه الاجتماعات التمهيد لحل تلك الفرق ، تدريجيا ، وكان أول خطوة اتخذتها السلطات البريطانية ، والمصرية ، عدم السماح لفرق القمصان الملونة ، الزرقاء أو الخضراء بالسير فى الشوارع والطرق العامة كما سبق أن ذكرنا .

وفى هذا الجو السياسى ، المتوتر ، وتحت راية الجبهة الوطنية أجريت انتخابات نقابة المحامين . وقد فاز فى انتخابات مجلس النقابة ، عن المحامين الذين قضوا فى المهنة أكثر من عشر سنوات الأساتذة : كامل صدقى حصل على ١٠١ صوت . ومحمد كامل البندارى ١٠٥ أحمد محمد أغا ١٠٩ ابراهيم عبد الهادى ١٠٧ وفاز الأستاذ حسين نبيه المصرى بالتزكية عن المحامين ، الذين تنقص مدة اشتغالهم بالمحاماة عن عشر سنوات .

كما فاز الأستاذ مكرم عبيد بمنصب نقيب المحامين .

وكان من بين ما قاله مكرم عبيد ، اثر انتخابه نقيبا مخاطبا زملاءه المحامين :

« الواقع انكم اتما انتخبتمونى نقيبا منكم ، ولكم وليس نقيبا عليكم : ومما زاد فى جمال صنيعكم معى انكم اذ رفعتمونى الى هذا المنصب السامى لم ترفعونى ، فى عين نفسى بل على الضمد من ذلك قد زدتونى احساسا على احساس بأننى كبير بكم قليل بنفسى » .

وكان من بين قرارات الجمعية العمومية لنقابة المحامين : تهنئة الأمة المصرية بعودة دستورها - دستور ١٩٢٣ - والمطالبة باتمام الاتفاق بين الوزارة الدستورية المصرية والحكومة البريطانية على أساس معاهدة النحاس - هندرسون فى سنة ١٩٣٠ ، تحقيقا لاستقلال البلاد . . . وهو ما كان الوفد يطالب به ، ولكن تدريجيا : فى البداية كان يطالب بأن تتم المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، على أساس مشروع اتفاق النحاس - هندرسون - ثم طالب قويا « بعد » بأن تقرر الاتفاق الجديد ، حكومة دستورية ، وفى قرارات نقابة

المحاميين - وهى مؤشر له دلالاته ، دعوة ، الى ان يتم قريبا الاتفاق ، بين الوزارة المصرية ؛ والحكومة البريطانية ، على أساس معاهدة النحاس هندرسون ، ١٩٣٠ ، أى انه الغى الجبهة الوطنية وجعل مسألة الاتفاق بين الوزارة المصرية ، الدستورية - أى وزارة الوفد المصرى ، باعتبار ، ما سيكون - والوزارة البريطانية !

وقد ذهب مجلس نقابة المحامين ، برئاسة مكرم عبيد ، الى دار اتحاد المجلس الأعلى ، للعمال ، حيث وضع الجميع اكليلا من الزهور ، على النصب التذكارى لشهيد العمال المرحوم ، اسماعيل محمد الخالع ، ويعد مكرم عبيد العمال - باسم الوفد - بتحقيق مطالبهم فى الحياة الدستورية المقبلة ويطلب العمال ان يكون من بين مرشحي البرلمان القادم ، حضرات الاساتذة الذين عملوا بين العمال ، فى حركتهم الأخيرة من أعضاء المجلس الأعلى ، ليكونوا المعبرين عن آماني العمال فى الحياة البرلمانية القادمة .

ويقول مكرم عبيد ، ان الوفد الذى ينزل عند رغبة الأمة ، والعمال سيحقق ان شاء الله كل رغباتهم !

كم كانت مطالب العمال ، وقتئذ متواضعة ؟

انهم لا يطلبون ان يكون من بين النواب عمال ، ولكنهم يطلبون أن يكون الاساتذة من أعضاء المجلس الأعلى للعمال - وكلهم محامون - هم الذين يعبرون عن مطالب العمال من الذين يرشحهم الوفد ، للانتخابات البرلمانية القادمة .

كان المجلس الأعلى لاتحاد العمال وقديما ، وكان زعيم العمال - بعد خلاف الوفد مع الشريف عباس خليل - حضرة صاحب العزة ، أحمد حمدي سيف النصر بك .

وقد عقد مجلس العمال مؤتمرا فى ١٦ يناير ١٩٣٦ تحت اشراف المجلس الأعلى افتتحه أحمد حمدي سيف النصر بك ، وقدم الأستاذ رافع محمد رافع سكرتير المؤتمر ، يوسف بنشوبك عضو المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ، بوزارة الداخلية .

وفى هذا المؤتمر تحدث د . محجوب ثابت عضو المجلس الاستشارى الأعلى كما تحدث فى هذا المؤتمر الأستاذ زشاد أفندى دوس ، الذى ألقى كلمة العمال ، وتحدث عن آلامهم ، ومتاعبهم كما تحدث الأستاذ رافع محمد رافع عن مشروع قانون العمل الفردى ، وما به من اجحاف ، وقال ان مثل هذه المشروعات ،

إذا ما قدر لهان تصبح تشريعا سوف تهدم ما اكتسبه العمال ، من حقوق ،
نابعة فضلا عما فيها من اجحاف .

وقد تحدث أيضا فى هذا المؤتمر الاستاذ زهير صبرى ، عضو المجلس
الأعلى .

وقد عقد المؤتمر فى ميدان الأوبرا وحضره - بالإضافة الى من سبق ذكر
أسمائهم - أعضاء مكتب الاتحاد العام ، ورؤساء الاتحادات المركزية ورؤساء
وأعضاء النقابات العامة ، ووفود الاتحادات المركزية ، وأعضاء مجالس ادارات
النقابات العامة - وكان من بين قرارات ذلك المؤتمر : الاحتجاج على ما ورد
بمشروع قانون عقد العمل مجحفا بحقوق العمال ومستخدعى الشركات ، وعلى
التقصير ما جاء خاصا بفصل العامل ، من عمله ، والتعويض عن ذلك ، وكذلك
الاحتجاج على صدور مرسوم القانون الثانى الخاص بساعات العمل ، فى الأعمال
الخطرة ، والمضرة بالصحة ، وما جاء به مجحفا ، بحقوق العمال ، وصحتهم
واغفاله الطوائف الأخرى ، المشابهة لحالة من ذكروا فيه كالتطهارة ، والسائقين
وغيرهم .

ومن بين هذه القرارات أيضا مطالبة الحكومة بارجاء النظر فى مشروع
قانون عقد العمل واعادة النظر فى مشروع قانون ساعات العمل على وجه
السرعة ، حتى يتيسر مناقشة القانونين فى البرلمان القادم ، بواسطة نواب
الأمة .

ومن بين قرارات المؤتمر ، التوجه الى الديوان الملكى ، ورئيس الحكومة
وزير التجارة والصناعة لتبليغهم هذه القرارات وطلبات العمال ، وكذلك التوجه
الى بيت الأمة ، لتحية حضرة صاحب الدولة ، زعيم الأمة مصطفى النحاس باشا
وتبليغهم رغبات العمال لتكون موضع رعايته فى الحياة الدستورية القادمة ،
وتبليغهم رغبة العمال فى أن يكون بين مرشحي الوفد للبرلمان القادم حضرات
الأساتذة من غير النواب السابقين - الذين عملوا فى حركتهم من أعضاء المجلس
الأعلى ليكونوا بين الهيئة الوفدية ، الممثلة لهم فى البرلمان القادم .

وفى نفس الوقت ، الذى كان يعقد فيه العمال المنضوون تحت لواء
المجلس الأعلى مؤتمريهم كان العمال الحاضرون لرئاسة عباس حليم ، يعملون
على عقد مؤتمر خاص بهم أيضا فى دار التمثيل العربى ، تشترك فيه النقابة

الدولية لموظفى المحلات التجارية المختلفة ، و يتحدث ، فيه عباس حليم ، « الزعيم » وصالح ابراهيم من عمال ترام مصر الجديدة وعضو المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والعمال عن العمال . ويتحدث فيه أيضا بالفرنسية - جوزيف مورى سكرتير عام النقابة الدولية لموظفى المحلات التجارية وعضو المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والعمال ، وكذلك كلمة من الافوكاتو فيليكس حموى مستشار قضائى الاتحاد العام ، والنقابة الدولية لموظفى المحلات التجارية وكلمة عامة من الدكتور محجوب ثابت - الذى كان قاسما مشتركا بين كل القوى العمالية وأخيرا كلمة من أحمد المصرى السكرتير ، الدولى للاتحاد العام برئاسة انزعيم عباس حليم .

ولأن وزارة توفيق نسيم باشا كانت تكيل بكيلين صرحت للمجلس الأعلى لاتحاد العمال ، بأشراف أحمد حمدي سيف النصر الوفدى ، بعقد مؤتمره ، فى الوقت الذى منعت فيه الاتحاد العام ، للعمال بأشراف عباس حليم ، من عقد مؤتمره .

ونقل هنا - حتى لا ينبرى أحد بتكذيب ما أقوله - عن الصحف الصادرة فى يوم ١٣ يناير ١٩٣٦ ، العبارات التالية :

كانت لجنة تنظيم مؤتمر العمال برئاسة الشريف عباس حليم قد حددت بالاتفاق مع أولى الشبان ، موعدا لعقد المؤتمر هو الساعة العاشرة من مساء أمس بدار التمثيل العربى للتشاور فى مشروع قوانين العمال ، وأخذت وفود العمال تفد الى مكان الاحتفال قبل الموعد المحدد وقد بلغ عددها حوالى الأربعة آلاف عامل بين أجانب ، ومصريين ، ولكنهم وجدوا الدار محاصرة بالبوليس فظلوا أمامها فى انتظار وصول الشريف عباس حليم الذى وصل بصحبة الأستاذ حسنى الشنتناوى المحامى ، فطلب الشريف عباس حليم من العمال المتواجدين ان يذهبوا الى مقر نقابة لموظفى المحال التجارية فمضوا قاصدين الى النقابة ولكن قوة من البوليس كانت قد حاصرت هذا المكان ، فلما وصل اليه الشريف ، ومعه الأستاذ حسنى تقدم الأستاذ حسنى من رئيس القوة ، وأفهمه انه قادم الآن من ادارة الأمن العام وقد اتفق مع مديرها بحضور الشريف على التصريح بعقد المؤتمر فى مكان غير دار التمثيل العربى وفى هذه اللحظة تلقى رئيس القوة أمرا تليفونيا من حكمدارية العاصمة بمنع الاجتماع فى أى مكان . وعلى هذا رأى العمال أن يكتفوا بعقد لجنة تنظيم العمل وأصدرت قرارات من بينها : الاحتجاج على مشروع عقد العمل ، وتحديد ساعات العمل ، فى المحال الخطرة ، ورفع الاحتجاج ، الى رئيس الوزارة المصرية ووزير الحقانية ووزير التجارة . . . والى سفراء الدول فى مصر ، والى مكتب العمل الدولى بجنيف ، واتحاد العمال فى

باريس ، والى رئيس محكمة الاستئناف المختلطة ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية وكذلك الاحتجاج على عقد المؤتمر فى المكان الذى سمحت الحكومة من قبل بعقد فيه وتوجه ، العمال فى مظاهرة ، كبيرة الى دولة رئيس الوزارة فى مبنى رئاسة الوزارة وحدث ، احتكاك بينهم وبين رجال البوليس ، و ٠٠ و ٠٠ .
ويصرح مدير الأمن العام ، بأن مثل هذه الاجتماعات العمالية من شأنها أحداث الشغب ولهذا تقرر مصادرتها .

وسنعود لمواصلة الحديث فى هذا الموضوع بعد نشر رسالتين هامتين لائنين من أبناء بعض المجاهدين المصريين :

● كتشنر لم يدخل المنصورة

السيد الاستاذ الكبير صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد ٠٠

أرجو افادة سيادتكم بنبرة من تاريخ مجاهد من أعضاء الحزب الوطنى هو المرحوم الدكتور نصر فريد طبيب العيون بالمنصورة والذي كان رئيسا لبعثة الهلال الأحمر الطبية المصرية التى سافرت الى ليبيا لاسعاف جرحى الحرب بين تركيا وايطاليا سنتى ١٩١١ - ١٩١٢ .

فى سنة ١٩١٢ قرر المعتمد البريطانى كتشنر زيارة المنصورة ضمن جولته الى عواصم مديريات القطر المصرى - وقد قامت المديرية بعمل الترتيبات لاستقباله رسميا واقامت السراقات أمام محطة المنصورة .

وقبل وصول القطار المقل للورد بدقائق ٠٠ ترك الدكتور نصر فريد عيادته المواجهة لمحطة المنصورة وخطب فى الجماهير خطبة وطنية ضد الانجليز وأنهى خطابه بكلمة هى مدمت موجودا بالمنصورة فلن يدخلها انجليزى « وهنا قامت الجماهير بهدم السراقات المقام أمام المحطة وهتفت ضد المستعمرين ولم يتمكن كتشنر من دخول المنصورة . وعاد من حيث أتى . بعد أن أمر مدير الدقهلية فى ذلك الوقت حافظ حسن باشا ٠٠ باعتقال الدكتور نصر فريد وإحضاره الى القاهرة وتم اعتقاله بالقلعة لمدة ٦ أشهر .

هنا قامت الحرب الكبرى الأولى سنة ١٩١٤ ونفى الدكتور نصر فريد الى مالطة وتمكن من الهرب وتوجه الى ايطاليا التى كانت على الحياد فى ذلك الوقت، ثم سافر الى تركيا ومن هناك الى ألمانيا حيث تطوع فى الجيش الألماني كطبيب - فحكمت عليه السلطة الانجليزية العسكرية بالاعدام مع مصادرة أملاكه وأمواله

بمصر . حيث أعلنت الأحكام العرفية - وظل بالجيش الألماني حتى نهاية الحرب
سنة ١٩١٨ .

وبعد الهدنة عمل طبييا بمستشفيات النمسا وألمانيا .

وقد زامل الزعيم محمد فريد وكان يسكن معه فى حجرة واجدة طوال
اقامته فى برلين حتى آخر أيامه .

ولما لقي وجه ربه الزعيم محمد فريد قام مع الجالية المصرية بدفن جثمانه
ببرلين .

وقد أرسل للمرحوم سعد زغلول ما يفيد بوفاة محمد فريد وطلب منه
بصفته رئيسا للوفد مضاريف شحن الجثة الى مصر ليدفن بها - ولكن للأسف
لم يستجب سعد زغلول لطلبه وخطب فى الجماهير وقال « ان فلوس الوفد
ليست لاحضار الجثث !! » .

وقد قام الحاج خليل عفيفى التاجر بفاقوس بارسال مبلغ ٢٠٠ جنيه
كمضاريف لشحن جثمان الزعيم محمد فريد . وقد احضرت الجثة « حيث قام
الوفد بالاحتفال بتشييع الجنازة » .

وبعد الغاء الأحكام العرفية حضر الى القاهرة الدكتور نصر فريد حيث
افتتح عيادة مجانية بشوارع كوبرى قصر النيل « التحرير حاليا » الى أن توفى
فى يناير سنة ١٩٤٥ .

أرجو ان تكتبوا عن تلك الشخصيات التاريخية التى لعبت أخطر الأدوار
فى تاريخنا .

أحمد نصر فريد

● نحن أبناء المجاهدين : نطالب بتكريم أسماء آبائنا

الاستاذ / صبرى أبو المجد

من موقعك فى صحافتنا الوطنية ، عودتنا دائما أن تؤرخ لتاريخنا الحديث،
بنظرة جديدة ، صادقة ، واعية ومنذ أسابيع كانت دعوتكم الوطنية الصادقة
للمناضلين الأحرار ، الأحرار من زعماء الحركة الطلابية ، لكى يكتبوا ، عن
تلك المرحلة النضالية ، الهامة ، والخطيرة وقد كان ، لدعوتكم الطيبة أبلغ الأثر
فى نفوسنا ، جميعا ، وخاصة نحن أبناء أولئك الزعماء والقادة لحركة شباب

١٩٣٥ ، وعندما بدأت أسطر بعض كلمات ، عن أبي ، باعتباره كان رئيس اتحاد طلاب كلية الآداب وكان عضوا في اللجنة التنفيذية ، العليا عام ١٩٣٥ ، لم يطاوعني قلمي ، وجدت الكلمات تتبخر ماذا أكتب عن والدي المرحوم عبد العزيز يونس ، الذي كان من أعدى أعداء الاستعمار ، وكان خصما عنيفا للطغيان ؟ وجدت أن المناضل الشريف صبرى أبو المجد قد كفانا بقلمه الحر ، عبء الكتابة عن تلك الشخصيات الوطنية بما يكتبه في تلك الحلقات السياسية الهامة . وتبقى كلمة أحملك مسئوليتها ، وأمانتها ، هل نطمع نحن أبناء هؤلاء القادة والزعماء الذين العبوا ، أخطر الأدوار في مرحلة هامة وخطيرة من مراحل نضال شعبنا أن تحملوا ومعكم كل كتاب مصر ومثقفيهها وسياسييهها الدعوة لتكريم أسماء أبنائنا المجاهدين الذين أعطوا لبلدهم كل شيء ولم يحصلوا بعد حتى على تخليد ذكراهم وذكرى القضايا الوطنية التي كافحوا من أجلها ، ولك كل تقدير .

حمدى عبد العزيز يونس
المحامى

الفصل الخامس

على ماهر يؤلف وزارة المائة يوم

ولمواصلة الحديث عن مصر فى الفترة من نهاية ١٩٣٥ وبداية عام ١٩٣٧ يقول مدير الأمن ، الذى صرح بعقد مؤتمر مماثل فى يوم سابق يقول فيه العمال ومن يناصرونهم مثل ذلك الذى كان سوف يقال فى مؤتمر آخر .

يقول حمدى محبوب بك مدير الأمن العام : « ان شكواى العمال ان وجدت - تصور ! - تقدم للجهات المختصة ، التى تفتح أبوابها لها على مصاريحها وان للعمال ممثلين فى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل يدافعون عنهم عند الاقتضاء . »

ويرد عباس حليم بقوله :

« ان نظرية احتمال الشغب ، او أصبحت قاعدة فى الحكم على الاجتماعات لتعطل الدستور ، وقضى على حرية الاجتماع ، ولذلك وضع القانون قواعد لهذه الاجتماعات لم تغفل واحدا منها فى طلب المؤتمر الأخير ، فضلا عن ذلك ، فان تشجيع الحكومة لعمال المجلس الأعلى ، على الاجتماع . . مع أنهم حزبيون سياسيون ومصادرتها لعمال الاتحاد العام من وطنيين وأجانب . . مع بعدهم عن السياسة ، يبين ان فى المسألة تديرا مجهولا ، وسياسة مرسومة . وأما باب الجهات المختصة المفتوح على مصراعيه ، فقد طرqnه منذ ستة أعوام . وحينما لم نسمع وراءه مجيبا ، وجد العمال انه لا محيص لهم من عقد المؤتمرات وتأليف النقابات للدفاع عن حقوقهم فى حدود القانون . »

« واما تمثيل العمال فى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ، فنجيب عنه بان مدير الأمن العام بنفسه ، كان من المصوتين ضد مطالب العمال فى مشروع قانون العمل الأخير ، الذى كان من الأسباب الأولى لانهقاد المؤتمر العمالى . ولم

يعتمد العمال الى عقد مؤتمرهم الا بعد أن يثسوا من المجلس المذكور ، هذه هي أبوابهم المفتوحة جميعها ، فان كان لهم باب آخر فليدلونا عليه » .

والجدير بالذكر أنه في مؤتمر العمال الذي عقد تحت اشراف المجلس الأعلى . . كان من بين ما قاله بتشو بك عضو المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والعمال : ان المحاكم المختلطة كانت فى أحكامها منصفة للعمال . . اذ أعطت غالبية هذه الأحكام نصف شهر عن كل سنة للعامل عند الاستغناء عنه . وبعض الأحكام أعطت العامل شهرا كاملا عن كل سنة .

وكان من بين ما قاله الدكتور محجوب ثابت : ان العامل فى انجلترا يأخذ أربعة أشهر عند فصله من العمل ، بالاضافة الى نظم التأمينات الموجودة هناك ، التى يدفعها صاحب العمل فى انجلترا ، بل وفى كثير من البلدان الأوربية بنسبة مئوية ، ويدفع مثله العامل وكذلك الحكومة . . وهو ما يسمى بالتعاون الثلاثى ، لاعانة العامل عند فصله من العمل .

ويطالب محجوب ثابت بانصاف العمال ، لأن فى انصافهم انصافا للشعب .

وكانت الحركة العمالية تكسب كل يوم الكثير بسبب نشاط قياداتها وعدم خشية تلك القيادات من مجابهة السلطة . بل ان هذه القيادات كانت تتعرض للمسجن والاعتقال دون ان تضعف أو تلين ، ودون أن تتنازل قيد انملة عن حقوق العمال .

وكانت - وهذا مهم جدا - توضحيات القيادات العمالية موضع تقدير كبير جدا من العمال أنفسهم .

ونعود الى الحديث عن الجبهة الوطنية ، حيث راح المندوب السامى البريطانى السير مايلز لامبسون ، يستقبل أعضاء الجبهة واحدا واحدا فى محاولة منه لسبر غورهم ، واستكشاف نواياهم . وبينما كانت الجبهة الوطنية تواصل اجتماعاتها ونشاطاتها ، كانت تجرى احتياطات عسكرية خطيرة ، حيث كان الأفق الدولى ينذر بهبوب عاصفة شديدة . . وحيث كانت دول العالم تواصل استعداداتها العسكرية .

وبطبيعة الحال ، كانت الحكومة المصرية تسير خلف الحكومة البريطانية ، التى كانت بدورها ، خائفة جدا من الانتصارات التى كانت تحرزها إيطاليا فى الحبشة ، وكانت بريطانيا ، هى قائدة التيار العالمى الذى ينادى بفرض العقوبات الاقتصادية على إيطاليا ، وفى مقدمتها حظر البترول .

لقد أحرزت الجبهة الوطنية نصرا هائلا ٠٠ !! ٠٠ عندما ألفت لجنة لتنظيم
شئون الترشيحات للانتخابات النيابية القادمة ٠ وكان تشكيل هذه اللجنة على
النحو التالي :

حافظ عفيفى عن المستقلين

مكرم عبيد عن الوفد

ابراهيم دسوقي أباطة عن الأحرار الدستوريين

عبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى

أحمد كامل عن حزب الشعب

حلمى عيسى عن حزب الاتحاد

على الشمسى عن الوفدين السعديين

كانت الجبهة تولى موضوع الانتخابات أهمية كبيرة ٠ بل ان بعض أعضاء
الجبهة كانوا يولون موضوع الانتخابات أهمية أكبر وأخطر من تلك التى يولونها
لحل القضية المصرية ٠

كان الوفد المصرى مثلا ، يعطى أولوية خاصة للانتخابات المقبلة ، لأنه على
ثقة مطلقة من أن الأغلبية فى البرلمان الجديد سوف تكون من نصيبه ٠

وكان الوفد المصرى يرفض فكرة الوزارة القومية التى تضم الأحزاب
المصرية ، لانه يريد أن ينفرد بالحكم ٠ ويؤكد دائما ان فكرة الوزارة القومية
فكرة غير مجدية ٠

وقد راح كثير من الزعماء ، وتيار كبير من الشباب يؤيدون فكرة تأليف
وزارة اتحاد وطنى برئاسة مصطفى النحاس باشا ٠ فقد كانت ظروف البلاد
تدعو فعلا الى تأليف مثل هذه الوزارة لأن الملك فؤاد كان يعانى من مرض خطير،
حال بينه وبين مباشرة عمله كما يجب ، ولأن الأوضاع الداخلية كانت تحتم
تأليف مثل هذه الوزارة ٠

وقد بحث الوفد المصرى فى اجتماعه فى ٢٣ يناير ١٩٣٦ هذا الموضوع
ورفض أن يشترك فى الوزارة الائتلافية ، لأن التجربة السابقة للائتلاف انتهت
بالفشل ٠ ورحب الوفد المصرى ، بقيام وزارة انتقالية تجرى الانتخابات ٠
وفى نفس الوقت رحب الوفد على لسان مصطفى النحاس باشا ، بأنه عندما
تجرى الانتخابات ويفوز الوفد بالأغلبية ، سوف يشرك أعضاء من الجبهة الوطنية
فى وفد المفاوضات ٠

ولقد ناقشت بعض الجهات العليا الموقف . . بعد أن رفض الوفد المصرى فكرة الاشتراك فى الوزارة القومية ، واقترح البعض ان يشكل الوزارة الجديدة محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، على أن يشترك معه فى الوزارة ممثلو الأحزاب الأخرى فيما عدا الوفد ، ولكن المسئولين البريطانيين فى مصر عارضوا الفكرة لانهم لا يريدون أغضاب الوفد ، فى تلك المرحلة العصبية .

وقد عبر مراسل « النيوز كرونكل » فى القاهرة عن رأى هؤلاء البريطانيين عندما قال انه من الصعب أن يرى المرء كيف يتسنى لأى ائتلاف ان يمثل المصريين ، ما دام الوفد ليس منضمًا اليه .

وفى هذا الجو نشط على ماهر باشا نشاطا غير عادى وقابل مصطفى النحاس بحضور مكرم عبيد ، ومحمود فهمى النقراشى ، وأحمد ماهر ، وطال الاجتماع ، واستمر تقليب الموقف على جميع وجوهه ساعتين ، كما قابل محمد محمود باشا الذى أبلغه انه - أى محمد محمود باشا - يرفض تماما فكرة اسناد رئاسة الوزارة اليه .

وفى ٢٣ يناير ١٩٣٦ ، يذهب مصطفى النحاس ومكرم عبيد ، وأحمد ماهر ، الى سراى عابدين ، لمقابلة على ماهر ، وكان على ماهر فى الصباح قد اتجه الى النادى السعدى وقابلهم ويتجه اسماعيل صدقى الى عابدين لمقابلة على ماهر أيضا وبعد اسماعيل صدقى ، يتجه الى عابدين محمد محمود باشا لمقابلة على ماهر كذلك .

واذ كان يوم ٢٣ يناير ١٩٣٦ ، يوما عصيبا فقد كان يوم ٢٤ يناير ١٩٣٦ أكثر خطورة ، مصطفى النحاس يلتقى مع على ماهر ، وعلى ماهر ، يلتقى مع محمد محمود ، وجوهر اللقاءات الاقتراح الذى تقدم به الوفد المصرى بتأليف وزارة محايدة تتولى اجراء الانتخابات وفى الوقت نفسه يؤلف الوفد الرسمى ، للمفاوضات من جميع الأحزاب .

ويشتغل على ماهر ، عشرين ساعة بلا انقطاع فى يوم ٢٥ يناير ١٩٣٦ . انه يقابل - ضمن من قابلهم فى هذا اليوم الخطير - حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى وحمد الباسل باشا ، وبعد هذه المقابلات يتوجه على ماهر ، الى دار المندوب السامى البريطانى ، ليعرض ، عليه نتيجة ما انتهى اليه الرأى فى مباحثاته مع الزعماء وتستغرق المقابلة ٤٥ دقيقة .

ويخرج « معالى » على ماهر باشا ، رئيس الديوان الملكى من مكتب دار المندوب السامى البريطانى الى قصر القبة ليتشرف بمقابلة صاحب الجلالة الملك فيفيض اليه بما دار من حديث بينه وبين السير مايلز لامبسون . ثم ينتقى بعد ذلك كله بأعضاء الوفد لمدة ثلاث ساعات ونصف ٠٠ وكان على ماهر يستأذن من المجتمعين ويخرج ليتحدث فى التليفون الى جهة غير معروفة ثم يعود كما تقول صحف ذلك اليوم .

ويجتمع الوفد المصرى لفترة طويلة وتكرر الاجتماعات فى أيام ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ يناير وكانت بعض الاجتماعات تتم فى أماكن غير مألوفة مثل محل حلوانى « صولت » بشارع قصر النيل ، وكان د. محمد حسين هيكل ، ومكرم عبيد يفضلان أن يلتقيا فى هذا المكان .

وكانت قيادة الطلبة تتعامل مع الطلبة بالشفرة .

وفى مساء ٢٦ يناير أصدر فريد زعلوك رئيس لجنة الطلبة بياناً فى خمسة أسطر يقول : حدث عند منتصف ليل أمس ، فى الموقف ظروف خطيرة ، تقتضى أن يترى جميع الطلبة اليوم فأرجو أن يكون ذلك موضع تقدير اخوانى الطلبة وفى مقدمتهم أعضاء اللجنة التنفيذية الذين لم يتيسر لى الاتصال بهم فليترىوا جميعاً ، ويراقبوا تطورات الحوادث .

وسقط فى دمنهور شهيد جديد هو حمزة محمود الرومى الطالب بمدرسة دمنهور الزراعية الذى توفى اثر اصابته بطلق نارى من رجال البوليس عند اقتحام حكمدار البحيرة دار المدرسة بجنده يوم ٧ يناير أثناء الاضراب وسقط فى المنصورة ، شهيدان جديداً ، سقطا برصاص رجال البوليس عندما تظاهر الطلبة احتجاجاً على التسويف البريطانى وهما محمد شطا محمد « ١٧ سنة » على حسين حسن « ١٢ سنة » ، وكانت مصر ، قد عادت من جديد ، الى غضبها فى ٢٦ يناير، ٢٧ يناير ١٩٣٦ ، وكان الذى يحمل لواء الغضب - فى هذه الأيام - الطلبة القوميون رغم أنف الطلبة الوفديين .

ولوحظ ، ان طلاب الأزهر ، قد شاركوا فى هذه المظاهرات العنيفة . وكان طلاب الأزهر ، قد سرى بينهم الخلاف الذى جعل منهم فريقين وطلب كل منهما اتحاداً أزهرياً ، حتى لقد استنقل الأزهريون باتحادهم هذا عن كل شىء فراح فريق منهم يؤيد الاتحاد الذى يرأسه الشيخ أحمد حسن الباقورى وراح فريق آخر يؤيد الاتحاد الذى يرأسه الاستاذ عبد المجيد الفايش . وكان هذا الخلاف بين الاتحاديين - كما أجمعت كل الدوائر ، المتصلة بالأزهر - مدعاة أسف بالغ .

وقد قام الاستاذ الشيخ ثابت أبو المعالي بالجمع ما بين الاستاذين
الباقورى ، والغايش ، وفى اجتماع ثلاثى ، اتفقوا على أن يظهر الأزهر ، كلمة
واحدة .

ففى ٢٧ يناير التقى فى الجامع الأزهر ، قرابة الفين من الطلاب حول
المنبر ، واقبل الاستاذان الباقورى ، والغايش معا ، فقوبلا من أخوانهما
بالتصفيق والتهتاف .

وتحدث الاستاذ ثابت أبو المعالي عن الوحدة ، ومكانتها فى حياة الشعوب ،
كما تحدث الشيخ الباقورى حديثا ، أدرك منه الأزهريون ان الخصومة بينه
وبين زميله الغايش قد استقرت فى رسمها .

وقد أكد الشيخ الباقورى ان الأزهرين وقد عرف منبرهم ، كيف يغذى
النهضة فى بواكيرها ، ليسوا اليوم الا على ما كانوا عليه فى الأمس من قوة
بأس ، وروعة ثبات وانهم فى مقدورهم ان يقودوا الثورة ، ويحملوا ، أثقل
أعبائها ، على كواهلهم .

وسجل الشيخ الباقورى ، ان وحدة الأزهرين تستمد قوتها من وحدة
الشعب المشلة فى جبهة واحدة وان أى عبث يتناول هذه الجبهة سيكون مصير
القائمين به النفور المحقق من تأييد الأزهرين .

وتحدث الأستاذ الشيخ عبد المجيد يوسف الغايش فأذاع مزيد اغتباط
بهذه الروح ، التى أوحى الى زميله أن يحسم هذا الخلاف .

وتحدث فى هذا الاجتماع الشيخ محمد متولى الشعراوى مندوب اتحاد
الجامعة الأزهرية فى معهد الزقازيق ، كما تحدث الى المجتمعين الشيخ عبد الرحمن
عبد الحليم درويش والشيخ محمد المهدي ، والشيخ النمر والشيخ عبد الرحمن
عثمان ، والشيخ عبد الرحمن الجندى وكذلك الأديب فهمى أبو غدير أفندى
الطالب بكلية الحقوق ، وأحمد حسان عمر الطالب فى كلية الآداب ، وعبد الملك
هاشم الطالب فى الخديوية .

وكان طلبة مدرسة الصناعات الزخرفية قد حرقوا المكاتب ، والنوافذ ،
وأشعلوا النيران فى بعض الأخشاب التى كانت فى المعمل ، ولكن جانبا من
الطلبة أسرعوا الى إخمادها قبل أن تعلق بمحتويات المعمل .

وكانت الحالة فى طنطا قد تدهورت حتى لقد وصل الى طنطا فى صباح
٢٧ يناير قطار خاص يحمل الاورطة العاشرة من القيادة من الجيش المصرى
و . . . و . . .

وأسخف شيء ، فى تلك المظاهرات أن كثيرين من أساتذة المدارس ونظارها وكثيرين من رجال الادارة ، كانوا يخرجون أولادهم من المدارس قبل اطلاق النيران عليهم من قبل رجال البوليس !

وتغلق الجامعة المصرية أبوابها مرة أخرى الى أجل غير مسمى ، وقد عاد مجلس الجامعة المصرية ، فحدد فترة الاغلاق بيوم ٤ فبراير ١٩٣٦ •

ويعقد الطلاب ، مؤتمرات ، عديدة يتخذون فيها الكثير من القرارات •

وكان من أهم هذه المؤتمرات ذلك ، الذى عقد فى ساحة الجامعة فى صباح ٢٨ يناير ١٩٣٦ والذى خطب فيه فريد زعلوك وعلى كريم ، وحامدة الناحل ، وجلال الحمامصى ، ومحمود أبو رحاب ، وإبراهيم عثمان ، وعبد العزيز الشوربجى ، وأحمد الدمرداش تونى ، ومحمود شامل •

وفى دار العلوم يأبى الطلبة الا أن يتجهوا فى مظاهرة الى قصر عابدين محتجين ، على الأوضاع الراهنة ، فلما حال البوليس بينهم وبين الاقتراب من سراى عابدين اختاروا الأديبين أحمد الحوفى والسيد العجان حيث سمح لهما بالدخول الى السراى ، وتقييد اسميهما فى دفتر التشريعات ثم قابلا محمد بك حسن الأمين الأول حيث قدما اليه طلبات طلبة دار العلوم !

وكان من بين قرارات مؤتمر الطلبة تحميل الانجليز مسئولية الأحداث التى وقعت والتى ستحدث فى مصر ، والتى نشبت من موقفهم الشاذ وتدخلهم فى شئون البلاد •

وقد بعثت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة بوفد الى دمنهور للتعزية فى وفاة شهيدها وكان الوفد مكونا من نصيف مرقص وإبراهيم مغازى ، وحافظ شيجا ، وإبراهيم الفار ، وأحمد الحوفى ، وقد ذهب الوفد الى أسرة الشهيد حمزه الرومى ، والى أسرة دحمد المسلمانى وبعد زيارة أسرته الشهيدين توجه الوفد الى سراى سعادة محمد باشا الوكيل التناول الغداء على مأدته •

وعطلت الدراسة أيضا فى الجامعة الأزهرية وفى معهدى طنطا والاسكندرية وتدهورت الأحوال فى معاهد أسيوط ، والزقازيق ، ودسوق ، ودمايط وكان الطلبة الأزهريون بعد أن أغلق الأزهر يلجأون الى الاجتماع فى بعض المساجد ، ومن بينها مثلا مسجد المؤيد ، ورغم ذلك كان البوليس يحاصر المساجد ويمنع الأزهرين من الدخول اليها •

وكان الطلبة ذات مرة قد طلبوا الى مصطفى النحاس أن يخطب فيهم اثر عودته من سراى عابدين فاعتذر منيبا عنه مكرم عبيد الذى قال ان النحاس باشا ما اعتذر عن الكلام ، الا لتعب خفيف طرأ عليه ، ولكنه تعب لا يخلو من راحة فان خدام الفكر يجدون راحة النفس فى متاعب الحس » .

وكان من بين ما قاله الاستاذ مكرم عبيد ردا على مراسل جريدة التيمس البريطانية : ان نعمة التفريق بين عنصرى الأمة قد عفا عليها الزمن ، وصهرتها نار الحوادث والمحن ، ولتعلم خصوم الأمة ، ان أولئك الذين جمعت بينهم صلة الدم ، الموروث ، بل وصلة الدم المسفوك لن يفرق ، بينهم داعية ، أو دعاة من المستعمرين فان ما جمعه الوطن ، لن يفرقه أعداء الوطن ، وما جمعه الله ، لن يفرقه انسان : الوطنية ديننا هذا ما قاله زميلنا المغفور له سينوت حنا بك ، وبهذا نادى شهداؤنا وعلى مثل هذا تقوم فلسفة الوطن فالمسلم والمسيحى ، أخوان شقيقان فى ايمانهم الوطنى ، وما المسيحى ديننا مصرى موطنا » .

وكان مندوب التيمس البريطانية قد حاول التفرقة بين أبناء الأمة الواحدة ، فقال ان الاقباط ، الذين يتسبب اليهم مكرم عبيد لهم ، مصلحة خاصة فى بقاء النفوذ الاستعمارى !

وكان من بين خطباء الطلبة حمادة الناحل الذى قال ذات مرة فى دار الأحرار الدستوريين اننا لا نتبع حزبا من الأحزاب واذا كان ولا بد من صلة بيننا وبينكم أيها الأحرار الدستوريون فانما هى صلة العداة ، لا الولاء ، فما قمنا قومتنا الا لبقوى الروح المصرية الخالصة البعيدة ، عن الحزبية وتحارب كل روح ترمى ، الى النفع الشخصى ونسيان مجد البلاد واستقلالها .

وفجأة وفى مساء ٣٠ يناير تنفجر الأزمة ويؤلف على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى الوزارة الجديدة ويدخل معه الوزارة : أحمد عبد الوهاب ، اللواء على صدقى ، محمد على علوبة ، حسن صبرى ، صادق وهبة ، حافظ حسن ، أحمد على .

ونشر تعليقا آخر وأخير - فى هذا الكتاب من د . محمد بلال .

د • بلال يعقوب :

الأستاذ صبرى أبو المجد

فى سياق الحديث عن القمصان الزرقاء وزيارة سيركين بويد مدير الإدارة الأوربية بالداخلية وآخرين لى فى النادى السعدى وعن تعليمات معه بقرار من وزير الداخلية بمنع الفرق من السير فى الشوارع والأماكن العامة •• رأيت تصحيحا لتلك الواقعة أن أوضح بأن الحديث الذى دار معى لم يشمل تعليمات من أى نوع لسبب واحد وهام وهو انه لم يكن من حقه اصدار تعليمات للشباب وفى مقر داره كما لم يكن للشباب أن يقبلوا تعليمات منه أو من غيره لأن ذلك لا يكون عن غير طريق رئيس الوفد •• وقد دار الحديث بيننا عن الأهداف التى يسعى الشباب لتحقيقها من وراء قيام هذه الفرق •• وكان بصحبته مسئول آخر قدم على أنه موفد من وزارة الخارجية البريطانية ومسئول ثالث من أعضاء السفارة •• وتركز اهتمامهم فى السؤال عن علاقات الفرق الخارجية والتحقق من أى اتصال بالفرق المشابهة لدول المحور بأوربا (الفاشيست والنازى) وهم أصحاب القمصان السوداء بايطاليا والقمصان البنية بألمانيا •

وقد سبق أن قلت ان الضباط البريطانيين فى وزارة الداخلية لم يكفوا لحظة عن متابعة نشاط وتحركات هذه الفرق وان الحكماء دار اللواء رسل ونائبه الأميرالاي فيتز باتريك كانا دائمي النشاط فى هذه المتابعة وانى كثيرا ما رأيت فيتز باتريك يرقب الاجتماعات فى بعض المعسكرات ويتحرى عن قرب بنفسه وبرجاله من أمثال القائمقام نوبل • عن تحركات الشباب •• وكثيرا ما قام بزيارات مفاجئة لى أثناء مرورى فى بعض المعسكرات مما كان يثير كثيرا من الغضب والتبرم بين صفوف الشباب وكان موضع اعتراض منى واحتجاج لدى المسئولين ••

هذا من ناحية •• ومن الناحية الأخرى فمن المناسب والمشرح التاريخى أرجو أن توضح أن فرق القمصان الزرقاء نشأت كفكرة فى أواخر ١٩٣٥ أثناء مظاهرات الطلبة وقامت فى أوائل ١٩٣٦ وسميت الفرق بعدها الشباب تحت لواء الوفد ، وهى غير جماعة البازى وأرى أن ما جاء فى حديث حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى عن فرق القمصان بصفة عامة يصور كثيرا من الجانب القومى والوطنى للشباب فى تلك الحقبة فى تاريخ مصر ••

تحية لابن بار : وقد أسعدنى كثيرا ما قرأته من حديث لابن عن أبيه هو الزميل الراحل عبد العزيز يونس •• كان مناضلا شريفا وعضوا بلجنة الطلبة ممثلا عن كلية الآداب مع باقى الزملاء •• وكان حريصا على حضور الجلسات ومتابعة القرارات •• وكان قوى المعارضة لا يمل حديثا أو حوارا فى

سبيل القضية الوطنية يدعم رأيه بالحجة والبيان .. لا يترك شاردة ولا واردة
دون مناقشتها حتى يتحقق وجه الصواب ..

والحديث صورة من وفاء جيل الأبناء لجيل الآباء وقراءة كريمة لنضال
سابق وجهاد باق على الأيام .. وكم يسعدنا ويملؤنا اعتزازا أن نرى أبنائنا
يتصفحون كتابنا وأن يعطوا من وقتهم وكفاحهم من أجل حياتهم ساعات لمطالعة
تاريخ آبائهم .. حينئذ نطمئن الى أن راية الكفاح من أجل مصر سوف تظل
مرفوعة وأن رسالة الآباء بين يدي أبناء بررة أمناء .

دكتور محمد بلال

وبعد ذلك لابد في رأينا - من أن نكتب - في ايجاز قصة على ماهر الذي
لعب أخطر الأدوار في تاريخ مصر في الثلاثينات .

الفصل السادس سطور من تاريخ على ماهر

روينا بعض الأحداث التي صاحبت تأليف على ماهر لوزارة المائة يوم ونكمل اليوم قصة على ماهر في ايجاز مختصر ٠٠ أين ولد وتربى وكيف برز في الحياة السياسية محاميا نايها ثم قاضيا يصير على « حرمة » القضاء الى الدرجة التي يقف فيها في وجه تدخل سعد زغلول - ناظر الحتمانية - في شئونه كقاضي ٠٠ والظروف التي هيأت لعلى ماهر ان يبرز في الحياة السياسية قبل معاهدة ١٩٣٦ ٠

● وعلى ماهر أحد خمسة أولاد أنجبهم محمد ماهر باشا ، وكان من خيرة ضباطنا العسكريين ٠ تدرج في سلك المناصب الى أن صار وكيلا لوزارة الحربية ٠ ثم وقعت حادثة الحدود المشهورة ، عندما أبدى الحديو بعض الملاحظات على تدريب الجيش المصرى ، واعتبر المعتمد البريطانى تلك الملاحظات أهانة له وللمضباط الانجليز ٠

وقد وقف محمد ماهر باشا الى جانب الحديو فى هذه الازمة ، التي دفع ثمنها غاليا ، وهو اقصاؤه عن منصب وكيل وزارة الحربية ٠

والأولاد الخمسة الذين أنجبهم محمد ماهر باشا هم : مصطفى ، وعلى ، ومحمود ، وأحمد ، وأمين ٠

ولقد عمل اثنان منهم بالسياسة ووصلا الى أعلى المناصب ، فكان على ماهر رئيسا للوزارة أكثر من مرة ٠ وكان أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب أكثر من مرة أيضا ٠ وآخر منصب تولاه أحمد ماهر رئاسة الوزارة ، وهي الوزارة التي أعقبت وزارة مصطفى النحاس باشا ، وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ٠

وكان تأليف أحمد ماهر للوزارة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ . ولم يمكث في رئاسة الوزارة أكثر من بضعة أشهر حيث اغتاله محمود العيسوي ، أحد شباب الحزب الوطني في أواخر فبراير ١٩٤٥ .

درس على ماهر في مدرسة الحديوية الثانوية ، ورأس جمعية كان اسمها « الهلال والنجمة » . . أسست لتدريب التلاميذ على الخطابة والبحث ، أسوة بالجمعية الأدبية التي أنشأها مصطفى كامل في مرحلة دراسته الثانوية .

وقد حدث أن تلاميذ المدرسة الحديوية لجأوا ذات يوم الى الاضراب . وأراد ناظر المدرسة « المستر البيوت » أن يتدارك أسباب الاضراب ، وأن يعالجها حتى لا يلجأ اليه التلاميذ مرة أخرى . . فنادى رئيس جمعية « الهلال والنجمة » على ماهر ، وسأله :

— هل تتعهد بعدم وقوع اضراب جديد ؟

فأجابته على ماهر : بأنه لا يستطيع الوعد بذلك ، فهو — أى على ماهر — وإن كان لا يحب الاضراب . . الا أنه لا يحب الاستبداد أيضا . . !!

وقد تخرج على ماهر في مدرسة الحقوق . وعمل محاميا فترة من الوقت أمام المحاكم الأهلية ، وأمام المحاكم المختلطة . وقد وقع له أثناء اشتغاله بالمحاماة ، ما أغضبه . . فقرر أن يترك المحاماة الى القضاء .

وقف مرة محامى خصوم موكل على ماهر يطلب التأجيل لأن لديه مستندات جديدة تتطلب هذا التأجيل . وكان على ماهر يعرف أنه ليست هناك مستندات جديدة . . فنهض وأمسك بيد الزميل ، وطلب الى المحكمة ، أن تتسليم منه المستندات ، وأخذت المحكمة الأوراق التي كان المحامى يمد يده بها فوجدتها بيضاء !!

ونطق القاضى بالتأجيل . . فاحتج على ماهر على هذا التصرف وانسحب صائحا : « أعجب المحام يكذب ، وأعجب لقاظ يصادق على الكذب » .

وبعد ثلاث سنوات من اشتغال على ماهر بالمحاماة ، اختارته وزارة الحقانية للقضاء . . فعمل في محكمة الأزبكية ، كما عمل في محكمة عابدين ، واهتم بأحوال الأحداث . ولم يكن يحكم عليهم قبل أن يعرف الظروف الاجتماعية لكل واحد منهم .

ويقول الدكتور محمود عزمى : ان السنوات الخمس التى تولى فيها على ماهر القضاء ، لم يكن يتقيد بحرفية القانون ، بل كان ينظر الى القضايا التى يفصل فيها ، نظرة اجتماعية الى جانب النظرة القضائية البحتة .

وكان يشق عليه حين يتضح له تزوير الشهادة ، أن يخرج شهود الزور من ساحة المحكمة أحرارا هائنين ، بينما يظل المحبوسون من جراء الشهادة - التى ثبت زورها - فى السجون . . فكان حين تثبت لعل ماهر شهادة الزور ، يأمر بادخال شهودها فى قفص الاتهام ، وبإخراج المتهمين منه فى الجلسة ذاتها ، وهو لا يجهل أن التنفيذ فورا يسرى فى حالات معينة ، ليس من بينها حالة شهادة الزور . . اللهم الا أمام القاضى المدنى . . ولكنه كان يتوسع فى التطبيق ، ويقيس على ما يقع أمام القاضى المدنى فى حالة شهود الزور . . دون تقيد بحرفية القانون .

وكان الى جانب اجتهاده وواقعيته ، ونظرته الى المشاكل القضائية والتغيرات الاجتماعية ، يحس باستقلاله فى القضاء احساسا عميقا .

عرضت عليه قضية ذات مرة - اتهم فيها ممول من كبار الممولين الذين يستطيعون مغادرة القطر فى لحظات . ودفع الوكيل بعدم اختصاص المحاكم الأهلية . وكانت المحكمة المختلطة قد حكمت بعدم اختصاصها هى الأخرى من قبل .

وطلب المحامى الافراج عن موكله . . ولو بكفالة .

فقد على ماهر باختصاص القضاء الأهلى ، وأفرج عن المتهم بكفالة قدرها ألف جنيه . . ولم يضمن الحكم أسبابا لما رآه فى أمر الاختصاص .

وكان سعد زغلول باشا ناظرا للحقانية . فاستدعى على ماهر وحده فى أمر الحكم بالاختصاص ، والكفالة التى لم تكن العادة قد جرت بالذهاب بها الى هذا الحد . فرفض على ماهر أن يجيب سعد باشا الى حديثه بشأن قضية ينظرها . وسأله على ماهر : بأية صفة يتحدث سعد باشا اليه . . !!

وفطن سعد باشا الى الأمر ، فأجابه : أنه يتحدث بصفة الصديق ، لا بصفة ناظر الحقانية . . !!

ولعل هذا الموقف يدل على عظمة القضاة المصريين . . وان نزاهة مواقف القضاة المصريين من الكثرة والوفرة بحيث لا تحتاج الى أى دليل .

وقد عمل على ماهر مفتشا فى النيابة . ورئيسا لادارة المجالس الحسبية

وكان له اتصال ، قبيل الهدنة ، بالشخصيات التي كانت تعتزم تأليف الوفد المصرى .

وقامت ثورة ١٩١٩ .٠٠ بعسء القبض على سعد زغلول باشا ورفاقه ، ونارت مصر كلها ثورة عارمة . ووقف لورد « كيرزون » وقال قولته الشهيرة : « ان فئة الموظفين ، وهى الفئة العاقلة المتفكفة ، ليست مع الوفد فى حركته ، بل هى فى ناحية الانجليز » .

وقامت قيامة الموظفين المصريين وبدأت حركتهم فى مكتب مدير ادارة المجالس الحسبية ، على ماهر . الذى اقترح أن يبدأ اضراب المواطنين بعد قبض المرتبات .٠٠ حتى يكون تحمل الصرف ميسورا .

والجدير بالذكر أن على ماهر بك .٠٠ كان يرفض أن يجتمع مندوبو الموظفين ، خارج ديوان وزارة الحقانية . بل كان يصصر على أن يعقدوا اجتماعاتهم فى مكتبه بديوان الوزارة . ولما طلب اليه المستشار الانجليزى ألا يعقد لجنة الموظفين بمكتبه رفض .٠٠ وصرح بأن الموظفين يطالبون بحقوق وطنية فى فترة من فترات الأمة التاريخية . فلا تتنافى المطالبة بهذه الحقوق وقيام الموظفين بواجباتهم العامة .

وقد انتقمت وزارة محمد سعيد باشا من زعماء اضراب الموظفين ، فنقلت على ماهر بك فى ١٩ يونيو ١٩١٩ وكيلا لمحكمة أسبوط على الرغم من أقدميته . فرفض النقل بكتاب سجل فيه الهدف الذى تقصده الوزارة من ذلك النقل . ورفعت وزارة الحقانية كتابه الى مجلس الوزراء الذى قرر فصله .

بعد ذلك بدأ على ماهر يتفرغ للعمل فى الحقل السياسى ، فاختره سعد زغلول باشا ، وهو فى باريس ، عضوا فى الوفد المصرى . فشارك على ماهر فى وضع بيان قصير وقعه محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة .

ولم يكن البيان يتجاوز الخمسة عشر سطرا .٠٠ ولكنه كان رفضا صريحا للحماية وتأييدا تاما للاستقلال .٠٠

وقد اعتقل على ماهر ، واعتقل معه محمود باشا سليمان ، وابراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد العامة بالقاهرة .

والجدير بالذكر أن ضابطا وثلاثين جنديا انجليزيا بخوذاتهم الحديدية ، قد حاصروا بيت على ماهر .٠٠ من أجل اعتقاله . وعندما عرف على ماهر أن الضابط الانجليزى والثلاثين جنديا جاءوا لاعتقاله ، قدم - متهمكا - للضابط

سبيجارا ٠٠ وسأل الضابط : هل طاف بالحديقة ليرى ما فيها من زهرة
« الكريزانتيم » ؟ !!

وطلب منه الضابط أن يركب السيارة .

فركب معه على ماهر الى ميدان باب الحديد . وهناك سأل الضابط على
ماهر قائلا : انك لم تسألني الى أين أنت ذاهب ؟ .

فأجابه على ماهر : لا فائدة من السؤال اذا عرفت انني فقدت حريتي ،
وان رحلتى هذه ستمنتهى بي الى المقام فى غرفة ذات جدران أربعة ٠٠ . !!
وأعجب الضابط الانجليزى بشجاعة على ماهر ، فقال له انك ذاهب الى
« قشلاق » أو معسكر قصر النيل .

وفى معسكر قصر النيل ، رفض على ماهر باشا ان يقرم الجنود الانجليز
بتفتيشه ، لأنه قاض ٠٠ وأنه يحس بأن عملية التفتيش هذه اهانة ٠٠ له !!
وبقى على ماهر فى معسكر قصر النيل .

ثم طلب منه بعد عشرة أيام أن يختار مكانا يقيم فيها بعيدا عن القاهرة ،
فأختار أن تكون اقامته فى فندق « وينتر بالاس » بالأقصر . حيث مكث به
حتى ٣ يناير ١٩٢٠ .

والطريف أنه فى الوقت الذى حددت فيه اقامة على ماهر ، فى فندق
« وينتر بالاس » بالأقصر . كان يقيم فى نفس الفندق الكاتب الانجليزى سيمر
« فالنتين شيروول » ٠٠ ليضع كتابه عن « المسيرات المصرية » .

وقد تعرف الكاتب الانجليزى على على ماهر ٠٠ وكثر تبادل الحديث
بينهما حول القضية المصرية .

وبعد الافراج عن على ماهر ٠٠ راح يزاول نشاطه مع الوفد المصرى وكان
أحد ثلاثة - هو ، وعبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود - رأى الوفد المصرى
ايفادهم الى لندن ، لمرافقة عدلى يكن باشا ، أثناء اتصاله باللورد « ملر » .
وعندما حدث الخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن ٠٠ رفض على ماهر أن
يقف الى جانب سعد . وكتب اليه أنه يختلف معه فى السياسة العامة ، ولا
يمكنه تحمل مواقف الوفد منها ، ولكنه بصفته مصرى يضع نفسه رهن الإشارة
فى كل عمل يفنيه القضية المصرية .

وآثر على ماهر أن ينسحب من العمل السياسى الى داره ، مبتعدا عن
المنازعات الحزبية .

ويعتذر على ماهر عن المشاركة في وزارة ثروت باشا ٠٠ وان كان قد قبل أن يكون عضوا في لجنة الدستور .

ولعل ماهر ٠٠ مواقف رائعة في لجنة الدستور ٠٠ نذكر منها دفاعه الحار عن حرية الصحافة ، وعن حرية الاجتماعات .

وكان من بين ما جاء في محضر الجلسة التاسعة عشرة للجنة الدستور المتعقدة في يوم الثلاثاء ١٥ أغسطس ١٩٢٢ ما يلي :

« حضرة على ماهر بك : أرى تقرير نص المادة الرابعة عشرة كالتالي :

« حرية الصحافة مضمونة ، فلا يجوز وضعها تحت الرقابة ، ولا تقييدها بامتنياز ، والمسئولية المترتبة على اساءة استعمال هذه الحرية ، يحددها القانون . الحرية الصحفية هي المظهر الأول لسائر أنواع الحريات الأخرى . وانما أريد من اثبات هذا النص ، انه لا يمكن ، ولا للبرلمان - وخصوصا في الأحوال العادية - وضع الصحافة تحت أية مراقبة . ولا أن يكون للسلطة الادارية الحق في منع أحد من اصدار صحيفة . أرى أن يكون هذا الحق ثابتا مطلقا من كل قيد . فاذا أساء أحد استعماله بأي نوع من أنواع الاساءة ، ففي القانون العادي غنى وكفاية » .

ويقول على ماهر مرة أخرى ردا على سؤال للأستاذ محمد علي علوبة هو : هل يعطى للبرلمان الحق في سن القوانين اللازمة للصحافة ٠٠ تأميننا للنظام وصونا للأعراض ٠٠ أم لا ؟!

يقول على ماهر مجيبا :

« هذا ما تكفل به قانون العقوبات ، والذي أريده ألا يكون للبرلمان - وخصوصا في الأحوال العادية - الحق في تقرير قوانين تبيح للحكومة مراقبة الصحف : أو عدم الترخيص باصدارها » .

وترفض اللجنة اقتراحا تقدم به على ماهر بك ، يتضمن أمرين :

أولهما : أن كل انسان له الحق في مزاولة مهنة الصحافة ، بدون تصريح .

والثاني : انه لا يمكن اصدار قانون يجعل الجرائد تحت مراقبة أو عقوبة ادارية .

وفي الجلسة الرابعة والعشرين ، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٢٢ يتكلم على ماهر مرة أخرى عن حرية الصحافة فيقول :

« حرية الصحافة قانونا معناها حرية اصدار الصحف ، لأن حرية الرأي والكتابة قد سبق لنا تقريرها . . وحرية اصدار الصحف لا تكون الا اذا لم توضع قيود وعقبات فى سبيلها . . وأهم القيود . . الرقابة والرخص .

« وليس معنى منع الرقابة ألا تحاكم الجرائد على ما تكتب . . اننى لا أرى الفوضى أبدا . ان ما أتكلم الآن عنه : الرقابة على الصحف : قبل صدورها . . وهذه هى الرقابة التى قررت الدساتير منعيا . فليس يصح أن تعرض صحيفة قبل نشرها على هيئة ادارية للتصريح بنشر شيء : وتحريم نشر شيء آخر فيها . . هذا لا يجوز مطلقا فى الأزمنة العادية . . ولهذا تقرر مبدأ عدم الرقابة فى بروسيا العسكرية ، وحتى فى تركيا . وكما اننا لا نريد الفوضى ، فنحن لا نريد الاستبداد أيضا . فأرجو أن تقرروا أن الرقابة على الصحف قبل نشرها ممنوعة » ويقول على ماهر مرة أخرى :

« ان لكل فرد حق اصدار الصحف بلا ترخيص متى توفرت فيه الصفات التى يقررها القانون . . حتى لا تتحكم الادارة فى العطاء والمنع : ولا تميز بين الأشخاص الذين يتقدمون لها ما داموا حائزين للصفات التى اشترطها القانون .

« اننا نريد أن نحول دون استبداد الادارة ، ومتى كان الطالب حائزا للشروط المطلوبة قانونا وجب ، أن يرخص له باصدار صحيفة » .

وتعترض غالبية أعضاء اللجنة . .

ويقول توفيق دوس :

« يجوز أن يقرر البرلمان شروطا أخرى غير الشروط الشخصية » .

فيرد على ماهر :

« نريد أن نمنع البرلمان من هذا »

ويوافق محمد على علوبة على رأى على ماهر ، مؤكدا موافقته على عدم اعطاء الحكومة حق اعطاء الرخص أو منعها . فقد يكون — كما يقول محمد على علوبة — طالب الرخصة من حزب الأقلية . . فترفض الحكومة اعطاء الرخصة . والحكومة دائما من حزب الاكثرية ، فتجد مؤيدا لها فى عملها ، واذ ذاك تستبد الاكثرية بالأقلية ، استبدادا يمنعها من أن تنشر آراءها » .

ويوضح على ماهر فكرته فيقول :

« اشترط فى الدخول فى مدرسة الحقوق ، أن يكون الطالب حائزا على

البكالوريا ، وأن يكون سنه كذا ٠٠ فلا يصح منعه بعد ذلك من دراسة الحقوق ٠٠ مثل هذا هو ما أطلبه في الصحافة » .

ويقول على ماهر كذلك :

« هناك في بلاد أخرى ضمانات للصحفيين ، كاشتراط المحلفين في محاكمتهم حتى في الجنج ٠٠ ويمكن النص في القانون الذي يصدره البرلمان ، على أنه لا يتولى الصحافة غير الأكفاء ، ويمكن تشديد العقوبة عند المساس بالآداب العامة ٠٠ وهذا أفضل أثرا من الترخيص والرقابة . ففقه رأينا حكم قانون المطبوعات أن الجرائم التي تعتدى على الآداب لن تمس بسوء ، مع أن البرلمان له أن يمنع ذوى الاخلاق الفاسدة من احتراف الصحافة » .

ويعترض على ماهر مرة أخرى في الجلسة الرابعة والثلاثين بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٢٢ ٠٠ « على أن لجنة التحرير - وهي لجنة فرعية من اللجنة الدستورية العامة - قد انقصت شيئا مما تقرر في اللجنة العامة ، وهو النص على أن لكل مصرى ، حق اصدار الصحف » ٠٠

ويرد عبد الحميد بدوى قائلا :

« المادة ١٣ قررت حرية الاعراب عن رأى بكل الطرق ، ومنها الكتابة . فلم يبق حرية الصحافة معنى ، سوى ابداء الرأى على صورة مخصوصة ، وهي اصدار الصحف ٠٠ الخ » .

وتوافق اللجنة بالاجماع على ابقاء المادة على حالها .

« ويؤكد على ماهر مرة أخيرة في الجلسة التاسعة والثلاثين بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٢٢ ٠٠ « على أن ما يريده هو ، منع تسلط الادارة على الصحف بأية طريقة من الطرق ٠٠ فلا يباح للادارة انذار الصحف أو اقفالها » .

ويقول عبد العزيز فهمي :

« نحن متفقون على منع جهة الادارة من ارسال انذارات الى الصحف أو وقفها بغير حكم قضائى . وسأنتفق مع حضرة على ماهر بك على وضع الصيغة المطلوبة » .

وتوافق اللجنة على ذلك ، على أن يعرض النص في الجلسة التالية . وفى الجلسة التالية : يعلن عبد العزيز فهمي نص المادة ١٤ من الدستور - كما يلى :

« الصحافة حرة فى حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ، وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك » .

ويتم اختيار على ماهر ناظرا لمدرسة الحقوق ، وبعدها يختار وكيلًا لوزارة المعارف ، فوزيرا لها • ثم يختار وزيرًا للمالية في وزارة محمد محمود باشا • فوزيرا للمحقانية في وزارة اسماعيل صدقي باشا • ليستتقيل اثر حادث « البندارى » • كما سبق أن أشرنا •• ويعين على ماهر في أول يونيو سنة ١٩٣٥ رئيسًا للديوان الملكي •• الى أن يختار - بينما الملك أحمد فؤاد قد اشتد عليه المرض - رئيسًا للوزارة على النحو الذى سبق الاشارة اليه •• ونكمل الحديث عن وزارة المائة يوم فى الجزء الثانى من هذا الكتاب بمشيئة الله تعالى •

استدراك

من مصطفى المنزلاوى الى صبرى أبو المجد

فاتنا - وعذرا - نشر رسالة الأخ مصطفى المنزلاوى فى مكانها من الكتاب بعد الجزء الخاص بقضيتى نزاهة الحكم ، وفيما يلى الرسالة •

السيد الأستاذ الكبير صبرى أبو المجد ••

● تحية طيبة وبعد :

نشرتم فى « سنوات ما قبل الثورة » مرافعة المرحوم الأستاذ ابراهيم الهلباوى دفاعا عن جريدة السياسة والمرحوم حنفى محمود فيما سمي وقتئذ بقضية « نزاهة الحكم » وكان كل من المرحومين ابراهيم فهمى كريم وزير المواصلات وعلى المنزلاوى وزير الزراعة قد قدما بلاغا ضد جريدة السياسة ورئيس التحرير المرحوم حنفى محمود للتحقيق فى واقعة القذف فى حقهما كل فيما يخصه أثناء تولية الوزارة وادعيا بالحق المدنى أمام محكمة الجنايات التى نظرت القضية خلال عامى ٣٤ ، ٣٥ ثم جاء فى العدد ٢٧٨٦ من المصور الصادر فى ٣ مارس سنة ١٩٧٨ انه فى يوم ٢١ من مايو سنة ١٩٣٥ حكمت المحكمة حضوريا ببراءة حنفى بك محمود ورفض الدعاوى المدنية كلها قبله وقبل محمود باشا عبد الرازق والزم المدعين بالحق المدنى بالمصاريف •

ومعنى هذا الحكم هو ثبوت واقعة القذف المنسوبة الى المدعين بالحق المدنى ويهمنى فى هذا الصدد احقاقا للحق أن أذكر ما حدث بعد ذلك من طعن أمام

محكمة النقض وأود أن أركز الحديث عن قضية المرحوم على المنزلاوى وماذا تم بخصوصها أمام محكمة النقض وقيل ذلك أرى من الضروري دون أى إطالة أن أوضح ما نسب اليه فى جريدة السياسة مما دفعه الى تقديم الشكوى ضدها ولم يؤثر الصمت كما كان يفعل الكثيرون

نشرت جريدة السياسة فى عددها الصادر فى ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ مقالا تحت عنوان « وزير الزراعة يشتري ما تنتجه وزارة الزراعة فيحرم جمهور المزارعين منه » وأشارت الى أنها سبق أن نشرت من أشهر أن حضرة صاحب العزة على بك المنزلاوى قد اشترى لنفسه تقاوى برسيم من وزارة الزراعة وانه اليوم تكررت هذه المسألة فأخذ وزير الزراعة ما تنتجه الوزارة من أشجار الفاكهة بثمن بسيط جدا كما نشرت الصحيفة المذكورة مقالا قبل ذلك بتأخره فى سداد الأموال الأميرية المستحقة فى مواعيدها .

وقد فحصت محكمة النقض هذه الوقائع ومدى صحتها وانطباق حكم القانون عليها ثم أصدرت بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٣٦ حكما بنقض حكم محكمة الجنايات بالنسبة لعلى بك المنزلاوى وجاء فى حكمها ما يأتى بالحرف الواحد :

« ومن حيث انه يظهر مما تقدم جميعه ان الحكم أخطأ فى تطبيق القانون على الواقعتين الثابتتين به وهما واقعة تقاوى البرسيم وواقعة أشجار المعرض ولذلك وجب نقضه بشأنيهما والزام حفى بك محمود الذى حرر ونشر مقالات القذف التى اشتملت على الواقعتين المذكورتين ومحمود عبد الرازق باشا صاحب امتياز جريدة السياسة والمسئول مدنيا عما يرتكبه رئيس التحرير من جرائم النشر بالتعويض الذى يستحقه على بك المنزلاوى بسبب ما ناله من الضرر الناشئ عن فعلها وتقدر المحكمة هذا التعويض بمبلغ مائة جنيه يحكم به على المدعى عليهما متضامين » . وتراجع مجلة المحاماة السبعة السابعة عشرة العدد الأول ص ٢٣ الى ٢٩ فى الطعن رقم ٢١٤٦ سنة ٥٠ هـ .

ومعنى هذا الحكم الصادر من أعلى هيئة قضائية أن ما نسبته جريدة السياسة الى المرحوم على بك المنزلاوى غير صحيح وان نزاهته ليست محل طعن وأود أن أذكر بهذه المناسبة أنه رحمة الله كان من أوائل من أدخل زراعة البرتقال أبو صرة فى مصر وأنه كثيرا ما أمد الجهات الحكومية بشتلات من عنده قبل أن يكون وزيرا للزراعة ويجب أن نذكر له أنه أثناء توليه الوزارة بذل جهودا متواصلة لاصدار قانون منع خلط القطن وكان الأمر يقتضى موافقة الدول

الأجنبية ذات الامتيازات وقتئذ لأنه سيسرى على رعاياها بما فيه من شروط وجزاءات وكان لهذا القانون أثره الفعال فى رفع سمعة القطن المصرى فى الأسواق العالمية وكان عماد الثروة المصرية حينئذ . ولم أشأ أن أدخل فى جميع جزئيات هذه القضية وإنما أردت أن أوضح أن حكم محكمة الخنايات الذى نشر المصور مضمونه بعدده الصادر فى ٣ مارس سنة ١٩٧٨ قد أُلغته محكمة النقض بالحكم المشار اليه بالنسبة للمرحوم على بك المنزلاوى وكنت أتوقع أن مجلة المصور الغراء فى حرصها على الحقيقة ستشير الى حكم النقض وأخذت انتظر وخاصة أنه فى كل عدد يختم بحث « سنوات ما قبل الثورة » بعبارة للحديث بقية كما كنت من جانبى أبحث وأنقب عن هذا الحكم لأنه يتعلق بسمعة والدى الى أن عثرت عليه ولله الحمد وأهلى كبير ان ، تنشروا هذه الكلمة احقاقا للحق وانصافا لشخص ظل طوال حياته يعمل من أجل مصر دون ما جلية أو دعاية ولم يدخر وسعا فى سبيل ذلك وقد كان من أوائل من تعاون مع زعيم الوطنية وباعت حركتها المرحوم مصطفى كامل فاختره عضوا فى اللجنة الادارية للحزب ولم يتجاوز عمره وقتئذ الخامسة والعشرين كما كان من الذين خدموا الاقتصاد المصرى مما يشهد به معاصروه ومحاضرات جلسات مجلس النواب ومعذرة اذا كنت قد تناولت سيرة والدى وجهاده فى الحياة العامة فان المقام اقتضى ذلك وشكرا
جزىلا *

مصطفى على المنزلاوى

شكرا جزىلا لأستاذنا الكبير مصطفى المنزلاوى على هذا التوضيح ، الذى تنشره ونحن سعداء به الى أبعد حدود السعادة ذلك لأننا عندما أخذنا على عاتقنا بعون من الله اللقاء أضواء متواضعة على تاريخنا لم يخطر فى بالنا أبدا الاساءة الى أى مواطن مصرى فما بالنا بشخصية مرموقة كشخصية المرحوم على المنزلاوى رحمة الله ، على أننا لم نشأ أن نكتب عن حكم النقض الصادر فى قضيتى نزاهة الحكم لأننا لا نزال غارقين بعد فى أحداث عام ١٩٣٥ وعندما سنصل الى فبراير ١٩٣٦ سوف نكتب وبالتفصيل عن حكم محكمة النقض فى هاتين القضيتين الهامتين اللتين شغلنا الرأى العام المصرى لفترة طويلة
ص ٠ أ

والى اللقاء فى الجزء الثانى من سلسلة سنوات ما قبل الثورة باذن الله
ومشيئته *

سنوات ما قبل الثورة بالصور

هذه مجموعة صور نادرة تمثل مرحلة هامة من مراحل تاريخنا ننشرها هنا شاكرين لأصحابها موافاتنا بها لتكون ضمن وثائق هذا الكتاب : الصور تعود إلى الثورة العربية وثورة ١٩١٩ وما بينها والعشرينيات والثلاثينيات أيضا

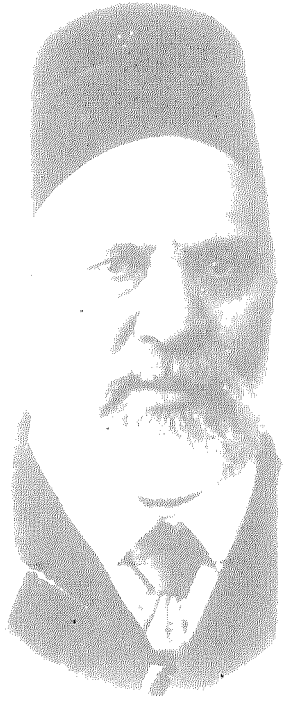


(١) شريف باشا ، أبو الدستور المصرى . دستور ما قبل الثورة العربية وأثناءها



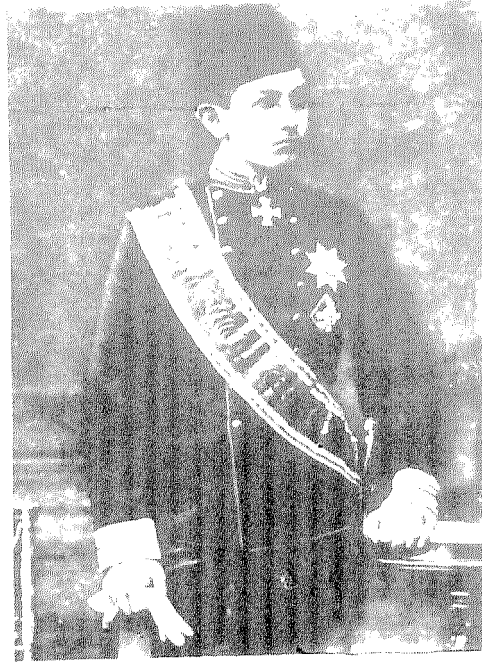
(٢ ، ٣) الخديو توفيق باشا وزوجته شم

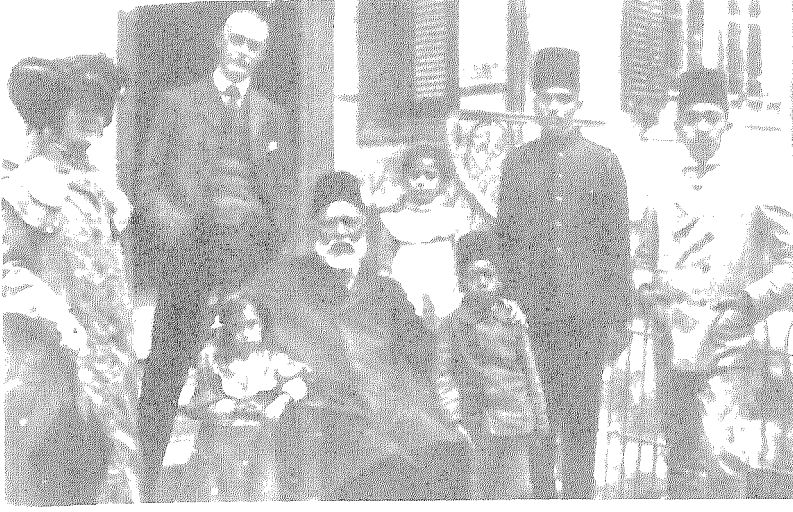
ابنها الخديو عباس حلمي الثاني



(٤) أحمد عرابي باشا

مفجر ثورة ١٨٨١

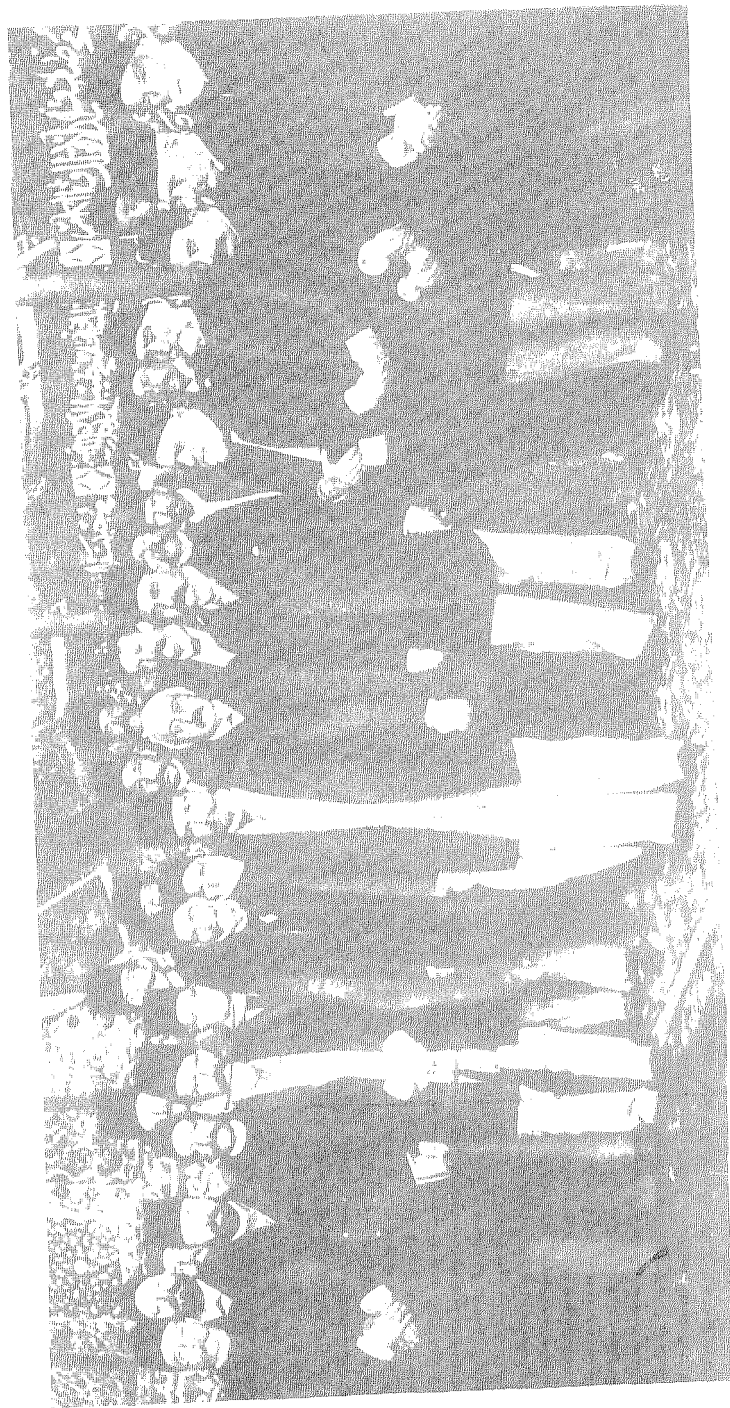




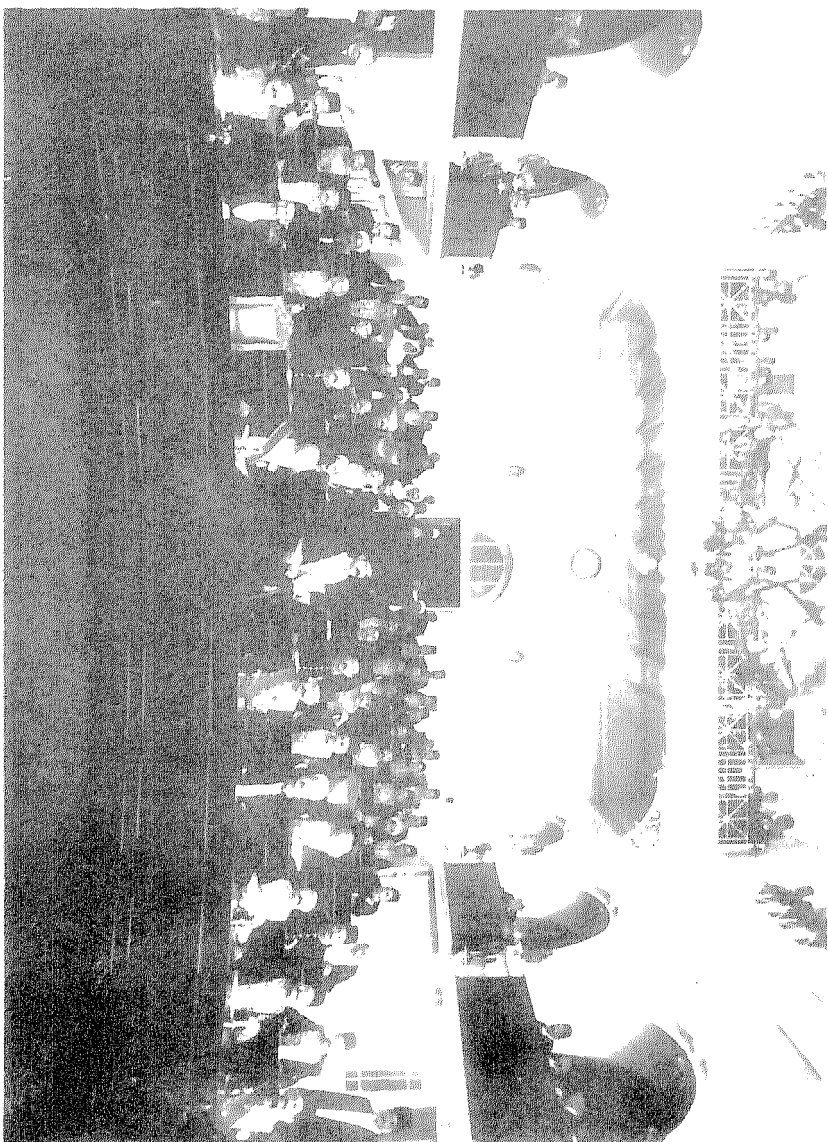
(٥) عراب باشا في المنفى (سيلان - سرى لانكا) مع بعض ضيوفه الاجانب



(٦) جويدان هانم زوجة الخديو عباس حلمي الثاني وقد كتبت مذكرات عن المرأة في مصر



(٧) الخديو عباس حلمي يفتتح بعض المشروعات وإلى جانبه بعض الوزراء وبعض الأعيان



(٨) الجمعية التشريعية وفي الصدر الأعضاء يتقدمهم سعد زغلول باشا وكيل الجمعية



(٩) مصطفى كامل مؤسس اللواء والحزب الوطني



(١٠) مصطفى كامل
 وشقيقه علي فهمي
 كامل

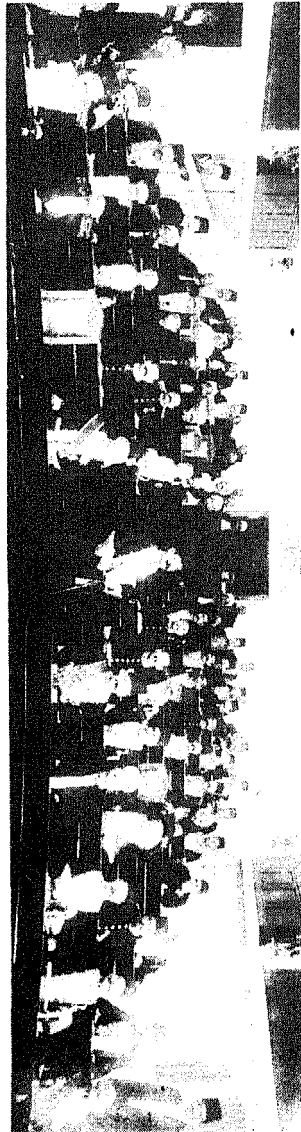


(١١) الشيخ عبد العزيز
 جاويز ثاني رئيس لتحرير اللواء
 بعد مصطفى كامل



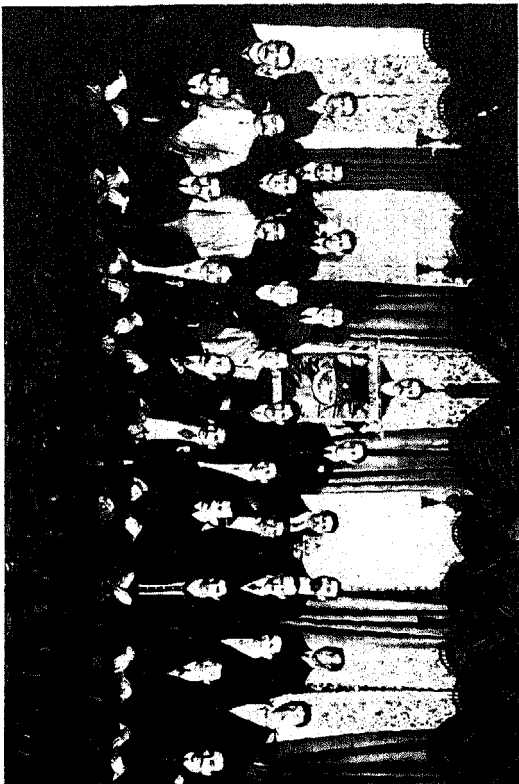
(١٢) محمد فريد خليفة مصطفى كامل عندما كان

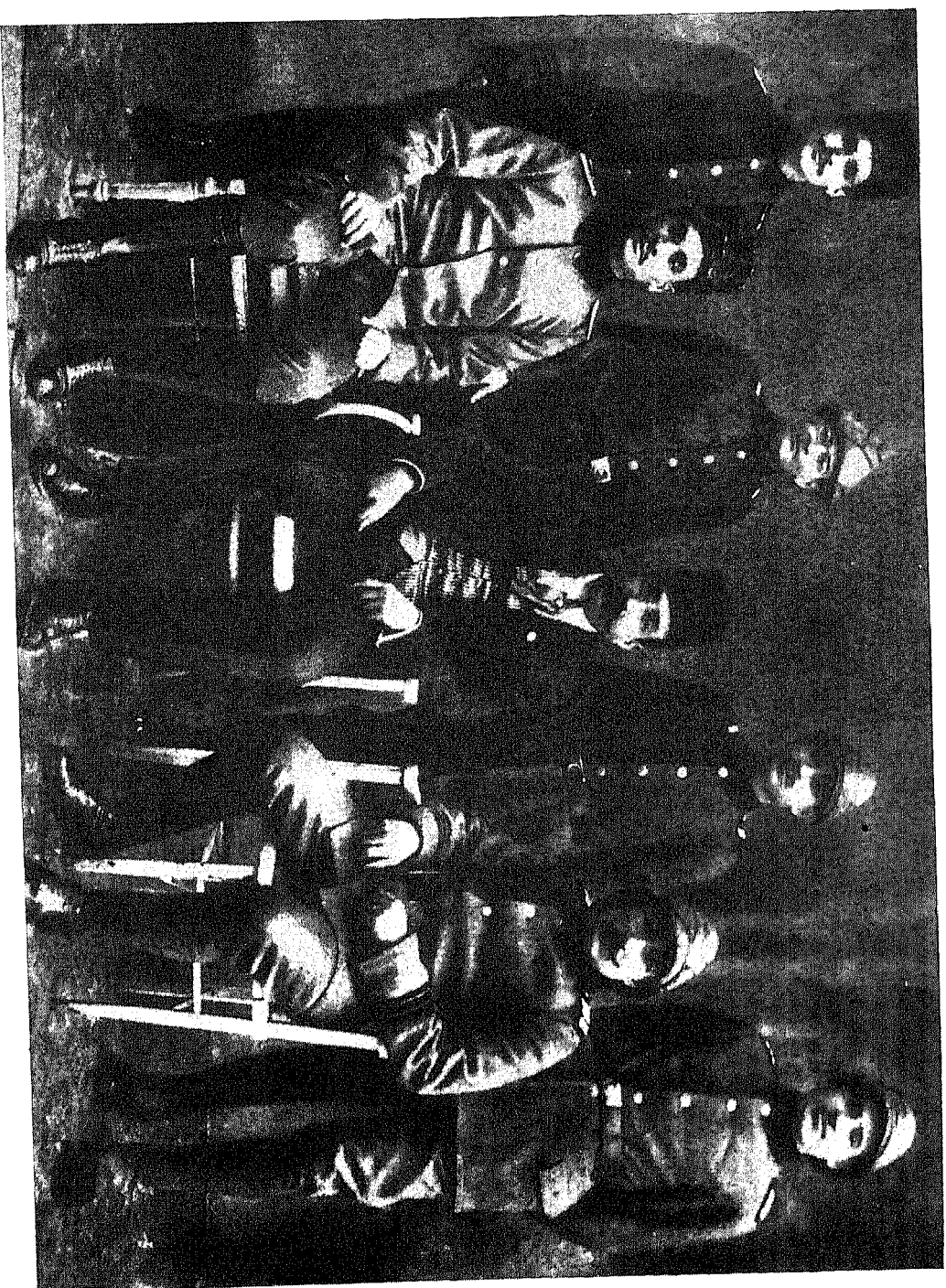
وكيلا للنائب العام



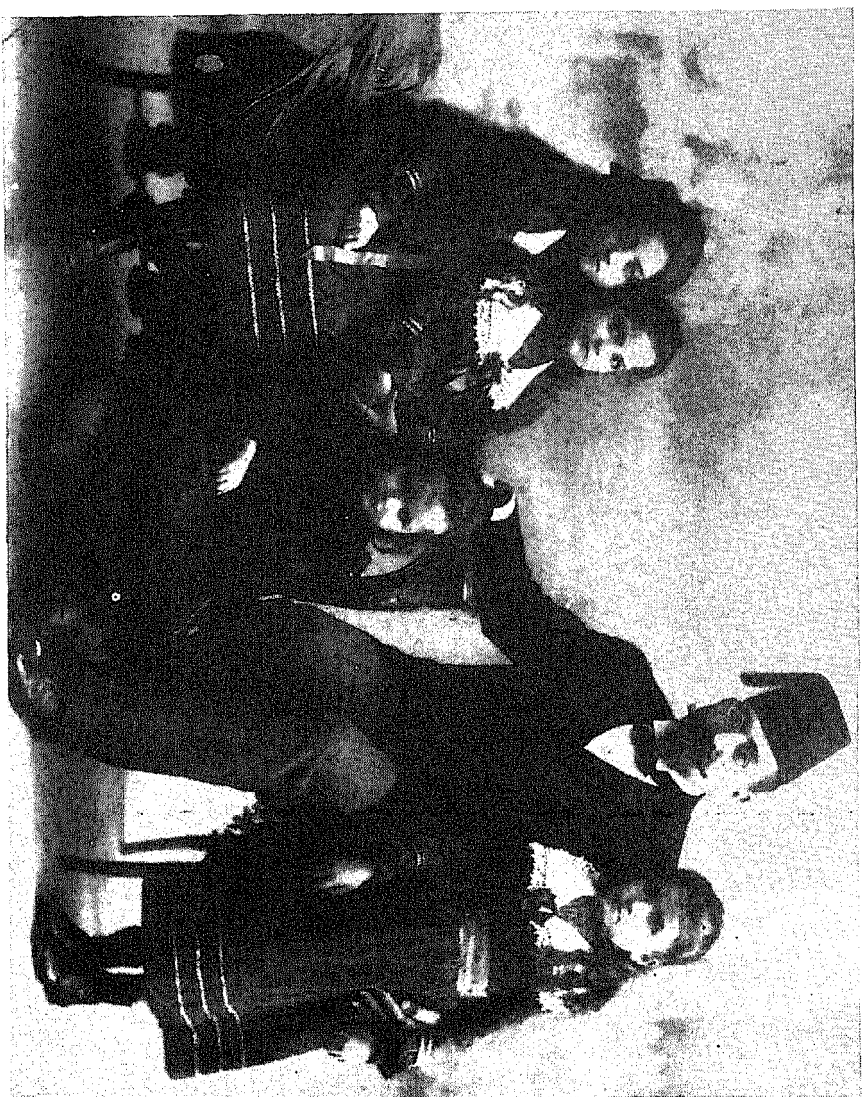
(١٣) الجمعية التشريعية

(١٤) محمد فريد في زيارة له
لجمعية مصرية أسست في لندن

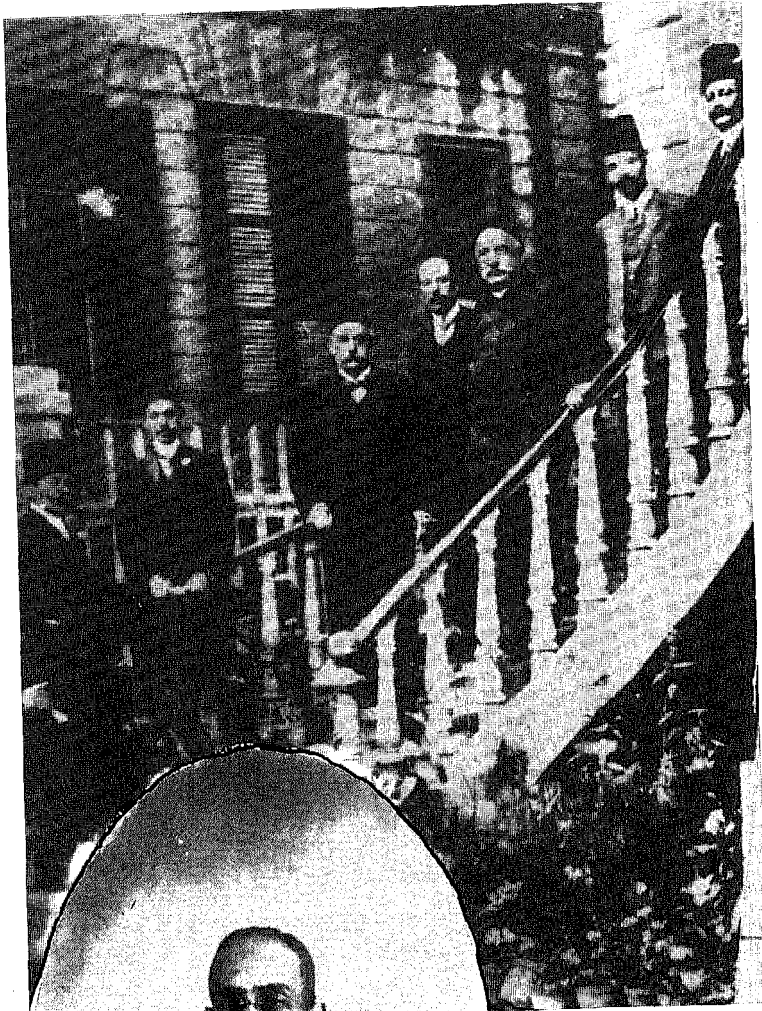




(١٥) محمد فريد وبعض المصريين الذين تطوعوا في الجيش التركي في الحرب العالمية الأولى



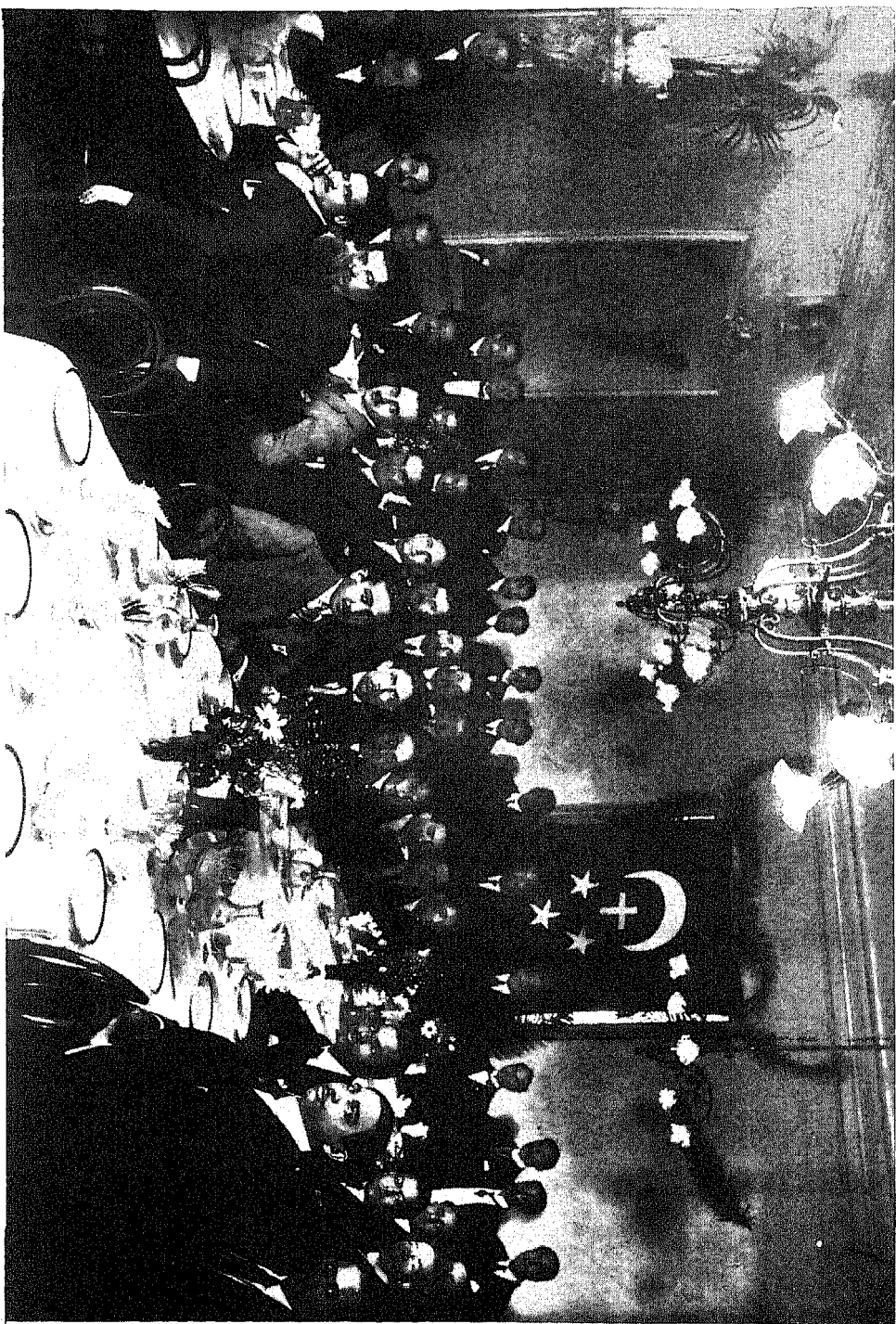
(۱۶) محمد فرید
و ابنه و بیاتنه



(١٧ ، ١٨) نادى المدارس

العليا وبعض اقطابه ثم

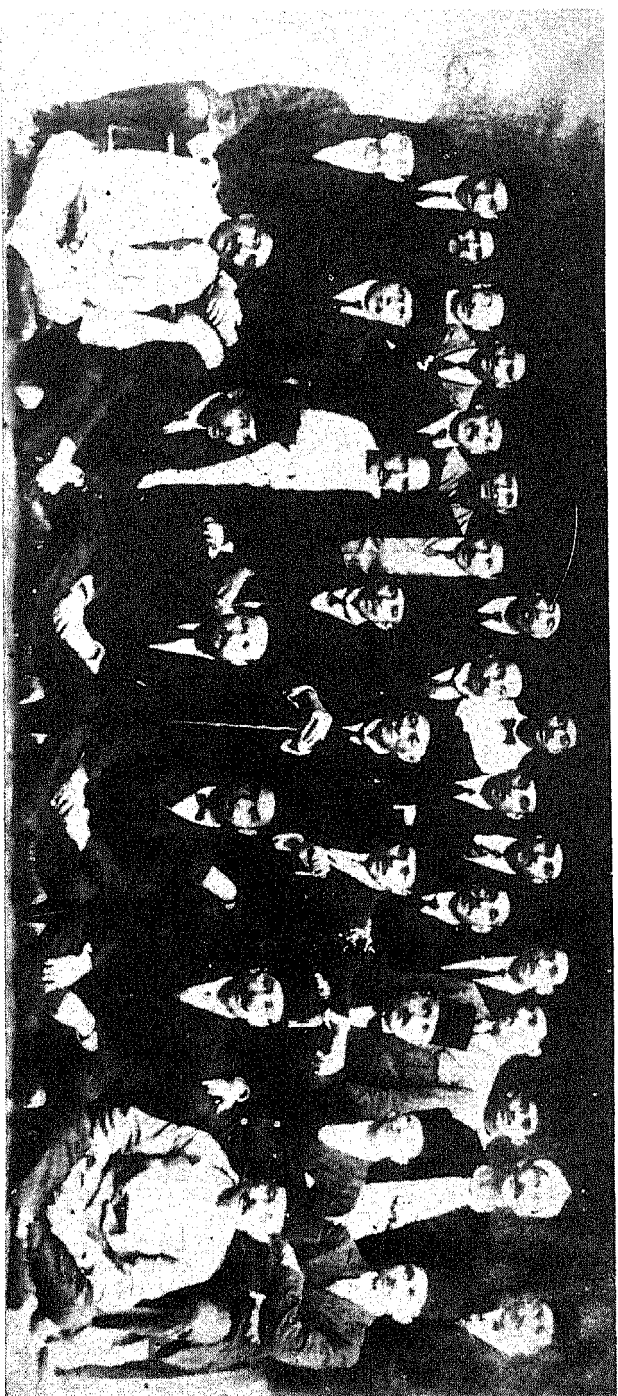
آخر صورته لمحمد فريد



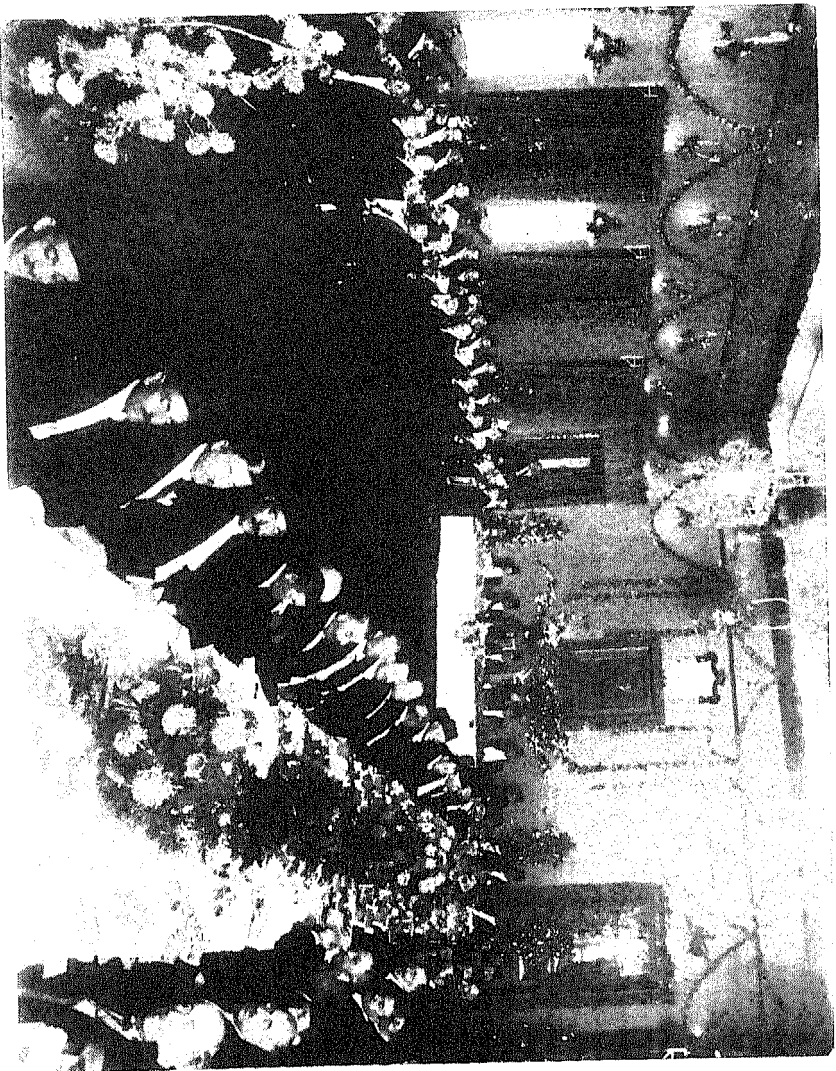
(١٩) اجتماعات الشباب المصري في ظل الملل والصليب



(٢٠) سعد زغلول بين عدلى يكن ، وعبد الخالق ثروت وفتح الله بركات
واسماعيل صدقي



(٢١) سعد زغلول في إحدى جلسات نكريه



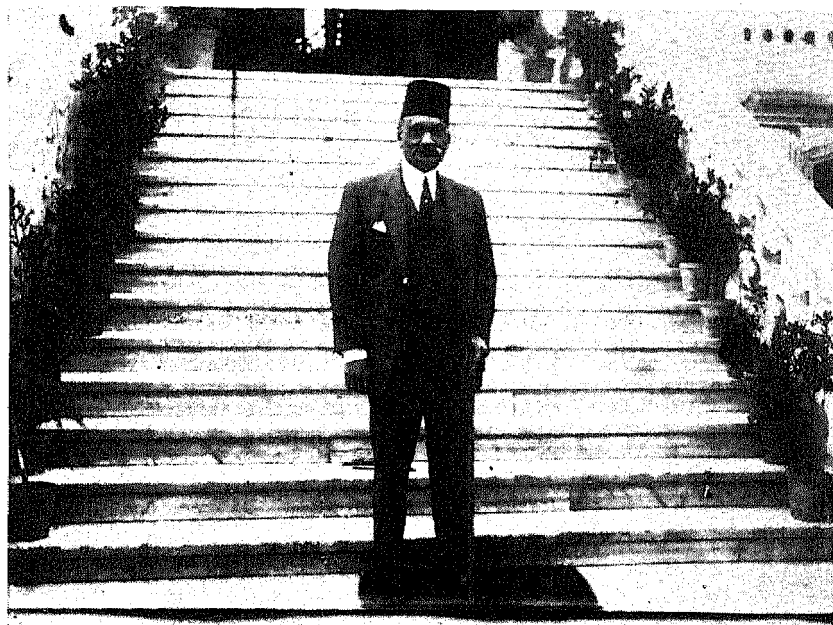
(٢٢) في تكريم
سعد زغلول أيضا



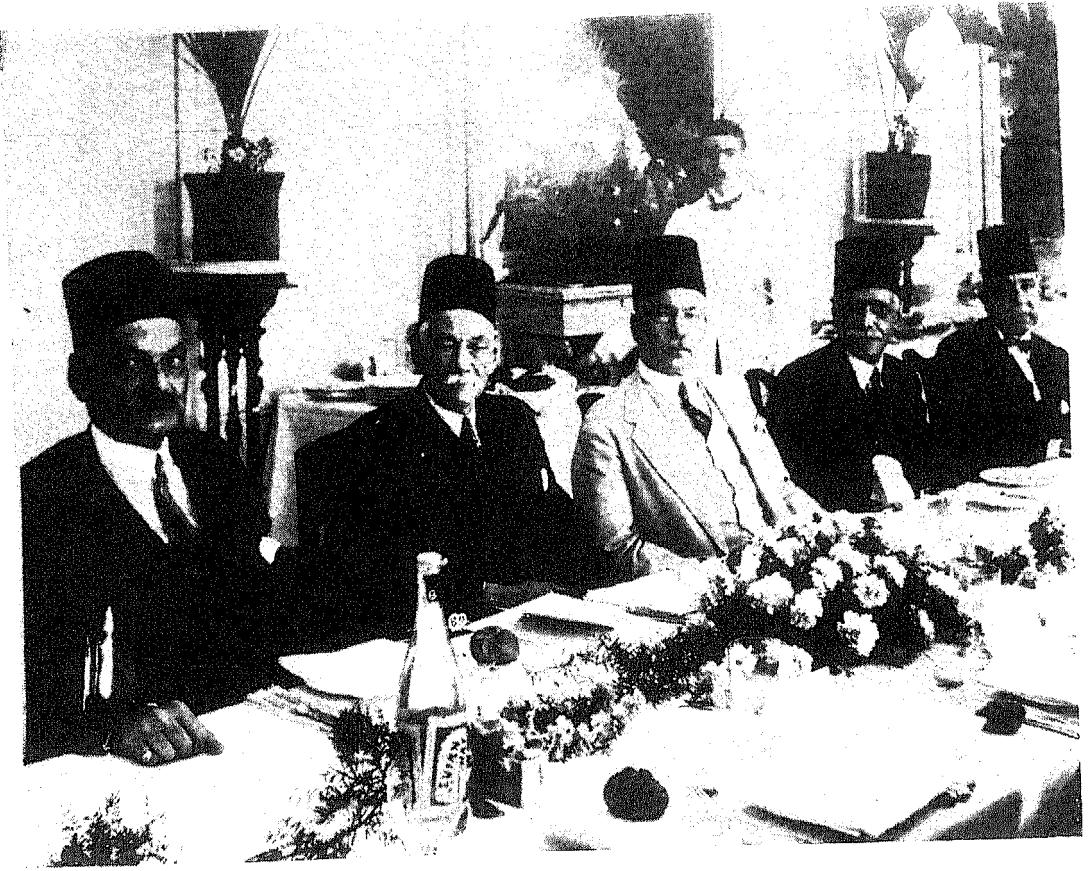
(٢٤) عبد الخالق ثروت باشا



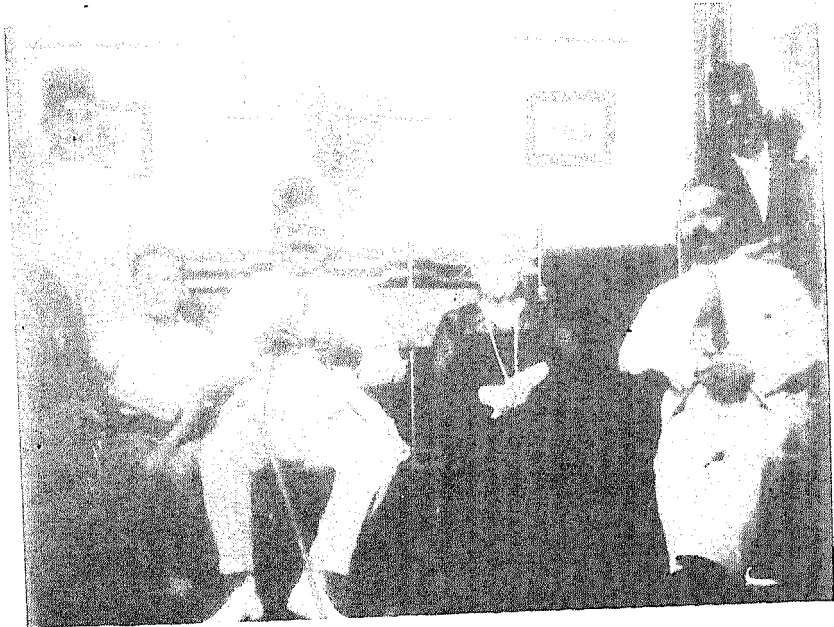
(٢٣) علی شعراوی باشا



(٢٥) عدلی یکن باشا



(٢٦) النواب الوفديون يكرمون سعد زغلول



(٢٧) أم المصريين صفية زغلول تتوسط مصطفى باشا النحاس ومكرم عبيد باشا



(٢٩) توفيق نسيم باشا



(٢٨) يوسف وهبه باشا



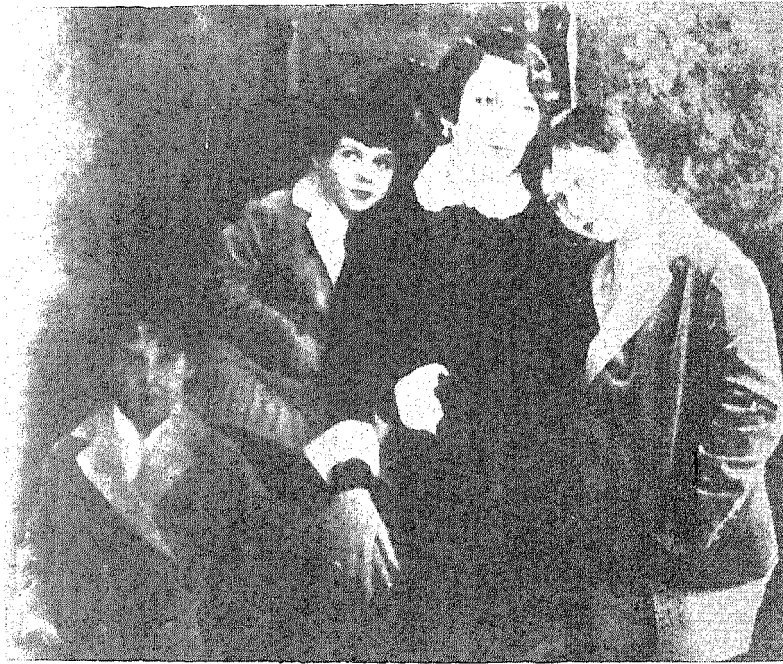
(٣٠) حمد الباسل باشا



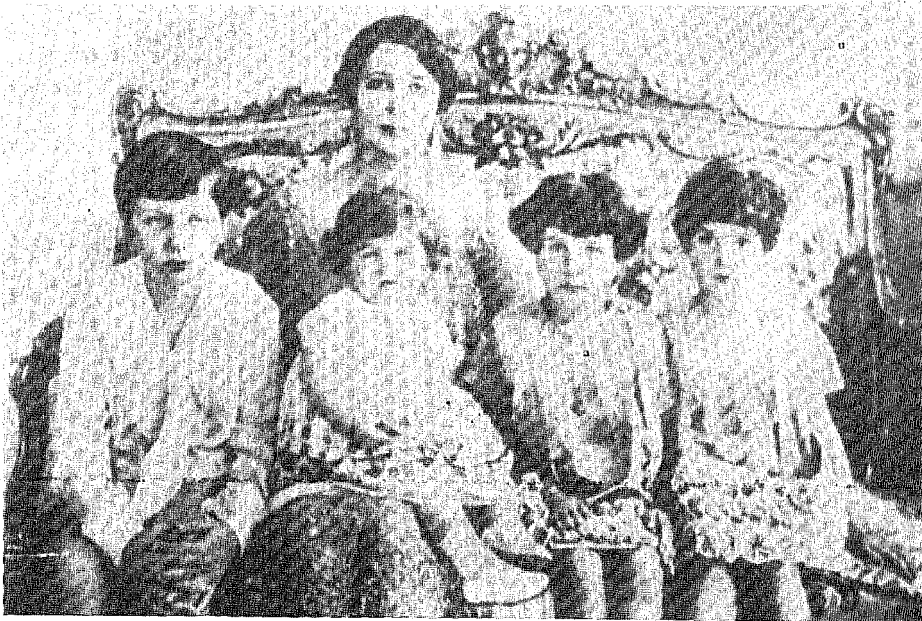
(٣١) الملك أحمد فؤاد



(٣٢) الملكة نازلي



(٣٣ ، ٣٤) الملكة نازلي بين ابنها فاروق وبناتها





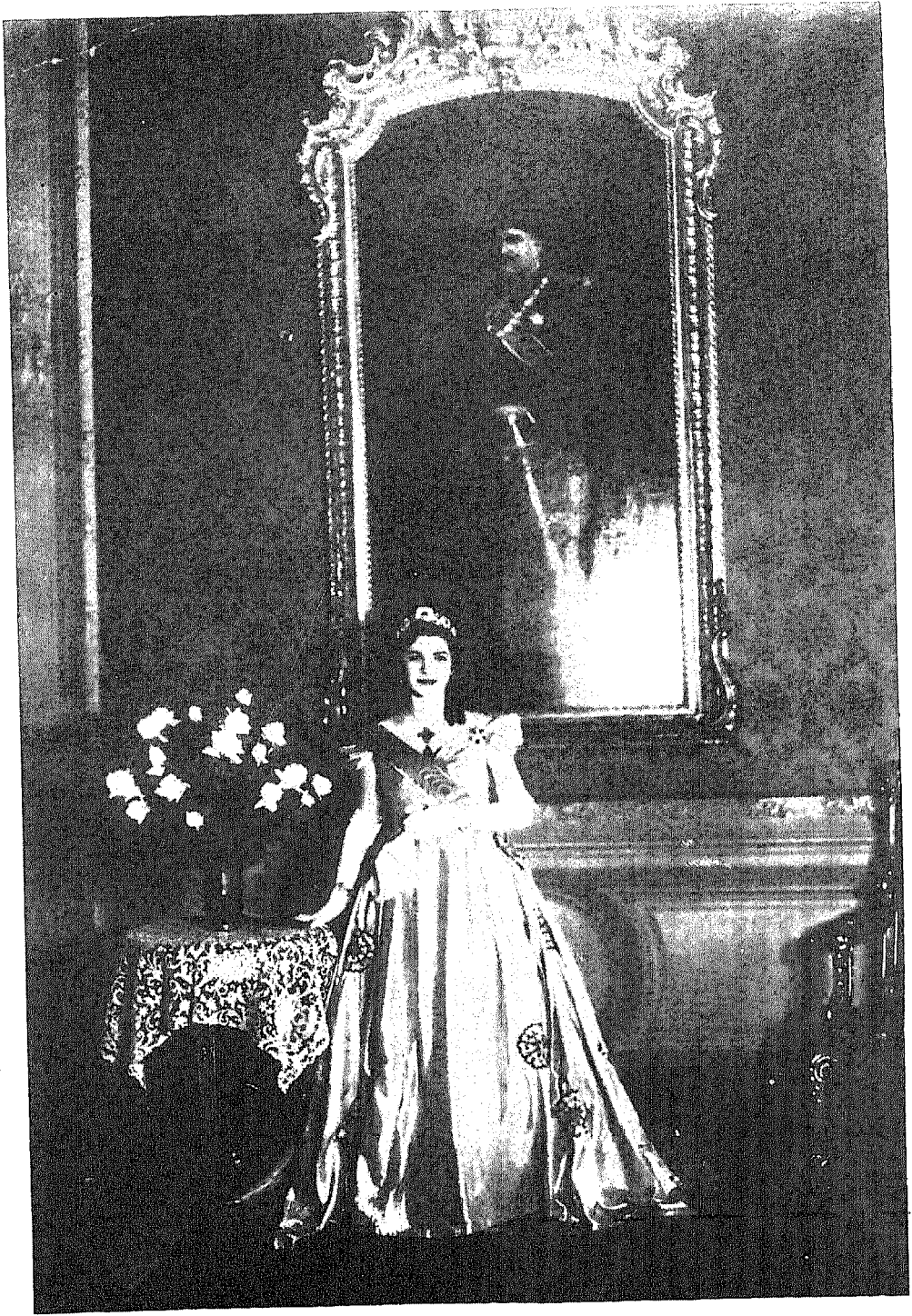
(٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧) نازلی و ابنها فاروق



(٣٨) فاروق وأمه نازلى فى سويسرا



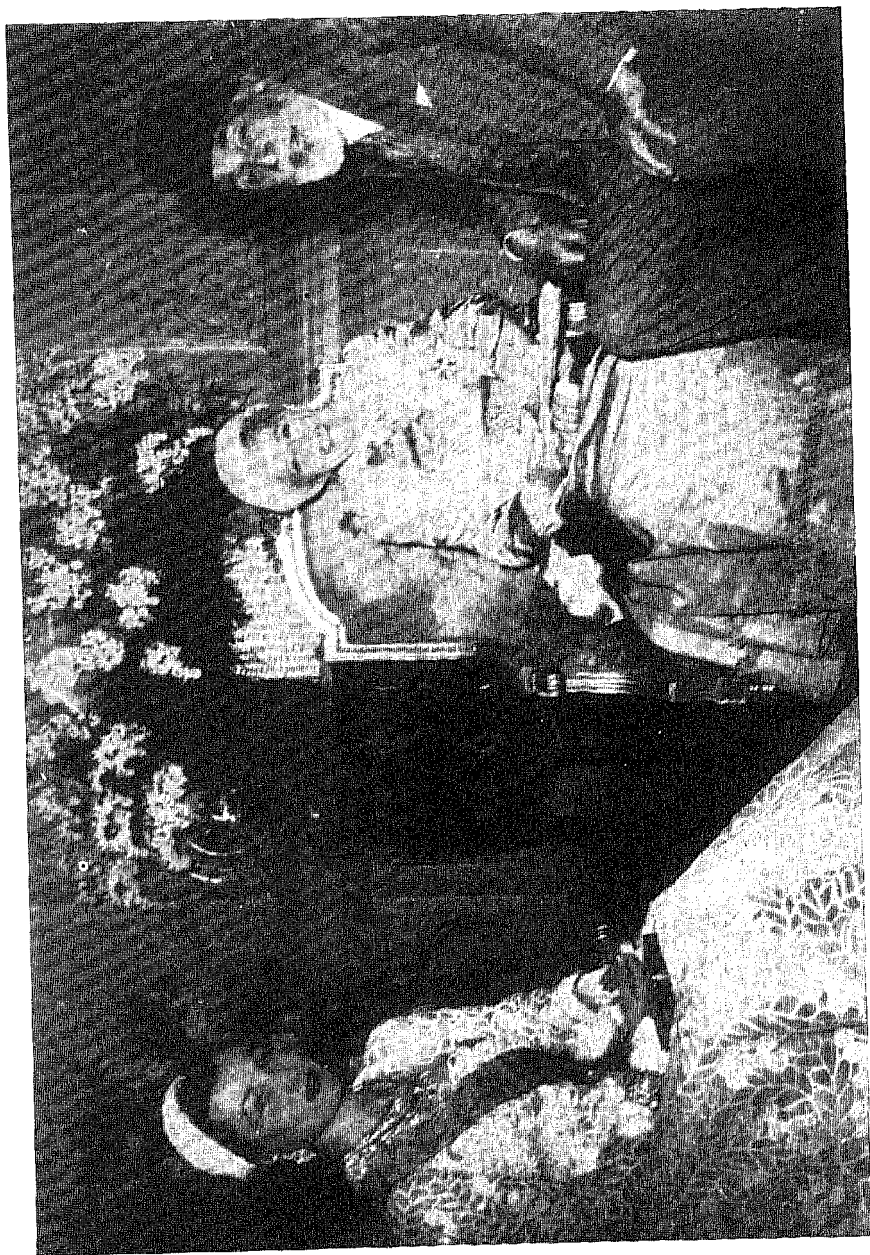
(٣٩) فاروق ملكا



(٤٠) فريدة ملكة مصر



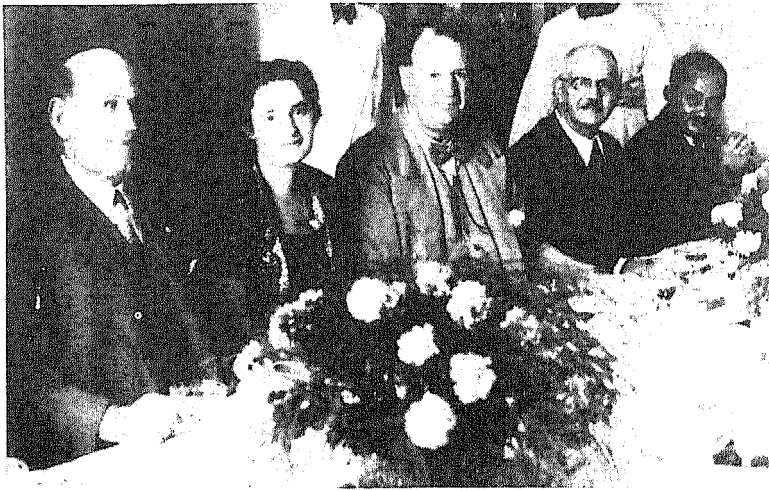
(٤١) فريدة ملكة مصر

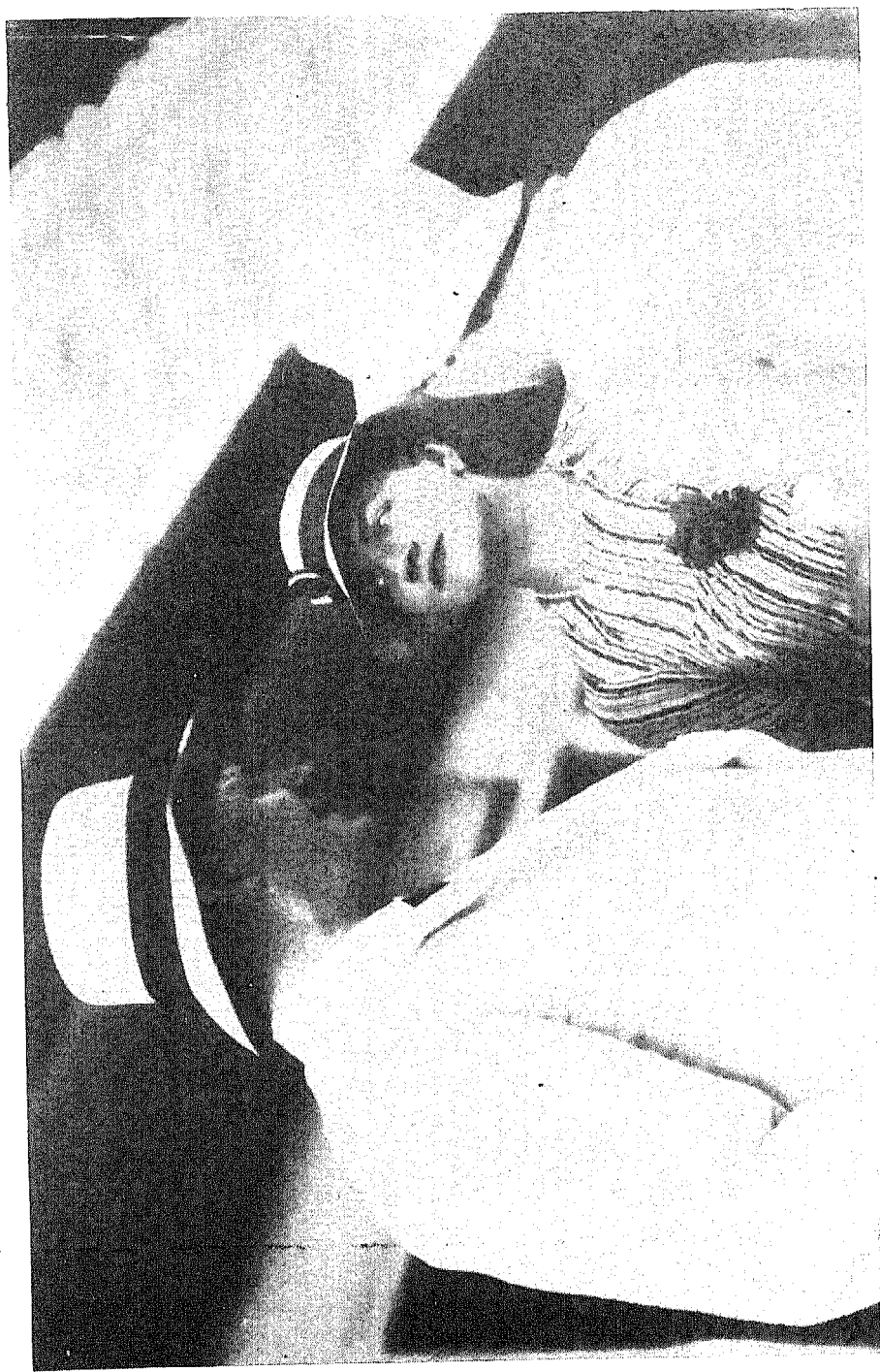


(٤٢) الأمير محمد علي ولي العهد ونسل شاه



(٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥) ملوك غير متوجين كانوا يمثلون بريطانيا في مصر ولكنهم كانوا ملوكها ، غير المتوجين ، ونجبت كيتشنر ، لورد كيلرن





(٤٦) لورد كيلرن (سير مایلز لامسون سابقا)



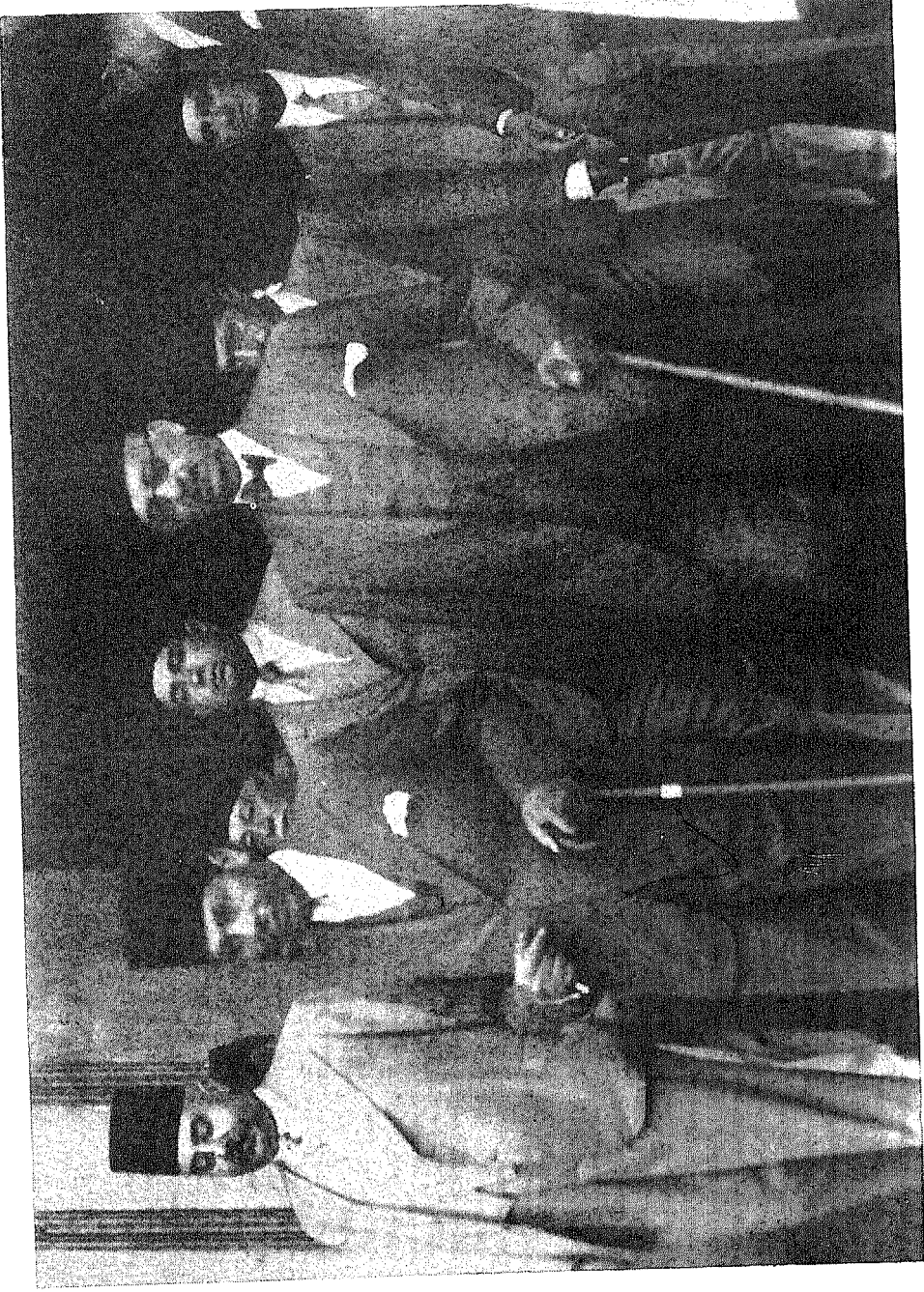
(٤٧) مصطفى النحاس باشا خليفة سعد ورئيس الوفد



(٤٨) حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى . . آخر رئيس له



(٤٩) على ماهر باشا ووزارة المائة يوم

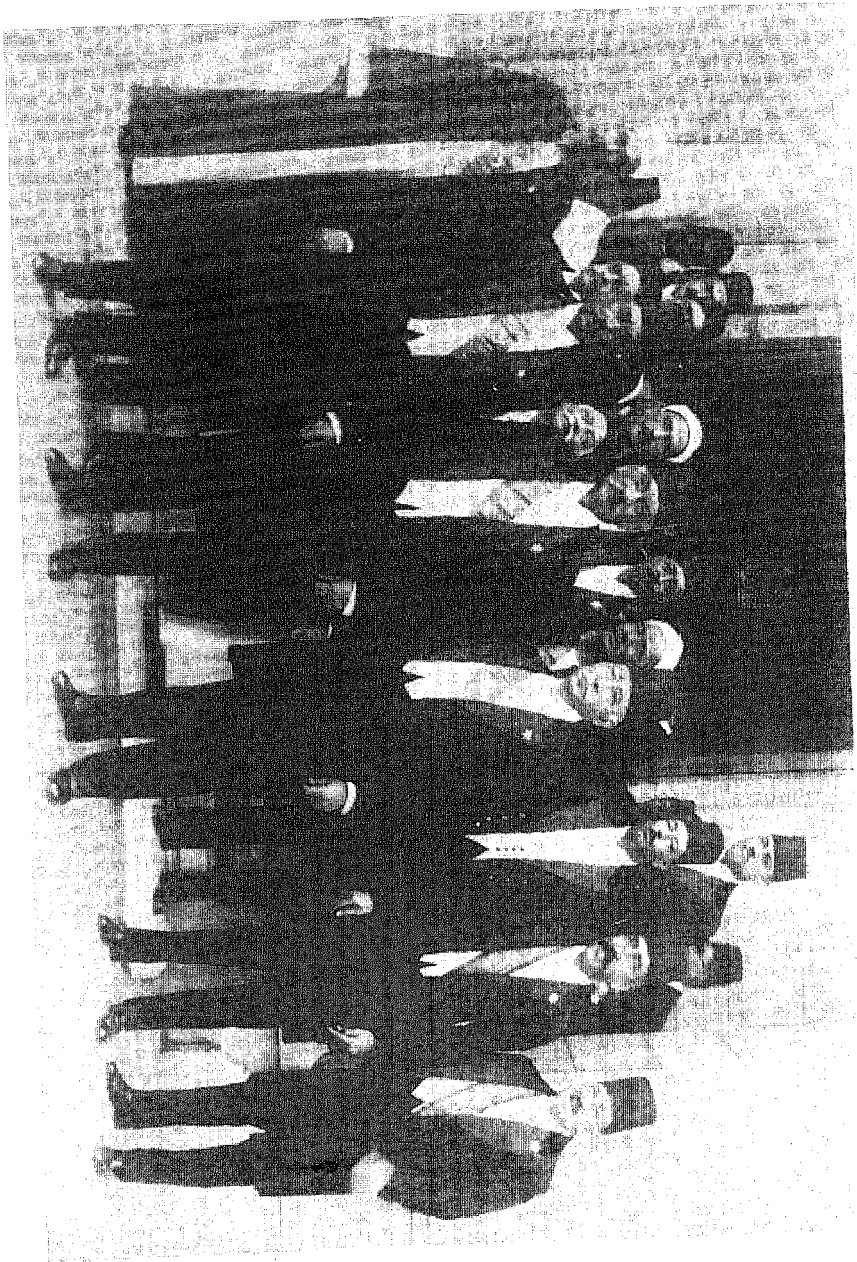


(٥٠) محمد محمود صاحب اليد الحديدية وبعض الوزراء

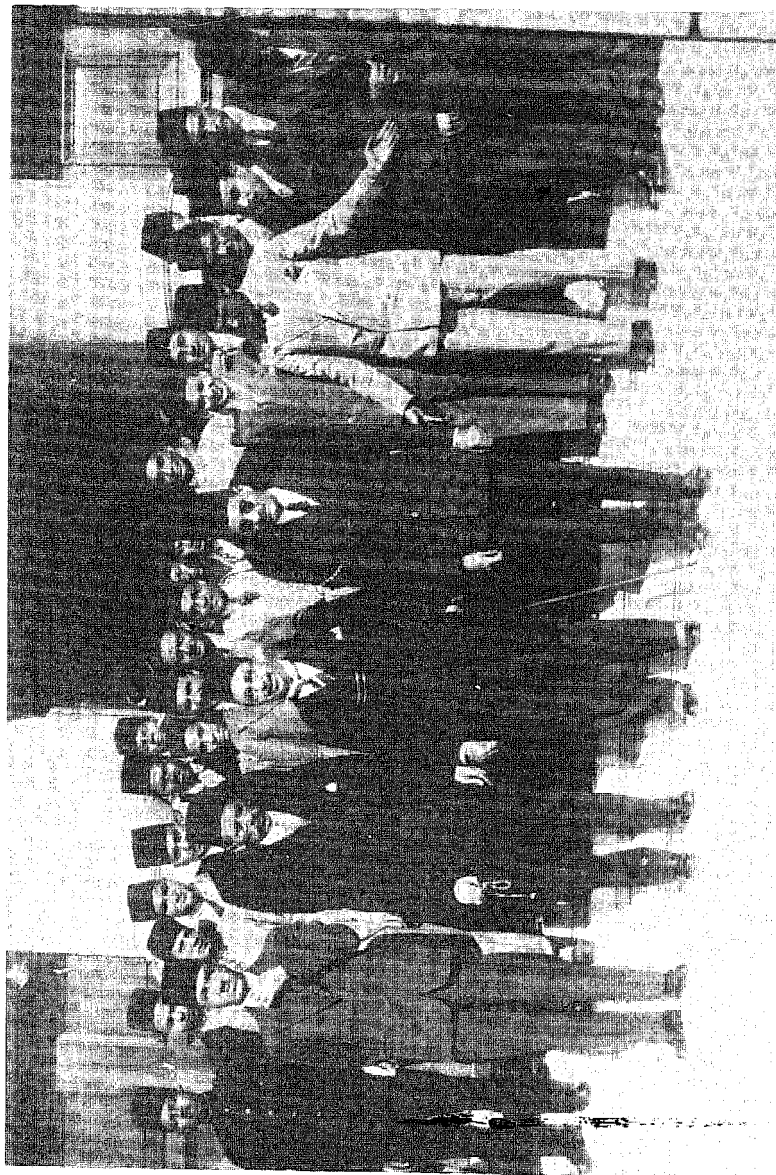


(٥١ ، ٥٢ ، ٥٣) : محمد محمود باشا ، ثم هومع على ماهر ، والشيخ المراهقى

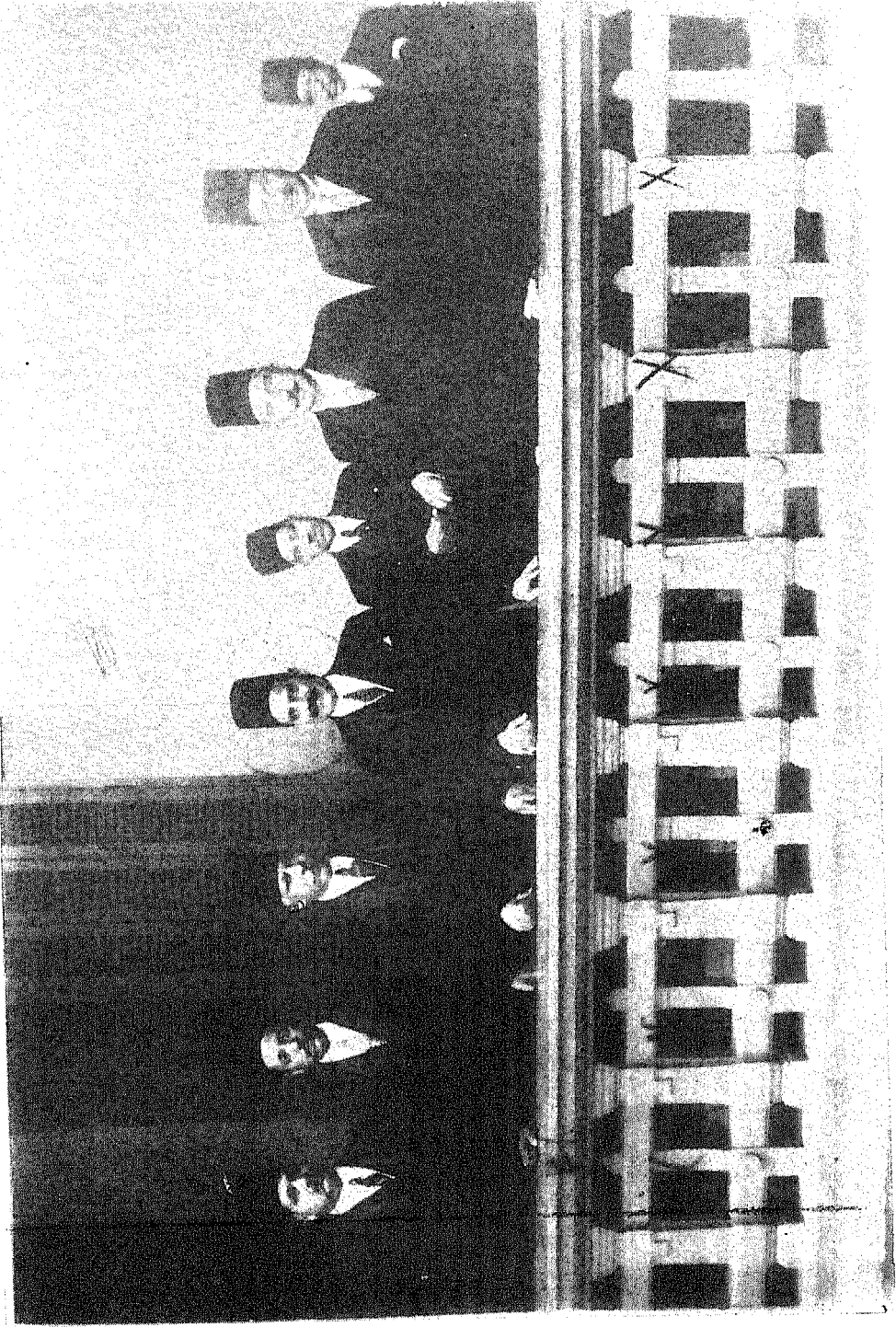




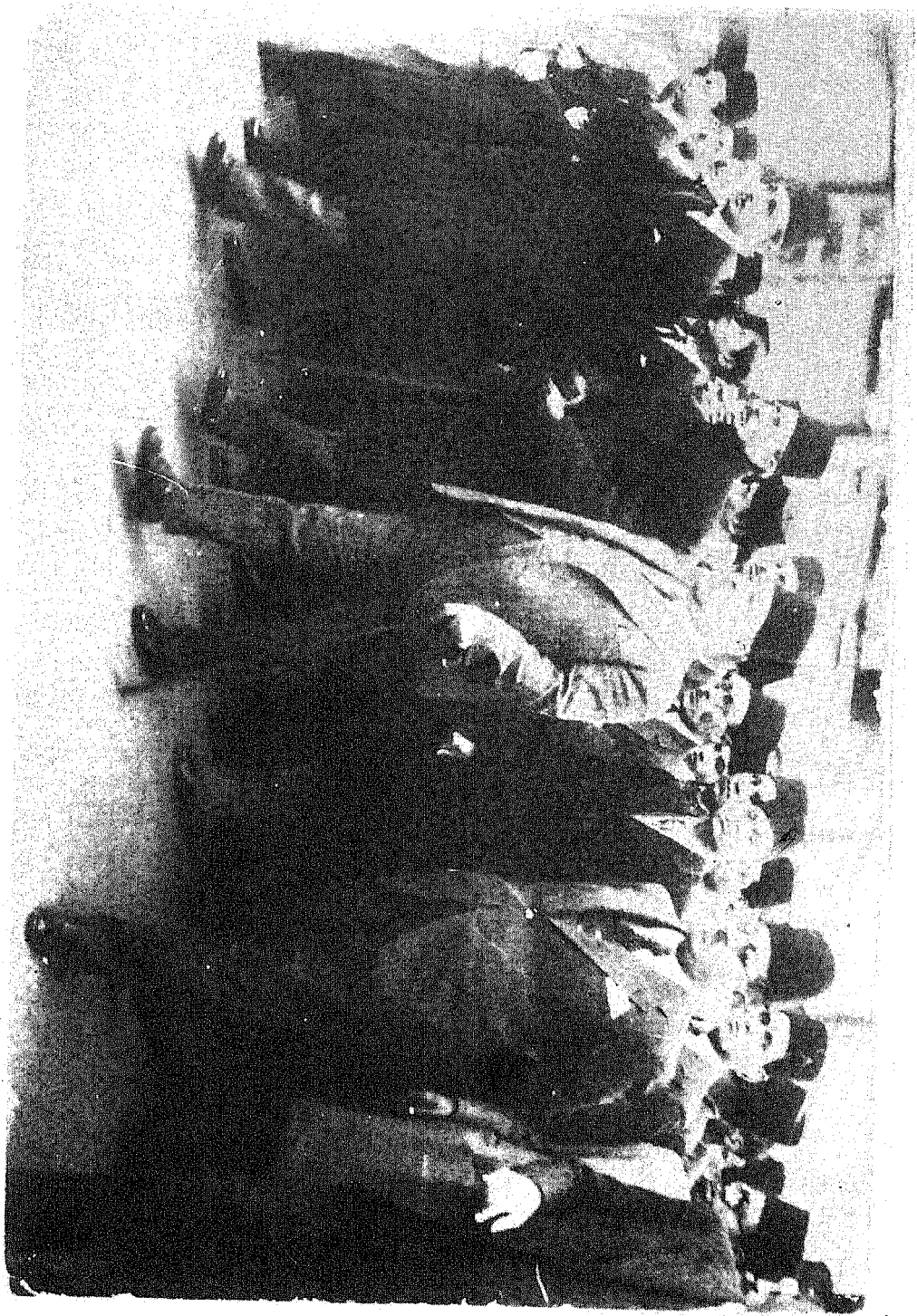
(٥٤) عدلى يكن باشا وقد أصبح رئيسا لمجلس الشيوخ مع قضاوى باشا ومحمد محمود خليل



(٥٥) مراد سيد احمد باشا ، طه حسين ، لطفى السيد وآخرون فى زيارة لكلية الآداب



(٥٦) مصطفى النحاس باشا واقطاب الوفد



(٥٧) د . أحمد ماهر ، ولطفی السيد وآخرون



(٥٨) مكرم عبيد باشا وملاؤه المحامون .



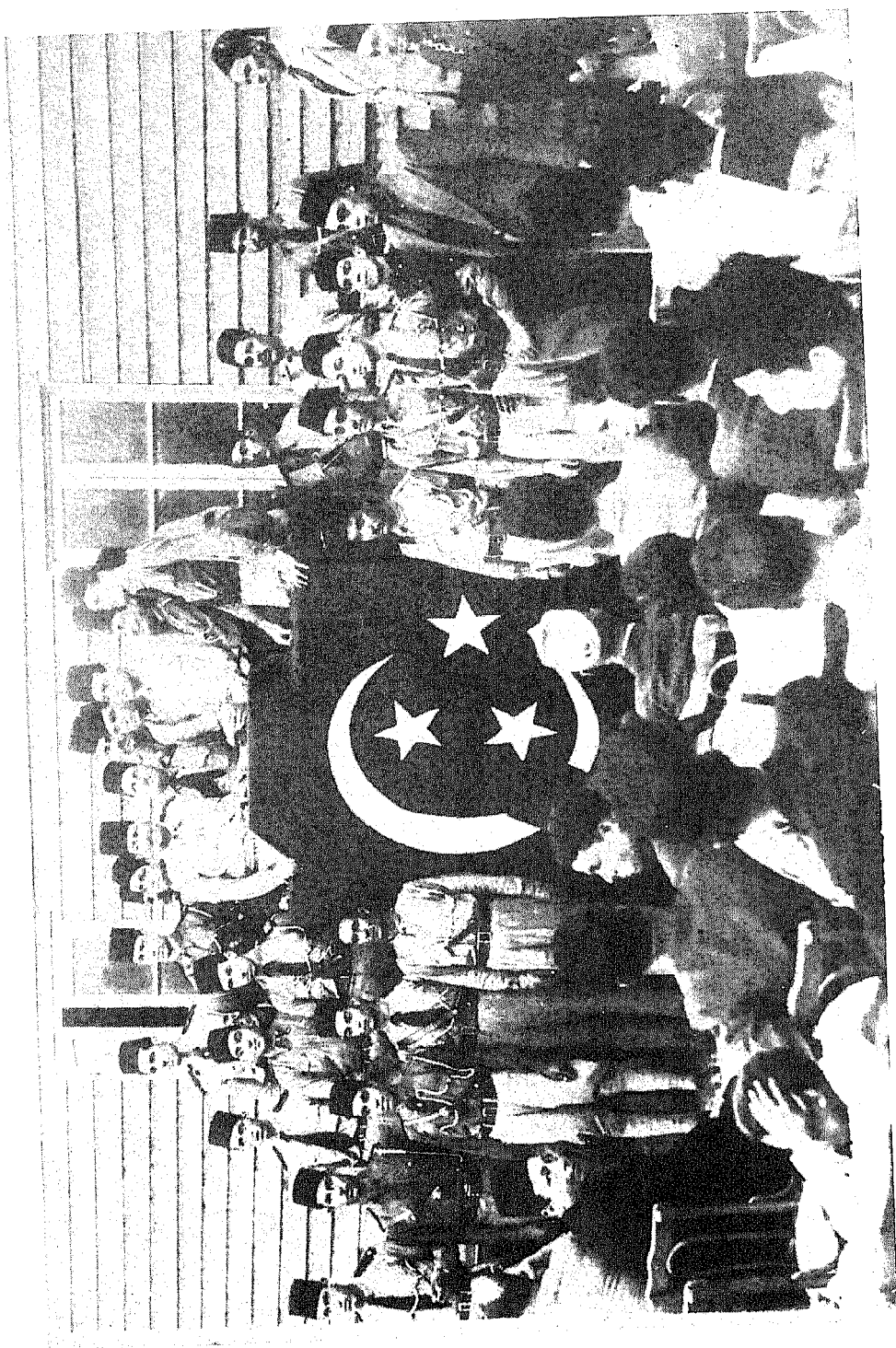
(٥٩) أحمد لطفى السيد باشا أستاذ الجيل



(٦٠) حفي محمود باشا صاحب قضيتى نزاهة الحكم ، وكان فيلسوفا ساخرا



(٦١) القمصان الزرقاء التي شكلها الوفد مع توفيق دياب



(٦٢) د . محمد بلال قائد فرق القمصان الزرقاء وبعض رجاله



(٦٣) مصطفى النحاس باشا يستعرض بعض فرق القمصان الزرقاء وإلى جانبه د. محمد بلال



(٦٤) القمصان الخضراء التي شكلتها جمعية مصر الفتاة ومن بين المشتركين جمال عبد الناصر

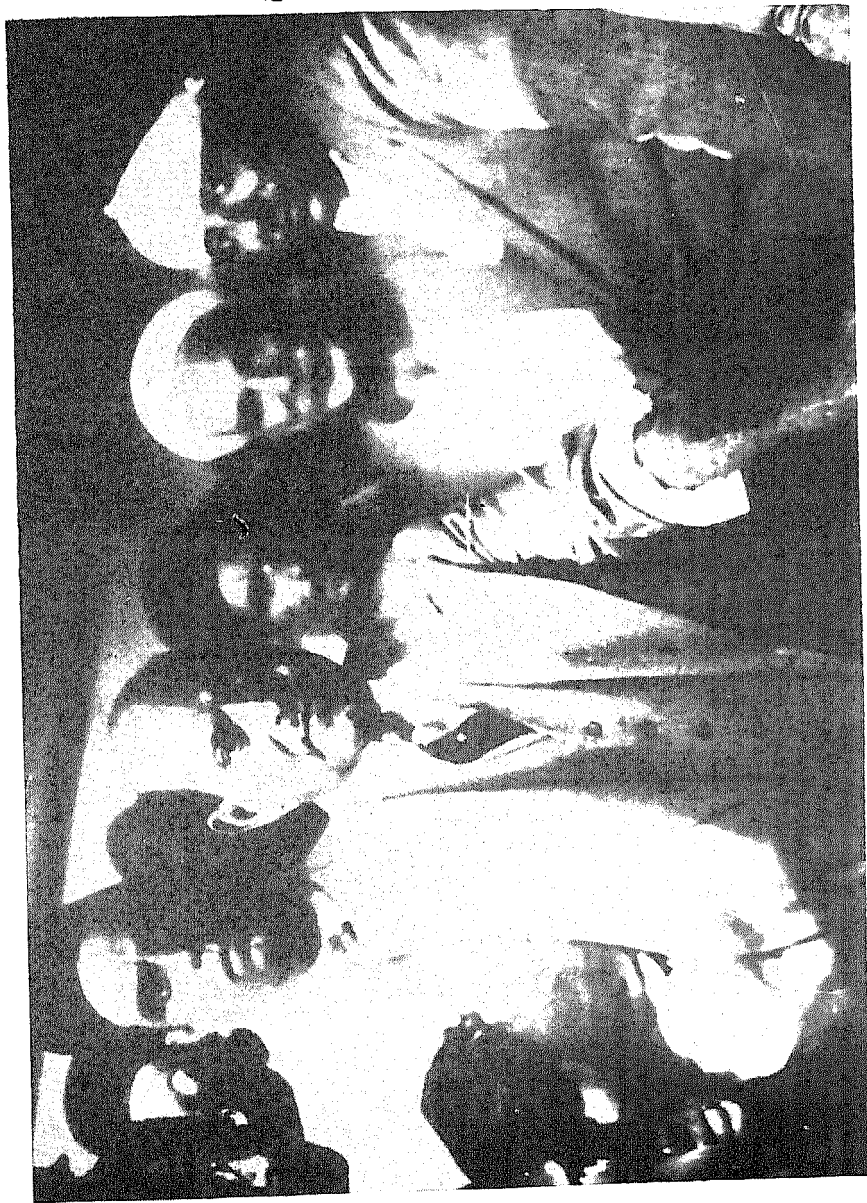


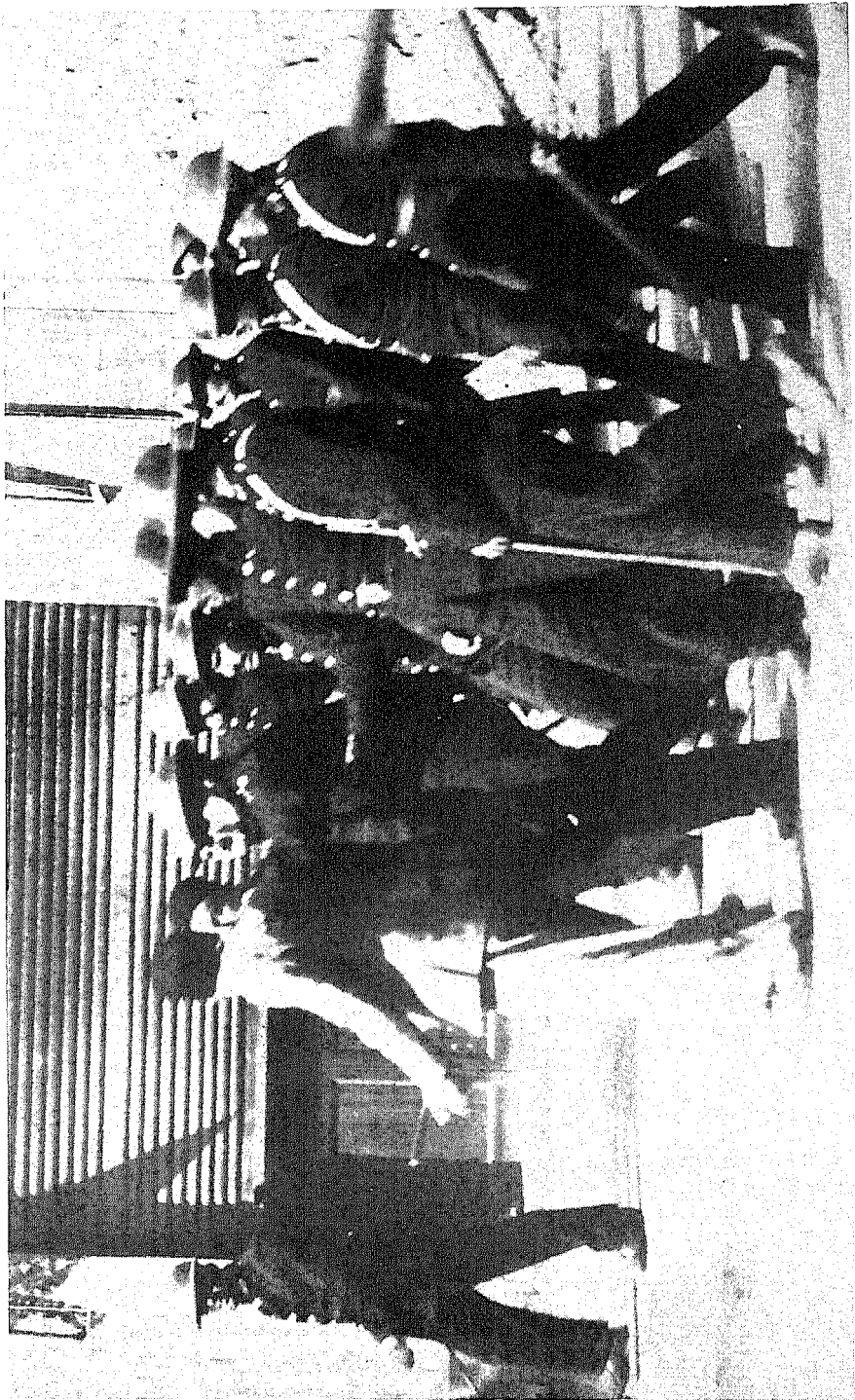
(٦٥) حتى الحزب الوطني شكل القمصان البني . في الصور/ محمد محمود وحمد الباسل ود. هيكل وشباب الحزب الوطني زمان !



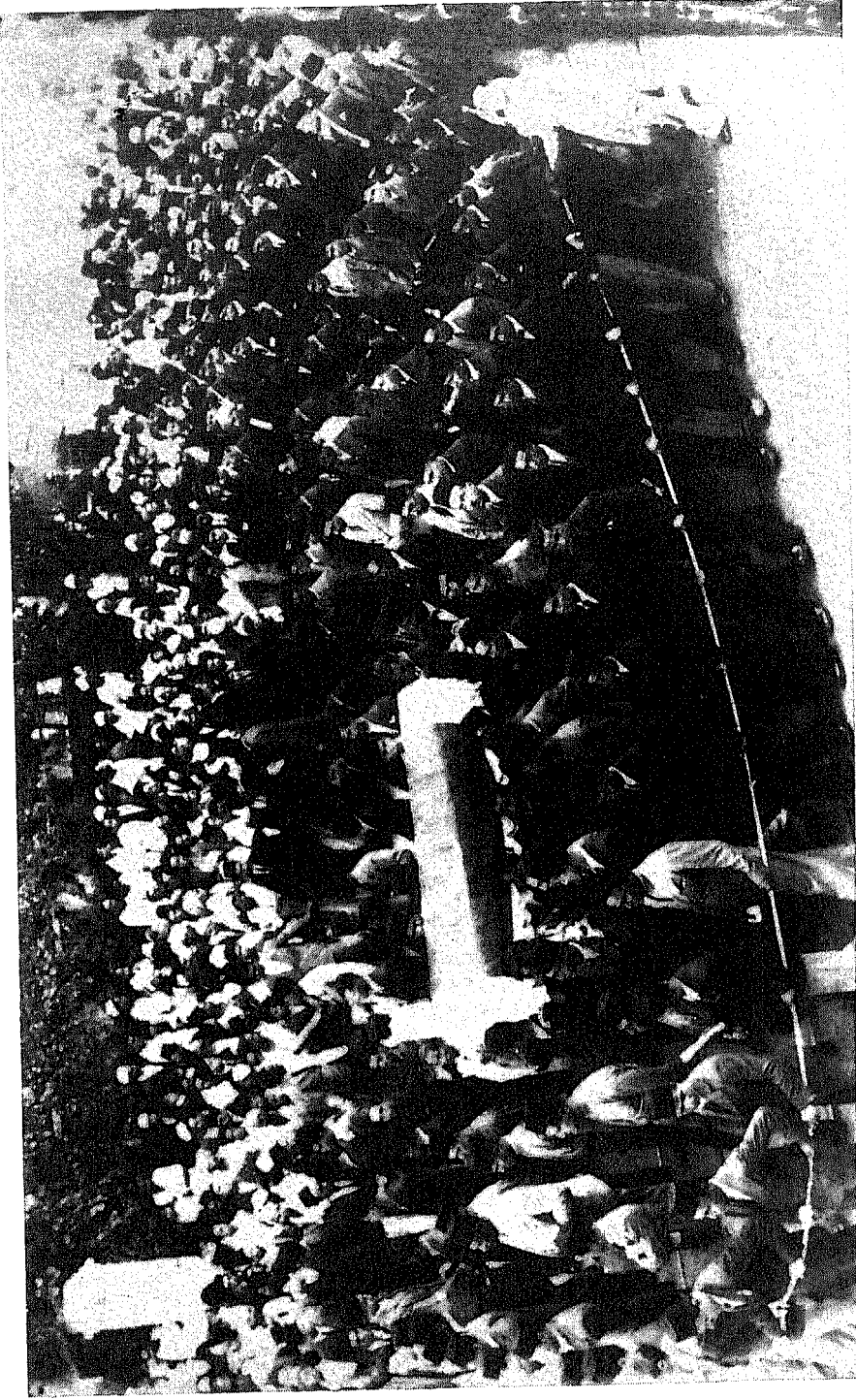
(٦٦) شباب عام ١٩٣٥ يتظاهرون

(٦٧) مصطفى النحاس
وقد أصيب بجروح
في إحدى المظاهرات

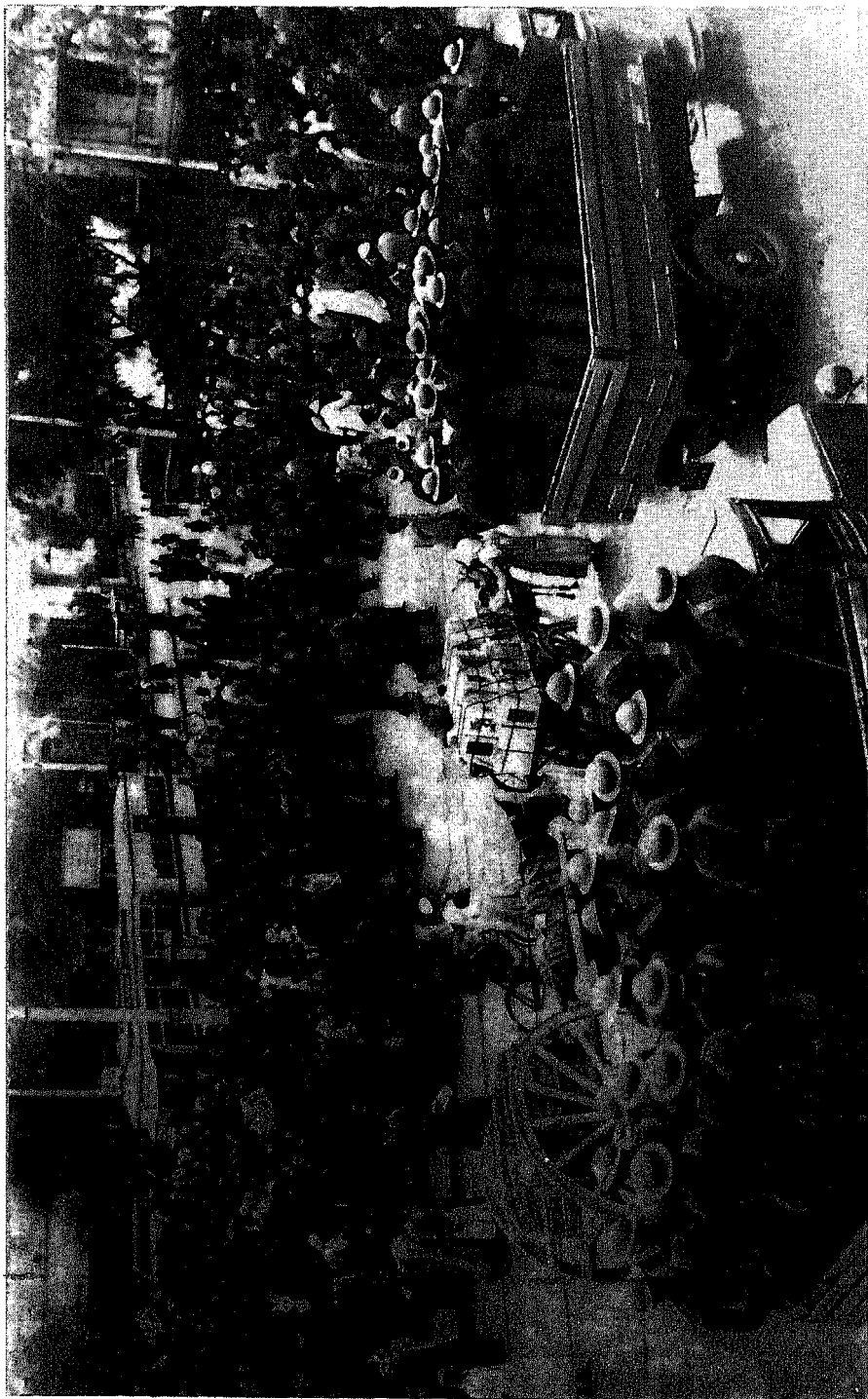




(٦٨) البوليس يتصدى لشياب ١٩٣٥



(٦٩) جنازة لشهداء الشباب



(٧٠) البوليس يتأهب لمظاهرات الشباب



(٧١) الزعماء على البلاج يستريحون ، مصطفى النحاس ومكرم وآخرون



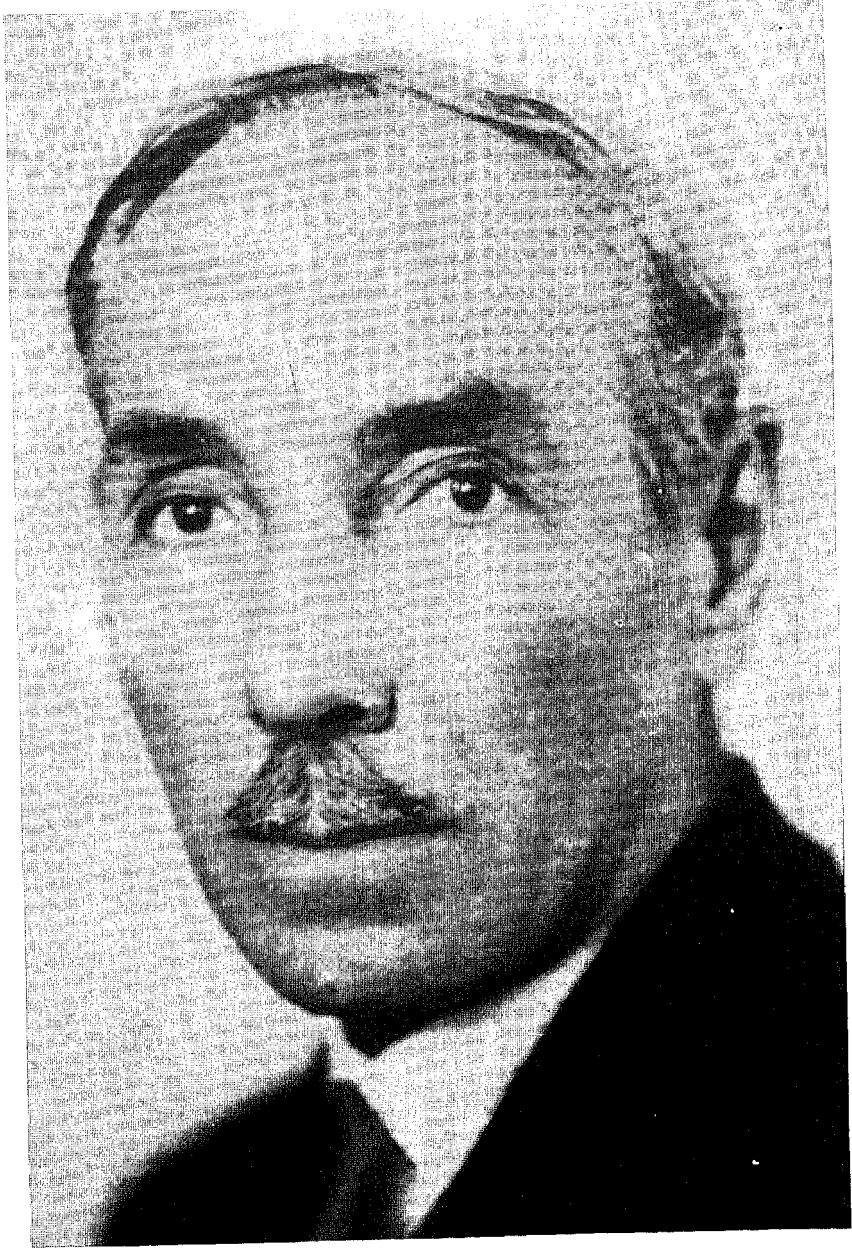
(٧٢) مكرم عبيد محمولا على اعناق الشباب



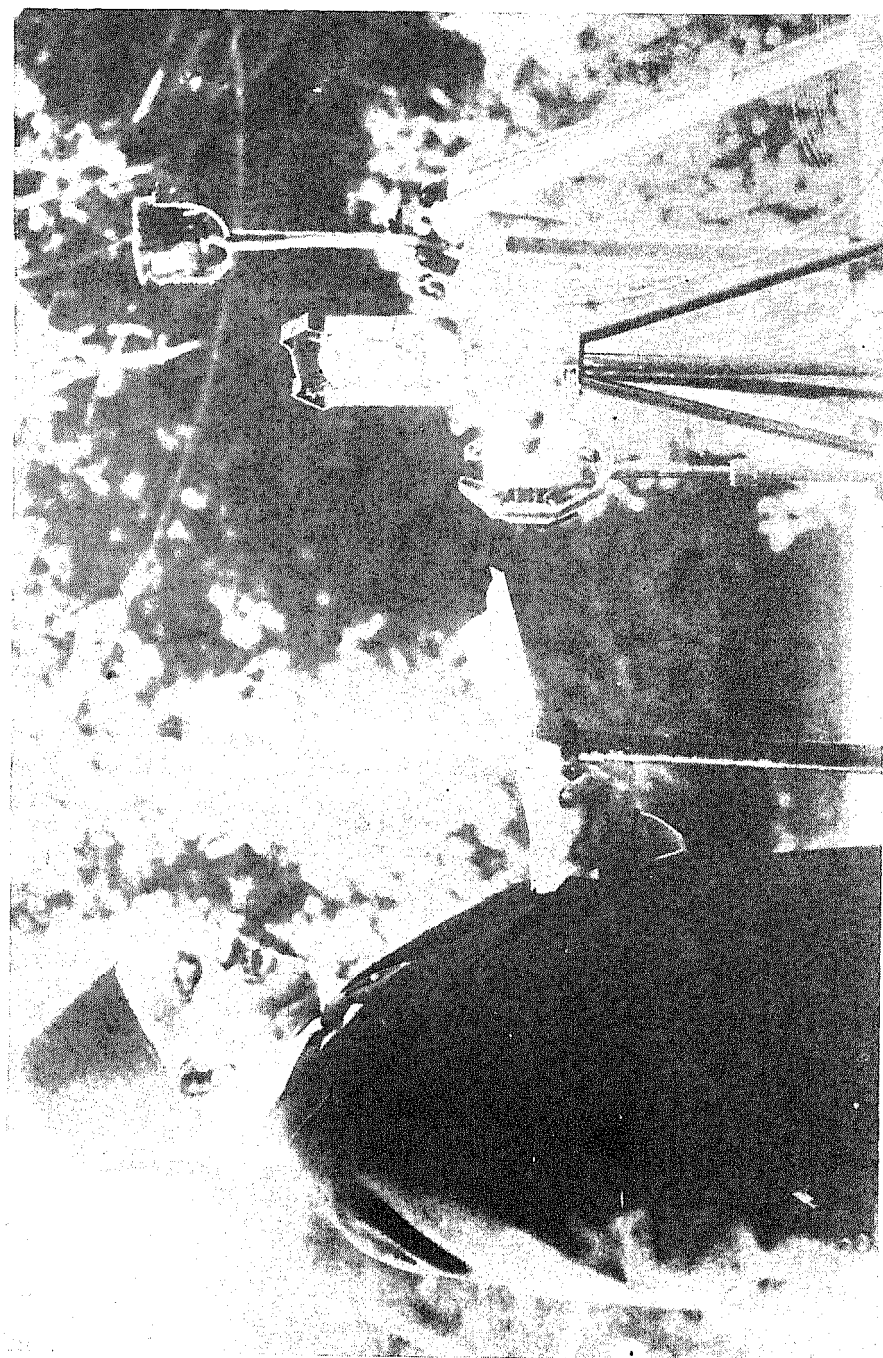
(٧٣) إبراهيم الهلباوى شيخ المحامين فى إحدى الحفلات

(٧٤) أحمد حسين وحافظ محمود وفتحى رضوان واحدى قضايا مجلة الصرخة





(٧٥) عزيز المصرى أبو الضباط الأحرار



(٧٦) طلعت حرب زعيم الاستقلال الاقتصادي



(٧٧) قاسم أمين : الرجل الذي حرر المرأة وقضية مظاهرة السيدات المصريات

قضية مظاهرة السيدات المصريات أمام محكمة النجج المستأجرة مرافعة المجاهد الكبير الأستاذ مكرم عبيد

جلسة الجاهل والمخالف للدستور والحرية أمام دار المحكمة

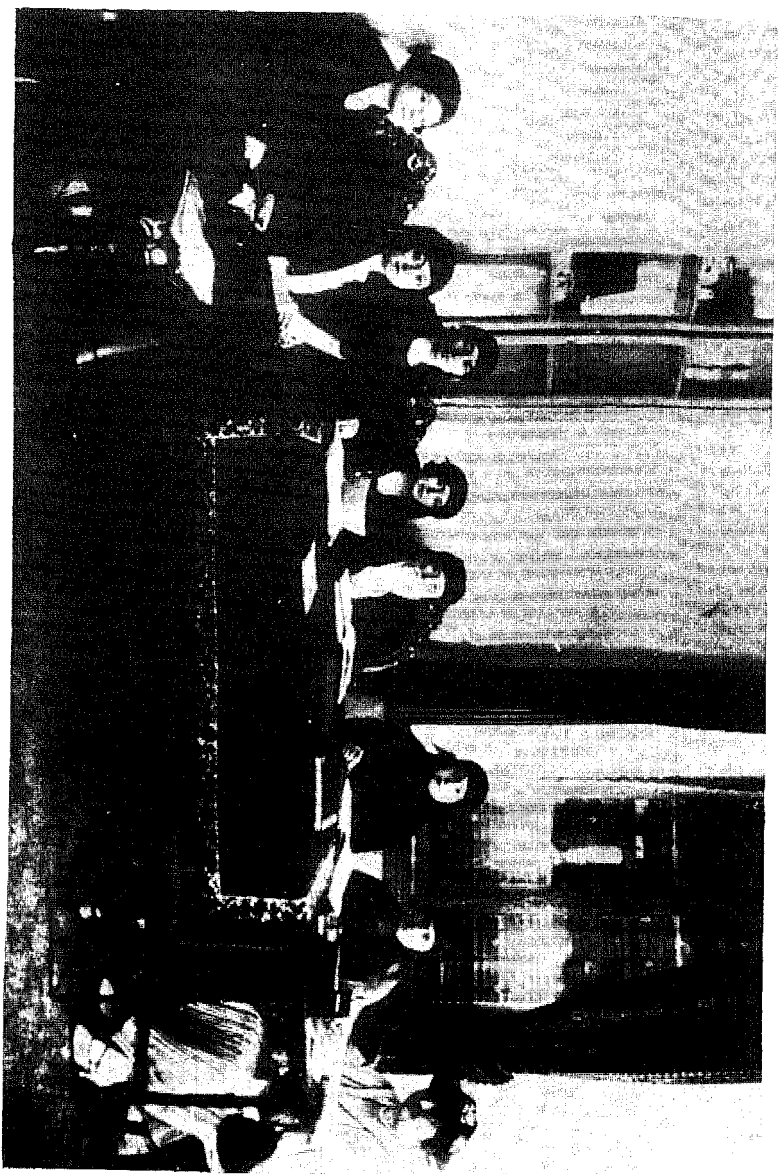
جلسة حافلة — تدين ليس من حق النيابة وتهمة جديدة — مرافعة الأستاذ مكرم عبيد —
التضليل والنمومة السياسية — الانتقادات في مصر بمصر العراق — خصومة وحشية — ماذا
تقول السيدات في التعتيق — الوزارة وكلمة النساء — لماذا لم ترفع الدعوى على اللتدين ؟
يت التعميد — (التزجيل) أن سجن الاجانب — التطبيق القانوني — قرار المحكمة —
المخالف للدستور والحرية والرئيس للجلول والاستاذ مكرم

للتدوب (الجهاد) القضاء

بجلسة حافلة

كل بوليس الزايل قد انتفن صياح يوم
إجراء الانتخابات المدنية السياسية محفلات
السيدات والآفات :
حرم إبراهيم بك نور الدين ، حرم حسن
نيب بك ، فاطمة أحمد بك ، دولت أفندي ،
نمت عباس ، زينب عباس ، حنة شحياق
التباني ، جليلة البراوي ، زينب لبيب ، شريفة
هيسوي ، ودية تازي ، جميلة الجلال ، فريدة
هرض سابق ، عزرة ساي ، ليزا عينايل
مقار ، جميلة رشوان ، عريفة محمود طمت ، أثناء
وجودهن في مكتب حضرة الأستاذ احمد محمد
أنا ألهي وقدمتني نيابة الزايل إلى المحكمة

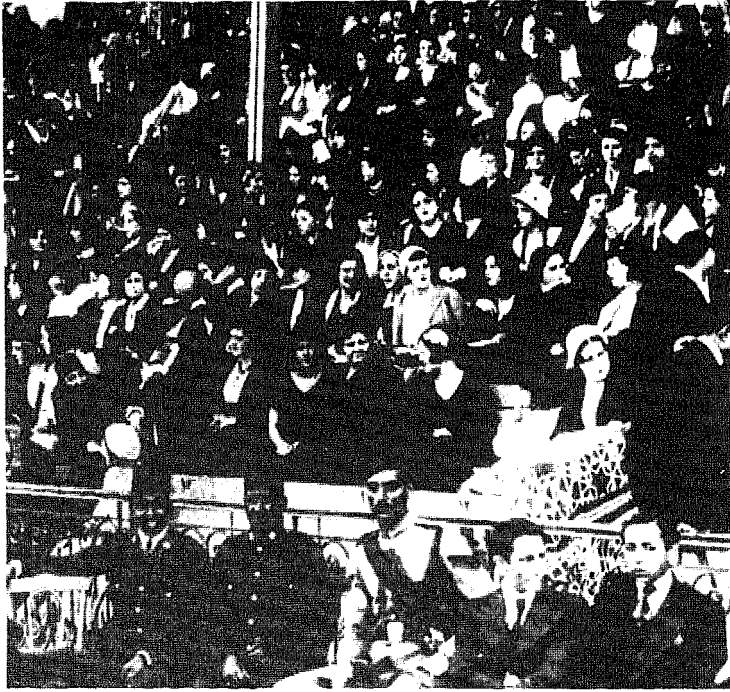
أن يثبت في محضره : أن النيابة تطلب تطبيق
القانون باعتبار أن السيدات ألن اجتماعا عاما
من غير اخطار كان يمكن أن يدخله ويخط
بالشخص اشخاص ليست بايديهم تذاكر دعوة ،
الأستاذ مكرم : وأنا أرجو أن يثبت في
المحضر أن هذا التمديل ليس من حق النيابة
لذا ليس للنيابة أن تعدل التهمة أمام المحكمة
الاستثنائية ونحرم المدافع من الدرجة الابتدائية
ولذلك نمتبر أن هذا التمديل باطل ولوق ذلك
فاننا لم نعلن به من قبل وهذا على فرض جواز
تصديق التهمة وقول إن ذلك لا يمس مطلقا .
تهمة جديدة .



(۷۸) اول اجتماع ليرة محمد علي برئاسة هدى هانم شعراوي



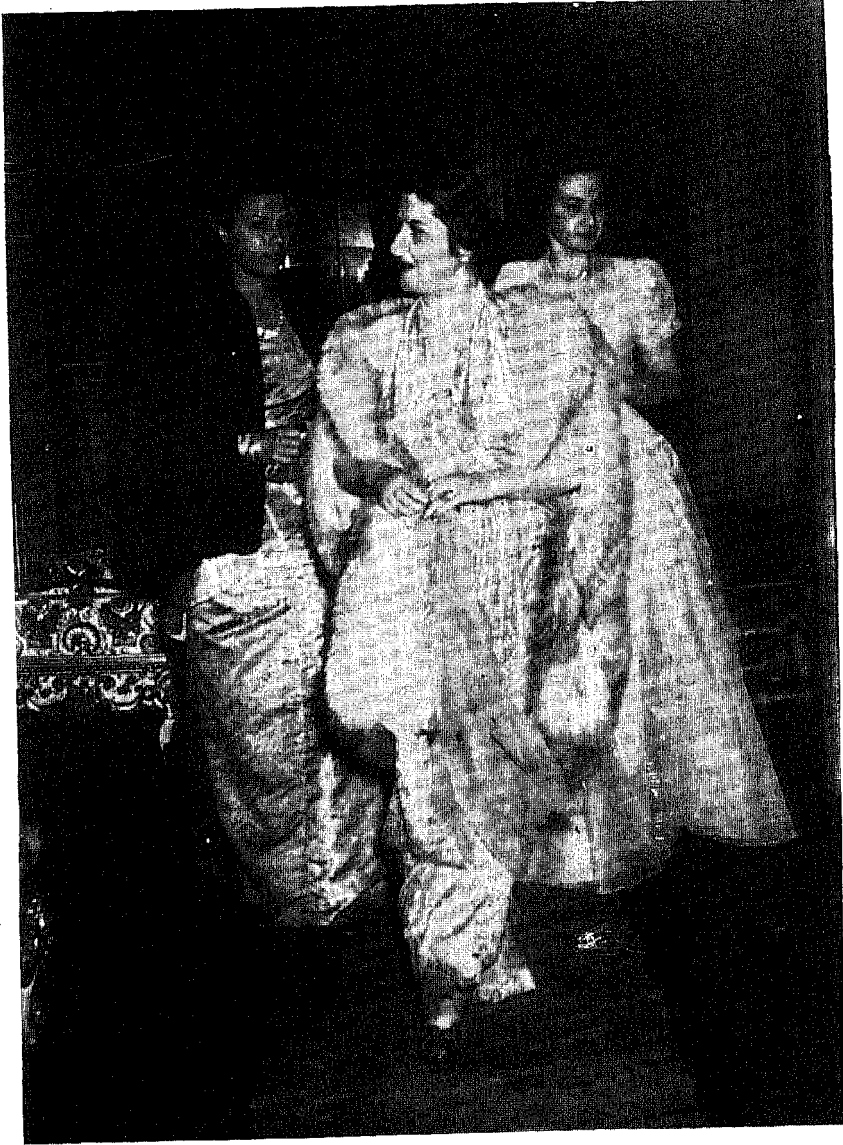
(٧٩) الطلاب المصريين يتظاهرون



(٨٠) مؤتمر نسائي هام يحرسه الرجال



(٨١) لطفى السيد وأحمد شوقي وروز اليوسف وفرقة فنية أجنبية



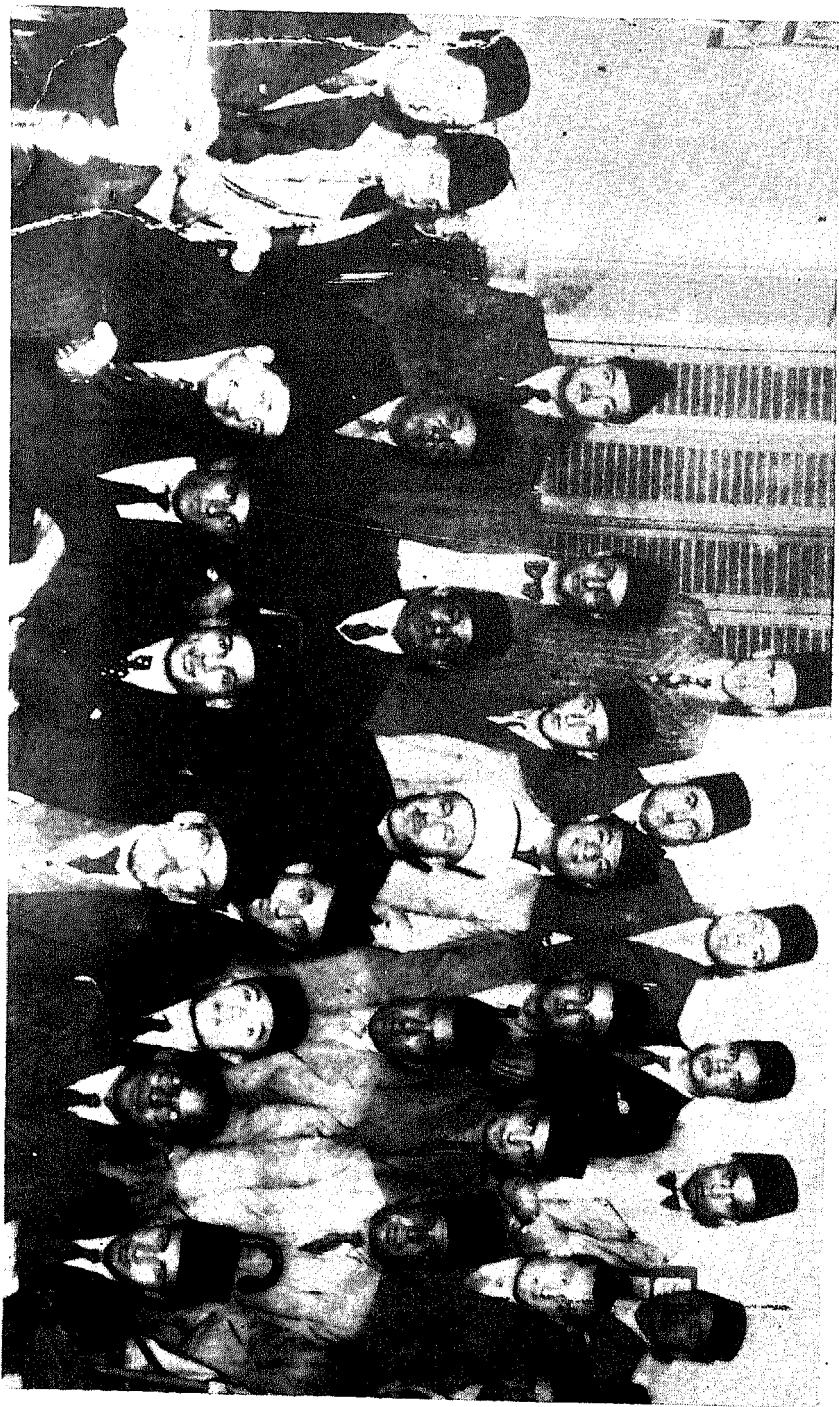
(٨٢) كريمة حفي محمد باشا وزى العصر - زى الطبقات الراقية



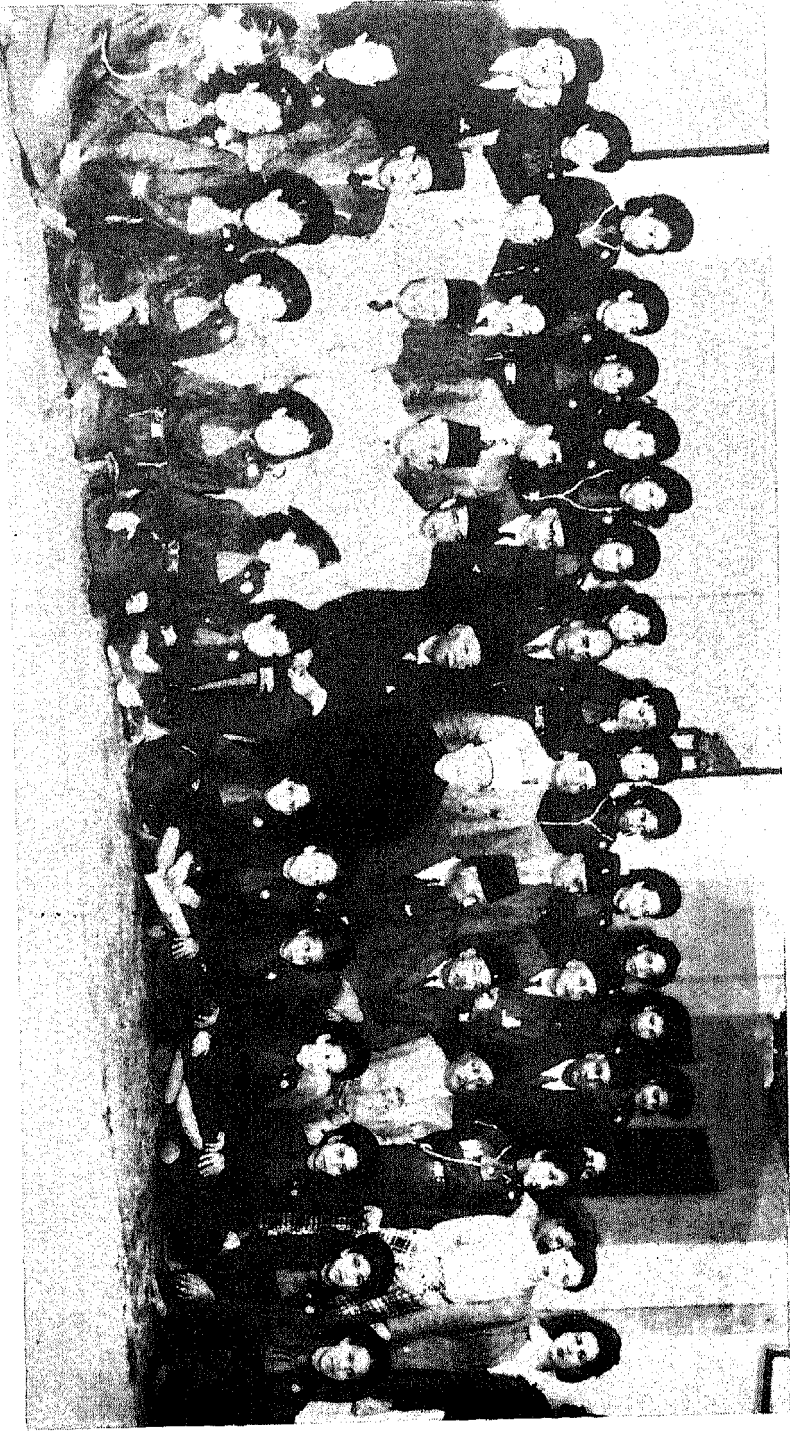
(٨٣) أحمد حشمت باشا ، جورج أبيض سيلفان أحمد شوقي في صورة فنية



(٨٤) صورة فنية : سعيد لطفى ، محمد عبد الوهاب ، وسامي الشوا



(٨٥) الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين ولفيف من الطلاب الشرقيين وبعض الشخصيات يتوسطهم — جالسا على الأرض — محبوب ثابت بك



(٨٦) الحاج أمين الحسيني وكمد على علوية وحفي محمود ، وسعد اللبان ، ومحمد
العشماوى والشافعى اللبان في زيارة مدرسة الأميرية فريال الابتدائية بالعباسية



(٨٧) الملك عبد العزيز آل سعود في زيارته التاريخية لمصر ، في الصورة د . هيكل
باشا ، ومحمود فهمي النقراشي باشا



(٨٨) الحاج بشير السعداوى رئيس حركة تحرير ليبيا والمجاهد الإسلامى الكبير

فهرس

سنوات ما قبل الثورة

يناير ١٩٣٠ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢

صفحة

اهداء

٥	الباب الأول
	الفصل الأول : مدخل تمهيدى عام الى سنوات ما قبل الثورة
٧	(من ١٨٨١ - ١٩٣٠)
١٣٢	الفصل الثانى : صدقى باشا يحكم بالحديد والنار
١٤٧	الفصل الثالث : صدقى يعلن الحرب على الصحافة وعلى الشعب
١٥٨	الفصل الرابع : البدارى أفضع حادث تعذيب شهدته مصر فى الثلاثينيات
	الفصل الخامس : معقبات حادث البدارى . . استقالة وزارة
١٦٨	اسماعيل صدقى
١٧٨	الفصل السادس : بطل البدارى يروى قصته لأول مرة !!
	الفصل السابع : صحافة الشعب تسقط ديكتاتورية اسماعيل
١٨٩	صدقى باشا
٢٠٢	الفصل الثامن : هذه المقالات دفعت بكتابها الى السجون
٢١٥	الباب الثانى
٢١٧	الفصل الأول : نظام اسماعيل صدقى ينهار من الداخل
	الفصل الثانى : صدقى باشا أول حاكم يرتكب جريمة اعتقال
	المرأة فى مصر ويأمر باعلان حالة الطوارئ ليمنع تأبين
٢٤١	عمر المختار !!

سنوات ما قبل الثورة - ٧٣٧

٢٥٦	الفصل الثالث : تسليم واحة جفوب
٢٦١	الفصل الرابع : بالكلمة والنكتة والشعر والزجل حارب شعب مصر دكتاتورية اسماعيل صدقي
٢٧٥	الفصل الخامس : وسقطت دولة اسماعيل صدقي باشا
٢٨٩	الباب الثالث
٢٩١	الفصل الأول : عبد الفتاح يحيى الساعد الأيمن لصلى باشا ينقلب عليه ويورثه في الحزب وفي الوزارة
٣٠٦	الفصل الثاني : الوفد يتصل بالانجليز والسراى لاستبدال عبد الفتاح يحيى بتوفيق نسيم !!
٣١٨	الفصل الثالث : اسماعيل صدقي وعبد الفتاح في قفص الاتهام
٣٢٨	الفصل الرابع : قضاة مصر ومعاموها وفخرتان لمصر
٣٤٣	الفصل الخامس : جفوب ونزاهة الحكم وبقية مرافعة الهلباوى
٣٥٣	الفصل السادس : الهلباوى شيخ المحامين
٣٦٩	الفصل السابع : جورج فلبيدس منشئ مدرسة البوايس السياسى فى مصر
٣٩١	الباب الرابع
٣٩٣	الفصل الأول : مقدمات ثورة ١٩٣٥
٤٠٦	الفصل الثاني : زعماء ثورة ١٩٣٥ يتحدثون الينا لأول مرة عن الثورة
٤١٦	الفصل الثالث : بقية أحاديث شباب ١٩٣٥ ٠٠ القمصان الزرقاء والحضراء والسوداء
٤٣٢	الفصل الرابع : اعترافات د. عز الدين عبد القادر حفيد عرابى باشا ووثائق هامة تنشر للمرة الأولى
٤٥١	الفصل الخامس : شباب الوفد يهاجم وشباب مصر الفتاة يرد تعليقات الرأى والرأى الآخر
٤٨١	الباب الخامس
٤٨٣	الفصل الأول : العقاد يفتح النار على النحاس ومكرم
٤٩٦	الفصل الثاني : وبدأت معركة التمهيد للمفاوضات المصرية البريطانية
٥٠٨	الفصل الثالث : وبدأ شباب مصر يتحرك من جديد
٥١٧	الفصل الرابع : ومع بداية المفاوضات بدأت معركة الانتخابات كما بدأت الانقسامات الداخلية

٥٣٤	الفصل الخامس : حادث نقافي هام أثار انتباه الجماهير .. فصل ١٢ ممثل وممثلة من الفرق القومية
٥٤٠	الفصل السادس : مصر رائدة أمتها العربية .. الثورة الفلسطينية وصداها في مصر
٥٥٧	الباب السادس
٥٥٩	الفصل الأول : مات الملك .. يحيا الملك
٥٧٤	الفصل الثاني : كلمة في الملك فؤاد
٥٨٠	الفصل الثالث : مجلس الوصاية يحكم مصر
٥٨٧	الفصل الرابع : معاهدة الصداقة المصرية السعودية
٥٩٤	الفصل الخامس : مرة أخرى : العقد يفتح النار على النحاس ومكرم
٦٠٣	الباب السابع
٦٠٥	الفصل الأول : بدايات ثورة ١٩٣٥
٦١٦	الفصل الثاني : يوم الجهاد في عيد الجهاد .. ثورة شباب مصر
٦٢٤	الفصل الثالث : وبدأت الدعوة الى توحيد صفوف الزعماء والقادة
٦٣٤	الفصل الرابع : صورة لشباب وزعماء ١٩٣٥
٦٤٥	الفصل الخامس : ثورة جديدة من ثورات الشباب عام ١٩٣٥
٦٥١	الفصل السادس : وزير المعارف أصدر قرار اغلاق الجامعة من حانة سان جيمس
٦٥٨	الفصل السابع : بريطانيا تشور لغضبة شباب مصر
٦٦٧	الباب الثامن
٦٦٩	الفصل الأول : الشباب يجبرون الزعماء على الاتحاد في جبهة واحدة
٦٧٤	الفصل الثاني : القضية يدافعون عن استقلال القضاء
٦٧٨	الفصل الثالث : العودة الى دستور ١٩٢٣
٦٩٩	الفصل الرابع : بريطانيا تجاهلت حكومة نسيم باشا .. وراحت تفاوض زعماء الجبهة الوطنية
٧١٥	الفصل الخامس : على ماهر يؤلف وزارة المائة يوم
٧٢٥	الفصل السادس : سطور من تاريخ على ماهر

General Organization of the Alexandria
Library (G.O.A.L.)
Bibliothèque Générale d'Alexandrie



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٤٩٣٠ / ١٩٨٧

٢ - ١٤٦٤ - ١٠ - ٩٧٧ - ISBN

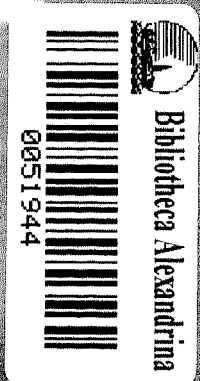
لعلها التجربة الأولى من نوعها في دنيا التأليف أن يكتب الشعب تاريخه بنفسه وأن يجمع الكتاب الواحد بين الرأي والرأى الآخر عندما رأى المؤلف ، وهو شاهد عيان على ما حدث في سنوات ما قبل الثورة أن يكتب ما شاهده وما عرفه أبى إلا أن يشرك معه في كتابته الأحياء من الساسة الذين شاركوا في صنع الأحداث كما أبى إلا أن يفتح الباب على مصراعيه لكل صاحب رأى وصاحب تجربة في هذه السنوات التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . إنها تجربة جديدة نأمل أن يكون التوفيق قد واكبها والرأى أولا وأخيرا للمتخصصين والدارسين والقراء .

صبرى أبوالمجد

سنوات ماقبل الثورة

١٩٣٠ - ١٩٥٢

الجزء الثانى



سَنَوَاتِ مَا قَبْلَ الثَّوْرَةِ

يناير ١٩٣٠ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢

صَبْرِي أَبُو المَجْد

الجزء الثاني



المِثَّةُ المِصْرِيَّةُ العَامَّةُ لِلْكِتَابِ

١٩٨٨

الاخراج الفنى والغلاف : محمد قطب

الى أرواح هؤلاء : أهدي هذا الكتاب

● الى كل شهيد ، قاتل وقتل في سبيل الله والوطن وروى بدمه الطاهر
ثرى مصر الطاهر .

● الى كل مواطن مصرى ، والى كل مواطنة مصرية آمن بحق بلده ، فى
الحرية والاستقلال والديمقراطية وبذل جهدا - أى جهد - لتحقيق ما يؤمن به .

● الى كل من قال ، أو كتب ، أو أذاع أو نشر ، أو تغنى بكلمة حب
فى مصر ، لخير مصر ، ولتحرير مصر .

● الى أرواح كل زعمائنا وقادتنا الأخيار الذين عشقوا مصر ووقفوا على
خدمتها أرواحهم ، وأموالهم ، وأهليهم وخافعوا عنها ضد كل قوى
البغى والطغيان فأصابوا أم أخطأوا : أرواح أحمد عرابى ، عبد العال
حلمى ، على فهمى الديب ، طلبة عصمت ، محمود سامى البارودى ، يعقوب
سامى ، محمد عبده ، وعبد الله نديم وغيرهم ، وغيرهم ممن أشعلوا أهم ثورات
القرن التاسع عشر - ثورة ١٨٨١ - ثم كانوا - بسبب التدخل الأجنبى والخيانة
والرشوة - وقودها وضحاياها : الى أرواح مصطفى كامل ، ومحمد فريد
وعلى فهمى كامل ، وأحمد لطفى ، وأحمد وفيق وعبد اللطيف الصوفانى
وعبد العزيز الصوفانى ، وأمين ، وعبد الرحمن الرافعى ، وعبد الحميد سعيد ،
ومحبوب ثابت وحافظ رمضان ، ومحمد محمود جلال ، وعبد المقصود
وعبد الغفار وعبد الحليم متولى ، وفكرى أباطة ، وغيرهم وغيرهم من أبناء الحزب
الوطنى الذين ملكوا وما تركوا وكانوا خير الأبناء فى مدرسة الصوفية الوطنية
المصرية .

● الى أرواح محمد عبده وقاسم أمين ، وطلعت حرب وأحمد شوقي ،
وحافظ ابراهيم وغيرهم ، وغيرهم من ذوى الفكر المستنير الذين ساهموا فى
حركات الاصلاح الاقتصادية والأدبية والفكرية .

● ثم الى أرواح سعد زغلول ومحمد محمود ، واسماعيل صدقى ،
وعبد الخالق ثروت ، وعدلى يكن ، وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد ، ومصطفى
النحاس ، ومكرم عبيد ، وأحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى ، وغيرهم وغيرهم
ممن شاركوا فى إشعال ثورة ١٩١٩ ، فى بداياتها الأولى وكان لهم جهدهم الذى
لا ينكر وفضلهم الذى يجب أن يذكر ويذكر ، ويذكر ! .

● الى أرواح حسن البنا ، وأحمد حسين ، ومصطفى الوكيل الذين
نحتوا فى الصخر أفكارا جديدة ، وكانوا جنودا أوفياء لدينهم ، ولصبرهم
الحبيبة .

● الى أرواح كل هؤلاء وأمثالهم ومن على شاكلتهم ، الى تلاميذهم
وأنصارهم ، ومن اقتدى بهم : أهدي كتابي هذا ، عن سنوات ما قبل ثورة
٢٣ يوليو ١٩٥٢ : تلك الثورة التى شاركوا جميعا فى التمهيد لها .

والله ولى التوفيق ؟

صبرى أبو المجد

يوليو ١٩٨٨

مقدمة ومدخل الى الكتاب :

مصر فى ٦٠ سنة [١٨٦٥ - ١٩٢٥]

إيجابيات وسلبيات : « ما لنا ، وما علينا »

عندما بدأت أكتب - فى مجلة المصور القاهرية - عن سنوات ما قبل الثورة - ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - لم أكن أتوقع أن أستمّر طويلا فى الكتابة ، كما لم أكن أتوقع أن تستقبل كلماتى بتلك الدرجة من الحماس والفرحة والقبول ، كنت فى البداية ، أعتقد أن قرائى سوف يكونون من أولئك الذين عاشوا ، وعاشوا تلك السنوات والذين يمكن أن يروا فى كتابتى انعكاسا ، لماض عاشوه ، أحبوه ، أم كرهوه ، شقوا ، أو نعموا به : سيرون أنفسهم فيما أكتب . وسأعيد عليهم ذكريات علقت بنفوسهم ، ووجدانهم .

وما أن مضيت فى الكتابة بضعة أسابيع حتى اكتشفت ، فيما تلقيت من رسائل ومكالمات وفيما استقبلت من زوار ، أن شباب مصر ، هم أكثر الناس اقبالا على ما يكتب عن تلك السنوات من غيرهم .

وأذكر أن بعض الوزراء يومها اتهمونى بأننى أفسد عليهم أبنائهم فهم يسألونهم كل خميس : لماذا لم تقولوا لنا هذا الذى يكتب ، وينشر ؟؟ .

لماذا أخفيتم عنا كل ذلك التاريخ المشرق ؟ لماذا حاولتم ، أن تقطعوا الصلة بين هذه الأيام ، وما سبقها من أيام ؟ ولست بناس أبدا خطابا جاءنى من الاستاذ محمود نجم ، وكان وقتئذ مديرا لمدارس الليسيه بمصر الجديدة ، قال فى خطابه انهم فى المدرسة - وهى للعلم مدرسة لغات - قد أجروا استفتاء بين طلبتها وطالباتها عن الكاتب الذى يرغبون فى الحوار معه ، والموضوع ، الذى يفضلون أن يكون موضوع الحوار وأن الأغلبية فى هذا الاستفتاء كانت معى ، ومع الموضوع الذى أكتب فيه وهو « سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ، وما أكثر الدعوات ، التى تلقيتها من الجامعات المصرية ، كل الجامعات المصرية والمعاهد والمدارس ، والكثير من تجمعات الشباب وقصور الثقافة وغيرها ، وغيرها ، لكى أتحدث عن سنوات ما قبل الثورة ولقد قضيت عامين كاملين ،

متحدثنا فى ذلك الموضوع ، من أقصى البلاد الى أقصاها : من أسوان الى الاسكندرية حتى لقد خشيت أن يطفى الحديث عن سنوات ما قبل الثورة عما أكتبه . أو أؤمن به من قضايا أخرى ، وفى كثير من البلدان العربية ، التى زرتها ، فى تلك الفترة ، التى بدأت فيها أكتب عن سنوات ما قبل الثورة كانوا يدعوننى الى الحديث عن تلك السنوات .

وكننت أعجب لاهتمام الاخوة العرب ، بالحديث عن تلك السنوات رغم أنها مصرية فى الغالب عربية فى حالات قليلة .

وعرفت أن الاخوة العرب يتحمسون للكتابة عن تلك السنوات لأنها أولا عن تاريخ مصر ، التى يحبونها ، بل يعشقونها ولأنهم يعتبرون تلك السنوات جزءا من تاريخهم أيضا .

ولأن الكثيرين منهم سمعوا الكثير عن تلك السنوات ، من آبائهم ، وأجدادهم .

واكتشف أن كثيرا من الأخوة العرب فى الثلاثينات والأربعينات كانوا كابناء مصر تماما : بعضهم يتحمس لهذا الحزب المصرى أو ذاك ، بعضهم يؤيد هذا الزعيم المصرى أو ذاك . حتى فى الأندية الرياضية ، كانت هناك - فى بعض الأقطار العربية - انتماءات لهذا النادى المصرى أو ذاك .

وحتى فى دنيا الغناء كنت تجد فريقا من هذا البلد العربى أو ذاك يتحيز لهذا المطرب أو ذاك أو لهذه المطربة أو تلك .

وعندما دخلت فى العمق - كما يقولون - ورحت أقول قولة الحق مجردة . أغضبت الجميع ، جميع من ينتمون أو كانوا ينتمون الى الأحزاب السياسية فى سنوات ما قبل الثورة ، حتى أساتذتى وزملائى من أبناء الحزب الوطنى أخذوا على أشياء كثيرة : انتقادى لهجرة محمد فريد الى أوروبا سنة ١٩١٢ وتفضيلى ، لبقائه فى مصر فالجهاد فى سبيل الوطن داخل الحدود أفضل وأقوى مرات عديدة من الكفاح خارج الحدود ، وكذلك أخذوا على انتقادى للذين قبلوا أن يرشحوا أنفسهم فى الانتخابات على أساس دستور ١٩٣٠ الذى أصدره اسماعيل صدقى باشا .

وكان بعضهم يقول لى : لقد جنينا المر من دستور ١٩٢٣ ، فهل تطالبنا بأن نتحمس له ونوقف عجلة الزمن حدادا عليه ؟

وكننت كلما أشدت بحزب معين أو بشخصية حزبية معينة أتلقى رسائل ، التهنية والتشجيع ، فان انتقدت ذلك الحزب ، أو أية شخصية أخرى من رموزه

تلقيت رسائل عتيقة بعضها موضوعي أو يمكن أن يكون موضوعيا واكثريتها
تمتلئ بالشكائم والسخائم .

ولقد أعلنت عن ضيقي وتبرمي من ذلك ، وفي ذات مرة فكرت في أن
أتوقف عن الكتابة . وكفاني ما نلت بسببها من خصومات .

وأعلنت عن ذلك الضيق والتبرم والعزم على الاكتفاء بما كتبت .

وكانت المفاجأة تلقيت العشرات من الرسائل ممن أعرف وممن لا أعرف
تدعوني الى الصبر والتحمل . وعدم التأثير بتلك الحملات .

ومن بين تلك الرسائل التي هزتنى بحق رسالة من الدكتور محمود
محفوظ وزير الصحة الأسبق وأستاذ علاج الأورام بالإشعاع والطب النووي
ورئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية . لنشر الثقافة والمعرفة العالمية – ولم أكن
قد شرفت بمعرفته – وقد جاء في هذه الرسالة التي زادتني قوة وبعثت في
– كما قلت يومذاك – الأمل الذي أرجو أن يبقى ما بقيت الحياة : أهديك تحية
الاسلام . واسلام وأكتب اليك بعد أن قرأت لك مؤخرا تعقيبا على من لم يتفق
معك فيما تكتب عن تاريخ مصر المعاصر ، وذلك في عدد ١١ يناير ١٩٨٠ والذي
قرأته عند عودتي من الخارج أخيرا : لقد أحسست ، في تعقيبك مرارة وأسى ،
تسيل من قلبك الى قلبك . وكلبك فخشيت عليك انقباض النفس وانحباس
الفكر ، وعزوف الارادة . وانزواء القلم ، عما تقوم به من عمل تاريخي ثقافي
حضاري شامخ فبادرت بالكتابة اليك لأعبر عن تقدير متواضع لما تقوم به من
عمل رائع فانت تسجل لأهم قضايا التاريخ السياسي : لحقبة من الزمن اعتورها
تغيير اجتماعي . وثقافي سريخ الخطوة ، متعدد الاتجاهات ، كانت فيه مصر
والمصريون بوتقة تفاعلت فيها روح مصر الشابة ، المتطلعة للحرية والتقدم
والمتعلقة بالقيم الانسانية الاصيلية المتصارعة مع دكتاتورية القصر ، وأطماع
القوى الأجنبية وعلى رأسها الانجليز . فانت تكتب وتسجل لتاريخ هذه
الحقبة ، والتاريخ ركن من أركان الثقافة والمعرفة ولذلك أفردت الكتب
السمائية له فيها مكانا واهتماما لما فيه ومنه ، من رسالة حضارية وانسانية
يحملها من السلف الى الحلف .

وما كان التاريخ ليخلو من اختلاف في تفسيره وتلك سنة الخالق في الخلائق
ولكن الخطأ كل الخطأ أن نخرج في الرأي عن الموضوعية العلمية ، الى حدود
الاسفاف والنزق والخروج عن المألوف والمعروف حاجبا تلك الاشرقة الحضارية
والثقافية والعلمية ، فهل لي – دكتور محمود محفوظ – أن أسألك العفو عن
من جهل قدر المعرفة والعلم والتاريخ ، كما أسألك المزيد ، وفقك الله الى كل
ما تريد فالله سبحانه وتعالى بارك في المعرفة والعلم وجعلهما في أعلى مراتب
التقوى والايمان والسلام عليك ومنك ولك ، « .

وكننت أنفر من كثير من الضغوط حتى لا أقول ما عسى وحتى أحجب
الوثائق التي جاءت الى عن طريق اخوة أعزاء لا هم لهم ، الا نشر الحقيقة
كاملة .

وكانت ثمة اغراءات مادية هائلة ، قدمها من يملكون المال ولا يريدون
للحقائق أن تظهر وخاصة بعض فلول الأحزاب القديمة الذين كانوا يرون أن
استمرارى فى هذا الطريق كشف لبعض المستور من أعمالهم التي يشكرون لها
اليوم . على أننى وقد أيقنت أن هذا الذى أقوم به أخطر عمل ثقافى وحضارى
قمت به قررت الاستمرار فى العمل مهما تكن النتائج ومهما تكن المصاعب
والمتعاب خاصة وأن كل ما كنت ألقاه من عنت وارهاق ومصاعب ومتاعب كان
يهون الى جانب موجات الاعجاب والتقدير ، والرضا .

ولم ألبث أن عرفت عند كثير من القراء والأصدقاء والعاملين فى الحقل
العام ، أننى مخزن الوثائق التاريخية وأن من الأفضل بالنسبة لمن يملك
بعض الوثائق التاريخية أن يوافينى بها لأنها عندما تكون لدى تكون أفضل من
بقائها فى الأدراج عنده لا يستفاد منها .

وقد سبق أن ذكرت قصتى مع عبد الخالق فريد الذى غضب لأن الدولة
استولت على مذكرات أبيه بقرار وأبلغ اليه عن طريق أحد «المحضرين» ، فقدم
الى أكثر من مائتى خطاب لوالده محمد فريد لم يعرف أحد بها حتى كتابة
هذه السطور سواء ، وسوى والدته ، العظيمة طيب الله ثراها .

كما سبق أن ذكرت قصتى مع الأخ الصديق جمال مدكور ابن عبد الخالق
باشا مدكور سر تجار العاصمة وأخذ عمالقة الوطنية المصرية قبل ، وفى أثناء ،
وبعد ثورة ١٩١٩ وذلك عندما جاءنى ذات صباح يحمل حقيبة ملأى بالصور
والأوراق القديمة قائلا : لقد اجتمعنا بالأمس كمجلس أسرة وقررنا اهداءك
كل هذه الصور والوثائق التاريخية القديمة ، التى كانت ضمن مخلفات أبى
لكى تستفيد منها خاصة وألنا لم نستفد منها فى الماضى ، ولا أعتقد أننا
يمكن أن نستفيد منها فى الحاضر ، أو المستقبل .

وأذكر اليوم قصة جديدة لم يعرفها أحد من قبل .

كان فى مقدمة زملائى فى مجلس الشورى الأخ والصديق والزميل
سميح طلعت أحد وزراء العدل السابقين ، وقد ربطتنى به علاقة قوية متينة
لما كان يجمعنا من آراء واتجاهات فى كثير من الأحيان ودعائى يوما الى زيارته
فى منزله بشارع الهرم ولم أعرف المناسبة التى دعائى لزيارة بيته بسببها
وبعد أن شربنا القهوة ، وتجاوزنا أطراف الحديث قام الى مكتبه وأخرج بعض

الملفات السرية للغاية . قائلا : هذه الملفات كانت لأبى ، وأبى كما تعلم ، هو عبد اللطيف طلعت باشا . الذى كان وكيلًا للديوان الملكى ، ولعب أخطر الأدوار فى بدايات الحرب العالمية الثانية .

وقد أصر الانجليز - بعد أن أحكموا قبضتهم على الحكومة المصرية - على اقضاء أبى من السراى .

وقد اخترتك لأهديك تلك الوثائق وأنا على ثقة من أنك سوف تستفيد منها .

وكان الرجل متحمسا ليذا الذى قام به الى أبعد حدود التحمس . وفى بعض الأحيان ، كان يوقظنى من نومى فى ساعة متأخرة من الليل ليأخذنى الى منزله . أو وثيقة هامة ضمن الأوراق ، المبعثرة هنا وهناك فى منزله .

وأكثر من ذلك كان يقوم هو وعلى نفقته بتصوير بعض الأوراق ، التى كان يرى الاحتفاظ بها ، ويعطينى الأصل أو يعطينى الصورة حسب أهمية الأوراق بالنسبة له .

ووفاه الأجل المحتوم . بعد أسابيع من قيامه بتلك العملية ، عملية اهدائى بعض الأوراق والوثائق التاريخية وكأنما كانت تلك الأوراق والوثائق التاريخية أمانة لديه أداها كاملة قبل أسابيع من رحيله المفاجئ .

وآخر المفاجآت السارة بالنسبة لى ، عندما حمل الأخ والصديق - رفيق ، العمر - أحمد سعيد فى سيارته ، مجلدات من جريدة النظام ، التى كان يصدرها المرحوم والده الأستاذ سيد على أحد صحفيينا الكبار الذين لم يأخذوا بعض حقوقهم فى التكريم والذى كان واحدا من بضعة صحفيين أرسلهم الزعيم مصطفى كامل ، الى فرنسا ، فى بعثة دراسية يتلقون فيها دروسا فى الصحافة العملية فى باريس مثل الفيجارو ، وغيرها من كبريات الصحف الفرنسية .

وكان من بين تلك الأعداد التى أحضرها - مشكورا - أحمد سعيد ، أعداد من عام ١٩١٩ ، وهى أعداد نادرة للغاية ذلك لأن السلطات البريطانية كانت تصدر الصحف الوطنية وكانت دار الكتب السلطانية - وقتئذ - لا تحصل على تلك الأعداد بطبيعة الحال فخلت منها الدار .

وقد أفادتني مجلدات النظام الى درجة كبيرة خاصة انها كانت فى حالة جيدة عكس المجلدات الموجودة فى دار الكتب عن تلك السنوات التى تطرقت اليها عوامل البلى لكثرة تداولها ، ولقد قدم العهد بها .

وأستطيع أن أزعّم أنه قد أصبحت لدى اليوم ثروة هائلة من الوثائق التاريخية لا أعتقد أن كثيرين فى مصر ، يملكونها .

وهذه الثروة كانت ولا تزال سندا لى ، فى كثير مما كتبته .

وكان الإلحاح على شديدا فى ضرورة جمع ما كتبته عن تلك السنوات فى مجموعة من الكتب وشجعنى على ذلك الأخ الصديق الدكتور سمير سرحان رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للكتاب الذى قام ورجاله بجهد كبير فى اخراج الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة وكذلك الجزء الثانى الذى أقدمه اليثوم لقراء العربية .

وكما أننى لم أكن أتوقع ذلك النجاح الذى تحقق « لسنوات ما قبل الثورة » . عندما نشرت بعض الفصول منها فى المصور ، فاننى لم أكن أتوقع ذلك النجاح الهائل الذى تحقق للجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة . كل الصحف المصرية تقريبا كتبت عنه .

كثير من مجلاتنا الكبرى : المصور ، آخر ساعة ، أكتوبر ، روز اليوسف نشرت فصولا منه : كثير من كتابنا تناولوا الكتاب بالتعليق ، وكانوا فى تعليقهم من الكرماء .

واختار ما كتبه اثنان من الزملاء الاعزاء لا لشيء الا لانه لم نكن نربطنى بهما صلة صداقة سابقة على ما كتباه عن سنوات ما قبل الثورة ، أولهما الزميل الأستاذ حسن عامر ، ولقد هزنى ما كتبه عن الكتاب ، ومؤلفه الى درجة أننى ذكرت ذلك أكثر من مرة فيما كتبت من مقالات وفيما أذعت من أحاديث : كان ما كتبه حسن عامر ، أشبه بوسام هام :

« واذا كنا قد تعودنا الا نكرم كتابنا ومفكرينا الا بعد رحيلهم ، فان حسن عامر قد خرج على هذه القاعدة فكرمى فى حياتى » .

وأختار فقط هنا - للذكرى وللشكر فى نفس الوقت وللتاريخ أيضا - فقرأت مما كتبه حسن عامر عن الجزء الأول من كتابى سنوات ما قبل الثورة : هذا كتاب جدير بالترشيح الدرجة الدكتوراه صاحبه ليس باحثا ، هاويا ، راويا للتاريخ ، لكنه صانع للتاريخ ، شريك بأدوار مختلفة فى أحداث مختلفة : بقدر علمه ، ومساهمته فى العمل الوطنى ، بقدر احترامه ، لشرف الكلمة ، وأمانة الحكم ، وعدالة القاضى ، بقدر ما لديه من وثائق ، ومعلومات ، والجهد المضمنى الذى بذله فى جمعها وتصنيفها فهو جدير بإنشاء كرسي جامعى ، يحمل اسمه ، رمزا للفضل ، والعلم ، والأمانة والوطنية .

الانطباع الذى يبرق فى الذهن عند رؤية الكتاب لأول مره : بساطة
العنوان و « عاديته » ، وإيخاؤه بأن ما فيه ليس جديداً .

ماذا يضيف عن هذه الفترة التى قتلت بحثنا ، ودراسة من المؤلفين
والأكاديميين ؟ لكن الانطباع السلبي سرعان ما يتلاشى بمجرد أن تفتح الصفحة
الأولى .

الصفحات تسرقك ، تسلمك لا اراديا الى خير ما تطوف به على أحداث
جديدة ، شواهد لم تختبر بعد ، أسماء تغافل عنها المؤرخون وأولو الأمر ،
أحكام باطلة رغم أدلة البراءة ، شرفاء ظلمهم التاريخ الذى نعيشه : أستشهد
على ذلك بقول أحد المؤرخين الذين قرأوا الكتاب قال : ان هذا القطاع
المستعرض من التاريخ المصرى ، منحه صبرى أو المجد أصالة وعمقا ، وأضاف
اليه ما يجبرنا على إعادة النظر فى كثير من الأحكام المستقرة .

صبرى أبو المجد أنكر فضله الذاتى .

الى أن يقول حسن عامر : مصر اليوم فى الكتاب : ربما كان صدور هذا
الكتاب فى هذا الوقت بالذات صدفة ، لكنها صدفة تخدم موضوعها أيضا
ما يسعى اليه فريق من الباحثين لإعادة كتابة التاريخ الوطنى .

وقد شهدت القاهرة مراجعة جزئية لهذا الجديد فى مؤتمر عقد منذ
شهرين حول الموضوعية والذاتية فى كتابة التاريخ : صدفة الصدور تخدم
موضوعيا أيضا ما يجرى الآن من تفاعلات على الساحة المصرية بعد أحد عشر
عاما من التعددية الحزبية ، فى هذا الكتاب تقرأ تاريخ مصر ، تتعرف على الزعماء
القدامى ، الكاتب كان موضوعيا عندما تناول الوفد والايخوان المسلمين . وحزب
مصر الفتاة والآخرين :

ان ضخامة الجهد والعمل الذى بذل فى هذا الكتاب وتعدد مصادر البحث
وموضوعية الأحكام ، وثناء أرشيف الكاتب بالوثائق ، والشواهد ، والمذكرات
تسمح بعرض بعض الاقتراحات الى من يهمه الأمر .

● أن يتفضل أحد عمداء كليات الآداب بتشكيل لجنة لدراسة الكتاب
واعداد تقرير عنه بما يستحق درجة علمية .

● أن تدرس إحدى الجامعات انشاء كرسى فى دراسة التاريخ المعاصر
باسم المؤلف .

● أن يعاد تكريم الرجل بجائزة الدولة التقديرية أو بوسام ، رفيع
المستوى فى العلوم والآداب :

وفى جريدة الأيام التى تصدرها كلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، وتحت عنوان . مع عاشق التاريخ تلميذ الرافعى أبو المجد الجبرتى » ، كتب الزميل أحمد الجابرى يقول : علمت أن الدكتور عاطف غيث عميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية قد رشح كتاب « سنوات ما قبل الثورة » للأستاذ صبرى أبو المجد ليكون ضمن الوثائق الأساسية لمكتبة الاسكندرية وأنه فى سبيله الى عقد مائدة للحوار فى الجامعة يدعى لها أساتذة التاريخ والاجتماع والعلوم السياسية والاجتماعية لمناقشة المؤلف .

وعن الكتاب يقول الكاتب الصحفى : تعرضت مصر فى فترات تاريخية لحالات حادة من الصعود ، والهبوط ، وكنا نفاجا خلالها بالأسرار التاريخية. تذاع عبر الأثير من الاذاعة البريطانية من بعض كتاب انجلترا بالرغم من أن لدينا العديد من الأساتذة الأفاضل فى جامعاتنا المصرية ، وبالرغم من أن لدينا العديد من المراكز العلمية ، التى تحتوى المذكرات والوثائق لتاريخية وبالرغم من أن لدينا مؤرخون فى العصر الحديث مهتمون بكتابة التاريخ : « وقد أطس علينا هلال جديد فى سماء مصر ، بين نجوم الكتب التاريخية قلب نظرنا الى الأحداث رأسا على عقب : نوع جديد من الوثائق : كشف أسرار كثير من الوقائع ، صفحاته من أخطر وأهم ما قدمه عاشق التاريخ فى تاريخ حياته كلها : مؤلف الكتاب : مؤرخ مصر الحديث وعاشق تاريخها ، الصحفى الكبير ، والكاتب المحقق الذى ارتفع رصيده السياسى ، كمحارب ومقاتل فى مهنة البحث عن المتاعب ،

وتمضى الأيام قائلة : « ان الكتاب الجديد - « سنوات ما قبل الثورة » - ثمرة جهاد مضى منذ سنوات وسنوات ، ونحن نرشح مؤلف هذا الكتاب للحصول على درجة الدكتوراه : انه ليس مجرد باحث هاو للتاريخ ، ولكنه - وبحق - واحد من صناع التاريخ وبالتالي فهو مؤرخ من نوع جديد .

نحن نطالب بكرسى جامعى بحمل اسمه رمزا للوفاء وللأمانة العلمية التى يتميز بها ورمزا للكلمة الشريفة التى يحمل لواءها .

وفى نفس الوقت تكريما للوطنية المصرية التى يبذل المؤلف جهده لزرعها فى قلوب وأفئدة شباب مصر : - وخاصة شباب الجامعات والمعاهد والمدارس - نصف الحاضر ، وكل المستقبل » .

وأبادر فأقول أننى ما اخترت ما كتبته الجمهورية الا لأضرب المثل على اهتمام الصحف بالكتاب لا لغرض آخر .

كما أننى لم اختر ما كتبه أصدقاء ، وأبناء عديدون كمحمود عبد المنعم.

مراد ، وأحمد زكى عبد الحليم وغيرهما من كبار الاخوة والزلاء ، خشية أن تكون العلاقات الشخصية التى تربطنى بهم لها دخل فيما كتبوه عنى وعن كتابى وإن كان هؤلاء الكتاب لا يمكن أبدا أن تكون للعلاقات الشخصية - أية علاقات شخصية - أى تأثير على ما يكتبونه فهم من خيرة الكتاب والأدباء .

أما ما كتبتة الأيام فقد اخترته لأنه يمثل رأيا لصحيفة تصدر عن كلية من أعرق كليات الآداب فى مصر .



أردت من الإشارة الى ما سبق ذكره ، التأكيد على أن الشعب قد أصبح . - وتلك ظاهرة جديدة أو متجددة - يولى اهتماما بالغا ، بتاريخه وخاصة اذا ما كتب هذا التاريخ بوعى وأمانة ، وموضوعية وكان كاتبه مشاركا فى كثير من الأحداث التاريخية وعلى معرفة وثيقة بكل الشخصيات - أو بأغلبها اذا أردنا الدقة - التى لعبت أخطر الأدوار فى تلك السنوات المشرقة بالآمل الحلو المورقة بالكفاح الوطنى الذى لم تر مصر له مثيلا من قبل .

على أننى للأمانة التاريخية أحب أن أقول أننى عاشق للتاريخ لأننى فى الأصل عاشق لمصر ، وربما كان عشقى لمصر ، هو الذى خرضنى على عشقى . تاريخ مصر .

عشقى لمصر هو الذى دعانى الى كتابة تاريخ مصر :

فى كثير من الأحيان أرى أن الكتابة عن تاريخ مصر تختلف عن غيرها من الكتابات وعندما اكتب أنا بالذات عن تاريخ مصر ، لا أستهدف نشر حلقات فى الصحف تثير بعض الجدل ، ولا أستهدف اضافة كتاب جديد الى المكتبة العربية ، انما أريد بما أكتبه عن مصر وتاريخ مصر المشاركة فى اعداد أجيال جديدة تعشق مصر ، وتاريخ مصر ، وتبذل قصارى جهدها لفرض ارادتها على التاريخ ، وتغيير مجراه الى ما فيه الأفضل ، والأحسن ، والاكثر تحفيقا . الآمال الجماهير : وفى بعض الأحيان يستبد بى الحماس وأنا أكتب ما أكتبه عن التاريخ فأخرج عن هدوء المؤرخ وأعود الى ما كنته فى شبابى ، نائرا ، ولكن بالكلمة ، مكافحا ولكن عن طريق اعادة كتابة التاريخ : وقد اتهمنى الصديق الكبير . الدكتور يونان لبيب رزق . بأننى وأستاذى عبد الرحمن الرافعى والأستاذ فتحى رضوان من مدرسة التعظيم والتأثير التى تعظم أعمال شخصيات الحزب الوطنى ، وتؤثم أعمال غيرها من الشخصيات .

وقد رددت عليه فورا مؤكدا له ، أننى ما كنت فى يوم من الأيام من تلك المدرسة : مدرسة التعظيم والتأثير .

صبيح انبى من أبناء الحزب الوطنى ، وأنصار مصطفى كامل ومحمد فريد ، بل اننى كنت ولا أزال من غلاة أولئك الأبناء والأنصار ، ولقد قضيت زهرة شبابى سجيناً ، بسبب انتمائى الى ذلك الحزب ، وتحمى لقادته ، الأوائل ، ومع كل ذلك كانت لى آرائى الخاصة فيما يتعلق بالتاريخ وشخصه .

ما أكثر ما كتبت عن أحمد عرابى ورفاقه ، وثورة ١٨٨١ وما أكثر ما ناديت برد اعتبار هؤلاء الزعماء والقادة ورد ممتلكاتهم اليهم ، بل ما أكثر ما دعوت الى إعادة رفات من مات منهم فى سيلان (سبرى لانكا) .

وما أكثر ما كتبت عن قاسم أمين ، ودعوته ، وما أكثر ما انتقدت فى نفس الوقت بعض زعماء الحزب الوطنى وخاصة محمد فريد وهجرته ، والانقسامات التى حدثت داخل صفوف الحزب الوطنى فى اثر تلك الهجرة .

وكذلك ما أكثر ما انتقدت عدم قدرة زعماء الحزب الوطنى ، على الاندماج فى ثورة ١٩١٩ والمشاركة فيها مشاركة تتيح للحزب أن يلعب دوراً هاماً فى توجيهها .

ثم انبى كنت من أوائل من اعترف من أبناء الحزب الوطنى بزعامة سعد زغلول وأشاد بدوره الوطنى الكبير ، فى قيادة ثورة ١٩١٩ ، رغم اختلافى معه فى كثير مما قام به قبل ذهابه فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ للقاء ، المعتمد البريطانى فى مصر ، سير ريجنالد وينجت هو وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، ورغم اختلافى معه فى قبوله الحكم وترؤسه الوزارة المصرية عقب فوز حزبه [الوفد] فى انتخابات عام ١٩٢٤ .

وقد خصص الأستاذ محمد زكى عبد القادر يومياته ، فى الأخبار (١٩٥٤/٤/٢٩) عندما كتب عن كتابى « الجلاء أقوى طريق للسلام » تحت عنوان « ما لهم ، وما عليهم » .

وقد جاء فيما كتبه أستاذنا زكى عبد القادر بالحرف الواحد : أنهمت اليوم قراءة كتاب الجلاء للأستاذ صبرى أبو المجد وهو من الشبان الذى نشأوا فى جفن الحزب الوطنى وآمنوا بمبادئه ، وأعجبني منه أنه كان مخلصاً فى عرضه لأدوار القضية المصرية ، لم يحاب الحزب الوطنى ولم يبخس غيره من الأحزاب حقهم : فبينما مجد مصطفى كامل وأشاد بجهاده ، أخذ عليه أنه لم يقطع صلته بالخدو عباس الا فى عام ١٩٠٤ .

وعنده - عند صبرى أبو المجد - أن مصطفى كامل كان يجب أن يفعل ذلك حينما بدأ الخديو يتنكر للحركة الوطنية ويمالى المحتلين ، ويساند وزارة مصطفى فهمى التى باعت بواخر مصلحة البوستة الخديوية وعبد بواخرها

أحد عشر ب ١٥٠ر٠٠٠ جنيه وكانت الحكومة قد اشترت ثلاث بواخر منها بمبلغ ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه وكان الثمن الذي بيعت به تلك البواخر يعادل صافى ربحها فى أربع سنوات فقط .

ويقول الأستاذ الكبير محمد زكى عبد القادر فيما كتبه أيضا بالأخبار : « ومع تمجيد صبرى أبو المجد لجهاد محمد فريد يأخذ عليه أنه بعد خروجه من السجن ترك مصر ، وكان من واجبه ألا يفعل فانه اذا كان قد تابع جهاده فى أوروبا الا أن الجهاد الحقيقى الفعلى فى مصر . »

واذا كان مؤلف كتاب الحياذ قد أخذ على سعد زغلول « دفاعه عن مد امتياز قناة السويس فى الجمعية العمومية على الرغم من أنه ليس الوزير المختص » كما أخذ عليه قبوله تولى الحكم وكان الأجدر به - فى رأى المؤلف - أن يظل حيث هو زعيما للشورة متحررا من قيود الحكم ومع ذلك فقد أنصفه فقال : انه أول زعيم مصرى فلاح اختار لأعضاء الوزارة « أفندية » وحارب الانجليز والسراى حربا مكشوفة . وأول زعيم فلاح تحمل أعباء الكفاح من نفى وتشريد وهو فى سن الشيخوخة » .

وبعد أن تناول زكى عبد القادر بعض موضوعات الكتاب قال : يجرى المؤلف على هذا النحو فى كتابه من ذكر المفاخر والمثالب ووزن الرجال دون تحيز أو تأثر ، يمهذب من المذاهب أو انحراف إلى حزب أو جماعة .

وهذا - زكى عبد القادر - ما نرجوه من كل من يعرضون لتاريخ جهادنا فان ما من زعيم ظهر فى مصر ، الا كانت له أخطاؤه وكان له ضعفه وكان له فى الوقت نفسه فضله وجهده ، ومن الخير أن نكون منصفين وعلى الأقل ، مع من أصحبه الموت يحول بينهم وبين رد الهجمات الظالمة عليهم » .



وقد أحسست بأننا ظلمنا مصطفى النحاس ظلما بينا ، حتى لقد اعتقل الكثير ممن شيعوا جثمانه وظلوا فى غياهب الاعتقال شهورا عديدة .

وكان من الصعب بل من المستحيل على أو على غيرى الكتابة عنه .

ولم تكد الرقابة على الصحف ترفع وتحل الذكرى العاشرة لوفاته حتى انبريت فى المصور وبصورة أذهلت الجميع حتى لقد عاتبنى أحد المسئولين الكبار عتابا كان أشبه باللوم على ما كتبتة .

كتبت تحت عنوان : مقال تأخر نشره ١٠ سنوات ، « مصطفى النحاس زعيم وطنى شجاع كان قائده مصر ، وضميرها » ، كان المقال فى أربع صفحات ،

ثم أعدت الكرة فى الاسبوع الثانى والاسبوع الثالث والاسبوع الرابع :
١٦ صفحة كتبت عن مصطفى النحاس ورئيس الدولة يهاجم مصطفى النحاس
فى كثير من خطبه وكنت أنوى الاستمرار فى الكتابة لولا أن أستاذنا فكرى
أباطة رئيس تحرير المصور وقتئذ رفض أن أستمّر خوفا على من ناحية .

ومن ناحية أخرى حتى لا يتعرض المصور للمساءلة .

ومن ناحية ثالثة - كما قال لى فكرى أباطة - « لا تنس أننى وأنت من
أبناء الحزب الوطنى الذين وقفوا من النحاس باشا موقف الخصومة عندما جاء
بالمعاهدة المصرية البريطانية فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وعندما قبل الحكم فى
٤ فبراير ١٩٤٢ » . ولم يكن أحد فى مصر وقتذاك - أغسطس ١٩٧٥ - يجرو
على أن يكتب كلمة واحدة عن مصطفى النحاس .

وكتبت ما كتبته عن مصطفى النحاس الزعيم الوطنى الشجاع .. وأنا
لست من حزبه وإنما من حزب يختلف باستمرار مع حزبه .

ولكن كتابتى كانت عن اقتناع بأن مصطفى النحاس كان ولا يزال لم
يأخذ بعض حقه : وأذكر من بين ما كتبته وقتئذ عن مصطفى النحاس : أصدر
القاضى مصطفى النحاس حكما ضد محب باشا فثار اللورد كتشنر - المعتمد
البريطانى فى مصر - وهدد مصطفى النحاس بالفصل .

وفى ثورة ١٩١٩ فصل القاضى مصطفى النحاس وكان معاشه ١٥ جنيهها
فقط ! . .

وقد ناديت فيما كتبته عن مصطفى النحاس - ٢٩ أغسطس ١٩٧٥ -
كتاب التاريخ أن يقتصدوا فى الدفاع أو الهجوم وألا يكيلوا التهم جزافا لمن
مات فليس هناك أقسى ، ولا أمر على النفس من الهجوم على من لا يستطيع
الدفاع عن نفسه لأنه مات : لقد تعرض مصطفى النحاس فى حياته لأقسى
الحملات ، التى وجهت الى زعيم معاصر ، كانت بعض القوى تختلف فى كل
شئ ، وتلتقى عند الهجوم على مصطفى النحاس :

كان الرجل فى حياته يهاجم من أجل الشئ ، ونقيضه فى نفس الوقت .
فالبعض يهاجمه لأنه ارتقى فى أحضان السراى والبعض الآخر ، يهاجمه لأنه
كان « عدوا للسراى » والحقيقة التاريخية الثابتة تؤكد أن الرجل لم يكن صديقا
لهذه الجهة أو تلك ، ولم يكن عدوا لهذا الشخص ، أو ذاك الا بقدر ما يرى
أن الصداقة أو العداوة يمكن أن تفيد قضية البلد حسبما يرى ويعتقد .

وقد يكون الرجل فى اعتقاده مصيبا أو مخطئا ولكنه فى كل من الحالتين ،
حالة الخطأ ، وحالة الصواب لا يعبر الا عن فكر وطنى صادق لا يستهدف عرضا
شخصيا أو مصلحة ذاتية .

ومصطفى النحاس يعتبر بحق نموذجاً صادقاً للمواطن المصرى فى نبيله
وصراحته وإيثاره ، ورجولته وفى شجاعته ، وفى نزاعته الخ .

ومن المضحكات المبكيات أنه فى أحد المؤتمرات « المنظمة » من الخارج والتي
أريد بها تعبئتنا الالتزام والموضوعية فى كتابة التاريخ المعاصر قال أحد الزملاء ،
ممن لم يسبق لى أن قرأت له عملاً تاريخياً واحداً : قال ان بعض الكتابات
المصحفية تستخدم فى الصراخ السياسى وليس من باب العلم التاريخى وضرب
مثلاً بما أكتبه قائلا : اننى لا أكتب تاريخاً لأننى متعيز للحزب الوطنى ولثورة
يوليو وهذا ليس تجريباً فى « زميلنا » - هكذا قال الأستاذ نبيل عبد الفتاح -
ولكنه مثال يضرب لوضع هذه النوعية من الكتابات فى حدودها عندما تستخدم
فى البحث العلمى » ومثال آخر ذكره الأستاذ عبد الفتاح « كتابات صالح العشماوى
» التى لا يمكن أن نعتمد عليها قط فى كتابة تاريخ الاخوان لأن العشماوى كان
منخرطاً فى المعارك السياسية التى دارت بين الاخوان ورجال يوليو .

وكل هذه الكتابات تعكس الانقسام الذى حدث منذ مطلع الدولة الحديثة
والتفكك فى البنية الفكرية والاجتماعية للمجتمع المصرى « ولعلنى لم أقرأ من
قبل مثل هذا الكلام ولعلنى لم أجد سبيلاً ، الى فهمه فمن ناحية أنا لا أخلط أبداً بين
كتاباتى السياسية اليومية ككاتب سياسى له فكره الخاص وبين الكتابات
التاريخية بدليل أننى لم أُنحز للحزب الوطنى الذى انتسبت اليه منذ مطلع
حياتى والى أن ألقى وجه ربه وبدليل أننى كتبت كتابات عديدة عن مختلف
واياهم فى رأى : مصطفى النحاس ، محمد محمود ، أحمد ماهر ، ثم أننا اذا
أسقطنا ما كتبه عبد الرحمن الرافعى لأنه حزب وطنى وأسقطنا ما كتبه
د. محمد حسين هيكل لأنه حر دستورى وأسقطنا ما كتبه لطفى السيد
وعبد العزيز فهمى لأنهما بالفكر والاتجاه مع الأحرار الدستوريين ، وأسقطنا
ما كتبه حسن البنا عن الاخوان المسلمين لأنه قائد الاخوان المسلمين .

ولأننا - مثلاً - اذا أسقطنا ما كتبه مصطفى كامل ، ومحمد فريد وعلى
يوسنب وغيرهم وغيرهم لأنهم حزيون ، ماذا يبقى لنا اذن من الكتابة التاريخية .
خطورة هذه الدعوة تكمن فى أنه لن يكتب التاريخ - فى رأى الكاتب -
من له علاقة بالتاريخ .

وللعلم فإننى لم أقل فى يوم من الأيام أننى مؤرخ أو أننى أكتب تاريخاً
وانما أقول باستمرار وأركز على هذا الذى أقوله : اننى أقدم كتابات
لشخصيات مصرية وطنية ولأحداث مصرية وطنية فيها تاريخ ، وفيها أدب وفيها

شعر ، وفيها اقتصاد وفيها فلسفة وأهم من ذلك كله فيها دفء الحياة لا برودة القبور .

وهذا حسبي : دروس لمواطنى عن شخصيات مصرية ، وعن أحداث وطنية .
أريد بها العظة والعبرة وبعث الصوفية الوطنية المصرية الأصيلة من جديد .

اننى فى كثير من الأحيان أو من بأن لدى الكبير ، الكثير ، مما يجب أن أقدمه لبني وطنى كل ما أعرفه من حوادث . وأخبار وأسرار ، ودراسات لبعض الأحداث وللبعض الأشخاص ردائما أدعو الله سبحانه وتعالى ، أن يمكننى من أداء هذه الأمانة ، كما أحب وكما ينبغى أن تؤدى الأمانات .

بل اننى أدعو الله أن يطيل الأجل حتى أتمكن من أداء ما أريد أدائه لمواطنى الأعداء .

وقبل أن أنتقل الى الحديث عن بعض الأعمدة ، والثوابت فى تاريخنا الوطنى والقومى فى المائة عام الأخيرة ، أريد أن أتوقف عند بعض الآراء والمعتقدات ، التى لها أكبر الأثر فيما أقدمه من دراسات :

● تاريخ كل أمة من الأمم ، حلقات تتصل بعضها ببعض ، متشابكة ، متواصلة ، لا يمكن فصل حلقة عن بقية الحلقات ، كل حلقة تؤثر وتتأثر بغيرها من الحلقات ، وهذه الحلقات ميراث حضارى تتوارثه الأجيال تلو الأجيال ، وما يحتويه هذا التاريخ من قيم حضارية يجب أن تستفيد منه كل الشعوب وكل الأمم ، باعتبار أن تلك القيم الحضارية ميراثا للإنسانية جمعاء ، وليس لشعب من الشعوب .

● اذا كنت قد أوليت اهتماما خاصا بالفترة من ١٨٦٥ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مرورا بافتتاح قناة السويس ، والابتلاء بالديون الخارجية الكثيرة ، وتركيزا على ثورة ١٨٨١ التى قادها أحمد عرابى وثورة مصطفى كامل وفريد التى بدأت مع بدايات القرن العشرين ، وثورة ١٩١٩ التى قادها سعد زغلول باشا وكذلك ثورات ١٩٣٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ التى قادها شباب مصر ، كل شباب مصر ، فمرد ذلك ايمانى الوثيق بأن هذه الفترات أغنى فترات التاريخ المصرى وأكثرها خصوبة فى العمل الوطنى بالاضافة الى أننى أو من ايمانا قاطعا بأن هذه المراحل من حياة شعبنا المصرى ، لا تزال بكرا لم تكتشف بعد رغم كثرة ما كتب عنها وما صدر حولها من مجلدات : لا أزال أرى أن هذه المراحل بحاجة الى بحث جديد ، وإلى رؤية جديدة ، لما بها من أحداث كما أنها بحاجة الى إعادة نظر فيما صدر عنها من أحكام تصسور البعض أنها قطعية وما هى بقطعية : انها أحكام مؤقتة آن الأوان ، لنقضها ، أو ابرامها .

● لقد مضى حين من الدهر ، كنا نسمى الثورة العراقية « هوجة عرابي » وكنا نطلق على زعيمها لقب « العاصي » . أحمد عرابي . ثم راحت تلك الظروف . التي استوجبت اصدار تلك الأحكام . وأصبح واجبا علينا تغيير تلك الأحكام وقد حدث . ولكن ليس بالدرجة الكافية والمقنعة : في العاصمة المصرية - القاهرة - تمثيل لسعد زغلول ومصطفى كامل . ومحمد فريد وطلعت حرب ولا يوجد تمثيل لأحمد عرابي ورفاقه بالرغم من أن عرابي ورفاقه يسبقون في العمل الوطني الثوري مصطفى . وفريد وسعد . وهذا دليل اكيد على ان نظرنا لتلك المراحل ، ولأبطال تلك المراحل ، لانزال ضيقة الأفق وغير عادلة ، بل أقول لا تزال نظراتنا وأحكامنا غير منصفة الى حد كبير .

● يجب أن ننظر الى كل دراسة من دراسات تلك المراحل ، على أنها وجهات نظر خاصة بأصحابها . ليس هناك أبدا من أحكام قاطعة . أو يمكن أن تكون قاطعة ، ثم ان وجهات نظرنا لا تعنى أن وجهات النظر الأخرى . المناهضة لها ، غير سليمة ، أو غير ناضجة .

● يجب أن نحترم كل الدراسات وكل وجهات النظر مهما اختلفنا وإياها فكل واحد له رأيه ومن الواجب علينا أن نحترم كل الآراء اتفقنا معها أو اختلفنا وإياها لأنه اذا كان كل واحد منا سوف يتحيز ويتعصب لوجهة نظره فلن نصل أبدا الى الحقيقة التي ننشدها أو يجب أن ننشدها جميعا .

● لي رأى خاص فيما يتعلق بنشر الوثائق الأجنبية ، أيا كانت الجهة التي صدرت عنها تلك الوثائق ، انها بالنسبة لي ، وأرجو أن تكون بالنسبة لغيري ليست أكثر من تحقيقات البوليس أو النيابة تعرض على القاضي وله أن يأخذ بها أو يبعثها وله أن يهدرها كلها : الوثائق الأجنبية ليس لها حجية الا قبل الجهات التي صدرت عنها أما ما عدا تلك الجهات فلا « حجية » لها على الإطلاق : ماذا يمكن أن نسمى - مثلا - وثيقة صدرت في أيام الاحتلال عن شخصية مصرية فأدانتها تلك الوثيقة أو مجدها ؟ هل في الادانة ، جريمة ، وهل في التمجيد شهادة طيبة ؟ : لا أستطيع أبدا أن أعطي الآخرين سلطة اصدار الأحكام على شخصيات مصرية ، وعلى أحداث مصرية مهما حسنت نوايا هؤلاء الآخرين .

● على كل من يريد أن تكون له وجهة نظر سليمة في شخص ما أو في حدث ما أن يحاول أن يعيش في الظروف التي أحاطت بذلك الشخص ، أو بذلك الحادث والا كان حكمنا على الأحداث والأشخاص غير سليم : لا أتصور أننا في أواخر الثمانينات نجلس في مكاتبنا المكيفة الهواء ، وأماننا آلات الكومبيوتر والتللكس وأحدث أدوات الاتصال بالخارج ثم نحكم على علاقة مصطفى كامل بفرنسا ، أو بالخدو عباس حلمي بدون أن نحاول تصور تلك الظروف الداخلية والخارجية ، والشخصية ، والحزبية التي أحاطت مصطفى كامل ،

والخديو والعلاقات المصرية الفرنسية بعد الاتفاق الفرنسي ، البريطاني في
١٩٠٤ .

● البعض يتصور أن تحمسه لشخصية ما يدفعه الى أن يتحمس لما كانت
تحمس له تلك الشخصية وأن يعادى الشخصيات التي كانت تعادىها تلك
الشخصية ، ومن الممكن ، بل من الضروري أن أكون مؤيدا لشخص ما وفي
نفس الوقت ، مؤيدا لمن وقف من هذا الشخص يوما ما موقف الخصومة والا كان
معنى ذلك أننا سنظل دائما داخل دوامة الحزازات الشخصية والحزبية ، وأضرب
على ذلك مثلا اذا جاز لمصطفى النحاس مثلا ، أن يختلف مع الأحرار الدستوريين
في سنة ١٩٢٨ أو سنة ١٩٣٧ فلا يمكن أبدا لمن يعيش في أواخر النمانينات
أن ينعكس حبه لمصطفى النحاس الى عداوة ، لمحمد محمود ، وللدكتور هيكل
والا كان معنى ذلك - أيضا - أنه بعد ذهاب بعض الشخصيات التاريخية وبعد
انتهاء بعض الأحزاب نطل متحيزين ، متحمسين ، كما كان آباؤنا وأجدادنا :
ان هذا التمزق وهذا التشدد في التحزب ، ضار بالحاضر ، قاتل للمستقبل .

● أكرر ما سبق أن قلته مرارا وتكرارا ، لست مؤرخا وان كان يشرفنى
أن أكون كذلك كما أنني لست راوية ، وفي نفس الوقت لست مصورا
فوتوغرافيا ينقل بالصورة أحداث الماضي وانما أنا سياسى . مصرى ، عربى ،
وطنى قوعى له آرائه ، وأفكاره واتجاهاته ورؤياه الخاصة فى بعض الأشخاص
وبعض الأحداث ولديه كم كبير من المعلومات ، يريد أن يوصله الى كل مصرى
وكل مصرية ليثير فيه العاطفة الوطنية المصرية وليحثه على أن يعمل بحماس
لخدمة الشعب والوطن : وانطلاقا من ذلك فان آرائى الخاصة لا أسعى الى
فرضها . بل لا أدعو الناس الى الاقتناع بها .

كل ما أريده حقا وصديقا ، أن يضعها الجميع فى اعتبارهم ان شاءوا أخذوا
بها وان شاءوا رموا بها عرض الحائط .

● لدى - مثلا - فكرة مؤداها أن الصهيونية لعبت أخطر الأدوار فى
التمهيد لاحتلال مصر فى السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل معتمدة على القروض
التي كانت بعض البيوت الاقتصادية ، كبيت آل روتشيلد تقرضها لاسماعيل
باشا وتكمله لهذا رأى أقول ان الصهيونية والاستعمار وجهان لعملة واحدة .

● رأى آخر فى تقسيم التاريخ المصرى فى المائة عام الأخيرة .

من رأى أنه منذ فتح قناة السويس الى نفى اسماعيل باشا يشكل وحدة
زمنية وسياسية مستقلة أو شبه مستقلة كما هو الحال بالنسبة للفترة التي
تبدأ بتولية الخديو توفيق باشا وتنتهى فى ١٤ سبتمبر ١٩٨٢ تاريخ دخول

القوات البريطانية العاصمة المصرية وكذلك بالنسبة لفترة التي تبدأ من ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وننتهى بوفاة توفيق باشا •

وكذلك الفترة التي تبدأ بتولية الحديو عباس حلمي العرش الى اليوم الذى هاجر فيه محمد فريد مصر [٢٦ مارس ١٩١٢] ومن ذلك التاريخ ، الى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ومن ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - تصريح ٢٨ فبراير - الى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ [توقيع معاهدة ١٩٣٦] ومن ذلك التاريخ حتى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومن ٤ فبراير ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ [اقالة وزارة النحاس] ومن ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، تشكيل وزارة د. أحمد ماهر الى ٢٦ يناير ١٩٥٢ [حريق القاهرة] ومن حريق القاهرة الى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ : كل فترة من تلك الفترات تمثل من وجهة نظرى وحدة سياسية وزمنية مستقلة ، أو شبه مستقلة •

● وفى مقدمة ما أؤمن به الى حد كبير ، أنه لكى ندرس سنوات ما قبل الثورة جيدا ، ولكى نعى أحداثها جيدا ولكى يكون حكمنا على الأشخاص جيدا ينبغي أن نعود الى الوراء الى السنوات الأخيرة من حكم الحديو اسماعيل باشا : لا انصور - مثلا - أن نتحدث فى سنوات ما قبل الثورة (١٩٣٠ - ١٩٥٢) عن الأحزاب المصرية الحزب الوطنى ، حزب الأحرار الدستوريين ، دون أن نعود الى الجذور القديمة للأحزاب المصرية ، وخاصة الحزب الوطنى الذى قامت على أكتاف أعضائه بعض أعباء ثورة ١٨٨١ •

وكذلك لا أتصور أن أتحدث عن الامتيازات الأجنبية والغاوها فى مصر دون أن نتحدث عن القروض الأجنبية التى اقترضها اسماعيل باشا والتى دخل الفرنسيون والانجليز مصر أول ما دخلوا لضمان حقوق أولئك الدائنين وفى الجزء الأول من هذا الكتاب حرصت فى المقدمة - أو المدخل كما أسميته - على الاشارة الى أهم الأحداث والوقائع والشخصيات التى تناولتها فى الكتابة عن سنوات ما قبل الثورة على ضوء ما لدى من وثائق وأوراق تاريخية لم تنشر من قبل •

وفى هذه المقدمة - أو فى هذا المدخل كما أسميته أيضا - حرصت على أن أتوسع فى الحديث عن بعض الأحداث وبعض الموضوعات التى رأيت أن لها أهمية خاصة بالنسبة للتاريخ المصرى وللسنوات ما قبل الثورة بالذات وقد تعبت فى اختيار تلك الأحداث وتلك الموضوعات وتعبت أكثر وأكثر فى تقديمها بتلك الصورة الموجزة والجديدة فى نفس الوقت •

وقد وجدت لها فرصة طيبة لكى أعطى قرائى وقارئاتى جرعات من مركز -بضم الميم - التاريخ المصرى اعتمادا على كتب ودراسات غير متداولة وعلى

وثائق لا أعتقد أنها متوافرة لدى الكثيرين ولا أقول عندى وحدى أخذاً بمبدأ التواضع الذى ألزم به باستمرار فى كتاباتى بل فى حياتى .

وأرجو من كل قارئ ، وكل قارئة أن يؤمن بأن ما سأقدمه هنا فى هذه المقدمة أو فى هذا المدخل له علاقات وثيقة بما سيكتب عن سنوات ما قبل الثورة ان لم يكن فى الجزء الثانى ، الذى أقدمه اليوم فى الأجزاء التى تليه بمشيئة الله .

● وقد اخترت بداية المقدمة أو المدخل ، السنوات الأخيرة لحكم اسماعيل باشا لأنها كانت من أسباب ثورة ١٨٨١ - ثورة حرابى ورفاقه - ولأن أثارها - وخاصة كثرة القروض كانت من الأسباب التى أدت الى الاحتلال البريطانى لمصر . بل لقد امتدت الى ما بعد الاحتلال البريطانى لمصر وقد كان اسماعيل باشا - مهما تكن أخطاؤه بل جرائمه الكبيرة والخطيرة - مصلحاً له بصماته القوية على كل ما جرى فى مصر فى أيام حكمه : كانت له فتوحاته الخارجية ، وكانت له غزواته السياسية وكانت له نزعته الاستقلالية عن الباب العالى ثم كان له جهده البارز فى اتمام حفر قناة السويس وفى بيع أسهم مصر فيها « بتراب القلوس » ، وكانت له اهتماماته الكبيرة والخطيرة بالنسبة للجيش المصرى فاليه الفضل كل الفضل فى انشاء العديد من المدارس الحربية : المدفعية ، الفرسان ، المشاة ، مدرسة أركان الحرب ، مدرسة صف الضباط ، وكانت له اهتماماته البالغة بالأسطول المصرى ، فهو الذى بعث الحياة فيه من جديد وهو الذى جدد المدرسة البحرية بالاسكندرية ، وهو الذى أحيا البحرية المصرية حتى لقد جاء - كما جاء فى احصاء اسماعيل سرهنك باشا - أن عدد سفن الأسطول المصرى بلغ ١٨ سفينة بالإضافة الى ثلاث سفن حربية أخرى مخصصة لتنقلات الحديبو .

ومن بين تلك السفن : محمد على ، سفير ، جهاد ، لطيف ، كورفت ، الخرطوم ، دنقلة ، وبعض هذه السفن صنع فى أمريسا والبعض الآخر فى انجلترا وفرنسا وإيطاليا والأهم أن بعض السفن قد صنع فى الاسكندرية .

وكان لمصر ثمانية طرادات وسفن للنقل ، من بينها : الطور ، أسوان ، أسيوط ، الجعفرية ، سمندود ، عجمى . وكان لمصر أسطول تجارى هائل ، لا مثيل له فى كثير من دول أوروبا .

والجدير بالذكر أنه - طبقاً لاحصاء سرهنك باشا - وصل عدد الجيش المصرى الى ٨٩٠٠٠ جندياً وضابطاً بالإضافة الى ١٨٩٠٠ تلميذاً فى المدارس الحربية المصرية و ٣٠٠٠٠ مقاتل يرابطون فى السودان أى أن جيش مصر فى مصر والسودان بلغ عدده (١٢٠٠٠٠ مقاتلاً) .

● أكبر جرائم اسماعيل باشا ديونه وفوائدها الباهظة تلك الديون التي استغل معظمها في كثير من الأمور التي لا أهمية لها والتي لم تكن الا تحقيقا لنزواته الشخصية حتى يصبح - كما قال - مصر قطعة من أوروبا .

بدأت ديون اسماعيل باشا في عام ١٨٦٤ بقرض قيمته ٢٠٠ر٧٠٤ر٥ جنيهها انجليزيا وفي العام التالي كان القرض الثاني ٣٠٠ر٣٨٧ر٣ جنيهها انجليزيا .

ثم كان في ١٨٧٣ ما سمي بالقرض المشثوم وقيمه ٢٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيهها وعذا القرض الكبير المشثوم ، لم يدخل منه الخزنة العامة سوى ٧٧ر٠٧٧ر٧٤ر٢٠ أى أن ٣٧٪ من قيمته ضاع .

وكانت إيرادات الدولة - متلا - في ١٨٧٧ قد بلغت ٩٥٨٩ر٠٠٠ جنيهها خصص منها لحملة الأسهم وحدهم ٦٠٠٠ر٠٠٠ جنيهه وقد قدرت ديون اسماعيل باشا في الفترة من ١٨٦٤ الى ١٨٧٨ بمبلغ ١٢٦ر٣٥٤ر٣٦٠ جنيهها وكانت تلك القروض - كما سبق أن قلنا - بداية التدخل الأجنبي في شئون مصر فمن لجنة كيف التي جاءت في ديسمبر ١٨٧٥ لفحص مالية مصر ، الى انشاء صندوق الدين والرقابة الثنائية [البريطانية والفرنسية] على مالية مصر الى لجنة عليا أوربية للتحقيق في ٢٧ يناير ١٨٧٨ الى الاحتلال البريطاني لمصر في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ .

● كان الاحتفال بافتتاح قناة السويس حدثا عالميا غير مسبوق في أى بلد من بلدان العالم ، وصفه فرديناند دلبسيس في مذكراته بقوله : ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ في قرننا هذا ولعله لم يحدث في أى قرن من القرون كلها أن أقيم احتفال يشبه احتفالنا في عظمته وجلاله ، لقد ظلت شركات العالم الملاحية شهرا كاملا قبل الاحتفال تنقل الى مصر ، مدعوى الخديو اسماعيل من ملوك أوروبا وملكانها ، وأمراثيا وعظمائها السياسيين وقد أدهش خديو مصر كل ملوك أوروبا بجمال ما أعده لهذا الاحتفال وقد أكد الملوك أنفسهم بأنهم لم يعرفوا في حياتهم أياما كالتي أمضوها في ضيافة مصر .

وكانت الامبراطورة أوجيني قد أقلت البارجة الفرنسية ليجل [النسر] .

وكان من كبار الضيوف الذين حضروا الافتتاح الأمير عبد القادر الجزائري أمير الجزائر الذي كان - كما قال دلبسيس - قد اشتهر بحروبه ضد فرنسا وببسالته في تلك الحروب .

وكان موضع الحفاوة من كل المدعوين خاصة عربان مصر الذين اشتركوا في الاحتفال .

● وصف المسيو فونتان أحد الذين حضروا الاحتفال بافتتاح قناة السويس فى كتابه « رحلة غربية فى قناة السويس » حفلة الافتتاح بقوله : أقيمت أمام رصيف الامبراطورة أوجينى ثلاث صفوف من المقصورات الجميلة أولها وأقربها من الرصيف للعظماء من الضيوف ، ثانيها بين الرصيف والبحر كان الجزء الأيسر للعلماء المسلمين والأيمن لرجال الدين المسيحى ، بدأ الاحتفال بموكب تقدمه رئيس تشريفات الحديو زكى بك وتلاه أركان حرب الدوارع ثم أميرة البلاد الواطنة معطية ذراعها لولى عهد مصر ، توفيق باشا ، ثم البرنس هنرى أمير البلاد الواطنة و . و .

ثم سارت خلف الأعلام الامبراطورة أوجينى متأبطة ذراع الامبراطور فرانسوا جوزيف ثم سار خلفهما خديو مصر ، ثم الأمير عبد القادر .

● وصف احمد شوقى يوم الافتتاح وما بعده بكلمات أدبية رائعة اشار فيها الى مشاركة مشايخ الاسلام ، وأساقفة النصارى وكهنة اليهود فى الاحتفال والى الألف سرادق التى نصبها الحديو فى الصحراء ، والى اطلاق المدافع وتقدم يخت الامبراطورة أوجينى فى القناة . وبعده يخت فرانسوا جوزيف امبراطور النمسا ويخت فريديريك غليوم آدير بروسيا .

وذكر أن عدد السفن التى أقلت المدعوين كان عددها ٦٨ سفينة .

وكان مما قاله شوقى مخاطباً ولديه والمناسبة مروره بالقناة فى طريقه الى المنفى :

تلکما يا ابنى القناة قومكما فيها حياة ، ذكرى اسماعيل ورياه وعليها
مفاخر دنياه : دولة الشرق المرجاة وسلطانہ الواسع الجاه : طريق التجارة
المنارة ومشرع الحضارة » .

ثم قال شوقى وهو يتحدث عن نفيه الى اسبانيا : ان للنفى لروعة وأن
للمناى للوعة وقد جرت أحكام القضاء بأن نعدر الماء . حين الشر مضطرم واليأس
محتدم والعدو منتقم والختم محتكم ، وحين الشامت جذلان مبتسم : نفانا حكام
عجم أعوان العدوان والظلم . ضربونا بسيف لم يطبعوه ولم يذكروا أن يرفعوه
أو يضعوه سامحهم (المحتل) فى حقوق الأفراد وسامحوه (الحكومة المصرية)
فى حقوق العباد .

وما ذنب الشعب اذا لم يستج الجلاذ .

ويقول شوقى مرة أخرى عن القناة :

القناة وما أدراك ما القناة : حفل البلاد الأعبر من التقاء الابيض والاحمر
بيد أنها أحلام الأول وأمانى الممالك والدول : الفراغة حاولوها والبطالسة

زاولوها والقياصرة تناولوها والعرب لأمر ما تجاهلوا الى ان جرى انقدر لغايته
وأتى اسماعيل بآينه ، فانفتح البرزخ بعنايته والنقى البحران تحت رايته على
جمع من التيجان لم يشهدوا اكليله قد كان ينوح فيه نو شيدته جيوشه
واساطيله .

وما اسماعيل الا قيصر لو أنه وفق . والاسكندر و ام يخفق : برك لكم
عن الغد ، وكنز الأبد والمنجم الأوحى والوقف الذى ان فات الوالد . فلن يفوت
الولد .

ويحاول شوقي أن يستنطق الصحراء ورمالها فيقول : فيها هنا وضع
للنبوة المهدي ، وابتدأ بها العهد فأقبل صاحب المقام . ومحطم الاصنام ، وبناء
البيت الحرام خليل ذى الجلال والاكرام : هاجر الى مصر اكرم من هاجر . ثم
انقلب منها بأم العرب هاجر .

وفى هذه الثنيات طلع يوسف يرسم فى القيد وعمر للسيارة يسير
من كيد الى كيد .

والى هذا الفضاء خرج موسى حين زيل زويله (أى زال جانبه ذعرا وفرفرا)
وطلبه قتيله وزين له الفرار خليله فحوته هذه الرمال فاذا الأمن سبيله واليمن
دليله .

وعلى هذه الارض مشيت السماء الطاهرة والنيرى الزاهرة والآية المتظاهرة
أم الكلمة وطريدة الظلمة سرحوا فى عرضها فأخرجوها من أرضها .

وينهى شوقي قصيدته غير المنظومة بقوله : وتريا اسماعيل بعث الحانرين
وحشد الحافرين وقرب المسافة للمسافرين ، غير وجه السفر فقيل ما بلغ غاية
الظفر وقيل وقع الحافر فيما حفر ثم انظروا اليوم تريا القناة فى يد القوم
(الانجليز) ان امنوا ركزوها وان خافوا هزوها .

وفى كلام شوقي هذا تورية تحتمل معنى الرمح رقناة السويس .

الجانب الكئيب فى قناة السويس

• أما الجانب الكئيب والحزين فى قناة السويس فيتمثل - مثلا -
فى السخرة : لقد حدث فى حفر قناة السويس ، أفزع ألوان السخرة
والتعذيب . ومنذ يوم ٢٥ ابريل ١٨٥٩ الذى أقيم فيه - فى بور سعيد -
احتفال مهيب قام فيه دلسيبس بضرب أول معول فى أرض القناة واقتدى به
الحاضرون من أعضاء مجلس ادارة شركة القناة . منذ ذلك اليوم ، بدأت
أخطر عمليات السخرة فى التاريخ .

لم يكن عدد سكان مصر يزيد وقتئذ عن ستة ملايين من البشر .

وكان عدد الذين استخدموا في حفر قناة السويس يزيد عن ٥٠ ألف عامل ، وكان بعضهم يموت في الطريق الى القناة من الجوع ، أو البرد ، أو المرض أو الخوف .

وكان عمال الحفر يستبدلون مرة كل شهر وكان الجباة يتولون خطف الفلاحين من قراهم بقوة القانون ، ويبيعون بهم - وأحيانا يربطونهم في سلاسل - الى مناطق الصحراء الجرداء .

وكانت شركة القناة القائمة على الحفر لا تهتم أبدا بتغذية أولئك العمال ولا بصحتهم بطبيعة الحال .

وكانت لا تدفع لهم أجورا مناسبة بل وفي معظم الأحيان لم تكن تدفع لهم احورا على الإطلاق .

وفي عام ١٨٦٢ - بالذات - ضج العمال بالشكوى من العفن الذي أصاب البسكويت الذي كان يقدم اليهم - تصور عمال حفر يتغذون بالبسكويت العفن الذي كانت عليهم توزيعه الشركة - كما ضجوا بالشكوى من ندرة الماء ومن الاوبئة التي انتشرت بينهم وقتلت الكثير منهم فكانوا يموتون كالذباب .

وليس أدل على سوء الحالة الصحية ، التي ذهب ضحيتها آلاف المصريين من العمال والفلاحين بسبب اهمال الشركة - ما نقلته عن مذكرات نوبار الخطية والوثائق الرسمية المستمدة من محفوظات وزارة الخارجية البريطانية في لندن ووزارة الخارجية الفرنسية في باريس جمعها د . محمد صبرى وقدمها في دراسة له عن « فضيحة السويس أكبر فضيحة مالية في القرن التاسع عشر » :

● أرسل الوالى من الصعيد ٥٠٠ جندي كانوا موضع عنايته ورعايته فأركبهم سفينته البخارية الخاصة في النيل حتى القاهرة ومنها انتقلوا بالسكة الحديد الى الزقازيق ومن هناك ذهبوا الى وجهتهم في البرزخ .

وعلى الرغم من احتياطات الحكومة فانهم لم يستطيعوا البقاء يوما واحدا وثاروا على ضباطهم في اليوم التالي لوصولهم وفروا هاربين .

وقد قدر بعض الكتاب الفرنسيين عدد العمال (الحقيقي) بـ ٢٥ ألفا ونحن لا نمارى في صحة هذا الرقم اذا أسقطنا من الحساب المثل - ٢٥ ألفا أيضا - من عدد العمال الذين يتجمعون بأمر السلطات من شتى النواحي وهذه العملية الدقيقة قد تستنفد مدتها شهرا .

ومهما كان من الأمر فإن أولئك الكتاب يعترفون صراحة بالخسارة الكبيرة التى أصابت الزراعة والأشغال العامة بسبب تسخير هذا العدد الضخم فى أعمال القناة دون أعمال الزراعة .

● كتب أوليفيار بریت أحد كبار مهندسى الشركة فى كتاب له أصدره عن تاريخ قناة السويس فى عام ١٨٦٢ كتب يقول : « وحتى بعد انزال عدد العمال الى رقم ٢٥٠٠٠ فإننا نعترف بأن الزراعة قد حاقت بها خسارة جسيمة بسبب حاجة الشركة الملحة ومطالبها التى لا تنتهى : صحيح أن الحكومة المصرية قد استعملت أحيانا عددا أضخم من العمال وربما اجتمع منهم فى صعيد واحد مائة ألف ، ولكن كان ذلك لفترة قصيرة من الزمن نسبيا .

وفى أوقات من السنة كانت العناية بالزراعة تتطلب اليد العاملة كلها ، فى حين أن الشركة منذ ١٨٦١ ولسنوات طويلة مقبلة تحتاج بصفة مستديمة الى ٢٥٠٠٠ عامل .

وهذا بلا ريب وضع غير طيبعى » .

● وفيما تقدم اعتراف صريح بأن الشركة خرقت اتفاقية ٢٠ يوليو ١٨٥٦ التى نصت المادة (٢) منها على أن عدد العمال يجب أن يراعى فيه حاجة الزراعة الى اليد العاملة فى مراقبتها وعبنا حاول نوبار باشا انقاص عدد العمال الى ٦٠٠٠ مع زيادة الأجور الحالية غير المجزية ، ولكن مجلس ادارة الشركة اجتمع فى ٢٩ أكتوبر ١٨٦٣ ورفض الطلب الذى تقدم به نوبار باشا .

● للعلم كان الفلاح الذى يجبر على العمل فى حفر القناة يتحمل نفقات الطريق والأسفار ، ولا يتقاضى من الشركة - اذا تقاضى - الا قرشين صاغ فى البرم مع أنه يأخذ من العمل فى الحقل ستة قروش .

ولم تكن المدة التى يسخر فيها الفلاح أو العامل فى الحفر أقل من ٥٠ يوما .

وللعلم أيضا - كما تؤكد سجلات وزارة الخارجية الفرنسية عن برقية لنوبار - ان مصر كانت تخسر سنويا نتيجة لقصور الانتاج المترتب على نقص الأيدي العاملة المسخرة فى القناة ما لا يقل عن ٤٠٤٠٠٠٠٠٠٠ فرنك .

السخرة فى حفر القناة

● وتقول الكاتبة الفرنسية الكبيرة مدام جوليت آدم فى كتابها : « انجلترا فى مصر » عن موضوع العمال المصريين الذين سخرُوا لحفر القناة ، وما قالته - وهى الكاتبة الفرنسية المرموقة - يكمل ما قاله بعض الكتاب

والسياسيين الفرنسيين عن هذا الموضوع الخطير : « كان العمل فى القناة بطيئا فى البداية لقلّة خبرة العمال بالعمل وفلة عددهم ولأن المياه العذبة كانت ترد الى مكان حفر القناة بكل صعوبة قبل ان تحفر برعة الاسماعيلية .

ولما رأى دى ليسبس هذه الصعوبات استعان بوالى مصر سعيد باشا فزاد عدد العمال عشرة آلاف عن العدد الذى كان مقدرا من قبل فى شرائط الشركة فصار خمسة وثلاثين الف عامل .

كان هؤلاء العمال - مدام جوليت آدم - يساقون الى العمل بلا أجر عن طريق السخرة وكانوا يسامون سوء العذاب من شدة الهجير وقلة الغذاء ومشاق العمل حتى ان عددا كبيرا منهم يربو على ٢٠٠ ألف نسمة قد مات بسبب الأمراض التى ولدتها لهم هذه المتاعب دون أن تقدم الشركة أو الحكومة المصرية عوضا عنهم لأسرهم وأهلهم » : ودام جوليت آدم ، التى تشهد تلك الشهادة من كبريات الكاتبات الفرنسيات ، وكانت زوجة لرجل فرنسا الكبير ادمون آدم من أكبر زعماء الحزب الجمهورى الفرنسى ولها أكثر من خمسة وأربعين كتابا من أنفس الكتب فى كافة الموضوعات وهى الأم الروحية لمصطفى كامل .

● وقد ذكر الأستاذ نجيب مخلوف فى كتاب له غير متداول عن نوبار باشا : أن نوبار باشا طلب انقاص عدد الفعله الذين يشتغل الواحد منهم بأجر فرنك بل أقل فى اليوم ، ونقد حق لنوبار يطلب انقاصهم وينظر اليهم بعين الأهمية وهو لم يطلب سوى الغاء الأشغال الشاقة وقد خفى على الموسيو - هكذا فى الأصل - ديليسبس ما لطلبه نوبار باشا من الأهمية فاحتج ببراعته المعروفة على طلب انقاص العدد وبنى احتجاجه على أن القوانين العثمانية كلها تجيز السخرة ومع ذلك كان اشتغال الفلاحين المصريين فى السويس لا يعد سخرة فى رأى ديليسبس .

ولكن فات الموسيو ديليسبس ان الدستور لا يجيز تلك السخرة وان المادة ١١٠ من قانون الجزاء العثمانى تحرمها تحريما صريحا . أما قوله أن اشتغال الفلاحين المصريين ليس بسخرة فلم يكن يقنع نوبار باشا بأكثر من قوله ان القانون العثمانى يجيزها ، ونوبار - هكذا يقول مؤرخه نجيب مخلوف - ولعلنا أول كلمة طيبة تقال فى نوبار باشا - كان ميلا أشد الميل الى الأفكار الحرة ويتألم كل التألم من نزع حرية الألوف حبا بمنافع الأجانب وكان اذ ذاك عشرون ألف عامل يشغلون بشركة السويس تاركين عيالهم وحرفهم وزراعتهم بالقصر عنهم .

زد على ذلك انهم كانوا مضطرين للرجوع وقت صرفهم على نفقتهم الخاصة وبعضهم كانت منازلهم بعيدة جدا فاذا أضيفت هذه المتاعب الى خسارتهم فى

زرعهم وضرعهم وتجارثهم وسائر مرافقهم اتضح مقدار العناء والبلاء الذى كانت تقاسيه البلاد من جراء استخدام أبنائها قسرا واضطرابا .

وبمضى مؤرخ نوبار باشا قائلا :

« ولو كان العناء مقصورا على العشرين ألف المذكورين لكان الأمر قليلا ولكن العشرين ألفا كانوا يشتغلون ونحو أربعين ألفا كانوا قادمين أو آخذين بالاستعداد للقدوم محل الشغل فليس بالهين السهل على نفس الوطنى الأبنى أن يرى نحو ستين ألفا مبعدين عن عيالهم وعن الزراعة والصناعة والتجارة وليس لهم من فائدة تعوضهم عن بعض الخسارة وتهون عليهم المتاعب » .

● شهادة أخرى لها وزنها :

فال مدير الأول للاشغال فى أحد تقاريره : ان من اعظم المنافع هو استطاعتنا أن نحفر بأيدي العمال معظم ما يمكننا حفره من القنال البحرى بين بحيرة التمساح والبحر الأحمر ومما يجب ملاحظته ان هذه الطريقة لحفر القناة لا تنحصر منفعتها فى تسهيل العمل والاسراع به بل تعود بتقليل النفقات كثيرا فان المتر المكعب من اليابسة بأيدي العمال لا يقتضى من النفقة سوى ثلثي ما يقتضيه المتر الذى يحفر بالآلات .

فالظاهر مما تقدم أن الذى يحمل كبار رجال الشركة على استخدام ذلك العدد العظيم كان حدا للاقتصاد لا للضرورة العظيمة والحاجة الماسة .

وكان ديليسبس قد وعد بأنه لن يحتاج الى أكثر من خمسة آلاف عامل ولكن الجشع !!

كنا أسبق دول العالم فى انشاء حياة نيابية حقيقية

● وكان من أخطر ما مر بمصر طوال القرن التاسع عشر تلك الحياة النيابية التى عاشتها مصر بين مد وجزر ، بين قوة وضعف ، وقد سبقت مصر كثيرا من الدول الأوروبية فى الحياة النيابية . والجدير بالذكر أن محمد على باشا قد أسس ديوانا عاليا يتداول مع أعضائه فى الشئون المتعلقة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها وكان رئيس هذا المجلس يسمى "كتخدا بك" ، أو كتخدا باشا وهو بمثابة وكيل محمد على ، أو نائبه ثم ألف محمد على - فى عام ١٨٢٩ - مجلسا أسماه مجلس المشورة يتألف من كبار رجال موظفى الحكومة والعلماء والاعيان برئاسة ابراهيم باشا .

عدد أعضاء ذلك المجلس ١٥٦ منهم ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء ، ٢٤ من مأموري الأقاليم ، ٩٩ من كبار أعيان القطر المصري . وكانت مهمة المجلس قاصرة على مسائل الإدارة والتعليم والأنسغال العامة وكان رأيه استشارى بحت وقد عقد المجلس أول اجتماع له فى ٢ سبتمبر ١٨٢٩ فى قصر ابراهيم باشا (القصر العالى) . ومن الاعضاء الذين حضروا ذلك الاجتماع السيد البكرى نقيب الاشراف ، حسن أغا رئيس بوابى الركاب العالى وناظر المواشى الاميرية ، و خليل أفندى ناظر النرسانات ، ومحمد أمين أفندى ناظر الابنية الاميرية ، حسين بك ناظر الارز والغلال ، وحافظ أفندى معاون الفابريقات ، محمد أفندى ناظر المنسوجات ، كاشف أفندى باشكاتب الوقائع المصرية ، وسامى أفندى محرر الوقائع و ابراهيم أغا مأمور طنطا و ابراهيم بك مأمور نبروه ويوسف أفندى مأمور فوه وصالح أفندى مأمور ميت غمر والسنبلاوين والحاج عبد الرازق أغا مأمور محلة دمنه .

● ومن قرارات المجلس فى اجتماعه الاول - على ما ذكر الأستاذ عبد الرحمن الرفعى - أن يكون عمل الفلاحين فى التطهيرات وبناء القناطر واصلاح الجسور فى أشهر توت وبابه وكيهك وطوبة وأمشير وبرمهاث وبؤونة لأن الفلاحين بقية الشهر السنة يكونون مشغولين بالزراعة والحصاد وجنى القطن .

ومن قراراته أيضا أخذ ألف غلام من القاهرة وبولاق ومصر القديمة لتشغيلهم بالأجرة فى فابريقات الحكومة وكذلك أخذ الصالحين من المتسولين للعمل بهذه الفابريقات مع ترنيب أرزاق يومية لهم . ومن قراراته أيضا الزام الموظفين ومشايخ البلاد والعمد الذين تمتد أيديهم الى الرشوة - أو كما جاء فى القرار البرطيل - أو سلب أموال الأهالى برد ما أخذوه ومجازاتهم بالعقوبات الشديدة .

ولم يطل عمر هذا المجلس ، لأن محمد على حصر السلطة فى سبعة مجالس أولها الديوان الحديوى وديوان الايرادات وديوان الجهادية ودواوين البحر والأسطول والترسانة وتجهيز المهمات والقروض وسائر حاجات الصناعة والمستشفيات البحرية ثم ديوان المدارس (الابتدائية والتجهيزية والخصوصية العالية) والكتبخانات ودور الكتب والاسطبلات الكبرى فى شبرا ثم ديوان الامور الافرنجية والتجارة المصرية .

و ديوان العلاقات الخارجية ثم - أخيرا - ديوان الفابريقات . إدارة فابريقات الطرابلش فى فوه وكافة الفابريقات التى توجد فى كل أنحاء مصر .

مجلس الشورى يمثل الشعب

● وعندما تولى اسماعيل باشا فكر فى انشاء مجلس شورى على نظام جديد سماه مجلس شورى النواب وقد أنشأ اسماعيل فى ١٨٦٦ ذلك المجلس ووضع له نظاماً فى لائحتين : اسمى الأولى « اللائحة الأساسية » واسمى الثانية « اللائحة النظامية » .

ولم يكن للمجلس - كما تقول أحكام اللائحتين - سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور وقراراته بمثابة رغبات ترفع الى الخديو وله فيها القول الفصل وعدد أعضاء المجلس لا يزيدون عن ٧٥ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديريات وجماعة الأعيان فى القاهرة والاسكندرية ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب تعداد سكانها وينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره . وينتخب ثلاثة نواب من القاهرة واثنان من الاسكندرية وواحد من دمياط .

وسن النائب لا يقل عن ٢٥ سنة ولا بد من أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة ، وكان هذا الشرط قد وضع بعد مضى ثمان عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، وقد كان الخديو هو الذى يعين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ويتمتع أعضاء المجلس أثناء انعقاد المجلس بشئ من الحصانة البرلمانية فلا ترفع عليهم دعوى جنائية فى أثناء الاعتقاد الا اذا ارتكب أحدهم جريمة القتل .

● وتنص لائحة المجلس على أن أعضاء المجلس يحضرون الى المجلس بملابس الحشمة ويكون جلوسهم فيه بهيئة الأدب ، ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها الا باذن من رئيس المجلس والا كان عرضة للجزاء الذى يوقعه المجلس . وكان تشكيل المجلس يعتبر منحة من الخديو ولذلك كانت سلطته شكلية .

ومن أبرز أعضاء مجلس شورى النواب :

نواب القاهرة - مثلاً - موسى بك العقاد ، الحاج يوسف عبد الفتاح ، السيد محمود العطار .

نواب الاسكندرية - مثلاً - الشيخ مصطفى جميعى ، السيد عبد الرازق الشوربجى .

نواب روضة البحرين (الغربية والمنوفية) .

الغربية : أتربى بك أبو العز ، على كامل عمدة القصرية .

المنوفية : الحاج على الجزار عمدة شبين الكوم ، محمد أفندى شعير عمدة كفر
عشما ، أحمد أبو حسين عمدة كفر أبو ربيع .

من نواب البحيرة : الشيخ محمد الصيرفى عمدة قليبشات ، حسنين حمزة
عمدة البرنجات ، أحمد دبوس عمدة نكلة العنب ، الشيخ محمد الوكيل
عمدة سمخراط .

ومن نواب الشرقية والقلوبية الحاج نصر منصور الشواربى (قليب)
الامام الشافعى أبو شنب (عمدة الخانكة) محمد الشواربى (قليب)
أحمد أفندى أباطة (منيا القمح) .

ومن نواب الدقهلية هلال بك ، سيد أحمد أفندى نافع عمدة دنديط ،
محمد بك سعيد (نوسا البحر) الشيخ العدل أحمد عمدة جزيرة النقباب .

من نواب الجيزة عامر أفندى الزمر ، ابراهيم المنشاوى عمدة زاوية دهشور .
من نواب المنيا وبني مزار ابراهيم الشريعى (عمدة سمالوط) ميخائيل
اثناسيوس عمدة اشروبية ، حسن أفندى شعراوى عمدة الطاهرة .

ومن نواب أسيوط : سليمان أفندى عبد العال (ساحل سليم) عثمان
غزالى (عمدة بنى رزاح) ، رميح شحاتة (عمدة القوصية) وحמיד أبو سنتيت من
أولاد عليوة (جرجا) ومن نواب قنا واسنا محمد سحلى (عمدة فرشوط)
وأحمد على اسماعيل عمدة السليمية ، أما نائب دمياط فقد كان على بك خفاجى .

وقد افتتح المجلس فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ وكان رئيسه اسماعيل راغب
باشا . وقد ألقى الخديو خطبة العرش فى حفله الافتتاح ، التى ركزت على
الشورى « وشاورهم فى الأمر » وأمرهم شورى بينهم « . وجاء فى خطاب الرد
على خطبة العرش اشادة بالعزیز ابن العزیز ذلك الجناب الأفخم والداورى
الاکرم ، الذى قام بتنظيم أمورهما على ساق وقدم وشمر عن ساعد الجهد والاجتهاد
من تجديد ما انهدم واحياء ما انعدم وأخذ يداوى تلك العلل ويسد ما تخلل
بعد أبيه من الخلل الخ ، الخ . وقد أعلن الرئيس ختام الدورة فى ٢٤ يناير
١٨٦٧ ، وألقى خطبة وجيزة شكر فيها الخديو على منشأته العظيمة الموجبة
لازدياد عمران الوطن وعلى الأخص انشاء هذا المجلس . وانعقد المجلس لدورة
ثانية فى ١٦ مارس ١٨٦٨ انتهت فى ٢٣ مايو ١٨٦٨ . وكان الانعقاد الثالث
فى ٢٨ يناير ١٨٦٩ وانتهى فى ٢٢ مارس ١٨٦٩ .

● أجريت الانتخابات الجديدة فى ١٨٧٠ وكان من أبرز نواب المجلس
الجديد فى القاهرة السيد أمين الدنف ، السيد يوسف العقبى .

ومن نواب الغربية والمنوفية الشيخ عيسوى الشريف (ابيار) السيد
الفقى (عمدة كمشيش) شاهين أحمد الجنزورى عمدة تلمسط والشيخ أحمد
عبد الغفار عمدة تلا ، على محمود كفر المصيلحة •

وكان الانعقاد الأول فى أول فبراير ١٨٧٠ •

وكان دور الانعقاد الثانى قد بدأ فى ١٨٧١ ، ثم بدأ الانعقاد الثالث فى
٢٦ يناير ١٨٧٣ •

وقد توقفت أعمال المجلس فلم يدعى للانعقاد أو لم تتم انتخابات جديدة
فى عامى ١٨٧٤ . ١٨٧٥ • وفى عام ١٨٧٦ دخلت الحياة النيابية عصرا جديدا •

● وكانت الهيئة النيابية الثالثة مفخرة لمصر وللحياة النيابية ونذكر هنا -
للمناريخ وللإشادة بهذه الهيئة - بعض أعضائها : نواب القاهرة : محمود بك
القطار ، عبد السلام بك المويلحى ، يوسف العقبى •

نواب الاسكندرية : سليمان العزبى ، عبد الرزاق الشوربجى •

الغربية : عثمان الهرميل (عمدة محلة مرحوم) محمود سالم (عمدة
كفر سالم) أحمد سالم (عمدة دهنورة) مصطفى هرجة شيخ أبو صير • ومن
نواب المنوفية مصطفى غنيم الانباسبى (عمدة جزى) ابراهيم حسن (عمدة
الباجور) سليمان حسين عامر (عمدة جنزور) ومن نواب البحيرة : ابراهيم
الديب (عمدة صفط العنب) أبو زيد الحناوى (عمدة كفر عفرانة) ومن نواب
الدقهلية : متولى أفندى أبو شريف (عمدة ديرب) عبد الوهاب الشيخ
(عمدة ققادوس) شلبى حسين (عمدة سلكا) •

ومن نواب الشرقية أيوب أيوب (عمدة الصوة) محمد رجب كساب
(عمدة غيته) سيد أحمد رضوان (عمدة ميت العز) على عامر (عمدة العزيزية)
على خليل (عمدة السعدين) •

ومن نواب القليوبية : مصطفى علام (سندبيس) وعبد الفتاح زغلول
(ميت كنانة) •

ومن نواب الجيزة : رزق عكاشة (عمدة المنيا والشرفا) وحسين عطا الله
(عمدة برنشت) وفضل الزمر (عمدة ناهيا) •

ومن نواب بنى سويف : محمد راضى (عمدة أنفسط) وعلى كساب
(عمدة نزله كساب) •

ومن نواب الفيوم : أحمد جاد الله (عمدة السيلىين) وأحمد الدهشان
(عمدة اهريت) •

سنوات ما قبل الثورة ج. ٢ - ١٣٣٣

ومن نواب المنيا وبنى مزار : بدينى الشريعى (عمدة سمالوط) محمد
محمد أبو طالب (عمدة برطباط) خليل عبد الرحيم (عمدة الفشن) حنا
يوسف (عمدة نزلة الفلاحين) .

ومن نواب أسيوط محمد عبد الوهاب (عمدة السهامية) وعبد الرحمن
وافى (عمدة بنى عدى) ميخائيل فرج (عمدة دير مواس) .

ومن نواب جرجا : ابراهيم حسن أبو ليلة (عمدة الريانية) عثمان أحمد
همام (عمدة أولاد اسماعيل) محمد حساب عمارة داود وميت سميل)
وعبد الشهيد بطرس (البلينا) .

ومن نواب قنا محمد عبد الله (عمدة دشتلة) وطايع سلامة (عمدة القبلى
قامولا) .

ومن نواب اسنا : أحمد عبد الصادق (أسوان) محمد سلطان (اسنا) .

❁ وفد اجتمع مجلس شورى النواب فى طنطا اجتماعا غير عادى فى
٧ أغسطس ١٨٧٦ وذلك لتقرير ابقاء نظام المقابلة وفى هذا الاجتماع برزت
فكرة محاسبة الحكومة والرقابة على تصرفاتها . ولأول مرة يؤلف المجلس لجنة
من بين أعضائه للذهاب الى وزارة المالية ، لاستحضار الكشوف المطلوبة ولبحث
المتحصل من المقابلة قدره ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات . وقد افتتح الحديو
اسماعيل دور الانعقاد الأول فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ وكان بصحبة توفيق باشا
وزير الداخلية ، وحسن كامل وزير المالية ، وحسن باشا وزير الحربية وشرىف
باشا وزير الحفانية والخارجية وانهى الدور فى ١٥ فبراير ١٨٧٧ وبدأ الدور
الثانى فى ٢٨ مارس ١٨٧٨ وانتهى فى ٢٧ يونيو ١٨٧٨ .

وكان آخر دور لانعقاد المجلس فى عهد الحديو اسماعيل ذلك الذى بدأ
فى يناير ١٨٧٩ ، وانتهى فى يونيو ١٨٧٩ .

وقد لوحظ أن هذه الدورة تميزت بالمناقشات البرلمانية الواعية والحرص
على كرامة البلاد .

وقد أبدى النواب استيائهم من تأخير ارسال المشروعات المالية اليهم مع
مضى عشرين يوما على افتتاح المجلس .

وقد وصف الأستاذ الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون الدستورى بكلية
الحقوق (جامعة فؤاد) بأن هذا المجلس أخذ يعارض الحكومة ويطالب بحقوق
دستورية . وقد شجعت الصحافة على المضي فى هذا الطريق وعندما ذهب رياض
باشا وزير الداخلية فى ٥ ابريل لينهى دورة اجتماعه رفض المجلس ان ينفذ
وقام عبد السلام المويلحى زعيم المعارضة وصرح باسم البرلمان بأن أعضائه

لم يعملوا شيئا وان مهمه الاشراف على أعمال الوزارة لانزال أمامهم وهذا يدعوهم الى البقاء ، وقد أيدته جميع الأعضاء بالاجتماع والتفوا حوله وظل المجلس يوالى اجتماعه ، عاد رياض باشا الى الحديو برأى المجلس . وأيد الحديو حركة النواب والأعيان وكبار الموظفين والعلماء ورجال الجيش بمنح السلطة الممنوعة بها المجالس النيابية الأوروبية وان تكون الوزارة مسئولة أمام المجلس عن الشؤون المالية والداخلية وأن تكون الوزارة من المصريين .

● الفلاح المصرى يحتضر ويفقد أرضه وإنتاجه .

● ولابد من كلمة عن الفلاح المصرى فى تلك السنين المرة التى وصل التدخل الأجنبى فيها بعد اشتداد أزمة الديون الى الذروة : كان الفلاح المصرى بين شقى الرحى : الحديو اسماعيل والاسرة الحاكمة التى تستغل الفلاحين المساكين باستمرار استغلالا بشعا ، والحكومة التى تشقى غلها - باستمرار أيضا - من الطبقة الكادحة . اما بفرض ضرائب باهظة واما بالاستيلاء على المحاصيل الزراعية الخاصة بصغار المزارعين ، هذا بالإضافة الى ما يلقيه الفلاحون من المرابين الأجانب الذين كان يحميهم النفوذ الفرنسى والنفوذ البريطانى الذى أخذ يتزايد باستمرار فى شؤون البلاد الداخلية وخاصة فى أمورها المالية والاقتصادية : وصفت صحيفة التيمس البريطانية فى ١٥ ابريل ١٨٧٨ ما يقاسيه الفلاحون من جيش الموظفين الأجانب الذين جيئ بهم لاصلاح اقتصاد مصر فلم يفعلوا أكثر من انهم ضاعفوا من خطورة الأزمة الاقتصادية ، وحددوا لأنفسهم مرتبات ضخمة ، زادت فى مجموعها عن ٦٠٠.٠٠٠ جنيه فى السنة فى مقابل الأعمال التافهة التى يقومون بها . وتمضى التيمس قائلة : الفلاحون الذين جرفهم السيل يساقون الى المحاكم لدفع المتأخر عليهم من الضرائب ، لقد استمر تحصيل الضرائب من أولئك الذين جرفهم السيل من منازلهم كما جرف منازلهم ، ودوابهم وآلاتهم الزراعية . . . استمر تحصيل الضرائب على شدته وقسوته : ويؤكد كثير من سكان الوجه البحرى أن الربع الثابت من ضرائب هذا العام (١٨٧٩) يجرى تحصيله بنفس الوسائل الشديدة . التى كانت متبعة من قبل .

ولعمري - مراسل التيمس فى القاهرة - أن ذلك ليحمل على الاستغراب اذا قرن بما سمعه من الاشاعات عن موت الفلاحين فى منعطفات الطرق . وخراب مساحات واسعة من الأراضي واقتنارها من جراء الاعباء المالية الفادحة وبيع الزراع لدوابهم والنساء لخليهن وتهافت المرابين على دور الرهن وملئها بسنناتهم وازدحام المحاكم بقضايا نزع الملكية والواقع - التيمس أيضا - ان حالة الفلاحين قد تخرجت وضاعت بهم السبل وسدت فى وجوههم المنافذ حتى ان أسلستهم قيادا ، بدأ يسمع أنينه .

ويقول مراسل التيمس أيضا في ٢٣ يناير ١٨٧٩ : يوجد في القاهرة الآن مئات من إعمد والمشايخ كل يمثل قرية من القرى جاؤا لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب ، ولقد حاصروا أبواب الوزارات حتى أنك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء وخروجهم بينما عرائضهم قد غطت بلاط المصالح الحكومية .

وقد نقل عن التقارير الرسمية المصرية والأجنبية أن المحاكم المختلطة التي أنشئت في عام ١٨٧٦ كانت بمثابة أداة مروعة لاستعباد الفلاحين من الوجهة الاقتصادية وقد أدى نظام المحاكم المختلطة - كما جاء في تقرير لورد دوفرين - إلى تقوية رغبة الفلاحين في الاستدانة لأن أملاكه أصبحت تعتبر ضمانا قانونية لما يستدينه ، ولم يكن الأمر كذلك قبل انشاء تلك المحاكم ومن وجهة أخرى أعطى هذا النظام للدائنين سلطة بيع أملاك الفلاحين المدينين ، متى ثقلت ديونهم . وقد قيل فعلا أنه في سنة ١٨٧٦ . أصبح معظم الفلاحين لا يملكون الأراضي التي يزرعونها وأن تسعة أعشار الأراضي نابعة لطبقات أخرى ، وقد زادت الأموال المدونة في قوائم الرهن من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه عام ١٨٧٦ إلى ٧٠٠.٠٠٠ ر. في عام ١٨٧٩ خاصة في الدين ، وفي ٢٠ أغسطس ١٨٨٠ يشير مراسل التيمس أيضا إلى أن الفلاح المصري أصبح غارقا في الديون أكثر مما كان غارقا فيها في زمن مضى . فهبوط النيل ، وعجز المحصول يؤديان إلى انتقال قسم كبير من الأراضي إلى الأجانب .

القروض بداية التدخل الأجنبي

● ولابد لنا من أن نشير ولو بإيجاز شديد إلى بداية التدخل البريطاني في شئون مصر باندفاع شديد خاصة بعد شراء بريطانيا أسهم مصر في قناة السويس ، وكانت بريطانيا في البداية تعارض حفر قناة السويس عن طريق شركة فرنسية وكانت فرنسا باستمرار تخشى من التدخل البريطاني في الشئون المصرية ، ونذكر أنه عندما قام اسماعيل باشا بمساعدة فرنسا في مد الخطوط الحديدية في بعض أنحاء مصر صاح المحامي الفرنسي المشهور باروش : ان هذه الخطوط أشبه ما تكون بسيوف نارية امتدت إلى أحشاء فرنسا .

وكانت وجهة نظر المحامي الفرنسي الشهير أن هذا العمل الذي قام به اسماعيل باشا بمساعدة من فرنسا سوف يستفيد منه بريطانيا التي راحت تفكر في العودة من جديد إلى البحر الأبيض المتوسط بعد أن كانت قد قامت بالجلاء عن بعض الجزر التي كانت قد احتلتها . وبعد أن كانت فعلا قد تاهمت

للجلاء عن مالطة وكان من رأى باروش وغيره من السياسيين الفرنسيين ، المعارضين للتوسع البريطانى فى أفريقيا وآسيا أن فتح قناة السويس للملاحة البحرية سوف تستفيد منه إنجلترا أكثر مما تستفيد منه فرنسا ، وقد ذكرت احدى الصحف الفرنسية (صوت باريس) أننا نحن الفرنسيين الذين جذبنا بريطانيا الى وادى النيل : أفد كنا - صوت باريس - وحدنا أصحاب الخطوة فى مصر قبل أن يذهب اليها دلسبس بمشروعه عن القناة ذلك المشروع الذى عارضته بريطانيا بكل قوة ، ثم دعونا بريطانيا لكى تجيء الى وادى النيل ، دعونا خصمنا اللدود بل عدونا اللدود . دعونا لكى يطردنا رويدا ، رويدا وها نحن - صوت باريس - الجانون على أنفسنا العامدون على تأييد نفوذ عدونا فى مناطق نفوذنا واحلال سلطته مكان سلطتنا « وقد تحقق ما حذر منه روش وما تنبأت به صحيفة صوت باريس عندما نجحت بريطانيا فى شراء أسهم مصر - فى قناة السويس - لقد كان لمصر من أسهم القناة ١٧٦٦٠٢ سهمها تعادل نصف أسهم الشركة التى بلغت ٤٠٠٠٠٠ سهمها ، وكان سعيد باشا قد اشترى تلك الأسهم بمبلغ ٣٩٤٢٦٠٠٠ جنيه ولكن اسماعيل باشا - وتلك كبرى خطاياها - عرض تلك الأسهم للبيع وكان عددها فى الأصل ١٧٧٦٤٢ سهمها باع منها اسماعيل قبل عام ١٨٧٥ ، ١٠٤٠ سهمها وفد عرض اسماعيل باشا تلك الأسهم - أولا - على فرنسا وكان اثنان من كبار المالىين الفرنسيين يتفاوض مع وزير المالية المصرى (اسماعيل باشا) لشراء تلك الأسهم نظير ٩٢ مليون فرنك ، وسافر أحدهما الى باريس للتفاهم مع حكومته على تلك الصفقة التى كان يرغب فى عقدها كل من ادوارد درفيه وشقيقه أندريه ، غير أن الحكومة الفرنسية لم ترحب بالعرض فى البداية ثم اذا بدزرائيل رئيس الوزراء البريطانية يتصل بزميله رئيس الوزراء الفرنسية ليفهمه خطورة تدخل الحكومة الفرنسية فى شراء تلك الأسهم ، مؤكدا أن المسألة - مسألة شراء الأسهم - ليست مسألة اقتصادية بل مسألة سياسية تمس المصالح البريطانية فى الصميم وكان مما قاله دزرائيل أن بريطانيا ستقف موقف العداء لكل من يتقدم لشراء تلك الأسهم، وتراجع المالىون الفرنسيون عن الشراء كما تراجعت الحكومة الفرنسية ، وراحت الحكومة البريطانية التى لم تكن قد اشترت سهمها واحدا من أسهم القناة تفكر فى شراء تلك الأسهم وجرت مفاوضات بين قنصل بريطانيا فى مصر الجنرال ستانتون باشا وبين اسماعيل صديق باشا وزير المالية المصرية وفى ١٥ نوفمبر ١٨٧٥ اتفق اسماعيل وستانتون على دفع مبلغ ٣٩٧٦٥٠٠ جنيهها نسا لـ ١٧٦٦٠٢ سهمها من أسهم القناة .

ولكن من أين لبريطانيا - الحكومة البريطانية - بهذا المبلغ والبرلمان الانجليزى فى أجازة ولاسيبل الى دعوته ، وهنا تطل الصهيونية العالمية من جحرها ممثلة فى بيت روثسيلد المالى الاسرائيلى الذى ناب عن الحكومة

الانجليزية فى تقديم المبلغ المطلوب حتى انعقاد البرلمان البريطانى فى فبراير ١٨٧٦ لقرار الصفقة .

فى يوم ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ - بعد عشرة أيام فقط من بداية المفاوضات - تم توقيع العقد بين الحديو اسماعيل باشا وبين حكومة جلالة ملكة بريطانيا وكتب دزرائيلى الى ملكه مبشرا بالخبر السعيد ، وبعنت الملكة الى رئيس وزرائها مهنئة بهذا الحادث الحظير والعظيم « فى تاريخ امبراطوريتنا ولكن المبلغ الضخم المطلوب هو الذى يؤلمنى » يؤلم الملكة بطبيعة الحال .

الصهيونية العالمية والاستعمار وجهان لعملة واحدة

● وحول الصفقة الكبرى التى اعتبرها بداية نجاح بريطانيا فى تحقيق مشروعها القديم الخاص باحتلال مصر ، ودور الصهيونية العالمية فى تحقيق تلك الصفقة يقول الأستاذ عباس محمود العقاد فى بحث له عن ١١ يوليو ١٨٨٢ - ضرب الاسكندرية - يقول بالحرف الواحد : من العوامل التى مهدت للاحتلال البريطانى لمصر عامل هام لايجوز اهماله عند تقدير الواقع فى كل مسألة خطيرة ولاسيما المسألة المصرية وهو عامل الصهيونية التى تسمى أحيانا باليهودية الدولية .

وقد رأينا طائفة من المؤرخين يتكلمون عن هذا العامل الهام ، فى سياسة العالم ، كأنه هيئة منظمة تتألف من شيوخ محنكين يجتمعون فى عواصم مختلفة ويصدرون فى كل اجتماع قرارا يتبع الى موعد الاجتماع التالى ويوشك أن تنطبق الحوادث فى هذه الفترة حرفا على ما رسموه ورتبوه . ومن بين تلك الحوادث التى لعبت فيها تلك الهيئة المنظمة والتى لعب فيها التدبير المقصود بين أقطاب الصهيونيين من وحدة الغرض والقدرة على اغتنام الفرص والانتشار فى جيات العالم ، التى تفتح لهم منافذ الفرصة فى أماكن متعددة مع استقبالهم جميعا بأسواق المال والتجار التى تتصل سرا وجها بجمائل السياسة وسنرى فيما يلى مثالا للتدبير ، الذى يتم فى حينه خطوة بعد خطوة على غير تفاهم سابق فبظهر بعد حين كأنه خطة مرسومة وضعها أناس متفاهمون أملوها على أتباع يدينون لهم بمصدق الطاعة واخلاص النية ولا تفاهم فى الحقيقة والا املاء : اتفق فى سنة ١٧٩٨ سنة الحملة الفرنسية أن يهوديا فرنسيا أذاع فى باريس خطابا الى قومه يدعوهم فيه الى تأليف مجلس عام يضم اليه مندوبين من اليهود المنتشرين فى أنحاء العالم ويكون اجتماعه الأول فى باريس لتقديم طلب الى الحكومة الفرنسية يسألونها أن تساعد على رد وطنهم القديم ويشجعون هذا الطلب بالسعى الى الاستانة لاقناع السلطان العثمانى بقبوله ، وقد جاء فى ذلك الخطاب أن البلاد التى

يريدونها تشمل الوجه البحرى فى مصر ، الى عكا والبحر الميت وسواطى، البحر الأحمر وهى رقعة من الأرض تجعلهم سادة التجارة الهندية والعربية والفرنسية وان فرنسا يمكن أن تستمال الى هذه المهمة بما يخصها به من الربح ، والعوض والمقايضة على النفوذ ، وقد بلغ النفوذ الصهيونى أوج القوة والشهرة بين الانجليز - كما يقول العقاد - فى تلك الحقبة وكان رئيس الوزراء الاسرائيلى - لورد بيكنسفيلد - دزرائيلى - يتولى الحكم من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٨٠ وهو الذى اشترى أسهم مصر فى قناة السويس من الخديو اسماعيل وخطابه الى الملكة فيكتوريا عن هذه الصفقة يدل على كثير حيث يقول :

الآن تمت ، وهى فى يديك سيدتى ، أربعة ملايين من الجنيئات وتكاد تؤدى فورا ، ولم يوجد غير بيت واحد ، يعقدها هو بيت روتشيلد : لقد سلكوا مسلكا عجبا ، بذلوا المال بفائدة قليلة وباتت حصه الخديو اليوم كنيا ملك يديك سيدتى .

وقد يتراءى لنا أهمية العمل الذى أقدم عليه دزرائيلى بتشجيعه بيت روتشيلد على اقراض الخديو اذا عرفنا أن حملة الاحتلال قد حدثت فى عهد وزير الأحرار غلادستون وأن غلادستون كان معارضا فى الاحتلال . وقد استقال أحد وزرائه استنكارا لضرب الاسكندرية ولكن قروض روتشيلد وغيره قد صورت المسألة بصور الحيلة لحماية حق الدائنين . وقد كان دزرائيلى وراء اقتناع دلسبس بالترحيب بشراء الحكومة الانجليزية لتلك الأسهم ، مغريا له بالمعونة الدولية التى تضمنتها شركة القناة اذا تعددت الحكومات التى تنتفع بها ولما حصل دزرائيلى على الأسهم ، قال فى جلسة أمام مجلس النواب البريطانى يوم ٢١ من فبراير ١٨٧٦ : اننى لم أزل من زمن أوصى بالحصول على أسهم القناة . وقد عقدتها صفقة مالية وسياسية واعتبرتها صفقة لازمة لتمكين الامبراطورية وهذا الذى أعنيه اليوم . وقد انزاحت اليه البلاد التى تفهمنى جيدا وتقبلته بالغبطة والسرور ، أما الذين انتقدونى من أجل هذه الصفقة فهم كما يخيل الى لا يفقهون المسألة على هذا الوجه « . من هذا القبيل - العقاد - أثر النفوذ الصهيونى فى السياسة الدولية وفى المسألة المصرية على الخصوص : اتفاق فى الغرض ، واغتنام للفرصة ، وتوزيع للعمل بين دوائر السياسة والمال فى مختلف الجهات .

● ويقول تيودور روزستين - الذى كان سكرتيرا للزعيم السوفيتى لينين فترة من الزمن - يقول عن تلك الصفقة التاريخية : حدث ان اسماعيل باشا عندهما أخرج دأئونه فى سنة ١٨٧٥ ووجد نفسه فى حاجة شديدة الى المال لسد نهم دائنيه أن عرض أسهم مصر فى شركة قناة السويس وما أسرع ما وثف المستر دزرائيلى - رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك - على رغبة

الحديث هذه ، وفى الحال قرر شراء هذه الأسهم بمساعدة بيت آل روتشيلد فى لندن .

ولعمري لقد كان هذا عملا ليست له سابقة فى تاريخ إنجلترا لأنه كان عملا من أعمال المضاربة الجريئة . نعم ان الأسهم عادت بالربح الوفير فيما بعد ولكن لم يكن من حق الحكومة أن تقامر بأموال الأمة فى مشروع ربما عاد بالخسارة والضرر وفى الواقع لم يوجد فى إنجلترا يومئذ من أنحى بالأئمة على المستر دزرائيل على عمله هذا . ومن جهة أخرى كان من البدع المستحدثة أن تشترك الحكومة الانجليزية فى عمل تجارى خاص بدون إذن من البرلمان وبمساعدة أهل البيوتات المالية .

ولكن السر فى هذا العمل الذى لا نظير له يمكن ادراكه من الأطماع السياسية التى كانت حكومة دزرائيل تحدث نفسها بها حيال مصر بعد أن خفت صوت فرنسا ، فقد علقت كبيرة صحف لندن « التايمز » بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٧٥ على تلك الصفقة أن الجمهور هنا وكذلك فى البلاد الأخرى سينظر الى هذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لا من وجهته التجارية فهو بمثابة مظاهرة للإعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل الى تحقيقها فمن المستحيل أن نفرق فى أذهاننا بين شراء أسهم قناة السويس وبين علاقات إنجلترا بمصر أو بين مصير مصر وما يحيط بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف ، فإذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوة من الداخل الى سقوط تلك الامبراطورية سياسيا وماليا فقد يتعين علينا ايجاد الوسائل التى تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان لما لنا به من الصلة الوثيقة .

● ويمضى رودستين قائلا : وليس من ريب فى أن الباعث على شراء أسهم القناة كان توقع ما يؤدى اليه اعلان تركيا افلاسها من انهيار تركيا ومصر معا .

وإذا كان القدر لم يجر بما توقعوه لتركيا ، فقد عزموا أن يحققوه فيما يختص بمصر ، وهكذا رأينا إنجلترا بعد شراء أسهم القناة تخطو أول خطوة علنية للتدخل فى شئون مصر .

وكما هى العادة فى كل المشروعات الاستعمارية اتخذت الامور المالية إدارة الاعتداء فانه لم يمض ثلاثة أسابيع على ما رزئت به مصر من هبوط سنداتهما فى بورصة لندن حتى بادر الجنرال استانتون قنصل بريطانيا العام فى القاهرة الى اخطار اللورد دربي بما أظهره له الحديث منذ أيام من الحاجة الى رجال أكفاء يلمون بالنظم المتبعة فى مالية حكومة جلالة الملكة لمعاونة ناظر المالية المصرية على معالجة القوضى التى اعترف بها سموه فى تلك النظارة و . . و . .

ولم يمض سوى يومين على عقد الصعقة الخاصة بشراء الاسهم ، حتى
بادر وفي ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ الجنرال اسنانون باخبار النورد دربي برغبة الحكومة
المصرية فى ارسال لجنة خاصة الى مصر وكان هذا دليلا على ما بين هاتين
المسألتين من الارتباط فشراء الاسهم كان عملا سياسيا أرادت انجلترا أن يكون
لها حق قوى يسوغ لها امتلاك مصر اذا ما انحلت أجزاء الدولة العثمانية كما
أنه لم يكن ارسال البعثة من ناحية انجلترا الا سعيًا وراء تعزيز هذا الحق بأسرع
ما يمكن لتحمل الحديو نظير صنييعها عنده على قبول ارشادها فى نسكل
رقابة مالية أيا كان نوعها .

● ووصلت بعثة « كيف » التى فتسلت فتشلا ذريعا بسبب طياره الخلو
وشرف النفس اللذان تمتع بهما مستر كيف شخصا وبسبب معارضة الحديو
للتدخل البريطانى ، وكان كيف قد أكد فى تقريره أن موارد مصر اذا احسنت
ادارتها قامت بسداد الديون المصرية وان حالة مصر المالية لا تدعو الى اليأس . بل
انها حسنة ودخلها كاف لوفاء الديون وفاء عادلا ، حالة مصر ثابتة ، لأن لها
موارد كافية قد نمت فى الماضى وزادت زيادة عجيبة وليس ثمة ما يحول دون
نموها ورقها كذلك فى المستقبل ، ولكن بريطانيا لم تقبل ما جاء فى تقرير
مندوبها كيف وانما راحت تلجأ الى أساليب أخرى لتسيطر - ماليا - على
مصر ، وبعد السيطرة المالية تجيء السيطرة العسكرية التى بدأت تأخذ أولى
خطواتها فى ١١ يوليو ١٨٨١ حيث بدأ الأميرال سيمور يطلق قنابل مدافعه
وبوارجه على الاسكندرية .

● وبرى مستر بلنت - صديق مصر والمصريين والانجليزى الحر - كيف
ان الحديو اسماعيل أقام وليمة لمستر كيف وبعثته الى مصر أقامها فى الكشك
الحديوى القائم على سفح الأهرام ، وكانت من المآذب الشائقة التى تعود
اسماعيل أن يبهز بها عيون الأوربيين فلم يكن يعوزها شيء مما يدل على الفرق
الشاسع بين غنى صاحبها وفقر أولئك الذين أقيمت المآذبة فى الحقيقة على
حسابهم ، وقد لنا السباط على مرأى جمهور من الفلاحين الذين يكادون
يموتون جوعا والذين جاء السير كيف لانقاذهم من الخراب ، ومع ذلك لم
يظهر على أحدها أنه فطن الى هذا التناقض فأكلنا كما شئنا وشربنا أفخر
الشمبانيا ، ومضى كل منا فى وجهته ولم أستطع الى الآن وبعد الاحاطة بكل
ما هنالك أن أدرك حقيقة الحال وما فيها من الشقاء .

● بعد بعثة كيف Cave (الانجليزية ، التى أرادت بها انجلترا تمهيد
السبيل للتدخل العسكرى البريطانى أنشى صندوق الدين فى ٢ مايو ١٨٧٦
ليكون وصيا على مصر ، لا على أموالها وحسب ، ثم أنشى مجلس أعلى للمالية
فى ١١ مايو ١٨٧٦ ثم فرضت الرقابة الفرنسية والانجليزية على مصر فى ١٨

نوفمبر ١٨٧٦ وأن يتولى الرقابة انجليزى وفرنسى ، الاول - وقد سمي مفتشاً عاماً - يراقب الايرادات والآخر - وهو مفتش عام أيضاً - يراقب المصروفات ، و ٠ و ٠٠ وعهد اسماعيل باشا الى نوبار برئاسة مجلس النظار وحدد الخديو فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ديام ذلك المجلس كهيئة مستقلة عن ولى الأمر تتميز بتضامن أعضائها فى المسئولية وكون قراراتها تتخذ بأغلبية ، وقد بادر الخديو فاعتبر اختصاصات ذلك المجلس - حتى لا يقال انيا تمت بضغط أجنبى - متفقة مع أحكام الشريعة الغراء .

● ورأس نوبار باشا تلك الوزارة التى سميت بالوزارة الأوروبية ، لوجود وزيرين أجنبيين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى فيها . وأصبح نوبار باشا وزيراً للخارجية والحقانية واختير رياض باشا للداخلية وراتب باشا للحربية والسير ريفرس ويلسون للمالية ومسيوى دى بلنير لادشغال وعلى باشا مبارك للمعارف والأوقاف ومن « مميزات » أعمال تلك الوزارة أنها « نجحت » فى الحصول من بيت روتشيلد على قرض الثمانية ملايين من الجنيهات ونصف المليون مقابل رهن الأملاك التى نزل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٤٢٥٧٢٩ فداناً ، وعهد بإدارتها الى الدومين الذى تديره لجنة دولية من ثلاثة أعضاء أحدهما فرنسى والآخر انجليزى والثالث مصرى ، وقد كان تأليف الوزارة الأوروبية وفيها وزيران أجنبيان من المسائل التى أصابت الكبير المصرى فى الصميم فأول مرة يشترك وزيران أجنبيان فى وزارة مصرية بالأضائه الى عدم ثقة المصريين فى رئيسها نوبار باشا ، وكانت أولى مهام تلك الوزارة حماية اللدائن الأجانب . وكانت تلك الوزارة تبسط الرزق على الأجانب وتقتر على الموظفين المصريين ، وقد أحالت ٢٥٠٠ من الضباط المصريين على الاستبعاد ، وذلك توفيراً للنفقات ، وقد أبلغ بالقرار وزير الحربية ، الامر الذى أدى الى ثورة ستمائة منهم - فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ - برئاسة البكباشى لطيف بك سليم ، وقد أحاط المتظاهرون بعربة نوبار باشا ، على مقربة من وزارة الخارجية ، ولكن نوبار باشا لم يكثر بهم وأمر سائقه بالمسير ، وقد تعدى المتظاهرون على السائق ، وأمسكوا بتلابيب رئيس مجلس النظار وطرحوه أرضاً واعتدوا عليه بالضرب ، وعندما أراد سير ريفرس نجاته وقام بضرب المتظاهرين بعماء هجم المتظاهرون عليه وشدوه من حيطته وأدخلوه هو ونوبار باشا الى سراى الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها ، ولجأ القناصل الأجانب الى الخديو لاعادة الأمر الى نصابه وقد لى الخديو دعوتهم وذهب اليهم فأفسح له المتظاهرون الطريق وهتفوا بحياته .

● ولكن بعض المتظاهرين لم يتوقفوا عن الهياج ، واقترب - كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الراعى - واحد منهم من الخديو يريد أن يمسكه من ذراعه فأجفل منه الخديو وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح فشهّر الحرس

سلاحهم ، وعندئذ دوت طلقة رصاصة لم يعرف مصدرها وأطلق الجنود النار ولكن فى الهواء فلم يصب أحد من المتظاهرين بسوء وان كان قد جرح بعضهم ، كما جرح تشريفاتى الخديو وهو الى جانب مولاه اذ صابته ضربة سيف من أحد الضباط . ومن ثم تفرق الضباط وأطلق سراح الوزراء المحبوسين وأمر الخديو بحراستهم الى منازلهم .

بدايات الثورة العربية

● وحول غضب الضباط على نوبار باشا وولسون يقول تيودور رودستين : أهاج هذا الحادث وقتئذ النفوس وكان بلا ريب نذير سوء بما سيتمخض عنه فانه دل على أن الشعب المصرى مهما بلغ ضعفه شأن كل شعب زراعى يعيش جماعات متباعدة فانه لن يضعف أمام الاستبداد الداخلى والخارجى فان هذا الجيش المصرى أو بالأحرى ضباطه يستطيعون مقاومة الأوربيين وأنهم لن يحجموا عن ذلك اذا تغلب عليهم اليأس . ومن العيب أن نسمى هذا الحادث وما تلاه من الحوادث المماثلة له . مجرد شغب عسكرى فان ما شعر به الشعب عن بكرة أبيه ولكنه لم يكن قادرا على ابداء رغبته أو العمل بطريقة منظمة ، وقد ضج الناس مطالبين بتخفيض فائدة الدين وعودة السلطة الى الخديو باعتبار ذلك العلاج الوحيد لتخفيف سخط المصريين الشديد ، ثم أخذت أنهار الصحف تفيض بوصف سوء الحالة التى يعانها الفلاحون ومع أن التقارير الرسمية أكدت ان معظم الاشاعات مبالغ فيها فان الأشخاص الذين كانوا وقتئذ فى مصر وصفوا المجاعة وصفا يفتت الأكباد وأعلنوا أن الفلاحين المصريين أشبه شىء بالأشباح .

على أن العمل الجرى الذى قام به الضباط لم يفتح عين أوروبا فحسب بل فتح عين مصر أيضا ، فقد كان بمثابة شرارة كهربائية فى جو مفعم بالسخط والتذمر فلا تسب عما أدى اليه انفجار ذلك النذير من مظاهرات الى اجتماعات عقدها المشايخ والأعيان والعلماء أقروا فيها التعجيل بوقف النظام الحاضر وألفوا منهم وفودا قابلت الخديو ووعدته بالمعونة فى نضاله مع الأوربيين وطلبت أن يكون للأمة نصيب فى حكم البلاد .

ويؤكد رودستين أن الخديو اسماعيل برىء من تهمة اعداد مؤامرة الضباط وكل ما فعله أن استفاد من أمور الواقعة !!

● ويؤكد رودستين أن الأوربيين لو كانوا صادقين فى دعواهم الخاصة بتحسين الأحوال المالية لمصر ما كلفهم الأمر أكثر من أن يردوا فوائد الدين

الى الحد المعقول وأن يستعينوا بنواب الأمة فى تجديد نظام البلاد ماليا واقتصاديا ولو أنهم فعلوا ذلك لأقاموا مصالح الدائنين على أسس وطيدة ، وحالوا دون عودة استبداد الخديو اسماعيل الذى كانوا يعتبرونه أساس البلاء . ولكن - رودستين - لم يكن فى نية سادة مصر الأوربيين أن يقدموا على أحد هذين الأمرين ، فاما عقد البرلمان فأمر لا سبيل الى النظر فيه لأن مصر الدستورية كانت تقضى قضاء مبرما على ما كانت انجلترا وفرنسا تبيتانه سرا من النيات السياسية لمصر واما تخفيض فوائد الديون فقد كان ولا بد من اللجوء اليه ان عاجلا وان آجلا .

ويقول مؤرخ نوبار باشا - نجيب مخلوف - أن الخديو قد أوعز للضباط بأن يتظاهروا تم يقول واذا لم يكن قد أوعز اليهم فانه على الأقل أظهر رضا على ما فعلوه ، وادعى ويلسون الوزير البريطانى فى وزارة نوبار باشا - فى رسالة بعث بها الى مسنر بلنت فى ٣٠ أبريل ١٨٧٩ أن الخديو هو الذى دبر مؤامرة لقتله لم تنجح ولكنه عومل أسوأ معاملة وأن حكومته - الحكومة البريطانية - تركته تحت رحمة القضاء وان الخديو يعصر البلاد لآخر قرش وليس فى الطاقة تأخير الخراب : والبلاد بأسرها سائرة الى الدمار وهى موبوءة بالفساد .

● وكان مجلس النظار قد كلف - فى ٢٧ مارس ١٨٧٩ - رياض باشا وزير الداخلية للتوجه الى مجلس شورى النواب لابلاغ أعضائه بفض انعقاد المجلس ولم يكده رياض باشا يتلو المرسوم الخاص بفض الدورة حتى نشبت معركة عنيفة هى الأولى من نوعها حيث قال النائب محمد أفندى راضى ان مدة المجلس لم تتم بعد ، وقال عبد السلام المويلحى بك أن المجلس طالب عدم قطع أى أمر فى أى شئ الا باشتراكه وعاد محمد أفندى راضى ليؤكد ان المجلس لا يمكن صرفه الا اذا نظر فى المسائل التى طالب بها وكذلك الميزانية ، ووجه الكلام الى رياض باشا قائلا : لقد أحضرتم أصحاب الجرائيل وأكدت عليهم بعدم درج شئ فى جرائيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب ، وفى هذا نوع من التضيق وقال رياض باشا انه لم ينبه على كتاب الجرائد الا فيما يتعلق بدرج أشياء فى جرائدهم تخدش أذهان العامة .

ويقول محمد أفندى راضى اننا ننتظر من جناب الخديو أن يوافق على اعطاء المجلس حقوقه وطلباته ، ويستقر رأى المجلس على أن يرسل صورة من المحضر للمعية السنوية وصورة أخرى لمجلس النظار .

● وبعد يومين - أى فى ٢٩ مارس ١٨٧٩ - يتقدم النواب بعريضة الى الخديو يستنكرون فيها مسلك الوزارة فى امتهانها حقوق المجلس معترضين على المشروع ، الذى أعدته - وقتئذ - الوزارة - وكانت تنوى إصداره والذى

تعلن فيه الحكومة المصرية فى حالة افلاس ، وأكده الأعضاء رفضهم لقرار الوزارة بغض المجلس وأعلنوا امتناعهم عن تنفيذ المرسوم ، وقد اجتمع الأحرار فى دار السيد البكرى فى هيئة جلسة وطنية مطالبين - فى بيان لهم - بتأليف وزارة وطنية مستقلة واقضاء الوزيرين الاوربيين عنها واقتراح اسناد الوزارة الى شريف باشا تكون مهمتها انقاذ البلاد من التدخل الأوروبى ومن الحكم الاستبدادى وتقرير نظام دستورى يحقق أمانى الشعب .

● وفى ٢ ابريل ١٨٧٩ اجتمع بدار اسماعيل راغب باشا كل من شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الحلقاوى والشيخ حسن العدوى ، وكثير من الأعيان والعلماء والنواب والمأمورين حيث وضعوا ما سمي باللائحة الوطنية التى تتضمن تسوية مالية تقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة ونصت اللائحة أيضا تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس : أى تعيين رئيس مجلس للنظار بأمر الحضرة الخديوية يختار النظار وبعد قبولهم من الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارة ونكون مسئولة أمام مجلس النواب . . .

● وقد وقع على اللائحة أعيان البلاد وذواتها ، ونوابها وعلمائها وشيخ الاسلام وبطريق الأقباط وحاخام الاسرائيليين ، ٩٣ من ضباط الجيش ، وقدم وفد من (الجمعية الوطنية) العريضة الى الخديو اسماعيل باشا فأقر مطالبهم واستجاب لهم ووافق على اللائحة الداخلية وبعث بنسخ منها بعد ترجمتها الى قناصل الدول فى مصر واستدعى الخديو وكلاء الدول الأجنبية فى مصر فى ٧ ابريل وأبلغهم بنبأ اللائحة الوطنية التى رفعت اليه وطلب منهم ابلاغ نصها الى الدول وأخبرهم باستقالة وزارة محمد توفيق باشا وأنه عهد بالوزارة الجديدة الى شريف باشا وقد استدعى شريف باشا وطلب منه أن تكون نظارته مصرية وطنية وتكون مسئولة أمام مجلس النواب ورأت وزارة شريف باشا - فى أول عمل لها - اقرار مجلس شورى النواب على استمرار انعقاده وعقد المجلس جلسته الأولى فى ١٧ مايو ١٨٧٩ وحضر شريف باشا الجلسة وأعلن انه مفوض من الحكومة ليقدم الى المجلس اللائحة الأساسية (الدستور) ووعد بتقديم لائحة الانتخاب بعد أيام وقد وعد النواب بأنه لن يضح أى قانون ولا يبدل أى شىء من القوانين الموجودة الا باقرار مجلس النواب . ثم تقرر - فيما بعد - عزل الخديو اسماعيل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ .

٣ أيام لها تاريخ

● وإذا كان يوم ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ - يوم افتتاح القناة يذكرنا باسماعيل باشا المسرف المتلاف فان يوم ٢٦ يونيه ١٨٧٩ يذكرنا بنهاية كل مسرف متلاف ، فى ذلك اليوم وصلت رسالة تلغرافية الى سراى عابدين تسلمها أولا زكى باشا السر تشريفاتى ، وكانت الرسالة مصدرة بعنوان : اسماعيل باشا خديو مصر السابق ، وخشى السردار أن يحمل الرسالة الى الخديو السابق وكذلك أجفل خيرى باشا المهردار (حامل الختم) الى أن أقبل شريف باشا فرأى من واجبه أن يحمل الرسالة بنفسه الى الخديو الذى تسلم الرسالة وقرأها وطلب الى شريف باشا ، أن يدعو اليه الأمير توفيق باشا فوراً ، وكان توفيق باشا قد تلقى رسالة برقية أخرى باسماد منصب الخديوية اليه وصحب شريف باشا الخديو الجديد الى الخديو السابق وخاطب الخديو السابق « اسماعيل باشا » الخديو الجديد ، ابنه توفيق باشا بقوله : يا أفندينا « وسلمه الحكم ، وقد رحل اسماعيل باشا - بعد أن تقرر من الباب العالى اعفاؤه من مهمته - الى ايطاليا فى ٣٠ يونيو وقال الخديو السابق ، للخديو الجديد مودعا : لقد اقتضت ارادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديو مصر ، فأوصيك باخوتك وسائر الأمراء واعلم انى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب النى اخاف ان تؤجّب لك بعض الارتباك على اننى واثق بعزيمك وعزمك ، فاتبع رأى ذوى شجوراك وكن أسعد حالا من أبنيك » وقد أقلت الباخرة « المحروسة » ، الخديو السابق أقلته الى نابولى الذى قضى سبعة عشر عاما يحكم مصر بارادته المنفردة .

● ويذكرنى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ كما يذكرنى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ بيوم ثالث يختلف عن اليومين السابقين وذلك يوم ٢ مارس ١٨٩٥ يوم وفاة الخديو اسماعيل باشا فى تركيا ونقل جثمانه - بحرا - الى الاسكندرية وكان سعيد اسماعيل باشا ، الخديو عباس حلمى الثانى فى انتظار جثمان جده فى سراى رأس التين وقد رافقه الى محطة السكة الحديد ، وقد أقلت زوجة الخديو السابق ونحاشيتها قطارا خاصا وأقل السردار الأسبق وغيره من كبار رجال الدولة قطارا خاصا خصصت عربة منه لجثة الفقيد ، وقد بقيت الجثة فى حراسة جيش الاحتلال الى جانب الجنود المصريين ، وقد وقف فى ساحة ميدان الأوبرا عشرون جملا على كل منها صندوقان مملوءان طعاما ووراء الجمال ست جاموسات كبار وكانت الجاموسات وحمولة الجمال ما يسمى بالكفارة واشترك فى الجنازة ضباط الجيش بلباسهم العسكرية مشاة على الأقدام ثم حرس السردار على ظهور الجياد بملابس زرقاء ، كما اشترك الفقهاء ومشايخ الطرق والذاكرون والأشراف ومشايخ التكايا والدراويش ورواد طلبة العام بالجامع الأزهر ثم تلاميذ دار العلوم ، والرؤساء الروحانيون وقائد الاحتلال

وكبار ضباطه ثم وكلاء الدول وقناصلها وبعد كل أولئك سار الخديو عباس حلمي ، الى جانبه صاحب الدولة الغازي مختار باشا عن يساره ، وكان الخديو يرتدى ملابس المشير ، وفي ميدان الأوبرا انفصل الجثمان عن المشيد وكانت عربة الخديو في انتظاره فركبها غائدا الى سراى القبة ، وعاد القناصل ووكلاء الدول الى منازلهم : أيام ثلاثة تحمل دلالات خطيرة : يوم شرف . ويومان سوداوان بل مغرقان في السواد .

● كان التدخل الأجنبي في مصر قد وصل الى كل مرافق البلاد في السنوات الأخيرة من حكم الخديو اسماعيل باشا ، فيما عدا الجيش الذي لم يحاول الأوروبيون - الدخلاء - الوصول اليه لأن معظم قياداته كانت شركسية أو غير مصرية ، وكان هناك - من قبل الدول الدائنة - ثقة مطلقة في قيادات الجيش والاطمئنان الى عدم خروجه على الشرعية ولذلك لم يكن أحد يتوقع أبدا أن يتحرك الجيش المصري وأن ينوب عن الشعب في التعبير عن غضبه وسخطه على التدخل الأوروبي وضرورة العمل على التخلص من هذا التدخل والقضاء عليه .

● وبعد عزل الخديو اسماعيل باشا الحاكم القوي ومجيء الخديو توفيق باشا الحاكم الضعيف بدأت في الجور السياسي احتمالات التغيير والتبديل في صورة الحكم ، وقد كان الفرمان الخاص بتوفيق باشا قد تأخر عن مواعده مما بعث القلق في نفس الخديو توفيق باشا وما جعله يحاول الارتقاء - بصورة مؤقتة - في أحضان شريف وما جعله يؤكد عزمه على بذل الجهد وصرف الهممة الى التماس أحسن الوسائل لازالة هذا الاخلال المفسد لكثير من المصالح فيقرر الاقتصاد الحق القانوني في نفقات الحكومة وقد أعاد شريف باشا تشكيل وزارته وقد دخلها محمود سامي البارودي كوزير للمعارف والأوقاف .

● وقد حرص الخديو توفيق باشا على أن ينص في أمر اعتماده باليف الوزارة على ضرورة أن تكون الحكومة دستورية ونظارها مسئولين وأنه - توفيق باشا - اتخذ هذه القاعدة - مسئولية الوزارة - للحكومة مسلكا لا أتحوّل عنه فعلمنا - الخديو توفيق - تأمين شورى النواب وتوسيع قوانينها لكي تكون لها اقتدار في تنقيح القوانين وتصحيح الموازين » .

وبادر الخديو بتخفيض مخصصات أسرته ، وغير ذلك من الخطوات التي أعادت بعض الرضا الى النفوس الشائرة القلقة !

ولكن لم يكده يصل الفرمان السلطاني في ١٧ أغسطس ١٨٧٨ حتى أُرَاد الخديو التخلص من شريف باشا وتولى هو - الخديو - رئاسة الوزارة في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ولكنه عاد في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ فكلف رياض باشا بتشكيل

الوزارة وقد ترك رياض باشا لفنصلي انجلترا وفرنسا مهمة نصريف الأمور الهامة والخطيرة وفقا لمصالح الدول الدائنة .

● وكان من الأخطاء التي وقعت فيها وزارة رياض التنازل عن أرباح مصر في قناة السويس وكان قدره ١٥٪ من مجموع الأرباح وذلك مقابل ضئيل جدا (٢٢ مليون فرمك) وهو مبلغ كان من الممكن لمصر أن تجنيه من أرباحها في القناة ، لبضع سنوات .

وفي عهد رياض باشا بدأ تحرك الجيش اما بسبب تسريح عدد كبير من الضباط بدعوى عدم فدرة الدولة على مواجهته مرتبات الضباط والجنود وكان الجيش قد تعود أن يتأخر صرف المرتبات الشهرية لأيام أو لأسابيع وكان التحرك عنيفا وفويا ابتداء من الهجوم على قصر النيل واطلاق سراح ثلاثة من الضباط (عرابي ، علي فهمي الديب ، عبد العال حلمي) كانوا قد اعتقلوا في أول فبراير ١٨٨١ أثر تقدمهم بعريضة احتجاج على وزير الحربية رفقي باشا ومرورا باجبار الخديو على اقالة رفقي باشا الى أن بلغت الثورة أوجها في ٩ سبتمبر ١٨٨١ حيث قام الجيش بمظاهراته الكبرى مطالبا - باسم الأمة - بعزل رياض باشا وتشكيل مجلس النواب وابلغ عدد الجيش الى العدد المعين في فرمانات السلطانية (١٨ ألفا) ثم كان ما كان من تأليف شريف باشا وزارته الثالثة .

الثورة في قمة النجاح

● وعن أثر نجاح عرابي وزملاؤه في يوم عابدين قال الفريد اسكاون بلنت : استيقظت مصر في صباح اليوم التالي لنعرف أن المسألة لم تكن مسألة عصيان فقط بل كانت ثورة أيضا وأنه قد وضع حد المحكم الاستبدادي الذي طال عليه الزمن .

وقد وعد الخديو أن يجسج الأعيان ويمنح الدستور وأن تحكم بلاد الفراعنة والمماليك والباشوات الترك من الآن فصاعدا على مقتضى قوانين الحق والعدل لا بواسطة الاجانب ولكن بواسطة نواب الشعب المصري أنفسهم .

● وكانت الأشهر الثلاثة التي أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الاوقات التي مرت بمصر ، من الوجهة السياسية ، ويسرني أني حظيت بمشاهدتها بعيني رأسي ولو أني كنت سمعت بها سماعا لشككت فيها وعندي أنها لم يكن لها شبيهه في الأيام التي رأيتها في مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظير من الأيام التي يمكن أن أراها ، فجميع الاحزاب الوطنية وجميع سكان القاهرة اتحدوا لتحقيق الفكرة الوطنية وشاركهم الخديو في ذلك على ما ظهر يومئذ للناس : وكان قد سر بعد انقضاء الأزمة بنجاح دسيسته ضد رياض والمراقبة

الثنائية البغيضة وقد وثق بأن شريف لا بد ان يخلصه عاجلا أو آجلا من
عرايى .

● ثم ان شريف وزملاءه من وجهاء الأتراك لم يكونوا لذلك أقل سرورا
بعودة السيطرة اليهم بل ان الأتراك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سموه
انتصارا على أوروبا ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذى طالما هددهم وارتاح
المصلحون المدنيون للحرية التى اعتقدوا اليوم أنهم لا بد حاصلون عليها .
أما الذين شكوا وأساءوا الظن لنهايتها فقد اعترفوا كذلك بأن النتائج قد بررت
الالتجاء بدا لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخنق طويل .

وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب
النيل منذ مئات السنين .

وقد حدث فعلا أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضا فى شوارع مصر،
ويتعانقون على غير تعارف سابق ، ويتهيجون معا لعصر الحرية المدهش الذى
يبدأ لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل .

وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الانباء السارة وقد حررتها رقابة الناس
أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف اينما شاءوا فى الاقاليم وبلا وجل من تدخل
البوليس والجواسيس .

وقد سرت عدوى السرور الى كل الطبقات فالمسلمون والمسيحيون واليهود
قد سروا جميعا وشاطرهم السرور جماعة الأوربيين الذين كانت لهم صلات
وثيقة بالحياة الوطنية .

وقد اعترف القناصل الاجانب أنفسهم بان العصر الجديد خير من العصر
القديم وان رياض قد أخطأ وان أعمال عرايى اذا لم تكن كلها سيديدة فليست
كلها سيطا » .

● بعد تأليف وزارة شريف باشا التالية وهى الوزارة التى رحب بها
الشعب على نحو ما جاء فى كلمات اسكاون بلنت توالدت الاحداث السياسية
فى مصر بسرعة غريبة على ما هو معروف من استمرار التدخل الفرنسى
والانجليزى بصفة خاصة والأوربى بصفة عامة حتى فى وضع الدستور المصرى
بين مصر وبريطانيا والهزيمة الكبرى لنا فى موقعة التل الكبير ودخول الانجليز
ومن استقالة وزارة شريف باشا الى تأليف وزارة سامى البناودى التى
ألفها بضغط من العسكريين وكان أحمد عرابى باشا فى تلك الوزارة وزيرا
للحربية والبحرية ، وبعد استقالة تلك الوزارة ووقوع مذبحة الاسكندرية
فى ١١ يونيو ١٨٨١ وضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨١ ونشوب الحرب
بين مصر وبريطانيا والهزيمة الكبرى لنا فى موقعة التل الكبير ودخول الانجليز
العاصمة المصرية فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وبداية عهد جديد من الاحتلال

البريطاني لمصر ، أسوأ أنواع الاحتلال الأجنبي اذا جاز القول بوجود احتلال سيء واحتلال أسوأ .

ولاننا أكثرنا من الحديث عن وجهات نظرنا في كل تلك الأحداث عند الكلام عن ثورة ١٨٨١ (ثورة عرابي) أو هوجة عرابي كما كانوا يسمونها فأننى أستأذن فى نقل بعض وجهات نظر الأجانب وخاصة من عاصروا تلك الأحداث ووجدت لديهم معلومات دقيقة عن تلك الأحداث :

● يقول سير أوكلند كولفين ، وكان عضوا فى هيئة الادارة المدنية بالهند قبل أن ينقل الى مصر وقد حضر مظاهرة الضباط فى ٩ سبتمبر أن عرابي قد جاء الى قصر عابدين فى الفين وخمسائة جندى وثمانية عشر مدفعا « ان الماء الهادى لا يوجد الا فى الأعماق وهو المبدأ المنقوش تحت صورة (دارنج هاسننج) على جدران المجلس الاستشارى فى كلكتا بالهند .

وكان كولفين قد نصح الخديو بأن يسبق خصومه الى العمل وما دام رياض يزعم أن هناك آلايين موالين له فعليه أن يستدعيهما الى ساحة عابدين مع من يمكن جمعهم من رجال البوليس المسلحين وأن يقف على رأس هذه القوة ويقبض بنفسه على عرابي فور حضوره ولكن الخديو رفض رغم تأييد ستون باشا الأمريكى لهذا الاقتراح .

● يقول كولفين : ركبت عربة خلف الخديو وركب الوزراء أيضا كما ركب خمسة أو ستة ضباط مصريون فى عربة ستون باشا وذهبنا الى عابدين حيث خرج آلاى الحرس هاتفا بأحر عبارات الولاء للخديو . ثم استأنفنا السير الى القلعة حيث رحب بنا الآلاى الموجود بها ترحاب آلاى عابدين ولو أننا علمنا أنه كان يبعث قبل وصولنا ببعض الاشارات الى آلاى عرابي بالعباسية مما جعل الخديو يصمم على الذهاب توا الى قشلاق العباسية .

وبما أن الساعة بلغت وقتئذ الثالثة والنصف بعد الظهر فقد الحجت على الخديو ليعود الى القصر مستصحبا آلاى القلعة ويرأس هذه القوة بعد ضم آلاى الحرس والبوليس الحربى اليها . ولكنه سار قدما الى العباسية . حتى اذا بلغنا فى الرابعة مساء (وكان الوزراء قد انفصلوا عنا فى القلعة ليعودوا الى القصر) عرفنا ان عرابي سار بألايه الى عابدين . فرجعنا ادراجنا الى المدينة . ولما بلغنا مدخلها سلك الخديو طريقا طويلا . ودخل القصر من أحد أبوابه الخلفية . حيث قفزت من العربة ورجوته عدم البقاء فى القصر والخروج توا الى الساحة . فوافق على طلبى وخرجنا معا وجاء فى أثرنا خمسة من الضباط الوطنيين وستون باشا وضابط أو اثنان من الأوربيين تفصل بيننا وبينهم مسافة غير قليلة .

● وقد كانت الساحة ممتلئة بالجنود المصطفين حتى أطرافها ليزدودوا عينا الجماهير . ودلف الخديو إليها فى شئ من الثبات متجها صوب جمهرة من الضباط فى وسط الساحة بعضهم راجلون والبعض الآخر راكبون . فقلت له اذا وفد عرابى عليك فاطلب منه سيفه . ومروا معه بالتفرق والانصراف ثم در حول الساحة وكلف كل آلاى على حدة بالانصراف . وهنا تقدم عرابى على صهوة جواده . فأمره الخديو بالترجل حيث ترجل وتقدم لتأدية التحية العسكرية ومن خلفه عدد من الضباط وحارس شرع حربة على بندقيته . وفى تلك الآونة همست فى اذن الخديو قائلا « هذه لحظتك » فأجاب : « نحن بين أربع نيران » فقلت له : « تشجع » . ولكنه مال على ضابط وطنى فى يساره ليأخذ رأيه . ثم اذا به يكرر عبارته السابقة قائلا : « ماذا يمكننى عمله . نحن بين أربع نيران ولا شك أننا مقتولون » !! .

● التفت الخديو بعد ذلك الى عرابى وطنب اليه اغماد سيفه فأغمده . وسأله الأمير عن معنى حركته . فأجاب عرابى بأن الجيش جاء الى الساحة باسم الشعب الذى يمثله . ولهذا فهو باسم الشعب المصرى يصير على تحقيق مطالب ثلاثة لن ينصرف بقواته قبل اجابتها . وعند ذلك تحول الى الأمير قائلا : « هل سمعت ما يقول ؟ » فنصحته بالعدول عن مناقشة مثل هذه المسائل مع قائمقامات فى جيشه . واقترح أن يرجع الى القصر ويتركنى لمعالجة الموقف . فرفض لرأى وبقيت أناقش عرابى وحدى محذرا من خطورة الموقف بالنسبة له ولأعوانه . وموضحا ضرورة انصراف الجند قبل فوات الوقت . وبعد ساعة تقريبا حضر السير تشارلز كوكسن ووقف الى جانبى أثناء المناقشة .

أما مطالب عرابى الثلاثة فكانت :

أولا - اسقاط وزارة رياض بأكملها .

ثانيا - دعوة البرلمان للانعقاد .

ثالثا - زيادة عدة الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي .

وبعد انتهائى من المناقشة استأنفها السير تشارلز مع عرابى والعصاة بعض الوقت . وانتهى الأمر بموافقة الخديو على عزل الوزراء بشرط تأجيل المطلبين الباقيين الى ما بعد الرجوع بشأنهما الى الباب العالى . فوافق عرابى على هذا الحل . غير أنه قامت صعوبة أخرى حول الرجل الذى ينتخب لرئاسة الوزارة . وذلك لان عرابى وأتباعه رفضوا اسما أو اسمين عرضهما الخديو عليهم . ومع هذا لم يكذبى الخديو استعداداه لدعوة شريف باشا حتى قبل تصريحه بالهتاف بحياته ، وسارع عرابى وزميلاه الى التماس مقابله لتحديد ولائهم له . فأذن بالمقابلة . وانصرف الجيش عقب ذلك الى معسكراته فى هدوء .

● وكانت المفاوضات مع شريف باشا لى يرأس الوزارة الجديدة قد تعذرت ولكنه ، ازاء تعهد النواب والعسكريين بتأكيد ولائهم للنظام ، قبل فكرة تأليف الوزارة مع شرطين تقدم بهما عرابى وهو اعادة محمود سامى البارودى الى وزارة الحربية والثانى تنفيذ القانون العسكرى المعتمد من القومسيون فى الحال وان كان قد احتفظ لنفسه بحق استبعاد أهم مادة فى القانون العسكرى وهى الخاصة بزيادة الجيش الى ١٨٠٠٠٠ جندي « ومما قاله سير شارلز كوكسن : كان لحادث عابدين دلالاته ونتائجه فقد دل على وجود حزين ضد الخديو أحدهما جيش متعبد يخوف من معاقبته ، والآخر رجال مدنيون من بقايا اسماعيل بتظاهرون بحب الدستور ويتطلعون - كما قال كرومر - الى تحقيق أهداف وطنية « مغشوشة » ولكن نظرا لأنهم يمثلون العناصر المدنية فى المجتمع فانهم يعارضون أية فكرة ترمى الى تأليف حكومة عسكرية بحتة .

● ولا شك - كرومر أيضا - أن اهتمام السياسة كان منصرفا الى فصل هذين الحزبين عن بعضهما والحيولة دون اندماجهما معا لأنه اذا اعتقد الحزب الوطنى المكون من أولئك المدنيين أن آماله لن تتحقق الا بتأييد الجيش ٠٠ فان سلطة الخديو لا تتقوض وتلاشى فقط ، بل ان كل أمل فى انشاء نظام للحكم تسود به السلطة المدنية على السلطة العسكرية لن يتحقق ومن الحكم الماثورة عن البرنيس بسمارك قوله : « ان السياسة هى الحرفة التى تعلمنا كيف نساير أسلوب الزمن وكيف ننتفع من الظروف والاحوال التى لا تكون فى صالحنا ٠٠ » وقد كان أحجى بالخديو فى ذلك الظرف أن يتصرف بوحى من هذا المبدأ السياسى ، سيما وأنه يكره هذا الحزب وذاك على السواء وان مصلحة أسرته المالكة من جهة ومصلحة بلده من جهة أخرى توجبان عليه ادارة الحزب الثانى (الحزب الوطنى) ليستطيع كسر شوكة الحزب (العسكرى) على الدوام ولكنه لم يكن مع الاسف من الكفاية السياسية بحيث يدرك كيف يغتنم الفرصة حين تسنح له . ويضيف كرومر الى ذلك قوله - وهو يتحدث عن غدر الحكام الشرقيين ودسائس القصور الحاكمة وعن العقبة التى لها ما يبررها وهى أن وراء كل اجراء حكومى مؤامرة ! وقد كان أحجى بالخديو أن يدرك أن أقل همسة تنم عن سوء نيته تكفى للقضاء على سمعته واخلاص شعبه له وان الحذر التام هو الواجب الذى يتحتم عليه اتباعه ولو اتبع الخديو خطة تقوم على الشجاعة والصراحة مع القضاء على دسائس القصر بشدة لكان من المحتمل ان ينجح فى ازالة مخاوف الضباط .

● فى برقية بعث بها سير ماليت الى حكومته فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ وصف فيها حركة الشعب والجيش بأنها حركة مصرية لا شبيهة فيها ضد استبداد الحكم التركى ومع انها موجهة فى الاصل ضد الاتراك فانها فى

صميمها مصرية وطنية تعنى فى الوقت الحاضر بتجنب الاساءة الى الاوروبيين
لحاجتها اليهم فى الصراع القائم ، بينها وبين خصومها المباشرين ورغم ذلك
لا تستطيع أن تبذل ودها للاوروبيين أو تتمنى شيئا غير التخلص منهم فى يوم
من الأيام .

● ويقول كولفين بصراحة ووضوح : ليس من الحكمة عدم تشجيع حركة
التحرر التى تسير قدما الآن ولعل من الحق أنها تواجه بين الأوروبيين خصوما
لا يقلون عنهم من الأتراك ولكنى أعتقد أن الحركة ترجع على الأخص الى نمو
الروح الوطنية وتهدف الى منفعة البلاد واذن فمن خطئ السياسة ان نحطمها
وبما اننى اتمنى لها النجاح يبدو لى انها يجب ان تعلم من الابتداء حدودها التى
لا ينبغى تخطيها والا فإن رغباتها تزداد وآمالها تتسع بحيث يؤدى الحجر عن
بلوغها الى هزيمة تكراه ، ويجب كذلك فى كل ما تم عمله الى الآن - أو الذى
ينبغى عمله مستقبلا - أن لا يتاح للحكومة المصرية أو الأعضاء النواب نسبان
أن للدولتين هيمنة مباشرة على مالية البلاد ، وأنهما مصممات على الاحتفاظ بملك
الهيمنة .

● ويقول كولفين أن خط السير الذى يشير باتباعه فى الظروف الدقيقة
الخاصة بنظم الأحوال المدنية هو تنويه الدولتين بواسطة وكلائها السياسيين ،
تنويعا صريحا حازما عما يملكان من مصالح مادية فى الإدارات الأوربية وعزمهما
على المحافظة عليها . مع ترك الحرية للمصريين فى اتخاذ ما يروق لهم من
الاجراءات التى يديرون بها شؤون البلاد الداخلية ما دامت لا تتعارض مع
الايضاح التى اكتسبتها الدولتان .

وإذا كان الواقع أن ثلاثة شركاء يتقاسمون الادارة المصرية فان واجب
الدولتين المحافظة على نصيبهما فى هذه الشركة وتقويته وذلك اذا لم تكونا على
استعداد لتعديل هذا النصيب . سيما وان المصريين الآن فى حالة تطوّر
وتبدل .

لا يمكن للمصريين أن ينظروا الى المسائل بغير اهتمام أو يسامحوا
بمناقشتها وإقرارها بغير أن يدلوا برأيهم فيها . فإذا لم نتفاهم معهم من الابتداء
بمعنى من الصراحة . فان الموقف يتمخض عن كثير من سوء التفاهم الذى يزيد
فى مرازة علاقاتنا بهم . أكثر من تأثير البلاغ المزمع ارساله عن نوايا الدولتين .
وبخاصة فى هذا الوقت الذى يوشك مجلس النواب أن يجتمع فيه .

● وينقل كرومر واقعة لا أدري مدى صحتها وان كنت فى نفس الوقت
لا استبعد حدوثها : الواقعة أن ضابطا من ضباط الجيش مر على الفلاحين فى
حقولهم وابلغهم بان الاطيان المملوكة لاصحاب الاراضى هى ملك حلال لهم .
ويعلق كرومر على الواقعة بقوله : « فى كلمة مختصرة كانت جميع العلامات

العادية. للثورات قد تكاملت » ويقول سير كوكس : ان الاضطراب وعدم الاستقرار في المديرية دفعوا الاعيان وغيرهم من ذوي الاملاك الى التحلل من التحالف الذي تسرعوا في عقده مع الحزب العسكري والى محاولة التخلص من سيطرة هذا الحزب . وكان عرابي وزملاؤه قد حاولوا عزل الخديو واسقاط حكم اسرة محمد علي وقد ايدهم فرنسا في عزل الخديو ، ثم عادت - كمعادتها وقتئذ - في التراجع عن موافقتها على عزل الخديو .

● والذي يهمنى قبل أن أنتهى من الحديث عن تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر والتي كانت أساسا لما حدث في مصر بعدئذ فمأساة الديون التي اقترضاها اسماعيل كانت من الأسباب التي أدت الى وقوع الاحتلال البريطاني ، الذي ظل جائما فوق أرض مصر حتى عام ١٩٥٦ والهزيمة العسكرية المرة التي وقعت في التل الكبير في ١٢ ، ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ دعت الانجليز الى تسريح الجيش المصرى والى ضرورة السيطرة على عملية إعادة بناؤه من جديد ، كما أن الحبة الحزبية التي بدأت في السنوات الاخيرة من حكم اسماعيل والتي تمثلت في قيام الحزب الوطنى الذى كان الجناح المدنى لثورة ١٨٨١ كانت المناخ الذى تبنت فيه بقية الأحزاب السياسية الأخرى كحزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية : يهمنى أن أركز على رأى اللورد كرومر عميد الاحتلال البريطانى لمصر والذي ظل يحكم مصر ، بجيش الاحتلال البريطانى أكثر من عشرين عاما : حكمها بالحديد والنار ، ولا شئ غير الحديد والنار : يهمنى أن أنقل عن كرومر هذا رأى في الثورة العربية كخضم عنيد لتلك الثورة :

● يقول كرومر : لا شك أن عرابي - كتابع للخديو - كان مذنباً بتهمة التمرد ، فلو أنه حوكم بعد القبض عليه أمام محكمة عسكرية ثم أعدم فوراً لما جانب هذا العمل أصول العدالة ، ولكن عرابي كان من الناحية الأخرى بطلاً في أذهان طائفة من الانجليز بينما من الوجهة السياسية المحضنة كثر البحث والتساؤل عما اذا كان من الحكمة أن يتسبب اعدامه في رفعه الى مرنة الأبطال الشهداء وفوق هذا ليس من السهل تفصيل حدود الثورة المشروعة بعقلية الجماهير وبيان أين نبدأ وأين تنتهى : أى تحديد المرحلة التي ينتقل فيها معسكر للسلام وعدو للمجتمع ، الى مرتبة القائد الذى يتزعم حركة سياسية نشأت لبلوغ أهداف سياسية وتستحق العطف عليها الى حد ما على الأقل : ان ما اصطلاح الناس عليه من مبدأ النجاح يصلح للبت في هذا السؤال فمن المعلوم أنه يصعب تبرير الثورة الفاشلة . أو اعفاء الذين أثاروها من تحمل النتائج المترتبة على تصرفاتهم وحتى من وجهة النظر هذه لم يكن من السهل البت في مصير عرابي .

فلو أن هذا الثائر ترك شأنه في ثورته لما كان هنالك أدنى شك في انتصاره ولكن بما أن خذلانه يرجع الى التدخل البريطانى ، فمن الحق المطلق

لبريطانيا أن تقرر هي مصيره • ولم يكن من الممكن الارتياح في نوع ذلك القرار • فالرأى العام البريطانى لم يوافق على اعدام المسجونين فى جرائم سياسية ، ومن الطبيعى أن تسايره الحكومة الى نهاية من هذا النوع • • وتأيدا لهذا كتب لورد جرانفيل وزير الخارجية يقول :

(ان حكومة جلالة الملكة طلبت الى الخديو أن يعالج الأمر بطريقة أكثر انسانية وتمشيا مع قواعد المدنية الحديثة • وأن يباشر حقه السامى فى استعمال الرأفة اذا تبين أن عرابى لا يمكن أن يتهم بجرائم أخرى غير الخيانة والثورة) •

على أنه كان مشكوكا فيه من الابتداء امكان تطبيق أى جرم من الجرائم التى تستحق أقصى عقوبة فى شرعة الشعوب المتمدنة على عرابى وكان من المحقق أيضا عدم مناسبة اطالة الاجراءات • وبقاء البلاد فى حالة غليان • ومن هنا كان أفضل ما تنتهى الحكومة البريطانية اليه هو تقرير نفى عرابى وأعوانه الرئيسيين فى الحال •

ولكن من الأسف أن هذا لم يحدث ، وأن الأمر العجيب الذى حدث هو أن مصر المسجونين لم يוכל الى الحكومة القوية التى دحرت الثورة • وانما وكل الى الحكومة الضعيفة التى أثبتت عجزها عن قهرها !!

لقد سلمت الحكومة البريطانية عرابى وزملاءه المعتقلين الى الخديو وربما كانت هناك ندحة ولو قليلة تبرر هذا المسلك • لو أن تسليمهم للخديو كان حقيقيا - أو كانت الحكومة البريطانية باعتبار تقرير جلاء جنودها عاجلا • قد وقفت بعيدة • بينما الحزب التركى يعن - تحت حماية الحراب البريطانية - فى الانتقام من العرابيين • واشاعة الهلع فى قلوب من تحدثهم نفوسهم على الثورة مستقبلا •

ولكن كلا الأمرين كان غير مرغوب فيه ومستحيلا حصوله • ولذلك كان تسليم المسجونين غير حقيقى فى الواقع • وكان على الخديو أن يتظاهر بالنظر فى أمر عرابى على أن لا يخطو خطوة واحدة بغير موافقة الحكومة البريطانية •

وأكثر من ذلك أنه عندما ألقت الحكومة المصرية محكمة محاكمة عرابى استقر الرأى بلا شك وبحق أيضا على أن تكون المحاكمة وهمية • ومن هنا نشأت عند الحكومة المصرية فكرة انتقامية غير منتظرة • شرعت بها فى خلق أشياء تزيد فى الظروف التى تسوغ اعدام عرابى • فى حين أصرت الحكومة البريطانية على أن تكون المحاكمة علنية عادلة يتمثل فيها مستشار أوربى يدافع عن المسجونين •

ولقد اضطرت الحكومة المصرية الى الخضوع • وتلا ذلك اقرار شروط المحاكمة بعد مناقشات طويلة • وفى ٧ نوفمبر وصل لورد دوفرين الذى أوفد

لمصر في مهمة خاصة الى القاهرة فاستشف لأول وهلة ان الضرورة تقضى بانهاء الاجراءات الخاصة بعرايى وتأكد من التحقيق الابتدائى انه لايمكن اتهام عرايى الا بتهمة الثورة وقد وضع دوفرين الترتيب الآتى ، يعترف عرايى بأنه مذنب لنورته على الخديو : تحكم المحكمة عليه بالاعدام ، يعدل الحكم الى النفى الى سيلان ، وقد استقال رياض باشا احتجاجا على نجاة عرايى من عقوبة الاعدام ، وكان رياض باشا يرى ان اعدام عرايى ليس مجرد اجراء عادل بل ضرورة تحتمها مصلحة الدولة .

وقد حمل الأوروبيون والباشوات على ليونة المحاكمة ، بينما من الناحية الأخرى استقبلت الجماهير تعديل الحكم بالاستحسان .

نهاية مؤلة للثورة العرابية

● كانت بعض قيادات الحزب الوطنى - الجناح المدنى لثورة ١٨٨١ - ثورة عرابى - قد اختلفت مع الحزب العسكرى الذى كان قد انفرد بالسلطة فى منتصف ١٨٨٢ ، وكان ذلك الاختلاف من أهم الأسباب التى أدت الى هزيمة تلك الثورة ، ولو قيض للوثام بين الحزبين العسكرى ، والوطنى أن يستمر لما نجحت بريطانيا ومن خلفها الخديو توفيق باشا فى إلحاق الهزيمة بالثورة ، كان من الممكن - مثلا - ان تنهزم الثورة فى معارك القنال لأنها تقاتل الامبراطورية البريطانية بجيوشها البرية وأساطيلها البحرية ، التى تخيف وقتئذ الدول الكبرى ، ولكن كان لابد من أن تبقى إرادة الأمة ، حتى بعد هزيمة الثورة موحدة .

وكان سلطان باشا ، رئيس مجلس النواب ، والمتزعم الجناح المدنى للثورة قد نكص على عقبيه فمن تأييد للثورة فى البداية ، الى مجاهرة بالعداء لها فى النهاية ، وكان سلطان باشا - أداة قوى البغى والطغيان - قد تحالف مع الخديو ، وكان السلطان - العروة الدول الكبرى والصغرى وقتئذ - قد تنكر بدوره لأحمد عرابى بعد أن منحه الوسام المجيدى ، وبعد أن علق عليه الآمال الكبيرة فى التخلص من الأسرة الخديوية التى خرجت - الى حد ما - على طاعته ، لجنبه وضعفه وارتمت فى أحضان القوة الكبرى الناشئة « بريطانيا العظمى » ، ووجد عرابى نفسه وحيدا : فرنسا ، وانجلترا وتركيا والخديو وبعض قيادات الحزب الوطنى ضده الى جانب فرسان الملك جورج التى لعبت أخطر الأدوار فى القضاء على ثورته ، وأعنى بها الرشاوى ، التى لجأت اليها بريطانيا لاستمالة بعض الناس ، وبعض القبائل ، وكم كان محزنا بالنسبة لهؤلاء الخونة أنهم وجدوا صفائح الذهب ، التى أعطتها بريطانيا لهم - ليقفوا الى جانبها ضد الثورة - مغشوشة ، سطوحها فقط هو الذى وضعت فيه جنيهاات ذهبية أما الجزء

الأكبر من تلك الصفائح ، فقد كان مملوءا بالحديد الحردة ، وهذا جزء كل من يخون بلده ، وشعبه : استسلمت الثورة ، ودفع الألوف من أبنائها التمن ، وجيء الى مصر ، بداهية من أكبر دهاة الاستعمار ، ودهاقنته ليسيطر على مصر ، وأعطى كل الصلاحيات ليفعل في مصر ، وبمصر ، ما يشاء دون رقيب أو شريك .

● ونجح كرومر فى ن يهرض بقوة السلاح سيطرته على مصر ، وأجرى التغييرات ، والتبديلات فى مرافق البلاد كما أراد حتى باع السفن الحربية : والمصانع المدنية والحربية بتراب الفلوس ، وحتى ألغى أو كاد يلغى تدريس اللغة العربية فى المدارس ، مستبدلا اياها باللغة الانجليزية ، وكانت الكتب الانجليزية التى تدرس للنلاميذ والطلاب فى المدارس مليئة بالشتمات . والاتهامات ، ضد الاسلام والمسلمين ، والعرب والعروبة .

● ولكن كل ذلك الذى قام به كرومر لم يجعل انى جوهر الشعب . لم ينجح فى النيل من صلابة المصريين : لم يستطع أن يغير ذلك المعدن الشعبى النفيس الى صفيح ، ولئن كان الشعب المصرى قد هزم فى ثورة ١٨٨١ ودخلت القوات الغازية عاصمته ، ولئن كان حيل بين المصريين وبين انشاء جيش قوى ، ولئن طرد وعذب كل من كانت له انتماءات أية انتماءات الى الثورة . و . و . الا أن جوهر الشعب ظل نفيًا ، فما أن ولى الحكم والى متفجع يتميز بالشباب والرغبة فى خدمة الشعب ، اما لأنه أو لأن مستشاريه رأوا فى ذلك مصلحته ، واما لأنه كان فى بداية حياته ، راغبا رغبة أكيدة فى خدمة بلده . . . ما أن وضعت السلطة الشرعية الاسمية فى يد هذا الشاب - عباس حلمى الثانى - حتى بدأت الوطنية المصرية تظهر من تحت السطح ، وحتى راحت القوى المصرية الوطنية المنظمة فى الحزب الوطنى ، تلتف حول الحديو وتحاول تأييده فى كل ما اتخذه من خطوات ايجابية لصالح مصر والمصريين ، ثم جاء مصطفى كامل الزعيم الملهم ، ليمبعث الحزب الوطنى من جديد وليقود البعث المصرى ، الوطنى ، القومى ، من جديد أيضا .

وقد كانت الأوضاع فى نهايات القرن التاسع وبدايات القرن العشرين مختلفة ومتشابهة ، ومعقدة أيضا .

ولذلك لم ينجح بعض الكتاب الذين كتبوا عن تلك المرحلة فى ، أن يتعمقوا فى تفهم تلك الأوضاع ، تفهما حقيقيا ، حتى تجيء آراؤهم صائبة ، وتجيء كتاباتهم منصفة .

● كانت بريطانيا العظمى فى تلك الفترة قوة كبرى ناشئة ، تتميز بالحيوية والانطلاق وكانت قد حققت انتصارات كبيرة فى آسيا وأفريقيا وأوروبا ، وكانت قد أقامت بعض التحالفات مع القوى الجديدة الناشئة كالألمانيا وهولندا ،

وكانت قد سيطرت سيطرة تامة على مساحات شاسعة من الأراضي في الهند ، واستراليا وافريقية مكنتها من أن تتزعم الدول الأوروبية عامة ، وكان انتصارها في مصر - ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ - ساحقا للغاية . وكانت قد نجحت في تكميم أفواه الشعب المصري وفي أن تستولى على كل خيراتة وفي أن تتحكم الى حين في كل مقدراته ، وكانت فرنسا - شريكها في التآمر على مصر - قد خرجت من الحرب السبعينية مضعضة ، منخنة الجراح ، وكان شعورها بالنسبة لبريطانيا مملوءا بالعداء ، ذلك أن فرنسا هي التي كانت قد بدأت تتجه الى استعمار مصر ، وفرنسا هي التي تحملت في البداية عبء مشروع قناة السويس من ناحية بحث الفكرة وتنفيذها في المرحلة الأولى ، وكانت بريطانيا معارضة لذلك المشروع ، حتى أنها لم تكتب بسهم واحد في شركة القناة .

● وكان الدائنون الفرنسيون بمصر يمثلون في البداية قوة ضغط خطيرة على مصر ، وقد اتفقت فرنسا وانجلترا على السير معا خطوة ، خطوة ، وبدا : بيد ، للتدخل في شئون مصر ، ووضعها تحت السيطرة الفرنسية البريطانية : كانت - مثلا - المراقبة الثنائية ، من ممثلي ، انجلترا ، وفرنسا ، في الوزارة الأوروبية كان وزيران أحدهما فرنسي بلنير والآخر انجليزى هو ويلسون ، وكان الضغط على الخليفة العثماني من أجل تنفيذ بعض الخطوات التي تريدها بريطانيا وفرنسا ، كان دائما ضغطا فرنسيا بريطانيا : بريطانيا وفرنسا اصرتا على عزل الخديو اسماعيل باشا وضغطتا على السلطان لاصدار فرمان بذلك .

● فرنسا وانجلترا كانتا وراء اختيار ولى العهد توفيق باشا ليكون « خديويا » لمصر ، وقد ضغطتا على السلطان للموافقة على هذا الاختيار فلما تأخر فرمان الخاص بتولية توفيق باشا حكم مصر من قبل السلطان قامت فرنسا وبريطانيا بالضغط على السلطان لاصدار فرمان ، وكانت فرنسا وراء العهد التي قطعها دلسبس لعرايى ، بأن يحمى القناة من دخول القوات البريطانية الغازية لمصر ، كما كانت أيضا فرنسا وراء اذن دلسبس للقوات البريطانية بالدخول الى الاسماعيلية ومنها الى الوادى والتل الكبير ولكن فرنسا أحسست - ولها الحق - بأنها خرجت من العملية كلها بصفقة المغبون : انجلترا أكلت كل شئ ولم يبق لفرنسا ، الا الفتات ، بل ان هذا الفتات أبت انجلترا الا أن تقاسمها فيه ، ولذلك راحت فرنسا تحقد على انجلترا ونحاول أن ترد لها الصاع صاعين فبدأت تثير الخديو الجديد (عباس حلمى الثانى) ضد التدخل البريطانى ، وراحت تدس له فى قصره العناصر التي تدفعه الى الثورة على كرومر ، وكذلك بدأت تحتضن حركة مصطفى كامل التي قامت فى الأصل لمحاربة الاحتلال البريطانى ، الذى تنظر فرنسا نحوه نظرة حققد وكراهية لمصلحتها الخاصة ، بطبيعة الحال .

● وكان هناك السلطان ، رجل أوروبا المريض ، الأسد الرابض على ضفاف البوسفور والذي لم يعد يملك الا سلطات أدبية على امبراطوريته الواسعة الأرجاء التي بدأت تمرض ونشيب ، وكانت مصر لا تزال حتى بعد احتلال القوات البريطانية أراضيها جزءا من دولة الخلافة ، السلطان هو الذى يعين والى مصر .

● مصر تدفع الجزية للسلطان . . السيادة التركية على مصر اسمية ظاهرة وواضحة لا يمكن محاربتها ، لأنها من ناحية لا ضرر منها بالمقارنة الى العدو الجاثم فوق صدور البلاد ، وهو الاحتلال البريطانى ثم انها متعلقة بالخلافة الاسلامية ، وللخلافة الاسلامية وفتن - رغم عدم وجود قوة مادية لها - تتمتع بنفوذ أدبى ضخم فى جميع أنحاء العالم الاسلامى : الرباط بين مصر وتركيا رباط قوى ولكن الكلمة فى مصر ، ليست لتركيا ، ولا لمصر ، وانما للاحتلال البريطانى : حتى الحديو لم يكن يستطيع أن ينعم على رعاياه بالألقاب : بك ، بانبا . وكان يقترح على السلطان والسلطان هو الذى يصدر الفرمانات الشاهانية الخاصة براءات تلك الألقاب .

● وكان الدعاء للسلطان على منابر المساجد كلها ولا يمكن أبدا لأى امام أن يخطب الجمعة ، دون أن يدعو للسلطان ، حتى بعد أن أعلنت الحماية على مصر . وراحت بريطانيا تقطع ذلك الرباط الذى بين مصر وتركيا لم تنجح فى أن تقطع الدعاء على المساجد وانما غيرته من الدعاء له بالنصر ، الى الادعاء له بالتوفيق ، والى جانب بريطانيا وفرنسا ، وتركيا ، كان يوجد خديوى شاب ، بدأ بداية طيبة وخطا خطوات هامة نحو معارضة الاحتلال ، ويوجد حزب وطنى يقوده شاب ملهم لا هم له الا تحرير بلده .

● وقد أخطأ بعض الكتاب فى تصورهم للعلاقة التى قامت بين الحديو ومصطفى كامل ، والعلاقة التى قامت بين الحركة الوطنية المصرية وبين تركيا ، والعلاقة التى قامت بين الحركة الوطنية المصرية ، وبين فرنسا .

ولو أنصف هؤلاء لأعادوا كل شئ الى أصوله ، ولنظروا الى كل تلك العلاقات نظرة موضوعية : عندما يقوى مصطفى كامل علاقته بتركيا - دولة الخلافة الاسلامية - لا يكون مصطفى كامل تابعا لتركيا وانما هو - مصطفى كامل - قائد لحركة وطنية لا يريد ان يغضب دولة لها سيادتها الاسمية على مصر ، ثم هو لا يريد أن يغضب الجماهير المصرية ، المنضوية تحت لوائه ، والتى ترى فى الخلافة العثمانية ، رمزا يجب الالتفاف حوله .

● وعندما تتقرب فرنسا الى مصطفى كامل ، أو يتقرب مصطفى كامل الى فرنسا فليس فى ذلك الا السياسة الحكيمة من الجانبين : مصطفى كامل ضد

الإحتلال البريطاني ، وفرنسا ضد الإحتلال البريطاني ، وعدو عدوى صديقي ، ثم إن هذه العلاقة ليست علاقة تبعية بدليل أنها تغيرت عام ١٩٠٤ بعد أن غيرت فرنسا توجهاتها السياسية ورأت مصلحتها في الاتفاق الودي مع إنجلترا تطلق بريطانيا يد فرنسا في الجزائر ، وتونس ومراكش ، وتطلق فرنسا يد إنجلترا في مصر والسودان . وكذلك كان الأمر مع الخديو : الخديو يقف الى جانب الحركة الوطنية ويناصرها ويعادى الإحتلال البريطاني ، إذن لابد من أن تقف الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل الى جانبه ، الى أن يغير موقفه فتتقارب مع الإحتلال البريطاني ويتفق وياه على اقتسام السلطة ، أو اقتسام المنافع فتخرج الحركة الوطنية على الخديو (الحاكم الشرعى) .

● الخديو يرى في الحركة الوطنية قوة ضخمة هو في أمس الحاجة اليها للانتصار في معركته ضد كرومر : انه يدعم الحركة الوطنية يقويها ، يمددها بالمال والنفوذ ، و . و . وهو الحاكم الشرعى للبلاد ، ليس أجنبيا وليس معاديا للتوجهات الوطنية ، ولكن عندما يعمل الخديو على تفتيت الحركة الوطنية وخلق أحزاب جديدة تتصارع وتتقاتل ، لابد من الخروج على الخديو ، ومناصبته العداء ، وليس في ذلك ما تؤاخذ عليه الحركة الوطنية المصرية بل انه ليحسب لها أنها نقطة : تستفيد من كل الظروف وكل الأشخاص ، مادامت تلك الاستفادة لا تغير لها مبدأ ، ولا تفرض عليها أية التزامات تعوق حركتها .

بداية ثورة صحفية شعبية

● ولكي تتضح الصورة تماما لابد أن نشير الى صحافتنا في تلك الفترة ولو من قبيل التسجيل : كانت « الحوادث اليومية » - كما يقول طانيوس عبده - بكر الصحف العربية في العالم أجمع أصدرها الجنرال بونايرت في القطر المصري ١٧٩٩ ، وعهد بتحريرها باللغة العربية الى اسماعيل بن سعد الخشاب وعاشت ثلاث سنين اختفت حين رجع نابليون بونايرت الى فرنسا من مصر ، سنة ١٨٠١ .

ثم تلتها « الوقائع » في ٢٠ نوفمبر ١٨٢٨ التي أصدرها محمد علي باشا الكبير لنشر اعلانات وأوامر الحكومة الرسمية بعناية الدكتور كلوت بك وقد فوض ادارتها وتحريرها الى رفاعه بك بن رافع العلهطاوى .

وفي ١٨٦٣ صدرت : موسوعة الطب لصاحبها محمد علي باشا البقلي رئيس الأطباء بمصر وساعده بتحريرها ابراهيم الدسوقي وهي أول مجلة صدرت باللسان العربي في القطر المصري وكان شعارها : يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس . ثم صدرت في ١٨٦٦ صحيفة وادى النيل (سياسية علمية - أدبية) لعبد الله أبو السعود .

ثم نزعة الأفكار (سياسية أسبوعية) صدرت بالقاهرة ١٨٦٩ لصاحبها
ابراهيم المولنحى بك ومحمد بك عثمان جلال . ولم يظهر من هذه الجريدة
غير عددين واحتجبت .

وفى ١٧ ابريل ١٨٧٠ صدرت « روضة المدارس » المصرية لصاحبها على
فهمى بك نجل رفاة بك العلهطاوى .

وفى ١٨٧١ صدرت « النحلة الحرة » لصاحبها القس لويس صابونجى .

وصدرت جريدة أركان حرب الجيش المصرى وكان يحررها نورى بك
فائى مقام .

وفى ٣١ ديسمبر ١٨٧٥ صدرت الأهرام - بالاسكندرية لصاحبها سليم
وبشارة تقلا ، ثم أصبحت يومية تصدر من القاهرة .

وفى ١٨٧٧ أصدر الشيخ يعقوب صنوع « أبو نظارة زرقاء » صدرت فى
القاهرة ثم غضب على يعقوب الخديو اسماعيل فنفاه الى الخارج وفى باريس
أصدر هناك يعقوب صنوع الجريدة وصدرت « مصر » لسليم نقاش
وأديب اسحاق ، كما صدرت « الوطن » لميخائيل عبد السيد وهى أول جريدة
قبطية فى مصر .

وفى ١٨٧٨ صدرت « القاهرة الحرة » لسليم فارس الشدياق
« والبوسفور » باللغتين العربية والفرنسية لصاحبها بول جيرو .

ثم أصدر أديب اسحاق وسليم نقاش « التجارة » فى ١٨٧٩ ، وأصدر
سليم نقاش - فى ١٨٨٠ - المحروسة .

وفى عام ١٨٨١ أصدر أحمد بك حمدى « المنتخب » كما أصدر أديب
اسحق « مصر » وصدرت جرائد النورة العرابية : « التبكيك والتنكيك والتواد
وتوفيقى ، والحجاز التى سماها عرابى « لسان الأمة » وكان صاحب معظم هذه
الجرائد عبد الله نديم .

● وأصدر حمزة فتح الله - بالاسكندرية - (١٨٨٢) البرهان
والاعتدال كما أصدر عبد الله نديم اللطائف وأصدر حسن الشمسى « السفير » .

ولم تصدر جرائد جديدة فى ١٨٨٣ .

وفى عام ١٨٨٤ صدرت الزمان لصاحبها الكسان صرفيان .

وفى عام ١٨٨٥ أصدر الشيخ محمد بيرم (الاعلام) وأصدر يعقوب صروف
وفارس نمر ، وشاهين مكارىوس (المقتطف) أقدم مجلة علمية فى مصر .

- وفى ١٨٨٦ صدرت « الشفاء » للدكتور شبلى شميل .
- وفى ١٨٨٧ صدرت « الأحكام » لنقولا توما المحامى . « والصحة »
لحسن بك رفقى (تفتيش الصحة العمومية ، و ابراهيم بك مصطفى بالمدرسة
الطبية) .
- وفى ١٨٨٨ صدرت الراوى - فكاية - لخليل زينة والمنارة لسليم
الحورى .
- وفى ١٨٨٩ أصدر صروف ومكاريوس « المقطم » وكان صدورهما فى
شهر فبراير - وأصدر - فى سبتمبر - الشيخ على يوسف « المؤيد » كما صدرت
« الآداب » لمحمد مسعود وأصدر فى ١٨٩٠ يوسف آصاف المحامى (المحاكم) .
- وفى ١٨٩١ أصدر جمال الصويح « الاعلان » لخدمة التجارة والصناعة
« والفرائد » لجرجس زكى وفوزى حنا .
- وفى ١٨٩٢ أصدر جورجى زيدان مجلة « الهلال » و « الاستاذ » لعبد الله
نديم وأخيه عبد الفتاح نديم .
- و « الفتاة » وهى أول مجلة نسائية للمسيحة هند نوفل وقد صدرت فى
٢٠ نوفمبر ١٨٩٢ .
- وفى ١٨٩٣ أصدر أحمد عبد اللطيف « النديم » و « المهندس » لأحمد كامل
المهندس و « المدرسة » لصاحبها مصطفى كامل .
- (وفى ١٨٩٤ صدرت « الفيوم » لصاحبها ابراهيم رمزى و « الأهالى » عن
الجمعية الأهلية وصاحب امتيازها رئيس الجمعية اسماعيل أباطة (بك)
و « المشير » لسليم سرقيس . وأصدر فى عام ١٨٨٥ ابراهيم المولىحى بك
« مصباح الشرق » و « سوق العصر » وهى جريدة هزلية .
- وفى ١٨٩٦ أصدر محمد توفيق و بطرس المصرى مجلة « حمارة منيتى »
و « الصاعقة » لأحمد فؤاد و « الحماية » لشاكر أباطة ومحمد توفيق الأزهرى
« والكرباج والعفريت » لصاحبها عبد الله القدس و « العمدة » لحسن بك يونس
عمدة منفوط .
- وفى ٣١ يناير ١٨٩٨ صدرت « أنيس الجليس » لصاحبيتها البرنسييس
السكندر فيرينوه .
- (وفى عام ١٩٠٠ صدرت مجلة « التمثيل » لمحمد أمين ، وبيومى
ابراهيم ، ومجلة المجلات لمحمود حسيب ، « اللواء » لمصطفى كامل « والهوانم »
- مجلة نسائية - لهنرى برى وأحمد حلمى ، والمرأة فى الاسلام لابراهيم بك
رمزى تنظيم .

وفى ١٩٠٢ ظهرت « ظريفة المعانى » وكتب فى أول صفحة منها « مجلة هبلة لابسة لها سبله تشوق الناس لها احساس ينبع أثر كل حرة » ، والخلاعة لراغب حسن والمودة « نسائية » لابراهيم رمزى وعزت حلمى . والزمار لشاهين الحازن وسليم العازار .

وفى ١٩٠٦ صدرت فتاة الشرق (١٥ أكتوبر) للسيدة ليبة هاشم وفى ١٩٠٧ صدرت (٩ مارس) « الجريدة » شعارها : من حقق النظر وراض نفسه على السكون الى الحقائق وان آلتها فى أول صدمة كان اغتباطه بدم الناس اياه أكثر من اغتباطه بمدحيم اياه : ابن حزم .

ورأس تحرير الجريدة أحمد لطفى السيد وكانت المجلة لسان حال حزب الأمة .

كما صدرت خيال الظل لأحمد حافظ عوض ، وفى ١٩٠٨ صدرت السياسة الأسبوعية (بالألوان) لصاحبها عبد الحميد زكى .

وفى يوم السبت ٢ مايو (١٩٠٨) بالاسكندرية ظهرت جريدة وادى النيل لمحمد الكلزة ، كما صدرت مجلة الجنس اللطيف لصاحبها ملكة مسعد . كما صدرت البعيع لرضوان فريد .

والبلاغ المصرى لاسماعيل بك شيمى .

وفى ١٩١٥ صدرت اللطائف المصورة (١٥ فبراير) لصاحبها اسكندر مكارىوس والسفور لعبد الحميد حمدى .

والجدير بالذكر انه فى عام ١٩١٨ صدرت جريدة فلسطين أصدرها الجيش البريطانى باسم أخبار فلسطين وكانت تصدر كل يوم خميس فى سيناء وتوزع مجاناً فى مصر وفلسطين . كما صدرت صحيفة « الهوانم » لعبد الحميد سالم ، ولم يصدر منها سوى عدد واحد ثم اختفت .

وفى أيام الثورة - ثورة ١٩١٩ - صدرت صحيفة باسم « الوفد المصرى » كانت توزع سرا ومصدرها غير معروف وذلك بعد اندلاع نار الثورة .

وفى ١٩٢٠ صدرت جريدة الأخبار (٢٢ فبراير) عن شركة الصحافة الوطنية برئاسة فؤاد بك سلطان يحررها أمين الرافعى ، وكان مؤسسها يوسف الخازن .

وقد ظهرت صحيفة باسم اسراييل (أول إبريل) للدكتور البرت موصيرى ، وروضة البلابل - أول مجلة موسيقية - والمرأة المصرية لبلمس عبد الملك .

وفى ١٩٢١ صدرت الاستقلال (١٥ مايو) لسان حال الحزب الديمقراطي
ولم تصدر منها غير بضعة أعداد كما صدر الكشكول المصور لسليمان فوزى .
وفى ١٩٢٣ (أول يناير) صدرت البلاغ لعبد القادر حمزة أفندى والصور
المتحركة (أول مجلة سينما فوتوغرافية) (١٠ مايو) لمديرها محمد توفيق .
ثم مجلة ترقية الفتاة لنبوية موسى (٥ يونيو) الخ ، الخ .

وكانت للشعر الوطنى دولة وصوله

● وكان للشعر الوطنى دوره الرئيسى فى الثورة العربىة وفى الحركة
الوطنىة التى قادها مصطفى كامل ومحمد فريد ثم كان له دوره الأقل تأثيرا فى
ثورة ١٩١٩ وفى أعقاب ثورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٠ حيث عادت للشعر
دولته وصولته .

ورافع لواء الشعر الوطنى - بلا جدال - هو محمود سامى البارودى باشا
أحد أقطاب الثورة العربىة .

وقد نفى مع من نفى من زعماء الثورة العربىة الى سيلان أو سرنديب كما
كانوا يسمونها وقتئذ (سىرى لانكا الآن) .

وصف البارودى الفساد فى أيام اسماعيل باشا فقال :

قامت به من رجال السوء طائفة أوهى على النفس من بؤس على ثكل
من كل وغد يكاد الدست يدفعه بفضا ويلفظه الديوان من ملل
ذلت بهم مصر بعد العز واضطربت قواعد الملك حتى ظل فى خيل

● وقال فى بعض المعارك التى خاضها كجندى مقاتل :

ولما تداعى القوم واشتبك القنا ودارت كما تهوى على قطبها الحرب
وزين للناس الفران من الردى وماجت صدور الخيل والتهب الضرب
صبرت لها حتى تجلت سماؤها وانى صبور ان ألم بى الخطب

● ووصف نفسه وهو فى السجن قائلا :

شفتنى وجدى وأبلانى السهر وتفشتنى سمادير الكدر
فسواد الليل ما أن ينقضى وبياض الصبح ما أن ينتظر
لا أنيس يسمع الشكوى ولا خسر يأتى ولا طيف يمر
بين حيطان وباب موصد كلما حركة السجنان صر

الى أن يقول :

كلما درت لأقضى حاجة قالت الظلّمة ميلا لا تدر
ظلّمة ما ان بها من كوكب غير أنفاس ترامي بالشرر

● وفي المنفى قال البارودي « أجمل » و « أحلى » و « وأقضى »
و « أعنف » شعره :

قال مثلاً :

أبيت حزينا في سرنديب ساهرا طوال الليالي والخليون هجد
إذا خطرت من نحو حلوان نسمة نزت بين قلبي شعلة تتوقد
شباب واخوان رزئت ودادهم وكل امرئ في الدهر يشقى ويسعد

وقال ولعله من أجود شعره

ولما وقفنا للوداع وأسبلت ما اعننا فوق الترائب كالمرز
أهبت بصبري أن يعود فعزني وناديت حلمي أن يشوب فلم يغن
وما كنت جربت النوى قبل هذه فلما دهنتني كدت أقضى من الحزن

● ويرثي زوجته قائلاً :

يا دهر فيم فجعتني بحليلة كانت خلاصة عدتي وعثادي
ان كنت لم ترحم ضناى لبعدهما أنلا رحمت من الأسى أولادي
ألا عللاني بالتعازي وأقنعنا وؤادى أن يرضى بهن تعازينا
والا أعيناني على النوح والبكا فشا أنكما شأنى وما بكما بيا

● وقال اسماعيل صبرى باشا عندما سقطت وزارة مصطفى فهمي باشا
(نوفمبر ١٩٠٨) .

عجبت لهم قالوا سقطت ومن يكن مكانك يأمن من سسقوط ويسلم
فأنت امرؤ ألصقت نفسك بالثرى وحرمت خوف الدل ما لم يحرم
فلو أسقطوا من جيث أنت زجاجة على الصخر لم نصدع ولم تتحطم

سنوات ما قبل الثورة ج. ٢ - ٦٥

● ومن « شوقيات » أحمد شوقي فى وداع كرومر (١٩٠٧) .

أياهكم أم عهد اسماعيل
أم حاكم فى أرض مصر بأمره
يا مالكا رق الرقاب ببأسه
لما رحلت عن البلاد تشهدت
أم أنت فرعون يسوس النيل
لا سائلا أبدا ولا مستؤلوا
هنا اتخذت الى القلوب سبيلا
فكانك الداء العياء وببلا

● وقال شوقي بعد مرور عام من مأساة دنشواى :

يا دنشواى على ربك سلام
شهداء حكمك فى البلاد تفرقوا
مرت عليهم فى اللحد أهلة
كيف الأراذل فىك بعد رجالها
ذهبت بأفس ربوعك الأيام
هيهات للشمل الشتيت نظام
ومضى عليهم فى القيود العام
وبأى حال أصبح الأيتام ؟

● ومن رثائه - أحمد شوقي - فى مصطفى كامل :

يتساءلون أبالسلا قضيت أم
الله يشهد أن موتك بالحجا
ان كان للأوطان ركن قائم
بالله فتش عن فؤادك فى الترى
وجدانك الحى المقيم على المسدى
فلو أن أوطانا تصور هيكل
أو كان للذكر الحكيم بقية
بالقلب أم هل مت بالسرطان
والجد والأقدام والعرفان
فى هذه الدنيا فانت البانى
هل فيه آمال وفيه أمانى
ونرب حى ميت الوجدان
دنوك بين جوانح الأوطان
لم تأت بعد رثيت فى القران

● ومن أروع ما قال شوقي بعد عودته من منفاه (١٩٢٠) :

ويا وطنى لقيتك بعد يأس
ولو أنى دعيت لكنت دينى
أدير اليك قبل البيت وجهى
كأنى قد لقيت بك الشبابا
عليه أقابل الحتم المجابا
إذا فهت الشهادة والمتابا

● ومن قول شوقي فى وحدة السودان ومصر :

فمصر الرياض وسودانها
وما هو ماء ولكنه ،
عيون الرياض وخليجانها
وريد الحياة وشرانها

تتسم مصر ينابيعه كما نهم العين انسانها
وأهلوه مذ جرى عذبه عشيرة مصر وجيرانها

● وقال أحمد شوقي في رثاء عبد اللطيف الصوفاني قطب الحزب الوطني
يصف أبناء الحزب الوطني ورجله ، القدامى وعلى رأسهم مصطفى كامل شهيد
الوطنية المصرية .

فتاهم بالشباب ضحى ما أعظم الذبح والفداء
ومات أبطالهم جوعا فى غير أوطانهم ظمأ
لو أرادوا متاع دنيا لأدركوا الحكم والشرأ

الى أن يقول مخاطبا أبنا الحزب الوطنى :

شرعتموا للشباب ديننا كدينهم بيننا سواء
لما أتيتم به جعلتم رأس تعاليمه الجلاء
جمعتم مصر ثم سرتهم فكنتم الجمع واللواء
وما عرفتم نعيم مصر وغير أحبائها ولاء
لم تمسحوا نعيميد رأسا ولا نقضتم له حذاء

والعيميد هنا هو كرومر رجل الاحتلال البريطانى العتيد .

● ومن روائع حافظ ابراهيم فى دنشواى وهو يخاطب المحتلين لمصر :
أيها القائمون بالامر فينا هل نسيتم ولاءنا والودادا
خفضوا جيشكم وناموا هنيئا وابتغوا صيدكم وجوبوا البلادا
واذا اعوزنكم ذات طوق بين تلك الربا فصيذوا العدادا
انما نحن والحمام سواء لم تغادر أطواقنا الأجيادا

● وتبلغ بحافظ ابراهيم المرارة : فيقول :

أمة النيل أكبرت أن تعادى من رماها وأشفقت أن تعادى
ئيس فينا الا كلام والا حسرة بعد حسرة نتهادى

● ويصل الشعر بدولة الشعر درجة مخيفة حتى ليقول أحمد شوقي
مخاطبا مكماهون المعتمد البريطانى فى مصر .

أوضح لمصر الفرق بين السيادة والحماية
وازل شكوكا بالنموس تعلقت منذ البداية

ودع الوعود فانها فيما مضى كانت رواية
أضحت ربوع النيل سلطنة وقد كانت ولاية
فتعهدوها بالصلاح وأحسنوا فيها الوصاية

● ثم يقول شوقي - وهذا أضعف ما قاله في حياته - مخاطباً
الانجليز .

أنتم أطباء الشعوب وأنبل الأفوام غاية
أنى حللتهم فى البلا د لكم من الاصلاح غاية
أن تنصروا المستضعفين فنحن أضعفهم نكايه
أو تعملوا لصلاحنا فتداركوه الى النهاية
لا تأخذون بالكلام لا تأخذونا بالكلام

من رسائل مصطفى الى مدام جوليت آدم

من رسائل مصطفى كامل الى مدام جوليت آدم حقائق وأفكار وآراء
وانجاهات وسياسات واسرار يحسن - من وجهة نظرى - التركيز عليها نختار
بعضها على سبيل المثال لا الحصر . فى ٣٠ مارس ١٨٩٧ رسالة تقول
ان فرنسا تظهر بمظهر من يريد الكل أو لا شئ : فى استطاعة فرنسا ان تزام
انجلترا فى ميدان التعليم ، ومن المؤكد أن المصريين كانوا يهجرون فى الوقت
الحاضر مدارس الحكومة الانجليزية ليؤموا المدارس الفرنسية اذا كان لها
وجود .

وفى ١٢ مايو ١٨٩٧ يكتب مصطفى كامل قائلاً : أنت تعلمين خطتى نحو
تركيا وما أراه واجبا نحوها وقد اعترف كثير من أصدقائنا اليونانيين بأنه من
السياسة الحكيمة لمصر ، ان تكون مع تركيا بما ان الانجليز محتلون وطننا
العزیز .

وفى ٢١ يونيو ١٩٠١ كتب مصطفى كامل يقول : يسافر الحديو بعد
عشرة ايام الى ديفون لا الى لندن وكان الانجليز يؤملون سفره اليها لتقديم
واجب الاحترام ، للملك ولكن يغلب على ظنى أنه رأى كيف كان عليه تأثير
سياحيتهن متواليتين الى لندرة على أنه لا يزال وطنيا فلا تتعقدي فيما يتقولونه
عنه ، نعم ان عنده بعض الاندفاع ولكن هل يمكنه أن يستسلم لحماسته بعد
حادثة فاشودة .

● وفى ٢٨ مارس ١٩٠٤ كتب مصطفى كامل : لدى نبأ أرفه اليك ،
ذلك أن جلالة السلطان قد أنعم على بلقب باشا وقد نشرته التلغرافات الرسمية ،

وجرائد الاستانة كافة وان سرور والدتي وأهلى وأصدقائي لعظيم : النهاية
تتقاطر من كل صوب والوطنيون المصريون قد سروا ، لبلوغى هذا الشرف فى
سن الثلاثين ولو أن ذلك لا يهمنى » وفى ١٥ ابريل ١٩٠٤ يقول : أساء ليلىا عسىو
دلكاسيه بالاتفاق الانكليزى الفرنسى . لأن تعمد فرنسا بعدم مطالبتها بريطانيا
بالجلاء دفن للمسألة المصرية وحكم علينا من فيلكم : الانجليز أظهروا رسميا حنقهم
على الخديو بسبب الحفاوة التى قابلك بها ، فقد أرسل اليه اللورد كرومر
هذين اليومين مذكرة من نظارة الخارجية الانجليزية يبدى فيها استياء الحكومة
البريطانية من تعدد المقابلة التى وجهت الى من اشتهرت بعدواتها لانجلترا .

● وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٤ كتب مصطفى كامل : سيدينى العزيزة وصلت
الى القاهرة الاثنين الماضى ٢٤ الجارى وأول عمل عملته كان ارسال مكتوب للخديو
أعرب فيه عن قطع علاقائى بالسراى وقد اشتغلت به الصحافة جميعا وجريدة
ليجيت التى تنشر بالفرنسية والانجليزية والتى طالما هاجمتنى أنصفتنى
وأطرت عملى ، وكذلك ذكرت الجرائد الانجليزية هذا التقاطع : اللحظة الراهنة
أهم لحظة فى حياتى بعون الله وقد اتخذت طريق الاستقلال التام ، والجهاد
الكبير ووثوقى عظيم .

٣ فبراير ١٩٠٥ : اختتمت حركة الصحافة على مشروع الجامعة بمقالة
ارسلها اليك مع هذا والناس جميعا موافقون استحسانا على هذه الفكرة ولكن
لا أمل لهم فى الأسرة الخديوية وقد كتب الى حسين باشا واصف يقول أنه مستعد
ان يدفع ألف جنيه فى اليوم الذى تتألف فيه لجنة افتتاح الاككتاب وكذلك
وعد عمر سلطان بمبلغ كهذا أما الأمراء فانى معهم لمن الصابرين .

● ● ٢٢ مايو ١٩٠٥ رزى بعض الأفراد أن الجامعة تنتضى نفقات طائلة
وعلى ذلك مروا ارسال فريق من الشبان لتلقى العلم فى أوروبا فجمعوا خمسه
آلاف جنيه فى جلسة واحدة غير أنهم أرادوا أن يكون الخديو منهم فأوفدوا
البرنس حيدر لمقابلته بالاسكندرية فلم يحصل على شىء واننى لفى بأس من
مساعدة الخديو !! .

٩ يونيو ١٩٠٥ ان فكرتى بانشاء الجامعة الوطنية قد توجت بالنجاح
فانها انتقلت الى أيدي أمراء بيت حليم وقد قرروا مبدئيا ايفاد فريق من الطلاب
الى أوروبا ليتخرج منهم أساتذة وطنيون ، وبلغ الاككتاب حتى الآن ثمانية
آلاف جنيه ٢٠٠.٠٠٠ فرنك وسنشرع فى بقية الاككتاب بعد انقضاء
الصيف .

● وعما قام به مصطفى كامل في انجلترا في أعقاب حادث دنشواي ، كتب مصطفى الى مدام جوليت آدم يقول : سفرى الى لندرة كان مفيدا وقد تعرف الى كثير من النواب وبعض النظار وكبار الكتاب وكلهم مثقفون على معرفة الحقيقة في مصر وأحدثت حادثة دنشواي تأثيرا سيئا في انجلترا من شأنها افهام العالم أجمع أن المصريين يكرهون الاحتلال خلافا للتأكيدات الرسمية ولفت نظره الى مصر ، أكثر من ذي قبل وكان ذلك الخطاب بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٠٦ .

● وفي ١٣ أغسطس ١٩٠٦ كتب مصطفى كامل : غدا تذكرك ميلادى اذ ابلغ الثانية والثلاثين وما عساي أن أعيش ايضا لأخدم منرنا العزيزة وعلى كل حال فاني لا أترك لحظة ندر من حياتي بدون أن أغرس حبها في قلوب مواطني ، وأتم عملي الى النهاية .

وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٠٦ : توصلت الى انشاء شركة توصية وطنية رأس مالها عشرون الف جنيه (٥٠٠.٠٠٠ فرنك) لتأسيس جريدة فرنسية انجليزية وقد عينت مديرا لها بلا مراقبة مدة حياتي ويرون في هذا العمل أكبر مظهره من الحزب الوطني ، اني أود أن يكون لي مساعدون من كبار كتاب فرنسا يكون من بينهم شخصك الموقر واثنان أو ثلاثة من اصدقاءك من كتاب السياسة والأدب فهل لك ان تتفضلني وبعتني بذلك .

● وكان آخر خطاب بعث به مصطفى كامل الى مدام جوليت آدم بتاريخ ٧ يناير ١٩٠٨ ، وقد جاء فيه : اني مريض منذ السابغ عشر من نوفمبر وقد بذلت مجهودا فوق الطاقة لالتقاء خطابي في الجمعية للحزب الوطني وأن نجاحي السياسي ونجاح المسألة المقدسة ، التي اناضل عنها يفوقان كل ما آملته ، أما صحتي فهي بين اليأس والرجاء والاطباء مطمئنون الآن والسبب في انتكاسي بعد خطبتي راجع الى وفاة صديقي حميم ، كان من أشد ، وأكبر نصرائي ، (المرحوم لطيف باشا سليم) واذا تحسنت صحتي بعد اسبوعين أسافر لأقيم في أسوان شهرا هذا ما يختص بالسياسة والصحة .

وأما ما يختص برسالتك فانها تفتن كل العالم وانك تؤلميني كثيرا بمنعها ، حديثنا عن البرتغال ولا تكوني في صف الملك ، وعن المجهودات التي بذلها التشيك في سبيل نهضتهم وغير ذلك مما يعد عندك بالألوف وأعفى عني اذا لم أكتب اليك كثيرا فان كثرة الكتابة تتعبني كثيرا ، المخلص لك بكلياته .

● وبعد أيام وصل الى مدام جوليت آدم - في ٢٧ فبراير ١٩٠٨ - خطاب لا من مصطفى كامل وانما من شقيقه علي فهمي كامل وقد روى أنه أثناء حديثه مع شقيقه صبيحة الاثنين، لاحظ أن لونه أخذ يتغير وعينه تحرق فيه ثم أخذ يوصيه في كلمات قصار بالاهتمام بعمله بحكمة ، وروية ، وما جاء عليها حتى لم يصحت وكاد يغيب عن الوجود .

● وعن جنازة مصطفى كامل قال على فهمي كامل : « ما حدث في الاوائل والأواخر أن رجلا بلغ أربعة وثلاثين ربيعا صار خلف نعشه حوالى نصف مليون نسمة وهم جميعا يبكونه ، وقد بلغ ما تقاطر على الى الآن من اشعارات البرق ١٦٣٣٤ اشارة و ٨٤٢٠ مكنوب حزن ورباء وحملت نابغة مصر ذكرانا وانانا سارة الحاد عليه أربعين يوما بالرغم من شدة معارضة مستشار المعارف دانلوب : ظن الانجليز أن المعارضة قد ماتت بموت مصطفى فى مصر ولكنى أؤكد لك أيتها السيدة الموقرة أن العمل الذى أسسه أخى سيثمر ثمرا يانعا وانه خدمنا حتى فى موته » .

● وقد كان فى مقدمة الأسباب التى أدت الى نجاح مصطفى كامل ، ومن بعده محمد فريد والحزب الوطنى أن الاعتماد فى الحركة الوطنية المصرية كان على الشعب وان العمل كان فى مختلف الميادين . فى الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وفى الميادين التعليمية ولعلنا نستطيع أن نوفى تلك النقاط عندما نتحدث عن جذور الأحزاب السياسية فى مصر .

زوجة الخديو عباس تكتب عن المرأة المصرية

● وقد نجت زوجة الخديو عباس حلمى - ومطلقته فيما بعد - جويدان هانم - دى اعطاء صورة للحياة الاجتماعية فى اوائل عهد عباس حلمى الثانى وفى اعطاء صورة للعلاقات التى كانت تربطه بكرومر ، وبغيره من الأمراء والنبلاء قالت - مثلا - عن زفة عروسين اتيج لها أن تشهدها : كانت العروس ترتدى ثوبا من الأطلس موشى بالذهب وعلى رأسها تاج مرصع بالجواهر يتدل من تحته نقاب يشمل كل جسمها وفى هذا النقاب اربعة احجار كريمة عند الجبهة والدفن والخدين وفى أذنيها قرطان من البرلنت وفى جيدها ويديها عقود وأساور لا عدد لها : أعلنت ربة البيت بأن الزفة ستبدأ ، وهرعت السيدات الى غرف الاستقبال ووقفن صفين وحملت الجوارى الى الهوانم أكياس الذهب ، ثم فتحت الصالون ووقفت العروس على بابة برهة ثم بدأت تسير بخطوات صغيرة وقد تدلت من التاج الذى على رأسها خيوط طويلة من الذهب وسارت الدادة وبعض الجوارى أمام العروس يدعون لها بالوقاية من العين والحسد وكلمتا تقدمت انحنى لها السيدات والقين الذهب والزهور تحت اقدامها وكل سيدة تحاول أن تأخذ خيطا من الخيوط الذهبية لأنهم يعتبرون أن هذا يجلب الحظ ، وبعد ان أتمت العروس طوافها عادت الى الصالون وجاءت الراقصات : كانت أجسام الراقصات تقريبا عارية وجعلن يثنين ويتلوين على أنفسهم الموسيقى ثم يقربن برؤوسهن من الزائرات وينظرن اليهم بتوسل وكانت الهوانم يلصقن الذهب فى وجوه الراقصات فلما لم يعد فى وجوههن مكان خال أخذت قبضات من الذهب تتناثر عليهن وهن يلتقطنه من صيحات الفرح والسرور وبعد ذلك عدن الى الشرفات لنرى ما يجرى وبعد أن فرغن من تناول العشاء وشرب

القهوة طببت ربة البيت من السيدات ، السماح للعريس بالحضور بنفسه يشكرهن على التنازل بالتشريف : وقف العريس بالباب مبهوتا وقد أخذه بريق الجواهر ولألاء الوجوه التي تنظر اليه ثم انحنى حتى كاد يلمس الأرض . ثم أخذه أمه من يده وفادته الى مكانى حيث قدم لى القهوة بيد نرنعش ولما انتهت من شربها انحنى مرة أخرى وغادر الصالة .

● ونقول جويدان هانم - أو خانم كما كانوا يقولون وقتئذ - أنها أرادت أن تحضر افتتاح قناة النيل فتكرت فى زى رجل وارتدت طربوشا ، وبدلة ، وردنجات وعطرت منديليا . وأم يكدي الخديو يرانى أمامه حتى تملكته الدهشة فانه لم يتوقع أن يرى مثل هذا السكرتير الأمين وفرح كلانا لهذا الموقف فرحا شديدا وطلب منى الخديو ألا أتكلم حتى لا ينفضح أمرى وتقول ان أحدا لم يعلم بسرها الا طورنسين باشا والدكتور كاوتنسكى بك والخادم فريدريك ورأيت فى الاقصر - النيران تدير السواقي لرفع الماء لرى أرض ذلك الفلاح الفقير الذى يعيش مع حيوانه فى كوخ متبدم من الطين ، سقفه من فئس الأذرة وتقول ان النيل ينضم هذا الفقير وذاك الغنى على السواء : وسارت السفينة نحو السند الذى سيضمن تنظيم البرى وتوزيع الماء على أرض الشمس الدائمة وتمضى زوجة الخديو فى وصف ذلك الاحفاز وكيف أن ابنة الدوق أوف كنوت سالت طورنستين باشا « عن ذلك ! لنسى الذكى الجميل فأدخل هذا على نفسى الزهرو شأن كل رجل يعرف أنه أعجب سيادة من الطبقات العالية » .

وفى ٨ فبراير ١٩٠٩ وضع الخديو الحجر الأساسى فى بناء سد النيل وكان قد مضى عليه ثمانية عشرة عاما فى الحكم وكان قد أصبح فلاحا يحب الأرض ويجيد العناية بها حتى أصبح من أشهر مزارعى القطر المصرى تنتج أرضه احسن المحاصيل .

● وتقول جويدان هانم : جلس الخديو على العرش وهو فى الثامنة عشرة من عمره ولم تكن الظروف حسنة ولم يجد فى بداية حكمه تعاضيدا كافيا فان اللورد كرومر لم يكن عناء الاتصال بنفسية ذلك الخديو الصغير فان السياسة الجبرية لاتعرف معنى العواطف والشعور فكان اللورد كرومر لاينظر الى الخديو الا كرئيس عنيد للرأى وريبب غير محبوب لأنه كان يضطر لمخاطبته بلقب يا صاحب السمو وهو يعلم أن الخديو ليس له من الأمر الا هذا اللقب على حين انه كان يشعر بأنه هو الحاكم الحقيقى وكان هذا كافيا لأن ينظر اللورد الى الخديو كدمية يجب عليها الطاعة ولكن الطاعة كانت غريبة على خلق الخديو من الصغر ، كان قوى العزم عنيد الرأى وفوق ذلك كان يحب الكفاح ، ولعل هذا الخلق تولد فى نفسه عندما شعر بالمسئولية الملقاة على عاتقه والتبى كان فى امكانه الاضطلاع بها دون أن يضطر الى الوقوف موقف الدفاع ، أمام هذا العدو القوى الذى كان فى امكانه أن يذله كحاكم وكانسان .

وليس من المعقول أن خديويا - ولو كان نصف وطنى فمقط - يقبل صداقة ديكتاتور أرغم على قبوله من هوة معادية وكل نظرة اليه نذرة بضعف بلاده وهزيمة أسلافه فكان أصعب وقت مر على الخديو عز الوقت الذى اهد اليه ظل كرومر فى مصر ، فانه كان يعامل الخديو باعتبار أنه نسي فى الساعة عشرة غير عابىء بحدته ولا احتجاجة وانى - جويدان - انهم اللورد كرومر بأنه السبب فى بعض خبث الخديو .

● وتقول زوجة الخديو أنه كان اجرا اكسر من التجار بزن الانسياء بمقدار ما تدره من الأرباح فكانت ميناء المنزله مؤجرة الى أحد الصيادين الذى كان يبيعنا ما يلزمنا من الجمبرى .

وما يلزم السراى من الفاكة كنا نأخذها من متعبد آخر ، وأثناء سهرنا كانت كل الزهور والرياحين ساع وكل ذلك من أجل الكسب والكسب مبعوع بالاقتصاد والتوفير فى الغالب وكانت الملابس اذا تلفت بطانتها لا ترمى ولا يمل بل تعمل لها بطانة جديدة ، وتقول ان الخديو - فيما يتعلق بأرقام الفواير - لم يكن ينظر الا الى المفردات ولذلك كان كبير من الموردين يضعون الأسان دائما بالأرقام الصغيرة فلا يرى فيها الخديو شيئا .

● وتقول زوجة الخديو . لم يكن نعباس الثانى أصدقاء بمعنى الكلمة فرفقاء الصبا أصبحوا ياورانا أو تنشريفاتية فقد ، وأما صداقة الماضى فلا ذكر لها ، وعلى العموم فان التاج يفصل بين الملوك وبين الماضى والحكام يعيشون دائما فى دائرة منعزلة فلا هم بقادرين على النزول عن مستواهم ، ولا أفراد الشعب بقادرين على النظر اليهم الا باعتبار انهم حكام ، ومنذ عرفت عباس الثانى وددت ان لو كنت رجلا لكى أصبح صديقا يخلص له . باعتباره صديقا لا سبدا ، بيد أنى لو كنت رجلا لما استطعت التعرف به .

● وعن جد زوجها اسماعيل باشا وزوجاته قالت جويدان هانم : فى ميسى رأيت أرملى اسماعيل باشا جالستين فى شرفة الفندق وعلى وجهيهما النقاب الأبيض وهما تدخنان وتستمعان الى نغمات الموسيقى : كان لاسماعيل باشا أربع زوجات وعلى عكس المؤلف كان هؤلاء الزوجات صديقات لا سحباء بينهن ولا بغضاء ، وقد ألف بينهن جبهن لرجل واحد هو اسماعيل وقد استطاع اسماعيل أن يضم اليهن صديقة خامسة وهى امرأة قد وقع اسماعيل فى حبها : كان اسماعيل اذا أحب لم يترك لمحبه بعده مجالا ، واذا أهدى أغدق حتى أغرق واذا أراد البناء فانه يهدم حيا بأكمله ليشيد عليه ما يريد ويستعمل آلاف الأيدي فى البناء يعملون على ضوء الشمس نهارا وتضى لهم المشاعل ليلا ، وعلى هذا المنوال قامت سراى الجزيرة التى بناها خصيصا للامبراطورة أوجينى لتكون لها مقاما أثناء زيارتها لمصر ولو استطاع لأحد مصر ، كلها الى روضة غناء تخطر فيها هذه الملكة الجميلة .

تحرير نصف المجتمع المصرى

● وقد كان فى مقدمة الاحداث السياسية والاجتماعية التى حدثت بمصر تلك الحركة الاجتماعية والسياسية ، التى تادها قاسم أمين (١٨٦٣ - ١٩٠٨) لقد كان صدور كتاب « تحرير المرأة » بمثابة بعث جديد للحياة الاجتماعية الجديدة وقد أحدث ذلك الكتاب ثورة سياسية وفكرية هائلة ، وبالرغم من أننا عندما ننظر اليه اليوم نجده كتابا عاديا لا يحمل أية ثورة بل أى اصلاح ولكننا لکنى نعى جيدا أهمية صدور ذلك الكتاب فى تلك المرحلة المبكرة من تاريخ حركتنا الوطنية المصرية ينبغى أن نعود الى الماضى ، لنعيش ذلك المناخ ، الذى كان موجودا وقت صدور الكتاب وعندما نعود الى تلك الأيام ونعيش فى مناخها نرى أن الكتاب - تحرير المرأة - كان يحمل بين طياته ثورة سياسية وفكرية واجتماعية غير مسبوقه . وقد قدم قاسم أمين لكتابه بكلمة موجزة قال فيها : كل مسألة من المسائل التى أجملتها فى هذه الأسطر القليلة يمكن أن تكون موضوعا لكتاب تلى حدث وقد نعدت الاختصار فيها حتى ترتبط تلك المسائل ببعضها كأنها حلقات سلسلة واحدة ، وغاية ما أريد هو أن أستلقت الذهن الى موضوع قل عدد المفكرين فيه لا أن أضسع كتابا يوفى الكلام فى شأن المرأة ومكانتها من الوجود الانسانى وقد يوضع مثل هذا الكتاب بعد سنين دسئى نبتت هذه البذرة الصغيرة ونمى نباتها ، فى أذهان أولادنا وظهرت ثمراتها ، وعملوا على اقتطافها والانتفاع بها .

ويقول قاسم أمين انه طرق بابا من أبواب الاصلاح والتمس وجهها من وجوعه فى قسم من أفراد الأمة له الأثر العظيم فى مجموعها « وأتيت فى ذلك بما اظنه - قاسم أمين - صوابا فان أخطأت فى من حسن النية ما أرجو معه غفران سيئة خطئى ، وان أصبحت كما أظن رجب على المتعلمين أن يعملوا على نشر ما أودعته فى هذه الوريقات وتأييده بالقول والعمل .

● ويحرض قاسم أمين على التفكير وعلى القوة فى الجدل وأن يعمل المسلم على أن يغير أسلوب حياته بما يناسب الزمان والمكان ، فمن الذى يمكنه أن يتصور أن العوائد لا تتغير بعد أن يعلم أنها ثمرة من ثمرات عقل الانسان ، وان عقل الانسان يختلف باختلاف الأماكن والأزمان : المسلمون منتشرون فى أطراف الأرض ، فهل هم أنفسهم متحدون فى العادات وطرق المعاش من ذا الذى نأليه أن يدعى ان ما يستحسنه عقل السودانى يستحسنه عقل التركى أو الصينى أو الهندى أو أن عادة من عادات البدوى توافق أهل الحضار او يزعم أن عوائد أمة من الأمم مهما كانت بقيت جميعها على ما كانت عليه من عهد نشأتها ، بدون تغيير .

● ويعلم صوت قاسم أمين - فى كتابه تحرير المرأة - قائلا : من احتقار

الرجل للمرأة أن يملأ بيته بجوار بيض أو سود أو زوجات متعددة يهوى الى أيهن شاء منقادا الى الشهوة سواقا بباعث الترف وحب استبقاء اللذة غير مبال بما فرضه عليه الدين من حسن القصد فيما يعمل .

من احتقار المرأة أن يطلق الرجل زوجته بلا سبب !

من احتقار المرأة أن يقعد الرجل على مائدة الطعام وحده ثم تجتمع النساء من أم وأخت وزوجة ويأكلن ما فضل منه .

من احتقار المرأة أن يعين لها محافظا على عرضها مثل أغا ، أم خادم يراقبها ويصحبها أينما تتوجه .

من احتقار المرأة أن يسجنها في منزل ويفتخر بأنها لا تخرج منه الا محمولة على النعش الى القبر .

من احتقار المرأة أن يعلن الرجال أن النساء لسن دحلا للسلطة والأمانة .

من احتقار المرأة أن يحال بينها وبين الحياة العامة والعمل في أى شئ يتعاق بها فليس لها رأى في الأعمال ولا فكر في المشارب ولا ذوق في الفنون ولا قدم في المنافع العامة ولا مقام في الاعتقادات الدينية ، وليس لها نصيلة وطنية ولا شعور .. بلى !!

ويقول قاسم أمين ، المرأة انسان مثل الرجل لا تختلف عنه في الأعضاء ولا في الاحساس ولا في الفكر ولا في كل ما تقتضيه حقيقة الانسان من حيث هو انسان اللهم الا بقدر ما يستدعيه اختلافهما في الصنف .

ويقول قاسم أمين - في كتابه - ان من رأيه أن المرأة لا يمكنها أن تدير منزلها الا بعد تحصيل مقدار من المعارف العقلية والأدبية ، وأنه لا شئ يمنع المرأة المصرية من أن تشغل مثل الغربية بالعلوم والآداب والفنون الجميلة والتجارة والصناعة الا جهلها وإهمال تربيتها : المرأة تحتاج الى التعليم لتكون انسانا يعقل ويريد وينقل قاسم أمين عن الفونس دوبريه - الكاتب المحيد في بعض كتبه « ان كنت أستحق نخرا فان لامراتى نصفه » ، ويقول : ان من رأيه أن من يعتمد على جهل امرأته مثله كمثله أعمى يقود أعمى مصيرهما أن يقعاً في أول حفرة تصادفهما في الطريق .

ويقول قاسم أمين ، انه لا زال يدافع عن الحجاب ويعتبره أصلا من أصول الآداب التي يلزم التمسك بها غير أنه يتطلب أن يكون منطبقا على ما جاء في الشريعة الاسلامية ، ويقول انه اذا كان الغربيون قد غلوا في اباحة التكشف للنساء الى درجة يصعب معها أن يقصون المرأة من التعرض لمشارب الشهوة ولأرضاء عاطفة الحياء ، فقد تغالينا نحن في طلب التحجب والتحرج من ظهور

النساء لأعين الرجال حتى صيرنا المرأة أداة من الأدوات أو متاعا من المقتنيات. وحرمانها من كل المزايا العقلية والأدبية التي أعدت لها بمقتضى الفطرة الإنسانية وبين هذين الطرفين وسط هو الحجاب الشرعى الذى أدعو اليه وينقل قاسم أمين عن لاروس نحت كلمة خمار : كانت نساء اليونان يستعملن الخمار اذا خرجن ويخفين وجوههن بطرف منه كما هو الحال عند الأمم الشرقية وقال : ترك الدين المسيحى للنساء خمارهن وحافظ عليه ، عندما دخل فى البلاد فكان يغطين رؤوسهن اذا خرجن فى الطريق وفى وقت الصلاة ، وكانت النساء تستعملن الخمار فى القرون الوسطى خصوصا فى القرن الثالث عشر حيث دمرت النساء تخفف منه الى أن صار كما هو الآن نسيجا خفيفا يستعمل لحماية الوجه من التراب والبرد ولكن بقى بعد ذلك بزمان فى اسبانيا وفى بلاد أمريكا التى كانت تابعة لها .

ونقل قاسم أمين عن ابن عابدين : وعورة الحرة جميع بدنها حتى شعرها النازل فى الأصح خلا الوجه والكفين والقدمين على المعتماء ، وصوتها على الراجح وذراعيها على المرجوح وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه لانه عورة. بل لخوف الفتنة ، ولا يجوز النظر اليه بشهوة ، أما بدونها فيباح ولو كان جيبلا .

ويقول قاسم أمين فى نهاية كتابه : آن الوقت الذى يجب فيه على الحكومة. وعقلاء الأمة وأرباب الأقلام أن يوجهوا التفاتهم الى حال المرأة المصرية ، فانى. لا أرى مسألة تمس بحياة الأمة أكثر منها ولا أحق منها بأن تكون موضوعا لنظرهم ، ومجالا لأرائهم وأفكارهم .

وقد تعرض قاسم أمين بعد كتابه تحرير المرأة وبعد كتابه « المرأة الجديدة ». لموجة من السخط حتى لقد كان عدد الساخطين عليه أكثر من أولئك الذين عرفوا فضله .

وكان مصطفى كامل من زاوية سياسية من بين المهاجمين لكتاب تحرير المرأة لقاسم أمين .

وقد كان قاسم أمين أصمدى وأرق من رثا مصطفى كامل وهل هناك كلمات أرق من تلك الكلمات : ١١ فبراير ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنائز مصطفى كامل هى المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق ، المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى . أما فى يوم الاحتفال بجنائز صاحب المواء فقد ظهر ذلك الشعور ساطعا فى قوة جماله وانفجر بقوة هائلة سمع دويها فى العاصمة ووصل صدى دويها الى جميع أنحاء القطر : هذا الاحساس الجديد ، هذا المولود الحديث الذى خرج من أحشاء الأمة ، من دمها وأعصابها ، هو الأمل الذى يبتسم فى

وجوهنا اليائسة : هو الشعاع الذى يوصل حرارته الى قلوبنا الجامدة الباردة :
هو المستقبل .

قضايا شسعية كبرى

ومن القضايا التى كان لها تأثيرها البالغ فى نفوس الجماهير والتى أحدثت
دويا هائلا فى رأى العام المصرى قضية «نشرأى . وقضية ذكرى دنشواى ،
وقضية محاكمة محمد فريد ، لأنه حسن « بتشديد السين « كتاب وطنيتى ،
وكذلك قضية مقتل بطرس غالى باشا ، وكان رأى العام يولى هذه القضايا أهمية
بالغة وكانت الصحف تنشر بتوسع شديد مرافعات النيابة والدفاع ، يوما بيوم .
وقضية دنشواى أولى تلك القضايا الهامة والخطيرة التى أيفظت من جديد
الشعور الوطنى . وقال فيها حافظ ابراهيم :

قتيل الشمس أورثنا حياة	وأيقظ هاجع القوم الرقود
فليت كرومر قد بات فينا	يطوق بالسلاسل كل جبد
ويتحف مصر آنا بعد آن	بمجلود وهقتول شهيد
لننزع هذه الاكفان عنا	ونبعث فى العوالم من جديد

كانت هيئة المحكمة برئاسة بطرس غالى باشا وعنوية المستر جودفنا
هيبينز وفتحى بك زغلول ومسمر بوند وقد مثل الادعاء ابراهيم النلباوى بك .
وقد ورد فى مرافعة الادعاء أن الجريمة أم محمد قد أصيبت بعيار نارى من
الضباط ولكن البندقية لم تطلق الا وهى فى يد الأهالى حال أخذها من الضباط :
ان حرق الجرن والادعاء بالاصابة هما دعوتان كاذبتان لأن المتهمين كانوا لا يريدون
فقط الانتقام لصيد الحمام ، أو لحرق الجرن ، أو لاصابة الجرحى بل الغرض
الحقيقى هو رغبتهم فى اعدام الضباط .

ونرون فى التحقيق وفى شهادة الضباط أن الضرب كان على الرأس وان
اصابة الميجر بين كوفين على الذراع لم تكن قصدا ، بل كانت حال دفاعه عن
رأسه بذراعه وكل الاصابات لم تكن فى غير الرأس والعنق والاكتاف لأنهم كانوا
يريدون الاجياز عليهم وقتلهم قتلا وقد أغمى على الميجر بين كوفين ثلاث مرات
ولم يكتف المتهمون بذلك بل انهم قصدوا العربات وأنزلوهم منيا وضربوا
السائقين وكسروا المركبات فأراد الضباط النجاة ، ركضا فأمسكوهم ،
وأخذوهم ، حتى لا يصلوا الى الحكومة ويخبروها بما أصابهم لأنهم لم يكتفوا
بالقتيل بل أرادوا أن يسلوكوا معهم بما يناسب مقامهم ، فحاولوا أن يفعلوا
معهم ما كانت تفعل محكمة التهنيش فى أسبانيا مع المذنبين فأخذوا يضعون

التنبن حولهم لاحراقهم ويشيرون لهم بأنهم يرغبون فى ذبحهم ٠٠ ما بالكم أيها القوم نار صدوركم تشتعل وتزيد اشتعالا ٠

ويقول ممثل الادعاء : أن بنة القتل - قتل الانجليز - كانت موجودة عند الزعماء وكذا الاصرار عليها وان المشاركين لهم متفقون فى ذلك الاصرار وأما القتل حصل بموت المستر بول وان بقية الضباط شرع فى قتلهم ٠

وجاء فى كلام محمد يوسف بك أنه من القحة أن نعتدى على جيش الاحتلال بسبب حمامة أو حمامات اذ لم يسمع عن العرب شئ من ذلك فجيش الاحتلال يكرم حيث ينزل ولكن الذين اعتدوا عليه لم يكن اعتداؤهم الا فى ظروف لا يترتب عليها ما يقول المدعى العمومى ٠

أما اسماعيل بك عاصم فقد ذكر أن هذه هى المرة الثانية التى تنعقد فيها المحكمة المختصة . وقد كانت الأولى فى عام ١٨٩٧ فى حادثة قليوب وكنت محاميا فيها ، وكان الاعتداء على أورطة وهى سائرة بهيئتها العسكرية ٠ وكان الاعتداء من صغار لا يعرفون وحكم فيها بالرافة ، فكان الحكم مما ارتاحت له الأمة والهيئة الحاكمة والمرة الثانية - وهى هذه الحادثة - لم يكن فيها طابور عسكرى ولا رجال الجيش بصفة عسكرية وانما كان المعتدى عليهم أفرادا سائرين أما للنزهة أو للصيد ولم يكن الأهالى يعرفون أنهم من جيش الاحتلال الا بعد ان حصل ما حصل ٠٠ وأسفاه !!

وقد قضى فى هذه القضية - كما هو معروف - باعدام على حسن محفوظ وبوسف حسين سليم والسيد عيسى سالم ومحمد درويش ، على ان يتم اعدام شنقا فى قرية دنشواى كما قضت المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة على محمد عبد النبى ، المؤذن ، وأحمد عبد العال محفوظ ، وعلى أحمد محمد السيسى بالأشغال الشاقة ١٥ سنة وكذلك قضى على محمد على أبو سمك ، وعبد البقى ، وعلى على شعلان ومحمد مصطفى محفوظ ورسلان السيد ، والعيسوى محمد محفوظ بالأشغال الشاقة سبع سنين وكذلك قضت المحكمة على حسن اسماعيل السيسى وابراهيم حسانين السيسى ومحمد السيد على بالحبس مع التشغيين سنة واحدة ويجلد كل واحد منهم خمسين جلدة ٠ وان ينفذ الجلد أولا بقرية دنشواى وكذلك قضى على السيد الفولى ، وغريب عمر محفوظ والسيد سليمان خير الله وعبد الهادى حسن شاهين ومحمد أحمد السيسى بجلد كل واحد منهم خمسين جلدة ، بقرية دنشواى ٠

وكان ضحايا الحوادث من الجانب البريطانى الكابتن بول الذى أصيب اصابات عادية ، ثم مات بسبب ضربة شمس أصابته بعد ساعات من الاعتداء عليه واصابة المناجور بين كوفين بكسر واصابات أخرى ، وكذلك الكابتن

بوسنك والملازمان سمويك ، وبورتر ، باصابات عادية ! هؤلاء هم الصحابا الذين اقتضت لهم المحكمة بتلك الأحكام الظالمة التي سبق ن أشرنا اليها .



❦ قضية أخرى نتصل بحادث دنشواى اطلق عليها ذكرى دنشواى . وكان الشيخ عبد العزيز جاويش قد كتب فى اللواء - ٢٨ يونيو ١٩٠٩ - مقالاً تحت عنوان « ذكرى دنشواى » بدأه بقوله : سلام على أولئك الذين كانوا فى ديارهم أمنين مطمئنين فنزل بهم جيش الشسوم والعدوان فأزعج نفوسهم ، وأحرق حصادهم فلما هموا بصيانة أرزاقهم التى عملوا فى سبيلها أجسامهم ، ودانهم ، وأرضهم وقاموا عليها نحو حول يتعهدونها بالسقى والخسارة ويرقبونها فى البكرة والعشى قيل انهم مجرمون ، فسيقوا فى السلاسل والأغلال ، وصلبوا على مرأى ومسمع من زوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم ، وعيالههم وأصدقائهم وجيرانهم .

سلام على تلك الأرواح التى انتزعها بطرس باشا غالى رئيس المحكمة المخصوصة بقضائه من مكانها فى أجسامها كما تنزع سلوك الحرير من حلال الشوك : قبضها بيده فقدمها قربانا الى ذلك الجبار الظالم الغاصب القاهر .

القائم فى بلادنا بنفاقا وضعة مقاصدنا . المستبد بالأمر فينا بسبب نفرنا وضعف عزائمتنا ، المسيطر علينا بنفر يخشون الانجليز أكثر مما يخشون الله . ويرغبون فى المال والرقى ولو شقيت فى سبيل ذلك بلادهم ، واستبيحت حرمانهم .

وأهى الشيخ عبد العزيز جاويش مثاله بقوله : فلتذكر الأمة اليوم الذى أيقظها من سباتها ، وبصرها بعدالتها ، وملا قلوبها بالعظة والعبرد ونفوسها بالحمية والغيرة . ألا فلنذكر الأمد الثامن والعشرين من شهر يونيو ولتذكر أن للاحتلال أعوانا من بينهم يجب محاربتهم بالبغض ومعاملتهم بالحذر ، وسوا الظن . أولئك الذين روى فى أمثالهم على أمير المؤمنين عن النبى عليه السلام الحديث الشريف « انى لا أخاف على أمتى مؤمنا ولا مشركا ، أما المؤمن فيمته الله بإيمانه ، أما المشرك فيقمعه الله بشركه ولكنى أخاف كل منافق الجنان . عالم اللسان ، يقول ما تعرفون ويفعل ما تنكرون » اذكروا هذا اليوم ، واذكروا معه من أخذ بأيدي هذه الأمة الى النهوض ، اذكروا معه مصطفى كامل باشا أمام الحرية الوطنية وأستاذ الأمة المصرية واقتدوا به لعلمكم ترشاون .

وحوكم الشيخ جاويش أمام محكمة جنح عابدين برئاسة القاضى محمود بك على سرور وكان فى كرسى النيابة عبد الحميد بدوى ، ووقف الأساتذة المحامون اسماعيل بك الشيمى وأحمد لطفى بك ومحمود بسيونى يترافعون عن الشيخ . وكانت التهمة الموجهة اليه اهانة القضاة ومحمد بك يوسف المحامى المدعى بالحق المدنى فى قضية دنشواى ، وقد حكم على الشيخ فى محكمة أول درجة بالغرامة ثم استأنفت النيابة الحكم .

وأمام محكمة جنح مصر الابتدائية المنعقدة بصفة استثنائية وقف الشيخ ، كانت المحكمة برئاسة بوغوص بك أغوريان وكيل المحكمة وعضوية إبراهيم بك بولس والمستتر كك بكوث القاضيين ، وكان عبد الحميد بدوى ، وكيلًا للنائب العام الذى قال ان مقالة الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش قد امتلأت بالمطاعن والامانات .

وقد جاء فى مرافعة الأستاذ اسماعيل الشيمى ، أن الشرع الشريف بين مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لغير الحاكم أربع وهى : التعريف . الوعد . والكلام اللطيف . السب والتعنيف ، ثم المنع قهرا بطريق مباشر ، وردد الشيمى بك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : لا ينبغي لامرئ أن يشهد مقاما فيه حق الا نكلم به فانه لن يقدم أجنه ولن يحرمه رزقا هو له « وقال الشيمى بك : لا يجوز للقاضى ان يمتنع عن استماع ما يقدمه المدعى عليه من الدفع الشرعى الذى لو صح لرنب عليه عدم توجيه الخصومة عليه بل يجب على القاضى شرعا الاستماع لهذا الدفع وتكليف الدافع اثبات صحة ما دفع به .

وكان من بين ما قاله أحمد بك لطفى قوله : ان واجب الصحفي كواجب ربان السفينة الحارية فى بحر لى متنائى الساحلين : كلاهما متى تبين الخطر عن بعد وجب عليه أن ينبه الناس أولا الى ما هو وشيك الوقوع وأن يعمل على ما ينجيهم من هذا الخطر ويجنبهم وقوعه ثانيا ، والا كان كل منهما مفرطا فيما عليه وكان أول الهالكين .

ويقول الأستاذ أحمد لطفى فى النهاية : مأمورية القضاء فى هذه القضية سامية كبيرة وعمل الدفاع شريف ومركز النيابة حرج يحرجه الحق والقانون ، فالمطلوب من حضراتكم أن ترجعوا الى القانون ، ثم ترجعوا الى ضمائركم : ترجعوا الى القانون ثم الى العدل بعد أن تصموا آذاننا عن كل قول غير الذى تسمعون فى المرافعات العلنية فان فى ضمائركم السليمة روح العدالة والانصاف لا تردد لحظة فى القضاء بالحق : واننا وانقون بعدالتكم ، وانا مطمئنون لحكمكم فابحثوا قضيتنا وان كان بجنها يكلفكم عاء واعلموا أن حكمكم سيكون موضوع بحث العالم المصرى . والعالم العربى واعلموا أنكم بحكمكم العادل ستكتبون لأنفسكم فى التاريخ مجدا عظيما وتشيدون للمحق صرحا عاليا .

وكان الحكم بحبس الشيخ عبد العزيز جاويش ثلاثة شهور حبسا بسيطا قضاه الشيخ بكل جنان واطمئنان . وقد احتفى الشعب بالشيخ بعد خروجه من السجن فكرمه أجمل تكريم وقلده فى فندق شبرد - الفندق التاريخى - وسام الشعب وقد كتب عليه . وهو من الذهب الخالص : تذكارة الشعب الى الشيخ عبد العزيز جاويش اعزافا بوطنيته انصا دقة كما نقش عليه الآية الشريفة « ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين وتتلو أخباركم »

وكان بين ما قاله أحمد لطفى بك : يقولون بم تحتفلون وعلام تختلفون ؟
أنمجدون سجيناً قضت عليه المحاكم بالحبس ، أو ترفعون الى درجات الكمال
وجلالته السجن ؟ ، يقولون وهم يحتفلون بالحائنين ، يسعون لزيد لأنه عاد
من سفر ولأنه يتزوج ولأنه لأنه رزق بولد ، يحتفلون بالغنى ، يحتفلون بالمال
أما نحن فنحتفل بالبؤس ، لأننا نحفل بالآلام ، نحفل بالمصائب ، نحفل بكل
جلل مادام السبب فيه خدمة للوطن فلهم أعيادهم ولنا أعيادنا .

وكان من قصيدة للشاعر عبد الحليم حلمى المصرى وهو يخاطب الشيخ
جاويش :

وجعلت تقتحم الصعاب لما تشاء بلا نصير
ورأيت كيف نرى احتفاء الناس بالرجل الغيور
هذا جزاء مجاهد ذاق العسير على اليسير

● وأخطر تلك القضايا - بلا جدال - قضية مقتل بطرس غالى باشا رئيس
وزراء مصر فى ٢١ فبراير ١٩١٠ ، وقد تعتمد كثير من الكتاب والمؤرخين اغفال
تلك القضية ، خشية ما بها من حساسيات فالتاقل مسلم ، والقتيل قبطى ، وقد
لعب الانجليز على اختلاف الديانة بين القاتل ، والقتيل ، بخبت ، بالرغم من
أنه لا علاقة على الإطلاق بالدين والأسباب التى استند اليها القاتل - ابراهيم
ناصر الوردانى - لقتل رئيس النظار ، ولعل فى مقدمة مايلفت النظر فى ملف
تلك القضية : ماكتبه الأستاذ ناصر أفندى جندى المنقبادى المحامى : الى رئيس
تحرير جريدة « الاكلير » التى تنطق بالفرنسية ، وقد جاء فى رسالته : حضرة
رئيس التحرير : اسمح لى بصفتى مصرى أن أقرر بعض نقاط تتعلق بمقتل
بطرس غالى باشا رئيس الوزارة المصرية : ليس من اختصاصى تقدير عمل ابراهيم
الوردانى ولكنى أريد أن أبدد التهم التى أشاعها الانجليز فى العالم كله ضد
هذا الشاب ليقبلوا من النتيجة السياسية لعمله فلقد اتهموه بأنه فتن مختل
الشعور ، قليل الذكاء وأنه أطاع داعى التعصب (الاسلامى) بقتله بطرس
باشا غالى المسيحى ، الذى يقولون انه كان حراً ووطنياً : أنا أعرف الوردانى
شخصياً وهو فتن شديد الذكاء كثير المعارف ملء صدره الوطنية الحرة ، وليس
رجلاً متعصباً ولم يقدم على عمله الا ، بداعى الوطنية المتحمسة بعد أن ضاق صدره
- كما ضاق صدرنا جميعاً - من السياسة الانجليزية التى كان بطرس باشا غالى
ينفذها باجتهد ، وأنا بصفتى قبطياً - أعنى مصرى مسيحياً - أصرح بأن حركتنا
هى حركة وطنية مجردة ، ترمى الى الترقى والحرية وما تهمة التعصب الاسلامى
الا من إشاعات الانجليز النى بشيوعونها ليبرروا المظالم التى يرتكبونها فى
مصر » .

● اغتال ابراهيم ناصف الورداني بطرس غالى باشا ، لأنه رأس المحكمة المخصوصة التي حكمت بالاعدام على قرية دنشواى كلها ، وهو - بطرس غالى باشا - الذى أعاد قانون المطبوعات وسلط سيفه على رقاب الصحف والصحفيين ولأن - بطرس غالى باشا - كان له دور كبير فى مشروع مد امتياز قناة السويس وقد وجه الى متلى الأمة - أعضاء الجمعية التشريعية - الذين رفضوا المشروع عبارات عنيفة ، وكان الورداني فى الجلسة التي تفوه بها بطرس غالى هذه العبارات التي أهاجت نفس الورداني وجعلته ينتقم على بطرس غالى ، وقد خرج الورداني من تلك الجلسة وهو يقول : يجب ان تسقط تلك الوزارة لأنها تستمد سلطتها من الانجليز لا من الأمة . قبض على الكثيرين من معارف الورداني وأصدقائه على أساس أنهم شركاء فى الجريمة فصمم على أنه الفاعل وأنه لم يشترك معه الا اثنان يده وعقله ، وظل ثابتا على رأيه هذا ، الا أن حكم عليه بالاعدام ونفذ فيه الحكم شنقا . وكان قد قدم الى محكمة الجايات كل من محمود أنيس وعلى مراد المهندسين وعبد البرقوقى ، وسفيق منصور الطالبين بمدرسه الحقوق وعبد الخالق عطية المحامى وعبد العزيز رفعت المهندس ، وحبيب حسن ومحمد كمال طالب بكلية الهندسة الى جانب ابراهيم الورداني . ولكن قاضى الاحالة متولى بك غنيم أفرج عن اثنين جميعا ما عدا الورداني المعترف بأنه قتل بطرس غالى باشا مع الاصرار للرصد ، والذى ضبط متلبسا بالجناية وشهد شيود الرؤية عليه . أحيل الورداني الى محكمة الجنايات ، وكان الحكم عليه فى ٢٢ مارس ١٩١٠ - أى بعد شهر من وقوع الجريمة - ترافع فى القضية عبد الخالق ثروت باشا النائب العمومى وطالب بشنق المتهم وترافع عن المتهم محمود أبو النصر وأحمد بك لطفى و ابراهيم الهلباوى : كانت المحكمة برئاسة دلبراوغلى وعضوية أمين بك على وعبد الحميد بك رضا وكان الحكم فى ١٨ مايو ١٩١٠ باعدام ابراهيم ناصف الورداني شنقا وقد نفذ فيه الحكم .



● ومن القضايا الهامة التي كان لها دويها الشعبى الهام ، قضية السيد السادات ضد الشيخ على يوسف صاحب المؤيد والست صفية السادات ، وكان الحديو عباس حلمى يقف الى جانب الشيخ على يوسف وقد كان وقوف الحديو عباس حلمى الثانى الى جانب الشيخ على يوسف من الأسباب التي أغضبت مصطفى كامل من الحديو ، وقد كتب أحمد شفيق باشا فى الجزء الثانى من كتابه « مذكراتي » فى نصف قرن ، ما يلى . لما ثارت قضية زواج صاحب المؤيد ، وعمل الحديو لتأييده من وراء الستار زاد نفور مصطفى كامل من خطة الحديو فلما سافر سموه الى ديفون هذا العام (١٩٠٤) زاره هناك مصطفى كامل وصارحه برأيه فى مضار هذه الخطة وبين له أن الرأى العام ، لا يعطف على الشيخ ، ثم حدثه فى أمور أخرى من هذا القبيل وكان حديثه للحديو بلهجة شديدة فغضب الحديو وغضب مصطفى كامل أيضا فلما عاد الثانى الى

مصر ، اعتزم قطع العلاقات بينه وبين الخديو فأرسل إلى الخطاب الثاني لسببه للخديو ، وينقل أحمد شفيق نص الخطاب الذي كتبه مصطفى كامل في ٣٠ أكتوبر وأرسله من القاهرة إلى الخديو ، ويعقب أحمد شفيق على هذه القطعة بقوله : وقد دامت الحال كذلك حتى كانت ١٩٠٦ حيث وقعت حادثة دنشواي فرجعت الصلات بينهما بوساطتي ، ويقول أحمد شفيق في مكان آخر من كتابه : فوجدنا فيما سلف بقطع العلاقات بين الخديو ومصطفى كامل في ١٩٠٤ عزم مصطفى كامل على السفر لأوربا لقيامه بالدفاع عن شناعة حادث دنشواي . رأى أنه من الواجب عليه أن يعيد العلاقات الحسنة بينه وبين الخديو ، حتى يسير برأيه ويظهره على إثارة الرأي العام في أوربا وانجلترا ضد هذا الحادث فكانت الخديو بوساطتي ، فوافق عباس وأبلغت مصطفى كامل ذلك فسافر إلى باريس فلندرة وقام بحركة ضد كرومر ، وخطب هناك خطبا كثيرة في مجمع من الكبر . كما كتب عدة مقالات في الصحف الفرنسية ، وخصوصا الفيجارو . وأبى جهوده بإثارة الرأي العام الانجليزي نفسه على شناعة الاجراءات التي اتخذت وما وقع في مجلس العموم الانجليزي من استجابات كان له أثره في صدور العفو عن مسجونى دنشواي .

● وانتقل إلى حكم المحكمة الذي صدر في ١١ أغسطس ١٩٠٤ ، معتمدا على نص الحكم ، الذي صدر في ١١ أغسطس ١٩٠٤ بحضور خمسة العلامة الفاضل الشيخ أحمد أبى خطوة أحد أعضاء محكمة مصر الشرعية .

● وقد ورد في الأسباب الخاصة بفسخ العقد : حيث أن الخصوم اتفقوا على حصول عقد زواج الشيخ على يوسف صاحب المؤيد بصفية بنت السيد عبد الخالق السادات بدون علم والدها ، ورضاه بمنزل السيد توفيق البكرى بوكالة الشيخ حسن السقا خطيب الأزهر الشافعى المذهب الأجنبى منها على الكيفية المبيحة بقسمة الزواج الوارد ذكرها وحصل النزاع بينهم فى صحة هذا العقد وفساده فقال وكيل المدعى السيد أحمد عبد الخالق السادات أنه غير صحيح لعدم علم ورضاه والدها وعدم كفاءة الشيخ على يوسف المدعى عليه لموكله بوجه من الوجوه لأن موكله شريف حسيني والشيخ على ليس بشريف بل ليس بعربى ولاحترافه بخرفة لا يكون بها كفؤا لموكله الذى هو شيخ السجادة الوقائية وناصر على أوقاف أجدادة التى يعيش فيها . و . و .

وقد قال وكيل المدعى عليهما أن العقد صحيح خاصة وأن والدها رضى بالشيخ على خطيبا لها المدعى وأخبر بذلك كثيرين وأنه قبض مبرها ولأن الشيخ على كفء لابنته ، وإن المدعى والمدعى عليه متكافئان نسباً وحسباً ومالا ، وديانة وحرمة وفي كل شيء يتعلق بالكفاءة وهما شريفان المدعى حسنى ، والمدعى عليه حسيني .

وقال وكيل الشيخ على أن موكله أكثر كفاءة من المدعى لأنه ليس بشريف وموكله شريف حسيني وهو أكثر مالا من المدعى وصاحب حرفة شريفة والمدعى لا حرفة له ولأن موكله عالم ، وأكثر من المدعى حسبا لأن الحسب هو الجاه وأما الاسلام والحرية فلم ينكر واحد منهما على الآخر شيئا منهما .

وعن الصحافة جاء ما يلي في الحكم بالحرف الواحد ، وحيث أن حرفة الصحافة التي نسبها المدعى عليه لنفسه قسما ، قسم يبحث فيه عن فنون وعلوم مخصوصة للارشاد . كالمجلات الغير يومية وهذه شرفها ، بمقدار شرف ما تبحث فيه وهي صحافة جلييلة وهذا القسم لا يدعيه المدعى عليه لنفسه ، وقسم لا يختص بموضوع مخصص وهو عبارة عن ارشاد من تتكون منهم الامة أى المملكة بارشاد الأفراد والعائلات والهيئة الاجتماعية والحكومة فهي معدة لارشاد الامة وبالجملة فهي عبارة عن الارشاد بما يلزم من سياسات النفوس والعائلات والملك والمراقبة وهي صحافة جلييلة جدا ، ولا يمكن القيام بها الا بعد الاستحصال على كل معادتها من العلوم الاجتماعية وغيرها من علوم تهذيب الأخلاق ، ودراسة أخلاق الناس ، وعوائدهم وسياسة الحكومات والتمييز فيما عليه والصحيح منه ومعرفة كيف يعالج الفساد ، وكيف يزيله ويرقى الامة ويهذب الاخلاق ويلزم لذلك أن يكون القائم بها أشد الناس محافظة على الكمالات والآداب حتى يمكنه أن ينفع بنصحه وارشاده ، وأن يرقى الامة المنحطة ويستمر في ترقيتها ان لم تكن منحطة وهذا لا يتأتى الا اذا كان القائم بها من الطبقة الأولى ذكاء وعلماء بالسياسة الداخلية والخارجية وعلماء استغل بها في غير هذه الديار آتايبر الناس عقلا وفضلا واشتغل بها في هذه الديار بعض الفضلاء برهة من الزمان ولا يمكن المدعى عليه أن يدعى لنفسه بالأخلاق وتهذيبها وأن يعلم كيف ينصح وكيف يستفاد من نصحه ولذلك هذه الصحافة لأن تقلبه في المباني بغير سبب وتعرضه للشخصيات في ثوب المصالح العامة وسكوته عن بعض ما يلزم الكلام فيه لارضاء بعض من يهمه رضاه وكثرة أضراره عندما يريد أن ينفع ، وغير ذلك مما هو معروف يمنعه من دعوى القيام بهذه الصحافة لنفسه ولا تذهب به بعيدا بسر شيء من ذلك لأنه معروف مشهور ، ونقف معه في هذه الحادثة التي هي موضوع النزاع والبحث اليوم ولا نزيد عليها فاذا يكون المدعى عليه ليس مشغولا بالصحافة قائما بها وانما هو مشغول بشيء يشبهها ، اشتغل بها لأغراضه ملبسا له ثوب الارشاد والمنصحة العامة وهذا اشتغال تعتبر اشتغالا بأخس الحرف فلا يكون محترقا بحرفة شريفة .

وفى الحكم أن الشهادة في الكفاءة يكفى فيها أخبار الشهود للقاضي بما يعلمون ولا يشترط فيها لفظ أشهد ولا التزم لأنها لاستكشاف حال المتخاصمين ، وحيث انه بهذه الحالة يكون عقد نكاح الشيخ على يوسف صاحب المؤيد بصفيّة

بنت السيد أحمد عبد الخالق السادات حصل مع عدم كفاءة الشيخ على للسيد أحمد عبد الخالق السادات و ٠ و ٠ . . .

ولهذه الأسباب حكمنا للسيد أحمد عبد الخالق السادات المذكور على السيد على يوسف صاحب المؤيد وصفية بنت السيد أحمد عبد الخالق المذكور بعدم صحة عقد زواجهما المذكور وعدم جواز اجتماعهما ، وقد نظرت القضية أمام محكمة استئنافية برئاسة قاضى أفندى مصر وعضوية العلامة الشيخ أحمد ادريس والعلامة الشيخ محمد ناجى وقضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وصحته !!

صفحات من كتاب الحزب الوطنى

● ولعلى أكون أول من أزاح الستار عن جهود الحزب الوطنى فى أثناء الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها ٠ بين يدي وأنا أكتب هذه الكلمات مذكرة الحزب الوطنى المصرى الى الحكومات المحاربة والمحايدة تبدأ بالعبارة الآتية : ان الحزب الوطنى المصرى الذى كان ولا يزال من مبادئه «مصر للمصريين» والذى وقف نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء أو احتلال أو تدخل أجنبى ، تحت أى اسم أو بأية صورة يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء حتى انجلترا وحلفاءها تاركا للعواطف والميول جانبا ملقيا بنفسه فى أحضان السياسة العالمية الحقبة : إننا نريد أن نبين أن الحاجة الى السلم التام والى العدل والى الحق تحتم على كل الحكومات أن تساعد الحزب الوطنى على تحرير مصر من الاحتلال الانجليزى الذى تحول ظلما وعدوانا الى حماية فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .

● وينهى محمد فريد تلك المذكرة - التى كتبها فى استوكهلم فى ١٠ فبراير ١٩١٧ ووقعها باسم رئيس الحزب الوطنى المصرى - بقوله : ان مصر اذا أعطيت الحرية والاستقلال لجديرة بأن تبرهن للعالم انها ما فقدت شيئا من خصائصها الأصلية وانها لم تهدم ما لبناء الأهرام من ميزات أولئك الذين بهروا العالم بالهياكل ومقابر الملوك ، ان مصر لا تعرف المطامع الاستعمارية ، وليست لها آمال خارجية ولا تطمح فى أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية وانما تطلب أن تعيش حرة وأن ترتع فى بحبوحة السلم ، وأن يكون لها تحت الشمس مكان يليق بها بما لها من خصائص ، وما لأهلها من ذكاء وأن الحزب الوطنى المصرى يطلب من الحكومات المحايدة ألا تعترف بما قامت به انجلترا فى مصر فى أيام الحرب والا كان هذا الاعتراف خروجاً على حقوق الحياد ، ويجب أن يظلوا على انكار هذا العمل وأن ينكروا جوازات السفر التى تعطيها السلطات هنا والسفراء هناك وأن قبول مثل هذه الأعمال الصادرة عن قوة غاشمة غير معروفة من الحقوق الدولية العامة يساوى الاعتراف المضمهر بهذه الأفعال التى لا تستند الى حق ولا تعتمد على صواب وان حزبنا ليطلب من حكومتنا العثمانية ومن حلفائها

تقديم المسألة المصرية الى مؤتمر السنزم القادم لأجل تسويتها نهائيا بما يهوى الشعب المصرى حسب فائدته وان الصلح الذى يترك مصر لانجلترا سيكون صلحا أعرج وسيحمل الانسانية على حرب تكون أفظع من الحرب الحاضرة .



● وبين يدي أيضا صورة من المذكرة التى قدمها الحزب الوطنى المصرى فى ١٠ أكتوبر ١٩١٧ الى اللجنة الاشتراكية الدولية التى كانت تمهد لمؤتمر استوكهلم ، والمذكرة أكثر تفصيلا من المذكرة السابق الاشارة اليها ، وقد بدأت تلك المذكرة بالاشارة الى سياسة بريطانيا الكاذبة ذات المواعيد الحادعة والايمان الخائنة والى تبديد الاحتلال البريطانى للثروة المصرية وبيع المحصولات بأبخس الأثمان والى ما قامت به سلطات الاحتلال من اعتقال للمواطنين ومن التجاؤها الى التجنيد الاجبارى وحشد مليون ونصف مصرى لمساعدة ذلك الاحتلال . وفى النهاية - نهاية المذكرة تطالب المذكرة باسم مصر أن يكون لمصر حقها الطبيعى فى أن تحكم نفسها بنفسها ذلك الحق الذى اعترفت به وقررتة جميع الدول فى مؤتمر لاهاى والذى تزعم دول الحلفاء أنها تستمر فى الحرب من أجله ، وقد نشرت صحف استوكهلم هذه المذكرة ، كما نشرت ملخصات لها العديد من صحف العالم .

● وعندما دعا رئيس لجنة السلام بمدينة استوكهلم المسيو كارل لندهاجن العضو بالبرلمان السويدى ومحافظ المدينة مندوبى الأمم المستعبدة الى اجتماع خاص فى ٩ نوفمبر ١٩١٧ فى قاعة فيكتوريا لسماع شكواهم وحضر ذلك الاجتماع أكثر من ستمائة مدعو من أقطاب السياسة وقطاع قادة الراى العام وكان الشيخ اسماعيل الصفايحي القاضى - سابقا - بتونس أكبر الحاضرين سنا فقد تولى القيام بتوجيه الشكر الى اللجنة ورئيسها نيابة عن ممثلى الشعوب المضطهدة : ألقى كلمة باللغة العربية وقام بترجمتها محمد فريد بك الى اللغة الفرنسية وكان مما قاله الشيخ الصفايحي أننا لا نستطيع أن نتحمل تلك العبودية وسنبحث عن الوسيلة الفعالة للخلاص منها الا وهى القيام جماعة ضد الظالمين واغلاق السلام العام ، بطريقة أفظع من الحرب ، وكانت الأنسة ساكوك قد قامت بترجمة تلك الكلمة عن الفرنسية الى اللغة السويدية ، وتكلم الشيخ عبد العزيز جاويش فى ذلك الاجتماع عن مراكش بالنيابة عن السيد محمد العتبى الذى منعه مرضه عن الحضور ونجح الاجتماع نجاحا هائلا وأعد المؤتمر تقريراً عظيماً ، وكان ممثلى مصر فى ذلك المؤتمر : محمد فريد بك والشيخ عبد العزيز جاويش والدكتور على علوى ، وفيما يلى مقدمة ذلك التقرير : اجتمع مندوبو أمم الجزائر ، وتونس ، ومصر ، والقوقاز ، والهند ، ومراكش وطرابلس والطورانية بمدينة استوكهلم فى شهرى أكتوبر ، ونوفمبر ١٩١٧ للبحث عن الطرق الفعالة لتحرير بلادهم من نير الاحتلال الأجنبى ، وحل جميع

المسائل الخاصة بأوطانهم بواسطة مؤتمر الصلح المقبل طبقا للحق الطبيعي لكل أمة في أن تحكم نفسها . بنفسها .

وأشار التقرير الى أن كل من تكلم بالنيابة عن الامم المستبعدة حرر مذكرة تفصيلية عن الأسباب التي بنى عليها مطالبه وقد وزعت تلك المذكرات في جميع الأرجاء .

● ولم تكن مذكرات الحزب الوطنى التى كان يكتبها فريد بك ، ومعاونوه ويبحث بها الى المؤتمرات الدولية والى الشخصيات المعروفة فى العالم كله بمناصرتها لقضايا الحرية والاصرار : لم تكن تلك المذكرات قاصرة على شرح المسألة المصرية من الوجهة القانونية وحسب وانما ركز بعضها على حالتنا الاجتماعية والعلمية والأدبية فى سنوات الحرب العالمية الأولى وخاصة حالة العمال المصريين وبؤسهم ، والزراع المصريين وشقايتهم والطلبة المصريين وفقرهم العلمى ٠٠٠ من تلك المذكرات ، تلك التى تقدم بها الحزب الوطنى الى مؤتمرات برست ليتوفسك وقد وزعت على جميع الاعضاء ، كما وزعت فى جميع أنحاء العالم الا مصر بطبيعة الحال ، وقد أنهى فريد بك تلك المذكرة بقوله : تطلب مصر من مؤتمر برست ليتوفسك أن يعترف صراحة بحقها فى أن تقرر بنفسها أمر المصير الذى نرغب فيه وشكل الحكومة الذى يتفق ومركزها وأخلاقيها وعاداتها ، اما مباشرة بأخذ رأى الأمة واما بجمعية دستورية تنتخبها الأمة بحرية تامة ولكن ضمانا لسير الانتخابات أو اقتراح الأمة على أحسن و « أفضل » حال يكون من الضرورى سحب الجيش الانجليزى من مصر ، وكذلك جميع الموظفين المدنيين الانجليز ، وكان المصريون المقيمون فى برلين وهم عبد الملك حمزة ، وأحمد طاهر ، ومنصور رفعت ، وعلى عنوى ، والشيوخ جاويش وفريد بك قد بعثوا بتلغراف بتاريخ فى ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ الى مؤتمر برست ليتوفسك يلفتون به النظر الى ضرورة تحرير مصر طبقا لمبدأ الجنسيات الذى أقرته جميع الدول والذي أعلنه سوفيت بتروجراد . وبنى المصريون فى برلين طلبهم الخاص بتحرير مصر على الحق الطبيعي لكل أمة أن تحكم نفسها بنفسها وتبت فى مصيرها و . و .

وفى نهاية التلغراف جاءت العبارة الآتية : ان حرية البحار التى هى أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية على وجه عام والاشتراكية الروسية على وجه خاص لا يمكن أن تضمن ضمانا كافيا مادامت قناتنا تحت اشراف أية دولة كبرى ، ومصر وحدها ، مصر الحرة هى التى تستطيع أن تحميها وتضمن لجميع الأمم حرية المرور فيها وقت الحرب والسلام .

● وربما كنت أول من لفت الأنظار الى ذلك التلغراف الذى أرسله الحزب الوطنى - بعد أيام من عقد مؤتمر برست ليتوفسك الى لينين ، رئيس الحكومة

السوفيتية شكروا له على ما صرح به من ضرورة تحرير مصر ، وحصلوها على استقلالها ، وفيما يلي ذلك التلغراف الذي توصلت اليه بعد جهد جهيد ، وأكون بذلك أول من ينشره في العالم بأسره :

تشرف لجنة الحزب الوطنى بأن تعرب عن شكرها الأدبى لحكومتمكم الديمقراطية بمعنى الكلمة بمناسبة تصريحها بأسمى وأغلى ما يمكن أن تصبو اليه الانسانية من المبادئ المتعلقة بالحرية والمساواة ، ان هذه المبادئ ، التى صرحتم بها وأنتم مجردون عن الهوى والغرض قد أنعشت النفوس وأحيت فى الأمم المسنوعة ميت الآمال فى حياة جديدة ملؤها السعادة والرفاهية : حياة قائمة على تحريرها من أغلال أصحاب رؤوس الأموال وأصفاد محبى الاستعمار : ان اللجنة تشكركم بصفة خاصة على التلغراف اللاسلكى الذى أرسلتموه الى جميع الحكومات طالبين فيه تحرير مصر ، وترجو منكم أن تكلفوا مندوبيكم فى مؤتمر برست ليتوفسك بأن يطلبوا تحرير مصر من نير الاحتلال الانجليزى : ان المسألة المصرية مسألة دولية فى الواقع نظرا لمركزها الجغرافى . . الخ ، الخ .

● وكان خليل مذكور الذى كان من أقرب أصدقاء محمد فريد وتلاميذه والذى عمل سكرتيرا لفريد فى أخريات أيامه قد ذكر لى أن محمد فريد كان على علاقة طيبة بلينين ، عندما كانا يعيشان فى شارع واحد فى مدينة جنيف ، وقد حاولت أن أعثر على رد لينين ، على برقية الحزب الوطنى ولكنى لم أعثر على هذا الرد ، ولعله ، ضمن محفوظات الحكومة السوفيتية أيام كان يرأسها لينين .

● وقد كان للشيخ عبد العزيز جاویش جهوده الرائعة فى الحرب العالمية الأولى وقد اختلف مع فريد بعض الوقت ، ثم عادت الأمور الى مجاريها الطبيعية والشيخ جاویش لم يعرف طوال تلك السنين طعما للراحة ، جاب - كما يقول الأستاذ أحمد وفيق - سهول وجبال أوروبا من الدردنيل الى سويسرا ، ثم منطقة القتال النمساوية الى السويد وطوى فيافى آسيا من البوسفور الى قناة السويس ، دون كلل أو ملل ينتهز وقت الراحة عقب تحرير المقالات أولقاء الخطب والمحاضرات العديدة : لتأليف الكتب وتصنيفها وكلها دائرة حول المسألة المصرية : كان يكتبها باللغات الانجليزية ، والعربية أو الألمانية التى أتقنها كما أتقنها محمد فريد وصحبه ، وسافر الشيخ جاویش مع الحملة المصرية ، وبقي فى القدس الشريف ثم عين مديرا لجامعة القدس وجامعة المدينة التى كان يراد انشاؤها وعاد الى الاستانة واستمر فى اصدار مجلة العالم الاسلامى وكانت لا تقل أهمية واهتماما بالاخراج واختيار كتابها من كبار الساسة وعظماء الرجال عن أية مجلة أوروبية كبرى ولدى مذكرات خطية للشيخ جاویش أعتقد ان نشرها سوف يحدث دويا وطنيا هائلا !! .

● ومن قيادات الحزب الوطنى فى أوروبا - أيام الحرب العالمية الأولى - اسماعيل لبيب الذى هاجر مع الزعيم محمد فريد منذ عام ١٩١٢ وسار معه

أينما رحل وقد عاد الى مصر عام ١٩١٤ ، ثم عاد الى الآستانة ليكون في مقدمة قادة الحملة المصرية التي أعدت لتحرير مصر من ناحية سيناء ! وعندما أصدر المسيو دلو ز كتابه « الحالة في مصر » مؤيدا فيه الاحتلال البريطاني ، رد عليه اسماعيل لبيب في كتاب أسماه « مركز مصر » تحدث فيه عن المسألة المصرية من نواح عديدة : مالية وصناعية وزراعية وصناعية ، وحربية وبحرية .

وقد ألف اسماعيل بك مع محمد فهمي وعلى الشمسي ، ويحيى الدرديري وكيل جمعية أبى الهول بجنيف كتابا عن مصر أسموه : مصر ، ومؤتمر السلام ، وتكلموا فيه عن مصر ، ومبادئ ويلسون واستقلال مصر قبل احتلال إنجلترا لها .

● وقد وضع محمد فهمي في سنة ١٩١٧ كتابا أسماه المسألة المصرية منذ عهد محمد علي حتى اعلان الحماية على مصر ، وكان يلقي المحاضرات والخطب في المؤتمرات الدولية ، ويكتب المقالات العنانية في كثير من كبريات الصحف العالمية وقد شنت عليه جريدة الطان الفرنسية حملة شعواء بمناسبة خطبة عن مصر في المؤتمر الاشتراكي الذي عقدت بمؤتمر لوزان سنة ١٩١٥ وكانت صحيفة الطان قد حرفت كلامه لتستنير الحكومة السويسرية ضده . ولتحملها على اخراجه من بلادها ارضاء للمستتر لويدي جورج السياسي ، البريطاني المعروف الذي كان محمد فهمي قد انتقده نقدا مرا ، لموقفه وموقف حكومته من مصر .

● وكان د. منصور رفعت يقيم في سويسرا ، وقت أن أعلنت الحرب ، وقد حقق معه البوليس السويسري وأذره بأنه اذا وزع صحيفته في سويسرا فلن تتوانى الحكومة السويسرية في اخراجه من بلادها . ولكن د. منصور رفعت - كما يقول أحمد وفيق - لم يلتزم بتعليمات البوليس السويسري فعمد الى توزيع الصحيفه على صناديق البريد الخاصة وقامت السلطات السويسرية باخراجه من أرضها وبالفعل اتجه الى ألمانيا وبقي بها الى أن أعلنت الهدنة وقد أصدر عوض البحراوى واسماعيل كامل - من قادة الحزب الوطنى مجلة أسمياها « مصر » ، وكانت تصدر في سويسرا في الخامس عشر من كل شهر .

● ومن قادة الحزب الوطنى - فى الخارج أيضا - عبد الملك حمزة ، الذى هاجر الى مصر مع رفاقه فى أغسطس ١٩١٤ وعاش فى الآستانة ثم برلين وأصدر هو والشيخ جاويش مجلة العالم الاسلامى باللغة الألمانية وكتب فيها كبار السياسة الألمان ، والأتراك ، والعرب . ومن بين هؤلاء القادة بل وفى مقدمتهم أحمد وفيق الذى أقام فترة طويلة فى إيطاليا كان فيها - كما فى غيرها من العواصم الأوروبية - صوت مصر ، المدوى وكانت له علاقات وثيقة بكبار الاشتراكيين فى إيطاليا ، ولقد أوشكت على الانتهاء من كتاب عن جهود فريد بك ورفاقه فى المنفى معتمدا على كثر من الوثائق التى لم تر النور بعد وفى مقدماتها

أكثر من ٢٠٠ خطاب بعث بهما محمد فريد من المنفى ، الى أهله وأصدقائه وتلاميذه فى الحزب الوطنى : لقد كان هؤلاء الأبناء بقيادة فريد بك فى المنفى المعبرون الحقيقيون عن آمال شعب مصر بعد أن قام الاحتلال بكبت أنفاس الشعب المصرى طيلة سنين الحرب فلم يسمع للشعب المصرى صوت ، ومن الغريب أن هؤلاء الذين كافحوا وقاتلوا ونعذبوا فى سبيل خدمة القضية المصرية سنوات عديدة لم يذكرهم أحد من بنى جلدتهم ، بينما ذكروا أولئك الذين كانوا يتمسحون بأعتاب الاحتلال البريطانى فى مصر وبأذيال سلطان مصر وقتذاك .

مذكرة سرية للخديو عباس حلمى الثانى

● وقبل أن ننتهى من الحديث عن جهاد الشعب فى أيام الحرب العالمية الأولى يسعدنا أن ننشر نص مذكرة كان قد بعث بها الخديو السابق عباس حلمى الثانى الى ملك البلجيك (فى ١٥ أبريل ١٩١٦) وهى ضمن المذكرات التى لم تنشر من قبل والتى شرح فيها الخديو للملك ألبير ظروف منعه من العودة الى مصر ، وسوف ننشر تلك المذكرات فى كتابنا عن محمد فريد فى المنفى اذا ما كان فى العمر بقية : قال الخديو عباس حلمى :

وصلت الى الاسنانة بارحة عيد الدستور التركى ، وحضرت فى الساعة النامنة من صباح اليوم التالى العرض العسكرى لسننة ١٩١٤ حيث دعانى الصدر الأعظم الى حفلة استقبال فى المساء . وهناك تعرفت بمستشار السفارة الانجليزى الذى كان يقوم بأعمال السفير .

وفى اليوم التالى ذهبت لتأدية الزيارة الرسمية الى الباب العالى ، وعند خروجى منها وقع على اعتداء ، ولم تمن سفارة انجلترا بأمرى لدى السلطات التركية التى أجرت تحقيقا مدنيا أرسل تقريره الى مجلس الحرب دون أن تترتب عليه ولا على التحقيقات القضائية أية نتيجة .

وكان من أمر سفارة انجلترا أن أظهرت عدم اكتراثها التام .

وقع الاعتداء فى ٢٦ يوليه وفى ٢٨ من الشهر ذاته كان اعلان الحرب من النمسا على صربيا ، وتلتها الاعلانات الأخرى المعروفة التى انتهت فى ١٣ أغسطس باعلان انجلترا وفرنسا الحرب على النمسا .

ولما رأيت الحوادث تتداعى بسرعة قررت العودة الى مصر فى الحال - على الرغم من حالتى الصحية - كى أقوم بواجباتى نحو بلادى . فأصدرت الأوامر ليختبى بالاستعداد للسفر ، كما أخطرت بذلك جميع أعضاء الأسرة الخديوية المصطفين فى ذلك الوقت بالاستنانة .

وعاد سر لويس مالت السفير من اجازته ولم يعدنى ليسال عن صحتى ، بل لم يعلنى بعدوته ، زاعما أن المراسم تقضى بأن تكون أولى الزيارات المتبادلة من قبلى أنا .

فلما أصبحت قادرا على الخروج قصصت سفارة انجلترا وأدبت زيارته دون أن أقابل السفير لأنه كان متغيبا عن الدار . ومضت الأيام الى أن جاء اليوم الرابع والعشرون من شهر سبتمبر ، فزارنى ترجمان شاب أعلننى أن السفير يريد مقابلتى ليبلغنى أن انجلترا لا تنظر الى وجودى فى الاستانة بعين الرضا .

ويوم الاثنين ٢٦ أكتوبر زارنى السفير وأكد لى فى بداية حديثه أن العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية قد وصلت الى حالة تجعل استمرار اقامتى فى الاستانة أمرا غير مرغوب فيه من جانب الوزارة الانجليزية . فأفهمته أنى لا أتمسك اطلاقا بالبقاء وأنى مستعد للعودة الى بلادى فى الحال .

عندئذ صرح لى السفير فى وضوح بأن الحكومة البريطانية ليست على هذا رأى وأعلننى أن حكومته ترغب فى أن ترانى مسافرا الى ايطاليا حيث تتعهد الحكومة باستئجار دار لى فى مدينة ايطالية اختارها .

ولما كنت حرا فى حركاتى وتنقلاتى الى حيث أشاء فقد عرضت عليه أن أقصد الى سويسرا أو الى أى بلد محايد آخر ، فاعترض بأن المجاعة ضاربة أطنابها فى سويسرا فلا أستطيع الذهاب اليها ، وأن الحالة الوحيدة التى تقبلها انجلترا انما هى حالة اقامتى فى ايطاليا .

وأمام رفضى نهض وانسحب ، ولم تكن بينى وبينه بعد ذلك علاقة . وغادر السفير الاستانة فى ٣ نوفمبر .

وانى أود أن لاحظ أن السفير قبل انتهاء الحديث - وحين كان ينتهيا للانسحاب - سألنى هل لدى شىء أقوله له ، فأجبت أنه معتمد على عدم تحيزه فى نقل أنباء حركاتى وأعمالى فى الاستانة الى الحكومة البريطانية .

ثورة الشعب فى ١٩١٩ (جنود العمل الفئائى)

● لى رأى خاص أومن به الى أبعد حدود الايمان ، ومنذ فترة طويلة واعتز به فى الوقت ذاته الى أبعد حدود الاعتزاز وهذا الرأى يتلخص فى أن ثورة ١٩١٩ من أعظم ثورات العالم ، فهى - مثلا - أول ثورة فى أفريقية وأسيا بعد إعلان الهدنة فى نوفمبر ١٩١٨ .

وهى - مثلا من ناحية أخرى - كانت نموذجا لغيرها من الثورات وخاصة بالنسبة للهند حيث أكد المهاتما غاندى زعيم الهند ، أن الهند اقتدت بمصر فى ثورتها ضد الاحتلال البريطانى .

زمن ناحية ثالثة ، كانت هذه الثورة تلقائية ، لم يقم أحد بتنظيمها ولا الإعداد ليا بدليل أن زعماء مصر وقتئذ : سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود ، قد فوجئوا بها .

وبدليل أن بعضهم قال لزعماء الشباب الذين بدأوا الثورة فى ٩ مارس ، بدون تخطيط : دعونا نعمل فى هدوء .

ومن ناحية رابعة - مثلا - أنها كانت شعبية بكل ما فى كلمة شعبية من معان ، فقد جمعت الشعب كله ، وهى كانت للمسلمين والمسيحيين ، وهى ليست ثورة طبقة معينة ، وإنما هى ثورة جميع الفئات والطبقات والاتجاهات والأيول، والعقائد ، وقد أحببت تلك الثورة منذ طفولتى وكنت أحب الاستماع الى قصص أبطالها من أبى وأعمامى وأخوالى وأقاربى ، وكل أبناء قريننا ، الذين كانوا يحلو لهم الكلام عن تلك الثورة ، بأكثر مما كان يحلو لهم الكلام عن « هوجة عرابى » و « الولس » - الحيانة - الذى كسر عرابى .

وكان يوجد على مقربة من قريننا بعض المعالم التاريخية والاماكن الاثرية ذات العلاقة الوثيقة بتلك الثورة .

وكم تمنيت - حتى وأنا طفل صغير غير مميز - لو أنهم أقاموا متحفا صغيرا فى كل قرية أو مدينة شهدت أحداثا من أحداث تلك الثورة .

وعندما كبرت وانتقلت الى العاصمة ، كان يحلو لى باستمرار أن أسعى الى أولئك الذين شاركوا فى أحداث تلك الثورة .

وكنت باستمرار أسميهم الشهداء الأحياء .

وكان هؤلاء الشهداء يقصون على ما لم أقرؤه فى الصحف ولا فى الكتب وكان بعضهم وقد صام عن الكلام سنوات حتى لا يضار باعتباره من قيادات ثورة ١٩١٩ قد انطلق فى الحديث معى عن : أسرار تنشر للمرة الاولى .

بطولات ، لم يعرف أحد عنها شيئا بدأنا نسمع عنها .

وفى عام ١٩٥٣ ، حملت آلة تصوير وكنت قد اقتصدت ثمنها من مرتبى المتواضع بل الهزيل يومئذ وانطلقت أطوف مصر من أقصاها الى أقصاها باحثا عن أولئك الشهداء الأحياء .

وكلما سمعت عن واحد من زميل له ، أخذت عنوانه ، وانطلقت اليه .
واذكر اننى قضيت أكثر من اسبوعين فى أسيوط ، من أسيوط الى ديروط
ومن ديروط الى كل الاماكن التى شهدت احداثا ثورية هامة فى مديرية أسيوط
وقتئذ .

وفى الشرقية قضيت أيضا أكثر من اسبوعين باحثا ومنقبا حتى بعض
القبائل التى تسكن فى أماكن ثانية ، كنت أسعى اليها .

وقد حز فى نفسى وأنا فى التل الكبير ان الانجليز كرموا قتلهم فى موقعة
التل الكبير ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ فى لوحات تذكارية قائمة بينما نحن
لم نكرم شهداءنا ولم نرفع لوحة واحدة تشير الى أنه كان هنا أعنف قتال عرفته
مصر فى تاريخها الحديث .

وفى الاسكندرية عشت فى مهرجان وطنى هائل ، وخطير ، فلم يكد الحاج
رمضان زيان شيخ فدائى الاسكندرية يعرف الهدف من رحلتى الى الاسكندرية
حتى قادنى الى كل زملائه وغير زملائه ممن شاركوا فى تلك الثورة .

وقد أسعدنى أنهم جميعا - وبدون استثناء - لم يفقدوا أبدا أرواحهم
الثورية ولم يحزنوا أبدا لأنهم أنفقوا شبابهم فى خدمة تلك الثورة بل كانوا
يؤكدون لى أنهم لو أعيدوا الى شبابهم ، لعادوا الى ما كانوا عليه ثورا
مقاتلين .

كانوا يقولون ذلك والمجتمع قد ظلمهم ظلما بينما فلم يعرف لهم سابق
جهادهم وحسب وانما تعتمد الانتقام منهم ، فسلبهم حقوقهم !

● وقد أعجبت الى حد كبير بشخصية د سيد محمد باشا - وباشا كنية
لا لقب - كان أحد زعماء الطلبة فى ثورة ١٩١٩ وكان أشجعهم وأقدرهم على
الانتقال من مكان الى مكان .

ثم كان صاحب ذاكرة حديدية وما أكثر الجلسات التى استمعت فيها الى
أحاديثه عن تلك الثورة كيف بدأت وكيف سارت ثم كيف بلغت الذروة ، ثم
كيف أصابها دواعى الضعف بعد أن تسرب الى قادتها وباء الفرقة والانقسام .
كان يروى لى الكثير من أغاني الثورة ، وأناشيدها :

يا عم حمزة ، احنا النلاميذة ، ما يهنأش ، فى القلعة نبات ولا فى
المحافظة .

مستبعين ، ناس وطنيين ، واخدين ع العيش الحاف والنوم من غير
لحاف .

ومرة ذكر لى أن وفدا من زعماء الطلبة ذهب الى بيت زعيم الأرمن فى مصر ،
الذين أنضموا للانجليز وكان الانجليز قد سعوا لاحداث انشقاق بين مصر والنزلاء
الاجانب لكي يظهروا أن الثورة ليست ثورة تحررية وانما هى ثورة ضد النزلاء
الاجانب .

وبعد حوار شاق ، ومزير ، نجح الطلبة فى اقناع زعيم الأرمن ومن معه
بأن الانجليز هم وراء دفع الأرمن الى معاداة مظاهرات الشباب .

وقد استطاع زعيم الأرمن بتفاهمه مع رئيس الجالية أن يوقف الخوارج
من الأرمن عند حد .

ويذكر لى أنهم - زعماء الطلبة - لم يكونوا يجدون أسلحة يستخدمونها
فى تلك الثورة ضد قوات الاحتلال البريطانى بعد أن اعتمدوا على العصي والطوب
والخناجر ، والسكاكين ، فلبأوا الى أصحاب صالونات الحلاقة ليأخذوا منهم
الأمواس التى يستخدمونها فى بقر بطون الخيل التى يركبها الانجليز وهم
يطاردون المواطنين حتى اذا سقط الجواد كان من السهل القبض على راكبه .

● وعن جريدة المصرى الحرة التى أصدرها سيد باشا وزملاؤه من الطلبة
قال سيد باشا : اكتشف الانجليز أمر تلك الجريدة فرأينا أن نسرع فى نقل
مطابعها الى مكان آخر فحملناها على ثلاث عربات كارو وانزوبنا بها فى زقاق
بعيد ، وكنت أرتدى الثياب البلدية ، فرجعت الى رأس الشارع خشية أن يكون
أحد جواسيس الانجليز قد تبعنا وصبح ما توقعنا فقد رأيت بعضهم يتابع خطانا ،
ولكن هذا البعض لم يكشف أمرى فاقترب منى وسألنى : هل رأيت عربة محملة
بالحديد ، فأجبته بلهجة أولاد البلد : اننى رأيته تتجه بسرعة الى ناحية بعيدة
أشرت اليها .

وهكذا اتجهت المطابع التى أخفيها عند أحد أصحاب الكارو ثلاثة أيام
حتى نقلناها الى بيت مواجه لقسم الخليفة .

وقد رأينا أن وجودنا بالقرب من القسم يبعد عنا الشبهة اذ لا يخطر ببال
أحد أن يباشر الثائرون نشاطهم فى مواجهة قسم البوليس .

● وكان زعماء الثورة يتنكرون فى أزياء وسمات مختلفة الا أن أحدهم
وهو الحاج أحمد جاد الله ، وكان عمره يزيد على سنين سنة ، كان يكتفى بترك
لحيته البيضاء مرسلة أمامه وكانت لحيته هذه تبعد الشبهات عنه ، عندما كان
فى حوادث القاء القنابل على الانجليز واغتيالهم .

وكان الأستاذ حسن كامل الشيشينى أستاذا فى مدرسة التجارة ، ولكن
دروسه كانت دروسا وطنية ، رأيت الأستاذ الشيشينى لأول مرة عند الحاج

أحمد جاد الله بشيرا - وكان الحاج أحمد جاد الله أحد زعماء العنابر - وقد توثقت الصلة بينى وبينه ، وأزعم أن الرجل النائر من داخله الهادى فى مظهره . كان أحد الذين نجحوا فى دفعى الى مجال العمل الفدائى .

● وكان الشهود يقولون أنهم رأوا بين النائرين رجلا طويلا ذا لحية بيضاء ولكن الانجليز كانوا يبعدون هذه الاوصاف من قائمة المتهمين وهم يظنون أن اللحية مستعارة ، وكانت زوجة الحاج جاد الله وهى شبيخة مسنة تعاون زوجها وزملاءه فى حركة الكفاح فتجلس على مقربة من المكان المعين لنفسزو النائرين وتنتظر بانها تضرب الدودع وتشوف البخت ، فيأتى زملاء زوجها ويتظاهرون بأنهم يودون معرفة طالعيهم ، بينما هم يمدون أيديهم خلسة الى السفط (السبت) الذى تضعه بجانبها ويلتقطون منه القنابل ، والمفرقعات والمسدسات التى يستأنفون بها نشاطهم ضد المستعمرين حتى اذا ما انتهت عملياتهم عادوا اليها وأخفوا المسدسات التى يستأنفون بها نشاطهم ضد المستعمرين فتعود بها الى المنزل بينما هى تنادى فى الطريق : نشوف البخت ونضرب الرجل ، زين نيين .

وقد ظل الحاج جاد الله مستترا خلف لحيته البيضاء فأبعدت عنه الشبهات مدة أربع سنوات ثم كشف أمره وألقى القبض عليه وقدم للمحاكمة .

وفى المحكمة جلس القضاة الانجليز يحاكمونه فكان يطلب منهم أولا - عندما يوجيئون اليه سؤالا - أن يصلوا على النبى وكان يرفض الاجابة على أى سؤال الا اذا صلوا على النبى بصوت مرتفع ، ويصل القضاة الانجليز على النبى ولكن أحمد جاد الله ، يقول : وكمان صلوا على النبى .

ويظل كذلك سبع مرات ثم ينفى الاتهام عن نفسه قائلا : بقى واحد شبح زىي يقدر يمسهك مسدس ويقتل ، يا ناس دانا رجلى والقبر كمان زيدوا النبى صلاة .

وكانت محاكمة أحمد جاد الله قفيفة الظل فكان الحاج أحمد يكثر من القاء الطرف والنكات حتى اضحك المحكمه أكثر من عشرين مرة ولم يفقد الشيخ أعصابه الا مرة واحدة ، عندما زارته أمه فى السجن وقد بلغت من العمر ما جعلها لا تستطيع السير ، الا على عكازين فلما رآها كذلك بكى ، فغضبت الأم ، وقالت له : أتبكي ؟ اذن أنت لست ابنى ولا أعرفك ، ان ابنى كما أعرفه لا يبكي وهو يجاهد :

وصرخت به وهو الذى بلغ الستين : كن رجلا ، يا ولد .

● ويروى لى عريان سعاد - وكان صديقا عزيزا - قصة تحوله من

طالب فى كلية الطب الى قاتل ، لقد تطوع - وهو المسيحى - لقتل يوسف وهبه باشا ، المسيحى ، حتى لا تقوم فئنة طائفية كذلك التى حدثت أيام أن قتل إبراهيم ناصف الوردانى بطرس غالى باشا رئيس الوزراء .

وكان يوسف وهبه قد خرج على اجماع الامة ، فقبل رئاسة الوزارة .

ذكر لى عريان سعد ، كيف كان بعض الشيوخ والقسس يصيحون فى الكنائس : أقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضا .

ورأى أن يقوم هو بقتل يوسف وهبه باشا ولم يكن قد بقى على تخرجه من كلية الطب سوى أسابيع قليلة .

وعندما ألقى القنبلة على يوسف وهبه باشا لم يترك مكانه . والا فان الغرض من ارتكاب جريمته ، لن يتحقق . اذ من المحتمل ، أن يتهم أحد المسلمين بقتله .

واعترف عريان سعد بأنه القاتل وأنه قبضى كرئيس الوزراء .

ولكنه يفترق عنه بأن دينه الوطنية .

ونجا رئيس الوزراء من الموت وعرض على عريان مبلغ عشرين ألف جنيه ليدل على شركائه فى الجريمة ، ولكنه رفض .

وقال محاميه الانجليزى ، أن كل قاتل ، يبقى عنده بعد ارتكاب الجريمة أمل فى الهرب وواحد فى المليون هو الذى لا يمكن أن يكون عنده هذا الأمل ، والواحد فى المليون هذا هو عريان يوسف سعد ، وقضى عليه بالاعدام ولكنهم خففوا عنه الحكم الى الأشغال المؤبدة ، وقد بقى فى السجن عشر سنوات حتى أفرج عنه ، وكان كل زملائه قد أصبحوا رؤساء وزارات ، ورؤساء مجلس نواب ووزراء ولكنه . . . قنع بوظيفة صغيرة الى أن أنشئت الجامعة العربية فكان أحد موظفيها ! الفنين ! وللعلم سيد باشا هرب من مصر بعد أن دخل الشقاق بين زعماء الثورة واتجه سرا الى ايطاليا ، عاش هناك ست سنوات حصل فيها على دكتوراه فى العلوم وظل عاطلا حتى سنة ١٩٣٦ حيث عينه النقراشى فى احدى وظائف وزارة المعارف !!

● واذا كان الشئ بالشئ يذكر كما يقولون فان تقرير شفيق منصور الذى كتبه عن حوادث الاغتيالات فى مصر فى ٢٠ يونيو ١٩٢٥ والذى أرسله رسل باشا حكمدار البوليس مع مخصوص (ملازم أول بندرس المعين بسجن مصر للمحافظة على المحكوم عليهم فى قضية مقتل (المأسوف عليه السردار) قد اشار الى حادثة يوسف وهبه باشا وانه تقرر اغتيال يوسف وهبه باشا فى منزل الصوفانى بحضور الصوفانى بك وعبد الرحمن الرافعى بك ، وأحمد

ماهر ، ومصطفى حمدي (ضابط بوليس) وأنه أخذ رأى النقراشي (بك) على انفراد وانتدب مصطفى حمدي من فرع تابع الى عبد الحى كيرة الذى كان تابعا الى مجموعة د. أحمد ماهر ، وذهب مصطفى حمدي مع عريان سعد للقيام بتمرينه .

وأنه فى يوم الحادث سلمت الى القائل قنبلتان ومسدسان وبالطو
أصفر .

وقد كذب الرافعى وماهر ، والنقراشى ما جاء فى تقرير شفيق منصور ، كذلك كذبه عريان سعد الذى اعترف بأن القنبلة قد اشتراها من أحد الايطاليين وان مصطفى حمدي لم يرافقه وأنه لا يعرفه مطلقا وأنه لم يذهب الى منزل الصوفانى مطلقا ، ولم يكن عضوا فى جمعية سرية لارتكاب الجرائم والحادثه وقعت فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ .

وكان تقرير شفيق منصور قد ذكر أيضا أن القرار الخاص باغتيال اسماعيل سرى باشا قد اتخذ فى منزل الصوفانى . وبحضور ماهر ، وشرارة بك والرافعى بك وشفيق منصور .

وانتدب ماهر للعمل واختير أحمد توفيق للتنفيذ وهو من فرع كيرة وجرح فى ظهره من القنبلة ، كما يشير التقرير أيضا الى حادث محاولة اغتيال محمد شفيق باشا وكيف أخذ القرار بالطريقة السابق الاشارة اليها وتم أخذ رأى النقراشى بواسطة ماهر .

● كما أشار التقرير أيضا الى حوادث ومحاولات قتل كل من حسين باشا درويش وتوفيق نسيم باشا وثروت باشا ومستتر براون بوزارة المعارف والمباشى كفيف والسير ينجوت وحسن باشا عبد الرازق واسماعيل بك زهدى وغيرهما ، الحوادث التى اتهم بالاشتراك فيها محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر ، والحاج أحمد جا الله وآخرين ، وهى التى عرفت بقضية الاغتيالات السياسية .

● كان المحامون أمام قاضى الاحالة عن ماهر ، والنقراشى ، مصطفى النحاس ، مكرم عبيد ، محمد نجيب الخرابلى وكان دفاع مكرم عبيد عن زميله ماهر والنقراشى قطعة من الأدب الرفيع وقد بدأها بقوله : ارجو ان يعذرنا حضرة القاضى اذا ما طمعنا فى الكثير من وقته وسعة صدره فهذا الكثير انما هو قليل بازاء ما نطمع فيه من عمله وحسن تقديره ، ولقد شاء الله أن يبلوك فجعل حياة المتهمين ودبة بين يديك وان يشرفك قصور العدل كلمة تخرج من بين شفئك فاقض بما أنت قاض فاننا لقضائك مطمئنون ، غير أن القضية ليست قضية المتهمين فقط بل هى من وجهتها العامة قضية خطيرة فى ذاتها ، وفى نتائجها وليس ذلك لأنها قضية حزب من الاحزاب فان شفيق منصور

كان سخيا فى توزيع التهم على أحزاب مختلفة أو بالاحرى ، على أفراد ينتسبون الى أحزاب مختلفة .

ولكن القضية قضية الوطن المصرى والنهضة المصرية من وجهتها السياسية وقضية الحرية الشخصية أو مأساتها من وجهتها الجنائية فمن الوجهة السياسية تنحصر القضية فى نقطة واحدة . وهى هل حدث حقيقة أن عددا من كرام المصريين الذين اشتركوا فى النهضة المصرية ووهبوا أقصى ما فى نفوسهم من خير ومن جهد قد اشتركوا فى جرائم القتل السياسى فكانوا قتلة سفاكين لدماء الأبرياء من الانجليز وغير الانجليز .

أقول كلا وأنادى بملء فمى كلا : ويكفى للتدليل على براءتهم أن أقول أنهم وطنيون مخلصون فى وطنيتهم لان الوطنية وهى الفضيلة القصوى لا تتفق مع القتل ، وهو الرذيلة السفلى ولأنه من المحال أن يكون الشر سبيلا الى الخير ، كما انه لم يقل أحد أن الخير طريق الى الشر .

ولأنه ما من حق مهما سما يتعارض مع الحق الأسسمى وهو حق الحياة .

فإذا استنكرت الوطنية المصرية جرائم القتل فليس ذلك لأنها ضارة بنا أو بغيرنا فحسب بل لأنها شر فى ذاتها وما نحن الا طلاب خير ، ولأنها اعتداء على حياة الغير وحريتهم وكل ما نطلبه هو أن نعيش تحت الشمس احرارا ولأنها ظلم بين ، وما نحن الا طلاب عدل ، وحرام ألف حرام أن نضيف الى مظالم الغير ظلما من أنفسنا لأنه اذا صح ان الظلم فى يد القوى قوة فهو فى يد الضعيف ضعف ، ان اليد التى مددناها ولا زلنا نمدها الى الانجليز والأجانب يد شريفة طاهرة كما أنها يد أبية فان أخذوها فهي لهم وان رفضوها فالله لنا » .

ويستأذن مكرم عبيد فى ان يعطى فى تصرفات هيئتين محترمتين من نظامنا المصرى الا وهما البوليس والنيابة ، ويقول : ويزيد اسفى لأنى كرجل من رجال القانون فى نصه وروحه .

ويسمى مكرم عبيد تلك القضية بأنها قضية الاستثناءات فالأفضل ان يسأل المتهم ، ولكن فى هذه القضية يجرى التحقيق بعيدا عن المتهم ، ولا يسأل الا مرة أو مرتين .

والأصل أن لا يحبس المتهم حسب احتياطيا حتى يقوم عليه الدليل ، أما هنا فالتهمون حبسوا أشهر عسى ان يقوم عليهم دليل .

الأصل أن لا يسمجن انسان سجننا انفراديا لمدة أكثر من أسبوع بشرط أن يكون محكوما عليه فى جريمة أولا وارتكب ما يخالف لوائح السجن ثانيا ،

أما معنا فقد حبس المتهمون حبسا انفراديا بدل الاسبوع الواحد . أربعين أسبوعا ، تقريرا ولم يحكم عليهم فى تهمة ما .

● ويظيل مكرم عبيد الحديث عن الحالة النفسية لشفيق منصور فيقول ضمن ما يقول : انى وانق أنه لو تنسى لآى محكمة أن ترى شفيق وحالة الخجل أو الجمون التى كان فيها لما أقامت لأقواله أى وزن .

ولست فى ذلك مستنتجا بل نقرر حقيقة واقعة : والبحث فى نفسية شفيق والتعمق فى هذا البحث قد يحتم على الباحث أن يفعل كما فعل دانتى اى ينزل الى الجحيم ، فقد كان شفيق فى جحيم من نفسه ومن سجنه واذا كانت الحكومة تظن أنها قد عاقبته باعدامه فى مخطئة فقد مات المسكين مرات عديدة قبل ان يموت موته الاخير .

وقال مكرم : وعد شفيق بتخفيف العقوبة اذا هو اعترف على شركائه وثبت أن اسماعيل صدقى باشا والهللأوى بك وعبد الملك حمزة أبغوه هذا الوعد .

وقد كان الوعد أقسى من الوعيد فكان أثره عليه أقسى من الحمى على الجسم ولذلك كان يندفع اندفاع المحموم ويهذى هذيانه فى اتهام الأبرياء بدون حساب أو ضمير ، وكلما عاد الى صوابه عاوده شبح المشنقة المخيف وهكذا كان الوعد مصدر عذاب لهذا المسكين حتى أنه حرم من راحة اليأس واليأس الحسى الراحتين .

ويقول مكرم عبيد مخاطبا قاضى الاحالة ، أما هؤلاء المتهمون الأبرياء فقد تعذبوا كثيرا ولم يذنبوا لا قليلا ولا كثيرا .

ولقد وضع الله هناءهم وشقاءهم فى كفة الميزان الذى بين جنبيك فاذا خلوت الى نفسك يا حضرة القاضى فاذكر ما عاناه ويعانيه هؤلاء المتهمون وأحمد الله انك قاض وأن العدل من حقل بل من واجبك ، اذكر ما يعانيه هؤلاء المتهمون من ظلم ، وإظلام وما هم عليه من ثبات ورباطة جأش واذا رأيتهم رجلا لا يكون ولا يستبكون فارحم شجاعتهم فهى شجاعة الصابرين والصبر أحر من البكاء .

وأذكر آلامهم فهى فى طيات الحفاء والجبان يجزع دون أن يتألم بينما الشجاع يتألم ولا يجزع ، وما ذلك الا أن الألم يتغلغل فى نفسه لا ترطبه دمة ولا تسلبه أنه !!

صحف الثورة

● ولكي نعطي صورة جيدة وجديدة - في نفس الوقت - للحياة في مصر ، في عام ١٩١٩ بعد أن نشبت فيها الثورة الشعبية التي أسسناها ثورة ١٩١٩ تعتمد في اعطاء تلك الصورة على أعداد من الصحف التي صدرت في ذلك الوقت ، والتي يعتبر تواجدها سليمة غير منقوصة ثروة تاريخية هائلة وفي مقدمة ما نعتد عليه أعداد من جريدة النظام التي كان يصدرها الصحفي الوطني الكبير الأستاذ سيد علي الذي كان في مقدمة من بعث بهم مصطفى كامل الى فرنسا لدراسة الصحافة هناك دراسة علمية منطوية ، والتي أهدنيها صديق العمر الأستاذ أحمد سعيد الاعلامي الكبير ومدير صوت العرب الأسبق فكان كريما للغاية .

وسأحاول في تلك الصورة التي أرسم بها الحياة وقتئذ أن أهتم بالجوانب السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والتعليمية ، لتكوين الصورة كاملة غير منقوصة ، ولكي ينتقل القارئ من أيامنا هذه ، ليعيش مع شعبه في ١٩١٩ مع ملاحظة أن الرقابة على الصحف وقتئذ كانت قاسية وعنيفة وكانت لا تسمح بنشر أخبار الثورة الا نادرا .

وكان بعض الصحفيين الأذكياء يتحايلون على تلك الرقابة فينشرون بعض ما يريدون نشره من أحداث ووقائع بطرق مختلفة وأساليب متباينة - اهتمت مثلا - الصحف في ١١ أغسطس ١٩١٩ باعتصاب (أى اضراب) عمال الترام مؤكدة أن عمال المترو يتوعدون باضراب لهم أيضا وذلك بسبب غلاء المعيشة الذي بلغ مبلغا لا يطاق وقيام المدير الجديد لشركة الترامواي باستبدال العمال بغيرهم ، رويدا رويدا فيطردهم واحدا وراء الآخر بلا محاكمة ولا مناقشة .

ويؤكد هذا المدير الجديد أن كل ما يقوم به من أعمال بوحى من مجلس ادارة الشركة في بروكسل .

وتنشر الصحف الى مطالبة عمال المترو بجعل ساعات العمل ثمانية وزيادة ثلاثين في المائة من الأجر وثلاثة أيام راحة في الشهر ومعالجة المريض ومكافأة من يترك الخدمة بمرتب شهر عن كل سنة وأن يكون للعامل الحق الركوب مجانا وعلاوة سنوية وأن يكون لكل قسم من أقسام العمل لائحة تقرأها نقاباتهم .

وتنشر الصحف أنباء عقد اجتماع لمحافظ القاهرة بحضور أحمد لطفي بك وزكى أفندي العريبي ، وأمين أفندي عز العرب وحسين أفندي رياض صبحي

المحامون عن عمال ترام العاصمة : كما تشير الى المذكرة التي قدمها لطفى بنت عن حقيقة مطالب العمال القاضية بأخذ فائدة على تأميناتهم المودعة لدى الشركة .

و « يعتصب » فى ٣٠ أغسطس ١٩١٩ عمال مجالج القطن بدمنبور زعيم يعملون من ستة عشرة ساعة الى ثمانية عشرة ساعة كل يوم ويتقاضون على ذلك أجورا تافهة لا تقوم بلوازم العيش فى هذه الأيام التى استند فيها العائد الى حد لم يكن فى الحسبان .

ويشكو العمال فى نفس الوقت من تشغيل الأطفال انا وذكورا فوق طاقتهم وتشغيل النساء ليلا فى ظروف تدعو الى تداخل من يهمل الآداب العامة .

● وتنشر الصحف - فى ٨ سبتمبر ١٩١٩ بيان الحزب الديمقراطى ودعوى الجماهير الى الانضمام اليه ليقوى وكيف أنه لا يقصد هدم بناء غيرنا انما نرفع صرحنا ونكتب على أبوابه آمالنا ونرسم فيه خطتنا التى نتبعها فى الامن والعمل .

ويعلن بيان الحزب عن شعار الحزب « حقنا نطلبه وواجبنا نؤديه » وكان مجلس ادارة الحزب من ابراهيم الشواربى المحامى ، وأحمد أبو النصر المحامى ، وأمين عامر المحامى وحسين يوسف المحامى ومحمّد سامى كامل الطبيب ، ومحمود عزمى المحامى ، مصطفى عبد الرازق سكرتير المعاهد الدينية ، الدكتور منصور فهمى ، عزيز سيدهم المحامى .

ومبادئ الحزب الديمقراطى تتلخص فى استقلال مصر داخليا وخارجيا وتفويض الشعب سلطته الى هيئة نيابية تنتخب على أكمل طريقة لتمثيله تمثيلا صحيحا .

ويكون من اختصاص تلك الهيئة فرض الضرائب ومحاسبة الحكومة والمساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات وحرية القول والكتابة والاجتماع وجعل التعليم الابتدائى عاما واجباريا ومجانيا للبنين والبنات وترقية الطبقات العاملة أدبيا وماديا وإعانة من لا يستطيع العمل والاعتراف بحق كل شعب فى حكم نفسه .

● والجدير بالذكر أن كل الطوائف كانت قد أنشأت نقابات خاصة حتى كان البعض من أعضاء أية فئة يعلنون عن انشاء نقابة لهم مهما كان عدد الأفراد ، وغالبا ما يتخذون شخصية بارزة ليعهدوا اليها بمهمة المستشار الخاص بنقابتهم وأذكر أن عمال الاسبرتو قد اختاروا الاستاذ منصور فهمى مستشارا لنقابتهم ، وأذكر أنه كان لكتبه المحامين نقابتهم ولأذونى الشرع نقابتهم بل ان

الكثير من فئات الطلبة كانت لهم نقاباتهم ، فلطلبة دار العلوم نقابتهم ولطلبة المعاهد نقابتهم ولطلبة مدرسة المهندسخانة نقابتهم وعمال الكنس والرش بهذه المدينة أو تلك لهم نقابتهم .

● وكان للمرأة المصرية نشاطها فى كل المجالات فالى جانب اشتراكها وتنظيمها للمظاهرات ، كان لها نشاط آخر ، من بينه - مثلاً - : جمعية السيدات المصريات بيورسعيد مثلاً تحيط علم الأمة بأنها قررت الاعلان بطريق النشر على صفحات الجرائد الحرة بتحذير الشعب المصرى فردا فردا من الجنس اللطيف والنشيط من التوقيع على أية ورقة كانت لها علاقة بلجنة اللورد ملنر لا يوجه من الوجوه ولا بسبب من الأسباب حيث أننا فيما سبق قد وكلنا نحن جميعا الوفد المصرى الكريم فى المطالبة بتحرير بلادنا ونحن نحتج بشدة ونعتبراً من كل انسان يخالف ذلك) .

وتنشر الصحف للآنسة سعاد أحمد ببنى سويف بياناً قالت فيه أنها فتاة مصرية تحب بلدها من كل قلبها ، « وباسم مصر ، أطلب الى كل مصرى وكل مصرية أن يعمل على مقاطعة لجنة المنر ، مقاطعة ترددها بخفى حنين » .

وتنشر الصحف كلمة لحنيقة أحمد كشك (الاسكندرية) قالت فيها أنها تأملت جدا لمرض محمد فريد بك وأنها تضم صوتها الى صوت المطالبين والمطالبات بعودته الى وطنه ، وان كنت - حنيقة - على ثقة مطلقة من أنه يفضل أن يبقى فى الخارج مجاهداً فى سبيل الوطن الى أن تنال البلاد استقلالها .

● وتنشر الصحف - فى أواخر أكتوبر ١٩١٩ بيانات موجزة عن مظاهرات القاهرة وكيف أن مصلحة التنظيم طلبت من وزارة الحربية عدم ايفاد الموسيقى العسكرية الى حديقة الأزبكية حتى تصدر أوامر أخرى ، وبذلك لم تصدح الموسيقى فى يوم الأحد الماضى خشية حدوث مظاهرة كالتى وقعت فى مساء الجمعة السابق .

وقد تظاهر طلبة مدرسة الجمعية الاسلامية الثانوية وخرجوا بمظاهرة مروا بها على بعض المدارس الالهامية والرشاد ، وغيرها وكانوا يهتفون بتضامن الطلبة وبحياة سعد باشا وسقوط الاستبداد .

وتشير الصحف الى مظاهرات قامت بها صغار الطالبات فى مدارس البنات وتخللت بعض الشوارع وهن يهتفن لمصر ، وللحرية وقد انتهت مظاهرتهن بسلام .

ويحضر الأستاذ محمد أفندى كامل البندارى المنحامى ، أمام محكمة الجنج الجزئية فى عابدين يوم ٤ نوفمبر للدفاع عن الطلبة المحتجزين فى قسم

الأزبكية • ومن بين أولئك المتهمين محمود عبد السلام ، ومحمود رشدي وعبد المجيد أحمد زكى نجيب والشيخ أحمد عمار بالأزهر الشريف وكامل محمد من الفلاحين وراتب يوسف (جمال) وعوض حسن (طباح) وصديق محمد (خادم) •

● وتنشر الصحف في ٢٩ أكتوبر ١٩١٩ تلغرافا بعد به طالبات مدرسة المعلمات الى رئيس الوزراء محتجات على اطلاق الرصاص على المتظاهرين العزل بالاسكندرية وكذلك أضربت طالبات مدرسة المعلمات ببا يوما كاملا وأرسلن تلغراف احتجاج الى رئيس الوزراء على ما حدث بالاسكندرية من قتل النفوس وعدم سحب الجنود الانجليز من شوارع الاسكندرية •

وقد أمر قاضي محكمة عابدين ، بالافراج عن المقبوض عليهم في الحوادث التي سبق الإشارة إليها لأن النيابة لم تحصل على اذن بالقبض من القاذي الجزئي المختص •

● وتنشر جريدة النظام في ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ورقة من أوراق الشاعر الكبير حافظ ابراهيم وتهديها الى الأمة المصرية وقد كان من بين أبيات قصيدة حافظ ابراهيم التي لم تنشر من قبل :

ولت بشاشة دنيانا ودينياك	وفارق الأنس مغنانا ومغناك
حماك دوني أسود لا يطاولها	شاكي السلاح فكيف الأعزل الشاكي
وجشموني على ضعفى وقوتهم	أن أمسك القول حتى عن تحاياك
وارصدوا لى رقيبا ليس يخطئه	هيجس الفؤاد اذا حاولت ذكراك
يحصى تردد أنفاسى ويمنعنى	نفخ الشمائل ان جازت برياك
منعت حتى من النجوى وسلوتها	وكم تعللت فى البلوى بنجواك
ما كاد يأتى على نفس ويوردنى	موارد الحنف الا حبك النذاكى
تناولت ما وراء النفس غايته	وقر فى خلجان القلب مواء
قالوا سلا عنك غدرا وابتغى بدلا	وكان بالأمس من أوفى رعاياك
كم لى أحاديث شوق لا تنافحها	زهر الرياض ولا يسمو بها الحاكى
أن ننكرىها فكم طار الرواة بها	الى حماك وكم قد عطرت فاك
ستعلمين اذا ما الغمرة انحسرت	من صد عنك ومن بالنفس فداك
رميت عنك الى أن خاننى وترى	ولم أضن فى اسارى عهد نعماك

● وتنشر الصحف في ١٤ ، ١٥ نوفمبر احتفالات مصر بعيد الجهاد ، ولم يكن قد سمي بعد عيد الجهاد وانما سمي ببدء النهضة الوطنية •

وكان الاحتفال الأكبر قد أقامه الشيخ الوقور محمود سليمان باشا رئيس
لجنة الوفد المركزية حيث اجتمعت - كما قيل في الصحف - الأمة بأسرها وكان
من بين الذين شهدوا الاحتفال الأكبر : ابراهيم باشا سعيد ، ومحمود باشا
أبو حسين وعبد الخالق باشا مدكور وعبد الرحمن فهمي بك وحافظ بك عفيفي ،
وويحسا واصف بك وسينوت حنا بك والدكتور محبوب ثابت وأحمد بك
الشيخ وأمين بك الرافعي وحفنى بك محمود ، ومحمد عبد الكريم بك عسران
وعبد الحليم البيلي بك ونحو خمسة آلاف مصرى هتفوا للوفد وللحرية والاستقلال
وقد ألقى فى الاحتفال الشيخ مصطفى القاياتى قصيدة قال فيها :

قد سعيينا نطلب الحق وما بين أيدينا رصاص أو أسل
فاشهدوا فينا وعنا أبلغوا أنكم أنتم مع الحق رسل
قد خلعنا النير عنا فانشروا ، أن شعب النيل بالنيل استقل

• وكان من الخطباء فى ذلك الحفل الأب القمص سرجيوس .
وعندما ذكر بعض ما حدث له فى معتقل رفح قوبلت كلماته بالتصفيق
والهتاف ودعت كلماته محمود باشا أبو حسين الى تقبيله فى جبينه بين هتاف
عال وتصفيق حاد .

وألقى الشيخ زكى مبارك أبياتا وأعقبه الشيخ مهدى علام الطالب
بدار العلوم .

وألقى قصيدة عصماء من بين أبياتها :

سعد وكيل القطر من شيوخ الى طفل وليد
كل يعضد رأيه والرأى من سعد سديد
والله يجعل نجمه رغم الأعادى فى صعود
يا سعد والأنباء تنمى ما تشاء وما تريد
قالوا سنجعله رئيسا للوزارة من جديد
ظنوا بأن حقوقنا سلع تسالوم كالعبيد
ليست مطالبنا لتقبل أن تنقص أو تزيد

الى أن يقول :

فليحيى سعد مجاهدا عن حوضنا أبدا يذود
ولنحيى عيد جهادنا عيد الهناء والسعود

وتوالى الخطباء وخرج الجميع الى الأزهر الشريف حيث كان قد سبقهم اليه
أكثر من ثلاثين ألف مصرى . ووقف المشيخ محمود أبو العيون وبيده العلم

المصرى ، وعلى رأسه علم أخضر نقشت عليه آيات المضامن والنوحه ووقف الى جواره الأب سرجيوس والاسناذ العالم مصطفى القاياتى الخ . الخ .

● وتنشر الصحف - وخاصة النظام - فى ٢٠ نوفمبر نبأ وفاة الزعيم الفريد محمد فريد وتنشر تاريخه بالتفصيل كما تنشر آخر خطاب له بعث به الى صهره اسماعيل بك لبيب يقول فيه : اننى فى حدود ألمانيا الآن ، وسأثر فى طريقى الى برلين لاجراء عملية جراحية وأنا متوكل على الله .

وكان فى مقدمة المعزين محمود سليمان باشا واسماعيل صدقى باشا . وأرسل سعد باشا زغلول الى على بك الشمسى تلغرافا هذا نصه : « موت فريد بك أحزننا فنعزيكم العزاء الجميل » .

وأرسل حمد باشا الباسل وعبد اللطيف المكباتى . ومصطفى النحاس البرقية التالية : « تأثرنا تأثرا شديدا لموت فريد بك فنعزيكم العزاء الجميل » .

● وقد تألف الحزب المستقل فى منزل الدكتور عبد الحميد بك العربى بعضوية محمد أفندى ابراهيم علال وشريف بانسا وعزى باشا وحسين بك تيمور وتوفيق بك شهاب الدين وحسن بك مراد أعضاء مجلس الحزب وانضم الى مجلس الحزب الأساتذة عبد الباقي سرور محرر الأفكار السابق وعبد الحليم أفندى الغمراوى المحرر بالنظام ، وثلاثة من الطلبة أوليم من الحقوق ، وثانيهم من المهندسخانة وثالثهم من دار العلوم و . و .

نهضة اقتصادية

● وطلعت حرب محرر النهضة الاقتصادية التى قامت بمصر فى أعقاب ثورة ١٩١٩ بل وقبلها بقليل من مواليد قصر الشوق بجية الجمالية بالقاهرة وكان أبوه من عائلة حرب بناحية ميت أبو على من رجال أعمال الزقازيق ، وقد آمن - منذ مطلع شبابه - بأن النهضة السياسية لابد وأن تسير الى جانبها نهضة اقتصادية وأن الأعمال المالية والصناعية والتجارية يجب أن تعتمد على المصريين بعد أن تهرب منها الكثيرون وقد دعا طلعت حرب الى ضرورة علاج مشاكلنا الاقتصادية ، بالاعتماد على المصريين وأموالهم فى مؤتمر عقد بالقاهرة سنة ١٩٠٨ ولم تجد دعوته النجاح المرجو فأعادها فى ١٩١٠ ونشر كتابا كان عنوانه « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك للمصريين أو بنك الأمة » وراح يكتب فى الصحف مؤيدا دعواه بكل الأدلة وما أن اشتعلت ثورة ١٩١٩ حتى رمى بفكرته فى أتون تلك الثورة ونجح فى ربط الاقتصاد بالسياسة ونجح فى ذلك الى حد كبير واستطاع مع بعض رفاقه أن يعلنوا - فى ٧ مايو ١٩٢٠ - ميلاد بنك مصر ، الذى كان - وحده - ثورة اقتصادية : بأى البنك متواضعا

للمغاية برأس مال قدره ثمانون ألف جنيه ، كانت أسهم البنك مصرية لا يملكها الا المصريون ، وتعرض قيام بنك مصر ، لمزيد من السخرية بضالة رأسماله وتوقع الكثيرون للبنك ، الفشل الذريع ولكن طلعت حرب لم يأبه بتلك الحملات الساخرة فأعلن أن برنامج البنك يتلخص فى تشجيع المشروعات المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود على البنك وعلى البلاد بالخير الجزيل وفى المساعدة على انشاء الشركات المالية والصناعية والتجارية والزراعية وكذلك انشاء الغرف التجارية والنقابات التعاونية للزرايع والصناع والتجار وبث روح العمل والتضامن فى الشبيبة المصرية والبحث على وضع أساس سليم للتربية الاقتصادية .

وأشرف طلعت حرب على أعمال البنك مبتعدا - ومنذ اليوم - عن السياسة الحزبية حتى يكون بنك مصر ، لجميع أبناء مصر وزاد بسرعة رأس مال بنك مصر وأصبحت له شهرة عالمية .

وبدأ طلعت حرب المرحلة الثانية من برنامجه الاقتصادى فأنشأ - أول - ما أنشأ - مطبعة ومكتبة مصر ثم وجه عنايته الى القطن - المحصول الرئيسى للبلاد - فجعل له سلسلة حلقات متصلة بعضها ببعض كالحليج والنقل ، والغزل والنسيج والتصدير والتأمين .

وبعد القطن جاء - فى التصنيع - دور الحرير والكتان. واتجه طلعت حرب بعد القطن والحرير والكتان الى النقل فى البحر ، وفى النهر وفى الجو ، ثم اتجه الى السينما وكان أول من وظف السينما لصالح مصر والمصريين وأول من ساهم فى توجيه السينما وجهة وطنية قومية أثرت الى حد كبير فى وجدان الشعب المصرى .

ولم يكن بنك مصر ، بقيادة طلعت حرب ينافس المشروعات الحكومية ولا الحكومة ، وانما كان يتعاون معها ، فى كل المجالات : فى البناء والانشاء والتعمير وكسب ثقة الوزارات المتوالية ، كلها اذ لم يكن الرجل يؤيد وزارة ويعارض وزارة ، وانما كان متعاوناً مع جميع الوزارات ، حتى راحت الوزارات كل الوزارات - بعد أن قويت شوكة البنك - تخطب وده ، وليست بقيادة - حتى اذا أرادت وصممت - أن تنال من البنك شيئاً .

وكان طلعت حرب من دعاة الوحدة العربية ، وأول من طبق الوحدة العربية تطبيقاً عملياً دون شعارات أو هتافات . كان بنك مصر ، سوريا - لبنان ، أول لجنة فى الوحدة العربية فكان اعداده لباخر مصرية تقوم بنقل الحجاج ، وانشاؤه للعديد من الفنادق المصرية فى الأراضى المقدسة وقيامه بسك عملة سعودية ، للتشبيت أسعار النقد هناك .

ونجحت الثورة المصرية . العربية الاسلامية فى مجال الاقتصاد الى أبعد الحدود ، ثم عاد طلعت حرب بعد أن ارفع بناء الاقتصاد المصرى الى مجال الآداب والفنون فشيّد دار التمثيل العربى بحديقة الأزبكية وشجع المسرحيات المصرية والعربية والغنائية ونجح طلعت حرب . ومن ورائه بنك مصر فى هذا المجال – مجال الفنون والآداب – نجاحا باهرا . ثم تسلسل الحقد السياسى . الى قلوب بعض السياسيين – كما جاء بالتفصيل فيما أثبتناه فى سنوات ما قبل الثورة – فتآمروا ضد طلعت حرب وخيروه بين أمرين من أخطر الأمور ، اما أن يترك البنك ، واما أن يقوموا هم باغراق البنك وكانت ظروف الحرب وعلان الأحكام العرفية وفرض السيطرة الأجنبية على البلاد . تمكن هؤلاء الحاقدين من تنفيذ تهديداتهم فأثر طلعت حرب ، أن يفتدى البنك ، بنفسه . وأن يقدم له بتلك التضحية وثيقة الخلاص ، ولم يطل به المقام بعد تلك التضحية الغالية فاستأثرت به رحمة الله فى بلدة العنانية بالقرب من دمياط فى ٢١ أغسطس ١٩٤١ .

● ويطيب لى أن أنقل لمحات لطلعت حرب ، من خطبة ألقاها فى مساء الجمعة ، ٧ مايو ١٩٢٠ فى الاحتفال بتأسيس بنك مصر ، فى دار الأوبرا وذلك لاعطاء صورة عن آمال الرجل ، وطموحاته والحياة الاقتصادية وقتئذ ! ان فكرة تأسيس بنك مصر برءوس أموال مصرية ، يعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة سواها ليست بالحديثة بل هى فكرة قديمة قد أراد الله تحقيقها الآن فى أنسب الأوقات ، وأوفق الظروف فما علينا الا أن نشمر عن ساعد الجد والاخلاص للسير به الى الأمام ، ففى البلاد أموال عظيمة بعضها مخزون ، معطل ، وبعضها فى بنوك أجنبية وكلاهما لا تستفيد البلاد منه شيئا مذكورا .

أحصى جناب المستشار المالى للحكومة المصرية ودائع الحكومة المصرية وودائع الأفراد فى بنكين اثنين – البنك الأهلى ، وبنك الانجلو – بما يربو على ٣٥ مليوناً من الجنيهات ، ولو أننا قلنا أن نصف تلك المبالغ للمصريين ، وكان توظيف هذا النصف لصالح مصر ، وشئوننا الاقتصادية ، أليس فى ذلك أكبر خدمة للبلاد وأهلها .

ويقول جناب المستشار المالى أن مجموع المبالغ التى شغلتها مصر ، فى الخارج فى المادة المنقضية من سنة ١٩١٥ الى سنة ١٩١٩ مبالغ ١٥٢ مليوناً : ١٣ مليوناً المودع من الحكومة ومن الحراسة الرسمية لأموال الأعداء : ٦٥ مليوناً لحساب اصدار البنوك ، ٦٠ مليوناً من البنوك والشركات ، ١٤ مليوناً من الشركات والأفراد ، وهذا تقدير تقريبي أيضا .

ويطرح طلعت حرب فى خطابه سؤالاً ، خاصاً بتأسيس مدارس للتجارة العليا والمتوسطة والبلدية : هل قامت البنوك والشركات بتشغيل أحد منهم ؟ اللهم لا ، الا النادر الذى لا يحكم له بينما نجد الباقين فى الغالب كتاباً فى المصالح الحكومية .

ويرد طلعت حرب على الاعتراضات التي وجهت الى فكرة انشاء بنك مصر، وفي مقدمة تلك الاعتراضات : اننا أردنا لبنك مصر ، ورأس ماله صبغة مصرية فاثبتنا تعصبنا وتأخرنا في المدنية وأنه ليس في مصر ، من يصلح لأعمال البنوك وأن الأمة مع كل الطبل والزمر اللذين أحاطا بالمشروع لم يمكن أن يجمع منها سوى ٨٠.٠٠٠ جنيه من أسماء كثيرين اكتب كل منهم ، بمبلغ زهيد مما يدل على أن الأمة غير مستعدة للأعمال الاقتصادية ثم ماذا يراد أن يعمل بمثل هذا المبلغ الزهيد الذي قد لا يفي ربحه لدفع أجرة « المحل » ومرتبات بعض الموظفين .

واننا - طلعت حرب - نرد على هذه الانتقادات ضاربين عرض الحائط بالسباب والشتم اللذين تخللا ويتخللان عبارات هؤلاء المعترضين الذين لا يرضيهم طبعاً أن يشاركهم مصري في تلك الأرباح التي يربحونها من المصريين كأن الله تعالى قد خصهم بها دون غيرهم ، فتراهم ، يعادون شخصياً كل من يحاول من أبناء البلاد أن ينال شيئاً منها ويقاثلونه ويعتبرونه معندياً عليهم .

● ويرد طلعت حرب على تلك الحملات والانتقادات ، ويذكر - ضمن ما يذكره - أن أحد المحلات الفرنسية التجارية باسكندرية قد نصح تجار بلاده بأن لا يוכלوا عنهم في مصر ، غير فرنسيين وبلغهم استياء مواطنيه من وجود وكلاء . غير فرنسيين عن بعض البيوت التجارية الفرنسية .

« وما هي ذى أمريكا تشتترط في سفن الملاحة المملوكة لها أن تكون «أهلية» أى يكون جميع أصحابها أمريكيين وأركان حربها أمريكيين ، وأن تكون مصنوعة في دار صناعة أمريكية ، وكذلك اليابان ، وسويسرا ، يقصرون الأعمال التجارية على مواطنيهم ويبلغ بطلعت السخرية بنقاده ومعارضيه الى أن يقول أنهم يرموننا بأننا جهلاء لانصلح لإدارة بنك ، فحقهم أن يشكرونا على أننا من أول الأمر أردنا أن نحمل نتيجة جهلنا - لا قدر الله - لأنفسنا ولا يشاركنا غيرنا فيها فما بالهم يناقضون أنفسهم ! ويكون طلعت حرب واضحاً ، فبنك مصر ، لن يستثمر أمواله الا في وجوه سليمة مأونة تحقق أرباحها في الأجل المحدد لها بالأصل والربح ، وبربح آخر ، للمعمل ولن يشتغل بنك مصر في المضاربة لنفسه ، ولن يساعد الغير عليها ، وهو - بنك مصر - ليس جمعية خيرية ولا ملجأ للعاطلين ولكنه محل تجارة يعمل عملاً تجارياً على مبادئ وأصول قوية لن يجحد عنها ان شاء الله .

وعندما احتفل بافتتاح فرع مصر في المحلة الكبرى في ١٤ سبتمبر ١٩٢٤ قال طلعت حرب : ان في القطر المصرى عيباً جوهرياً في تكوين طبقاته العاملة وتوزيع جهودها على مختلف نواحي الانتاج .

● وقد نشأ هذا العيب اخلال فى التوازن الاقتصادى والمالى ويكفى للتبديل عليه أن نقارن بين العاملين فى الانتاج الزراعى ، والعاملين فى الانتاج الصناعى ، ثم العاملين فى التجارة ، عندئذ نرى أن العاملين - بين مصريين وأجانب ذكورا واناثا - يبلغون فى الأعمال الزراعية ٥٢٦١٥٧ فى الأعمال الصناعية أى أن المشتغلين بالصناعة لا يزيدون عن ثمن العاملين فى الزراعة فى حين لا يزيد عدد المشتغلين بالتجارة عن ٢٧٦٥١٠ أى نصف المشتغلين بالصناعة . $\frac{1}{4}$ من المشتغلين بالزراعة ، ويذكر طلعت حرب عن صناعة النسيج فى مصر أنه لما أقامت فرنسا معرضا عاما فى ١٨٦٧ وأراد الخديو اسماعيل أن تشترك مصر فيه وقع الحيار على أحسن ما يعرض من منسوجات البلاد ومصنوعاتها فكان مما وقع عليه الاختيار منسوجات من المحلة الكبرى قطنية عرضت فى مجموعة رقم ٢٧ من هذا المعرض ، وصوفية عرضت فى مجموعة ٢٨ منه وفوط من الصوف والحرير عرضت فى مجموعة ٢٩ وقد أثبت هذه الحقيقة مسيو شارك ادمون المكلف من قبل الحكومة المصرية وقتئذ بتنظيم القسم المصرى فى هذا المعرض ، أثبتته فى مؤلف له طبع فى نفس العام (١٨٦٧) .

● وقال طلعت حرب أيضا فى دمشق فى ٧ موليو ١٩٢٥ عندما كرمه المجمع العلمى العربى : أنشأنا أول بنك مصرى قومى ، بأموال مصرية بحثة وبإدارة مصرية بحثة وقررنا أن تكون المراسلات فيه بين عملائه باللغة العربية وأن تكون حساباته باللغة العربية ، فهزأ بنا الهازئون ، وقالوا أن المحاسبة من واردات الغرب وأنها فن من فنونه غير قابل للانتقال الى الشرق بغير لغة الغرب ولكننا أهملنا استهزاءهم وأجرينا مراسلاتنا وكتبنا تقاريرنا باللغة العربية » ، وعن بنك مصر قال ان أرباحه تدرجت من ثلاثة آلاف جنيه فى سنة ١٩٢٠ الى ٩٢ ألف جنيه فى سنة ١٩٢٤ وأن الودائع والأمانات فيه وهى بارومتر الثقة العامة به بدأت بمائتى ألف جنيه فأصبحت حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات فى سنة ١٩٢٤ .

● وعندما احتفل بمشاهدة بعض الصور المتحركة التى صنعتها شركة مصر للتمثيل والسينما وعرضتها فى تياترو حديقة الأزكية مساء يومى ٢٩ - ٣٠ ١٩٢٧ تحدث - أمام المشاهدين - طلعت حرب قائلا : منذ يوم أن اخترعت السينما فى مصر ١٨٩٥ والرواية مظهره الأعظم ، ومن أجل الرواية اتسعت صناعات السينما فوجدت مصانع لصنع الأشرطة الخام ، ووجدت مصانع تصنع آلات لأخذ المناظر ولتحميض الأشرطة وتلوينها وتشغيلها وطبعها ر . و . ومن أجل الرواية ومن أجل اقبال الجماهير عليها تكونت طبقات جديدة من الفنانين : ومن أجل الرواية وجدت أحياء كاملة بل وجدت مدن كاملة قائمة بذاتها ، بجبالها ووديانها وأنهارها ، وبحيراتها وبيوتها ، ليجرى فيها التصنوبر بالة

التصوير الخاطفه ، ومن اجل الروايه ومن اجل اقبال الجمهور عليها تكونت الشركات السينمائية ، ودور السينما و . . و . .

وأشار طلعت حرب الى انشاء مصنع كامل الاستعداد لأخذ المناظر بماكينات و . . و . . فى شقة كبيرة من عمارة مطبعة مصر فى شارع الدواوين . وقد استحضرننا هذه الماكينات من الخارج لاستحالة صنعها فى مصر ، وللوصول الى نتيجة مرضية - أى اخراج أشرطة مصنوعة صنعاً فنياً - عانينا الكثير من المتاعب حتى انتيينا بعد عامين الى استخدام جماعة من الفنيين الأوروبيين القادرين على مزاوله هذه الأعمال الفنية . وتبعاً لخطتنا وهى أن تكون المعاهد التى نقيمها بمثابة مدرسة لتدريب المصريين ألحقنا بجوار كل فنى أوروبى مصرياً يتعلم منه وطناً الأوروبى على مستقبله حتى لا ييئس بتعليم المصرى و . . و . .

وقد أشار طلعت حرب الى ضرورة استخدام الشرطة السينما المصرية للتعليم وللمقاومة الدعاية الأجنبية الباطلة وللأغراض العلمية وللدعاية لمحاصيل البلاد الزراعية وعن منتجاتها الصناعية وعن تجارتها . ويقول طلعت حرب : - أننا أنشأنا شركة مصرية تجارية تؤدى خدمات عامة ليس من خصائص الدولة أن تقوم بها مباشرة ولهذا فان عملنا لا ينظر فيه الى الربح ولكننا لا نريد لشركة مصرية مساهمة أن تعيش بخسارة لأن الشركة التى تؤدى وظيفتها بخسارة لا تستطيع أن تعيش طويلاً ، لا نقصد الى الربح فى ذاته فالغاية العامة مقدمة على ربح الشركة الخاص .

وعندما احتفل بنك مصر فى ٧ مايو ١٩٣٥ على مرور خمسة عشر عاماً على انشائه كان من بين ما قاله طلعت حرب عن نشاط البنك : لقد أنشأنا مطبعة وشركات لصناعة الورق ولحليج الأقطان وللنقل والملاحة وللمثيل والسينما ولنسيج الحرير وللغزل والنسيج لمصايد الأسماك للكتان لتصدير الأقطان ، وللطرق ، وللسياحة و . . و . .

وان سبب نجاح بنك مصر هو الابتعاد عن زحام السياسة والحزبية وليس ذلك ناتجاً عن عدم اكتراث بمصالح البلد العليا ، وانما أخذنا بالحكمة المأثورة « لكل عمل رجال » .



● ومن الأمور التى اعتبرها البعض بديهيات أو مسلمات - بضم الميم وفتح السين واللام - لايجوز مناقشتها موضوع تصريح ٢٨ فبراير : لقد رفضناه عند صدوره وربما كانت هناك وقتئذ ظروف تبرر ذلك الرفض ولكن بعد انتهاء الظروف الوقتية التى أدت الى الرفض بعد أن تولى سعد زغلول الذى كان فى مقدمة المهاجمين لذلك التصريح ، بناء عليه كان من الضرورى أن نبحث - من جديد - أمر ذلك التصريح وان نفتح أذاننا ، وقلوبنا وأذهاننا لسماع أصوات

المدافعين عنه ، ولكننا لم نفعل ، فنحن - وبكل أسف شديد - فى كثير من القضايا التاريخية ، ننظر نظرة عاطفية بحتة ، ونصدر أحكاما قاطعة لانعود عنها ، حتى بعد ان تنكشف لنا الحقيقة ، وهى أننا كنا فى أحكامنا من المتسرعين .

● وربما كان من الأمور التى شددت الجماهير ، الى ما كتبته وأكثبه عن سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انه لا توجد بديينات أو مسلمات واننى لا أتقيد برأى سابق أو حتى بانفاق الآراء من زمن معين حول الحكم على موضوع معين وانما أناقش الأمر بعيدا عن التأثير بأى حكم سبق . محاولا ان اعيش فى الظروف الموضوعية التى كانت موجودة ، وقت حدوث ذلك الامر . ثم لا أفيده نفسى - وأنا أصدر حكمى - الا بما أعتقد أنه الحق . والا بما يتفق مع ما اراد من منطق ! .

وقد كنت فى مقدمة الذين رفضوا تصريح ٢٨ فبراير بل ونددوا به ولكنى سمعت اسماعيل صدقى يدافع عنه ، ثم قرأت فى مذكراته فيما بعد أوجه الدفاع عن هذا التصريح ، وقلت فى نفسى ، لماذا لاندع الرجل يدافع عن عمل شارك فيه وكان مؤمنا بجوداد .

● قال اسماعيل صدقى باشا فى مذكراته ، انه بعد استقالة عدلى يكن باشا وبعد ان اقتنع اللورد اللنبى بضرورة تغيير السياسة البريطانية فى مصر ، التى تقوم على العنف ، واغتصاب الحقوق ، وانه لابد من الالتجاء الى سياسة التفاهم والمسالمة ، بدا اللورد اللنبى يتصل بعدلى يكن باشا وبشروت باشا وبه . - اسماعيل صدقى باشا - وذلك بغية وضع مشروع يمكن أن يكون أساسا للمفاوضات المقبلة ولاتفاق مقبل بيننا وبين الانجليز دون أن تلتزم مصر ، بشئ .

واتصل اللنبى بكثير من الأوربيين أصحاب المصالح فى مصر ، وفى مقدمتهم البارون فرمان فان دى بوش الذى كان نائبا عموميا بالمحاكم المختلطة وقتئذ وكان البارون يتمتع بثقة السلطان فؤاد وصداقته وكنا - ثروت باشا وأنا - ندوم الاتصال بعدلى يكن باشا نستمع الى اشاراته وقد وضعنا مشروع تصريح ٢٨ فبراير وتوليت كتابة هذا المشروع باللغة الفرنسية .

واتفقتنا مع اللورد على أن يقدمه الى حكومتهم وان يصرح به دون أن تلتزم به مصر .

وأهم ما فى التصريح : اعلان رفع الحماية عن مصر ، والاعتراف باستقلالها وما يترتب عليه من نتائج دولية وداخلية والغاء الأحكام العرفية التى أعلنت فى نوفمبر ١٩١٤ كل هذا مع احتفاظ انجلترا ، بتأمين المواصلات البريطانية والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى وحماية الأجانب ومسألة السودان ، وذلك الى حين يتسنى ابرام اتفاقية بين مصر وانجلترا . وفى أوائل يناير ١٩٢٢

سافر اللورد الى لندن ، وبعد تباطؤ ، وتردد من الحكومة البريطانية وافقت الحكومة البريطانية على اعلانه فى ٢٨ فبراير من تلك السنة ثم قدمه الى مجلس العموم لمناقشته ، وفى يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر ، وأصبح السلطان فؤاد ملكا .

ويقول صدقي باشا عن أعمال وزارة ثروت باشا : لقد أعلنت تلك الوزارة استقلال مصر ، وأعلنت ان لجنة الدستور التى أنشأتها قد انتهت من وضع ذلك الدستور أنها ألغت الحماية وألغت وظائف المستشارين الانجليز فى وزارات الحكومة ولم تستبق منهم سوى مستشارى المالية ، والحقانية مع قصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة ، ومما يؤسف له أن البلاد قد سمعت بدعايات ضد تصريح ٢٨ فبراير كانت من أهم ما سبب استقالة وزارة ثروت باشا .

وشهد شاهد من أهله

● ويكتب المارشال ويفيل فى كتابه « النبى فى مصر » فضلا عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مستهلا اياه بكلمة شكسبير « طمئنوا أنفسكم أيها السادة فسأنهى هذا الصراع .

ثم يقول ويفيل : كان تصريح حكومة الملك فى فبراير ١٩٢٢ وهو الذى ألغيت به الحماية على مصر وأعلنت فيه مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، إلخ الفاصل الملحوظ فى تاريخ العلاقات بين بريطانيا ومصر ، وهو أعظم عمل قدمه النبى فى تاريخه السياسى .

ولقد انتقد منه هذا العمل وأساء فهمه بل لقد قدم للناس مشوها .

ويمكن تلخيص وجهة نظر النبى ووجهة نظر الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت فيما يلى : بعد عرض المسألة على البرلمان لالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر على شريطة أن يرتبط المصريون بشروط خاصة ببعض المصالح والحقوق الانجليزية وأنها سلامة مواصلاتنا الامبراطورية وحماية الأجانب فى مصر ، ومركزنا فى السودان وهذا ما رفضه المصريون ثم نصح النبى الحكومة البريطانية بوجوب الغاء الحماية واعطاء مصر الاستقلال فى الحال كما يجب على بريطانيا العظمى أن تعلن احتفاظها بحرية العمل اذا تطلبت مصالحها ذلك فى بعض المسائل التى عرفت فيما بعد باسم التحفظات .

وعارضت الحكومة البريطانية .

● وعاد النبى يؤكد وجهة نظره من جديد ، واتهم النبى بالهجوم وتصويب غدازته الى رأس الحكومة ، وقد أبلغ النبى بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع

الموافقة على مقترحاته ، واقترحت الحكومة البريطانية - فى ١٨ يناير ١٩٢٢ عن النبي ارسال اثنين من مستشاريه الى لندن (سير جلبرت ومستر ايموس) ليوضحا المسألة أكثر . وأجاب النبي بأن مستشاريه موافقان على وجهة نظره وان ارسالهما الى الوطن (إنجلترا) فيه مضیعة للوقت .

وأرسل أحد مستشاريه مستر سلبى وكرر فى برقية شخصية لوزير الخارجية البريطانية (كيرزون) حججه الرئيسية مینا له خطر التأخير ، وختماها بتقديم استقالته اذا رفضت مشورته .

● واعتبر بعض الوزراء البريطانيين الذين یجهلون أن النبي عندما ارسل الاستقالة أرسلها فى برقية شخصية ولم يقدم استقالته بصورة نهائية ، اعتبر هؤلاء الوزراء استقالة النبي ، كما لو كانت محاولة من قاطع طريق راجل يريد أن يلحق بعربة الحكومة .

وفى ٢٤ يناير بعثت الخارجية البريطانية باقتراح ان يوافق المصريون على مطالبنا أولا ثم تلغى الحماية .

وأجاب النبي بأنه سيجاول وأن لم یكن له أقل أمل فى أن یرضى العمل بتلك الشروط وزير مصرى .

وقدم النبي استقالته رسميا وبصورة نهائية وقدم المستشارون الأربعة فى الحكومة المصرية استقالتهم ، بعد أن ربطوها باستقالة النبي ، وعادت وزارة الخارجية البريطانية تتهم من جديد النبي الذى أعطى الأمل فى امکان ایجاد وزارة مصرية جديدة تستطيع العمل بتلك السياسة ، و . . .

وكان ما أعلنته الوزارة . وقد قررت تعيين بديل للنبي .

وكان النبي قد أصر على وجهة نظره بأن الأزمة لن تنتهى (بين مصر وبريطانيا) ألا بتصريح من جانب بريطانيا .

وغادر النبي مصر فى ٣ فبراير ، ولقد كانت أخبار الحماس البالغ الذى ودعه به المصريون والبريطانيون والأجانب لا فى القاهرة فحسب بل فى سائر المحطات الأخرى على طول الطريق ثم فى الاسكندرية أول سبب جعل مناوئيه فى الوطن يشكون فيما اذا كان من السهل عليهم التخلص من شخص بلغ حب الناس له هذا المبلغ .

وقد استقبله سير هنرى ويلسون رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية والسير فيليب شتوود والمستر سلبى وكانت حالة النبي المعنوية طيبة فلم يلبث ان أعلن لاصدقائه فى الحال أنه لن يتزحزح قيد أنملة كما أنه لن یحاول اقناع

أحد رافضا بذلك من أصدقائه النصيحة التى توقع مجيئهم من أجلها • وعلى الرغم من تحذيره بأن الوقت لم يحن بعد للتوجه الى وزارة الخارجية الا أنه صمم على سرعة الذهاب الى دوننج ستريت ليترك لهم الرسالة التى يرد بها على ما أسماه الاتهام الخبيث فى برقية ٢٨ يناير التى أرسلتها له وزارة الخارجية •

وقد منع وزير الخارجية عرض تلك الرسالة التى تركها للنبي على الملك وعلى حكومته كما هو المعتاد فى مثل تلك الرسائل •

وعندما قابل - فى المساء - كيرزون وزير الخارجية اللورد النبي مازحا بقوله : انها رسالة قوية تماما ، وثيقة هامة ولا بد أن الشخص الذى كتبها ماهر جدا • قال النبي بعد أن صدم بتلك المبادرة غير اللبقة : كلا لم أكتبها أنا ولكنى موجود فى كل كلمة من كلماتها ومستعد ان أمضى كل سطر منها اذا كانت لاتعجب حضرة اللورد •• لقد كتبها رجل حاذق بالفعل •

وأنفق كيرزون وقتا طويلا مع النبي لكى يقنعه بأن يسحب استنقالته مؤكدا له أن ماحدث بالنسبة له حدث بالنسبة لكيرزون ذاته عندما كان نائبا الملك فى الهند ، ولم تكن الحكومة البريطانية تقبل مقترحاته ولكنه مع ذلك لم يكن يستقبل •

والغريب ان كيرزون سأل النبي عن طريق ايجاد خلف له فى مصر ، وأردف قائلا : انها ستكون أكثر صعوبة •

وقال النبي : لو سألتنى النصيح لقلت لك أرسل رجلا فى مثل كفاءتى أو خيرا منى لو استطعت أن تجده •

ويحاول كيرزون بعد ذلك النقد المر الذى وجهه اليه النبي ترطيب الجو فيسأله - يسأل النبي عن مكان اللادى اللنى ويرد عليه النبي بطلقته الأخيرة : لقد تركتها ورائى فى مصر خشية وقوع الاضطرابات لو صحبتها معى •

وحاول مستر لويد جورج رئيس الوزارة اخراج النبي من الوضع الذى خندقه فيه والذى لم تجد فى اخراجه منه أدلة وزارة الخارجية •

وقابل رئيس الوزراء المعتمد البريطانى فى مصر ، لورد النبي وكان معه مستشاروه وقد جرى مناقشة مقترحات النبي ، وتولى المستشار ايموس للدفاع عنها و •

ولكن رئيس الوزراء ، لم يقنع بتلك الأدلة التى ساقها ايموس فما كان من النبي الا أن انهى المناقشة قائلا : لا فائدة من المناقشة أكثر من ذلك ، لقد أخبرتك بما أعتقد ضرورته ولا تريد أنت ذلك وليس من شأنى أن أرغمك عليه

ولقد انتظرت خمسة أسابيع ليصدر القرار فلن أستطيع الانتظار بعد اليوم أكثر من ذلك وسسوف أخبر أنا لادى النبي لكى تعود الى الوطن . . . فنهض حينئذ رئيس الوزارة ووضع يدي على ذراع النبي قائلا : لقد انتظرت خمسة أسابيع بالورد النبي فهل يضيرك أن تنتظر خمسة دقائق أخرى .

ثم أعلن موافقته على مقترحات النبي مع بعض تعديلات - فى الصيغة - لا أهمية لها .

ووافقت الحكومة البريطانية على مقترحات النبي رغم معارضة تشرشل وكيرزون الذى كان يتحدث عن غباوة أولئك الجنود .

● حتى فى البرلمان حاولت الحكومة أن تغطى فشلها فى اقناع اللورد النبي بالعدول عن مقترحاته وقبولها - فى النهاية - فادعى مستر أوستن تشمبرلن الذى كان يتحدث باسم الحكومة فى المجلس فان الحكومة لم تتراجع ، كل ما فى الأمر ، أن اللحظة التى جمعتنا بلورد النبي وجهها لوجه قد أزلت كل خلافاتنا معه ، إذ أدرك فى الحال أننا لا نستطيع تغيير الحالة القائمة فى مصر فيما يخص بتلك المسائل من غير أن نحصل على ضمان نهائى بقدرتنا على حماية مصالحنا والقيام بتعهداتنا ، ولم يحتج النبي على هذا الكلام ماداً قد حقق هو ما أرادته ولا يزال الكثيرون - المارشال ويفيل - لا يغفرون للنبي هذا الموقف إذ باع جواز المرور وضيع مركزنا - كبريطانيين - فى مصر .

وقد ظل النبي يذكر للويد جورج موقفه الشجاع هذا حينما عارض مقترحات النبي - فى البداية - بكل شجاعة ، أيدها - فى النهاية - بعد ان اقتنع بها - بكل شجاعة أيضا .

ويذكر ويفيل أن واحدا من أصدقائه - أصدقاء النبي - قال له ، أثر خطاب فى مأدبة أقيمت بعد ذلك بسنوات . لقد خيبت أمل الصحافة إذ جاءوا وفى ظنهم أن يسمعوا منك هجوما على لويد جورج فأجابه النبي فى الحال : « أهاجم لويد جورج ، انى لأحب هذا الرجل . لقد كسب هو الحرب ، ولكن بحق السماء لا نقل له ذلك » .

● يمضى المارشال ويفيل فى الحديث فى فصل آخر « مصر الاستقلال » بعد أن يصدره بكلمة لطيبون : « أول النعم الأولى الاستقلال » وبأبيات لردبارد كبلنچ تقول :

أكانت الناس يهديها الآلة ، أو تصوبها أعلى الحناجر .

أو كان الأسرع ان يموت المرء بالسيف أو الأرخض أن يموت بالانتخاب !

الدولة المقدسة أو الملك المقدس ، أو ارادة الناس المقدسة .

فلا شأن لهذه مع شئ لا يحس : هيبى المدافع ، ثم اقتل !!

● يشير المارشال ويفيل الى أن المشكلة الأولى بعد اعلان نصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كان وضع الدستور والغاء الأحكام العرفية. التي استمر العمل بها زهاء ثمانى سنين وتعويض الموظفين الأجانب و . . و .

وقد حلت هذه المشكلات بنجاح .

ويذكر أن المصريين قبلوا الى حد ما وعلى كرة منهم ، وباعتبارها دفعة من الاستقلال التام ، قبلوا نصريح ٢٨ فبراير .

ويقول ويفيل ان أعوام ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ كانت أعوام صراع ثلاثي أطرافه الثلاثة الملك والجماعة التي تضم معظم المثقفين من المعتدلين ، والتي يصح تسميتها بحزب الأحرار ، ثم الحزب الشعبى الذى ينادى بزغلول رئيسا له . ويقول ويفيل أن اللبى كان الحكم الذى يتدخل أقل ندخل مستطاع لكنه ينفخ فى صفارته بحزم عندما تقع أسوأ الأخطاء وأشدّها وضوحا متجاهلا - شأن كل حكم نزيه - صياح الجماهير ونقدها عند كل قرار لا يحبونه .

● ويقول ويفيل أن الملك فؤاد بعد أن أصبح - ملكا وقد كان قبل نصريح ٢٨ فبراير سلطانا - زاد غروره وأصبح عاملا هاما فى السياسة المصرية ، ولم يكن كذلك من قبل أن يصبح ملكا ، وكانت المبارزات بينه وبين اللبى قوية ، وعنيفة وكان كل من الطرفين - فى هذه المبارزات يميل الى الآخر ، ويحترمه .

وكانت المناقشات بينهما - أحمد فؤاد واللبى - يغلب عليها المودة ، ولقد قدر اللبى دهاء الملك كما احترام الملك وفاء اللبى .

● ويشير ويفيل الى أن عام ١٩٢٢ انتهى بجريمة وحشية حقيقا اذ ضرب بالرصاص فى ٢٧ ديسمبر الدكتور روبسون المجاهر بمدرسة الحقوق فى وضع النهار بينما كان عائدا على دراجته من عمله الى بيته .

ولقد أثارت هذه الجريمة أعمق الشعور بالغضب فى نفوس الجالية البريطانية وكان معظمه موجها ضد ضعف اللبى المزعوم .

ويصدر الدستور ، ويلغى الحكم العرفى وتحل مسألة التعويضات الخاصة بالموظفين الأجانب .

وعاد سعد زغلول من المنفى فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٣ .

وكانت الانتخابات الجديدة وجاء عام ١٩٢٤ - عام زغلول كما أسماه المارشال ويفيل ، والذي بدا بالنصر فى الانتخابات ، ويتولى سعد الوزارة ،

ثم كانت كارثة مقتل السيرى سناك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان
والتي كانت كما قيل عند اعدام دون رانجتون - وكما قال ويفيل - أسوأ من
جريمة أنها غلطة فاحشة ! .

صفحات من الكتاب الأبيض

● وأستسمح القارئ فى أن أنقل له عن الكتاب الأبيض الذى أصدرته
الحكومة البريطانية عن الأحداث التى وقعت فى عامى ١٩٢١ ، ١٩٢٢ :

● من الفيلد مارشال فيكونت اللبى الى الماركيز كيرزون أوف كدلسن
(١٧ نوفمبر ١٩٢١) ان مستشار وزارة الداخلية ونائب المستشار المالى
ومستشار وزارة المعارف ونائب المستشار القضائى مجمعون على أن كل قرار
لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ، ويستبقى الحماية يجر لا محالة الى خطر جدى من
نشوب ثورة فى البلاد جميعها ويفضى على أى حال الى الفوضى التامة فى الادارة
فتصبح الحكومة مستحيلة .

من الفيلد مارشال اللبى ٠٠ الى كيرزون : ٧ ديسمبر ١٩٢١ زارنى عدلى
باشا بعد ظهر اليوم وقال انه سيقابل السلطان غدا وانه سيقدم على الأرجح
استقالته التى حادت فى شأنها عظمتته قبل ذلك ، وفى هذه الحالة يعرض
السلطان على الأرجح على ثروت رئاسة الوزارة .

أكد لى عدلى أنه هو شخصيا سيظل مؤيدا لحكومة السلطان ولقوى القانون
والنظام ، وزاد على ذلك أنه ليس عنده يأس من المستقبل وإن كان قد خاب أمله .

● من الفيلد مارشال اللبى الى كيرزون بالتلغراف .

٢١ ديسمبر ١٩٢١ : لايسعنى الا أن أطلب اليكم والى حكومة جلالة
الملك أن تصدقونى اذا قلت انه ليس نمة مصرى - كائنا ما كانت آراؤه
الشخصية - يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام
وكذلك فانه من الضرورى العدول نهائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية
يمكن تسويتها بواسطة معاهدة ٠٠ اذا لم نكن مستعدين أن نثبت بعملنا أن
لنا ثقة بالمصريين فيخيل الى انه ليس من المحتمل ان نحملهم على التعاون معنا .

من الفيلد مارشال ٠٠ ٢١ ديسمبر ١٩٢١ نشر زغبول فى الصحف
احتجاجا على أمرى بمنع اجتماعه يوم الجمعة ونعت أمر المنع هذا بأنه أول قسط
من السياسة البريطانية الجديدة وناشد المصريين ان يظهروا بمثل هذا المظهر .

كانت القاهرة أمس مسرحا للاضطرابات بمناسبة عودة الأستاذ مكرم
وكيل زغلول من لندن وقابله زغلول في المحطة وهتفت له الجماهير المصطفة في
الطرقات وسمعت نداءات ضد البريطانيين .

وفي مساء ضرب جنديان أحدهما من آلاى الملك والثانى من آلاى « است
سرى » بالرصاص فى الشوارع فى الحى الجنوبي من القاهرة فمات أحدهما
وجرح الثانى وفر القتلة .

وأتى مصدر اليوم أمرا - تحت الأحكام العسكرية - بمنع زغلول من كل
اشتراك فى السياسة وستحذر جرائده كذلك من التهييج ، وصدر الأمر الى كبار
أنصاره : عاطف بركات بك وفتح الله بركات باشا ومصطفى النحاس باشا
وسينوت حنا بك وأمين عز العرب أفندى وجعفر فخرى بك ووليم مكرم عبيد
أفندى . أن يلزموا بيوتهم تحت مراقبة البوليس وأن يكفوا عن الأعمال
السياسية .

● من النيلد مارشال (٢٣ ديسمبر ١٩٢١) .

تلقيت رد زغلول على تعليماتى التى أصدرتها اليه بأن يذهب الى منزله
فى الريف وان لا يشتغل بالسياسة .

وتلقيت كذلك أسماء من تضامنوا معه ، مكرم سبنوت حنا ، النحاس ،
أما الآخرون فلم يجيبوا بعد ما عدا صادق حنين الذى أضيف الى القائمة
وقد أطلع .

وأعطيت البارحة تعليمات بالقبض على زغلول وزملائه الثلاثة وقد نفذ
القبض على زغلول دون أن يقع حادث ما ، اذ أرسلته الى السويس حيث يظل
فى معسكر النقل الهندى منتظرا الإبعاد .

ويسرنى أن اتلقى بالتلغراف تصديقك على إبعاده ، وشركائه واذا ذاك
أبعدهم بأسرع ما استطاع وعندى أن سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة فى الأذهان
باعتقال عرابى ، فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيرا عظيما .

● كان رد سعد زغلول على اللبى : بما أنى موكل من قبل الامة للسعى
فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تمنعنى عن القيام بهذا الواجب المقدس ،
لهذا سأتبقى فى مركزى مخلصا لواجبى وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا
وجماعات فأننا جميعا مستعدون للقاء ما نأتى به بجنان ثابت وضمير هادى علما
بأن كل عنف تستعمله ضد مساعيينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق
أمانيتها فى الاستقلال التام .

● من الفيلد مارشال - ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ : قامت البارحة مظاهرات خارج منزل زغلول وفرق البوليس المتظاهرين ، وقتل اثنان من المشاغبين وجرح تسعة والقي القبض بعد ظهر اليوم على سبنوت حنا ومصطفى النحاس ومكرم والبركاتين - عاطف بك بركات وفتح الله بركات باشا ، اد كانوا قد ابوا أن يطيعوا تعليماتي وسيذهبون على الفور الى السويس ، وقد أحدث هذا العمل الذي اتخذناه هرجا عظيما وطلت حالة القاهرة مضطربة أثناء النهار وارتكب الرعاع أعمالا عنيفة ، وتخريبا .

وفي الساعة العاشرة صباحا استولت السلطات العسكرية على أزمة المدينة طبقا لترتيبات سابقة .

وقد اضطر الجنود الى اطلاق النار فقتل مصريان وجرح آخر على ما ثبت الى الآن .

وكان أحد القتيلىن زعيم عصاة تقيم منراسا لتعوق سير الجنود أما ثانيهما فقتل على اثر طلقة من مسدس رميت بها سيارة ملأى بالجنود . قامت بالاسكندرية مظاهرات فرقت ووزع عدد عظيم من النشرات المحرصة على الفتنة والخبر الوحيد الذى ورد من الأقاليم يقول ان طنطا قامت بها مظاهرات ، ولكن الجنود البريطانية أرسلت اليها ونحن قابضون على ناصبة الحال .

ويوافق كيرزون على نفى زغلول ورفاقه الى سيلان وكيرزون يضيف الى ذلك قوله : اذا ظهر أن هناك اعتبارات تحولت دون اعتقالهم فى سيلان فيمكن نفيهم الى سيسل .

● من الفيلد مارشال ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ (أيضا) هذه قائمة الخسائر فى القاهرة بعد المراجعة : من البريطانيين لا أحد ومن المصريين ثلاثة قتلى وأربعة عشر جريحا .

وهذا بيان الأمكنة الموجودة بها التسعة أشخاص الذين أمرهم بالكف عن الأعمال السياسية : ستة منهم الآن فى السويس ينتظرون الابحار منها على باخرة نقل فى ٢٨ ديسمبر .

وثلاثة هم صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر فخرى أطاعوا أمرى وهم تحت مراقبة البوليس .

● ٢٤ ديسمبر : من الفيلد مارشال .. قبل السلطان أمس استقالة عدلى يكن باشا ، وكان الاضطراب الفعلى أقل ولكن الحالة مازالت غير مستقرة ، وقد هوجمت مدرسة بنات تابعة للحكومة صباح اليوم وحدثت خسارة جسيمة والمدارس جميعها مضرربة واضراب موظفى الحكومة عام الآن .

وقد أعلن انه لثلاثة أيام وهو ينفذ بالارهاب وأنا أتخذ التدابير لحماية
من يرغبون في العمل .

● بلغ عدد القتلى من الصريين في القاهرة أحد عشر ، وقتل الرعاع في
٢٢ ديسمبر أوروبا وهو رجل فيه شذوذ ويقطن حيا فقيرا . وكانت سيدة
انجليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة في حي
بولاق وقد نجت من الأذى البليغ بأن اتخذت مظلتها درعا فمزقت الأحجار المظلة
وهذه أول مرة اعتدى فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية .

وجملة المقبوض عليهم الى اليوم ١٨٦ .

● الاسكندرية : لم يطرأ تغيير والحالة مملوكة الآعنة وجملة المقبوض
عليهم ٢٨٩ من بينهم مائتان وثلاثة وعشرون صبيا .

وصلت الطرادتان سرس وسناتور منطقة القناة .

بورسعيد قامت اليوم مظاهرات مسلحة وأخيرا سلمت المدينة للمجنود
الذين اضطروا أن يطلقوا النار على جمهور أبى يتفرق بعد انذاره .

الاسماعيلية : يصل غدا الطراد سباروهوك .

السويس : تسلم الجيش اليوم المدينة يصل الطراد (سيخ) صباح الغد .

يجرى القبض على مهييجين مشهورين من القاهرة في جملتهم كامل حسين
محامي حركة النقابات في هذه البلاد .

● من الفيلد مارشال ٠٠٠ ١٢ يناير ١٩٢٢ ، حدث انشقاق في الوفد
الذى أعيد تكوينه . . .

استقال أمس عبد العزيز فهمى والمنتظر أن يعلن ستة أعضاء آخرين
انفصالهم غدا . .

من الفيلد مارشال ٠٠٠ ٢٣ يناير ١٩٢٢ : نشر الوفد منشورا مساء
اليوم ، يدعو المصريين الى رفض التعاون مع الانجليز بأية طريقة ، وأن يقاطعوا
كل البضائع الانجليزية والمنشور مفرغ في قالب حاد وهو تحد مباشر لسلطتي
وقد أمرت بتعطيل الجرائد التي نشرته جميعا . وعملت على منع اذاعته ،
وأمرت بالقبض على موقعيه وهم حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر ،
وجورج خياط وواصف غالى ومرقص حنا وعلوى الجزار ومراد الشريعى والثلاثة
الاخرون أعضاء متخبون حديثا ، وقد أبرق وكيل روتر بالنص الكامل للمنشور .

● من المركز كيون أوف كدليستون الى الفيلد مارشال فيكونت اللبى .

القاهرة : هذا هو بيان الحال المشار اليه ترسله ، لكم لنشره يوم الاثنين :
دعى فخامة نائب الملك للذهاب الى انجلترا لكي يقدم لحكومة جلالة الملك المعلومات
الواقعية ويبدى لها رأيه فى الحال الحاضرة وعما دار من المخابرات بينه وبين
الوزراء السابقين فيما يختص بحكومة هذه البلاد فى المستقبل ويظهر أن هناك
شعورا فى بعض الدوائر ، بأن بريطانيا قد رجعت أو أوشكت أن ترجع عن
موقفها المنطوى على التسامح والعطف، على أمانى المصريين وأنها تنوى الانتفاع
بمركزها الخاص فى القطر المصرى لاستيفاء نظام سياسى وادارى لا يتفق والحرية
التي صرحت باستعادها للاعتراف منها .

الباب الأول

من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الى معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

● استسمح - عذرا - فى أن أتيح لاسماعيل صدقى باشا ، فرصة الدفاع عن وجهة نظره فى الأمور السياسية التى أعقبت صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، بعد أن أكثرت وغيرى من ترديد الأمور المسلم بها من جانبنا دون أن تتيح للرأى الآخر أن يظهر واضحا وجليا ، قال صدقى باشا : استقالت وزارة عبد الحالى ثروت باشا التى كنت أحد أعضائها فى نوفمبر ١٩٢٢ وكانت هذه الوزارة هى التى وقعت الحماية وأعلنت استقلال مصر وألفت لجنة الدستور . وتم فى عهدهما وضعه وحالته الى اللجنة التشريعية ونجحت فى ضيافته أثناء وجودها من أن تعبث به العناصر الرجعية التى كانت ممثلة فى بعض رجال السياسة والمستوزرين .

وكان همنا نحن الثلاثة - عدلى وثروت ، وأنا - بعد استقالة هذه الوزارة ان يسان الدستور من أى عبث ، وأن يصدر سريعا وألا تنجح تلك العناصر فى الحيلولة دون اصداره أو تعمل لتأخيره أو تعديله بحيث تضعف فيه الصفة الديمقراطية . وكان الانجليز وقتئذ متفاهمين معنا على الدستور اذ كان كل خوفهم من الطابع الاستبدادى للحكم ولم يكن بيننا وبينهم خلاف الا على المادة الخاصة بلقب « ملك مصر والسودان » .

وقد نجحت مساعيها فى الوصول الى اصدار الدستور فى سنة ١٩٢٣ ثم أعلنت الانتخابات لبرلمان ١٩٢٤ فرشحت نفسى لمجلس النواب فى دائرة « سيندابسطل » التى تتبعها بلدتى ، « الغريب » .

واذ ذاك نشأت فكرة الأغلبية الساحقة برباسة سعد زغلول باشا فرشح اوفد أمامى الأستاذ نجيب الغرابلى ، وعلى الرغم من كونه رجلا فاضلا الا أنه لم

يكن ابن الدائرة ولم يكن معروفا بها وكنت أعتقد اننى سأنجح فى دائرتى لأن جهودى فى خدمة بلادى وماضى فى الجهاد واشتراكى فى الفوز باستقلال مصر بنصرى ٢٨ فبراير كان كل ذلك يضمن النجاح ، ولكن شخصية سعد زغلول فى ذلك الحين كانت شخصية جبارة وفى الوقت نفسه جذابة غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها واجتاحت أمامها كل شئ .

وأصبح الاعتقاد فيه يشبه الاعتقاد بالأنبياء فلم أفر فى الانتخابات الا بأقل من ثلث الأصوات وسقطت أمام منافسى الوفدى غير المعروف اذ ذاك لأهل الدائرة .

وهنا أستطيع أن أقول ان الانتخابات لم تكن حرة ولا أقصد من ذلك أنه كان هناك ضغط ادارى استعمل ضدى بل أعنى انه كان هناك ضغط نفسى أوجدته شخصية سعد زغلول وهو والضغط الادارى سواء فى بلد لم تصل بعد الى درجة النضوج السياسى ولم تتكون فيها الروح الدستورية .

● ويمضى اسماعيل صدقى باشا قائلا : على الرغم من سقوطى فى الانتخابات وعدم اشتراكى فى البرلمان أنا والذين حصلوا على الاستقلال والدستور فاننى كنت مرتاحا لهذه المرحلة الاولى التى فازت بها البلاد ، وقد لزمته وقتئذ الحياد فلم أشارك فى أى نشاط سياسى طوال مدة قيام وزارة المغفور له سعد زغلول باشا فى الحكم حتى وقعت كارثة مقتل السردار ، وأقول كارثة لأنها كادت تعصف باستقلال البلاد وتضيع علينا ما كسبناه ، ولهذا حين دعيت للاشتراك فى وزارة زيور باشا التى خلفت وزارة سعد باشا لم أتردد فى القبول لأنى شعرت أنه من واجبى فى هذه الظروف أن أساهم فى انقاذ البلاد من ورطتها وأن أعمل على صيانة استقلالها .

وقد توليت فى تلك الوزارة الداخلية وكانت مسؤولياتها عظيمة بعد تلك الكارثة .

● وفي ابان الاضطرابات الشديدة كان همى أن يعود الأمن الى نصابه كما كان من أول واجباتى ان أعنى بالقبض على قتلة السردار ، لأنه لو لم نفعل أو قصرنا فى ذلك لازدادت الحالة سوءا بيننا وبين الانجليز خصوصا وقد نص عليه فى الانذار الموجه لسعد باشا فضلا عن أنه كانت هناك أيد أجنبية تعمل لهدم الاستقلال وضياع حقوق مصر والسودان .

● ويمضى اسماعيل صدقى باشا - أيضا - قائلا : لا أنكر أننا فى وزارة زيور باشا قد أقدمنا على اجراءات جريئة أملت بها علينا الظروف العصيبة فى ذلك الحين ، وقد كان الوفد يعتبرنى فى ذلك الحين عملا متحديا لهذه الدولة خصوصا بعد مقتل السردار التى أنهم فيه بعض المنتسبين الى الوفد ، لذلك أقدمنا على

تعديل قانون الانتخابات ، ومع ذلك فاز الوفد في تلك الانتخابات ، ولما انعقد مجلس النواب فاز سعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرون صوتا ضد عبد الخالق ثروت باشا الذي فاز بخمسة وثمانين صوتا فأقدمنا على حل مجلس النواب وكان اجراء الحل من الجانب المصرى فقط .

● وأستأذن فى اضافة كلمات أخرى .

● بدأت الهيئة النيابية الاولى وكان دور الانعقاد العادى الأول فى ١٥ مارس ١٩٢٤ وانتهى الدور فى ١٠ يوليو ١٩٢٤ وكان رئيس المجلس ، أحمد مظلوم باشا ووكيله أحمد محمد خشبة وحمد الباسل وبدأ دور الانعقاد الثانى فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ وانتهى فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ . أى بعد ١٢ يوما ، وكانت هيئة المكتب كما هى .

● الهيئة النيابية الثانية بدأ دور انعقادها الأولى ٢٣ مارس ١٩٢٥ وقد اختير سعد زغلول لرئاسة المجلس الأمر الذى أغضب الحكومة فاستصدرت مرسوما ملكيا بحل المجلس بعد ساعات من بدء انعقاده ، وكان وكيلا المجلس على الشمشى ، وويضا واصف .

● بدأ الانعقاد العادى الأول للهيئة النيابية الثالثة فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ وانتهى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ وبدأ الانعقاد العادى الثانى فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٦ ، وانتهى فى ١٤ يوليو ١٩٢٧ وكان رئيس المجلس سعد زغلول ووكيله ويضا واصف ، ومصطفى النحاس .

● أما الدور الثالث ، للانعقاد العادى فقد بدأ فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ وانتهى فى ٢٨ يونيو ١٩٢٨ وقد اختير مصطفى النحاس لرئاسة المجلس فلما أُلِف الوزارة فى مارس ١٩٢٨ اختير بدلا منه ويضا واصف ، وكان ويضا واصف قد اختير ، وكيلا للمجلس فى نفس دور الانعقاد هو وحسن هلال فلما أصبح رئيسا للمجلس ، وخلا منصب الوكيل اختير أحمد رمزى بدلا منه .

● كانت الهيئة النيابية الرابعة قد بدأت انعقاد دورها العادى الأول فى ١١ يناير ١٩٣٠ وانتهت فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ وكان رئيس المجلس ويضا واصف ووكيله عبد السلام فهمى جمعة وعبد الخالق عطية ثم صدر مرسوم ملكى فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ بفض دور الانعقاد الأول للفصل التشريعى الرابع ثم صدر مرسوم ملكى آخر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ بإبطال العمل بدستور ٢٣ وحل مجلس الشيوخ ، والنواب .

● أما الهيئة النيابية الخامسة التى جاءت وفقا لدستور ١٩٣٠ الذى أصدره اسماعيل صدقى ، فقد بدأ دور الانعقاد الأول فى ٢٠ يونيو ١٩٣١

وانتهى فى ٢٦ يوليو ١٩٣١ وكان رئيس المجلس محمد توفيق رفعت باشا
ووكيلا المجلس محمد علام وعلى المنزلاوى .

وكذلك - وبمجلس هيئة المكتب - بدأ دور الانعقاد العادى الثانى فى ١٧
ديسمبر ١٩٣١ وانتهى فى ٧ يوليو ١٩٣٢ ، وكان دور الانعقاد الرابع قد
بدأ فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ وانتهى فى ٢٧ يونيو ١٩٣٣ ، وكان رئيس
المجلس محمد توفيق رفعت ووكيلاه محمد علام ، ثم محمد زكى ، على
المنزلاوى ، ثم حسين هلال .

وكان دور الانعقاد العادى الرابع قد بدأ فى ١٤ ديسمبر ١٩٣٣
وانتهى فى ٢٨ يونيو ، وكان الرئيس هو محمد توفيق رفعت والوكيلان ،
ابراهيم دسوقي أباطة ومحمد حسين ، وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ صدر أمر
ملكى بإبطال العمل بدستور ١٩٣٠ وحل مجلسى الشيوخ والنواب ثم صدر
أمر ملكى آخر فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بالعودة الى العمل بدستور ١٩٣٠
وحل مجلسى الشيوخ والنواب ثم صدر أمر ملكى آخر فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥
بالعودة الى العمل بدستور ١٩٢٣ ، وكانت الهيئة النيابية السادسة ، وقد
بدأ دور الانعقاد الأول فى ٢٣ مايو ١٩٣٦ وانتهى فى ٢٤ أغسطس ١٩٣٦ ،
بينما بدأ دور الانعقاد الثانى فى ٣١ نوفمبر ١٩٣٦ وانتهى فى ٢٤ يوليو
١٩٣٧ وكان رئيس المجلس الدكتور أحمد ماهر ، ووكيلاه على حسين وكامل
صدقى و . و .

● هذا عن الحياة النيابية فى تلك المرحلة ، أما فيما يتعلق بالوزارة ،
فندكر أن سعد زغلول كان قد ألف وزارته الأولى فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

وكان الوزراء فيها : محمد سعيد باشا (وزارة المعارف) محمد توفيق
نسيم باشا (المالية) أحمد مظلوم باشا (الأوقاف) حسن حسيب باشا
(الحربية والبحرية) محمد فتح الله بركات باشا (الزراعة) مرقص حنا بك
(الأشغال العمومية) مصطفى النحاس بك (المواصلات) واصف بطرس غالى
أفندى (الخارجية) محمد نجيب الغرابلى أفندى (الحقانية) وقد كانت المرة
الأولى فى تاريخ الوزارات المصرية أن يختار اثنين من الأفندية وزيران !!

● وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ألف زيور باشا على النحو التالى : أحمد زيور
باشا لرئاسة الداخلية والخارجية .

- وكان سعيد زغلول قد احتفظ بوزارة الداخلية فى وزارته الأولى
والأخيرة - : أحمد محمد خشبة (للمعارف ، والحقانية مؤقتا) عتمان معزم
باشا (الأشغال) محمد السيد أبو على باشا (الزراعة) محمد صدقى باشا

(الأوقاف) يوسف أصلان قطاوى باشا (للمالية) نخلة جورجى المطيعي
(المواصلات) محمد صادق يحيى باشا (للحربية والبحرية) وقد أجريت
تعديلات كثيرة على وزارة زيور باشا ، اذ تم تعيين أحمد موسى باشا للحقانية
واسماعيل صدقى باشا للداخلية ثم عبد العزيز فهمى للحقانية ونقل يوسف
أصلان قطاوى للمواصلات وتعيين على ماهر للمعارف ومحمد على علوبة للأوقاف
وتوفيق دوس بك للزراعة .

وكان هذا التعديل الجوهرى قد تم عندما استقال زيور باشا فى ١٣
مارس ١٩٢٥ ، وعهد اليه الملك بتأليف الوزارة الجديدة ثم كان ما كان من
عودة زيور باشا (٣٠ نوفمبر ١٩٢٥) الى الداخلية والخارجية ونقل حلمي
عيسى باشا الى المواصلات ونقل محمد توفيق رفعت الى الأوقاف .

● استقال زيور باشا فى ٧ يونيو ١٩٢٦ وتولى الوزارة بعده - فى ٧
يونية ١٩٢٦ - عدلى يكن باشا . وقد احتفظ عدلى يكن باشا الى جانب
الرئاسة بوزارة الداخلية وتولى عبد الخالق ثروت باشا وزارة الخارجية
وأختير فتح الله بركات باشا للزراعة ومحمد نجيب الغرابي باشا للأوقاف ،
أحمد محمد خشبة بك للحربية والبحرية ومحمد محمود باشا للمواصلات
وأحمد أبو السعود باشا للحقانية . ومرقص حنا باشا للمالية وعلى الشمسى
للمعارف ، وعثمان محرم بك للأشغال .

ولكن وزارة عدلى يكن لم تستمر طويلا فى الحكم ، ففي ٢٦ ابريل
١٩٢٧ استقال عدلى يكن باشا وعهد الملك الى عبد الخالق ثروت باشا بتأليف
الوزارة الجديدة فألفها فى نفس اليوم ، وكان من بين وزرائه : جعفر ولى
باشا (الحربية والبحرية) أحمد زكى أبو السعود باشا (الحقانية) فتح
الله بركات باشا (الزراعة) مرقص حنا بك (الخارجية) محمد نجيب الغرابي
باشا (الأوقاف) على الشمسى باشا (المعارف) أحمد محمد خشبة باشا
للمواصلات (ويلاحظ أن الأفندية أصبحوا باشوات والبكوات أصبحوا
باشوات أيضا) وعثمان محرم باشا للأشغال ، ومحمد محمود باشا للمالية
وهم أعضاء الوزارة المماثلة مع تغيير فى بعض المناصب الى جانب دخول
جعفر ولى باشا .

وهذه الوزارة قد واجهت العديد من المصائب ، من بينها أزمة (مايو
- يونيو ١٩٢٧) وقد بدأت تلك الأزمة باقتراح للجنة المالية فى مجلس
النواب بإلغاء منصب سرداء الجيش المصرى ، وكان المنصب شاغرا بعد مقتل
السير لى ستاك و . و .

وفى عهد هذه الوزارة توفى سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧
وانتخب مصطفى النحاس باشا خلفا له .

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ١٢٩

تم استقالة وزارة ثروت باشا في ٤ مارس ١٩٢٨ وخلف النحاس باشا ثروت باشا في رئاسة الوزارة .

● وقد ألف النحاس باشا وزارته الائتلافية من جعفر ولي باشا (للحربية) واصف بطرس غالى باشا (للخارجية) الفراجلي باشا للأوقاف ، على الشيمسى باشا (للمعارف) ، أحمد محمد خشبة باشا (الحقانية) محمد محمود باشا (المالية) محمد صفوت باشا (الزراعة) ابراهيم فهمى كريم بك (الاشغال) مكرم عبيد أفندى (للمواصلات) .

وقد واجهت هذه الوزارة أزمة قانون الاجتماعات الذى اعترضت عليه بريطانيا بدعوى أنه يعرض للخطر سلامة الاجانب .

وقد اندرت بريطانيا الحكومة المصرية بضرورة سحب مشروع قانون الاجتماعات هذا فاستجابت الوزارة للانداز البريطانى ثم كانت اقالة وزارة النحاس في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ بسبب نقض الائتلاف الذى قامت عليه الوزارة ، وكانت اقالة وزارة النحاس أول اقالة لوزارة مصرية منذ صدور دستور

● ألف محمد محمود باشا وزارته ، بعد اقالة وزارة النحاس في ٢٧ يونيو ١٩٢٨ وقد احتفظ محمد محمود باشا لنفسه الى جانب الرئاسة بالداخلية وشارك معه في الوزارة جعفر ولي باشا (الحربية والبحرية) والاوقاف مؤقتا (عبد الحميد سليمان باشا (المواصلات) أحمد محمد خشبة باشا (الحقانية) ، نخلة المطيعى باشا (للزراعة) ، على ماهر (للمالية) ، ابراهيم فهمى كريم (للاشغال) ، حافظ عفيفى بك (للخارجية) ، أحمد لهفى السيد بك (للمعارف) .

وهذه هي الوزارة التى حلت البرلمان ، وعطلت الدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ومد استقالت تلك الوزارة في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ وتألفت وزارة عدلى يكن باشا الثالثة في ٤ أكتوبر ١٩٢٩ وتولى وزارة الخارجية فى تلك الوزارة أحمد مدحت سليم باشا وتولى عبد الرحيم صبرى باشا (صهر الملك فؤاد) وزاره المواصلات كما تولى حسين درويش باشا وزارة الحقانية ومصطفى ماهر باشا (المالية) وحسين واصف باشا (الاشغال) وواصف سميكة باشا (الزراعة) وأحمد على باشا (الأوقاف) وحافظ حسن باشا (المعارف) ومحمد أطلون باشا (الحربية) واعيدت الحياة الدستورية واجريت الانتخابات . وفاز حزب الوفد في تلك الانتخابات ، كما هو الحال في كل انتخابات حرة .

واستقالت وزارة عدلي يكن باشا وألف التحاس باشا وزاره الثانية في أول يناير ١٩٣٠ على النحو التالي . مصطفى النحاس باشا للرئاسة والداخلية . حسن حسيب باشا للبحرية والبحرية ، واصف بطرس غالى باشا للخارجية ، محمد نجيب الغرابي باشا للحقانية وعثمان محرم باشا للأشغال ومحمد صفوت باشا للزراعة ومكرم عبيد أفندي للمالية ، محمود فهمي النقراشي للمواصلات ، بهي الدين بركات بك للمعارف ، محمود بسيوني أفندي للأوقاف .

ولم تستمر الوزارة النحاسية الثانية طويلا في الحكم اذ استقالت وجاء اسماعيل صدقي باشا لرأس الوزارة الجديدة التي ألغيت دستور ١٩٢٣ وجاءت بدستور جديد وكانت بحق وزارة انقلابية .

وقد دخل مع صدقي باشا في الوزارة التي أُلغيت في ٢٠ يونيو ١٩٣٠ - وقد احتفظ بالرئاسة والداخلية والمالية - : محمد توفيق رفعت باشا (الحربية والبحرية) عبد الفتاح يحيى باشا (الحقانية) حافظ حسن باشا (الأشغال والزراعة) علي ماهر باشا (المعارف) توفيق دوس باشا (المواصلات) محمد حلمي عيسى باشا (الأوقاف) حافظ عفيفي باشا (الخارجية) .

● ومن رأيي ضرورة الاهتمام بوجهة نظر الاجانب في كثير من المسائل الوطنية وخاصة اذا ما كان هذا الاجنبي على صلة وثيقة بمصادر الاخبار وبالشخصيات المهمة صانعة التاريخ ، ومن تلك الشخصيات - مثلا - المارشال ويفيل الذي أرخ للورد للنبي .

وقد اخترت بعض ما كتبه ويفيل عن وزارة سعد زغلول فاتحة الحياة النيابية الحديثة ، وكان مما كتبه عن تلك الوزارة :

كانت سنة ١٩٢٤ في مصر عام زغلول ، فلقد طلعت عليه وهو سيد مجر الأعلى لو استثنينا القوة الساهرة لبريطانيا العظمى وراء الموقف . وكان في اعتقاده أن يستطيع شل هذه القوة بمفاوضات مع حكومة العمال التي تألفت في انجلترا منذ عهد قريب .

كان سعد زغلول حاكما غيورا يغير الحنكة السياسية أو الادارية ، ومفوضا طنانا ضيق الألق لا كفاءة عنده في التفاهم . ثم عجالت بسقوطه - الذي لم يكن بد من حدوثه بسبب هذه العيوب ان عاجلا وان آجلا - آخر العام جريمة يعتبر فشله في قيادة أنصاره مسئولاً عنها الى حد كبير . وانتهى العام بالتخلص منه - في الواقع - كشخصية رئيسية في محيط السياسة المصرية كما سبق له ذلك مدة طويلة ولو بقي اسمه بعد ذلك يحتفظ بتأثيره في الشعب . لقد وضعت أول محاولة للحكم الوطني في مصر منذ آلاف السنين في الكفة فشلت به .

ابتداء العام ولا نزال وزارة يحيى ابراهيم فى الحكم ولو أنها خضعت
- تماما - لمشينة الملك فؤاد . ولما أدرك بفطنته أن انتصار الزغلوليين فى
الانتخابات أمر لا مفر منه راح يعلن عن مجاملته للوفد ، ومع ذلك فقد كان
يؤمل فى خلق معارضة قوية من أصحاب الأملك ربما تتألف منها نواة حزب
ملكى فى يوم ما . وكان يوم ١٢ يناير اليوم المحدد لأول انتخابات لبرلمان مصر
الجديد فسافر النبى فى ٧ يناير برحلة الى السودان ظنا منه أن الحكمة
تقتضيه التغيّب فى اثباتها وترك مهام دار المعتمد يتولاها الوزير كير مدة غيابه .

ولو أنه لم يكن هناك شك أبدا فى نتيجة الانتخابات الا أن نجاح
الزغلوليين التام قد أدهش الجميع ، الملك ودار المعتمد والمعتدلين من المصريين
بل والزغلوليين أنفسهم ، إذ أعلن فى مجلس النواب ١٩٠ ، عضوا من أعضائه
البالغ عددهم ٢١٤ عن تأييدهم لزغلول . حتى أن رئيس الوزراء نفسه سقط
فى الانتخابات ثم قدم استقالته بعد قليل .

ومضى ويفيل قائلا :

● نظمت حتى فى حفلة افتتاح البرلمان المظاهرات ضد الحكم البريطانى
فى السودان ، وما فتئت حقوق المصريين فى ادارة السودان الثامة موضوع
التهييج فى البرلمان والصحافة واستمرت الدعاية فى السودان نفسه بغير هوادة
وبعنف خطير . وثمة علامات أخرى مزعجة . فقد قتل فى ابريل طالبان مصريان
جاويشا من قوة الطيران الملكى ، وكانت هذه أولى الحوادث من نوعها من منذ
سنة تقريبا ، كما هوجم فى البرلمان بعنف مركز السير لى ستاك كسردار
للجيش المصرى ، ورفض البرلمان الموافقة على المدفعة السنوية التى تدفعها مصر
لجيش الاحتلال ، ورفض الموافقة على قرار تعويض الموظفين الأجانب الذى
أصدرته وزارة « يحيى » ، وهددت الأمور بخلق أزمة فى أواخر يونيه عندما أعلن
لورد بارمور فى مجلس اللوردات أن الحكومة البريطانية لم تكن لتتوى التنازل
عن مركزها فى السودان ، فلقد أثار هذا الاعلان الاحتجاجات والمظاهرات فى
مصر ، وصرح زغلول فى مجلس النواب بأن لن يمكن كسب شئ بالمفاوضات
ما دامت هذه وجهة النظر البريطانية ، وبأنه نوى أن يستقيل : ولكن لم تكن
استقالته بالجدية على الرغم من تقديمها للملك إذ سرعان ما أقنع باستمراره فى
الحكم . ثم خفف من حدة هذا التوتر التصريح السلمى الذى أدلى به مستر
رامزى ماكدونالد فى مجلس العموم ، وأعدت بعد ذلك العدة لعقد اجتماع فى
لندن فى نهاية سبتمبر .

وعن وزارة سعد زغلول وحادث اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش
المصرى قال ويفيل :

قبض زغلول على البلاد بيد من حديد بتعيينه بعضا من أشد المتطرفين من أنصاره فى المناصب الهامة دون نظر الى مقدرتهم الادارية • وبفصله من يشك فى ولائهم له من مديرى الأقاليم ، وباتخاذ إجراءات صارمة لقمع خصومه السياسيين • ثم صمم بعد ذلك على خلق أزمة ما كما صمم على حرمان القصر من القدرة على مقاومة أوامره الديكتاتورية • ونفذ ذلك فى ١٦ نوفمبر باستقالة مفاجئة وبتعبئة جيشه من الطلبة والرعاع ليمروا فى الشوارع ويتظاهروا مطالبين بعودته • وبلغت مناورته غايتها بعد اجتماع دام ساعتين مع الملك اذ سحب استقالته بعد أخذه لبعض التعهدات منه • بينما كان الطلبة - جنوده المدربون - يواصلون الهتافات خارج القصر « سعد أو الثورة » • فلما غادر زغلول القصر شكرهم علانية وصرفهم •

بلغ حينئذ زغلول القمة فى قوته وربما كان يحلم بديكتاتورية كديكتاتورية مصطفى كمال بتركيا • فلقد بلغ من اعتقاده بقوته أن عامل رئيس موظفى اللنبى - وقد أرسل لمناقشته فى الاستشارة القضائية - بخصومة وتهور مما أوجب تذكيره بأنه انما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية • ولكن ندر أن وقع العقاب على سوء استعمال القوة بمثل السرعة التى وقع بها هذه المرة • اذ حدثت - بعد ثلاثة أيام من انتصاره فى القصر - جريمة سببها فشله فى كبح عنف المتطرفين الذين لا يباليون من أنصاره • فأدى ذلك الى سقوطه من الحكم •

فبعد الظهر بقليل من يوم ١٩ نوفمبر فى الساعة الواحدة والنصف أطلق الرصاص على السردار سير لى ستاك بينما كان عائدا الى منزله من وزارة الحربية وجرح فى مواضع ثلاثة ، كما أصاب الرصاص ياوره الكابتن ب.ك من فرقة Blackwatch وسائق السيارة وكان استراليا وجنديا سابقا يدعى مارش •

وتوفى السير لى ستاك قبل منتصف ليل اليوم التالى بالمستشفى الانجليزى الأمريكى ، لقد كان رجلا ذا جاذبية شخصية فائقة ، مضى عليه فى مصر والسودان ٢٣ سنة وقد خدم مصر وانجلترا باخلاص وأحبه كثيرا المصريون والانجليز واحترموه ولقد تركت هذه الجريمة أعظم الأثر فى القاهرة ومصر • أما استنكار الجالية البريطانية فكان شديدا وجه بعضه لـ للنبى اذ اتهمه كثيرون بتخطيه حدود التحمل لهباج المصريين هذا ، بينما انتشرت الدهشة والذعر فى اندوائر السياسية المصرية من نتائج هذه الجريمة •

كان ٢٢ نوفمبر - يوم جنازة السير لى ستاك - يوم درامة منيرة • فتم استنشاط بعض من أعضاء الجالية البريطانية غضبا عندما علموا بأن زغلول والوزراء المصريين - وهم المسئولون فى نظرهم عن الجريمة الى حد كبير - سيحضرون صلاة الجنازة بالكنيسة الانجليزية ، حتى قامت بينهم محاولة لارغام اللنبى على تغيير الترتيبات التى ستتخذ ، الا أنها فشلت تماما حين قال لهم

ان السردار رئيس للجيش المصرى ومنشول أمام الحكومة المصرية فمن الصواب والحق ان يشترك أعضاؤها فى جنازته .

ولا يمكن ان ينسى ذلك المنظر الذى كان فى كنيسة « القديسين » . فقد أرسل الملك فؤاد ياوره نائباً عنه ، بينما لاح على وجوه الوزراء المصريين - وعلى رأسهم زغلول - ما كانوا يحسونه من التوتر وما كانوا يرونه من عداء لهم فى نظرات البريطانيين الموجودين بالكنيسة وازدحمت الكنيسة الصغيرة فى نفس الوقت برجال البحرية البريطانية ، والجيش وبالمندبين من أعضاء الجالية ، ورجال السلك السياسى فى كامل ثيابهم ، كما حضر ممثلو جميع الجنسيات الأجنبية فى مصر . بينما قد تألف فى الخارج موكب كبير يضم كل الجنود البريطانيين حتى كادوا يبلغون فى طول موكبهم المقبرة نفسها كما نجملت الجماهير الغفيرة على طول الطريق وبدأ اللبى فى داخل المقبرة ببذلته الخاكية شخصية جليلة مرهوبة تشعير بوطاة الانفعال العميق ولو أنه انفعال مكتوم . ثم وقف وحده قبالة النعش ما يقرب من عشر دقائق ينتظر وصول لادى ستاك واينتها . ثم حمل النعش أخيراً الى القبر - بعد صلاة بسيطة قصيرة - على أكتاف ثمانية من الضباط الانجليز ممن يعملون بالجيش المصرى . ولقد اشترك الامراء المصريون والشيوخ والنواب فى الموكب الطويل الذى كان يستغرق مروره بأحد الأماكن ساعة من الزمن حتى كاد يخيل الى المرء أن القاهرة خرجت كلها لتشاهد تلك الجنازة ، فلما وقف اللبى بجوار المقبرة عليه التأثير الشديد كما تبلى فى وجهه أنه مقدم على قرار خطير ، ولم يقع فى تصرف الجماهير فى القاهرة ما يمكن أن تغاب عليه ، أما فى الاسكندرية فقد وقعت بعض المظاهرات التى كان يهتف فيها « يسقط الانجليز » وذرك خارج الكنيسة التى أقيمت بها الصلاة التذكارية .

ولكن لم تنته درامة ذلك اليوم بالجنازة ، فقد كان مقرراً أن يجتمع البرلمان فى الخامسة من ظهر ذلك اليوم وأحوا ينتظرون فى قلق ما سوف يتخذ من قرارات بينما ظن أن الحكومة ربما تستقبل . وراح اللبى بدوره فى دار المعتمد ينتظر بصبر فارغ برقية من وزارة الخارجية اذ كان مصمماً على تقديم الأنداز النهائية للحكومة المصرية بعد ظهر ذلك اليوم . وكان قد أ برق للوطن بشروطه المقترحة وطلب منهم الرد ظهر ٢٢ نوفمبر . فلما أن انقضى الظهر ولم يأت الرد بلغ نفاذ الصبر باللبنى مدام ، فقد كان مصراً على تسليم المذكرة لرئيس الوزراء قبل أن يجتمع البرلمان فى الخامسة . كان يخشى أن يقدم زغلول استقالته قبل أن يتم هو ذلك ، فلما بلغت الرابعة والرابع رأى أنه لا يستطيع انتظار موافقة وزارة الخارجية أكثر من ذلك وكان قد أمر فرقة فرسان لانسرز Lanciers بأن تقف بجانب ثكنات قصر النيل بعد انتهاء الجنازة ثم أمرها الآن بالقيام بحركة استعراض أمام دار المعتمد لتخرسه فى ذهابه الى مكتب

رئيس الوزراء • لقد نذر أن استخدم اللنبى الاستعراض والاحتفال ، ولعلها المرة الوحيدة التى تعد فيها استخدام الأساليب المسرحية • ولكن كان لا يزال أمامه قرار خطير ليتخذه ، فبينما هو يغادر دار المعتمد ليركب عربته اذا بأحد موظفيه يهرع اليه • لقد وصلت البرقية التى طال انتظارها من وزارة الخارجية وراحوا يحلون شفرتها ، وكانت برقية طويلة وبذلك وضح أنها ليست موافقة تامة منهم على مقترحات اللنبى • وانتظر هو حتى اذا أدرك أنه مستحيل أن يتم حل شفرتها قبل الساعة الخامسة قرر أن يمضى فى تنفيذ اذاره بغير تردد فسار - ببذله الرمادية العادية - بين حرسه من اللانسز يقصد رئيس الوزراء ، وكان مكتبه فى مواجهة دار مجلس النواب حيث راح النواب يجمعون فيه انتظارا لعقد الجلسة وبعد أن تلقى من الفرسان تحيتهم وصدج موسيقاهم دخل اللنبى الى غرفة رئيس الوزراء ثم قرأ عليه بالانجليزية مطالبه وترك له نسخة منها بالفرنسية ثم عاد الى داره • »

● ورغبة فى اعطاء صورة كاملة عن الحياة السياسية فى مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نستأذن فى الاستعانة برأى كاتب أوروبى مستنير هو مارسيل كولومب ، الذى لعب دورا هاما فى الحركة الاشتراكية فى الشرق الأوسط والذى قدم - وبحق - دراسات مستنيرة ، وناضجة عن فترة هامة من فترات تاريخنا المعاصر : يقول مارسيل كولومب : ابتداء من عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٣٦ لم يعزل الوفد منصة الحكم الالمدة نقل عن عامين من مارس ١٩٢٤ الى ديسمبر ١٩٢٤ ، ومرة ثانية وعلى فترتين برئاسة مصطفى النحاس باشا ، أولاها من مارس الى يونيو ١٩٢٨ والثانية من يناير الى يونيو ١٩٣٠ وهكذا يتبين لنا أن أى مجلس نيابى لم يستطع ان يكمل دورنه ومدتها خمس سنوات كما حددها الدستور ولذلك فان الدورات البرلمانية التى انتهت دون حدوث أزمة دستورية تفجأ فجأة قبل الموعد المحدد لفضها من الأمور النادرة •

ويشير مارسيل الى أن سعد زغلول منذ وصوله الى الحكم أعلن عن استعاده لأن يبدأ مع بريطانيا العظمى مفاوضات حرة من كل القيود ، وكان عليه بعد ذلك أن يؤكد فى مجلس النواب أنه بوصفه رئيسا للوزراء سيواصل تنضله من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى سبق أن استنكره بوصفه رئيسا للوفد •

وقد شهد نوفمبر ١٩٢٤ أول صراع بين الملك ومجلس الوزراء ، فقد تصور رئيس مجلس الوزراء - سعد زغلول باشا - باسم الدستور أن بمقدوره أن يطاع فى أن يفرض على القصر سلطة اشرافه على تعيين كبار موظفى البلاط وقدم سعد استقالته فى ١٥ نوفمبر وعلى الفور اجتمع مجلس البرلمان وجدد الحق به واجتاحت المظاهرات شوارع القاهرة متجهة نحو قصر عابدين ، وتوجه وفد من مجلس الشيوخ لمقابلة الملك الذى اضطر فى النهاية الى أن يرضخ وأن يقبل

الاقتصار على حدود دوره كحاكم دستورى ليست لآرائه التى تتصل بشئون الدولة فاعلية الا اذا صادق عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، وأعلن سعد زغلول للجماهير التى كانت تهتف له انه قد يبقى فى السلطة بفضل الله و ارادة الأمة ، أما والأمر كذلك فانه ليدو الآن أن الوضع الداخلى فى مصر جد مناسب لتدخل من جانب بريطانيا العظمى تدخل كأنما قد حدث بكل ما فيه من شدة وحزم كافيين لتخدم بطريقة مباشرة قضية الملك بتخليصه من رئيس وزارة مشاغب ومتعب دون أن يكون عليه - على الملك - أن يتحمل أمام الرأى العام مسئولية الأزمات الوزارية ، وحسب المعلومات التى لدينا الآن فليس ثمة ما يمكن أن يسمح لنا بأن نؤكد وجود اتفاق ولو ضمنى بين الملك ذؤاد واللورد اللنبى ومع هذا فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن منبت الصلة كلية بالتشدد والعنف فى السياسة البريطانية الذى أعقب اغتيال سير لى ستاك الحاكم العام للسودان والمأجور بالجيش الانجليزى وسردار الجيش المصرى .

وهنا نقطة غامضة معتمة بطريقة تدو ولو أن بريطانيا العظمى كانت متأكدة ان بإمكانها أن تعتمد على صمت القصر ، وموافقته على قيامها - قيام بريطانيا العظمى - بتوجيه ضربة قاصمة للوطنية المصرية التى كان زعيمها بالنسبة البريطانية خصما صعب المراس ، كما لو كان بالنسبة للملك حكومة تشدد وتمسك بروح الدستور ونصه .

● وعن أحمد زيور باشا يقول مارسيل كولومب : هو رجل مسالم ، لطيف ولين العريكة يأخذ الناس والاشياء بشكل تهكمى مرح ، لكنه كان فى نفس الوقت أقل صلاحية مما يلزم لكى يلعب الدور الذى فرض عليه ولذلك لم ينجح فى أن يحول دون حدوث الانقسامات التى سرعان ما بدت لتهدد الحكومة ذلك أن آراء ومفاهيم حزبي الأحرار الدستوريين والاتحاد بالرغم من الرغبة المشتركة التى تحركهما وهى تفتيت نفوذ الوفد كانت غير متفقة الى حد لا يمكن معه دوام الوفاق الذى قام بينهما ، فالاتحاديون الملتفون حول رئيس الديوان الملكى لم يروا فى الصراع ضد الوفد الا خطوة أولى نحو اعادة قيام الحكم الفردى فى مصر ، وحيث أنهم يعيشون فى كنف القصر ، فقد كان حكم القصر هو ما كانوا يعملون على تدعيمه هادفين بذلك الى ضمان استمرارها فى السلطة . لذلك تحملوا على مضض أن يوجد بينهم ثلاثة من الوزراء الذين لا يشاركونهم لا وجهات نظرهم السياسية ولا مطامحهم البعيدة . أما عن الآخرين - الأحرار - فلم يكن اغفال الدستور فى الواقع بالنسبة اليهم فى ديسمبر ١٩٢٤ سوى اجراء وقتى فرضته الظروف ، لكن الدستور سوف يعود حتما بمجرد أن تسنح الفرصة ويسمح الوضع الداخلى فى مصر بعودة الحياة انيابية . ولهذا السبب فقد ساورهم شئ من القلق وهم يوافقون على حل

مجلس النواب للمرة الثانية ، كما زاد تأخير اصدار قانون الانتخابات وكذا القيود التي وضعت على حرية الصحافة في يولييه ١٩٢٥ من معارضيتهم وبالإضافة الى ذلك فان سلطة رئيس الديوان الملكي المتزايدة والنفوذ الذي كان يمارسه على بعض المصالح الحكومية والتصرفات المالية التي انعكس فيها ، كل ذلك مما جعلهم يتململون من ائتلاف كان يتأكد لهم يوما بعد يوم وبشكل ملموس أنه أكثر اضرارا بمصالح حزبهم وبمصالح مصر من « ديكتاتورية الوفد البرلمانية » .



● وبعد سفر رئيس الوزراء في بداية صيف عام ١٩٢٥ زادت الخلافات لدرجة ملموسة وفرض يحيى ابراهيم باشا -الذي أصبح رئيسا للوزراء بالنيابة- على مصر « وزارة قصر » حقيقية ، حتى أن الأحرار الدستوريين لم يستطيعوا أن يقنعوا أنفسهم بقبول اداة هيئة كبار علماء الأزهر للشيخ على عبد الرازق الذي ألف كتابا عن « الاسلام وأصول الحكم » عد مغالفا للشرعية الاسلامية فعندما تباطأ وزير العدل عبد العزيز فهمى باشا في اصدار الأمر بعزل الشيخ على عبد الرازق من وظيفته في القضاء الشرعى قدم رئيس الوزراء استقالته ، لكن رفضها الملك . وللمخروج من الأزمة أصدر الملك مرسوما بأقالة وزير العدل الذى اتهم في حميته الدينية ، وعندما أصبح وزراء الأحرار الدستوريين الآخرين وحيدين في غيبة رئيسهما استقالا وجرا معهما اسماعيل صدقى باشا الذى كان فى ذلك الوقت فى باريس وأرسل استقالته تلغرافيسا . وبذلك انقض الأئتلاف .



● وعين الملك فى المناصب التى حلت فى ١٢ سبتمبر - ردون انتظار العودة زيور باشا - رجالا معروفين على وجه الخصوص بولائهم لقضيته ، وبذلك فقدت الحكومة أكثر أعضائها تمثلا للأمة ، ولم تعد الحكومة المشكلة الآن من وزراء اتحاديين صرف سوى أداة فى يد الملك ، اذ انتهى - على الأذل - ما كن يحيط بتشكيلها من غموض ، واتخذ الصراع ضد الوفد شكلا سافرا ، فكل ما ينبغى على الحكومة الآن عمله هو أن تهىء الفرصة التى تسمح للملك باعادة تأكيد سلطته عن طريق وزارة موالية تماما لوجهات نظره . ولم يكن ثمة ما يمكن ان يعيد الوحدة الى كل الأحزاب السياسية أكثر من هذا . وعلى الفور لم يتردد لا الأحرار الدستوريين ولا اسماعيل صدقى فى التقرب الى (أعداء الأمس) وفى ضم جهودهم الى جهود الآخرين لخوض الصراع ضد حكومة ليس لها نفوذ داخل البلاد بل تستمر فى الحكم بارادة الملك وحدها ، صراع تحتم أن يكون الهدف منه هو اعادة الحياة البرلمانية الى البلاد - وكان هذا فى النهاية ما يتحتم حدوثه - ففي فبراير سنة ١٩٢٦ أعيد قانون انتخابات ١٩٢٣ وفى مايو انتهت الانتخابات بثالث انتصار مدو للوفد وقدم زيور باشا استقالته فى ٧ يونيه

وكان على الملك فؤاد أن يقبلها معترفا هذه المرة بالهزيمة في أولى محاولاته لاحتيا
تلك الأزمنة الخوالي التي قرر فيها جده محمد على مؤسس الأسرة الحاكمة مصير
مصر باعتباره ملكا مستتبدا .

● ويقول مارسيل كولومب ان لورد لويد ، المعتمد البريطاني الجديد -
ذلك الموظف الكبير والحاكم العام السابق لبومباي ، والذي كان يجب أن يحيط
نفسه بالابهة والملكية ، تظاهر بالعودة الى الوسائل التي أتبعها اللورد كرومر
بنجاح ، كما كان يشك كثيرا في أن تكون الوطنية المصرية . قد استطاعت ان
تقيد من الأحداث السابقة . وفي يوم ٢٥ مايو وبعد ثلاثة أيام فقط من الانتخابات
برأت محكمة الجنايات العليا بالقاهرة التي كانت تتكون من قاضيين تحت
رئاسة القاضي الانجليزي كرشو Kershow سبعة متهمين من بينهم وزيران
وفديان سابقان كان يشتبه في تورطهم في عدد من حوادث الاغتيال التي
ارتكبت في عام ١٩٢٢ ضد البريطانيين ورأت لندن في هذا أن الوطنيين المصريين
لم يدركوا كما ينبغي قيمة الفرص التي تتاح - هكذا قال مارسيل كولومب -
فاتخذت الاحتياطات اللازمة على الفور ، وفي ٣٠ مايو اجتمع لورد لويد مع سعد
زغلول طويلا وغداة ذلك درس مجلس وزراء لندن التقارير الواردة من القاهرة
ثم تقرر ارسال مدمرة الى مياه الاسكندرية ، وفي ٢ يونيو عبرت الحكومة
البريطانية في مذكرة منها الى مصر عن تحفظاتها على الحكم الذي أصدرته محكمة
الجنايات العليا وأكدت من جديد « كامل حريتها في اتخاذ أية اجراءات تراها
مناسبة في المستقبل وتسمح لها بالقيام بالالتزامات المفروضة عليها لسلامة
وأمن الأجانب في مصر » . وفي نفس اليوم قدم القاضي كرشو استقالته معلنا
بجرئته الاستعراضية تلك عن احتجاجه على « الأخطاء القانونية » التي وقع فيها
زميلاه المصريان .

وتجنب سعد زغلول الأزمة التي كانت تبدو بوادرها وضرب النظر عن
تولى رئاسة مجلس الوزراء حقه الطبيعي .

وألح على عدلي باشا في أن يشكل الوزارة الجديدة التي دخلها ستة من
الوفديين وثلاثة من الأحرار الدستوريين ومستقل واحد . . ولكنه لم يلبث طويلا
اذ استقال في ١٩ ابريل ١٩٢٧ وولى بعده الوزارة عبد الخالق ثروت باشا
وزير الخارجية في وزارة عدلي يكن باشا المستقيلة .

ويشير مارسيل كولومب الى أن النائب الوطني عبد الحميد سعيد قد وجه
سؤالا في البرلمان لمعرفة ما اذا كان ضحيته أن يمثل انجلترا بمصر ، لم يقدم
أوراق اعتماده للآن واذا كان صحيحا فكيف سناغ للحكومة أن تسكت
على ذلك و . و .

وكان بعض الأعيان قد وجهوا دعوة الى لورد لويد لزيارة المنيا ، فلبى
الدعوة في ٣٠ ابريل وقوبلت الزيارة بعاصفة من الاستهجان ووصفت بأنها

انتحار سياسى وأخلاقي ووصمة عار لانتحى وخيانة عظمى ، ووجهت اهانات بالغة الى أعيان النبيا الذين وجهوا الدعوة ، وعاملوا المعتمد البريطانى فى مصر ، وكأنه ملك غير منوج ، واكفهر الجو السياسى ، وسيرت المظاهرات وما أن اقترحت لجنة الشئون الحربية بمجلس النواب زيادة عدد الجيش وتقليل السلطات الواسعة المخولة لسبنكس باشا المفتش العام للجيش المصرى الذى كان يقوم بأعمال السردار وان لم يحمل اللقب ، حتى تدخل لويده وصدرت الأوامر لثلاث سفن حربية بريطانية بالتوجه الى المياه المصرية ، اثنتان بالاسكندرية والثالثة فى بورسعيد ، وأجنت وزارة ثروت باشا برأسها للعاصفة وجددت تعيين سبنكس باشا ، لمدة ثلاث سنوات مع منحه لقب فريق ، ثم بدأت المفاوضات المصرية البريطانية التى انتهت بالقشل وباستقالة ثروت باشا ، وكانت وزارة النحاس التى ووجهت أيضا بالعديد من الأزمات من بينها وعلى سبيل المثال لا الحصر أزمة قانون الاجتماعات ، وكان مجلس النواب قد بدأ مناقشة قانون خاص بالاجتماعات العامة ومظاهرات الشوارع فى الطرق العمومية وكان لدى الوزراء حينئذ أسباب تدعوها الى ان توضح أن هذا القانون لم يكن بالشئ الجديد . فقد سبق اعلانه فى مايو ١٩٢٣ ، فى الفترة ما بين إعلان الدستور ووضعه موضع التنفيذ . وكان قد قدم بعد ذلك للتصويت عليه ، ووفق عليه فى نهاية عام ١٩٢٧ مع بعض تعديلات أهمها الحد من تدخل رجال البوليس فى الاجتماعات العامة . ولكن نتيجة لخطأ فى الاجراءات اقتضى الأمر إعادة القانون الى مجلس الشيوخ فى بداية عام ١٩٢٨ . وهنا فقط اكتشفت الحكومة البريطانية فجأة أن فى الأمر خرقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتبودلت مذكرات ، وتلقت سفن الأسطول البريطانى المراقبة فى مالطة الأمر بالتوجه الى المياه المصرية وفى ٤ أبريل أرسلت لندن الى القاهرة تذكراها بالتحفظات الأربع الواردة فى تصريح ١٩٢٢ والتى تحتفظ الحكومة البريطانية بتوليبتها بصورة مطلقة نوبرغم ذلك فقد أدرج مشروع القانون فى جدول أعمال لمجلس الشيوخ وفتح باب المناقشة فيه ٣٠ أبريل وفى عشية ذلك اليوم وجهت بريطانيا لمصر انذارا تطلب فيه من رئيس مجلس الوزراء « أن يتخذ فى الحال الاجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونا وأن يقدم يوم ٢ مايو قبل الساعة السابعة مساء تأكيدا كتابيا قاطعا بأنه لن يستمر فى نظر هذا المشروع والا فان بريطانيا العظمى تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه .

● وعن رضوخ النحاس باشا للانذار البريطانى يقول مارسيل كولومب بالحرف الواحد :

ولما كان مصطفى النحاس باشا قد أفاد من درس عام ١٩٢٤ فقد تراجع ووافق مجلس الشيوخ بناء على طلب من رئيس الوزراء على تأجيل المناقشات

حتى دور انعقاده التالى . وهكذا فشلت الخطة ، وعلى ذلك فلم يكن ثمة ما يمنع من عودة المشكلة من جديد فيما لو لم يتخذ الملك فؤاد زمام المبادرة منتهزا فرصة التوتير الناشب بين القاهرة ولندن والخلاف الذى دب فجأة بين الأحزاب المؤتلفة فى الحكم ليطلب الى رئيس وزراءه تقديم استقالته وحين رفض ذلك أقاله الملك وعهد الى رئيس حزب الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة ثم أتبع هذا الاجراء باجراءات أخرى مكملة أعطته فى الواقع شكل انقلاب قصر حقيقى . وفى ٣٠ يونية ١٩٢٨ تأجل انعقاد البرلمان بمجلسيه لمدة شهر وفى ١٨ يولية أعلن حله لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد وأوقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور ثم المادة ١٥٧ والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ وقد أوضح هذا الاجراء العنيف نية الملك وعزمه على أن يعمل خارج نطاق البرلمان وفى غيبته .

ويحمل مارسيل كولومب السراى ودار المعتمد البريطانى مسئولية ما حدث ويركز على خشونة خطاب الاقالة التى جاءت مخالفة للمألوف .

ويشير الى أن محمد محمود الذى ولى الوزارة الجديدة بعد اقالة الوزارة فشل فى مهمته ، كما فشل من قبل زيور باشا .

ويقول أن بريطانيا هى التى أجهضت وزارة محمد محمود وأجبرت الملك - حرصا منها على الوصول الى معاهدة مصرية بريطانية يوقعها حزب الأغلبية - على أن يعدل عن إقامة نظام فردى ، يعمل لصالحه .

ويؤكد مارسيل ان بريطانيا العظمى وجدت نفسها تتيح للوفد من جديد أن ينتصر ويعود الى الحكم .

لقد ولى عدلى يكن باشا الحكم وأجرت وزارته الانتخابات حيث حصل الوفد على ١٩٨ مقعدا من ٢٣٢ ، واستسلم الملك فطلب الى مصطفى النحاس أن يشكل وزارة جديدة لم تصمد طويلا ، فاستقالت بسبب السودان . و . و .

● وكدليل على وحدة المشاعر والعواطف بين كل أبناء الأمة العربية تجاه مصر تسوق مثلا يحمل فى طياته أقوى الأدلة على وحدة الأمة العربية : مات سعد زغلول فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ ، ولم تكن وفاته رزءا للشعب المصرى وحسب ، ولكن للأمة العربية كلها : فى العراق مثلا ، أقيمت عشرات من حفلات التأبين فى العاصمة العراقية ، بغداد . وفى كثير من المدن الكبرى كالموصل ، والبصرة والنجف وكربلاء .

وتبارى السياسيون والشعراء والأدباء فى الافاضة عن مشاعرهم تجاه سعد زغلول ، وكانت سلطات الاحتلال فى العراق وأذناها وعملاؤها ، تنظر الى هذه الاحتفالات نظرة كلها ريبة وحقد ، وتحفز حتى أن أحد خطباء حفل من تلك

الحفلات وهو الأستاذ رفائيل مطي ، وكان يعمل في وزارة الداخلية ملاحظا لديوان الرسائل ، ما كان ينتهي من القاء خطبته في ذلك الحفل مؤنبا سعد زغلول حتى صدر قرار بفصله نهائيا من عمله .

وكان ذلك الفصل خيرا وبركة على الأستاذ رفائيل ، فما أن فصل من عمله في وزارة الداخلية ، حتى تفرغ للصحافة ، ليصبح واحدا من أشهر الصحفيين العراقيين .

ومما يجدر بي أن أذكره ان الكاتب العراقي خلف شوقي أمين الداودي بادر بجمع العديد من القصائد ، والكلمات التي ألقيت في الاحتفالات بذكرى سعد زغلول والتي نشرت في كثير من الصحف العراقية وغيرها ، جميعها في كتاب أسماه ذكرى سعد زغلول والتي نشرت في العراق وقامت المكتبة الوطنية في بغداد بطبع هذا الكتاب على نفقتها .

وقد قدم الكاتب لكتابه بكلمة رقيقة قال فيها : قلب مصر ، يخفق للمرة الرابعة : المرة الأولى يوم تنفيذ الحكم في مسجونى دنشواى والثانية يوم الاحتفال بجنائزة مصطفى كامل والثالثة يوم وفاة البطل محمد فريد أما اليوم (٢٣ أغسطس) (آب) ١٩٢٧ فقد خفق قلب مصر للمرة الرابعة يوم نعى النعاة ، سعدا .

وقد ترجم لحياة سعد الأستاذ روفائيل بطي ، واشترك في تأبينه ، الأستاذ عبد الرزاق الناصري وعطا عوم ، ومظفر الزهاوى وكمال الزهير ورءوف خطاب والآنسة ف . ح ، ويوسف رجب ، وعلى محمود ، وسليمان قصي سعيد الحاج نائب وابراهيم حلبى عطا .

وضم الكتاب عشرات من القصائد في مقدمتها قصائد جميل صدقي الزهاوى ، ومصطفى جواد ، ومحمد على الشيخ يعقوب وأكرم أحمد وابراهيم آدم الزهاوى وخضر عباس الطائى ، وعبد الحسين الأزرى ورباب الكاظمي ، ولجميل صدقي الزهاوى في هذا الكتاب أكثر من قصيدة كان مطلع أولاها :

لقد كان سعد خير قرم مجاهد ولكن سعدا قد مضى غير عائد
وكان لجيش الحق في مصر قائدا فخر وظل الجيش من غير قائد
وكان مطلع ثانيها :

كذبنا الحياة فهي تداجي وأرى الموت واضح المنهاج

وفيها

كبر الحزن في العراق لسعد فهو في ماتم على البعد شاجي
شاركت بغداد الكنانة فيه فهي في لهف مثلها وهي حاج

ان سعبدا لمصر ، مصر لسعد
وقد تفذى كلاهما بلبان النيل
وقد جاء فى القصيدة الثالثة :

فوجئت مصر بالنعى فكاد أرضها من هول المصاب تمور
وكانت قصيدة بشارة أفندى الحورى صاحب جريدة البىرق قد اختارها.
أدباء لبنان فى اجتماعهم بنقابة الصحافة لتلقى باسمهم فى حفل الأربعين لفقيد
الشهيق العظيم سعد زغلول باشا وقد جاء فيها :

قالوا دعت مصر دهياء فقلت لهم
قالوا أشد وأدهى قلت وبحكم
لم لا تقولون ان العرب قاطبة
هل غيظ النيل أم هل زلزل الهرم
اذن لقد مات سعد وانطوى العلم
تيتيموا كان زغلول أبا لهم

وكان شاعر لبنان العظيم شلى ملاط قد قال فى سعد :

نعي النعاة لنا سعد فروعنا
ومر بالهرمين النيل ملتها
لا مصر جئت مآقيها ولا باد
ان المقطم قد ماد رواسيه
كانما الجمر فى أضلاع واديه
فى الشرق ضنت على سعد مآقيه

الى أن يقول :

يا أم مصر ، وبنت الأكرمين يدا
هيهات ينسى ولن ينسى صفيته
قد رافقت سعدا فى أيام محنته
يا سعد قل لى وذابت حين قالها
وزوج سعد التى تبكى تنائيه
بيت صغية ركن من مبانيه
وشباطرته العينا فى مايقاسيه
أنا انتهيت وأغفى فى دياجيه

وكان شاعر القطرين ، خليل مطران قد قال فى سعد

صفية الطهر آتاك الجهاد حلى
لك الجمالان فى خلق وفى خلق
لم تؤتها فى الحدود الأنفس السقم
وزينتاك بكل منهما تؤم

وما دمنا قد تحدثنا عن الشعر فأننى أذكر ما قاله أحمد شوقي فى رثاء
ثروت باشا حيث قال :

يموت فى الغاب أو فى غيره الأسد
قد غيب الترب شمسا لاستقام بها
كل البلاد وساد حين تتسد
كانت على جنات الشرق تنقد

الى أن يقول :

ياثروة الوطن الغالي كفى عطفة للناس انك كنز في الثرى بيد
لم يطفك الحكم فى شتى مظاهره ولا استخفك لين العيش والرغد
تعدو على الله والتاريخ فى ثقة نرجو فتقدم أو تخشى فتتهد

أما عبد المحسن الكاظمي شاعر العراق العظيم فقد قال فى سعد أروع قصائده بعد عام من وفاة سعد ومنها :

ولى القضاء فقال شاهد عدله العدل منذ اليوم عاش دوامه
ان التي فتحت بفضل جهاده قد أحكموا ايصادها احكاما
دار النياية ليس تنسى بأيسه يعملو بها فتحاسب الحكاما
لم يمض عام والحياة عزيزة حتى تراجع عزها أعواما
واذا الحوادث خص مصر ليهيها عم العراق شرارها والشاما

عبثوا بانجكهم (الشرايع) واعتدوا ودعوا التحكك بالنظام نظاما
حفلوا بأنفسهم وقالوا حفلة عنت البلاد لوجهنا اكراما
هل جاز عبد الله أمر منافق! صلي الصلاة بريية أو صاما
ولربما خضع الأخس تزلفا ليصيب جاها أو يصيب خطاما !

الى أن يقول :

ومن المصائب والمصائب جملة والعسف سل على الرقاب حساما
ذو العوى يصبح بيننا متكلمنا وفصيحننا لا يستطيع كلاما
وهو هو الاصفار مهما حاولوا أن يجعلوا اصفارهم أرقاما

ورغبة منا فى اتاحة الفرصة للرأى الآخر بعد أن طال حديثنا ، فى هذا الكتاب وفيما سبق عن الرأى الذى نؤمن به والذى نسلم بصحته - نترك المجال - مرة أخرى لاسماعيل صدقى ليتحدث وبأسهاب عن حكمه ، ابتداء من عام ١٩٣٠ خاصة وأن رأى اسماعيل صدقى باشا فى هذا الموضوع ظل باستمرار محتجبا وغير معروف - يقول صدقى باشا :

كانت الرغبة متجهة الى اختيارى لتأليف الوزارة على أثر اقالة النحاس باشا فى يوليو ١٩٢٨ وخطوبت فى ذلك خطابا شبه رسمى وتهيات لتأليفها بل ووضعت أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختيارى ليتعارفوا معي .

وكان المندوب السامي البريطاني في ذلك الحين هو لورد جورج لويد وكان من الطبيعي أن يكون أميل الى شخص تربى في إنجلترا كمحمد محمود باشا بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الانجليزية الواحدة وقد أدت المشاورات العليا الى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة .

وفى مساء ٢٦ يوليو من تلك السنة بينما أنا منتظر في بيتي الدعوة الى القصر فوجئت بالتليفون بالقرار الجديد .

كان اللورد جورج لويد - كما يقول اسماعيل صدقي باشا - قد نقل الى إنجلترا وحل محله في مصر سير برسي لورين ، وكان المندوب السامي الجديد يختلف عن سلفه بأنه سياسى يمتار بالمرونة .

جاءت وزارة محمد محمود باشا وكان هدفها أن تقضى على الأوتوقراطية البرلمانية التى أقامها دستور ١٩٢٣ بطغيان الاكثرية على الأقلية فاستقر الراى عندها على أن نؤجل الحياة النيابية ونوقب الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد فاصبحت البلاد بذلك تحكم حكما غير برلمانى .

ولم تعمر وزارة محمد محمود باشا طويلا فقد استقالت فى أكتوبر ١٩٢٩ وخلفتها وزارة المرحوم عدلى يكن باشا الثالثة وكانت وزارة انتقال أعقبتها وزارة النحاس باشا ، ولكن هذه الوزارة لم تلبث غير خمسة أشهر وثمانية عشر يوما واستقالت فى يونيو ١٩٣٠ على أثر عدم نجاحها فى مفاوضات هندرسون .

وفى اليوم الذى استقالت فيه وزارة النحاس باشا قابلى زكى الابراشى باشا فى نادى محمد على ونقل الى رغبة الملك فؤاد فى دعوتى لتأليف الوزارة فرجوته أن يبلغ جلالته ما يأتى : اننى أفخر بثقة جلالته ، ولكنى أود أن أخبره أنه اذا تم اختيارى لهذا المركز الخطير فستكون سياستى أن امحو الماضى بما له ، وما عليه وأن أنظم الحياة النيابية تنظيما جديدا يتفق ورأى فى الدستور واستقرار الحكم . فنقل الأبراشى باشا ذلك الى جلالة الملك ثم عاد فأبلغنى ارتياح جلالته الى هذه السياسة ، وتم تعيينى لتأليف الوزارة فأخذت فى اختيار زملائى وخاطبت بعض أصدقائى من المستقلين والاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد وكنت انتظر من الأحرار الدستوريين أن يتعاونوا معى فرفض محمد محمود باشا و . و .

وذهبت اليه أنا وعلى ماهر باشا وتحدثت معه فى ذلك وأفضيت اليه باننى جئت لنفس الغرض الذى ألف وزارته عام ١٩٢٨ من أجله مع اختلاف فى الطريقة والأسلوب وعاهدته أمام بعض زملائنا أن أترك الحكم بعد أداء رسالتى وتحقيق هذا الغرض ، وقلت له بالنص : اننى عابر سبيل ومتى انتهت مهمتى فى القضاء على الفوضى تخليت عن الوزارة .

فاصر محمد محمود باشا على موقفه . وابتى أن يتعاون معى فسمحت لنفسى أن أتجه الى بعض رجاله فانضم الى منهم حافظ عفيفى باشا مستقلا عن الاحزاب ، وبعد أن اخترت زملائى استأذنتهم وتركتهم فى منزلى ريثما أقابل المندوب السامى البريطانى سير برسى لورين للتحدث معه فى بعض الشئون السياسية وقد أبلغته فى هذه المقابلة نبأ تكليفى بتأليف الوزارة ولم يكن حتى هذه الساعة قد وصله النبأ ، فقال سعادته : اننى لا أعلم شيئا قبل الآن ، عن هذا التكليف ولكننى أرى أنك أتيت فى وقت غير مناسب .

فقلت له : لماذا ؟ فاجاب لاننى امضيت نحو شهر فى مفاوضة زعماء الاغلبية نوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا وكان املى أن نجد المخرج للوصول الى اتفاق ، وإبديت له استعدادى للتفاوض معه . وقال لى المندوب السامى . مادام الملك فؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة فلا اعترض لى على ذلك وعدت الى زملائى وكنت قد تعيبت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا فأخبرتهم بما حدث .

● ويقول اسماعيل صدقى انه — بعد أن أجل انعقاد البرلمان شهرا — لم يكن ينتظر أن تكون المعارضة تشبه حربا أهلية مبعثها كراسى الحكم ولكن للأسف حدثت حوادث مؤلمة سواء فى القاهرة أو فى الاسكندرية أو بعض مدن الريف ولم يكن للحكومة فيها الا المحافظة على النظام ، ومنع العابثين من الاخلال بالأمن وتحدى القوانين .

وعلى الرغم مما كان يدبره البعض من أعمال لا تتفق ومصلحة البلاد فقد استطعت وقتئذ أن أحافظ على هيبة الحكومة وأن أقضى على الاضطراب .

ويقول صدقى باشا أنه فى ١٦ يوليو ١٩٣٠ صرح مستر مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية بأن بريطانيا تلتزم — فى الأزمة الدستورية فى مصر — الحياد الدقيق — ونظرا للحوادث التى وقعت بمصر وقد أرسلت التعليمات الى المندوب السامى لتبليغ صدقى باشا أنه لا بد أن نعدده مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر كما كلف السير برسى لورين أيضا بأن يبلغ النحاس باشا أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب للخطر واننا نعدده كذلك مسئولا مع الحكومة « وقد ورد صدقى باشا مؤكدا أن هذا التبليغ الخاص بمسألة مصرية داخلية فيه عدوان على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ويؤكد أيضا أن المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر ، من مسئوليات الحكومة المصرية ولم يبق الا أن أرجو سعادتكم أن تعربوا للحكومة البريطانية عما تراه الحكومة المصرية فى عبارة التبليغ التى تشير الى مسئولية غيرها ، فانها وان كانت لم يمهأ طبعاً الا الحرص على أزواج الأجانب وأموالهم قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة القائمة ، وتشكيك فى انفرادها بالمسئولية وهى وحدها

سنوات ما قبل الثورة جـ ٢ - ١٤٥

التي تسأل عن حالة البلاد وتخطب في هذا الشأن فيعجز ذلك الى ما قصد اليه من تلك الاشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التي تقضى بها اعادة النظام » .

● وعن الدستور الجديد الذى أصدره اسماعيل صدقي باشا يقول صدقي باشا : لا أرانى مسرفا اذا قلت ان فريق الاوتوقراطية كان قد جرب عدة مرات فى الحكم فأبدى فيها عجزا وأوشك أن يلحق فى كل مرة بالبلاد وسمعتها ضررا بليغا ولا شك أن داء البلاد الوبيل كان فى ذلك الحين ، طغيان فئة اتخذت من الدعاية التى ننشرها بين الناخبين والنواب جميعا سببا محدودا للحكم والتحكم فان هى أقصيت عن الحكم حاولت استثارة عطف الجماهير بدعوى اضطهادها لدفاعها تارة عن استقلال البلاد وعن الدستور تارة أخرى فهى فى سبيل مصلحتها الخاصة كانت تصرف البلاد عن سبيل الخير وتشغلها عن حل مشاكلها واصلاح شؤونها .

اذلك رأيت أن مصلحة البلاد الكبرى تفرض على القائمين على أقدارها أن يمحوا الماضى بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد ، يستفتح به صفحة جديدة فى تاريخها الحديث واذا كانت الضرورات الجأتني الى انتهاج هذا السبيل ، فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة : ظاهرة ابدال دستور بدستور .

● وقد وضع نسيم باشا - وكان وقتئذ رئيسا للديوان الملكى - مذكرا ضمينا عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور المقترح ولكن الملك لم يوافق على هذه الملاحظات وكان يميل الى استقرار الحكم .

واستطعت فى خلال الفترة التى حكمت فيها بعد صدور الدستور الجديد أن أقوم بأعمال هامة فى الاصلاح العام ، مازالت آثاره حتى الآن سواء فى نواحي الاصلاح الزراعى كمشروعات الصرف والرى وتعلية خزان أسوان أو فى الاصلاح العمرانى كاقامة الجسور وتجميل المدن ، وانشاء طرق الكورنيش بالاسكندرية ، أو فى الاصلاح الاقتصادى كمعالجة الأزمة الاقتصادية والعمل لتخفيف وطأتها فى مصر بعد تدابير لا تزال بقية آثارها ولا يخفى أن الأزمة التى كانت قائمة لم تكن مصرية فحسب ، بل كانت أزمة عالمية لم يشهد العالم مثلها فعملت على الأخذ بيد السكان فقراء وموسرين ، ممن كان أثر هذه الأزمة واقعا عليهم أكثر من غيرهم وهم المزارعون ، فعملت على ابعاد أيدي المرابين عنهم وأكثرهم ، لأجانب وقد دام أثره الطيب الصالح حتى وقتنا الحاضر .

● وعن الذين لم يؤيدوه من حزب الأحرار الدستوريين قال : ومن العجيب ان الباقين من الأحرار الدستوريين ائتملوا مع الوفد وكانو قد عانوا منه ما عانوه بحجة أننى اعتديت على دستور ١٩٢٣ .

وفاتهم أنهم هم الذين أجلوا الحياة النيابية وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصفوه هم بأنه حكم ديكتاتورى .

● وعن نظام اسماعيل صدقى قال مارسيل كولومب : عندما قدم مصطفى النحاس استقالته فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ ظنت السراى أن فرصتها قد حانت وكانت تدخر لاسماعيل صدقى مهمة الغاء دستور ١٩٢٣ وانطاء مصر بمواطنة بريطانيا العظمى دستورا ، وقانون انتخابات جديدين .

ومع ذلك فان هذه المحاولة الأخيرة لم تصمد لاختبار الزمن - وهو بالغ القسوة بالنسبة الى حكومة تركز على قوة الشرطة والجيش ولا تكثر لمعارضة الوفد التى تحظى بأغلبية برلمانية كبيرة للغاية انضم اليها الأحرار الدستوريون الذين ظلوا أوفياء لسياسة التوازن بين القوى المتصارعة ، كما كان العهد الجديد يتضمن نقاط ضعفه التى عجلت هى وعدم شعبيته باندحاره فقد تفجرت فضائح مالية مست بعض الوزراء المشتركين فى الحكم ثم حدث ما هو أخطر اذ لم يتردد اسماعيل صدقى صانع الدستور - الذى كان الهدف الأساسى منه تقوية سلطات العرش - فى أن يصطدم بتزايد سلطات الملك فقد تولدت فى سياق الأحداث اليومية أمور وخلافات أدت برئيس الوزراء الى الاستقالة من منصبه فى سبتمبر ١٩٣٣ بعد عهد شبه ديكتاتورى استمر فى الحكم لما يقرب من تسعة وثلاثين شهرا . وكان ذلك بمثابة اداة ضمنية لنظام ١٩٣٠ وجهها اليه نفس الرجل الذى كان يعد محركه الأول طيلة ثلاث سنوات . عندئذ وغداة استقالة الوزراء التابعين لحزب الأحرار الدستوريين وكما حدث عام ١٩٢٥ بدأت السراى تمارس ديكتاتورية شبه مطلقة من خلال حكومة لا قوة لها ولا نفوذ يشغل مقاعدها تحت رئاسة عبد الفتاح يحيى باشا وزراء ينتمون لحزب الاتحاد . ولم يتردد اسماعيل صدقى باشا نفسه فى أن يضم صوته الى أصوات المعارضة القائمة على الوفدين والأحرار الدستوريين . وساد القلق الرأى العام وانفجرت فضائح مالية جديدة . وفى مجلس النواب ارتفعت أصوات تطالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية وأتهم وزيران كان يساندتهما موظف كبير غير مسئول بالسراى يشغل منصب مدير القصور والخاصة الملكية هو محمد زكى الأبراشى باشا بالفساد والاختلاس . وسرعان ما أصبح الأبراشى باشا هذا وهو خادم للتاج بالغ الحماسة وتابع أمين للملك كما أنه هو الذى يدير للملك ثروته ويزيدها حتى تضاعفت بمهارة نادرة يمكن أن يقال عنها أنها مهارة عارية من كل حيلة ، سرعان ما أصبح هو المنفذ الأمين لرغبات سيده ، وبدأ دوره يتزايد بسبب تدهور صحة الملك . لقد كان هذا الرجل الطموح الدساس يمارس وظيفة رئيس الديوان دون أن يشغل هذا المنصب ويحمل لقبه كما كان تدخله فى شئون حكومة عبد الفتاح

يحيى الضعيفة أمرا ملموسا مما أضعاف الثقة بالعهد الذى بدأ يضمحل شيئا فشيئا أمام الضربات الموجهة اليه . وكما حدث عام ١٩٢٥ فقد حاولت بريطانيا العظمى عن طريق نصائحها أن تقاوم هذا الوضع الصعب واضطر الملك تحت إلحاحها الى أن يبعد تابعه المخلص . أما مجلس الوزراء فقد تلقى هو الآخر « نصيحة » باستبعاد كل الوزراء الذين أحاطت الريبة بسلوكهم واستنقالت الوزارة فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ . وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ عطل رئيس الوزراء الجديد محمد توفيق نسيم باشا دستور ١٩٣٠ وسعى الى حل البرلمان . ورأى الملك « صاغرا » وقد هزمه حلفاء أمس انهيار محاولته الثالثة لاقامة حكم فردى . على أن دستور ١٩٢٣ لم يعد على الفور . ولكن كان على الملك أن يتعهد - وحتى اعلان دستور جديد - بأن يحكم بوساطة وزرائه وعلى مسئوليتهم « طبقا لمبادئ الحرية والمساواة التى كانت دائما قوائم النظام الدستورى فى مصر

ومن الجائز هنا أن تكون بريطانيا العظمى قد داعبها الأمل فى قيام عهد جديد يقيم على ضوء التجارب السابقة مصالحة بين دستورى ١٩٢٣ و ١٩٣٠ الا أن - الملك فؤاد رفض ذلك وأعلن فى ١٨ ابريل ١٩٣٥ أن من الأوفق أن يعود دستور ١٩٢٣ . ولعله كان بذلك يريد أن يجعل بعودة الوفد الى السلطة مع أمل ظل يراوده بأن شيئا لن يقف بعد فى طريقه بمجرد أن تفشل التجربة الوفدية الجديدة فى أن يحقق حلمه الخاص بقيام حكم فردى . ولقد كان هذا على الأقل هو الرأى الذى عبرت عنه بعض الصحف الانجليزية وهى تفسر ذلك الدعم الذى يبيؤه للوفد هذا التحول العجيب فى موقف الملك .

ولا أن الخطر الايطالى كان يتعاضد خلال هذه الفترة وكانت بريطانيا لاتقل عن مصر شعورا بخطورته . وفى القاهرة بدأ جميع المعارضين للنظام وأنصار دستور ١٩٢٣ يلحون فى ضرورة بدء المفاوضات . وحينئذ بدا أن من السهل الوصول الى اتفاق واستطاعت بريطانيا بسهولة أن تعدل عن مشروعاتها فسحبت تأييدها لتوفيق نسيم الذى استقال فى ٢٢ يناير . وشكل على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى وزارة انتقالية لاجراء الانتخابات . لكن الأجل لم يطل بالملك فؤاد ليشهد انتصارا جديدا للحزب الذى لم يكف ، هو مطلقا عن محاربته ،
قومات .

وننتقل بعد ذلك الى أهم حدث مصرى سعودى . ونعنى به عقد معاهدة صداقة بين البلدين الشقيقين .

الفصل الثاني

معاهدة صداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية أول معاهدة بين دولتين عربيتين مستقلتين

● كانت مسألة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية كما يقول د. محمود عزمى من المسائل الشائكة التى طال انتظار تسويتها ، والتى طالما ناقشت الأمة المصرية الى التغلب على العقبات التى كانت « مصر الرسمية » ، تقيّمها فى سبيل هذه التسوية .

وقد حاول أكثر من رئيس وزارة مصرى أن يتغلب على هذه العقبات فلم يكن التوفيق حليفه .

- حاول سعد باشا ، ولم يفلح .
- وحاول ثروت باشا ، ولم يفلح .
- وحاول عدلى باشا ، ولم يفلح .
- كما حاول النحاس باشا ، ولم يفلح .

ذلك لأن الخلاف بين المملكة العربية السعودية ، ومصر الرسمية لم يكن راجعا الى مسائل ذات صفة عامة ، بل كان ممتزجا باعتبارات شخصية متصلة بمقامات سامية يدق ، أمر التفاهم معها فى مثل هذه الحالات » .

ونفتح قوسا ، لنؤكد على حقيقة هامة لم يستطع د. محمود عزمى أن يصرح بها وقت أن كتب كتابه « على هامش التاريخ المصرى الحديث : الأيام المائة » تلك الحقيقة التى نقولها اليوم هى أن الملك فؤاد ، كان بصفة شخصية ، غير راغب على الاطلاق فى تسوية المشاكل ، التى بين مصر والمملكة ، العربية السعودية .

وليس هذا وقت شرح الأسباب التى كانت تدفع الملك أحمد فؤاد ، الى الوقوف فى سبيل أية تسوية بين مصر والمملكة العربية السعودية » .

• ونقفل القوس •

ويستطرد محمود عزمى قائلا : « أقدم على ماهر باشا ، على معالجة هذه المشكلة الشائكة التي فشل فيها أولئك الرؤساء السابقون ووفق فيها توفيقا عظيما ، استند الى تقدير اخلاصه غير المشوب والى احسان تصويره ، للمصلحة المصرية ، واحكام تضامنها مع اعتبارات « التاج » •

وتولى ماهر باشا بنفسه المفاوضة مع مندوب المملكة العربية السعودية ، الذى جاء الى مصر ، تلبية لطلب الحكومة التى أظهرت من تلقاء نفسها أكيد رغبتها فى تسوية المسائل المعلقة بين البلدين وانتهى الأمر الى اقرار معاهدة تستند ، اليها العلاقات بينهما •



وقد تحدث بإفاضة فى هذا الموضوع • محمد حسين هيكل ، فى كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية » ، فأشار الى موضوع ارسال المحمل من مصر ، وحدوث خلاف بين السعودية حول القوة ، التى ترافقه وامتناع مصر ، عن ارسال المحمل نفسه فى عام ١٩٢٦ • والى موضوع الخلافة وذهاب الشيخ محمد مصطفى المراغى الى الحجاز فى عام ١٩٢٦ ، للحدث فيه مع جلالة الملك عبد العزيز آل سعود وعن اضطراب الجو بين الدولتين منذ ١٩٢٦ حتى ١٩٣٦ ، الى أن يقول : « علمت قبيل سفرى الى الحج ان على ماهر باشا يريد أن يعيد العلاقات بين الدولتين ، فذهبت اليه وعرضت عليه معاونتى لتحقيق مقصده فذكر لى انه يسره تمهيد الجو لمحدثات تكفل نجاح هذا المقصد وكنت مقتنعا من جانبى بأن بقاء القطيعة لا خير فيه •

سافرت الى الحجاز على ظهر الباخرة كوثر وانى لفى بهوها يوما بعد أن ارتديت رداء الاحرام ، اذ تقدم الى حاج محرم ، لم أكن قد رأيته من قبل وقدم نفسه •• ذلك هو الشيخ حسن البنا ، وقد ذكر لى يومئذ أنه ألف جمعية الاخوان المسلمين ، لتهذيب الناس تهذيبا اسلاميا صحيحا وانه يطمع فى تعضيد مؤلف « حياة محمد » - أى الدكتور هيكل - لهذه الجماعة بل يطمع فى قبولى رياستها •• والرجل لبق حسن الحديث حلو الالقاء وعرفته بعد ذلك أثناء مقامنا بالحجاز ، اذ كان الحجاج من بلاد الأرض المختلفة يجتمعون ويتحدثون فى مختلف شئونهم فكان يقف فى كل جمع خطيبا واعظا ، يتلو آى القرآن فى مناسباتها ويلقى خطبة فى عبارة بليغة وعربية فصيحة •

وقيل لى وأنا بالحجاز ان له صلة بالحكومة السعودية وانه يلقي منها عطفًا ومعونة •

فلما فاتحنى فى أمر جمعيته ذكرت له ان بث الدعاية لتهذيب الناس على هدى الدين الحنيف أمر حسن جدير بالتشجيع ولكن أعمالى فى التأليف وفى السياسة لا تدع لى مجالا ، لقبول ما دعائى إليه .

وقضيت بالحجاز ستة أسابيع اتصل أثناءها على ماهر باشا بالحكومة السعودية وقد أوفدت الى مصر ، السيد فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ، ليتم المفاوضات وليوقع مع مصر ، معاهدة مودة ، وصداقة ، ولم آل جيذا خلال هذه الأسابيع فى التحدث الى ذوى النفوذ من رجال الحكومة السعودية حديث مودة خالصة .



ولان معاهدة الصداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية كانت أول معاهدة صداقة توقعها مصر ، مع دولة عربية شقيقة ، ولأن نصوص هذه المعاهدة قد اشتملت على كثير من المبادئ الهامة فى العلاقات بين الاخوة الأشقاء أجد لزاما على أن أشير ، الى بعض نصوص تلك المعاهدة التى وقعت فى ٨ مايو ١٩٣٦ - آخر يوم فى وزارة على ماهر - وقد وقعها ، عن الجانب المصرى ، على ماهر . وعن الجانب السعودى ، فؤاد حمزة .

● سميت المعاهدة - أولا - باسم معاهدة الصداقة ، بين المملكة المصرية ، والمملكة العربية السعودية وفى ديباجة المعاهدة : مجلس وزراء ، المملكة المصرية متوليا حقوق جلالة ملك مصر الدستورية وحضره صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية - نظرا لما لدى المملكتين المصرية ، والعربية السعودية من خالص ، الرغبة فى توثيق عرا الصداقة بينهما قد اتفقا على عقد معاهدة تثبت فيها قواعد علاقاتهما الودية .

● والمادة الأولى من هذه المعاهدة تنص ، على أن تعترف الحكومة المصرية بأن المملكة العربية السعودية دولة حرة مستقلة ذات سيادة مستقلة استقلالاً تاماً مطلقاً .

● بينما المادة الثانية تقول : يكون بين المملكة المصرية . والمملكة العربية السعودية ، وبين رعاياهما سلام دائم وصداقة خالصة ، ويتعهد كل من الطرفين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الطرف الآخر وأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل ، لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة ، الموجهة ضد السلم ، والسكينة فى بلاد الطرف الآخر .

● وتنص المادة الثالثة من معاهدة الصداقة ، على أنه تنشأ بين المملكتين المصرية والسعودية علاقات التمثيل السياسى والقنصل

● المادة الرابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية بتسهيل اداء فريضة الحج ، واقامة الشعائر الدينية الاسلامية للمسلمين من الرعايا المصريين ويعلن انهم يتمتعون اثناء اقامتهم فى الحجاز بالامن على اموالهم وأنفسهم بالحرية الشخصية وفى الحدود الشرعية ، وعلى العموم بالمعاملة والحقوق الممنوحة أو المعترف بها لرعايا أولى الأمم بالترتيب .

● وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على : أنه عملاً بالتضامن والتعاون الاسلامى يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية على تمكين الحكومة المصرية اذا رأت من مصلحة الحجاج وزوار المدينة التطوع ، لعمارة الحرمين الشريفين أو اصلاح المرافق المتصلة بهما من تلك العمارة وذلك الاصلاح ، كما يوافق على عمل كل التسهيلات اللازمة لقيام الحكومة المصرية بهما وتشمل المرافق المشار اليها تعبيد الطرق التى يسلكها الحجاج أو الزوار ، واضاءة الحرمين ، وما حولهما وتوفير مياه الشرب وغير ذلك من الأعمال والمنشآت التى تهدف الى توفير راحة الحجاج والزوار ، أو المحافظة على صحتهم . وتتفق الحكومتان مقدما على التصميمات الخاصة بالأعمال المشار اليها .



ويرسل جلالة الملك عبد العزيز آل سعود . طيب الله ثراه . الى على ماهر باشا البرقية التالية فى ٨ مايو ١٩٣٦ :

« حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس الوزارة الأفخم . »

« اطلعنا على نص المعاهدة ، التى وقعتوها مع مندوبنا فؤاد حمزة والمحتوية على سبع مواد ، واشعارا بموافقتنا عليها نرسل لكم هذه البرقية ونسأل الله أن يتولى الجميع بتوفيقاته ويجعله فاتحة عصر ، سعيد بين البلدين »



ويرسل على ماهر باشا ، البرقية التالية الى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود : « حضرة صاحب الجلالة المعظم « مكة المكرمة » . »

« انى سعيد بتلقى برقية جلالتم بالموافقة على المعاهدة التى نرجو أن تقوى العلاقات الودية بين البلدين وتسهل اداء فريضة الحج ، على جميع المسلمين . وتفضلوا جلالتم بقبول عظيم الشكر وأخلص التمنيات » .

« على ماهر »

ولست أعتقد ، انه فى دنيا التعاقدات ، الدولية معاهدة اتسمت بمظاهر الحب والود والاخاء والتعاون المشترك كمعاهدة الصداقة بين المملكة العربية السعودية ومصر .

ولست ، أعتقد أيضا أن معاهدة سعد بتوقيعها المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها وفى مقدمة هؤلاء : المسلمون فى مصر . وفى المملكة العربية السعودية سعادتهم بتوقيع تلك المعاهدة .

والجدير بالذكر أن العلاقات بين مصر والسعودية كانت قد قطعت فى أعقاب ما عرف بأزمة المحمل . تلك التى وقعت فى مكة المكرمة فى ٢٨ يونيو ١٩٢٦ الموافق يوم الأربعاء ١٨ ذى الحجة ١٣٤٤ .

وكانت صحيفة أم القرى التى كانت تصدر فى مكة المكرمة قد خصصت افتتاحيتها فى العدد الصادر بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٣٤٤ - ٢٩ يونيو ١٩٢٦ للحديث عن تلك الأزمة بمقال عنوانه : نزعة وفى الله شرها « وقد جاء فى ذلك المقال : سبحانك لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك لك الحمد كله ، ولك الشكر كله لأنك الدافع لكل شر والواقى من الفتن ولولا عنايتك ولطفك ، يارب لهلك كثير من عبادك المؤمنين » . وتفصل أم القرى التى اتخذت شعارا قول الله تعالى : (وكذلك أوحينا اليك قرآنا عربيا لئن نذر أم القرى ومن حولها) على أن صحيفة « أم القرى » تكتب عن تلك الأحداث - من وجهة نظرها - قائلة :

ان ركب المحمل المصرى جاء من جدة الى مكة المكرمة واستقبل بكل ترحاب وايناس ونزل فى مكانه المعتاد ، وزاره جلالة الملك مع أولاده وبعض حاشيته فى نزله ومساء الثامن من ذى الحجة قبل الغروب سار المحمل من مكانه قاصدا عرفات وكان يحيط به نفر من حرس جلالة الملك يمنعون الناس من المرور فى طريق المحمل ليكون المحمل فى راحة من زحام الناس .

ولقد سار المحمل بكل راحة وهناء حتى بلغ آخر منى حيث كانت خيام النجديين تملا ذلك الوادى واذا ذاك لم يسمع الناس الا أصوات الأبواق تتصاعد من رجال ركب المحمل وهذه ينكرها أهل نجد ولا يعرفونها ولم يكن أحد ليعلم سببا لصوت البوق فى ذلك المكان وما درى غير الذين يفقهون اشارة الأبواق ، ماذا كان يراد من تلك الأصوات وماذا فهم الجند منها لأنها كانت تضرب مشعرة الجند بأوامر تتعلق بالموقف .

تصاعدت أصوات الأبواق من المحمل وعلا التكبير والتهليل وتراجع صدهاء فى بطن الوادى واذا ذاك أقبل بعض البدو من النجديين الذين كانوا يخيمون بالقرب من طريق المحمل الى جهة المحمل ينكرون بالسنتهم ضرب الأبواق فى ساعة من ساعات العبادة . وفى مشعر من مشاعر الحرم فردهم رجال الحرس

الملكى الخاص بعنف وشدة فلم ينتهوا وكان ذلك قريبا من بهو جلالة الملك فأوصل الجند الخبر لجلالة الملك فأمر نائبه سمو نجله الأمير فيصل أن يسير الى محل المحمل ليمنع أى اعتداء هنالك ولكن سموه سار مسرعا بغير أن يأخذ قوة معه فلما وصل الى المكان وجد بعض البدو يتفوهون بألفاظ السباب ويتبادلونها وتجاوز بعضهم فرمى الحرس ببعض الحجارة فطلب من رجال المحمل أن لا يتجاوزوا مواقعهم وانكفأ على البدو يعرفهم بنفسه لأن الليل كان قد أقبل ويطاردهم بمن معه من حرسه وحرس جلالة والده ، وأرسل لجلالة والده يطلب منه زيادة على ما معه ، ففى الحال أمر جلالة الملك أكبر أنجاله الأمير سعود أن يذهب لنجدة أخيه بقوة من الجند وبينما الأمير سعود يسرع بجمعه والأمير فيصل يكافح بنفسه وهو يهدى روع رجال المحمل لم يشعر الحجيح الا والرصاص ينفذ من أفواه بنادق جنود المحمل الى صدور الحجيح ووراء ذلك قنابل تضرب يمنا ويسرة تقتل الآمنين المظمنين وما هى الا لجة والناس بين ملب ومهلل حتى أقبل معظمهم من كل حدب يهرع نحو مخرج النار وفيهم العدد العظيم الذى لم يعلم شيئا عن الخبر ، ولا درى الا وقذائف النار تقع عليه ، وعلى من حوله ، كانت الفنة صغيرة ، فى طور السباب والشتائم فلم يشعر الناس الا والنار تقذف وقوة الأمير سعود لم تصل ولو تريت رجال المحمل حتى تصل القوة لما أصابهم شئ ولا وقع ، ما وقع ! .

رنضى أم القرى من وجهة نظرها فى رواية ما حدث من صدام وكانت أم القرى قد اختارت فى مكان بارز من صفحتها الأولى قول الشاعر :

قومي هم قتلوا أميم أخى فاذا رميت أصابنى سهمى

وكانت قد اختارت أيضا - فى ٢١ ذى الحجة ١٣٤٤ - ٢ يوليو ١٩٢٦

أبياتا من الشعر جاء فيها :

قال ابن جنى التغلبى :

لتغلب أبكى اذا ثارت رماحها غوائل شر بينها مثلم
وكانوا هم البانين قبل اختلافهم ومن لا يشد بنيانه يتهدم

وقال بن وقاص الحارثى :

لا لا تلومانى كفى اللوم ما بيا فما لكما فى اللوم خير ولا ليا

وكانت جريدة أم القرى قد أصدرت قبل هذا العدد ، ٧٨ عدداً إذ كانت تصدر مرة في الأسبوع . وكان مدير الجريدة الشيخ يوسف ياسين .

وبتوقيع المعاهدة المصرية السعودية في ٨ مايو ١٩٣٦ انتهت تماماً تلك الأزمة التي تسببت في قطع العلاقات بين مصر والسعودية منذ ٢٩ يونيو ١٩٢٦ حتى توقيع تلك المعاهدة .

انتخابات عام ١٩٣٦ ومشكلة الوصاية على الملك فاروق

وكانت وزارة على ماهر باشا قد تألفت فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ لاجراء انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة ، وكان من وزرائها : أحمد على باشا ، وحافظ حسن باشا ، ومحمد على علوبة ، وكان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل أن يدخل الوزارة وحسن صبرى بك ، وأحمد عبد الوهاب باشا ، وصادق وهبة باشا ، وعلى صدقى باشا ، وكانت قد استصدرت مرسوما ملكيا فى ١٣ فبراير ١٩٣٦ بتعيين وفد يتولى التفاوض مع الحكومة البريطانية من أجل توقيع معاهدة صداقة ، برئاسة مصطفى النحاس باشا وعضوية محمد محمود باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وواصف بطرس غالى ، د. أحمد ماهر ، على الشمسى باشا ، عثمان محرم باشا ، حلمى عيسى باشا ، الأستاذ مكرم عبيد ، حافظ عفيفى باشا ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى ، وأحمد حمدى سيف النصر بك .

وكان هذا الوفد يمثل أحزاب الوفد ، والأحرار الدستوريين ، والشعب ، والاتحاد ، كما يمثل المستقلين أيضا . وقد اعتذر الحزب الوطنى ، عن المشاركة فى ذلك الوفد ، استمساكا بسياسة « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » ، ولأن الجلاء لا يجب أبدا أن يكون موضع مساومة أو اشتراط « شروط » فى مقابل تحقيقه ، هذا بالإضافة الى أن كل الأحزاب المشتركة فى الانتخابات قد أنفقت على تقصير مدد الانتخابات لمجلس الشيوخ حتى يتمكن الشيوخ المنتخبون من المشاركة فى تشكيل مجلس الوصاية على الملك فاروق الذى لم يكن قد أكمل السن الدستورية . وكانت النية قد اتجهت على أن تنفاهم الأحزاب على توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها غير أنها لم تنجح فى تحقيق ذلك الهدف وقد ترك حزب الوفد لأعضاء هيئة المفاوضة دوائرهم الانتخابية فلم يرشح من جانبه أحدا فى تلك الدوائر .

وتعتبر انتخابات مايو ١٩٣٦ من أبرز أحداث ذلك العام .

والجدير بالذكر أن حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى لم ينجح فى انتخابات مجلس النواب ، وكان يرى أن اجراء أية مفاوضات مع بريطانيا مع وجود الاحتلال البريطانى فيه يعنى الاكراه ، الذى يضعف من ارادة الدولة ، التى هى الطرف الضعيف فى تلك المفاوضات .



● أجرت وزارة على ماهر ، الانتخابات لمجلسى النواب والشييوخ حيث صدر مرسوم دعى بمقتضاه الناخبون الى انتخاب أعضاء مجلس النواب فى ٢ مايو على أن تكون الاعادة فى حالة عدم حصول المرشحين على الأغلبية المطلقة فى ١٠ مايو ، وكذلك نص المرسوم على دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ فى ١٦ ، ٢٤ مايو ١٩٣٦ ، فلما توفى الملك عدل الموعد الى ٧ ، ٨ مايو بعد مجلس النواب وقد سقط فى تلك الانتخابات عبد الرحمن فهمى بك عميد الفدائيين المصريين والزعيم العمالى المعروف - وقتئذ - وذلك فى دائرة نقطة بوليس العزب رقم ٢ ولم يحصل الا على ٢٦٤ صوتا ، رغم الجهود التى بذلها كثير من السياسيين المصريين من كافة الأحزاب لانجازه وحصل منافسه محمد عبد الصمد أفندى على ١٥٥٠ صوتا وقد انتخب .

وفى دائرة سنباط غربية لم ينجح مرشح الوفد عوض أحمد الجندى الذى حصل على ٢٦٥٠ صوتا ، بينما نجح منافسه محمد راغب عطية على ٦٦٧٨ صوتا وقد أعلن انضمامه للوفد فور نجاحه فى تلك الانتخابات .

وقد نجح فى دائرة سخا غربية الدكتور عبد الحميد سعيد وحصل على ٤٧٠٥ أصوات وحصل منافسه فؤاد خير الدين على ٢٣٤٣ صوتا . وعبد الحميد سعيد كما هو معروف من أقطاب الحزب الوطنى .

وكان فى مقدمة الصحفيين الفائزين فى تلك الانتخابات الأستاذ محمد توفيق دياب عن دائرة سنهوا ومنشأة فتحي : وفى دائرة منيا القمح حصل رياض المصرى أفندى على ١١١٧ صوتا وحسن مرعى بك ، ب ٧٤٤٧ صوتا وقد انتخب .

وأعيدت الانتخابات بين الأستاذ فكرى أباطة أفندى « ٢٨٧٠ » والشيخ محمد عثمان عبد القادر « ٣٠٠٦ » فى دائرة أبو حماد « شرقية » وقد نجح الأستاذ فكرى أباطة فى الاعادة وحصل على ٤٠٢٣ صوتا وكان من الفائزين فى هذه الانتخابات محمد صبرى أبو علم أفندى « وفدى » وقد حصل على ٥٠٤٩ عن دائرة منوف وأحمد أحمد عبد الغفار بك دائرة تلا وقد حصل على ٤٦٨٩ صوتا .

وحصل اسماعيل رمزى باشا على ٦٤١٢ صوتا فى دائرة تمى الامديد ولم يحصل ٠ محمد حسين هيكل بك الا على ٢٧٠١ صوت ٠

وكذلك نجح محمود نصير بك « دائرة المنصورة » وحصل على ٢٩٤٢ صوتا وحصل ٠ محمد حلمى الجيار على ١٩٥٥ صوتا ، ونجح أيضا فى دائرة كفر داود عبد العزيز عبد اللطيف الصوفانى من أقطاب الحزب الوطنى وحصل على ٥٦٢٣ صوتا وحصل منافسه الجارحى عبد السيد حميدة أفندى على ٤٥٦٣ صوتا ٠

ونجح من أقطاب الحزب الوطنى أيضا محمد محمود جلال فى دائرة بنى مزار - المنيا - وحصل على ٦٥٥٣ صوتا ، ونال منافسه محمد سعودى أفندى على ٥٠٢٦ صوتا ٠



وفى دائرة الحسكة « أسيوط » فاز رشوان محفوظ باشا « حر دستورى » على منافسه عبد الرحمن حفنى الطرزى ٠

وانتخب محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين عن دائرة البربا « أسيوط » وحصل على ٧٠٣٠ صوتا وحصل منافسه على عثمان حماد على ٢٩٧٤ صوتا ٠

وفى دائرة البلينا « جرجا » فاز فؤاد أبو ستيت أفندى « ٦٤٢٤ صوتا » وفى دائرة كفر بداوى القديم « الدقيلية » فاز محمد عبد الجليل أبو سمرة وفى دائرة القلبنى « شرقية » فاز محمد عزيز أباطة ٠



وفى مقدمة التعليقات على الانتخابات ، التى أعجبتنى ما كتبه الأستاذ عبد الرحمن فهمى سكرتير عام لجنة الوفد المصرى وقطب الحركة القومية ومن أبرز الوجوه التى لم تنجح فى الانتخابات حيث قال تحت عنوان « يوم الانتخابات ، وما حدث فيه » : فى فترة الترشيحات من جانب الوفد المصرى ، عرض على الوفد بعد حديث لى مع صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا أن يترك لى دائرة الصف من مديرية الجيزة فاعتذرت له مع وافر الشكر ، ثم عاد الوفد مرة أخرى ، فعرض على أن يترك لى دائرة ثانية هى دائرة « ناهيا » احدى دوائر الجيزة أيضا ٠

ولكننى كررت الاعتذار وكررت الشكر ذلك اننى رأيت لنفسى ألا أبارح القاهرة فترة الانتخابات وفيها من وجوه السياسة بظروفها الدقيقة ما يشغلنى عن كل شئ ٠

على أننى وقد التزمت هذا الموقف حيال ما عرضه الوفد المصرى على فى مرتين متتابتين اذا بوفد من جمهرة كبرى من الموظفين والأهالى والعمال المنتمين الى الدائرة الثانية فى شبرا ، تفد على أكثر من مرة ملحة فى أن أرشح نفسى عن هذه الدائرة . والواقع أن سابقة عملى للعمال قبل اعتزالى السياسة والى جانبها احساس آخر ، أكد لى بأن التوفر على معركة انتخابية فى قلب العاصمة لم تقعدنى عن ملابسة الظروف التى تجتازها البلاد ، قد مهدا لى اجابة دعوة الداعين ، والتقدم الى دائرتهم مرشحا نفسى .

لقد تحريرت فى هذه المعركة الفكرة . التى دعوت اليها ، وخرجت من أجلها من اعتكافى وهى أننسا مصريون ، وأنا اخوة فلم أستخدام فى معركة ، الانتخابات اذن سلاح المهاترة أو النزول الى مستوى الاسفاف أو شراء الثقة بأى ثمن كان ، وانما حرصت جهدى على أن تكون المعركة من جانبى بعيدة عن هذه الظواهر ، نائية عن كل ما يشين الرجل الشريف .

وجاء يوم الانتخاب فاذا به يتمخض فى طائفة من لجان الانتخاب عن سوءات ومخالفات لا أريد أن أفصل أمرها بعد أن بعثت عنها شكواى الى جهة الاختصاص » .



ويمضى عبد الرحمن فهمى الذى كان سكرتيرا عاما للوفد بالقاهرة أثناء ثورة ١٩١٩ قائلا :

« انتهت نتيجة الانتخابات على نحو لا أستطيع معه الا القول بأن دائرة بلغ عدد الناخبين فيها ستة آلاف ناخب لم يتقدم منهم لاعطاء صوته أكثر من ثمانمائة أو ألف ناخب .

وفى هذا أوضح دليل على ما نرجو أن يشهده المستقبل للناخبين من عناية توحى اليهم بأن يستعملوا حقهم الكامل .

ومن المحقق أنه لا شىء أحب الى من القول بأننى وقد أحصيت عدد الذين سجلوا الأصوات لى وأحصيت الى جانب ذلك جملة المخالفات التى ارتكبت فى بعض لجان الانتخابات قد هنأت نفسى بأولئك الذين كانوا الى جانبى خلصاء من غير سوء لم يدفع بهم لا وعد ، ولا وعيد ولا بيع ولا شراء .

وقد خرجت بهذا كله وأنا كثير الاطمئنان الى أننى أدبت واجبى فى نزاهة وأمانة وصدق » .



وينهى عبد الرحمن فهمي بك كلمته القاسية المريرة ، بقوله :

واذا كنت قد أدت الخدمة ، لوطني : فى نهضته الكبرى عن طريق اللسان والعمل الى حد قرب عنقى من حبل المشنقة ومن السجن الطويل ، والمعاناة الشاقة فانى أضع اليوم الى جانب هاتين القوتين ، اضع قلمي فى الميدان لتكون الخدمة للوطن الخالد ، باليد والقلب ، واللسان ، متجاهلا خصومة أى انسان ، راضيا بالعمل حيث يدعو الصالح الوطنى العام » .



ولا تعرف الانتخابات مرشحاً أثار عدم نجاحه هزة فى الحياة العامة ، قدر عدم نجاح د. محمد حلمى الجيار . لقد تلبد الجو فى المنصورة يوم الانتخابات وتم اعتقال الكثير من أنصار منافسى الجيار .

وبعد ظهور الانتخابات وتأكد عدم نجاح الدكتور الجيار فى تلك الانتخابات قامت مظاهرات عنيفة فى المنصورة ، وامتألاً مستشفى الكبر ، بالمئات من انصاره وقد خطب الجيار ، أكثر من مرة فى الوفود ، النى كانت تفد على مستشفى حيث كان يكرر أسفه لهذا العراك ، البرلمانى البعيد عن الأخلاقيات ، واعتماد منافسه على الطريق ، غير الشرعية . لاستمالة الناخبين اليه ، حتى لقد تولى هو بنفسه - اى الدكتور الجيار - القبض على بعض هؤلاء الذين يستخدمون وسائل غير مشروعة وسليم الى النيابة .

وكان من بين ما قاله الجيار : ان قضية الاخلاق اذا اصبحت على هذه الصورة وبمثل هذه العلانية فان « الربح » السياسى للبلاد فى قيام برلمانها لا يعوض بعض الذى نخسره من أخلاق الناس .

وقد وجه د. حلمى الجيار الى شعب المنصورة كلمة قال فيها : انه وان لم يكن لى النصر فى الصناديق ، والاوراق فقد نلتها واحرزته فى القلوب ويكفينى فخرا مظاهر العطف والتأييد من جميع الطبقات مثقفين واهلين .

وينهى الجيار كلمته بقوله : فى النهاية أقول للجميع لنترك . الجدل فى أمر مضى ، وانقضى .

ولنجدد الجهاد لتأدية رسالتنا : لمصر تحيا وفى سبيلها نموت .

وما كادت معركة الانتخابات لمجلس النواب تنجلي عن فوز الوفد بالأغلبية الساحقة حتى راح الجميع - فى انتخابات مجلس الشيوخ - يتسابقون لانجاح مرشحى الوفد . حتى لقد فاز بالتزكية فى يوم ٥ مايو ١٩٢٦ ، ٤٧ شيخا .

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ١٦١

وكان فى مقدمة الفائزين بالتزكية اللواء على باشا فهمى « سبرا » الأستاذ عزيز ميرهم (بولاق) محمد صفوت باشا « الوالى » الشيخ عباس الجمل « الدرب الأحمر » حسين شفيق المصرى « السيدة زينب » .

وفى الاسكندرية ابراهيم بك سيد أحمد « العطارين » فهمى حنا ويصا بك « اللبان » دولة عبد الفتاح يحيى باشا « منيا البصل » ومحمد محمود خليل بك « شبين القناطر » ، والشيخ على رمضان الطوبجى « بندر المنصوره » والشيخ حسن عبد انقادر « المحلة الكبرى » واحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى « الجيزة » وغيرهم ، وغيرهم ممن فازوا بالتزكية ، بدون اجراء أية انتخابات .

ولقد كان عدم وجود منافس أمام مرشح ما ، يعنى فوزه فى تلك الانتخابات عن تلك الدائرة دون حاجة ، الى اجراء انتخابات .

وكان من بين من فازوا فى مجلس الشيوخ - بعد اجراء الانتخابات - حامد الشواربى باشا « دائرة قليوب » وعبد الرحمن فتوح افندى « دائرة زفتى غربية » وحصل على ١٣٢١٤ صوتا بينما لم يحصل منافسه محمد علام باشا الا على ٣٥٠٤ اصوات .

والأستاذ بيومى مذكور بك « دائرة الحوامدية » .



وقد كان الاعضاء ، المعينون فى مجلس الشيوخ هم : محمد توفيق نسيم ، على ماهر ، جعفر ولى ، أحمد مدحت ، محمد توفيق رفعت ، أحمد على ، حافظ حسن ، عبد الحميد سليمان ، أحمد محمد خشبة ، يوسف أصلان قطاوى موسى فؤاد ، محمد على علوبة ، محمد علام ، حسن صبرى ، كامل ابراهيم ، صادق وهبه ، على صدقى ، امين سامى ، محمد طلعت حرب ، محمود يوسف رشاد ، الكسان ابسخرون ، حسن مظلوم غالب ، عبد الحكم عسكر ، عبد الرازق القاضى ، على كمال حبيشة ، ابراهيم الهلباوى ، محمد حسين هيكل ، أحمد كامل ، وهيب دوس ، محمد حافظ رمضان ، احمد جمعة ابو ستيت ، مصطفى راضى ، خليل ثابت ، أنطون الجميل ، زكى ويصا ، أحمد حسين ، محمد على سليمان ، على عبد الرازق ، د. زكى ميخائيل بشارة ، عبد الرحمن عوض ، د . عبد الخالق سليم ، يوسف الجندى ، محمود شاكر عبد اللطيف ، محمد مرزوق ، يوسف عبد اللطيف ، ميشيل رزق ، عبد الرحمن البيلى ، محمد حسين ، حسن محمد الوكيل ، عفيفى البربرى ، محمد عبد اللطيف ، محمد زايد جلال .

وقد وقع على مرسوم التعيين على ماهر رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الداخلية ووزير الصحة العمومية بالنيابة ، وزير الأشغال ، حافظ حسن ،

ووزير المالية ، أحمد عبد الوهاب ، وزير الحفانية والأوقاف أحمد على ، وزير
المواصلات والتجارة والصناعة ، حسن صبرى ، وزير الحربية ، والبحرية على
صدقى ، وزير المعارف على علوبة ، وزير الزراعة صادق وهبة .



وتعلق جريدة التيمس البريطانية على انتخابات مجلس النواب قائلة : ان
اغلبية الناخبين أعطت أصواتها للمرشحين الوفدين وبمقارنة الانتخابات الحالية
بالانتخابات الأخيرة « انتخابات اسماعيل صدقى باشا » يظهر أن الانتخابات
الحالية كانت حرة تماما ولم يستعمل أى ضغط ، أو تشديد ، على الناخبين
حتى ان الناخبين فى بعض الدوائر شكوا من أنهم لم يستطيعوا ان يسعوا
اصواتهم كما جرت العادة .

وقالت التيمس ورغم ذلك القول فان « عشرة » أشخاص قتلوا فى دائرة
سنهوا

وقالت المورننج بوست : ان الانتخابات لمجلس النواب انفضت دون حادث ،
اذا استثنينا حادثا واحدا فى الوجه القبلى قتل فيه شخصان !! « وقد أصيب
حافظ رمضان بك بهزيمة شديدة فى دائرة قسم الخليفة » .



ولم تكن الصحف البريطانية تهتم بالانتخابات المصرية وحسب ، ولكنها
كانت تهتم وربما باهتمام أكبر بمسألة الوصاية على الملك فاروق وفى الوقت ،
الذى كانت فيه تلك الصحف تدعى ، ان بريطانيا تلتزم بالحياد فى موضوع
الوصاية على العرش كانت فى نفس الوقت تحرص على الدعوة ، الى أن يكون
الأوصياء ، على العرش من المعتدلين .

وقد كان من بين ما نشرته جريدة التيمس البريطانية فى هذا الموضوع ،
ان السير مايلز لامبسون اجتمع بالزعماء المصريين وقال لهم ان بريطانيا لا تريد
ان تتدخل فى مسألة الوصاية على العرش ، ولكننا نرجو ان يكون الرجال الذين
يؤلف منهم مجلس الوصاية مستعدين لعقد المعاهدة والمساعدة على اقامة خير
العلاقات بين البلدين .

ويقال - هكذا قالت التيمس البريطانية - ان السير مايلز لامبسون تلقى
من الزعماء تأكيدات تبعت على الارتياح فى هذا الشأن ، ويوجد كذلك من
الاسباب ما يبعث على الاعتقاد ، بان الزعماء ، ارتضوا بان يؤيد البرلمان تعيين
رجال من المعتدلين .

وقد أحدث هذا الخبر - كما تقول التيمس - تأثيرا حسنا جدا فى الدوائر
الى كانت تخشى الا يقنع الوفد ، بالاغلبية الكبيرة ، التى ينالها فى البرلمان
فبغضب ان يكون صاحب الكلمة فى مجلس الوصاية .

وتقول صحيفة الديلى تلجراف البريطانية بصريح العبارة : « ولم يحن
الوقت بعد للتكهن بأسماء أعضاء مجلس الوصاية ، ولكن يظهر أن حظ نسيم
بأسا فى أن يكون واحدا من أعضاء المجلس قد قل وزاد حظ الأمير محمد على
كثيرا .

ولا جدال - هكذا تقول صحيفة الديلى تلجراف - فى ان الأمير محمد على
باعتباره عضوا من أعضاء الأسرة المالكة سيكون أكفأ من غيره للوصاية بما له من
عناء محترم .

وتقول صحيفة الديلى هيرالد - البريطانية أيضا : ان الأمير محمد على أعلى
أفراد العائلة المالكة مقاما وهو على نقيض الأمراء الآخرين يحصر اهتمامه فى
الفنون أكثر منه فى السياسة وقد تجذبه الحوادث الآن الى الميدان السياسى .



ويصل فاروق الى القاهرة فى ٦ مايو ١٩٣٦ قادما من لندن - بالبحر -
فى الوقت الذى كان فيه البرلمان الجديد يتأهب لاختيار أعضاء مجلس الوصاية
تلى العرش .

وفى ٨ مايو ١٩٣٦ يجتمع البرلمان المصرى لأول مرة بعد اعادة دستور
سنة ١٩٢٢ .

وتكون جلسة البرلمان ، « مجلس النواب ومجلس الشيوخ » من أخطر
الجلسات فى تاريخ الحياة النيابية ، المصرية .

وكان أول عمل قام به البرلمان فض المظروفين الخاصين بوصية الملك أحمد
فؤاد ، وكان أحدهما مودعا فى مجلس الوزراء ، والآخر مودعا فى ديوان جلالة
الملك .

وكانت المفاجأة ، لقد كان المظروف المودع فى رئاسة مجلس الوزراء ،
سليما لم يمض ، أما المظروف المودع فى ديوان الملك فلم يكن كذلك ، بل كان
مفتوحا .

وتقول جريدة اكسبريس - البريطانية ، فى مقال افتتاحى لها - ان الأمير
فاروق يتعلم الآن فى انجلترا فى مدرسة ضباط المدفعية وأنه لا يمكن أن
يعهد بالوصاية الى غير الأمير محمد على صديق بريطانيا .

وتقول المورننج بوست ، ان الملك فؤاد ، الذى كان سلطانا فى سنة ١٩١٧ ، وصار ملكا فى سنة ١٩٢٢ أثبت أن الشرق الأدنى كالشرق الأقصى ، وأن مصر تشبه الهند من أن نظام الحكم البرلمانى غير ملائم لها .

وتشير الصحيفة على الملك فاروق ، ألا يحذو حذو والده فى أوتقراطيته . وتأمل أن تكون اقامته فى انجلترا قد غرست فيه النزعة الديمقراطية . وتقول النيوز كرونيكل : لقد كان للملك أحمد فؤاد حدوده ونشاطه . ولكنه كان عاملا من عوامل استقرار الحكم ، أما وقد ذهب أحمد فؤاد فلا غنى للسياسة المصرية من أن تبحث عن قطب جديد لدائرة سياستها .



وعن الملك أحمد فؤاد قالت صحيفة التيمس البريطانية : ان مصر . ففدت ب وفاة الملك أحمد فؤاد عاملا من المدرسة ، التركية ، القديمة . لقد كان يعرف ، كل ما يستحق المعرفة فلم يفته سوى أشياء يسيرة ، ولكن هذه الاشياء اليسيرة كانت أكثر مما عرفه بعض وزرائه من صناعة الحكم .

ويمكن أن يقال عن الملك فؤاد أنه مثال مدهش لتأثير الوراثة .

وقد مالت الحكومة البريطانية فى أول الأمر الى اعتباره من هواة الاشتغال بالأمور العلمية فاذا جاوز ذلك الى الاهتمام بشئ آخر فالاهتمام بالشئون الشخصية ولكن الحرب هيأت له الفرصة فانه بعد وفاة السلطان حسين عرض عليه العرش ، ولكنه فى ذلك الحين وفى أثناء النزاع الذى دار بين الوفاء والسلطات البريطانية - وقد نشأ ذلك النزاع بعد أن وضعت الحرب أوزارها - ظل الجانبان يعتقدان أن الملك فؤاد ، لا يعنى بالشئون السياسية حتى اذا نودى باستقلال مصر واتخذ السلطان لقب ملك شرع يظهر مطمحه لأن يكون حاكما حقيقيا لمصر .



وكان من جراء وفاة سعد زغلول وتنحى الحكومة البريطانية من العرض لشئون مصر - هكذا فى الأصل - أن تمكن أحمد فؤاد من ادراك مقصده وتوسل الى ذلك بوزراء بارعين (محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا : الدكتاتوريين) ثم تخلى عنهما حالما أخذوا يبديان مظاهر الاستقلال ، الأمر الذى خشى منه على انتقاص « حقوق » العرش .

وتعود مرة أخرى جريدة الديلى تلجراف ، لتؤكد - على لسان مندوبها فى القاهرة - على أن مصر تواجه أزمة تجاوز أكبر من كونها نزاع دستورى عادى ،

ونذكر الجريدة البريطانية أن الوفد كان قد أصر على قيام برلمان سنة ١٩٢٧ وان هذا الاقتراح ، الذى تقدم به الوفد هو آخر ما لدى الوفد من حلول ، وان الدوائر الحكومية ، وسائر الجهات توجس خوفا من دكتاتورية حزب من الأحزاب ، وتقول ان الوفد ومعهم بقية الأحزاب يرى أن على ماهر ، لا يبقى فى الحكم أكثر من عشرة أيام تيسر فى خلالها دعوة ، البرلمان للانعقاد ، فاذا تجاوز هذه المدة يفقد الوكالة التى جعلته فى منصب الوزارة بوفاة الملك .



وتشير الصحيفة ، الى ما سبق ان قاله على ماهر ، من انه يسترشد فى جميع أعماله بالرأى الدستورى فاذا اجتمعت الأحزاب كلها على حل آخر فانه يتخلى عن خطته .

وتشير الصحيفة أيضا ، الى ان هناك حركة ضد وجود احد من المتقدمين من اعضاء الاسرة المالكة فى مجلس الوصاية - محمد على توفيق - وهو عضو يظن ان الملك فؤاد لم يدخله فى الذين اختارهم ، واذا كان الملك ، لم يتم باختياره ، فمعنى ذلك . انه لا يريد اشراكه فى الوصاية .

وترى الصحيفة ان مجلس الوصاية يدير ممتلكات الخاصة الملكية ، والأوقاف الحصصية وهى ممتلكات واسعة ، وعليه ، أن يسوى مسائل مهمة خاصة بالأسرة الملكية فمن الانصاف للأسرة أن يكون واحد من أعضائها نفسها فى المجلس ليدير هذه الشؤون .

ولكن المفهوم ، ان جميع الأحزاب لا تميل الى ادخال أحد من الأسرة الملكية فى مجلس الوصاية وقال وفدى معروف أن فى سلطة البرلمان ، أن يرفض أيا من الذين عينهم الملك فؤاد ، وهذا يثبت ما يسود الأذهان ، وهو أن أكثرية الوفد ، فى البرلمان تصر ، على أن يكون أعضاء مجلس الوصاية من أنصار الوفد ، وقد يقول قائل : « ان هذا الأمر ، لا أهمية له ، لان الملك فاروق يبلغ سن الرشد بعد سنة » !



٣٦

وتبدى الصحيفة البريطانية ، فى أكثر من عدد من أعدادها ضرورة أن يكون أحد من أفراد الأسرة المالية من الأوصياء على العرش ، بالرغم من أن الملك فؤاد لم يسم أحدا من أفراد تلك الأسرة من الذين وصى بهم فى الوثيقة التى سبق أن كتبها : لقد كان الملك فؤاد يضع ثقة لا حد لها فى نسيم باشا الذى كان من أعظم المقربين اليه وعدلى يكن باشا الذى توفى واشتهر فى حياته بوساطته بين الأحزاب فى الأزمت السياسية ومحمود فخزى باشا صهر الملك .

وتؤكد الصحيفة البريطانية على أن موقف الحكومة البريطانية قد أصبح - في مصر ، صعبا للغاية ، بينما هي - أي بريطانيا ، الملجأ ، الأخير المسئول عن شئون مصر : ان الجور المقبل - كما تقول الصحيفة البريطانية - ليس صافيا والأمل بعقد معاهدة صار أقل مما كان .

وتقول الصحيفة أيضا كلما أمعن المرء في البحث والنظر ، تبين له ما كان عليه الملك فؤاد من بعد نظر في مواقف كثيرة كالموقف الحالي تعقد فيه الاعتبارات السياسية ، المسألة الدستورية ، وكيف كان الملك ركنا من القوة يعول عليه في مثل هذه المسائل .

لقد كان الملك فؤاد يعتقد بنظام الحكم المطلق ويؤثر أن يحكم بدون دسئور ولم يكن يؤمن بالبرلمان والانتخاب .

ومع أن بريطانيا هي التي اختارت الملك فؤاد ، لنولى عرش مصر ، إلا أنه لم يكن آلة في يد وزارة الخارجية البريطانية .



● وفي هذا الجور المحموم ، يدخل الايطاليون أديس أبابا بعد أن هرب هيلاسلاسى ، من العاصمة الاثيوبية ويقرر حزب العمال البريطانى فى مؤتمر استثنائى وجه الدعوة اليه ، انه يجب ألا يسمح لايطاليا بأن تقتطف ثمرة اعتدائها ، غير المشروع والوحشى ، على أنيوييا .

وقد صار من المحتم على الأعضاء المخلصين لعصبة الأمم بأن يتمسكوا بالندابير ، التى اتخذت ضد ايطاليا وأن يسعوا لتوسيع نطاقها حتى تفوز سلطه عصبة الأمم ، فى الوقت الذى تتقبل فيه الدوائر الرسمية ، البريطانية سقوط العاصمة الاثيوبية بكثير من السكينة مؤكدة ان من الواجب انتظار سير الحوادث فيما بعد : هل تضع ايطاليا ، أحد الرؤوس - الشخصيات الاثيوبية الكبيرة ، من الأسرة المالكة - على رأس نظام الحكم فى الحبشة ، مؤيدة الجيش الايطالى ، أم تقرر ايطاليا تحويل الحبشة الى مستعمرة عادية ! فى هذا الهجوم المحموم - داخليا وخارجيا يدلى السنيور موسولينى بحديث خطير الى المستر واردبرايس مندوب جريدة الديلى ميل البريطانية يقول فيه :

لم يخطر ببالى قط أن أمس مصالح الامبراطورية البريطانية ولم يخطر ببالى أيضا ايداء انجلترا : ان مصر ، لا تيمنا وكذلك فلسطين وليس لايطاليا مطالب استعمارية أخرى .

وعندما يسأله واردبرايس عن شروط الصلح يقول موسولينى : لا يمكننى أن أقرر الآن ذلك نهائيا ، ذلك لأننى لا أعرف مع من أعقد الصلح ، بعد فرار الامبراطور .

ثم يضيف موسولينى قائلا : لقد استقرت السلطة الايطالية استقرارا
راسخا فى الحبشة ونحن نريد سلاما دائما !



وينشر المحرر الدبلوماسى لجريدة الديلى هيرالد مقالا ، عن المحادثات المصرية
البريطانية فى نفس اليوم الذى سقطت فيه أديس أبابا ، ونشر فيه حديث
موسولينى مقالا هاما - وصريحا - يقول فيه : ان طريقة مواجهة الزعماء ،
المصريين بخبراء بريطانيين ضالعين فى الشؤون الحربية ، فى البر والبحر والجو
وتفسير البواعث الفنية ، التى تقتضى زيادة جيش الاحتلال ، والمواقع التى
يحتلها بدلا من نقصه ، وبعضها حبطت حيوطا تاما ، فالمصريون وليس عندهم
مستشارون خبرون فى الناحية الفنية لا يستطيعون أن يحكموا حكما صحيحا ،
على قوة هذه الأدلة أو ضعفها ، فيشعرون أن فى الأمر حيلة عندما يقال لهم
- مثلا - ان الضرورة تقتضى بقاء ، الحاميات البريطانية فى القاهرة والاسكندرية
والسلاح الجوى فى هليوبوليس « مصر الجديدة » ويبدو لهم أن القول ليس
الا محاولة للتوصل فى التسليم بما سلم به الانجليز فى مشروع عام ١٩٢٠
وربما كان الخطأ ، الكبير ، أو الجريمة الكبرى السعى ، المتعمد لجعل مصر غير
قادرة على أن تتولى الدفاع عن نفسها وليس هناك ما يفسر لنا لماذا لا تملك
مصر قوة دفاعية كافية كان يمكن انشاؤها بمساعدة البريطانيين الفنية •

ومن اللغو أن يقال أن المصرى ليس بجندى مجيد فريد •• أثبت المصريون
بقيادة ابراهيم باشا أنهم جنود أكفاء فحاربوا الترك وغلبوهم ثم انهم حاربوا
فى السودان وأحسنوا الحرب ولكن لم يتح لهم فى العهد الحديث أن يحاربوا
بقيادة ضباطهم المصريين • فالضباط المصريون لا يسمح لهم بأن يتولوا مقاليد
القيادة •



وقد احتج اللورد ملنر - من زمن بعيد - على تلك الخطة وما فيها من قصر
نظر ولكن تنفيذ الخطة استمر متعمدا لتسوية بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر •

نحن منعنا المصريين من انشاء هيئة أركان حرب على درجة من الكفاءة لتنظيم
جيش مصر ، وقيادته فأصبحت مصر الآن لا تملك خبراء عسكريين أكفاء فى
الشؤون العسكرية مع البريطانيين وعلاوة على ذلك تعمدنا ابقاء الجيش المصرى
بغير معلم عسكري واحد ومن دون مدفعية ثقيلة وفرضنا على مصر نزع سلاح
كان أشد فى وقته من نزع السلاح الذى فرض على المانيا اثر هزيمتها فى الحرب
العالمية ، والآن نقول للمصريين أيها الأصدقاء : الواقع ، أنكم لا تصلحون
للدفاع عن بلادكم •

ولذلك نريد أن تبقى جيوشنا في كل مكان للدفاع عنكم آندهش عندما ترى المصريين يرتابون في أقوالنا ويظنون أننا سيئو النية ؟ •



ويصل الملك فاروق الى مصر وتسبقة حملة دعائية هائلة من الاشادة بتقواه ، وتأثره بالتعاليم الدينية وتستمر تلك الحملة تزداد كل يوم قوة ، وتركيزا وبطبيعة الحال لا تعرف الجماهير شيئا عما كان يحدث للملك في لندن وما كان يحدث من الملك • ولو أن عزيز المصري باشا كان قد فتح فمه وتحدث عن تلك المؤامرات التي كان يحيكها أحمد حسنين وعمر فتحي ضد فاروق في لندن ، وكيف استطاعا أن يحيلوا الفتى الطيب الى سباب منحرف : يدخل عليه عزيز المصري غرفته - كما روى لأنور السادات - في الصباح فيجده نائما بمأزب السهرة والخمر تفوح من فمه : كان أحمد حسنين وعمر فتحي يقودان فاروق الى دور الفساد فلا يعود الا في الرابعة صباحا ويعود مخمورا فينام ويلقى بنفسه القاء على أقرب مقعد أو وسادة • لو أن عزيز المصري فنج فمه يومئذ لكان في الامكان انقاذ الملك مما تردى اليه •

على أية حال وصل فاروق الى الاسكندرية فالقاهرة وحظي - أول من حظي - بمقابلته صاحب السعادة سير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني •



وفي الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٨ مايو ١٩٣٦ يجتمع مجلسا البرلمان « النواب والشيوخ » في هيئة مؤتمر غير عادي ، فيعلن المرسوم الصادر بدعوه مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ويعلن بعد ذلك وفاة الملك فؤاد •

ويتولى أمين سامي باشا رئاسة المؤتمر باعتباره أكبر الاعضاء سنا : ويتولى السكرتارية محمد متولى بك والى يمينه الأستاذ محمد خطاب فالأستاذ ابراهيم عبد الوهاب بينما يجلس على يساره الأستاذ أمين عثمان والأستاذ عز العرب ، ويقبل على ماهر باشا رئيس الوزراء ومعه الوزراء ويتحدث على ماهر عن الملك ، ويتلوه زعيم الأغلبية البرلمانية ، كما يتحدث محمد محمود واسماعيل صدقي ومحمد حلمي عيسى « رؤساء أحزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد » ثم يتحدث بعدهم حافظ رمضان باسم الحزب الوطني وينهض الشيخ المحترم لويس فانوس ليقدم اقتراحا فلم يكذبدا الحديث حتى كانت يد زميله القديم الشيخ حسن عبد القادر قد استقرت على فمه فلم يستطع الكلام وبعد ربع ساعة فضاها الجميع حدادا على الملك الراحل استمع الجميع الى تبليغ « المنادة بفاروق

الأول ملكا على مصر ، ويعلن على ماهر ان الملك الجديد قد خفض ميزانية مخصصات جلالته من مائة وخمسين ألف جنيه الى مائة ألف جنيه ، ويقول على ماهر قبل أن تأخذ هيئة المكتب فى فحص اختتام المظروفين اللذين يحتويان على وثيقة الوصاية : ان المظروف المحفوظ فى مجلس الوزراء وجد مقفلا ، أما المظروف المحفوظ فى ديوان الملك فقد وجد مفتوحا ، وتتلئ رسالة من محمد شوقي باشا السكرتير الخاص للملك ومن مراد محسن باشا ناظر الخاصة ومن دولة نسيم باشا الذى كان خاتمه موضوعا على الشمع ، الذى أغلق به المظروفان حيث كان يتولى رئاسة الديوان الملكى ، تقول الرسالتان ان الملك طلب المظروف المحفوظ فى ديوانه مرتين متعاقبتين فى يوليو وأكتوبر ١٩٣٥ ولكنه بعد فحصه لم يمس به بنحوير أو تعديل ، ويتولى مصطفى النحاس ومحمود غالب « عضوا مجلس الشيوخ » فحص المظروفين وينتقل بعض الأعضاء الى حيث يوجد المظروفان ولكن النحاس باشا يقتنعهم بصواب عملية الفحص .

ويقول على ماهر . ان كنتم فى شك من ضم نسيم باشا فاستدعوه ليقرر فى ذلك رأيه الأخير ، ولكن هيئة المكتب تفحص المظروفين وتؤكد من ان الذين وصى بهم الملك الراحل ليكونوا أوصياء على العرش هم عدلى يكن باشا ومحمود فخرى باشا وبعد الاستراحة ، يقف مصطفى النحاس مؤكدا ان أول شئ فى اقرار مجلس الأوصياء ، أن ينعقد عليهم الاجتماع ليكون مظهرا من مظاهر ، رضا الأمة بأجمعها لذلك اجتمع ممثلو الأحزاب والهيئات قبل أن نجتمع هنا واتفقنا على ما نعرضه عليكم لقبولوه بالاجماع وقد وضعتم ثقتكم فى مثليكم ولذلك أرجو ان تقرروا بالاجماع ان يكون مجلس الأوصياء مؤلفا من صاحب السمو الأمير محمد على باشا وصاحب المعالي عزيز عزت باشا ، وصاحب السعادة شريف صبرى باشا فاذا وافقتم كنتم عند حسن ظننا بكم . . »

ويتطلع المؤتمر الى محمد محمود باشا ليقف مؤكدا الاجماع فى هذه الناحية وتلثم الجلسة مرة أخرى ليقسم الأوصياء الثلاثة اليمين الدستورية على أن يحترموا الدستور وقوانين الأمة المصرية ويحافظوا على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وأن يكونوا مخلصين للملك وكان مصطفى النحاس قد أشاد فى كلمة له بالملك الراحل فى تطور أحوال الأمة « واذا لم يكن من حقى أن أسبق التاريخ فيما سجله لجلالته من المجهودات والأعمال فانى أرى لزاما على وقد كان لى الشرف العظيم بأن أتصل بالفقيد عن قرب أثناء قيامى بواجباتى الرسمية ، أن أنوه بما كان لجلالته من شخصية ممتازة وجذابة معا وما جبل عليه من موهبة سامية ، ونشاط متصل فى تسيير دفة الأمة » .

ولان الوفد المصرى لم ينجح فى فرض نسيم باشا كأحد الأوصياء على العرش حرص نسيم باشا منذ أن عرف أن بعض الزعماء فى الجبهة الوطنية عارضوا فى

اختياره اذ عرفت له سياسة ناهضنها الأحزاب رأى نسيم باشا أن يعتزل الحياة العامة وقد عرضت عليه رئاسة مجلس الشيوخ قبل اجتماع المؤتمر البرلماني فاعتذر عن قبولها ونردد أنه سوف يستقيل من عضوية مجلس الشيوخ أيضا طلبا للراحة ورغبة في العزلة •

ويقدم على ماهر باشا استقالته الى مجلس الوصاية على العرش فتقبل الاستقالة ويكلف المجلس مصطفى النحاس باشا زعيم الأغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة الجديدة في ١٠ مايو ١٩٣٦ وهي ثالث وزارة يؤلفها دولته •

مصطفى النحاس يؤلف وزارته الرابعة ويخرج محمود فهمى النقراشى من الوفد

● شكل مصطفى النحاس باشا - فى ٩ مايو ١٩٣٦ - وزارته الثالثة ، التى تعتبر أهم وأخطر الوزارات الوفدية لا فى تاريخ الوفد المصرى وحسب وإنما فى تاريخ رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا نفسه نظرا لخطورة الأحداث ، التى وقعت خلال فترة حكم تلك الوزارة ونظرا لما أصيب به الوفد - كحزب - فى الداخل من ازهات ، وانقسامات .

وكان مصطفى النحاس قد شكل وزارته الاولى فى ١٦ مارس ١٩٢٨ محتفظا لنفسه - الى جانب رئاسة الوزارة - بوزارة الداخلية وكان وزراؤه هم : جعفر ولى باشا « الحربية والبحرية » ، واصف بطرس غالى باشا « الخارجية » ، محمد نجيب الغرابلى باشا « الاوقاف » على الشمسى باشا « المعارف العمومية » ، أحمد محمد خشبة باشا « الحفانية » محمد محمود باشا « المسالمة » ابراهيم فهمى بك « الاسغال العمومية » محمد صفوت باشا « الزراعة » مكرم عبيد افندى « المواصلات » .

ولم يكن حزب الوفد وحده هو الذى شكل الوزارة وإنما كان الى جانبه فى الوزارة مستقلون ، ووزراء ينتمون الى حزب الأحرار الدستوريين ولذلك سميت بالوزارة الائتلافية غير أن الائتلاف الوزارى لم يدم طويلا فسرعان ما استقال محمد محمود باشا وجعفر ولى باشا « من الدستوريين » وأحمد خشبة باشا « وفدى » وابراهيم فهمى بك « مستقل » .

وكان السبب الرئيسى فى استقالة هؤلاء الوزراء ، الوثيقة التى نشرت حول اتفاق مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخرى ، ووالدة الأمير سيف الدين « أحد أمراء الأسرة المالكة ، الذى اتهم بالجنون ووضع تحت وصاية الملك فؤاد » .

وكان قد نسب الى المحامين الثلاثة ، النحاس ، وويصا واصف وجعفر فحرى ، انهم تعاقدوا مع والددة الامير سيف الدين للدفاع على رفع الحجر عن ابنها لقاء أتعاب قدرت بـ ١٣٠ ألف حنيه ولما كان هذا المبلغ - وقتئذ - يعتبر باعظا بالنسبة لاتعاب المحامين فقد نسب الى مصطفى النحاس انه استغل مكانته السياسية ، لاجراء هذا التعاقد الذى اعتبره البعض بمثابة رشوة ، وانتيز الملك أحمد فؤاد الفرصة ، فأقال وزارة النحاس باشا فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨ بالخطاب التالى :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا •

« لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد اصيب بتصدع شديد ، فقد رأينا اقالة دولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أدبتم من عمل فى خدمة البلاد •

« فؤاد »

ويحال مصطفى النحاس الى مجلس تأديب المحامين ولكن مجلس التأديب هذا ، يبرىء ساحة مصطفى النحاس باشا ، وزميليه • مؤكدا أن الاتفاق لا غبار عليه من ناحية شرف المهنة ، ولا ينال من نزاهة المحامى •

وكان مصطفى النحاس - كما اتضح من التحقيق - قد تنازل عن توكيله فى القضية بعد ان اسندت اليه رئاسة الوزارة • ولكن السراى كانت تريد أحداث سابقة خطيرة فى تاريخنا السياسى ، فأقالت الوزارة النحاسية ، وكانت تلك الاقالة أول سابقة من نوعها •



اما الوزارة الثانية لمصطفى النحاس باشا ، فقد شكلها فى اول يناير ١٩٣٠ ، واحتفظ لنفسه الى جانب رئاسة الوزارة بوزارة الداخلية • واشترك معه فى وزارته الثانية حسن حسيب باشا «الحربية والبحرية» • واصف بطرس غالى باشا « الخارجية » محمد نجيب الغرابلى باشا « الحقانية » • عثمان محرم باشا « الاشغال العمومية » • محمد صفوت باشا « الزراعة » • مكرم عبيد افندى « المالية » • محمود فهمى النقراشى افندى « المواصلات » • محمد بهى الدين بركات بك « المعارف العمومية » • محمود بسيونى افندى « الاوقاف » •

وقد تنازل مصطفى النحاس عن تشكيله الوزارة عن سحبه الدستورى • عندما استبعد الملك أحمد فؤاد من التشكيل الوزارى • على الشمسى باشا • والجدير بالذكر أنه عندما خرج مصطفى النحاس من مقابلة الملك - بعد أن عرض عليه أسماء الوزراء وبعد أن وافق على اعتراض الملك على ، على الشمسى

باشا - عرض على ، على الشسمى باشا منصب وزير مصر المفوض في روما .
ولكن الاخير رفض هذا المنصب . . الامر الذي أكد استقامته السياسية
والوطنية .

وكان تعيين محمود فهمى النقراشى آفندى في هذه الوزارة رغم اتيامه في
الكثير من القضايا السياسية ، واعتراض المندوب السامى البريطانى على ادخاله
الوزارة . . ببنابة قوة وطنية جديدة . . صارمة ونزيهة ، أضيفت الى الوزارة
الثانية لمصطفى النحاس ، والتي كانت وزارة مفاوضات .



وقد بدأت الوزارة عملها بالمفاوضات مع بريطانيا في ٢١ مارس ١٩٣٠ ..
وكانت مفاوضات شاقة وعصيبة ، ولكن الوفد في هذه المفاوضات قد قبل وجود
قوة بريطانية في قناة السويس . غير ان المفاوضات تحطمت على صخر السودان ،
حيث أصرت الحكومة البريطانية على ألا يجيء في المعاهدة ، فيما يتعلق بمستقبل
السودان ، عبارات ملتوية مطاطة .



وفي عهد هذه الوزارة وصل أول طيار مصرى الى مصر من أوروبا على مس
طائرته الخاصة في ٢٥ يناير ١٩٣٠ . واعتبر الشعب وصول محمد صدقى
الطيار المصرى من الأحداث التاريخية .



وبمجرد عودة الوفد المصرى من المفاوضات ، اثر قطعيا في ١٨ مايو
١٩٣٠ ، بدأت المؤامرات ضد وزارة النحاس باشا الثانية . وكان حزب الاحرار
الدستوريين في مقدمة اولئك الذين راحوا يكيدون للوزارة ، ويرفعون الى الملك
ملمات باقالتها ، لانها جاءت لمهمة خاصة ، وقد انتهت هذه المهمة . هذا
الى جانب أن الكثيرين من المعارضين للوزارة استغلوا تجميد الوزارة لكبار الموظفين
من غير الوفدين ، واتهام الوزارة بالديكتاتورية أبشع استغلال .

ويقوم الخلاف بين الوزارة والملك أحمد فؤاد ، على تعيينات الشيوخ الجدد .
ويرفع مصطفى النحاس في ١٧ يونيو ١٩٣٠ استقالته من الوزارة لعدم
« تمكننا من تنفيذ برنامجنا ، الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه » . وكان
الوفد قد رتب مظاهرة شعبية في ٢٠ مايو ١٩٣٠ لمحاولة اרהاب الملك . فكان
الملك أحمد فؤاد أسرع من الوفد في التحرك ، فقبل استقالة مصطفى النحاس
في ١٩ مايو ١٩٣٠ وعهد بالوزارة الى اسماعيل صدقى باشا ، العدو للدود
للوفد وللحياة الدستورية .

وكانت وزارة مصطفى النحاس الثالثة فى ٩ مايو ١٩٣٠ مشكلة على النحو التالى : مصطفى النحاس باشا « الرئاسة والداخلية والصحة العمومية » واصف بطرس غالى باشا « الخارجية » عثمان محرم باشا « الاشغال العمومية » محمد صفوت باشا « الاوقاف » • مكرم عبيد « المالية » • محمود فهمى النقراشى « المواصلات » • أحمد حمدى سيف النصر « الزراعة » • محمود غالب بك « الحقانية » • على فهمى باشا « الحربية والبحرية » • عبد السلام فهمى جمعة بك « التجارة والصناعة » • على زكى العرابى بك « المعارف العمومية » • وكل الوزارة من الوفدين •



وقد جاء فى كتاب مصطفى النحاس الى مجلس الوصاية المؤلف من الامير محمد على « رئيسا » ، وعبد العزيز عزت باشا ، ومحمد شريف صبرى باشا « عضوين » • • ان الوزارة تجعل نصب عينيه تحقيق استقلال البلاد بابرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة • وجاء فى ذلك الخطاب : ان من اول اغراض الوزارة « تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والامة ، وتوطيد النظم البرلمانية على الاسس الديمقراطية المعمول بها فى البلاد العريقة فى الحكم النيابى •



والجدير بالذكر ان الظروف كانت مواتية للوزارة الوفدية الى أبعد حدود المواتاة • فالسراى - بعد وفاة الملك فؤاد ، وتولية ابنه فاروق ، الذى لم يكن قد بلغ بعد سن الرشد ، ووجود مجلس وصاية ضعيف هزيل - ، كانت مهيضة الجناح ، لا حول لها ولا طول • ورئيس مجلس الوصاية لا هم له الا التزلزل للوفد ورئيسه ومحاولة ابعاد الملك الشاب عن السلطة ، الى أن تبلى سنة الواحدة والعشرين •

كما أن الحكومة البريطانية • • كانت تسعى الى توقيع معاهدة الصداقة المصرية - البريطانية ، قبل ان تتبدد غيوم السياسة الدولية •

كانت وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة لديها القوة لى تفرض ارادتها •

ولكنهما لم تستطع نظرا للظروف الداخلية للوفد ذاته كحزب ، حيث بدأت أخطر الانشقاقات فى تاريخ الوفد المصرى ، ونعنى بها خروج محمود فهمى النقراشى باشا من الوفد ، او اخراجه منه ، وبعده كان خروج الدكتور أحمد ماهر ، الذى كان قد انتخب رئيسا لمجلس النواب • كما ان الوفد فى هذه المرحلة الهامة من تاريخه لم يعتمد على ما كان يتميز به كحزب ، عن بقية الأحزاب الأخرى ، لم يعتمد على صلابته فيما يتعلق بعلاقته بالسراى •

والجدير بالذكر أيضا أنه عندما تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية في ٢٩ يوليو ١٩٢٧ عهد في أول أغسطس ١٩٣٧ إلى مصطفى النحاس باشا بتشكيل وزارته الرابعة .

وفيما يلي نص خطاب الملك إلى مصطفى النحاس :

عزيزي مصطفى النحاس باشا

انى وقد حملت الامانة التى عهد الله بها الى ، معتمدا عليه سبحانه وتعالى لأجد فيكم ، وقد أحرزتم الثقة الكبرى فى عظيم اخلاصكم وولائكم وصادق وطنيتكم ، وقدمتم تلك الخدمات المجيدة بحسن جهادكم وسداد رأيكم ، وثبات عزمكم » ، ويمضى التكليف الملكى قائلا : « تعهد اليكم رئاسة مجلس وزرائنا وانا على يقين انكم بواسع خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموقفة بمعاونة من تختارونهم على تحقيق امانى ورغائبي فى اسعاد شعبي .. الخ .



وقد أخرج مصطفى النحاس من الوزارة اربعة وزراء هم : محمود فهمى النقراشى ، ومحمد صفوت ، ومحمود غالب ، وعلى فهمى ، وأدخل بدلا منهم وزراء جدد هم : محمود بسيونى « الاوقاف » . محمد محمود خليل بك « الزراعة » . محمد صبرى أبو تمام « الحفانية » . عبد الفتاح الطويل « الصحة العمومية » .



ويعتبر استاذنا عبد الرحمن الرافعى اخراج النقراشى باشا من الوزارة نقطة تحول فى حكم الوفد ، فيقول :

« كان اخراج الوزراء الأربعة ، وخاصة النقراشى ، موضع دهشة الرأى العام ، لأن النقراشى كان بلا مراء دعامة كبرى من دعائم الوفد ، وذهب الناس مذاهب شتى فى تحليل هذا التغيير الخطير فى تأليف الوزارة .

وسجده النحاس فى اخراج النقراشى انه كان كثير المعارضة داخل الوزارة وان سير العمل يقتضى تجانسها وانسجاما داخل هيئتها .

وفى الحق - الرافعى - ان ما أخذه النحاس على النقراشى لم يكن يسوغ اخراجه من الوزارة ، لان المعارضة داخل الوزارة ، اذا كانت مبنية على ما يعتقده المعارض ، صوابا وصادرة عن نية صادقة فلبس لرئيس الوزارة أن يتبرم بها .. ما دام المعارض يدعن آخر الأمر لقرار الأغلبية ، ولا يخرج عن الجماعة . والتبرم بمثل هذه المعارضة ، معناه تعييد الخضوع والانصياع لاتجاه الرئيس فى الخطأ

سنوات ما قبل الثورة ٢٠ - ١٩٧٧

وانصواب معا ، وليس هذا من الديمقراطية ولا من الوضع السليم فى شىء *
والنقراشى كان يصدر عن حسن قصد ، وعن استمساك بالاستقامة والنزاهة ،
فلم يكن من الحق والانصاف ، أن يجازى على ذلك باخراجه من الوزارة * وكان
واجبا على النحاس أن يكون فى رئاسه نصيرا للنزاهة مؤيدا للحق ، وأن يبذل
كل جهد لاستبقاء النقراشى * كان فى استطاعته أن يفعل ذلك ، ولكنه لم
يفعل .. بل تعمد اقصاءه ، وهذا مأخذ عليه - ولا ريب - كبير » *

ويقول الأستاذ الرفاعى :

« ان النقراشى ، كان يعارض التصرفات التى تمس سمعة الحكم وسلامته ،
وكان يبغي أن يكون حكم الوفد قوميا نزيها ، فعارض فى الاستثناءات
وانحسوبيات * وقد كان فى مقدمة الأشياء أو الموضوعات التى عجلت باقصاء
النقراشى » معارضته انفاذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة
التي ارتأتها وزارة النحاس ، وهى اعطاء العملية - عملية توليد الكهرباء -
لشركة الكهرباء الانجليزية ، دون عرضه على خبراء عالميين ، ودون طرحه فى
مناقصة عالمية ، ولم يكن النقراشى وحده هو الذى اعترض على تلك العملية ،
بل شاركه فى الاعتراض محمود غالب ومحمد صفوت * وقد رأى النلانة ضرورة
عرض الموضوع على البرلمان ، قبل الاتفاق مع أية شركة من الشركات » *

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرفاعى :

« ان اخراج النقراشى من الوزارة كان نقطة التحول فى سياسة الوفد فى
الحكم * لقد أخذ بعد ذلك يسلك فيه سبيلا لا يتفق مع الروح القومية ، ولا مع
الاستقامة والنزاهة .. والنزاهة هى أساس الحكم الصالح فى كل بلد *
ولا يمكن لأمة أن تنهض دون حكم نزيه ، عادل سليم * ثم ان اخراج النقراشى ،
معناه أيضا ، تغليب روح الخنوع والخضوع لكل ما يراه الرئيس ، سواء أخطأ
أو أصاب * والحياة السياسية التى أساسها الخضوع لأهواء الرئيس ، هى نوع
من الحكم المطلق .. تختفى فى ظله فضائل الشجاعة والكرامة والحرية والنزاهة
والاستقامة * وقد اقترن هذا التحول باضفاء سمات الزعامة المقدسة على
النحاس ، والدعوة الى الخضوع لكل ما يراه * وأرادوا بهذه الظواهر المفتعلة أن
يرهبوا كل من يخالفونه فى رأى أو يناقشونه فيه ، ويؤلبون عليهم الجماهير
احراجا لهم وتشويبا لسمعتهم * وفى هذا انحدار بالبلاد وبالحكم الى هوة
الديكتاتورية البرلمانية ، التى لا تختلف عن الحكم المطلق فى مساوئه وأوزاره ،
ورجوع بالأمة الى الوراء فى مجال الحياة السياسية والأخلاقية .. »

« هذا وقد سعى النحاس فى استرضاء النقراشى عن طريق الاغراء وعرض
عليه مقابل اقصائه عن الوزارة عضوية مجلس ادارة شركة قنال السويس ،

وهى عضوية تدر على شاغلها دخلا ماليا كبيرا يتزاحم عليها طلاب الريح والنرا . .
ولكن النقراشي رفض هذه العضوية ، فبرهن على تمسكه بنزاهته واستقامته
وكرامته ، وخاصة لانه لم يكن غنيا ولا ذا مال ، وهذا مل نادر بين الرجال ،
ولا سيما فى هذا العصر الذى نعيش فيه » .



ولست أنسى ما حبيت ، مرة جئت فيها من قريتي الى العاصمة : القاهرة ،
وكنت وقتئذ صبيا ، فرأيت مظاهرة صاخبة ، جمعت أعدادا كبيرة من الجماهير .
وكانت تهتف « يسقط النقراشي النزيه » !!

وهذا قد أكد لى فيما بعد ، كيف أن الجماهير توجه فى بعض الأحيان
توجيها سيئا ، بدليل أن المظاهرة أو المظاهرات التى كانت توجه ضد النقراشي ،
كانت تهتف بسقوطه ، وهى لا تعرف أية جريمة ارتكبها النقراشي المفترى عليه ،
وبدليل انها كانت تضيف الى اسمه صفة « النزاهة » . . وهى لا تعرف أنها
بذلك تسيء الى نفسها قبل أن تسيء الى الرجل الذى تتظاهر ضده .



وعن تشكيل مصطفى النحاس باشا لوزارته الرابعة ، يقول الدكتور محمد
حسين هيكل :

« رفض الملك فاروق أن يكون الأستاذ يوسف الجندى وزيرا ، وكان
الأستاذ يوسف نائب زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ ، ثم كان الوكيل البرلمانى
لوزارة الداخلية فى الوزارة السابقة » .

وكان مشهودا له - وهو المحامى الشاب - بالبراعة البرلمانية الممتازة ،
فى المعارضة . . لم يكن لنا نحن الأحرار الدستوريين أن نعترض على هذا الحادث
بعد أن تألفت الوزارة الجديدة ، فقد اعترض الملك فؤاد من قبل على تعيين أحد
الدستوريين لغير سبب . . الا انه لا يطمئن لسياسته . وأريد منى أن أناقش
هذا الرفض من الناحية الدستورية . فكان من رأى أن المسئولية فيه على
الرئيس الذى يؤلف الوزارة ، ولا يتمسك بمن يرشحه . واذ كنا فى ذلك
العهد نريد النظام القائم ، فقد رأينا أن ندع هذا الحادث يمر فى غير تعليق .
وليس طبيعيا ، وقد أصبحنا فى المعارضة ، أن نتخذ موقفا غير هذا الموقف
بالنسبة للأستاذ يوسف الجندى . لذلك آثرنا أن ندع الأمر يصرفه الملك الشاب
مع رئيس الوزارة ، صاحب الأغلبية البرلمانية » .



وحول اعتراض مصطفى النحاس على رفض الملك تعيين يوسف الجندى وزيرا ، يقول الدكتور هيكل :

« ان مصطفى النحاس بعد أن قبل توقيع مرسوم تأليف الوزارة ، بدون الأسناد يوسف الجندى معناه انه اقتنع بحجة الملك ، فارتضاها . فان لم يكن قد اقنع ، فقد كان واجبا عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة ، وان يتمسك بفائضته التي قدمها ، وللملك عند ذلك رأيه . »

ولكن النحاس باشا ، لم يسلك هذا المسلك بل نزل على اعتراض الملك .

ثم بدأت صحفه تنشر أن الوزارة تبحث موضوع الأستاذ يوسف من الناحية الدستورية . وما أحسب النحاس باشا فاته ، أن توقيع مرسوم التأليف يستقط حجه في الاعتراض على ما حدث .

نرى أكان الغرض مما ينشر في صحفه يومئذ عن البحث الدستوري نوعا من الارهاب غير المنتج ؟ أم كان ترضية أفلاطونية للأستاذ يوسف الجندى ؟ أم قصد به توجيه الراى العام وجهة خاصة ؟ !

« أحسب ان البحث لم يكن جديا ، وأن النحاس باشا ، قبل تأليف الوزارة ، خشية تكليف غيره بتأليفها ، ان هو تشبث بتعيين الأستاذ يوسف ، وخشية ما يترتب على ذلك من حل مجلس النواب ، واجراء انتخابات جديدة ، تدور معركتها . حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب . »



وحول اخراج النقراشى باشا من الوزارة قال د . هيكل : « أدى استبعاد النقراشى باشا ، وغالب باشا من الوزارة بعد الاحتكاك الذى حدث بين النحاس باشا ، والقصر أثناء تأليفها . الى خلق جو ازدادت فيه الخصومات على ما كانت عليه من قبل وأنان على تزايدها ما أشيع من أن الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب يزيد النقراشى باشا وغالب باشا ولم يكن من شأن هذا الجو أن يسكن من حدة الخصومة التى كانت قائمة بين المعارض والحكومة فى عهد الوصاية من بعد أن أبرم البرلمان معاهدة الود والصداقة كما سماها النحاس باشا ومعاهدة الشرف والاستقلال كما سماها مكرم عبيد باشا . اغتبطنا - د . هيكل - نحن الأحرار الدستوريين بهذا الوضع الجديد . اذ رأينا فيه اضعافا لشوكة الوزارة التى نناوئها . وتناوئنا . وكان طبيعيا وهذه هى الحال أن تعمل الوزارة على محاربة خصومها لضعاف شوكتهم كما يحاربونها هم لضعاف شوكتها . »



● ويضيف د. هيكمل الى ذلك قوله : « استأنفت الوزارة عملها في هذا الجو ، فجرت على الونيرة التي جرت عليها في عهد الوصاية ، وسارت في الحكم سيرة حزبية متطرفة ، ولذلك عززت فرق القمصان الزرق ، التي أنشأتها من قبل على غرار القمصان السوداء الفانسية ، والقمصان الرمادية النازية ، لتنبع الرهبة الى نفوس خصومها » .

وبدأ الناس يتحدثون في مركز الوزارة ، وفي حظيها من البقاء . وكان الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي ، شيخ الجامع الأزهر ، من مستشاري القصر ، وكان من رأيه أن يخلف الدكتور أحمد ماهر « عضو الوفد ورئيس مجلس النواب » مصطفى النحاس في رئاسة الوزارة ، لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشي وغالب باشا في موقفهما من النحاس باشا ومكرم باشا . وكنا معترين الأحرار الدستوريين نطمح في أن يتولى رئيس حزبنا محمد محمود باشا رئاسته الوزارة المقبلة ، لاننا نحن الذين جاهدنا الوفد ، وقاومنا حكمه واصابنا ارهابه بالأذى ، ولأن الدكتور أحمد ماهر لم يكن له حزب يناهزه ، فإذا هو اختار مع النحاس باشا ، خيف أن يكون مصيره ومصير النقراشي باشا ، كمتبر الذين خالفوا النحاس حين الحديث عن الوزارة القومية في سنة ١٩٣١ ، فلا يذهبون حين يخرجون على النحاس باشا ، ان يدمغهم بتهمة الخيانة . فيضعف مركزهم امام الرأي العام ، ولا يستطيعون الصمود لنشاط المنظمات الوفدية ، التي تدربت أدق تدريب على التظاهر والاخلال بالنظام » .



وحول الوزارة النحاسية الرابعة أيضا ، يقول د. يونان لبيت رزق :

« النقراشي قطب من أقطاب الوفد ، له فضل على النحاس . . لانه هو الذي رشحه للوزارة . كما ان له صلة نسب بالسيدة أم المصريين ، الى جانب المكانة الخاصة التي كان يتمتع بها لدى الزعيم سعد زغلول . ومن جانب آخر ، فقد كان من أهم العناصر التنظيمية في الوفد ، الوحيد من وزراء الوزارة السابقة . التي سلمت وزارته من المحاباة والاستثناءات . يضاف الى كل ذلك ما عرف عن الرجل من زعامة للشباب الوفدي ، ومن طاقة تنظيمية هائلة » .

ومع كل هذا فقد كانت الذريعة التي استندت الزعامة الوفدية اليها ، لاقضاء النقراشي عن الوزارة هي عدم التجانس وهي ذريعة مبطلة وأن كل ما شاع وقتها أن السبب الرئيسي وراء هذا الاقصاء ، رغبة وزير المالية مكرم عبيد باشا في اقضاء العناصر القوية عن الحزب ، أملا في أن يرث زعامته بعد النحاس . . وكان الانشقاق الذي أصاب الوفد نتيجة لاجراج النقراشي من الوزارة الجديدة ، بالاضافة الى الصراع الذي احتدم بين الملك وهذه الوزارة أهم ما أثر في تاريخها ، وقد ارتبط كل من الحدين بالآخر ، فبينما أدى انشقاق

الحزب الكبير الى اغراء القصر بالوزارة النحاسية الرابعة وسعيه الى التخلص منها ، فان الاختلافات بين الملك والوزارة ، قد غدت هذا الخلاف ، وأدت الى توسيع شقته ، .



ففى خلال الأسابيع التى أعقبت تشكيل الوزارة الجديدة ، بدون النقراشى ، انتهزتها الصحف الموالية للقصر وبالذات البلاغ للهجوم على ما سمته عصابة النحاس - مكرم ، أو عصابة الشر على حد تعبيرها ، وذكرت أن الهدف من استبعاد النقراشى ، هو تهيئة الطريق لفرض أوتوقراطية الرجلين ومع أى احتمال يلوح بتسوية الخلافات داخل حزب الوفد كانت البلاغ تتدخل لافساد هذه الاحتمالات .

وكان أبرزها محاولة تعيين النقراشى فى مجلس ادارة شركة قناة السويس ، واستمر القصر فى طريقه لتعميق الخلافات وبدأت جهوده تثمر ، بتصريحات يدلى بها النقراشى ينتقد فيها سياسة الحكومة رغم أنه لم يكن قد خرج ، أو أخرج من الوفد ، ثم اذا بالبيان السياسى الخطير على حد وصف البلاغ والذي وجهه النقراشى ، الى الشعب المصرى فى ٧ سبتمبر ١٩٣٧ يعلن فيه خروجه على الزعامة الوفدية ، وقد تضمن البيان انتقادات شديدة لسياسة النحاس بالسعى لتفديس زعامته ، هذه السياسة التى صاحبها عصى ذوى القمصان الزرقاء تهوى على رؤوس من لم يؤمن بها من الوفديين « وتصور الملك الشاب أن الفرصة سانحة لما يمكن أن نسميه بالاستيلاء على الوفد من الداخل فالنقراشى وان كان قد هاجم الزعامة الوفدية الا انه لم يهاجم الوفد ، كما انه عندما اتخذ الحزب قراره بفصل النقراشى ، من عضويته فان زميله الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب أدلى بتصريح يعرب فيه عن دهشته من هذا القرار وعن رأيه بأنه ما زال يعتبر زميله النقراشى ، عضوا فى الوفد .



وكان اصرار النقراشى وأحمد ماهر - كما يقول د. يونان لبيب رزق - على بطلان قرار اخراج النقراشى من الوفد وراءه ما تكشفه لنا الوثائق ، البريطانية ، وما سميناه بمحاولة الاستيلاء ، على الوفد من الداخل ، ذلك انه قد جرت خلال تلك الأيام مشاورات بهدف تشكيل زعامة وفدية جديدة ، يقوم الرجلان بتأليفها مما يؤدى الى سقوط الزعامة النحاسية للوفد والى احلال زعامة جديدة محلها مدينة بوجودها لمساندة القصر وكان الانجليز قد حذروا من خطورة هذه المغامرة على الملك الجديد ، كما أن على ماهر ، المستشار الرئيسى للقصر آنذاك لم ترقه الفكرة ، وخشى من نتائجها .



أما مارسيل كولومب فيقول في كتابه : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ - عن إخراج النقراشي من الوزارة ، والوفد : سبق أن تفجرت داخل مجلس الوزراء الخلافات بين وزير المالية ، مكرم عبيد باشا وبين وزير المواصلات محمود فهمي النقراشي باشا ، الذي كان قد تحول عن طريق المصاهرة الى أحد أفراد أسرة صفيّة زغلول أرملة الزعيم الوطني الكبير التي اعتبرت منذ وفاة زوجها سعد زغلول أما للمصريين وفي أغسطس انحاز رئيس الوزراء الى جانب وزير المالية وأخرج النقراشي باشا من الحكومة مع ثلاثة من مساعديه وبذلك انحاز محمود فهمي النقراشي باشا الى جانب المعارضة وجر وراءه أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ، كان هذا الانشقاق بالغ الأهمية وقد أدى - كما أدت كل الانشقاقات السابقة التي حدثت في تاريخ الوفد - الى نشأة حزب سياسي جديد اتخذ لنفسه اسم الهيئة السعدية تمييزاً ، لنفسه عن الحزب السعدي ، الذي أنشأه حمد الباسل باشا عام ١٩٣٠ وقد أدى هذا الانشقاق الى تحطيم وحدة الوفد كما شجع السراي ، على أن تقاوم بمزيد من الفاعلية سياسة التخويف التي كان يتبعها ازماءها رئيس الوزراء » .



ومن ناحية أخرى خصص د. محمد فريد عبد المجيد حشيش فصلاً كاملاً ، من رسالته عن « الوفد - ١٩٣٦ - ١٩٥٢ » عن الانسلاخات والانشقاقات في الوفد ، وعن انشقاق ماهر ، النقراشي ، ومحمود غالب ، يقول د. حشيش : في ٣٠ أغسطس ١٩٣٧ خاطب النحاس باشا الجماهير فأشار الى الخلافات المتكررة ، التي كانت تدور في مجلس الوزراء بين النقراشي من ناحية ، ومكرم عبيد من ناحية أخرى « ولذلك فتحقيقاً لعامل الانسجام بين أفراد المجلس رأيت - هكذا قال مصطفى النحاس بالحرف الواحد - إخراج النقراشي ، لكن برضائه مع الاحتفاظ بوفديته » ويشير مصطفى النحاس في خطابه المذكور الى ما تصوره المعارضة بأنه خلاف بين مسلم وقبطي فينفى هذا بشدة ويصف الخلاف بأنه فتنة يراد بها فرض النقراشي على النحاس وبعد أن يوضح د. حشيش وجهة نظره في البيانات التي كان يصدرها غالب باشا ضد مشروع كهربة خزان أسوان وردود مكرم عبيد باشا عليها يشير الى أن الخلاف بين النقراشي باشا وصحبه ، والنحاس باشا ومن معه قد بدأ في انز توقييع معاهدة التحالف والصداقة بين مصر ، وبريطانيا في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ فبعد توقيع ، المعاهدة اعتقد النحاس باشا أنه كسب بالمعاهدة صداقة الانجليز وصار محل تفتهم وقد توصل الى إلغاء الامتيازات الأجنبية والخالص منها شيء ثمين حقيقة بالنسبة لمصر والمصريين يضاف الى هذا ان مصطفى النحاس تخلص من الملك فؤاد ، وهو عدو الوفد ، للدود ، وانتقال العرش الى فاروق الذي لا يخشى سره آنذاك كل هذا جعل للنحاس يعتقد ان من حقه ان يتسامى ، ويتكبر - كما يذكر الرافعي فعز علي

زملائه ، القدماء ، ورفقائه فى الوفد أن يظهر بمثل هذا المظهر فأطلقوا ألسنتهم فى انتقاده وكان أول من أطلق لسانه بانتقاده محمود فهمى النقراشى ، وسأطره هذا الشعور محمود غالب وصفوت وكانوا لا يكتفون تبرمهم من سوء معاملتهم وتطور حالته النفسية ويرجع البعض هذه الحالة النفسية الى زواج النحاس غير المتكافئ الأمر الذى أدى الى وضعه فى موقف غير ملائم فلا شك ان الزوجة الصغيرة ذات النفوذ الكبير على زعيم الوفد ، كان لها تأثيرها الكبير مما أدى الى تعيين الأقارب فى مناصب هامة ، الأمر الذى أدى الى تجريح زعيم الوفد ، وخلق له الكثير من المتاعب وكثيرا ما كان محمود غالب يذيع منبرما أن زوجة النحاس نطلب منه - فى وزارته - بعض الأعمال التى تتنافى والمصلحة العامة هذا ومن ناحية أخرى - كما يقول د. حشيش - نفوذ مكرم فقد كانت سلطته - كسكرتير لوفد وصديق مقرب لرئيسه - تتزايد باستمرار ، وكان استثنائه بالنفوذ والسيطرة على النحاس باشا يقوى ويشهد فأثار ذلك أعضاء الوزارة ولا سيما أعضاء الوفد منهم ، أمثال ماهر ، والنقراشى ومن ثم تولدت الحساسية والانفعالات فى نفوسهم ، الأمر الذى أدى ، الى شقاق ثم الى الانشقاق . وقد ساعدت السياسة التى اتبعها النحاس باشا بعد عودته ، من مؤتمر مونترية على نمو هذا الاتجاه وفى شهادة نجيب الهلالي أمام محكمة الثورة يقول نجيب باشا ان الخلاف له جذور قديمة منذ وزارة توفيق نسيم وكان من رأى النحاس ومكرم عبيد تأييد نسيم ، كى يعود الدستور فنسيم باشا كان همزة الوصل بين الوفد والانجليز . . هذا بينما كان النقراشى وماهر يريان عكس هذا الرأى ، كما أن مصطفى النحاس ومكرم كانا من المتحمسين لخروج فاطمة اليوسف وجريدها روز اليوسف من الوفد لمهاجمة نسيم باشا ، بينما كان ماهر والنقراشى مؤيدين لفاطمة اليوسف ، وصحيفتها وبعضهم يرى ان اخراج فاطمة اليوسف من الوفد ، كان تمهيدا أو مرتبطا بخروج ماهر والنقراشى من الوفد .

ويرى د. حشيش ان مشروع الكهرباء لم يكن سوى المفجر للشحنة الخلافات ، كما يرى فى نفس الوقت ان الوفد ، أو مصطفى النحاس كان حريصا على تهدئة الموقف واسترضاء النقراشى ، عن طريق الاغراء ، فعرض عليه بعد اقصائه من الوزارة عضوية مجلس ادارة شركة قناة السويس .



ويرى د. حشيش وبناء على ما ذكره مكرم عبيد باشا ، أكثر من مرة ، ان النقراشى قد وافق على هذا العرض فى البداية ، كما يرى أيضا ، ان النحاس باشا كان يتردد فى موقفه ازاء النقراشى ، تتنازعه الحيرة ، بين عواطفه ، وزمالة الكفاح وذاكرات الماضى ، وبين رغبة لا قبل له بها . كان النحاس بذكائه ، يدرك أن النقراشى من أكفأ رجال الوفد ، وله بينهم كثير من الأصدقاء ، ولا سيما

صديقه الأكبر ماهر ، وفى الوقت نفسه كان هناك من يلعب ، دورا آخر ، كان هناك مكرم الصانع الأول لكل انقسام حدث فى الوفد فى الثلاثينات فمكرم هو الذى اختلف مع نجيب الهلالي وأدى هذا الخلاف الى خروج ثمانية أعضاء من الوفد فى ١٩٣٢ ومكرم هو الذى غضب على فاطمة اليوسف وطردها هى وجريدها من الحزب ثم ان مكرم هو الذى حارب العقاد ، كاتب الوفد الأول ، وفصله من الوفد ١٩٣٥ وفى عام ١٩٣٧ سعى سعيًا حثيثًا الى طرد اثنين من دعائم الوفد ، وأركانها القوية ماهر والنقراشى .

ويقول د . حشيش ان الباحث فى أمر الانقسامات التى حدثت فى الوفد طوال تاريخه لا يجد مثل هذه المعارك وهذا العنف الذى صاحب انقسام عام ١٩٣٧ فقد كان لأحداثه ومعاركه صدى كبير ، ذلك لأن النقراشى - حينئذ - كان معدودا - وبحق - من أركان الوفد القديمة والقوية ، وكان موثوقا بنزاهته ، واستقامته ، فلا غرو ان التفت حوله جماعة كبيرة من أنصار الوفد وشبابه الا انه من ناحية أخرى ، كان هذا الالتفاف حول النقراشى وشعوره بأنه على حق ازاء تصرفات الوزارة التى كانت مثار الانتقاد مثل انشاء فرق القمصان الزرقاء ، والاستثناءات ، لعل هذا أشعر النقراشى وهما أنه سيكسب الجولة ضد النحاس ومكرم فبالغ فى قوته ، وهما يفسر هذا الشعور ولا يبرره أنه أجاب عن سؤال ألقى عليه عقب تلك الأحداث عما يريد أن يفعله فقال سأسعى لانشاء حكومة عادلة اعتقد ان مصر ، بحاجة اليها .



وكنت مندهشا لانقسام الوفد على نفسه . أمام الخلاف الذى نشب بين النقراشى من ناحية وبين النحاس ومكرم من ناحية أخرى ، ولا سيما وقد توقع الوفد - وكان صادقا فى توقعه هذا - ان غضب أحمد ماهر رئيس مجلس النواب لغضب صديقه وزميل كفاحه ورفيق المشقة فى ١٩٢٥ النقراشى أن يقف الى جانبه يسانده ويدافع عنه ، وقامت أم المصريين صفية زغلول بالوساطة فجتمعت الزعماء الأربعة: النحاس، ومكرم، وماهر، والنقراشى، وناشدتهم الاتفاق حرصا على وحدة الوفد الا أنها فشلت فى رأب الصدع ، الذى أصاب بنان الوفد . ذلك لأن الأيدى الحفية كانت تعمل فقد قامت لجان الوفد ، بعدة حملات شديدة شنتها على النقراشى بعد هذا الاجتماع بقصد تحطيمه و . و . وكان النقراشى - باعتراف جميع المصادر - عنيدا صلب الرأى ، لا يركن الى المهادنة فأصدر بيانا فى ٧ سبتمبر ١٩٣٧ رد فيه على ما سماه الحملة الكاذبة وطالب فى هذا البيان بحل القمصان الزرقاء واحترام الشورى ، ودعا فى نهاية البيان حكومة الوفد الى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم ، وخطا خطوة أخرى فامتنع عن حضور اجتماع الوفد الذى حضره كل الأعضاء فى الاسكندرية .



وفى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ اجتمع الوفد وناقش موقف النقراشى ، ثم أذاع بياناً بأعباءه منفصلاً عن الوفد وكان هذا القرار بإجماع رئيس وأعضاء الوفد ما عدا د. ماهر الذى أعلن أنه لا يزال يعتبر النقراشى عضواً فى الوفد كما امتنع عن ابداء الرأى العضو ، ابراهيم سيد أحمد .

ويقول د. حشيش اننا لا نستطيع أن نعتبر خروج ماهر والنقراشى كان انسلاخاً أو نظيراً لقيادة الوفد فلفظ انسلاخ يطلق على الأفراد الذين خرجوا ، أو أخرجوا من الوفد ، بمفردهم ثم ذابوا ، ولم يتركوا أثراً مثل جماعة صدقى ، وأبو النصر وهجوة البيل لكن ماهر ، والنقراشى ومحمود غالب لم يذوبوا ولم يكر من الممكن أن يذوبوا فناريخ ماهر والنقراشى الممتد من أحداث ثورة ١٩١٩ ، ولا سيما دور أحمد ماهر مع عمه عبد الرحمن فهمى فى اللجنة المركزية ، والقائد ، القبض عليهما وتقديمهما لمحكمة الجنايات بتهمة الاغتيالات السياسية فى يونية ١٩٢٥ واقتراب حبس المشتقة منهما ثم اشتراكهما فى وفد المفاوضات الخاص بمعاهدة ١٩٣٦ وتوليتهما : النقراشى وزارة المواصلات وأحمد ماهر رئاسة مجلس النواب . ورأى ماهر فى المعاهدة ، باعتبارها ليست الا خطوة فى سبيل الاستقلال ، وكان رأياً جريئاً ، وفريداً ورفيعاً ارتفع من بين رجال الوفد الذين نظروا الى المعاهدة على انها معاهدة الشرف والاستقلال ، بالإضافة الى ظروف خروج ماهر . والنقراشى فى عام ١٩٣٧ يجعلنا نرجح تسميته استغافاً بمعناه ومفهومه اللغوى والمادى يختلف عن الانقسامات الأخرى التى وقعت فى الوفد قبل ١٩٣٦ هذا بالإضافة الى أن الانشقاق الذى حدث بخروج ماهر والنقراشى من الوفد قد نولد عنه انشاء هيئة لها أنصارها فى الأقاليم وفى الريف .



ان خروج النقراشى ثم ماهر من الوفد ، كان انشعاقاً بمعناه اللغوى والمادى ، بمعنى خروج جزء من قاعدته سواء بدافع القربى ، والصلات العائلية بين المنشقين وذويهم كما حدث لعائلة غالب مثلاً أو بدافع الاقتناع بأن موقف المنشقين كان سليماً بينما كان موقف النحاس ومكرم - فى تصورهم - تطرفاً ، ونحزباً لا داعى لهما .

ويقول الأستاذ محمد التابعى : ان الوفد - أو النحاس ومكرم - رأى بعد اخراج النقراشى من الوزارة استرضائه فهو - أى النقراشى - محدود يومئذ من كبار أقطاب الوفد وله نفوذه وأنصاره وخصوص بين شباب الوفد ، وأعضاء البيئة الوفدية رأوا أن يسترضوه فعرضوا عليه منصب مندوب الحكومة المصرية لدى شركة قناة السويس ، وكان المنصب شاغراً يومئذ ، ولمن يشغل هذه الوظيفة أو هذا المنصب مكافأة سنوية قدرها خمسة آلاف جنيه ، ويقول

الأستاذ التابعى ، أن النقراشى قد قبل المنصب ولكن جريدة البلاغ ، قالت فى مقال لها انها لا تصدق خبر قبول النقراشى لهذا المنصب لأنه مشهود له بالنزاهة والاعتزاز بالنفس ، وانه لا يمكن أبدا أن يساوم على مبادئه وعلى نزاهته ، فيتراجع عن خطوة خطاها الى أخرى وقد أعلن النقراشى أنه لم يقبل المنصب المعروض عليه . وانه ماض فى سياسته وفى معارضته مشروعات عثمان محرم وزير الأشغال .



وأفتح قوسا لأقول : « اننى على ثقة مطلقة من أن النقراشى . - وقد لقي الرجل ربه - لم يقبل على الاطلاق منصب عضو مجلس ادارة شركة قناة السويس ، وقد سمعت منه شخصا ذلك : « فما الذى كان يدعونى الى قبول المنصب ؟ هل هو المال ؟ اننى لم أفكر أبدا فى المال » ثم انه لا يعقل أبدا أن النقراشى ، الذى حارب الاحتلال الأجنبى لم يكن من المعقول أبدا ، أن يعمل فى خدمة شركة أجنبية تسير فى خط هذا الاحتلال وتعمل ، على تدعيمه . بل انها لتعتبر نفسها قطعة فرنسية فى أرض مصرية » .

وأقلل القوس ، لأقول ، ان التابعى - رحمه الله ، قد ذكر فى كتابه « من أسرار السياسة والسياسة » ان الملك فاروق أقام حفلة فى حديقة قصر أنطونيادس ، ابتهاجا بخطبته للأنسة صافيناز ذو الفقار - الملكة فريدة فيما بعد - اشترك فيها النحاس ، وجميع الشيوخ والنواب ، والوزراء ، وكبار موظفى القصر ، وتخلف مكرم عبيد ، عن حضور الحفلة لوعكة أصابته وحضر الحفلة أيضا النقراشى باشا وما أن رآه الشيوخ والنواب والوفديون حتى أحاط به عدد كبير منهم يرحبون به ويرجونه أن يسوى الخلافات التى بينه وبين زملائه أعضاء الوفد ، وبينما هم كذلك ، أقبل مصطفى النحاس ورأى النقراشى فتقدم منه ومد اليه يده ، وتصافح الرجلان ، وصفق الحاضرون ، وهتف الأستاذ حسن يس بحياة النحاس وردد الحاضرون الهتاف ثم هتف بحياة النقراشى وردد الحاضرون الهتاف وهنا تعانق النحاس والنقراشى ودوى التصفيق الحاد ، وعلا ، الهتاف وتغال الحاضرون خيرا واستبشروا بعودة المياه الى مجاريها بين النقراشى ، ومصطفى النحاس ، ويذكر الأستاذ التابعى ، انه ذهب - بعد الحفلة - ليعود مكرم عبيد فى داره فروى له ما حدث بين النقراشى والنحاس وكيف ان مكرم باشا ، بعد أن استمع منه الى القصة بحذافيرها تحدث الى النحاس باشا قائلا : مبروك يا باشا ؟ ثم قال فيما بعد وكأنما كان النحاس يسأل : مبروك على ايه فقال مكرم : مبروك الصلح مع النقراشى ، وفهم التابعى ، ان مكرم عبيد فهم من النحاس انه لا صلح مع النقراشى وان مكرم قال للتابعى بعد ذلك : أنا كمان استخربت الخبر وقلت مش معقول ، وكان مكرم عبيد - كما يقول محمد التابعى - يؤمن الايمان كله فى ذلك الوقت بان كل عضو يختلف مع رئيس

الوفد مصطفى النحاس يجب أن يبتز ، من جسم الوفد ، بلا تردد أو رحمة :
كان هذا هو مبدأ مكرم عبيد في عام ١٩٣٧ ، وهو نفس المبدأ الذى طبقه
النحاس باشا على مكرم عبيد باشا فى عام ١٩٤٢ .



ويقول الأستاذ التابعى ، ان مكرم عبيد قد ذكر له أن غضب ام المصريين
على الوفد ورئيسه لم يكن بسبب اخراج النقراشى باشا ، من الوفد وان كانت
الفرصة الملائمة ، للاعلان عن ذلك الغضب ، وان مكرم عبيد قد قال : لقبـد
أدخلوا فى روعها أنها جان دارك فى مصر ، وقالوا لها - أقاربها ، وأنسابها - أن
الوفد أخطأ يوم سافر أعضاؤه لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ولم يصحبوها معهم بصفتها
أرملة سعد زغلول ! وان الوفد ، لم يعد يستشيرها كما كان فى الماضى ، بل
يعتبرها كما مهملا وكسب النحاس ومكرم خصما جديدا قويا فى شخص زوج
سعد ، وأم المصريين وكانت صفية هانم زغلول ملكة ، مصر ، وكانت نازلى تحترم
أم المصريين ، اخراهما شديدا ولا عجب فقد كانت الأنسة نازلى صبرى تقبل يد
صفية هانم زغلول قبل أن تصبح سلطنة مصر ، وزوج السلطان فؤاد .

وهكذا - يقول التابعى - لم يكن قد مضى على عودة فاروق من رحلته الى
أوروبا وممارسته لسلطاته وحقوقه الدستورية شهران اثنان حتى كانت حكومة
الأغلبية الوفدية تواجهه جبهة قوية معارضة مكونة من رأس الدولة ، فاروق
وجميع كبار موظفى القصر ، على ماهر : وأذنا به فى القصر ، أحزاب الأقلية وفوق
هذا وذلك خلاف فى صفوف الوفد يوشك أن ينتهى بخروج النقراشى وماهر
من الوفد مع عدد من الشيوخ والنواب ، كل هذه العوامل مجتمعة أضعفت هيبة
الوفد فى نفس فاروق ومن ثم أقدم على ما كان مترددا فى الاقدام عليه خوفا من
موة الوفد ، وشوخته وتحدى حكومة الوفد ، وأصدر أمره الكريم بتعيين على
ماهر ، رئيسا للديوان فى شهر أكتوبر ١٩٣٧ وكان هذا التعيين ايدانا بسياسة
التحدى التى سار عليها فاروق ورجاله ، سياسة التحدى ، للوفد ، ورئيس
الوفد ، وحكومة الوفد ، وأغلبيتها الماحقة فى مجلسى البرلمان وايدانا بسياسه
الاستهانة والاستهتار بسلطة البرلمان ، وحقوق الشيوخ والنواب ممثلى الأمة
أو بعبارة أخرى سياسة استهانة القصر واستخفافه بالحكم النيابى وحقوق ،
وحرىات الشعب » .



ونتساءل بعد كل الذى قلناه : من يكون محمود فهمى النقراشى الذى كان
اخرجه من الوفد ، ومن الوزارة نقطة تحول خطيرة فى مسار الوفد كحزب

له الأغلبية الشعبية ، والأغلبية البرلمانية : يعتبر محمود فهمى النقراشى بلا جدال من أنظف وأظهر الشخصيات السياسية التى عرفها التاريخ المصرى كما أنه بلا جدال . من أصلب وأقوى القيادات الحزبية فى نصف القرن الماضى .



وقد يختلف المرء ، مع محمود فهمى النقراشى فى آرائه ، واتجاهاته ، السياسية ، والحزبية ولكن لا أحد يستطيع الا أن يحترم هذه الآراء . والاتجاهات السياسية ، والحزبية ، ويحترم أولا ، وقيل كل شيء . الرجل الذى يؤمن بها . كان محمود فهمى النقراشى من خيرة المصريين الذين رفعوا راية الكفاح الوطنى فى ثورة ١٩١٩ وكان فى مقدمة من استركوا فى العمل السرى تحت الأرض فى الاسكندرية وفى القاهرة بعد الاسكندرية !



ومحمود فهمى النقراشى . كما روى ذات مرة ، وكان مقلا للغاية فى أحاديثه الصحفية ، وغير الصحفية من مواليد الاسكندرية فى ٢٦ ابريل ١٨٨٨ وقد حصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة جمعية العروة الوثقى ، وكان ترتيبه الأول فى لجنة الاسكندرية كما كان أول الناجحين فى شهادة البكالوريا فى مدرسة رأس التين الثانوية ثم التحق بمدرسة المعلمين العليا وبعد انليسانس أرسل فى بعثة تعليمية الى جامعة توتنجهام بانجلترا . وبعد عودته اثر حصوله على دبلوم تلك الجامعة عمل مدرسا فى مدرسة رأس التين الثانوية ثم العباسية الثانوية ، ثم ناظرا للمدرسة الراقية فى الهياثم .



وكان النقراشى قد تعرف الى سعد زغلول عندما كان ناظرا للمعارف . ولذلك ، عندما بدأت ثورة ١٩١٩ وألقى اللورد كيرزون فى مجلس المورديات خطابا باسم الحكومة البريطانية وصف ثورة ١٩١٩ بأنها قامت « للسلب والنهب » ، و . و . و . وأثنى على الموظفين المصريين ورجال البوليس والجيش المصرى لانهم لم يشتركوا فى الثورة ، وصور اللورد كيرزون موظفى الحكومة المصرية بأنهم ينحازون الى الاحتلال والمحتلين وكان أن تألفت لجنة من مندوبى الوزارات والمصالح وكان النقراشى هو مندوب وزارة المعارف ، وكتبت اللجنة عريضة احتجاج الى السلطان . والى المندوب السامى البريطانى والى سائر معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، وأعلن مندوبو الموظفين اضرابا عاما فى جميع

الوزارات والمصالح لمدة ثلاثة أيام فى البداية . . حتى يطلق سراح المعتقلين وعلى رأسهم سعد زغلول باشا .



وتعتقل السلطات البريطانية فى مصر محمود فهمى النقراشى ، وعلى عمر بك ، وحسين بك فتوح وأحمد بك فريد ، وفؤاد بك شيرين وغيرهم ، وغيرهم . وتم نفي المعتقلين فى بلدة رفح ، حيث مكثوا بها ١٥ يوما حيث أفرج عنهم ، وإن لم تسمح الحكومة ، بإعادتهم الى وظائفهم الى ان تألفت وزارة محمد سعيد باشا « الثانية » فأمرت بإعادة محمود النقراشى ناظرا لمدرسة السويس ، وبعدها نقل الى وزارة الزراعة للعمل بقسم الادارة والاحصاء و . . و .

وعندما اعتقل الفريق الثانى من الوفد المصرى : حمد الباسل باشا ومرقس حنا باشا . وواصف غالى باشا ومراد الشريعى بك ومحمد علوى الجزار بك . وجورج خياط بك ، وويصا واصف بك اجتمع محمود فهمى النقراشى بزملائه فى الجهاد حيث ألفوا الفريق الثالث الذى حل محل الفريق ، الأول ، والثانى ، وكان من بين هذا الفريق الثالث ، الشيخ مصطفى القاياتى ، ومحمد نجيب الغرابلى والدكتور نجيب اسكندر وفخرى عبد النور ، وعبد الستار الباسل ، ومحمود فهمى النقراشى وبمجرد الحكم على الفريق الثانى ، تم القبض على الفريق الثالث وأودع أفرادهم ثكنات قصر النيل ، لمدة ثلاثة أشهر الى أن أفرج عنهم حيث عين النقراشى مفتشا بالتعليم العام ، ثم مساعدا للسكرتير العام ، لوزارة المعارف الى أن اختاره سعد زغلول فى يونيو ١٩٢٤ وكيلا لمحافظة مصر .



وبعد أربعة أشهر اختاره وكيلا لوزارة الداخلية وفى الحفل الذى أقيم لتكريم النقراشى خطب سعد زغلول خطبة قال فيها : اننى ما أحببت محمود فهمى النقراشى ، واخترتة الا لثقتى بكفاءته ولما أعهد فيه من الوطنية والحكمة فى تصريف الأمور .

ولما استقالت وزارة سعد أحالت وزارة زيور محمود فهمى النقراشى الى المعاش ثم اعتقلته .



وظل معتقلا ثلاثة أشهر الى أن ظهرت براءته فأفرج عنه ، وبعد ثلاثة أشهر من الافراج عنه اعتقل هو وأحمد ماهر ، حيث بقيا معتقلين عاما وخمسة

آبام وبعد محاكمة مثيرة ، قضى ببراءتهما وكان سعد زغلول يولى قضية ماهر ،
والنقراشى أهمية بالغة وكان يشترك مع المحامين المترافعين عنهما كواحد منهم
فى منزله - بيت الأمة - وان لم يقف أمام القضاة .

وكانت حكومة سعد باشا ، قد استقالت أو أقيلت بمعنى أدق ، عقب
اغتيال السير لى ستاك باشا - الحاكم العام للسودان ، وسردار الجيش المصرى
فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ - وخلفتها وزارة زيور باشا حيث تم فى عهدها محاكمة
المتهمين بمقتل السير لى ستاك باشا وقد قضى فى ٧ يونيو ١٩٢٥ على عبد الفتاح
عنايت وعمد الحميد عنايت وإبراهيم موسى ، ومحمود راشد ، وعلى إبراهيم
محمد ، وراغب حسن النجار ، وشفيق منصور وقضى عليهم جميعا بالاعدام
واستبدل بحكم الاعدام الأشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة لعبد الفتاح عنايت ،
كما قضى بحبس محمد صالح سنين ، وكانت محكمة الجنايات ، التى نظرت
القضية برئاسة أحمد عرفان باشا ، وعضوية المستر كرشو ، ومحمد مظهر بك .

وقد حاولت حكومة زيور باشا إيجاد صلة بين قضية الاغتيالات السياسية،
وحوادث القتل السياسى التى وقعت على البريطانيين من قبل وكان من المعتقلين
فى قضية الاغتيالات السياسية : أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى ، حسن
كامل الشيشينى ، وعبد الحليم الببلى ، محمد أفندى فهمى ، على محمود عنمان،
مصطفى ، والحاج أحمد جاد الله ، وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كرشو
رئيسا وكامل إبراهيم بك وعزت بك عضوين وكان فى مقدمة المترافعين من
المحامين عن هؤلاء المتهمين : زهير صبرى عن على محمد على وإبراهيم رياض عن
أحمد جاد الله ومصطفى النحاس ، مرقص حنا ومكرم عبيد ، ونجيب الوايل
وسلامة ميخائيل ومحمد يوسف عن الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، وعبد الله
حسين عن محمود عثمان مصطفى ، وأحمد لطفى ومصطفى الشوربجى عن الأستاذ
حسن كامل الشيشينى ووهيب بك دوس عن عبد الحليم الببلى .



وفى ٢٥ مايو ١٩٢٦ صدر الحكم بالاعدام شنقا على محمد على فهمى على
وبراءة جميع المتهمين .

ولم يكن القاضى كرشو ، موافقا على براءة ماهر والنقراشى والحاج أحمد
جاد الله ، ومحمود عثمان مصطفى فقدم استقالته من منصبه بعد الحكم ، وبناها ،
على اعتراضه على براءة ماهر والنقراشى وجاد الله .

وكان سجن ماهر والنقراشى فى المرة الأخيرة شاقا ، وعنيفا الى درجة أن
النقراشى كان ذات مرة ينشد بعض الأشعار انشادا عاليا عند مرور أحمد ماهر

أمام غرفته ، فظن رجال السجن ان لهذا الانشاد معنى آخر ، فحققوا معه ، لمعرفة سبب انشاده الأشعار «إنلّفوا فى تعذيبه . ولما كان الكلام محرما على السجن ، وكذلك كانت الكتابة فعند أنفق النقراشى وقته فى مطالعة « صبح الأعشى » كله ، والاجزاء الأربعة ، التى قد صدرت من كتاب « نهاية الارب » وراجع كثيرا من الكتب العلمية التى لم يكن قد اطلع عليها الا مرة واحدة ودرس كذلك كتابات سبنسر فى فلسفة التربية •



وعن قضية الاغتيالات السياسية ، التى اتهم فيها ماهر والنقراشى ، كتب صبرى .أبو علم فى الكتاب الذهبى للمحاكم الاهلية يقول : نزل الستار على قاعة محكمة الجنايات عقب محاكمة المتهمين بمقتل السردار ثم رفع بعد عام لتشهد هذه القاعة محاكمة أكبر منها خطرا وأجل شأنًا تلك هى قضية الاغتيالات السياسية وهى القضية التى تمخضت عنها التحقيقات فى قضية مقتل السردار ، وكان شفيق منصور ، صلة الوصل بين القضيتين وكانت اعترافاته ، وتقاريره حجر الزاوية فى التحقيقات الجديدة ، وعلى أساس هذه الاعترافات انهمت النيابة العمومية ، الدكتور أحمد ماهر وزير المعارف فى وزارة سعد زغلول باشا ، والأستاذ محمود فهى النقراشى وكيل الداخلية بها ، والأستاذ حسن كامل الشيشينى المدرس بمدرسة التجارة العليا ، والأستاذ عبد الحليم البيلى ، سكرتير المفوضية المصرية بأنقرة وبعض العمال بارتكاب حوادث اغتيال الرعايا الانجليز وبعض المصريين •



واستأثرت القضية باهتمام الجمهور والساسة فى مصر ، وبريطانيا ل بعض المتهمين من مركز خطير ، ولخطورة الملبسات التى أحاطت بالقضية والنتائج السياسية التى تترتب على الفصل فيها ورأى الا تنظر القضية أمام الدائرة التى فصلت فى قضية مقتل السردار ولم يخل تشكيل الدائرة الجديدة من صعوبات استدعت عقد الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف وأخيرا شكلت المحكمة من جناب المستر كرشو ، رئيسا ، وكامل بك ابراهيم وعلى بك عزت مستشارين وجلس فى كرسى النيابة حضرة منسطفى بك خنقى وتولى الدفاع ، فى القضية طائفة من كبار المحامين •

وأصبحت قاعة محكمة الجنايات وأصبح قفص الاتهام فيها مائتقى أنظار الرأى العام المصرى والبريطانى •

ولم يكن فى فضاء القاعة ما يتسع لكل من يرغبون فى شهود المحاكمة فحدد عدد من يسمح لهم بدخول القاعة وأقيمت الحواجز ، والموانع حولها وأصبح ما يدور فيها ويجرى فى ساحتها يدون فى الصحف ويطير الى الخارج •

وقد كانت جهود المحامين فى هذه القضية شاقة فقد بلغت صحف التحقيق بها نيفا وثلاثة آلاف عدا الملحقات وتوفر المحامون على دراستها واستيعابها ، قبل بدء المحاكمة •

وكان استجواب الشهود آية من آيات الفن القضائى ، ثم جاء دور الدفاع وترافع ، المحامون فكانت مرافعاتهم صورة حية للبيان الساحر ، والمنطق السليم ، كانت مرافعاتهم من وحي قلوبهم وعقائدهم ، وكان الكثيرون منهم تربطهم بالمتهمين روابط أعظم توثقا من الصداقة ودافع المتهمون عن سمو الحركة الوطنية وتجردها من النوايا الاجرامية فكانوا فى دفاعهم ملهمين موفقين •

وفى الوقت الذى كانت ألسنتهم تفيض بالسحر حلالا ، تنزل فوق منصة القضاء : كانت عيونهم وقلوبهم مشدودة الى القفص حيث وقف رجال كرام عليهم ، وأعضاء على مصر فكانت نبراتهم أبلغ من عباراتهم وأشد تأثرا •

وتوفى المرحوم أحمد بك لطفى بعد صدور الحكم بقليل فكانت قضية الاغتيالات السياسية آخر قضية كبرى ترافع فيها ، وكانت آخر عهده بهذه القساعة •



وكان يجرى فى نفس الوقت خارج القاعة صراع انتخابى بين الوفد ، ومن ائتلف معه من الأحزاب وبين حزب الاتحاد •

وكان الواقفون على ما يجرى خلف ستار الحوادث السياسية يدركون مقدار ما بين الحكم الذى يخرج من داخل هذه القاعة والحكم الذى يخرج من صناديق الانتخاب من صلة وتلازم ، وشاء الأقدار أن يصدر حكم القضاة ، وحكم الناخبين فى وقت واحد : أصدر القضاة حكمهم بعد دفاع دام شهرا ببراءة خمسة من المتهمين هم : الدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى ، والأستاذ حسن كامل الشيشينى ، والأستاذ عبد الحليم الببلى ، والحاج أحمد جاد الله ، وصدر حكم الناخبين لصالح الائتلاف ومرشحيه •

واهتزت البلاد طربا لهذه النتائج كلها وشرع الساسة يتبادلون الرأى فى استثمار هذه النتائج ، وأخيرا تعكر الجو ، حين خرج جناب المستر كرشو على تقاليد القضاء فكتب الى وزير الحفانية يعلن أنه كان معارضا فى براءة الدكتور أحمد ماهر ، والحاج أحمد جاد الله وقال انه اعتبر من واجبه الخروج على مبدأ المحافظة على سر المداولة فتوجه بعد اصدار الحكم الى دار المندوب السامى ، واطلع فخامته على رأيه باعتباره حاميا للأجانب !! وعقب وصول هذا الخطاب

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ١٩٣

استقالت الوزارة وشكلت بعد ذلك وزارة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فتولى المرحوم أحمد زكى أبو السعود باشا ، وزير الحقانية فيها الرد على الخطاب واستقال جناب المستر كرشو « !!

وقد ظلت دار المندوب السامى تعترض باستمرار على اشتراك أحمد ماهر والنقراشى فى أية وزارة وفدية ، وتقيم الدنيا ولا تقعدا لان ماهر والنقراشى فى رأيها ، ليسا سياسيين ، بل هما ارهابيان كبيران !! وقد سبق لنا أن أشرنا الى ثورة الرأى العام البريطانى عندما أصر مصطفى النحاس على اشراك محمود فيمى النقراشى ، وأحمد ماهر فى الوفد المصرى ، للمفاوضات !!



وعن الوزارة النحاسية ، الرابعة يقول عبد الرحمن الرافعى طيب الله ثراه .
استحدثت الوزارة أسلوبا جديدا من الارهاب ساعدها على تدعيم أركان الدكتاتورية البرلمانية وذلك باصطناعها فرقا سميت « فرق القمصان الزرقاء » التى كانت فى الأصل تشكيلات منظمة ترمى الى النهوض بالروح الرياضية ثم اصطبغت فى عهد هذه الوزارة بالصبغة السياسية الحزبية : وتحولت عن مقصدها السليم لأن التشكيلات الرياضية يجب ، أن تكون بعيدة عن الاصطباغ بصبغة حزبية وأن تبقى دعامة من دعائم الروح ، التى تدعو الى الود والاخاء بين الرياضيين لا الى اثاره الخلاف بينهم .

خرجت هذه الفرق - هكذا يقول عبد الرحمن الرافعى - فى عهد وزارة الوفد عن المعنى الرياضى وصارت أداة سياسية لارهاب خصوم الوفد السياسيين وأخذت تتسلح بالعصى والخناجر ، وتعتدى على اجتماعات المعارضين وفضت بعضها بالقوة ، واعتدت ، أيضا على أشخاص المعارضين وعلى الصحف المعارضة استفحل شأنها بضم أشياع من أحط الطبقات اليها ، فصارت وسيلة لاهدار حرية الرأى والفكر ، وافساد أداة الحكم ، وكان أفرادها يقتحمون الدواوين ويملون ارادتهم على الرؤساء والموظفين والى جانب هذا الارهاب المستمر من القمصان الزرقاء تصدت الوزارة للصحف المعارضة وأرهقتها بالتحقيقات والمصادرة واعتقلت النيابة بعض الصحفيين بدعوى اتهامهم فى جنح صحفية فكان هذا وذاك مظهرا من مظاهر الضغط والاضطهاد .

ويؤخذ أيضا على وزارة النحاس الرابعة - كما يقول عبد الرحمن الرافعى - انها لم تكن العناية الواجبة بالنهوض بالجيش ولم تعمل عملا ، جديا فى انشاء مصانع للأسلحة والذخائر ، وتسليح الجيش وانشاء الأسطول وتعزيز قوة الدفاع الوطنى مع أن الفرصة ، كانت مواتية لها ، وكل ما عملته فى صدد انشاء

مصنع للذخيرة والأسلحة ، انها قررت تأليف لجنة فنية لدراسة هذا المشروع ولكن اللجنة لم تؤلف وقررت في سبتمبر ١٩٣٧ استدعاء خبير عسكري من إنجلترا للاستعانة به على وضع الشروط والمواصفات الخاصة بإنشاء هذا المصنع ولم تنفذ قرارها وأرجئ تنفيذ المشروع . أى أنها لم تعمل شيئاً لإنشاء مصانع الذخيرة والأسلحة ومن المأخذ عليها أنها قررت إعادة العمل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الصادر في غيبة البرلمان ، والخاص بحفظ النظام بمعاهد التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذا المرسوم مخالف للدستور وقد عده البرلمان الوفدي سنة ١٩٣٠ باطلاً بطلانا أصلياً ولكن وزارة النحاس بعد أن رأت التدمير من سياستها قد استفاض حتى سرى الى صفوف طلبة الجامعة ، قررت إعادة العمل بهذا المرسوم . .



ويأبى عبد الرحمن الرافعي الا أن يوجه النقد - في نفس الوقت الذي انتقد فيه الوزارة النحاسية الرابعة - الى خصوم الوزارة الوفدية الذين استعجلوا الأمر وأرادوا أن يعالجوا مساوىء الوزارة النحاسية بالاستعانة بالسراى « وأقصده موظفى السراى » وهذا العلاج لا تؤمن مغبته لانه يزيد في سلطة رجال السراى ، ويجعل زمام الحكم فى أيديهم وليس من السهل بعد اللجوء ، اليهم أن يسبب النظام الديمقراطي وتنمو تربية الشعب السياسية ولكن هكذا شاء حظ مصر ، العاثر ألا تستقر أوضاع الحكم على أساس صالح مستقيم وينتهز رجال السراى فرصة استدعاء المعارضة للوزارة الوفدية وانتقال تلك المعارضة الى صفوف الشباب ، وخاصة طلبة جامعة فؤاد ، وقد رأى أحمد لطفي السيد بعد أن اشتدت اضطرابات الطلبة تعطيل الدراسة فى كليات الجامعة أسبوعاً يبدأ من ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧ وأصدرت الجامعة قراراً بذلك ولكن الوزارة رفضت الموافقة على هذا القرار فاستقال لطفي السيد من منصبه وكان رجال السراى قد عمدوا ، الى وضع العراقييل أمام الوزارة النحاسية ، وخاصة فى موضوع تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ : كانت الوزارة الوفدية قد رأت ترشيح فخرى عبد النور بك ، لعضوية مجلس الشيوخ ولكن السراى اعترضت ورشحت بدلاً منه عبد العزيز فهمى باشا وأخذ رجال السراى يثيرون موضوع ، القمصان الزرقاء ، ويطلبون باسم الملك حل حركة القمصان الزرقاء ، بل ان الملك فاروق نفسه تحدث فى هذا الموضوع مع مصطفى النحاس . والغريب : ان دار المنسودب السابق ، البريطانى ، التي تحولت فيما بعد الى دار السفير البريطانى كانت تقوم بدور الوساطة بين الوفد والسراى بل كانت فى بعض الأحيان تقف الى جانب الوفد ، دون السراى !! وكانت تدعو الى الابقاء على الوزارة الوفدية بوصفها وزارة الأغلبية البرلمانية !!



وكان من رأى د. محمد حسين هيكل ان الوزارة الوفدية قد أخطأت عندما شددت من حملة الارهاب التي واجهت بها خصومها : كانت المظاهرات تؤازر القمصان الزرقاء فى هذه الحملة : ولقد نما البنا ذات مساء من شهر ديسمبر ١٩٣٧ أن د. محمد محمود باشا ، سيتعرض لهذا الارهاب كما يتعرض غيره وذهبنا اليه فى منزله فكننت أنا والأستاذ كامل البندارى المحامى ، وعبد الجليل بك أبو سمرة ، ورشوان محفوظ باشا ، وآخرون . ولم يطل بنا المقام حتى سمعنا ان مظاهرة كبرى تقترب من ميدان الفلكي وانها ربما سارت فى شارع الفلكي ، الى منزل محمد باشا محمود وانها قد تفتح المنزل ، وعرفنا ان محمد محمود باشا ، قد اتخذ عدته لمثل هذا الاحتمال فاستعد للدفاع عن نفسه وعن داره ، وسرنا ما عرفنا من ذلك ، وأن وددنا ألا يبلغ الأمر مبلغ الاشتباك المسلح وتأتى المظاهرة ، وتقترب من بيت محمد محمود ويأمر محمد محمود رجاله باغلاق بوابة بيته اغلاقا محكما .



الى أن يقول د. هيكل : بلغت المظاهرة المنزل فوجدت بابه محكم الاغلاق فحاولت اقتحامه وسمعنا أميرة نارية تدوى ، وأراد الباشا ، أن يطمئننا فقال : لا تنزعجوا فان حرس الدار قدبرون ، على صدهم ، ثم أنه أراد الخروج بنفسه فمنعه الحاضرون بخافة أن تصيبه رصاصة طائشة ، فقد كثرت الطلقات النارية كثرة جعلتنا نشعر ، وكأننا فى معركة حربية حامية الوطيس وأسرع أحد الحاضرين الى التليفون مرة أخرى يتحدث الى حكمادارية البوليس وصور لها ما هو حادث لكن الطلقات النارية ظلت تدوى زمنا قبل أن يحضر البوليس ولعله كان ينتظر أن يخطر بأن المتظاهرين اقتحموا الدار ثم يتحرك لضبط الواقعة على حد تعبيرهم فلما عرف أن الدار انقلبت حصنا منيعا وان محاولات المتظاهرين لاقحامها ذهبت سدى ، وان هؤلاء ، المتظاهرون ، معرضون للنيران تحصدتهم . أسرع بالمجيء فلما رأى المتظاهرون البوليس تفرقوا بعد ان كانوا يحاولون تسليق الدار من خلفها لولا أن صدهم النوافذ المحكمة الاغلاق ، فلم ينالوا مآربهم .

وعن تحقيق النيابة قال د. هيكل : حققت النيابة ما حدث ولم يمنعها مقام محمد محمود باشا من أن تفتش منزله ، فلم تجد به غير مسدسه هو ، وكان التحقيق متجها كله ، الى معرفة الوسيلة ، التى قاوم بها محمد باشا ورجاله المظاهرة غير أن التحقيق لم ينته الى نتيجة ثم حفظ .



كان لهذا الموقف الذى وقفه محمد محمود باشا من المظاهرة ، المتمتعة بحماية الحكومة أثره فى تفكير أولى الأمر ، ممن يريدون التخلص من النحاس باشا

وزارته ويخشون أن يجر ذلك الى اضطراب العاصمة واراقة الدماء فيها فقد استطاع هذا الزعيم بمفرده أن يقاوم سلطان النحاس باشا وحكومته ، وقد كفى ظهور البوليس ليولى المتظاهرون الادبار عند ذلك اطمأنت النفوس الى أن سلطان الحكومة فى حماية المظاهرات هو الذى يجعل لهذه المظاهرات من الخطر ، ما تخشى عواقبه فلو انها لم تجد من الحكومة الحماية والرعاية لما استطاعت شيئا ، بل لما أقبل أحد على التظاهر وان أجزل له الأجر .

وعندما ذهب د. هيكىل : الى لطفى السيد قبل أن يستقيل من الجامعة للتحديث معه فى أمر اقامة حفل تأبين للمرحوم محمود باشا عبدالرازق ولاستئذان لطفى السيد ، فى أن يكون من بين خطباء ذلك الحفل . كان طلبة الجامعة مضربين فتجهروا حوله ، فلم يقل لهم ، أكثر من أن المعارضة أدت واجبها وعلى كل مصرى ، أن يؤدى واجبه ، ثارت صحف الوفد ، وطالبت بالتحقيق مع د. هيكىل ويقول د. هيكىل : ان مظاهرات الجامعة ، كانت من الشواهد القوية ، على انصراف الشباب المتعلم ، من تأييد الوزارة وعلى أن الوزارة نلجأ الى سياسة الارهاب ، بالمظاهرات وبالقمصان الزرقاء تستر بها خوفا وانزعاجا وينبغى لها أن تتوارى من خوفها بتخويف خصومها ، لتظل ماضية فى سياستها الحزبية المتطرفة ، على أن هذا الارهاب ، لم يزعج ، المعارضة ، بل ظل اقتناعها راسخا بأن أيام الوزارة فى الحكم معدودة ، وكان هذا الاعتقاد يزداد كلما ازدادت صلات محمد محمود باشا بالقصر توثقا ، وكان كثيرون يتحدثون عن هذه الصلات ويرتبون عليها النتائج ، التى يطمئن اليها تفكيرهم .



ويقول د. يونان لبيب رزق : « أمام كل هذه المخاطر ، التى شعرت الوزارة الوفدية انها تحيط بها بدأت تتصرف وقد بنت هذا التصرف أساسا على السعى لتأييد شعبية الوزارة ، والبلوغ بامكان استخدام هذه الشعبية أمام أى مؤامرات تبدو من جانب القصر وتم ذلك بطريقتين :

الطريقة الأولى : « فى تلك الجولات الواسعة التى أخذ يقوم بها النحاس باشا فى مختلف المديرىات ليلقى الخطب فى المحلة الكبرى وفى المنصورة وفى الاسكندرية وفى المنيا وهو لا يريد بذلك تأكيد شعبيته وحسب بل يريد أكثر من ذلك التحذير من أى محاولة للمساس به » .

الطريقة الثانية : تدعيم تنظيم القمصان الزرقاء ، الموالى للوفد لاستخدامه فى المواجهة المحتملة . وتم هذا التدعيم بأكثر من وسيلة : منها تركيز ولاء الجماعة فى شخص النحاس بوضع قسم جديد لها جاء فيه : « أقسم بالله أن أظل مجاهدا لوطنى تحت لواء زعيمى مصطفى النحاس لآخر رمق فى حياتى »

وفيهما الاسراع بزيادة عدد أصحاب القمصان الزرقاء ويذكر أحد التقارير البريطانية أن مكرم عبيد قد حث زعيم هؤلاء ، على بذل كل جهد لرفع عددهم الى مائة ألف ومنها الحصول على المبالغ ، التي تمكن من استيعاب هذه الأعداد الجديدة في الجماعة وكان سبيل الزعامة الوفدية الى ذلك انفاق جانب من المصروفات السرية لوزارة الداخلية في هذا الوجه ، هذا وقد رفض القصر توقيع قانون زيادة الاعتماد الخاص بالمصروفات حتى لا يتخذ الوفد من القمصان الزرقاء التي ينفق عليها المصروفات السرية أداة للضغط عليه .

وتنشر احدي الصحف البريطانية « الأوبزرفر » أن مصطفى النحاس بعد أن زار روما وبرلين راودته الآمال في أن يصبح دكتاتورا ، كما أنه قد بدأ يغار من شعبية الملك .

وكان علي ماهر ، قد عين في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ رئيسا للديوان الملكي بدون أخذ رأى الحكومة ، كما تحتم بذلك التقاليد الدستورية وتقول صحف المعارضة أن الوفد حاول اشراك السفارة ، البريطانية في هذا الموضوع حتى تقف الى جانبه غير ان السفارة ، أكدت ان هذا الموضوع من اختصاص الملك وحده !



وقد بعث محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين الى السفارة البريطانية خطابا يحتج على التدخل في أمر من أمور مصر الداخلية كما أن بعض الصحف الوطنية راحت تحذر بريطانيا من مغبة التدخل في شئون مصر الداخلية .

وقيل ان الملك فاروق في أثناء لقاء له بمصطفى النحاس في ٢٦ أكتوبر ١٩٣٧ طلب من النحاس حل جماعة القمصان الزرقاء ، وسلمه بحثا قانونيا يؤكد أن وجود هذه الجماعة منافي للدستور .

وكان أيضا من بين أسباب الخلاف بين الوفد ، والقصر أن حكومة الوفد أعدت مرسوما بقانون يتم بمقتضاه تخفيض نسبة النجاح لطلاب الجامعة مستهدفة بذلك الحصول على شعبية بين الطلاب ولكن القصر رفض التوقيع على هذا المرسوم لانه لم يعرض على مجلس الجامعة ، قبل أن يعرض على الملك !

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، كما تقول الوثائق البريطانية : رسائل سير مايلز لامبسون الى مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية . يبلغ السفير البريطاني رئيس ديوان الملك . والملك نفسه ان الملك قد يفقد ثقة الحكومة البريطانية وتأبيدها اذا ما استمر في سياسته وانه بذلك يعرض عرشه للخطر !!

ولا تجدى سياسة تخويف الملك من قبل الحكومة البريطانية •

ولا تجدى سياسة استعراض العضلات الشعبية التي سار عليها الوفد وخاصة المظاهرات الوفدية العنيفة التي كانت تسير فى شوارع القاهرة • بل وفى ميدان عابدين ذاته منادية « النحاس ، أو الثورة » •

يبدو أن الملك أو مستشاره الأول على ماهر كان واثقا من نفسه الى أبعد حدود الثقة ، وكان مطمئنا الى أن الوفد قد خسر ، الكثير ، وأنه لن يستطيع أبدا أن يكسب معركته ضد القصر بل أن الملك ، لم يعد يكتفى بالضغط سرا على حكومة الوفد ، وإنما راح يظهر فى المعركة بصورة علنية حتى أنه ليطل من شرفة عابدين على مظاهرات طلبة الأزهر ، المؤيدة له ، ليحييها ، وكأنما يريد منها أن تستمر ، وتكون المظاهرات بداية لأحداث كثيرة وخطيرة تقع فى مصر •

الصراع بين القصر ، والوفد يصل الى الدروة

● انقسم شباب مصر فى أواخر عام ١٩٣٧ على نفسه ، انقساماً خطيراً ، أدى الى حدوث نتائج مؤسفة للغاية : تحولت - مثلاً - نوازع القاهرة ، والاسكندرية وكثير من عواصم المديريات الى ساحات صراع دموى تتقاتل فيه فرق القمصان الزرقاء ، والقمصان الخضراء ، فى كل جامعة ، وفى كل كلية ، بل فى كثير من المدارس الثانوية ، وحيث يوجد المشايخون للوفد ، والمشايخون للسراى وكان الأزهر كله ضد الوفد ، ومع السراى ، وكان فاروق - الملك - قد أحس بقوته وبضعف حكومة الوفد ، فأثر أن يلعب ورقته ضد الحكومة القائمة بصورة سافرة وغير لائقة فى نفس الوقت ، حتى أنه ليخرج الى ألوف الطلبة الأزهريين المتظاهرين فى ساحة عابدين من شرفة قصر عابدين ، محيياً ومشجعاً بل ومستزيداً من المظاهرات والاضطرابات ، وما كان للملك أبداً أن يخرج عن حياده بين الأحزاب ويقف ضد الحكومة ، المؤيدة من البرلمان مهما كانت الأخطاء ، التى وقعت فيها تلك الحكومة ، وكان الأحرى بمستشارى الملك وعلى رأسهم على ماهر باشا ، وكان الأحرى بأحزاب المعارضة مهما اشتد بينها وبين حكومة الأغلبية الخلاف أن تقف ، الموقف الدستورى السليم ، فلا تدع للملك ومستشاريه أن يعصفوا بحكومة الأغلبية لانه اذا ساهموا هم فى تمكين الملك ، ومستشاريه من العصف بحكومة الأغلبية ، أصبح من أسهل الأمور على الملك ، وعلى مستشاريه أن يعصفوا بالأحزاب الصغيرة وخاصة تلك التى لا تعتمد على تأييد شعبى ، فالملك عندما يعصف بحزب الأغلبية يصبح من السهل عليه أن يعصف بأحزاب المعارضة .



وقد كان فاروق وقتئذ طرى العود غير قادر على الدخول فى صراع مع الوفد خاصة وحكومة بريطانيا تؤيد الوفد ، أو على الأقل لا تقف الى جانب السراى فى أى خلاف أو اختلاف مع الوفد ، ولم يكن فاروق ، الذى لم يكن قد

تجاوز عامه الثامن عشر الا بشهور يقوى على معاداة الوفد أو على الأقل يفكر فى أن يخوض ضده معركة عنيفة ضارية ما لم يكن مستشاروه ، وما لم تكن قيادات أحزاب المعارضة قد رتبت الدخول فى معركة مع الوفد وأكدوا ، له ، انه سوف يحقق بشبابه الغض وبثقة الجماهير الطيبة فى نواياه ما لم يحققه والده ، الداهية الأكبر ، أحمد فؤاد .



والمؤرخ المنصف مهما يكن رأيه فى تجاوزات الحكومة القائمة وقتئذ لا يستطيع الا أن يوجه اللوم ، الى مستشارى الملك ، والى الأحزاب المعارضة التى أيدته تأييدا مطلقا ضد سلطة الشعب الممثلة فى الحكومة الوفدية ذات الأغلبية البرلمانية .

وقد أحسست تلك الأحزاب ، بخطئها الكبير هذا بعد أن أقيلت وزارة النحاس ، وجاءت أحزاب الأقلية لتحكم باسم السراى وراح مستشارو الملك ، وعلى رأسهم على ماهر ، يلعبون برئيس الوزراء الجديد كما يحلو لهم ، ولذلك لم تمض سوى بضعة أشهر على اقالة الوزارة الوفدية ، حتى صاح كبيرهم قائلا : انما أكلت يوم أكل الثور الأبيض والقصة معروفة ، وهى من أبرز قصص بيدبا ، الفيلسوف الهندى : ثلاثة ثيران كانوا فى أجمة ، لا يشاركون فيها الا أسد ضعيف هزيل ، لا يستطيع أبدا أن ينال منهم جميعا شيئا ، وذات يوم قال الأسد ، الضعيف الهزيل لثورين من الثيران الثلاثة : ان لونى على لونكما ولا يفضحننا فى أجمتنا هذه الا الثور الآخر ذا اللون الأبيض فلو تركتاني آكله ، لصفت لنا الأجمة وعشنا فى سرور ، وحبور ، وقال الثوران : الأحمر ، والأسود : دونك فكله ، فاكل الأسد الثور الأبيض ، وبعد أيام جاء الأسد الضعيف الهزيل وقال للثور الأحمر : ان لونى كلونك ، ولا يفضحننا فى أجمتنا هذه الا الثور الأسود فلو تركتنى آكله ، لصفت لنا الأجمة « وقال الثور الأحمر : دونك فكله ، وبعد أيام من أكل الثور الأسود جاء الأسد الضعيف الهزيل متنمرا ، وهو يقول للثور الأحمر : انى آكلك لا محالة » فقال الثور الأحمر وقد أحس بدنو أجله وبالخطيئة التى ارتكبها فى حق زميليه : انما أكلت يوم أكل الثور الأبيض » .



لقد ساعدت أحزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد الملك الضعيف الهزيل على أن يفترس الوفد ، ليفترس بعد الوفد بقية الأحزاب الأخرى ، وكانت أكبر الأخطاء فى تاريخنا السياسى أن ترك للشباب ذى الثمانية عشر ربيعا ، ومستشاريه وعلى رأسهم على ماهر ، أن يعبت بحياتنا النيابية هذا العبث الذى كان له أثره فى اخراج قطار السياسة المصرية عن مساره الطبيعى ، الى مسار آخر هو مسار الدكتاتورية المطلقة ، دكتاتورية السراى ، والسراى التى تلعب

السفارة البريطانية بأمورها ، الصغيرة ، والكبيرة ، كما يلعب فتیان السیرك ، وفتياته بالدمى فى مسرح العرائس !! واذا كان أحمد حسنین ، وعمر فتحى قد لعبا أخطر الأدوار فى تنشئة فاروق نشأة سيئة ، عندما كان فاروق يتلقى العلم فى لندن ، وكان أحمد حسنین ، وعمر فتحى يتوليان مهمة الاشراف على ولى العهد ، فان على ماهر ورجال القصر ، وبعض زعماء المعارضة هم المسئولون عن افساد فاروق كملك بعد أن تولى سلطاته .



ونعود مرة أخرى للحديث عن الصراع بين الملك ، والوفد ، والصراع داخل الوفد كحزب ، مركزين - هنس - على أقوال بعض المؤرخين المصريين والأجانب حتى لا نفرّد بالتعبير عن وجهة نظرنا :

يقول - مثلاً - جاكوب لاندو فى كتابه « الحياة النيابية والاحزاب فى مصر عام ١٨٦٦ - ١٩٥٢ » « مال حزب الوفد لمركزية القاهرة ظهرت مع تكوين القمصان الزرقاء ، وتفشت العصبية والمحسوبيات فى الحزب فطرد محمود فهمى النقراشى ، وأحمد ماهر من الحزب الوفدى ليكونا الحزب السعدى مع مجموعة صغيرة من الوفديين السابقين ، وبالرغم من أن هذا الحلاف قام أساسا على نوازع شخصية الا أن الحزب الجديد - الحزب السعدى - أعطى بعض الاهتمامات للاقتصاد المصرى » .

ويقول مارسيل كولومب فى كتابه « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » : حين توفي الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ كان ابنه الأمير فاروق فى لندن حيث يواصل دراسته ، وقد نودى به ملكا فى نفس اليوم ، ولما يتجاوز عامه السادس عشر فقد ولد فى ١١ فبراير ١٩٢٠ ولذلك كان لابد من انشاء مجلس للصاية ، وقد خلف الملك فاروق ملكا لم يستطع قط أن يحوز محبة شعبه ومن ثم فانه سرعان ما أحرز شعبية حقيقية واسعة النطاق ، ليس مصدرها هذا الشباب وحده فقد كسب عطف كل المصريين بسبب شبابه الغض وبساطته الحقيقية ، ونزولا على نصيحة مربيه الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر ، راح يزور مساجد القاهرة مرة فى كل أسبوع .

وتسلم الملك زمام سلطاته الدستورية محاطا بهتافات الشعب بأسره ثم بعد ذلك بشهر جاء اعلان خطبته لاحدى فتيات البورجوازية المصرية كى يعلى من مكانته .

كان الوفد يرقب - والهواجس تنتابه - تزايد حماسة الشعب للملك وعلى هذا فان ذلك لم يزد - أى الوفد - الا اصرارا على استغلال صغر سن الملك لوضعه تحت وصايته ، ولكن رغم محاولات الوفد جر الصراع الى مجال الدستور

كما كان يجرى زمن الملك فؤاد ، فإن أحدا في مصر ، لم تنطل عليه الخدعة ، ومنذ ذلك التاريخ تضاعف الصراع القائم بين الوفد والسرائى بسبب وجود ملك ينافس الوفد نفوذه مع فارق هام ، هو أن مصر كانت تتخذ جانب ملكها في هذه المرة ، وسرعان ما عادت تتجمع حول العرش ، أحزاب الأقلية التى لحقت بها الهزيمة فى انتخابات مايو ١٩٣٦ وعادت المعارك القديمة ، التى كان قد خنقها قيام الجبهة الوطنية لتتسع ولتبلغ المدى الذى وصلته فى الماضى .

ومن جديد عادت توجه للوفد نفس الاتهامات وتعييب عليه استبداده وتسلبه وتوجه اللوم علنا الى رئيس الحكومة الاستبدادية وحكمه المطلق وكشف الكثيرون عن طموحه الى الحكم الديكتاتورى كما أن تنظيم حركات الشباب الوفدى فى منظمة شبه عسكرية قد أكد حقيقة هذه الانتقادات .



ولم يستطع الوفد - فى مواجهة الأزمة التى كانت تتجمع - أن يحصل على تأييد الجامعة الأزهرية التى كان لشيخها نفوذ حقيقى على فكر الملك بل وعلى العكس ، من ذلك فقد استثارت الحكومة مشاعر الجامعة العريقة ثم جلبت على نفسها العداء المكشوف من جانب هذه الجامعة بسبب بعض المشروعات التى كانت الحكومة تعدها فما أن انتشر الهمس بأن الحكومة تستعد لأن تنقل الى المحاكم الوطنية اختصاص نظر قضايا الأحوال الشخصية التى كانت حتى ذلك الوقت تعرض على المحاكم الشرعية حتى وجه الشيخ المراغى تحذيرا مدويا الى رئيس الوزراء يناشده العدول عن توجيه لكمة جديدة الى الشريعة أكثر من سابقتها ، وفى نفس الوقت فإن موافقة وزير المعارف العمومية على السماح للطلاب غير المسلمين بعدم حضور دروس القرآن كانت سببا فى تقديم استجواب فى هذا الشأن الى البرلمان وأخيرا فقد قوبل انشاء منصب مفتى الديار استقبالا بالغ السوء فى الأوساط الأزهرية كما كان تعيين الشيخ محمد أبو زيد فى هذا المنصب - وهو الذى سبق له أن ألف تفسيراً للقرآن أدين منذ صدوره فى عام ١٩٣١ - موضوعا لانتقادات مرة ، وكانت هذه الاجراءات التى قوبلت بهجوم عنيف من جانب علماء الأزهر ، هى السبب الرئيسى لعدة اشتباكات ومشاجرات قامت بين طلاب الجامعة الأزهرية وطلاب الجامعة المصرية زاد من اشتعالها ذلك الصراع الخفى الذى ظل قائما بين القمصان الخضراء التى كان يقودها المحامى أحمد حسين والقمصان الزرقاء ، التابعة للوفد ، وكان أتباع أحمد حسين يتخذون موقف الدفاع عن الاسلام ازاء ما يتهدده من أخطار ، وينسبون الى الآخرين أفكارا ومشاعر الحادية جعلتهم يظهرون بمظهر الخطرين على البلاد .



وجرت بين هذين التنظيمين صدامات وحشية واستطاع خصوم الوفد بمهارة أن يستغلوا هذه الاضطرابات التى قسمت تلاميذ المدارس وطلاب

الجامعات الى جماعتين متنافرتين كما أن اسناد وزارتي المالية والخارجية الى مكرم عبيد باشا ، وواصف بطرس غالى باشا ، قد أعطى لهؤلاء الخصوم ، الفرصة للتنديد بالحكومة « الى أن يقول مارسيل كولومب : وكان الموقف الذى تبنته الحكومة منذ تولى الملك فاروق يفسر - باستمرار - على أنه دليل جديد ، على سياستها الحقيقية ، وقد أبدى كل من الشيخ المراغى والأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية رغبتهما فى اعطاء طابع دينى على حفلة التتويج ، لكن رئيس الحكومة اعترض على ذلك اذ رأى فى احتفال من هذا النوع بدعة خطيرة تتعارض وروح السنة ، وكان على الملك أن يكتفى بأداء القسم على احترام الدستور ثم يتجه حسب البرنامج الذى أعدته الحكومة فى اليوم التالى - وكان يوم جمعة - للوقوف على قبر والده فى مسجد الرفاعى حيث حضر صلاة الجمعة ، تلك كانت الحفلة الدينية الوحيدة ، التى صاحبت توليه العرش ، أما علماء الجامعة الأزهرية الذين كانوا يحلمون بأن يجعلوا من مصر مركزا للعالم الاسلامى فقد امتلأت قلوبهم موجدة ...



كان هذا الاحتكاك الاول هو بداية أزمة كان لابد لها أن تؤدى بعد ستة أشهر بالكاد ، الى عزل الوزارة ، ولم يكن الوفد مستعدا لمواجهة مثل هذه الأزمة ... وهكذا كانت ستة أشهر من حكم الملك فاروق كافية للاحاق الهزيمة بخصم لم يستطع والده أحمد فؤاد طيلة حكمه ، أن يقهره .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ عين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى وقد كان يشغل هذا المنصب سنة ١٩٣٥ فى عهد الملك فؤاد ، وظل يشغله الى أن تولى الوزارة سنة ١٩٣٦ ، وبقي شاغرا طيلة هذه المدة : جاء هذا التعيين على غير رغبة الوزارة ، وقد اعترضت عليه ، ثم أذعنتم وسلمت بالأمر الواقع ومع أن هذا التعيين كان بمثابة قاعدة ارتكاز فى السراى لخصوم الوفد ونذيرا بقرب هبوب العاصفة فان وزارة النحاسن لم تعمل على اصلاح أخطائها ، فى الحكم ، واستمرت على سياستها فى المحسوبية الحزبية ، والعائلية ، واستفحل خطر القمصان الزرقاء وامتد تيار السخط الى صفوف الشباب وظهرت فى الجامعة « جامعة فؤاد الاول » حركة تدمر واستياء من تصرفات الوفد ، وخاصة بعد فصل النقراشى من الوزارة والوفد ، والضممت جمعية مصر الفتاة التى يرأسها الأستاذ أحمد حسين وهى تمثل عنصرا نشيطا من الشباب المثقف الى هذه الحركة فاتسع نطاق المعارضة .. ويقول الأستاذ الرافعى : بدأت أمواج المظاهرات والتجمعات ضد وزارة الوفد تندفق فى المحيط الجامعى وكليات الأزهر فى أواخر أكتوبر ١٩٣٧ .



كانت هذه المظاهرات نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد فى اقحام الطلبة فى السياسة الحزبية فقد كان له بين صفوف الطلبة لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية ، وتمدها حكومة الوفد بالعون المادى والتأييد المعنوى ، ونشأ عن ذلك ان المتذمرين من سياسة الوفد من الطلبة تجمعوا هم أيضا ، ونظموا صفوفهم ووقفوا للفريق الأول موقف المناظرة ، والخصومة ، مما أدى الى اضعاف تكوينهم الوطنى والأخلاقي ، والعلمى . وقد رأى مدير الجامعة حينئذ أحمد لطفى السيد تفاديا من تفاقم الاضطراب فى محيط الجامعة تعطيل الدراسة فى كلياتها أسبوعا من ٢٥ أكتوبر وأصدرت ادارة الجامعة قرارا بذلك ، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار فاستقال أحمد لطفى السيد من منصبه .

وفى يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين قوامها جموع زاخرة من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوزارة وأخذوا يهتفون بحياة الملك هتافات مدوية وأطل عليهم الملك من شرفة القصر محييا لهم مما زاد فى حماسهم ، وهتافهم .



ويبدو ان هذه المظاهرة قد أعدت لتكون ردا على مظاهرة من انصارالوفد نادوا فيها « النحاس او الثورة » ووافقت لحظة قدوم المظاهرة المعارضة مجيء مكرم عبيد وزير المالية ووزير الخارجية بالنيابة الى السراى لحضور حفلة تقديم سفيرى اليونان ، والمجر اوراق اعتمادهما الى الملك ، فهتف المتظاهرون ضد مكرم عبيد عند دخوله السراى وحطموا زجاج سيارته وقد نسبت الوزارة تدبير هذه المظاهرة الى اتفاق بين السراى والمعارضين !!

وفى هذه الظروف والملايسات تفاقم الخلاف بين السراى والوزارة واتخذ شكل ازمة دستورية تناولت عدة امور معقدة ، وطلبت السراى ان يحل هذا الخلاف وأن تؤلف هيئة المحكمين من رئيس الوزارة ومن رؤساء الوزارات السابقين وبعض ذوى المراكز التشريعية والدينية ، فرفضت الوزارة هذا التحكيم ، وقد سعى السفير البريطانى « السير مايلز لامبسون » فى تسوية الأزمة بقاء وزارة النحاس فى الحكم ، والتساهل بين الجانبين ولكن السراى أصرت على موقفها .

اما د . يونان لبيب رزق فيشير - بالاضافة الى ماسبق ان نقلناه عنه - الى ماكانت تنشره الصحف المصرية فى ٢٠ ، ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ بخصوص استعراض العضلات الشعبية الوفدية وتسيير المظاهرات فى الشوارع هاتفة : « النحاس أو الثورة » ثم يقول : كان واضحا أن الحزب الكبير قد خانه التقدير فى هذه المرة فهو عندما كان يستخدم هذا الاسلوب من خارج موقع السلطة ،

كان فى الامكان قبوله على أساس أنه يعبر أساسا عن شعبية جارفة أما استخدامه وهو فى السلطة فقد بدأ فيه الاختلاق او الصنعة ، لا سيما اذا لوحظ ان فرق القمصان الزرقاء هى التى كانت تقود المظاهرات ، الوفدية : من جانب آخر فان القصر كان قادرا بدوره على انتهاج نفس الأسلوب فسارت مظاهرات كبيرة مؤيدة للملك وكانت تتشكل على الأغلب من طلبة الأزهر ، واتجهت الى قصر عابدين ليخرج الملك لتحييتها أكثر من مرة احياء منه بالموافقة عليها ورغبته فى استمرارها » .



وفى وسط الأزمة خرج الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الوفدى ببيان يدين فيه الوزارة الوفدية يقول فيه : انيا أفسدت الأمن ، والتعليم ، والعمال ، وخنقت الحريات ولم تضرب مثالا صالحا للحكم « البلاغ ١٩٣٧/١٢/٢٤ » .

وقد بذلت محاولة أخيرة للخروج من الأزمة عندما اقترح على ماهر ، رئيس الديوان الملكى تليف لجنة تحكيم من رؤساء الوزارات ووزير الحقانية ورؤساء مجالس النواب والشيوخ ورؤساء محكمة النقض ورؤساء المستشارين الملكيين السابقين والموجودين وقتذاك ، ومع قبول الوزارة لفكرة التحكيم الا أنها رفضت تشكيل اللجنة على هذا النحو ورأت أن تقوم اللجنة البرلمانية التى يغلب عليها الوفدية بدور التحكيم وكان من الطبيعى أن يرفض القصر اقتراح الوزارة ووضح من ذلك أن الأزمة قد وصلت الى طريق مسدود ، وتقرر اقالة الوزارة ..



وكان الشيخ المراغى ينصح الملك ، بأن يؤلف أحمد ماهر الوزارة تنفيذاً لسياسة الاستيلاء على الوفد من الداخل ، وقد نظر الى الدكتور أحمد ماهر ، باعتباره الفارس الذى يمكنه الاعتماد عليه فى تنفيذ هذه السياسة ، خاصة انه والنقراشى ظلا يشكلان قوة من أهم قوى الحزب الكبير . « ولكن لم تلبث أن تبددت المحاولة كما تبددت فى كل مرة من قبل . ففى الاجتماع الذى انعقد أثناء المرحلة الأخيرة من مراحل الأزمة الوزارية التى أطاحت بوزارة النحاس وهو الاجتماع ، الذى ضم الهيئة الوفدية البرلمانية واتفق فى ٢٣ ديسمبر فى هذا تحدث النحاس بافاضة عن موقفه من الأزمة ، وقال : انه قد وافق على موضوع حل القمصان الزرقاء ، وعدل عن مسألة اليمن الدستورية لرجال الجيش أما تعيين عبد العزيز فهمى عضوا بمجلس الشيوخ فهو ما تمسك برفضه » وتبع ذلك أن شرح مكرم عبيد قرارات لجنة الوفد ، المركزية فى شأن الأزمة ثم أعطيت الكلمة

لأحمد ماهر ، فأبدى وجهة نظره ووصى بالاعتدال والحكمة ولم يؤيده من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء ، أكثر من ذلك فقد واجهته جماعة من هؤلاء بمظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه ، وبحياة النحاس .

لقد وصل الصراع بين القصر والوفد الى الذروة وتأهب القصر تماما - بعد أن اطمأن الى الجانب البريطانى - . ليوجه ضربة قاصمة الى الوفد المصرى ، والى حكومته !! واستغلت « البلاغ » وروز اليوسف هذا الصراع استغلالا جيدا فكان أن لهما دورا هاما فى اسقاط وزارة النحاس باشا .

روز اليوسف والبلاغ تسقطان وزارة النحاس

لا جدال فى أن صحيفة البلاغ قد لعبت من الناحية الصحفية ، الدور الأول ، والأكبر فى كشف الوزارة النحاسية وتعريضها أمام الجماهير ، بتلك الحملات الصحفية المركزة ، التى وجهتها ضد وزارة النحاس والذين عاشوا تلك الفترة يذكرون كيف أصبحت البلاغ قوة صحفية كبرى تتخاطفها الأيدى وتتأثر بها الجماهير فى نفس الوقت خاصة بعد اخراج النقراشى باشا من الوزارة الوفدية حيث اعتبرت البلاغ اخراج النقراشى باشا من الوزارة بمثابة تمهيد لفرض أوتقراطية مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد وكان لمشاركة الأستاذ عباس محمود العقاد فى تحرير البلاغ الأثر الخطير فى اضعاف الحكومة الوفدية .



وكانت البلاغ على صلة وثيقة بالقصر ، الذى كان يمسدها « بذكاء » « ومقدرة » بالوثائق والأخبار التى تخرج الحكومة الوفدية ، وتضعف من شأنها فى مواجهة الجماهير .

ومصاحب البلاغ ، ومحرره ، هو الأستاذ عبد القادر حمزة وقد حصل على التصريح باصداره فى ١٦ ديسمبر ١٩٢٢ وأصدر العدد الأول منه فى ٢٨ يناير ١٩٢٣ تحت شعار كلمة سعد زغلول الخالدة : « يعجبني الصدق فى القول والاخلاص فى العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون » وقد وقف البلاغ منذ البداية الى جانب محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر وقد نشر البلاغ بتاريخ ١٩٣٧/٣/٢٤ تصريحاً للدكتور أحمد ماهر ، كان أول تصريحاته المعادية للوزارة الوفدية وقد جاء ، فى البلاغ : اغتنم الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب فرصة اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية فأدلى برأيه الصريح فى الوزارة

النحاسية وأساليبها في الحكم منذ أن تولت أمره الى اليوم وفيما عقد له اجتماع الهيئة الوفدية من منع أى وفدى من تأليف الوزارة اذا ترك الوزراء ، الحاليون مناصب الحكم أو أقيلت الوزارة النحاسية منه ثم قال ان الظروف تغيرت بعد المعاهدة فلا سبيل لتحويل تأييد الأمة السابق للوفد فى سعيه للاستقلال الى ميدان جديد ، وأعلن أحمد ماهر أن الناس لم ينعموا فى عهد الدستور بما يجعلهم يهبون للدفاع عنه بوحى من ضمائرهم وان وزارة الوفد ، هى المسئولة عن ذلك لان الدستور عبارة عن حريات يجب أن تكون مكفولة وصرح بأن هذه الحريات لم تكفل فى عهد الوزارة الحاضرة وان الوزارة لم تضرب للناس مثلاً للحكم الصالح ، ومن بين المقالات العنيفة التى عارضت بها صحيفة البلاغ حكومة الوفد مقال بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٣٦ بعنوان : « اضطهاد حرية الرأى - تصرف البوليس يراد به الارهاب » : لا يجوز أن تكون الحرية ، فى العهد الدستوري ، أصدق منها تحت الحماية والحكم العرفى وقد اختتمت البلاغ مقالتها بالكلمة التالية : لسنا وحدنا اذن نعيب هذا السلوك بل يعيبه معنا زملاؤنا الوفديون . وهناك اذن ضرب من الاجماع على استنكار هذا الاضطهاد للحرية ، فهل يكون من الاسراف فى الأمل أن نقول اننا نرجو ، أن يترك الناس أحراراً فى حدود القانون وألا يصيبهم الازعاج والتضييق والمطاردة مثل ما أصابهم الآن ، وفى البلاغ الصادر فى ٦ أكتوبر ١٩٣٦ ، وتحت عنوان : المحسوبية ، ومساوئها : اساءة الى البلاد ، الى الحكومة نفسها : يجب أن تكون ثقة الناس بالعدل ، والحق رائد الحكام ٠٠ » ويحجى فى نهاية المقال : ان المحسوبية بلاء عظيم وآفة ما بعدها آفة لا تصاب الأمم بأفتك منها فاذا رأنا القراء نلح فى التحذير منها فليعذرونا فلسنا نعرف ما هو أوخم منها عاقبة » ٠٠



وفى يوم ٩ أكتوبر ١٩٣٦ كانت افتتاحية البلاغ تحمل العنوان التالى :
 منحة المحسوبية دفاع لا ينهض مع الأسف : حول الميزات التى يتمتع بها أقارب
 دولة رئيس الوزراء ، وأنسباؤه » ويحمل البلاغ حملة عنيفة على لابسى القمصان
 الزرقاء : يدعو - مثلاً - فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦ الى ضرورة اصدار تشريع بتحريم
 الاشتغال بالسياسة ، على لابسى هذه القمصان . ويشير الى ما حدث فى انجلترا
 حينما قرر مجلس العموم البريطانى باجماع أعضائه تحريم ارتداء ، القمصان
 الملونة ، وبتحريم الاشتغال بالسياسة على لابسىها ، وذلك حماية لحرية الرأى ،
 ومن أجل سلامة الأمن فى الداخل ويدعو البلاغ شباب مصر ، الى أن يبتعدوا
 عن شوائب ، الحزبية السياسية ، التى أن منها شيوخها .



وتكون افتتاحية صحيفة البلاغ فى أول ديسمبر ١٩٣٦ : لابس قميص
 أزرق يطلع بالخنجر أحد الأهالى فى شبرا : من هم المسئولون الحقيقيون عن

استمرار حوادث ، القمصان الملونة ، ويعود البلاغ في اليوم التالي ٢ ديسمبر ١٩٣٦ الى الحديث عن : « مسئولية الحكومة عن حوادث ، ذوى القمصان الزرقاء ، وخرج مركز رجال الأمن بسبب رعاية الحكومة لهذه الفرق » .

وفي ٦ ديسمبر ١٩٣٦ يحذر البلاغ : التنظيم الجديد لذوى القمصان يؤدي الى الدكتاتورية ، ويهدم الدستور ، لانه ينشئ هيئة سياسية عسكرية تابعة لشخص رئيس الحكومة .



وأستطيع أن أقول بضمير المؤرخ والقاضي في نفس الوقت ، انه لولا الحملات العنيفة التي قامت بها البلاغ ومعها روز اليوسف ، لما استطاعت السراى أن تتخلص بسرعة من حكومة الوفد بعد أشهر قليلة من تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية :

صحيح أن القصر ، كان يستطيع اقالة الوزارة الوفدية ، أو غير الوفدية ، عندما يريد ولكنه ما كان يستطيع اقالة وزارة الأغلبية ، البرلمانية والشعبية بمثل تلك الدرجة من البساطة ، والسهولة ، وعدم التخوف من حدوث ردود فعل قوية لتلك الاقالة لولا ، تلك الحملات القوية ، والعنيفة ، والمركزة التي وجهت ضد الوزارة الوفدية .

لقد كانت السراى حقيقة ذكية للغاية وهي تمهد ، لتلك الحملات ، وكذلك كانت أكثر ذكاء ، عندما اختارت الوقت المناسب لتلك الحملات ، ثم كانت في قمة الذكاء عندما حاولت الابتعاد عن مثيرى تلك الحملات .

وقد ساعدها على النجاح في مهمتها الخاصة باضعاف الحكومة الوفدية ان جماهير وفيرة من القاعدة ، الشعبية الوفدية ، كانت قد خرجت على الوفد ، كما أن جماهير أخرى وفيرة ، قد خشيت مغبة وقوع الوفد أسيرا ، للدكتاتورية ، التي كان بعض قادة الوفد ، يدفعون رئيس الوفد اليها ، هذه الجماهير الكارهة للدكتاتورية ، والكارهة لتعالى الحكومة الحزبية ، الوفدية ضاقت ذرعا بأخطاء الحكومة الوفدية ، التي كانت تتكاثر ، يوما بعد يوم ، بل ساعة اثر ساعة ، كما أن جماهير أخرى من اللاحزبيين ، والمعتدلين قد أصيبت بخيبة أمل في الوزارة ، الوفدية ، التي كادت تحول الحكومة الى حكومة نحاسية لحما ودما وهذه الجماهير اللاحزبية ، والمعتدلة في نفس الوقت ، قد خرجت عن عدم حزبيتها وعن اعتدالها وراحت تبدي رأيها في ضرورة التخلص من الوزارة الوفدية .



وللحقيقة والتاريخ ، نقول أن الصحافة المعارضة للوفد وللوزارة الوفدية ، ولم تكن وقتئذ ، تملك مالا ، وفيرا ، أو غير وفير قد قادت الرأي العام فى تلك الفترة وانى لأذكر وقد كنت وقتئذ ، صبيبا ، غير مدرك ، كيف كانت الجماهير نتسابق من أجل الحصول على البلاغ فى المساء ، فقد كانت البلاغ مسائية بل انى لأذكر كيف كان كثير من معارفى وأصدقائى من الشباب يتسابقون ، ليحفظوا عن ظهر قلب ، كثيرا من العبارات ، التى كانت ترد فى مقالات عباس محمود العقاد ، وكانت مقالاته ، الهامة تحتل الصفحة الأولى كلها ، من جريدة ، البلاغ ، بل لقد كانت بعض مقالات . العقاد تحتل الصفحة الأولى كلها ، وأجزاء كثيرة من الصفحات الأخرى .



وكان العقاد - اذا لم تخفى الذاكرة - لا يقسو ، ولا يشتد فى مقالاته الى أعلى درجات القسوة والشدة ، الا عندما يهاجم مكرم عبيد باشا أو مصطفى النحاس باشا .

وقد كان الأستاذ عبد القادر حمزة صاحب . البلاغ ، ورئيس تحريره فى كثير من الأوقات ، من الذكاء ، بدرجة كبيرة اذ كان يختار الحملات التى تقوم بها البلاغ من ذلك النوع ، الذى يثير الجماهير ، بل لقد كان بذكاؤه ، المفرط ، لا يختار موضوعات لحملات البلاغ ، الا تلك الموضوعات التى قد سبق للجماهير أن أبدت ضيقها ، وضجروا منها ، فموضوع الحملات الخاصة بالقمصان الزرقاء ، وكانت حملات البلاغ على القمصان الزرقاء أكثر حملاته نجاحا ، لم يحدث أن ركز عبد القادر حمزة والبلاغ معه عليها الا بعد أن « انفلت العيار » أو بمعنى عسكرى انفلت الضبط والربط عند كثيرين ممن انضموا لفرق القمصان الزرقاء .

وحتى لا أحمل المسئولين عن فرق القمصان الزرقاء كل تبعة مسئوليات ما وقع من القمصان الزرقاء من مآسى أو جرائم ، أقول ان كثيرين كانوا يرتدون القمصان الزرقاء وكانوا يستغلون عملية ارتدائهم ، لتلك القمصان لتحقيق أغراضهم الشخصية وغالبا ما كانت تلك الأغراض ، أغراضا تخريبية ، أو لصوبية فى الوقت الذى لم يعرف عنهم ، ولا عن جرائمهم ، قادة فرق القمصان الزرقاء شيئا .



أقول أن صحيفة البلاغ رأت أن الشعب قد ابتداء يضيق ذرعا بتلك الأخطاء ، بل والجرائم ، التى وقع فيها لابسو القمصان الزرقاء ولا أقول الفرق المنظمة لمنظمات القمصان الزرقاء ، كما ابتداء الشعب يضيق ذرعا بتلك

التجاوزات السياسية التي قامت بها بعض لابسى القمصان الزرقاء ومعاركهم العنيفة مع خصومهم من لابسى ، القمصان الخضراء ، بصفة خاصة وخصومهم الحزبيين ، بصفة عامة فبدأت البلاغ تركز على ضرورة حل فرق القمصان الزرقاء كما راحت تركز على كل ما يرتكب منسوباً الى لابسى القمصان الزرقاء ، من مآس ، أو جرائم ، أو تجاوزات .



ولقد سبق لى أن أشرت الى بعض ما جاء فى جريدة البلاغ عن القمصان الزرقاء فى ٦ ديسمبر ١٩٣٦ تحت عنوان : التنظيم الجديد لذوى القمصان يؤدى الى الدكتاتورية ويهدم الدستور لانه ينشئ هيئة سياسية ، عسكرية تابعة لشخص رئيس الوزراء بوصف أنه زعيم الأمة » وقد جاء فى ذلك المقال : بعد طول التردد أصدر الوفد بياناً ينظم فرق الشباب الوفديين من ذوى القمصان الزرقاء ، وفى هذا البيان يعلن صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى أن هذه الفرق تابعة لدولته وأن الغرض منها تكوين روح رياضية ونظامية وأن لها مجلساً تنفيذياً يدير شئونها ، وينوب فى ذلك عن صاحب الدولة النحاس باشا . والبيان يحظر حمل العصى ، أو الأسلحة أو الظهور بالقميص الأزرق فى غير الأوقات التي يحددها المجلس الأعلى .



وأول ما يلاحظ على هذا البيان أننا كنا ننتظر قانوناً ينظم الفرق الرياضية التي نشأت أو تنشأ ويجردها من كل صبغة عسكرية أو شبيهة بالعسكرية ، وينأى بها عن الأحزاب أو الجماعات السياسية ، أو رجال السياسة ويغصر نشاطها على الرياضة فى الحدود النافعة المعقولة فلم يصدر القانون والمفهوم اذن انه لن يصدر بعد ذلك اكتفاء بهذا البيان ، والبيان صادر من رئيس الوفد المصرى ، وقد نص فيه صراحة على أن فرق الشباب الوفدى تابعة لزعيم الأمة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ، وبه صار الأمر أخطر مما كان ، اذ لا شك الآن أن هذه الفرق سياسية ، أو أداة لهيئة سياسية بصفة رسمية ، ويمكن أن نفهم وأن يفهم كل انسان بسهولة أنها أكثر من أداة سياسية لهيئة سياسية ، ويعنى ذلك أنها أداة لفكرة دكتاتورية فردية يراد العمل على اقامتها فلأول مرة فى بيانات الوفد يوصف صاحب الدولة ، أو ما يسمى هو نفسه على الأصح ، زعيم الأمة ، ولأول مرة يعلن - الى الأمة ، أن هذه الفرق تابعة لدولته لا للوفد ولا سواء و ٠٠ و ٠٠ وتنهى صحيفة البلاغ هذا المقال بالعبرة التالية : من حقنا ، ومن حق كل نائب وكل غيور على النظام الدستورى ، أن نسأل صاحب الدولة النحاس باشا كيف يمكن التوفيق بين النظام الدستورى الذى يقوم على حرية الرأى ، وكفالة هذه الحرية اذا كان دولته صاحب جيش من لابسى القمصان الزرق وكان هؤلاء تابعين لدولته

شخصيا ، ومدرّبين على الطاعة والنظام وعلى عدم المعارضة فى أمر من الأمور التى نعرض عليهم أو توكل اليهم واذا وجد لدولته غدا معارضة لميأسته من داخل البرلمان ، أو خارجه وهو يعرف أن له هذا الجيش الطويل العريض فماذا يمتنع أن يغريه ذلك باستخدامه ، أو التهديد بخنق هذه المعارضة وحتى من غير تهديد يكفى هذا الجيش المطيع لدولته لخنق الآراء المخالفة له وهذه هى الدكتاتورية بعينها . ولا يمكن ان ينهض حكم دستورى صحيح مع وجود هذه الفرق ، وتنظيمها على هذا النحو وتبعيتها لشخص زعيم الأمة كما يوصف فى البيان .



وفى اليوم التالى ١٢/٧/١٩٣٦ - وفى الصفحة الأولى - كما هى العادة بالنسبة لحملات البلاغ على الوفد المصرى - نشرت البلاغ مقالا تحت عنوان : فرق القمصان سبيل الدكتاتورية : نشوءها فى أوروبا طبيعى مع المعارضة ، ولكن دولة النحاس باشا فى الحكم ومعها البرلمان والأمة فماذا ينبغى من وراء هذه الفرق ، وقد جاء فى هذا المقال : لينظر دولة النحاس باشا معنا وليقل لنا فى أى أمة دستورية حدث ، ان زعيم أغلبية كانت له ، فرق منظمة مدربة على الطاعة ، والنظام ولها مجلس تنفيذى يصدر إليها الأوامر فتفعل ما تؤمر به بلا تردد أو معارضة ؟ ان كان هذا قد حدث فى أية أمة دستورية كانجلترا أو فرنسا فليبق هذه الفرق وليهنا بها دولته ، ولكن نحن المخطئين والسبب بسيط وهو أن وجود هذه الفرق معطل لعمل البرلمان ، وقاض على حرية الرأى وخائق ، لكل معارضة فوجودها ووجود الدستور لا يتفقان ، فاما هى : واما الدستور : انما تنشأ هذه الفرق من حيث يراد ان تقوم الدكتاتوريات على أكتافها فهى فى ايطاليا قد نشأت وأثمرت ، كما كان لابد أن تفعل دكتاتورية السنيور موسوليني ونشأت فى ألمانيا وأدت فى النهاية الى دكتاتورية هتلر .



بل أن البلاغ ينشر فى ١٢/١٢/١٩٣٦ مقالا تحت عنوان : القمصان الزرق عقبة فى سبيل الغاء الامتيازات : هكذا تقول جريدة المانشستر جارديان وقولها صحيح ، «وتشير البلاغ الى تساؤل المانشستر جارديان - كبرى صحف الأحرار فى انجلترا - فى مقال رئيسى كتبته أمس عن لابسى القمصان الزرق ما مركزهم ؟ وهل هم من الطلبة وحدهم ، أو يجوز لأى شخص يميل الى المغامرة أن ينضم اليهم فى مقابل بضعة شلنات ؟ وهل هم خاضعون للبوليس أى للنحاس باشا بصفته وزيرا للداخلية ، أو هم مسئولون أمام الوفد وحده أو بعبارة أخرى أمام النحاس باشا بصفته رئيسا للوفد ؟ ورجحت فى مقالها أن تجد الحكومة المصرية مفاوضاتها مع الدول ذات الامتياز فى مصر ، ستكون صعبة من جراء هذه الفرق .»

وتقول البلاغ : انذى نخشاه الجارديان له محله لأن المسئوليه فيها ضائعة والامر فيها غير جلي ومعقول حين يعقد مؤتمر الامتيازات ويدور البحث فيما يجب فعله أن تطلب الدول الاطمئنان على رعاياها وأن ترى في وجود هذه الفرق الكبيرة المنظمة خطرا على الأمن والنظام ، وأن تتخذ بعد ذلك حجة للتمسك بما في يديها من امتيازات ، والاحجام عن النزول عنها لأن الأمر ليس أمر خطب وفصاحة وذلاقة وانما المسألة مسألة شيء واقع مخوف العواقب ..



وقد كان عبد القادر حمزة باشا - صاحب البلاغ في مقدمة من عارضوا المعاهدة المصرية ، البريطانية التي وقعت في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ والتي أطلق عليها مكرم عبيد باشا معاهدة الشرف والاستقلال ، ولم يكن عبد القادر باشا معارضا للمعاهدة من ناحية المبدأ ، لانه كان أصلا من مدرسة الوفد المصري التي كانت تؤمن بضرورة تحديد العلاقات المصرية البريطانية في معاهدة ، ولكنه كان يعارض المعاهدة في نقطتين كان يراها جوهريتين للغاية أولاها : المسألة العسكرية - في المعاهدة ، ومسألة السودان . وكان عبد القادر حمزة باشا يرى أن عملية انشاء الثكنات البريطانية الخاصة بالجيش البريطاني في مصر ، باهظة التكاليف الى درجة كبيرة فضلا عما في اقامتها على الاراضي المصرية من جرح للكرامة المصرية ، ومن أشهر المقالات التي نشرها البلاغ حول هاتين النقطتين مقالة بعنوان : في الجيش المصري ، وهيمة البعثة العسكرية البريطانية : تحرير مصر من القيود التي كانت على الجيش ، وأول مكسب يجب تحقيقه وبسرعة « العدد رقم ٤٢٨٥ الصادر في ١٢/١/١٩٣٦ » ومقالة أخرى عن السودان نشرت بالعدد رقم ٤٢٩٠ الصادر في ٧/٩/١٩٣٦ م وكان عنوانها : المعاهدة المصرية ووقعها عند اخواننا السودانيين ، وكيف كانوا يرجون الوحدة ، فجاءت المعاهدة بغير ذلك .



وللحقيقة وللتاريخ نقول ان معارضة البلاغ لما جاء في معاهدة ١٩٣٦ عن المسائل العسكرية ، وعن السودان ، كانت معارضة بناءة للغاية ولم تكن تستهدف اضعاف الجانب المصري ، حتى بعد التوقيع على المعاهدة ، وعند بداية تنفيذها وانما كانت المعارضة تستهدف تقوية مركز الجانب المصري ، ودعمه ، ليستطيع الحصول على حقوق أكثر من تلك التي حصل عليها ، كما أن هذه المعارضة لم تلجأ أبدا الى الاسفاف أو التجريح أو النيل من وطنية المفاوض المصري .

وكان البلاغ يعتمد الى نشر الأخبار التي تؤيد وجهة نظره الخاصة بمعارضة المعاهدة ، والتي تؤكد أنه كان على حق ، عندما عارض - وبشدة - هاتين النقطتين الخطيرتين كما أن البلاغ لم يكن يغفل أبدا ، نشر الايجابيات التي تحققت عند

تنفيذ المعاهدة ، وإن كان يفتح صدره لنشر كل الأحاديث ، والخطب والمقالات ،
التي تصدر عن السياسيين المعارضين للمعاهدة ، ويوليها أهمية خاصة •



ومن المقالات التي نشرها البلاغ في صدره كافتتاحية ، يوم توقيع المعاهدة..
المقالة التي حملت العنوان التالي - المعاهدة وحرية الرأي - إبراز جانب الرضا ،
واخفاء جانب المعارضة ، سياسة ليست في مصلحة مصر ، ولا في مصلحة العلاقات
المصرية البريطانية •

وقد جاء في تلك المقالة أن الانجليز أنفسهم يفتنون الى خطورة التقليل
من أهمية الجانب المعارض للمعاهدة ، كما أنهم - أي الانجليز - يتوجسون خيفة
من عواقب اخفاء هذا الجانب كما نتوجس : لهذا - هذا ما قالتها البلاغ - نرجو أن
يكون ما حدث الى الآن من المساعي ، لإبراز جانب الرضا ، واخفاء جانب المعارضة ،
آخر ما يحدث من هذا القبيل أولا لأنه عبث ، وخاصة اذا كانت الآراء مما يتعذر
خنقه ، وقمعه • وثانيا لأنه ليس من مصلحة أنصار المعاهدة أنفسهم • وثالثا
لأنه ليس من مصلحة العلاقات بين مصر ، وبريطانيا ، وعلى علاقات ينبغي أن
تكون قائمة على الصداقة الصريحة لا على صداقة رسمية •



وبعد يومين - في ٢٨ أغسطس ١٩٣٦ تكون افتتاحية البلاغ : اضطهاد
حرية الرأي : تصرف البوليس يراد به الارهاب : لا يجوز أن تكون الحرية في
العهد الدستوري أضيق منها تحت الحماية والحكم العرفي » ويشير البلاغ الى
واقعتين قام بهما البوليس ، عندما اعتقل بضعة من الشبان كانوا يوزعون
منشورات تحمل العنوان التالي : مصر الفتاة والمعاهدة ، والى مصادرة كتاب
لرئيس جمعية مصر الفتاة ، ويرد البلاغ على قول الوزراء الوفديين بأنهم لا يعلمون
بأمر هاتين الواقعتين بقوله : ان الدستور ، لا يعرف مسئولا ، غير الوزارة ،
وليس من كرامة الوزارة أن تحيل المسؤولية على مرؤسين فرارا من احتمال التبعة
فإن هناك تبعة تلزم الحكومة ولا شك ولا مهرب لها عنها •



ويقول البلاغ أيضا في نهاية مقاله هذا : لسنا وحدنا الذين نعيب هذا
السلوك ، بل تعيبه معنا زميلاتنا الوفدية وهناك اذن ضرب من الاجماع على
استنكار هذا الاضطهاد للحرية فهل يكون من الاسراف في الأمل أن نقول اننا

نرجو أن يترك الناس أحراراً في حدود القانون ولا يصيبهم من الأزعاج ،
والتضييق والمطاردة مثلما أصابهم الى الآن •

وكان البلاغ يشير الى مقالة نشرها الأستاذ حافظ بك عوض ، رئيس تحرير
كوكب الشرق ، وصاحبها يعلن فيها استيائه من القبض على بعض الشبان ، وقد
تساءل في مقالته بحق : فيم كان القبض وفيم كان اطلاق سراح المقبوض عليهم !!



والجدير بالذكر - وهذا ما تفخر به الصحافة المصرية - أنه بعد أن وافق
البرلمان على المعاهدة ، وأصبحت المعاهدة نافذة المفعول توقفت معارضة البلاغ ،
فيما يتعلق بالمعاهدة ، كمعاهدة ، وذلك لا من قبيل الاعتراف بالأمر الواقع ،
ولكن نزولاً عند رأى الشعب ، الذى وافق ممثلوه ، بما يشبه الاجماع على
المعاهدة •



ومن المقالات التى يجب أن نذكرها للبلاغ ، ونشيد بها فى نفس الوقت ،
تلك التى نشرها فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٦ تحت عنوان : واجباتنا بعد المعاهدة :
تقوية الجيش ، وتعجيل الجلاء ، والمضى فى أعمال الإصلاح ، وقد جاء فى ذلك
المقال : ان المعاهدة توجب أشياء ، وتبيح أشياء ، وبعض هذا أهم ، وأولى
بالتقديم من البعض الآخر فمن الأهم بناء النكنات وانشاء الطرق ليستسنى أن
ينتقل الجيش البريطانى الى معسكراته الجديدة خارج العاصمة ، واعادة تنظيم
الجيش المصرى وتقويته وتسليحه بالأدوات الحديثة ، لتكون لنا - فى وقت
معقول - قوة كافية للدفاع عن البلاد ، ضد كل عدوان عليها ، ولتيسر أن
ترحل القوات البريطانية من بلادنا اكتفاء بما عندنا ، من وسائل الدفاع ،
وليس ثمة أى وجه ، أو عذر للتهاون فى ذلك أو الاحتجاج للتقصير فيه
بأى سبب من الأسباب ، لكثرة النفقات وقلة الموارد ، وسحبها ، فان
أمة تقصر فى اعداد العدة للذود عن كيانها ، لا يمكن أن تكون أهلاً ، للاستقلال
الذى تسعى له ، وتلج فى طلبه مهما كلفتها هذه العدة من مال وجهد • ولا تعد
- اذا تهاونت - الا عابثة هازلة • ونحن نربأ بأنفسنا أن نكون هازلين •

وينهى البلاغ مقاله هذا بالعبارة التالية : كل ما نريد أن نقوله ، ان الامتحان
الذى نجتاز دوره الآن يشهده عالم كبير وأن علينا أن نجتازه بما يحقق الأمل
فينا ، ويولد الثقة بنا ، ويغرى بالتعويل علينا ، ويصد عن الطمع فينا ، ولا سبيل
الى ذلك بغير الجهد ، والاخلاص وتقديم الأهم ، على المهم ، أو السار ، أو الخلاب
المظهر ، وتعهد المرافق الحيوية بالاصلاح ، والترقية ورفع مستوى الأمة مالياً
وصحياً وعلمياً •

ان البلاغ الذى حمل أثناء المفاوضات لعقد المعاهدة على التكاليف الباهظة ،
التي سيتحملها الشعب بقيامه ببناء تكتلات الجيش البريطاني على نفقته ، لم
يتردد عندها أصبحت المعاهدة نافذة المفعول وبعد أن أقرها ممثلو الشعب ،
فى المطالبة بتعجيل بناء التكتلات : بناء التكتلات التي كان يعارضها •

وذلك فى رأى أسلوب من أرفع أساليب المعارضة الموضوعية البناءة ،
وفى نفس الوقت نزول عند حكم الشعب فيما ارتآه من التوقيع على المعاهدة •

وإذا كان البلاغ قد اشتد فى حملته على القمصان الزرقاء ، وتبع - بالنشر -
كل ما نسب الى بعض المنتسبين اليها من أخطاء ، وجرائم ، على النحو الذى فصلناه
فيما سبق ، فان البلاغ لم يكن يتردد أبدا فى نشر كل التصحيحات
والتصويبات ، والبيانات التي ترسلها اليه قيادة القمصان الزرقاء ، فليس معنى
معارضة موضوع معين أن يقفل باب النشر أمام الجهة التي تعارضها ؛ بل على
العكس ، كان - البلاغ - وقد كان الحق معه - يرى أن من حق قارئه عليه أن
يعرف الرأى الآخر معرفته للرأى الذى تنادى به البلاغ ، أى أن البلاغ كان
يرى - وكان الحق معه فيما يراه أيضا - أن من حق أية جهة تناولتها ، المعارضة
بالنقد أن ترد على كل ما وجه اليها ، وأن يحظى الرد بأهمية لا تقل أبدا عن
الأهمية التي أعطاها البلاغ لرأى القائمين على أمره •



ففى الوقت الذى كان البلاغ ينشر فيه : مشاجرة خطيرة بين فريقين من
ذوى القمصان الزرق ، اصابة ٧ أشخاص أحدهم ، أصيب بضربة خنجر ،
وشروع فى قتل زميله لابس قميص أزرق ، الجانى يذهب الى المجنى عليه فى
داره ويطعنه بالخنجر • حوادث دمنهور الدامية بين القمصان الزرقاء ، والقمصان
الخضراء ، ومشاجرات القمصان الزرقاء ، كان البلاغ ينشر مقالات عن القمصان
الزرق من بينها مقال بعنوان : عنوان مجد مصر « ٤ نوفمبر ١٩٣٦ » تولى كاتبه
الدفاع عن لابسى القمصان الزرقاء ، أمام حملات الصحف الأجنبية على القميص
الأزرق بدون مبرر • وقد جاء فى هذا المقال : هذه الدعايات التي تقوم بها
الصحف الأجنبية تسيء الى مصر ، والمصريين ، والى القميص الأزرق بوجه خاص ،
ولا ندرى على أى وجه تقوم تلك الحملات المتتالية : أيريدون تقويض هذه الفرق
الوطنية ؟ أيريدون فناءها ؟ كما تنشر فى ٥ ديسمبر ١٩٣٦ بيانا مستقيضا
للأستاذ زهير صبرى صاحب فكرة القمصان الزرقاء ، كما يقول البيان ، ويشير
الأستاذ زهير صبرى فى بيانه هذا الذى نشره البلاغ فى مكان بارز الى أنه
لا يرأس أى فريق من الفريقين المتنازعين ، والمختلفين ، وكل ما هنالك أننى
رئيس رابطة الشبان الوفديين • وهذه تشكيلات يعود تاريخها الى عام ١٩٣٢
وأما فكرة تكوين فرق ذوى القمصان الزرقاء فقد دعوت لجان الشبان الوفديين
الى مؤتمر وأشرت عليهم بالانخراط فى صفوفها و • • و • •

ويقول الأستاذ زهير صبرى أيضا انى من الذين يرون الابقاء على هذه الفرق ، مع اصلاح شأنها ، ونظامها لتكون فرقا رياضية بحتة ، ويدعو الأستاذ زهير صبرى فريقى القمصان الزرقاء ، اللذين ينتميان الى الوفد ان يتركوا التنابز والشقاق حتى لا يفسدوا الغرض من تكوينهم ٠٠ كما ينشر البلاغ أيضا بكذبا صادرا من الاديب أحمد أفندى الشافعى سكرتير القيادة العامة لفرق ذوى القمصان الزرقاء ، ينفى وجود علاقة بين صبحى رمضان ، المتهم فى حادث الاعمداء ، على محمد محمد النشار ، فى سببرا بفرق القمصان الزرقاء ، كما ينشر البلاغ أيضا بيانا للاديب على عبد الحليم أفندى السكرتير السابق بالمعسكر العام لمركز القيادة لفرق القمصان الزرقاء يرد فيه على بيان أحمد الشافعى ، كما ينشر البلاغ أيضا بيانا للاديب محمد بلال أفندى ردا على بيانى على عبد الحليم ، ومصطفى صقر ، بل أنه ينشر ردا من على عبد الحليم ومصطفى صقر ، على بيان محمد بلال و ٠٠ و ٠٠ و ٠ .



والذى لاحظته من قراءاتى الجديدة للبلاغ ، أنه لم يكن يعارض النحاس باشا عندما يكون فى الخارج فى مهمة قومية ، بل لقد كان يحرص على أن يولى أخباره - فى الخارج - أهمية خاصة ، وكان يحرص ، على نشر أخبار استقباله فى مصر اثر عودته ، من الخارج ، كما أنه كان يولى أيضا أهمية لأخبار من يعارض البلاغ بل وصورهم أيضا ، أى أنه لم يكن يقاطع أخبار معارضيه حرصا منه على أن يكون وفيًا لقرائه ، فلا يحجب عنهم أى خبر ومن رأى أن هذا الأسلوب الرائع فى المعارضة كان فى مقدمة الأسباب التى أدت الى نجاح البلاغ كجريدة يومية يقرأها المعارضون ، والمؤيدون بل المؤيدون قبل المعارضين .

وللحقيقة ، وللتاريخ ، أقول أن الصحفيين المؤيدين ، والمعارضين وقتئذ ، كانوا قما فى المعارضة والتأييد : يتبادلون فى الصباح وفى المساء ، ومن خلال الصحف ، الحملات ، العنيفة والقياسية ، بل والجارحة فى بعض الأحيان ولكن الخلاف أو الاختلاف فى رأى ، لا يفسد ما بينهم ، وبين بعضهم من ود ، اذ كانت العلاقات بين الصحفيين المؤيدين والمعارضين ، على المستوى الشخصى ، كانت فى الغالب قوية ، بل انهم غالبا ما كانوا يجتمعون ليلا ، ناسين أو متناسين الحملات ، التى يقومون بها ، ضد بعضهم ذلك لانهم يؤمنون بأن ما بينهم وبين بعضهم على المستوى الشخصى ينبغى أن تقوى أو اصره ، وان اختافت آراؤهم ، واتجاهاتهم السياسية ، والحزبية ، ان الخلاف أو الاختلاف فى رأى - من وجهة نظرهم - لم يكن أبدا أكثر من أمور طارئة ينبغى ألا تؤثر فى علاقاتهم ، الشخصية كما أن هذا الخلاف أو الاختلاف فى رأى لا ينبغى أن يتحول الى معارك عنيفة تنتقل آثارها الى علاقات الاخوة ، والزمالة ، التى تربط بعضهم بعضا .

وأعود الى الحديث عن البلاغ لأقول انه كان يولى أهمية خاصة بالدكتور أحمد ماهر ، وبالنقراشى حتى قبل أن يبدو أى ضوء ينبىء عن توقع حدوث خلاف بينهما ، وبين النحاس باشا : أكانت تلك الأهمية الخاصة نتيجة روابط شخصية تربط صاحب البلاغ بالنقراشى ، وأحمد ماهر ؟ أم كانت تلك الأهمية نتيجة لما اتصف به صاحب البلاغ من بعد نظر فى كل ما يتعلق بمسار السياسة المصرية ، واتجاهاتها ؟ سؤالان لم أستطع أن أقطع فى الاجابة عنهما برأى حاسم !

على أية حال ، فان موقف البلاغ من وزارتى النحاس ، الثالثة والرابعة كان كما سبق أن ذكرت فى مقدمة الأسباب التى أدت الى تعجيل القصر باقالة الوزارة الوفدية كما كان فى مقدمة الأسباب التى مهدت الجو الشعبى لتقبل تلك الاقالة ، أو على الأقل ، لعدم حدوث مضاعفات شعبية بعد الالتجاء الى الاقالة ، وهناك اجماع على أن البلاغ استطاع أن يدق مسمارا هاما ، وخطيرا فى نعش الوزارة النحاسية الرابعة .



والحديث عن دور روز اليوسف ، فى اضعاف الوزارة النحاسية الرابعة ، يحتاج الى أكثر من فصل ذلك أن العلاقات ، بين الوفد ، وروز اليوسف لم تكن دائما علاقات طيبة فى أكثر المراحل . التى أيدت فيها روز اليوسف ، الوفد ، فما أكثر الحملات التى قادتها روز اليوسف ، ضد خصوم الوفد ، وفى نفس الوقت ما أكثر الحملات التى قادتها روز اليوسف ، ضد الوفد ، وليس المجال هنا مجال تاريخ علاقة روز اليوسف بالوفد ، تأييدا أو معارضة ، ويكفى أن أشير - مجرد اشارة - الى تلك العلاقات من واقع ذكريات الأستاذة فاطمة اليوسف ، وقد بدأت مجلة روز اليوسف فنية ، ثم تحولت بعد مائة وأربعة وثلاثين عددا الى مجلة سياسية . عندما أقال الملك أحمد فؤاد وزارة مصطفى النحاس ، وعهد بالحكم الى محمد محمود باشا اذ نشرت المجلة صورة كاريكاتيرية تمثل محمد محمود يدوس على الدستور وهو صاعد الى مقعد الوزارة ، وقد صودر العدد وكانت المصادرة - كما قالت السيدة فاطمة اليوسف - قد بدت لى غريبة بل مثيرة للأعصاب الى أقصى حد ، وذهبت فاطمة اليوسف ، الى النحاس باشا زعيم الأمة فى بيت الأمة بغير موعد سابق ولا استعداد ، لتروى له قصة مصادرة المجلة بعد أن قدمت له نسخة كانت تحملها من العدد المصادر وكان النحاس باشا ، ومكرم عبيد جالسين معا ، وحولهما بقية أعضاء الوفد الكبار ، وقال مكرم عبيد للسيدة فاطمة اليوسف : لك الفخار يا سيدتى : وقد سارت هذه الكلمة ، كما قالت السيدة فاطمة اليوسف - بعد ذلك مثلا - واستدعى مصطفى النحاس بعض المحامين الشبان منهم محمد صلاح الدين ، وصبرى أبو علم ، وسليمان غنام . وكلفهم برفع دعوى مستعجلة بطلب الافراج فلما رفضت الدعوى عاد

المحامون فطالبوا بالتعويض وحكمت المحكمة على الحكومة بمائتي جنيه كتعويض:
قرش صاغ واحد ، عن كل عدد من ال ٢٠٠٠٠ نسخة المصادرة !

وتوثقت الصلة بين النحاس وفاطمة اليوسف حتى أنه عندما أعلنت خطبة
النحاس ، الى الآنسة زينب الوكيل نشرت روز اليوسف بعض تفاصيل شخصية
عن حياة النحاس ، وأنواع الأطعمة التي يفضلها ، وحبه الخاص للبن الزبادي
و ٠٠ و ٠٠ فإذا بالنحاس يحدث السيدة فاطمة اليوسف تليفونيا ، غاضبا
ليقول لها : « ياست هو أنا زى أمينة البارودى ، وسهير رياض عشان تنشروا
عننى الأخبار دى » يريد بذلك أنه ليس من زهرات المجتمع البارزات حتى تروى
عنه هذه القصص .



وتبقى روز اليوسف ما يزيد على السنوات السبع معارضة ، مؤيدة للوفد
وقد زار النحاس باشا ، ومعه مكرم عبيد ، دار روز اليوسف ، وخطب مكرم
خطبة رنانة فى عمال مطابع روز اليوسف . وكانت تلك الزيارة تكريما
لروز اليوسف على كفاحها الوطنى حيث كانت السلطات لا تكف عن مصادرتها
وتزج برؤساء تحريرها فى السجون ، فى عدد غير قليل من القضايا .

بعد أن ألف نسيم باشا وزارته كتبت السيدة فاطمة اليوسف خطابا
مفتوحا الى الملك فؤاد تطالبه فيه باعادة الدستور ، وانهاء الحالة الشاذة القائمة
واستدعائها مكرم عبيد ليسألها عن طلب منها كتابة هذا الخطاب . ودارت
بينهما مناقشة طويلة قالت فيها السيدة فاطمة اليوسف ، انها تعبر عن رأيها
الخاص وبعد فترة رأت السيدة فاطمة اليوسف أن تصدر روز اليوسف أسبوعية،
ويومية ، وتروى السيدة فاطمة اليوسف أنها عندما عرضت على الأستاذ عباس
محمود العقاد ، الانضمام الى أسرة روز اليوسف اليومية رفض فى البداية العرض،
لانه لا يقبل أن يعمل فى جرنال يحمل « اسم » واحدة ست ثم عاد الأستاذ العقاد
موضحا وجهة نظره ، عندما عاتبته السيدة فاطمة اليوسف فقال ان اعتراضه
كان على تسمية الجريدة باسم شخص أيا كان ولو كانت الجريدة تحمل اسم
سعد زغلول نفسه ، لأبدى تلك الملاحظة .



ولم يعجب النحاس باشا معارضة جريدة روز اليوسف الأسبوعية لوزارة
توفيق نسيم واستدعى السيدة فاطمة اليوسف ليبدى لها اعتراضه على معارضة
وزارة نسيم قائلا لها : أنا ما حبش تناقشيني فى السياسة ، انتى يعنى عايزه
محمد محمود وصدقى يرجعوا : احنا تعبنا ، وتقول السيدة فاطمة اليوسف :
وخرجت قبل أن يتم حديثه ، وكلمته « احنا تعبنا » ، التى أسمعها منه لأول مرة

ترن فى اذنى ، وقد شعرت أن هناك شيئاً يباعد ، بينى وبين الوفد وان بقيت
المجلة وفدية .



وصدرت جريدة روز اليوسف اليومية ٢٥ مارس ١٩٣٥ ، وبدأت المتاعب
مع الوفد الذى تؤيده الجريدة ، وكان سبب تلك المتاعب ، أن الوفد يؤيد وزارة
توفيق نسيم باشا ، بينما تعارضها روز اليوسف ، وكان العقاد ، قد سن قلمه
الحاد لمهاجمة نسيم باشا بكل عنف ، وأبدى مكرم عبيد باشا أن الوفد غير راض
عن سياسة روز اليوسف ، وهدد الجريدة بأنه سوف يصدر بياناً ضدها اذا
استمرت الجريدة فى الهجوم على وزارة توفيق نسيم . وكتبت فاطمة اليوسف
خطاباً الى مكرم عبيد توضح فيه سياسة الجريدة وقالت فى خطابها : لقد ضحيت
مختارة بكل ما أملك من مال ونشاط فى سبيل الوفد ، وقد لاقيت فى هذا
السبيل ، كافة أنواع العنف ، والجور من مختلف الوزارات التى تقلبت فى
الحكم ، ولم أكن يوماً فى جهادى عن مصر ، وفى دفاعى عن الوفد ، مدفوعة بدافع
غير الوطنية الصميمة ، ولم أتخذ من هذا الجهاد وسيلة لأكل العيش ، والله والوطن
فيهما العزاء ، فيما لاقيت وما سألقى .

ورد مكرم عبيد على رسالة السيدة فاطمة اليوسف فى ١٢ أغسطس ١٩٣٥ ،
قائلاً : انه عرض رسالتها على دولة الرئيس الجليل فأكد له أن الوفد غير راض
عن خطة الجريدة ثم قال : « انك لتعلمين ان الوفد لا يحجر على حرية انسان ما ،
أو صحيفة ما ، ولكن اذا رأيت احدى الصحف المنتمة للوفد ، أن تنتهج خطة
تغاير خطة الوفد فعليها أن تتحمل نتائج ما تنتهج » .

وأوعز مكرم عبيد ، الى صحيفة « الجهاد » بأن تهدد - بطريق غير واضح -
« روز اليوسف » بنشر قوائم المصروفات السرية ، التى كانت تعطيها الوزارات
السابقة للصحفيين » .

وردت روز اليوسف ، ملحة على الوزارة القائمة بأن تنشر قوائم المصروفات
السرية ، ثم تحدثت الوزارة ، فى أكثر من مرة مطالبة بنشر تلك القوائم ، ولكن
الوزارة النسيمية لم تقبل الدخول فى معركة تحد ضد روز اليوسف .

وبعد ، الغمز ، واللمز ، راحت الجهاد تهاجم روز اليوسف ، مطلقة على
أسرة تحريرها اسم « فرقة روز اليوسف » ، وتولت روز اليوسف الرد على
هجوم صحيفة الجهاد الوفدية بعنف شديد ، وتوسطت السيدة الجليلة أم المصريين
من أجل وقف حملة الجهاد ، على روز اليوسف ، وحملة روز اليوسف على الجهاد .



وتوقفت روز اليوسف ، ولكن الجهاد لم يتوقف بل لقد زاد فى هجومه
على روز اليوسف وعلى الاستاذ العقاد ، الى أبعد مدى حتى لقد وصف الاستاذ

محمد توفيق دياب ، صاحب الجهاد ورئيس تحريره الاستاذ عباس محمود العقاد
بأنه مصاب بالبارانويا والجنون .

وخرجت الجهاد ، وروز اليوسف على غير المألوف فى الجو الصحفى من
ضرورة وقف الحملات ، عند حد معقول أو مقبول ! ..

وأخيرا وبعد اجتماع للوفد المصرى استغرق أربع ساعات ونصف الساعة
اشتمت فيه المناقشات قرر الوفد فصل روز اليوسف لانها قد اجترأت على نشر
مقالات تتضمن الطعن على الوفد ومكانته من الامة ولذلك فان هذه الجريدة ،
لاتمثل الوفد فى شىء ولا صلة ليا به » .

وكان قرار الفصل فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥ .

ولم تخف روز اليوسف ولم ترتجف من قرار الفصل هذا ، بل على العكس
أصدرت ملحقا خاصا ، يحمل عنوانا ساخرا جاء فيه : الوفد المصرى يحل
القضية المصرية : جلسة خطيرة يحضر لها من الاسكندرية .

وفى العدد الخاص نشرت روز اليوسف آية كريمة - اختارها الاستاذ
كامل الشناوى وهى « قول الله تعالى » : قد افترينا على الله كذبا أن عدنا فى
ملككم بعد اذ نجانا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها ، الا أن يشاء الله ،
ربنا ، وسع ربنا كل شىء علما » - صدق الله العظيم - ونشرت روز اليوسف
كلمة سعد زغلول الخالدة : الصحافة حرة تقول فى حدود القانون ، ما تشاء ،
وتنتقد ما تريد ، وليس من رأى أن نسألها لماذا تنتقدنا بل الواجب ، أن
نسأل أنفسنا ، لم نفعل ما تنتقدنا عليه ؟



وكان أعضاء الوفد المصرى قد قدموا من الاسكندرية الى القاهرة خصيصا
لاتخاذ قرار بفصل روز اليوسف ولما عادوا الى الاسكندرية انقلب المودعون
للنحاس باشا وزملائه فى محطة القاهرة الى مهاجمين لروز اليوسف ومنادين
بحياة النحاس .

وتحيط الجماهير بدار روز اليوسف وتخرج اليهم صاحبتها لتتهافت
بسقوط النحاس ، ومكرم .

وعنفت المعركة بين الوفد وروز اليوسف ووجدت روز اليوسف الجماهير
الشعبية العربية تقف الى جانبها ضد الوفد .

ولجات وزارة توفيق نسيم فى مخاربة روز اليوسف الى كثير من الوسائل ،
غير المشروعة ومن بينها دفع مبالغ ضخمة لمتعهدي الصحف ليتلاعبوا فى توزيع
الجريدة .

وقامت ثورة الشباب في نوفمبر ١٩٣٥ ، وتبنت روز اليوسف هذه الثورة وراحت تبذل قصارى جهدها للبقاء على جذوتها مشتعلة ، وعاد دستور ١٩٢٣ وتولى على ماهر الوزارة . وكانت خسائر روز اليوسف اليومية - كما تقول السيدة فاطمة اليوسف في مذكراتها - قد وصلت الى مبلغ ٢٦ ألف جنيه غير ستة آلاف جنيه لتجار الورق ، وألفين لبنك مصر ، و ٥٠ وقامت فاطمة اليوسف برهن مصوغاتها ، ومن بينها سوار ورثته عن أمها و ٥٠ وكانت حجوزات كثيرة ، تعرضت لها صاحبة روز اليوسف من بينها حجز على ملابسها الداخلية كما أصر صاحب الحجز وكان صحفيا مرموقا ، بكل أسف ٥٠



وجاءت وزارة النحاس ، وبلغ الاضطهاد الوفدى القمة ، وصدر قرار من مجلس الوزراء بالغاء رخصة روز اليوسف اليومية ، لانها لا تصدر بانتظام ، واذا كانت الجريدة اليومية قد عطلت فان الجريدة الاسبوعية ، قد انطلقت رغم أن الحكومة الوفدية قد راحت تحاربها بل وتحرض من كان ضامنا لها على سحب ضمانه ، وتعرضت روز اليوسف الاسبوعية لمحنة اذ كان لابد من أن تدفع السيدة فاطمة اليوسف مبلغ الضمان ١٥٠ جنيها والا أغلقت ايضا ، ولكن فاطمة اليوسف بذلت المستحيل ، وقاومت ودفعت الضمان بعد أن أفرضها أحد المعلمين مبلغ مائة جنيه وبعد أن أرسل اليها مصطفى القشاشي صاحب الصباح كمية من الورق ، باعته بخمسين جنيها ، بل أكثر من ذلك سبقت السيدة فاطمة اليوسف الى السجن ، سجن النساء ، وفي الصباح زارها كثيرون من بينهم ابنها احسان عبد القدوس ، وكان وقتئذ تلميذا في مدرسة فؤاد الأول الثانوية .

واضطرت الحكومة ، أن تفرج عن فاطمة اليوسف فلقد كان اعتقال سيدة صحفية ، ووضعها في السجن ، شيئا جديدا على الصحافة الشرقية ٥٠



وللحقية وللناريخ نقول أن روز اليوسف « المجلة » و « السيدة » ، لم تلن لهما قناة رغم كل صنوف التعذيب والاضطهاد ، ومازلت أذكر تعليقا رائعا كتبته روز اليوسف على ما نالها من ضغط كان عنوانه : أفوياء كما كنا ، راسخون كما بدأنا » وقد جاء في هذا التعليق : تألبي علينا أيتها الوزارة ، واحشدي قواتك ورجالك وافدلي أكثر مما فعلت ، وضاعفي عسفك ، وغضبك وانزلي بنا مقتك ، ونسخطك وابتكري أساليب من الظلم ، والاضطهاد ، وصادري وعطلي ، وهيئي ، الحبال و « احضري » أساور الحديد تضعينها في أعناقنا ، وأيدينا ، افعل ذلك وأضعاف ذلك فان هذا البلاء ، كله لن يوازي راحة الضمير التي

ننعم فيها ولن نفضل على بلاء النفوس : نفوس الذين باعوا ضمائرهم وأقلامهم لك
ولاساليبك الباطشة أما انتم يا قراءنا الأوفياء هاكم روز اليوسف الاسبوعية
قوية كما كانت ، راسخة كما بدأت ، مجاهدة ، كما عهدتموها ، لم ولن يؤثر
فيها قرع الطبول ولا دق السيوف ولا دوى المدافع ، ولا رنين الذهب .



وعندما قطعت الحكومة عن روز اليوسف حق نشر الاعلانات القضائية
ونقول حق نشر الاعلانات القضائية ، لأن نشر الاعلانات القضائية ، حق ثابت
لكل صحيفة لها قراؤها ، كتبت روز اليوسف معلقة على ذلك القرار العجيب
والظالم فى نفس الوقت تقول :

فى هذا العهد الدستورى يعود مدير المطبوعات يساوم الضمائر ، لبيع
فيها ويشترى باسم الحكومة ، ويبدل للصحافة « نصائح الثمينة » ويلوح أمامها
بنقود الخزانة التى هى من أموال الشعب ، لينفقها على هذه ، ويغرى تلك من
الصحف . نحن لانهادن الباطل ، من أجل كنوز الأرض كلها ، وليساوم من
يشاء ، ان يساومه ، وقد عشنا أغلب حياتنا الصحفية محرومين - باختيارنا -
من صداقة الحكومات المتتابة وما يلحق بهذه الصداقة من اعلانات وأموال سرية ،
وعملية ، وخدمات مشروعة وغير مشروعة فلنصف الحكومة الحاضرة الى قائمة
الحكومات السابقة .



وتعبر روز اليوسف عن دستور عملها قائلة : اذا كانت الحكومة على حق .
صفقنا لها ، لأنها على حق لا لأنها تعطى نقودا واذا كانت على باطل هدمناها ولو
تشفعت لنا بالخمسة والثلاثين مليوناً التى هى مجموع ايراداتها .

وتبالغ حكومة الوفد - حكومة الأغلبية الشعبية . والبرلمانية - فى ايداء
روز اليوسف فتقطع عنها امتياز تليفونها المجانى ، الممنوح لكل الصحف ، حتى
تلك التى لا تصدر الا حسب التساهيل وتحرمها من حقها فى صرف تذاكر السكة
الحديد ، نصف المجانية التى كانت حقاً مباحاً لكل صحفى ، أى صحفى .

وقد كانت الحكومة تضطهد روز اليوسف ، ولكن كثيرين لم يكونوا
يعبأون بهذا الاضطهاد بل كانوا يمدون يدهم لمساعدة روز اليوسف غير
خائفين من « غول الحكومة » وفى مقدمة هؤلاء طلعت حرب الذى لم يكتف بتأجيل
سداد ديون بنك مصر ، على روز اليوسف وانما أقرضها مبلغاً كبيراً من المال ،
أعانها على سداد المطلوب منها ، يوم تخلى عنها - كما قالت فى رسالة خاصة
بعثت بها الى طلعت حرب - كل انسان فى محنتها التى نزلت بها لانها جهرت

بعقيدتها ، ولاننى جعلت من صحيفتى ميدانا لأصحاب الأقلام الحرة » بل ان روز اليوسف ، لتعرض على طلعت حرب الضمان لسداد ديونها ، أن تتفق مع شركة مصر ، للتمثيل السينمائى على اخراج شريط سينمائى تمثل فيه مع شدة مشاغلها ، ومتاعبها ، ونقول فاطمة اليوسف انها قد اتفقت مع أحمد سالم مدير شركة مصر للتمثيل والسينما على أن كل الشروط التى يضعها خاصا بالشريط السينمائى - الفيلم - الذى سوف تمثله وفاء لديونها على بنك مصر ويوافق عليها طلعت حرب باشا سوف تقبلها بلا نظرة واستعادة أو قراءة ، أى بدون قيد أو شرط من قبلها . . . وتنتهى فاطمة اليوسف رسالتها الى طلعت حرب باشا قائلة : ليس يعنى هذا بحال من الأحوال أننى أتوقف عن وضعها فى أعظم رجل فى مصر » .

أو يوافق عليها طلعت حرب باشا سوف تقبلها بلا نظرة أو استعادة أو قراءة ، أى بدون قيد أو شرط من قبلها . . . وتنتهى فاطمة اليوسف رسالتها الى طلعت حرب باشا قائلة ق ليس يعنى هذا بحال من الاحوال اننى اتوقف عن سداد الأقساط ، حتى يتم ذلك بل انى لا بئدل المستحيل لاستمرار الوفاء وشدة ما لقاها من التعب اذ أحاول ذلك ولا أفعل هذا كله الا لكيلا أضيع عبثا ثقة وضعها فى أعظم رجل فى مصر .



واذا كان لى من تعليق على تلك الازمة المالية الطاحنة التى تعرضت لها روز اليوسف الصحفية ، بسبب موقفها من الوفد المصرى كحزب ، وموقف الوفد المصرى منها كصحفية كانت تؤيده ، ثم اختلفت معه ، فاننى أقول أن من العيوب التى نأخذها ، على الوفد المصرى ، أنه كان يستخدم السلاح المادى - وهو أكثر أنواع الاسلحة رهبة - للضغط على خصومة السياسيين وبخاصة أولئك الذين كانوا معه ، ثم خرجوا عليه ، أو أخرجوا من حظيرته .

ومازلت حتى هذه الساعة ، اذكر مواقف متشابهة لسعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى من حليفه سنوات وسنوات ، وخصمه السياسى فيها بعد أمين الرافعى ، أحد اقطاب الوطنية المصرية وشهيد الصحافة المصرية ، والعربية ، بلا جدال . . .



وامين الرافعى من أصدق واوفى تلاميذ مصطفى كامل ومحمد فريد ، نشأ فى حجر الحزب الوطنى منذ أن كان طالبا فى مدرسة الحقوق الخديوية . ثم أصبح من ابرز كتاب الحزب الوطنى ، ورئيسا لتحرير جريدة الشعب -

بعد الاختلاف الذى نشب بين صفوف ورثة مصطفى كامل حول ملكية اللواء -
وعندما قامت الحرب العالمية الأولى وأعلنت قوات الاحتلال الحماية على مصر
فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ وكان لابد من ان تنشر الصحف المصرية ، الخاضعة
لرقابة الاحتلال البريطانى البيان الخاص باعلان الحماية البريطانية على مصر ،
وبعد مساوالة قصيرة بين أمين الرافعى ، وشقيقه عبد الرحمن الرافعى ،
وعبد الله طلعت بك مدير الجريدة ثم الاتفاق على اغلاق جريدة الشعب حتى لا تنشر
الجريدة اعلان الحماية المشئوم ، والبلاغات التى تتبع الحماية البريطانية ،
ووقع أمين قرار اغلاق الجريدة ، فى وقت بلغت فيه ذروة النجاح والانشار ،
والرواج ، والمكانة الصحفية اذ كانت أوسع الجرائد انتشارا وكان الجمهور
يتلقفها كل صباح وأعلنت الجريدة - جريدة الشعب - فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٤
انها ستحتجب من اليوم ، وانها ستعود الى الظهور بمشيئة الله ، وكان قرار
أمين الرافعى باغلاق جريدة الشعب كما أجمع المؤرخون اول احتجاج مصرى
على الحماية البريطانية .



ويعتقل أمين الرافعى ، وشقيقه عبد الرحمن الرافعى فى طرة ، ثم يفرج
عنهما ويطلب السلطان حسين من أمين الرافعى عند لقائه به ، وشقيقه غداة
الافراج عنهما أن يصدر جريدة الشعب فيقول أمين الرافعى : عندما يقرر الحزب
الوطنى اصدار الجريدة سوف نصدرها .

وفى ٢٢ فبراير ١٩٢٠ - فى عنفوان اشتداد ثورة ١٩١٩ - يصدر أمين
الرافعى جريدة الأخبار عن طريق شركة الصحافة الوطنية - توصية بالأسهم ،
رأسما لها عشرة آلاف جنيه ، وكان يرأس الشركة فؤاد سلطان بك ، نجل عمر
باشا سلطان أحد أصدقاء مصطفى كامل الحميمين ، وأحد كبار أنصاره ، وكان
فؤاد سلطان وقتئذ وكيلًا لبنك مصر ، وكان سعد زغلول باشا وقتئذ فى باريس
فأبرق مهنئًا أمين الرافعى بصدور الأخبار داعيًا له بالتوفيق ، والنجاح راجيا
أن تؤثر الصحيفة فى الجمهور أثرا محمودا وأن يقضى بها على الأضاليل التى
يبثها المهووسون فى العقول والأوهام التى يوسوسون بها فى الصدور وأن
تكون خيرا للغاية الشريفة التى نسعى اليها « ويطلب سعد زغلول من عبد الرحمن
فهى بك أحد أقطاب اللجنة المركزية للوفد وقتئذ العمل على أن تكون جريدة
الأخبار أول من يقود رأى العام لانها معتبرة جريدة الوفد المعبرة ، عن أفكاره
وخططه وقلم محررها الفاضل - أمين الرافعى بك - أفدر الأقلام على التعبير
عن هذه المقاصد ، فعليك - هكذا يخاطب سعد - عبد الرحمن فهى - أن تهز
همة أمين الرافعى ، وأن تبلغه بأننا ننتظر من وطنيته وحسن تقديره لمنفعة

القضية أن تخصص كل يوم ، مقالة فى هذا الموضوع ، حملة صحفية لتأييد المطالب الوطنية المصرية - وليس ذلك على كفاءته بكثير » .



ويكتب سعد الى عبد الرحمن فهمى فى ٧ مايو ١٩٢٠ قائلا : قرأت فى جريدة الأخبار حملة يدافع فيها حضرة أمين بك الرافعى ، بقلمه البليغ عن الوفد وأعضائه ، ويخطيء الخارجين عليه ، والناقدين لخطته فارتحت لنفاذها لأنها الأولى من نوعها وأرجو أن يستمر حضرة الكاتب المومأ اليه - هكذا فى أصل الخطاب - فيما ابتدأه لأنه لا يكفى أن يسكت عن هذا الموضوع ويترك القلم فيه لغيره ممن لا يعرفون الحقيقة منله ولا يحكمون الدفاع مثل احكامه ، وينبغى ألا يتركوا رأى العام يطيش مع الطائشين أو يخمد مع القاترين وأن تسلكوا الوسط بين السبيلين والله ولى التوفيق .

ويرسل سعد الى أمين الرافعى برقية ينشرها فى الأخبار يقول فيها :
الرافعى بك مدير الأخبار بالقاهرة ان مقالاتكم عن خطة الوفد تستوجب موافقتى
وهى جديرة ، بكل أنواع المديح فأشكركم ، سعد زغلول .

وتتحدث صحيفة كوكب الشرق « الوفدية » عن صحيفة الأخبار فتقول :
كان أمين بك الرافعى أول من بايع الأخبار لسان حال الوفد الشبيه بالرسمى ، وبلغت مقطوعة « توزيع » الأخبار اليومية أعظم عدد استطاعت أن تخرجه المطابع ، وتوزعه صحيفة فى مصر وكان مراسلو الصحف الانجليزية فى مصر يتسابقون الى ادارة جريدة الأخبار عليهم يظفرون بخبر ، أو تعليق أو رأى من الزعيم الصحفى « أمين الرافعى » فى ذلك الحين يبرقونه الى صحفهم . .



ويخوض أمين الرافعى ، أعنف المعارك دفاعا عن سعد زغلول عندما اختلف معه أكثرية أعضاء الوفد المصرى وعندما يعتقل سعد زغلول للمرة الثانية ، وينفى . . يقود أمين الرافعى أعنف الحملات مطالبا بالافراج عنه ، و . . و . .

ثم يختلف أمين مع سعد ، اختلافا موضوعيا بحثا . كان سعد زغلول لا يرى الدخول فى مفاوضات رسمية مع بريطانيا دون النظر الى مطالب الشعب التى أبداها فى صورة تحفظات على مشروع ملنر ، ثم رأى العدول عن رأيه

فى هذا وعارضه أمين الرافعى ، وأصر على ضرورة تعديل أساس المفاوضات قبل الدخول فيها ويطلب أمين الرافعى من سعد زغلول الا يقبل اية مفاوضة مع بريطانيا الا اذا اعترفت مسبقا بالحقوق الرئيسية لشعب مصر بما فيه حريته واستقلاله .

ويحاول سعد زغلول اقناع أمين الرافعى بالعدول عن معارضته لخطة الوفد ولكن امينا لم يقبل فتكون القطيعة وبكل أسف لا يقف الخلاف عند الحد الطبيعى فى مثل خلافات الرأى ويجند الوفد المصرى مظاهرات ضد أمين الرافعى ، لعل القوة تقنعه اذا لم يقنع بالنقاش ! ولكن أمينا كصاحب رأى وعقيدة لا تقنعه القوة .



ويحاول وسطاء الخير اقناع أمين بالعدول عن رأيه فلا يقنع أيضا كما يحاول هؤلاء الوسطاء اقناع سعد زغلول بعدم الالتجاء الى القوة لدفع أمين الرافعى الى السكوت فلا يقبل سعد ، ويشتد الصراع بين الوفد وأمين الرافعى ويقول سعد زغلول مخاطبا الجماهير ذات مرة : لا تقرأوا جريدة الأخبار فأنا أقرأها نيابة عنكم » . ويهبط توزيع الأخبار من أعلى رقم فى الصحافة المصرية وقتئذ الى أدنى رقم خاصة وكان المتعهد الوحيد لتوزيع الصحف متأثرا ، الى أبعد حدود التأثير بالوفد المصرى اما لانه يخشى جماهيره العريضة واما لانه يريد أن يكسبه الى جانبه كقوة سياسية ، ولذلك فقد كان يعمد الى حجز جريدة الأخبار فى المخازن والى عدم عرضها فى السوق ، الأمر الذى عرض الأخبار لأزمة مالية عنيفة قضت أو أوشكت أن تقضى عليها ويسمع سعد زغلول عن بعض تلك الأزمة المالية ، التى تعرض لها أمين الرافعى والأخبار فيعرض مساعدته على أمين الرافعى ويرفض أمين الرافعى مساعدة سعد زغلول قائلا فى رسالة مؤرخة فى سبتمبر ١٩٢٣ : وقع لى أحسن وأعظم وقع ما علمته من استعداد معاليكم لاقرضى مبلغا كبيرا من المال أعالج به الأزمة التى تجتاز الأخبار الآن على أن أردّه عندما تتحسن حالة الجريدة وانى لعاجز عن أداء واجب الشكر لكم حيال النفسية الكبيرة التى دفعتكم الى ذلك وأرجو أن يكون اعترافى بالقصور خير معبر عما تكنه نفسى نحوكم ، ونحو عملكم النبيل ولكن وأنا واقف على حالة الأخبار الآن أرى أن هذه الحالة لا تحتتمل علاجاً فقد دخل المريض دور النزاع الأخير وحرام اقرضى ما لا ليس هناك أمل فى رده ، فليقف مجهودى الضعيف عند السهر ، على هذا المريض حتى يسلم نفسه الأخير اذا قضت بذلك مشيئة الله .



والقصة طويلة ، قصة صراع الوفد المصرى كحزب مع جريدة الأخبار ومعارضته ، واصراره على أن تكون بالقوة منبرا فان عجزت القوة فليكن الاقراض

طريقا لوضع الأخبار تحت سيطرة الوفد . وآمل أن أكمل قصة الوفد مع الأخبار ، وخاصة عندما أصبح الوفد فى الحكم يمنع ، ويمنع ، وعندما راح أمين الرافعى يعارض حكومة سعد زغلول منذ أن ألقى رئيسها سعد زغلول خطاب العرش بدون اشارة الى استقلال مصر وتوالت هجمات الوفديين على الأخبار محاولة تدمير مبنائها الذى كان يقيم بالدور الأعلى منه أمين الرافعى وأسرتة ٠٠ !!

لقد كان الوفد المصرى ، سواء أكان يرأسه سعد زغلول أم مصطفى النحاس مخطئا الى أبعد حدود الخطأ عندما كان يستخدم سلاح الارهاب ضد الصحافة ، وخاصة تلك الصحف التى كانت تقف الى جانبه ثم اختلفت معه ، أو اختلف هو معها !



وأعود الى الحديث عن روز اليوسف بعد الاشارة الى موضوع أمين الرافعى وخلافه واختلافه مع الوفد ، وكانت الاشارة ضرورة وواجبة : أعود الى تكرار ما سبق أن ذكرته ، وهو أن الحديث عن روز اليوسف الصحفية والصحيفة يحتاج الى أكثر من فصل فدور روز اليوسف فى التاريخ المصرى كصحيفة رأى ودور روز اليوسف - فاطمة اليوسف - فى التاريخ الصحفى كصحفية جريئة شجاعة لا تتردد فى خوض أعنف المعارك دفاعا عن رأيها ، هذا الدور - دور الصحيفة والصحفية - بلا جدال من الأدوار الخالدة فى حياتنا الصحفية .



وللعلم ، صدر العدد الأول من روز اليوسف فى يوم الاثنين ٢٦ أكتوبر ١٩٢٥ ، مجلة أسبوعية أدبية مصورة ، فى ست عشرة صفحة بقرش صاغ واحد وقالت السيدة روز اليوسف فى افتتاحية هذا العدد : عجبوا اذ سميت صحيفتى باسمى وقالوا : نزع الى الشهرة ، أية شهرة ؟ الطبل العزاف أذن منه فى صميم ، ولم العجب ؟ أليست صحيفتى قطعة من نفسى !! لماذا لا يكون اسمى عنوان صحيفتى ؟ وتأمل السيدة روز اليوسف فى أن توفق لتكون قوة مهيبة وأن تدخل اسم المسرح الى كل أذن وأن تبعث اسمه فى كل دار وبذلك أكون أديت واجبا ، وذا حسبى ٠٠

والطريف أن الأستاذ عبد القادر المازنى قد هاجم فى أول عدد لمجلة روز اليوسف فكرة اشتغال المثلة القديرة روز اليوسف بعمل ليس لها فيه مجال ، ويتساءل المازنى أيها خير للفن أن تبقى روز مثلة أو أن تصدر مجلة أو تنقلب كاتبة ؟ ٠ وأوجز فأقول انى لست ممن يعتقدون أن الممثل البارع

يمكن أن يكون فى كل حال كاتباً بارعاً أو أن ما يوفق اليه المرء فى باب من الأبواب يمكن أن يوفق الى تسلسله فى أى باب آخر يخطر له أن يطرقه ؟ ويتساءل المازنى : اذن لماذا تعالج السيدة روز اليوسف فنا ، غير الذى خلقت له . وهيات لها فطرتها أسباب النجاح فيه ؟ لا أدرى فلعلها نزوة . وعسى أن تكون قد جاشت نفسها باحساسات قوية غامضة كما يحدث لنا جميعاً ، فاندفعت نبغى الافضاء بها والكشف عنها والترفيه عن نفسها عن طريق ذلك ، أو لعلها ملت أن تظل عمرها تحيا على المسرح غير حياتها وتلبس ما يخالف عواطفها وخواجها وآراءها ويجرى على لسانها بما يوضع عليه فاشتاقت من أجل ذلك أن تخلع كل هذه الثياب المستعارة وأن تبدو لنا كما هى على الحقيقة لا على المجاز ؟ .



ويقول الأستاذ المازنى : وأحسب أن من قلة الذوق أن تكون كلمتى اليها فى أول عدد من مجلتها ولكن عذرى انى أشد إعجاباً بفنها وأعظم ضناً بمواهبها من أن تطاوعنى نفسى على تشجيعها على هجر المسرح ، والانصراف الى الكتابة وفى مرجونا ألا تعدم وسيلة للتوفيق بين رغبتها هذه وبين حق الفن عليها : هيك اذن على المسرح مجالك يا سيدتى فارجعى اليه ، واذا أبيت الا المجلة فلنكن سلوى « لاشغالنا » وقد فائننى أن أسأل أستاذنا الكبير عبد القادر المازنى بعد أن نجيحت مجلة روز اليوسف ذلك النجاح الكبير عما اذا كان قد بقى مصرأ على رأيه فى أن تبقى روز اليوسف ممثلة مسرحية ؟

وعلى أية حال فقد تولت السيدة روز اليوسف فى نفس العدد الأول الرد على المازنى وكان من بين ما قالتة : أعتقد أن كل عمل مجيد يكون فى أوله نزوة طارئة ، ثم يستحيل الى فكرة فاذا رسخت أصبحت يقيناً مجنوناً » وتمر روز اليوسف المجلة - بأزمة مالية - تهددها بعدم الاستمرار فى الصدور ويلعب المسرح دوراً هاماً فى انقاذ تلك الصحيفة اذ تنال روزاليوسف ، المثلة جائزة الدولة فى احدى مباريات التمثيل ، وتكون قيمة الجائزة ثمانين جنيهاً مصرياً كانت كافية كما تقول السيدة روز اليوسف لاقالة المجلة من عثرتها واصدارها فى ثوب قشيب . ثم أخذت روز اليوسف ، الصحيفة والصحفية تتجه الى السياسة بالتدريج ، وكان سبيلها الى ذلك الاتجاه تأييد الدستور ، والذود عنه أمام الهجمات الضارية ، التى كان يقوم بها القصر ودار المندوب السامى البريطانى ومع دخول روزاليوسف مجال السياسة لم تفقد هويتها كمجلة فنية رائدة وابتداء من العدد الصادر فى ٢٤ مارس ١٩٢٦ صدرت روزاليوسف صحيفة اسبوعية أدبية سياسية مصورة ومع بداية عامها الثالث تطورت المجلة من صحيفة فنية الى صحيفة سياسية تؤيد الوفد ورئيسه الجديد مصطفى النحاس

وأصبح الأستاذ محمد التابعي محررا لمعظم أبواب المجلة ولاسيما الجانب السياسى منها رغم أنه كان - وقتئذ - موظفا بالبرلمان .



ويقول الدكتور ابراهيم عبده فى كتابه عن روزاليوسف أن روزاليوسف بدأت فى أواخر سنة ١٩٢٧ تنشر مقالات تحت عنوان : ملوك أوروبا تحت ستار الظلام » وقد عرضت هذه المقالات لحياة الملوك الشخصية فى صراحة ما بعدها من صراحة وكان آخر تلك المقالات مقالا بعنوان : الحديو اسماعيل ، والملكة فيكتوريا معلومات لذيذة لم يسبق نشرها وذلك فى العدد رقم ١١٠ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٢٧ . ورأى الملك فؤاد فيها مساسا شديدا بسيرة والده اسماعيل وكان الملك فؤاد مؤمنا بهذه السيرة ايمانا منقطع النظير فطلب الى سلطات الدولة أن تأخذ روز اليوسف بشدة وعنف وأن توقع بها عقابا رادعا وتقسو على المحرر المسئول عن هذا المقال .



وسيق ابراهيم خليل الذى كان يتولى المسئولية الادارية للمجلة ، كما يتحمل مسئوليتها فى غياب صاحبها فى أوروبا ، سيق الى السجن وتحت ضغط الظروف اعترف بأن الأستاذ محمد التابعي هو كاتب المقال فقبض عليه ولم يفرج ، بينهما الا بكفالة كبيرة كأنهما من السوق ، أو القنلة ، أو اللصوص ثم صدر قرار النيابة بوقف المجلة حتى تختار صاحبها مديرا جديدا مسئولا عنها تطبيقا للقانون وأعلن فى روزاليوسف نبأ اغلاق الصحيفة ابتداء من ٢٧ ديسمبر الى أن استأنفت الصدور فى ٢ فبراير ٢٨ بافتتاحية وقعها عبد العزيز الصدر الذى كانت المجلة تطبع فى مطبعته وقبل رئاسة التحرير حتى تعود صاحبة روزاليوسف من باريس وقد تركت مصادرة روزاليوسف أثرا عظيما فى الهيئات الصحفية من فرنسية وانجليزية فعلمت على هذا الحادث وبخاصة جريدة التيمس مما جعل لروز اليوسف لأول مرة ، كما تقول السيدة روز اليوسف فى ذكرياتها مقاما مقدرا فى النشاط الصحفى العالمى .



والجدير بالذكر أن السيدة روزاليوسف كانت تعتمد الى التخلص من آثار قرارات تعطيل مجلتها باصدار مجلة روزاليوسف ولكن بأسماء مجلات أخرى كمجلات « الرقيب » وصدى الحق ، والشرق الادنى ، ومصر الحرة ولكن البوليس كان يتعقب تلك المجلات فيصادرها ايضا كما حدث بالنسبة لعدد من الرقيب كان قد تم طبع ثلاثين ألف نسخة منه وكذلك صدق الحق حيث داهم البوليس الجريدة وهى تطبع فصادر عشرة آلاف نسخة وكذلك مجلة مصر الحرة وكان عدد

الاعداد التى صودرت من تلك المجلات خمسة أعداد ، كان قد طبع منها كلها
١٠٤٠٠٠ نسخة .

وتعود روزاليوسف من جديد بعد أن احتجبت فترة طويلة متوقفة بمرار
من وزارة محمد محمود ، ولكنها تعود سيرتها الاولى فى مهاجمة تلك الوزارة
التى ماجأت - كما قلت المجلة - الا لتثد الدستور وتلقى مجلة روز اليوسف
- كما سبق أن أشرنا - من وزارة اسماعيل صدقى ، ما لقينه من وزارة
محمد محمود .

وكانت المجلة فى عهد وزارة اسماعيل صدقى وفدية ١٠٠ ٪ .

وكان من الأمور الطبيعية بالنسبة لروز اليوسف فى عهد اسماعيل صدقى ،
أن تعطل أو تصادر ويساق كبار محرريها الى السجن ، بين آونة وأخرى .



وقد حدث فى أغسطس ١٩٣١ ، أن ألغى اسماعيل صدقى رخصة
روز اليوسف ، ولم تعد الا بعد أن أصدر اسماعيل صدقى دستوره الجديد ،
وفى المقال الذى كتبته السيدة روز اليوسف عقب إعادة صدور المجلة « أول
أغسطس ١٩٣١ » قالت فيه أن المجلة كان لابد أن يصدر منها خلال السنة أعوام
الماضية ٣٦٠ عددا ولكن هذا الرقم اختزل بحيث لم ير القراء الا مائة وخمسة
وثمانين عددا فقط والفرق بين الرقمين - كما قالت السيدة روز اليوسف -
أما أنه طبع وصودر وأكلته وسمنت عليه جردان المحافظة حتى أصبحت كالعجول .
وأما أنه عدت عليه الازمات السياسية ، كل أزمة تقتطع منه قطعة ، تارة
باسم الآداب ، وأخرى باسم اضطراب الخواطر ، وحماية النظام وباسم كل
شئ الا الشئ الحقيقى الوحيد : أن هذه الجريدة عاشت ماعاشت راضية أن
تجوع ولا تأكل بشديدها ، آبية أن تضع يدها فى الايدى التى عبثت بالحرية
وباعت بالثمن البخس ، كل كرامة للبلاد » وتقول روز اليوسف مرة ، وهى
تستقبل عاما جديدا من عمر مجلتها ، وعمرها أيضا : معللة طغيان السياسة
على الفن والأدب فى المجلة : لقد اتسع نطاق السياسة فى المجلة الفنية ،
واتسع حتى اشتمل البيت كله ، وحتى أصبحت السياسة هى صاحبة الفن
والأدب الى جوارها فى جناح الضيوف . أن الهناء الذى رفرف على هذه المجلة
فى عامها الأول طغت عليه كلمات الشئوم والمحن ، وأعياد ميلادها فى ذلك
اليوم صادفتها كلها سيجينة أو مقبورة أو موضوعا على فمها القفل ، والرتاج .



وتقول روز اليوسف : من أجل شهوات بضعة رجال وضعت أمامنا كرامه نفوسنا ، وكرامة بلادنا فى جانب ، ووضعت فى الجانب الآخر صفرة الذهب . ولمحة الجاه ، وقيل لنا : اختاروا فان كانت الأولى فافلاق المضاجع والمصادرة بين الحين والحين ، والقفل . والتعطيل ، وان كانت الثانية فجنة عرضيا الارض والسماء ، لا ترون فيها الشمس ، ولا الزمهرير . فاخترنا أن نكون أسياد انفسنا أسياد عواطفنا ، حماة بلدنا . وليكن بعد ذلك طعامنا الحنظل . وشرابنا الصاب !



وتطلق روز اليوسف ، بعض الأسماء الفكاهية ، على بعض الوزراء : فوزير المعارف هو « وزير التقاليد » ، ووزير الزراعة هو وزير الدودة والسباح ، ووزير المواصلات هو وزير المصارين والسباق .

واحدى الوزارات هى وزارة التساهل والتفريط .

وتطلق أيضا روزاليوسف بعض النكات على رؤساء الاحزاب ، فحافظ رمضان باشا - مثلا - هو رئيس الحزب الوطنى وزعيم الاناقة والرشاقة والمالحقات !

وانظريف ، أن بعض أسماء هؤلاء الوزراء ، « الرسمية » تنسى أو يتم تناسيها فى بعض المجتمعات ولا يطلق عليهم الا أسماء روز اليوسف .

كما ان روز اليوسف قد اهتمت الى أبعد حدود الاهتمام بالكاريكاتير والزجل ، حتى لقد استطاعت ان تجعل من الزجل والكاريكاتير سلاحين من امضى اسلحة الصحافة .

كما أن روز اليوسف - المجلة - كانت بحق ميدانا صال فيه أقطاب الصحافة المصرية وجالوا ، وحققوا أعظم الانتصارات ، وخاصة فى الثلاثينات والاربعينات . وفى نفس الوقت كانت روز اليوسف بحق أيضا المدرسة التى تخرج فيها أجيال كثيرة من الصحفيين أصبحوا فيما بعد عمالقة الصحافة المصرية .

من الكلمات التى أذكرها بل أكاد أحفظها تلك التى افتتحت بها روز اليوسف - المجلة - عامها التاسع ، وكانت تحت عنوان : عهود ، وكلمات ، وقد جاء فيها . « سنوات وسنوات » لولا أمل يعمر قلوبنا ، ونزعة الى الجهاد تغمر نفوسنا ، لكنت سنين محن متعاقبة ، ما من ضربة وجهت الى حرية الرأى الا وكان سهمها الأول أخذًا سمته نحونا ، أغلقت هذه الجريدة مرات ، ونزلت بها خسائر مادية فادحة . ونالنا الظالم وصعاليكه فى مسالك عيشنا ، وحریاتنا ، وتشاءبت أبواب

السجون ولكننا بقينا خالدين لم تغير لنا الكروب وجها ، ولم يبدل لنا الاضطهاد عقبة ، بقينا وعلى وجهنا نفس السمة الساخرة التي رسمتها النفس المطمئنة يوم أن اعتزمنا أن ندخل فى صفوف المجاهدين عن الوطن جنديا بسيطا ، جنديا شارته الفداء وشعاره التضحية من أجل مصر .

ولكن لماذا أطلت الحديث عن صحف الأخبار لأمين الراجحي والبلاغ لعبد القادر حمزة وروز اليوسف للسيدة روز اليوسف وغيرها من صحف
الرأى ؟

ربما لأننى أعشق صحافة الرأى ، أيا كان هذا الرأى ولو كان مخالفا للرأى الذى أراه وربما لأننى من المؤمنين بأن صحافة الرأى فى مصر ، لم تنل ما تستحق من اهتمام ورعاية ، وتاريخ أمين صادق ، وربما لأننى أحاول أن أقول لشباب اليوم من أبناء الصحفيين أن أضياع الصحف القديمة غنية بالكنوز الوطنية الرائعة . وإن عليهم ، أن يغرقوا فيها كما أغرق يوميا ليجدوا ما أجد من متعة ، وليعرفوا الحاضر والمستقبل عن طريق معرفة الماضى جيدا .

وعلى أية حال فلن أطيل فى الحديث عن روز اليوسف الصحفية والصحفية أكثر مما أطلت ، وكل ما استأذن فيه صديقى القارىء أن أمر مرورا عابرا على بعض الأخبار والتعليقات التى قرأتها فى روز اليوسف بدءا من العدد ٣٦٧ وانتهاء بالعدد ٤٢٥ ، مؤكدا اننى لن أطيل فى عملية المرور هذه التى ما أردت بها - فى هذه المرة - الا اعطاء صورة سريعة عن صحافة الرأى ، أيام زمان ، ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ الخ ، الخ .



● من بين ما نشرته روز اليوسف فى العدد رقم ٢٦٧ برقية بعث بها المجاهد الكبير مكرم عبيد من أسوان الى الأستاذ محمد التابعى بمناسبة مرور عشر سنوات على اشتغاله بالصحافة منها ثمان فى جريدة روز اليوسف وقد جاء فى تلك البرقية . . « وكن على ثقة من أن لك فى قلب وفى عقل كل وفدى مكان التقدير ، والاعجاب ، قلت كل وفدى وكان الأولى أن أقول كل مصرى والكلمتان مترادفتان بل كل شرقى ، عربى فالكل عرف لك فضلك وإخلاصك ، وأسلوبك البديع ، والمبتدع . . وصلتنا اليوم فى أسوان « روز اليوسف » فتخاطفها الناس - أى تخاطفوا المجلة لا صاحبتها - سلامى واحترامى للسيدة المحترمة روز اليوسف وأبلغك وإياها تحيات دولة الرئيس الجليل » وقد كانت البرقية بالطبع قبل أن تختلف روز اليوسف مع الوفد المصرى ، ورئيسه وسكرتيره العام .



● فى العدد ٢٨٤ كتب أستاذنا فكرى أباطة الى « سيدتى روز » مستأذنة:
فى السفر الى أوروبا عدة أسابيع لا هربا - كما قال - من النيابة ومحكمة
الجنايات - وسجن قرة ميدان فابى أعلم - هكذا قال فكرى أباطة - ان فيك
الكفاية للنيابة ومحكمة الجنايات وسجن قرة ميدان ويقول فكرى أباطة : واليوم
الذى تصبحين فيه « زبونة دائمة » لهذه الجهات الثلاث فى سبيل حرية الرأى
هو أعز يوم لدى الجنس اللطيف اذ تكونين « بريما دونه » السياسيات المصريات.
على مسرح النيابة والمحكمة والسجن كما كنت بريما دونه المصريات على مسرح
التمثيل ! •



● ويقول فكرى أباطة بأسلوبه الساخر : أسافر يا صديقتى لاننى مريض
بداءين ومهدد بخطرین • أما الداء الأول والخطر الأول فهو داء الجبن ، أعاذ الله
جسمك الرقيق منه ، ومن أعراضه ومضاعفاته : أشعر اليوم بأن توالى الضغط
الحكومى على الصحافة والصحفيين أصابنى بنوع من الضعف ، فشل ذهنى
فلا يفكر بنضج كما كان يفكر ، وشلل يدي فلا تكتب ولا تسطر شجاعة كما كانت
تكتب وتسطر ، وشلل قلبي فلا ينبض ولا يدق ، بحماسة ، وقوة كما كان ينبض
ويدق •

● ويقول أستاذنا فكرى أباطة أيضا •• خشيت يا صديقتى أن يصبح
هذا الداء العارض داء أصيلا فبادرت بالهرب الى أوروبا للاستشفاء والتداوى •
هناك يا صديقتى أشم نسيم الحرية فيملاً صدري شجاعة وجرأة وحدة وشدة
ومخاطرة ، ومغامرة •• هناك أكتب وأثور فلا يراجعنى فيما أكتب ليميب بك
عطية ولا السيد بك مصطفى ولا الأستاذ محمود منصور وهناك أخطب فلا يلسعنى
بالعصا المستر رسل ولا المستر هلز ، ولا ملز ، ولا العزيز الذكى سليم بك
زكى ، وهناك أصفق وأهتف فلا أصطدم بطاسة « هندنبرج » النحاسية ولا بخيول
عنترة العبسية العربية ، أما الداء الثانى ، والخطر الثانى فهو داء الطققان وخطر
الطققان • ويقول فكرى أباطة أنه يفضل أن يموت مثلاً أمام قشلاق قصر النيل ،
أو مثلاً أمام القلعة أو مثلاً على ضفاف القنال ، أو مثلاً فى فيافى السودان « من
أن أموت فقط » بالطققان » والطققان الذى يشير اليه فكرى أباطة فسببه بقاء
الوزارة على الرأس والعين ، من أجل خاطر سى برسى لورين و •• و ••



● وتكتب روز اليوسف فى عددها ٢٧٣ عن وزير الأذية وقطع العيش
محمد شفيق باشا الذى لا ترتاح صحته الغالية الا اذا وفر لخزانة الدولة أكبر
مبلغ مستطاع عن طريق رقت عشرات المواطنين ولكن لمعالیه حسنة عند الله •

لا تنكر وهى أنه يصدر عنكنته لزملائه ، الوزراء ، وعلى الأخص دولة رئيسهم
ومعالى وزير التقاليد » .

وتشير روز اليوسف فى عددها رقم ٣٣٣ الى قضية روز اليوسف حيث
كان موعد صدور الحكم فى الاستئناف الذى رفعته السيدة روز اليوسف والنيابة
العمومية فى الحكم الذى أصدرته محكمة عابدين الجزئية بحبس السيدة
روز اليوسف ثلاثة أشهر ، مع وقف التنفيذ ، لاتهامها بالقذف فى حق دولة
محمد محمود باشا ، وتشير - روز اليوسف الى الحكم الذى نطق به حضرة
صاحب العزة أحمد نشأت بك رئيس محكمة مصر والذى به يقضى على السيدة
روز اليوسف بخمسين جنيها غرامة « وتعلق الجريدة على هذا الحكم قائلة : وهذه
الجريدة وصاحبها التى لقيت ما لقيت فى سبيل الدفاع عن المبدأ الوفدى
القومى ، تتلقى اليوم حكم القضاء صابرة راضية ، مطمئنة معاهدة الأمة على
الوفاء بما قطعته على نفسها من عهد ، وهو الذود عن قضيتها المقدسة تحت
راية الوفد ، ولواء زعيمه المفدى » .

● من الخطابات المفتوحة التى كانت توجهها مجلة روز اليوسف كل
أسبوع الى العظماء والصعاليك خطاب - العدد ٣٩٩ - الى صاحبة الجلالة
شارلوت واصف ، التى رفعت رأس مصر عاليا ، وبس : فى هذا الخطاب رنة
فرح وفخار تدقها نواقيس قلوبنا معترزة بتتويجك ، وأنت المصرية التى ربى
جسمها على الفول المدمس ملكة للمكات أمريكا وأوروبا وسائر قارات الدنيا ،
الروباييكيا وسواء أكان انتخابك عن جمال فاتن حقا أو أن سعر الجمال ، كان
رخيصا فى تلك المباراة فجاء انتخابك من باب الأعرور فى مملكة العمى سلطان
فها أنت تحمدين شهادة الدكتوراه وزيادة فى القد المائس والوجه الصبيح ، ولكن
الشهادات شئ والغاية شئ آخر ولا سيما ما كان متعلقا بالسعى فى الحياة
وارتكاب صالح الأعمال مما يدخل فى الغمز ، بالعين والحاجب ، وعليه بقى عليك
أن تثبتى انك أهل للتاج الذى ترفعيه على رأسك ومدد يا صاحبة الجلالة
وها نحن نترقب كراماتك فى شقلبة العقول ، وتعذيب قلوب عباد الله من الجنس
« الحشن » .



● من هذه الخطابات أيضا - بعد أن اختلفت روز اليوسف مع الوفد -
خطاب نشر بالعدد ٤٠٧ الى صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، الشهير
بالرئيس الجليل جاء فيه عندما استولت هذه الوزارة على مقاليد الحكم هرعت
اليها تهنئتها بالمنصب الجديد ، وخرجت من لديها ، وفى احدى يديك طيلة وفى
الأخرى مبخرة . وبين شفقتك مزمار ، ومضت الوزارة فى عملها فكان أول العبت
تعيين الخبير البريطانى اياه مزودا بحق الاتصال ، وطار المصريون الى رئيسهم

الجليل وهو أنت ، يقولون له الحق ، لقد تم تعيين الخبير ، وطرت بدورك الى رئيس الوزارة تبليغه ما قاله لك المصريون وانتظر الشعب كلمتك فلم ترد بل قلت : انك مبسوط من هذه الوزارة والسلام . وتمضى روز اليوسف فى خطابها وتكون النهاية . ووقعت كارثة الاسكندرية التى أصبحت بفضل رياستكم الجليلية جزءا من أملاك التاج البريطانى وسألك المصريون ، أما من حرب تشنها على الوزارة ، فوقفت يا باشا تعجب من هذا الكلام ، وتقول : اذا كانت هذه الطلبة فى يمينى ، وهذه المبخرة فى يسارى ، وهذا المزمار فى فمى ، فمن اين لى بالحركة والكلام !



● وفى العدد رقم ٤٥٩ تكون افتتاحية روز اليوسف زجلا جاء فيه :

الوفد زودها من كل ناحية
وكل يوم له فى مصر ، تزويد
ما كنت أحسب أن أحيا الى زمن
يسيننا فيه وفد ، وهو محمود
يا رب هل من صنيع منك ينقذنا
فعيشنا كله هم ، وتسهيده
ان البلاوى على قلبى ملهبة
نارا بقلبى فهل للقلب تبريد ..



● وفى العدد ٤٦٢ تشير روز اليوسف الى أن بين أعضاء الوفد حركة اشتمنات ظلت تزداد من وقت الى آخر ، حتى وصلت الى الحد الذى يفوق قدرة الانسان على الاحتمال حتى ولو كان وزاريا ، وأولى بوادر هذا الاشتمنات نشأت من جراء قفز أفراد أسرة الوكيل الى الوظائف والمناصب بمعدل خمسين درجة فى الدقيقة وعدم اصغاء الرئيس الجليل الى نصائح الوزراء واعتراضاتهم . وتشير روز اليوسف الى ما تردد من اقتراح وفدى ظهر باهداء الرئيس الجليل قصر الزعفران ، ثم تشير الى أن اقتراحا آخر ظهر بمنحه ثلاثمائة فدان من أطيان الحكومة وكيف أن تعديل هذين الاقتراحين كان يتم بناء على اعتراض الدكتور ماهر ، والنقراشى وكيف ان مناقشة حامية وقعت فى مكتب رئيس الوفد ، ارتفع فيها صوت النقراشى حتى أصبح مسموعا خارج الغرفة وكيف أن النقراشى هدد رئيسه النحاس بالاستقالة من الوفد والوزارة أيضا اذا أصر على قبول المكافأة المزعومة ثم ان النحاس باشا عدل عن قبول هذه الاقتراحات فى آخر لحظة معلنا انه يريد أن يعيش فقيرا . ويموت فقيرا . وتقول روز اليوسف

أن هناك جهودا تبذل لاقتناع رئيس الوفد بأن صحته لم تعد تحتل أعباء رئاسة الوفد وأن من المصلحة أن يقبل رئاسة مجلس النواب .



● وفى العدد ٤٦٣ تقول روز اليوسف أن الدكتور أحمد ماهر لا يزال غاضبا على الرئيس الجليل « دولة بارك الله فيكم » اثر تصرفاته فى حكايات الأوقاف والتعيينات ، وبيت الاستقلال وهو البيت الذى اقترح الأساذ محمود بسيونى اهداءه الى النحاس باشا بمناسبة نجاحه فى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ويقول أحمد ماهر ، ان هذه المسائل ، المختلف عليها لا تتعلق بالنحاس باشا ولكنها مسألة سمعة الوفد ونزاهة الوفد وقد أيد الدكتور فى موقفه محمود فهمى النقراشى باشا الذى كان شديد التحمس لرفض الاقتراح الخاص ببيت الاستقلال ولم يرد اليه صفاء الذهن الا على اثر عدول الرئيس عنها . وتقول روز اليوسف أن ٩٠٪ من أعضاء الهيئة الوفدية يؤيدون الدكتور ماهر فى موقفه النبيل .



وفى العدد التالى ٤٦٤ تقول روز اليوسف « دولة بارك الله فيكم » يقاسم الآنسة أم كلثوم هتاف الشعب ، والموضوع عن افتتاح أولى حفلات فيلم نشيد الأمل وحضور النحاس باشا وحرمة هذه الحفلة ومقابلته بمظاهرة من أصحاب القمصان الزرقاء وأصحاب الحناجر القوية الذين انبثوا فى جوانب القاعة بهتافات عالية تحمل اسم النحاس زعيم الحرية .

وتشير روز اليوسف الى قيام مظاهرة عامة داخل دار السينما تهتف بحياة أم كلثوم وكيف وقف النحاس ، اثر هذه المظاهرة الخاصة بأم كلثوم يحيى الجماهير من بنواره الخاص كأنها يستكثر على أم كلثوم هذه المظاهرة ، التى لم تنظم ، ولم تدبر ، فتعتمد مقاسمتها تحية الجمهور وتقديره و . و .



● وتنشر روز اليوسف فى العدد ٤٦٥ زجلا يخاطب فيه النحاس باشا ، السير مايلز لامبسون قائلا :

يا حنة من قلبى يا شاغل قوى بالى
لولا محبة فؤاد لشخصك الغالى
ما كنت أجيلك ولا أحكى لك على حالى
فيه مسألة والعشم انك تنفذها .

حاجة بسيطة حتعملها لنا طوال
كشف الرتب غاب قوى والصبر ضاع منا
خبطت على بابه ماחדش سأل عنا
والموعودين فى انتظار ولامتى نستسى
أصبحت منا ، وعلينا فى معاهدتنا
امض من انجلترا ، يا رب تنهنا

● وعن الدكتور أحمد ماهر ، تقول روز اليوسف - العدد ٤٧٠ - أصبح
لا حديث له - حين يتحدث - الا عن هذه العوضى التى غرقت فيها الوزارة
الى أذنيها وهذا التطور فى نفسية « دولة بارك الله فيكم » مما جعل سمعة الوفد
فى نفوس أنصاره ومعارضيه على السواء تهبط الى ما تحت الصفر وأشد ما يؤلم
الدكتور الكبير هو جيش المحاسيب والأقرباء الذين يحتلون مناصب الدولة ،
ووظائفها وكل عدتهم كارت يحمل اسم أحد الوزراء .



● ومرة أخرى فى العدد ٤٧٢ تنشر روز اليوسف زجلا ، تحت عنوان
ايه أصلك وايه « أصدك » تقول فيه على لسان روز اليوسف :

مين كان يقول انى أشوف المر ، فى عهدك
ويبقى سيف المصادرة لعبة فى يدك
يا ما رفعتك عشان تفلح تكيد نذك
ويا ما شفت الهوان والحبس والتعطيل
لحد ما عرفنا ايه أصلك ، وايه « أصدك » .
وفى الزجل على لسان النحاس :
سيبك يا شيخة وخلينى أسير وحدى
ما دمت هايص يغوروا الكل من بعدى
اشمعنى يعنى الى كان بيقول « أنا وحدى »
يعنى بسلامته كان أحسن منى ، مش معقول
مين زى دلوقتى ، ما تقولى ومن قدى
دستور ما دستورشى ، مش شغلى أدينى باقول
جرنال يبستقنى يسنكر كده على طول

وفى هذا القدر - كما أرى - ما يكفى لاعطاء صورتين دقيقتين لصحيفتين
من أبرز صحف المعارضة فى مصر : البلاغ وروز اليوسف وقبلهما لمحة عن واحد
من أهم رواد صحافة الرأى فى مصر : أمين الرافعى .

الباب الثانى

محمد محمود يرأس وزارة جديدة تجرى الانتخابات !!

ما أكثر ما تساءلنا : على من تقع المسؤولية فيما يتعلق بافساد فاروق ، وما أكثر ما تحدثنا عن الصراع بين الوفد وبين القصر ، والصراع بين الوفديين ، والوفديين .

وفيما يتعلق بالتساؤل عن افساد فاروق قلنا ان المسؤولية تقع على أحمد حسنين ، وعمر فتحي ، اللذين فشلا في الاشراف على تربيته وتعليمه في لندن ، عندما كان يتلقى العلم ، في لندن ، كما ألقينا مسؤولية افساد فاروق ملكا ، - وفي بداية حكمه - على أحزاب الأقلية التي وقفت الى جانبه بدون وجه حق ضد حزب الأغلبية الشعبية والبرلمانية - حزب الوفد المصري - كما ألقينا المسؤولية أيضا على حزب الأغلبية الشعبية والبرلمانية الذي استبد بالأمر ، وأراد فرض دكتاتورية شبه عسكرية على البلاد ، بفرق ، القمصان الزرقاء ، التي أنشأها والتي أصبحت ذراعا وفدية طويلة ، تضرب المعارضين لحكومة الوفد في الجامعة ، وفي المدارس ، وفي الشوارع أيضا ، ولاننا سوف نعود فيما بعد الى الرد بإفازة على هذا السؤال : على من تقع مسؤولية افساد فاروق أميرا ، وملكاً ، فقد اكتفيننا بذلك القدر ، الموجز على أمل العودة ، الى محاولة الرد على هذا السؤال فيما بعد وعندها يظهر جليا وأمام الرأي العام المصري ، نتائج ، فساد الملك فاروق .

وقد أطلنا في الحديث عن الصراع بين الوفد والسراى بسبب خطورة هذا الصراع على الأوضاع السياسية في مصر في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها وقد اعتمدنا في دراستنا عن هذا الصراع ، على أقوال بعض المؤرخين الأجانب وبعض المؤرخين المصريين ، محايدين ، أو مؤيديين ، للوفد ، أو للسراى حتى نعطي القارئ صورة شبه مكتملة لكل الآراء في هذه النقطة الهامة .

والخطيرة ، نقطة الصراع بين الوفد والسراى ، كما تحدثنا فى نفس الوقت ، عما كان يحدث داخل الوفد ، المصرى نظرا ، لخطورة الانقسام ، الذى حدث فى صفوف الوفد فى مرحلة من أخطر مراحل ، التاريخ السياسى ، المصرى ، ونعنى به الانقسام ، الذى بدأ يتخذ صورة شرح كبير ، فى بنیان الوفد باخراج ، النقراشى باشا ، من الوزارة ثم من الوفد ، وما تبع ذلك من وقوف دكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الوفدى والعضو البارز فيه الى جانب زميله ، وصديقه فى الكفاح الوطنى وفى عضوية الوفد محمود فهمى النقراشى باشا .



وكان هذا الانقسام ، قد دخل مرحلة هامة وخطيرة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ – اى قبل اسبوع من اقالة وزارة النحاس باشا – حيث شرح مكرم عبيد باشا قرارات الوفد فى الصراع بين الوفد والسراى وحيث تحدث أحمد ماهر عن ضرورة الاعتدال والحكمة ، غير أن أغلبية الهيئة الوفدية البرلمانية وقفت الى جانب النحاس باشا « ٢٢٨ عضوا » ولم يقف الى جانب الاعتدال والحكمة ، الذى كان يمثلته أحمد ماهر أكثر من ثلاثة أعضاء ، بل أكثر من ذلك بعد انتهاء اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية فوجئ أحمد ماهر العضو ، البارز فى الوفد المصرى ، حتى تاريخ تلك الجلسة بمظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس باشا ، بل أن بعض المتظاهرين حاولوا الاعتداء على أحمد ماهر ، الأمر الذى أجبر أحمد ماهر ، على أن يتخذ لنفسه خطأ ، أكثر وضوحا فى الصراع الوفدى وأكثر تعبيرا ، عن ممالأته لمحمود فهمى النقراشى ، والذى عجل بنهاية وزارة مصطفى النحاس .



لقد كانت السراى تراهن على أحمد ماهر ، كحصان رابح يستطيع أن يحدث انشقاقا خطيرا فى صفوف الوفد ويستطيع أن يحصل على أغلبية برلمانية أو شبه برلمانية ، تنقل الوزارة ، بطريقة دستورية من النحاس ، الوفدى الى أحمد ماهر الوفدى ، دون ، أن تؤدي عملية الانتقال هذه الى حل البرلمان ، والمجيء بعهد جديد ، ونظام جديد ، وكان الشيخ مصطفى المراغى صاحب المشورة ، المطاعة ، عند الملك الشاب فاروق فى مقدمة أولئك الذين يؤيدون ترشيح أحمد ماهر ، لرئاسة الوزارة ، الوفدية .

وقد ظهر جليا للسراى خطل هذا الرأى وخطؤه ، فى نفس الوقت لأن الوفد ، أيد مصطفى النحاس تأييدا مطلقا وقرر بوضوح وصراحة فصل أى وفدى ، يقبل تأليف الوزارة أو يشترك ، أو يؤيد ، وزارة لا يرأسها النحاس باشا .

وعلى الفور – فور الانتهاء من اجتماع ، الهيئة الوفدية البرلمانية – اتجه الرأى ، الى تكليف محمد محمود باشا زعيم المعارضة فى مجلس النواب ورئيس

حزب الأحرار الدستوريين وصاحب اليد القوية أو الحديدية ، كما كانوا يطلقون عليه ، عقب تأليف وزارته الأولى ، فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ اثر اقالة وزارة النحاس التاريخ يعيد نفسه !

وكانما كان هذا الاتجاه مؤكدا ، أكثر من أى حدث تاريخى آخر ، أن
باشا الأولى فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ •

ومحمد محمود من مواليد ١٥ أبريل ١٨٧٧ فى ساحل سليم مركز أبو تيج ،
والده محمود سليمان باشا من كبار ملاك الأراضى بها ومن الشخصيات التاريخية
التي لعبت دورا هاما فى التاريخ المصرى قبل الحرب العالمية الأولى وفى بداية
ثورة ١٩١٩ وهو - محمد محمود - وهو من خريجي الجامعات البريطانية « كلية
بالبول بجامعة اكسفورد » ، وقد منح شهادتها النهائية مع درجة أستاذ وعندما
عاد الى مصر ، عين مفتشا بالمالية ثم انتقل الى وزارة الداخلية حيث عمل بها
مفتشا ثم مستشارا ، وعين مديرا ، للفيوم ثم البحيرة •



وكان محمد محمود من أوائل الذين شاركوا فى تشكيل الوفد ، المصرى ،
وقد اعتقل منع سعد زغلول باشا ونفى مع حمد الباسل وصدقى باشا الى مالطة
وبعد الافراج عنه سافر الى الولايات المتحدة الأمريكية حيث اتفق مع السياسى
المحامى الأمريكى المعروف مستر فولك للدفاع عن القضية المصرية فى المحافل
الدولية وعند رأى العام الأمريكى ، وقد وضع مستر فولك مذكرة هامة كان
لها أثرها الخطير فى شرح القضية المصرية أمام رأى العام العالمى بصفة عامة
والرأى العام الأمريكى بصفة خاصة • وإن لم تنجح تلك المذكرة ، وإن لم تنجح
جهود مستر فولك فى تحويل وجهة النظر الأمريكية عن مآلاتها لبريطانيا ، التي
كانت تحتل وقتئذ مصر ، والتي كانت تحرص على أن يكون لها فيها وضع خاص
بعد انتصارها الرائع فى الحرب ، العالمية الأولى •

وبعد أن توالى الأحداث فى مصر بعد أن هدأت ثورة ١٩١٩ وبعد الصراع
العنيف بين سعد زغلول باشا وعدلى يكن باشا ، وهو الصراع الذى قسم البلاد
الى قسمين « سعدى » و « عدلى » والذى ارتفع على أثره شعار : الاحتلال على يد
سعد خير من الاستقلال على يد عدلى • • •

بعد ذلك الصراع العنيف خرج محمد محمود باشا على الوفد منضميا الى
عدلى يكن باشا وكان ما كان من تأليف حزب الأحرار الدستوريين واختيار محمد
محمود باشا وكيلا له ، وقد دخل محمد محمود باشا الوزارة لأول مرة ضمن
وزارة عدلى يكن باشا التي ألفها فى عام ١٩٢٦ ودخل وزارة ثروت باشا ثم
وزارة النحاس باشا الأولى حيث استقال منها على ما أوضحنا سابقا •

وقد كانت المشاورات تجرى لتشكيل وزارة جديدة ، تخلف وزارة مصطفى النحاس في الوقت ، الذي كان فيه الوفد ، المصرى على ثقة مطلقة من أن القصر ، لن يستطيع أبدا اقالة وزارة شعبية قوية .

● يقول د . محمد حسين هيكل : عرفت أن وزارة النحاس ستقال يوم الخميس الأخير من ديسمبر ١٩٣٧ ومع هذا التقيت بمكرم عبيد باشا مساء الأربعاء ، داخل قاعة الجلسة بمجلس الشيوخ بعد مقابلة على ماهر باشا عصر ذلك اليوم ، وقلت له خيرا : لعلكم وفقتم الى حل للاشكال القائم بينكم وبين القصر ؟ وأجابني : « نعم ، والحمد لله . » وعجبت لما سمعت مما يخالف ما أعرف لكن صبح الخميس ما كاد يتنفس حتى أذاعت الصحف ملحقا بالأمر الملكي الذي أقال الوزارة ونصه :

أمر ملكي رقم ٣٨ . .

عزيزي مصطفى النحاس باشا . . .

نظرا لما تجمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة ، وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاصلاح الأمور على يد الوزارة التي تأسسوها . لم يكن بد من اقالتها ، تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة تستقر به السكينة والصفاء في البلاد ويوجه سياستها خير وجهة في الظروف الدقيقة التي تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة في رقيها وعزتها .

واني اذ أشكر لمقامكم الرفيع ، ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد ، أصدرت أمرى هذا لمقامكم الرفيع بذلك .

صدر بسرأى القبة في ٢٧ شوال ١٣٥٦ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

« فاروق »



وتألفت وزارة محمد محمود باشا ، الثانية على النحو التالى :

محمد محمود باشا : رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، اسماعيل صدقي باشا وزير دولة ويتولى وزارة المالية ، عبد الفتاح يحيى باشا وزير دولة ، ويتولى وزارة الخارجية ، أحمد محمد خشبة لوزارة الحقانية ، عبد العزيز فهمى باشا ، وزير دولة ، محمد حلمى عيسى باشا لوزارة الأوقاف ، أحمد لطفى السيد ، باشا ، وزير دولة ، محمد بهى الدين بركات بك لوزارة المعارف العمومية ، حسن صبرى باشا ، لوزارة المواصلات ، حسين رفقى باشا ، لوزارة الحربية والبحرية ، حسين سرى باشا لوزارة الأشغال العمومية ، مراد وهبة باشا ، لوزارة

الزراعة ، أحمد كامل بك لوزارة التجارة ، محمد حافظ رمضان بك ، وزير دولة ، محمد حسين هيكل بك وزير دولة ، محمد كامل ، البندارى بك لوزارة الصحة .

كانت وزارة محمد محمود باشا مؤلفة من ستة عشر وزيرا بزيادة خمسة وزراء على الوزارة السابقة ، التى كانت مؤلفة من أحد عشر وزيرا وكانت وزارة محمد محمود تضم ثلاثة من رؤساء ، الوزارات السابقين وكانت الوزارة تضم أربعة ممن ارتبطت أسمائهم بثورة ١٩ ، فالى جانب محمد محمود باشا ، كان عبد العزيز فهمى ثالث ثلاثة ذهبوا الى دار المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ مطالبين بريطانيا بالجلء ، عن مصر ، الى جانب اسماعيل صدقى باشا ، وأحمد لطفى السيد باشا ، وقد اشترك فى وزارة محمد محمود باشا ، الثانية ولأول مرة فى تاريخ الحزب الوطنى ، حافظ رمضان رئيس الحزب .



وأستأذن فى أن أنقل هنا فقرات من مذكرات د. محمد حسين هيكل ، وكان من أبرز أعضاء الوزارة « المحمدية » ، أو « المحمودية » الجديدة : أقسم الوزراء اليمين بين يدى الملك بعد ظهر يوم الخميس ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ ودعينا لصلاة الجمعة مع الملك بمسجد القبة فى اليوم التالى ، انقضى يوم الخميس ، وأصبحنا نهار الجمعة وذهبنا الى المسجد نصلى مع الملك ، هناك علمت ان فرق القمصان الزرقاء ، التى تألفت فى ظل الوزارة الوفدية لم يبق لها أثر ، وان الأماكن التى كانت تدرب فيها قد خلت فلم يبق لواحد من أصحاب هذه القمصان فيها أى وجود . كما علمت بأن الهدوء شمل أرجاء الدولة جميعا ، وكان لم تكن فى البلاد ، الى صبح الامس وزارة وفدية ، وان ما كان البعض يتحدث عنه من قيام الثورة والاضطراب ومن الدماء تسيل فى الشوارع ، انما كان حديث خرافة ، ولم أعجب لما سمعت من ذلك ولم يعجب له غيرى فقد كنا جميعا نعلم ان الحكومة كانت تنفق على فرق القمصان الزرقاء من المصروفات السرية ، أما وقد أيقن أفراد هذه الفرق ، أن مرتباتهم انقطع مصدرها وانهم يجب أن يلتمسوا لكسب العيش وسيلة أخرى فقد انصرفوا يلتمسون هذه الوسيلة شأنهم شأن كل مأجور على عمل ، لا يصدر فى القيام به عن ايمان ثابت فى نفسه ، وكيف نريد لهذه العصابات من شذاذ الآفاق «!!» أن يؤمن أفرادها بشئ ، غير مصلحتهم الذاتية العاجلة يقتضونها وهم فى أمن وطمأنينة بحماية الحكومة لهم من ثورة الرأى العام عليهم ، واعتدائه عليهم فاذا زایلتهم الطمأنينة وفاتهم النفع العاجل تفرقوا ، شذر مذر ، ولم يبق لتشكيلاتهم من أثر .

● ويقول الدكتور هيكل ، أن أول محك لشعبية الوفد كانت انتخابات نقابة المحامين فقد كان انتخاب النقيب ، منذ عام ١٩٢١ ، يسفر عن فوز الوفد ولا تسئل — هكذا يقول د. هيكل — عن اغتباطنا حين علمنا أن الانتخابات تمت

فأسفرت عن أغلبية لغير الوفديين وعن انتخاب محمد على علوبة باشا نقيباً للمحاميين فقد كانت هذه النتيجة حجة قائمة عندنا على انصراف الرأى العام عن الوفد ، وعن النحاس باشا داعية بذلك الى اطمئناننا ، الى استتباب السكينة والأمن فى البلاد .



● ويقول د. هيكل ، ان محمد محمود باشا قد ذكر له بعد قليل من تأليف الوزارة أن الملك لم يكن يريد أن يعقد قرانه فى عهد النحاس باشا فلما أقيمت وزارته وتألّفت وزارة محمد محمود باشا حدد جلالته يوم ٢٠ يناير ١٩٣٧ ، لعقد القران وقد أصدر الملك أمره ، بتغيير اسم الأنسة صافيناز كريمة يوسف ذو الفقار باشا المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة وحفيدة محمد سعيد باشا الذى تولى رئاسة الوزارة فى مصر ، غير مرة ، أصدر الملك أمره بتغيير اسم صافيناز الى فريدة وقد اختار لها هذا الاسم المبتدئ بحرف الفاء تأسيساً بوالده الملك فؤاد اذ دعا أبناءه جميعاً بأسماء مبتدئة بهذا الحرف .



● ويقول د. هيكل أن وزارة محمد محمود باشا رأت أن تحل البرلمان بعد أن خشيت أنها اذا تقدمت اليه لا تنال ثقته ، الأمر الذى يضعف مركزها ، وعن الانتخابات يقول د. هيكل انه بعد أن أعلن تعديل الدوائر الانتخابية انصرف كثيرون ممن يودون ترشيح أنفسهم عن الوفد ، الامر الذى يوحى بأن الوفد لم يعد له — كما كان فى الماضى — ما كان له من سلطان على الناخبين حين كانوا يقولون : لو رشح الوفد حجراً ، لوجب أنتخابه ، فيستمع اليهم الناس وتكون لهم الاغلبية الساحقة ، أما أن ينصرف الناس عنهم ، فلا يجدون لهذا العدد العظيم من الدوائر مرشحين فهذا أمر ، له دلالة وله من غير شك سببه وعلمته ، وكان هيكل من المعارضين لتعديل الدوائر الانتخابية رغم مشاركته فى الوزارة ، التى قامت بعملية التعديل هذه ، وينتقد د. هيكل الاوضاع القائمة وقتئذ انتقاداً عنيفاً فمن أسف أن الشعب يرى الامور بالعين ، التى يراها بها الموظفون ويقف من الحكم ، موقف المتفرج لا موقف صاحب الحق ومن شأن المتفرج أن يتحمس للمنتصر وان يطرب لانتصاره وان يزدري المنهزم ويدمغه باحتقاره كما ان هذا المتفرج — فى الانتخابات — لا يشعر بأن عليه واجباً يؤديه أكثر من ان يلتمس السلامة لنفسه حتى لا يصيبه من هذه المعركة اذى وان يقول للمنتصر فى آخر المعركة مرحى مرحى . أما الشعب الذى يؤمن بأنه صاحب الحق ومصدر السلطات بالفعل فلا يرضى ان يقف من المعركة الانتخابية موقف المتفرج ، ولا ينعج بالنقد والتجريح يوجهه حزب لحزب ، أو جماعة لجماعة بل يريد من هؤلاء الذين يطلبون توكيله ان يعينوا له حدود هذا التوكيل وهو واثق من أنهم لن

يستطيعوا خداعه ، لان له ارادة وقدرة يستطيع بهما أن ينزع توكيله ممن يتخطون حدود هذا التوكيل أو يسيئون التصرف في حدوده ، ولأن هذا الشعب مصدر السلطات حقا ، ورأيه هو المهيمن على السلطات جميعا يقر عملها ما أحسنت ويثور عليها ان أساءت ، وهو في ثورته غير محتاج الى العنف بل يكفيه أن يظهر غضبه ، ليعلم الذين أثاروا هذا الغضب أنهم لم يبقوا موضع ثقته وان عليهم أن يعيدوا اليه الأمر ، ليقول كلمته فتكون العليا لا راد لها ولا معقب عليها



● ويقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعي عن وزارة محمد محمود باشا ، الثانية أن هذه الوزارة كانت مترددة بين مواجهة البرلمان ، وحل مجلس النواب دون التقدم اليه ، فقد أفضى الدكتور أحمد ماهر ، وكان رئيسا لمجلس النواب الى رئيس الوزراء أن كثيرا من أعضاء المجلس انضموا اليه فلا خوف على الوزارة من طرح مسألة الثقة ، ولكن الوزارة تبينت من تحرياتها ، أن الدكتور ماهر كان مسرعا في تفاؤله وان أغلبية أعضاء المجلس بقوا مع النحاس خوفا على مراكزهم الشخصية فأثرت الوزارة حل المجلس دون أن تواجهه .



وعن الانتخابات التي أجرتها وزارة محمد محمود باشا يقول الأستاذ الرافعي : تدخلت الوزارة اداريا لصالح كثير من مرشحيها ، وأنصارها فلم تكن في جملتها حرة ولا سليمة ، وليس هذا الوضع من الدستور في شيء وكان نتيجةها نجاح ١٩٣٠ من أنصار الحكومة من الأحرار الدستوريين والسعديين « حزب ماهر ، والنقراشي » ، ٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة ، و ١٢ من الوفديين ، ٤ من الحزب الوطني والمجموع ٢٦٤ نائبا .

ولم يتوافر في المجلس الجديد - كما يقول أستاذنا الرافعي - عنصر الاستقلال وحرية الرأي بين النواب بل ظهوراً - في الجملة - على نقيض ذلك وان كانوا أكثر استقلالاً من النواب الوفديين ولم يكن للمجلس رأى في قيام الوزارت وسقوطها ، وتعديلها ، بل كانت الازمات الوزارية تنشأ ، وتنتهي وتعديل الوزارة او تستقبل وتعين الوزارة التي تخلفها دون أى دخل للبرلمان ، والنواب يذعنون لكل وضع تريده السراى ولكل تعديل وتبديل في الوزارة بغير ما أعترضوا او استنكروا وتجلى هذا المظهر بمجرد ظهور نتائج الانتخابات فقد أراد محمد محمود أن يدخل في وزارته تعديلا يتناسب مع هذه النتيجة لكي يجعل لوزارته طابعا دستوريا فحيل بينه وبين اجراء هذا التعديل وغلبت عليه كلمة رئيس الديوان وبقيت الوزارة ، كما ألفت ، كأن لم تحصل انتخابات .

واذكر عن تلك الانتخابات وقد كنت يومئذ غير مدرك لصغر سننى أننى سمعت كلاما كثيرا على تلك الانتخابات التى جرت فى دائرة سمنود ، حيث كان مصطفى النحاس باشا وعلى المنزلاوى بك مرشحين فى تلك الانتخابات عن تلك الدائرة .

ورغم أن على المنزلاوى كان يتمتع فى قريته وما حولها بتأييد قوى ، إلا أن مصطفى النحاس كان يتمتع فى عاصمة المركز - مركز سمنود - وما حولها ، بتأييد جارف ولم يكن يتصور أحد أن مصطفى النحاس يمكن أن يسقط فى دائرته ، لولا تدخل الحكومة الى جانب مرشحها على المنزلاوى بك فقد ظل مصطفى النحاس منذ بداية الحياة النيابية نائبا عن سمنود ، كما ان خدماته لابناء الدائرة وعرفان أبناء هذه الدائرة لافضال مصطفى النحاس عليهم كانت تفرض نجاحه فى سهولة ويسر . وقد بعث الينا الأخ الكبير الأستاذ مصطفى المنزلاوى - نجل على بك المنزلاوى تعقيبا على هذا الكلام نشرناه فى آخر الكتاب .



والذى لا جدال فيه أن الحكومة ، قسّمت الدوائر الانتخابية تقسيما من شأنه اراحة مرشحيتها والتضييق على خصومها ، كما أنها فى كثير من الدوائر قد تدخلت تدخلا مباشرا - بل ومعيبا - لصالح مرشحيتها ، وحلفائها ، ولإسقاط المرشحين الوفديين .

صحيح ان كثيرين من السياسيين القدامى قد خرجوا من الوفد مع داهر والنقراشى وصحيح أن جماهير ، عريضة قه تركت حزب الوفد بسبب اقالة فاروق للحكومة الوفدية ، وصحيح ان الوفد وجد - كما يقول د . هيكىل - صعوبة فى الحصول على مرشحين فى كل الدوائر الانتخابية و . و . ولكن لا أحد حتى ولو كان فى مقدمة أنصار وزارة محمد محمود باشا - كان يتصور ، ان الوفد المصرى فى اية انتخابات حتى ولو كانت تلك الانتخابات قد تمت بإشراف صدقى باشا - الخبير فى التدخل الحكومى فى الانتخابات - يمكن ان يخرج من تلك الانتخابات بـ ١٢ مقعدا لا أكثر ولا أقل وأن تسقط القيادات الوفدية ، كل القيادات الوفدية فى تلك الانتخابات فلا يفلت منها شخص واحد الامر الذى يؤكد حقيقة ان الانتخابات فى كثير من الدوائر - ولا نقول الكل - قد شابها كثير من أوجه الضغط والاكراه .



وحول موضوع الانتخابات يقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر فى كتابه : « محنة الدستور » : لو اجرت الحكومة هذه الانتخابات بشئ من الحياد لهان الأمر ولكنها أجرتها بصورة مجافية لكل قواعد الحرية ، بحيث يمكن القول بأنها فرضت أشخاص الناجحين فرضا والنتائج التى أسفرت عنها أكبر دليل

يدين الوزارة ووسائلها فقد نجح ١٩٣ ، من الدستوريين والسعديين ، ٥٢ من المستقلين ، ١٢ من الوفديين ، ٤ من الحزب الوطني ، وليس من المعقول أن ينقلب الرأي العام هذا الانقلاب السريع ، فينصرف عن الوفد في مثل هذه المدة الوجيزة الى حد انه لا يحصل على أكثر من ١٢ مقعدا ودون أن تقع تطورات أصيلة في تفكير الناس فضلا عن أن الاقالة وشعور الناس بأن الأمر ، أخذ يرتد الى السراى جعلهم يغضون عن كثير من أخطاء الوفد ويؤثرونه بتأييدهم على أنه خط الدفاع ضد دكتاتورية القصر . ثم هناك دليل آخر هو : كيف يحصل حزب الاحرار الدستوريين في انتخابات سنة ١٩٣٨ على أكثر من مائة مقعد وهو الذي لم يحصل في انتخابات سنة ١٩٣٦ ، على أكثر من ستة مقاعد ؟ واذا صح أن الناس انصرفوا عن الوفد فليس من المؤكد أن انصرفهم كان الى الاحرار الدستوريين لانهم لم يأتوا بأعمال شعبية في الفترة ما بين سنة ١٩٣٦ ، وسنة ١٩٣٨ فقد اشتركوا . كما اشترك غيرهم في توقيع معاهدة ١٩٣٦ . ولم تكن معارضتهم لأعمال الوزارة الوفدية معارضة ناجحة ، بل كانت أقرب الى الكيد منها الى المعارضة . ثم أن توليهم الحكم بعد اقالة الوزارة دون سبب مفهوم أضعف مركزهم الشعبي فوق ضعفه وأحس الناس أنهم لم يتغيروا عما كانوا عليه في سنة ١٩٢٨ .



والأمر بالنسبة للسعديين فيه ما يقال أيضا فان حزبهم لم يتألف الا قبل الانتخابات بفترة قصيرة ، وكانوا الى ما قبل شهرين أو ثلاثة من اجراء الانتخابات وفديين ، اشتركوا في كل أعمال الوزارة الوفدية ، وقراراتها ولا يكفي لكي يحصلوا على تأييد كبير من الشعب ان يخرجوا من الوفد ، ذاكرين الفساد ، والمحسوبيات والرشاوى ، ثم جاء اقرارهم الضمني لاقالة وزارة الوفد ولاسلوب الحكومة في اجراء الانتخابات ، سببا جعل الناس يستريبون في أمرهم .



وهنا لابد من توضيح الموقف وتحديد المسئوليات فان خروج النقراشي وماهر من الوفد سواء كان هذا الخروج بارادتهما أم بقرار من أعضاء الوفد ، كان طبقا - لما ذكرناه - ان الوفد خرج عن الخطوط التي رسمها سعد زغلول فبطش بالحريات وسار سيرة المحسوبية ، والحزبية ، في شئون الحكم ، ولو استمسكا بقواعد الدستور والفا حزبهما الجديد واتجها الى الرأي العام ببيان أخطاء الوزارة : وينتقدانها ويحاولان كسب الرأي العام الى صفهما لما كان على موقفهما غبار ولكن أمر انشاء الحزب الذي أنشأه مفهوما .

ولكنهما أقرا اقالة الوزارة ، وأقرا أساليب الحكومة الجديدة في الانتخابات ، وقبلوا أن ينجح أنصارهما بالضغط والارهاب وليس في هذا شيء

يقبله سعد زغلول أو يرضاه ، وليس فيه ما يتفق فى قليل أو كثير مع القواعد الدستورية السليمة ، التى تقول أن الأمة مصدر السلطات ، وهما وانصارهما يعرفون أن السراى أصبحت باقالة الوزارة الوفدية واجراء انتخابات سنة ١٩٣٨ سيدة الموقف لانها تعرف أن الانتخابات لم تكن حرة وان الحكومة القائمة وأن حظيت بأغلبية البرلمان لا تستند الى أى تأييد شعبى فالوضع الذى ارتضاه الحزب السعدى وضع غير دستورى من رأسه الى قدمه ، ولم يكن هذا علاجاً لفساد الحكم الوفدى ولن يكون ، ولكنه كان نقلاً للسلطة أو مساعدة على نقلها من الشعب الى السراى واذا كان من حظوا بالثقة الشعبية قد أساءوا استعمالها فانهم ليسوا خالدين ، وسيعرفهم الشعب حتما ، وسينصرف عنهم فى وقت قريب أو بعيد والشعب أولا ، وأخيرا هو صاحب الحق ، يمنحه من يشاء ، ويحرمه من يشاء وليس لاحد أن يفرض عليه وصاية » . .



وقد أكون مع الاستاذ محمد زكى عبد القادر فى كل ما ارتآه فيما يتعلق بالانتخابات ولكننى أختلف معه الى حد كبير ، فيما يتعلق بالقضاء مسئولية ما جرى فى الانتخابات على الحزب السعدى خاصة وأنه كان يشكو طوال فترة الانتخابات من الحكومة ، وهو غير ممثل فيها ، كما أنه كان يقيم الدليل تلو الدليل - أثناء الانتخابات - على أن الادارة تتحيز ضده لا معه ، ثم أنه - فى النهاية - كان يرى أن الانتخابات ، لم تكن لصالحه تماما بقدر ما كانت فى صالح الاحرار الدستوريين . فلقد دخل الحزب السعدى الانتخابات بعدد غير قليل من الكوادر الوفدية ، التى كانت قد تعودت النجاح ، فى كثير من الانتخابات وقد كان الحزب السعدى يطمع فى أن يكون له الأغلبية فى تلك الانتخابات ، فلما لم يحصل على ما يريد لم يشأ الاشتراك فى الحكم فور الانتهاء من عملية الانتخابات فالحزب السعدى بلا جدال ليس مسئولا ، أبدا عما حدث فى الانتخابات لانه لم يكن شريكا فى الحكومة وان كان شريكا فى معاداته للنظام السابق . .



ويقول د . يونان لبيب رزق ، عن وزارة محمد محمود باشا الثانية : كان مطلوبا تجربة جديدة دون تعطيل دستور ١٩٢٣ ، أو تغييره وتمثلت التجربة الجديدة ، فى تدخل الادارة فى الانتخابات مما ترتب عليه سلسلة طويلة من المجالس النيابية انبثقت تشكيلها من رغبة القصر وقد بدأت وزارة محمد محمود فى تنفيذ خططها باستصدار المرسوم الملكى بحل البرلمان الوفدى وقد هاج النواب الوفديون الا أن الشرطة تمكنت من اخراجهم من المجلس بعد قراءة المرسوم ، وتبع ذلك أن أخذت الوزارة فى القيام بعمليات فصل واسعة

للموظفين الوفديين ، واحلال موظفين معروفين بولائهم لها محلهم ، فى نفس الوقت كانت الحكومة تقوم بالاعداد لانتخابات مجلس نواب جديد .

وقد استخدمت وزارة محمد محمود كل ثقل الادارة لتشكيل مجلس « لا وفدى » وكانت أهم القوى الكبيرة ، التى دخلت الانتخابات التى جرت فى عام ١٩٣٨ :

١ - الحكومة التى تسمى مرشحوها بالمرشحين القوميين على أساس أن الوزارة تمثل ائتلافا قوميا ، بدون الوفد وقد نال بالطبع هؤلاء كل معونة من الادارة .

٢ - الهيئة السعدية التى كانت قد تشكلت خلال هذه الشهور يقودها أحمد ماهر ، والنقراشى بعد انسلاخهما عن الحزب الكبير وقد تحرك هؤلاء بحرية فى عدد كبير من الدوائر ، الانتخابية ، وقد انبعث توفير هذه الحرية من رغبة كل من القصر ، ومحمد محمود فى التنصل من تهمة تزوير الانتخابات ومن الرغبة أيضا فى هدم الوفد ، على أيدي المنشقين عنه ، واطهار أن الحزب الكبير قد انقسم على نفسه الى وفد سعدى ، يمثل أغلبية الوفديين و « وفد نحاسى » يمثل أقليتهم .

٣ - الوفديون : وقد بلغت الضغوط ذروتها طوال أيام الانتخابات . ونحب أن نشير الى رأى أحد الثقة الأجانب فى هذه الانتخابات ، هو رأى هاريسيل كولومب فى كتابه « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » « ترجمة زهير الشايب » تقديم دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى هذا الرأى هو : فى أكتوبر ١٩٣٧ عهد الملك الى على ماهر باشا برياسة الديوان الملكى غير عابىء برأى مصطفى النحاس ، وأخيرا أصدر الملك فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - وهو - أى الملك - واثق من شعبيته ، قراره الخاص باقالة الحكومة ، وحل مجلس النواب . وكلفت الحكومة التى شكلها محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بإجراء انتخابات جديدة وأجريت هذه الانتخابات فى مارس من العام التالى ، وكانت هزيمة الوفد فيها ساحقة فقد سقط مرشحوه الأقوياء ، أمثال مكرم عبيد باشا سكرتير الحزب ومحمود بسيونى بك رئيس مجلس الشيوخ وزكى العرابى باشا ، والهلالى بك ، وعثمان محرم باشا ، أما مصطفى النحاس باشا فقد فشل فى دائرته « سمنود » فى الحصول على عدد الأصوات اللازمة لنجاحه وهكذا كانت ستة أشهر من حكم فاروق كافية للاحاق الهزيمة بخصم لم يستطع والده فؤاد طيلة حكمه ، أن يقهره .



وكان د. محمد حسين هيكل قد ألقى ، على كاهله كوزير دولة لشئون وزارة الداخلية النصيب الأوفى من تنظيم الحملة الانتخابية ، وكان محمد محمود

باشا قد ألقى خطابا سياسيا في ميدان الاسماعيلية « ميدان التحرير الآن » أعلن فيه عن برنامج الانتخابي كرئيس للحكومة وكان من بين ما قاله : تألفت هذه الوزارة لتقييم النظام الدستوري بروحه الصحيحة فتقيم حكما صالحا ، مكان حكم أغضب الشعب فخرج عليه ليستقر في مصر ، الأمن ، والطمأنينة ، تهيب بهما الجو لاستئناف الحرية ، والنظام وتمهد بهما لاعمال الإصلاح ، التي يقتضيها العهد الجديد ، • وكان من بين ما قاله : نحن بحاجة الى اذاعة الروح الدستورية وتمكينها في شئوننا العامة ، بحاجة الى الجو الذي تعيش فيه الحريات وتترعرع ، بحاجة الى الأخذ بأسباب التربية السياسية الصحيحة ، وإشاعة تقاليد الحكم السليم : بحاجة الى وضع الأسس الكريمة للحياة القومية ورفع مستوى الحياة العامة والخاصة ، بحاجة الى توفير أسباب الكفاح في المعترك الدولي ، وأسباب الدفاع عن سلامة أراضيها •

ويعلم محمد محمود أن الوزارة الحاضرة قد عقدت العزم على أن تسير بالبلاد ، في هذا السبيل وأن تتضافر وياها على بلوغ هذه الغاية فهي تعمل على استثمار كل ما في البلاد من القوى الطبيعية وهي تحرص على تماسك عناصر الشعب ، ووحدة صفوفه وعلى بقاء التعاون والوثام بين الاقباط والمسلمين ويتفان في المستقبل كما كانا في الماضي وهي - أي الحكومة - مصرة على القضاء ، على كل دعاية قد يشتم منها روح التفريق بينهما وهي مطمئنة الى انها تستحق للبلاد بذلك كل ما هي جديرة به من تقدم واتقاء • •



وقد كان للدكتور محمد حسين هيكل رغم اشرافه على الانتخابات رأى خاص في الانتخابات التي أشرف على اجرائها وماسبقها من انتخابات ، ويتلخص هذا الرأى في ، أننا - هكذا قال بالحرف الواحد - : قد سلخنا أربعة عشر عاما أو تزيد في الحياة البرلمانية ومنذ خمسة عشر عاما صدر الدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الامه وقد كررت الصحف وكرر الخطباء عبارة « مصدر السلطات » هذه آلاف المرات خلال تلك الاعوام الخمسة عشر وكان المفهوم أن يتطور تصور الناس لشئون الحكم لي مطابق هذا المبدأ ، فيرون الحكومة وكيفا عنهم ، تستمد سلطانتها من سلطانهم وتعمل في حدود وكابيتها لصون حقوقهم والاشراف على واجباتهم •



على أن ما حدث من هذا التطور كان بطيئا لا يكاد الانسان يحسه فأول ما تقتضيه وكالة الحكومة بكل أدواتها عن الأمة أن يشعر الجميع ، على اختلاف ألوانهم ، ومشاربهم مؤيدين كانوا للوزارة القائمة أو معارضين لها ان هذه الاداة

الحكومية ترعى حقوقهم جميعا على سواء وتنفذ القانون فيهم على سواء ، وانها تأمر وتنهى فى حدود القانون لحسابهم جميعا لا لحساب طائفة على حساب طائفة أخرى ولا لحساب حزب على حساب حزب آخر لكن هذه المبادئ الاولى فى الحكم الدستورى عامة وفى الحكم البرلمانى خاصة ، لم يكن لها أثر محسوس فيما شهدت من صلة الشعب بالحكومة بل كان الظاهر للعيان أن رجال الحكومة يشعرون بأنهم لا يستمدون سلطتهم من الامة ولا من القانون ، وانهم على العكس من ذلك مسلطون على الامة يوجهونها وفق ارادتهم ولا يتجهون وفق ارادتها ويعملون لحسابهم أكثر مما يعملون لحسابها وتعنيهم مصلحتهم . وقلما تعنيهم مصلحتها !



ويقول د . هيكل : ومن أسف أن الشعب يرى الامور بالعين ، التى يراها بها الموظفون فاذا سمع حديثا ، عن اصلاح شئونه حسبه من قبيل القصص التى تتلى عليه لتلهيته كما تتلى عليه قصة الزير سالم ، أو أبو زيد الهلالي وخيل اليه ان ما هو فيه قدر محتوم لا يستطيع أحد له تحويلا ، ولا تبديلا . ويعلم د . هيكل ذلك كله قائلا : انه الجهل من ناحية ، والاستبداد الذى رزحت تحت نيره اجيال ، متعاقبة من ناحية اخرى فالجاهل يضطرب ولا يثور والمستبد يقمع الاضطراب والثورة جميعا . باسم القانون حيناً . وباسم النظام حيناً آخر ، ولم يكن يسيرا ان تنتقل الامة من ظلمات الجهل الى نور العلم فى أقل من جيل ولم يكن يسيرا كذلك أن تغير تصورها للأشياء تثور على ما ألقت أجيالا طويلة وقد أتاح هذا الجهل للذين أوتوا أيسر حظ من العلم أن يحسبوا أنفسهم من طبقة غير طبقة الأمة فمن حقهم أن يستعلوا عليها ، وأن يستبدوا بها ولو أن غشاوة الجهل زالت عن البصائر والابصار ، وانتشر التعليم بين طبقات الامة فشعر الموظفون كبارا وصغارا بأنهم ليسوا خيرا من غيرهم مكانا وأنهم يقومون فى وظائفهم ، بأعمال يستطيع غيرهم من أبناء الشعب أن يقوم بمثلها ، اذن لتغير الحال . ولتطور تصور الأمة لمعنى الحكم ، ولآمن الجميع بأن عبارة « مصدر السلطات كلها الامة » لها مدلول قوى يجعل الحكومة وكيلا عن الامة حقا يعمل لحسابها ، لا لحسابه ، ويؤثر مصلحتها على مصلحته ثم يرى مصلحته الذاتية مرتبطة بمصلحة هذا المجموع ، الذى يوليه سلطاته ويكفل له حريته وحياته .

ونستأذن القارئ فى جولة سريعة خاطفة فى صحافتنا خلال المرحلة الأولى من مراحل وزارة محمد محمود باشا الثانية ، وما كان يشغل الرأى العام وقتئذ ، وعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، بالطبع :



● فى ١٩٣٨/١/٦ طالبت صحيفة كوكب الشرق الوفدية الدكتور أحمد ماهر والنقراشى باشا والدكتور حامد محمود بالعودة الى الوفد ، المنزل الأول الذى نشأوا فيه ووجدوا من أجله احترام الناس وتقدير الملايين . وحذرت من انضمام اليهم من الشيوخ والنواب ، الوفديين من الانتقال الى صف الأقليات ، وتقول الصحيفة فى نهاية تحذيرها هذا : أما وقد أبيت أن تمشوا الى آخر هذا الطريق المعوج الوعر ، والخطر ، فلتتلقوا على رؤوسكم ما أنتم تستحقونه !!

● فى ١٩٣٨/١/٨ ، تهتم الصحف المصرية بذهاب العديد من الشباب الى دار مدرسة مصطفى كامل لرؤية تمثال مصطفى كامل ، فى دار المدرسة ، وتشير الصحف الى الخطاب الوطنى الثورى الذى ألقته عزيزة عباس عصفور الطالبة بكلية الحقوق وقتئذ كما تشير الى البرقيات التى أرسلها هؤلاء الشباب الى الجهات المسئولة لاجراء تمثال مصطفى كامل السجين فى مدرسته ، ويتوجه هذا الشباب بعد ذلك الى د. أحمد ماهر ، فى مكتبه للتحدث اليه فى أمر هذا التمثال السجين الذى تم اعداده من ربع قرن مضى ، وقد أكد د. ماهر ، لمن زاره من الشباب ان من الواجب الوطنى البحث عن مكان لائق ينقل اليه هذا التمثال .

● أشارت الصحف الى القضية المتهم فيها حسان أبو رحاب أفندى ، ومصطفى الحفناوى أفندى الطالب بكلية الحقوق ، لأنهما نشرتا كتابا عن حكومة الوفد اعتبرتته الجهات المختصة معاقبا عليه .

تولى الدفاع عن المتهمين عبد الرحمن البرافعى ، عبد الرحمن البيلى ، مصطفى مرعى .



● كانت الصحف تهتم بأخبار الوفود ، التى تزور د. أحمد ماهر فى مكتبه فى مجلس النواب وفى ١٩٣٨/١/٩ أفردت الصحف ، أمكنة بارزة لخطاب الدكتور أحمد ماهر رد فيه على بيان مصطفى النحاس بخصوص خلافه مع النقراشى باشا ، ومما قاله د. ماهر : لقد رأينا أن لدى مصطفى النحاس باشا ومكرم باشا رغبة جامحة فى الاستبداد ومواصلة مستمرة للعدوان على الحريات والكرامات وعلى كل عزة فى النفس وكل كرامة فى الرجال : قيدوا الحريات وانتهكوا حرمان القوانين والدستور وصبرنا ونصحبنا لهم مرة ومرة أخرى فاهملوا النصيح واستمروا فى غيهم وانساقوا فيه حتى لم يبق فى قوس الصبر منزع » ويقول أحمد ماهر : لقد ضحى مصطفى النحاس باشا فيما مضى وخدم بلاده وأخلص وكان من الخير له بعد ذلك أن يقرن فخر ماضيه بحسنات حاضره ويمف عند هذا الحد ، اما أن يتنكر فى حاضره للمبادئ التى احترمتها فى ماضيه فذلك ما لا تجدى فيه شفاعاة ..

● في الأهرام الصادر في ٢٦ يناير ١٩٣٨ يكتب توفيق الحكيم رسالة الى صديقه الدكتور منصور فهمي بك بدأها قائلا : ما دمنا قد اتفقنا على أن العمل قد حان له أن يحل محل الكلام . وما دمت يا صديقي قد طلبت الى أن أمضي في ذكر التفاصيل فإن أول ما ينبغى عمله هو وضع البرنامج ، وقد ترد على بأن وضع البرامج هو أيضا مما يدخل في منطقة الكلام ، ولكن ما الحيلة اذا كانت حتى هذه الخطوة الأولى في سبيل العمل . لم نخطئها بعد : ان كل النهضة التي قامت بها الحكومات الجديدة في بلادها خصوصا بعد الحرب ، انما تمت وفق منهج مرسوم . تحدد لتنفيذها زمن معلوم فقالوا هذا النظام خمس ، وهذا عشرى ، تبعا لعدد السنوات التي قرر الاختصاصيون . انها لازمة لظهور المشاريع » ويسأل توفيق الحكيم في رسالته عما اذا كان قد وضع نظام ثابت لمحو الأمية من البلاد في ظرف سنوات معلومة ، وعما اذا كانت لدينا مشروعات اقتصادية درسها الخبراء ، وقرروا لها زمنا تنم فيه وتخرج للبلاد في نهايته وسيلة جديدة من وسائل الانتاج تزيد الثروة الأهلية الزيادة التي تتعادل مع نمو عدد السكان وتسد الحاجات المنتظرة والمطالب المستقبلية وعما اذا كان الباحثون قد درسوا سياسة ثابتة للتعليم الجامعى ، و . . و . .



ويرد توفيق الحكيم على هذه التساؤلات قائلا : انه لم يوضع شيء بعد - حتى على الورق - لتحديد العمل والزمن الذي يقتضيه التنفيذ لمختلف فروع نهضتنا بل انه لم ينظر الى الآن حتى فيما يجب البدء به حالا من هذه الطرائق المختلفة تبعا لحاجة البلاد حتى لا يضيع علينا الوقت ؟

● ويرد د. منصور فهمي ، على توفيق الحكيم فى أهرام ٢٧ يناير ١٩٣٨ متسائلا : أفلا ترى أن الخطط المستقيمة للأعمال قد رسمت بإحكام ، واتقان ولكنها لا تلبث أن تلتوى وتفسد ، اذا كانت نفوس من بيدهم تعهدها ، وتحقيقتها ، فيها ضعف وفيها فساد .

أما ترى الرأى الناضج يجرى به من الناس من لا يجد لشخصه من مرضى القلوب قبولا ، فيهدر الرأى حينئذ وتتلأشى فوائده ؟ ويرد د. منصور فهمي على تساؤلاته ، قائلا : فى خلط الأعمال وفى اعتداء الشخصيات على المصالح داؤنا الاجتماعى القتال فانشد اذن للنفس أسباب البر ، والسلامة من هذا المرض والوهن الخلقى فاذا برئت نفوسنا منه وخلص منطق الناس من أثر هذا الداء العضال تتلاقى العقول السليمة ، والفطر القويمة بالعواطف البريئة ، السامية ، التي لا تسممها الأهواء وتفوز الأمة من هذا التواصل وهذا اللقاء بخير السعى ، وخير العمل .



● كانت افتتاحية جريدة الأهرام في يوم الجمعة ٤ فبراير ١٩٣٨ عن الجدل السياسى بين زعمائنا ٠٠ والافتتاحية ، تعقب على ثلاثة بيانات أو ثلاث وثائق صدرت عن الحكومة والمعارضة ، وعن الحزب الجديد - الهيئة السعدية - برئاسة أحمد ماهر ، والنقراشى . وتقول الأهرام : من حق الزعماء أن يصدرُوا ما شاءوا من البيانات فيعلنُوا فيما يبدو لهم من الآراء فى سياسة البلاد العامة ، بل ان ذلك لواجب عليهم ولا سيما فى هذا الوقت الذى اشتد فيه نشاط البلاد السياسى ، واستدبرت فيه الأمة مرحلة من مراحل حياتها البرلمانية لتستقبل مرحلة جديدة ، نعم ليس على زعمائنا من حرج ، اذا هم عمدوا الى المساجلات يبدى فيها كل فريق رأيه ويقرع حجة مخالفة للسياسة ، بحجة مثلها تم يكون الرأى فى النهاية للأمة ، فهى المرجع وهى الحكم ، ذلك أن مساجلات الزعماء تبصر الرأى العام بالحقائق ، وتكشف له ، عما قد يغم عليه من دقائق الأمور ودخائلها وتنير له الطريق فيرى الحجة واضحة فيسلكها فى غير عناء ، بل هى دروس يتلقاها الجمهور من قاداته فتكفل له التربية السياسية ، الصالحة » .



● وكان محمد محمود باشا بصفته رئيسا للوزراء ، قد أصدر بيانا عن موقف حكومته حيال البرلمان ، الذى حله والأسباب التى دعت به الى حله . ودفعته الى اجراء انتخابات برلمانية جديدة . وكان مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد قد « رفع » ونواب الوفد عريضة الى الملك « يلتمسون » فيها قيام وزارة محايدة تبشر عملية الانتخابات القادمة ، وكان د. أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى باشا والدكتور حامد محمود قد أصدرُوا بيانا وجهوه الى الأمة ، يبسطون فيه موقفهم ، وتقول الأهرام : لقد جاءت بيانات زعمائنا ، عنيفة شديدة فى ألفاظها مليئة بالتراشق ، بالتهم ، وتبادل الصااق العيوب على صورة لا يرضاها الصديق بل لعلنا لا نغلو اذا قلنا ان المرء لا يملك نفسه حين تطالعه هذه الصورة من أن يشتد به الأسف على ما انتهى اليه التطااحن السياسى بين زعماء البلاد وقاداتها ، ومما يبعث على التفكير ويدعو الى اطالة التأمل ان هذه الظاهرة - ظاهرة الترامى بالألفاظ ، التى ينبغى أن يثنزها عنها الجدل السياسى - لا ترجع الى اليوم ، ولا أمس القريب ، غير انها مع هذا تزداد شدة ، واستفحالا حتى بات المخلصون يشفقون على الأمة من عواقبها وما قد تنتهى اليه - لا قدر الله - من سوء المصير وتقول الأهرام : أى شر أعظم من أن ينقل المراسلون الأجانب الى صحفهم ، ما يرون ، وما يسمعون فاذا مصر تبدو أمام العالم ، فى صورة بلد تفرقت . كلمة أبنائه ، وأصبح ، بعضهم حربا على بعض .



● وقد كانت تعليقات الصحف الأخرى على حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة مختلفة ومتباينة حسب وجود كل صحيفة فى جانب المعارضة

للحكومة أو فى جانب التأييد : جريدة المصرى ، المعارضة قالت : ان يوم حل مجلس النواب هو يوم الدستور بكل ما فيه من قوة ، وسلوى ، ورهبة ويوم الأخلاق بكل ما تعنى من كرامة ورجولة وبطولة ، وتقول المصرى • حل اليوم « المرقوب » -- يوم الحل -- فاذا النواب أكرم نفسا ، وأقوم خلقا ، وأثبت جنانا ، وأمتن إيماننا من أن يرهبهم سيف المعز ، أو يغريهم ذهبه ؟ •

● وتقول جريدة « السياسة » المؤيدة ، للحكومة أن واجب الحكومة -- وهى تشرف على عملية الانتخابات طبعاً -- أن تسلك السبيل الدستورى الصحيح ، وأن تكون حازمة بحيث تصون الأمن والنظام فاننا نتصور ونحن نسطر هذه الكلمات ، الحالة النفسية التى يعانىها النحاس باشا وانه سيخرج عن حدوده كما عودنا ، فصيانة لكرامة الأمة يجب أن تتخذ كافة الاحتياطات ضد كل تمرد ، أو عبث بالنظام •

● وتقول جريدة الجهاد ، المعارضة للحكومة تحت عنوان : هزيمة الوزارة قبل الشروع فى المعركة • « ان الوفدين -- هكذا قالت الجهاد -- يخرجون من هذه المعركة ، وأعلام مصر خافقة فوق رؤوسهم ، ولم يسمح لهم القدر بأن يستخدموا قواهم فى البرلمان لان خصومهم فروا قبل بدء المعركة ، ولم يجدوا ملجأ ، يحميهم من عار الخذلان سوى سلطة جلالة الملك فلجأوا الى الاستعانة بها لكى يبقوا مدة أخرى فى الحكم ولكن يوم النصر الحاسم قريب فالشهران سيمضيان سراعاً فخير للوزارة أن تعمل ليومها كأنها تموت غداً ، وأن تترك الأمة طليقة فى اعلان مشيئتها » •



● وفى صدر البلاغ -- المؤيد للحكومة -- مقال تحت عنوان : « نهاية عهد دابر » جاء فيه : مستحق للحل بحكم الدستور ، ومستحق للحل بحكم الأخلاق ومستحق للحل بحكم الأحزاب والشيع السياسية على اختلاف المصالح ، والآراء ، بل مستحق للحل بحكم الاقتصاد ، وتدبير مال الدولة ، لأن خزانة الأمة قد أنفقت على البرلمان فى السنتين الماضيتين زهاء مليون جنيه دون أن تستفيد منه بفائدة غير التصفيق ، لمصطفى النحاس ، ودعوته الى الولائم وشكره على حضورها ، وليته كان تصفيقا باخلاص أو عقيدة مع ذاك فيها نحن أولاء ، قد رأينا عاقبة ذلك التصفيق وعاقبة تلك الدعوات وعاقبة ذلك الشكر على الحضور •

● ومن الطريف أن جريدة الأهدام فى ٤ فبراير ١٩٣٨ قد علقت فى صفحتها الأولى على خبر سبق نشره هو أن «صاحب المجد النبيل» عباس حليم ، قد أسس جمعية لمحاربة المحسوبية • والتعليق يقول : « لقد أنشئت تلك

الجمعية لمحاربة المحسوبية على غرار الجمعيات الأخرى التى سبق تأسيسها لمكافحة التدرن الرئوى ، ولكافة دودة القطن ، وللقضاء على الملايا و . و .



وينتقد كاتب التعليق - فى سخرية . بالطبع - تأسيس جمعية لمكافحة المحسوبية فى الوظائف فقط ، رغم أن المحسوبية فى الوظائف من شر أنواع المحسوبيات وأشدها باعثا ، على الشكوى ، وإحراجا ، للصدور ومثارا للمتاعب ، ويقول كاتب التعليق ان الاكتفاء بإنشاء جمعية لمكافحة المحسوبية فى الوظائف فقط كمن يحاول أن يستأصل جانبا من الداء ثم يدع جوانبه الأخرى فلا يلبث أن يعاود الجسم آلام العلة ، فالمحسوبية - عامة - فى مصر داء قديم ومرض طال عليه الزمن ، ففى كل واد أثر منه « ولا يجد كاتب التعليق من علاج ، للمحسوبيات كلها - كل أنواع المحسوبيات - الا الدعوة الى العدل فان فى العدل ضمانا للقضاء على المحسوبيات . وما اجتمع العدل والمحسوبية فى مكان الا ولى احدهما فرارا » .

● وتهتم الصحف المصرية الصادرة فى فبراير ١٩٣٨ ، بصدور قصة « سارة » للأستاذ عباس محمود العقاد ، وتقول الأهرام عن سارة : عودنا الأستاذ العقاد ، أن يهد لكتبه الكثيرة بمقدمات نشرح فكرتها ولكنه لم يشأ فى مؤلفه الجديد ، أن ينحو هذا النحو وترك للقارئ أن يختار له ما شاء من النعوت .

ولقد أحسن المؤلف فلبست سارة قصة بالمعنى المألوف المعروف وليست كذلك كتابا وانما هى بين القصة والكتاب بل انها قصة وكتاب معا ، وهى بعد هذا تقوم على تصور حوادث مادية وروحية ، ان صح هذا التعبير ، ونعنى بذلك العراك النفسى ، الذى كثيرا ما خالج بطل القصة همام فجعل من شخصه الواحد ، شخصين وثلاثة أشخاص ، تتنازع كل منهم عوامل حائرة بين الشك واليقين والهدى والضلال ، وهنا يبذل المؤلف ما شاء . فى هذا التحليل النفسى بأسلوب يتجلى فيه شرف البيان وثروة الفن .



● وتعلق الصحف المصرية ، والأجنبية الصادرة فى فبراير ١٩٣٨ أيضا على زواج البيوزباشى الطيار أحمد ناجى على بساط الريح فى جو الأهرام وكان من بين ما قالته جريدة سوار الباريسية : اذا كان الخديو اسماعيل قد قال ان مصر قطعة من أوروبا ، فانه يمكن أن يقال اليوم ان مصر ، قطعة من أمريكا ، فزواج ناجى فى الجو ، مطابق لتقاليد هوليوود ، وكان أحمد ناجى قد تزوج ، فى الطائرة ، وكان هذا الزواج متعبا للزوجين ، العروسين ، اذ كانت الطائرة تهتز بمن كانوا بها بسبب اصطدامها بالرياح الشديدة فى منطقة الهرم .

● ومما لفت نظرى فى الأهرام فى ٢٠ فبراير ١٩٣٨ أن الأستاذ محمد زكى عبد القادر قد نشر فى صدر الأهرام فى بابه الشهير « نحو النور » وكان عنوان الباب : « جناية السياسة » ، وقد كان مما جاء فى مقال أستاذنا زكى عبد القادر: انحط مستوى الوظائف العامة فى مصر خلال الأعوام العشرة الأخيرة انحطاطا يدعو الى الأسف والاشفاق ، ومن المحزن ، أنه فى الوقت الذى يتقدم فيه التعليم ويزداد المتعلمون وتكثر شهاداتهم ودرجاتهم فى الوقت الذى يتوطد فيه مقام الجامعة وتنشأ فيه أقسام عالية للدكتوراه ينحط مستوى الموظفين وهذا كله جناية السياسة ، وجناية الاحزاب فقد حسبت أغلب الحكومات أن وظائف الحكومة أهون شئ يمكن الانعام به على الانصار والمحاسيب ، ومن هنا كانت الفوضى ، وكان أن قفز الى الوظائف فى هذه السنوات العشر ، أشخاص لا كفاية لهم الا اجادة الهتاف ، والتصفيق واحسان الملق ، وسبك الاكاذيب ، وكان أن اتجه - وهذا مما يؤسف له - بعض المتعلمين ، تعليما عاليا فى سبيل تحقيق أملهم فى الحصول على وظيفة نحو الاحزاب ، يهتفون لها ويصفقون لا عن اعتقاد ، ولا عن اخلاص ولا ايمان بمبادئها ، ولكن عن اعتقاد بأن هذا وحده سبيل الوصول ، وعن ايمان بأن الشهادة أو الاجازة لاقيمة لها ، ان لم تقترن بهذا التهريج » .

وينهى الأستاذ محمد زكى عبد القادر ، كلمته تلك بقوله : ان أوائل فرقهم فى الاجازات العالية ، لا يجدون عملا ، بينما يرون الهتافة والمصفيق والكذابين والمضللين والدجالين ، والمشعوذين يحتلون الوظائف أفرادا وجماعات .



● وتكون كلمة الأستاذ محمد زكى عبد القادر فى صدر الأهرام الصادر فى ٢٦ فبراير ١٩٣٨ وفى زاوية « نحو النور » تحت عنوان : « الخصومة السياسية » يشيد فيها بموقف للدكتور أحمد ماهر ، عندما رفض باعتباره الأستاذ الأعظم لمحفل الشرق الماسونى أن ترفع صورة صاحب المقام الرفيع ، مصطفى النحاس باشا من صور القاعة الكبرى ، فى المحفل ، ويشيد بمقاله أحمد ماهر : أن الخصومات السياسية ينبغي الا تؤثر فى العلاقات الشخصية ويشيد أيضا الأستاذ زكى بما قاله أحمد ماهر من أنه يجبل صاحب المقام الرفيع ، مصطفى النحاس باشا على الرغم مما بينهما من الخلاف السياسى ، ويقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر لو حدث مثل هذا فى انجلترا أو فى غيرها من البلاد الدستورية العريقة ، مالفت نظر أحد ولا استشار كلمة من انسان ، أما فى مصر فانه جدير أن يلفت النظر لانه مثل غريب ، على ماتعودنا من خصومة حادة لاتفرق بين الشخص والمبدأ ، بل تتقدم نحو غايتها تحطم الاخلاق ، والفضائل وتعطي الشعب أسوأ الأمثلة » ويشير الأستاذ محمد زكى عبد القادر الى ماكتبه انتونى ايدن - عندما آثر أن يعتزل عمله كوزير للخارجية البريطانية -

الى مستر شمبرلن رئيس الوزارة البريطانية فى كتاب استقالته قائلاً ، انه لا يستطيع أن ينسى المساعدات والنصائح التى كان يبذلها له دائماً ، وان اختلافهما فى رأى لا يمكن أن يمحو ذكريات صداقتهما أو يؤثر فيها ، ويرد مستر تشمبرلن على ايدن ، شاكرًا له معاونته المخلصة مؤكداً أن لاشئ مما جرى يقلل من اعجابه بمواهبه ، ومحبته له ، ويقول صاحب نافذة « نحو النور » : يمثل هذا الفهم الواضح السماح لروح الدستور ، ونطاق الخدمة العامة ، تقف بريطانيا العظمى بتقاليدها المجيدة ، الحامية الأولى للديمقراطية ورمز الأمان ، والسلام للفكر الحر ، والايمان الصادق والانسانية المهذبة .



● ومن مساجلات توفيق الحكيم ، و د . منصور فهمى يكتب توفيق الحكيم فى الأهرام « ٢٦ مارس ١٩٣٨ » قائلاً : فى كل بلد راق حدود مقدسة تقف عندها الخصومة ، وأسلحة لا يلجأ اليها أبناء الوطن الواحد فاقحام الدين مثلاً فى ميادين الخلاف السياسى أمر لا يمكن أن يحدث فى أى شعب ديمقراطى متحضر ، فالديمقراطية ليست كلمة تقال فى الخطاب لانها جملة ذات رنين ، ولا هى بناء شامخ يسمونه البرلمان ، لكن الديمقراطية هى روح المساواة ، والاخاء ، وحرية الفكر ، المكفولة للجميع وان كل طعنة تصيب كتلة الوطن فتحللها الى عناصر وطوائف ، انما هى طعنة مسمومة تصل مباشرة الى قلب الأمة ، وصميم الديمقراطية ، كذلك ينبغى أن نتذكر دائماً أن الخصم فى المبدأ هو مواطن مصرى قبل كل شئ ، وان خصومة المبادئ ، ليس معناها القضاء المبرم على الاشخاص ، بكل الاسلحة . . لتكن الخصومة فى حدود التنافس على القيام بخدمة المجموع ، وليعتقد كل فى خصمه ، ان عجزه يوماً عن خدمة بلاده على الوجه المطلوب لا يمنع من استطاعة ذلك فى يوم آخر ، وينهى توفيق الحكيم كلمته بقوله : فلتكن اذن السهام المصوبة من طرف الى طرف فى غير مقتل من الشخصية والأدمية والشرف ، فليس من مصلحة الوطن أن تفرش أرضه بصرعى وقتلى من أبنائه العاملين ، انما المصلحة هى فى أن تتداول السواعد ، ادارة العجلة ، وأن تنتهى لكل يد الفرصة لخدمة البلاد » .



● فى مشروع الميزانية المصرية للعام المالى « ١٩٣٨ / ١٩٣٩ » قدرت المصروفات بمبلغ ٤٠ر٥٢٠ر٠٠٠ جنيه مقابل ٣٦ر٩٩٢ر٨٢٠ جنيهها فى الميزانية الحالية فتكون الزيادة نحو ٣ر٥٢٧ر٠٠٠ ج.م ، وهذه الزيادة تنجى بسبب الاهتمام بالعلاج ، والتعليم ، والدفاع و . و الزيادة - مثلاً - فى اعتمادات مشروع مياه الشرب فى القرى - تبلغ ٢١٢ر٠٠٠ جنيه مصرى

الزيادة - مثلا - فى التعليم رغبة فى التوسع فيه بمختلف أنواعه ببلغ ٢٨٥٠٠٠ جنيه مصرى : تنفيذ كادر القضاة يتطلب ١٦٠٠٠٠ جنيه فى السنة . تحسين وتعزيز الوظائف ، فى ميزانيات الداخلية والبوليس والحفر ، ٥٨٠٠٠٠ جنيه ، لتحسين حالة العمال فى شتى المصالح طبقا لقرارات مجلس الوزراء - ١٨٠٠٠٠ جنيه . والمقارنة بين ميزانية عام ١٩٣٩/٣٨ ، وما بعدها من ميزانيات ضرورية . . وهامة ! .



● من أخبار ذيول المعركة الانتخابية أن مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى قد بلغ النائب العام بصورة اقرار رفعه اليه متولى محمد شريف أفندى الموظف بمصلحة المساحة بسوهاج والذي كان مندوبا لوزارة الداخلية ، فى لجنة ١٢ رزيقات التابعة لدائرة الضبعية : هذا الاقرار يشكو من حدوث تلاعب فى انتخابات دائرة الضبعية لصالح سعادة أحمد عبود باشا : وبأمر الأستاذ عبد اللطيف بك محمود ، الأفوكاتو العمومى ، بأجراء التحقيق ويستندى المواطن متولى محمد شريف لسماع أقواله وتطلب منه النيابة احضار أصول الكشوف التى كانت الصحف الوفدية قد نشرتها عن انتخابات دائرة الضبعية .

انشقاق في الحزب الوطني بسبب اشتراك رئيسه في وزارة محمد محمود باشا

وقد أحدث قبول حافظ رمضان باشا الاشتراك في وزارة محمد محمود باشا رغم التزام أعضاء ، الحزب الوطني بعدم الاشتراك في أية وزارة في ظل الاحتلال البريطاني ، تصدعا خطيرا • في صفوف الحزب الوطني •

وكان الحزب الوطني وقتئذ غير مستعد لقبول مثل هذا التصديق الذي حدث في الحزب ، وقد تزعم عبد الرحمن الرافعي ، ومحمد محمود جلال وفكري أباطة وعبد المقصود متولى وغيرهم من قادة الحزب الوطني وأعضاء لجنته الادارية الحركة التي لم تعترف باشا-اشترك حافظ رمضان باشا في الوزارة واعتباره ، غير ممثل للحزب الوطني وانما هو ممثل لشخصه ، لا أكثر ، ولا أقل وكان ان وجدت لجنتان اداريتان للحزب الوطني ، احدهما تؤيد حافظ رمضان والاخرى تعارض اشتراكه في الوزارة و • و •



وقد استمعت أكثر من مرة الى حافظ رمضان باشا - في بيته - وهو يوضح الاسباب التي دفعته الى المشاركة في وزارة محمد محمود باشا ووزارة حسن صبري باشا فيما بعد ، وقد جادلته في وجهة نظره هذه طويلا . ولم يستطع رحمه الله اقناعي فقد كنت من المؤيدين لوجهة النظر المضادة القائلة بضرورة عدم اشتراك الحزب الوطني في أية وزارة الا اذا تبنت تلك الوزارة مبادئ ، الحزب الوطني رسميا وبذلت قصارى جهدها لتنفيذ تلك المبادئ •

وقد كنت ولا أزال من المؤمنين بأن الحزب الوطني قد خسر كثيرا كحزب ، وكشخصيات قيادية في الحزب عندما قبل مبدأ المشاركة ، في بعض الوزارات

بدليل . أن حافظ رمضان باشا لم يستمر طويلا فى الحكم ، بل ولم يحقق من أسرته فى الوزارة ، أى مكسب للحزب الوطنى ، وبدليل أن المرات التى ، قبل منها بعض قيادات الحزب الوطنى ، كعبد الرحمن الرافعى ، وعبد العزيز الصوىلى وزكى على كانت قليلة ، بل ونادرة وكان أولئك ، الذين قبلوا الاشتراك فى الحكم من قيادات الحزب الوطنى موضع لوم ، وتثريب من زملائهم فى الهيئة الادارية للحزب ومن الكوادر الشابة ، التى لم تغفر لهم جميعا وقوعهم فى هذا الخطأ التاريخى الجسيم ! •



وقد حاول حافظ باشا أن يوضح وجهة نظره فى موضوع قبوله للحكم أكثر من مرة أما فى خطبه السياسية ، وكان حافظ باشا حقيقة من الخطباء ، العباقرة ، وأما فى أحاديثه الى الصحافة ، وأذكر أنه أدلى بحديث الى الأستاذ كامل الشناوى ، وكان وقتئذ قطبا من أقطاب جريدة الاهرام وقد نشرت الاهرام الحذب فى عددها الصادر فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٩ وكان كامل الشناوى رحمه الله قد حاول فى بداية حديثه ، إثارة حافظ رمضان وأهمية الحديث يعتبر فى نظرى من الاحاديث السياسية الممتعة التى تجمع بين ذكاء الصحفى وثقته فى نفسه وبين عمقيه السياسى ، الذى يتحدث الى الصحفى ، وسعة ادراكه فقد آثرت ، أن انقل للقراء مقدمته : فكرة صائبة ، حية ، قوية ، ومضت فى عقل مصطفى كامل ونبضت فى قلب محمد فريد ، هكذا كان الحزب الوطنى ، « وهز حافظ رمضان رأسه علامة الموافقة وعقب قائلا : أن ما تقوله ، صحيح فالحزب الوطنى فكرة نبعت من الشعب ولذلك آمن بها واعتنقها وقلت له - قال كامل الشناوى لحافظ رمضان - اريد أن أقول أن الحزب الوطنى كان كذلك ، فيما مضى ، أما اليوم فإن أصدقاءكم - وما أكثرهم - يتساءلون فى حزن ومرارة : ما هو الحزب الوطنى ، انه لم يعد فكرة ولم يصبح حزبا : وقال حافظ باشا غاضبا من قال ذلك : أن الحزب الوطنى دائما فكرة وحزب معا : قلت : لا تغضب منى ، فلست انجح ولست اتجنى ولكنى أحاول أن أكون صريحا مع رجل يرأس حزبا مبادئه صريحة ، وهدفه صريح » • ونجحت محاولتى فقد تركنى حافظ رمضان أتكلم دون أن يقاطعنى بكلمة أو إشارة ، أو نظرة ، وقلت له : أن الحزب الوطنى لم يعد فكرة منذ أن اشترك برجاله فى الحكم فقد وجدهم الناس وزراء مثل سائر ! الوزراء لا حماسة ولا تطرف من أجل الجلاء : صحيح انكم كنتم تقولون ، وانتم فى الحكم : لا مفاوضة الا بعد الجلاء ، ولكن هذا كلام فقط ، وقد سمعنا قولتكم خارج الحكم ، أكثر مما سمعنا ، داخل الحكم ، فهل قبلتم أن تكونوا وزراء لكى تقولوا ما كنتم تقولونه وأنتم غير وزراء ؟ لان الوزير الذى

يتكلم ولا يعمل أولى به أن يقبع فى داره ، ومن الاسف ، انكم لم تعملوا شيئا ايجابيا باشتراككم فى الحكم ، حتى اخطاؤكم لم تكن ايجابية .



والحزب الوطنى لم يصبح حزبا ، لان للأحزاب نظام ، وتقاليد ليس من بينها كما - هو حادث عند غيركم - ان يكون فى الحزب الواحد عدة أحزاب لكل منها اتجاه ينقض الاتجاهات الاخرى ، وليس من بين تقاليد الاحزاب - كما هو حادث عندكم - الا يكون للحزب لجان تنفيذية أو فرعية ، ولا صحف ، تنطق بلسان الحزب الوطنى .

وقال حافظ رمضان : ان صدرى يتسع ، للصراحة ، ولكنه يضيق بالتجنى ، والواقع ، ان كلامك فيه جمع من الصراحة والتجنى والذى يعينى الآن ، أن أصحح معلوماتك :

لقد امتنع الحزب الوطنى ، عن الاشتراك فى الحكومات قبل أن يكون للبلاد دستور وبرلمان ، وكان ذلك مفهوما لان الحكومة المصرية كانت تستمد بقاءها من رضى ، المحتلين ، أما بعد أن صار للبلاد حياة نيابية فان الحكومات أصبحت دستورية ، وأصبح واجب الحزب الوطنى ، أن يشترك فى الحكم لتنفيذ خطته السياسية ، فان جهود الشعب لا تجدى الا اذا تضافرت مع حكوماته ، وقد كانت بعض الحكومات المصرية قبل قيام الحياة النيابية ، تساعد الحركات الشعبية الوطنية خفية من وراء الستار ، وكنا نقدر هذه المساعدات حق قدرها ، وما حدث فى مصر حدث مثله ، فى أكثر الأمم التى منيت بالاحتلال ولأضرب لك مثلا بالبلاد الايطالية عندما احتلتها النمسا ، اشتدت مقاومة الايطاليين لمحتليهم ، وكان كافور الوزير الايطالى ثم رئيس الوزراء فى ظل الاحتلال يساعد حركة المقاومة الوطنية من طرف خفى ، وقد أفادت هذه المساعدات بلاده فى التخلص من نير الاحتلال وكان يقول لزعماء ، الحركة الوطنية : فى رائعة النهار أنكركم ولا أعرفكم وفى ظلام الليل أمد يدي اليكم وأساعدكم بكل قواي « وكم من حكومات مصرية فى عهد سيطرة الانجليز مدت يدها الى الشعب فى ظلام الليل ، فالوزير الوطنى حتى فى ظل الاحتلال يستطيع أن يفيد بلاده . لقد كنا وزراء فى ظل الدستور فقط وكنا وطنيين .

وتستطيع أن تقول وأنت مطمئن ، الى صحة ما تقوله ، أن الحزب الوطنى لم يرفض الاشتراك فى الحكم ، ولم يقبل الاشتراك فى الحكم الا وهدفه الأساسى تحقيق مبادئه ، الوطنية والمثالية وقد حققنا بعض هذه المبادئ : حققناها بطريقة ايجابية وليس بطريقة سلبية ، كما تزعم .



لقد رفض الحزب الوطنى الاشتراك فى وزارة المغفور له عدلى يكن باشا ، عام ١٩٢٦ وهى الوزارة التى جاءت وليدة الائتلاف . . رفضنا الاشتراك فيها لأننا كنا نعلم ، ان هذه الوزارة قد تألفت للتفاوض مع الانجليز قبل تحقيق شرط الجلاء ، وفى عام ١٩٢٨ دعانى المغفور له محمد محمود باشا الى الاشتراك فى وزارته ورفضت لأننى عرفت انه « سيوقف » الحياة النيابية وهو أمر يتنافى مع مبادئ ، الحزب الوطنى ، أما الوزارات التى قبلنا الاشتراك فيها فهى وزارة محمد محمود باشا فى آخر عام ١٩٣٧ وقد اشتركنا فيها لانه لم يكن من برنامجها الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا وانما كانت مهمتها معرفة رأى الأمة عن طريق الانتخابات بعد ما وقعت فى البلاد أحداث خطيرة .

وعلى اثر ظهور الانتخابات انسحبت من الوزارة .

ووزارة المغفور له حسن صبرى باشا ، وقد تألفت فى زمن الحرب ، ولايست تأليفها ظروف عصبية دقيقة اقتضت أن يكون فى الوزارة رجال يستطيعون أن يقفوا فى وجه أى اعتداء ، ضد السيادة المصرية ولم يحن الوقت بعد لكى أكشف الستار عن هذه الظروف ، وكل ما أستطيع أن أقوله ، اننى كنت مجنونا فى الوزارة « الصبرية » لتأدية عمل وطنى خطير ، وقد أديننا ، ولو لم تشترك فى وزارة حسن صبرى باشا ، لوقعت الكارثة ، التى حلت بالبلاد ، عقب استقالة الوزارة السرية عام ١٩٤٢ ! (وزارة حسين سرى باشا) وقلت - كامل الشناوى - : ان التاريخ الذى سردته له قيمته وله خطره ولكنى لم أثبت عملا ايجابيا محمدا ولم أثبت فيه أيضا أى كسب طارىء ، للحزب الوطنى . وكان الأستاذ حافظ وأنا أطرق أذنه بهذه الكلام يشرب كوب ماء ، فالتفت الى وقال : اننى لم أتم بعد سرد التاريخ ، ألا تنتظرنى حتى أفرغ من كوب الماء ، ان الشاعر يقول :

فى فمى ماء ، وهل ينطق من فى فيه ماء !

وعن المستقبل يقول حافظ رمضان : ان المستقبل بيد الله سبحانه وتعالى ونحن نعد العدة ، لكى يكون لنا فى مقبل الأيام ، أغلبية برلمانية ان لم يكن فى هذا الجبل ، فى الجبل القادم : ان الحزب الوطنى لا ييأس لانه على حق والحق، مهما يكن بطيئا ، فانه يصل حتما » .



وإذا كان الشئ بالشئ يذكر ، كما يقولون ، فاننى لا أنسى ما كتبه أستاذنا الكبير عبد العزيز البشرى - طيب الله ثراه - عن حافظ رمضان ، ورغم القسوة التى كانت تتسم بها كتابات عبد العزيز البشرى عن حافظ رمضان ، وغير حافظ

رمضان الا انها كانت قسوة محبة الى النفس : يقول البشرى ، عن حافظ رمضان : لو أنك لم تكن رأيت محمد حافظ رمضان بك وبدا لك أن تتمثل رئيس الحزب الوطنى ، القائم على المطالبة بمصر والسودان مضاعفا اليهما الملحقات سواء منها ما فى يد الانجليز أو ما فى يد الطليان ، وما فى يد الأجباش ، وجلاء الجيش الانجليزى بلا قيد ، ولا شرط ، ولا مساومة بل ولا مفاوضة ولا اتفاق ، ولا ، لما استطاع ذهنك أن تتخيله الا رجلا عنيفا حاد الطبع تآثر الانتصاب اذا قاولك وبخاصة فى شأن عام ينفجر عن مثل بركان ، ولكن ما أعظم خيبة الخيال حين تقع عينك على حافظ رمضان وبضمك فى مجلسه فانه لا يروعك الا أن ترى رجلا وادعا ، هادئ السعى ، بطيء الحركة الى درجة الجمود ، تكاد تقطع بأنه قد فقد كل الاتصال بين أعضائه ، وبين معارف وجهه حتى لتوشك ألا تتغير عليها شئ من مظاهر ، العواطف المختلفة ، وانه ليتحدث اليك فى القانون ويتحدث اليك فى السياسة ويتحدث اليك فى جميع الأسباب الدائرة بين الناس فيجيد الحديث اجادة ينقطع من دونها الوصف ، جزالة علم وصحة رأى ، وقناعة حجة ، وقوة بيان ، فى حلاوة ونبرة وعذوبة صوت . . والواقع ان الله تعالى قد وهب ، هذا الرجل ، قصدا واعتدالا فى كل شئ فهو معتدل ، الخلق ، والتكوين ، معتدل الأخلاق ، والسجيا ، معتدل الحركة والسعى ، معتدل الحديث والرأى وهو فى الوقت نفسه ، رئيس الحزب الوطنى ، ومبدؤه المطالبة بمصر والسودان والملحقات وجلاء الجيش الانجليزى عن جميع البلاد ، بلا مساومة ، ولا مفاوضة ولا اتفاق : الحق أنى لو كنت فى موضع حافظ رمضان بك لكنت مهمتى ، أشق مهمة رجل فى التاريخ ، غير أن حافظ بك يضطلع بها فى غير كلفة ، ولا عناء وللعظيم العظام » وينهى عبد العزيز البشرى حديثه عن حافظ رمضان ، قائلا : اذا كان التطرف فى الرأى السياسى ضربا من الشعر ، فما أعذب هذا الشعر وما أحوج تكافؤ النزعات السياسية اليه ، على انه اذا تجاوز حده وخرج على أفقه ، فقد أصبح له ، فى توجيه سياسة البلاد شأن آخر .

ولو كان لى - لعبد العزيز البشرى بالطبع - من شئ لدعوت « بشركة حافظ رمضان : عبد الحميد سعيد اخوان » فخيرتها بين أمرين : اما ترك « التقاتل » فى الاستجابات والعوض على الله ، ولو مؤقتا فى الملحقات واما أن تتولى الوزارة ، وعندها مهلة شهرين لتجىء فيها بالنيل ، من منبعه الى مصبه والملحقات وملحقات الملحقات والجلاء ، الكامل بلا مساومة ، ولا تفاوض « وكم ان بلا اتفاق : على شرط أن تؤخذ عليها التعهدات بعدم «حططان» الكتف على أوروبا وقت الأزمات » .

وأرجو أن يقبل منا القارئ العذر اذا كنا قد حرصنا على أن نعطي أهمية كبيرة لاشتراك حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى وزارة محمد محمود باشا « الثانية » لما لمشاركة الحزب الوطنى فى الحكم من

أهمية بالغة ، وقد أبدينا معارضتنا لاشتراك الحزب الوطنى رغم المبررات ، التى ساقها حافظ باشا ، لتبرير ، اشتراكه فى الوزارة . ونقلنا صورة لحافظ رمضان باشا ، فى المرأة ، كما رآها الكاتب الساخر المعروف عبد العزيز البشرى رحمه الله ، لا لشيء الا للتدليل على ما كان يلفاه أبناء الحزب الوطنى من تهكم وسخرية لتمسكهم بمصر والسودان وزيلع وبربر ومصوع « الملحقات » ، وقد كانت مجلة روز اليوسف لا تصف حافظ رمضان باشا الا بأنه رئيس الحزب الوطنى وزعيم الأناقة والرشاقة والملحقات ، وحافظ رمضان – للعلم – هو ثالث رئيس للحزب الوطنى بعد مصطفى كامل ومحمد فريد ، وقد ظل مركز رئيس الحزب الوطنى شاغرا بعد وفاة محمد فريد فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ لوجود خلافات جذرية فى صفوف اللجنة الادارية ، ولوجود كثير من قيادات الحزب الوطنى مثل على فهمى كامل بك – شقيق مصطفى كامل فى المنفى بأمر من سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر .



وقد اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٩ مايو ١٩٢٣ وقررت انتخاب حافظ رمضان (بك) رئيسا للحزب عملا بالمادة التاسعة من قانون الحزب الصادر فى سنة ١٩٢٢ وكان الانتخاب قد تم بموافقة كل من أحمد لطفى بك ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، الدكتور اسماعيل صدقى بك ، اسماعيل بك لبيب ، حسن خيرى بك ، محمد بك أحمد الشريف ، محمد بك فؤاد المنشاوى الدكتور محمود ناشد بك ، عبد الرحمن الرافعى بك ، محمود بك نصير ، محمد عبد المجيد العبد ، اسماعيل حافظ ، محمد رمضان ، سعيد بك طليمات محمد زكى على ، أحمد وجدى ، مصطفى الشوربجى ، عبد المقصود متولى ، محمد فؤاد حمدى ، أحمد وفيق ، أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى .

وقد أصدر حافظ رمضان اثر انتخابه رئيسا للحزب الوطنى بيانا تقدم فيه « بالشكر الجزيل لأعضاء الحزب الوطنى ، ولباقى المواطنين على الثقة التى مازالوا يعمروننا بها برسائلهم ، المشجعة وكنا نود أن نعبر لهم عن عواطفنا فى ظروف أخرى حتى لا تشوبها شبهة الرغبة فى الرئاسة ، والله يعلم أننا من أزهد الناس ، وأبعدهم عن مظهرية الزعامة مهما كنا قريبين من روحها ونزعتها الفعالة ، ولكننا لبينا دعوة اخوان قضت ارادتهم أن يسابقوا الزمن فى جمع شمل الحزب وضم صفوفه ، وقد اتسعت دائرة العمل ، وضائق ساعاته وعلى كل نصير له ، وكل منتهم اليه وعلى كل مستعصم بمبادئه نعتمد كما نعتمد على الله » .

« وان لنا من زعيمينا السابقين القدوة الحسنى ، والمثل الأعلى وان » من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا « صدق الله العظيم .

وكان الزعيم سعد زغلول يستشفى في اكس ليبان فبعث اليه حافظ رمضان ببرقية يقول فيها : انه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وانتخابي رئيسا للحزب الوطني ، أبلغكم أطيب الأمنى التى أرجوها لكم ، ولكل عزيز لديكم مشفوعة بذكرى الصداقة ، القديمة التى بيننا وانى لأرجو أن أراكم قريبا بيننا على أرض مصر الخالدة التى سغفنا جميعا بحبها مع كل من قضى عليهم النفى بالبعد عنها » وكانت برقية حافظ رمضان الى سعد زغلول دعوة مخلصه . الى ضم الصفوف وتوحيد الكلمة وقد رد سعد زغلول على حافظ رمضان ببرقية قال فيها : ان تلغرافكم المنبئ ، بانتخابكم رئيسا للحزب الوطنى والذى ضمنتوه أمانىكم الطيبة بمناسبة العيد أدخل على السرور فأشكر لكم ذلك وأقام لكم تهنائى الشخصية » .



ورحبت الصحف المصرية وقتئذ بانتخاب حافظ رمضان لرياسة الحزب الوطنى ، ووضعت مجلة اللطائف ، المصورة صورة حافظ رمضان على غلاف عددها الصادر فى ٢٨ مايو ١٩٢٣ تحت عنوان الرئيس الجديد للحزب الوطنى وكان من بين ما كتبته اللطائف عن حافظ رمضان ما يلى : أجمع أعضاء الحزب الوطنى على انتخاب رئيس لهم خلفا للمرحوم محمد بك فريد فقررت لجنة الحزب الادارية ، انتخاب الوطنى الصميم المعروف صاحب العزة محمد بك حافظ رمضان فنهنيء عزته ، بتقة حضرات زملائه ، به كلل الله بالنجاح مساعى العاملين لمصلحة مصر » .

وقد اشتهر حافظ رمضان فى تاريخ الوطنية المصرية ، اذ كان فى مقدمة العاملين مع المرحوم مصطفى كامل باشا فى أول نهضته قبل صدور اللواء سنة ١٩٠٠ وتكوين الحزب الوطنى سنة ١٩٠٧ وظهرت وطنيته ومكانته السابقة فى خطبه العديدة نخص بالذكر خطبة تأبينه للمرحوم مصطفى كامل وخطبته التى تليت فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠ ، وخطبته فى المؤتمر الوطنى المصرى بمصر الجديدة سنة ١٩١٢ ، وخطبته السنوية فى تأبين المرحوم مصطفى كامل ، باشا والمرحوم محمد بك فريد و ٠٠ و ٠٠ وبالرغم من أن الحزب الوطنى برئاسة حافظ رمضان كان فى مقدمة الداعين لاجتماع المؤتمر الوطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ والذي قال فيه أحمد شوقي بك :

وتصافت الأعلام بعد تلاح
ومشى على الضغن الوداد الماحي
سمر على الأوتار والأفداح
غير التمايق والسننباك الراح

التأمت الأحزاب بعد تصدع
سحبت على الأحقاد أذيال الهوى
وجرت أحاديث العتاب كأنها
ترمى بطرفك فى المجامع لا ترى

وفى هذه القصيدة قال شوفى حكمته المأثورة :

صوت الشعوب من الزئير مجمعا فادا نفرق كان بعض نباح

أقول رغم ان الحزب الوطنى كان له دور فى جمع الصفوف والتثام شمل الأحزاب وتأليف وزارة قومية برئاسة عدلى يكن الا أن الحزب الوطنى ، رفض المشاركة فى تلك الوزارة وذلك لمخالفة الوضع الوزارى لمبادئه ، المعروفة مع قيام الاحتلال .

وقد عبر ، عن امتناع الحزب ، الوطنى عن المشاركة فى الحكم المؤرخ أحمد شفيق باشا فى حولياته السياسية فقال :

« أصبح من الضرورى بعد انتصار الأحزاب السياسية فى إعادة الدستور ، أن تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ماعدا الوطنيين الذين من مبدئهم ألا يولوا مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد » .



وكان حافظ رمضان قد صرح قبل استقالة وزارة زيور باشا وتكليف عدلى يكن بتشكيل الوزارة الجديدة فى ٩ ديسمبر ١٩٢٥ لجريدة الانفورماسيون بقوله : يمكننى أن أصرح لك فى غير موارد ان الحزب الوطنى الذى أشرف برئاسته ليس له مطعم وزارى فى الحالة الحاضرة ، ان برنامجنا واضح جدا ، وهو يفرض علينا خطة صريحة جلية ولكن فى انتظار حوادث جديدة قد رأينا ألا نضع أية عقبة فى سبيل وزارة تعمل على إعادة الحياة البرلمانية ونبذل الجهد فى ادارة أعمال البلاد فى طريق الرقى ، فالحزب الوطنى هو وطنى قبل أن يكون حزبا ، .

وقد كتبت صحيفة اللواء المصرى - لسان حال الحزب الوطنى - فى عدد ١٥ مارس ١٩٢٦ تقول : أن الحزب الوطنى لم يكن فى أى وقت من الأوقات سواء قبل الحرب أو بعد الحرب يرمى الى تملك ناصية الحكم ، وهو زاهد فى هذا الأمر زهدا تاما ما دام الاحتلال قائما فى البلاد ، لانه على يقين بأن حكومة ما لا تستطيع أن تخدم الأمة خدمة صادقة نافعة فى حرية واختيار والا اصطدمت به صدمة تكشف عن ضعف غالبية البلاد ، وهنا تكون الطامة الكبرى سواء كان الموقف شريفا بترك الحكم ، أو ذليلا بالرضوخ والعدول عن خدمة البلاد الا وفق مرامى الغاصب .



وللعلم - أيضا - كان الحزب الوطنى برئاسة حافظ رمضان فى مقدمة الداعين الى وحدة الصفوف وائتلاف الأحزاب وتشكيل الجبهة الوطنية فى ديسمبر

١٩٣٥ غير أن الحزب الوطنى عندهما وجد أن الأحزاب المصرية متجهة الى الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا تستهدف عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا انفصل الحزب الوطنى ، عن الجبهة ولم يقبل المشاركة فى وفد المفاوضات الذى تألف برئاسة مصطفى النحاس وعضوية محمد محمود ، اسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى ، واصف بطرس غالى ، د. أحمد ماهر ، على الشمسى ، عثمان محرم ، حلمى عيسى ، مكرم عبيد ، حافظ عفيفى ، محمود فهمى النقراشى ، وأحمد حمدي سيف النصر ، وكانت وجهة نظر الحزب الوطنى فى عدم المشاركة فى المفاوضات - كما عبر عنها الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - تتلخص فيما يلى : ان سياسة الحزب الوطنى فى عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تماما مع مبادئه لانه وهو حزب الجلاء مادام متمسكا بالجلاء ولا يقبل ما دونه لا يرضى الدخول فى مفاوضات بين مصر ، وبريطانيا والاحتلال قائم لان جوهر القضية بينهما هو فى الاحتلال والجلاء فاما جلاء ، واما احتلال ، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال كما قال المرحوم محمد بك فريد والاصل أن الاستقلال حق طبيعى ثابت لا يقبل المناقشة فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قصد بها تشكيك الأمة المصرية فى حقها فى الجلاء ، وإيمانها به والوسيلة الطبيعية للجهاد هى المطالبة المقرونة بالمقاومة أما المفاوضة فهى من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخى فى المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة ! وقد سبق ، لمصطفى كامل أن قال : نحن مسلوبون والانجليز هم السالبون ونحن طلاب حق مقدس والانجليز هم مغتصبو هذا الحق فلا سبيل الى الاتفاق بيننا وبينهم الا باعترافهم بحقنا ورده اليينا ؟ •



هذا الى أن المفاوضات والاحتلال قائم فيها معنى الاكراه الأدبى والمعنوى المائل فى الاحتلال ذاته والاكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها ويحمل المفاوضات المصرى تحت تأثير هذا الاكراه على المساومة فى الجلاء والتساهل فى وجود الاحتلال تحت أى اسم كان وهذا ما يتعارض قطعاً مع مبدأ الحزب الوطنى الأساسى ، وهو الجلاء ، على أن المفاوضة قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه ، استفتاء الشعوب فى تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبى الذى تستفتى فى شأنه وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ لما يلامسه من الاكراه السافر أو المقنع وان الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء والمفاوضة الصحيحة يجب ، أن يسبقها الجلاء •

وقد كان محمد فريد يطلب من المؤتمرات الدولية الاعتراف للأمة المصرية بحقها فى تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الانجليزى عن البلاد وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين لضمان صحة

الاستفتاء ! وكان حافظ رمضان باشا وزملاؤه من أعضاء الحزب الوطنى الأعضاء فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ قد عارضوا معاهدة ١٦٣٦ وكان مجمل الأسباب التى دعت حافظ باشا الى معارضة تلك المعاهدة - التى وردت بالتفصيل فى خطابه بمجلس الشيوخ فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٦ - ان معاهدة سنة ١٩٣٦ كرسست الوجود العسكرى البريطانى فى مصر ، الى جانب ان هذه المعاهدة قد أقرت التحالف المصرى ، البريطانى هذا الى جانب ان وجود الاحتلال كما قال حافظ رمضان بالحرف الواحد ، يتعارض مع استقلال البلاد مهما كانت صفته وينتقص من سيادتها •

وبعد الحديث عن الحزب الوطنى وحافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى ، وقصة الخلاف بين أعضاء الحزب الوطنى ، حول دخول حافظ رمضان باشا وزارة محمد محمود باشا ننتقل الى قصة الصراع بين محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء وبين على ماهر باشا ، رئيس الديوان الملكى •

رئيس الديوان عهد رئيس الوزراء

سبق أن أشرنا الى تدخل علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي في شئون الحكم ، بصورة سافرة ، بل بصورة منفرة يابها أي وزير يحرص على الكرامة ، الشخصية ، والكرامة الوطنية معا ، وقد أشرت الى صورة من صور هذا التدخل ، المقيت ، فبعد أن أجرت وزارة محمد محمود باشا الانتخابات البرلمانية ، وحصل حزب الحكومة - حزب الأحرار الدستوريين - على الأغلبية ، بادر محمد محمود باشا - كما تقضى بذلك الأصول الدستورية - الى رفع استقالته ، الى الملك وكان مفروضا على الملك - اذا أراد حقا احترام الدستور - أن يقبل تلك الاستقالة وأن يكلف محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة الجديدة ، ولكن الملك بناء على نصيحة رئيس ديوانه ، لم يقبل استقالة محمد محمود ، ولم يكلفه بتأليف الوزارة وبعد فترة غير قصيرة ، عهد الملك الى محمد محمود باشا ، بتأليف الوزارة الجديدة ، وقدم محمد محمود باشا كشفا بأسماء الوزراء ، الذين سوف يتعاونون معه فاستبقى الملك الكشف معه ، وطلب من محمد محمود باشا كشفا ثانيا تلاء طلب كشف ثالث ، ورابع وخامس و٠٠ و٠٠ فلما قيل لمحمد محمود باشا من بعض رجاله ان الكشف ترفض على ما يبدو لخلوها من اسم « كامل البنداري باشا » أحد وزراء حكومته ٠٠ قام محمد محمود باشا بتقديم كشف جديد به اسم كامل البنداري *

وبمجرد تقديم هذا الكشف الذي يضم اسم البنداري صدرت مراسيم تشكيل الوزارة الجديدة ولكن ليس بها اسم كامل البنداري كوزير ، وكان من أولى اللطحات التي وجهت للوزارة الجديدة ، ومن أقواها ، أنه في اليوم التالي لاداء الوزارة اليمين الدستورية ، أمام الملك ، فوجيء رئيس الوزراء والوزراء بالصحف تنشر امرا ملكيا بتعيين كامل البنداري باشا وكيلا للديوان الملكي وكان من أوجب الواجبات على القصر اذا أراد احترام الدستور أن يأخذ رأى

الوزارة الجديدة فى هذا التعيين باعتبار أن وكيل الديوان الملكى موظف حكومى .
ولكن القصر لم يفعل ذلك ، فدلل - ولو أن الامر لم يكن أبدا بحاجة الى تدليل -
على مجافاة القصر للدستور نصا وروحا منذ اليوم الأول لتأليف الوزارة
محمد محمود باشا ، الجديدة - الوزارة الثالثة - بدأ الصراع قويا ، وعنيفا
بين محمد محمود رئيس الوزارة ، وعلى ماهر رئيس الديوان .

محمد محمود ، يرى أنه رئيس الوزارة المسئول أمام البرلمان بمجلسيه ،
وعلى ماهر يرى أنه صانع هذا البرلمان والبرلمان يجب أن يكون مسئولا أمامه !!

محمد محمود يريد أن يحكم علنا . وعلى رؤوس الأشهاد متحملا مسئولية
الحكم بشكل كامل غير منقوص ، وعلى ماهر يريد أن يحكم من وراء ستار بحيث
لا يكون رئيس الوزراء ، والوزراء ، الا منفذين لسياسته ملبيين لأوامره .

وليت على ماهر اكتفى بأن يكون هو وحده الحاكم من وراء جدران القصر
الملكى ولكن مطامعه كانت تتضاعف باستمرار فبعد أن استمر التدخل فى شئون
الحكم ، وبعد أن وجد الوزارة القائمة لاتعارض هذا التدخل ، راح - فى البداية -
يضع العصى فى الدواليب - كما يقولون - أمام وزارة محمد محمود كما راح
يسمم الآبار فى طريقها .



وكان هدف على ماهر باشا ، من ذلك كله أن يثبت للرأى العام المصرى
عجز الوزارة القائمة عن تحمل مسئولياتها ، حتى يتطلع الرأى العام ، الى وزارة
قوية يرأسها رجل قوى مثل على ماهر !!

كان هدف على ماهر بعد اضعاف الوزارة القائمة ، وشل حركتها ، أن
يقفز هو الى الحكم كمنقذ للأمة ، وللسرائى ، وللمعارضة من حكومة محمد
محمود باشا .

وكانت وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة قد شكلت فى ٢٧ ابريل ١٩٣٨ ،
على النحو التالى :

محمد محمود للرئاسة والداخلية ، اسماعيل صدقى للمالية ، عبد الفتاح
يحيى للخارجية ، أحمد محمد خشبة للحقانية ، محمد حلمى عيسى للمواصلات
أحمد لطفى السيد ، وزير دولة ، حسن صبرى للحربية والبحرية ، حسين سرى
للأشغال ، مراد وهبة للتجارة والصناعة ، أحمد كامل ، للصحة ، محمد حسين
هيكल للمعارف ، رشوان محفوظ للزراعة ، الشيخ مصطفى عبد الرازق للاوقاف .

ولم يدخل الوزارة الجديدة كل من : عبد العزيز فهمى ، بهى الدين بركات ،
حسين رفقى ، محمد حافظ رمضان ، ومحمد كامل البندارى .

وكان عبد العزيز فهمي قد أصيب « بالقرف » - وعذرا لاستخدام هذا التعبير - من العمل الوزاري وكان بهي الدين بركات قد منى بهزيمة في انتخابات رئاسة مجلس النواب ، وكان حافظ رمضان قد استجاب لضغط اللجنة الادارية للحزب الوطني فلم يشترك في وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة ، بعد أن رأى أن اشتراكه في وزارة محمد محمود باشا ، الثانية أحدث تصدعا في صفوف الحزب الوطني .

وكانت بداية وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة بداية ضعيفة للغاية رغم اشتراك عدد من الشخصيات القوية فيها أمثال اسماعيل صدقي ، و أحمد لطفي السيد ، وهيكمل ، والشيخ مصطفى عبد الرازق الذي كان اشتراكه لأول مرة في الوزارة حدثا سياسيا بارزا بعد أن رفع القصر عنه « الفيتو » الذي كان قد وضعه على اشتراكه في الوزارة من قبل بعد أن أصدر شقيقه الأستاذ علي عبد الرازق كتابه « الاسلام وأصول الحكم » الذي رأى فيه الملك فؤاد ، محاربة لمطامعه السياسية التوسعية !!



وسر هذه البداية الضعيفة لا يعود ، لوجود على ماهر في السراي ، ومعارضته لكل ما تقوم به الوزارة وحسب ، وانما لان حزب الأحرار الدستوريين الذي كان ينتمي اليه ، رئيس الوزارة لم يكن قد أحرز الأغلبية البرلمانية ، صحيح أنه أحرز عددا من الكراسي يفوق ، ما أحرزه الوفد ، والسعديون ، ولكنه - أي حزب الأحرار - لم يكن يستطيع أن يحكم بدون المستقلين ، كما أن وجود السعديين ولهم عدد وفير من كراسي مجلس النواب خارج الحكم كان يضعف الوزارة فاذا أضفنا الى ذلك كله ، أن المعارضة الوفدية ، بقيادة الأستاذ عبد الحميد عبد الحق رغم أنها لم تكن تزيد على اثني عشر نائبا ، كانت قادرة على أن تضاعف من أزمات الوزارة الجديدة ، كما أن الانسجام الوزاري لم يكن موجودا في الواقع ، بسبب تطلعات بعض « الوزراء » وبسبب عدم التزامهم بالسياسة ، التي تضعها الوزارة وأبرز نموذج ، لهذا « اللا انسجام » ، هو حسن صبرى باشا ، الذي كان يطلق عليه ، البعض خميرة العكنة للوزارة ، والذي كان يعتمد ، على صلاته بالمسئولين البريطانيين والذي كان يجاهر بانه موضع ثقة القصر أكثر من غيره ، كما أنه كان يرى ، انه كان أكثر الوزراء كفاءة ومقدرة و ... و ...

وكان حسن صبرى وزيرا ، للمواصلات في الوزارة الثانية ، لمحمد محمود باشا أما في الوزارة الثالثة ، فقد كان وزيرا للحربية ، والبحرية ولم يكن ، لوزارة الحربية والبحرية ، أهمية تذكر في الوزارات السابقة ، غير ان نشاط حسن صبرى باشا * « وطموحاته » ، وحركاته « وتحركاته » جعلت لوزارة

الحربية والبحرية ، أهمية ، جديدة وقد لعب على ماهر باشا ، على التناقض القائم ، بين الاحرار الدستوريين ، ولكن نتائج هذا اللعب ، لم تحقق الكثير مما كان يريده على ماهر ، خاصة ، وان شقيقه أحمد ماهر ، رئيس الهيئة السعدية كان يعرف جيدا مطامع شقيقه على ماهر ، وكان لا يقره باستمرار على سياسته الميكافيلية كما أن العلاقات ، التي كانت تربط بين محمد محمود رئيس حزب الاحرار الدستوريين وأحمد ماهر ، رئيس حزب الهيئة السعدية ، كانت علاقات ، قوية قائمة على الاحترام المتبادل ولذلك وقفت مناورات على ماهر ومؤامراته على الوزارة ، وعلى محمد محمود عند حد لم تتجاوزه ، ولم يكن لها أثر كبير في تغيير الوزارة وان كان لها أثر كبير في اعاقه مسيرتها .

وعندما أحس على ماهر باشا وهو الرجل الذكي أن مناوراته ، لم تحقق بسرعة ما كان يريده ، بادر - كما تقول : مراسلات سير مايلز لامبسون الى لورد هاليفاكس وزير الخارجية - في ٨ مايو ١٩٣٨ ، الى تقديم ، استقالته من منصبه كرئيس للديوان الملكي مدعيا أنه بعد النجاح في تجاوز الأزمة الوزارية ، وبعد ان استقرت الامور ، فقد انتهت المهمة ، التي أنيطت به ، ويظهر لى ان نجم أحمد حسنين باشا في داخل القصر ، كان قد بدأ يصعد ويزاحم على ماهر ، شخصيا فائرا أن يلجأ الى هذه المسرحية الجديدة التي واجهت الوزارة الجديدة ، التي لم يكن قد مضى بعد على تشكيلها أكثر من أحد عشر يوما ، وأقول مسرحية لان أحد لا في داخل القصر ، أو في خارجه كان يعتقد أن على ماهر باشا جاد في الاستقالة من رئاسة الديوان .



وكان على ماهر باشا ، قد ذكر في خطاب استقالته الذي رفعه الى الملك ، أن سبب الاستقالة يعود الى ظروف خاصة ، وقد أشارت صحيفة « المقطم » الى أن الناس قد فوجئوا ، بهذه الاستقالة وما كاد يذاع النبأ حتى تعددت الشائعات في الباعث على هذه المفاجأة ، التي ما كان أحد يتوقعها ولا سيما أن رفعة ماهر باشا ظل الى ما بعد الظهري ديوانه يباشر عمله ، ويستقبل زائريه .

وقالت جريدة « البلاغ » أن النبأ وقع عند الناس موقع الدهشة وجعلوا يتساءلون ، لماذا هذه الاستقالة ، في هذا الوقت وليس في الجو ، ما يحمل عليها ، وذهب المتسائلون ، مذاهب في تفسيرها فبعضهم عزاهها الى أسباب سياسية والبعض الآخر عزاهها الى ظروف شخصية وقالت البلاغ :

ان ماهر باشا عندما يقول ان الاستقالة لظروف خاصة فهو صادق في قوله هذا فهو لا يقول شيئا ، ليخفي شيئا آخر بل يقول الحقيقة كاملة واذن ليس لاستقالته صلة بتعديل الوزارة ، ولا بأية مسألة أخرى من المسائل العمومية .



أما جريدة المصرى - الوفدية فقد أكدت ان الاستقالة سوف يعقبها حدوث مفاجآت فى هذه الأيام ، القليلة • وتقول جريدة الوفد المصرى - لسان حال الوفد المصرى : مهما يكن سبب الاستقالة المباشر ومهما تكن العوامل السطحية التى انتهت بأن يقرر على ماهر باشا رفع استقالته من رئاسة الديوان فان هذا السبب ، وتلك العوامل لا تخرج عن أن تكون أمورا ثانوية ومظاهر غير جوهرية • ولكن الجوهر ، فى الموضوع كله ، أن هذا الانقلاب الذى كان على ماهر باشا ، أحد أبطاله ، ومدبريه قد انهار ركنه ولن تلبث باقى أركانه أن تنقض على رهوس مدبريه اذ لم يعد مفر ، من أن تتجه السياسة العليا ، فى الاتجاه الصحيح الذى يقوم على أساس من رضى هذا الشعب •

ويؤكد مراسل جريدة التيمس البريطانية فى القاهرة أن أسباب الاستقالة غير معروفة بالضبط ، ويؤكد مكاتب جريدة المانشستر جارديان فى القاهرة أيضا ، ان هناك أسبابا شخصية دعت على ماهر ، الى تقديم استقالته ، بينما يقول مكاتب الديلى ميل - فى القاهرة أن الاستقالة أحدثت دويا عظيما فى الأوساط السياسية ويقول مراسل الديلى تلجراف فى القاهرة : علمت من مصدر وثيق أن سبب الاستقالة يرجع الى خلاف فى رأى حول موظف كبير ، فقد قدم مجلس الوزراء مرسوما بتعيين هذا الموظف الى الملك فاروق لتوقيعه ولكن جلالتة يرى أن لديه ما يدعو الى الشكوى منه • أما جريدة الأهرام فقد قالت : ان هذه الاستقالة لا تمت الى الشئون العامة بسبب ، وانما هى لظروف خاصة وليس لنا - هكذا قالت الأهرام - أن نعرض لتلك الظروف الخاصة ما دام صاحب الجلالة قد أحيط علما بها ، ولم ير جلالتة فيها ما يدعو رئيس الوزارة الى الاستقالة من المنصب الذى قلده اياه •



وتقول الأهرام أيضا : أن صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء - محمد محمود باشا - قد اتصل تليفونيا من مرسى مطروح ببعض الجهات مستفسرا عن أنباء الاستقالة وبواعتها ولم تقل الأهرام أن رئيس مجلس الوزراء اتصل برئيس الديوان الذى ظل معتكفا طول اليوم - ١٩٣٨/٥/٩ - فى فندق مينا هاوس ولم يقابل الا بعض كبار رجال القصر ، وفى مقدمتهم أصحاب السعادة مراد محسن باشا ، وكامل البندارى بك ، وأحمد حسنين باشا • وقالت الأهرام : أن سعادة الدكتور أحمد ماهر شقيقه - وصاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك - خاله - قد زاره فى مينا هاوس كما زاره فى أوائل الليل عبد الوهاب طلعت باشا الذى حمل الى رفعتة الأمر الملكى التالى والمؤرخ فى ٩ مايو ١٩٣٨ أى فى اليوم التالى لتقديم الاستقالة

عزيزى على ماهر باشا اطلعنا على خطابكم المرفوع الينا فى ٨ مايو الحاضر باستقالتكم من رئاسة ديواننا لظروف خاصة ، حدث بكم الى ذلك وأنا مع

تقديرنا لهذه الظروف الخاصة يسرنا وأنتم دائما مثل أعلى ، فى الاخلاص ،
والوفاء ، لوطنكم ومليككم أن تسنمروا فى رئاسة ديواننا بما عرفناه عنكم من
صدق العزيمة ، وكمال الاقتدار فتضيفوا بتفانيكم فى أداء الواجب صفحة رفيعة
القدر الى تاريخ جهودكم المحمودة ، الأثر فى خدمة وطننا وبيننا الملكى ،
مما يحفظ لكم على الدوام أجمل الشكر وأبلغ التقدير من لدنا ، وأصدرنا أمرنا
هذا الى مقامكم الرفيع بذلك .

« فاروق »

صدر بسرأى عابدين فى ٩ ربيع أول ١٣٥٧ ، ٩ مايو سنة ١٩٣٨ .
وكان رئيس مجلس الوزراء قد سافر الى مرسى مطروح على متن طائرة
خاصة من طائرات شركة مصر للطيران التى أبقت الطائرة الخاصة تحت تصرفه
هناك فى مرسى مطروح وكان رئيس مجلس الوزراء قد رأى أن يذهب الى مرسى
مطروح لعرض فرق الجيش المصرى المعسكرة هناك ، وبعد أن فتش ثكناتهم
عاد الى جناحه الخاص بالفندق ، الذى ينزل به ، ثم اتصل بصاحب الدولة
عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ، ليبلغه أنه قد يعجل بعودته الى القاهرة
بسبب استقالة رئيس الديوان الملكى ، غير أنه بعد أن عرف أن المسألة قد
انتهت ببقاء رئيس الديوان فى وظيفته ، آثر أن يبقى ثمانى وأربعين ساعة
استكمالاً لأسباب الراحة ، وعاد محمد محمود باشا فعلا فى صباح يوم ١١ مايو
١٩٣٨ من مرسى مطروح الى القاهرة ، ولكن فى طائرة حربية خاصة من طائرات
سلاح الطيران المصرى .



وما دمنا قد أشرنا الى سلاح الطيران المصرى فقد وجب علينا أن نشير الى
أنه بينما كان الشاب عبد المنعم سرى من طلبة الكلية الحربية الملكية يتدرب
كعادته فى الساعة العاشرة من صباح يوم ٩ مايو ١٩٣٨ على الطيران الحربى
فى مطار ألماتة وبعد أن حلق وحده فى جو المطار وتجاوزه قليلا نحو الغرب
راح يقوم بأحدى حركات التدريب الجوى بأن ينقلب بطائرته ظهرها لبطن ثم
يعيد لها مسيرتها الأولى فى شبه دورة أفلت زمام الطائرة من يده أثناء انقلابها
فلم يتمكن من اعادتها الى وضعها الأول وهوت مقلوبة به على غير هدى ثم مالبت
أن سقطت طائرته فتحطمت وأصيب عبد المنعم سرى بجراح خطيرة أفقدته
الوعى ، والنطق .

وكانت وزارة الحربية قد رأت فى الأشهر الأخيرة أن تلحق بعض طلبة
السنة النهائية فى الكلية الحربية بسلاح الطيران الحربى المصرى ، حيث
يتعلمون فنون الطيران ، ويتدربون على قيادة الطائرات توطئة ، لتعيينهم بعد
تخرجهم فى سلاح الجو المصرى فكان عبد المنعم سرى أول شهداء تلك الدفعة ،
ولست أعرف ترتيبه بين شهداء سلاح الطيران المصرى ولان مؤامرات على ماهر

باشا ، ضد محمد محمود باشا ، ووزارته ، لم تتوقف بمرور الأيام ولان محمد محمود باشا كان عنيدا ، الى درجة خطيرة ، لا يقبل أبدا أن ينهزم فى معركة قرر الاستمرار فى خوضها .



ولان ما يربط محمد محمود باشا ، بأحمد ماهر باشا كان قويا ومتمينا ، رأى محمد محمود بشاقب نظره ، وكان حقيقة من ذوى العقول الناضجة ، التى قد تختلف معها ، ولكنك لا يمكن أبدا الا أن تنحنى احتراما لها ، رأى محمد محمود ، انه للقضاء على مؤامرات على ماهر ، لابد من تقوية وزارته ، وتقوية وزارته لا يمكن أن يتم الا بتأليف وزارة جديدة من حزبى الأحرار الدستوريين ، والسعديين صاحبى الأغلبية فى مجلس النواب ، وأدع الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ليشرح الفكرة الجديدة ، التى هبطت على محمد محمود باشا ، والتى وصفتها الوثائق الانجليزية بالذكاء ونعنى بها تأليف وزارة دستورية ، سعدية . . يقول د . يونان : رأى محمد محمود باشا أن تأليف وزارة من الحزبين صاحبى الأغلبية (١٧٠ نائبا) مما يكفل للوزارة الجديدة أغلبية قوية حتى اذا لم يؤيدها أحد من المستقلين ، ومن ناحية أخرى فقد رأى رئيس الوزراء ، انه بهذا الاجراء سوف يتمكن من الحد من دسائس القصر ودسائس على ماهر ، وقد ذكر محمد محمود فى لقاء له مع السفير البريطانى فى ١٥ يونيو ١٩٣٨ ، أن هذه الوسيلة خير من الرد على كل عمل من القصر بمثله وما يترتب على ذلك من اشتداد النزاع بين الطرفين من ناحية أخرى بعد أن أخفقت محاولات الزعامة الوفدية فى الغاء الانتخابات التى جرت بتهمة التزوير فقد أخذت فى السعى الى الايقاع بين الحزبين صاحبى الأغلبية فى البرلمان .

وسعى لتفويت الفرصة على الوفد جاءت فكرة تأليف الوزارة الجديدة ، وهى الفكرة التى عبرت عنها « البلاغ » وقتذاك بقولها : ان الهدف من تأليف الوزارة الجديدة القضاء على أمل النحاسيين فى اثارة خلافات ، ومنازعات بين الحزبين الكبيرين اللذين يستند اليهما بناء العهد الحاضر تقضى عليهما وعلى عهدهما .

ومن البديهي أيضا - هكذا تقول البلاغ فى ٢٣/٦/١٩٣٨ : أن استقرار العهد الحاضر معناه القضاء الأخير على النحاسيين من ناحية تالية فان زعماء السعديين ، لما كانوا من أقطاب الوفد فانهم قد شاركوا فى العمل الوزارى وكانت لهم سمعتهم العريضة التى اكتسبوها من ممارسة هذا العمل ، وكان معنى ضم هؤلاء الى الوزارة بما اتصفوا به - كما يقول المقطم - من الذكاء والحكمة والخبرة والادارة وصدق الوطنية ما يعزز الوزارة ويقويها .

وبالوعى بكل هذه الاعتبارات بدأ محمد محمود اتصالاته بالسعديين ،
يعرض عليهم اشراكهم فى وزارته ونجح فى الحصول على موافقتهم بالرغم مما
كان يمكن أن تعنيه هذه الموافقة من دخول أحمد ماهر ، زعيم الهيئة السعدية
فى صراع مع أخيه على ماهر ، رئيس الديوان الملكى ، وبينما يسعى محمد
محمود الى تدعيم وزارته من خلال الاتصالات كان يجريها مع السعديين كان
على ماهر ، يناور لافساد هذا السعى ففى ١٧ يونيو وبعد يومين فقط من
معرفة نية رئيس الوزراء لتعديل وزارته فى هذا اليوم يلتقى على ماهر ،
بالنحاس باشا على كورنيش الاسكندرية ثم يزوره فى داره بالرمل ، ويظل
هذا اللقاء ، وتظل تلك الزيارة موضع تكهنات كثيرة حتى تكشف لنا الوثائق
البريطانية عما دار فيها وكيف أنهما كانا جزءا من مناورة كبيرة ضد خطة محمد
محمود لتأليف الوزارة الجديدة فقد أبلغ على ماهر النحاس فى هذين
اللقاءين أن الوزارة الحاضرة ليست محل الرضا ولا مقر ، من سقوطها عاجلا
أو آجلا وسأل النحاس عما يرتضيه لكى ينسى الماضى ، فأجاب بأن كل ما يطلبه هو
تعيين وزارة محايدة تكون مهمتها اجراء انتخابات عادلة ، وتكليف الحزب
الفائز بالأغلبية بتأليف الوزارة الجديدة ، ثم جرى بعد ذلك ، كما جاءنى رسائل
لامبسون الى هاليفاكس فى كتاب « تاريخ الوزارات المصرية » تأليف د. يونان
ليبيب رزق ، اشراف حسن يوسف ، حديث عمن يتم ترشيحه لتأليف الوزارة
المحايدة ، ولم يكن على ماهر ، رئيس الديوان بالطبع .



ويقول الأستاذ محمد التابعى ، فى كتابه « من أسرار السياسة والسياسة »
عن لقاء على ماهر ، بمصطفى النحاس على الكورنيش . . ان على ماهر ، بعث الى
مصطفى النحاس رئيس الوفد يطلب منه أن يقابله سرا على الكورنيش فى مكان ما
برمل الاسكندرية ، وفى ظلام الليل أما لماذا طلب أن تكون المقابلة على الكورنيش
لا فى دار أحدهما فان السبب بسيط . خاف رفعة على ماهر باشا ، أن يراه
أحد وهو يدخل دار مصطفى النحاس أو أن أحدا يرى النحاس ، وهو يدخل
داره وسوف يكون من الصعب تفسير أو تبرير هذه الزيارة ، أما اذا رأهما
أحد معا وهما يتحدثان على الكورنيش فان من السهل أن يقال ساعتئذ ، ان
المقابلة تمت بطريق الصدفة ، النحاس باشا يحب المشى ، على قدميه ، وكذلك
رفعة رئيس الديوان فأية غرابة فى أن يلتقى الاثنان مصادفة على الكورنيش
بينما كل منهما يتنزّه سائرا على قدميه .

وكان غرض على ماهر ، من هذه المقابلة هو التفاهم مع زعيم الوفديين ،
والتفاهم على اسقاط وزارة محمد محمود خصم الوفد العنيد .



وهكذا - يقول الأستاذ التابعي - ولما يمض على وزارة محمد محمود ستة أشهر - الوزارة الثانية بالطبع ، وبداية الثالثة - بدأ السيد علي ماهر يعمل على اسقاط الوزارة التي كان قد جاء بها وداس بها على الأغلبية البرلمانية وعلى جسده الدستور . . لماذا ؟ لكي يتولى هو رئاسة الوزارة : نفس العقبات ، ونفس العراقيل التي كانت توضع في طريق مصطفى النحاس وضعت في طريق محمد محمود ، ونفس الشائعات التي كان يذيعها ويروجها أعوان ، على ماهر في عهد وزارة مصطفى النحاس عادت وبعثت من جديد . . .

وقد كان لقاء الكورنيش من الأحداث السياسية الهامة ، التي شغلت الأذهان فترة طويلة وتسببت في كشف أوراق علي ماهر الذي كان يصير - باستمرار - على أن لقاءه بمصطفى النحاس ، كان مصادفة .

ولكن محمد محمود لم ينس على ماهر لقاء الكورنيش هذا الذي استهدف التضحية به وبوزارته كما أن مصطفى النحاس لم ينس بدوره على ماهر ، هذا اللقاء ، بعد أن اكتشف أنه لم يكن الا مجرد « لعبة » أراد أن يلعبها على ماهر في الوقت الضائع !!

وكان محمد محمود صريحا في معالجة الموقف ، رغم أن أعصابه كانت قد تعبت للغاية لقد خير القصر بين وزارة يؤلفها علي ماهر ، ولا تتمتع بتأييد الأحرار الدستوريين ، والسعديين ، وبين وزارة يؤلفها محمد محمود من الحزبين الكبيرين .

وللحقيقة وللتاريخ نقول أن أحمد ماهر قد وقف بحق موقفا أخلاقيا رائعا ، فلم يقبل التخلي أبدا عن صديقه محمد محمود رغم التأكيدات التي تلقاها بأن رئاسة الوزارة سوف تكون من نصيبه اذا ما فض تحالفه مع محمد محمود .



● فوجيء الدكتور محمد حسين هيكل بدعوة من محمد محمود باشا ، رئيس الوزراء لتناول الغداء في نادي اليخت الملكي ، ليتعارف الوزراء القدامى بالوزراء الجدد ، قبل أن يتوجهوا بعد الظهر لأداء اليمين الدستورية أمام الملك ، ورغم أنه كان وزيرا ، ووزيرا مرموقا في وزارة محمد محمود باشا الا انه كان يجهل الاتصالات التي أجراها رئيس الوزراء ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين ، الذي ينتمي اليه د . هيكل ، بل الذي يعتبر د . هيكل أحد أقطابه لاشراك الهيئة السعدية في الوزارة وقد تساءل د . هيكل : لم يحدث هذا التعديل الوزاري وأى داع دعا اليه ؟ ويعجيب د . محمد حسين هيكل على هذا التساؤل بقوله : لم أعرف من ذلك شيئا على سبيل التحديد أو القطع ، الى ساعة وصلتنى الدعوة لتناول طعام الغداء ، صحيح ان شائعات بهذا التعديل كانت

تتردد ، ولكننى لم أكن أصدقها ، فقد كنت أؤثر دائما أن يضطلع بالحكم حزب واحد ، فإذا انضم إليه بعض المستقلين كان قبولهم الاشتراك معه بمثابة قبول منهم لسياسته وخططه ، أما أن يشترك حزبان أو أكثر فى وزارة فلم يكن يروقنى الا اذا اقتضته ضرورة وطنية استدعت تأليف وزارة قومية . ولم أكن أشعر يومئذ بقيام هذه الضرورة ، وبخاصة بعد أن انتهت الانتخابات وفاز الأحرار الدستوريون فيها بالأغلبية النسبية لجميع الهيئات التى يتكون منها مجلس النواب .



وقد ذكرت فى هذه المناسبة ما حدث فى انجلترا عام ١٩٣٤ حين فاز حزب العمال بالأغلبية النسبية ، وحين كان نوابه يؤلفون الأغلبية المطلقة مع نواب حزب الأحرار فأيد الأحرار ، العمال الذين تولوا وحدهم الحكم ، وألف مستر رامزى ماكدونالد حكومة العمال الأولى ، صحيح ان وزارة العمال تلك لم تستطع أن تعمّر طويلا واضطرت الى اجراء انتخابات بعد عامين من تأليفها فاز فيها المحافظون بأغلبية ساحقة وقضى على حزب الأحرار قضاء يكاد يكون مبرما، لكن هذا الاجراء فى تأليف الوزارة من حزب واحد ، كان الاجراء الدستورى السليم وكنت لذلك أؤيده ، وأؤيد أن يكون مثله فى مصر ، لكننى فوجئت بالتعديل الذى حدث وأدى الى اشراك السعديين فى الحكم فلم يكن لى بد من قبول الأمر الواقع ، وبخاصة لان رئيس الوزارة كان رئيس حزبي ولاننى بقيت فى التعديل وزيرا للمعارف وكنت معتقدا اننى أستطيع أن أقوم فيها باصلاح يتحقق به للتربية والتعليم خير وفير .

على أن ذلك لم يمننى بعد قليل من أن أسأل محمد باشا عن السبب فى هذا التعديل وفى اسناد وزارة المالية الى الدكتور أحمد ماهر ، واسناد وزارة الداخلية الى النقراشى باشا وهاتان الوزارتان هما أكبر الوزارات وأشدّها اتصالا بمصالح الجمهور المادية العاجلة . وأقوى الوزارات كذلك أثرا فى حياة الأحزاب المصرية .



وقد كان محمد محمود يقوم باتصالاته مع أحمد ماهر والنقراشى ، بصفة سرية ، للغاية ، حتى أن كبار رجال حزبه لم يكونوا يعرفون أبدا أسرار تلك الاتصالات الأمر الذى يؤكده دكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف فى وزارة محمد محمود وقطب الأحرار الدستوريين الذى يقول : انقضى شهر مايو ، وسافر الملك الى مصيغه بالاسكندرية ، وأقبل شهر يونيو وأننى فى مكتبى بالوزارة يوم الأربعاء الأخير من شهر يوليو ، اذ تلقيت دعوة من رئيس الوزراء

لتناول طعام الغداء بنادى اليخت الملكى بالاسكندرية ظهر الغد ، من ذلك اليوم ، وعجبت فيم عسى تكون هذه الدعوة ؟ ثم علمت أن الوزارة عدلت ، وأن رجال الهيئة السعدية اشتركوا فيها وأن هذه الدعوة للغداء ، وجهت لأعضاء ، الوزارة الجديدة ليتعارفوا حول المائدة ، وليلحفوا اليمين بين يدى جلالة الملك بعد الظهر ، من ذلك : لم يحدث هذا التعديل وأى داع دعا اليه ؟ لم أعرف عن ذلك شيئا ، على سبيل التحديد أو القطع الى ساعة وصلتني الدعوة لتناول طعام الغداء ، صحيح أن شائعات بهذا التعديل كانت تتردد ولكنى لم أصدقها .

وكان الرجل صريحا فى جوابه ، لقد كان اتجاه السياسة المصرية قبل أن تسند الوزارة اليه أن تسند الى الدكتور ماهر . وأغلبية الأحرار الدستوريين على السعديين فى مجلس النواب لا تتجاوز بضعة أصوات ، والمستقلون مستعدون لتأييد أية وزارة قائمة ، أما وقد أبدى السعديون استعدادهم للاشتراك فى الوزارة فمن الخير أن يشتركوا فيها بدل أن يناوئوها مناوأة لا يستطيع أحد أن يشكهن بنتيجتها وقد تكون هذه النتيجة لضعاف الحزبين لمصلحة الوفد ، لهذا رأى هو ، ورأى على ماهر باشا والدكتور أحمد ماهر أن من الخير اشتراك الحزبين فى الوزارة وتحقيقا لهذا الخير تم التعديل ودخل فيه مع الدكتور ماهر ، والنقراشى باشا . . محمود غالب باشا والأستاذ سبابا حبشى فتولى غالب باشا وزارة المواصلات وتولى الأستاذ سبابا حبشى وزارة التجارة والصناعة .



ويقول د . هيكل ، نقلا عن محمد محمود باشا ، ان ماهر والنقراشى أبديا رغبتهما فى أن يتولى أولهما المالية ، وثانيهما الداخلية وأنه - أى محمد محمود - لم ير بأسا فى تحقيق رغبتهما - حرصا على تحقيق الفكرة من اشتراك الحزبين فى الوزارة ، ويقول د . هيكل أيضا ، نقلا عن حفنى محمود (بك) شقيق محمد محمود باشا ، أن حفنى محمود - وهو من أشهر صناعات المقالب فى تاريخ السياسة المصرية - أنه - أى حفنى محمود - هو صاحب الاقتراح باسناد الوزارتين الى هذين الرجلين لان اتصالهما بالمصالح المادية للجمهور يسرع بمن لم تتحقق منافعهم المرجوة للانصراف عن تأييد السعديين ، ويعقب د . هيكل على ذلك الكلام بقوله : عجبت لهذه الحجة ولم أشارك صاحبها رأيه لا من الناحية الحزبية ، ولا من ناحية المصالح العامة .



أما الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فكان له رأى آخر فى اشراك الهيئة السعدية فى الوزارة : « وقد اضطر محمد محمود الى اشراك الهيئة السعدية فى الوزارة ونصحه بعض أعضاء حزبه لانه رأى فى وجود الهيئة السعدية ،

خارج الحكم ، ما يضعف وزارته ويجعلها هدفا لمعارضة واسعة المدى فى مجلس النواب فرأى بأزاء مركز وزارته المقلقل ، أن يسندھا بأشراك السعديين فيها تفاديا من سقوطها وقيام وزارة من هؤلاء أو برئاسة رئيس منهم ، وكان محمد محمود فى ٢٤ يونيو ١٩٣٨ قد رفع الى الملك الخطاب التالى :

« مولای صاحب الجلالة . .

لقد حرصت فى تشكيل وزارتي الأخيرتين على أن أوفر لهما الطابع القومى عملا بأشارة جلالتيك عما توجهه الظروف التى تحتازها البلاد من تضافر القوى والأخذ بأسباب الاستقرار وشعورا بما فى الوحدة القومية من الخير للبلاد وحسن القيام على مرافقها العامة ، وانى أحمد الله اننى وفقت الى تحقيق تلك الوحدة بأكبر قدر مستطاع . على أنى أرى أن ادراك ما أرجوه من السعادة والتقدم للشعب المصرى الكريم ، يجب أن تكون هيئة الوزارة أبلغ مظهرا للقومية وأجمع لأركانها مما بلغناه حتى الآن ، لذلك لا يسعنى الا أن أرفع لسدتيك العلية استقالة الوزارة لتدبر جلالتيك الأمر ، بما عهدته فيكم البلاد من نظر موفق ورأى صائب » .

ولم يكن الملك ، الذى يخاطبه محمد محمود بأشا بهذه اللغة ، وهذه اللهجة قد تجاوز العشرين من عمره بعد ولكنها لغة العصر ، ولهجته ، وأسلوبه معا !!



وقبل الملك الاستقالة فى نفس اليوم شاكرنا لرئيس الوزارة والوزراء ، ما أدوه للبلاد من الخدمات .

ويعهد الملك فى نفس اليوم الى محمد محمود بتشكيل الوزارة ، وزارة قومية جديدة تتعاون على خير هذه البلاد وتقوم بنهضة سريعة فى ميادين الاقتصاد والتربية والصحة ، وفى خطاب التكليف ترد العبارتان التاليتان :

● فى هذه الأيام التى تتنافس فيها الأمم نريد أن نعمل هنا فى هدوء وسكينة لنضرب مثلا عاليا للحياة السلمية الطيبة .

● وفى علاقتنا الدولية ، أود أن نذكر دائما ، أننا بفطرتنا شعب ديمقراطى وأن واجبنا يقتضى التعاون مع الديمقراطيات العظمى ، فى العالم ، والمحافظة على العلاقات الودية مع الدول جميعا .



وفي نفس اليوم أيضا - يوم ٢٤ يونية - تتألف الوزارة الجديدة ، فكل شيء فيما يبدو كان معدا بعناية ، ويحرص محمد محمود ، في خطابه الى الملك ، والخاص بتشكيل وزارته على أن يؤكد - في البسدية - على أن وزارته وزارة قومية تستلهم من سعادة الشعب ، وصلاح حاله أنبل طرائق الحكم ، وأوثقها ، الى تحقيق الغايات العالية » وأن وزارته ستبذل كل ما أوتينا من قوة وقدرة في سبيل العمل على استكمال وسائل الدفاع عن البلاد وتقوية دعائم الديمقراطية ، وحفظ مقوماتها ، والأخذ بأسباب الإصلاح الاجتماعى واقامة كيان البلاد الاقتصادى على أسس متينة ، وتعهد وسط شدائد الحياة الاقتصادية العامة بما يؤكد له القوة والثبات ونشر التربة الصحيحة فى مختلف الطبقات ورسم سياسة تعليمية مع حاجات البلاد وتبعاتها وآمالها وتوفير أسباب الصحة لنجعل من الشعب المصرى العزيز شعبا سليما قويا فى الحرب أو فى السلم .

ويكتفى محمد محمود برئاسة الوزارة . . ويكون تشكيل الوزارة على النحو التالى : عبد الفتاح يحيى للخارجية ، د . أحمد ماهر للمالية ، أحمد محمد خشبة للحقانية ، محمود فهمى النقراشى للداخلية ، حسن صبرى للحربية والبحرية ، محمود غالب للمواصلات ، حسين سرى للأشغال ، د . محمد حسين هيكلم للمعارف ، رشوان محفوظ للزراعة ، مصطفى عبد الرازق للأوقاف ، حامد محمود للصحة ، سابا حبشى للتجارة والصناعة .

ويخرج من الوزارة ممثلا الأحزاب الصغيرة : حلمى عيسى (حزب الاتحاد) أحمد كامل (حزب الشعب) .



وكان مراسل صحيفة الديلى تلجراف البريطانية فى الاسكندرية قد أ برق لصحيفته قبل أن تعلن مراسيم التشكيل للوزارة الجديدة أن محمد محمود باشا قد قابل الملك مقابلة طويلة ، وانه أبى أن يصرح بشيء عقب تلك المقابلة وأن الملك قد استدعى رئيس مجلس الشيوخ والنواب ومعنى هذا الاستدعاء أن حالة دقيقة قد قامت بخصوص تشكيل الوزارة الجديدة ، وتقول صحيفة الديلى تلجراف بعد ذلك ترى الدوائر المتصلة بالقصر أن الأزمة الوزارية ترجع فى الحقيقة الى أن القائمة التى قدمها رئيس الوزراء محمد محمود باشا ، قد خلت من ممثلى حزبى الاتحاد والشعب من أحزاب الأقلية ، ويظهر أن على ماهر قد أبى الا أن يحدث أزمة وزارية بخصوص عدم اشراك ممثل حزب الاتحاد ، الذى كان يوما ما - على ماهر - من أبرز أعضائه وكذلك حزب الشعب فى الوزارة الجديدة بينما أصر محمد محمود على عدم اشتراك هذين الحزبين فى وزارته الجديدة ! .

وكانت صحيفة التايمز البريطانية قد نشرت فى يوم ١٩٣٨/٦/٢٤ - يوم قبول استقالة الوزارة المحمدية ، الثالثة ، وتشكيل وزارتها الرابعة الجديدة ، أن محمد محمود باشا قد قابل الملك مقابلة طويلة ورغم أن محمد محمود قد وصف تلك المقابلة لندوب الصحيفة بأنها مقابلة مرضية جدا الا أن مندوب التايمز قد وصف ما قاله محمد محمود باشا عن تلك المقابلة بأنه قول يتميز بالحيلة الشديدة والحذر !! وقالت التايمز فى نفس اليوم أيضا أن دخول السعديين الوزارة الجديدة سوف يثير غضب النحاسيين واحتقارهم ، ونقلت عن القيادات السعدية قولها : اننا نعمل للمصلحة العليا للبلاد لأن حالة عدم الاستقرار السياسى القائمة الآن ، لا تلائم نمو النظام الدستورى البرلمانى ، نموا صحيحا ، وقالت « التايمز » : لقد استولى السعديون على المناصب الوزارية الهامة وهذا دفع بعض الذين يراقبون مجرى الأمور الى القول بأن السعديين سوف يصيرون الشركاء البارزين فى الائتلاف الجديد .



والجدير بالذكر أن مجلة آخر ساعة قد نشرت فى يوم اعلان تشكيل الوزارة الجديدة موضوعا سياسيا قالت فيه أن محمد محمود باشا كان قد أبلغ القصر الملكى فى أول يونيو ١٩٣٨ بأنه لا يريد البقاء فى الوزارة بسبب حالته الصحية ، وهنا فوجئ الدكتور أحمد ماهر فى أمر توليه الوزارة فقال انه يفضل فى الوقت الحاضر ألا يتولى رئاسة الوزارة ، وكذلك أعلن على ماهر باشا أنه يفضل - حاليا - البقاء فى منصبه كرئيس للديوان الملكى ، وأن البعض رشح محمد محمود خليل بك رئيسا للوزارة الجديدة ثم عدل عن هذا الترشيح ، ووضعت آخر ساعة معادلة قاسية للغاية : محمد محمود يبقى فى رئاسة الوزارة لأن على ماهر ، وأحمد ماهر لا يقبلان رئاسة الوزارة الآن ، وأن محمد محمود سيخرج من الوزارة يوم أن يقبلها على ماهر أو أحمد ماهر !! .

وكانت تلك المعاملة من أقسى ما ووجهت به وزارة محمد محمود من نقد وسخرية .

ومما كتبه « المصور » - العدد الصادر فى أول يوليو ١٩٣٨ - عن شخصية د. أحمد ماهر . وزير المالية الجديد ، أن بها نزعة عملية سريعة وثيقة الصلة بالروح الدكتاتورية ، التى يغلب عليها طبع البت والحسم ، وعدم التردد ، وأحمد ماهر ، الى جانب هذا ذكى ولماح ، مشتعل ، ثم هو جريء ، لا يعبأ كثيرا بصيحات الرأى العام ، مادامت لا تتفق والمصلحة ، فلا نظنه يتسامح كثيرا أمام ولولة المدينين وراغبى التقسيط ، والتأجيل والواقع أنه سيرحم خزانة الدولة أكثر مما يرحم خزائن الأفراد .

ويتمنى كاتب المصور - فكرى أباطة فيما أعتقد ، حيث أن المقال غير موقع من أحد - ألا يصطدم أحمد ماهر . مع على ماهر ، ولكنى لا أستبعد هذا الاصطدام فالعابرة لا يعنون كثيرا بالصلات ولا بالقرابات ، وسوف يكون منظرا ظريفا فى نوعه ، اذا اصطدم شقيقان .

وأحمد ماهر - كما جاء فى المصور أيضا - عصبى هو أيضا . ونورى ، ومجدد ومبتكر ، فلا شك فى أن حياته فى الوزارة ستكون مفعمة بالمفاجآت . ولكن تقديره دائما سليم لأنه اكتسب - بحكم الخبرة - ذوقا سليما فى الحكم على الوقائع والأشياء .

وهو بلا شك وزير مالية من الطراز الأول بل قطب من أقطاب المال ومن عميد الاقتصاد فى هذا البلد فمن حقنا أن نتوقع انتعاشا ودما جديدا فى وزارة المالية فهو فى بيته ، وفى بيئته » .



وعن محمود فهمى النقراشى كتب المصور يقول : النقراشى باشا . بطبيعته ومهنته السابقة فى التعليم ودوره السياسى الذى لعبه طويلا ، منظم تنظيميا عسكريا ، لا يمنح ثقته الا بطلوع الروح . يدرس ويحسم ، لا يقبل رجاء بعد البت . ولا الغاء ، ولا تبديلا ، لا يعرف التردد ، ولئن بدا فى خارج الحكم صخرة لا تلين ، فهو فى داخل الحكم ذو منطق سليم ، أثبت ذلك فى عهوده التى تولت وفى وزارته التى تولاها ، والذين يعرفونه معرفة شخصية يعلمون أنه سياسى كئيب ذو دهاء لا يبدو على مظهره ، ولا على أعصابه » .

وفى هذه الأيام تنشر جريدة المصرى ، أن محمد محمود باشا ، رفض فكرة تأليف لجنة تحكيم ، للفصل فى الخلاف بين الوزارة والسراى ، وهى اللجنة التى سبق للسراى ، أن اقترحتها فى عهد وزارة النحاس باشا ، والتى رفض النحاس الاقتراح ، الخاص بها ويجرى التحقيق فى هذه الرواية بناء على بلاغ قدمه محمد محمود للنائب العام ، ويستدعى كل من أصحاب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، ومحمد محمود باشا ، وعلى ماهر باشا ، للدلاء بأقوالهم أمام نيابة الاستئناف .

ويكتب فكرى أباطة فى افتتاحية المصور الصادر فى ٢٢ فبراير ١٩٣٨ عن أقطابنا العظماء وكان من بين ما كتبه فكرى أباطة « ثلاثة من أصحاب المقام الرفيع فى تحقيق بل هم الثلاثة الأول فى الدولة : أحدهم يتزعم الملايين ، وأحدهم يتزعم الحكومة وأحدهم يتزعم مستشارى الملك فى السراى تقتنصهم النيابة العمومية يوما بعد يوم . لتعلم أيهم الصادق وأعوذ بالله أن قلت العكس ، والجمهور فى الخارج ، يلغط ، ويملا القهوات ، والبارات ، والصالونات ، وقد

وضع أقدار هؤلاء الأقطاب ، والعظماء فى ميزان التهمة ، والتهمة قد تكون أدبية ، وقد تكون جنائية وهى فى تجردها من العنصر الجنائى قد تكون أدهى وأمر من تهم قانون المطبوعات .



ويمضى فكرى أباطة قائلا : لو أننا أجرينا تحقيقا شعبيا ، ومثل هؤلاء العظماء أصحاب المقام الرفيع أمام المحقق الشعبى لوجه اليهم هذه الأسئلة :

- س : أيليق أن تبعثر الأخبار العالية منكم هكذا على الناس ؟
- س : أيليق أن يكذب أحدكم الآخر وأن تتناقضوا فى الوقائع ؟
- س : أيليق أن يثار هذا الموضوع فى التحقيق ؟
- س : أيليق أن يقحم اسم الملك فيما شجر بينكم من خلاف ؟

هذه الأسئلة وأمثالها أسئلة رزينة ، ولو علم أصحاب المقام الرفيع الثلاثة ، كيف يعلق الناس على الحادث ، وكيف يصوغون التعليق فى أساليب التهمك وصيغ الدهشة وكيف وضعوا النكت المحكمة ، وأرسلوها على موائد الوسكى وموائد القمار ، لأشفقوا على أنفسهم قبل أن يشفقوا على الدولة وقبل أن يشفقوا ، على مقام الزعامة وقبل أن يشفقوا على مكاناتهم عند الشعب وعند الجمهور .

أمة تعسة ، تعسة حقا . . . رفعت هؤلاء الأقطاب الى مقام الجلال ، والاكبار ، والى قمة التقديس ، ولكنهم أبوا أن يمتلكوا هذه القمم العوالى ، فنظروا الى سفح الجبل ، وعلموا الأمة أن تياس من أقطابها وأن تراجع نفسها فى هذا المنح وأن تتسلى بأخبارهم وقصصهم وفوادهم وهياؤا للشباب الذى لم ينضج بعد أن يطمح فى مناصبهم العليا فيقول عنهم : انهم انتهوا أنهم مودة مولية انهم ليسوا برجال هذا العصر » .

ويقول فكرى أباطة عن مقابلة على ماهر والنحاس : سمعت أحد الشبان يقسم أن على ماهر هو الذى طلب مقابلة النحاس وأنه عرض أولا أن تكون المقابلة فى شارع الكورنيش فان لم يكن ففى محل اكسنافون فان لم يكن ففى طريق الصحراء فان لم يكن ففى ميناهاوس فى القاهرة وأن النحاس رد قائلا : لى دار فى شارع حمام السيدات بجوار الكازينو فلتكن المقابلة فيه ، وأخيرا ، اتفق صاحب المقام الرفيع مع صاحب المقام الرفيع على ألا تكون المقابلة فى أرض محايدة ، بل تكون فى البيت .

ولكن شابا آخر أخذ يلطم وجهه متحمسا ويقول والله النحاس هو الذى طلب مقابلة على ماهر بالحاح وأن المقابلة حصلت فى الاتوموبيل بجوار تفتيش السيوف ، ويتساءل فكرى أباطة قائلا : رأيتم كل هم الفريقين المتحمسين ،

انما اتجه لا الى موضوع المقابلة ، وانما الى من طلب الود وطلب التواصل
أما ما عدا ذلك من شئون الدولة فلا يقام له وزن ولا نستطيع نحن أن نفيض
فيه أن نسجل النكت ، التي أرسلها أصحاب الحظ لأن هذا مؤلم ، ومن جهة
أخرى لأن النيابة تمنعنا من تناول موضوع التحقيق مراعاة للصالح العام ،
بعد أن ملأ حديثه القصور والأكواخ وبعد أن تطرطشت أخباره فى قصر
الدوبارة ، وهيلوبوليس والصناديقية وعشش الترجمان وكان مصطفى النحاس
قد قال : أمام النيابة - فى التحقيق - ردا على سؤال النائب العام الخاص بمن
طلب المقابلة هل النحاس أم على ماهر ، قال النحاس : أنا طلبت ؟ هو طلب ..
هو جالى البيت وخلاص •



وقيل أن تفاصيل المقابلة تمت على النحو التالى :

فى اليوم الذى تمت فيه المقابلة خرج النحاس باشا يتمشى فى شارع
الكورنيش على مسيرة خطوات من كازينو سان استفانو فلم يلبث ماهر باشا أن
خرج من الكازينو فاذا النحاس باشا فى انتظاره فسلم عليه ، وأخذا يتمشيان
فى الشوارع المحيطة بالكازينو ، ذهابا وإيابا - كالعشاق - الى أن وصلا أخيرا
الى منزل النحاس باشا ، وهو لا يبعد عن الكازينو بأكثر من خمسين مترا فالتفت
رفعة النحاس باشا ، الى رفعة على ماهر باشا قائلا : عندك مانع تشرب فنجان
قهوة ؟ فسأل على ماهر باشا : أين ؟ قال النحاس باشا : « عندى فى البيت »
وأشار الى البيت الذى كانا واقفين أمامه ، فرد ماهر باشا قائلا : ما عندى
مانع ! •

وفعلا دخلا البيت وجاءت القهوة ، واعتذر على ماهر عن تناولها لأنه
لا يشرب القهوة فى الليل •

وقد أمر النائب العام بحفظ التحقيق فى رواية « المصرى » بعد استجواب
ثلاثة من أصحاب المقام الرفيع : مصطفى النحاس باشا ، محمد محمود باشا
على ماهر باشا •

وعندما كان يثار موضوع هذه المقابلة أمام على ماهر باشا ، كان يقول :
أنا لست ملزما أن أؤدى حسابا أمام الوزراء فمن حقى أن أقابل من أشاء
وأحدث فيما أشاء ، وفق المصلحة العامة ومع كل هذا فأنا لم أتعمد إخفاء
خبر المقابلة بدليل أننى أنبأت بها لطفى السيد باشا وزير الداخلية •



وكان على ماهر باشا بعد المقابلة قد عاد الى كازينو سان استيفانو وهناك
جس ولطفى السيد باشا فترة طويلة تحدثا فيها فى أمور شتى ، وادتمد
الغديب الى مسألة معينة استشهد فيها لطفى السيد برأى قال انه رأى النحاس
بش . فما كان من على ماهر ، الا أن قال للطفى السيد : لا . النحاس باشا
رأى عس كده انا شفقه قريب . وفهمت رأيه . وقبل أن يسافر محمد محمود
باشا ، الى لندن للتفاوض مع الساسة البريطانيين بخصوص موضوع ثكنات
الجيش البريطانى ، وكان هذا الموضوع يشغل جيدا بال محمد محمود باشا
وزراره . لأنه يكلف ميزانية الحكومية المصرية فوق ما تتحمل ، وكان من رأى
محمد محمود باشا ووزرائه ضرورة تخفيض تكاليف تلك الثكنات ، التقى محمد
محمود بعلى ماهر . ودار عتاب حار حول مقابله بالنحاس باشا ، وكيف انه
لم يعزم بأمرها الا من الصحف وقال ماهر باشا : انه تصور أن لطفى السيد
سوف يبلغه خبر تلك المقابلة . وقال محمد محمود لم أسمع من لطفى باشا أى
شئ عن تلك المقابلة .



واعتبر موضوع مقابلة النحاس بعلى ماهر منتهيا بالنسبة لكل من على
ماهر . ومحمد محمود وبذلك اسدل الستار . على أشهر مقابلة سياسية عرفتها
مصر لا فى عام ١٩٣٨ وحسب بل فيما سبق هذا العام ، وما تلاه من أعوام .

كانت مراكز القوى فى قصر عابدين وعلى رأسهم على ماهر باشا رئيس
الديوان تحكم من وراء ستار ، أو تحكم أمام ستار ، ولا يستطيع أحد مساءلتها
اما لأنها فوق كل مساءلة . واما أنه لا يجوز مساءلتها ، لأن هناك مسئولين
آخريين بحكم الدستور ، وبحكم القانون . بينما هى أمام الدستور ، وأمام
القانون . غير مسئولة على الاطلاق .

ولقد كان على ماهر باشا يطمح - كما سبق أن ذكرنا - فى أن يلى الحكم
كرئيس للوزارة ، يسانده برلمان « مهذب » يقول له كن فيكون !! .

ولا أحد يعارض أبدا هذا الطموح ، فمن حق كل مواطن - وخاصة اذا كان
صاحب مواهب متعددة كعلى ماهر - أن يطمح فى رئاسة الوزارة . ولكن الذى
نأخذه على على ماهر باشا ، أنه كان يسعى للوصول الى الحكم بأسلوب ملتصق
غير مستقيم . لا يلجأ اليه عادة ، الا ذوو النوايا الحبيثة والأساليب غير المقبولة .



ومن أجل تحقيق هذا الطموح ، كان على ماهر ، وخاصة بعد أن ارتفع
الى مستوى القمة ، أو رفعت الظروف الى مستوى القمة ، اثر وفاة الملك أحمد

فؤاد ومناذاته بفاروق ملكا ، كخليفة لوالده ٠٠ كان على ماهر يكيد لوزارة النحاس باشا باستمرار ، وخاصة فى شهورها الأخيرة ، ويضع فى سبيلها العراقيل العديدة ٠٠ مستغلا جهل الملك الصغير بأساليب الحكم ، وحرص مجلس الوصاية برئاسة محمد على توفيق على ارضاء الوفد والانجليز ، وارضاء مصالحهم الشخصية فى وقت واحد ٠

وقد وقعت وزارة مصطفى النحاس فى كثير من الأزمات التى دفعها اليها دفعا ٠٠ على ماهر ٠

وقد كانت وزارة مصطفى النحاس تستطيع بتأييد من الشعب ، تجنب هذه الأزمات ٠٠ ولكنها لفرط تمسكها بالحكم ، ولفرط معاداتها لكل رأى مخالف لقيادتها من بين أنصارها والعاملين معها فى حقل واحد ٠٠ ما كانت لتخرج من أزمة الا لتقع فى أزمة أخرى أعنف وأشد من سابقتها ٠ هذا بالإضافة الى التجاء وزارة النحاس فى شهورها الأخيرة الى الأساليب الديكتاتورية التى أعمتها عن تبين الطريق السليم ٠

وتقع أحزاب الأقلية فى خطأ كبير ، عندما تساعد على ماهر باشا على النيل من وزارة الأغلبية ، وزارة مصطفى النحاس باشا ٠٠ كراهية منها لتلك الوزارة ، لا حبا فى على ماهر والسراى ٠

ساعدت أحزاب الأقلية على ماهر ، حتى أسقطت وزارة النحاس باشا ٠ فلما آل الحكم الى أحزاب الأقلية ، وجد على ماهر أنه صاحب اليد الطولى فى إسقاط وزارة النحاس ، وفى المجئ بأحزاب الأقلية ، فراح يعبت بالوزارة التى هى - كما كان يعتقد جازما - من صنعه ٠



وقد كانت أحزاب الأقلية التى أصبحت بعد الانتخابات التى أجرتها نملك الأغلبية تستطيع أن توقف على ماهر عند الحدود الدستورية ، منذ اليوم الأول ، الذى استندت فيه الى البرلمان الجديد ، ولكنها لم تفعل ٠٠ الأمر الذى دفع على ماهر الى الاستمرار فى سياسة التدخل بعنف لم نعهده فى حياتنا السياسية من قبل ٠٠ حتى عندما كان حسن نشأت باشا يدير مقاليد الحكم باسم السراى وباسم الانجليز فى أعقاب وزارة سعد زغلول باشا ، التى استغالت - أو أقبلت بمعنى أدق - اثر مقتل السير لى ستناك باشا ، سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان ٠

وكم أشفق المجبون لمحمد محمود ، والمقدرون لنبله الشخصى وكبريائه الوطنية ٠٠ من مغبة تدخل على ماهر باشا بتلك الصورة المؤلمة والمفرعة معا ٠٠ ولكن الرجل النبيل - كما يحلو لأصدقائه أن يصفوه - كان يعرف جيدها ، أن

استقالته من الحكم ، تعنى العودة الى حكم الوفد ، الذى كان لا يطيقه . وكان محمد محمود يتحمل كل « تداخلات » على ماهر فى أمور الحكم ، على اعتبار أنه هو وعلى ماهر . . . فى قارب واحد . . . وان أى كارثة تلحق بهذا القارب ، فانما تلحق به وعلى ماهر فى وقت واحد . . . ولذلك صبر وصابر على أمل أن يبتعد على ماهر عن تدخله فى الحكم ، وعلى أمل أن يفيق فاروق لنفسه ولنظام الحكم الذى ينتسب اليه ، ولكن الأيام أثبتت لمحمد محمود أنه كان واهما فى كل تصوراته السياسية ، وأن على ماهر كان يريد أن يلى الحكم ، اليوم قبل الغد . وأبرز مثال على تدخل على ماهر فى أمور الحكم بصورة معيبة ، ما حدث منه بالنسبة للمشاركة فى مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية :

دعا المشتغلون بالمسألة الفلسطينية ، الى مؤتمر يعقد بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٣٨ ، ولم تكن الحكومات العربية - كما يقول الدكتور محمد حسين هيكل - تأخذ بنصيب فى هذه المؤتمرات العربية ، بل كانت تقف منها موقف الحياد . لكن محمد باشا محمود ، رأى أن تبدى وزارته العطف على هذا المؤتمر ، فدعا المؤتمرين الى وليمة كبرى ، ألقى فيها خطابا ، أيد فيه مطالب العرب من أهل فلسطين ، تأييدا حارا . وطن الناس أن ينتهى هذا المؤتمر الى ما تنتهى اليه المؤتمرات كلها : الى قرارات توضع ، ويوافق عليها المؤتمر ، ثم ينصرف كل مشترك فيه الى وطنه . وصدق هذا الظن على المؤتمرين . لكنه لم يصدق على الموضوع الذى عقد المؤتمر من أجله ، فانجلترا كانت قد أوفدت لجنة لبحث مطالب العرب فى فلسطين والتماس الوسيلة للتوفيق بين العرب واليهود ، توفيقا عادلا فى نظر اللجنة ، ودعت الحكومة البريطانية ، بعد ذلك الى مؤتمر مائدة مستديرة ، يحضره رجال العرب . يبحثون فيه مع الساسة الانجليز ، عن حل لهذه المشكلة العويصة .



وكان محمد محمود باشا يريد أن يسافر بنفسه الى هذا المؤتمر ، راجيا أن يكون له فخر المشاركة فى تفريغ أزمة العرب من أهل البلاد المقدسة . وكان الرجل مغتبطا بما يرجو أن يقوم به من ذلك ، أيما اغتباط . لكننا فوجئنا والكلام للدكتور هيكل - فى اللحظة الأخيرة ، بأن رئيس الوزارة لن يمثل مصر فى مؤتمر هذه المائدة المستديرة ، بل يمثلها على ماهر باشا ، رئيس الديوان الملكى .

وسافر على ماهر باشا مصطحبا معه عبد الرحمن عزام «بك» وأسندت رئاسة الديوان الملكى بالنيابة الى كامل باشا البندارى . .

ما سبب هذا الانقلاب المفاجئ ؟

إذا كانت مشاغل رئيس الوزارة في مصر تحول بينه وبين السفر الى إنجلترا ، فلماذا لم يسافر وزير الخارجية ، عبد الفتاح يحيى باشا ؟ •

لقد كان هذا هو الطبيعي ، ولم يكن طبيعيا أن يسافر رئيس الديوان في مهمة قد تترتب عليها مسئولية سياسية ، وهو بحكم مركزه ، وبحكم تعيينه بأمر ملكي بغير رأى الوزارة ولا اقتراحها ، لا يشارك الوزارة في المسئولية الدستورية • لكنك ، لن تلتبس تفسيراً دستوريا لهذا الأمر ، فتفسره أن الوزارة ، هي التي انتدبت على ماهر باشا ، فهو لا يسافر بصفته رئيساً للديوان ، بل بصفته نائبا عن الوزارة • والوزارة تحمل لذلك مسئولية أعماله ••

هذا هو التحليل الدستوري •

أترأه متفقاً مع الواقع ؟ ! •

يجيب الدكتور هيكل عن هذا التساؤل قائلا :

« أما أنا ، فلم أعلم أن الوزارة ندبت على باشا ماهر لهذه المهمة ، لأن هذا الندب لم يعرض على مجلس الوزراء » •

ولأنني أريد أن أستأذن القارئ في أن أستمهله لأتحدث عن مؤتمر المائدة المستديرة في لندن بافاضة فيما بعد ، فأحب أن أشير الى حادثة ، قد يراها البعض صغيرة ، وقد يراها البعض كبيرة •• ولكنها صغيرة كانت أم كبيرة ، نوضح بجلاء •• كيف كانت الأمور تجري في سراي الملك •• !!

كلنا نعرف جيدا أن كامل البنداري عندما كان وزيرا في وزارة محمد محمود الثانية - وزيرا للصحة - كان متهما بأنه رجل على ماهر في الوزارة : وكان ينقل الى على ماهر تفاصيل ما يجري في مجلس الوزراء •• الأمر الذي أغضب محمد محمود باشا ، رئيس الوزراء ، أكثر من مرة •• والأمر الذي دفع محمد محمود باشا رئيس الوزراء الى أن يطلب من بعض وزرائه ألا يتصلوا بالسراي •• الا عن طريقه • فهو - أي رئيس الوزراء - الذي يجب أن يطلع الملك على ما يشاء من شئون الدولة ، وأن يكون هو وحده ، الذي ينقل الى الملك مباشرة ، أو عن طريق الديوان ، ما يريد الملك الوقوف عليه ، أما أن يصطفى رئيس الديوان وزيرا من الوزراء ، ينقل اليه ما يجري في الوزارات وفي مجلس الوزراء فذلك مظهر من مظاهر عدم الثقة برئيس الوزارة ، وهو بعد - كما يقول الدكتور هيكل نقلا عن محمد محمود - عمل لا يليق أن يقوم به وزير •

وقد خلت كل الكشوف - كما سبق أن ذكرنا - التي قدمها محمد محمود باشا ، الى السراى ، والمتضمنة أسماء الذين قبلوا التعاون معه فى الوزارة ، من اسم كامل البندارى . الأمر الذى أدى الى أزمة وزارية ، وأدى الى رفض الكشوف التى تقدم بها رئيس الوزراء الى الملك لخلوها من اسم كامل البندارى . فلما أضاف محمد محمود باشا اسم كامل البندارى ، انتهت الأزمة وشكلت الوزارة أخيرا فى اليوم التالى .

وبينما كان على ماهر باشا فى لندن ، كثرت الأحاديث عن تدخل رئيس الديوان فى أمور الحكم ، كما كثرت الأحاديث عن سيطرته الكاملة على الملك الشاب .

وفى مناسبة رأس السنة الهجرية ، أذاعت محطة الاذاعة اللاسلكية ، بيانا ألقاه الملك يبين فيه الشعب بالعام الهجرى . وجاء فى هذا البيان كلمات عن « تمسكه كوالده ، برأيه ، وأن أحدا لا يستطيع أن يزحزحه عن هذا الرأى » .

كان هناك اجماع من الشعب ومن المسئولين ، على أن المقصود بتلك العبارة هو على ماهر شخصيا ، فلم يكن أحمد حسنين ، فى مركز هام وخطير فى السراى يمكن أن تعنيه تلك العبارة ، ولم يكن كامل البندارى ، رئيس الديوان الملكى بالنيابة وقتئذ ، هو المقصود بتلك العبارة . اذ المفروض أنه هو الذى وضع بيان الملك ، أو شارك فى وضعه على الأقل .

وعاد على ماهر بسرعة . وقد آلمته تلك العبارة بشكل أفقده أعصابه . لقد تصور أن كامل البندارى قد انتهز فرصة غيابه فى لندن للتقرب من الملك على حسابه . وأصر على ماهر على ألا يبقى رئيسا للديوان ، اذا بقى البندارى باشا وكيله . ورغم توسط كثير من أصدقاء الطرفين ، لدى على ماهر . إلا أنه أصر على قراره هذا . وكان على ماهر يؤكد لكل من قابله أنه مقتنع ، الى أبعد حدود الاقتناع ، بأن كامل البندارى لم يحفظ عهده فى غيابه ، وأن ما لديه من معلومات فى هذا الأمر لا يتطرق اليها الشك .

ويظهر نبل محمد محمود باشا ، فيقابل الملك ويتحدث اليه فى الأمر قائلا :

اذا كان لابد من أن يترك أحد الرجلين القصر ، فمن رأيه كرئيس لوزراء ، الا يكون على ماهر فله من سابق خدمة الملك ، وفى خدمة والده - ما له .

ونم تعيين كامل البندارى باشا وزيراً مفوضاً لمصر فى بروكسل .

على أن كثيرين من السياسيين المعاصرين ، يؤكدون أن كامل البندارى كان بريئاً مما نسبته اليه على ماهر ، وأن بطانة الملك وقد ضايقها سيطرته على ماهر على القصر ، انتهزت فرصة غيابه للتخلص منه .

ولدى من المؤشرات ، ما يؤكد أن حسنين باشا ، كان له دخل فى هذه العملية ، خاصة وأنه عندما كان رائداً لفاروق ، وفاروق يتلقى العلم فى لندن ، قد أثر عليه بصورة هائلة فى كثير من الأمور السياسية وغير السياسية . ودليل أنه بعد أن استقال على ماهر باشا ، من رئاسة الديوان ، ليتولى الوزارة ، ترك منصب رئيس الديوان خالياً ، ليعود اليه بعد أن يترك الوزارة . ولكن حسابات على ماهر قد أخطأت فى هذه المرة ، لقد استقال من رئاسة الوزارة — بعد أن ألفها فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ — فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ . لكنه لم يشغل منصب رئيس الديوان ، وإنما شغل المنصب شخص آخر ، هو أحمد حسنين ، الذى عين رئيساً للديوان الملكى فى ٢٧ يوليو ١٩٤٠ . أى بعد شهر من ترك على ماهر الوزارة . ويقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر عن أحمد حسنين باشا : أنه رجل دارس فاهم ، لبق ، مهذب ، عارف بالتيارات والاتجاهات . جمع الى ثقافته الغربية ، الماما كافيا بالحياة المصرية . وكان على صلات حسنة ، وعلى صلات وثيقة بالاسرة المالكة . ويظهر أنه تمرس بحياة القصور ، وما يزكو فيها من دسائس وتيارات ، ووعى كل شئ من هذه الناحية ، وأراد لذلك أن يلعب دوره بمهارة . وقد أدرك منذ اللحظة الأولى ، التبعات الثقيلة التى ألقى على كاهله ، وأدرك أنه أضحى أقوى رجل فى القصر ، وربما فى مصر .

» لقد سلك أحمد حسنين الطريق الذى حاول أن يسلكه على ماهر ، أراد أن يوطد مركز الملك فى الشعب ، لا يعطى الملك سلطات يستحقها ، ولكن لكى يحكم هو من ورائه . وكما فكر على ماهر ، فكر أحمد حسنين . طن أنه وضع ، فاروق « فى جيبيه ، وأنه يستطيع بما توفر له من لباقة وما أكده من علاقات طيبة هنا وهناك ، أن يوفق خيراً مما وفق على ماهر . ولعله كان يضحك ، وهو الأمين الأول للقصر ، حينما كان يلمح مجهودات على ماهر للسيطرة على فاروق ، وحينما كان يلمح نيات رئيس الوزارة ورئيس الديوان قبل ذلك ، فقد كان واثقاً من الأرض التى يقف عليها مطمئناً الى أن دور على ماهر ، موشك على نهايته « .

والذى أستطيع أن أقوله ، أن أحمد حسنين بذكائه الخارق ، قد لعب لعبته فى غياب على ماهر ، ليتخلص منه ، ومن كامل البندارى فى وقت واحد . فتتحقق له ما أراد بالنسبة لكامل البندارى ، ولم يتحقق ما أرادته بالنسبة لعل ماهر . إلا فيما بعد .

الباب الثالث

مصر والقضية الفلسطينية وقضية الوحدة العربية

موضوع هام وخطير أثاره في مجلس النواب بتاريخ ٣١ مايو ١٩٣٨ ،
النائب المحترم محمود أبو رحاب الذي كان قد وجه سؤالاً الى رفعة رئيس
الوزراء محمد محمود باشا ، عما اعتزمته الوزارة دفاعاً عن فلسطين وبقيائها
جزءاً لا يتجزأ من الجسم الاسلامي وعما اذا كان اتخذ أى اجراء دبلوماسي في
هذا الصدد نزولاً ، على رغبة الأمة .

وقد أجاب محمد محمود باشا ، ببيان ضاف قال فيه : تقدر الحكومة
خير تقدير عواطف الشعب المصري نحو فلسطين ، وحرصه على طمأنينة أهلها
وسلامتهم ، وهي منذ وليت الحكم قد أخذت نفسها بمعالجة أسباب شكواهم
بالوسائل الدبلوماسية ممثلة أُملاً بأنها سوف تصل الى حل عادل يطمئن اليه
أهل فلسطين ، ويستريح له العالم العربي ، ولا تزال الحكومة تواصل السعي
مع الدولة الحليفة ابتغاء الوصول الى هذه الغاية ، منتبهة كل فرصة لمعالجة
المشكلة وحلها على النحو الذي يتحقق به العدل ، وتطمئن له النفوس و٠٠ و٠٠ .

ويشكر النائب محمود أبو رحاب رئيس الحكومة على اجابته راجياً منه
أن يضاعف مجهوده الكريم لان الأمة العربية تتطلع اليه فهو رجل الفضل ،
ورجل السلام .

وكان النائب المحترم الشيخ محمد عبد اللطيف دراز ، قد وجه أيضاً
سؤالاً مشابهاً ، الى رئيس مجلس الوزراء الذي اكتفى برده على محمود أبو رحاب ،
وكان من بين ما علق به الشيخ محمد عبد اللطيف دراز أنه أراد بتوجيه
السؤال الى رئيس الوزراء ، أن يدلى ببيان يعبر فيه عن عواطف الأمة المصرية
نحو فلسطين القطر الشقيق ، وكان النائب المحترم ، عبد الحميد سعيد قد وجه
أيضاً سؤالاً مشابهاً ، لرئيس الحكومة ، وقد عقب على اجابة رئيس الحكومة
بقوله :

ان فلسطين الشقيقة المعذبة التي تربطها وایانا روابط قوية متينة ، تأكلها
النيران أكلا ، وتنتابها المصائب وينصب عليها العذاب ان السياسة الانجليزية
اليهودية ترمى الى اقامة دولة يهودية « ، وحذر النائب الوطني عبد الحميد
سعيد من خطورة ما يراد بالمسجد الأقصى ، وقال بلهجة قوية « كان يجب على
مصر ، قائدة النهضة العربية الاسلامية بل كان يجب على الحكومة أن تكون
أسرع الحكومات فى الدفاع عن فلسطين والمسجد الأقصى ، والا أضعنا كرامتنا
أمام العالم العربى ، وأمام العالم الاسلامى » .



ويطالب النائب المحترم محمود لطيف بك بمناهضة فكرة تقسيم فلسطين
كما يطالب بمعرفة ما اتخذته الحكومة المصرية ، ازاء الاعتداء الذى وقع من
الحليفة بريطانيا على المسجد الأقصى ، ويكتفى رئيس الحكومة ، بالقول ، بأن
الحكومة الحاضرة قائمة بواجبها خير قيام فى هذا الموضوع .

وبينما تقابل الأغلبية كلمة رئيس الحكومة بالتصفيق يعلن النائب
المعارض محمود لطيف بك ، أنه سيحيل سؤاله الى استجواب .



وأضيف الى ما سبق أن المحامى ، والمستشار السابق ووكيل مجلس
النواب الأسبق محمد توفيق خليل - تفضل - رغم شيخوخته - بزيارتي مهديا
ايأى تقريراً من أعمال المؤتمر البرلماني الرابع والثلاثين ، للاتحاد البرلماني
الدولى ، الذى انعقد فى مدينة لاهاي - هولندا - فى الفترة من ٢٣ الى ٢٧
أغسطس ١٩٣٨ .



وكان وفد مصر الى ذلك المؤتمر قد تألف برئاسة محمد توفيق خليل ،
وكيل مجلس النواب وقتئذ بعد أن اعتذر عن المشاركة فى المؤتمر رئيس مجلس
النواب محمد بهى الدين بركات باشا وكان الوفد قد شكل من أعضاء مجلسي
الشيوخ والنواب التالية أسماؤهم : « من النواب » ممدوح رياض ، محمد
فكرى أباطة ، عطا عفيفى بك ، رينيه قطاوى بك ، محمود أبو الفتح ، ومن
« الشيوخ » : عبد الحميد أباطة بك ، وهيب دوس بك ، ميشيل رزق .

وتقرير الوفد المصرى المقدم من محمد توفيق خليل بك ، الى مجلس
البرلمان المصرى ، والذى يقع فى حوالى تسعين صفحة ، من أهم التقارير
البرلمانية ، وهو من زاوية القضية الفلسطينية وثيقة هامة تؤكد أن شعب مصر،

كان يحمل عبء الدفاع عن الشعب الفلسطيني أمام المحافل الدولية في وقت لم يكن فيه الاحتلال البريطاني لفلسطين ، المتحالف مع الصهيونية يسمح لصوت الشعب الفلسطيني أن يرتفع خارج فلسطين .



وكم وددت ، لو اتسع المجال لنشر نص خطاب ممدوح رياض ، أحد أعضاء الوفد المصرى الذى ألقاه فى المؤتمر فى مساء ٢٢ أغسطس عن القضية الفلسطينية ، والذى يقع فى حوالى خمس وعشرين صفحة .

وكم وددت ، لو اتسع المجال ، أيضا لنشر تفاصيل المناقشات الحامية ، التى دارت بين النائب ، المصرى ممدوح رياض ، ومستر ريس ديفز عضو مجلس العموم ، البريطانى ، ليعرف من لا يعرف ، أو من يعرف وينكر أنه يعرف أن مصر – ومصر وحدها وقتئذ – كانت الترجمان ، الصادق ، الأمين عن آمال وأمانى وآلام ومتاعب الشعب الفلسطيني .

فقط أشير الى بعض ما ورد فى خطاب ممدوح رياض ، الذى ألقاه باسم مصر شعبا وحكومة ، كما أشير مجرد اشارة الى ما دار بين ممدوح رياض وريس ديفز داخل جلسات المؤتمر البرلمانى الدولى .

وقبل ذلك كله ، أحب أن أسجل هنا – للتاريخ – موقفا وطنيا ، برلمانيا رائعا ، وقفه الاخوة المصريون المشاركون فى المؤتمر ، لقد ورد فى التقرير السنوى للسكرتير العام للاتحاد البرلمانى والذى ألقى فى المؤتمر ، وهو يستعرض الأحداث البرلمانية ، فى العالم كله ، أن أمرا ملكيا قد صدر بأقالة وزارة مصطفى النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ لمعارضتها للدستور .

ولم يكن من بين أعضاء وفد مصر ، الى المؤتمر البرلمانى الدولى الا عضو واحد ، أو اثنان ينتميان الى الوفد المصرى كحزب ، بل لقد كان غالبية الأعضاء ، يعارضون حزب الوفد المصرى معارضة شديدة ولكنهم جميعا لم يقبلوا أن تتهم وزارة مصرية فى مجتمع دولى ، وفى وثيقة دولية بمعارضتها للدستور .



وفور انتهاء السكرتير العام للاتحاد البرلمانى الدولى ، من القاء تقريره السنوى اجتمع الأعضاء المصريون وقرروا بالاجماع ، أن يطلبوا الى السكرتير العام حذف تلك الفقرة الخاصة بمعارضة وزارة النحاس باشا ، للدستور ،

من التقرير السنوى . بل وكتبوا مذكرة بهذا المعنى ، سلمت للسكرتير العام فى ٢٥ أغسطس ١٩٣٨ ، وعلى الفور وافق السكرتير العام - والمؤتمر - على حذف تلك العبارة . بل ان السكرتير العام للاتحاد البرلماني الدولى ، اعتذر عن كتابته لتلك العبارة مؤكدا أنه نقل هذه العبارة ، عن نص الأمر الملكى الخاص بإقالة الوزارة كما نشر فى جريدة « الطان » الفرنسية ، وجريدة « التايمز » الانجليزية . وذكر السكرتير العام ، ان من صالح مصر ، أن تسهر على صحة الأخبار التى تنشرها عنيا أميات الصحف فى العالم كما أن من صالح مصر أن توافى المنظمات الدولية بعدد من الوقائع المصرية باللغة الفرنسية أو اللغة الانجليزية .



أما خطاب ممدوح رياض عن القضية الفلسطينية ، فقد كان بمثابة وثيقة خاصة بالقضية الفلسطينية تؤكد أن فلسطين بلد عربى ، وأن العرب هم أصحابها وسكانها منذ أجيال عديدة ، وأنه يجب على المجتمع الدولى ، وعلى دولة الاندلس . بريطانيا أن تلزم بمصالح العرب ، أصحاب البلاد الأصليين ، وألا تفضل على مصالحهم مصالح المهاجرين ، اليهود .

ويطالب ممدوح رياض - باسم مصر - شعبا ، وحكومة - بضرورة مراعاة أحكام القانون الدولى العام ، بالنسبة للشعب الفلسطينى ، وضرورة تنفيذ مبادئ الرئيس الأمريكى ولسون ، التى تعترف بأن لكل شعب حقه فى تقرير مصير بلاده .

ويؤكد ممدوح رياض - بالأرقام ، والتقارير والبيانات الرسمية - أن فلسطين اكتظت الآن - أغسطس ١٩٣٨ - بالسكان الى أقصى درجة تتفق وموارد البلاد الطبيعية من زراعة واقتصادية ، فيكون من خطئ الرأى ، وقلة التبصر بالعواقب مواصلة العمل بسياسة إبادة مهاجرة اليهود الى فلسطين ، على الرغم من معارضة أهل البلاد فى ذلك مع الاعتراف لليهود ، بأنهم يمرون الآن - أغسطس ١٩٣٨ - بطروف عصيبة من اضطهاد ، ونفى يجعلهم فى محل عطف ورعاية شاملة من الانسانية كلها .



على أن هذا العطف - هكذا قال ممدوح رياض بالحرف الواحد - وتلك الرعاية . لا يجب أن تبدأ على حساب فلسطين وحدها ولا سيما أن فلسطين - حتى على فرض امكانية مضاعفة عدد سكانها الحاليين ، وقبول نصف مليون من المهاجرين الجدد بها ، وهو فرض جدلى تأباه طبيعة البلاد - ، لا تكفى لتأنى للعالم بحل قاطع للمشكلة اليهودية ، إذ أن اليهود يبلغ عددهم فى العالم بأجمعه

١٦ أو ١٧ مليوناً ، فليس في أيواء فلسطين لنصف مليون منيم وهو فرض لا يمكن تحقيقه حل للقضية اليهودية في العالم ، بينما أن الظلم كل الظلم للأغلبية العربية ، في فلسطين التي ليست أقل من غيرها اسنحفاً للعطف والانصاف ، ولا يمكنها أن تصبر على الضيم .

ويقول ممدوح رياض : أن العمل على انقاذ اليهود من محتيم لا يكون بتوجيه أنظارهم شطر فلسطين ، التي لا تتسع لايوائهم ، بل هناك في العالم ، مناطق وأنحاء لا يتناسب عدد سكانها مع خصب تربتها ، ومواردها الطبيعية ، وتسمح أحوالها بأيواء اليهود بها ، على شرط أن تصفو النفوس ، وتمدل عن الأنانية أخذاً بنصرة المضطهدين .

ولعل ذلك ينم في المستقبل القريب ، لتصبح فلسطين – تلك الأرض المقدسة ، التي استحال إلى ميادين قتال – مقراً ومصدراً للوفاء والوفاء والائلاء .



ورغم أن خطاب ممدوح رياض قد استغرق أكثر من ضعف الوقت المصرح به ، لكل الأعضاء ، إلا أن جميع الأعضاء ظلوا يستمعون إليه – والكثيرون منهم وقوا حول المنبر – كما يقول التقرير – زهاء نصف ساعة .



ويقف مستر ريس ديفز ، عضو مجلس العموم البريطاني ، ليأخذ على الخطيب المصري انتقاد الطريقة التي تنتهجها بريطانيا في معالجة المشكلة الفلسطينية ، من غير أن يتقدم باقتراح مفيد لحل المشكلة ، ويقول مستر ديفز أن أوروبا اليوم تؤلف معسكرين ، معسكر الدول الدكتاتورية من جهة ، ومعسكر الدول الديمقراطية من جهة أخرى فلا يصح أن تسترسل الدول الديمقراطية في مهاجمة بعضها بعضاً في حين أن الدول الدكتاتورية توحده جبهتها ، وتنظم صفوفها وتوطد تضامنها .

ويأخذ مستر ديفز على الأستاذ ممدوح رياض أنه يتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى هي بريطانيا !

ويقف ممدوح رياض مرة أخرى ، ليؤكد أنه أبدى وجهة نظر بلاده في مشكلة فلسطين ووجهة النظر هذه : انه لابد من البحث عن بلاد غير فلسطين تتسع لايأوى إليها الشعب اليهودي ، المضطهد الآن في كثير من البلاد ، وإذا كانت بريطانيا قد بدلت ، كما تقول كل ما تستطيع لحل المشكلة الفلسطينية فقد اتضح لها أن هذا الحل في الأوضاع الحاضرة يكاد يكون مستحيلاً ، فلا بد من تعديل الأوضاع القائمة !

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ – ٣٠٥

والجدير بالذكر أن مصر ، طلبت أن يدرج فى جدول أعمال المؤتمر المقبل اقرار مبدأ هام هو أنه لا يجوز لحكومة أجنبية أن تملئ ارادتها ، على حكومة أخرى فيما يختص بشكل الحكم ، ونظامه » .

وجرت مناقشات طويلة انتهت برفض الاقتراح المصرى بأغلبية ١٧ ضد ١٤ صوتا !!

وان كان المؤتمر قد وافق بالإجماع على القرار التالى : يقرر المؤتمر البرلماني ، أنه مقتنع تماما بأن هناك شرطا جوهريا لابد من تحقيقه لاستتباب السلام ، والوثام ، بين الشعوب واطراد التعاون الدولي فى مصلحة جميع البلاد وهو أن يعترف بلا جدال لكل دولة بحقها فى تقرير نوع الحكم الذى ترضيه لنفسها ، وذلك بغير تدخل الشعوب ، أو الحكومات الأخرى فى هذا الشأن بأية وسيلة .



لقد كانت القضية الفلسطينية - كما هى لا تزال الى اليوم ، وستبقى دائما - القضية العربية الأولى بالنسبة للشعب العربى فى مصر ، وكانت القضية الفلسطينية فى تلك المرحلة قد دخلت مرحلة جديدة من مراحل تطورها بعد أن اشتد الصراع العربى الاسرائيلى ، وبعد أن رفض العرب ، واليهود الحلول ، التى اقترحتها لجنة التحقيق البريطانية الملكية حيث اعتبرها الطرفان - عمليا - قد زادت المشكلة تعقيدا ، على تعقيد ، وكانت لجنة التحقيق ذاتها قد ذكرت فى تقريرها أن مقترحاتها ، لن تحقق مطالب العرب ، واليهود ، ولذلك فهى - أى لجنة التحقيق الملكية - قليلة الثقة فى أن تلقى مقترحاتها ، رفضا أو قبولا ، وكانت لجنة التحقيق الملكية قد رأت تقسيم فلسطين بين العرب ، واليهود وكان معنى التقسيم الذى اقترحته اللجنة أن العرب سيضطرون الى الموافقة على أن تخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها زمنا طويلا ، وبسطوا عليها سلطانهم أجيالا ، متعاقبة وكان هذا التقسيم بالنسبة لليهود أنهم - وهذا منطقهم وقتئذ - سيضطرون الى الاكتفاء بأقل مما كانوا يطمعون فيه ، والعرب - كما تقول بياناتهم وقتئذ - يعتبرون التقسيم كارثة لأنه يقيم دولة فى جزء من صميم بلادهم الأصلية وهم يعتقدون ان كل ربح يناله اليهود انما ينتزع من أكبادهم ويقتطع من صلب حقوقهم ، واليهود - وكان هذا أيضا منطقهم وقتئذ - كانوا يعتبرون التقسيم كارثة لأنه يحول دون انشاء الدولة التى منوا أنفسهم بانشائها منذ صدور وعد بلفور ولأنه يخصهم - كما جاء مشروع التقسيم الذى اقترحته لجنة التحقيق الملكية البريطانية - بشقة لا تزيد على أربعة آلاف كيلومتر محصورة فى البلاد العربية مما يجعلها معرضة للخطر فى كل لحظة وأنه فضلا عن ضيقها ، فهى لا تتسع لهذه الآلاف المؤلفة من مهاجريهم من مختلف الأنحاء

والأقطار وكانت الشقة الضيقة التي اقترحت، لجنة التحقيق الملكية البريطانية اعطاءها لليهود ، لا تضم القدس كل القدس ، ولا تضم الخليل وبئر سبع وغزة ، وخان يونس وأريحا واللد ، ورام الله ، وطولكرم وجنين ، ونيسان ، ومجدو و ٠٠ و ٠٠ لأنها كلها وعشرات غيرها من المدن الفلسطينية ، كانت ضمن القسم العربى طبقا لما جاء فى مشروع التقسيم الذى تقدمت به لجنة التحقيق الملكية البريطانية : ولن أطيل فى الحديث عن الأحداث ، التى درت بالقضية الفلسطينية ، ولا مشروع التقسيم فذلك كله وارد - وبالتفصيل - فى دراستنا عن الصراع العربى الاسرائيلى وأحب - والشئ بالشئ يذكر كما يقولون - أن أشير ، الى بعض أحاديث الوحدة العربية ، التى كانت تتردد وقتئذ فى تلك الفترة - فترة وزارة محمد محمود باشا الثانية - وبعض الأحاديث التى أعنيها هنا استفتاء اشترك فيه بعض الزعماء ، والساسة ، وأعلام الأدب والثقافة وقد كان الاستفتاء من اعداد كاتب صحفى سورى هو الأستاذ محمد شاكر الخزرجى زار مصر ، والعراق وبلدانا عربية أخرى وكان معه سؤاله الهام ، الوحدة العربية ، هل من سبيل الى تحقيقها ؟

وهذه اجابات بعض المصريين كما وردت فى هذا الاستفتاء :

● محمد محمود باشا - رئيس مجلس الوزراء المصرى وقتئذ :

تثير فكرة العروبة فى نفسى ذكرى تلك المدنية الباهرة ، التى قامت فى الشرق وشع نورها فى جميع الأقطار بظهور الاسلام وتعاليمه الخالدة ، وانى لألح ضوء هذه المدنية ينبعث من جديد مما يملأ نفسى أملا فى قرب تحقيق تلك الرابطة لخير الشرق والانسانية .

● بهى الدين بركات باشا ، رئيس مجلس النواب المصرى الأسبق :

تربط مصر بالبلاد العربية صلات حميمة بعضها وثيق وبعضها ضعيف والبعض الآخر وسط بين هذا وذاك ومن البدهة أننا اذا ما تعهدنا هذه الصلات بالعناية ، وعملنا على توثيق ما بين البلاد العربية من روابط ، اقتصادية وثقافية ، أمكن أن تجنى هذه الأقطار من وراء ذلك الخير الكثير ، وهذا هو من رأيى ما يجب على الجيل الحاضر أن يعمل على تحقيقه ما استطاع الى ذلك سبيلا .

● حلمى عيسى باشا - أحد وزراء المعارف السابقين :

أعتقد أننا لسنا بحاجة الى أن ننشد وحدة عربية فالعرب مرتبطون منذ الفتح الاسلامى بروابط تاريخية وثيقة ، لغتهم واحدة ، وفنونهم - وأساسها

الفن العربى - واحدة ، وإدائهم واحدة ، ودينهم واحد مرده القرآن والحديث ،
انما الذى يتعين على البلاد العربية أن تقوم به هو التبادل الاقتصادى والتعاونى
وممما لا ريب فيه سسيكون الأثر فى توثيق الروابط بين تلك
البلاد و . . و . .

● دكتور على ابراهيم باشا - نابغة الطب والجراحة فى مصر :

طالما ناديت ولا أزال أنادى بجمع شمل أطباء العرب وأحياء الطب العربى
وتوحيد المصطلحات الطبية وها أنا أنادى بالعمل على ربط الثقافات العربية
بعضها ، ببعض ولقد حققت الجمعية الطبية المصرية ، التى أشرف برئاستها
جزء من هذه الأمنية ، وعلى رجال السياسة فى الأقطار العربية أن يقوموا من
جانبهم بمجهودات ، أوسع نطاقا فى جميع نواحي الحياة الثقافية وجعلها كتلة
واحدة وإعادة عزها ، ومجدها القديم .

● أحمد عبد الوهاب باشا أحد كبار رجال الاقتصاد :

الوحدة العربية أمنية أبناء العرب جميعا لكنها حتى الآن ، لا تزال حلما
أكثر منه حقيقة ، وعندى أن وسائل تحقيقها كثيرة متنوعة ومنها ما هو
اجتماعى ، ومنها ما هو اقتصادى ، ولو أن هناك هيئة مشتركة تمثل بلاد
العروبة تتولى دراسة هذه الوسائل التى تقرب البعد ، وتحقق ما لا يزال حنى
الآن فى عالم الخيال .

● نجيب الهلالي باشا : (وزير سابق)

لقد الفت أمم الغرب عصبية للتعارف والتعاون وخدمة السلام وتقديم
الحضارة فما أولى الشعوب العربية بمثل هذا التعاون وهى ذات الماضى ، المجيد ،
المشترك ، ومن رأى أن أفضل الوسائل لتحقيق هذا التعاون ، العمل على تقريب
الثقافات العربية واحكام الروابط الأدبية بين أبناء الشعوب العربية المختلفة .

● توفيق دوس باشا : (وزير سابق)

ان وجود البلاد العربية فى بقعة واحدة وارتباطها بوحدة اللغة والثقافة ،
والتقاليد ، كفيلة بأن تجعل منها فى المستقبل القريب كتلة واحدة ، وما من
شك فى أنها ستصبح يومئذ قوة لا يستهان بها وعندى أن على الزعماء فى كل
قطر ، من هذه الأقطار أن يبشوا روح القومية العربية فى بلادهم بعيدا عن التحزب
الدينى ، وعندئذ فقط يتحقق ذلك الحلم الجميل !

● د . محمد حسين هيكل باشا : (وزير سابق)

أنا ممن يؤمنون بالفكرة على أن يكون أمامنا مثل أعلى . والوحدة العربية ،
انما تتحقق يوم يقوم فى الشرق العربى ذلك الرجل الالهى ، الذى يدوى صوته

فى الآفاق فىسمع الناس بها ، ويفتدون بحياتهم الدعوة ، التى يريد أن تنشر فى الخافقين ، اما أن تكون الوحدة العربية مقصودا بها تحرير أمم الشرق العربى أو تحسين أحوالهم فذلك أمر هين وهو فى رأى ليس خيرا من الفكرة القومية .

فليعمل الدعوة لما يدعون اليه اليوم ان شاءوا لكنى أرجو أن يحىء اليوم الذى يقوم فيه الدعوة للمثل الأعلى .

● د . طه حسين « بك » :

أنا من أشد الناس حبا للوحدة العربية وحرصا على أن يكون الاستقلال القومى ، الوطنى أساسا لها ، وعلى أن تكون الثقافة والتعاون الاقتصادى من أهم الوسائل المزدية إليها ، وليس من شك فى أن الدعوة الى انشاء جماعة تمثل الأمم العربية وتتبادل الرأى فى مشاكلها المختلفة من أنفع الدعوات وأقومها ، فلعلها تجد من قادة الرأى فى البلاد العربية استعدادا حسنا .

● عباس محمود العقاد :

الوحدة العربية من حيث التعاطف قائمة لا تحتاج الى دعوة ومن حيث اللغة والثقافة آخذة فى التمكن والشيوع ومن حيث المصالح الاقتصادية ، يستطيع تدبيرها وتنظيمها على مدى الأيام .

أما الوحدة العربية من حيث الحكم فلسنت من أنصارها لاننى أميل الى المزيد من التخصص والاستقلال ولا أحب المزيد من التواكل والاندماج وخير من وحدة الحكم تعاون صادق يقوم على تبادل الشعور وتبادل المصالح وتبادل الآراء ، فاذا جاءت الأيام بما ليس فى الحسبان فذلك اذن حكم الأيام الذى لا حكم بعده لانسان .

● عبد القادر المازنى :

ربما كان ايمانى بالوحدة العربية راجعا الى أننى عربى فما فى دمي قطرة واحدة ، غير عربية ولله الحمد وللذين يظنون أن الوحدة العربية حلم جميل ليس الا . . أقول اننا كنا جميعا فيما مضى أمة عربية واحدة بفضل النهضة ، التى أزخر الاسلام تيارها فالذى كان من قبل يسهل أن يكون كرة أخرى ، ثم اننا أبناء لغة واحدة مهما تئات بنا البلاد ولا قيمة للفواصل التى أوجدتها الاستعمار فان هذا عارض يزول وأول ما نحتاج اليه هو الايمان بالوحدة العربية، أما الوسائل فتجىء بعد ذلك فى أوانها وعلى مقتضى الأحوال والظروف .

● توفيق الحكيم :

اننى على الرغم من رغبتى فى تكوين شخصية مستقلة .. لكل أمة من الأمم العربية أحب أن تتذكر دائما أننا ازاء الغرب لنا صفة واحدة تجمعنا وينبغى لنا أن نحافظ عليها ، فأوروبا اليوم عندما تبين لها خطر الحروب ، التى تقوض المدنيين ارتفعت وخافت على مصير ما تسميه « الروح الأوروبى » فعقدت من أجل ذلك المؤتمرات دعى اليها كبار مفكرى الأمم الأوروبية وبعد أن رأوا الأخطار التى تهدد هذا الروح الأوروبى ونحن الشرقيين لنا من غير شك كذلك ما نستطيع أن نسميه الروح الشرقى ، أى طابعنا الفكرى ، وطريقة نظرنا الى الأشياء ، وعقائدنا وتقاليدنا واحساسنا بالجمال الذهنى ومشاعرنا نحو مظاهر الطبيعة المختلفة وأسلوبنا فى التعبير عن حقائق الأشياء فاذا نادينا بالوحدة العربية فانما ، ذلك لندعم كتلة الروح الشرقى أمام كتلة الروح الأوروبى .

● فكرى أباطة :

الوحدة العربية فى نظرى عصبية أمم عربية ترعى مصالح أعضائها السياسية ازاء الدول الكبرى الطامعة فيها أو ذات العلاقات الوثيقة بها فاذا كانت فكرة الوحدة العربية هى هذا أو شيئا منه فسوف نصطدم بعقبات سياسية فانه ليخيل الى أن نوعا من الأنانية السياسية قد بدأ ينسرب الى الدول العربية وكأن كل واحدة تقول : « حسبي مصائبى » فاذا كان حدسى غير صحيح وأتمنى على الله أن يكون كذلك فان هذه المجاملات المتبادلة بين الأمم العربية تصلح فيما بعد أن تكون أساسا لكتلة واحدة ، ولكن على الراغبين فى هذا التشكيل أن يعينوا أولا المصلحة ، فى هذه الوحدة بشجاعة ، وقوة ، كما عليهم أن يعقدوا المؤتمرات الدولية للدعاية كل عام فى دولة من دول العرب ، مستعينين بالصحافة وبأسواق الأدب وبالرياضة وبالمؤتمرات الفنية اذ كلها وسائل تقرب الى الذهن فوائد الوحدة ، وترسخ فى القلب ضرورتها ، ومنتى أثمرت هذه الدعايات جاء دور الأقطاب فوضعوا قواعد هذه الوحدة ودستورها ١٩٥٥ ؟



ولقد حرصت أن أذكر وبالتفصيل ، وبالنص آراء تلك الشخصيات المصرية التى جمعت العديد من القادة السياسيين والاقتصاديين وكبار الكتاب والأدباء لا لأؤكد أن انتماء مصر العربى ، أصيل ، وقديم ، فذلك ما لا يحتاج الى تأكيد ، كل الذى أردته : اعطاء صورة لتفكير بعض القيادات المصرية فى الوحدة العربية وفى أسلوب تحقيقها فى منتصف الثلاثينيات .

مؤتمر نسائى فى القاهرة لنصرة القضية الفلسطينية

نشير الى حدث عربى هام وقع فى أكتوبر ١٩٣٨ ، ونعنى به انعقاد مؤتمر للمرأة العربية للدفاع عن فلسطين . وهذا المؤتمر يؤكد ، أن المرأة العربية بصفة عامة ، والمرأة المصرية بصفة خاصة . كانت عند مسئوليتها التاريخية ، بالنسبة للقضية الفلسطينية .

ودور المرأة العربية فى فلسطين ، دور رائع وبناء .

ساهمت المرأة الفلسطينية فى ثورات ١٩٢٩ ، و ١٩٣١ ، و ١٩٣٣ ، و ١٩٣٦ . و . . . الخ . وقد قتل وسجن الكثير من الفلسطينيات ، كما أن الاتحاد النسائى المصرى برئاسة هدى شعراوى قد لعب أخطر الأدوار فى القضية الفلسطينية ودفعها الى الأمام .

واذكر - والذكرى تنفع المؤمنين - أنه فى ٩ يونيو ١٩٣٦ عقد الاتحاد النسائى المصرى ، اجتماعا لبحث الحالة فى فلسطين ، وأصدر بإجماع الآراء ، قرارات خاصة « باكتتاب كل ذى نفس كريمة يستفزها الظلم والاستبداد » ، وتشكيل لجنة من عضوات الاتحاد لجمع التبرعات ، والاحتجاج على تنفيذ وعد بلفور ، الذى بث بذور الكراهية والشقاق ، وأقام الفوضى والثورة محل المحبة والسلام ، فى تلك الأراضى المقدسة . كما قرر ارسال برقيات الى الساسة البريطانيين بطلب وضع حد لهذه السياسة البريطانية الخرقاء ، المخالفة لمبدأ احترام الشعوب الضعيفة ، ومناشدة نساء العالم وعصبة الأمم ، تأييد نساء فلسطين فى قضية العرب القومية ، والدعوة الى وقف الهجرة الصهيونية التى تقضى على العدالة بسلب أمة بأسرها حقها الطبيعى فى الحياة .

دعا الاتحاد النسائي المصرى ، نساء الشرق لعقد مؤتمر للدفاع عن فلسطين ، وكانت الدعوة الى هذا المؤتمر باسم هدى شعراوى فى ٤ سبتمبر ١٩٣٨ ، وكان من بين كلمات النداء الموجه الى نساء الشرق لعقد المؤتمر ، تلك الكلمات :

« برا بالعهد الذى قطعناه على أنفسنا نحن نساء الشرق ، ووفاء بالوعد الذى ارتبطنا به مع أخواتنا العربيات فى المؤتمرات الدولية المتعددة ، وهو أن نعمل متضامات على نشر الوثام بين الشعوب ، كل منا فى بلادها ، وأن نسعى بكل الوسائل المشروعة الى منع الحرب ومساعدة جمعية الأمم فى توطيد أركان السلام العالمى . وحسم أسباب النزاع بين الدول ، بالتسوية السلمية ، قررنا عقد مؤتمر نسائى شرقى للنظر فى الحالة المؤلمة التى نعاينها فلسطين ، منذ سنين عديدة ، تلبية لصوت ضمائرنا ولاستغاثة الانسانية المعنية فى تلك البقاع المقدسة » .

وتوجه هدى شعراوى نداء الى سيدات مصر ، قبل وصول عضوات المؤتمر الى القاهرة ، تطلب فيه من كل مصرية « أن نعمل فى دائرتها ، بكل ما تستطيع من حول ، للأخذ بناصر الحق » وأن تقوم كل واحدة منهن بواجب الترحيب والتعزيد للضيوف الجديرين بسمة مصر ومكانتها بين الأمم العربية » .

ويحلو لى أن أشير - للتاريخ - الى أن المؤتمر عندما انعقد فى القاهرة فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٨ ، اختار السيدة هدى شعراوى لرئاسته ، واختار وكيلات عنها : السيدة عادلة بهيم ، حرم الأمير مختار الجزائرى « سورية » السيدة ايفلين جبران بستوروس « لبنان » الأنسة صبيحة الهاشمى ، « العراق » السيدة وحيدة حسين الخالدى والأنسة زليخا الشهابى « فلسطين » ، والسيدة نفيسة محمد على علوبة ، والسيدة أمينة فؤاد سلطان « مصر » .

وكانت سكرتارية المؤتمر من بهيرة نبيه العظمة ، وسنية الأيوبى « سورية » نجلا جورج كافورى ، وحياء نور بهيم « لبنان » رفيعة الخطيب « العراق » ساذج نصار وعقيلة شكرى ديب « فلسطين » جميلة عطية أبو شنب ، ودرية فهمى وايفا حبيب المصرى ، وتحية محمد « مصر » .

وكانت مندوبات فلسطين على النحو التالى : السيدات والآنسات طرب حرم عونى بك حسين الخالدى . عقيلة شكرى ديب ، زليخا الشهابى ، متيل مغنم مغنم ، ميمنة الشيخ القسم ، ساذج عقيلة نجيب نصار . رفقه الشهابى التاجى . سعاد حرم فهمى الحسينى . مارى نجيب أبو الشعر ، فاطمة وزاهيمية النشاشيبي . صبحية التميمى . مريم هاشم . وغيرهن . وغيرهن .

وكانت من مندوبات سورية فى المؤتمر ، السيدات والآنسات : بهيرة حرم نبيه بك العظمة . ثريا الحافظ . فطينة كريمة نبيه بك العظمة . حرم

محمي الدين باشا الجزائري • نازك العابد • أسما عقيلة فارس بك الخوري •
مرة داغستاني •• و •• و ••

وكان من بين مندوبات مصر ، الى جانب السيدة هدى شعراوي كل من
السيدات والآنسات : نفيسة حرم محمد علي علوبة باشا ، أمينة حرم الدكتور
فؤاد سلطان بك • بسيمة حرم عبد الرحمن رضا باشا • عزيزة حرم الدكتور
حسين هيكل باشا • بهيجة حرم حسن بك رشيد • انصاف حرم الدكتور
منصور بك فهمي • ومنيرة نابت وماري كحيل • وحواء ادريس • ونعيمة
الأيوبي • وزينب الغزالي •• و •• و •• الخ •

وكان انعقاد هذا المؤتمر في هذا الوقت بالذات دفعة قوية للنضال
الفلسطيني خاصة أن الشعب المصري قد رحب بانعقاد هذا المؤتمر على أرض
مصر ، وقد رحبت الصحف المصرية ، التي تصدر باللغة العربية والتي تصدر
باللغات الأجنبية في مصر فيما عدا جريدتين تصدران بالفرنسية ، كان لهما
موقف معاد لذلك المؤتمر تجلى فيما صدر عنهما من تعليقات غير ودية تجاه شعب
فلسطين •

كانت جلسة افتتاح المؤتمر النسائي بدار جمعية الاتحاد النسائي المصري
بالقاهرة في الساعة الخامسة من مساء يوم السبت ٢١ شعبان ١٣٥٧ ، ١٥
أكتوبر ١٩٣٨ ، وكانت جلسة الافتتاح برئاسة هدى شعراوي •

● حضر الجلسة « عدد كبير من الزائرين ، والزائرات في مقدمتهم - كما
قيل يومئذ في وصف حفل الافتتاح - بعض عقيلات الوزراء ، والوزراء السابقين
وزعماء الوفود العربية في المؤتمر البرلماني العالمي الذي انعقد بالقاهرة ، وقد
أعد للرجال مكان خاص في شرفات قاعة الاجتماع •

وافتححت جلسة الافتتاح بنشيد فلسطين الذي نظمته خصيصا لتلك
المناسبة الشاعر محمود أبو الوفا ، ولحنه الأستاذ محمد القصبجي وأنشدته
تلميذات مدرسة الاتحاد النسائي المصري وكان من بين كلمات ذلك النشيد :

يا فلسطين اسلمي نلت السلامة

اسلمي يسلم لنا شعب الكرامة

أرخص الأرواح في حفظ الذمار •••

وأرتضى بالموت في حب الديار

يا له شعبا أصيل الافتخار

لم لا يبلغ في العز مرامه •••



بعد ما أصبح عنوان الكرامة
يا فلسطين أيا قدس السلام
كيف عدت الآن مهذا للخصام
عجبا والظلم للفرد حرام
كيف يرضون للشعب أن يضام
ظلموه ، حكموا فيه الغريم
جرحوه ، شردوا عنه الزعيم
أخرجوه من حمى ، البيت الكريم
لم يراعوا لحمى البيت كرامة
لا ، ولم يخشوا من الناس الملامة
يا بنات الشرق هذا يومكن
فى فلسطين صبايا مثلكن
قتلت أو شردت رجالهن
تركوا الأطفال فى أحضانهن
لم يجدن الآن من يرحمهن
ويعيد النور فى بسماتهن
يا الهى ، يا الهى كن لهن
وصن الشرق ونوله مرامه
وأعد يا رب للشرق مقامه

وتفتتح السيدة هدى شعراوى المؤتمر بكلمة تشكر فيها الحاضرات ممن
« تكبدت متاعب السفر وانتقلن الى مصر من اخواتنا الفلسطينيات ، والعراقيات ،
والسوريات ، واللبنانيات ، والايرانيات لمشاركتنا فى هذا الاجتماع ، الخطير
للبحث فى الحالة المحزنة التى تجتازها فلسطين ، وللتشاور معنا فى الطرق
العملية للوصول الى حل هذه المشكلة على أساس العدل ، والانصاف وللاحتجاج
على أعمال الظلم ، والارهاب التى ترتكب فى تلك البقاع المقدسة .

وتمضى السيدة هدى شعراوى قائلة : « أعبر لحضراتكم عن سرورنا
واغتنابنا بهذا الاتحاد الذى شد أزرنا ووجد صفوفنا وزاد العروبة قوة ، ومتانة
فى هذا الظرف الدقيق ، باشتراك الجنسبن فى الدفاع عن هذه القضية العادلة
اشترাকা فعليا ، سيكون له أثره المنتج فى حلها ان شاء الله كما سيكون فى سجل
تاريخ نهضة الشرق الحديثة صحيفة بيضاء اذ يظهر للعالم أجمع أن محنة
فلسطين لم تثر خواطر رجال الشرق وحسب بل أفزعمت نساء الأقطار العربية
عامة وروعتهن بفظاعتها ووحشيتها ومنافاتها لقواعد العدل ، ومبادئ الانسانية

وانتهاكها لحرمات الحق والسلام فقمين يشاركن الرجال لانقاذ فلسطين المعذبة
من جور الاستعمار الانجليزى والاحتلال الصهيونى » .

وعن وعد بلفور تقول هدى هانم شعراوى : تنثور فلسطين اليوم وتجاهد
لا لنيل استقلالها فقط بل للنجاة من حكم الاعداء الذى أصدره عليها « بلفور »
بتصريحه المشئوم وتريد الحكومة الانجليزية تنفيذه بكل فظاعة ووحشية .
وتقول هدى شعراوى : يقولون أنه لبس من السهل أن تنتهقر دولة قوية
كبريطانيا العظمى ، تعتمد على قواتها البحرية ، والبرية والجوية ، وتدعن
لمشئنة شعب أعزل لا سلاح له الا ايمانه بالحق ولكن الرجوع الى الحق فضيلة
وأفضل للقوى ألا يستعمل قواته الا ازاء أنداده وأقرانه أو يحتفظ بها لوقت
الحاجة .

وتقول هدى شعراوى : من الغريب ، أن الشعب الانجليزى الذى كان
يفخر بأن لبريطانيا شرف القنساء على الرق ، وحماية الأمم الضعيفة يرضيه اليوم
أن تقوم حكوماته بمهنة النخاسة ، فى أبشع مظاهرها بمحاولتها فرض
الصهيونيين على شعب كامل رغم أنفه ، وتمليكه أراضيه بيد أن النخاسين فى
الماضى كانوا على الأقل يتركون للعبد حرية اختيار سيده مهما بلغ الثمن الذى
يعرض عليهم » .

وتشير هدى شعراوى الى تخلى بريطانيا عن شعب الحبشة ، بعد عدوان
موسوليني عليه ، والى تخلى بريطانيا أيضا عن تشيكوسلوفاكيا اثر هجوم هتلر
عليها ، ثم تقول : ان بريطانيا العظمى لا تستأسد ، الا على الأمم الضعيفة
ولا تحترم الا القوة ، على اختلاف أنواعها ، ولا يخفى على حضراتكن ما لليهود من
قوة الدينار » .

وتنتهى هدى شعراوى خطابها الجامع بقولها : لما كنا نريد أن نميش فى
وئام مع اليهود المواطنين فانا نطالبهم بالتضامن معنا فى ارجاع الصهيونيين عن
أحلامهم الخرافية فى التشبث بتحقيقها » .

وتشكر هدى شعراوى رفعة محمد محمود باشا رئيس حكومتنا الرشيدة
على الجهودات القيمة التى يبذلها فى الدفاع عن فلسطين فى كل فرصة سنحت
له كما تشكر رئيسة المؤتمر فى نفس الوقت الصحافة العربية النزيهة التى
طالما ساعدتنا فى تنوير الرأى العام واطلاعه على الحقائق بانتصارها للحق ،
والعدل .



كما تشكر أيضا السيدة هدى شعراوى كلا من واصف غالى باشا ، الذى
كان أول مصرى ارتفع صوته رسميا بالدفاع عن فلسطين فى عصبه الامم
وعبد الفتاح يحيى باشا على دفاعه الأخير عن فلسطين فى تلك العصبه .

وترسل هدى شعراوي من أعلى المنبر تحية الاعجاب والتقدير الى أبطال فلسطين المجاهدين وإلى زعمائهم الأحرار ومبعديهم وعلى رأسهم سماحة السيد أمين الحسيني أفندي داعية الله أن يكلاً بعنايته ورعايته اليتامي والشكالي والأرامل اللاتي أصبحن لا موئل لهن ولا نصير الا الله سبحانه وتعالى .

وبعد خطاب هدى شعراوي يجيء خطاب السيدة طرب عبد الهادي كريمة الشهيد سليم الأحمد عبد الهادي ، وعقيلة عوني بك عبد الهادي أحد زعماء فلسطين المبعدين - وقتئذ - وعضو اللجنة العربية العليا ، ومندوب المرحوم الملك الحسين في مؤتمر فرساي .

وكان خطاب السيدة طرب عبد الهادي - بحق - صرخة مدوية لشعب فلسطين البلد العربي ، الذي يراد افناء شعبه العربي ، وإبادتهم واجلاؤهم عن ديارهم ، وإخراجهم من أوطانهم ، ليحل محلهم شعب غريب عنهم . صرخة مدوية لفلسطين التي تأمرت أقوى دول الأرض ، وأدهى شعوب العالم ، على افنائها . . فلسطين التي تشاهد اليوم مأساة فظيعة لم يشاهد العالم لها مثيلاً ونزل بها مظالم ، لا عهد للعصور المظلمة بأشبهائها : فلسطين التي يتيتم أطفالها ، ويشنق شيوخها وشبابها ويشرد رجالها ، وتدمر مدنها وقراها ، وتنسف بيوتها ، وتحشى سجونها بالأبرياء .

وبعد هدى شعراوي وطرب عبد الهادي يجيء صوت سورية ممثلاً في عقيلة نبيه بك العظمة من زعيمات سوريا وسكرتيرة لجنة السيدات للدفاع عن فلسطين وعضو جمعية « يقظة المرأة الشامية » بدهشق .

وفي خطاب السيدة بهيرة نبيه العظمة تحديد واضح لما يجب ، على عضوات المؤتمر اتخاذه من قرارات وتوصيات :

- فلسطين بلاد عربية على المؤتمر تأييد عروبتها .
- المطالبة بسد أبواب الهجرة الصهيونية ووقفها عند حدها بل بوقفها تماماً . .
- لابد من المطالبة بانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين .
- لفلسطين الحق الطبيعي والشرعي في الحرية والاستقلال فيجب على المؤتمر تأييد هذا الحق ، والمطالبة به .
- الدعوة الى مقاطعة بريطانيا اذا هي أصرت على ارتكاب ما ترتكبه في فلسطين من إبادة وتعذيب و . . و . .
- الدعوة الى مقاطعة اليهود ، في كل بلد يضم العرب والمسلمين الى أن يرتدعوا عن موقفهم ويرتدعوا عن تمثيل روايتهم الى غير ذلك من المطالب .

ويكون خطاب السيدة نجلا كفورى عقيلة الأستاذ جورج كفورى بك - من أدباء لبنان - قطعة أدبية ممتازة : تدعو السيدة نجلا كفورى الى ارسال الوفود لا الى جمعية الأمم ، ولا الى أى بلد من بلدان الغرب بل الى العرب فى أقاصى صحاريهم وشواطئهم ، والى المسلمين فى أربعة أركان المعمورة والى المسيحيين فى أطراف الدنيا ، ليعرف الجميع ما ترتكبه بريطانيا من فظائع فى ثالث الحرمين وأولى القبلتين وليعرفوا أن بريطانيا تريد تسليم قبر المسيح الى اليهود .

ان وراء فلسطين سبعين مليوناً من العرب .

ان وراء فلسطين مئات الملايين من المسيحيين المتدينين . بل أن وراءها كل ذى وجدان حى وضمير سليم .

وتنهي السيدة نجلا كفورى خطابها بقولها :

لقد أسمعتمكن لهجة قد تبدو غريبة عن المرأة فأستمحكن عذرا ، اذا ثقلت على أسماعكن الرقيقة هذه اللهجة الجافية .

ان الناس عندما يسمعون بمؤتمر نسائي يعقد لمأساة فلسطين لا يتصورون ، الا جماعة من النساء يندبن ويبكين بالدمع السخين ، ولكن لأول مرة نريد ألا نحقق هذا الظن فينا .

لقد بكى العرب مرة واحدة ، على أطلال الحمراء .

ولن يبكوا مرة ثانية على أنقاض فلسطين .

ان فى فلسطين مبكى واحدا ولن يكون فيها مبكى آخر للعرب .



وتتوالى خطب العضوات السيدة ايفلين بستروس مؤلفة كتاب «يد الله» . . وعقيلة جبران بك بستروس من وجهاء لبنان والسيدة وحيدة حسين الخالدى عقيلة الدكتور حسين بك الخالدى رئيس بلدية القدس سابقا ، وكان منفيا فى جزيرة سيشل أثناء انعقاد المؤتمر ، وهى وان مثلت فلسطين فى المؤتمر ، الا انها كانت عراقية . الآنسة صبحة ياسين الهاشمى كريمة الزعيم ياسين باشا الهاشمى ، أحد رؤساء الوزارات العراقية . السيدة عقيلة شكرى ديب رئيسة جمعية تهذيب الفتاة الأرثوذكسية بالقدس ، السيدة عزيزة عثمان لبيب من سيدات ايران المتصبرات ، حرم الدكتور عثمان لبيب بك ، زليخا الشهابى ، سكرتيرة جمعية السيدات العربيات بالقدس ، ايفا حبيب المصرى (مصر) .

ثم تلقى تلميذة من تلميذات مدرسة الاتحاد النسائى القصيدة التى نظمها الأستاذ أحمد محرم لمناسبة انعقاد المؤتمر ومطلعها :

جمعن المشارق (فى المؤتمر)
فقل للمغرب : أين المفر
وفى قصيدة أحمد محرم تلك الأبيات :
هو الظلم هيج كل القوى
فما تستكن وما تستقر
وراع الكرائم فاستلها
وأطلقها من وراء الستر



أى ان يقول أحمد محرم :
وجئن يغرن على عينه
وينفذن من نابيه والظفر
فيا لك من نمر فاتك
وباللوأتى يصدن النمر
أخذن السهام فسدتها
لطف الأنامل بيض البنان
تذيب الحديد ، وتفري الحجر
تميل زلازلها بالجبال
وتمضى نوافذها فى السرر
(فلسطين) خطبك غول الخطوب
وذعر الزمان ، ورعب القدر
تنام ، البراكين عن همها ،
وما نام بركانك المتفجر !



وفى اليوم التالى تكون الجلسة الثانية : خطب مستفيضة من السيدة نازك
العابد بيهم (لبنان) السيدة سعاد الحسينى (فلسطين) الأنسة رفيقة الخطيب
(العراق) ملك حمدى حلاوة — حرم أحمد حلاوة بك من كبار تجار القاهرة
(من سيدات فلسطين البارزات) آنسة حنيفة أحمد على علوبة (بك) ، وكانت
وقتئذ يافعة وطالبة بمدرسة اليسيه ، مارى وزير (العراق) آنسة نبيهة ناصر
(فلسطين) ، ربا القاسم (فلسطين) منيرة ثابت (مصر) زينب الحكيم
(مصر) •

ويقيم النادى الفلسطينى بالقاهرة حفل شاي لعضوات المؤتمر يرحب باسم
النادى الأستاذ محمد على الطاهر ويقدم للضيفات الآنسة ميمنة كريمة المرحوم
الشيخ عز الدين القسام ، أول شهيد عربى استشهد فى الثورة الفلسطينية .
ومن بين كلمات ميمنة :

« لست أول فتاة أستشهد أبوها فى سبيل العرب فبينكن من مندوبات
البلاد العربية الكثيرات فقدن أعزاءهن اما شنقا ، على الأعواد أو رميا بالرصاص
من أجل احياء مجد العرب : فهل الشهيد سليم الأحمد عبد الهادى الا والد طرب
عبد الهادى ؟ وهل الشهيد لطفى الحافظ الا والد ثريا عبد الحافظ الرئيس ؟ وهل
الشهيد عارف الحسينى مفتى غزة والشهيد عكر النشاشيبي والشهيد كامل
البديرى الا أقارب لكثيرات من مندوبات فلسطين ، وهل الشهيد يوسف العظمة
وزير حربية سورية فى عهد الاستقلال الثاوى فى ميسلون الا عم قطينة العظمة ،
وهل الشهيد الأمير عز الدين الجزائرى الا سليل الأسرة الجزائرية الممثلة فى
مندوبات سورية وهل فقيده العرب الشهيد ياسين الهاشمى ، الا أبو صبيحة ؟
حقا لقد صدق الشاعر حين قال :

ما بيننا يوم الفخار تفاوت

أبدا كلانا فى المعالى مغرق



وكانت الجلسة الختامية للمؤتمر فى ١٨ أكتوبر ١٩٣٨ .

وفى كلمة هدى شعراوى اشارة ، الى « بعض النيات الحسنة التى دفعت
أفرادا قلائل من المواطنين والمواطنات اليهود الى توجيه نداءاتهم على صفحات
الجرائد الفرنسية يناشدوننى فيها أن أعمل على التآلف بين العرب واليهود
ليتكون منهم كتلة قوية تقاوم السياسة الأوروبية التى وصفها بعضهم بالسفك ،
والتعطش الى الدماء ، وألا نعيد عهد قابيل ، وهابيل » . وتقول هدى شعراوى
« ومع تقديرى لهذا الشعور الرقيق أقول ، اننا كنا أول من يعطف على اليهود
ويستنكر الظلم الواقع من أوروبا ولكن الصهيونيين باعتمادهم على القوة الغاشمة
التي يثور عليها هؤلاء المثابرون وتغذيتها بأموالهم لاغتصاب حقوق العرب حال
دون فكرة الاتحاد وجعلنا ننفر منهم ولا نثق بصدق قولهم وقد كان الاولى
بحضراتهم ان يوجهوا مثل هذه النداءات الى المغتصبين الظالمين والى المشجعين
بسكوتهم على ارتكاب هذه المظالم فى فلسطين فان كانوا صادقين حقاً فيما
يقولونه وما ينشرون فليؤيدوا مقرراتنا وليجهروا باستنكارهم وسخطهم على وعد
بلفور الذى كان وبالا علينا وعليهم » .

ويشير البيان الختامى للمؤتمر الى مراحل تطور القضية الفلسطينية منذ
نشوب الحرب العالمية الاولى وعدم قيام الحلفاء بتنفيذ وعودهم للعرب والى وعد

بلفور والانتداب البريطاني ، ولجان كراين ، وشو ، وتقرير سمسون ، ومؤتمر بلودان الذى رفض تقسيم فلسطين ، كما يشير البيان الى ما قاله واصف غالى باشا فى عصبة الأمم عن القضية الفلسطينية « ان مسألة فلسطين تهم مصر حكومة وشعبا الى أقصى حد ، بالنظر الى علاقات الجوار الدائمة بين البلدين والى العلاقات التاريخية والدينية ، التى تربط مصر والامكن المقدسة بروابط أخوية قائمة على أساس وحدة اللغة والدين ، والحضارة التى تربطنا بالشعب الفلسطينى » كما يشير البيان أيضا الى الكلمة التى قالها واصف غالى باشا فى عصبة الأمم أيضا : « أن الحق والعدل يقضيان بأن تظل فلسطين للفلسطينيين هذا حق طبيعى فى أبسط اشكاله واوضحها » .

وتؤيد قرارات المؤتمر مطالب العرب فى فلسطين بالغناء الانتداب البريطانى ، على فلسطين وانشاء دولة دستورية ذات سيادة فى فلسطين واعتبار وعد بلفور باطلا من أساسه ولا قيمة له ، ويرفض المؤتمر تقسيم فلسطين رفضا باتا وفورا واعتبار فلسطين وحدة تامة لا تتجزأ . بالإضافة الى استنكار سياسة بريطانيا فى فلسطين وضرورة اسداء المساعدة العربية للشعب الفلسطينى و٠٠٠ .

وتلقى السيدة منيل مغنم عقيلة الاستاذ مغنم ومؤلفة كتاب « المرأة العربية » باللغة الانجليزية (فلسطين) كما تلقى الأنسة زينب الحكيم (مصر) والأنسة منيرة ثنيان كريمة عبد اللطيف بك ثنيان - من علماء العراق - وزليخا الشهابى (فلسطين) وساذج نصار عقيلة الصحفي نجيب نصار وصاحب جريدة ، الكرمل (حيفا) ، يلقي هؤلاء كلمات فى الجلسة الختامية .

وفى المؤتمر ، ألقىت رسائل من السيدات والآنسات ابتهاج زعيتير (نابلس) أنيسه الخضراء (عكا) فائقة مدرس (حلب) اسمى طوبى (عكا) حميدة الجراح (عكا) ، وألقىت قصائد تحية للمؤتمر ، من فايضة سعيد عبد الحميد (نابلس) فوزية سلامة

وترسل سيدة أجنبية تقيم فى مصر ، الى هدى شعراوى قصيدة بالانجليزية (وهى صورة لتفكير ذلك العصر) وفيما يلى ترجمة القصيدة :

الناس أجمعون ، كانوا يخشون الأسد البريطانى

وكانوا ، يرتجفون من هيئته ويرهبون هجمته

حتى جاء يوم تقدم موسولينى ، اليه بثبات

ولوى ذيله فى غير وجل

زأر الأسد وفغر فاه

وكان بلا أنياب ليس فيه ما يخيف

ورمجر فى دهشة وقال :
وقعوا العقوبات
وهذا كل ما أمكنه أن يقول .
وللتاريخ نقول أن للدكتور ابراهيم ناجى قصيدة عن فلسطين مطلعها :
أخذ العين والفؤاد جميعا :
قبسا من جوانب الشرق بادی
جمع الأهل والأحبة والشمس
ل ولم الشتات بعد البعاد
أيقولون ، أنا أمم شتى وقو
م تفرقوا ، فى البلاد
كذب ما يقول عنا الأعادى
وضلال تخرص الحساد
الى أن يقول ابراهيم ناجى :
يا فلسطين أيها الوطن الدامى
تقبل سلام هذا الوادى
يا أنين الجراح فى الأسد
وزئير ، الأسد فى الأصفا
قد سمعناك داويا فى حمانا
فمددنا الى حماك الأيادى
ويختتم ابراهيم ناجى قصيدته بقوله :
فلقاء ولا أقول وداعا
نحن منكم غدا على ميعاد
حيث يغدو المآب تحقيق حلم
ويكون اللقاء كالأعياد



وللتاريخ أيضا نقول أن الأنسة أم كلثوم ، قد تبرعت بالغناء فى حفلة
أقيمت بدار الاتحاد النسائى المصرى لصالح منكوبى فلسطين فى ٢٤ أكتوبر
١٩٣٨ شارك فيها أمير الكمان سامى الشوا ، وكان صافى ايراد الحفلة - وهو
مليم جنيه
ايراد نموذجى للغاية - قد بلغ ٧٢٠ و١٠٣ أضيف الى المبالغ المتحصلة من
التبرعات لصالح مندوبى فلسطين .

وللتاريخ أيضا نقول ان هدى شعراوى دخلت فى معركة عنيفة مع صحيفتين ناطقتين باللغة الفرنسية تصدران فى مصر أطلقنا على عرب فلسطين نعوتا لا تتفق مع الحقيقة وتتنافى كل المنافسة مع بطولتهم وشجاعتهم .

احتجت هدى شعراوى على هاتين الصحيفتين البورص اجيبسيان وجورنال ديجيت لتجيزهما ضد العرب وأرسلت الى كل منهما خطابا قالت فيه :

« يدهشنا أن جريدة كجريدتكم تصدر فى مصر ، ويقروها جمهور من المصريين تسمح لنفسها أن تسمى المجاهدين الأبطال الذين يدافعون عن كيانهم وحريتهم وحقوق بلادهم بقطاع الطرق فهل بلغت فيكم روح التجيز لدرجة تجعلكم تقلبون الأوضاع اذا كان فى فلسطين يا جناب رئيس التحرير قطاع طرق ، فليس هم العرب بكل تأكيد » .

وترد صحيفة جورنال ديجيت على خطاب هدى شعراوى قائلة :

« فى فلسطين وطيون ولكن الذى تجهله السيدة هدى شعراوى باشا هو أن هنالك مئات من قطاع الطرق الحقيقيين انضموا الى الارهابيين للقتل والنهب والاحراق تحت ستار الجهاد فى سبيل الاستقلال ولقد قرأت السيدة هدى شعراوى باشا فى الصحف يوميا أن هناك أطفالا قتلوا ونساء ذبحن ، وفتيات انتهكت حرماتهن ومنازل أحرقت فكل هذه الجرائم المنافية للانسانية يفضل أن يكون المسئول عنها اللصوص وقطاع الطرق ، على أن يكون المسئول عنها من الوطنيين الحقيقيين الذين نحترمهم ونقدرهم حق قدرهم ، فهل تريد السيدة هدى أن نسجل الجرائم على أولئك الوطنيين ، ليحكم القارئ النزبه ، أينا أحسن نصحا فى خدمة قضية العرب ؟

وترد هدى شعراوى على تلك الكلمة العنيفة بكلمة أعنف تقول فيها :

« أن الوطنيين ولا سيما اذا كانوا من العرب لا يقتلون النساء ولا الأطفال ولا ينتهكون حرما الفتيات فتلك أعمال منافية للانسانية لا يقتربها الا قطاع الطرق والمتوحشون من الرجال الذين اقفرت قلوبهم من الايمان » .



وتقول هدى شعراوى : « اذا كانت الاخبار التى تصل الينا بواسطة صحيفتكم تعلمنا بأن هؤلاء الارهابيين العرب — كما تلقونهم — فى دفاعهم المشروع قد قطعوا بعض خطوط السكك الحديدية ، أو قطعوا بعض الأسلاك التليفونية أو دهبوا بعض الأكواخ أو أطلقوا النار على بعض المعتدين فكم من اخبار غيرها تنبئنا يوميا أن بلادا برمتها نسفت بالديناميت ونهبت أمتعتها ، وقتل الكثير من نساءها ورجالها وكابده شبابها أبشع أنواع التعذيب فى سبيل

استخلاص اعتراف منهم وكم من أبرياء شردوا في المنافي وكم من نساء أودعن في السجون وكم من شيوخ وأطفال قتلوا بالقنابل التي ترميها بعض البنات في الأسواق ، وكم مرق الرصاص أجسام المؤمنين أثناء الصلاة في معابدهم المقدسة بحجة توطيد الأمن أو استتباب النظام . أى نعت يا سيدى يمكن أن نطلقه على مقترفى مثل هذه الأعمال ؟ وإذا كان من الصعب عليكم أن تجهروا بهذا النعت فلا بد من أن يكون من قرائكم النزيهين الذين تحكمونهم بيننا من تتوافر لديه شجاعة التصريح به بدلا منكم . » .

وللتاريخ أيضا نقول ان هدى شعراوى كانت قد أرسلت خطابا مفتوحا في ١٥ نوفمبر ١٩٣٨ الى رئيس أساقفة كنتربرى ذكرته فيه بما أقدم عليه بعض الطائشين بمصر من اغتيال المرحوم السير لى ستالى باشا ، وكيف أن صوت أسقف كنتربرى لم يرتفع دفاعا عن قرار الانتقام الذى اتخذته الحكومة البريطانية ضد مصر المسكينة بارغامها على سحب جيشها من السودان ، وبفرض نصف مليون جنيه دية لم تقبلها زوج الفقيد وبالاقتصاص ممن تثبت ادانته في هذه الجريمة وباحتلال الجمارك المصرية في الاسكندرية وبالتدخل فى شئون البلاد الداخلية تدخل غير مشروع ، وكل ذلك يا صاحب القداسة رغم الاعتذارات التى ملأنا بها أجواز الفضاء ، ورغم استنكار الأمة المصرية بجميع هيئاتها لذلك الاعتداء الشنيع .

الى أن تقول هدى شعراوى :

« والآن يقوم في فلسطين جند دولتكم بقتل الأرواح البريئة من الرجال والنساء والأطفال مسلمين ونصارى وبترؤيعهم . وتعذيبهم بكل أنواع التعذيب والاهانة وبسيف قراهم ، وبيوتهم و . . و . . كل هذا يجرى في فلسطين منذ سنين عديدة ، ولم يرتفع لكم صوت بالشفقة ولم تقيموا في كنائسكم صلاة الرحمة على تلك الأرواح البريئة التى يزهقها جندكم لدفاعها عن الحق والواجب . »
« واليوم نسمع صوتكم عاليا بالاحتجاج ضد الألمان لأنهم فرضوا على اليهود الألمانين غرامة ، عقابا لهم على الانتقام البشع الذى قام به ، على ممثل دبلوماسى ألمانى - فرد من عنصرهم . جاهز بأنه ارتكب هذه الجريمة امتقاما من ألمانيا . »

وتسأل هدى شعراوى رئيس أساقفة كنتربرى : عما اذا كانت القسوة مباحة للبعض دون الآخر . . وان كانت الرحمة فى نظركم وقفا على اليهود دون غيرهم من البشر ؟ نرجو أن ترشدونا لأننا أصبحنا ازاء هذه التصرفات المتناقضة لا نعرف الفرق بين حلالها وحرامها .

وتتلقى هدى شعراوى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٨ من ديوان رئيس أساقفة كنتربرى ردا يقول فيه :

« بالرغم من أن مركز رئيس الأساقفة الرسمي لا يجعله مسئولاً بصفة مباشرة عن القرارات ، التي قد تتخذها حكومة جلالة الملك الا أنه سيستمر بصفته عضواً في مجلس اللوردات وبصفته الشخصية في بذل كل ما في وسعه للوصول الى حل يضمن العدالة للعرب لليهود » .

وتستمر هدى شعراوي ويستمر معها الاتحاد النسائي المصري في مواصلة الدفاع عن القضية الفلسطينية فترسل هدى شعراوي خطاباً الى السفير البريطاني بمصر - في ٤ ديسمبر ١٩٣٨ - بمناسبة اغتيال السيد موسى شومان شقيق السيد عبد الحميد شومان بأيدى الجنود الانجليز في بيته أمام زوجته وولده . وبمناسبة إعادة اعتقال الأستاذ صبحي بك الخضرا ، ونقله الى مكان مجهول لا يعرف أحد ما يعاني فيه من شقاء وتعذيب وأن زوجته المسكينة في أشد حالات اليأس والقلق تبحث عنه سدى في كل مكان .

وتبلغ هدى شعراوي السفير البريطاني في القاهرة احتجاج جميع نساء البلاد العربية والشرقية على ما سلكته السلطة البريطانية ازاء عرب فلسطين الذين لا ذنب لهم ولا جريرة الا الدفاع عن حياتهم وكيانهم القومي المهدد ، بأشد الأخطار .

وعندما اجتمع مؤتمر المائدة المستديرة في لندن أرسلت هدى شعراوي تلغرافاً الى كل من مستر نيفيل تشمبرلن رئيس وزراء بريطانيا ، والى مالكولم ماكدونالد وزير المستعمرات البريطانية باسم نساء العرب لتذكير الساسة البريطانيين بوعودهم واعطائهم حقهم في تقرير مصيرهم ، كما ترسل في ٢ مارس ١٩٣٩ تلغرافاً الى على ماهر باشا في قصر سان جيمس بلندن - حيث انعقد المؤتمر ، تقول فيه :

« فخورات بدفاعكم الجدير بالاعجاب عن قضية العرب ، تقدم الى رفعتكم تهنينا الحارة » .

ويرد على ماهر ، على هدى شعراوي قائلاً :

« أتر في كثيرًا تلغرافكم الرقيق ، نرجو أن تعيد مساعينا التي أغقبت مساعيكم الى فلسطين حقوقها والى البلاد المقدسة طمانينتها » .

وقبل أن اختتم حديثي عن «مؤتمر المرأة العربية والشرقية» ، الذي عقد بالقاهرة في أكتوبر ١٩٣٨ ، والذي رأسته السيدة الجليلة هدى شعراوي . . أحب أن أشير الى مشاعر مصرية ، شاركت في هذا المؤتمر ، وكان لها دور كبير في انجاحه ، وهى « الآتسة » ايها حبيب المصري ، رئيسة تحرير مجلة « المصرية » وسكرتيرة المؤتمر . . والتي قالت ، تعقيباً على انتهاء المؤتمر :

« اسمحوا لى أن أنسى فضيلة التواضع قليلا لأؤكد ، أن السيدات أثبتن
أنهن أكثر شجاعة من الرجال ، ولا يظن أحد أننى أنتصر لجنسى ، بل هى
الحقيقة الواقعة ، وحسبنا أن نطالع قرارات المؤتمر وبرقيات الى ساسة أوروبا ،
نرى ٠٠ تحت أى روح ، وبأى أسلوب كتبت .

« لقد جهرنا بصوتنا ، وقلنا : ان المشكلة الفلسطينية ، خلقتها دول
أوروبا ، وتحدينا أساطين العالم ، حملناهم وزر تلك الأعمال الشنيعة ، وأعلننا أننا
لا نبالى بالسياسة وظروفها ، ولا نخضع لأى مؤثر كان الا الانتصار للحق ونصفه
المظلوم . ولذلك جاءت قرارات المؤتمر النسائى ، أقوى من قرارات المؤتمر
البرلمانى العربى للرجال ٠٠ »

وأهم ظاهرة برزت فى هذا المؤتمر .. كما قالت ايضا حبيب المصرى -
انقراض « الحجاب » وانتصار « السفور » . واننا لندهش ، لو علمنا أن
مندوبات كافة الدول اللاتى اشتركن فى هذا المؤتمر ، متحجبات فى بلادهن ،
وانهن حضرن الى مصر متحجبات بالفعل ، ولكنهن جميعا - وبغير استثناء -
حضرن جلسات المؤتمر سافرات . فكانت خطة جليلة وحاسمة وقد انتهزت هدى
هانم شعراوى هذه الفرصة ، فقالت لهن انها تتمنى أن يعدن الى بلادهن سافرات
يتمسكن بالسفور ويقمن بالدعوة اليه .

وتشير ايضا حبيب المصرى ، الى برقية بعث بها مراسل جريدة « التايمز »
فى القاهرة ، الى جريدته فى لندن يقول فيها :

« لقد أثبت المؤتمر أن المرأة الشرقية على جانب كبير من الثقافة ، وأنها
تستطيع أن تقف على المنبر باتزان وتخطب بلهجة خطابية قوية ، وقد اشتركت
ثلاث سيدات من نابلس ، التى تعتبر معقل الرجعية ، وظهرن سافرات وهذا
دليل آخر على أن آخر حجر فى الرجعية قد انهدم ؟ »

وتقول ايضا حبيب المصرى ، انها قد تعرفت على الأنسة صبيحة الهاشمى ،
كريمة ياسين باشا الهاشمى - العراق - واكتشفت أنها كانت زميلة لها فى
كلية سميث بأمریکا ، ونالت درجة ال B.A وأن صبيحة تحافظ على الحجاب
فى بلدها ، ولم تظهر سافرة بعد عودتها من أمريكا الا هنا بمصر ، أثناء انعقاد
المؤتمر ٠٠

وتشير ايضا حبيب المصرى ، الى اشترك أربع عراقيات فى المؤتمر ، كلهن
شابات لا يتجاوزن الثلاثين ، وجمالهن أقرب ما يكون الى الجمال المصرى . ومن
بين العراقيات الأربع الأنسة رفيعة الخطيب ، وهى طالبة فى الجامعة المصرية .



وإذا كان الشيء بالشيء يذكر .. كما يقولون .. فأننى أحب أن أشير
على بعض ذكريات هدى هانم شعراوى ، روتها بمناسبة ذكرى عيد الجهاد
الوطني ١٣ نوفمبر ١٩١٨ « عندما ذهب سعد زغلول باشا وعبد العزيز
ميمى باشا ، وعلى شعراوى باشا - زوج هدى شعراوى - الى المعتمد البريطاني
مطالبين باستقلال مصر وكيف ..

تقول هدى هانم شعراوى :

« الصداقة بين المرحوم سعد باشا ، وبين زوجها المرحوم شعراوى
باشا تعود الى عيد بعيد يسبق قيام ثورة ١٩١٩ بكثير . وعندما تقدم سعد
زغلول لخطبة السيدة الجليلة صفية هانم زغلول ، أخذ والدها المرحوم مصطفى
باشا ميمى . رأى على باشا شعراوى فى هذا الزواج ، لأنهما كانا صديقين .
فامدح شعراوى باشا سعد زغلول وزكاه . وحين اختلف سعد باشا مع عدليه
اسماعيل سرعنك باشا ، طلب الى على باشا شعراوى أن يكون حكما ، وارتضيا
بالفعل . الحكم الذى أصدره » .

وتقول هدى شعراوى بالحرف الواحد « لما عاد سعد من باريس ، بعد
أن انقسم الوفد لأول مرة ، سألت زوجى : هل ستقابل سعدا فى المحطة ؟ ..
فقال : لا . فقلت له : ان مصر بأكملها ستقبله . فرد على قائلا : لتقبله مصر
كليا الا « على شعراوى » !

ولكننى ذهبت الى المحطة على رأس اللجنة المركزية للسيدات ، وقابلت
سعدا . فلما كان اليوم التالى لوصوله ، جاء الى بيتنا وزار زوجى ، وقال :
« انى جاي للباشا أشوفه زعلان منى ليه . وتعاتبا عتابا طويلا اشتركت فى خلاله
تعيما فى المناقشة ، ولم يكن زوجى قد أخبرنى بشيء ، عما نشب بينه وبين
سعد فى باريس من خلاف . ثم حدث الخلاف ، وكان من رأى زوجى أن يتولى
رئاسة وفد المفاوضات مع بريطانيا ، عدلى باشا .. لا باعتباره رئيس الحكومة .
ولكن ليكون سعد بعيدا وليبقى - على تعبيره - بعبع نخوف بيه الانجليز وقت
النزوم .. باعتبار سعد زغلول زعيم الأمة وقائد الحركة الوطنية » .

وتستطرد هدى شعراوى قائلة :

« ذهبت الى بيت سعد زغلول ، بعد أن قطع عدلى باشا مفاوضاته مع
كيرزون ، وكان سعد مختلفا مع زوجى ، فلما أنبأته صفية هانم بوجودى طلب
مقابلتى ، فاعتذرت وقلت : « أكلمه من وراء الباب » .. لأن الحجاب كان الى
ذلك الوقت قائما ، ولأنى خشيت أن أقابل « سعد » و « انكشف عليه »
مع ما بينه وبين زوجى من خلاف .. »

« وفعلًا ، وقفت خلف الباب أنحدث اليه ، وطلبت اليه أن يقابل عدلى بالمحطة ، كما سبق أن قابله عدلى ، خصوصا أن عدلى « لم يسلم البضاعة » وقطع المفاوضات رافع الرأس ٠٠ فقال لى سعد « لو رضيت أنا بذلك فغيرى لا يرضى » ٠ فسألته : من هم الغير ؟! ٠ فقال « مش عارفاهم ٠٠ الأمة » ٠٠ وكان استقبال عدلى بالببيض والطماطم ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ الخ ٠ »

وتقول هدى شعراوى : « وجلست فى حجرة مكتبى أكتب خطابا لسعد ، فدخل على شعراوى باشا وقال : ازاي تكتبى لسعد جوابات وأنا زعلان منه ؟ قلت له « يا باشا ٠٠ التى تكتب ليست مدام شعراوى باشا ، بل رئيسة اللجنة المركزية للسيدات » ٠ فنظر الى مليا ثم انصرف ٠ فحسبت أنه مستاء ٠ لكن كم كان سرورى حين جلسنا الى المائدة وقت العشاء ، فاذا به كعادته من الصفاء والسرور ٠ ولعله انسحب ساعة كتابة الجواب ، لأن ردى أعجبه « وظللت مع سعد مؤيدة له ، مختلفة مع زوجى ، ولم أختلف مع سعد ٠٠ الا بعد أن توفى زوجى الى رحمة الله ٠٠ » ٠

وتقول هدى شعراوى : ان بدء اختلافها مع سعد ، كان عندما أعلن موقفه من توفيق نسيم باشا ، اثر الغاء النص على السودان فى الدستور ، عندما قال كلمته الماثورة عن نسيم باشا « انه يستحق تقدير الوطن » ٠

وجاء بعد ذلك عيد ١٣ نوفمبر ، فاذا بى - تقول هدى شعراوى - لأول مرة ، لا ألقى دعوة ووقف سعد يومها يخطب ويشيد بذكرى نسيم وأغل ذكرى الآخرين من زملائه ، ومنهم زوجى ٠٠

وظلعت جرائد الوفد فى الصباح ، تقول : انى كنت موجودة ، وكنت أستقبل السيدات فكان من الضرورى أن أنشر غداة ذلك اليوم ، انى لم أكن موجودة ولم أدع ٠ فكتب لى سعد باشا بعدها ، جوابا من « مينا هاوس » ٠٠ حيث كان يقيم يومئذ ، يعتذر من عدم ارسال الدعوة ٠ ويقول : ان ذلك لم يكن مقصودا ٠ فبعثت له بالرد أقول ، انى غير مستاءة من اغفال دعوتى ، وانما أنا أخالفه فى خطته ، حيال نسيم باشا وموقفه ، فزادت علاقاتنا تعكيرا ٠٠

ثم جاء تصريح سعد زغلول فى مجلس النواب - وكان وقتئذ رئيسا للوزارة - بمناسبة اثاره موضوع السودان ، وقوله : « ليس عندنا تجريدة ٠٠ الخ » ٠٠ فنشرت كتابا مفتوحا أرد عليه ، وانتقد هذا التصريح ٠ وقلت له : كيف تقول ذلك ، والروح المعنوية هى التى قمنا على أساسها ، وهى أقوى من القوة المسلحة ، وبعدها اجتمعت اللجنة المركزية للسيدات وحصلت مناقشة طويلة ، على اثرها انقسمنا الى قسمين : فريق أيدنى ، ومنه

السيدة عزيزة فوزى ، والسيدة احسان القوصى ، وفريق ظل مع سعد ، ومنه
السيدة شريفة رياض ، ومدام ويصا ، ومدام خياط ، والسيدة نعمت حجازى .
وفى آخر الأزمات الدستورية ، التى وقعت قبل وفاة المرحوم سعد زغلول
باشا ، فكر العقلاء فى ضرورة الاتفاق بين زعماء البلاد وقادتها . .

وتقول هدى شعراوى :

« لقد ذهبنا الى سعد فى بيته وكنا فى شهر رمضان ، ولبثت معه
ثلاث ساعات ، وتحدثنا فى أمر ازالة سوء التفاهم بينه وبين ثروت باشا ،
فأصر سعد زغلول على أن يأتى اليه ثروت فى داره ويطلب صفحه ، واقترحت
أن يكون الاجتماع فى مكان آخر ، وخرجت دون أن أوفق فى اقناعه . ولكن
فى اليوم التالى ، ذهب سعد الى ثروت بنفسه وتم التفاهم بينهما ، ثم أعقب
ذلك اتحاد الجميع ، وبدأ سعد يقدر خصومه . . ويعترف بمكانتهم . واجتمع
بعدئى وبشروت ، وأحاطوا به . . فكانوا عصبة واحدة ، وتناسى الجميع الماضى
بما فيه . وفى أهنا الساعات وأسعدها ، فى وقت اعتراف الجميع بفضل
الجميع ، وتقدير الكل لهفوات الماضى وأخطائه . . اختطف الموت سعدا فى تلك
الساعة الحرجة التى كانت البلاد أحوج ما تكون اليه خصوصا وقد آزره اخوانه
وخصومه على السواء » .

وبعد كل ما سبق من الحديث عن مؤتمر المرأة الشرقية للدفاع عن القضية
الفلسطينية الذى عقد بمصر فننتقل الى الحديث عن مؤتمر آخر خصص لبحث
الوسائل الكفيلة بحل الصراع العربى - الاسرائيلى الذى عقد فى لندن !

الفصل الثالث

محاولة في لندن لحل الصراع العربى الاسرائيلى مؤتمر هام فى لندن

ضم المؤتمر البرلماني ، الذى عقد بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٣٨ ، العديد من مختلف أقطار الشرقين الأقصى والأدنى والبلاد الاسلامية . افتتحه محمد على علوبة باشا ، كرئيس للوفد المصرى .

وقد كان من بين الذين شاركوا فى هذا المؤتمر : فارس بك الحورى ، رئيس البرلمان السوري ، ومولانا كفاية الله ، مفتى الهند ورئيس جمعية العلماء فيها . والسيد عبد الرحمن الصديقى ، مندوب العصبة الاسلامية فى الهند ، والأستاذ عبد الخالق الطريسى مندوب تطوان « المغرب الأقصى » ، والأستاذ محمد المكى الناصرى ، مندوب المغرب ، ورئيس البعثة المغربية فى مصر . وغيرهم .

وبالرغم من أن هذا المؤتمر لم يتخذ قرارات ايجابية تدعم قضية الكفاح الفلسطينى . الا أنه كان دافعا للحكومة البريطانية الى التفكير فى عقد مؤتمر لندن فيما بعد .

لقد رأت الحكومة البريطانية - بعد ما رأت من اجماع الشعوب الشرقية وعطفها على فلسطين - أن الوقت قد آن لعقد مؤتمر دولى ضخم فى لندن ، يبحث عن ايجاد حل سلمى عادل ، لمشكلة فلسطين « يرضيها ويحقق رغبة الشعوب الشرقية والاسلامية ، التى تحرص بريطانيا على أن تظل علاقاتها بها ، علاقة مودة وسلام » .

ولو لم يكن لهذا المؤتمر البرلماني - عند بعض المعلقين - من فوائد الا الدعوة لعقد مؤتمر لندن . لكفى .

والصحف المصرية الصادرة فى نوفمبر وديسمبر ١٩٣٨ ، كانت تكتب باستمرار عن رغبة محمد محمود باشا رئيس الوزراء ، فى السفر الى مؤتمر

لندن الخاص بفلسطين والى أنه - أى محمد محمود باشا - أعد وجهة نظر الحكومة المصرية ، اعدادا مدروسا ، اعتنى بتفاصيله عبد الحميد بدوى باشا ، وكامل سليم بك .

وبعض الصحف المصرية أكدت أن سفر محمد محمود باشا الى لندن للاشتراك فى المؤتمر ، قد سبقته « عدة مخابرات شفوية وتحريرية » ، وأن رئيس الوزراء المصرى ، تلقى من زميله رئيس الوزراء البريطانى رسالة رقيقة يعرب له فيها عن اغتباطه ، لو استطاع رفعته - محمد محمود باشا - أن يرأس وفد مصر فى هذا المؤتمر . وأن محمد محمود باشا أبرق لرئيس الوزارة البريطانية ، عن استعداده لتلبية الدعوة ، على شرط تحديد الأسس التى ستدور عليها المفاوضات ، وبيان مدى استعداد بريطانيا « الحليفة » لحل هذه المشكلة .

وتؤكد هذه الصحف أيضا ، أن رئيس الوزراء المصرى ، قد تلقى طائفة من البرقيات ، من عرب فلسطين ، يلتمسون اليه فيها ، « أن يجشم نفسه مشقة السفر من أجلهم » ويعلنون فيها اطمئنانهم الى حل مشكلتهم بفضل تدخله .

وتشير الصحف المصرية ، الى أن وجهة نظر مصر ، وقتئذ ، كانت تتضمن الاقتراحات التالية :

● تشكيل حكومة وطنية ، ومنح الشعب الفلسطينى نظاما دستوريا اسوة بغيره من الشعوب الشرقية والعربية .

● وقف هجرة اليهود الى فلسطين ، وتحديد مناطق نفوذهم الاقتصادى فى البلاد .

● تنصيب أحد الأمراء الشرقيين على عرش فلسطين .

وحول الاقتراح الأخير ، أشارت الصحف المصرية ، مرات متعددة ، الى أن من بين المرشحين لعرش فلسطين ، الأمير عمر الفاروق سليل سلاطين آل عثمان والأمير محمد عبد المنعم نجل الحديوى السابق عباس حلمى الثانى . الذى انتهب الفرصة ، فزار بيروت والتقى بسماحة مفتى فلسطين ، الحاج أمين الحسينى .

والجدير بالذكر ، أن محمد على علوبة باشا ، كان قد سافر وحده الى لندن للمشاركة فى المؤتمر . وكان من المعروف فى البداية أن هذا المؤتمر سيؤجل الى أوائل عام ١٩٣٩ حتى تشترك فيه غالبية الدول العربية والاسلامية .

وقد أجرى محمد على علوبة باشا ، اتصالات مع المسئولين البريطانيين كوزير المستعمرات ، ووكيله ، وبعض أعضاء مجلس اللوردات ، ومجلس العموم ، كما أجرى اتصالات مع كبار محرري الصحف الانجليزية الكبرى . ومع كثير من الجماعات والهيئات البريطانية . وكل ذلك من أجل احاطة الرأي العام البريطاني بعدالة القضية الفلسطينية .

وعندما عاد علوبة باشا الى القاهرة ، تحدث عن الانقسام الذى حدث فى صفوف القيادة الفلسطينية المشاركة فى الاعداد للمؤتمر ، والذى تمثل فى خروج فخرى بك النشاشيبي - أحد الزعماء الفلسطينيين - على الاجتماع الفلسطيني ، واستنكار كل القيادات الفلسطينية لموقف فخرى بك ، وفى مقدمتهم شقيقه راغب بك النشاشيبي ، الذى أعلن استنكاره لموقف شقيقه .

وكدليل على حسن نية بريطانيا تجاه العرب وقتئذ ، كما قالت الحكومة البريطانية ، بادرت تلك الحكومة باطلاق سراح خمسة من الزعماء الفلسطينيين ، كانوا قد نفوا الى جزيرة سيشل ، وظلوا بها خمسة عشر شهرا . وهؤلاء الزعماء هم : أحمد حلمى باشا . والحاج يعقوب الغصين بك . والدكتور حسين بك الخالدي ، ورشيد بك ابن الحاج ابراهيم بك . وعواد سابا بك . وقد جرى بهم من سيشل الى القاهرة ، حيث استقبلهم شعب مصر ، أروع استقبال . وحيث كرمتهم الحكومة والمعارضة أروع تكريم .

والجدير بالذكر ، أنه عندما كرم مصطفى النحاس - رئيس الوفد المصرى - زعماء فلسطين ، الذين كانوا منفين فى سيشل ، دارت أحاديث طيبة ، بين أعضاء الوفد المصرى وكان من بينهم بعض الذين نفوا الى سيشل - فى ثورة ١٩١٩ - قال أحمد حلمى باشا وزملاؤه من الزعماء الفلسطينيين : ان الحركة الوطنية الفلسطينية مدينة لثورة ١٩١٩ ، التى كانت بمثابة الشرارة ، التى انطلقت من مصر الى كافة البلدان العربية والشرقية . وفى مقدمتها الهند .

ومع مطلع عام ١٩٣٩ . بدأت الوفود العربية والاسلامية ، التى تقرر اشتراكها فى مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية ، تتوافد على القاهرة ، وكان فى مقدمتهم الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود - الذى كان - وقتئذ - نائبا عن والده فى الحجاز ، وكان وزيرا لخارجية المملكة العربية السعودية ، وشقيقه الأمير خالد بن عبد العزيز آل سعود ، وكذلك الأمير سيف الاسلام ، ولى عهد اليمن ورئيس وفدها فى المؤتمر . وكان وفد شرق الاردن الى المؤتمر برئاسة فؤاد الخطيب باشا ، مستشار اماره شرق الأردن ، وعضوية عبد الله بك النمر وزير ماليتها . و . و .

والجدير بالذكر أن هذه الوفود رافقت الملك فاروق ، عندما ذهب الى « مسجد قيسون » لأداء فريضة الجمعة . وكانت المفاجأة أن فاروق هو الذى أمهم جميعا فى الصلاة . وقد اعتبر ذلك - وقتئذ - حدثا هاما ، حيث كان من بين الذين أدوا الصلاة خلف فاروق الأميران السعوديان فيصل وخالد آل سعود ، والأمير اليمنى سيف الاسلام .

وربما كانت تلك « العملية » من بنات أفكار على ماهر . . الذى كان حريصا - كما سبق أن ذكرنا - على أن يرأس وفد مصر الى مؤتمر لندن ، رغم أنه كان - وقتئذ - رئيسا للديوان الملكى .

وقد سبق لنا أن ذكرنا - على لسان الدكتور محمد حسين هيكل باشا - الذى كان وزيرا للمعارف ، فى وزارة برئاسة محمد محمود باشا : أن مجلس الوزراء لم يبحث موضوع اشتراك على ماهر باشا فى الوفد . . وبمراجعة الصحف المصرية - الصادرة وقتئذ - تبين لنا أن مجلس الوزراء ، أقر تأليف وفد مصرى برئاسة الأمير محمد عبد المنعم ، وعضوية على ماهر رئيس الديوان ، وحسن نشأت باشا سفير مصر فى لندن .

وكنموذج للتخبط الذى رافق اختيار أعضاء الوفد المصرى المسافرين الى مؤتمر لندن ، نقول : انه فى اللحظة التى كان يتأهب فيها الوفد المصرى لمبارحة القاهرة فى طريقه الى لندن ، أضيف اسم عبد الرحمن عزام بك ، الذى كلف بالسفر من الحجاز مباشرة الى لندن . وفى لندن أخطر عزام بك بأنه قد أصبح سكرتيرا للوفد المصرى وكان اختيار عبد الرحمن عزام بك ، بهذه الصورة المفاجئة ، سببا فى حدوث أزمة وزارية ، بحثها مجلس الوزراء فى جلسة عاصفة .

وكل ما أخشاه ، أن أكون قد أطلت فى الكتابة عن القضية الفلسطينية ، عما قبل مؤتمر لندن وعما بعده ، ما قبل الكتاب البريطانى الأبيض الخاص بفلسطين ، وما بعده أيضا ، وربما كان عذرى أن هذه الفترة - الأشهر الأخيرة من عام ١٩٣٨ والأشهر الثمانى الأولى من عام ١٩٣٩ كانت من أخطر مراحل القضية الفلسطينية ، فلسطينيا ، وعربيا ، وبريطانيا ، ودوليا . وربما كان عذرى أيضا أن مشاركة العرب فى مؤتمر لندن بتلك الصورة شبه الاجماعية ، كان شيئا جديدا على العمل العربى المشترك ، خاصة وأن معظم الدول العربية ، لم تكن بعد قد تحررت من أغلال الاستعمار البريطانى والفرنسى والايطالى ، وربما كان عذرى - فى الاطالة - أيضا ، أن هذه الفترة التى أطلت فى الكتابة عنها كانت الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية ، حيث جمد الفلسطينيون ثورتهم على أمل أن تنصفهم بريطانيا بعد الحرب وحيث علقت دول عربية كثيرة الآمال على الوعود البريطانية التى قطعتها لهم بأن يكون كل شئ على ما يرام

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وحيث انتهز اليهود الفرصة - فرصة الحرب العالمية - وتمكنوا من السيطرة شبه الكاملة على فلسطين بما أدخلوا من مهاجرين ، وبما دربوا من جيوش ، وبما استفادوا من اللعب على كل الجبال ، والأكل على كل المواثد و ٠٠ و ٠٠

وقبل أن أذكر في نقاط موجزة ، ما حدث في مؤتمر لندن الخاص بفلسطين ، وما أعقب اعلان بريطانيا كتابها الأبيض ، الذى فصل كل اتجاهاتها وبرامجها ، وأهدافها السياسية فى فلسطين ، أحب أن أشير الى بعض ما جاء فى دراسات عربية وفلسطينية ، عن تلك المرحلة حتى تكون الصورة أشمل ، وحتى يكون مجال نشر الآراء المختلفة والمتباينة أوسع وحتى - وهذا هو الأهم - لا نستبد برأينا فى مثل هذه الموضوعات القومية الحيوية .

فى دراسة أعدها - ونشرها فى بغداد عام ١٩٧٠ - الاستاذ عبد الحميد العلوجى عن المد الصهيونى بين الهجرة والهجرة المضادة ، حديث طويل عن كفاح الثوار العرب وبطولاتهم وإشارة الى ما ذكره الجنرال هنرى ميتلاند ولسون قائد القوات البريطانية فى الشرق : ان خمسمائة من الثوار العرب يحاربون فى الجبال لا يمكن التغلب عليهم بأقل من فرقة بريطانية كاملة السلاح وحديث عن القوات البريطانية التى تصدت للثوار الفلسطينيين ، والتى بلغت ثمانين ألف جندي تحت امره الجنرال ديل ثم الجنرال ويفيل وفى تلك الدراسة أيضا كلام عن الثورة الفلسطينية المضادة التى تمثلت فى « عناصر حزب الدفاع التى شكلت عصابات اجرامية اسمها فصائل السلام لتقوم ببعض الأعمال البشعة ، وتنسبها للثورة بهدف تغيير الجماهير منها » وكذلك كلام عن الاتفاقية التى عقدتها الحكومة البولندية . والوكالة اليهودية لتنظيم نقل رؤوس الأموال اليهودية من بولونيا الى فلسطين وكيف توصل فلاديمير جابوتنسكى الى اتفاق خاص مع بعض المسئولين البولنديين لتزويده منظمة الارجون زفاى بشتى المساعدات واجتماعه - فى صيف ١٩٣٧ - بملك رومانيا كارول الثانى الذى وعده بتشجيع الهجرة الى فلسطين ، والذى وعده أيضا بمحاربة كل مشروع للتقسيم ٠٠ كما تشير تلك الدراسة أيضا الى ظهور أول دعوة لتقسيم فلسطين فى عام ١٩٣٧ ، بناء على اقتراح لجنة بيل وكان اقتراح لجنة بيل على النحو التالى : دولة يهودية تشمل السهل الشمالى من اسدود ، بما فى ذلك سهل شارون ، ومرج بنى عامر ، ولواء حيفا ، والوية طبرية ، وصفد ، وعكا مع بقائها تحت الانتداب البريطانى بصفة مؤقتة ثم تضم بعد ذلك الى الدولة اليهودية ، ثم دولة عربية تشمل نهر الاردن وغزة وبر سبع وصنحراء النقب والجليل ونابلس والجزء الشرقى من طولكرم وجنين وبيسان ويافا على أن تبقى القدس وبيت لحم والناصرة وشواطئ طبرية تحت الانتداب البريطانى مع ضرورة ربط هذه الأجزاء بساحل

البحر الأبيض المتوسط عن طريق ممر يربط بين القدس ويافا ، وفي هذه المنطقة تقع اللد والرملة •

وتشير دراسة الاستاذ عبد الحميد العلوجي الى أن الحكومة البريطانية اضطرت في أكتوبر ١٩٣٨ الى إلغاء قرار التقسيم تحت وطأة الثورة العربية حيث استشهد في الأشهر الأولى من عام ١٩٣٨ أكثر من ٦٠٠٠ شهيد فلسطيني ، وحيث تم اعتقال ٢٧٥٠ فلسطينيا كما تم اعدام ٣٦٧ من الفلسطينيين الأبطال ، وأعلنت بريطانيا منع الهجرة اليهودية الى فلسطين من أجل أن تكتسب ود الثوار العرب وان كان اليهود الذين تسللوا الى اسرائيل في الأشهر الأولى من عام ١٩٣٨ قد بلغ عددهم ١٢٨٦٨ مهاجرا ليصبح عدد اليهود حتى نهاية عام ١٩٣٨ « ٤١١٢٢٢ يهوديا » كما تشير تلك الدراسة أيضا الى اصدار الحكومة البريطانية كتابها الأبيض الذي سمح بادخال ٧٥ ألف مهاجر يهودي خلال ٥ سنوات وتقسيم أراضي فلسطين الى ثلاث مناطق يصرح لليهود في الأولى بشرائها ولا يصرح بالشراء في المنطقة الثانية الا بموافقة الحكومة أما الثالثة فلا يسمح لهم بالشراء منها •

وتقول دراسة الأستاذ عبد الحميد العلوجي أيضا أن الهجرة من ألمانيا كانت تتم بموافقة الجستابو الألماني حيث صمم ذلك الجستابو على اخلاء أواسط أوروبا من اليهود وحيث كانت شركات الملاحة الألمانية - الخاضعة لهتلر - تتولى نقل المهاجرين اليهود الى موانئ رومانيا ومنها الى فلسطين ، وكان الجستابو يعطى هؤلاء تصريحات مزورة لدخول فلسطين •

وتقول تلك الدراسة أن الثورة الفلسطينية قد توقفت في سبتمبر ١٩٣٩ بسبب اعلان الحرب العالمية الثانية بعد أن أجهضت على أيدي القوى المضادة لها ، والمتمثلة في سلطات الاحتلال البريطاني ، وقوى الغزو الصهيوني والواجهات المرتبطة بها •

● وفي دراسة لمعهد البحوث والدراسات العربية - بالقاهرة - للدكتور محمد بدیع شريف اشارة سريعة الى مؤتمر لندن واستمراره بضعة أسابيع قدمت فيها الحكومة البريطانية مقترحات متعددة لم تنل قبولا من الطرفين فوضعت خطة أعلنتها بالكتاب الأبيض • وتقول الدراسة ان اليهود ، رفضوا الكتاب الأبيض مبدئيا • غير أن وايزمان لعب دورا مهما في اقناعهم بقبوله لأنه ينبغي من وراء ذلك تسجيل ضمان قانوني بوضع أقدام اليهود في هذه الأراضي ، ومع ذلك كله عمد اليهود الى الفوضى واشاعة الشغب فقامت عصابتهم من الهاجاناه وشترن بالعصيان فقطعوا خطوط الاذاعة وأحرقوا الدوائر الرئيسية للمهاجرين ونهبوا دوائر الحكومة في تل أبيب • ونشبت الحرب العالمية الثانية فكان موقف العرب موقف المهادنة أما الصهيونيون فقد نشطوا فزادت هجرتهم غير المشروعة ،

فدخل فلسطين أولئك الذين أفلتوا من يد النازية ومن أوروبا الشرقية وأخذوا يتسللون تحت جناح الظلام وتشكلت عصابة تهريب لهم اكتشفتها بريطانيا عام ١٩٤٢ وتغاضت عنها » .

❁ وفي كتاب فلسطين للاستاذ أحمد فراج طايح ، الذى بدأ حياته - كدبلوماسى مصرى - فى فلسطين عام ١٩٢٧ ثم عاد اليها قنصلا عاما لمصر فى يوليو ١٩٤٧ ، ومكث بها حتى أكتوبر ١٩٤٨ ، اشارة ، الى ذلك الاضراب الذى أعلنته اللجنة العربية العليا فى عام ١٩٣٦ وكيف أن بريطانيا أرسلت قوات اضافية لاضاد ثورة الشعب الفلسطينى وكيف أن اللجنة العليا ، لم تعدل عن قرار الاضراب الا بعد تدخل حكومات العراق ، والعربية السعودية والاردن وكذلك اشارة الى لجنة بيل وقرار التقسيم الذى نادى به ورفض الفلسطينيون قرار التقسيم ، ومطالبتهم بالاستقلال التام وكذلك اشارة ، الى عرض القضية الفلسطينية أمام مجلس عصبة الأمم فى ١٤/٩/١٩٣٧ وطلب ايدن - وزير الخارجية البريطانية الموافقة على تأليف لجنة لوضع مشروع تفصيلى لتقسيم فلسطين ، وموافقة مجلس العصبة على ذلك بشرط بقاء الانتداب البريطانى لحين الوصول الى قرار نهائى . واشارة أيضا الى لجنة جون وودهير التى رأت عدم جدوى مشروع التقسيم لأن العرب يرفضونه ، واليهود لا يقبلونه ويشير الأستاذ أحمد فراج طايح الى دعوة الحكومة البريطانية لمصر ، والعراق ، والعربية السعودية ، والاردن واليهود ، وعرب فلسطين ، والوكالة اليهودية الى عقد مؤتمر فى لندن اجتمع فى ٧/٥/١٩٣٩ وقد رفض العرب أن يجلسوا مع اليهود فى مؤتمر واحد .

كما أشار الأستاذ طايح الى مقترحات بريطانيا التى رفضها اليهود والعرب فى ٢٧/٣/١٩٣٩ ، والى اصدار الحكومة البريطانية للكتاب الأبيض فى ١٧/٥/١٩٣٩ واشارة الى ما جاء فى ذلك الكتاب من أن انشاء دولة فلسطينية مستقلة وزوال الانتداب زوالا كاملا ، يتطلب أن تكون العلاقة حسنة بين العرب واليهود بدرجة تجعل قيام حكومة أمرا ممكنا .

ويقول الأستاذ أحمد فراج طايح : ان اليهود هاجموا الكتاب الأبيض قائلين ان سياسة الحيانة التى تتبعها بريطانيا لا يمكن احتمالها وأن الشعب اليهودى سيشن عليها حربا لا هوادة فيها وبدأ يهود فلسطين فى سياسة عدم التعاون .

وسعى اليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية لدى حكومتهم لتضغط على بريطانيا كما سعوا ، لدى أعضاء لجنة الانتداب الدولية ، لرفض الكتاب الأبيض وقد رفضته اللجنة بأغلبية أربعة أصوات ضد ثلاثة بحجة أن ما تضمنه الكتاب

الأبيض يتعارض مع صك الانتداب . ورفض العرب هذا الكتاب بالرغم من أن بريطانيا اعترفت مبدئياً بحق فلسطين في الاستقلال وعدلت عن التقسيم وحددت الهجرة تحديداً نهائياً ، وقيدت انتقال الأراضى ، واستند العرب في رفضهم الكتاب الى أن فترة الانتقال تعطى لليهود سلاحاً في معارضة استقلال العرب ، ويريد العرب حكومة وطنية في مدة معقولة ولا يقبلون مساعدة من بريطانيا في تحديد الدستور ، وأضافوا ، أن عبارات الكتاب غامضة فضلاً عن أنه جعل اعلان الاستقلال ، أو تأجيله بعد عشر سنوات منوطاً بالظروف .

ويقول الأستاذ أحمد فراج طايح : فى الواقع لم يرفض كل عرب فلسطين الكتاب الأبيض فقد قبله حزب الدفاع الذى كان يرأسه راغب النشاشيبي وكانت سياسته : خذ وطالب .

● وأستاذ القارىء فى أن أنقل اليه فى تلك النقاط الموجزة بعض ما أريد أن أركز عليه من معلومات تتعلق بتلك المرحلة الهامة ، والخطيرة من مراحل الصراع ، العربى الاسرائيلى :

● قبل انعقاد مؤتمر لندن تقدمت حكومة العراق بمشروع ، لحل مسألة فلسطين يتلخص فى انشاء دولة مستقلة ذات سيادة فى فلسطين يكون الحكم فيها دستورياً بمقتضى قانون تضعه جمعية منتخبة على أن ينص هذا الدستور على المحافظة على الحقوق المدنية والسياسية لكل فلسطينى دون تفریق بين أهل البلاد فى ناحيتى الجنسية والدين وأن ينص الدستور أيضاً على المحافظة على منح الطوائف المختلفة فى فلسطين سلطات واسعة فى شئونها الطائفية ، وأن ينص كذلك على منح المدن والقرى ، العربية واليهودية سلطة واسعة فى المسائل المحلية و . . و .

وكان مشروع المملكة العربية السعودية ينص على أن تكون المفاوضات بين العرب وبريطانيا وليس مع اليهود ، وأن يضمن العرب فى فلسطين تمثيلهم فى المؤتمر على أحسن وجه ممكن ، أما حكومة شرق الأردن ، فلم تتقدم بأى مشروع مؤكدة أنها ستنزل على ما يقرره ممثلو البلدان العربية !! .

● فى ١٧/١/١٩٣٩ بدأ فى القاهرة مؤتمر ، تمهيدى لبحث المسألة الفلسطينية شارك فيه عن العراق : نورى السعيد وعبد القادر الكيلانى وعن اليمن الأمير سيف الاسلام نجل الامام يحيى ، والقاضى العمري ، والقاضى الشامى ، وعن المملكة العربية السعودية : الأمير فيصل آل سعود ، وفؤاد حمزة بك ، ومن فلسطين حسين الخالدي ، وعونى عبد الهادى والدكتور فؤاد سابا ، وأمين النعيمى ، وعن شرق الأردن ، فؤاد الخطيب باشا مستشار الأمير عبد الله ، والسيد عبد الله التمر الحمود مدير الخزانة وعن مصر ، محمد محمود ،

عبد الفتاح يحيى ، محمد علي علوبة ، حمد الباسل ، الدكتور عبد الحميد سعيد و ٠٠ و ٠٠ وفي هذا الاجتماع ، يطلب المجتمعون ، من محمد محمود باشا ، أن يقبل رئاسة الوفود العربية في لندن ، فيعد خيرا . ويؤجل المؤتمر التمهيدى ثلاثة أيام وتقول الصحف البريطانية أن تأجيل الاجتماع كان بسبب رغبة أبادها محمد محمود باشا في جمع كلمة العرب فالمؤتمر ، التمهيدى في القاهرة أهم من المؤتمر الأصلي في لندن » : ان مؤتمر لندن استعداد لامتحان تؤديه البلاد العربية بلندن ، اذا دخلته متحدة وخرجت منه متحدة ضمنت النجاح لها ولفلسطين ٠٠

● فى ١٩٣٩/١/٢١ سافر نوري السعيد من القاهرة الى بيروت لمقابلة مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى ، وعاد فى نفس اليوم ونشرت صحف لندن -التايمز بصفة خاصة - تصريحاً فى نفس اليوم لراغب بك النشاشيبي ، تضمن بياناً رسمياً له ، وهو أنه اذا لم يخصص لحزبه - حزب الدفاع - نصف عدد الوفد الفلسطينى المسافر الى لندن فلن يشترك أحد من حزبه فى مؤتمر لندن وشكك راغب النشاشيبي ، فيما يرسل من برقيات الى الخارج ، وفيما يصدر من بيانات فى الداخل بخصوص تأييد المفتى . ويحذر راغب النشاشيبي بريطانيا اذا ما اعترفت بوكلاء المفتى ، ولم تعترف بحزبه ! ويسافر الخديوى السابق عباس حلمى وابنه الأمير محمد عبد المنعم الى بيروت لمدة يومين ، يلتقيان فيهما - باستمرار - فى بلدة الزوق فى جبل لبنان مع مفتى فلسطين ! ٠

ويحتفل أبناء لبنان بالخديوى السابق ، وخاصة نقولا ابراهيم سرسق ، وحبيب بك طراد ، والسيدة ليندا سرسق ، وجان توينى بك و ٠٠ و ٠٠ ويقال ان رحلة نوري السعيد ، الى لبنان كانت بخصوص اقناع المفتى بالتفاهم حول تمثيل أحزاب فلسطين ! ٠

● فى ١٩٣٩/١/٢٧ وصل الأمير محمد عبد المنعم رئيس الوفد المصرى الى لندن ، ثم تبعه - فى يوم تال - على ماهر باشا .

وتتبنى الايكونوميسست البريطانية الدفاع عن حزب الدفاع الفلسطينى ، قائلة انه ، يمثل ، نصف فلسطين وأن واجب انجلترا ، ألا تضحي به من أجل الاتفاق مع أمين الحسينى .

● ويؤلف اليهود لجنة من زعمائهم فى كل أنحاء العالم لمعاونة الوكالة اليهودية التنفيذية فى فلسطين ، فى مفاوضات مؤتمر لندن ، وتمثل تلك اللجنة شخصيات بارزة من الصهيونيين ، وغير الصهيونيين ومن الأعضاء البريطانيين الذين اختيروا لعضوية هذه اللجنة : مستر نيفيل لاسكى المستشار

الملكى ورئيس جمعية النواب اليهود • المستر جيمس دى روتشيلد رئيس جمعية اسكان اليهود فى فلسطين • الماركيز ردنچ ، اللورد بيرسنيد و • و •
● ثمة ملاحظات سريعة لابد من ابدائها ، اقترح الوفد المصرى على الوفود العربية أن يمتنعوا عن الكلام فى جلسة الافتتاح لتتاح الفرصة للفلسطينيين أنفسهم لكى يشرحوا جيدا قضيتهم ، ولكى يعبروا عن مطالبهم ، استمرت مشكلة انضمام راغب النشاشيبي بك الى الوفد الفلسطينى قائمة ، وأصرت الوفود العربية ، على عدم الجلوس مع راغب بك ، وأعضاء حزبه ، طلب محمد على جناح رئيس الرابطة الاسلامية فى الهند ، والقائد الأعظم لباكستان فيما بعد أن يسمح للرابطة الاسلامية بالمشاركة فى المؤتمر ، ولكن بريطانيا ترفض الطلب ويرسل محمد على جناح تلغرافا آخر طالبا إعادة النظر فى طلبه السابق ، هدد الوفد الفلسطينى بالانسحاب من المؤتمر ، وكذلك الوفود العربية ، بسبب اصرار النشاشيبي على المشاركة فى المؤتمر ووقوف بريطانيا الى جانبه ، وحتى الساعة الرابعة من صباح يوم انعقاد المؤتمر لم تكن المشكلة قد حلت بعد وقد اقترح مستر ماكدونالد وزير المستعمرات البريطانية أنه اذا فشل الفلسطينيون فى جمع كلمتهم فسوف يتحدث هو مع وفد النشاشيبي كهيئة منفصلة •

● تم افتتاح مؤتمر لندن فى جلستين منفصلتين احدهما مع العرب ، والأخرى مع اليهود وألقى مستر تشمبرلين رئيس الحكومة البريطانية فى هذه المناسبة خطبتين ! وكان فى خطبته أمام الوفود العربية قد أشار الى الحوادث السيئة التى وقعت فى فلسطين والتى جلبت خسائر ، لكل المقيمين فيها • كما أشار الى ارتباط بريطانيا بفلسطين والى أمل الشعب البريطانى فى عودة السلام الى ربوعها •

والقى الأمير محمد عبد المنعم كلمة باسم جميع الوفود العربية تمنى فيها حل القضية الفلسطينية كما تمنى أن تقوم علاقات ودية بين أعضاء المؤتمر ثم ذهب مستر تشمبرلين الى قاعة أخرى ليجتمع مع اليهود وكان وفدهم مؤلفا من الدكتور وايزمان ، وبرودتسكى وبن جوريون وشرتوك وناحوم جولدمان ، وأثنى مستر تشمبرلين على الانتظام وضبط النفس الذى أظهره اليهود أثناء عهد الصعوبات الخطيرة فى فلسطين وقال الدكتور وايزمان ، ان الأمر الذى نضعه نصب أعيننا فى فلسطين هو السلم ، وقال اننا نجتمع فى مرحلة مظلمة من مراحل حياتنا • وأعلن وايزمان عن رغبة اليهود فى الاستمرار فى التعاون مع الحكومة البريطانية •

وتكلم بعد وايزمان المسيو بن زيفى رئيس المجلس الوطنى اليهودى فى فلسطين فأكد معاونة يهود فلسطين للحكومة البريطانية !

ولم يكن وفد النشاشيبي قد اشترك في جلسة افتتاح المؤتمر لاصرار وفد المفتى على عدم مشاركة النشاشيبي ، أو حزبه في المؤتمر ولكن الحكومة البريطانية أصدرت بيانا رسميا : أكدت فيه أن الجهود مبذولة لاجاد وفد عربي فلسطيني موحد . ومن أجل مشكلة تمثيل النشاشيبي تأجلت الجلسة ، التي كان من المقرر أن يبسط فيها العرب وجهة نظرهم ، في القضية الفلسطينية ، وقابل فخرى النشاشيبي بك مستر ماكدونالد وزير المستعمرات البريطانية وخرج من لدنه يقول : انه أكبر رجل عاقل قابله في حياته ! و . و .

● وقبل أن يعلن فشل المؤتمر يلقي على ماهر باشا باسم كل الوفود العربية المشاركة في المؤتمر بيانا نصح فيه الجميع بأن يكون الحل لمسألة فلسطين حلا سريعا واضحا حاسما فالعالم يتطور سريعا ، والحوادث تتلاحق ، وتتوالى والحل الوقتي الذي لا يحسم النزاع يستبقى عناصر ، الاضطراب والقلق ، ولا يوجد الطمأنينة الضرورية في هذا الوقت التاريخي » . ويقول على ماهر « لأجل أن تدركوا اصرارنا على حل حاسم سريع نضع بين أيديكم صورة من الرأي العام ، في البلاد الاسلامية كلها » ويشير على ماهر الى اهتمام العالم الاسلامي بفلسطين التي يرتبط فيها تاريخ المسلمين ، الديني والزمني والتي فيها مقدسات عظيمة لهم ، ويقول ان ما يحدث في فلسطين يثير الرأي العام الاسلامي كما يشير الى احتجاج علماء الأزهر ، مرارا على الحالة الراهنة في فلسطين والى بذل هؤلاء المساعي الكثيرة لحمل الحكومة المصرية على العمل لدفع الخطر عن فلسطين ويقول على ماهر : « ان هؤلاء ، العلماء يتمتعون بقسط وافر من النفوذ والاحترام في العالم الاسلامي وقد قام في كل الاقطار الاسلامية قادة الرأي الديني والمعاهد الدينية بممثل ما قام به الأزهر وأعربت كل الطوائف وجميع المذاهب عن مخاوفها مما يجري في فلسطين » كما أشار أيضا ، الى قلق الحكومات الاسلامية جميعا والى خوفها ، مما يحدث لشعب فلسطين .

● ويشير على ماهر ، الى أن الحكومة المصرية ، طلبت مرتين أمام عصبة الأمم أن يؤتى بحل المشكلة الفلسطينية على أساس يرضى عرب فلسطين وقد قدم الطلب نفسه مرتين مختلفتين بواسطة وزيرى خارجية يمثلان جميع الآراء ، المصرية . على اختلاف ألوانها زد على ذلك أن الحكومة المصرية رحبت بالمؤتمر الاسلامي الذي اجتمع في القاهرة ، في الحريف الماضى للدفاع عن حقوق العرب في فلسطين .

ويقول على ماهر : أن السلم في فلسطين هو لمصلحة ، الديمقراطية الثلاث العرب واليهود ، وأهل فلسطين وهذا السلم يجب أن يؤسس على قواعد العدل ، ويرى على ماهر ، أن العدل الواجب ، اتباعه هو الذى يكفل لجميع اليهود حقوقا متساوية مع أهل البلاد . ويلج على ماهر ، على وجوب اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين .

ونحن - على ماهر - مستعدون كعرب للالحاح على عرب فلسطين بقبول كل الضمانات والمصالح المعقولة ، التي تطلب منهم .

● يفشل المؤتمر ، ويعود ، أعضاء الوفود ، الى القاهرة لاجراء مزيد من الاتصالات مع الحكومة البريطانية عبر السفير البريطاني في القاهرة وفي الوقت الذي يقول فيه عبد الرحمن عزام أن مباحثات لندن لم تكن فشلا تاما ، على الرغم من الحقيقة الواقعة وهي أن الاتفاق لم يتم ، وفي الوقت الذي يقول فيه عبد الرحمن عزام - الذي لعب دورا هاما في مؤتمر لندن وكان مستشارا لجميع الوفود العربية في مؤتمر لندن - : أن هناك مشكلة يهودية ، ومشكلة عربية ، في العالم ، وفلسطين وحدها لا تستطيع أن تحل المشكلة اليهودية في حين أن المشكلة الفلسطينية أكبر جدا من فلسطين . في هذا الوقت يصرح فخري النشاشيبي بك لمندوب الصنداي كرونيكل بأنه يحمل في جيبه ، الأمر باعدامه بقرار من المفتي ، وقد اطلع مندوب الصنداي كرونيكل على هذه الوثيقة وسمى بتوقيع عارف عبد الرازق قائد القوات التي تنتمي الى المفتي ، ويصرح فخري بك - لمندوب صنداي كرونيكل - تلقيت هذه الوثيقة بطريق البريد في مساء اليوم السابق لسفري من فلسطين وسأكون في أمان ما دمت في لندن ، ولكن متى عدت الى فلسطين سأكون حذرا .

● هذا وقد نشرت صحيفة الصنداي بكتوريال تحقيقا صحفيا هاما قالت فيه أنه يوجد وراء مؤتمر فلسطين واليهود التي بذلت فيه دفاعا عن القضية العربية مشهد رائع بديع يدعو الى التسلية فان هناك فتاة يهودية هي كلير جاكوب مضى عليها الآن أربعة أعوام ، في فلسطين وقد وقعت في غرام أحد زعماء العرب ، وعلم اليهود بسر اهتمامها به ، فحاولوا قتلها ولكنها فرت الى باريس ، ولما وصل المندوبون العرب ، الى بريطانيا جاءت كلير من باريس ، لتساعد الرجل الذي أحبته وكان كثيرا ما يطلب مشورتها . ولكن اجتماعاتها به كانت سرية دائما وفي أثناء النزاع الذي قام به الفريقين العربيين ، وكاد يقضى على قضيتهما ، لعبت كلير دور ضابط الاتصال ، وسعت سعيها للوصول الى الاتفاق .

وقد حاولت أن أعرف من يكون هذا العربي العاشق ولكنني لم أستطع الجزم باسمه ، وربما كان لدى بعض الاخوة المخضرمين ، من أبناء فلسطين بقية قصة جاكوب وصديقتها !! .

● قالت صحيفة البلاغ ، القاهرة في ٣١ مارس ١٩٣٩ - وتحت عنوان : قضية فلسطين يستأنف بحثها في القاهرة . هذا أوان حل القضية الفلسطينية فليس مما يقبل ولا مما يوافق مصلحة بريطانيا ومصلحة مصر ، أيضا . أن تظل معلقة وأن تبقى فلسطين في حالة ثورة في هذه الأحوال الدولية الحافلة

بالأخطار ورئيس الوزارة المصرية لا يخدم عرب فلسطين وحدهم بسعيه المتواصل لانصافهم بل يخدم بلاده أيضا وبريطانيا معها خدمة ليس أولى منها بالشكر والتقدير .

● تقول صحيفة البلاغ : ما كان انكار حقوق قطر مما يعين على الاطمئنان الى الصداقة والثقة بالوفاء وقد نهجت بريطانيا أرشد نهج وأحكمه حين رأت مخالفة العراق ، ومصر ويقيننا أنها تكسب كل شيء ، لا تخسر أدنى شيء بمثل هذا النهج في فلسطين وقد اعترفت من حيث المبدأ ، بأن العرب على حق في مطالبهم .

● في ١٢/٤/١٩٣٩ وصل راغب بك النشاشيبي رئيس حزب الدفاع الفلسطيني الى بورسعيد قادما من لندن بعد أن سويت مشكلة مشاركته في المؤتمر الخاص بالقضية الفلسطينية وبعد أن قبل ممثلو اللجنة العربية العليا برئاسة المفتي مشاركته معهم . وقد صرح في بورسعيد بأن مؤتمر لندن لم يفشل بل أنه قد أتى بنتائج لا شك أنها ستحقق لعرب فلسطين مطالبهم وتصبح البلاد في القريب العاجل متمتعة بحرياتها الكاملة وما ذلك الا بفضل اجماع الحكومات العربية ، وتمسكها بتلك المطالب .

وفي تصريحه هذا شكر أعضاء الوفود العربية التي شاركت في مؤتمر لندن . « على ما أبدوه من عطف على قضية فلسطين وما أظهروه من المهارة السياسية أثناء الاجتماعات الرسمية والخاصة لخير هذه القضية » .

والجدير بالذكر أن راغب بك قد عاد من فلسطين في أواخر ابريل ١٩٣٩ ، للمشاركة في مباحثات القاهرة الخاصة بفلسطين جنبا الى جنب مع أحمد حلمي باشا وجمال الحسيني ، وعوني عبد الهادي ، ويعقوب الغصين وحسين الخالدي وموسى العلمي ، والسيد رشيد الحاج ابراهيم . وكان قد أضيف الى الوفود العربية مندوبا الهند . السيد خليف الزمان والسيد عبد الرحمن الصديقي ، اللذان لعبا دورا هاما في مباحثات القاهرة .

على أن محمد محمود باشا ، حتى بعد عودة الوفود العربية والاسلامية الى بلادها - لم يتوقف عن الاتصال بالحكومة البريطانية - عبر السير مايلز لامبسون السفير البريطاني في القاهرة - من أجل العمل على حل المشكلة الفلسطينية ، وعندما كان يصل الى نجاح في نقطة ما يبادر بالاتصال بزعماء العرب لابلأغهم بما وصل اليه . وقد نجح محمد محمود في الاتفاق مع الحكومة البريطانية على ألا تعلن أي قرار نهائي خاص بالمشكلة الفلسطينية قبل التشاور مع الحكومة المصرية ، وكان نوري السعيد قد دعا الحاج أمين الحسيني لزيارة بغداد فاعتذر مؤثرا أن يمر بها الأستاذ جمال الحسيني ، وقد كان وقتئذ في زيارة للبحرين ضمن حاشية الملك عبد العزيز آل سعود .

وبعد أن أعلنت بريطانيا مقترحاتها فى كتابها الأبيض رفضتها العناصر الصهيونية المسئولة رفضا باتا ، كما رفضت حكومات مصر ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، أن توصى زعماء فلسطين بقبول تلك الاقتراحات ! ٠٠ وكان الصهايون ، أسعد الناس برفض العرب للاقتراحات البريطانية لأن رفض العرب ساعدهم على بلوغ غايتهم وهى العمل على هدم المشروع البريطانى وتأجيل القرار الأخير بشأن مستقبل فلسطين الى ما شاء الله .

وقد احتجت قيادات أمريكية كبيرة لدى بريطانيا ، على مقترحاتها وفى مقدمة المحتجين مستر لاجوارديا محافظ نيويورك - ودائما محافظ نيويورك - ورئيس أساقفة واشنطن ، كما احتجت رئاسة الجمعية الصهيونية الجديدة - فى بريطانيا - على هذه الاقتراحات بل ان هذه الرئاسة لم تكتف بالاحتجاج بل أذرت الحكومة البريطانية ، وعلى رأسها مستر تشمبرلن ، اذا هى نفذت سياسة الكتاب الأبيض ، تلك السياسة ، التى لابد أن يكون لها أثرها الخطير على سمعة بريطانيا وسمعة الامبراطورية فى جميع أنحاء العالم ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية لأن شعبا منتشرا فى جميع أنحاء العالم مثل الشعب اليهودى يستطيع أن يشهر ببريطانيا ويعلن للعالم نقضها لعهودها الصريحة ويثير الشكوك من ناحية قيمة العهود البريطانية للشعوب الاخرى فى الماضى والحاضر ؟

وعارض حزب العمال ، وحزب الأحرار ، الكتاب الأبيض ، وحمل الدكتور وايزمان ، وشرتوك ، وبرونسكى - من قادة الحركة الصهيونية - حملات شعواء ، على السياسة البريطانية المحافظين !! وحرك الصهايون صحف بريطانيا ، والولايات المتحدة ، وسويسرا لنهاجم الكتاب البريطانى الأبيض .

● من التعليقات ذات الأهمية ، البالغة ، على الكتاب البريطانى الأبيض ذلك التعليق الذى نشرته جريدة الديلى تلجراف وأشارت فيه الى تأييد مجلس العموم البريطانى لسياسة الحكومة البريطانية - ولأول مرة - فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية !

تقول الجريدة البريطانية ، ان الكتاب الأبيض أرضى العرب ، ارضا تاما فى المطلبين الأساسيين وهما أن فلسطين لا يجب أبدا أن تكون دولة يهودية وأن الهجرة يجب أن تنتهى .

وتقول الصحيفة : لو أن بريطانيا سمحت للمفتى الزعيم الرسمى لفلسطين بالاشتراك فى مباحثات القاهرة لثم الاتفاق نهائيا . على تسوية أساسها المقترحات البريطانية أيضا : ان القادة العرب ليسوا متحمسين تماما لنصح القادة الفلسطينيين برفض الكتاب الأبيض لأنهم يدركون أن الفلسطينيين قد

حصلوا على القدر الكافى فى الوقت الحاضر وأنه يجب أن يفضوا وقت التمرين على فن الحكم ! •

وتقول الجريدة أيضا أن المفتى ينلقى معونات من برلين وروما ، وكانت هذه هى النقطة التى يستغلها دائما خصوم المفتى للنيل منه ومن كفاحه •

وتقول الصحيفة البريطانية ، ان مقاومة اليهود للكتاب الأبيض ليست واسعة النطاق كما يريدون ، بعكس ادعاءات اليهود وقولهم ، ان معارضتهم واسعة النطاق ، فليس جميع اليهود من الصهيونيين وكثير من هؤلاء يرون أنه ينبغى لهم أن يقنعوا بما نالوه وبما وعدوا به فى جهات أخرى ثم ان المستعمرين اليهود الذين نزحوا ، الى فلسطين قبل الحرب لا ينظرون بعين الارتياح الى الألوف من المهاجرين الذين جاءوا من بعدهم ، لأنهم على الرغم من أنهم اخوانهم فى الدين فانهم يختلفون عنهم أخلاقا ، وأصلا • وفوق ذلك فان كثيرين من المستعمرين الأوائل ينظرون بعين الخوف الى التيار المستمر من منافسين لا يستهان بهم بل وجد كثيرون من الذين وصلوا أخيرا أن العيش فى فلسطين أصعب من العيش فى البلدان التى جاءوا منها •

● وتجتمع اللجنة العربية العليا فى « الزوق » - لبنان - فى ١٩/٥/١٩٣٩ برئاسة الحاج أمين الحسينى وعضوية كل من جمال الحسينى ، وحسين الخالدى ، والفريد روك وعزت دروزه وفؤاد سبابا ، وموسى العلمى ومعين الماضى وتقرر رفض المشروع ، الذى تقدمت به بريطانيا •

وترسل اللجنة العليا وفدا برئاسة جمال الحسينى الى جنيف لاعلان رفض الفلسطينيين للكتاب الأبيض فى الوقت ، الذى يعلن فيه شرتوك - مدير الوكالة اليهودية - أن ما يقوم به الصهيونيون فى فلسطين ليس موجها أبدا ضد الشعب البريطانى ، ولا ضد الوجود البريطانى فى فلسطين بل ان هجومهم قاصر على معاداة سياسة الكتاب الأبيض ، كما يقول ان محسور الصهيونية السياسى يتجه منذ نشأته مع بريطانيا وسيستمر كذلك وان الاخلاص اليهودى لبريطانيا العظمى يجب أن يكون له طابع المحالفة لا الخضوع ، اننا - هكذا يقول شرتوك - لا نشور فى وجه الانتداب الذى يعد القانون الأساسى للبلاد بل على العكس ، فان الغرض من جهادنا هو المحافظة على حرية وروح الانتداب ، ويقول شرتوك ، ان أفضل طريقة للوصول الى هذا الغرض يجب ألا يكون بالحركات الارهابية ولكن بسياسة التعمير •

وللحقيقة وللتاريخ - ونحن نختتم هذا الحديث عن القضية الفلسطينية - نقول ان الملك عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه كان قد أرسل فى ٢٩ نوفمبر

سنة ١٩٣٨ الى مستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية خطابا بخصوص قضية فلسطين نجتزىء منه ما يلي :

● ان دعوى اليهود ، بحقهم فى فلسطين ، استنادا الى التاريخ ، لا حقيقة لها فان كان اليهود قد استوطنوا فلسطين مدة معينة بصورة استيلاء فان العرب قد استوطنوها مدة أطول من ذلك بكثير ، ولا يمكن أن نعتبر احتلال أمة لبلد من البلدان حقا طبيعيا يبرر مطالبتها به .

● أما دعوى اليهود الذين يستثيرون بها عطف العالم انهم مشتمون ومضطهدون وأنهم يريدون ايجاد مكان يأوون اليه ليأمنوا على أنفسهم من العدوان الذى يقع عليهم فى كثير من الممالك فان فلسطين الضيقة قد استوعبت منهم الآن مقدارا عظيما .

● يقول الملك عبد العزيز مخاطبا روزفلت ! ليس من العدل يا فخامة الرئيس أن تسد حكومات العالم - وفى جملتها الولايات المتحدة - أبوابها فى وجه مهاجرى اليهود وتكلف فلسطين البلد العربى الصغير بتحملهم !! ..

● ان حقوق العرب فى فلسطين لا تقبل المجادلة لأن فلسطين بلادهم من أقدم الأزمنة وهم لم يخرجوا منها كما أن غيرهم لم يخرجهم منها .

ويقول الملك عبد العزيز : ان عرب فلسطين ومن ورائهم سائر العرب ، بل وسائر العالم الاسلامى ، يطالبون بحقهم ويدافعون عن بلادهم ضد دخلاء عنهم وعنهم ومن المستحيل اقرار السلام ، فى فلسطين اذ لم يقبل ، العرب حقوقهم ، ويتأكدوا أن بلادهم لن تعطى الى شعب غريب آفاق تختلف مبادئه وأغراضه ، وأخلاقه عنهم كل الاختلاف . ولذلك فاننا نهيب بفخامتكم ونناشدكم باسم العدل والحرية . ونصرة الشعوب الضعيفة التى اشتهرت بها الأمة الأمريكية النبيلة ، أن تشكروا بالنظر فى قضية عرب فلسطين وأن تكونوا نصراء للأمن المطمئن الهادئ ، المعتدى عليه من قبل تلك الجماعات المشردة فى سائر العالم لأنه ليس من العدل أن يطرد اليهود من جميع أنحاء العالم المتمدين وأن تتحمل فلسطين الضعيفة المغلوبة على أمرها هذا الشعب برمته و .. و .

● وللحقيقة ، وللتاريخ أيضا نقول ان الملك عبد العزيز آل سعود عندما لاح تأمر نورى السعيد وحكومة العراق ، ضد سورية وفلسطين بادر جلالته فأرسل مذكرة الى نورى السعيد باشا رئيس الوزارة العراقية اشارة فيها الى انحراف حكومة العراق باستمرار عن شقيقاتها العربيات وأنه - أى الملك عبد العزيز - يتغاضى عن ذلك رغبة فى التباعد عن كل ما قد يتخذ دليلا فى الخارج ، على وجود خلاف بينه وبين حكومة العراق ، فالوقف حرج ، وليس هو موقف أطماع .

ويقول الملك عبد العزيز : ان فلسطين مهددة بالابادة من جراء الخطر الصهيوني وان سورية مهددة بالخطر الفرنسي والتركي كما أن العراق أيضا مهددة من جانب تركيا وايران وأنا نخشى اذا استمرت الأزمة الدولية على حالها وبقي هذا « التشاد » بين العرب وفرنسا في سورية ، وبينهم وبين انجلترا في فلسطين أن تتفق الدولتان على العرب لاتقاء سرهم أثناء الحرب التي نخشى أن تدور رحاها - وكانت مذكرة الملك عبد العزيز الى الحكومة العراقية في ١٩ يونيو ١٩٣٩ ، أى قبل نشوب الحرب ببضعة أسابيع ، بين بريطانيا وبين ألمانيا وإيطاليا - وأن تطلقا يد الأتراك في سوريا والعراق ومن ورائهما ويقول الملك عبد العزيز آل سعود ليس في عزائمننا ضعف ونحن لسنا جبناء ! .. اذا اقتضت الحالة نقتحم مشاق الأمور لادراك أسمى الغايات : لقد كانت المغامرات ونحن لسنا جبناء بعون الله وتوفيقه من أسباب انتصاراتنا » ويقول الملك عبد العزيز أن الخطر الداهم يقضى علينا بالتعاون والاتفاق ، لأن الموقف الراهن عندما نتصوره يقض مضاجعنا ويحرمنا لذيق الكرى فاذا لم نلتفت للأمر . وننتفك اتفاقا جديا على السير في خطة مشتركة مع العراق وسوريا ، وفلسطين فان الخطر محقق بالجميع » .

● وللحقيقة وللتاريخ ، أيضا ، نقول ان كثيرين من السياسيين المصريين ، والصحفيين المصريين نصحوا القادة الفلسطينيين بقبول الكتاب الأبيض كخطوة أولى ، تتلوها - فيما بعد - خطوات أخرى ، يتم بمقتضاها حصولهم على حقوقهم كاملة ، وقد كان بعض هؤلاء السياسيين والصحفيين يقولون للاخوة الفلسطينيين ، لقد أصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وقد رفضته الأغلبية المصرية بقيادة سعد زغلول باشا ، الذى قال فى تصريح ٢٨ فبراير ما قاله مالك فى الحمر ، ولكنه اضطر فيما بعد - فى عام ١٩٢٤ - أن يلى الحكم هو وحزبه على أساس هذا التصريح بل لقد ظل سنوات وسنوات ، يتولى حزبه منفردا ، بقية الأحزاب المؤتلفة معه الحكم على أساس هذا التصريح ، الذى لم يبلغ الغاء تاما ، الا بمعاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ - أى بعد ١٤ عاما .

وقد طالب هؤلاء السياسيون والكتاب القادة الفلسطينيين بان يتحملوا أعباء الحكم ، فى بلادهم حتى يأتى اليوم الذى يستكملون فيه استقلال بلادهم ، تماما مثلما حدث بمصر بالنسبة لتصريح ٢٨ فبراير ، الذى رفض شعبيا ، ونفذ عمليا ونفذته من كان ينتقده بالأمس ، ولكن نصائح هؤلاء الاخوة المصريين لم يؤخذ بها فكانت النتيجة أن الكتاب الأبيض ، لم ينفذ منه . الا ما جاء فى صالح اليهود الى أن قامت الحرب العالمية الثانية ، وتوقفت الثورة الفلسطينية وقرر حزب العمال البريطانى مطالبة الحكومة البريطانية بالغاء الكتاب الأبيض ، الذى حدد الهجرة ، كما قرر حزب العمال فى سنة ١٩٤٠ مطالبة حكومة

المحافظين بفتح أبواب الهجرة الى فلسطين والقضاء على كل أثر للكتاب الأبيض ، وتم حكومة العمال ما أرادته ، وكان - ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة ، الأمريكية - أن أعلن البيت الأبيض في مارس ١٩٤٢ عن عزمه على إقامة دولة صهيونية في فلسطين ، وراح البريطانيون ، محافظين وعمالا ، كما راح الأمريكيون ، جمهوريين . وديمقراطيين ، يتنافسون على ارضاء الصهيونية التي ثبتت أقدامها في الأراضي الفلسطينية ! .

وبعد الاطالة في الحديث عن القضية الفلسطينية ، والمؤتمرات الخاصة بها والمحاولات التي استهدفت حل الخلافات العربية نجد لزاما علينا أن نعود الى الحديث عن بعض الأمور الداخلية الهامة في مصر وفي المقدمة قضية فرضت نفسها على الجمع المصري ، لما لصاحبها من مكانة مرموقة في المجتمع ، ونعنى بها قضية الأستاذ توفيق الحكيم الذي فتح النار على المرأة المصرية بكل عنف .

الباب الرابع

عدو المرأة يفتح النار على المرأة

أود في بداية هذا الفصل أن أشير على سبيل التذكرة ، لا أكثر ولا أقل ، الى « أزمة نفسية متعبة » تعرض لها أستاذنا الكبير توفيق الحكيم .. وكان الأستاذ توفيق الحكيم قد تعود أن يكتب في فترات متقطعة بعض المقالات في الاجتماع وفي السياسة . ينشرها اما في الأهرام أو في المصور ، أو في غيرها من الصحف المصرية .. غير ان بعض خصوم الأستاذ توفيق الحكيم - وخاصة بعض أعضاء مجلس الشيوخ المصرى - رأوا في تلك المقالات مقاومة للنظام النيابى القائم فى مصر وقتئذ ..

وتحركت وزارة المعارف ، لتعطب على الأستاذ توفيق الحكيم المادة « ١٤٤ » من القانون المالى . بل لقد أثبت تلك الوزارة ، وزارة المعارف ، الا أن توقع عقوبة على الأستاذ توفيق الحكيم ، قبل أن يشار موضوع مقالاته فى مجلس الشيوخ . وكانت العقوبة عبارة عن خصم ١٥ يوما من مرتب الأستاذ توفيق الحكيم .

وقد عقببت مجلة « المصور » فى عددها الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٣٨ على هذا التصرف من وزارة المعارف بقولها :

« عقوبة كهذه ، مهما كانت لأسباب شريفة وعفيفة ، ومهما كانت للمؤاخذه على رأى عام لم يقبل فيه وجه الدفاع ، تعتبر قاسية على نفوس الأدباء ، ذوى الوفاء التام للواجب ، ولم تكن ثورة الأستاذ توفيق الحكيم النفسية على العقوبة .. وانما على الوضع الذى أدت اليه الحادثة ، حتى أنه فكر فى الاستقالة ، ولكن أصدقائه ومحبيه هونوا عليه الأمر ، وأفهموه أن الحركات « الايديالية » فى هذه البلاد لم يحن أوانها بعد ، وان الحكومة فى حاجة الى أدبه وعلمه » .

انتقل مباشرة الى موضوع يحسبه البعض موضوعا شخصيا ، أو موضوعا عاديا ولكنه فى رأى ، من الموضوعات الهامة والجوهرية ، لانه يتعلق بحرية الكاتب فيما يكتبه .

لقد حدث أن نشر الأستاذ توفيق الحكيم فى العدد رقم ٢٢٩ ، من مجلة آخر ساعة ، التى كان يصدرها وقتئذ الأستاذ محمد التابعى بـرحمة الله ، وبتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ ، مقالا بعنوان : أنا عدو المرأة والنظام النيابى ، لان طبيعة الاثنين فى الغالب واحدة : الثرثرة » . وقد جاء فى هذا المقال :

« اذا أردتم أن تأخذوا رأيى فى مشكلة الحكم فى مصر فخذوه على انه رأى رجل بعيد عن المعمة يشرف عليها من أعلى البرج ، دون أن يكون له فيها عنزة أو خروف » .

ويقول الأستاذ الحكيم :

« أقول لكم فى صراحة ، ان هذه الديمقراطية كما تفهمونها وتزاولونها فى مصر هى أصلح أداة لتولية الحكم غير الصالح ، وأنه ينبغى لكم ، ألا تنبهروا بالالفاظ الأوروبية ولا تتقيدوا بالنظم الأجنبية ولا تترددوا فى اتباع ما فيه النفع الحقيقى وترك ما فيه الغرم ، وضياح الوقت فاذا اتضح لكم يوما أن « البرلمان » وما ينفق عليه من آلاف الجنيهات سنويا هو غرم لا غنم فيه فحولوه فى الحال الى مصنع طائرات يحتشد فيه بدل جموع الأعيان الموسرين أفواج العمال المصريين من أولئك المساكين ، المتسكعين العاطلين الذين يلتقطون فتات المقاهى ، والبارات حتى يعملوا عملا شريفا ويشيدوا مجدا خالدا : نعم فلتن كان قد كتب على القبة الذهبية أن تخرج شيئا طائرا فى الهواء فلا ينبغى أن يكون ، دائما الصياح والخطب فاذا شعرتكم انكم فى حاجة الى معمل انتاج لا الى معمل كلام فانفضوا فى الحال الى تنفيذ ذلك واضعوا أيديكم لتغلقوا قليلا هذا الفم الواسع الكبير حينما المتشائب أحيانا ، لتسكتوه الأعوام التى ترونها لازمة كى يتسنى للأيدى وحدها أن تنطلق عاملة فى هدوء ونشاط فالقم ، اذا سكنت واليد اذا عملت استطاع الانسان أن يتقدم أيضا وهنا تتلاشى الأحزاب والأحقاد ، والأغراض وتصبح العيون كلها متجهة الى الرجل ، المنتج حقيقة ، وعند ذلك تلزم لكم حكومة لابد من أن يتوافر فيها هذه الشروط ! أن يكون أعضاؤها من أولئك الذين اشتبهوا بقله الكلام وسرعة العمل وثانيا لا يكون لأعضائها لون حزبي واضح ، ثالثا أن يكون عدد أعضائها قليلا فان خير ادارة هى الموضوعة فى الأيدى القليلة الخيرة » ! .

ورشح لتلك الوزارة على ماهر وحافظ عفيفى ، وعبد الحميد بدوى ، وأمين عثمان ، وعبد السلام الشاذلى ، وعبد الرحمن عزام ، وعزيز المصرى ، وحبيب حنين المصرى ، وعبد القوى أحمد ، وعبد الواحد الوكيل ، وهؤلاء ، كما سماهم توفيق الحكيم « العشرة الطيبة » ، المشهود لهم فى جميع المناسبات بالعمل الصامت ، وقلة الميل الى الحزبية العمياء والخطب العصماء » .

ويقول توفيق الحكيم : « ان الذى أفسد بلادنا هو تعطيل ذوى الواجب يحتشد بعضهم ضد بعض فى اقتتال عنيف مستمر لم يكن له نتيجة غير تحطيم الجميع . ويختم توفيق الحكيم مقاله : فيا أهل البلد هل تروننى قد أختصت لكم النصيح ان كان الجواب لا ؟ فأنتم فى حل أن تقولوا لى اطلع من البلد وسوف يأتى اليوم القريب الذى أذكركم فيه بنصيحتى صائحا : قلنا لكم كده ، فإنتم أطلع من البلد » .

ويغضب توفيق الحكيم ، بمقاله هذا رجال السياسة . ! وزعيمات النهضة النسائية وعلى رأسهن هدى شعراوى ، ويقول توفيق الحكيم ، كان غرضى العمل المنتج ، وليس الثروة الفارغة وهكذا صرت عدوا للمرأة وللنظام البرئانى وهى عداوة موقوتة طبعاً بأسبابها وتزول بزوالها .

ويقرر محمد محمود باشا رئيس الوزارة أن يفصل توفيق الحكيم من وظيفته بقرار من مجلس الوزراء ، ولكن بعض أعضاء وزارته – كما قال توفيق الحكيم – كانوا من الادباء والمفكرين من أمثال د . هيكى والشيخ مصطفى عبد الرازق ، استمهلوه رغبة فى معالجة الأمر بوسيلة أخرى فصاح فيهم : أنتم أدباء مع بعض وتريدون المماثلة ولكن اذا أنتم لم تنهوا الموضوع بعقاب رادع سريع ، فى ظرف أسبوع فلا بد من اجراء حاسم بواسطة مجلس الوزراء القادم ، وكان الدكتور هيكى هو وزير المعارف فأحضر المستشار الملكى للوزارة فناقشنى فى أمر المقال ، وبعد ذلك حادث الوزير وكيل وزارته العشماوى بك فى أمر العقوبة حتى يستطيع أن يقابل رئيس الحكومة ويخبره ان العقوبة وقعت وانتهى الموضوع . . . واقترح أن تكون العقوبة الرادعة وقف مرتبى لمدة عام ونصف عام فقال له العشماوى بك : ان هذا ليس من حق الوزير بل من حق مجلس التأديب .

ويقول الأستاذ توفيق الحكيم ، انهم فكروا فى إحالته الى مجلس تأديب، ولكنهم طرحوا الفكرة جانبا ففى المجلس دفاع ومرافعة ، وقد ينقلب الأمر الى مظاهره وروح المجلس يتجه الى البراءة . وعند ذلك تكون صفقة للحكومة . وقيل للوزير ان سلطته لا تتجاوز خصم خمسة عشر يوما من المرتب ، فاضطر اينارا للسلامة أن يلجأ الى هذا الحل . وحاول الدكتور هيكى أن يقنع رئيس الحكومة بمعاونة الشيخ مصطفى عبد الرازق ، وقد كان ، ووقع بالفعل هذا الخصم بأمر وزارى جاء فيه :

« لما كان كاتب مقال : أنا عدو المرأة والنظام النيابى . . لان طبيعة الاثنى واحدة ، الثرثرة – وهو مدير ادارة التحقيقات فى الوزارة فقد سألناه فلم ينكر نسبة المقال اليه ، وكتب لنا خطابا يؤكد ذلك وقد ذكر فيه أن قصده لم ينصرف الى اهانة هيئة أو أعضاء هيئة من الهيئات النظامية بمصر أو خارجها ولا الى الغض من اعتبار أشخاص بعينهم ويذكر ، كذلك أنه حسن القصد فيما يكتب .

ولما كانت المادة ١٤٤ من القانون المالى معدلة بقرار مجلس الوزراء الذى صدر فى ٣٠ يناير ١٩٢٩ تحظر على الموظفين أن يبدو علانية ملاحظات أو آراء أو نزعات سياسية ولما كان المقال المذكور يتناول ابداء رأى الكاتب فيما يخالف النظام القائم فى مصر فضلا عما به من تعريض بالأشخاص الذين اقترح تأليف الوزارة منهم مؤداه انهم يشاركونه رأيه فى خصومة الحياة النيابية .

ولما كان تصرفه هذا يخالف المادة ١٤٤ من القانون المالى مخالفة صريحة ربما خفف منها أن الكاتب بدا من مناقشته بحضور صاحب العزة المستشار الملكى للوزارة انه لا يدرك بالضبط مدى ما تنسج له هذه المادة ولما كان ذلك مما يشفع دون توقيع عقوبة العزل على حسب نص المادة المذكورة لذلك قررنا خصم خمسة عشر يوما من مرتبه .

ويوقع القرار فى ٢٦ أكتوبر ١٩٣٨ دكتور محمد حسين هيكى وزير المعارف ويبلغ الأستاذ توفيق الحكيم مدير ادارة التحقيقات بالوزارة بهذا الأمر عن طريق وكيل الوزارة الأستاذ محمد العشماوى (بك) .

ويفكر الأستاذ توفيق الحكيم فى الاستقالة من الحكومة اذ كيف توقع عقوبة على مدير التحقيقات الذى من اختصاصه أن يوقع هو العقوبات على المذنبين لا أن توقع عليه العقوبات . ولكن أصدقاء الأستاذ توفيق الحكيم - كما سبق أن ذكرنا - لم يروا رأيه فى تقديم الاستقالة بل رأوا أن يبقى فى وظيفته مع استمراره فى مواقفه ، وفى تمسكه بآرائه لان استقالته تريحهم ، أما بقاؤه مع آرائه فهو الذى يقلقهم .

ويقول الأستاذ توفيق الحكيم : بقيت فى وظيفتى أوصل الكتابة بنفس الروح والاتجاه وأتصرف فيما يعرض لى من قضايا برأى نفسه فما أن يقع فى يدى موظف اتهم فى قضية أو رأى سياسى حتى أبرئه وأحفظ قضيته الى أن ضجت الوزارة منى ، ولم تعرف كيف تتخلص من هذا الا بانشاء ادارة جديدة ، انشاء مفتعلا صوريا أسموها ادارة التمثيل والموسيقى ونقلونى من ادارة التحقيقات الى هذه الادارة وأنا فى اجازتى فى صيف عام ١٩٣٩ . وهكذا صرت مديرا لادارة التمثيل والموسيقى ، التى لا اختصاص لها الا على الورق .

● وللحقيقة وللتاريخ ، نقول ، ان المحنة ، التى تعرض لها الفكر فى مصر وتعرض لها الأستاذ توفيق الحكيم بسبب المقال الذى نشره تحت عنوان : أنا عدو المرأة ، والنظام البرلمانى لان طبيعة الاثنين واحدة « الثرثرة » هذه المحنة التى كانت فى عهد محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ، يومئذ وجدت

من يدافع عنها فى شخص الأستاذ حفى محمود بك ، شقيق رئيس مجلس الوزراء محمد محمود باشا فلقد كتب الأستاذ حفى محمود فى مجلة آخر ساعة بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٣٨ مقالا ، تحت عنوان غضب « الديمقراطية » قال فيه :

« أصيبت الديمقراطية فى هذه الأيام بتوتر أعصاب ، وعسر هضم ، أفضيا الى الاضطراب ، وتطور هذا الاضطراب الى غضب ، يتفجر ، وغيظ ، غير مكتوم ، فالديمقراطية اليوم خائفة على كل شئ ، ترتاب من لا شئ ، وتنزعج من أى شئ ، أزعجها توفيق الحكيم عندما كتب مقالا بمجلة آخر ساعة داعب الديمقراطية فى أشخاص نوابها المحترمين أو نواب الشعب كما يجبون أن يسميهم الناس وفى قول آخر نواب العهد الحاضر ، وفى رواية أخرى نواب الحكم الصالح ٠٠ أقول ذلك ، وأنا فى غاية الاضطراب فقد يعرضنى هذا الكلام لغضب الديمقراطية فأفاجأ باحتجاج صاخب من سعادة محمد محمود خليل بك قطب الديمقراطية فى هذا الزمان اذ ان الطريقة الديمقراطية كالطريقة الصوفية لا تستغنى فى كل وقت عن « قطب الوقت » .

وقد يطلب سعادة قطب الديمقراطية - أى محمد محمود خليل بك - التحقيق معى ، كما فعل مع توفيق الحكيم بل قد يذهب الى أبعد من ذلك فيرسل الى الصحف أنباء هذا الاحتجاج ، كما فعل مع معالى كبير الأمناء فى حادثة التشريفات ، ولكن لماذا غضبت الديمقراطية على توفيق الحكيم ، ان مقاله ينقسم الى قسمين : أحدهما تعرض للديمقراطية كمبدأ عام ، والآخر ، تناول أشخاصا من رجال الحكم أنفسهم أما تناول المبادئ العامة فلا أظن أن الحكام - الأحرار الدستوريين - الذين غضبوا لحرية الرأى فى عام ١٩٢٥ حين أخرج الأستاذ على عبد الرازق كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ورغب البعض فى معاقبته ، والذين ثاروا عندما نشر الدكتور طه حسين كتابه : « فى الشعر الجاهلى » وأراد أعضاء البرلمان تقييد حرية الكاتب لا أظن أن هؤلاء الأحرار الدستوريين يحللون اليوم بعض ما حرموا بالأمس خصوصا أن الأستاذ على عبد الرازق كان موظفا والدكتور طه حسين كان موظفا أيضا مثل توفيق الحكيم .

أما فيما يتعلق بذكر توفيق الحكيم ، لأشخاص بالذات فانه اذا كانت فى هذا العمل مجافاة للذوق السليم . فليس على كل حال أبعد عن الذوق من موقف سعادة قطب الديمقراطية حينما نشرت الصحف احتجاجه على معالى كبير الأمناء ، وقد عودتنا الديمقراطية - فيما عودتنا - أنها لا تهتم كثيرا بمسائل الذوق وخفة الروح ، بدليل أن الحكومة القائمة نفسها وهى حكومة الديمقراطية ، تخلصت من رئاسة صديق الجميع الأستاذ محمود بسيونى فى مجلس الشيوخ وهو أخف الناس دما وأبعدهم عن الأحقاد الحزبية وأكثر المصريين قاطبة ديمقراطية ، وهو الذى تستظرفه الأحزاب كلها ، ويبدل معروفة لكل الطبقات ،

ولكن ذلك ، وهو كثير لم يشفع له ، واستبدلت به الحكومة الديمقراطية الرئيس الحاضر ولعل نزعة الرئيس الحالي « المالية الفرنسية » وما-يندل من « كرم » أرسيتقراطي غربي لا يمت الى الشرق-بسبب-لعل هذا يجعل مناحة الديمقراطية- في مصر قائمة عدة سنوات .

ويمضي الأستاذ حفنى محمود - وكان وقت كتابة مقاله هذا عضوا بمجلس النواب - يمشى قائلا : « ولعل مما يقلق الديمقراطية عندنا ، ويثير غضبها هو كثرة عشاقها ، فكل حزب يتغنى بها ، ويدعى الذود عنها ، ويتظاهر بالنفاني في هواها ، والتندله في غرامها ، حتى تسابق الجميع فى « المزايدة » فأقلقتهم كثرة المتصابين واحتشاد الطالبين فأصبحت تريد أن تعرف ما وراء هذا الكلام المعسول ، وما تكنه لها القلوب ترى ماذا يكون شأنها ، وأية فجعة تصيبها ، لو تكشفت لها قلوب أولئك المحبين يوما فوجدت منقوشا غليظها « فلنحيل الدكتاتورية » ، ويومئذ تعلن الديمقراطية اعجابها بصراحة بشخصين أولهما توفيق الحكيم » .

« حفنى محمود »

- ويقول الأستاذ توفيق الحكيم : كان من الطبعي أن تقف جميع الصحف الحزبية ضدى- لأن موقفى كان ضد الأحزاب جميعا ، إذ أن أى نقد أو طعن فى الأساس الذى يقوم عليه حكم الأحزاب وهو الحياة النيابية معناه توقف النشاط الحزبى وما كان يهمنى وقتئذك ليس هو النشاط الحزبى بل الذى كان يهمنى وقتئذ هو النشاط الانتخابى ولذلك دهشت عندما وجدت واحدا من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين ، وهو فى الوقت نفسه شقيق محمد محمود باشا رئيس هذا الحزب ورئيس الحكومة الموجودة فى السلطة ، والمطالب بفصل هو المتفرد بالدفاع عن موقفى ، ضد شقيقه وضد حزبه ، انه حفنى محمود ، وكان معروفا بهذه الروح الاستقلالية فى النظر والرأى .

وأفتح قوسا وأقول فيه : « اننى كنت أعرف حفنى محمود على انه أشهر صناع المقالب السياسية ، فى مصر ، وكنت أقرأ له العديد من المقالات فتستهوينى الى درجة كبيرة ، ولكننى لم أكن أتصور ان حفنى محمود هو كاتب تلك المقالات فقد كان شائعا فى سنوات ما قبل الثورة وجود « كتاب من الباطن » يكتبون المقالات الخلوقة اللذيذة والرائعة ، والفاتنة فى نفس الوقت ، ولكن تلك المقالات تنسب الى الغير ممن يملكون المال والنجاه ، وكان بعض هؤلاء « الكتاب من الباطن » عندما يريدون فضح من يكتبون بأسمائهم . على نطاق ضيق للغاية وعند مجموعة من الناس - يقرأون ، عليهم بعض المقالات التى سوف تنشر فيما بعد باسم صاحب المعالى فلان أو اسم صاحب العزة علان أو ، أو .

ظننت وبعض الظن اثم أن حفنى محمود من هؤلاء ، الذين يكتب لهم من

الباطن ولكن عندما بدأت عملي بالمصور ، وخلال فترة التدريب ، التي طالت ، طلبت منى إدارة تحرير المصور بضعة مقالات من حفى محمود باشا ، وكان حفى محمود ، لا يأخذ أجرا على مقالاته تلك بالطبع ، وكان ذلك مما يدفع الكثيرين من أصحاب الصحف ، الى استكنا به كنت أتصل بحفى محمود باشا فيطلب منى اسم الموضوع ، الذى سوف يكتب فيه ، وعندما يوافق عليه يعطينى موعدا فى مكان لا يتغير ولا يتبدل ، ناشيونال أوتيل ، فى شارع سليمان باشا ، فلا تكاد نلتقى وتبادل التحايا ونشرب القهوة ، حتى يبدأ حفى محمود فى املاء مقالته على ، وأشهد أنه كان أديبا مطبوعا بحق فما أكثر ما كان يستشهد بالعديد من أبيات للشعراء المخضرمين ، وللمحدثين من الشعراء ، ولم يكن بحاجة الى التاكيد من صحة ، هذا البيت ، أو ذاك ، فقد كان يمليه من الذاكرة ، ولا أعتقد أبدا وقد جربته فى ست مقالات أو سبع ، ان الذاكرة ، قد خائته ، أو أنه أخطأ مرة واحدة فى رواية بيت من الشعر ، أو جملة أبيات .

وقد كان فى مقدمة ما وثق العلاقة بين حفى محمود باشا وبينى ، اننى رغم خلافى فى رأى مع الأحرار الدستوريين ومع محمد محمود باشا ، نشرت ، وكنت وقتئذ لا أزال طالبا فى كلية الحقوق « يناير ١٩٤٦ » دراسة ربما كانت أول دراسة لى - عن محمد محمود ، حرصت فى بداية هذه الدراسة على أن أؤكد خلافى مع محمد محمود ومع حزبه ، وأذكر - اننى قلت بالحرف الواحد : كنت فى حدائى سنى - وما زلت حتى اليوم - سببى الظن الى أبعد الحدود بكثير من رجال السياسة القدامى لانهم فى نظرى يؤمنون بالخلول النصفية ، وأنا لا أؤمن ، يحبون التسليم بالأمر الواقع ، وأنا لا أحب ، يرغبون فى النوم . حتى تخين ساعة الاستيقاظ وأنا من أنصار اليقظة ولو كانت فى منتصف الليل .

كنت طفلا عندما كان محمد محمود باشا رئيسا للوزارة فى المرة الأولى فلم أدري أكان يلبس قفازا حديديا أم قفازا حريريا ولم أكن أستطيع التمييز بين ديمقراطية النحاس ، ودكتاتورية محمد محمود ، ولكن وقر فى ذهنى وانطبع فى عقلى ، أن محمد محمود عطل الدستور ووأد الحريات ، ومن طبعى حب الدستور والايمان بالحريات .

وقيل لغبرى ولى أن محمدا يتيه على الناس بهيله ، وهيلمانه ، وجاهه ، وسلطاناه ، ويتجافى عن الاتصال بالشعب ، ويتعالى على الطبقتين الثانية والثالثة بل الأولى وأنا من أولئك الذين يقصدون الشعب ويكرهون من يتعالون عليه لذلك كرهت محمد محمود ، وأبغضته .

وعن ذراستينى عن محمد محمود قلت أيضا - بالحرف الواحد : عقب وفاة محمد محمود فى ٣١ يناير ١٩٤١ - بدأت أستعد للكتابة عن محمد محمود وفغلا انتهيت من كتابتى ، بعد ثمانية أشهر ، ولكن الأحكام العرفية حالت بينى وبين

نشر ما كتبته ، ثم اعتقلت ذات يوم ، أو على الأصح ذات شهور واعتقل معي ما كتبته وأفرج ، عني ، ولم يفرج ، عما كتبته فاضطرت الى معاودة الكتابة مرة ثانية ، لم تكن أسعد من الأولى وهذا الذى بين يديك أيها القارئ العزيز هو الكتيب الثالث الذى عزمت ، على نشره فى العام الفات « عام ١٩٤٥ » ولكن وجود الأحرار الدستوريين بصفة عامة ، وحفنى محمود باشا بصفة خاصة فى الوزارة قد حال بينى وبين النشر لأسباب تقدرها نفسى تمام التقدير » .

وأشهد - للأيام التاريخية - ان حفنى محمود ، رغم ما اتصف به من انه صاحب المقالب السياسية ، وغير السياسية كان من أصلب العناصر السياسية عودا ، ومن أبعدهم عن الاستفادة من السياسة ، شابا ، وشيخا . . . رحمه الله !

● وقبل أن أنتقل الى موضوع آخر ، أقول ، أن الأستاذ توفيق الحكيم لم يتوقف عن الكتابة فيما يرى أنه الحق ولو عرضه ذلك للمخاطر ، بل ظل يترك ، لقلبه العنان ، لا يقيده بأى قيد ، الأمر الذى جر عليه الكثير من المتاعب والمشاق ، وكانت وزارة المعارف قد تلقت كتابا من مشيخة الأزهر بشأن حظر كتابه « يوميات نائب فى الأرياف » بناء على شكوى من بعض القضاة الشرعيين ، فاذا بتوفيق الحكيم يتحدث الى جريدة المقطم فى هذا الموضوع ، وكان مما جاء فى حديثه : أننى بصفتى كاتباً ، اجتماعياً قد أردت فى كتابى إبراز صورة للقضاة الشرعيين ، الى جانب الصورة المرسومة للقضاة الأهليين ، ولرجال النيابة ، والبوليس وأطباء الصحة ، والعمد وغيرهم ، ولا أظن القضاة الشرعيين يتمتعون بقدرات خاصة ، وحصانة دينية تجعلهم فى مكان لا ترتفع اليه يد النقد ، والاصلاح والتطوير .

أما تدخل شيخ الأزهر فى هذه المسألة فهو ما يدعو الى الدهشة والتأمل ، والعجب وقد آن الأوان لنواجه الأمر ، فى صراحة فيما يتعلق بتدخله المتكرر فى شئون الدولة الفكرية وأن نتدبر من الآن الخطر ، الذى يهدد حرية الكتابة وحركة التأليف ونهضة العلوم اذا سيطر على الحياة العقلية فى هذا البلد المصرى بمثل هذا الروح . . . و . . .

ولكن ظهر ، أن شيخ الأزهر ، لم يكتب الى وزارة المعارف فقد دعا الدكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف ، الأستاذ توفيق الحكيم مؤكداً له أن الأزهر ، لم يتدخل على الإطلاق لا فى كتابه ولا فى غيره من الكتب التى تدرس فى وزارة المعارف . وقد اعتذر الأستاذ توفيق الحكيم بأن الصحفيين أفهموه صحة واقعة شكوى الأزهر ، الى وزارة المعارف ، وقيل والعهدة على الرواة - المقطم ، وغيرها من الصحف المصرية - ان الدكتور هيكل طلب من الأستاذ توفيق الحكيم ، أن يعتذر عما ورد فى حديثه بخصوص الأزهر ، غير أن الأستاذ توفيق الحكيم رفض مبدئياً استعداداً لتحمل ما قد ينشأ على هذا الرفض من قرارات وقيل أيضاً أن

الأستاذ الدكتور هيكمل قال انه ، فى هذه الحالة مضطر ، الى أن يرفع الأمر الى مجلس الوزراء ، ليتخذ ما يراه .

ويستدعى محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ الأستاذ توفيق الحكيم ليتحدثا معا فى موضوع الكتاب والضجة التى أثارت حوله .

وأخيرا تسوى المسألة ، ويعتبر الموضوع كله منتهيا !

والجدير بالذكر ، ان الأستاذ الكبير توفيق الحكيم كان منذ أن بدأ ينشر ما يكتبه ، أو ينشر بعض ما يكتبه يعتمد اثاره الرأى العام ، فى كثير من القضايا حتى ولو كانت عملية الاثارة تلك لا تتفق وآرائه الخاصة وجوانياته ومن القضايا التى كان يعتمد اثارها ، وتختلف مع طبيعته كفنان ، عداوته المصطنعة للمرأة ، فلقد ظل توفيق الحكيم معروفا بأنه عدو المرأة رقم ١ رغم أنه فى قرارة نفسه محب للمرأة ، بل عاشق لها ، وكانت تلك العداوة الزائفة قد بدأت فيما أذكر بحديث للمصور حمل فيه على المرأة المصرية وقال ، انه لا وجود للزوجة الصالحة فى مصر وأن المرأة التى تصنع صينية بطاطس فى الفرن ، أجدى عنده من المرأة ، التى تقدم له جميع دبلومات الفلسفة ، وكانت ثورة الجنس اللطيف وغير اللطيف على توفيق الحكيم . وكان توفيق الحكيم - كما سنوفى تلك القضية حقها من الايضاح - أسعد الناس بهذه الثورة ، التى جعلت منه ومن الشيخ محمود أبو العيون أشهر اثنين - معادين فى الظاهر - للمرأة . فلو كان توفيق الحكيم - حقا - معاديا للمرأة لما نجح ذلك النجاح الرائع ، فى تصوير بطلات قصصه ، ورواياته .

وبعد قضية توفيق الحكيم تجيء قضية أم كلثوم وهى - قضية أم كلثوم .. من القضايا الطريفة التى شغلت المجتمع المصرى لفترة غير قصيرة .

الفصل الثانى

يدعى الزواج من أم كلثوم فتقاضيه أم كلثوم

ولكى تكون الصورة التى نقدمها لسنوات ما قبل الثورة صادقة وواضحة تماما نتوقف بعض الوقت عند قضيتين أثارتا اهتمام الرأى العام المصرى والتقت عندهما صحافة الأحزاب كلها مؤيدة ومعارضة ، وكان التقاؤها جول موضوع واحد باتجاه واحد من الأمور النادرة بل شبه المستحيلة ، وكان المدعو عبد الستار الهلالى قد ادعى الزواج من أم كلثوم سيدة الغناء العربى طالبا اياها الدخول فى بيت الطاعة . وكانت أم كلثوم قد رفعت دعوى ضد عبد الستار الهلالى فى ١٣ يونيو ١٩٣٦ وقد نظرت القضية ، أمام محكمة السيدة زينب الجزئية وكانت الجلسة قد افتتحت برئاسة خضرة الاستاذ محمود سعيد القاضى ، وبحضور الأستاذ عبد الحليم البطاسى وكيل النيابة - وأنا أنقل هنا بعض ما ورد فى جريدة كوكب الشرق المؤيدة للوفد المصرى : عقب فتح الجلسة أخذت المحكمة فى نظر القضايا حتى الساعة الحادية عشرة ثم نودى على قضية مدعى زوجية أم كلثوم فحضر المتهم ومعه محاميه وحضرت الأنسة أم كلثوم وبمعيها الأستاذ فكرى أباطة ووجهت المحكمة التهمة الى المتهم فأبكرها واستبدعت المحكمة أم كلثوم أمام المنصة وسئلت على سبيل الاستدلال ، من المحكمة عدة أسئلة ، أجابت عليها بأن المتهم قذف فى حقها فى حديث له مع مراسل إحدى المجلات بادعائه الزواج منها وقائت انها لم تعرفه نى حياتها أبدا ، وحدثت مناقشة بينها وبين المحكمة . ثم استبدعت الأستاذ أحمد حسن رئيس تحرير مجلة روز اليوسف فأقسم وقال أن مراسل الجريدة اليومية ارسل لنا خبر هذا الزواج فنشرناه بعد اطلاعى عليه وبعد ذلك بأيام حضر لى عبد الستار مع واحد اسمه حسن أفندى الهلالى موظف بالمعارف وقدمه لى وقال لى : « الجريدة كتبت أنه فقير والحقيقة أنه غنى وأعطانى صورته على أن أكتب فى الموضوع » وقال لى وقتها أنه كان يعاشرها معاشرة الأزواج وأنه أعطاها ألف جنيه وأنه بينه وبينها قضية شرعية ، ولما سألته عن مستندات هذه القضية قال انها محفوظة فى دوسيه المحكمة الشرعية بقنا فكتبت حديثا ووقع عليه ولكنى

لم أنشره فحضر بعد أيام وطلب أصل الحديث فسلمته اليه بعدها طلبت من مأمون الشناوى أخذ صورة منه وكان عبد الستار يتكلم فى الصالة الخارجية على الترابيزة الخضراء وكان الدخول مسموحا لأى شخص فى الصالة والذى عرفنى به هو حسن أفندى الهلالى لاننى كنت موظفا معه فى وزارة المعارف ، وبعدها سألت أم كلثوم فى التليفون فقالت لى : هو انت برضه بتصدق الكلام ده ونظر الى المتهم وقال هو نفس الشخص الذى حضر لى .

فناقشه الدفاع فى كلامه ، وهنا قال المتهم أنا رافع دعوى نمرة ٣٩١ بألف جنيه ضد الشاهد ، فقال الشاهد ، لم يصلنى اعلان وبعد ذلك انتهت شهادته واستدعى بعده ابراهيم أفندى خليل والسيدة روزاليوسف وسمعت شهادتهما وصدر الحكم بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ .

ويستأنف المتهم الحكم ، وتتحدد جلسة ١٨/١٠/١٩٣٦ لنظر القضية أمام محكمة السيدة زينب الأهلية .

وعن قضية الاستئناف قالت الأهرام فى ١٩/١٠/١٩٣٦ تحت عنوان : قضية القذف فى حق الأنسة أم كلثوم : تأييد الحكم القاضى بحبس المتهم .

كان أمس موعد نظر الاستئناف المقدم من عبد الستار الهلالى عن حكم محكمة السيدة زينب الأهلية القاضى بحبسه ستة أشهر وتغريمه ٥٠ جنيها لادعائه كذبا زوجية الأنسة أم كلثوم وقذفه اياها فى حديث نشر بجريدة البلاغ وفى أحاديث أخرى الى الأستاذين مصطفى القشاشى صاحب صحيفة الصباح وأحمد حسن رئيس تحرير مجلة روز اليوسف والى السيدة روز اليوسف .

وقد جئء بالمتهم من السجن ووقف فى قفص الاتهام ، وعقدت الجلسة برئاسة حضرة الأستاذ ابراهيم حلمى القاضى وحضر الأستاذ فكرى أباطة المحامى عن المدعية الأنسة أم كلثوم وحضر مع المتهم الأستاذ أبو بكر سرى الدين المحامى .

وقرأ حضرة رئيس الجلسة تقريره عن الموضوع على أساس التحقيقات التى تمت فى القضية وهو يتضمن أن تحريرات رجال الادارة أثبتت أن المتهم لا يملك سوى ٢١ قيراطا وسهمين وان له ثمانى سوابق احداها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لاتهامه بالسرقة بالاكراه .

محامى المتهم - ثابت من صحيفة سوابق المتهم خلوها من السوابق .

الرئيس : معلشى .

المحامى - اذن نستبعد مسألة السوابق .

المتهم - (يحاول الكلام)

الرئيس - أسكت حتى يأتى دورك .

ثم وقف الأستاذ فكرى وبدأ مرافعته قائلا : وصلنا اعلان دعوى طاعة فاعترتنا الدهشة وذهبنا الى المحكمة الشرعية ففى أول جلسة اعتذر المتهم عن حضور القضية لانه كان مشغولا فى المحكمة المختلطة ، وفى الجلسة الثانية احتج بأن محاميه تخطى عنه ، وفى الثالثة لم يحضر فشطب القضية فجددها ولم يحضر فشطب فاستأنف الحكم ، وظل يؤجل ويراوغ دون أن يقدم دليلا على الزوجية .

ولما أبلغنا النيابة بحثت جميع جهات الحكومة عن المتهم فلم تجده فحققت النيابة البلاغ وقدمت القضية الى المحاكمة فلم يحضر الا بعد عدة جلسات وانتظرنا منه أن يقدم دليله على الزوجية واذا به يقدم لنا عدة أوراق ظاهر فيها النلاعب والتزوير ويدعى أنها خاصة بأملاكه .

وقدما لحضراتكم قائمة بها ثمانى سوابق بتواريخها ونمر قضاياها ، ولكن الحكومة تقول أنها لم تجد له سوابق والظاهر أن الحكومة كشفت عن سوابق شخص آخر لان الأوصاف التى قدمتها الحكومة ليست هى أوصاف المتهم الحالى .

« وهنا وقف الأستاذ بولص أرمانىوس المحامى عن الآنسة أم كلثوم أيضا وقال أنه قدم بلاغا الى النيابة بشأن سوابق المتهم فاتضح بعد التحقيق أن الأحكام الصادرة عليه باسم عبد الستار محمد عثمان ، ولكن صحيفة السوابق المودعة فى ملف القضية الحالية باسم عبد الستار الهلالى لأن قضايا القذف نطلب سوابق المتهم بالاسم لا بالبصمة » .

واستأنف الأستاذ فكرى مرافعته فقال ان المتهم لا صناعة له الا خلق المشاكل مع الناس وأراد حضرته أن يذكر حادثا وقع بين المتهم وأحد القضاة فرجا منه الرئيس ألا يستمر فى ذكر هذا الحادث .

وتكلم الأستاذ فكرى بعد ذلك عن تهمة القذف وكيف تحدث المتهم الى مراسل جريدة البلاغ فى دشنا عن الزوجية المزعومة وكيف حضر الى العاصمة وتحدث مع الأستاذين مصطفى القشاشى وأحمد حسن والسيدة روز اليوسف عن الزوجية وظروفها وطلب تأييد الحكم المستأنف .

ثم وقف الأستاذ سرى الدين المحامى عن المتهم فقال اننا نجل الآنسة أم كلثوم ولكنها مهما بلغت من الشهرة فانها امرأة وامرأة ضعيفة لها عاطفة ككل السيدات : كتبت الصحف وتحدثت الناس ان كذبا وان صدقا عن موضوع الزواج ، وتقدم عبد الستار للمحاكمة وأخذ أخذ عزيز مقتدر فلم يستجوب فى التحقيق اطلاقا .

وقد لغت نظرى فى الحكم الابتدائى ثلاثة أمور - أولا - عدم تحقيق دفاع المتهم حيث طلبنا وقف المحاكمة الى أن يتم الفصل فى الدعوى الشرعية فماذا يكون الحال لو صحت الدعوى الشرعية .

ويدور الحوار الآتى :

الرئيس - على كل حال يا أستاذ هل يجوز للزوج أن يطعن فى زوجته ؟

المحامى - واقعة القذف والظعن لم يحقق معنا فيها ، وكان لزاما على النيابة أن تثبت فى رفع دعواها وهى الحفيظة على رفع الدعوى العمومية .

واستأنف المحامى مرافعته فقال ، ثانيا من أدلة النيابة ضديا ورقة قدمها مراسل جريدة البلاغ فى نجع حمادى عبارة عن جديث منسوب الى موكلى وعليه توقيع منسوب له . وقد أراد موكلى أن يطعن بالتزوير فى امضاءه وهو الآن يصر على الظعن .

الرئيس - تقدر تقول لنا ايه مصلحة مراسل البلاغ فى الكذب ؟

- خدمة القضية الشرعية لمصلحة أم كلثوم .

واستأنف المحامى دفاعه فقال والملاحظة الثالثة التى أخذتها على الحكم ان المحكمة أخذت المتهم بالشدة ، ولا أدري لذلك من سبب . ثم تكلم حضرته عن التطبيق القانوني وثية القذف

الرئيس - ما الذى منع المتهم من اثبات القضية الشرعية . وقد كان لديه متسع من الوقت من تاريخ أول اجراء اتخذ ؟

- لم يكن الوقت كافيا للاثبات .

- هل لدى المتهم وثيقة زواج شعية ؟

- لو كان معه كان انتهى الأمر .

الرئيس للمتهم : بماذا تريد أن تثبت زواجك ؟

- عندي جوابات كثيرة أخذها المحامى .

المحامى - هذا محله فى المحكمة الشرعية والقضية لا تزال قائمة .

وبعد ذلك قررت المحكمة أن تصدر حكمها بعد المداولة . وفى الساعة الواحدة أصدرت الحكم وهو يقضى بتأييد الحكم المستأنف .

ومما يجدر بى أن أذكره هنا إننى عندما نشرت ملخصا لقضية أم كلثوم ضد عبد الستار الهلالى استقبلت مواطنا مصرية جاء من قنا خصيصا ليروي لي بعض ذكرياته عن تلك القضية حيث كان وقت نظر القضية سكرتيرا لنيابة قنا *

قال لى المواطن المصرى الكريم أحمد حسن جبرة : اننى الوحيد . على قيد الحياة ، الذى يعرف أسرار تلك القضية ، وأنا أذكر اليوم ، تفاصيلها كأنها حدثت بالأمس : فى عام ١٩٣٦ كان يعيش ببلدة أبو مناع التابعة لمركز دشنا شخص يدعى عبد الستار الهلالى ، وكان واسع الحيلة لأقصى حد ممكن : كان متصلا بأحد المحامين المتخصصين فى المرافعة ، أمام المحاكم المختلطة التى كانت قائمة فى ذلك الوقت وكان اذا ما أراد « الحصول » على مبلغ من المال من أحد الأهالى يقوم بالتبليغ عن حادث مختلف يتعلق بهذا الشخص ويكلف محاميه بأن يرسل الى هذا الشخص ، إنذارا بالواقعة التى دبرها له طالباً سداد المبلغ المطلوب والا اتخذ الاجراءات القانونية ضده .

وكانت اجراءات المحاكم المختلطة فى ذلك الوقت متعبة جدا ، وتكلف مصاريف باهظة الأمر الذى يدفع الشخص المقصود بالعملية الى سداد المبلغ المطلوب منه .

وقد أرسل عبد الستار الهلالى هذا خطابا مسجلا مستعجلا الى جريدة كوكب الشرق قال فيه أن بعض أثرياء قرية أبو مناع يعتزمون اقامة حفل زواج ويريدون الاستفسار من أم كلثوم عما اذا كانت تقبل احياء هذا الحفل نظير مائتي جنيه عن كل ليلة .

وجاء فى خطابه أنه نظرا لضيق الوقت ، يرجو من أم كلثوم أن ترد تلغرافيا سواء بالقبول ، أو الرفض ، ويظهر أنه لم يكن يعرف عنوان أم كلثوم بالضبط فأرسل الخطاب الى جريدة كوكب الشرق ، لعلها تتصل بأم كلثوم ، لكي تتولى الرد عليه ولما كان هذا المبلغ ٢٠٠ جنيه فى الليلة - يعتبر أجرا خياليا لأم كلثوم فى ذلك الوقت فقد تولت الجريدة الاتصال بأم كلثوم التى أبرقت الى عبد الستار الهلالى بالرد التالى : « أقبل مع الشكر » .

واحتفظ عبد الستار بالتلغراف وأرسل اليها تلغرافا آخر يعتذر عن اقامة الحفل لوفاة أحد أفراد العائلة ، التى كانت ستقيم الحفل ، وعندما حل عيد الفطر المبارك ، أرسل عبد الستار الى أم كلثوم تهنئة ، فردت عليه شاكرا ثم أرسل تهنئة أخرى بعيد الأضحى المبارك فتولت أم كلثوم الرد عليه شاكرا ، أيضا .

واعتبر عبد الستار الهلالى البرقية التى أرسلتها أم كلثوم اليه بخصوص الحفلة ، المزعومة ، وردھا على تهنئته ايھا بعيدى الفطر ، والأضحى مستندات استدلل بها على انها قبلت الزواج منه وقام برفع دعوى يطلب فيها أم كلثوم الى بيت الطاعة ، فأرسلت أم كلثوم خطايا الى صديقها فهمى بشاى ، البندارى وكيلى نيابة قنا فى ذلك الوقت ترجو أن يوكل عنها كل المحامين الشرعيين فى قنا وأسوان حتى لا يجد عبد الستار الهلالى محاميا يترافع عنه فى قضية الطاعة ،

وكان هذا الخطاب يقطر دما و قمنا بتوكيل جميع المحامين الشرعيين في هاتين المديريتين ولم يحضر عبد الستار الجلسة فقضت المحكمة ببطلان دعواه ولكنه كرر العملية أكثر من مرة .

وأخيرا وجدت أم كلثوم ألا مناص لها من رفع جنحة مباشرة ضده فتولى صديقها الأستاذ فكرى أباظة المحامي رفع الدعوى التى حكم فيها على عبد الستار الهلالى بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر .

والغريب أنه عندما خرج من السجن كان فخورا جدا بالصور التى نشرت له وهو فى القفص ، كما كان فخورا جدا بما نشرته عنه الصحف والمجلات عن قضيته التى أثارت انتباه رأى العام وقتئذ ، وإذا كان الشئ ، بالشئ يذكر ، كما يقولون فانبأنا نشير الى أن مجلة كل شئ الدنيا قد نشرت فى عددها الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٣٦ موضوعا تحت عنوان « طلاب الزواج من الأنسة أم كلثوم : ابراهيم الفلاح يفاوضها ويتزوجها الشيخ عبد الرحيم » وقد جاء فى بداية هذا الموضوع : يعرف المقربون الى الأنسة أم كلثوم انها لا تفكر فى الزواج ، فقد أحجمت عنه الى أجل غير مسمى ، وهى تتحدث بذلك الى أخصائها قائلة : اننى أحب فنى حبا جما ، وعلى قدر هذا الحب يشهد زهدى فى الزواج اذ لا أتصور مطلقا ، كيف تعتلى مطربة أرض المسرح وهى حامل وكيف تعمل لفنها وهى مشغولة بشئون البيت ، الولد بيعيط ، والزواج مش راضى يخليها تخرج ، وغير ذلك من العوائق الكثيرة ، التى تحول بين المطربة وتجويد فنها » .

والواقع - هكذا تقول مجلة كل شئ والدنيا - أن الأنسة أم كلثوم متعلقة بفنها الى حد الاعجاب الشديد بنفسها وقد حدثنا أحد أفراد حاشيتها القداماء وهو الشيخ محمد طلبة بأنها كثيرا ما كانت تنهض مبكرة من فراشها ولا تفتأ تغنى حتى تبكى تأثرا بصوتها فاذا صادف أن دخل عليها أحد فسألها عن سر بكائها قالت دون تكلف لاني لا أجد من يسمعنى ، وتقول المجلة : « عندما كانت أم كلثوم تقوم برحلة فى ربوع الشام وكان من قوانينها وقتئذ الا تدخلها أية فنانة الا اذا كانت متزوجة فتخلصت أم كلثوم من هذا المأزق ، بأن عقدت قرانها على المرحوم الشيخ عبد الرحيم بدوى صاحب مطبعة الرغائب وكان يصاحبها فى هذه الرحلة ، وكان الزواج سوريا بالطبع فلم يلبث أن فسخ بعد عودتها من رحلتها ، التى استغرقت ثلاثة أشهر ، وتمضى مجلة كل شئ والدنيا قائلة : ولا غرابة فى أن تكون أم كلثوم مطمع انظار العشاق من كل طبقة ولا ريب ان الكثيرين من هؤلاء العشاق قد عرضوا عليها الزواج بشروط تختلف قلة وكثرة طبقا لاحوالهم المالية والاجتماعية ولعل أكثر هذه المحاولات طرافة أن ابراهيم الفلاح تقدم اليها بعد العقو عنه فى قضية القنابل المعروفة وكان قد أخذ المكافأة ، التى وعد بها وخيل اليه أنه يستطيع ارغام أم كلثوم على التزوج منه ظنا منه أنه أصبح مشهورا وان المكافأة ستغريها ولكنها استنكرت ذلك منه فالح عليها

وبدأ يطاردها فى كل مكان الى ان ابلغت البوليس فالقى القبض عليه ذات ليلة عند بابها وأودع السجن حتى الصباح .

وتقول المجلة أنه كان من بين العظماء الذين تقدموا للزواج من أم كلثوم أحد القضاة السابقين كان يعمل بالمنصورة وهو الآن موظف كبير فى وزارة الحقانية وقد كان بين ما أغراها به قطعة أرض فى الوجه البحرى تبلغ مساحتها نحو ٥٠ فدانا ، أراد تقديمها هدية لعروسه ، ولكن أم كلثوم آثرت ألا تتقيد بقيود الزوجة ، لأنها تحب فنها .

وإذا كان الشئ بالشئ يذكر ، كما يقولون ، مرة أخرى وأخيرة فقد كانت أخبار أم كلثوم وأحاديثها تملأ الصحف والمجلات باعتبارها المطربة الأولى لمصر والبلدان العربية الشقيقة .

وتعجبني فى الأخبار والأحاديث الفنية التى كانت تنشر فى تلك الحقبة من الزمن أنها كانت الى حد كبير جدا ، تلقائية ، صريحة واضحة ، بل مغرقة فى الصراحة والوضوح : الصحيفة لا تجامل الفنان عندما تنشر له حديثا ، أو عندما تنشر عنه خبرا اذ لم يكن لبعض الفنانين سلطان ماذى قوى وقتئذ ، والفنانة ، أو الفنان ، عندما يتحدث الى الصحافة لا يوافق الجمهور . فقط . يعبر عن مشاعره الخاصة بصدق ووضوح :

من أحاديث عبد الوهاب التى أعجبت بها حديث نشرته روز اليوسف - العدد ٢٤٥ - عن أحمد شوقى بك ، قال فى بدايته انه هو نفسه قصيدة من قصائد شوقى وانه تعرف على أحمد شوقى فى عام ١٩٢٠ عندما كان يغنى فى احدى حفلات الاستاذ عبد الرحمن رشدى بمسرح برنتانيا القديم ، والمرة الثانية التى رأى فيها شوقى - بعد عامين أو ثلاثة فى سان استيفانو بالاسكندرية ولازمته بعد ذلك الحين فكنت استيقظ من نومي وأذهب الى داره نتغدى معا فاذا خرجت الى نادى الموسيقى الشرقى ، عصرا حيث كنت أتلقي أصول الغناء تبغنى الى هناك ثم صحبني بعدئذ الى الكورسال لنتعشى معا ونخرج بعد ذلك الى احدى دور السينما ، ومنها الى صولت حتى ما بعد منتصف الليل ثم نفترق لنتلقى فى الغد ، وهكذا .

ونشرت روز اليوسف موضوعا بعنوان المعجب الصامت : ضابط كبير يتفانى فى الاعجاب بأم كلثوم ويكتفى بنظرة وتحية وقد جاء فى الموضوع - العدد ٢٥٠ - للمطربة الشابة معجبون على كل لون ، وطراز ولعل آخر طراز من هؤلاء المعجبين هو ضابط عظيم من كبار ضباط الجيش المصرى المتقاعدين ، كل آماله ومنى عينه أن يتخذ لنفسه مقعدا فى الصف الثالث من الصالة أو المسرح الذى تغنى فيه الأنسة المطربة وكان الرجل مواظبا على شهود حفلات المطربة ولم يقعه عن الجلوس فى الصف الأول الا اذ دامه بالطبقة الأولى من قدماء

المعجبين ، أمثال المعلم دبشة ورامى فاذا انتهت أم كلثوم من الغناء انسحب الضابط الكبير الى باب المسرح الخلفى وانتظر حتى تخرج المطربة فيلقى عليها اشارة التحية من بعيد ويذهب الى داره لينام هائثا ملء عينه » .

وتنشر روز اليوسف « العدد ٢٥٠ » رساله بعثت بها أم كلثوم الى واحد من بطانتها على الحماوى تصف فيها استقبال الجماهير لها فى بغداد : ارسلت الحكومة مندوبا لاستقبالى رسميا وقنصل مصر ورجال المحاماة ، ورجال الطبي ، والسفراء وعلى رأسهم الأستاذ معروف الرصافى الشاعر ، العراقى الكبير ورجال الصحافة على اختلاف أنواعهم وكبار العراقيين ، كانوا فى استقبالى : قدموا لى باقات الزهور ، وكانت قد اعدت لى سيارة خاصة وهى مزينة بالاعلام ، يعلوها العلم المصرى وصارت تشق الطريق بين هتاف وتصفيق الجمهور ، المحتشد على جانبى الطريق الى أن وصلت الى القصر الفخم ، الذى أعد خصيصا لضيافتى وعند دخولى باب القصر نحرت الذبائح تحت قدمى فصاح خالد أين أنت يا حمزوى لتأكل هذا اللحم ، ثم استقبلت كبار القوم ، الذين جاءوا لتهنئتنى بسلامة الوصول وعلى رأسهم رئيس البلاط الملكى ومحافظ المدينة وكبار الموظفين وقد أقيمت لى فى المساء مأدبة عشاء ، فى دار القنصلية المصرية حضرها أعظم القوم وعلى رأسهم كبير الأمناء ومحافظ المدينة والشاعر الكبير الرصافى ومتصرف البصرة تحسين بك العسكرى وكبار الموظفين وبعض القناصل الأجانب وعقيلاتهم وفى اليوم الثانى دعيت لتناول الشاى فى قصر جلالة الملك على شقيق جلالة الملك فيصل وهناك قدمنى جلالتة الى جلالة الملك فيصل والى سمو الأمير عبد الله ، أمير شرق الأردن وبعد تناول الشاى أبى جلالة الملك على الا أن أبقى لتناول العشاء مع أصحاب الجلالة فشكروا لله على نعمائه ٠٠ أم كلثوم ابراهيم : عنوانى أم كلثوم أوتيل الهلال . بغداد - هذا اسم المسرح ، ومنه تحول البوستة !

وفى العدد التالى تنشر روز اليوسف استقالة السيد مناع عطية من بلاط أم كلثوم احتجاجا على إيثارها الكتابة الى واحد فقط من أفراد بلاطها ، وجمهور بطانتها ويرفع مناع راية الانشقاق والعصيان ، ويعلن ، باسم زملائه ابراهيم الشباسبى ، وتوفيق فتح الله ، وأحمد الجمال ، والمعلم دبشة الذين كونوا جمعية - انضمام الجمعية الى بلاط السيدة فتحية أحمد ، وابلاغ أم كلثوم فى بغداد بقرار الجمعية التى رأسها المعلم محمد دبشة !!



وتنشر روز اليوسف أيضا فى العدد ٢٨٣ موضوعا على صفحتين يحمل العنوان التالى : صحافة الأقطار الشقيقة تنعى على أم كلثوم البخل ، والاستحمام بالحليب وتنقل روز اليوسف ما نشرته صحيفة ألف باء بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٢٣ .

من أن أم كلثوم قد حصلت على وسام الاستحقاق السوري ، وبالرغم من أنه تملك ٨٠٠٠٠ جنيهها فإنها طُنشت عن مساعدة الجمعيات الخيرية بدمشق !!-
وتقول الصحيفة : الآنسة أم كلثوم معتزة حتى في صناعتها : ألم تر ما فعلته في آخر ليلة أحييتها هنا فإنها تركت الجمهور يدمى أكفه من التصفيق لها دقائق طوالاً لعلها تستزيده مما أعطاها الله من رزق في حلقتها فلم تأبه لأحد ، ولم تلب طلب إنسان ؛ أنظرت كيف أن التغيير انتقل من جيبيها إلى حنجرتها ، و ٠٠٠ و ٠ وما نشرته صحيفة المضحك المبكى عند رحلة أم كلثوم إلى سورية لذيذ فيما عدا هذه الفقرة التي ظهرت فيما كتبتة حول تفضيل أم كلثوم على المطربات السوريات أيمن حداد ، خيرية السقا ، جميلة سكاوتي والمطالبة بأن تعطى المطربات الثلاث الوسام الذي أعطى لأم كلثوم !!

وتنشر مجلة روز اليوسف أيضا في عددها رقم ٣٩٢ موضوعاً في صفحتين أيضاً، عن خطابات الاعجاب البريء : من وإلى كواكبنا، وتقول المجلة : من المعروف أيها السادة أن كواكبنا - ولا فخر - أو الأغلبية الساحقة منهم لا يعرفون عن القراءة والكتابة أكثر مما يعرفون عن علاقة زحل بعطارد أو عن مسألة قناة النبويس وارتباطها بالحرب بين الحيشة وإيطاليا ، وإذا كانت بينهم من تعرف المثمنة من الألف فمعرفة سطحية لا تؤهلها إلى الرد لا شفها ولا تحزيرياً فضلاً عن الحديث عن خفقات القلب وسرعة دقاته بلهجة الخيال الرائع ، والأسلوب الفخم ، الذي يناسب المقام .

ولكن لابد من الاستدراك هنا ولابد من استثناء الآنسة أم كلثوم ولعل الكثيرين لا يعرفون أن مطربتنا الشابة والتي استطاعت في مدى سنوات قلائل أن تحتل عرش الغناء دون شريك ، أو منازع لا يعرفون أن الآنسة « وداد » باعتبار ما سيكون في فيلمها الأول تتذوق الشعر العربي وتقرأ في الأدب العربي قراءة متصلة حتى أنها لتتخير أكثر القصائد التي تغنيها من الشعر القديم بنفسها كما أنها تحكم ذوقها الخاص في كل ما يقدم إليها من الأغاني فترفض ما لا يلائم ذوقها المطبوع واحساسها الشعري الرقيق ويقبل ما يتفق وميولها الأدبية ومن هنا جاءت أغاني أم كلثوم - أو غالبيتها على الأقل - من الجيد المنتقى وتؤيدنا فيما تذهب إليه مجموعات من الخطابات كتبتها الآنسة أم كلثوم في مناسبات مختلفة بخطها وتوقيعها فإذا هي آية من آيات الفصاحة والبلاغة قد لا يسمو إليها كثير من المتأدبين ودعاة الأدب ونشر خطاباً من هذه الخطابات على هاتين الصفحتين بالزنكوغراف لتدعيم قولنا بالبرهان العملي الذي لا يقبل الشك وحتى لا يظن القارئ أننا نرمي القول جزافاً أو هو مجرد ادعاء على سبيل الفخار والمباهاة بمطربتنا الحسنة .

والخطاب الذي نشرته روز اليوسف يحمل عنوان زكريا وهذا نصه :

كفاك الله شر الهواجس والأفكار ، نم قرير العين ، مطمئن البال ، تحرسك

عيون أم كلثوم الساعرة ويرفرف حولك قلبها المملوء بحبك والاخلاص لك : دع
عنك ، كل فكر وشجن ، دع ، عنك الخواطر والمحن ، دعها لمن رميتها بسهام
لحظك ، وصوبت الى فؤادها نار حبك ، دعها هي تقلق وتهيم ، وتتأجج في
صدرها ، والدموع تترقرق في عينيها ، لا تظنها تتعذب أو تشكو أو تندم : كلا
يا أعز الناس عليها وأحبهم الى نفسها ، انما تهيم في خيالات فيها نعيمها وهنائها
فيها لذتها وحياتها ، فيها سرورها وانسراحها . أن روحها المعذبة لا تشعر بأى
ألم أو تحس بضجر ، بل هي في غبطة وابتهاج تشعر في كل وقت ولحظة ،
في كل غفلة ويقظة ، انها تصاحبك وتلازمك تنعم بقربك ، تأنس بأنسك ،
ترشف من ريقك العذب ماء حياتها ، وتسمع من حديثك الشهي ما يذهب
بأشجانها ، ترى في وجهك الضاحك كل سلوتها ، وفي طلعتك المشرقة نور
سعادتها ، هنيئا لها ما أطيب أيامها ، أن شفاءها في حبك لسعادة لا تقدر ،
وعذابها بعدك لهناء مستمر

« أم كلثوم »

وبعد الحديث عن قضية أم كلثوم أو قضايا أم كلثوم ننقل الى الحديث عن
قضية هامة أخرى من أخطر قضايا الثلاثينات ، انها قضية مصرع الراقصة امثال
فوزى التى كان لها - من بعيد أو من قريب - علاقة بالامتيازات الأجنبية في
مصر .

الفصل الثالث

قضية الراقصة أمثال فوزى وذيول الامتيازات الأجنبية

هذه قضية ليست قضية سياسية ولكنها شغلت رأى العام المصرى وقتذاك ، كما لم تشغله أية قضية سياسية .

وهى - أى قضية مصرع الراقصة أمثال فوزى - تعتبر - شئنا أم أبينا - من ذيول الامتيازات الأجنبية التى كانت مفروضة على مصر والتى كانت تنقص من استقلالنا القضائى ، بل واستقلالنا السياسى أيضا وهذه القضية - قضية أمثال فوزى - وان تكن حقا قضية غير سياسية ، الا أن البعض قد أدخلها فى السياسة معتبرا ، الوزارة مقصرة الى أبعد الحدود فيما كان واجبا عليها أن تتخذه من اجراءات احتياطية لحماية حياة مواطنة مصرية بعد أن قامت هذه المواطنة بإبلاغ البوليس بأن خطرا يتهدد حياتها من قبل جماعة تخصصت فى تهديد المواطنين وابتزاز أموالهم ، ولم تقم الوزارة بواجبها لحماية تلك المواطنة المصرية .

والقضية التى نعنينا هنا هى قضية « جريمة ملهى البوسفور » أو مصرع أمثال فوزى الراقصة ، ومن قبيل المصادفة - والمصادفة وحدها فيما نعتقد - أن تقع تلك الجريمة فى وقت كانت الهيئة التشريعية المصرية تبدأ دورة جديدة من دوراتها ، حيث يلقي رئيس مجلس الوزراء خطاب العرش فى مجلس النواب والشيوخ باسم الملك ، ويعتبر يوم افتتاح البرلمان كما تقول الصحف الصادرة فى اليوم التالى - أخلد يوم فى تاريخ مصر المجاهدة : خطاب العرش أوفى خطاب فى تاريخ مصر البرلمانى ، الشعب يحيى شيوخه ، ونوابه : الهتاف للوزارة الدستورية : مظاهر البشر بافتتاح البرلمان انتخاب د . أحمد ماهر لرياسة مجلس النواب الخ . الخ .

والقضية - بإيجاز شديد - تتخلص فى أن عصابة تسمى عصابة فؤاد الشامى كانت قد أُنذرت الراقصة أمثال فوزى التى تعمل فى كازينو البوسفور

الذى كانت تمتلكه السيدة مارى منصور بأنها اذا لم تدفع لها اتاوة ، سوف تنتقم منها ، وقامت امتثال فوزى بإبلاغ البوليس بأمر هذا التهديد ، والأشخاص الذين قاموا بعملية التهديد ، وفى مساء ٢٢ مايو ١٩٢٠ قام أحد أفراد هذه العصابة بقتل امتثال فوزى .

والطريف أن مندوبى الأهرام والمقطم والسياسة ، وجورنال ديجيت وروز اليوسف قد ذهبوا الى صاحب العزة مرقص بك فهمى رئيس مكتب المباحث الجنائية بمحافظة القاهرة طالبين منه التصريح لهم بحمل الأسلحة النارية لاستعمالها فى الدفاع عن أنفسهم .

ومما قالته الصحف بعد أربعة أيام من وقوع الجريمة :

ان الصحفيين الذين سئلوا فى التحقيق هم أجراً الشهود ، وأطلقهم لسانا فى الافصاح عن كل شئ وقد سئل مندوبو الصحف : ايجبت ، والسياسة ، واللطائف المصورة والعروسة ، وقد تعرف منصور دار الهلال على كامل الحريرى وهو الذى اعتدى على الراقصة ٠٠ هذا عن موقف الصحفيين ، أما سائر الشهود فانهم تملكهم عقيدة واحدة ، وهى أن التصريح منهم باعتراف كامل يقولون فيه كل ما يعرفون ، لن ينجيهم من يد الفتوات الذين يتمتعون بسلطان لم يستطع رجال البوليس ، التغلب عليه لأنهم تركوا هؤلاء الفتوات يستفحل أمرهم ويمتد نفوذهم ، الى الغاية القصوى .

ومما يدل على شدة خوف الشهود - كما تقول جريدة روز اليوسف ، الصادرة فى ١٩٣٦/٥/٢٦ - أن الممثلة مارى منصور صاحبة الصالة التى قتلت فيها امتثال فوزى ، أخذت تتردد فى أداء شهادتها ترددا قائلة ان الذى يدفعها اليه خوفها من « الفتوات » بل لقد زادت على ذلك تأكيدها بأنها هى الأخرى أخذت تستعد لأنها - كما تقول - « ميتة ، ميتة » .

وقد أسلفنا القول - هكذا تقول جريدة روز اليوسف اليومية - أن رجال البوليس قد اعتقلوا فى أمس جماعة من الفتوات ونحن نرى أن الأسلوب الذى يلجأون اليه فى إجراءات القبض أسلوب شاذ لأننا علمنا أنهم يتوجهون الى الصالات ثم يسألون أصحابها ، وصاحباتها عن « فتوات » صالتهم ، ومن المحقق أن ارشاد أصحاب الصالات ، وصاحباتها عن الفتوات ، أمر عسير لأنهم يخشون العقوبة التى يدل على خطورتها ، مصرع امتثال فوزى ، ورجال البوليس متى حسنت وسائل بحثهم استطاعوا ، أن يضعوا أيديهم على ما يريدون دون أن يلجأوا الى هذا الأسلوب الشاذ ، العجيب ، والقاتل - كامل الحريرى - معترف الآن بجريمته اعترافا كاملا ، لقد قال ان فؤاد الشامى ومختار الشامى قد حضرا اليه فى منزله ، واستدعياه الى وليمة شربوا فيها الزبيب ثم حرضاه على ارتكاب الجريمة .

وكما أن القاتل اعترف ، فكذلك اعترف بالاشتراك في الجريمة أحد المقبوض عليهم ، ولكنه عاد يدعى أمام وكيل النيابة بأن البوليس هو الذى عذبه حتى يعترف فلما سئل عن نوع التعذيب ، لم يستطع أن يتحدث عن ذلك بشئ .

وإذا كان القاتل ، قد أشبعه الجمهور ضربا ساعة ارتكاب جريمته ، حتى أغمى عليه وأصيب ببعض الكدمات فإن سخط الجمهور عليه لا يزال على أشده ولقد وضحت هذه الحقيقة لرجال البوليس الذين أخذوا يحمسون المتهم فى غدواته ، وروحاته ، حتى لا يعتدى عليه الجمهور السباخط .

ووالد القاتل رجل صالح رأى الهوة التى انحدر إليها ولده فأقصاه هو وزوجته وقرر له راتبا شهريا مقداره ١٨٠ قرشا وحين علم هذا الوالد باعتقال ولده اثر ارتكابه لجريمته الشنعاء ، حضر الى قسم الأوبكية وأخذ يشير الى تفاصيل الجريمة وقد استنكرها استنكارا شديدا ، وصب اللعنات القاسية ، على رأس ولده الأثيم ، وقد هالت الجريمة البشعة كل انسان ، فصاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، قرر انتداب اثنين من كبار موظفى الداخلية ليشهدا التحقيق ثم يتقدما الى دولته بتقرير واف شامل يحددان فيه مسئولية رجال البوليس حتى يقرر دولته فى ضوء هذا التقرير ما فيه صيانة لأرواح الجماهير وما فيه توفير الهيبة لرجال الأمن ، وما فيه ضمان حراستهم ، وكفالتهم للناس ، أما صاحب السعادة الأستاذ محمود المرجوشى بك النائب العام ، فقد علمنا أنه كتب الى المسئولين عن التحقيق يطلب اليهم التعجيل بانهاؤه حتى يتسنى له تقديم المتهمين الى قاضى الاحالة قبل نهاية هذا الشهر « وتجمع الصحافة - التى لم تكن وقتئذ لتجمع ، على شئ واحد الا نادرا - على المطالبة بوضع حد لنهاية « عصر الفتوات » الذين يستهينون بالمسئولين عن حراسة الجماهير . وفرض سيادة الدولة على كل شئ !! »

وكنوع من التعمية ، لجأ اليه أفراد العصابة ، الذين لم تصل اليهم أيدي البوليس ان جريمة اغتيال راقصة أخرى اسمها سكيته ، والشهيرة بعيوشة قد وقعت فى يوم ٢٦ مايو ١٩٣٦ - أى بعد أربعة أيام فقط من مصرع امتثال فوزى وبأيدي بعض أفراد تلك العصابة والضحية الجديدة - كما تقول الصحف - وقتئذ ، كانت تعمل بصالة بديعة مصابنى وقد تدله فى حبها شاب من أصحاب شركات السجاير ، وأنفق فى سبيلها مبالغ طائلة ، ولكن عيوشة ، كانت كارهة للجو الذى تعيش فيه ، وكانت تمنى أن تتخلص منه بآية طريقة .

ولم يكده الشاب داود .. يطلب منها الزواج حتى رحبت وانتقلت الى بيت تحيا فيه حياة عائلية هائلة ، ولكن القدر كان يبتسم لها - كما قالت الصحف - فى هزء ، وسخرية عندما تصفو الليالى من الكدر اذ طارد المسكينة حتى اختلفت مع زوجها ، فطلقها ، ومضت تبدأ الحياة من جديد ، ثم تزوجت من شاب قادر على التفوه بالعبارات الخلاقة وقادر فى نفس الوقت على أن يخدع بمظهره الحادع ، الكثيرات . اكتشفت عيوشة فيما بعد أنه عاطل ، وصل فى تعليمه الى السنة الاولى بمدرسة التجارة المتوسطة .. احترف أن يعيش حالة على أية « خلية » تتحمل عنه تكاليف الحياة .. وتفشل عيوشة فى زواجها الثانى ، ولأنها كانت جميلة وطيبة ، كما يقول الذين عرفوها فقد رغب زوجها الأول فى العودة الى حياته الزوجية معها ، وكذلك رغب الزوج الثانى « جمال الدين حسين » فى أن يعيش معها من جديد أيضا كزوج وكان صراع بينهما ، وكانت الغلبة للزوج الثانى الذى فرض ارادته بالقوة على عيوشة ، كان يحرص على أن توافيه كل ليلة بمبلغ كبير من المال ، وكانت عندما تنهون فى جمع المال ينهال عليها بالضرب المبرح ، ويجبرها على أن تستأجر غرفة فى شقة .

وتقع الجناية : لقد سمع الجيران صوت عيوشة تصيح : الحقونى ، جمال موتنى « واقتحم الجيران الغرفة فوجدوها جثة هامدة ، والدماء تتفجر بغزارة من جميع أجزاء جسمها ، ووجدوا الجانى ممسكا بالسكين التى استعملها فى جريمته ، وهو يطعن نفسه وكانت حالته سيئة ، وعندما رأى الجانى الجمهور يقتحم عليه الغرفة ، طلب عدم اقتراب أحد منه وهو يقول : سيبنى أنا باحبها ، وقد زاد عدد الطعنات التى وجهها المتهم جمال الدين حسين الى القتيلة أكثر من عشرين طعنة .

ونترك جناية جمال الدين حسين ، وقتله لعيوشة لنعود الى جريمة البوسفور وما أحدثته من زلزال عنيف فى رأى العام المصرى وقتئذ ، لنقول ان البوليس استمع الى أقوال رتيبة وأنصاف رشدى وعليسة فوزى ، وحياة صبرى ويوسف عز الدين أفندى « الممثل » وانطون أفندى عيسى ابن أخت السيدة بدبعة مصابنى وقرر الجميع ، انهم كانوا يعطون فؤاد الشامى ، وعصابته أموالا كانت تسمى عندهم بالمصروفات السرية ، وقد قال أحد الشهود ان هذه العصابة قد اختطفت تحية الراقصة بالقوة ، وأجبرتها على ركوب سيارة بعد أن كموا فمها ثم أطلقوا سراحها ، فى صباح اليوم التالى .

وكان أحد أصحاب كازينو البوسفور خفيف الظل ، أثناء التحقيق فعندما قال ان فؤاد الشامى وعصابته كانوا يحضرون الى الكازينو ويتناولون الخمر فلما سئل : هل كانوا يدفعون الثمن ؟ فأجاب : وهى دى تيجى !

وكان المتهمون - وهم تحت التحقيق - يرهبون ضحاياهم وقد تم القبض على أكثر من ١٥٠ متهما في هذه القضية ! •

وبعد أن تم عرض تقرير سريع ، عن القضية على دولة رئيس الوزراء صرح أحد كبار موظفي الداخلية بأن الوزارة تترقب خطوات التحقيق حتى يمكن وضع تشريع جديد ، يسد النقص الموجود الآن في بعض القوانين •

وكانت أخبار جريمة مصرع الراقصة امتثال تنصدر الصفحات الاولى من كل الصحف المصرية وقد أثبت التحقيق أن هؤلاء « الفتوات » لم يكونوا فتوات صالات وحسب ولكنهم كانوا فتوات انتخابات أيضا ، كما أن « مهنة الفتوة » لم تكن مقصورة على المصريين بل كثير من الأجانب يحترفون تلك المهنة ، وكانت الامتيازات الأجنبية ، المفروضة على البلاد وقتئذ تحمي هؤلاء الفتوات الأجانب من الوقوع تحت طائلة القانون •

وقد رأت الحكومة بعد أن كثر عدد الفتوات الأجانب الذين يباشرون أعمالهم في الملاهي الأجنبية المنتشرة في العاصمة اتخاذ الاجراءات اللازمة لإبعاد هؤلاء « الفتوات الأجانب » من البلاد ! •



والطريف ، أن هؤلاء الفتوات كانوا يعملون وفق تسعيرة محددة ، فتحطيم المنزل بخمسين قرشا ، واحداث اصابة بمن يراد اصابته بجنيه واحد لا غير ، واصابة من يراد النيل منه بعاهة مستديمة عشرة جنيهات ، أما التهديد الشفهي ، أو الكتابي ، فلم يكن يزيد سعره على مائة وخمسين قرشا ، هذا عدا المصاريف التي تشمل أتعاب المحامي ، الذي يوكل للدفاع عن الجاني والانفاق عليه طوال مدة سجنه ! •

وكانت الأحياء المزدهمة بالفتوات ، السيدة زينب والدرب الأحمر ، والجمالية ، وبولاق ، والمنصورة ، وشارع كلوت بك بالطبع ، وكان لكل فتوة منطقة نفوذ لا يتعداها ولا يزاحمه فيها أحد ! •

وكان لكل فتوة ، صديقة ، أو جملة صديقات تقوم بمهمة اطعامه ، والانفاق عليه ، والباسه الحرير ، وتزيين أصابعه بالحواتم الذهبية •

والمعلومات عن الفتوة طريفة ولذيذة ولكننا نخشى أن نسرف في الحديث عنها ، أكثر مما حددناه لأنفسنا من حيز متواضع ! وقد انتهز بعض الدعاة فرصة انشغال الجماهير بتلك القضية فانطلقوا يدعون الى الدعوة لمنع المسكرات وقد نشر الاستاذ محمد رضا ، سكرتير جمعية منع المسكرات بالقاهرة بيانا في الصحف قال فيه :

ان الحمر منبع الضلالة ومغرس الفتنة ، ومستشارها وأس الفساد
وجرثومة الشر والاجرام ، وسبب العداوة والبغضاء قال الله تعالى فى كتابه
العزیز : « انما يريد الشيطان أن يوقع ، بينكم العداوة والبغضاء فى الحمر
والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون » .
صدق الله العظيم

لا شك أن رجال الشرطة مؤخذون بعدم اهتمامهم بمداركة الشر ، قبل
وقوعه ، والمحافظة على الأرواح قبل التعدى عليها ، لكن الحمر كانت بلا ريب
المعرض الأكبر فى ارتكاب هذا الجرم ، بل العامل المهم فى اقتراح ثلاثة أرباع
الجرائم الأليمة فما من تعد وقع ، ولا من جريمة ارتكبت الا كان للخمر الأثر
الفعال فيها لأنها تميمت عاطفة الشفقة والانسانية وتنسى الانسان المسئولية
لذلك يلجأ اليها المجرمون قبل ارتكاب الجرائم وكثيرا ما حذرت جمعية منع
المسكرات من آفة الحمر ، وما تجره إباحتها ، من وخيم العواقب فهى لا تورث
الا حسرة ، ولا تعقب الا ندما ، ولات ساعة مندم .

فنصنحتنا الخالصة ، التى نبذلها للتخلص من عواقب هذه الآفة الخبيثة
هى العمل ، على استئصالها بسن قانون يقضى بتحريمها نزولا على أحكام الدين
الاسلامى الحنيف وهذا ما نرتجيه من حكمة أولى الأمر ، فينا ونواب بلادنا ،
المحترمين » .

ويقول تقرير لوزارة الداخلية عن فؤاد الشامى ، زعيم العصاة التى
إغتالت امتثال فوزى : نشأ فؤاد الشامى فى عائلة متوسطة الحال تقطن حى
القبيسى وقد تم طرده من المدارس عندما بلغ الرابعة عشرة من عمره وعندما
ساءت أخلاقه وقد أنشأ ناديا لرفع الأثقال استطاع أن يجمع فيه بعض
الصبية فى حى الظاهر لقاء أجر شهرى يحصل منهم ولما كثرت مشاجراته
وتعديه على الأعضاء امتنع كثيرون من شبان النادى فأقفل أبوابه ويقول التقرير
أن فؤاد التحق بشركة من شركات السجائر ثم طرد منها لسوء سلوكه ،
واعتداءاته المتكررة فلما أصبح بلا عمل التحق بأحد أندية القمار بوظيفة فتوة
لحماية النادى من الطوارئ وجمع فؤاد حوله جماعة ممن هم على شاكلته وفرض
على أصحاب متاجر الظاهر ومقاهيه ضريبة شهرية وكلما امتنع أحد أصحاب
هذه المتاجر ، أو المقاهى عن دفع الضريبة فى أول الشهر ، تولت العصاة
تحطيم المتجر أو المقهى ، وانتقل الى عماد الدين ففرض سلطانه ، على الشارع
وملاهيته ، ومقاهيه ولم يكن أحد من أصحاب المقاهى يجرؤ ، على الإبلاغ عن
جرائم فؤاد الشامى وعصابته الى أن سقطت العصاة فى ٢٢ مايو ١٩٣٦ فبدأ
أصحاب المقاهى ، والملاهي والصالات ، وبدأت الراقصات وغيرهن فى الإبلاغ عن
جرائم فؤاد الشامى ، وعصابته ولسنا بقادرين هنا على تتبع جريمة ملهى
البوسفور : نشير فقط الى أن دائرة محكمة الجنايات التى نظرت القضية ، كانت

برئاسة الاستاذ كامل الرشيدى بك وعضوية ، سيد مصطفى بك وعبد الملك الجندى بك وكانت الأهرام قد نشرت صفحتين كاملتين ، أو أكثر عن الجلسة الأولى لتلك القضية بعد أن قالت عنها • انها الجريمة التى هزت الرأى العام وأثارت اهتمام السلطات وتناولتها الصحف بالنقد ، والتعليق نظرا ، للظروف والملابسات التى أحاطت بها وما كشفت عنه من اهمال بعض رجال البوليس •



وكان المتهمون هم ، حسن ابراهيم حسن ، فؤاد الشامى وشقيقه أحمد مختار وكامل الحريرى ومحمد على خليفة و خليل موسى القصاص وعلى حسن الأخضر وعبد الحميد عبد القادر ومحمد حسن داود ، وكان الدفاع مكونا من الأساتذة • مصطفى رياض ، بسطا شكرى ، محمود متولى ، محمد عرفة ومحمد عبد المنعم وصالح جودت ، وعبد المجيد محمد ، وحكيم بقطر ، وأبو بكر سرى • وكان فى مقدمة شهود الاثبات ، محمد غانم أفندى مدير « مرسح » البوسفور والاستاذ ألبرت مزراحى ، المندوب القضائى لجريدة الجورنال ديجيت وعبد الصبور قابيل ، الصحفى ، والسيدة فهيمة الصاوى والددة القليلة امثال فوزى •

وكانت حيثيات الحكم الذى أصدرته المحكمة فى ٤٤ صفحة فولسكاب وقد أثبتت تلك الحيثيات التهمة على المتهم الأول الذى باشر قتل المجنى عليها عمدا ، بطريقة طعنها فى عنقها برقبة « زجاجة » حادة الأطراف وأنه كان وقت ارتكابه الجريمة متعاطيا الحمر ، وقد حكم على فؤاد الشامى ، وبعض زملائه بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وقد أفرج عنه فى عام ١٩٥٧ بعد أن قضى مدة العقوبة كاملة غير منقوصة وكان فى سجنه ، تلك المدة الطويلة عظة لمن يتعظ وكان بعد خروجه من سجنه مثالا ، للمجرم ، الذى يحاول أن يكفر عن جريمته •

والجدير بالذكر ، أن بعض السياسيين الذين عاصروا تلك الأيام قد ذكروا لى أن الضباط الانجليز الذين كانوا يعملون فى البوليس المصرى بل ويستيطرون عليه ، وبعض الأجانب المتمتعين بالامتيازات الأجنبية كانوا يعملون على الاساءة الى سمعة رجال الأمن فى مصر حتى لا توافق الدول الأجنبية المتمتعة بالامتيازات فى مصر على الغاء تلك الامتيازات وكانت وزارة مصطفى النحاس الثالثة قد أخذت تمهد لالغاء تلك الامتيازات ، وتعد العدة لدعوة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبلجيكا وبريطانيا ، وأيرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار والدانمرك وأسبانيا وفرنسا واليونان ، وإيطاليا والنرويج وهولندا ، والبرتغال والسويد ، وهى الدول الاثنتا عشرة التى كان لها لرعاياها ، امتيازات خاصة تجعلها لا تخضع للقضاء ، المصرى وانما تخضع للمحاكم القنصلية فى المواد الجنائية والمدنية ، والتجارية ، والادارية والمالية وقد تم الغاء الامتيازات الأجنبية

بمقتضى اتفاقية مونترية التي أقرها البرلمان المصرى فى يوليو ١٩٣٧ وكان وفد مصر الذى فاوض ممثلى الدول الاثنى عشرة ، صاحبة الامتيازات برئاسة النحاس ، وعضوية كل من أحمد ماهر ، رئيس مجلس النواب وواصف غالى وزير الخارجية ، ومكرم عبيد وزير المالية ، وعثمان محرم وزير الأشغال وعبد الحميد بدوى رئيس أقلام قضايا الحكومة .

ولا يمكننا أن نغفل ما كان يقوم به بعض الضباط الانجليز الذين كانوا يعملون فى البوليس المصرى وما كان يقوم به بعض الأجانب المقيمين فى مصر ، وذلك للبقاء على الامتيازات التى كان يتمتع بها الأجانب فى مصر وتعطى كل أجنبى حق السيادة على القوانين المصرية وعلى المحاكم المصرية ، وتجعل من المصريين - كل المصريين حاكمين كانوا أم محكومين - غرباء فى بلادهم وقد أشرنا الى استغلال أولئك ، لحادث اغتيال الراقصة امتثال فوزى ، وكيف ملأوا الصحف الأجنبية بالعويل ، على مستقبل الأمن فى مصر ، اذا ما ألغت الامتيازات الأجنبية كما أشرنا فى ذلك الوقت الى أن الحكومة المصرية كانت تتأهب وقتئذ للسعى ، لالغاء تلك الامتيازات وتفكر جديا فى عقد مؤتمر دولى ينهى ذلك العهد الأسود ، الذى يجعل من الوطنى غربيا فى وطنه . نشير اليوم الى أن حكومة مصطفى النحاس قد نجحت فيما بعد فى الغاء تلك الامتيازات فى مؤتمر مونترية الذى بدأ أعماله فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ وأنهاها فى ٨ مايو ١٩٣٧ وبذلك خضع الأجانب فى مصر للتشريع المصرى فى المواد الجنائية ، والمدنية والتجارية والادارية وحيث نصت اتفاقية مونترية على الغاء المحاكم المختلطة فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ بعد اثنى عشر عاما من توقيع الاتفاقية وهى المدة التى سميت - فى الاتفاقية - بفترة الانتقال ، والتى انتهت بانتهاء كل قيد أجنبى على القضاء المصرى .

وقد اعتبر الاستاذ عبد الرحمن الرافعى اتفاقية مونترية فوزا ، كبيرا ، لمصر اذ زالت بها الامتيازات الأجنبية وانقرض فيها نظام المحاكم المختلطة ، وحققت مصر رسميا سيادتها على الأجانب فى التشريع والقضاء وهذا ولا شك كسب عظيم ، وفوز كبير للحكومة المصرية ، ولسيادة مصر التشريعية ، والقضائية ، والمالية والادارية .

والجدير بالذكر - والذكرى تنفع المؤمنين - أن الغاء الامتيازات الأجنبية كان مطلبها شعبيا قوميا ، ظل المصريون منذ أيام اسماعيل باشا ، ينادون به ويحرصون على تحقيقه لما فى الابقاء ، على تلك الامتيازات من مهانة - ما بعدها من مهانة - لمصر ولشعب مصر ، وكان أحمد شوقى شاعرا الكبير - قد وصف فاجاد الوصف ، المهانة التى تلحق بنا من وجود الامتيازات الأجنبية عندما قال :

وفى الرومى موعظة
يقتلنا بلا قود
ويمشى نحو رايته
لشعب جد فى اللعب
ولا دية ، ولا ذهب
فتحميه من العطب

وفى الامتيازات الأجنبية ، قال الشاعر محمد الأسمر ، فأجاد القول
عندما قال :

جاء النزىل فأكرمنا وفادته
فأعجب، لمصر ، وكم فى مصر من عجب
كدنا لما صار من عكس الامور بها
كنانة الله تلك اليوم حالتها
لهو الأجانب فيها لهو منتصر
لو لم تكن ربما فى الناس ما ظفرت
حطت جياعا فلما اتخمت نهضت
حاتم ، علينا ، ولو ألفت بنا رمقا
فهى الغداة بوادى النيل جائمة
فما يزحزحها شعر نصيح به
ولا يدفع الضيم قول أنت قائله

الى أن يقول محمد الأسمر :

ثوب من العار قمنا اليوم نخلعه
كم فر من يدك الشلاء متهم
وكم قتيل ، على الوادى وقائله
صعب المنال على القانون ممتنع
وما ذليل له أرض لها علم
لا يفعل الخير ، بعد اليوم فاعله
أقسمت بالله لو أغنى دمي لمشت
هذا هو الذى لا ذل الغريب ولا

كفى ما لبسنا منه فى القدم
يا أيها الوطن المرمى بالتهم
فى الامتيازات مثل الطير فى الحرم
كالنجم فى الأنق لم يدرك ولم يرم
ذل الرقيق يسوق الاعدد القزم
من يفعل الخير يندم أيما ندم
نفسى به وقليل للبلاد دمي
مثل الذليل بلا أرض ولا علم

ويرحم الله أحمد شوقي ، ومحمد الأسمر ، ويرحم الله في نفس الوقت
شعبنا السياسي الوطني الذي كان أقوى الأسلحة التي يمتلكها الشعب
ويستخدمها في معارك الكفاح الوطني .

وبعد الحديث عن قضايا أم كلثوم وامتنال فوزى والامتيازات الأجنبية
والفنون ننتقل الى قضية أخرى كادت تزلزل البناء السياسي الحكومي ،
والحزبي : انها قضية مزرعة الجبل الأصفر .

الباب الخامس

أزمة سياسية عنيفة حول مزرعة الجبل الأصفر

● وانتقل فجأة ، وبدون مقدمات الى الشهور الأخيرة في وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة والأخيرة ، لأقول ، ان تلك الوزارة قد تعرضت الى أزمة عنيفة كادت تقضى عليها مع نهاية عام ١٩٣٨ ، وبداية عام ١٩٣٩ . بالإضافة الى تلك الازمات ، التي كان يسببها لها ، على ماهر باشا ، بل التي كان على ماهر باشا نفسه ، هو جوهرها ومحورها ، وأعني بتلك الازمة أزمة ، « الجبل الأصفر » التي واجهها وزير الزراعة في وزارة محمد محمود ، وواجهتها - في نفس الوقت - وزارة ، محمد محمود ، بل التي واجهت محمد محمود باشا نفسه ، الذي كان لا يكره شيئا في الحياة قدر كراهيته ، أن يقال عنه ، انه ، أو أن أحد وزرائه ، يستغل الحكم لصالحه الشخصي .

وكانت الصحف حتى المؤيدة ، لوزارة محمد محمود باشا قاسية ، الى أبعد حدود القسوة فيما يتعلق بمعالجة تلك الازمة ، وأزمة الجبل الأصفر ، أو أزمة مزرعة الجبل الأصفر ، بمعنى أدق ، تتلخص في أنه كان لوزارة الزراعة مزرعة كبيرة في الجبل الأصفر ، تنتج الفواكه التي تباع كل عام بألوف الجنيهات عن طريق المزاد العلني ، ويقول د. محمد حسين هيكل : تم المزاد في تلك السنة - ١٩٣٨ - كما كان يتم في السنوات التي قبلها ، واعتمده رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة ، ثم جرت الأقاويل بأن اجراءات المزاد لم تكن سليمة ، وبأن مزايدين تقدموا ، تلغرافيا بزيادة كبيرة ، على العطاء الأخير ، فلم تعرهم وزارة الزراعة الا تشبثا منها فيما قيل بارساء المزاد على شخص معين وان الناس ، يتحدثون في هذا الأمر ، اذ قدم الى مجلس النواب ، استجواب عن هذه الصفقة من أحد النواب السعديين المفروض فيهم انهم يؤيدون الوزارة ، وعجب كثيرون لهذا التصرف وتسأل بعضهم : ما بال المعارضين الوفديين ، لم يقدموا هذا الاستجواب ، وقدمه السعديون ؟

ويضيف د. محمد حسين هيكل : واني لأشيع يوما جنازة أحد الكبراء اذ همس في أذني زميلي حسين سري باشا وزير الأشغال وكان يسير الى جانبي

بأن الملك يريد أن يستقيل رشوان محفوظ باشا من الوزارة محافظة على نزاهة الحكم ، وان رسالة بهذا المعنى بلغت الى محمد محمود باشا وبعد أيام من هذا الحديث قدم رشوان باشا استقالته من الوزارة وقبل مجلس الوزراء الاستقالة وندب حسين سرى باشا للزراعة الى أن يعين لها وزير وطلب الى سرى باشا ان يجرى تحقيقا دقيقا فى مزاد مزرعة الجبل الأصفر وندب سرى باشا محمد رياض « بك » المستشار الملكى بلجنة قضايا الحكومة لاجراء هذا التحقيق .

كان طبيعيا - كما يقول د. هيكل - أن يحل حر دستورى فى وزارة الزراعة مكان رشوان محفوظ باشا الحر الدستورى ، ولذا اقترح محمد محمود باشا يوما ، على مجلس الوزراء ان يعين ابراهيم دسوقي أباطة « بك » وزيرا ، للزراعة ومثل هذا الاقتراح ، يذكر عادة أمام المجلس ، للعلم .

لكن الأمر ، اختلف عما جرت به العادة فقد اعترض حسن صبرى باشا على تعيين دسوقي « بك » أباطة وزيرا ؛ وهدد بالاستقالة من الوزارة ، اذا تم ، هذا التعيين قائلا : اذا دخل دسوقي « بك » من هذا الباب فانا أخرج من الباب الآخر ، وسبيل عن سبب اعتراضه فلم يذكر الا أن دسوقي بك كان يدفع للمرشحين ، فى الانتخابات من الاحرار الدستوريين مالا .

ولما قيل له أن دسوقي بك سكرتير الحزب وانه كان يشرف على عملية الانتخابات لحساب الحزب ، لم يغير موقفه بل أصر عليه ، وتولتنا الدهشة لهذا الاصرار ، وبخاصة لاننا كنا مقتنعين بأن محمد باشا لم يعرض اسم دسوقي بك على مجلس الوزراء ، الا بعد ان اتفق عليه ، مع القصر ، على أن محمد باشا آثر ، أن يرجئ تعيين وزير للزراعة . . على أن تحدث فى الوزارة ثغرة باستقالة حسن صبرى باشا ، وقد تكون لهذه الثغرة من بعد نتائج غير محمودة وظل منصب وزير الزراعة ، بعد ذلك شاغرا زمنا ، غير قليل ، وكان محمد بك رياض قد انتهى من تحقيق مزرعة الجبل الأصفر الى أن رشوان باشا لا تشوب نزاهته شائبة اما الاستجواب الذى قدمه ، أحد النواب ، السعديين فيها فكان قد انتهى بالانتقال الى جدول الأعمال - بعد أن أجاب رئيس الوزراء عليه بأن المسألة موضوع الاستجواب أصبحت محل تحقيق . .

هذه هى السطور القليلة ، التى تحدث بها د. هيكل عن أزمة مزرعة الجبل الأصفر ، التى شغلت رأى العام ، المصرى أكثر من شهرين وفرضت نفسها ، معارضة أو تأييدا على الصحافة المصرية وعلى السياسة المصرية ، اذ الواقع كما يبدو جيدا لكل متتبع عن قرب لأحداث تلك الفترة العصبية من تاريخنا الوطنى . ان أزمة مزرعة الجبل الأصفر ، لم تكن فى حقيقتها ، أزمة على مزاد علنى نم بصفة قانونية أو بصفة غير قانونية ، كما لم تكن أزمة ، على ضياع بضعة ألوف من الجنيهات أو السعى لاسترداد بضعة ألوف أخرى ، وانما كانت أزمة

حكم : المسألة لم تكن - كما يقال فى قريننا المصرية - « مسألة ملانة ، بل مسألة قلوب مليانة » والملانة كما هو معروف نبات أشبه ما يكون بنبات ، الترمس ، يؤكل أخضر خاصة فى أيام الاحتفال بشم النسيم . كان على ماهر يستعجل رئاسة الوزارة ، وكان - بالتالى - يحرض رجاله فى مجلس الوزراء . على وضع العصي فى الدواليب أمام محمد محمود باشا لعله يضيق بالأمر ذرعا فيستقيل . ولم تكن الصحف ، تكف عن التلميح بأن القادم الجديد سيكون على ماهر .

قال قائل كبير : أنه لن يمضى شهران ، حتى يتربع على ماهر باشا على كرسى رئاسة الوزراء ، وقال قائل ، كبير آخر ! انه خلاص قلنا خلاص ماذا : لقد بلغ محمد محمود باشا القصر ، انه سيعتزل رئاسة الوزراء . « المصور ٢٥ نوفمبر ١٩٢٨ » وكعادتنا فى هذه الدراسة ، وكى تكون الرؤية سليمة ، نشير - مجرد اشارة - الى بعض ما ورد فى الصحف عن أزمة مزرعة الجبل الأصفر .

كتب المصور فى عدده الصادر بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٢٨ تحت عنوان « سحب ولكن لا مطر » : شعور بالقلق هذا هو لسان الحال فى الدوائر ، الحكومية ، ومهما ضاعف الصحفى جهوده الاطلاعية ، والاستخبارية ، فهو لن يصل الى قول حاسم ، أو واقعة حاسمة يمكن ان يقال معها ان السماء ستمطر ولكن هناك سحباً ، انتشر على سماء الوزارة من جراء حادث وزارة الزراعة ، الى أن يقول المصور : جاءت حكاية مزرعة الجبل الأصفر فكانت ضغنا على أبالة ولم يعد الوزير المستقيل المبررات أيضا لأنه شخصيا لم يكن من المتحمسين لتنفيذ العقد و . . الى أن يقول أيضا : من شعور القلق هذا عادت شائعة التعديلات الوزارية والتغيرات الوزارية والسقوط الوزارى ، تبعث من قبرها فى كلوب محمد على اذ أذيع أن اسماعيل صدقى باشا سيتولى رئاسة الديوان الملكى ، وان على ماهر باشا سيتولى رئاسة الوزارة فى الشهر المقبل .

وفى نفس الصفحة وتحت عنوان وزير الزراعة السابق ، ينشر ما يلى : « الثابت الواضح من مجموع التحريات ان رشوان محفوظ باشا ، ضحية : ضحية أولا لثلاثة سبعا فى حادثة مزرعة الجبل الأصفر ، حتى تمت الصفقة لزيدان وكان الضحية رشوان ، وكان ضحية ثانية فى مسألة ال ١٧ موظفا بوزارة الزراعة ، الذين أحيلا الى المعاش فقد وجد رأيا ناصحا من كبار موظفيه باخراجهم ، وتشجيعا من زملائه المختصين بالموافقة على مذكرة بصددهم .

الجدير بالذكر ، ان الصحف أجمعت على ان اجراء اخراج ١٧ موظفا من وزارة الزراعة واحالتهم الى المعاش ، كان نزعة دكتاتورية لا تجوز فى عهد ديمقراطى .

وكان رشوان محفوظ باشا ضحية ثالثة لأنفة محمد محمود باشا ،
وكبريائه ورغبته في ألا يقع فيما وقع فيه رؤساء الوزارات السابقون من
تضحية الوزير الذي ينتشر حوله اللغط سواء كان مظلوما ، أم غير مظلوم .

● والخبر الأهم ، ان السراى كان لها أيضا رأى حاسم في الموضوع
بلغته تليفونيا لرئيس الوزراء ، ومن حسن الحظ ، انه لم يكن يتناقض مع
خطته ، ورشوان محفوظ باشا في حادثة ال ١٧ موظفا قدم قبل استقالته
الدليل تلو الدليل ، على انه استأنس برأى المختصين فأيدوه ، وفي حادثة مزرعة
الجبيل الأصفر اعتمد على فتاوى قلم قضايا الحكومة في الجملة وفي التفاصيل .

وافتح قوسا ، لأقول ، ان كثيرين من النواب قد احتفلوا بتكريم ابراهيم
دسوقي أباطة بك - وكيل مجلس النواب وقتئذ وكانت الحفلة رائعة افتتحها
رئيس مجلس الوزراء وحضرها الوزراء السعديون والدستوريون ، ونشرت
الصحف الكثير من صفحات تاريخه « اذ كان بعد نخرجه في مدرسة الحقوق
من رجال الحزب الوطنى والمتصلين بمصطفى كامل باشا ، وبزغ نجمه في
الصحف تحت أمضاء « الغزالى أباطة » بأسلوب فذ في نوعه ، وخلاب في
رشاقته وجارح في لدعه وموقفه التاريخى الذى لا ينسى كان في ثورة ١٩١٩
حينما كان مأمورا لضبط الجيزة ، وحرر وثيقته التاريخية التى كانت مستند
المحامى ، الأمريكى مستر فولك عندما كان يدافع عن القضية المصرية في الولايات
المتحدة الأمريكية وقد كان سكرتير لجنة الوفد العامة في القاهرة أبان تشكيله
الأول وانتخب في جميع البرلمانات واختير ، وكيلا لمجلس النواب مرة أخرى
قبل هذه المرة ، ورشح اسمه أكثر من مرة ليكون وزيرا « أكان احتفال النواب
بوكيلهم دسوقي أباطة ، ردا على اعتراض حسن صبرى باشا - ممثل القصر
في الوزارة وقتئذ - على اختياره وزيرا ، أم كانت المسألة مصادفة ؟
لا أستطيع الاجابة عن هذا السؤال ! واقلل القوس .

وتشير الصحف ، الى أن ضجة كبرى قامت في حزب الاحرار الدستوريين
من جراء الاجراءات الخاصة باستقالة رشوان محفوظ باشا ، وقالت الصحف ان
كثيرا من الأعضاء هددوا بالاستقالة من الحزب اذا لم تسو المسألة ، بما يحفظ
كرامة رشوان ، وكرامة الحزب بأسره ، وقالت الصحف أيضا ، ان نوابا
وشيوخا ينتمون الى حزب الاحرار ، أصروا ، على الا يملأ المنصب الوزارى .
الشاعر ، الا بعد ان ينتهى التحقيق ، فاذا ثبتت براءة رشوان باشا ، أعيد الى
منصبه ، من جديد ، وكما قالت الصحف ، ان نوابا وشيوخا آخرين تركوا
لرفعة رئيس الوزراء ، محمد محمود باشا حق اختيار الوزير الجديد ، من بين
صفوفهم ! وقالت صحف أخرى ان الجو مكهرب في حزب الاحرار الدستوريين
وانه لا بد من الانتظار ، بعض الوقت حتى يصفو الجو .

ولكن محمد محمود باشا كان فى واد ، وشيوخه ونوابه ، فى واد آخر ! فقد كان فعلا ، قد اتفق مع السراى على اختيار الوزير الجديد ، من غير الأحرار الدستوريين .

ومزرعة ، الجبل الأصفر ، التى ثارت حولها الازمة - كما نشرت الصحف يومئذ - تبعد بضعة أميال عن القاهرة : مساحة الجزء المنزرع منها أشجارا . على وجه الدقة ٦٦١ فدانا ، منزرعة « برتقال سكرى » . وصيفى وشموطى ، وأبو سرة ، ويوسف أفندى ، ومساحة المنزرع منها ليمونا لا تتجاوز ٢٤ فدانا .

وقد بيعت ثمارها فى عام ١٩٣٧ بعشرين ألف جنيه !!

أما مجلة الاثنين التى كانت تصدرها دار الهلال ويرأس تحريرها الكاتب الرشيق الفكه حسين شفيق المصرى فقد قالت فى افتتاحية عددها الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٨ ، تحت عنوان : « طهروا سمعة الحكم » : تركت مسألة الجبل الأصفر وراءها زوابع وأعاصير بعد أن اقتلعت وزيرا من مقعده ولا يدري احد من عسى ، ان تقتلهم من موظفين ، وغير موظفين وليست هذه أولى المسائل التى أثارها الغبار فى وجوه وزراء ، وموظفين كبارا فقد تعودت مصر ، ان تستنشق هذه الروائح الكريهة وتعنى بها وقتا قصيرا ثم تنساها ، لتستقبل مسألة أخرى وهكذا تظل هذه الأمة التعسة تتعثر فى شباك تلك المسائل ، التى تمس ، الضمير ، والخلق ، والوجدان .

وشر هذه المسائل لا يقف عند حد الذين تغمرهم بسيئاتها ولكنها تنتقل مباشرة الى الشعب ، فتسرى عدواها الموظف الصغير يرى أنه مادام رئيسه الكبير قد أحاطت به الشبهات . فلا بأس من ان يزج بنفسه فى غمارها والشعب نفسه عامة وخاصة يفقد بالتدريج صحة ادراكه لخطورة هذه المسائل ما دامت تتكرر أمامه فى كل وقت وما دامت المسئولية لا تحصر ، فيستوى لديه الجرم الشنيع والحادث التافه وفى ذلك الخطر الأكبر ، على الأخلاق والقانون .

الى أن تقول مجلة الاثنين - التى لم تكن وقتئذ تهتم بالسياسة الا قليلا وفى حين لا يتجاوز فى المتوسط بضع صفحات - : « الذى نريده أنه مادام ثمة قانون يرهب الجميع فيجب أن يمتد سلطانه الى كل مسألة من هذه المسائل ، فيجرى التحقيق فيها ، وتحدد الجريمة بحدودها الأربعة ويؤخذ المسئول ، أو المسئولون ، الى حيث يكفرون عما اقترفوه وتنكشف براءة الرجل الذى أصابه رصاص الاقاويل والاشاعات وفى ذلك صون للعدالة أولا وتطهير لسمعة الحكم ثانيا وزجر للنفوس الضالة أن تستمرى العبث بحرمان القانون مادامت واثقة من أن هذا القانون لن يتخطى حواجز الشهوات ليصل اليها » .

وتنتهى مجلة الاثنين افتتاحيتها بقولها : « نحن لا نعنى بالأشخاص ولكننا

تعنى بسمعة الحكم وبالقدوة السيئة ، التى يمنحها أولئك المسئولون لمرءوسيهـم وللشعب كافة ، ونعنى بذلك تطهير سمعة الابرياء • وقد أحسنت الحكومة بمسارعتها الى فتح التحقيق لاطهار المسئولية فى هذه الحادثة •

والذى نرجوه أن يعرف الجمهور نتائج التحقيق ، مهما تناول من شخصيات فالويل لأمة تستسيغ هذا العبث بقانونها وتصبى على هوان الفضائح حتى ليصبح تحت كل حجر ، من بناء نهضتها فضيحة تقودها الى مستقبل مظلم • وحياة شاقة بائسة •

وتقول مجلة الاثنين - فى نفس العدد - أن استقالة رشوان محفوظ باشا كانت بناء على نصيحة الدوائر العليا - القصر - والحاج رئيس الوزراء •

وتقول المجلة ، ان ابراهيم فهمى باشا ، وكيل وزارة الزراعة ، الذى سبق أن أحاله وزير الزراعة رشوان باشا محفوظ الى المعاش هو الذى نشط فى بسط وقائع وشرح حوادث أزمة الجبل الأصفر حتى بلغت التفاصيل موضوع استقالة رشوان محفوظ باشا» وقالت المجلة أيضا : ان بعض الوزراء قد اجتمعوا ، وناقشوا الحالة لاقناع محمد محمود باشا باقناع رشوان محفوظ باشا بدوره بتقديم استقالته وقالت أيضا مجلة الاثنين أن محمد محمود باشا قال لأحمد ماهر بالحرف الواحد : « شوف يا ماهر بك •• رشوان باشا قريبي وأنا أعرفه أكثر من غيره وذمته فوق كل شك ولكن أنا معاك فى أن الى حدث فى البتاعة دى اللي اسمها المزرعة كان غلطة من موظفين هو رئيسهم وغلطة من ناس تانيين هو صديقهم ، وتقول مجلة الاثنين ان رشوان محفوظ باشا ، أصر عندما فاتحه محمد محمود باشا فى أمر الاستقالة أن تكون استقالة مسببة ، ولكن محمد محمود باشا نصحه بأن تكون الاستقالة بسبب ضعف صحته وهـذا ما حدث ! ولم تكن صحة رشوان محفوظ باشا فى يوم من الأيام أحسن وأفضل مما كانت وقت أن قدم استقالته لأسباب صحية !

المؤسف انه فى يوم تقديم الاستقالة أقام محمود غالب باشا مأدبة غداء للوزراء لم يدع اليها رشوان محفوظ باشا بالرغم من ان استقالته لم تكن قد قبلت بعد !

وقد اعتذر أحمد ماهر عن حضور الغداء ، لأنه كما يقول المقربون اليه يعتذر دائما ، عن دعوات الغداء فى يومى السبت ، والأحد ، لانهما يومى سباق الخيل ، وهو مغرم بهذا السباق ، وقد قيل ، أيضا ان هذه المأدبة ، التى أقامها وزير سعدى لزملائه الدستوريين ، والسعديين قد أظهرت وجود فتور بين الوزراء السعديين والدستوريين الذين يشكلون الوزارة القائمة حتى أن الدستوريين لم يبادلوا السعديين كلمة واحدة ، وعندما اكتمل عدد المدعوين ودعوا الى المائدة راحوا يأكلون حتى صمت طويل حتى قطع عليهم بـصمتهم هذا

صاحب الدعوة بسؤاله : أية دم مالكم ساكتين ليه ؟ ورد محمد محمود باشا وهو يحاول أن يصطنع ابتسامة ما على شفثيه : الظاهر انه من الجوع . وحسب بعد أن انتهى المدعوون من تناول الغداء ، انقسموا الى مجموعات كثيرة ، كل مجموعة إما سعودية ، وإما دستورية ، وقال الذين لبوا الدعوة أن محمد محمود باشا ظل صامتا طوال الفترة التي قضاها عند غالب باشا . وكان يتلقى أحاديث زملائه فى شىء كثير من الامتعاض ؟

وقد ظلت الصحف فترة طويلة ولا حديث لها الا عن أزمة مزرعة الجبل الأصفر وعن تعيين وزير جديد للزراعة خلفا لرشوان محفوظ باشا ، وقالت بعض الصحف ان محمد محمود باشا قابل فى نادى الجزيرة السير مايلز لامبسون ودار بينهما حديث حول « استقالة احد الوزراء والمشكلة الحزبية الداخلية التى تواجهه فى سبيل اختيار الوزير الجديد » وقالت بعض الصحف أيضا : ان الاحرار الدستوريين قد انقسموا فيما بينهم حول من يخلف رشوان محفوظ باشا ، وان محمد محمود كان دائم التركيز على ضرورة اختيار دسوقى أباطة بك وزيرا للزراعة ، وانه - هكذا كانت الصحف تقول - قد أكد لدسوقى أباطة بك - ، انه لن يمضى أسبوع واحد ، حتى يوافق الملك ، على اختياره وزيرا للزراعة و . . و . .

وقيل أيضا على لسان أحد المقربين الى على ماهر ردا على السؤال الخاص بتعيين وزير جديد للزراعة : هم مالهم مستعجلين قوى ، على تعيين وزير للزراعة ، والوزارة كلها يمكن تستقيل قبل ما يتعين وزير زراعة جديد ، ويقول المقرب الى على ماهر باشا ، انه عندما قال له هذا القول ، أضاف : دا طبعا بينى وبينك ، أما اذا وصل الى الصحف « فأنا لا قلت ولا عدت » ، وانتهز الفرصة بعض السعوديين ، ليكسبوا كرسيًا وزاريا جديدا فرشحوا من عندهم ابراهيم عبد الهادى بك ، ومحمد محمود ذو الفقار بك ليكون احدهما وزيرا للزراعة ، وذلك ليكون لهم أغلبية فى مجلس الوزراء ، وقيل أيضا أن بعض الاقطاب السعوديين طلبوا من د . أحمد ماهر مفاتحة محمد محمود باشا فى هذا الموضوع ، موضوع اختيار وزير سعودى ، لوزارة الزراعة مادام الدستوريون لم يتفقوا بعد على اختيار واحد منهم يشغل هذا المنصب ، وقيل ان أحمد ماهر قال بصريح العبارة : ان مقانحتى لمحمد محمود باشا فى مثل هذا الموضوع معناه تقويض الائتلاف القائم بيننا وبين الأحرار الدستوريين ، وكان عبد الحميد بدوى باشا قد أنهى تحقيقه الخاص بمزرعة الجبل الأصفر ، وكان رأى عبد الحميد بدوى باشا : ان تصرفات جميع موظفى وزارة الزراعة ، حتى الموقوفين منهم لا غبار عليها . وقيل ان التحقيق وان لم يدن احدا من موظفى وزارة الزراعة الا أن الشبهات حامت حول البعض منهم ، وان محمد محمود باشا عندما عرف أن هناك شبهات تحوم حول بعض الموظفين طالب بتقديم هؤلاء الى محكمة تأديبية للفصل فى أمرهم قائلا : انه لا يمكن أبدا ، ان يتهم

فى وزارته بما كان هو ينهم به الغير فى الماضى القريب ، ولكن ظهر ان هذه الشبهات فى رأى بعض من درسوا القضية من رجال القانون ، لا تكفى حتى لتقديم من حامت حولهم الشبهات الى المحاكمة التأديبية ، ولعب عبد الحميد بدوى باشا دورا هاما فى اقناع محمد محمود باشا بأنه لا داعى أبدا للمحاكمة التأديبية اعتمادا على الحديث القائل : أدروا الحدود بالشبهات .

وحول النقطة الأخيرة نشرت « المصور » فى عددها الصادر فى ٢٨ ابريل ١٩٣٩ : يظهر ان حكاية الجبل الأصفر لا تريد أن تنتهى ، فقد اعترفت الوزارة أثناء استجوابها فى البرلمان بأن التحقيق أسفر عن وقوع بعض « مخالفات » من بعض الموظفين ووعدت بالنظر فى أمر هؤلاء المخالفين ، وهذا جميل ، ولكن كيف يكون ؟ قالوا ان عبد الفتاح بك نور سكرتير الوزارة الموقوف معين بمرسوم ملكى ولا يجوز قانونا مجازاة موظف معين بمرسوم بخصم أيام من راتبه أو وقفه ، عن عمله أو حتى بتخفيض درجته أو مرتبه بغير محاكمة فى حين انهم يقولون ان المخالفات التى ارتكبت لا تدخل ضمن ما يصح محاكمة الموظف من أجله أو وقفه عن عمله ، لأن الوقف لا يكون الا لتهمة يجوز من أجلها الحكم بالحبس ، أو الفصل ، أو الاحالة الى المعاش .

ولكن محمد محمود باشا وهو الذى ضحى بزميله وقرينه الوزير المستقيل يأبى الا أن يوقع الجزاء ، ويؤيده فى هذا رأى كل من حسين سرى باشا وزير الدفاع ومحمد رياض بك وزير الأشغال ، ويعترض الدكتور أحمد ماهر ومعه بعض الوزراء على حق الوزير فى مجازاة الموظف الكبير المعين بمرسوم دون محاكمة تأديبية ويصرون على هذا رأى حتى لا يكون الجزاء منطويا على مخالفة جديدة ، وأخيرا احتكم الفريقان الى مشرع الدولة ومفتيها عبد الحميد بدوى باشا ، ومن جهة أخرى اعتزم أحد النواب الوفديين ان يتقدم الى النيابة طالبا محاكمة من أسفر التحقيق الادارى عن ادانتهم .

وكان المصور ، قد نشر فى نفس العدد كلمة أخرى عن مزرعة الجبل الأصفر ، جاء فيها :

كان الشغل الشاغل لمجلس النواب فى الأسبوع الماضى حكاية الجبل الأصفر ، وكان اقبال الجمهور على مشاهدة هذه المسرحية ، عظيما جدا ، ونحن فى مصر نهتم بالفضائح الداخلية ، أكثر من اهتمامنا بأى موضوع آخر فلم تظفر المعاهدة المصرية حين نظرها بجمهور حاشد حافل تكس فوق بعضه كما شهيد استجواب الجبل الأصفر ، وكما شهدت معركة البرتقال ، واليوسف أفندي ، واللبون الحلو ، والبنزهر .

وانتهى الاستجواب بعد أيام وليال الى عمك « الرول » . . . وعمنا « الرول » هذا هو بطل مجلس النواب ، فكلم احتمال المسكن من انتقالات اليه من بدء الحياة النيابية حتى اليوم فما من استجواب واحد انتهى بغير الانتقال الى الرول

« جدول الأعمال » والاكتفاء بما قاله الوزير ، وأظرف ما في الموضوع ، ان الحكومة - في مجموعها - خرجت تجر أذيال المديح ، والتناء والوزير السابق خرج من الاستجواب سليماً ، وانصب جام غضب الحكومة ، والمجلس على الموظفين .

ويقترح المصور ، ان يضاف الرول المصرى - جدول الأعمال - الى عجائب الأهرام ، وخزان أسوان ، بين عجائب الدنيا كلها ، عشت أيها الرول ما عاشت الحياة النيابية ودمت للحكومة وللمعارضة خير ملجأ ، عند اللزوم .

وكانت مجلة روزاليوسف - فيما يبدو لى - غير متعاطفة على الإطلاق مع رشوان محفوظ باشا ، ففي عددها الصادر فى ٣٠ ابريل ١٩٣٩ قالت : يقول الدستوريون ان معالى محمد رياض بك وزير الزراعة بالانابة لم يلق - فى مجلس النواب - البيان المتفق عليه ، وان يدا خفية سلمت معالى وزير الزراعة ، المنتدب فى آخر لحظة البيان الذى ألقاه وان خشبة باشا ، وهيكى باشا ، ومصطفى عبد الرازق بك فوجئوا بذلك البيان ، فقد كان من المتفق عليه أن يبرز رياض بك شرف ونزاهة رشوان باشا ما دام معاليه واثقا تمام الثقة من نزاهته ، ولكن رياض بك لم يبرز فى بيانه شرف ونزاهة رشوان باشا ، التى ترتفع فوق كل شك » وتقول روزاليوسف « قيل ان رشوان باشا استقال من حزب الاحرار والحقيقة ان سعادته لم يستقل ، بعد ٠ وانه اذا استقال فلن يستقيل وحده وانما سيساقط مع عدد كبير من الاحرار الدستوريين ! » .

وتنشر روزاليوسف - فى نفس العدد - مقالا لأحمد معبد بك تحت عنوان « الدستوريون والسعديون بعد مناورات استجواب المزرعة » يقول فيه معبد بك : لا شك ان هناك مناورات و « حركات » قام بها اصدقاؤنا السعديون أثناء نظر الاستجواب الخاص بصفقة المزرعة لم تكن ننتظرها منهم ، ويقول كاتب المقال ان التجول المفاجيء فى موقف السعديين كان بسبب تدخل النائب السعدى سليمان بك بدوى الذى كان أول من أثار فى مجلس النواب فى سبتمبر ١٩٣٨ موضوع مزرعة الجبل الأصفر لا للمصلحة العامة كما كان منتظرا ، بل لمصلحة خاصة به ، فقد أثبتت - هكذا جاء فى مقال أحمد معبد - دوسيهات وزارة الزراعة الخاصة ببيع ثمار المزرعة أنه شريك للفريق ، المناهض لمحمد زيدان ، ومزايد سابق فى صفقة المزرعة عدة سنوات و ٠٠ و ٠٠ وان سليمان بك بدوى قد اضطر عندما شعر بضعف مركزه بعد تقديم الاستجواب الى سحب استجوابه بعد أن اتفق مع حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى على السبر فى الاستجواب !!

ويقول أحمد معبد بك - وهو فى نفس الوقت عضو فى مجلس النواب - انه كان قد اتفق مع عبد الجليل أبو سمره بك ، على التقدم باقتراح أملاه ابراهيم عبد الهادى بك كان نصه : بعد سماع المناقشات ، والمداولات وسماع بيان

الحكومة يقرر المجلس انه ليس هناك أى غبار على مسلك الوزارة ويقترح قفل باب المناقشة والانتقال الى « جدول الأعمال » وقد وقع على هذا الاقتراح ١٢٠ نائبا من مختلف الأحزاب ، ومن بينهم بعض الوفديين ثم فوجئ الجميع ، باقتراح آخر مقدم من ٢٠ نائبا سعديا يقترحون قفل باب المناقشة والانتقال الى « جدول الأعمال » وفرق كبير - هكذا يقول أحمد معبد بك فى مقاله - بين الاقتراحين .

ويمضى كاتب المقال قائلا انه سأل ابراهيم عبد الهادى عن السبب فى هذه الحركة المضادة فأحاله على معالى الدكتور ماهر فلما سألنا - هكذا يقول أحمد معبد - معالى الدكتور ماهر قال انه يرى الاكتفاء بالاقتراح المقدم من السعديين ، واننا اذا أصررنا على تقديم اقتراحنا فمعاليه ليس مستحولا .

ويقول كاتب المقال ، انه وعبد الجليل أبو سمره قابلا رفعة رئيس الحكومة، محمد محمود باشا - ورئيس حزب الأحرار فى نفس الوقت ، وتحدثا معه فى كل ما يتعلق بهذين الاقتراحين فاحالهما الى أحمد ماهر !!

ويقول كاتب المقال ان السعديين لم يستمعوا الى المناقشة التى جرت حول هذا الموضوع ، بل انهم انسحبوا بانتظام ! « .

ويرد ابراهيم عبد الهادى وأحمد والى الجندى فى العدد التالى من روزاليوسف على مقال أحمد معبد بك عضو مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين ، أما ابراهيم عبد الهادى فيقول ان الموضوع بسيط جدا فلا مناورات ، ولا تيارات شديدة من هنا أو هناك ، كل ما فى الأمر ، ان اقتراح معبد بك وزملائه قد قدم بعد الاقتراح الذى سبق لبعض الأعضاء تقديمه ، وينفى ابراهيم عبد الهادى ان النواب السعديين قد انسحبوا من قاعة الجلسة ولو بدت حركة كهذه لما فانت تقدير الصحفيين وهم بحمد الله يحصون كل صغيرة وكبيرة ويسجلون ما يجرى فى المجلس عن قصد ، وعن غير قصد . .

وكان رد أحمد والى الجندى ، غنيفا للغاية واذا كانت روزاليوسف قد نشرته عملا بحرية النشر ، فقط حرية النشر ، كما قالت فأنا شخصا لا أستطيع أبدا أن أعيد ما نشرته روزاليوسف ، ولو كانت عملية إعادة النشر هذه تتم بعد عشرات السنين من وقوع الجريمة . . جريمة قلاف نائب فى حق نائب آخر .



وفى العدد التالى - ١٤ مايو ١٩٣٩ - تفتح روزاليوسف صدرها لرد أحمد معبد بك على ابراهيم عبد الهادى ، وفى هذا الرد يقول معبد بك انه سعيد بأن نكتشف ان ما حدث من السعديين أثناء نظر استجواب مزرعة الجبل الأصفر كان نتيجة لسوء تفاهم ، ويشير أحمد معبد الى أن الدكتور أحمد ماهر ، استدعاه وبعض زملائه مؤكدا لهم ان الائتلاف بين الأحرار الدستوريين والسعديين

بخير . . وانه - أى الدكتور أحمد ماهر - صديق لرشوان محفوظ باشا وانه يتشرف بتلك الصداقة ! وتنشر روزاليوسف - فى حوالى نصف صفحة ، رد أحمد معبد على أحمد والى الجندى ، ومرة أخرى لا أستطيع أبدا ، ان أعيد ما نشرته روز اليوسف عملا بحرية النشر . لا خوفا من قانون العقوبات ، ولكن خوفا من أن أؤذى مشاعر القراء !!

وكانت روز اليوسف قد نشرت فى عددها الصادر فى ٧ مايو ١٩٣٩ ان رشوان محفوظ باشا يعانى من أزمة نفسية هائلة وانه لم يعد يتحكم فى أعصابه ويسيطر عليها ، وانه لم يعد يشق بوعود محمد محمود باشا التى أصبحت كوعود هتلر فى المحافظة على السلام ، وان كل ما يطمح فيه رشوان محفوظ باشا ، أن يعود الى وزارة الزراعة ، ولولمدة أسبوعين فقط ، خاصة وانه لا يقبل الاستمرار فى وزارة يشترك فيها محمد محمود والسعديون !

ويجتمع حزب الاحرار الدستوريين فى منتصف مايو ١٩٣٩ ويحضر الاجتماع أكثر من ستين عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ ، والنواب بمن فيهم رشوان محفوظ باشا الذى يحضر لأول مرة اجتماعا لحزب الاحرار الدستوريين بعد خروجه من الوزارة .

وقيل أن أحمد عبد الغفار بك قد تحدث فى بداية الاجتماع عن خزيته الحزب وما أصابها من الهزال الذى كان نتيجة اعراض الأعضاء عنها ، وقد كان حديثه - كما قالت بعض الصحف - مؤثرا استدر دموع الحاضرين وان لم يستدر نقودهم للأسف !

ويعرض الأعضاء لمسألة وزير الزراعة : ويقول بعضهم ان وجود هذا المنصب شاغرا طيلة هذه المدة يحمل على الظن بأن حزب الاحرار الدستوريين فقير فى الرجال ويصر بعض الأعضاء ، على ضرورة تعيين وزير للزراعة فى أقرب فرصة .

وهنا وقف أحد النواب وقال : الذى فهمته من رفعة رئيس الوزراء ، أن مسألة تعيين وزير للزراعة ليست من اختصاص مجلس النواب ، ولا من اختصاص مجلس الوزراء وانما أصبح التعيين من اختصاص الملك وحده .

ونكتفى بالحديث عن أزمة واحدة هى أزمة مزرعة الجبل الأصفر لننتقل الى الحديث عن أكبر مفجر للأزمات فى تلك الأيام ، ونعنى به الفريق عزيز على المصرى باشا .

عزيز المصري باشا مفجر الأزمات

لم يكن رشوان محفوظ باشا ، وحده خميرة العكننة بالنسبة لوزارة محمد محمود باشا بل لقد وجدت الى جانبه خميرة عكننة أخرى اسمها عزيز على المصري .

وعزيز على المصري لم يكن وقتئذ وزيرا ، وانما كان مفتشا عاما للجيش المصري ، وقد قام عزيز على المصري بزيارة مفاجئة الى العراق وأثارت رحلته الى العراق ضجة كبيرة وبادرت بعض الصحف بسؤال بعض المصادر المسئولة في الوزارة عن رأيها في رحلة عزيز على المصري الى العراق ، فأجابت تلك المصادر بأنها لا تعرف شيئا عن تلك الرحلة ، وعندما سئل عزيز على المصري عن رحلته المفاجئة الى العراق قال :

لقد أمضيت العامين الأخيرين في مصر ، دون أن أزال عملا ما ، أو أعرف لنفسى مكتبا بل لبثت طوال هذين العامين ملتزما بيتي لا أباشر من مهام وظيفتي قليلا ولا كثيرا ، لذلك فكرت في السفر الى العراق لمجرد النزهة فقط ، ولزيارة زملاء لي فيه قديما ! جمعتني بهم سباق خدمتنا في الجيش العثماني ، أمثال نوري السعيد باشا ، وطه الهاشمي باشا ، وجودت بك ، وغيرهم من رجال الحكومة العراقية .

وعندما سئل عزيز المصري عما اذا كان قد حصل على ترخيص بالسفر من وزارة الدفاع أجاب طبعاً فقد طلبت كتابة الى معالي وزير الدفاع الترخيص لي بذلك ولم أعد معدات سفري ، الا بعد ورود الترخيص الكتابي بهذا السفر . ويسأل عزيز المصري عن أسباب عدم مباشرته أعباء وظيفته كمفتش عام للجيش المصري كل هذه المدة ، فيجيب بقوله :

لا أدري ، والذي يسأل عن ذلك هم ولاية الأمور ، وكل ما أعرفه أنى قابلت وزير الدفاع الحالى عقب تعيينه لتهنتته . ولم تستغرق هذه المقابلة غير دقائق ، كنت أنتظر أن تثار فيها مسألتى ، أو أن يحدد لى موعد لمقابلة أخرى للتفاهم ، على هذه المشكلة ، ولكن لم يحدث !

وفى الفيلا ، الخاصة بعزیز علی المصرى - فى ضاحية عين شمس - راح عزیز علی المصرى يتحدث باستمرار الى كل من يقابله عن زيارته للعراق . وكان من بين ما قاله : أليس عجيبا أن تهتم الصحف بنزعة أقوم بها الى العراق لا تستغرق سوى بضعة أيام ، دون أن تهتم بالعطلة البعيدة المدى ، التى منحتنى اياها الحكومتان الأخريان والتى تجاوزت سنتين ، وأنا مفتش عام للجيش المصرى وأتقاضى مرتبا عن هذه الوظيفة ومرتبى مدرج فى ميزانية وزارة الحربية !؟ .

الى أن يقول عزیز المصرى :

اننى دهش حقا حيث تقوم قيامة الصحف من أجل غيابى بضعة أيام ، ثم تغمض العين عن تلك الأجازة القهرية ، التى أتمتع بها بالرغم عنى . ثم يقول : اننى متعطل عن العمل ، وقد حيل بينى وبين اختصاصات منصبى ، ولعل من المضحك أنه ليس لى فى وزارة الحربية مكتب خاص أو حجرة خاصة ، أو عامة فى الوقت الذى يتمتع فيه أصغر مرءوس لى - بحكم منصبى - بالمكتب والحجرة .

وعندما يسأل عزیز المصرى مرة أخرى عن أسباب الرحلة ، التى قام بها الى العراق يقول :

عندنا مثل قديم يقول : الفاضى يعمل قاضى ، وبما أننى فاضى حقا فقد طبقت المثل بحذافيره ، وعملت قاضى ، ولكن فى العراق لا فى مصر ! .

ويذيع عزیز علی المصرى ، السر الحقيقى وراء زيارته للعراق ، فيقول :

بعض ولاية الأمور فى العراق ، وهم من أصدقائى الأوفياء ومن زملائى الذين اشتركوا معى فى كثير من المواقع الحربية دبروا فيما بينهم مؤامرة صغيرة لكى أزورهم وأستمتع بوجودى بينهم ردحا من الزمن فزعموا أن هناك اختلافا بينهم وأنهم ارتضونى حكما ولم يسعنى الا أن أكون عند حسن ظنهم ، وسافرت الى هناك ، وكانت رحلة ممتعة ، وكانوا يحتلون أسمى المراكز ، وأخطرها فى الدولة العراقية .

وكانت القنبلة التى ألغىها عزیز علی المصرى المفتش العام للجيش المصرى من القنابل الهامة والخطيرة التى تعود أن يلقيها بين آونة وأخرى ، ولم تنفجر

تلك القنبلة في المعسكر الوزارى حيث يعتبر عزيز على المصرى موظفا كبيرا من موظفى وزارة الدفاع المصرىة ، وانما انفجرت فى رأى العام المصرى الذى فوجئ ، لأول مرة ، بأن المفتش العام ، للجيش المصرى الذى كان منصبه هذا من أهم المناصب ، التى تمخضت عنها معاهدة ١٩٣٦ ، لا يجد عملا يقوم به ، بل لا يجد مكتبا ، يجلس عليه ! .



وعزيز على المصرى من الشخصيات العسكرية النادرة ، التى فرضت ارادتها على التاريخ العربى : عزيز على المصرى ثائر ، بطبعه ، ثائر على كل شئ وعلى الكثير من الناس كما يتضح من تلك الصورة التى رسمتها له صحيفة السياسة الأسبوعية .

● ومن المقالات الجميلة ، التى تناولت حياة عزيز على المصرى ما نشرته ، عنه السياسة الأسبوعية فى عددها الصادر فى ٢٠ مارس ١٩٣٧ تحت عنوان : « فى المرأة » قالت السياسة : « يذكر الذين سمعوا مارش عايدة قوة أثره فى النفس ، حتى ليحركها الى الحرب ، ويدفع صاحبها الى الاقدام على المغامرة فرحا بها ، ناسيا كل ما ربما يكون من آثارها ، والحق ، أن هذا اللحن كغيره من ألحان الثورة والحرب وفى مقدمتها ، المارسيليز يدرنا فى حالة نفسية غير ما ألفنا .. انى لأسائل نفسى ماذا يكون شأننا لو أننا سمعنا هذه الألحان ، كل يوم صبح مساء ، وأى طابع تطبع به روحنا ؟ وقد حرت فى الجواب على ذلك زمنا ، أما اليوم فلا حيرة ولا تردد فى الجواب وهو محسوس أمامى أراه كما أراك وأتحدث اليه كما أتحدث اليك ، هذا الجواب هو عزيز على المصرى باشا : نعم فهذا الرجل لحن حربى : هو مارش عايدة وهو المارسيليز وهو ما شئت من هذه الألحان التى تتحرك الجيوش لسماعها ، وتسير على نغماتها ، مأخوذة بها وقد ارتسم أمامها ما تصوره هذه الألحان من صور المجد والفخار والظفر .. هو كذلك ، فى روحه وفى تفكيره ، وفى اعتدال قامته اعتدالا مستويا ، لم تغير منه الحوادث ولا السنون ، وهو كذلك فى إيمانه ، الذى لا يتزعزع ، وفى ثقته بالله وبنفسه وفى مواجهته الحياة ، وأوصابها ، وفى حكمه على الأشخاص والحوادث حكما قاطعا لا تردد فيه حتى لكانه مجلس عسكرى أو أمر قائد يصدره ، الى جيشه كيما يتحرك لمواجهة العدو ، » .

وبعد أن تشير السياسة الأسبوعية الى مشاركة عزيز على المصرى فى الدفاع عن طرابلس ، وبرقة حيث كان على رأس فريق من القوات التركية وكان معه ، أنور باشا ، وكمال أتاتورك ، وحيث كان المصريون يرددون اسمه مقرونا

بالفخار ، أن يكون لمصر هذا الحظ فى الدفاع عن بلد اسـلامى ضد الغزو « الاوربى » كما تشير الى مشاركة عزيز على المصرى فى الثورة العربية فى الحرب العالمية الأولى واختلافه مع القائمين بأمر تلك الثورة ثم تشير الى عودته ، الى تركيا وألمانيا ثم عودته ، بعد أن انتهت تلك الحرب الى وطنه حيث أقام به ولم يكن ماضيه شقيعا له أول عودته لدى الحكومة المصرية ، وعلاقتها بالانجليز ، وعلاقة الانجليز بها ما نعرف اذ كان عزيز فى الحرب العالمية الأولى واقفا فى صف الأعداء ، لصاحب الجلالة البريطانية ، وتشير السياسة الى الاصرار على ابعاد عزيز على المصرى عن الجيش الأكبر ثم تعيينه مديرا ، لمدرسة البوليس ليتولى تنشئة الجيش الأصغر ، والى أنه جعل مدرسة البوليس مدرسة الرجولية والفروسية ، الى أن اختير لمرافقة « الأمير » فاروق فى دراساته بانجلترا وعودته من انجلترا ليجد منصبه فى مدرسة البوليس قد تولاه غيره ، وليجد نفسه فى وظيفة فى وزارة الداخلية لا يدرى ما هى ولا يدرى كيف ينفع ، أو ينتفع فيها بمواهبه .

وتستمر السياسة الاسبوعية فى مقالها عن عزيز المصرى قائلة : لم يكن عزيز على المصرى أكثر استقرارا اذن فى وطنه مما كان محاربا نائيا عن أرض الوطن فمن مدة الغربة ، الى مدرسة البوليس ، الى مرافقة أمير الصعيد ، الى مقر مجهول فى وزارة الداخلية ، كما كان ينتقل من ملاجئ العصابات بمقدونيا الى طرابلس فالى بلاد العرب فالى تركيا ، وألمانيا وهو فى حالة تجواله من ربع فى الأرض ، الى ربع ، وتنقله من منصب فى الدولة الى منصب ، ينظر بعين القائد الذى يذرع الميادين أمامه ، فتترامى الميادين ويטوى بعضها بعضا ، لأن الغاية لا تحول دون تراميها طيا ، ونشرا ودون استقرارها الى حال من الظفر أو الهزيمة ، كان شعوره شعور القائد المحارب لا يبطره الظفر ، ولا تحطمه الهزيمة بل يرى فيما يقع من هذا وذاك موعظة وعبرة لا يغير الظفر من رأيه فى خطأ وقع لأن الحظ أراد الظفر ولا تغير الهزيمة من رأيه فى بطولة بطل كان جديرا بأن ينتظر فخانه الحظ ، وردة الى التراجع والاندحار ، فالنجاح الذى يصفق له الجمهور أيا كان سببه لا يفرح به القائد ، المحنك الا أن يكون عن مقدرة تشهد بها الأعمال ، وكل ظفر أتى بغير اقتدار هو فى رأيه حجة لاجئ اليها اللثام وقيمة الرجل الحق فى نظر هذا القائد هى أدائه الواجب فى كل الأحوال كائنه ما تكون الظروف ، المحيطة به وكائنه ما تكون النتيجة التى يؤدى اليها قيامه بالواجب وانما يخاسب المرء عن نيته ، وعمله ، لا على النتائج التى يجنيها من وراء هذا العمل فكثيرا ما أدرك الأندال أبعد الغايات ونالوا بهذا النجاح احترام السواد ، وكثيرا ما قلب الحظ لكبار المصلحين ظهر المحن فانقلب السواد عليهم ، وطاح بـروس جماعة منهم ، مع ذلك بقى الأندال أنذالا وكتب كبار المصلحين فى لوح البقاء .

الفريق حسين رفقى باشا وزير الحربية حيث قابله بدوره بمناسبة تعيينه في منصبه الجديد ، وقد ظل عزيز المصرى فى هذا المنصب ، ولو بصورة غير عملية حتى ١٩٣٩/٨/٢٠ حيث اختاره على ماهر باشا - عندما أسندت اليه الوزارة للمرة الثانية - رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى خلفا ، للواء محمود شكرى باشا الذى أحيل الى المعاش . وفى اليوم التالى لتعيينه فى منصبه كرئيس لأركان حرب الجيش المصرى وبينما كان يقود سيارته بنفسه متجها من القاهرة الى الاسكندرية اصطدمت سيارته ، بسيارة نقل كبيرة ، وقد تحطمت سيارة عزيز المصرى ، وأصيب هو برضوض شديدة نقل بسببها الى المستشفى ، وفور الانتهاء من اسعافه استقل سيارته بنفسه الى الفندق ، الذى كان يقيم به فى رمل الاسكندرية ومن الفندق ، انتقل الى دار الوزارة ببولوكلى حيث قابل رفعة رئيس الوزارة الذى هنأه بنجاحه ثم اشترك على الفور فى المباحثات التى كانت تدور حول شئون الدفاع عن مصر ! .

وقد كان عزيز على المصرى كمفتش عام للجيش المصرى ، خميرة عكنة بالنسبة للسياسيين والعسكريين البريطانيين فى مصر ، كما كان أيضا خميرة عكنة بالنسبة لوزير الحربية ، الذى يتعامل معه ، أيا كان هذا الوزير فقد كان أسلوب عزيز المصرى أسلوبا خشنا للغاية ، صريحا الى أبعد الحدود حتى ان أحد وزراء الحربية اعتكف فى بيته مصرا ، على ألا يباشر عزيز المصرى سلطاته فى الجيش وأعلن أنه لن يذهب الى مكتبه فى الوزارة ، الا اذا أبقي عزيز المصرى فى بيته . ومرة كما روى لى اللواء السابق سعيد الألفى الذى كان على صلة وثيقة للغاية بعزيز المصرى - سأله أحد الوزراء عما يمكن عمله ، لحل مشكلة ما ، وكان الوزير غير متخصص فى شئون وزارته ، فقال له عزيز المصرى : ليست العبرة بأبداء الآراء وعرضها بل العبرة بطريقة التنفيذ : قم من مكانك ، وأنا أنفذ ما أراه . اما أن أبدى لك برأى لا تعرف كيف تقدره فلن تكون أبدا قادرا على تنفيذ ذلك الرأى أنت تجهل كل شئ والجاهل لا يستطيع تحقيق شئ ما ! ومرة أخرى أوفد لزيارة بعض المحافظات النائية وعاد بعد بضعة أسابيع ليقدّم تقريرا لوزير الحربية وضمن تقريره كل ما يطلبه للضباط من علاوات وترقيات وكل ما يحتاج اليه الجيش فى تلك المحافظات من أموال ولم يتطرق - فى تقريره - الى أية مسألة عسكرية ، فلما سأله حسن صبرى باشا وزير الحربية عن السبب فى خلو تقريره من المسائل العسكرية البهتة ، قال له : لأنك رجل غير عسكري ، لم تدخل - مثلا - كلية الأركان وبالتالي فانت لا تفهم شيئا فى الشئون العسكرية !

وقد كان فى مقدمة الأسباب التى أدت الى الحيلولة بين عزيز على المصرى ، وبين أداء واجبه كمفتش عام للجيش المصرى ، انه ولما يمض شهر واحد ،

على صدور الأمر الملكي بتعيينه فى هذا المنصب الهام والخطير ، انتهز فرصة اجتماع عقده خريجو مدرسة البوليس والادارة للاحتفال بمديرهم السابق بمناسبة تعيينه مفتشا عاما للجيش المصرى فألقى خطابا ناريا بدأه بالإشارة الى الامتعاض والوجوم ، الذى قوبل به تعيينه مديرا لمدرسة البوليس من قبل ضباط البوليس العظام والى خيبة الأمل ، التى قوبل بها هذا التعيين أيضا من قبل القانونيين ، الذين كانوا يعتبرون هذا المنصب حقا لهم لأن القانون هو الأساس الأول للدراسة البوليسية ، فقال الأولون : كيف يسند منصب كهذا لرجل جاهل بالنظم المصرية لا يدرك من وظائف البوليس شيئا ، وقال الآخرون كيف يجلس على رأس هذا المعهد رجل عسكري ، جاهل بعيد عن كل نواحي الثقافة ، عدو للقانون ، بطبيعة مهنته ، وحتى زاد بعضهم على ذلك فقال اننى قاطع طريق وسفك ! كما أشار الى تبدل آراء هؤلاء وهؤلاء بعد أن قام بتطوير مدرسة البوليس .

ثم قال : والآن نرى المأساة تتكرر فمن قائل أن المفتش العام للجيش المصرى تدرب فى جيش أجنبى ، ولا علم له بالنظم الانجليزية التى فضلناها نحن والتى تحتملها المعاهدة ومن قائل ، انه لم يندرج فى الجيش المصرى حتى يتمكن من قيادته ، وهذا أخف وألطف مما قيل ، ويقال .

وبما أنى لم أتسلم زمام القيادة التى بدونها لا أتمكن من العمل ، رجحت مراعاة للظروف أن أمتنع عن الذهاب الى الوزارة ، الى أن يقضى الله أمره .

وفى خطابه الخطير هذا قال عزيز على المصرى : ان الجيش ليس معناه السلاح ، والمعدات فقط ، ولكن هناك عوامل أخرى قد تكون أدق ، كثيرا وأنه ان كانت الأسلحة ، والعربات المصفحة فقط هى الجيش لكانت أدوات الجراحة هى كل شيء فى الطب ، ولما كانت الناس تهرع الى كبار الجراحين ، الى أن يقول : لقد قوبل تعيينى فى منصبى هذا بوجهين مختلفين : فالنزيهون المخلصون وهم أكثرية هذا الشعب بحمد الله ينضمون للرأى العام ، ويرحبون بهذا الأمر ، بل أظن أنهم هم الذين أرادوا أن أقوم أنا بإصلاح الجيش وقيادته لأنهم يعتقدون - صوابا أو خطأ - انى لا أقبل عملا ، الا اذا كنت قادرا على فهمه وانجازه . والآخرون وأريد أن أسميهم مادام موضوعنا الجيش - حملة الألغام المهلكة فى طريق كل مصلح يظهر فى هذه البلاد - فهم فى حزن شديد لهذا التعيين أو لهذا الانتخاب ، بمعنى أدق ، وبعض هؤلاء ، قد تطوعوا للأذى .

ويقول عزيز على المصرى كأنى أرى جيوش النور زاحفة على هذه الطبقة فى معسكرها المظلم وكأنى أرى طلائعها مؤلفة من جيل جديد ، لشباب مثقف واع ،

منطلق إلى الأمام . ويخاطب عزيز المصري - فبراير ١٩٣٨ - طلائع الجيش
بمصرى والبوليس المصرى وشباب الجامعة - وكانت تلك المخاطبة الصريحة
الواضحة. أول مخاطبة من نوعها بعد نورة عرابي « ١٨٨٢ » - يخاطب عزيز
المصري كل هؤلاء ، بقوله : كونوا النواة المفكرة فى مستقبل الجيش والوطن
ناخوا فيما بينكم ، يعرفوا بكل أنواع الكتب ، ولتكن أحاديثكم مناقشة ما فى
محتويات تلك الكتب : الكتاب والسيف هما الرمان اللذان يجب أن ينقشا
على راية الرقى ، ولا تتباهوا على القدامى منكم فان خير ميراث يجب علينا حفظه
فى الشرق هو هذا التواضع النبيل أمام الشيوخ طيبى القلب . » ويقول عزيز
المصري : لا يمكنكم ادراك مدى سعادتي وسرورى اذ أراكم تجروننى اليكم
ونجبروننى على أن أتحدث اليكم كما كان ولدى وهو صغير يجبرنى على أن
أقصر عليه شيئاً ! والشمس فى الصباح تفرح ، اذ ترى الشمس فى الضحى
فبطن الشيخ أنه أصبح شاباً وكم تبعد الحقيقة عن هذا ولكن كل القوى
الطبيعية جميلة وما أجملها اذا اجتمعت كما نحن مجتمعون اليوم) . ويختتم عزيز
المصري خطابه النارى بقوله : تأملوا صفحات التاريخ ستجدون انه ما من
رجعية عاكست الزمن الا وانتهى أمرها بالهزيمة لأن نظام الله يقضى بالحركة
الدائمة فى سبيل التجدد والرقى فالوقفه المعادية لهذا التقدم المندفع ، بقوة
الطبيعة ، نصيبها التدحرج فى الهاوية وان مصر التى منحنى الله الحياة على
يديها مرتين ، مرة عند مولدى وأخرى اذ أنقذتنى من شرك صديقى وعدوى أنور
- رحمه الله - وكان قد حكم بالاعدام على عزيز المصرى قبل الحرب العالمية الاولى
من قبل القادة الأتراك فى مؤامرة دبروها ضده وقامت مصر على بكرة أبيها
تثير الرأى العام العربى ، والرأى العام الاسلامى ، بل والرأى العام العالمى
ضد هذا الحكم الجائر الى أن أجبرت تركيا على الغائه - مصر التى قابلتنى
عند عودتى اليها عقب تصريح ٢٨ فبراير بمظاهرة بريئة مرحبة بشخصى منذ
أن نزلت من الباخرة . مصر ، التى رحب بى رأياها العام عند اسناد رئاسة
مدرسة البوليس الى ، والذى عاد اليوم يبتسم وابتسامته أشبه ما تكون بابتسامته
أم فرحة . مطمئنة الى ولدها . مصر هذه لها الحق ، أن تأمرنى ، بأن أقضى بقية
حياتى ساهرا على حدودها ، مع جيش من بنيتها قادر على صد المكاره عنها لتعمل
هادئة لعودتها الى زعامة المدنية ونفع الانسانية ! » .

ولست أريد أن أعذر عن الاطالة فى الحديث عن تلك الخطبة النارية التى
ألقاها عزيز المصرى والتى لم تشر اليها الصحف الصادرة وقتئذ الا من خلال
سطور قليلة ، فاعتقادتى الراسخ أن هذه الخطبة كانت من أخطر الخطب التى
ألقيت فى تلك الفترة والتى أثرت فى كثير من الضباط الشبان الذين استمعوا
اليها وكانوا فيما بعد طليعة الضباط الأحرار ، وكانت الخطبة قد أقيمت فى
فندق هليوبوليس بالاس فى ٢٥ فبراير ١٩٣٨ وكانت المرة الأولى منذ زمن

طويل - التى يستمع فيها لضباط الشبان وبعض شباب الجامعة - الى مثل هذا الحديث الثائر من زعيم ثائر .

وكان فى مقدمة الذين تحدثوا فى تلك الحفلة الأستاذ عبد الله شعيب والملازم أول لبيب تومى ، والملازم أول عبد الهادى محمود والملازم ثان يوسف غراب والملازم أول يوسف القفاص والأستاذ عبد الحميد متولى أستاذ القانون بمدرسة البوليس .

والجدير بالذكر أن حسين رفقى باشا وزير الحربية رفض أن يشير الى الآثار ، التى « خلفتها » خطبة عزيز المصرى الا بقوله : ان عزيز المصرى ، كضابط عسكري كبير مسئول عما يقوله : وعن تحديد اختصاصات المفتش العام للجيش المصرى : قال حسين رفقى باشا ، ان تعديل هذه الاختصاصات ، أو تحديدها لا يكون الا بقانون خاص ، وهذا من أعمال رئيس الحكومة وهيئة مجلس الوزراء ..

وعن أسباب انقطاع عزيز المصرى عن مباشرة أعمال منصبه قال وزير الحربية : اننى لا أعلم شيئاً رسمياً عنها .

وقال مصدر رسمى رفض أن يذكر اسمه : ان عزيز المصرى يريد أن تكون له اختصاصات الفريق سينكس باشا مفتش الجيش السابق ولكن فات سعادته ، ان المفتش السابق كان يباشر فوق اختصاصاته العادية سلطة سردار الجيش المصرى بعد مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى الذى بقى منصبه - اثر اغتياله - شاغراً ولم يشأ المصدر الرسمى الكبير فى وزارة الحربية أن يرد على السؤال الذى كان مطروحا بشدة فى كل الأوساط السياسية والعسكرية : لماذا بقى عزيز المصرى المفتش العام للجيش المصرى عشرين شهراً بدون رتبة عسكرية رغم محاولات ثلاثة من وزراء الحربية اعطائه تلك الرتبة لأن رتبة لواء ، التى كان يحملها عزيز المصرى وقتئذ كانت من البوليس لا من الجيش .

● كان اللواء « عزيز على المصرى » المفتش العام للجيش المصرى قد دخل معركة عنيفة مع وزارة محمد محمود باشا ، بصفة عامة ووزير حريبتها بصفة خاصة لأنه لم يكن له فى وزارة الحربية مكتب خاص يمكن أن يتواجد فيه بالرغم من أن كثيرين ممن يتبعونه - على الورق - كانت لهم مكاتبهم الخاصة الفخمة ، الضخمة ، المليئة بالسكترارية والمعاونين ، والحرس و .. و .

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ٤٠١

وعزيز على المصرى من الشخصيات التاريخية التى يجب أن يتناولها الكتاب والمؤرخون بالدراسة ، وقد شغلت نفسى فترة طويلة بدراسة شخصية عزيز على المصرى ، وتتبع تاريخه لا فى مصر وحدها بل فى سورية ، والاردن ، والعراق ، كما راسلت الكثير من الشخصيات التى كان لها علاقة بعزيز على المصرى مثل الاستاذ عجاج نويهض فى لبنان ، والاستاذ مجيد خدورى فى الولايات المتحدة الأمريكية واللواء الركن ابراهيم الراوى ، فى العراق . ثم شغلتنى الظروف عن الانتهاء من اعداد هذه الدراسة التى أعتقد أنها ستكون جديدة عن عزيز على المصرى ، داعية الوحدة العربية ، مقاتل الاستعمار البريطانى ، والتركى والعثمانى ، الثائر الذى لم تهدأ ثورته حتى بعد أن تجاوز الثمانين من عمره ، المغامر الذى لم يكف أبدا عن المغامرة وهو موظف ، وهو خارج دنيا الوظيفة . . والرائد ، الذى كان يحرص على أن تكون له بصماته فى كثير من مجالات الحياة العامة .

كان عزيز المصرى قد تصور أن يد بريطانيا قد رفعت عن مصر فى أعقاب توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وأن الفرصة قد واثته ، ليحقق الكثير من أحلامه ، وآماله فى إعادة تنظيم الجيش المصرى ، على أسس جوهرية تهتم بالمضمون ولا تهتم بالمظهر ، غير أنه سرعان ما تأكد له أن يد بريطانيا لا تزال باقية فى كثير من الأمور ، بعد معاهدة ١٩٣٦ ، كما كانت تماما ، بل وأكثر قبل معاهدة ١٩٣٦ ، ولكنه الثائر الذى لا يهدأ ، والمغامر الذى لم تمت فيه أبدا روح المغامرة ، أثر أن يكشف أداة الحكم المصرى التى كانت لا تزال خاضعة للتأثير البريطانى ، وأن يريخ ضميره ويحيط رأى العام الذى كان يحترمه باستمرار بموقف أداة الحكم منه ، وموقفه من تلك الأداة . ولم يكن - كعادته - يكف عن مصارحة الرسميين الكبار بما تعتلج به نفسه من آراء .

قال ذات مرة ، لعلى ماهر باشا ، وكان رئيسا للوزارة ، وتربطه به صلات قوية ووثيقة : انس يا باشا أننى رجل عسكري ، واسمح لى أن أمارس مهنة أخرى ، غير العسكرية : اسمح لى أن أقوم بتدريس التاريخ لأبناء بلدى فدراسة التاريخ هى الكتاب الأول فى الوطنية الحقة ، والمعلم الأول فى الوطنية ، لشعب لا يعرف تاريخه المجيد ، ولا يعرف المسئ اليه من المحسن ، لكم أود حقيقة أن أدرس التاريخ فى كل مكان فى مصر ، لكل المصريين على حد سواء ، ولكن ما الذى يتيح لى هذه الفرصة ويمكننى من أداء هذا الواجب .

وعندما التقى أنور السادات - وكان وقتئذ ضابطا شابا - بعزيز المصرى فى عيادة الدكتور ابراهيم حسن - بناء على ترتيب سابق - من الشيخ حسن البنا قال عزيز المصرى لأنور السادات :

عيب هذا البلد ، انه ضعيف وانه لا يجد العناصر التى تغذيه بالقوة .

ويسأله أنور السادات : وكيف نأتى بهذه القوة ؟
قال عزيز المصرى : أنتم شباب الجيش • ماذا تنتظرون ؟ ومتى تعرفون
مسئوليتكم الحقيقية ، ومتى تبدأون فى الاضطلاع بها ؟

ويسأل أنور السادات عزيز المصرى :
وهل تظن أننا فى داخل الأوضاع القائمة نستطيع اليوم شيئا ؟
ويجب على عزيز المصرى وقد انتفض - كما يقول أنور السادات -
تستطيعون كل شيء ، وغيركم لا يستطيع شيئا • ماذا تستطيعون ؟
تنتظرون توجيهها منى ، من لواءكم ، من حكام البلاد ، كلام فارغ •
وينظر عزيز المصرى الى أنور السادات ثم يقول :

لقد كان نابليون فى السابعة والعشرين من عمره ، كان مثلك ، هكذا
شابا صغيرا ، ولكنه استطاع أن يكون فى تلك السن المبكرة نابليون القائد ،
واستطاع أن يقود بلاده ، وجيشه ، ولم يكن يتلقى توجيهها من أحد •
وبعد لحظات قال عزيز المصرى فى عمق :

التوجيه الوحيد ، الذى كان نابليون يستلهمه فى كل خطواته • هو
الايمان ، الايمان الذى كان ينبعث من نفسه • فابحثوا عن الايمان ،
ولا تعتمدوا أبدا على أحد ، الا على أنفسكم •

ويقول أنور السادات : وكان لكلمة الايمان فى نفسى رنين عميق ، فقد
كنت أنا أيضا أبحث عن الايمان وأومن فى الوقت نفسه بأنه المخرج الوحيد
لنا من الحيرة التى كان المصريون جميعا يعيشون فيها ، فلا يكادون يقدمون ،
حتى يججموا ، تئسهم الحشرات وتزعجهم المخاوف •

وبرغم هذا فقد قلت له :
فقد عشت أنت مؤمنا بهدفك ، وعشت لا تعتمد على أحد وتغلبت عليك
مع ذلك هذه القوى ، ونحن نريد أن نعمل •

ويقاطعنى - هكذا يقول أنور السادات -
اعملوا وحدكم ، واعتمدوا على شبابكم ، وإيمانكم ، والذى يستطيع أن
يقضى عزيز المصرى عن توجيه الملك ، والذى يستطيع أن يقضيه عن توجيه
الجيش ، لا يستطيع أن يقضى شباب الجيش عنه •

ويقول أنور السادات عن لقائه هذا بعزيز المصرى :
كان الرجل يتكلم بانفعال شديد ، حتى كاد يغلبنى البكاء ، ولكنه عاد
الى طبيعته الواثقة وقال لى :

ان كان معك خمسة أفراد مؤمنين فاني على استعداد اليوم أن أحمل
طبنتي وأتقدمكم لأى عمل لانتفاذ البلد .

وعندما هم أنور السادات بالانصراف شعر عزيز المصرى بالمسؤولية التى
وضعها فوق كتفه فقال مؤكدا : لن يكون خلاص للبلد الا بانقلاب ، على أيدي
العسكريين .

ويكمل أنور السادات قصة لقاءه الأول بعزيز المصرى قائلا :

نظر فى عيني طويلا وأنا أصافحه ، ولم يقل بعد ذلك شيئا ، ولكنى
عندما خرجت من عنده كانت رسالتنا قد تحددت لهدف بعيد ، نستطيع أن نراه
بأعيننا وان كنا لا نتبين الطريق اليه ، وقد كان عزيز على المصرى رغم القيود
المفروضة عليه ، ورغم عدم السماح له بمباشرة عمله ، كما ينبغي ، يحرص على
أن يقوم ببعض الأعمال ، التى لم يكن أحد بقادر على منعه من القيام بها ، ويدلى
ببعض التصريحات التى لم يكن أحد بقادر أن يحول بينه ، وبين الادلاء بها .

مرة - فى ١٤ يونيو ١٩٣٨ - زار الحدود الغربية ومعه القائمقام
عبد العزيز بركات بك والصاغ محمود صبحى أفندى حيث استقبله أحمد
أفندى عبد المنعم مفتش قسم السلوم « برانى » واليوزباشى محمد زكى محمود
أفندى مأمور قسم برانى والموظفون والعمد ، والأعيان ، وقصد سعادته ومن
معه - كما قالت الصحف وقتئذ - الى منزل المأمور حيث تناول طعام الغداء ،
ثم غادر سيدى برانى قاصدا السلوم لزيارة الحدود الغربية .

ومرة - فى ١٢ أغسطس ١٩٣٨ - دعا الى بدء التدريب العسكرى فى
المدارس حتى يصبح شباب مصر قادرا على المشاركة فى الدفاع عن مصر ، على
أن تقدم وزارة الحربية المدربين وأدوات التدريب ، وتقدم وزارة التربية والتعليم ،
الأماكن التى يتدرب فيها الطلاب ، ويقدم أولياء الأمور لأبنائهم الملابس
العسكرية التى يحتاجون اليها فى عمليات التدريب تلك .

ومرة ثالثة نراه يقدم على زيارة المانيا ، فتقوم ثورة ضده من قبل
البريطانيين فى مصر ، والتابعين لبريطانيا من المسئولين « الكبار »
و « الصغار » ، ويحاول عزيز المصرى أن يوضح أمر هذه الزيارة فيقول انه
زار ألمانيا ، كما زارها محمد طلعت حرب باشا ، كما زارها كثير من المصريين ،
أنه ليس لهذه الزيارة أبدا أى معنى خاص ، فلقد زار تركيا قبل أن يزور ألمانيا
ولكن الثورة لا تهدأ فيعرضون على عزيز المصرى منصب مدير سلاح الحدود ،
ولكن عزيز المصرى يرفض هذا المنصب لأن المنصب لا يهيمه فى كثير أو قليل ،
وكل ما يهيمه هو ما الذى يستطيع عمله فى هذا المنصب .

ونراهم يفكرون مرة أخرى فى الغاء منصب المفتش العام للجيش المصرى وتقوم مشكلة : ما الوظيفة الجديدة ، التى يمكن أن يقبل بهسا عزيز المصرى خاصة وأن رئيس الوزراء محمد محمود باشا ، لا يريد أن يغضب عزيز المصرى بدرجة أكثر مما أغضبه به الآخرون من الوزراء والسياسيين •

وكانت العلاقات بين محمد محمود باشا وعزيز على المصرى مجمدة أو شبه مجمدة ، هذا بالرغم من أن محمد محمود باشا كان يتجنب باستمرار الاحتكاك بعزيز على المصرى ، وكان فى نفس الوقت ، يختلف معه فى أسلوبه العنيف وفى تسرعه وثورته وقدرته الفائقة على خلق الأزمات حتى تحول هو نفسه - عزيز المصرى باشا - الى أزمة •

محمد محمود يخوض أعنف معركة ضد الأمراء والنبلاء

● وللتاريخ ، نقول أن محمد محمود باشا قد خاض في تلك الأيام معركة من نوع خاص تختلف في ميدانها وفي أسلحتها ، وفي أهدافها ، عن معاركه مع علي ماهر ، والوفد ، والسراي ، والانجليز ، وقد كان موقف محمد محمود باشا ، في هذه المعركة ، عنيدا الى أبعد حدود العناد ! عنيفا ، كما لم يعهد الناس في رؤساء الوزارات الذين كان يفترض فيهم دائما ، الليونة والسهولة والدبلوماسية ! وقصة تلك المعركة ، باختصار شديد ، أن بعض المصريين من الأغنياء ، والموسرين ، وذوى الواجهة السياسية والحزبية ... قد اعتقدوا أن مصر ، قد استقلت تماما ، وانها قد عادت الى أبنائها ، وانهم قد أصبحوا سادة في أرضهم ، وديارهم ، ولكن الأيام أظهرت لهم أنهم كانوا في اعتقادهم هذا من الواهين : لقد كانت غالبية الأمراء ، والنبلاء ، ومن تجرى - ولو من بعيد جدا - الدماء الزرقاء في أجسادهم ، يصرون على أنهم الأعلون دائما في مصر ، وأن أحدا من أبناء المصريين حتى لو أصبح وزيرا ، أو رئيسا للوزراء لا يمكن أبدا أن يقترب من عتباتهم المقدسة .

كان هؤلاء يرون أنهم من طينة ، وبقية أبناء مصر من طينة أخرى ، يترفعون عن الحديث باللغة العربية ، لانها لغة الفلاحين المصريين ، المملوكين لهم ، ويفضلون عليها باستمرار اللغة الفرنسية ، لغة الصالونات وقتئذ .

لم تكن الأندية الأرستقراطية تسمح للمصريين بالدخول ، الى تلك الأندية وحتى اذا سمح لهم ، بعضويتها ، أو بدخولها ، كضيوف لم يكن من حقهم ، أن يدخلوا غرضا معينة .

وفي بعض الأندية الأرستقراطية كان المصريون والمصريات يعاملون أسوأ معاملة وكانهم في تلك الأندية طبقة منبوذة . محترقة .

وحدث ذات مرة ، أن أراد أحد أعضاء « كلوب محمد علي » - أخطر تلك الأندية الارستقراطية وأكثرها اعتدادا بالعنصرية التركية - الدخول في إحدى القاعات ، ليتناول العشاء فمنعه المترودوتيل ، من الدخول لان القاعة محجوزة لأحد هؤلاء السادة الكبار وثار العضو واتصل بمحمد محمود باشا ، رئيس الوزراء شاكيا ما حدث له من اهانة وكان رئيس الوزراء قد تلقى العديد من الشكاوى من بعض المصريين ، من أعضاء نادى الفروسية ، من سوء ما يلقونه من معاملة .

ويلقى محمد محمود بالقفز في وجه هؤلاء الأمراء ، ويقول كلمته الخالدة التي لا يزال كثير من المعاصرين يحفظونها عن ظهر قلب : « أنا فلاح وابن فلاح ، وهذه مصر ، للفلاحين من أبنائها ، ومن لا يريد أن يعيش في مصر الفلاحين ، فليغادرها الى حيث يريد » .

ويتبادل محمد محمود باشا ، والنبيل عمرو ابراهيم ، الذي كان يرأس بعض تلك الأندية الارستقراطية اللكمات ، والطعنات علنا ، وعلى رؤوس الأشهاد . . ولم يكن من المؤلف بل ولا من المتصور ، حتى مجرد التصور ، أن يهاجم رئيس الوزراء ، الأمراء ، والنبلاء من أعضاء الأسرة المالكة والحاكمة ، بمثل تلك الصورة القاسية والعنيفة ، ولكن محمد محمود باشا ابن محمود سليمان باشا المصرى ، العريق في مصرته ، أبى أن يهان مصريون فى بلدهم مصر !

وكما هي العادة ، انقسم الرأى العام . . ما بين مؤيد لرئيس الوزارة المصرية فى هجومه ، على الأمراء والنبلاء والمتهمين من ذوى الدماء الزرقاء ، التركية والألبانية ، وما بين معارض له ، وكانت حجة معارضى محمد محمود باشا فى موقفه العنيف العنيد هذا ، أنه قد أعطى المسألة - مسألة قفل إحدى القاعات فى وجه أحد أعضاء نادى محمد علي ، ومسألة اهانة بعض المصريين والمصريات فى نادى الفروسية - أكثر مما يجب ، وانه كان يجب عليه كرئيس للوزراء ، أن يكون حكيما فيما شجر بين بعض المصريين من خلاف أو اختلاف ، كما أن بعض معارضى محمد محمود باشا ، فى هجمته المضربة تلك ، انتهزوها فرصة ، للنيل من مكانة محمد محمود باشا عند « الملك » الذى يعتبر نفسه رئيس الأسرة المالكة وعميدها ، والذى يجب عليه بدوره أن يثور لتلك السابقة الخطيرة الخاصة بمهاجمة الأمراء ، والنبلاء علنا .

وقد رأى البعض أنه بعد أن دخل محمد محمود باشا ، المعركة بتلك الدرجة من العنف والعناد لابد أن تقف المعركة عند هذا الحد ، ويتم الاتصال ، بمحمد محمود باشا ، وبالنبيل عمرو ابراهيم الذى لم يتأخر عن أن يكون المتحدث الرسمي باسم الأمراء ، والنبلاء ، والمدافع عن حقوقهم من أجل الصلح . . على أن يصدر عمرو ابراهيم بيانا مسالما يوضح فيه أن أحدا لم يكن يقصد اهانة الأعضاء المصريين ، لا فى كلوب محمد علي ولا فى غيره من الأندية .

ومن الأمور ، التي أخذها البعض على مجلة « المصور » أنها وقفت ضد محمد محمود باشا ، ووجهت إليه اللوم لانه ، أقحم نفسه كرئيس للوزراء ، فى مسألة لا تستحق مثل هذه الضجة •

وينشر المصور من بين ما ينشره عن هذا الموضوع ، فى عدده الصادر فى ٢٦ مايو ١٩٣٩ - رسالة من سيدة مصرية حول ما حدث فى نادى الفروسية ، ولكن المصور يكتب بعض السطور كمقدمة لتلك الرسالة ، يقول فيها :

« وصل إلينا هذا الخطاب مع مخصوص من سيدة مصرية فنشرناه عملا بحرية النشر ولكننا حذفنا منه بعض ما لا يجب أن يعرفه رجل عظيم كمحمد محمود باشا ، مكتفين بلفت نظر رفعتة الى أنه من المستحسن أن يبتعد رفعتة ، بشخصيته المحصنة ، عن النوادى ، وخفايا الأركان فلهذه الاثارة أسباب ذكرتها السيدة المصرية « الفلاحة » وحذفناها وظلمنا الواقع بحذفها اكراما للكثيرين •

أما رسالة هذه السيدة التى قال « المصور » أنها « لفلاحة » مصرية قد جاء فيها :

سيدى رئيس الوزراء :

دهشت جدا حين قرأت نبأ ثورة رفعتكم الجديدة على ما تسميه المجلات والجرائد التى نشرت عنكم ما نشرت نظام الطبقات والتفرقة بين « التركية » والمصرية وتساءلت « مذهولا » من أى تاريخ بدأت هذه التفرقة بين المصريين والأتراك ، هل ساءلتم رفعتكم مخبركم بالتفاصيل عن تاريخ هذه الفترة الجديدة وعن الأسباب ! أقسم أنكم لم يفعلوا انما قيل لكل - بدون وقائع - أن المصريين، الفلاحين ، والمصريات الفلاحات ، يهانون فى نادى الفروسية فترتم ثورتكم الأنوفة، العيوفة ، وطبل المطبلون ، وزمر المزمرون معلنين مجدا وطنيا قوميا جديرا بثقتكم يعلم الله أنكم لستم فى حاجة اليه ، ويعلم الله ، أن المطلعين يأسفون أن تهتموا بحكاية لا تستحق الا أن توضع تحت عنوان : مناقشات ، ودرشات نسائيات : أى والله يا باشا ، أن التى تكتب اليكم هذا الخطاب مصرية صميمة فلاحة تعلم أن من مؤسسى نادى الفروسية سيد باشا خشبة « الصعيدى » ، ومحمد باشا حسين « الشرقاوى » وحيدر باشا « المنيأوى » وعبد الحميد بك الشواربى « القليوبى » و ٠٠ و ٠٠ وتعلم أكثر من هذا أن نجلكم العزيز محمود محمد محمود من أعضاء النادى ، وأن شقيقكم النائب المحترم حفنى محمود بك من زوار النادى ورواده بين سبب اشكالات وأزمات ، واعلموا أن هؤلاء لا يراعونكم بقدر ما يراعون أغراضهم ، وانهم يعملون لحسابهم الخاص ، على حساب الدولة »



وينشر المصور تحت تلك الرسالة ، نبذة عن الغرفة المحجوزة فى كلوب محمد على يأخذ فيه كاتب تلك النبذة - ويخيل لى انه كاتب تلك الرسالة ، الموقعة باسم

مصرية فلاحية فالأسلوب فى الرسالة ، وفى النبذة واحد - جانب النادى ، ولا يأخذ جانب العضو الشاكى ، وتنتهى تلك النبذة بالعبارة التالية : وكان ما كان مما عرفه القراء وعاصرت هذه الحكاية - حكاية نادى الفروسية التى شرحتها ، السيدة الفاضلة فى خطابها المنشور ، وهكذا يتشاد الكبراء على التوافه كما يتشاد طلبة المدارس ، ويتساوى الشباب والكبار فى الاعصاب .

وفى العدد التالى من « المصور » يكتب فكرى أباطة فى بابه المعروف : آراء حرة فى حوادث الأسبوع تأييد نزيه ، معارضة نزيهة ، تحت عنوان ضجة النوادى :

« قامت فى الأسبوع الماضى ضجة حامية حول النوادى ، وخصوصا نادى الفروسية ، وكلوب محمد على ، بزعم ان الرئاسة هنا وهناك تفرق بين الطوائف ، وتعامل المصريين الفلاحين معاملة غير راضية وقد شرح قلم تحرير المصور الموقف على حقيقته ، وأقام الدليل ، على أن تلك الحكاية ترجع لأسباب شخصية وأما محاولة إثارة نكرة جديدة للتفرقة بين « هاى لايف الأتراك » والمصريين محاولة فى غير محلها ، ويرى فكرى أباطة : أن من الخطأ سماع المطاعن من جانب واحد قد يكون متحاملا ، وأن الحكم بذلك ، على خطة النوادى بطريقة خطيرة جدا ، لأنها غير عادلة ولأن لكل نادى خصومه ، وأعداءه ولا تملك الشخصيات الكبيرة ، أن تلم بكل التفاصيل وإن من الظلم البين ، أن تقضى قضاءها بمثل ذلك التسرع ، وهكذا كم هى مليئة هذه الدنيا بالمغالطات !

ويكتب فكرى أباطة فى المصور مقالا ، من أعنف مقالاته تحت عنوان : الفلاح ودموع التماسيح ، ويقول فكرى أباطة فى مقاله الذى نشر بتاريخ ٩ يونيو ١٩٣٩ : ايه يا دموع التماسيح ، دعى الفلاح فى شقائه وبؤسه وجحيمه ، وقولى لنا بالصراحة وبالحق ما الذى أغضبك ؟ دولة ويا لها من دولة ، عندما يحتاج أحد أعيانها الى وقوف « الأكسبريس » فى محطة ليصفر معلنا جاهه ، ووجاهته وسلطانه يهتف فى أذن الحكومة صائحا : وقفوا الأكسبريس من أجل الفلاح سهلوا المواصلات على الفلاح ، روجوا التجارة من أجل الفلاح ! وعندما تنزق البنوك الوجهاء الذين بذروا أموالهم فى باريس ، ومونت كارلو وقمم الالب أو هنا وهناك تسيل دموع التماسيح صائحة . انقلدوا الفلاح من الحراب ، قسطوا الديون من أجل الفلاح ، وتسوى ديون ثلاثين أو أربعين وجيها والفلاح لا يعلم ، ولا يفهم ولا يصل اليه نعيم الدولة ولا خيرها ، ويخرج من المعمة بجلايته الزرقاء « وبجحشته » العرجاء كما دخلها بجلايته الزرقاء ، وبجحشته العرجاء !

و . . و . .



وعندما يختلف ارستقراطى مع ارستقراطى فى ناد ارستقراطى على مائدة عشاء ، أو على زهرة من حديقة غناء يبرز شبح الفلاح الهزيل ، الجوعان ،

العطشان ، من أوساط الذهب والماس والفضة والحرير ، والقطيفة ، والديكولتيه
والأرمين والشيان لو ، ليكون المسكين المختلس ، المستعار المسروق ، سلاحا فى
المعمعة وقد كان قبلا امعة : يا دنيا النفاق والمغالطات ما أعجبك قولى لنا بالله
عليك من هو الفلاح ؟! ويرد فكرى أباطة على تساؤله قائلا : الفلاح الذى نعرفه
هو ذلك الذى لا يمتطى مرسيديز الدولة ولا باكار الدولة ولا شيفروليه الدولة
والذى لا يأكل ولا يلتهم بنزين الدولة والذى لا يقبض من الدولة مالا وانما يدفع
للدولة دمه ، ولحمه ، ولا يمشى الا بقدمين حافيتين خشنيتين مشققتين من
الوحد والمطر ، والشوك والشمس ، والنار .

والفلاح الذى نعرفه هو الذى لا يأكل الخراف والديوك الرومى ، والفراخ ،
والحمام ، والجاثوه والمارون جلاسيه ، وانما هو الذى يأكل الملح والبصلة الناشفة
والكرات والحشائش والخضار القردىحى ، بدون سمن أو زبدة ، والذى لا يذوق
اللحم الا فى الشهر مرة من صنف العظم ، « والشغت » لا من صنف الاسكالوب ،
والبفتيك !

ويمضى فكرى أباطة متحدثا عن الفلاح الذى يعرفه ثم يقول : هذا هو
الفلاح يا سادة فلا تزاموه ، على اسمه ، ولا على بؤسه ، ولا على جحيمه ،
وعفوا من سرقته واختلاسه واستعارته ، اذا ما ضيقت دنيا الاهواء ، عليكم
الحناق ، ويخاطب الفلاح بقوله : ايها المسكين يا العوبة اللاعبين وانشودة
السياسيين وسلاح المتباغضين المتحاربين ، ونغمة المنافقين وقيثارة الكاذبين
ما أتعسك .. !

ورغم محاولة فكرى أباطة اخراج المعركة من اطارها بالتركيز على
معاناة الفلاح ، الا انها بقيت كما هى فى اطارها الذى رسمته الأحداث لها :
معركة بين المصريين الاصلاء وبين المصريين المتمصرين ، أو الاتراك المستمصرين .



وتكون مجلة روز اليوسف من الصحف التى رأت أن ما حدث فى كلوب محمد على
خطأ ، غير مقصود من المترودوتيل وتأخذ على بقية الزميلات انها أبثت الا أن
تخلق من هذا الحادث شيئا ، وان تضيف اليه ما شاءت من رتوش ، خرج به
عن حدوده .

وتروى روز اليوسف الحقيقة من وجهة نظرها قائلة أن فريد بك ثابت
أحد أعضاء كلوب محمد على أراد دخول غرفة فى الكلوب فأفهمه المترودوتيل ،
أن طاهر باشا كلفه بحجز الموائد ، التى بها لانه دعا اصدقاءه لتناول الطعام
فى النادى ولم يقل له أن دخولها محرم على الاعضاء ومباح للزملاء كما زعمت
جريدة المقطم . وتقول روز اليوسف : ولقد راق لبعض الصحف أن تتخذ من
حادث كهذا موضوعا يثير فضول القراء ، الا أن اللياقة والتزام الحقائق كانتا

تحتمان على تلك الصحف عدم اثاره هذا الموضوع وصوغه بصيغة هو فى الواقع ليس منها فى كثير ، أو قليل .

وتنقل روز اليوسف عن رشوان محفوظ باشا أحد أعضاء النادى ، القدامى قوله ان أصحاب السمو ، الامراء ، والنبلاء من أعضاء النادى ، يحرصون ، على ازالة الفوارق بينهم وبين الاعضاء حرصا شديدا خصوصا صاحب السمو الأمير محمد على أكبر الأمراء سنا ، ومقاما ! كما تنقل عنه أيضا قوله ، أن هذا الحادث ليس الا زوبعة فى فئجان ، كما تنقل روز اليوسف عن الأستاذ كريم ثابت الذى كان أول من أثار الموضوع فى جريدة المقطم قوله وهو يتحدث عن أثر هذا الحادث عند الرأى العام : شفت عظمة محمد محمود باشا تجلت فى المقال بتاعى ازاي أنا أبرزت عظمته ، بصورة واضحة . لقد اهتم الجمهور بهذا المقال اهتماما شديدا جدا حتى لقد جاءنى ، اكثر من ٥٠٠ تلغراف وجواب تهنئة على هذا المقال .

وتحمل روز اليوسف الأستاذ كريم ثابت مسئولية اثاره هذا الحادث ! وتنتهى المعركة التى خرج منها محمد محمود الفلاح ابن الفلاح منتصرا : وللعلم ، فقد كانت الأندية الارستقراطية فى مصر ، هى كلوب محمد على ، الذى كان يرأسه « شرفيا » الأمير محمد على ، و « فعليا » محمد طاهر باشا وكذلك نادى السيارات ، الذى كان يرأسه أيضا محمد طاهر باشا ونادى الفروسية ، الذى كان رئيسه الشرفى الأمير يوسف كمال أما الرئاسة الفعلية فقد كانت للنبيلى سليمان داوود .

وبتلك النهاية السعيدة تنتهى واحدة من المعارك القليلة والنادرة التى انتصر فيها - وقتذاك - محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء - وقتئذ - فى كثير من المعارك .

ويبقى الحديث عن معركة أخرى بطلها أحمد عبود باشا « رجال المال الأجنبى » فى مصر !!

معركة حول خطابات فيكى باشا

تعرضت وزارة محمد محمود باشا لهجوم شديد من قبل الصحف الوفدية، ولم يكن محمد محمود باشا هو المقصود وحده ، بهذا الهجوم ، وإنما كان المقصود ، معه ، بل قبله د. أحمد ماهر ، وزير المالية واتخذ هذا الهجوم صورة معركة شديدة حملت اسم خطابات « فيكى باشا » .

وتبدأ قصة خطابات « فيكى باشا » ، أو معركة خطابات فيكى باشا . فى جريدة الوفد المصرى التى راحت تتهم أحمد ماهر باشا بصفة خاصة والوزارة بصفة عامة بأمر تمس نزاهة الحكم معتمدة - كما قالت - على خطابات أرسلها أحمد عبود باشا ، الى احدى صديقاته ، يقول فيها أنه متفائل بالنسبة لاعانة الحكومة « للشركة الفرعونية » لأن الدكتور أحمد ماهر قد أصبح وزيرا للمالية . وأن الدكتور أحمد ماهر قد أكد بشكل حاسم أنه سيعطيه الاعانة وان مجلس الوزراء قد وافق على منح الاعانة وان كان نشر القرار سيتأخر بضعة أيام !

وتنشر صحيفة الوفد المصرى ، ضمن ما تنشره من خطابات ، خطابا أرسله أحمد عبود الى صديقه اياها ، يؤكد فيه أنه مل الانتظار ، وأنه سيلحق بها فى باريس ، وتقول صحيفة الوفد المصرى ، تعقيبا على تلك الخطابات التى سمتها بالوثائق ، انها تمس نزاهة الدكتور أحمد ماهر ، وانها تتضمن فضيحة تفوق فضيحة نزاهة الحكم .

ويغضب أحمد ماهر ويتخذ الاجراءات القانونية الخاصة بالتحقيق مع جريدة الوفد المصرى خاصة وأن الخطابات التى نشرت مع افتراض صحتها لا يمكن أن تدينه من قريب أو بعيد كما أن مجلس الوزراء لم يتخذ قرارا خاصا باعانة الفرعونية .

وتقول الصحف الموالية للدكتور أحمد ماهر أن ما نشرته جريدة الوفد المصرى لا تتضمن شيئا يدين د. أحمد ماهر ، فالخطابات لا تحمل أكثر من اعتذارات متوالية من سعادة عبود باشا عن تأخره فى ارسال « الاعانة » الشهرية،

وعن اعطاء عذر لبقائه في مصر ، كل تلك المدة الطويلة بدون أن يلحق بصاحبته .
في باريس . وهذه الخطابات - كما قالت مجلة روز اليوسف في عددها الصادر
في ١٠ يونيو ١٩٣٩ - هي من غير شك ردود على خطابات الصديقة التي تجلس
وحدها في بلاد غربة من غير مال ، أو صديق والتي كانت تنتظر أن يلحق بها
فيكي باشا في الميعاد ، المحدد ، كما أن الظروف أيضا حالت دون ارسال الاعانات
المناسبة . وكان يجب عليه أن يفسر هذا أو ذاك فكتب اليها يقول انه هو الآخر
ينتظر الاعانة الفرعونية وأنه متفائل وكان يجب عليه أن يقول لماذا هو متفائل ،
فكتب اليها يقول أن الدكتور ماهر صاحبه ، وأنه أصبح وزيرا للمالية . ثم طال
الانتظار ، وكثرت الشكاوى ، فكتب يقول : الصبر طيب وإن الدكتور ماهر قال
له بشكل حاسم ، أنه خلاص سيعطيه الاعانة .

وجاء الرد بأن « صبر أيوب » عملة لا يعترف بها الباريسيون ، « فنتشها »
خطابا قال فيه : أن المسألة انتهت وان مجلس الوزراء قرر منحه الاعانة بس
كمان كام يوم . وفرجها الله على سعادة فيكي باشا عن طريق آخر ، غير طريق
الحكومة ، فكتب الى صديقه يقول لها انه مل الانتظار ، وأنه سيلحق بها على
أجنحة مش عارف ايه وايه مما يجب أن يظل في ضمير البؤس ، والليلة الظلماء .

هذا هو ما تضمنته خطابات فيكي باشا ولا نطن أنها تضمنت شيئا غيره ،
مما يقول به الوفديون : اعتذارات لا أكثر ولا أقل من « حبيب موروب » .

والجدير بالذكر أن د . أحمد ماهر قد صرح للصحف أنه يرى أن الشركة
حقا جديرة بالاعانة على الرغم من هذا الغبار الذي أثاره الوفد في صحفه وقد
صرح د . أحمد ماهر للصحف أيضا تعليقا على نشر خطابات فيكي باشا : أنه
كان يحترم زعماء الوفد على خصوصتهم له ، ولكن هذا الاحترام قد هبط الى
ما تحت الصفر حين رأى هذا الاسفاف في حملاتهم .

ويقول أحمد عبود باشا ، تعليقا على اهتمام الوفد المصري بنشر تلك
الخطابات الخاصة أنه ما كان يظن في يوم من الأيام أن الوفد ينزل الى هذا الحد
من نشر الخطابات الخاصة وأنه كان تحت يده خطابات مكتوبة من والى سيدات
يعرفهن بعض زعماء الوفد حق المعرفة لكنه أعدمها بعد أن حصل عليها من
أصحابها ، وزعماء الوفد يعرفون هذا جيدا ، ويقول أحمد عبود باشا : لو انني
لجأت الى استغلال تلك الخطابات على صفحات الجرائد لرأى الناس ، كيف تكون
الفضائح حقيقة !

ويقول عبود باشا : انه عندما كان الملك فاروق يفتتح الشركة الفرعونية
ويرفع العلم المصري عليها أبدى رغبته في موالة الشركة بالتشجيع وأن النحاس
باشا وكان في معية الملك في تلك اللحظة قال : احنا كمان عملنا ترتيبنا يا مولاي .

عشان اعانة الشركة ، ويقول عبود أن هذه الواقعة ذكرتها الصحف في حينها ومنها جريدة المصرى ، ولا أظن أن تبرح تلك الواقعة ذاكرة النحاس باشا .

ويهاجم عبود باشا ، النحاس باشا ، ويتحدث - فى الصحف - كثيرا عن هداياه التى كان يتحف بها رفعتة بين حين وآخر ، وهى التى لا تخلو منها غرفة من غرف بيته ، كما يذكر عبود أيضا أنه وظف أحد أقارب زوجة النحاس فى الشركة الفرعونية بثلاثين جنيها فى الشهر وكان من قبل لا يزيد مرتبه على ستة جنيهات لانه ليس لديه مؤهلات !! وأحاديث أحمد عبود باشا ، كانت كثيرة ، وسخيفة فى نفس الوقت .

وتقول الصحف ، أن السيدة التى ورد ذكرها فى خطابات فيكى باشا عبود ، والتى كان يخاطبها بقوله : حبيبتي كانت زوجة لأحد أثرياء الاسكندرية من غير المصريين وانها اختلفت مع زوجها وأن زوجها ، أجبر على أن يلجأ الى ضبطها ، ويحصل على دليل ماذى ضدها لانها عارضت فى ضم أولاده اليه ، وأرهقته بمطالب مادية كبيرة ، وأنه لم يجد غير هذه الطريقة ليوقف أمام القضاء طالبا ما اذا كانت تليق حقا بأن تضم أولادى اليها وفيهم بنات أم لا حرصا - هكذا قال الزوج بالحرف الواحد - على سمعة أولادى ومصالحتهم فقط خطوت تلك الخطوة . وأود أن ألفت النظر الى أننى افترقت عن زوجتى من مدة طويلة بعد اكتشافى علاقتها مع عبود باشا ، وأنا الان فى أنتظار حكم « البطرخانة » فى قضيتى التى أطلب فيها بالطلاق ويروى الزوج قصة قضيتين لزوجته واحدة فى باريس والمنتظر أن يحكم فيها بغرامة لأن الزوجة وصديقها أخطأ فى حقى ولهذا الحكم تأثيره الكبير فى الهيئة الاجتماعية الاوربية ، لانه يبعد المحكوم عليه من الهيئة الاجتماعية ابعادا تاما ، والقضية الثانية جنحة مباشرة رفعتها - الكلام لا يزال للزوج - أمام محكمة الاسكندرية الاهلية وما زالت سائرة فى طريقها ولو أن بعض الايدى القوية حاولت تعطيلها .

والغريب اننى لما التجأت الى معالى خشبة باشا وزير الحفانية قال لى : اعملوا الى تقدرؤا تعملوه . . أنتم أحرار فى كل تصرف قانونى . وقد عملت بنصيحة معاليه وأمكننى بعد جهد أن أحرك القضية وأنقلها الى أيدى المحكمة ، وقد طلبت رفع الحصانة عن عبود باشا منذ أول الدورة البرلمانية والى اليوم لم ينظر المجلس فى هذا الطلب فالقضية جاهزة ولا ينقصها الا رفع الحصانة عن عبود باشا وانى أخشى أن أنتظر طويلا قبل أن ترفع تلك الحصانة ، أما قضية الطلاق فقد قدمت زوجتى أخبرا عريضة للبطرخانة اتهمتنى فيها بسوء السلوك واننى عريبد ولا يجوز لى أن أشرف على تربية أولادى ، وقد أظهرت للقضاء منذ أيام قلائل مدى ضعف تلك الأكاذيب . وعن قضية ضبط الخطابات الخاصة بالزوجة يقول الزوج : أن بعضها ضبط فى دارى والبعض الآخر - وكان كثيرا - ضبطه البوليس الفرنسى عندما هاجم الفندق الذى كانت تقيم به وقد

أعطت هي تلك الخطابات لعبود باشا فعثر عليها البوليس عندما فتشه واحتفظ بها ، وكان تصرف البوليس فى هذه المسألة غير قانونى . وقد تمكنت من استرداد هذا الجزء من الخطابات وايداعها دوسيهات القضيتين المرفوعتين فى الاسكندرية وباريس ، وعن وصول هذه الخطابات الى جريدة الوفد المصرى قال الزوج : لا أعلم ، كيف وصلت . وعندما نشرت اتصلت بوكيل نجيب الهلالى بك وتباحثنا حتى هذه المسألة فقبل لى أن النشر مقصود به مسألة امانة الشركة الفرعونية وهذه المسألة تهم الوفد ، وقد سمعت أن صورة الخطابات ودوسيه قضية الجنحة المباشرة مودعة فى مكتب مجلس النواب مع طلب رفع الحصانة البرلمانية عن عبود باشا ، ولا يبعد أن تكون الخطابات وصلت الى الصحف عن هذا الطريق .

ويتقدم حسين الجندى عضو مجلس الشيوخ بسؤال الى رفعة رئيس الوزراء عما اذا كان رفعتة يعلم ان فيكى باشا ، كتب خطابا آخر يقول فيه أنه دفع مبالغ كبيرة لبعض ذوى النفوذ وعما اذا كان رفعتة وبعض الوزراء ، اجتمعوا فى مجلس الوزراء للاطلاع على هذا الخطاب وغيره من الخطابات الشخصية و . . و . .

وقيل أن صاحب هذه الشائعة - شائعة الخطاب الجديد - هو الزوج المجروح ، الذى لا يزال يحب زوجته والذى لا هم له الآن ، الا الانتقام من خصمه على طريقة رجال المال أى القضاء على خصمه ماديا .

وكان الزوج ، قد حاول الحصول على الخطابات الخاصة بزوجته من البوليس الفرنسى بعد أن استردتها الزوجة بحكم قضائى فلم يستطع ، فرفع دعوى أمام المحاكم الفرنسية خسرها ابتدائيا ، واستثنافيا ، ثم عاد فرفع دعوى أخرى أمام المحاكم المصرية ولكن الزوجة رفضت حتى أن تجيب بكلمة واحدة أمام المحكمة بخصوص اتهامات زوجها ، كما رفضت أن تسلم الخطابات الخاصة التى تعتز بها ، وتحرص عليها !!

وتعلق روز اليوسف على اصرار الزوج على الانتقام من الرجل الذى سلبه زوجته وقلب هناءه جحيما ، ولطخ شرفه بالعار . تعلق قائلة : أمثال هؤلاء الرجال لا يستحقون منا أى عطف أو رثاء ، ونعتقد أن مكانهم ليس فى القصور ومجلس النواب ، وأن مكانهم فى اصلاحية الرجال !

ويهتم رأى العام المصرى اهتماما بالغا بتلك القضية رغم أنها - فى الغالب - شخصية ولا تتعلق الا بعلاقات عبود باشا باحدى السيدات .

أثارت تلك القضية التى اهتم بها حزب الوفد اهتماما بالغا بالعديد من التساؤلات من بينها مثلا :

هل يجوز لحزب سياسى ، أن يستخدم مثل تلك الخطابات الخاصة فى اتهام أحد الوزراء رغم أن تلك الخطابات لا يمكن أن تقيم دليلا على ادانة أحد الوزراء ؟ كما قامت فى نفس الوقت ضجة كبيرة ، حول العلاقة التى تربط عبود باشا بتلك السيدة ، وقد دخل الزوج طرفا فى الموضوع ، عندما أدلى بأحاديث الى بعض الصحف عن علاقته وزوجته بأحمد عبود ، وكيف أن أحمد عبود قد بدأ يتعرف الى زوجته « جيدا » عن طريق تعيين بعض أقاربها كموظفين فى بعض شركاته « فكان ذلك الطعم الذى أوقعنا نحن الآن » .

وكان البوليس الفرنسى ، قد هاجم الزوجة واستولى على بعض خطاباتها الخاصة أثناء هذا الهجوم ، ولأن القانون الفرنسى لا يسمح للبوليس أن يستولى حتى عندما يهاجم منزلا وبأمر النيابة العامة على الخطابات الخاصة ، فقد رفعت الزوجة دعوى أمام المحاكم الفرنسية مطالبة باسترداد تلك الخطابات الخاصة وقد حكم لها القضاء الفرنسى بأحققتها فى الحصول على تلك الخطابات التى لم يكن البوليس قد فضها أو عرف محتوياتها ورغم أن الزوج - طالب بدوره بالحصول على تلك الخطابات للاستعانة بها فى دعوى الطلاق ، التى رفعها ضد زوجته .
الا أن المحاكم فى مصر وفى فرنسا رفضت اعطاء تلك الخطابات الخاصة بزوجته .

وكنموذج للعلائق السياسية التى كانت تربط بعض الوزراء ببعضهم نذكر ، أن حسن صبرى باشا ، وكان وزيرا فى حكومة محمد محمود ، قد استقال قبل أسابيع من قيام الوفد بحملته على ، أحمد ماهر ، وبسبب اختلافه مع الوزراء السعديين فى مجلس الوزراء اشترك فى الحملة على ، أحمد ماهر وكان منتشرا فى الأندية والمجالس يردد الشائعات ضد أحمد ماهر ، وكان انتشاره ، كما تقول بعض الصحف ، أكثر من انتشار جريدة الوفد المصرى ذاتها ، التى بدأت الحملة .

ولأن د . أحمد ماهر ، كان بريئا من اتهامه باستغلال النفوذ ، وكان فى نفس الوقت مخلصا فى دعم الشركة الفرعونية لأنها تستحق الدعم ، لا لان له علاقة بصاحبها أحمد عبود ، فقد راح فى كل مكان : فى البرلمان ، وفى مجلس الوزراء ، وفى الأندية السياسية وغير السياسية يؤكد ان مشروع اعانة الشركة الفرعونية ليس من بنات أفكاره وانما مشروع الاعانة هذا قد سبق أن وضع فى عهد الوزارة الوفدية ، التى أثارت ضده تلك الحملة الظالمة .

وكان رأى العام قد تجاوز موضوع الحملة على أحمد ماهر لعدم استنادها على أية أدلة لثقتته فى نزاهة أحمد ماهر المجاهد الوطنى القديم . ولكن رأى العام ، انشغل الى فترة طويلة بالقضايا العديدة التى رفعها « الزوج اياه » ضد « زوجته » وضد « عبود » وكذلك بالقضايا التى رفعها « عبود » ضد « غريمه الزوج » تلك القضايا التى كان لها صداها فى راحة احسان عبد القدوس « شئ فى صدرى » . !!

سنوات ما قبل الثورة ج٢ - ٤١٧

وكانت المرافعات فى هذه القضية - رغم انها قضية خاصة - تطبع وتوزع على أوسع نطاق ، وكان خصوم أحمد عبود من السياسيين والاقتصاديين قد تكتلوا ووقفوا خلف « الزوج » للقضاء تماما على عبود ، وكان عبود يعرف أن هذه القضايا بالنسبة له قضايا حياة أو موت فجند كل طاقاته ، وامكانياته للخروج منها .
« دون أن يقضى عليه » .

بل ان رئيس مجلس الشيوخ نفسه قد تدخل فى هذه الموضوعات فأوحى الى الشيخ حسين الجندى أن من بين خطابات فيكى باشا الى حبيبته خطابا يقول فيه أنه دفع مبالغ كثيرة لبعض ذوى النفوذ وان هذا الخطاب قد بحث أمره فى مجلس الوزراء ، وبناء على « معلومات » محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، تقدم العضو حسين الجندى بسؤال الى رئيس الوزراء يسأله عن حقيقة ذلك الخطاب ، وغيره من الخطابات الشخصية الأخرى ، ثم ظهر لحسين الجندى بك - فيما بعد - أنه « أندب » فى السؤال وأنه أسرف فى تصديقه أقوال رئيسه ، رئيس مجلس الشيوخ . . !

وفى وسط هذا الجو المتوتر يقترح أحد « النواب » الظرفاء أنه عندما يعرض مجلس الوزراء موضوع اعانة الشركة الفرعونية على البرلمان يجب أن تنص الحكومة فى مشروع الاعانة هذا بأن تذهب الى خزينة الشركة الفرعونية وألا تذهب الى « جيب » الحبيبة ، بل أن هذا العضو استمر فى « نظرفه » فرأى وضع عقوبة لأحمد عبود باشا اذا هو خرج على مشروع القانون الخاص بتلك الاعانة وأعطى الحبيبة الاعانة ، أو جزءا منها !

وفى هذا الوقت ، الذى يثس فيه أحمد عبود من تقرير اعانة شركته فكر فى إعادة الشركة الى أصحابها الأصليين ، من غير المصريين . . . بدلا من شرائها تماما من أجل تمصيرها !

كما ينقل على لسان رئيس الوزراء ، محمد محمود باشا أن وزارته سوف تعدل عن مشروع الاعانة لانها لم تصبح مسألة جادة ، وانما أصبحت مسألة « كوميك » . ولكن الدكتور أحمد ماهر وزير المالية كان يميل الى اهمال هذه الضجة ، التى أثرت حول الاعانة ، ويصر على تقرير الاعانة حرصا منه على اتمام تمصير الشركة الفرعونية ! ويؤكد محمد محمود باشا فى أكثر من مناسبة بأن نزاهة الدكتور أحمد ماهر فوق « الشكوك والشبهات » .

وأخيرا يرجو الوجيه بيير قرداحى من الصحف ، أن تكتفى بما نشرتته عن موضوع خطابات فيكى باشا وما دار حولها لأسباب خاصة ، وتحقق الصحف رجاء الوجيه بيير قرداحى !

ويكون آخر ما نشرته الصحف عن فيكى باشا وخطابه زجلا نشرته
روز اليوسف فى عددها الصادر فى ٨/٧/١٩٣٩ جاء فيه :

الأوله فىن عيون جولبيت تشوف

« فيكى » أبو الشركات وقع مادريش

والثانية راحت عليه بالجملة عاديكى

مافيش اعانات ولا بقشيش

والثالثة يا وزارة ما كانشى العشم

فيكى أدوخ سنوات ودفع مافيش

ونكتفى بهذا القدر من الحديث عن غراميات فيكى باشا التى اتخذت ذريعة
للنيل من وزارة محمد محمود باشا بصفة عامة ، ومن أحمد ماهر باشا وزير
المالية بصفة خاصة .

وننتقل الى الحديث عن صعوبات أخرى اعترضت طريق محمد محمود باشا
رئيس الوزراء .

الباب السادس

عقبات أخرى فى طريق محمد محمود

نعود الى النقطة التى سبق لنا أن وقفنا عندها ، وهى استمرار على ماهر باشا رئيس الديوان « الملكى » فى التآمر ضد وزارة محمد محمود باشا ووضع العراقيل فى سبيل أداء عملها ، بل وتسميم الابار فى طريقها ، حتى تصبح عاجزة تماما عن الاستمرار فى الحكم الأمر الذى يؤدى برئيس الوزارة محمد محمود باشا الى طلب اعفائه من الحكم وبذلك يصبح الطريق ممهدا أمام على ماهر لرئاسة الوزارة بناء على رغبة « ملكية » ، « جماهيرية » و « حزبية » ، باعتباره منقذ البلاد فى تلك المرحلة الخطيرة من المراحل التى تمر بها البلاد ويمر بها المجتمع الدولى الذى كان يتوقع نشوب الحرب بين يوم وآخر .

وكدليل على ما وصلت اليه وزارة محمد محمود باشا من ضعف واستكانة ما نشره الاستاذ فكرى أباطة فى عدد المصور الصادر فى ٢٧ يناير ١٩٣٩ تحت عنوان : استقرى أو فاستقيل . وقد جاء فى مقالة الأستاذ فكرى أباطة : ثورة عجيبة فى نوعها ، ولونها : تنفجر فى داخل الوزارة ومن أعضائها ، على أعضائها فنسمع كل يوم بدخول وزير وخروج وزير وترقيع يتوالى ويتتابع ، وكل رقعة « ترم » الثوب الوزارى تجر وراءها رقعة أخرى حتى أصبح الثوب كثير البقع ، والرقع ..

وثورة أخرى عجيبة فى نوعها ولونها تزحف من الجيزة تارة ومن دواوين لاطوغلى تارة أخرى ومن حى الأزهر ، ومن معاهد البنادر أحيانا وثورة ثالثة من ناحية ثالثة هى الأولى فى الترتيب وفى الأثر ، وفى المصير ، تتجلى يوما ، وتتوارى أياما ، ولا يعرف سرها ولا برنامجها الا علام الغيوب . . . يا أصحاب العقول ويا ارباب الالباب أياكون كل هذا من عمل الصدفة ومن صنع الخواطر ؟ أو ان فى جسم الوزارة أجزاء تشد على جسم الوزارة أو ان فى خارج الوزارة من يعملون على « دحرجة » الوزارة أو أن حظ هذا البلد ، التعس هو هذا الحظ

الأسود المنكود ، أو ان مشكلة الفلوس هي سبب كل هذه الفوضى ، وكل هذا الاضطراب ؟ أسئلة تفقد على ذهن المواطن المصرى الذى لا ناقة له ، فى الحكم ، ولا جمل والذى لا شأن له فى الحزبية ولا عمل والذى يمتلكه الأسى ، حين يرى عملية الهدم تتمشى مع عملية البناء ! يتساءل هذا المواطن المصرى كيف يمكن أن يستمر الحال على هذا المنوال ؟ •

كيف يمكن ان يهدأ بال المحكومين وحال الحاكمين هذا الحال ؟ الحكومة القوية ، التى يدين لها الشعب بالطاعة والنظام والثقة هي الحكومة القوية فى ذاتها ، القوية بمن تتعاون معهم وتستند الى ثقتهم ورضائهم •• القوية بفروعها ، المدنية والادارية والعسكرية ؟ هذه هي الحكومة التى تستطيع ان تعمل وان تنجح وان تعيش ، أما الحكومة التى تثور على نفسها من نفسها والتى تصطدم خططها مع خطة المتحكمين فى وجودها والتى لا تضمن أمانة ولا طاعة من العائشين فى ظلها ، والعاملين على تنفيذ أمرها ونهياها •• هذه الحكومة حكومة تستهدف كل يوم للطوارئ ، وتعرض كل لحظة للاخطار ، فهى ليست حكومة استقرار ••

نصف هذا الوصف الدقيق ونحن آسفون كل الآسف لان الوصف مؤلم ، ولكن وقائعه كلها ، مسرودة هنا بأمانة وعفة ، ودقة ، هذا هو الواقع الذى لا يتسرب اليه الشك ولا يلوثه الهوى •• والحكومة مع هذا تواجه اصلاحات فى غاية الأهمية وغاية الخطر ، تنشئ جيشا جديدا فتتعرض فى الطريق تنشئ « كادرا » جديدا فتتعرض فى الطريق من الموظفين ، وهى وسط الخطر من الجيش ، تنشئ ضرائب جديدة فتتعرض فى الطريق من رجال المال ، والأعمال ، وشدته ، وأزمته تطعن من الخلف فجأة وبغته ولا تجرؤ أن تصرخ من الطعنة فتتلوى من الألم ، وترسل الأئنين المكتوم •

ويمضى فكرى أباطة قائلا : يحتاج الأمر الى شجاعة وتضحية ، والحكومة شجاعة فى بعض النواحي اذ تقاوم كل هذه الجيوش المسلحة ، وغير المسلحة ، مستسلمة فى بعض النواحي لدرجة الانتحار ، هي حكومة قوية وضعيفة ، وهذا هو الاضطراب بعينه فما تجدى القوة مع الضعفاء ، وما يجدى الضعف مع الأقوياء نحن ننصحها بأن تتفاهم • قبل أن تقدم ، وبأن تزيل الصعاب التى نعرفها ، وتعرفها قبل أن تحسم وان تبسط كل الأمور ، المختلف عليها بسطا وافيا لتتفق على الاسس والنتائج ، أما أن تخطو ثم تضطر الى أن تتقهقر فهذا هو الهوان •

للمصلحة العامة نضطر مع الأسى ، والألم ، الى أن نسطر هذا نحن طلاب استقرار لأى نوع من أنواع الحكم لأننا طلاب بناء وتشبيد فيا أيها الحكومة استقبلي أو فاستقري •

ويضرب فكرى أباطة على هذه النغمة أيضا فى العدد التالى من « المصور » - عدد ٥ فبراير ١٩٣٩ ، فيقول تحت عنوان : « صوت النذير » وفى هذا المقال

يقول فكرى أباظة ، ليس موضوع الكلام اليوم كادرا للموظفين ، ولا تعيينات وتنقلات ولا ناويلات دستورية ، ولا تصرفات حكومية وانما موضوع كلام اليوم حياة أو موت ، فناء ، أو بقاء ، محو أو وجود . . موضوع اليوم أنه قد تنشعب حرب عالمية فى أسبوع أو أسابيع . . فى شهر أو شهرين فماذا يجب علينا ، ان نفعل : هل تصلح هذه الحكومة لمواجهة الخطر ؟ الجواب ، كلا هذا الجواب الحاسم ، لا يقدح فى كفاءة الحاكمين ولا فى نزاهتهم ولا فى وطنيتهم وانما يقدح قدحا كاملا فى ظروفهم : هذه الحكومة لا نتمتع اليوم تماما بثقة السراى ولا برضاء السراى ، وقف الجيش بين عابدين ولاطوغلى فارتضى فى أحضان عابدين وولى ظهره نحو لاطوغلى ، هذا هو الواقع ، ولا يدفع الواقع ، ان يقال كلام غير صحيح ، يخالف ما نحسه ونعرفه ، ونراه وليس المقام حكما على المتجنى أهو الجيش ، أم الحكومة ، فذلك بحث يطول شرحه ، وأوقات الخطر ، لا تتسع للمناقشات . . انما نحن نرصد ما يتجلى فى الأفق وما يجرى فى السماء فالحكومة فى هذه الناحية بين المطرقة والسندان .

والحكومة أيضا تستهدف ، أو هى قد استهدفت فعلا لحملات حامية من كل طبقات الموظفين فلمست تجد طبقة أو طائفة منهم راضية ولو بعض الرضا عن الحكومة الشجاعة ، التى شاء لسوء الحظ أن تصدر « الكادر » فى ظروف دولية سوداء . . هذا « الكادر » الأسود اللعين أثار الثائرة ضد الحكومة الحاضرة فلا المهندسون ولا القضاة ، ولا رجال الدين ولا موظفو الدرجتين السابعة والثامنة ، ولا ، ولا ، ولا غير هؤلاء من موظفى العاصمة وموظفى الأقاليم يشعرون بالاخلاص القلبي لمن يصرفون الأمور ، وقد يكون هذا التنكر جرما ، وقد يكون هذا التمرد ظلما ، ولكن العمل وهذا هو الأمر الواقع ، وما العمل اذا مضت الظروف باعلان الحرب وهذه هى حال الحكومة وهذا هو حال الموظفين والحكومة أيضا تستهدف أو هى استهدفت فعلا ، لزحف عنيف من طلبة الجامعتين الأزهرية والمصرية فأقلقوا بال العاصمة . أياما وليالى وروعوا السكان الآمنين من حين الى حين ، والحكومة أخيرا ، يناصبها العداء ، حزب معارض وراءه ملايين ، ولئن أنكرها عليه قوته فى أيام السلم ، فلسنا ننكر عليه قوته فى أيام الحرب ، ولئن ألزمته بالولاء الظاهر فلست تضمن منه الولاء الباطن ، والأيام السوداء لا تطلب المظاهر وانما تطلب الصمم .

والحكومة الحاضرة فضلا على كل هذا ثائرة فى نفسها على نفسها ، تستهدف واستهدفت كل يوم لترقيع ، وتغيير ففى هيئتها الوزارية ثورة وزارية ولسنا نظلمها فنقول انها المسئولة عن كل هذه الأوضاع وانما المسئولية على « الظروف السيئة » وحدها فقد جاءت لتصلح وترمم ولتبنى وتشيد . فواجهت كل هذه الصعاب وأثارت حولها كل هذه الثائرة ولكننا اليوم لا نحلل للتاريخ وانما نعد للخطر ، فهل هى حكومة تصلح للخطر ؟ الجواب مرة أخرى : كلا .

وينهى فكرى أباطة كلامه وهو يتحدث عن الحل ، بمناسبة الزعماء والاقطاب ، الذين عقدوا المعاهدة ان يباشروا تنفيذها عند الخطر ، كما يباشروا تلك المعاهدة عند التحرير ، وعند التصديق : هؤلاء هم الذين يجب أن يتقدموا للميدان يتحملون المسئولية ويتولون الرد ، على القنابل ، والمدافع والبارود : هذا هو « صوت النذير » ليسمعه الجميع وليعمل له بعد الآن ، فان الحرب ليست لها « رنديفوهات » ولا مواعيد .

وعندما يقول فكرى أباطة ، الهادى ، الوديع ، هذا الكلام العنيف فى مجلة كالمصور كانت تقف موقفا محايدا بين الحكومة والمعارضة ، فمعناه ان وزارة محمد محمود قد وصلت الى درجة كبيرة من الضعف والهوان جعلت فكرى أباطة يثور على أوضاعها بمثل تلك الثورة العنيفة .

والواقع ، اننى بعد ان درست كل الظروف التى أحاطت بوزارة محمد محمود دراسة وافية كما درست فى نفس الوقت كل العقبات الخطيرة ، التى وضعت فى طريقها استغربت كيف استطاع محمد محمود باشا وهو الرجل الأبى ، العنيد أن يقبل لوزارته هذا الوضع ، الكئيب ، بل والكريه فى نفس الوقت ، وان كان بعض المتصلين بمحمد محمود باشا قد أكدوا ان الرجل قدم استقالته أكثر من خمس مرات وفى كل هذه المرات الخمس ، كانت الاستقالة ترفض ولا تقبل وان كان بعض « الحبناء » ممن عاصروا تلك الوزارة وكانوا على مقربة من مكان صنع القرار يقولون ان استقالة محمد محمود باشا لم تكن ترفض حرصا على الإبقاء على محمد محمود باشا ، ووزارته ، بل كانت ترفض من أجل ان تقبل تلك الاستقالة فى الوقت المناسب الذى يختاره مخرج « التمثيلية » ، بحيث تخرج تلك الوزارة - بالاستقالة أو بالاقالة - بعد أن تكون قد استنفدت كل أغراضها ، وبحيث لا تترك رأيا عاما يعطف عليها أو يمكن أن يأسف لاستقالتها ، أو لاقالتها !

والواقع ، أن وزارة محمد محمود باشا ، كانت - بحق - وزارة سيئة الحظ للغاية فالأغلبية الشعبية ممثلة فى حزب الوفد المصرى كانت تحاربها حربا لا هوادة فيها ، والسراى كانت كذلك بتأثير من على ماهر ، والجناح السعدى فى الوزارة لم يكن متحمسا أبدا للدفاع عن تلك الوزارة بل كان يحرص على خلق المشاكل التى تسبب ثورة الجماهير ، على تلك الوزارة ، بالرغم من أن رئيس الهيئة السعدية أحمد ماهر ووزير المالية فى وزارة محمد محمود هو الذى أصر على تنفيذ الكادر الجديد على موظفى الدولة كما أصر على فرض الضرائب الجديدة والكثيرة ، على كثير من فئات الشعب وطوائفه ، وكان محمد محمود - لاعتبارات أخلاقية بحتة - يساند أحمد ماهر فى كل مواقفه . دون أن يبدو منه أى ميل للتخلي عنه ، أو لتركه وحيدا فى المعركة المالية التى كان يخوضها .

وفوق ذلك كله بل قبل ذلك كله كانت وزارة محمد محمود باشا تواجه موقفا خارجيا صعبا للغاية ، ونعنى بذلك قرب نشوب حرب عالمية جديدة ، وكان هذا الموقف الخارجى الصعب هو أكبر بكثير من حكومة محمد محمود باشا الضعيفة المزقة .

وقد استغل الوفد المصرى فرصة ضعف حكومة محمد محمود باشا فأصدر قرارا فى مارس ١٩٣٩ أكد فيه ان الدستور والنظام البرلمانى فى مصر ، قد أصبحا فى خطر وأن مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد قد وضع ما جاء فى قرار الوفد مؤكدا ان قرار الوفد لم يكن فى قالب احتجاج ، ولم تتوجه ، الى ناحية معينة ، ولم تحمل المسئولية جهة بذاتها ، بل كان قرارنا ، بمثابة اعلان عن عزم الوفد وتصميمه على الا يمس الدستور أو الحياة الديمقراطية ونحن ماضون فى طريقنا ولن تأخذنا فى حقوق البلد هوادة ولا لين واثقين من حقنا مطمئنين الى انتصارنا فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض وعن اشاعة استقالة الدكتور أحمد ماهر قال النحاس وماذا يهمنا فى ذلك ليستقل ، أو ليتبق ، ولتستقل الوزارة بأكملها أو لتبق ، هذا أمر لا نتعجله فالوزير الذى يستقيل يعين غيره والوزارة اذا استقالت يمكن أن تخلفها وزارة مثلها ، انما الذى يهمنا هو أن ينتهى هذا العهد ، وتقوم فى البلد حكومة تكون وليدة انتخابات حرة . ويقول مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد ، ان البلاد قد وصلت الى خراب لا يستطيع مصطفى النحاس ولا ألف مصطفى النحاس أن يصلحه وان كائنا من كان لا يحسد على تولى الوزارة فى هذه الظروف السيئة وبعدها آلت اليه البلاد من خراب .

وحول سؤال النحاس باشا عن احتمال تشكيل لجنة تحكيم فى الحدود الدستورية ، يكون هو باعتباره رئيسا سابقا للحكومة ، عضوا فيها أجاب النحاس باشا بقوله لا أقبل الاشتراك فى هذه اللجنة للقيام بمثل تلك المهمة . لتعالج الوزارة وسائل بقائها بكل طريق تشاء ، أما نحن فسنظل نجاهد معتمدين على حقنا ، وثقة الأمة فينا ونحن واثقون من الانتصار فى النهاية مهما مد الله فى عمر هذا الحكم الهزيل الذى وصل البلد الى الخراب بأجلى معانيه .

يخفف من هذه الأزمة القائمة بين الحكومة والمعارضة وصول صاحب السمو الامبراطورى شاهبور محمد رضا بهلوى الى عهد ايران ، للزواج من الاميرة فوزية شقيقة فاروق ، وابنة أحمد فؤاد ، كل ما فعلته المعارضة انها أصدرت تعليماتها الى صحفها ، وقواعدها باظهار الابتهاج ، بهذا الحادث الملكى السعيد الذى تم فى ١٥ مارس ١٩٣٩ .

وفى أثناء تلك الأزمات العنيفة ، داخليا وخارجيا يحدث فى الجامعة حدث له دويه وصدهاء فقد حدث فى انتخابات العميد فى كلية الآداب ان حصل الدكتور

طه حسين على ٢١ صوتا بينما حاز الأستاذ شفيق غربال على ١٦ صوتا ، وحصل الأستاذ أحمد أمين على عشرة أصوات ، وكانت المفاجأة ، اذ أرسل الدكتور طه حسين خطابا الى وزير المعارف يعتذر فيه عن قبول هذا المنصب بل ويطلب أجازة من مدير الجامعة لمدة سنة . وقال أصدقاء الدكتور طه حسين انه - أى الدكتور طه حسين - منذ أوائل العهد الحاضر كان هدفا للهجوم ، ومضايقات من البعض جعله يشعر شعورا قويا ان بقاءه فى منصب العمادة ليس مرغوبا فيه ، ويذكر أولئك الأصدقاء نماذج لما تعرض له الدكتور طه حسين واعتداء بعض الطلبة الحكوميين على كلية الآداب أعقبه خطaban ، أرسلنا الى عميد الكلية لتهديده بالقتل ، اذا لم يستقل من منصبه ، فلم يعر العميد ، هذين الخطابين التفاتا بل بعث بهما الى النيابة التى حققت فى الأمر ، ولكنها عجزت عن معرفة مرسلى هذين الخطابين فطوت التحقيق .

ويقول هؤلاء الأصدقاء أيضا أن طه حسين بعد عودته من أوروبا تلقى خطابات تهديد كثيرة كما خاطبه شخص مجهول ، طالبا منه ان يستقيل من منصب عميد كلية الآداب فى خلال ثلاثة أيام ، والا تم قتله !! ويفاتح د. طه حسين مدير الجامعة فى أن يستقيل من منصب العميد كما يقابل وزير المعارف ليتحدث اليه أيضا فى أمر استقالته ، ثم كانت أزمة كتاب برنارد شو حيث رأى البعض ان فى الكتاب مساسا بالاسلام ، ورأى مجلس الكلية خلو الكتاب من المساس بالاسلام .

وفى أثناء التحقيق فيما جاء بكتاب برنارد شو هاجم بعض طلبة كلية التجارة كلية الآداب واعتدوا على طلبتها وأرادوا الاعتداء على عميد الكلية لكنه لم يكن موجودا ، فاعتدوا على مكتبه ، ازاء ذلك كله ، أصر د. طه حسين على الاستقالة من الجامعة وبعث باستقالته الى مديرها . وأضرب طلبة كلية الآداب احتجاجا ، على استقالة عميدهم فرفض مدير الجامعة استقالة العميد و . و .

كان طه حسين قد عدل عن استقالته بشرطين اثنين ، أولهما معاقبة الطلبة الذين اعتدوا على كلية الآداب وثانيهما أن ينشر تصريح فى الصحف يؤكد أن « ليس لأية سلطة أن تتدخل فى شئون الجامعة » ، وأن يجيء هذا التصريح من وزير المعارف بالذات وبعد أن عاد طه حسين ، الى عمله فى كلية الآداب ، ومضى شهر ونصف الشهر انتهى التحقيق بتقرير لم يرض عنه طه حسين كما أن وزير ، المعارف ، لم يدل بتصريح عن استقلال الجامعة .

كل ذلك ، أدى الى الموقف الذى اتخذه الدكتور طه حسين واعتذاره عن قبول منصب عميد كلية الآداب الذى لم يعينه أحد فيه وانما انتخبته هيئة التدريس فى الكلية . ولم يكتف الدكتور طه حسين باعتذاره عن منصب عميد كلية الآداب ، بل طلب أجازة من الجامعة لمدة عام ، ويتصل وزير المعارف

بالدكتور طه حسين محاولا ، اثناءه عن الاعتذار ، عن العمادة ، ولكن الدكتور طه حسين ظل متمسكا برأيه . . ويعرض وزير المعارف على الدكتور طه حسين ان يوافق على ان ينقل الى ديوان الوزارة ليكون الى جانب الوزير لانه في أمس الحاجة الى معاونته ، وإلى الاستفادة من آرائه في السياسة التعليمية ، ولكن الدكتور طه حسين ، يصر على رأيه .

وعندما يسأل د . محمد حسين هيكل وزير المعارف عن رأيه في مشكلة د . طه حسين يقول انه لا توجد مشكلة الا اذا كانت الصحافة تريد ذلك ، فهو — أى الدكتور طه — قد اعتذر عن العمادة ، وألح فى الاعتذار فلم يكن بد من اجابته الى رغبته .

وينفى د . هيكل أن د . طه حسين حادثه فى أمر الاجازة . « ولست أعرف — هكذا يقول د . هيكل — ان كان طه حسين قد تقدم بمثل هذا الطلب الى مدير الجامعة أم لا » ، ويقول د . هيكل انه قد التقى « أخيرا فى إحدى الحفلات مع الدكتور طه حسين وتحدث معه طويلا فى كثير من الشئون وعلى الأخص مشكلة اللغة العربية بين الأزهر ودار العلوم ، ولم يشر د . طه فى حديثه الى موضوع الاجازة ، والدكتور هيكل ، كعادته صادق ، فيما يقوله ، والدكتور طه حسين أيضا ، كعادته صادق فيما يقوله ، كل ما فى الأمر ، أن د . طه حسين حريص على استقلال الجامعة ومن المحتمل ، ان يكون قد تقدم بطلب الاجازة الى مدير الجامعة لا الى وزير المعارف حرصا منه على تأكيد استقلال الجامعة ، لانه ، لا يعترف لأحد ، حتى ولو كان وزير المعارف بأن له سلطانا على الجامعة .

واذا كان الشئ بالشئ يذكر كما يقولون ، فقد سئل د . هيكل عن رأيه فيما يقولون من أن الوزارة ، تعتزم اصدار بعض القوانين لتقييد حرية الصحافة ويجيب د . هيكل من يسأله ، بقوله : لا أزال أذكر أنك سألتنى قبل هذا السؤال أيام كانت الوزارة النحاسية تعتزم التشريع للصحافة وانى أجبتك يومئذ بالعبارة الخالدة ، التى سمعتها من أناتول فرانس أيام كنت أطلب العلم فى باريس منذ ربيع قرن أثناء نظر قضية « أرفيه » « ان كل قانون يراد به الحد من حرية الصحافة قانون آثم » . . ذلك ما أجبتك به منذ عامين وهو رأى لا يزال ، وطبعى انى لست أرضى لوزارة أنا من أعضائها ، ان تحد من حرية الرأى والصحافة لكن هناك فارقا بين حرية الرأى ، وحرية الكتابة وبين اختلاق الأكاذيب والاشاعات المثيرة ، للخطا ، خلقا متعمدا ، منظما لاغراض يجب أن تسمو عليها الصحافة النزيهة لانه لا يمت الى حرية الرأى بسبب ولذا يجب صون الرأى العام من شره ، فالحكومة انما ترمى الى تطهير الصحف من ارجاسها بحماية الآداب والأخلاق والاعراض عن كل ما لا يدخل فى دائرة النقد المباح وهى الى جانب ذلك جادة فى العمل على معاونه الصحافة ، ورفع مستواها ، ورد

امتيازاتها اليها وما أظن الصحفي النزيه الا يرحب بهذا الاصلاح بمختلف فروعه ونواحيه .

ويقرر الوفد المصرى عقد مؤتمر خاص به ، وذلك فى يونيو ١٩٣٩ ولكن الوزارة تقرر منع انعقاد هذا المؤتمر بسبب « الاضطراب » الدولى ولكن مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى يقول ان الوزارة لم تمنع انعقاد المؤتمر الوفدى بسبب الاضطراب الدولى وانما بسبب اضطرابها هى وخوفها من اجتماع يدعو اليه الوفد فيهرع الناس من كل حذب ، وصوب ويسمع فيه صوت الأمة داويا ومع كل فان الاضطراب الدولى كان ادعى للموافقة على عقد المؤتمر لتبادل الرأى والمشاورة فيما كانت البلاد معرضة له من الاخطار ويقول مصطفى النحاس لا معنى للاستقلال اذا لم تكن البلاد متمتعة به حقا ولا قيمة للدستور اذا لم تنفذ أحكامه ، تماما ، وعن موقف الوفد ، ازاء الانجليز يقول مصطفى النحاس : طالما أن الانجليز لا ينفذون المعاهدة تنفيذا صحيحا فهم ليسوا اصدقاءنا ، فليس لنا لديهم مصلحة خاصة ولا عندنا لهم ثأر قديم انها مصلحة البلاد هى محك علاقاتنا بهم ، فهم اصدقاؤنا حين يحترمون المعاهدة وهم خصومنا حين يفعلون غير ذلك » .

أدلى مصطفى النحاس بحديثه هذا وهو يحتفل بعيد ميلاده ال ٦٠ .

ولا يبقى أمامنا - بعد أن طال الحديث عن وزارة محمد محمود - الا أن نتحدث عن آخر معاركها كما نتحدث فى الوقت نفسه عن آخر معارك محمد محمود باشا الشخصية !! .

محمد محمود يخوض آخر معاركه

رغم ان الموقف الدولى ، كان متوترا للغاية الا ان وزارة محمد محمود باشا « الأخيرة » كانت متورطة فى مشاكل وخناقات وخلافات داخلية لم يسبق لاية وزارة سبقتها ، أن تورطت فيها - مثلا الدكتور هيكل كان يناصر قضية دار العلوم ، فيغضب الأزهر ، يتحدث مرة عن أفضال دار العلوم على اللغة العربية ، فيضرب الأزهر ، ويعتكف شيخه الجليل ، الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى يهدد بالاستقالة من منصبه اذا لم يؤخذ برأى الأزهر فى موضوع تعيينات مدرسى اللغة العربية ، ومحمد محمود صديق شخصى للأستاذ الأكبر ، شيخ الجامع الأزهر ، وهو حريص فى نفس الوقت على الإبقاء على الهدوء فى الأزهر ، وهو أيضا حريص على الإبقاء ، على الدكتور هيكل فى وزارة المعارف ، وحريص على الانسجام الوزارى ، يحاول - محمد محمود - ان يعيد الأمور الى حالتها الطبيعية فيقترح مثلا أنه عندما تجرى تعيينات مدرسى اللغة العربية يختار ثلاثة من خريجي دار العلوم ، وواحد من خريجي قسم اللغة العربية بالأزهر ، ويوافق شيخ الجامع الأزهر ، على هذا الحل ، ولكن د^و هيكل - العنيد - يشترط ألا ينفذ هذا الحل الا بعد تعيين كل خريجى مدرسة دار العلوم حتى عام ١٩٣٧ .

وتتطور الأمور بين الأزهر ، وبين دار العلوم وتضطرب العلاقات بين وزير المعارف د^و هيكل وبين صديقه القديم الأستاذ الأكبر ، شيخ الجامع الأزهر الذى قدم كأروع ما يكون التقديم كتاب « حياة محمد » لهيكل .

بل ان مهمة الأزهر لتطرح للبحث : هل هى دينية ، أم دنيوية فقط !!

ويقول الأستاذ الأكبر ، شيخ الجامع الأزهر : ان الأزهر هبى لدراسة الدين وتعليمه والتثقف فى اللغة العربية وتدريسها ، ليؤدى رسالته ، فيما نسب له من واجبات وأكثر من هذا - كما يقول الشيخ المراغى - أن ليس فى

الدين الاسلامى حياة دينية منفصلة عن الحياة البشرية ، بل أن الاسلام نظام اجتماعى كما أنه ينظم ما بين العبد وربّه فلا يتسنى للمسلم - فضلا عن رجل الدين - أن ينفصل عن الحياة .. أما العبارة المشهورة « دعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » فليست من أحكام الدين فى شيء !

ويقول د. طه حسين أن مهمة الأزهر - كما ينبغي أن تكون - هى النهوض بالاعباء الدينية والتفرغ ، للبحث العلمى ، الخالص فى شئون الدين ، ويقول أيضا : يريد الأزهر ، مثلا ، أن يخرج المعلمين فى مدارس الدولة وهذا حق له ، لا ينبغي أن ينكره عليه أحد ولكن بشرط أن يتعلم طلابه ، كما يتعلم غيرهم فى معاهد الدولة ، اذا أرادوا أن يعلموا اللغة العربية فطريقهم الى ذلك الآن دار العلوم ، وكلية الآداب ومعهد التربية ، واذا أرادوا أن يعلموا الطبيعة فطريقهم الى ذلك كلية العلوم ، وهكذا أما أن تنشأ فى الأزهر كليات وأن تمنح هذه الكليات درجات لا علم للدولة بها فهذا هو الذى لا يفهم ولا يمكن أن يساغ فى بلد متحضر .

أما الأستاذ محمد قاسم ناظر مدرسة دار العلوم فيقول : ظهرت فكرة خاطئة فى المناقشات الأخيرة مؤداها أن هنالك ثلاثة معاهد فى مصر تخرج مدرسى اللغة العربية ، والحقيقة أن شيئا من هذا لا وجود له ، فالجامعة الأزهرية بحكم تكوينها وتقاليدها هى جامعة الدراسات الدينية . واذا كانت تعنى بدراسة اللغة العربية فلأن الدين واللغة يتصلان كل الاتصال وكذلك الحال فى الجامعة المصرية فمهمتها الحقيقية هى تثقيف طلابها فى اللغة العربية طبقا لقواعد البحث والدرس العلمى ، واذا كانت الجامعة الأزهرية والجامعة المصرية قد اتجهتتا الى تخريج مدرّس للغة العربية ، فهذا الاتجاه ليس أصلا فى تكوينيهما انما هو عرض يخرجهما عن الغاية الأساسية التى أنشئتا من أجلها ، أما دار العلوم فمعهد أنشئ وخصص لتخريج هذا المعلم : وعنى فى تنظيم دراسته بحاجة المعلم ، وحاجة العلم وحدها . وذلك من ناحيتى التكوين الفكرى والدينى معا فلكل من هذه المعاهد ، مقاسها ومركزها ووظيفتها فى الحياة العملية فى البلاد .

ويكون رأى الأستاذ توفيق الحكيم : أن للأزهر رسالة سامية يؤدىها على مدى الاجيال فهو المعهد الذى ينهل من فيض علومه كبار فقهاء الدين حتى يلائموا بين نصوصه وأحكامه ، وبين تطورات العالم الاسلامى الحديث كذلك أرى أن الأزهر يجب أن يخرج علماء « اللاهوت » الذين يعرضون الدين للناس عرضا جميلا يسمو بأرواحهم ولن يتهيا ذلك الا اذا كانوا مسلحين بدراسات عميقة فى أسرار الدين الاسلامى خاصة وفى الاديان كلها على وجه العموم ، أما اشتغال الأزهر بتدريس اللغة العربية أو التطلع للوظائف الحكومية فهو أمر يخرج بالأزهر عن الغرض الذى أنشئ من أجله .

واعتمادى - اعتقاد توفيق الحكيم بالطبع - أن نظام دراسة الأزهر ، الذى يوصل الى هذه الغاية المنشودة يجب أن يكون على أساس آخر فيعتبر الأزهر جامعة دينية تماثل جامعة فؤاد الدنيوية ، ويكون لخريجيه المقام العلمى لخريجى الجامعة الدنيوية كما أن الانتساب اليه يجعل أن يكون من حيث شرائطه ، مماثلا للانتساب الى جامعة فؤاد الأول فلا يكون ثمة أنواع من التعليم الابتدائى والثانوى منتشرة فى البيئات التى يتكون منها هذا الشعب الواحد ، المتماسك .

فهذه الفوارق تضع حواجز عقلية بين كل طائفة وأخرى وتجعل كل طائفة منها غير قادرة على فهم الطائفة الأخرى وسوء التفاهم الذى يقع بين طوائف شعب واحد يؤدى حتما الى تنافره وتفككه وانحلاله على حين تمتاز الدول المتدينة القوية بأنها ذات نظام واحد لكل مرحلة من مراحل التعليم .



وسوف نعود فيما بعد الى حقيقة قصة الخلاف بين الأزهر ، وجامعة فؤاد ودار العلوم فيما ننقله عن د. هيكى بوصفه وزير المعارف ، الذى كان له دوره فى اثاره هذا الخلاف كما يؤكد كثير من زملائه الوزراء .



وننتقل بعد تلك المشكلة الى مشكلة أخرى أثارها حسن صبرى باشا وزير الحربية ، وقد كان فى الامكان أن تمضى استقالة حسن صبرى كما تمضى استقالة أى وزير خاصة اذا ما علل استقالته بالكليشيه المعروف وهو أن الاستقالة لأسباب صحية .

ولكن حسن صبرى باشا لم يكن من ذلك الصنف من الرجال الذين يشتركون مناصبهم بهدوء ، وكان حسن صبرى قد حرص على أن يذكر فى خطاب الاستقالة الأسباب التى رأى أنها دفعته الى الاستقالة دون مواربة ، وان كانت هناك أسباب أخرى لاستقالته سوف نشير اليها بعد أن ننقل هنا نص الاستقالة ورد رئيس الوزراء عليها :

« حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء .. »

أرجو أن تتفضلوا فترفعوا لحضرة صاحب الجلالة « مولانا » الملك المعظم استقالتي من منصب وزير الحربية والبحرية وذلك لأسباب منها :

أولها : أن فيما يراد أن يعامل به ضباط الجيش المصرى قضاء على تقاليد الجيش وهدمها لاستقلاله وزجا به فى معترك الاضطرابات السياسية الحزبية مما لا أستطيع احتمال مسؤوليته فضلا عما فى ذلك من مخالفة للقوانين والنظم المعمول بها فى الجيش المصرى ، وكافة الجيوش الأخرى ومن تعارض مع أحكام الدستور .

ثانيها : انى وقد احتفظت للجيش بتقاليده واستقلاله ، وأبيت أن يتدخل الغير فى شئونه حيل بينى وبين الاتصال بصاحب الجلالة ، القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية مما يجعل استمرارى فى الاضطلاع بأعباء منصبى مستحيلا .

وانى شاكر لمقامكم الرفيع ولحضرات أصحاب المعالي الوزراء ما لاقيت منكم ومنهم من عون ومودة .

ولصاحب المقام الرفيع واجب الاحترام والاحلال . .

« حسن صبرى »

١١ يناير ١٩٣٩

ويرسل محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ، الخطاب التالى الى حسن صبرى باشا الوزير المستقيل :

« حضرة صاحب « المعالى » حسن صبرى باشا . .

اطلعت على الكتاب الذى وجهتموه الى لأرفع الى حضرة صاحب الجلالة الملك استقالتكم من منصب وزير الحربية ، والبحرية وآسف كل الأسف انكم صورتم بعض مداولات الوزارة الأخيرة فى شأن الجيش بما صورتموه ، وأنتم تعلمون حق العلم ، أنه لا يخالف أعضاء الوزارة التى أتشرف برئاستها أى شك فى وجوب الحرص على تقاليد الجيش ، واننا جميعا سواسية فى البعد به عن مواطن الشبهات ، وليس صحيحا أنه زج بالجيش فى معترك الاضطرابات السياسية والحزبية ، أو أنه وضع موضعا من شأنه أن يزج به فى ذلك المعترك وما خولف الدستور أو قوانين البلاد فى شأن من شئون الجيش .

وبعد فانى بصفتى رئيس الوزارة المسئول عن سياستها العامة أستطيع أن أؤكد لمعاليكم أنه لم يفتكم انصاف « مولانا » صاحب الجلالة فى كل ما قمتم به من عمل أو أبديتموه من رأى ، لذلك رفعت استقالة معاليكم الى حضرة صاحب الجلالة ملكنا المعظم ، راجيا من جلالتة قبولها وقد تفضل بقبولها .

وانى اذ أبلغكم قبول استقالتكم أشكر لمعاليكم حسن معاونتكم وأرجو أن تتقبلوا خالص تحياتى واحتراماتى . .

القاهرة فى ١٥ يناير ١٩٣٩ . .

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وكان لحسن صبرى وزير الحربية والبحرية فى الكادر الوظيفى رأى يغاير آراء زملائه الوزراء وقد عرض رئيس الوزراء على الملك ، الاختلاف الذى طرأ فى

الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء ، حول موضوع الكادر الوظيفى فى الوقت الذى كان فيه حسن صبرى باشا وزير الحربية والبحرية يباشر أعماله فيشهد تجربة المدافع الفرنسية الجديدة ، التى زود بها الجيش المصرى مع أعضاء البعثة البريطانية ومع مندوبى الشركة الفرنسية ، وعندما عاد حسن صبرى باشا بعد ظهر يوم ١٥ يناير ١٩٣٩ من عمله هذا بادر بارسال خطاب الاستقالة الى رئيس الوزراء ، وظهر أن خطاب الاستقالة مؤرخ بتاريخ ١١ يناير ١٩٣٩ .

وكان ما كان من قبول استقالة حسن صبرى باشا من وزارة الحربية والبحرية وعندما سئل رئيس الوزراء ، عما اذا كانت استقالة حسن صبرى باشا ستؤثر على التضامن الوزارى أجاب بقوله : « التضامن الوزارى لا يزال كما كان على ما يرام بل على خير ما يرام ونستطيع أن نؤكد أن هذا التضامن لم يتحقق فى وقت من الأوقات كما تحقق فى هذا العهد ، لقد نسينا جميعا حزبيتنا ولم نفكر الا فى الصالح القومى وكان محمد محمود قد وقف ، الى جانب أحمد ماهر وزير المالية ، بكل قوة رغم تلك المشاكل ، التى أثارها وزير المالية بمشروعاته الاقتصادية الخاصة بالضرائب الجديدة وكذلك فيما يتعلق بالكادر الجديد ، الذى كان أحمد ماهر متمحسا له الى أبعد حدود التحمس ، أما المدافع الفرنسية الجديدة ، فقد كان عددها ١٢ مدفعا وكان أقصى مرامى تلك المدافع ١٨٠ مترا ، وأذناها ١٠٠ متر وقد قام بالتجربة الجنود المصريون الملحقون بسلاح المدفعية وقد وزعت تلك المدافع على المشاة وأعلن عن ان النية متجهة الى انشاء فرقة كاملة من حملة هذه المدافع .

أما الأسباب الخفية التى أدت الى استقالة حسن صبرى باشا فكان من بينها أن سعادته أحس منذ شهر فقدانه ثقة إحدى الجهات العليا ، وأنه عندما حاول تعرف الأسباب قيل له « بالمفتوح » أن سياسته فى وزارة الحربية ليست سياسة قومية ومن بين الأمثلة على أن سياسته ليست قومية انه حتم على وزارة الحربية أن تشتري الأسلحة والذخائر ، وما اليها من مصانع بريطانية على حين ان عطاءات هذه المصانع تزيد كثيرا على ما تستحقه منتجاتها واذا كان الجيش الانجليزى يشتري تلك الأسلحة بمتل تلك الاسعار المرتفعة فان الأمر يختلف بالنسبة لمصر ، لان الانجليز يعاونون مصانعهم بهذا الأسلوب أما مصر فيمكن أن تشتري مطالبها من مصانع أخرى بأثمان أقل .

وقد طلب حسن صبرى من كبير الأمناء ، أكثر من مرة موعدا للقاء الملك ، فلم يتم ذلك فكتب الى كبير الأمناء خطابا عنييفا استدعى على اثر تسلم كبير الأمناء لهذا الخطاب ، الى القصر ونوقش بشدة فى أسلوبه فألح حسن صبرى على مقابلة الملك فقبل له : أكتب ما تريد أن تقوله فى مذكرة ترفع الى الملك .

وكان حسن صبرى باشا دائم الاشتباك فى مجلس الوزراء ، وخاصة مع أحمد ماهر ، كان قد نقل الى حسن صبرى باشا أن د. أحمد ماهر ، قد قال

فى اجتماع الهيئة السعدية ، التى يرأسها أنه لن يوافق أبدا على أية اعتمادات لا تطبيقها الميزانية » أما تعليمات لندن فليس لى بها شأن « وقد اعتبر حسن صبرى انه المقصود » بحكاية تعليمات لندن « اذ كان من المعروف عن حسن صبرى باشا سواء فى داخل مجلس الوزراء ، أم خارج المجلس أنه وثيق الصلة بلندن وان هذه الصلة الوثيقة كانت تدفعه الى تجاهل السراى والى الوقوف بعناد فى بعض الأمور ظنا منه أن دار المندوب السامى تحميه !

كما أن حسن صبرى باشا كان يتخطى رئيس الوزراء ، ويبعث بتقاريره الى السراى متخطيا رئيسه المباشر . ولقد لفت محمد محمود باشا نظر حسن صبرى باشا ولكنه لم يغير أسلوبه .

ورغم ما جاء فى كتاب استقالة حسن صبرى باشا من اتهام الوزراء الا أنهم جميعا تنفسوا الصعداء عندما قبلت استقالته قائلين : الحمد لله .

وقد عرض على النقراشى باشا منصب وزير الحربية والبحرية على أن يتولى محمد محمود باشا وزارة الداخلية ولكن النقراشى باشا أبى الخروج من وزارة الداخلية وقد أبدى الملك رغبته فى أن يسند المنصب الى محمد رياض بك لولا أن حسين سرى باشا قد جاهر ، بأن محمد رياض بك أولى بوزارة الأشغال حيث قضى بها سنوات عديدة وألم بكل مشاكلها .

وكان أن عين حسين سرى باشا وزيرا للحربية والبحرية خلفا لوزير المشاكل حسن صبرى باشا !

وانتهت بذلك مشكلة حسن صبرى .

أما عن مشكلة المشاكل ، مشكلة الأزهر ، والجامعة ودار العلوم ، فان الدكتور محمد حسين هيكل ، وزير المعارف يعود بها الى جذورها القديمة ، فيقول :

« وعندما كنت رئيسا لتحرير السياسة أردت يومئذ أن أجدد فى الحياة الصحفية فأدخلت فيها عناصر من الحاصلين على الشهادات الجامعية من كلية الحقوق ومن كلية التجارة فراعنى أن وجدت أكثرهم لا يستطيعون أن يصوغوا خبرا فى بضعة أسطر صياغة مقبولة أليس من واجبى وقد توليت وزارة المعارف وأصبحت المسئول عن تربية النشء وتعليمه أن أسد ما لاحظت من نقص فى هذا الشأن ؟

ولقد كان ايمانى بما على من واجب نحو لغتنا القومية أقوى من أن يزعزعه أى اعتبار فاللغة من مقومات حياة الأمة ، واتقان اللغة القومية أساس من أجل أسس التقدم فاذا استطعت أن أضع حجرا متينا فى هذا الأساس أدت لقومى

واجبا يجعلنى مستريح الضمير ، أن وليت وزارة التعليم فنهضت فيها نهضة
كان واجبا بدؤها من عشرات السنين .

وأخذت أفكر فى سبب ضعف شبابنا فى اللغة العربية : ان الجو المحيط
بهم أكثر مواتاة لاتقان هذه اللغة من الجو الذى كان يحيط بنا حين كنا تلاميذ
بالمدارس الابتدائية والثانوية فهم يدرسون اليوم كل العلوم فيما خلا اللغة
الأجنبية باللغة العربية وكنا نحن ندرس جميع العلوم خلا اللغة العربية
بالانجليزية فى المدارس الثانوية وكنا ندرس التاريخ والجغرافيا بالانجليزية
ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية ولا بد أن يكون أبناء الجيل الحاضر أكثر
شعورا بالمسؤولية الملقاة عليهم فى النهوض بوطنهم فالحكومة حكومتهم تسيطر
على سياسة بلادهم الداخلية والخارجية أما نحن فكان الجيل من أمورنا فى يد
الانجليز و .. و ..

وتبادلت الرأى فى الأمر مع وكيل الوزارة فوجدته مقتنعا بأن السبب فى
الضعف مرجعه الى أساتذة اللغة العربية أنفسهم ، صحيح أنهم كأساتذة
يتخرجون فى دار العلوم ولكن شهادة المعاهد الدينية التى يدخلون بها دار
العلوم أقل فى القيمة العلمية من الشهادة التى كان يدخل بها أسلافهم ولذلك
يعتبر أبناء اليوم من دار العلوم أقل مما كان يعتبر هؤلاء الأسلاف .

ويمضى د. محمد حسين هيكل قائلا : رأيت أن ترجع وزارة المعارف الى
تجربة قامت بها من قبل ، وصادفت نجاحا ذلك أن نشئ مدرسة ثانوية لدار
العلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية ثم يتعلمون فيها أربع سنوات أو خمسا
قبل أن يلتحقوا بدار العلوم ، عند ذلك تظمّن وزارة المعارف الى مدرسى اللغة
العربية وتستطيع أن تنهض بهذه اللغة الكريمة ، النهضة اللاهثة بها .. وقد
أعد عسماوى بك - وكيل الوزارة - نظام هذه المدرسة والقرار الوزارى الذى
يقرره ، ووقعت أنا القرار دون أن أحتاج للرجوع الى مجلس الوزراء .

ويمضى د. هيكل قائلا : وانى لجالس يوما الى مكتبى فى مصيف الوزارة
ببولكى برمى الاسكندرية ، اذ دخل عندى الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ،
الشيخ محمد مصطفى المراغى وتبادلنا التحية وشربنا القهوة ، وتناول حديثنا
بعض موضوعات عامة ثم قال الشيخ : جئت أطلب اليك أن ترجىء تنفيذ قرارك
بانشاء تجهيزية دار العلوم الى أن يحضر محمد محمود « باشا » من أوروبا لعله
يجد حلا لما بين هذا القرار وقانون الأزهر من تعارض ، وكنت أجل الشيخ وأقدر
له تقديمه البارع لكتابى « حياة محمد » فلم أجد بدا من قبول طلبه وبخاصة
لان محمد باشا سيعود بعد أسبوعين فلا ضرر من تأخير القرار الذى أصدرته
هذين الأسبوعين ..

واستأذن الشيخ وانصرف وبعد دقائق ، تحدث الى بالتليفون ، رئيس الوزراء بالنيابة عبد الفتاح يحيى باشا وطلب الى أن أرجىء تنفيذ القرار الذى طلب الى الشيخ المراغى ارجاء تنفيذه الى أن يحضر محمد محمود باشا وأخبرنى أن الشيخ عنده فى مكتبه قلت فى شىء من الحدة : لكن الشيخ كان عندى الآن وقد وعدته بارجاء التنفيذ ، فما معنى تحدثه الى دولتك فى الموضوع مرة أخرى ، أظن أنى أعدته ثم أخلف ؟ أم هو يشكونى اليك ؟ قال عبد الفتاح باشا : كلا كلا . لا شىء من هذا ، هو أخبرنى بما دار بينك وبينه وشكرك ، على وعذك فأردت أن أبلغك ما حدث » وضحكت فيما بينى وبين نفسى لهذا الاستدراك اللطيف ، ووضعت السماعة وتركت الموضوع الى أن يحضر رئيس الوزارة من أوروبا ويقول د . هيكىل انه راجع ووكيل الوزارة قانون الأزهر ، فوجدا حجة الشيخ المراغى ترجع حجة وكيل الوزارة ورأيت النص وان أريد تأويله أدنى الى ناحية شيخ الأزهر ، وبخاصة اذا وضع الأمر موضع الاحتكام الى محمد محمود باشا لذلك اعتبرت القرار الوزارى الذى صدر كأنه لم يكن من غير أن أتعرض له . لكننى رأيت فى قانون الأزهر نصا بأن المتخرجين من كلياته يعينون فى وزارة المعارف ؟ ولما كان التعيين من حق الوزير المطلق ، اعترضت ألا أعين منهم أحدا بأية حال .

ويقول د . هيكىل : لم يدنعنى الى هذا العزم قصد التحدى ، بل عرفت أثناء دراسة الموضوع وقبل أن أصدر فيه قرارا أن وزارة المعارف عينت من قبل بعض رجال المعاهد الدينية فى وظائف التدريس فيها وان هذا التعيين انتهى الى فشل ذريع من الناحية التعليمية ومن نواح أخرى . .

ويمضى د . هيكىل قائلا : على أن اعتبارا أجل خطرا زادنى اقتناعا بأنه لا يعين وزير المعارف فى وظائف التدريس بمدارس الوزارة الا من يطمئن هو الى أهليتهم وكفائتهم فمدرس اللغة القومية فى أية أمة من الأمم هو الذى يصوغ ثقافة الأمة العامة فى مناحى حياتها جميعا ، هو الذى يصقل لسان الأبناء فى لغة التفاهم ، والخطاب ، وهو الذى ينقل المختار من آثار الماضى ، الى الحاضر ، وهو الذى يكشف عما فى هذه الآثار من معانى الجمال ، وصوره و . . و . .

ويقول د . هيكىل : أما معلم اللغة القومية الذى يستطيع أداء الرسالة ، كما يريد لها هو فلم أكن أعتقد أن أجده من المتخرجين فى المعاهد الدينية واننى لأجده بشىء من الصعوبة فى المتخرجين فى دار العلوم .

وينسى د . هيكىل الموضوع - موضوع انشاء تجهيزية دار العلوم « لانه اعتبر الموضوع منتها » ولكنه فوجئ بمحمد محمود باشا ، رئيس الوزراء ، عقب عودته من الخارج يطلب منه - بناء على طلب من شيخ الأزهر أن يعين حملة شهادات المعاهد الدينية العليا مدرسين للغة العربية ، تنفيذا لقانون الأزهر .

ويقول د. هيكمل تعليقا على ذلك : اعتذرت لرئيس الوزارة ، وبينت له أسباب اعتذارى عن عدم اجابة هذا الطلب وشرحت له وجهة نظرى فى معلم اللغة العربية وما أردت أن أقوم به من اضلاع لمدرسة دار العلوم ، ولم أشعر أن رئيس الوزراء يخالفنى فى رأى وان لم يوافق عليه صراحة ، واتفقت الأسابيع الأولى من السنة الدراسية ولم يحدث فى الجو ، ما يندر بشئ ذى بال . على أن الصحف ما لبثت بعد حين أن تحدثت فى قانون الأزهر ، وما ينص عليه من أن شهادة المعاهد الدينية تؤهل لتدريس اللغة العربية والعلوم الدينية بالمدارس ثم ان ضجة بدأت تزعم بأن وزير المعارف ووزارة المعارف لا تعترض على تعيين جملة شهادات المعاهد الدينية فى المدارس الحرة فاذا أثبتت التجربة أهلية من تعين منهم ، على قدم المساواة مع أبناء دار العلوم ، لم نمنع من اختيارهم من بعد مدرسين بمدارس الوزارة .

وكان مقصدى الواضح ، من هذا البيان أن المدارس الحرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وتتلقى معونتها المالية . وان كل مدرس فيها ، توضع عنه تقارير من قسم التفتيش فمن أثبتت هذه التقارير أهليته بعد سنتين ، أو أكثر يمضيها بالمدارس الحرة أمكن اختياره للتعليم بالوزارة ويقول د. هيكمل : ان هذا البيان ، لم يرض رجال الأزهر ، ولم يرض أبناء دار العلوم : خشى هؤلاء أن يكون خطوة تتلوها خطوة أخرى هى التسليم بتعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى وزارة المعارف ، وحسب رجال الأزهر ، انهم اذا ألحوا ثم ألحوا بلغوا مقاصدهم أما هذه الخطوة فلا ترضيهم ، ولم يزعجنى ما شعرت به من عدم رضا الجانبين لأننى كنت قد انتهيت الى عزم ولم أكن أقصد التراجع قيد أنملة عنه . . .

وأضرب أبناء دار العلوم ، احتجاجا على تدخل رجال المعاهد الدينية فى شئون وزارة المعارف : أضربوا مخافة انتصار رئيس الوزارة لشيخ الأزهر لما كانوا يعرفونه بين الرجلين من صلة صداقة وطيدة .

وتركت أنا هذا الاضراب أياما لم أتعرض له ، فحدثنى رئيس الوزراء فى امره . وطلب الى أن أتخذ الاجراء الذى يعيد الأمر الى نصابه حرصا على أن تسود السكينة ، ولم يكن ذلك بالأمر العسير ، فقد طلبت عميد دار العلوم وأخبرته بأنه اذا لم يعد الطلبة الى دراستهم تخلت عن قضيتهم ، وعاد الطلبة وانتظمت الدراسة فى الدار . . لكننا فوجئنا بعد زمن باضراب فى الأزهر ، استغرق أياما كذلك ثم قضى عليه . .

ويقول د. هيكمل ، معلقا على اضراب دار العلوم وضراب الأزهر : ان أحدا لم يتعمق الموضوع ببحثه ، من ناحية فكرية أو مبدئية بل نظر الأكثرون فى الأمر من ناحية الفائدة المادية التى تعود على الأزهر ، أو على دار العلوم من انتصار هذا الفريق أو ذاك لم يتراجع أحد يومئذ بحثا فى اللغة العربية والسبب الذى أدى

الى ضعف الطلاب فى تحصيلها ، ولم يتناول أحد الموضوع من ناحية الجهة صاحبة الحق وفى قصور الثقافة العامة للبلاد : أهى وزارة المعارف أم المعاهد الدينية . ولم ينتقب أحد فى الآثار المترتبة على هذا الاتجاه أو ذاك بل عولج الموضوع معالجة سطحية ، من ناحية اضراب المعاهد الدينية أو دار العلوم وأثر هذا الاضراب فى موقف الوزارة السياسى .

وقد أسفت يومئذ ، أن يعالج أمر - ذلك مبلغ خطورته - على هذا النحو السطحي التفاه ، ولا أزال الى اليوم وسأظل من بعد يعاودنى الأسف أن نعالج الموضوعات الخطيرة التى تتصل بحيانا القومية ، العليا على هذا النحو غير الناضج . ويدعو رئيس الوزراء ، د . هيكل وزير المعارف ليتحدث اليه فى هذا الموضوع الخطير الذى « تجاوز سياسة وزارة المعارف ، وامتد حتى تناول سياسة الوزارة العامة » وأنه لابد من حل يتفق مع هذه السياسة العامة ، ويعد د . هيكل مذكرة خاصة بهذا الموضوع ، تكون أساسا للمناقشة فى مجلس الوزراء ، ويحدد محمد محمود جلسة لمجلس الوزراء ، وفى مجلس الوزراء ، اقتنع الوزراء ، بموقف د . هيكل باعتباره الوزير المسئول الذى يملك التصرف فى شئون وزارته ، ولا يجوز لغيره أن يتدخل فى شئونها فذلك نص الدستور الصريح ، وذلك ما جرى عليه العمل فى كل الأحوال . وفى لقاء فى مكتب وزير المالية د . أحمد ماهر يلتقى حسين سرى وزير الأشغال و د . أحمد ماهر و د . هيكل ويكون هدف اللقاء ، بحث مسألة الأزهر ، ودار العلوم ، ويطلب د . ماهر ، وحسين سرى باشا من د . هيكل ، بعض التساهل لأن شيخ الأزهر ، يلح ، ويحرك الأزهر ، وأن هذه الحركات قد تكون سيئة الأثر فى حياة الوزارة ، ويسأل د . هيكل كلا من أحمد ماهر ، وحسين سرى ق وهل شيخ الأزهر على حق فيما يطلب ؟ ويجيب د . أحمد ماهر ، وحسين سرى : كلا : وأنت صاحب الحق فى الموضوع من أوله الى آخره ، ويقترح د . ماهر أن يعين د . هيكل واحدا ، أو اثنين من خريجي المعاهد الدينية على سبيل التجربة ؟ ويرفض هيكل هذا الاقتراح لأن معناه التراجع عن موقف يعترف الكل بأنه على حق فيه ، وتراجع صاحب الحق ، بأية صورة من الصور خذلان للحق ذاته ، ويقول د . هيكل : وإذا كان شيخ الأزهر ، يعتز باعتبارات خاصة فأنا أعتز بالحق وبتمسكى به ويطلب هيكل من أحمد ماهر ، وحسين سرى أن يبلغا رئيس الوزارة أنه على استعداد لتقديم استقالته من الوزارة إذا رأى هو ، وهو رئيس حزبه ، أن يقدم هذه الاستقالة ، وكان جواب الرجلين للدكتور هيكل : اذا كنت أنت لا ترضى أمام مطلب تعتقده ، حقا ، وتؤثر الاستقالة ، أفلا تكون استقالتك وقبولها تراجعا من مجلس الوزراء ، لا يجوز لك أن تعرضه له .

ويقول د . هيكل ، انتهى حديثنا فى جو أكثر صفاء من الجو الذى بدأ فيه ، وكان ذلك طبيعيا بعد أن ذكرت زميلى بكل الحلول التى عرضتها ورفضها

شيخ الأزهر ، ويوضح د . هيكمل هذه الحلول : فيذكر - مثلا - أن يدخل من شاء من أبناء المعاهد الدينية الامتحان النهائي لدار العلوم ، فمن نجح فيه كان له الحق في أن يعين بمدارس الوزارة ، مثل أبناء دار العلوم . وقد أبى الشيخ المراغى هذا الحل . واقترح د . هيكمل أن يلتحق خريجو المعاهد الدينية بمعهد التربية ، كما يلتحق به خريجو قسم اللغة العربية ، بالجامعة المصرية فأبى الشيخ المراغى . واقترح د . هيكمل أن تجرى وزارة المعارف مسابقة بين خريجي دار العلوم وخريجي المعاهد الدينية يعين الفائزون فيها في مدارس الوزارة ، فأبى الشيخ المراغى أيضا .

أبى الشيخ الا أن يعين خريجو المعاهد في مدارس الوزارة رضى الوزير أم لم يرض . ويقول د . هيكمل ، لم تنته المشكلة ، عند هذا الحد ، وما كان لها أن تنتهى عنده . فقد كان للشيخ الأكبر المراغى يومئذ نفوذ مبسوط في حياة الدولة كلها : في سياستها ، في نظامها في اتجاه حكمها ، فلم يكن يسيرا أن يرد قوله اذ كان الاتجاه يومئذ الى تقوية المعاهد الدينية بزيادة عديدها وفخامة عمارتها وبكل ما يمد من نفوذها . وكانت السلطات تعتمد على أبناء هذه المعاهد في الحركات السياسية ، فلم يكن يسيرا أن يرد وزير المعارف تها هذا التوسع ، أو أن يحمى وزارته منه . ولقد خطب الاستاذ الأكبر ، يوم افتتح الملك معهد أسيوط الدينى فأشار الى مثل هذه المعانى اشارة لفتت الانظار وتبادس في مغزاها بعض الوزراء .

أما والتيار مندفع هذا الاندفاع فليس من يجرؤ على صده من غير أن يعرض نفسه ، ليجرفه هذا التيار الثائر ، الفيضان . ولقد بلغ من عنف ثورته ، أن فكر شيخ الأزهر ، في ضم دار العلوم الى المعاهد الدينية حتى لا تنهض ضده حجة ، أو يبقى أمام وزير المعارف ملجأ غير هذه المعاهد ، لتدريس اللغة العربية . ويقول د . هيكمل : لم يزعجنى هذا التيار الجارف ولم يشننى عن موقفى ذلك لأننى أعتقد أن المبادئ السليمة منتصرة آخر الأمر لا محالة . وأن من واجب من يتولى العمل العام ألا يحيد عن هذه المبادئ السليمة لأى اعتبار .

وتظل المشكلة بين شيخ الأزهر ، و د . هيكمل وزير المعارف قائمة الى أخريات العام الدراسى ٣٨/٣٩ حيث يسأل محمد محمود باشا وزير المعارف هيكمل ، عما يراه لتلك المشكلة . ويقترح د . هيكمل ، أن تؤلف لجنة برئاسة عبد العزيز فهمى تنظر الموضوع وتفصل فى الخلاف وتكون كلمتها فيه حاسمة . ويعرض رئيس الوزراء الاقتراح على شيخ الأزهر ، فيقبله ، ويؤلف مجلس الوزراء لجنة برئاسة عبد العزيز فهمى وعضوية عبد الحميد بدوى والشيخ أمين الحولى وتفصل اللجنة فى الموضوع معتبرة أن وزير المعارف هو وحده المسئول عن

معهده العربية التابعة لوزارة المعارف أو الخاضعة لإشرافها . وهو لذلك يعين به من يشاء وليس لغیره أن يتدخل فى تصرفاته فى هذا الشأن . . وترى اللجنة الموافقة على إجراء مسابقة بين خريجي دار العلوم ، وخريجي كلية اللغة العربية بالأزهر . لتعيين فى وظائف التدريس . . وتوصى اللجنة بضرورة توحيد المعهد التى تخرج معلم اللغة العربية .

ويجب د . يمكن على هذه القرارات ، بقوله : صدرت هذه القرارات عشية استقالة الوزارة فكان صدورها انتصارا لى ، ولكنه كان انتصارا نظريا لار وزارة المعارف أسندت الى غيرى فى الوزارة الجديدة . .

وعن المعركة التى خاضها هيكل مع الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر يقول :

لم أسف على هذه المعركة التى خضتها يوما مع الشيخ الأكبر المراغى ، . ما كان بيننا من مودة اتصلت بعد ذلك الى أن انتقل - رحمه الله عليه - الى جوار ربه ، وانما دفعنى إليها حرصى على اتقان أبنائنا اللغة العربية ودقة وقوفهم على اسرارها وسلامة عبارتهم بها وحسن أدائهم لها ، ولم يكن مرجع هذا الحرص الى ن اللغة العربية هى اللغة القومية وكفى . بل كان مرجعه الى أنها لغة البلاد المندة من العراق شرقا الى مراكش غربا . .

أما خطبة الأستاذ الأكبر ، الشيخ محمد مصطفى المراغى ، التى ورد ذكرها فيما قاله د . محمد حسين هيكل فقد أُلقيت فى افتتاح المعهد الدينى بمسوط فى ٢٣ يناير ١٩٣٩ ، وكان نصفها عن الملك فؤاد ، والد فاروق الذى كان حاضرا الافئاح . وقد جاء فيها عن فؤاد انه كان حريصا على تقاليد الاسلام وعلى مكارم الأخلاق . كما كان حريصا على اصلاح نظم التعليم واعلاء شأن علماء الدين . ورفعهم الى مراتبهم اللائقة بهم ، وهذا هو السرف فى انشاء هذا المعهد . وما فكر فى انشائه قبله من كليات الأزهر ، ودور كتبه ، ومعاهده ، وغيرها من دور العلم « وكان من بين ما جاء فى خطبة شيخ الجامع الأزهر : تمس بعض شعوب الشرق بمظاهر الغرب ونظمه وأسرفت فى انتهاج كثير من أساليب الحياة فيه ، واستعارت الرث الخلق من ثيابه مع قليل من جديده ، ولتعت من زينا الأول ومن هذه الرقاع المستعارة لباسا مشوها لا هو شرقى ، ولا هو عربى ، وأصبحت حياتها الاجتماعية أيضا ملفقة لا هى دينية ، ولا هى غير دينية . وكلما هبت الريح طارت رقعة من هذا الزى والناس فى هم مقعد عنهم من ضم هذه الرقاع بعضها الى بعض » الى أن يقول الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر : ألم يأن لهذا البلد الطيب أن تجتمع فيه قوى الخير فتنسج الحياة الحضرية ثوبا تؤخذ خيوطه من مقومات الشعب ومزاجه ، ودينه وتاريخه ، وتقاليده . ليستطيع السير فيه ، والنهوض بمبادئ الحياة المريرة ، الثقيلة ، فى هذا المجتمع المادى الملىء بجموع الشهوات .

وعلى ذكر دار العلوم ، كمعهد عريق نذكر ان معركة كانت قد نشبت بين أساتذته وبين دكتور طه حسين عندما كان الدكتور عميدا لكلية الآداب حول منهج الأدب العربى للسنة التوجيهية فى المدارس الثانوية ، وكان الدكتور طه قد أبدى رأيا فى هذا الموضوع فى اجتماع مع مفتشى اللغة العربية فى وزارة المعارف ثم تقدم به فى صورة مشروع جديد الى وزارة المعارف وكان من رأى د. طه فى هذا الموضوع : أن التاريخ من حيث هو ، فن من فنون الأدب لذلك لابد من وقفة عند أشهر المؤرخين : هيرودوت ، ثيوسبديد « من اليونان » تليف ، تاسيت « من الرومان » الطبرى ، ابن خلدون « من العرب » ، واثان من المؤرخين يجوز أن يتغيرا من عام ، الى عام ، وحول هذه النقطة من منهج د. طه حسين ، قالت جماعة دار العلوم : « لقد بحثت جماعة دار العلوم فى هذه الفقرة وأدارت عليها وجوه الرأى لالتماس أية علاقة بين الأدب العربى ، وتاريخه ، وبين مؤرخ للتاريخ العام كهيرودوت الذى كتب تاريخه فى القرن الخامس قبل الميلاد ، أى قبل أن يعرف الادب العربى ، وتاريخه بقرون طويلة وأن اقحام هؤلاء المؤرخين للتاريخ العام ، على هذا النظام من الكثرة والتكرار فى تاريخ الأدب العربى ، يعد مناقضة ظاهرة للنظرية القائلة بتعيين اختصاصات العلوم ، وتحديد موضوعاتها وعدم تسليم العلماء بصحة الخلط بين مباحث هذه العلوم .

وتقول مذكرة جماعة دار العلوم ردا على منهج د. طه حسين ، لقد ذكر الفيلسوف وأنها من مظاهر الحياة الأدبية ورتب على ذلك دراسة سقراط وأفلاطون من قدماء اليونان ، ولو كان كل ما يعد مظهرا من مظاهر الحياة الأدبية يجب دراسته فى تاريخ الأدب العربى ، ما بقى شيء من علم ، ولا فن . ولا صناعة لا يتعرض له تاريخ الادب العربى ويترجم للمشهورين من رجاله ، على أن سقراط وأفلاطون ، يدرسان بتوسع فى المنهج الخاص بالفلسفة وتاريخها فما الداعى الى حشره فى منهج الأدب العربى مرة أخرى وتقول الجماعة أيضا عن منهج د. طه حسين : ذكر أثر علم الكلام ، الاسلامى فى الأدب العربى ، وساق طائفة من أسماء علماء الكلام كلهم من المعتزلة .

ومما يوجب الأسف ، والدهشة ، أن يعنى المنهاج المقترح بدراسة المعتزلة فى تاريخ الأدب العربى ، دون غيرهم ، وفى ذلك ما قد يلحق فى شعور الطلبة الميل الى مذهب المعتزلة دون غيره ، من مذاهب علماء الكلام ، وقد قال أهل السنة ، وهم كثرة المسلمين ، وجمهرة علماء الكلام الاسلامى فى المعتزلة أنهم مارقون يظهرون العقائد الفلسفية فى لباس من الجدل فى الكلام .

وتمضى جماعة دار العلوم فى تنفيذ المنهج الذى اقترحه د. طه حسين لدراسة الأدب فى التوجيهية فتقول : اقترح العميد حذف قواعد النحو ،

والبلاغة ، بناء على أن ما أخذ منها فى السنوات الأربع يعد كافيا ، وهذه مناقضة صريحة لما ورد فى المنهاج المعدل ، وتنتهى جماعة دار العلوم فى مذكرتها التى اعترضت بها على المنهاج المقترح من الدكتور طه حسين بما يلى : لا ندرى ما حفز الدكتور الى اقتراحه ، بعدما ظهر له من استعداد أساتذة اللغة العربية من أبناء دار العلوم لمواجهة هذا المنهاج ، والتغلب على ما وضع فيه من شذوذ وتكلف وهل لذلك علاقة بما جاء فى العبارة الختامية لكلام العميد اقتراحه الغريب ومن قوله : واضح أن هذا البرنامج قد يعجز أساتذة التعليم الثانوى عندنا كبقية المنهج الأولى بالسنة التوجيهية » لم يعلن ما أخفاه من نيته فى نصيحته بوجوب اصلاح برامج التعليم فى المعاهد ، التى تخرج أساتذة اللغة العربية ، بحيث يصبحون قادرين على تعلم هذا النحو من الأدب ، فقد بان حينئذ ما حاول العميد أن يخفف من نياته وظهر أن المسألة ليست مسألة وضع منهج ولا مصلحة تعليم ، ولا اعدادا للجامعة ، ولا لغورها ، وانما المسألة كلها دائرة حول أساتذة اللغة العربية فى المدارس الثانوية والتبرع الجرىء بتقدير صلاحيتهم لدراسة الأدب أو عدم صلاحيتهم ، والاستندراج من جراء ذلك الى الوقوع فى هذا الشذوذ الذى لم يسبق له مثيل فى مناهج التعليم لا نظير له فى مدارس العالم ، ولا ندرى كيف ساغ لصاحب الاقتراح ، أن يعرض مصلحة التعليم فى البلاد لمثل هذه الأغراض التى لا تخرج عن الرغبة الجائرة فى اغتصاب ما لأساتذة اللغة العربية من الملكات المكتسبة بطول المران ، والتجربة ، والاستفادة الحقة من حسن اعداد المعدين للتوفر ، على دراسة اللغة العربية وآدابها ، وحمل أمانتها ، والاضطلاع بحمايتها ، والدفاع عنها ، والاجتهاد فى تزويدها بكل ما يساير الحضارة فى هذا العصر ، والتعدى على اختصاص وزارة المعارف فى الاشراف الكامل ، على هذه السنة التوجيهية ، التى هى جزء متمم لمرحلة الثقافة العامة فى الدراسة الثانوية ليصل من وراء ذلك الى غرضه » .

على أية حال ان المعركة الأدبية ذات المستوى العالى التى نشبت بين دكتور طه حسين وجماعة دار العلوم ، لا يجب أن تنسينا معارك د . حسين هيكل باشا .

وعندما نعود الى معارك د . هيكل فى وزارة المعارف ، آسف وزارة المعارف يتبين لنا - بدون جهد - أنه تحول من وزير للمعارف ، الى وزير للمعارك ، أو أنه حول وزارة المعارف الى وزارة للمعارك ، والدليل على ذلك أنه لم يكد يترك وزارة المعارف ، حتى تغيرت أمور كثيرة حظيت باهتمامه ، بل تم نقل بعض الذين عاونوه فى شئون وزارته ، ومن بينهم الاستاذ محمد حسن العشماوى الذى تولى بدلا منه فور استبدال وزارة محمد محمود باشا بوزارة على ماهر باشا ، الدكتور عبد الرازق السنهورى ، كوكيل لوزارة المعارف ، وقد كان

بين المعارك التي خاضها د. هيكل معركة تمصير وزارة المعارف وكانت معركة عنيفة وضارية لأنها لم تكن بينه وبين شيخ الأزهر ، أو كانت بينه وبين أحد زملائه الوزراء ، وإنما كان الطرف الآخر في تلك المعركة ، السراى ذاتها ، ممثلة في على ماهر ، الممثل للملك فاروق شخصيا .

وقصة تمصير وزارة المعارف ، أو تمصير الثقافة في مصر ، وخاصة تمصير العنون الجميلة من القصص التي يجب أن نفرّد لها الصفحات ، لقد كان لفرنسا نفوذها الثقافي ، والفنى فى مصر ، وحتى أثناء اشتداد موجة الاحتلال البريطاني لمصر بقيت بعض المناصب الثقافية حكرا على الفرنسيين ، فمدير دار الآثار المصرية فرنسى ، هو مسيو جاستون ، ومدير الفنون الجميلة مسيو هوت كير ، وبعده ريمون ، وقد رأى د. هيكل ، أن يعين مديرا مصرية لدار الآثار المصرية والمتحف المصرى ، وأن يكون مديرها الفرنسى الأب دريتون مستشارا فنيا ، ووقع الاختيار على الأستاذ مصطفى عامر ، ليتولى هذه الادارة ، وبينما د. هيكلو يعمل على تنفيذ تلك الفكرة ، حمل اليه الأب دريتون بلاغا موقعا من عدد من خفراء الآثار بمنطقة الأهرام يتهمون فيه الاستاذ سليم حسن وكيل المتحف المصرى بأنه استغل نفوذه حين قيامه بالحفريات الأثرية فى منطقة أهرام الجيزة واستولى من الأموال المخصصة لهذه الحفريات ، على مبالغ طائلة لنفسه بأن كان يطلب من العمال التوقيع على أنهم قبضوا مبالغ معينة ولا يكونون هم قد قبضوا تلك المبالغ ، أو لا يكونون قد قبضوا منها الا النذر اليسير .

وأحال د. هيكل وزير المعارف البلاغ الى التحقيق الادارى ، مستغربا توقيت تقديم هذا البلاغ ، فى الوقت الذى كان يفكر فيه فى تنظيم الادارة المصرية ، ويكون البلاغ ضد سليم حسن ، وكيل دار الآثار الذى تهيئه الظروف أو هو يهيئ نفسه ليتولى منصب مدير الآثار ، وبينما التحقيق الادارى يسير فى طريقه العادى طلب على ماهر ، رئيس الديوان من د. هيكل ألا يستبدل بشخص معين فى لجنة التحقيق آخر وأصيب هيكل بالدهشة لما طلبه منه على ماهر ، فلقد كان هيكل حريصا على ألا يتدخل فى التحقيق بل يتركه فى جو من الاستقلال ، ولم يعرف د. هيكل ، ما الذى يقصده على ماهر بالضبط ، الى أن فوجئ بسليم حسن ، يدخل عليه شاكيا من أولئك الذين يحققون معه متهما اياهم بالتحيز ضده ، ويقترح د. هيكل ، على سليم بك أن تتولى النيابة العامة التحقيق ، فيبادر سليم بك حسن ، بالموافقة سعيدا ، مغتبطا ، ويستمر التحقيق زمنا غير قصير ، فلما انتهى أحيلت أوراقه الى النائب العام يس بك أحمد ، ويسأل د. هيكل ، وزير الحفريات أحمد خشبة باشا ، عن مصير التحقيق ، فيؤكد له أنه ليس فيه ما يدين سليم حسن ، وكان على ماهر يسأل يوديا عن مصير التحقيق ، حتى لقد ضاق ذرعا ببطاء النائب العام ، وقال عنه : انه لم يصبح النائب العام ، بل صار « النائب العام » .

واستقالت الوزارة ، ولما يتصرف النائب العام فى التحقيق ، وبقي سليم بك حسن موقوفاً عن عمله ، لا يتقاضى مرتباً ، الى أن تألفت وزارة على ماهر ، فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، ولم يكد مجلس الوزراء ينعقد لأول مرة حتى كان من بين قراراته احواله سليم بك حسن الى المعاش ! .

وكان أحمد محمد خشبة وزير الحقانية فى وزارة محمد محمود باشا قد فوتج فى المشاركة فى وزارة على ماهر الجديدة ، على أن يلى وزارة الصحة ، لا وزارة الحقانية ، وكان هذا العرض بتلك الصورة قد أريد به احراج أحمد محمد خشبة حتى لا يدخل الوزارة الجديدة ؟ .

أليس هو - أحمد محمد خشبة . وزير الحقانية الذى لم يقبل الضغط على النائب العام حتى يحيل سليم بك حسن الى محكمة الجنايات ؟ .

كل هذه المعارك سواء فى وزارة المعارك - وزارة المعارف - أو غيرها من الوزارات أدت الى نتيجة واحدة ووحيدة هى أن الطريق أمام وزارة محمد محمود باشا أصبح مسدوداً وأن محمد محمود باشا ينبغى عليه أن يرحل ، وقد كان .

اجبار محمد محمود على الرحيل !!

قلت ان الدكتور محمد حسين هيكل قد تحول من وزير للمعارف الى وزير للمعارك وانه قد استطاع ايمانا منه بالدور الاصيل لوزارة المعارف ، ان يحيلها الى وزارة للمعارك . . لم يكن الرجل ينتهي من معركة الا ليدخل أخرى ، بل انه كان يخوض العديد من المعارك العنيفة والحظيرة فى وقت واحد ، وقد سبق لى أن أشرت الى معاركه مع صديقه الأستاذ الاكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ المراغى . بخصوص تعيين خريجي المعاهد الأزهرية العليا كمدرسين للغة العربية فى مدارس وزارة المعارف ، والى معاركه مع على ماهر والسراى بخصوص التخلص من سليم حسن بك رجل الآثار المصرية العالم و . . و . . وترك الدكتور هيكل نفسه يروى لنا بعض المعارك التى خاضها من أجل استقلال الجامعة وقد كان هو استاذ فى الجامعة المصرية عندما كانت جامعة أهلية . . يقول د . هيكل : « أنا أؤمن باستقلال الجامعة ايمانا عميقا متأصلا فى نفسى منذ كنت طالبا بجامعة باريس لذلك لم يدر بخاطرى يوما أن أسوغ اعتداء وزير المعارف على هذا الاستقلال بحجة انه الرئيس الأعلى للجامعة حرصت على احترام هذا الاستقلال وعلى الدفاع عنه ، وكان هذا طبيعيا وقد قمت بالتدريس فى الجامعة المصرية الأهلية خمس سنوات شعرت أثناءها - أثناء التدريس بالجامعة الأهلية - بالاستقلال الصحيح وبما يدفعه هذا الاستقلال الى النفس من تقدير الواجب والمسئولية والاضطلاع بهما على خير وجه ، هذا الى أن أستاذى لطفى السيد باشا قد عين مديرا للجامعة من يوم أن أصبحت حكومية فى سنة ١٩٢٥ تعرض على استقلالها ، وحافظ عليه حتى لقد استقال من منصبه فى سنة ١٩٣١ حين فصل مجلس الوزراء اذ ذاك الدكتور طه حسين من منصب الأستاذ بكلية الآداب وظل منصب مدير الجامعة شاغرا الى أن عاد اليه لطفى باشا فعاد يحافظ على استقلال الجامعة وكرامتها ، لا جرم أن يكون احترام الاستقلال عندى من المبادئ الأساسية لحياة الدولة العامة وان الأمور لتجرى ، فى مجراها العادى اذا أضرب طلبة الجامعة عن تلقى دروسهم واجتمع

مجلس الوزراء فى الغداة فسألتنى محمد محمود بشأن ما أنا صانع لاعادة الامور الى مجراها الطبيعى ، وكان الوزراء ينتظرون جوابى فلم أزد على أن قلت أن مجلس الجامعة سيجتمع غدا وسأوجه اليه وأراس جلسته ، وأنا مقتنع بأنه سيتخذ الاجراء اللازم لاعادة السكنى وعودة الطلبة الى كلياتهم لتلقى علومهم .

وكننت قد فكرت أثر هذا الاضراب فى أسبابه ، ودار بخاطرى ان عمداء الكليات وأسائذتها يقع عليهم تبعه غير يسيرة فيما حدث وما يحدث من مثله ، فاحترام الطلبة اسائذتهم لعلومهم ، وفضلهم ، وما للطلبة من ثقة بهم ، واطمئنان لرأيهم يفرضان محبة الأسائذة واحترام مشورتهم فلو ان الأسائذة بذلوا الجهد لمنع الاضراب عن طريق النصيحة والارشاد لما حدث ، ولو انهم بذلوا النصيحة فلم يسمع الطلاب لهم ، فكان جزاؤهم ان استمر الأسائذة فى القاء محاضراتهم على أقل عدد لتحطمت جهود المحرضين على الاضراب ، وبخاصة اذا أشعر الطلاب بأن المحاضرات قيمة حقا وبأن لهم فى سماعها فائدة تفوقهم ولا يسهل تعويضها اذا حال انقطاعهم عن حسن الاصغاء اليها ، أما أن يكون اضراب الطلبة وسيلة لانقطاع الدراسة فذلك غير جائز بل ذلك تحريض على الاضراب أى تحريض . . .

وذهبت الغد فرأست مجلس الجامعة وأدليت الى رجالها الحاضرين بتفكيرى الذى قدمت فاعتذر بعضهم بنشوز الطلبة وعدم قبولهم نصائحهم وأقر البعض رأيى ، واتفقنا على تعطيل الدراسة ثلاثة أيام تستأنف بعدها بانتظام ، على أن يبذل رجال الجامعة جهدهم لتعود الامور الى نصابها ، وبعد انقضاء الأيام الثلاثة انتظمت الدراسة من جديد واستقرت الامور فى نصابها الطبيعى . .

على أن تفكيرى - تفكير د . هيكى - فى مسئولية الأسائذة أدى بى الى الانتقال خطوة أخرى ، فلو ان الأسائذة قدروا واجبههم كاملا لاستقامت الامور أكثر من استقامتها فى الوضع الحاضر ، وأول واجب للاستاذ فى الجامعة ان يكرس كل وقته وكل جهده للعلم ، الذى يدرسه ، ينقطع له ، ولا يفكر الا فيه ، ويحاول جهده ان ينتج فى نظرياته ومذاهبه جديدا يلقي على الحياة العلمية من الضوء ما يدعونا الى الشعور حقا باننا نتقدم ، أما ان يكون رجال العلم ، كغيرهم من الموظفين يطغى تفكيرهم فى درجاتهم الوظيفية على تفكيرهم فى العلم ، وسعيهم الى تقدمه ، فذلك ما لا يتفق والحياة الجامعية التى يمتاز رجالها على من سواهم بانهم سدنة العلم وحراس محرابه ، ولو ان الأسائذة سلكوا بتفكيرهم وبحياتهم هذا السبيل ، لكان للحياة الجامعية فى نفس الطلاب أثر غير ما كان لها يومئذ ، ولكان لاستقلال الجامعة من الحرية ما يصد أية سلطة من التعرض له ، لم يكن الاضراب الذى حدث هو وحده مبعث هذا التفكير عندى بل كان مبعثه كذلك ما لاحظته من اتخاذ رجال الجامعة هذا الاستقلال للاسراع الى الرقى المادى

فى الدرجات الوظيفية فقد كانت الجامعة تبعث قرارات الترقية ليقومها الوزير فكنت لاحظ انها تصل يوم يكون رجل الجامعة مدرسا أو أستاذًا مساعدا ، أو أستاذًا قد أمضى السنوات الأربع المفروضة قانونا للارتقاء من درجة الى درجة ولم تزد هذه السنوات أسبوعا ، بل لم تزد يوما واحدا وكان وزراء المعارف يوقعون هذه القرارات عادة من غير بحث أو تردد اعتمادا على ان مجلس الكلية بحثها ، نم بحثها مدير الجامعة ومجلس ادارة الجامعة من بعده ، لذلك كانت مناصب التدريس فى الجامعة مرموقة يسعى اليها كل من وجد الوسيلة لبلوغها .

وقد تردد فى البرلمان غير مرة ان أساتذة الجامعة ومساعدتهم ممن سمح لهم بمزاولة مهنة فى الخارج ، لا يواظبون على أداء محاضراتهم ولا ينهضون بالبحث العلمى الذى تقضى الحياة الجامعية بالانقطاع له ، لذلك سألت بمناسبة عرض قرارات الترقية لرجال الجامعة على ، عما اذا كانت هذه القرارات تصحب بما قام به من يطلب ترقيته من بحث علمى خلال السنوات الأربع المنقضية بين الدرجة التى كان عليها والدرجة التى يطلب ترقيته اليها . ولما كان النفى جواب سؤالى طلبت الى الجامعة أن ترفق كل قرار بمذكرة عن البحوث العلمية التى قام بها من صدر القرار لمصلحته وأذكر مع الشئ الكثير من الأسف ان هذه المذكرات لم تكن تحتوى أغلب الأمر على بحث ذى بال بل كان بعضها لا يذكر شيئا ، قام به صاحبها فى السنوات الأربع ، وكان البعض يكتفى بذكر الرسالة التى قدمها صاحبها لنيل أجازة الدكتوراه .

ويقول د. هيكىل ، انه أبدى ملاحظاته تلك الى مدير الجامعة وقتئذ د. على ابراهيم باشا فكان رده على ملاحظاته : أولئك خير رجالنا ولو لم نرقهم ، لتركونا ثم لما وجدنا من يحل محلهم ويملا الفراغ العلمى ، الذى يخلفونه وراءهم . .

ويقول د. هيكىل انه قال لمدير الجامعة : ما بالناس لا نعتد على الأساتذة الأجانب المشهود لهم بالكفاية والفضل فنبدل لهم من المال ما يغريهم بالحضور اليانا ؟ . بل ما بال رجال الجامعة عندنا يسعون للتخلص من كل أستاذ أجنبى ولو كان ذا سمعة عالمية ليحلوا محله ، وليرفقا الى درجته ، ويقترح د. هيكىل ان يكون للأساتذة المصريين « كادر » لا ينقل على درجة منه أجنبى وان يكون للأساتذة الأجانب « كادر » آخر لا ينقل اليه مصرى ، فلا يطمع المصريون فى درجات الأجانب ولا يسعون للتخلص منهم ، ويعتد مدير الجامعة ببحث هذه الفكرة مبدىا وجهة نظره فى ألا يكون الأساتذة الأجانب ذوى كراس دائمة . . بل يكونون أساتذة زائرين فقط تتعاقد معهم الجامعة لسنة أو سنتين ويمكن تجديده عقودهم . .

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ٤٤٩

ويعقب د. هيكمل على ذلك كله بقوله : أكان حدينى فى مجلس الجامعة وقرارى ارفاق مذكرة بحوث من يطلب ترقيةهم من رجال الجامعة وتفكيرى فيما يجب من رعاية الاساتذة واجبهم ، وعدم تخلفهم عن محاضراتهم وحديتى مع مدير الجامعة عن الاساتذة الأجانب ، أكان فى ذلك كله أو فى شىء منه مساس باستقلال الجامعة من جانبى . أنا الحريص على هذا الاستقلال وعلى حمايته ؛ لم أر ذلك يومئذ ، ولا أراه اليوم ، فاضراب الطلاب اخلال بالنظام يتعدى حرم الجامعة فاذا لم تستطع الجامعة التغلب عليه خيف أن تتدخل السلطات غير الجامعية فى شأنه فخير ان يشترك رئيس الجامعة الأعلى مع مجلس الجامعة لاعادة النظام ، الى نصابه من ان تتولى اعادته سلطات الأمر بوسايلها التى تؤذى كرامة الجامعة حين استطاع ، تجنب هذا الايذاء اجراء كالذى لجأت اليه ، والبحث العلمى أساس الحياة الجامعية ومسوغها فاذا لم يتوفر أساتذة الجامعة عليه لم يؤدوا واجبهم على الوجه الأكمل ، والاستقلال كالحرية أداء الواجب سياجه ، والكفيل باحترامه ، والأمر كذلك فى رعاية الأساتذة واجبهم فى اللقاء محاضراتهم .

أما الأساتذة الأجانب والاستعانة بهم فواجب برعاه الجامعات كلها فقد كانت الحياة الجامعية فى كل البلاد وفى كل العصور قائمة على أساس من أن العلم لا وطن له ، وفى الجامعات الكبرى فى البلاد المتقدمة فى الحضارة أساتذة من جنسيات مختلفة ، لكن للملاحظة التى أبدأها على باشا ابراهيم ، قيمتها ، فلا بد إذن من التوفيق بين عالمية العلم وسموه عن تدخل رجاله فى غير شأنه واستقلال الجامعة لا ينظمه قانون وانما يكفله حرص رجال الجامعة عليه ، وسموهم به فوق كل اعتبار مادى ، أو غير مادى وفرضهم الرقابة الجامعية الدقيقة على كل منتسب لمحاريب العلم حتى لا يخل أحد بواجبه عند ذلك تسمو مكانة الجامعة لا فى وطنها وحده . بل فى العالم بأسره .

وعن أسرار مجلس الوزراء ، يقول د. هيكمل : بينما كان مجلس الوزراء منعقدا فى الأسابيع الأولى من عام ١٩٣٩ اذ عرض علينا رئيس الوزراء محمد محمود باشا فكرة لم تكن تخطر لاحد منا على بال : عرض علينا ان تنضم مصر الى ميثاق سعد أباد ، الذى تعاهدت فيه تركيا والعراق ، وايران ، وافغانستان ، أن تعتبر كل اعتداء يقع على احداها واقعا عليها جميعا فهى تتضامن فى دفعه بكل قوتها . لم يخالفنى أى شك لدى سماع هذا العرض بأن الفكرة من وحى انجلترا وان مبعثها يرجع الى العناية بالدفاع عن الشرق الأوسط . وقد اعترضت على الفكرة قائلا : ان الدول الأربع المشتركة فى الميثاق متجاورة بعضها مع بعض فالعدوان على احداها يعرض سائرهما لامتداد العدوان اليها ، وهنا ثم مصلحة فى التضامن لدفع المعتدى ، أما ونحن لا نجاور أيا منها . بل تبعد أقربها الينا مئات الأميال عنا فلا مصلحة لنا فى الانضمام الى هذا الميثاق ، وخالفنى فى هذا الرأى بعض زملائى الوزراء محتجين بأنه لمصر مصلحة فى تكوين جبهة متضامنة فى هذا الركن من العالم لأن الحرب فى عهدنا أصبحت ميكانيكية

ولان الطيران الحربى ، أصبح لا يعبأ بمئات الاميال ولذلك أيدوا فكرة الانضمام الى الميثاق بمثل القوة التى أيدت بها عدم الانضمام اليه ، شاركنى فى رىي جماعة من الوزراء فلما عرض الأمر للتصويت انقسم المجلس فريقين متعادلين فى العدد ، ولم يكن محمد محمود باشا قد أبدى رأيه ، لذلك قال : ان هذه المسألة الخطيرة لا يكفى فيها أغلبية صوت واحد ، لهذا لا أرى أن انضم لى الفريقين بل أسحب الموضوع من المجلس . . وقد أعجبت أنا بتصرف محمد محمود باشا فى هذا الموقف فهو تصرف حكيم غاية الحكمة . .

وكانت وزارة محمد محمود باشا مؤلفة من الحزبين : اندستورين والسعديين ومن المستقلين، ولكن الوزراء - كما يقول د . هيكل - كانوا لا ينظرون الى المسائل من وجهة النظر الحزبية وفى أحيان كثيرة ، كان بعض الوزراء الحزبيين يختلفون مع زملائهم الحزبيين ، عند طرح موضوع معين ويلتقون بأراء زملائهم فى الحزب الآخر أو يلتقون مع المستقلين فى الرأى وكنموذج على السمو بالمسائل القومية فوق الاعتبارات الحزبية يقول د . هيكل : عرض د . أحمد ماهر وزير المالية منح شركة بواخر البوستة الحديدية اعانة من مال الدولة تتجاوز مائة ألف جنيه . . فقد اعترض بعض الوزراء بأن هذه الشركة ليست مصرية وانما هى شركة انجليزية فعلا ، وان كانت مصرية قانونا وكانت تتستر وراء اسم أحمد عبيد باشا ودفع وزير المالية هذا الاعتراض بأن الشركة تمصرت بالفعل كما انها مصرية بالقانون ، وعهد مجلس الوزراء الى الاستاذ سابا حبشى وزير التجارة والصناعة أن يبحث الموضوع وأن يطلع على ملفات الشركة وأن يعرض على المجلس نتيجة بحثه ، وتقدم سابا حبشى - بعد بحث استغرق عدة أسابيع - الى المجلس مؤكدا ان الشركة ليست مصرية بالفعل ، وان اتسمت بمظاهر مصرية ، وانها لذلك لا تستحق ان تعاونها المالية المصرية ، وكان سابا حبشى وزيرا سعديا ، مع ذلك رد عليه د . أحمد ماهر ، رئيس الهيئة السعدية يفند حججه ويؤيد مصرية الشركة ، واشترك بعض الوزراء فى هذه المناقشة ثم طرح رئيس مجلس الوزراء الموضوع للتصويت وشعر أكثر الوزراء ، ان رئيس مجلس الوزراء يؤيد وزير المالية فى منح الاعانة فآثر ذلك فى رأيهم . . وفى نفس الجلسة - بعد أن تمت عملية التصويت - قدم سابا حبشى استقالته من الوزارة وعندما أعلن محمد محمود باشا ذلك قال أحمد ماهر : يظهر ان سابا بك لم يقتنع بالحجج ، التى قدمتها ، فاطلب اذن تأجيل الموضوع حتى يعيد هو دراسته من جديد ، وينظر فى هذه الحجج ، ويزنها فى هدوء .

ويقترح د . هيكل على الاستاذ سابا حبشى احالة الموضوع برمته الى لجنة القضايا لتبحث الموضوع فان أقرت الاعانة وافق هو عليها ، وان اعترضت على اعطاء الشركة الاعانة ، كان ذلك تقوية لوجهة نظره ، ويوافق الأستاذ سابا حبشى ، على ذلك الاقتراح ، ولا يرفض هذا الاقتراح ، أحمد ماهر ، وانما الذى

يرفضه محمد محمود باشا قائلا : لا بد من الفصل فى الموضوع وليفعل سبابا ما يشاء ، اننى لا أقر طريقته فى الجلسة الماضية بحال ..

ويقول د. هيكل ، لرئيس حزبه محمد محمود باشا : لكن الأمر ، فى هذا بينه وبين رئيس حزبه الدكتور ماهر باشا ، ويقول محمد محمود : ولو .. وما كان له ان يواجه ماهر باشا بمثل ما واجهه به فالدكتور أحمد ماهر ليس رئيس حزبه وكفى بل هو رجل تفاخر به أية أمة ، ان يكون وزيرا فيها ، ولكن أحمد ماهر يوافق على اقتراح هيكل ويحال الأمر الى بدوى باشا رئيس قضايا الحكومة ويبقى الأمر عنده الى أن استقالت وزارة محمد محمود باشا ..

وكان محمد محمود باشا قد صبر ، وصابر على ما يقوم به على ماهر ضده ، ولكن « للصبر حدود » كما يقولون وقد كان محمد محمود يستطيع ان يقاوم مؤامرات على ماهر كرئيس للديوان الملكي ولكن ان يصبح الملك نفسه من رأى على ماهر فهذا ما لم يستطع محمد محمود باشا قبوله بأية حال من الأحوال . كان أحمد خشبة باشا وزيرا للحقانية وقد رفض احالة سليم بك حسن ، الى محكمة الجنايات وأوغرت بطانة الملك صدره ضد النائب العام «يس بك أحمد» وضد وزير الحقانية أحمد خشبة ، وانتهاز الملك فرصة مقابلته لوزير الحقانية فاذا بالملك فاروق يوجه نقدا شديدا الى وزارة الحقانية ، ويتجه أحمد خشبة باشا ، الرجل الحريص ، على كرامته حرصه على حياته الى محمد محمود باشا الرجل الحريص أيضا على كرامة من يعملون معه ، حرصه ، على حياته ويقدم اليه استقالته من وزارة الحقانية ولكن محمد محمود باشا وقد رأى الجو المحيط بوزارته قد أكفهر بصورة لا يمكن الرؤية فيه قال له : لا تتعجل فعا قريب ، تستقيل الوزارة كلها ..

وفى يونيو والوزارة فى مصيفها ببولكلى يطلب د. هيكل السفر الى لبنان لقضاء بضعة أسابيع ويوافق محمد محمود على سفر وزيره اذا وافق الملك ، ويستغرب هيكل مما يقوله رئيس الوزارة ذكرت مشورة محمد محمود باشا ليتولى أعمال الوزير الغائب ، وهو - أى صاحب رأى فى اجازة الغياب ، ولكن محمد محمود العليم ببواطن الأمور ، يصر على أن يوافق الملك على قيام هيكل بالاجازة ويطلب هيكل من اسماعيل تيمور بك الأمين الأول للملك أن يستأذن الملك فى السفر الى لبنان ، ويبلغ اسماعيل تيمور د. هيكل ان الملك لم يأذن بسفره وكان محمد محمود بدوره قد طلب من الملك أن يسمح له بالسفر الى أوروبا للاستشفاء فاعتذر الملك بأن البلاد بحاجة الى بقائه بها ، ويقول د. هيكل ، لم يكن الجو صفوا من حول محمد محمود باشا فى يوم من الأيام بل كان يواجه شتى المتاعب ، فى كل حين وهذه المتاعب كلها تضنى الأعصاب ، ومحمد محمود باشا رجل يعيش بأعصابه لذلك تأثرت صحته فلم يكن بعد هذه الشهور الطوال التى قضاها فى الحكم على ما ينبغى ، ولقد كان

يخفى عنى وعن كثير من الوزراء ما يلقاه من متاعب وعقبات ولم يكن يفضى بها لبعض أصفياه الا فى النادر ولقد كان يشعر فى هذا الصيف من عام ١٩٣٩ بأن المتاعب والعقبات تتراكم أمامه بغير علة تقتضى قيامها ، بل تراكما فكان يزيده شعورا بأن الأمور ليست ميسرة أمامه .

واننى لفى بهو الفندق ، ظهر يوم الجمعة الثانى عشر من أغسطس اذ لقينته مصادفة فقال لى بعد ان حييته : لقد قدمت استقالة الوزارة .

ولم يدر بخاطرى أن أسأله عن سبب تقديمها . . على أننى علمت بعا قليل ان سعيد باشا ذو الفقار كبير الامناء ، جاء الى فندق وندسور حيث كان ينزل محمد محمود باشا وان رئيس الوزراء طلب اليه أن يبلغ الملك ، استقالته لانه علم أن على ماهر باشا ، يتصل بأشخاص يعرض عليهم الاشتراك معه فى وزارة جديدة ، وقال رجال القصر ان الملك ، هو الذى أوفد سعيد باشا ذو الفقار يطلب الى محمد محمود باشا ان يستقيل حرصا على صحته . .

ولما علمت أن على ماهر باشا هو الذى يؤلف الوزارة الجديدة ذكرت مشورة محمد محمود باشا على الملك عندما اشتد الخلاف بين على ماهر باشا وكاهل البندارى باشا ان يحتفظ الملك بعلى باشا وساءلت نفسى : « أكان ما حدث اليوم ردا للجميل ، أم أن السياسة لا تعرف عاطفة ولا جميلا أم أن الملك فضل رئاسة على باشا ماهر ، للوزارة على رئاسته للديوان ؟ . .

وعن استقالة محمد محمود باشا يقول : الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : كان محمد محمود يقيم فى مدة الصيف فى فندق وندسور بالاسكندرية ففى يوم الجمعة ١١ أغسطس ١٩٣٩ دق جرس التليفون بالفندق واذا بالمشكلم سعيد ذو الفقار باشا كبير أمناء الملك يطلب من محمد محمود تحديد موعد ، لمقابلته بالفندق ليبلغه رسالة سامية . . وجاء فى الموعد المحدد ، وافضى اليه برغبة الملك فى استقالته وكان هذا هو موضوع المقابلة فلم يكده محمد محمود يتلقى نبا هذه الرغبة حتى استجاب لها ، وقدم استقالته الى الملك فى اليوم التالى (١٢ أغسطس) بعد أن سلخت وزارته فى الحكم نحو عشرين شهرا .

بنى محمد محمود - كما يقول أستاذنا الرافعى - الاستقالة على مرضه وقد كان مريضا معظم المدة التى قضاها فى الوزارة ومع ذلك لم يكن المرض ليدعوه الى الاستقالة بل كان يزعم السفر الى مرسى مطروح للاستجمام والراحة وأعدت الطوافه فوزية لهذه الرحلة فما ان تمت المقابلة بينه وبين كبير الامناء حتى بادر الى تقديم استقالته ولا غرابة فى ذلك فقد جاء الى الحكم ، وبقي فى الحكم بأمر من الملك فكان يدهيا أن يعتزل الحكم تنفيذا لأمر الملك وبعبارة أخرى انه لم يستقل لأن مجلس النواب قرر عدم الثقة بوزارته فقد كان مؤيدا من معظم أعضائه وبدا انها شبه اقالة وكان البرلمان فى عطلته الصيفية فلم يكن من الأعضاء الا أن قابلوا هذه الاقالة بالصمت والوجوم .

ويرى د. لبيب يونان لبيب رزق . ان الصراع ظل بين محمد محمود باشا وبين علي ماهر بين مد وجزر وفي نفس الوقت ، كان رئيس الوزراء يصارع المرض حتى اضطر الرجل الى تقديم أولى استقالاته في ٦ يوليو ١٩٣٩ ولكن الملك رفض قبولها وطلب أن يتحمل زملاء الرجل بعض أعبائه مما اضطره الى سحب استقالته . ويضيف د. يونان ، الى الروايات الخاصة باستقالته محمد محمود باشا رواية أخرى ، نقلا عن محمد محمود باشا نفسه - كما تقول الوثائق البريطانية - ان محمد محمود قال للسير لامبسون عند تقديم استقالته انه ليس من سبب لتلك الاستقالة سوى ظروفه الصحية وانه في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة لم يتمكن من البقاء ، أكثر من ربع ساعة .

وكانت الصحف الصادرة في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ قد نشرت بعض الانباء عن استقالة محمد محمود باشا ومقابلة كبير الامناء له ، وكان من بين ما كتبتة الأهرام :

قلنا منذ بضعة أيام في معرض الخلاف الدستوري وعن الحل المنتظر انه سيلى فض الدورة البرلمانية تطورات في الموقف السياسى وان الاتجاه ، الذى ستتجه اليه هذه التطورات لا يزال قيد البحث وما كادت الدورة البرلمانية تفض مساء الثلاثاء الماضى والميزانية تقرر على الوجه الذى عرفه القراء حتى تم بحث مختلف الاتجاهات التى يجدر ان يسير فيها التطور السياسى ، واستقر الرأى على خطة معينة ، وكان أمس يوم عطلة ومع ذلك فقد نشطت الشائعات وذاعت الروايات وأصبحت الاسكندرية وأمست وجوها حافل بالأنباء المختلفة وقد بدأت هذه الشائعات تروج مساء أمس الأول على أثر تشرف سعادة الأستاذ محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ بالمقابلة الملكية وقد سألناه عن مقابلاته وعن علاقتها بالموقف السياسى فقال . تشرفت بمقابلة « مولاي » الملك وقد لقيت من جلالتة كل عناية وكل اهتمام بشئون البلاد كبيرها ، وصغيرها . . ولم يشأ سعادته أن يزيد على ذلك . . . والذى عرفناه ان رفعة رئيس الوزراء ، قد ألغى سفره ، الى مرسى مطروح وكان مواعده بعد ظهر اليوم السبت على الطوافة فوزية وقد عرفت هذا الالغاء رسميا ، على أثر زيارة صاحب المعالى سعيد ذو الفقار باشا كبير الامناء ، لرفعة رئيس الوزراء فى الفندق ظهر أمس وقد علمنا كذلك انه على اثر زيارة معالى كبير الأمناء ان رفعة رئيس الوزراء محمد محمود باشا التمس تحديد موعد للتشرف بمقابلة جلالة الملك ليعرض على جلالتة قبول استقالته ، واعفاه من احتمال اعباء الحكم ليتيسر له الانصراف الى العناية الصحية .

وقد حدد منتصف الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم « ١٣ أغسطس ١٩٣٩ » موعدا لهذه المقابلة وتقول الأهرام : وينتظر ان يتفضل « جلالة الملك » بقبول استقالة رئيس الوزراء .

وتقول الأهرام : « والمفهوم في الدوائر السياسية ان الملك سيعهد الى على ماهر باشا تأليف الوزارة الجديدة » .

وتقول الأهرام أيضا : ان محمد محمود باشا بعد ان عاد من برزخه ، على شاطئ البحر أخذ الوزراء يفدون الى الفندق تباعا واجتمعوا برفقته بعض الوقت وسيجتمعون غدا برئاسة في بولكلية .

وفي اليوم التالي يجتمع أعضاء الوزارة المستقيلة ، وبعد كتابة الاستقالة يجمع محمد محمود باشا أوراقه الخاصة وكذلك بعض الوزراء ويتوجه محمد محمود باشا الى الملك حيث يستقبله أولا سعيد ذو الفقار وتمتد المقابلة مع الملك من السادسة والنصف الى السابعة ، وبعد أن يخرج محمد محمود من مقابلة فاروق ينتجه الى رئيس الديوان الملكي على ماهر وكان على ماهر ، فد وصل الى القصر بعد وصول محمد محمود باشا بربع ساعة . ويقول محمد محمود انه قد قام بأعباء الحكم هو وزملاؤه لمدة عشرين شهرا وهذه المدة ليست بالقصيرة ، في عمر الوزارات الديمقراطية ويقول ان المرض قد اشتد عليه وان أطباءه قد نصحوه بالانقطاع عن العمل حرصا على صحته وانه ما كاد يصمم على عزمه ترك الوزارة ، ويقبل الملك منه الاستقالة حتى شعر بتحسّن في صحته بدليل انه بقي ثلاث ساعات في مجلس الوزراء ليصفى بعض المسائل المتعلقة .

ويؤكد محمد محمود باشا ، ان عبئا ثقيلا قد انزاح عن كاهله بمجرد شعوره بزوال المسؤولية الكبرى التي كانت ملقاة على عاتقه في تلك الأيام العصيبة .

ولكن لماذا كان اختيار على ماهر لرئاسة الوزارة ، ولم يكن أحمد ماهر ، وهو المرشح الطبيعي لها لانه هو الذي يرأس الهيئة السعدية ويستطيع الحصول - بسهولة - على ثقة البرلمان ؟

لماذا تولى على ماهر باشا وهو الرجل غير الحزبي رئاسة الوزارة والذي لم يكن له في مجلس النواب نائب واحد ؟ سؤال يحتاج الى اجابة شافية وافية ؟

الباب السابع

« على ماهر » يخلف « محمد محمود »

● تقول التقاليد الدستورية بل النظام الدستوري المعمول به في كل البلاد التي تحكم حكما دستوريا سليما صحيحا أنه في حالة استقالة الوزارة أو في حالة اقالمتها ، اذا كانت الاستقالة جائزة ينبغي - طالما المجلس النيابي قائم أو في النية الإبقاء عليه - أن يعهد إلى الحزب الذي له ، أكبر عدد من النواب في ذلك المجلس ، أو يعهد إلى الحزب الذي يليه في عدد النواب على أن يضمن هذا الحزب الآخر الحصول على الأغلبية قبل تشكيل الوزارة أما عن طريق تحالفه مع بعض الأحزاب الأخرى وأما عن طريق ضمان أصوات النواب المستقلين ، الذين يشكلون معه الأغلبية البرلمانية ، أما أن يتولى تشكيل الوزارة الجديدة ، رجل من خارج البرلمان ، ليس له صوت واحد في مجلس النواب فذلك ما يعتبر مناقضا لنصوص الدستور ، ولروحه ، على حد سواء .

وفي حالتنا هذه ، التي لم يكن حزب الأحرار الدستوريين يملك وحده الأغلبية البرلمانية ولم يكن حزب الهيئة السعدية يملك وحده أيضا الأغلبية ، كان من الواجب ، مراعاة لنصوص الدستور ، ولروحه أن يعهد بمهمة تأليف الوزارة الجديدة إلى واحد من الأحرار الدستوريين ، غير محمد محمود باشا بالطبع أو يعهد إلى رئيس الهيئة السعدية أو أحد أقطابها مهمة تأليف الوزارة الجديدة ، بحيث يكون من السهل على هذا المرشح لتأليف الوزارة ، أو ذاك الحصول على الأغلبية البرلمانية ، أما أن يعهد بمهمة تأليف الوزارة الجديدة إلى على ماهر باشا الرجل غير الحزبي والذي لا يسنده في المجلس النيابي نائب واحد ، فقد كان من الأمور الشاذة سياسيا ، ودستوريا .

وليس صحيحا أبدا ما قيل من أن القصر لم يعهد إلى د. أحمد ماهر بمهمة تأليف الوزارة الجديدة لأن الوفد قد ركز الهجوم عليه في بعض القضايا كقضية دعم الشركة الفرعونية التي يملكها بالاسم ، أو بالفعل ، أحمد عبود باشا ، أو

قضية البنك التجارى ، أو غيرها من القضايا فلقد كان من المعروف ، أن تركيز هجوم الوفد ، على شخص ما ، يعنى أن القصر يبالغ فى احتضانه ويعتبر ذلك الهجوم العنيف محسوبا له ، لا عليه .

وقد كان فى استطاعة القصر اذا أراد اعمال النصوص الدستورية ، أو الروح الدستورية السليمة الصحيحة ، أن يعهد بمهمة تأليف الوزارة الجديدة مثلا - اذا كان الهجوم على د. ماهر هو السبب - الى محمود فهمى النقراشى باشا ، نائب رئيس الهيئة السعدية أو أى قطب سعدى آخر !

كل ما فى الأمر ، على ما فصلنا فى الحلقات السابقة - ان على ماهر ، لم يشأ ، أن يلى رئاسة الوزارة الجديدة التى أعقبت اقالة وزارة مصطفى النحاس تاركا لمحمد محمود باشا ، القيام بمهمة اجراء الانتخابات واعداد البيت وكلها مهام صعبة وقاسية لابد أن ينال كل من يقوم بها - فى الغالب - غضب قطاع من الجماهير - أراد على ماهر أن يلى الوزارة ، بعد أن تكون وزارة محمد محمود باشا قد قامت بمهمة الوزارة القنطرة وبذلك يأكل البيضة مقشرة كما يقولون .

وربما كانت تلك النية ، المتوفرة ضد على ماهر باشا منذ اقالة وزارة مصطفى النحاس هى التى دفعت على ماهر الى بذل قصارى جهده حتى لا تكون لوزارة محمد محمود باشا أية شعبية ، كما أن تلك النية هى التى جعلت على ماهر يبالغ فى مرمطة « وزارة محمد محمود باشا ، كما لم « تتمرط » أية وزارة سابقة .

لم تكن المسألة ، مسألة دستور ، يجب أن يحترم ، أو مسألة تقاليد دستورية يجب أن تراعى بل كانت مسألة مبيتة من القصر أو من على ماهر ، الذى يتحكم فى القصر : هذه المسألة أن يحكم على ماهر علنا ، وعلى رؤوس الأشهاد بعد أن ظل عشرين شهرا يحكم من وراء ستار .

وأغرب ما فى الموضوع أن على ماهر باشا كان مستعجلا للغاية فى تأليف وزارته الجديدة حتى انه لم ينتظر ، حتى يقدم محمد محمود باشا استقالته أو حتى يتم اتخاذ الخطوات اللازمة ، لدفعه الى الاستقالة بل لقد بدأ يباشر اتصالاته قبل أن يقدم محمد محمود باشا بصفة رسمية استقالته وكان يعرض على بعض أصدقائه الشخصيين الدخول معه فى الوزارة الجديدة التى سوف يؤلفها ، وكان بعض هؤلاء الأصدقاء - وهم فى نفس الوقت ، أصدقاء شخصيون لمحمد محمود - يحملون الى الرجل المريض المتعب « القرفان » أنباء تلك الاتصالات وعندئذ ، ثار محمد محمود ثورة « مضرية » دفعته الى ابداء « قرفه » بصورة رسمية ، وان كان الرجل أدبا منه ، ونبلا لم يشأ ، وهو فى القصر ، لتقديم استقالته ألا يمر بمكتب على ماهر ، بصفته رئيسا لديوان الملك . . الملك الذى قدم اليه الاستقالة المطلوبة .

وقد كان الملك على ثقة مطلقة بأن على ماهر أصلح الناس ، لتولى الوزارة فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد ٠٠ وقد كانت ثقته بعل ماهر ثقة مطلقة !

وقد كانت التقاليد الدستورية لو أريد للتقاليد الدستورية أن تحترم بل كانت النصوص الدستورية ، لو أريد للنصوص الدستورية أو على الأقل ، لروح الدستور أن يكون لها وجود ، كانت التقاليد أو الدستور نصا ، أو روحا ، تفرض على ، على ماهر وهو بصدد تشكيل وزارته ، البرلمانية الجديدة ، أن يتصل برئيس الحزبين اللذين يشكلان الأغلبية فى مجلس النواب ، ليخبرهما - ولو من قبيل الشكل ، لا أكثر ، ولا أقل - بأن الملك قد عهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة ، وأنه يطلب معونتهما ! أو تسهيل مهمته الجديدة ، ولكن على ماهر ، كان يرى أنه أكبر من الحزبين الكبارين ، الأحرار الدستوريين ، والهيئة السعدية ، بل كان يرى أنه أكبر من المجلس النيابى نفسه ! أليس هو صانع المجلس ؟ أليس هو صانع العهد ، من الألف الى الياء ، انه لا يستشير ولكنه يأمر ، فيطاع أمره دون مناقشة !

ولو أن حزب الأحرار الدستوريين وحزب الهيئة السعدية ، كانا يحترمان حقا التقاليد ولا أقول النصوص الدستورية ، بل لو كانا يحترمان نفسيهما ، لامتنعنا بتاتا حتى عن الدخول فى مناقشات مع على ماهر باشا ، بخصوص وزارته الجديدة ، حفاظا ، على كرامة الحزبين التى أهينت ، بل التى كاد يقضى عليها على ماهر ، بدون رحمة ، بل بدون ذوق !

وقد رفض حزب الأحرار الدستوريين الدخول فى وزارة على ماهر ، فى النهاية ولم يشكل هذا الرفض ، أية متاعب لعل ماهر ، ولو أن الحزب - ومنذ البداية - قاطع المشاورات ، الخاصة بتشكيل الوزارة الجديدة لكان قد انتقم من على ماهر ، شخصيا ، انتقاما أدبيا كان سيدكر للأحرار الدستوريين .

وكنموذج ، لتصرفات على ماهر باشا ، المرشح لتشكيل الوزارة الجديدة ، ازاء الأحرار الدستوريين والسعديين ، أنقل فقرات من مذكرات د. محمد حسين هيكل ، وهى وحدها كافية لاعطاء صورة حقيقية لتلك التصرفات .

يقول د. محمد حسين هيكل : أزمع محمد محمود باشا ، السفر الى مرسى مطروح يستجم بها بعد استقالته ، وعلمنا أنه سيستقل إليها باخرة من بواخر خفر السواحل ، تكون أكفل لراحته من القطار ، ومن الطائرة ، ومن السيارة .

وفى عشية سفره اجتمعنا حوله فى بهو الفندق ، فذكر لنا أنه يرحب بعل باشا ماهر رئيسا للوزارة وأنه يوافق تمام الموافقة على أن يشترك الأحرار الدستوريون ، معه ، وأن يبقى الوزراء الدستوريون فى مناصبهم ، وأن يشغل أحمد « بك » عبد الغفار منصب وزير الزراعة مكان رشوان باشا محفوظ وأنه

عهد الى الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ووزير المالية فى وزارته ليقوم مقامه فى مفاوضات تأليف الوزارة بولاية على ماهر باشا ، وذهبنا صبح الغد الى الميناء ، وصعدنا الى الباخرة وودعنا محمد باشا محمود فى سفره ، الى مرسى مطروح وتمنيانا له الشفاء ، وموفور العافية ، وأقلعت الباخرة بالرجل ، الذى شغل مصر عشرين سنة كاملة خادما لها مجاهدا فى سبيل سيادتها ، واستقلالها ، وكانت استقالته من الحكم ، هذه المرة ، آخر عهده به ، وعدنا الى مكاتب الوزارة فى بولكلى ، ننتظر ما يكون من تطورات الموقف فى أمر الوزارة الجديدة ! وكان الوزراء مقتنعين بأن التأليف سيتم فى اليوم نفسه ، أو فى الغد ، اذا أراد على ماهر باشا أن يدخل بعض التعديل على الوزارة ، لكن اليوم انقضى ، وتلاه غده ، ولم يتحدث على باشا ماهر الى أحد فيما كلف به .

واتصل بى حسين سرى باشا بعد يومين يخبرنى أن على ماهر باشا لم يخاطبه وان عبد الحميد بدوى باشا تحدث اليه حديثا غير رسمى ، وأنه لا يريد أن يبقى وزيرا للأشغال ، ولا يرضى الا أن يكون وزيرا للمالية .

وفى ذلك اليوم استدعى على ماهر باشا ، أحمد خشبة باشا ، وفاتحه فى أمر الوزارة وذكر له أنه يريد أن يختار وزراء فنيين ويريد لذلك أن يكون مصطفى الشوربجى « بك » وزيرا للعدل ، ويعرض على خشبة باشا أن يكون وزيرا للصحة ، ودهش خشبة باشا لهذا العرض ، فقد كان وزيرا للعدل أكثر من مرة ومنذ سنوات طويلة كما كان وزيرا للعدل فى الوزارة المستقلة ، وهو من رجال القانون ، فما معنى أن يكون وزيرا للصحة ، اذا كان على ماهر يريد أن يعاونه وزراء فنيون ؟ أليس يعنى هذا أنه يعرض عليه هذا العرض ليرفضه وأنه راغب فى معاونة خشبة باشا بالذات ، أو راغب عن معاونة الأحرار الدستوريين جميعا !

ويقول د . محمد حسين هيكى : كنا معشر الأحرار الدستوريين نجتمع أكثر من مرة كل يوم فى فندق وندسور حينا ، وفى فندق سان استفانو حينا آخر ، وفى مكاتب الوزراء ببولكلى أحيانا ، وكنا نتناول فى أحاديثنا ما تقف عليه من اتصالات على ماهر باشا ، ويعلق كل منا بما يعن له ، وقلق بعض الشبان الذين كانت لهم صلات بمحمد محمود باشا فسافروا اليه فى مرسى مطروح يعرضون عليه ما اتصل بهم ، رغم منع الأطباء له من أن يشغل ذهنه بأى أمر ذى بال ، حرصا على صحته .

وقيل لى يوما ان على ماهر باشا لا يريد أن أكون معه وزيرا للمعارف وذلك لما بينى وبين الشيخ الأكبر من خلاف على مسألة الأزهر ودار العلوم ، لم يبق إذن من الوزراء الدستوريين فى وزارة محمد باشا محمود ، غير مصطفى باشا عبد الرازق وزير الأوقاف ، ولم يكن مصطفى باشا قد اختلف مع أحد خلانا

يدعو الى عدم اختياره ، ومع ذلك لم يرد ذكره بين من يرشحهم على باشا ماهر ،
لوزارته •

فكرنا - الكلام للدكتور هيكل - في الموقف ، الذى يجب أن نقتفه ، ولما كان
محمد باشا محمود قد أناب عنه الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية فى
مفاوضات تأليف الوزارة ، فقد رأينا أن نتفاهم مع السعديين ليكون موقفنا ،
وموقفهم من على باشا ماهر واحدا ، وذهبنا بعد ظهر يوم الثلاثاء ، الى منزل
النقراشى باشا برمل الاسكندرية ، واجتمعنا بالدكتور ماهر باشا ، والنقراشى
باشا ، وآخرين من زعماء السعديين ، فانتبهنا الى اتفاق أن يكون موقفنا وموقفهم
واحدا ، فاما أن نشترك ويشتركوا فى الوزارة ، واما أن نمتنع ويمتنعوا عن
الاشتراك فيها •

وفى الصباح من يوم الأربعاء علمنا أن ابراهيم بك الهلباوى قابل على ماهر
باشا وتحدث اليه فى تأليف الوزارة • وألح عليه فى ضرورة اشتراك الحزبين
فيها ، ثم اننا عرفنا بعد الظهر من ذلك اليوم ، ان على ماهر باشا ، مستعد أن
يشرك معه اثنين من الأحرار الدستوريين ، هما : هلباوى بك ، وعبد المجيد بك
ابراهيم صالح ، ولم يكن أيهما وزيرا من قبل ، عند ذلك اجتمعنا فى المساء
وتداولنا الرأى فقررنا على أن هذا التفكير من جانب رئيس الوزارة المقبلة
ينطوى على تجريح صريح للوزراء الدستوريين ، فى وزارة محمد محمود باشا كما
أن اشراك اثنين فى الوزارة لا يعتبر تمثيلا للحزب فيها • ولذلك قررنا عدم
اشتراك الحزب فى الوزارة وبلغ أحمد خشبة باشا هذا القرار تليفونيا الى
الدكتور أحمد ماهر باشا •

وفى مساء الغد ذهبت الى مقهى ميامى بالاسكندرية واتخذت مجلسا الى
جانب نافذة مطلة على البحر ، واننى لهنالك اذ جاء من بلغنى ان الوزارة تألفت
وان السعديين اشتركوا فيها بأربعة وزراء وان النقراشى باشا عين وزيرا
للمعارف ، وانه طرب لذلك أشد الطرب وان على ماهر باشا أنشأ وزارة جديدة
للسئون الاجتماعية وأسندها الى عبد الرحمن « بك » عزام •

وهكذا نجح على ماهر فى أن يقضى على التحالف الذى كان قد قام بين
الأحرار الدستوريين وبين الهيئة السعدية ذلك التحالف الذى بلغ يوما ما من
القوة ما جعل الكثيرين يعتقدون ان الحزبين سيكونان حزبا واحدا •• كما نجح
على ماهر - فى نفس الوقت - فى استقطاب السعديين الذين قالوا انهم لم يقبلوا
الاشتراك فى الحكم الا لخوفهم على العهد كله من أن يعصف به على ماهر فيجربى
انتخابات جديدة لا يكون لهم فيها مثلما لهم وقتئذ فى المجلس القائم •

ويقول بعض خصوم السعديين انهم قبلوا الحكم على أمل أن يرثوا وحدهم
النظام كله بعد على ماهر خاصة وان بعض قياداتهم كانوا يعتقدون أن وزارة على
ماهر باشا لا يمكن أن تستمر طويلا !!

وقبل أن ننتقل الى الحديث عن الوزارة الجديدة - وزارة على ماهر باشا - يجب أن نقول ان الوفد المصرى قد ابتهج جدا لاستقالة وزارة محمد محمود باشا أو لاقالتها ، وكان من بين ما قالته صحفه وقتئذ ، قالت صحيفة الوفد المصرى : حم القضاء. ونفذ السهم وأصبحت وزارة محمد محمود باشا فى خبر كان ، الى أمس فقط كانت الصحف الماجورة تقول ان لاشئ هناك وان الوزارة لم تكن فى وقت من الأوقات أقوى وأثبت على البقاء منها الآن ، بينما كانت الاسكندرية ممثلة الأفق بأخبار انتهاء الحكم الصالح واستقالة رئيس الوزراء .. الى آخر لحظة كانوا يكذبون بل لقد كانت الوزارة فى النزاع الأخير ولا يزال مصنع الأكاذيب يستغل للإيهام والتضليل ، الى ان تقول صحيفة الوفد المصرى : لقد افتضح الحكم الصالح ، حتى فى تغطية نهايته وحتى فى « تكفين » رفاته ليموت كاذبا كما ابتدأ الحياة كاذبا مزيفا شاذا على الطبيعة والتكوين .

أما جريدة « المصرى » فقد قالت : أراد الوزراء أن يستروا النكبة المتوقعة لوزارتهم فقالوا انها لا تستقيل الا لان محمد محمود باشا قرر نهائيا العناية بصحته أولا وقبل كل شئ ولما كانت حالته الصحية لا تساعد مطلقا على القيام بأعباء الحكم فانه يرى ضرورة تخليه عن الحكم .

قال الوزراء هذا وذاك وهم يتنقلون بين مختلف المجالس والأندية وكانت هذه الحركة الغريبة فى نوعها من جانبهم دليلا على أنهم لم يروا بدا من الاعتراف بحقيقة الحالة المحزنة التى صارت اليها وزارتهم لم يدن أجلها وخلص الأمة منها ، وقد كانت كابوسا عليها (١٢/٨/١٩٣٩) .

وفى ١٤ - ٨ - ١٩٣٩ تقول جريدة المصرى تحت عنوان « مآثرة كبيرة نسجلها لمحمد محمود باشا » وقد جاء فيها : علم أننا لانعرف للحكم الصالح مآثرة واحدة نذكرها له فقد كانت أيامه أسود من خافية الغراب الاسحم لايتخللها بصيص من نور ولا قبس من ضياء ، ولكن واجب الدقة والامانة يفرض علينا ان نسجل لمحمد محمود باشا أنه سافر الى مرسى مطروح عقب تقديم استقالته مباشرة وترك حزبه ووزراءه وحدهم على مدرجة من سيول الحوادث والخطوب .. الى ان تقول صحيفة المصرى : رأى الرجل ان من المهانة والمذلة لنفسيته ولكرامته ان يبقى يوما أو يومين ليتوسط لحزبه ولزملائه لدى خصمه ، الذى طعنه فى ظهره وكبر عليه ان يقول لعدوه خذ من انصارى خمسة بدل اثنين او خذ فلانا دون فلان .. لذلك عجل محمد محمود باشا بالرحيل وترك الدار تبكى من شادها وتنعى من بناها .

وتكتب جريدة الوفد المصرى فى ١٤/٨/١٩٣٩ تحت عنوان « اما محالفة أو لا محالفة » . وقد جاء فيما كتبتة : لقد كان قيام حكومة الانقلاب « تجربة » استعمارية لمحاولة القضاء على استقلال المصريين ، ذلك الاستقلال الذى اعترفت

به بريطانيا العظمى فى معاهدة صداقة . . وقد جاءت هذه التجربة قبل أن يجب المداد الذى كتبت به تلك الوثيقة الخطيرة التى ربطت ما بين الشعبين وأنت عقب الشروع فى تنفيذها على أيدي ممثلى الشعب المصرى الذين وقعوها أمناء على حقوق بلادهم ، للتخلص من قيامهم على احترامها ، وإزاحتهم من الطريق ليخلو للإنجليز وقد كادوا كيدهم ودبروا الغدر بالمعاهدة والشعب الذى ارتضاها والمصريين الذين أجمعوا أمرهم على احترام نصوصها والأمانة التامة فى تنفيذها .

أما جريدة الدستور فقد قالت فى ١٤/٨/١٩٣٩ تحت عنوان « عميد السياسة المصرية » وكان من بين ما قالته تلك الصحيفة :

هو صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس الوزارة السابقة ، فى رأى كاتب المقال الأول لجريدة « الدستور » وقد استهل الكاتب مقاله ذلك بما يلى :

« رجل يطمأن اليه ويعول عليه »

ذلك خلاصة ما يقال فى وصف المزايا الخاصة والعامة التى جعلت صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا عميدا للسياسة المصرية فى هذه المرحلة المأثورة من مراحلها الدقيقة .

فالحوادث المصرية كلها قد أظهرت ان هذا الرجل الذى يعتزل الوزارة اليوم رأس من رؤوس مصر التى لا يتم غيرها عمل من الأعمال الخطيرة فى تاريخ القضية الوطنية .

فمنذ اشترك فى ميدان السياسة المصرية لم يبرم فى البلاد أمر من الأمور الجسام الا كان له شأن بارز فيه ، ووزن معدود فى ميزانه ، وكلمة مرعية تتجه اليها الأسماع وتشتغل بها الأذهان .

ومضى الكاتب ، فأشار الى ما جرى عليه رفعة محمد محمود باشا فى وزارته ، وما كان من تعاونه مع من اشتركوا معه فى الحكم ، وقال انه :

« بهذا المسلك الحميد قد استحق محمد محمود باشا أن يسمى عميد السياسة المصرية وشيخ الساسة المصريين ، وسيظل على هذا الاعتبار مرجعا لهم وموضعا لاطمئنانهم وتوثيرهم وصديقا للمثقفين والمختلفين منهم ، وعاملا من عوامل التدبير التى يستعان بها حيث كان فى الحكم أو فى خارج الحكم بلا اختلاف » .

وعند الكاتب ان رفعة محمد محمود باشا ترك المنصب وما أعطى أحدا من الناس سببا مشروعا للاستياء ، لانه كان سليم التصرف فى علاقاته وأعماله ومراميه ، ولا استثناء فى ذلك لأحد من المصريين .

وتقول صحيفة الاجيبيشيان جازيت فى نفس التاريخ ، ان استقالة وزارة محمد محمود باشا جاءت فجأة فى وقت كان يظن فيه ان صحة رفعة محمد محمود باشا قد تحسنت الى درجة يستطيع معها استئناف نشاطه بعد راحة قصيرة . . الى أن تقول :

والواقع أن صحة رفعتة - على الرغم من تحسنها قليلا - لا تحمل على الأمل فى العودة سريعا الى العمل . ولذلك رأى أن يستقيل فى الظروف الحرجة المالية . وهذا ما كنا نتوقعه من محمد محمود باشا الذى طالما برهن على أن صدره يفيض غيرة على صالح بلاده .

وبعد أن تحدث كاتب المقال عن المجهود الذى بذلته الوزارة خلال العشرين شهرا التى تولت الحكم فيها ، وخصوصا فى تدبير المال اللازم لتسليح البلاد . قال : ان المستوى النفساني فى مصر ارتفع كثيرا خلال الأشهر الأخيرة بفضل أداة الحكم الصالحة والحكيمة . وقد ظلت الحكومة سائرة بحكمة وروية فى الطريق التى اختطتها لنفسها بالرغم من العوامل المعاكسة ، التى ظلت تعترض سبيلها .

وأخيرا لما ساءت صحة الرئيس ، ولم يعد فى استطاعته ادارة دفعة الحكم بتوجيه أعضاء وزارته ، بدأت الحكومة تتحول الى مجموعة من الأفراد يعمل كل منهم على طريقته دون أن تكون لديهم يد القائد التى تربط بينهم وتنسق أعمالهم فى سبيل صالح الحكم . فلم ير محمد محمود باشا ، ازاء هذا ، الا أن يتقدم باستقالته الى جلالة الملك .

أما صحيفة البلاغ ، المؤيدة للعهد فقد قالت فى ١٣/٨/١٩٣٩ :

كل من يعرف شيئا عن رفعة محمد محمود باشا يستطيع أن يكون على يقين جازم انه ما كافح الضعف وقاوم الاعياء الا وهو موقن أن مصلحة بلاده تتقاضاه هذا الجهد الشاق ، وانه ما استقال الا وهو موقن أن هذه المصلحة عينها تحتم عليه رعايتها أن يتخلى عن الحكم لمن هو أصح بدنا وأقدر بهذا العمل ، فما ينظر رفعتة قط الى شمهه أو يجعل باله الى منصب أو جاء ، أو تنقصه الكرامة حتى يستعيرها من ولاية الحكم ، وقد بلغ غاية ما يبلغه سياسى ، وأحل نفسه بشخصيته الكريمة وروحه النبيلة ، وسيرته القومية النزينة ، فى أرفع المنازل وأجل المراتب .

وكل وزارة مصرية استقالت كانت استقالتها لازمة أو خلاف ، أو لانهاء مهمتها أو لان الوقت حان لتغيير السياسة العامة والأخذ فى نهج جديد الا الوزارة المحمدية ، فان قاعدة الحكم الحال باقية كما هى ، والسياسة التى جرت عليها الوزارة واجبة الاستمرار ، والنهج لا يتغير ، ولا خلاف هناك ولا أزمة .

وتتكون وزارة على ماهر باشا الثانية على النحو التالى : على ماهر للرئاسة ، والداخلية ، والخارجية ، محمد على علوبة وزير دولة للشئون البرلمانية ، محمود فهمى النقراشى وزير المعارف ، محمود غالب وزير المواصلات ، حسين سرى وزير المالية الدكتور حامد محمود وزير الصحة ، سابا حبشى وزير التجارة والصناعة ، عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف ، ابراهيم عبد الهادى وزير دولة للشئون البرلمانية ، مصطفى محمود الشوربجى وزير العدل ، عبد السلام الشاذلى وزير الشئون الاجتماعية ، عبد القوى أحمد وزير الأشغال ، محمد صالح حرب وزير الدفاع الوطنى ، محمود توفيق الحفناوى وزير الزراعة .

والوزارة الجديدة اعتمدت أساسا على المستقلين . . تسعة وزراء من بين أربعة عشر وزيرا . أما الوزراء الحزبيون فلم يكونوا يزيدون على الخمسة هم جميعا من الهيئة السعدية ، وقد اعتذر أحمد ماهر عن دخول الوزارة الجديدة لأسباب كثيرة مختلفة قيل من بينها : انه كان على خلاف دائم مع شقيقه على ماهر فى سياسته ، أسلوبا ومنهجيا ، وقيل أيضا انه فضل أن يرأس مجلس النواب بعد المتاعب التى واجهته من الوزارة لانه برلماني ، ويفضل أن يعيش مع البرلمانيين ، وقيل أيضا انه كان يعرف أو يستنتج أن وزارة على ماهر لن تدوم طويلا ، وانه أثر ألا يحرق نفسه فى وزارة مؤقتة ، ومؤقتة بزمان قصير ، وقيل ، وقيل ، والرأى عندى أن الرجل ، أحمد ماهر ، وفاء منه للرجل محمد محمود قد أثر أن يبتعد عن الحكم لان عجلة الحكم قد بدأت تدور بطريقة عكسية ، وهو رجل صريح ، وواضح ثم ان الرجل - وقد عرفت ذلك من بعض المتصلين به - أثر أن يكون ابتعاده عن الحكم نوعا من الاحتجاج الصامت ، للطريقة المهينة التى استغنى بها عن خدمات صديقه محمد محمود باشا .

وكان اختيار صالح حرب ، ومصطفى الشوربجى وعبد الرحمن عزام كوزراء فى وزارة على ماهر ، واختيار عزيز المصرى كرئيس لأركان حرب الجيش المصرى ايدانا ببدء معركة مع بريطانيا ، وقد عبر سير مايلز لامبسون عن مخاوفه من تشكيل تلك الوزارة من هؤلاء الوزراء ، عبر عن مخاوفه فى خطاب بعث به الى لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية وقتئذ !

وقد كان القصر متأثرا فى ذلك بالايطاليين ، ذوى النفوذ القوى فى القصر ، يرغب فى تجنب مصر ، ويلات الحرب وكانت الحرب على وشك الوقوع ، وكان الايطاليون ، ذوو النفوذ فى القصر على علاقات وثيقة بالدوتشى موسولينى الذى كان يكن قدرا كبيرا من الكراهية لبريطانيا ، ولسياستها الأفريقية بنوع خاص !!

وكان على ماهر مقتنعا وبصفة شخصية بان بريطانيا سوف تدخل الحرب وسوف تحت مصر على دخول تلك الحرب ، الى جانب بريطانيا تطبيقا لنصوص

معاهدة ١٩٣٦ وكان على ماهر يؤمن ايمانا قاطعا - وهذا ما يذكره له التاريخ - مؤمنا الى أبعد حدود الايمان بأن مصلحة مصر فى البقاء بعيدة عن أتون تلك الحرب. ولأن على ماهر كان يعرف جيدا أن أية اصلاحات فى الجيش المصرى لن تتحقق بسبب معارضة البعثة العسكرية البريطانية المسيطرة على كل أمور الجيش المصرى ، صغيرها وكبيرها ، ولذلك فقد كان أول ما فكر فيه انشاء قوة حربية محلية لا تخضع لسلطان البعثة العسكرية البريطانية ، ونعنى بتلك القوة ، الجيش المربط « وهو جيش اقليمى » يتألف من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ، ولم تنقضى مدة الزامهم بالخدمة العسكرية ومن ينضم اليهم من المتطوعين . ومهمة هذا الجيش - فى السلم - تنمية وتعميم الخصال والفضائل العسكرية وموافاة الجيش عند الاقتضاء بما يحتاج اليه من الجند ، والقيام بما يعهد اليه من الخدمات العامة أو الخدمات الاجتماعية . ومهمة هذا الجيش - فى الحرب - القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميادين القتال وانجاد الجيش عند الحاجة ، ومدة الخدمة فى الجيش المربط لا تتجاوز ستة أشهر ، ويتولى تدريب الجيش المربط ضباط الجيش العامل أو المحالون منهم الى المعاش والاستيداع .

● تحدثنا عن ذهاب وزارة محمد محمود باشا الرابعة ، والاخيرة ورأى الصحافة المصرية على اختلاف مذاهبها واتجاهاتها الحزبية فى عملية « الذهاب » هذه كما تحدثنا عن مجيء وزارة على ماهر باشا ، الثانية والظروف التى لابتست عملية « المجيء » هذه وأشرنا - مجرد اشارة - الى ما تميزت به وزارة على ماهر من ضم بعض الشخصيات الوطنية التى رأت بريطانيا فى ضمها الى وزارة على ماهر نوعا من التحدى لها ، كما أشرنا أيضا - مجرد اشارة - الى حرص على ماهر على تشكيل الجيش المربط ليكون قوة الى جانب قوة الجيش المصرى الذى تؤثر فى تسليحه وتشكيله البعثة العسكرية ، البريطانية التى كانت حريصة باستمرار على « تحجيمه » وعدم اعطائه الفرصة للانطلاق ، وقد كان اختيار عزيز على المصرى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى ، مثارا للمنازعات بينه وبين البعثة العسكرية البريطانية ، تلك المنازعات ، التى بدأت عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى .

واذا كان عزيز على المصرى لم ينجح فى مجابهته للبعثة العسكرية البريطانية عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى ، لان وزراء الحربية كانوا ضده ولان رئيس الوزراء لم يكن يريد أن يتطور الصدام بين عزيز على المصرى وبين وزراء الحربية الذين عمل معهم من ناحية وبينه وبين البعثة العسكرية البريطانية من ناحية أخرى الا أن الوضع قد تغير مع مجيء وزارة على ماهر : لقد حرص على ماهر على أن يقف الى جانب عزيز المصرى ، وحرص - فى نفس الوقت - على تقليص نفوذ البعثة العسكرية البريطانية . وقد رأى السير مايلز لامبسون أن فى مقدمة

ما استهدفه عزيز المصرى بعد مجيء على ماهر باشا الى الحكم . العمل على نفويض مركز البعثة العسكرية البريطانية فى مصر . وقد كان تشجيع على ماهر باشا لعزیز على المصرى فى مقدمة الأعمال التى اعتبرتها السفارة البريطانية فى مصر معادية لبريطانيا والتي من أجلها نار الخلاف بين على ماهر وبين بريطانيا ، والتي حالت بين قيام تعاون وثيق بينهما فى المستقبل .

والجدير بالذكر أن على ماهر باشا عندما سافر الى لندن للاشتراك فى مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية كان قد تقابل مع المسئولين البريطانيين أكثر من مرة وكان هدف على ماهر من تلك المقابلات و « الاجتماعات المكثفة » اقناع المسئولين البريطانيين بأنه لا يمكن أبدا أن يوضع فى صف السياسيين المصريين المعادين لبريطانيا بل انه فى مقدمة الراغبين فى تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروح طيبة وأنه - أى على ماهر - لا يحمل فى نفسه كراهية للبريطانيين بل انه على العكس، مما يشاع عنه صديق لبريطانيا وكان على ماهر باشا أيضا قد حرص على أن يوحى للسياسة البريطانيين انه القادم الجديد لحكم مصر ، وان بقاء محمد محمود باشا فى الحكم من الأمور الوقتية وانه وحده هو الذى يقرر متى تنتهى مأمورية محمد محمود باشا .

ولكن الملابس التى أحاطت بتشكيل وزارة على ماهر واختيار بعض معاونيه للمشاركة فى تلك الوزارة ، ومحاولة ظهوره - منذ بداية تشكيله الوزارة - بمظهر الوطنى المستقل قد أثار مخاوف سير مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى مصر الذى لم يكن يستطيع للظروف الدولية الخطيرة التى تكتنف العالم أن يعترض على رئيس الوزراء الجديد أو على الأقل يعترض على بعض الأعمال التى قام بها حتى لا يؤول هذا الاعتراض على أنه تدخل سافر فى الشؤون الداخلية لمصر !

وكان على ماهر - والحق يقال - قد أحسن استغلال ظروف تدهور الحالة الدولية ووقوع بريطانيا فى أكثر من مأزق دولي ، بل ان على ماهر لذكائه - ولا أحد يستطيع أن ينكر عليه ذكائه الحاد - قد رأى ان بريطانيا لن تحاول أبدا فى تلك الأيام التدخل فى شئون مصر ، وخاصة وأن على ماهر - رئيس الوزراء - مؤيد الى أبعد حدود التأييد من الملك .

وأصحاب الذكاء الحاد ، ينجحون دائما ، وباستمرار ولكن عندما يخطئ الواحد منهم خطأ فاحشا واحدا فإنه يفقد وبسرعة كل ما حققه من نجاحات ولذلك فقد نجحت سياسة على ماهر باشا فى البداية فحقق كل ما كان يريد تحقيقه من تأخير تدخل بريطانيا فى كثير من الأمور ، الداخلية ، التى رأى تنفيذها ، ولكن بريطانيا التى صبرت ، على ، على ماهر طويلا ، لم تستطع بعد اعلان الحرب ودخولها الى جانب بولندا وضد ألمانيا - للانتظار طويلا على على ماهر وكانت الفرصة التى استغلتها أبرع استغلال دخول إيطاليا الحرب الى

جانب ألمانيا وضد بريطانيا فكان ما كان من اصرار بريطانيا - بصورة رسمية
سافرة - على أحداث تغيير وزارى فى مصر ولم تكن وزارة على ماهر قد أكملت
شهرها العاشر . لقد دخلت بريطانيا الحرب فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ وأجبر على
ماهر على الاستقالة كرئيس لمجلس الوزراء - بناء على تدخل بريطانيا - فى
٢٧ يونيو ١٩٤٠ .

وإذا كان على ماهر قد بدأ منذ اليوم الأول لتشكيل وزارته معركة التحدى
ضد بريطانيا أو ما يمكن أن يسمى بالخروج عن المألوف فى تشكيل الوزارات
وضرورة استئذان بريطانيا فى كل الخطوات التى تسبق التشكيل الوزارى
وتواكبه ، الا أنه قد بدأ منذ اليوم الأول تحقيق كل ما كان يريده القصر من
أمر رفضت تنفيذها ، أو أرجأت التنفيذ وزارة محمد محمود باشا ، وفى مقدمة
تلك الأمور - وعلى سبيل المثال لا الحصر - إحالة سليم بك حسن الى المعاش ،
بعد خلافه مع الأب دريتون مدير دار الآثار المصرية ، وبعد أن رفض النائب العام ،
أو « النائب العام » كما كان يسميه على ماهر باشا حالته الى محكمة الجنايات
لأن النائب العام لم يكن يرى فيما نسب الى سليم بك حسن ما يوجب إحالته
الى محكمة الجنايات فجاء مجلس الوزراء بعد ثلاثة أيام من تشكيله وفى أول
اجتماع رسمى له - ليحيل سليم بك حسن ، الى المعاش لا الى محكمة الجنايات .

وكان مجلس الوزراء قد عين فى أولى جلساته ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ محمد
كاهل نبيه بك وكيلا لوزارة الاشغال ، والفريق عزيز على المصرى باشا رئيسا
لأركان حرب الجيش المصرى وعبد الرازق أحمد السنهورى بك وكيلا لوزارة
المعارف - بدلا من العشماوى بك الذى كان يقف الى جانب د. محمد حسين هيكل
وزير المعارف السابق فى كثير من آرائه واتجاهاته وقراراته ، وحسن مختار
رسمى بك وكيلا لوزارة المالية ، والأستاذ عبد المقصود أحمد ، وكيلا مساعدا
لوزارة المالية ، واللواء حسن عبد الوهاب باشا قائدا للأساطيل الجوية !

طلعت حرب یلقى جزاء سنمار القصر یقيل رئیس بنك مصر

● كان من أخطر ما أقدم علیه مجلس الوزراء ، فى تاريخه ما ابتداه
خاصا بطلعت حرب باشا : وادع الدكتور محمد حسين هيكل يروى قصة مجلس
الوزراء الجديد مع طلعت حرب بقول د^ر هيكل :

أثارت احوالة سليم بك حسن وجماعة من كبار الموظفين الى المعاش . على
هذا النحو ، المفاجيء دغشة الناس وتباينت الصحف ، لكن أدرا أجل خطرا
كان أكثر لفتنا للنظر ، فقد استدعى حسين سرى باشا وزير المالية محمد طلعت
حرب مدير بنك مصر ، وتحدث اليه فى مركز البنك ، وفى دقة هذا المركز دقة
توجب على الحكومة ان تتدخل لمصلحة المساهمين فيه وأصحاب الودائع ، وطلب
اليه أن يتنحى عن ادارة البنك وترامى الى الناس هذا النبأ ففتحوا عيونهم واسعة
من الدهشة ، فطلعت حرب هو مؤسس البنك منذ عشرين سنة ، وهو الذى انشأ
شركات البنك ، واحدة بعد أخرى ، وبعث فى البلاد نهضة صناعية لم تعدها
من قبل ، وهو لهذا موضع تقدير الشعب واكباره ، واجلاله ، افيعامل رجل
خدم بلاده أجل خدمة على هذا النحو المهين وهو الجدير ، بكل اكرام ، وتقدير ؟
وتولى طلعت حرب لهذه المفاجأة ، ما تولى الناس جميعا . لقد كان بنك مصر ،
يعانى فى هذه الفترة أزمة تعانيتها المنشآت المالية جميعا ، بسبب الازمة المالية
الطاحنة التى حلت بالعالم واستمرت عدة سنين لكن الرجل لم يكن يحسب ان
الأمر ، يصل بالحكومة الى أن تعامله هذه المعاملة وهو فى نظر الشعب أكبر من
وزير ، وأكبر من رئيس وزراء لانه هو الذى أقام المؤسسة المصرفية الكبرى
والشركات التابعة لها باقدامه فهو الذى خلق هذه المنشآت ولم يخلقه هو الا الله
وهو لم يتهم يوما فى ادارة البنك ، ولم ترق الى نزاهته شبهة ، وبعض الرعاية
من جانب الحكومة للبنك كفيل بأن يعاونه على تخطى هذا المركز الذى لم يبالى

من الدقة ما يريد وزير المالية ان يصوره ، لكن وزير المالية حاسم فيما طلبه
وللحكومة فى البنك ودائع ضخمة اذا هى فكرت فى نقلها الى بنك غيره ، عرضت
سمعة البنك للخطر ، أى عرضت كيان البنك للخطر ، والبنك هو طلعت حرب ،
هو سمعته ، وهو حياته ، وهو تاريخه الباقي ، لن تستطيع الأيام محوه ما بقى
البنك دائما ووزير المالية حاسم قاطع فى طلبه ، ان يتنحى منشئ البنك عن
ادارته ، وهو يضرب له موعدا - ثلاثة أيام - ليتلقى جوابه وهذا الموعد انذار
نهائى معناه ان ينزل طلعت على الحكم ، أو أن تقف الحكومة من البنك موقف
الخصم .

ما عسى تكون الخواطر ، التى مرت بنفس طلعت خلال الأيام الثلاثة التى
ينتهى فى آخرها هذا الانذار النهائى وكيف قضى الرجل هذه الأيام الثلاثة وهو
يفكر فى النزول عن عرش مصرفه بعد أن أقام قواعده وبعد أن قضى فيه وفى
شركاته عشرين عاما كان أثناءها مقصد العشرات والمئات والألوف من المصريين
شبابا وشيبا ، رجالا ونساء ، أغنياء ، وفقراء ، وكان أثناءها صاحب الكلمة
المسموعة ، والرأى النافذ .

لقد ذهب اليه قبل ذلك بأسابيع اجابة لرجاء من أحمد ماهر باشا وزير
المالية أحدنه فى وسيلة يقترحها لدعم البنك فكبر عليه ان يسمح ان البنك فى
حاجة الى دعم وأخبرنى أن كل شئ يسير على أقوم طريق ، أما وهو اليوم بازاء
هذا الانذار من وزير المالية الجديد فلا مفر له من أن يتخذ قرارا اما بالتخلي عن
ادارة البنك واما بالتعرض لوقوف الحكومة من البنك موقف الخصومة . وآثر
الرجل ، أن يتخلى عن ادارة البنك ابقاء على تاريخه فبلغ وزير المالية رأيه ،
قبل انقضاء الموعد ، المحدد ، واختارت الوزارة الدكتور حافظ عفيفى باشا مديرا
 للبنك مكانه وتخلي كذلك فؤاد بك سلطان ، عن مركزه . بصفته عضوا منتدبا
عن مجلس الادارة وحل محله عبد المقصود أحمد ، وقبل ان نتحدث عن طلعت
حرب وعن الظروف التى أدت الى التخلص منه ، نحب ان نشير الى « استقبال »
الصحافة لوزارة على ماهر ، بعد أن تحدثنا ، عن « توديع » الصحافة لوزارة
محمد محمود وسوف نختار « عينات » قصيرة ، وموجزة ، لما نشرته الصحف
المصرية ، عن وزارة ، على ماهر وعن على ماهر أيضا .

اشارت صحيفة الدستور الناطقة باسم الهيئة السعدية - ١٩٣٩/٨/٣٠ -
الى أن الوزارة خلت من الأحرار الدستوريين كما أشارت الى « أسف » رئيس
الوزراء ، لذلك ، وأسف الكثيرين وقالت أيضا : اذا تيسر للجميع بما يتضافرون
عليه من الخدمة العامة ، والأعمال النافعة ان يتبادلوا الثقة والتأييد ففى ذلك
تعويض حسن ، لما كان منتظرا من مشاركتهم الفعلية فى توجيه تلك الأعمال »
ومضى كاتب مقال الدستور يقول : ان أعضاء الوزارة البرلمانيين من النواب
والشيوخ قليلون : ولكن الدستور المصرى ، وبعض الدساتير الأوروبية ، الراقية

لا توجب اختيار الوزراء جميعا من النواب والشيوخ ، الى أن يقول كاتب المنال : ولكننا لا نرى ما يمنع التوفيق بين المطلبين والجمع ، بين الكفاءة والنيابة في وقت واحد قياسا ، على ما حصل عندنا ، أكثر من مرة وقياسا ، على ما يحصل في البلدان الدستورية العريقة التي يتفق فيها أحيانا أن يتخلى بعض النواب عن دوائريهم من يراد الانتفاع بهم في سلك الوزارة من ذوي الكفاءات أو ذوي المكانات وقد دلت الوزارة على عظيم رغبتها في احكام الصلة بينها وبين المجلس باشتغالها على عضوين بارزين أحدهما لمباشرة الشئون البرلمانية في مجلس الشيوخ ، والآخر لمباشرة هذه الشئون في مجلس النواب ، ويختتم كاتب الدستور مقاله بقوله : هذه العناصر ، الجديدة في الوزارة الماهرة هي العناصر التي عرفت ميادين الوظائف وميادين البعثات السياسية فنحن نستقبلها بالرجاء وننتظر منها السداد في صياغة مصالح البلاد وفي مقدمتها أعلى وأنفس مصالح بنى الانسان الحرية والاستقلال .

أما جريدة المصرى فتقول تحت عنوان ، المحسوبيات العليا : وظائف يخلق للأشخاص لا رجال يخلقون للوظائف : يقول المصرى : ظهر ان جميع الوزراء الجدد - فيما عدا اثنين - هم موظفون عاديون من محافظ ، ومهندس ومدير مصلحة ، ومدرس ، أما باقى الوزراء فهم بلا شك من أضعف أعضاء الوزارة المستقبلية . وفتح المصريون عيونهم وحدقوا فلم يروا كفايات بل وقعت أبصارهم على مفاجآت تجعل الوزارة الجديدة جديدة بأن تكون أعجوبة بين الوزارات ، وأعجب ما في الوزارة أن صاحبها لم يجترأ تشكيلها من طائفة الموظفين الذين تعج الحكومة بالمثلث من أمثالهم ولكنه خلق ثلاث وزارات جديدة لثلاثة وزراء جدد ، واستحدث لهم اختصاصات ما أنزل الله بها من سلطان .

ثم قالت جريدة المصرى : هذه أعاجيب لا نرى لها مثيلا في بلد غير مصر ، ولا في وزارة غير الوزارة الحاضرة ولا نعرف لها قياسا ، ولا سابقة : ونحن أمام تفسير واحد ، هو ان هذه الوزارات قد خلقت خلقا ، لأشخاص أريد التحايل على ادخالهم في الوزارة لتسيير أمر تشكيلها أو لارضاء الصداقة ولكن على حساب ميزانية مصر المسكينة التي عجزت عن الضرورات فأصبحنا نراها في عهد ماهر باشا ، تتسع لما تضيق عنه ميزانية بريطانيا العظمى .

واذا لم تكن هذه هي المحسوبية ، العليا ، المضاعفة بكسر العين وفتح الفاء في وظائف الدولة الأساسية فما هي المحسوبية اذن ، وكيف تكون ؟

وقالت جريدة « البلاغ » معلقة على انشاء وزارة للشئون الاجتماعية ، وهي إحدى الوزارات الجديدة التي انتقدت (جريدة المصرى) على ماهر ، على استحداثها ضمن الوزارات :

« ان الأمر في الشئون الاجتماعية كان مفرقا مبعثرا ، بين وزارات ومصالح شتى وان هذه الشئون لم تكن تعد من المهام الأساسية لوزارة من الوزارات

فالتعاون ليس مهمة أساسية لوزارة الزراعة ، وشئون العمال ورفع مستواهم واستحداث أسباب الترفيه لهم فى أوقات الفراغ لم تكن عملا رئيسيا لوزارة التجارة والارشاد والدعاية والتثقيف والمحاضرات ، وما الى ذلك عمل ثانوى للوزارة التى كانت تعنى به ، وهكذا ، ومن أجل ذلك لم يكن مستغربا ألا تشعر وزارة معينة ان عليها واجبا يتحتم أدائه على وجه السرعة وينبغى تقديمه على كل ما عداه مما تقوم به من أعمالها الرئيسية ، ثم ان هذه البعثرة للمصالح والشئون ، على وزارات كثيرة لم يكن من شأنها أن تسهل التعاون على خدمة الأغراض الاجتماعية وتنسيق الجهود فى سبيلها » .

وهضمت « البلاغ » تقول عن الوزارة انها « أوجدت من أول لحظة لتقليدها الحكم ، شعورا بين موظفى الدولة بأن العمل مطلوب منهم بأقصى قوتهم ، وشعورا خارج دوائر الحكومة ببشائر نشاط سيكون له أثره الحميد فى حركة العمل والانتاج ، وفى روح الأمة على العموم » .

وكانت مجلة الاثنين قد اتجهت الى ما اتجهت اليه جريدة المصرى من انتقاد انشاء وزارات جديدة وتعيين وزراء جدد ، وكان من بين ما قالته فى هذا الخصوص : للمرة الثانية اتجهت النية الى زيادة عدد الوزراء فى مصر بانشاء وزارات جديدة وتعيين أشخاص وزراء دولة ، وهذه بدعة نعيد مصر ، من شروها وويلاتها فالزيادة فى مناصب الوزراء ، لا توجبها حاجة العمل ولكن اندى يوجبها ارضاء الاشخاص الحزبيين على حساب أموال الدولة وليس يجهل أحد ما ينعم به الوزير فى مصر ، من مميزات وخصائص ، فهو يقبض مرتبا ضخما ويمنح سيارة فخمة وتكون أكثر مرافق الدولة فى خدمته ولا يكاد يوجد شعب ناهض يرضى أن يتقبل كواهل دافعى الضرائب لينعم بعض الأشخاص بالمناصب العالية .

ان الواجب اليوم يفرض النقص فى عدد الوزراء لا زيادتهم فثمة وزارات يمكن أن يشرف عن اثنتين منها وزير واحد ، وفى أكثر العهود الماضية كانت تظل احدى الوزارات من غير وزير ، يقوم على شئونها وزير منتدب ومع ذلك فما رأينا عجزا فى ادارة شئونها .

وعرضت جريدة « المقطم » فى افتتاحيتها لما أذاعته جريدة « الدبلى هيرالد » من أن « على ماهر باشا قد يحكم مصر بدون برلمان » فنفته وقالت :

« ولا ندرى لماذا يعزى الى على ماهر باشا احتمال الانفراد بالحكم بغير برلمان وقد كان من أبرز أعضاء اللجنة التى عنيت بوضع الدستور وتولى اعادة النظام البرلمانى أثناء وزارته الاولى ومهد السبيل للانتخابات وابتكر أسلوبا

لانتخاب مجلس الشيوخ بسرعة حرصا على مقتضى الدستور فى أمر الوصاية على العرش . وبين أعضاء وزارته الحاضرة وزراء شديدي الايمان بالعمل البرلماني ونظام الحكم النيابي .

ولكن لماذا نعتب على جريدة انجليزية اذا اشارت الى احتمال وقوع هذا الأمر ونحن ما برح بعض صحفنا يردد أنباء العزم على حل هذا المجلس أو ذاك من البرلمان أو حل البرلمان كله مع ما فى هذا التردد من خطر حقيقى بما يقلل من هيبة البرلمان وتأثيره ويخلق حوله جوا غير صالح ،

وانتهت من هذا الى قولها :

« لهذه الاعتبارات وسواها لا يمكن أن يخطر ببالنا أن سياسيا عبقريا كصاحب المقام الرفيع على ماهر باشا يخطر له أن يحكم بدون برلمان وخصوصا فى هذا الأوان ولا سيما بعد ما أعربت مصر عن مشيئتها من هذه الناحية غير مرة اعرابا صريحا لا يشوبه غموض ولا ابهام » .

وقالت جريدة « البورص » فى مقال بهذا العنوان :

وعندما عرف الناس أن على ماهر باشا قد دعى الى تولي الحكم جاش الأمل فى جميع القلوب ، فان الجميع يعترفون لرئيس الحكومة الجديد بصفات بارزة . نعم انه ليس بالرجل الساحر الذى يستطيع أن يسوى جميع المشكلات بعصاه السحرية : فلن يستطيع على ماهر باشا أن يرفع أسعار القطن الحاضرة لتقلبات الأسواق العالمية ولن يستطيع تخفيض النفقات العسكرية أو تخفيض الضرائب عن الممولين ما دامت الازمة الدولية تهدد العالم . فيجب عدم التمادى فى الأمل والتفاؤل لئلا يعقب ذلك شيء من خيبة الأمل .

ان الفلاح لم يسمع ولم ير حتى الآن الا وعودا . فان جميع خطب العرش علمته بأجمل الوعود ولكنها كانت تذهب هباء مع الريح . أما اليوم فيخيل الى انه قد صبحت العزيمة على تحقيق شيء من آماله . فان الوزارة منذ أول اجتماع عقدته قد اهتمت بشئون الفلاح وأخيه الزارع .

وتابعت الجريدة المشار اليها كلامها فقالت :

ان الكتاب المرفوع من رئيس الحكومة الى جلالة الملك يسطر برنامجا تدريجيا ولكنه كثير النفقات ، وليس من شك ان فى الوقت الحاضر ، وحالة العالم الاقتصادية على ما هى عليه قد بلغت الضرائب المباشرة وغير المباشرة التى يدفعها الممول المصرى مستوى لا سبيل الى تجاوزه بلا خطر ، لذلك قوبل تصريح الرئيس بعزمه على الاقتصاد فى النفقات بكثير من الارتياح .



● وانتقل بعد هذا العرض السريع ، لاستقبال وزارة على ماهر ، الى الحديث عن طلعت حرب الذى عاملته وزارة على ماهر أسوأ معاملة يمكن أن

يعامل بها مواطن عظيم لعب أخطر الأدوار فى تاريخ مصر ، السياسى والاقتصادى .
والغريب ان الجانب الاقتصادى فى شخصية طلعت حرب قسـد طغى على بقية
الجوانب الأخرى فى شخصيته وهى جوانب هامة وخطيرة وقد لا يعرف الا القليلون
جدا أن كتابا لطلعت حرب عن المرأة ، أحدث دويا هائلا وكان اسمه « تربية
المرأة والحجاب » وقد طبع فى عام ١٨٩٩ م - ١٣١٧ هـ وكان فى ١٤٠ صفحة
من القـطـع الكبير . وقد صدر طلعت حرب غلافه بكلمات خالدة من بينها قول
الرسول عليه الصلاة والسلام « ان لكل دين خلفا ، وخلق هذا الدين الحياء »
وقول على بن أبى طالب كرم الله وجهه « أكفف أبصارهن بالحجاب فشدة الحجاب
خير لهن من الارتياح » وقول فاطمة رضى الله عنها « أصلح شئ للمرأة ألا ترى
رجلا ، ولا يراها رجل » وقول الحسن بن على رضى الله عنه « لا تدعوا نساءكم
يزاحمن العلوج فى الأسواق ، قبح الله تعالى من لا يغار » .

وقد جاء فى مقدمة ذلك الكتاب الفريد فى نوعه : كثر فى هذه الأيام
البحث والكتابة فى حالة المرأة ، وما يجب عليها ولها وفى طرق تعليمها ، والفضل
فى فتح باب هذا البحث لكتاب تحرير المرأة الذى وضعه حضرة الفاضل قاسم
بك أمين الذى يقول فيه : ان المرأة مساوية للرجل ، من جميع الوجوه وان
الرجل ظالم لها فى حقوقها ، ويحث فيه على تربية المرأة ، وتعليمها كما يتعلم
الرجل سواء بسواء ويقول بلزوم رفع الحجاب ، ووجوب الاختلاط لأن حجاب
المرأة ، وعدم اختلاطها مما يقيد حريتها التى منحها الله أياها ويمنع من قيامها
بالعمل المكلفة به فى الهيئة الاجتماعية الى آخر ما يدعو اليه « . ولم يكـد يظهر
هذا الكتاب فى عالم الوجود حتى أشيع فى بعض الجرائد ، انه تألفت لجنة فى
مصر ، تحت رعاية عظيم بها لتحرير المرأة الشرقية على الطريقة التى أشار
اليها حضرة المؤلف فى كتابه وأخذ الناس من ذلك الوقت يبحثون فى موضوع
الكتاب وما احتوى عليه من أفكار ، وأمان ، ولقد انقسموا حزبين : حزب يرى
رأى المؤلف وهم قلائل يعدون على الاصابع والحزب الآخر وهو الأعظم عددا
أجمع على استهجان ما ورد بالكتاب « ويقول انه يدعو الى بدعة فى الدين لا فى
العوائد فقط ، وكلا الحزبين سلم ولله الحمد بأن الدين لا يمنع مطلقا من تعليم
المرأة وتربيتها وتهذيبها بل هو يحض على ذلك ويأمر به ولكنهما يختلفان
فيما ينبغى أن تتعلمه المرأة وفى طريقة التعليم والتهذيب .

ولما رأينا - هكذا يقول طلعت حرب - هذا الجدل والكفاح بين فريقين يعزز
كل منهما قوله بالشرع ، ويقول ان الحق والدين فى جانبه ، ورأينا انه لم يكـد
يخلو مجتمع من الكلام فى هذا الموضوع تاقت نفسنا الى البحث ، والتنقيب
والدخول فيه ، ونحن نعرض على القراء نتيجة بحثنا فان أخطأنا فلنا من حسن
النية ما نرجو معه غفران سيئات خطئنا وان أصبنا المرمى كما نظن فلسنا نسأل
على عملنا أجرا فنقول : « أول شئ طرأ ، على ذهننا حين قرأنا الكتاب ورأينا
الناس أخذت « تسلى » حضرة المؤلف بالسنة حداد ، ويحملون عليه وعلى كتابه

حملات لم نتعودها على مؤلف غيره من قبل ، انه لا بد من الأمر من شيء مهم حمل الناس على ذلك اذ لا يمكن أن يجتمع كل الناس على ضلالة ولا يخفى ان السنة الخلق ، أقلام الحق ، فأخذنا نسال ، ونسأل ونبحث ، ونتناظر ، حتى علمنا ان معظم هياج الرأي العام على حضرة المؤلف ناتج مما هو راسخ في اذهانهم من أن رفع الحجاب ، والاختلاط كلاهما أمنية تتمناها أوروبا من قديم الزمان لغاية في النفس يدركها كل من وقف على مقاصد أوروبا بالعالم الاسلامي ، ويقولون ان لأوروبا مطامع قديمة ومآرب في النفس يظهرها زيادة التقرب بين العالمين الشرقي والغربي ، حتى أن بعض امراء المسلمين اتخذ هذه المقاصد ذريعة يتقرب بها الى بعض دول أوروبا في نيل مأربه ، ومن ذلك ان اسماعيل باشا خديو مصر الأسبق لما كانت نفسه تميل الى الاستقلال وتكوين مملكة مستقلة بأفريقية يحكمها هو ومن يأتي بعده من أولاده . كان عاملا على جذب دول أوروبا اليه لتساعده على تحقيق أمنيته في مقابلة تحقيق أمنيتهم بأن يدخل العادات الأوروبية بين امته مما كان يظنه سهل المنال حتى أنه كثيرا ما كان يتظاهر ويقول ان مصر قطعة من أوروبا وان أخلاق المصريين وعوائدهم التي ورثوها ستصبح بمساعيه بعد قليل مماثلة لعوائد أوروبا وأخلاقها ليكون له من ذلك وسيلة يتقرب بها اليهم .

ويقول محمد طلعت حرب : اني أجل حضرة الفاضل قاسم أمين من أن يكون له غاية من وضع كتابه خلاف حب الخير والارتقاء ، لأمته كما هو ظاهر ، من كلامه عن تربية المرأة فانه وصف حالتها اليوم أحسن وصف ، وقال بوجوب تربيتها تربية تهذب أخلاقها ، وتقوم نفسها ، فلحضرتة مزيد الشكر على ذلك وسيرانا في هذا الكتاب داعين الى مثل دعوته رافعين صوتنا مع صوته لعل دعواتنا تخرق تلك الأذن الصماء فيهم القوم بأمر هذه التربية وننال ضاللتنا التي نشهدها وهي تحسين حالنا ، وما على الله بعزيز ، واننا مع موافقتنا لحضرته على هذا المبدأ نخالفه في غيره فنستسمحه العفو ، عما يجده خلال بحثنا من المخالفة والمباينة في الرأي والفكر فحضرتة حر ، ولا نخاله الا أن يحب كل حر الفكر .

ويقول طلعت حرب : ولكي يطابق الاسم مسماه سميننا الكتاب « تربية المرأة ، والحجاب » وهو اسم كنا نتمنى أن يجعله حضرة قاسم به أمين عنوانا لكتابه فانه أولى وأليق به من اسم « تحرير المرأة » ، حيث ان المرأة المسلمة بشهادة حضرته قد خولت لها الشريعة السمحاء منذ نحو ثلاثة عشر قرنا ، حقوقا وامتيازات لم تحصل زهيلاتا الفرنجيات على جزء يسير منها الا من عهد غير بعيد ، وهي الآن قد زادت حريتها على الحد الشرعي .

ويورد طلعت حرب في مقدمة كتابه العبارة المقررة « اذا هنا اليراع هفوة ، فالغرض مما تقدمه الجوهر لا العرض وجل غرضنا المشاركة في البحث توصلا للحقيقة التي هي ضاللتنا جميعا فما تراحمت الظنون على شيء الا وانكشف » .

وفى الفصل الثالث من الكتاب الذى خصصه طلعت حرب ، للحجاب يشير المؤلف الى قول الرسول صلوات الله عليه وسلم : « ان الله اذا أراد ان يهلك عبدا نزع منه الحياء » والى قوله صلى الله عليه وسلم : « ان لكل دين خلقا ، وخلق هذا الدين الحياء » وتحت عنوان الحجاب أعظم قائد للعفة يشير الى ما قاله أحمد زكى بك سكرتير نانى مجلس النظار فى كتابه « السفر الى المؤتمر » ان المرأة بعد كل تهذيب أراها ضعيفة ميالة أكثر من الرجل لداعى الشهوات والتفانى فى الملاذ ، فالواجب أن تكون لهن الحرية كالملاح فى الطعام فان التعليم ليس بقادر أن ينزع منهن هذه الأميال وان نزع منهن الخرافات التى يثبتنها فى عقول الأطفال « كما يقول طلعت حرب . لذلك حافظ المسلمون ، على الحجاب . وحذروا من نزعها فكان الصحابة رضى الله عنهم يسدون المنافذ والثقوب ، التى فى الجدران لئلا يطلع منها النساء على الرجال أو الرجال على النساء وقد رأى معاذ امرأته تتطلع فى الكوة فضربها وكان على كرم الله وجهه يقول : « أكفف أبصارهن بالحجاب فان شدة الحجاب ، خيرا من الارنياب » ، ويشير طلعت حرب - فى هذا الباب الى قول عاتكة امرأة الزبير ، لما قعدت عن الخروج وسألها زوجها ألا تخرجين يا عاتكة . . لقد قالت : كنا نخرج اذ الناس ناس ، وما بهم من بأس وأما الآن فلا .

ثم ينهى طلعت حرب هذا الفصل بقوله : فهل بعد هذا دليل واثبات على أن الحجاب دافع ، أو هاما ، وارتياجا وشكوكا ، وحصن حصين للعفة والصيانة ؟

ويناقش طلعت حرب رأى قاسم أمين فى الحجاب وكونه لم يجد نصا فى الشريعة يوجب الحجاب ، على هذه الطريقة الموهودة ، وانما هى عادة عرضت عليهم من مخالطة بعض الأمم فاستحسنوها وأخذوا بها وبالغوا فيها وألبسوها لباس الدين كسائر العادات الضارة ، التى تمسكنت فى الناس باسم الدين والدين براء منها ولذلك لا نرى مانعا من البحث فيها بل نرى من الواجب أن نلم بها ، ونبين حكم الشريعة فى شأنها وحاجة الناس الى تغييرها » .

ويقول طلعت حرب تعقيبا على تلك الفقرة من فقرات كتاب تحرير المرأة ، لقاسم أمين : نحن لا نلام اذا كنا نخالف فى هذا الفكر ، وقلنا ان فى الشريعة نصوصا ، تقضى بالحجاب الشرعى ، ونعنى به ستر البدن ، بأكمله وملازمة المرأة ، خدرها ، الا لضرورة ، أما الحجاب الحال فلا شك انه بدعة لم يأمر بها دين ، ولم يقل بها شرع ، ويشير طلعت حرب الى قول الله تعالى وهو أصدق القائلين : « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى لهم ، ان الله خبير بما يصنعون ، وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن أو آبائهن ، أو آباء بعولتهن ، أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو اخوانهن أو بنى اخواتهن ، أو بنى اخواتهن ، أو نسائهن أو مملكت ايمانهن

أو التابعين غير أولى الاربعة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن « صدق الله العظيم .

ويناقش طلعت حرب ما نقله قاسم أمين عن كتاب الروض في المذهب الشافعي : نظر الوجه والكفين عند أمن الفتنة من الرجل للمرأة ، وعكسه جائز . ويقول طلعت حرب ان هذا القول مرجوح ، ويخطئ قاسم أمين بانه أخذ القول المرجوح من مذهب الشافعي وترك القول الراجح الذي عليه القول عندهم .

ويأخذ طلعت حرب على قاسم أمين قوله ان البرقع والنقاب كانا غير معروفين في الاسلام وهذا قول يدفعه - هكذا يقول طلعت حرب - ما جاء في نفس كتاب تحرير المرأة من أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرمة عن لبس القفازين والنقاب ، وهل لذلك معنى سوى أن النقاب كان موجودا ومعروفا وان كان معمولا به وواجبا ، وكان النساء يستعملنه حتى في وقت الاحرام فنهاهن النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في هذه الحالة فقط .

ويقول طلعت حرب ان الحجاب الحالى - ١٨٩٩ - غير شرعى وان النساء لسن الآن محتجات بل هن في الحقيقة متبرجات مفسدات وان النقاب الشرعى يشترط فيه الا تبدو منه الا العين الواحدة أو العينان . ويقول ان الأصل في المرأة احتجابها وعدم ابتذالها فاللازم الرجوع الى الشرع اذا أمكن وعند عدم الوصول الى ذلك يلزم على الأقل عدم المغالطة والتمحك في الشرع والدين لاعلاء فكر يخالفهما أو اظهار رأى يناقض ما أمر به الله . .

ويقول طلعت حرب في ختام مؤلفه : بعد أن تهيأ الكتاب للطبع وطبع معظمه ، قرأت في المؤيد الأغر « ١٢ نوفمبر ١٨٩٩ » مقالة رائعة المعنى شائقة المبنى لحضرة صاحب الحبيج الدامغة والفصاحة البالغة فريد أفندى وجدى ، ألمت بجميع أطراف هذا الموضوع بعبارة سلسلة معقولة فاتماما للفائدة ، وحققنا لهذه الدرر والغرر قد رأيت أن أختتم بها كتابى ليكون ختامه مسكا ، ان شاء الله تعالى ومما جاء في مقالة الأستاذ فريد وجدى ان المرأة أشد عبودية في البلاد العربية منها في البلاد الشرقية لأن حريتها ليست في رفع الحجاب والاذن لها بالخوض في معترك الحياة وهو ذلك المعترف الذى لا ينال الفوز فيه الا باقتحام المخاطر : معترك يأكل القوى فيه الضعيف وليسمت القوة والضعف فيه تتعلق بصلاصة العضل أو بليينه فقط بل بأمور أخرى أيضا مركزها العقل وحسن التعرف بقوى الفكر ولو قارنت بين الرجل والمرأة في هاتين الحثيتين لحكمت لأول وهلة أن الغالب لن يكون على أية حال الا الرجل دون سواه . . » .

والجدير بالذكر أن خاتمة كتاب « تحرير المرأة » لقاسم أمين كانت على النحو التالى : أحسن طريقة أراها لتنفيذ ما عرضناه في هذا الكتاب هي

أن تؤسس جمعية يدخل من الأدباء من يريد تربية بنائه على الطريقة التي شرحناها وأن يختار لتلك الجمعية رئيس من كبار المصريين « ولا أظن أن الطبقات العليا من أهل بلادنا تخلو من واحد منهم » وأن يكون عمل هذه الجمعية في أمرين : الأول يتعاون على تربية البنات على هذه القاعدة الجديدة ، والثاني السعى لدى الحكومة في إصدار القوانين التي تضمن للمرأة حقوقها بشرط ألا تخرج في ذلك عن الحدود الشرعية . ولكن بدون أن تنقيد بسنن من المذهب بل تأخذ عن كل منها ما هو موافق لحاجاتها الحاضرة وضرورات عصرنا . كما حصل مثل هذا في وضع المحكمة العثمانية وكما حصل عندنا مرارا في بعض المسائل المتعلقة بالمحاكم الشرعية فإذا تشكلت هذه الجمعية يخف اللوم . على كل واحد من أعضائها فان قوة الانتقاد تأتي . متوزعة على جملة من الأفراد فيسهل احتمالها ، ومقاومتها فلا يكون في شدة الانتقاد ما يبعث على فتور الهمة ، وضعف الإرادة ، عن العمل لأن في قوة الجماعة من الاقتدار على الدفع ليس في قوة الفرد الواحد ، والاجتماع هو القوة الحقيقية التي بدونها لا ينجح شيء .

نرى حكومتنا - هكذا يقول قاسم أمين - تهتم بمسألة صغيرة ، كمسألة الشفعة فتعين لها لجنة شرعية لتبحث في المذاهب وتجمع ما تراه مناسبا من الأحكام ، ونرى كثيرا من المصريين يدخلون في كثير من الجمعيات مثل جمعية الرفق بالحيوان ومعارض الأزهار ، وغيرها ، ولا يضمنون بوقتهم ، ولا بمالهم ، في تعضيد مشروعات المشروعات يعتقدون صلاحيتها ونرى الجرائد تنشر بين طبقات الأمة ، من المعارف ما يساعد على تربيته ، وتهذيبها وقد آن الوقت ، الذي يجب فيه على الحكومة وعقلاء الأمة وأرباب الأقلام ، أن يوجهوا التفاتهم الى حال المرأة المصرية فاني لا أرى مسألة تمس حياة الأمة أكثر منها ، ولا أحق منها أن تكون موضوعا لنظرهم ، ومجالا لأرائهم ، وأنكارهم .

وطلعت حرب - للعلم - من مواليد ٢٥ نوفمبر ١٨٦٧ ، أبوه من عائلة حرب بناحية ميت أبو علي « الزقازيق » عاش في القاهرة ويقال أنه ولد في قصر الشوق ، بجهة الجمالية ، كان والده حسن محمد حرب موظفا بمصلحة السكة الحديد : نال طلعت حرب شهادة مدرسة الإدارة والألسن ، التحق مترجما بقلم قضايا الدائرة السنية خلفا للزعيم محمد فريد ، الذي تولى حينذاك رئاسة هذا القلم . تدرج في هذا المنصب الى أن أصبح مديرا ، لأقلام القضايا ، ثم عمل مديرا لشركة كوم امبو و . و . وفي شركة كوم امبو ، أحييت عليه في الوقت ذاته ادارة الشركة العقارية المصرية حيث تدرب على الأعمال المالية على يد خبراء ماهرين واستمر في عمله في هذه الشركة حتى مصرها وأصبحت عالمية رأس مالها في أيدي المصريين . و . و .

استفاد من ثورة ١٩١٩ فدعا الى انشاء بنك مصر وتحقيق له امله القديم هذا فى ٧ مايو ١٩٢٠ الذى هو عيد ميلاد بنك مصر وابتعد بالبنك عن السياسة والحزبية ونجح نجاحا رائعا فى انشاء مطبعة ومكتبة مصر . و . . و . وانتقل بنشاطه الى البلدان العربية ، فأنشأ « بنك مصر وسورية ، لبنان » . و . و . واتجه الى تعضيد المسرح العربى فشيّد دار التمثيل العربى بحديقة الأزيكية .

وقد توفى طلعت حرب فى ٢١ أغسطس ١٩٤١ أى بعد حوالى عام من اقالته من بنك مصر .

وحول اقالة طلعب حرب من بنك مصر ، يقول : د . عبد الرازق حسن : كان المجتمع المصرى ، قبل الحرب العالمية الثانية يموّج بالحركة ، وتؤذّن الظروف باحتمال تغيير كبير لمواجهة المطالب المتزايدة للسكان الذين كان يتضخم عددهم سنة بعد أخرى ولا تكفى المشروعات العامة لمواجهة : كانت هناك مطالب عامة ملحة ككهربة خزان أسوان وانشاء صناعة للحديد والصلب واشتد النداء بضرورة تأميم قناة السويس ، وتحويل بنك مصر الى بنك الدولة واعتباره هو البنك المركزى حتى لا تتكرر مهزلة الأرصدة الاسترلينية فى الحرب العالمية الاولى لو ترك الحبل على الغارب للبنك الأهلى المصرى الذى كانت بريطانيا تسيطر على ادارته فى ذلك الوقت : كان من الواضح أن الرأسمالية الوطنية فى تناقض مع الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية وكان من الواضح أن التزاوج الذى تم فى الثلاثينات لا يمكن أن يستمر فى أبعد من الحدود المرسومة له ، وكانت القوى الاستعمارية تخشى عند قيام الحرب العالمية الثانية أن تلعب الرأسمالية الوطنية المصرية دورا يضر بمصالحها ، كان من السهل القضاء على مشروع كهربة أسوان ، والمشروعات الملحة ، بأحدث مشكلة سياسية نذكر كيف أدت الى تفكك أكبر حزب كان قائما فى ذلك الوقت وهو الوفد وقدمت بعض التنازلات بالنسبة لشركة قناة السويس ولم يكن هناك مفر لضرب بنك مصر ، لضمان سير الرأسمالية فى ركاب الاستعمار ، وكانت المؤامرة ، فبعد قيام الحرب سحبت الحكومة المصرية قدرا كبيرا من أرصدها فى البنك ، وقروضها من صندوق توفير البريد ، وكان معنى ذلك نقص الأرصدة السائلة ، ووجد البنك أن الظروف العامة واضطراب السوق ، تحول دون عرض محفظة أوراقه المالية البالغ قيمتها ، أربعة ملايين من الجنيهات للبيع فى البورصة لأن ذلك يعنى انهيار السوق ، واثارة المتاعب للشركات التى يشترك البنك فى رأسمالها فأخذ الاتجاه الطبيعى ، وهو البنك الأهلى ، المصرى ، وقدم له هذه المحفظة طالبا الاقتراض عليها ، وكانت المحفظة تضم فى جزئها الأكبر سندات على الخزنة ، وسندات للدين العام ولكن يبدو أن طلعت حرب قد نسى الحطة التى قدمها فى خطاب له فى مايو ١٩٢٠ حينما ذكر ، أن لكل بلد فى العالم

سياسة مالية ، يجب أن يسير عليها واستقلال اقتصاديا يجب أن يعمل على الحصول عليه ، والاستمرار فيه والمهيمن على هذه السياسة وهذا الاستقلال الاقتصادى فى كل بلد من بلاد العالم ، هو بنكها الوطنى الذى يحصل على امتياز اصدار البنكنوت ويكون فوق كل البنوك ، يشرف عليها ولا يزاحمها » واستطرد فى كلامه عن مهام البنك المركزى ازاء البنوك وختم كلامه بأن هذه هى وظيفة البنك الأهلى فى مصر ، الذى كان يجب أن يكون أهليا بكل معانى الكلمة وهو يعمل مزاحما للبنوك الأخرى . . أى أن طلعت حرب كما يقول د . عبد الرازق حسن - كان يدرك أن البنك الأهلى هو غريمه ، وانه لم يكن يقوم بدور البنك المركزى، أو يعمل بسياسة استقلالية وكانت النتيجة المباشرة والمنطقية لهذا كله رفض البنك الأهلى لطلب بنك مصر ، وكان لا مفر لإدارة البنك الأخير « بنك مصر » أن تخضع لتحويل دون انهياره فقبلت خروج طلعت حرب ومجموعته مقابل ضمان الحكومة لودائع البنك .

وكما لو كان هناك استيلاء على المشروع الاقتصادى الوطنى ودخل البنك مراقبو حسابات أجانب هم : هيوات ، وبريدسون ، وثيوبى ، واحتل مقاعد ادارة البنك وشركاته مجموعة ممن عرفوا بأدوارهم فى ضرب الحياة الدستورية أو بأعمالهم المشبوهة مع الأجانب كاسماعيل صدقى ، وعبود ، والياس أندراوس ، وعلى يحيى ، والأبراشى ، وهناك أكثر من رأى يقول أنه كان وراء اقالة طلعت حرب من بنك مصر ، أحمد عبود فلقد كان لبنك مصر شركة ملاحه ، وكان لعبود - ولو فى الظاهر - شركة ملاحه أخرى هى تلك التى عرفت بالحدويية وكان طلعت حرب ضد اعانة الشركة الحدويية - الأمر الذى أدى الى عدم تدعيم مركز الشركة الانجليزية : الانجليزية فعلا التى تحمل اسم عبود « اسما » ، واعتبر أحمد عبود طلعت حرب هو المسئول عن حجب تلك الاعانة عن شركته ، وجاءت وزارة على ماهر ، وكان لعبود أصدقاء كثيرون فى وزارة على ماهر ، وحانت الفرصة لينتقم أحمد عبود من طلعت حرب ، وكان أن نحي طلعت حرب من مكانه فى بنك مصر وشركاته ، وانتصر أحمد عبود .

ولم يكن انتصار أحمد عبود انتصارا شخصيا بل كان انتصارا للاستعمار الاقتصادى الأجنبى . . فى مصر !

ويقول د . فؤاد مرسى ، ان طلعت حرب بذل محاولات كثيرة لانقاذ بنك مصر ، الا أن التعصب لدى البنك الأهلى وادارته ضد بنك مصر دفعه الى رفض انقاذ بنك مصر . وهكذا وضحت مخالفة البنك الأهلى لأبسط قواعد ومبادئ العرف المصرفى . وقت الأزمات مع بنك مصر . وأكد أن البنك الأهلى كان يتصرف فى ضوء مصلحته التجارية وكمركز لرؤوس الأموال الأجنبية فى مصر .

وكان سير ادوارد لوك ، محافظا للبنك الأهلى وظل يشغل هذا المنصب من أول مارس ١٩٣١ حتى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٠ .

ويقول د. محمود متولى : يتضح من الشروط التى وضعتها الحكومة آنذاك وادعت أنها فى صالح البنك وبغرض تدعيمه أن الهدف الأساسى كان طلعت حرب نفسه ، الذى كان رمزا للوطنية الاقتصادية ، وتعتبر ثورته الرأسمالية الاقتصادية ثورة فعلية من أجل التقدم ، وكانت مبادئه تتعارض بشدة مع مبادئ الاستغلال والسيطرة ، التى كانت فئة من المستغلين والمتنفذين والمتصرين تسعى إليها وتمارسها على الشعب المصرى ، كما كانت القوى الاستعمارية تشعر بالأرض الوائقة من نفسها التى يقف عليها بنك مصر ، والخطوات التى يخطوها من أجل تصنيع البلاد وما يعنيه ذلك مستقبلا بالنسبة لها .

وقد قدم طلعت حرب استقالته أو بمعنى آخر أصر على تقديمها ، ظنا منه أن ذلك كفيل بانقاذ البنك بعد أن فطن أنه هو المقصود الأول وكان ذلك فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٩ .

وتذكرنى عملية « ذبح » طلعت حرب - وعذرا لاستخدام هذه الكلمة - بعملية « ذبح » أخرى ، كان ضحيتها رجل الآثار المصرية العظيم د. سليم حسن ، وإن كانت عملية « الذبح » الأخيرة قد اتخذت صورة الاحالة الى المعاش ، وسليم حسن - الضحية الثانية بعد طلعت حرب - من مواليد ١٨٨٦ ، فى قرية ميت ناجى مركز ميت غمر ، ومن خريجى مدرسة المعلمين العليا ، وفى ثورة ١٩١٩ حدد الانجليز اقامته ، لنشاطه الوطنى ، وبعد ثورة ١٩١٩ دخل ميدان الحفريات الذى كان مقصورا على الأجانب ، وقد تعلم - فيما بعد - العديد من اللغات القديمة وحصل على دبلوم الديانات القديمة من السوربون . ثم عمل بعد عودته من السوربون محاضرا فى كلية الآداب وكان من أشهر كشوفه مقبرة رع ، وهرم الملكة « خت كاوس » وفى السنوات الأخيرة كلف من قبل قادة ثورة ٢٣ يولية بدراسة آثار النوبة ، فكتب عنها بحثا من أهم البحوث ، وقد توفى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ عن أربعين كتابا من خيرة الكتب ، وربما كان سليم حسن من القلائل الذين احيلوا الى المعاش ولما يبلغ الثانية والأربعين من عمره ، كما أنه من القلائل ، الذين أحدثت حالته الى المعاش ضجة عنيفة لا بين موظفى دار الآثار المصرية ، وإنما بين عامة الشعب ، وهو أيضا من العلماء القلائل الذين خاضوا - ومبكرا - المعارك العنيفة ، مع الأجانب الكبار الذين كانوا يسيطرون على دنيا الآثار المصرية ، وفى مقدمتهم الأب دريتون الذى كان يتمتع بحظوة كبيرة ، عند الملك فاروق ورجال قصره .

ومما أذكره عن سليم حسن أنه كان يدعو باستمرار الى أن يكون التاريخ المصرى ، تاريخ شعب لا تاريخ حكام ، فتاريخ الشعب هو الذى يمكن أن يعتد به الشعب .

وقد تأثر سليم حسن - كما قال أكرم من مرة - بشخصية « بتاح حتب » صاحب الحكم المشهور ، وكان سليم حسن يعتز كثيرا باكتشافه مقبرة الملكة « خت كاوس » والمعروف بالهرم الرابع ، وقد استطاع هذا الكشف أن يربط بين الأسرتين الرابعة والخامسة بعد أن كانت خت كاس - أول مصرية حملت لقب ملكة - هي الحلقة المفقودة بينهما مع أن أولادها هم ملوك الأسرة الخامسة ، ولم تكن خت كاوس أول ملكة حكمت مصر ، بل كانت أول ملكة ظهرت في تاريخ العالم كله .

ويقول سليم حسن ان الاسم الحقيقي لأبى الهول « بول جول » أى مكان عبادة الشمس ومقبرة رع وير التى اكتشفها سليم حسن بجوار أبى الهول من مقابر الدولة القديمة ، وقد كتب سليم حسن عن كشوفه الأثرية اثنى عشر مجلدا .

وعندما أجلس سليم حسن ذات مرة على كرسى الاعتراف أجاب أن أقصى درجات الشقاء بالنسبة للإنسان : أن يسجن العالم مع الجهال ، وعن أشد كارثة يمكن أن تنزل به قال : أن أعيش فى وسط لا يفهمنى ، ولا أفهمه .

ومن أحب بطلات التاريخ اليه قال : حتشبسوت ، وعن المهنة التى يفضلها قال : التأليف ، وعن الصفة التى يفضلها فى الرجل قال : أن يكون رجلا ، وعن المرأة : أن تكون أنثى .

وعن أحقر أشخاص التاريخ فى نظره قال : الذين يخادعون بلادهم حبا فى نيل الجاه ، وعن أبغض الأشياء اليه أجاب : نكران الجميل !

وعن المكان الذى يحب أن يعيش فيه قال : فى بيتى الذى يحوى مكتبتي ، ويطل على الأهرام ، حيث أفنيت زهرة حياتى فى انجاز أحب عمل الى .

الباب الثامن

وبدأت الحرب بين الانجليز وبين على ماهر لأسباب شخصية

● سبق أن تحدثنا عن أول القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء برئاسة على ماهر باشا - أغسطس ١٩٣٩ - والخاص بأحالة سليم بك حسن وكيل مصلحة الآثار المصرية ، الى المعاش بعد أن تقرر إحالته الى محكمة الجنايات بوحى من القصر ، كما تحدثنا عن ذلك الجرم الخطير الذى ارتكبته وزارة على ماهر باشا بأصرارها ، على استقالة طلعت حرب باشا رجل الاقتصاد الأول فى مصر ، من رئاسة بنك مصر ، وشركاته ، رغم أنه هو صانعها كلها بل هو بنك مصر وشركاته . وقد حاولت أن أثبت من الصحف الأسباب التى أدت الى اقالة طلعت حرب من بنك مصر أو الأسباب التى أدت الى إحالة سليم بك حسن ، الى المعاش ، فلم أستطع إذ كانت الرقابة قد فرضت على الصحف والمطبوعات بعد أيام من تولى على ماهر باشا ، رئاسة الوزارة بسبب قيام الحرب العالمية الثانية ، الأمر ، الذى أكد لى أن الصحف فى أوقات الرقابة لا يمكن أبدا أن تكون مصدرا رئيسيا من مصادر التاريخ وان كان يجوز بعد توافر شروط معينة فى المؤرخ أن تكون مصدرا ثانويا !

والذى حزننت له حقيقة ، أننى لم أجده كلمات انصاف - فى الصحف المصرية - لطلعت حرب ، لا بصفته صاحب أفضال جمة ، على كل الصحف التى كانت تصدر يومئذ : أفضال عامة ، وأفضال خاصة بل بصفته الرجل الذى خاض الحروب العنيفة الشرسة ، عشرين عاما من أجل انقاذ الاقتصاد المصرى من مخالب أسود أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية : لم أجده كلمات انصاف أو حتى كلمات رثاء لذلك الرجل الذى كان ينحت فى الصخر ، ولمدة عشرين سنة ليبنى قلاعنا الاقتصادية ، المصرية ، الوطنية بل اننى عندما حاولت تتبع كل ما قيل عن طلعت حرب ، بعد وفاته ، أو فى مناسبات أخرى عديدة ، خاصة

لى استقالة أو اقالة طلعت حرب ، من بنك مصر ،
الأمور العادية الطبيعية التى تحدث كل يوم فى
حكومية .

أمام السلبية الخطيرة التى يتميز بها مجتمعنا
« الصحفي » بل مجتمعنا كله اذا جاز لى استخدام ، التعميم فى هذه النقطة ،
وأعنى بها ، أننا نبالغ فى اظهار حقاوتنا ، واحترامنا وتقديرنا ، بل نبالغ فى
تملق من بيده السلطة أو المال ، أو الجاه ، أو النفوذ حتى نكاد نفسد عليه
أموره ، ونكاد نفسد أيضا على أنفسنا أمورنا نعطي - فى الغالب - صاحب
النفوذ أو صاحب المال ، أو صاحب السلطة الكثير ، الكثير ، الذى لا يستحقه
عادة بل الذى لا ينتظره ، هو عادة ، وفى أحيان كثيرة يحس ، ذلك الذى فى
يده ، المال أو الجاه ، أو النفوذ ان تملقنا له لا لشخصه وانما لماله ، أو جاهه ،
أو نفوذه ، فلا يسعد بما نقدمه اليه لانه يعرف جيدا ، وأكثر من غيره أن
ما يقدم اليه مرتبطا ببقاء نفوذه ، أو جاهه ، أو ماله ، وعندما يزول عنه هذا
المال ، أو النفوذ أو الجاه ، يزول كل ما يقدم اليه ثم يتلاشى نهائيا . . بل يمكن
أن يقدم اليه - عند زوال جاهه ، وماله ، ونفوذه - العكس تماما ، عكس ما كان
يقدم اليه ، أيام الجاه ، والنفوذ والمال وقد عرفت صحفيين كبارا أنقذ طلعت
حرب صحفيهم ، بل وبيوتهم من « الحجوزات » بل من الخراب وكانوا دائما
يسبحون بحمده ، ويقولون فيه بل ويكتبون عنه من قصائد ، الغزل ، والشكر ،
والثناء والاشادة ، ما لم يقل من قبل ، وما لم يكتب ، لا من قبل ، ولا من بعد :
هؤلاء لم يكتبوا حرفا واحدا ، عن طلعت حرب فى مأساته التى كانت بلا جدال
أعنف مأساة مرت به ، بل كانت بلا جدال الضربة القاضية التى أنهت حياته .

وأقول ، ان صاحب المال ، أو الجاه أو النفوذ قد لا يكون بحاجة الى كل
ما يقال فيه أو ما يكتب عنه عندما يكون فى الصورة لان ما يكتب عنه ، أو
يقال فيه قد يصيبه فى بعض الأحيان بالتخمة أو قد يصيبه اذا كان ضعيف
الشخصية ، بالغرور ، ولكنه فى أمس الحاجة الى كلمة واحدة تقال له أو تكتب
عنه عندما يزول عنه جاهه ، أو ماله ، أو نفوذه لا لانه قد يكون فى أمس الحاجة
الى تلك الكلمة وحسب ، بل انها قد تكون أصدق ما يقال فيه .

وعندما كنا صغارا فى قريتنا الصغيرة المتواضعة التى يحوطها نيلنا الحبيب
بحبه ، ومائه كنا نسمع من آبائنا ، وأجدادنا : عندما يموت ، للعمدة ، حمار
أو جاموسة ، أو حتى نعجة ، تذهب القرية كلها لتعزية العمدة فى حماره ، أو
جاموسته ، أو نعجته ، ولكن عندما يموت العمدة لا أحد يذهب للتعزاء فيه ،
فلا بد من التريث حتى يعرف ، القادم الجديد هل كان على علاقة طيبة ، بالراحل
القديم ، أم هو من اتجاه آخر غير ذلك الذى كان يمثل العمدة الذاهب ، وفى

أية حال من حالات تقديم العزاء لا يكون السبب وراءها ، الا ارضاء القادم الجديد ! •

وأخشى أن يجرفنى الحديث عن هذا العيب الاجتماعى الخطير . فأخرج عن الخط ، الذى وضعته لنفسى فى كتابة « سنوات ما قبل الثورة » وأعود فأقول اننى ظلمت سنين طويلة لا أعرف الا بين الكواليس ، الأسباب التى أدت الى احالة سليم بك حسن ، الى المعاش حتى هو نفسه لم يكن بقادر على أن يبوح بهذه الأسباب ، وقت احالته الى المعاش ، حتى لا يزيد الحرق على الراقع ، كما يقولون ، أو حتى لا يزيد الطين بلة ، فيحارب فى رزقه أو يحارب فى وجوده ، الى أن أتيت لى فرصة لقائى به ، وتحدثت معه فى هذا الموضوع ، بعد أن أقصى الملك فاروق عن العرش ولم يعد غضب القصر تهمة تصيب المفضوب عليه بمرض معد ، يجعل الكثيرين يناون عنه ، بل أصبح هذا الغضب وساما يضعه على صدره كل من كان « حظى » بهذا الغضب •

يقول سليم بك حسن ضمن ما قاله : يخطئ البعض عندما يتصور ان الخلاف بينى وبين الأب دريتون مدير مصلحة الآثار كان خلافا شخصيا . أو كان خلافا على تمصير المصلحة ، فقد كان الأب دريتون فى القصر ، أقوى من مدير مصلحة ، بل أقوى من وزير ، وقد كان الأب دريتون « نافذا » على الملك ، لا على كبير الأمناء ، أو رئيس الديوان فقط ، وقد كان لدى من المؤهلات ما يجعلنى أحق الناس بمنصب مدير مصلحة الآثار ، كنت أحق بهذا المنصب من أى مصرى آخر ، بل من أى أجنبى أيضا ، فلقد قمت باكتشاف آثار خطيرة فى مقدمتها هرم الملكة خنت كوس ، أول امرأة حملت لقب ملكة فى التاريخ ، وعن اكتشافاتى الأثرية أصدرت اثنى عشر مجلدا ، كان لها أهميتها العلمية لا فى مصر وحسب بل فى الخارج أيضا ، وكانت الحكومة الفرنسية تعتبر أن منصب مدير الآثار المصرية ، يجب أن يكون وقفا على الفرنسيين ، وقد حدث - أكثر من مرة - ان محمود فخرى باشا ، سفير مصر فى باريس ، حذر أكثر من مرة من تعيين مصرى فى هذا المنصب وكان من رأى المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا أن أصبح أنا وكيل المصلحة الآثار ويكون الأب دريتون مديرا لها بعقد لمدة ثلاث سنوات ، بعدها أكون أنا مدير المتحف المصرى •

وكانت عملية البحث عن الآثار المصرية موزعة بين الانجليز ، والفرنسيين ، والايطاليين ، بحيث يكون لكل فريق من هؤلاء ، المنطقة التى يعمل بها . وقد استصدرت من زكى العربى باشا - وكان وقتئذ وزيرا للمعارف - قرارا بأن أكون المشرف على عملية تقسيم المناطق الأثرية على الأجانب ، وعلى المصريين ، وكان من رأى زكى باشا ، ومن رأى زملائى المصريين أن يكون للمتحف المصرى كل الآثار الثابتة السليمة ، على أن تدفع الحكومة المصرية لمن يعثرون على اثار مصرية قيمة التكاليف التى أنفقوها فى عملية البحث والتنقيب ، كما حدث بالنسبة لآثار

توت عنخ أمون حيث وافقت الحكومة المصرية ، على أن يعطى كارتر المشرف على عمليات الحفر مبلغ ثمانية وأربعين ألف جنيه على أن تدخل آثار توت عنخ أمون المتحف المصرى ، ودخلت فعلا ، آثار توت عنخ أمون الى المتحف المصرى ، فيما عدأ « العصا » الحادية عشرة التى لم نعرف وقتئذ أين ذهبت ؟

وعندما توفى الملك أحمد فؤاد ، « أوصى » بمجموعة من الآثار، التى كانت فى حوزته الصالح المتحف المصرى ، كهدية منه ، تسلمتها من أحد أمناء القصر ، ولكن عندما أصبح فاروق ملكا ، أرسل الى مراد محسن باشا - رجل القصر - ليسترد آثار والده ، باعتباره وارثا له ، ولكننى بادرت بتسجيل تلك الآثار فى سجلات المتحف لتصبح من ممتلكات الدولة التى لا يمكن خروجها منها الا بقانون يوافق عليه البرلمان : وقلت لمراد محسن باشا : اننى لا أستطيع تسليمكم الآثار التى هى ضمن ممتلكات الدولة الا اذا كتبتم لى ايصالا بأنكم تسلمتموها كأمانة ترد عندما يطلب ذلك من القصر ، ورفض مراد محسن باشا وتكررت زياراته لى وكنت فى كل مرة أصر ، على وجهة نظرى .

واعتبر فاروق ماقيمت به للمحافظة على الآثار المصرية جريمة ، وبدأت مؤامرات ابعادى عن المتحف ، بل محاولة تقديمى الى محكمة الجنايات ، وأذكر أن « يس بك أحمد » النائب العام وقتئذ قد سمى الاتهامات الموجهة الى بأنها سفاح ، أى اتهامات بدون أب أى بدون أساس قانونى ، وقد دفع «يس بك أحمد» ثمن وقوفه الى جانب الحق ، فى هذه القضية ، كما دفعت أنا ثمن حرصى على آثار مصر ، وإن كان « يس بك أحمد » قد رد اليه حقه ، فيما بعد ، أما أنا فلم يرد الى حقى ، بل لم يرد الى اعتبارى الا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واخراج فاروق من مصر : لقد حاول أكثر من وزير للمعارف اعادتنى الى عملى ، ولكن فاروق كان يثور باستمرار ضد عودتى ، الى العمل ، الامر الذى جعل وزراء المعارف فيما بعد لا يفكرون على الاطلاق حتى فى اقتراح عودتى الى عملى لان فاروق اعتبر مسألة خلافى معه مسألة شخصية بحتة !



وأعود بعد ذلك كله للحديث عن وزارة على ماهر باشا ، الثانية وزارة الحرب ، وزارة الأزمات الداخلية والخارجية العنيفة ، وزارة التآرجح بين تأييد سياسة ألمانيا وإيطاليا « المحور » وتأييد سياسة بريطانيا « الحليفة » كما تنص معاهدة ١٩٣٦ !!

وانقل - فى البداية - وجهة نظر مارسيل كولومب فى تلك الاحداث كما جاءت فى كتابه تطور مصر « ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » ، ترجمة زهير الشايب وتقديم

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : «استقال محمد محمود فى أغسطس ١٩٣٩ ، بسبب مرض مزمن ، وانتهز الملك الفرصة كى يعهد بالوزارة الى على ماهر باشا ، وقبل السعديون فى الحكومة الجديدة بخمسة أعضاء بالإضافة الى تسعة من المستقلين ، بينما رفض ذلك الاحرار الدستوريون ، وهكذا جرت محاولة جديدة لاقامة حكم فردى ، وبعد ذلك بعدة أيام غزا الجيش الالماني بولندا وفى ٢ سبتمبر أعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا حالة الحرب ضد ألمانيا ، وكانت معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، واجبة التنفيذ وكان تطور الأزمة الدولية يلقى فى مصر ، اهتماما كبيرا وكان لكل من النظامين الهتلرى والفاشستى معجبون فى مصر بل ان رئيس وزراء سابقا - هو اسماعيل صدقى باشا - قد امتدحهما علانية فى مجلس النواب فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٨ وخلال الأشهر السابقة على اندلاع المعارك كانت دعايات الاذاعات الألمانية بالغة النشاط وحظيت حملاتها ضد الاستعمار البريطانى والفرنسى بترحيب خاص فى كل الأوساط بل من جانب القادة أنفسهم ، كما أن تهكمها على الديمقراطيات كان له صدى كبير ، وبدأت تنتشر شيئا فشيئا فكرة مؤداها أن انتصار ألمانيا هو السبيل لتحرير الشرق من الوصاية الغربية » .

ويقول مارسيل كولومب : أمكن للدبلوماسية الفاشستية ، بمهارة تامة أن تخفف من مشاعر التوجس ، التى ولدتها حرب الحبشة ، لكن مشاعر الريبة والخوف التى خلفتها الأطماع الإيطالية عام ١٩٣٥ ثم تكن بلا شك قد اختفت تماما على أن القوى المتصارعة فى ذلك الصدام الذى كان يتشكل كانت تبدو فى نفس المستوى فكان الموقف منهما واحدا ، كما أن انتصار الحلفاء ، لم يكن مؤكدا . ليس من الأفضل إذن أن نتجنب الانحياز بشكل واضح الى المعسكر المعادى لقوى المحور ؟ تلك هى السياسة الحذرة ، التى احتذاها الملك فاروق ومستشاره على ماهر باشا ، وشجعهما على هذا موقف الحياد ، الذى اتخذته إيطاليا فى البداية ، واكتفت الحكومة المصرية بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فى المادة ٧ من المعاهدة فأعلنت حالة الطوارئ ، وفرضت الرقابة على الصحف ، وسمح لبريطانيا العظمى باستخدام الموانئ ووسائل النقل ، والمواصلات ، وفتحت قوسا ، لنقول ان بريطانيا قد دعت الملك فاروق وعلى ماهر باشا ، الى اعلان الحرب على ألمانيا ثم تخلت عن هذا المطلب بعد أن ظهر لديها أن عدم اعلان مصر الحرب على ألمانيا فيه مصلحة لبريطانيا .

وسوف أعود الى هذه النقطة فيما بعد ، وأقفل القوس ، وأعود الى ما كتبه مارسيل كولومب : وهو يمثل وجهة نظر جديدة بالاحترام - يقول مارسيل : اكتفت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا أما بقية بنود المعاهدة ، فإن مصر لم تخلع عليها - عند دخولها فى محك التطبيق - ذلك التفسير الواسع الذى كانت لندن تتمنى أن تخلعه على هذه البنود ، وظهرت الى حيز العلن خلافات

بين السلطات العسكرية في كلا البلدين وتضاعفت هذه الخلافات أثناء السنة الأولى من الحرب ، ولم تستطع بريطانيا العظمى أن تحسم هذه الخلافات كما كانت تهوى وذلك بسبب وجود أناس يتوقدون وطنية على رأس الجيش وفي صفوف الوزراء ، وفي أغسطس ١٩٣٩ عين الفريق عزيز على المصرى باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى وكان هذا الضابط الكبير الذى قلما عرف الهزيمة فى المعارك التى خاضها ، فى طرابلس فى صفوف الجيوش العربية التركية ، يقدم طواعية ، وعن طيب خاطر الأدلة على وطنيته المتطرفة ، ولهذا فقد استقبل تعيينه فى هذا المنصب بتحفظ شديد فى لندن ، وبعد ذلك بقليل وفى أول سبتمبر أنشئ جيش مرابط وضع تحت قيادة وزير الأوقاف عبد الرحمن عزام ، وهذا الجيش الذى بلغ تعدادة فيما يقال ٢٥ ألف رجل كان محط آمال رئيس الوزراء وموضع عنايته ، وقد عمل قائده بهمة على أن يثبت فى جنوده الحمية الوطنية ، التى تحركه هو نفسه ، منذ الوقت الذى كان يحارب فيه فى صف طرابلس ، العثمانية مثله فى ذلك مثل عزيز المصرى باشا ، وكانت شخصيته تشغل السفارة البريطانية ، مثلها كذلك مثل شخصية وزير الدفاع صالح حرب باشا .

وفى القاهرة كانت الهمسات المعادية لقضية الحلفاء تسرى وتنتقل من فم الى اخر ، وسرى الظن بان بريطانيا العظمى تنوى ان تعود لتفرض من جديد الاجراءات والقيود التى كانت قد فرضتها أثناء الحرب العالمية الاولى ، وسرى كذلك بأنها تريد أن تنشئ فرقة للعمل شبيهة بتلك الفرقة التى كان مجرد طريقة جمع أفرادها قد خلف فى النفوس ذكريات مريرة ، تردد الادعاء بأن أركان الحرب البريطانية قد اقترحت ارسال جيش من المتطوعين لحوض غمار الحرب ، على الجبهة الاوربية .

كما تردد فى ريف مصر ، بأن الدواب ، والمواشى سوف تصادر وبأن مساحة الأراضى المنزرعة قطناً ستحدد ، بل لقد قيل ان مديرى المديريات سوف يستبدل بهم ضباط انجليز

ويشير مارسيل كولومب الى استيلاء الألمان على وارسو عاصمة بولندا ، وتزايد الاعجاب بقوة الرايخ العسكرية كما يشير الى الكوارث التى أملت بقوات الحلفاء فى النرويج ، وهولندا ، وبلجيكا ، والى ارتفاع أصوات مصرية تطالب بالتزام الحياد ، بل ان بعض هذه الاصوات ، انطلق ينادى بادخال تعديلات جوهرية على معاهدة ١٩٣٦ كاتفاص فترة بقاء القوات البريطانية فى مصر ، الى عشر سنين بدلا من عشرين سنة « وهكذا - كما يقول مارسيل كولومب - نهضت الروح القومية تدعمها الدعايات الألمانية ، والايطالية ، وتشجعها بذلك كل من الحكومة المصرية والسراى » الى أن يقول مارسيل كولومب : انتاب

السفارة البريطانية القلق ، فزاد تدخلها وضغطها على رئيس الوزراء على ماهر ،
الذى اضطر للتخلي عن رئيس أركان الحرب ومنحه مرتين متعاقبتين أجازة لمدة
سنة أشهر ، ثم أحيل الى الاستيداع فى ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، .

ولا نريد ان نسترسل فى الحديث عن الازمات ، التى واجهتها وزارة
على ماهر بالجملة ، وانما نؤثر الحديث عنها بالتفصيل نظرا لما لها من أهمية
بالغة فى تاريخ تلك الفترة الحرجة من التاريخ المصرى المعاصر !!

عندما أعلن عن تشكيل وزارة على ماهر باشا ، واختيار محمد صالح حرب
باشا وزيرا ، للدفاع بها نظرت السفارة البريطانية الى تلك الوزارة نظرة شك
وارتياب وتحولت تلك النظرة بعد تعيين عزيز على المصرى باشا رئيسا لأركان
حرب الجيش المصرى ، الى نظرة حقذ ، وكراهية ، فعزیز على المصرى معروف
بعدائه الشديد للبعثة العسكرية البريطانية ، وقد كانت أزماته معها عنيفة ،
عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى وكانت اختصاصات المفتش العام للجيش ،
غير محدودة ، ومجىء عزيز على المصرى كرئيس لأركان حرب اتجيش ، ووظيفة
رئيس أركان حرب الجيش ذات صلاحيات هامة ، وذات اختصاصات كبيرة .
وخطيرة محددة . ولا سبيل ، أبدا الى نكرانها وتجاهلها ، وقد حاول عزيز على
المصرى فى بداية تسلمه ، لوظيفته الجديدة أن يقنع السفارة البريطانية والبعثة
العسكرية البريطانية أنه راغب فى التعاون مع الجانب البريطانى ، الحليف
طبقا لماهدة ١٩٣٦ الى أبعد حدود التعاون ولكن الجانب الانجليزى لم يقتنع
أبدا بما أبداه عزيز على المصرى من نوايا طيبة كما لم يقتنع أيضا ، بأنه راغب
فى هذه المرة فى التعاون مع الجانب البريطانى .

ومما ساعد الجانب البريطانى على التشكك فى اتجاهات وميول عزيز
المصرى أنه ومنذ الساعات الاولى لتعيينه رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى
كان كتلة من النشاط ، ورغم أنه أصيب فى حادث بالطريق الصحراوى وهو
يقود سيارته بنفسه ، وهو فى طريقه الى الاسكندرية ، لمباشرة عمله الجديد الا أنه
لم يبق فى مستشفى المواساة بالاسكندرية الا وقتا قصيرا غادر بعده المستشفى
الى بولكلى لمقابلة على ماهر باشا ، رئيس الوزراء الجديد ، ثم اتجه ، بعد مقابلته
لعلى ماهر باشا - مباشرة - لحضور اجتماع المجلس الفنى للجيش برئاسة محمد
صالح حرب باشا وزير الدفاع وظل فى الاجتماع - رغم أنه أصيب برضوض
شديدة ، ورغم أن سيارته تحطمت تماما - أكثر من ثلاث ساعات وفى اليوم
التالى ، يقابل عزيز على المصرى الملك كما يقابل الجنرال مكريدى رئيس البعثة
العسكرية البريطانية ، كما يستقبل كبار رجال الجيش المصرى ، اللواء حسن
حسنى الزيدى باشا واللواء أحمد أحمد عطية باشا ، واللواء حسن عبد الوهاب
باشا .

وبعد أيام قلائل يتجه بصحبة على ماهر رئيس الوزراء الى مرسى مطروح وبعد عودته مباشرة من مرسى مطروح يتجه الى سلاح المدفعية حيث يتولى تفتيش وحداته المختلفة ، بصحبة اللواء حسن حسنى الزيدى باشا القائد العام لسلاح المدفعية والقائمقام حسن محمود بك مساعد القائد العام ، والقائمقام ، محمد شاهين بك مدير مدارس المدفعية وبعض ضباط السلاح .

وبعد ثلاثة أيام من زيارته لسلاح المدفعية يتوجه الى الكلية الحربية ، لزيارة أقسامها المختلفة ، وللتفتيش على طلبتها وللوقوف على مدى استعدادها لاستقبال العام الدراسى الجديد وكانت زيارته تلك بصحبة اللواء مصطفى صادق باشا و ٠٠ و ٠٠ وفى اليوم التالى يتوجه أيضا الى سلاح الإشارة ، لزيارة السلاح والزيارة مدارسه وبعد ثمان وأربعين ساعة من زيارته لسلاح الإشارة يتوجه بصحبة اللواء محمد صادق باشا ، قائد قسم القاهرة لزيارة أورطة الأساس وبعد ثمان وأربعين ساعة أخرى يتوجه عزيز على المصرى الى المستشفى العسكرى بمنشية البكرى حيث يتفقد حالة المرضى من الضباط والجنود ، وقد كان فى استقباله فى المستشفى العسكرى ، الدكتور الأميرالاي باسيلي سوسو بك كبير أطباء الجيش المصرى و ٠٠ و ٠٠ .

وفى اليوم التالى لزيارته للمستشفى العسكرى يتجه الى سلاح الأسلحة والمهمات بالقلعة و ٠٠ و ٠٠ حركة دائبة ونشاط ، غير مألوف ، ثم حرص شديد على معرفة كل شئ وعلى اعطاء الأوامر الضرورية ، والعاجلة بدون انتظار رأى أحد غيره ، كل ذلك أثار الجانب البريطانى وأكد ان عزيز المصرى فى منصبه الجديد سوف يكون أكثر خطورة على البعثة العسكرية البريطانية وعلى السياسة البريطانية وخاصة ما يتصل منها بالجيش ، أكثر منه عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى هذا عن عزيز على المصرى باشا ، أما عن صالح حرب باشا فان الجانب البريطانى لم ينس أبدا أن صالح حرب باشا كان يقف دائما ، وبدون هوادة ضابطا ، وعضوا فى مجلس النواب ضد السياسة البريطانية .

والذى جعل الجانب البريطانى ، يخشى محمد صالح حرب باشا أكثر من أى وزير آخر فى وزارة على ماهر باشا ، انه كان يتمتع برصيد شعبى ضخيم وانه كان معروفا بالاستقلال فى رأى وعدم الالتجاء الى سياسة المداهنة أو التملق لا للسراى ، ولا للانجليز وعن تاريخ صالح حرب باشا كتبت صحيفة البلاغ فى عددها الصادر فى ١٩ أغسطس ١٩٣٩ - غداة توليه وزارة الدفاع ، كتبت تقول :

« أكبر ما يمتاز به صاحب المعالي اللواء محمد صالح حرب باشا تقوى الله وطهارة الضمير ومجانبة السوء عملا أو قولا . ولا عجب فى أن ينحو محمد صالح حرب باشا هذا النحو الدينى ، فقد تربى تربية دينية فلما ألحق بمدرسة خفر

السواحل كتلميذ ضابط كان أكثر زملائه حرصا على تأدية الصلاة في أوفاتها وأكثرهم تلاوة للقرآن الكريم .

ثم رقى الى رتبة «ملازم ثان» فكان هو الرجل الذى يركن اليه كل عسكرى مظلوم فى طلب الدفاع عنه ، وعرف بكفاءته كما عرف بنشاطه وسرعان ما رقى الى رتبة الملازم الأول فرتبة اليوزباشى ، وأعلنت الحرب العالمية وهو قائد خفر السواحل فى مرسى مطروح فلما أعلنت الحماية البريطانية على مصر جمع الضباط والجنود الذين كانوا تحت قيادته وسار بهم وبأسلحتهم الى القوة العثمانية التى كانت مرابطة خلف الحدود المصرية الطرابلسية .

وأضى هو وهؤلاء الضباط والجنود طوال سنوات الحرب العالمية بين طرابلس والمغرب وتركيا محاربين .. واستطاع خلال هذه السنوات أن يستكمل دراسته العسكرية نظريا وعمليا ، وشهد بكفاءته القواد العثمانيون فترقى فى السلك العسكرى العثمانى بجدارة واستحقاق حتى بلغ رتبة « القائمقام » .

وانتهت الحرب العالمية ، ثم أعلن الدستور فى عام ١٩٢٣ وكان قد صدر العفو عن المحكوم عليهم ، فرأى « محمد صالح حرب » الفرصة مواتية للعودة الى مصر فوصل اليها وما لبث أن رشح نفسه للنيابة ، ودخل مجلس النواب فكان من أقوى النواب دفاعا عن حقوق الشعب وأقواهم فى المطالبة بانشاء جيش حديث لمصر .

وخلا منصب وكيل مصلحة السجون فى أواخر سنة ١٩٢٨ فعينته الوزارة النحاسية وقتئذ فى هذا المنصب وبقي فيه حتى عام ١٩٣٩ ثم اختير مديرا لمصلحة خفر السواحل ومنح رتبة اللواء وفى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ اختير لمنصب وزارة الدفاع ، وقد شهد بأعماله فى خفر السواحل خلال الأشهر القليلة الماضية كل رجال العسكرية من بريطانيين ومصريين .

وقد أحدث اختيار صالح حرب وزيرا للدفاع ضجة كبيرة فى الدوائر البريطانية خاصة فى السفارة البريطانية وقيادات القوات البريطانية فى مصر كما يتضح من الفصل التالى :

الفصل الثانى

معارك عنيفة فى الداخل وفى الخارج وتوفيق الحكيم يفتح النار على المرأة المصرية

● اعتبرت الدوائر البريطانية تعيين محمد صالح حرب باشا وزيرا للدفاع فى وزارة على ماهر باشا بمثابة حرب اعلان ضدها ، وقد سبق أن أشرت فى الى ملخص لتاريخ صالح حرب باشا باعتباره من خيرة الشخصيات الوطنية الجديرة بالحب والتقدير والاحترام .

وقد عرفت صالح حرب باشا لأكثر من ربع قرن من الزمان وخاصة عندما كان رئيسا لجمعية الشبان المسلمين العالمية ، وأشهد أن الرجل كان حقيقة من خيرة القادة الوطنيين المخلصين الذين يعشقون مصر والسودان ويرون فى وحدة وادى النيل دعامة قوية ، لتحرير افريقيا ، وأن هذه الوحدة هى أهم ركائز تقدم الأمة العربية والعالم الاسلامى .

ومما أذكره عن محمد صالح حرب باشا أنه فتح لنا نحن الشباب فى بداية عام ١٩٤٧ جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة لتندرب ولندرب زملاءنا من الشباب على حمل السلاح دفاعا عن حرية وادى النيل ودفاعا عن القضية الفلسطينية ، كما أنه كان من خيرة العاملين على زرع بذور الرجولة ، والوطنية ، والثورة فى نفوس الشباب ، وكان فى تربيته للشباب قويا ، وعنيفا وصارما ومستقيما كالسيف .

ويوم يتاح للمرء ، أن يكتب عن محمد صالح حرب فسوف يرى القراء نموذجا رائعا ، للرجولة ، والتضحية والفداء لم يتغير أبدا ، ولم يتبدل ولم تهدأ ثأثرته ، حتى بعد أن تجاوز الثمانين من عمره : ظل هو هو ، طالبا ، أو ضابطا فى خفر السواحل ، أو مجاهدا فى سبيل تحرير طرابلس وبرقة وبنغازى من الاحتلال الايطالى . ظل هو ، كما هو نائبا فى مجلس النواب ، وزيرا ، أو

رئيسا لجمعية الشبان المسلمين العالمية : شاب دائما ، بالغ العنف والنورة ، مع غيره بل مع نفسه قبل أن يكون مع الآخرين .

أذكر أننا كنا نفرد مكانا في المصور لصورة شخصية عامة رسمها الرسام فايق ، وتحت الصورة ، كلمة يكتبها صاحب تلك الشخصية عن نفسه تحت عنوان « أنا » وأذكر ، أن صالح حرب فى عدد المصور الصادر فى ١٩٥١/٨/٣ - وكانت الحركة الوطنية المصرية فى عنفوان قوتها وثورتها - كتب عن نفسه يقول بالحرف الواحد : « كنت الى ما قبل ثلاثين عاما ، لا يخجلنى أن أقول أنا ، ويشهد بذلك تاريخ الجهاد والسيف ، والقلم ، وما تدلى من العنق ، أو يزدان به الصدر ، يوم كنت الفريق صالح حرب باشا القائد العام للجيش السنوسى فى افريقيا ، أما اليوم فتقد أصبحت - كما أصبح غيرى - من أسباه الرجال ولا رجال ، فأى مصرى يحق له أن يمشى على الأرض رافعا رأسه ويقول « أنا » ؟ وكأنما ارادتنا من وراء ظهر الغيب ، غفيرة بنت عفان حين قالت :

وان أنتموا لم تغضبوا بعد هذه

فكونوا نساء لا تعاب من الكحل

ودونكمو طيب العروس فانما

خلقتم لأثواب العروس ، وللغسل

فسحقا وبعدا للذى ليس دافعا

ويختال يمشى بيننا مشية الفحل

ألا رحمة الله على الرجولة فى مصر ، ورحم الله كل من كان فيها يستطيع أن يقول أنا !

وقليلون جدا ، هم الذين يعرفون ، أن محمد صالح حرب هو قاتل « ياسين » صاحب أسطورة ياسين وبهية ، التى جاء فيها : يا بهية وخبرينى ، عالى جتل ياسين ، جتلوه السود عيونى ، من فوق ظهر الهجين .

وقد كان أحب الاوقات بالنسبة لنا ، نحن « حوارى صالح حرب » أن نستمع اليه وهو يروى ذكرياته القديمة ، التى مضى عليها أكثر من خمسين ، أو ستين سنة ، وكأنما يقرأ من كتاب مفتوح أمامه ، ومن بين ماسمعه عن مقتل ياسين هذا قوله : أن ياسين كان من أكبر مجرمى الصعيد ، وكان ينتسب الى قبيلة العباددة ، وقد ضاقت الحكومة بجرائمه ويئست من القبض عليه ، وقد رأت وزارة الداخلية ، بعد أن عينت ضابطا بحدود خفر السواحل برتبة ملازم ثان أن تستعين بعمدة القبيلة التى ينتسب اليها ياسين مهددة اياه بتجريدته من رتبته ونياشينه ، اذا هو لم يلق القبض على ياسين حيا أو ميتا ، ويصل على

بك ، العمدة ، الى حيث يختفى ياسين فى مغارته ، ويطلب منه أن يسلم نفسه ، ولكن ياسين يرفض أن يسلم نفسه ويطلب من العمدة ، أن يتركه وحاله ، فهو لن يسلم نفسه حيا أبدا ، كما أنه لن يموت رخيصة . ويعتذر العمدة عن القيام بما هو مطلوب منه معلنا أنه على أتم الاستعداد ، للتخلي عن رتبته ونياشيته ، وقد حدث أن انتدبت للعمل - وأنا فى سلاح الهجانة - على شراء جمال من وادى حلفا ، وقد اشترينا من البشارية ما نحن بحاجة اليه ، ثم عدنا ومعى دليلي وهو من قبيلة العباددة ولم يكن معى ، الا جندبان فقط ، وقد لاحظ أحدهما أن اعرابيا ينام على بطنه ويده بندقيته ، فاذا بالدليل يلوم هذا الجندى ، لتدخله فى شئون الآخرين بعد أن عرف أن هذا الاعرابى هو « ياسين » ، وعندما حاول صالح حرب أن يعود الى المكان ، الذى كان ينام فيه الاعرابى اعترض الدليل ، الذى كان ينتمى الى قبيلة العباددة ، التى ينتسب اليها ياسين « وحاول أن يثنيني عن عزمى ، ولكننى أبيت ، وعقلنا الجمال ، وعدت أنا والدليل الى حيث المغارة ، التى كان يوجد بها ياسين وعندما اقتربنا منه لم يشأ أن يطلق علينا النار حتى نتقدم ويكتشف أمرنا » .

ويقول صالح حرب أنه فكر فى اشعال النيران قرب المغارة حتى يدخل دخانها الى داخل المغارة ، فيجبر ياسين ومن معه على الخروج منها بعيدا « فنستطيع أن نصيبه ، ولكن ياسين بادر باطلاق الرصاص علينا فأصاب طربوش الجندى ، فانبطحنا على الأرض وأخذنا نزحف الى حيث تبرك الجمال » .

ويقول صالح حرب : أمرت دليل الطريق أن يأخذ جملا ، ويذهب بأقصى سرعة الى عزبة البوص ، القريبة ويحمله بوصا ، وبعد أن امتنع الدليل وافق ، غير أن ياسين أطلق عليه النار فأصاب « الجمال » . و . و . وقد حاول ياسين فيما بعد أن يهرب الى جبل آخر وتبادل صالح حرب ومساعداه النار مع ياسين ويصاب أحد الجنديين ، وكان صالح حرب لا يطلق الرصاص فى المليون ، ويأمر من معه ، ألا يلقاه أيضا فى المليون ، فقد كان حريصا على أن يقبض على ياسين حيا ، ولكنه غير من خطته فأطلق الرصاص على الجزء الظاهر من جسم ياسين ، ويلقى ياسين سلاحه ، ويجرى ، فيجرب صالح حرب ومن معه خلفه فاذا به قد انتهى ، لقد أصابته احدى الرصاصات فى قلبه ، والثانية تحت ابطه ، والثالثة كسرت ترقوته والرابعة مست ذراعه اليمنى ، وبعد تفتيشه وجدوا فى سرواله « ختما » باسمه فتأكدوا أنه هو ، ويكتشف صالح حرب أن ياسين كان معه زوجته وطفله واذا بالزوجة بعد أن تأكدت من مصرع زوجها ياسين اندفعت تنزعد : بركة لى ، بركة لى : أى باركوا لى ، باركوا لى ، وطن صالح حرب أنها تنصنع الفرحة ، ولكن ظهر أنها كانت جادة ، وتم وضع جثة ياسين فى جوال وركبت المرأة وابنها الطفل ، وقاد صالح حرب الركب الى محطة المحاميد ، ولم يصدق المأمور أن ياسين قد قتل ، وفى اليوم التالى لمصرع ياسين

بدأت وزارة الداخلية تتوالى ، ويفد الى محطة المحاميد : الضباط من جميع الرتب ، ووكيل نيابة قنا ، ووكيل نيابة أسوان ، وكم كانت المفاجأة ، لقد بدأوا يحققون مع صالح حرب لانه قتل ياسين ، وامتنع صالح حرب عن أن يرد على أسئلة النيابة . وترك ممثلي النيابة وأرسل برقية الى مفتش الصحراء الغربية الأميرالاي الألماني فون دومريكر بك ، وجاء مفتش من الداخلية اسمه مستر وندسون ، وذهب الى مكان الحادث هو والدليل ، وأحد الجنديين ، ووقف مفتش الداخلية مستر وندسون يقول بعد أن عاد أمام الأهالى بلغة عربية تداخلها اللكنة الانجليزية : باسم وزارة الداخلية أشكرك كثير خالص ، أنت قمت بعمل عظيم خالص ، خلصت مديرتي قنا وأسوان من مجرم ، كان خطرا على الأمن العام » . والتفت الى بقية الضباط من ذوى الرتب الكبيرة قائلا : تقدروا دلوقت تناموا كويس مافيش خطر ، مافيش خوف : هذا الضابط الصغير جدا خلصكم من الخطر الكبير .

وصرفت وزارة الداخلية لمحمد صالح حرب ثمانين جنيها مكافأة ، كما أعطت للأومباشى ، والعسكريين والدليل ثمانين جنيها أخرى ، وأعطى محمد صالح حرب من عنده لكل واحد من الثلاثة خمسة جنيها ، ولم تمض أيام حتى نظم أبناء الصعيد أغنية فى ياسين راح الشعب يرددوها : يا بهية وخبريني ع الى جتل ياسين ؟

والى جانب محمد صالح حرب باشا ، وعزيز المصرى ، اللذين أثار اختيارهما فى منصبيهما ثورة الانجليز ، كان أيضا اختيار مصطفى الشوربجى ، وزيرا للعدل ، وعبد الرحمن عزام وزيرا للأوقاف فى البداية ، وقائدا عاما للجيش المرابط ٠٠ من أسباب ثورة الانجليز على ماهر ووزارته .

ومصطفى الشوربجى من تلاميذ مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وقد ظل على العهد - عهد مصطفى وفريد - الى أن لقي ربه ، وكان مصطفى الشوربجى من أجراء الشباب على سعد زغلول باشا وقد قال لسعد زغلول وهو فى قمة مجده : انه لن يوقع على توكيل الأمة للوفد المصرى الا بشروط ثلاثة من بينها أن يكون أساس المفاوضات الاستقلال التام ، وأن تشمل المفاوضات موضوع السودان ، وألا يكون الوفد مفوضا من الأمة بشكل مطلق ، ولمصطفى الشوربجى العديد من المؤلفات الوطنية : « القضية المصرية » . « لا حماية ، لا اتفاق ، لا مفاوضة ، لا تحالف » . وعندما اختاره وزير الحقانية على ماهر - ١٩٣١ - ليكون مستشارا بالاستئناف رفض الملك فؤاد التوقيع على مرسوم التعيين ، غير أن على ماهر هدد بالاستقالة من الوزارة ، وقد ظل مستشارا فى محكمة الاستئناف تسع سنوات رشح بعدها ليكون مستشارا فى محكمة النقض غير أن على ماهر كان قد اختاره وزيرا للحقانية : من نواب الحزب الوطنى ، ومن

شيوخه أيضا ، أهدى مكتبته - ٣٥٠٠ كتاب - الى نقابة المحامين وكان قد تجاوز ال ٨٥ عاما من عمره وكانت قيمتها وقت اهدائها - ١٩٦٤ - تزيد على العشرة آلاف جنيه و ٠٠ و ٠٠ .

أما عبد الرحمن عزام ، فقد كان من خيرة الذين حملوا لواء الوحدة العربية ، والاسلامية ، في مصر ، واليه يرجع فضل التفكير المبكر ، في انشاء الجامعة العربية ، وقد عرفت عبد الرحمن عزام سنوات طويلة عندما أتيج لي كصحفي ناشئ أن أتابع أخبار الجامعة العربية ، بعد انشائها بسنوات قليلة ، ولم يكن رأيي وقتئذ - كما هو الآن بالطبع - في الجامعة العربية ما يسر الأمن العام للجامعة ، وعندما كنت ألتقي به وأذكر له اعتراضاتي كشاب ثائر على مجريات الأمور في الجامعة العربية ، كان عبد الرحمن عزام يتقبل تلك الآراء بصدر رحب ، بل كان في كثير من الأحيان يوافقني على بعض آرائي ، وكان يقول لي باستمرار : انها مجرد خطوة للعمل العربي المشترك .

وفى بعض الأحيان ، كان يسألني ، وأنا أحاوره : لو خيرت وكنت أنت في مكاني بين اتخاذ هذه الخطوة ، وعدم اتخاذها ؟ هل كنت تختار عدم قيام الجامعة العربية أم قيامها بتلك الصورة ، الضعيفة ؟

وفى الواقع ، كنت - وقتئذ - لا أرى ما يمنع من الانتظار وقتا أطول لكي تقوم الجامعة العربية قوية منذ البداية ، بدلا من أن تقوم بتلك الصورة الهزيلة . وكان عبد الرحمن عزام - يرحمه الله - يبتسم ويقول : هذه دائما ثورة الشباب ، عندما كنت في مثل سنك ، كنت أقول هذا الكلام ولم أكن أقبل مثل هذه الخطوات البسيطة والضعيفة ، ولكنني عندما تجاوزت تلك المرحلة ، وعندما وجدت على الطبيعة ظروف البلدان العربية كلا على حدة ، وظروف البلدان العربية مجتمعة ، وجدت أنه من المصلحة الترحيب بتلك الخطوة على أن تتبعها خطوات أخرى تطور العمل العربي وتزيده قوة ، وترابطا واندفاعا . على أنني كنت باستمرار - ولعل لا أزال كذلك حتى اليوم - أرى أن ضعف الجامعة جاء بسبب عدم التزام الأعضاء في الجامعة بميثاق الجامعة ، وكون الدول التي تنفذ قرارات الجامعة ، هي تلك التي توافق عليها ، أما الدول التي لا توافق على أى قرار ما فهي غير ملزمة بالطبع بتنفيذ ذلك القرار ، كما أن من أهم أسباب ضعف الجامعة ، كونها ملزمة بأراء الحكومات ، وكون التنظيمات الشعبية التي تمثل الملايين من المواطنين العرب ليست بداخلية في اطار الجامعة العربية ! و ٠٠ و ٠٠ .

وحياة عبد الرحمن عزام - كما سبق لي أن قلت - مليئة بجلائل الأعمال ، تعطى الدليل القاطع على أن الايمان بالقيم والمثل العليا ، لا يمكن أبدا - أن يتحول الى العكس : قد يصاب ذلك الايمان في بعض الفترات بالضعف نتيجة

لعوامل خارجية ضاغطة ، ولكن ذلك الايمان لا يمكن أبدا أن يتلاشى أو يتجه الى طريق آخر ، وبمعنى أدق لا يمكن أبدا لصاحب القيم ، والمبادئ ، والمثل العليا ، وخاصة اذا كانت تلك القيم والمبادئ ، والمثل العليا ، نابعة عن عقيدة دينية راسخة أن يتخلى - مهما ووجه بالصعوبات والمشاق - عن كل ما يؤمن به ، وما يعتقد أنه الحق ، والعدل ، وحياة رجل كعبد الرحمن عزام عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات ، فيها فترات قوة ، وفيها فترات ضعف ، وفيها فترات تتميز بالاندفاع ، وفترات أخرى تتميز بالحكمة والانابة . ولم يحدث أن عبد الرحمن عزام - الذى كان مضطرا فى بعض الأحيان ، الى الاعتكاف أو العزلة - أن عمل عملا ما صغيرا ، أو كبيرا ، يختلف مع ضميره ووجدانه ، وتلك هى الميزة الكبرى لتلك الشخصيات الرائدة ، التى قد تجد نفسها عاجزة عن العمل فى بعض الأحيان ، وقد تحترق وهى فى حالة العجز هذه ، ولكنها لا يمكن أبدا تحت أى ضغط مادى أو أدبى ، أن تعمل عملا لا تؤمن به .

وعندما كان عبد الرحمن عزام طالبا فى المدرسة السعيدية أنشأ جمعية سماها جمعية « الرابطة الاسلامية » - وكان وقتئذ متأثرا بأفكار الحزب الوطنى - لبث الحمية فى نفوس الشبيبة ، وفى لندن بدأ يدرس الطب من عام ١٩١٢ ، ولكنه لم يكن يميل أبدا الى هذا النوع من الدراسة التى لا تتفق مع مواهبه ، واستعداداته ، ولكنه رغم ذلك راح يقبل على دراسة الطب اقبالا شديدا ، وفى لندن أسس جمعية « أبو الهول » ودعا هو وزملاؤه فى الجمعية الزعيم محمد فريد ، ليقوم معهم أيا ما أعربوا فيها له عن حبهم ، وإخلاصهم وزودهم هو بفيض من وطنيته الصادقة ، و . . . عندما قامت الحرب البلقانية وكانت الهزائم تلحق بتركيا دولة الخلافة الاسلامية ، أصر على أن يلتحق بالقوات التركية فاخترق غرب أوروبا ووسطها بالقطارات حتى وصل الى ميناء تريسته على بحر الأدرياتيک وليس معه جواز سفر ولا تأشيرة لدخول أى من الدول التى تطل على بحر الأدرياتيک ، بل لم يكن معه أية ورقة الا خطاب من محرر جريدة عمالية بريطانية يؤكد أن عبد الرحمن عزام مراسل لتلك الجريدة ، المتواضعة التى لا يقرأها أحد خارج لندن ، ومع صعوبة موقفه ، دخل النمسا ، والمجر والبيجبل الأسود الى أن تعرف على بعض الثوار الأرناؤوط الذين استضافوه ومكنوه من الوصول الى استمبول حيث استقبله الشيخ عبد العزيز جاويش وقدمه الى كبار الشخصيات العربية ، والتركية ، ومن استمبول اتجه الى أدنة حيث انضم الى قوات الجيش العثمانى ، التى كانت تقاتل الشوار .

ولم يكن عبد الرحمن عزام وقتئذ ، قد تجاوز العشرين من عمره ، وقصة عبد الرحمن عزام فى الحرب البلقانية كقصته فى الحرب العالمية الأولى ، فكل قصص عبد الرحمن عزام تتميز بالطولة والرجولة والفداء ، وكلها حقيقة تصلىح أن تكون مثلا يحتذى ، لا لشباب مصر ، والعالم العربى ، والعالم الاسلامى وحسب ، وانما لشباب الدنيا كلها .

وبعد تلك الرحلة الطويلة مع تلك الشخصيات الوطنية التي أثار اشتراكها في وزارة على ماهر باشا الثانية نائراً الانجليز نعود الى الأجواء السياسية المصرية ، والعربية والدولية ، التي كانت تعيش فيها وزارة على ماهر باشا ، وزارة الأزمات ، والتحديات ، والجدير بالذكر أنه بعد أيام من تشكيل وزارة على ماهر أعلنت الحرب العالمية الثانية ، وبمقتضى معاهدة ١٩٣٦ ، وبناء على اشتراك الحليفة بريطانيا في تلك الحرب تم فرض الأحكام العرفية في جميع أنحاء مصر ، وخول على ماهر باشا رئيس الوزراء السلطة في اتخاذ كل التدابير الواردة في نظام الحكم العرفي والمحافظة على النظام والامن العام ، ورغم أن حزب الاحرار الدستوريين لم يكن مشتركاً في الوزارة ، الا أن محمد محمود باشا رئيس الحزب ، قد أكد لعل ماهر باشا تأييده وتأييد حزبه له ، في هذا الموقف الدولي ، المكفهر وكان الشيخ المحترم ، لويس فانوس عضو الهيئة الوفدية قد ابرق الى على ماهر باشا مؤيداً ، دون انتظار لقرار الوفد ، في هذا الموضوع ، فبدأ الوفد يحاسبه لخروجه على الخط الحزبي .

ومن الأمور الطريفة ، ان مجلة المصور أجرت استفتاء لبعض الشخصيات الهامة حول مدة الحرب ، وقد كان من رأى عبد القادر حمزة باشا - صاحب جريدة البلاغ - أن الحرب ستطول الى سبعة أعوام ، وأن الحلفاء سينتصرون بعكس رأى الاستاذ عباس محمود العقاد - فيما يتعلق بمدة الحرب - الذي قال أن الحرب لن تطول أكثر من عام ونصف ، وقد كان من رأى العقاد - أن روسيا لن تنتصر لألمانيا في هذه الحرب لأنى - العقاد - لا أتق في أغراضها ، وهوائيقها كما كان من رأى العقاد أيضاً ان إيطاليا لن تخرج على حيادها ولن تشارك في الحرب ، أما الاستاذ عزيز خانكي بك فقد كان من رأيه أن الحرب لن تطول أكثر من سنة واحدة . وأن ألمانيا ستنهزم في تلك الحرب وسيبقى على الهنارية القضاء الأخير .

وكان من القضايا التي أثارت اهتمام الرأى العام وقتئذ القضية التي حركتها النيابة العامة ضد مصطفى النحاس باشا لانه في احدى خطبه ، نسب الى د . احمد ماهر ، وزير المالية وقتئذ أموراً اعتبرتها النيابة قذفاً في حقه ، وظلت الدعوى قائمة حتى بعد خروج أحمد ماهر باشا من وزارة المالية ، وكانت هيئة الدفاع عن مصطفى النحاس مكونة من مكرم عبيد ، أحمد نجيب الهلالي ، ومحمد صبرى أبو علم ، وعبد الفتاح الطويل ، ويوسف الجندى ، وكامل صدقى ، وعبد الحميد عبد الحق ، وكان محامى الدكتور أحمد ماهر ، المدعى بالحق المدنى والمطالب بمبلغ عشرين ألف جنيه كتعويض هم ابراهيم الهلباوى . محمد موسى بدر ، محمد توفيق خليل ، وعبد الرحمن البيلي و . . .

وقد كانت الصحافة ممثلة في مجلس الشيوخ بفارس نمر باشا ، وعبد القادر حمزة باشا وأنطون الجميل بك ، وخليل ثابت بك ، وكانوا كلهم من الأعضاء

المعينين . أما ممثلو الصحافة في مجلس النواب فقد كانوا : جبرائيل تقلا « دائرة تكلا » محمود أبو الفتوح « دائرة نقطة العرب » فكرى أباظة « منيا القمح » عباس محمود العقاد « العامرية » .

وقد كان الشباب مندفعاً ، الى التدريب العسكرى ، وكان د . محجوب بك ثابت يولى هذا التدريب كل اهتمامه ، وكان هناك نشيد قومى عسكرى ، ألفه الأستاذ حسن اسماعيل ، ولحنه « الطالب » عبد الحميد توفيق زكى وكان من بين كلمات ذلك النشيد :

نحن السيوف المشرعات للعدا
أرواحنا للنيل ، والعرش فدا
إذا دعت مصر رفعنا العلم
وفى دم الأعداء خضنا أسدا
تخالنا الأبصار ، زوابعاً من نار
فى عزمه الجبار ، فى قوة الأقدار
نحن السيوف المشرعات ، نحن الرعود
العاصفات ، فى الهول لا نخشى الدماء

وكانت كلمات ذلك النشيد تنتهى كما يلى :

يا شباب التضحيات هات مجد النيل هات وابعث النور الجديد



وكان شعار الجيش الم رابط ، الذى صدر بتشكيله مرسوم ، وتم تعيين الأستاذ عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف قائداً عاماً له كان شعاره الآية الكريمة « يا أيها الذين آمنوا اصبروا ، وصابروا ، وابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » .

وكان فى مقدمة الذين تطوعوا للخدمة العسكرية النائب المحترم « أحمد مرتضى المراغى » الذى قال ان أحب شئ الى نفسه أن يحمل السلاح ، ويرتدى ثياب الأنفار ، ويشترك مع اخوانه المصريين فى الجهاد والدفاع عن سلامة البلاد ، كما كان حسن أنيس باشا أول الطيسارين المصريين الذين تطوعوا للاشتراك فى الحرب دفاعاً عن سلامة الوطن .

وكان ابراهيم عبد الهادى بك ، يطلق عليه فى وزارة على ماهر باشا الثانية لقب وزير الشباب .

وقد تحدث فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٩ القائد العام للجيش المصرى عزيز على المصرى عن الجندى المصرى فقال : بعد الرحلات العديدة التى قمت بها منذ أن

عهد الى برياسة أركان حرب الجيش المصرى ، أقول أن العسكرى المصرى -جنديا ، كان أم ضابطا - يستطيع أن يقوم بكل ما يعهد اليه كأرقى عساكر العالم ، فالخامة اللازمة لصنع الجيش المصرى المطلوب اذن موجودة وهى من نوع جيد متين وفى الامكان عمل الأتواب اللازمة منها متى وجد من يجيد ، هذا العمل ، ومتى وجد المال اللازم » .

ويقول عزيز على المصرى ، ان الجيش المصرى فى حاجة الى الشباب والى جهود الشباب وحماس الشباب ، وما من جيش قوى فى العالم ، الا كان الشباب عدته وغذاه ، ولست أقصد شباب الجسم فقط ، وانما شباب النفوس كذلك ، النفوس الطاهرة ، المخلصة » . ولا يرحب عزيز المصرى بانشاء أسطول بحرى اذ أن اجراءات الدفاع الساحلى تامة ووافية ولكن لا ضير من أن يكون لحصر أسطول صغير يعاون الدفاع الساحلى فى صد أى هجوم على حدودنا المائية . اذا أريد لمصر ، أن تنفرد بالدفاع عن نفسها ، ويقول اللواء حسن عبد الوهاب باشا مدير سلاح الطيران : ان مدير سلاح الطيران ، لا يجب أن يكون مديرا فالطيران فى ذاته شئ ، والادارة شئ آخر . كما يقول : أثبت الطيارون المصريون كفاءة ممتازة تستحق الشناء ، والاعجاب . وقد أثنى على الطيارين المصريين السير وليم متشل قائد الطيران البريطانى فى مصر ، والشرق الأدنى ، وينفى مدير سلاح الطيران وجود أية طائرة فى مدرسة الطيران ، زاد طيرانها على ١٠٦٧ ساعة ، وعن حوادث الطيران يقول اللواء حسن عبد الوهاب باشا : هذه الحوادث ترجع الى انفعال عصبى ، قد يصيب بعض الطيارين المبتدئين ، ومثل هذه الحوادث تقع فى أية مدرسة طيران فى العالم ، بل ان مدرسة الطيران البريطانية فى أبو صوير وقعت بها حوادث لا تقل فى عددها ، عن أربعة أمثال الحوادث التى وقعت فى مدرسة الطيران المصرية .

وقد كان الى جانب المعارك التى تدور رحاها فى أوروبا معركة هامة وخطيرة أثارها الأستاذ توفيق الحكيم ، عندما نشر له المصور .

« ١١ نوفمبر ١٩٣٩ » حديثا هاما يقول فيه « لا وجود للزوجة الصالحة فى مصر » ، وكان بداية تحررش الأستاذ توفيق الحكيم للمرأة رده على السؤال التالى: ما رأيكم فى المرأة المصرية لا بصفتكم عدو المرأة بل بصفتكم من المسئولين الآن ، عن نهضتها فى وزارة الشؤون الاجتماعية ؟ وكان رد الأستاذ توفيق الحكيم : لا تذكرنى بالمرأة ان الحديث عنها سواء بصفتى الشخصية أو الرسمية ، لما يعكر الدم ، لن أكثر من ألفاظ النقمة والغضب ، ولكن أسوق اليك فى هدوء حديثا دار بينى أخيرا وبين نخبة من خيرة شباب مصر المسئول ، أولئك الذين اضطلعوا فعلا بأعباء ملحوظة فى المجتمع ، لقد اتفق هؤلاء بالاجماع على أنهم لا يجدون فى مصر الزوجة التى تصلح لهم زوجا ، وليس فى قولهم مبالغة فالمرأة الآن فى مصر ، احدى اثنتين : واحدة تخرجت بنجاح من دور السينما والملاهى ، وحذقت تقليد ممثلات

هوليود . الرقيعات ورأت كلود كولير تصفع زوجها في الرواية على خده الأسيل فيمسح مكان الصفع بالمنديل ، وراحت تراقص هذا وذاك وتجلس على مقعد « البار » العالى ، وتتمدد على أديم الرمال ولا تعرف من شئون الدنيا والآخرة ، غير الكلام في الجاذبية وقلة الجاذبية التي عند الرجال ، ولا تدرك أن عليها لزوجها واجبات فهي ليست مسئولة عن بيت ولا مطبخ ، ولا أولاد لان هذا من عمل الخدم والمربيات . أما هي فوظيفتها في الصباح الطواف بحوانيت الزينة والذهاب الى الخياطات . وفي الظهر استقبال زوجها بالطلبات ، وفي العصر التعلق برفقته ليخرج معها الى النزهة ، أو يدعها تذهب الى زوزو وشوشو ، وموسى للعب البريدج والكونكان : أظنك توافقني على أن الرجل المحترم المسئول هو آخر من يفكر في قبول مثل هذه المرأة شريكا محترما يسير الى جانبه في طريق حياة جدية قد تكون عقيمة الأثر في تاريخ بلاده ، أما النوع الثاني من المرأة في مصر اليوم فهو نوع تخرج بنجاح في المدارس والجامعات فحذق. بتقليد الرجل في جهله بشئون البيت ومعرفته بآراء أفلاطون وأبو العلاء .

والمعركة حامية ونكتفى بهذا القدر من تلك المعركة لننتقل الى معركة أخرى أكثر عنفا هي تلك التي دارت بين السعديين والدستوريين حول رئاسة مجلس النواب ، كما سيتضح في الفصل التالي •

الفصل الثالث

معركة بين السعديين والأحرار الدستوريين حول رئاسة مجلس النواب

● سبق أن أشرت الى تلك المعركة التي أعلنها الأستاذ توفيق الحكيم ضد المرأة المصرية ، باعتباره وقتئذ - عام ١٩٣٩ - عدوا للمرأة ، أو هكذا كان يقول هو عن نفسه ، أو يجب أن يقال عنه أنه كذلك ، بالرغم من أنه في حقيقة الأمر ، لم يكن كذلك أبداً : لقد كان توفيق الحكيم ، ولا يزال في مقدمة أنصار المرأة ، وإن كان يحلو له بين الحين ، والحين « مناوشتها » و « مناغشتها » و « جر شكلها » .

وكنا قد وقفنا عند الرأي الذي أبداه توفيق الحكيم في المرأة المصرية ، وكونها واحدة من اثنتين : واحدة تخرجت بنجاح ، من دور السينما والملاهي ، وحذقت تقليد ممثلات هوليوود الرقيعات ، والثانية تخرجت بنجاح في المدارس والجامعات فحذقت تقليد الرجل في جهله بشئون البيت ، ومعرفته بآراء أفلاطون ، وأبي العلاء .

يشير توفيق الحكيم الى ذلك النوع من النساء حائزات البكالوريا ، أو الدبلومات اللاتي قد يصلحن للتدريس أو التوظيف ولكنهن لا يصلحن زوجات ونساء يعرفن أفلاطون ، ولا يعرفن كيف تقلى بيضة ، فاذا مرض الطباخ أو خرج تغاضى الزوج المحترم بزبدة ، أفكار أفلاطون ، أما خريجات المدارس الأجنبية ممن تعلمن قشور اللغة الفرنسية ، أو الانجليزية ، ومبادئ البيانو ، فانهن عرائس جوفاء ، صنعت في حوانيت « الميردى ديو » أو « الدام دى سيون » ، لتوضع مع جهاز العرس ، في بيت زوج مسكين كتب عليه أن ينكب بحمل هذه الدمية المتحركة الناطقة بمون شير وما شيرى من حيث أراد معيناً يعينه على حمل متاعب الحياة .

وكلتا المرأتين لم تفهم بعد ما تعلمته فى هذه المدارس ، المختلفة غير شىء واحد : حقها المطلق فى السيطرة على الرجل ، واخضاعه ، وعدم طاعته ، وجعله خادما لمطالبها نازلا على ارادتها ، واعتبار أى حق له فى القرار ، أو الامر ، والنهى ، تأخرا يقابل من المرأة بالاحتجاج والازدراء .

ويشير توفيق الحكيم الى ما جاء على لسان زوجة فاضلة فى احدى القصص الفرنسية الشهيرة التى قرأها مصادفة : « منذ الأيام الأولى لزواجى رسمت لنفسى خط سير محدد ، هو أن أسمع ، وأعمل كل ما يريده زوجى ، ولم أنحرف أبدا عن هذا المبدأ ، ولقد وجدت نفسى بذلك على خير حال ، اذ بفضل ذلك جعل زوجى يسمع ، ويعمل كل ما أريد ، هنا سر سعادتى ، وهى كما ترى قائمة على هذا المبدأ البسيط فلتفعل الزوجة ما يعجب زوجها ، يفعل هو ما يعجبها » ثم يتساءل توفيق الحكيم : هل نستطيع أن نعدد كثيرا من الزوجات عندنا اليوم يسرن على مثل هذا المبدأ البسيط . .

وعندما يسأل توفيق الحكيم : كيف تكون الزوجة الصالحة فى نظره ؟ يجيب قائلا : الزوجة الصالحة فى نظرى هى تلك التى أستطيع أن أكل من طهو يدها طبقا واحدا شهيا ، ولو « صينية بطاطس فى الفرن » ، وألبس من صنع يدها رداء صغيرا ، ولو « طاقية نوم من الكستور » ، وأجد من حسن ذوقها فى ملابسها وزينتها ، ونظام بيتها منظرا جميلا ، ولو بوضع زهرات فى اناء ، وأسمع من فمها حديثا عذبا ، ولو « حدوة القط والفار ؟ » ، وأرى فى وجهها ملامح لطيفة تنم عن حلاوة النفس ، ورقة الطبع وطهر القلب ونبل الروح ، ثم أريد بعد ذلك أن تقف حياتها على صنع كل ما أريد ، وأنا ضامن بأنها سوف تجعلنى بذلك أصنع كل ما تريد ، وهذا ما أثق بندرته فى المرأة المصرية اليوم ، ان لم يكن من المستحيلات » . .

ويقول توفيق الحكيم ضمن ما يقوله فى حملته الشعواء بـ كـ : قاله المصور - عن المرأة المصرية . ان المسئول عن النوع الأول ، المقلد لمثلات السينما هم الأمهات والآباء بتعاونهم فى غرس المثل العليا السليمة فى نفوس بناتهم ، وبترأخيهم فى استعمال سلطتهم الأبوية وانصرافهم عن الاشراف الدقيق على تربية البنات أما المسئول عن النوع الثانى ، المتخرج فى المدارس والجامعات فهى السياسة القديمة لوزارة المعارف فى التعليم ، فقد نجحت هذه السياسة فى قلب البنات الى صبيان ، والصبيان الى بنات ، فالبنت تحشو رأسها بكتب الولد ، والولد يرتب شعره اللامع ، كالبنات ، ويقرأ فى مثل كتبها ، فلا ترغب فى قوة الشخصية ، ولا تدريب على ما ينمى روح الرجولة .

ويقول توفيق الحكيم أنه بفضل الزوجة التى تكون نفسها ، بنفسها ، وتقرأ للتسلية والفائدة فى أوقات فراغها ، وتعتمد فى ثقافتها على مطالعتها ،

ومجهوداتها الشخصية ، ولا أطلب فى الزوجة ثقافة عليا ، ولكن أريد أن تستطيع مشاركة زوجها فى سيره الطويل الشاق ، فى طريق الحياة •

وينهى توفيق الحكيم حديثه الثائر بقوله : كم أثرت فى نفسى صورة أخيرة للمستتر تشمبرلن وهو يمشى الى جوار زوجته متنزهين فى أحد الطرق ، كل ما فى هذه الصورة يدل على أن هذين الزوجين قطعاً معا على هذا النحو طريق الحياة بما فيه من هناء ، وشقاء • كذلك أثرت فى نفسى كلمة اهداء صدر بها أحد كبار رجال السياسة فى فرنسا كتاباً له ختم به حياة كلها كفاح : « الى زوجتى التى تشاركنى أيامى البيض وأيامى السود » ، فالى أن توجد فى مصر ، مثل هذه الشريكة لن تجد بكثرة رجالاً عظاماً يحتملون السير وحدهم فى طريق الجهاد والمجد حتى النهاية •

وكان المصور ، قد اختار لحديث توفيق الحكيم عنواناً مثيراً هو : لا وجود للزوجة الصالحة فى مصر ، وصدره بالعبارة التالية : « ان المرأة التى تصنع لى صينية بطاطس فى الفرن ، أجدى عندى من المرأة التى تقدم لى جميع دبلومات الفلسفة » •

وكان المصور أيضاً قد قدم حديث توفيق الحكيم بالكلمة التالية : اشتهر صديقنا الكاتب الكبير الأستاذ توفيق الحكيم بعدائه للمرأة ، ولكننا لم نكن نتوقع عندما سألناه أن يحدث قراء « المصور » عن المرأة المصرية أن يحمل عليها هذه الحملة الشعواء ، ولذلك نفسح المجال للرد عليه – رد الجنس اللطيف طبعاً – وسنرى أى الفريقين سينتصر فى النهاية !

وتكون الآنسة ايها حبيب المصرى ، رئيسة تحرير « المصرية » أول من يتولى الرد ، وبعنف على الأستاذ توفيق الحكيم •

ويختار « المصور » لمقال الآنسة ايها العنوان التالى : « الصراع بين عدو المرأة والجنس الناعم : الزوجة الصالحة موجودة فى مصر ، ويكون لمقال الآنسة ايها حبيب المصرى عنوان فرعى : اختير من بين كلماته : لا يستطيع الحكم التزيه رجل يعترف بأنه « معكر الدم » فالتفكير السليم ، وتعكير الدم لا يجتمعان •

وتبدى ايها حبيب المصرى دهشتها لصدور الحديث من مؤلف عودة الروح ، وأهل الكهف ، وعصفور من الشرق ، وغيرها من القطع الأدبية الرائعة ، التى يلمس فيها القارئ سمو الفكر ، والولع بالفن وبالروحيات ، وتقول : لقد طالما شاع وذاع أن الأستاذ توفيق الحكيم عدو المرأة ، وكنت أعتقد ان مثل هذا القول دعابة أدبية أو أنه ان صحت عداوته للمرأة فان ذلك يرجع الى أنه مثل بيجماليون فى تلك الأسطورة الاغريقية القديمة الجميلة ، قد رسم للمرأة فى خياله تمثالا بديعاً فيه كل معانى السمو ، والجمال ، والكمال ، فكل مقارنة بين

الحقيقة والخيال ، تجعل الحقيقة شاحبة اللون الى جانب الصورة الرئيسية في ذهنه . وتقول ايها متسائلة : أتكون تلك الدعابة حقيقة واقعة ، وهل يكون الكاتب الكبير ، عدوا للمرأة حقيقة كارها لها ناقما عليها ، أو موتورا منها ، وتقول بعد ذلك التساؤل : انها ليست صبيحة الحق ، والعلم ، والنور ، بل هي صبيحة الكره والنقمة ، والكره كالحب أعمى ، بل لعله أكثر من عمى .

وتدافع الآنسة ايها حبيب المصرى دفاعا رائعا عن المرأة المصرية وتقول ضمن ما تقوله في دفاعها : اذا كان طهو صينية البطاطس هو مقياس صلاحية المرأة للزوجية والأمومة ، فأين التنافر بين العلم ، والطهو ، وما الذى يمنع المرأة ، المتعلمة عن أن تجيد الطبخ ، وتجيد العناية بشئون زوجها ، وشئون أولادها ، وشئون مملكتها البيتية عامة ! كما تقول : أن التعليم الصحيح ، هو الذى يوسع الآفاق ، أمام المرأة فيجعلها زوجة صالحة وأما صالحة ، ومديرة بيت صالحة ، تحسب حساب الدخل ، والخرج ، وتعرف مدى المسؤولية ، وتقدر لنفسها كرامتها وكرامة زوجها وأولادها ، وتجعل فوق ذلك أقدر على حسن الطهو ، والاضطلاع بشئون المنزل .

وتنهي ايها حبيب المصرى مقالها مخاطبة توفيق الحكيم قائلة : تعال يا سيدى معى ، وأنا أريك سيدات من أرقى السيدات وأوسعهن علما وثقافة. لم يعرفن ولن يعرفن الجلوس الى المقاعد العالية فى البارات ، هن اللاتى يضعن ميزانية البيت ، ويراقبن المطبخ ، ويتولين الطهو عند اللزوم ، ويعتنين بشباب الأولاد والزوج ، ولكن ، الدمى ، الدمى وحدهن هن اللاتى ، ، لفتن نظرك وعليهن وحدهن ، بنيت حكمك الغاضب الحانق ، انك يا سيدى رفيع المرتبة فى عالم الفضل ، ولك كلمة مسموعة نافذة ، فلا توجه الشباب المصرى مثل هذا التوجيه الجائر ، الظالم ، الضار ، اجعل للروحيات وللممثل العليا ولحاجتنا الشديدة الى تقويم أخلاق الناشئة مكانا من عنايتك وجميل تفكيرك ، ولعلك راجع الى الحق ، والانصاف ، فمثلك لا يصر على باطل » .

وفى عدد ٢٤ نوفمبر ١٩٣٩ يفرد المصور أكثر من صفحة ويختار عنوانا مثيرا هو : « ثورة على الأستاذ توفيق الحكيم » وتشترك فى تلك الثورة عليه : هدى هانم شعراوى ، شريفة هانم رياض ، حرم محمد على علوبة ، وابتسام مجتاز « كلية الحقوق » وفاطمة فهمى « كلية الآداب » بالاضافة الى الآنسة بثينة عبد العزيز فهيم ، والآنسة نعمت حامد محمد .

قالت هدى هانم شعراوى : أؤكد أن مقال الأستاذ توفيق الحكيم قد ترك أثرا سيئا فى نفوس الكثيرين . . زوجات وأزواجا وبنات وشبابا ، بل لعل لا أبالغ اذا ما قلت أنه ما من أحد الا استاء مما قال .

ونقول هدى شعراوى : عجيب حقا ، أن تكون واحدة أو عشرة أو مائة أو مئات سببا فى أن يطلق حكمه على المصرية ، ويعلن ألا وجود للزوجة الصالحة فى مصر . ألم تكفه أزمة الزواج ؟ وهل يظن أنه بث تلك الروح فى شباب مصر يؤدى خدمة لبلده أو يكون قد أصلح من شأن المرأة أم أنه يرمى الى حب الشباب على الزواج من الأجنيات ما دامت مصر قد عمقت ولم تعد بها بركة واحدة صالحة .

وتهاجم هدى شعراوى فى كلمتها التى اختارت لها عنوانا عو أسوأ دعاية من مدير الدعاية ، مهاجم توفيق الحكيم فى الصميم ، ولقد كنت أعجب . كلما سمعت أن الأستاذ الحكيم عدو المرأة وزاد عجبى حينما وجدته عدوا ، للمرأة المصرية بالتحديد عداوة تنسيه واجبه ، كقائم بأمر الدعاية فى وزارة الشؤون الاجتماعية ، وكمصرى عليه واجبات فى مقدمتها النزاهة والانصاف ومعالجة أوجه النقص ، ليصل الى الكمال لا الهدم ، والتخريب وبث روح التشاؤم والتشهير !

أما السيدة شريفة هانم رياض فقد رأت ان الذى يجب أن يرد على توفيق الحكيم هم الأزواج : لا الزوجات كى يلزموه بالحجة . وتقول فى اعتقادى أن الأزواج قد ردوا جميعا عليه وفى كل يوم يردون ، بما يتعارض مع كلامه . ذلك لاننا ولله الحمد لم نسمع من أحد من ملايين الأزواج بل وملايين العزاب ما قاله توفيق الحكيم ونحمد الله ، على أن واحدا فقط هو الذى انطلق لسانه بهذا الكلام .

وتقول ابتسام ممتاز تحت عنوان « حتى أنت با بروتس » أكبر ظنى أن الأستاذ توفيق الحكيم أصابته صدمة فى زمن ما من امرأة لم يكن ليوافق مشاربها ، وميولها أو العكس ، ولم يكن التفاهم بينهما على ما يرام فخبيت آماله فيها فرماها ورمى جنسها جميعا بالنقمة ، والغضب ،

وتقول فاطمة فهمى للأستاذ توفيق الحكيم : اسمح لى يا سيدى أن أقول لك بدورى أنه لا وجود للزوج الصالح فى مصر ، وان شئت فانى مستعدة لتقديم الدليل !

وتردد نعمت حامد محمد قول الشاعر عن المرأة :

هى شيطان ان أفسدتها

فاذا أصلحتها فهى ملك !

وينشر المصور فيما بعد العديد من رسائل القراء ، والقارئات ويكون نشر الرسائل تحت عنوان : عدو المرأة بين خصومه وأنصاره . ثم يعلن المصور فى

عدده الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٣٩ عن صدى حديث توفيق الحكيم وكيف أن أحد الشيوخ المحترمين وجه سؤالاً الى وزير الشؤون الاجتماعية عن حديث توفيق الحكيم ، وعما اذا كان يعبر عن رأى الوزارة : وقد انتهز الأستاذ توفيق الحكيم الفرصة فأرسل الى وزير الشؤون الاجتماعية كتاباً قال فيه : أنه ليسرنى أن تتاح لى الفرصة لأبين أن سياق الحديث ومرماه ينصرفان بطبيعتهما الى ذلك الفريق ، الذى أضر فعلاً بسمعة الفتاة المصرية لسوء فهمه مقتضيات العصر الحديث فأهمل البيت وحسب الرقى فى الترفع عن واجب المرأة الأسمى ولعل صراحتى التى تدفعنى إليها دائماً رغبتى الطبية والاطار الصحفى الذى وضع فيه الحديث قد أثاراً بعض الشئ زوجات صالحات لم يدخلن فى مرمى حسابى ، عندما ألقىت الكلام الى هؤلاء أقدم أسفى وأرجو منهن أن يكن معنا عوناً على هداية كل امرأة تضل طريق التقدم الحقيقى واذا كانت الصفة الشخصية لحديثى قد حالت دون ذكر تفصيل الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الغايات فانى أعلن ان تفكير معاليكم يتجه الى تدبير الأسباب المؤدية الى اعداد الجيل الصالح من فتيان وفتيات !

ويعقب المصور على خطاب توفيق الحكيم لوزير الشؤون الاجتماعية الذى كان توفيق الحكيم يتبعه من الناحية الوظيفية كمدير للدعاية فى وزارة الشؤون الاجتماعية ، يعقب المصور معلناً سروره « لانتها هذه المعركة الى نهايتها الواجبة بفضل وزارة الشؤون الاجتماعية وبفضل الأستاذ توفيق الحكيم ، ثم بفضل المصور ، الذى استطاع أن يبرز رأى العام ، بقوته ، وتياره الجارف ثلاثة أسابيع وهكذا يوضح الأستاذ الكبير توفيق الحكيم موقفه على حقيقته وكما أراد فى الواقع وهكذا تخرج الزوجة المصرية ، والفتاة المصرية ، من المعركة بفوز أدبى حاسم » .

وهكذا تنتهى المعركة التى أثارها توفيق الحكيم ضد المرأة المصرية .. تنتهى بتفهم الأستاذ توفيق الحكيم ، تنتهى بعد أن « كسب » الأستاذ توفيق الحكيم المزيد من عداوة المرأة ، كما « كسب » فى نفس الوقت المزيد من الدعاية ، بوصفه عدواً للمرأة ، وهكذا أثبت مدير الدعاية بوزارة الشؤون الاجتماعية أنه خبير بفنون الدعاية .



وننتقل بعد تلك المعركة الساخنة ، الناعمة فى نفس الوقت ، الى الحديث عن بعض ما كان يشغل رأى العام المصرى ، فى تلك المرحلة من مراحل التاريخ، المصرى ، مرحلة وزارة على ماهر باشا الثانية !

لم تكن الأمور تسير سيرا حسناً بالنسبة لوزارة على ماهر باشا فيما يتعلق بمجلسى البرلمان ، فالسعديون ، الذين قبلوا المشاركة فى وزارة على ماهر لم

يكونوا يملكون الاغلبية ، بينما الاحرار الدستوريون ، الذين لم يشتركوا في تلك الوزارة لانهم لم يرغبوا في الاشتراك فيها ، كما يقولون ، أو لان على ماهر باشا ، لم يكن جادا في أمر اشراكهم في الوزارة ، كما يقول هو ، والمتصلون به : الاحرار الدستوريون كان لهم في مجلس النواب ٨٩ كرسيًا ، وهي أقلية قوية ، كما أنهم يملكون في مجلس الشيوخ اثني عشر كرسيًا يمكن أن يشكلوا مع الوفد ، أغلبية محترمة في مجلس الشيوخ تستطيع اعاقه كل ما تريد الحكومة إصداره من تشريعات .

وكانت العلاقات بين الحزبين الكبيرين في مجلس النواب - حزب الهيئة السعدية - وحزب الاحرار الدستوريين - سيئة للغاية خاصة بعد أن أحس الدستوريون بمرارة لاشتراك حلفائهم السعديين في وزارة على ماهر دون أن يتضامنوا معهم ، في عدم الاشتراك فيها ، وكان سوء العلاقات بين السعديين . والدستوريين من الأمور التي سببت أزمات كبيرة للحكومة وان لم تستطع أن تصل الى حد النجاح في اعاقه عمل الوزارة الماهرية تماما .

وقد حاول بعض وسطاء الخير اعادة المياد الى مجاريها بين الاحرار الدستوريين والسعديين - حلفاء الامس - غير أن هؤلاء الوسطاء فشلوا في محاولاتهم ، خاصة وقد ظهر ان الشقة قد بعدت بين الحزبين البرلمانيين الكبيرين فالسعديون - على لسان محمود فهمي النقراشي باشا - يرون أن الدخول في الوزارة مسألة قومية ، وليست مسألة شخصية » وقد اعتقد السعديون أن المصلحة العامة تفرض عليهم الدخول في الوزارة ووتقوا ، أن تعاونهم مع أعضائها ، يحقق الغاية التي يرمون اليها على الدوام ، وهي اقامة الحق ونشر العدل واصلاح البلاد ، وتوطيد النظام ، والعمل لرقى الشعب وبث روح الفضيلة بين أفرادها ، وقد أبدينا وجهة نظرنا هذه للاحرار الدستوريين فلم يأخذوا بها » والدستوريون - على لسان أحمد خشبة باشا ، الذي كان مفوضا من قبل محمد محمود باشا ، أثناء اعتكافه أو مرضه بمعنى ادق في مرسى مطروح أثناء تشكيل الوزارة ، الماهرية - يقولون : ان على ماهر عرض عليهم الاشتراك في الوزارة على أن يكون الوزراء : أحمد خشبة باشا ومصطفى عبد الرازق بك وعبد القوى أحمد بك ، وأن يعين د. هيكل وزير دولة في نوفمبر القادم ، ورأينا أن عبد القوى بك أحمد ليس من الاحرار الدستوريين ، وان رفعة رئيس الوزراء قد آثر أن يحتفظ بوزارة العدل لمصطفى بك الشوربجي على اعتبار أنه فني ، وكأنني لست فنيا في وزارة العدل ولكننا - أحمد محمد خشبة باشا - لم نرفض لأنه أخذت منا وزارات كنا نشغلها في الوزارة السابقة أو لأنه فرض علينا فرض وزيراً ليس منا ، أو ٠٠٠ بل لأننا رأينا من مفاوضاتنا مع على ماهر ، أن مصلحة البلاد تدفعنا الى هذا الرفض وقد حادثنا السعديون في موقفنا فأكدوا لنا انهم يرون أن مصلحة البلاد تفرض عليهم الاشتراك في الوزارة » هذا بالرغم

من أن موقف محمد محمود باشا كان يرى حتى من قبل اعتكافه ، أو مرضه بمعنى أدق أن يدخل الدستوريون الوزارة إذا ما دخلها السعديون ، وإن يرفضوها إذا مارفضها الدستوريون .

ولذلك ظلت العلاقات بين الحزبين متوترة الى ان كانت معركة رئاسة مجلس النواب فكانت المواجهة بين الحزبين « المتحالفين سابقا » ، كان محمد محمود باشا رغم تقديره واعزازه للدكتور أحمد ماهر ، يرى أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا لا حزبيا وقد رشح الأحرار الدستوريون بهي الدين بركات لمنصب رئيس مجلس النواب والذي أيده في نفس الوقت الوفديون . ولم يكن ليم في مجلس النواب أكثر من ١٢ كرسيًا هذا بينما أصر السعديون على ترشيح د . أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية رئيسا لمجلس النواب ، وكانت معركة من أعنف المعارك . حاول فيها على ماهر أن يقف على الحياد ولكنه لم يستطع حتى لا يغضب السعديين شركاءه في الحكم ودخل السعديون المعركة بكل ما يملكون من قوة ، وأيدهم بعض المستقلين ، بل أيدهم - سرا - بعض الأحرار الدستوريين الذين كانوا على علاقات وثيقة بالدكتور أحمد ماهر ، بل إن أحد النواب الدستوريين الأستاذ شفيق جبر أكد علنا أنه لن يشترك في انتخابات رئيس المجلس لارتباطاته الوثيقة بأحمد ماهر وقد استأذن من حزبه في أن يتغيب عن جلسة الانتخابات فأذن له حزبه هذا بينما كان بعض أقطاب الدستوريين متحمسين جدا لبهي الدين بركات باشا نكايه في السعديين ، وقيل إن رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة السابق ، الذي كان يرى أن السعديين مشاركون في عملية اقصائه من الوزارة قال عندما رشح الأحرار الدستوريون بهي الدين بركات باشا : « النياردة بس بقى الأحرار الدستوريين أحرار دستوريين صحيح » ومع ذلك نجح أحمد ماهر في معركة الرئاسة وحصل على ١٤٤ صوتا وحصل منافسه بهي الدين بركات على ١٠٨ أصوات ، ووقف محمد محمود يهنيء صديقه القديم أحمد ماهر برئاسة المجلس ، كما وقف بهي الدين بركات يهنيء منافسه أحمد ماهر ، على ما حققه من فوز ، وهكذا لم ينجح - في مجلس النواب - تحالف الدستوريين مع الوفديين . وإن كان هذا التحالف الوفدي الدستوري قد نجح في انتخابات مجلس الشيوخ حيث تم استقاط مرشحي الهيئة السعدية ، ذلك لأن الوفد والأحرار الدستوريين كانوا يملكون - كما سبق أن قلت - أغلبية كبيرة في مجلس الشيوخ .

وأستأذن قارئ العزيز في أن أنقل بعض ما جاء عن تلك المعركة الساخنة معركة رئاسة مجلس النواب : بقول د . محمد حسين هيكمل : وافقنا على اعلان الأحكام العرفية ، ولم تكن موافقتنا تلك تعنى أن نفوسنا اطمأنت الى الوزارة الجديدة ، أو أننا نسينا ما حدث حين تأليفها بل كان ما حدث من دفع محمد محمود باشا للاستقالة ، ومن التماس الوسيلة لاقضاء الأحرار الدستوريين

عن الحكم عذرا لا مسوغ له في نظرنا وكان محمد محمود باشا قد استفاد من الهدوء ومن النشاط . ومن الصحة ما يسمح له بتولي زعامة المعارضة وكان بطبيعة الحال أشدنا غضبا من ذلك الغدر وأكثرنا حرصا على أن تظهر الوزارة الجديدة في صورة لا تحسد عليها وفكرنا في الخطوة التي نتخذها لدرك هذه الغاية فاستقر رأينا على إعادة ترشيح بهي الدين بركات باشا رئيسا لمجلس النواب وكان طبيعيا أن يقبل بهي الدين هذا الترشيح لانه رئيس المجلس بالفعل ، ولانه مستقل عن الأحزاب فلا شيء يدعو للتخلي عن هذه الرئاسة فلو أنه تخلى عنها لاعتبر الناس تخليه انضماما لحزب ضد حزب آخر ، وهو حريص على صفة الاستقلال عنده والناس حريصون على أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا ، حتى يكون حكما بين الأحزاب التي يتألف منها المجلس .

ولو أن علي ماهر باشا وزملاءه في الوزارة كانوا يريدون جو سلام برلماني ويرتفعون برياسات الدولة فوق الاعتبارات الوقتية لوافقونا على ترشيح بهي الدين باشا ولما كانت هناك معركة حول رئاسة مجلس النواب ولاستقر في مصر تقليد صالح أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا ، فإذا استقر هذا التقليد بضع سنوات تأثر به اختيار رئيس مجلس الشيوخ حين تعيينه فاختر مستقلا كذلك ، لكن الدكتور أحمد ماهر باشا لم يشترك وزيرا مع أخيه علي باشا ماهر زعم اشتراك حزبه في الوزارة وإذا كان الدكتور أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب غير مرة قبل اشتراكه في وزارة محمد محمود باشا فقد كان مفهومنا عندنا وعند الناس جميعا أنه سيكون مرشح الحكومة لرئاسة مجلس النواب .

وعن معركة رئاسة مجلس النواب يقول د. هيكمل : بدأت معركة الانتخابات للرئاسة بين بهي الدين بركات باشا يؤازره الأحرار الدستوريون وبعض المستقلين والدكتور أحمد ماهر باشا يؤازره السعديون وتؤازره الحكومة وأولياؤها من المستقلين وكانت معركة حامية شعرت الوزارة بأنها ان انهزمت فيها هددت الحكومة مركزها ولم تخف هذا الشعور ولم تترك المعركة حرة ينتخب فيها من ينتخب بل كتب بعض الوزراء في الصحف وأدلى آخرون بتصريحات نشرتها الصحف كذلك وقيل في هذه التصريحات والمقالات ان الحكومة ترى المعركة معركتها ، ولا ترضى بأن ينهزم مرشحها ولم ينس محمد محمود باشا ما كان بينه وبين الدكتور أحمد ماهر باشا من مودة أثناء قيام وزارته ولم ينس أنه عهد الى الدكتور ماهر عشية سفره الى مرسى مطروح أن يقوم مقامه في محادثات الوزارة ولم ينس اتفاق السعديين مع الأحرار الدستوريين على أن يكون موقفهم موحدا ، بالاشتراك أو عدم الاشتراك فيها ونكت السعديون هذا الاتفاق ولهذا كله عني ان يقود معركة الانتخابات لرئاسة مجلس النواب بنفسه ودفعت هذه العناية من جانبه الى مضاعفة الحكومة جهدها من جانبها هي كذلك حتى لقد اتصلت بجماعة من أعيان الأحرار الدستوريين تغريهم وتعددهم ليعطوا أصواتهم

للدكتور ماهر باشا ، وقد ظفرت من بعضهم بما أرادت وفاز الدكتور أحمد ماهر باشا بأغلبية ضئيلة في انتخاب الرئاسة ويقول د . هيكل تعليقاً على مارآه من تدخل الحكومة في انتخابات رئاسة المجلس أن هذا التدخل ينافي الروح البرلمانية منافاة صريحة ، فأساس الحياة البرلمانية الحرية ، الحرية التامة الصريحة التي لا تعرف قيوداً ، ولا حداً ، وعضو البرلمان الجدير حقاً باسم النائب المحترم ، أو الشيخ المحترم هو الذي يأبى أن تتدخل لديه السلطة التنفيذية في أي أمر لأن هذا التدخل ينافي حرية النائب أو الشيخ وينافي مبدأ فصل السلطات وينافي نص الدستور ، على أن النائب حر ، لا يملك ناخبوه ولا تملك السلطة التي عينته أن تطلب إليه أمراً على سبيل الإلزام ، وأي الزام كان يشعرنى أنتى مهتد في مالى أو في عيالى ! أو في مكائنتى ، إذا لم أسلك مسلكاً معيناً في الكلام ، أو في التصويت ، أو في الانتخاب : ألا لئن صح أن يلام حاكم مستبد يلجأ الى سيف المعز ، وذهبه لأجدر باللوم . . ذلك الحاكم ، الذى يزعم أنه يستند الى ثقة الأمة ونوابها فى البرلمان ثم يلجأ الى الاغراء ، أو التهديد أو الى الوعد ، أو الوعيد . ويقول د . هيكل : وانما يخفف من هذا اللوم أننا لا نزال متأثرين فى مصر بطبائع الاستبداد ، التى طبعت نظم الحكم ، عندنا أجيالاً متعاقبة والتى جعلت من الحاكم سيداً يجب طاعته وان خالف القانون . . لم تتأصل فكرة الحرية بعد فى نفوس أبناء هذا الجيل الذى شهد الحكم المطلق وخضع له فلا عجب أن تبقى عالقة به شوائب من هذا الميراث الكريه لا يستطيع التغلب عليها ، أو التخلص منها . . ويأبى د . هيكل الا أن يرجو كل الرجاء فى أن تتطهر الأجيال المقبلة من هذا الميراث وأن تشعر أن عمل الحاكم أن يكفل لأبناء الشعب حقهم فى الحرية ولو ضد الحاكم أو ضد جمهرة الشعب نفسه ، يومئذ يكون لما تبديه الأمة من لوم ، أو تنريب موضع الحق ، ولا يخفف منه اعتبار أيا كان ، ويومئذ يثور الشعب بمن يعتدى على الحرية ويرى هذا الاعتداء ، اهداراً لحقه ولكرامته لا يمكن السكوت عليه . .

وينقل على لسان محمد محمود باشا أنه قال لأحمد ماهر باشا : ثق يا باشا أفنى لم أنتخبك للرئاسة لا لاننى أجحد مواهبك ولكن لاننى أردت للنواب رئيساً مستقلاً ، ويقال على لسان د . ماهر باشا أنه عاتب صديقه محمد محمود لانه ذكر فى معركة الانتخابات موضوع البنك العقارى الذى ادعى الوفدون أنه ماس بنزاهة أحمد ماهر فما كان من محمد محمود باشا الا أن ثار قائلاً : ان رأيى فى سعادتك أبديته قبل أن تستقيل وزارتنى وأنت تعرف أننى صبرت على مضض فى الحكم حتى تحدد موعد للقضية « كان د . ماهر قد ابلغ النيابة ضد رئيس الوفد المصرى بسبب ما قاله عن علاقة د . ماهر بالبنك العقارى » . . كل هذا لاننى أعتقد فيك ما يعرفه الجميع من نزاهتك ، وكفاءتك ! وهناك - فى الفصل التالى - بقية حديث عن معركة رئاسة مجلس النواب .

الفصل الرابع

الوفد المصرى يفتح النار على الانجليز وعلى وزارة على ماهر باشا معا

● أشرنا الى معركة توفيق الحكيم مع الجنس اللطيف ، وكيف انتهت بتقهقر الأستاذ توفيق الحكيم فى نهاية تلك المعركة ، وسجبه ، لكل الاتهامات والانتقادات - أو معظمها - التى كان قد وجهها الى المرأة المصرية فى خطابه الذى بعث به الى وزيره ، وزير الشئون الاجتماعية ، كما أشرنا فى نفس الوقت ، الى المعركة التى دارت بين الاحرار الدستوريين ، والسعديين حول كرسى رئاسة مجلس النواب حيث رشح الدستوريون ، الدكتور بهى الدين بركات باشا ، ورشح السعديون د. أحمد ماهر ، وكيف انتهت المعركة بفوز الدكتور أحمد ماهر ، على منافسه الدكتور بهى الدين بركات باشا .

وكان نجاح أحمد ماهر بأغلبية غير متوقعة . قد أحدث ثورة داخلية فى حزب الوفد الذى كان يعارض انتخاب د. أحمد ماهر والذى كان له فى مجلس النواب اثنا عشر عضوا قيل ان بعضهم - رغم تأكيدات القيادة الوفدية على ضرورة انتخاب « بهى الدين بركات » والى ضرورة عدم انتخاب أحمد ماهر - قد أعطى صوته للدكتور أحمد ماهر ، الأمر الذى أدى الى اجراء تحقيق داخل حزب الوفد ، فى هذا الموضوع ، كما أن انتخاب أحمد ماهر أيضا بتلك الأغلبية الكبيرة ، قد أدى الى ثورة داخل حزب الاحرار الدستوريين ، اذ ثبتت للقيادة الدستورية ان نوابا كثيرين من نواب الاحرار الدستوريين خرجوا على ارادة حزبهم وانتخبوا أحمد ماهر ، ولم ينتخبوا مرشح حزب الاحرار الدستوريين ، بهى الدين بركات ! ورغم أن العلاقات كانت طيبة جدا بين محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين وبين دكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية الا أنه قد ثبت جليا ان تلك العلاقات قد ساءت بسبب تلك المعركة ، كما ساءت أكثر وأكثر ، بعد انتصار السعديين فى تلك المعركة ، على حلفائهم السابقين ، الدستوريين . ويتجلى ذلك بصورة رسمية فى تلك الكلمة التى هنا بها محمد

محمود باشا زعيم المعارضة صديقه وحليفه السابق د. أحمد ماهر برئاسة المجلس اذ لم تتجاوز كلمة التهنئة سطرين - وهو أمر غير مألوف في تلك المناسبات - اكتفى محمد محمود بقوله : تتقدم المعارضة بدورها - بعد الحكومة - بالتهنئة الصادقة الى حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس الموقر « لوحظ أنه لم يذكر حتى اسم رئيس المجلس المنتخب والذي يوجه محمد محمود باشا اليه التهنئة - ونرجو له في عمله ، كل توفيق ، ونجاح ، ان شاء الله » .

وكانت كلمة أحمد ماهر بعد انتخابه قوية للغاية وكانت ذات معان عديدة ، غير المعان التي تتجه اليها عادة كلمات الشكر والثناء في مثل تلك المناسبات ، قال د. أحمد ماهر : من الطبيعي أن يقوم من تشرفونه بالانتخاب لرئاسة المجلس بتوجيه عبارات الشكر ، والثناء على المعاني الكريمة التي ينظر اليها في مثل ذلك الانتخاب ، وهي الاحترام والمودة والثقة المتبادلة ، ولم يفتنى في المرات السابقة التي تشرفت فيها بهذا الانتخاب أن أودى ذلك الواجب ، ولكني ألح في هذه المرة ، واجبا آخر ، تقضى الظروف بأن أؤديه الى جانب الحمد والثناء وأن أؤكد معناه بل أقول ان ظروف هذا الانتخاب بما لابسها من نشاط واختلاف في الرأي تحتم علي أن أقول كلمة في واجب رئيس المجلس في مثل هذه الأحوال :

ذلك أن اختلاف وجهات النظر في الترشيح والدوافع والآراء التي حدث بكل فريق لتأييد غرضه فيه ، لا يمكن أن تكون ذات أثر في علاقة رئيس المجلس بسائر أعضائه ، أو أحزابه مؤيدين ، أو معارضين ، تلك العلاقة المقدسة التي تقوم على أساس العدل ، والمساواة ، والاحترام المتبادل وحماية الرأي ، وكفالة الحرية ، فلا يمكن ولا يصح أن ينظر رئيس المجلس الى الورا ، مفتشا أو منقبا بل هو أبدا متجه الى الأمام في أداء واجبه الذي يرجو أن يلازمه فيه التوفيق .

ويقول د. أحمد ماهر : اذا كان من واجبي أن أكفل أمن المجلس ونظامه وإدارة المناقشات فيه وصيانة حقوق الأعضاء ، والدفاع عن الحريات التي كفلها الدستور وأقام المجلس ، ورئيسه حراسا عليها ، فان على حضرات الأعضاء أن يتوفروا بكلماتهم على أداء واجباتهم ، وتمكين الآراء ، واحترامها ، وتوسيع الصدر للخلاف فيها ، واحلال المودة والحسنى في المكان الأول من كل شأن من شئون العمل ، وأخيرا تمكين الرئيس من أداء واجبه ، وعونه على ذلك أحسن العون ، ويقول د. أحمد ماهر : وستجد المعارضة مني كما كانت تجد على الدوام ، حماية واحتراما للرأي ، وتمكيننا من العمل بحيث تؤدي واجبهما المقدس على الوجه الأكمل ، وكم هو واجب نافع ، ومفيد اذا صين من الشذوذ وأحيط بالصدق والاخلاص ، وانه ان شاء الله كذلك ، كما أنني لن أتوانى في أن أقف في وجه كل من تحدته نفسه بأن يعكر عليكم صفو عملكم ، وجلال نظامكم ، ولن أنسامح

فى هذا السبيل ، بحيث يمكن للجميع أن يجد فى هذا المكان المقدس الذى يبدى فيه رأيه ، ويرسل نشاطه المشكور ، لخدمة البلاد ، وحرقاتها ، وأحب أن تسود علاقاتنا جميعا أواصر المحبة والمودة ، وأن نمضى فى عملنا مؤيدين ، أو معارضين على سنن من الصفاء ، والاخلاص حتى نتضاعف ثمرات الأعمال وتتصل خيراتها ، ونعم بركاتها .

ويأبى د. أحمد ماهر الا أن يؤكد لزميله وصديقه بهى الدين بركات باشا خالص تحيته واحترامه وتقديره لعمله المشكور فى رئاسة المجلس ، التى قضى فيها زهاء العامين ، فمضى فيهما على أحسن السنن ، وأقام العدل ، والنظام ، وأكد كفالة الحريات ، « فوجدنا جميعا ، ووجد المجلس فيه وفى رياسته خير عون على أداء الواجب على أكمل وجه » .

وفى كلمة محمد على علوبة باشا التى ألقاها باسم الحكومة اشارة الى ما يتمتع به أحمد ماهر باشا من نشاط جم ، وذكاء متعدد ، وثقافة عالية ، وبعد عن الهوى ، وخلق كريم ، ورجولة كاملة ، تلك الصفات التى نرحب بها ونرجو منها الخير ، لأعمال مجلسنا الموقر فى دورته الحالية .



وإذا كنا قد أشرنا - وباختصار - الى موقف الأحرار الدستوريين من على ماهر باشا ووزارته ، كما أشرنا الى موقف السعديين من على ماهر باشا ووزارته فأننا لا بد أن نشير الى موقف الوفد من على ماهر باشا ، ووزارته حتى تكون الصورة مكتملة .

كان على ماهر - كما سبق أن ذكرنا - قد حاول أن يتقرب الى الوفد المصرى ، ورئيسه مصطفى النحاس نكايه فى محمد محمود باشا ووزارته ، على أمل أن يحصل على ماهر على تأييد الوفد له اذا ما ألف الوزارة الجديدة ، وقد استجاب الوفد فى البداية الى غزل على ماهر ، ولكنه سرعان ما اكتشف انه ما أراد التقرب من الوفد الا لصالحه الشخصى ، والا لاجراج محمد محمود باشا ، فبدأ الوفد يظهر الكراهية لعل ماهر باشا ، بصورة عنيفة حتى قبل أن يؤلف على ماهر باشا وزارته بأكثر من ثلاثة أشهر .

وقد بدأ الهجوم مركزا على على ماهر فى نهاية مايو ١٩٣٩ ، حيث راحت جريدة الوفد المصرى ، لسان حال الوفد المصرى ، تكتب بقلم « صريح » عن موقف على ماهر من حقوق العرش وما يتعلق منها بمطلق التصرف فيمن يبقى ، ومن يخرج من رجال السراى وتساءلت جريدة الوفد المصرى : من هو على ماهر ، حتى يجترئ على الوقوف من حقوق العرش هذا الموقف الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ البلاد ؟ وتولت الجريدة الوفدية الرد على سؤالها بتعداد كثير من مواقف

على ماهر ، وتنصله من مسئولية الانقلاب « تغيير وزارة الوفد ، بوزارة محمد محمود » والقائه - أى على ماهر - تبعة هذا الانقلاب ، على الانجليز ، فلما سعى سعيه لإخراج الوزارة فى العام الماضى (١٩٣٨) سارعت الوساطة الانجليزية الى النجدة ، وتمخضت الحركة عن اشراك الدكتور أحمد ماهر وجماعته فى الحكم . وظهرت بعد ذلك أزمة الجيش فانتهت بما لا يريد على ماهر ، وبقي محمد محمود واستمرت الحرب بينهما . حتى بعد مفاجأة اختيار على ماهر دون محمد محمود باشا للسفر الى لندن ، وكان المفهوم ، عند رجال السراى أن على ماهر ذهب ليدافع عن قضية معينة ضد محمد محمود باشا فاذا معجزة كبيرة تقع اذ كسب الانجليز ماهر باشا الى عكس قضيته ، وربطوا بينه وبين رئيس الوزارة ، ويشير الوفد المصرى الى خطاب فاروق فى عيد الهجرة والأزمة التى أحدثها على ماهر ، بسبب هذا الحديث مع البندارى باشا ، وانضمام محمد محمود باشا الى جانب على ماهر ضد وجود البندارى باشا ، فى السراى حتى ان محمد محمود - كما قالت صحيفة الوفد المصرى فى ٢٥ مايو ١٩٣٩ - هدد بالاستقالة من منصبه كرئيس للوزارة ، اذا لم يقص البندارى باشا من السراى ، استجابة لطلب على ماهر باشا ، وبقي على ماهر فى السراى ، وأطيع برأس البندارى ، وتشير الصحيفة الوفدية ، الى أن النحاس باشا عندما صدر أمر ملكى بتعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكى قابل الملك وأعلن لجلالته استعداد الوفد للتعاون مع على ماهر مادام الامر الملكى قد صدر ، رغم أن الوفد كان له سابقة فى معارضة تعيين نشأت باشا فى الديوان الملكى ، وتقول جريدة الوفد المصرى : لقد ظل على ماهر يقول ان لصاحب العرش الكلمة الاخيرة لا فيما يختص برجال السراى ، بل فيما يختص بموظفى الحكومة العاديين فأين توقف على ماهر اليوم من موقفه السابق ، اذ يسمح لنفسه وهو رئيس الديوان وكبير خدام العرش ، ان يخير الملك بين الاستقالة وبين اخراج موظف فى السراى هو وكيل الديوان ، وبعد أن يذيع هذا فى الصحف يسترد استقالته بدعوى أنه استرضى وأجيب الى مطلبه بلا تحوير ولا تبديل ، وتقول جريدة الوفد المصرى : ياله من جد عاثر ، وياله من قدر ساخر ، وياله من خاتمة عمالة ليس أخلق بها ولا أجدر من على ماهر !

وفى ٢٦ يوليو ١٩٣٩ تقول صحيفة الوفد المصرى عن ترشيح على ماهر باشا لرياسة الوزارة : واضع السياسة الانجليزية ان مثل هذا الترشيح ليس الا حلقة جديدة من مأساة لندن وما وراء لندن ، لان الوقائع والحوادث كلها تنطق بأن على ماهر باشا لا يمكن أن يحرز الا ثقة الانجليز وحدهم دون سائر الجهات : على ماهر - هكذا تقول صحيفة الوفد المصرى - خصم قديم من الخصوم الأمة خرج على سعد فى مقدمة الخوارج واشترك فى كل وزارة من وزارات الانقلاب بدون استثناء ! ماهر باشا ثانيا - قطب من أقطاب المؤامرة ، التى أدت الى الانقلاب الحاضر ، بل لعله قطب الدائرة فيها وتقول الجريدة الوفدية لقد

أسفرت مأساة لندن - ذهاب على ماهر : الى لندن لحضور مؤتمر فلسطين - أسفرت عن نتيجة خطيرة جدا ، فى تاريخ الحكم المصرى بعد المعاهدة ، ولقد تجلت هذه النتيجة على أشبع صورها فى موقف على ماهر باشا الى جانب السياسة الانجليزية بعد عودته من لندن وأخيرا : على الوقوف موقف التحدى السافر لحق أولى من حقوق صاحب العرش - يبدو هذا التناقض واضحا بين موقف الوفد السابق من تعيين حسن نشأت باشا فى السراى كوكيل للديوان وموقفه اليوم من الدفاع عن حقوق صاحب العرش فى أن يعين من يشاء فى السراى دون توقيع رئيس الوزراء ، الى جانب الملك على هذا التعيين - فى ابقاء موظف أو اخراج موظف كبير من رجال القصر كائنة ما كانت الثقة الملكية بهذا الموظف ، هذا موقف لا يمكن أن ينسأه الانجليز لصديقهم الجديد على ماهر باشا ولا يجوز ان يترك بلا مكافاة سخية واليوم تتخذ هذه المكافاة شكل الترشيح لرئاسة الوزارة بعد مآثر فى لندن »

وفى ٢٩ يوليو ١٩٣٩ تستمر صحيفة الوفد المصرى - لسان حال الوفد المصرى - فى هجومها على على ماهر باشا وفى دفاعها عن صاحب العرش وتهاجم - فى نفس الوقت - انجلترا التى لا تحترم المعاهدات والحقوق والكرامات والتى تنصف - أساسا - بالغدر وخيانة العهود ، وتنبى الجريدة الوفدية مقسالتها الافتتاحى الذى شغل الجزء الاكبر من الصفحة الاولى بتوجيه تحذير الى بريطانيا ، بعد أن تبين الحيط الأبيض من الحيط الأسود من الفجر ، وأصبح الأمر أوضح من أن تركز فيه الى الشك لا يستمع فيه الى تضليل المضللين من ماجورى السياسة الانجليزية فى هذه البلاد « وسيعلم » الانجليز ان فى مصر أمه بل أمة حية لاتخذع ولا تنام على كرامة مجروحة أو حق مغضوب ولباتينهم نبأه بعد حين ...

ويقف الوفد المصرى موقفا معاديا من موقف محمد محمود باشا ، الرجل المسند أو المقال ومن على ماهر باشا المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة ، وتنشر جريدة المصرى فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩ كشوفا بعدد الأيام ، التى اعتكف فيها محمد محمود باشا والتى رحل فيها الى خارج العاصمة ، أو الى خارج البلاد فأيام الاعتكاف فى ١٩٣٨ بلغت ٤٥ يوما ، وفى ١٩٣٩ بلغت ٣١ يوما ، أما عدد أيام الرحلات فقد بلغت ٧٥ يوما ، وتقول فى عناوينها البارزة : زوال كابوس الوزارة السلمانية : كبيرها يعد لوحده كتاب الاستقالة « وفى اليوم التالى تقول صحيفة المصرى التى يدير سياسيتها الوفد المصرى فى ١٦ أغسطس هل تؤاد وزارة على ماهر باشا ، وهى جنين ؟ استحكام الحلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين وذبولهم ، وفى مكان آخر من الصفحة الأولى ، وتحت عناوين بارزة تقول « المصرى » : على ماهر باشا يبطن غير ما يظهر ، وتقول المصرى تحت عنوان : زعر : هل قرروا عدم الاشتراك ؟ ٠٠ قيل قبل منتصف الليل ان الأحرار الدستوريين ، والمهاهرة - جماعة أحمد ماهر - قرروا عدم الاشتراك فى

الوزارة ماداموا لم يجابوا الى مطالبهم - وتنشر المصرى - فى صفحتها الاولى -
قصيدة للأستاذ خالد الجرنوسى :

أنى أودعهم . وليست بشامت
يكفى صريع الظلم طول حسابه
أحصى السجل لهم ذنوبا جمّة
أقصت هواة الحكم عن أبوابه
هل كان هذا العهد الا ربقة
علقت بهذا الشعب فى أثوابه
جاءوا بها من كل لون شائه
مهما حوى الشيطان فى جلبابه
فلينبج الأجراء ملء حلقهم
فالعهد لا يبقى على أذنبه
من مات فى الايام اشنع ميتة
هيهات يرجعه نباح كلابه !

وعندما تُوِّلف وزارة على ماهر الثانية تقول صحيفة الوفد المصرى فى ١٩
أغسطس ١٩٣٩ تحت عنوان : تأليف الوزارة الماهرية الجديدة وزارة لسد
الخانة وانباء الموقف على صورة من الصور : الفتور العام ، الذى قوبلت به فى
البلاد مديح الانجليز فى الماهريين وتنديدهم بالأحرار الدستوريين تناقض ظاهر
بين القول والعمل من الخطوة الاولى للوزارة الماهرية : تقول صحيفة الوفد المصرى
لا نظن ان وزارة قد قوبلت عند تشكيلها من رأى العام ، بمثل الفتور ، الذى
قوبلت به هذه الوزارة ، وقامت فى وجه تأليفها الصعاب وتسابقت على تخاطف
أشلائها النواجز ، والانياب ، وكان موقف الماهريين النقراشيين مهينا للغاية !
وقد قوبل من الناس بالاشمئزاز لانهم تكشفوا عن طلاب مناصب ومشتهى
مراكز حتى وان خانوا فى سبيل الظفر بها أصدقاءهم المستحدثين ، وحتى وان
عنف عنها الاتحاديون الشعبويون ، وهم مثلها فقراء » . وتشير صحيفة الوفد
المصرى الى طعن الانجليز طعنا مرا فى الدستوريين الذين غلبوا الاعتبار الشخصى
أو الحزبى على الصالح العام ، ومن المخزى - هكذا قالت صحيفة الغازيت -
أن نرى حزبا كان يوما من الايام يضم المستنيرين والمستولين يهوى وينحط الى
هذا الحد ..

دفى اليوم التالى - ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ - تنشر صحيفة الوفد المصرى
موضوعا تحت عنوان : وزير فى الوزارة الحاضرة ، يقول عن على ماهر باشا :

لو ترك الامر لى لارسلته الى السجن : والموضوع عبارة عن نقل مقتطفات من مضبطة الجلسة الحادية والعشرين لمجلس النواب فى السبت ٣١ يوليو ١٩٣١ . وردت على لسان النائب المحترم ، عبد الرحمن عزام تتعلق بعلى ماهر باشا وزير المعارف فى وزارة أحمد زيور باشا - وزارة الانقلاب على النظام الدستورى ، الشعبى وعلى وزارة سعد زغلول باشا - وذلك كله على النحو التالى :

النائب المحترم : عبد الرحمن عزام أفندى « . . . فالمسألة اذن تنحصر فيما يأتى : ماذا يجب أن يعامل به وزير تصرف تصرفا مضرا .

« أرى أنه يجب على مجلس النواب أن يفصل مرة واحدة فى المسألة لا أن يتعد عنها كلما دعت الحاجة . ولا مندوحة من أن يصدر المجلس قرارا بهذا الخصوص لأننا نصطدم بين حين وآخر بمسألة كهذه ، ولا نجد طريقا للعقوبة لأن القوانين العامة قد لا تمكننا من ذلك أو لأن العرف جرى فى هذه البلاد بالتسامح والصفح عن أمثال هذه التصرفات ، الا أنه يجب علينا أن نقضى على هذا العرف قضاء أبديا حتى يعلم كل وزير أنه ملزم بتقديم حساب للأمة عن تصرفاته حتى بعد تركه كرسى الوزارة . فيجب أن يكون موضوع هذا الحساب وما ترتب عليه فان رأيتم تأجيله فيكون ذلك لوضع قاعدة لمحاسبة كل من فرط فى حقوق الأمة من الوزراء السابقين واللاحقين .

« الرئيس - هل تعرف عقوبة خاصة ؟

« أما لوم وزير المعارف السابق فأمر ضرورى الا أننى لا أجد فى اللوم عقوبة كافية لان اللوم قد يقع وقعا سيئا على وزيره شعور - وزير لا يراعى مصلحة بلده - أما أولئك الوزراء الذين عبثوا بمصالح البلاد سنة ونصف فأرى ان كل لوم يوجه الى أى وزير منهم غير كاف ولا بد للمجلس من ان يبحث عن عقوبة زاجرة . .

« أما اذا رأيتم أنكم على استعداد لنظر الموضوع الآن فلا مانع من ذلك

عبد الرحمن عزام أفندى : لو ترك الامر لى لارسلته الى السجن « تصفيق »
انى أعتقد أن الشقى الذى يرسل الى السجن ، انما يجنى جنائية جزئية بالنسبة الى ما ارتكبه أولئك الذين اعتدوا على الدستور فانتهكوا حرمة ، واغتصبوا سلطة الأمة وبددوا أموالها التى جمعت من عرق الفلاح المسكين ، ليس ذلك فقط بل فرطوا فى حقوق البلاد وكرامتها واعتدوا على حرية الأشخاص فلا تعجبوا اذا قلت ان مثل وزير المعارف السابق - على ماهر باشا - يجب ان يرسل الى السجن لاننى لم أكن مغاليا أو مبالغا عندما أبديت هذا رأى ، ولا تعقب جريدة « الوفد المصرى » على ما نشرته من مضابط مجلس النواب تاركة التعقيب للقارىء !! وبعد ذلك الهجوم الضارى المكثف من صحافة الوفد المصرى ، بدا رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى فى الهجوم الضارى المكثف ،

على رفعة على ماهر باشا ، فيقول في ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ بالاسكندرية من بين
ماقاله عن على ماهر باشا مايلى : هذه طلائع عهد رأس الانقلاب ، ومؤسسه على
ماهر باشا قد بدت فى أشد مظاهر القوة والجبروت وها هى مصر ترى وتشهد ،
ولما ينقض على تشكيل وزارته ، الا يومان ليتفننوا فى القمع والارهاب والحيلولة
بين الناس ، ودخول المننديات ودور الصحف ثم يمضوا فى مطاردتكم والاعتداء
عليكم . ان حاولتم الوصول الى زعيمكم ليحدثكم عن الحوادث الجسام التى
تجرى فى مصر الآن ، واذا كان الكتاب يقرأ من عنوانه فيها هو عنوان عهد على
ماهر باشا قد بدأ فى حرب الامة اليوم سافرا ، وقد كان بالامس متسترا :
بدأ يحاربها علانية بعد أن ضمن معونة وتعظيم الانجليز ، أصفيائه الجديدين
وحين اطمأن الى حراهم تحميهم ، ورجالهم يؤيدونه وأنه أصبح عندهم اليوم
رجل الساعة المطلوب لاتمام تسليم البضاعة « ولعل ، أول ما امتاز به هذا
العهد الجديد القديم ، ان أول قصيدة — كما يقول المثل ٠٠ قد جاء كفرا ٠٠ »
ويوضح رئيس الوفد ، بعض ما قام به ماهر ضد الحياة الدستورية من وجهة
نظره ، ومن جهة نظر الوفد فيقول :

وكان ماكان ، مما تعرفون ولا تعرفون ، من تدبيرات ومكائد ، ضد
حكومة الوفد ، وضد دستور الامة ، بدأت منذ تعيين على ماهر باشا فى رئاسة
الديوان وأخذت تزداد ، حتى بلغت أشدها فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ وأنا طريح
الفراش ، وكان رئيس الديوان ، فارسها المجلى فى الحلبة ، يعرض الحلول ،
ويساومنى فيها ، ويتخذ لنفسه ذريعة للتحدث فى الحقوق الدستورية والخلاف
عليها ، وكنا أحرص الناس على المحافظة على حقوق العرش وعلى حقوق الامة
الدستورية علما منا بأن أى مساس بالدستور وحدوده التى نص عليها ، فيه
القضاء كل القضاء على الحكم الدستورى وعلى سلطة الامة ويتخذ تكأة لتدخل
الاجنبى وتخطى الحكومة الدستورية والوقوف وجها الى وجهه أمام السلطة
التنفيذية التى لاتستطيع اذ ذاك ان تقف فى وجهه أو ترفض له مطلبها ، والا كان
نصيبها الاقصاء عن المناصب ، وفقدان الجاه والسلطان .

أخذ رئيس الديوان — يعد العدة من الخلف — لاقامة صرح الانقلاب وتدعيم
أركانه ، بل أخذ يستدعى الى مكتبه فى رئاسة الديوان ، وكيل الداخلية ومدير
الامن العام . وحكمदार البوليس ، ويصدر اليهم الاوامر والتعليمات بان يعدوا
العدة ، ويتخذوا التدابير اللازمة عند اذاعة أمر اقالة الوزارة الدستورية ، وقد
كان تشكيلها كذلك قد انتهى من أيام .

الفت وزارة محمد محمود باشا صديق الانجليز القديم فأخذ على ماهر باشا
يلعب من وراء الستار ألاعيه ، وينشر حباثله ، ويتفنن فى تمثيل دوره ، الذى
أخذ يتمرن عليه من زمن بعيد ، ويضع العراقيل فى طريق محمد محمود باشا ،

ليمهد الطريق لشقيقه أو لنفسه ، ولكن الطبخة لم تكن بعد قد استوت .
والأسبياد لم يكونوا قد ملأوا أيديهم منه جيدا ، فلم يستطع ان يعمل الا ان أشرك
أخاه . وزملاءه فى الحكم ، انتظارا للفرص ، ورضوا أن يكونوا أذنابا لمحمد
محمود باشا اسما وان كانوا هم العاملين فى الوزارة فعلا ، على أمل أن يواتهم
الحظ يوما فى التغلب على محمد محمود باشا ، واقصائه عن الحكم ، فتكون
الأحمد ماهر أو لشقيقه الرئاسة .

ومضت الشهور والأيام ، حتى واثت الفرصة على ماهر باشا سانحة بتعيينه
عضوا فى مؤتمر فلسطين ، فتمنحخص الى انجلترا ، وهناك بذل نفسه بذل السماح .
وعرض خدماته وتفكيره ونشاطه على أنصار الديمقراطية ودعاتها السادة الحلفاء ،
فما أن وثقوا منه ، واطمأنوا اليه ، ادخروه لليوم الذى يريدونه ، حتى اذا ما رأوا
صحة صديقهم القديم لا تساعد على اتمام تقديم ما يطلبون ، تخلوا عنه وهو
مريض ، وظهر على ماهر على المسرح هذه المرة للعيان ، يضرب باليمين وبالشمال ،
ويشكل وزارته قبل ان يستقيل محمد محمود باشا - تماما - كما فعل معنا !!

تلك لمحة خاطفة عن تدبيرات على ماهر الذى يحكم البلاد الآن مستمدا
المعونة لا من الله ، ولا من الأمة التى أنبتته ، ونشأ بين ظهرائها ولكن من
الانجليز الذين يرون المصلحة العاجلة تطلب اليهم نصرته وتأييده ، وهذه هى
بعض أخلاق مؤسس الانقلاب ومخترعه الذى لم يكفه ان نكبت الامة بما نكبت
به فى أخلاقها ومرافقها ، وكيانها ، تلك النكبات المروعة عشرين شهرا ، فأتى
على أنقاض سلفه ليقيم انقلابا جديدا فيه القضاء المبرم على الشعب المصرى
المسكين .

ويخاطب مصطفى النحاس باشا على ماهر بقوله : أيها السيىء الطالع ،
انك لم تعتبر بمن مضى ولم تفكر فيما أنت مقدم عليه ، بل قمت من غير تفكير
ولا روية تحكم الشعب بقوة المستعمر ، الطامع ، ونسييت أن الله سيمهل لك
كما أمهل لغيرك ، حتى اذا حان يومك كان أشد ممن لم تعتبر بنهايتهم وهذه
هى الخاتمة الطبيعية لكل من خرج ، على اجماع أمته أو شذ عن ارادتها .

وتقول جريدة المصرى فى ٢٢ أغسطس ١٩٣٩ تحت عنوان : الجناية الكبرى
على استقلال الوطن : « خطة مدبر » لتأخير الجلاء ومد أجل الاحتلال ، الى ما شاء
الله . لقد خسرنا كل ما كسبناه ، بالمعاهدة ولم نكسب غير الخراب المالى ،
والتعرض للفناء فى حرب طاحنة . ثم تقول المصرى : لقد انتهى بنا الانقلاب
اذن ، نهاية هى غاية الخطورة فقد مكن الانجليز من تضييع جهود الأمة ،
فى مدى السنين الماضية وقبر المعاهدة وسجل على البلاد تخليد الاحتلال ، الى
الابد فلا اعتمادات لبناء الشكنات تدرج فى الميزانية ولا وكالة الشكنات تبقى

بعد ان أنشئت لمجرد ترقية قريب سرى باشا ولا الانجليز يفكرون أنهم تاركون البلد يوما بل على الضد هم يشيدون الأبنية لجنودهم فى محطة مصطفى باشا برمل الاسكندرية ويؤجرون الاراضى الفسيحة لمدة عشر سنوات » . وبعد أيام تقوم وزارة على ماهر بتفتيش منازل مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، وأحمد نجيب الهاللى ، وتشير الصحف الى ما قاله مصطفى النحاس ، عن تفتيش داره حيث فاجأت النيابة سكان المنزل على غرة منهم « وروعت السيدات ، والأطفال المقيمين به ، بل لقد وصل الأمر الى أن اقتحموا غرفة السيدة حرمى ، وهى طريحة الفراش ، وقلبوا أثاث البيت رأسا على عقب ولم يتركوا مكانا حتى دخلوه وفتشوه ، الى حد أن فتشوا ، أسرة الأطفال وأراجيحهم وأوانى الزهر ، كأننا كنا نخفى فيها شيئا يعاقب عليه القانون ، وقد فوجئت بالخبر ، وأنا فى سرادق ذكرى سعد ، فاتصلت بحضرة رئيس النيابة أسأله لماذا يفتش وعن ماذا يبحث فأجاب ان لديه أمرا بتفتيش المنزل للبحث عن أصل الخطبة التى ألقيتها يوم الأحد الماضى ، ونشرتھا الصحف الوفدية فى اليوم التالى فأجبنه ، اننى تعودت أن ألقى خطبى ارتجالية حسب الظروف ومقتضيات الأحوال وان السكرتير المختص يدونها عند القائها ثم يبيضها ويعرضها على فأراجعها وأقرأها وأمره أن ينشرها . وهامى ذى عادتى دائما الا فى المناسبات الأخرى كذكرى عيد الجهاد الوطنى مثلا فاننى أحضر الخطبة ثم أتلوها ، أما الخطبة التى تبحث عنها النيابة فقد كان الشأن فيها شأن جميع خطبى الارتجالية ، وأما اصلها فقد يبقى فى السكرتارية بعد نشرها وقد تلقى فى سلة المهملات . . ثم اننى - هكذا قال مصطفى النحاس لوكيل النيابة - مسئول عن هذه الخطبة التى نشرت وعن غيرها من الخطب التى نشرت متحمل كل ما يترتب عليها ولست أفهم معنى لتفتيش منزلى للبحث عما يقولون مادمت لم أنكره ولم أتنصل من تبعته

وقد أخذوا - هكذا قال مصطفى النحاس - بعد تفتيش منزلى ورقتين تافهتى الشأن احدهما مطبوعة من عبد القادر مختار بك ، وبتوقيعه يشكو فيها من الماهرين الذين ينتمى اليهم لأنهم لم ينصفوه ولم يحسنوا معاشه ، كما حسنوا معاش سلامة ميخائيل بك زميله فى الماهرية . والثانية شكوى من علماء الأزهر الشريف بغير توقيع من ان جريدة المصرى لا تنشر لهم ، أخبارهم وان مندوب الجريدة فى الأزهر غير مأمون ولأن له اتصالات بالمستولين فى الأزهر ، وهو ينقل اليهم أخبار من يكتبون الى المصرى .

سر هجوم الوفد على « الانجليز » وعلى « على ماهر باشا »

أشرنا فيما سبق الى الخطاب الهام الذى ألقاه مصطفى النحاس باشا ، رئيس الوفد المصرى بالاسكندرية . ومهاجما على ماهر باشا بقسوة شديدة موجهة له الاتهام بأنه نزل الى مستوى لم ينزل اليه رئيس وزارة سابق عندما قامت وزارة بتفتيش منزله ، أى منزل مصطفى النحاس . بحثنا عن أصول خطبة كان قد ألقاها بالاسكندرية ، ونضيف الى ما سبق أن ذكرناه أن مصطفى النحاس عندما أعلن عن استيائه الشديد لتفتيش منزله بأمر من النائب العام ، قال بالحرف الواحد : لو كنت رئيسا للوزارة ، ووقع ، ما وقع ما أبحث لنفسي أبدا أن أمر بتفتيش دار أى زعيم سياسى مصرى ، على تلك الصورة المزرية ، الحالية من كل ذوق ، المنافية لكل عرف ، وقانون » .

وكان مصطفى النحاس باشا قد أشار فى خطابه أيضا الى أنه اكتشف وجود رصاص فى سيارته ، على مقربة من الأسلاك الكهربائية المتصلة بموتور تلك السيارة ، وأنه قد قام بإبلاغ النيابة عن ذلك الحادث وأنه - أى مصطفى النحاس - رفض أن يتهم أحدا بتدبير ذلك الحادث لأن ضميمه لا يطاوعه ، فى أن يجزم باتهام أحد .

وقد ظهر جليا أن الوفد المصرى ، كان قد أعد خطة محكمة قام بتنفيذها بحذافيرها ، وتتلخص تلك الخطة فى الهجوم فى وقت واحد ، على جبهتين : الجبهة الأولى : السياسة البريطانية ، لا فى مصر وحدها ، وإنما فى كثير من أرجاء العالم ، بعدما تأكد ، للوفد ، أن السياسة البريطانية ضالعة فى المجيء بعلى ماهر ، الى رئاسة الوزارة ، وكانت الجبهة الثانية ، هى جبهة على ماهر ، وأحمد ماهر معا وقد سبق لنا أن ذكرنا الأسباب التى دفعت الوفد المصرى الى الانقلاب على على ماهر باشا ، الذى ضحك عليهم وأوهمهم ، أنه يعمل لصالحهم . ونضيف الى ذلك ، أن فى مقدمة الأسباب التى دفعت ، الوفد المصرى ، الى

تشديد الهجوم على أحمد ماهر ، كونه شقيقا لعلى ماهر ، الى جانب انه - أى أحمد ماهر - عندما خرج على الوفد ، مؤيدا محمود فهمى النقراشى باشا فى موقفه ، تسبب فى احداث شرح خطير فى الوفد المصرى كما أن أحمد ماهر ، عندما خرج على الوفد أسرف فى الهجوم عليه ، ثم ان الوفد المصرى ، كان يريد من تشديد النكير ، على أحمد ماهر ، أن « يحرقه » سياسيا فلا يصبح مرشحا . لتولى أية وزارة جديدة فى المستقبل ، أو هكذا كان يتصور الوفد .

وقد كتب أحد قادة الوفد ، المصرى - قد يكون أحمد نجيب الهلالي باشا ، أو محمد صبرى أبو علم باشا - سلسلة من المقالات فى صحيفة الوفد المصرى ، بتوقيع « صريح » ، تتضمن الهجوم الشديد القاسى ، والعنيف على أحمد ماهر باشا ، وعلى ماهر باشا ، وكانت احدى مقالات هذه السلسلة تحت عنوان : على حساب مصر : مؤامرة الشقيقتين فى سبيل الحكم ، وكانت المقالة الأولى من تلك السلسلة قد صدرت بقول الله تعالى وهو أصدق القائلين : « أم حسب الذين اجترحوا السيئات ، أن نجعلهم كالذين آمنوا ، وعملوا الصالحات سواء محياهم ، ومماتهم ساء ما يحكمون ، وخلق الله السموات والأرض ، ولتجزى كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون » وكانت المقالة الثانية قد صدرت بقوله تعالى : « لا يغرنك ، تقلب الذين كفروا فى البلاد متاع قليل ، مأواهم ، جهنم وبئس المهاد » صدق الله العظيم .

والجدير بالذكر أن جريدة الوفد المصرى - لسان حال حزب الوفد المصرى - قد نشرت فى ١٣ أغسطس ١٩٣٩ - أى فى الوقت الذى كان فيه على ماهر يقوم بتشكيل وزارته ، افتتاحية موجزة ، تحمل العنوان التالى : على ماهر : عدو الشعب رقم « ١ » أصبح الانجليز فى ترشيحه للوزارة ، وكان قد جاء فى تلك الافتتاحية ما يلى :

لم يسجل التاريخ السياسى لعلى ماهر باشا الا العمل على مناهضة الامة والتدبير ضد مشيئتها وارادتها كلما سنحت له فرصة فى الخفاء ، حتى لا يكاد انقلاب واحد من الانقلابات الرجعية يخلو من أصبح هذا الرجل الذى تخصص فى الكيد لهذه الامة .

فقيامه على رأس وزارة الآن لا يمكن الا أن يكون مظهرا من مظاهر التحدى الانجليزى للأمة ، ودليلا من أدلة استهتار الانجليز بالشعب المصرى وحقوقه وكرامته اذ هم المرجع فى ترشيحه والسند الذى يرى أن يعتمد عليه ، وهم لا يمثلون هذا الدور من وراء ستار بل يمثلونه على عين الامة وتحت سمعها . . . والا فليقل لنا على ماهر باشا ، كيف استباح لنفسه أن يبعث ببرنامج وزارته وأسماء من يرشحهم للاشتراك معه فى الوزارة الى السفارة البريطانية !

على ماهر باشا رجل تحدى الأمة في كل مراحل جهادها ، وتحدى الأحزاب جميعها بل تحدى محمد محمود باشا نفسه وطعنه من الخلف بشروعه في تأليف وزارة جديدة في نفس الوقت الذي كان يعلن فيه محمد محمود باشا بأعلى صوته أن وزارته باقية ولا سبب هناك يدعو إلى الاستقالة !

وعلى ماهر باشا هو الذي وضع أساس هذا الانقلاب الذي نكبت به الأمة شر نكبة .

وعلى ماهر باشا هو الذي عاد من لندن معترزا بالصدقة الانجليزية الجديدة فلم يتردد في تحدى حق من حقوق العرش وذلك باصراره على اخراج البندارى باشا من القصر .

على ماهر باشا اذن هو أصل البلوى التي حلت بالبلاد ، وهو الرجل الذي يصلح لأن يكون أداة طيعة في يد السياسة الانجليزية التي تريد التنكيل بالشعب المصري ، وتريد أن تنشر المجاعة بين الفلاحين ، وأن تجر على هذه اذمة الخراب السياسى والاجتماعى والخلقى في سبيل أن تسد ما بقى لها من مطامع ، وأن تعتصر البقية الباقية من دم هذا الشعب بعد ما اعتصرت معاله على أيدي وزارة الحكم الصالح .

وما من ريب في أن هذا العمل العذائى من جانب الانجليز للشعب المصرى يفقدهم كل نقمة بهم ، بل سيعلمون أن هذا الشعب الباسل سيقابل عداء الانجليز بالحزم الواجب ، والحركة العملية التي سوف يقفون أمامها مشدوهين يعضون بنان الأسف والندم ، حين يعلمون أن الشعب المصرى لم يعد يقبل هذا التمثيل الذى يقوم به السادة الانجليز وبخاصة بعد أن انكشف عنه الستار » .

وإذا كان الوفد ، المصرى ، كحزب سياسى ، قد استمر في ملاحقة على ماهر باشا ، ووزارته بالحملات العنيفة القاسية فان على ماهر باشا ، ووزارته قد استمروا - كحكومة - في ملاحقة الوفد ، وصحفه : لم تكتف وزارة على ماهر باشا ، رئيس الوفد ، أثناء عدم وجوده ، به ، بل راحت تفتش وبعنف منزلى مكرم عبيد باشا ، سكرتير الوفد ، ونجيب الهلالى باشا ، أحد أعضاء الوفد بل كبار قادته أثناء غيابهما عن منزليهما أيضا . . وزارة على ماهر ، لا تكتفى بتفتيش دور الصحف الوفدية وباعتقال رؤساء تحريرها ، بل راحت تحرم تلك الصحف - كعقوبة - من الاعلانات الحكومية ، التي هى من أموال الدولة بما فيها حتى اعلانات السكة الحديد !!

ولم يترك ، الوفد المصرى ، فرصة ، تمر دون أن ينتهزها للنجوم على وزارة على ماهر ، ولاعاقبة مسيرتها ، ولان الوفد كان يملك ، أغلبية محترمة في مجلس الشيوخ فقد أتيحت له أكثر من فرصة - فى المجلس - فرض فيها ارادته ،

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ٥٢٩

على الحكومة ، أو على الأقل ، حال دون ، تحقيق كل الذى تريده ، وكان فى مقدمة تلك الفرص ، فرصة عرض مرسوم اعلان الأحكام ، العرفية ، على مجلس الشيوخ : لقد كان البرلمان فى أجازة عندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، وعلى الفور ، طلبت السفارة البريطانية فى القاهرة من حكومة على ماهر ، تنفيذ المادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ اعلان الأحكام ، العرفية ، ووضع الرقابة على المطبوعات فلم يسع الحكومة - وكانت العلاقات بينها وبين بريطانيا وقتئذ طيبة - الا أن تبادر باعلان ، الأحكام العرفية ، بمرسوم ملكى صدر فى أول سبتمبر ١٩٣٩ وتم تعيين على ماهر باشا حاكما ، عسكريا و ٠٠ و ٠٠ .

ودعى البرلمان لاجتماع غير عادى فى يوم الاثنين ٢ أكتوبر ١٩٣٩ ، ليعرض عليه مرسوم فرض الأحكام العرفية وكذلك المراسيم الأخرى الصادرة أثناء عطلة ذلك تطبيقا للمادة ٤١ من الدستور ٠٠ لم يكن هناك مشكلة بالنسبة لمجلس النواب فان الأحرار الدستوريين رغم عدم اشتراكهم فى الوزارة لم يقبلوا معارضة هذا المرسوم ، اتساقا مع مبادئهم ومع خططهم الجديدة بعد أن خرجوا ، أو أخرجوا من الحكم ، ولذلك جاءت موافقة مجلس النواب بأغلبية الأعضاء ، السعديين والأحرار الدستوريين ، والمستقلين ، ضد ١٢ صوتا هم نواب الوفد ، ولكن كانت مشكلة الموافقة على هذا المرسوم فى مجلس الشيوخ ، مشكلة ، ومشكلة عنيفة بالنسبة للحكومة ، ذلك ، أن للوفد فى مجلس الشيوخ ، أغلبية وأغلبية محترمة ، وقد حرص الوفد على معارضة الأحكام العرفية ، رغم أن فرض تلك الأحكام ، كان بناء على المادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، التى وقعها ، رئيس الوفد ، والوفد التى أطلقوا عليها معاهدة الشرف والاستقلال .

وكان مجلس الشيوخ قد ألفت لجنة من بين أعضائه لبحث هذا الموضوع كانت أغليبتها - بالطبع - من الوفديين ، وانقسمت تلك اللجنة الى أغلبية وأقلية : وكان من رأى الأقلية استمرار الأحكام بشروط ثلاثة : حصر تطبيقها عند الضرورات العسكرية ، الرجوع ، الى البرلمان ، فى الشئون الخطيرة ، وأخيرا تخفيف الرقابة على الصحف ، وكان قد تأكد للجنة أن الحليفة بريطانيا هى التى طلبت اعلان الأحكام ، العرفية .

وكان تقرير اللجنة قد أشار الى رأى الأقلية ، والى رأى الأغلبية بالتفصيل ، كما أشار تقرير اللجنة الى أن رئيس الحكومة قد ذكر فى بيانه أمام مجلسى البرلمان أنه قد طلب من هذه البلاد ، اعلان الأحكام العرفية ولكن عندما سئلت الحكومة فى اللجنة عن الكيفية التى طلب بها اعلان الأحكام العرفية أشار عبد الحميد بدوى باشا الى أن هذا الطلب جاء من السفارة البريطانية كتأية وبطريقة رسمية ، الى الحكومة المصرية ، وكان هذا الطلب ، يشير الى المعونة ، التى تقدمها مصر ، للحليفة فى أوقات الحرب ، تطبيقا للمادة السابعة من

المعاهدة - معاهدة ١٩٣٦ - وهذه المعونة تتلخص فى فرض الأحكام العرفية ، وتنفيذها وكذلك اعلان الرقابة على الصحف ، والمطبوعات ، وكذلك ايجاد نظام لتفتيش السفن .

ونقول اللجنة أنها طلبت من الحكومة الاطلاع على الطلب الذى تقدمت به السفارة البريطانية الى الحكومة المصرية طالبة معونتها ولم تستطع الاطلاع على ذلك الطلب ، أو تلك المذكرة .

ونقول اللجنة فى تقريرها أيضا ، ان خمسة من أعضائها رأوا عدم استمرار الأحكام العرفية بينما رأى ثلاثة من الأعضاء استمرارها بتلك الشروط ، التى سبق الإشارة إليها ، كما يقول تقرير اللجنة ان رئيس اللجنة ، قد امتنع عن ابداء رأيه .

والجدير بالذكر أن تقرير اللجنة ناقش مناقشة موضوعية موضوع ضرورة حصر الأحكام العرفية فى المسائل العسكرية بالرغم من أنها ذكرت ان على ماهر باشا رئيس الحكومة رفض الأخذ بهذا الاقتراح ، كما أن اللجنة ناقشت أيضا موضوع سلطات الحاكم العسكرى وضرورة تقييدها وكان من بين ما جاء فى رأى الأغلبية : « ان البلاد لا تطمئن اطلاقا ، أن تجعل تنفيذ الأحكام العرفية فى يد ليست موضع الرضا منها ، فضلا عن ذلك فان قضية الحرية والديمقراطية ، التى أعلنت انجلترا ، وفرنسا الحرب ، للدفاع عنها يجب أن تشترك مصر ، فى الدفاع عنها بكل قواها ، وبكامل رضاها ، لان مصيرها يتوقف على نتيجهتها تلك ومن أجل هذا يقتضى أن تكون السلطة التى تباشر صيانة هذه المصالح التجارى مع رعايا ألمانيا كما قبض على هؤلاء ، الرعايا ، وصودرت أملاكهم .

وقد كان من بين ما جاء فى خطاب الأستاذ يوسف الجندى ، زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ : لا يرضينا بأن نسلم أنفسنا الى سلطان مطلق لو وضع فى يد عمر بن الخطاب نفسه لما اعتصم من الخطأ » .

على أية حال لقد وافق مجلس الشيوخ - فى النهاية - على مرسوم اعلان الأحكام العرفية بأغلبية ٦٨ صوتا ، ضد ٥٩ صوتا .

وقد اقترن اعلان الأحكام العرفية بقطع العلاقات السياسية بين مصر ، وألمانيا ، كما أصدر الحاكم ، العسكرى - على ماهر باشا - قرارا ، بمنع التعامل التجارى مع رعايا ألمانيا كما قبض على هؤلاء ، الرعايا ، وصودرت أملاكهم .

والمتتبع لسياسة الوفد المصرى حتى ذلك التاريخ (١٩٣٩) يرى أن سياسة الوفد المصرى كانت قد رسمت بوضوح ، وبجلاء على أساس تنفيذ هدفين رئيسيين : البقاء فى الحكم اذا ما كان الوفد فى الحكم باعتبار الحكم حقا من

حقوق الوفد المصرى صاحب الأغلبية فى أية انتخابات حرة ، وأنه لا يجب أبدا ، أن يقضى عن الحكم بأية وسيلة دستورية ، أو غير دستورية الا اذا تخلى الناخبون عن تأييده واختاروا بدلا منه حزبا آخر ، أو جملة أحزاب ، الهدف الرئيسى الآخر للسياسة الوفدية ، ضرورة السعى الى الحكم أو بمعنى آخر يمكن أن يكون أكثر دقة فيما يتعلق بغرض السياسة الوفدية ، ضرورة السعى لاستعادة الحكم ، الذى هو حق للوفد ، دون سواء من الأحزاب الأخرى ، وعملية استعادة الحكم هذه تتطلب خوض ، أية معركة ، واستخدام أية أسلحة ، واعتبار كل من يقف فى سبيل عودة الوفد ، الى الحكم ، عميلا للانجليز ، خائنا للشعب !

ولهذا لابد من أن نتوسع فى بحث ذلك الموضوع الحيوى الهام : ماذا يحدث عندما يكون الوفد فى المعارضة أى خارج الحكم ، هذا ما سننصفه فى الفصل التالى .

عندما يكون الوفد فى المعارضة !!

تحدثنا عن السياسة التى وضعها الوفد المصرى منذ أن أقصى عن الحكم فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، والتى تتلخص فى معارضته - قدر الامكان - للسياسة البريطانية فى مصر ، وانطلاقا من تلك السياسة كان يعارض أية وزارة وليت الحكم بعده : عارض وزارتي محمد محمود باشا ، الثانية والثالثة ، وعارض وزارة على ماهر باشا ، الثانية ، ولان العلاقة بين الوفد المصرى وبريطانيا ، وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية كانت تشكل ركيزة هامة وخطيرة فى السياسة المصرية فى الداخل ، وفى الخارج فاننا نستأذن القارئ العزيز فى أن نولى هذه العلاقة ما تستحق من أهمية ، خاصة ان الكلام - بالتفصيل - عن هذه العلاقة يوضح كثيرا من الأمور والأحداث ، التى وقعت فى مصر فى الفترة من ١٩٤٠ وحتى الربع الأخير من عام ١٩٤٤ ، ولاننا لا نريد أن نعرض رأينا فى مثل هذا الموضوع التاريخى الهام ، فاننا نستأذن القارئ العزيز ، مرة أخرى فى أن نستعين بالعديد من الآراء ، التى تناولت هذا الموضوع مؤجلين ابداء وجهة نظرنا ، الى ما بعد ابداء آراء الآخرين ، الذين هم من خيرة من تناولوا هذه الفترة التاريخية الهامة بالتأريخ .

يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، وهو يتحدث عن وزارة مصطفى النحاس باشا الرابعة ، التى أقيمت فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ : « يبدو أن النحاس بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ قد ازداد تعلقا بالحكم المطلق ، المستند الى الدكتاتورية البرلمانية لانه اطمأن الى تأييد الانجليز له . بعد أن ظفروا منه بالمعاهدة وروج لها وسماها « وثيقة الشرف والاستقلال » فحفظوا له هذا الجميل ، وجاوزه عليه بتأييده فى حكمه ومن ثم أخذ يسير فى وزارته سيرة « الحاكم بأمره » ، ويقضى عن حظيرة الوزارة والوفد كل من يعارضه مهما كانت منزلته السابقة فى الجهاد .»

ومما يؤخذ على هذه الوزارة أنها قررت اعتبار يوم ٢٦ أغسطس وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ عيدا وطنيا وأسمته « عيد الاستقلال » ، وما هذه المعاهدة المشنومة بمعاهدة استقلال ، بل هى مهددة له مقوضة لأركانها فجاء اعتبار يوم توقيعها عيدا وتسميته عيد الاستقلال من المتناقضات المخزية .

ويقول الأستاذ الرافعى ، انه عندما احتدمت الأزمة الدستورية بين الوفد والسراى حول تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ وحول رفض السراى توقيع مشروع قانون بفتح اعتماد اضافى طلبت الوزارة توقيعها وحول طلب السراى حل جماعات القمصان الملونة ، سعى السفير البريطانى سير مايلز لامبسون فى تسوية الأزمة ببقاء وزارة النحاس فى الحكم ، والتساهل من الجانبين ، أصرت السراى على موقفها .

ويشير عبد الرحمن الرافعى - فى كتابه « فى أعقاب الثورة » الجزء الثالث - الى مذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية فى أول ابريل ١٩٤٠ ، تلك المذكرة التى أحدثت كما يقول الأستاذ الرافعى رجة كبيرة فى البلاد ، لانها أول صيحة بالخروج على معاهدة سنة ١٩٣٦ من إحدى الهيئات التى وقعتها ، ومن الهيئة التى اعتزت بها ، وروجت لها ، وحثت الناس على قبولها ، والمذكرة التى يشير اليها الأستاذ الرافعى قدمها مصطفى النحاس أول ابريل ١٩٤٠ الى السفير البريطانى ليبلغها الى الحكومة البريطانية ، وقد تضمنت المذكرة المطالب الآتية :

١ - تصرح الحكومة البريطانية من الآن - ابريل ١٩٤٠ - بأنه عندما تضع الحرب العالمية أوزارها ويتم عقد الصلح ، بين الأمم المتحاربة تنسحب من الأراضي المصرية القوات البريطانية جميعها سواء فى ذلك القوات المعسكرة ، قبل الحرب أو بعدها ، وأن تحل محلها القوات الحربية المصرية على أن تبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها .

٢ - عند التسوية النهائية يجب أن تكون مصر طرفا فيها وأن يكون لها اشتراك فعلى فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أم مادية .

٣ - بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب أن تدخل مصر ، وانجلترا فى مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة ، فى السودان لمصلحة أبناء النيل جميعا .

٤ - المطالبة بالغاء الأحكام العرفية .

٥ - عدم الحيلولة دون تصدير القطن المصرى ، الى البلاد المحايدة أو شرائه بالأسعار والشروط المناسبة .

ويقول الأستاذ الرافعى : أحدثت هذه المذكرة تأثيرا كبيرا ، وقوبلت - فى الجملة - باغتياب اذ كانت أول صوت ارتفع من بين الهيئات التى وقعت المعاهدة

بالانقضاء عليها ووضحت تعلق البلاد بالجلء وجاءت - فيما عدا حديثها عن المحالفة وعن السودان - انتصارا كبيرا ، لقضية الجلء ، ولوجهة نظر الحزب الوطنى فى هذه المسألة الهامة التى هى جوهر الاستقلال .

أما لدى الجانب البريطانى فقد قوبلت بداهة بالاستياء ، والتذمر ، وبالرغم من انهماك بريطانيا وقتئذ فى الحرب ورغبتها فى كسب رضا الشعوب فان جواب حكومتها يتم عن روح السخط ، والحنق ، فقد أجابت عليها برد أرسله اللورد هاليفاكس وزير خارجيتها بطريق البرق ، الى السفير البريطانى ، وهذا بلغه الى النحاس باشا يوم ٦ أبريل ١٩٤٠ وصيغة هذا الرد كما يلي :

١ - أبلغوا النحاس باشا ، فى الحال أن الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد ، كمحاولة مقصورة للعب دور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها .

٢ - أما فيما يختص بالمسائل ، التى أثارها النحاس باشا فمن البديهي أنها تؤدى الى :

(أ) إعادة النظر فى المعاهدة المصرية ، البريطانية .

(ب) تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية .

(ج) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب ضد ألمانيا :

٣ - لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ، ومن الجلى بلا شك للنحاس باشا ، أنه لو انتصر العدو لم يبق الا قليل احتمال فى مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ - أننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع ، فقل للنحاس باشا - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية ، وأنه ليسعدنى أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهده ، بتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترن بالسداد .

وقد رد الوفد ، على هذه الرسالة بخطاب أيد فيه مذكرته الأولى !

ويقول د^و يونان لبيب رزق - فى كتابه تاريخ الوزارات المصرية ، أنه عندما عين الملك على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى تحفظت صحف الوفد وارتاحت الدوائر البريطانية ، لهذا التعيين باعتباره - كما تقول الوثائق البريطانية - شخصية مسئولة بدلا من مناورات الرجال غير المسئولين فى القصر ، أما الصحف الموالية للقصر فقد شنت حملة واسعة على النحاس تتهمة فيها بأنه قد لجأ الى السفارة البريطانية طالبا العون فى موضوع على ماهر وأنها - أى السفارة البريطانية - لما حاولت التدخل فان رئيس الديوان الجديد ذكر للمسئول البريطانى أن هذا الموضوع من اختصاص الملك وحده » .

وقد انتهزت المعارضة الفرصة فكتب رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، محمد محمود باشا خطابا بعث به للسفارة البريطانية يحتج فيه على التدخل الانجليزى فى شئون مصر الداخلية ، كما كتبت الأهرام - ١٩٣٧/١١/١٤ - تنصح البريطانيين بعدم استغلال المعاهدة ، لكسب امتيازات جديدة فى البلاد فان ذلك سوف يثير حالة السخط بين المصريين ويقول د^و يونان لبيب رزق ، أنه عندما تعقدت الأمور بالنسبة لوزارة على ماهر باشا بعد دخول إيطاليا الحرب ، فى يونيو عام ١٩٤٠ ومع ما ترتب على هذا من زيادة المخاطر ، على مصر والوجود الايطالى رابض على حدودها الغربية فقد صحبه تشجيع الوزارة ، والملك على انتهاز خطة العداء نحو الوجود البريطانى والسعى الى الاتصال بدولتى المحور ، وعند هذا الحد ، تحرك السير مايلز لامبسون فكتب الى لندن ، فى ١٥ يونيو يصف على ماهر ، بأنه غير متعاون ، ولا يمكن الاعتماد عليه ، بل ولا احترامه فهو بالرغم من وعوده المتكررة قد فشل تماما ، فى توجيه رأى العام ، الى الوجهة السلمية « ولم يبق فى طاقتى أو فى مقدورى ، أن يظل فى منصبه أكثر من ذلك ، وقد شهد النصف الثانى من يونيو ١٩٤٠ ما يمكن أن نسميه بحادثة « ٤ فبراير ، الصغيرة » ، فقد وضع البريطانيون هدفا أمامهم يتمثل فى السعى لاجراج على ماهر من الوزارة ومن الديوان الملكى على أن يحل محله أحد ثلاثة من المعروفين بولائهم ، للحليفة من طراز حسن صبرى أو حافظ عفيفى ، أو حسين سرى .

وكانت وجهة النظر البريطانية فى ذلك أن يكون رئيس الوزارة الجديدة غير وفدى ، ولكن يتمتع بثقة الوفد ، على أساس أن تعيين وزارة وفدية سيكون من شأنه اغضاب القصر ، وبعض الدوائر السياسية الأخرى ، بما يهم انجلترا! أن تظل على تعاونها معهم ، هذا بالاضافة الى ما يتمتع به الوفد - كما تقول الوثائق البريطانية من شهرة سيئة من ناحية انعدام الكفاءة الادارية » .

ويرى مارسيل كولومب فى كتابه « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » : لقد تحققت الآمال البريطانية ، فقد وقعت المعاهدة المنشودة فى لندن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ على يد وفد مصرى برئاسة مصطفى النحاس باشا نفسه ورغم ذلك فلم يكن ثمة ما يشتم منه هبوط شعبية الوفد ، بل وليس من المؤكد أن يكون رأى

العام المصرى قد تفهم مدى خطورة العمل الدبلوماسى الذى تم التفاوض بشأنه
والذى جعل من مصر دولة تدور فى فلك بريطانيا العظمى وترتبط معها بتحالف
لا يتضمن أية ترتيبات لتحديد مدته .

وينتقل مارسيل كولومب بعد الحديث عن توقيع معاهدة ١٩٣٦ وآثارها
فى السياسة المصرية ، الى الحديث عن سياسة الوفد بعد أن أقصى عن الحكم ،
فيقول : لقد عمل الوفد منذ انضمامه ، لصفوف المعارضة على أن ينفرد بذلك
الدعم الحقيقى ، أو المفترض الذى تقدمه السفارة البريطانية للقصر الملكى ولكل
« الرجعيين » محاولا بذلك أن يسترد شعبيته التى استطاع الملك الشاب أن
يكسف بريقتها الى حد ما ، وبعد ذلك وقف الوفد ضد المحادثات التى أجراها
« فى روما ٨ مارس ١٩٣٨ » اللورد بيرث حول مشاكل البحر الأبيض المتوسط ،
والمسائل الافريقية دون استشارة سابقة لمصر ، كما أنه رأى الاتفاق الانجليزى
الاطالى المفقود فى ١٦ ابريل ١٩٣٨ بمثابة عدوان على استقلال البلاد وكيانها
الدولى ونكت عهود مقطوعة ، فى معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ، والتفريط
فى حقوق مقدسة مقرر لمصر والسودان . كما أنه لم يخفف من انتقاداته للاتفاق
الانجليزى ، المصرى ، الذى عقد فى ٤ أغسطس ١٩٣٨ حول بناء ثكنات عسكرية
فى منطقة قناة السويس ، كما أصدر فى الرابع من سبتمبر (١٩٣٨) بيانا
يستثير فيه رأى العام ضد أول خرق ، لنص معاهدة ١٩٣٦ .

ومع ذلك فمع بدء العمليات الحربية فى أوروبا تغير موقف الوفد ، وبدأ
تنديده ، ببريطانيا يفقد حدته تدريجيا ثم يخفى كلية على وجه التقريب من
الصحف الوفدية ، تبني الوفد سياسة أكثر ملاءمة وقادرة فى الوقت نفسه
على أن تضمن له ولاء الجماهير ، وعبر الوفد فى مذكرة سياسية سلمها الى
السير مايلز لامبسون فى أول أبريل ١٩٤٠ عن تخوفه من أن يعرض التحالف
الانجليزى المصرى لازمة أخلاقية بالغة الخطورة يمكن أن نلمح دلالات عليها عند
عناصر ، بعينها من الشعب المصرى - حسب تعبيره - وعند آخرين من أبناء
الشعوب العربية والشرقية .

وكى تدرأ بريطانيا هذا الخطر لزم عليها أن تعلن منذ ذلك الوقت « أن
القوات البريطانية بعد انتهاء الحرب الدائرة واستتباب السلام ، بين الأطراف
المتحاربة ستسحب كلية من الأراضى المصرية لتحل محلها قوات عسكرية
مصرية ، كما أن من المسلم به ، أن معاهدة التحالف سوف تظل نافذة المفعول
بين الطرفين كما اقضى الأمر أيضا أن تؤكد بوضوح أن مصر سوف تشارك فى
الترتيبات النهائية للحرب ، كما أنها ستكون طرفا فعالا فى مفاوضات السلام ،
حتى تكون فى وضع يسمح لها بالدفاع عن مصالحها وحتى تحقق أهدافها المادية

والروحية ، ومن جهة أخرى فما أن يسود السلام حتى تكون حقوق مصر في السودان موضع اعتراف من جانب بريطانيا العظمى لمصلحة سكان وادي النيل العظيم ، .

ولم يكن من شأن بيان الوفد هذا الا أن يسبب بعض الضيق في لندن كما أن رد الحكومة البريطانية كان يتسم بشيء من الحزم وفي نفس الوقت ، فان الوفد لم يتردد في اعلان ارتباطه بقضية الديمقراطية ، وأكد أن مصر تمتد يدها للشعب الحليف وأن الشرف يقتضى من كل مصرى أن يساعد الدولة الحليفة بريطانيا ويمنع من أضرارها وأن يتجنب بوجه خاص كل ما يمكن أن يؤخذ على أنه طعنة في الظهر ، .

وغداة دخول إيطاليا الحرب خرج الوفد بكلماته الى حيز التنفيذ ، فمنذ ذلك الحين تغاضى الوفد ، عن المطالب المعلنة في برنامجهم وظل يعلن أنه يقف الى جانب تقديم المساعدة المخلصة لبريطانيا العظمى في اطار معاهدة ١٩٣٦ مع رفض الزج بمصر في أتون الحرب ، وخففت هذه السياسة شكوك السفارة البريطانية كما جعلتها في الوقت نفسه تأخذ في الاعتبار رغبات الشعب المصرى وبفضل هذه السياسة أيضا باتت بريطانيا مقتنعة - بعد أن أدركت ما تواجهه من صعوبات - بعدم امكانية تحقيق فكرة جر مصر الى الحرب وازاء ما لمسته بريطانيا من مناورات على ماهر باشا والمحاولات المتخبطة التي قام بها حسن صبرى باشا ، وحسين سرى باشا بدأ الوفد بوصفه الحزب الوحيد ، والذي لا يزال يحوز صفة الشعبية الكافية ، القادر على أن يقنع الرأي العام ، بتقبل الاجراءات التي تحتم الضرورة اتخاذها أثناء الحرب وكذا فانها - بريطانيا - لم تتردد في أن ترغم الملك فاروق على إعادة النحاس باشا الى الحكم ، مفضلة اياه على أحمد ماهر باشا الذي بدت لها آراؤه المتطرفة بمثابة خطر على استتباب الأمن والنظام في مصر ، .

أما د . عبد العظيم رمضان في كتابه : « تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨ » ، فيقول عن موقف الوفد من بريطانيا ومن تنفيذ المعاهدة ، المصرية ، البريطانية ، ومن دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء و . . و . . وغير ذلك من الموضوعات الهامة : واضح من حديث للنحاس باشا في شهر نوفمبر ١٩٣٧ أدلى به لمراسلة احدى وكالات الأنباء الأجنبية بأن الصورة القائمة في ذهنه في حالة حدوث اعتداء من ناحية ليبيا ، أن يدافع الجيش المصرى عن البلاد ، وتساعد في ذلك القوات البريطانية : سيجارب أولئك الجنود « الانجليز » معنا بصفة حلفاء لنا اذا طرأ طارئ لهذا وقد فرق هذا الحديث بين هدف مصر ، من الحرب ، وهدف بريطانيا فقال : اذا حاربت مصر فستحارب دفاعا عن سلامة أراضيها وستحارب بريطانيا العظمى ، دفاعا عن سلامة امبراطوريتها . فلما وقعت الأزمة العالمية في سبتمبر ١٩٣٨ لم تتحدث احدى

الصحف الوفدية عن مسألة دخول مصر الحرب على الرغم مما كانت تهاجم به الحكومة لاهمالها اتخاذ اجراءات الدفاع عن البلاد ، والفرق بين الموقفين أن النحاس باشا عندما أدلى بتصريحه السابق كان فى الحكم ، وكانت علاقته مع انجلترا على ما يرام ولكن فى سبتمبر ١٩٣٨ ، كان فى المعارضة وكانت علاقته بانجلترا على درجة كبيرة من السوء ، ومع ذلك فعندما تحدث صدقى باشا عن ابرام معاهدة عدم اعتداء ، بين مصر وايطاليا ، اعتبرت الصحف الوفدية ان هذا الاجراء يعد انتهاكا لمعاهدة ٣٦ ، التى رأت أنها تلزم مصر بالمساعدة داخل أراضيها سواء كانت الحرب التى ستخوضها انجلترا ، دفاعية أم هجومية .

وقد اتضح موقف الصحف الوفدية من مسألة الحرب الدفاعية عندما قدم المارشال باليو ، الى مصر ، فى مايو ١٩٣٩ ، فقد انتقدت هذه الصحف زيارة المارشال وهاجمت تصريحاته التى أعرب فيها عما ينعم به مسلمو طرابلس تحت الحكم الايطالى « ويقول د . عبد العظيم رمضان : يمكن القول أن موقف الوفد كانت تتنازع جملة عوامل : أولها تأييده لقضية الديمقراطية ، والثانى عداوته للاستعمار والثالث كراهيته للفاشية فلقد كانت انجلترا دولة ديمقراطية ولكنها كانت دولة استعمارية أيضا : لهذا كان الوفد يشدد الهجوم عليها ، بسبب ما كان يعتبره تأييدا فيها للحكم الاوتقراطى فى مصر ويعتبر ان الحكومة القائمة بمدينة بمقاعدها للنفوذ البريطانى ولكنه من جانب آخر كان يكره المعسكر الفاشى بدرجة أكبر ، ويدرك مدى الخطر الذى يحيق بمصر ، فى حالة انتصاره ولهذا وقف الى جانب المعسكر الديمقراطى ويشير د . رمضان ، الى خطاب النحاس باشا فى ١٦ يوليو ١٩٣٩ الذى ندد فيه بالانجليز الذين رأوا فى الحكم الصالح حكم محمد محمود !! - بقرة حلوب تجلب لهم الخير الجسيم ، والنفع العميم ، فنقضوا ما أبرموا ، وأنكروا ما وقعوا وأخذوا باليسار ما أعطوه باليمين ، وكما فعلوا بمصر فعلوا بفلسطين الشهيذة المستبصلة فقسموها باسم الانتداب ، تقسيما هو القضاء عليها والفناء لها ، ولما رفضت ما فرضوه عليها أخذوا يسومونها سوء العذاب بفعل الانجليز ، هذا فى مصر ، وفلسطين ، ثم لا يتورعون عن أن يتغنوا بالحرية ، ويعزفوا لحن العدالة والمساواة : .

ويقول د . عبد العظيم رمضان : انفجر عداء الوفد للانجليز عندما سقطت وزارة محمد محمود باشا وألف على ماهر باشا وزارته على انقاضها ، وكانت الأنباء قد استفاضت قبل ذلك فى الصحف الوثيقة الصلة بعلى ماهر عن الاتفاق ، الذى عقده فى لندن مع اللورد هاليفاكس أثناء حضوره مؤتمر المائدة المستديرة ، وكان معروفا ان علاقاته بالسفير البريطانى قد توطدت بعد تحالفهما ضد البندارى باشا ، فقد اعتبر الوفد اعتلاء على ماهر باشا الحكم ثالثة الاثافي بعد ان تحمل المصريون من حكم محمد محمود باشا ما تحملوا ، ونشأ فى ذلك الحين اتجاه خطير فى الوفد نحو عدم الاعتراف بالمحالفه . وكما قالت « المصرى » ان خطة

الوفد ليست موجهة ضد المعاهدة اذ من الخبل أن يحارب الوفد عملا من صنعه بل من مفارحه ولكنها موجهة الى اساءة تنفيذ المعاهدة والى تدخل حلفائنا الديمقراطيين ضد الديمقراطية المصرية والاستقلال المصرى » .

وقد هدد النحاس باشا ، الانجليز فى خطابه الذى ألقاه بالاسكندرية يوم ١٣ أغسطس ١٩٣٩ قائلا : بيننا وبينكم معاهدة فاذا كانت تنفذ حسب نصوصها وعلى قدم الاخلاص والمساواة واعطاء كل ذى حق حقه فأهلا بها ومرحبا ، والا فلا كانت مخالفة ولا صداقة اذا كان من ورائها الجوع ، والعري ، والدمار لصر ، والغنى والكسب لكم وحدكم ٠٠٠ ويقول النحاس باشا أيضا فى خطابه « أيها الانجليز : اما صداقة وصفاء ، واما جفاء وعداء فاختاروا لأنفسكم ما تريدون » ويقول د. عبد العظيم رمضان : حين أعلنت الحرب العالمية الثانية بعد نصف شهر ، تقريبا من خطاب النحاس باشا ، الذى توعده فيه الانجليز ، والمعسكر ، الديمقراطية كله ، لم يتردد الوفد فى ابتلاع تهديداته السابقة ، فكتبت جريدة « المصرى » تقول أن مصر ستكون مع حليفاتها انجلترا ، فى هذا الموقف الدقيق قلبا وقالبا وانما ستكون وفية لعهدا ، مؤيدة بكل قوتها الديمقراطية ضد الدكتاتورية » .

ولان المجال فيما أعتمد لا يسمح : بمناقشة تلك السياسة ، الا اننا نقول كتعليق سريع على تنفيذ تلك السياسة ، لا على السياسة ذاتها ، أنه ما كان للوفد أبدا ان يسرف فى توجيه الاتهامات الى معارضيه ممن يسعون للاستمرار بدورهم فى الحكم ان كانوا فيه ، أو ممن يسعون بدورهم للحصول عليه ، اذا كانوا ، بعيدين عنه ، والاعتراض هنا ، على الأسلوب ، لا على المبادئ والأفكار ، ولست أقول هذا الرأى دفاعا عن على ماهر الذى « حظى » بأكبر قدر من الهجوم الوفدى عندما شكل وزارته الثانية ، اذ أن لى تحفظات كثيرة على على ماهر ، وعلى سياسته ولكننى أقول ان الاسراف فى الهجوم الشخصى ، والاسراف فى توجيه الاتهام ، ليس أبدا من أصول اللعبة السياسية النظيفه خاصة ان الاسراف فى الهجوم والاسراف فى توجيه الاتهام كان يتناقض الى حد كبير ، مع رأى الوفد المصرى فى على ماهر عندما تولى رئاسة الوزارة لأول مرة - وزارة المائة يوم - ولذلك وحتى لا تقع الجماهير فى أخطار دوامة الاسراف فى الهجوم الشخصى ، وفى توجيه الاتهام ، ينبغى الالتزام بالمعارضة الموضوعية ، الهادفة البناءة ، كما ينبغى على المعارض - على الأقل - ألا يتناقض مع نفسه فيقول اليوم عكس ماكان يقوله بالامس تماما - كما أنه ينبغى الايمان ، بان شدة الهجوم ، وعنفه لا يقيدان المهاجم فى قليل أو كثير ، بل على العكس فان هذه الشدة ، وهذا العنف ، يبعدان عنه الجماهير التى لا تؤمن ، بالمعارضة ، العنيفة والقاسية بل والجارحة !

وننتقل الى آراء أخرى للوفد ، خاصة بسياسته فى الداخل عندما يكون فى المعارضة فأشير الى رأى أبداه قطب وفدى كبير عندما سئل ، عن مواصلة الوفد « الجهاد » ليكون فى الحكم وحده ، دون بقية الأحزاب الأخرى اذ قال : « ليقولوا ما يقولون ، فهذه ليست أول مرة يتهمون فيها الوفد بالتهافت على الحكم فى حين لا يطلب الوفد أن يكون فى الحكم الا لتحقيق الغاية الكبرى وهى صون ، الاستقلال ، واستكمال ، والمحافظة على الدستور ، وتحقيق سلطة الأمة فمنذ قام الدستور ، لم يصبح طلب الحكم عيبا ، اذا ما جعله حزب من الأحزاب هدفه ، اذ لا يحتاج له أن يعمل ، وينفذ فكرته ووجود رأيه فى الشئون العامة الا اذا تحمل تبعة الحكم ، واضطلع بمسئوليته ، فالحكم اذن ليس غاية الوفد ، انما هو وسيلة ، وهذا هو الفرق ، بيننا وبين الأحزاب الأخرى ، وهى أصبح الحكم شهوة من الشهوات ، وانصرفت الأحزاب عن هذه الغاية القومية ، الى التطاحن من أجل الحكم فلا يتردد حزب من الأحزاب فى اتخاذ أية وسيلة فى سبيل الوصول اليه وبذلك تضطرب الأوضاع الصحيحة وتهتز قواعد الديمقراطية الصادقة ، لا علاج لذلك الا بأن يتولى حكم الشعب من يحسنون تمثيله ، والتعبير عن مطالبه ورغباته » .

ويؤكد القطب الوفدى الكبير ، على تجارب « الوزارة القومية » التى تشترك فيها أحزاب كلها قد فشلت وأعطت المصريين درسا بل دروسا لا يمكن نسيانها أو تناسيها . لا مجال - هكذا يقول القطب الوفدى الكبير - للوحدة ولا سبيل الى الائتلاف بعد الذى ثبت من تباين الأغراض والوسائل وانما السبل الممكنة الى تخفيف الصراع على الحكم ، هى التزام روح الدستور ، لان ذلك وحده ، هو الطريق الى الاستقرار وعندئذ ، لا يلبث التنافس على الحكم ، أن يسير فى مجرى طبيعى وتحقق سلطة الأمة بتواليته شئونها من تلق به وتؤمن باخلاصه .

وعن اتفاق الأحرار الدستوريين مع الوفديين ، حول ترشيحات مكتبى المجلس « مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب » يقول القطب الوفدى : أنه لم تجر بين الوفد والأحرار الدستوريين مباحثات بصدد الائتلاف وكل ما حدث لا يعدو أن يكون توافقا غير مقصود وفى مسائل كان رأى الحزبين فيها واحدا .

والوفد ليس ملزما بأن يعارض كل فكرة يراها ، الدستوريون أو غير الدستوريين من الأحزاب بل ان هذا التوافق كثيرا ما يقع على تصرف من تصرفات الوزارة نفسها ولا يمكن يومئذ أن يقال - عقلا - أن الوفد يتفاهم مع الوزارة ، أو أنه يمهّد للائتلاف .

والذى لا جدال فيه « ان معارضة الوفد » لفكرة الائتلاف الحكومى لا يمكن أبدا ، أن تقبل على طوال الخط ، اذ يحتمل - مثلا - أن يكون الوفد ، على حق ، فى رفض الائتلاف فى وقت من الأوقات أو رفض الائتلاف مع حزب من الأحزاب ، أو مع مجموعة من الأحزاب ، وقد يحتمل أيضا ، أن التجربتين اللتين مرت بهما

الوزارة الائتلافية التي اشترك فيها الوفد مع الأحزاب الأخرى في الحكم ، كانتا تجربتين مريرتين ، ومن الممكن أيضا أن يكون الوفد ، قد أخطأ في هاتين التجربتين ، كما أخطأت الأحزاب الأخرى ، أو بعض الأحزاب المشتركة في الحكم ، وقد يكون خطأ الوفد باعتباره حزب الأغلبية في الوزارة الائتلافية أكبر من خطأ ، أي حزب آخر مشترك ، في تلك الوزارة وقد يكون ، العكس ، و.و.و.

ولكننا نقول ، ان رفض الوزارة ، القومية كمبدأ ، وكسياسة غيز مقبول على الإطلاق فقد تجد أمور خطيرة تتطلب من كل السياسيين نسيان الماضي كله ، بل نسيان مصالحهم الخاصة والحزبية ، كما تتطلب منهم تخصيص كل جهودهم ، لانقاذ البلاد ، مما تتعرض له : ٠٠٠ قد تكون الوزارة القومية ، وزارة انقاذ للبلاد مما تتعرض له من أخطار وعندئذ ، يصبح رفضها بمثابة رفض للاشتراك في انقاذ البلاد .

وقد يطلب حزب الأغلبية ، أو الحزب الذي يؤمن بأن الشعب أو غالبية الشعب الى جانبه شروطا معينة للموافقة على المشاركة في تأليف وزارة قومية ، كان يجرى الاتفاق على سياسة محددة واضحة ، أو كان يتم - قبل التشكيل الوزارة - حل بعض المشاكل الناتجة ، أو كان يطلب حزب الأغلبية ، أو الذي يرى أنه صاحب الأغلبية ، أو الذي يرى أنه صاحب الأغلبية الشعبية ، أن يكون عدو وزرائه في تلك الوزارة ، أزيد من نصف عدد الوزراء ، أو ، أو ٠ أما رفض الفكرة من أساسها فهو خطأ سياسي بل خطأ وطني وقد دفعت مصر - مصر كلها - في بعض الأزمات السياسية ، الخطيرة ، التي رثى فيها تأليف وزارة قومية ورفض الوفد المصري المشاركة فيها ، دفعت مصر ، الثمن ، وكان الثمن في كل مرة ثمنا باهظا ٠٠ من حريتها ومن كرامتها !

ونستزيد من الحديث عن موقف الوفد المصري ، عندما يكون في المعارضة من « الحليفة » .

والمتتبع أيضا لسياسة الوفد المصري حتى ذلك التاريخ (١٩٣٩) يرى أن سياسة الوفد كانت قد رسمت بوضوح وبجلاء على أساس تنفيذ هدفين رئيسيين لا ثالث لهما : أول هدفين الهدفين : مصادقة بريطانيا عندما يكون الوفد ، في الحكم ، من أجل ضمان الاستقرار في الحكم ، باعتبار ، أن بريطانيا تحتى بعد توقيع معاهدة ٣٦ أغسطس ١٩٣٦ هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة فيما يتعلق ببقاء الوزارة المصرية ، أية وزارة مصرية. في الحكم ، وقد تجيء مثلا في البداية ، وزارة لا ترضى عنها بريطانيا الرضاء الكامل ولكن ، لا يمكن أبدا لتلك الوزارة ، أن تستمر أو تستقر في الحكم الا إذا ضمنت تلك الوزارة ، ذلك الرضاء السامي !

وقد تبقى وزارة من الوزارات المصرية مثلا بضعة أسابيع ، أو حتى بضعة أشهر ، وهي فى خلاف مع السفارة البريطانية حول بعض « الأمور » غير الخطيرة ولكن هذه الوزارة لا يمكن أبدا أن تستمر ، أو أن تستقر ما لم ترض عنها بريطانيا ، رضاء تاما . وقد وقر فى ذهن القادة الوفديين ، وخاصة بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ أنه لم يعد هناك ، أبدا مبرر لمعاداة بريطانيا ، وأنه لا بد من أن تتحول سياسة الوفد تجاه بريطانيا من خصومة شبه دائمة الى صداقة دائمة .

وربما كان ذلك التحول الخطير فى سياسة الوفد المصرى من الأسباب الرئيسية التى جعلت كثيرين من غير الحزبيين أو على الأقل ، كثيرين من المتعاطفين مع الوفد ، يأخذون على الوفد هذا التحول الذى كان يصل فى بعض الأحيان الى نتائج تؤذى الشعور الوطنى .

وعلى عكس هذه السياسة تماما ، سياسة التحالف الدائم مع بريطانيا ، عندما يكون الوفد فى الحكم ، كانت سياسة الوفد وهو خارج الحكم ، ضد السياسة البريطانية ، على طول الخط ، بل أن الوفد كان يتخذ وهو خارج الحكم – وخاصة فى الأزمات الدولية التى تتعرض لها بريطانيا أو تتعرض لها مصر – سياسة ، عدائية للغاية ضد بريطانيا اما انتقاما منها لأنها لم تقف الى جانبه عندما أقصى عن الحكم ، واما لأنه يريد أن يقوم بضغط على بريطانيا أو على غيرها

من جهات « النفوذ » لتشارك فى عودته الى الحكم ، وقد أدت هذه السياسة الى اضعاف الوفد من ناحية والى اظهاره أمام الانجليز بمظهر ذلك الذى لا يؤمن جانبه الا عندما يكون فى السلطة .

ولن نطيل أكثر مما أطلنا فى الحديث عن « الوفد عندما يكون فى المعارضة لننهى هذا الجزء من الكتاب بعد أن نفرد جزء آخر عن الرأى والرأى الآخر .

الفصل السابع

الرأى والرأى الآخر فى أحداث سنوات ما قبل الثورة

كما أقول باستمرار ، أنها المرة الأولى التى يكتب فيها شعبنا المصرى العظيم تاريخه بنفسه ، ومنذ أخذت على عاتقى المشاركة فى إعادة كتابة تاريخنا الحديث وأنا أحرص على الرأى الآخر ، بل أسعى اليه بنفسى ، ليكون الرأى والرأى الآخر معا فى مجلدات تاريخ سنوات ما قبل الثورة .

وفيما يلى تعقيبات ، وتصويبات وأسرار جديدة تذاع لأول مرة كتبها أخوة أعزاء كان لهم أو لأبائهم من قبلهم فضل المشاركة فى صنع التاريخ المصرى :

د هيكى والقمصان الزرقاء

فى رسالة بعث بها إلينا الأستاذ حافظ محمود النقيب الأسبق للصحفيين وردت تلك الكلمات عن « القمصان الزرقاء » و د هيكى :

● الرواية لها بقية ، والبقية عندى لاننى كنت أحد شهودها ، والرواية التى أعنيها هى الفقرة الخاصة بذهاب الدكتور محمد حسين هيكى لمقابلة لطفى السيد باشا فى الجامعة للتحدث إليه فى الاحتفال بتأبين محمود عبد الرازق باشا . كان هذا فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ وأعصاب الشباب الجامعيين متوترة جدا . وقد اصطحبنى الدكتور هيكى معه وهو يقول ضاحكا « على الأقل لكى تشفع لى عند زملائك الطلبة » .

فلما بلغت السيارة بنا الى مشارف الجامعة وجدنا أبوابها موصدة وحولها « كردون » كثيف من رجال الشرطة يحاولون اقتحام الأبواب ، لكن الطلبة استطاعوا منعهم بأن سلطوا عليهم - من وراء الأسوار - خراطيم الماء الدافق .

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ٥٤٥٠

وفكر الدكتور هيكل فى الرجوع ، أو على الأقل كان ذلك اقتراحا من سائق سيارته ، لكن الطلبة سارعوا إلينا تحت حماية خراطيم الماء - وحملوا الدكتور هيكل على أكتافهم إلى حرم الجامعة . ثم أعادوا إغلاق الباب جيدا . . . وهناك طلب الطلاب من الرجل أن يلقي كلمة ، فلم يزد على قوله : « ان كل وطنى يؤدى واجبه فى موقعه » . . . واستبدل الطلبة بالخطب هتافا لكتاب المعارضة وهم يطوفون بالرجل محمولا على أكتافهم حول فناء الجامعة .

وانتهز الدكتور هيكل فرصة دنونا من الباب الخلفى فشكر الطلبة وانصرف ، وقبل أن ينصرف همس فى أذنى بأنه بعد هذه المظاهرة السياسية لا يليق به أن يصعد إلى مكتب مدير الجامعة ، ثم قال لى : أما أنت فلا أحد يمكن أن يشك فى أنك واحد من طلبة الجامعة ، فاصعد أنت وحدك إلى لطفى باشا واعتذر له عنى وحده فيما جئنا من أجله .

وعند انصرافى بعد أداء هذه المهمة لاحظت أن مظاهرة الطلبة داخل الحرم الجامعى قد تحولت إلى مظاهرة عداوية لأستاذنا الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب آنذاك بسبب انتمائه إذ ذاك إلى « الوفد » وعلمت أن أحد الطلبة إذ ذاك وهو حاليا من كبار المحامين ، كان قد امتدت يده بالاساءة إلى طه حسين . . . وحين سمع منى الدكتور هيكل بهذه الواقعة أبدى أسفه الشديد لما حدث . ولكن ما أن ظهرت صحف الصباح فى اليوم التالى حتى قرأنا على صفحات جريدة « المصرى » تحقيقا صحفيا واسعا عما حدث فى الجامعة ، وانتهى كاتب التحقيق الصحفى إلى أن الدكتور هيكل لم يذهب إلى الجامعة إلا للتحريض على الدكتور طه !!

العجيب أن طه حسين ظل مصدقا لهذه الأكذوبة إلى السنة الأخيرة فى حياته إذ رواها فيما رواه للزميل الأستاذ كمال الملاح مما حملنى على أن أصحح له هذه الواقعة . . .

وفى مساء ذلك اليوم كان الدكتور هيكل معترضا أن يصحبنى معه فى زيارة للدكتور طه فى بيته للمجاملة ، وبينما كان يتحدث فى ذلك سمعنا أصواتا هادرة فى طريقها إلى مقر جريدة « السياسة الأسبوعية » بشارع الشيخ بركات - شارع كمال الدين صلاح الآن - بحى قصر الدوبارة وجاء سائق سيارة الدكتور هيكل وبلغه أن آلافا من شباب القمصان الزرقاء فى الطريق إلينا ، وأن الدكتور هيكل هو هدفهم .

حاول الدكتور هيكل أن يناقش الأسباب ، لكن السائق قد حمله حملا ووضع على كرسيه فى السيارة ، وانطلق به إلى بعيد . . . أما أنا فقد قفزت من جهة أخرى إلى الخارج . . . ووقفت بعيدا أقرب هذه المظاهرة التى قلبت كل شىء

فى الدار رأسا على عقب نتيجة لأكذوبة دسها بعضهم على جريدة « المصرى » ! ٠٠

وبعد أربعين يوما بالضبط. من هذه الواقعة سقطت وزارة النحاس باشا ، وتولى محمد محمود باشا الحكم ٠٠ فخطر لى أن أعمل كما يعمل الصحفيون بتوجيه الأسئلة الى الساسة ٠٠ وسألت محمد باشا قائلا : أظن أن أول قرار ستتخذه هو قرار بحل « القمصان الزرقاء ؟ » • فابتسم الرجل ابتسامة ذات مغزى وهو يقول : « لكن لماذا ؟ ٠٠ ان النحاس باشا هو الذى سيحلها » ٠٠٠٠ وقد سررت مذكرات « سنوات ما قبل الثورة » سر هذه الإجابة •

« حافظ محمود »

القمصان الزرقاء تردت فى هاوية الحزبية وتقاتل أعضاؤها

صبرى أبو المجد ٠٠

❶ سبق ان أرسلت الى سيادتكم خطابا تضمن ردى على ما نشر فى - سنوات ما قبل الثورة - خاص بقصة تكوين القمصان الزرقاء • وكنت أعتقد ان الموضوع قد استوفى حقه من الايضاح والشرح المستند الى الحقائق التاريخية الثابتة التى لا لبس فيها ولا غموض • ولكن ما أثار دهشتى حقا أننى اطلعت على ما نشرتموه بعنوان لم ينشئ الوفد القمصان الزرقاء وانما نشأت تلقائيا • وما يعنينى مما ورد فى هذا المقال هو ما جاء فيه من ان الدكتور بلال هو صاحب الدعوة لقيام هذه الفرق ومنشئها • وهذا الادعاء - كما سبق ان أوضحت - يجافى الحقيقة ولا يتفق مع الوقائع التاريخية التى يعرفها الذين عاصروا نشأة هذه الفرق • واننى للحقيقة وللتاريخ المجردين عن الهوى والزيف أعيد سرد قصة انشاء هذه الفرق مع التوسع فى التفاصيل عما سبق نشره عسى أن يكون فى ذلك وضع للنقط فوق الحروف واعطاء كل ذى حق حقه • وفيما يلى ما هو مدون فى مذكراتى عن هذه الفرق : - فى صيف عام ١٩٣٤ فكرت فى تكوين هيئة من الشباب اخترت ان أطلق عليها اسم « فرق القمصان الزرقاء » على ان ينضم اليها الشباب المتقف وشباب العمال والتجار والموظفون من ذوى السمعة الطيبة على أن تزكيهم لجان الوفد والشبان الوفديون للاطمئنان الى خلقهم وحسن سيرتهم - وكان غرضى من تكوين هذه الفرق أن

أسعى جاهدا لانتشال شبابنا من الوحدة التي أردته الحزبية الهوجاء فيها حيث أوقدت نار الخصومة العنيفة بينهم فاعتدى بعضهم على بعض الى حد القتل - وكان برنامجي أن أفتح المجال الواسع أمامهم للتدريبات الرياضية والكشفية وأن يتلقوا عن طريق المحاضرات الدينية والوطنية والدروس التي تجعلهم قدوة صالحة وعدة قوية للوطن - وعند عرض الفكرة على صديقي وزميلى الأستاذ زهير صبرى هلل لها وسر كثيرا وسافر الى الاسكندرية لعرضها على سكرتير الوفد المصرى مكرم عبيد . ووصل منه الرد المتضمن أن سكرتير الوفد رفض الفكرة « بحجة ان تنفيذها فى هذه الظروف فيه احراج لوزارة توفيق نسيم الصديقة التي تمهد لعودة الوفد الى الحكم وعلى ذلك يرجأ التنفيذ الى مستقبل قريب » وأردت أن أهبط لتنفيذ الفكرة باعادة تنظيم لجان الشبان الوفديين بحيث تكون أقرب الى ما أنشده . وفعلا أنجزنا تكوين لجان فرعية عشرية فى غضون عام ١٩٣٥ . وفى نوفمبر من العام المذكور أذيع على الملأ التصريح المشهور باسم « تصريح هور » الذى كان وزيرا لخارجية بريطانيا وقتذاك وغضب الشعب بجميع طبقاته لما ورد فى هذا التصريح من اعتداء على كرامة مصر واستقلالها .



وكان نادى المحامين يزخر كل ليلة بالمثلثات من الشباب وغيرهم ومن بينهم أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية . ورأيت أن الفرصة مواتية لاجراج فكرة تكوين فرق القمصان الزرقاء الى حين التنفيذ بدون أن تلقى معارضة لان التيار الشعبى كان جارفا وزعماء الأحزاب يتراشقون فيما بينهم بالتهم العنيفة التى تتضمنها بياناتهم التى تنشرها لهم الصحف . وبدأت أستعرض فى ذهنى أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية لاختيار الزملاء الذين سيشاركوننى فى التنفيذ . ووقع الاختيار على الاخوة الزملاء محمد كامل الدماطى ومحمد بلال وفهمى سليمان سيدهم وبمجرد عرض الفكرة عليهم وافقوا على الاشتراك فى تنفيذها فورا . وأعددنا القمصان الزرقاء الأربعة واجتمعنا فى مكتبى بالنادى - حيث كنت أشغل وظيفة سكرتير النادى منذ افتتاحه فى ابريل سنة ١٩٣٤ الى أن نقل الى مقر النقابة فى عام ١٩٣٧ - وبعد ارتداء القمصان سرنا فى طاوور نظامى اجتياز صالة الاجتماعات بالنسادى الى مكتب رئيس النادى مكرم عبيد حيث كان بداخله الرئيس مصطفى النحاس وبعض أعضاء الوفد ، ثم وقفنا صفا واحدا وقبضة باليد اليمنى على القلب ورفعنا الذراع فوق الرأس علامة تحية الفرق التى كنا اتفقنا عليها . وهتفنا « فرقة الدفاع عن الوطن والموت لأعداء مصر » وهتف مكرم عبيد فورا « برافو والموت لأعداء الوفد » وكان هذا هو قرار التصديق على قيام الفرق ، وعلم جميع الذين كانوا بالنادى بالموضوع كما نشر ثانى يوم بالصحف . وزحفت طوابير الشباب بأزيائهم المختلفة أمام النادى ، ودعوت

الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين للاجتماع بصفتي سكرتيرها العام وأخذت الرابطة علما بموافقة الوفد على قيام الفرق وبعد بحث مستفيض وضعت الرابطة الضوابط والقواعد التي تضمن استمرار حسن نظام الفرق وسيرها في الطريق المستقيم وتجنب الانحراف والزلل وعلى أمل أن يكون في تكوين هذه الفرق الخير والصالح للوطن ولأبنائه من الشباب كما قررت الرابطة أيضا توجيه الدعوة لعقد مؤتمر عام للجان الشبان الوفديين بالقطر المصري يوم ٥ يناير سنة ١٩٣٦ بالنادي السعدي . وعقد المؤتمر فعلا وحضره مكرم عبيد سكرتير عام الوفد وألقيت فيه كلمات منى ومن الأستاذ زهير صبرى رئيس الرابطة ومن الزميل محمد بلال . وأعلن رسميا قيام الفرق . وتكون منا الأربعة مجلس قيادة للاشراف على الفرق وفق القواعد التي وضعتها الرابطة ، وبعدها دعيت لمقابلة سكرتير عام الوفد مكرم عبيد وسألني عن الفرق والنظام الذي تسير عليه وأخبرته بالتفصيل عن كل ما سأل عنه فأظهر ارتياحه وأخبرني أنه يوافق تماما على ما ذكرته له وانصرف معتقدا أنني ظفرت بالتأييد المطلق لما تسير عليه الفرق . وما كنت أدري بما يدبر في الخفاء مما كانت نتيجته أن ظهرت بوادر خلاف بينى وبين الزميل بلال وفجأة نشرت جريدة الجهاد التي كانت لسان حال الوفد ما سمي بقرار « المجلس الأعلى لفرق الشباب الوفدى » ويقضى بفصل شوقى عبد الوهاب من الفرق والتحذير من الاتصال به أو التعامل معه وفصل كل من ينفذ أوامره « واجتمعت الرابطة فى مساء نفس اليوم وحضر الاجتماع بعض أعضاء الهيئة الوفدية وعرف فى هذا الاجتماع أن تصرف محمد بلال كان بعلم سكرتير عام الوفد وبتأييد منه . وأصدرت الرابطة « وهى الهيئة الرسمية التى تشرف على لجان الشبان الوفديين بالقطر المصري » قرارها باعتبار محمد بلال ومن يؤيده مفضولا من هيئات شباب الوفد والاستمرار فى سياسة تدعيم الفرق وتقويتها على أن تسمى باسم « فرق الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين » وتعين شوقى عبد الوهاب قائدا عاما لها ومنحه السلطات الكاملة للتصرف مع عرض الأمر بأسرع وقت ممكن على رئيس الوفد لوضع حد حاسم لهذه المهزلة التى لم يسبق لها مثيل . ومع الأسف عند مقابلة بعض أعضاء الوفد والهيئة الوفدية للرئيس أخبرهم «دولته» أنه لا شأن له بالفرق وان المختص بالموضوع هو سكرتير عام الوفد مكرم عبيد وعند مقابلة الأخير قال للذين اجتمعوا به أنه قصد اجراء منافسة بين شوقى وبلال وان البقاء للأصلح . وبذلك انقسمت الفرق الى فرقتين احدهما باسم « الشباب الوفدى » بقيادة محمد بلال . والثانية باسم « فرق الرابطة » بقيادة شوقى عبد الوهاب . وبناء على ما تم الاتفاق عليه بين الرابطة وبعض أعضاء الوفد والهيئة الوفدية ومنهم محمود النقراشى واللواء على فهمى والدكتور نجيب اسكندر تسلمنا حديقة شاسعة فى شبرا ملحقة بمدارس الاستقلال واتخذنا منها مقرا رئيسيا لفرق الرابطة وانفصل كامل الدماطى من مجلس قيادة فرق

شباب الوفد وانضم الى مجلس قيادة فرق الرابطة التى أصبحت تشرف على جميع فرق الرابطة فى القاهرة والأقاليم واستمر الموقف هكذا هادئا هدوء الرياح التى تسبق العاصفة انى أن انكشف المستور وتنفذ ما سبق أن اتفق عليه داخل الأبواب المغقة وكانت ساعة الصفر هى الاعلان عن تاريخ عودة الوفد الرسمى من لندن بعد توقيع معاهدة أغسطس سنة ١٩٣٦ ففى الليلة التى سيحتفل الشعب عدايتها بالوفد العائد لاحظنا ونحن داخل معسكر الرابطة بشبرا أن أنوار الشوارع المحيطة بالمعسكر قد أطفئت ثم وقفت أمام المعسكر أربع عربات لورى مليئة بذوى القمصان الزرقاء وأخبرنى قائد حرس المعسكر بأن الزميلين محمود يونس وعلى حسيب يظنان مقابلتى عند الباب الرئيسى وانهما يرفضان الدخول وتوجهت لمقابلتهما بحسن نية وليس فى تفكيرى مطلقا ان هناك غدرا أو خيانة أو مؤامرة . وما ان وضعت قدمى فى الخارج حتى سمعت صوتا أجش يصيح من انت ؟ وبنفس حسن النية عندى أجبت أنا شوقى عبد الوهاب وفى الحال زمجر الصوت الاجش وصاح هو الدسييسة فاقتلوه - وقبل ان أفيق من هول المفاجأة ساعدت شخصا ممتلىء الجسم طويل القامة بيده شئ لم اتبين حقيقته للظلام الذى كان يحيط بنا ثم هوى بهذا الشئ على رأسى وصوته يدوى مججلا خذها من كامل المحلاوى وسقطت فاقد النطق تنزف الدماء منى بغزارة .



وعلم بعد ذلك ان الغزاة الفاتحين اقتحموا المعسكر بالقوة وحطموا كل ما وصلت اليه أيديهم واستولوا على الحيام وحملوها على اللورى كما حملوا جسي الهيلينة التياب الفارقة فى دمائها ووضعوها فى اللورى وعادوا الى معسكرهم فرحين بالانتصار الساحق وكانوا يهتفون فى الطريق « يسقط شوقى عبد الوهاب دسييسة الطليان » اذ أن بعضهم ذكر فى التحقيق أنه قيل لهم أن شوقى عبد الوهاب يقوم بتدريب الشبان فى معسكره بشبرا ليبيع بهم ليحاربوا فى صفوف جنود الجيش الايطالى الذى كان يحاول غزو الحبشة وقتذاك . كما علمت أيضا ان جنود البوليس قاموا بضبط الواقعة واقتادوا من استطاعوا الامساك بهم من فلول فرق الرابطة وباشرت النيابة التحقيق والبحث عن قائد الفرق الذى أختطف بعد الاعتداء عليه . واضرب صفحا عن ذكر ما حدث لى وأنا محتجز بمعسكر فرق الشباب الوفدى واوجز القول بان البوليس عثر على جثتى بداخل عربة تاكسى فوق كوبرى شبرا المجاور لمحطة سكة حديد مصر وتعذر أخذ أقوالى لظورة الاصابة ومن المفارقات العجيبة أنه فى الوقت الذى كان الشعب يتنفذ ويصفق لوفد المفاوضات وهو يشق طريقه فى شوارع القاهرة كنت أنا بين يدى الطبيب الشرعى يفحص حالى ليقدّم تقريره الى النيابة . ومرة أخرى لا اريد الخوض فى تفصيل ما دار فى التحقيق واكتفى بالقول بان بعض من كان بيدهم الحول والطول وجهوا التحقيق الى ما يؤدى الى اعتبار الحادث اشتباكا - أى خناقة - بين الفرقتين يحكم فيها بالغرامة أو الحبس

على المتشاجرين • ولم يأخذ العدل مجراه فى هذه القضية الا بعد صدور قانون حل القمصان الملونة فى عهد وزارة محمد محمود • ويجدر بى الاشارة الى ان ماحدث للمعسكر الرئيسى لفرق الرابطة بشبرا حدث مثله لجميع معسكرات فرق الرابطة فى الاقاليم • وبذلك يكون قد قضى على جميع فرق الرابطة بضربة واحدة ولم يبق فى الميدان سوى فرق الشباب الوفدى • وفى الحقيقة أننى لم أحاول بعد هذا الحادث اعادة تكوين فرق الرابطة لان الضربة الغادرة كانت شديدة الوقع على نفسى وخلفت آثارا خطيرة دمرت كل ما كنت أعتقد فى السياسة الحزبية من قيم ومثل وأيقنت ان المجاهرة بالرأى الحر وقول الحق بدون خشية والعمل الخالص لوجه الله والوطن لا يحظى بالتقدير والاحترام من الزعماء والقادة بل تأكد لى أن هؤلاء الزعماء قد فتحو الباب على مصراعيه للمحاسيب الذين يحسنون انتهاز الفرص للصعود فوق الاكتاف وأنف العاملين المخلصين فى الرغام • ولهذا فأننى بدأت أمهد لاعتزالى العمل الحزبى ، وتم هذا فى منتصف عام ١٩٣٨ • أما فرق الشباب الوفدى فقد صالت وجالت بمفردها ولها تاريخ حافل لا أريد الافاضة فى الحديث عنه ولكن يكفى أن أثبت هنا بعض فقرات وردت عن القمصان الزرقاء فى كتاب تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٨ لمؤلفه الدكتور عبد العظيم محمد رمضان فى صفحتى ١٠٧ و ١٠٨ وهو بالحرف الواحد ما يلى : « وهكذا انقلبت القمصان الزرقاء من مصدر قوة رهيبة للوفد الى مصدر قوة لخصومه حتى أصبح للقصر - كما لاحظت جريدة « برمنجهام بوست » أقوى مما كان عليه فى العهد الأخير للملك فؤاد وأصبح الوفد - كما قالت الجريدة أيضا - « أضعف مما كان » وفى الحق أن فرق القمصان الزرقاء كانت سلاحا ذا حدين • وقد اختار النحاس باشا الحد الذى ذبح به نفسه وحزبه • فأقيل - فى وجود القمصان الزرقاء - أسوأ اقالة فى تاريخه وتفرق القمصان أيدى سبأ عند أول طلقة أطلقتها حكومة محمد محمود باشا وأزيلت معسكراتهم بين عشية وضحاها فى جميع أنحاء البلاد » •

وهكذا أسدل الستار نهائيا ليس على القمصان الزرقاء فحسب بل على الفرق الملونة جميعها وأصبحت فى ذمة التاريخ وعصفت الريح الحزبية الهوجاء بالجهود الوطنية المخلصة التى كنت أبذلها وشاركنى فيها اخوانى الكرماء المخلصون وكان مقصدنا جميعا أن نؤدى لمصرنا العزيزة بعض ما علينا من واجبات مقدسة حيالها •

وختاماً أرجو أن أوجه النصيحة خالصة لابنائنا من جيل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها فى أن يكون عملهم وسعيهم الدءوب من أجل مصر وحدها وأن يكون رأيهم حراً صادراً من أعماق نفوسهم الصافية الشفافة وأن يضرىوا من غير شفقة أو رحمة على كل غادر يدبر المؤامرات ضد الوطن المفدى أو يحاول الايقاع بأخيه فى الوطن وأن يسير الجميع وفق المنهج العظيم الذى رسمه لنا خالق السموات

والارض حيب يقول فى كتابه الكريم « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله
المؤمنون » وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون » .
صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مناضل قديم

صفحات مجيدة عن ثورة ١٩١٩ بمدينة سمنود

● يسعدنى أن أذكر فى هذه الرسالة بعض الأحداث الجلييلة التى حدثت
بمدينة سمنود إبان ثورة ١٩١٩ فقد كنت طالبا بمدرسة سمنود الثانوية وكان
ناظرى هو الأستاذ توفيق عبد السيد وكان يلقي علينا فى بعض الأوقات دروسا
فى الوطنية .

وفى صباح يوم من أيام الثورة دخل فصلنا وقال ان بعض المواطنين مجتمعون
بالمسجد وانهم سيقومون بمظاهرة للاعراب عن شعورهم ضد الاحتلال الانجليزى،
ونسب منا أن نتوجه الى المسجد لننضم اليهم ، فخرجنا من المدرسة ومعنا باقى
الطلبة وكان يقودنا الأستاذ ابراهيم فرج الوزير السابق ودخلنا الى المسجد
وفت كلمة قصيرة ، ثم طفنا شوارع سمنود هاتفين « الوطنية ديننا والاستقلال
حياتنا » وغير ذلك من الهتافات .. الى أن وصلنا الى الشارع الرئيسى الموازى
لجسر النيل ولما وصلنا الى قرب نهايته وقف المتظاهرون يستريحون وطلبوا منى
القاء كلمة وحملونى على أكتافهم وكان وقوفنا بالقرب من مخزن « السلطة
العسكرية » الذى تجمع فيه الحبوب التى كانت تأخذها من المواطنين بالقوة
وبأبخس الأثمان وأذكر بعض الكلمات التى قلتها ، فقد قلت : « أيها المواطنون
ان الوطن يناديكم .. انقذوه من قبضة الاستعمار البغيض وطهروا أرضه من
آخر جندي انجليزى مهما كلفكم ذلك من جهد ومشقة .. انظروا الى السلطة
العسكرية قد أخذت قوتكم رغما عنكم وبأبخس الأثمان » وأشرت بأصبعى الى
المخزن فنار المتظاهرون وأخذوا يكسرون أبواب المخزن وهم يرددون : « فلتنسقط
السلطة العسكرية الى الأبد » واذا بضابط النقطة قد حضر ومعه قوة من عساكر
البوليس مدججة بالسلاح واستعملوا الشدة فى تفريق المتظاهرين فأطلق أحد
المتظاهرين عيارا ناريا أصاب الضابط وأرداه قتيلًا .

لم يحض الا وقت قصير واذا بقطار مسلح يصل سمنود وبه قوات انجليزية
مدججة بأسلحتها ونزلوا من القطار وضربوا حصارا حول المدينة حتى لا يدخلها

أحد ولا يخرج منها أحد وطبعا كنت أعتقد أنى أول شخص سيقبض عليه فأسرعت الى مدينة أجا وأخبرت والدى فأمرنى أن أسافر فى الحال الى القاهرة .

وعلمنا بعد أن هدأت الحالة أن الانجليز أقاموا محكمة عسكرية لمحاكمة أهالى سمهود ولكن لم يتقدم للمحكمة أى فرد للدلاء بآية معلومات حتى عساكر الشرطة قرروا أنهم لا يعرفون المتظاهرين ولا من قتل انضابط ووجهت التهمة لى ضابط المدرسة وناظرها ، وحكمت عليها بالسجن سنة أشهر لكل منهما .
كما حكمت بالأشغال الشاقة المؤبدة على عمدة سمهود وعلى شيخ الخفراء بالاعدام وكان فى استطاعة ضابط المدرسة تبرئة نفسه اذا ما قال اننى أنا الذى خطبت فى المتظاهرين ويشهد معه الطلبة ولكن وطنيته الصادقة أثبت عليه ذلك وكذا وطنية الناظر والطلبة وأنقذوا حياتى من الاعدام .

وبعد الافراج عن ناظر المدرسة وضابطها بعد قضاء مدة العقوبة أقام أسرة الأستاذ ابراهيم فرج حفل تكريم لهما ودعانى الأستاذ ابراهيم فرج حضور هذا الحفل وفعلا حضرت من القاهرة وألقيت كلمة فى المجتمعين بدأنا ببرنيمة الملائكة « المجد لله فى الأعالي وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة » وكان يوما لا ينسى من أيام مصر الخالدة .

كامل بولس قدسى

٢٣٢ شارع بور سعيد اسبورتنج الاسكندرية

محمد حنفى الشريف

مناضل قديم مات بعيدا عن وطنه

● رحل عنا منذ أيام مناضل ومجاهد صابر .. مات غريبا عن وطنه وعاد ليطويه تراب مصر حيث وفد ... وحيث بذل أغلب عمره لوطنه وأفنى من أجله زهرة شبابه ..

تزامننا معا عام ١٩٣٢ حيث جمعتنا حجرة واحدة فى حى المنيرة كل فى كليته : الهندسة والطب .. وأمضينا معا فترة رتيبة غير قصيرة .. وما لبشنا ان انخرطنا معا فى ثورة شباب الجامعة ١٩٣٥ وهتفنا مع الهاتفين بحياة مصر وحريتها ودستورها .. وكنا نغشى المظاهرات فى ساحات الكليات وشوارع القاهرة والجيزة مجتمعين تارة ومنفردين تارة أخرى .. ثم تجمعنا فى المساء غرفتنا المشتركة أو أحد سجون الاقسام .. أو زنزانان متجاورتان بسجن الاستئناف أو قرة ميدان ..

وحين أعلننا قيام لجنة الطلبة العليا كان واحداً مبرزاً ممن مثلوا كلية الهندسة ٠٠ ثم امتد نشاطه الى صفوف الشباب فاسهم معنا بقسط وافر في قيام تنظيماته وكان عضواً بمجلس قيادة فرقة الشباب تحت لواء الوفد ٠٠

ومن المعتقل عام ١٩٤٥ أعلن ترشيح نفسه نائباً عن دائرة سوهاج وابرق لوالده لينوب عنه في اجراءات الترشيح ويسدد التأمين ٠٠ وأولاده النخبون ثقتهم ٠٠ تقديراً لكفاحه وتشجيعاً له ليواصل مسيرته ٠ وكان الوفد قد قاطع تلك الانتخابات والتي أجراها المرحوم أحمد ماهر ٠٠ وأصبح حنفى المعارض الوحيد في تلك الدورة والتي انتهت عام ١٩٤٩ ٠٠ وكان له بها مواقف مشهورة وجولات صارخة في مواجهة سياسة الحكومة الداخلية والخارجية ٠٠

وفي انتخابات ١٩٥٠ التي أجراها حسين سرى كان مرشح الوفد في دائرة سوهاج واختاره النخبون من بين عشرة آخرين ومنهم وفدى آخر ٠٠

وسجلت له منصة مجلس النواب الجديد مواقف مجيدة يعتز بها كل نائب وطني ٠٠ فلقد أسهم في مناقشة تشريعات الصحافة التي تقدم بها أحد النواب ٠٠ ثم شارك أكثر من مرة في مناقشة القضية الوطنية وقضية فلسطين وهي المناقشة الوطنية التاريخية والتي تجاوزت مع خواطر الحكومة الوفدية وأعلن مصطفى النحاس في أعقابها إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقال من فوق المنصة عبارته المشهورة : من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أطالبكم بالغاءها وكان ذلك في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ٠

ولقد أمضى حنفى الشريف ، ما يناهز سبع سنوات متنقلاً بين السجون والمعتقلات ٠٠ حتى لقد توفي والده وهو في سجن القناطر ٠٠ ولم يكن يفرج عنه الا ليعود بعد أيام أو أسابيع لنفس السجن أو لغيره ٠٠ ولم تكن صورة زائر الفجر غريبة على أهله وأولاده في منشية البكرى ٠٠ وكم من مرة بذلت معه مساومات ليتخلى عن مبادئه دون استجابة منه ٠٠ وكانت حريته وسعادة أولاده دائماً هي الثمن ٠٠

وغادر أرض وطنه مرات ومرات يضرب في الارض ويمشي في مناكيبها كلما ضاقت في وجهه السبل في وطنه وهو المهندس البارع ٠٠ فسافر الى السعودية مرات ومرات ثم سافر أخيراً الى العراق حتى عاد منه أخيراً جثماناً طاهراً لمناضل شريف ٠٠

وبين دموع زملاء كفاحه وعارفي فضله حمله أبناء سوهاج الى مثواه الأخير ٠٠

مات بعيدا عن وطنه .. ولكن ذكراه بين المناضلين الوطنيين على أرض الوطن ستبقى خالدة على مر الايام ..

مات ولم يترك لاولاده أو ذويه ثروة ولكن التراث الوطنى الذى تركه يفوق كل ثروة ويفضل كل مال ومتاع .

لئن كنت أنعيه اليوم الى الباقين من المناضلين والاحرار من جيلنا ورعيننا فانه أقدم للجيل الجديد مثلاً ، مضيئاً من شباب الماضى وصورة بارزة من ايمانه بوطنه واقدامه على التضحية فى سبيل حرية الوطن ورفعته وكرامته .. وأعرض صفحة من صفحات الماضى وما حفلت به من بذل وعطاء وكفاح .. ان طويت بعض الوقت فسوف تنشر حتما بعد حين ..

د . محمد بلال

عزيز على المصرى : فى مدرسة البوليس والادارة كان يريد لهم رجالا أحرارا وفسانا

صبرى أبو المجد ..

● اطلعت على ما كتبتموه أخيرا عن عزيز المصرى ، المفتش العام للجيش المصرى . وقد أشرتم الى « الخطبة النسائية » - على حد تعبيركم - التى ألقاها الفريق عزيز المصرى باشا فى الحفلة التى أقامها خريجو كلية البوليس - « مدرسة البوليس والادارة » .. كما كان يطلق عليها فى ذلك الحين - فى فندق هليوبوليس بلاس فى ٢٥ فبراير ١٩٣٨ تكريما له ، باعتباره مديرا سابقا لكلية البوليس ، وعرفانا بمآثره عليها ، وذلك بمناسبة تعيينه كأول مصرى فى ذلك المنصب الكبير .

ولما كنتم قد أشرتم الى شخصى ، والى زميلى الأستاذ عبد الله شعيب على اعتبار أننا كنا فى مقدمة الذين تحدثوا فى تلك الحفلة ، وحيث كنا من أعضاء هيئة التدريس للمواد القانونية فى ذلك الحين . ولما ذكرتم فى مقالكم أنه « لعل بعض الذين استمعوا الى تلك الخطبة التى ألقاها عزيز المصرى .. يتفضلون فيبعثون الينا ببعض مشاعرهم عندما سمعوا لأول مرة فى حياتهم المفتش العام الجديد للجيش المصرى يتحدث اليهم والى زملائهم من شباب الجامعة والبوليس ، هذا الحديث الجديد فى « نوعه وأسلوبه » .. لذلك ، رأيت ان أبعت اليكم بهذه الكلمة ، التى آمل الا تقصر ، رغم قصرها ، دون تحقيق هدفها وهدفكم .

لا أكتمكم ان ما ذكرتموه عن ذلك « الحديث الجديد فى نوعه وأسلوبه » .. وان كان يعد جديدا غريبا حين يصدر فى اجتماع عام من مفتش عام للجيش

المصرى ، فى عهد الاحتلال الانجليزى ٠٠ الا ان مثل ذلك لم يكن جديدا على ولا غريبا على مسمى ٠ الذى طالما استمعت منه الكثير من عزيز المصرى ، سواء فى أحاديثه الشخصية معى ومع غيرى ، أو فى تعليقاته على المحاضرات العامة التى كان يكلف بتحضيرها بعض الطلبة ، لالقائها على طلبة الكلية جميعا ٠٠ فى اجتماع كان يحضره أساتذة الكلية وضباطها ٠

كانت تعليقات عزيز المصرى تتسم بصراحة وجرأة نادرتين ، ندرة ليس وراء حدودها أى حد ، ولم يعرف مثلها من قبل ولا من بعد ٠ اذ كانت تعليقاته من ذلك الطراز الذى يتبر عليه رجال الحكم ، لاسيما ان العهد كان وزارة صدقى باشا ، ذات النزعة الديكتاتورية ٠

ولقد كان عزيز المصرى يهدف من وراء تعليقاته - فيما كان يهدف اليه - الى ان يجعل من الطلبة والضباط ، رجالا يحسنون عملهم وخلقهم خدمة بلادهم ، وان يجعل من مدرستهم - على حدة - تعبير مقالكم - « مدرسة الرجولة والفروسية » ٠٠ بل « مدرسة الحرية » ٠٠ على حد تعبيره « فى الحفلة التى أقيمت بمناسبة تركه مدرسة البوليس ، واختياره رائدا لفاروق ولى العهد حين بعث به والده الملك فؤاد الى انجلترا للدراسة عام ١٩٣٥ ٠

والحقيقة أنه قد ربطتنى بذلك الرجل العظيم - منذ التحاقى بهيئة تدريس المواد القانونية فى الكلية فى العام الدراسى ١٩٣٢/١٩٣٣ - رابطة قوية ، زادها قوة مرور السنين حتى سنة انتقاله الى رحمة الله عام ١٩٦٤ ٠٠

وقد عرفت الكثير عن هذه الشخصية الفذة العظيمة ٠٠

رحم الله عزيز المصرى ٠٠ ولكم منى صادق التحية والتقدير ٠

د ٠ عبد الحميد متولى

أستاذ غير متفرغ بكلية الحقوق

كيف سقطت انحاس باشا فى دائرة

سمنود سنة ١٩٣٨ أمام على المنزلاوى

صبرى أبو المجد ٠٠

تحية وطنية وبعد :

أتابع باهتمام بالغ ما تنشرونه من بحوث عن سنوات ما قبل الثورة التى تبذلون فيها الجهد الجهد لانارة الطريق أمام أبناء الجيل الجديد وذلك بروح وطنية صادقة ٠

وقد جاء تحت العنوان الآتى :

« تمت هزيمة النحاس باشا الأولى فى دائرة سمنود على يد المنزلاوى مرشح الحكومة » • وتوضيحا لظروف هذه المعركة التى عاصرتها أرى احقاقا للحق بيان الأمور الآتية :

أولا : لم تكن هزيمة النحاس باشا ضد المنزلاوى فى انتخابات سنة ١٩٣٨ هى الهزيمة الأولى بل سبقتها هزيمة أخرى فى انتخابات سنة ١٩٢٥ اذ انتخب وقشند على المنزلاوى بك نائبا بمجلس النواب عن هذه الدائرة وقد حاز الوفد المصرى أغلبية كبيرة فى تلك الانتخابات ولم يكن النحاس باشا الوزير الوفدى السابق بين الفائزين وعندما علم بهذا النبأ رئيس الوفد سعد زغلول باشا أرسل اليه برقية مجاملة يقول فيها : « ان لم تكن معنا بجسمك فأنت معنا فى مجلس النواب بروحك » وكثير من الذين عاصروا نتائج تلك الانتخابات ما زالوا يذكرون عبارات البرقية التى خص بها زغلول باشا زميله فى الوفد المصرى •

ثانيا : ليس صحيحا أن المنزلاوى بك كان مرشح الحكومة فى انتخابات سنة ١٩٣٨ بل تقدم لترشيح نفسه مستقلا عن الأحزاب وكان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل ذلك بسنوات ولم يرد اسمه فى قائمة مرشحي الحزب وانما تقدم فى تلك المعركة معتمدا على الله وعلى ماضيه وجهاده السياسى منذ مطلع شبابه فضلا عن صلته الوثيقة بالدائرة التى لم تنقطع منذ أن فاز فى انتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ على منافسيه قبل الحرب العالمية الأولى وحين كان النحاس باشا بعيدا عن أى نشاط سياسى بل كان يعمل حينذاك قاضيا فى محراب العدالة •

ثالثا : عند بدء الانتخابات شعر النحاس باشا بحرج مركزه وخاصة بعد الحملات الصحفية العنيفة التى كانت قد اشتدت ضده فى أواخر عهد حكومته من كبار مؤيديه السابقين من صحفيين وسياسيين أمثال المرحومين الأستاذ عبد القادر حمزة والأستاذ عباس محمود العقاد وصحيفة روز اليوسف فضلا عن خروج بعض أقطاب الوفد أمثال الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى والدكتور حامد محمود والأستاذ محمود غالب والأستاذ ابراهيم عبد الهادى وغيرهم الذين عارضوا بشدة بعض تصرفاته فى أثناء توليه الوزارة خلال عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ونتيجة لذلك رأى النحاس باشا أو نصحه أنصاره بالتقدم فى دائرة انتخابية ثانية الى جانب دائرة سمنود أخذا بالأحوط فرشح نفسه لأول مرة فى دائرتين الأولى سمنود والثانية دائرة فى شمال الدلتا قد تكون دائرة

الزعفران على ما أذكر مؤيدا من أنصار آل سراج الدين هناك أليس في هذا الاجراء دليل على عدم اطمئنانه بالفوز في دائرة سمنود مسقط رأسه ؟ •

رابعاً : جاء بدراستكم ما يلي :

« ورغم ان علي المنزلاوى بك يتمتع في قريته وما حولها بتأييد قوى الا ان مصطفى النحاس كان يتمتع في عاصمة المركز مركز سمنود وما حولها بتأييد جارف ولم يكن يتصور أحد ان مصطفى النحاس كان يمكن ان يسقط في دائرته لولا تدخل الحكومة الى جانب مرشحها علي المنزلاوى بك فقد ظل مصطفى النحاس باشا منذ بداية الحياة النيابية نائبا عن سمنود كما ان خدماته لابناء الدائرة وعرفان أبناء هذه الدائرة بأفضال مصطفى النحاس عليهم كانت تفرض نجاحه في سهولة ويسر »

وتعقيبا على ذلك أقول ان النحاس باشا قد نال الاغلبية الساحقة في عاصمة المركز بحيث لم ينل المنزلاوى بك سوى ١١١ صوتا من حوالى ثلاثة الاف صوت أليس في هذا دليل على حيدة الانتخابات وأضيف الى هذا ان النحاس باشا قد وقع على أنه ليس له مندوب في لجان الانتخابات في قريتي أبي صير بلدة المنزلاوى وشبرا بابل بمعنى أنه لم يجد له نصيرا بهما لمراقبة عملية الانتخابات نيابة عنه وهاتان القريتان عدد الناخبين بهما يكاد يعادل عدد ناخبي سمنود فضلا عن قرى اخرى لم تكن تؤيده •

وفوق هذا فقد حاز النحاس باشا في تلك الانتخابات حوالى ٤٣٠٠ صوت مقابل ٥٢٠٠ صوت حازها المنزلاوى أى أن الفارق كان في حدود تسعمائة صوت فقط • فهل هذا هو التزييف اذا عقدنا مقارنة بفارق الأصوات في الدوائر الأخرى ذلك أن دائرة سمنود كانت محط الأنظار فاذا كانت الحكومة قد تدخلت في دوائر أخرى فانها كانت حريصة كل الحرص على الابتعاد عن التدخل في هذه الدائرة وخاصة ان منافس النحاس باشا لم يكن فوزه ذا أهمية لديها فلم تكن قد زالت بعد من النفوس أثار قضيته ضد جريدة السياسة التي كسبها في الجولة الأخيرة أمام محكمة النقض التي أدانت مسلك الصحيفة المذكورة وأخيرا أرجو الا أكون قد اطلت فقد حاولت الايجاز قدر المستطاع ولم أذكر كثيرا من الوقائع التي عاصرتها مؤثرا التركيز على ما كان منها أكثر دلالة واعم نفعا في كشف الغموض عن بعض صفحات تاريخنا واحداثا قبل سنوات الثورة •

مصطفى المنزلاوى

قصة الخلاف بين حسن صبرى باشا و ابراهيم دسوقي أباطة باشا حول التجهيز لانتخابات ١٩٣٨

أخى الاعز الأستاذ الكبير صبرى أبو المجد ..

تحية طيبة واجلالا .. وبعد ..

فلعلك لا تدري مقدار الأکبار الذى نقرأ به لك عرضك لتاريخ ما قبل الثورة فهو عرض فيه الامانة المطلقة والجيدة البعيدة كل البعد عن المظنة . الأمر الذى افتقدناه فلم نجده منذ سنوات ..

ولقد تفضلت فذكرت فى عدد سابق أبى المرحوم ابراهيم دسوقي أباطة وانى لاشكر لك كلمة الحق التى ذكرته بها وانهتز الفرصة لاطلعك على أمر أشرت فى كتابتك أنك لا تعرف السبب فيه . والواقع ان أحدا لا يعرف هذا السبب الا نحن الذين كنا فى البيت ونعرف من دخائله ما لا يعرفه أحد .

وكان هناك اجتماع مجلس وزراء فى اليوم الذى كان محمدا لتوقيع مرسوم لانتخابات عام ١٩٣٨ التى جرت فى ظل وزارة محمد محمود باشا التى ائتلف فيها الاحرار الدستوريون مع الهيئة السعدية . وكانت تلك هى المرة الاولى التى تشترك فيها الهيئة السعدية فى الوزارة بعد انشقاقها عن الوفد . وكان أبى بوصفه سكرتيرا عاما لحزب الاحرار هو الذى يعدد قوائم الترشيح بالاتفاق مع الهيئة السعدية . وبينما كان أبى مشغولا بهذا العمل المضنى دق جرس التليفون فى بيتنا وكان المتحدث المرحوم حسن باشا صبرى . فطلب الى أبى ترشيح شخص معين فى دائرة معينة فقال أبى :

— ان هذه الدائرة بها شخص سعدى ومتقدم لها مرشح على مبادئ حزب الاحرار الدستوريين ولهذا لا يمكن ترشيح أحد آخر فى هذه الدائرة ..

فاذا بحسن باشا يقول :

— أناناقشنى ؟

ودهش أبى ولم يجد شيئا يقوله الا أن يضع سماعة التليفون دون أن يجيبه .

وبعد أن حدثت أزمة وزير الزراعة قرر محمد محمود باشا اختيار أبى لوزارة الزراعة وأعد المرسوم فعلا ..

وكان هناك اجتماع مجلس وزراء فى اليوم الذى كان محمدا لتوقيع مرسوم أبى فأنتهى محمد محمود باشا الجلسة وقال معتذرا للوزراء أنا ذاهب للسراى لأوقع مرسوم وزير الزراعة وقد اخترت لها وزيرا « برلنته » أى ماسة . وهو دسوقي أباطة . وظهر الابهتاج على الوزراء جميعا الا أن حسن باشا صبرى قال :

– دسوقي أباطة يدخل من هذا الباب وأنا أخرج من هذا الباب •

وهكذا لم يتم تعيين أبى فى هذه الوزارة •

بقى أن أكمل القصة لان فيها ما يستحق الذكر •

لقد ألف حسن باشا صبرى الوزارة بعد ذلك ولم يدخل فيها أبى طبعاً •
أما الذى لعله يدهشك أن أبى طوال فترة وزارة حسن باشا صبرى كان يمدح
سياسته مدحاً شديداً لنا نحن أهل بيته • وكنت أعجب بهذا الرجل الذى
استطاع أن يجعل ميزان العدل عنده بهذه النزاهة •

ولعلك تحب أن تعرف نهاية هذه الخصومة ••

حدث بعد ذلك أن اختلف حزب الأحرار مع الهيئة السعدية فى مشكلة
دخول الحرب ووضح هذا الخلاف فى أشد صوره حين رشحت الهيئة السعدية
المرحوم الدكتور أحمد ماهر باشا لرئاسة مجلس النواب ورشح حزب الأحرار
الدستوريين أبى • وكان موقف أبى فى هذه الانتخابات قوياً • وأذكر أننا
بينما نحن جالسون بحجرة مكتبه فى المنزل أن دقت باب المكتب يد مهبذة ثم
فتح الباب لنرى الأستاذ ميشيل ساويرس تشريفاتى رئيس الوزراء يتوسط
الحجرة ويقول فى أدب جم :

– دولة رئيس الوزراء ••

فقمنا جميعاً وتقدمنا أبى الى بهو البيت حيث كان يقف حسن باشا صبرى
وهو يقول :

– أهلاً رئيسنا •• أهلاً رئيسنا ••

إشارة الى توقع فوزه برئاسة مجلس النواب وتعانق الرجلان ثم انفردا
فى غرفة الاستقبال مدة أذكر أنها تجاوزت الساعة ونصف الساعة ••

ثم انصرف حسن باشا صبرى •

وكانت المرة الأخيرة التى رأيناه فيها فقد كان افتتاح البرلمان بعد هذه
الزيارة بأيام قليلة وحدث ما نعرفه جميعاً ومات رحمه الله وهو يلقي خطبة
العرش ••

حياك الله يا أخى صبرى فقد أتحت لى أن أروى ذكريات حبيبة الى نفسى
وليس عجيباً أن يشير شخص حبيب مثلك كل ما هو حبيب الى نفوسنا ولك
كل اجلالى ••

ثروت أباطة

البندارى وقصص أخرى فى سنوات ما قبل الثورة

أخى صبرى :

فى مسلسلتك التاريخية روايات لها تنمة عندى أخصبها فيما يلى :

الانتخابات البرلمانية التى أجرتها وزارة محمد محمود فى ربيع سنة ١٩٣٨ كان من المقرر أن تكون فرص السعديين والدستوريين فيها متساوية ، وكان محمد محمود - وهو زعيم الدستوريين - حريصا على ذلك لدرجة أنه أبعد عن السلطة أحد أقربائه ، وهو المرحوم محمود غزالى مدير محافظة البحيرة اذ ذاك لانه رجح كفة الدستوريين على السعديين ، ولم يكن أحد الحزبين يخشى قلة التأييد له فى مجلس النواب لان الاتفاق بينهما كان قائما على أساس أن يتبادل الحزبان رئاسة الوزارة ورئاسة مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ، فحين كانت رئاسة الوزارة للدستوريين كانت رئاسة مجلس النواب للسعديين ، وحينما آلت رئاسة الوزارة للسعديين كانت رئاسة مجلس الشيوخ للدستوريين .

أما قصة الأستاذ كامل البندارى « باشا » أو « الباشا الأحمر » كما كانوا يسمونه فى الجيل السابق فخلاصتها ما يأتى :

أراد محمد محمود أن يجمع فى وزارته « وزارة أول يناير سنة ١٩٣٨ » عنصرى الشيوخ والشباب ، وكانت كلمة « شباب » اذ ذاك تطلق على من هم دون الخمسين بشرط أن يكونوا فوق الأربعين ، فاختار لعنصر « الشباب » فى الوزارة الدكتور محمد حسين هيكى والأستاذ كامل البندارى وعادل عن اختيار المرحوم دسوقى أباطة رغم كونه سكرتير عام الحزب لانه كان يوم تشكيل الوزارة دون الخامسة والأربعين ربما بأيام ٠٠ وكان على ماهر « باشا » رئيس الديوان الملكى متحمسا لترشيح البندارى ٠٠ وكان لهذا التحمس ما بعده .

ف ذات يوم دخل محمد محمود مجلس الوزراء أثناء انعقاده ، وكان قادما من القصر الملكى ، فبدأ حديثه الى الوزراء قائلا : « الى مش قادر يكتم أخبارنا عن السراى يبقى مش عاوز يقعد معنا » .

وعقب هذه الجلسة خرج البندارى من الوزارة وعين على الفور وكيلًا للديوان الملكى ٠٠ وكان الذى اقترح هذا التعيين بطبيعة الحال هو رئيس الديوان الملكى على ماهر .

وفجأة أعلن ابراهيم الهلباوى بك شيخ المحامين وصديق على ماهر عن اقامة حفل تكريم للبندارى بفندق الكوننتنتال وكان الهلباوى سعيدا باقامة هذا

الحفل لانه اعتبره ردا على عدم ترشيح محمد محمود له عند تشكيل الوزارة . .
وفى هذا الحفل ألقى الأخ الأستاذ أحمد حسين - بوصفه اذ ذاك رئيسا لحزب
مصر الفتاة - كلمة قصيرة ، لكن هذه الكلمة القصيرة كانت لها صلة ما بتفسير
بعض ما حدث فيما بعد .

فقد حدث فيما بعد أن سافر على ماهر باشا الى لندن على رأس وفد مصرى .
بقرار من الحكومة المصرية . لحضور مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن ، وكان
هذا أول مؤتمر رسمى يجمع بين الدولة المنتدبة على فلسطين ، وهى بريطانيا ،
وبين ممثلى عرب فلسطين واليهود وبين مندوبين من البلاد العربية بزعامة مصر . .
وليت الاخوة الفلسطينيين عرفوا كيف يفتنمون فرصة هذا المؤتمر ، فقد كان
المشروع البريطانى يعطيهم ثلثى فلسطين ولليهود الثلث فقط . . وكان يعطى
الفلسطينيين الادارة ببعض المشاركة من جانب اليهود والمسيحيين . . لكنهم
رفضوا المشروع كله بسبب بعض القيود الوقتية !!

ولقد كان طبيعيا أن يقوم بأعمال رئيس الديوان الملكى أثناء غيابه وكيل
الديوان « كامل البندارى باشا » . . ولاحظ على ماهر رئيس الديوان ، وهو فى
لندن ، أن تقاربا شديدا قد ظهر بين الملك وبين وكيل الديوان لدرجة أن البندارى
استطاع أن يقنع الملك بتوجيه بيان سياسى « حماسى » الى الأمة ، وقد قيل اذ ذاك
أن هذه « الحماسة » ترجع الى استعانة البندارى باشا بصديقه الأستاذ أحمد
حسين فى كتابة هذا البيان . .

من هنا جاءت استقالة على ماهر من رئاسة الديوان الملكى عقب عودته من
لندن . لكنه لم يكتب هذه الاستقالة الا بعد أن كان قد أقنع الملك بخطأ هذه
السياسة « الحماسية » . . واتفق الاثنان - الملك ورئيس ديوانه - على أن
وجود البندارى بين مستشارى الملك قد صار يشكل خطرا .

وكما كان على ماهر قد أدخل « صديقه » البندارى الى القصر أخرجه منه . .
وكان خروج البندارى هو ثمن سحب استقالة على ماهر اذ كانت استقالته فى
تلك الظروف تشكل هزيمة لسياسة الملك الذى لم يكن . . ولّى العرش الا منذ
سنة واحدة . وكان يتردد فى الأوساط السياسية أن ارتقاء الملك فاروق للعرش
لم يخل من خدمة أداها له على ماهر حينما كان رئيسا للوزارة حين قرر أن ولّى
العهد ، أو الملك تحت الوصاية « فاروقا » ، سيبلغ سن الرشد التى تمكنه من
ارتقاء العرش بالتاريخ الهجرى وليس بالتاريخ الميلادى خلافا لما هو معمول به
دائما ، فاختصر بذلك حوالى عشرة أشهر من فترة الوصاية على فاروق .

وبقى أن أشير إشارة خفيفة الى اللبس الذى جاء عفوا فى هذه الدراسة بين « مصطفى » وبين « على » عبد الرازق . فالوزير الذى دخل منهما وزارة محمد محمود لم عين شيخا للأزهر هو مصطفى عبد الرازق ، وليس مصطفى هو مؤلف كتاب الاسلام وأصول الحكم « انما ألفه شقيقه على عبد الرازق » -رحمهم الله جميعا .

حافظ محمود

أسألك العفو عمن جهل قدر المعرفة والعلم

الكاتب والمؤرخ :

صبرى أبو المجد .

أهديك تحية الاسلام والسلام ، وأكتب اليك بعد أن قرأت لك مؤخرا تعقيبا على من لم يتفق معك فيما تكتب عن تاريخ مصر المعاصر . وذلك فى عدد ١١ يناير ١٩٨٠ والذى قرأته عند عودتى من الخارج أخيرا .

لقد أحسست فى تعقيبك مرارة وأسى ، تسيل من قلبك الى قلمك وكلمك ، فخشيت عليك انقباض النفس وانحباس الفكر وعزوف الارادة وانزواء القلم ، عما تقوم به من عمل تاريخى ثقافى حضارى شامخ . فبادرت بالكتابة اليك لأعبر عن تقدير متواضع لما تقوم به من عمل رائع .

فأنت تسجل لأهم قضايا التاريخ السياسى المعاصر لحقبة من الزمن اعتورها تغيير اجتماعى وثقافى سريع الخطوة متعدد الاتجاهات . كانت فيه مصر والمصريون بوتقة تفاعلت فيها روح مصر الشابة المتعلقة بالقيم الانسانية الأصيلة ، والمصارعة مع دكتاتورية القصر وأطماع القوى الاجنبية وعلى رأسها الانجليز .

فأنت تكتب وتسجل لتاريخ هذه الحقبة ، والتاريخ ركن من أركان الثقافة والمعرفة ولذلك أفردت الكتب السماوية له فيها مكانا واهتماما فيه من رسالة حضارية وانسانية يحملها السلف الى الخلف .

وما كان التاريخ ليخلو من اختلاف فى تفسيره ، وتلك سنة الخالق فى الخلائق . ولكن الخطأ كل الخطأ ، أن يخرج فى رأى عن الموضوعية العلمية الى حدود الاسفاف والنزق ، والخروج عن المألوف والمعروف ، حاجبا تلك الاشراقة الحضارية والثقافية والعلمية .

فهل لى أن أسألك العفو عمن جهل قدر المعرفة والعلم والتاريخ . كما أسألك المزيد ، وفقك الله الى كل ما تريد .

فالله سبحانه وتعالى بارك في المعرفة والعلم وجعلهما في مراتب التقوى
والإيمان .
والسلام عليك ومنك ولك .

المخلص

د . محمود محمد محفوظ

رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لنشر
الثقافة والمعرفة العالمية

● أؤكد للأستاذ الدكتور محمود محمد محفوظ ، أستاذ علاج الاورام
بالاشعاع والطب النووي أنني وإن كنت قد جزعت حقاً لما ورد في رسالة القارئ
أياه ، إلا أنني لم أفكر في العزوف عن تكملة سنوات ما قبل الثورة وخاصة أن
العديد من الرسائل الكريمة التي يتفضل بها على القراء الكرام ومنهم الأستاذ
الدكتور محمود محمد محفوظ ، تزيدني قوة ، وتبعث في الأمل الذي أرجو أن
يبقى مابقيت الحياة .
ص . أ

اعتذار واستدراك :

وأنا أكتب عن إعادة تشكيل وزارة محمد محمود باشا الثالثة وقع خطأ مطبعي
اذ ورد اسم الشيخ على عبد الرازق مكان شقيقه الأستاذ مصطفى عبد الرازق
وإني اذ أعلن اعتذاري وأسفي عن هذا الخطأ ، الذي كثيراً ما يحدث في دنيا
الطباعة خاصة وأنني سبق ان ذكرت قصة الشيخ على عبد الرازق وكتابه :
الاسلام وأصول الحكم وكيف أن الملك فؤاد قد وضع « فيتو » على آل عبد الرازق
جميعاً ، بسبب ذلك الكتاب وأكثر من مرة كان حزب الأحرار الدستوريين يتقدم
باسم الشيخ مصطفى عبد الرازق ضمن المرشحين للوزارة فكان الملك يشطب
الاسم كما أنني سبق أن قلت أن وزراء الأحرار الدستوريين قد استقالوا من
وزارة زيور باشا - وزارة انقاذ مايمكن انقاذه أو وزارة اغراق مايمكن اغراقه
بسبب الخلاف الذي نشب في الوزارة حول كتاب الاسلام وأصول الحكم ،
مؤلفه الشيخ على عبد الرازق ، وكان وقتئذ قاضياً بمحكمة المنصورة الشرعية
وقد تلقيت رسالة من أستاذي د . مهدي علام ، حول هذا الخطاب ، سعدت بها
للغاية ، حتى لقد حببت الى الوقوع في الأخطاء لكي أتلقى مثل تلك الرسائل
المفعمة بالحب والود ، وفيما يلي رسالة الدكتور مهدي علام :

عزيزي الأستاذ صبري أبو المجد ..

أخلص تحياتي وتعبري عن الاعجاب بما تسطره من سنوات ما قبل الثورة
وأرجو أن تأذن لي في الاستدراك الآتي خاصاً بالمرحوم الشيخ مصطفى عبد الرازق ،

فقد جاء أن من وزراء وزارة محمد محمود باشا الثالثة « الشيخ مصطفى عبد الرازق الذى كان اشتراكه لأول مرة فى الوزارة حدثا سياسيا بارزا بعد أن رفع القصر عنه « الفيتو » الذى كان قد وضعه على اشتراكه فى الوزارة من قبل ، بعد أن أصدر كتابه « الاسلام وأصول الحكم » ، الذى رأى فيه الملك فؤاد محاربة لمطامعه السياسية التوسعية » .

والذى أصدر كتاب « الاسلام وأصول الحكم » هو المرحوم الشيخ على عبد الرازق . شقيق المرحوم الشيخ مصطفى عبد الرازق . وقد كان كل منهما عضوا فى مجمع اللغة العربية .

ولك منى أخلص التحية والتقدير ..

المخلص

مهدي علام

الأمين العام ، لمجمع اللغة العربية.

رسالة أخرى من د . مهدي علام

عزيزى الأستاذ صبرى أبو المجد ..

أعمق تقديري لصدق الرواية ، ودقة التاريخ لما تكتبه ، وبعد .. فأنا لا أفكر مطلقا ان أنافس الأستاذ « عيسى متولى » فى موالاة الكتابة الى الصحف ، ولكن عبارة وردت فى حديث الأستاذ الفاضل « حافظ محمود » تحتاج الى هذا الاستدراك الذى أستأذنه - عن طريقك - فى أن أرسله اليك .

فقد جاء فى حديثه عن شعور الملك السابق « فاروق » بصنيع « على ماهر باشا » نحوه قبل اعتلائه العرش : « ان ارتقاء الملك فاروق للعرش لم يخل من خدمة أداها له « على ماهر » حينما كان رئيسا للوزارة . حين قرر أن ولي العهد ، أو الملك تحت الوصاية ، « فاروقا » سيبلغ سد الرشده التى تمكنه من ارتقاء العرش بالتاريخ الهجرى ، وليس بالتاريخ الميلادى ، خلافا لما هو معمول به دائما » .

وأستأذن فى التنويه بأنه كان لهذا رأى سابقة ، حينما عاد الأمير « عباس حلمي » من النمسا « حيث كان يدرس » - على اثر وفاة والده « الخديو توفيق » . وكان عمر الأمير أقل من ثمانية عشر عاما بالتاريخ الميلادى ، فصدرت فتوى بأن

ولى العهد - وهو أمير مسلم - تحسب سنه بالتاريخ الهجرى . وبذلك تمكن من
اعتلاء « الأريكة الخديوية » باسم « عباس حلمى الثانى » .

مع أخلص شكرى وتحياتى ، لك وللأستاذ الجليل « حافظ محمود » .

المخلص
مهدي علام

ورسالة من مخرج اذاعى

.. صبرى أبو المجد :

تحية واحتراما ، وبعد ..

فانى أتابع بشوق كل ما تكتبونه عن « سنوات ما قبل الثورة » وما تحويه
من وقائع وحقائق تدخل فى سجل التاريخ ، وكان الشباب فى مصر يجهل كل
ما كان يجرى فى أرض الوطن العزيز ، ولكنكم استطعتم أن توجهوا الأضواء
الى كل هذه الحقائق والوقائع ، مدعمة بالصور ، فوضعتم صورة صادقة صريحة
وواضحة أمام الجميع .

وأعجبت جدا بشجاعتكم الأدبية حينما نشر اسم احدى الصور خطأ وأرسل
لكم أحد قرائكم يقول انه « خطأ مطبعى » وكان ردكم عليه أنه ليس خطأ مطبعيا ،
ولكنه خطأ الأرشييف ، وأخذت على نفسك عهدا بأن تراجع كل شئ حتى أسماء
الصور ، ونسبت الخطأ الى نفسك ، وهى شجاعة نادرة فى عالم الصحافة اليوم ،
وقد لمسنا ذلك بأنفسنا ، فلم نجد صورة خاطئة ، أو اسما خاطئا ، وهذا يدل
على الجهد الكبير المموس الذى تبذلونه لخدمة كل قرائكم ، ولخدمة الوطن
العزيز ، وتبيان ما كان يجرى فى الماضى تحت ستار الملكية والأحزاب .

هذه كلمة حق رأيت أن أكتبها لكم تقديرا لجهودكم فى خدمة الوطن .

محمود أبو طالب

مخرج بإذاعة القرآن الكريم - القاهرة

تصويبات لغوية وتاريخية

صبرى أبو المجد ..

حرصى على قراءة ما تكتب يجعلنى أسأل لماذا استخدمت كلمة « دعاوة » بدل كلمة « دعاية » وهى صحيحة . وأكثر استعمالا . جاء فى القاموس المحيط للفيروز بآدى ج ٤ مادة « دعا » فى آخر المادة « ودعيت لغة فى دعوت » . وعلى ذلك يكون الاسم « الدعاية » صوابا ، وهى كلمة خفيفة وأكثر استعمالا كما ذكرت .

وتحية لكم ..

فريد رمضان

مدير التوجيه المعنوى

« سابقا بوزارة التربية والتعليم »

● شكرا لأستاذنا « فريد رمضان » على كلمته وأحب أن أقول له أننى لا أستعمل الكلمات غير الشائعة ولكننى ، عندما أنقل نصا لكاتب معين أحرص على أن أنقل النص كما هو احتراما لهذا النص بل أننى أحرص على أن أبقى على ما به من أخطاء حتى لا أخرج على النص وإن كنت أفضل بعد نقل النص ، التعليق على ما به من أخطاء إن وجدت .

ص ١٠ أ

الأستاذ صبرى أبو المجد ..

تحية طيبة واحتراما .. وبعد .

لقد أسعدتنا بنشر المذكرات التاريخية وأعدت الى أذهاننا كثيرا من الحوادث السياسية الهامة التى عشناها فى العشرينات والثلاثينات وهى لا شك فكرة جميلة أنعشنا نحن الذين جاوزنا السبعين من العمر . وفقك الله وسدد خطاك .

الأستاذ الكبير ..

لقد نشرت صورة فى عدد المصور الذى صدر فى ١١ يناير سنة ١٩٨٠ للمغفور له الزعيم العظيم سعد زغلول وبجواره الأمير السعودى « فيصل » كما جاء أسفل الصورة للتعريف .

والحقيقة أن الصورة المجاورة للزعيم الراحل هى صورة الأمير سعود ابن عبد العزيز « الملك سعود بن عبد العزيز فيما بعد » وقد حضر الأمير سعود

الى القاهرة للعلاج من مرض فى عينيه وسكن هو وحاشيته بحى المنيرة بالقرب من قصر العينى وبالتحديد شارع المواردى • بالقرب من فيلا المرحوم مصطفى منير أدهم بك الذى كان سكرتيرا عاما لمصلحة التنظيم فى هذا الوقت وقد كان سيادته المرافق والمشراف على شئون الأمير طيلة مدة اقامته بمصر وترى صورة سيادته المرافق والمشراف على شئون الأمير طيلة مدة اقامته بمصر وأطال الله حياتكم وجزاكم عن عملكم هذا خير الجزاء •
والسلام عليكم ورحمة الله ••

محمد حامد ابراهيم

المراقب العام السابق لمجمع اللغة العربية

اننى أسجل أحداثا وقعت منذ نصف قرن وهى ملك للتاريخ •• لا لأفراد أو هيئات

● الله وحده يعلم كم أتحمل ، وكم أقاسى من أجل كتابة تاريخ سنوات ما قبل الثورة بالصورة التى أكتبها بها • وخلال عملى بالصحافة ، لا أذكر أننى أجهدت نفسى فى عمل قدر اجهادى فى اعداد تأريخ سنوات ما قبل الثورة ولا أذكر أبدا ، أننى فى حياتى السياسية أوليت اهتماما بتاريخ مرحلة من مراحل تاريخنا اهتمامى بتاريخ تلك الفترة الهامة من تاريخ بلادنا •

ول ما أبذله - ولله الحمد - من جهد ، واجهاد ، واهتمام ، أبذله راضيا سعيدا ، لاننى أقدم ما يرتاح اليه ضميرى ، وما أجد له استجابة سريعة عند القراء كل القراء ، الذين يشجعوننى من أجل الاستمرار فى أداء تلك المهمة الوطنية الهامة والخطيرة •

ولا يضايقنى شئ ما وانا اؤدى هذا الواجب الوطنى على النحو الذى يرتضيه ضميرى الا بعض أولئك الذين يقولون أنهم ينتسبون الى الوفد المصرى ، فهذه القلة الضئيلة التى لا تتجاوز فى العدد بضعة أفراد قد دأبت على أن تشكرنى ، وتشيد بعملى اذا ما كتبت ، من وجهة نظرهم ، مع الوفد • كما أنها قد دأبت على أن تحاول الاساءة الى عن طريق رسائلها ، الغفل من الامضاء باستمرار بكل أسف اذا ما كتبت ، ومن وجهة نظرهم • نقدا ، ورغم اننى قلت مرات عديدة أننا نكتب للتاريخ ، والحوادث التى نتناولها بالتأريخ ، قد مضى عليها ما يقرب من نصف قرن ، وقد أصبحت تلك الاحداث ، ملكا للتاريخ ، وليست ملكا لافراد ، أو لمجموعات صغيرة أو كبيرة وانه حتى لو وقعت فى تلك

الفترة جرائم ، فلقد سقطت بمضى المدة قانونا . و . و الخ . رغم كل ماكتبته حول هذا الموضوع من قبل الا أن بعض «الأفراد» لا يزالون يكتبون بل لا يزالون يهاجمون ويعنف كاتب هذه السطور اذا هو انتقد الوفد نقدا موضوعيا خالصا ورغم أن القيادات الوفدية القديمة – القيادات بحق – تولى كتابتنا لتاريخ تلك الفترة ، كل عناية ورعاية وتتقبل ، كل انتقاداتنا . برحابة صدر . بل ان بعض هذه القيادات ، التي لعبت أدوارا هامة فى رسم سياسة الوفد ، لا تتوانى عن الأخذ بوجهة نظرنا فى كثير من الانتقادات التى نوجهها للوفد فى الحكم . أو خارجه ، الا أن بعض هؤلاء الأفراد ، يواصلون ارسال رسائلهم ، الى كاتب هذه السطور ومن بين ما تلقينته كلمة جاءتنى بتوقيع « مصرى منصف » .

ولقد سبق لى – فى أكثر من مرة – أن دعوت هؤلاء . الى أن يقرأوا ما أكتبه كل ما أكتبه ، لا أن يقرأوا سطرًا ، ويتركوا سطرًا . يقرأون ما أكتبه بهدوء ، فكل شيء مضى ، وانقضى ، ونحن لا نكتب عن الماضى الا لنستفيد منه فى الحاضر والمستقبل ، ويكفينى فخرا ، أننى من أوائل من تحدثوا عن الماضى بإيجابية وحيدة ، وقد كان ذلك الماضى القريب . قبل ان أكتبه مجيئولا ، الا عند قلة من الذين عاشوا تلك الفترة وعاشوا أحداثها ، وما أكثر الشباب ، الذين يجيئون الى كل يوم ، ليقولوا لى انهم قبل ان أكتب ما أكتبه عن سنوات ما قبل الثورة لم يكونوا قد سمعوا ، باسم مصطفى النحاس . أو اسماعيل صدقي ، أو محمد محمود !! كما أنهم لم يكونوا قد عرفوا كل تلك الأحداث التى أوليتها أهمية بالغة فى دراستى عن سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ولقد سبق ، لى أن قلت لهؤلاء الاخوة – الاخوة رغم التجائهم الى التجنى – اننى أنتقد كل يوم ، أشخاصا عديدين ، بعضهم ، لا يزال على قيد الحياة ، أطال الله حياتهم ، وبعضهم قد انتقلوا ، الى رحاب الله تاركين العديد من الأبناء والأحفاد ، وهؤلاء . الذين على قيد الحياة ، وأبناء وأحفاد من أنتقدهم لا يغضبون لما أكتبه بل على العكس يطلبون منى المزيد من الكتابة ، فالكتابة – ولو عن طريق النقد – تذكر ، الجماهير ، بما قام به هؤلاء ، من أجل بلدهم : ولقد سبق لى أن وجهت النقد المر الى بعض قيادات الحزب الوطنى . والى رئيس الحزب . الوطنى ، حافظ رمضان باشا لاشتراكهم فى الحكم والحزب الوطنى بالنسبة الى حياتى فقد آمنت بمبادئه منذ أن كنت فى العاشرة من عمرى ، ودخلت من أجل تلك المبادئ السجن عشرات المرات ، بعشرات الشهور بناء على أوامر كانت تصدر من الوزارات المصرية ، الوفدية ، وغير الوفدية ، على أننى لم أجد رفيقا واحدا ، من رفاق شبابى فى الحزب الوطنى لامننى لأننى وجهت النقد ، الى حافظ رمضان ، أو عبد العزيز الصوفانى أو غيرهم من قيادات حزبنا الوطنى العنيد .

الأخ ، المصرى ، المنصف يهاجمنى فى خطابه الأخير لا لأننى كتبت حرفا واحدا عن مصطفى النحاس وإنما لأننى نشرت صورة له مع ليدى لامبسون فى إحدى الحفلات ، تصوروا نشر صورة سبق أن نشرت فى صحف الوفد عشرات المرات يصبح نشرها اليوم - بعد أربعين سنة - جريمة من الجرائم ، أنهم بسببها بكل ما فى القوانين ، المصرية ، وغير المصرية من جرائم ..

الطريف ، ان الاخ المصرى المنصف يقول فى رسالته : لقد كان مصطفى النحاس سيد محمد محمود وعدلى يكن وحسين سرى ، وعلى ماهر ، وسيدك أيضا وان لم تكن فى الحسين وأقول للاخ المصرى المنصف اننى لا أوافقك على ان مصطفى النحاس كان سيد هؤلاء جميعا وان كنت أوافقك ، على انه « سيدى وتاج رأسى » وبلدياتى كمان ؟ والذى يجهله الأخ ، المصرى المنصف ، اننى كنت أول من أنصف مصطفى النحاس بعد مماته وبشرفنى ان أكون أول كاتب كتب عن مصطفى النحاس بعد ان زالت الرقابة على الصحف ، كتبت عنه بضع مقالات بدأت - ولبضعة أعداد - فى عدد المصور الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٥ ، تحت عنوان : « مقال تأخر نشره ١٠ سنوات مصطفى النحاس زعيم وطنى - شجاع كان قائد مصر ، وضميرها » !!

وكان فى مقدمة ما تلقيته من خطابات من القيادات الوفدية كتهنئة على تلك المقالات ذلك الخطاب الرقيق ، الذى أعتز به الى أبعد حدود الاعتزاز ، والذى بعث به الى الأستاذ الكبير عبد الفتاح حسن المحامى ، والوزير الوفدى السابق : وفيما يلى نص ذلك الخطاب :

عزيزى الأستاذ صبرى أبو المجد ، مدير تحرير المصور ، القاهرة

هل تأذن لى فى ان أضيف قبلة جديدة الى جبينك ، سبقتها قبلات عديدة ، لا لانصافك تاريخ مصطفى النحاس بما سطرت فى عدد المصور الصادر فى ١٩٧٥/٨/٢٨ فحسب ، وإنما للمنهج الذى التزمته فيما تكتب مستهدفا - دائما - رضوان الله والصالح العام - وانصاف الحقائق ، المظلومة ، بالكمة الشريفة والرأى الصادق ، الأمين ، لتعلو برسالة الصحافة الى مستواها .

أسأل الله لك ولامثالك دوام التوفيق

٣٠ - ٨ - ١٩٧٥

عبد الفتاح حسن

والى اللقاء قريباً - باذن الله - فى الجزء الثالث من
مسنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ ، والله ولى التوفيق ؟

سنوات ما قبل الثورة بالصور التاريخية النادرة



كما قلت في الجزء الأول من هذا الكتاب : إننى مدين لأولئك
الأخوة الأعزاء ، الذين أمدوني بما لديهم من وثائق ، ومذكرات
وصور لم يكن يتاح لغيرى أن يحصل عليها ما لم يتقدم بها إلى هؤلاء
الأخوة الأعزاء .

وقد حرصت في الجزء الأول من هذا الكتاب وفي هذا الجزء
وسأحرص في الأجزاء المقبلة ان شاء الله ، أن أخصص جزءا من
الكتاب للصور التاريخية النادرة حتى يستطيع القراء أن يتعرفوا
جيذا - بالكلمة وبالصورة - إلى حقيقة الحياة في سنوات ما قبل
الثورة فليس كالكلمة والصورة ما يمكن أن يجعلنا نعيش ونعيش
مع الحياة في تلك السنوات .

وإني أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من
أمدنى ، بوثيقة تاريخية أو صورة نادرة فلقد ساهموا بعملهم هذا في
إنجاح هذا الأثر التاريخي الذي نرجو الله جل وعلا ، أن ينفع به
جماهير شعبنا العربي العظيم في كل زمان ومكان



على أنني وقد حرصت في مدخل كل جزء من هذا الكتاب أن
أعود إلى الماضي البعيد حتى تكتمل الصورة من وجهة نظري فإنني
حريص أيضا وأنا أقدم هذا الجزء المصور من سنوات ما قبل الثورة
أن أنشر صورا عديدة ، عن الماضي البعيد أيضا حتى تكتمل
الصورة جيدا وحتى يشعر/القارئ أنه يعيش حقا – بالكلمة
والصورة – مع تاريخ الأجداد ، مع صور الأجداد ، أولئك الذين
حكموا مصر، إما بالحق ، وإما بالباطل ، وأولئك الذين قادوا مصر
إلى ما فيه خير مصر فكانوا نعم الأبناء الأوفياء المخلصين وفيما يلي
الصور المختارة من بين مئات الصور التي يزخر بها أرشيفي عن
سنوات ما قبل الثورة ولست أرجو من ينقل بعض هذه الصور
سوى أن يشير إلى المصدر لا أكثر ولا أقل والله ولى التوفيق ،



١ - محمد علي باشا الكبير ، واحد من أكبر شخصيات القرن التاسع عشر : أخطأ وأصاب



٣ - وأحمد عرابي باشا زعيم الثورة المصرية التي قامت في عام ١٨٨١ وسميت باسمه ،



٢ - صورة فريدة للخديوي اسماعيل باشا رسمها أحد كبار رسامي عصره



٤ - صورة أخرى لأحمد عرابي باشا ولكن في
المنفى



ه - صورة لأحمد عرابي وأولاده ، وأحفاده في
المنفى (سيرى لانكا) أو جزيرة سرنديب . سيلان



٦ - الخديوى عباس حلمى الثانى من أبرز
خديوى مصر ومن أكثرهم تأثيرا - بالسلب
أو بالإيجاب - على الحركة الوطنية المصرية فى بداية
هذا القرن



٧ - عطية الله كريمة الخديوي عباس حلمي باشا



٨ - الأمير محمد عبد المنعم ، طفلاً مع إحدى
الكلفاوات وأحد الاغوات حيث كان للكلفاوات
- الخادمان - كما كان للأغوات - شأن أى شأن



١١ - مصطفى كامل « في عز الشباب »



٩ - الأمير سيف الدين أحمد نجل الأميرة شويكار مطلقة الأمير أحمد فؤاد - الملك فيما بعد . كانت له قضية ! قضية محاولة اعتدائه على الأمير أحمد فؤاد ، وقضية طلب رفع الحجر عنه



١٠ - الحديوي عباس حلمي الثاني في أخريات أيامه وبعد أن أطاح الانجليز بعرشه بسنوات عديدة .

١٢ - مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية
المصرية .

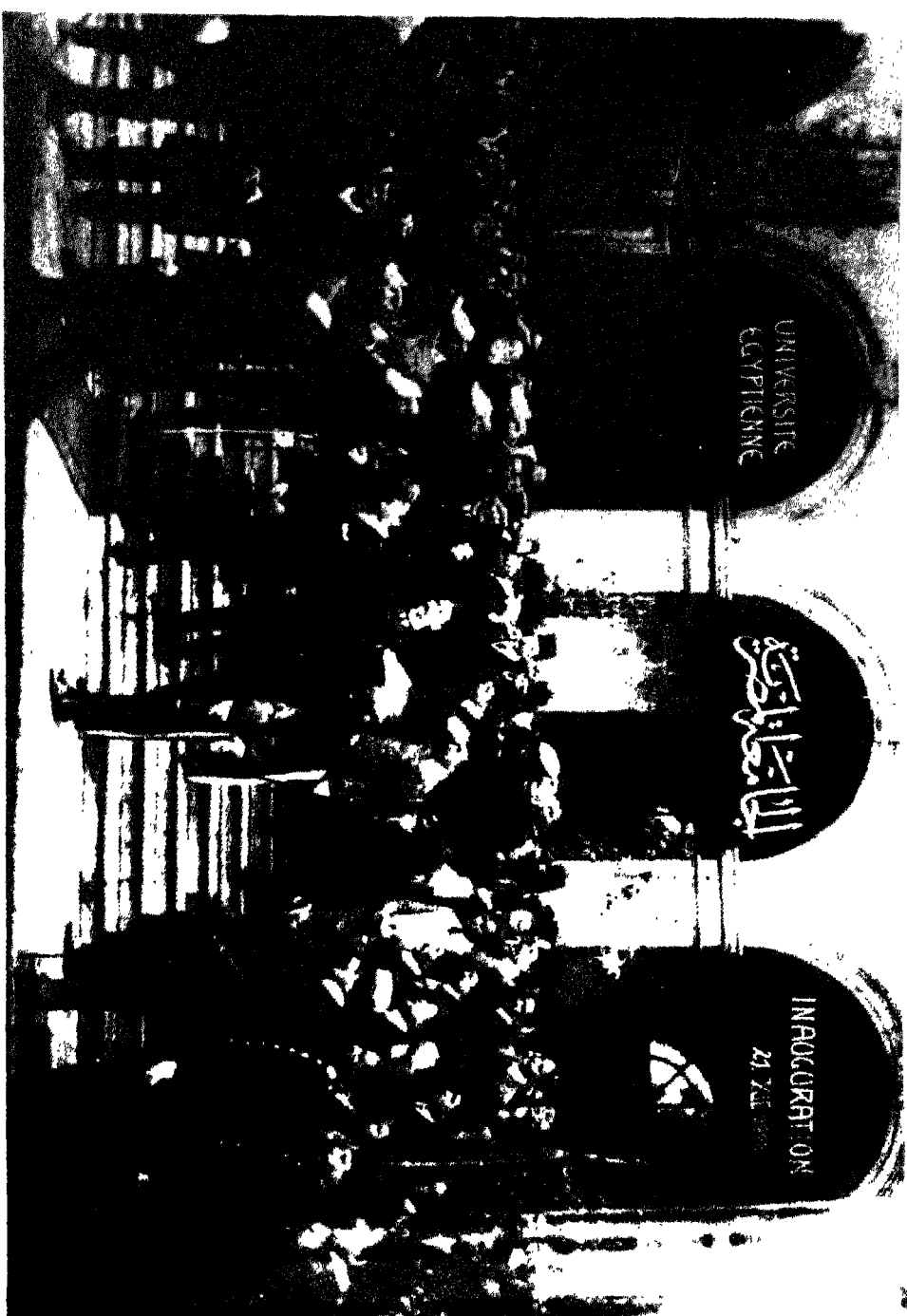


١٣ - واحدة من مشانق دنشواى التى أقيمت فى
قرية دنشواى ليرى أبناء القرية ، كيف يعدم أخوتهم
أمام أعينهم .





١٤ - بطرس غالى باشا الذى رأس « المحكمة
المخصصة » التى حاكمت أبناء دنشواى واغتاله
ابراهيم ناصف الوردانى وكانت رئاسته لتلك
المحكمة من أسباب الاغتيال .



١٥ - الجامعة المصرية التي أنشأها الحركة
١٩٠٨ - ١٩١٠ م. في القاهرة



١٧ - محمد فريد قائد الحركة الوطنية المصرية
بعد مصطفى كامل بتوسط لفيفا من شباب مصر
الذين يتلقون العلم في بلجيكا وقتذاك (مارس
١٩١٤)

الرجاء ملء هذا النموذج في تاريخ ٢٠٠٠

تاريخ صدور القرار: ١٩١١

المرجع: ٢٩٨

الاسم: محمد فريد بك

اللقب: السيد

الدرجة: ١٨

الوظيفة: ٤٤

الجهة: ١٧

الجهة: ١٨

الجهة: ١٩

الجهة: ٢٠

الجهة: ٢١

الجهة: ٢٢

الجهة: ٢٣

الجهة: ٢٤

الجهة: ٢٥

الجهة: ٢٦

الجهة: ٢٧

الجهة: ٢٨

الجهة: ٢٩

الجهة: ٣٠

الجهة: ٣١

الجهة: ٣٢

الجهة: ٣٣

الجهة: ٣٤

الجهة: ٣٥

الجهة: ٣٦

الجهة: ٣٧

الجهة: ٣٨

الجهة: ٣٩

الجهة: ٤٠

الجهة: ٤١

الجهة: ٤٢

الجهة: ٤٣

الجهة: ٤٤

الجهة: ٤٥

الجهة: ٤٦

الجهة: ٤٧

الجهة: ٤٨

الجهة: ٤٩

الجهة: ٥٠

الجهة: ٥١

الجهة: ٥٢

الجهة: ٥٣

الجهة: ٥٤

الجهة: ٥٥

الجهة: ٥٦

الجهة: ٥٧

الجهة: ٥٨

الجهة: ٥٩

الجهة: ٦٠

الجهة: ٦١

الجهة: ٦٢

الجهة: ٦٣

الجهة: ٦٤

الجهة: ٦٥

الجهة: ٦٦

الجهة: ٦٧

الجهة: ٦٨

الجهة: ٦٩

الجهة: ٧٠

الجهة: ٧١

الجهة: ٧٢

الجهة: ٧٣

الجهة: ٧٤

الجهة: ٧٥

الجهة: ٧٦

الجهة: ٧٧

الجهة: ٧٨

الجهة: ٧٩

الجهة: ٨٠

الجهة: ٨١

الجهة: ٨٢

الجهة: ٨٣

الجهة: ٨٤

الجهة: ٨٥

الجهة: ٨٦

الجهة: ٨٧

الجهة: ٨٨

الجهة: ٨٩

الجهة: ٩٠

الجهة: ٩١

الجهة: ٩٢

الجهة: ٩٣

الجهة: ٩٤

الجهة: ٩٥

الجهة: ٩٦

الجهة: ٩٧

الجهة: ٩٨

الجهة: ٩٩

الجهة: ١٠٠

١٨ - تذكرة « المسجون » محمد فريد بك
 « أودة ٤٤ » « ليس له امانات » التهمة : تحسين كتاب
 وطني « الحكم النهائي في ٢٣ يناير ١٩١١



١٩ - الشيخ عبد العزيز جاووش رئيس تحرير
جريدة اللواء



٢٠ - الشيخ عبد العزيز جاویش عقب خروجه
من السجن فی قضیة مقال « ذکرى دنشواى »

(سنوات ما قبل الثورة - ٢)



٢١ - الشيخ عبد العزيز جاويز وبجانبه بعض الضباط المصريين (المتطوعين للحرب إلى جانب تركيا) في الصورة حافظ رمضان وسعيد طليعات ود . اسماعيل صدقي ، وحافظ رمضان وغيرهم



٢٣ - سعد زغلول في بداية عمله بالمحامة

[١٨٨٦]



٢٢ - سعد زغلول في شبابه



٢٤ - سعد زغلول عندما اختير وزيرا
للمعارف ، أو بمعنى أدق ناظرا للمعارف



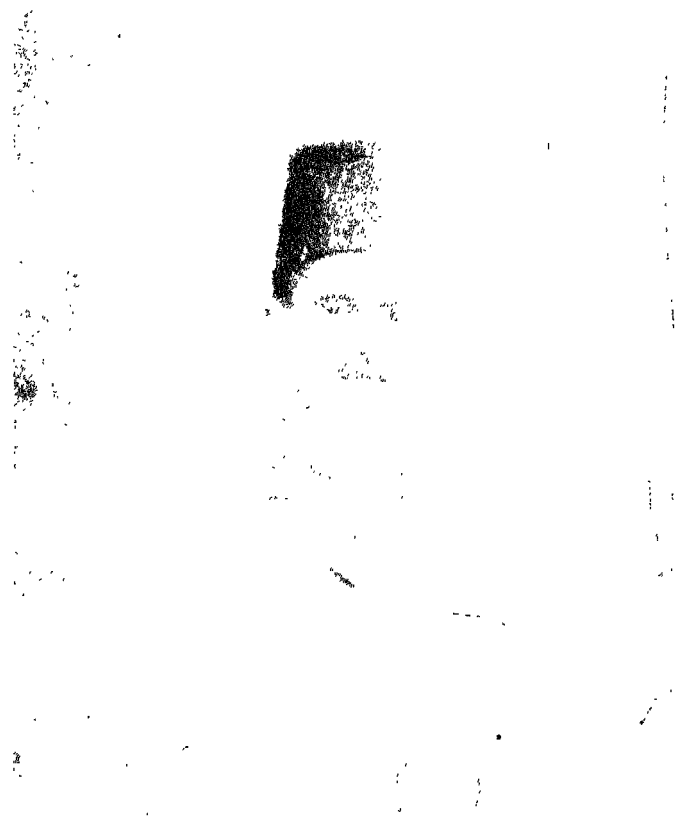
٢٥ - أصايش هانم والدة أم المصريين وقد
ازدان صدرها بالوشاح الخديوى المنعم به عليها من
الخديوى اسماعيل باشا بوصفها قرينة مصطفى باشا
قبل أن يرأس الوزارة المصرية بسنوات وسنوات
مصطفى فهمى قضى فى رئاسة الوزارة رقما قياسيا ،
لم يحطمه أحد حتى الآن



٢٦ - سعد زغلول واقفاً وإلى يمينه فتحي
زغلول باشا وإلى يساره صهرة دولة مصطفى فهمي
باشا وقد جلست أمامهم صفيّة هانم زغلول أم
المصريين (فيما بعد) بجانب شقيقتها .



٢٧ - مصطفى النحاس في شبابه



تأليف - من دكتور الشيا ، قاضي محكمة ميت غمر ، مصر
 هدية المركز للكتاب - عبد الحليم



٢٨ - مصطفى النحاس قاضي محكمة ميت غمر
 الأهلية : الصورة مهداة لصديقه نصر فريد حكيم
 العيون

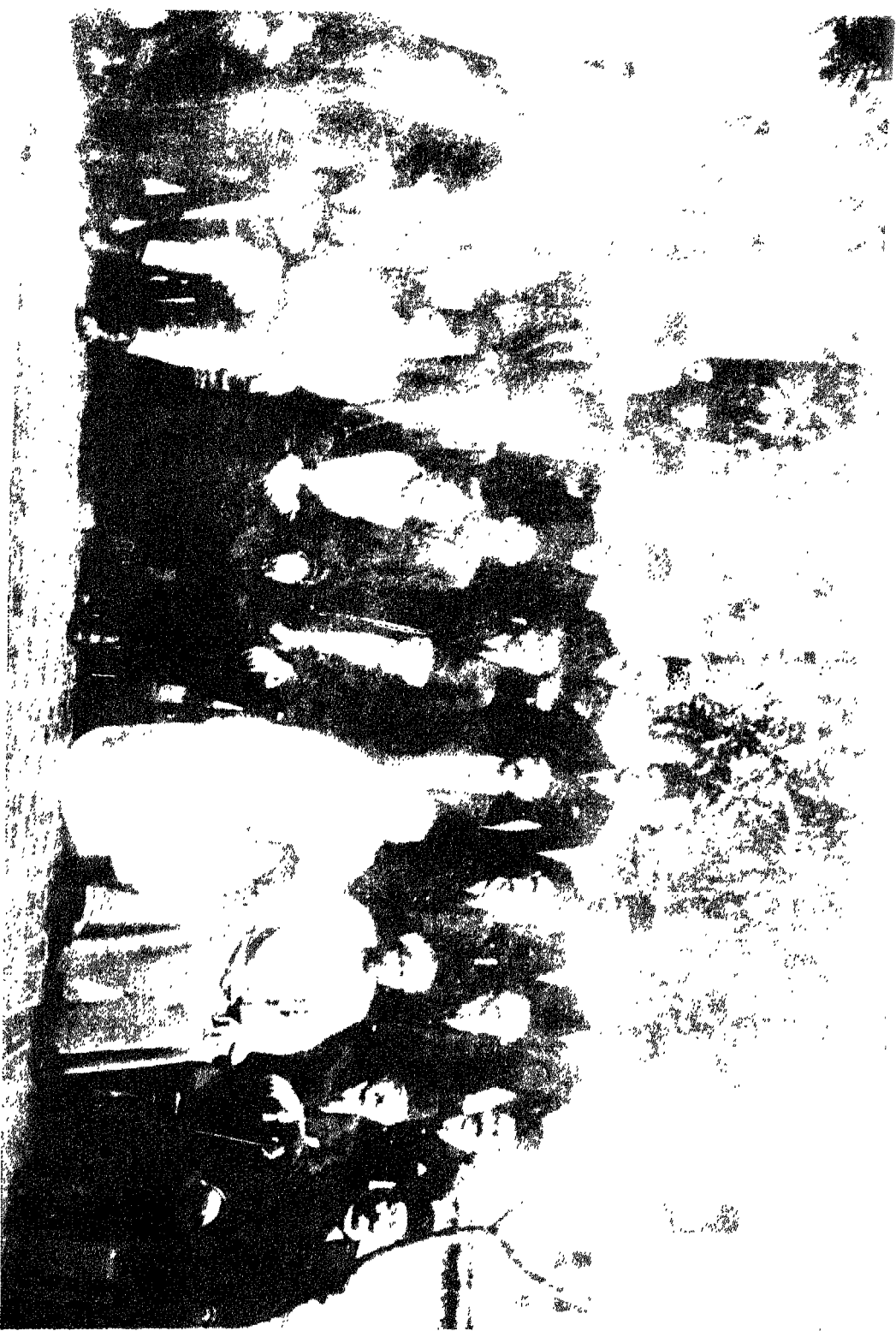
٢٩ - صورة نادرة للأمير حسين كامل
 وزوجته ، قبل أن يصبح الأمير سلطاناً على عرش
 مصر ،



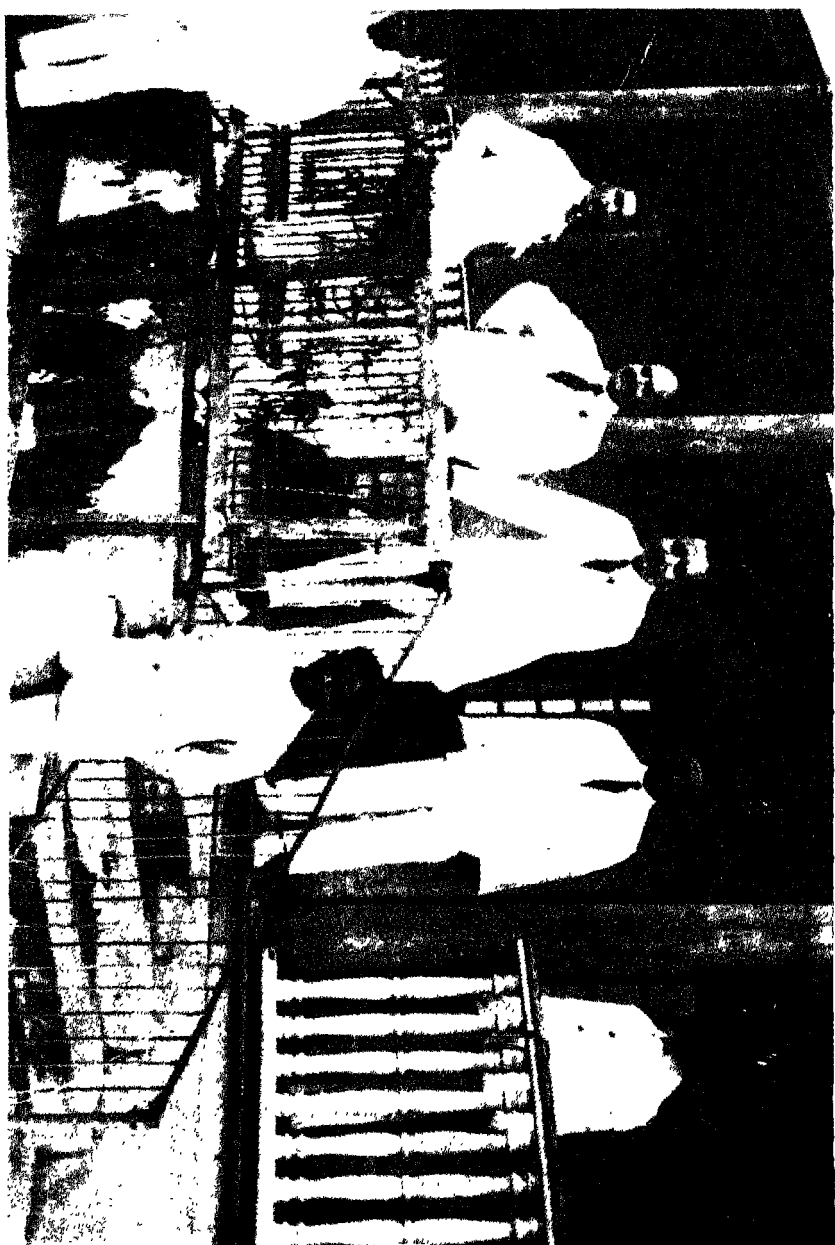
٣٠ - الأمير أحمد فؤاد قبل أن يصبح سلطاناً ثم
ملكاً على مصر



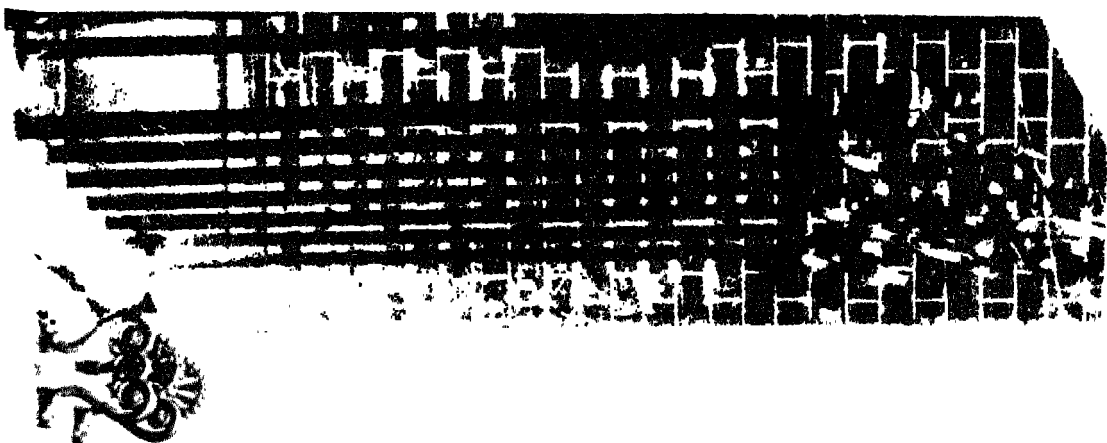
٣١ - الأمير الوطني عمر طوسون والزعيم
الوطني سعد زغلول فكر كل منهما عقب انتهاء الحرب
العالمية الأولى في تكوين وفد يفاوض الأنجليز



٣٢ - سعد زغلول وأعضاء الوفد المصري



٣٣ - مصطفى النحاس ومكرم عبيد وسينوت
حنان في مقامهم بجزيرة سينيل



٣٤ - سيد زنگنه ل بعد الانتهاء من مباحثاته مع





٣٥ - سعد زغلول وأم المصريين ، ومصطفى
النحاس في باريس بعد اختتام المفاوضات المصرية
البريطانية



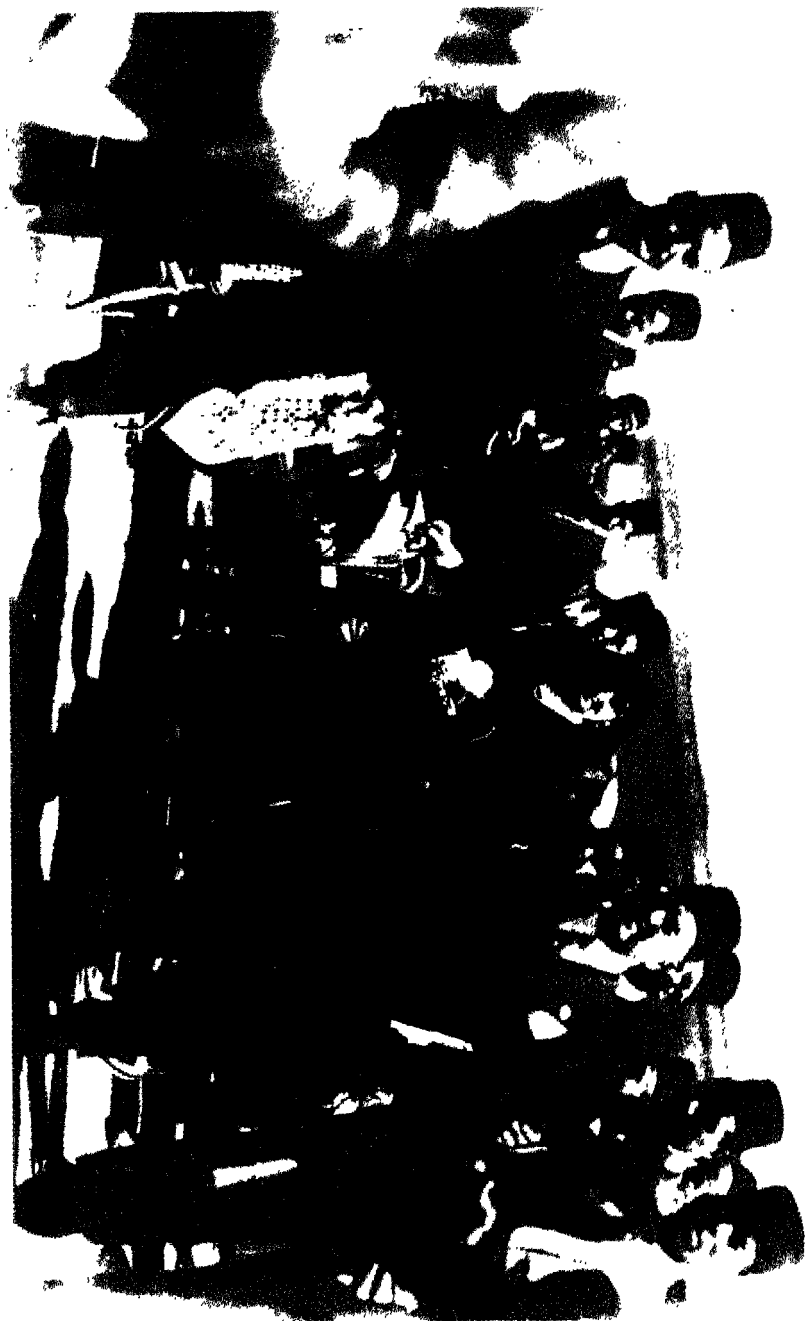
٣٦ - أم المصريين في أحد مواقعها المصرية
الوطنية وبعض زميلاتها في الحركة النسائية الوطنية



٣٧ - سعد زغلول في اخريات أيامه ، ومع
مصطفى النحاس وبعض المجبيين والانسار
الآنسات والسيدات وقد ضمن على صدورهن
صور سعد زغلول باليا



٣٨ - سعد زغلول باشا وتوفيق نسيم باشا
وبعض الوفدين الكبار





٤٠ — سعد زغلول باشا في جلسة من جلسات
مجلس النواب



٤١ - أم المصريين في سرادق اقيم بمناسبة الاحتفال
بذكرى الشهداء



٤٢ - علوى بك الجزار ، محمد الباسل
مراد الشريعى، جورجى خياط ويصا واصف
مرقص حنا واصف غالى فى صورة تذكارية



٤٣ - لعبت المرأة المصرية دورا هاما فى إنجاح
ثورة ١٩١٩ : الصورة لواحدة من المصريات
المتظاهرات تحمل العلم المصرى



٤٤ - هدى هانم شعراوي وأم المصريين كان
مثالا رائعا على عطاء المرأة المصرية



٤٥ - منيرة ثابت تزعمت حركة نسائية للمطالبة
بإعطاء المرأة المصرية حق الترشيح والانتخاب .
كانت تسمى عميدة المطالبات بحق الانتخاب .

نداء الى الامة المصرية

أبناء وطني الأحرار

أرادوا أن يسكنوا مصر بضمير مصري ثم أرادوا أن يسكنوا من ينون
أعدوا الثورة وبعثوا في صفوف عامة الشعب قوا من هؤلاء الأعداء والكنة
في الوقت نفسه أترعوا الحلف على أن يمتنع عنهم أن يخطبوا
ويجاء مدعجه متسولون ورجال أفساد تولد شر وموت هذا الخرس من أن
يخطبوا لا تقار بين دعوة ليرسلوا في شروقهم من المظلمة وورقة وهاجر
بعض الذين ابتدوا في لاشي القاذرة بحرية ضد الأمة المصرية وبها جندوا رسلهم
بكل ذلك لا يريدون أن تكون الثورة في ثباتكم بلحاحاً وأن من موقفكم الذي نسوة
الانجليز أن تطالوا فيه يريدون أن يلهووا بشعور الأمة التي لا تعان إلى استقلالكم
وعن طلبكم الجلاء والاستقلال يريدون ذلك من ردة الموفقيين الزمانيون أبت فلا
عجب أن يكون هؤلاء وأولئك شيئا نبت

والآن لم يكفهم أن أجدوا من مصر مدعجه من أن يريدون موقف ذلك
أن يكون نصيرهم إلى أرض مبعودة ماضية

فلما أرىهم كلما أبعثوا الشفقة بينهم وادعوا من قلوبهم ولوجوا إلى الناس
ذكرياتهم وهووا ذلك وأملوا أن نعود الحفاة إلى نتائج في صدوركم وسيعطى الرأس
بعزائكم فيكون اخذ اعكم وبسمل تسليمكم

لم يكفهم أن يعرفهم عنكم حتى يري ما أن يعرفهم من لغة غلة وبغاذ ولاي
حريته ولاتهم نادوا بانفسكم وانتم إلى استقلالكم ولم تسمعوا ذلك الا في السراح السوي
سلاح الحق والافتاء

أنت كان سعد شيعه فقمي بأن هذا الفزع لا يريد من ترجمته أنه لا يريد من عربته
الاشي واحد هو أن يري يوم ما أسكم اقتراكم الشف ولو حطة واحدة فركتم
الاعين ان يلعوا بحقوقكم وبحقوق هذا الوطن عليكم

فبنوا فن أهداكم وأهدوا الخادعين من بل صفوفكم وذودوا ذود الأبد عن
استقلالكم واصبروا فقد قربتم نهاية الطريق فأنتم فيها بأذن الله غائون فائزون

صفية زغلول

٧ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠

٤ فبراير سنة ١٩٢٢

صورة الاحتجاج الذي قدمته السيدات المصريات الى قناصل الدول في مصر

يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٢

يا جناب السفير

انتم تعلمون الحق . ومن العدل ان يند اليكم صاحب الحق المهضوم
انكم لا تجهلون يا جناب السفير ان اذا حلزنا يدعوا وسيله من شأنها ان تخرج غيرة الشعب المصري وكرامته وتثير
وجدانه وتبنيح نفسه الا استملوها

لقد ساد هذا كل انواع الحرية فردية ذات او سياسية واذاتوها صنوف العذاب في ظل الحكم العربي . وما زالت
الاحتكام العربية امد مضى اعوام الحرب وثلاثة اعوام من السلم تلك تهل مصر وتثير أبنائها . والجرائم ما بين مكة
ومعظلة ان لم تكن مسطوره . وخبر مصر بين يمين خارج البلاد . يقولون في عياهب السجون بطريقة عسيري مشروعة
ومنهم من وقعت عليه عقوبة الحبس الشديدة . والمحاكمات العمومية شرمة ولا اهرات السليبه يمزق شملها رصاص البناتق
وأخيرا وضعوا ايديهم على ممثل البلاد الاكبر . رأس الحرصنة الوطنية وأبعدوه الى المدهنى ثم هم يريدون بعد ذلك ان
يقنعوا بان هذا في صالح القضية المصرية . ويريدون كذلك ان يبنوا انهم ان سكونا الدهري رضي بالسياسة الخداعة :
سياسة الكذب . سياسة الارهاب التي يجرون عليها في معامتنا

وعندنا ان الاحداث والحامية ومشروع ماهر ومشروع كرزون والصدع لمصر سواء في الغاية وهي تمكين إنجلترا من
وضع يدها على مصر . فيسبون في الصغ ويجوزون في العبارات بين البلاغ وبلاغ ولكن الطامع أو الضالعات باقية لا
تتغير . وان تغيرت فالى ما هو أسوأ وأشد ظلمًا

لقد قرأتم على جريدة الزهر ولكن السلاح الذي اعدوه لذلك نارة نجفوه لغاية وطورا بظهوره سدوة امام أعين
المرضى . ولكن مصر تأتي كل الاياه ان تخفض لمصلحة كنهه لانها صحيحة الجسم ولا تريد الا ان تعيش عيشة الحرية والاستقلال
يا جناب السفير

الا تستطيع دولكم العظيمة التي حاربت لصدرة الحق ان تؤكد لانجلترا حسن نيتها ازامانا فهدى بذلك من روعها
وان تصرح لها انها لا تريد ان تمس استقلالنا بسوء . اذ ليس من العدالة ان يقع شعب بأكمله تحت نير الاجنبى الفاسد
لمجرد خشية وقوعه في قبضة دولة اخرى . وان تصرح دولكم لانجلترا انها لا تريد مطلقا ان تترك مهمة الدفاع عن مصالحها
في مصر لغيرها وانها تستطيع ان تدافع هي عنها ان لم تجد الكفاية من صداقة الشعب المصري واحترامه للقانون
والسيدات المصريات اللاتي يعبرن عن ارادة الشعب المصري برجوتكم يا جناب السفير ان تبلغ حكومتكم وشعبكم
النبل شعور مصر العام : وهو ارجاع سعد زغلول باشا رئيس الامة المحظوظ في الحال والقائم بالاحتكام الترمية وفك اعتقال
جميع المسجونين السياسيين والقائم بالرقابة وجميع الاجراءات الاستثنائية

والقائم بجميع مطالبه تتولى وضع دستور للبلاد وبأليف وزارة مدبرة لثقة وممثلة لمصر لا للسلطة الانجليزية
تريد الاستقلال التام . معنى لا لفظ تريد صداقة الشعوب المحرة واحترامها وتمثل يا جناب السفير قبول فائق احترامنا
القاهرة في ٨ مارس سنة ١٩٢٢
هذه شرابى

الفت راتب منيرة علوى نعمت حجازى استر وبها روجنه خياط احسان احمد فريدة سفيوت
شرية رياض عابت سلطان رانتي واعقب عزيزة فوزى نسيمة ابوصبح فية رفيق

٤٧ - صورة الاحتجاج الذي قدمته لجنة
السيدات المصريات الى قناصل الدول بمصر في ٨
مارس ١٩٢٢ . الاحتجاج بتوقيع هدى شعراوى
وألفت رباح ومنيرة علوى ، ونعمت حجازى
واستر وبصا واخريات ، وآخريات

$$\frac{1}{2} \log_2 \frac{1}{1 - \frac{1}{2^k}}$$

2000

- 1

1

١٩٢٤ بمقاطعة كل ما هو انجليزى التوقيعات فى

أسفل القرار

نداء النساء

إلى الشعب المصري

أيها المواطنون :

لأن حرمة المرأة المصرية من مباشرة حقها في الانتخاب بجانبكم في هذا الوقت العصيب ، فغاب
في الوجود قوة تستطيع أن تحرمها حقها الطبيعي في الاشتراك معكم في هذه المعركة بالذكور والقاب
والعاطفة . تشتلكم معكم في هذه الحرب الانتخابية العاصفة التي أثارها السياسة المتخلفة . بعد أن
تبيننا أسراركم الخطيرة على الوقوف في وجهها ومصادمتها (بالرفض) وبالاستحقاف /وكل ما يمكن أن
ينزله بكم خبروت القوة التي ترتكز عليها هذه السياسة الاستعمارية

فاليوم نشارككم (نحن نساء النيل) في اجتياز هذه العاصفة بكل ما أوتينا من قوة فكرية ومادية
وإن كنا قد منعنا من مباشرة حق الانتخاب ، فالتنا نستطيع أن نمس في أذنكم برأينا في (المرشحين)
للنيابة عنكم . حتى تكونوا في مباشرة عملية الانتخاب . مسترشدين برأينا إلى جانب رأيكم وبصريح
بالتالي نوابنا معينين عن رأي الجنسين من بنى الوطن

إن الموقف دقيق ، والساعة رهيبية ، ففسد رذني نمر من أبناء مصر أن يساروا القاعصت التسليمه
(كل ما يمكن تسليمه) ... من حقوق الوطن - تحت شعار (انقاذ كل ما يمكن إنقاذه) - وما أراد هذا
الانقراض بكامة (انقاذ غير) (التسليم) . وبعد أن وقف في وجهه زعيم (- عد زبول) معصدا لنواحي الخاضع
أيها المواطنون .

٤٩ - نداء النساء إلى الشعب المصري لتشجيع

انتخاب الوفدين بعد استقالة سعد زغلول وجمعي
وزارة زيوار باشا (وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه أو
اغراق ما يمكن اغراقه بمعنى أدق)



٥٠ - في مارس ١٩٢٥ تم افتتاح نادى الاتحاد
النسائي المصرى بقصر الدوبارة كما يظهر فى الصورة

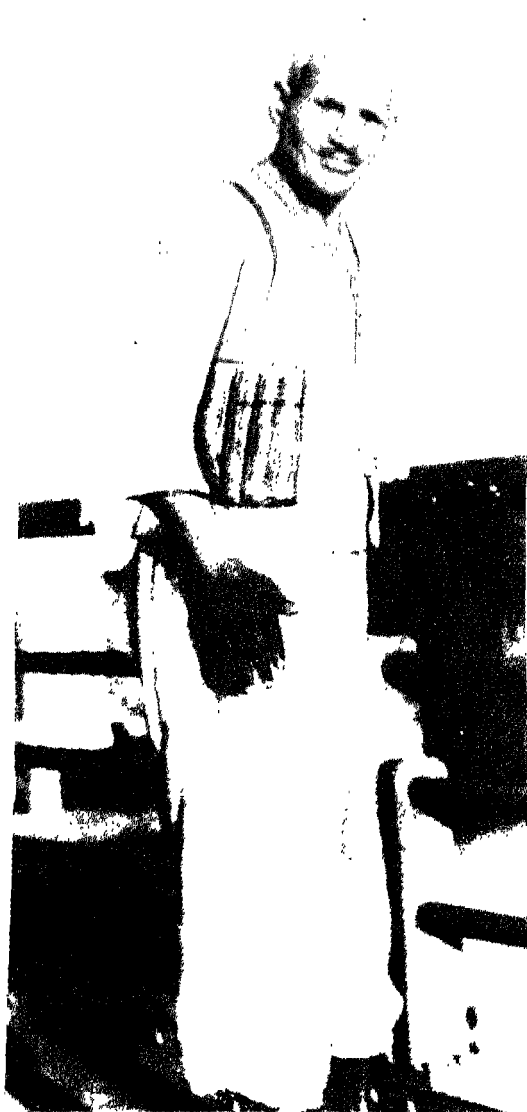


٥٢ - عربان سعد واحد من قيادات العمل
الفدائى المصرى : كان عليه أن يقتل يوسف وهبة
باشا ويبقى فى مكان حتى لا يتهم مسلم باغتيال
وزير مسيحى



٥١ - لعبت الحركة الفدائية المصرية دورا هاما
فى تحرير مصر وكان للفدائيين المصريين عطاؤهم
الكبير فى خدمة قضية مصر والسودان ، ابراهيم
موسى زعيم عمال العنابر أعدم فى قضية اغتيال
السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وكان مثالا
رائعا للرجولة والفداء ونكران الذات .

٥٣ - سيد باشا واحد من قيادات العمل الوطنى
فى ثورة ١٩١٩



٥٤ - أسعد مشرقى اخذ « تأييده من أجل
مصر ، وزامل - فى السجن - الكثير من رؤساء
الوزارات والوزراء وعمل - بعد ٢٥ سنة سجننا
لأتهامه فى حوادث ديروط سنة ١٩١٩ - خفيرا
لكوبرى المعاهدة : نموذج رائع للعطاء وللضحية .

٥٥ - عبد الخالق عنایت عمل فی الحركة الفدائیة
ثم هرب ، واستطاع أن یصبح من أشهر أطباء
النمسا : دعوت إلى رجوعه إلى مصر فعاد فی
أغسطس ١٩٥٣ ولم یعرف فضله فعاد حیث لقی کل
تکريم من الشعب النمسی العظیم .



٥٦ - علی عبد اللطیف قائد الحركة الوطنیة فی
السودان « اللواء الأبيض » اهتموه بالجنون وقضى
سنوات عديدة فی مستشفى الأمراض العقلیة
بالعباسیة . وكننت وحدی الذی ازوره وأحمل إلیه
عض ما استطیع من أطعمة وهدايا إلى أن لقی ربه



٥٧ - عبد القادر شحاته أحد قيادات العمل
الفدائي (١٩١٩) وأسرتة قمت بالتقاط الصورة
عندما زرتة في بلدته مركز ديروط وكنت أبحث عن
الشهداء الأحياء لأسجل مالا يعرفه الناس عن
تاريخهم وتاريخ الحركة الوطنية



٥٨ - لورد اللنبى المعتمد البريطان فى مصر ،
والذى واجه - فى مصر - ثورة ١٩١٩ وصاحب
فكرة إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢



٥٩ - أحمد فؤاد السلطان الذي أصبح ملكاً على
مصر وشهد أعتف الاحداث التي مرت بمصر ابتداء
من ثورة ١٩١٩ حتى ثورة الشباب في ١٩٣٥



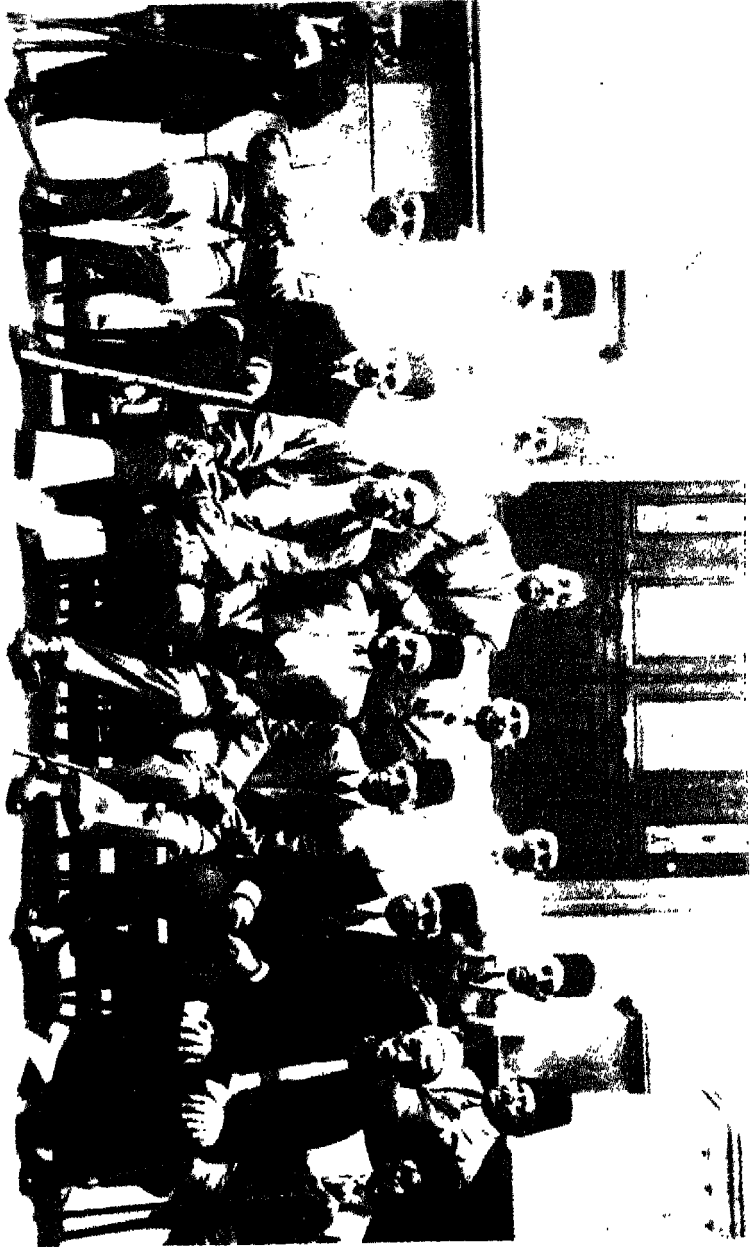
٦٠ - السير برسى لورين يصفح السير
ستيوارت القائد العام للجيش البريطانى



٦١ - برنس لوردين في افتتاح البرلمان المصري ،
إنه يعامل كملك



٦٢ - السيد برسي لورين المندوب السامي
البريطاني ، في مصر و إلى جانبه أحمد حسين باشا



٦٣ - على أثر انتخاب النحاس باشا رئيسا للوفد
المصري أقام واصف غالى باشا حفلة خاصة بتلك
المناسبة حضرها زعماء الوفد من بينهم حمد الباسل
باشا ، على التمسى باشا ، بهى الدين بركات باشا
وأحمد ماهر ، وعمود التتراشى

٦٤ - محمد محمود باشا يفتح مستشفى الرمد
بالزقازيق



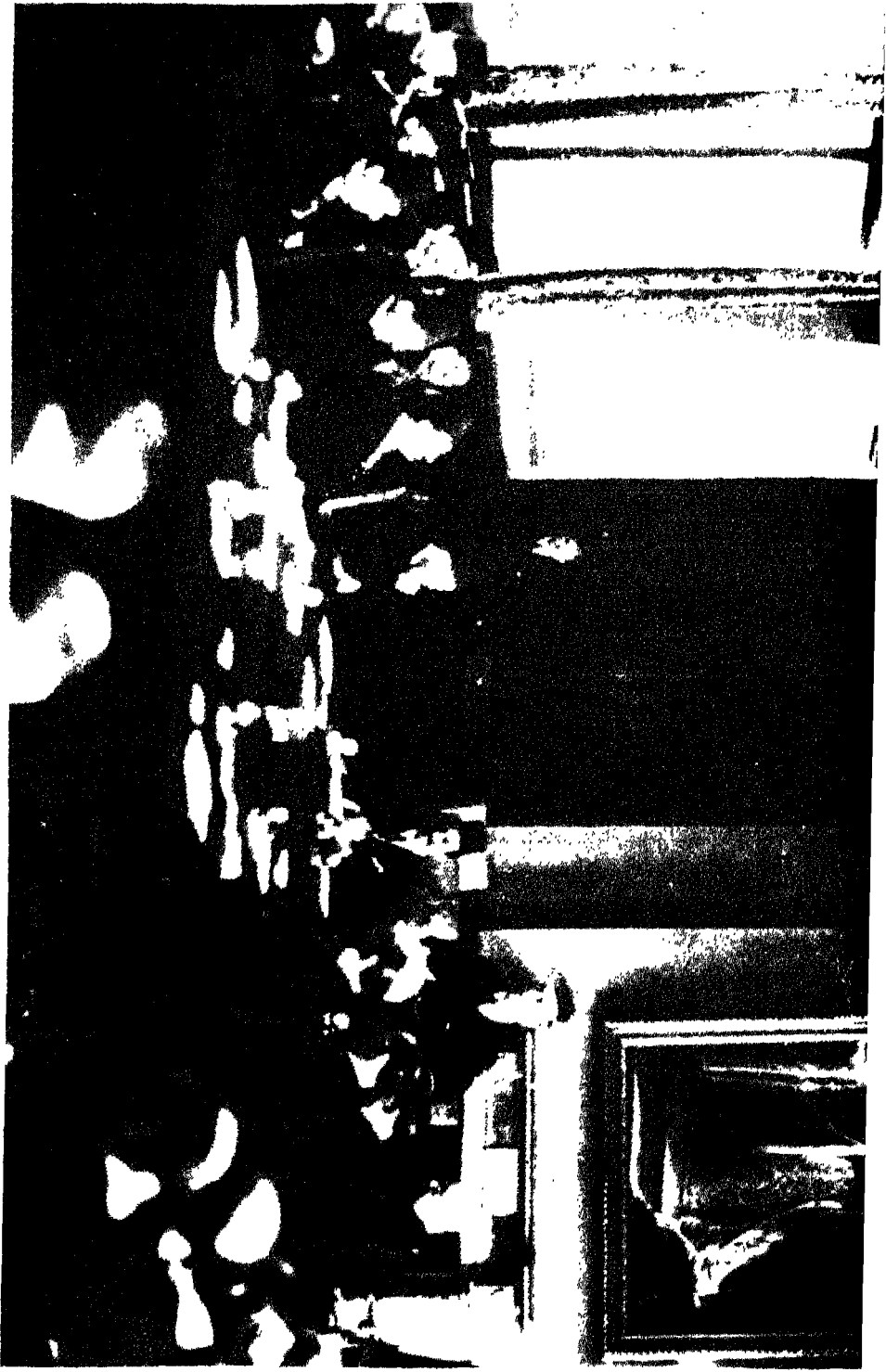
٦٥ - عبد الخالق ثروت باشا وأمين الرافعي بك
والاستاذ جمال المذكور في بوخارست



٦٦ - عدلى يكن باشا يرأس وفد المفاوضات مع
بريطانيا ومع يوسف سليمان باشا وتوفيق دوس باشا
وأحمد طلعت باشا



٦٧ - مصطفى النحاس ، مكرم عبيد ، وضمان
عزرو عند وصولهم إلى لندن في ٢٦/٣/ ١٩٣٠
للتفاوض مع مستر هندرسون وزير الخارجية
البريطانية



٦٨ - المفاوضات المصرية البريطانية « في قاعة
لوكازنو » بلندن : التحاسن باشا يرأس الوفد
المصري ، مستر هندسون وزير الخارجية البريطانية
يرأس الوفد البريطاني (١٩٣٠ / ٣ / ٣١) .



٦٩- عقب خروج عباس محمود العقاد من السجن بعد

انقضاء العقوبة التي حكم عليه بها بتهمة العيب في

الذات الملكة ، ذهب مباشرة الى ضريح سعد وإلى

النادي السعودي حيث استقبله النحاس باشا رئيس



٧٠ - مكرم عبيد باشا بعد خروجه من الوزارة
في لندن : (١٩٣٠ / ٩ / ٣)



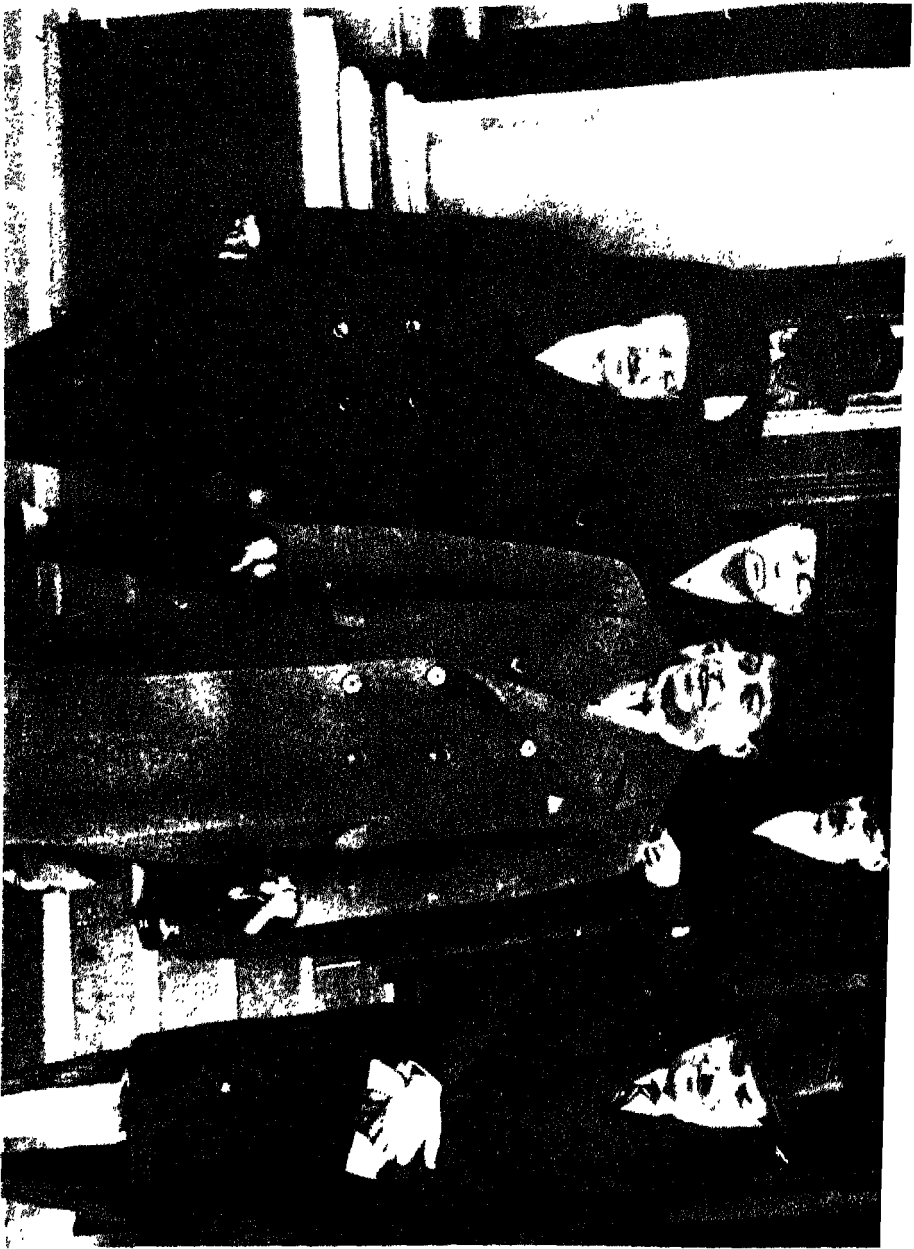
٧١ - صدقي باشا يخطب في حفل شاي أقامته
جمعية الصناعات (١٩٣١/٣/١٤)



٧٢ - كان عباس حليم زعيما لبعض نقابات
العمال الصورية له مع بعض القيادات العمالية



٧٣ — لفيق من رجال القضاء من بينهم يس
أحمد بك ، أمين حسني بك ، أمين زكي بك ، خليل
غزالات بك حسن زكي محمد بك ، أحمد نظيف
بك ، سليمان السيد سليمان بك ، علي زكي المراد ،
ومن بينهم بعض القضاة في قضية نزاهة الحكم ،



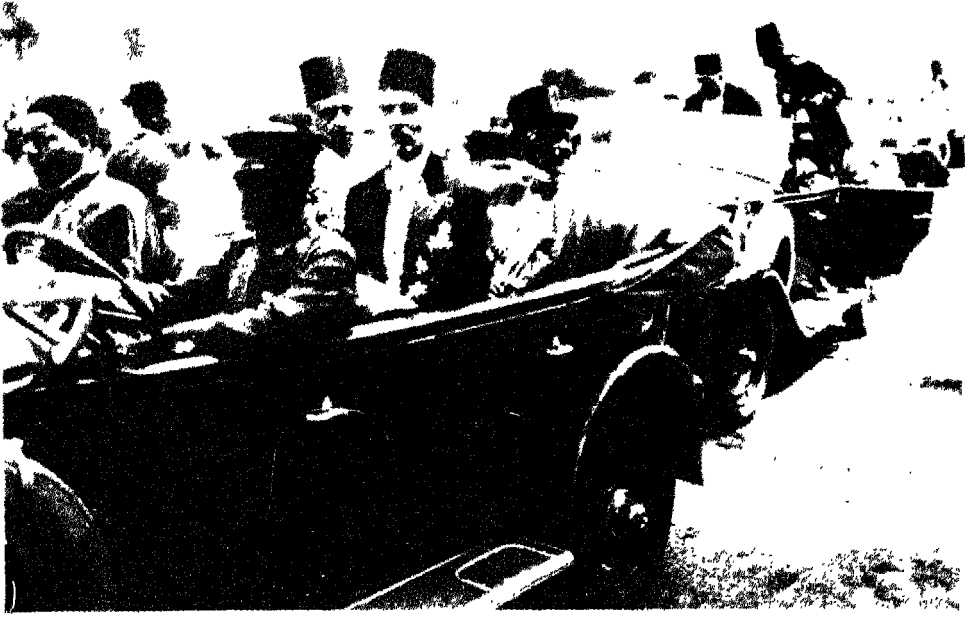
٧٤ - حسن صبرى باشا برأس بعثة مصرية
سافرت إلى بريطانيا من بين أعضاء البعثة طلعت باشا
وصادق حنين باشا ، وحافظ عفيفى باشا و يوسف
نحاس بك (أبريل ١٩٣٥)



٧٥ - طلعت حرب باشا في سينما ستوديو مصر
لمشاهدة فيلم « دنائير »



٧٦ - مراد سيد أحمد باشا وزير مصر المفوض
بيرلين وعلى بك مرعى القائم بأعمال وزيرنا المفوض
في برايسنت



٧٧ - توفيق نسيم باشا يستقبل وزير
خارجية الحبشة (أثيوبيا)



٧٨ - مصطفى النحاس باشا عند مغادرته
القطار في محطة اسكندرية ، بجانبه الأستاذ محمد
التابعي





٨٠ - أحمد حسين باشا يحضر تباية عن الملك
(١٩٣٨ / ١ / ٢٥) مهر جان الآداب الذي أقيم
بالأوبرا الملكية إتهاجا بالرفاف الملكي ،

٨١ - الدكتور محمد بلال في اجتماع وفدي
يقف خطيباً



(سنوات ما قبل الثورة - ٥)



٨٢ - الشيخ حسن البنا في اجتماع للاخوان
المسلمين ويخاطبه الصانع عمود لبيب أحمد الضباط
الأحرار ، القدامى



٨٣ - د . محمد حسين هيكل في اجتماع لحزب
الأحرار الدستوريين



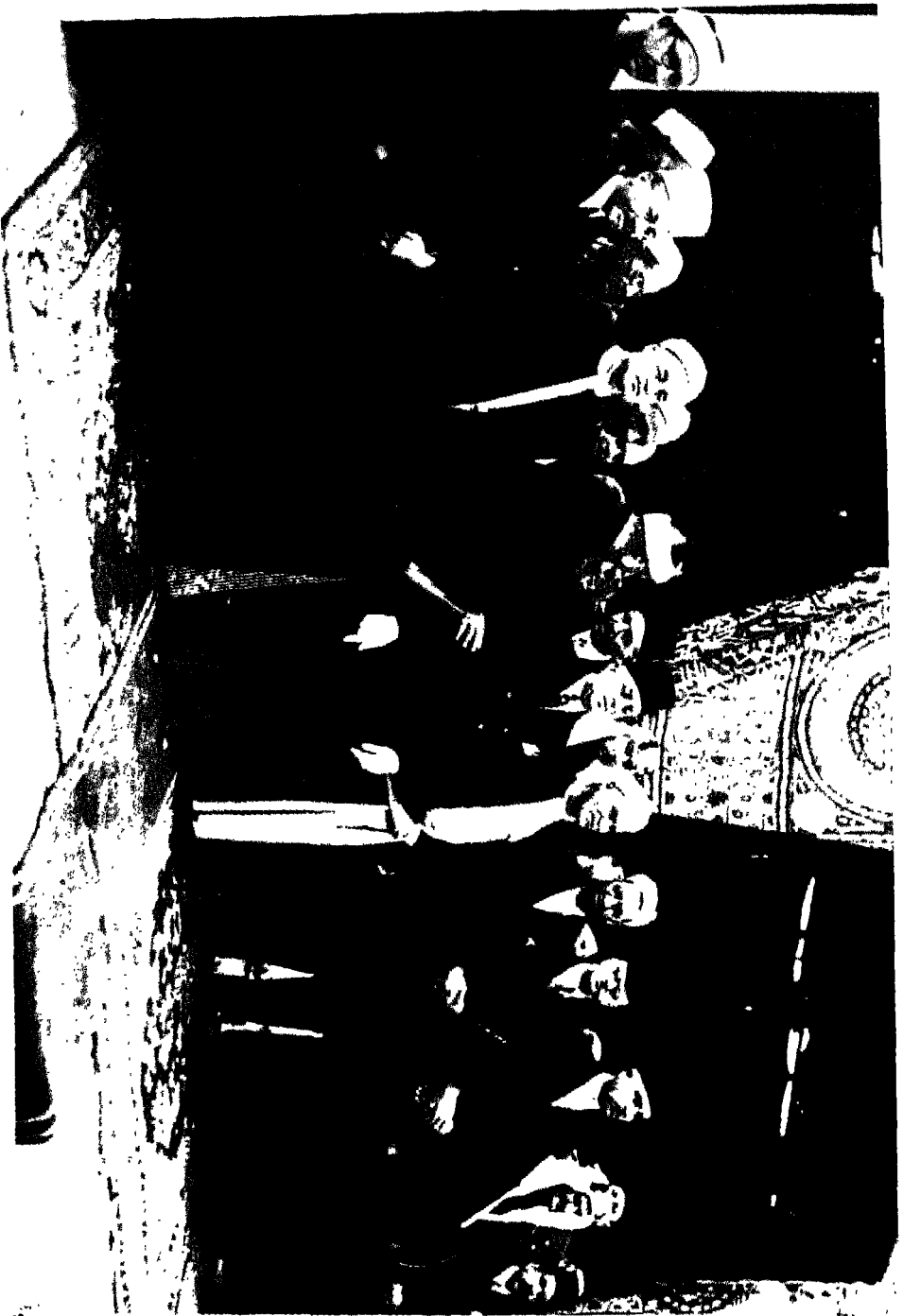
٨٤ - أحمد حسين في اجتماع يضم قادة الإخوان
المسلمين وبعض أعضاء مصر الفتاة



٨٥ — مكرم عبيد باشا يخاطب في بعض المناسبات



٨٦ - عزيز عزت باشا أحد الأوصياء على
العرش يسلمه مقوده جل المحمل لرئيس بقة الخلع
وراء جانبه النحاس باشا .



٨٧ - مصر تحتل في فبراير عام ١٩٤١ بمودة
المجمل ، حسين سرى باشا والشيخ الراضى فى
مقدمة المحتلين



٨٨ - عزيز عزت باشا ، ومحمد شريف صبرى
باشا الوصيان على الملك فاروق إلى أن بلغ سن الرشد
كان مجلس الوصاية برئاسة الأمير محمد على ،



٨٩ - الأمير محمد علي باشا ، كان يتطلع إلى
عرش مصر . باستمرار في الصورة مع بعض الأمراء



٩٠ - النبيل عباس حليم في حفل افتتاح البرلمان
وفي الصورة حسين سرى باشا



٩١ - النقراني وأحمد ماهر ، وجاس حليم
وحامد محمود وحسن صبري باشا في انتظار النحاس
باشا قبل أن يخرج ماهر والنقراني من الوفد



٩٢ - عبد الفتاح يحيى باشا خلف اسماعيل
صدقي باشا في رئاسة الوزارة ، وفي رئاسة حزب
الشعب الذي كان اسماعيل صدقي باشا قد أنشأه ثم
أصبح - فيها بعد /وزيرا للخارجية .



٩٣ - لورد كيلرن والأمير محمد علي توفيق
والمبول الانجليزية للأمير محمد توفيق كانت هي التي
توجهه دائما



٩٤ - لورد كيلرن وحسين سرى باشا ، كان
حسين سرى باشا ميالا للسياسة البريطانية



٩٥ - لورده كيلر نا يقوم بتصوير إحدى الفتيات
المصرية



٩٦ - النحاس باشا ولورد كيلرن ، « يديا » في
يديا : صورة خفيفة



٩٧ - لورد كيلرن في واحد من مطابخ
الجماعات الخيرية



٩٨ - مظاهرات ضد اسماعيل صدقي باشا

(سنوات ما قبل الثورة - ٦)



٩٩ -النحاس باشا وقد أصيب في واحدة من
المظاهرات العنيفة



١٠٠ - في واحدة من المظاهرات العنيفة التي
قامت بالصورة أصيب سينت جتا عندما أراد أن
يقتدى زعيمه النحاس باشا وفارقه روحه لأن الجرح
كان قاتلا



١٠١ - أصيب مكرم عبيد في واحدة من
الظواهرات المنيقة والنحاس بأشياء يزوره في المستشفى



١٠٢ - صورة لكرم عبيد جريحا يرفقد في
المستشفى



١٠٣ - غضبة شباب مصر في أواخر عام ١٩٣٥



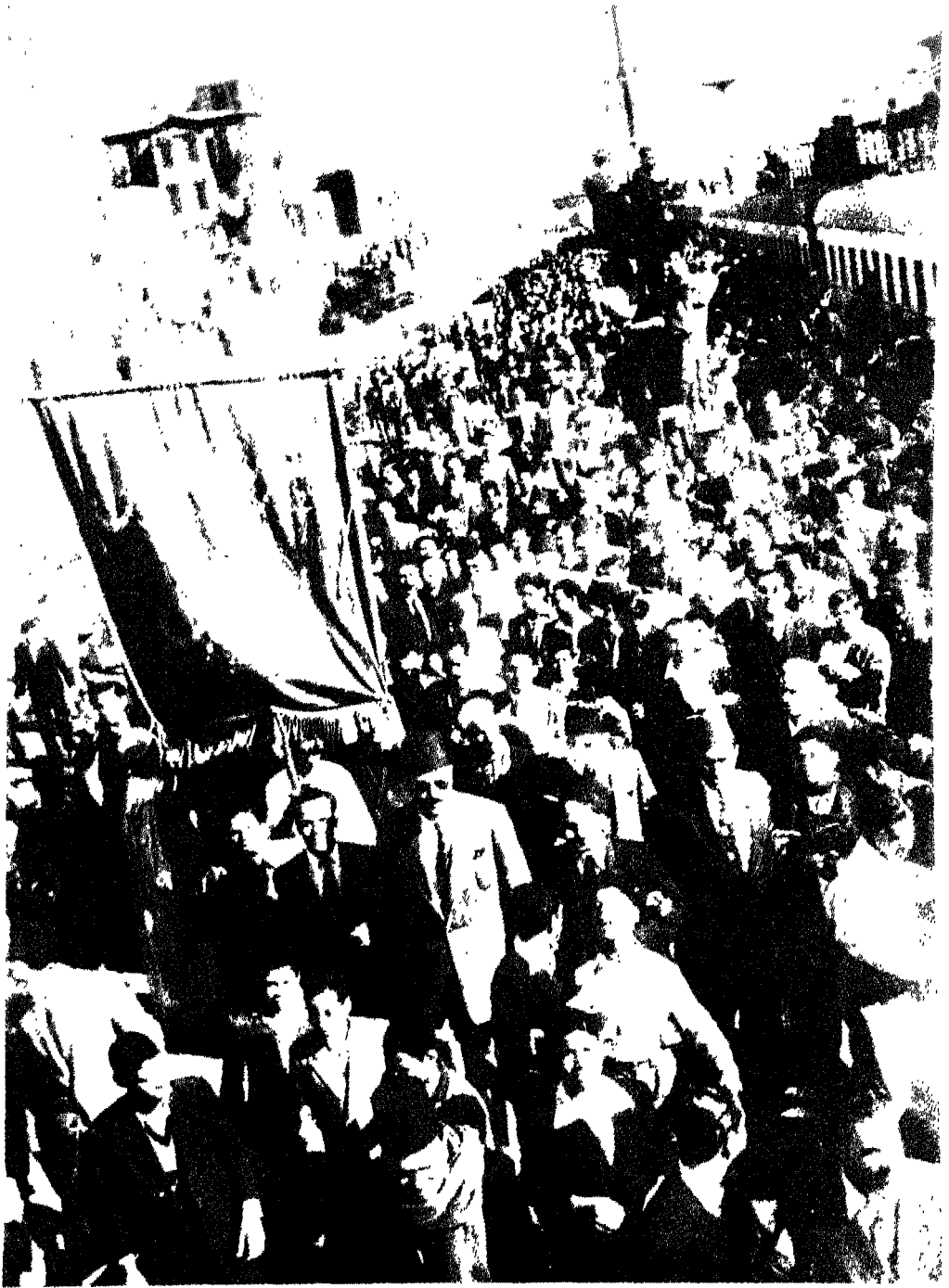
١٠٤ - كانت أم المبرين رغم شيخوختها
تحرص على زيارة جرحى المظاهرات الوطنية في
المستشفيات



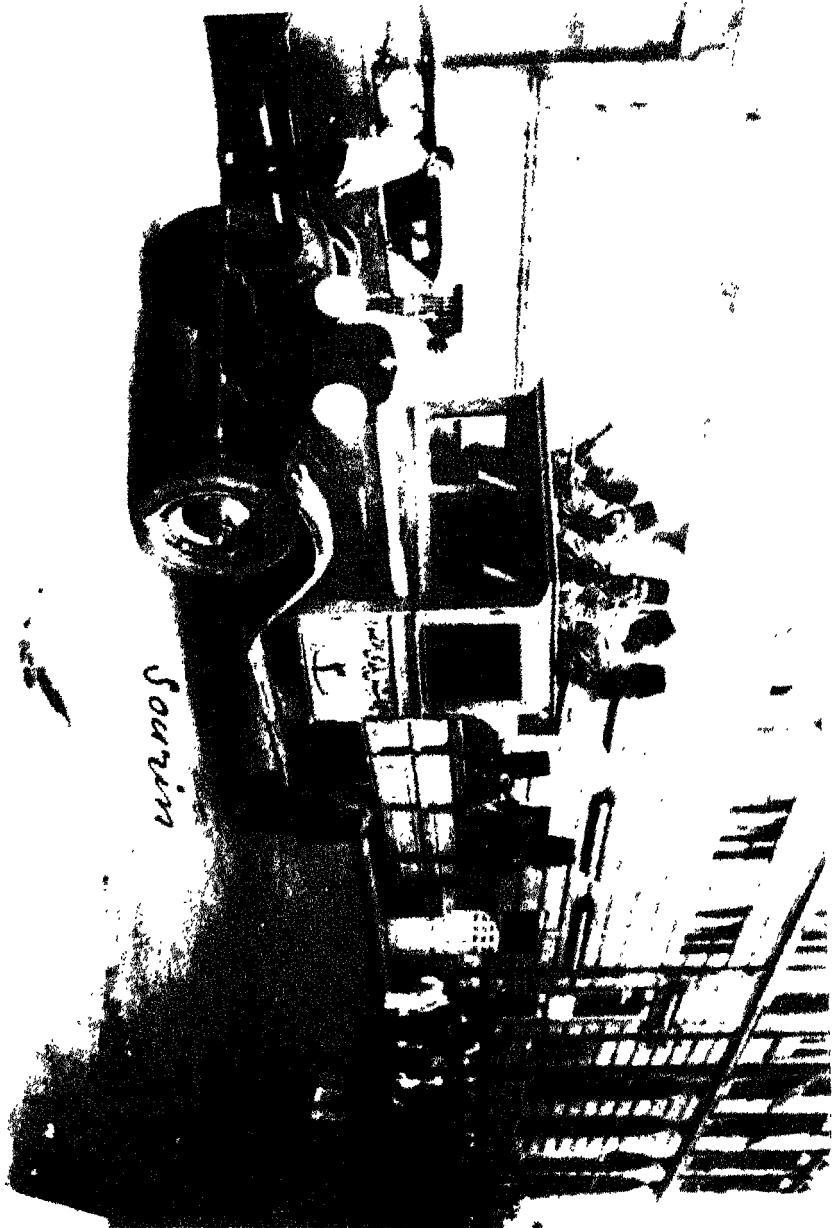
١٠٥ - من أوائل شهداء الجامعة في ثورة
١٩٣٥ .



١٠٦ - عبد المجيد مرسى من أبرز شهداء ثورة
شباب ١٩٣٥ أن قافلة الشهداء طويلة .



١٠٧ - مظاهرة من مظاهرات حزب العمال
المصري - لقد كان للعمال حزبهم في الثلاثينيات .



١٠٨ - السوليس بأسلحته بترقب واحدة من
المظاهرات الشعبية .



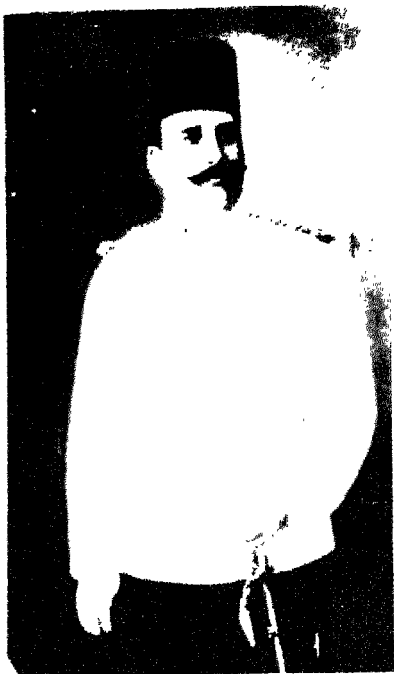
١٠٩ - البرليس بجاصر محكمة استئناف مصر في
باب الخلق ، بالقاهرة



١١٠ - جاهر الشعب في ميدان عابدين وقد
خرجت مظاهرة ، عاصمية



١١١ - البوليس وقد اصطدم بمظاهرة قام بها
شباب الجامعة لتأييد قضية الشعب الفلسطيني



١١٢ - أحمد فؤاد ، الملك ، مات الملك ، ليحيى
الملك : ويحل محله فاروق



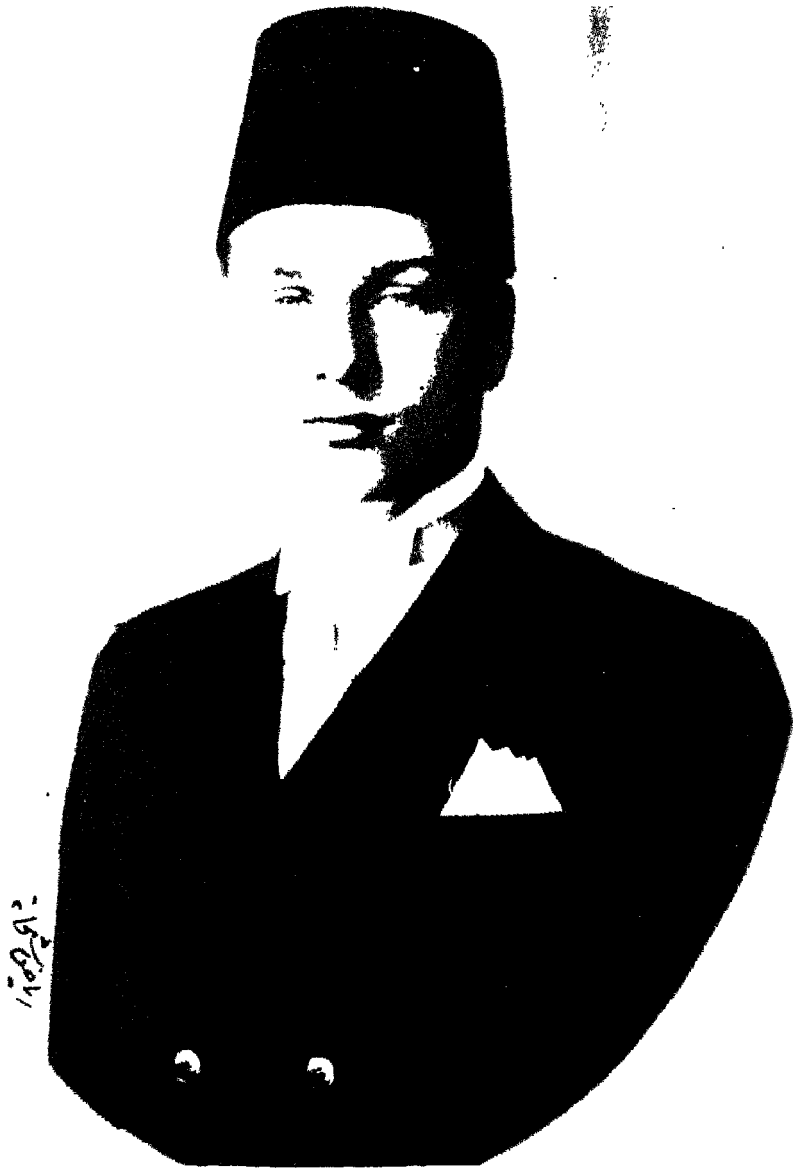
١١٣ - أحمد فؤاد صيبا ، وفاروق صيبا ، أيضا
والشبه بين الأب وابنه واضح في الصورة .



١١٤ - الملكة الأم نازلي والطفل فاروق ولي
المهد



۱۱۵ - فاروق کشافا اعظم



١١٦ - فاروق عندما تولى العرش ولم يكن قد
بلغ بعد سن الرشد

(سنوات ما قبل الثورة - ٧)



١١٧ - فاروق ووراءه دائما ، على ماهر باشا إلى
أن أبعدهما عن بعضها الانجليز



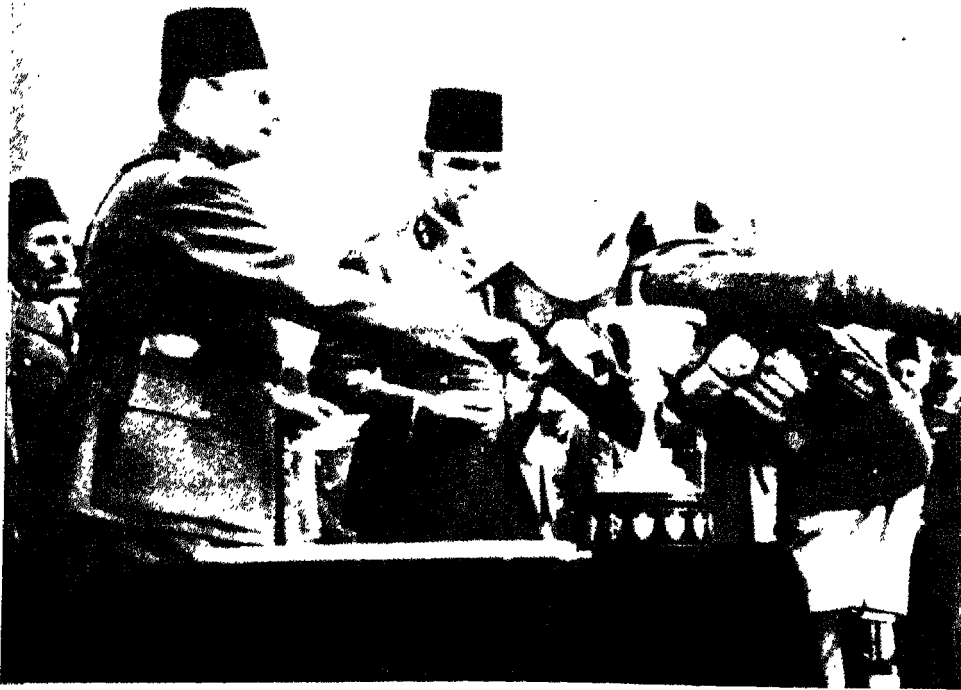
١١٨ - فاروق ودرجة الدكتوراه الفخرية من
جامعة فؤاد



١١٩ - فاروق في إحدى جولاته بالغربية



١٢٠ - فاروق وقد أطلق لحيته



١٢١ - يقبل أحد الجنود يد الملك فاروق التي
مدها له ، في استرخاء واضح

١٢٢ - أحمد حسين باشا رائد الملك فاروق،
رئيس ديوانه .



١٢٣ - شريف صبرى باشا شقيق الملكة نازلى
وخال الملك فاروق



١٢٤ - الملكة نازلى بعد وفاة زوجها الملك أحمد
فؤاد



١٢٥ - الملكة نازلى والأميرة فوزية وزوجها ولي
عهد ايران وقتذاك



١٢٦ - الملكة فريدة والأميراطورة فوزية ،
وزوجها الأميراطور (شاهنشاه ايران) والأمير
يوسف كمال



١٢٧ - علي ماهر باشا يحيى ليقبل يد
الأميراطورة فوزية والأميراطور يتسيم



١٢٨ - العروسان الامبراطوريان وخلفها والدة
« العريس » الايراني



١٢٩ - الملكة نازلي وزوج ابنتها بقرآن ورقه
هامة وفوزية وحامها ينتظران النتيجة



١٣٠ - الملك فاروق وشقيقته فوزية بعد أن عادت من إيران
مطلقة !! والرض باد عليها



١٣١ - الأميرة شويكار في قمة أناقتها رغم
شيخوختها



١٣٢ - الملكة نازلي ملكة على عرش الأناقة



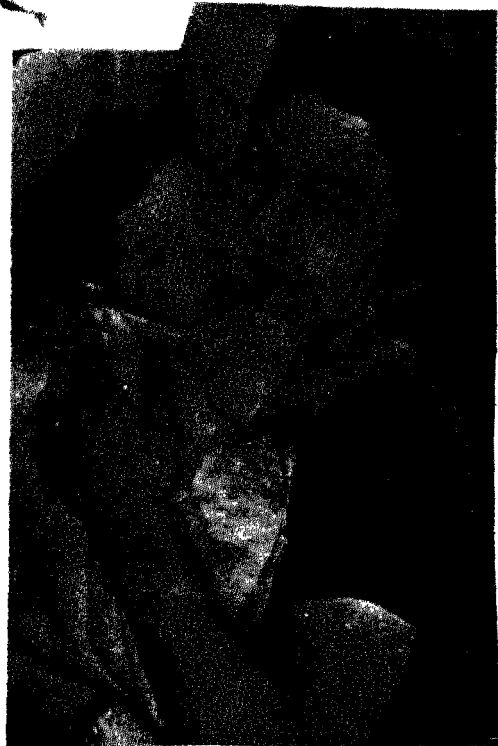
١٣٣ - فاروق وفريدة قبل الانفصال



١٣٤ - فريال باكورة زواج فاروق من فريدة
وراء أسوار الغيب



١٣٥ - صورة لفريال تبسم للحياة



١٣٦ - فريدة وفريال



١٣٧ - الأميرة فوزية (الامبراطورة سابقا ،)
(سنوات ما قبل الثورة - ٨)



١٣٨ - الأميرة نسل شاه تفتتح دارا جديدة لمبرة
الأميرة فريال



١٣٩ - الملكة نازلي في الجمعية الزراعية الملكية
وفؤاد أباطة باشا رئيسها يتولى الشرح للملكة



١٤٠ - الأميرة شويكار وبعض المتطوعات على
ماكينات الخياطة للبر أو هكذا كانوا يقولون

١٤١ - شويكار أغني أميرات البيت / الملك مع
صورة للفقر المدقع في أحد شوارع الزملاك بالقاهرة





١٤٢ - ناهد رشاد عندما كانت وصيفة
للإمبراطورة فوزية فلما طلقت الإمبراطورة بقيت
وصيفة في القصر ، وصيفة وصديقة ، لصاحب
القصر



١٤٣ - الملكة نازلي والأمير تان فاتره ونجيه في إحدى حفلات وزارة المعارف



۱۴۴ - هدی هانم شعراوی فی إحدى المناسبات

١٤٥ - هدى شعراوي وسيزا نبراوى على
البخرة سفنكس فى الطريق إلى فرنسا .



١٤٦ - هدى شعراوي وحواء إدريس فى صورة
تذكارية نادرة





١٤٧ - هدى شمراوى وجواه ادرس فى بيروت
 (أغسطس ١٩٤٤ للتخضير لثكوين) الاتحاد
 النسائى العربى : الصورة فى منزل السيدة أمان
 اللاذقي



١٤٨ - حواء ادريس في زي فولكلورى



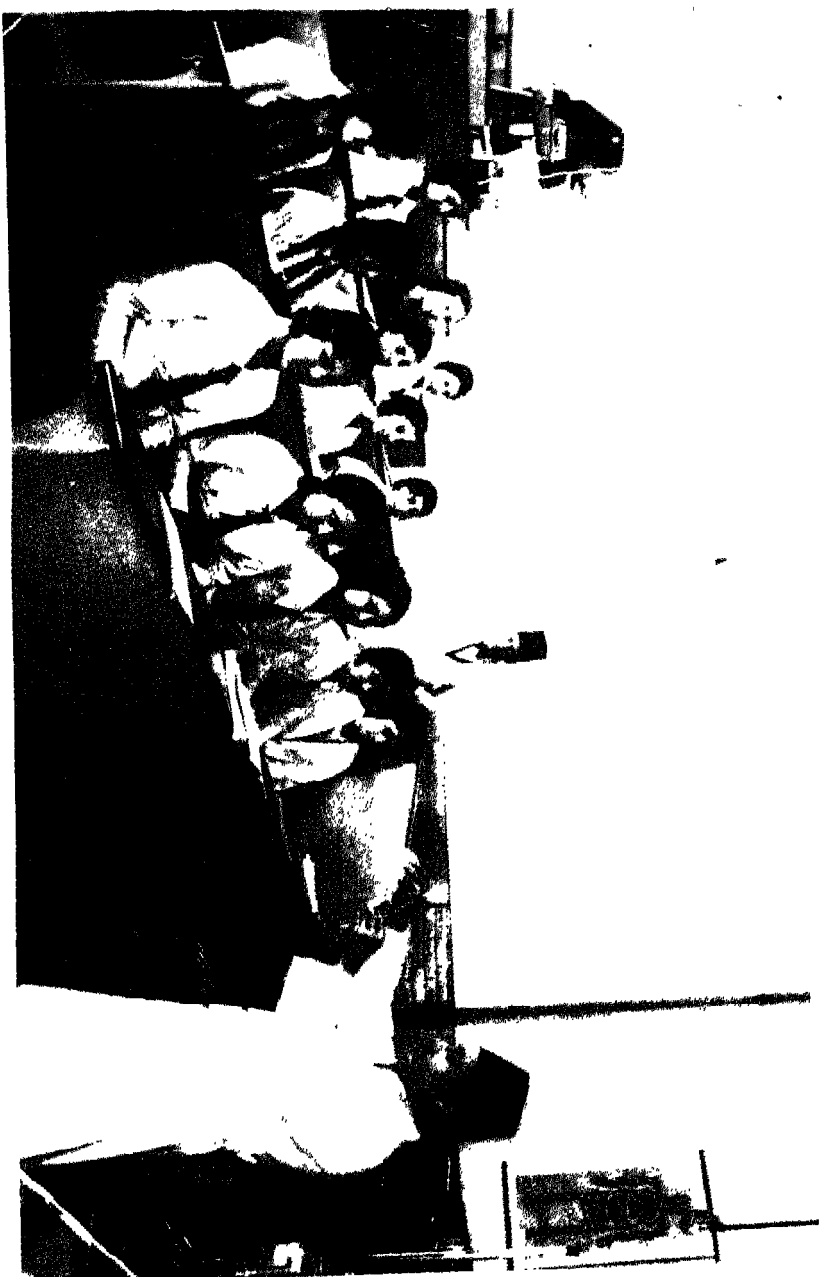
١٤٩ - الكاتبة مى زيادة غموض رفيع للادب
الرفيع



١٥٠ - أم كلثوم سيدة الغناء العربى فى شبابها



١٥١ - لجنة سيدات الهلال الأحمر برئاسة حرم
حسين سرى باشا ،



١٥٢ - طالبات السنة الخامسة علمي في واحدة
من مدارس البنات



١٥٣ - الأميرة نسل شاه في حفلة خيرية : زهرة
بين الزهور



١٥٤ - زينب الوكيل حرم النحاس باشا في
الباخرة محاسن



١٥٥ - حرم النحاس باشا وحرم مكرم عبيد باشا
في صورة



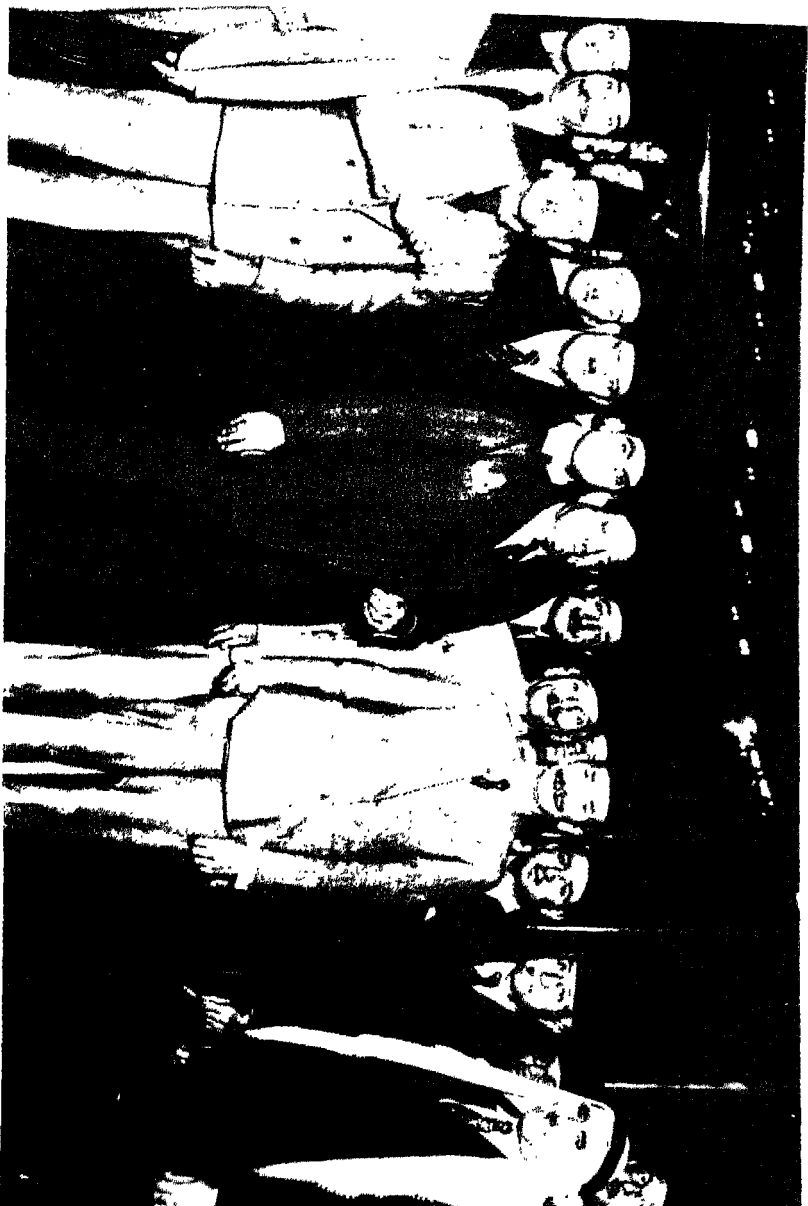
١٥٦ - زينب هانم الوكيل حرم مصطفى
النحاس باشا



١٥٧ - المفتي الأكبر الحاج أمين الحسيني رئيس
الهيئة العربية العليا وإبراهيم دسوقي أباظة باشا
والشيخ محمد عبداللطيف دراز في صلاة العيد

١٥٨ - أعضاء البرلمان يتقدمهم أحمد ماهر
باشا ، في طريقهم إلى مصطفى النحاس باشا لهيبته
بنجاحه من محاولة اغتياله

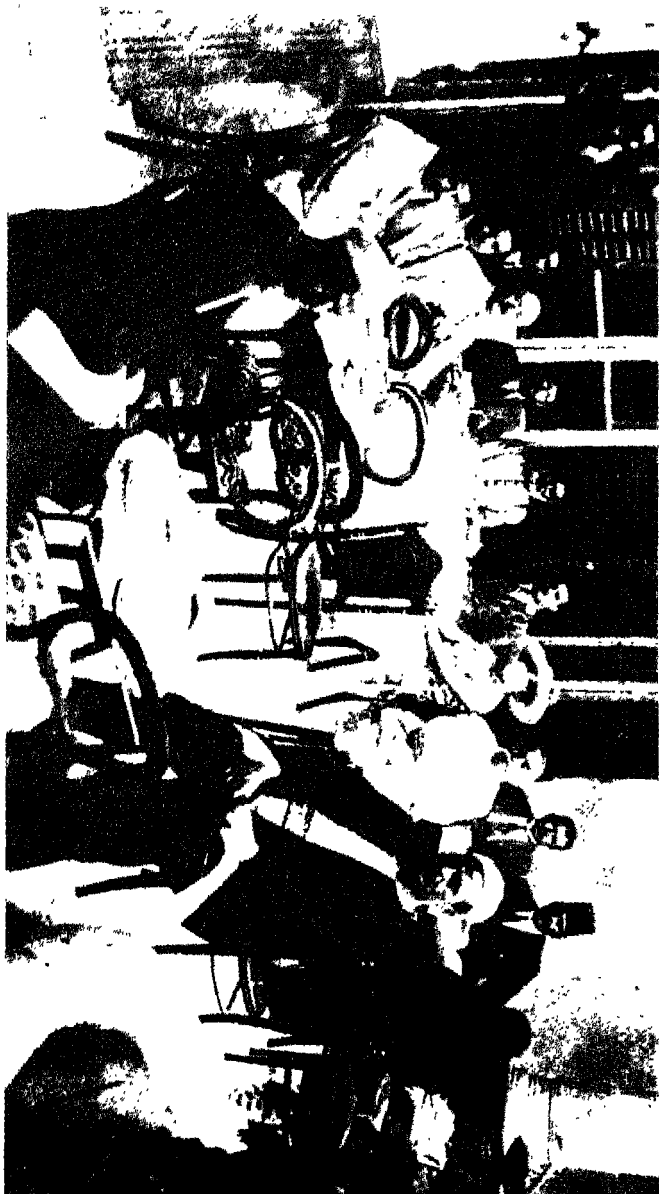




١٥٩ - في الأسبوع الأول من يناير ١٩٣٩ شارك
النحاس باشا في الحفل الذي أقيم لتكريم الزعماء
الفلسطينيين المأثمين من مقامهم بجزيرة سيبيل :
في الصورة أحمد حلمي باشا وبقية الزعماء



١٦٠ - الأمير عبد الله أمير شرق الأردن في زيارة
له بمصر قبل أن يصبح ملكاً للأردن وإلى جانبه الشيخ
المراعي



١٦١ - حفل عربي في بيت شيخ المروية أحمد
شفيق باشا



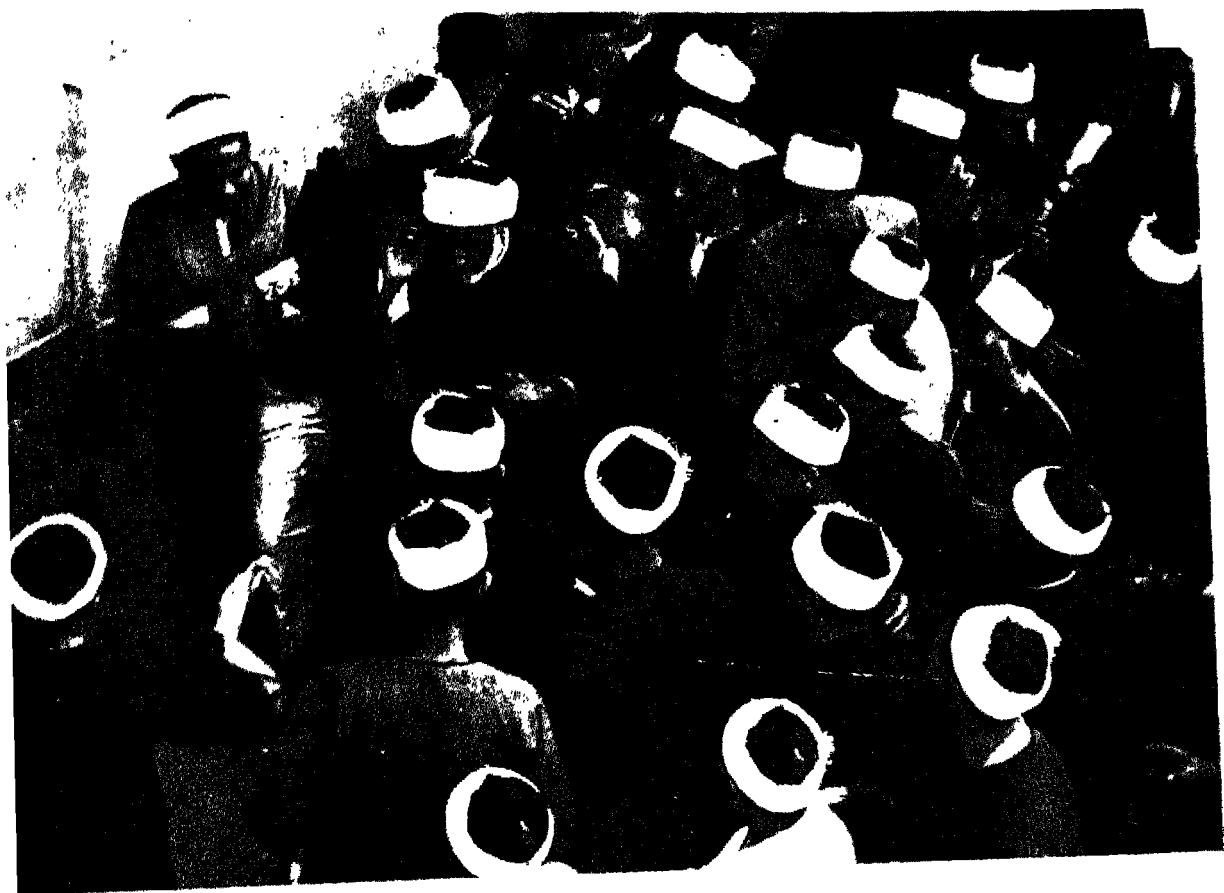
١٦٢ - سفير الأروطة المصرية إلى السودان في
١٩٣٧/١٢/٢٤ ويرى ادريس عبد الحى الموطف
بالبرلمان المصرى - وهو سودانى - وقد اتمشع بالعلم
المصرى



١٦٣ - الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر
مصطفى المراغي في أحد فصول جامعة الأزهر
يتحدث والأستاذ والطالب يستمعون



١٦٥ - الشيخ المراغى كان زعيما دينيا وزعيما
سياسيا



١٦٦ - الشيخ المراغى فى الأزهر بين طلبته

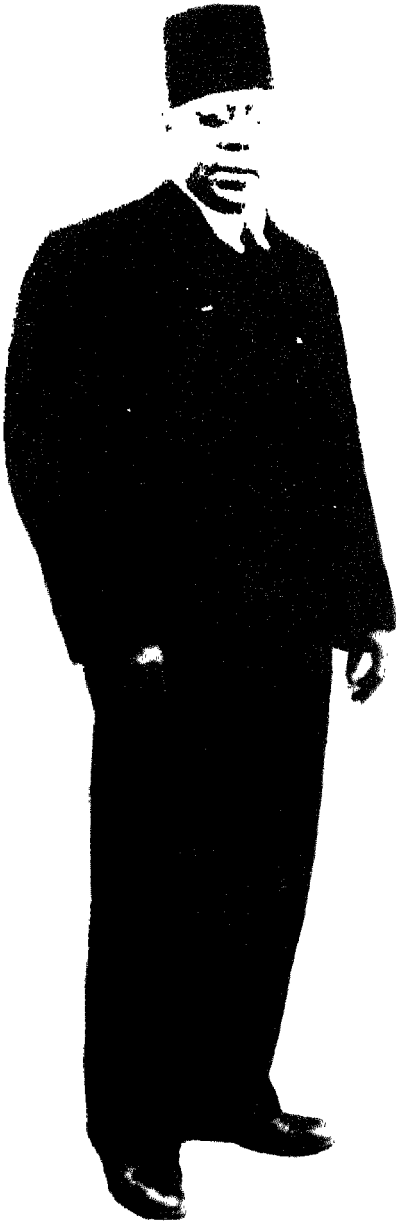


١٦٧ - سليم حسن بك رائد علماء الآثار
المصريين وأكثرهم وطنية : كانت له مع السراي
خصومة عنيفة .



١٦٨ - محمود غالب باشا قاضيا ثم وزيرا ،

١٦٩ - محمد توفيق دياب من رئاسة تحرير الجهاد
إلى السجن وبالعكس



١٧٠ - عباس محمود العقاد : كاتب عملاق
وشاعر ، مجدد ، خلاق





١٧١ - محمد علي علوبة باشا واحد من أشهر
المحاميين المصريين الذين تخصصوا في الدفاع عن
القضية الفلسطينية



١٧٢ - مصطفى النحاس وأحمد ماهر قبل
الانفصال



١٧٣ - عزيز المصري باشا وابنه الوحيد ، الذي
أقام في الولايات المتحدة الأمريكية لأن أمه أمريكية



۱۷۴ - مکرم عبید باشا و ابراهیم عبد الهادی
باشا



١٧٥ - الشيخ المراعى والنقراشى باشا



١٧٦ - ابراهيم عبد الهادى باشا ومحمود غالب
باشا



١٧٧ - النحاس باشا ، والسفير صادق
المجدهدى ، سفير الأفغان المقيم دائما فى مصر ، لقد
اتخذ المجدهدى من مصر وطنها دائما له ،



١٧٨ - مصطفى النحاس باشا وعبد السلام جمعة
أشأ تول كل منها رئاسة مجلس النواب



١٧٩ - الأمير عمر طوسون باشا من قيادات
مصر الوطنية وكان دائما سباقا لمعاونة المشروعات
الوطنية وخاصة الجانب الاقتصادي

(سنوات ما قبل الثورة - ١٠)



١٨٠ - الأمير يوسف كمال من أغني أمراء
البيت المالک وكان القطار يمشي ساعات في أراضيہ
الواسعة ، ولم يكن يشغله في حياته سوى كلبه .



١٨١ - محمد الباسل باشا نموذج للمطاء الوطنى
الخالص



١٨٢ - شريف صبرى باشا فى قصره



١٨٣ - عزيز المصرى باشا فى آخرىات أيامه

١٨٤ - د. طه حسين ومعاركه السياسية
والأدبية .



١٨٥ - لطفى السيد استاذ الجيل وكل الأجيال

١٨٦ - طلعت حرب باشا زعيم مصر
الاقتصادى



١٨٨ - محمد التابعى رائد الصحافة العربية الحديثة



١٨٧ - عبد اللطيف طلعت باشا كان الانجليز
يكروهونه عندما كان وكيلًا للديوان الملكى





١٨٩ - صورة رسمية للدكتور محمد حسين
هيكل باشا



١٩٠ - د. محمد حسين هيكل رئيس حزب
الأحرار الدستوريين يخطب



١٩١ - الشيخ حسن البنا
المرشد العام للاخوان المسلمين



١٩٢ - محمد علي علوبة باشا خارجا من محطة
القدس عند وصوله اليها للمشاركة في مؤتمرها
الاسلامى ،



١٩٣ - الأمير محمد علي والنقراشي باشا مېتسيا



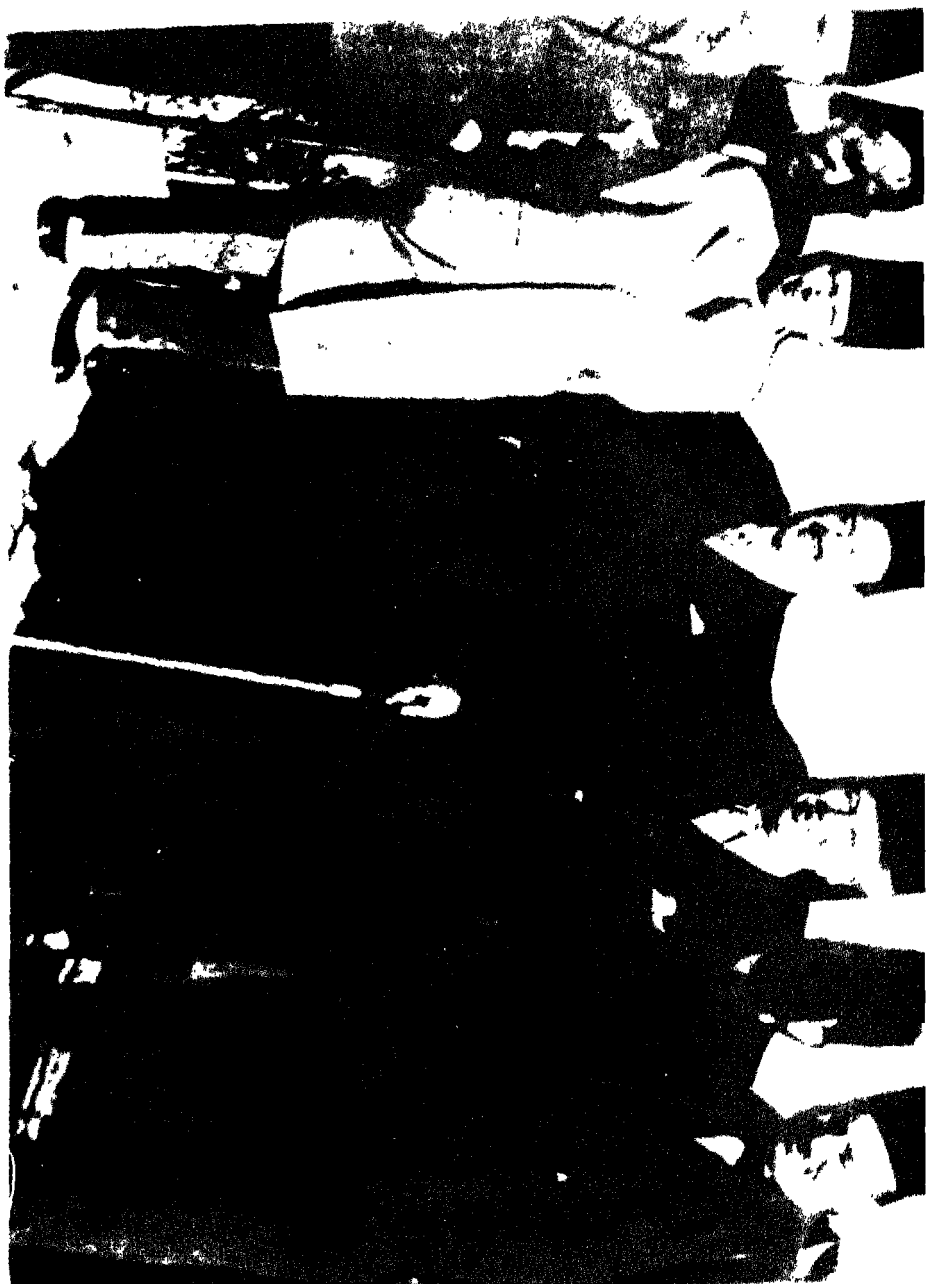
١٩٤ - الأمير محمد علي وشريف صبري باشا .



١٩٥ من الرعاة الذين لم يتأثروا بعض حقهم من التخليد
والدراسة ، عدلي يكن باشا رغم أنه من الشخصيات
التاريخية القذة



١٩٦ - عهد محمود باشا ، وصل ماهر باشا

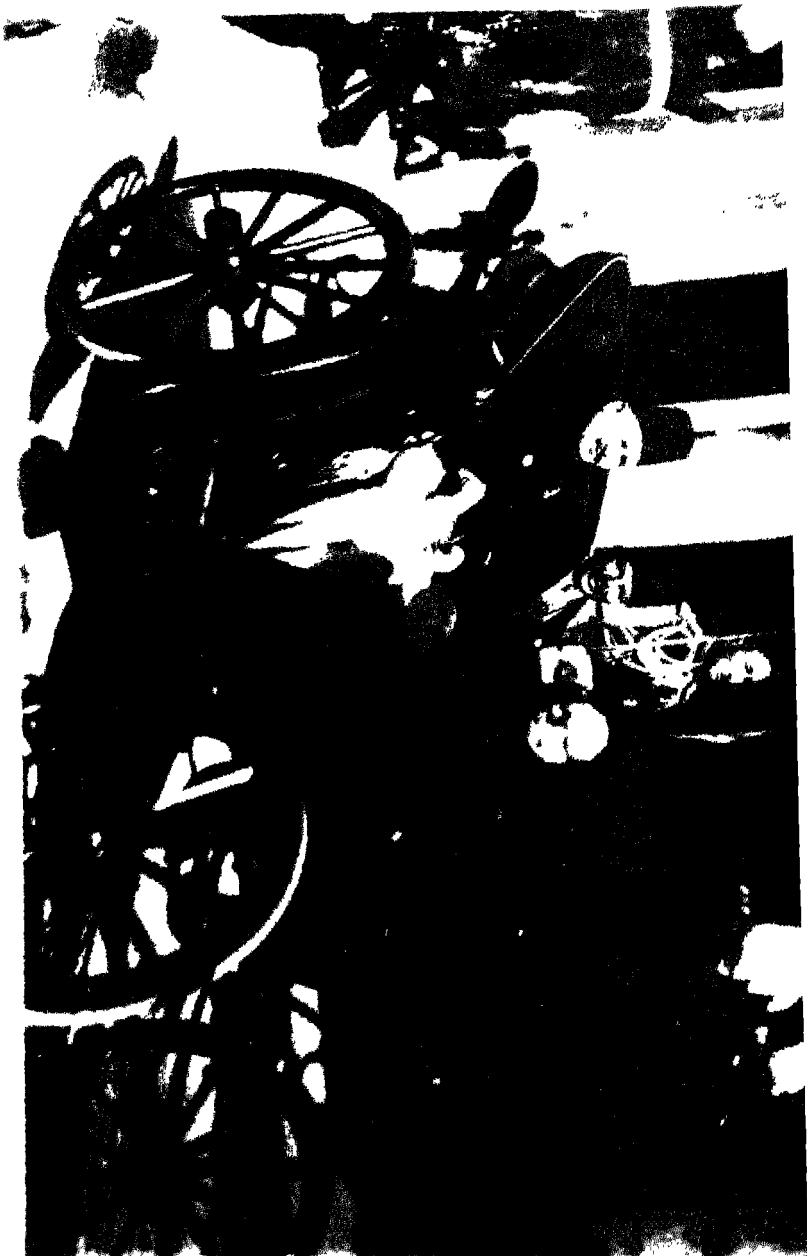


١٩٧ - ليف من زهاء مصر : مصطفى
النحاس باشا ، محمد محمود باشا ، جد الباسل باشا ،
اسماعيل صدق باشا ، وحافظ عفيف باشا



١٩٨ - في اخريات ايام وزارة محمد محمود باشا الأخيرة

قابل محمد باشا ، الملك فاروق ونصح رئيس الوزراء الملك بأن يرعى وكان قاسيا في نصائحه ، في نهاية اللقاء : رجا الملك فاروق من محمد محمود أن يتسهم وهو يقابل الصحفيين في أثر المقابلة حتى لا يقال أن هناك أزمة وزارية ، وقال محمد محمود باشا : أنا محمد محمود ولست يوسف وهى هذه الواقعة جاءت في مذكرات فاروق التي لم تنشر بعد : في الصورة مع محمد محمود وحافظ عفيفي



١٩٩- في أزمنة مع الملك فؤاد سنة ١٩٢٧ أيام وزارة محمد محمود باشا : سئل محمد محمود من الصحفيين وهو في روما : هل ستكون في ممية الملك عند عودتك من روما ؟ وقال محمد محمود للصحفيين : كلا ، ولكن الملك فؤاد حيزر على الباخرة التي استقلها ، وكانت أزمنة : محمد محمود يرافق الملك فؤاد في المرة الملكية



٢٠٠- في أيام محمد محمود الأخيرة - وهو للعلم واحد
من الشخصيات البارزة التي تختلف معها ولكنك
لا تلك إلا احترامها - محمد محمود ، يعود من
مصرى مطروح ، : الصورة في مجلة سيدى جابر
بالإسكندرية واحد أنصاره يحاول تقبيل يده .

استدراك هام

سقط سهوا إسم المناضل القديم شوقي عبد
الوهاب تحت رسالته المنشورة في الفصل الأخير
صفحة ٥٥٢ ونأسف لهذا الخطأ غير المقصود :
من . ٢

الفهرست

٣	• • • • •	اهداء
		مقدمة ومدخل الى الكتاب : مصر في ٦٠ سنة (١٨٦٥ - ١٩٢٥) ايجابيات وسلبيات : مائتنا وما علينا • • • • • ٥
١٢٣	• • • • •	الباب الاول
		الفصل الاول : من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الى معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ • • • • • ١٢٥
		الفصل الثاني : معاهدة صداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية • • • • • اول معاهدة بين دولتين عربيتين مستقلتين • ١٤٩
		الفصل الثالث : انتخابات سنة ١٩٣٦ ومشكلة الوصاية على الملك فاروق • • • • • ١٥٧
		الفصل الرابع : مصطفى النحاس يؤلف وزارته الرابعة ويخرج محمود فهمى النقراشى من الوفد • • • • • ١٧٣
		الفصل الخامس : الصراع بين القصر ، والوفد يصل الى الذروة ٢٠١
		الفصل السادس : روز اليوسف والبلاغ تسقطان وزارة النحاس ٢٠٩
٢٥١	• • • • •	الباب الثانى
		الفصل الاول : محمد محمود يرأس وزارة جديدة تجرى الانتخابات • • • • • ٢٤٣
		الفصل الثانى : انشقاق فى الحزب الوطنى بسبب اشتراك رئيسه فى وزارة محمد محمود باشا • • • • • ٢٦٥
		الفصل الثالث : رئيس الديوان ضد رئيس الوزراء • • • • • ٢٧٥

— الباب الثالث ٢٩٩

الفصل الأول : مصر والقضية الفلسطينية وقضية الوحدة

العربية ٣٠١

الفصل الثاني : مؤتمر نسائي في القاهرة لنصرة القضية

الفلسطينية ٣١١

الفصل الثالث : محاولة في لندن لحل الصراع العربي الاسرائيلي

— مؤتمر هام في لندن ٣٢٩

— الباب الرابع ٣٤٧

الفصل الأول : عدو المرأة يفتح النار على المرأة ٣٤٩

الفصل الثاني : يدعى الزواج من أم كلثوم فنقاضيه أم كلثوم ٣٥٩

الفصل الثالث : قضية الراقصة امتثال فوزى وذيول الامتيازات

الأجنبية ٣٦٩

— الباب الخامس ٣٧٩

الفصل الأول : أزمة سياسية عنيفة حول مزرعة الجبل الأصفر ٣٨١

الفصل الثاني : عزيز المصرى باشا مفجر الأزمات ٣٩٣

الفصل الثالث : محمد محمود يخوض أعنف معركة ضد الأمراء

والنبلاء ٤٠٧

الفصل الرابع : معركة حول خطابات فيكى باشا ٤١٣

— الباب السادس ٤٢١

الفصل الأول : عقبات أخرى في طريق محمد محمود ٤٢٣

الفصل الثاني : محمد محمود يخوض آخر معاركه ٤٣١

الفصل الثالث : اجبار محمد محمود على الرحيل !! ٤٤٧

— الباب السابع ٤٥٧

الفصل الأول : « على ماهر » يخلف « محمد محمود » ٤٥٩

الفصل الثاني : طلعت حرب يلقي جزاء سنمار القصر . . القصر

يقتل رئيس بنك مصر ٤٧١

٢٨٥	• • • • •	الباب الثامن
		الفصل الأول : وبدأت الحرب بين الانجليز وبين علي ماهر لأسباب شخصية
٢٨٧	• • • • •	
		الفصل الثاني : معارك عنيفة في الداخل وفي الخارج وبوفيق الحكيم يفتح النار على المرأة المصرية
٤٩٧	• • • • •	
		الفصل الثالث : معركة بين السعديين والأحرار الدستوريين حول رئاسة مجلس النواب
٥٠٧	• • • • •	
		الفصل الرابع : الوفد، المصري يفتح النار على الانجليز وعلى وزارة علي ماهر باشا معا
٥١٧	• • • • •	
		الفصل الخامس : سر هجوم 'الوفد على ' الانجليز « وعلى » علي ماهر باشا «
٥٢٧	• • • • •	
		الفصل السادس : عندما يكون الوفد في المعارضة !!
٥٣٣	• • • • •	
		الفصل السابع : الرأي والرأي الآخر في أحداث سنوات ما قبل الثورة
٥٤٥	• • • • •	

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٨/٥٤١١

ISBN — ٩٧٧ — ٠١ — ١٨٨٠ — x

كما قلت فى الجزء الأول من كتابى : سنوات ما قبل الثورة :
لعلها التجربة الأولى من نوعها فى دنيا التأليف .

أن يكتب الشعب تاريخه بنفسه وأن يجمع الكتاب الواحد
بين دفتيه الرأى والرأى الآخر أقول فى الجزء الثانى من هذه
السلسلة إننى كنت أتوقع هذا الإقبال الرائع على هذا الكتاب
من جماهير الشعب لأنهم يقبلون على تاريخهم . . هم الذين
كتبوه لا بل هم الذين صنعوه ولست سوى مسجل لصفحات
تاريخ مشرق صنعها شعب عظيم معطاء .

كالبحر يطره السحاب
وماله فضل عليه لأنه من مائه

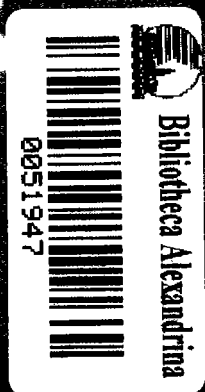
صبرى أبوالمجد

مشكلة ما قبل الثورة

١٩٥٢-١٩٥٣



الجزء الثالث



سَنَوَاتُ مَا قَبْلَ الثَّوْرَةِ

صَبْرِي أَبُو المَجْد

الجزء الثالث



الهيئة العربية العامة للكتاب

١٩٨٩

الاهداء

الى مصر :

مصر الحياة والوجود

مصر ، البلد ، والولد ،

مصر الأب والأم والزوج والأبناء والبنات والأحفاد وأحفاد الأحفاد

مصر الأهل والأصدقاء ، والمعارف والزملاء

مصر الشيوخ والشباب والكهول والفتيان

مصر الأمل والرجاء والحب والعطاء والولاء والانتماء

مصر الماضي والحاضر والمستقبل

مصر القوة والمنعة .. القاهرة دوما لغزاتها ، المنتصرة باستمرار على أعدائها

المرتفعة الى الأبد هاماتها وأعلامها وراياتها .

مصر الوطنية ، المصرية ، القوية الجارفة

مصر المالكة والمملوكة ، العاشقة والمعشوقة

مصر ، التي وهبتنا كل ما تملك ووقفنا عليها نحن كل ما نملك ..

اليها : والى أبنائها البررة بها ، العاشقين لها ، المتأهبين دوما للدفاع عنها

وللتضحية بالمهج والأرواح فى سبيلها ..

اليها : واليهيم : أهدي كتابي هذا : قصيدة حب وعشق وهيام فى مصر ولصر :

مصر الجديرة دائما وأبدا بكل الحب والعشق واليهيام ..

صبرى أبو الجعد

الباب الأول

المدخل الى الجزء الثالث من سنوات ما قبل الثورة

قبل أن أخط حرفا واحدا فى هذا المدخل ولا أسميه المقصلة لا بد لى أن أسجد شاكرا لله جل وعلا ، أن مكننى من القيام بهذا الجهد الوطنى الذى طالما تأقت نفسى الى القيام به داعيا الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى لتكملة هذا الجهد بالصورة التى آتمناها وأرجوها ، كما أنه لا بد لى - فى البداية أيضا - من أن أشكر كل الزملاء والأبناء فى مصر وفى الأقطار العربية الشقيقة لاستقبالهم الحار لهذا الجهد المتواضع والكتابة عنه - وباستفاضة - فى صحفهم المتخصصة وغير المتخصصة فقد أحاطوا مشكورين سلسلة كتبى عن « سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » بكثير من العناية والرعاية والاهتمام ، والدراسة الجادة الموضوعية وكذلك الأخوة الأعزاء الذى نقلوا فصولا كاملة من هذه الكتب فى صحفهم ومجلاتهم توسيعا لداثرة القراء المستفيدين أو الذين يمكن أن يستفيدوا من هذا الجهد : على أننى فى كثير من الحالات وعندما يبالغ الاخوة والأبناء والزملاء بالاشادة بهذا الجهد أوقن انه ليس موجها الى الجهد ذاته ، بقدر ما هو موجه الى الموضوع الذى تناوله ذلك الجهد .

ولقد أحسست بفرحة طاغية - وذلك ليس من عادتى - عندما وجدت العديد من الأخوة العرب ، يتناولون هذه الكتب فى صحفهم ، بحرارة ، واهتمام كما يتناولون الأخوة الأعزاء فى مصر تصامما على أساس أن كل ما يتعلق بمصر من معلومات وتاريخ يتعلق بهم شخصا فلمصر مكانتها الفريدة فى القلوب والعقول وما نهتم به هنا فى مصر خاصا بتاريخ مصر ، يهتمون هم به بنفس الدرجة من الحماس ، أما القراء والقارئات الذين أقبلوا - رغم ارتفاع أسعار الكتب للارتفاع بل للحمى التى لحقت بالأسعار العالمية للورق - على هذه الكتب حتى كادت تنفد من الأسواق ، فلن أفيهم أبدا حقهم من الشكر والثناء ، لقد أقبلوا

على هذه الكتب اقبالا لم تسهده له دنيا المكتبات مثلا الا فيما ندر : والذي لا شك فيه أن السبب في ذلك الاقبال مرده الى أن هذه الكتب ليست من عملي وحدي وانما هم مشاركون فيها بالجهد ، والعرق ، فمنذ فتحت الباب للحوار الجاد البناء في موضوع سنوات ما قبل النورة وأصررت على أن يأخذ الحوار مجراه الطبيعي حتى ولو كانت هناك في الحوار ثمة تجاوزات من قبل بعض القراء وأنا أشعر حقيقة أنني لست مؤلف هذه الكتب وحدي وانما جماهير الشعب هي شريكتي - بأكثر من النصف - في اعداد هذه الكتب .

ولعلها التجربة الأولى من نوعها في دنيا التأليف ان يكتب الشعب تاريخه بنفسه وان يجمع الكتاب الواحد بين الرأي والرأى الآخر : عندما رأيت - وأنا شاهد عيان على ما حدث في سنوات ما قبل الثورة أن أكتب عما شاهدته ، وما عرفت ، وعما تشاركته فيه وأبيت الا أن أشرك في كتابتي الأحياء من السياسة الذين شاركوا في صنع بعض الأحداث فان لم يوجدوا سعيت الى أبنائهم وأحفادهم لعل أجد عندهم جديدا ، على اننى لم أكتف بذلك وانما فتحت الباب على مصراعيه لكل صاحب رأى وكل صاحب تجربة في هذه السنوات التي سبقت ثورة ١٩٥٢ فجاءت تلك السلسلة على نحو جديد فريد لم يسبقنا اليه أحد من قبل .

سلسلة كتب سنوات ما قبل الثورة اذن ، ليست من تألفي وحدي كما سبق أن قلت ، وانما هي من تأليف الجماهير ذاتها صاحبة التاريخ المجيد الحالد ، الذي نحاول أن نسجل بعض صفحاته : ولقد كنت أحس بالكثير من المرارة وأنا أحاضر عن تلك الكتب أو أشارك في مناقشة ما جاء فيها وأسمع من الشباب من يقول ، اننا لا نملك ثمن تلك الكتب ، ولأن المسألة ، ليست مسألة فرد ، أو اثنين أو ثلاثة ، أو حتى مجموعة أفراد بل تشمل العديد من الأفراد والجماعات فلقد اقترحت على الأخ الصديق الدكتور سمير سرحان رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للكتاب أن تتولى الهيئة عملية نشر طبعات شعبية من هذه الكتب ومن غيرها توسيعا لدائرة القراء كما اننى اقترحت على الوزارات المصرية المعنية - الثقافة والتربية والتعليم والاعلام ، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة وغيرها - أن تدخل مشترية في سوق الكتاب ثم تنولى تقديمه ، بضمن رمزى الى الشباب أو تمكينهم من قراءته في المكتبات ، وأماكن تجمع الشباب وغير الشباب وفي المدارس والجامعات والأحياء الشعبية : ان الثقافة يجب أن تدعم كما يدعم الرغيف سواء بسواء ، بل ان دعم الثقافة في كثير من الحالات بالنسبة لكثير من طوائف الشعب وفئاته ، وفي المقدمة الشباب يجب أن يسبق أى دعم آخر فالأمراض التي يمكن أن تنجم عن قلة التغذية مثلا ليسبت أبدا أخطر من الأمراض التي يسببها الخواء الفكرى .

وأنتقل مباشرة الى الحديث - وفي البداية أيضا - الى الانتقادات التي وجهها بعض الاخوة والملازمين الذين تناولوا سلسلة كتب سنوات ما قبل

الثورة فى ندواتهم أو مقالاتهم ، أو فى خطابات ، بعنوا بها متكورون - الى وأحمد الله سبحانه وتعالى لأن كل الانتقادات ليست موجهة الى المنهج الذى اتخذه عوناً لى فى كتابة هذه السلسلة ، ولا الى الأسلوب ، ولا الى الأهمية العلمية للكتاب وإنما تناولت تلك الانتقادات التى سعلت بها الى أبعد حدود السعادة بعض جزئيات ، وردت فى هذه الكتب يجرى الاختلاف أو الخلاف عادة حولها لأنها من الأمور القابلة للجدل ، وللمحوار فى كل زمان ، ومكان ، ولن أتعرض هنا للرد على كل الانتقادات التى أعطيتها أهمية كبيرة على كل ما عداها فى هذا المدخل فلقد توليت الرد عليها فى وقت صلوها ، وإنما سأكتفى بذكر أمثلة فقط أى سيكون الرد على سبيل المثال لا الحصر ، ومن بين تلك الأمثلة ما ذكره الأخ الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي فى الندوة التى نظمها الهيئة العامة للكتاب فى معرض الكتاب الدولى الواحد والعشرين بخصوص ابراهيم الهلباوى ، وكرنى قد أوليته اهتماما خاصا بما نقلته عن مرافعته فى قضية نزاهة الحكم ، بالرغم من موقفه المزرى فى قضية دنشواى وقبوله - رغم موجة الاستياء الشعبى التى سبقت وواكبت حادث دنشواى وقضية دنشواى - منصب المدعى العمومى ، فى تلك القضية .

وأبادر فأقول اننى أنظر الى الأحداث التاريخية حدثا ، حدثا ، أوليه أهمية بالغة ، أتناوله من جميع جوانبه : أحاول ان أعيش فى الجو ، الذى وقع به ذلك الحادث : أتصور الظروف التى كان يعيشها المجتمع وقتذاك ، ثم أتقص شخصية واحد ممن كانوا يعيشون فى تلك المرحلة ممن يتصفون ، بالعدل ، والحيدة ، ثم بعد ذلك كله وبعد الدراسة المتأنية الجادة وقراءة كل الأوراق الخاصة بذلك الحدث ، أقول كلمتى فى الحادث وفى المشاركين فيه ، بموضوعية كاملة .

ثم ان رأى فى واحد من هؤلاء ، الذين شاركوا فى مسئولية هذا الحادث ، لا يجب أبدا أن يمتد الى رأى فى هذا الشخص بالنسبة لأحداث أخرى .

وبصورة أكثر دقة وتصويرا : هناك - بالنسبة لى - زاويتان هامتان بالنسبة لأى فرد من الأفراد ، الذين نطلق عليهم شخصيات عامية زاوية أنظر فيها الى دوره فى حادث ما ، وزاوية أخرى لا علاقة لها بالأولى أنظر فيها اليه جملة لا تفصيلا .

وفيما يتعلق - مثلا - بالأستاذ ابراهيم الهلباوى ، أرى أنه أخطأ بل أجرم فى قبوله منصب المدعى العمومى ، فى قضية دنشواى وأرى أنه ما كان ينبغي أبدا أن يقبل هذا المنصب كما أننى أرى أن حججه مرفوضة تلك التى قبل على أساسها المنصب الذى لم يدم الا أياما قلائل هى أيام نظر القضية من بينها - مثلا - أنه اذا رفض المنصب فان آخرين من المحامين سوف يقبلون وربما يكونون أقل وطنية منه وربما يطاوعون المحتل ١٠٠٪ قيطالبون باعدام كل

المتهمين فى القضية ، ذلك أننى أرى أنه كان يجب أن يرفض ، هو شخصيا ، ويدعو الى رفض المحامين جميعا هذا المنصب حتى يضطر الانجليز الى تعيين « مدعى عمومى » منهم هم ، لا من المصريين وأنا أوافق ابراهيم الهلباوى على أن العامل المادى لم يكن له أدنى اعتبار فى قبوله هذا المنصب فما أخذه فى هذه القضية من أتعاب لا يزيد عن متوسط ما كان يتقاضاه فى أية قضية عادية أخرى ، ثم انه - عندما قبل مهمة المدعى العمومى - كان يعرف أن مكتبه قد يقفل بالضربة والمفتاح لأنه سيسبح ضد التيار الوطنى ، كما أننى أعرف شخصا ان ابراهيم الهلباوى عندما قبل هذا المنصب لم يكن راغبا فى أن يعين وزيرا ، أو نائبا عاما أو مستشارا لأنه منذ البداية - بداية حياته العملية - كان يؤثر دائما المحاماة وكان يفضلها على أية وظيفة أخرى من بينها الوزارة ، ان قبول ابراهيم الهلباوى هذه المهمة التى لم تدر عليه مالا ، ولم تقربه من سلطات الاحتلال كان نتيجة فهم خاطئ وقد اعترف ابراهيم الهلباوى بخطئه ، وطالب الشعب أكثر من مرة بأن يغفر له ، هذا الخطأ بل هذه الخطيئة ، ولقد تعذب ابراهيم الهلباوى على المستوى الشخصى عذابا دونه أى عذاب آخر فقد تأثر مكتبه كمحام الى حد كبير وابتعد كثير من المتقاضين عن التعامل معه ، حتى أنه فكر فى أن يقفل مكتبه لفترة ما حتى ينسى الشعب جريمته .

بل وأكثر من ذلك كان شباب مصر - شباب الحزب الوطنى - يتتبع ابراهيم الهلباوى فى كل مكان يذهب اليه ليضايقه وكان يلقي محاضرة فى نادى حزب الأمة وقبل أن يبدأ محاضراته قام الشباب الوطنى باطلاق الحماة ، فى القاعة ، مما أحدث هرجا ومرجا و « أعجزه » عن القاء محاضراته ، على النحو الذى كان يريد واطلاق الحماة هنا يعنى اشارة الى حادث دنشواى ، الذى قام ابراهيم الهلباوى فى قضيته بدور المدعى العمومى . وربما كان حافظ ابراهيم أقسى من هاجم ابراهيم الهلباوى فى قصيدته التى حفظها عن ظهر قلب كل شباب مصر ، وكانوا يرددونها باستمرار فى كل مناسبة وطنية وأشهر أبيات تلك القصيدة :

أنت جلادنا فلا تنس أنا على يديك قد لبسنا الحدادا

وكان ابراهيم الهلباوى دائم الشكوى من عدم تحقيق العدالة فى الظلم ، كما كان يقول : لقد أجمرت فى حق بلدى وشعبى ، وفى حق المتهمين لأننى ترافعت كمُدع عمومى فى تلك القضية ودفعت وحدى الثمن ، بالرغم من أن هيئة المحكمة التى أصدرت الأحكام الظالمة التى شكونا منها ، لم تنل بعض ما نلته من غضب شعبى لا مثيل له ، وكانت المحكمة التى أصدرت الأحكام فى قضية دنشواى برئاسة بطرس غالى باشا وعضوية كل من المستر هينز نائب المستشار القضائى والمستر بوند وكيل محكمة الاستئناف الأهلية

والقائمقام لادلو القائم بأعمال المحاماة والقضاء بجيش الاحتلال وأحمد فتحى بك زغلول (باشا) رئيس محكمة مصر الابتدائية أعضاء .

ولم يكن ابراهيم الهلباوى يظن أن رئيس المحكمة بطرس غالى باشا سوف يلقي مصرعه بيد شباب وطني اسمه ابراهيم ناصف الورداني وسيكون من بين الأسباب التي تذرع بها القاتل لارتكاب جريمته أنه رأس المحكمة المخصصة التي حاکمت المتهمين في قضية دنشواى .

على أية حال فقد ظل ابراهيم الورداني منفيا من ضمير الشعب منذ حادث دنشواى في ١٣ يونيو ١٩٠٦ الى أن وقع حادث اغتيال بطرس غالى رئيس الوزارة المصرية .

وكان الرأى العام يولى هذه القضية - قضية مقتل بطرس غالى - أهمية بالغة ، ويظهر عطفه على القاتل وكانت القيادة الوطنية الممثلة في الحزب الوطني ، تسعى بكل ما تملك من قوة لانقاذ رأس القاتل من المشنقة ، ولذلك جندت أعظم رجال المحاماة في مصر للدفاع عن القاتل ولأهمية ابراهيم الهلباوى كمحام ضليع يحتل الصدارة في مهنة المحاماة فقد سعى أقطاب الحزب الوطني الى ابراهيم الهلباوى ليشتبك في الدفاع عن ابراهيم ناصف الورداني ؛ ووجدها الهلباوى فرصة العمر ، وكانت بمثابة رد اعتبار له : ان التجاء القيادة المصرية الوطنية اليه للدفاع عن متهم من شباب الحزب الوطني ، يؤكد أن التيار الوطني المصرى الجارف قد غفر له زلته وراح يبدأ معه صفحة جديدة .

وقد رحب الهلباوى بذلك وأعد لمرافعته اعدادا هائلا وكان عبد الخالق ثروت باشا النائب العام - وقتئذ - قد طالب برأس المتهم ابراهيم ناصف الورداني وكانت المحكمة برئاسة مستر دلبر أوغلى وعضوية أمين بك على ، وعبد الحميد رضا بك المستشارين وكان من أبرز المحامين عن الورداني أحمد بك إطفى من أوائل نقيب المحامين في مصر ، وكذلك ابراهيم الهلباوى الذي كان قد انتخب نقيبا للمحامين أكثر من مرة .

وكانت مرافعة ابراهيم الهلباوى قطعة من الأدب الرفيع ، الممتزج بالسياسة الدقيقة بالإضافة الى المستوى القانونى الرائع ، وقد حفظنا - كشباب وطني - الكلمات التي اختتم بها الهلباوى مرافعته وقد جاء من بين ما حفظناه : « خدمت نحو الخمسة والعشرين عاما محاميا ، ولم يخطر ببالي يوما أن أسأل أو أقرأ سبب اختيار الرداء الاسود ، حلة رسمية للمحامى الذى يتشرف بالدفاع بين يدى القضاء ولا سبب انتخاب اللون الأخضر ، للوسام الذى تزدان به صدور من عهد اليهم اصدار الأحكام النهائية ، أما الآن وقد أبعثت عنى هذه القضية كل راحة ، وجعلتنى مرآة لتلك القلوب المتفطرة كأم المتهم وشقيقته وباقى أهله أقول : ان كان مختار هذه الألوان أراد باللون الأسود رمزا للحداد والمصائب للمحامى الذى يقوم بالدفاع عن المتهم ، وباللون الأخضر الذى

يتجلى به صدر القاضى الرمز الى الطاووس ذى الريش الأخضر وهو سال ملائكة الرحمة فنعم الاختيار : كأننا نحن فى القاعة أمام أولئك القضاة المتشبهين بملائكة الرحمة على سطح هذه الأرض ، نفوم على نوع ما بمأمورية شبيهة بمأمورية أولئك الاحبار فى هياكلهم الذين اتخذوا متلنا ثياب الحداد وهم يتضرعون الى مبدع السموات والأرض بأن يفيض على الأرواح اللاهية الى دار الخلود سحب رحمته وغفرانه » • ويمضى ابراهيم الهلباوى وهو يخاطب القضاة الذين يقف أمامهم قائلا :

ونحن هنا نقول لكم انكم تذكرون انه ليس دائما بمقدور الانسان الضعيف أن يحمى نفسه من الخطر ، ومن الزلل وأن يعيش معيشة الملائكة ، فتقبلوا دعاءنا فى طلب الرحمة للأحياء كما يتقبلها من أنابكم حكما فى عباده ، والذي علمنا أنه كما أن من صفاته العدل فان من صفاته الرحمة وعلمنا فوفى هذا أن الرحمة فوق العدل •

ويتوجه ابراهيم الهلباوى الى ابراهيم ناصف الوردانى قائلا :

والآن لى كلمتان أوجههما الى المتهم بين يدى القاضى : الأولى أنى اذا كنت قاسيا عليه فى نعمته فلأنى خاضع لقانون ليس دائما - من سوء البخت - ملتثما فى أحكامه مع ما توصى به الذمة والضمير لأنه مضطر فى أحوال كثيره رعاية لسلامة المجتمع البشرى وصيانتته أن ينظر نظرة أخرى فى تعريف الحلال والحرام ، ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون فاذا قبل الدفاع عذرك أيها المتهم ، وعرضه على قاضيك فعليك أنت أيضا أن تقبل قبولاً حسنا عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عفاذك السياسية : الثانية : انى اذا أنزلتكم منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران فلأن ذلك واجب أيضا يقتضيه الدفاع ولكن اذا أثبت نفسك أن تعبش بين السلاسل والأغلال وأن تعيش معاملا معاملة الأشقياء ، وقطاع الطرق فارفع نفسك عن هذا السبيل وتقبل نبال الموت تقبل البواسل فالموت آت لا راد له ان لم يكن اليوم فغدا • اذهب الى لقاء الله الذى لا يرتبط الا بعادته المجردة عن الظروف والزمان والمكان: اذهب مودعا منا بالقلوب والعبرات ، اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لأمثالك أكثر من حياتك : اذهب فان قلوب العباد اذا ضاقت عليك فرحمة الله واسعة » •

ومنذ ذلك التاريخ (١٩١٠) و ابراهيم الهلباوى فى ضمير الشعب قمة من قمم المحاماة ومن قمم السياسة •

ولقد أختير الهلباوى عضوا فى لجنة الدستور التى شكلت لوضع دستور جديد هو الذى أطلق عليه فيما بعد دستور سنة ١٩٢٣ •

وكان ل ابراهيم الهلباوى فى اجتماعات لجنة الدستور مواقف دستورية رائعة ، ثم أصبح ابراهيم الهلباوى من أعمدة حزب الأحرار الدستوريين ،

وقد انتخب أكثر من مرة نقيباً للمحامين وكان يطلق عليه في أيامه الأخيرة شيخ المحامين .

ان وجهة نظري في مثل هذا الموضوع تتلخص في أن من أخطأ أو أجرم مرة أو أكثر من مرة لا يجب أبدا أن تصدر عليه الحكم بالموت الأدبي ، وانما يجب أن نحاسبه على ما اقترف ان صوابا وان خطأ ، دون أن يتعدى ذلك الحساب الى كل ما قام به في حياته من أعمال طيبة .

لا أتصور أن يظل ابراهيم الهلباوى يدفع جريمة ارتكبها في عام ١٩٠٦ الى الأبد ولا أتصور أبدا أن يشطب باستيكة كل ما قام به الهلباوى في حياته المديدة من جلائل الأعمال لمجرد أنه أخطأ خطأ بسيطاً أو خطأ مركباً بل لمجرد أنه ارتكب جريمة من الجرائم ، ثم ان القانون نفسه قد أعطى لمن حوكم في جنائية ما أن يطالب قضائياً أو قانونياً يرد اعتباره ، أى ان ذلك الذى ارتكبه جريمة قتل ولم ينفذ فيه حكم الاعدام وانما حكم عليه بالأشغال المؤبدة ، أو المؤقتة من حقه أن يرد له اعتباره ومن الظلم الا نعامل ابراهيم الهلباوى كما يعامل المجرمون العاديون !!

وانتقل بعد ذلك الى الحديث عن نقد آخر وجهه - فى نفس الندوة التى سبق الإشارة إليها - الأخ الأستاذ جلال السيد ، وهو أننى أوليت اهتماماً لمقتطفات من مذكرات اسماعيل صدقى باشا بالرغم من أن « اسماعيل باشا كان دكتاتورا » « وكان عدو الشعب » وكان أوتوقراطياً ومعادياً للديمقراطية الى غير ذلك من الصفات التى أطلقت على اسماعيل صدقى باشا .

وكان الأخ الأستاذ جلال السيد ، عندما وجه هذا النقد ، لم يقرأ الجزء الأول من « كتاب سنوات ما قبل الثورة » وراجعته فيما قال ، مؤكداً له أننى فى جزء كبير ، من الجزء الأول تحدثت - باستفاضة - عن اسماعيل صدقى باشا ، وحكومته بل اننى خصصت أكثر من بابين من أبواب الكتاب منها ثلاثة عشر فصلاً عن حكم اسماعيل صدقى باشا : صدقى باشا يحكم بالمديد والنار : صدقى باشا يعلن الحرب على الصحافة وعلى الشعب : البدارى أقطع حادث تعذيب شهادته مصر فى الثلاثينات : معقات حادث البدارى : استقالة وزارة اسماعيل صدقى : بطل البدارى يروى قصته لأول مرة : صحافة الشعب تسقط دكتاتورية اسماعيل صدقى باشا . هذه المقالات دفعت بكتابتها الى السجون : نظام اسماعيل صدقى ينهار من الداخل : صدقى باشا أول حاكم يرتكب جريمة اعتقال المرأة فى مصر ، ويأمر باعلان حالة الطوارئ ليمنع تأبين عمر المختار : تسليم واحة جنوب : بالكلمة وبالنكتة والشعر والزجل حارب شعب مصر دكتاتورية اسماعيل صدقى باشا : وسقطت دولة اسماعيل صدقى باشا .

وقد عاتبني بعض القراء اثر صدور الجزء الأول من الكتاب لأننى لم أشر

الى وجهة نظر اسماعيل صدقى باشا فى نظام حكمه وفى فترة حكمه ، ولم أقم بتسجيل الرأى الآخر بالنسبة لحكم صدقى باشا .

ووجدت أن العتاب فى محله فرغم كراهيتنا لاسماعيل صدقى باشا ، ورغم يقيننا بمعاداته للشعب ، وللديمقراطية ورغم اختلافنا معه فى كل ما قام به من أعمال فإن ذلك لا يجب أن يمنعنا من أن نسجل له وجهة نظره فعندنا الى مذكراته واقتطفنا منها فقرات حاول بها اسماعيل صدقى باشا أن يبرر بعض ما ارتكبه من أخطاء بل من جرائم .

واعتقده أننا لم نتجاوز دائرة الصواب عندما نقلنا بعض فقرات من مذكرات اسماعيل صدقى باشا ، بل أننا لو كنا قد أحجمنا عن الاشارة الى ما جاء فى تلك المذكرات وهى من وجهة نظر كاتبها ، خير دفاع عن سياسته لكنها من المخطئين : أننا يجب ألا نخشى أبدا تسجيل الرأى الآخر ، ان فى ذلك التسجيل دليل قوة لا دليل ضعف : أننا يجب أن نبادر الى تسجيل وجهة نظر الآخرين ونحترمها ، نحترم وجهات نظر الآخرين حتى يحترم الآخرون وجهات نظرنا .

ثم ان كل شئ قد انتهى : أحداث التاريخ تلك قد انقضت ، أصحابها سواء أكانوا على حق ، أم باطل ، قد ذهبوا الى لقاء ربهم ولن تجددهم كلمة حق تقال فيهم أو كلمة باطل ، تلصق بهم كما أن الأحداث لن تعود الا فى صور أخرى ويجب علينا أن نتحاشى تكرار الأخطاء كما يجب علينا أن نعمل على تكرار الأعمال الجيدة أو الممتازة التى سبق أن تمت .

العدالة تفرض علينا أن نعبر عن وجهة النظر ، وما يخالفها ، الرأى والرأى الآخر ، صنوان ، لا تظهر أهمية واحد منها دون ذكر الأخرى ثم ان احترام الذات يفرض علينا أيضا أن نحترم وجهات نظر الآخرين ومهما اختلفت وجهات نظرنا فلا بد من أن نحترم آراء الآخرين ليحترم الآخرون آراءنا : ولست بحاجة الى القول بأن محاولة اخفاء الرأى الآخر دليل ضعف فالأقوياء لا يخفون ، أو لا يحاولون ان يخفوا وجهات النظر المختلفة مع وجهات نظرهم وفى الموضوع أنسمح لأنفسنا ان نكتب عن عهد معين أكثر من مائة وعشرين صفحة نلصق فيها بحكام ذلك العهد وصاحبه كل ما فى قاموس قانون العقوبات من جنح وجنایات ثم نضن على صاحب ذلك العهد ، يبضع صفحات يحاول فيها تبرير بعض أخطائه وخطاياه : ويبقى بعد ذلك أن نشير الى موضوع آخر ، لا يقل من وجهة نظرى - عن الموضوعين السابقين ، أهمية وخطورة ذلك موضوع ، انتمائى الى الحزب - حزب مصطفى كامل ومحمد فريد - والحشية من أن يكون لهذا الانتماء أثره أو تأثيره على ما أكتب ان سلبا وان ايجابا . ان مدحا للحزب الوطنى ، وان ذما أو نقدا لحصومه .

وقد سبق لى عشرات المرات ، أن كتبت عن هذا الموضوع كما سبق لى

أن نحدث عنه في كثير من الندوات والمحاضرات : وانتمائي للحزب الوطني شرف أدعيه لنفسى لأنه واقع ، ولأنه المحيط ، الذي بدأ فيه تكويني الوطني ثم اننى مدين للحزب الوطني بصياغة فكرى واتجاهاتى الوطنية ورغم ما سببه لى هذا الانتماء الصادق والأصيل من محن وأزراء الا اننى سعيد به حريص عليه ولو عادت بى الحياة مرة أخرى لاخترت نفس الطريق ونفس الحزب ، ونفس الانتماء وما أكثر ما قلت أن الحزب الوطنى ، لم يكن بالنسبة لنا حزبا بالمعنى المتداول ، له مقاره واشتراكاته وشروط عضويته ، وسجلات أعضائه وواجبات وحقوق الأعضاء : لم يكن الحزب الوطنى بالنسبة لنا كل ذلك ، أو بعض ذلك وانما كان - ولا يزال - منبعاً فكرياً خالصاً : تياراً وطنياً متدفقاً ، اختياراً أخلاقياً لا نملك غيره ، لقد بدأت حركة الاعتقالات بالنسبة لى شخصياً منذ كنت فى الثالثة عشرة من عمري وربما قبل ذلك بعامين وكنت أعقل لا لذنب اقترفته ولا لتهمة ، اساق بسببها الى السجن وانما كنت أعقل لأننى من الحزب الوطنى ، محسوب على الحزب الوطنى ، ضمن كشوف الخطرين على الأمن من أبناء الحزب الوطنى ، ولم آكن وقتذاك أعرف مقر الحزب الوطنى بل لم آكن قد تعرفت بعد على رئيسه وأعضائه القياديين ، بل وأكثر من ذلك : فى الجامعة : كنا نقود الحركة الطلابية ، ننظم المظاهرات والاضطرابات لسقوط الحكومات وتشكيل حكومات جديدة ، نخطب فى المؤتمرات وفى المظاهرات ، دون أن يصدر الينا - كشباب من شباب الحزب الوطنى - أية تعليمات أو توجيهات من قيادات الحزب الوطنى لأننا نعرف واجبنا جيداً ونعرف ما نقوله وما نفعله جيداً ، ولأننا وهم - قيادات الحزب الوطنى - ينبع تفكيرنا من مصب واحد ، ومادامت المصالح الشخصية غير واردة ، ومادام الهدف الحزبى الخاص غير متوافر فان كل الذين ينبعون من فكر واحد يسرون فى نفس الطريق وان اختلفت سرعة السير .

• طيلة الفترة التى امتدت منذ بدأت العمل السياسى ، وانتهت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اعتقلت وسجنيت عشرات المرات ، لانتمائى للحزب الوطنى .

خلال تلك الفترة نظمت عشرات الاجتماعات الخاصة بنشر دعوة الحزب الوطنى ، كتبت العديد من المقالات تمجيدا لقيادات الحزب الوطنى الذين رحلوا الى جوار ربهم : قمت بواجبى الحزبى على أفضل ما يكون القيام . أعطى ولا آخذ أضحى ولا أستفيد حتى الكفالات فى القضايا السياسية ، وكانت بالعشرات من الجئيات فى وقت كان الجنيه جنيه - لم تكن نطلب من حزبنا كغيرنا من شباب الأحزاب الأخرى أن يدفعها وانما كنا ندفعها من جيوبنا وأحياناً كان آباؤنا وأمهاتنا يضطرون الى بيع ما يقتاتون من قمح وأذرة ، بل ومواشى - وللمواشى أهميتها القصوى بالنسبة للفلاح - حتى تسدد تلك الكفالات : وهذا واجب حزبى ، وهذا التزام حزبى ، لابد من أن نحرص عليهما أشد الحرص : بل حرصنا على حياتنا وأكثر ، ولكن عندما يتصدى الواحد لكتابة التاريخ ، أو لاصدان .

الأحكام يتخلى تماما عن انتمائه الحزبى تماما كما يفعل المحامى من أبناء أى حزب عندما يختار للعمل فى القضاء .

عندما أكتب تاريخا أو أبدي رأيي فى واقعة تاريخية لا أتأثر أبدا بميول الحزبية ، لا يمكن أبدا أن أؤيد رأيا ارتآه الحزب الا اذا وجدت لدى قناعات خاصة بذلك ولا يمكن أبدا أن أقف موقف المعارضة فى قضية ما - وأنا أكتب تاريخا - لأن الحزب الوطنى ، وقف موقف المعارض فى تلك القضية ، ولذلك كان لى بعض الظروف التى أزعج - وعذرا ، ووقانا الله شر الغرور - اننى حريص كل الحرص على انتمائى الحزبى ، بل أننى مستعد أن أذهب من أجل هذا الانتماء ، الى أبعد مدى ، حتى الى حبل المشنقة : أؤيد القرار الذى اتخذته حزبي وحتى ولو كانت لى عليه تحفظات ما دمت قد أبديت وجهة نظري ، قبل إصدار القرار ولكن ، عندما ارتدى رداء كاتب التاريخ أنسى تماما اننى حزب وطنى : كل الحوادث وكل الناس أمامى سواء بسواء بما فيها الأحداث الخاصة بالحزب الوطنى ، أو بغيره من الأحزاب وبما فيها كل الشخصيات التاريخية المنتمة للحزب الوطنى أو لغيره من الأحزاب ، وقد أيدت - مثلا - مواقف أحمد عرابى فى الثورة التى حملت اسمه ودافعت عن تلك المواقف دفاعا حارا بالرغم من أن الحزب الوطنى كان يقف موقف الحصومة ، لأحمد عرابى خاصة بعد التصريحات التى نسبت اليه بعد فشل الثورة العرابية ، بل أكثر من ذلك أوقفت الكثير من جهودي للمطالبة برد أموال العرابيين التى كانت قد صودرت أثر فشل ثورتهم وكذلك رد اعتبارهم : عارضت موقف مصطفى كامل من الحديو فى المرحلة التى كان فيها الوفاق على أشده بين الحديو ومصطفى كامل قبل خطاب القطيعة اياه فى ٢٧ أغسطس ١٨٩٨م وكنت أتمنى أن تكون القطيعة قبل ذلك التاريخ بفترة غير قصيرة .

عارضت هجرة محمد فريد الى أوروبا فى عام ١٩١٢ لأن مكان المعركة ضد الاحتلال فى الداخل لا فى الخارج وكتبت فى هذا الموضوع أكثر من مرة حتى لقد غضب منى أستاذنا عبد الرحمن الرافعى والمستشار ، عبد الخالق فريد نجبل للزعيم الوطنى محمد فريد .

انتقدت موقف من كان خارج السجون والمعتقلات فى نوفمبر ١٩١٨ وفى مارس ١٩١٩ لأنهم لم يقودوا الثورة بما عرف عنهم من قوة وصلابة وجراة واستعداد للاقتحام كما انتقدت بعض قيادات الحزب الوطنى لأنهم حتى بعد وفاة محمد فريد واشتعال نار الثورة المصرية فى ١٩١٩ لم يقطعوا الحياوط الواهية ، التى كانت تربطهم بالحديو السابق .

وكان الحزب الوطنى يقف موقف العداء لسعد زغلول وكنيت وحدي من أبناء الحزب الوطنى الذى أقر بزعامة سعد زغلول وباعتباره أول زعيم مصرى فلاح قاد أصحاب الجلايب الزرقاء من أجل تحقيق الديمقراطية والاستقلال

انتقدت وبشدة موقف الحزب الوطنى من حكومات الأقليات وتأييدها نكايه بحزب الوفد الذى اختلف معه الحزب الوطنى ، وعلت نبرة النقد عندما قبل أعضاء من اللجنة الادارية للحزب ان يرشحوا أنفسهم فى انتخابات اسماعيل صدقى بعد أن استبدل دستور ١٩٢٣ بدستور ١٩٣٠ .

وكنت وحدى من شباب الحزب الوطنى الذى أقر بزعامة مصطفى النحاس رغم اختلافى الشديد معه ومع الوفد فى حادث ٢ فبراير ١٩٤٢ ، وقبلها بتوقيعه معاهدة ١٩٣٦ فأنا كما سبق ان قلت أنظر الى الأحداث فرادى كما أنظر الى الأشخاص حسب الأعمال التى يقومون بها عملا ، عملا ، تم أنظر الى كل شخص ككيان مستقل بذاته وقد طالبت ولا أزال أطالب برد اعتبار مصطفى النحاس فهو الزعيم المغبون الذى ظلم فى عهد الثورة ، كما ظلم فيما قبل الثورة . وكذلك لا زلت أطالب ، بنقل جثمانه الى ضريح سعد ليجتمع الزعيمان فى قبر واحد : ان أخطاء مصطفى النحاس لا يمكن أبدا أن تنسب أخطاء الزعماء الآخرين ، المعاصرين له لأنها من ناحية : قليلة العدد ثم لأنها من ناحية أخرى لا تمس الضمير الوطنى ولا الوجدان الوطنى .

ولقد كنت متهيأ لهذا النقد من قبل ، منذ ان قرأت البحث الذى أعده الأخ الدكتور يونان لبيب رزق متهما اياى أنا وأستاذى عبد الرحمن الرافعى والأستاذ فتحى رضوان بأننا نحن الثلاثة من مدرسة التعظيم والتأييم ، أى التى تعظم أعمال شخصيات الحزب الوطنى وتؤثم أعمال غيرها من الشخصيات ، فتناولت هذا الموضوع لأهميته فى مقدمة الجزء الثانى من كتاب سنوات ما قبل الثورة مؤكدا أننى ما كنت فى يوم من الأيام من تلك المدرسة : مدرسة التعظيم والتأييم : صحيح - مقدمة الجزء الثانى - اننى من أبناء الحزب الوطنى ، وأنصار مصطفى كامل ومحمد فريد بل اننى كنت ولا أزال من غلاة أولئك الأبناء والأنصار ولقد قضيت زهرة شبابى سجيما بسبب انتمائى الى ذلك الحزب وتحمسى لقادته الأوائل ومع ذلك كانت لى آرائى الخاصة فيما يتعلق بالتاريخ وشخصه .

ولعلى بذلك الايضاح قد نجحت فى حسم تلك المسألة التى أثارها بعض الزملاء الأصدقاء للتأكيد على هويتى الوطنية الأصيلة الناجمة عن انتمائى للحزب الوطنى وان خشى البعض أن تؤثر فى نتائج ما أصل اليه من أحكام ولكنى بالأمانة وللأمانة ما تأثرت فى يوم من الأيام بأية انتماءات حزبية ، أو بأية عواطف شخصية فى أى حرف خطه قلمي : اننى ومنذ أن بدأت أحمل القلم آليت على نفسى أن أكون قاضيا عادلا ، لا يصدر حكما الا بعد دراسة متأنية جادة وبعد الاستماع الى أقوال كل أطراف الموضوع فان اقتنع ضميرى بأن المسألة قد أصبحت جاهزة للحكم ، أصدرت حكمى لوجه الله ، والتاريخ ، غير متأثر على الإطلاق بأى هوى شخصى ، أو تأثير حزبي

ولست أنفى حماسى ، للدفاع عن الحزب الوطنى فلقد ظلمت طيلة حياتى اقوم بمهمة الديدبان الذى يدود عن الحزب : مبادئ ، وتاريخا ، وشخصا شريطة أن يكون الدفاع بالحق وبالمنطق لا بالانتماء ولا بالعاطفة وعندما أدافع عن الحزب الوطنى فانما أدافع عن جزء من التاريخ المصرى الذى هو - الحزب الوطنى - جزء منه : على أننى لا أسكت أبدا ، عندما يمس أحدهم أية شخصية تاريخية لا تتصل بالحزب الوطنى من قريب ولا من بعيد ، فتلك رسالة آمنت بها منذ مطلع شبابى ولازلت مصرا على الاستمرار فيها مهما كلفنى أداء تلك الرسالة من أعباء ، ومهما حملنى تنفيذها من تضحيات ، عندما وجه البعض هجوما عنيفا ضد احمد عرابى متهما اياه بكثير من التهم التى لا أساس لها من الصحة ، انبريت للدفاع عنه بكل ما أملك من قوة وساعدنى فى مهمة الدفاع ، اننى « أملك » أوراقا خاصة بأحمد عرابى لا أعتقد أنها بحوزة أحد غيرى وهذه الأوراق تعطينى القدرة على الدفاع عن عرابى بقوة تدعو الى الاقتناع .

وكذلك عندما وجه البعض نقدا ، ونقدا مريرا الى طلعت حرب وانطلق النقد من أيديولوجية خاصة دافعت بالحق عن طلعت حرب مؤكدا انه وان كان فى بداية حياته ، قد ساعد الحديو ، أو بعض رجاله عندما كان يعمل معهم وانه وان كان قد خدم بفكره وخبرته ، بعض الاقطاعيين المصريين ، فاننا لا يجب أبدا أن ننسى له ، انه بانشائه بنك مصر ، وشركاته ، قد مصر - بتشديد الصاد - الاقتصاد المصرى وحماه من رأس المال الأجنبى كما أن طلعت حرب قد أنشأ مدرسة من الاقتصاديين المصريين الذين يعتمدون على العلم ، والخبرة كان لها فيما بعد الفضل الأكبر فى ازدهار الاقتصاد المصرى . وبهذه المناسبة - مناسبة الحديث عن الهجوم على بعض الشخصيات المصرية التى لعبت أدوارا هامة فى حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - أرى اننا لا نزال نغلب آرائنا ، الخاصة ونتأثر بميولنا الحزبية فيما نكتبه خاصة بتاريخ بعض شخصياتنا البارزة بالرغم من ان أبسط ما يجب أن يتوفر ، للكاتب من شروط تؤهله للكتابة التاريخية ان يكون محايدا وغير منحاز .

وأقولها بصراحة ووضوح ، فى هذا المدخل وقد قلتها مرارا وتكرارا أن من أخطر الأمور على شبابنا ، وعلى حاضرنا ومستقبلنا ان نهيل التراب دائما وأبدا على كل صفحة طيبة من صفحات تاريخ بلادنا وأن ننقد بل نهاجم وبعنف بعض الشخصيات التاريخية ذات الأثر المجيد فى تاريخنا المعاصر . لقد تعرضت شخصيات كثيرة لموجات من الهجوم الذى لا مبرر له الأمر الذى جعل شبابنا يتمزق من داخله لأنه لا يجد شخصية من الشخصيات التاريخية خلت تماما من الشوائب والانتقادات العنيفة التى توجه اليها . كل شخصياتنا التاريخية فى كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بل والعسكرية تعرضت خلال نصف القرن الماضى موجات هائلة من الهجوم المر الذى لا يستند فى غالبه الى حقائق ثابتة .

ونحن لا ننكر أبدا ان لكل شخصية من تلك الشخصيات متالبها ،
ونقائصها وأخطاءها ونحن لا نطلب من أحد ان يتجاوز عن ذكر تلك المتالب
والنقائص والأخطاء فذلك ما لا يتفق - من وجهة نظرنا - مع المنهج السليم ،
لنتناول الأحداث التاريخية والكتابة عن تلك الشخصيات العامة ، كل ما نطلبه
وما نلج عليه ألا نبالغ أبدا في ذكر تلك المتالب والنقائص والأخطاء وأن نحاول
وضعها في إطارها الصحيح وان نعنى جيلنا الظروف التي وقعت فيها تلك المتالب
والنقائص والأخطاء وإن نحاول ان نضع أنفسنا في مكان تلك الشخصيات
التي نكتب عنها ، ثم أنه يجب ألا نكفى بذكر الأخطاء والنقائص ، والمتالب وإنما
يجب لتحقيق العدالة أن نشير الى ما تتمتع به تلك الشخصيات من فضائل
ان كانت تتمتع بها فعلا ونذكر الأعمال الطيبة التي قامت بها تلك الشخصيات
ان كانت قد قامت فعلا ببعض الأعمال !

ان تاريخنا مليء بالشخصيات الطيبة الجديرة حقاً بكل تقدير واحترام
والتي يمكن ان تتباهى بها الدول الأخرى اذا كانت قد سبعت بوجودها ضمن
أبنائها وفي بعض الدول الكبرى والصغرى التي تفتقر الى شخصيات تاريخية
تجلدها تخرع شخصيات جديدة لتلهم شهابها المثل العليا وفي أحيان كثيرة
تضخم بعض الشخصيات وتضفى عليها من الخيال ما يجعلها شخصيات تحتذى
أو يجب أن تحتذى ، أما نحن فأننا نهتم كل ما لدينا من شخصيات هامة نجعل
من الحجة قبة ومن القبة هرما أكبر اذا ما تناولنا تلك الشخصيات بالحديث .
وفي أحيان كثيرة نعلم الى اصطبياد بعض الأخطاء أو بعض الكلمات التي
قيلت - مثلا - في ظروف خاصة لنجعل منها أهرامات كثيرة ثم نبني على تلك
الأهرامات أهرامات أخرى ، ثم نصدر تبعا لكل ما بنيناه ، وانطلاقا من كل
ما ضخمناه أحكاما تكون دائما وأبدا ظالمة . ولعل لم أجد كتابا ، كثيرين -
كما هو الحال عندنا بكل الأسف شديد - يعيشون معارك قديمة انتهى أجلها .
منذ سنوات بعيدة ، ولعل لم أجد أيضا مؤرخين - مثلما هو الحال عندنا -
يحاسبون البعض على النوايا ، ويعتمدون في توجيه الاتهامات لشخصيات معينة
على وثائق كتبها وصورها أعلام طبيعيين لتلك الشخصيات .

ولعل أيضا لم أجد - في غير بلدنا - أناسا يعيشون طيلة حياتهم أسرى
ميولهم واتجاهاتهم الحزبية ، بمعنى - مثلا - ان نعيش ونحن في عام ١٩٨٩
المعارك الحزبية التي عاشها أجدادنا في الثلاثينات فمن المعروف مثلا أن هناك
خلافا حادا كان بين الحزب الوطني والوفد المصري هذا الخلاف مثلا كان
موجودا في الثلاثينات والأربعينات فهل من المعقول ان تبقى آثار هذا الخلاف
قائمة حتى اليوم وكأنه ابن اليوم : الذين كانوا - مثلا - يخاصمون
سعد زغلول في ١٩٢٤ ، لأمر ما ، يخاصمونه اليوم لنفس الأمر رغم مرور أكثر
من ستين عاما على زوال أسباب ذلك الاختلاف ، والذين نشأوا على الخلاف مع

الحزب الوطنى من الوفديين - مثلا - يبقى الخلاف لديهم - كما هو رغم زوال أسبابه ، وانقضاء كل ما يتعلق به - وبكل أسف شديد انتقلت العدوى الى بعض الكتاب والمؤرخين الذين لهم ارتباطات حزبية ، أو على الأقل ينحرفون مع هذا الحزب أو ذاك فنرى مثلا من يتعاطف أو من كان يتعاطف مع الوفد المصرى أو كان منضما اليه ، عندما يكتب عن الحزب الوطنى - حزب مصطفى كامل ومحمد فريد - تفيض كتاباته مرارة وقسوة ، وكذلك من كان متعاطفا ، أو منضمما للحزب الوطنى عندما يكتب عن الوفد تفيض كتاباته أيضا مرارة وقسوة ، الأمر الذى جعل معظم تلك الكتابات متأثرة بانفعالات شخصية أو بانتماءات حزبية مما جعلها - تلك الكتابات - لا تتصف بالموضوعية وما أذكره وما كان لى أن أكتب الاسم الا لأنه أخ ، وصديق عزيز ، أعتر بصداقته وأخوته - ان الأستاذ لمعى المطيعى ، كتب مقالا عن مصطفى كامل ضمن مقالاته وأبحاثه الجيدة والممتازة - بالعدد الذى صدر من جريدة الوفد فى ٤ فبراير ١٩٨٨ كانت عناوينه كما يلى بالحرف الواحد : **مصطفى كامل : هذه الأمة بلانى الله بأن أكون واحدا من أبنائها : ١٩٠٤** جوليت آدم تزور الاسكندرية والقاهرة والنيا وأسبوط والأقصر وأسوان : الخديو عباس الثانى ينفق على تعليم مصطفى كامل ورحلاته فى أوروبا : مصطفى كامل يهاجم قاسم أمين تقريبا للخديو وقد استفزتنى كل تلك العناوين فيما عدا العنوان الخاص بمدمام جوليت آدم ذلك لأن التعسف كان واضحا للغاية فيها : لقد اختار الكاتب عبارة وردت فى خطاب خاص بعث به مصطفى كامل الى صديقه الحميم ، فؤاد سليم فى بداية حياتهما السياسية وفى وقت تحالفت فيه كل الظروف ضد الحركة الوطنية وازدادت فيه السبائس ضد كل العاملين باخلاص فى صفوف الحركة الوطنية المصرية وهى عبارة لا يمكن أبدا أن يقولها مثل مصطفى كامل الا فى حالة يكون قد كفر فيها بالناس وبالأحداث : لم يذكر الكاتب المفضل من كل ما قاله مصطفى كامل الا تلك العبارة ، نسي أو تناسى الكاتب الصديق أن الذى ينسب اليه تلك الكلمة هو أكثر من تغنى بحب مصر : هو أحد عشاقها البارزين القائل : ان روحى تتغذى من حب الوطن وبدونه لا أستطيع الحياة اذ لا قيمة للحياة بغير هذا الحب الرائع : ان حب الوطن يفيض على المرء كل سلوى وكل سعادة حتى فى شقائه وبخاصة فى الشقاء ، حيث لا يجد الانسان القوة والأمل الا فى هذا الحب .

ما دامت هذه الشعلة الوطنية تغذيتى وتؤازرنى فانى لا أهاب شيئا ، ولا أحدا فى الوجود : من أشق الأعمال ان يجاهد المرء ضد الزمن ، والحوادث والناس : سأبقى حتى الممات حاملا لواء الاستقلال اذ أجد حياتى فى تلك العقدة وبغير هذه الشعلة الوطنية لا أستطيع الحياة .

● لو انتقل فؤادى من الشمال الى اليمين أو تحولت الأهرام عن مكانها

المكين ، لما تغير لى مبدأ ولا تحول لى اعتقاد بل تبقى الوطنية رائدى ونبراسى
ويبقى الوطن كعبتى ومجده عاية آمالى .

● ان مصر جديرة بأن تحب بكل قوة ، بكل عاطفة ، بكل جارحة ، بكل
نفس ، بكل حياة .

سى الكاتب المفضل شعر حافظ وشوقى فى مصطفى وفى عشق مصطفى
لمصر - ميلا - نسى قول حافظ :

لك الله يا مصطفى من فسى	كثير الأيادى كثير العدا
اذا ما حمدتك بين الرجال	فأنت الخليق بأن تحمدا
وكننا نياما حين كنت ساهدا	فأسهدتنا حزنا وأمست غافدا
فيا نيل ان لم تجر بعد وفاته	دما أحمر لا كنت يا نيل جاردا
ويا مصر ، ان لم تحفظى ذكر عهده	الى الحشر لازال انحلالك باقيدا
سنشهد فى التاريخ انك لم تكن	فتى مفردا بل كنت جيشا غازدا

ونسى الكاتب أيضا قول شوقى :

يا صب مصر ويا شهيد غرامها	هنا ترى مصر فتم بأمان
اخلع على مصر شبايك غالينا	والبس شبايك الحور والولدان
فلعل مصرا من شبايك ترندى	مجدا يتيه به على البلدان
مصر الأسيفة ، ريفها وصعيدها	قبر أبر على عظامك حانى
أقسمت انك فى التراب طهارة	ملك يهاب سؤاله الملكان

ولست أدري ماذا فى أن ينفق حاكم البلاد النسرعى على تعليم شاب من
أبناء بلده الذين يتوسم فيهم الخير ، حاكم البلاد الشرعى هو الذى ينفق ، وواحد
من أبناء الشعب هو الذى يجرى الانفاق عليه : كان يمكن أن يكون الأمر موضع
استنكار - مثلا - لو كانت الجهة التى انفقت على تعليم مصطفى كامل هى
بريطانيا أو فرنسا أو ملك بريطانيا ، أو رئيس جمهورية فرنسا ، وماذا أيضا
فى ان ينفق الخديو ، خديو مصر على رحلات شاب وطنى من شباب مصر :
يكافح الاحتلال الأجنبى : انه لا ينفق مثلا - على رحلات شاب مستهتر يفضى
لياليه فى الحانات وعلب الليل وعلى موائد القمار ، وانما ينفق على شاب وطنى
يستغل كل دقيقة فى حياته كاتبا وخطيبا ومتحدثا ومحاورا فى فضح الاحتلال
الأجنبى وكشفه أمام الرأى العام الأجنبى : ولا ضير هنا - على الإطلاق - على
من ينفق وعلى من ينفق عليه هذا اذا تأكدت فعلا ، عملية الانفاق . فما بالنا
اذا كانت عملية الانفاق تلك لم تتأكد بعد .

وربما كان الدافع الرئيسى لاستفزازى بما جاء فى عناوين المقال لا بما

جاء فى المقال نفسه فالمقال يختلف الى حد كبير عن عناوينه : أن العديد من الشباب الذين قرأوا هذه العناوين - وفى أحيان كثيرة ، يقرأ البعض العناوين دون أن يقرأوا المقالة - قد عبروا لى عن قلقهم وحيرتهم . وقد تساءل بعضهم : مصطفى كامل الذى تتغنون بأمجاده ونضاله ووطنيته وعشقه لمصر ؟ أهذا هو الزعيم الذى اتخذتموه لأنفسكم قدوة وتدعوننا اليوم لأن نقفدى به ؟ ماذا يمكن ان يقال فى زعيم من ذم ، وهجاء أكثر من أن يقال عنه انه قال : هذا الأمة بلانى الله بأن آكون واحدا من أبنائها .

وقد انفعلت بسبب خطورة هذا المقال وتوليت الرد عليه بسرعة وبإدراك الأخ الصديق الأستاذ مصطفى شردى - رحمه الله رحمة واسعة - بنشر مقالى الأول ردا على بعض ما نشره الأخ الصديق الأستاذ لمعى الطيعى وان كان المجال لم يسمح بنشر المقال الثانى الذى رددت فيه وبموضوعية تامة على كل ما أثير فى هذا المقال .

ولو كان المقال عن غير مصطفى كامل وفيه بعض التجنى على شخصية أخرى غير شخصية مصطفى كامل ، ما ترددت على الاطلاق فى الرد عليه ، فان من ألزم واجباننا الوطنية ككتاب وطنيين أن ندود عن حمى تاريخنا وأن نبقى لشخصياته التاريخية على احترامها وتقديرها - أى الشخصيات التاريخية التى نعنيها - حقيقة جديرة بكل حب وبكل تقدير ، فلنتعاون جميعا كتابا ومؤرخين على أن نقيم صرح العدالة المطلقة فى كل كتاباتنا وخاصة الكتابات التاريخية منها لأنها تؤثر فى وجدان الشباب بل تساهم فى صنع هذا الوجدان الذى لا يجب أبدا ان يهتز بسبب عبارة وردت على لسان شخصية تاريخية ثم أثبتت الأيام بالآلاف البراهين والأدلة على أن تلك العبارة لم تكن أكثر من فلتة لسان لنسباب يحارب كما قلت فى كل الجهات وكل الجهات ..

وقد جاء فى الكلمة التى بعثت بها الى « الوفد » ونشرتها - مشكورة - ما يلى :

مما ضاعف من ألمى وحزنى فيما يتعلق بالهجوم على مصطفى كامل ، ان الهجوم يجرى فى وقت استشرت فيه الهجمات على كثير من زعماء مصر ، حتى لا يكون بمصر فى تاريخها كله زعيم لم يجرح - بتشديد الراء لم يهل عليه التراب .

واعتقائى للشخصى أيضا انه لو ان الأستاذ لمعى الطيعى قد تأنى فى دراسته عن مصطفى كامل ، وقرأ كل ما كتب عن مصطفى كامل ، أو معظم ما كتب عن مصطفى وخاصة من تلاميذه وأنصاره ومعاصريه مؤيدين له كانوا أم معارضين لما خرج فى دراسته بتلك الأحكام المبسرة ، بل الظالمة ، لا بل التى لا تستند الى أى أساس من المنطق أو العقل وقد وضحت تماما سوء نية الأخ والصديق لمعى الطيعى - وعذرا فأنا أحبه وأقدره أبا وصديقا - عندهما

اختار كلمة ، قال انها وردت فى احدى رسائل مصطفى كامل الى فؤاد سليم فى ٢٩ أغسطس ١٨٩٥ - وهو لم يتجاوز الواحدة والعشرين من العمر، وجعل منها مانسيتا رئيسيا لمقاله تلك هى كلمة : هذه الامة بلانى الله بأن آكون واحدا من أبنائها : لم يختار ملاما كلمة مصطفى كامل « لو لم آكن مصرى لوددت أن آكون مصرى ، أو كلمة : بلادى بلادى لك حبنى وفؤادى ، لك حياتى ووجودى لك دى ونفسى ، لك عقلى ولسانى ، لك لى وجنانى ، فأنت أنت الحياة ولا حياة الا بك يا مصر .

لو كان الأستاذ لمعى حسن النية - وعذرا مرة أخرى - لاختار بدلا من تلك الكلمة التى لم يقيم دليل على قولها - كلمات لمصطفى كامل كتلك التى قال فيها : ان روحى تتغذى من حب الوطن ، وبغيره لا أستطيع الحياة ، اذ لا قيمة للحياة بغير هذا الحب الرائع العظيم الذى يفيض على المرء كل سلوى ، وكل سعادة حتى فى شقائه وبخاصة فى الشقاء ، حيث لا يجد الانسان القوة والأمل ، الا فى هذا الحب ، أو قول مصطفى كامل : لو انتقل فؤادى من الشمال الى اليمين أو تحولت الأهرام عن مكانها المكين ، لما تغير لى مبدأ ، ولا تحول لى اعتقادى ، بل تبقى الوطنية رائدى ونبراسى ، ويبقى الوطن كعبتى ومجده غاية آمالى » وتبدو عملية التجنى على مصطفى كامل واضحة جلية من الكاتب .

ولست أرى فى علاقة الحركة الوطنية وعلى رأسها مصطفى كامل ضميرا من تقرب تلك الحركة من فرنسا ، أو ضميرا من تقرب تلك الحركة من كاتبة فرنسية ذائعة الصيت مثل مدام جولبيت آدم ، فمدام جولبيت آدم من أشهر الكتابات الفرنسيات ، بل من أعظم شخصيات فرنسا وكتابها « انجلترا فى مصر » من خير ما ألف فى القضية المصرية ، بل ان رأى العام العالمى لم يعرف القضية المصرية على حقيقتها الا من ذلك السفر الجليل وزيارة مثل هذه الكتابة الفرنسية الجلييلة لمصر فى يناير ١٩٠٤ من الأعمال الوطنية المتميزة ، وقد استضافها فى المنيا عمر بك سلطان ، وقد زارت أنار بنى حسن برفقة مصطفى كامل والأمير حيدر فاضل ، وقلة استقبلت فى أسىوط استقبالا شعبيا هائلا أعده حسين بك فهمى وأحمد بك خشبه والسيد كامل بك خشبه . وقد ذهب هؤلاء بها الى البلينا حيث تناولوا الشاى بمنزل عبد الملطيف بك أبو سبتيت ، ثم الى الأقصر حيث استقبلها عبد الكريم بك العمارة ويس بك انلراوس ، وفى اسنا تناولت وضيوفها الشاى فى منزل متولى بك حزين ومدنى أفندى حزين .

وقد رحب بالضييفة الكبيرة مصطفى كامل فى مقال له نشره بالواء (٢٤ فبراير ١٩٠٤) وأسمها فى مقاله بأميرة من أكبر أميرات الرأى والقلم والسياسة ، وقال انها عشقت مصر من قديم ، وشغفت بها من عهد شبابها ودافعت عنها بقلمها السيلال السنوات الطوال ، وأولم لها الحديو عباس حلمي

التانى مادية عشاء فى قصر القبة فى ٢٥ فبراير . وقد بقيت فى مصر ستة أسابيع ، وكتبت عن تلك الزيارة مقالا رائعا فى صحيفة الجولوا الفرنسية قالت فيها : ان أرض مصر نضم كل المدنات السابقة وسما مصر هو أول سماء مزقت فيها السحب حيث سمح بذلك للانسان ان يشعر بوجود الخالق . ولم يعهد التاريخ أمة بلغت من القوة والعظمة ما بلغته الأمة المصرية ، الى أن قالت : ان استرداد مصر لنفسها أمر تكرر الى حد أنه صار قانونا فى تاريخها يؤكد أن مصر ستنبقى الى الأبد مصر » .

وللعلم فان مدام جوليت آدم من مواليد ١٨٣٦ ومصطفى كامل من مواليد ١٨٧٤ أى انها تكبره بثمانية وثلاثين سنة ، وقد التقى مصطفى كامل لأول مرة بـ مدام جوليت آدم فى سبتمبر ١٨٩٥ وكان عمره واحدا وعشرين عاما وكانت مدام جوليت آدم فى التاسعة والخمسين من العمر .

واذا كانت الحكومة الفرنسية قد تنكرت للقضية المصرية فى ٨ ابريل ١٩٠٤ فى أعقاب الاتفاق الودى الذى وقع بين فرنسا وانجلترا فى نفس اليوم ، فان الشعب الفرنسى لم يتنكر أبدا للقضية المصرية ، وانما ظل صديقا لمصر ، وفيا للقضية المصرية ، ومن الأمور الجديرة بالتوضيح ، علاقة مصطفى كامل بدولة الخلافة العثمانية حيث أساء الاخ لمعى المطيعى فهم تلك العلاقة ، وما أكثر ما كتبنا عن تلك العلاقة فيما كتبناه . عن مصطفى كامل ومحمد فريد وأمين الرافعى والحزب الوطنى . وكنا نظن ان تلك العلاقة قد وضحت للأذهان ووضعت فى مكانها الصحيح : لم تكن أبدا تلك العلاقة علاقة تبعية ، وانما كانت علاقة قوم ينشدون الاستقلال وهم يرون ان هناك سيادة اسمية لتركيا على مصر ، ولذلك فلم يكونوا يريدون اغضاب تركيا وانما كانوا يريدون ضمها الى صفوفهم لتقف وإياهم ضد الاحتلال البريطانى .

وقد كان الشعب المصرى عاشقا لتركيا حتى فى الحرب العالمية الأولى . كان يطرب لأى انتصار تحققه تركيا ، بل لقله رجب الشعب المصرى عندما قيل له ان هناك حملة تركية تريد دخول مصر ، لتحريرها من الاحتلال الأجنبى . ولعلم الأستاذ لمعى المطيعى فان الوفد المصرى الذى كان يرأسه سعد زغلول باشا قد أرسل وفدا الى لوزان أيام مؤتمر الصلح ، وكذلك أرسل الحزب الوطنى وفدا آخر وكان من مهام هذين الوفدين الاتصال بالجانب التركى ليتنازل عن سيادته الاسمية على مصر : ان عبدو عبدوى صديقى . وقد وضع تشرشل يده فى يد ستالين فى الحرب العالمية الثانية ليتمكن الحلفاء من هزيمة هتلر .

اما الحديث الذى أطال فيه الأستاذ لمعى المطيعى عن علاقة مصطفى كامل بالحيدى عباس حلمى الثانى ، فأحب أن أؤكد للأستاذ لمعى المطيعى ان عباس حلمى الثانى لم يكن كرومر وانما كان الحاكم الشرعى للبلاد ، وانه كثيرا ما وقف الى جانب الحركة الوطنية المصرية مما أغضب عليه الانجليز ، وسبب له أكثر

من أزمة معهم ، وربما يذكر الأستاذ لمعى المطيعى ان شباب مصر الوطنى ، فى مرحلة من المراحل كان مغرما بالحدىو الشاب عباس حلمى الثانى حتى أنه حمل عربته على الأكتاف ، وربما يذكر الأستاذ لمعى المطيعى انه حتى بعد ان نفى الانجليز عباس حلمى فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، كان الشعب يردد فى أغانيه : الله حى عباس حى .

لقد كان عباس حلمى الثانى حاكما مصرية شريعا ، وقف الى جانب الشعب فوقف معه الحزب الوطنى بقيادة مصطفى وفريد ، وعندهما وقف الى جانب الاحتلال تنفيذنا لسياسة الوفاق بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية . وقف الشعب والحزب معه ضد الحدىو . والحديد عن العلاقة بين مصطفى كامل والحدىو وبين محمد فريد والحدىو وبين الحزب الوطنى والحدىو ، تحتاج الى أكثر من كتاب ، وحسبى هنا أن أقتطف من مذكرات الحدىو عباس حلمى الثانى التى نشرها « المصرى » عام ١٩٥١ ما يلى : لقد قيل فى أيام كفاح مصطفى كامل العنيفة اننى كنت خصمه ، وقيل أيضا أنه كان صنيعتى وليس هناك ما هو أشد بعدا عن الحقيقة من هذا الذى خيل ، ان مصطفى كامل كان لا ينتمى الا الى نفسه ، كان رجلا من الصفوة « عاش بايمانه ومات بايمانه » . أما أنا عباس حلمى فما كنت أبدا وحيه ، وما كنت أبدا خصمه . بل كان زعيما رائدا وجنديا يحارب تحت راية مثله العليا .

أما الكلمات الأخرى ، التى لم يتسع المجال لنشرها ربما لقسوتها واختلافها مع سياسة الصحيفة وربما لطولها فقد كانت تحت عنوان ، حتى لا يتمزق شبابنا أكثر مما هو ممزق : انصفوا زعماءنا ولا تهيلوا عليهم تراب الظلم والحقد وعدم العرفان بالجميل . وقد أبديت فيها - فى البداية - أن مما أعطى للهجوم على مصطفى كامل ومحمد فريد فيما بعد أهمية خاصة عندى ، انه نشر فى صحيفة يومية واسعة الانتشار لا يعد قراؤها بالألوف ولكن بمئات الألوف وأغلب هؤلاء من الشباب الذين يخشى عليهم من تلك الأحكام التاريخية المبتسرة التى لا تعتمد أصلا على حق أو منطوق أو عدل ولا تعتمد - اذا ما اعتمدت - الا على كلمة قيلت هنا ، أو قيلت هناك بل فى أحيان كثيرة لا تعتمد على أى شيء الا الرغبة - وعذرا ، وأسفا أيضا - فى تجرييع الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه الى الابقاء على النماذج الوطنية المخلصة دون أن نوجه اليه الطعنات تلو الطعنات وقد تصورت نفسى واحدا من طلبة المدارس الاعدادية أو الثانوية الذين يدرسون ضمن ما يدرسون سطورا عن مصطفى كامل ومحمد فريد والحزب الوطنى ضمن ما يدرسونه من أحداث التاريخ المعاصر : تصورت نفسى طالبا فى مدرسة ثانوية أو اعدادية وأنا أقرأ ما نشر عن مصطفى كامل ، أغلب الظن اننى سأصاب بالاحباط بالاضسافة الى اننى سأصاب بقدر غير قليل من البلبلة والشك والقلق .

وكان من بين ما قلده أيضا : لا يجوز أبدا أن نجىء بعد ما يقرب من ثمانين عاما على وفاة مصطفى كامل ، وسبعين عاما على وفاة محمد فريد ، لنقول انهما - مصطفى كامل ومحمد فريد - كانا من صنائع الخديو عباس حلمي ، وتركبا - وكان الأخ الصديق الأستاذ لمعى المطيعي قد وجه نفسه تهمة العمالة لتركيا والخديو التي وجهها الى مصطفى كامل الى محمد فريد في مقال تال لمقالة عن مصطفى كامل - وطالبت - في هذا الكلمات ان يعيش الكتساب والمؤرخون بالتخيل في الأجواء التي عاشها مصطفى وفريد وإن يدرسوا جيدا الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تحيط بمصر في السنوات التي كان فيها مصطفى كامل ومحمد فريد يقودان الحركة الوطنية المصرية .

وقد أعلنت في تلك الكلمة استغرابي من أن يركز - في هذه الأيام بالذات - الهجوم على مصطفى كامل ومحمد فريد دون توجيه أى نقد الى سياسة قيادات حزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية التي كانت - في الغالب - مماثلة للمحتلين أو على الأقل غير متصادمة مع سياسة المحتلين .

وقلت أيضا ، نفع نحن السياسيين في خطأ فاحش عندما نكتب - مثلا - عن الخديو عباس حلمي الثاني - في الثمانينات - وفي أذهاننا الصورة الكريهة التي كانت عن ذلك الخديو في العشرينات عندما كان الاحتلال البريطاني جاثما فوق صدورنا يرضعنا لبن كراهية هذا الحاكم الذي رفض الوقوف الى جانب المحتلين في الحرب العالمية الأولى وأثر الوقوف الى جانب دولة الخلافة الاسلامية وحيث كان يجلس على العرش الملك أحمد فؤاد الذي كان يخشى دائما من ان يخطف منه عرشه الخديو السابق عباس حلمي الثاني والذي كان يصدر تعليماته باغلاق أية صحيفة تذكر بالخير الخديو عباس حلمي الثاني بل الذي كان - أحمد فؤاد - يحرم دخول السراى كل على كل من يظن أن له علاقة - أدنى علاقة - بالخديوى عباس حلمي : وكان الملك أحمد فؤاد - وابنه فاروق من بعده - يضع فيتو على الشخصيات التي كانت على علاقة طيبة بالخديو عباس حلمي أو - على الأقل - قالت فيه كلمة طيبة ، كان يرفض تعيين تلك الشخصيات وزراء أو مديريين أو أية وظيفة يجرى تعيينها بمرسوم ملكي .

لا تزال نظرتنا - كسياسيين ومؤرخين - الى الخديو عباس حلمي الثاني متأثرة بنظرة الانجليز اليه ونظرة الملك فؤاد ، والملك فاروق من بعده اليه : لم نحاول الا نادرا النظر الى الرجل نظرة مجردة : نظرة عادلة منصفة الى تاريخ رجل حكم مصر - ولو أسميا - فترة طويلة من الزمن أصاب فيها - بلا جمل - وأخطأ واذا كان قد تلون وتقلب ، هاجم الانجليز وصادقهم ، عاداهم ، وتحالف معهم ، فمن من الحكام المصريين - في سنوات ما قبل الثورة - لم يفعل ذلك ومن كان بلا خطيئة فليمره بحجر » .

ونقلت في كلماتي بعض عبارات وردت في مذكرات الخديو عباس حلمي

الثانى قال فيها : ان التحليل التاريخى لحكمى سيئين بكل جلاء أنى لم أكن قط ذلك الغلام الذى زعمه صحفى فرنسى ولا كنت ذلك النائر الماكر الذى يخضع للضغط اليومى من المعتمد والقنصل البريطانى .

ما كنت غلاما أو نائرا ماكرا يوم وقع حادث حلفا - ١٨٩٤ - وإنما كنت شابا فى مقتبل العمر لم أحط نفسى بمن يطمعون الظفر لمصر بسيادتها وكيف يلوموننى لأننى أظهرت ذلك النفور الطبيعى نحو مفتصبى بلادنا الطامعين فيها والذين كانوا قد صرحوا منذ سنة ذلك الاحتلال - ١٨٨٢ - والمرة بعد المرة دون أن يفوا بوعودهم ، وعلى رأسهم لورد دوفرين أنهم يتأهبون للجلء عن مصر .

عندما ارتقيت العرش لم يكن بإمكانى اختيار حاشيتى بنفسى : لقد وجدتها كما هى ولم يكن لى من أمرها شئ وما كان يسعنى أن أقبلها أو أرفضها : ان الدور الوطنى قد تحدد وتجلي بوجه عام فى عهدى وفد ظهر ذلك الروح فى اخلاص أكثر زعماء مصر ، جلدا ، وبلاغة وموهبة ، مصطفى كامل « كان مصطفى يرأس حزب الشىباب المتطرف وكان حزب أعيان البلاد - الحزب المحافظ - ياتمر بأمر الشيخ على يوسف وقد أدركت بعد قليل استحالة ضم الفريقين - الفريق المحافظ ، وفريق الشىباب - وصار لزاما على أن أسعى عند كل منهما سعيا خاصا » .

وفى كلماتى تلك أنقل فقرات من رسائل مصطفى كامل ، لم يكن ينفى فيها - فى مطلع شبابه - انه يتلقى دعما من الحديو للقيام برحلاته الى أوروبا للدعاية للقضية الوطنية المصرية ، ولكن أى دعم ؟ فى خطاب بعث به مصطفى كامل الى صديقه فؤاد سليم مؤرخ فى ١٦ أكتوبر ١٨٩٥ - وكان اليأس قد استبد بمصطفى كامل - قال مصطفى :

اننى فى ضيق نظرا لأن الحديو لم يرسل لى من المال ما يكفينى للسفر الى مصر اذ أن مقدار ما بعث لى يكفى فقط لأسدد به نفقات الإقامة واننى صممت على عدم رجوعى الى مصر لأن وجودى فى فرنسا مهم جدا للقضية التى كرسى لها نفسى جسدا وروحا وهى قضية الدفاع عن مصر ، ولقد قررت ألا أعود الى مصر الا اذا يثبت من معاونة الوطنيين وانى حاليا يائس من واحد وهو الحديو ولكن أليس فى استطاعة والدك والهلباوى ومحمد سالم ، أن يرسلوا لى سنويا ٤٠٠ جنيه ما داموا يعتبرون أنفسهم وطنيون ويقدرتون جهودى الوطنية ، واذا كانوا غير قادرين على مساندتى فانى سأعود الى مصر يائسا فاقدا الأمل ليس من أجل الجلاء فحسب بل من أجل مستقبل الأمة المصرية ، وتأكد يا صديقى العزيز انى لم أمكث فى مصر بعد عودتى دون أن أرى النصر أكيدا : سوف أنتحر ولا أعيش فى وسط أمة جامدة بالاضافة الى أنى لا أعرف اليأس الا بالموت معا .

بلغ والدك سلامى باسم الوطن المقدس وليس باسم الصداقة التمس منه
وحده ان يرسل لى مبلغ (١٥٠ جنيه) هذا الشهر لهذه السنة كلها ولن
أطلب منه شيئا بعد ذلك » .

وفى السنة المقبلة (١٨٩٦) سوف أدبر أمرى فوالدك يدفع ١٥٠ جنيه ،
والهلباوى ١٥٠ جنيه ومحمد سالم ١٠٠ و ٤٠٠ جنيه من هؤلاء الوطنيين.
الثلاثة ستكون لها قيمة كبيرة عندى أكبر من نقود العباس (عباس حلمى
الثانى) ويظهر ان مصطفى كامل لم يتلق من صديقه أو من والد صديقه
فؤاد سليم أى دعم فكتب الى صديقه هذا فى ٢١ أكتوبر ١٨٩٥ يقول :
استلمت بالأمس كتابك وأؤخر الجواب عليه لوقت آخر وأسألك الآن ان تجيبنى
على رسائلى لأعلم ان كنتم نساء أم رجالا والسلام .

وفى ٦ نوفمبر ١٨٩٥ ، يكتب مصطفى كامل الى صديقه الحميم فؤاد
سليم قائلا : انى أشكرك على امدادك لى بالأحداث التى جعلتنى أرى
بوضوح ان من بينكم لا يوجد أشخاص لا يمكن لوطنى مثلى ان يعتمد عليهم
انتم تقول انه لا يوجد فى مصر شعب جريء ، قادر على مساندتى ولكن أيها
البائس ، والدك وأصدقائك والدك هؤلاء وطنيون هم جزء من هذا الشعب
أكفاك هزلا : انى أرى انكم وطنيون عندما يكون الحديوى وطنيا ولستم وطنيين
عندما يكون العكس » .

مرة فى ٢٢ يوليو ١٨٩٨ كتب مصطفى كامل الى أخيه الأعز محمد فريد
يقول : أخى ليس لى من غيرك ما لى معك من الحرية فاسمع : اتفقت نهائيا على
طبع كتاب الخطب ومجموعة دفاعى عن الوطن الحزين وتعهدت بدفع مبلغ ثلاثين
جنيها مرة واحدة ودفع أربعين بعد ظهور الكتاب والثلاثين يجب دفعها يوم
الجمعة القادم ٢٩ الشهر الجارى فأرجو غاية الرجاء ان ترسل لى يوم وصول
هذا أى يوم الخميس ٢٨ الجارى ٥٠٠ خمسمائة فرنك بالتلغراف بواسطة
الكريدى ليونيه لا عذمتك أخا وفا وصديقا حقيقيا » .

وكان مصطفى كامل فى ٦ يوليو ١٨٩٥ قد كتب الى أستاذه وصديقه
عبد الرحيم أحمد رسالة يقول فيها بعد ان ألقى محاضرة فى مدينة تولوز
الفرنسية عن القضية المصرية حضرها أصحاب الصحف التى تصدر فى المدينة
والحررين بها وجمع كبير من المسئولين بتلك المدينة التى حصل منها مصطفى
كامل على ليسانس الحقوق وعرض « النور الكهربائى » بعض صور عن مصر
قمتها الجمعية الجغرافية ، وقد نشرت وكالات الأنباء العالمية ملخصا للمحاضرة
وتناقلته الجرائد الباريسية كلها تقريبا ونشرتها - نصا - بعض الصحف
التي تصدر فى تولوز : قال مصطفى كامل فى رسالته الى عبد الرحيم أحمد :
دعوت بالأمس بعض الرجال الذين خدمونى وساعدونى هنا فى نشر الاعلانات
وتحضير قاعة الخطابة واليوم أدعو أرباب الجرائد وأخطب فيهم خطبة قصيرة
توافق المقام وأذكر لكم أن حضورى هنا كسب لمصر : كل أهل تولوز وخصوصا

رجال التحرير ! الصحافة] فيها الذين صاروا تحت امرنى ورغبتى بلا ثمن
أما عن المصاريف التى صرفت لأجل الخطابة فهى : سكة حديد [١٢٠ فرنك
ذهاب وإياب ١٦ ساعة مسافة السكة الحديد] وأجرة القاعة والخدم ، والاقامة
وطبع الخطبة وتوزيعها وإرسالها باليوسنة ، كل ذلك وصل للآن نحو ٦٥٠
فرنكا ولكننى مع الاعتدال والتدبير لا أصرف الا ما يوافق المصلحة ويعود نفعه
على خدمة مصر .

للعلم : كان مصطفى كامل وقت ذاك لم يتجاوز الواحد والعشرين من
العمر : يكتب ، ويخطب وينظم الاجتماعات فى بلد أجنبى ويطبع محاضراته
الوطنية ، ويوزعها ، الى جانب مصاريف السكة الحديد والسفر بالسكة الحديد
يستغرق ١٦ ساعة مستمرة : ١٦ ساعة فى القطار دون استراحة ، و . و .
وبعد ذلك كله نقول عنه أنه عميل للخديو وان هناك مصطفى كاملين
واحد قبل ١٩٠٤ ، واحد آخر بعد ١٩٠٤ .

ونسأل : أليس فى ذلك القول اساءة بالغه لتاريخ مل هذا الشاب
الوطنى ، عاشق مصر وشهيد غرامها ؟ .

وأرجو أن يكون مفهوما تماما أننى ما اهتممت هنا بموضوع الهجوم على
مصطفى كامل ومحمد فريد الا للوصول الى النتيجة الهامة التى استهدفها دائما
من اثاره مثل هذه الموضوعات وهى أننا نظلم أنفسنا ونظلم تاريخنا ونظلم
الشخصيات البارزة فى تاريخنا بمثل تلك الأحكام السريعة السهلة كما أننا
نظلم الحق ، والحقيقة والواقع عندما نتخذ من الهجوم على بعض الشخصيات
التاريخية مودة من المودات التى تظهر فجأة ثم تختفى فجأة والتى تبدو أحيانا
وكانها فرصة للانتقام من بعض تلك الشخصيات تحقيقا لأهداف سياسية أو
حزبية مؤقتة ، أو دائمة ، فجأة - مثلا - نتحمل على محمد على الكبير ، نتهرباً
منه ، نفى عنه صفة الحاكم المصرى ، نلحق به كل التهم التى يمكن أن توجه
الى أى حاكم ، نستعين بكل الأعمال التى قام بها أو نفذها أو خطط لها وننسب -
مثلا - ان شعب مصر هو الذى اختاره طواعية فى استفتاء شعبى منقطع النظر
وفى وقت كانت فيه أوروبا تقاسى الأمرين من الحكم الأوتوقراطى المطلق ،
ونتناسى ، أن مصر فى عهده قد انطلقت سياسيا واقتصاديا ، وصناعيا وحربيا
الى الدرجة التى هددت الباب العالى فى تركيا وربما لولا التدخل الأوروبى
لأصبحت مصر ، من أوائل القرن التاسع عشر دولة كبرى !

ونحن - مثلا - لا نذكر لاسماعيل باشا الا ديونه التى إقترضها بفوائد
فاحشة والا غزواته النسائية فى دنيا الغرام والهيام ناسين أو متناسين ، أن
جزءا كبيرا من تارك الديون قد أنفق على مصر لتصبح قطعة من أوروبا وأن
جيوش اسماعيل - التى هى فى نفس الوقت جيوش مصر - قد ساهمت فى
القضاء على الرقيق ، وفى القضاء على الجهالة فى نفس الوقت ، وكانت تلك

الجوش سببا فى ادخال المدينة الحدينة فى كثير من دول افريقية : ننسى - مثلا - لاسماعيل باشا أنه منشئ الحياة النيابية فى مصر ، وأنه أول من شجع المعارضة ، صحافة وتيارات سياسية وقد يقال أنه شجع المعارضة ليستعين بها على التدخل الأجنبى فى شئون بلاده وقد يقال ، وقد يقال ولكن الذى لا جدال فيه أن الرجل كان الى حد كبير حاكما مستنيرا ولو أننا وضعنا فتوحاته ، وغزواته وانجازاته العمرانية فى كفة ووضعنا سيئاته بل وجرائمه فى كفة أخرى لرجحت الكفة الأولى .

وقد جاء علينا وقت ظلمنا فيه أحمد عرابى ، كانت كتبنا المدرسية ، تسميه العاصى أحمد عرابى ، كان البعض - منا - يطلق عليه اسم عرابى الخائن ، كان بعض مؤرخينا يصفونه بالجهل ، والأمية العسكرية وبالضعف وقلة الحيلة وكان مجرد محاولة انصاف الرجل بكلمة ، مجرد كلمة يتعرض قائل تلك الكلمة للمحاكمة أو للطرد من وظيفته كما حدث بالنسبة لبعض مدرسى التاريخ فى المدارس الثانوية الذين نقلوا ، من وظائفهم ، ومن مدارسهم لأنهم أكلوا فى دروسهم لتلاميذهم أن عرابيا لم يكن عاصيا ولا خائنا وانما كان نائرا بل رائدا من رواد الثورة : وكذلك الحال بالنسبة للخديو عباس حلمى لم نذكر له ، إلا أنه كان متولنا يعارض بعض الحكام الانجليز فى مصر ثم يتحالف معهم ، لتحقيق مصالحه الشخصية ، أو لأية أسباب أخرى : لم نذكر للخديو عباس حلمى إلا أنه جمع أموالا طائلة من كذا ، وكذا ، والا أنه كان يضرب الحركة الوطنية المصرية مرة ويعمل على تقويتها مرة أخرى ، وهكذا .

وعباس حلمى - شئنا أم أبينا - أول حاكم من أسرة محمد على ، أحب مصر حبا جما وخاصة فى السنوات الأولى من حكمه ، عندما ولى الحكم ، وهو فى الثامنة عشرة من العمر ، كما أنه أول حاكم مصرى من أسرة محمد على واجه الانجليز الذين يحتلون بلاده مواجهة صريحة سببت له الكثير من الأزمات كما أنه - عباس حلمى الثانى - وقف مؤيدا للحركة الوطنية المصرية منذ عام ١٨٩٢ حتى عام ١٩٠٤ - على الأقل - ثم تخلى عن هذا التأييد عندما رأى فرنسا تتخلى عن مناصرتها للحركة الوطنية المصرية وتتحالف مع بريطانيا بعد أن اتفقتا - فرنسا وإنجلترا - على اطلاق يد فرنسا فى الجزائر ، واطلاق يد إنجلترا فى مصر وقد نذكر للخديو عباس حلمى أنه لم يكن كوالده صنيعة لإنجلترا ففى أحيان كثيرة يمكن أن نعتبر عدم الانصياع الكامل للاحتلال ميزة اذا ما قارنا عدم الانصياع الكامل بالتبعية الكاملة ، وعباس حلمى الثانى شئنا أم أبينا له بصماته على السياسة المصرية والحركة الوطنية المصرية رغم مرارة الاحتلال البريطانى وقسوته ، وينبغى علينا اذا ما أردنا الانصاف أن نقول ما للرجل ، وما عليه ، أما أن نحرمة من كلمة الحق وأما أن نجعل منه شماعة لكل الأخطاء التى وقعت فى عصره [١٨٩٢ - ١٩١٤] فليس من الشجاعة فى شيء .

وكذلك جاءت علينا فترة من الفترات قسونا فيها على سعد زغلول : قلنا - مثلا - أنه امنطى المد السورى فى عام ١٩١٩ واستغله لصالحه ، قلنا عنه انه استفاد من الثورة دون أن يكون له فضل الاعداد لها بل وجد من بيننا - وقد وصلوا الى أعلى المناصب - أى كانوا وزراء - من اتهم سعد زغلول بالخيانة والعمالة لبريطانيا والاتفاق معها على كثير من الخطوات التى نفذتها بريطانيا فى مصر وخاصة الشهور التى ولى فيها الحكم وكذلك الأمر بالنسبة لمصطفى النحاس : ركزنا على أمور صغيرة مثل الثراء الذى هبط على زوجته والقبلة اياها التى طبعها على يد الملك الشاب فاروق ومتل التفارب من القصر ، فى وزارته الأتيرة وعندما اسمى تلك الأمور ، صغيرة فانما أعنى صغيرة بالنسبة الى ما قدمه مصطفى النحاس لبلاده فى تاريخه الوطنى المشرف قبل ان يحترف السياسية كقاض وبعد أن احترفها كعضو فى الوفد المصرى ، ثم رئيسا له ننسى لسعد زغلول انه أول زعيم مصرى فلاح افتخر بأنه زعيم الرعاع أو من كان يسميهم الانجليز رعاعا ، وأنه أول زعيم تباهى بزعامته للابى الجلابيب الزرقاء [الفلاحين] : سعد زغلول أول زعيم مصرى وف فى أمام ملك أوتقراطى مستبد موقف الندية ، وصعد الأزمة معه فى مسألة من يختار الأعضاء المعينين : فى مجلس الشيوخ : الملك يقول ان الملك هو الذى يختار وسعد زغلول يقول ان الملك لا يحكم الا عن طريق وزرائه وان مجلس الوزراء هو الذى يختار الأسماء ، والملك هو الذى يصدر قرار التعيين فلما اشتملت الأزمة اتفق الملك وزعيم الشعب - على النحو الذى فصلناه فى الجزء الأول من هذا الكتاب - على الاحتكام الى فان دوش النائب العام فى المحاكم المختلطة المصرية وقبل الملك قرار الحكم الذى أيد موقف سعد زغلول فى أن الملك يباشر سلطته عن طريق وزرائه وتعيين نسبة الخمسين من أعضاء مجلس الشيوخ هو من سلطات مجلس الوزراء ، الذى يقترح الأسماء على الملك ويصدر الملك المرسوم الملكى بتعيين تلك الأسماء فى مجلس الشيوخ .

نسبنا لمصطفى النحاس مقاومته للاحتلال البريطانى فى كثير من أيام حكمه ونسبنا أنه نام ، فى محطة سكة حديد بنى سويف كنوع من المقاومة لدكتاتورية اسماعيل صدقى ، عندما حال اسماعيل صدقى ، بين مصطفى النحاس وبين دخوله بنى سويف : نسبنا أو تناسبنا المواقف الوطنية الكبيرة والكثيرة لمصطفى النحاس تلك المواقف التى سجلناها بالتفصيل فى سلسلة مقالات لنا بالصور : تحت عنوان : مقال تأخر عشر سنوات : مصطفى النحاس زعيم مصر ، ووجدناها الحر الشجاع [٢٣ أغسطس ١٩٧٥] .

كانت ولا تزال أحكامنا على كثير من زعمائنا قاسية للغاية ، وكانت ولا تزال أحكامنا على كثير من زعمائنا أيضا مبالغ فيها الى حد كبير : نحن نظلم البعض فنحرمه من ثمرة كفاحه ونتوقف عند بعض الأمور الصغيرة لنجعل منها

مدخلا للمؤاخذه ، والنقد ، بل والهجوم الضارى ونحن - أيضا - نتملق فى أحكامنا : البعض ننسب اليهم - مثلا - ما لم يقوموا به : نضخم مثلا الأعمال البسيطة التى قاموا بها : نتناسى دائما الأخطاء بل الخطايا التى اقترفوها ونحن لا نطلب الا العذالة المطلقة ، نحن لا نريد ممن يكتب تاريخا - وقد أصبحت كتابة التاريخ بكل أسف شديد بلا روابط ، ولا ضوابط - ان يكون صادقا وأميننا يقول الحق ، ولا شئ غير الحق : يذكر ما للرجل وما عليه : يحكم على الشخصية العامة فى كل عمل قامت به ، ويكون حكمه خاصا بكل عمل على حدة . ثم يحكم على الشخصية العامة ، حكما عاما له ما يبرره ، أو على الأقل يكون له حيثياته .

وأحب هنا أن أركز فى هذا المسخل على خطأ تقع فيه جميعا نحن الكتاب والمؤرخين : اننا نعطي اهتماما بالغا للزعماء والقادة دون أن نعطي نفس الاهتمام للشعب ، وما كان للزعيم ، أو قائد ، أن يقوم بعمل ما بمفرده ولا بد أن يساعده الشعب ، على تحقيق آماله ، نحن نذكر للزعيم أو القائد كل الأعمال الجيدة ، التى قام بها ، ننسى أو نتناسى فى أحيان كثيرة : الشعب هو الذى قام بتلك الأعمال وأنه لولا ، الشعب لبقيت تلك الأعمال مجرد أفكار أو مشروعات فى ذهن القائد أو الزعيم دون أن تنفذ .

والانصاف يقتضي أن نذكر فضل الشعب فى كل عمل جيد نكتب عنه دون أن ننسب كل فضل الى القائد ، أو الزعيم : ان حركة التاريخ تؤكد أن الشعب هو صانع كل شئ : هو الأداة المنفذة لكل اصلاح ، هو البانى لكل حركة عمرانية ، هو الجيش الذى يحقق - فى الحروب - الانتصارات ، وما دور الزعيم ، أو القائد هنا الا دور الموجه ، دور المفكر ، ولذلك فان هناك زعماء وقادة تاريخيين ، ملكوا الكثير من أوجه العبقرية ولم يتج لهم ، أن يتركوا بصماتهم على التاريخ لأنهم كانوا حكما على شعوب ليست لديها القدرة على البناء والعمل : أكان محمد على ، أو اسماعيل باشا - مثلا - يستطيعان اقامة الدولة التى أقامها كل منهما ؟ أكان يحقق تلك الانتصارات والانجازات التاريخية التى قام بها كل منهما لولا شعب مصر : رجاله ونساؤه ، شبابه ، وكهوله ؟؟

اننا - وتلك إحدى نقائصنا - نعطي كل اهتمامنا لعبقرية الأفراد دون ان نعطي عبقرية الشعوب ما تستحق من اهتمام .

ولقد حاولت ، وأحاول باستمرار فى كل ما أكتبه أن أكتب عن دور الشعب سلبا أو ايجابا ، واذا كان بعضنا يخشى ان يكتب عن سلبيات الشعب ، واذا كان بعضنا - اذا كتب - لا يكتب الا عن ايجابيات الشعب ، فاننى أحاول دائما جهد الاستطاعة أن أكتب عن ايجابيات الشعب وسلبياته فى أية مرحلة أكتب عنها .

وأحب هنا أن أركز على أبرز سلبيات اهتمامنا بالحكام ، دون اهتمامنا بالشعب صانع الحكام وصانع الأعمال التاريخية التي تنسب الى بعض أولئك الحكام ، وذلك اننا عندما ننسب كل عمل ، الى الحاكم ، وننقص باستمرار من قدر الشعب ودوره يظن البعض أن شعبنا لا يصنع شيئا وان كل عمل كبير تم انما قام به الحاكم وحده ، وبالتالي فان كل الأمجاد تنسب الى الحاكم ، والحاكم قد يكون أجنبيا ، أو قد يكون من سلالة أجنبية وهنا ينسب كل فضل الى الحاكم الأجنبي دون ذكر للشعب الذي قام بتلك الأعمال ثم تجيء النتيجة السلبية المؤسفة ومؤداها أن مصر – مثلا – لم تقم بأى عمل خلال الفترة ، التي حكم فيها محمد على لأنه غير مصرى : البانى كما تعارفنا ، تركى قح ، كما يؤكد أستاذنا د. شفيق غربال ، ونعتبر الفترة التي حكم فيها محمد على مصر فترة حكم أجنبى لا مصرى .

وليس هناك من قسوة أشد من تلك القسوة ، التي ننهى إليها تلك النتيجة السلبية التي تقدمها نحن أو يقدمها البعض ، بما « تميز » به – من قدرة فائقة على النفاق ، أو الجهل المطلق – فنقول – مثلا – أن سعد زغلول أول حاكم مصرى رأس وزارة مصرية ونقول – مثلا – أن جمال عبد الناصر – أول مصرى رأس جمهورية مصر وقاد شعب مصر .

وليس فى ذلك الا الظلم البين الذى استشرى فى كثير من الأحيان فجعل الكثيرين منا يعتقدون ان مصر لم تحكم حكما مصريا خالصا الا فى سنوات قليلة وتلك مقولة لا تستند أبدا الى أى أساس سليم ان الشعوب وخاصة الشعوب العريقة تمتص كل العناصر الأجنبية وتحيلها الى عناصر وطنية : الشعوب ، وخاصة الشعوب العريقة قادرة دوما على أن تكسر حدة الغزى أو الدخيل ، تذيبه فى بوتقتها حتى يتحول بعد فترة من الزمن الى مواطن أصيل ضمن مواطنيها . اننا لو جرينا – مثلا – وراء أنساب الملوك ورؤساء الجمهوريات والحكام فى أوروبا وأمريكا وأعدنا هؤلاء الى جذورهم الأولى لاتضح لنا العجب العجيب ، فملوك انجلترا – مثلا حسب جذورهم الأولى – ليسوا انجليز أصلاء ومعظم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ، ليس أمريكيين « أصلاء » ، وكذلك بعض الرؤساء الفرنسيين والألمان واليونانيين ، ولو أننا أخذنا بالمنطق ، الذى يحكم به هنا فى مصر أن مصر لم تحكم حكما مصريا خالصا الا فى سنوات قليلة من عمرها الطويل لوجدنا دولا ، كبيرة وصغيرة فى أوروبا وأمريكا لم تحكم الا حكما أجنبيا اذا ما عدنا الى الجذور الأولى ، لملوكها ورؤساء جمهورياتها ورؤساء حكوماتها ؟ اليس من الظلم أن نقول مثل هذا القول عن مصر فيشرب شبابنا على أنه لم يحكم حكما مصريا الا فى سنوات قليلة ، وبقيّة تاريخه كله كان مستعبدا يحكم بأجانب !!

وقبل أن أنقل الى موضوع آخر ، هام وخطير من موضوعات المدخل الى فهم أحداث التاريخ المعاصر أحب أن أشير الى ظاهرة يتميز بها فهم البعض لأحداث التاريخ وأشخاصه ، فمن كثرة تركيزنا على أقوال معينة وأحداث معينة ، أننا - أو أجيال كثيرة منا - لا نعرف عن بعض الأشخاص الا المعلومات التي ارتبطت بواقعة معينة فمثلا ، نجد أجيالا كثيرة لم تعرف عن ابراهيم الهلباوى الا أنه المدعى العمومى فى قضية دنشواى أما فيما عدا تلك الواقعة من أحداث تاريخه ، فإن أحدا لا يعرف عن بقية التاريخ شيئا : تاريخه فى الحمامة ، كقطب من أقطاب الحمامة وكنقيب من أبرز نقباء المحامين لاكثر من دورة ، دوره فى لجنة اعداد الدستور عام ٢٢ ، وعام ١٩٢٣ ، مساهمته فى انشاء حزب الاحرار الدستوريين ، وغير ذلك من الأمور ، الهامة فان الكثيرين لا يعرفون عن تلك الأمور شيئا ، لأن صفة المدعى العمومى فى قضية دنشواى قد طغت على كل شئ وطمست كل تاريخ مشرق . منال آخر يتسم بالظلم ، البين ، يتعلق بعبء الخالق ثروت باشا وعبء الخالق نروت باشا ، كان من أبرز رجال القضاء ، كما كان رئيسا للوزارة المصرية فى أخطر مراحل التاريخ المصرى : الحرب العالمية الأولى ، وما بعدها وقيام ثورة ١٩١٩ ، و . و . ولكن عبء الخالق ثروت باشا ليس معروفا فى أذهان الجماهير أو أغلبية الجماهير بكل أسف الا انه رئيس الوزارة الذى كان مغرما بمنيرة المهديّة ، والذى كان يعقد مجلس الوزراء فى عوامتها والذى غنت له - وحده منيرة المهديّة : تعالى يا شاطر نروح القناطر .

وقد أحدث ذلك لأسرته ، وخاصة حفيده رشدى غالب حسين رشدى مرارة شديدة جعلته يهتف من أعماق أعماقه فى رسالة لم تنشر بكل أسف اذ حالت الظروف القاهرة دون نشرها ، وبقيت عندي كوثيقة تاريخية ذلك أن الرجل (الحفيد) أراح فى تلك الرسالة عن أسرار كثيرة من حياة جده ولعل فى مناسبة قريبة أنشر تلك الرسالة المطولة ، التى كانت بعنوان : اتركوا العظماء يرقدون فى مقابرهم فى سلام آمنين وكانت الرسالة تعليقا على احدى فوازير رمضان - شهر الصوم والقرآن ، شهر العبادات والخيرات شهر الحسنات والطيبات وكان فى مقدمة تلك الرسالة : توسمت ان يحقق هذا البرنامج الغرض المنشود دنة أو المفروض فيه متملا فى الترفيه علينا بتقديم التسلية الهادفة من خلال الامتحان القائم على فلسفة النقد البناء والمداعبة بالنكتة الطريفة الخفيفة المستحبة الا أنه هالنى وروع كل الطبقة الواعية المستنيرة أن يتناول هذا البرنامج الأجوف سير : عظماء التاريخ من عمالقة الحكم والسياسة ورواد الوطنية والفكر وأرباب السيف والقلم وأساطين الفن وصانعى الأمجاد بأسلوب تشمئز منه النفوس الأبية ويأنف له الذوق الرفيع وتستنكره ، الأخلاقيات الكريمة تطالعنا بصورة كريمة لتكون موضوعا لمسابقة هزلية واهية ، « حظيت » بشرف تشويه تاريخ هذا العالم الكبير والأمر - رشدى غالب حسين

رشدى - من كل ذلك وأدهى المادة العلمية فهى بلا تجنى ومع مزيد الأسف كشكول ، دسم من الأخطاء الفاحشة ، وموسوعة ضخمة من المغالطات والافتراءات والمهاترات : كل هذا الابداع والخلق الفنى والثقافة العميقة قدمها بكل أسف أكبر جهاز إعلامى مرئى ومسموع فى الدولة خصص لتسلياة الصائم الكريم : المهم أن كل هذه المآسى قد ارتكبت باسم الفن والفن منها براء ، وقدمت بدعوى الثقافة الهادفة وهى فى حقيقتها جهالة هدامة وعرضت بغرض الاضحاك ولكنه ضحك كالبكاء .

ويمضى رشدى غالب حسين رشدى قائلا : لو تصور بعض الأدياء أنهم أوصياء على التاريخ واستباحوا لأنفسهم فى استعلاء وغير استحياء تشويه تاريخ هذا العالم فاننا لن نسبح أبدا لأى مخلوق على وجه الأرض أن يمه يد العبت أو يبت روح التهريج لتشويه تاريخنا القومى بكل ما يزر به من مجد وعز وفخار .

وليعلم هؤلاء - رشدى غالب حسين رشدى - ان التاريخ القومى لكل دولة بمثابة الأصل للانسان والجذور للأشجار والأساس للبنين والانسان بلا أصل لقيط شريد والشجرة بلا جذر ضعيفة تقتلها الرياح وأعاصير والبنين بلا أساس نخل مهدد بالانهيار والسقوط فما بالهم يقوضون هذه الدعائم القوية الراسخة .

وإذا استبهجت لنفسى - رشدى غالب - وقد تملكتنى بعض الأنانية المفترضة فى الانسان أن أترك القضية العامة لأتطرق لاحدى خصوصياتها وأن أصحح حقيقة تاريخية شوهتها بكل أسف تلك القواير ، حقيقة وان كانت قد تغيب عن أذهان قلة قليلة من السباب الا أنها راسخة بفضل الله تعالى ووعى أبناء هذا البلد الأمين فى نفوس الغالبية العظمى من رجالات وشيوخ الأمة الأكرمين .

هذه الحقيقة ... هى السيرة العطرة لجدى المغفور له صاحب الدولة « حسين رشدى باشا »

هذا الرجل الذى احترق فى أوائل القرن العشرين ليضئ شعلة الجهاد والوطنية وليكون منارا ونبراسا .

الرجل الذى أنقى صحته وطاقته وقودا لثورة ١٩١٩ ليكون قدوة تحتذى ومثلا شرودا فى التضحية وانكار الذات تسجل أعماله فى سجل الخالدين ليدخل بها التاريخ من أوسع أبوابه مرفوع الرأس شامخ القامة مهيب الجانب كعلم خفاق للحركة القومية المصرية ويرقد فى رحاب الله فى أعلا عليين أبيض الوجه ناصع السيرة نظيف اليد .

فلقد تبوأ حسين رشدى أرفع المناصب وأسمها عن جدارة واقتدار فى وقت كان المصرى غريبا فى وطنه مغلوبا على أمره .

بدأ بداية فى خدمة بلاده بعد أن حصل على أعلى اجازة للقانون فى العالم من جامعة السربون بفرنسا - مفتشاً للغة الفرنسية بوزارة المعارف العمومية فكبيراً لمفتشى اللغات الأجنبية بها فقاضياً فمستشاراً بالمحاكم المختلطة والأهلية فوزيراً للأوقاف فوزيراً للحقانية « العدل » والخارجية والمعارف العمومية والمداخلية رئيساً لمجلس الوزراء زهاء خمس مرات فقائم مقاماً خديويًا فرئيساً لمجلس الشيوخ ، كما تولى شرف رئاسة اللجنة التى وضعت دستور ١٩٢٣ « الأب الشرعى لكل ما أعقبه من دساتير ومواثيق » ورئاسة هيئة انشاء الجامعة الأهلية المصرية كما عمل أستاذًا غير متفرغًا بل متبرعاً لتدريس القانون الدولى العام بهذه الجامعة الشامخة .

حسين رشدى الذى وقع فى لندرة فريسة للشبلل أثناء مرافعته عن القضية المصرية فى مفاوضات المطالبة بالاستقلال عندما احتله على « اللورد كيرزون » صارخا فى وجهه « يبدو يا جناب اللورد انك تجهل تاريخ بلادك لأنك لو رجعت بذكرتك للماضى القريب لتذكرت أن الشعب المصرى الذى تستخف به ، وجنود جيشه اللذين تستهين بهم سبق أن ألقوا بقيادة جدى « طوبوزاده الكبير » بقادتكم وجنود جيشكم فى البحر « مشيرا بذلك الى معركتى الحماة ورشيد النهرتين » .

ثم استطرد قائلا له : وسيجىء قريبا اليوم الذى سنحاربكم فيه وجها لوجه وربما سأكون فى هذا الوقت شيخا هراما لا يقوى على الحركة ولكننى سأطلب من أربعة من الجنود الأشداء حمل أثناء قتالكم ٠٠٠ كلا فلن أعطى هؤلاء الجنود عن أداء واجبهم المقدس بل سأزحف بنفسى على بطنى وأتقدم الصفوف ولن نرجع من معركة المصير الا بعد أن نسحقكم ونمحق هذه الوصمة من جبين مصر .

هذا هو الرجل الذى كان فى مقدوره ان يحظى بتاج مصر أثناء جلوسه على عرش البلاد قائما مقاماً خديويا فى الفترة بين خلع عباس حلمى الثانى وتعيين السلطان حسين كامل فأبى زهدا فى كل شئ : فى زخرف الحياة الدنيا - ما عدا عشقه لمصر - هو بعينه حسين رشدى الذى تفادى بثاقب بصيرته وراجح عقله وواسع ادراكه وبعد نظره السياسى ضم مصر الى ممتلكات الامبراطورية البريطانية العظمى جاهدا فى تضيق نظام الحماية ، حين الفرج الذى كان يلوح عن قريب : الرجل الذى وقف فى وجه ولى الأمر عندما أراد أن ينص فى دستور سنة ١٩٢٣ على أن « الملك هو مصدر السلطات » وأصر هو على أن الأمة هى مصدر السلطات جميعا .

وقال كلمته المشهورة « والله لو أصر على الأمر على وجهه نظره فيؤسفنى أننى لن أستطيع الاستمرار فى التعاون مع ملك غير دستورى مثله » .

حسين رشدى المحرك الأول لتورة ١٩١٩ الذى عرض عنقه لحبل المشنقة حيث كان المسئول الأول عن أمن الدولة ونظامها فى وقت كان فيه للانجليز اليد الطولى على البلاد .

الرجل الذى جمع التوكيلات لسعد زغلول ورفاقه ليكسبهم أهلية الدفاع عن القضية المصرية باسم جماهير الأمة .

هو نفسه الذى كان يأمر فى الخفاء بتسهيل مأمورية قطع سبل المواصلات والسكك الحديدية لعرقلة حركة جنود الاحتلال فى مواجهة النوار وهو الرجل الذى ابتدع فكرة اضراب الموظفين عندما كررت الحكومة البريطانية معارضتها فى سفر المفاوضات المصريين الى لندن بعد صدور المبادئ « اللوسنية » التى تعطى للشعوب حق تقرير المصير ، فأثر أن يلزم فى غير ما استقالة تعبيرا عن قضيته وتوريته وايحازا للموظفين بالاضراب مثله وحثهم عليه ليوقع السلطات البريطانية تحت ضغط حكومى وشعبى ويجبرها على الموافقة على سفر المفاوضات ٠٠٠ الأمر الذى تحقق فعلا ٠٠٠

وما أروع رده على مشروع برونيث الخاص بنظام مصر النيابى فى ذاك الوقت والذى جمع فى الهيئة التشريعية للبلاد بين الأجانب والوطنيين ونص على زيادة الأجانب على الوطنيين والمعينين على المنتخبين - ذلك الرد الذى كانت تتلقفه الأسماع والأبصار فى لهفة وحماس والذى لولاه لتحولت الأمور المصرية عن المجرى الذى سارت فيه الى اليوم - حيث كان يقول رحمه الله على حد تعبيره بالعامية « أنا الديدبان الذى ناديت عندما أطلعت على مشروع « برونيث » وقلت : جاي الحقونى فقد دهمنا الخطر يا رجال » .

وما أروع كلمة حسين رشدى التبهيرة حينما طلب اليه « اللورد ملنر » أن يجمعه بفريق من المصريين للتحدث اليهم فى شأن أعمال « لجنة ملنر » اذ قال له بالحرف الواحد « انى آسف جدا يا جناب اللورد فوالله لو طلبت منى أن أجمع لك ثلاثة قطط من شوارع مصر لمناقشتك فى موضوع أعمال هذه اللجنة ، لما استطعت اليه سبيلا » وكانت هذه العبارة التاريخية هى القول الفصل الذى قوض آمال تلك اللجنة البغيضة وأنهى مهمتها الاسعمارية .

هذا هو الرجل الذى أطلق عليه فى موسوعة التاريخ العالمية « رشدى مصر الكبير : هذا هو حسين رشدى الذى كان منزله ومكتبه قبله لأصحاب الحاجة والسائلين والضعفاء والمساكين ، الرجل الذى دخل الحكم سليل أسرة عريقة ابن بيت كريم أصحابه من سراة القوم وخرج منه صفر اليمين يزهو برصيده هائل من المحبة والاحلال والتبجيل والعرفان بالجميل .

كنت أتمنى من اللذين سمحوا لأنفسهم ان يتعرضوا لسيرة هذا الرجل الكبير وبأن يتجنوا عليه أفتراء زاعمين انه عقد مجلس الوزراء فى العوامة الخاصة لسلطانة الطرب « السيدة منيرة المهدية » ان يتجروا الحقائق بدقة ويرجعوا للوثائق الرسمية ويعملوا حكم العقل والمنطق الذى يبدو واضحا انهم قد أعطوه أجازة مفتوحة لحين سرد هذه المهاترات السخيفة ٠٠٠ اذ كان يتعين على هؤلاء السادة الأفاضل أن يرجعوا الى مضابط مجلس الوزراء المحفوظة بأرشيف هذا المجلس الموقر أو بدار المحفوظات واني أتحدى هؤلاء الأدعياء أن يجدوا بهذه الوثائق الرسمية تصريحا أو تلميحا يشير الى أن جلسات مجلس الوزراء قد عقدت فى يوم ما « بعوامة منيرة المهدية » واسمحوا لى أن أسأل هؤلاء المغاوير بعض الأسئلة وأترك لهم الاجابة عليها وليحكم الراى العام الواعى المثقف ٠٠٠٠٠

١ - هل كان يسمح لى الأمر مهما تصورنا اعتباطا فساد النظام وسقوطه أن يسمح للوزارة المصرية أن تنحدر الى حد عقد اجتماعاتها الرسمية بعوامة خاصة لأى مطربة مهما كانت منزلتها؟؟ وهل كانت تسمح بذلك حتى دولة الاحتلال نفسها؟؟!!!

٢ - هل تولت الحكومة نقل أجهزة مجلس الوزراء من سكرتارية فنية وأخرى ادارية وآلات كتابة وملفات ومستندات ومراجع وكبار موظفى المجلس وحرس الوزراء ، وركبت شبكة تليفونات ونظمت حركة المرور وأقامت استحكامات الأمن وأشرفت على الضبط والربط بعوامة منيرة المهدية لعقد اجتماعات مجلس الوزراء بهذه « العوامة المحظوظة »؟؟!

٣ - هل يتصور أن جميع السادة الوزراء وكبار موظفى الدولة فى ذلك الوقت وكانوا جميعا بلا استثناء من أفاضل الناس وأعلام الجهاد والوطنية تربعوا على كراسى الحكم تباعا ، قد وافقوا وقبلوا على ان أنفسهم أن ينزلقوا الى هذا المنحدر ؟ ولم يعترض واحد منهم على هذه البدعة الغير كريمة ؟!

٤ - ما هى الحكمة وما هى الضرورة الملحة التى تجبر كبير الوزراء المسئول الملقب بصاحب الدولة والذى وصل الى هذا المنصب الرفيع بواسع ادراكه وراجح عقله وصواب رأيه بعد أن عركته التجارب وصقلته المواقف ودربته الأيام بأن يضح نفسه وزملاءه الأشراف فى هذا الموقف الحرج العجيب؟؟ فلو افترضنا جدلا سفسطائيا لا طائل منه : أنه أثر هذا الموقف الشاذ لعلاقة شخصية ومآرب خاصة بينه وبين صاحبة العوامة الفاضلة فالمعقول والمقبول أن باتى لزيارتها وحده فى جو بسبط هادىء ولبس فى موكب ضخم وبطانة هائلة تعكس المزاج !!!

وان كان المقصود أن يزورها للاستمتاع بفنها الراقى وصوتها الساحر الشجى الذى تربعت بفضلها على عرش الغناء حقبة من الزمان فالمنطقى أن يزورها

هو والسيدة الفاضلة قرينته أو بعض من يصطفاهم من الأصدقاء المحبين الى قلبه في جو شاعري على ضفاف النيل وليس في جو حكومي مكهرب !!!

ولهذا الموضوع قصة ٠٠٠ فالمعلوم ان حسين رشدي قد فضى طفولته وشبابه في ربوع أوربا حيث تلقى تعليمه من رياض الأطفال حتى حصوله على أعلى أجازة في القانون من جامعة السربون متنقلا في المدارس ومعاهد العلم ذات النظام الداخلى بكل من سويسرا وفرنسا وبعد تخرجه من الجامعة الفرنسية الشهيرة وكان ترتيبه الأول بامتياز مع مرتبة الشرف العليا صرحت له الحكومة الفرنسية لكفاءته وجدارته العلمية بأن يزاول مهنة المحاماة وسمحت له بفتح مكتب لهذه المهنة في باريس واصبح أول اجنبي يتبع بهذا الامتياز الكبير في جميع انحاء فرنسا ، وبحكم ثقافته الأوربية ومسايرته لركب الحياة في هذه البلاد المتقدمة كان سغوفاً بحب الفن الراقي يطرب للأداء الرائع ويحنى قامته احتراماً للأصالة والابداع والابتكار ، ويبهره احترام المواطن الأجنبي وتقديسه للمصنفات الفنية في الوقت الذي كان يعتبر الفن في مصر بكل أسف مهنة غير محترمة تصادف امتعاضاً من العامة والخاصة وتحارب علانية وخفاء وترفضها القيم والعادات العتيقة وينفر منها الناس لتصورهم أنها من وسائل الترفيه والتسلية في المواخير والبارات - الى الدرجة التي كانوا يطلقون فيها على الممثلين والممثلات « فئة الشخصيات » يتنكر لهم المجتمع وتبرأ الأسر الكريمة من الأبناء الذين يمتنونون الفن بصفة عامة .

فأراد حسين رشدي وهو صاحب الذوق الرفيع والاحساس المرفه والنفاة التقديمية أن ينصف الفن في بلاده وأن يضعه في المكانة اللائقة به تحت الشمس وأن يكرمه في شخص القائمين عليه ومن هذا المنطلق كانت بداية علاقته بسلطانة الطرب وشادية عصرها السيدة منيرة المهدية فكان يحضر في المقصورة المخصصة له هو والسيدة قرينته بعض حفلاتها الكبرى وينحني ليقبل يدها على الطريقة الغربية في مصافحة السيدات بعد انتهاء الحفل اعراباً منه على ثنائه وتقديره لما تقدمه من روائع وتكريما للسمو الفني في أجلى معانيه - وكأن لسان حاله يقول أنظروا أيها الناس ان حسين رشدي سليل البيت الكريم وشيخ الوزارة المصرية يحنى قامته اجلالا للفن الاصيل ٠٠٠٠ لعل في هذه الملفتة الكريمة عبرة لمن يعتبر وقدرة تحتذى لدفع الفن والفنانين دفعة قوية نحو النهوض والارتقاء .

ولما كان حسين رشدي نصيرا وظهيرا للفن فقد دعت السيدة منيرة المهدية في عوامتها بمناسبة ختام موسمها الغنائي بملمى « الهامبرا » بالاسكندرية لحضور حفل خاص أقيم تكريما للرجل الذي أكرم الفن وتقديره لأيديه البيضاء وعرفانا بفضلها ، ولما كان الشخص المحترف به هو رئيس الوزراء بجلال قدره ومكانته ، فمن البديهي أن تدعو أيضا جميع السادة الوزراء لتحقيق الوسط

المتجانس والصحبة المتألفة وكوسيلة ذكية من وسائل الدعاية لفننها الراقي الذى لا يحضره الا صفوة القوم من الحكام والكبراء ، ولما كان حسين رشدى رحمه الله خفيف الظل مليح الفكاهة يقدس عمله الى الدرجة التى لا يستطيع الفكك من التفكير فيه حتى فى أوقات النرويج عن النفس - نظر الى المنضدة التى يجلس عليها ومن حوله وزراءه وقال متفكها مداعبا زملائه ٠٠٠ « الآن يا سادة وقد حضر الجميع فلنفتح الجلسة ٠٠٠ » وهنا قهقهة الجميع ضاحكين وقالوا فى صوت واحد : حتى هنا يا دولة الباشا .

هذه هى القصة الحقيقية وهذا هو الواقع الذى لم تمتد اليه يد العبت والتشويه ذكرها أقرب المقربين اليه ممن حضروا فعلا هذا الاحتفال ولا داعى لذكر اسمه الكريم مكثفيا بالدعاء له بالصحة والعافية وطول البقاء ، راجيا منه ألا ينفعل عند سماع أو مشاهدة هذه المهاترات مؤكدا له أن حسين رشدى قد ترك سلالة من صلبه أقسمت أن تنصدى « بالسوط والمرصاد » لكل من تسول له نفسه بالنيل من سيرته الكريمة المناصعة .

هنا هو موقف من نصر الفن فيخذله بعض الأدعياء المتسلقين ٠٠٠٠٠٠ ومن دفعه دفعة تقدمية هائلة ، ومن انحدر على يديهم الى أسفل سافلين ، أسلوب بناء مشرف يواجه معاول هدم مخزنية ٠٠٠٠٠ وشتان بين الثريا والنرى - والله خير الشاهدين » .

ولعل فى تلك الصرخة المدوية الخاصة برجل أذى واجبه فى خدمة بلده كأروع ما يكون الأداء وكان فى كل حياته السياسية والقضائية مثلا يعتدى ما يدعوننا الى التروى والانصاف فى كل أنواع الكتابة وخاصة الكتابة التاريخية وهل هناك أقسى من ان ينسى تاريخ مثل هذا الرجل الوطنى ولا يذكر له الا انه جمع مجلس الوزراء فى عوامة الفنانة الكبيرة منيرة المهديّة » .

والموضوع الآخر الذى وددت لو اهتم به الكثير من الكتاب والمؤرخين هو ما أسميته تجاوزا الاقطاع التاريخى الذى منينا به أخيرا وقد تكون منبنا به من زمن بعيد ولكن ليس بتلك الصورة الرهيبة التى نشكو منها الآن ذلك أننا - وربما كان ذلك موروثا من عصور قديمة - لا تهتم عادة الا بالرجل الأول فى أى مجال دون اهتمام بمن حوله وقد يكونون - عملا - أهم وأفضل وأكثر عطاء منه : عندما نهتم مثلا بالملوك والحكام ، ننسى أنه كان الى جانبهم أمراء ومساعدون ومستشارون أدوا واجبهم فى خدمة ملوكهم وسععبهم فى خدمة حاكمهم كأفضل ما يكون الأداء ، فيما يتعلق - مثلا - بالأسرة المالكة فى مصر - المالكة سابقا - أولينا اهتماما بمحمد على وإسماعيل وتوفيق وعباس حلمى وحسين كامل وأحمد فؤاد وفاروق ، وضربنا صفحا عن أمراء آخرين ،

لعبوا أدوارا خطيرة فى دنيا السياسة والحكم فى مقدمتهم - وعلى سبيل المثال لا الحصر - فرع أسرة حليم الذين كان لبعضهم نشاطهم فى توجيه السياسة فى دولة الخلافة الاسلامية ذاتها ، وبين هؤلاء - وعلى سبيل المثال لا الحصر - الأمير كمال الدين حسين ابن السلطان حسين كامل ، الذى رفض أن يلى عرش مصر لأن له حبا لا يريده أن يساوم عليه وكذلك الأمير عمر طوسون الذى كان له اهتماماته الدائمة ، والدائبة بقضية مصر والسودان وبكثير من قضايا الجيش ، والزراعة والعمل الاجتماعى .

وفيما يتعلق - مثلا - بنورة ١٨٨٢ أولينا اهتمامنا بأحمد عرابى ونسبنا زملاءه ورفاقه الذين قادوا معه النورة العراقية ، وكان لهم عليها ، وعليه أكبر الفضل ، بل ان أحدهم - عبد العال حلمى - قد رفض ان يستسلم بعد الهزيمة المرة فى التل الكبير ، وظل يقاوم فى دمياط الى أن وجد أن المقاومة لن تجدى ، ويمثله - مثلا - على فهمى الديب ، دثب النورة العراقية الذى أجمع المؤرخون الأجانب الذين أرخوا للثورة العراقية : انه كان قائدا لا يقل أهمية عن كثير من القواد العالميين البارزين بل اننا لا نزال نصر على بقاء رفات عبد العال حلمى ، ومحمود فهمى ، ويعقوب سامى فى سرى لانكا وعلى الروبى فى مدينة سواكن لأنهم ماتوا فى المنفى ودفنوا هناك ولم يفكر أحد من المسئولين فى إعادة تلك الرفات كما فعلت الجزائر مثلا بعبد القادر الجزائرى ، لم نهتم برفاق عرابى : طلبة عصمت ، ومحمود فهمى ومحمد عبيد وغيرهم ، وغيرهم من أبطال تلك الثورة الذين شرفوها بعلمهم وتضحياتهم وشرفتهم بأن كانوا من بين قوادها بل اننا لم نهتم بمن أعدموا بعد هزيمتنا فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وظهر ، باعتراف الأعداء - أعداء الثورة - انهم كانوا مظلومين .

وفى الحركة الوطنية المصرية ، التى قادها فى نهاية القرن التاسع عشر مصطفى كامل كان اهتمامنا بمصطفى كامل وحده ثم جرى الاهتمام فيما بعد - ولكن ليس بالصورة المرضية - بمحمد فريد ، وكاد ثالث الثلاثة أمين الرافعى أن يذهب فى زوايا النسيان لولا أننى - وذلك من فضل الله - وقفت جزءا من جهدى على الكتابة عنه والمطالبة بانصافه حتى تحقق فى مارس ١٩٨١ ما لم آكن ولا أحد غيرى يحلم به اذ منح اسم أمين الرافعى أرفع وسام فى الدولة وهو عادة لا يمنح الا لرؤساء الدول ولكننا نسبنا أو أنسبنا الكثيرين من قادة الحركة الوطنية : أحمد لطفى ، على فهمى كامل ، أحمد وفيق ، عبد اللطيف الصوفانى ، عبد الحميد سعيد ، حافظ رمضان ، محمد محمود جلال ، الأشقاء عبد المقصود ، وعبد الغفار ، وعبد الحليم متولى بالاضافة الى عبد العزيز جاویش ومحمود أبو النصر .

وفى ثورة ١٩١٩ جرى الاهتمام بسعد زغلول وحده دون غيره من الزعماء : صحيح ، أنه كان أكثرهم بيانا وأثبتتهم جنانا وأكثرهم عبقرية والهاما ولكن

كان الى جانبه آخرون بعضهم شاركه النفي والبعض الآخر اعتقل وسجن وأودى
فى اعتقاله وسجنه فى قرّة ميندان وسجن الجيزة [السجن الاسود] وآخرون
قدموا - فى خبطة الثورة ولاستمرارها - أرواحهم ، ومع ذلك نسيناهم ، او
أنسيناهم ومن بين هؤلاء وعلى سبيل المثال لا الحصر - حمد الباسل ، سينوت
حنا ، جورج خياط ، وإصف غالى ، عبد الخالق مدكور ، محمد محمود ،
اسماعيل صدقى ، محمود سليمان ، أمين الرافعى ، عبد العزيز فهمى ، على
شعراوى .

وفى مجال الاصلاح الدينى جرى الاهتمام بالشيخ محمد عبده والشيخ
مصطفى المراغى ، ولم نهتم أيضا بعلماء آخرين كان لهم دورهم فى ذلك المجال ،
الشيخ الظواهري ، الشيخ عبد المجيد سليم ، الشيخ بخيت والشيخ عبد الرحمن
قراة ، الشيخ عبد المجيد اللبان ، - وعذرا لعدم ترتيب الأسماء - والشيخ
محمد شاکر والشيخ عليش و . و .

وفى مجال الأدب : الكتابة والشعر ، اهتمنا بشوقي ولم نهتم بحافظ
ولا مطران ، ولا الكاشف ولا أحمد نسيم ، ولا الجارم ولا محمد عبد المطلب
ولا بأحمد زكى أبو شادى ولا بعبد الحليم المصرى كما أننا اهتمنا بالعقاد ،
وطه حسين ، وأحمد أمين وتوفيق الحكيم ولم نهتم - كما يجب - بالمازنى
وتيمور والبشرى وأحمد حسن الزيات ، ومصطفى صادق الرافعى ، ومحمد
السباعى و . و .

وفى مجال الفنون : الغناء ، والمسرح والسينما والموسيقى جرى الاهتمام
بسلامة حجازى وسيد درويش ومحمد عبد الوهاب وأم كلثوم . ويوسف
وهبى وزكى طليمات دون اهتمام بزكريا أحمد والخلعي ، وأحمد علام ، وفتحية
أحمد والقصبجى ، و . و .

وكذلك فى كل المجالات السياسية ، والحزبية والأدبية ، والفنية
والاقتصادية يجرى الاهتمام بالقمم الظاهرة فقط ، وقد يكون هناك قمم غير
ظاهرة ، وقد تكون هناك شخصيات أخرى قدمت أكثر مما قدمته القمم ذاتها
ولكن حيل بينها وبين الظهور وبالتالى فلم يكن من حظها أن تعرف ، ويكتب
لها الخلود : فى أحيان كثيرة تأخذ بعض القمم أكثر من حظها على حساب
الآخرين وفى أحيان كثيرة أخرى يقفز الى القمم ويستولى عليها من هو دون
المستوى ونحن لا نريد أبدا أن نحول دون أن تأخذ القمم حقا بل وأكثر من
حقها وإنما نريد أن ينتهى ذلك الاقطاع بأن ينال التاريخ الحق ، كل من
يستحق وفى ذلك ما فيه ان لم يكن عدالة مطلقة فعندالة شبيهة بالمطلقة وقريبة
منها وفى ذلك ما يكفيننا نحن أولئك الساخطين على الاقطاع التاريخى الذى
يسير على قاعدة : من عنده يعطى ويزاد ومن ليس عنده رغم انه يستحق يسلب

منه ما عنده غضبا عنه : وأحب أن أؤكد هنا على ما سبق لى أن أكدته فى الجزئين الأول والثانى من هذا الكتاب وفى مناسبات أخرى عديدة وهى أننى لا أكتب تاريخا ولا جغرافيا ولا تربية وطنية أو قومية ، ولا سياحة فى الصحف والمجلات القديمة ، وقد يكون ما أفدحه بعض أولئك أو كل أولئك وقد يضاف إليه أشياء أخرى لم ترد فيما سبق ذكره : مواطن مصرى عربى ، عادى قرأ كثيرا واستوعب كثيرا ، واستمع الى الكثيرين وجرى طويلا ، وطويلا جدا وراء الناس . والأحداث والوثائق والأضابير : الى جانب كل ذلك ، شارك ما وسعه الجهد فى كثير من الأحداث الوطنية والقضايا القومية مما أتاح له فرصا لم نتوافر لكثير من الكتاب السياسيين : لقد جمعت - وذلك من فضل الله - بين القلم ، والعمل كما أتاح لى العمل الوطنى ان اقترب الى قلوب كثير من السياسيين الوطنيين وأعرفهم على طبيعتهم بعيدا عن الرسميات والبروتوكولات وما أقوله هنا ليس تفاهرا ، أو تعاليا وإنما أقوله ، وأذكره تحدثا بنعمة الله جلا وعلا . هذا المواطن المصرى العربى ، العادى وجد لديه كمية كبيرة من المعلومات ، والخبرات والوثائق ، والمذكرات التى لم تر النور من قبل فآثر أن يقدمها لمواطنيه المصريين والعرب فى صورة جديلة ، سهلة القراءة ، والاستيعاب لعل بعض مواطنيه وخاصة الشباب منهم يستفيدون منها علما ، وخبرة ، وعظة ، وعبرة .

ولذلك ترانى أقول لمن يحاول أن يصنف كتابى هذا - وهو ائمن ما قدمت من وجهة نظرى - ضمن الكتب التاريخية انه ليس كذلك وأقول فى نفس الوقت ، لمن يحاول أن يصنفه ضمن الكتب الأدبية حذار أن تفعل ذلك وأقول أيضا لمن يحاول أن يصنفه ضمن كتب المذكرات والذكريات الشخصية والسياسية انه - أيضا - ليس كذلك وإنما هو : جهد من نوع خاص ، وبصورة جديدة ، وبأسلوب وطريق خاصين للغاية ومن أجل ذلك ترانى كالتأثر الحر الطليق ، انطلق من واقعة تاريخية بحثة الى واقعة أدبية صرفة ثم أخلق مدة فى سماء الاقتصاد ومرة أخرى فى دنيا الذكريات والمذكرات وفى بعض الأحيان ترانى أنتفى زجلا ، أو شعرا يمكن أن يساعدنى فى أداء الرسالة ، التى أردت تبليغها بطريقتى الخاصة وأسلوبى الخاص ، وقد أتحدث وأطيل الحديث فى واقعة بسيطة ، لم تأخذ من كتب التاريخ أكثر من سطر أو سطرين فأقدمها فى صفحات كثيرة وأحيانا فى فصل قائم بذاته وربما أكثر من فصل ولى من ذلك هدف كبير أرجو تحقيقه ، وقد أمر مرور الكرام على واقعة تاريخية مهمة للغاية أكل عليها الدهر وشرب كثيرا واحتلت من صفحات التاريخ الكثير ، الكثير ، لأنها استهلكت ، ولا تستحق فى نظرى أكثر من الإشارة من قريب أو من بعيد .

وقد ترانى أتفادى الحديث عن شخصية من الشخصيات التاريخية التى احتلت مراكز هامة فى التاريخ المعاصر ، واهتم ببعض الشخصيات المقهورة ، التى لم يعرف الكثيرون عنها شيئا لأننى أريد المساهمة فى القضاء على الاقطاع

التاريخي ولأنى أريد أن أقدم الى النور شخصيات عاشت فى الظلام ، ظلام التاريخ لأنها لم تجد من يدعو لها أو ينصفها أو يقوم بتقديمها للناس .

وفى بعض الأحيان استرق السمع ، وأحاول النفاذ الى الجدران والأبواب المغلقة لكى أصل الى سر مدفون منذ عشرات السنين ، وهو حيث هو لا يعلم به أحد ، وفى بعض الأحيان أيضا ترانى لا أتقيد أبدا بأحكام سابقة رغم انها توشك أن تكسب حجية الشئ المقضى به ، ورغم أن الكثيرون يرون أن عدم التقيد بها من رجس الشيطان : أرى عيبا ، ما لم يكن الناس منذ زمن يرونه عيبا ، وأرى طيبا ما أجمع الكتاب والمؤرخون على أنه ليس بطيب ! وقد أبدو قاسيا فى بعض الأحيان .

وقد أبدو رحيما فى أحيان أخرى وفى كل من حالتى القسوة أو الرحمة لا أريد أبدا أكثر من ضرورة الالتزام بالحق ، والمنطق والعدل ، ولم أخجل أبدا من أن أقول الحق ولو فى مواجهة الشعب بل لعل لم أجبن مرة واحدة فى أن أقول للشعب أنك أخطأت يوم سكت على كذا وأجرت يوم كذا ، وكذا : فى مرة من المرات ، كتبت أقول ، ضرب الانجليز الاسكندرية بمدافع أسطولهم فى ١١ يوليو ١٨٨٢ واحتلت قوات الانجليز القاهرة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وكان من الممكن ان تجلو القوات البريطانية عن مصر فى أعقاب هذين التاريخين ولكن الذى حدث ان الجلاء تأخر من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٥٦ فمن المسئول عن هذا التأخير ؟ وأبادر فأقول أننا نحن المسئولون : كلنا مسئولين عن هذا التأخير : نحن المسئولون لأننا سمحنا لطائفة تنسب الى مصر ، ان تتحكم فى مستقبل مصر وان تخون قضية مصر ، نحن المسئولون لأننا مكنا لطائفة من جنود جيش الاحتلال وصنائع جيش الاحتلال ان تتحكم فى مستقبل مصر ، وتذل شعب مصر ، من المسئولون أولا وحكامنا مسئولون أخيرا : من يتصور أن من كان رئيسا لمجلس النواب وأحد أعمدة الحياة النابية المصرية وأحد رواد ثورة ١٨٨١ يخون مصر ، وجيش مصر ويرتمى - كما ارتمى محمد سلطان. باشا - فى أحضان الانجليز وخديو الانجليز .

من يتصور أن رجلا كالشيخ محمد عبده الذى كان مفتيا للنورة فى ابان مجدها ، وكان أحد أعمدتها ، يوم كانت ذات أعمدة ، يهجو النورة وينتقص من قدرها ويقول :

قامت عصابات جند فى مدينتنا بعزل خبر رئيس كنت راجيه
ذاك الذى أنعش الأمل غيرته وخلص القطر فارتاحت أهاليه
قاموا عليه لأمر كان سببدهم يخفيه فى نفسه ما الله مبديه

ومن يتصور أن حادثا عاديا طبيعيا يذهب ضحيته جندي بريطاني كان يصطاد الحمام فى دنشواى وكانت وفاته بسبب ضربة الشمس التى أصابت

هذا الجندي ، ويقتل الانجليز فلاحا مصرية حاول انقاذ هذا الجندي قبل ان يموت ، تؤلف محكمة مخصوصة يشترك فيها عباقرة القانون في مصر ثم يحكموا بالاعدام على أربعة من خيرة أبناء مصر ، ثم يتم اعدامهم على مرأى من أهاليهم ، يبقى بطرس غالى رئيس المحكمة وفتحى زغلول أحد أعضائها على قيد الحياة ينعمون بالمال والجاه ، من يتصور مثلا أن شاعر النيل ، حافظ ابراهيم ، فى لحظة من لحظات الضعف يخاطب كرومر ، عميد الاحتلال البريطاني مستعظفا فيقول :

ان ضاق صدر النيل عما هاله يوم الحمام ، فان صدرك أرحب
أو كلما باح الحزين بآنة أمسيت الى معنى التعصب تنسب
ورقعا عميد الدولتين بأمة ليست بغير ولائها تتعذب
ان أرحقوا صيادكم فلعلهم للقوت ، لا للمسلمين تعصبوا
ولربما ضن الفقير بقسوته وسخا بهجته على من يغضب
كن كيف شئت ولا تكل أرواحنا للمستشار فان عدلك أخصب

والغريب أن قائل هذا الشعر يقول فى نفس الوقت :

ان البلية ان تباع وتشترى مصر وما فيها والا تنطقا
كانت تواسينا على الآمننا صحف اذا نزل البلاء وأطبقا
قاذا دعونا الدمع فاستعصى بكت عنا أسى حتى تغص وتشرقا
مالى أنوح على الصمخافة جازعا ماذا ألم بها وماذا أحسدا
قصصوا حواشيها وظنوا أنهم أموا صواعقها فكانت أصعقا

والغريب أيضا أن يقول هذا الكلام المنكر حافظ ابراهيم المصرى ، شاعر النيل ، وهو يخاطب كرومر بطل دنشواى ، بينما يقول خليل مطران شاعر القطرين ، مصر والشام يقول :

كسروا الأقدام ، هل تكسيرا يمنع الأيدي أن تنقش صخرا
قطعوا الأيدي هل تقطيعها يمنع الأقدام من أن تركب بحرا
حطموا الأقدام هل تحطيمها يمنع الأيدي أن تنظر شزرا
أطفئوا الأعين هل اطفأوها يمنع الأنفاس ان تصعد زفرا
أخمسوا الأنفاس : هذا جهدكم وبه منجاتنا منكم فشكرا

وقد بلغ بى الحماس ان قلت متسائلا عن الآثار التى خلفتها الحرب العالمية الأولى فى مصر : اعلان الحماية ، تخويل القوات البريطانية حقوق الحرب فى

الأراضي والموانئ المصرية ، اعلان الأحكام العرفية ، فرض الرقابة على الصحف . عزل الحديو الشرعى وتعيين آخر من أسرة محمد على بديلا عنه ، ملء السجون والمعتقلات بالوطنيين : أبناء الحزب الوطنى ، حشده أكثر من ١٧٠٠٠ ر ١٧٠٠٠ مصرى فى فرقة العمال والحماله لخدمة بريطانيا ، ١٢٠٠٠ مصرى من الريف يساقون الى الميملان بلا غداء ولا غطاء ويدفع بهم فى مقدمة القوات المحاربة ، اهداء ثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهاات كمنحة من الحكومة المصرية الى الحكومة البريطانية التى تنازلت مشكورة ، فقبلت تلك الهدية الثمينه : تساءلت ماذا كان رد الفعل لكل تلك الجرائم التى ارتكبتها الانجليز وصنائعهم ؟ هل استقال أحد من الوزراء ؟ هل استقال أحد كبار الموظفين ؟ هل احتجت الجمعية التشريعية ؟ لم يحدث شيء من هذا كله : مواطن مصرى واحد أعلن احتجاجا قويا على الحماية البريطانية : صفح الاحتلال البريطانى صفة قوية ، لطم الحكام المصريين لكمة قاسية : لم يخش السجن ولا الاعتقال ولا خسارة الوف الجنيهاات ، التى لحقت به : لم يخش انجلترا ولا ممثل بريطانيا فى مصر ، كان ذلك المواطن هو أمين الرافعى الذى أغلق صحيفة الشعب - أهم وأكبر وأخطر الصحف اليومية فى مصر وقتذاك - حتى لا ينشر قرار الحماية البريطانية فى صحيفته : أما بقية الوزراء ، والحكام ، والمسئولين ، والصحفيين ، وأعضاء الجمعية التشريعية فقد نعموا بخيرات مناصبهم فى ظل الاحتلال البريطانى : نعموا بالمرتبات المغرية والمناصب العالية : خدموا مصالح بريطانيا وخانوا مصالح مصر : وكافاتهم بريطانيا على الخدمة اياها ، وعلى الحياة اياها أيضا ؟ .

كان رئيسهم صاحب عطوفة فأصبح صاحب دولة .

وكان لقب الوزير : صاحب السعادة ، فأصبح صاحب المعالي .

وقبلهم كان الحاكم الشرعى ، المختار من قبل ممثل الاحتلال صاحب سمو فأصبح سلطانا !!

وهذا كل الذى كانوا يريدونه : عاشوا وماتوا ، بل ماتوا قبل أن يعيشوا : عاشوا أذنانا فى ظل الاحتلال الأجنبى ، وبحماية سيوفه ، وبناذقه ، ودباباته ، ، وبلغ بى الحماس أيضا ولا أقول الجرأة ان قلت تعقيبا على حديث لى عن ثورة ١٩١٩ : كان من الممكن أن يجلو الانجليز عن مصر ، فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، والتى اشترك فيها الشعب بجميع طوائفه وهيئاته اشتراكا جعل العالم كله يتطلع الى مصر ، ويعجب بكفاح مصر ، كان من الممكن أن نجعل القوات البريطانية عن مصر ، فى أعقاب ثورة ١٩١٩ شأن كل الثورات الناجحة الواعية لولا وجود الملك . وكانت مصر قد تحولت من سلطنة الى مملكة . . افتخر الملك « الجديد » فى خطاب رسمى ، الى رئيس مجلس وزرائه بأنه تولى بالاتفاق مع

دولة الحماية - نفس النص - عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لوئتنا » .

وكان من الممكن أن تنجح ثورة ١٩١٩ وتجبر انجلترا على الجلاء عن مصر لولا أن زعماء هذه الثورة تعجلوا المغام ٠٠٠ وآثروا السلامة على الكفاح .

كان من الممكن أن تنجح الثورة نجاحا كاملا ، وتطرد جنود الاحتلال من مصر لو ان زعماء الثورة لم ينقسموا الى أحزاب تتقاتل وتتصارع من أجل الحكم .

كان من الممكن أن تنجح الثورة لو لم يقبل ساستنا الحلول العرجاء ولو لم تقع مصر فريسة للأساسة المفاوضات .

كان من الممكن ان تجلو بريطانيا عن مصر لو عالجتنا أسورنا الوطنية لا كسياسيين متحيزين وانما كمكافحين ثائرين .

كان من الممكن ان يجلو الانجليز عن مصر سنة ١٩١٩

بل كان من الواجب ان يجلو الانجليز عن مصر

ولكن ٠٠٠ ؟

هل تجدى « لكن » !

قامت ثورة سنة ١٩١٩

وانتهت ثورة سنة ١٩١٩

راح العهد الذى كان يحكم فيه المصريون مصر باسم بريطانيا

وجاء العهد الذى يحكم فيه المصريون مصر باسم مصر لصالح بريطانيا

راح العهد الذى تحكم فيه بريطانيا مصر علانية

وجاء العهد الذى تحكمها فيه من وراء ستار

راحت الطبقة الحاكمة التى كانت تجاهر بولائها لانجلترا

وجاءت طبقة أخرى تبذل كل جهودها لتنفيذ السياسة البريطانية .

راح الحكام المصريون الذين يتشيعون لانجلترا ١٠٠٪

وجاء حكام مصريون يتشيعون لانجلترا أقل من ١٠٠٪ (قليلا) .

راح حكم كرومر الذى يستند على الجيش الانجليزى

وجاء حكم اللنبى الذى يعتمد على بعض الأحزاب المصرية ولم يتغير الا المظهر ، أما الجوهر ، فقد بقى كما هو ، ويا له من جوهر ، سىء شنيع فظيع . بل أكثر من ذلك قلت وأنا أتحدث عن معقبات الوزارة الشعبية الأولى وزارة سعد زغلول التى استقالت أو أقيمت بعد حادث مقتل السير لى ستاك فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ ، وبعد أن وافقت وزارة سعد زغلول ، على كثير من المطالب التى تقدمت بها بريطانية كثن - ويا له من ثمن - لدم سير لى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان ، وكانت بريطانيا قد حددت مطالبها من سعد زغلول رئيس حكومة مصر فيما يلى :

● الاعتذار الكافى عن الجريمة .

● القيام بالتحقيق لمعرفة مرتكبى الجريمة وتقديم المجرمين - أيا كانوا ، - وأيا كانت مناصبهم - للعقاب الذى يستحقونه .

● منع المظاهرات السياسية الشعبية .

● تدفع الحكومة المصرية لحكومة جلالة ملك بريطانيا غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

● الأمر فى مدى ٢٤ ساعة بسحب الضباط المصريين من السودان .

● اخطار المصلحة المختصة بأن حكومة السودان ستزيد أراضى الجزيرة التى تزرع بالرى ، من ٣٠٠.٠٠٠ فدان الى مساحة غير محدودة .

ولست أدري حقيقة ما علاقة مقتل السردار بزراعة القطن فى الجزيرة ومساحة المزروع من ذلك القطن ! والغريب والمريب ، أن المطالب البريطانية الرسمية - وهى غير المطالب التى تقدم بها لورد اللنبى - قد خلت من حكاية التعويض ومن موضوع زراعة القطن بالجزيرة ، لأن المطالبة بمن دم لورد اللنبى - أمر مشين ، بينما مسألة تعويض الموظفين ورى السودان مسألتان لا علاقة لهما بالقتل ، وافقت وزارة سعد - وليتها ما وافقت - بل ليتها استقالت بكرامتها دون أن تقبل الانذارات والمطالب البريطانية بل الأوامر ، البريطانية .

وذهبت كما قلت وزارة سعد زغلول وجاءت وزارة أحمد زيور .

ودهبت وزارة الاغراق ، وجاءت وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه ، أو اغراق ما يمكن اغراقه بمعنى أدق .

وافق زيور على كل المطالب البريطانية ، بل الأوامر البريطانية ، وأضاف اليها العديد من عنده . اعتقل المواطنين المصريين ، وأجلى الجيش المصرى عن السودان ، وخلا الجو ، للجيش الانجليزى ، أجل البرلمان شهرا ، ثم قام

بحله وأجرى انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد ثم حله بعد ست ساعات من انعقاده ٠٠ ويعين مستر بريفال مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية ، وتعود الأحوال الى ما كانت عليه قبل الاستقلال ، بل وأكثر من ذلك يقام حفل تكريم لمستر بريفال المستشار القضائي الجديد ويخطب في الحفل عبد العزيز فهمي وتوفيق دوس والهلباوى وأحمد نجيب برادة ٠٠ تسلم وزارة زيور واحة جغوب الى الايطاليين كما سلمت كل أمور مصر ، الى البريطانيين ٠

وتدور العجلة من جديد ، بل تستمر ساقية الحكم فى الدوران : يذهب أحمد زيور ومحمد السيد أبو على ، وجورجى المطيعى ، ومحمد صمدقى ، ومحمود صدقى ، ويوسف أصلان قطاوى ٠ وتأتى وزارات أخرى يرضى الانجليز عن بعضها ولا يرضون عن البعض الآخر ، ولكن جوهر السياسة البريطانية فى مصر ، كما هو لم يتغير ولم يبدل : مفاوضات ، ومباحثات : نبدأ ، وتنتهى بالفشل حكومات تذهب وأخرى تجيء وجنود الاحتلال يرابطون فى مصر ، والأحزاب يحارب بعضها الآخر ، ولكن جوهر ، المقاومة الشعبية ، كائن فى قلب الشعب ، لم تنطفىء جذوته أبدا وما أروع حافظ ابراهيم وهو يقول - ونحن نذكر دائما ما لكل واحد ، وما عليه بالصدق والأمانة - ما أروعه وهو يخاطب فى بداية الثلاثينات الانجليز ، الذين أساء مخاطبتهم فى منتصف العشرة الأولى من سنى القرن العشرين يقول حافظ ابراهيم للانجليز :

حولوا النيل واحجبوا الضوء عنا
وأطمسوا النجم وأحرمونا النسيما
وأملأوا البحر ان أردتم سفينا
وأملأوا الجو ان اردتم رجوما
وأقيموا للعسف فى كل شبر
« كونستبلا » بالسوط يجرى الأديما
إننا لن نحول عن عهد مصر
أو ترونا فى التراب عظما رخما
ومن أجل ذلك كله ، أرجو منك - قارئى العزيز ٠٠ قارئى العزيزة - أن تغفرا لى أن أنا انتقلت فجأة من الثورة العربية ، الى ثورة ١٩١٩ ، وإذا أنا مزجت بين مآسى الوزراء المصريين قبل ثورة ١٩١٩ والوزراء المصريين بعد ثورة ١٩١٩ ٠ كما أرجو أن تغفرا لى اذا وجهت اللوم ، الى حافظ ابراهيم ، واذا أنا أشدت فيما بعد بحافظ ابراهيم واذا أنا أشدت بأحمد شوقى وانتقدت قبل ذلك ، وبعد ذلك أحمد شوقى وكذلك اذا أنا أشدت ببعض السياسيين ثم انتقدتهم ، أو انتقدتهم ثم أشدت بهم فلكل من الحالتين - حالة الاشادة وحالة النقد - موقعه وأسبابه ومبرراته ٠

وانتقل بعد ذلك الاستطراد ، والاستيضاح وشرح المنهج والاسلوب والفلسفة والتحذير من بعض السليبيات والالاحاح على مداواة بعض النقائص

وغير ذلك من الأمور التي استنفدت مامر من صفحات طوال انتقل الى بعض رموس الموضوعات التي أراها ذات فائدة لمن يريد فهم أحداث سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ والعودة بكثير من الأمور الى منابعها الأصلية وجذورها الأولى وأحب أن أوضح نفسى بالنسبة لهذه النقطة فأقول اننى لا أتخير من الموضوعات الا ما أعتقد ان له فائدة تاريخية ووطنية وفي أحيان كثيرة تبدو اختياراتى معبرة الى حد ما عن الموضوعات التي يتناولها الجزء الذى أكتب مدخله والحقيقة اننى - وربما أكون فى ذلك المنهج أو فى ذلك غير متبع لأصول البحث العلمى وكما سبق أن قلت غير مقيد بأنه أصول منهجية ، أو علمية سليمة ، لأننى لا أسعى الى اعطاء دراستى تلك صيغة علمية محددة - اننى أرى الوقائع الخاصة بمرحلة من المراحل الهامة ، أو الخاصة بجملة مراحل يربطها خيط واحد ، أراها جزءا واحدا لا يتجزأ ، بحيث لا يستطيع فصل فترة زمنية معينة عما سبقها ، أو تلاها بل اننى أرى الوقائع ، والأشخاص الذين لعبوا أدوارا هامة فى تلك المرحلة ، بمثابة جسم واحد له كيانه المستقل بل له حياته المستقلة أيضا .

وأنا - وعذرا لأسانذتى الكبار - لا أستطيع مثلا أن أكتب عن الثورة العراقية ويكون ما أكتبه مفهوما ، ومقبولا ، ومستساغا بدون ان اكتب عن الظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها مصر ، قبل تلك الثورة بسنوات عديدة .

أنا - وعذرا لأسانذتى الكبار - لا أستطيع مثلا أن أكتب عن الثورة القرن يمكن أن يكون شافيا ووافيا ما لم ننظر فى الكتابة قبل ذلك الى السنوات التي أعقبت دخول القوات البريطانية العاصمة المصرية فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ .

بل اننى اعتبر الكتابة عن ثورة ١٩١٩ دون النميد بالكتابة عن الثورة العراقية وما بين الثورتين (١٨٨١ - ١٩١٩) كتابة ناقصة . وكذلك لا أستطيع أن أكتب - مثلا - عن حزب الاحرار الدستوريين الذى انشئ عام ١٩٢٢ دون ان أكتب عن حزب الأمة الذى أنشئ عام ١٩٠٧ فما حزب الاحرار الدستوريين فى نظرى الا امتدادا لحزب الأمة ، لا بأشخاصه وحسب وانما بفلسفته أيضا .

وانطلاقا من هذا الفهم أبذل قصارى جهدى فى مدخل أى جزء من أجزاء كتابى « سنوات ما قبل الثورة » لكى أقدم عصيرا مركزا لبعض الأحداث وبعض الوقائع يمكن أن تفسر بعض ما حدث فى السنوات التي أكتب عنها بتفصيل (أعنى السنوات من ١٩٣٠ حتى ١٩٥٢) .

وفى بعض الأحيان أحاول أن أدمج هذا المدخل ، بما يمكن أن يسمى - وعذرا لهذا التعبير غير العلمى - فاتح شهية يدفع القارئ الى الاستزادة من المعرفة فيما يتعلق برؤوس الموضوعات التي أشير اليها فى كل مدخل وأرجو أن

يصدقني القارئ القول إذا ما قلت ان انتقا. رموس الموضوعات تلك وما أراه من مفاتيح يمكن أن تكون مدخلا لفهم محتويات الكتاب من أشق الأمور على النفس وأن عملية الاختيار تلك تستنفد مني الكثير من الوقت والجهد .

وفي نفس الوقت تراني - كصحفي - أحاول أن يكون كل ما أفدمه جديدا بالنسبة لجمهور القراء ، بل بالنسبة للكثير من الدارسين والأساتذة اعتمادا على مالى من وثائق لا توجد عند الكثيرين . وأبدأ بالحديث عن فترة مظلمة أو شبه مظلمة فى تاريخنا ، حكم عباس باشا الأول ، وسعيد باشا وبداية حكم اسماعيل باشا معتمدا على كنز علمى ثمين لا أعتقد ان له مثيلا ، عند كثير من الدول والشعوب وأعنى تقويم النيل لأمين سامى باشا الذى هو من خيرة علمائنا الأجلاء وللتدليل على المكانة العلمية الفريدة ، التى وصل اليها أمين سامى باشا نذكر أن الكابتن لاينس مؤلف كتاب الجغرافيا الطبيعية للنيل وحوضه اراد أن يعد بحنا من أبحاثه المختلفة ، فانتظر خمسة عشر شهرا ، الى أن يصدر كتاب « مقياس الروضة » لأمين سامى باشا وكتب لاينس الى أمين سامى فى ١٠ أبريل ١٩٠٧ يطلب منه بروفة من كتابه . وكانت المطبعة الأميرية تقوم بطبعه وفى ٣ فبراير ١٩٠٨ أعاد لاينس الكرة فكتب الى أمين سامى باشا يسأله عن كتابه « مقياس الروضة » وعما اذا كان سينشره قريبا وهل من الممكن الحصول على مسودة منه فى حالته الجاهزة . « لقد سبق لى - لاينس - أن طلبت من سعادتكم هذا الطلب من سنتين وحيث أنى لم أتمكن من الحصول على الكتاب فقد أرجأت بعض مباحث لى عن الرياح الموسمية والأمل التكرم علينا اما بصورة من الكتاب ، أو بنسخة من تجربة طبعه لأن تعطيل البحث فى هذا الموضوع مما يدعو الى الأسف » الحاح جينس وتأخير كتابة بحثه عن الرياح الموسمية لمدة سنتين لأنه يعرف ان كتابا سوف يستفيد منه فى الطريق ، درس للقراء ، وللكتاب أيضا ، والجدير بالذكر - وهذا أيضا درس للكتاب وللقرء - ان أمين سامى باشا رد على الكابتن لاينس فى مايو ١٩٠٨ مؤكدا له استعدادة « لتقديم كل الملاحظات التى يطلبها حتى يتيسر لجنايبكم نشر مؤلفكم حالا ، فالتمس - أمين سامى باشا - تعيين النقط اللازمة لكى أبادر بالتفرغ لاستخراجها من المجموعات التى أودعتها كتابى الذى يحتاج ظهوره الى وقت آخر لانفرادى بالعمل مع كثرة أشغالى المدرسية - كان أمين سامى باشا ، ناظرا للمدرسة الناصرية - وطروء المرض السابق اخطاركم به » وفى ذلك من صور التعاون العلمى ، المثالى ما يجدر الاشادة به .

ويظهر أن لاينس - وكان مديرا لمصلحة المساحة ، كان بحاجة الى الكتاب كله فانتظر حتى ١٨ فبراير ١٩٠٩ بعد أن عرف أن بالامكان حصوله على نسخة من بروفة الكتاب وقد ذكر لاينس أنه سيرحل عن مصر بعد ثلاثة أشهر -

من ١٨ فبراير ١٩٠٩ - وكرر الرجاء - فى رسالة الى أمين سامى باشا - فى حصوله على صورة من الكتاب أو بنسخة من تجربة طبعه « وقد أجيب لاينس الى طلبه عن طريق أحمد حشمت باشا ناظر المالية ، وقد وصلت التجربة الى لاينس دون مقدمة الكتاب ، فبعث يطلب المقدمة فأجيب أيضا الى طلبه ، وقد قدم لاينس تقريراً عن الكتاب الى اللورد سيسل وكيل وزارة المالية مشيداً بالجهد الخارق الذى بذله أمين سامى .

نموذج آخر لما ينبغي ان يكون عليه العالم ، العامل من دقة فى البحث وصبر فى الدراسة وجلد عليها أيضاً . فعندما عرف أمين سامى باشا أن صاحب كتاب « النجوم الزاهرة » قد استشهد فى بياناته الخاصة بالنيل ، بكتاب درر انجورم وانه - أمين سامى باشا - لم يجد فى كشف الظنون ذكر لمؤلف الكتاب . ولم يعثر عليه فى مصر « وبعد بحث طال أمده - أمين باشا سامى - علمت أنه يوجد فى مكتبة داماد زاده ابراهيم باشا بالقسطنطينية فمازلت أجد فى البحث حتى اطلعت عليه وعلى كتاب كنز الدرر وجامع الغرر ، وكلاهما لأبى بكر عبد الله بن أبيك صاحب صرخد الخ .

ويروى أمين سامى باشا ، كيف طلب من « عدة الاسلام وحجة السيوف والأقلام وقذوة القادة العظام وثقة الغزاة الفخام وسياس الملة المولى أحمد مختار باشا ، ممثل دولة الخلافة فى القاهرة ، فى كتاب له يقول فيه : انه يقوم منذ سبع عشرة سنة فى وضع كتاب يبحث فيه عن أحوال النيل وهو الآن على شرف التمام ولم أذكر جهدا فى تحريره بالأخذ عن أوثق المصادر بما حملنى على الرحلة الى دور الكتب بأوروبا لتصحيح بعض مسائله ، وقد وجدت فى بعض كتبها العربية بعض فصول عن كتاب يسمى درر التيجان ، علمت بعد انه يوجد فى احدى مكاتب الاستانة المحلية فى مكتبة داماد زاده ابراهيم باشا بجانب جامع شاه زان فأتقدم الى مكارمكم مستمدا معرفتكم فى تسهيل استعارتى اياه لمدة لا تزيد على أسبوع من وصوله الى خدمة للتاريخ وللعلم الذى أنتم من أكبر أنصاره . وقد تفضل صاحب السعادة العالم الجليل يعقوب أرتين باشا بأن يتسلمه من دولتكم وأن ما نعهده فيكم من محبة العلم ، ومؤازرة أهله ، يطمع كاتب هذه السطور فى تحقيق أمنيته » ، ويرد أحمد مختار باشا برسالة الى فضيلتلى أمين سامى أفندى - فلم يكن أمين سامى قد حظى بعد بالباشوية - يقول فيها انه مع عظيم الأسف لا يمكنه مد يد المساعدة فى هذا الأمر لأن اخراج الكتاب من المكتبات ممنوع بحكم القانون ، ويقترح الغازى أحمد مختار باشا على أمين سامى أفندى بالحضور بنفسه الى الاستانة وتصرفوا أسبوعاً من وقتكم لاتمام هذه المهمة « ويتفق أمين سامى مع صديقه أحمد زكى باشا على السفر الى الاستانة ومباشرة العمل هناك ولكن أحمد زكى باشا يقع - كما قال فى رسالة له الى

أمين سامي مؤرخه في ١٤ أكتوبر ١٩٠٩ - في اخبولة نصاب غشاش كذاب من ضباط الجيش العثماني واسمه سعد الله بك عزت مأمور فتوغرافية أركان حرب فسلب منى ٩٠ جنيتها (تسعين) وقدم لى أورقا سأعرضها عليك وأضاع منى زمنا نفيسا ، والذي عرفنى بهذا المحتال النصاب هو أمين الخانجى الكتبى بالأزهر ، ومع ذلك فسأخذ صورة للكتاب بالفتوغرافية على طريقتى .

درس آخر : لقد كتب ج . أ . كريج مدير المساحة بمديرية الجيزة الى صديقه أمين سامي طالبا أن يتفضل عليه ببعض المعلومات عن كتابه الذى سيصدر بخصوص مقياس الروضة ، وهى : من أى زمن تبتدىء بياناتكم ؟ وهل هى عن كل يوم ؟ ، هل عملت موازنة بين المقاييس المتنوعة المعروفة هناك ؟ هل يمكننى الاطلاع على تجارب الكتاب ؟ « مصلحة المساحة ، بمديرها الانجليزى ، نجري وراء كتاب تحت الطبع لمعرفة بعض البيانات التى يمكن أن تقيدها فى عملها ، درس آخر : يقوم جناب لورد سيسل وكيل نظارة المالية بإبداء رغبة فى مقابلة أمين باشا سامي ناظر مدرسة المعلمين الناصرية فى الساعة الحادية عشر من صباح «الغد» الاثنين الثامن والعشرين من شهر أغسطس ١٩١١ ، « وفى تلك المقابلة يعرض وكيل وزارة المالية أن تقوم نظارة المالية بشراء أصل كتاب تقويم النيل ولكنى - أمين سامي باشا - رأيت مع تقديم شكرى لجنابه أن يسمح لى أن أقوم أنا بنفقات طبعه على حسابى حفظا لكيانه الأصيل كما وضع بدون تصرف فى موضوعاته العلمية ، وملاحظاته التاريخية . . » وبعد ذلك الاستطراد الذى استفدت منه أنا شخصيا أنتقل الى مهمة أخرى وهى اختيار بعض رهوس موضوعات وأرى أنها هامة للغاية ، كما أنها أيضا صعبة للغاية وسنلتزم دوما بنصوص ما ورد فى الكتاب :

● ٢٩ ذى الحجة ١٢٦٤ : مديرية المنوفية : طلبا لرفاهية الأهالى كان محصول الكتان بمديرية المنوفية يورد الاشوان (ج شونة) الأميرية بسعره المعلوم ولكن ظهر بعد البحث ، والتنقيب ان هذا الصنف اذا لم يورد فى الاشوان ويباع بين أصحابه يكون أفيد وأولى لراحتهم ورفاهية الرعية لذلك قرر المجلس المنعقد يوم الأربعاء ٢٩ ذى الحجة فى القلعة ، ان يرخص للأهالى فى بيع محصولهم كما يريدون ، وقد وافق لدينا اتباع ذلك .

● وكان مجلس الجهادية قد سبق له فى ١٥ ذى الحجة ١٢٦٤ أن بحث موضوع تأهيل وزواج العساكر وكيف تجاوز الموضوع حده فصار العساكر يتركون خدماتهم ، ويهملون وظائفهم ايركنوا الى الزواج غير مبالين بواجباتهم العسكرية فصدر أمر بمنع زواجهم ولكن لوحظ أخيرا أن العساكر المواطنين على أعمالهم ، والمطيعين لضباطهم والمتعاونين للتعليمات والنظافة والمتأزين بين

أقرانهم بهذه الصفات لو أجزى لهم الزواج يكون ذلك مكافأة لهم وسببا لسعي باقي أخوانهم فى تهذيب الأخلاق لينالوا ويستحقوا هذه الرخصة فتنتشر الأخلاق الحسنة ، والفضيلة بين أفراد الجيش فبناء على ذلك قرر المجلس (مجلس الجهادية) هذا الترخيص .

● عدد المدارس ٨ (المبتديان - النروزة الأميرية ، اللسن والمحاسبة ، السوارى بالجيزة ، الطوبجية بطره ، الطب والصيدلة والولادة ، المهندسخانة ؛ الرسالة المصرية الى أوروبا) وكانت الميزانية ٥١٦٢٣ جنيهها و ١٦٠ مليما للعلم ، كان عدد التلاميذ فى أيام محمد على ٩٠٠٠ تلميذ . وكانت ميزانية التعليم ٨٨٣١٥ جنيهها .

● فى ٢٢ ربيع الثانى ١٢٦٥ صدرت ارادة الكتخداى مصر نقول : كان ولى نعمتنا والدنا الكبير قد اتخذ جميع أراضى الحكومة تحت ادارته باعتقاد أن هذا يكون باعثا لرفاهية الأهالى من جهة ويوافق مصلحة الحكومة من ناحية أخرى ولكن تحقق أخيرا أن الخلق (يعنى الشعب) نظروا وانزعجوا من هذا القرار خصوصا مسألة العجز والتلفيات فانها سببت سجنا لبعض المأمورين وقضت بعزل مأمورين آخرين فبناء عليه قررنا أن نحفظ الجفالك والتفاتيش لأفراد أسرنا وأن نترك الأراضى الأميرية الباقية حرة وابطال تقاسيط الديون ورأينا من المناسب تسهيل الدفع أو تعطى للمتعهدين ، وقد حررنا هذا لكم للمبادرة بتنفيذه .

● ارادة أخرى للكتخدا : كانت صدرت ارادة مخصصة من جانب الحكومة بمنع الأهالى من وقف أملاكهم ولكن ظهر أن هذه الارادة خاطئة ليكون كل شخص حرا فى وقف أملاكه حسب حكم الشرع الشريف المحمدي ، ولا يتعرض له أحد ولا يمنعه وقد أصدرنا أمرا هذا لتعلنوه للمقامات اللازمة لتنفيذه (٢٥ رمضان ١٢٦٥) .

● ارادة أخرى لمحافظة مصر السابق : حسن باشا (١٢٧٢) بينما كنت أملا ، ومنتظر منك الخدمات الحسنة اذ سمعت ، وعلمت انك تعودت الدخول لمحل مأموريتك بين الساعة الثالثة والرابعة والخروج فيها بين التاسعة والعاشر مرارا ومرار أوقاتك فى مطالعة الكتب والقيام بأداء الصلاة فى نصف النهار وهذا المنهاج قد سبب تأخير الأمور الواقعة ، وتوقيها وقضى بتجميد زيادة عن مائة وخمسين قضية ، وحيث ان أمور ومصالح العباد عندي أقوم ، وأهلا من كل شئ كما أكدت لكم مرارا وتكرارا ونهبت عليكم شفويا وتحريريا ، وحيث أن حركاتك هذه تمنعك عن مواصلة رؤية وتسوية أمور العباد التى هى أفضل من العبادة . وهذا مخالف للأصول وحيث انى لا أرضى

ببقاء المصالح الأميرية الوافعة ودعاوى وخصومات الأهالي والرعية مرمية ومتراكمة على بعضها ولا أريد أيضا قبول واستخدام الأشخاص الذين يقبلون ويروجون هذه الأحوال فبناء عليه ، ولوقاية دعاوى ومصالح العباد من ورطة التأخير والتعويق ، الذى هو دائما من منظورى ولتوسيع المجال لكم عرضا وطولا لتلاوة الكتب يجب ان تنسحبوا لمنزلكم وتقيموا فيه ناعما مستريحا ، لذلك حررنا لكم هذا لاتباعه .

● واردة تالية لأدهم باشا محافظ المحروسة الجديد (١٥ ربيع الأول ١٩٧٢) تشير الى ما قام - حسن باشا وما ورد ذكره - تقريبا - فى الارادة الأولى ، وتقول الارادة أيضا : « بناء على امرته - حسن باشا - بترك الخدمة السابقة للاستراحة فى منزله ليتفرغ لقراءة الكتب » وتطلب الارادة من المحافظ الجديد « عندما تحاط علما بالارادة الجديدة يجب أن نبادر بالذهاب الى محل مأموريته فى الميعاد اللازم وأن تبأشر رؤية وتسوية المصالح والأشغال أولا بأول ، وأن تبذل أقصى مجهودك لازالة القضايا المتراكمة فى أقرب وقت وفرصة وأن تستجلب لطرفنا الأدعية والأئنيصة الحيرية وتتجنب من الحركات والحالات الجالبة للندامة وقد حررنا لك هذا لاتباعه .

● من بيان الضبط والربط الداخلى من المدارس : يجب على التلاميذ اظهار الاحترام والطاعة لناظر وأساتذة ومساعد أساتذة المدارس الملحقين بها ويجب على التلاميذ المصريين الامتثال واحترام الأوقات المخصصة للتلاميذ الفرنسيين بخصوص الأكل والنوم ، والدخول الى مجال الدروس وكافة الحركات ، وكل تلميذ مصرى يخالف هذه الأحوال يجازى بالتوقيف فى المدرسة ويمنع من الخروج للفسحة ، وبيات التلاميذ فى الخارج ممنوع منعاً باتاً مهما كانت الدواعى والتلاميذ مسئولون عن الأشياء والكتب وسائر أدوات التدريس ، الموجودة فى عهدهم وبناء عليه يكلفون بتعويض ما يتلفونه ولا يجوز ادخال أى رسم ، وتصوير وكتاب الى المدرسة بدون أمر الناظر واذا خالف أحد هذا الأمر يعاقب بمصادرة الأشياء التى أدخلها وممنوع بالمرة احراز التلاميذ لورق اللعب والزهر (زهر الطاولة) وسائر أدوات اللعب والبخت ممنوع ، كما أن ادخال المأكولات وأنواع المشروبات للمدرسة مثل النبيذ والعنبرية أيضا ممنوع وجميع الأشياء والخطابات والطرود الواردة بأسماء التلاميذ لا تسلم قبل نظر اطلاع ناظر المدرسة عليها ولا يسمح لأحد من التلاميذ الخروج من المدرسة بأية حجة أو وسيلة خلاف أيام الآحاد وأيام العطلة التى تقرر بمعرفة دار العلوم ، ومن أجل النظافة والحرص على الصحة ، يعطى لكل تلميذ صابونة بسعر ستين سنتيما كل ١٥ يوم ، وكل شهر يجرى قص الشعر ، مرة ، ولا بد من اجبار التلاميذ على أخذ حمام ساخن كل جمعة فى موسم الصيف بخلاف الحمامات الباردة واجبار التلاميذ على أخذ حمام ساخن كل خمسة عشر يوما فى موسم

الشتاء : كل هذا على حساب المدرسة أما العطريات ومواد الزينة السائرة التي تؤخذ من المزينين (الحلاقين) فيسوى حسابها من طرف التلاميذ . أما لزوم الهيئة والضيافة فهي سترة مفتوحة من الامام من الجوخ الأزرق ، وبنطلون من الخوخ الأزرق ، وصديري من الكازمير الأزرق بأزرار صفراء : هذا في الشتاء ولا يجوز تبديل تلك الكسساوى من طرف التلاميذ بأى عذر وحجة ، وفى الصيف : الكسوة عبارة عن سترة مثل السترة الشتوية وصديري أبيض من منسوج البيكه وبنطلون أبيض من منسوج البيكه .

والحذاء من الجلد اللامع وغير اللامع ، الأسود لموسم الشتاء ، واسفارين .
يعنى وجزمة مكشوفة من الجلد اللامع وغير اللامع لموسم الصيف .

ويلبس التلاميذ فى داخل المدرسة مريلة سنجابية اللون ، ومفتوحة من الامام من منسوج الكندير فوق ملبوساتهم العادية ويتحزمون عليها ويلبسون بنطلونا من النسيج عينه .

● ومن بين الارادات أيضا ارادة فى ٧ شوال ١٢٧٥ موجهة الى ناظر المالية محمود باشا تتضمن أن امتيازا للمسيو برسه بخصوص طحن الدقيق بواسطة الوابور مدة خمسة عشر عاما قد منحه والدنا ساكن الجنان ، وقد باعه برسه ، لبرتلا وحيث اننا قد اشترينا الامتياز المذكور بمبلغ أربعين ألف فرنكة مصرى بشرط تسديد المبلغ فى مدة خمسة عشر شهرا من تاريخ أمرى مع تسوية ستة فى المائة ربعا لحين اتمام سداده ، فبناء عليه قد اقتضت ارادتى اعطاء المسيو برتلا تحويلا على الخزنة بهذا المال حسب الأصول الجارية .

● وفى ٢٠ ربيع الثانى ١٢٧٩ يصدر الوالى أوامره الى أحمد شفيق بك ناظر المالية نصه : اقتضت ارادتى صرف مبلغ خمسة وعشرين ألف فرنك من خزانة المالية وارسالها الى ديوان الخارجية لتوصيلها الى قنصل فرنسا العام وهذا احسان منا واعانة لبناء المستشفى المقرر انشاؤه فى بندر السويس . لأهالى البلاد والأجانب على السواء ، واردة أخرى لأحمد رشيد بك أيضا بخصوص اعفاء شركة المساجرى امبريال من دفع الجمارك على كل المهمات الواردة والمهمات والأدوات التى ستحضر من داخل القطر المصرى ، لعمل الحوض المذكور على السكة الحديد لغاية بندر السويس مجانا أيضا فلذلك يجب ان تبادروا بمخابرة وكيل مصلحة السكة الحديد وأمين الجمرك لاجراء مقتضاه على الوجه المحرر .

● وارادات أخرى متنوعة ، أمر كريم لمحافظة مصر (٥ ربيع الأول ١٢٩٠) منطوقه : اقتضت ارادتنا أن منزل سليم باشا فتحي السابق مشراه للميرى الكائن بجهة الأزبكية قد صار تسليمه لاجعاله مدرسة الى الخواجات .

وعلى هذا ينبغي تسليم المنزل المحكى عنه - وأنا التزم دوما بالنص - لديوان المدارس وإرادة أخرى الى ديوان المدارس منطوقها : بناء على ما أعرضتموه !! شفاها عن لزوم تخصيص محل لاجعاله مدرسة الى الخراجات قد اقتضت إرادتنا أن يخصص لذلك منزل سليم باشا فتحى السسابق مشتراه للميرى . الخ .

● وأمر الى دولتو حسن باشا مخدم الحضره الخديوية (٦ ربيع الأول ١٢٩٠) منطوقه : قد أحسنا اليكم بمبلغ خمسة وثلاثين ألف جنيه انجليزى برسم تدارك ومشتري المفروشات والموبيليات اللازمة الى السراى التى اعطيناها اليكم حتى انه بمعرفتكم تجروا مشتري المفروشات والموبيليات المذكورة حسبما تريدوا !!!

● وأمر آخر فى نفس التاريخ الى دولتو المشار اليه منطوقه : بما أن المنزل الذى أعطى الآن الى أخيكم حسين باشا باسكندرية يساوى ثمنه تقريبا خمسة وثلاثين ألف جنيه والمنزل السابق أعطاه لكم بذاك الطرف يساوى تقريبا خمسة وعشرين ألف جنيه ، فلأجل المساواة قد أحسنا اليكم بمبلغ عشرة آلاف جنيه نقدية تكميلا لقيمة منزلكم حتى انه يكون مساوى قيمة منزل أخيكم .

● فى ٢٩ شعبان ١٢٩٠ صدر أمر كريم للخاصة الخديوية منطوقه : حيث ان كانت - فى الأصل هكذا - الموجودات والمفروشات والموبيليات والفضيات وسائر ما تحل عليه داخل سرايات الجيزة ، وعابدين ، والرمل من كلى ، وجزئى هو ملكا !! للثلاثة هوانم حرمنا برنجى وابكنجى وأوجنجى بالمساواة بينهم ، فاذا كان من ذلك شئ يكون أثمانه ليست مخصومة ، فتجرى خصمها وقيد تلك الموجودات بدائرة فامليتنا بأسماء المشار اليهم وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلموه ، وتجروا مقتضاه كما هو مطلوبنا ! حاشية : هذا وقد أعطينا وملكنا الثلاثة سرايات المذكورة ، وهم عابدين والرملة والجيزة الى الثلاثة هوانم حرمنا (١ جى ، ٢ جى ، ٣ جى المشار اليهن عنه بالمساواة فيلزم طلوع الحجج بأسماءهن » .

ويظهر أن الخديو اسماعيل باشا كان يرقم زوجاته ، زوجة رقم ١ الخ .

● وفى ٨ شعبان ١٢٩٢ صدرت إرادة لناظر المالية بتخصيص مرتب قدره خمسمائة كيس فى الشهر لحضره صاحب الدولة أخينا مصطفى باشا فاضل ومرتب آخر قدره خمسون كيسا لثلاثة من صاحبات العصمة زوجاته المحترمات ومثل ذلك خمسون كيسا لعثمان بك المتأهل وخمسون كيسا لكل من كريمتيه المصونتين نازلى هانم وعزيزة هانم. وقد أصدرنا بتحريراتنا اللازمة

فى هذا الباب الى صاحب السعادة كبورق بك صرافنا بالاستانة لقيدهم على هذا الترتيب ابتداء من شهر سبتمبر الحالى .

● واردة للسردار راتب باشا (٢٧ ذى القعدة ١٢٩٢) تقول أن مخدمونا حسن باشا قد توجه اليكم ليشتترك فى الحرب الدائرة بين حكومتنا وبين الملك حنا ملك الحبشة وانه سيكون برتبة الميرلاى ضمن هيئة أركان الحرب ، فبناء عليه يجب أن تستصحبوه معكم دائما فى الموقع الذى تنتقلون اليه ، وحاشية للارادة السابقة تقول : نحيطم علما أن الميرلاى يوسف شهدى بك سيلازم مخدمونا المشار اليه (حسن باشا) بوظيفة ياور وادوارد زهران أفندى بوظيفة كاتب . فلذلك لزمت التحشية (من الحاشية) .

● ويصدر الخديو أمرا كريما لوزارة المالية (٢١ شعبان ١٢٩٣) : بناء على أمرنا الصادر لدولتكم شفاها حررتم الى طرف الاستانة بضميمة مائتين وخمسين ليرة عثمانلى على مرتب عفتلو نازلى هانم كريمة المرحوم مصطفى فاضل باشا لابلاغ مرتبهما (شهرى) خمسمائة ليرة عثمانلى اعتبارا من أول شهر جونيئ سنة ٧٦ ونروموا استحصال أمرنا الرسمى للاعتماد بموجبه ، وحيث ان ما حررتموه بالأحرى على هذا الوجه هو من مقتضى ارادتنا فلزم اصداره لدولتكم اعتمادا لما ذكر . ثم أمر كريم آخر فى نفس التاريخ باعتماد مبلغ ٤٢٢١ قرشا ، ٣٦ فضة صرف من محافظة الاسكندرية فى أجر عربيات وعربيات كارو ، لزوم فاملية وعائلة المرحوم مصطفى فاضل باشا ولزوم خليل باشا يكن ، واخونه وعائلاتهم لكون هذا المبلغ نقيد بعهد المحافظة ، يران التصريح بما يجرى نحو سداده ، وحيث أنه من مقتضى ارادتنا خصم المبلغ المرقوم بأبعادية المحافظة المذكورة على طرف الديوان والمراجعة على أوراقه بالمالية والوقوف على صحته حسب الأصول فأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم وطبه الانبى والأوراق المتعلقة به .

المبلغ :

مليم جنيه

١٩ ٢١٢٣ أجر عربيات ركوب وعربيات كارو فى نقل فاميلية وعائلة المرحوم مصطفى فاضل باشا من محطة السكة الحديدى باسكندرية الى الرمل عند توجههم من المحاروسسة بناء عليما ما تصرح به من المعينة .

٣٠ ١٢١٨ أجرة عربيات فى نقل عفتلو نازلى خانم كريمة المرحوم المشار اليه من الرمل الى الترسانة عند سفريتها للاستانة مع اتباعها بناء على طلب نصرى بك .

٢٧ ٧٧٩ أجر عربيات ركوب وعربيات كارو لزوم خليل باشا يكن واخوته ، وعائلهم وعفشهم من الترسانة الى محطة السكة الحديدى على تصريح المعينة .

● ونأني - بعد تلك الجولة السريعة في أكثر من ١٥٧٥ صفحة من تقويم النيل - الى الحديث عن مظاهرات عسكرية لصرف مرتبات ثمانية عشر شهرا تأخر صرفها لعامة المستخدمين بدوائر الحكومة في ٢٥ صفر ١٢٩٦ - ١٨ فبراير ١٨٧٩ وتحت ذلك العنوان جاء ما يلي : أخرت الحكومة صرف المرتبات لمستخدميها هذه المدة الطويلة فأدى ذلك الى غاية ما يخطر بالبال من شظف العيش ، وضنك الحال ، وغليان الصدور ، ولكن شدة الحكومة واعتمادها على قوتها العسكرية في كتم الأفواه وابعاد كل متذمر ، عن دائرة الوجود ظلت الحال على ما هي عليه من السكون الى أن شكلت وزارة نوبار باشا المختلطة فدخلها عضو انجليزى للمالية هو ريفرس ، وعضو فرنسى هو دوبلينير للأشغال وفى هذا الوقت كان البكباشى لطيف سليم أفندى صهر شاهين باشا ناظر الجهادية مدرسا بمدرسة أركان الحرب والقائمة أمام سعيد بك من قدماء تلامذة مدرسة «سان سير بفرنسا فاجتمع هذان النابهان العريقان فى الحرية بشهم ثالث هو محمد أفندى صالح قومندان مدرسة البيادة وحرروا عريضة لرئيس الوزراء يشرحون فيها ما وصل اليه حال الضباط من سوء الحال بسبب تأخر المرتبات فى هذه المدة الطويلة وانتشر ذكر هذه العريضة فى الجيش وجاء الضباط لوضع امضاءاتهم عليها بثكنة المدارس الحربية بالعباسية ، وتم الاتفاق بين الجميع على تقديم العريضة لمجلس النظار وعلى أن يكون محل اجتماع الضباط ساحة الشيخ عبد الله مارين بميدان عابدين وعلى أن يأخذوا معهم بعض أعضاء من مجلس شورى النواب فاجتمعوا من كل صوب فى تلك الساعة متقلدين سيوفهم ، وخطب فيهم لطيف باشا حاثا على الاتحاد ، وضبط النفس ثم ساروا قاصدين ديوان المالية ولما بلغوا شارع الدواوين لمحوا عربات نوبار باشا وولسن وآخرين مارة بالنظار فأوقف الضباط العربات ، وتولوا تسييرها واعادتها الى الديوان ثم حاصروا ديوان المالية من جميع الجهات من الداخل والخارج وقدموا العريضة ، وبعد قليل حضر اسماعيل باشا خديو مصر ودخل المالبية تتبعه فئة من جنود الحرس تجمعت خلف الضباط محيطة بهم ثم أشرف الخديو على الضباط وطلب منهم الانصراف وألحوا فى صرف المرتبات وتلكثوا فى الرجوع فأشار الخديو اشارة بيده لقائد الفئة فاطلقوا بعض طلقات نارية بلا رصاص تنبيها وارهابا فتفرق الجميع ، ثم أمر بالقاء القبض على نحو عشرين ضابطا وارسالهم الى الطوبخانه مسجونين بها منهم لطفى سليم باشا وسعيد نصر باشا وقومندان مدرسة السوارى وقومندان مدرسة البيادة والطوبجية ثم زار الخديو فرق العباسية للتهدة لحواظهم فقال الضباط بلسان واحد : « اننا لن يهدأ لنا بال الا اذا أطلقت سراح اخواننا وصرفتم مرتباتنا » فوعدهم خيرا وعاد ، ثم شكلت الحكومة مجلسا عسكريا لمحاكمة الضباط وتدخلت القناصل فصدر الحكم بالبراءة .

● روى السير ريفرس ولسون ما جرى قائلا : أصبح موقف الوزارة حرجا فالمالية خاوية لأن القرض الذى أريد الحصول عليه من آل روتشيلد لم يتم بعد وما كان ليتم قبل التثبيت من الضمانة الكافية ويضاف الى ذلك أن تحويل أملاك الخديو أى جعلها صالحة لضمان هذا القرض قد وقف فى سبيله بعض العوائق ، وأصر آل روتشيلد على أن تكون الأطيان خالية من كل مانع وفى الوقت نفسه قد تواردت المطالب على الوزارة وقد اتفق أن كثيرين من القناصل وجهوا الى النظارة كثيرا من اللوم لما رأوا الدولة مضطربة الى حد أنها لم تستطع أن تدفع مرتبات الموظفين « ويروى ولسن : أن النظارة عمدت الى انقاص الجيش الذى كان عدده - بمقتضى فرمان - ١٨ ألف جندي والى إلغاء البحرية تماما وانقاص الجيش الى سبعة آلاف ولقد قوبل - ولسن - هذا الانقاص بالارتياح فى الجيش نفسه فكثير منهم سر بعودته الى قريته واعفائه من الخدمة الاجبارية ، وما أسف أحد سوى بضغ مئات من الضباط استغنى عن خدماتهم وبذلك حرّموا من مرتباتهم .

● ويروى ولسن أن الخديو استفاد من كل تلك الاجراءات بعد أن رأى النظارة تهاجم من جهات متعددة حتى أخذ يستعيد سطوته الأولى ومما بعث فيه هذا النشاط أن طائفة الأفاكين الذين حوله أخذوا يحسنون له استرجاع نفوذه لترجع اليهم أيامهم الألى ولتعود اليهم مصالحهم التى فقدوها والذين ساءهم إلغاء السخرة وانشاء مصلحة المساحة وجباية الضرائب على نظام ثابت .

وقد استدعاني - ولسن - الخديو فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ الى عابدين واستبقائي فى حضرته زمنا طويلا ثم استأذنته وتوجهت الى المالية ، وبينما أنا فى الطريق إذ لمحت عن كنب طائفة من الضباط بعربة نوبار باشا يهددونه بالقتل فسارعت اليه ثم ركبت معه فى العربة وطوقته بذراعى فوقيته وقع السيوف عليه ومع هذا أصابني بعض الأذى . ولبثت معه حتى وصلنا الى وزارة المالية محاصرين مدة ساعتين ثم انتشر الخبر بسرعة البرق فأسرعت الى زوجتي ولما بلغت نظارة المالية منعت من الدخول وزجرها بعض العساكر فلم تحفل بهم ودخلت بعد أن أصيبت بضربة على ذراعها كانت تتألم منها ولما وصلت الأنباء الى الخديو ركب فى حرسه ومع قناصل الدول والنظار وجاء الى وزارة المالية فوجد الهياج والصياح بالغين حدهما وكان هذا الصياح مصدره الضباط الذين تأخر صرف مرتباتهم فاخترق الصفوف ثم جاء الى حجرتنا فى نظارة المالية ، ولما مد يده لمصافحتي قبضت يدي عنه لأن الشك خالجنى فى أن ما أصاب نوبار باشا اما باغرائه واما باقراره وحينئذ قال سموه : سأذهب اليهم لكى أكلهم « فخرجنا وراءه ولما أشرف عليهم من السلم خطب فيهم بلغة الأمر الناهى فهدأ روعهم قليلا غير أن أحد الضباط خرج من بين الجمع وأمسك بمعطف الخديو

وفاء بلغة بذينة فتقطب وجه الخديو وأصدر أمره من فوره بإطلاق النار فتفرق الجميع وانتهت الحادثة ، أما ما لحقنى من الأذى فقد جاء سمو الأمير حسن فى ٢٥ فبراير ١٨٧٩ بصفته سردار الجيش الى دار السفارة البريطانية وكان جاضرا وقتئذ المستر فيفان وعدد من الجالية الانجليزية فوقف سمو الأمير وأعرب الى بالنيابة عن الخديو والجيش المصرى عن أسفه على ما فرط من رجال الجيش وما أصابونى من الأذى ومما يجمل ذكره أنه ثبت فى ذهنى أن أحد الضباط الذين هاجمونا كان عرابى باشا ولما أحس نوبار أنه غير مرضى عنه من الخديو وأن ممثلى الدول لا يعطفون عليه قدم استقالته وبهذا تمت الخطوة التى أرادها الخديو لادراك غرضه اذا خرج أقوى عنصر فى الوزارة ، وأراد الخديو أن يكون ناظرا للنظار ، فلم يجد موافقة منا وبعد أخذ ورد استقر رأى على تعيين ولى العهد توفيق بشرط أن الناظرين (الوزيرين) الانجليزى والفرنسى لهما حق المنع فيما تريد الحكومة اجراءه ، وقد تبين أن تعيين الأمير توفيق مكان نوبار لم تكن الا خدعة ومهزلة ، فقد ظهر لنا أن الخديو لا يريد الإبقاء على عنصر أجنبى فى النظارة وقد تحقق له ذلك بعد أن كلف شريف باشا بتشكيل نظارة وطنية بحته بدون أى وزير أجنبى .

● من الأسرار الخاصة بخلع الخديو اسماعيل باشا أن انجلترا وفرنسا اتفقنا على رفع اسماعيل باشا من مركزه وأن مسيو ترتلو قنصل جنرال فرنسا قابل الخديو نيابة عن الدولتين وبلغه ما اتفقت عليه الدولتان من ضرورة تنازله فأخبره اسماعيل باشا أنه مولى من قبل السلطان وليس للدولتين شأن فى أمر تعيينه فأخبره القنصل بأنه اذا تأخر فى قبول اقتراح التنازل عن العرش فان من سيتولى بعده لن يكون ابنه توفيق باشا ولى العهد ، وانما سيكون دولة حلیم باشا ، ورفع الخديو الأمر الى السلطة العليا ، فوافقت على اقتراح الدولتين لأن اسماعيل كان قبل ذلك قد شرع فى تشييد مدرعتين من أكبر المدرعات بمعامل انجلترا وعند اتمامهما بلغ دولة حلیم باشا الباب العالى مساعى اسماعيل باشا واستعداده للمحاربة فطلب الباب العالى بوساطة سفيره فى انجلترا وضع يده على المدرعتين وارسالهما الى الاستانة ورأى اسماعيل باشا أنه لا مناص من الرضوخ لأمر بريطانيا وفرنسا فوافق على التنازل ، وأعد نفسه للرحيل وكان حروجه من قصر عابدين أسف وحزن لحريمه ولجواريه ولذويه وآل بيته ، ولما وصل الى المحطة ووجد الأبسطه والطنافس مفروشة الى أن يطأها ، وودع ذويه وأهله ، ولم يطأ فى محطة القبارى ما فرش من طنافس وأبسطه .

وقد روى سير ولسن فى مذكراته أنه غادر الاسكندرية بعد خلعـه بيومين مع كثير من الأبهة والعظمة ، وقد ظن الناس أنه حمل معه مقادير كبيرة من النقود ، ولكنى أعتقد غير هذا ومع أن حكمه كان مصحوبا بالقسوة ، والعنف فلم يكن هناك شك فى أن الشعب أسف على خلعـه ولو أنه عاد - ولسن -

لتقبلوا حكمه بارتياح وانشرح لأنهم كانوا يؤثرونه على أى حاكم آخر منهم - ولو جاء بمنفعة لهم - يستند الى ادارة أجنبية ، وقد وجدته فى منفاه يعتقد أن أكبر أسباب خلعه تصريح انجلترا فى برلمانها وموقف ممثليها فى مصر - وما هو جدير بالذكر أنه احتمال مصيبة خلعه بصبر وجلد ، فكنت - ولسن - أراه فى باريس ولندن هاشا باشا وما سمعته يقول كلمة سوء فى أحد من الذين سعوا فى خلعه الا واحدا كان يظنه مخادعا له وفى الحق أن كثيرين من الذين انتفعوا منه وشملتهم نعمته قلبوا له ظهر المجن ولم يظهروا شيئا من العطف والاعتراف بالجميل .

● وأستأذن فى أن أنقل هنا - فى هذا المدخل - نص قانون الانتخاب الذى صدر فى ٦ جمادى الأولى ١٢٩٩هـ (٢٥ مارس ١٨٨٢م) لا لشيء الا للتدليل على أن مصر ، فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، كانت أسبق بكثير من الدول الأوربية فى تحقيق الحياة الديمقراطية السلمية .

تنص المادة الأولى من هذا القانون على أن حق الانتخاب لكل مصرى من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولودا فى مصر أو متوطنا أقام فيها مدة لا تنقص عن عشر سنوات على شرط أن يكون بالغا من العمر احدى وعشرين سنة كاملة وأن يدفع للحكومة من مال الضرائب أو الرسوم المقررة أيا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش مبرى فى السنة ولا يكون فى حال من الأحوال المعينة فى المادة الرابعة والخامسة من هذه اللائحة .

وتنص المادة الثانية على ما يلى :

من كان عليه من أرباب العائلات هذا المقدار من المال الأميرى عن أظبان أو عقارات يمتلكها وان كانت مكلفة باسم غيره فله حق الانتخاب .

أما المادة الثالثة فتنص :

يثبت حق الانتخاب لمن يأتى ذكرهم ولو لم يكن عليهم المبلغ المقرر ، وهم :

أولا : العلماء الحائزون رتبة التدريس أو المشهورون بصفة العالمية .

ثانيا : القسس وسائر الرؤساء الروحانيين من المسيحيين .

ثالثا : حاخامات الاسرائيليين .

رابعا : المدرسون فى المدارس الميرية والمكاتب الأهلية والحائزون للشهادات العالية .

خامسا : أرباب الوظائف الملكية سواء كانوا فى الوظائف أو متقاعدين .

سادسا : ضباط العسكرية سواء كانوا فى الخدمة أو مستودعين أو متقاعدين .

سابعا : وكلاء المرافعات (الأفوكاتية) المقبولون فى المجالس النظامية

ثامنا : الاجزائية والأطباء والمهندسون .

وتنص المادة الرابعة :

المنتسبون لدولة أجنبية لا حق لهم فى الانتخاب .

أما المادة الخامسة فتنص على : يحرم من الانتخاب من يأتى ذكرهم ، وهم :

أولا : الفاقدون للحقوق المدنية أو السياسية وهم الذين صدرت عليهم أحكام نهائية من المجالس النظامية بالأشغال الشاقة أو الدنيئة أو بالنفى أو الإقامة فى الليمان أو بالسجن ستة شهور لجناية أو حكم عليهم بارتكاب سرقة أو خيانة أو احتيال أو اضاءة مال الميرى أو انتهاك حرمة الآداب والأديان أو طردوا من الخدمة الميرية بحكم أو قرار من أحد المجالس النظامية .

ثانيا : المحكوم عليهم بالسجن ثلاثة أشهر أو بغرامة تقوم مقام هذه المدة لوقوع مخالفة منهم فيما يتعلق بالانتخاب على مقتضى أحكام هذا القانون .

ثالثا : الذين حكم عليهم بالافلاس ولم يعيدوا شرف أسمائهم .

رابعا : الذين كانت لهم بيوت للعب القمار أو الفحشاء أو خدموا فى تلك البيوت .

وجاء فى المادة السادسة :

يكون لمصر مائة وخمسة وعشرون نائبا على مقتضى هذا التقسيم وهو :
للقاهرة عشرة نواب ، وللاسكندرية أربعة ، ولكل من دمياط ورشيد والسويس نائب على حدة ، وبورسعيد تتبع دمياط والاسماعيلية الشرقية والعريش والسويس ، وللمديرية القليوبية أربعة : اثنان عن مركز قليوب ، وواحد عن كل من مركزى شبرا وطوخ ، وللشرقية ثمانية : واحد عن بندر الزقازيق ، واثنان عن مركز بلبيس ، والبقية عن باقى المراكز . وللمديرية الدقهلية ثمانية : واحد عن المنصورة ، واثنان عن مركز ميت غمر ، والبقية عن باقى المراكز ، وللمديرية المنوفية تسعة : اثنان عن شبين ومركز سبك ، واثنان عن مركز تلا ، وللمديرية الغربية أحد عشر : واحد عن طنطا ، وواحد عن المحلة الكبرى وسمنود ، والبقية من التسعة للمراكز لكل نائب وكل مركز يتبعه بندر . والبرلس يتبع شربين . وللمديرية البحيرة خمسة : واحد عن مركز دمنهور وأبو حمص وبندر دمنهور ، والبقية لباقى المراكز لكل مركز نائب . وللمديرية الجيزة أربعة : واحد

عن بندر الجيزة وقسم البدرشين ، والبقية عن باقى الأقسام لكل قسم نائب •
ومديرية بنى سويف أربعة : اثنان عن قسم بنى سويف وبندر ، وواحد عن
قسم ببا ، وواحد عن قسم الزاوية • ومديرية الفيوم ثلاثة : واحد عن البندر ،
والاثنان الباقيان عن القسمين • ومديرية المنيا سبعة : واحد للبندر ، واثنان
لقسم قلو صنا ، وواحد للفشن ، وواحد لقسم بنى مزار • ومديرية أسيوط
تسعة : واحد للبندر ، واثنين لقسم ملوى ، والبقية عن باقى الأقسام لكل قسم
نائب • ومديرية جرجا سبعة : واحد عن بندر سوهاج ، واثنان عن قسم طحطا
والبقية عن باقى الأقسام ، ومديرية قنا خمسة • واحد عن البندر : والبقية
عن الأقسام ، ومديرية أسنا أربعة : واحد عن البندر وقسمه ، وواحد عن قسم
السلمية ، وواحد عن ادفو ومعاونة أسوان ، وواحد عن حلفه ، ويكون لقبائل
العربان ثمانية نواب : اثنان من عرب المنيا ، واثنان من عرب البحيرة ، واثنان
من عرب الشرقية ، واحد من عرب القليوبية ، وواحد من عرب الفيوم •
ولمحافظات السودان ومديرياتها اثنا عشر نائبا •

ولا يجوز فى جميع الأحوال انتخاب نائب من مركز عن مركز آخر فى
مديرية واحدة ولا انتخاب نائب من مديرية عن مديرية أخرى عدا القاهرة والمدن
والمحافظات •

وحددت المادة السابعة : دوائر للانتخاب على مقتضى المادة السابقة وينشأ
فى كل دائرة جدول يتضمن أسماء الذين يحق لهم الانتخاب فى حدود تلك
الدائرة •

ونصت المادة الثامنة على : بلاد المديريات كل بند يبلغ عدد الذكور من
أهله خمسمائة نفس فما فوق يكون له دائرة انتخاب تخصه ، والبلاد والعزب
والكفور الصغيرة تضم جملة منها بعضها الى بعض ، بحيث لا يكون الذكور من
سكان الجملة أكثر من ألف نفس فى دائرة واحدة ، وفى مصر والاسكندرية يكون
لكل تمن من أتمان المدينة دائرة مخصصة •

وقد كانت الحياة النيابية المصرية نموذجا رائعا للديمقراطية الحقبة والحرص
على احترام الرأى والرأى الآخر ، وقد كانت تلك الحياة النيابية السليمة هى
التي مهدت لثورة ١٨٨١ ثورة أحمد عرابي ورفاقه •

● ويخيل الى أن الحركة الوطنية المصرية قد انخدعت بكل أسف فى
الفريد اسكاون بلنت فظننته نصيرا لها منذ بداية عهد الخديو توفيق وما كان
بكل أسف إلا متعاوناً مع المخابرات البريطانية ولكن على مستوى عال للغاية •
لغاية • فكانت تقاريره ورسائله ترفع الى رئيس الوزراء البريطانى مباشرة •

ومذكرات بلنت وتاريخه السرى لاحتلال" انجلترا لمصر وصداقته لأحمد عرابى والعرايين تؤكد أنه لعب دورا خطيرا فى التمهيد للاحتلال البريطانى . وفى نقل وجهات نظر وخطط القيادات المصرية الى القيادات البريطانية ويعينى هنا ، أن أشير فى هذا المدخل الى ما ذكره بلنت عن أحد عملاء بريطانيا فى مصر وهو بالمر ، يقول بلنت :

لم يجد ولسلى القائد البريطانى عناء كبيرا أمامه عندما أنزل جنوده الى البر وليس بينه وبين القاهرة سوى خطوط التل الكبير التى لم تكن قد تمت بعد ولكن المكتب السرى للجيش الانجليزى أراد أن يزيد تأكيده وطمأنينته فاتخذ الاحتياطات السرية التى ألفت استعمالها الجيوش المتحاربة فى الحروب الحديثة وان كانت تنكرها على الدوام . ومن العدل أن أدون ما فعله الجيش الانجليزى فقد وقعت فى يدي أهم حادثة من هذا النوع .

كانت وزارة الحرب ووزارة البحرية قد عقدتا النية منذ أوائل السنة أن يكون الهجوم على مصر من ناحية قناة السويس وتقدر فى أواسط يونيو أن تمهد السبيل لذلك بالرشوة بين بدو الشرق وكان الفضل فى اقتراح هذه الحطة يعود الى لورد نورثبروك الذى كان يفتخر بنجاحه فى هذا الصدد ، فقد كنت فى ربيع سنة ١٨٨١ فى الصحراء الشرقية للقناة وكنت قد تعرفت ببعض مشايخ القبائل فى بيت المقدس .

وأغريت سفارتنا فى الاستانة بالسعى فى فك أسرهم من بيت المقدس لأن هؤلاء الشيوخ قد يؤدون لنا بعض الخدمات اذا كانوا على صفاء مع إنجلترا . وعرف لورد نورثبروك بهذه القصة فتذكرها فى هذه الأزمة المصرية واستغل اسمى بعد أن أضاف اليه الذهب فى استخدام هؤلاء البدو ضد عرابى .

ولم يكن فى إنجلترا فى ذلك الوقت من يعرف العربية سوى ادوارد بالمر أستاذ اللغات فى كامبريدج وقد استدعى فى ٢٤ يونيو الى المكتب السرى لكى يزور نورثبروك ويتناول معه طعام الفطور وهناك عرض عليه أن يقوم برشوة هؤلاء البدو ، وقد عرض عليه ٥٠٠ جنيه للمصاريف الابتدائية ووعده بالمكافأة فى حالة النجاح وقبل سفره - أى فى ٣٦ منه - جاء وزارنى وقال لى أنه مسافر الى الاسكندرية لكى يكون مكاتبا لصحيحة ذى ستاندرد وطلب خطابات التقدم الى أصدقائى فى مصر لكى يتعرف عليهم مؤكدا أنه يعطف على الحركة وسيُنصرها فى رسائله على الدوام .

وكان قوله هذا بمثابة الغطاء يخفى به عمله الحقيقى .

وكان البرنامج الذى وضعته وزارة البحرية لبالمر هو أن يذهب أولا الى

الاسكندرية لكي يتفاوض مع الأميرال سيمور ثم يذهب من هناك توا الى يافا
والصحراء الواقعة في الجنوب الغربي من غزة ثم يتعرف بقبيلتي (كذا ، وكذا)
اللتين كنت أدافع عنهما منذ ١٨ شهرا وأنا بفلسطين .

وقد وصل بالمر الى الاسكندرية وأخبره أمير البحر سيمور بأنه سيضرب
الاسكندرية قريبا وأنه - بالمر - ذهب الى يافا على ظهر سفينة تابعة للأمير البحر
يخفى فوق رأسه العلم البريطاني ومعه بحاران لكي يحملاه البندقية والمسدس .

وفي يافا نزل عند القنصل البريطاني شاييرا اليهودي الذي أرسل ابنه
معه الى غزة لكي يهيء له رحلته في الصحراء .

وفي غزة ارتدى لباسا عربيا والتقى بأفراد من قبيلتي (كذا ، وكذا) .

- وأعتذر أنا - المؤلف - عن عدم ذكر اسمي القبيلتين متعمدا حتى لا أنكأ
جراحا اندملت - .

وكان أحد هؤلاء البدو قد أقسم لبالمر أنه يستطيع أن يضمن سلامة
القناة ضد عرابي نفسه اذا استطاع بالمر تخلص ثلاثة من المشايخ من السجن .

وقد أطلق بالمر على نفسه اسم عبد الله أفندي . وكان بالمر (عبد الله)
أفندي ينشد الشعر العربي للبدو في ضوء القمر .

وما أريد التأكيد عليه هنا أن بالمر قد نجح نجاحا « رائعا » في التمهيد
لجيش الاحتلال البريطاني كي يدخل مصر كما أنه نجح في قطع خطوط التلغراف
الموصلة بين سوريا وكان رجاله قد أخذوا معهم صندوقا مملوءا بالديناميت
لتحقيق هذا الغرض .

ويقول بالمر أنه أنفق بين ثلاثة آلاف وثمانية آلاف جنيه على البدو في
البداية وشاركه العمل عميل آخر اسمه جبل كان قد وصل الى السويس ومعه
ضابط آخر ومعهم ٢٠ ألف جنيه لكي يعطيها لبالمر .

والذي لا نشك فيه أن بلنت كان يعرف جيدا مهمة بالمر وجبل حتى وان
حاول في مذكراته نفى معرفته مهمتهما السرية .

وكان أحمد عرابي قد وثق ثقة مطلقة في بلنت .

ومن بين الخطابات التي أرسلها اليه بعد هزيمته خطاب بتاريخ ٢٢ نوفمبر
١٨٨٢ والآخر في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٢ وقد خاطبه مستهلا خطابه : صديقي
وروح حياتي ومهجة روحي ومنقذى ويلفريد بلنت أدامه الله وأبقاه .

وقد جاء في الخطاب الأول أن - عرابي - يأمل اذا ما كان في العمر بقية - أن يعيش طليقا في دمشق مع أولاده بعيدا عن السياسة فان لم يسمح له السلطان بذلك فهو يفضل ان يقطن لندن (مجاورا لآخواننا من محبي الانسانية ومساعدتها .. أعيش هناك كرجل حر في أرض الحرية) .

وفي خطابه الثاني اشنكى أحمد عرابي من حرمان أبنائه من أن يرثوا ممتلكاته وقد أكد عرابي أنه سيصحب معه الى منفاه في حديقة آدم (سيلان) ابنه محمد وزوجته وخادمته وخادمه الخاص فقط . كما أنه سيترك اخوته مع أقاربه في القرية وسيبعث بابنه محمد الى مصر لاستصحاب من تبقى من زوجاته ، وأولاده الى المنفى .

ما ذكره بلنت عن لقاء سيمور وبالمز ، واخبار الأول (سيمون) الثاني (بالمز) بأنه سوف يضرب الاسكندرية يناقض تماما كل ما جاء في البيانات البريطانية حول الأسباب التي دعته الى ضرب الاسكندرية ، وكانت هذه الأسباب لا وجود لها عندما قابل سيمور بالمز .

● ولما كان من الأمور المثيرة للجدل دوما العلاقة بين مصطفى كامل ومحمد فريد . من ناحية وبين تركيا ، والحديو عباس حلمي الثاني من ناحية أخرى وقد سبق أن أوضحنا تلك العلاقة بالنسبة لمصطفى كامل ونوضحها بالنسبة لمحمد فريد في السطور التالية :

كان محمد فريد من الشخصيات الهامة التي كان لها أثرها في حياة الحديو عباس حلمي الثاني وكذلك كان الحديو عباس حلمي الثاني بالنسبة لحياة محمد فريد . كانا عدوين لدودين في كثير من الأحيان وكانا حليفين يحذر كل منهما الآخر في بعض الأحيان ، مرة تقوى العلاقات بينهما وتشتد ومرة تتراخي وتضعف ثم تتلاشى .. ترمومتر العداوة ، يرتفع ، وينخفض باستمرار وهذا هو الحديو عباس حلمي الثاني من وجهة نظر محمد فريد كما جاء في مذكرات محمد فريد .

يروى محمد فريد في مذكراته التي لم يشملها الضياع ، قصة لقائه في أغسطس ١٩٠٤ بالحديو هو ومصطفى كامل وكيف احتدمت المناقشة بين الحديو ومصطفى حول قضية زواج الشيخ علي يوسف - صاحب المؤيد من صفية بنت السيد عبد الحائق السادات واحتقار الحديو للرأي العام وقوله أنه : اذا لبس برنيطة ومشى في البلد ما حد يتكلم ، ويروى فريد غضب مصطفى كامل وقوله لفريد : « لابد من قطع علاقاتي مع هذا الرجل » ثم ذهب فريد الى الحديو في اليوم الثاني ، وداهم الحديو وعدم تحدته في موضوع غضب مصطفى كامل عنه وانصرافه في الحديث مع فريد عن الزراعة وعزبة كانت له بجهة فايد بالقرب من قناة السويس .

ويروى فريد كيف قطعت العلاقة بين الحديو والحزب الوطني غامين كاملين من ١٩٠٤ الى ١٩٠٦ الى أن توسط الدكتور صادق رمضان في الصلح فاجتمع الحديو ومصطفى كامل ومحمد فريد والدكتور صادق ولطيف سليم باشا وتم الاتفاق على تأسيس الحزب الوطني وجريدتي ليتندار اجيبشيان وذى اجيبشيان ستاندارد .

ويذكر فريد كيف أن لطيف سليم باشا كان يعارض باستمرار العمل مع الحديو أو الثقة به لأنه رجل أناني يفضل دائما منفعته الشخصية على الصالح العام ولأنه جربه جملة مرات ، فكان يخونه ولا يفي بما اتفقوا عليه ، وكان لطيف باشا يكرر قوله : هذه كلها قناطر مررنا عليها ووجدناها غير موصلة للطريق . . ويذكر فريد لقاء الحديو به وبمصطفى وصادق رمضان في جامع سيدي التبري بجنيانة القبة والتحدث معه في أمر بيعه الرتب والنياشين واعتراف الحديو بها وكونها من أعمال طيش الشباب ووعده بعدم الرجوع اليها . ويؤكد فريد أن الحديو لم يشترك بماله في شركة ليتندار وكان رأسمالها ٢٠ ألف جنيه وان كان قد أوعز الى الكثيرين من الأغنياء بالدفع فدفعوا . .

ويتحدث فريد - بإفاضة - عن محاولات الحديو عباس لكلا « ينتخب محمد فريد لرئاسة الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى ، وكيف طلبه الحديو عقب انتخابه رئيسا للحزب الوطني وهناك وأشاد بوطنيته ونزاهته قائلا عنه أنه ليس طالب شهرة أو مال أو وظيفة ، ويقول فريد أن عباس عرض عليه مساعدة الجرائد بالمال « فرفضت حتى - كما يقول فريد وبالخرف الواحد - لا آكون أسيره وطوع أمره » .

« ورأى الرجل عقب ذلك بأنني لست ممن يطيعون أوامره اطاعة عمياء . فأخذ يدس الدسائس لاسقاطي من جهة ويظهر لي التودد من جهة أخرى وفي أبريل سنة ١٩٠٨ وقبل أن يسافر فريد الى أوروبا - المسير في طريق مصطفى حتى لا يقال أن الحركة ماتت بموته - وليظهر للرأي الأوروبي - أن حركتنا قوية لا تقوم بقيام شخص أو لا تسقط بموته قابل الحديو وطلب منه ألا يرسل خلفه من يسعى ضده أو يعرقل مساعيه كما فعل في الماضي عندما أرسل حافظ عوض وأباطة باشا والشيخ علي يوسف ، لعاكسته في لندن ويروى فريد المحاولات الانجليزية التي بذلت من أجل أن يصمت عن الاحتلال ولا يطالب بالجلاء مكتفيا بطلب الإصلاحات الداخلية والدستور وذهابه الى الزقازيق وطعنه في الوفد الأباطي الذي سافر الى لندن ، ويقول ان ذلك كله أغضب الحديو منه ، ثم يذكر سفر الحديو الى لندن مع بطرس غالي باشا واتفاقه مع الانجليز .

« ومن ذلك اليوم أيقنت أن الرجل خائنا واتفق مع الانجليز بواسطة بطرس باشا والسير آلدون غورست المعتمد البريطاني في مصر ، فكتبت في

اللواء مقالة شديدة- ضلله بعنوان : « ماذا يقولون ؟ » كانت سبباً في طعن جريدتي المؤيد والأهرام اللتين تأتمران بأوامر المعية على- وفتحت باب المناقشة في سياسة الوفاق وزاد الحلف بيننا - نحن معشر الحزب الوطني - وبين الحديو ورجاله » .

ويذكر فريد المقالات التي نشرها في جريدة الهلال العنماني التي كان يصدرها الشيخ جاويش بمال جمعية الاصلاح والترقي ومقالاته ضد الحديو في جريدة لى سيكل الفرنسية ومحاولات الحديو شطب اسمه من نادى المدارس العليا حيث كان قد تبرع بمكتبته ثم تنتقل مذكرات محمد فريد فجأة الى المحاولات التي قام بها توفيق بك زاهر القاضي - وهو ممن لهم علاقة بالحديو من عهد التلمنة - للصلح مع الحديو وقول فريد :

انى لا أعارض فى ذلك اذا قبل الحديو شروطنا فاذا كان يريد الصلح حقيقة فتكلم أنت مع اخواننا فى مصر ، واذا اتفقت معهم على شىء فأخبرونى لأبدى رأىي » .

وكذلك محاولة مشابهة قام بها يوسف صديق باشا رئيس ديوان الحديو ، ومحاولات أخرى عديدة لم يكتب لها النجاح ..

وفى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ تذهب مدام روشبرون الى محمد فريد موفدة من قبل الحديو للاتفاق معه على الصلح ، وقالت له مدام روشبرون أنها قابلت الحديو فأظهر لها أسفه مما حصل وأخبرها بأنه يريد أن تكون هى واسطة الصلح وأنه أعطاهم فعلاً مصاريف السفر ، ويقول فريد : « أجبته بأنى مستعد للصلح على شروط أن تكون المخابرة بينى وبينه مباشرة بلا وسيط وبدون حضور أحد أيا كان » ثم يقول فريد بعد ذلك : « يظهر أنها ألعبوبة من الألاعيب السابقة وأن الرجل لا يريد الاتفاق حقيقة » .

وحول انشاء وزارة للأوقاف كتب فريد يقول : ان الحديو يصرف كثيراً من ايرادات الأوقاف الخيرية فى شئونه الخاصة والكل ساطط على الحديو وسرقته لأموال فقراء المسلمين وكثيراً ما طلبنا منه صرف هذه الأموال فى انشاء المدارس فلم يقبل ويقال انه أخذ فى هذين الشهرين ثلاثين ألف جنيه دفعها من قسط عليه لأحد البنوك ونتمنى جميعاً أن تؤخذ منه أوقاف العائلة الحديوية وتضم الى نظارة الأوقاف حتى يحصل المستحقون على نصيبهم منها » وبعد ذلك يقول فريد :

ومن الأخبار السارة والهامة وضع نظام لمنح الرتب والنياشين يغل أيدي الحديو عن بيعها بيع السلع للعمد والأعيان وهى أيضاً نتيجة من نتائج طمعه- وسوء تصرفه مع أنه تعهد أمامى أنا ومصطفى كامل والدكتور رمضان بك بأنه-

عدل عن الأمور التي أساسها الطيش والشبوية « هذه ألفاظه هو » ولكن حب المال غلبه فنزل به الى هذا الحضيض : أساس عيوب هذا الرجل أنه يفضل مصالحه على المصالح العامة ٠٠ »

وينتقل محمد فريد - في مذكراته - الى صفحات أخرى - تبين علاقته الجديدة بالحديو فيقول : في ٣ مارس سنة ١٩١٤ وقت الغذاء مع جاويد بك وعمر ناجي بك - من أركان لجنة الاتحاد والترقي - أخبرني ناجي أنه لما قابل الحديو عند سفره الى بنغازي دار الحديث بينهما عن الحزب الوطني فقال عباس أنه : لا يخشى أحدا خلافي لأني صلب ، ولا يمكن استمالته ٠

ويقول فريد فيما بعد أن عبد العزيز عمران الطالب بالطب وصل الى جنيف - حيث كان فريد يقيم وقتئذ - وأخبره أن لجنة الحزب قد أوشكت على الاتفاق مع الحديو ولذلك فهم يطلبون منه عدم الطعن عليه وان الصوفاني بك سيحضر هذا الصيف « ١٩١٤ » مع بعض الاخوان لمقابلته وأكد عبد العزيز عمران أن استعفاء حافظ عوض من المعية وتعيينه رئيسا لتحرير المؤيد مقدمة لتركه المعية ويعقب فريد على ذلك بقوله : « لا أصدق لأن المؤيد لسان حال المعية ولأن الحديو لم يتفق مع لجنة الحزب على من يكون خلفا لحافظ عوض حسب طلباتي السابقة وهي أن يعين رجال المعية بالاتفاق السري معنا » .

وعندما وصل اسماعيل لبيب الى جنيف قال لمحمد فريد أن الاتفاق تم بين اللجنة والحديو وأن الأخير دفع ألف جنيه مساعدة لجريدة الشعب وأنهم اتفقوا على أن يقابل الحديو محمد فريد للاتفاق معه على ما يلزم عمله لخدمة المسألة المصرية ويقول فريد : طلبت من اسماعيل ألا يسافر حتى يحضر المقابلة ان حصلت ويكون كل شيء بعلمه حتى لا يدعى الحديو بما لا يحصل على أي لهذه اللحظة لم أثق بهذه الأعمال ولا بهذا الرجل لأن كراهيته لي مستحكمة ولا بد أن يكون يدبر شيئا للايقاع بي أو تسوي شخصيتي ولذلك سأسبر معه بكل احتراس ٠

وقرب نهاية شهر يولية ١٩١٤ كتب فريد يقول : يظهر أن الحديو لا يريد مقابلي لأنه يعتقد أنه اشترى « الشعب » وأنه أوقع الخلاف بين أعضاء اللجنة بسبب قبض عبد الله المساعدة المالية بدون علم بعضهم وبعد أن تقرر في اللجنة عدم الاتفاق معه فهو بذلك حصل ما يريد ولا يهمه الاتفاق معي وستظهر الأيام ما يبطن » ، ويروى فريد كيف قابل يوسف صديق مدام روشبرون بخصوص تأجيل مقابلة الحديو لمحمد فريد ، الى ما بعد سفره الى الآستانة أي في شهر سبتمبر وأنها قالت له : لا بد من الانتهاء من الاتفاق قبل انعقاد مؤتمر الطلبة في ٢٥ يوليو حتى يعلم ماذا يجب عمله لو تم الصلح ويقرر خطة السير بناء على هذا الاتفاق وكيف وعدها يوسف صديق بتبليغ اقتراحها ، وكيف تلقت

— روشبرون — من يوسف صديق تلغرافا يخبرها بأن الوقت غير متوفر بسبب السفر الى الآستانة .

ويعلق فريد على ذلك بقوله : أطلعت اسماعيل بك لبيب على نص التلغراف الى مدام روشبرون واتفقنا على أن يكتب لعبد الله بك مؤكداً أن الرجل « يحاورنا ويداعبنا ولا يخلص في عمله وأن الأولى والأصلح للحزب هو الابتعاد عنه والسير بعيدا به عن كل سلطة كما كانت خطتنا ، وكما يجب أن تكون وبناء عليه أخذت في تحضير الخطبة التي سألقياها في المؤتمر وكلها دائرة على وجوب الابتعاد عن الحديو وأن سبب ما لحق بلجنتنا الحزبية من القشل هو التقرب منه في مبدأ الأمر وتدخل من يأترون بأمره أو يراعونه من الأعيان والذوات » .

وفى مكان آخر من مذكرات محمد فريد يشير الى الاعتداء على الحديو عباس ثم يقول : « بعد التفكير طويلا في الحالة الحاضرة واشتعال أوروبا بالحرب وخوف انكلترا من قيام مستعمراتها رأيت أن أكتب للحديو جوابا خصوصا أقتصر فيه بانتهاز هذه الفرصة لإعلان الدستور بمصر . وينبى فريد خطابه للحديو مستحلفا إياه بحق مصر ألا يدع هذه الفرصة تمر بدون أن تستفيد مصر منها » فهي فرصة لا تعوض ويكفيها أننا لم نستعد للمطالبة بالجلاء فلنكفر عن هذا التقصير في حق أمتنا بأن نسعى في انالتها الحكم الداخلي على الأقل ، وانكم لو فعلتم ذلك لخلدتم اسمكم في التاريخ ومالت الأمة اليكم بكليتها ميلا حقيقيا لا ميلا صوريا كالذى تريد البرهنة عليه وفود المناققين الذين يسوقهم الحكام سوق الأغنام » .

ثم يفصل فريد موضوع سفره الى الآستانة ومقابلته ليوسف صديق باشا الذى أخبره بأن الحديو ممنوع من السفر لمصر .

كما يتحدث فريد عن لقاءه بالحديو : قابلنى الحديو بكل بشاشة وتصافحنا على أن ننسى كل ما فات ثم طلب منى أن أزور رجال الحكومة التركية وأقنعهم باخلاصه فى العمل وذلك لتحقيقه من اعتقادهم فيه عدم الاخلاص بسبب أعماله السابقة وبالأخص أثناء حرب طرابلس حيث أطلع الانكليز على خطط تهريب الأسلحة والضباط فوعده بذلك » .

وتمضى مذكرات محمد فريد فى الحديث عن توطيد العلاقات بينه وبين الحديو وسعى فريد لجذب الحديو ، حتى لا ينضم الى ألمانيا نهائيا ويروى فريد اصرار الحديو على السفر الى فيينا بمجرد الاتفاق على تعيين عمه قائمقام له « فيعطيه الإرادة الشعبية ويسافر » . أما أنا فأبقى هنا لأسافر مع عمه الى مصر » . ثم تروى المذكرات قصة سفر الحديو الى فيينا بعد أن ساءت العلاقة بينه وبين

الأترك وكيف أن فريد أصر على اللحاق بالحديو لتهدة ثورته ثم يشير الى عزل الحديو واستقباله له فى فندق - مونتريال بفيينا - بعد أن حجز لى مكانا بهذه اللوكاندة العظيمة كما يقول فريد وعند الاشارة الى ما نشرته صحيفة فرانك فيرنس زيتونج عن المنسور الذى طبع بناء على رغبة الحزب الوطنى واقتراحه بل واعداده ، وبه منح الدستور من الحديو ، قال فريد أن الحديو كذب هذا الكلام فى الصحف وقال ان ذلك الأمر كان فى النية ولكنه لم ينفذ للآن وهذا التكذيب ناشئ من خوفه من أن الانجليز يصادرون أملاكه فى مصر فهو ما يزال يراعى مصالحه الخصوصية رغما عن وصول الحالة الى هذه الدرجة ويروى فريد كيف كان الحديو يعمل فى نفس الوقت مع ايطاليا ، ويعقب محمد فريد على قول البرنس محمد على شقيق الحديو ، أن أخى أحرق نفسه فلماذا أحرق نفسى أنا الآخر ، وذلك لأنه يخشى مصادرة أمواله فانظر الى أى درجة يؤثر حب المال على الانسان حتى ينكر أقرب الناس اليه فى أشد المواقف حرجا . . .

ويقول محمد فريد أنه اتفق مع الحديو على اصدار جريدة أسبوعية بالفرنسية فى جنيف للدفاع عن حرية مصر ، وقد دفع لنا ١٥٠ جنيها انجليزيا على ذمة المشروع وسننفذه قريبا . وفريد يعنى صحيفة « صدى مصر » ويقول أن الحكومة السويسرية لم ترد على طلب اصدار تلك المجلة لا نفيا ولا ايجابا ولذلك قررنا طبعها وتوزيعها خارج سويسرا فقط حتى اذا لم تمنع الحكومة وزعناها فى سويسرا أيضا بعد عشرين أو ثلاثة .

ويتحدث محمد فريد - طويلا - عن خيانة عباس وتخابره مع الأعداء بخصوص المسألة المصرية من وراء ظهر فريد ورفاقه ويروى على لسان يوسف صديق أن الحديو كتب تفويضا لبولو باشا - أحد رجال المال الفرنسيين فى كل أشغاله الخصوصية وفى المسألة المصرية - ويظهر أن عباس - كما يقول فريد نقلا عن شفيق باشا - لم يوقع على هذا الخطاب بل حرره غبه ، ويقال أنه بخط خليلته مدام لوزانج ويروى محمد فريد محاورات الحديو معه ومع رفاقه بخصوص سياسة الملاينة مع تركيا - بعد أن اختلف معها - وتهديد الحديو بأنه ينوى الانقلاب والانحياز للانجليز .

» يؤيد هذا رأى ما قاله الحديو لروشيرون فى فريبورج وكرره لها فى مقابلة رسمية لم يخبرنا بها من أنه مصمم على ترك السياسة بل والاستقالة اذا صممنا على اتباع سياسة محاسنه الأترك « وبما أن هذا الرجل أنانى ومحج للمال فلا يعقل أنه يستقيل ويفقد أمواله فى مصر والدولة بدون مقابل يضمه له الانجليز ، .

ويعود فريد الى الحديث عن مبلغ الأربعة ملايين مارك التى قبلها الحديو من ألمانيا وكيف أن اسماعيل لبيب وشفيق باشا كلماء بشدة فى هذا الموضوع حيث اعترف الحديو بقبض المبلغ وبأنه أرسل مليونين الى المسيو كابو على يد

المسيو، بولو، ولكن بولو لم يسلمه الا مليوناً. وأكل الثاني بدليل أنه اشترى أرضاً بفرنسا بنصف مليون وأن عشرة آلاف جنيه كانت حولت لباريس لمشتري أسهم من جريدة الفيجارو وبعد أن وجدوا سمساراً خاف من أن يكون في الأمر سر سياسي فأعيد المبلغ الى لوسرن، وأودع باسم يوسف شريف باشا ووعدهم الحديو برد المبلغ الثاني، بعد عمل الحساب، كما يروي فريد أنه زار الحديو فيما بعد وطلب منه رد المبلغ الى ألمانيا ولامه من طرف خفي على استغاله بهذه المسائل، الحاطة من كرامته فلم يعد برد المبلغ بل قال ان هناك حسابات كثيرة ستدفع منها أما عن طلب سفره الى الآستانة فانه رفض بالمرّة ٠٠٠

قال محمد فريد أن خصومي من السياسيين قد أشاعوا بأنني عقدت أنا والحديو مع ألمانيا اتفاقاً على أن نترك لهم ادارة البلاد المصرية مدة ١٥ سنة مقابل أن يضمّنوا لنا استقلالنا الداخلي وامتيازاتنا القديمة وأكدوا هذا الخبر حتى أدخلوا الشك في قلوب بعض طلابنا في برلين وكتبوا الى مستفسرين عن الحقيقة فأرسلت اليهم تغرافاً من برلين هذا نصه « رانز فالش » أي كله كذب ٠

وتنتقل المذكرات الى مايو سنة ١٩١٦ وكانت الأزمات قد توالى من جديد فقصت على ما بين محمد فريد والحديو عن علاقات خاصة بعد أن ضاعف الحديو اتصالاته السرية بخصوم البلاد ويقول فريد : طلبني الحديو فامتنعت عن مقابلته بالمرّة لما يظهره الرجل نحونا من عدم الاستمتاع بل والاحتقار، ويقول فريد أنه وعلى الشمسى صمما أيضاً على رفض الاجتماع بالحديو رغم محاولات السيد كامل واسماعيل لبيب ٠ حفظاً لكرامتنا : ان الرجل الذي لوث اسمه بأخذه نقود ألمانيا وامتنع عن العودة من ألمانيا والنمسا والذي أجرى مخابرات مع انجلترا أولاً وأخيراً بشأن أموره الخصوصية والذي كنا ندافع عنه حتى اتهمنا معه أنه يعاملنا بهذا الاحتقار ثم يعود ويطلبنا لمقابلته كأننا من خدمه تقريباً ويوجهنا حسب أهوائه وسأصم على الرفض ما لم يحصل ما يوجب تغيير تفكيري ٠

وتخلو المذكرات لفترة طويلة من الكتابة عن الحديو فيما عدا الإشارة الى مقابلة عابرة بين الحديو ومحمد فريد ٠ وفيما عدا تعيين أحمد فريد ابن أخ محمد فريد تشريفاتياً في المعية الحديوية وفي أكتوبر سنة ١٩١٧ ينشر فريد في مذكراته خطاباً تلقاه من أحمد فريد يبرر فيه قبوله وظيفة تشريفاتي قائلاً :

« اننى لا أقصد خدمة الوطن فقط بل أقصد خدمتك أيضاً بوجودى في الآستانة لأن عدم تزعزع مكانتك في الآستانة وبقاء مقامك فيها كما كان أولاً وحصول النتيجة التى نتمناها للوطن على يدك كما حصل البدء فيها ليس فيه فخر لك بمفردك فقط بل الفخر يشاركك فيه جميع العائلة ويتوارثه أبناؤها جميعاً لذلك عولت مع التوكل على الله على قبول أمر الحديو فإذا استقام استمرت

وان اعوج اعتزلت فانت فى برلين ولييب فى جنيف وأنا فى الآستانة لخدمة وطننا العزيز ، وفقنا الله وقوانا للوصول الى النتيجة التى نرجوها من أعماق قلوبنا » .

ويرد فريد على خطاب أحمد فريد بقوله : « جوابك وصلنى ولا حاجة لى بأن أقول لك بأنه أدهشنى لأنى ما كنت أتصور أو أنخيل مطلقا أنك تقبل الدخول فى خدمة الحديد بعد قولك لى أكثر من مرة بأن الاشتغال مع هذا الرجل غير ممكن بل مستحيل لعدم اخلاصه فى العمل وتذبذبه . نعم انى أعلم من مدة ميلك الى الوظائف والترقى وهذا أمر طبيعى على شرط أن يكون - من جهة - يشرف ولا يحط بقدر الانسان كخدمة عباس باشا . هذا الخبر أحزننى كثيرا لأنه أضر بسمعتك لدى جميع المصريين على اختلاف ميولهم وما كنت أحب أن تقبل هذا الأمر لنفسك ولكن قدر فكان فلا حول ولا قوة الا بالله » . ويقول محمد فريد فى ختام خطابه : أما علاقتى وعلاقة الحزب مع الحديد فاشرحها فى الجرائد وأرسل لك نسخا مما أكتب فى هذا الباب أو غيره . أكرر الأسف وأطلب من الله ألا تصلك عدوى هذا الرجل وبطانته النتنة وأن تخرج من هذه البؤرة طاهر الذيل كما دخلتها .

● وعن العلاقة بين محمد فريد وتركيا والحديد عباس نقول أيضا :

● عندما زار محمد فريد الآستانة فى ١٢ ابريل سنة ١٩٠٩ لأول مرة فى حياته كتب يقول : وصلت الآستانة فى ١٢ ابريل وفى صبيحة ١٣ منه حصلت الحركة الارتجاجية المشهورة التى انتهت بعزل « السلطان » عبد الحميد بقوة حزب الاتحاد والترقى وهمة البطل شوكت باشا .

ومن غريب المصادفات أنها حصلت صبيحة وصولى فأخذت أرسل الأخبار تلغرافيا للواء فى اليوم مرتين أو ثلاثا وكانت أخبارى أصدق أخبار الجرائد لأنى كنت أستقبلها من أصدق المصادر حتى قال بعضهم انى كنت على علم بما سيحصل هناك ولذلك سافرت فجأة والحقيقة أن سفرى كان لتوثيق الروابط بين حزبنا وبين رجال حزب الاتحاد .

وينتقل محمد فريد - فى مذكراته - الى وصوله الى الآستانة بعد أن قرر الهجرة من مصر - فى ٣١ مارس سنة ١٩١٢ وكيف استقبله الاتحاديون أحسن استقبال ، وكتابته للعديد من المقالات فى صحيفة الهلال العثمانى التى كان يصدرها الشيخ عبد العزيز جاويش بأموال حزب الاتحاد وكذلك فى صحيفة الجون ترك .

ثم يروى بصراحته المعهودة كيف كان مجتمعا بأحمد رضا بك يوم أن اجتمع بعض الضباط فى استامبول مطالبين بحل مجلس النواب بدعوى حصول

ضغط من الاتحاديين وقت الانتخاب وكيف قال أنه من الأوفق الحكم على هؤلاء الضباط بالاعدام فى أقرب وقت قبل استفحال الأمر وكيف أن رأيه لم يؤخذ به فتفاقت الحركة وسقط الاتحاديون وتشكلت وزارة أحمد مختار باشا التى كان من بين أعضائها كامل باشا صديق الانجليز المشهور ، بوظيفة رئيس مجلس شورى الدولة . . . ويقص كيف داخله الخوف على نفسه لعلمه بعلاقة كامل باشا بالانجليز من جهة وبالخديو من جهة أخرى وكيف أخبر زوجته - التى كانت تعيش وقتئذ معه بالآستانة - وأفهمها أن صالحه يقضى عليه بالابتعاد عن تركيا حتى تتغير الأحوال » ثم يروى قصة رحلته من الآستانة وتفتيش منزله وعدم عثور البوليس على أى دليل ضده فيما عدا خطاب أرسله الى زوجته يخبرها فيه بعزمه على عدم العودة للآستانة مادام حزب الارتجاع فى الوزارة وبأنه يترك لها الخيار فى البقاء بالآستانة أو العودة الى مصر .

ويروى فريد بعد عودته الى الآستانة مرة أخرى فى مايو سنة ١٩١٣ واهتمامه بنادى الطلبة المصريين هناك ويقول أن محمود مظهر الذى أطلق الرصاص على الخديو فى ٢٥ يوليو - كما يغلب الظن - كان من بين أعضاء ذلك النادى .

ثم يروى فريد كيف طلب مقابلة سعيد حليم باشا - الصدر الأعظم - وكيف ذهب بناء على موعد سابق الى الصدارة لمقابلته غير أنه لم يقابله « فانصرفت على أنى لا أعود وذلك لأنى تحققت بأن جنبه وخوفه من الخديو حملاه على عدم مقابلتى بعد أن وعد » . . . وسعيد باشا - الصدر الأعظم - من أسرة محمد على باشا وينتسب الى فرع حليم وقد كان يطمع فى خديوية مصر ويبدل كل جهده الكى يحكم مصر .

ويروى فريد مقابلاته لأنور باشا هو وعبد الحميد سعيد ليشرح الأخير له الحالة كى يزداد شجاعة على شجاعة فى مهاجمة الانكليز بمصر ثم مقابلته له مرة أخرى ، وقد كلمته فى مساعى الصدر وما فاه به من العبارات الجارحة للأمة المصرية « فأجبنى بما أجاب به الخديو بأن الرجل لا يهتم به مطلقا ولا بالأمة ، فشكرته وأعطيته خمسة طلبات لطلبة مصريين يريدون الدخول فى المدرسة الحربية » . . . وكان الصدر الأعظم قد قال للأمير ابراهيم حلمى باشا ، وسيف الله بك يسرى : « اذا تحرك الحزب الوطنى فى مصر أو رفع رأسه بعد دخول الجيش التركى فهو سيأمر بنفى ومعاقة أعضاء الحزب وطبعا رئيسه فى المقدمة وأنه سيكون فى مصر » سينوب « لنفى الوطنيين المصريين كما توجد سينوب فى تركيا لنفى المعارضين للحكومة وأن الصدر الأعظم قال لهما : أنه نبه على طلعت بك وأنور باشا بعدم مقابلة فريد » .

وتكلم محمد فريد - طويلا - فى مذكراته عن وجوده بتركيا فى بداية الحرب العالمية الأولى وسعيه الحثيث لارسال حملة تركية الى مصر تطرد الانجليز بمساعدة الشعب المصرى ومقابلاته العديدة لأنور باشا وزير الحربية و خليل بك رئيس مجلس النواب ثم يروى كيف تلا خطبة فى ٣ ديسمبر سنة ١٩١٤ فى مسرح الشتاء بجنيانة الملة كان بها عبارات يفهم منها أنه لا يخشى تهديدات سعيد حليم باشا الصدر الأعظم بالنفى الى سينوب اذا تكلم أو أتى عملا ضد السياسة التى ترمى الى اعادة مصر الى الخطيرة التركية كما أنه برهن فى خطبته أنه لا سلطة لسعيد باشا فى الحكم وان كان صدرا أعظم ثم تحدث بافاضة عن محاولات الأتراك أو بعض سياسة الأتراك مداعبة الحزب الوطنى ليساعدهم على فتح مصر وبعدها ينفذون ارادتهم الاستبدادية فى بلدنا .

ثم يروى كيف نصحه الشيخ عبد العزيز جاويز ألا يحمل الدبوس « الذى عملناه فى جنيف المكتوب عليها مصر للمصريين والذى قررنا أن يكون شعار المصريىن المخلصين » وقد قال لى الشيخ جاويز أن منظره فى صدرى وصدر اخوانى يغيظهم كما يغيظهم محافظتى على قومية مصر فى كل كلامى وكتاباتى وقال لى أن سليمان شكرى بك وبهاء الدين مناسترلى اللذين كانا معنا فى اجتماعات القمسيون الأولى التى حررنا فيها بعض المنشورات تألما جدا من قولى اذ ذاك : يجب علينا الاحتراس فى كتاباتنا حتى لا يقول أعداؤنا أن رجال الحزب الوطنى يريدون تسليم مصر للأتراك » . ثم يروى فريد كيف سعى مرارا لاعادة العلاقات بين تركيا والحديو وكانت قد تأثرت كثيرا بسبب مساعى سعيد حليم باشا - الصدر الأعظم - لاغضابه حتى لا يستطيع أن يستولى على خديوية مصر ، وكيف انتقل الحديو من الآستانة الى فيينا هربا من مضايقات سعيد حليم ثم يروى محاولاته مع ألمانيا لكى تضغط على حليفتها تركيا لاصدار ارادة سنية مؤداها أن القصد الوحيد للحملة الزاحفة على مصر هو ازالة السلطة الانجليزية واعادة مصر الى أبنائها يتدبرون أمرها وتحت امرة الحديو الذى يريدونه ثم يروى محاولاته مع الكثيرين لاجراج فرنسا من تحالفها مع انجلترا واتفاقها مع تركيا .

ثم يذكر تفاصيل العديد من محاولاته مع السياسة والأتراك وكيف قابل ذات مرة أنور باشا وتحدث معه فى ضرورة لقائه « بالصدر الأعظم » وكيف اشترط على أنور باشا كذلك أن يحسن الصدر الأعظم مقابلتى لأنى ، لا أتحمل أقل اهانة وعلى شرط أن آكون حاملا لشارة الحزب الوطنى المكتوب عليها « مصر للمصريين » والتى كان الصدر الأعظم قد غضب بسببها فوعدنى أنور باشا بكل ذلك ويروى فريد مقابلته للصدر الأعظم فى تريكوى « فأحسن مقابلتى جيدا ثم يروى فريد مقابلته ليوستف صديق باشا والسيد كامل - من رجال الحديو - وكيف سألاه ماذا يكون العمل فيما لو هزم الأتراك وانتصر الانجليز وقول فريد

نختهد حينذاك في تجهيز الثورة في مصر، أما الاعتراف بالحماية مهمها. كان شكلها ومهما أعطانا الانجليز من الامتيازات فلن يحدث مطلقا .

ويتحدث محمد فريد عما أشيع عنه في الأوساط التركية من أنه اتفق مع الألمان ضد تركيا وكيف طالبه أصدقاؤه في الآستانة بالعودة إليها لمحاربة الدسائس ضده وقطع السنة الدسائس ثم يقول :

لما أتت الى هذه الأخبار « هممت بالسفر الى الآستانة ولم يوافقني اسماعيل ليبب لاعتقاده أن القصد تحريض على الذهاب إليها حتى أمنع من الخروج منها ثانيا الى أوروبا أو حتى ينتقم مني بأى شكل آخر كان أرسل الى الشام مثلا وهناك يدسون لى من يقتلنى كما فعلوا ذلك في العام الماضى مع عزت أفندى الجندى الذى كان يشتغل مع الادريسى ولكنى خاطرت بنفسى وصممت على السفر لأنكأ من الحقيقة بنفسى حتى اذا أيقنت أن حزب الاتحاد انقلب على بسبب تمسكى بحق مصر والدفاع عنها فأكون فى حل من الانفصال عنه بل ومن محاربتة جهرا مرتاح الضمير وعلى ذلك سافرت وبمجرد وصول الآستانة قابلت أحمد فريد ابن أختى زهره هانم وكان بنفس الاوتيل الذى نزلت فيه فأكد لى كل هذه الاشاعات وشرح لى مساعى حزب الصدر وقال لى أن الصدر نفسه كلمه ضدى وبخصوصى ، ثم يروى فريد كيف أن الاشاعات قد أثرت على بعض رجال الحكومة وبالأخص على طلعت بك وكيف أنه حاول فى ٢ فبراير سنة ١٩١٥ مقابلة أنور باشا فى منزله فلم يستطع بالرغم من أن أنور باشا كان يقابله فى أى وقت يذهب اليه فى منزله ويروى فريد كيف أنه ذهب الى دار الصدر الأعظم لتأدية الواجب السياسى . وبعد أن انتظرت وقدمت لى القهوة حضر أحد الخدم وأبلغنى سلامه وقال أنه يشكرنى على زيارتى ويأسف لعدم امكانه مقابلتى لأنه أخذ مسهلا ولا ينزل من الحريم اليوم وأنه يرجونى بأن أحضر فى أى وقت أريد ولعلمى أن هذا العذر منتحل . انصرفت على نية عدم العودة وقبلا لم أحضر اليه بعد ذلك .

ويروى فريد أنه قابل الدكتور أحمد فؤاد وقال له :

« انى أتعجب من أن الاتحاديين يستمعون لمثل هذه الدسائس بعد ما أديناه لهم من الخدمات فى مصر من سنين مضت » . ثم يتحدث محمد فريد بعد ذلك عن التقارير التى قدمت ضده وكيف أنه أصر على التمسك بحريته المطلقة « فى زيارة من أريد وانى أعتبر هذه المراقبة اهانة لى ودليلا جديدا على عدم ثقة رجال الحكومة بى » ثم تحدث عن مقابلته لطلعت بك واحالة طلعت بك الموضوع برمته الى مدير الأمنية العمومية (الأمين العام) ويقول فريد : داخلنى الريب فى أن احالة المسألة الى مدير الأمنية العمومية تفيد أنهم يريدون استجوابى

كمتهم وبما أن الحكومة عرقية فلا يبعد أن يحيلوني على المجلس العسكري لمحاكمتي بالحيانة ، •

ولذلك لما عدت الى الفندق أخبرت أحمد فريد ابن اختي بملخص ما دار ولم أخف عنه تخوفي من غدر هؤلاء الأشرار وأخبرته أنني عزمت على أخبار سفارة ألمانيا بكل ذلك لتحميني اذا قصدوني بشر ولتساعدني على السفر من داخل الدولة وعلى أخبار جاويد بك لأنه يميل الى وربما يقدر على مساعدتي على الخروج من هذا الشرك وهكذا حصل : أخبرت البارون أوبنهايم بكل ما لدى وقابلت جاويد بك فى النادى التركى وقصصت عليه أعمال طلعت بك فوعدنى بالتكلم معه وأخذ يهدى خاطرى وقلت له : ان لم أحضر باكر الى الساعة السادسة مساء فأخبر سفارة ألمانيا وجاويد بفيابى اذ ربما أكون قد حجزت •

ثم يفصل محمد فريد ماذا دار بينه وبين عزيز بك (عند التحقيق معه) :

س : هل أخذت نقودا من الخديو عباس ؟

ج : نعم ولا عيب فى ذلك لأنه خديو البلاد الشرعى ولا يعتبر أخذ فلوس منه خيانة •

س : هل أخذت نقودا من ألمانيا ؟

ج : أبدا - وقلت ذلك غاضبا - ثم قلت ولم تسألنى هذه الأسئلة الجارحة ، أنا متهم بالحيانة لألمانيا صديقتكم وهب أنى أخذت منها نقودا فهل هى من الأعداء المحاربين « سكوت » •

س : مم تصرف الآن ؟ •

ج : اسأل أنور باشا فهو الذى يعطينى ما أعيش منه •

س : كم أعطاك ؟ •

ج : اذا كان ضروريا ذكر المبلغ فهو ٤٥٠ جنيهها تركبا أعطاها لى فى يونيو الماضى للصرف على بعض الأمور الصحفية وعلى نفسى ثم يروى فريد كيف سأله عزيز بك عن خلافه مع أحمد فؤاد والشيخ جاويش وكيف رد على هذا السؤال بقوله أنه ليس على خلاف مع فؤاد فهو صنيعته وهو الذى رباه وصرف عليه ولم يختلف معه فى شيء أما الشبغ فلا رأى له أعرفه وهو ليس من لجنتنا الادارية ولا من حزبنا بل كان كاتباً بالأجرة يكتب فى صالحنا ما نأمر به ، ثم سأله عزيز بك عن الحزب الوطنى • والقول بأنه غير موجود وقد رد فريد على ذلك بقوله : ان حزبنا الآن بعضه مشتت فى أوروبا والبعض مختف فى مصر فحالة حزبنا الآن حزب الاتحاد أثناء اضطهاد عبد الحميد لكم ومع ذلك تريدون أن تقولوا أن الحزب الوطنى قد تشتت أو غير موجود بالمرّة • وبالتالى فلا معنى لأكون رئيسا لحزب غير موجود فأنا مستعد للاقرار بأننى متناسل

عن الرئاسة لأنى شجعت شهرة فضلا عن أن مثل هذا التنازل لا يفيدكم بشيء لأن اسمى لا يزال هو المسموع فى أوروبا وينهى فريد المقابلة بقوله : هاك ما عندى من الأقوال أرجوك أن تبلفها حرفيا مع جميع ما قلته لك من الملاحظات الى طلعت به وتبلغه استيائى من هذه المقابلة ومن تلك المراقبة الشديدة فان أراد بيانا أوضح فأنا تحت طلبه ومستعد للإجابة مع العلم بأنى أعتبر نفسى حرا فى أن أقابل من أريد رغما عن جواسيسكم العسدين مصريين وغير مصريين .

وينقل محمد فريد ما دار بينه وبين جاويد بك الذى أعطاه صورة مظلمة عن الأحوال فى تركيا واضطرار تركيا الى قبول الصلح قبل نهاية عام ١٩١٦ وكيف أنهما تدارسا حالة مصر بعد الصلح وكيف قال له جاويد بك : اما أن ترجع الحالة الى ما كانت عليه قبل الحرب أى بقاء الاحتلال مع إعادة السيادة العثمانية واما الرجوع الى ما كانت عليه مصر قبل ١٨٨٢ أى جلاء الانجليز عنها مقابل جلاء الألمان عن بلجيكا - أى جعل مصر مستقلة تماما وعلى الحياد المطلق كما كانت بلجيكا قبل الحرب .

ويروى فريد أنه قال بضرورة بقاء قنال السويس الآسيوية فى قبضة الدولة حتى يمكننا الاستمرار على حركتنا الوطنية ويمكن للدولة مساعدتنا فى ادخال السلاح والاستعداد للثورة حتى تقوم عند سنوح الفرصة وأهم شرط أن يكون بمصر جيش قوى يمكنها من الدفاع عن استقلالها ضد كل مهاجم أيا كان . ثم يعود فريد الى الحديث - مرة أخرى - عن مقابلة عزيز بك له وسؤاله عما نقل على لسانه بالحرف الواحد : احترسوا فى الكتابة حتى لا يقول اخواننا المصريون بأننا سلمنا مصر للأتراك خصوصا ونحن متهمون بذلك من قبل : وقول فريد : نعم قلت ذلك ولم أزل أكرره لأن هذا اعتقادى ولم أتحول ويعقب فريد على ذلك بقوله : انى أذكر هذه المسائل لأبرهن على غدر الأتراك وعلى أنهم كانوا يراقبون حركاتى وأقوالى من أول الأمر رغما عن تأييداتهم الكاذبة بعدم الطمع فى مصر . ويروى فريد مثلا على ذلك لقاءه بجلال الدين عارف الذى كان يتمرن بمكتبه فى مصر وأصبح وقتئذ نقيباً للمحامين بالآستانة وأستاذا بمدرسة الحقوق ومن تلاميذ الصدر الأعظم : أنه لم يزرنى ولا مرة واحدة أثناء المدة الأخيرة التى قضيتها بالآستانة وهى أكثر من شهرين بخلاف عادته . وكيف أن عمر رضا المحرر القديم بجرائد الحزب الوطنى كتب مقالة فى ذكرى مصطفى كامل لتنتشر فى صحيفة تصوير أفكار ومنع الرقيب العسكرى نشرها لأن الأتراك لا يريدون أن تذكر مصر فى جرائدهم بصفتها مطالبة بحريتها وذكر مصطفى كامل يجر حتما ذكر مطالب المصريين .

ثم ينتقل محمد فريد فى مذكراته الى علاقاته بالساسنة الأتراك بعد سقوط وزارة سعيد حليم ومجى وزارة طلعت باشا بك « سابقا » وقوله للحاج

عادل بك على ذكر سعيد حليم : أن العائلة الخديوية لا يخرج منها انسان طيب ذكرا كان أو أنثى حتى ولا فرع حليم فانهم جميعا فاسدون مفسدون » ويذكر فريد كيف أرسل هو والمصريون المقيمون بألمانيا برقيات تهنئة لطلعت باشا للتشفي في حليم ثم يذكر عدم اهتمام الأتراك بضياح البلاد العربية منهم ثم يقول عند كلامه عن زيارته لجلاويد بك ناظر المالية العثمانية عندما زار برلين في سبتمبر سنة ١٩١٧ : ان معاملة رجال الدولة نحوى قد تغيرت كثيرا أى تحسنت من عهد انتصار الانجليز عليهم وابعادهم عن مصر نحو غزة « الشام » لأنهم فقدوا أو كادوا يفقدون الأمل في فتح مصر وجعلها ولاية عثمانية كما كان يتمنى سعيد حليم وأحمد جمال باشا أو كما كانوا يمتنون أنفسهم في فتحها لأنفسهم هذه الفكرة المشؤومة التي جعلتهم وحكومتهم يحاربوننى بواسطة الجاويش والغللمان أعوانه لأننى مازلت ولا أزال مصرا على أن مصر للمصريين » ، ويضع محمد فريد خطأ على الجملة الأخيرة ويقول محمد فريد عند الكلام عن جمال باشا - السفاح الأعظم - : هذا الرجل طامع في فتح مصر لنفسه ويكره المصريين الأحرار وبالطبع أنا في مقدمتهم لاعلانى دائما حقوق مصر ومجاهرتى بمقاومة كل من يقول بغير ذلك أيا كان .

● ومن المقالات التي ترد على اتهام الحزب الوطنى ومحمد فريد - ومن قبل مصطفى كامل - بالتبعية للخديوى عباس حلمى الثانى تلك المقالة التي نشرتها الأهالى في غدهما الصادر في ١٧ يوليو ١٩١٢ تحت عنوان « هكذا هم يعادون العرش ويغرسون في البلاد بذور الحقد والمؤامرات ولا يفهمون أنهم يخونون الوطنيين » . وقد جاء في ذلك المقال :

ما كان أغنى فريد بك عن أن يجاهر في هذا الوقت بعدائه للعرش أو أن يدل على مبلغ هذا العداء .

نعم ما كان أغناه عن ذلك فان هذه المؤامرة - وهى كما قلنا نتيجة طبيعية لعمله في ثلاث سنوات - اعتراف صريح ودليل ليس بعده دليل

ولقد كنا نتمتله في وقت كهذا منكرنا المؤامرة معلنا أن حزبه حزب هدوء وسلام مقرا بخطئه في الماضى متخذنا منذ اليوم خطة الاخلاص للأريكة الخديوية فاهبنا في ذلك منهج سلفه ومؤسس حزبه المرجوم مصطفى باشا كامل .

كنا نتمتله جازعا من النتيجة التي وصلت اليها الحركة الوطنية لها مشفقا على هذه البلاد التي يدعى الحب لها جاعلا حدا لمحاربتة العرش والدعوى على سمو الأمير بالاكاذيب والترهات .

هكذا لعمرى كنت أتمتله ولكن فريد رجل لا تهدأ له نائرة معسوب العينين لا يريد أن ينظر ما ينظره الناس جميعا سلبت نزعته الشخصية على

وطنيته فغلبت البغضاء في نفسه كل وطنية وكل رؤية وأصبح أينما انجه لا يرى الا غرضا هو تفريق القلوب عن العرش يبذل فيه نفسه ونفيسه ولو خربت البلاد بعد ذلك ولعله حين سمع خبر المؤامرة فرح وطرب وقال هذه ثمرة من ثمار جدى وكدى بل هذه شرارة من نار قدمت لها الخطب ثلاث سنوات. طوال لا نفخن فيها ولأجمعن لها الكذب كله خطبا حتى تعود شرا وعذابا مستظرا .

نعم أراد فريد بك أن ينفخ في هذه السرارة وأن يقدم لها خطبا من الكذب فكتب في جريدة « السيككل » الباريسية يقول :

بعد قدوم السير الدون غورست الى مصر معتمدا لدولته تأسس الحزب الوطنى فاجتمعت جميعته العمومية فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وخطب فيها المرحوم مصطفى كامل آخر خطاباته ثم نوفي فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وبعد وفاته بأربعة أيام انتخبت رئيسا للحزب مكانه . وحينئذ حاول الحديو أن يجعلنى أتبع سياسة مضادة لخطتنا ونصح لى أن لا أذكر الجلاء وأن لا أعمل عملا يسىء الى الانكليز بالاجمال نصح لى أن أعترف اعترافا ضمنيا بالاحتلال . ولأجل أن يظهر ولاءه لانكلترا ذهب الى لندرة فى سنة ١٩٠٨ . فلما رأينا هذه السياسة الجديدة قطعنا علاقتنا معه وابتدأت أحمل عليه فى جريدة اللواء التى كانت اذ ذاك لسان حال الحزب الوطنى حملة صحافية شديدة رن صداها فى البلاد . ومن ذلك العهد ابتدا الحديوى ووزراؤه يضطهدون الحزب الوطنى ونشر فى سنة ١٩٠٩ قانون المطبوعات التى قبر سنة ١٨٨٢ .

ثم حكى حكاية الجرائد التى أوقفت أو تعطلت وحكاية حبسه ثم فراره حين أريدت محاكمته مرة ثانية وختم مقالته بقوله :

« تلك هى الحالة التى وصلت اليها مصر فالحديوى متحد مع انكلترا ومعهما بعض المداهنيين من جانب والأمة كلها طالبة حريتها من جانب آخر .

هكذا يقول فريد . يعترف الآن بأنه منذ تولى رئاسة الحزب بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل فصل الحزب عن العرش وجعله يعادى الأريكة الحديوية . ذلك اعتراف لم تكن فى حاجة اليه بعد الشواهد التى عرفناها وعرفها المصريون أجمعون . لم تكن فى حاجة اليه لأن الدكتور عثمان بك غالب وعلى الغاياتى قالاه من قبل ولأن مقالات « ماذا يقولون » لا تزال كلمة « يجب خلعه » تحت صورة سمو الأمير كان وهو يكتب هذه الكلمة حامى اللواء وكان فريد بك اذ ذاك فى تحرير اللواء . كلا لم تكن فى حاجة الى هذا الاعتراف لا بل ان تعمد القعود فى الاوبرا والموسيقى تلحن السلام الحديوى والناس كلهم وقوف كان اعترافا لا يحتمل شكاً ولأن هذه المؤامرة وهى غرس يده أدل من كل دليل وأفصح من

كل اعتراف كلا أيضا لم تكن فى حاجة الى الاعتراف ولكننا مع ذلك أصبحت لنا به حجة على حزب يقول أن أول مبادئه أن يخلص للعرش وأن يبقى سمو الأمير على رأس الحركة الوطنية .

إذا كان فريد بك يكذب وكان الحزب الوطنى وصحفه ولجنته الادارية وأعضاؤه يكذبون حين كانوا يدعون الاخلاص للعرش واذن انحرف الحزب عن مبادئه وخان عهد مؤسسه وضل طريق واجبه . نعم وهذا هو الذى أدى به الى الفشل والاضمحلال .

أما قول فريد بك أن سمو الأمير حاول أن يحمله على الاعتراف بالاحتلال وأن سموه الآن فى جانب الأمة كلها فى جانب فما أدناه وشاية وما أسقطه كذبا . نصح له سموه بذلك منذ تولى رئاسة الحزب أى منذ ثلاث سنوات فلم ينتصح له وأبت عليه نفسه الكبيرة الا أن يعاديه ويحمل عليه اللواء حملة رن صداها فى البلاد فليت شعرى لماذا بقى هذا السر مكتوما الى اليوم فى صدره لو أنه لم يعاد العرش كما يدعى لهذا السبب ولو أن لم يجاهر بعدائه ولم يحمل حملات يقول هو أن صداها رن فى البلاد لكان من المفهوم أن يحفظ هذا السر . فأما وهو قد عادى وحمل عليه ولم يدع نوعا من أنواع الوشاية الا وشى به فأدل الدلائل على كذب هذه الوشاية الجديدة سكوته عنها كل هذا الزمن .

ليست هذه الوشاية بأكبر من وشايته يوم اتهم سمو الأمير فى مقالات « ماذا يقولون » ببيع وطنه وبلاده لقاء قرض اقترضته الخاصة الخديوية فكيف رضى فريد بك أن يصون هذا السر فى صدره فى وقت كان يحمل فيه على سمو الأمير ويتهمه فيه ببيع عرشه وبلاده بمبلغ مقبوض .

كفى ذلك مكذبا لفريد بك وكفى العالم ما يعرفه عن غيرة سمو الأمير على بلاده هو حاكمها وصاحب عرشها وممثل وطنيتها ووجودها . لا بل كفى أن تكون الحرية التى تطلبها الأمة انما تطلبها لهذا الأمير وعرشه ليكون سمو الأمير أول مصرى وأول وطنى وهو كذلك فعلا عنه أخذت الحركة الوطنية وبجانبه تمت وازدهرت حتى اذا فصلها عنه فريد بك بجهله وحمقه لم يكن لها الا أن تنهدم فانهدمت .

● وأختار هنا فى هذا المدخل صفحات قليلة من مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى والتى أنوى بمشينة الله لو كان فى العمر بقية ، أن أنشرها كاملة وأعلق عليها وقد قطعت مرحلة لا بأس بها فى هذا العمل الذى أعتقد أن المكتبة العربية بحاجة اليه لأنه سوف يجيب على كثير من التساؤلات الهامة التى لم نجد اجابة كافية شافية كما أن مذكرات الخديو فى حد ذاتها تلقى أنوارا كشافة

على كثير من أحداث التاريخ المصرى فى العترة التى ولى فيها عباس حلمى الثانى.
أريكة الخديوية المصرية (١٨٩٢ - ١٩١٤) بل وما بعد ذلك التاريخ الى أن
لهم الرجل ربه ، أختار صفحات تكشف ظلام الظروف التى أقصى فيها الخديوى
عن عرشه فى ديسمبر ١٩١٤ :

وجدتني طوال عهدى أكافح شبرا بشبر كفاحا لا هوادة فيه للاحتفاظ.
بشخصية مصر الدولية فلما أقبل الصراع العالمى الكبير الاول ليحطم فجأة توازن
القوى سنحت الفرصة لخصومى الألداء « اللورد كرومر واللورد سيسل واللورد
ملنر » وأشباعهم بواسطة اللورد كتشنر كى ينفذوا انتقامهم الوضيع بخلعى.
عن عرش أسلافى وقد وجدت انجلترا فى ذلك العمل وسيلة لتأخير احنمال.
الجلاء وهو احتمال لم يكن موضع تفكير جدى ولتحقيق أهداف سياستها
الاستعمارية دون عفيات وكانت جراحى وعلى الأخص جرح لسانى قد أمسكتنى.
فى الآستانة بلا حراك ولكن الخط التلغرافى المباشر بينى وبين الوصى وقصر
عابدين منذ ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ قد وضع بناء على أمر لندن تحت رقابة
رسل (باشا) المحمكار الانجليزى للبوليس المصرى وقد تأكدت من ذلك.
فى اليوم التالى بفضل محمد ابراهيم رئيس ادارتى التلغرافية وأن فى هذا
ما يفسر ما كان يطرأ على البرقيات التى كنت أبعث بها الى الوصى وتلك التى
يرسلها الى من تأخير أو تعديل متعمد أو الغاء - وكنت لم أزل خديوى مصر
ولم تكن تركيا قد دخلت الحرب - ! وكانت قد أعادت الطمأنينة الى نفسى معلومات.
دبلوماسية ورسمية بلغتني من مصدر موثوق به الى حد بعيد وكنت آمل.
مادامت تركيا محتفظة بحيادها أن تظل مصرح خارج ميدان الصراع : كان المصدر
الأعظم منذ منتصف أغسطس قد أكد للمسيو بونيار السفير الفرنسى ولممثل.
بريطانيا العظمى حياد تركيا كما أكد أن بحارة الطرادين الألمانين « وجوبن »
و « برسلو » الراسيين فى ميناء الآستانة سوف ينزلون الى البر ويرحلون الى
ألمانيا وقد أيد الرئيس ريمون يوانكاريه ذلك فى عام ١٩٢٨ - فى ذكرياته.
التي نشرها بعنوان « فى خدمة فرنسا » الجزء الخامس صفحتى ٨١ ، ٨٢ -
ولم أكد أسترد من عافيتي ما يمكنني من مغادرة قصرى فى سستيبوكلى على
البسفور كى أعود الى مصر حتى رأيت مستشار السفارة البريطانية الذى لم يبد.
أى اهتمام بحادث الاعتداء على ولم يقبل قط ليسأل عن صحتي ويحمل الى برقية
من ميلن شيتهايم زميله فى القاهرة تقول ان كل شيء هادىء فى مصر وأن حرارة
الجو التى لا تزال مرتفعة قد تؤذى جروحي ونصحنى ممثل بريطانيا العظمى أن.
أبقى فى تركيا حتى يتم شفائى ولكن الوصى من جانبه كان يطالب بعودتى
مطالبة ملحة وكانت تلك لعبة مزدوجة بين لندن والقاهرة ونحن اليوم نعرف
تفسيرها فلقد كان الغرض منها احرارجى وقد أحسست منذ يوم ٣ أغسطس وأمام.
الصراع المحتدم أن من واجبي ألا أؤخر رحيلى وانى أريد أن كون فى وطنى

كى أدرس مع مواطنى موقفنا الجديد فلما صار يختى المحروسة على أهبة الاستعداد أبُلغت سفارة انجلترا - فقد كان الانجليز ما يزالون السادة فى مصر - قرارى القاطع بالعودة الى القاهرة وكنت قد لحظت ، أن السير لويس ماليت سفير انجلترا لم يحضر بعد عودته من اجازته ليؤدى لى الزيارة المعتادة وقد كان رده عندما أبديت له دهشتى من ذلك الموقف أن جعلنى أفهم أن على أنا أن آكون البادىء بالزيارة وقد ذهبت اليه فلقد كنا فى لحظة خطيرة ودقيقة لا تسمح بمناقشة مسائل البرونوكول وقد تبدت لى منه بوضوح أمارات نواياه السيئة نحوى وفى مستهل الأسبوع الرابع من شهر سبتمبر طلب أن يحضر لرؤيتى كى يبلغنى رسالة شفوية من حكومته التى لا تنظر بعين الرضا الى وجودى فى الآستانة وتقترح على أن أغادر الآستانة للإقامة فى إيطاليا طوال المدة التى نستمرها الحرب وهى تضع تحت تصرفى فيلا ولكنها تمنعنى من الذهاب الى سويسرا « أتكون تلك الفيلا هى (لافورينا) فى نابولى نفس الفيلا التى استقبلت وعرفت مرات اسماعيل صبرى باشا (جدى) قبل أن يذهب لينهى حياته فى المنفى فى الآستانة التى أبعد اليها والتى يراد اليوم أن أبعد أنا عنها » ليكون ذلك نموذجا جديدا على خفة الظل البريطانية ولم أكن قد نسيت كرم الضبافة الذى وهبته إيطاليا لجدى اسماعيل ولكل منفى عظيم أحب أن يلوذ بذلك البلد الرائع الكريم .

ولكنى ولم أعود مثل تلك الدعوات من قبل تابعت اتصالى برئيس مجلس نظارى الوصى الذى عينته قبل سفرى بالاجازة على عادتى فى كل صيف والذى كان قد أقسم بين يدى يمين الولاء بحضور شيخ الأزهر الشيخ سليم البشرى وينشر الحديوى جميع البرقيات التى « كنت أبعت بها الى الوصى بشأن عودتى الى مصر ومعها ردودها التى لم يكن يصلنى بعضها على ما قيل رغم أن تركبا كانت لا تزال محايدة .

وأذكر من ذلك على سبيل المثال أن البرقية التى تحمل تاريخ ١٧ أغسطس من الوصى رشدى باشا تشير الى برقية أرسلت فى الأيام السابقة وقد نشر نص تلك البرقية بعد ذلك فى الصحف المصرية وكلها كغيرها لم تصلنى قط وقد أحيط الوصى علما بهذا الموقف الغريب المؤلم فأوصل الى مذكرة تحمل توقيعى وهذا هو نصها بالكامل بدون تحريف أو تغيير « يستخلص من الخطاب الذى سلمه محب باشا لتوفيق بك أنى لم أحط صاحب السمو بمعلومات عن الحالة أو على الأقل بالمعلومات الكاملة عنها وانى لأتساءل ما اذا كانت بعض برقياتى لم تصل أو أن أحدا قد أذاع لدى سموه بهذه الشائعات الزائفة التى أجهلها بطبيعة الحال جهلا لم يكن فيه امكانى معه أن أخطر سموه بها أم أن سموه لديه بعض المشاغل الخاصة التى تفوتنى ويؤسفنى أن محب باشا

لم يكلف نفسه عناء تحديد النقط التي يبدو أنى لم أخطر بها سموه. أو كان أخطارى بها ناقصا ولقد كان من السهل أن يقول ذلك اما فى خطاب أو شفويا على لسان الرسول الذى حمل الخطاب الى وأعتقد أنى أبلغت صاحب السمو فى برقياتى أولا بأول كل ما من شأنه أن يهمه أو يوضح له الحالة فى الظروف الحاضرة وقد كلفت شفيق باشا من جهة أخرى أن يقدم لسموه تقريرا شفويا تكميليا وأن يرفع الى سموه على الأخص بضع ملاحظات رأيت من واجبى أن لا أضمنها برقياتى « وأعيد فى هذه المذكرة رواية كل ما وقع منذ بدء الحرب » وأول نقطة جديرة بالذكر فى ترتيب الأحداث الزمنية هى قرار لمجلس النظار يقضى قبل دخول انجلترا الحرب بسريان قواعد الحياد التى اتبعت من قبل عند وقوع الحرب الروسية اليابانية ويأتى بعد ذلك القرار الذى اتخذته مجلس النظارة بعد دخول انجلترا الحرب باتخاذ اجراءات للدفاع عن مصر وقد أرسلت الى سموه بهذا الشأن برقيتين تفسيريتين وقد سلمت محمد فهمى بك نسخة منها وأضيف الى ذلك أنى منذ ذلك الحين قد غدت واثقا عن طريق المستشارين العائدين من انجلترا أنه لولا ذلك القرار لكان قد أعلن ضم مصر الى الامبراطورية « وتأتى بعد ذلك الاجراءات ذات الضرورة الاقتصادية :

١ - اعطاء الأوراق المالية (البنكنوت) قوة الدفع .

٢ - منع تصدير الغلال والمواد الغذائية .

٣ - اعلان - الموراتوريوم أولا بالنسبة للكيميالات - والصفقات التجارية عموما ثم بالنسبة للسندات التجارية بوجه عام

٤ - اقفال البنوك لمدة قصيرة .

٥ - تحديد التعريفة القصوى للغلال والضرويات .

٦ - دراسة وسائل تمويل محصول القطن وهى دراسة لم تتم بعد وأحب أن أضيف ردا على سؤال وجهه صاحب السمو الى عن طريق محمد فهمى بك أنى أعلنت من تلقاء نفسى وليس بايعاز من الوكالة البريطانية ضرورة اتخاذ اجراءات للتحوط فى عودة صاحب السمو ييخته المحروسة خشية أن يتعرض اليخت لهجوم السفن الألمانية .

وهذه أمور جديدة أحب من واجبى أن أطلع صاحب السمو عليها
لقد شككت أمس :

١ - لجنة لدراسة الحالة من ناحية تموين الغلال ووسائل المحافظة على مصالح البلاد من تلك الناحية .

٢ - لجنة في القاهرة وفي الاسكندرية لدراسة حال العمال عاطلين
ووسائل معاونتهم .

وقد سلمت محمد فهمي بك أيضا الوثائق المتعلقة بذلك .

وقد أبلغنا شيتهم اليوم أن قائد جيش الاحتلال بناء على تعليمات تلقاها
من لندن سيبلغ ممثلي وقناصل ألمانيا والنمسا أن عليهم مغادرة الأراضي المصرية
« وقد تم فعلا إبلاغ ذلك إلى قنصل النمسا في القاهرة في رسالة من قائد
جيش الاحتلال سلمها إليه ضابط من الجيش البريطاني وقد حضر القنصل إلى
وزارة الخارجية ليحتج على هذا الإجراء باسم ممثل دولته الدبلوماسي الموجود في
الاسكندرية ولبسأل عما إذا كان هذا الإجراء قد اتخذ بالاتفاق مع الحكومة المصرية
وقد أجبنا شفويا بما يأتي :

« ان صيغة التبليغ وطريقة انتهائه اليكم تردان على سؤالكم فالقرار صادر
من السلطة العسكرية البريطانية وليس عملا دبلوماسيا صادرا من الحكومة
المصرية » وقد شغلت اليوم أيضا بفرار أصدرته لجنة بورصة الاسكندرية وحددت
به تصفية عقود القطن بسعر $\frac{3}{8}$ ١٥ ريالا للفنطار وقد رأينا من واجبنا أن نلغي
ذلك القرار ونعطل مؤقتا عمل البورصة وقد سلمت محمد فهمي بك محضرا
بمداولتنا بالمرسوم الصادر بهذا الصدد وهاتان الوثيقتان تقدمان عناصر التفسير
اللازم وقد وقع في القاهرة صباح اليوم حادث مؤداه أن عمالا عاطلين قد توجهوا
إلى الحكومة وقد انضم اليهم بعض الدهماء طالبين العون ثم تفرقوا في جماعات
في أنحاء المدينة وارتكبوا بعض أعمال النهب الصغيرة فاستولوا على بعض الخبز
من واجهة المخازن وشيء من المواد الغذائية من بعض محال البقالة وقد قمعت
الحركة في الحال وألقي القبض على مدبريها واستتب النظام ، ولايتأ شيتهم في
كل محادثاتي معه من الناحية السياسية يكرر أن انجلترا قد حصلت مع الحكومة
التركية على تأكيد بأن تركيا لن تدخل الحرب إلى جانب ألمانيا وأن الحكومة
الانجليزية من جانبها قد أعطت تركيا وعدا من بينها وعد بعدم تغيير نظام
الحكم السياسي والدولي في مصر وقد حانت الساعة لاتخاذ قرار بشأن سفر
المحمل والحجاج فلقد تضافرت اعتبارات اقتصادية ومصاعب عملية ضد ارسال
المحمل بل أن المفتي نفسه وقد سئل في ذلك سرا فقد أفتى بعدم سفر المحمل
ولقد كنت أميل ولازلت إلى سفره فان بعض ذوي النيات السيئة قد يستغلون
عدم سفره استفلا لا سيئا وكل ما يلزم هو فرض تأمين كبير لرد الناس عن
السفر للحج كما حدث في عام الكوليرا وقد ذكرت ذلك للوكالة البريطانية ولفت
نظرها إلى أن منع المحمل سيسنغل أيضا ضد الاحتلال وقد كان الانجليز إلى
اليوم متفقين معي على ارسال المحمل ولكن جراحام جاء في صباح اليوم ليقول
لي أن بعثة المحمل في حالة نشوب الحرب مع تركيا - وهي حرب غير محتملة

ولكنها ممكنة ستتعرض للهجوم من جانب الأتراك ، من جهة أخرى ليعلم أنه يستحيل عليه في هذه السبب أن يضمّن مصلحة الحجر الصحي ، لذلك منع الحج واني أرجو صاحب السمو أن يدرس المسألة ويبين لي وجهة نظره حتى أعرف بمقتضاها وربما كان في الوسع أن نكتفى بإرسال الكسوة بغير بعثه الى حيفا أو جده كما تنقل من هناك بمعرفة السلطات التركية ومهما يكن من شيء فاني أرجو صاحب السمو نظرا ، لداعي السرعة أن يبعث الى بالبرق وجهة نظر سموه وقد أرسلت مع فهمي بك دوسيه المسألة كلها .

أول سبتمبر سنة ١٩١٤

امضاء

حسين رشدي

وكان الانجليز الموجودين في مصر يسوفون في قراراتهم لأن اللورد كنسرن في لندن كان يعمل على كسب الوقت وعندما هدأت مخاوف اللورد كنسرن التي أثارها في نفسه انسحاب المارن ولما ثبتت الجبهة الفرنسية - الألمانية في نهاية الاسبوع الثاني من سبتمبر قرر أن يروي ظمأه الى الانتقام وأن يحصل على ابعادي النهائي عن مصر وهذا ما يفسر الموقف العدائي الذي اتخذه السير ماليت السفير الانجليزى ضدّي في مستهل الاسبوع الرابع من شهر سبتمبر في الوقت الذي تلقيت فيه مذكرة رشدي باشا والتبليغ الشفوي بمنع من دخول سويسرا والأمر بأن أقصد إيطاليا حتى نضع الحرب أوزارها وقد كانت العناية التي تقتضيها حالة جروحي وعلى الأخص جرح لساني والجراحة التي كان محتملا أن تجرى لي كافية لتبرير اختياري سويسرا دون غيرها من البلاد المحايدة لاقامتي وكان قد صار من الضروري اجراء جراحة لي لإخراج الشظية التي سكنت لساني وقد تمت تلك العملية في سويسرا في مستهل عام ١٩١٥ وقد وجدت في سويسرا على عكس ما أكدته لي السير ماليت والوصي المصري حالة عادية وملائمة للجراحة ولنقاھتي ولقد أيد اللورد جراي أوف فالادون لصديقي الرايت أونورايل روبرتسون مسئولية اللورد كنسرن في خلعي وأنبائي روبرتسون بحدِيثهما - وفيما يلي هذا النص مكتوبا بخط يده وماخوذا من رسالته التي بعث بها من لندن بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٢٩ .

٢٤ بمبروك جاردنز لندن في ٢ يونيه سنة ١٩٢٩ .

سيدي :

لقد اعتقدت دائما منذ وقفت على الوقائع أن الاجراء الذي اتخذ في سنة ١٩١٤ قد أملنه الكراهية الخاصة للورد كتشنر وربما كان في وسعك أن تدلني على ما يجب قوله - وليأذن لي سموكم أن أؤكد له رغبتني الصداقة الآن وفي كل وقت في خدمة مصالحه واصلاح الخطأ الذي أنتم ضحيته .

المخلص لكم

ج.م. روبرتسون

وقد شكرت اللورد جراي أوف فالادون (السير ادوارد جراي سابقا) الذي أيد لي فيما بعد كل ما كان قد أدلى به لصديقي ج.م. روبرتسون وفيما يلي الخطاب الذي بعثت به اليه :

الى صاحب السعادة اللورد جراي أوف فالادون الوزير السابق لوزارة الخارجية البريطانية لندن .

حضرة اللورد

أخطرني صديقي القديم الرايت أونورايل ج.م. روبرتسون بالمعابلة التي تمت بشأني في الاسبوع الماضي بينه وبين سعادتكم واني لحريص على أن أشكر لك يا حضرة اللورد مشاعرك الطيبة التي عبرت عنها نحوي والرضا العظيم الذي ملأت به نفسي وقد كنت لحظت خلال عهدي وأثناء الأعوام التي كنت فيها على رأس وزارة الخارجية البريطانية أنكم تتخذون دائما موقفا يمليه عليكم حرصكم على العدالة وكنت مؤمنا بأنه ما من عمل غير عادل يمكن أن يصدر عنكم وتستطيع أن تقدر يا حضرة اللورد مدى الغبطة التي أحسست بها عندما علمت أنكم شخصيا كنتم بعبدين عن كل الاجراءات الظالمة وغير الشرعية التي اتخذت بشأنى عند وقوع الحرب الكبرى وقد حرصت على أن أبلغك كل تقديري وشكري وتفضل يا حضرة اللورد بقبول أخلص مشاعري .

عباس حلمي

وقد كان أردن هولم ييمان من كبار الاخصائيين في المسائل الشرقية ورئيسا في قسم الاستعلامات في مصر وقد عين من قبل في عام ١٨٧٩ بالقنصلية البريطانية العامة في القاهرة في وظيفة مترجم عربي وعاش في القاهرة أكثر من عشرة أعوام وشهد أحداث عام ١٨٨٢ والاحتمال وتتبع مولد الاشراف البريطاني وتطوره في عهد اللورد كرومر كما صحب كتشنر أثناء حملة دنقلة وقد قضى في القاهرة مرة أخرى بضعة أعوام خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها في خدمة ادارة مكافحة الجاسوسية بادارة المخابرات السرية بوصفه مديرا لعدة أقسام وذلك حتى سنة ١٩٢٠ وفي يولييه ١٩٢٧ نشر في صحيفة « كنتيمبوراري ريفيوى » مقالا أنشر منه هنا الأجزاء الهامة :

« تدل كل المعلومات المعروفة عندي على ان الحديوى (عباس الثانى) قد بذل كل ما فى وسعه لافئاع السلطات البريطانية فى الاستانة بضرورة عودته الى مصر وقد نشر رشدى مجموعة من الرسائل التى كان قد كتبها الى الحديوى بوصفه وصيا وتدل هذه الرسائل على أن الحديوى لم يكن ينوى على الاطلاق البقاء خارج بلاده ولكن انجلترا هى التى انتهى بها الأمر بعد قليل من التردد الى منعه من العودة الى مصر وقد فرض عليه السير لويس ماليت السفير البريطانى الاقامة فى نابولى فى سكن معد له هناك - وهى المدينة التى كان قد نفى اليها جده - دون أن يترك له حرية الاقامة فى سويسرا بناء على طلبه » ويتضح من جميع المراسلات أن رشدى باشا لم يطلع الحديوى على ما يدور فى مصر اطلاعا كاملا وأنه لم يلب دعوة الحديوى له للحضور الى الآستانة كى يقدم له تقديرات عن الأحداث ولم يبعث اليه برسول خاص يليق بمركز الوصى وتكون له صفته وقد دافع رشدى عن نفسه ضد هجوم الرأى العام على موقفه بقوله أنه قد خشى أن لا تكفى انجلترا باعلان الحماية على مصر بل تضمها الى الامبراطورية وتضع على عرشها أميرا هنديا وليس أبلغ فى الرد على الزعم من أن السير ادوارد جراى فى (مذكراته عن خمسة وعشرين عاما » لا يذكر مثل تلك الفكرة ويتضح ذلك من السطور الأخيرة - فى الفصل الخامس والعشرين من تلك المذكرات ، وأن كل ما ورد فى الصحف وكل ما كتب بهذا الشأن يتبت أن رشدى لم يبد حسن تقدير للحالة السياسية وأنه كان فى الامكان الوصول مع الحديوى الى حل آخر غير اعلان الحماية التى صارت فيما بعد منبع جميع الصعاب التى وقعت فى مصر .

ويؤكد أولئك الشهود والكتاب الذين عاصروا تلك الفترة وألوا بطروفها أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تجد نفسها مسوقة الى اتباع الأمر الواقع الذى يفرضه اللورد كتنسرن العدو الشخصى للحديوى وقد عرف فى غامى ١٩١٢ - ١٩١٣ أن اللورد كتنسرن قد وعد الأمير سعيد حليم بعرش مصر وقد كان الأمير صدرا أعظم فى تركيا ويقول غير هؤلاء ممن سجلوا ذكرياتهم عن حادث الاعتداء على شخص الحديوى فى الآستانة قبل نشوب الحرب أن ذلك الاعتداء لم يكن الا بايعاز من الأمير سعيد حليم ولا تزال الصحف تكتب فى هذا الموضوع ولا أدري متى تكف عن ذلك ، أما مازعم عن ضم مصر الى الامبراطورية وعن ادعاء رشدى باشا بأنه قد حال دون ذلك فان ذلك لم يكن غير حجة واهية وقد أيد اللورد جراى (أوف فالادون) أيضا فى مذكراته أن انجلترا لم يكن فى وسعها القيام بذلك فى الصفحة ١٧٨ من الجزء الثانى من تلك المذكرات تستطيع أن تقرأ » أن ضم مصر الى الامبراطورية كان سيفضى الى غلطة سياسية كبيرة فان الوقت لم يكن ملائما لمواجهة ذلك الخطر وقد كشف الرئيس بوانكاريه رئيس الجمهورية الفرنسية من جانبه فى ذكرياته التى تحمل عنوان « فى خدمة

فرنسا ، فى صفحة ٤٤٤ من الجزء الخامس أنه « منذ ٢٠ نوفمبر أخطرت الحكومة الانجليزية فرنسا أنها لا تفكر فى ضم مصر وأنها تكتفى بالحماية » .

لقد كان اللورد جراى على حق عندما قال أن ضم مصر ليس أمرا هينا ، وقد ترك الوصى المصرى نفسه فريسة لخداع رجال بريطانيا فى مصر وأخطأ فى عدم الاستماع الى ما طلبته اليه أن يحضر الى الآستانة ليتفاهم معى بمجرد اصطدامه بالعقبات التى تحول دون عودتى الى مصر وقد كررت دعوتى له فى ٢٩ سبتمبر بعد وصول رسالته المذكورة ولكنه تهرب من ذلك وانى آسف على ما صدر منه .

وفد قطعت علاقاتى من تلك اللحظة مع السفير البريطانى فى الآستانة ومع الانجليز وبعد مدة قصيرة زرت سفير ألمانيا فى الآستانة فاستدعى أنور باشا ودارت بيننا مناقشة انتهت بأن مد الى يده طالبا الى أن نهادن اذن فقد كان هناك ما يدبر فى خفية عنى وكان فى الوسع أن يفترض المرء وجود مؤامرة ضدى تحاك خيوطها فى الخفاء - وأن هذا من الممكن فان أعضاء تركيا الفتاة وعلى الأخص أنور كانوا يتبعون سياسة استعمارية عثمانية وعنصرية طورانية بينما كنت بوصفى أميرا لمصر لا يسعنى ولا يسع شعبى الا أن نرمى الى هدف واحد هو استقلال مصر وحدها وتحريرها - وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الحكومة البريطانية الى كل الدول أن (مصر) وقد وضعت تحت الحماية البريطانية وأن السيادة التركية قد زالت) وبعد يومين كتب القائم الانجليزى بالأعمال فى القاهرة ميلن شيهام الى عمى الأمير حسين كامل باشا يخطره أنه قد اختير سلطانا لمصر لا كنائب للامبراطورية العثمانية الزائلة وكان معنى ذلك الغاء الحديوية الغاء تعسفيا وكان قد جاء فى تصريح اعلان الحماية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ أننى قد انضممت الى أعداء صاحب الجلالة البريطانية وكانوا قد دبروا اذن مؤامرة خلعى .

لقد كنت آخر الحديويين :

وانتقلت اذن جميع حقوق وامتيازات سلطان تركيا والحديوى الى صاحب الجلالة البريطانية وأن اعلان الحماية وقبول عمى الأمير حسين كامل لدويان فى نفسى كأنهما نواقيس زوال حريتنا .

فلقد كان معناهما أن يبتد الاحتلال البريطانى لمصر الى أجل غير مسمى ، ذلك الاحتلال الذى قيل عنه انه مؤقت - وصار دخول الحرب والدفاع عن مصر من صميم اختصاص الانجليز وقد فرض اعلان الحماية على عمى أن يجعل اتصالات الحكومة المصرية بجميع ممثلى الدول الأجنبية فى القاهرة على طريق المعتمد البريطانى وهذه هى الطريقة الانجليزية التى وصفها اللورد ملنر بأنها

تقوم على اختراع مبادئ قانونية تهربا من تبرير تصرفاتها وانى لم أقر مطلقا « حق الفتح » الذى نغنى به اللورد سالبرى فى عهده ذلك أن هذا الحق المزعوم لم يكن له وجود فان الاحتلال لم ينظر اليه يوما ما من جانب الانجليز أنفسهم كفتح لمصر وانما كان مهمة مؤقتة بالاتفاق بين الحديوى والحكومة البريطانية ولم يكن يعطى الانجليز مطلقا الحق فى أن ينصرفوا كما يشاءون فى مستقبل مصر وكان اعلان حالة الحرب مع تركيا الفرصة المنشودة لانجلترا أنها غدت منذ تلك اللحظة تملك كل سلطات السلطان والحكومة العثمانية وكل حقوق الحديوى المعزول فهى تستطيع أن تحدث كما تنشاء أى تغيير النظام السياسى فى مصر •

وينتقل الحديوى عباس حلمى الثانى الى المستقبل قائلا : اذا كانت انجلترا لا تضم أية نية عدوانية استعمارية تجاه مصر فما عليها الا أن تجلو عن مصر واذا ما كانت انجلترا حريصة حقا على رفاهية السودانين وحريةهم وسيادتهم فلماذا لا تؤيد خير الحلول الممكنة فتدع مصر تنشئ ولايات النيل المتحدة حجر الزاوية فى كل تنظيم سلمى للشرق الأوسط ثم يقول : ان التكتيك الحربى الجديد لا يقوم على صفات الجنود بل على عدد السكان أو بمعنى آخر ما يدعونه فى الأسلوب المتداول « طعمة المدافع » ويقوم كل بلد باجراء احصائيات سيتعرف منها الحد الأقصى لما يستطيع أن يقدمه من قوات ليقدّر بناء على ذلك مدى قدرته على قهر خصمه والثابت احصائيا أن الجزر البريطانية لا تستطيع أن تقدم جيشا كافيا للدفاع عن الامبراطورية ولكنها بثرواتها ومواردها تستطيع أن تقيم وتسليح جيشا قويا واذا كان الانجليز فى وقت السلم يحتلون مصر بقوة انجليزية بحثة فانهم فى وقت الحرب سيضطرون الى جلب قوات من المستعمرات تزيد عن ستة أضعاف تلك القوة ولقد جند الانجليز خلال الحرب الكبرى زهاء مليونى عامل مصرى ويحتمل أن تجند انجلترا فى الحرب المقبلة مليونى جندى مصرى مأجور فاذا كانت مصر قادرة على تقديم مليونى جندى فانى أفضل أن أراهم يكونون جيشا مصرى للدفاع عن البلاد بوسائلنا الخاصة .. وانشاء هذا الجيش يقتضى بطبيعة الحال انشاء مختلف المدارس العسكرية للضباط وصف الضباط وللجنود ولأركان الحرب وللمدفعية والمصفحات والطيران والدفاع المضاد للطائرات وللخراطى الحربية والنقل والهندسة وقبل كل شئ معاهد الأبحاث العلمية ومعاملها وأنه لعب ثقيل ولكن ما يؤدى اليه ذلك - كله - من عون فعلى فى الشرق الأوسط سيجعل من انجلترا أسيرة مصروانى آمل أن يساهم قبول مصر فى هيئة الأمم المتحدة وتحكيم الهيئة فى كل نزاع بين انجلترا ومصر بطريقة حاسمة فى تدعيم التفاهم بين البلدين ونحن نرجو بكل ما فىنا من قوة أن لا يقف أى اعتبار شخصى أو تعصب حائلا دون افادة البلاد

من مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها الدائم وتكون مستوحاة من مبادئ
السلام والحكمة والاتصاف وسيعرف الوضع الجديد كيف يسد الثغرات ، هذه
هى النصيحة الخالصة التى أقدمها لبلد أحبه ولا تستطيع قوة فى العالم أن
تمنعنى من الاهتمام بمصيره ، *

● وننتقل فجأة الى الحديث وبسرعة عن دولة الشعر التى لعبت دورا
هاما فى تدعيم الوحدة العربية وذلك يفرض علينا ذكر بعض النماذج من قصيدة
لعبد المحسن الكاظمى فى الذكرى الأولى لسعد زغلول من بينها الأبيات التالية :
رحل الزعيم أبو البلاد ولم يؤب وأقام حيث أقام أبو العباد أقاما
لم يمض عام والحياة عزيزة حتى تراجع عزها أعواما
وإذا الحوادث خص مصر لهيبها عم العراق شرارها والشاما

عبثوا بأحكام الشرائع واعتدوا ودعوا التمسك بالنظام نظاما
حفلوا بأنفسهم وقالوا حفلة عنت البلاد لوجهها اكراما

لبسوا لها ثوب الخداع وألزموا ثقه الضعاف بأمرهم الزاما
هل جاز عند الله أمر منافق صلى الصلاة غريبة أو صاما ؟

ولربما خضع الأنيس تزلفا ليصيب جاها أو يصيب خطاما
ومن المصائب والمصائب جمه والعسف سل على الرقاب حساما

ذو العى يصبح بيننا متكلمنا وفصيحنا لا يستطيع كلاما
ولقد نرى فى العالمين عجائبا وتقدا بين الأنام أناما
وهو هو الأصفار مهما حاولوا أن يجعلوا أصفارهم أرقاما

ومن بين أبيات تلك القصيدة الرائعة يقول الكاظمى :

هذه بنو مصر وتلك بناتها ملء الفجاج كرائمها وكراما
الرافعون لمصر رايات العلاء والرافعات وما رفعن لثاما
يا سعد ان ترحل وحسبك أمة خلفت فيها البأس والاقداما

وكان الكاظمى قد سبق له أن قال فى ذكرى الأربعين لرحيل سعد قصيدة
رائعة يقول فيها مخاطبا أم سعد زغلول :

ما كنت يا أم سعد	والأمهات سواء
أنبت سعدا ولكن	لم تنبتى النظراء
أربعين نهارا	لا تبصرين ضياء
أربعين نهارا	لو تسمعين نداء
أربعين نهارا	حرمت ذاك اللقاء

الى أن يقول فى نهاية قصيدته :

أبناء سعد هلموا	نصارع اللأواء
مضى أبوكم فكونوا	لمن مضى خلفاء
خلاكم حامل العب	ء فاحملوا الأعباء
تأزروا وأفيقوا	واستخلصوا الأمناء
فما تأخر شعب	يضيق بالأكفاء
ضل البنون اذا لم	يقدموا الآباء

والجدير بالذكر أن كل الشعراء العرب فى العشرينات والثلاثينات كانوا أشبه بأسرة واحدة .

فى كل قطر عربى أكثر من بلبل صдах وكلهم كانوا ينجنون بالعروبة ويهتفون بالاستقلال . وكم كان أحمد شوقى رائعا وعظيما عندما قال فى أسبوع تكريمه (ابريل ١٩٢٧) :

يا عكاظ تألف الشرق فيه	من فلسطينه الى بغداده
افتقدنا الحجاز فيه فلم نعثر	على قسه ولا سحبانه
حملت مصر دونه هيكल الد	ين وروح البيان من فرقانه

الى أن يقول فى النهاية :

رب جار تلفتت مصر توليه	سؤال الكريم على جيرانه
كان شعرى الغناء فى فرح الشر	ق وكان العزاء فى أحزانه
كلما أن بالعراق جريح	لمس الشرق جبينه فى عمانه
وعلىنا كما عليكم حديد	تتنزى الليوث فى قضبانه
نحن فى الفكر بالديار سواء	كلنا نشفق على أوطانه

ونذكر أن العقاد ارتجل قصيدة من أروع قصائده عقب خروجه من السجن بعد أن قضى العقوبة التي حكم عليه بها في قضية العيب في الذات الملكية .

وكان عباس العقاد قد قال في آخر جلسة من جلسات مجلس النواب الوفدى (١٩٣٠) : ألا قليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس في البلاد في سبيل صيانة الدستور وحمايته .

خرج عباس محمود العقاد من سجنه مباشرة الى ضريح سعد ثم الى بيت الأمة - بيت سعد - حيث أنشد :

الى الزاهب الباقي ذهاب مجدداً وعند ثرى سعد مثاب ومسجد
الى مراجع الأحرار فى الشرق كله الى قبلة فيها الامام يوسد
خرجت له أسعى وفى كل خطوة دعاء يؤدى أو ولاء يؤكّد

الى أن يقول عباس محمود العقاد :

وكنّت جنين السجن تسعة أشهر فها أنا ذا فى ساحة الخلد أولد
ففى كل يوم يولد المرء ذو الحجى وفى كل يوم ذو الجهالة يلحد
وما غيبتنى ظلمة السجن عن سنى من الرأى يتلو فرقداً منه فرقد
عدائى وصحبى لا اختلاف عليهما سيعهدنى كل كما كان يعهد
وكان العقاد قد خاطب أبناء مصر فى عيد الجهاد (١٩٣٥) بقصيدة قال فيها :

وقد هون الأمر أن قد غدا أجير الهتاف دعى العظم

وحتى غدت كل تصفيقة تبوى فى المجد أعلى القمم

وفى ٤ سبتمبر ١٩٣٥ نشرت روز اليوسف اليومية فى صفحتها الاولى ما أسمته بنشيد الجائزة الأولى « على مقتضى الحال » ، لم نذكر مؤلفه وان كان النشر فى الصفحة الأولى يؤكد أنه للاستاذ عباس محمود العقاد ، وقد جاء فى ذلك النشيد :

الى الورا ، الى الورا الى الورا

الى الورا كل يو م فى الصباح والمساء

الى كرومر الحنون

والى هون ولمسون
وسمبسون وكل جون
الى الـوراء بالـقلوب الى الـوراء بالـعيون
الى الـوراء ، الى الـوراء ، الى الـوراء
وفى ركاب المستشار
يمشى الكبار والصغار
والزادعون والتجار
والشاخصون فى انتظار على اليمين واليسار
الى الـوراء ، الى الـوراء الى الـوراء
أما العلوم ، والفنون
ما كان منها أو يكون
فهم عليها مشرفون
ونحن من خلف الركا ب راكمون ساجدون
الى الـوراء ، الى الـوراء الى الـوراء
لهم اذا شاءوا العطاء
وما لنا منهم جزاء
أن يأخذوا منا الرداء
فقط الطعام والشراب ب والكساء والغطاء
الى الـوراء ، الى الـوراء الى الـوراء
الى الـوراء لا الأمام
الى الـوراء ، باحترام
على الدوام ، وفى الحثام
وكل يوم بانتظام وكل عام والسلام
الى الـوراء ، الى الـوراء ، الى الـوراء

وعندما افتتح مصطفى النحاس فى ٢٣ يونيو ١٩٣٥ دار العمال ، كان
لعباس محمود العقاد قصيدة من أروع عيون الشعر ، مطلعها

حى دار العمال بالاقبال وترقب لها بلوغ الكمال

ومما خاطب به العقاد ، العمال :

نعم جيش السلام أنتم اذا	جرد البغي جيشه لاغيال
لكم العدة النني ما استطاعت	أمة قط تركها في نزال
ولكم أذرع شدداد وأيـد	من حديد وأظهر من جبال
ولكم في اتحادكم رأس مال	ان فقدتم دخائر الأموال
كيف ترعى عناية الله أرضا	باء فيها المجد بالاقلال
ينسج الخز والحريـر ويمشى	حافسا في الرقاع والأسمال
ويشيد القصور وهو شريد	في زوايا الكهوف والأطلال
ويدر الغنى وما في يديه	شبكة الوالدين والأطفال
يهب المترفين عمر فراغ	وهو باكى الأيام باكى الليالى
زال ظلم تعين بالله مصرا	من أذاه في مقبل الأجيال
أيها المنقذون بنية مصر	من فتور ومن ضنى أو كلال
أنتم الكف والذراع وأنتم	قوة في يمينها والشمال
حظكم حظها من العلم والصحة	والبأس والحجى والحجال
كلما نالها نصيب من الخير	فأنتم لكم نصيب نال
أعجب الناس عامل فى بلاد	صاح فيها : ما للبلاد ومالى
لا تقولوا العمال حسب وأنتم	فى بلاد تموج بالعمال
ان مصرا تنال من غاصبيها	أجر بخس وخدعة ومطال
وهى أرض للواغليـن عليها	سطوة أشعبية ألا يقال
كل من فى جوانب النيل عان	مستغل الجهود والآمال
كلهم غارس الآخر يجنى	ثمر المال والثرى ، والرجال
واذا تفرقوا طبقان	جمعتهم جوامع الأغلال
واذا قيل موسر ، وفقير	فقصارهما الى استغلال
ما لكم منصف ولا لبنيتها	منصف قبل يوم الاستقلال

● ومن الشخصيات التى ظلمناها نتيجة لظروف خاصة ٠٠ كانت تمر بها وبالبلاد فترة توليها المسئولية الشيخ محمد الأحمدي الظواهرى شيخ الجامع الأزهر (١٩٢٩ - ١٩٣٥) وأيـا كان الرأى فى الشيخ الظواهرى وفى آرائه بالنسبة لاصلاح الأزهر وبالنسبة لموضوع الخلافة الاسلامية وعلاقته بالملك فؤاد ان سلبا وان ايجابا فان الشيخ الظواهرى بلا جدال من الشخصيات التى لعبت دورا هاما فى تاريخ الأزهر وفى تاريخ حياتنا السياسية .

وأعتمد هنا فى هذا المدخل على أوراق خاصة به قام ابنه - نيابة عنه
بعد وفاته - بنشرها ولكن برغبته ورضاه عندما كان حيا .

ويعجبني فى أوراق الشيخ الظواهرى كلمات وردت على لسان ابنه
الدكتور فخر الدين الأحمدى الظواهرى يتحدث فيها عن شيوخ الأزهر فيقول ..
لم تكن تغرم الدنيا بزخرفها ولم يكونوا ليسعوا لادراك متاعها الا بالقدْر
الضئيل الذى يحفظ لهم الحياه بسيطة ومحتملة .

كانوا يكتفون بدور بسيطة يسكنونها لا يكاد فيها من الأثاث الا القليل
وكانوا يكتفون من زاد الدنيا بما يزودون به من الصلاح والعبادة .

لم يسعوا أبدا للسلطان ولم يجروا أبدا وراء مادة أو منفعة انهم لم يعملوا
أبدا وما كانوا يلقى بهم أن يعملوا - على اقتناء ثروة واسعة مالية أو عقارية
وانما كانت الثروات التى ينشدونها هى ثروات العلم والمعرفة وتلقين العلوم
وكانوا لا يعتزون الا بالدروس التى يلقونها للطلبة أو العلماء .. ولا يفخرون
الا بأبنائهم العلماء الذين يتخرجون على أيديهم .

انهم كانوا فقراء فى الدنيا وكانوا يفخرون أيضا بذلك .

كانوا بسيطى الثياب وبسيطى الطعام بسيطى المسكن .. بسيطى
الركائب : انهم كانوا بسيطين فى كل شئ من متاع الحياة ولكن مع هذا فقد كان
السلطان يسعى اليهم بدل أن يسعوا اليه .

وكان الشعب يجلهم ويحترمهم لأشخاصهم لا لمراكزهم .

وكان لهم وقار وهيبة ، من شخصياتهم وليس من نفوذهم أو مناصبهم .

انهم لم يخشوا قول الحق أبدا فى أى مناسبة .

ولم يتملقوا الحكام أبدا فى أى ظرف وما كان يضير الواحد منهم أن يقول
الحق لولى الأمر حتى لو كان هذا الحق يفضب الحاكم ..

ومما يجب أن نذكره أنه فى الفترة التى تولى فيها الشيخ الظواهرى منصب
شيخ الجامع الأزهر .. تم افتتاح كلية أصول الدين وكلية الشريعة حتى لقد
أطلق عليه منشاء الجامعة الأزهرية الحديثة .

ومن الحوادث التاريخية الهامة فى حياة الشيخ الظواهرى كما جاء فى
تلك الأوراق رغبة الملك فى تعيين الشيخ الظواهرى شيخا للجامع الأزهر عقب
وفاة الشيخ أبو الفضل الجيزاوى سنة ١٩٢٧ ووقوف القانون عقبة فى سبيل
ذلك وبقاء هذه الوظيفة شاغرة لمدة عشر شهور بعد ذلك .. بسبب تدخل

اللورد جورج لويد المندوب السامي البريطاني ورغبته في ترشيح الشيخ المراغي .

ومن بين الأحداث الهامة في حياة الشيخ الظواهري تعيينه شيخا للجامع الأزهر في أكتوبر سنة ١٩٢٧ بعد إلغاء القانون الذي كان لا يعطي الحق في تعيين الرؤساء الدينيين الا عن طريق مجلس الوزراء واستقالته من مشيخة الأزهر في ابريل ١٩٣٥ بسبب الأزمة المصرية البريطانية التي قام بها المستر بيترسون نائب المندوب السامي البريطاني أثناء مرض الملك فؤاد وذلك على اثر الطلبات البريطانية وقتئذ ومنها ، ابعاد عبد الفتاح باشا يحيى من رئاسة الوزارة وابعاد زكي الابراشي باشا عن السراي واعادة توفيق نسيم باشا لرئاسة الوزارة وابعاد الشيخ الظواهري عن مشيخة الأزهر واعادة الشيخ المراغي اليها .

ومن تلك الحوادث أيضا الاختلاف بين النحاس باشا رئيس الوزارة سنة ١٩٤٢ وبين رجال السراي حول إلغاء القانون الخاص بحق الملك في تعيين الرؤساء الدينيين أو عدم الغائه : النحاس باشا يرى أن القانون لا يزال قائما ويطلب اخراج الشيخ المراغي من مشيخة الأزهر بمقتضاه والسراي ترى أنه غير قائم منذ الغائه عند تعيين الشيخ الظواهري وقد تم رفض طلب النحاس باشا في اخراج الشيخ المراغي .

وفي تلك الأوراق أيضا ما قاله الملك فؤاد للشيخ الظواهري عندما أراد تعيينه شيخا للجامع الأزهر في أكتوبر سنة ١٩٢٩ عن طريق الأبراشي باشا الذي قال للشيخ الظواهري أن جلالة الملك قد اختار فضيلتكم لتكون شيخ الجامع الأزهر الجديد وجلالته يعرف أن هذا المنصب كثير المتاعب ولكنه يعرف أيضا أن فضيلتكم خير من يزيل الصعاب فهو شديد الثقة فيكم ..

ومما يذكره الشيخ الظواهري للتاريخ أن السلطان حسين كامل اختاره لرئاسة بعثة الحج وعندما دخل على السلطان يتلقى منه الأمر الملكي بذلك قال له بالحرف الواحد : يا مولاي اني صغير السن وقد آكون تبعا لذلك صغير العقل ولكنني مخلص لمولاي اخلاصا عظيما فهل يأذن لي في الكلام بصراحة .

فقال له السلطان : نعم فقال الشيخ الظواهري « أن الناس يشيعون انكم ستترسلون الى الحجاز من يبايع الشريف حسين بالخلافة فهل هذا هو الغرض الحقيقي من البعثة ؟ فقال السلطان حسين : أبدا وأنا لا أريد مطلقا الا تمثيل العلماء المصريين في الحج وخاصة أن هناك دولا اسلامية أخرى أوفدت علماء لهذا الغرض ونبه الشيخ الظواهري الى أنه قد تكون هناك مفاجآت ليست في الحسبان تتسبب في اخراج مركز مصر ويقترح الشيخ الظواهري على السلطان حسين العدول عن هذه الفكرة فقد يكون ذلك صوابا وبعد فترة استدعى

الشيخ الظواهري لمقابلة السلطان مرة أخرى فوجده غضبان وبادره بقوله =
انك لا تريد النصيحة بل تريد النخلص » .

ويذكر الشيخ أنه قال للسلطان اذا كان مولاى مصر ا على تنفيذ هذه
الفكرة يجب أن يكون الوفد من الشيوخ المسنين لا من منلى ولا من مثل الشيخ
الحضرى فقال السلطان منلى من ؟ فذكر له ، أسماء الشيخ النجدى والشيخ
الطوخى والشيخ بخيت .

وظهرت أمارات الغضب على السلطان ويذكر الشيخ الظواهري أن لفيفا
من المشايخ قد استدعوا لمقابلة محمود سكرى باشا رئيس الديوان ولكنهم أدخلوا
على السلطان خطأ فما كاد السلطان يراه من بينهم حتى قال له : لماذا أتيت ؟
أنه لا يجوز أن تكون فى بيتى ولو أستطيع رفض مقابلتك لفعلت . نحن قد
عرفنا ما عندك بالنسبة لنا » .

وسكت الشيخ والتفت السلطان الى بقية المشايخ الآخرين يسألهم عن
رأيهم فى السفر الى الحجاز من يرشحون فاقترح بعضهم الشيخ عبد الرحمن
عليش ثم اقترحوا غيره - ولكن الشيخ بخيت عندما سأله السلطان رأيه فبمن
يرشحه لهذه المهمة قال أصلح عالم لهذه المهمة هو الشيخ الأحمدي الظواهري
وخرجنا من هذا اللقاء - الشيخ الظواهري - وقد أشاع الشيخ بخيت أن
السلطان غاضب على وأنه ينوى رفتى أو نقلى الى معهد صغير » .



وما أريد الاشارة اليه هنا فى هذا المدخل فيما يتعلق بموضوع الاقطاع
التاريخى ووجوب محاربته هو أننا يجب أن ندرس حياة الشخصيات التاريخية
اتفقنا معها فى الرأى أم عارضناها ولا ينبغى أيضا أن تبقى مثل هذه الشخصيات
فى عالم النسيان .

ومن الشخصيات التى أرى أنها قد غبنت تاريخيا الى حد كبير ولم تلق
الا النسيان شخصية الفدائي المصرى أحمد عبد الحى كيرة .

وأحمد عبد الحى هذا كان من قدامى الفدائيين المصريين الذين لعبوا دورا
هاما فى الحركة الفدائية المصرية قبل وفى أثناء ثورة ١٩١٩ .

لم يكن أحمد عبد الحى كيرة طالب الطب وقتذاك يبدو على مظهره ما يوحى
بأنه من الفدائيين بل لقد كان مظهره يدل على العكس تماما فما من مرة قامت
فيها مدرسة الطب أو المدارس العليا بمظاهرة الا وكان أحمد عبد الحى كيرة
فى مقدمة الممتنعين عن المشاركة فى تلك المظاهرة الوطنية حتى لقد أطلق عليه
بعض زملائه من قبيل السخرية لقب « ابن النبى » وذلك اشارة الى أنه
انجليزى الميول والأهداف .

كان عبد الحى كيرة يشترك فى العمل الفدائى مع أحمد ماهر والنقراشى ويقوم بأعمال فدائية تتسم بالقوة وتتصف بالبطولة فلما انكشفت بعض أسرار الحركة الفدائية وكانت الحلقة التى تضم أحمد عبد الحى كيرة من الحلقات التى اكتشف أمرها بادر أحمد عبد الحى كيرة بالفرار من مصر بعد أن اتفق بعض زملائه مع ربان باخرة ايطالية على قبوله فيها مقابل ٢٠٠ جنيه .

ومما يجدر بنا أن نذكره أن قبطان الباخرة قال قبل يوم واحد من رحيل الباخرة أنه لا يقبض المبلغ المتفق عليه الا ذهباً .

ولما كان الوقت ضيقاً فقد انتشر أصدقاء عبد الحى كيرة وزملاءه فى القاهرة والاسكندرية يستبدلون الورق بالذهب حتى اشترى بعضهم الجنيه الذهبى بـ ١٥٠ قرشاً .

وفى بضع ساعات سلم المبلغ الى القبطان وقبل ابحار الباخرة بنصف ساعة كان الطالب أحمد عبد الحى كيرة مختبئاً فى حجرة من حجرات الباخرة بينما رجال البوليس والجواسيس يبحثون عنه فى كل مكان .

نزل عبد الحى كيرة فى أول ميناء ايطالى وحيدا مطادرا من القانون وبعد بضعة أيام شعر بحركات غير عادية حوله فأيقن أن السلطات الايطالية جادة فى البحث عنه ففر الى ألمانيا فوراً وهناك انقطعت الموارد عنه فلم يكن يستطيع أن يبعث الى والده بعنوانه حتى يرسل اليه ما يحتاجه من مال ولم يكن هو بطبيعة الحال يستطيع أن يعطى أصدقاءه عنوانه فى ألمانيا خشية الوشاية به فقد خلع عبد الحى كيرة ثيابه الأنيقة وراح يشتغل بتقطيع الأخشاب من الغابات ليكسب ثمن الطعام ولا نقول المسكن لأنه قد اتخذ من الشوارع والحدائق مسكناً له .

وأحس بالجواسيس حوله فى ألمانيا فهرب الى تركيا على أمل أن تحميه سلطات تركيا من البوليس المصرى ولم تأس السلطات الانجليزية فى مصر من إعادة أحمد عبد الحى كيرة الى مصر لمحاكمته على ما اقترفته يده وأرسلت اليه العديد من الجواسيس الحثباء يفتعلون صداقته مرة ويهددونه مرة أخرى وكان لتجربته فى العمل الفدائى تحت الأرض قادراً على كشفهم جميعاً واحداً وراء الآخر وعمل أحمد عبد الحى كيرة فى تركيا فى مجالات كثيرة ففتح مقهى بالاشتراك مع مصرى آخر ثم أغلقه هرباً من الجواسيس ، عمل ممرضاً فى أحد المستشفيات التابعة لمصلحة السكة الحديد ثم انتقل الى العمل فى مناطق أخرى من أجل لقمة العيش وقد كان مسدس أحمد عبد الحى كيرة لا يفارقه أبداً وكان دائماً مستعداً للانطلاق .

ونزل الخديوى عباس حلمى الثانى الى استانبول يحيط به العشرات من الجواسيس والبوليس السرى والعلنى وكان قد قيل له أن فى استانبول شابا مصريا يقيم على مقربة من قصره ينوى اغتياله وأن هذا الاغتيال هو ثمن العفو عن هذا الشاب من قبل السلطات البريطانية فى مصر التى اتفقت معه على العفو عنه واعادته الى مصر ان هو اغتال الخديوى عباس حلمى الثانى .

وعاش الخديوى فى جو من الرعب وضاعف من احتياطات الحراسة من حوله ومن حول قصره كما اعتمد على البوليس التركى لحمايته أيضا ولكن فى صبيحة أحد الأيام وبينما كان الخديوى جالسا فى حجرة مكتبه يطالع الصحف والبريد اذا بشاب ينتصب واقفا أمامه فسأله الخديوى : من تكون ؟ أجاب - أحمد عبد الحى كيرة - تهالك الخديوى على مكتبه بعد أن فقد أعصابه وأيقن أن الموت على مقربة منه .

وأخرج الشاب أحمد عبد الحى كيرة مسدسه ورماه أمام الخديوى وهو يقول له : يارجل أنت فى قبضة يدى الآن : لست أعجز عن نيلك مهما اتخذت من احتياطات .

ثق أنه لم يخطر ببالي أن أفعل ما صوره لك . لقد كنت خديويا لمصر . وأنت الآن بلا سلطة وما كان لى أن أحارب رجلا أعزل من كل سلاح .

ومضى أحمد عبد الحى كيرة بعد أن قام بتحية الخديوى السابق عباس حلمى الثانى ثم استعاد مسدسه .

وحاول الخديوى أن يتخذ فيما بعد من أحمد عبد الحى كيره صديقا أو سندا ولكن أحمد عبد الحى كيرة رفض أن ينشئ أية علاقة بالخديوى .

وقد كان الدكتور أحمد ماهر قد اعتقل فيما سمي بقضية الاغتيالات السياسية وكانت السلطات البريطانية فى مصر تريد تسليم رقبة أحمد ماهر الى المشنقة بأى ثمن . ولما كان أحمد عبد الحى كيرة شريكا لأحمد ماهر فى أكثر من عملية فدائية وكانت شهادته وحدها تكفى لادانة أحمد ماهر والحكم عليه بالاعدام وبعتت السلطات البريطانية فى مصر اليه فى تركيا برسول يجس نبضه لعله يعود الى مصر ويلقى بشهادته ضد أحمد ماهر .

وفشل الرسول ولحقه رسول آخر - وكان أحمد عبد الحى كيرة لا يجد قوت يومه الا بشق الأنفس وكانت ثروة أبيه قد ضاعت وكانت أمه حزينة لغيابه عن مصر وعدم استطاعتها رؤيته .

وكان والده قد أضاف عشرات السنين الى شيخوخته بسبب الظروف القاسية التى يعيشها ابنه فى الغربه وراح الرسول الانجليزى الكبير

يتفاوض مع أحمد عبد الحى كيرة وقد وضع أمام عينيه كيسا من النقود فيه عشرة آلاف جنيه يضاف إليها ضمان العفو والعودة الى الوطن والتخلص من آلام الاغتراب والاضطهاد وكان الثمن أن يكون أحمد عبد الحى كيرة واحدا من شهود الاثبات ضد الدكتور أحمد ماهر .

ورفض أحمد عبد الحى كيرة وعاد الموظف الانجليزى الكبير يضاعف العرض وهو أربعون ألفا من الجنيهات ولكن الشاب المصرى أحمد عبد الحى كيره آثر الاضطهاد والغربة والفقر والعذاب ورفض أن يقول كلمة واحدة ضد أحمد ماهر : وفى عام ١٩٣٥ اغتيل أحمد عبد الحى كيرة فى تركيا وبكل أسف شديد لم تتحرك المفوضية المصرية فى الآستانة لتابعة التحقيق والبحث عن اغتالوا أحمد عبد الحى كيرة وذلك بدعوى أنه يحمل الجنسية التركية .

وأغرب ما فى الأمر أن جريدة كوكب الشرق التى كان يرأس تحريرها الدكتور أحمد ماهر كانت الجريدة الوحيدة التى لم تنشر كلمة رداء فى الفقيه أحمد عبد الحى كيرة الذى أنقذ أحمد ماهر من حبل المشنقة ! .



وقبل أن أختتم هذا المدخل الذى طال أكثر مما ينبغى أحب أن أشير الى رؤوس الموضوعات التى ضمنها الجزء الأول والثانى من سنوات ما قبل الثورة حتى تكون حلقات البحث متصلة أمام القراء الأعزاء .

أشير الى أن الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة قد تحدث عن صدقى باشا وسنوات حكمه الرهيبة وحادث البدرارى وما أعقبه من استقالة الوزارة وصحافة الشعب التى أسقطت ديكتاتورية اسماعيل صدقى والمقالات التى دفعت بكتابها الى السجون وانهيار نظام اسماعيل صدقى من الداخل وكيف أن صدقى باشا كان أول حاكم يرتكب جريمة اعتقال المرأة فى مصر ويأمر باعلان حالة الطوارئ ليمنع تأبين عمر المختار .

وقد تحدثنا فى الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة عن تسليم واحة جغبوب وعن دور الكلمة والفكرة والشعر والزجل فى اسقاط ديكتاتورية اسماعيل صدقى كما تحدثنا عن وراثة عبد الفتاح يحيى باشا الساعد الأيمن لصدقى باشا لحزب الشعب والوزارة وكيف انقلب الساعد الأيمن لصدقى باشا على صدقى باشا نفسه .

كما تحدثنا عن اتصال الوفد بالانجليز والسراى لاستبدال عبد الفتاح يحيى بتوفيق نسيم .

وفى نفس الوقت خصصنا فصولا عديدة عن « اسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى ووزراؤهما فى قفص الاتهام » وقضاة مصر ومحاموها مغفرتان

لمصر كما تحدثنا عن شيخ المحامين ابراهيم الهلباوى وجورج فليبيدس منشىء البوليس السياسى فى مصر .

وقد خصصنا الباب الرابع من الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة عن مقدمات ثورة ١٩٣٥ وأحاديثنا مع زعماء تلك الثورة وعن القمصان الزرقاء والحضراء وقد آتينا الفرصة لكل شباب الوفد ومصر الفتاة لبدء الرأى فيما حدث فى تلك الفترة .

أما الفصل الخامس فكان عن « العقد يفتح النار على النحاس ومكرم ومعركة التمهيد للمفاوضات المصرية والبريطانية وبداية معركة الانتخابات والانقسامات الداخلية ، كما تحدثنا فى هذا الفصل أيضا عن الثورة الفلسطينية وصداها فى مصر وخصصنا الباب السادس والسابع والثامن لفصول عديدة عن الملك فؤاد ومجلس الوصاية الذى حكم مصر بعد وفاة الملك فؤاد وثورة الجهاد عام ١٩٣٥ واجبار الشباب زعماء البلاد على الاتحاد فى جبهة واحدة والغاء دستور ١٩٣٦ واعادة دستور ١٩٢٣ ووزارة المائة يوم التى ألفها على ماهر .

أما الجزء الثانى من سنوات ما قبل الثورة فقد خصصناه لانتخابات ١٩٣٦ ووزارتى النحاس باشا الثالثة والرابعة والصراع بين القصر والوفد ووزارة محمد محمود باشا والانشقاق الذى حدث فى الحزب الوطنى بسبب اشتراك رئيسه حافظ رمضان فى وزارة محمد محمود باشا .

وفى هذا الجزء تحدثنا بافاضة عن مصر والقضية الفلسطينية ، مصر وقضية الوحدة العربية وعن أول مؤتمر نسائى دولى فى القاهرة برئاسة السيدة هدى شعراوى لنصرة القضية الفلسطينية وشارك فيه ممثلات عن المرأة فى كثير من الأقطار العربية والاسلامية .

وقد حرصنا فى هذا الجزء على أن نهتم ببعض القضايا الاجتماعية والفنية مثل معركة توفيق الحكيم مع المرأة المصرية وادعاء أحدهم الزواج من أم كلثوم وقضية هذا الادعاء فى المحاكم الى جانب قضية الراقصة امتثال فوزى وعلاقتها بالامتيازات الأجنبية فى مصر .

وفى الأبواب : الخامس والسادس والسابع والثامن من الجزء الثانى أفضنا فى الحديث عن الأزمة السياسية التى تعلقت بمزرعة الجبل الأصفر وعن عزيز المصرى مفجر الأزمات وعن المعركة العنيفة التى خاضها محمد محمود باشا ضد الأمراء والنبلاء بسبب منع أحد الباشوات الفلاحين من دخول نادى محمد على كما تحدثنا بافاضة عن العقبات التى وضعها على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى ضد محمد محمود باشا رئيس الوزراء وقتئذ وكيف تمكن على ماهر باشا من أن يخلف فى رئاسة الوزارة محمد محمود باشا .

وقد تحدثنا أيضا في هذه الأبواب عن اقالة طلعت حرب من رئاسة بنك مصر ارضاءا للسراى .

ثم تحدثنا بافاضة عن الحرب التى بدأت بين الانجليز وبين على ماهر وعن المعارك بين السعديين والأحرار الدستوريين حول رئاسة مجلس النواب وعن هجوم الوفد على الانجليز وعلى على ماهر باشا .

وقد حرصنا فى الجزء الأول كما حرصنا فى الجزء الثانى كما حرصنا فى الجزء الثالث على نشر كل الآراء التى وصلتنا حول ما نشرناه عن سنوات ما قبل الثورة حتى ولو كانت هذه الآراء تحمل اليها الانتقادات المرة بل تحمل العديد من الشتائم والسخائم .

لقد أردنا لأول مرة أن يكتب السعبد تاريخه بنفسه وأن يشارك أبناؤه فى التعليق على كل ما يريدون التعليق عليه فيما يتعلق بأحداث التاريخ .

وننشر فى هذا المدخل مجموعة من الوثائق تنشر للمرة الأولى بل أكاد أجزم أنها لم تر النور من قبل الا فى هذا الكتاب بل ويمكن أن نقول أنه قد لا يوجد منها نسخة أخرى ضمن وثائق قصر عابدين .

لقد كانت تلك الوثائق أجمل هدية تلقيناها من المستنار أحمد سميح طلعت وزير العدل السابق رحمه الله ونجل عبد الوهاب طلعت باشا رئيس الديوان الملكى بالانابة فى فترة من أحلك فترات التاريخ فى مصر .

عبد الوهاب طلعت الذى أصر الانجليز على اخراجه من الديوان الملكى لأنهم كانوا يجدون فيه عدوا شديدا المراس وقد انصاع فاروق لارادتهم فأخرجه من الديوان .

وفىما يلى الوثائق الهامة التى يسعدنا نشرها للمرة الأولى ونحتفظ بحقوق نشرها .

أولا : مذكرات عن أخطاء ارتكبها النحاس باشا فى وزارته الرابعة [١٩٣٧] مقدمة الى الملك من عبد الوهاب طلعت باشا وبخطه :

١ - **تعهد تغيير يمين الضباط** وقت حفلات التتويج على وجه من شأنه أن يزج بالجيش فى الشئون السياسية الداخلية وعدم عرض صبغة اليمين الا وقت تأديتها لوضع جلالة الملك أمام الأمر الواقع .

٢ - **علم رعاية الحق الدستورى بجلالة الملك** فى تعيين الوزراء وتجاهل واجب اللياقة ومقتضيات العرف عند تشكيل الوزارة باختياره الوزراء واعدادهم فى منزله استعدادا للتشرف بمقابلة جلالة الملك قبل أن يعرض أسمائهم على جلالتهم مبدئيا للموافقة عليها فلما لم يوافق جلالة الملك على أحد الأسماء شطبه رئيس الوزارة بنفسه من جوابه المرفوع للسدة الملكية وانتهى الأمر على ذلك

حاول بطرف لا تتفق مع حسن الكياسة حمل جلالة الملك على تعيين هذا الاسم وزيرا فلما لم يفلح ألح في تعيينه وكيلا برلمانيا كما كان فوافق جلالة الملك بمعاملة لرئيس حكومته .

٣ - مجلس الدفاع الأعلى :

لما عرض على العتبات الملكية مشروع القانون الذي أقره البرلمان خاصا بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان الحرب - هذا المشروع الذي لقي قبل تقديمه للبرلمان معارضة مبدئية ومناقشة طويلة من مجلس الوصاية للوزراء حرصا على حق جلالة الملك بصفته القائد الأعلى للجيش - لم يشأ جلالة الملك رفض توقيعه في الوقت الذي أولى فيه رفعة النحاس باشا غالى ثقته فشرفه مولاي بالتوقيع السامي وأمر أحد رجال حاشيته بالاتصال برفعة النحاس باشا وإبلاغه الرغبة السامية في تعيين كبير الياوران عضوا في هذا المجلس (وقد جاء في المادة النائية أنه يجوز أن يضم الى هذا المجلس عضوا أو عضوان بمرسوم ويكون التعيين لمدة سنتين) .

ومع أنه أبلغت هذه الرغبة السامية الى رفعته يوم تشكيل الوزارة في سراى القبة العامة وذكر مرة بها فانه لم يتقدم بشيء للآن .

عدم احاطة جلالة الملك بأعمال مجلس الدفاع :

٤ - جلالة الملك بحكم كونه القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية يجب أن يحاط علما بكل شيء يتعلق بالجيش ومع أن جلالاته طلب الى النحاس باشا أن يحيطه بكل ما يعرض على مجلس الدفاع الأعلى الا أن السراى لا تعلم من أمر هذا المجلس الا ما تنشره الجرائد المحلية ومع تذكير رفعته بذلك غير مرة فانه لم يعمل على تحقيق هذا الطلب .

عدم ابلاغ جلالة الملك المسائل الهامة في الوقت المناسب :

٥ - اصدار قرارات من مجلس الوزراء في مسائل هامة ونشرها في الجرائد ومضى بضعة أيام دون تبليغها لجلالة الملك مما حدا بجلالاته أن يبعث بكبير أمنائه الى رفعة النحاس باشا لتوجيه نظره الى ذلك كما حدث في مسألة مؤتمر البحر الأبيض المتوسط .

٦ - عدم رعاية حق جلالة الملك في رئاسة مجلس الوزراء وذلك بنظر مسائل كثيرة غير مستعجلة يوم الجلسة لم تكن واردة في الجدول رغم التحدث مرارا مع رفعة الرئيس بأن يرسل المسائل قبل نظرها بثمان وأربعين ساعة

وتوجيه نظر وزير المالية من جلالة الملك شخصيا الى ذلك لكي يتسنى لجلالته استعمال حقه في رئاسة المجلس عند وجود مسائل هامة من ذلك عدم تبليغ تقرير لجنة الاصلاحات في الحجاز المقدم للوزارة في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٧ الا يوم نظر هذه المسألة بالمجلس في ١١/١٠/١٩٣٧ وبعد أن طلبه من رفعة الرئيس .

٧ - القمصان الملونة :

تقدمت شكاوى الى جلالة الملك من جهات متعددة عن خطر أصحاب القمصان واعتداءاتهم على حرية الناس وأمنهم وأن وجودهم لا يتفق وأحكام الدستور وأنه لو ظلت حالهم كما هي الآن فسيكونون شرا مستطيروا على البلاد .

ولما أشار جلالة الملك على رئيس حكومته بحل الفرق الوفدية وأطلعه على القانون الذي سن في إنجلترا مهد الديمقراطية وأعرق الأمم الدستورية باسم Public Inden Bill فبدلا من العمل على تحقيق هذه الرغبة التي قصد بها وقاية النظام الاجتماعي من حوادث الشعب ذهب رفعة النحاس باشا في إحدى خطبه الى امتداح هذه الفرق والدفاع عن كيائها .

مسألة المهندس البحري وانكار حق الملك في تعيين موظفي حاشيته :

٨ - تصرفه تصرفا أخطاء التوقيع في مسألة المهندس البحري باستصداره قرارا من مجلس الوزراء فيها قبل أن يتم التفاهم على ما أثير حولها من مناقشة مع ان هذا المهندس عين فعلا في وظيفته من ١٠/١٠/١٩٣٦ فلم تعرض مسألته على اللجنة الحكومية الا في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٧ ولم يعرض قرار اللجنة على مجلس الوزراء الا في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وحسبك هذا دليلا على أن المسألة لم تكن من الاستعجال بحيث لا يمكن ارجاؤها الى أن يتم التفاهم عليها بسبب ما وجه نظرهم اليه من سابقة عرضها على مجلس الوصاية الموقر صاحب الحق في ذلك وموافقته على التعيين .

وتلكؤه في تنفيذ ما طلبه جلالة الملك من أخذ رأى لجنة قضايا الحكومة في ذلك وفي تبليغ رأى اللجنة .

وظهر من سير المناقشات التي دارت مع رفعتة الميل الى انكار الحق المخول لجلالة الملك في تعيين موظفي حاشيته وفي تجاهل مدى المرسوم الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٢٥ رغم أنه أصبح مصطلحا دستوريا في كل الوزارات التي تعاقبت على الحكم ومنها وزاراته الثلاث الأولى .

٩ - مسألة تعيين دولة رئيس الديوان وموقف رئيس الحكومة من ذلك في البداية والنهاية مما هو قريب للأذهان وتحدثه الى وفدى النيا والقلوبية بأحاديث لا تتفق وما يجب من رعاية لجلالة الملك .

١٠ - مسألة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وعدم رعايته لحق جلالة الملك في ذلك وإخلاله بقواعد تمتثل للكفايات في المجلس رغبة في الاكثار من أنصاره بدون رعاية للكفايات مع أن حكمة تعيين الأعضاء في مجلس الشيوخ هي لرعاية هذا الغرض .

١١ - مسألة الرتب والنياشين ورغبة رئيس الحكومة في الحد من سلطة جلالة الملك النى يتمتع بها بموجب الأوامر المعمول بها والتي لا تتنافى مع قواعد الدستور .

١٢ - تجاهل نظام التشريفات في عيد الفطر وذلك باصدار تعليمات للمديرين والمحافظين بعدم حضورهم هم والأعيان خلافا لما جرت عليه التقاليد من قبل .

١٣ - تعمد الصلاة في مساجد غير التي يتوجه اليها جلالة الملك وإحاطة ذلك بمظاهر لا تتفق وواجبات اللياقة .

١٤ - تعمد عدم الحضور ليلة القدر هو والوزراء مع انهم دعوا الى ذلك وتاجلت جلسة البرلمان الى الساعة التاسعة لهذا الغرض .

١٥ - اخراج العمال يوم تشريف جلالة الملك عاصمة ملكه ويوم افتتاح البرلمان مسلحين بأدوات من المصالح الحكومية التابعين لها بقصد الاعتداء على كل من يهتف بحياة جلالة الملك دون النحاس باشا .

١٦ - اصدار أوامر للبوليس بتشتيت كل مظاهرة يكون الهتاف فيها قاصرا على جلالة الملك وعدم التعرض للمظاهرات التي تهتف للنحاس باشا .

١٧ - الاكثار من القاء الخطب والتشويق فيها بسلطة الأمة والدستور في غير مناسبة بقصد بث شعور خبيث في الجمهور ضد جلالة الملك .

١٨ - السير بالأداة الحكومية الى الاستئثار بالحكم .

ثانيا - ملخص

مسألة الصلاة في الأهر

(في يوم الجمعة التالى ليوم مباشرة جلالة الملك سلطته الدستورية)

لما كان اليوم التالى لليوم الذى يحلف فيه جلالة الملك اليمين الدستورية قبل مباشرة سلطته هو يوم جمعة رؤى أن يؤدى جلالتة صلاة الجمعة فى جامع كبير له تاريخ مجيد كالجامع الأهر حيث يخطب الأستاذ الأكبر خطبة الجمعة المناسبة للحال كما يجرى فى المساجد التى يغشاها جلالة الملك لتأدية فريضة الجمعة .

فما كان من رفعة النحاس باشا الا ان أبدى معارضة فى ذلك بحجة ان الصلاة فى الأزهر عقب حفلة التولية من شأنها صيغ هذه الحفلة بالصيغة الدينية والأشعار بأنها تنتمه لأجراءات التولية خصوصا بعد المقدمات التى ذكرت فى الجرائد بصدد اقامة حفلة دينية لهذا الغرض .

وطلب رفع التماسه رجاء ان يعدل جلالة الملك عن الصلاة فى الأزهر فى هذا اليوم منعا لكل تأويل وقال ان اجابة جلالة الملك رجاءه هذا فيه شد لأزره وتقوية لحكومته وفت فى عضد المعارضة والا فانه اذا أصر جلالة الملك على الصلاة فى الأزهر فانه يضطر للتخلى عن الحكم قبل ان تتم حفلات التولية .

ولما سئل رفعتة اذا كان له اعتراض على الصلاة فى جامع عمرو بدلا من الأزهر كان رده ان جامع عمرو له نفس المعنى الدينى ولذلك فانه يرجو اختيار مسجد آخر غير هذين الجامعين وأتبع وقتئذ أنه طلب أن لا يكون الخطيب شيخ الجامع الأزهر .

وكان جلالة الملك لا يزال فى أوروبا فرأى بحكمته السامية ارضاء لرئيس حكومته ان يبلغه بواسطة أحد كبار حاشيته انه مع عدم اقتناعه بوجهة الاعتراض على الصلاة فى الأزهر فان جلالته اكراما لخاطر رئيس حكومته واجابة لرغبته فند رأى ان تكون الصلاة فى جامع الرفاعى .

وقد طلب رفعة النحاس باشا ان يطلع على الخطبة التى سيلقيها الخطيب فأجيب الى طلبه مع ان جامع الرفاعى بمستخدميه تحت اشراف الأوقاف الملكية دون غيرها وهذا يدل دلالة قاطعة على مبلغ التدخل غير اللائق من جانب رئيس الحكومة فى هذا الأمر وكيف سائر جلالة الملك رئيس حكومته فى رغباته الى أبعد حد .



ثالثا : البرقية المرسلة الى سعادة نشأت باشا لتبليغ الرسالة الملكية الى جلالة الملك جورج (١٨ يونيو ١٩٤٠) .

حسن نشأت باشا : الرسالة البرقية الآتية ترفعونها بنفسكم الى جلالة ملك بريطانيا من قبل جلالة مولانا الملك مع رسالة شفوية من جلالته تعبر عن أصدق التحيات وأخلص التمنيات لجلالة الملك جورج السادس .

« طلب سفير جلالكم عند مقابلتى اليوم احداث تغيير عاجل فى الوزارة الحاضرة وصحب هذا الطلب بعبارات تهديدية وخارجة عن حد اللياقة . وانى مع تقديرى لظروف بريطانيا العظمى وتمنياتى الصادقة لخيرها أجد من الصعب أن أسلم بطلب كهذا فيه تدخل صريح فى طريقة حكم البلاد وفيه أكبر المساس بالحقوق التى طالما ناضلت من أجلها بلادى وسلمت بها بريطانيا العظمى فى المعاهدة التى عقدهت بينها وبين مصر .

على ان الخطة الودية التي اتخذتها حكومتى فى الظروف الحاضرة وأيدها البرلمان بمجلسيه تعبر أصدق تعبير عن روح الشعب المصرى بأكمله كما أن حكومتى تمضى بكل اخلاص فى تنفيذ ما تقتضيه المعاهدة بما يتفق ومصلحة البلدين .

ولا يخالجنى شك فى أن جلالتكم ترون أن ليس من مصلحة بريطانيا نفسها أن تظهر نى مصر بتدابير من شأنها دفع البلاد الى قلاقل لاتعرف نتائجها .

ولقد كان بودى لو أن مصر تمكنت من عهد بعيد من اعداد جيش عظيم كامل العدة يكون عاملا ذا أثر فى الحرب الحاضرة .

ويسرنى أن ألتقى من جلالتكم ما يؤيد حسن العلاقات الودية ويتفق مع المساعدات التى تبذلها مصر لبريطانيا عن طيبة خاطر .

واغتتنم هذه الفرصة لأؤكد لجلالتكم عظيم اخلاصى وثابت مودتى .

رابعا : البرقية الواردة من نشأت باشا الخاصة برفع رسالة جلالة مولانا الملك الى جلالة الملك جورج .
لندرة فى ١٩ يونيه ١٩٤٠ .

حضرة صاحب المعالى رئيس ديوان جلالة الملك - القاهرة .

عملا ببرقيتكم الصادرة فى ١٨ من الشهر الحالى قد قابلت جلالة الملك جورج مدة خمس وعشرين دقيقة وكان ذلك فى الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم فى بكنجهام .

وقد أبلغت جلالتى أمانى حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، له ولجلالة الملكة ، كما أبلغته التأكيدات الخاصة بصدق معاونة مصر لحليفاتها وسلمت جلالتى نصا كاملا للرسالة لأنى لم أستطع أن أنتظر اجابتكم على برقيتى المرسلة صباح اليوم .

ولما قرأ جلالة الملك الرسالة بأكملها أمامى استأذنت فى شرحها اجمالا . وقال جلالتى اننا كنا دائما أصدقاء نعمل سويا وأنه يجب أن نكون كذلك فى هذه الحالة الخاصة .

وبعد حديث طويل عن حالة مصر وعن الحالة الدولية قال جلالتى عند انصرافى :

« سأرسل برقية الى جلالة الملك فاروق ولكم أن تبلغوه تمنياتى وأن تقولوا له انى سأففى برسالتى الى حكومتى وانى أتعشم أن تظل المعاونة الوثيقة قائمة بين بلدينا » .

ومما يهمكم معرفته انى ألححت لدى جلالتة على ترك مسألة اعلان مصر للحرب جانباً الى اليوم الذى يتوغل فيه الايطاليون فى البلاد لأن المصريين يوقنون عند ذاك أنهم يحاربون فى سبيل قضيتهم الشخصية أما ان دفعت مصر الى اعلان الحرب قبل الأوان فان المصريين قد يذهب بهم الظن الى أنهم يحاربون فى سبيل القضية الانكليزية وحدها .

تقبلوا تحياتى
السفير

خامساً - مذكرة

بشأن مقابلة عبد الوهاب طلعت باشا

لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

بكفر عشنا ، فى يوم الأربعاء ٢٦ يونيه ١٩٤٠

توجهت لمقابلة رفعة مصطفى النحاس باشا ، بكفر عشنا ، فى الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٦ يونيه ١٩٤٠ .

ولما اجتمعت به وذكرت له كيف ان رأيه يختلف اختلافا بينا عن آراء بعض الأحزاب الأخرى ، وسألت رفعتة عن اقتراحاته من الوجهة العملية ، فأجاب :

اذا أخذ بفكرة الوزارة المحايدة ، يكون العمل كما يأتى :

- ١ - تتألف الوزارة ، رئيساً وأعضاء ، من محايدين .
- ٢ - هذه الوزارة يرضى عنها جميع الأحزاب أو من يرغب من الأحزاب .
- ٣ - يسند هذه الوزارة من يرغب فيها من الأحزاب ، ويدأومون الاجتماع لمساعدتها فى نصريف الأمور وفى مراقبتها .
- ٤ - تمهد الوزارة للانتخابات الحرة .

ولا بأس من ترك البرلمان فى عطلة من غير اجتماع الى الوقت الذى يرغب فيه فى اجتماع البرلمان ، فيحل مجلس النواب عندئذ وقبل اجتماع البرلمان . وعلى أى حال يحصل الحل قبل بداية الدورة المقبلة بشهرين .

٥ - الوزارة المحايدة وكيف تشكل

رئيس الوزارة ، يصح ان يكون سعادة سيف الله يسرى باشا ، لأنه قد يرضى على ما أعلم بعض الأحزاب .

وسألت رفعته : « اذا ما روى تكليف رفعتم بتأليف الوزارة ، فما رأى رفعتم فى ذلك ؟ » • فأجاب :

مع شكرى الوافر على هذه الثقة ، فانى أسمح لنفسي بالاعتذار عنها للأسباب الآتية :

أولا : لأننى أقصد حقيقة الى وحدة الأمة فى هذه الظروف الدويقة ، ولا يتيسر الوصول الى هذا الغرض بكونى أتولى الوزارة لأن فى هذا التكليف اغضاب لبعض الآخرين من الأحزاب ان لم يكن لجميعهم •

ثانيا : لأننى لا أستطيع العمل فى الظروف الحاضرة مع أدوات الحكم (وأقصد الموظفين الذين تركزت أداة الحكم فيهم فى اقامة هذا الانقلاب من وقت اقالتي الى الآن فى جميع المصالح العمومية برفت كل من كان يعتبر ان ميوله وفدية أو انه يمت الى بصلة قرابة أو نسب أو مصاهرة أو بمبدأ وفدى ، واحلال غيرهم محلهم ، أو بترقية الآخرين ترقية استثنائية وسيلة لكسب معونتهم لمن خلفونا فى الحكم وبغضهم لنا ، أو بركن الآخرين من الفريق المنقول بأنه منسوب لنا واحتضان غيرهم ، أو بنقل الفريق الأول من المراكز الهامة واحلال غيرهم محلهم ٠٠٠ الخ) •

وفى هذه الظروف تكون مهمة الحكم على شاقة وغير مجدية • ولا أريد كما قلت فى اجتماع قصر عابدين ، ان أحدث انقلابا فى الظروف الحاضرة ، حتى أستطيع الحكم مع رجال يخلصون لى وللملك وللوطن ، لأننى ان أقدمت على هذا الانقلاب أبعدت عنى جميع الأحزاب تقريبا ، فضلا عن ان حالة الحرب التى هى على الأبواب لا تتطلب ذلك •

فمن الحكمة اذن ، ان يتولى الأمر وزارة محايدة كما قلت ، وهى تستطيع ان تعمل مع هذه الأداة ، أى أداة الحكم ، بقدر الامكان ، الا ما تأخذ عليه اخلاله بوظيفته فى عمل هذه الوزارة المحايدة معهم • وبذلك يكون الجميع مطمئنين الى العمل معها لمصلحة البلاد •

ولما طلبت الى رفعته رأيه فيما اذا رأى مولاي ان لا مندوحة من تكليفه بالوزارة ، أجاب رفعته :

اذا كنت أوافق ، سأستسمحه فى عمل كل التغييرات - (كان الملك دخل فى الوسط) • ثم قال ، انه فى خدمة مولانا على الدوام •

سادسا : محضر مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في ١٩ سبتمبر ١٩٤٠

عقد المجلس برئاسة حضرة صاحب الدولة حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية ، بديوان الرئاسة في يوم الخميس ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٠ الساعة الواحدة بعد الظهر ، وبحضور جميع حضرات أصحاب المعالي الوزراء .

بيانات دولة الرئيس بعد مقابلاته للسفير البريطاني والجنرال ولسون :

ذكر دولة الرئيس انه علم في يوني ١٧ و ١٨ سبتمبر الجارى من السفير البريطاني والجنرال ولسون أن الإيطاليين قد استولوا على السلوم وسيدى برانى . وان هذه خطة وضعتها القيادة العليا البريطانية لاستدراجهم من طرابلس والتمكن من ضربهم وإيقاع الخسائر بهم . وقد نجحت هذه المناورة البريطانية كما قدر لها عند وضعها . فقد وصل الى سيدى برانى حوالى ٧٠ ألف إيطالي بمعداتهم الحربية فتلقاهم هناك الاسطول البريطاني والطائرات البريطانية بنار حامية فكانت خسائر الطليان فادحة . وهم الآن داخل الحدود المصرية وبينهم وبين مراكزهم الأصلية في طرابلس التي يستمدون منها الماء والذخائر والممدد مسافة تزيد على ١٢٠ كيلومترا تهددها الطائرات والأساطيل البريطانية في كل وقت .

وقال دولته أن السفير والجنرال ولسون كانا في حالة عظيمة من الغبطة والتهلل والتفاؤل بسبب النتائج التي تمت للآن . حتى ان السفير نفسه لم يستطع ان يكتف هذه الحالة عند خروجه من دار الرئاسة فاستدعى الصحفيين وأطلعهم على ما يشعر به هو والجنرال ولسون من الغبطة والسرور لنجاح المناورة البريطانية . كما ذكر دولته انه علم من السفير ان قطعا كبيرة من الاسطول البريطاني قد انتقلت من بحر الشمال الى البحر الأبيض المتوسط فتضاعفت قوة أساطيل الحليفة في هذا البحر . بل لعل البحر الأبيض لم يشهد فيما مضى مثل هذه القوات البحرية الكبيرة .

وعلم دولته كذلك ان ذهاب السفير الى السويس في الاسبوع الماضى لم يكن لصيد السمك كما اذيع في حينه وانما كان لاستقبال عشر سفن بريطانية وصلت في حراسة قافلة بحرية وكانت كلها ملأى بالجنود والذخائر . فقد وصل حوالى ٣٠ ألف جندي وكان من ضمن السفن سفينة كبرى حمولتها ٣٢ ألف طن .

وهنا ذكر دولته أنه بالاتفاق التام بين السلطات المصرية والبريطانية العسكرية قد سحبت القوات المصرية من مرسى مطروح الى منطقة خلفية وصلت محلها بعض القوات البريطانية التي وصلت أخيرا .

بيانات دولة الرئيس بعد مقابلته للدكتور أحمد ماهر باشا :

ذكر دولته ان الدكتور أحمد ماهر باشا قابله صباح اليوم وتقدم اليه بطلبين :

الأول : ان يوافق على عقد البرلمان فورا نظرا للحوادث التي جددت على حدود مصر الغربية باستيلاء الايطاليين على سيدى برانى .

الثاني : ضرورة بحث ما اذا كان قد آن الآوان لدخول مصر الحرب تنفيذاً لقرار البرلمان بعد ما توغل الايطاليون فى الأراضى المصرية مسافات بعيدة .
وقال دولته انه لم يوافق على الطلب الأول لأن الحوادث التي يشير اليها الدكتور ماهر باشا هي باعتراف الانجليز أنفسهم مجرد مناورة لخطر فيها على مصر والمناورات كثيرة فى الحروب فلا معنى لدعوة البرلمان عند وقوع كل مناورة .

وفيما يختص بالطلب الثانى صرح دولته انه يرى انه لم يحن الوقت بعد لتنفيذ قرار البرلمان الذى يشير اليه الدكتور ماهر باشا . اذ لم يجد جديد يستدعى الرجوع الى المجلس بشأنه فضلا عن أن الاجماع معقود على ضرورة تجنب مصر ويلات الحرب وكوارثها ما استطعنا الى ذلك سبيلا .

مناقشة موقف مصر ازاء الحرب :

ثارت فى المجلس بعد ذلك مناقشة طويلة حول ما يجب ان يكون عليه موقف مصر ازاء التطورات الأخيرة التي وقعت فى الصحراء الغربية .

وأسفرت المناقشة عن رأيين مختلفين متعارضين :

— رأى يقضى بأن الوقت قد حان لأن تتخذ الحكومة قرارا حاسما بدخول الحرب الى جانب الحليفة بعد أن توغل الطليان فى الأراضى المصرية ١٢٠ كيلومترا .

— ورأى يقضى بانه ليس من مصلحة مصر الآن ان تعلن انها فى حالة حرب مع ايطاليا لأن ما حدث هو مجرد مناورات حربية باعتراف الحليفة نفسها .

تكلم فى تأييد رأى الأول أصحاب المعالي محمود فهمى النقراشى باشا ومحمود غالب باشا والأستاذ ابراهيم عبد الهادى بك وعلى أيوب بك واحمد عبد الغفار بك .

وتكلم فى تأييد رأى الثانى دولة الرئيس وأصحاب المعالي محمد حلمى عيسى باشا ومحمود فهمى القيسى باشا ومحمد حافظ رمضان باشا ومحمد حسين هيكل باشا والأستاذ عبد المجيد ابراهيم صالح بك .

تتلخص حجج أنصار الرأى الأول فى ان على مصر واجبين :

— واجب تحتمه المعاهدة وهو يقضى بأن تقدم مصر داخل حدودها كل المساعدات الممكنة التى تطلبها الحليفة منها فى وقت الحرب . وقد أدت مصر هذا الواجب على أكمل وجه باعتراف الحليفة نفسها .

— وواجب يحتمه الشعور الوطنى وهو يقضى بأن تنهض مصر للحرب ندافع عن أراضيها اذا ما هجمها عدو مغير . وقد أظهرت حوادث الاسبوع الأخير ان الطليان (رغم تصريحات موسيلينى فيما يختص بنياته السلميه نحو مصر واليونان وبقيّة ممالك البحر الأبيض) قد توغلوا فى الأراضى المصرية حوالى ١٢٠ كيلومترا واحتلوا السلوم وسيدى برانى . ابلغ عدد قواتهم المغيرة سبعين ألفا أو يزيدون . وان هذه حالة لايجوز ان تعتبر مجرد مناورة حربية . اذ هى فى الواقع غزو متعمد لمصر . والعهد بالمناورات ان تكون القوات فيها قليلة العدد وتكون المسافات فيها قصيرة نرتد منها القوات المغيرة الى مواقعها الأصلية بعد اتمام مهمتها . وليس الأمر كذلك فى الحالى . واذا كان الانجليز يذكرون ان هذه مناورة دبروها فقد تنقلب عليهم هذه المناورة والحرب محال . انما الواقع الذى لاشك فيه ان الطليان قد توغلوا مسافة ١٢٠ كيلومترا فى الأراضى المصرية فليس من المعقول ولا من المقبول والحالة هذه ان يقع ذلك الاعتداء ونترك الانجليز يتولون وحدهم الدفاع عن مصر ويظل المصريون واقفين مكتوفى الأيدي كأن شيئا خطيرا لم يقع ولا يعنى مصر فى كثير أو قليل . واذا كانت مصر لاتتخذ قرارا حاسما الآن وتهب للدفاع عن أراضيها مع جيوش الحليفة وتدخل الحرب بعد ان توغل الطليان فى الأراضى المصرية هذه المسافات البعيدة ، فمتى ندخل مصر الحرب تنفيذا لقرار البرلمان واجابة لدوافع الشعور الوطنى ؟ وما هى النقطة أو المنطقة التى عندها تدخل مصر الحرب وتشترك فى شرف الدفاع عن أراضيها ؟ وعلى كل حال يجب الآن دعوة البرلمان وعرض الموضوع عليه حتى تخلى الوزارة نفسها من استولىة .

وزاد أنصار هذا الرأى على ذلك قولهم بضرورة توحيد القيادة فى الجيشين المصرى والانجليزى ، حتى يأخذ الجيش المصرى مكانه فى نظام الدفاع . وقولهم بأن سحب القوات المصرية من مرسى مطروح الى نقطة خلفية وراء خط مرسى مطروح — سيوه قد تم من غير علم مجلس الوزراء ، مع ان المجلس قد سبق ان أقر بقاءهم هناك . وتساءلوا من الأسباب المبررة لهذا الاجراء الذى فوجئوا به فى هذه الجلسة مفاجأة .

فاجاب معالى وزير الدفاع الوطنى ان نقل القوة المصرية من مرسى مطروح كان بناء على تفاهم واتفاق بين السلطة العسكرية البريطانية والسلطة العسكرية المصرية اذ رأى من المصلحة انشاء خط دفاع ثان وراء خط مرسى مطروح —

سيوه فى منطقة الضبعة استكمالا لوسائل الدفاع عن مصر كما رثى تعزيز القوة المصرية الموجودة الآن فى سيوه بالقوة الخفيفة الميكانيكية الموجودة الآن فى القصابة • وقد صدر الأمر بهذه التعديلات كلها بناء على اقتراحات المؤتمر الحربى الذى عقد فى الوزارة بحضور ممثلين عن الجيش المصرى والجيش الانجليزى • وقال دولة الرئيس ان مسألة توحيد القيادة ستتم حتما اذا استقر رأى على دخول مصر الحرب • وأكد دولته ان القيادتين فى الوقت الحاضر متفقتان أتم الاتفاق على كل التفاصيل •

هذا وتلخص حجج أنصار الرأى الثانى فى ان المصلحة تقضى بضرورة التريث وعدم استعجال الحوادث مادام ان الحليفة نفسها تؤكد ان ما حدث للآن ان هو الا مجرد مناورات عسكرية طبقا لخطة موضوعة وليس من شأنها ان تغير الموقف أو تهدد مصر بأى خطر • وللانجليز مصلحة كبرى فى الدفاع عن امبراطوريتهم وفى طلب المصونة من مصر عند الحاجة • وهم أدركوا بالموقف منا فلا معنى لأن ننزعج مصر أو تتسرع فى اتخاذ أى قرار بينما الانجليز مطمئنون ومغتبطون بما تم الآن • واذا كانت ايطاليا لم تعلن الحرب على مصر واكتفت بتوغل جيوشها كما يعتقد بعضنا ، أو بالنورط فى الدخول فى أرضنا كما تقول الحليفة ، فعلى مصر كذلك ان لا تعلن الحرب على ايطاليا • وان تكتفى بأن تشترك فعلا فى المقاومة والدفاع • اذ ان من أخطر الأشياء أن تعلن مصر رسميا عن خطة عدائية أو شبه عدائية فى هذا الوقت خصوصا والحليفة نفسها لم تطلب ذلك • ومجرد الاعلان يعطى ايطاليا حق الغزو والفتح لبلادنا • وغير خاف ان الجيش المصرى ليس من القوة بحيث يستطيع ان يرجع كفة على كفة أو يغير من مجرى الحوادث • ولكنه مع ذلك (ومصر فى الوضع الحالى) يستطيع ان يخدم شئون الدفاع خدمة كبرى فيحمى المرافق الحيوية والمناطق التى ليست فيها قوات انجليزية وينشر بوجوده الطمأنينة فى البلاد • وهذه كلها مسائل لا يستهان بها بل هى ٥٠٪ من الدفاع عن البلاد •

وهنا قال دولة الرئيس ان المقياس الصحيح لقبول أو رفض أى اقتراح هو معرفة النتيجة التى ستترتب على تنفيذه • فأيهما أجدى وأنفع لمصر وحليفتها : دخول مصر الحرب أم بقاؤها بعيدة عن الحرب فى الوقت الحاضر على الأقل ؟؟

هذا هو السؤال الوحيد الذى يترتب على الجواب عليه اصدار القرار • اما ما عدا ذلك من الاعتبارات النظرية أو العاطفية فينبغى ان يشغل مكانا ثانويا • وقال دولته انه سبق فيما مضى ان تحدث مع السفير البريطانى وقواد الجيش والأسطول وسلاح الطيران البريطانيين • واقنعهم بأن دخول مصر الحرب بصفة رسمية ضد ايطاليا فيه خطر عظيم على مصر وعلى الانجليز انفسهم • ذلك لأن الانجليز فى الوقت الحاضر ينتفعون بموقف مصر الحالى

أكبر منفعة ممكنة . ويتلقون منها أقصى ما يمكن من المساعدات ، فطرق المواصلات المصرية والكبرى والمرافق العامة كلها سليمة ولم تفكر إيطاليا في الاعتماد عليها لأنها ليست في حالة حرب مع مصر واما اذا أدخلت مصر الحرب رسميا فانها تصبح عدوة صريحة لإيطاليا وتستطيع الطائرات الإيطالية بقنبلة واحدة ان تهدم أو تخرب كبرى كفر الزيات تخريبا ليس في مصر كلها من يستطيع اصلاحه فينقطع الاتصال بالاسكندرية . ويصبح هذا الضرر ومن فيه في معزل خطير . وقنبلة أخرى على القناطر الخيرية تشل حركة الري في الوجه البحري . وقنبلة ثالثة على محطة القاهرة قد تحدث من الحرائق في المخازن وتحدث من التخريب ما تتعطل معه كل المواصلات بين الوجهين البحري والقبلي . هذا عدا ما يصيب المدن المصرية والآثار والجوامع من تخريب الغارات الجوية . وما قد يصيب المرافق الحيوية العامة كالمياه والنور والمجاري من التعطيل الخطير . وماذا تكون النتيجة ؟ يحدث في مصر من الاضطراب والشقاء من جراء الحرب وويلاتها ما هي في غنى عنه الآن بموقفها الحالي . ثم تحرم الحليفة من كل مساعدة مصرية وتصاب خطط الدفاع بالضرية القاضية . ثم قال دولته ان السفير والمستولين من رجاله قد اقتنعوا بذلك اقتناعا تاما حتى انهم لم يعادوا الكلام معه في هذا الموضوع مرة أخرى .

— فاذا كان الانجليز أنفسهم راضين ومستريحين لبقاء الحالة على ما هي عليه الآن .

— واذا كانوا (وهم حلفاؤنا ولهم السيطرة التامة على البحار بقوة اساطيلهم) يؤكسون ان ما حصل في الصحراء الغربية ما هو الا مناورة دبورها لاجراج الطليان من معاقلمهم وقواعدهم في طرابلس واستدراجهم مسافات بعيدة الى سيدى برانى حتى يكون وراءهم خط طويل يتحكم فيه الاسطول البريطاني والطائرات ويصبح الطليان مضطرين لأن ينقلوا عليه الماء والبنزين والذخائر والامدادات والمؤن — فيصبحوا ويمسوا في مركز من أخرج المراكز وأخطرها .

— واذا كان الانجليز فوق ذلك كله قابضين على ناصية الموقف، ويقولون بأن فائدتهم من عدم دخول مصر الحرب أكبر وأشمل من دخولها ، فكيف لاعتبارات نظرية أو عاطفية لا نغير كل ذلك وزنا ونزج مصر في الحرب زجا لاخير فيه بل سيكون من شأنه ان يجبر على مصر وحليفتها أضرارا جسيمة وأخطارا عظيمة .

لهذه الاعتبارات كلها لا يرى دولته داعبا لدعوة البرلمان اذ لم يجد جديد باعتراف الحليفة نفسها وانما هي مناورات عسكرية تحدث الوقت بعد الوقت بين الجيوش المتحاربة . ولا يرى دولته كذلك مصلحة في اتخاذ أى قرار يكون من شأنه أن يوقع بمصر وحليفتها في أخطار ومغامرات لا يعلم مداها الا الله .

الى هنا بانئت وجهات النظر بيانا واضحا أمام المجلس ، فاقترح دولته
أخذ الرأى للانتهاه الى قرار فى هذا الموضوع الحيوى الخطير .

فرأى فريق من حضرات الوزراء - وقد بلغت الساعة منتصف الثالثة
بعد الظهر - ارجاء البت فى ذلك الى جلسة تعقد يوم السبت القادم . فوافق
المجلس على ذلك ، على ان تعقد الجلسة القادمة فى الساعة الثانية عشر ونصف
بعد ظهر يوم السبت !لقدام .

ورفعت الجلسة .

السكرتير العام لمجلس الوزراء

ويبقى أخبرا لا أخرا ، أن أعلن عجزى عن شكر الهيئة العامة للكتاب
وعلى رأسها الأخ الصديق الفنان د. سمير سرحان وفنانيها واداريها والعاملين
فى مطابع تلك الهيئة التى أعطت هذه السلسلة الوطنية القومية كل عناية ،
ورعاية واهتمام حتى ظهرت فى ذلك الثوب القشيب الذى دعا القراء الأعزاء
للإقبال عليها بلهفة وحماس ، كما أعلن - فى نفس الوقت - عجزى عن شكر
الاخوة والزلاء ، من الصحفيين والكتاب الذين استقبلوا تلك السلسلة
استقبالا طيبا وكتبوا عنها عشرات الصفحات فى كل الصحف والمجلات فى
مصر ، وفى البلدان العربية الشقيقة ، أما الاخوة ، الأخوات ، القراء ، والقارئات
فلن أتقدم اليهم بأى شكر لأنهم هم أصحاب هذه السلسلة ، قراؤها وكتابها ،

والله ولى التوفيق ؟

الفصل الثالث

هذه الخطبة تسببت فى اغتيال أمين عثمان باشا

نشير فى بداية هذا الفصل الى آراء للدكتور محمد فريد عبد المجيد حشيش فى بحثه عن « حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ » ، الذى حصل به على درجة الماجستير فى التاريخ الحديث ، ونعتذر اذا لم يتسع المجال لنشر كل آراء الدكتور حشيش فى رسالته عن علاقة الوفد ببريطانيا لأنه لم يخصص فصلا معيناً عن هذا الموضوع ، وانما تحدث عن العلاقة فى عديد من فصول رسالته . يقول د . حشيش وهو يتحدث عن الأزمات التى استحكمت بين الوفد وبين القصر فى الشهور الأخيرة من وزارة مصطفى النحاس باشا - أواخر أكتوبر ، وأوائل نوفمبر ١٩٣٧ - والتى تردد بعدها أن الملك لابد وأن يقيل وزارة النحاس : « بقيت الورقة الأخيرة ، ولا نستطيع أن نجزم ، هل لعب الوفد بها حقيقة أم اعتقد أنها خاسرة فتجنبها ، أعنى تدخل السفارة البريطانية . فقد أذيع فى بعض دوائر القاهرة ، أن السفارة البريطانية - وكانت صلتها قوية بالنحاس - قد تدخلت للتوفيق ، ولتضييق دائرة الخلاف وان السفير « اللورد كيلرن » بذل مساعيه لبقاء وزارة النحاس فى الحكم ، والتساهل من الجانبين ، وهذا يقودنا الى سؤال جوهري ، يطرح نفسه : هل كان تدخل السفارة البريطانية - لو كان حقيقة قد حدث - يعنى بالضرورة انه كان استجابة لرغبة وفدية أبدت كما يحاول البعض تصويره ، أم أن الأمر ، لا يعدو مجرد وساطة خير حاولت بها السفارة فى خبث ودهاء ، أن تعجم عود الطرفين من ناحية وأن تؤكد أن الأمر مازال بيدها رغم عقد المعاهدة من ناحية أخرى ، وعلى أى حال ، هذا اجتهاد من جانبنا ، الا أننا نشير الى اعتبارين : الأول أن السفير البريطانى ، كان قد زار كلا من النحاس والملك فى النصف الثانى من ديسمبر ١٩٣٧ ، ويبدو أن هاتين الزيارتين ، كانتا سببا للاعتقاد ، الذى سبق أن أشرنا اليه وهو أن الحكومة أو السفارة البريطانية مصممة ، على أن يبقى الوفد فى الحكم لأنه الحزب ، الذى فاوض وعقد المعاهدة ،

ولأن العلاقات بين رئيس الوزراء ، والسفير البريطاني كانت قوية للغاية ، الاعتبار الثانى أن حكومة الوفد اذاعت بيانا رسميا نفت فيه انها لجأت الى السفارة البريطانية طالبة التدخل فى أزمة اختصاص السلطات وهذا لم يقنع الكثيرين ، ويذكر الأستاذ محمد التابعى أن أمين عثمان هو الذى قام بتلك الاتصالات وكان يؤكد للوفديين « النحاس ، ومكرم » بلسان السير مايلز لامبسون أن حكومته لن تسمح باقالة الوزارة وذلك لأن أمين عثمان كان صديقا شخصيا ، للسفير البريطانى » .

وعن سياسة الوفد فى فترة الحرب يقول د. حشيش : « ان الوفد ، ما هو الا جماعات وقطاعات من الشعب حينئذ ، فكان من الطبيعى أن يمثل اختلاجاته ، وميوله ، ولذلك نجده أن الوفد ينتقل بميزان الولاء ، من معسكر الى معسكر آخر فلم يكن حزبا عقائديا بالمعنى المعروف لكن ولاءه كان الى جانب معسكر الديمقراطية أكثر منه الى جانب معسكر النازية والفاشية . ولكى ننصف الحقيقة نقول انه لم يكن ولاء فى انحيازه الى المانيا أحيانا بقدر ما كان مجرد خروج من دائرة بريطانيا باعتبار انها هى التى تمثل الاستعمار وهى التى تحتل البلاد ، ولولا هذا الاحتلال لما انجرفت فى تيار الحرب ويرانها ، فمبند البداية تحس بانزعاج الوفد نتيجة لتسليم نفوذ المحور ، وانتشار القوى الفاشستية فى مصر فنجدته يسارع بمحاولة تقوية نفسه وتسليم صفوفه ، ونلاحظ أن الوفد كان دائما ينتهز فرصة وجوده فى المعارضة ويقوم بمثل تلك المحاولات فقد حاول الوفد فى عام ١٩٣٨ ان يعقد مؤتمرا لكنه لم يتمكن عن نتائج هامة ثم حينما تطورت الأحداث من نشوب الحرب ، وإعلان الأحكام العرفية ، كل هذا منح الوفد فرصة الهجوم - كعادته - على الأحزاب المعادية له من ناحية * وانجلترا من ناحية أخرى فقد ظهرت موجة منتظمة من المقالات المعادية لانجلترا فى الصحف الوفدية بالشكل الذى شجع دولتى المحور ، ثم حينما جرت مناقشة فى مجلس النواب فى أوائل يونية ١٩٣٨ حول نفقات الجيش ، أكد النواب الوفديون أن السفير البريطانى ، ورئيس البعثة العسكرية البريطانية يسيطران على مصر بسيطرة لا تقل عن سيطرة المعتمد البريطانى والمفتش العام ، قبل توقيع المعاهدة . وأنكر محمد محمود باشا فى مؤتمر صحفى هذه التهمة التى أثارها الوفد الا أنه يلاحظ ، من ناحية أخرى ان الصحيفتين الناطقتين باسم الوفد قد خففتا بعد ذلك من لهجة العداء نحو بريطانيا وكفتا عن انتقاد المعاهدة ، بل أكثر هاتان الصحيفتان من الإشارة الى الإعجاب بالحلفاء لأنهم يمثلون فى رأيها ، المعسكر ، الديمقراطى ، وهنا لا بد أن نطرح سؤالا : هل كان الوفد حقيقة يؤيد الحلفاء تحت تأثير التشابه العقائدى ؟ فى الواقع أننا نستبعد هذا لعدة اعتبارات أولا لأن بريطانيا لم تكن نصيرة للديمقراطية دائما فى مستعمراتها ، ثانيا : لأن الوفد لم يكن حزبا عقائديا . ثالثا : لأن أسلوب الوفد كان يتغير حسب تغير الموازين وحتى

لا نتهم بالتجنى نसारح فنقول أن ديدنه فى هذا التغير كان لا شك ينبع عن
رغبة وطنية كما يتصورها .

ونقول - للأمانة التاريخية - ان الآراء السابقة ليست للدكتور حشيش ،
وانما قد جمع العديد من الآراء فى بحثه مشيرا الى صاحب كل رأى .

وحول مذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية بتاريخ أول ابريل ١٩٤٠
يقول د. حشيش وهو يتساءل : آكانت المذكرة تمثل اتجاه الوفد وسياسته ،
ازاء بريطانيا أم كان الغرض منها مجرد العناية السياسية ؟ ويجيب د. حشيش
عن تساؤله هذا بقوله : اختلف المؤرخون والباحثون ، المعاصرون ازاء تقييم
تلك المذكرة فبينما رأها البعض تعبيرا عن نوع من اليقظة السياسية من جانب
الوفد بكل تأكيد ، وان توقيتها يزيد فى أهميتها اذ أنها جاءت فى وقت كانت
بريطانيا قد بدأت تدرك فيه خطورة الموقف العام بالنسبة لها فى مصر .
رأها البعض مجرد حركة للاستهلاك المحلى وأنها ربما لاشعار الجانب البريطانى
بأن الوقت قد حان لاجراء التغيير ، وقد أخذ عليها البعض الآخر مطالبتها بالبقاء
على التحالف لأن هذا معناه اعتراف بضرورة الربط بين السياسة الخارجية لكل
من البلدين مما قلده يفسح المجال لتفسيرات أخرى قد يكون من بينها الدفاع
المشترك لتنظيم هذا التحالف وقد رجح للبعض أن هذه المذكرة مناورة سياسية
باعتبار أن الوفد كان خارج الحكم حينئذ وحينما تولى الحكم فى فبراير ١٩٤٢
ام يطالب الانجليز بشىء ، وعجب البعض لتقديمها الى السفير البريطانى لأن
هذا معناه أن تلجأ أية هيئة سياسية الى السفير الذى يمثل دولة الاحتلال .

« ومهما يكن رأى فى تلك المذكرة - د. حشيش - ومهما يكن المدافع
اليها فانها لا شك كانت الصبيحة الأولى للخروج عن دائرة معاهدة ١٩٣٦ ،
وممن ؟ من الحزب الذى رأينا كيف مهد لها وشارك فى صنعها ووقع عليها ثم
دق الطبول لها : ها هو الوفد أول الخارجين على المعاهدة ، حقيقة أنه عندما
تولى الحكم امتدح التحالف ، وأطنب فيه الا أن هذا لا يغير من الواقع شيئا وهو
أن حزب الوفد لم يكن حزبا عقائديا ، ثم أن الآثار التى ترتبت على هذه المذكرة
توحى بقيمتها السياسية اذ بينما نجد أنها من الناحية الأخرى ، قد آثارت
الاستياء ، والتنمر لدى الحكومة القائمة والجانب البريطانى ولا شك أن نشر
المذكرة أظهر الوفد بمظهر المدافع عن أمانى مصر القومية » .

ونستأذن القارئ فى أن ننقل به فى جولة سريعة فى صحيفتى « الوفد »
و « الوفد المصرى » الناطقتين باسم الوفد المصرى ، مشيرين الى بعض المقالات
والتعليقات والأخبار التى تحدد علاقة الوفد بالانجليز ان سلبا وان ايجابا .

كتبت - مثلا - صحيفة « المصرى » فى عددها الصادر فى ٢٢ أغسطس
١٩٣٩ ، قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية - تحت عنوان « الجناية الكبرى

على استقلال الوطن » ، خطة مدبرة لتأخير الجلاء ومنه أجل الاحتلال الى ما شاء الله : « لقد خسرنا كل ما كسبناه بالمعاهدة ، ولم نكسب غير الخراب المالى والتعرض للفناء فى حرب طاحنة » وجوهر مقال المصرى أن معاهدة ١٩٣٦ كانت قد نصبت على بناء ثكنات فى منطقة القنال تنتقل اليها القوات البريطانية الموجودة فى القاهرة والاسكندرية ، و ٠٠ وقد رأت وزارة على ماهر - أول ما رأت - أن حالة الحزاة العامة لا تسمح ببناء الثكنات ، كما رأت تلك الوزارة الغاء ما كان يسمى بوكالة الثكنات ٠ وتعتبر صحيفة المصرى ارجاء بناء الثكنات بأنه طبخة محضرة وخطة مدبرة لتأخير الجلاء عن مصر ، وأن المقصود من ذلك مجاملة بريطانيا حتى لا تتعرض قواتها فى منطقة القنال للخطر ، و ٠ و ٠ الى أن تقول « المصرى » لقد انتهى بنا الانقلاب - اقالة وزارة النحاس والمجىء بوزارة محمد محمود ، ثم وزارة على ماهر - الى نهاية فى غاية الخطورة فقد مكن الانجليز من تضيق جهود الأمة فى مدى السنين عاما الماضية وقبل المعاهدة ، وسجل على البلاد تخليد الاحتلال الى الأبد فلا اعتمادات لبناء الثكنات تدرج فى الميزانية ولا وكالة الثكنات تبقى بعد ان أنشئت لمجرد ترقية قريب لحسين سرى باشا والانجليز ينكرون أنهم تاركون البلد يوما بل على الضد هم يشيدون الأبنية لجندهم فى محطة مصطفى باشا برملا الاسكندرية ويؤجرون الأراضى الفسيحة لمدة عشر سنوات ٠

وقد عارضت صحيفة الوفد المصرى مرسوم اعلان الأحكام العرفية عند مناقشته أمام البرلمان منسجمة مع اتجاه الوفد المعارض لاستمرار الأحكام العرفية وكان مما قالته فى افتتاحيتها التى كتبها الأستاذ أحمد قاسم جودة وكان وقتئذ - ٨ أكتوبر ١٩٣٩ - مديرا لتحرير وإدارة الجريدة : ان أمر اعلان الأحكام العرفية موكل للحكومة المصرية لا للحكومة الحليفة ومن الخطأ أن يقول قائل أن الأحكام العرفية انما أعلنت الآن تطبيقا للمعاهدة فالأحكام العرفية هى الأحكام العرفية سواء جاءت بسبب يتصل بالمعاهدة كما هو واقع الآن ، أو بسبب آخر لا يتصل بها كما ينص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وحق البرلمان فى نظرها ، وتقرير استمرارها ، أو عدم استمرارها حق ثابت بنص الدستور لا تستطيع المعاهدة ولا يعقل أن ننسخه ، ومصر هى صاحبة الكلمة أولا وأخيرا فى تقدير الظروف التى تقتضيها اجراء تصرف خطير كاعلان الأحكام العرفية ٠

وكان الاحتفال الذى أقامته جمعية خريجي كلية فيكتوريا فى فندق الكونتنتال فى ٧ فبراير ١٩٤٠ فرصة طيبة ليبدى فيها الوفد رأيه بصراحة فى السياسة البريطانية كما كانت المناسبة التى « ذبح » فيها أمين عثمان باشا نفسه ، عندها أعلن عن زواج بريطانيا الكاثوليكي بمصر ٠ كان فى مقدمة الذين شهدوا الاحتفال من المصريين : شريف صبرى باشا ، مصطفى النحاس باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، وأحمد ماهر باشا ، مكرم عبيد باشا ، والسيدة قرينته ،

أحمد حمدي سيف النصر باشا ، أحمد حسنين باشا ، أحمد نجيب الهلالي
« بك » عبد الفتاح الطويل « بك » يوسف الجندى بك ، حسين سرى باشا ،
وعلى الشمسى باشا والسيدة قرينته وتوفيق دوس باشا والسيدة قرينته
وبهى الدين بركات باشا وصادق وهبة باشا والسيدة قرينته وأحمد لطفى
السيد باشا ومحمد صفوت باشا وفؤاد أباطة باشا والدكتور فارس نمر باشا
وجبرائيل تقلا باشا وأسعد باسيلي باشا ومحمد السيد شاهين « بك » محافظ
القاهرة وعلى أمين يحيى بك وأمين يوسف بك وحفنى محمود بك ، والأستاذ
أحمد مرسى بدر وغيرهم وغيرهم .

ومن الانجليز الذين شهدوا الاحتفال السير مايلز لامبسون وعقيلته ،
والسير ادوارد كوك محافظ البنك الأهل والسير هنرى باركر رئيس الجالية
البريطانية فى الاسكندرية والسير روبرت جريج العضو البريطانى فى صندوق
الدين والسير الكسندربويد والسير فرانك واطسون ومستتر سماتر ومستتر
ديفز والمستتر هاملتون ومستتر بيزلى ، ومستتر فرنس ومستتر بنيت ومستتر
ازوالد فينى والرايت أونورايل سيسل كامبل ومستتر سمبسون وعقيلاتهم .

ومن رجال الجيش البريطانى سير ارشبيلد ويفل القائد العام للجيش
البريطانية فى الشرق الأدنى واللاى ويفل وعقيلته والجنرال ويلسون القائد
العام للقوات البريطانية فى مصر والسير وليام مشيل القائد العام للطيران فى
الشرق الأدنى وعقيلته . وكان أمين عثمان هو خطيب الاحتفال بلسون منازع
ونظرا لأهمية كلمته فقد أثرت نقلها بنصها وفصها لأنها كانت أكبر جريمة
ارتكبها فى حياته ، وكانت حياته هى الثمن الذى دفعه لتلك الكلمة .
قال أمين عثمان :

« سأتكلم اليوم عن الحب فالحب أمر مهم فى حياتنا وهو أهم فى نظرى
من القاء خطبة بعد العشاء !

وسأتكلم عن طريق الغزل واعتقد أننا طلبة كلية فكتوريا القدماء نعرف
ما هو الغزل ، وقد تعلمنا فيما تعلمناه فى الكلية أن نكون خبراء فى أساليب
الغرام !

وهناك ثلاث طرق للحصول على المرأة : أولها أن تغزو المرأة ، أى أن
نستولى عليها بالقوة وثانيها أن نتزوج منها زواج العقل ، وثالثها أن نتزوج
منها زواج الحب .

والسياسة البريطانية جربت طرق الغزل الثلاث مع مصر . . ففى أول
الأمر حاولت بريطانيا أن تكتسب حب مصر بالقوة فتزوجت منها عن طريق الغزو
فلم تسعد الزوجة ولم يسعد الزوج :

وكانت ثورة وطلاق !

وفى المرة الثانية تدخل دعاة التفاهم وقالوا فلنصالح الزوجة مع الزوج وكان هذا زواج العقل ٠٠ ولكن هذا الزواج لم يكن سعيدا دائما فقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ عبارة عن زواج عريس واحد من ١٣ عروسا وبعض الزوجات حاضرات هنا وبعضهن غائبات وأقصده بهؤلاء الثلاثة عشر زعيما الذين وقعوا المعاهدة !

ولكن زواج العقل هذا لم يعجبنا نحن خريجي كلية فيكتوريا ونحن كما قلنا خبراء فى الغرام ! نحن نؤمن بزواج الحب ، وهذا ما دعوناكم الى الاحتفال به اليوم أو على الأصح للعمل على الوصول اليه ٠٠

لعل بعضنا غاضب لأننى شبهت مصر بامرأة وشبهت بريطانيا بالرجل ، ولكننى أفضّل هذا التشبيه فالمرأة دائما تأخذ من الرجل خير ما عنده . وسلوا المتزوجين يقولون لكم الخبر اليقين !

ان مهمتنا نحن وسطاء الغرام ان نقول للرجل قل لها انك تحبها ٠٠ وان نقول للمرأة أنه لا يحب سواك . ونعود للرجل ونقول له انت لا تعرف كيف تقبلها ٠٠ ونشهد دلال المرأة وبرود الرجل فنقول للمرأة حذار أن تتركه يذهب غاضبا هذه المرة فهو ذاهب الى الحرب ووقت الشدة هو خير وقت يستجيب فيه الرجل لنداء الغرام .

ونقول للانجليز : أنتم باردون بطبعكم حذار أن تتدخلوا بل أحيطوا الزوجة بكل عناية . والا فهى ستذهب بعيدا . والخطاب كثيرون .

وهكذا ينجح وسطاء الخير ويتم زواج الحب الذى نريده وهو أقوى أنواع الزواج !

سادتى :

انى متفق مع الألمان فى مسألة واحدة وهى ان المعاهدات قصاصة ورق ولكن اختلف معهم ، فهم يقولون بوجود تمزيقها وأنا أقول لا بل يجب أن نحفظ بها ٠٠ انى أؤمن أن قيمة المعاهدة ليست بالمواد التى تضمنتها بل بالروح التى أملت بها واذا أمكن أن نحفظ بالروح التى فيها فلنا خير كثيرا . ونحن نقول للانجليز نحن حلفاؤكم لا لأننا وقعنا المعاهدة ولكن لأننا نعتقد أنكم تحاربون لنفس الغرض الذى نسعى اليه وهو تحقيق العدالة بل انى سأذهب الى أبعد من ذلك وأقول اننا كنا سنؤيد الانجليز لو لم يحاربوا من أجل الحق لأن زاوجنا بهم زواج كاثوليكي أى لا طلاق فيه ٠٠ واذا حدث واستطعنا أن نحصل على فتوى بالطلاق منكم . وكان لنا ان نبحث مرة أخرى عن عريس آخر فسنختاركم مرة أخرى ٠٠ وأرجو اذا اخترتم أن تختارونا أيضا !

يتهمنا بعض الناس اننا أنصار الانجليز وأقول اننا نحن طلبة فيكتوريا
القدماء نحب مصر أولا ونحب انجلترا ثانيا ٠٠ ولكن اذا اختلفت المصالحتان
فمصلحة مصر هي أولا وأخيرا ولكن من حسن الحظ أن مصالحتنا واحدة ، وأننا
نذكر أعمالكم فى مصر بالخير وصحيح انكم ارتكبتم أخطاء ولكن جل من
لا يخطئ .

سيداتى سادتى - أنا واثق من النصر وواثق من الصداقة وحسن النية
بين مصر وبريطانيا ، ولكن لا صداقة بلا ثقة . فثقوا بنا ما دمنا نثق بكم .
ولا تخافوا أيها الانجليز منا اذا قوينا فقوتنا قوتكم وقوتكم قوتنا ، وهذه القوة
المشتركة هي التى ستخرجنا من الظلام الى النور .

ولقد أردنا ان تقدم دليلا على ثقتنا ليس بالكلام بل بالعمل ! تعرفون
ان فى الزواج شيئا اسمه « الدوطة » وسندفع الآن دوطة لبريطانيا ومن حسن
الحظ أن التقاليد فى انجلترا ان تكون الدوطة بسيطة وهذه الدوطة هي مبالغ
سنبتز بها للجيش البريطانى فى مصر وللأعمال الخيرية التى تقوم بها لادى
لامبسون للنساء والأطفال ٠٠ وأظنكم تدهشون لأنى اخترت أعمال لادى
لامبسون الخيرية ذلك لأن لها فضلا لا يعرفه أحد ولعلكم تذكرون انه عندما حضر
سير مايلز لامبسون الى مصر فى المرة الأولى كان عازبا ولهذا مكث سنة دون
أن يعمل شيئا وبعد ان تزوج من لادى لامبسون رأينا المعاهدة المصرية البريطانية
ورأينا الخير الكثير ٠٠ فاعترافا بالجميل سنقسم هذه المبالغ بين الجيوش
البريطانية وأعمال لادى لامبسون الخيرية ٠٠

وقد تبرع رفعة على ماهر باشا بمبلغ مائة جنيه ومحمد محمود باشا
بخمسين جنيها والنحاس باشا بخمسين جنيها وبهى الدين بركات بخمسين
جنيها وعبد الفتاح يحيى باشا ب ٢٥ جنيها ومكرم عبيد باشا ب ٢٠ جنيها وكل
من الدكتور أحمد ماهر باشا والنقراشى باشا وحسين سرى باشا وحلمى عيسى
باشا بعشرة جنيهات وكامل بولس حنا بك بخمسين جنيها وأخيرا المفاجأة الكبرى
وهي ان السيدة قوت القلوب الدمرداشية تبرعت بخمسمائة جنيه .

وأقول لكم ان الفضل فى هذه التبرعات يرجع الى الملك فاروق فهو الذى
قاد هذه الحركة ولعلكم تذكرون ان جلالته تبرع للترفيه على الجيوش الانجليزية
فى مصر بخمسمائة جنيه . اقترح أن أرسل باسمكم برقية شكر لجلالته على
المثل الطيب الذى ضربه فسرنا على منواله وان نرسل برقية أخرى لصاحب
السمو الملكى الأمير محمد على فقد تبرع سموه أيضا لجنود الجيش البريطانى
بمبلغ كبير ٠٠

وكانت كلمة مصطفى النحاس باشا - فى البداية - بمثابة تحية لمن
أنالوه شرف الكلام فى تلك المناسبة ، باسم الضيوف ، غير أن هذا الشرف
يقترن بمسئولية كنت ولا شك أنوء تحت عبئها لو لم أكن أشعر بأنى أترجم

عما في قلوبكم وأنفسكم وأعبر - بكل اخلاص وصراحة - عن أفكار أولئك الذين يقدرون في هذه الساعة العصبية قيمة الصداقة ويعطونها كل معانيها ،
وعبر مصطفى النحاس عن سروره العظيم ، والخطير اذا جاز هذا التعبير « لاشترانا الليلة في هذا المظهر الرائع للصداقة الوطيدة ، والتعاون الأكيد ، بين مصر وانجلترا ، لم تكن الصداقة ولم يكن التعاون في يوم من الأيام ضرورين كما هو لنا الآن ، كما اننا لم نفهم قط كما نفهم اليوم فوائده التحالف الذي عقدناه في سنة ١٩٣٦ فربط مصائر شعبينا برباط واحد لمصلحتهما المشتركة وفي سبيل مستقبل مجيد كله الثقة وكله النجاح »
ان موقعي المعاهدة - أيها السادة - لم يشكوا يوما في أنها كانت ضرورة عاجلة وقد وردنا مورد السلام بين مصر وبريطانيا ، بقلوب عامرة ، وعزائم راسخة في اقامة دعائم الصداقة بينهما يوما على أسس وطيدة من الثقة والكرامة ، وتبادل الاحترام » .

ويتحدث مصطفى النحاس عن معاهدة ، ١٩٣٦ وعن يوم توقيعها فيقول .
كان يوما عظيما لمصر يوم سجلت المعاهدة ، استقلالها ، فقبل جاهدنا لهذه الاستقلال بكل حماسة ولكن دون حقد ، وها هم أولاء خصومنا بالأمس قد أصبحوا لنا أصدقاء ، كما أصبحنا لهم أصدقاء ، وصداقتنا ليست وليدة النصوص ، ولكنها وليدة العواطف التي أملت الاتفاق ونحن نعلم ان الضمان لاخلاص الطرفين وحسن نيتهما لم يكن في توقيعهما على المعاهدة بل في الرغبة الصادقة التي حفزت كلا منهما » . وينفي مصطفى النحاس ، أن تكون خلافات جديدة قد حدثت ، « ولكن الصيادين في الماء العكر يلوحون بعض الأحيان - لغايات يؤسف لها - بشبح الخلاف وما كان يجب أن يحدث هذا نعم لا يجوز الآن على الخصوص أن يحل شيء من عدم الثقة أو يطرأ على جو علاقتنا أقل الغمام ، ونحن جميعا - مصريين وبريطانيين - جديرون بأن نبذل هذا الغمام المصطنع ونعيد الماء على مجراه بفضل التفاهم المتبادل ، والاخلاص الصريح ، ويدعو مصطفى النحاس الى توحيد الجهود المصرية البريطانية أمام العدو المشترك « عاملين بروح المعاهدة روح الثقة والاخلاص ، انها الحرب - أيها السادة - وللحرب واجبات تفرضها على الجميع : على من يحارب وعلى من لا يحارب ، على من لم يدع الى القتال بعد وعلى من يستعد للقتال اذا حانت ساعة القتال » .

ويختتم مصطفى النحاس كلمته بقوله :

« اننا نحن وأمم الشرق الاسلامي جميعها نعرف الخطر علينا من انتصار الأعداء فهم لن يترددوا في أن يبسطوا وسائلهم الوحشية على أبعد الأقطار » .

لقد طالما أعربنا بكل قوانا عن سخطنا الشديد على الدكتاتوريات - وعلى الخصوص تلك التي تكره الضمائر وتذل كرامة الانسان - ان فلسفتها فلسفة شنيعة ، فلسفة بربرية ، والحرب تدور اليوم على رحي لا تسمح لأحد من الناس بأن يصرف اهتمامه عنها اذ يراد أن نعرف هل لا تزال حرية العقيدة وحرية الفكر من حقوق الانسان الطبيعية بل يراد أن نعرف هل لا يزال للإنسان حق الحياة ؟ .

في هذه الساعة العصبية على الخصوص يجب أن تتجلى الصداقة المصرية البريطانية في جو الحادثات ، اذ أن توضيحات اليوم هي التي تمهد لحصاد الغد . فعلينا - مصريين وبريطانيين - أن نؤيد هذه الصداقة دون تردد بأصدق جهودنا ، ومن كل قلوبنا وليشمل الاخاء والتعاون جميع هؤلاء الذين يتألمون وينتظرون كما ننتظر - ولكن ، واحسرناه ، في وابل من الدم والدمع والحداد والخراب - ساعة زوال هذا الكابوس من القلق المقيم .

اننا ننادى : تحيا الصداقة المصرية البريطانية ، تحيا حليفنا ، تحيا الديمقراطية العاملة . لأننا نود أن تعود الى العالم بأقصى سرعة ممكنة حالة السلام في ظل سابغ من الأمن والحرية والعدل .
أما سير مايلز لامبسون فيبدأ كلمته بقوله : « ان الملك فاروق عندما تبرع بمبلغ كبير من المال للترفيه عن الجنود البريطانيين الذين يخلمون مصر ، فقد بدأ دحرجة الكرة والكرة التي بدأت دحرجتها بيده الكريمة ستستمر في التدحرج » . ويشير مايلز لامبسون الى الصفة القومية التي امتاز بها عشاء كلية فيكتوريا حيث اجتمع الليلة عدد كبير من الزعماء المصريين البارزين وان هذا ليدل كما دل عندما اجتمعت الجبهة المتحدة التي تقاوضت في عقد معاهدة التحالف على ان هناك مسائل ، ترتفع على الحزبية وتوحد بين الأحزاب ويعلم سير مايلز لامبسون شكر بريطانيا شعبا وحكومة على المساعدات التي قدمها لنا الشعب المصري ، بمقتضى معاهدة التحالف خاصة وأن المحافظة على المعاهدات فضيلة نادرة في أيامنا هذه .

ويعطى سير لامبسون درساً عنيفاً لأولئك الذين يعميهم التحامل القديم فلا يريدون لمصر أن تتعاون مع بريطانيا . ثم يقول كذلك : لم أكن لأتصور أن أى اعجاب سطحي بألمانيا القديمة أو المدهانة لساداتها الحاضرين قد حملا ، أى انسان هنا ، على أن يتخيل أن الخطر على مصر ، لم يكن له من وجود ويقول مايلز لامبسون أيضا : التحالف لا يتناقض مع الاستقلال القومي المصرى بل هو الوسيلة التي يمكن بها المحافظة على المصالح المصرية .

ويمضى سير لامبسون في ترديده أمجاد الاحتلال البريطانية لمصر ، ويدعى أن بريطانيا قد جاءت الى مصر على غير ارادتها الى حد ما !

ثم ينفى سير مايلز لامبسون شائعة وجود رغبة لبريطانيا فى التدخل المباشر فى سياسة مصر ، المملوكية ، واصفا هذه الشائعة بأنها « سخيفة » ، كما ينفى أيضا ان بريطانيا طلبت ارسال ١٥٠ ألف جندى مصرى الى الميدان الغربى ، ويؤكد ان مثل هذا القول مجرد من كل أثر للحقيقة « فاننا لم نطلب رجلا واحدا من مصر » ثم يقول معقبا على ذلك : اننى لا أحتمل الصبر ، مع هؤلاء الذين يحبون ان يعكروا المياه أولا ثم يصطادوا فيها . . الى ان يقول سير مايلز لامبسون منذرا ، ومحذرا « اننا معتزمون ان نحفظ بولائنا لمعاهدة التحالف وان نحترم حقوق مصر . ان مجرد ظهور أمثال هذه الشائعات يدل مع الأسف على ان عمال الشر منتشرون . وهؤلاء مهمتهم ومبعث سرورهم - لأغراض ليس من الصعب تبينها - أن يبدلوا الجهد فى غرس بذور التفريق والشك . وانى لأوجه الى عمال الشر هؤلاء كلمة تحذير فافول « ان الشعب البريطانى شعب صبور بطبيعته . ولكن هذا زمن حرب ، ومجهودنا الوطنى كله موجه لكسب الحرب ، وصبرنا على أى شئ يعترض طريق هذا الغرض العظيم ليس بالصبر الذى لا ينفذ . .

اننا لا نحارب لمجرد المحافظة على سلامتنا وحريتنا . اننا نحارب فى سبيل مثل دولى أعلى وعظيم ، ينحصر فى تخلص العالم من التهديد المستمر للسلام وللحياة اللولى المنظمة المستقرة . اننا نحارب - كما قال مستر نيفل تشمبرلين فى حديث ألقاه بلندن فى ٣١ يناير - للدفاع عن كل أمة مهددة بالخوف من أن يكون مصيرها مصير تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وما يهدد فنلندا اليوم ، اننا نحارب للدفاع عن حق الأمم المستقلة فى أن تعيش فى سلام فى ظل قوانينها وفى التمتع بعاداتها وتقاليدها . وليس فى مقدورى ان أختم ما أريد أن أقوله بغير أن أقتبس بعض ملاحظات أبداها منذ أيام لورد هاليفاكس فى حديث له مع السفير المصرى فى لندن وهى :

« لقد أظهرت ألمانيا بما لا يحتمل زيادة ايضاح انها لا تقيم أى وزن على الاطلاق لآمال الشعوب الصغيرة واستقلالها . اذن ليس هناك أية مسألة غير ان مصر وان لم تكن أمة محاربة لألمانيا بالفعل فان الحرب الحاضرة تحمل فى طياتها مصلحة حيوية لمستقبلها .

ولا يجوز ان يشك أى انسان فى ان الشعب البريطانى مصمم التصميم كله على ان يكسب هذه الحرب مهما كلفه هذا النصر من ثمن . وعلى نلك النتيجة يتوقف مستقبل مصر ! .

وهذا هو الصديق الصريح غير المزوق ، وهو صدق أجرؤ على أن أعتقد بان جميع الحاضرين فى مادبة الليلة يقدرونه ويوافقون عليه .

مع بدايات الحرب العالمية الثانية : من أسرار السياسة البريطانية في مصر

تعمدت في الفصل السابق الوقوف عند حادثين ، أو حدثين هامين أولهما احتفال خريجي كلية فيكتوريا بما ألقى فيه من خطب غرامية من جانب بعض السياسيين المصريين وبما ألقى أيضا فيه من تهديدات سافرة علنية أطلقها السفير البريطاني في مصر سيد مايلز لامبسون .

ولست أدري كيف ولماذا تحمل الزعماء الموجودون في ذلك الاحتفال كل تلك التهديدات خاصة وكان على رأسهم مصطفى النحاس باشا ، وأحمد ماهر باشا .

وقد يرد البعض بأن التهديدات لم تكن موجهة ضد الزعماء المشاركين في الحفل ، وإنما هي موجهة - في الأصل - الى علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ومن معه من الوزراء والحاشية وحتى ، لو كانت التهديدات مقصورة على علي ماهر باشا ووزرائه وحاشيته وحاشية الملك لكان من أوجب الواجبات على الحاضرين من زعمائنا أن يثوروا على تلك التهديدات الصادرة من سفير مهما يكن مركزه ، ومهما تكن الحراب البريطانية التي تسنده قد جاوز اختصاصاته وحلوه وصفته بكثير .

الحادث الثاني أو الحدث الثاني الذي وقفنا عنده هو المذكرة التي أرسلها الوفد المصري بعد بضعة أسابيع الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطاني ، خاصة بالوقوف السياسي والتي تتعارض تماما مع خطبة مصطفى النحاس باشا في حفل خريجي كلية فيكتوريا !! .

ولأننا نرى في هذين الحادثين أو الحدثين أهمية بالغة ولأن آثارهما كانت خطيرة للغاية فأننا نستأذن القارئ العزيز في أن نعود إليهما مرة أخرى

مؤكدين ، ان الوقوف عند هذين الحادثين أو هذين الحدثين سيساعدا كثيرا
عندما ندرس حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

واختار من بين الصحف المصرية الصادرة وقتئذ واحدة أو اثنتين لتتبع
آثار خطب حفلة خريجي كلية فيكتوريا بما فيها من غرام عنيف مشبوب
ببريطانيا وبما فيها من تهديدات بريطانية عنيفة لا تتفق أصلا ، وذلك الغرام
العنيف المشبوب الذى ظهر جليا فى تلك الحفلة . وأرجو من القارئ العزيز
أن يلاحظ أن الرقابة على الصحف كانت موجودة . وكان الرقيب العام يحذف
كل ما يمس الحليفة بريطانيا من قريب أو من بعيد ، وهذا ما يفسر الحذر
الشديد الذى بدأ فيما سطره الصحفيون والكتاب من كلمات حول حفل خريجي
كلية فيكتوريا .

فى ١٦ فبراير ١٩٤٠ ، كتبت مجلة المصور « العدد ٨٠١ » تقول تحت
عنوان « عشاء فيكتوريا » : لم أسمع ولم أقرأ فى الحفلة لفظا عربيا واحدا ،
صحيح المدرسة انكليزية ولكن الحفلة تقام فى أرض مصرية والقائمين بها
مصريون و٠٠ لا أدري لماذا استحسنت غياب على ماهر رئيس الحكومة
المصرية فلا أظن أن جو المكان والاجتماع كان يلائم أعصابه وكان الله فى عون
النحاس باشا ، ومكرم عبيد والآخرين ، برع أمين عثمان باشا فى خطبته براعة
كبرى وقد جرى فى هذا التعبير عن زواج انكلترا الرجل من مصر المرأة ، وأخذ
يحلل حب الواجب وحب العقل وحب الغرام تحليلا متطرفا لطيفا ولكن الزوج
سير مايلز لامبسون كان زوجا شرقيا ، لم يلعاب زوجته مصر مداعبة الغربيين
الناعمين ، بل مداعبة الزوج الحشن ، كان الطعام لذيذا متقنا وكان النبيذ
الأبيض والأحمر كثيرا وكانت الشمينانيا فياحة على كل لسان .

وفى مكان آخر من « المصور » وفى صفحات السياسة والحرب جاء
مايل تحت عنوان « حفلة الموسم السياسية » : تخصصت كلية فيكتوريا فى
الاجتماعات العليا والسياسية العليا ، وتخصصت فى أنها احتكرت زعماء
الجبهة الوطنية تدعوهم فيقبلون الدعوة عن طيب خاطر ، وتستخطبهم فيخطبون
عن طيب خاطر «وتحبسهم» أربع ساعات طوالا فى جو غير منعش ، «فينحبسون»
عن طيب خاطر . كان الخطيب الأول - الرسمى - أمين عثمان باشا فأشعل
سيجاره الكبير ثم سحب نفسا ، أو نفسين ثم تدفق يتكلم بأسلوب تهكمى
استعمارى . وقد كانت لغته الانكليزية طبيعية مناسبة وأخذ يشرح نظرية حب
الواجب وحب الحب ثم أغدقها على مصر وانجلترا ، فكان من سوء حظ مصر
أنها كانت الزوجة وظلت الاستعارات تتوارد ، حتى كان من سوء حظ أقطاب
الجبهة الـ ١٣ أنهم جميعا كانوا زوجات والزوج وأحد وهو انكلترا وكان
أمين عثمان باشا مرهقا فاختر النسوية لمصر ليسيطر بها على قلوب المستمعين
ولكنه كان يستدرك دائما حتى لا يفجع المصريون بهذه التسمية فيضطروا لاختيار

« الزواج الكاثوليكي » وما كان ليستطيع الزواج الاسلامي لأنه يبيح الطلاق .
مثنى وثلاث وحق الطاعة ليس عملية طبيعية في حفلة سياسية كهذه . وانتهى .
الاجتماع بعد أربع ساعات ورتب كشوف المتبرعين وحصلت مناورات لطيفة ،
وشرفت الحفلة السيدة قوت القلوب « السمرداشية » وحسبنا فعلت لأن وجودها
كان انسجاما بين الفيكتوريين القدماء وبين محبى الائتلاف المصرى البريطنانى .
من زمن بعينه .

أما مجلة روزاليوسف فقد قالت فى عددها الصادر فى ١٧ فبراير ١٩٤٠
تحت عنوان : « أطعم الفم يستحق اللسان » : « حفلة الخريجين القدماء لكلية
فيكتوريا خميرة لحديث طويل المدى كيفما قلبته ، طالعك منه ما يغريك .
باستثناف الحديث من جديده وهذه الميزة الحفلة وسارة الحدث الكبير ، وما قاله
الزعماء ليس بالأمر الجديد الذى لم يعرفه الجمهور بعده أن رددته الصحف
خلال الاسبوع الماضى وعلقت عليه . وما قاله الزعماء ليس أمرا عاديا بل أن
فيه وما لم يسمعه منهم فى غير ذلك المكان . والآن نتساءل هل ما قالوه جاء
صادرا حقا عن عقيدة خالصة أم هى خطب مدبرة ، وأحاديث مجهزة أم هو
وحى المكان والهام الساعة وثمار أطباق الأكل الشهية التى كانت تتحدث
بدورها عن حذق الطباخ الذى جمع على مائدة واحدة أشخاصا ما كانوا يجتمعون
ولو ناديت على اجتماعهم بالانجيل والقرآن أغلب الظن أنهم كانوا مخلصين
فيما قالوا لأن ارتفاع نفقات الأمعاء بفعل رائحة الطعام تحرك كوامن النفس
وتغمر العقل الباطن - والأمعاء من البواطن - فلا يكون الكلام الصادر
الا صادقا فى التعبير عما تكنه خبايا النفوس » .

وبعد تلك المقدمة الطويلة تقول روزاليوسف ان خطاب رفعة محمد
محمود باشا بالنيابة عن مصر انجليزى الاسلوب انجليزى الالقاء صريح متزن
الا انه أحسن التعبير عن رغبات مصر فى كثير من الأنفة والكبرياء ولم يخطئ
رفعته حينما صرح بأن الشيطان الذى نعرفه خير من الشيطان الذى لم نتشرف
بعد بمعرفته . لم يخطئ محمد محمود باشا لأننا الآن فى موقف لا نملك
فيه الا التسليم بما هو واقع وقد يكون الواقع خيرا من المجهول وهذا من فلسفة
الحكماء التى هى كل زادنا فى هذا الأيام .

وتحدث رفعة النحاس باشا بالنيابة عن ضيوف الحفلة فكان الحديث فى
طرفه حور وشroud ولا ندرى ، اذا كان حقا ، أحسن التعبير عن آراء الضيوف
أو عن آراء نفسه .

والجدير بالتسجيل ان حديث النحاس باشا قوبل عند الانتهاء بالتصفيق
الحاد من الجميع والابتسام الفاتر من جانب أحمد ماهر .

والقرى سعادة أحمد ماهر باشا خطابه القاء أحسن الرد فيه على خطباء
المساندة الطويلة مع الاتسام بالمكن والتلميح الحاذق .

لا ندرى ما الذى آهاج فى سعادة أمين عثمان باشا « عرق » الفكاهة والتنكيت فى هذه الحفلة وما الذى ذكره بتعبد الزوجات والزواج الكاثوليكي وغير الكاثوليكي ، ولماذا جاء خطابه فياضاً بكل هذه الملاحاة والطرافة والمداعبة حتى أتعب نفسه وأتعب السامعين : شرب السفير البريطانى نخب ملك مصر وشرب النحاس باشا نخب ملك بريطانيا وشرب أمين عثمان باشا نخب الملكين فى كأس واحدة قل لى بعد هذا : ان أمين عثمان باشا لا يقدر على شىء ما ، وبماذا كانت الصحف تحكى ، وتعيده لو أن سعادته تمسك بالوقار ، وقار المكان ، ووقار السياسة الانجليزية ووقار السياسة المصرية قبل كل شىء .

وتنشر روز اليوسف - فى نفس الاسبوع - زجلا عن أمين عثمان باشا تقول فيه :

يا ماشى تخبط بغصن زتون على الابواب
وتوزع الشهد من فمك على الاحباب
وتقسم الجنة حنة حنة ع الاحزاب
لكل مؤمن بسحرك سهم فى الجنة
ولكل حزب وزعيم فيها رصيد وحساب
تعبت روحك • فى ده قال لى ، ودا انتقال له
وانبح صوتك وأوتار صوتك انحلوا
وحفيت من الجرى حتى تربى لك كاللو
والمغربى مغربى والشامى فضل شامى
واللى يتعب أهى الراحة أفضل له
ارتاح مافيش فائدة لو شهدك عصير الراح
والجنة بابها اتقفل بالضبة والمفتاح
والحلم الى أنت شفته كان أمل وهو راح
ارتاح ولو ساعة واحدة فى النهار واهبط
والبوسطجى يلف لفة يا أخى ويرتاح

وفى نفس العدد ، تقول روزاليوسف ان أمين عثمان باشا منذ خروجه من وكالة وزارة المالية أصبح يشغل عضوية مجالس ادارة فى بعض الشركات والبنوك وكلها بريطانية وبهذا أصبح دخله منها مع المعاش الذى يتقاضاه من الحكومة المصرية يزيد على ثلاثة آلاف جنيه فى العام « عام ١٩٤٠ » .

واعتقد أن أحدا لم يخطب خطبة تسبب فى جر المتاعب على صاحبها مثل أمين عثمان باشا الذى شاء له سوء حظه أن « ينكت » « ويستظرف »

ويخرج على التقاليد المتبعة في مثل تلك الحفلات الرسمية فيقول هذا الكلام الذي اغضب شعب مصر عليه

وقد كانت خطبة أمين عثمان باشا في حفلة خريجي كلية « فيكتوريا » في مقدمة الاسباب التي استند عليها الشبان الوطنيون الذين اغتالوا أمين عثمان باشا فيما بعد ٠٠ في الساعة السابعة والنصف من مساء ٢٥ يناير ١٩٤٦ .

لقد كان أمين عثمان باشا في احتفال خريجي كلية فيكتوريا « خطيبا لا خطيبا » أو كما قال أحمد شوقي في مصطفى رياض باشا أحد كبار الوزراء المصريين المتعاونين مع الاحتلال البريطاني وكان مصطفى باشا قد بلغ السبعين من عمره ولكنه في الاحتفال بتأسيس مدرسة محمد علي الصناعية بالاسكندرية في عام ١٩٠٤ ، أبى الا أن يتطوع للخطابة فيمتدح اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر ويمتدح الاحتلال البريطاني الامر الذي جعل الرأي العام المصري يثور ثورة عارمة ضد مصطفى رياض باشا ، ترجم أحمد شوقي تلك الثورة في قصيدة من أروع قصائده ، يقول فيها :

كبير السابقين من الكرام برغمي أن انالك بالكلام
مقامك فوق ما زعموا ولكن رأيت الحق فوقك والمقام
الى أن يقول :

غمرت القوم أطراء وحمدا	وهم غمروك بالنعم الجسام
راوا بالآمس أنفك في الثريا	فكيف اليوم أصبح في الرغام
خطبت فكنت خطبا لا خطيبا	أضيفت الى مصائبنا العظام
لهجت بالاحتلال وما أتاه	وجرحك منه لو احسست دام
وهل تركت لك السبعون عقلا	لعرفان الحلال من الحرام

● ولقد سبق لي أن اشرت مجرد اشارة الى مذكرة الوفد المصري الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطاني في القاهرة في أول ابريل ١٩٤٠ أى بعد بضعة اسابيع من ذلك الخطاب الحلو الجميل الذي خاطب به النحاس باشا الحليفة والحلفاء . كما سبق لي أن اشرت الى رد الحكومة البريطانية على مذكرة الحكومة البريطانية . كما سبق لي أيضا أن اشرت الى صدى مذكرة الوفد عند كثير من السياسيين المصريين والمؤرخين المعاصرين وكنت قد وعدت بنشر نص مذكرة الوفد ورده على الرد البريطاني ، ولكنني وجدت ان نشر النص سوف يأخذ حيزا كبيرا من تلك السلسلة الى جانب ان فيه تفصيلات كثيرة اعتقد انها فقدت أهميتها الآن مثل موضوع أسعار القطن

واكتفى اليوم بنشر بعض فقرات من تلك النصوص

● تبدأ مذكرة الوفد باثبات اخلاص الشعب المصرى للحقيقة فى وقت شدتها وللديمقراطية فى ابان محنتها ، حفيظا على شرف العهد ، غير متردد فى ان تقوم مصر بواجبها كاملا رغم تكاليف هذا الواجب واختطاره . . . وذلك برغم الانقلاب الدستورى فى ديسمبر ١٩٣٨ الذى أقصى فيه الشعب وحكومته عن ادارة شئون البلاد والذى باركنه الحليفة واستغلت له لصالحها رغم أحكام المعاهدة فى نصها وفى روحها .

● وتقول المذكرة أنه ما كاد الجو الدولى يضطرب وتبدو فى الافق نذر الحرب حتى اعلن رئيس الوفد أن مصر تمتد يدها الى الشعب الحليف وان واجب الشرف يقضى على كل مصرى ان يعضد الحليف ويشهد أزره وأن يتجنب كل مناوأة تعتبر طعنا فى ظهره ، وتؤكد المذكرة على أن مصر الأمة الصغيرة قد تحملت وتنجح من حليفتها الكثير من اعباء الحرب وأوزارها ، مما يكاد يودى بمراقفها ، وينقض ظهرها ، ومما أدى الى فقدان الميزانية توازنها والى نفاذ الاحتياطى الحكومى وتعرض البلاد لازمة مالية تهدد بالكارثة .

● وتشير المذكرة الى ان الحليفة لم تقدر لمصر ما قامت ، وتقوم به ، بل أنها حاولت استغلال الظروف القائمة فوضعت العقبات فى وجه تصدير القطن والحاصلات الاخرى ، ولم تشتتر محصول القطن بل عرضت شراء جزء منه بسعر منخفض كما حاولت تحويل البنك الاهلى المصرى وهو بنك انكليزى الى بنك مركزى للدولة ، الى جانب ان الحليفة طلبت اعلان الاحكام العرفية مما أفسح المجال لاستغلالها من جانب الحكومة القائمة ضد ارادة الشعب حتى أصبح المصريون فى عهد الاستقلال وكأنهم آلة عمياء ، صماء لا يسمع لهم صوت فى تصريف شئون بلادهم ولا يدرون أين هم مسوقون بل ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم اليه مسوقون . وتحذر المذكرة من الخطر الاكيد الذى قد يكون أيضا على الابواب والخوف من استهداف المحالفة المصرية البريطانية الى أزمة روحية خطيرة بدت ويا للأسف بعض بوادرها بين أفراد الشعب المصرى ، بل وامتدت الى غيره من الشعوب العربية والشرقية .

● وتطلب المذكرة من بريطانيا أن تحدد موقفها وأن تقوم من المحالفة وتنفيذها بالنصيب الذى قمتا به ، وان تستجيب الى المطالب ، التى تقدم بها الوفد المصرى والخاصة بضرورة انسحاب بريطانيا من الاراضى المصرية عندما تضع الحرب اوزارها ويتم عقد الصلح ، وان تكون مصر عند التسوية النهائية طرفا فيها وبعد انتهاء مفاوضات الصلح تدخل انجلترا ومصر ، فى مفاوضات يعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعا . . . وفيما يختص بالأحكام العرفية المعلنة الآن فى مصر تطالب الحليفة بالتنازل عنها تنازلا تاما واختار الحكومة المصرية بهذا التنازل . وما من شك فى أن الحكومة البريطانية اذا ما اعلنت تنازلها عن مطلبها بصدد الاحكام العرفية

لم تجد الحكومة المصرية مسوعا لابقائها اذ أصبح الأمر فيها على أى حال بين الحكومة المصرية والشعب المصرى يفصلان فيه ويسويان حسابه . وقد فاقنا أن نشير - فيما سبق ونحن بصدد الحديث عن صدى تلك المذكرة - ان الحزب الوطنى ومصر الفتاة قد أيدا الوفد المصرى فى مذكرته ٠٠ بعكس السعديين ، والاحرار الدستوريين !!

واستأذن القارئ فى أن أشير الى تقرير ، السير هايلز لامبسون عن تلك المذكرة نشره الأساتذة - د . محمد جمال المسندى ، د . يونان لبيب رزق ، د . عبد العظيم رمضان فى دراسة هامة لهم عن مصر ، والحرب العالمية الثانية صدرت عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لمؤسسة الاهرام . يقول تقرير لامبسون :

« أدى ظهور الوفد ، فى الميدان السياسى بسياسة قومية متطرفة الى تأكيد مكانته وقدرته على المشاغبة ٠٠ أن بيان الوفد الذى يتضمنه هذا الخطاب الذى سلمه النحاس باشا الى فى أول أبريل قد يتضح أنه يمثل نقطة تحول فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية بعد المعاهدة : ان طلب الوفد انسحاب قواتنا من مصر عند اقرار السلام . يبدو أنه قد أصبح الاساس النظرى للسياسة المصرية ، فالدكتور أحمد ماهر باشا الذى كان بوجه عام حسيفا كل الحصافة فى الامور الدولية قد أصبح الان يتبنى علنا - بعبارات ولو أنها دبلوماسية وسليمة الا أنها أقرب الى الفهم مما يقوله النحاس باشا - مضمون النظرية التى يقول بها الوفد وهى ان اعادة تسليح مصر ، على نطاق واسع ، بسبب متطلبات الحرب ينبغي ان يجعل من الممكن ان تجلو قواتنا جميعا عن مصر ، عند اقرار السلام ، بدلا من انسحابها الى منطقة القناة . الا أنه يقرن ذلك بتصريحات تدعو الى الاعجاب عن التضامن المصرى الانجليزى ، اما على ماهر باشا فليس له اتباع فى البلاد وقد قام بنشاط وطنى للحصول على شعبية قبل زيارته للسودان وزياراته التى تميزت بالديماجوجية للاقاليم ، ولكنها لم تترك اثرا كبيرا ، لذلك فهو لا يستطيع ان يترك المعارضة تفوقه فى اثبات وطنيتها والوفد بتلك الحركة التى قام بهسا سيضطر الى التحرك قبل الاوان فقد كانت تنسب الى على ماهر خطط كتلك التى تضمنها بيان الوفد ، وكان الاعتقاد العام أنه ينتظر حتى يتمكن من تقوية مركزه واضعاف مركزنا - انجلترا - قبل أن يفصح - الوفد - عن خططه بطريقة علنية ، لكن الوفد انتزع الآن مكان الصدارة فى هذا المجال ونظرا لنفذه الواسع وتنظيماته المنتشرة فى أنحاء البلاد فانه يبدو أن الاحتمال الغالب هو أن الصراع السياسى الداخلى فى مصر قد يدور حول مشكلة اجراء تعديلات كثيرة فى المعاهدة عند اقرار السلام مع ما يصاحب ذلك عادة من مزايدات تقوم بها الأحزاب ، فيما تتقدم به من مطالب وطنية ٠٠

لقد عادت الراية الوطنية ثانية الى يد الوفد ، وقد يجد على ماهر باشا نفسه فى نفس الوضع الذى كانت الحكومات المختلفة المعارضة للوفد ، تجد نفسها فيه فى فترة ما قبل المعاهدة أى وضع المضطر الى جانب تجنب الظهور بمظهر العقبة فى طريق الأمانى الوطنية : هناك تحيز ضد الأجانب فى كل دولة تخضع للاحتلال الأجنبى وهذا التحيز قد زاد شدة مناورات حزب وطنى يتمتع كالوفد بتأييد غالبية الشعب ، ان أى نجاح فى اثارة شعور عدائى ضد البريطانيين فى مصر ، يكون له أثره خارج مصر ايضا ، وقد افصح الوفد بكل جلاء عن عزمه على جر الأمم الشرقية الاخرى الى حملة ضد بريطانيا .

ومازال الوفد يتمتع بمنزلة ، كبيرة فى العالم العربى ، وأن محاربة منظمة منه لاستغلال ما يشعر به الفلسطينيون والسوريون من ظلم ستزيد الشعور ضد الحلفاء ، فى العالم العربى كما تزيد من المصاعب التى تواجهها كل من بريطانيا العظمى وفرنسا فى وضع البلاد العربية تحت جناحها .

هكذا كان رأى بريطانيا فى التقارير الرسمية السرية فيما يتعلق بمذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية ، أما رأى بريطانيا الرسمى العلنى فقد تمثل فى التبليغ البريطانى التالى الموجه الى السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة بتاريخ ٦ ابريل ١٩٤٠ :

« من لامبسون ، الى هاليفاكس ٤ مايو ١٩٤٠ » .

١ - بلغوا النحاس باشا فى الحال ان الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد كحالة مقصودة للعب دور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها .

٢ - أما فيما يختص بالمسائل التى أثارها النحاس باشا فمن البديهي أنها تؤدي الى :

(أ) إعادة النظر فى المعاهدة البريطانية المصرية .

(ب) تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية .

(ج) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب مع ألمانيا .

٣ - لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ، ومن الجلى بلا شك للنحاس احتمال مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية .

فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ - اننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقل للنحاس باشا - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية . وانه ليسعدنى أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهده طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترب بالسداد .

الفصل الرابع

بين الوفد المصرى ووزارة على ماهر باشا ممركتان برلمانيتان عنيفتان

سبق أن تحدثنا عن احتفال خريجي كلية فيكتوريا ، ذلك الاحتفال الذى خطب فيه مصطفى النحاس باشا أخطر خطبة مشيدا بالتحالف المصرى البريطانى وخطورته وأهميته ، ذلك الاحتفال الذى ألقى فيه أمير عثمان باشا الخطبة ، التى أودت بحياته والتى تحدث فيها عن الزواج الكاثوليكي الذى يربط بريطانيا بمصر وذلك الاحتفال الذى ألقى فيه مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى مصر خطبته التى ملأها بتهديد المصريين ، ووعيدهم اذا هم لم يقفوا الى جانب بريطانيا .

وقد تحدثنا عن مذكرة الوفد المصرى التى بعث بها الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطانى فى القاهرة والى رد الحكومة البريطانية على تلك المذكرة . ونبدأ بنشر رد الوفد المصرى على رد الحكومة البريطانية بنصه ، لأهميته التاريخية ، وهو فيما يلى :

« حضرة صاحب السعادة السير مايلز لامبسون سفير بريطانيا العظمى فى مصر » ..

يا صاحب السعادة :

لى الشرف أن أبلغ سعادتك انى عرضت على الوفد المصرى فى اجتماعه المنعقد فى النادى السعدى فى يوم الاثنين ٨ ابريل الحالى الرد التلغرافى الذى بعث به سعادة اللورد هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا العظمى والذى بلغتمونى ترجمته الفرنسية فى يوم ٦ ابريل ، ردا على قرارات الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية السابق تقديمها الى سعادتك لابلاغها الى الحكومة البريطانية ، كما عرضت عليه الملاحظات التى أبديتها لسعادتك شفويا على هذا الرد ، فوافقتى الوفد عليها باجماع الآراء ، وكلفنى ابلاغ سعادتك تأييدها لها ، لابلاغها الى الحكومة البريطانية .

وان الوفد ليأسف أشد الأسف لان الحكومة البريطانية فى الوقت الذى تطالبنا فيه بالعمل على تخفيف وقع المذكرة التى قدمناها لها ، لا تخطو هى من جانبها أية خطوة فى سبيل ارضاء الشعب المصرى باجابة مطالبه الحق ، العادلة ، فتقيم الدليل ظاهرا محسوسا على رغبتها فى مشاطرته آلامه وآماله ، كما يشاطر هو الشعب البريطانى آماله وآلامه ، ويخفف بذلك الأثر الممض الذى يحسه الشعب المصرى ، والذى جهدنا صادقين كيما نقنع الحليفة - لا بمحاولة تلطيفه فحسب - بل بمعالجته علاجا حاسما وعاجلا ، حتى لا يعوق الشعبين الحليفين خلاف ، أو سوء فهم ، أو سوء تأويل ، عن متابعة الهدف المشترك الذى نرمى اليه جميعا ، متساندين ، متعاهدين ، ألا وهو انتصار الديمقراطية نصرا عاجلا وحاسما . وما كنا لنجهل ما يشير اليه رد الحكومة البريطانية من خطورة الحرب القائمة ، ومبلغ خطرهما على مصر وبريطانيا معا ، بل ما كنا فى معاونتهم لكم بما فى وسعنا ، وبما فوق وسعنا لنجهل ما يلوح به ذلك الرد من أن انتصار العدو لا يترك لمصر أملا فى صيانة حريتها ، واستكمال ديمقراطيتها .

نعم . . أدركنا ذلك كله ، ومن ثم لم نلخر رغبة ، ولا قوة ، ولا تضحية ، فى سبيل الدفاع عن بلادنا ، وعن شرف عهدنا ، وكان تقديرنا لمسئوليتنا عن مصير الشعب المصرى ، ومصير المحالفة التى ارتبط بها الشعب المصرى ، ومصير المبادئ التى جاهد ويجاهد لها الشعب المصرى هو الذى حدا بنا الى أن تقدم للحكومة البريطانية قرارات الوخه وهيئته البرلمانية - أو بالأحرى رغبات الأمة المصرية - اذ ما من قرارات صورت ما استقر فى قرارة نفسها من احساس . وصادفت لدى جموع الشعب ما صادفته من رضاء ، بل وحماسة كهذه القرارات التى حملت طابع الاخلاص على جبينها ، وجاءت فى مناسبتها ، وفى حينها .

ومما يزيدنا أسفا على أسف ، أن نجد فى رد الحكومة البريطانية تأويلا لتلك القرارات لا يتفق وما وضعت له ، بل يناقض ما وضعت له ، ورمت اليه ، فقد كانت صيغتها جلية صريحة ، لا تؤدى - ولا يمكن أن تؤدى - الى تدخل الحكومة البريطانية فى شئوننا الداخلية ، بل ان القرارات قد اتخذت فى الواقع للتخلص من هذا التدخل ووضع حد له سواء فى مسألة الأحكام العرفية التى طلبنا الى الحكومة البريطانية أن تتنازل عنها ، وتتركنا وشأننا مع الحكومة المصرية لكى نصحى معها حسابنا ، أو فى مسألة القطن ومحاصيلنا الزراعية الأخرى التى طالبنا الحكومة البريطانية بوقف تدخلها فيها فتمتنع عن اقامة العراقيل دون تصديرها ، أو دون إيجاد أسواق حرة لها ، وأثمان تتناسب وتكاليف انتاجها . .

فلستنا ندرى اذن من أين استمدت الحكومة البريطانية تأويلها الخاطيء لقراراتنا ، وهى لم تتضمن فوق ما تقدم سوى المطالبة بجلاء القوات البريطانية

بعد الحرب وعقب الصلح - والاعتراف بحقوق مصر كاملة في السودان - والاشتراك في مؤتمر الصلح - وهي مطالب أبعد ما تكون عن فكرة أو شبهة التدخل من دولة أجنبية في شئون مصر الداخلية !

بل لعل سعادتكم تذكرون اني صرحت لكم عندما سلمتكم هذه القرارات تصريحاً قاطعاً لا لبس فيه ولا ابهام ، بأننا لا نقبل أى تدخل من جانب الحكومة البريطانية في مسائلنا الداخلية ، وأكثر من ذلك فانكم عندما بلغتموني رد الحكومة البريطانية وتلوتم على الفقرة التي تشير الى هذا « التدخل » لم يسعني الا أن أذكركم بتصريحي السابق ، وأن أحتج على هذا التأويل الخاطئ لقراراتنا ، وأن أطلب اليكم تبليغ هذا الاحتجاج الى سعادة وزير الخارجية البريطانية - وأن الوفد ليؤيدني كل التأييد في هذا الاحتجاج .

بيد أن رد الحكومة البريطانية تضمن معنى آخر لا يسعنا أن نسكت عليه - وهو قولها أن في القرارات نقضاً للمعاهدة وتعديلاً لنصوصها - والواقع أننا لسنا نحن - كما يظن سعادة اللورد هاليفاكس - الذين نشكك في معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا التي كان سعادته أحد موقعيها ، وكان لنا شرف توقيعها ، وكانت - هي - ثمرة مجهوداتنا منذ ثمانية عشر عاماً .

على أنه ليس في قرارات الوفد شيء يتعارض مع روح المعاهدة ، بل ان تنفيذ هذه القرارات هو وحده التنفيذ الصحيح - والممكن - لنصوص المعاهدة المتعلقة بها ، وذلك لانه ازاء استحالة بناء الثكنات وجلاء القوات البريطانية الى المنطقة المحددة لها في المعاييد المحدد له - وهي استحالة نجمت عن عمل الطرف البريطاني وعن ظروف الحرب - ستواجه البلاد حتماً بحالة لا مفر فيها من أحد احتمالين :

فاما أن تبقى القوات البريطانية محتلة جميع البلاد المصرية ، شمالاً ، وجنوباً وشرقاً وغرباً - واما أن تجلو هذه القوات وتنسحب من مصر جميعاً بعد أن أصبح حصرها في مكان واحد مستحيلاً .

وما من شك في أن الاحتمال الأول - أى بقاء القوات البريطانية في البلاد المصرية جميعاً - يترتب عليه نقض صريح للمعاهدة من أساسها ، لان الجلاء هو حجر الزاوية فيها فلا مناص اذن من تحقيق الاحتمال الثاني وانسحاب القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، لان في هذا الجلاء وحده تحقيقاً للغرض الأساسي من المعاهدة ولا سيما بعد أن استكمل الجيش أهفته ، وعدته ، طبقاً لمقتضيات المعاهدة وبعد أن أسفر التعاون بين الجيش المصري والبريطاني على امكان احلال الجيش المصري محل القوة الصغيرة البريطانية التي كان مفروضاً أن تعسكر في منطقة قناة السويس حتى يتم تدريب الجيش المصري فيحل محلها في الوقت المناسب وحسبكم تمحيص الأسباب التي أبديناها في مذكرتنا

السابقة ، لتتبينوا وجه الحق فى مطلبنا ، وأن لا نقض فى المعاهدة ، ولا تعديل لحكمها أو لحكمتها •

انه اذا اقتضى الأمر تعديلاً للمعاهدة فالحكومة البريطانية آخر من يصح له الاعتراض على فكرة التعديل فى ذاتها وقد لجأت هى الى تعديل نص هام من نصوص المعاهدة فى اتفاقها الأخير مع صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا عندما كان رئيساً للحكومة المصرية ، وجاء فى صلب هذا الاتفاق أنه تعديل لاحدى مواد المعاهدة المصرية البريطانية - فليس مفهوماً إذن لماذا تسمح الحكومة البريطانية بتعديل المعاهدة عندما يكون التعديل لمصلحتها وفى غير ما ضرورة ماسة تقضى بها ظروف البلاد وحالتها ، بينما يكون ما نطالب به من تعديل « على فرض انه تعديل » غير مسموح به من الحكومة البريطانية • رغم أن الظروف القاهرة تدعو اليه ، ومصلحة البلدين تركز عليه •

أفيكون التعديل فى احدى الحالتين مسموحاً وفى الأخرى مرجحاً والمعاهدة هى هى ، والمعاهدان هما هما !!

وكذلك لسنا نفهم كيف نرى الحليفة فى مطالبنا العادلة ، والمتواضعة ، الخاصة بتصرف أقطاننا ومحاصيلنا ، مساساً بالضغط الاقتصادى أو الحصار التجارى ضد ألمانيا ••

فإننا طالبنا وما زلنا نطالب الحليفة بأن تشتري هى منا أو تترك غيرها من المحاصيلين يشترون •• وحسبنا أن تتخذ الحليفة فى هذا الشأن من الاحتياطات ما اتخذته مع غيرنا وأن تعامل أقطاننا ومحاصيلنا معاملتها للأقطان والمحاصيل الأمريكية التى تضاعفت صادراتها ، واتسعت أسواقها وارتفعت أثمانها - بينما انحطت صادراتنا وكسدت أسواقنا وانخفضت أسعار محاصيلنا بحيث أصبح السعر الذى يباع به القطن والمحاصيل الأخرى لا يكاد يفي بمصاريف إنتاجها ، ولا سيما بعد أن زادت زيادة كبيرة أسعار السماد والفحم وباقي أنواع الوقود والواردات مما أثقل كاهل الفلاح المصرى وكاد يقضم ظهره وإذا كانت انجلترا تشتري من بلاد البلقان والبلاد المحايدة بضائعها وحاصلاتها خوفاً من تسربها الى الأعداء أفلا يكون ذلك أدعى لأن تشتري منا أقطاننا أو تسمح بتصرف محاصيلنا ، نحن الأصدقاء والحلفاء ؟

ذلك هو مجمل ردنا على ما جاء فى الرد البريطانى ، وذلك هو موقفنا من قراراتنا - لا تغيير منا فيها ولا احراج لكم منها •

وها هى ذى ألمانيا تعتبر مصر بلداً معادياً وهو موقف منها لا نخشاه ؟ فلم يبق الا أن تحقق الحليفة مطالب الشعب المصرى منها ليكون لها موقف منا نرضاه •

وأخيرا ، فقد ألغت شقيقتنا العراق الأحكام العرفية فى أرجائها ، دون أن ترى حليفتنا مبررا لمطالبتها باستمرارها رغم ارتباطهما بمصالح جوهرية وحزبية كارتباطنا ، وبمحالفة كمحالفتنا - فلا معنى إذن لاصرار الحليفة على بقاء الأحكام العرفية فى مصر ، وهى نعلم أن المصرى ليأبى أن يساق الى واجبه سوفا ليناضل عن الديمقراطية والحرية ، ويخنى فى جوها خنقا ، هذا ردنا نرجو ابلاغه الى الحكومة البريطانية وتلك قراراتنا أملتها معا روح واحدة فى صراحة وإباء يحدوهما معا شرف الصدق وشرف الصداقة سواء بسواء .

وللحقيقة وللتاريخ نقول : ان الوفد المصرى خلال تلك الفترة التى بدأت فى ابريل ١٩٤٠ قد اتخذ موقفا متشددا جدا تجاه السياسة البريطانية ، ولا يتفق هذا الموقف أبدا مع موقف الوفد الذى أعلنه النحاس باشا فى احتفال خريجي كلية فيكتوريا .

لقد كانت مذكرة الوفد المصرى الى الحكومة البريطانية عنيفة للغاية ، وكان رد الوفد المصرى ، على رد الحكومة البريطانية أشد عنفا ، ولم يكتف الوفد المصرى بتبادل المذكرات بينه ، وبين الحكومة البريطانية ، بل راح يتخذ كل ما يستطيع اتخاذه من خطوات وقرارات لاثارة رجل الشارع ضد السياسة البريطانية فى مصر أو ضد حكومة على ماهر باشا ، التى كانت أيضا تخوض أعنف المعارك ضد الحكومة البريطانية التى كانت تتهمها - تتهم حكومة على ماهر - بمعاودة بريطانيا وفرنسا « الحلفاء » وبمناصرة ألمانيا وإيطاليا واليابان « المحور » .

وكان محمود بسيونى ، ويوسف الجندى ، وحسين محمد الجندى ، الأعضاء فى مجلس الشيوخ حيث للوفد المصرى أغلبية محترمة قد وجهوا استجوابا الى رئيس الوزارة على ماهر عن منع الرقابة نشر كل تعليق ، أو تأييد للمذكرة ، المتضمنة قرارات الوفد المصرى والهيئة الوفدية البرلمانية ، وعن عدم نشر الرد البريطانى وجواب الوفد المصرى عليه ، وعن موقف الحكومة المصرية من الرد البريطانى ، وعن المطالب التى جاء هذا الرد جوابا عليها .

وفوجيء الشيوخ الوفديون بأن الوزارة ، لم تطلب - كما هى العادة - تأجيل مناقشة ذلك الاستجواب أربعة أسابيع أو خمسة ، وانما طلبت مناقشة الاستجواب حالا ٠٠ الأمر الذى ترتب عليه تغيير مسار أعمال المجلس بصرف النظر عن كل المسائل المدرجة فى الجدول لتبدأ أعنف جلسات مجلس الشيوخ المصرى .

فى تلك الجلسة التى بدأت مساء ٢٠ ابريل ١٩٤٠ استهل الأستاذ يوسف أحمد الجندى بيانه بقوله : انه يأسف لان رئيس مجلس الوزراء قد وصف العمل المجيد الذى قام به الوفد بارساله مذكرته الى الحكومة البريطانية بأنه

عمل شاذ ، ثم تطرق الأستاذ يوسف الجندى الى القول بأنه لم يتعرض مجلس من مجالسنا التشريعية فى العهد الحاضر ، أو فى عهد مضى لموضوع له أهمية وخطورة هذا الموضوع الذى نحن بصدده .

وأشعر - هكذا قال الأستاذ يوسف الجندى - بأن من يتكلم فى هذا الموضوع سواء آكان أحد المستجوبين ، أم أحد حضرات الأعضاء المحترمين فى هذا المجلس الموقر ، يشعر بثقل المسئولية الملقاة ، على عاتقه فى كل فكرة ، وفى كل كلمة تصدر منه من هذا المنبر المقدس ، لما لهذا الموضوع من أهمية وخطورة ، لانه من جهة ، متعلق بمصالح حيوية خطيرة ، ومن جهة أخرى يرتبط كل الارتباط بعلاقات هى فى منتهى الدقة والأهمية بيننا وبين الحليفة ، فاذا كان هذا شعورى كمتكلم فى هذا المجلس فانى أعتقد أن شعور الحكومة لا يقل مطلقا عن شعورى ، وأنها قبل أن تجيب عن هذا الاستجواب ستراجع نفسها ، مرة وثانية وثالثة ، وستحسب حسابا دقيقا لكل كلمة تفوه بها أمام هذا المجلس الموقر .

ويقول يوسف الجندى : ان الوفد المصرى الذى ألف فى سنة ١٩١٨ والذى جمع كبار شيوخ الأمة ، ونوابها لا ينكر مطلقا الفكرة الوطنية التى دان بها الحزب الوطنى ، وعلى رأسه المغفور له مصطفى كامل باشا : أن الرجل الوطنى لا يجدر به مطلقا أن ينكر فضل الوطنيين ونحن لا ننكر للحزب الوطنى فضله .

وعن ضرورة إلغاء الأحكام العرفية رغم الحرب القائمة قال الأستاذ يوسف أحمد الجندى : ان الأحكام العرفية لا داعى لها ، وان الأسباب التى قامت بسببها والمصالح التى تفكر فى صيانتها يمكن أن تصان وتحفظ بتدبير آخر غير الأحكام العرفية ، ومن المستحيل على أى فكر أن يذهب الى أن مثل هذا الطلب يعتبر تدخلا من الحليفة فى الشئون الداخلية ، لان الأحكام العرفية كما قلت أعلنت بناء على طلبها ، وعندما يسأل الشيخ عباس الجمل زميله يوسف الجندى ، المزيد من الافصاح يقول الشيخ يوسف الجندى : ان الأحكام العرفية أعلنت بناء على طلب الحليفة ، فمن واجبى أن أقنعها بأنها لا محل لها الآن ، فاذا ما طلبت منها هذا الطلب فلا يعتبر ذلك تدخلا فى شئوننا الداخلية .

وكان معارضو الوفد قد أخذوا على الوفد أنه راح فى مذكرته الى الحكومة البريطانية يطلب رفع الأحكام العرفية ، بينما الأحكام العرفية فى بقائها ، أو الغائها شأن مصرى داخلى لا يجوز اقحام الأجنبى فيه ! وكانت الحكومة المصرية ترى أنه لا يمكن للحكومة المصرية أن تلغى الأحكام العرفية بدون موافقة الحكومة البريطانية !!

ويستمر مجلس الشيوخ حتى ساعة متأخرة من الليل فى مناقشة الاستجواب ، وتستكمل المناقشة فى اليوم التالى ، ويكون يوسف الجندى

بلا جدال هو فارس الحلبة ، رغم أنه لم يكن وقتئذ زعيم المعارضة ، بل كان الأستاذ محمود بسيونى هو زعيم المعارضة ، وكان غائبا لمرضه عن شهود تلك الجلسات الهامة .

وكان من بين الموضوعات التى رد عليها الأستاذ يوسف الجندى ما أثاره على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء من أن الوفد قد خرج بمذكرته ، على العرش ورغم اعتراض رئيس المجلس ، على اقحام اسم الملك فى تلك المناقشات السياسية يصر يوسف الجندى على توضيح وجهة نظره ، بل أن الأستاذ يوسف الجندى يطلب من على ماهر رئيس الوزراء أن يطلب حذف هذه العبارة من مضبطة المجلس حتى لا يكون له حق التعقيب عليها ، ولكن على ماهر لا يوافق على حذف العبارة الخاصة بالخروج على العرش من المضبطة فاستمر يوسف الجندى فى توضيح وجهة نظر الوفد قائلا وبالحرف الواحد : ان العرش قبل أن يجرى على ألسنتنا فهو مائل فى قلوبنا و ٠٠ و ٠٠ ويرد رئيس الوزراء أكثر من مرة على كلام يوسف الجندى ، بل ويقاطع رئيس الوزراء يوسف الجندى أكثر من مرة ، حتى ليقول يوسف الجندى - البرلمانى الممتاز - اذأ كان المقصود من هذه المقاطعة المستمرة أن أمتنع عن ذكر الوقائع المهمة ، فانى لا أمتنع عن ذكرها بهذه الوسيلة ولو بقيت فى موقفى حتى مطلع الشمس .

ويذيع على ماهر باشا - فى مجلس الشيوخ - سرا مؤداه أنه عندما طلب رفعة مصطفى النحاس باشا مقابلة السفير البريطانى استأذن السفير البريطانى على ماهر باشا فى مقابلة مصطفى النحاس باشا !!

ويقول يوسف الجندى وكأنما لاحت له فرصة التغلب - فى المناقشة - على رئيس الوزراء على ماهر باشا - ما دام السفير البريطانى قد استأذنك فى المقابلة ، وما دمت تعرف أن فى تقديم النحاس باشا للسفير البريطانى مطالب الوفد ، يعتبر خروجاً على العرش ، فقد كان واجباً عليك ألا تأذن للسفير البريطانى بمقابلة مصطفى النحاس باشا باعتبارك رئيساً للحكومة المصرية !

ويقول على ماهر : وهل سبق لى أن اطلعت على هذه المطالب حتى أعترض على المقابلة بشأنها ، سبق أن فسرت احترامى لشخص النحاس باشا وما كان ذلك يسمح لى الا بأن أوافق على هذه المقابلة فهل هذه المجاملة منى تحسب على .

يوسف الجندى : المقابلة طلبت وحدد موضوعها ولا بد أن يكون السفير البريطانى أخطر رفعة على ماهر باشا بالغرض الذى من أجله طلبت هذه المقابلة ، قولوا كان يجب عليكم أن تتقدموا للحكومة بهذه الطلبات وأن عدم تقدمكم بها يعتبر خروجاً على النظم والدستور .

رئيس الوزراء : قلت أن الحكومة لا تمثل الأمة وانكم أنتم الذين تمثلونها .

يوسف الجندى : ما كان لنا أن نتقدم بمثل هذه المطالب للحكومة التى
حلا لها أن تطعننا بهذه المطاعن ، لنفرض أننا كنا مخطئين فى طريقة التقدم ،
ففرق بين أن يقال أنكم أخطأتم فى طريقكم ، لان التقاليد تقضى بكذا وكذا ،
وبين أن يقال أننا خوارج على الأمة ، وعلى العرش ، وعلى الدستور .

هذا الفارق يعطينا فكرة صحيحة عن النظرة التى ينظر بها رفعة على ماهر
باشا لنا ونحمد الله أن هذه النظرة ظهرت فى هذا المجلس لتكون أكبر مبرر لما
فعله الوفد من أنه لم يتقدم للحكومة بهذه الطلبات ، الحكومة التى تعتبرنا
خوارج .

رئيس الوزراء : الحكومة تعتبر هذا التصرف خروجاً على الدستور ،
وعلى القوانين ولم تقل أنكم خوارج .

ويقول الأستاذ يوسف الجندى : ان الأمير عمر طوسون قد كتب خطاباً
الى رئيس الوزراء بخصوص السودان ، وأن الرقابة حذفت معظم ما جاء فيه من
الطلبات الجوهرية ، واقتصرت اباحة النشر على ما فيه مدح وثناء فى رفعة ماهر
باشا ، وقد اعترض باشمعاون دائرة الأمير اعتراضاً شديداً على ذلك ويرد على
ماهر ، على ما قاله يوسف الجندى بقوله : ماذا فعل رئيس مجلس الوزراء لقد
وصل اليه خطاب فرد عليه بأحسن رد .

ويطلب يوسف الجندى من أعضاء مجلس الشيوخ أن يوافقوا على تأييد
الطلبات التى تقدم بها الوفد .

ويتحدث د . محمد حسين هيكل فيقول : اننا فى خدمة البلاد ، لا نبغى
فخراً ، كالجندى فى الميدان يفنى فى سبيل وطنه ، لا ينتظر أجراً ، أو مثوبة ،
ويناشد د . هيكل المجلس الروية ، وطالب بأن تسمو النفوس الى القوة والاتحاد
فى وقت أذيع فيه من لندن شائعة اقتراب القوات الألمانية والايطالية من حدود
يوغسلافيا ، واننا يجب أن نعتبر أنفسنا مجندين ومطالبين بتوحيد الصفوف
والكلمة ، وأنه يجب أن ننظر الى القضية التى نناصرها ، نظرة الحق والتمسك ،
وأن نكون دائماً مشتركين فى تفكيرنا ، وأن نتغاضى وأن ننسى كل شيء !

والجدير بالذكر ، أن على ماهر باشا قد وصف مذكرة الوفد بأنها ثورة ،
وكذلك وصفها حسن صبرى باشا .

وقد رد حسين الجندى — أحد الشيوخ الوفديين — بقوله : ما هى هذه
الثورة ؟ حزب له رأيه ، كما أن له مكانته واعتباره ، وضميره ، وشرفه هل يجوز
له أن يتقدم بطلباته ، لحكومة يعتقد هو فيها أنها لا يمكن أن تنظر فى طلباته
للخلاف الذى بينها وبينه ويعتقد أنه اذا تقدم لها بهذه الطلبات فانه يكون
متناقضاً مع نفسه !

وكما أثير موضوع مذكرة الوفد في مجلس الشيوخ منذ ٣٠ إبريل ١٩٤٠ ،
فقد أثير هذا الموضوع أيضا في مجلس النواب ولكن بصورة أخرى ، في مجلس
الشيوخ ، كان الشيوخ الوفديون هم الذين تقدموا باستجواب رئيس الحكومة ،
أما في مجلس النواب فلقد تقدم النائب المحترم علي المنزلاوي باستجواب الى
رئيس الوزراء بشأن ما اعتزمته الحكومة من سياسة لوقف تلك المحاولات التي
يحاولها « حزب الوفد » لدى دولة بريطانيا العظمى ، لحملها على التدخل في
شئون مصر الداخلية والخارجية .

وقد وقف رئيس الوزراء وطلب مناقشة الاستجواب حالا قائلا : ان
الظروف الحاضرة لا تسمح بأن تؤجل مناقشته لان المسألة في غاية الأهمية
والحكومة على تمام الاستعداد للمناقشة .

وعارض الأستاذ فكرى أباطة مناقشة الاستجواب حالا مفضلا أن تؤجل
مناقشة الاستجوابات الى أجل غير مسمى نظرا للظروف الحاضرة لان الحرب قائمة
والنول مضطربة ولا يليق بمجلس نوابنا أن يشغل نفسه بمناقشة هذا
الاستجواب في هذه الظروف الدقيقة والخطر على الأبواب .

ويؤيد الأستاذ حسن الجداوى الأستاذ فكرى أباطة في رأيه بينما يرى
د . بهى الدين بركات أنه يجب أن ينظر الى المستقبل لا الى الماضى في مثل هذا
الظرف العصيب وألا نبذر بذور شقاق قد لا تحمد مغبته في هذه الظروف
الحرجة ، وينقسم المجلس - مجلس النواب - بين مؤيد لمناقشة هذا الاستجواب ،
ومعارض للمناقشة .

ويقول علي المنزلاوي : لقد قدمت هذا الاستجواب بعد تفكير طويل وما كنت
أقل من اخوانى وطنية ، ولكنى أرى أن هذا الوقت ملائم للمناقشة فيه ، ولو
سمحتم لى بالكلام لوجدتم ذلك في مصلحة الوطن . لقد قرأت المناقشات التي
دارت في مجلس الشيوخ ، بشأن مذكرة الوفدى وأرى أن مصلحة البلاد الحيوية
تقتضى وضع حد لمثل هذه الأمور وأن تستجوب الحكومة فيما يجب أن تعمله
إزاء هذا التصرف .

ويقول رئيس الوزراء : ان هذا الظرف يقتضى أن تكون الحكومة التي
تخدمكم قوية ، ولا تكون الحكومة قوية اذا قام غيركم يتحدث عن حقوق هذه
الأمة ، والكلام لا يحتاج الى مناقشات في مسائل شخصية ، ويمكنكم أن
تتناولوا الموضوع من الناحية الدستورية ، يوجد برلمان وتوجد حكومة تتكلم
باسم البلاد ، فاذا سمحتم لغيرها بهذا الحق ، فان الحكومة ستستقيل ،
وتستقيل حالا ، ويتقدم على ماهر من المجلس طالبا الثقة ، ويقول الأستاذ
ابراهيم عبد الهادي : ان استجواب مجلس الشيوخ أريد به ألا ينتهى ، ويقول
الأستاذ محمود سليمان غنام : ان رئيس الحكومة هو الذى طلب تأجيل هذا

الاستجواب • ويقول الأستاذ عباس محمود العقاد : اذا كان للحوادث أن تعلمنا ماذا يجب أن تصنع الحكومة لمنع هذا التدخل الأجنبي ، وما يجب أن تعمله مع من يخرجون على الدستور ، والتقاليد فإن الوقت الحاضر هو وقت النظر فيما يتعلق بالتدخل الأجنبي ، وقد رأينا عاقبة التساهل مع أمثال هؤلاء •

ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : لا أدري كيف يسمح الرئيس بمثل هذا الكلام ؟

ويقول د • أحمد ماهر رئيس المجلس : لم أسمع شيئا لأعترض عليه •

ويقول الأستاذ غنام : انك تتغاضى عند اللزوم فتقرر انك لم تسمع •

ويسأل رئيس المجلس الأستاذ غنام ، أن يقول له ما قاله العقاد ، ويقول الأستاذ غنام : لا يصح أن يتهم مصرى فى هذا المجلس بأنه خارج على الدستور ، والتقاليد ، وأنه يطلب التدخل الأجنبي ، بل ان هذا الكلام لا يصح أن يقول مثله العقاد على الأخص •

ويقول د • ماهر : اذا صح ما قاله الأستاذ عبد الحق يرفع ما قاله الأستاذ العقاد من المضبطة •

ولكن الأستاذ العقاد يستمر فى الكلام ، ويطلب منه رئيس المجلس أن يسكت فلا يسكت العقاد مؤكدا أن مجلس النواب ليس هو المجلس الذى يؤجل استجوابا يتعلق بالكرامة •

ويأخذ رئيس المجلس رأى المجلس فى مناقشة الاستجواب حالا أو فى عدم مناقشته فتزيد الأغلبية المناقشة فورا ، وتحدث معركة كلامية بين مقدم الاستجواب ، وبين الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وبين الأستاذ على المنزلاوى فى ذكر الأسباب التى دفعت الى تقديم استجوابه هذا •

ويقول على المنزلاوى : ان كل رجل يدعى النيابة عن الحكومة هو رجل يكذب ، ويزور ويجب أن يحاكم ، ويقول محمود سليمان غنام : بلغ النيابة اذا ما شئت •

ويقول رئيس الوزراء : أن الوفد يطعنه ، وحكومته من الخلف ، ولست أدري كيف دفعهم سكوتنا الى تقديم هذا الاستجواب : ان سكوتنا لم يكن ضعفا ، ولكنه كان تساهلا لاننا مصريون نحترم احساس بعضنا بعضا •

ولقد أصبحت المسألة جد خطيرة بعد أن تقدموا باستجواب يريدون من البرلمان اقرار تصرفهم هذا وأنا متمسك باحترامى الكامل لتلك الهيئة التى أبت هذا التصرف •

لقد كان سكوتنا موجبا لتهدئة الحالة ، وسألهم أن يتنازلوا عن استجوابهم ، فقالوا لا نتنازل والموقف الآن لحضراتكم لتفصلوا هل الحكومة هي التي تمثل البلاد أو الوفد هو الذى يمثل البلاد ، وهل يسمح المجلس لأى حزب أن يتقدم الى دولة أجنبية بمطالب أم لا ؟

وتحدث مشادة بين عبد المجيد ابراهيم ، بك ، وبين رئيس المجلس الذى قاطعه قائلا : انه لا تتكلم فى موضوع الاستجواب .

وتتطور الأمور فى الجلسة . .

ويلقى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق كلمة ينسحب فى اثرها ومعه النواب الوفديون

ويوافق المجلس على اقتراح يقضى باستنكار كل عمل يقوم به فرد ، أو جماعة ، ويرمى الى التدخل الأجنبى كما يقضى الاقتراح ، الذى وافق عليه مجلس النواب باستنكار كل اجراء يقلل من الثقة بالحكومة المتمتعة بثقة المجلس .

ويعترض د . بهى الدين بركات باشا ، على هذا الاقتراح ، قبل أن يأخذ الرئيس رأى عليه قائلا : ان هذا اقتراح لا يجوز قبوله لانه يتضمن استنكار عمل ليس من أعمال الحكومة ولا علاقة له بالأعمال البرلمانية ، ويرد رئيس المجلس على ذلك قائلا : ان الاقتراح لا ينص على استنكار عمل هيئة معينة وانتقل المجلس - كما هى العادة دائما - الى جدول الأعمال .

من هاليفاكس الى لاميسون الى فاروق : على ماهر باشا يجب أن يذهب !

سبق أن ركزنا - وبصورة مكثفة - على المعركتين العنيفتين اللتين نشبتا في مجلسي الشيوخ والنواب ، حول المذكرة ، التي كان الوفد المصرى قد بعث بها الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطانى فى القاهرة .

ونضيف اليوم ، ان معركة أخرى جانبية قد نشبت بين الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية ، وبين حلفائه السابقين « الأحرار الدستوريين » بخصوص « المعاملة السيئة » التي لقيها بعض نواب الأحرار الدستوريين من رئيس المجلس وقد كان من بين ما قاله أحمد عبد الغفار بك نيابة عن زملائه من النواب الأحرار الدستوريين : أرجو أن يفهم المجلس فى هدوء أن الشدة التي اعتاد استعمالها معنا رئيس المجلس مرارا من غير مناسبة ، ولا داع والتي ظهرت مع عبد المجيد ابراهيم « بك » الليلة هى عمل يستدعى العتب الشديد على الرئيس .

وقد فكرت أنا وزملائى ، أن ننسحب من الجلسة احتجاجا واستنكارا ، ولكن خشينا أن يثول انسحابنا تأويلا غير الذى نريده ونلقت نظر الرئيس الى أننا لم نعد نتحمل مثل هذه المعاملة .

ويرد د. أحمد ماهر ، رئيس المجلس على ما قاله العضو المحترم أحمد عبد الغفار بك بقوله : لا يجوز لأحد من حضرات النواب أن يوجه كلاما الى الرئيس أو الى النواب وأنا لم أمنع النائب المحترم عبد المجيد ابراهيم « بك » من الكلام ، بل هو الذى انسحب من تلقاء نفسه ، وليس هناك اعتداء على أحد ، أو شدة مع أحد ، وأرجو مراعاة اللائحة الداخلية وأنا أحترم كل حضرات النواب من أى حزب وبخاصة نواب المعارضة ، وهذا المنبر ، هو لحرية الرأى ولكن يجب أن تسهلوا مهمتى لنطبق اللائحة .

وعندما أراد أحمد عبد الغفار « بك » أن يرد على رئيس المجلس د. أحمد ماهر انتقل إليه محمود فهمي النقراشي باشا قائلا له : « مفيش داعى للكلام بقى ، نبقى نشوف المسألة دى بعدين » وجلس أحمد عبد الغفار « بك » فى مكانه وهو يقول : طيب بقى نسويها بعدين » .

وانتهت الأزمة ، التى أثارها النواب من الأحرار الدستوريين وان لم تنته الأزمة التى وقعت بين رئيس المجلس وبين الأستاذ عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس النواب والتى بلغت ذروتها بانسحاب النواب الوفديين من الجلسة احتجاجا على « الحجر الشديد على حرية الرأى » . وكان من بين ما قاله عبد الحميد عبد الحق : ان الحكومة الحاضرة – حكومة على ماهر باشا – لم تلجأ ، الى تلك المناورة التى لجأت إليها بخصوص هذا الاستجواب الذى كان يناقشه المجلس ، الا لأنها أضعف من أن تطلب من الحكومة البريطانية الطلبات التى طلبها الوفد المصرى من الانجليز .

وقد كان موقف حكومة على ماهر باشا – فى الحقيقة – صعبا للغاية فهى على خلاف عنيف مع الأحرار الدستوريين الذين يشكلون فى مجلس النواب قوة هائلة وخطيرة . كما أن لهم فى مجلس الشيوخ أقلية ، وان كانت ضئيلة للغاية الا أنها غدت ذات خطورة عندما مدت يدها للتعاون مع الأغلبية الوفدية فى مجلس الشيوخ .

وكان الوفد المصرى يعرف جيدا ، وأكثر من غيره ، أية أزمات عنيفة تقوم بين الحكومتين المصرية ، والبريطانية فاذا به يشن حربا شعواء ، ضد حكومة على ماهر ، التى أجبرت على أن تحارب فى أكثر من جبهة قوية فى وقت واحد ، وفى مكان واحد ..

وللحقيقة وللتاريخ نقول أن حكومة على ماهر باشا ، رغم ضعف مركزها ، ورغم تشديد الهجوم عليها من الحكومة البريطانية ومن الوفد المصرى الا انها لم تستسلم أبدا للضغط البريطانى ولم تغير من موقفها تجاه بريطانيا ، التى كانت بريطانيا تعتبره « موقفا متصليا » ، كما انها لم تغير من موقفها تجاه « دولتى المحور » وهو الموقف الذى كانت بريطانيا تراه « موقفا مائلا » .

لقد ظلت حكومة على ماهر تنفذ الشعار الذى اختطته لنفسها منذ بداية الحرب ، وهو ضرورة تجنب مصر ويلات الحرب ، وهو الشعار الذى رحب به الشعب واعتبره بحق ضرورة وطنية يجب على كل حكومة وطنية أن تلتزم به .

كما أن حكومة على ماهر – حقيقة – لم تتردد فى تنفيذ بعض الأمور ، التى كانت بريطانيا ترى أنها معادية لها ، وذلك مثل زيارة على ماهر باشا – يصحبه وزير الدفاع والأشغال – للسودان دون استئذان بريطانيا المسيطرة على الأمور فى السودان ، وقد زار على ماهر باشا – ورفاقه عطبرة ، الخرطوم ،

وأم درمان ، وواد مدني ، وسنار ، وكوستي ، وملكال ، وبحر الزراف ،
وبورسودان ، وطاقوا بالمؤسسات المصرية في الري والتعليم والجيش وبعض
المعاهد ، والمصالح ، والنوادي .

وكان على ماهر أول رئيس وزارة مصري في العهد الحديث يزور السودان
أثناء توليه الحكم ، وقد نجحت هذه الزيارة نجاحا رائعا أغضب بريطانيا ، الى
حد كبير ، كما أن هذه الزيارة عمقت أواصر الوحدة الطبيعية ، التي تجمع شمال
الوادي وجنوبه .

كما أن حكومة علي ماهر ، حرصت على ازالة الستار عن تمثال مصطفى
كامل أصلب سياسى معاد للاستعمار البريطاني في مصر في بداياته الأولى ،
رغم تأجيل الاحتفال بازاحة الستار أكثر من مرة ، كما أن ذلك الخطاب الذي ألقاه
علي ماهر أمام الملك في حفل ازالة الستار كان يحق من أروع ما ألقى في تلك
الفترة من خطب وطنية وقد اعتبرت بريطانيا ، ذلك الخطاب موجها الى السياسة
البريطانية الاستعمارية في مصر ، وكان من بين ما قاله علي ماهر في تلك المناسبة
الوطنية القومية :

كلما ذكر مصطفى ظهر اسمه في هالة من المجد ، وانتشر ذلك النور
الساحر ، الذي يملأ النفوس رهبة واجلالا ٠٠ في هذه الساعة يطيب لنا أن
نجتمع في ظل المبادئ التي أفنى نفسه ، وجسمه فيها ، في ظل الاخلاص الذي
مات عليه فأحيا أمته ، ودفع شبابها الى ميادين الكفاح والعلا . نجتمع أمام
ذلك التمثال الذي يحرك النفس ، وهو صامت لان جلال التاريخ ، وجلال الذكرى
في شخصه يلتقيان . كانت حياة مصطفى قصيرة : لم تكن كحياة غيره من
الزعماء والقادة ، سلسلة أعمال توصف ، وتحلل ، وانما كانت هذه الحياة
كلها التي تعلق ، على كل حصر وتحليل ، صوتا يخيل الى سامعيه أنه يهبط
من السماء ، صوتا كصوت الماضي ، رن في الوادي فانتبه ولا تزال أصداؤه
تتجاوب وتمتد بعد الموت .

كان مصطفى يحمل في قلبه صورة الوطن أنى سار أو أقام فكان قلبه
مقتدرا على جمع القلوب ، تخفق كلما خفق وتشاطره حمل السراء ، والضراء .
وكان الشباب - شباب الوادي ، وعدته - جنوده المجندة ، تأتلف وتلتف حول
لوائه كان هو قائدها ، وهادئها !

كان مصطفى شعلة ذكاء وحماسة كان خير محام عن خير قضية ، وكان
في دفاعه يهب لنصرة الحق ، والعدل ، وكان جلدا على الكفاح لا يبرح يناضل
حتى يصرع الباطل ، ويرمى السهم في مقاتله !

مات مصطفى فكان موته ، أول شاهد على تغلغل الروح الوطنية في مختلف
الطبقات وأول دليل على أن في هذه الأمة قوة بل قوى حيوية كامنة اذا وجد
من يحركها ويتعهدا أتت بالمعجزات .

فلنذكر مصطفى ، ولنطف بتمناله ، ولناخذ من موته معنى للحياة والحرية والامل ، .

ولست أعتقد أبدا أن زعيما مصريا قد تجرأ في « حضرة الملك » أو في غير حضرة الملك فألقى مثل هذا الكلام عن مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية المصرية الحديثة ، التي ما قامت الا لمحاربة الاحتلال البريطاني .

دخلت ايطاليا الحرب الى جانب ألمانيا في ١٠ يونيو ١٩٤٠ ، وكثرت المطالب البريطانية من حكومة على ماهر ، ولكن على ماهر ، كان يرفض تحقيق نك المطالب ، بل كان يرفض حتى تحقيق بعض تلك المطالب .

ويجتمع مجلسا البرلمان : الشيوخ والنواب في ١٢ يونية - أى بعد دخول ايطاليا الحرب بثمان وأربعين ساعة - حيث يلقي على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء في جلستين سريتين بيانا عن سياسة الحكومة المصرية ازاء دخول ايطاليا الحرب وكان مجمل الخطوط الرئيسية لتلك السياسة ، نجنيب مصر ويلات الحرب مع وفاء مصر بتعهداتها ، وتقديم أكبر عون ممكن لبريطانيا - الحليفة - في دفاعها عن الحق ، والحرية في حدود معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ - معاهدة الصداقة والتحالف - وأن يكون موقف مصر ، دفاعيا مع قطع العلاقات السياسية مع ايطاليا ، واعتقال معظم رعاياها في مصر .

ويقر المجلسان - مجلسا الشيوخ والنواب - حكومة على ماهر ، وسياسة الحكومة ، وتقوم الحكومة البريطانية ولا تقعد ، وتعلن بريطانيا الحرب - بصورة مكشوفة - ضد وزارة على ماهر باشا .

وفي منتصف الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ١٧ يونيو ١٩٤٠ - أى بعد ٥ أيام فقط من موافقة مجلسى البرلمان على سياسة وزارة على ماهر باشا - يقابل السفير البريطاني السير مايلز لامبسون الملك فاروق ، ليقول للملك أنه يحمل اليه رسالة شفوية من اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية ، فيطلب منه فاروق أن يسون تلك الرسالة كتابة : وينتحي السفير البريطاني ركننا من أركان غرفة الملك ويكتب وبالقلم الرصاص الرسالة التالية :

« من الواضح ، ان على ماهر - يلاحظ أنه حرمه من ألقابه - لا يجزو على مواجهة الصعاب والأخطار التي تنطوى عليها حتما الحالة الحاضرة بالنسبة لمصر ، وحتى اذا أجابنا الى مطالبنا فانه لا يخفى أن ذلك مخالف لارادته ورأيه ولا يمكن أن يستمر الحال على ذلك .

وبناء عليه فان تعليماتى اليكم هي :

أن تحبروا الملك فاروق ، أن أسوأ سياسة في وقت الحسب انما هي سياسة الشك .

ان موقف على ماهر ، لا يتفق مع روح المعاهدة ، ولا يمثل شعور مصر والشعب المصرى ، بل لا يخدم مصالح مصر العليا .

ومن الضروري والحالة هذه تأليف حكومة أخرى .

ورسائل لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية الى سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة ، ورسائل لامبسون الى هاليفاكس فى تلك الايام ، العصبية من تاريخ مصر والعلاقات المصرية البريطانية تؤكد أن سير مايلز لامبسون ، فى لقائه بالملك فاروق لم يطالبه بأن تذهب وزارة على ماهر باشا ، وحسب ، وانما حمل اليه مع طلب تبديل الوزارة تهديدات كثيرة من بينها - مثلا - احتمال التدخل العسكرى البريطانى ان لم يخرج رئيس الوزراء وكذلك احتمال أن تفرض بريطانيا الأحكام العرفية البريطانية على مصر ، كما حدث فى الحرب العالمية الاولى ، كما حمل مايلز لامبسون الى الملك أيضا التهديد بانزاله عن العرش ، ووضعه تحت الرقابة حتى لا يلجأ الى ايطاليا .

وبعد لقاء الملك بسير مايلز لامبسون ، سفير بريطانيا فى مصر - بريطانيا، التى عقدت مع مصر فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ معاهدة صداقة وتحالف - يستدعى الملك زعماء البلاد فى الساعة الخامسة بعد ظهر السبت ٢٢ يونيو ١٩٤٠ ويلبى الدعوة الى هذا الاجتماع : على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ، مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء السابق ورئيس الوفد المصرى أحمد زيور باشا، رئيس سابق للوزارة ، محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية ، محمد صالح حرب باشا وزير الدفاع ، محمد توفيق رفعت باشا رئيس سابق لمجلس النواب ، محمد حلمى عيسى باشا رئيس حزب الاتحاد الشعبى ، محمود بسيونى رئيس سابق لمجلس الشيوخ ، محمد بهى الدين بركات رئيس سابق لمجلس النواب ، محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، مصطفى عبد الرازق وكيل حزب الأحرار ، نائباً عن محمد محمود الذى اعتذر لمرضه ، عبد الحميد بدوى كبير المستشارين الملكيين ، عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى « ليدون محضر الاجتماع » .

ويفتح الملك الاجتماع ، ويشير الى المسائل التى سيتناولها البحث ، ويطلب من الحاضرين أن يبحثوا الأمور بكل حرية ، ثم يغادر الملك الاجتماع ، ويتداول المجتمعون الموقف ، بعد أن عرضه عليهم بتفصيل على ماهر ، ويدوم الاجتماع حتى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساء ، وينتهى الاجتماع بقرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر ، ويجيء فى القرار : أنه ازاء اصرار على ماهر باشا ، على الاستقالة فانهم يضـعون الأمر ، بين يدى الملك ليـتصرف فيه بحكمته و . . . » .

ويقدم على ماهر باشا ، فى اليوم التالى ٢٣ يونيو ١٩٤٠ استقالة الوزارة .

وفى ٢٤ يونية ١٩٤٠ ، يستدعى الزعماء ، والكبراء مرة أخرى الى قصر عابدين للبحث فى تأليف وزارة قومية تواجه الظروف العصيبة التى تواجهها البلاد ، ويرفض مصطفى النحاس باشا الاشتراك فى هذه الوزارة القومية ، حتى ولو كان رئيسا لها ويصر على تأليف وزارة محايدة يكون أول عمل لها حل مجلس النواب القائم فورا ، واجراء انتخابات حرة ليس مهما أن تتم فى ظرف الستين يوما ، التى نص عليها الدستور ، بل تتم عندما تسمح الظروف بذلك ، ويفشل هذا الاجتماع .

ولكن الملك يرسل وكيل ديوانه ، عبد الوهاب طلعت بك الى النحاس باشا فى كفر عشنا بالمنوفية ، حيث كان يقيم ليعرض عليه تأليف وزارة قومية برئاسته ويعتذر النحاس باشا طالبا أن تكون الوزارة وفدية لحما ، ودما .

وفى ٢٨ يونيو ١٩٤٠ يصدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة حسن صبرى باشا من السعديين والأحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، والمستقلين وذلك على النحو التالى :

حسن صبرى باشا للرئاسة ، والداخلية ، عبد الحميد سليمان باشا ، للمالية ، محمد حلمى عيسى باشا للعدل ، محمود فهمى النقراشى باشا للداخلية ، محمود فهمى القيسى باشا للدفاع الوطنى ، صليب سامى بك للتموين ، محمود غالب باشا للمواصلات ، محمد حافظ رمضان باشا للشئون الاجتماعية ، محمد حسين هيكى باشا للمعارف ، الشيخ مصطفى عبد الرازق بك للأوقاف ، ابراهيم عبد الهادى للتجارة والصناعة ، أحمد عبد الغفار بك للزراعة ، على أيوب وزير دولة ، عبد المجيد ابراهيم ، وزير دولة ، على ابراهيم باشا للصحة !

أربعة وزراء من الهيئة السعدية ، أربعة وزراء من الأحرار الدستوريين ، ممثل الحزب الوطنى وآخر لحزب الاتحاد الشعبى ، ستة وزراء مستقلين ، بالإضافة الى رئيس الوزراء وهو أيضا مستقل .

وكانت وجهة نظر الحكومة البريطانية ، فيما يتعلق برئيس الوزراء الجديد ، أن يكون « غير وفدى » ولكنه يتمتع بثقة الوفد .

ولم تكن الحكومة البريطانية تصر على تأليف وزارة وفدية لحما ودما - فى هذه الفترة - على أساس أن تعيين وزارة وفدية سيكون من شأنه اغضاب القصر ، وبعض الدوائر السياسية الأخرى مما يهم انجلترا أن تظل على تعاون معهم ، هذا بالإضافة - كما يقول لورد هاليفاكس الى لامبسون فى رسالة بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٤٠ - الى ما يتمتع به الوفد من شهرة سيئة من ناحية انعدام الكفاءة الادارية .

وكان اشتراك محمد حافظ رمضان باشا ، فى وزارة حسن صبرى باشا سبب نشوب خلاف عميق فى الحزب الوطنى ، لقد سبق لحافظ رمضان باشا ، أن اشترك فى وزارة محمد محمود باشا الثانية فى سنة ١٩٣٧ ، وقد اعتذر بان الوزارة قد ألفت على عجل ، ولم يكن لديه متسع من الوقت لأخذ رأى اللجنة الادارية للحزب الوطنى وسكتت اللجنة الادارية - كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - عن هذا الاشتراك خاصة وأن حافظ رمضان باشا ، لم يشترك فى وزارة محمد محمود باشا الثالثة ، فلما وقعت أزمة يونيو ١٩٤٠ ، واستقالت وزارة على ماهر ، اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، يوم ٢٤ يونية وبحث الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة ، اذا دعى لذلك ، أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ، ثم ألفت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا ، فوقع الانقسام فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفته قرار اللجنة ، ومؤيد له فى موقفه ... » .

وما سبق ذكره ، لم يكن الا مجمل الأحداث الخطيرة التى وقعت فى شهر يونية ١٩٤٠ ، وانتهت باستقالة وزارة على ماهر باشا ، بل باقالتها ، اذا أردنا تقرير الواقع الصحيح .

لقد كانت وزارة على ماهر مؤيدة من البرلمان بمجلسيه ، ولم يكن قد مضى على اعلان هذا التأييد الجماعى أكثر من عشرة أيام ، كما أن الوزارة كانت أيضا مؤيدة من الملك ومن الشعب الذى وقف خلفها يؤازرها ويناصرها ويدعمها فى تنفيذ سياستها الرامية الى تجنب مصر ويلات الحرب ولكن بريطانيا الدولة الحليفة التى كانت قد وقعت فى مصر فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ معاهدة تقول ان الوضع الخاص لبريطانيا فى مصر قد انتهى الى غير رجعة وان العلاقات الجديدة بين الدولتين تقوم ، منذ توقيع المعاهدة على أسس من المساواة الكاملة . بريطانيا الحليفة التى لم يكن قد انتهى العام الرابع على توقيع معاهدة الصداقة ، والتحالف معها تأبى الا أن تفسخ تلك المعاهدة وتمزقها اربا اربا فتدخل فى أمر خاص بسيادة مصر واستقلالها لا تكتفى بأن تطلب ابعاد وزارة مؤيدة من الملك والشعب والبرلمان والمجىء بوزارة أخرى بل تهدد بفرض الأحكام العرفية البريطانية على مصر وب عزل الملك ونفيه خارج البلاد .

ونحن نخطئ اذ نلوم بريطانيا على تدخلها فى أمور مصر الداخلية ومساسها باستقلال البلاد ، وانما اللوم يجب أن يوجه الى زعماء البلاد وقادتها الذين عجزوا عن الارتفاع الى مستوى الحدث الهام والخطير الذى سببه التدخل البريطانى .

كان مطلوباً من زعماء البلاد وقادتها أن ينسوا ما بينهم من خلافات واختلافات فى رأى وأن يقتدوا حتى ببريطانيا التى واجهت ظروف الحرب

بوزارة قومية ، وأن يعيدوا الى الوجود جبهتهم الوطنية التي تألفت فى عام ١٩٣٥ ، ولم تكن الظروف التي فرضت تكوينها قد هددت استقلال البلاد كظروف عام ١٩٤٠ .

واعتقادى الراسخ أن زعماءنا وقادتنا لو أنهم وحدوا صفوفهم واراדתهم ، وواجهوا التدخل البريطانى يدا واحدة ، وقلبا واحدا لأنقذوا البلاد من تدخل اخر على مستوى أوضح وأظهر وأخطر وقع فى فبراير ١٩٤٢ . من يتصور أنه لا يوجد من بين قادتنا وزعمائنا من احتج على التدخل البريطانى ، ووقف موقفا مشرفا يذكره له التاريخ .

من يتصور أن قادتنا وزعماءنا الذين منحهم الشعب كل شيء عجزوا عن الرد على بريطانيا عندما داست استقلال البلاد وكرامتها بالفعال البريطانية ! .

وأقولها مخلصا ، ان الأطماع الشخصية والأنانية والحزبية وعدم الارتفاع الى مستوى الأحداث السياسية الخطيرة التي تتعرض لها البلاد ، كان السبب الرئيسى فى هزيمة شعب مصر فى معركة يونيو ١٩٤٠ وكان سببا - أيضا - فى تحريض بريطانيا على الاستمرار فى التدخل فى شئون البلاد ، وفى الحاق المهانة بها .

وحول تلك النقطة يقول أستاذنا عبد الرحمن الرافعى : لقد توحدت الصفوف فى إنجلترا خلال الحرب وتكونت وزارة ائتلافية جمعت بين المحافظين والأحرار ، أما فى مصر فإن التطاحن الحزبى قد استمر على الرغم من أن مصير البلاد ومصير العالم كله كانا فى ميزان القدر . وهذا دليل على مبلغ ما شاب النفوس والحياة السياسية عندنا من أنانية وأطماع شخصية ونقاخص أخلاقية ليست من الوطنية فى شيء .

وعن الظروف التي أدت الى الأزمة المصرية ، البريطانية يقول د. محمد حسين هيكل : كانت الوزارة قد عينت الفريق عزيز المصرى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى ، وعزيز باشا رجل تعلم الفنون العسكرية الألمانية ولم يخف فى يوم من الأيام اعجابه بألمانيا أمام موجة الاعجاب بانتصار الألمان المتواصل ترتفع فى مصر وعزيز باشا هو رئيس أركان حرب الجيش المصرى والوزارة المصرية تأبى أن تعلن الحرب على ألمانيا والانجليز الرسميون وغير الرسميين فى مصر يشعرون من أعماق نفوسهم بهول ما يصيب أبناء وطنهم فى ميادين القتال ويرون بأعينهم هذا الذى يقع فى مصر ، ويسمعون أن عبد الرحمن عزام بك ، وزير الشئون الاجتماعية ، وصالح حرب باشا وزير الحربية يتحدثان - فى كل مجلس - عن انتصارات الألمان ، وهزائم الانجليز فلا عجب أن تمتلئ نفس السفير البريطانى ، وأعوانه فى السفارة البريطانية والمشيرون عليه من الانجليز المقيمين فى مصر ، حفيظة على هذه الوزارة ، التي رفضت مجاراتهم ،

فى اعلان الحرب وأصرت على هذا الرفض وأن يروا فيما تقسده من المعونة لانجلترا فى حدود المعاهدة نوعا من النزول على الحكم لا يرضاه من ضعفت الهزيمة نفسه فلم يعد قادرا على كبح غضبه أو اخفاء حفيظته !

ويقول د. هيكل : انه تحدث مع الرايت أونورابل سسل كامبل مدير شركة ماركونى فى مصر حول موقف وزارة على ماهر باشا من الحرب وموقف انجلترا منها وكان كامبل صريحا فى حديثه : ان الوزارة تنفذ المعاهدة بسخاء ، ولكنها تنفذها تنفيذ الكاره الساخط لا الصديق الحريص على معاونة صديقه ، وقد أثار حديثه فى نفسى - نفس د. هيكل - الكلمة العربية القديمة عن الاحسان : « ان الناس لا يسألون ، كم أعطى ، ولكنهم يسألون كيف أعطى » وعلى هذا كانت الحالة النفسية القائمة بين الوزارة المصرية والسلطات البريطانية فى مصر ، مشوبة بقدر عظيم من عدم الثقة وعدم الاطمئنان الى المستقبل .

وكان السفير البريطانى سير مايلز لامبسون من أشد البريطانيين تأثرا بهذه الحالة النفسية ، وهو لم يكن يخفى فى أحاديثه لأصدقائه ومعارفه من المصريين ما يخالج نفسه من هذا الشعور كما أنه لم يكن يقف فى حديثه ، عن موقف مصر ، من انجلترا عند الوزارة بل كان يتخطى الوزارة الى العرش ، وصاحبه ، ويذكر أن فاروق المانى الهوى يسر لانتصارات النازية ولهزائم انجلترا ، وكان يستشهد بحوادث لا أعرفها . لكننى كنت أعلم ان الملك فاروق كان مستريحا لعدم اعلان مصر الحرب ، وانه كان يرى فى هذه السياسة خيرا لمصر كثيرا ، .

ويقول د. هيكل : ان انجلترا شكلت وزارة قومية تضم العمال والأحرار مع المحافظين برئاسة ونستون تشرشل . وعندما انهارت فرنسا فى الحرب ، انتهزت ايطاليا الفرصة فدخلت الحرب شريكة مع ألمانيا لعلها تظفر بنصيب من مغانمها عند عقد الصلح : أدى دخول ايطاليا الحرب الى تطور جوهرى فى موقف مصر وانجلترا ، فايطاليا تحتل ليبيا ومن ثم تتأخم مصر فى برقة ، وقد تولى الجنرال جراتسيانى قيادة القوات الايطالية فى ليبيا ليتوجه بها الى مصر . ويجعل من أرضها ميادين لقتال انجلترا فيها ، وقالت حكومة ايطاليا انها مضطرة لدخول الأراضى المصرية لإخراج الانجليز منها وانها رغم ذلك ، تحترم استقلال مصر ، ولا تريد بحال أن تعتدى على هذا الاستقلال أو تمسه .

ويعلن على ماهر باشا أن مصر ستقف موقف المدافع عن نفسها اذا اعتدى عليها ، ولكن بريطانيا لم تكن مطمئنة الى نوايا الحكومة المصرية . . وكان د. أحمد ماهر ، أول من نادى ان مصر ، لم يبق لها مفر من أن تعلن الحرب على المحور « ألمانيا وايطاليا » وأن تتخذ لهذا الموقف كل أهبة ، وكل عدة ، ولم يكن للرأى الذى نادى به د. أحمد ماهر صدى فى الرأى العام المصرى . وكانت سياسة محمد محمود باشا - وقد اشتدت العلة به فلزم فراشه - يرى

رأى الدكتور أحمد ماهر ، على أنه لم يشأ أن يبدى رأيه هذا لأعضاء حزبه ٠٠٠ .
وأنا كذلك ننتظر ما سوف تتطور اليه الحوادث ، اذ علمنا أن الحكومة
البريطانية وجهت عن طريق سفارتنا فى مصر ، الى الملك فاروق تبليغا بأن
حكومته لا تقف منها موقف الصديق ، وانها فى ريب من نواياها ، ورأى الملك
حين رفع اليه هذا التبليغ أن يستنير برأى أولى الرأى فى البلاد فوجهت الى
الأحزاب بأمره دعوة أن تبعث مندوبيها الى اجتماع يعقد بقصر عابدين للتشاور
فى الموقف ، واختار محمد محمود باشا مصطفى عبد الرازق لينوب عن حزب
الأحرار الدستوريين فى هذا الاجتماع . وهناك عرض على ماهر باشا على
المجتمعين ما قامت به وزارته من معاونة انجلترا فى حدود المعاهدة ، وما تلقتة
من خطابات الشكر على هذه المعاونة ، لكن الحاضرين وفى مقدمتهم أحمد ماهر
باشا رأوا الخير فى أن تستقيل وزارة على ماهر باشا ، بعد أن انعدمت الثقة
بينها وبين الحكومة البريطانية ، وبعد أن أصبح تعاونهما غير ممكن .
وعلى اثر هذا القرار ألقى على ماهر باشا فى البرلمان تصريحاً طعن فيه
طعناً جارحاً على موقف انجلترا من مصر ، وعلى تصرف سفيرها الاستبدادى مع
وزارة مصر ، مما جعل عودته الى الحكم والحرب قائمة أمراً غير ممكن وجعل
منه خصماً صريحاً لممثل انجلترا فى مصر ، وخصماً صريحاً لانجلترا نتيجة
لذلك ، ورفع على ماهر باشا استقالة وزارته الى الملك فقبلها .

الفصل السادس

زعماء مصريون يطلبون من بريطانيا إقالة وزارة على ماهر

● سبق ان تحدثنا عن واحدة من اخطر الازمات السياسية فى التاريخ تلك الازمة التى نتجت عن اصرار بريطانيا على ان يذهب على ماهر ، ووزارته وأن تجيء وزارة أخرى ترضى عنها الحليفة « بريطانيا » ونكمل فى هذا الفصل قصة التدخل البريطانى ، المزرى والمعيب والذى تقبله القصر والزعماء السياسيون بالخنوع والاستسلام .

يقول د. محمد حسين هيكل :

وأخذ الملك - بعد أن رفع على ماهر استقالة وزارته - يتبين من عسى يكون الرجل الذى يعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة ، ليتلافى الموقف الذى ادى الى استقالة الوزارة الماهرية ، وكان طبيعيا ان يكون هذا الرجل ممن تصلهم بالسفير البريطانى مودة تمكنه من مواجهة الاحداث ، الدقيقة المتوقعة نتيجة لدخول ايطاليا الحرب ، واستقر رأى على ان يعهد لحسن صبرى باشا بتأليف هذه الوزارة الجديدة . وعرض حسن صبرى باشا على الاحرار الدستوريين معاونته والاشتراك فى وزارته فقبلوا الاشتراك فى هذه الوزارة ، وقد رأى حسن صبرى باشا قبل ان يصله التكليف الرسمى بتأليف الوزارة أن يتصل بالسفير البريطانى وكانت بينهما مودة ليطمئن على ألا تتعرض وزارته بعد تأليفها لما تعرضت له وزارة على ماهر باشا من قبل الحكومة البريطانية فلما اطمأن الى ذلك ألف الوزارة من الاحرار الدستوريين ، ومن السعديين ومن المستقلين ، ومن بين ما ذكره د. محمد جمال المسدى ود. يونس لبيب رزق ود. عبد العظيم رمضان عن الازمات التى قامت بين بريطانيا وبين حكومة على ماهر باشا : بعد أن اضطر لامبسون الى التخلي عن طلب دخول مصر ، الحرب ضد ايطاليا ، بدأ منذ ١٣ يونيو يتبع سياسة جديدة تتفق مع توجيهات وزارة الخارجية البريطانية ، وهو ، ولا ،

وتعاون الحكومة المصرية بالكامل ، واتجه لامبسون الى تشديد الضغط على « على ماهر » لتنفيذ طلبات بعينها ، وهى طلبات نخدم مصالح بريطانيا السياسية والعسكرية من جهة ، ويؤدي تنفيذها من جهة ثانية الى سوء العلاقات بين على ماهر وايطاليا بما يمنع قيام تفاهم بينهما على حساب بريطانيا ، كما يؤدي عدم تنفيذها الى كشف موقف على ماهر بما يؤدي الى طرده من الوزارة ، والحصول على وزارة تتعاون بولاء مع بريطانيا : أى أنها سياسة احراج وتوريط على ماهر ، ويقول لامبسون ، لأحمد حسنين عندما قابله فى ١٢ يونيو ١٩٤٠ ان رئيس الوزراء ، على ماهر ، لو نفذ ما يريدون فسوف يقبلون التعامل معه ، لكن حينما يتضح أنه يخدمنا مع الايطاليين سيكون على الملك فاروق ، لصالحه ولصالح بلاده أن يتصرف ، ويطلب لامبسون من أحمد حسنين باشا أن يحذر الملك من الاخطار المقبلة ، وفى نفس الوقت كتب لامبسون ، الى هاليفاكس عن المطالب التى مازال على ماهر مترددا فى اجابتها وهى :

(أ) ضرورة اعتقال من لا يزال طليقا من الالمان بسرعة رجالا كانوا أم نساء. وذلك بسبب نشاط الطابور الخامس .

(ب) ضرورة القيام فى الصحف والاذاعة بدعاية مضادة للدعاية الايطالية، ومع أن رئيس الوزراء قد وعد بذلك فانه يعوق القيام بما وعد .

(ج) تم اطلاق سراح بعض من سبق اعتقالهم ، من الايطاليين بالمخالفة لما طلبنا .

(د) هناك ما يدل على عدم الرغبة فى العمل طبقا لما نريده من وقف جميع أنواع التعامل تجاريا وماليا مع ايطاليا ، ومصادرة المؤسسات الايطالية فى مصر ، وتجميد الحسابات الايطالية فى البنوك المحلية و٠٠ رئيس الوزراء لم يوافق بعد ذلك رغم استعداد وزير المالية حسين سرى للتعاون فى هذا المجال .

(هـ) يعارض على ماهر بعناد تعيين حكام عسكريين ، بريطانيين لثلاث مناطق عسكرية ، ويضيف لامبسون الى ذلك قوله : انه يكاد لا يوجد شك فى أن على ماهر يتبع سياسة ذات وجهين بين بريطانيا ، وايطاليا وأنه يعمل على تسهيل الأمور للايطاليين ، وانه يتلاعب بطريقة مغلقة فيما يختص بالجيش المصرى ، وقال لامبسون ان على ماهر يصر على القيام باحتجاج قوى على موقف الحكومة المصرية من تلك المطالب ، وفى ١٤ يونيو يقابل لامبسون على ماهر ويثبر معه بعض المطالب البريطانية ، كسرعة رحيل رجال المفوضية والقنصلية الايطالية وحتى يتم ذلك يجب وضع كردون حول المفوضية والقنصلية الايطالية ، الهدف منه منع اتصالهما بالناس فى الخارج و٠٠

ويقول لامبسون ، ان على ماهر ، قال له انه يدين بالولاء لشعبه ، ولنفسه فقط ، وحين قال له لامبسون ، أنه يدين بالولاء للمعاهدة قال على ماهر : أنه ينفذ المعاهدة نصا ، وروحا وزيادة ، ويصف لامبسون ، موقف على ماهر - بعد المقابلة - بأنه موقف المراوغة أو عدم التعاون الصريح ، وأنه حين يعد فانه لا ينفذ ما يعد به والسبب يرجع الى صفة على ماهر ، التي لا تمكنه من العمل باستقامة ولكن أهم من ذلك هو خوفه من اثاره ألمانيا ، وايطاليا في وقت بدت فيه الموازين مائلة بتسكل كبير ضد الحلفاء ، وأن سياسته حينئذ هي الحصول على شعبية عن طريق عدم دخول الحرب ، بشعب قد أفزعه شبحها .

والجدير بالذكر ان لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية ، لم يكن يريد لمصر ان تدخل الحرب بعكس سير مايلز لامبسون السفير البريطاني في القاهرة ثم عاد لامبسون فوافق على وجهة نظر هاليفاكس بشرط قيام حكومة مصرية تقوم بتنفيذ الاجراءات اللازمة لسلامة القوات البريطانية ، وان تنفذها في الحال ، وكان سير مايلز لامبسون مقتنعا تماما ، بان حكومة على ماهر تراوغ وتماطل في تنفيذ ما تطلبه بريطانيا منها خاصة بعد هزيمة فرنسا ، ولذلك رأى لامبسون ، ان على ماهر ينبغي ان يذهب .

ويقول د . محمد جمال المسدي ، ود . يونان لبيب رزق ، ود . عبد العظيم رمضان ان مقابلة لامبسون لعلى ماهر في ١٤ يونيو كانت المقابلة الاخيرة بينهما وكانت تلك المقابلة في نفس اليوم الذي دخل فيه الالمان باريس ، وبعدها بيومين تولى بيتان السلطة وطلب الهدنة وأصبح تسليم بريطانيا في نظر الكثيرين مسألة وقت : كان لهذا تأثيره على الجو ، الذي ساد المقابلة ، فقد سادها التوتر ، وكان صداما حقيقيا بين لامبسون ، وعلى ماهر ، اتخذ الى حد ما صبغة الاتهام والطلب الملح من جانب لامبسون ، والدفاع والرفض الضعيف من جانب على ماهر ، موقف الحلفاء هذا يوضح صواب رأى لامبسون من ان السبب الاساسي في موقف على ماهر ، هو الخوف من اثاره المانيا ، وايطاليا كما أنه يوضح قول على ماهر حين واجهه لامبسون بما سيكتبه الى هاليفاكس عن موقفه من المطالب البريطانية ، أن ولاءه لشعبه ولنفسه فقط ، وقوله ان الظروف قد تغيرت حين لفت لامبسون نظره ، الى رأيه السابق بأن مصر ستدخل الحرب لو دخلتها ايطاليا ، ويلاحظ على كثير من مطالب لامبسون وبخاصة تلك التي رفضها على ماهر ، كان الغرض منها اما توريط على ماهر ، مع الايطاليين مما سيؤدي الى سوء العلاقات بين مصر ، وايطاليا وأما الى الحرب ، مثال ذلك طلب عزل المفوضية الايطالية ، وتفتيشها ، وتفتيش رجالها أو نقل السلفه في المناطق التي تهم السلطات العسكرية البريطانية الى تلك السلطات بما يضمن لها حرية العمل ، والحق - المسدي ، ورزق ، ورمضان - ان المقابلة كانت صداما بين ولاءين : ولاء على ماهر لشعبه ، ولنفسه ، وقد رأى مصلحة

مصر في البقاء خارج الحرب ، وعدم اساءة علاقاتها بدولتي المحور مع التزام حدود المعاهدة مع الحليفه ، ورأى مصلحته في الحصول على شعبيته بالتمشى مع الاتجاه السائد ، وهو تجنب مصر مخاطر الحرب ، وولاء لامبسون لبلاده في ساعة محنتها ، وقد رأى صالحها في التوسع في تفسير التزامات مصر ، بمقتضى المعاهدة ، لتصبح التزاما لمصر ، بتنفيذ كل ما يطلبه الجانب البريطاني ، وقد ألح على ماهر لامبسون خلال المقابلة عن ذلك بقوله : ان ولاء لشعبه ، ولنفسه فقط ، ورد لامبسون بأن ولاءه للمعاهدة أيضا ، وعاد الى نفس المعنى حين شرح في مجلس الشيوخ في ١٤ يونيو سياسته وأسباب الخلاف بينه وبين الجانب البريطاني قائلا : ان بعض طلبات الجانب البريطاني ، كانت تؤدي بذاتها أو بمجموعها الى حالة الحرب المقرر تفاديها ، فنشأ الخلاف ويتلخص جوهر الخلاف الحالي في التعارض بين مصلحة الدولتين فكل منا عمل بما يمليه عليه الولاء والاخلاص لوطنه » .

وفي ١٥ يونيو أرسل لامبسون ، الى هاليفاكس ، يخبره بما وصلت اليه العلاقات مع على ماهر ، وأن الموقف يتدهور بسرعة ، وقد وصلتني - لامبسون - رسائل يائسة من كل من محمد محمود والنحاس باشا ، بأنه يجب أن يذهب على ماهر ، وأن يذهب بسرعة ، لانقاذ البلاد ، ويؤسفني - لامبسون - أيضا . أن هذا هو ما وصلت اليه بنفسى بعد تردد ، فلا يوجد ظل للشك في أن على ماهر ، غير متعاون ، ولا يعتمد عليه ، وانه جدير بالاحتقار الشديد ، فلم يقد بتوجيه الرأى العام الى الطريق الصحيح ، رغم وعوده المتكررة ، بحيث أصبحت - لامبسون أيضا - أعتقد انه لم يكن في الحقيقة يعتزم أن يفعل ذلك على الاطلاق ، لا نستطيع ، ولا تستطيع مصر ، أن تبقيه في الوزارة أكثر من ذلك ؟ » .

ويقول لامبسون أيضا في تقريره الى هاليفاكس : انه وكل مستشاريه مقتنعون بأن خير طريقة هي أن تسأل النحاس باشا ، باعتباره أبو المعاهدة ، والرجل الذى لا يزال يسيطر على الرأى العام عن رأيه فى أنسب وزارة تخلف الوزارة القائمة ، ويقول لامبسون : انه يستعد لقبول وزارة وفدية خالصة لو فضل النحاس باشا ذلك ، وأننى - لامبسون - أعتقد أن النحاس باشا ، سيعمل معنا بولاء رغم كل أخطائه ، فهو مقتنع بالخطر الايطالى ، ويكره الديكتاتورية ، وانه ينظر الى بريطانيا العظمى باعتبارها أمل مصر الوحيد .

ويقول لامبسون أيضا : ان الجنرال ويفل يشاطره الرأى فى ان تغيير الوزارة فى الحال أصبح الآن أمرا أساسيا ، « انه منبتهد لشهد أزرى اذا استدعى الأمر ، لكن أيا منا على أية حال لا يعتقد ان الملك سيصمد فى وجهنا لقد تضاءلت شعبيته وكثير من المصريين مستاءون من مجونه وعدم مراعاته

للمسئولية ومن الضروري بطبيعته الحال أن يمنع على ماهر ، من العودة الى السراى حيث يكون أخطر منه فى منصبه الحالى .

ويقول لامبسون أيضا فى تقريره لهاليفاكس ان حسين سرى حشه على التخلص من على ماهر ، فى الحال ، وان حسين سرى قد أكد له - أى للامبسون - ان على ماهر ، لا يعمل مع الجانب البريطانى بولاء .

ويكتب هاليفاكس الى لامبسون فى ١٦ يونيو ١٩٤٠ مخولا اياه مقابلة الملك لطلب تغيير الوزارة ، فمن الجلى أن على ماهر ليست لديه الشجاعة اللازمة لمواجهة المصاعب ، والمخاطر ، التى لابد أن يحملها الموقف الحالى لمصر ، ويخول هاليفاكس للامبسون ، أن يقول للملك ان سياسة التردد هى أسوأ سياسة تتبع فى زمن الحرب ، وكان من رأى هاليفاكس أن تضم الوزارة الجديدة أكبر عدد ممكن من العناصر ، وقد يكون من الحكمة ، أن نحصل لو أمكن على رئيس وزراء غير وفدى يؤيده النحاس بدلا من مفاتحة النحاس باشا ، فالى جانب عدم كفاءة الوفد الادارية - لاشك أنك - لامبسون - ستقدر ان وزارة وفدية خالصة لن تثير عداء السراى فقط ، بل عداء دوائر سياسية أخرى لتعاونها معنا قيمة كما أن معاكساتها قد تكون خطيرة .

ويحرص هاليفاكس فى خطابه للامبسون على التأكيد على ان موقف القوات المسلحة المصرية ذو أهمية كبرى « وأرجو أن تحصل الوزارة الجديدة ، على ولائها ، وولاء غالبية الشعب » .

ويتحرك لامبسون بعد وصول تعليمات هاليفاكس اليه ، بسرعة فىوالى اتصالاته بالنحاس ومحمد محمود عن طريق وسيط يعتمد عليه ، ويعرف ان رأى الوفد تأليف وزارة وفدية خالصة ، وان كان الوفد يوافق على تشكيل مجلس حرب يتكون من رؤساء الأحزاب الأخرى . ولم يوافق النحاس ، ومحمد محمود ، على اسناد الوزارة الى حافظ عفيفى ، أو حسن صبرى ، كما رفض محمد محمود اسناد الوزارة الى عبد الفتاح يحيى ، وان كان محمد محمود يوافق على أن يشكل الوزارة الجديدة سيف الله سرى الذى يمكن أن يحظى بتأييد الوفد ، والأحرار الدستوريين ، وربما السعديين أيضا !

وكان لامبسون يؤيد تشكيل وزارة محايدة برئاسة سيف الله سرى .

والوثائق البريطانية ، تقول ان لامبسون طلب أن تذهب وزارة على ماهر ، وأن يذهب بسرعة ، ولا يعود الى السراى ، لأن التجارب أثبتت بما فيه الكفاية ان وجوده فى السراى يجعل مهمة أية وزارة تتولى السلطة مستحيلة . . . وعندما يسأل الملك فاروق السير مايلز لامبسون عن الوزارة ، التى يوصى بتشكيلها يقول لامبسون أن تكون برئاسة شخص ينفذ المعاهدة نصا وروحا

ويتمتع بتأييد الشعب ومن المؤكد أننا لا نعلق قبول المنصب على أن تعلن مصر الحرب ، وينصح لامبسون الملك بأن يستشير محمد محمود بوصفه زعيم المعارضة ، ومصطفى النحاس باشا باعتباره زعيم أكبر حزب شعبي في البلاد ، ويوافق الملك على استشارة محمد محمود ، ولكنه يعترض بشدة على استشارة النحاس ، ولكن لامبسون يقول للملك : أنا لا أطلب أن تسند إليه الوزارة ، وإن ما اقترحته هو أقل ما يمكن أن تفعله جلالتك لمصلحة بلادك ، بل وحتى لمصلحة عرشك ، بدون شك ، .

ويلجأ لامبسون إلى التهديد ، ذاكرا للملك ان الجنرال ويفل ينتظر بقلق عودته ليعرف الى أى مدى سينفذ الملك ما يطلبون ، ويرجو لامبسون الملك ألا يلعب بالنار ، وإن يتبع نصيحته ، والا يجعل على ماهر يقوده في الطريق الخطأ بنصائحه الخطرة ، ولم يلتزم فاروق بشئ ، وإن كان قد أشعار الى انه بحاجة الى وقت للتفكير .

وينحرك على ماهر بسرعة ، فيبعث ببرقيات الى السفير المصري في لندن يشرح فيها موقفه ويشرح فيها أيضا أن المطالب البريطانية غير معقولة مثل اعتقال أطباء المستشفى الإيطالي ، وترك المستشفى بدون أطباء ، وكذلك طلب بريطانيا اعتقال ١٢ ألف إيطالي معظمهم من العمال ولا شأن لهم بالسياسة ، كما أنهم يستقرون في مصر منذ أجيال ويطلب على ماهر ، من لورد هاليفاكس تجنب العقبات ، والاعتدال والصبر .

ويبعث الملك أيضا برسالة الى ملك بريطانيا عن طريق السفير المصري في لندن يشكو فيها من تدخل السير البريطاني في القاهرة في شئون مصر ، بطلبه تغيير الوزارة المصرية فورا كما أن السفير - هكذا يقول فاروق في رسالته الى ملك بريطانيا - يصحب طلباته بعبارات تهديدية جارحة خارجة عن حد اللياقة . ويقول الملك للامبسون - عن طريق أحمد حسين - انه قد بعث برسالة الى ملك إنجلترا وانه لا يستطيع أن يغير الوزارة قبل أن يصل رد ملك بريطانيا ، ولكن لامبسون أصر على موقفه ، وقد بذل حسين نشأت باشا سفير مصر في لندن ، جهودا شاقة لدعم مركز على ماهر ، في الوقت الذي بذل فيه لامبسون سفير بريطانيا في مصر - جهودا شاقة أيضا لسرعة الاجهاز على ماهر .

وكان لورد هاليفاكس مترددا في اتخاذ موقف حاسم تجاه على ماهر بعد أن بدأت أثار حملة على ماهر في لندن تظهر ، ولكن لامبسون كان قد اتفق مع الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط وقائد سلاح الطيران على ضرورة اقضاء على ماهر بسرعة ، والا فإن الأحكام العرفية البريطانية سوف تعلن في مصر ، ويتولى البريطانيون أمر البلاد ، وأخيرا يوافق لورد هاليفاكس ، على خطة لامبسون ، و ويفل ، وفي مقدمتها التهديد باعلان

الإحكام العرفية البريطانية ، وإعلانها بالفعل ، ويخول هاليفاكس ، للامبسون أنه إذا ما تحدثت الملك فاروق عن النجلى عن العرش ، فله - أى لامبسون - أن يقبل بخله ، وسيكون من الضروري حينئذ ألا يبقى طليفاً فى مصر ، والا يخرج من نطاق السفارة البريطانية ، حتى لا يصبح مطالباً بالعرش فى أيدي إيطاليا وبوصول رد ملك بريطانيا قدم على ماهر استقالته ، وكان ما كان من دعوته العديد من الشخصيات المصرية لمقابلة الملك ، على النحو الذى سبق أن أشرنا إليه ، وكان فى مقدمة الذين رأوا أن تدخل بريطانيا اعتداء على الاستقلال ينبغى عدم التسليم به ، وإن على ماهر ، وصالح حرب ، وعبد الوهاب طلعت وكيل الديوان ، ومحمد محمود خليل هم أصحاب الرأى المتطرف !!

وكان هناك اتجاه بتشكيل وزارة قومية وأصحاب هذا الرأى عبد الفتاح يحيى ، واسماعيل صدقى ، وقد وافق على ماهر ، أما رأى النحاس فكان ضرورة تأليف وزارة محايدة ، نرضى عنها وتؤيدها الأحزاب نقوم بحل البرلمان القائم وتجرى انتخابات جديدة حين نسمح الظروف بذلك . وقد أيد الجميع ، سياسة على ماهر ، فيما يختص بتنفيذ المعاهدة ، وتجنيب البلاد ويلات الحرب « وأن تغيير الوزارة ، لا يجب أن يؤدى الى تغيير السياسة » واستنكر الجميع التدخل البريطانى ، وقد رفض النحاس باشا حق أية دولة أجنبية فى التدخل فى تعيين وزارة فى بلد مستقل كمصر ، وإزاء اصرار على ماهر ، على الاستقالة رأى أن يترك الأمر للملك .

ويبلغ الملك مايلز لامبسون أن وزارة على ماهر ، قد استقالت ، وأنه بسبيل تشكيل وزارة جديدة ، ويصر لامبسون على أن تكون الوزارة الجديدة مرضية عنها من قبل النحاس باشا ومؤيدة منه ، وعندما اعترض الملك على استدعاء النحاس لأخذ نصيحته ، أصر لامبسون على الحصول على اجابة عن ذلك ، بنعم ، أو بلا فى نفس اليوم ، وإن كان لامبسون قد أشار الى أهمية أن تكون الاجابة « بنعم » ، وكان الملك قد حاول أن يحتفظ لنفسه بحق اختيار رئيس الوزراء الجديد فدعا رؤساء الأحزاب ومن بينهم النحاس باشا للاتفاق على رئيس الوزارة الجديدة .

واختلف الزعماء حول تأليف الوزارة الجديدة ، وترك الأمر من جديد للملك . ويستعجل لامبسون تأليف الوزارة الجديدة ، وقابل عبد الوهاب طلعت « بك » النحاس باشا فى كفر عشما فأصر النحاس على تأليف وزارة محايدة ، ولم يستحسن النحاس باشا ، أن يكلفه الملك بتأليف وزارة جديدة لأنه لا يريد أن يعمل مع أدوات الحكم القائمة ، ولأنه لا يريد أن يحدث « انقلاباً فى أدوات الحكم يسىء الى الأحزاب الأخرى ويتنافى مع ظروف الحرب ،

ولم يستمر الجانب العسكرى البريطانى فى تأييده للامبسون الذى كان يرى تأليف وزارة وفدية ، بسبب عدم وجود قوات كافية فى مصر ، وبذلك اضطر لامبسون الى قبول الأمر الواقع والاكتفاء بذهاب وزارة على ماهر ، ومراقبة سلوك الملك !!

ومن الوثائق البريطانية والمصرية التى اعتمد عليها الدكاترة ، محمد جمال الدين المسدى ، ويونان رزق ، وعبد العظيم رمضان وصلاح العقاد فى تاريخ تلك الفترة ، تنتقل الى محكمة الجنايات التى نظرت قضية اغتيال أمين عثمان باشا وكان على ماهر قد سئل عن ألوان الخلافات التى قامت بينه ، كرئيس للحكومة ، وبين الحكومة البريطانية أثناء وزارته الثانية ، وكان من بين ما قاله على ماهر باشا :

بدأ الخلاف بمجرد اعلان المانيا الحرب ، كانوا يتوقعون أن تعلن مصر الحرب على المانيا ، ثم حصل أن رأينا لمصلحة مصر ونحن مصريون ، ألا تدخل مصر الحرب ، واكتفينا بقطع العلاقات السياسية ، والمسألة مسألة ظروف ، وكان تقدير ذلك متعلقا ، بما يقضى به الصالح ، ولأن الدخول وعدم الدخول يتعلق بالاستعداد وكنت أقول أن شعبا له حضارتان لا يمكن أن نسوقه الى الموت فى غير مصلحة بلده خصوصا وأن السفير سئل ، ما هو موقف مصر فى نهاية الحرب وهل تستكمل كل استقلالها ، فأجاب بأنهم لا يمكنهم أن يعدوا بشئ وكفاهم وعد ، بلفور أثناء الحرب الأولى فى فلسطين وفى بداية العمل ، اتجهنا لتنفيذ المعاهدة لأن واجبنا الأول أن نعمل لمصر بصفتنا مصريين وبعد ذلك نعمل لحليفة مصر بما توجبه المعاهدة وقد عملنا بما توجبه المعاهدة وما يزيد عليه وما دام لا يتعارض مع مصالح مصر ، وبعد اعلان الأحكام العرفية قالوا ان لهم اتفاقا سابقا وهو أن الحكام العسكريين يكونون من الانجليز فرفضت *

وعندما سئل : هل قالوا مع من كان الاتفاق السابق ؟ أجاب على ماهر بقوله : مع الحكومة السابقة واشترط القواد البريطانيون ألا يتركوا سلامة الجيش فى الصحراء ، فى أيدي أخرى غير القواد البريطانيين وهذا كان تعلييلهم فطلبت من السفير البريطانى فى مصر ، الأوراق التى تم بموجبها مع الحكومة السابقة هذا الاتفاق ، فأجاب السفير بأنه لا توجد أوراق تحت يده وقال انه طلب هذا الطلب وقبل شفويا وكان فى حكومة محمد محمود باشا فكانت اجابتي : ان الصحراء الغربية أرض مصرية ، ولا يمكن أن يتولى الأمر فيها الا مصرى ومصر مسئولة عن سلامة الجيوش ، فى أراضيها ومسئوليتها من جهة مواطنيها ولا محل للتخوف مقدما *

وبعد ذلك حصلت مسائل كثيرة جدا منها انه كان وقت ذهابى للسودان ، كان يراد تعطيل سفرى بأى طريقة • فقال السفير : اذا سافرت تكون كسائح ، قلت زى تشرشل ما يروح اسكتلندا وهو رئيس وزارة فأنا سآزور

السودان ، وأنا رئيس وزارة ، ولن ينوب عنى احد لاني أعبر نفسى فى أرض
مصريه ، وبالفعل لم انب عنى احدا ، وان معى وزير الدفاع ووزير الاسغال ،
ولم ينيبا عنهما أحدا : كانت الاعمال نرد لنا بالطائرة فصولى بصريهما ومن
المسائل البارزة ان وزارنا كانت ننجه الى خارج القطر والى الحاله الدوليه
وكانت عندنا معلومات كامله فقبل دخول ايطاليا الحرب بسنه اسابيع
استدعيت السفير البريطاني والجنرال ولسون وأخبرتهما بأن لدينا معلومات
دقيقة بأن ايطاليا داخله الحرب حتما فبالا ان المعلومات التى لديهما من
سير برسى لورين سفيرهم فى روما تنفى ذلك وان الايطاليين يريدون كسب
المال والمنافع الاقتصاديه فقلت لهم : بلغوا ذلك لورارة الخارجية البريطانيه
ورأيت أن أستعد ، وكان يوجد بمصر ٧٠٠٠٠ ايطالى بمصر منهم ١٢٠٠٠
فى سى الخدمة العسكريه ومدربون ندرىبا حسنا ، وفى حالة وقوع حرب
لا يمكن للبوليس العادى أن يعتقلهم جميعا وأنا لا أريد أن أستعين بالجيوش
البريطاني ولا بالجيوش المصري ولذلك قلت للسفير انه سيصدر منى أمر بنزع
السلاح الموجود فى كل مكان من بين جميع السكان ويجب أن يشمل هذا
الأمر ، البريطانيين والفرنسيين واليونانيين كما يشمل الايطاليين وقلت له
أيضا ان من الواجب أن أعلن انه سيحصل تفتيش والا كان الأمر ، بلا نتيجة
ولابد أن أفتش بيوت انجليز ، وفرنسيين ويونانيين حتى لا أفرق فى المعامله
بين رعايا الدول ، كانوا معتبطين بهذا الحل وما توصلت اليه من ضبط
أسلحه عند الايطاليين دعانا الى تفتيش كل بيت أو ناد ايطالى حتى التفصيلات
ورأيت أن أعرض بعد ذلك على الملك أن يغادر فيروتشى بك القطر المصري
ويأخذ أجازة لرعايته الايطالية لأنه ليس من المناسب أن يعتقل وهو فى
السراى فحضر فيروتشى وقابلنى وقلت له ان الملك فؤاد أكرمك والملك فاروق
يعطف عليك ويجب ألا تكون مصدرا للمتاعب فأرجو أن تأخذ ثلاثة أو أربعة
أسابيع أجازة ، فقال لا مقيش حرب ، قلت له روح اسأل ماتسولينى وزير
ايطاليا المفوض ، فاذا أكد لك انه لا توجد حرب أقعد ، وان لم يضمن هذا
تعال وأنا أعطيك « الباسبور » فى نصف ساعة وفى اليوم التالى حضر ،
وطلب الباسبور فأعطيته له وفورا واستدعيت السفير البريطاني والجنرال
ويلسون وأخبرتهما بما حصل ، وكان عملى معهما بغاية الصراحة ، وقال لى
السفير : كيف تعطى فيروتشى باسبور وربما يعود كبراشوتشت - فقلت له
ان فيروتشى عمره ٧٠ سنة وانت عمرك ٥٠ سنة فهل من كان فى سنك
يمكنه أن يكون براشوتستيت ويلقى بنفسه من حالى فأجاب الجنرال ويلسون
مستحيل لأنه يجب أن يبدأ التدريب على ذلك فى سن العشرين فقلت له :
جاوب السفير .

الباب الثاني

أسرار اقالة على ماهر كما رواها بنفسه فى محكمة الجنايات

● سبق لنا أن تحدثنا عن العلاقات بين على ماهر باشا كرئيس للوزارة المصرية وبين بريطانيا العظمى خليفة مصر بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ وذلك على ضوء ما جاء فى شهادة على ماهر باشا نفسه فى محكمة الجنايات أثناء نظر قضية الاغتيالات السياسية « مقتل أمين عثمان باشا » وفى بداية هذا الفصل نكمل شهادة على ماهر باشا .

● يقول على ماهر : ان ايطاليا أعلنت الحرب وانه استدعى السفير البريطانى وقال له سأعلن تصريحا بمجلس النواب ، وعرض عليه صورة التصريح ، وهو أن مصر ، لن تدخل الحرب الا اذا هوجمت المدن المصرية ، أو مواقع جنودنا ، أو حصل التعدى عليها باستفزاز فقال اذا هاجم الجنود الايطاليون الجنود البريطانيين فقال على ماهر : لا شأن لنا فى هذا « وكان وقتها موقف الجنود البريطانيين صعبا جدا وكل ما عندهم ٢٨ مدفعا ضد الطائرات منها ٢٠ فى الاسكندرية لحماية الأسطول ، و ٨ لحماية الورش بتاعتهم وباقى القطر لا يوجد به شىء يحميه » .

ويقول على ماهر - فى المحكمة أيضا - انه كان ثمة اتصال دائم بالفرنسيين وكانوا يستعدون فى تونس وكان هناك اتفاق مع الانجليز حول الألمان الموجودين فى مصر من نعتقلهم ومن نخرجهم من البلد وكان هذا الاتفاق بين السلطة المصرية والألمان ، والبريطانيين وقد أبلغ الاتفاق الى برلين وكانت برلين فاهمة مركز مصر ، فقالت اننا لا نتعرض للمصريين فى ألمانيا مطلقا ، وبعد ذلك غير الانجليز رأيهم ، وطلبوا منع سفر كثيرين من الألمان وكانت نتيجة ذلك أن الألمان اعتقلوا بعض المصريين وكان قد نبه على المصريين فى ألمانيا أن يغادروها فى الحال وبقي بعضهم هناك ، وحصل أن قناصل ألمانيا

مروا من قنال السويس فى مركب انجليزية بعد الهند فوقفنا المركب وأنزلنا،
القناصل ليكونوا رهينه مقابل المصريين الذين اعتقلهم الألمان وجاءنى خطاب
شخصى ظريف من السفير البريطانى يقول أننا سنتبادل مع ألمانيا بفناصل
انجليز فى ألمانيا والقناصل الانجليز من عائلات كبيرة ، وفى حالة مرض ،
ويختفى وفاتهم ، وقال هذه ضربة تقدرها اذا أفرجت عنهم وسلمتهم للسلطات
البريطانية ، وقد وجد البوليس المصرى عندما فتش أحد القضاة الألمان وكان
يعمل بالمحاكم المختلطة فى مصر أوراقا ندل ، على أنه كان يقابل هتلر ، كما
وجدنا أوراقا تدل على المعاهدة بين ألمانيا وروسيا ، ولم تكن المعاهدة قد
وقعت بعد وفى هذه الأوراق ان ألمانيا وروسيا اتفقتا على تقسيم بولندا.
وقد حددت فى احدى الجرائد مناطق التقسيم فأخذت هذه الأوراق واستنصت
السفر وأطلعته عليها فأبلغ وزارة الخارجية وطلبوا هذه الأوراق ، للاطلاع
عليها فأعطيتها للسفر على سبيل الأمانة والوديعة .

وقد طلب السفير البريطانى أن أفتش المفوضية الطليانية والوزير
الاطالى المفوض فى مصر وتفتيش الأمتعة والجيوب والملابس وبيت السفير ،
وقد طلب منى السفير أيضا ألا أسمح لطليانى بالسفر الا للسفير وموظفى
المفوضية وكان ردى اذا اعتقلتم السفير الايطالى الكونت جراندى سفير
ايطاليا فى لندن ، فسوف أعمل المتل فى مصر وأما التفتيش فأنا أرفضه بل
وقلت لهم : اذا أردتم التفتيش ، ففتشوا أنتم ولن أحتج ، ولكننا لن نفتش
أحدا فالكونت جراندى موضع التكريم فى بلادكم فلا أعاملهم أنا الا بقواعد
العرف الدولى .

وقد طلب السفير البريطانى ، كما قال على ماهر اعتقال اسماعيل
صدقى باشا وتوفيق دوس باشا ، وأحمد كامل باشا وأحمد حسين وقد
رفض على ماهر بالطبع أن يعتقل أحدا منهم . وقد أكد توفيق دوس باشا -
وكان أحد المحامين فى القضية - تلك الواقعة وكانت حجة السفير فى الثلاثة
الأول أنهم أعضاء بمجالس ادارة شركات المانية ، فكانت اجابتى - على ماهر -
انه لا يستعد أن يكون هناك ، برطانيون فى مثل هذه الشركات لأن ألمانيا
كانت صديقة لبريطانيا قبل الحرب ، أما الأستاذ أحمد حسين فقد كان
منسوباً اليه انه صدر منه هتاف عدائى أثناء مقابلة السفير !

وقال على ماهر : لم أشأ أن أعتقل أحدا وقلت للسفير انى مستعد أن
أقدم أحمد حسين للمحاكمة وليكن فى علمك أنه سبقضى بالبراءة فاقتنع وعدل
تن المحاكمة .

وقال على ماهر ، ان الانجليز طلبوا دخول مصر الحرب فعلا أثناء وزارته،
عند انلان ألمانيا الحرب وثانيا عند دخول ايطاليا الحرب ومرة ثالثة بعد
خروجه من الوزارة .

وعندما سئل على ماهر : عندما كنت رئيسا لديوان الملك سنة ١٩٣٧ هل تدخل السفير البريطاني باى شكل ليمنع اقاله النحاس باشا ؟ اجاب على ماهر بقوله : ايوه حصل وكنت فى سراى القبة فاتصل بى السفير ووجه لى كلمة بأن أكون مسئولاً عن كل ما يحدث فى حق الوزارة اليوم فأجبه انى أنا مسئول دائما اليوم ، وغدا ، وفى بيتى ، وهنا ، وقلت له عايز أعرف بأى حق تكلمنى بهذا الحديث وانا من الذين وقعوا على المعاهدة فتعقرو وقال : أنا أتكلم كصديق ، قلت : كصديق اتفضل . فطلب ألا تكون الاقالة الليلة ، فقلت انه أصبر لما أستأذن ، وعرضت الامر ، وكان المتفق فى الأصل فبسل طلبه أن تكون الاقالة فى الصباح ولذلك أخبرته أنه لا يحصل شىء فى تلك الليلة وقلت له من قبيل المداعبة : أنت المسئول عن الأمن الليلة ، فكان جوابه انه أراد أن يتخلى عن المسئولية ، ورجانى ، أن أقابل مكرم باشا فى تلك الليلة ، وفعلنا . انتقلت الى سراى عابدين وهناك قابلت مكرم باشا . وكان معه ، أمين عثمان باشا . وعندما سئل على ماهر باشا عن الصفة التى اشترك فيها أمين عثمان باشا فى الحديث أثناء تلك المقابلة قال على ماهر ، تسأل عن ذلك أمين عثمان باشا .

● وفد جاء فى شهادة على ماهر باشا . فى محكمة الجنايات ، قضية الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - ان أمين عثمان باشا ، قد أحيل الى المعاش ، فى أول أو ثانى جلسة لمجلس الوزراء ، لأسباب كثيرة من بينها - كما يقول على ماهر - مواقفه غير المشرفة منذ مفاوضات ١٩٣٦ ، ولأنه لما كان وكيل وزارة كان يخشاه ، بعض الوزراء ، لصلته بالسفارة البريطانية ولأن « مذهب » على ماهر فى فن الحكم « أن وكيل الوزارة هو الذى يتولى العمل بأكمله ، أما الوزير ، فليس له الا التوجيه السياسى والنظر فى الشكاوى ، والرقابة اللازمة ، على الأعمال) فعماد العمل فى الوزارة هو الوكيل وكان أمين باشا ، يعمل قليلا جدا فى وزارة المالية ، وكان عمله خارجا عنها ، وكان لدى معلومات تدل على أن الدوسيهات متروكة بالثبات بدون تطريف وبما أن الحالة الدولية كانت خطيرة ، وتقتضى أن يكون العمل دقيقا ، رأيت « الأولى » أن يحال الى المعاش ، فاتصلت فورا بمحافظ البنك الأهلى ، وطلبت اليه - وكان عندهم كراسى فاضية فى مجلس الادارة - أن يعينه فى احداها ، فقبل ذلك بسرور وأحيل الى المعاش وبعد احواله زارنى السفير وقال لى أتعشم أن تعتمد على أمين باشا فى المسائل الصغيرة ، التى ينقلها الى - أى السفير - منك - أى من على ماهر - فقلت له - هكذا قال على ماهر باشا - أظن أن هذه المنفعة لا يمكن الاستفادة بها لأنه أحيل الى المعاش ، ولم يكن السفير يعرف أنه أحيل الى المعاش .

● وعن المواقف ، غير المشرفة ، التى وقفها أمين عثمان باشا فى المفاوضات ١٩٣٦ قال على ماهر : كنت فى رئاسة الوزارة سنة ١٩٣٦ وكنت

وزيرا ، للداخلية والخارجية ، والقيت على مسئوليتي التمهيد للمفاوضات وإزالة كل العقبات في ذلك العهد ، لأنه كان هناك رغبة في أن تجرى المفاوضات في دار السفارة وكانوا ممتنعين عن أن يشترك فيها أخى المرحوم أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا ، من أعضاء المفاوضات وقدموا ما يشبه الإنذار بأنه في حالة اخفاق المفاوضة يستردون كامل حقوقهم ، وطبعا توصلت الى أن تكون المفاوضات في الزعفران ، وأن يقبل أحمد ماهر باشا ، والنقراشي باشا أعضاء بدون اعتراض وبأن يسحب الإنذار ، وعرضت جميع الرسائل ، التي تبودلت في هذا الشأن ، على جميع رؤساء الأحزاب في مصر ، وبعد ذلك حصلت وفاة الملك فؤاد ، كنت متتبعا للمفاوضة وكانت الطلبات البريطانية ، كثير ، ومبالغا فيها فاستدعيت السفير ، وسألته اذا كان يريد حقيقة أن يصل الى حل للقضية أو يريد أن يفشل العمل فأجاب بالطبع انه يريد أن يصل الى نتيجة فبينت أن طلباتهم غير معقولة ، وفيها اضاعة للوقت وان هذا لا يحتمل ، فأجاب بأن الذنب ليس ذنبه لأن أمين باشا عثمان أفهمه - أى سير مايلز لامبسون - أن النحاس باشا ، يساوم كثيرا ويريد دائما أن ينقص ٥٠٪ من الطلبات الانجليزية ، فنصحهم أمين عثمان أن يطلبوا ٢٠٠٪ علشان ينزلوا الى ١٠٠٪ وعملوا بهذه النصيحة وقدموا طلبات مبالغا فيها .

● وفي المحاكمة أيضا قال على ماهر باشا ، ان بداية الأزمات بينه وبين السفير البريطاني كانت احواله أمين عثمان باشا ، الى المعاش ، وان الانجليز كانوا معترضين على اشتراك النقراشي ، وماهر في وفد المفاوضات لأنهما كانا متهمين في مقتل السير لى ستاك ، سردار الجيش المصرى ، والحاكم العام للسودان ، وقد صحح على ماهر ، المعلومات للسفير البريطاني ، قائلا ، ان النقراشي ، وماهر ، لم يتهما في قضية السردار وانما اتهما بعد ذلك في قضية المؤامرة وقال على ماهر ، ان الانجليز كانوا منشدين أكثر بالنسبة لماهر ، والنقراشي وكان التشدد أكثر بالنسبة لأحمد ماهر باشا ويقول على ماهر أيضا أن السفير البريطانى زاره ذات مرة ليقول له انهم فى سراى المنتزه يعطون أنوارا للطائرات الايطالية لتساعدوها على أداء مهامها وأن على ماهر قال له : هذا غير حقيقى وأنه - أى لامبسون - يعرف ذلك ، ولم أعر هذا الموضوع أى اهتمام ، كما قال على ماهر أيضا ، انه بعد أن قبلت استقالته - بعد أن ظلت معلقة أربعة أيام - تلقى رسالة من الجنرال ولسن يذكر فيها أنه آسف جدا لوقوع هذه الأزمة السياسية وان العسكريين ليس لهم دخل فيها وان تقدير المسألة فى نظره أنه حصل تعارض بين ولاءين وكل منا يقدم دولته على الأخرى وهذا طبيعى ، وأكد على ماهر ، ان الجنرال ولسون - فى خطابه - قد وجه الشكر الجزيل ، على المعاونة القيمة والسريعة التي كان بلقاها من الحكومة المصرية كما شكره أيضا على انه فى كل مرة كان يطلب مقابلته ، كان على ماهر ، يجيبه الى ذلك وتمنى الجنرال ولسون فى خطابه لعلى ماهر ، استمرار

العلاقة الطيبة وتمنى أيضا أن يكون له الحق فى أن يطلب مقابلة على ماهر ،
ويكلمه فى المسائل العامة .

● ويقول حسين سرى باشا ، فى شهادته أيضا - أمام محكمة الجنائيات ،
التي كانت تنظر قضية اغتيال أمين عثمان باشا - أنه أثناء المفاوضات الخاصة
بالتكثفات وكنت وقتئذ وزيرا للأشغال ، وقابلت مستر تشمبرلن رئيس
الحكومة البريطانية واتفقنا معه على أسس تعديل معاهدة ١٩٣٦ فيما يتعلق
بالتكثفات ، وأوكلنا الى عبد الحميد بدوى باشا رئيس أقالم القضايا - هكذا
قال سرى باشا - مهمة الاتفاق مع الرجال القضائيين بوزارة الخارجية
البريطانية على وضع نصوص هذا التعديل ، ويقول سرى باشا ، أن بدوى
باشا قال له : لقد وجدت أمين عثمان باشا فى وزارة الخارجية البريطانية ،
ويسأل سرى باشا ، محمد محمود باشا فى ذلك ، فقال محمد محمود باشا :
لأننى أعرف علاقاته (الطيبة) برجال الخارجية البريطانية وأنه يمكنه المساعدة ،
لتسهيل مأمورية بدوى باشا اذا كان هناك خلاف فى النصوص وبعد ذلك
- سرى باشا يقول - كلفنى محمد محمود باشا أن أكون همزة وصل بين بدوى
باشا ، وبين الانجليز فكانت دهشتى ، عندما علمت أن أمين عثمان باشا هو
المدافع عن وجهة النظر البريطانية ، وكانت هذه أول علاقة ، بينى وبين أمين
عثمان باشا ولم أهضمها كمصرى .

وفى سنة ١٩٣٩ لما كلفنى على ماهر باشا بنولى وزارة المالية ، قال ان
وكيل المالية هو أمين باشا . ووجوده غير مستحب فقلت له هذا الرجل
لم أعمل معه الا فى تعديل المعاهدة فى الصيف الماضى ولا أرى أى مانع من
إحالاته ، الى المعاش ، ويمضى حسين سرى باشا قائلا : بعد عشرين يوما من
تأليف الوزارة زارنى أمين باشا ، وقال أنه يضع نفسه تحت تصرفى حتى
يكون همزة الوصل ، بينى وبين السفير البريطانى وقال أنه يمكن أن أعينه
مديرا لمكتبى فقلت له أشكرك وأنا غير محتاج الى معاونتك ويدهشنى ، كثيرا
أن تطلب منى هذا الطلب وأنا وقعت على مرسوم إحالتك ، الى المعاش ،
فقال : لا . أنا عارف أن الذى أحالنى هو على ماهر وليس أنت فقلت له :
أحب أن أصارحك ان ماهر باشا ، طلب هذا صحيح ، ولكنى لأننى أنا الوزير
المسئول كان لابد من أن أوافق ، وقد وافقت ، وينفى حسين سرى ما نشر
فيما بعد من أنه طلب أن يكون أمين عثمان باشا وزيرا فى وزارته ويقول
إذا كنت قد رفضت أن يكون مديرا لمكتبى فكيف أقبل أن يكون وزيرا معى .

ويقول الأستاذ محمد التابعى : فى ذكرياته عن الأيام التى سبقت طلب
إقالة على ماهر باشا ، ان على باشا كان فى البداية ، ومنذ أول سبتمبر ١٩٣٩
من أنصار دخول مصر الحرب ، وانه قد قال لزملائه الوزراء بأنه دعاهم للاتفاق
على صيغة قرار اعلان الحرب على ألمانيا ، وان الأستاذ عبد الرحمن عزام ، قد

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ١٧٧

ذكر له أن نصوص معاهدة ١٩٣٦ لا تلزم مصر ، بدخول الحرب ، وكان على ماهر يؤمن بأن نصوص المعاهدة تحتم على مصر دخول الحرب الى جانب بريطانيا حليفها وأن على ماهر طلب من عبد الرحمن عزام أن يسوى هذه المشكلة - مشكلة اعلان مصر الحرب على ألمانيا ، وعدم اعلانها - مع السفير البريطاني السير مايلز لامبسون . ويقول الأستاذ التابعى : كان على ماهر يعتقد فى أول شهر الحرب أن النصر سيكون لبريطانيا وفرنسا ولذلك كان من رأيه أن تعلن مصر الحرب ضد ألمانيا ثم عدل على ماهر ، عن هذا رأى مكتفيا بتقديم جميع المساعدات والتسهيلات الممكنة لبريطانيا حتى انه تلقى خلال الأشهر العشرة التى تولى فيها الحكم ، ثلاثة وثلاثين خطاب شكر من الجنرال ويلسون القائد العام للقوات ، البريطانية فى الشرق الأوسط ، وكانت خطابات الشكر تلك على الولاء الصادق ، والتعاون المخلص ، الذى يلقاه الجنرال ويلسون من رفعة على ماهر باشا ، ويقول الأستاذ التابعى : ان على ماهر ظل ، على ولائه ، وإخلاصه لبريطانيا وقضية بريطانيا من شهر سبتمبر ١٩٣٩ الى شهر يونيو ١٩٤٠ ، أما من شهر يونية والشهور التالية فان رفعته نقل ولاءه وإخلاصه ، من بريطانيا وحلفائها الى ألمانيا وحليفها إيطاليا ، كان على ماهر يعتقد فى أول الحرب أن النصر لبريطانيا وفرنسا ولكن انتصارات المحور بدأت تتوالى وراحت دول أوروبا تسقط واحدة ، بعد واحدة ، تحت سنيابك جحافل هتلر : بولندا ، الدانمرك ، النرويج ، هولندا ، بلجيكا . وظل على ماهر ، على ولائه ، وإخلاصه لأنه كان يعتقد الأمل على فرنسا ، وخط دفاعها ماجينو ولكن هتلر حطم خط ماجينو وانهارت فرنسا ، واستسلمت ولم يحل منتصف يونيو ١٩٤٠ حتى كان هتلر يدخل باريس ، والى جانبه جورنيج مارين من تحت قوس النصر فى ميدان « لاتوال » وهنسا تحول على ماهر بإخلاصه وولائه الى ألمانيا ولا أستطيع - هكذا يقول التابعى - ان ألوم الرجل فلعله كمصرى مخلص كان يطلب الخير ، والأمان ، لبلاده ، ومن هنا حرص على أن يقف دائما ، الى جانب الفريق الغالب المنتصر ، وعلى كل حال فان على ماهر باشا ، لم يضيع وقتا قبل أن يطلق لسانه بالسخرية ، والتشهير ببريطانيا ، وفرنسا وضعف جيوشهما ، وكان على ماهر باشا يقول ان بريطانيا سوف تستسلم بعد شهر واحد ، وكان اللواء صالح حرب يقول : بل بعد شهرين اثنين : ويتصل خبر تلك الأحاديث ، بالسلطات البريطانية فى مصر .

وكان فاروق بدوره قد بدأ يسخر من بريطانيا وفرنسا ويتكث عليهما فى مجالسه ، كان الى جانبه بعض الأمراء الشبان المتحمسين لألمانيا النازية مثل عمر انفاروق وعباس حليم وكذلك كان خدمه الخصوصيون من الايطاليين ، بولكى ، وبيترو ، وقيل ان فاروق خرج للصيد ذات مرة ومعه بعض رجال السلك الدبلوماسى الأجنبى ، ومن بينهم لامبسون وأراد مايلز لامبسون اطراء

مهارة فاروق في اصابة الهدف ، فقال له عبارة اعجاب في هذا المعنى وعلى الفور قال فاروق : طبعا لأن بندقيتي صناعة ألمانية ، وقهقهه فاروق ، ومن معه من الأمراء الشبان *

ورأت بريطانيا أن على ماهر ، الذى شكره الجنرال ويلسون من قبل فى ثلاث وتلاتين رسالة على صادق ولائه حسن تعاونه قد انقلب الى النقيض وأخذ يقيم العراقيل ، والعقبات أمام السلطات البريطانية العسكرية فى مصر ، وأخذ الملك ، يقتفى أثر رئيس وزرائه وأرسل وزير خارجية بريطانيا يومئذ اللورد هاليفاكس برقيته المشهورة : على ماهر ، يجب أن يذهب *

ويقول الأستاذ محمد النابعى ، ان الانذار الذى وجهه لامبسون ، الى الملك ، كان يحمل قيام وزارة وفديه ، أو على الأقل وزارة ، يرضى عنها الوفد ، ويرسل فاروق ، عبد الوهاب طلعت باشا لمقابلة النحاس باشا ، وكان النحاس باشا قد ترك القاهرة خوفا من الفارات الجوية ، ولجأ الى ضيافة أصهار السيدة زوجته فى كفر عشنا وقابله عبد الوهاب طلعت وبلغه نص برقية لورد هاليفاكس ونصيحة سير مايلز لامبسون ثم قال ان الملك يستشير فيما يجب أن يفعله ، ولكن بينما كان مصطفى النحاس يتأهب للعودة الى القاهرة وجمع أعضاء الوفد وعرض الأمر عليهم تمهيدا لاستصدار قرار برأى الوفد ، اذ بالأمر الملكى يصدر الى حسن صبرى باشا بتشكيل الوزارة ، وكانت مفاجأة للوفد ومفاجأة للسفير البريطانى ، مفاجأة أغضبت النحاس كما أغضبت سير مايلز لامبسون وأسرع أحمد حسنين باشا - فى رواية الأستاذ النابعى - الى السفارة وقابل السفير ليسأله عن سبب غضبه ويقول السفير البريطانى لأحمد حسنين لقد كان كلامى واضحا وهو أن الحكومة البريطانية تنصح باسناد الحكم الى وزارة وفديه ، أو على الأقل وزارة يؤيدها الوفد ، وقال حسنين باشا ، وهو يتظاهر بالدهشة : ولكن حسن صبرى صديقكم وقد اخترناه بالذات لهذا السبب ، وقال لامبسون : نعم حسن صبرى ، صديقى ولكن الصداقة شئ والسياسة شئ آخر : وزارة حسن صبرى لا هى وزارة وفديه ولا هى وزارة ، يؤيدها الوفد ، وأجاب حسنين ، وهو يمعن فى اظهار الدهشة . اذن فهذه غلطتى أنا وأنا المسئول عن هذا الخطأ ولكننى أقول انصافا لنفسى اننى حرصت عند اختيار أعضاء الوزارة على أن يكونوا جميعا من أصدقائكم حرصا ، على توافر التعاون الذى لابد من وجوده فى الظروف الحاضرة بين السلطات البريطانية ، والمصرية ومن هنا اخترنا حسن صبرى ، ومحمد محمود فهمى القيسى ليس صديقا لكم ؟ ، وراح حسنين باشا يذكر أسماء أعضاء الوزارة ، الجديدة ويشفع كل اسم فيها بنفس السؤال : أليس صديقا لكم ثم أنهى حديثه ودفاعه ، بأن الغلطة غلطته هو ، وانه المسئول عن هذا الخطأ المؤسف ولكن يشفع له حسن نيته ورضى سير مايلز لامبسون ، أو تظاهر ، بالرضا ووقفت المسألة عند هذا الحد *

● ونظرة سريعة الى الصحف الصادرة وقت حدوث الازمة السياسية ،
التي أودت بوزارة على ماهر بانذار من بريطانيا ، العظمى ، رغم ارادة الملك ،
والبرلمان ، وكثير من الأحزاب ، تقول - مثلا - صحيفة « المصرى » ٢٤ يونية
١٩٤٠ أن الملك ، عندما التقى لأول مرة بالزعماء قال لهم بعد أن صافحهم وأذن
لهم بالجلوس أن الحالة خطيرة وسوف يشرح لكم على ماهر باشا تفاصيل
الأمور ، ويقدم لكم وزير الدفاع ما تحتاجون اليه من بيانات عن الشئون
العسكرية وبعد ذلك تتناولون للوصول الى رأى فيها ٠٠ وبينما كان على ماهر ،
يعرض التفاصيل سأل النحاس باشا على ماهر باشا هل طلبت الحكومة
البريطانية كتابة أو شفويا ، اعلان الحرب ؟ وقال على ماهر ان الحكومة
البريطانية لم تطلب شيئا من هذا ، فقال النحاس : اذن لماذا لا يقضى على هذه
الشائعات ، ويصارع الشعب بالحقائق وذكر على ماهر ، باشا مقابلة السفير
البريطاني للملك وما جرى فيها وكيف أن السفير بلغ الملك تعذر التعاون مع
الوزارة القائمة ، وذكر على ماهر ، المسعى الذى قام به حسن نشأت باشا سفير
مصر فى لندن لدى لورد هاليفاكس ولم يتل على ماهر ، الرسالة التى أرسلتها
له الحكومة المصرية فى هذا الصدد ، وانما تلا رد وزير الخارجية البريطانية
وقد جاء فيه ان الوزارة المصرية قامت بجميع ما طلبته السلطات البريطانية منها
ولبت جميع رغباتها ، ولكن ظهر منها ما لا يطمئن الى روحها ولهذا فانهم يطلبون
تغييرها ، وكرر اللورد هاليفاكس فى رده ما أعلنته الدوائر ، البريطانية فى
القاهرة ولندن من أن انجلترا ، لا تريد ولا تنوى أن تطلب من مصر دخول
الحرب .

وأشار ماهر باشا الى مقابلة نشأت باشا بعد ذلك ، لملك انجلترا ،
وذكر ، ان رد ملك انجلترا ، بلغ الى ملك مصر ، وهنا طلب سعادة بهى الدين
بركات باشا من ماهر باشا ، ان يطلعهم على الرد ، وكرر الطلب ثلاث مرات
وتلا ماهر باشا الرد فاذا به على نحو ما جاء فى رد وزير الخارجية ولم يتل
رفعته الرسالة التى أرسلت الى نشأت باشا للشرف بمقابلة الملك جورج
السادس . وطرح على ماهر على الحاضرين أن يقرروا هل للحكومة البريطانية
حق المطالبة بتغيير وزارة مصرية ؟ وهل يؤيدون وزارة على ماهر باشا فى
سياستها ، الخارجية ، وعندما سئل النحاس باشا عن رأيه ، بعد أن تكلم
الحاضرون طويلا فى هذا الشأن ، قال انه دونه كتابة ووقعه ذاكرا أن رأى
وزأى اخوانى أعضاء الوفد ، المصرى توخيها فيه مصلحة البلاد وحدها دون
النظر الى أى اعتبار آخر وكان رأى الوفد كما يلى : لا شك فى انه ليس للسولة
أجنبية أى حق فى التدخل فى تعيين وزارة فى بلد مستقل كمصر وأن المعاهدة
بين مصر ، وبريطانيا العظمى تقتضى من الطرفين أن ينفذاها بالروح التى
وضعت بها ، وفيما يختص بالوزارة المصرية فان رغبة الشعب المصرى متجهة
الى تعيين وزارة جديدة محايدة يرضى عنها جميع الأحزاب ويؤيدونها وتجرى
انتخابات جديدة حرة فى الوقت الذى تسمح به الظروف وهذا هو الحل الذى

يكفل في رأيي ورأى أخواني أعضاء الوفد المصرى تضافر الأمة المصرية لمصلحة البلاد ، فى الظروف الخطيرة التى تجتازها وأراد بعض المجتمعين ، أن يجزئوا هذا البيان ويأخذوا الشطر الأول منه على أنه رد على السؤال المطروح عليهم فأبى النحاس باشا ذلك وقال ان التصريح ، كل لا يجزأ ، وخاطب النحاس باشا على ماهر فى صراحة مذكرا اياه برأيه الذى أبداه له منذ البداية وكيف حملة مسئولية هذا النظام ، ومسئولية تصرفاته فى السياسة الخارجية هذه التصرفات التى وصلت البلاد ، الى الأزمة الحالية مع أنها تتعلق بمسائل تافهة مثل اعتقال ايطاليين أو تفتيشهم ولا تتعلق بادخال مصر الحرب كما أشيع .

وكان المجتمعون قد اتفقوا جميعا على أن استقالة الوزارة فى محلها وبحوثا فى أمر الوزارة ، التى تخلفها فتكلم عبد الفتاح يحيى طويلا فى أمر الوزارة الائتلافية ورفض النحاس باشا فكرة الوزارة الائتلافية مؤكدا - من جديد - أن رغبة البلاد متجهة الى وزارة محايدة ليس لرئيسها ولا لأحد من أعضائها صبغة حزبية ولم يشترك واحد منهم فى الانقلاب الدستورى الذى حل بالبلاد على أن تسير دفة الأمور بتعضيد الأحزاب وأن تمهد لانتخابات حرة لا ضغط فيها ولا اكراه فى الوقت الذى تسمح به الظروف وعند هذه الوزارة تلتقى الغاية العليا ، من توخى خدمة البلاد ، والسير بها ، فى هذه الأيام العصيبة سيرا طبيعيا ، ويقول النحاس ردا على سؤال لعل ماهر ، ان مجلس النواب لابد وأن يحل ثم تستفتى الأمة متى استطاعت الوزارة التى هى موضع ثقة الجميع ، القيام بهذه المهمة فوق ، المهام الثقيلة التى ستلقى على عاتقها من جراء الظروف القاسية ، التى نحن بصدها ، ويقول على ماهر أن نيته كانت متجهة فعلا ، الى أن تكون الثورة البرلمانية الحالية آخر دورات البرلمان ، الحاضر ، ونحله قبل الدورة القادمة ، وتؤلف هيئة من رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء البرلمان ، السابقين وغيرهم لاستشارتها فى المسائل ، الهامة ، قال على ماهر ، أن الوزارة الجديدة يمكن أن تعمل مثل ذلك فقال النحاس ان هذه مسائل تفصيلية يسهل الاتفاق عليها متى حسنت النيات وانتهى المجتمعون الى وضع الأمر بين يدى الملك لمعرفة كلمته وعاد الملك ، الى الاجتماع فلما سمع بالقرار شكرهم وانصرف .

وكان على ماهر قد ذهب قبل ظهر يوم ٢٣/٦/١٩٤٠ الى مكتبه فى الرئاسة ، واستقبل الفريق عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش المصرى والموجود الآن فى أجازة مدتها ستة أشهر ومحمد شرارة باشا وكيل الخارجية ، وفى الساعة الثانية عشرة الا ربعا قابل الملك ورفع استقالته ثم عاد وبقي فى دار الرئاسة ومعه مصطفى الشوربجى بك وعبد الرحمن عزام بك ، وعبد الحميد بدوى باشا كبير المستشارين الملكيين . وفى الساعة الثالثة والدقيقة الأربعين ذهب على ماهر ، الى عابدين ، لمقابلة الملك لمدة ربع ساعة ورافق الملك فى زيارته لمسجد الرفاعى حيث زار فاروق ضريح والده . ثم قابل على ماهر ،

الملك للمرة الثالثة ولمدة عشرين دقيقة ثم عاد الى ديوان الرئاسة حيث قابل محمد محمود بك رئيس مجلس الشيوخ وعبد الملك حمزة بك رئيس لجنة العلاقات الخارجية ، بمجلس النواب .

وكان فاروق قد استقبل في نفس اليوم : السير مايلز لامبسون ، سفير بريطانيا ، العظمى في مصر وجناب سير أرشيبالد ويفل القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط وينفى أحمد ماهر ، ان على ماهر كان ينوى حل البرلمان ويقول ان على ماهر ، كان ينوى التوسع في وزارته بإيجاد هيئة استشارية تقوم بجانب الوزارة وتعمل معها أثناء عطلة البرلمان وبعده انعقاده لاستشارتها والاستعانة برأيها في كافة المسائل الهامة وفكرة حل البرلمان التي نسبت الى على ماهر باشا ، لم أسمع بها ولم أقرأ عنها الا ما جاء في جريدة المصرى ، والذي نذكره لوزارة على ماهر ، انه كان رئيسا للوزارة ، وكانت الرقابة على الصحف قوية ، وشديدة وعنيفة ولكنه كان يسمح لجريدتى المصرى ، والسوفد المصرى بمهاجمته ، دون ان تتدخل الرقابة لحذف هذا الهجوم ، الذى كانت الرقابة تستطيع - بما لها من سلطة - حذفه !

● والجدير بالذكر ، أن جريدة التيمس البريطانية قد رشحت الدكتور أحمد ماهر باشا ، ليتولى رئاسة الوزارة أثناء تلك الأزمة ، وقد ذكر مراسل التيمس في القاهرة انه يكاد يكون من المحقق أن الدكتور أحمد ماهر هو الذى سيؤلف الوزارة الجديدة وينتظر أن يكون شكلها مماثلا للوزارة السابقة . . ويلوح أن من المنفق عليه أن جميع زعماء الأحزاب موافقون على سياسة الدكتور أحمد ماهر الخارجية وهى أن تنفذ المعاهدة - بولاء - نصا وروحا مع إبعاد مصر عن الحرب اذا أمكن ، ويقول مراسل التيمس انه فى الامكان ضم وزيرين وفدين الى وزارة أحمد ماهر ويقول مراسل التيمس في القاهرة : الدكتور أحمد ماهر هو خير زعيم يصلح لتولى الوزارة فى الأحوال الحاضرة وهو ذو تاريخ حافل بالخدمات الصادقة ، لبلاده وهو رجل ذو خلق قوى مستقيم وليس من عادته التلاعب بالألفاظ أو التخلص من وضع القرارات ! .

● وعن الاجتماع الثانى للشخصيات البارزة فى مصر ، الذى تم فى قصر عابدين فى منتصف الساعة الثانية عشرة ظهرا تقول الصحف أن الزعماء تشرفوا بمقابلة الملك فى مكتبه ، وبعد أن صافحهم قال لهم : اننى متعب وقد دعوتكم لتناولوا فى تكوين وزارة تمثل جميع الأحزاب ، بقدر الامكان ، ويؤيدها البرلمان ، واختيار من ترشحونه لرئاسة هذه الوزارة وأمل ان يكون فى القرار الذى تصدرونه خدمة لبلادنا العزيزة فى هذا الظرف العصيب ، وقد تولى عبد الوهاب طلعت باشا ، تدوين الآراء والمناقشات ، وقد ذكر النحاس باشا فى البداية ، انه ما زال عنده رأي من ان الوزارة المحايدة هى أسلم الحلول والقسم الأول من النطق الملكى يمكن تحقيقه فى الوزارة المحايدة اذ ما دامت

ستؤلف باتفاق جميع الهيئات والأحزاب فانها تعد ممثلة فيها .. ويقول مصطفى النحاس بعد حل مجلس النواب فور تأليف الوزارة الجديدة واجراء انتخابات جديدة ليس من الضروري أن تتم في المواعيد المقررة في الدستور لأن ظروف الحرب لا تسمح للتفرغ للأعمال الانتخابية : صحيح أن الحرب غير قائمة في مصر الآن ولكن طبيعة الحال السائدة في مصر تمنع ذلك . الى أن يقول وهكذا تجري الوزارة المحايدة الجديدة ، الانتخابات في الوقت المناسب طالبت الأمة أم قصرت وأن الحكومة التي تشكل بالكيفية السابق ذكرها تحكم البلاد بلا مجلس نواب ، الى أن يتم الانتخاب في الوقت المناسب مهما تطل المدة لأن الضرورات تبیح المحظورات ، ويعارض النحاس فكرة تأليف وزارة قومية وعارض أحمد ماهر فكرة حل مجلس النواب الحاضر .. وقال الشيخ مصطفى عبد الرازق أنه من الممكن التوفيق بين نظرية رفعة النحاس باشا في قيام وزارة محايدة ، وبقاء مجلس النواب الحاضر ، وقال حلمي عيحي باشا : إن الوزارة المحايدة لا تساعد على الاستقرار الداخلي ولا بد أن تؤلف وزارة من جميع الأحزاب .. وقال حافظ رمضان باشا : الأفضل أن تؤلف وزارة قومية برياسة النحاس باشا .. وكان من رأى عبد الفتاح يحيى باشا تأليف وزارة قومية برياسة رجل محايد .

وعاد النحاس باشا الى تأكيده وجهات نظر الوفد وكون الوفد لا يريد أحداث انقلاب وان الظروف التي وجد فيها مجلس النواب الحالي ، لا يمكن لي ، ولا للوفدين بحال أن يوافقوا على ابقائه سنندا ، لأية وزارة نعمل نحن الوفدين على التضافر معها ، والحل الدستوري ، حل البرلمان ، القائم واجراء انتخابات جديدة في الوقت المناسب !!

ومرة ثانية لم يتفق الزعماء ، على رأى معين ، ورفع عبد الوهاب طلعت محضر ، الاجتماع ، الى الملك ، ثم عاد ، الى الزعماء يبلغهم ، أن الملك اطلع على ما حدث وسيتبع النظام الدستوري في قراره وسيتصل بالزعماء ، بحسب ما تقضى به ارادته « ارادة الملك » .

وللتاريخ ، نقول ان على ماهر ، باشا بعد أن رفع استقالته ، اتجه الى مجلس الشيوخ وألقى بيانا هاما وخطيرا جاء فيه :

قسمت بالأمس لجلالة مولانا الملك استقالة الوزارة فتفضل جلالته بقبولها . وقد منعتني اعتبارات كثيرة من أن أحيط مجلسكم الموقر علما بما جرى في حينه وتمنعني الآن اعتبارات أخرى من شرح الحوادث والوقائع وقد كنت أريد الليلة أن أقصر على شكر حضراتكم فرادى وهيئة المجلس الموقر على المعاونة التي لقيتها الحكومة من هذا المجلس سواء آكانت في شكل تأييد أم انتقاد فقد كنا نستفيد من النقد الحر الذي يقصده به الخير العام كما كنا نستفيد من التشجيع الذي يقودنا الى خدمة البلاد والصبر على الصعاب .

كنت أود أن أقصر على هذا الشكر الخالص لشيوخ الأمة وممثلها ولكنى وجدت واجبا على لمجلسكم وللبلاد الا أدع سبيلا لبعض الشبائعات والأقاويل التى تسيء الى الحقيقة كل الاساءة •

لقد عرضت على حضراتكم سياسة الحكومة بالنسبة للحرب التى وقعت بين حليفتنا وايطاليا وكانت هذه السياسة مستمدة من روح الشعب ورغباته فوافقتم عليها بالاجماع وكان لا بد لى قبل اتخاذ أى قرار خطير ان ألجأ الى حكمة شيوخ الأمة كما كان لا بد لى وقد أراد منا حلفاؤنا الاشتراك فى الحرب أن أقدر المصلحة العليا للبلاد وأن أحترم دستورها وأتقدم اليكم بالرأى وخصوصا بعد أن أعلنت ايطاليا أنها لا تريد أن تجر مصر وغيرها من الدول التى ذكرتها الى الحرب فلو اننى وافقت ممثل الحليفة على طلبه اشتراك مصر فى الحرب من غير أن ارجع الى البرلمان لكنت معتديا على دستور البلاد ••

فضلا عن أن السياسة التى أوجتها التجارب والحوادث كانت تحتّم على تجنب البلاد ويلات الحرب سواء أكان ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر فلما صدر قرار البرلمان بتأييد سياسة الحكومة قضى هذا القرار على طلب اشتراك مصر فى الحرب وأعقب ذلك ما قرأتموه فى الصحف من بعض البيانات التى تصرح بأن بريطانيا لا تريد من هذه الحكومة ولا من أية حكومة مصرية أخرى اعلان الحرب •

وقد وضعت الحكومة نصب عينها المصلحة العليا للبلاد متوخية اجابة طلبات الحليفة ما دامت هذه الطلبات لا تجر مصر الى حالة تخالف السياسة اننى أقررتموها ولكنها رأت فى بعض هذه الطلبات أنها تؤدى بذاتها أو بمجموعها الى حالة الحرب المقرر تفاديها فنشأ الخلاف •

وفى الوثائق الرسمية المودعة فى محفوظات رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية الكثير من هذه المطالب ••

ويتلخص جوهر الخلاف الحالى فى التعارض بين مصلحة الدولتين فكل منا كان يعمل بما يميله عليه الولاء والاخلاص لوطنه ••

الضباط الشبان الأحرار يفكرون فى إعادة على ماهر الى الوزارة بالثوة

● لا يزال الحديث متصلا عن الأيام الأخيرة فى حياة وزارة على ماهر باشا والأزمات التى قامت بينه وبين الوفد المصرى ، والانجليز ، من ناحية ، وبين الأحرار الدستوريين ، والسعديين ، والمستقلين من ناحية أخرى ، والتى انتهت باقالة على ماهر باشا ، بتعليمات من الانجليز ، أو باستقالته اذا ما أردنا الالتزام بنصوص الوثائق الرسمية ، وقد سبق لنا فى الحلقة السابقة أن اقتطفنا بعض فقرات من البيان الذى ألقاه على ماهر باشا ، فى مجلس الشيوخ فى ٢٤ يونية ١٩٤٠ وفيما يلى فقرات أخرى من ذلك البيان الهام ، والخطير :

يقول على ماهر باشا :

● وأخيرا فوجئت البلاد بطلب تغيير الحكومة باعتبار أنها لا تعبر عن رأى الشعب ولا عن شعور المصريين ولا تصدر عن مصلحة مصر ولا تعمل بروح المعاهدة وترتب على ذلك ان التجأ ممثل الحليفة - مع شديده الأسف - الى الوسائل العتيقة التى كانت تعرفها هذه البلاد قبل أمضاء المعاهدة .

جمع جلالة الملك رؤساء الوزارات السابقين ورئيسى الشيوخ والنواب الحاليين ورؤسائهما السابقين ورؤساء الأحزاب المصرية وأتيحت لى فرصة لعرض تفاصيل الحوادث التى وقعت فى الأسابيع الأخيرة فكان رأيهم أن عمل الحليفة تدخل فى شئون مصر يمس استقلالها ورأوا لاعتبارات شتى أن تقبل استقالة الوزارة التى كانت من مبدأ الأمر تحت تصرف جلالة الملك فرجوت جلالته أن يقبلها وقد تفضل بقبولها .

وإذا كانت الحكومة البريطانية الحليفة قد عدلت عن المطالبة باشتراك مصر فى الحرب أو تعدل عما من شأنه أن يجعل هذه الحرب أمرا واقعا ، فانها لا شك تيسر مهمة من يتولى الحكم بعدى وترضى الشعور العام المصرى .

ويقول على ماهر :

ليس تجنّب مصر ويلات الحرب ، أمرا قد أوحى به الخوف أو أملا
الجزع أو الاطمئنان الى نوايا الدول الأخرى كلا ، بل الحقيقة الواضحة هي
أنه ليس على هذه البلاد المستقلة أى التزام لحليفتها أكثر مما ورد فى
المعاهدة ..

فمصر وحدها - حكومة وبرلمان - هي التى تقدر مصلحتها وقد قالت
كلمتها فى هذا الشأن بعد امعان وتفكير طويل .

فلا يظن أحد أن المصريين يرغبون عن التضحية والفداء دفاعا عن حريتهم
واستقلالهم فالتاريخ حافل باستبسالهم فى الدفاع عن وطنهم .

وينهى على ماهر بيانه بقوله :

لقد فتحت هذه الوزارة بتخيلها عن الحكم الطريق الى مصريين آخرين
واننى لا أشك فى أن الوطنية الصادقة التى تنطوى عليها ضلوع الساسة
المصريين ستظهر جلية فى هذه الساعة مهما تعاقبنا فى الحكم فستكون الغاية
مصر : كرامتها واستقلالها وسلامتها .

ان واجب الوفاء يقضى بأن نؤدى لحليفتنا المعونة التى التزمنا بها بارتياح
واخلاص . ومصلحة مصر هي فى أن يسود الهدوء البلاد وإن نعتصم بالسكينة
وأن نقف بمستقبلها فان هذه البلاد من فجر نهضتها وهى تسير فى طريقها
مجتازة كل عقبة فى سبيلها مطمئنة مؤمنة بمصيرها .

● وقد عقببت صحيفة « المصرى » على بيان على ماهر باشا وتحت عنوان
« بين بيانين » عقببت قائلة : نشرنا أمس ما اتصل بنا من بعض المصادر ،
التي يوثق بها عما حدث فى ذلك الاجتماع ، الذى عقد فى سراى عابدين
العامة وإذا كان قد وقع خطأ فان ذلك ، لا يرجع الا الى التكتّم الذى أحيط
به الاجتماع وإلى تعذر الحصول ، على بيانات وافية ممن اشتركوا فيه فان
رئيس الوفد المصرى ، غادر القاهرة ، على أثر الاجتماع وأبى بعض من اتصلنا
بهم الافضاء بشئ مطلقا .

واننا نضرب صفحا ، عن بعض الكلمات النابية التى وردت فى بعض
الصحف ، التى تعبر عادة عن آراء رفعة على ماهر باشا لأننا لا يضيق صدرنا
عادة من الجدل والنقاش بل يتسع صدرنا الى ايراد تصريحات رفعته ،
وتصريحات سعادة شقيقه الدكتور أحمد ماهر باشا ، لبعض الصحفيين أمس .

وقد نشرنا فى مكان آخر من الجريدة البيان الذى تلاه رفعته فى مجلس
الشيوخ أمس وفيه قال كما قال فى تصريحاته للصحفيين : ان مثل الحليفة

طلب اليه اشتراك مصر في الحرب ، وقد كنا نود كثيرا لو أن رفعته أكد هذا التأكيد منذ صدر البيان البريطانى فى القاهرة ولندن ، ذلك البيان الذى لم يكتف بنفى تلك الشائعات بل رعى مروجيها بسوء النية وقال ان السلطات البريطانية لم تطلب ولن تطلب من أية حكومة مصرية الاشتراك فى الحرب . .

لقد نشر هذا البيان فى جميع الصحف بلغة صريحة جلية ، ورغمما عن ذلك لم نسمع كلمة واحدة تنفيه من رفعة رئيس الوزارة السابقة حتى اذا قامت هذه الأزمة - أزمة الوزارة - وعدم التعاون معها ، واستقالت الوزارة ، وقبلت الاستقالة ، خرج رفعته من ذلك . الصمت الطويل ، يؤكد أن ممثل الحكومة البريطانية طلب اليه اشتراك مصر فى الحرب فأبى ، فتقدم بطلبات تؤدى الى حالة الحرب ، المقرر تفاديها فنشأ الخلاف : هذا ما قاله على ماهر باشا أمس ، أما الدوائر البريطانية فقد قالت منذ أيام ، ان كل ما تطلبه السلطات البريطانية هو أن تنفذ المعاهدة باخلاص ، بحروفها وروحها ، وأنها لا تشجع أى عمل يحتمل أن يكون من شأنه عرقلة الأعمال العسكرية البريطانية .

● وتقول جريدة « المصرى » أيضا : قد كنا نود ، وقد تخطى رفعته ، التكاليد والاعتبارات ان يضمن بيانه لمجلس الشيوخ ، تلك المطالب التى يرى انها تؤدى الى حالة الحرب وترى الدوائر البريطانية أن رفضها يتنافى مع حروف المعاهدة ، وروحها .

وقد تضمن البيان البريطانى اشارة عظيمة الخطر وهى الا تشجع الحكومة المصرية أى عمل يحتمل أن يكون ، من شأنه ، عرقلة الأعمال العسكرية ، البريطانية ، وقد كنا نود ، أن نسمع من رفعة على ماهر باشا منذ ظهر ذلك البيان ، ما ينفى ان هناك أى عمل يخشى منه على تلك الأعمال ، ولكن رفعته لزم الصمت أياما عدة ، ثم جاء بعد قيام الأزمة وتسويتها بقبول استقالته يؤكد أن ممثل الخليفة طلب منه اشتراك مصر فى الحرب : على أننا لا نريد أن نلقى ظلا من الشك على تصريحات رفعته اذ ان الأمر بينه وبين الدوائر البريطانية التى أصدرت ذلك البيان ، بالشكوى من طريقة تنفيذ المعاهدة وبين ممثل الخليفة الذى قال رفعته انه طلب اشتراك مصر فى الحرب ، حتى اذا لم يجبه الى غايته عمد الى مطالب تؤدى الى حالة الحرب ان الأقاويل كثيرة فى هذه المسائل كلها وتتردد فى بعض الدوائر المطلعة روايات نمسك القلم عنها !

وقد كنا نود حقيقة الا يظهر الخلاف بين الزعماء والقادة حول موضوع التدخل البريطانى فى شئون مصر مهما كانت أوجه ومظاهر الخلاف بين الزعماء والقادة أنفسهم ، فعندما يكون هناك خلاف ، أو اختلاف بين الحاكم المصرى وبين أية قوة أجنبية ينبغى ان تختفى الخلافات والاختلافات بين القادة والسياسيين والأحزاب والهيئات المصرية ، حتى لا يضعف مركز الحاكم المصرى

وحتى يواجه المصريون القوى الأجنبية ، بارادة واحدة وكلمة واحدة •
وروح واحدة ١٩

● ولم يكتف الوفد المصرى ، وصحفه بالتنديد بموقف على ماهر باشا من الدولة الحليفة ، بل راح يهاجم أولئك الذين أعلنوا تأييدهم لعلى ماهر ووزرائه وكان على ماهر قد حظى بتأييد شعبى جارف ، لموقفه من بريطانيا وكونه أول رئيس وزارة مصرية يعلن - وبصراحة - الأسباب الحقيقية لاستقالته ، وكان كثير من المستشارين بسحاكم الاستئناف بمصر وأسيوط قد قدموا الى على ماهر باشا خطابات بتأييد سياسة وزارته فى الموقف الحاضر ، وقد حاولت صحيفة الوفد المصرى التقليل من شأن تأييد القضاة ، لعلى ماهر باشا فقالت : الذى حدث ، أن بعض حضرات المستشارين وفى مقدمتهم ، أحمد صفوت بك ، والأستاذ سليمان حافظ وأحمد على علوبة بك دعوا زبلاءهم للغرض المشار اليه - وهو تأييد وزارة على ماهر باشا - فذهب منهم عدد قليل ولما خوطب الآخرون فى الأمر لم يوافقوا عليه وانتهى الأمر بالخطاب الذى أشارت اليه الصحف موقعا عليه من ١٣ مستشارا من ٤٥ مستشارا فى محكمة الاستئناف أما عريضة محكمة النقض ، فقد امتنع عن توقيعها مثل هذه الأسباب أعضاء آخرون فى مقدمتهم حضرة صاحب العزة محمد فهمى حسين بك : وتمضى جريدة الوفد المصرى قائلة : هذا مثل واحد مما يذاع ويسجل تسجيلا يخالف مандعو اليه وما ينبغى أن يدعو اليه كل عاقل ، مخلص لقضية بلاده فى هذه الظروف من وجوب التدقيق وبعد النظر •

● والجدير بالذكر أن وزارة على ماهر باشا ، رغم تقديم استقالتها ، لم تتوان عن العمل الدائب لحماية مصر من الغارات الجوية التى كانت تستهدف بالدرجة الأولى العاصمة الثانية الاسكندرية ، كما تستهدف فى نفس الوقت العاصمة الأولى القاهرة وكثيرا من المدن الكبيرة والصغيرة ، بل ان صفارات الانذار ، لم تكن تنقطع فى كثير من أنحاء البلاد ، مثل بورسعيد والزقازيق وطنطا ، بل وأشمون ، وكفر الزيات و • و • وكان من بين ما اتخذته وزارة على ماهر باشا من اجراءات فى الاسكندرية مثلا • نقل محفوظات جمارك الاسكندرية كالدوائق والمعاهدات البحرية والتجارية وكذلك اخلاء ملجأ العجزة فى الاسكندرية التابع لوزارة الأوقاف وكان عدد نزلاء هذا الملجأ ٩٤ كهلا نقلتهم الوزارة الى مزارعها فى بلدة السنطة بمديرية الغربية ، كما اتخذت الوزارة اجراءات لحماية ١٣ مليون كيلو جرام من الدخان ، كانت موجودة فى جمارك الاسكندرية ، وكان استهلاك مصر من الدخان - وقتئذ - ٦ ملايين كيلو جرام بخلاف ماتستهلكه الجيوش الأجنبية العسكرية فى مصر ، وكان بعض الأهلى فى الاسكندرية قد تعودوا أن يسكنوا بين أكياس الرمل الموضوعة أمام المنشآت الحكومية ، مما أدى الى تمزيق تلك الأكياس وقد أدى

ذلك الى اصدار بيان من محافظة الاسكندرية يدعو هؤلاء المواطنين الى عدم السكنى وسط أكياس الرمل !

● وقد سافر في يوم ١٣ يونيو ١٩٤٠ - وحده - ٢٣٢ ايطاليا بينهم ١١١ من رجال السلطين السياسى ، والقنصلى الايطالى فى مصر والباقيون من أفراد الجالية الايطالية وقد ودعهم الأستاذ محمد ياسين مدير مكتب وزير الخارجية الى حيفا باسم الحكومة المصرية كما قام بتسليمهم جوازات الأمان المصرى كما كان فى توديعهم فى محطة القاهرة مسيو برونو القائم بأعمال المفوضية السويسرية فى القاهرة وقد اتصل مسيو برونو بسعادة محمد شرارة باشا وكيل وزارة الخارجية وشكره على وسائل الراحة والطمانية التى أعدت فى القطار الخاص الذى قام بنقل الايطاليين من مصر وقد اعتذر عن السفر أحد الايطاليين واسمه السنيور دى فارو وكان يعمل مقاولا فى القاهرة ، وقد عاد الايطاليون الى بلادهم بطريق سورية وتركيا ، ورومانيا ويوغسلافيا وكان قد سافر فى نفس اليوم الذى غادر فيه الايطاليون ، القاهرة ، المصريون المقيمون فى روما من الأراضى الايطالية كما غادر فى نفس اليوم المصريون المقيمون فى بنغازى - وكانت ليبيا وقتئذ منكوبة بالاحتلال الايطالى - وكذلك المصريون المقيمون فى الحبشة ، الأراضى الليبية ، والأراضى الحبشية فى طريقهم ، الى بلادهم ، وذلك بمقتضى اتفاق خاص بين الحكومتين المصرية ، والايطالية ، عبر السفارة السويسرية فى القاهرة المشرفة على المصالح الايطالية فى مصر ، وكان مكتب الحاكم العسكرى الكائن فى ١٢ شارع شامبليون بالقاهرة يعلن للايطاليين المقيمين بمصر ان يوجهوا اليه فى الصباح وفى المساء ، لتسهيل مهمة ترحيلهم الى بلادهم ، وكان مدير هذا المكتب ، قد أعطى لكل ايطالى يقيم فى مصر رقما بحيث يتم تسفير كل دفعة ينراوح عددها بين ٢٠٠ ايطالى ، و ١٠٠٠ ايطالى ، عندما تتوافر وسائل نقلهم من مصر ، الى ايطاليا ٠٠

● وتقول الصحف ، الصادرة فى ٢٨ يونيو ١٩٤٠ ، ان مفاجأة جديدة قد حدثت أمس ٢٧ - ٦ - ١٩٤٠ فى الأزمة الوزارية اذ كان الرأى متجها الى تأليف وزارة محايدة برئيسها وأعضائها ، لكن هذا الاتجاه تحول مرة أخرى فقد عرف منذ الساعة الثانية بعد الظهر ان « جلالة الملك » سيتفضل بالعودة الى القاهرة بعد تغيب ثلاثة أيام ويعهد الى حضرة صاحب السعادة حسن صبرى باشا ، بتأليف الوزارة الجديدة ، وتقول الصحف ، ان وكيل الديوان الملكى عبد الوهاب طلعت باشا ، قد عاد الى القاهرة بعد ان كان قد قابل امس الملك فى قصر المنتزة ورفع اليه نتيجة المشاورات فى شأن تأليف الوزارة وعلى أثر وصول عبد الوهاب طلعت باشا الى مكتبه فى عابدين وافاه محمد محمود خليل

بك رئيس مجلس الشيوخ والدكتور أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب وعبد الحميد بلوى ، باشا كبير المستشارين الملكيين وقد عقدوا جميعا اجتماعا دام نحو ساعتين أثناء انعقاد هذا الاجتماع كان رفعة على ماهر باشا موجودا بمكتبه فى وزارة الخارجية حيث قابل كثيرين فى مقدمتهم محمد على علوبه باشا وحسين سرى باشا وكانت ساعة قد انطلقت تقول ان على ماهر سيسافر الى عزبته بالقصر الأخضر ولكن رفعت كذب تلك الساعة ، مؤكدا أنه باق فى القاهرة ليكون على مقربة من تطورات عاجلة فى الموقف الوزارى قد تبدأ فى المساء ، وفى الساعة الأولى بعد ظهر يوم ٢٧ - ٦ - ١٩٤٠ توجه رسول من قصر عابدين الى دار سعادة حسن صبرى باشا بشارع الجبلية ، بالجزيرة ، يحمل رسالة ملكية وفى الساعة الخامسة مساء ، قابل حسن صبرى باشا ، الملك فى قصر عابدين ولدى خروج حسن صبرى باشا من مقابلة الملك صرح بأن الملك يكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة ثم توجه حسن صبرى باشا الى مجلس النواب حيث التقى بالدكتور أحمد ماهر باشا ، ومن مكتب رئيس مجلس النواب ، اتصل حسن صبرى باشا بعلى ماهر باشا فى القناطر الخيرية و . و . وفى الوقت الذى أعلن فيه رئيس الهيئة السعدية ، استعداد حزبه للتعاون مع حسن صبرى باشا اتصل الدكتور ماهر باشا بالدكتور هبكل باشا ليعرض عليه اشتراك الأحرار الدستوريين فى الوزارة الجديدة فاستمهله د . هبكل حتى يتصل بمحمد محمود باشا ، اما الوفد المصرى ، فقد أعلن انه لا يؤيد الوزارة الحاضرة لا فى رياستها ولا فى طريقة تكوينها مؤكدا على لسان رئيس الوفد ، مصطفى النحاس باشا ، انه لا يؤيد الا وزارة يكون رئيسها ، وأعضاؤها من المحايدين وكان أحمد محمد حسنين قد ذهب فى يوم ٢٧ يونيو ١٩٤٠ الى دار السفارة البريطانية ولم يعلن شيئا عن سبب تلك الزيارة ولا أسماء الذين التقى بهم حسنين باشا فى دار السفارة البريطانية .

والطريف انه فى وقت تلك الأزمة العنيفة اذاعت وزارة الأوقاف على مأمورياتها ، وأقسامها المختلفة منشورا يتضمن تكليف خطباء المساجد أن تكون موضوعات خطباء المساجد الحث على نظافة الجسم والملبس والمأكل ، والمشرّب وتصر الصحف الوفدية الصادرة فى يوم ٢٦م - ٦ - ١٩٤٠ على حدوث انقسام فى صفوف الأحرار الدستوريين حول موضوع الاشتراك فى الوزارة الجديدة وتنقل تلك الصحف على لسان حنفى محمود بك أنه استقال من حزب الأحرار الدستوريين وانه قدم استقالته الى أحمد خشبة باشا ، والشيخ مصطفى عبد الرازق ، وكيلى حزب الأحرار الدستوريين وان كانت بقية الصحف الأخرى قد أشارت الى تأليف الوزارة الجديدة برياسة حسن صبرى باشا ، واشتراك السعديين والدستوريين فيها وان الوزارة الجديدة قد قابلت الملك وان الملك قال للوزراء ، الجدد بعد أن أدوا اليمين القانونية : ليس عندى ما أقوله لكم فأنتم

تعرفون كل شيء ، ، ونصيحتي اليكم أن تكونوا مصريين ومصريين قبل كل شيء ، فالظروف دقيقة واني أعود فأقول لكم ، كونوا مصريين ، ومصريين قبل كل شيء ، وعقب خروج الوزراء من مقابلة الملك ، يرفض رئيس الوزراء الجديد التصريح بشيء عن برنامج الوزارة الجديدة لأنه متعب ، ويريد أن يستريح ، وان كان رئيس الوزراء ، المتعب ، والذي يريد ان يستريح قد انتقل عقب انصراف الوزراء من قصر عابدين الى دار السفارة البريطانية حيث قابل السفير البريطاني ومكث معه مدة طويلة !! وكان أحمد حسنين باشا ، الأمين الأول للملك ، قد قابل السفير البريطاني قبل ان يؤدي الوزراء ، الجدد اليمين القانونية بساعتين !! وكان حسن صبرى باشا ، قبل ان يؤدي اليمين القانونية قد طلب من حافظ رمضان ، باشا ، أن يتصل بمكرم عبيد باشا ، ليعرض عليه اشتراك الوفد في الوزارة الجديدة ، ولم يشأ مكرم باشا ، ان يوافق ، أو يعارض الا بعد الاتصال بالنحاس باشا ، وفور اتصاله بالنحاس باشا يبلغ مكرم عبيد باشا حافظ رمضان باشا يرفض الوفد الاشتراك في الوزارة الجديدة وبانه - أي الوفد - لا يؤيد الوزارة الجديدة وكان النحاس باشا وقتئذ قد غادر كفر عشنا الى الشهداء لتأدية فريضة الجمعة في مسجد سيدى محمد شبل وعاد النحاس باشا من الشهداء بعد أن زار أحمد أبو الفتح فى داره .

ومما نشرته الصحف المصرية ، عن الأزمة المصرية ، البريطانية الخاصة بضرورة ذهاب وزارة على ماهر باشا يتضح - ومن مراجعة الوثائق ، المتبادلة بين مصر ، وبريطانيا - ان على ماهر باشا شخصيا ، كان هو سر الأزمة لا وزارته وأثناء اشتداد الأزمة ، الوزارية ، اجتمعت اللجنة الادارية ، للحزب الوطنى واستمعت الى شرح دقيق قام به رئيس الحزب حافظ رمضان باشا وكان قرار اللجنة الادارية : عدم اشتراك الحزب فى الوزارة الجديدة ، اذا ما طلب اشتراكه .

ومما نشرته الصحف المصرية أيضا يتضح ، ان كلا من حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين كان يعمل ، على ان يرأس الوزارة الجديدة أحد قادة هذين الحزبين ، اللذين يؤلفان الكثرة فى مجلس النواب .

أما عن أثر سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب التى اتخذتها وزارة على ماهر باشا شعارا لها ، والتزمت به الى أبعد حدود الالتزام وعن أثر اجبار على ماهر باشا على الاستقالة فى نفوس الضباط الشبان ، فيقول الرئيس محمد أنور السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » : كانت نيران الحرب قد اقتربت كثيرا من أرضنا العزيزة ، فقد بدأت جيوش ايطاليا تغزو منطقة مرسى مطروح ، وكان الدفاع

عن هذه المنطقة منقسما ، بين ثلاثة قطاعات قطاعين برين يحتلها الجيش
المصري وقطاع بحري يدافع عنه الانجليز ، كنا نحارب رغم أن مصر لم تكن قد
أعلنت الحرب ، وكانت سياط العذاب التي تلفعنا نحن الجنود والضباط تتلاحق
علينا مع الليل والنهار ، ومع الأحداث المتعاقبة التي تمر بها البلاد ٠٠ كان
دوقف مصر من هذه الحرب موقفا مائعا ، ولم يكن من السهل تحديده في صورة
مفهومة واضحة وكان من المؤكد ان هذا الموقف ، ان تحدد فلن تكون مصر هي
التي تحدده على التأكيد : كانت سياسة مصر التي أعلنها رئيس حكومتها ، عند
اعلان الحرب هي سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، ولم تكن مصر تستطيع
أن ترسم لنفسها سياسة أوضح من هذه ، وأكثر حسما ، وتحديدًا فقد كانت
هناك المعاهدة ، وكان جنود الاحتلال يملأون بلادنا ، وطائراتهم تجثم على
صنوبر مطارنا وتطلق منها الى الميادين الغربية الحافلة بالموت ودباباتهم
تختال في شوارعنا ومن فوقها جنود حمر الوجوه ، ومخازن ذخيرتهم ترصع
أرجاء الوادي بالبارود والقنابل وأسلحة الدمار وكانت أرضنا فوق ذلك حقلا
كبيرا يشرب حبات العرق من جباه آبائنا واخواننا ليخرجها قمحا للغاصبين .

وكان موقفنا نحن ضباط الجيش وجنوده هو الموقف الضنك فسياسة تجنب
مصر ويلات الحرب ، لم يكن معناها أننا لن نحارب فعلا ، وكان الذي يشقينا
هو ان نسأل أنفسنا : نحارب من أجل من ؟ فهل كانت سياسة تجنب مصر
ويلات الحرب تحمل هذا المعنى واضحا وترسم خطة كاملة الى نهايتها : لقد
كانت تشير الى شيء ، وترنو الى أمل ، وهذا الشيء ، وهذا الأمل ، هو الذي
فهّمته مصر منها وفهمه الانجليز أيضا : فهمته مصر ، فحاولت ان تستبشر به
وفهمه الانجليز فابرق رئيس وزرائهم تشمبرلين الى سفير انجلترا ، كيلرن
برقية قصيرة حاسمة : يجب ، أن تستقيل حكومة على ماهر ، وكانت هذه البرقية
كانها القضاء الذي لا يرد ، فاستقالت فعلا حكومة على ماهر ، لأنها اشسارت
بسياستها الى شيء ورنّت الى أمل وفهم الانجليز الشيء والأمل ، لم يكن أمر
مصر اذن في يدها ، بل كان في أيدي الانكليز ، وكنا نبظر الى المستقبل على
هذا الوجه فلا يلبث ان يرتد الى الماضي ، الى الحرب العالمية الأولى التي سبقت
فيها مواكب آبائنا مسخرين الى ميادين القتال يحفرون الخنادق ليموتوا في
أحشائها ، ويحملون الروث ليدفنوا تحت آكوامه ويلعقون العرق ليوفروا
كئوس الشراب للانجليز ويجلب الماضي صور بعضه بعضا فلا يشير الى بارقة
أمل في مستقبل البلاد تحت تلك الأوضاع تجلب صورة الثورة المجيدة التي
أشعلها الشعب عام ١٩٠٩ فأطفأها زعماءه يوم وصلوا الى الحكم وأصبحوا
أحزابا مطايا للانجليز ، ويجلب صورة الثورة المجيدة التي أشعلها الشباب
عام ١٩٣٥ لتجتمع الأحزاب في حزب واحد لمصر فاجتمعت الأحزاب في حزب واحد
لتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع الانجليز وتجلب صور شقاء كثير ، فقر ،

وغرى وانقسامات ، وتضحيات ودماء ، يتحالف فوق انقاضها الزعماء والانجليز وما تغير الزعماء ولا خرج الانجليز ولكن قامت الحرب وبدأت بوادر شقاء جديد ماض كله حشرات ومستقبل كله مخاوف وحرب قائمة لابد أن نصلها حتى في ظل سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، ويقول الرئيس السادات أن أوامر صدرت للجيش المصري بأن تنسحب الفرقتان المصريتان اللتان تقومان بالدفاع في القطاعين البرين لتحتلها قوات بريطانية ، حتى تنفرد بريطانيا بالدفاع عن المنطقة كلها ، وان تترك القوات المصرية أسلحتها ، وتسلمها للقوات البريطانية التي ستحتل القطاعين وهاج الضباط وماجوا وتخرج الأمر جدا وصممنا على ألا نترك سلاحنا ولو اقتضى ذلك أن نموت عن آخرنا .

الفصل الثالث

لأن حافظ رمضان باشا قبل الوزارة الحزب الوطني ينشق على نفسه

عبر الضابط أنور السادات عن عدم رضا زملائه الضباط في تدخل الانجليز في اقالة وزارة على ماهر فقال :

« كنت أجد في هذه الأجواء فرصة مناسبة لنجعل من فكرة الحياة حقيقة مجسمة يشارك في حمل أعبائها الجيش كله والشعب كله أيضا ، وكنت أعتقد أن أى احتكاك منا بالانجليز سيقفز بفكرة الحياة مائة عام الى الأمام ، وبدأنا نضع خطة كان من زملائنا فيها « البكباشى » أحمد حسن وجميع الضباط الصغار حتى رتبة يوزباشى بلا استثناء : كانت قوتنا هناك قوة مختلطة تسمى القوة الحقيقية وكانت تتكون من خلاصة الجيش المصرى تضم زهرة سلاح المدفعية وبقية الأسلحة الأخرى فوضعنا خطتنا على أساس أن تعود هذه القوات تحتل وهى فى طريقها الى القاهرة كل المرافق العامة ، ثم تفرض حكومة على ماهر مرة أخرى بعد استقالته المعروفة المدوية : كنا اذ ذاك فى شهر سبتمبر وكان على ماهر قد استقال فى شهر يونيو وكان الشعور القومى ضد الانجليز قد بلغ أقصى مداه فى البلاد ، وصدرت الأوامر لنا فعلا بالانسحاب وترك أسلحتنا فرفضنا ترك السلاح وتقدمنا الى القاهرة ولاكثر من سبب تبين لنا أن تنفيذ هذه الخطة سيكون وبالا علينا فقد أدركنا على أساس تقدير الموقف اننا لن نستطيع أن ننجح فيها الى نهايتها فاكفينا بالعودة بأسلحتنا كاملة ، واعتبرنا هذا نصرا كافيا لنا فى مرحلة جهادنا الأولى وعلى الرغم من كل هذه الأحاديث التى دارت بشأن هذه الخطة والتمهيدات التى كنا قد بدأنا نقوم فعلا بها ، فان الانجليز لم يكتشفوا منها أى شئ ولكنهم فى الوقت نفسه أدركوا سيطرة روح العداء لهم على ضباط الجيش الصغار وأيقنوا أن هذه الروح قد تلعب دورا خطيرا أخطر من ذلك الدور فى يوم قريب وبدأنا نحن نكون هدفا لعيون الانجليز حينما كنا فى القاهرة أو فى أى سلاح من أسلحة الجيش ننتقل اليه ، والكسب الأكبر

الذى كسبناه من هذه الحادثة هو عودتنا الى القاهرة فقد جمعتنى القاهرة فوراً بجميع أصدقاء منقباد ماعدا جمال الذى كان لا يزال فى السودان . وفى القاهرة بدأت اجتماعاتنا تتوالى وتركز وأخذنا نفكر فى شىء نقوم به على أساس من الدراسة الكاملة وبحيث يكون توقيتنا الكامل فى أيدينا نحن لا فى أيدي الظروف وحدها وكان فى خيالنا رجلان نريد أن نتصل بهما وأن نشركهما معنا فى عملنا الكبير على ماهر وعزيز المصرى رئيس هيئة أركان حرب الجيش وهو الرجل الذى وقع اختيارنا عليه ، عندئذ لكى يقود ثورتنا وحاولنا أن نتصل بعلى ماهر ، فلم نستطع وحاولنا أن نتصل فى طريقنا اليه بالاخوان المسلمين أيضا .

والاستقالة المدوية التى أشار اليها أنور السادات فيما كتبه عن أثر سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب فى نفوس المصريين عامة والضباط الشبان بصفة خاصة كانت أخطر الاستقالات فى تاريخ مصر الحديث ذلك لأنها وضعت النقط على الحروف ، لأول مرة وأفصحت عن الأسباب الرئيسية التى أدت الى الاستقالة أو الإقالة ولأن استقالة على ماهر باشا وثيقة تاريخية هامة فإننا قد حرصنا على نشرها بنصها فيما يلى :

مولاي ٠٠ يمر العالم بفترة من أحرج فترات التاريخ البشرى وبلادنا العزيزة القديمة ، التى عاصرت أقدم المدينات وشهدت أعظم الحوادث ، تمر اليوم بامتحان عديم النظير ومما يقوى إيماننا فيما نطمح اليه وجود ملك طموح على رأس نهضتها يخفق قلبه بآمالها وقد استمدت الوزارة سياستها فى الأيام العصيبة التى مرت بها منذ قيام الحرب من روح الشعب ورغباته فأيدها البرلمان، واطمأنت اليها الأمة وكان من أقصى إمانينا أن نمضى فى هذه السياسة حتى نؤدى واجب الوطن وتجتاز البلاد هذه الأيام فى أمن وسلام ، ولكن أصبح الاستمرار فى الحكم متعذرا لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا ، وإرادة الشعب لهذا أراني مضطرا الى رفع استقالتي الى مقامكم السامى ، وأنا قوى الأمل فى أن البلاد فى ظلال رعايتكم ستخرج من هذه المحنة مرفوعة الرأس عزيزة الجانب ٠٠ الخ ، الخ «

« ٢٢ يوليو ١٩٤٠ »

على ماهر

كان خطاب استقالة وزارة على ماهر باشا ، فريدا فى بابه ، لانه - ولأول مرة - كشف عن الأسباب التى أدت الى الاستقالة ولم يتذرع بالمرض ، أو بالظروف الخاصة ، كما جرت العادة عندنا فى مثل تلك الحالات وكذلك ، كان خطاب قبول الاستقالة الذى بعث به الملك فاروق الى رئيس وزرائه على ماهر باشا فريدا فى بابه أيضا ، فلم يعرف التاريخ خطاب قبول استقالة قد احتوى على مثل تلك الكلمات الرقيقة التى جاءت فى رسالة فاروق ، الى على ماهر والتى بدأت بكلمة عزيزى على ماهر . وقد جاء فى تلك الرسالة قول فاروق ، يخاطب على ماهر : لقد كان من أشد بواعث الأسف لدينا ما حدا بكم الى رفع استقالتكم

الينا ولا شك ان البلاد ستحفظ لكم بالذكر الحميد على مر الزمان تلك الهمم العالية ، والوطنية الصادقة التى سستم بها أمورها فى حرص على طمأنينتها وسلامتها ، واستقلالها فلکم منا خير الثناء وجميل التقدير .

فاروق

٢٢ يونيو ١٩٤٠

وقد كان شباب قد حفظ - عن ظهر قلب - خطاب استقالة على ماهر باشا ، وخطاب قبول تلك الاستقالة وكان شعب مصر كما سبق أن ذكرت قد اعتبر على ماهر باشا بسبب موقفه من بريطانيا ، وبسبب سعيه ، لتجنيب مصر ويلات الحرب وبسبب اعلان الأسباب الحقيقية لاستقالة وزارته و ٠٠ و ٠٠ بطلا قوميا أحبه الشعب من كل قلوب أبنائه حبا قويا ، وقدره الشعب تقديرا ما بعده تقدير ، وقد رد على ماهر باشا على ما أظهره تجاهه شعب مصر من حب وتقدير ، بالكلمة التالية : مواطنى الأعزاء ٠٠ تقبلت ببالح التأييد وافر الحمد والتقدير ماغمرتمونى به من أصدق العواطف وأنبيل الشعور ، فأتشرف بالاعراب لكم جميعا عن خالص الشكر وعظيم الاعتباط بهذا المظهر الجميل لحيوية هذه الأمة الكريمة واتجاهها صوب الغايات القومية السامية وانى لأشعر ازاء العواطف النبيلة التى أظهرها الشعب الكريم بالوفود الكثيرة والرسائل المتوالية ، بمبلغ ما أنا مدين به من شكر جزيل ووفاء عظيم ، راجيا من الله سبحانه وتعالى ، أن يحقق لمصر العزيزة كل خير وسعادة .

على ماهر

وقد نشرت الصحف كلها - فيما عدا الصحف الوفدية - الكلمة التى وجهها رئيس الوزراء المستقيل الى شعب مصر شاكرًا موقفه الكريم منه على أن شعب مصر لم يكن هو الذى قدر وحده موقف على ماهر باشا بل أن الشعب العربى كله قدر موقف على ماهر المناهض للاستعمار البريطانى ، وأذكر أن الأهرام فى عددها الصادر فى ٧ يوليو ١٩٤٠ - وبعد أن ذهبت وزارة على ماهر باشا وذهب نفوذها - نشرت كلمة وقعها عربى فلسطينى جاء فيها :

قضى الأمر ، واستقالت وزارة رفعة على ماهر باشا ، بعد أن تركت لها فى قلب كل مصرى خير أثر وأحسن ذكرى وأعظم تقدير وقد أعلنت الأمة المصرية الكريمة بمختلف الطرق وشتى الوسائل تأييدها لسياسة على ماهر باشا وزملائه وأعربت عن شعورها الحى تجاه أولئك الرجال الذين دافعوا الى ساعتهم الأخيرة بالحكم عن حقوق مصر ومصالح شعبه كاملة ، أما وقد قال المصريون كلمتهم عن وزارة على ماهر باشا وهم أصحاب الشأن الأول فقلد وجب علينا أن نقول كلمة خالصة فى الموضوع فوزارة مصر تعتبر عادة وزارة العالم العربى وما يهم مصر بهم شقيقاتها الأقطار العربية المجاورة فكيف الحال ووزارة على ماهر باشا ضمت عددا من رجالات العرب وأبطال المسلمين مثل محمد على علوية وعبد الرحمن عزام ، وصالح حرب واخوانهم ، والعرب الذين يحفظون لجميع الوزارات المصرية

السابقة عطفها على القضية العربية وتأييدها لحركة الجهاد في الأقطار الشرقية يعلنون على الملأ أجمع ، انهم وجدوا من وزارة على ماهر عطفًا حقيقيا ، وحدها أكيدا على القضية العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة وان القضية العربية شقت لها طريقا في المحافل والأوساط السياسية والرسمية والشعبية في مصر على عهد وزارة على ماهر باشا لم نعهده لها من قبل فحين اهتمام جدى بقضية فلسطين ، ومصير فلسطين وبمصير العاملين من أبنائها ، الى العناية بشئون سورية ، الى المؤازرة في حل الخلافات الوضعية القائمة بين بعض الممالك العربية الى توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية وتمكين الصلات الثقافية والدينية مع العالم العربي والى غير ذلك من الأمور الكثيرة والأعمال المبرورة التي قامت بها وزارة على ماهر باشا .

ويقول العربي الفلسطيني في كلمته : والعرب وهم يعتبرون المصريين على مختلف أحزابهم ، ونحلمهم وجماعاتهم ، اخوانا لهم يأسفون كل الأسف لاستقالة وزارة على ماهر باشا خصوصا بسبب تلك الظروف التي أحاطت بالاستقالة ويرجون أن تنال قضايهم القومية من الوزارة الجديدة العطف والتأييد واتمام رسالة على ماهر باشا كما يرجون منها العمل على أن يحقق العرب في مختلف أقطارهم وأمصارهم ، أهدافهم الوطنية .

ويزجى المواطن العربي الفلسطيني التهنية الى على ماهر باشا وزملائه الفخام على صراحتهم الوطنية ، ولوقفهم الشريف العظيم الذي كان له أكبر الأثر وأبعد التأثير في مختلف الأوساط السياسية العربية .

ويغلب على ظني ، وأرجو ألا أكون مخطئا في تقديرى اذا ما قلت ، ان صاحب تلك الرسالة التي نشرتها الأهرام كان الأستاذ محمد على الطاهر الزعيم الفلسطيني المعروف وصاحب جريدة الشورى وربما كان سبب احجام الأهرام عن نشر اسمه والاشارة اليه بـ « العربي الفلسطيني » الخوف من أن يناله - وهو الفلسطيني الثائر - الضرر من قبل السلطات البريطانية في مصر ، التي أصبح لها بعد اقالة وزارة على ماهر باشا ولا نقول استقالتها الجول والطول والكلية الأولى والأخيرة في كل ما يتعلق بأمور البلاد صغيرها وكبيرها وكان محمد على الطاهر نزيل السجون والمعتقلات وخاصة في أيام الحرب العالمية الثانية .

وبعد الحديث عن الأزمة المصرية البريطانية التي واجهت على ماهر باشا وأقصته عن الحكم ولا نقول أسقطته ننتقل الى الحديث عن وزارة حسن صبرى باشا التي أعقبت وزارة على ماهر باشا ، وكان قد سبق لنا أن أشرنا الى بعض الظروف التي اكتنفت تشكيل وزارة حسن صبرى باشا وحرص أحمد حسنين باشا على اختيار حسن صبرى باشا بالذات لعلاقته الطيبة بالانجليز ، وإخفاء اسمه - في البداية - عن السير مايلز لامبسون ، السفير البريطاني في مصر

ومن بين الذين كانوا على دراية ومعرفة بظروف تأليف وزارة حسن صبرى باشا ، الأستاذ محمد التابعى الذى سبق لنا أن أشرنا الى بعض كتاباته عن تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد كما أنه - أى الأستاذ التابعى - كان على مقربة من الجهات التى كانت تصنع القرار وخاصة أحمد حسنين باشا ، يقول الأستاذ محمد التابعى : حدثنى أحمد حسنين باشا رحمه الله عن سبب اختيار حسن صبرى باشا رئيسا للوزارة وعدم الأخذ بنصيحة سير مايلز لامبسون وهى اسناد الحكم الى وزارة وفدية أو وزارة يؤيدها الوفد ، فقال : لقد كان رأى دائما أن الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة فى هذا البلد وأنه بهذه الصفة أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى لأنه يتمتع بثقة الناخبين وأنا أعتقد كذلك أن الوفد قوة يمكن استغلالها فى استخلاص حقوق البلاد من الانجليز ولقد عملت ولا أزال أعمل على تسوية جميع الخلافات بين الملك ومصطفى النحاس وإزالة أسباب سوء التفاهم التى خلفها عام ١٩٣٧ وما تلاه ، وهذه خطوة لابد منها قبل عودة المياه الى مجاريها الطبيعية أى قبل عودة الوفد الى تولى الحكم ومن هنا نفهم لماذا رفضت أن أعمل بنصيحة سير مايلز لامبسون ، لان العمل بهذه النصيحة كان معناه أن الوفد وهو القوة الشعبية الوحيدة وقوتها ، فى استخلاص حقوقها من انجلترا إنما يعود الى الحكم بارادة الانجليز وهذا أمر ليس فى مصلحة البلاد ولا فى مصلحة الملك ، ولا فى مصلحة الوفد نفسه وأظن أنك توافق على أنه من مصلحتنا جميعا أنه اذا عاد الوفد الى الحكم فيجب أن يعود بالطريق الشرعى السليم أو بموافقة صاحب العرش ، لا بارادة الانجليز .

ورأيت - الكلام لأحمد حسنين باشا - أن نقوم بمناورة تمويه ، وتضليل ذرا للرماد فى عيون السفير البريطانى فطلبت من الملك أن يوفد عبد الوهاب طلعت لمقابلة النحاس باشا فى كفر عشنا لكى ألفت أنظار السفارة وعيونها الى كفر عشنا وأصرفها عما يجرى فى القاهرة وهكذا بينما كان عبد الوهاب طلعت فى كفر عشنا كنت أنا قد اتصلت بحسن صبرى وأعضاء وزارته وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة . . وفوجئ السفير البريطانى بوزارة حسن صبرى وبالأمر الواقع : صحيح ، أن حسن صبرى باشا صديق للسفير البريطانى وللانجليز ولقد أخذنا بهذا السبب كسرا لحدة التحدى ، فقد كان اغفال نصيحة السفير البريطانى تخديا منا لا شك ولكن حسن صبرى باشا مع ذلك مصرى وطنى مخلص لبلاده قبل كل شيء .

وحسن صبرى باشا - للتاريخ - رجل من خيرة السياسيين المصريين ، بلا جدال وقد وصفته صحيفة بريطانية عنينا عين وزيراً مفوضاً لمصر فى بريطانيا بأنه يجمع فى شخصه خير صفات مصر القديمة ومصر الحديثة وقد

تخرج حسن صبرى باشا فى مدرسة المعلمين العليا ودرس القانون ، ونال الاجازة فيه . ولم يكتف بذلك بل درس القانون الانجليزى ، ورغم ذلك فقد أثر أن يبدأ عمله فى المحاماة الشرعية ، وقد لا يعرف الكثيرون أن حسن صبرى باشا قد تولى التدريس فى الأزهر ولعله أول معلم حديث قام بتدريس الرياضه والطبيعه والتاريخ والجغرافيا فى الأزهر ، وهو - بدون جدال - أول « أفندى » تولى منصب مفتش للعلوم الحديثه ، فى الأزهر ، وعندما أختير مستشارا قضائيا لوزارة الاوقاف أثر أن يحتفظ بمكتبه كمحام وقد دخل حسن صبرى مجلس النواب سنة ١٩٢٦ عن دائرة الصبرية التى توجد بها ضيعته ، والتى بنى بها قرية نموذجية وفى عام ١٩٣٠ انتخب عضوا بمجلس الشيوخ ورئيسا للجنة المالية وقد دعى للاشتراك فى الوزارة ثلاث مرات فاعتذر حتى لا يتورط فى الخلافات الحزبية ولكنه وقد كان رئيسا للجنة المالية بمجلس الشيوخ لم يستطع الاعتذار عن تولى وزارة المالية فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا عام ١٩٢٣ ، وبعد وزارة المالية تولى وزارة التجارة والمواصلات فى وزارته عبد الفتاح يحيى باشا ، وعلى ماهر باشا « الوزارة الأولى » وكذلك وزارة الدفاع فى وزارة محمد محمود باشا الثانية وكان حسن صبرى باشا يرى أن قبوله رئاسة الوزارة بعد تلك الأزمة العنيفة التى أطاحت بوزارة على ماهر يعتبر من جانبه تضحية كبيرة خاصة وأنه قبل أيام من تكليفه بتشكيل الوزارة كان مريضا لمدة شهرين وكان مرضه العنيف يحتم عليه أن يبقى بعيدا عن أجواء التوتر ، التى تتميز بها وقتئذ حياتنا السياسية ، ولكن حسن صبرى باشا قبل الحكم لعله يستطيع المساهمة فى تخفيف الأزمات التى كانت تحيط بالبلاد داخليا وخارجيا ولم يبق حسن صبرى باشا فى الوزارة سوى أربعة أشهر صعدت بعدها روحه الى بارئها وهو يلقي خطاب العرش كرئيس للوزارة فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ وكان قد شكل وزارته الأولى والأخيرة فى ٢٨ يونيه من نفس العام ١٩٤٠ وقد حرص حسن صبرى باشا فى خطاب تشكيل وزارته أن يؤكد على أنه لم يقبل التكليف بتشكيل الوزارة الا بناء على أمر الملك وهو أمر - كما يقول حسن صبرى باشا - واجب التنفيذ .

والوطن يقتضىنى ألا أتأخر ، أو أتردد فى حمل التبعة أيا كانت الصعاب والعقبات ، فأمام مصلحة الوطن لا صعاب ولا عقبات ، .

وقد احتفظ حسن صبرى باشا برئاسة الوزارة ووزارة الخارجية . وتولى عبد الحميد سامى باشا وزارة المالية ، ومحمد حلمى باشا وزارة العدل والنقراش باشا وزارة الداخلية ومحمود فهمى القيسى وزارة الدفاع الوطنى . وصليب سامى « بك » وزارة التموين ومحمود غالب باشا وزارة المواصلات وحسين سرى باشا وزارة الأشغال العمومية ، ومحمد حافظ رمضان وزارة الشئون الاجتماعية ومحمد حسين هيكى باشا وزارة المعارف العمومية والشيخ مصطفى عبد الرازق

بك وزارة الأوقاف والأستاذ إبراهيم عبد الهادى وزارة التجارة والصناعة وأحمد عبد الغفار بك وزارة الزراعة ، والأستاذ على أيوب وزيراً للدولة والأستاذ عبد المجيد إبراهيم صالح وزيراً للدولة وعلى إبراهيم باشا لوزارة الصحة العمومية : وحول دخول محمد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى الوزارة لابد من وقفة ، وقفة طويلة فى نفس الوقت وفى البداية نقول أن وجهة نظر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى وزملائه فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى كانت تتلخص فى أن حسن صبرى باشا وقد أوضح فى بيان ألقاه فى مجلس النواب أن وزارته حريصة على الوفاء بتعهداتها لحليفها بريطانيا وأنها تقوم بتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ، ونصها وأنها ستستمر على السياسة التى أقرها البرلمان فى ١٢ يونيو ١٩٤٠ « وإذ كان ممثلو الحزب الوطنى فى مجلس الشيوخ والنواب لا يقرون معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رفضوا الثقة بالوزارة على هذا الأساس وأعلنوا ذلك فى كلا المجلسين » وكان اشتراك حافظ رمضان باشا فى وزارة حسن صبرى باشا سبباً لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى . . . وقد بدأ الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة محمد محمود الثانية سنة ١٩٣٧ إذ كان اشتراكه بدون قرار من اللجنة الادارية للحزب فلما فُتِح فى ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة ، فانها ألغت على عجل وسكتت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود وألف وزارته التالية دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا فلما وقعت أزمة يونيو ١٩٤٠ واستقالت وزارة على ماهر اجتمعت اللجنة الادارية للحزب يوم ٢٤ يونيو وبحث فى الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة اذا دعى للاشتراك فيها أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ثم ألغت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا فوقع الانقسام فى اللجنة الادارية بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفة قرار اللجنة ومؤيد له فى موقفه .

وكان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى قد نشر بوصفه سكرتيراً للحزب الوطنى ، فى الصحف بياناً حول موقف الحزب من اشتراك رئيسه محمد حافظ رمضان باشا ، وقد نشر البيان فى ٣ يوليو ١٩٤٠ ، وقد جاء فى هذا البيان :

بادر الحزب الوطنى الى تحديد موقفه من الأزمة السياسية التى لا يست استقلال وزارة على ماهر باشا فاجتمعت لجنته الادارية بمكتب الأستاذ عبد المقصود متولى المحامى مساء يوم الاثنين ٢٤ يونية ١٩٤٠ وحضر اجمعها سعادة الأستاذ حافظ رمضان باشا وبحثت اللجنة فى موقف البلاد ، وأوجب الحزب حيال هذه الأزمة وعرضت لفكرة الوزارة الجديدة ، ومشروع تأليفها وهل يشترك الحزب فيها أم لا يشترك ، فرأت بعد دراسة الموقف من جميع نواحيه ألا يشترك فى تأليفها إذ يحرص الحزب الوطنى من يوم تأسيسه على أن يكون حزب مبادئ وعقائد لا حزب أشخاص ومناصب فما كان له أن يشترك فى وزارة تسير على

غير مبادئه وبعد ذلك لا تكون الحياة الحزبية والحياة السياسية أداة نوعية
تنشد مصالح البلاد العليا .

ويمضى بيان سكرتير الحزب الوطنى قائلا : من أجل ذلك قررت اللجنة
فى اجتماعها المذكور ، عدم اشتراك الحزب الوطنى فى الوزارة الجديدة وتعهد
سعادة حافظ رمضان باشا ، أمام اللجنة أن ينزل على رأيها ويحترم قرارها ولكن
لم يمض على هذا العهد ، ثلاثة أيام حتى خرج عليه الأستاذ حافظ رمضان باشا
باشتراكه فى الوزارة ، لذلك اجتمعت اللجنة الادارية يوم السبت ٢٩ يونيو
بمكتب الأستاذ عبد المقصود متولى للنظر فى الأمر ، فرأت أن اشتراك معالى
حافظ رمضان باشا فى الوزارة فى الملابس السابق ذكرها هو خروج على قرار
اللجنة وعلى العهد الذى قطعه على نفسه وعلى مبادئ الحزب مما يستدعى اعتباره
متخليا عن رئاسة الحزب وعن عضويته ، فلهذه الأسباب قررت اللجنة الادارية
للحزب الوطنى اعتبار معالى محمد حافظ رمضان باشا متخليا عن رئاسة الحزب
وعن عضويته .

ورد الأستاذ محمد حافظ رمضان باشا ، على بيان الأستاذ عبد الرحمن
الرافعى ببيان جاء فيه :

قرأت فى الصحف صباح اليوم بيانا لحضرة صاحب العزة سكرتير الحزب
الوطنى قال فيه : ان اللجنة الادارية اجتمعت وقررت ألا يشترك أحد من أعضاء
الحزب فى الوزارة الجديدة وانها عادت فاجتمعت وقررت أن اشتراكى فى هذه
الوزارة يعتبر تخليا منى عن رئاسة الحزب وعضويته .

ووضعا للأمور فى نصابها أرى أن أضع الوقائع الآتية تحت نظر الرأى
العام : لما تخرج الموقف السياسى واشتدت خطورة الأزمة فى أواخر أيام الوزارة
الماضية رأيت أن أقف حضرات أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى على حقيقة
ما وصلت اليه الامور وأن أبحث معهم فيما يحسن أن يكون عليه موقفنا حيال
الجملة الطارئة

بيد أنى لم أستطع الاتصال بأكثرهم لغياهم عن القاهرة ، فاجتمعت بمن
تيسرلى الاجتماع بهم من حضراتهم ، ولبشنا نقلب الرأى على مختلف وجوهه ثم
انصرفنا من الاجتماع دون أن يضع الحاضرون قرارا فى الموضوع ، وبعد
انصرافى علمت تليفونيا من أحد حضرات الزملاء أن هناك رأيا يؤثر عدم اشتراك
الحزب فى الوزارة .

إزاء هذا اتصلت ببقية أعضاء اللجنة فى القاهرة والإسكندرية وغيرهما
وعرضت عليهم الأمر ففهمتم من حضراتهم أنهم يقدرون دقة الموقف ويرون أن
الحزب الوطنى الذى شغل مكانا رفيعا فى الحركة الوطنية وكان له أثر مذكور

فى نهضة البلاد لا ينبغي له أن يبقى فى معزل عن الاشتراك فى انقاذ الموقف
وفى تسيير سياسة الوطن وتوجيه مصائره ، ومن ثم كان قبول دخول الوزارة .

يتبين من هذه الوقائع أن اشتراكى فى الحكم لم يكن خروجاً على قرار
صدر من اللجنة الادارية ، وانما كان نزولاً على رغبة فريق كبير من حضرات
أعضائها ..

على انى وقد شهدت مولد الحزب الوطنى ونموه وعملت فى خدمة مبادئه
منذ الساعة الأولى ، واشتركت زهاء الأربعين عاماً فى تسيير دفته مع من عملوا
من الأبرار المخلصين واحتملت مع زملائى ما اسهدهوا له من أزمات وما خاضوا
من معارك وألمت فى الماضى والحاضر بمواطن القوة والضعف فى تصرفاته وأعماله
وازاء ما لمستته أخيراً من تعدد الاتجاهات واختلاف الأفكار وتباين الأساليب أرى
من حق الحزب على أن أضع لسياسته اتجاهها واضحا وقاعدة ثابتة يزيلان هذا
التعدد فى الأفكار ، وذلك التباين والتشتت فى الآراء ، ولذا دعوت حضرات
أعضاء اللجنة الادارية جميعاً الى اجتماع يعقد بمنزلى فى الساعة التاسعة من
مساء يوم الخميس ٥ يوليو وقد تفضل أكثرهم بقبول هذه الدعوة ..

وانى أرجو من حضرات الأعضاء الذين لم أستطع الاتصال بهم أن يعتبروا
هذا دعوة لكل منهم ..

ومن رأى أن الحزب الوطنى الذى قبل أن يشترك فى جميع الهيئات
النيابية بقصد الرقابة والهيمنة على أعمال الحكومة لا يجوز له أن يأبى الاشتراك
فى الحكومة نفسها ، حتى يكون صوته أقرب الى السمع ، ورأيه أقرب الى
الاستجابة .

وما كان لوطنى يقدر الظرف الشديد الذى تجتازه البلاد أن يتخلى عن
تلبية نداء الوطن اذا دعاه ، والا كان تخلفه فراراً من الواجب ونكوصاً عن العهد
فى أدق المواقف وأحرج الساعات ، .

ولم يقف الانشقاق الجديد فى الحزب الوطنى عند قيادات الحزب الوطنى ،
وانما امتد الى الكوادر فقد اجتمع مثلاً رؤساء اللجان الفرعية ، للحزب الوطنى
فى العباسية ، والدرىب الأحمر ، والخليفة ، والسيدة ، ومصر القديمة ،
والجيزة ، وامبابة بدعوة من حضرة عباس أفندى الزير ، وبعد أن وقف الحاضرون
الجلسة حداداً على المرحوم الدكتور عبد الحميد سعيد أصدروا قرارات جاء فيها
تهنئة معالى حافظ رمضان باشا بإسناد منصب الوزارة اليه وتجديد الثقة به
ومطالبته بأن يعمل على عدم جر البلاد الى حرب لا مصلحة لها فيها واعتبار
القرار ، الذى أذاعه سكرتير الحزب الوطنى غير معبر ، عن آراء غالبية حضرات

أعضاء اللجنة الإدارية والجمعية العمومية ، للحزب اذ ان حضراتهم يؤيدون رئيس
الحزب في سياسته الرشيدة وكذلك طالب المجتمعون حافظ رمضان باشا بدعوة
اللجنة الادارية للحزب الى الاجتماع للنظر في قرار سكرتير الحزب وأن يعقد
الجمعية العمومية لنتنخب أعضاء هذه اللجنة ، وعقدت اجتماعات أخرى لتأييد
القرار الخاص باعتبار حافظ رمضان باشا متخلياً عن رئاسة الحزب الوطني ،
وتوالت البيانات من حافظ رمضان باشا ، ومن عبد الرحمن الرافعي بك كما
هو واضح في الفصل التالي •

الفصل الرابع

اللجنة الادارية للحزب الوطنى تنقسم الى اغلبية بزعامة عبد الرحمن الرافعى بك واقلية بزعامة حافظ رمضان باشا

سبق أن تحدثنا عن آثار استقالة وزارة على ماهر باشا ، أو اقالتها بأمر الانجليز فى نفوس ضباط الجيش المصرى ، بصفة عامة والضباط الأحرار ، بصفة خاصة ، وكما تحدثنا عن بعض الظروف ، التى أحاطت بتشكيل وزارة حسن صبرى باشا ، وقد أشرنا فى نهاية الحلقة الى اشتراك محمد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى تلك الوزارة ومعارضة أغلبية أعضاء اللجنة الادارية ، للحزب الوطنى لتلك المشاركة وقد حرصنا ، على أن ننشر البيان الذى أصدره حافظ رمضان باشا ، والبيان الذى أصدره عبد الرحمن الرافعى بك فى الصحف ردا على بيان حافظ رمضان باشا ، وننشر اليوم البيان الثانى لعبد الرحمن الرافعى بك تعقيبا على الاجتماع الذى دعا اليه حافظ رمضان باشا وهذا نصه :

« ان الاجتماع الذى عقد أمس الخميس ٤ يوليو ١٩٤٠ بمنزل معالى حافظ رمضان باشا وقيل فى البيان المنشور عنه أنه اجتماع اللجنة الادارية للحزب الوطنى هو اجتماع باطل فى أساسه ، فلا يعبر ، عن رأى اللجنة الادارية ، ولا عن مبادئ الحزب الوطنى ، لان معالى حافظ رمضان باشا الذى دعا اليه لم تكن له صفة فى عقده ، ولذلك رفض معظم أعضاء اللجنة الادارية حضوره استمسكا بقراريها الصادرين فى ٢٤ يونية و ٢٩ يونية ١٩٤٠ ، وقد حضره فريق منهم لمجرد الاعتراض على قانونيته ولا يستطيع حافظ رمضان باشا أن يجادل فى قانونية الاجتماع الأول للجنة الادارية فى ٢٤ يونية لأنه هو الذى طلب عقده وحضره فعلا واشترك فى مناقشته وتعهد فيه أمام اللجنة ، باحترام ما تقرر فى صدد اشتراك الحزب الوطنى أو عدم اشتراكه فى الوزارة الجديدة ، وحضر هذا الاجتماع ، مع معالى حافظ رمضان باشا كل من عبد الرحمن الرافعى ، عبد المقصود متولى ، محمد محمود جلال ، فكرى أباطة ، محمد على المهندس ، ابراهيم رياض ، اسماعيل العسيلي ، عبد العزيز الصوفانى ومن بينهم جميع

ممثلى الحزب فى مجلسى البرلمان ، وقررت اللجنة فى ذلك الاجتماع عدم اشتراك الحزب فى الوزارة ، وصدر القرار بموافقة الجميع ماعدا صوتا واحدا ، وهو صوت الأستاذ عبد العزيز الصوفانى وهذا هو القرار القانونى الملزم ، لمعالى حافظ رمضان باشا وأعقبه القرار الصادر فى ٢٩ يونيو باعتباره متخليا عن رئاسة الحزب ، وعضويته كنتيجة حتمية لمخالفته للقرار الأول ..

ويمضى البيان فيقول : فهذان هما القراران المعبران ، عن رأى الحزب الوطنى ، وموقفه أما الاجتماع الذى عقد أمس فانه فضلا عن عدم قانونيته فقد حشرت فيه أسماء لبعض من انقطعت صلتهم باللجنة ونشاط الحزب الوطنى منذ عدة سنين ، كما انهم ذكروا اسم الأستاذ فكرى أباطة ضمن الحاضرين والموافقين ، وهو لم يحضر مطلقا ، ولم يشترك معهم . فى أى قرار

أما البيان ، الذى كان حافظ رمضان باشا قد نشره تأييدا لموقفه ، فقد جاء فيه : ان اللجنة الادارية قد انعقدت فى دار رئيسها معالى حافظ رمضان باشا وبناء على دعوته وقد حضر الاجتماع : محمد حافظ رمضان باشا ، والدكتور اسماعيل صدقى بك ، والأستاذ عبد العزيز الصوفانى ، واسماعيل العسيلي ، والدكتور محمد عبد الحى بك ، الأستاذ منصور القاضى ، الأستاذ محمد فريد شريف المحامى وعلى البسيونى بك ويقول البيان : « ان اللجنة استمعت الى بيان معالى حافظ رمضان باشا رئيس الحزب عن الموقف السياسى فى مصر ، ومدى التطورات لاطلاعهم ، على سيرها ، وقد عرض حافظ رمضان على المجتمعين ، الخطة التى رأى أن ينتهجها ازاء خطورة الحال ووجوب الانتهاء فيها الى رأى عاقل تحقق ثنفيذه المصلحة الوطنية فى أن يكون الحزب الوطنى كهيئة سياسية عاملة - واقفنا ، أولا بأول على تطورات الموقف السياسى والملازمات السريعة ، التى تلازم هذه التطورات » . . .

وفى هذا الاجتماع - كما جاء فى بيان حافظ رمضان - قال حافظ رمضان باشا أنه قبل الاشتراك فى الوزارة بدافع من شعوره كرئيس حزب مسئول عن التوجيه العام لسياسته ، وبدافع ما استخلصه من الآراء ، التى حصل عليها من حضرات الأعضاء ، ولحرصه كل الحرص على ألا يظل الحزب الوطنى واقفا من الأحداث السياسية الخطيرة الجارية فى مصر ، موقفا سلبيا ، فتأدية الحزب واجبه الوطنى الشريف فى الموقف العصيب الذى تقفه البلاد ، عمل من أوجب ما تقتضيه دقة الموقف ، وسلامته من الناحيتين الوطنية والحزبية ، ولا يتسنى هذا الا بالاشتراك فى أعمال الحكم وتولى معالجتها عن طريق مباشر على ضوء ما رسمته مبادئ الحزب الوطنى . . .

وقد ذكر حافظ رمضان باشا أيضا أن مسابقة الحوادث ومراعاة ملازماتها أمران تقضى بهما طبيعة الأشياء وان خدمة برنامج الحزب لا تكون بالتزام خطة واحدة جامدة لا تتغير ، وانما تكون بالأخذ بأصلح ما يمكن الأخذ به لتحقيق

العرض الأصيل وليس تغيير الخطّة معناه تغيير المبدأ ، فالمبدأ باق لا يتغير ، أما الأساليب والخطط فتختلف باختلاف الأحوال الطارئة والضرورات الناشئة ، وضرب حافظ رمضان باشا مثلا لذلك بما حدث وما زال يحدث في كثير من الأحزاب السياسية التي التزمت وقتا طويلا خطة اجتناب الحكم ثم عدلت عنها خضوعا لتغيير الأحوال ، وأشار حافظ رمضان باشا الى موقفه من وزارة ، المغفور له عدلي يكن باشا واعتذاره عن الاشتراك فيها والى اعتذاره كذلك عن الاشتراك في وزارة رفعة محمد محمود باشا الأولى للظروف والاعتبارات التي كانت قائمة وقتئذ ، كما أشار الى قبوله الاشتراك في وزارة محمد محمود باشا الثانية وانه كان يبنى خطته في كل هذه الحالات على ما يستوحيه من آراء زملائه ، في الحزب ، وما يمليه عليه الواجب في كل هذه الحالات .

وقال حافظ رمضان باشا أيضا : « ان الواجب الأول في هذا الوقت العصيب الذي تقضي فيه المروءة ، ويقضي فيه واجب الذمة والأمانة للوطن والملك ان يحرص كل عضو في الحزب بل كل مصري على بقاء الحزب الوطني كتلة واحدة قوية سليمة وان يسهل له التدخل بقوة وعلى عجل لتأدية واجبه وانقاذ الموقف ما استطاع الى ذلك سبيلا .

ويطلب حافظ رمضان من أعضاء اللجنة الإدارية ، ان يبحثوا الموقف بكل حرية للوصول الى رأى صريح ، ويقول حافظ رمضان ان البيان الذي نشره صاحب العزة الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك لا يجده فيه ما يحمله على الغضب ولا ما يحفز به ، الى اتخاذ أى إجراء عملي وذلك لأنه باتصالاته المتوالية بحضرات أعضاء الحزب الوطني في أنحاء البلاد يثق كل الثقة بأن هذا البيان لا يعبر الا عن رأى فريق قليل العدد ، من الزملاء ، ذلك لأن اللجنة الادارية ، لم تجتمع ولم يدع اليها أعضاؤها ولو صح ان قرارا مثل هذا قد صدر لكان من أوليات اللياقة ان أبلغ شخصا مثل هذا القرار ، لا ان أطلع عليه في الصحف كما يطلع عليه سائر الناس .

ويقول بيان حافظ رمضان باشا : ان اللجنة الادارية للحزب الوطني قد قررت باجماع الآراء ما عدا الاستاذين ، عبد المقصود متولى ، وإبراهيم أفندي رياض موافقة حافظ رمضان باشا بوصفه رئيسا للحزب على تصرفاته وتأنيده اشتراكه في الوزارة ، كممثل لهذا الحزب يعمل جهده طاقته للنهوض بواجبه الوطني وتحقيق مبادئه ، والمساهمة في انقاذ الموقف الذي وقفته البلاد ، أخيرا .

وقد كاد ذلك التصديق ، الذي أصاب ببيان الحزب الوطني ، الضعيف ، الهزيل بالمقارنة الى صرحه القديم ، الهائل ، العظيم : كاد ذلك التصديق ، يقضى على الحزب الوطني ، رغم ان حافظ رمضان باشا ومن معه وعبد الرحمن الرافعي

بك ، ومن معه لم يعملوا أو لم يعمل أحده من فريقيهما ، الى تجريج الطرف الآخر ، أو أى واحد من الطرف الآخر بل اقتضرت البيانات التى أذاعها حافظ رمضان باشا بصفته رئيسا للحزب الوطنى ، والتى أذاعها عبد الرحمن الرافعى ، بصفته سكرتيرا للحزب وناطقا باسم أغلبية أعضاء اللجنة الادارية للحزب - السبلطة الرسمية والشرعية للحزب - اقتضرت البيانات على تسعيم . حجج كل فريق ، واضعاف حجج الفريق الآخر ، دون مساس على الاطلاق . بالأشخاص .

وقد انحصر الخلاف بين الطرفين : حافظ باشا ومن معه ، وعبد الرحمن الرافعى بك ومن معه فى نقاط واضحة محددة ، من بينها - مثلا - هل يجوز للحزب الوطنى أن يشترك فى الحكم ، فى ظل الاحتلال الأجنبى ، أم لا يجوز له الاشتراك فى الحكم ، وحتى اذا جاز له فى ظروف خاصة ان يشترك فى الحكم هل يشترك فى أية وزارة من الوزارات ، أم ان هناك قيودا ، على من يريد أن يشترك من رجالات الحزب الوطنى فى أية وزارة كأن تكون تلك الوزارة متفقة فى منهاجها مع المنهاج الوطنى للحزب الوطنى ، ثم هل من حق رمضان باشا كرئيس للحزب أن يشترك فى وزارة كرئيس للحزب وباسم الحزب دون أن يحصل على قرار من اللجنة الادارية للحزب أم أن حافظ رمضان كرئيس للحزب يملك حق التحرك السياسى فيقبل الاشتراك فى وزارة معينة وبعد ان يشترك فى تلك الوزارة ، يعرض على اللجنة الادارية سياسة الوزارة ، وسياسته فى تلك الوزارة ، فان حصل على تأييد مستمر ، فى الوزارة ، كبعض فيها وأن قبول بمعارضة قوية ، كان عليه ان يستقبل من الوزارة ثم ما هى اللجنة الادارية ، التى تتحكم فى أمور الحزب الوطنى ما عدها ، ما سلطاتها ، رهل من حق واحد من أعضاء اللجنة الادارية انقطع سنوات وسنوات عن حضور اجتماعات اللجنة ، ان يحضر فجأة للمشاركة فى اجتماع لا لشيء الا ليؤيده ، أو يعارض وجهة نظر معينة ، و . و .

وكنا نحن الذين تربينا فى أحضان الحزب الوطنى ، ولم نكن بعد قد بلغنا « الحلم السياسى » نحزن ، لما أصاب حزبنا من تصدع ، وانشقاق فقد كانت آمالنا فى هذا الحزب قوية للغاية ، وكان على رأس تلك الآمال ان يتحول الحزب الوطنى من حزب أقلية ، الى حزب أغلبية كما كان أيام مصطفى فريد ، وكنا نعمل ونحن صغار على ان نكتشف العناصر الوطنية ، فتحرس على المشاركة فى بعض الندوات والحفلات الاجتماعية والدينية والثقافية والأدبية ونثير - فى الواقع نفسه من المناقشات - أية مناقشات سياسية - نكتشف بها العناصر ، الواعية المخلصة الراغبة فى التضحيات وكم كانت سعادة الواحد منا عندما كان يحصل على « كشف » يعتز به ، كان يحس بأنه اكتشف كنز قارون ، وكم كان يحزننا أكثر وأكثر أن بعض الصحف المصرية قد اتخذت من ذلك ، التصدع ، والانشقاق فى صفوف الحزب الوطنى مادة « للتريقة »

على الحزب الوطنى ، وكان من أشد ما حزننا له ، حزنا لم يكن يعادله حزننا على موت أقرب الناس إلينا ، أن حملت مجلة الاثنين ، التى تصدر عن دار الهلال حيث فكرى أباطة رئيس تحرير المصور واحد أعمدة دار الهلال ، على الحزب الوطنى ، وكان من بين ما كتبته فى عندها المصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٤٠ نحت عنوان ، على ماهر باشا فى الحزب الوطنى : للحزب الوطنى فى كل مناسبة حكاية تذكرنا بحكاية جحا عندما قيل له : عد غنمك ، فكان جوابه : واحدة واففة ، والنانية نائمة ، وأعضاء الحزب الوطنى - مع حفظ الفارق - قائلون ولكنهم يغضبون لآتفه الأسباب ، من ذلك انه عندما تألفت الوزارة القائمة ودخلها معالى حافظ رمضان باشا اجتمع الحزب الوطنى وقرر عزل معاليه من رئاسته ، وبعد يوم واحد اجتمع الحزب الوطنى برمته وقرر بقاء معاليه رئيسا - وللعلم هذا ليس بصحيح على الإطلاق ، ثم جرت - هكذا قالت مجلة الاثنين - مناقشات ، ومساجلات ، على صفحات الصحف بين الحزب الوطنى رقم ١ ، والحزب الوطنى رقم ٢ حول أيهما الحزب الوطنى وهناك سائعة لانزال تنوكة على عكازين ، تقول ان مباحثات ومفاوضات تدور حول ترشيح رفعة على ماهر باشا لرئاسة الحزب الوطنى وتذهب هذه الشائعات الى أبعد حد فتؤكد ان هذا الترشيح قد يعلن قريبا ، وان طائفة من الشخصيات البارزة التى ساهمت فى الحزب الوطنى قديما قد ننضم الى الحزب ، على أساس جديد .

على أية حال فقد كنا نحن صبيان الحزب الوطنى ، ولا أقول شبابه فلم نكن بعد قد وصلنا الى سن الشباب نقف فى الجانب الذى يقف فيه عبد الرحمن الرافعى بك ، لا لأنه بليديتنا ، ولا لأنه كان أستاذا لنا ، نعرفه ويعرفنا ولأننا نحن لا نعرف - وقتئذ - حافظ رمضان باشا ولا يعرفنا . ولا لأننا كنا قد وعينا جيدا البيانات التى أصدرها حافظ رمضان باشا وعبد الرحمن الرافعى بك و . . و . . وانما وقفنا الى جانب عبد الرحمن الرافعى لأنه ، لم يكن وزيرا ولم يكن فى السلطة ، ولم يكن يملك الجاه ، والنفوذ الذى يملكه حافظ رمضان باشا باشتراكه فى الوزارة كان يملك مكتبه ، لا أكثر ولا أقل الى جانب اننا وجدنا محمدا محمود جلال بك الذى كنا نعتبره قديما من قديسى الوطنية وعبد المقصود متولى الذى كنا نعتبره - وبحق - محمدا فريد رقم ٢ ، الى جانب فكرى أباطة ، وجدنا الأقطاب الثلاثة ، عبد المقصود متولى ، محمدا محمود جلال ، فكرى أباطة ، يقفون مع من لم نعرف من أقطاب آخرين ، هم ، وعبد الرحمن الرافعى فى جانب واحد ، يختلف مع حافظ رمضان باشا بسبب اشتراكه فى وزارة حسن صبرى باشا .

واقف عنده ملاحظتين هامتين اعتبرهما من المبادئ الأخلاقية ، فى الصحافة وفى السياسة التى يجب ، أن نقف عندها طويلا ، أولاهما : ان فكرى أباطة

وهو رئيس تحرير « المصور » رفض أن يكتب حرفا واحدا من هذا الاختلاف في المصور ، وعندما سألته - فيما بعلمه بالطبع - من سبب تجاهله ، لأمر ، ذلك الخلاف ، رغم أنه كان يستطيع ، أن يقدم - في هذا المجال - أخبارا طازجة لم يسبقه إليها صحفى آخر لأنه الصحفى الوحيد ، المشارك فى ذلك انخلاف ، قال : لأننى من ناحية المبدأ ، لا أهتم ، أو يجب الا أهتم بالخلافات الحزبية حتى لا تزدد حدتها ، ثم اثنى وأنا طرف فى هذا الخلاف لا أستطيع ، ان أكتب عنه فقد أظلم الجانب الذى أنا فيه أو أظلم الجانب ، الذى اختلف وياه ، الى جانب أن المصور ليس صحيفة الحزب الوطنى » .

أما الملاحظة الأخرى فتتعلق بعبد الرحمن الرافعى الذى رفض بدوره أن يكتب حرفا واحدا ، عن هذا الخلاف فى مذكراته ، وعندما كتب عنه بضعة أسطر فى كتابه - فى أعقاب الثورة - جاءت الكتابة عرضا وعندما طلبت من عبد الرحمن الرافعى أن يوضح لى وجهة نظره فى هذا الموضوع أجاب : لم أشأ أن أعطى هذا الخلاف ، أهمية تاريخية لانه - فى البداية وفى النهاية - خلاف عائلى بين أسرة واحدة ، انتهى أمره دون أن يترك ، أية معقبات ، الى جانب ، اننى خشيت اذا أنا كتبت عن هذا الخلاف الا يستقيم ميزان العدل فى يدي فأظلم جانباً أو أحابى الجانب الآخر . . « للعلم » بقى هذا الخلاف قائماً ، بين أبناء الحزب الوطنى ، حتى عام ١٩٤٦ ، أى استمر ستم سنوات كاملات دون أن يمتد الخلاف ، المبدئى الى الأشخاص أى دون ، أن يقوم أى طرف بتخريج الطرف الآخر حتى من بعيد ، بدأ الخلاف فى يونيو ١٩٤٠ وانتهى فى نوفمبر ١٩٤٦ ، .

وكان الأستاذ محمد زكى على قد اختير سكرتيراً للحزب الوطنى ، ومنذ أن عين فى أواخر عام ١٩٣٢ مستشاراً بمحكمة الاستئناف اختير الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ليخلفه فى هذا المنصب الهام ، وكان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، يعمل بالمحاماة ، فى مدينة المنصورة فانتقل الى القاهرة ، ليخلف الأستاذ محمد زكى على فى سكرتيرية الحزب الوطنى ، وفى مكتبه الذى أنشأه منذ تولى القضاء ، وكان انتخاب اللجنة الادارية للأستاذ الرافعى فى ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ ، وقد انتخب عبد الرحمن الرافعى ، فى أكتوبر ١٩٣٩ عضواً بمجلس الشيوخ .

وجدد عبد الرحمن الرافعى كسكرتير للحزب الوطنى فكرة زيارة قبرى مصطفى كامل ومحمد فريد فى أيام الأعياد بعد أن كانت تلك الفكرة قد انقطعت سنين طويلة ، وكان عبد الرحمن الرافعى ، كسكرتير للحزب الوطنى يكتب مقالات فى الصحف عن ذكرى ، مصطفى كامل ، وذكرى محمد فريد ، وذكرىات الحوادث التاريخية الهامة كضرب الاسكندرية فى « ١١ يوليو » واحتلال القاهرة من قبل القوات البريطانية فى « ١٤ سبتمبر » ، و . . و . .

وإذا كان الشيء بالشئ يذكر كما يقولون فافتا نذكر انه بعد ان تشكلت وزارة حسن صبرى باشا ألقى حسن صبرى باشا ، بياناً وزارياً فى مجلس الشيوخ والنواب ، وعارضه فى مجلس الشيوخ عبد الرحمن الرافعى بك وكان من بين ما قاله عبد الرحمن الرافعى عنده مناقشته لبيان وزارة حسن صبرى باشا : لقد جاءت وزارة حسن صبرى باشا فى أعقاب تدخل أجنبى اضطر وزارة على ماهر باشا الى الاستقالة ، كما أن وزارة حسن صبرى أعلنت فى بيانها ان علاقة مصر ، ببريطانيا سيكون أساسها تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروحها ، ونصها وكان من بين ما قاله الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بالحرف الواحد : ان تأييد الوزارات ، أو عدم تأييدها يرجع ، الى أمرين أولهما الملائمة والظروف التى تألفت فيها الوزارة ، وثانيهما ، مناهجها ، ومبادئها وأنا لا أؤيد الوزارة لأنها تقوم على أساس يخالف مبدئى بصفتى عضواً فى الحزب الوطنى وأنتم يا حضرات الشيوخ تعلمون رأينا فى معاهدة التحالف الى أبرمت ، فى عام ١٩٣٦ ، وتعلمون وجهة نظرنا فى العلاقات ، التى يجب أن تكون بين مصر ، وبريطانيا العظمى ، فالعلاقة التى يجب أن تكون بين البلدين يجب أن يكون أساسها الجلاء ، الذى طالما دعونا وما زلنا ندعو اليه وننادى به طوال السنين ، ولذلك لا يمكن ونحن دعاة هذا المبدأ ، القويم أن نؤيد وزارة تقوم على غير هذا الأساس .

ويقاطع رئيس الجلسة سليمان باشا السيد - وكيل مجلس الشيوخ - الأستاذ عبد الرحمن الرافعى طالباً منه الا يخرج عن الموضوع ، وان يقصر كلامه على بيان الوزارة ويقول عبد الرحمن الرافعى : انى أتكلم فى بيان الوزارة الذى جاء فيه ان علاقتنا وبريطانيا سيكون أساسها تنفيذ معاهدة التحالف ، والصدقة بروحها ونصها وهذا الأساس ، لا نقره بحال .

ويتدخل حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة فى المناقشة - قائلاً : لقد أقسم حضرة الشيخ المحترم على احترام قوانين البلاد ، ومعاهدة الصداقة صدر بها قانون يجب احترامه .

ويجيب عبد الرحمن الرافعى قائلاً : أنا لا أزال متمسكاً برأى ، ولقد كنت دائماً ممن عارضوا معاهدة الصداقة والتحالف والأحزاب والجماعات تطالب الآن - ١٩٤٠ - بالجلاء ، وهو رأى الذى طالما نادى به الحزب الوطنى من قديم ، وحققت الأيام صحته ، فلا يلىق بنا فى الوقت الذى اتفقت فيه الأحزاب والجماعات على صحة هذا المبدأ وقامت تطالب بالجلاء ، ان ننخل عنه ولا يتفق مع مبادئ الحزب الوطنى أن نؤيد وزارة تقوم ، على غير هذا الأساس .

ويعود حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء الى موضوع اليمين الدستورية فيخاطب عبد الرحمن الرافعى قائلاً : وماذا يقول حضرة الشيخ-

المحترم فى اليمين التى أقسمها على احترام قوانين البلاد ويتدخل الأستاذ يوسف الجندى زعيم ، المعارضة الوفدية قائلا : ان القسم على احترام قوانين البلاد لا يمنع أى عضو من انتقاد قانون أو طلب تعديله .

ويقول الرافعى : نعم ، ولى أن أعترض على أى قانون ، وأطلب تعديله . أو الغاء ويخاطب الرافعى زملاءه أعضاء مجلس الشيوخ بقوله : ان المبادئ . التى يدين بها الحزب الوطنى والتى أثبتت الأيام صحتها هى : ذلك التراث ، الوطنى المقدس ، الذى تلقيناه عن أسلافنا العظام ، فلا يجدر بنا ، ان ننازل عنها ، أو نتراخى فى التمسك بها . !

وكان البيان الذى القاه حسن صبرى باشا باسم الحكومة فى مجلسى البرلمان - الشيوخ والنواب - قد أشار الى الظرفه الدقيق ، الذى تألفت فيه الوزارة ، والذى لا يخفى على أعضاء مجلسى البرلمان ، كما أشار الى أنه وزملاءه قد قبلوا الوزارة اطاعة لأوامر الملك وعلى أمل تأييد الأمة لهم وقد جاء فى بيان الوزارة أيضا : ان أساس سياستنا الخارجية العمل على أن تكون علاقتنا بالبلاد الأجنبية فى غير ما أثرت فيه الحرب على خير حال من المودة ، والصفاء وبعد البيان الوزارى بصيانة الاقتصاد الوطنى وتشجيع الانتاج ، الداخلى فى شتى نواحيه حتى تعود دورة التعامل على وجه ينقذ الزارع والتاجر وكل ذى مصلحة فى هذه البلاد من الركود الحاضر ، ويقابل حسن صبرى باشا بالتصفيق الشديد من أعضاء مجلسى النواب والشيوخ عندما يؤكد أن الحكومة مقبلة مسئوليتها فى المحافظة على استقلال البلاد ، حريصة على تجنبها شرور الحرب ، ثم يقول : فى هذه الفترة الوطنية ، من ساعات التاريخ التى تتجلى فيها خصائص الأمم وتظهر مميزاتها يملؤنى اليقين بأن مصر بتاريخها المجيد ، ووحدةها القوية وصادق ارشاد نوابها وشيوخها ستخرج من هذا الاضطراب أوفر كرامة ، وأعز جانبا .

وكان الأستاذ ابراهيم دسوقي أباطة - عضو مجلس النواب - أول من عقب على البيان الوزارى فشكر للوزراء شجاعتهم بقبولهم ، الحكم فى وسط هذه العواصف الهوجاء ويشير دسوقي أباطة - بالخير - الى ما يتميز به على ماهر باشا من صفات ويقول ان البلاد ، أعجبت على ماهر باشا لأنه ضرب مثلا خالدا فى التضحية بمركزه من أجل عقيدته وفى سبيل بلاده ويطلب الأستاذ محمد محمود جلال تفسيراً ، لما جاء فى خطاب استقالة على ماهر من أنه استقال لأسباب قاهرة خارجة عن ارادته وإرادة الشعب ، وبعد محمد محمود جلال تحدث الدكتور حنفى أبو العلا ، والشيخ محمد عبد اللطيف دراز وأحمد المليجى بك فأبوا أسفهم للاعتلاء على حقوق الأمة وحرص أحمد المليجى

مك ، على ان يذكر ، لوزارة على ماهر انها كانت فى كل سياستها ، معبرة عن الشعب المصرى اصدق تعبير » •

وأشار فكرى أباطة الى ان تبليغا بريطانيا مسبق تأليف الوزارة كان الهدف منه ، أن تؤلف شخصية سياسية الوزارة ، ولكن تلك الشخصية رفضت بتاتا ، المركز المعروض عليها حرصا على الواجب ، القومى وحذر فكرى أباطة ، وأندر من آثار التسلل البريطانى فى أمور مصر الداخلية مؤكدا أنه لابد مؤثر على ما بين مصر وبريطانيا من عهود ، ومواثيق •

حسن صبرى باشا ينتصر على الملك فاروق فى معركة رئاسة الديوان الملكى

● سبق ان أشرنا فيما سبق الى الخلاف العنيف الذى شجر بين أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى بسببه اشتراك حافظ رمضان باشا رئيس الحزب فى وزارة حسن صبرى باشا حيث أيد اشتراك رئيس الحزب فى الحكم بعض أعضاء اللجنة الادارية وحيث عارضت أغلبية تلك اللجنة مبدأ المشاركة فى الحكم وخاصة فى وزارة قالت فى بيانها الرسمى فى مجلسى الشيوخ والنواب أنها ملتزمة بتنفيذ معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ نصا وروحا ، بينما كان الحزب الوطنى معارضا وبشدة لتلك المعاهدة .

وفى ختام الفصل السابق أشرنا الى موقف بعض الشيوخ والنواب من وزارة حسن صبرى باشا حيث أيدها البعض وعارضها آخرون .

والجدير بالذكر ، ان الوزارة الجديدة - على غير ما تعارف النواب والشيوخ - استقبلت فى مجلسى البرلمان استقبالا فاترا للغاية بل ان أحدا لم يصفق لرئيس الوزراء الجديد ولا للوزراء الجدد ، عند دخولهم قاعة البرلمان ران التصفيق لم يحدث - للوزارة الجديدة - الا عندما أعلنت الوزارة ، على لسان رئيسها أنها ملتزمة بتنفيذ « السياسة الماهرة » التى أقيمت بسببها وزارة على ماهر باشا .

واذا كان الحزب الوطنى قد انقسم على نفسه بسبب اشتراك حافظ رمضان باشا فى الوزارة ، فان حزب الأحرار الدستوريين انقسم بدوره أيضا على نفسه بسبب تأييده لوزارة حسن صبرى باشا ، ومشاركته فيها فكان دسوقي أباطة وعبد الجليل أبو سهرة وحفنى محمود وحامد العلايلى فى ناحية وبقية أعضاء الحزب فى ناحية أخرى . بل ان حفنى محمود شقيق محمد محمود رئيس الحزب قد استقال من الحزب وكان من بين ما ذكره ، كمبرر لاستقالته

• أنه لما شرع رفعة على ماهر باشا فى تأليف وزارته الثانية فى الصيف الماضى أبى حزب الأحرار الدستوريين الاشتراك فيها لأنها لا تمثل البرلمان ، تمثيلا صحيحا ، وقد أراد رئيسها أن يفرض أسماء معينة وان يعطى للأحرار الدستوريين من الوزارات ما يريد اعطاءه ، ويمنعهم مما يريد منعهم منها ، لذلك كان طبيعيا ان يقف الحزب من وزارته هذا الموقف ، فيرفض الاشتراك فى الحكم •

ولما شرع حسن صبرى باشا فى تأليف وزارته رأيت - الكلام ، لحفى. محمود - ان الشكل الذى يريده دولته تأليف وزارته به لا يمثل البرلمان تمثيلا تاما فصارحت اخوانى برأى ، فى رفض الاشتراك فى هذه الوزارة كما رفضوا الاشتراك فى وزارة على ماهر باشا لنفس الأسباب الموجودة فى تأليف هذه الوزارة ، فلم يقبلوا فاحتججت بأن موقف الحزب لا يكون معقولا ولا منطقيا ، فقد كانوا يقولون اننا لا نشترك فى الوزارة الماهرية لأنها ليست برلمانية ثم هم يشتركون فى الوزارة الصبرية وهى ليست برلمانية أيضا • ازاء هذا التناقض فى رأى وجدتني لا أستطيع الاستمرار فى الحزب وفضلت الاستقالة » •

أما موقف الوفد من وزارة حسن صبرى باشا فكان واضحا محددا ، وقد عبر عن هذا الموقف الأستاذ يوسف الجندى زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ ، كما عبر عن هذا الموقف أيضا الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس النواب •

وفيه كان من بين ما قاله الأستاذ عبيد الحميد عبد الحق : ان البلاد فى هذا الظرف تمر بحقبة مملوءة بالمشاكل مرشوقة بالأشواق والمستقبل ملئ بالعجائب والاحتمالات ، وهى حقبة يحجر الخطأ الصغير فيها الى نكبات كبيرة قد تهدد مركز البلاد السياسى ، والمالى ، والاجتماعى فاذا وجب أن يتولى الحكم دائما وزارة قوية فان هذا الشرط أوجب فى هذه الظروف حتى تستطيع الوزارة القائمة أن تواجه المشكلات ، وأن تتربص للمفاجآت ، ويقاطع الأستاذ عبد الحميد عبد الحق من قبل أغلبية أعضاء مجلس النواب ، عندما يقول : ومهما قيل فان هذه الوزارة ليست هى الوزارة التى تعتمد عليها البلاد ، فى هذه الظروف ، بل أن المقاطعة لتشتد والضجة تتزايد عندما يقول : لقد ولدت هذه الوزارة ضعيفة غير موثوق بها ، ويكفى أن الوفد المصرى الذى يمثل البلاد لا يؤيدها بأى حال من الأحوال • ان الهيئة التى أمتلها لا تؤيد هذه الوزارة لا رغبة فى الاحتفاظ بالحكم لنفسها ، كلا ولو أنها فعلت ذلك ، لوضعت الأمور فى نصابها ، لأنها هى التى تمثل الأغلبية ولكنها لا تثق بهذه الوزارة لاعتبارات وطنية محضة • ان الوفد لم يقترح الحكم لنفسه ولكنه رأى أن مصلحة البلاد العليا تقتضى ان تتولى الحكم وزارة قوية، محايدة واشترط

الا يرضى عنها الوفد فقط بل أن ترضى عنها جميع الأحزاب تحقيقا لمصلحة البلاد . وعندما تشتد مقاطعة النواب لزعيم المعارضة الوفدية ، يطلب د . أحمد ماهر ، رئيس المجلس وزعيم الهيئة السعدية المشتركة في الحكم والمعارضة الى أبعد الحدود ، للوفد ، يطلب من النواب الا يقاطعوا زعيم المعارضة الوفدية . ويمضى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق في كلمته قائلا : فان كانت نظرية الوفد في ذلك أنه من السهل أن نجتمع الأحزاب خارج الحكم تؤيد الوزارة المحايدة ، وتوجهها ، وتهبها قوة أمام جميع الظروف الطارئة ، وكانت نظرية الوفد أيضا أنه لو تم ذلك لكان لدى الأمة هبة تجمع فيها شملها وتداوى جراحها وتؤسس أمورها على أسس من الحق والمصلحة : لو حصل ذلك ، وأخذ برأى الوفد ، لاستطاعت الوزارة ان تتجابه المشكلات العويصة ، لكن بكل أسف أبى اللذين في الحكم الا أن يجعلوها وزارة حزبية ينقصها تأييد الوفد ففقدت تأييد البلاد .

وعندما يقول الأستاذ عبد الحق : ان الوفد قد تعفف عن الحكم ، ولم يقترحه لنفسه ، انطلقت أصوات تقول ومن الذى عرض الحكم عليكم ؟ فيقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : الذى أقوله لكم هو الذى حصل فقد عرض على رفعة مصطفى النحاس باشا أن يكون رئيسا لوزارة ائتلافية فرفض بل وأخذ رأيه فيما اذا كان يقبل الحكم منفردا . فأبى ، وتنطلق أصوات كثيرة متسائلة : ولماذا أبى ؟ ويقول الأستاذ عبد الحق : لأنه فضل مصلحة الوطن على مغامرات الحكم وشهواته وتصفق المعارضة لتلك الكلمة بصفيقا شديدا لم يقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : انى أقرر باسم المعارضة ان الوزارة بتشكيلها الحالى أضعف من ان تواجه مشكلات البلاد .

ويمضى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية قائلا : عبر رئيس الوزارة بنفسه مقرا بأن مركز الحكومة المالى خطير وان مركز الأمة المالى لا يقل عنه خطورة .

ومع اعترافه بذلك فاننى أعجب كيف لبى الدعوة الى الحكم بالقبول قبل أن يدرس تفاصيل هذا الموقف ليرى اذا كان يملك الوسائل لمعالجة هذه الحالة . واذا كان في استطاعته أن ينقذ الموقف :

ان الذى يقبل الحكم بهذه الصورة لا تهمه المسؤولية .

ولقد كانت نظرية رئيس الوزراء أن يتولى الحكم أولا ثم يبحث بعد ذلك عن العلاج . وهذا موقف لا يقبله نواب يقدران المسؤولية لأنى لكى أثق بهذه الوزارة أولا يجب أن أعرف مبلغ قدرة هذه الوزارة على حل المشاكل القائمة .

وعندما يواجه الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، بضجة من غالبية النواب ، يخاطبهم قائلا :

لا تضجوا لقد سئل رئيس الوزراء صراحة ما هو برنامجكم فقال
لا تسألنى عن البرنامج أن الذى يهم هو تأليف الوزارة أولا ثم البرنامج ثانيا .
وهذا منطق معكوس فالبرنامج أولا فاذا بجنحة العقول وارتضته الضمائر
فان تأليف الوزارة يكون ثانيا . .

ومن أهم أسباب عدم الثقة بهذه الوزارة ان الذين يؤلفونها هم وزراء
الهيئات التى تولت الحكم فى الوزارات الثلاث السابقة . وهذا وحده كاف
لأن تصدر حكما بعدم الثقة بها : ان هذه الوزارات الثلاث قد أوردت البلاد
موارد التلف . فإينما تلفتنا وجدنا نكبات بعضها فوق بعض . السبب فى
وجودها هو سوء حكم هذه الوزارات وعدم بعد نظرها .

فميزانية الدولة مختلة اختلالا شديدا وتموين البلاد من السمد والغاز
وغيره مختل اختلالا أشد وسياسة الدفاع لم تصب أى نجاح وحماية المدنيين
ناقصة أو غير موجودة فهل الذين أوصلوا البلاد الى هذه الحال يمكن أن يكونوا
محل ثقة الأمة فى هذه الظروف الدقيقة ؟

لو حللنا الأمور لوجدنا أن عدم بعد النظر هو السبب فى وقوع هذه
النكبات « ضجة » .

لأن الظروف التى نجتازها كانت ظاهرة للعيان معروفة لكل انسان منذ
أكثر من سنتين ولم يكن يعوز البلاد لتجنب مصائبها الا وزارات مخلصه بعيدة
النظر ولو قليلا « ضجة شديدة » .

وفوق ذلك كله فان البداية التى بدأت بها الوزارة تؤيد ما أقوله فى انها
لم تدرس شيئا وانها لا تشارك الأمة فى احساسها بالمخاطر الماثية التى
تجتازها . والا فكيف ارتضى ضميرها أن تتقدم لكم وزارة مكونة من ستة
عشر وزيرا تبلغ مرتباتهم التى تصل لأيديهم أكثر من ٤٠ ألف جنيه وتصل
تكاليفهم مع مكاتبهم وسكرتيرهم وسياراتهم الى ما يقرب من ١٠٠ ألف جنيه .

ان هذه البداية السيئة تدل على أن الحكومة لا يهمها مصير البلاد
ولا تشارك الأمة فى محنتها . .

اننى أسائل رئيس الوزارة ما هى المصلحة التى اقتضت أن تكون
الوزارة مكونة من ١٦ عضوا ؟ انه لم يكن الدافع لتحديد هذا العدد مصلحة
البلاد وانما هو ارضاء شهوة الأحزاب على حساب خزانة الدولة . .

لقد رأوا عدد الوزارات لا يكفى لارضاء الجميع فخلقوا وزارة جديدة هى
وزارة التموين ولما لم يكف ذلك أيضا أضافوا وزراء الدولة « ضجة شديدة » . .

ان وزراء البولة هم من أصدق أصصدقائي ولكن هذا لا يمنع من أن أسائل ما هو العمل الذى سيؤديه هؤلاء السادة لأنفسهم أو للبلاد « ضجة » ..
وكما بدأت الوزارة ضعيفة غير مقدرة مركز البلاد المالى فانها بدأت ضعيفة من الوجهة السياسية ..

ويقول زعيم المعارضة الوفدية الأستاذ عبد الحميد عبد الحق :

— لقد قرأنا اليوم فى جريدة البلاغ ان الحكومة ستتنازل عن السلطة القضائية التى هى عنوان استقلال البلاد الى محاكم عسكرية انجليزية نبيح لها أن تحاكم وهى فى أرض مصرية الأجانب الذين يرتكبون جرائم مخلة بأمن البولة .

ان هذا رجوع بمركز البلاد السياسى القهقرى : انه تنزيل لها الى أيام الاحتلال .

ان الوزارة التى تقبل ذلك لهى عنوان الضعف وانها دلت بذلك على أنها أضعف من أن تحافظ على مصالح البلاد .. « ضجة » .

ان أنصار الوزارة يقولون : أصبروا على الوزارة . ولكننى أقول لكم أننا فى زمن تفعل الساعة فيه فعل السنين . وان الصبر لم يعد مفتاح الفرج « ضحك ومقاطعة » بل هو مفتاح الشقاء والتعاسة ، لذلك أطلب منكم الا تصبروا وان تبلوا رأيكم بعدم الثقة بهذه الوزارة ..

ويزيح الأستاذ يوسف الجندى ، زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ الستار عن كثير من الأسرار التى سبقت استقالة وزارة على ماهر باشا ، فيقول : ان الوفد المصرى كان منذ بداية أزمة الوزارة ضد التدخل الأجنبى . ويشير أيضا ، الى ان مصطفى النحاس الذى وصف فى هذه القاعة بأنه الساقط فى الانتخابات ، قد استدعاه الملك أكثر من مرة لمشاورته مع بقية الزعماء لايجاد مخرج لتلك الأزمة الخطيرة التى اكتنفت البلاد ، ويقول عن النحاس باشا ، انه كان أول المتكلمين ، وأول المستشسارين وكان أول المستنكرين ، للتدخل الأجنبى .

وعندما يقول يوسف الجندى ان الوفد المصرى اقترح ، ان تقوم على أمور البلاد فى هذه الفترة العصيبة ، وزارة محايدة تؤيدها الأحزاب طلب منه حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة أن يكمل : وبغير برلمان أيضا .

ويقول الأستاذ يوسف الجندى : أما فيما يتعلق بالبرلمان ، فانه رثى ، أن يؤجل فى الوقت الحاضر بعد أن أقر الميزانية وأظن أنه من التسف أن تطلبوا من الهيئة التى أعلمت كل هذه الأدوات لهدمها ان تلتمس من هذا البرلمان تأييدا ، ولذلك كان الاقتراح الذى طلبه زعيم الوفد سيؤدى ، الى

صفاء النفوس والى اشراك الجميع فى الحكم ، والى فكرة ايجاد هدنة بين الجميع .
تتصافى معها القلوب ..

ويقول الأستاذ يوسف الجندى ان الوزارة غير مؤهلة من الشعب ، فيقول له رئيس الوزارة : كيف وقد حصلت الوزارة أمس ، بالفعل ، على الثقة من مجلس النواب .. ويقول يوسف الجندى - فى أدب جم - دون ان يطعن فى مجلس النواب : كل الظروف تؤكد انها غير حائزة على هذا التأييد ، وباعتبارى ممثلا للهيئة الوفدية ، وباعتبارى معترفا بأن الوفد يمثل أغلبية البلاد وان الوزارة يعوزها تأييد الوفد لا يسعنى الا أن أصارح الوزارة القول اننا لا يمكننا تأييدها لأنها لا تستطيع أن تحوز ثقة البلاد ..

ويتحدث يوسف الجندى عن الظروف المالية ، التى تمر بها البلاد : ان الاحتياطي نفد فيجاء عدا أحد عشر مليوناً من الجنيهات « محبوسة » .. وبذلك لا يعتبر فى الواقع احتياطياً ، بالاضافة الى ثمانية ملايين من سندات الدين الموحد ، الممتاز وهذه السندات لا يمكن التصرف فيها بالرهن أو بالبيع .

وفوق هذا فان خزانة الحكومة مدينة بثلاثة ملايين من الجنيهات للبنك الأهلى ، ويقول رئيس الحكومة متسائلاً : وهل هذا من عمل الحكومة الحاضرة ؟ ويرد الأستاذ يوسف الجندى قائلاً : انها نتيجة تصرف الرجال والأحزاب الذين تولوا الحكم من يناير ١٩٣٨ الى الآن والوزارة الحاضرة مكونة من هؤلاء الرجال وهذه الأحزاب .

ويعقب حسين سرى باشا على كلام الأستاذ يوسف الجندى قائلاً : وكانت من تصرف رجل قبل هذا التاريخ أيضاً لأن كل ما عمل كانت نتيجة لارتباطات الوزارات السابقة فاضطرت الحكومة المتعاقبة ان تقى بها ..

ويقول الأستاذ يوسف الجندى : انه طالما أهاب فى لجنتي المالية والدفاع وزراء المالية ، والدفاع ، أن يضغطوا المصروفات وأن يزيّدوا الانتاج القومى ، وألا يكون سمة توسع فى مشروعات الدفاع الا بقدر ما تدعو اليه حاجات البلاد واصلاح المرافق الأخرى فكانت الملايين تنساب سنه الى أخرى حتى نفدت الملايين وأقفرت الخزانة ، ويتمنى يوسف الجندى ان تكون الملايين التى انسابت فى سبيل الدفاع قد أثمرت فلقد سمعنا - هكذا يقول يوسف الجندى - فى الجلسة السرية ، تصريحات معززة ، ولا أريد ان أكرر ما سمعته فى الجلسة السرية لمجلس الشيوخ كل الذى أستطيع أن أقوله ، ان الاسراف وعدم التدبر قد لازم هذه التصرفات ، ولم نشعر الآن بأن فى الاستطاعة انقاذ الموقف !

ولقد كانت نظرية رئيس الوزراء أن يتولى الحكم أولاً ثم يبحث بعد ذلك عن العلاج . وهذه موقف لا يقبله نواب يقدرّون المسؤولية لأنى لكى أثق بهذه الوزارة على حل المشاكل القائمة .

ويؤكد الأستاذ يوسف الجندى فى نهاية كلمته على أن تكوين الوزارة ليس هو التكوين الذى يضمن تأييد الأمة فى أشد الأوقات حرجا وأنه ليس من المصلحة فى شيء ، ان تنال هذه الوزارة ثقة الأمة أو تأييد أى مجلس من المجالسين ، وأنه لم تتح لنا الفرصة للأيام القليلة التى قضتها فى الحكم حتى الآن ، ان نحكم على تصرفاتها الا أننى باسم ، المعارضة الوفدية ، لا نؤيد الوزارة لأنها لا تستطيع ان تحل المشاكل التى كان أغلب أعضائها والأحزاب المؤيدة لهم ، السبب فى وقوعها ان المعارضة الوفدية ، تؤكد انها غير راغبة فى الحكم بأى حال ونرجو أن يتدبر المستولون فى إيجاد حل مناسب موافق ترضى عنه جميع الأحزاب ولا أخص حزبا دون آخر ولا طائفة دون طائفة .. وفى الختام نسعو الله ان يوفق البلاد لما فيه السداد ..

والحق ، يقال ان حسن صبرى باشا رئيس الوزارة كان رحب الصدر ، لا يعبس لهجوم ، ولا يبتسم لمفاع ، ولم يقطع معارضيه الا عندما تعجب أحد أعضاء مجلس الشيوخ ، من أنه لم تقم ، فى طول البلاد وعرضها مظاهرات احتجاج ، على التدخل الأجنبى وقد اكتفى حسن صبرى باشا بقوله ، تعقيبا على تلك الكلمة : نحن الحكومة نحتج على المسعرة الى النظار ولا نقبل هذا مطلقا ، ويقول المعلق البرلماني لجريدة البلاغ معقبا على سلوك حسن صبرى باشا فى تلك الجلسة العاصفة من جلسات مجلس الشيوخ : فى الحق أن سمعة الصدر كانت مهارة برلمانية من حسن صبرى اذ ظل الخطباء ، يضعف بعضهم بعضا ويرد بعضهم على بعض ، حتى لم يجد ما يدعو الى الرد ، ويقول المعلق البرلماني للبلاغ : مما استوقف أنظار النقاد البرلمانيين فى شرفتهم أن النصر كان معقود اللواء ليلة البارحة لكل خطيب وحساب وجهة نظر الأهداف القومية . وأن الضعف حالف بوضوح كل خطيب حزبي ، وكان أكثر القوميين براعة وهيب دوس بك فهو الذى قال فأحسن القول وتحدى فأحكم التحدى وواجه شيوخ الشمال بقوة ضجوا لها حينئذ ثم عادوا فأصفوا مكرهين أمام الدليل الواضح والحق المبين .

وكان من بين ما قاله وهيب دوس يخاطب الوفديين : دعوا حديث البلد والزعماء واطووا هذه الصفحات فقد خذل البلاد زعماءها ! واذا ضج شيوخ الشمال « الوفد » لجعل صوت وهيب بك يجيب : أيوه يا يوسف يا خويا خذلها زعماءها وخانوها لأنكم تشكون اليوم لتدخل الأجنبى ، الذى طلب اقالة وزارة على ماهر المؤيدة منكم ومن الأمة وزعماءكم الذين أنكروا التدخل هم الذين أجمعوا ، على وجوب قبول استقالة ماهر باشا فكأنهم أقرروا التدخل الأجنبى فعلا !

وعندما كان الأستاذ يوسف الجندى يتحدث عن رأى الوفد فيما حدث بعد اقالة وزارة الوفد وعن رأيه فى حل المجلس ، وتأليف وزارة محايدة و ..

و ٠٠ قال وهيب دوس بك بصوت يكاد يزلزل قامة المجلس : وبعدين يا يوسف؟ ويقول يوسف الجندي : فى ايه ؟ ٠ ويقول وهيب دوس فى أخرة الضغوط دى يا يوسف الى ابتدأت من سنة ١٩٢٩ ، ويقينا فى سنة ١٩٤٠ وأنتم لسه فى الوزارة المحايدة ، وحل المجلس وبطلان الانتخابات وفرنسا العظمى التى ضاعت والعروش التى ثلت ، والامبراطوريات التى محيت كل هذا لم يغير من العقلية التى ألقت الضغوط القديمة .

وبهذا القدر يمكننا ان نكتفى بالحديث عن استقبال وزارة حسن صبرى باشا وبقي أن يرد الجميل لأحمد حسنين باشا والمعروف - كما سبق أن ذكرنا - أن أحمد حسنين باشا الأمين الأول للملك فاروق ، كان هو صاحب فكرة اسناد الوزارة الى حسن صبرى ، بل كان هو الذى بذل جهودا شاقة ومضنية من أجل أن تبر مسألة اختيار حسن صبرى باشا ، لرئاسة الوزارة فى هدوء وفى سرية تامة وبعيدا عن أعين السفارة البريطانية فى القاهرة وكان حسن صبرى باشا يعرف أكثر من غيره فضل أحمد حسنين باشا عليه فآثر أن يرد له الجميل بسرعة ، وبعملية لا تقل أهمية عن اختياره رئيسا للوزارة : لقد كان منصب كبير الأمراء شاغرا منذ اختيار على ماهر باشا لرئاسة الوزارة للمرة الثانية وكان على ماهر باشا قد رفض تعيين أى شخص فى هذا المنصب الذى كان يعتبره حقا خالصا له ، وكان يحرص على الابقاء عليه شاغرا ليشغله عندما يترك الوزارة ، وكان السفير البريطانى يخشى أن يعينه الملك فى هذا المنصب بعد استقالته ، أو اقالته من الوزارة ، وبذلك يكون على ماهر رئيس الديوان الملكى أكثر خطورة على السياسة البريطانية من على ماهر رئيس الوزراء وقد حرص السفير البريطانى سير مايلز لامبسون على أن يؤكد للملك أكثر من مرة ، بطريق مباشر وبطرق غير مباشرة ٠٠ ان بريطانيا لن تستريح أبدا لتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى ، وكان كثيرون يطعمون فى هذا المنصب الهام والخطير . كما كان كثيرون أيضا يحاربون اسناد هذا المنصب الهام والخطير الى أحمد حسنين باشا بالذات خوفا من أن يستشرى خطر نفوذه فى السراى وخوفا من أن يصبح هو ، وهو وحده ، المسيطر الأول والأخير على الملك ، وكان هناك كثيرون أيضا يرحبون بأن يتولى هذا المنصب عبد الوهاب طلعت بك وكيل الديوان الملكى لأنه رجل بلا أطماع ، ولأنه ليس خطيرا كأحمد حسنين .

وعندما تم انتداب عبد الوهاب طلعت بك .- بعد أيام من تأليف حسن صبرى باشا لوزارته - فى رئاسة الديوان رجب هؤلاء بذلك الانتداب الذى كان له - كما رأى المصور - وقعه الحسن فى جميع الدوائر المصرية ، فالرجل هو المستحق الأول للمنصب بحكم المرات ، ولم يكن من الممكن انتداب غيره فى هذا الظرف فضلا عن أن هذا الانتداب قد قطع خط الرجعة على الشائعات السخيفة ، وعلى المسامى السخيفة أيضا فنهت سعادته على هذه الثقة : « سجل

المصور رأيه هذا فى عدده الصادر فى ٢٦ يوليو ١٩٤٠ - وفى العدد النالى مباشرة - العدد الصادر فى ٢ أغسطس ١٩٤٠ - نشر المصور أول حديث لرئيس الديوان الجديد معالى أحمد حسنين باشا مع مقدمة تقول : كانت الوفود لا تزال تتقاطر على السراى لتهنئة صاحب المعالى أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى بشخصيات يخطئها العمد ، من الزعماء والأقطاب وكبار رجال الدولة ورجال مختلف الأحزاب وبينما أنا - أى كاتب الخبر ، أو الحديث - فى صالون الانتظار ، أنتظر دورى فى المقابلة اذ بمعاليه يترك المكتب مسرعاً ، ثم يعود بعد دقائق ، فلما سألت عن السبب علمت أن أحد الأمراء قدم لتهنئته فأسرع معاليه لاستقباله فى الطابق الأول حتى لا يكلفه مشقة الصعود اليه فكانت كياسة ولباقة لا نستغرب من أحمد حسنين ودخلت مكتبته فاستقبلني هاشا باشا ، وكان رقيقاً وظريفاً فذكرني بآخر مقابلة لى معه فى سراى رأس النين وتلطف مع المصور وهو يلتقط صورته قائلاً : ازاي القياقة عجبك ؟ وأردت أن أظفر بجانبه عن بعض أسئلتى ولكنه اعتذر قائلاً : لا لزوم للكلام ، أنا لا أحب الجعجعة ولكنى ما زلت أحاوره وأداوره وهو يبتسم ابتسامته الرقيقة حتى سألته ما هو شعورك ، وقد تقلدت هذا المنصب الخطير ؟ فقال : شعورى أنا انى مش قدم ، وربنا معين ؟ ولكنه عندما سئل عن الأساس الذى سيبنى عليه سياسته فى هذا المنصب الخطير ؟ قال ان هذا سؤال لا يمكن الامتناع عن الاجابة عنه ، وفى اجابته قال ان خلسة البلد تكون عن طريق خلسة الملك كما قال ان سياسته حيال الجميع : أن يكون بابهُ مفتوحاً للجميع : للصغير والكبير ، وحيال كافة الهيئات والأحزاب ، فالكمل عندى سواء قبل أن آتى الى هذا المنصب وبعد أن توليته .

وفى الأسبوع التالى - ٩ أغسطس ١٩٤٠ نقل المصور على لسان د. محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف وعضو الأحرار الدستوريين ان حسنين باشا أصلح رجل لمنصب رئاسة الديوان لعدة أسباب يحتاج اليها هذا المنصب أولاً لهدوئه واتزانه وثانياً لبعده ، عن الأغراض فهو رجل لا يريد من وراء منصبه غرضاً سياسياً ولا مطعماً شخصياً و ٠٠ و ٠٠ وينقل المصور أيضاً على لسان ابراهيم عبد الهادى بك وزير التجارة والصناعة وعضو الحزب السعدى : ليس هناك خلاف على ما أعتقد ، أن معالى أحمد حسنين باشا أكفأ رجل لهذا المنصب ، لأنه محبوب من جميع الأحزاب والهيئات وليس له خصوم ، كما أن ماضيه النظيف وتجاربه الطويلة فى الشؤون العامة ، تجعل منه مثلاً كاملاً للرجل الذى يشغل منصب رئاسة الديوان بحق ، وجدارة .

وكان رأى محمد حافظ رمضان باشا وزير الشؤون الاجتماعية ورئيس الحزب الوطنى ، ان اختيار أحمد حسنين باشا لهذا المنصب فى هذا الوقت بالذات كان موفقاً للغاية ، لما يمتاز به أحمد حسنين باشا من صفات محببة الى كل شخص ، والى كل حزب ، والى كل هيئة من الهيئات المصرية والأجنبية .

ولم يظفر المصور برأى آخر من الوفديين لأن تقاليد الوفد ، ألا يبدى الأعضاء رأيا أو قرارا فى شأن من الشئون الا بعد موافقة الوفد كهيئة مجتمعة وان كان أحد الوفديين الكبار قد قال أن الوفد قد رحب بتعيين أحمد حسنين باشا فى هذا المنصب اذ كان مصطفى النحاس زعيم الوفد ، أول المهنتين لأحمد حسنين باشا ويقول الأستاذ محمد التابعى عن كيفية اختيار أحمد حسنين باشا لهذا المنصب ، انه بعد شهر واحد من تولية حسن صبرى باشا الحكم تقدم حسن صبرى باشا الى الملك يلتمس تعيين أحمد حسنين باشا ، رئيسا للديوان الملكى ، وكانت حجته أن المنصب المذكور شاغر منذ عام وأنه ما دام حسنين باشا هو الذى يقوم فعلا بأعمال رئيس الديوان فان من المرغوب فيه أن يعين رسميا فى هذا المنصب المذكور وأعتقد - وان كنت أعرف - الأستاذ التابعى - ان ليس تحت يدى دليل يبرر هذا الاعتقاد - أن حسن صبرى باشا انما تقدم بهذا الطلب استجابة لرغبة وتلميح من حسنين باشا أو لعله أراد أن يكافئ حسنين على حسن صنعه يوم أشار باختياره رئيسا للوزارة التى خلفت وزارة على ماهر وعلى كل حال فان فاروق رفض فى أول الأمر ، أن يعين أحمد حسنين رئيسا للديوان لأنه كان يريد أن يحتفظ بالمنصب المذكور ، لعلى ماهر باشا ولم يكن ينتظر سوى الفرصة المناسبة ، التى تتحسن فيها العلاقات بين الانجليز وعلى ماهر لكى يعينه رئيسا للديوان ، ولكن حسن صبرى لم يسكت ، بل مضى يكرر هذا الطلب أو هذا الترشيح وفاروق يرفض حتى نشأ ما نسميه الازمة الوزارية لان حسن صبرى باشا جعل بقاءه فى رئاسة الوزارة رهنا بتعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان .

وأخيرا وافق فاروق وصدر الأمر ، بتعيين أحمد محمد حسنين رئيسا للديوان الملكى .

الباب الثالث

نازلى ملكة مصر « السابقة » تقع فى غرام أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى

أنهينا الفصل السابق باصرار حسن صبرى باشا رئيس الوزارة ، على ضرورة تعيين أحمد حسنين باشا ، رئيسا للديوان الملكى وممانعة الملك فاروق فى هذا التعيين ، حيث كان فاروق يصر على أن تبقى الوظيفة شاغرة ليحتلها على ماهر بعد زوال الأزمة بينه وبين بريطانيا ، وحيث كان حسن صبرى باشا يريد أن يرد الجميل لأحمد حسنين باشا لانه - أى حسنين باشا - كان وراء اختياره للوزارة .

ونكمل فى هذه الحلقة حديثنا عن أحمد حسنين باشا ، الذى اختلفت فيه الآراء بشكل كبير ، كما نكمل حديثنا أيضا عن وزارة حسن صبرى باشا ، التى كانت تمر منذ يومها الأول بظروف قاسية رهيبة لان الأحزاب المصرية كانت مختلفة عليها ولان أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية المشتركة فى الوزارة كان يريد أن يفرض سياسته الخاصة بضرورة الدخول فى الحرب ، الى جانب بريطانيا والخروج عن سياسة تجنب ، ويلات الحرب ، التى ارتضتها البلاد كلها الى جانب أن الملك - رغم وجود أحمد حسنين باشا فى منصب رئيس الديوان الملكى - كان ينظر الى وزارة حسن صبرى باشا ومنذ البداية نظرة شك وارتياب ! .

والجدير بالذكر ، أنه عندما رددت بعض الدوائر أن حسنين باشا ، سوف يلى منصب رئيس الديوان ، وأنه فوتح فى الموضوع ، بادر أحمد حسنين باشا بالتصريح بأنه لم يقاتح فى تولي هذا المنصب فى هذه الأيام ، وقد طلب سعادته من الصحفيين أن ينفوا نفيا قاطعا هذا الخبر ، فأنا - هكذا قال أحمد حسنين باشا - أستطيع أن أخدم ملكى ووطنى فى منصبى الحالى على أحسن وجه ، وأعتقد ان منصب رئيس الديوان أكبر منى ، ولا أريد أن أتولى منصبا أشعر فيه بأننى أصغر منه » .

وقال أحمد حسنين باشا : انه « رجل صحراء ، وجبال وأنه غير أهل لهذا المنصب ، ولو رأى الناس جميعا أنه أهل له » .

وقد قال « المصور » بعد أن صدر قرار التعيين : أن حسنين باشا ، أراد بهذا الكلام أن يتفادى به ترشيحه لرياسة الديوان اذ ليس من طبعه أن ينخر في لُجج واجبات هذه المناصب الخطيرة ، وانه كان مبالغا في تسعير شخصيته وان خطته في اقضاء نفسه عن منصبه المعد له ، بحكم السوابق ، وبحكم المران لم تنجح وأنه أمر فاطاع .

وقال المصور ، أيضا عن حسنين باشا : انه الرجل الذى وكل اليه المغفور له الملك فؤاد أن يكون رائد ولى العهد يحتكر ثقة الملك ، واحترام رجال الحليفة ، ومحبة رجال الأحزاب وهذا تسليح كامل فى هذه الفترة ، من فترات الوطن الدقيقة .

ولقد لمح السياسيون - هكذا قال المصور - فيما مضى توارى أحمد حسنين عن ميدان السياسة المتلاطم الأحقاد ، والحزازات ، و « النمر » فلعة وكبرياء ، ولكنه كان وثيق الصلة بالأسرار والخفايا فلم يلعب دوره الا حين دعى ولم يتبرع بالعمل الا حين طلب وكلف ، والذى قهر الصحراء وتجلت فى فيايفها وهضابها وانجادها عزمته وشكيمته لا يصعب عليه أن يقهر المشاكل ويبدد الصعوبات ان وقعت لا سمح الله .

وقال المصور عن أحمد حسنين أيضا أنه ابن السراى ، ورجل البروتوكول وانه الجنتللمان فضلا عن كونه « اسبور » وأنه دبلوماسى خطر وانه والد طارق ، وهشام ، وجيدة ، ونازلى ، وأنه زوج السيدة لطيفة هانم كريمة سيف الله يسرى باشا والأميرة شويكار وأنه أحسن لاعب شيش فى مصر ، وأن أقرب أصدقائه هم شريف صبرى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وشقيقه حفى « بك » وسمير ذو الفقار « بك » ، وأن بينه وبين الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى المراغى وعلى ماهر باشا صداقة ومحبة وودادا وان له أصدقاء كثيرين من الانجليز خصوصا فى انجلترا حيث يتمتع بمكانة ممتازة .

وأحمد حسنين باشا - كما قال المصور - كريم سخي ، ينفق كل ما يملك وليس للمادة عنده قيمة تذكر ، وأن الملك فؤاد ، عندما اختاره لمرافقة ولى عهده فاروق الى انجلترا قال له : لم أجد خيرا منك أئتمنه على أحسن شئ عندى » .

وقد كان أول من تولى منصب رئيس الديوان الحديوى - فى عهد الحديوى اسماعيل - أحمد طلعت باشا وكان يسمى « المهردار » أى حامل أختام الحديوى ، وقد تولى أحمد خيرى باشا هذا المنصب فى عهد الحديوى توفيق ، فلما قامت الثورة العربية لم يقف الى جانب الحديوى ، وفضل الاستقالة لأن وراءه أطفالا صغارا « وخلفه فى هذا المنصب محمد ثابت باشا » .

وفى عهد الخديو عباس حلمى الثانى قسم الديوان الخديوى الى ثلاثة دواوين : الديوان العربى وقد رأسه محمود فهمى باشا ، الديوان التركى وقد رأسه محمود شكرى باشا ، أما الديوان الفرنجى فقد تولاه دوبر تينو باشا ، وقد شغل هذا المنصب - منصب رئيس الديوان الخديوى - بعد أن تمت اعداته الى سابق عهده ، حسن عاصم باشا وأحمد شفيق باشا ويوسف صديق باشا ومحمد عارف باشا ومحمود شكرى باشا .

وفى عهد الملك فؤاد ، كان يتسم اختيار رئيس الديوان الملكى من بين رؤساء الوزارات السابقين وكان أول من تولى هذا المنصب من الرؤساء السابقين محمد توفيق نسيم باشا وأحمد زيور باشا ، وعلى ماهر باشا وقد تولى على ماهر هذا المنصب مرتين ، مرة فى عهد الملك فؤاد ، ومرة أخرى فى عهد الملك فاروق ، وكانت أول مرة يتولى فيها على ماهر رئاسة الديوان بعد أن اضطربت الأمور فى البلاد ، واستقال أحمد زيور باشا فى ١١ مايو ١٩٣٥ ، وقد ظل على ماهر باشا فى رئاسة الديوان الى أن اختاره الملك فؤاد ليرأس الوزارة فى ٣ يناير ١٩٣٦ ، ثم عاد على ماهر باشا ، الى الديوان مرة أخرى فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ ، واستمر فى رئاسة الديوان الى أن كلفه الملك فاروق بتشكيل وزارته الثانية فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ .

والجد الأول لأحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى ، كان الفرير أحمد حسنين باشا من كبار رجال الجيش المصرى ، أما الجد الثانى الحاج حسنين فقد كان بدوره ضابطا من ضباط جيش محمد على الكبير ، أما والده فقد كان الشيخ محمد حسنين البولاقي ، أحد شيوخ الأزهر الشريف .

وقصة أحمد حسنين مع الصحراء ، تصلح أن تكون فيلما سينمائيا رائعا ، فلقد أحب الرجل الصحراء ، وعشقها وكشف الكثير من أسرارها ، واكتشف ضمن ما اكتشف بعض واحاتها ، التى لم تكن قد اكتشفت بعد ، وما يذكره من دراسته لتقاليد البدو ، وعاداتهم ، أن قافلته مرت ببداية حسناء فتقدم أحمد حسنين قبالتها ، وركع على إحدى ركبتيه وسدد بندقيته الى موضع قدميها وأطلق النار وكان دقيقا فى احكام الهدف بحيث أصاب الطلق النارى .

ومثل العمل الجرىء « الشاذ » يعتبر تكريما لفتيات العرب يفخرن به ويعتبرنه شرفا رفيعا يحلمن به ويتسابقن الى نياله .

وربما كانت الصحراء هى التى علمت أحمد حسنين باشا الصبر ، فقد وكان ملكا من ملوك الصبر .

ومما رواه بعض أصدقائه ، عن « كمية الصبر » التى كان يحملها فى نفسه أحمد حسنين ، أنه اختير ليحمل رسالة الى أحد الملوك الجبابرة الذين لا يطيقون أن يعترض ارادتهم أحد ، وآثر الملك ألا يستقبل أحمد حسنين ، بل آثر أن يتسلم الرسالة التى يحملها أحد رجاله فما كان من أحمد حسنين إلا أن رفض أن يسلم الرسالة لغير الملك يدا بيد ، ولما قيل له : ولكن جلالة الملك فى مقره الصيفى ولن يعود سريعا قال أحمد حسنين : سأنتظر الى أن تحلو له العودة ، لكننى لن أسلم الخطاب الا لجلالته ، وقيل له : كما تريد ، وسوف تنتظر طويلا ، وقال أحمد حسنين : كما تريدون ، لست مستعجلا ، وبدأت تجربة الصبر : راح حسنين يطوف فى المتاحف وهو مراقب من الصباح الى المساء ، وبعد ثلاثة أيام جاء مندوب الملك ليقول له : ان الملك قرر عدم العودة قريبا ، وقال أحمد حسنين لمندوب الملك : لست مستعجلا ، فبعد أن أنتهى من زيارة المتاحف سآزور المساجد ، ثم القصور القديمة ثم الدور التاريخية ، ثم المكتبات ، لأننى عازم على كتابة تاريخ الفنون الجميلة فى هذه البلاد ، وذهل الرسول ، وبعد أن عاد الملك استقبل أحمد حسنين وأعجب به ، وطلب منه أن يبقى فى بلاده مدة من الزمن ، فلما تردد أحمد حسنين باشا فى اجابة الطلب ، قال له الملك : اتعلم يا باشا بعد زيارتك المتاحف والمساجد يجب أن تزور السجون وقاعات التعذيب ، وأن تضع كتابا عن فن الاحتفاظ سرا بالأصدقاء الأعزاء المقربين .

ولعل أحدا من كتابنا وصحفيينا لم يعرف أحمد حسنين باشا مثلما عرفه الأستاذ محمد التابعى ، وقد لا يعلم الكثيرون أن آخر ليلة قضاها أحمد حسنين كانت فى منزل الأستاذ التابعى .

وفى اليوم التالى لتلك السهرة ، وبينما كان عائدا من قصر عابدين الى بيته فى الدقى صدمته سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطانى ، وكأنما أراد القدر ، أن تكون نهاية الرجل الذى ظل طويلا يدعو الى التقارب المصرى البريطانى عن طريق سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطانى .

وقد كتب الأستاذ محمد التابعى الكثير من ذكرياته ، عن أحمد حسنين باشا الصديق أو السياسى وقد ترددت طويلا فى أن أنقل عن الأستاذ التابعى قصة حب الملكة نازلى لأحمد حسنين ، اذ ليس من طبعى أن أخوض فى مثل تلك المسائل الخاصة .

وعندما فاتحت بعض أساتذتنا الكبار فى هذا الحرج ، الذى أشعر به وأنا أكتب - نقلا عن الأستاذ التابعى - قصة غرام الملكة نازلى بأحمد حسنين ، قالوا لى : ولكنك كتبت عن قصة غرام فيكى باشا - أحمد عبود .

وقلت لأن قصة غرام فيكى باشا ، كانت ذات تأثير فى السياسة المصرية وقد أثرت فى المحاكم المصرية والفرنسية ، وقيل لى : وكذلك كان لقصة غرام الملكة نازلى تأثير كبير فى السياسة المصرية ، بل لقد كان لها تأثير أكبر من تأثير قصة غرام أحمد عبود باشا .

وقررت أن أحتمك الى القراء فلعلهم يستطيعون اخراجى من هذا الحرج ، الذى أشعر به فيؤيدون كتابة قصة الغرام هذه أو يعارضون كتابتها .

وكان رأى القراء بما يشبه الاجماع ضرورة تناول قصة هذا الغرام مع اسناد كل رواية الى صاحبها .

وأعود ، الى ما كتبه الأستاذ التابعى عن أحمد حسنين باشا ، بعيدا عن قصة غرامه بالملكة نازلى يقول الأستاذ التابعى : كانت شخصية أحمد حسنين موضع خلاف بين الذين عرفوه . هل هو بطىل مصرى ، وطنى مخلص يقدم مصلحة بلاده على كل ما عداها ؟ أم هو خائن وصنيعة للانجليز ولا بأس من أن يضحي بمصلحة مصر ، فى سبيل مصلحة ذاتية يحققها له الاستعمار ؟ هل هو السبب المباشر فى فساد الحكم ، وفساد فاروق ، وفساد الأسرة المالكة والفصائح التى وقعت فى السنوات القليلة السابقة على قيام الثورة ؟ تباينت الآراء واختلفت فى هذا الرجل أحمد حسنين : الرجل الذى كان يمسك بخيوط السياسة المصرية ، فى فترة حرجة حالكه فى تاريخ مصر ما بين عام ١٩٤٠ ، وعام ١٩٤٦ ، الرجل الذى كان يقيم الوزارات ، ويسقط الوزارات ، وهو فى نفس الوقت حريص على أن يبدو فى تصرفاته وأقواله ، كرجل لا يعرف شيئا مما يقع فى البلد ، ولا يد له فى أى أمر يقع بل ويؤكد لمعارفه أنه لا يفهم شيئا فى السياسة .

كان فى وقت ما بطل مصر فى الشيش ، أو المبارزة بالسيف ونازل أبطال هذه اللعبة فى أوروبا وانتصر على كثيرين منهم .

وحاول فى يوم ما أن يكون أول مصرى يقود طائرته الخاصة ، بمفرده من أوروبا الى مصر ، وسقطت به طائرته مرتين فى فرنسا ، وفى إيطاليا ونجا من الموت مرتين وأصلح عطب الطائرة واستأنف طيرانه لولا أن الملك فؤاد أرسل اليه برقية يأمره فيها بالعدول عن الطيران الى مصر والعودة بأول باخرة ، وجاب مجاهل الصحراء الغربية مع الرحالة الانجليزية السيدة روزينا فورس ، وكان أحمد حسنين صاحب الفكرة ، ومنظم الرحلة ، وعقلها المدبر وقائدها وقد تستر على زميلته الانجليزية فزعم أنها مسلمة ، وأنها زوجته وألبسها ثيابا عربية وأسدل على وجهها حجابا كثيفا والا لما سمح زعماء القبائل لهذه المسيحية الأجنبية بالتوغم فى مجال سلطانهم والتعرف على أسرار الصحراء وعاش أحمد حسنين مع روزينا فورس أسابيع عديدة فى مجاهل الصحراء ، وكانا ينمان

معا ، فى خيمة واحدة ، ولكنه لم يحاول أن ينال منها أما هى فقد حاولت ولكنه أبى وأعرض وسأله الأستاذ التابعى مرة : وقد قدت قميصك من دبر ؟ وضحك رحمه الله وقال : كلا فان المسألة لم تصل الى هذا الحد ، قلت - قال الأستاذ التابعى بالطبع - لكنى لا أفهم فقد كنت يومئذ فى عنفوان شبابك وروزينا امرأة جميلة تشتتهى ، وكنتما فى الصحراء أسابيع عديدة ووحكما فى خيمة واحدة وكان مرافقوك من البدو يعتقدون أنها زوجتك وما أنت بولى الله ، أو قديس فماذا اذن وضحك مرة أخرى وقال : لأن الأزهر انتصر فى هذه المرة ، على اكسفورد والمعنى الذى أراده أحمد حسنين أن النشأة الدينية فى بيت أبيه وما ورثه عن أبيه العالم الأزهرى المتمسك بأحكام دينه الحنيف ، انتصرت على عوامل التحرر أو التحلل التى تركتها فى نفسه دراسته فى جامعة اكسفورد .

ورغم أن روزينا وضعت عن الرحلة كتابا أشارت فيه اشارة عابرة الى أحمد حسنين واصفة اياه بأنها كان أجبرها ومترجما لها أثناء الرحلة وأنه لم يكن يعنى الا ببجانات نومه الحريرية وزجاجات الكولونيا التى حملها معه فى رحلته الى الصحراء فقد رفض أن يرد عليها ويفند مزاعمها لأنه يرفض منازلة امرأة غير أنه قام فى العام التالى وبمفرده برحلة ثانية اكتشف فيها واحة الكفرة وكان لاكتشافه الحظير ، كما يقول الأستاذ التابعى دور كبير فى جميع أنحاء العالم واجتمعت الجمعية الجغرافية ، الملكية فى لندن ، ومنحته ميداليته الذهبية ، وانهاالت عليه النياشين والأوسمة من مختلف الدول تقديرا لهذا الاكتشاف .

وفى حفلة ساهرة ، التقى أحمد حسنين بروزينا فوريس وكان يعلق على سترته وسام سان لازار الذى أنعمت به عليه الحكومة الإيطالية وهو من أرفع الأوسمة شأنًا فى إيطاليا ، وتقرب منه روزينا محبة ثم سألتها ساخرة : هذا وسام سان لازار ، ترى أى عمل استحققت عليه هذا الوسام ؟ وأجابها أحمد حسنين بالانجليزية طبعاً **For my chastily Rosita**

أى أننى استحققتة بفضل طهارتى يا روزينا وامتنع لون روزينا فوريس وولت ظهرها فقد كانت الغمزة صريحة مكشوفة مفهومة .

وقال أحمد حسنين : نعم فقد تأرت لنفسى ولكنه كان انتقاما خسيسا ندمت عليه فيما بعد بل ان العبارة لم تكد تخرج من بين شفتى حتى أدركت أننى تصرفت بخسة وفظاظة وندمت وفكرت فى أن أعترض اليها ولكنى أشفقت من أن اعتذارى قد يزيد من حرجها وألها * وفى واشنطنون ، عرضوا عليه ان يقوم برحلة يطوف فيها بعض المدن الأمريكية الكبيرة ويلقى بها محاضرات ، عن رحلته مقابل ٢٥ ألف دولار على شرط أن يلقي المحاضرات وهو يرتدى ثياب البدو ، التى كان يرتديها فى الصحراء ، أثناء رحلة الاستكشاف ورفض العرض لأنه لا يريد أن يكون أراجوزا .

ويقول الأستاذ التابعى ، أن أحمد حسنين لم يكن بطلا ، ولم يكن خائنا وانما كان رجلا ذا مطامع واسعة كثيرا ما فلح فى اخفائها وراء قناع من الزهد فى المنصب والجهل بالسياسة واسرارها كان يطمع فى ان يكون رئيس الوزارة والرجل الاول فى الدولة ولكنه لم يمتز الى هذا الهدف مباشرة وفى خط مستقيم ، كلا : فان هذه السياسة لم تكن سياسة أحمد حسنين الذى كتب عنه مرة زميله فى الدراسة ، وصديقه حفى محمد فقال أنه فاجأ مرة وهو يقرأ كتابا وحاول أحمد حسنين ان يخفى الكتاب من صديقه حفى محمد ولكن حفى استطاع ان يقرأ عنوان الكتاب وكان الكتاب هو « الامير » لمؤلفه السياسى الداهية « ميكافيللى » الذى وضع كتابه على أساس ان الغاية تبرر اتخاذ كل وسيلة وهكذا فضح حفى محمد سياسة صديقه حسنين : السياسة الميكافيلية ، سياسة الخبث ، واللف والدوران وكل وسيلة مشروعة فى سبيل تحقيق الغرض ، والوصول الى الهدف وكل غرض سريى ما دام فى خدمة الامير ، أى الحاكم ، وكان الامير يومئذ هو دولة ، والدولة هى الامير .

• وكان البرنامج الذى وضعه أحمد حسنين ذا خطوات : الخطوة الاولى رئاسة ديوان الملك والخطوة الثانية رئاسة الوزارة وبين الخطوتين : خطوة لابد منها للتنشيت والتأمين ودعم المركز ، وهى الزواج من نازلى أم الملك فاروق .

ولا يكتب الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، عن تعيين أحمد حسنين فى منصب رئيس الديوان الملكى ، الا بضعة اسطر ينهيها بقوله : اقترن وجود أحمد حسنين باشا فى هذا المنصب بحوادث جسيمة وزاده نفوذه على ما كان لحسن نشأت باشا سنة ٢٤ - ١٩٢٥ ولعلى ماهر ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، وللاستاذ محمد زكى عبد القادر رأى فى أحمد حسنين جاء فيه : بدأت الأمور تتكشف بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان ، بعد نحو شهر من ترك على ماهر مركز الحكم وبذلك خرجت السراى تقريبا على نفوذ ، على ماهر ، أو اخرج هو من حسنها .

• ولا شك انه شعر بألم شديد لتعيين أحمد حسنين فاق ألمه ، لاضطراره الى الاستقالة لانه فقد بذلك المكان الذى قدر انه سيظل رابضا فيه ويكون قاعدة لسياسته ، والمنطلق الذى يوجه منه الامور على ما يشاء ، ويعد يوم ٢٧ يوليو ١٩٤٠ وهو يوم تولى أحمد حسنين رئاسة الديوان الملكى ، تاريخا فاصلا فى حياة على ماهر فحتى هذا التاريخ وسواء فى حياة الملك فؤاد ، أو منذ تولى فاروق العرش كان على ماهر ، أثيرا لدى السراى أما بعد هذا اليوم فمن كان يدري ماذا يكون هو بالنسبة للسراى ؟ .

ولو كان أحمد حسنين رجلا ضعيف الشخصية لما ضاق على ماهر بالامر ، ولتوقع ان يتخلص منه ولكن الوضع كان على العكس من ذلك ، فان أحمد حسنين

رجل دارس فاهم ، لبق مهذب عارف بالتيارات والاتجاهات جمع الى ثقافته العربية ، الماما كافيا بالحياة المصرية وكان على صلات حسنة بالانجليز ، وعلى صلات وثيقة بالأسرة المالكة وقد لعب أحمد حسنين دورا خطيرا فى السياسة المصرية وقد سجل التاريخ أنه حمى الملك السابق كما سجل له أنه عجل بانتهاء عرشه فهناك خطوط لا تزال غامضة فى هذه الفترة من تاريخ مصر ولكن الرجل كان شبيها بعلى ماهر من بعض الوجوه مختلفا عنه من وجوه أخرى .

ويظهر أنه تمرس بحياة القصور ، وما يزكو فيها من دسائس ، وتيارات ووعى كل شيء من هذه الناحية واراد ان يلعب دوره بمهارة وقد أدرك منذ اللحظة الاولى التبعات الثقيلة التى القيت على عاتقه وأدرك انه أضحى أقوى رجل فى القصر وربما فى مصر وان وجود قوة شعبية لا تكرهه فى هذا الوقت ولكن من الممكن ان تكرهه فى أى وقت اخر امر لا يمكن السكوت عليه ولا بد من التمهيد للقضاء عليها .

وكما فعل على ماهر ، أراد أحمد حسنين ان يخسلق من الملك السابق شخصية مقدسة تدن لها الجماهير بالحب والولاء ، صرفا لها عن الولاء للدستور وكان ممكنا - هكذا يقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر - ان يخدم أحمد حسنين الملك السابق بخير من هذه الفعلة لو حاول ان يحفظ ولاء الشعب للدستور ، والملك على السواء ولكنه سلك الطريق نفسه ، الذى حاول أن يسلكه على ماهر . أراد ان يوطد مركز الملك فى الشعب لا ليعطى الملك سلطات يستحقها ولكنه لكى يحكم هو من ورائه وكما فكر على ماهر فكر أحمد حسنين فى أنه وضع الملك السابق فى جيبه وانه يستطيع بما توفر له من لياقة ، وما أكده من علاقات طيبة هنا وهناك ان يوفق خيرا مما وفق ، على ماهر ، ولعله كان يضحك - وهو الامين الاول للقصر - حينما كان يلوح مجهودات نيات رئيس الوزراء ، ورئيس الديوان قبل ذلك فقد كان واثقا من الارض التى يقف عليها مطمئنا الى ان دور على ماهر موشك على نهايته .

والذى يؤكد ما قاله الاستاذ محمد زكى عبد القادر ، أنه بمجرد ان تولى أحمد حسنين رئاسة الديوان الملكى راح - مستعينا بأصدقائه من كبار الصحفيين - ينظم حملة دقيقة لاطهار الملك فاروق ، فى ثوب الوطنى المستقيم ، الراغب فى العمل للنهوض بالشعب ، بينما كانت ، أعمال الملك الحقيقية تتنافى تماما مع ما تحمله الصحافة المصرية من أخبار وتعليقات ومقالات كما أنه بذل قصارى جهده لاحتضان بعض الحركات الوطنية الشابة .

الملك فاروق يهدد بالقتل أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي

من أخطر الموضوعات التي طرحتها في هذا الكتاب الحياة الخاصة للشخصيات التاريخية ، التي كان لها أثرها المباشر ، أو غير المباشر في صنع الأحداث ، والناس

وقد قلت ، وأنا أعرض هذا الموضوع على القراء اننى أشعر بحرج شديد وأنا أقرب من قصة العلاقات الخاصة ، التي كانت تربط الملكة السابقة نازلى بأحمد حسنين باشا .

خاصة ، وأنا أكتب عن أحمد حسنين باشا وقد أصبح مركز قوة في السراى بل أصبح مركز القوة الوحيد في السراى بعد احتجاب على ماهر ياشا ، راضيا ، أو مكرها عن السراى وعن التأثير على « من في السراى » .

وقد طرحت على القراء الموضوع برمته محتكما اليهم لعلمهم يستطيعون اخراجى من الحرج الذى أشعر به فيؤيدون كتابة قصة غرام الملكة نازلى بأحمد حسنين أو يعارضون كتابتها . . . انتظرت حوالى اسبوعين لاتيح للقراء ، وللقارئات بالطبع فرصة المشاركة في هذا الحوار . والحقيقة ، اننى منذ ان التزمت امام شعبنا ، بالقيام بمحاولة متواضعة لاعادة كتابة تاريخنا ولالقاء الأضواء على بعض حوادثه ، وأشخاصه ، الهامة والمهمة وأنا أشعر بأننى أمشى على الشوك ومرد ذلك ، أننى لا أكتب للخاصة وحدهم ، فتكون كتابتى ، وفقا للمقاييس العلمية المتعرف عليها وحسب وانما أنا أكتب أيضا للعامة لجمهور الشعب ، والكتابة التاريخية لجمهور الشعب تتطلب الالتزام بكثير من القواعد ، قد لا تتطلبها الكتابة للخاصة .

بل ان هنالك محاذير كثيرة ، يجب على من يكتب للامة ان يتحاشاها ،
والا يقترب منها ، بعكس ما يكتب للخاصة الذين قد لا يلقون بالا لتلك المحاذير
لأنهم فى العادة متخصصون ، كتاب تاريخ أو قراء تاريخ .

ثم اننى لا أكتب لطائفة واحدة من أبناء شعبنا ، كالشباب مثلا ، وانما
أنا أكتب لكل طوائف الشعب وراثته لذوى الثقافات العليا وذوى الثقافات
المحدودة لو جاز لى استخدام هذا التعبير .

ثم اننى - وهذا أخطر مافى الموضوع - ارتاد ميادين كثيرة ، لم يرتدها
الا قلة ضئيلة من الكتاب ، أغلبيتهم كانوا ذوى اتجاهات خاصة ، والتزامات
حزبية ضيقة الأفق ، كما أننى أيضا - وأرجو أن يحمل هذا الكلام على محمل
الاحساس بثقل المسؤولية ، لا المفارقة ، أو التباهى - الجأ ، الى الخوض فى
الكتابة عن موضوعات بكر لم يطرقها ، أحد غيرى خاصة بعد ان فرض الكتاب
على أنفسهم بعد قيام ثورة ١٩٥٢ الا يكتبوا عن سنوات ما قبل الثورة
الا منتقدين ، ثم اننى - وهذا مما ساعدنى على أداء مهمتى - عاشرت تلك
الفترة ، التى أكتب عنها وكنت فى بعض الأحيان قريبا ، من شخصيات ،
كبيرة ، كان لها أثرها ، ان سلبا ، وإن ايجابا فى صنع أحداث تلك الفترة
ثم ان القراء - وهذا مما يعقد مهمتى ، أكثر وأكثر - يثقون فيما اكتبه وبالتالي،
فان أية سقطة رنو صغيرة من جانبى ستكون كبيرة عند القراء تطبيقا للقاعدة
القائلة : « حسنات الابراز سيئات المقربين » . وقد تلقيت العديد من الردود ،
بعضها فى صورة خطابات أو مكالمات خاصة وبعضها نتيجة حوار كنت طرفا
من أطرافه .

وأذكر أننى ومجموعة من الأصدقاء والزلاء كنا مدعويين لحضور افتتاح
ندوة اعلامية لبحث تقرير ماكبرايد كان من بينهم حسب ترتيب الجلوس
سعد الدين وهبه ، صلاح عبد الصبور ، صفوت الشريف ، عدلى حشاد ،
ممدوح رضا ، واثير الموضوع الذى طرحته للمناقشة فاذا بالأخوة الزلاء ،
جميعا ، وبدون استثناء ، يؤيدون وجهة النظر القائلة بعدم حجب أية معلومات
أو وقائع عن القراء وكذلك ، كان رأى كل الأخوة ، القراء ، الذين كتبوا
أو تحدثوا الى فى أمر هذا الموضوع ، الذى احتكمت فيه الى القراء ، لم يشذ رأى
واحد فيطلب عدم الاشارة الى العلاقات الخاصة التى كانت تربط بين الملكة
السابقة نازلى وأحمد حسنين ، وأية علاقة خاصة أخرى تتصل من قريب أو من
بعيد بمحاولة إعادة كتابة التاريخ بعيدا عن الحساسية فنحن لا نكتب تاريخنا
كل يوم ، ونحن اذا لم نكتب التاريخ اليوم على حقيقته وبعض الذين يعرفون
دقائق وقائعه أو بعض الذين شاركوا - بالسلب أو بالإيجاب - فى صنع بعض
أحداثه على قيد الحياة فلم يستطيع أبناؤنا أو أحفادنا كتابة تاريخ تلك الفترة

التي عشناها ، تكون بعض معالم تلك الفترة ، أو بعض أحداثها ، قد طمست ،
أو أخفيت •

هذا من ناحية المبدأ أما من ناحية الموضوع فأقول ان ما بين يدي من
معلومات ، عن قصة غرام الملكة السابقة نازلى لا يتعدى ما كتبه الأستاذ
محمد التابعى وهو بلا جدال حجة فى الموضوع لتلك العلاقة الوثيقة ، التي
تربطه بأحمد حسنين ولأنه - وتلك ميزة من مميزات التابعى رحمه الله -
لم يحاول كما حاول كثيرون غيره المتاجرة بالتاريخ أو الاساءة الى بعض
أصدقائهم ومعارفهم بل وأصحاب النعم عليهم بعد أن زال عنهم أثر الجاه ،
والمنصب والمال وإنما ظل وفاءه لمن كان وفيما لهم فى حيائهم وفاء لهم بعد
مما تم بالاضافة الى مقال واحد كتبه الأستاذ حافظ محمود عن غراميات أحمد
حسينى لا يخرج فى مجموعته ، عما كتبه الأستاذ التابعى الى جانب نبذ وفقرات
نشرت فى هذا الكتاب أو ذاك ممن تناولوا الكتابة عن « فاروق ملكا » اما فى
حياته واما بعد مماته ، ولم تكن كل تلك المعلومات ، تشجعنى حقيقة ،
على ان أخوض فى قصة غرام الملكة السابقة نازلى رغم انها معلومات ثابتة ،
وقائع مؤكدة ، ولكننى حرصا ، منى ، على المزيد من التأكد والتوثيق ظلت
أبحث وألثت وراء معلومات جديدة ، تزيدنى طمأنينة على طمأنينتى ، الى ان
كان الاسبوع الماضى ، عندما اتصل بى الأستاذ أمين محمد فهمى الذى كان
واحدا من خيرة من عملوا فى السراى ، وكان فى نفس الوقت السكرتير الخاص ،
لفاروق ، والذى صحبه - باذن من المسئولين فى مصر - الى المنفى ، ليصبح
كانم أسراره ، اتصل بى الأستاذ أمين محمد فهمى ، ليهنئنى على الاسلوب الذى
أناول به كتابة تاريخنا ، باعتباره شاهدا من شهود ذلك التاريخ وانتهزت
فرصة تفضله بمحادثتى لاسأله - وهو الرجل الصادق والأمين فى نفس الوقت - ،
والذى أعرفه جيدا منذ عام ١٩٤٣ - سؤالا واضحا محددا : أكانت ثمة علاقة
خاصة تربط الملكة السابقة نازلى بأحمد حسنين ؟ ، وقبل أن يرد الأستاذ
أمين محمد فهمى : على سؤالى قلت له لقد أقسمت اليمين ، كمحام ، وانت الآن
تقول ما تقوله للتاريخ ولم يعد لك فى دنياك ما يدعوك ، الى أن تقول الا الحق
« ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه أثم قلبه » وغير ذلك من التحذيرات
والتأكيدات ، والرجاء الخاص بتحري ، الصدق والأمانة ، والانصاف و • و •
هما خشيت أن يغضب الأخ ، الأستاذ أمين فهمى ، وقال لى الأستاذ أمين فهمى
دون تردد « نعم كانت هناك علاقة خاصة ، بل كان هناك غرام قوى بين الملكة
السابقة نازلى والرحوم أحمد حسنين باشا ، ولم أعتمد ، فى رأى هذا على
ما سمعته فى القصر ، من هذا الجانب ، أو ذاك وإنما اعتمد فى رأى هذا
على ما رأيته أنا شخصيا بعينى رأسى » •

ورجوت الأستاذ أمين فهمى أن يبعث الى برسالة مكتوبة يؤكد فيها ،
ما قاله ، ليطمئن قلبى فتفضل وبعث الى بتلك الرسالة - المنشورة فى الفصل

الأخير من هذا الكتاب - والتي أعتبرها بحق - ولما أعرفه عن الأستاذ أمين فهمي من خلق رضى ومن صدق وأمانة - من الوثائق الهامة التي تثبت وجود علاقة خاصة بين أحمد حسنين ونازلى .

هذا الى جانب ، قرينة أخرى ترددت فى الإشارة اليها لولا انها خاصة بالتاريخ وهى أن بعض الشبان الوطنيين كانوا يكتبون على أرض الشارع ، فى ميدان عابدين وبخط كبير جدا الكثير من العبارات التى توضح علاقة أحمد حسنين ، بالملكة نازلى ليقرأها الملك فاروق .

وسوف ، نعود ، الى صور المقاومة الشعبية لطفيان الملك فى الوقت المناسب .

وبعد تلك المقدمة ، الطويلة ، والضرورية فى نفس الوقت ، نعود ، الى أحمد حسنين ، ونازلى نكمل - فى البداية - حديثنا عن أحمد حسنين ثم نبدا حديثنا عن نازلى عبد الرحيم ، صبرى ، ملكة مصر السابقة ، وبعد ذلك نكتب عن علاقتهما معا ! .

وقد ظلت الصحف المصرية - كما هى العادة - لأسابيع عديدة تكتب عن أحمد حسنين باشا ، بمناسبة اختياره رئيسا للديوان الملكى .

وكان من بين ما كتبه صحيفه الاثنين - مثلا - فى عددها الصادر فى ٥ أغسطس ١٩٤٠ : فى الاسبوع الماضى صدر أمر ملكى بتعيين أحمد حسنين باشا ، الأمين الأول لجلالة الملك رئيسا للديوان الملكى وبذلك ارتدت جميع الشائعات ، على أعقابها وارتاح كثير من رجال السياسة ، كان همهم الدائم طوال الأسابيع الماضية هو منصب رئيس الديوان الملكى .

وفى اليوم الذى صدر فيه الأمر ، الملكى بالتعيين لم يكن أحد يعرف شيئا عنه ، حتى أولئك الذين يعرفون دائما أسرار السياسة ، كانوا يجهلون ذلك ولكن المصادفة وحدها كشفت السر ، لقد اتصل أحدهم بموظف كبير فى السراى ، وسأله عن حسنين باشا وأجاب ذلك الموظف الكبير : أن حسنين باشا ، سافر الى انشاص ، وسوف يعود منها مسرورا ، وجرى البحث طويلا ، حول « السرور » الذى يعود به حسنين باشا من انشاص حتى عرف بأنه منصب رئيس الديوان الملكى ، وعاد حسنين باشا الى القاهرة ، وضل الكثيرون سبيلهم فى التعرف على مكان وجوده : اذا سألوا عنه فى مكتبه فى السراى قالوا : كان هنا ، ونزل .

وإذا سألوا عنه فى المنزل قيل : خرج من بدرى ولسه مارجعش .

وأخبرا تأكد ، بعض الزملاء ، من وجوده فى منزله ، وعندما طلبه أحدهم ردوا عليه بالكليشيه المحفوظ : خرج من بدرى ، ولسه مارجعش .

وهنا ذكر المتكلم اسم أحد العظماء على أنه هو الذى يسأل وسرعان ما تحدث حسنين باشا ، بنفسه ، ولما عرف الحيلة ضحك منها وتأييد النبأ ، الذى وقع .

ومما يذكر أن حسنين باشا كان فى الأسبوع الماضى مدعوا فى حفلة أقامها الأستاذ عسران عبد الكريم بمنزله ، واجتمع فيها الدكتور ماهر باشا وبعض الوزراء وعبد الرحمن الببلي ، وحفنى محمود بك وفريق من الصحفيين ، وتحدث ، المدعوون عن حسنين باشا وتكتمه وحرصه على ألا يقول شيئا وقال صحفى خبيث : بعد أسبوع من تأليف وزارة حسن صبرى باشا قيل لحسين باشا : أنت تعرف ان فيه وزارة تألفت ؟ فأنكر معاليه - أحمد حسنين باشا - أنه سمع بشيء من هذا القبيل .

وتمضى مجلة الاثنين قائلة : يمكن القول ، ان معالى حسنين باشا قد استحق التقدير ، الشخصى من كل من يحيطون به منذ كان طالبا فى جامعة آسفورد وفى تلك الأيام بدأت رجولته ، تتجلى للعيان ، ولم تلبث عائلات انجليزية عريقة بعد أن عرفت مزاياه ، أن فتحت أمامه أبواب بيوتها ، رغم ما هو معروف عن الانجليز ، من التحفظ والنفور من الاختلاط بالآخرين .

وتقول مجلة الاثنين : انه عندما عاد حسنين باشا ، من رحلته الى الصحراء رغب اليه المغفور له ، الملك فؤاد ، أن يلقي محاضرة عن هذه الرحلة ، وتم ذلك فى دار الأوبرا وفى موعد اللقاء المحاضرة ، حضر الملك فؤاد ، وأصغى الى المحاضرة ، وبعد انتهائها تفضل فدعا الرحالة اليه فى مقصورته ، وبلغه ثناءه واعجابه .

وقد عين حسنين باشا فى السلك السياسى سكرتيرا للمفوضية المصرية بواشنطن ، عند أول انشاء لهذه المفوضية ، وكان هو أول من رفع العلم المصرى بيده على دار المفوضية .

وهو يجمع ما يكتب عنه ويلصق ذلك فى البومات عنده ، وقد شهدنا يوما أحد أخصائه فدهش لذلك ، لما هو معروف عنه من تواضعه الجم ، ونفوره من الدعاية ، ولما سألته عن ذلك ، أجاب : اننى احتفظ بها لطارق ، لكى يطلع يوما على ما كان يكتب عن أبيه !!

واذا كان الملك أحمد فؤاد ، قد حرص على ان يحضر محاضرة ألقاها أحمد حسنين ، عن رحلته الى الصحراء فى دار الأوبرا ، فان فاروق أحمد فؤاد ، قد حرص بدوره على ان يشهد حفل تأبين أحمد حسنين فى نادى السلاح الملكى ، وان يفتتح قاعة أحمد حسنين بالدور العلوى من النادى ، وان يستمع الى محمد طاهر ، وهو يلقي كلمة عن أحمد حسنين يقول فيها : شاهدت هذه القاعة أحمد حسنين صبيا ينطلق من مدرسته فى موعد الانصراف متأبطا كتبه ،

مرتديا سراويله القصيرة ميمما شطر هذا النادي ، فيلتقى بلاعبى السلاح ، من الأعضاء فينازلهم ويبارزهم يغلبهم تارة ، وتارة يغلب وهو فى الحالين يغالب نفسه ويروضها ، كيف تواجه الشدائد بقلب ثابت ، والهزيمة بصبر لاعتريه يأس ، والنصر بثقة لايشوبها زهو

وأعود مرة أخرى الى ماكتبه الأستاذ محمد التابعى عن أحمد حسنين حيث يقول : استطاع هذا الشاب أحمد محمد حسنين ، ابن الشيخ محمد حسنين المدرس بصحن الأزهر الشريف ، أن يفتن ، ويخلب لب الفتاة لطيفة كريمة صاحبة السمو الأميرة شويكار . مطلقة أحمد فؤاد ، وأم بنته صاحبه السمو الملكى الأميرة فوقية .

وتزوج أحمد حسنين من لطيفة ، وأصبح من اصهار الأسرة المالكة ، وزوجا لأخت الأميرة فوقية ، كريمة الملك فؤاد ، وكان فؤاد قد تصالح قبل ذلك بسنوات مع مطلقة شويكار .

وهكذا عزز حسنين مركزه ، وثبت قدمه على أولى درجات السلطة فى دنيا المناصب ، والجاه ، والنفوذ ، فأى رئيس أو وزير ، بل وأمير ما كان يجسر يومئذ أن يتجاهل هذا الشاب - أحمد محمد حسنين - صهر الأسرة المالكة ، وزوج كريمة الزوجة الأولى لصاحب العرش والتاج ، كانت هذه هى الخطة او الخطوة الأولى .

وقد سميتها - الأستاذ التابعى - خطة أو خطوة لأنها كانت مرسومة ، ولأن الزواج لم يكن مقصودا لذاته ، بل كان وسيلة للوصول الى غرض أو هدف مقصود فى طريق النجاح ، وتحقيق المطامع الواسعة ، والدليل الذى لا يحتاج معه أو بعده الى دليل آخر ان حسنين يوم تزوج من المغفور لها السيدة لطيفة لم يكن يحبها ، لقد استطاع أن يفتنها ، ويخلب لبها ، ويوقعها فى حبه ، أما قلبه هو فكان خاليا من أى حب لها .

صحيح أنه لم يكن يكرهها ، كلا ، ولكنه لم يكن يحبها يوم خطبها ويوم تزوج منها ، وبعد الزواج لا قبله ، وبعد المعاشرة ، أو العشرة ، وبعد أن أنجبت له أولاده ، أحبها حسنين ، أو كما قال لى هو نفسه : ان لطيفة كريمة ، رقيقة حنون تستحق كل حب ، وهى أم مثالية ، ولقد أحببتها ، كما لم أحب امرأة أخرى .

وأفتح قوسا لأقول أننى تعرفت الى السيدة لطيفة العبد قرينة الأستاذ حامد العبد ، وهو غير حامد العبد الذى كان من خيرة الوطنيين المصريين الذين لعبوا فى صمت دورا هاما ، وخطيرا فى ثورة ١٩١٩ ، وكان رحمه الله ، يملى على بعض مذكراته عندما كان يستقبلنى ، وأنا أخطو خطواتى الأولى فى بلاط صاحبة الجلالة ، تعرفت الى حامد العبد زوج السيدة لطيفة هانم العبد الذى كان يحدثنى

لبيرا عن زوجته ، « الملاك الطاهر » ، حتى لقد كتبت مقالا فى الأهرام سقط
إسسى منه سهوا ، فى ٢١ مايو ١٩٥٤ وكان بعنوان : لطفية العبد ، فى ذكرائها
الثانية : ملاك من البشر وقد اختتمت مقالى بالكلمات التالية : لقد كانت لطفية
العبد بحق ، انسانية كريمة نموذجيه ، نزلت الى صفوف الشعب راصيه
مختارة ، فى الوقت الذى كان يتعالى فيه من يحيطون بها على هذا الشعب ، ولم
تزل اليه راغبة فى دعاية أو طامعة فى جاه ، بل نزلت الى الشعب من ايمان
راسخ وعقيدة ثابتة بأن أقدس ميدان يمكن أن يجد فيه الانسان السعادة
والأطمئنان هو ميدان الخير . أن لطفية العبد الانسانية التى عاشت ، واحبت
البشر جميعهم ، لا يمكن أن ينسى ذكرها ، وان جهادها فى معركة القنال ،
وكفاحها من أجل تسلم الأسرى من الانجليز وكذلك الجرحى الذين كانوا ضحية
العدوان الانجليزى الغاشم ، لا يمكن أن ينساه المواطنون الأحرار .

لقد كانت لطفية العبد كاتبة ، وشاعرة ، ولكنها كانت فى دنيا الخير
أكتب ، وأشعر ، وكانت فى لحظاتها الأخيرة لاتفكر الا فى بلدها وفى مشروعاتها
الخيرية الكبير ، الذى وضع له تصميما تكلف ربع مليون جنيه ويشمل
ثلاثة مستشفيات ، وحجرة عمليات بالتليفزيون ، ومطعما ، ومسجدا ،
ومدرسة : رحمها الله رحمة واسعة ، وجعلها قدوة حسنة لأولئك الذين يسعون
الى الخير ، ويعملون لما فيه اسعاد البشر .

وأقفل القوس عند هذا الحد ، راجيا أن نتاح لى الفرصة ، لأكتب عن
لطفية العبد ، وعن حامد العبد - هذا وذاك - فى فرص أخرى .

وأعود الى ما كتبه الأستاذ محمد النابعى عن أحمد محمد حسنين ولطفية
هانم يقول الأستاذ النابعى : كان زواج أحمد حسنين من لطفية خطوة فى سبيل
تحقيق مطامعه الواسعة ، وكان طلاقه لها خطوة أخرى فى نفس الطريق ، وقبل
ان تكتب عن قصة طلاق أحمد حسنين من لطفية هانم ، نروى وفى اختصار
شديد قصة نازلى عبد الرحيم صبرى .

كانت ثورة ١٩١٩ على أشدها ، وكان كل من فى مصر من أبنائها الاصلاح
قد اشتركوا فى تلك الثورة ، وكانت وزارة حسين رشدى باشا الرابعة قد
استقالت ، وبقيت البلاد شهرا كاملا بدون وزارة الى أن فوجئت البلاد
بوزارة جديدة رأسها محمد سعيد باشا كان هدفها كسر شوكة الثورة ومحاولة
اعادة البلاد الى حالتها الطبيعية تحقيقا للارادة البريطانية .

واذا كان تأليف وزارة محمد سعيد باشا مفاجأة ، فقد كان الزواج
السلطانى فى تلك الظروف الدامية أكثر من مفاجأة .

كان تأليف الوزارة فى ٢١ مايو ١٩١٩ ، وكان الزواج السلطانى فى
٢٢ مايو ١٩١٩ أى بعد تأليف الوزارة بثلاثة أيام ، ولم يكن هناك من مقدمات

لهذا الزواج الا اعلان موجز صادر عن سراى السلطان بأن السلطان : محمد فؤاد
قد اختار الآنسة نازلى كريمة عبد الرحيم باشا صبرى وزير الزراعة فى وزارة
محمد سعيد باشا لتكون شريكة حياته . وكان السلطان أحمد فؤاد بعد ان
طلق زوجته السابقة الأميرة شويكار أعزب ولم يكن هناك احتفال بهذا الزواج ،
الا اجتماع عائلى فى الصباح فى سراى البستان لم يحضره من الأمراء الا عمر
طوسون ، وكمال الدين حسين ويوسف كمال وعلى حيدر ومحمود حمدى كما
حضره محمد سعيد باشا ووزراؤه ومن بينهم والد العروس عبد الرحيم باشا
صبرى ومحمد شكرى باشا ناظر الخاصة ، وقد اعتذر الشيخ محمد أبو الفضل
الجزاوى شيخ النجاء الأزهر عن حضور الحفل فتولى كتابة العقد الشيخ
محمد ناجى رئيس المحكمة الشرعية العليا الذى خلع عليه السلطان بعد كتابة
العقد خلعة سلطانية عبارة عن ساعة ذهبية وثلاثمائة جنيه .

ولم يشترك فى حفل المساء أى مطرب أو مطربة بل لم يشترك أى موسيقى
على الاطلاق ، لأن أصوات القنابل ورصاص المدافع كانت تطفى على أية أصوات
أخرى موسيقية أو غير موسيقية .

وفى ١١ فبراير ١٩٢٠ أعلن مولد الأمير أحمد فؤاد ، واقرن مولده
بلطمة سياسية أصابت الكبرياء الوطنية فى الصميم اذ يبلغ فيلد مارشال
النبى صاحب العظمة السلطان فؤاد بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى
قد أعادت النظر فى نظام وإرثة السلطنة المصرية ، وانها قد اعترفت بنجل
عظمة السلطان فؤاد وليا للعهد ، على أساس قاعدة الأكبر من الانجال فالأكبر
واعتبر أحمد فؤاد هذا التبليغ البريطانى منة من بريطانيا تستحق الشكر
وتؤدى الى تدعيم مصالح بريطانيا فى مصر .

وقد احتج الحزب الوطنى على التدخل البريطانى فى نظام العرش وأصدر
بيانا بهذا المعنى لم يستطع نشره فى الصحف فوزعه فى نشرات مطبوعة وبلغه
الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر واعتبر الحزب الوطنى فى بيانه موضوع
وراثة العرش من المسائل المصرية البحتة التى لا يحق لبريطانيا التدخل فيها .
وبعد أن يعلن الحزب الوطنى احتجاجه الشديد على موقف بريطانيا يعلن فى
بيانه أن جميع الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ اغراضها
السياسية ازاء مصر ، قائمة على سلطان قوتها ، وعلى الأحكام العرفية المعلنة
فيها فان جميع الأعمال الناتجة عنها تعتبر بغير شك غير مشروعة ولا جائزة
لأن الأمة وحدها هى المالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية وبما ان الأمة
المصرية لاتزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة وانها لا تعترف لانجلترا
بمركز خاص فى مصر ، يخولها أى حق ، أو أية صفة للتدخل فى شئون البلاد
السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره .

ونعلن اللجنة الادارية للحزب الوطنى ان من واجبها ، عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الافتراء ، على حقوق ، البلاد ، كلها ، أو بعضها وانها لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سوداها . وملحقاتها استقلالا غير مشوب باحتلال أو حماية ، أو وصاية ، أو أى تدخل أجنبى .

وقد رفع بيان اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، على فهمى كامل .

وقد احتج محمود سليمان باشا بصفته رئيسا للجنة الوفد المركزية على التدخل البريطانى أيضا معتبرا احتجاجه هذا معبرا عن رأى الأمة المصرية .

وقررت السلطة العسكرية البريطانية فى مصر فرض الرقابة على الصحف فى ٥ مارس ١٩٢٠ وأضربت الصحف ، المصرية كلها تقريبا ثلاثة أيام ابتداء من ٦ مارس ١٩٢٠ حتى ٨ مارس ١٩٢٠ احتجاجا على فرض الرقابة على الصحف .

وكان بيرم التونسى يصدر بدون تصريح : « المسلة لا جريدة ولا مجلة » وكانت المسلة تحوى هجوما دائما على الاحتلال ، والمحتلين ثم رأى صاحبها أن يهاجم السلطان حسين هجوما عنيفا فنشر فى عدددين : زجلا آثار نائرة السلطان الذى أصدر أمره باعتقال بيرم التونسى ولكن بيرم كان قد احتفى بالفنصلية الفرنسية فى الاسكندرية ، لأنه كان يتمتع بالجنسية التونسية أو الفرنسية بمعنى أدق ولم يستطع السلطان حسين ، بجلالة قدره أن يحاكم بيرم انتوسى لأنه رعية أجنبية ولأن سلطانه لا يمتد ، الى رعايا الدول الأجنبية ، وقد أودع بيرم التونسى سجن الحضراء ، بالاسكندرية لمدة أحد عشر يوما ، الى أن تم ترحيله ، الى مارسيليا ومنها الى تونس ولأن الزجل اياه يعتبر قطعة أدبية وفنية ذات قيمة تاريخية فاننا نذكره فيما يلى وكان البيت الأخير هو الذى أثار نائرة السلطان حسين ، واعتبره هجودا شخصيا عليه وعلى السلطنة نازلى .

يقول بيرم :

البننت ماشية من زمان تتمخطر
والغفلة زارعه فى الديوان فرع أخضر
يا راكب الفينون وقلبك حامى
أسبق ع القبة وطير قدامى
تلقى العروسة تشبه محمل شامى
وجوزها يشبه فى الشوارب عنتر
وحط زهر الفل فوقها وفوقك

ونزل النونو القديم من طوقك
بطلع فى طوعك لا الولد يتكبر
العطفة دن قبل النظام مفتوحة
والوزة من قبل الفرع مدبوحة
وكان الزجل الثانى ، الذى نظمه بيرم التونسي بعد مولد فاروق :
البامية فى البستان تهز القرون
وجنبها القرع الملوكى اللطيف
والديدبان يرمح يجيب الزبون
وربة الجارية تجيب الرغيف
شوف الميراث حصل ولاد البطون
ودخل الأغراب « فاميلية » « على »
يابادشاه دانت ابنك ظهر
ربك يبارك لك فى عمر الغلام
ينزل يلعلط تحت برج القمر
ياخسارة بس الشهر كان موش تمام

وكانت الجماهير تحسب مدة الحمل بالنسبة للفاروق : زواج الوالد
بوالودة تم فى ٢٤ مايو ١٩١٩ ، الميلاد كان فى ١١ فبراير ١٩٢٠ .
وكلمة بادشاه يعنى السلطان ، اما فاميلية على فالمقصود بها أسرة
محمد على .

الفصل الثالث

عندما كانت نازلى الملكة سجيئة القصر الملكى

● كعادتنا فى تأصيل كل حدث ، وفى تاريخ كل شخصية من الشخصيات التى يكتب عنها - بدأنا نكتب عن نازلى عبد الرحيم صبرى ، التى أصبحت - وتورة ١٩١٩ فى أوجها - سلطنة على مصر ، باسم السلطنة نازلى ، ثم أصبحت ، بعد ما يقرب من تسعة أشهر ، أما لولى العهد فاروق وقد اضطرتنا ظروف البحث الى الاشارة الى أزجال بيرم التونسى التى قالها ، هجاء فى أحمد فؤاد ، ونازلى رغم ما بها من ايماءات واشارات يرفضها عادة ، البحث العلمى ، ويتعفف عن ذكرها المؤرخ المنصف ولكن لأن تلك الأزجال - وقد نسرت أكثر من مرة - قد استخدمت فى حالات كيره كسلاح سياسى للهجوم على فؤاد ، وفاروق من بعده ، ولأن بعض الجمعيات السرية قد طبعتها ووزعتها فى أكثر من مناسبة من مناسبات حركة المقاومة الشعبية فقد آثرنا ألا نغفل الاشارة الى تلك الأزجال لاهميتها التاريخية من ناحية ، ولأنها تعطينا صورة حقيقية ، لبعض الأسلحة ، التى كان يستخدمها بعض أدبائنا وشعرائنا وزجالينا فى مقاومتهم للاحتلال البريطانى ، وفضائح الاحتلال البريطانى فى تلك الفترة العرجة من تاريخنا الوطنى ، وهى الفترة التى واكبت واعقبت ثورة ١٩١٩ .

وقبل ان ننتقل من الحديث عن الزجال بيرم التونسى ، الى بقية الحديث عن نازلى عبد الرحيم صبرى ، نقول ان بعض القراء المح عينا ان ننشر بقية الزجل الثانى لبيرم التونسى ، الذى آثرنا عدم نشره فى الفصل السابق وهو كما يلى :

مالناش قرون كنا نقول « ماما »

وناكل البرسيم بالقفة

سلطان بلدنا حرمة جابت

ولد ، وقال سموه فاروق
فاروق فاروقنا بلا نيلة
دى مصر مش عايزه لها رذيلة
دى عايشة بالقوة وبالتيلة
ومين بقى يلحس دى الففة
با دابة ليه مانتيش حدايه
خدتيه ورحتى ع الجبلايه
جبت لنا خبره وكأنك جاية
ندق لك فى البيت زفة
يا عزرائيل اخلص بقى تاوى
ناقص سوا ، وديه عالنار
وخد كمان جوليا قطاوى
ياما الزمان كشف « أسرار »

وإذا كان الكاتب المنصف ، لا يستطيع أن يعفى نفسه من ابداء رأيه فى بعض الاحداث ، وفى بعض الناس ، ايماننا بفكرة معينة لا يؤمن بها وحسب ، وانما يدافع عنها باستمرار ، وانطلاقا من ذلك ، أقول أننى أشعر بأن نازلى عبد الرحيم صبرى وخلال تلك الفترة ، التى بدأت ، بزواجها من أحمد فؤاد وانتهت بوفاته كانت تمثل ضحية من ضحايا الملك فؤاد ، فهى لم تكن أكثر من فناة من بنات الشعب ، كان جمالها وبالا عليها ، وجدت نفسها ، فجأة ، وبدون أية مقدمات تساق إلى البلاط السلطانى ، ولعلها — كما يقول بعض من عرفنها وقتئذ — تمنى ان تزف ، الى الشاب الذى كانت تحبه وكان هو يحبها من افراد أسرتهما ، بدلا من أن تزف الى السلطان أحمد فؤاد ، الذى لم يكن فى مصر من يحبه ، لقبوله السلطنة من يد ممثل الاحتلال البريطانى فى مصر .

وربما كان السبب الرئيسى ، الذى جعلنى احكم على نازلى أنها كانت فى تلك الفترة مجرد ضحية لا أكثر ولا أقل ، الحديث الاول ، والآخر ، الذى أدلت به نازلى فى حياتها ، كسلطانة ، وملكة أى منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٥ . والحديث الوحيد ، بل الاوحد ، الذى اعنيه هنا هو الحديث الذى أدلت به الملكة نازلى فى فبراير ١٩٢٢ الى الصحفية والمؤلفة الامريكية جريس هوستون ولما احدثه هذا الحديث الخطير من آثار فى داخل البلاد وخارجها أصدر الملك

أحمد فؤاد ، نعلياماته بالأا تقابل الملكة ، أى صحفى ، أو أية صحيفة على الاطلاق ، ولاهمية هذا الحديب أيضا نشير الى بعض أجزاء منه لاعطاء صورة واقعية عن حياة ملكة سابقة من ملكات مصر ٠٠

نقول جريس هوستون وهى تقدم حديثها مع الملكة نازلى :

فرأت فى طفولنى قصة العصفور والققص الذهبى . ولكى لم أر عصفورا حفا داخل ققص من ذهب الا حينما قابلت « الملكة » نازلى ملدة مصر الجمينه ٠٠ والملكة نازلى نموذج حى لهذه الاسطورة بل هى مثل بارز لمأساة المرأة أو بالاحرى الملكة الشرقية فى مصر الحديثه ٠٠ ولقد آمنت بعدما عرفت قصنها بالمل انفاثل : « مصدوعة الرأس التى تحمل تاجا » .

وقد نفضلت جلالتها فأذنت لى بأن أختلس نظرة الى السجن القخم ، الذى تقبع فيه والى العزلة الويرة التى نحا فيها فى قصر عابدين أو على الاصح مقاطعة عابدين ، فهو أفخم قصر رأيته فى حياتى .

ولقد تم هذا فى نفس الوقت الذى كانت مصر تتحول فيه بواسطة صريح بريطانى ، الى مملكة مستقلة ذات سيادة ٠٠ وكانت نازلى تتحول فيه أيضا الى « ملكة » صاحبة جلالة بجوار زوجها الملك فؤاد الأول ٠٠

ولقد خرجت من عند الملكة نازلى وأنا أو من بان هذه الملكة الصريحة الطموح سيده ذات روح متحررة وأنها ستنهز أول فرصة سانحة لكى تحطم كل القيود التى تضعها التقاليد حول عنقها وتهرب من السجن الشامخ الذى تعيش فيه !

ولقد نشأت الملكة نازلى ، وعاشت حتى زواجها فى بيئة مصرية متحررة ، وكادت أمها من صديقات صفية هانم زغلول الحميمات ، كما كانت من مؤيدات حركة المرأة الجديدة وزعيماتها ، ولكنها ككل الزعيمات الوطنيات فى مصر نفست يدها من نازلى وأمها بعد رواج نازلى ، ذلك لأنها كانت تؤمن بأن الملك فؤاد صنعة البريطانيين وأنه لا يحب المصريين .

ولم تفقد الملكة نازلى أملها فى أن تحصل على حريتها . وكما قالت لى : لا يريد أن تكون اقل استمتاعا بالحرية من أبنة زوجها الأميرة فوقية ، فهى فى مثل سنها ولكنها تتمتع بحرية واسعة وتسافر الى أوروبا كل عام ، وتحضر الحفلات سافرة الوجه وذلك فى الوقت الذى لا تقابل الملكة نازلى احدا الا أقاربها أو بعض صديقاتها ، وأقصى رحله يسمح لها بها هى الرحلة من قصر عابدين فى القاهرة الى قصر رأس التين فى الاسكندرية وهى كما قالت جلالتها «مدينة رطبة جدا لا احبها» ولقد قيل لى فى السراى - حينما طلبت المقابلة - ان حلاليتها تتمتع بحرية تامة وانها تستقبل من تريد ٠٠ ولكن احدى صديقاتها

اكنت لى انها لا نخرج من السراى مطلقا ٠٠ وانها ايضا لا تقابل الا عددا معيناً من السيدات ٠٠ السيدات فقط لا الآنسات ، وان هؤلاء يدرجن اسماءهن فى كشف تعدد كبيرة الوصيفات مدام قطاوى باشا ، وتعرضه على الملك الذى يشطب منة كما يشاء نم يعيده اليها ، ولقد تحققت بنفسى من هذا كله بل ورجعت ان مقابلة الملكة نازلى أصعب بكثير من مقابلة أى ملكة أخرى ٠٠ ووجدت أيضاً اننى لن أصل اليها الا بالطريقة التى تصل بها الى أى شىء آخر « الواسطة » !

لقد نوسطت لى « ليدى كونجريف » زوجة القائد العام البريطانى ، وأخبرتني أن على أن أكتب اسمى أولاً فى الكتاب الملكى « سجل التشريعات » فيحدد لى موعد بعد ذلك .

وذهبت مع « ليدى كونجريف » فى سيارة يقودها سائق ايجليزى يجلس بجانبه خادم أسود فى ثياب ذهبية مزركشة ، وحين وصلنا قصر عابدين ، اجتزنا عددا من البوابات الضخمة حتى وصلنا جناح الملكة ٠ ووجدنا على الباب عشرة حراس عمالقة فى ثياب انيقة ومدججين بالسلاح ٠٠ لحراسة المدخل ، ثم فتح لنا الباب « أغا » طويل وأغلقه على الفور ووجدنا انفسنا فى ردهة فاخرة الى حد البذخ وتوسطت الردهة ثلاث سيدات جميلات وتقدمت أولاهن بابسامة رقيقة خلاصة وقادتنا الى منضدة من الرخام الفاخر وقدمت لنا قلما من الفضة لنكتب اسمينا فى الكتاب ٠٠ وكتبت اسمى وكتبت « ليدى كونجريف » اسمها ، وقالت لى أن هذا هو كل ما علينا ان نفعله ٠٠

ونم يتحدد الميعاد الا بعد شهر من كتابة اسمى وبعد سعى متواصل من الدكتور « هاويل » الوزير الأمريكى المفوض فى القاهرة ، وفى اليوم المحدد توجهت الى القصر أنا ومسز « هاويل » وبعد أن مررنا بكل البوابات والطقوس السابقة صعدنا السلم الضخم الى غرفة استقبال الملكة ٠٠ وقد اجتزنا فى طريقنا بوابة أنيقة محلاة بنقوش الذهب والفضة ، ووفى عليها اثنان من الأغوات فى ثياب مزركشة تبعث على الهيبة والاعجاب ٠ ثم وجدنا أنفسنا فى غرفة واسعة بها ما يقرب من عشر رسيقات بدين فى جمالهن وأناقتهن، وسحرهن كالحوريات ومن هذه الغرفة دخلنا غرفة أخرى كان بها سيدة واحدة مهية الطلعة ، تبدو بشعرها البلاتينى وثوبها الباريسى الأنيق ، مصالا للجازبية والأناقة والسحر الفرنسى ٠٠ وكانت هذه هى مدام « جوزيف أصلان قطاوى » « باشا » كبيرة الوصيفات التى أخذت فى رقة ولباقة تفهما طقوس ومراسيم مقابلة ملكة الشرق وبينما كانت تتحدث كنت أجول ببصرى فى الروعة والفخامة والجو الخيالى المحيط بنا ٠٠ وأتصور كيف يغرق ملوك الشرق وملكاتهن أنفسهن فى الترف والنعيم ناسين حياة شعوبهم .

وسارت مدام قطاوى وسرنا وراءها الى الملكة . . وكانت « جلالتها » واقفه فى غرفة واسعة ، تحت صورة ضخمة لحميها الخديو اسماعيل وقد ارتدت ثوبا من القطيفة الخضراء الغامقة من صنع باريس وغطت أصابعها بمجموعة من الخواتم الماسية البراقة وبدلى عن أدبها فرط تعلق به . . سنة فى حجم البندقه ، وكان سعرها معقوصا وفوق « الموضة » الباريسيه ولكنها وضعت فى مؤخرته مشطا كبيرا على الطريمه الاسبابه وكان لون بشرتها أبيض ناعما . . وشفتاها رقيقتين وعيناها مكحلتين على الطريقة الشرقية التى تضيف على عيون المصريات سحرا ، وبدت جلالتها بسيطة جذابة كماسة نادرة من التى كانت تتحلل بها . . ولم نكد عنى تفجع على هذا الجمال الساحر الحلاب حتى أخذت ، ولم أملك الا أن أقول : « اننى أدرك الآن يا صاحبة الجلالة . . لماذا يصر الملك على أن يحجبك عن لقاء الناس والصحفيين » ؟ .

وضحكت جلالتها ضحكة عالية مرحة رفعت على الفور الكلفة بيننا ، وقالت فى أسلوب طبيعى رقيق : « آه يا سيدنى . . ولكن يجب ألا تقولى هذا للملك . . بل يجب أن تؤكدى له اننى أستطيع الخروج ومقابلة الناس فى أمان فهو غيور . . غيور جدا . . جدا » .

وضحكت وقلت لها : « له حق . . وعلى كل فان الرجال جميعا فى هذا سواء » .

واستطردت جلالتها تقول وعلى شففتيها ابتسامتها المرحة : « لا . . ليس الى هذا الحد . . وبهذه المناسبة أخبرينى هل اخترعوا حقا فى أمريكا تليفونا يرى فيه المتكلمون بعضهم ؟ » .

وقلت لها : « لا أدرى . . ولكن لماذا ؟ »

واستغرقت جلالتها فى الضحك ثم قالت : « جاءنى الملك منذ بضعة أيام قلقا مهموما وقال لى لقد اخترعوا فى أمريكا تليفونا يرى فيه المتكلمون بعضهم وانه سيعمم فى العالم قريبا . . وهذه المسألة تشغله اذ لا أدري هل يسمح بادخاله فى القصر أم يرفع التليفونات كلها من هنا . . تصورى . . انه عيور غيور الى درجة لا تطاق » .

ولم يكن فى حديث الملكة أية مرارة أو ألم بل كانه فى عهدها . . حسناء فى الثانية والعشرين من عمرها . . قبلت مصيرها وأصبحت يجد متعة فى وجودها وسط أولادها وجواهرها ولكن . .

وقلت لها : « كان يجب أن تتفقا قبل الزواج على حدود الغيرة . . وقبودها كما نفعل عندنا فى أمريكا . .

وضحك جلالتهما ضحكه مرحة صافية على طريقتها ، وقالت : « يبدو - يا سيدى - انك مازلت بجهلين نهاليد الشرق . مع ما قيل لى من المامك الشامل بأحواله ، ان العتاة عندنا ننحجب من سن الرابعة عشرة بحظر أول ما تخطر فى النامنه عشرة أو قبلها بأنها سنزواج فلانا ، وكل ما عليها هو ان يستعد وقد قيل لى وانا فى النامنه عشرة من عمرى ان على أن أسعد لأتزوج السلطان ولما عارضت وكان العريس يكبرنى بسنوات عديدة تعجبوا ، وقيل لى كيف ترفض بنت الشعب يد السلطان » .

وأخذت جلالتهما نصحك فى صفاء بينما سبحت وأنا أفكر فيما أعرفه من قصة هذا الزواج ، وكيف قضت ثلاثة أسابيع فى البكاء ، والصراخ ، قائلة انها لا تريد أن نفنى شبابها مع رجل فى سن أبيها وانها لا تريد أن نعيش الى جوار رجل لا يعيش فى قلب أحد من رعائاه ، ثم كيف غلب نظام الأسرة التركى ، ووجدت هى أن زواجها أصبح أمرا لا مفر منه وكيف ظلت تقاوم حتى آخر لحظة حتى لقد تم الزواج بلا احتفال ولا صخب كما هى العادة ولم يشهده سوى أسرة العروسين من الرجال وسيدتين فقط احدهما مدام قطاوى ، وطبعاً لم يفرح او يخفق قلب أحد فى مصر لزواج الملك المتعجرف الذى كان يعيش فى خوف دائم من شعب بلاده .

وتسأل جريس هوستون الملكة نازلى قائلة : هل نرين الحرية قادمة الى نساء مصر ؟

وترد نازلى على الفور : ان الحرية قادمة لا شك فى ذلك ولكنها قادمة ببطء وأنا فرحة بها وادعو الله صباحا ومساء ، الا تلقى فوزية نفس مصير أمها وأن تستمتع بالحرية فتستطيع أن نتزوج ممن نريد ، وتسافر ، وتذهب ، وتجىء الأمر الذى لا أستطيعه أنا ، .

وبهرت غمامة حزن فى وجه الملكة - هكذا قالت جريس هوستون - ولكننا ما لبثت أن استعادت مرحها بسرعة وقالت : ان فوزية ستأخذ بارى لا مناص !

وتسأل الملكة نازلى من قبل جريس هوستون : أظنك على علم بحركة المرأة الجديدة وكفاحها ، فما رأيك فيها ؟

ونقول نازلى : اننى أعرف طبعاً شيئاً مما يظن ، وأنا شديدة الاءجاب بهن وان كنت لى أجنى شيئاً من ثمار حركتهن ولكن سستمتع بها فوزية .

وعن هواياتها المفضلة تقول نازلى : انها تحب السفر ، وقد طلبت من الملك مرارا أن يصحبها معه فى أسفاره فلم يوافق ، لغيرته الشديدة

عليها كما يقول ، انها لم تسافر الى أوروبا الا عندما كانت فى الثالثة عشرة من عمرها وتقول نازلى انها تحلم بزيارة أمريكا وانها لا نسافر الا الى الاسكندرية الى لا تحبها ، وتفضل عليها أوروبا ولكن الملك غيور غيور جدا . وتقول الملكة نازلى تعليقا على غير الملك أحمد فؤاد . ان هذا حمق وغباء فظيع ! كما تقول أيضا نازلى : انه يصعب عليها أن تحصل على كتاب انجليزى واحد ، عن المرأة ، وعندما تسألها جريس هوسنون عن الطريقة ، التى سليلها بها أن ترسل بكتاب أمريكى جديد عن المرأة قالت لها : أرسله ، الى مدام قطاوى ليمر على رقابة الملك قبل أن يصل الى يدي .

وتنهى جريس هوسنون حديثها مع نازلى الملكة بقولها .

دخل الخدم ، يحملون ، القهوة ، والفطائر وحينما انتهينا من تناولها وقفت الملكة اشارة بنهاية الزيارة ، ووقفنا وسلمنا مودعين ، وتركت نازلى ملكة مصر . الجميلة كما التفتت بها محوطة بالأزهار النادرة ، تجرسها روح الخديو وفى آخر الردهة استدرت مرة أخرى لأنظر اليها وكانت لا تزال واقفة فلوحت لها بيدي على طريقتنا الأمريكية ، وتناست جلالتها التقاليد ، وأخذت نلوح لى بيدها البضة الجميلة ذات الماسات البراقة : رأيتها هى الأخرى ماسة نادرة ، فى صندوق فاخر ، ولكنه صندوق معتم ، مظلم ، .

وكان قد وفد ، الى مصر ، قبل جريس هوسنون ، صحفيون أمريكيون نشروا المقالات العديدة ، عن أحمد فؤاد ، الملك الذى يعيش فى القرون الوسطى ، ويعامل زوجته كملوكة ، لا ملكة ، والذى أغلق عليها باب سجن رهيب ترفضه أية امرأة أخرى من بنات الشعب .

وكان من بين ما كتبه هؤلاء عن نازلى أنها لا تستطيع أن تسأل والدها أو شقيقها الا باذن من أحمد فؤاد ، وكثيرا ما كان يتأخر ، الحصول على هذا الاذن شهورا طويلة بل ان الملكة لم تكن تستطيع أن تزور بيت والدها أو بيت أحد من قريباتها الا باذن خاص من الملك ، على أن تتم الزيارة فى ظل حراسة منسدة لا تستطيع نازلى أن تروى أمامها - أمام الحراسة - أى شيء عما تلاقيه من ظلم ، وعنت وإرهاب وحدث ان زارت مصر ، سيدة بريطانية مرموقة تخدم فى البلاط الملكى البريطانى وسمعت الكثير عما تعانيه الملكة نازلى فرغبت فى التعرف عليها ، ولم يستطع الملك أن يرفض طلب هذه السيدة البريطانية لادى سان جريف .

وتملك نازلى السعادة عندما عرفت بنبا زيارة لادى سان جريف ، ووجدت فى تلك الزيارة فرصة ترجو فيها من السيدة البريطانية ، أن تنقل الى ملكة بريطانيا ، اليزابيث زوجة الملك جورج الخامس رجاءها - أى رجاء

نازلى - بأن تتوسط ، وزوجها الملك جورج الخامس ، لدى الملك أحمد فؤاد .
لكى يخفف عنها بعض القيود ، المفروضة عليها .

وفوجئت الملكة نازلى ، أثناء لقائها بلادى سان جريف باصرار مدام .
قطاوى باشا ، وصيفنها ، على البقاء بل أن نظرات مدام قطاوى لنازلى كانت
جامدة للغاية وكأنها تحذرهما من أية كلمة ستتقولها للادى سان جريف
وانتهت المقابلة دون أن تتمكن الملكة نازلى من أن تتسارع لادى سان جريف
بمتاعبها وآلامها . وخلال السبعة عشر عاما التى قضتها نازلى أسيرة سجن .
الملك أحمد فؤاد ، لم تتمكن الا مرة واحدة من السفر الى الخارج ، وللعلاج .
وكانت الحراسة ، المفروضة عليها لا تمكنها حتى من أن تستقبل بعض
صديقاتها اللاتى كن يقمن بفرنسا وقت وجودها هناك ، للعلاج .

وقد سمعت من بعض النفاذ ، الذين عملوا فى السراى أيام الملك .
أحمد فؤاد ، ان نازلى كانت سعيدة الى ابعد حدود السعادة ، بوفاة زوجها
أحمد فؤاد ، حتى عندما جىء بها لتلقى نظرة الوداع ، على جسده المسجى .
فى ردهة قصر عابدين ، كانت حاسرة الوجه ولأول مرة منذ تزوجت ،
أحمد فؤاد ، وكانت تبدو وكأنها ذاهبة الى حفلة راقصة ، وكانت أول
تعليمات أصدرتها عقب عودتها من رؤيه جنمان زوجها طرد الوصيفات ،
« والكلفاوات » وخدم القصر ، الذين كان الملك فؤاد وضعهم لمراقبتها ، وفى
مقدمتهم ادريس ، الخادم الخاص للملك ، أحمد فؤاد - وموضع سره
وصاحب النفوذ الأول فى السراى بالنسبة لموظفى السراى .

ولم تكد أيام الحداد ، على الملك السابق أحمد فؤاد تنتهى حتى انفجرت .
« نازلى » « وفجرت » كما يقولون ، وبدأت مسئوليتها عن كل ما رنكبته من
فضائح ، وجرائم ! وأعود الى ما كتبه الأسسناذ محمد التابعى ، عن الملكة
السابقة نازلى وكان الأستاذ التابعى أقرب الناس الى أحمد حسنين ، وأكثر
الصحفيين المصريين معرفة بما يجرى فى السراى يقول الأستاذ التابعى :
بالحرف الواحد : بقبت نازلى سجينه القصر ، أو فى قفص من ذهب ، سبعة
عشر عاما ، هى الربيع ، وخير ما فى العمر ، وسنوات الصبا ، والشباب ،
أخيرا ، تحررت يوم مات « سجانها » الملك ، أحمد فؤاد ، وكان ربيع عمرها
ولى ومن بعده الصيف أوشك كذلك أو كاد .

وانطلقت نازلى - بشراة ونهم . تنهل من عيون الحياة وتطفىء نار
الظلم الذى أحرق أحشائها السنوات ، الطوال .

وكثر الهمس ، وذكرت أسماء بعض ضباط الحرس ، وموظفى
القصر ، ثم تركزت الشائعات حول اسمين ، وهما أحمد حسنين ، والياور
- البكياشى يؤمئذ - عمر فتحي .

وما من شك ، فى أن ملكة مصر ، يومئذ ، - نازلى - كانت تريد أن تلهو بالرجلين وأن تضرب أو تضارب أحدهما بالآخر وأن تنير الغيرة فى صدر هذا ضد ذاك وأن تلهذ بمشاهدته ، الغيرة والمنافسة بين رجل الحاشية الوسيم ، وضابط الحرس ، الرشيق ، وأن تعيب ، وتلهو .

ولقد سمعت من حسنين هذه الحكاية : طلبت منه الملكة نازلى ذات يوم ، أن يمر عليها فى الساعة كذا لكى يصحبها الى حفلة ما فى المساء .

وذهب حسنين باتسا فى الموعد ، وزقف ينتظر ، ثم طلب من احدى وسينات الملكة أن تذكر جلالة الملكة بموعد الحفلة ، وأن حسنين فى الانتظار وقالت الوصيفة : ولكن جلالة الملكة غادرت القصر من ساعة وذهبت فعلا الى الحفلة .

وسألها حسنين : ذهبت وحدها ؟

قالت الوصيفة : كلا ، فقد صاحبها عمر فتحى بك .

روى لى - للأستاذ التابعى - حسنين هذه الواقعة ، قال :

وقد سألت الوصيفة عما اذا كانت جلالة الملكة ، خرجت وحدها وأنا أعرف مقدما ، أن الجواب سيكون : أنها خرجت مع عمر فتحى ، فلم تكن تلك أول مرة تحاول فيها أن توقع بينى ، وبين صديقى عمر فتحى .

ويقول الأستاذ التابعى : ولكن لعبه نازلى لم تطل لأن أحد الرجلين - عمر فتحى - لم تكن له مطامع ولأنه طول خدمته فى القصر كان حريصا ، على أن يكون فى « حاله » وأن يؤدى واجبات منصبه فقط ومن ثم فقد انسحب باختياره ، وترك الميدان خاليا أمام حسنين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن احمد محمد حسنين ، كان أدهى بكثير مما قدرت نازلى وكان احمد حسنين يعرف نازلى أكثر مما يعرف ، أى موظف آخر من موظفى القصر ! كان يعرف الكثير عن سجنها وعذابها وغيرة زوجها ، وحسرتها ، وتلفهها على الحياة المرحلة الطليقة ومن هنا قرر فى نفسه أمرا ، أن يتركها تشده ، وتصدده ، وتعرض وتقبل وتروح وتعود ، وأن تغازل هذا تستلطف ذاك ، وهو دائما هادئ ، يبتسم ، لا يغار ، ولا يثور ، وهو يمد لها فى جبال الصيد ، كما يمد الصياد الماهر ، المجرب ، فى خيط السنارة التى علقته فيها سمكة عنيدة السمكة تشده ، وتجذب ، وتقفز ، وتفوص وتطفو وتقاوم ، والصياد يرخى من خيط السنارة . حينما ويشده حينما وهكذا ، الى أن تخور «قوى السمكة وتستسلم وهكذا فعل حسنين الى أن تعبت نازلى واستسلمت أو أسلمت قيادها ل احمد حسنين ، وبدأت هى التى تغار ، والتى تحاسب حسنين أين كان ، ومع من ، وماذا فعل ، وكيف أمضى سهرته ؟ الى آخر ما تفعله المرأة التى تحب بعد أن تكون قد جاوزت سن الشباب .

ويؤكد الأستاذ التابعي ، ان أحمد حسنين لم يكن يحب نازلي ولكنه كان حريصا على استرضاء ملكة مصر ، وأن ملكة مصر وصاحبه النفوذ الأعلى عند ابنها فاروق فقد كان فاروق يحب أمه ، ويحترمها ، بل ويخشها ويخشى غضبها ويعمل لها حسابا ولا يخالف لها أمرا ، وكان أحمد حسنين يعرف هذا كله ويدرك أن الذي يسيطر على نازلي يستطيع عن طريقها أن يسيطر في نفس الوقت على الملك فاروق .

و قد سبق ، لي أن أشرت الى ما ذكره أنور السادات في كتابه « صفحات مجهولة » عن سر خطير رواه له ، عزيز على المصري باشا ، وهو أن أحمد حسنين ، وعمر فتحى ، القيا في روع فاروق ، عندما كان يتلقى العلم ، في لندن - وكان عزيز على المصري قد اختير من قبل فؤاد - ليشراف على تربية ابنه فاروق - ألقى في وهم فاروق - ان عزيز المصري مدسوس عليه من أبيه .

وسأل السادات :

أبوه ؟

ويقول عزيز على المصري : نعم ، فان فاروق كان يبغض أباه أشد البغض ، يبغضه من كل قلبه ، وكان يقدر أمه تقديسا شديدا ، فألقى هؤلاء في وهمه انى أنا عزيز المصري ، أشيع الأقاويل عن أمه ، وانى أريد أن أزيلها من الوجود لكي ينفرد أبوه بحبه وانى أعمل الآن على دس السم لها .

ويسأل السادات عزيز على المصري : عرفت أنت كل ذلك ؟

الباب الرابع

الفصل الأول

الوزراء السعديون يصرون على دخول مصر الحرب وأغلبية مجلس الوزراء تتهمهم بالخفة والتسرع

● عذرا ، للقراء وللقارئات اذا كنت قد أطلت فى الحديث عن الملكة نازلى ، وعن رئيس الديوان الامبق أحمد حسنين باشا ، وأقول فى البداية كتبرير لتلك الاطالة ، اننى وكثير من المعاصرين نؤمن ايمانا جازما بأن نازلى وأحمد حسنين كانا فى مقدمة الشخصيات التى أدت الى تسليم الملك السابق فاروق من الداخل : نازلى بانطلاقتها ، التى لا تعرف الحدود ولا القيود ، وأحمد حسنين ، بطموحاته ، الكبيرة ، والهائلة التى لم تكن تفرق بين الوسائل المشروعة ، وغير المشروعة ، وقد فوجئت ، وأنا أغرق نفسى فى موضوع نازلى ، وأحمد حسنين وعلاقتهما ، المثيرة ، بمن يهمس فى أذنى ممن كانوا مطلعين على بواطن الأمور ويقول لى بالحرف الواحد : « يجب أن تضع الى جانب الشخصيات التى أدت الى تسليم فاروق من الداخل كنازلى ، وأحمد حسنين ، الملكة السابقة فريدة » وربما كان – صاحبنا – يقصد أن فاروق أحب فريدة فلما كفرت بحبه لسلوكه الشخصى المعيب شاركت ببعدها عنه فى تدميره عن غير قصد .

وأشهد أننى كدت أصبغ ، لما سمعته عن الملكة السابقة فريدة وعن دورها فى تسليم الملك السابق فاروق ، ولم أصدق ما قيل لى لولا أن قائل هذا الكلام ممن أثق ثقة مطلقة فى كلامه وقد أثرت ، أن أرجئ الكلام فى الحديث عن دور الملكة السابقة فريدة الى أن أستمع ، الى آخرين حول تلك النقطة التى لا أعتقد انها قد دارت فى مخيلة واحد من المعاصرين لسنوات ما قبل النورة ، كما أرجأت الكلام فى هذا الموضوع ، أيضا الى أن يتجمع لى الحقائق الثابتة ، التى تجعلنى قادرا ، على تناول هذا الموضوع ، بالموضوعية والأمانة ، والصدق ، التى هى – كما اعتز دائما – السمات التى أرجو الله مخلصا ألا أحيدها عنها وأنا أحاول ان أكتب عن سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ بتجرد ، كامل .

وأعود ، الى ما أنهيت به حيث قلت ، ان أحمد حسنين باشا ، كان يعرف جيداً ، ان الملك السابق فاروق ، يحب أمه بل ويقدسها ، وان الطريق الى الوصول الى السيطرة على الملك السابق لا بد وان يكون عن طريق أمه نازلى . وقد استشهدت للتأكيد على أن فاروق كان يحب أمه نازلى ، بل ويقدسها ، بما قاله عزيز على المصرى لأنور السادات ، فلقد قال عزيز على المصرى : ان فاروق كان يبغض أباه أشد البغض ، يبغضه من قلبه وكان يقدس أمه تقديساً شديداً « وما قاله عزيز على المصرى ، للسادات : ان أولئك الذين كانوا يريدون زحزحة عزيز على المصرى عن القيام بدوره كرائد لفاروق ، عندما كان ولياً للعهد ، يتلقى العلم ، فى لندن ، القوا فى روع فاروق ، ان عزيز المصرى يشيع الأقاويل عن أمه نازلى وانه يريد أن يزِيلها من الوجود لكي ينفرد أبوه بحبه ، وأن عزيز على المصرى ، يعمل على دس السم لأمه نازلى : وأضيف اليوم ، الى ما سبق ذكره فى الفصل السابق قول عزيز على المصرى ، كرد على سؤالين سألهما له السادات : اننى عرفت ذلك - أى مؤامرات المحيطين وقتئذ بفاروق - يوم أرسل فاروق ، الى أبيه خطاباً يهدده فيه « ان لم يسحبني فوراً من مهمتى ، وقد سحبني أبوه ، فعلاً وتركته لهذين المفسدين - أحمد حسنين وعمر فتحى - يفسدان على نفسه ، ويفسدانه أيضاً ، على وطنه ثم تلاشت الدسائس ، والمؤامرات لتقصينى ، عن كل مكان أستطيع فيه ان أوجه الشباب لأن فاروق يعرف ، كيف أوجه أنا الشباب » .

وأعود مرة أخرى الى ما كتبه الأستاذ محمد التابعى ، من أحمد حسنين باشا - وكان الأستاذ التابعى كما ذكرت أكثر من مرة ، على صلة وثيقة بأحمد حسنين باشا ، كما أنه كان - وتلك ميزة من مميزات الأستاذ التابعى - ممن أنصفوا أحمد حسنين بعد وفاته ، ولم يقبل ، كما قبل آخرون ، أن ينهشوا فى سيرته - بعد أن لقي ربه - ممن كانوا أقرب الناس إليه فى حياته ، بل كانوا من صناعته .

يقول الأستاذ التابعى وهو يروى غرام الملكة نازلى بأحمد حسنين : « ان القصة بدأت تأخذ الصورة العلنية مع بداية رحلة فاروق ، وأمّه الى أوروبا فى ٢٧ فبراير ١٩٣٧ ، وكان أحمد حسنين لم يقبل أن ترافقه زوجته السيدة لطيفة يسرى فى هذه الرحلة ، كما فعل آخرون من حاشية الملك ، وكيف أدى عدم قبوله مرافقة زوجته له فى تلك الرحلة الى اشعال النار فى بيته . وفى تلك الرحلة بدأ أحمد حسنين يفرض وصايته على الملكة السابقة نازلى ، الحريصة على الانطلاق الى أبعد حدود الانطلاق ، كما بدأ الحديث ينتشر فى مصر ، وفى الخارج ، من وجود علاقة خاصة تربط الملكة الأم ، بأحمد حسنين الأمين الأول للملك الذى لم يكن قد ولى سلطاته الدستورية .

ويقول الأستاذ التابعى : وقد كان الصحفى المصرى الوحيد الذى رافق ، - وعلى نفقته الخاصة - الملك فى رحلته تلك : « ان الأثر الذى انطبع يومئذ فى

نفوسنا هو أن نازلى هي التي تجرى وراء حسنين ، وأن حسنين « ثقيل »
ثم لعله كان يتعمد أن يثير غيرة نازلى عليه فى بعض الظروف ، فقد لاحظت أن
حسينين باشا كان يحرص على التردد ، والتظرف ، والتحدث مع كل سيدة
أو أنسة جميلة يلقاها فى قاعة الفندق ، إذا كانت الملكة نازلى موجودة ، بل
كان يطلب منا إذا رأى مع أحدنا فتاة جميلة من المقيّمات فى الفندق أن يقدم
إليها ، ثم يدعوها للرفص ، أو لتناول شراب ما ، كل هذا إذا كانت الملكة
نازلى موجودة ترى وتسجل ، وتنقر بأصابعها على المائدة ، الصغيرة ، أو على
ذراعى المقعد ، بغضب ، وعصبية ، أما إذا لم تكن موجودة ، فإن حسنين كان
قليل الاكتراث بالسيدات والآنسات ، وكان لا يتحرك لدخول أية جميلة مهما
كان جمالها يهر. الابصار أو يلفت الأنظار .

وأكبر ظنى - ظن الأستاذ التابعى - أن فاروق لم يكن يومئذ يخامره
أى شك فى سلوك أمه ، أو فى حقيقة علاقتها بأحمد حسنين : كان فاروق
يومئذ لا يزال يحسن الظن بأمه ، ويحسن الظن برأيه أحمد حسنين ، أن أحدا
منا لم يكن يعتقد أن حسنين باشا ، ممثل بارع ، وإن كل إشارة منه بحساب
وكل خطوة بحساب ، وكل نظرة ، وكل عبارة موزونة بالدرهم ، والمنقال وانه -
فى كلمة واحدة - لا يفعل شيئا اعتباطا ، أو لوجه الله .

انه لم يكن يحب نازلى ، وهذا أمر كان مفروغا منه ، عند الذين يعرفون
أحمد حسنين ، ولكنه كان حريصا على أن تحبه هي ، ومن هنا كان يتعمد أن
ينير غيرتها لماذا ؟ لماذا يحملها على أن تحبه ، بينما هو لا يحبها ؟ لكى يخضعها
لارادته ، ويسيطر عليها ، وقد يما قالوا : أن الأقوى بين كل محبين اثنين ،
هو الذى يحب أقل من صاحبه ، والذى يسيطر على نازلى ، يسهل عليه أن
يسيطر - من ورائها - على فاروق .

وكان الأمر واضحا لكل ذى عينين ، وقد كنا فى أوروبا فى صيف عام

١٩٣٧ .

وعاد أحمد حسنين من رحلة أوروبا ليجهد النار - كما يقول الأستاذ التابعى
مشبوبة فى بيت الزوجية والألغام مهيأة للانفجار ، وليس صحيحا ، أبدا -
كما تأكلت تماما - أن لطفية هانم زوجة أحمد حسنين باشا كانت هي التى
طبعت أزجال بيرم التونسي فى أحمد فؤاد ، ونازلى ، وابنهما فاروق ، فأسلوبه
المنشورات لا يتفق أبدا مع رقة لطفية هانم ولا مع ما عرف عنها من نعال ، عن
الالتجاء الى مثل هذه الأسلحة ، الرخيصة ، وربما كان موضوع المنشورات تلك
من الأمور التى افتعلها البعض للنيل من الملكة نازلى ومن فاروق نفسه ، خاصة
وأن الكثيرين - وفى مقدمتهم الأمير محمد على توفيق الذى كان وقتئذ رئيسا
لمجلس الوصاية ، على فاروق - كان لا يطيق نازلى ، لأنها ليست من الأسرة
المالكة ، ولأنها كانت تحقره ، وهو بدوره كان يبادلها احتقارا باحتقار ، وربما

لما بعض أنصار محمد على توفيق الى طبع تلك المنشورات تقريبا منه ، وربما كانت قضية المنشورات كلها من الألف الى الياء ، لا أساس لها من الصحة .

ويقول الأستاذ التابعى : أن مراد محسن باشا كان ينافس حسنين باشا على السلطة ، وعلى مركز الرجل الأول فى القصر ، وقد كان مراد محسن باشا قد سافر الى أوروبا لمقابلة الملك فى مهمة رسمية ، ثم عاد منها بعد أيام حاملا الكثير من القصص ، والروايات عن أحمد حسنين ، وعلاقته بالملكة الأم ، وليس صحيحا أيضا أن حكاية المنشورات تلك وتوجيه لطيفة هانم الاهانات الى الملكة السابقة كانت من بين الأسباب التى أدت الى طلاق أحمد حسنين من السيدة زوجته ، لأن موضوع المنشورات ، أو توجيه الاهانات الى الملكة السابقة نازلى كان فى منتصف عام ١٩٣٧ ، بينما واقعة الطلاق ، لم تتم الا فى عام ١٩٤٢ .

وحتى تكون الصورة متكاملة ، وكل الآراء مطروحة نقول أن مراد محسن باشا - كما نسب اليه - قال أنه يعرف أكيدا أن الملك فاروق يكره حسنين فى قرارة نفسه ، ولكنه كما يظهر ويبدو من تصرفاته يخافه ، ويتقى شره ، وحسنيين يعرف ذلك ، ومن هنا يعمل من جانبه على اتقاء بطش الملك ، عن طريق السيطرة التامة على أم الملك ، الملكة نازلى وهناك - بالمقابل - آراء أخرى قد يصفها البعض بالشطط - وهى أن أحمد حسنين لم يكن بنوره يحب الملك فاروق ولم يكن أبدا يعمل لصالحه ، بل أن علاقة أحمد حسنين بأمه نازلى كانت جزءا من خطة موضوعة لتدمير الملك فاروق من الداخل .

وأصحاب هذا رأى يقولون أيضا أن أحمد حسنين لم يكن يحب نازلى ولا فاروق وانما كان يحب نفسه ونفسه فقط وأنه كان حريصا - وباستمرار - على ارضاء الجانب الانجليزى صاحب القوة الكبرى فى مصر ويستبدل أصحاب هذا رأى بأن دار السفارة البريطانية قد غضبت الى أبعد حدود الغضب عندما أثير - فى مجلس النواب - موضوع مطالبة احدى المدراس الصناعية مرة ومرتين لأحمد حسنين باشا لكى يسدد ما عليه من ديون لها ، لأنها صنعت له اثنا لم يدفع ثمنه .

فى تلك الجلسة ، التى أخرج منها فكرى أباطة - رحمه الله - بقوة البوليس لتحذيره مجلس النواب من التطرق ، الى مثل هذا الموضوع الدقيق الخاص بذمة رئيس الديوان الملكى ، بعد ساعة واحدة من انتهاء تلك الجلسة ذهب سير والتر سمارت السكرتير الشرقى لدار السفارة البريطانية فى القاهرة ليقابل رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا ليقول له بالحرف الواحد : ان الحكومة البريطانية التى تؤيد بقاء وزارة رفعتة ضده رغبات القصر نفسها ، والحالة هذه مستولة عن تصرفات الوزارة وانها لا تقرر تصرفات نوابه فى جلسة اليوم ، وتنظر الى هذه الحملة ضد رئيس الديوان بعدم الارتياح ويرجو سمارت من رئيس الوزارة أن يعمل شيئا يزيل به الأثر السيئ الذى خلفته تلك

الحملة الظالمة فى النفوس ، واقتراح جنابه أن يحذف من مضبطة الجلسة كل ما قيل حول حسنين باشا .
ووافق النحاس باشا .

وتم فعلا حذف ما دار فى تلك الجلسة عن أحمد حسنين باشا .

ويقول أصحاب هذا رأى أيضا ، ان الملك فاروق عندما رشح أحمد حسنين لرياسة الوزارة بعد شهر من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ كان يريد أن يضرب الوفد بأحمد حسنين وكان له ثقة مطلقة من أن الانجليز سوف يرحبون بحسين باشا ، رئيسا للوزارة و . و . وغير ذلك كله من الآراء التى وإن لم أقتنع بها شخصيا ، الا اننى سوف أناقشها عندما يجيء دورها .

وأعود الى ما قاله مراد محسن باشا ، من أن فاروق لم يكن يحب أحمد حسنين فى قرارة نفسه ولكنه كان يخافه ويتقى شره فأقول : اننى أميل الى حد ما لهذا رأى الذى قد يبرره رفض الملك فاروق ، تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكى واصرار على هذا الرضى ، لولا اصرار حسن صبرى باشا - بلوره - على تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكى وتهديده - أى حسن صبرى باشا - بأحداث أزمة وزارية لم يكن الملك فاروق مستعدا لها خاصة بعد هزيمته فى معركة على ماهر باشا وتأكد أنه عرشه كان على وشك أن يطير منه لو انه استمر فى تأييده لعل ماهر باشا ووزارته .

وعلى أية حال سواء ، أكان فاروق يحب أحمد حسنين أم يكرهه أو كان أحمد حسنين يحب فاروق أم يكرهه ، فلقد أصبح أحمد حسنين باشا رئيسا لديوان الملك : هو الذى يتحكم عمليا فى سياسة القصر بل هو وحده الذى انتهى فى القصر خاصة وأن السياسى ذا الناب الأزرق ، الذى كان الملك فاروق يحترمه ، وينق فيه ، ونعنى به على ماهر باشا قد أقصى بناء على تعليمات من بريطانيا عن الوزارة ، بل أقصى عن الحياة العامة تماما ، حتى دوره كعضو فى مجلس الشيوخ لم يكن بقادر على أن يؤديه كما يجب . لأن بريطانيا لم تكن مكثفية بتحديد اقامة على ماهر باشا فى قصره الأخضر بل كانت تطلب باستمرار من حسن صبرى باشا أن يعتقل على ماهر باشا لأن له نشاطا قويا معاديا للحلفاء » وسوف نعود فيما بعد الى الحديث عن قصة المطالبة باعتقال على ماهر باشا والتجائه الى مجلس الشيوخ وتحديد اقامته فى القصر الأخضر .

وننتقل بعد ذلك كله الى الحديث عن أخطر أزمة واجهت وزارة حسن صبرى باشا عندما رأى الوزراء السعديون اعلان الحرب على إيطاليا أن توغلت قواتها فى منطقة الصحراء الغربية وتقدمت فى سبتمبر واحتلت السلوم ، ونطبق وسيلنى برانى فى يوم ١٦ سبتمبر ١٩٤٠ ، ولما لم يؤخذ برأى الوزراء السعديين قبلهم - محمود فهمى النقراشى ، محمود غالب ، ابراهيم عبد الهادى ، على أيوب - باستقالة مسببة وقبموها فى ١٩٤٠/٩/٢١ وقالوا فيها :

اجتمع مجلس الوزراء لنجديده موقف مصر ازاء هجوم الجيش الايطالى على اراضيها وتوغله فيها ومحاولة تشييت اقدامه بها مما لا يدع مجالا للشك فى نصميمه ، على غزوها خلافا ، لما أعلنه السنيور موسولينى من أنه لا يضمر اعتداء عليها .

ورغما عما حرصت عليه من تجنب أى تحرش أو استفزاز من جانبها فكان رأينا أنه لا محل للتردد فى المبادرة لتعزيز الدفاع عن البلاد والتقدم بهذا القرار الى البرلمان ، تنفيذاً للخطة التى حددتها الحكومة من قبل بشأن الحرب أمام المجلسين فأقرها عليها تلك الخطة الصريحة فى وجوب الدفاع عن البلاد اذا توغل العدو فى أرضها :

ولسنا بغافلين عما تتعرض له مصرنا العزيزة من ويلات الحرب ولكن خيرا لمصر وأكرم لعزتها وأصون لاستقلالها بأن تتحمل هذه الويلات من أن تحمل عار الجبن والاستكانة والاعتماد على غيرها فى الدفاع عن نفسها .

وبما أن أغلبية مجلس الوزراء لم تشاطرنا هذا الرأى فلا يسعنا أن نتضامن معها فى تحمل مسئولية ما ذهبت اليه من أن الحالة لم تصل بعد الى ما يقتضى اتخاذ موقف ايجابى وعرضه على البرلمان .

لذلك نتشرف بتقديم استقالتنا راجين التفضل بقبول وافر شكرنا على ما لقيناه من دولتكم ومن حضرات أصحاب المعالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة .

ورغم رقة خطاب استقالة الوزراء السعديين ورغم موضوعيته وبعده عن الجدل العقيم واكتفائه بابداء وجهة نظر - صائبة كانت أم خاطئة - الا أن أصحابها راحوا ، يعرضونها فلما فشلوا فى اقناع زملائهم بها آثروا ترك المنصب الوزارى ، رغم ذلك فان خطاب قبول الاستقالة كان قاسيا وعنيفا للغاية ولعل هذا الخطاب لا سابقة له ، لأنه وصف زملاء كانوا الى ما قبل تقديمهم الاستقالة وزراء ، مشاركين فى الحكم بالخفة ، والتطير من كل حادث أو طارئ . وفيما يلى نص الخطاب الذى بعث به حسن صبرى باشا الى الوزراء المستقلين .

حضرة ...

شئتم ان تسجلوا فى كتاب استقالتكم الذى وقعتموه مع زملائكم الثلاثة أمورا رأيتها الى الاغراق والتطير أدنى منها الى القصد والانصاف وانه ليؤسفنى أن أراى مضطرا أن أسجل من ناحيتى فى الرد عليكم الحقيقة سافرة وضعا للأمور فى نصائبها فقد فرضتم على مجلس الوزراء أنتم وزملائكم اقتراحا خطيرا يرمى الى الزج بالبلاد وفورا فى أتون الحرب ومعانها من غير مصلحة ظاهرة أو ضرورة ظاهرة فرفض المجلس بالاجماع اقتراحكم وظللتكم وحلدم مقدميه ومؤيديه ورأى اخوانكم ان التريث أحق وأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقدها حتى تنكشف خفايا النيات وتتأكد بوادر الغايات .

منى كانت مصائر الامم تعالج بالحفة والتطير من كل حادث أو طارئ وانما
تساس وتعالج بالروية والتدبر وتقدير العواقب : ان سلامة الوطن يجب أن
تظل وحدها غاية الغايات •

واذا كان واجبنا فى الأوقات العادية فهو فى هذه الأوقات العصبية الزم
• وأوجب •

وانى اذ أبلغكم قبول استقالتكم أقدم لكم خالص الشكر على ما سلف من
جهودكم وصداق معونتكم وأرجو لكم التوفيق فى خدمة البلاد واستمرار المعاونة
على ما فيه الخير العام وتفضلوا بقبول فائق الاحترام •

رئيس مجلس الوزراء : حسن صبرى •

وقبل أن أتحدث وبالتفصيل عن أهم وأخطر أزمة وزارية تعرضت لها
وزارة حسن صبرى باشا ، أقول ان الموقف الذى وقفه الوزراء السعديون كان
بحق ناتجا عن قناعة شخصية لديهم وللى رئيسهم أحمد ماهر باشا بالذات
من ان مصلحة البلاد تقتضى الدخول فى الحرب الى جانب الحلفاء ، وقد دفع
أحمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥ حياته ثمنا لهذه القناعة ، وأقول أيضا ان
موقف حسن صبرى باشا من زملائه كان موقفا متعجرفا الى حد كبير ، فقد كان
الرجل واثقا ، الى أنه سيد الموقف ولذلك فلم يكن يولى أية أهمية لحزب الهيئة
السعدية الذى كان له قرابة التسعين نائبا فى مجلس النواب ، وقد كان حسن
صبرى باشا يستطيع أن يعالج الأزمة الوزارية بشيء من الحكمة والصبر
ولا يفرط فى شركائه فى الحكم بسرعة والملاحظ ان استقالة السعديين قبلت
على الفور ، وبعد ساعات من تقديمها الى رئيس مجلس الوزراء ناهيك عما فى
خطاب قبول الاستقالة من ألفاظ عنيفة وقاسية ، كما سبق أن أشرنا •

وبعد ذلك العرض السريع للأزمة ندخل فى التفاصيل :

يقول د • يونان لبيب رزق : بالرغم من ان حسن صبرى لقد انتهج حيال
الحرب نفس الموقف الذى انتهجه على ماهر ، بتجنيب مصر ويلاتها ، الا أن
خطة التعاون التى التزم بها حيال الحليفة قد أدت ، الى تحسن الأمور بين
الطرفين وعلى نحو واضح ، ولكنه فى نفس الوقت أدى الى توتر العلاقات مع
السعديين الذين كانوا يشكلون أهم المجموعات ، الحزبية ، التى تتألف منها
وزارته •

فبعد أسابيع قليلة من تشكيل الوزارة بدأ الدكتور أحمد ماهر رئيس
الهيئة السعدية ورئيس مجلس النواب فى شن حملة سياسية تستهدف أن
يكون لمصر ، دور ، أكثر تحديدا فى الحرب ، وتغزو المصادر البريطانية هذه
الحملة ، الى عدة دوافع منها ايمانه حقيقة بأن ذلك سيكون من مصلحة مصر ،
جميعها انه كان يأمل من خلال هذه الحملة فى الوصول الى رئاسة الوزارة •

وقد نتج عن هذه الأهداف المتعارضة لسياسة كل من حسن صبرى والسعديين توالى الأزمات بين الطرفين وأولى هذه الأزمات نتج عن القرار الخاص بنقل النقراشى من وزارة الداخلية الى وزارة المالية ، وبينما يرى المراقبون ان القرار المذكور كان معقولا ، للغاية فانهم يرون أن طريقة رئيس الوزراء فى تنفيذه ، كانت فجائية وفضلة الى درجة كادت تؤدى الى استقالة كل الوزراء السعديين ، بل أكثر من ذلك الى استقالة بعض الوزراء ، الدستوريين .

الأزمة الثانية صاحبت محاولات التقدم الايطالى فى الأرض المصرية منذ ١٤ سبتمبر ١٩٤٠ والتي وصل فيها الايطاليون الى سيدي برانى فورا أصدر أحمد ماهر ، عدة بيانات يتحدث فيها من أن هذا الغزو يستلزم اشتراك مصر فى الدفاع عن أراضيها .

وقد انتهت المناقشات حول هذه البيانات فى مجلس الوزراء بالتصويت حول سياسة الوزارة وحصل الرجل - حسن صبرى من خلال عملية التصويت - على ثقة وزارية ، ولم يكن هناك منلوجة أمام الوزراء السعديين سوى الانسحاب من الوزارة فى مواجهة هذا الموقف ويخروج السعديين من الوزارة بما لهم من أغلبية فى البرلمان ، كان لا بد أن يتمخض عن ذلك حرج لوزارة حسن صبرى ، الا أن هذا الحرج قد تأجل لنحو شهرين الى حين افتتاح الدورة البرلمانية فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ .

وفى تلك الأثناء كان واضحا وبالرغم من ضعف مركز الوزارة ، ان أحدا لم يكن راغبا فى التخلّص منها : القصر : كان راغبا فى بقائها خوفا من أن يؤدى سقوطها ، الى عودة الوفد ، أو رئاسة أحمد ماهر ، للوزارة وكان القصر ، يعارض سياسته النشطة فى الحرب أما الأحرار الدستوريون ، فقد كانوا فى حالة انقسام بعد ابتعاد القيادة القوية ، وكذلك الوفد لم يكن مشغوبا بتحمل مسئولية الحكم فى هذه الأوقات ، الحرجة من تاريخ البلاد ، .

وكان حسن صبرى باشا قد أجرى فى وزارته تعديلا سريعا تولى بمقتضاه حسين صبرى باشا وزارة المواصلات الى جانب وزارة الأشغال التى كان ينولها ، أصلا كما عهد الى عبد الحميد سليمان باشا بتولى وزارة المالية وصليب سامى ، وزارة التجارة والصناعة بدلا من التموين ، كما تولى - بمقتضى ذلك التعديل - عبد الحميد صالح وزير المالية وزارة التموين .

ويقول د . محمد حسين هيكل ، أن حسن صبرى باشا وقبل أن يصله التكليف الرسمى بتأليف الوزارة ، اتصل بالسفير البريطانى ، وكانت بينهما مودة ليطمئن ، على ألا تتعرض وزارته ، بعد تأليفها لما تعرضت له وزارة على ماهر باشا من قبل الحكومة البريطانية فلما اطمأن الى ذلك ألف الوزارة من الأحرار الدستوريين ، ومن السعديين ومن المستقلين ولم يناقش أعضاء الوزارة

فى برنامجها فلما اجتمع مجلس الوزراء ، بعد اجتماعه التقليدى الاول أثبتت مسألة الحرب وموقف مصر منها ولم يكن طبيعيا فى ذلك الظرف ، أن تثار مسألة داخلية رغم شعور الأحرار الدستوريين بأن اسناد وزارة الداخلية الى محمود فهمى النقراشى باشا نائب رئيس الهيئة السعدية ، فيه مساس بحزبهم لا يسهل عليهم قبوله ، وذلك لأن وزير الداخلية هو المتصل ، بمصالح الأعيان فى الأقاليم وهو المتصرف فى شئون العمدة ، وهو صاحب الأمر ، والنهى فى رجال الإدارة وهو الذى يستطيع لذلك أن يفيد حزبه على حساب الأحزاب الأخرى فائدة جسيمة : أثبتت أذن مسألة الحرب ، وموقف مصر منها ولم يكن الطليان الى يومئذ قد قاموا بأكثر من مناقشات على الحدود ، التى تفصل بين مصر ، وبرقة فلم يتخطوا حدود مصر ، ولم يعتدوا على شبر من أراضيها واذا كانت وزارة على ماهر قد أعلنت أن مصر ستدافع عن أراضيها ، اذا اعتدى عليها فقد تم الاتفاق فى هذه الجلسة الأولى من جلسات مجلس الوزراء ، على أن تحارب مصر ، الطليان اذا تقدموا ، الى مرسى مطروح ، أول مرفأ مصرى على البحر الأبيض المتوسط ، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية .

ولم يكن لمصر ، أن تعلن حربا لمجرد اجتياز الطليان الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك وبين السلوم ، ومرسى مطروح ثلاثمائة كيلو من جهة الصحراء ، لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها فلا مسوغ لأن تعلن مصر ، الحرب ، دفاعا عن هذه المنطقة وهى لا تملك هذا الدفاع ، ولا تريد أن تجعل من اعلان الحرب مظاهرة كلامية لا حربا بالفعل . اتفق رأى الوزراء جميعا على هذا رأى ، ثم رأى محمد محمود باشا أن تثار مسألة وزارة الداخلية وطلب الى عبد المجيد ابراهيم صالح « بك » وكان وزير دولة فى الوزارة ، أن يبلغ حسن صبرى باشا اصرار الأحرار الدستوريين على أن يكون وزير الداخلية مستقلا ، اذا هو أراد الاحتفاظ برجال الحزب فى وزارته وبعده حسن صبرى باشا بتحقيق هذا الطلب بأسرع ما يستطيع « ويقول د . هيكل أن حسن صبرى باشا لم يتمكن من الوفاء ، بوعده ، طوال ثلاثة أسابيع كما يقول أيضا أن محمدا محمود باشا ، كان من رأيه أن يستقيل الوزراء ، الدستوريون من الوزارة وأن محمدا محمود باشا قد بلغ رغبته تلك الى عبد المجيد ابراهيم بك عن طريق رسول خاص بلغه عبد المجيد ابراهيم بك بأن الوقت ، غير مناسب لاستقالة الوزراء الدستوريين ، خاصة بعد أن استجاب حسن صبرى باشا الى مطلبهم بإبعاد محمود فهمى النقراشى باشا من وزارة الداخلية وإن عبد المجيد ابراهيم بك ، لم يشأ أن يبلغ أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ، رغبة رئيسهم حتى لا يتخذ الحزب قرارا يعارض رغبة رئيسه .

وقد قيل أن محمدا محمود باشا كان يرى أن حسن صبرى باشا لن يجيب السعديين ، الى مطالبهم بدخول الحرب فآثر أن يستقيل وزراء الأحرار

الدستوريين لاحداث أزمة وزارية يجيء ، على أثرها أحمد ماهر باشا رئيسا للوزارة !!

ومما يذكره د. هيكل عن اجتماع مجلس الوزراء الذى بحث فيه أعضاء موضوع الحرب ، أن الوزراء السعديين أثاروا هذا الموضوع ، ولم يكن الايطاليون قد وصلوا الى مرسى مطروح ، وأن الدكتور هيكل قد أكد أن بحث مسألة الحرب لا مبرر له الآن اذ الايطاليون لا يزالون فى سيدى برانى وبين سيدى برانى ومرسى مطروح مائة كيلومتر .

ولكن حسن صبرى باشا - كما يقول د. هيكل - رأى أنه من الخير أن يفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن يتناوله بالمناقشة .

ويقول د. هيكل أن حسن صبرى باشا كان من رأيه ألا تعلن مصر ، الحرب حتى لو أن الايطاليين دخلوا القاهرة : فموقفنا فى هذه الحرب موقف معاناة ، حليفنا انجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين وايطاليا تحارب انجلترا ، ولم نعلن الحرب على مصر ، وقد تحدثت - حسن صبرى باشا - الى السياسيين والى العسكريين ، البريطانيين واتفقنا رأيا ، على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على انجلترا من اعلانها الحرب على ايطاليا أو المحور وما دام الأمر ، كذلك فيجب أن تكون سياستنا تجنب مصر ويلات الحرب ما استطعنا وكل اعتبار لا يمكن ان ينهض الى جانب هذا الاعتبار ، وتشبث السعديون بموقفهم ودافعوا عنه بأن كرامة مصر تأبى عليها ، أن تطأ أرضها قوات أجنبية فلا تدافع عن نفسها وأنه اذا كان واجبا على مصر ، أن تعاون حليفها فى الحرب من غير أن تشترك معها فاما أن يكون ذلك حين لا تكون مصر ، نفسها ميدانا للحرب فى هذه الحالة تكتفى مصر ، بأن تقسم لبريطانيا ، داخل حدودها ما نصبت عليه المعاهدة من صنوف المعاناة ، أما ان تكون أرض مصر ، ميدانا للحرب ، فلا تدافع عنها فذلك هو التسليم بأن انجلترا تدافع عن مصر ، وأن مصر ، فى حمايتها أما أن تدفع مصر ، من يملكون أرضها وتعاونها انجلترا فى ذلك بوصفها حليفها فهذا الحفاظ على الكرامة القومية وعلى الاستقلال وهو الذى يدفع عن مصر تهمة قبولها حماية انجلترا اياها .

الفصل الثاني

د • أحمد ماهر باشا أشجع سياسى مصر عرفته سنوات ما قبل الثورة

سبق أن تحدثنا عن أعنف أزمة مرت بوزارة حسن صبرى باشا ، عندما أصر الوزراء السعديون على ضرورة دخول مصر الحرب وعندما أصر حسن صبرى باشا بدوره - وكان ذلك غير منظر منه - على ضرورة الالتزام بسياسة وزارة على ماهر باشا السابقة الخاصة بتجنيد مصر ، ويلات الحرب : يقول دكتور محمد حسين هيكل باشا - وكان وزيرا ، للمعارف فى وزارة حسن صبرى باشا - أنه قبل اجتماع مجلس الوزراء للمرة الثانية لاستكمال بحث موضوع دخول مصر الحرب اتصل بحسن صبرى باشا ، ليعرف منه حقيقة الموقف ، وسر تصليه ازاء مطلب الوزراء السعديين ، بضرورة دخول مصر الحرب ، الى جانب الحلفاء فاذا بحسن صبرى باشا يؤكد ، للدكتور هيكل باشا ، ان الانجليز انفسهم مقتنعون ، بخطة حسن صبرى باشا فى بقاء مصر ، دولة غير محاربة •

ويذكر أيضا الدكتور هيكل باشا قول الشيخ الأكبر محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الازهر من أنه لاناقة لمصر ، فى هذه الحرب ، ولا جمل •

وللشيخ الأكبر - كما يقول د • هيكل - فى المقامات المصرية ، العليا أثر لا يمكن تجاهله وعندما يجتمع مجلس الوزراء ، ويثار من جديد موضوع دخول مصر الحرب استكمالا للمناقشة ، التى بدأت فى الجلسة السابقة بدأ للوزراء ، كما يقول د • هيكل • ان حسن صبرى باشا كان معترضا أمرا وقد عرض الأمر للتصويت فكان السعديون وحدهم هم الذين قالوا باعلان الحرب وأبدى حسن صبرى باشا ان هذه مسألة جديدة لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها فهى تتقدم كل ما سواها وتتصل بشئون الحكم كلها ، فلما رأى السعديون ذلك منه وان لا مفر من تركهم مناصبهم فى الوزارة خرجوا منصرفين يقدمون استقالتهم •

ولم يبطيء حسن صبرى باشا بل استصدر المرسوم الملكى باحلال وزراء الدولة محل الوزراء المستقلين ، وتولى هو وزارتى الداخلية والخارجية ، وبهذا تم تعديل الوزارة من غير حاجة الى ادخال عناصر جديدة فيها . وعن اثر استقالة الوزراء السعديين ، يقول د. هيكل : ان الاستقالة لم تثر دهشة الرأى العام وكان الرأى العام - فيما عدا السعديين - قد رحب بنظرية تجنيب مصر ، ويلات الحرب ايما ترحيب ، وكان ينظر بعين الريبة ، الى الدعوة ، لاعلان مصر ، الحرب على المحور هذا الى جانب أن الملك ، كان يؤيد النظرية التى يؤيدها الرأى العام .

وكان الانجليز قد انتهوا ، الى عدم معارضتها ويدافع أحمد ماهر ، عن رأيه أمام البرلمان ، وي طرح حسن صبرى باشا الثقة بوزارته ، على البرلمان فيحصل على أغلبية تؤيدها ، ويطلب السفير البريطانى من رئيس الوزارة ، اعتقال على ماهر باشا فيرفض حسن صبرى باشا بل يؤكد اعتزامه على الاستقالة اذا تشبث السفير البريطانى بطلبه فيتنازل السفير مؤقتا ، عن طلب اعتقال على ماهر باشا ولكنه فى نفس الوقت يطلب ابعاد عبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان الملكى من القصر الملكى بحجة أنه متشبع بسياسة على ماهر باشا منذ كان رئيسا للديوان ثم رئيسا للوزارة ، ومن بينهم جماعة من أصل ايطالى يعملون فى وظائف مختلفة بالسراى ، وقد رأى الملك فاروق فى هذا الطلب من المساس بذاته ما لا يسمح بالنظر فيه ، وتدخل حسن صبرى باشا فى الامر ، للتغلب على حالة توشك ان تتكرر ، فقد وقر فى نفس السفير البريطانى ، ان « جلالتة محورى الهوى » يميل الى الالمان والى الايطاليين ويتمنى لهم النصر على الانجليز ويزيح د. هيكل السر ، عن نقطة كانت غامضة عند البعض ، بخصوص تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكى ، فيقول انه دخل يوما على حسن صبرى باشا بمكتبه بوزارة الخارجية فسأله حسن صبرى باشا فيمن يصلح رئيسا للديوان الملكى ، ذلك أن الديوان لم يعين له رئيس منذ أن انتقل على ماهر باشا من رئاسته الى رئاسة الوزارة ، بل عين وكيله عبد الوهاب طلعت باشا رئيسا بالنيابة ، ويقول د. هيكل : لما وجه الى حسن صبرى باشا هذا السؤال قدرت أنه يريد أن يتفادى تكرار الموقف ، الذى نشأ عما طلبه السفير البريطانى خاصا برجال القصر ، وذلك بتعيين رئيس للديوان لا مطعن على ميوله من ناحية الانجليز ، وفكرت فى الأمر هنيهة ثم اقترحت تعيين أحمد حسنين باشا ، وكان يومئذ الأمين الأول للملك ، فحسنيين باشا رجل تلقى علومه العليا بجامعة اكسفورد ، وله أصدقاء كثيرون من البريطانيين ، وكان موضع ثقة الانجليز فى الحرب العالمية الأولى حين كان سكرتيرا ، للجنرال مكسويل وقال حسن باشا لدى سماعه اقتراحى ، لقد فكرت ، أنا كذلك فى حسنيين باشا ولا أشك أن الملك يرحب بهذا الاختيار فحسنيين من أكثر الناس اخلاصا لشخصه منذ كان رائدا له ، أيام ارسله والده لتلقى العلم فى انجلترا .

وبعد أيام قلائل عين الملك حسنين باشا رئيسا للديوان الملكي ، ثم أعفى عبد الوهاب طلعت باشا من خدمة الديوان مشكورا .

ويقول د. هيكمل ، وهو يعطى من قريب صورة صادقة عن حياة حسن صبرى باشا : كانت هذه المواقف - تعيين أحمد حسنين ، وإخراج ، عبد الوهاب طلعت ، و التى تنشأ عن مطالب السفير البريطانى ، تقتضى تفكيراً من جانب رئيس الوزراء ، للتغلب عليها وكانت تقتضيه مشقة وجهداً غير قليل

وحسبك - لتصوير هذا الجهد ، وهذه المشقة - ان الملك لم يكن قد بلغ الحادية والعشرين وان السفير البريطانى الشيخ كان لا يطمئن لميول جلالته تجاه بريطانيا وان مهمة رئيس الوزراء كانت نلطف ما يثور ، الحين بعد الحين بين صاحب العرش ، وممثل القوات البريطانية ، المنتشرة فى طول البلاد وعرضها متأهبة للقتال فى حرب يراها الانجليز حرب حياة أو موت ، ولم يكن حسن صبرى باشا يومئذ ، فى عنفوان الشباب ، أو قوة الرجولة بل كان شيخاً تلور سنه حول السبعين فكان لهذا الجهد وهذه المشقة من الأثر فى صحته ، ما يحتم عليه الفرار من القاهرة ، الى الصحراء أو الى القناطر الخيرية ، ليستجم آخر الاسبوع ، وبعض أيام كان يستعيد نشاطه وزاد من احتياجه الى الاستجمام والراحة انه كان يشكو علة فى القلب يحاول ما استطاع معالجتها ومقاومتها ، ولقد كان من اثر هذا المجهود وهذه العلة أن هتت قوة الرجل الذى كان قبل ذلك بسنة واحدة مضرب المتل ، فى النشاط ، والقوة ، لقد كنت ادخل الى غرفته بوزارة الخارجية أول ما تولى الوزارة فيلقانى واقفا وقفة الجندى فاذا فرغنا من الحديث ودعنى الى باب الغرفة والى باب البهو الطويل المتصل بها فلما انقضت ثلاثة اشهر فى رياسته للوزارة كان قلما يدخل الى غرفته أو الى مكتبه بل كان يبقى فى منتصف البهو المتصل بالغرفة وكان يعتذر أحيانا عن عدم قدرته على القيام برد التحية ، وبلغ من أمره أن اضطر للسفر الى الاسماعيلية ليستشير الدكتور جوديل الفرنسى ذا الشهرة الفائقة فى أمراض القلب وقد نصحه الطبيب ان يستكين الى الراحة ابقاء على نفسه ولعله حاول أن ينتهز فرصة يستريح فيها من أعباء رئاسة الوزارة التماسا بهذه الراحة ، ولعله كان يرحب بالخلاص من تبعاته لو أنه وجد لهذا الخلاص سبيلا .

ويقول د. هيكمل أيضا : ان الصحف نشرت يوما ان هناك تفكيراً فى الانعام ، على رئيس الوزراء بوشاح محمد على ثم نشرت الصحف أن الملك أرجأ الانعام بهذا الوشاح ، وذهبت قبل الظهر من ذلك اليوم اقبال حسن باشا بوزارة الخارجية اتحدث اليه فى بعض الشئون فوجدته مرتدياً الردينجوت فقلت بعد أن حييته : خيرا . قال : انى ذاهب الآن لمقابلة الملك وأرجوك ، أن تنتظر هنا ستى عودتى فلما عاد قلت خيرا واجابنى لقد ضحك على الشاب ولم يرد .

وانتقل بى الى حديث آخر عند ذلك ذكرت فعل الألفاظ المعسولة فى النفس وبخاصة اذا تنازع النفس ، عاملان قويان : عامل المنصب الرفيع ابقاء على الجاه ، وعامل الصحة المتداعية ، ابقاء على الحياة .

وغن وزارة حسن صبرى باشا ، يقول الدكاترة : محمد جمال الدين المسدى ، ويونان لبيب رزق ، وعبد العظيم رمضان : لقد استمرت وزارة حسن صبرى باشا فى نفس الخط السياسى للوزارة السابقة - وزارة على ماهر باشا - وان كان قد اتفق فى مجلس الوزراء - كما سبق ان ذكرنا - على أن تعلن مصر الحرب اذا ما تقدم الطليان الى مرسى مطروح ، أول ميناء مصرية تقع على البحر الابيض المتوسط .

ومثل هذا الموقف الوسيط - المسدى ويونان رزق وعبد العظيم رمضان - الذى اتخذته حكومة حسن صبرى قد صدر عن عدة اسباب اهمها أنها وهى وزارة مفروضة على القصر ، كان من الطبيعى أن تكون مرفوضة منه كما أن الوفد القوة الشعبية الرئيسية ، ومع مشاركته فى المفاوضات التى جرت وقت اسقاط وزارة على ماهر قد رفض قبول حسن صبرى باشا للوزارة الجديدة من ثم فقد كان اتخاذ هذا القرار باعلان الحرب ، يمكن أن يؤدي الى ضغوط ، على الحكومة من القصر ومن رأى العام ٠٠٠ وبالرغم من بدء الغزو الايطالى للأراضى المصرية للقصف الجوى الا أن وزاره حسن صبرى قد أصرت على سياستها بعدم اعلان الحرب طالما أن القوات الايطالية لم تصل الى مرسى مطروح .

حقيقة انسحب السعديون ، من الوزارة احتجاجا ، على موقف رئيسها و٠٠٠ الا ان كافة الاطراف لم ترغب فى توريث الرجل باتخاذ القرار باعلان حالة الحرب خاصة وان ما اخذ الراديو الايطالى يعلنه من اذاعة ميدانية انها لن تقصف المراكز المصرية طالما لم تشترك فى الحرب قد لقي استجابة واسعة من جماهير الشعب .

وقد سجل السفير البريطانى فى القاهرة فى أواخر أكتوبر ١٩٤٠ هذا فى تقرير رسمى ارسله الى لندن وقال فيه أنه من المستحيل اجبار مصر على اتخاذ القرار باعلان الحرب على ضوء اتجاهات رأى العام المصرى فى الوقت الحالى ٠٠ وحتى تعطى صورة كاملة ، أو شبه كاملة لما احاط بوزارة حسن صبرى باشا ، التى الفت رغم أنف الشعب والبرلمان ، والرأى العام ، والسراى ولما احاط بخروج السعديين من تلك الوزارة أو باخراجهم منها اذا صح لى استخدام هذا التعبير .

ابداً بالحديث عن جلسة مجلسى النواب التى عقدت فى ٢١ أغسطس ١٩٤٠ قبل نشوب الازمة الوزارية بين حسن صبرى باشا وبين السعديين وعلى رأسهم د٠ أحمد ماهر .

وكان أحمد ماهر ، باشا قد حرص على ان يتولى الاستاذ محمد راغب عطية بك وكيل المجلس رئاسته تلك الجلسة وأن يجلس هو - ومنذ بدايتها - فى المقاعد الخلفية لمقاعد الوزراء ٠٠ وكان اسماعيل صدقى باشا - عضو المجلس - قد تقدم بسؤال الى رئيس مجلس الوزراء ، للاستعلام منه عما اذا كان رئيس الحكومة يرى ما يدعو الى تعديل موقف البرلمان والحكومة من تجنيب مصر ويلات المفامرات بالحرب وكان اسماعيل صدقى باشا متهما وقتئذ أيضا بأنه « محورى الاتجاه » معاد للسياسة البريطانية

وكان توجيه هذه التهمة الى اسماعيل صدقى باشا من الأمور الغريبة حقا ، غير ان السفير البريطانى فى مصر كان يرى هذا رأى فى اسماعيل صدقى باشا ، وقد عرف عنه انه طالب باعتقال اسماعيل صدقى باشا ، أو على الأقل ، تحديد اقامته ٠ ولكن كانت الجهات المصرية المسئولة - على اختلاف الوزارات - تحجم عن تنفيذ رغبة سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة

وقد أدلى حسن صبرى باشا ببيان موجز للغاية لا يتجاوز بضعة أسطر أكد فيه « أنه لم يطرأ ما يدعو لأى تعديل فى سياسة الحكومة التى أشارت اليها فى بيانها ، الذى ادلت به فى مجلس البرلمان بمناسبة ولايتها للحكم ، وقد صفق الأعضاء لبيان رئيس الحكومة ، ولكن لم يكده رئيس الحكومة ينزل من فوق المنبر حتى صعد النائب السعدى ممدوح رياض الى المنصة متأبطا أوراقه ومتجها الى المنصة ليسأله النائب الدستورى عبد الجليل أبو سمرة « بك » هل سيتكلم الليلة فى بيان الحكومة ؟ ويحيى ممدوح رياض ، ان هذا من حق المجلس : ويقول الأستاذ عبد الجليل أبو سمرة ، وسط ضجة عنيفة : اطلب التأجيل لنستعد نحن للمناقشة ولتستعد الحكومة أيضا ! وترتفع اصوات تطالب بالكلام ويسأل عبد الجليل أبو سمرة ، وضع اذن ما يراد الكلام فيه ؟ ٠

ويقف فكرى أباطة الى جانب عبد الجليل أبو سمرة ، مؤيدا اياه فى طلبه تأجيل المناقشة لان المسألة التى يراد مناقشتها دقيقة وخطيرة ويجب دراسة الموقف حتى لا تلقى الاقوال على عواهنها ولان رئيس الجلسة ، الأستاذ راغب عطية بك قد قال ان بيان رئيس الحكومة فيه مساس بأحد أعضاء المجلس وهو الدكتور أحمد ماهر ، وان من حق هذا العضو ، وغيره من الأعضاء ان يقوموا بالرد ، فقد استغرب بعض الأعضاء ، ما قاله رئيس الجلسة وخاصة ان البيان كان واضحا ولا يمس من قريب أو بعيد الدكتور ماهر ويرى رحمه توفيق خليل بك - عضو المجلس - ان من حق أعضاء المجلس مناقشة بيان الحكومة حتى ولو كان ما القاه رئيس الحكومة ردا على سؤال ، وليس بيانا ، ويعود عبد الجليل أبو سمرة بعد ان وجد ان الابواب قد سدت أمام راغبى عدم التعقيب على بيان رئيس الحكومة يعود ليقول : اذا اردتم فتح باب المناقشة فلتكن الجلسة سرية ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق - زعيم

المعارضة الوفدية - ان البيان الذى ألقاه رئيس الحكومة لم يعد ردا على سؤال لا يملك الرد عليه الا صاحبه ، كما تقضى بذلك اللائحة الداخلية للمجلس فاذا كان هذا الرد هو اقرار الخطأ التى سبق ان اقرها المجلس فلا داعى للمناقشة واذا كان الرد بالتعقيب على البيان هو النظر فى نديرات أخرى فأظن أنه لا يوجد فى المجلس من يعارض فى التأجيل للاستعداد ، والتدبير

ويؤكد ممدوح رياض ان بيان رئيس الحكومة ولو أنه جاء فى صورة رد على تصريحات صدرت عن رئيس الجلسة د. ماهر باشا ولذلك يجب ان يكون د. أحمد ماهر أول من يتكلم فى هذا الموضوع .

ويقول على المنزلاوى بك - أحد أعضاء المجلس - ان ما أدلى به رئيس الحكومة الليلة هو بيان وليس برد على سؤال ويجب علينا ان نناقش بيان الحكومة والنواب على استعداد دائما للمناقشة فى شئون البلاد ، خصوصا فى الظروف الحاضرة وطلب التأجيل لا يكون فى امور خطيرة وفى ظروف عصيبة وعندما يسأل عبد الجليل أبو سمرة عن الخطورة تقوم ضجة ، ويقف الدكتور أحمد ماهر لينبئ على ما قاله الأستاذ محمد توفيق خليل بك من أن وضع المسألة قد تغير بعد ان ألقت الحكومة بيانها ، ومن واجب المجلس مناقشته وان تكون هذه المناقشة فورا حتى لا يبقى هنالك لبس فى الموقف يتعلق بأفكار الرأى العام . ويؤكد أحمد ماهر ، ان وضع المسألة فعلا قد تغير وان هناك لبسا فى الأفكار ، وهذا ما يريد هو - أى د. ماهر - ايضاحه ويقول أحمد ماهر متسائلا : هل ارادت الحكومة فى قرارها الخاص بالحرب ان تمتنع عن الدفاع عن نفسها اذا هوجمت هذا ما يعنيه صدقى باشا فى سؤاله ؟ هل اذا دقت ساعة الخطر يوجد فى هذا المجلس من يرى أن تتأخر مصر عن الدفاع عن نفسها ؟ اننا اذا طالبنا الحكومة الآن ، أن تبين لنا حقيقة غايتها وحقيقة ما ترمى اليه فانما نطلب واجبا علينا لوطننا ، وأنفسنا ويجب على الحكومة أن تعلن ما نطالبها به والا فاننا نخرجها من هذا المجلس بلا ثقة منا .

ويطلب أبو سمرة ، جعل الجلسة سرية ، ولكن ممدوح رياض يقول ما فيش حاجة سرية ويقول فكرى اباطلة : « اذا كان الرد بالكلام وذكر عبارات الفروسية والشجاعة والبطولة فنحن مستعدون ، ويقول أحمد ماهر : ان بيان الحكومة يلقي لبسا فى الموضوع ، وقد يفهم منه صدقى باشا أنها تقره ، على عدم دخول الحرب ولهذا فاننا نريد منها بيانات والا فيكون لها شأن اخر معنا و... »

وينتهى النقاش ، الحاد ، العنيف بعقد جلسة سرية لمجلس النواب ومجمل ما جاء على لسان د. أحمد ماهر فى تلك الجلسة أنه لا يطلب رسم سياسة جديدة لكنه يطلب تفسيراً للقرار السابق .

وأفتح قوسا لأقول : ان الدكتور أحمد ماهر كان ومنذ قيام الحرب العالمية الثانية - تلك حقيقة لا يمكن أبدا انكارها - يعلن عن ضرورة دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء وقد ظل يعلن عن رأيه هذا رغم قناعته التامة ، بأن الرأي العام المصرى يعارض تلك الفكرة .

ومنذ قيام إيطاليا بغزو الاراضى المصرية ، وأحمد ماهر فى كل احاديثه الخاصة والعامه وفى كل خطبه الرسمية ، وغير الرسمية يؤكد ان انتصار إيطاليا اكبر كارثة على الشعب المصرى وان انتصار بريطانيا فى الحرب اكبر قاعدة لمصر من الناحيتين السياسية والاقتصادية .

ورغم أننى كنت واحدا ممن عارضوا آراء أحمد ماهر تلك بل رغم أننى كنت واحدا من الذين اتهموا فى قضية مقتل أحمد ماهر باشا ، وقضى فى السجن شهورا طويلة ولم يفرج عنه حتى بعد اعدام محمود العيسوى ، قاتل احمد ماهر وبعد ثبوت الادلة على براءتى ، اقول رغم ذلك كله ان أحمد ماهر كان اشجع السياسيين المصريين على الاطلاق الذين وقفوا الى جانب قضية الحلفاء ، ولو ان الحلفاء قاموا بحصر لبعض الشخصيات الكبيرة ، التى وقفت ومنذ اللحظات الاولى لنشوب الحرب العالمية الثانية الى جانب الحلفاء لكان د. أحمد ماهر - بحق - من أبرز تلك الشخصيات ، لقد كان وقف أحمد ماهر الى جانب الحلفاء ، ناتجا ، عن عقيدة ثابتة وليس لرغبة منه فى ان يلى منصب رئيس الوزراء ، فقد كان الرجل - وهذا ما سمعته منه اكثر من مرة - يرى ان منصب رئيس مجلس النواب من أخطر مناصب الدولة وأنه لو خير بين رئاسة المجلس ورئاسة الوزارة ، ولم تكن هناك ضرورة عامة ما ليرأس الوزارة ما اختار الا رئاسة المجلس .

وهناك سياسيون مصريون ، كثيرون وقفوا الى جانب الحلفاء عندما كانوا يحكمون ويتولون الوزارات ، ولكنهم قبل ان يلوا المناصب الوزارية ، أو بعد تركهم ، للمناصب الوزارية كانوا لا يكفون عن اعلان عدم وقوفهم الى جانب الحلفاء .

كانت وجهة نظر أحمد ماهر كما سمعتها منه شخصيا وكان قد دعانا كقيادات طلابية لللتقى به بعد ان اصبح رئيسا للوزارة كما كان قد دعا شخصيات كبيرة فى اجتماعات سابقة ، ان موقف بريطانيا من مصر ، وموقف مصر من بريطانيا قد تغير بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦

وقد كان أحمد ماهر من ابرز الموقعين على تلك المعاهدة ، ولذلك فان بريطانيا قد تحدت علاقتها الجديدة بنا بعد معاهدة ١٩٣٦ لم تعد الدولة المحتلة ، وانما أصبحت الدولة الصديقة والحليفة وكان أحمد ماهر يخشى ان تنتصر ألمانيا أو إيطاليا فى الحرب لانه كان يخشى لو وقعت مصر تحت تير

الاحتلال الالمانى ، أو الايطالى فان أية دولة من هاتين الدولتين الفاشيتين ، سوف تغير النظام المصرى الديمقراطى بنظام آخر ديكتاتورى على غرار ما هو متبع فى المانيا وايطاليا وفى ذلك كما كان أحمد ماهر يقول ، هدم لكيان الشعب المصرى وفضاء على استقلاله وحرية ، كما كان أحمد ماهر يأمل ، انه بعد انتصار بريطانيا فى الحرب قد نظفر فيها بما لم نظفر به منذ أن وقعنا معاهدة ١٩٣٦ فترفع القيود الموجودة فى تلك المعاهدة .

وأقلل القوس لأقول أن أستاذنا فكرى أباطة قد وصف جلسة النواب هذه بقوله : امتاز هذا الأسبوع العجيب بمعركة سياسية عجيبة بين دولة اسماعيل صدقى باشا وسعادة أحمد ماهر باشا ، الأول زعيم المتحمسين لتجنب مصر ويلات الحرب والثانى زعيم المتحمسين لاشتراك مصر - بأسرع ما يمكن - فى شرف الدفاع عن الديمقراطية ولم يتردد دولة صدقى باشا فى جميع أدواره البرلمانية فى التمسك بخطته ولم يتردد ، سعادة أحمد ماهر باشا فى جميع أدواره البرلمانية فى التمسك بخطته ، ولم يعبأ الأول بما يعايناه فى سبيل ذلك « مما لا يخفى على القارىء » ولم يعبأ الثانى بما يعايناه فى سبيل ذلك حتى ولو كان ذلك قد أدى للاصطدام بسياسة شقيقه وللاصطدام بالرأى العام .

والذى لا شك فيه أن الاثنين قد تطرفا فى خطيهما ، فمصر لا يمكن أن عاجلا أو آجلا أن تتجنب ويلات الحرب على اطلاقها ومصر من الناحية الأخرى لا يجوز لها أن تسبق الحوادث ، وأن تتعجل تقرير خطة سريعة لم تحتتمها الظروف بعد .

كانت هذه المعركة بين صدقى باشا وأحمد ماهر باشا ، تدور منذ زمن ليس بالقريب حتى تمخضت فولدت سؤالاً صغيراً - اجازة - شكلاً رئيس مجلس النواب د. أحمد ماهر ، من باب اللياقة فانتقلت المعركة بينهما الى جلسة الاربعاء الماضى بمجلس النواب .

وفى هذا الميدان الفسيح يغيب الفارس الذى أقام المعركة « اسماعيل صدقى » ويجول الفارس الآخر « أحمد ماهر » ويصول معتمداً على حزبه الكبير ، وعلى اللاتعة المرنة التى دانت له ومكنته من الكلام احدى عشرة مرة .

ولكن المعارضة بجميع انواعها واحزابها والتى تحتل صفوف اليسار كما يؤازرها المستقلون صمدت لزعيم الهجوم ، العاجل وثبتت فى مراكزها فاستمر النضال ودامت المعركة ساعتين ثم تقرر الاستراحة ومناورات « الانتراكت » والكوريدورات والاستراحات فى جميع البرلمانات هى المناورات المحكمة الحاسمة ولقد استطاعت المعارضة التى ترى أنه لم يجد جديد على المواقف ، يستدعى رسم خطة جديدة فى صدد دخول مصر الحرب وأن تجمع جموعها وتلم شملها

وتحشد حشدها وأن تربط أنصارها بالأمصار ، لتكون كتلة واحدة ففعلت
ونجحت وأكرمها الجيش الأكبر فهدنة نظيفة يتفق فيها الطرفان على تأييد
السياسة السابقة التى يتزعمها على ماهر بشروطها وقيودها حتى يجد الجديد
ورفع السلام علمه الرفراف على قبة البرلمان ، وانتهت المعركة .

وقد كان للدكتور طه حسين - فى تلك الازمة السياسية حول تجنبه
مصر الحرب ، أو دخولها الحرب - كان له رأى آخر ، اذ كان ضد الحياد ،
وكان يقول : ما أظن أحدا من الذين يقودون الراى فى مصر ، أو يرون لأنفسهم
قيادة الراى يرضى أن يهيم الشباب المصريين لحياة الحياد هذه التى تقوم
على الخوف والجبن ، وعلى الاثرة وحب النفس والتى تنتهى الى اهدار عزة
الوطن وكرامته فى سبيل امن الفرد ، ولذته وما اظن أحدا من الشباب المصريين
يقبل من قاداته الضعفاء ان وجد هؤلاء القادة ان يعلموه حياة الحياد هذه وان
يلقوا فى روعه ان امن الفرد يجب ان يكون اعظم خطرا من عزة الامة وكرامتها
واستقلالها ويقول د. طه حسين لا أكاد أفرق بين هذه الأخطار الغريبة التى
تحتاط لها الحكومة قبل أن تقع وبعد هذا الخطر الداهم ، خطر الحرب قبل أن
يأتيها النذير لأنه علم فاذا قيل للمصريين لا تغيروا قبل أن يغار عليكم فلا أقل
من أن يتبين المصريون متى يغار عليهم ولا أقل من أن يهيم المصريون لدفع الغارة
اذا صبت عليهم وما أدرى الى أحد حد ، هيم المصريون للدفاع المادى عن أنفسهم
اذا حملت اليهم الحرب وان كنت أراها قد حملت اليهم بالفعل منذ عهد بعيد
ولكن الشيء الذى أعرفه معرفة يقين ، هو ان المصريين لم يهياؤا كما ينبغى أن
يهياؤا لدفع الغارة المعنوية عن أنفسهم اذا صبت عليهم هذه الغارة المعنوية .

وما أرى الا أنها قد صبت عليهم منذ زمن بعيد ، منذ أن أعلنت الحرب بل
قبل أن تعلن الحرب الى أن يقول د. طه حسين : ما أظن أن حديث الحياد وحديث
الحرص على تجنب مصر أخطار الحرب ، من شأنه أن يشيع فى روح المصرى
ما ينبغى أن يشيع فيها من القوة والرجولة والبأس الذى ينبغى أن يمتاز به
كرام الناس حين تلم الخطوب أو حين يكون المامها منتظرا ، فلندع اذن هذه
الأحاديث التى لا تعنى شيئا ولنتجنب خداع الشعب بالآمال والأمانى وليؤثر
ضعاف الناس أنفسهم بهذه الآمال الكاذبة ، التى تعلل بها أنصار الحياد ،
ولنقل للمصريين أنظروا ، فليس بينكم وبين الخطر الا لحظات قد تطول وقد
تقصر ، وأكبر الظن انها لن تطول .

ويخرج د. طه حسين عن حذره الكبير فيما كتبه عن الحياد ليكون اكثر
وضوحا بعد ذلك ، فيما كتبه عن الشعب الديمقراطى الذى يحارب لحرصه
على الحياة الحرة وعن الشعوب المستعبدة التى تساق الى الحرب كارهة لها .

ويكون من بين ما كتبه د. طه حسين : نحن دولة ديمقراطية ، نحب
حريتنا ونحرص عليها ولكن كثيرا جدا من افراد الشعب المصرى يشكون فى أنهم

يستمتعون بالديمقراطية حقاً فإذا جد الجدد فمن أشد الخطر وأقبح النكران نستقبل الخطوب وقلوبنا مختلفة وضمايرنا مبتاعدة فعلياً أن نؤلف بين هذه القلوب المختلفة وإن تقنع الضماير المصرية كلها بأن الديمقراطية المصرية ليست وقفاً على فريق من المصريين دون فريق وإنما هي خط مشترك بين المصريين جميعاً . وبأن العدل السياسي والاجتماعي ليس شجرة مباركة أصلها ثابت وفرعها في السماء وهي تظلل المصريين جميعاً ، ولعلها تستطيع أن تظلل غير المصريين أيضاً .

ويبقى بعد ذلك سؤال هام وخطير - على الأقل من وجهة نظرنا - ماذا كان موقف الوفد من حركة أحمد ماهر باشا ، ودعوته إلى الوقوف بجانب الحلفاء بل إعلان الحرب على إيطاليا وألمانيا ، دولتي المحور ؟ والوفد كما هو معروف هو صاحب معاهدة ١٩٣٦ وهو الحزب الشعبي الكبير الذي طالما نادى بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بالوقوف إلى جانب الحليفة بريطانيا .

لم يكذب أحمد ماهر ، ينشط في دعوته لدخول الحرب ، إلى جانب الحلفاء ، حتى قابل الوفد تلك الدعوة ، بحملة شديدة عنيفة ، على الدكتور أحمد ماهر حتى أصبح - كما تقول مجلة آخر ساعة العدد ٣٠٩ - نقد الدكتور ماهر « اكليشيه » ثابتاً في الصحف الوفدية مثل « يعجبني الصدق في القول والاخلاص في العمل ومقابلات الرئيس الجليل .. » .

ويسمى بعض الوفديين الدكتور أحمد ماهر الدكتور ديجول نسبة إلى الجنرال الفرنسي ديجول الموجود في إنجلترا الآن .

وقيل أيضاً - على السنة الوفديين - أنه لا خلاف بين المصريين حول الوقوف إلى جانب الديمقراطيات ، ومعارضة الدكتاتوريات ولكن الحلفاء ، لن يستفيدوا من حركة الدكتور أحمد ماهر ، لأن أغلبية الرأي العام لا تؤيد السعديين ، هذا بالرغم من أن الدكتور أحمد ماهر ، قد أكد أكثر من مرة ، بأن حركته تلك ليست أبداً حركة حزبية بل هي حركة قومية بدليل أنه يجتمع مع أقطاب الأحزاب ومع المستقلين وأنه قد استطاع أن يجذب إلى مناصرة الحلفاء بعض المستقلين ومن بينهم شريف صبري باشا وعلى الشمسي باشا .

وفجأة مات حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء وهو يلقي خطاب العرش

تحدثنا عن الفكرة ، التى آمن بها د. أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ، ورئيس مجلس النواب ، وهى ضرورة دخول مصر الحرب ، الى جانب الحلفاء بعد أن هاجمت إيطاليا - إحدى دول المحور - مصر ، وواصلت احتلالها للساحل الشمالى المصرى حتى سيدى برانى *

وقد تساءلنا - فى الفصل السابق - عن رأى الوفد المصرى فى دعوة أحمد ماهر خاصة وان الوفد المصرى يفتخر - فى مقدمة ما يفتخر به - بأنه صاحب الفضل فى توقيع معاهدة « التحالف والصداقة » بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وقد كان نقد أحمد ماهر باشا - بعد أن قام بدعوته تلك - فى الصحف الوفدية - كما قالت مجلة آخر ساعة فى عددها رقم ٣٠٩ « اكليشيا » ثابتا مثل « يعجبني الصدق ، فى القول والاخلاص فى العمل - كلمة سعد زغلول التى كانت تتصدر الصحف الوفدية - واكليشيه مقابلات الرئيس الجليل » *

كما ان بعض الصحف الوفدية ، كانت تطلق على د. أحمد ماهر ، لقب الجنرال أحمد ماهر أو الدكتور ديجول ، نسبة الى الجنرال ديجول قائد المقاومة الفرنسية ، الذى كان قد هرب من فرنسا - بعد انهيارها امام جحافل الجيوش الألمانية - الى انجلترا ليشكل تنظيم « فرنسا الحرة » *

والذى نستطيع أن نؤكد اليوم ان الوفد كان على أتم استعداد لمناقشة دعوة دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، لو انها جاءت عن طريق سياسى آخر ، غير الدكتور أحمد ماهر ، الذى كان الوفديون يكونون له قدرا كبيرا من الكراهية لوقوفه الى جانب صديقه محمود فهمى النقراشى عندما اختلف مع الوفد ولان أحمد ماهر ، والنقراشى قد شكلا حزب الهيئة السعدية الذى ضم العديد من الشيوخ والنواب الوفديين !! *

ذلك بالرغم من أن أحمد ماهر باشا كان يصر على أن دعوته تلك ليست
رعوة حزبية بل هي دعوة قومية حتى أنه ألف لجنة من بعض الحزبيين والمستقلين
للدعاية للفكرة وعرض على الوفد الاشتراك فيها ، مؤكداً أن الهدف من تشكيلها
الدعوة لفكرة دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ومحاربة الدعايات التي يقوم
بها البعض ضد روح معاهدة ١٩٣٦ ، وقد رفض الوفد الاشتراك في تلك اللجنة
بدعوى أنهم - أي الوفدين - يؤمنون بوجود أنصار قضية الحلفاء .

وكانت اللجنة التي دعا أحمد ماهر الى أنشائها قد ضمت من المستقلين :
شريف صبرى باشا - خال الملك فاروق وشقيق الملكة نازلي - وعلى الشمسي
باشا وصادق وهبه باشا ومن السعديين أحمد ماهر وممدوح رياض ، ومن
الأحرار الدستوريين أحمد خشبه باشا ومن الاتحاديين الشعبيين : عبد الرحمن
البيل .

ولكن دعوة أحمد ماهر لم تكن لتلقى استجابة شعبية لان الرأي العام
كان يؤمن بسياسة تجنب مصر ويلات الحرب التي رفع لواءها على ماهر باشا
ووزارته !! والجدير بالذكر أن مجلة آخر ساعة قد نشرت في عددها رقم ٢١٠
قصة الخلافات بين حسن صبرى باشا والسعديين على أنها « شهر عسل ،
وانقضى » .

وكان من بين ما قالت : ان شهر العسل لم يسم الا شهرين : وشهران
مدة طويلة في عمر الزواج السعيد » .

لقد قطع دولة اسماعيل صدقي باشا على العروسين شهر العسل بسؤاله
الموجه الى رئيس الوزراء عن نشاط الدكتور ماهر باشا وذهب ماهر باشا الى
وزارة الخارجية حيث اطلعه رئيس الوزراء على الرد الذي أعده على السؤال ،
« وتضايق » الدكتور أحمد ماهر ، من صيغة الرد ، وقال أنها صيغه « عايمة »
نحتمل المعنيين .

وهو - أحمد ماهر - يريد جواباً صريحاً .

وبالذات ماهر أنه سيثير المسألة في مجلس النواب .

وفي جلسة مجلس النواب كرر أحمد ماهر في كلامه أربع مرات جملة :
« اذا لم تكن سياسة الوزارة هي السياسة التي فهمناها فيجب أن نسحب
الثقة منها »

وفي المرة الخامسة قال : « يجب أن نخرجها من هنا » وأشار بيده علامة

الآخر

وتمضى آخر ساعة فى رواية كل ما يتعلق بشهر العسل بين حسن صبرى
باشا والسعديين ذلك الذى انتهى بتأييد غالبية النواب لوزارة حسن صبرى
باشا وإخراج السعديين من تلك الوزارة .

ويلوح لى - على ضوء ما قرأت وما سمعت - أن حسن صبرى باشا كان
مطمئنا تمام الاطمئنان الى قوة وزارته ، لا بسبب التأييد الذى تلقاه من بريطانيا
وهو أهم العوامل الحاسمة فى الموقف ، ولا لأن حسن صبرى كان على ثقة
من أن القصر ليس راغبا - فى تلك الايام - فى أبعاده عن الوزارة . و لم يكن
حسن صبرى باشا مطمئنا الى قوة وزارته الى هذين العاملين القويين وحسب ،
بل كان مطمئنا ايضا الى عامل آخر لم يكن ظاهرا على السطح ، ونعنى به تأييد
الوفديين له فى موقفه المعادى للسعديين !

فى اثناء اشتداد الازمة بين حسن صبرى باشا وبين السعديين ذهب
حافظ رمضان باشا الى مصطفى النحاس باشا موقفا من قبل حسن صبرى
باشا يعرض على الوفديين الاشتراك فى الحكم لان الظروف التى تواجهها البلاد
تتطلب أن تكون الأحزاب كتلة واحدة فى مواجهة الخطر الدائم » .

ورغم ان النحاس باشا رفض العرض الذى قدمه حسن صبرى باشا عن
طريق حافظ رمضان باشا الا أنه - أى النحاس باشا - أكد لحافظ رمضان
باشا ارتياح الوفد ، لحسن صبرى باشا ، كرئيس وزارة وأنه - أى النحاس
باشا - يتمنى لو ان حسن صبرى باشا ألف وزارة محايدة تحظى بتأييد
الوفد . .

وكان رأى الرسمى للوفد ، أنه اذا خير بين وزارة يرأسها أحمد ماهر
باشا ، ووزارة يرأسها حسن صبرى باشا ، فان الوفد يفضل بلا شك حسن
صبرى باشا ، ألف مرة !

وكان النحاس باشا قد مرض وزاره كل الأقطاب ، وزعماء الأحزاب
وقام النحاس باشا ، بعد شفائه من مرضه ، بزيارة كل من استفسروا عنه فى
مرضه ومن بينهم د . أحمد ماهر باشا ، والنقراشى باشا ، وقد فهم البعض
من استفسار الزعماء عن صحة النحاس باشا ، ومن زيارة النحاس باشا للزعماء
الذين يختلفوا وإياهم ، امكانية قبول الوفد أن يشترك وإياهم فى الحكم ، ولكن
الوفديين البارزين ، أكدوا ان الاستفسار عن صحة النحاس باشا وزيارة
النحاس باشا ، لمن استفسروا عن صحته أثناء مرضه شيء ، وقبول الوفد
الاشتراك مع هؤلاء فى الحكم شيء آخر !

ولم يئأس حسن صبرى باشا من قبول الوفد الاشتراك فى وزارته وقد
بالغ فى تقديم العروض ، للوفد حتى أنه - كما قيل - عرض على الوفد ، أن
يكون وزراؤه ستة أو سبعة ، بينما لا يزيد عدد الوزراء الدستوريين فى تلك
الوزارة على ثلاثة وزراء .

ولم يكتف حسن صبرى باشا بإجراء حوار مع الوفد حول اشتراكه فى الوزارة بل راح يتخذ - كرئيس للحكومة - العديد من الاجراءات التى يمكن أن ترضى الوفد كحزب ، ولقد سمح - رغم وجود الرقابة - للصحف الوفدية بتوجيه انتقادات عنيفة الى أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ، كما أنه سمح للاذاعة الحكومية ، أن تذيع بياناً طويلاً ، وجهه النحاس باشا الى الأمة فى احدى المناسبات ، ورغم كثرة عدد الوسطاء ، الذين بعث بهم حسن صبرى باشا ، الى النحاس باشا وبعض أقطاب الوفد ورغم كثرة الاجراءات التى اتخذها كرئيس للحكومة لارضاء الوفد الا أن الوفد ظل مصراً على عدم قبوله الاشتراك فى وزارة قومية داعية - وبالطبع - الى تأليف وزارة محايدة برئاسة حسن صبرى باشا ، أو سيف الله يسرى باشا ، تجرى الانتخابات

ولكى يضمن الوفد تأييد الاحرار الدستوريين لفكرة تأليف وزارة محايدة، اقترح على بعض زعماء الاحرار الدستوريين أنه فى حالة حل مجلس النواب القائم والدعوة لاجراء انتخابات جديدة فان الوفد سوف يترك مائة دائرة مقفولة للاحرار الدستوريين لا يرشح فيها احد من الوفديين .

ولكن قادة الاحرار الدستوريين أيقنوا بأن عصفورا فى اليد خير من عشرة على الشجرة ، واذا كان لهم فى هذا المجلس حوالى التسعين دائرة فان حصولهم على مثل هذا العدد فى المجلس القادم أمر مشكوك فيه خاصة وأن تجاربهم مع الوفد لا تبشر بخير فى المستقبل اذ من الممكن ، الا يرشح الوفد ، وفديين فى المائة دائرة ، غير أنه قد يشجع مستقلين ، على خوض الانتخابات ، فى تلك الدوائر ، فيضمن لهم الفوز ، وينضمون الى الوفد بعد ظهور نتائج الانتخابات وبذلك ، لا يكون الوفد قد أخل بوعده وهو - حينئذ - لا يملك ان يرد نوابا يريدون الانضمام اليه .

وقد حاول حسنين باشا أكثر من مرة ، نظرا لصلاته ، الوثيقة بالعديد من القادة الوفديين أن يقنع الوفد بقبول فكرة الوزارة القومية ، لان الظروف الخطيرة ، والحرجة ، التى تمر بالبلاد تجعل تأليف وزارة قومية ضرورة وطنية .

وقد ألح حسنين باشا على أحد القادة الوفديين من أصدقائه ان يقنع القادة الآخرين بتلك الفكرة ، غير ان ذلك الوفدى الكبير رفض بلباقة اعطاء وعد ، بقيامه بتلك المهمة لانه يعرف جيداً ، ان الوفد يرفض تأليف وزارة محايدة ، وكان من بين ما قاله ذلك الوفدى الكبير : لندع الحديث فى تأليف وزارة قومية الى المستقبل فمن يدري فقد يغير الوفد رأيه اذا ما دخلت مصر ، الحرب واذا كان مرض النحاس باشا قد أحدث فى البلاد هذه الهزة ، التى وصلت الى الاعماق وجمع حوله الزعماء ورجال مصر حتى ذهب رفعتة ، بعدها

يصافحهم واحدا ، واحدا ، فان دخول الحرب الى مصر ، كفيل فى اعتقادى -
اعتقاد الوفدى الكبير - بأن يحدث هزة ، أعمق ، وأبعد أثرا ، .

واذا كان الوزراء السعديون ، على رأسهم د^و أحمد ماهر ، قد غضبوا من موقف حسن صبرى باشا منهم ، ونفريظه فى أمر تعاونه معهم فى الحكم ، فقد كانوا أكثر غضبا من حلفائهم الأحرار الدستوريين الذين لم يستقبلوا من وزارة حسن صبرى باشا ، تضامنا معهم ، خاصة وأن حفنى محمود بك - أحد قادة الأحرار الدستوريين ، وشقيق محمد محمود باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين - قد أعطى تأكيدات لأحمد ماهر باشا بأن الأحرار الدستوريين ، يتفقون مع حلفائهم السعديين قلبا وقالبا ، وانهم يعتبرون موضوع دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء متعلقا بالكرامة الوطنية .

ويظهر لى أن الأحرار الدستوريين بموقفهم هذا كانوا يردون على موقف مماثل وقفه السعديون ، عندما كان على ماهر باشا يقوم بتشكيل وزارته الثانية: لقد تعاهد الأحرار الدستوريون والسعديون ، على أن يكون لهم موقف موحد من موضوع الاشتراك فى وزارة على ماهر ، فاما أن يدخلوها معا ، واما أن يعتذروا عن الاشتراك فيها معا .

وكان على ماهر باشا راجبا فى اشراك السعديين معه فى وزارته ، وغير راجب فى اشراك الدستوريين ، ولذلك فقد راح يضع العراقيل امام اشتراك الدستوريين فى تلك الوزارة ، وبلغ به الامر أنه أصر على أن يختار من الأحرار الدستوريين ، من يريد أن يشتركوا معه ، فى الوزارة دون أن يعطى هذا الحق للحزب ، الذى له ، بل عليه ان يتولى ترشيح من يرغب فى ترشيحهم للاشتراك فى الوزارة ، فلما وافق الدستوريين على اعطاء هذا الحق لرئيس الوزراء ، وكانوا بذلك مفرطين فى حقوقهم ، وضع على ماهر عقبة جديدة ، وخطيرة قطعت كل أمل فى اشراك الدستوريين معه فى وزارته ، وكانت تلك العقبة هى اصرار على ماهر باشا على ترشيح عبد القوى أحمد باشا لوزارة الاشغال على أنه من الأحرار الدستوريين ، ولم يسبق له - فيما نعلم - أن دخل حزب الأحرار الدستوريين ، الا ذاترا !!

وقبل السعديون الاشتراك فى وزارة على ماهر باشا تاركين حلفائهم الدستوريين خارج الوزارة ولذلك آثر الدستوريون فى هذه المرة ، أن يردوا الصاع صاعين لحلفائهم السعديين ، فقبلوا الاستمرار فى وزارة حسن صبرى باشا ، رغم استقالة حلفائهم السعديين !

وقد ظل التوتر قائما بين الأحرار الدستوريين والسعديين ، رغم تلك العلاقات الوثيقة التى كانت تربط محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بالدكتور أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية !!

هذا ، وللامانة التاريخية نقول - نقلا عن السنة بعض اصدقاء أحمد ماهر
باشا الذين نعتز بأرائهم ، وصدقهم - ان أحمد ماهر لم يكن يريد حربا هجومية
بل كان يريد حربا دفاعية ، بمعنى أننا لا نهاجم دول المحور ، وانما فقط نكتفى
بالدفاع عن أراضينا ، والفرق بين الحرب الهجومية ، والحرب الدفاعية - كما
يقول اصدقاء الدكتور أحمد ماهر - كالفرق بين السماء والأرض !

وللامانة التاريخية أيضا . نقول ان دار السفارة البريطانية في القاهرة
لم تتدخل ابدا في الخلاف الذي شجر بين حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة
من ناحية ، وبين أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ، والسعديين من ناحية
أخرى . بل ان رجال السفارة البريطانية قد حرصوا خلال أيام الأزمة على أن
ينقطعوا عن زيارة حسن صبرى باشا ، والوزراء السعديين .

وقد كان السفير البريطاني في زيارة رسمية لرئيس الوزراء قبل اعلان
بيانه في مجلس النواب ، وقد حرص اصدقاء السفير وأصدقاء رئيس الوزارة ،
أن يعلنوا ان السفير البريطاني لم يسأل رئيس الوزراء عما احتواه بيانه ، وأن
رئيس الوزراء لم يشأ أن يخبر السفير البريطاني ورجال سفارته ، قد آثروا
عدم التدخل في تلك الازمة ، فقد كانوا جميعا ، على ثقة مطلقة من ان الجانبين
المختلفين ، لا يسعيان الى خدمة بريطانيا وان اختلفت وجهات نظرهما في
كيفية القيام بأداء تلك الخدمة !

وعند هذا الحد ، ننوقف عن الحديث ، عن أعنف أزمة « هاجمت » وزارة
حسن صبرى باشا ومن أسباب وذيول خروج أو اخراج الوزراء السعديين من
تلك الوزارة ، خاصة وأننا نشعر بأننا قد أطلنا في الحديث عن وزارة حسن
صبرى باشا ذاتها ، التي لم تستمر طويلا في الحكم ، فلقد تالفت في ٢٧ يونيو
١٩٤٠ ، وانتهت بوفاة رئيسها حسن صبرى باشا وهو يتلو خطاب العرش بين
« يدى » الملك وامام مجلسي البرلمان في ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ بعد ان اجهد الرجل
نفسه الى أبعد حدود الاجهاد ، منذ أن ولى رئاسة الوزارة ثم تضاعف ذلك
الاجهاد بعد خروج أو اخراج الوزراء السعديين من الوزارة ، رغم أن السعديين
بعد أن حظيت وزارة حسن صبرى باشا بثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب ،
وبعد أن تخلى عنهم حلفاؤهم الدستوريون ، لم يضعوا العراقيل ، امام وزارة
حسن صبرى باشا ، بل راحوا يوجهون كل طاقاتهم وإمكاناتهم - وقد كانت
قولا كثيرة ، وكبيرة - لتحقيق نصر مؤزر في انتخابات رئاسة مجلس النواب .

وكان بعض السياسيين ، يعارضون في إعادة ترشيح الدكتور أحمد ماهر
لرئاسة مجلس النواب بعد أن أصبح زعيما للمعارضة ، وبعد أن خرج ، أو
اخرج حزبه من الوزارة ، وكان السعديون يردون على ذلك القول بأنه لا يوجد
ابدا أى نص في دستور أية دولة برلمانية .، يمتنع رئيس المجلس النيابي . من

أن يكون له رأى مخالف لرأى الحكومة ، المهم ، ان يكون رئيس المجلس فى ادارته للجلسات بعيدا كل البعد عن الانحياز للحكومة ، أو للمعارضة وقد أثبت الدكتور أحمد ماهر - كما كان السعديون يرددون - انه فى رئاسته للمجلس محايد ، بل ومتزمت فى حياده .

ورغم ان انتخابات رئاسة مجلس النواب كان محددا لها نصف نوفمبر ١٩٤٠ ، الا أن المعركة الخاصة بتلك الانتخابات قد بدأت فى أكتوبر ١٩٤٠ ، وكانت بدايتها ساخنة جدا بسبب الظروف الحزبية المتتمة وقتئذ :

فالدستوريون ، ولهم فى المجلس حوالى التسعين نائبا ، ورغم الصلات الوثيقة التى تربط بين احمد ماهر باشا ، رئيس الهيئة السعديه ، ومحمد محمود باشا رئيس الاحرار الدستوريين ، كانوا يفضلون الا ينتخب الدكتور أحمد ماهر ، رئيسا للمجلس ، لانهم يفضلون أن يكون رئيس المجلس مستقلا ، ولهذا السبب ، ولأسباب أخرى أيدوا ترشيح د. بهى الدين بركات باشا ، لرئاسة المجلس فى الدور السابقة ، فلما كانت الدولة الحالية - دور نوفمبر ١٩٤٠ - حاولوا اقناع بهى الدين بركات باشا بمعاودة ترشيح نفسه لرئاسة المجلس ، ولكن بهى الدين بركات ، الذى لم يكتب له الفوز فى معركة عام ١٩٣٩ امام أحمد ماهر ، رفض ترشيح نفسه مفضلا ، ان يعطى كل جهده للجمعية الخيرية الاسلامية التى يرأسها بالرغم من تعريض الدستوريين والمسنطين اياه ، لخوض تلك المعركة ، التى كان المستقلون ، والدستوريون يرونها - بالنسبة لبهى الدين بركات باشا - سهلة للغاية « فى انتخابات عام ١٩٣٩ ، ورغم اشتراك السعديين فى الحكم ، ورغم تأييد الحكومة لأحمد ماهر باشا ، الا أنه لم يستطع الفوز عليه الا بثمانية عشر صوتا ، والان - عام ١٩٤٠ - والسعديون ليسوا فى الحكم ، ليس هناك ما يغرى هؤلاء الثمانية عشر صوتا بانتخاب الدكتور ماهر » .

وعندما فشل الدستوريون فى اقناع د. بهى الدين بركات باشا بترشيح نفسه لرئاسة المجلس ضد د. أحمد ماهر باشا ، أجمعوا على ترشيح أحد أقطابهم لرئاسة المجلس ، وهو ابراهيم دسوقي أباطة « بك » .

وان الدستوريون بترشيحهم لدسوقي أباطة « بك » رئيسا للمجلس النواب ، متناقضين مع رأيهم السابق الذى عبر عنه أنه رغم احترامه ، وحبه لأحمد ماهر ، الا أنه يفضل ان يكون رئيس المجلس ، مستقلا لا حزبيا !

وقد حاول ابراهيم دسوقي أباطة « بك » بعد إجماع الدستوريين على ترشيحه لرئاسة المجلس ان يقنع الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الاوقاف بترشيح نفسه ضد د. أحمد ماهر ، غير ان الشيخ مصطفى عبد الرازق ، آثر

الا يخوض تلك المعركة ، غير المضمونة ! آثر الا يخوض تلك المعركة غير المضمونة . ورغم أنه لم يكون للوفديين في ذلك المجلس أكثر من ستة نواب الا أن القيادة الوفدية كانت تصر على أن يعطى النواب الوفديون ، أصواتهم لدسوقي أباطة بك لا حبا في دسوقي أباطة « بك » ولكن كراهية في أحمد ماهر باشا ، ورغم اصرار القيادة الوفدية على أن يعطى النواب الوفديون أصواتهم لدسوقي أباطة ، السعديين كانوا على ثقة مطلقة من أن نصف هؤلاء النواب على الأقل ، سوف ينتخبون « القطب الوفدى القديم » د . أحمد ماهر ، وقد فعل هؤلاء الستة ذلك في الانتخابات الماضية رغم تأكيد القيادة الوفدية عليهم بضرورة انتخاب د . بهى الدين بركات منافس د . أحمد أحمد ماهر .

وكان المستقلون ، فى المجلس - وهم أغلبية كبيرة - منقسمين فيما بينهم حول انتخاب د . أحمد ماهر : بعضهم يؤثر أحمد ماهر ، البرلمانى الممتاز وبعضهم يفضل دسوقي أباطة ، الحر الدستورى ، وبعضهم وقع فى حرج شديد لأنه يجمع بين صداقة أحمد ماهر ودسوقي أباطة وكان من بين هؤلاء الاصدقاء ، د . حنفى أبو العلا ، الذى أثر ان يخرج من الموقف المحرج ، بالالتجاء الى أبناء دائرته « محرم بك » ليستشيرهم فيمن ينتخبه لرئاسة المجلس ، فعقد سلسلة من الاجتماعات اشترك فيها كثير من ناخبيه ، وكانت اغلبية هؤلاء الناخبين تؤكد ميلهم الى انتخاب دسوقي أباطة وذلك بسبب معارضتهم لموقف د . أحمد ماهر من دخوله الحرب ، الى جانب الحلفاء !

وكان من بين الاعضاء الدستوريين الذين لا يكفون عن اعلان تأييدهم لاحمد ماهر رغم التحذيرات ، التى وجهها له ، رئيس الحزب ، واقطابه ، الا أنه كان مصرا على ان عامل الصداقة أقوى الف مرة من عامل الحزبية وقد أصر الأستاذ شفيق جبر ، على التمسك بتأييد انتخاب الدكتور أحمد ماهر لرئاسة المجلس رغم اصرار الحزب على فصله منه .

ورغم ان على ماهر باشا ، لم يكن عضوا فى مجلس النواب بل كان عضوا بمجلس الشيوخ الا أنه كان يملك عصبية هائلة فى مجلس النواب وكان قد أشيع ان على ماهر ، يحارب ترشيح شقيقه أحمد ماهر لرئاسة المجلس لمعارضة أحمد ماهر ، لسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، التى رفعت لواءها وزارة على ماهر غير ان الأستاذ سعد اللبان من أصدق أصدقاء على ماهر ، قد نفى هذه الشائعة نفيا باتا وأعلن عن استعداد على ماهر لاصدار بيان مكتوب ينفى به تلك الشائعة المغرضة التى تحاول افساد العلاقة بين الأخوين الشقيقين !

وكان على ماهر قد بدأ يجمع حوله انصاره من المثقفين ، الذين كانوا يؤيدون رأيه في موقفه من الحرب وكانوا يزورونه باستمرار في بيته ، وكانت السفارة البريطانية تنظر بحذر شديد الى هذا التحرك ، الذي يقوم به على ماهر خاصة وقد نقل على لسان أحد أصدقائه ، مصطفى الشوربجي بك أن على ماهر باشا بسبيل انشاء ناد سياسى يجمع أنصاره لأن بيته يضيق ، بهم ، ولأن بيته يبعد عن آخر محطة للتراموى ، بنصف ساعة مشيا على الأقدام .

هكذا كانت الأمور ، تجرى فى الأسابيع الأخيرة ، لوزارة حسن صبرى باشا وقد سعدت الى حد كبير ، وأنا أقرأ فى روز اليوسف فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٠ فى العدد الذى احتفلت فيه بتتمة خمسة عشر عاما من تاريخها ، تحليلا سياسيا للأستاذ احسان عبد القدوس لعله كان من أوائل التحقيقات التى كتبها فى روز اليوسف والتى حرص على أن يوقعها باسم : احسان محمد عبد القدوس ، وكان التحقيق تحت عنوان : كلمة حق ٠٠ زعمائنا على حقيقتهم ، وقد جامل بداية هذا التحقيق : احتارت اقلامنا فى زعمائنا وحرنا فى دلهم ودلالهم فما من زعماء أمة من أمم العالم مر عليهم مثل هذا الموقف الذى يمر بنا دون أن يقدروا نتيجة الخطر ، الذى ينجم عن انقسامهم ، واختلافهم ودون ان يسارعوا ، الى الاتحاد ، ووضع أيديهم فى أيدي البعض حتى ينفوا صفا واحدا فى مواجهة الخطر وينقل احسان عبد القدوس على لسان مستقل كبير سألته احسان عن فكرة « الوزارة المحايدة » التى ينادى بها الوفد وعما اذا كانت ستحقق قريبا ، ويقول المستقل الكبير : ومالها الوزارة دى ! اليس حسن صبرى مرضيا عنه من جميع الجهات ؟ ألم يثبت أنه يستطيع التفاهم مع جميع الاحزاب بمن فيهم الوفدون والسعديون ؟ واليست الاعصاب بفضل هادئة ، والأمور تسير فى سيرها الطبيعى دون دوشة ولا أزمات ؟

ويتساءل احسان عبد القدوس عن عدم قيام هيئة تقف بجانب وزارة حسن صبرى ما دام قد ثبت ان جميع الاحزاب ترضى عنها ولماذا لا يتنازل النحاس باشا عن طلباته الخاصة بالوزارة المحايدة والبرلمان ولماذا لا يتنازل احمد ماهر عن رأيه وينضم الى رأى الاغلبية الساحقة حتى يسهل الجمع بينه وبين بقية الزعماء .

ويرد احسان على تساؤلاته تلك ، فى نهاية تحقيقه ، او مقاله السياسى بقوله : تذكرت أن الامر يستدعى التضحية وان التضحية هى الصفة الوحيدة التى تنقص زعماءنا

وتمتلئ الصحف اليومية الصادرة فى صبيحة يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ بخطب الزعماء والقادة ، التى القوها فى اليوم السابق يوم عيد الجهاد ، وكان

البرلمان قد دعى للانعقاد فى ذلك اليوم ، ١٤ نوفمبر ، وفى الساعة الحادية عشرة الا ثلثا انتقل الملك من قصر عابدين الى دار البرلمان يرافقه حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء واصطف الامراء ، والنبلاء على يمين الملك فى « قاعة العرش » بينما اصطف على يساره رئيس الوزراء والوزراء وكان حسن صبرى باشا متشحاً بوشاح محمد على الذى كان قد أنعم به عليه الملك ، فى صباح ذلك اليوم .

وتسلم حسن صبرى باشا خطبة العرش من الملك فى الساعة الحادية عشرة والدفيعه الخامسة ، وبدأ فى تلاوتها بصوت هادى رزين ولكن فى بطن ، وتريث ، وظن المستمعون لاول وهلة ان مرجع هذه الاناة فى التلاوة يعود الى قصر الخطبة ولكن رئيس الوزراء لم يكده يصل الى منتصفها فى خلال سبع دقائق. حتى بدت عليه علامات الاعياء فعلت وجهه - كما قالت صحف المساء التى صدرت بعد ساعة أو ساعتين من وقوع الحادث - صفرة شديدة ثم ضعفت قواه وخر فى موضعه مستلقياً على ظهره ، وأحاط به الوزراء يحاولون اسعافه، وجيء له بكوب ماء ، وأكمل محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ تلاوة خطبة العرش فأتىها فى خمس دقائق .

وقد حاول الدكتور على ابراهيم باشا وزير الصحة اجراء عملية التنفس الصناعى لرئيس الوزراء واستدعى رجال الاسعاف لنقله ، الى أحد المستشفيات غير ان روحه قد فاضت الى بارئها .

الفصل الرابع

فاروق يعرض رئاسة الوزراء على رئيس ديوانه أحمد حسنين ليتخلص منه

أنهينا الفصل السابق بالحديث عن نهاية حياة حسن صبرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، وهو يلقي خطاب العرش نيابة عن الملك فاروق ، كما تقضى بذلك التقاليد الدستورية ، المعروفة وقتئذ ، وقبل أن نتحدث بالتفصيل عن تلك النهاية ننقل هنا - كوثيقة تاريخية - أقصر خطاب عرش عرفته سنوات ما قبل الثورة :

« حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

أحييكم أجمل تحية ، وأسأل الله لكم فى مهمتكم توفيقا تزداد به الأمة قوة وتعز به اتحادا يكفل خير الوطن واستقلاله وأمنه وسلاصته .

لقد وقفت مصر من الحرب التى تستعر نارها ويمتد لهبها الآن غربا وشرقا موقفا أرادته الاناة ، واقتضته الحكمة ، وأدى اليه الحرص الأكيد على سلامة البلاد والوفاء بالعهد فنفتت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى بنصها وروحها تنفيذ اخلاص وصدق وعملت على أن تكون علاقتها مع سائر الدول ، فى غير ما أثرت فيه الحرب علاقات مودة وصفاء ، وأقامت تنظر الى تطورات الحوادث بعين اليقظة ، واثقة بنفسها ، مطمئنة الى حليفتها ، حريصة على سيادتها واستقلالها ، محتاطة لدرء كل ما يمسها عاملة على أن تظل رغم تقلب الأحوال المولوية ، آمنة ، محتفظة بكيانها .

ولا تزال هذه السياسة التى أقرتموها خلال الدورة البرلمانية السابقة والتى اتجهت اليها ارادة الأمة سياسة حكومتى ، وهى عظمة الرجاء فى أن تؤتى هذه السياسة خير ثمراتها ، وان يتم لمصر بفضلها كل ما ترحبه ، وتصبو اليه .

وقد رأت حكومتى ان معالجة ما نشأ عن الحرب من اضطراب فى شئون البلاد الاقتصادية خير كفيل بنجاح هذه السياسة فواجهت الحالة بكل ما استطاعت من وسائل ، وافتت فى حليفة مصر العظمى العون الصادق على ما أرادت . اتفقت معها على شراء محصول القطن الجديد ، ونظمت معها السوق المالية ، وبذلك استقرت المعاملات فلم يكن للتقلبات التى حدثت فى الخارج كبير الأثر فى مصر .

واتجهت حكومتى الى صيانة الاقتصاد الأهلى وتشجيع الانتاج الداخلى فى شتى نواحيه ، فكان من أثر ذلك كله أن عادت دورة التعامل فى أنحاء البلاد على نحو اطمأن الجميع اليه . وزاد فى طمأنينتهم ما أبدته حكومتى من حرص على تمويل البلاد بكل ما هو ضرورى لها فى الظروف الاستثنائية الحاضرة .

ولم تصرف ظروف الحرب حكومتى عن العمل لاستكمال استقلال البلاد ، ولا عن اضطلاعها بأعباء الإصلاح فيها . لقد أقر البرلمان فى السورة الماضية الاتفاق الذى ألغى صندوق الدين كما عاون الحكومة بتأييده لها فيما نهضت به من أعباء الإصلاح فى حدود طاقة الخزينة التى تأثرت تأثرا محسوسا بالأحوال العالمية الحاضرة .

وتجرى الحكومة فى المستقبل على الخطة العملية التى جرت عليها حتى الآن واثقة من معاونتكم وتأييدكم كى يتصل الإصلاح بمرافق الدولة كلها وتظل البلاد آمنة مطمئنة فى هذا الدور المقيق من تاريخ العالم .

لقد كانت الحكمة رائد الأمة المصرية فى جميع أحوالها وكان حرصها على استقلال الوطن واستمساكها به واتحادها فى سبيله أمنع سياج له وأعز زائد عنه ، وأنتم ممثلو الأمة ، أولتكم ثقتها وحملتكم أمانتها فانهضوا بالأمانة وحققوا الثقة عاملين بحكمة الأمة وحرصها يستقيم ميزان العدل والأمن والطمأنينة فى البلاد . لقد وفّت مصر بعهودها وحافظت على طيب العلاقات مع سائر الدول فى الخارج فتخطت البلاد خلال الشهور التى انقضت منذ كانت الحرب الجاضرة أدق الظروف وأعصب الأوقات .

ولى عظيم الرجاء فى ان تظل الحكمة رائدنا وان يصبح العزم الصادق عدلنا .

لحظ الله وطننا العزيز بعنايته ، وشمله برعايته ، ووفقنا جميعا فى خدمته، ليعز جانبه وتعلو كلمته .

انه سميع مجيب » .

أما كيف انتهت حياة حسن صبرى باشا فجأة فقد قالت المصادر المقربة من القصر ومن البرلمان ومن أسرة حسن صبرى باشا ، ان الرجل الوطنى

المصرى ، الصادق الصريح ، حسن صبرى قد استيقظ فى ساعة مبكرة جدا من يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ فصلى الفجر حاضرا ثم أخذ فى قراءة بعض آيات من القرآن الكريم .

ولما شعر بالتعب أخذ حقنة من الكيرومين ، التى اعتاد ان يأخذها فى مثل ذلك الحالات وخرج من منزله مصطحبا معه الأستاذ ميشيل ساويرس - من كبار رجال رئاسة الوزارة - فى نزهة قصيرة حول الجزيرة بالقرب من الشارع الذى يحمل اليوم اسمه فى الزمالك - بالقاهرة .

وخلال تلك النزهة قال انه طلب من وزارة الدفاع أن تمنح ابنه الملازم أول منير صبرى أجازة ليتسنى له حضور حفلة افتتاح البرلمان ، ليشترك فى الاستماع الى خطاب العرش ، الذى سيلقيه لأول مرة فى حياته ، ولكن وزارة الدفاع رفضت طلب رئيس مجلس الوزراء .

وعاد حسن صبرى الى منزله ، ليستبدل ملابسه وليذهب الى سراى عابدين ، حيث قابل الملك الذى فاجأه بتسليمه الوشاح الأكبر من نيشان محمد على .

وبعد أن تسلم الوشاح من الملك ، اتجه الى غرفة التشريفات ، الى أن تمحين لحظات قيام الموكب الملكى .

فى غرفة التشريفات ناول الأستاذ ميشيل الوشاح ، طالبا منه أن يعاونه فى ارتدائه ، ولما كانت النياشين الكبيرة تعاد الى السراى الملكية عقب وفاة أصحابها ، فقد سأل « دولته » الأستاذ ساويرس قائلا : يا نرى كام واحد قبلى لبس النيشان ده .

وقال له الأستاذ ساويرس : « ده باين عليه جديد يا باشا » .

وبعد أن ارتدى الوشاح جلس على مقعد وثير فى غرفة التشريفات ، فأقبل عليه أحمد حسنين باشا ، ومراد محسن باشا ، ليهنئاه فقال لهما : « أنا حاسلم عليكم وأنا قاعد ، أحسن أنا تعبان شويه ومش قادر أقوم .. » .

وصافحهما وهو جالس فى مقعده ، وطلب من الأستاذ ميشيل أن يتفق مع المصور ، واينبرج على موعد يصوره فيه بالوشاح الجديد .

هذا ما حدث قبل أن يوافق رئيس الوزراء الملك ، الى مبنى البرلمان ، أما ما حدث بعد أن أغمى عليه ، فقد سبق أن ذكرنا بعضه . فى الفصل السابق ، ونضيف أنه عندما أغمى على رئيس الوزراء ، وأراد البعض نقله من « منصة العرش » الى اليهو الفرعونى ، لم يجلسوا مفاتيح الباب القريب منه ، فقاموا بكسر الباب ، ووضع رئيس الوزراء على الأرض والتف حوله الى جانب الدكتور على ابراهيم باشا وزير الصحة ، الدكاترة : حامد محمود ، ونجيب اسكندر ،

وحلمى الجيار ، وعبد الرحمن عوض ، وفؤاد رشيد ، واختلفت الصحف فيمن قام بإجراء عملية التنفس الصناعي لحسن صبرى باشا ، أهو على إبراهيم ، أم الأستاذ فؤاد رشيد ، ولكن ثبت أن الذى قام بذلك هو الدكتور حامد محمود ودخلت السيدة الجليلة قرينة رئيس الوزراء ، منيرة هانم ، على زوجها وهو بين الموت والحياة ، وقالت أنه قد تعود على تناول حقن معينة فى وقت الأزمات ، وانصل بعضهم بالمنزل لارسالها الى مبنى البرلمان .

وجاء الملك ، وقف فى أحد أركان الغرفة وسأل الدكتور على إبراهيم باشا : هل هناك أمل ؟ وهز الدكتور على إبراهيم باشا رأسه علامة تدل على أنه لا أمل ، على الإطلاق .

وكان الدكتور ماهر موجودا فراح يواسى ابنه اسماعيل صبرى ، بعد أن أعلن الأطباء أن الروح قد صعدت الى خالقها ، وقام د. ماهر « بتوصيل » حرم الفقيد الى الباب الخارجى ، وكان البروتوكول يقضى بأن يخرج الأمراء أولا ، ولكن الدكتور أحمد ماهر ضرب بالبروتوكول عرض الحائط ، وأفسح الطريق لزوجته الراحل العظيم الذى نقل جثمانه الى منزله فى سيارة اسعاف تابعة للقصر .

وكان الذى تولى تحرير شهادة الوفاة هو على إبراهيم باشا .

وإذا كان الشعب - كما أذكر جيدا - قد استقبل وزارة حسن صبرى باشا بفتور ، بل بضيق شديد ان لم يكن بغضب ما بعده من غضب ، فقد ودع الشعب الرجل وداعا حافلا مهيبا ، شارك فيه كل قادة البلاد ، وزعمائها وجماهير كثيرة من كافة طوائف الشعب ، الذى عرف للرجل أخيرا - وبعده وفاته قدره ، ومكانته ، ووطنيته ، وجرأته ، وصراحته .

ومن بين ما رواه الأستاذ الشيخ عبد المجيد اللبان - وكان وقت وفاة حسن صبرى باشا - شيئا بكلية أصول الدين وكان فى نفس الوقت قد تتلمذ على يدى الأستاذ حسن صبرى - أن قليلين من رجال الأزهر استقبلوا تدريس العلوم الحديثة بالأزهر ، بثورة عنيفة ، بينما أغلبية الأزهرين قد استقبلت ذلك بترحاب شديد ، وقد كان الأستاذ حسن صبرى أفندى هو مدرس الرياضة الذى رحب به الجميع ، الراضون عن تدريس العلوم الحديثة ، والساخطون على تدريسها .

ويمضى الشيخ اللبان قائلا : ان الأستاذ حسن صبرى كان يلقي دروس الحساب على الأزهرين فى مدرسة خليل أغا ، وكانت وقتئذ فى المكان الذى توجد به إدارة الأزهر ، وقد بلغ من اهتمام الأزهرين بدراسة الحساب والجغرافيا وغيرهما مما كان يطلق عليه العلوم الحديثة أن بعض الأزهرين كانوا ينظمون مواد تلك العلوم ، شعرا ويحفظونها عن ظهر قلب .

ويذكر الشيخ اللبان أن الأستاذ على شقير قال في كروية الأرض وكانت تدرس في علم الجغرافيا :

والأرض قالوا انها دائرة كبيرة الحجم شبه الكرة .

ويرى الشيخ اللبان أن حسن صبرى ، ظل يدرس العلوم الحديثة فى الأزهر ، خمس عشرة سنة ، حتى أختير عضوا فى المجلس الأعلى للأزهر ، حيث كان أكثر أعضائه صراحة وجرأة : وقد حدث أن طلب الشيخ سليم البشرى طيب الله ثراه ، وكان شيخا للجامع الأزهر ، نقلى - هكذا يقول الشيخ عبد المجيد اللبان - حيث كنت أقوم بالتدريس ، فى معهد الاسكندرية الدينى ، الى معهد أسيوط وذلك لأن جهة من الجهات طلبت ذلك ، وعندما عرض الأمر على المجلس الأعلى أصر حسن صبرى على معرفة أسباب النقل ، فلما قيل له أن جهة ما هى التى طلبت النقل ، رفض الموافقة على طلب النقل ، وظل يكافح الى أن أقتنع بقية أعضاء المجلس الأعلى ، وكان أن سحب الشيخ سليم البشرى مذكرته ، وبقيت حيث كنت مدرسا ، بمعهد الاسكندرية الدينى ، وكانت الجهة التى يعينها الشيخ اللبان السراى .

وقد قام مجلس النواب بتأبين حسن صبرى باشا فى جلسة خاصة بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ وقد جاء فى كلمة رئيس المجلس د. أحمد ماهر : ان وفاة حسن صبرى باشا خسارة كبرى ، للبلاد ، خصوصا فى هذا الظرف ، العصيب ، الذى نحن أحوج ما نكون فيه الى جهود العاملين المخلصين الذين كان حسن صبرى منذ نشأته فى طليعتهم . لقد حرمنا من جميل سعيه ونزاهته فى العمل . وصدقه فى القول واستقلاله فى الرأى وحسن تكييفه للشئون العامة وشغفه بجمع الكلمة ورغبته الأكيدة فى ضم الصفوف ونوحيد القصد رغم اختلاف الوسائل ، والجهود .. » .

ويتوجه د. ماهر نيابة عن أعضاء المجلس ومن فوق منصبه بخالص العزاء الى السيدة الفاضلة عقيلة حسن صبرى باشا وإلى أبنائه ، وأفراد أسرته الكريمة .

وكان حسين سرى باشا قد خلف حسن صبرى باشا ، فى رئاسة الوزراء وقد كان مما قاله حسين سرى باشا فى مجلس النواب ، باسم ، الحكومة الجديدة : بقلوب تفيض بالآسى ، والآسف ، أتحدث الآن ، عن الرجل العظيم ، المغفور له حسن صبرى باشا ، وقد كان بالأمس قسوة ، وكلمة ، وعملا ، صالحا ، يملأ السمع والبصر ، ويشير الأكابر والاعجاب وإذا هو الآن مجرد ذكرى تثير اللوعة والألم .

لقد ظل رحمه الله يغالب المرض ويغلبه ، ويقاوم الضعف ، ويقهره ، ويعمل بالعقل ، الرصين ، وتجارب السنين ، والحكمة البالغة والاخلاص الوفير

حتى وافاه القدر المحتوم فوق ، أمامكم فى هذه القاعة الكبرى رافعا علم
المجاهد ، وخطاب العرش يتدفق من فيه مع ما كان يعانيه فراح شهيد الواجب ،
الوطنى بل راح مثلاً ، أعلى ، فى التضحية لمصلحة الوطن .

وكان من بين ما قالته صحيفة الديلى تلجراف - فى مقالة افتتاحية طويلة - :
لقد سطا الموت على رئيس وزراء شعب صديق حليف ، فطويت بذلك صفحة
ناصعة مجيدة من صفحات شخصية ممتازة كانت تبشر بالخير لمصر ، وخاصة
فى هذه الأيام التى لا يستغنى فيها عن حكمة الرأى وعظم النفوذ .

وتعتبر الصحيفة البريطانية عما تحس به بريطانيا من خسارة لوفاة
حسن صبرى باشا ، وهى خسارة يشعر بها خاصة الوزراء البريطانيون ،
ويزيد فى الأسف ما هناك من اعتبارات شخصية ، وسياسة اذ كان الفقيه
رحمه الله ، موضع حب الناس واحترامهم ، عندما كان وزيراً مفوضاً لمصر ،
فى لندن فمناذ بضع سنين . وهم لا يزالون ، لهذا الاحترام ، وذلك الحب ،
محافظين والحق ، انه ليس من السهل ، اليسير ملء الفراغ ، الذى خلفه الرزء ،
فى الفقيه حسن صبرى وطويت ، بذلك ، صفحة حسن صبرى باشا كرئيس
للوزراء .

وبدأت ، صفحة جديدة ، لحسن سرى باشا ، رئيس الوزراء ، الجديد .

ويقول الأستاذ محمد التابعى : فى مساء نفس اليوم ، الذى توفى فيه
حسن صبرى باشا ، صدر مرسوم ملكى يكل الى عبد الحميد سليمان باشا
القيام بأعمال رئيس الوزراء ريثما يتم اختيار الذى يخلف حسن صبرى باشا ،
فى رئاسة الوزراء .

وكان هذا المرسوم مناورة تمويه ، وتضليل أخرى من حسنين باشا -
كما يقول الأستاذ التابعى - لأن السفارة البريطانية ، قد فهمت - كما فهم
الناس - من انابة عبد الحميد سليمان باشا للقيام بأعمال رئيس الوزراء ،
ان أمر اختيار الرئيس الجديد للوزارة قد يطول ويستغرق بضعة أيام ، ولكن
السفارة والسفير والوفد ، والأحزاب : كل هؤلاء فوجئوا - بعد يوم واحد -
باختيار حسن سرى باشا رئيساً للوزراء .

ويروى الأستاذ التابعى قصة اختيار حسن سرى باشا ، لرئاسة الوزراء ،
نقلاً عن أحمد حسن باشا بقوله : يقول حسنين باشا بالطبع : كلمنى الملك
بالتليفون فقلت له ، هل يأذن لى مولاي بمقابلته ؟ فقال : أيوه ، لكن خليك
فى مكتبك ، وأنا جاى عندك . . وجاء فاروق ، وقد تكلف هيئة الجده وعرض
على رئاسة الوزارة ، وكان على ماهر باشا هو السياسى ، الوحيد الذى استقبله
الملك سرا ، بعد وفاة حسن صبرى باشا واستشاره فى الموقف

وأدركت - هكذا يقول حسنين باشا - ان ترشيحي لرياسة الوزراء جاء من جانب على ماهر ، وانه مقلب من رفعتة ، لكى يتخلص منى نهائيا : يعنى أبقي رئيسا للوزارة أسبوعين ، أو شهرا ، ثم أقال ، أو أرغم على الاستقالة ، وأخرج من السراى الى دارى لأبقى فيها نهائيا . أدركت هذا بالبديهة ولأن فاروق ، الذى كان يعارض ويرفض تعيينى رئيسا للديوان لا يمكن أن يكون هو صاحب فكرة تعيينى رئيسا للوزارة ، الفكرة اذن فكرة ، على ماهر ، ولغرض خفى .

ويقول أحمد حسنين : اعتذرت بأدب عن قبول المنصب الكبير .

وقال لى الملك : لا تتسرع : فكر شوية ، كمان ، وسوف أعود اليك

وتركنى ، وانصرف ، وهنا دخل عبد الوهاب طلعت باشا ، فطلبت أن يوافيني بلوسبيات رؤساء الوزارات والوزراء ، السابقين .

وفى ادارة المحفوظات بقصر عابدين ملف أو دوسيه خاص لكل رئيس وزارة سابق ، وكل وزير سابق وكل زعيم سياسى من السياسة المصريين

عاد الملك وسألنى : هيه .

وقلت له : ياتقعدنى جنبك ياتخرجنى من السراى ، وسأل الملك

يعنى ايه .

وقلت : أنا لا أصلح لهذا المنصب تم ان الناس سوف تقول أن حسنين ربى فاروق وكسب نفوذا ، عنده لكى يستغل هذا النفوذ ويعمل نفسه رئيس وزارة ، بينما فى البلد عشرات ممن يصلحون خيرا منه لهذا المنصب ، ونساء فاروق : زى مين ؟ قلت : هذا ما أبحث فيه الآن وقال فاروق : ضرورى هذا المساء ، تقول لى مين ، قلت : سمعا وطاعة سوف أقدم اسم المرشح ، هذا المساء .

وعاد فاروق ، بعد نحو ساعة ، وسألنى مين بقى يا سيدي ، الذى ترشحه ؟ قلت حسين سرى . وصاح فاروق : أعوذ بالله دا راجل بتاع الانجليز ، مش ممكن ، شوف لك حد تانى وتركنى وخرج .

وجلست أنتظر عودته ، وكنت أعرف ان فاروق لا يستريح الى حسينه سرى ولا يحبه رغم وجود صلة النسب العائلية ورغم اجتماعه به مرارا ، فى سهرات الأسرة ، فقد كان حسين سرى زوجا لخالة الملكة فريدة .

ويقول أحمد حسنين : انه وضع استقالته اذا لم يعين حسين سرى باشا . وانه قد أخذ يشرح للملك سر اختياره لحسين سرى باشا فهو نسيبك وهو أحرص الناس على حقوقك ونحن فى ظروف عالمية ومفاجآت دولية خطيرة . . والحكم الآن فى أيدي أحزاب الاقلية ، التى لا تمثل البلاد ، والوفد صاحب

الأغلبية الحقيقية ، مقصى عن الحكم ، وتعيين رجل مستقل غير حزبي مثل حسين سرى فى رئاسة الوزارة قد يخفف ولو قليلا من حدة خصومة الوفد للسراى ، ثم ان حسين سرى ، رجل مقبول عند الانجليز ، وسوف يسكتون على تعيينه كما سبق ، ان سكتوا على تعيين حسن صبرى باشا ولا يلحون ولا يندرون . بوجوب قيام ، وزارة وفدية : يعنى اننا بتعيين حسين سرى نتفادى الاصطدام الآن بالانجليز ، ووافق الملك ، على اختيار حسين سرى باشا لرئاسة الوزارة . . . وراح رسل القصر يبحثون عن حسين سرى باشا ، الى أن عثروا عليه ، وكلفه الملك بتشكيل الوزارة « وكان ذلك فى مساء ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ » .

وبعد ساعتين ، تم تشكيل الوزارة وأدى الوزراء ، اليمين الدستورية فى الساعة الثامنة مساء وكان أول المهنتين لحسين سرى باشا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغى وعبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان الملكى ، وعلى الشمسى باشا رئيس مجلس ادارة البنك الأهلى وصالح حرب باشا ، والسفير البريطانى سير مايلز لامبسون . . . و . . .

ويقول الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ، فى كتابه « تاريخ الوزارات المصرية » الذى أشرف عليه الأستاذ حسن يوسف - وهو الذى عايش جزءا من تاريخ الوزارات المصرية وشارك فى أحداثها وخاصة خلال الفترة من ١٩٤٢ الى ١٩٥٢ يقول : حتى لا يفاجأ البريطانيون بتعيين رجل لا يرغبونه فى المنصب الذى خلا بوفاة حسن صبرى باشا ، فقد بادر السير مايلز لامبسون ، الى الالتقاء ، برئيس الديوان أحمد حسنين باشا وحذره من تعيين محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ . كرئيس للوزارة وذلك ، بعد أن ترددت الأقوال عن أن النية تتجه الى هذا التعيين وقد ساق السفير البريطانى فى القاهرة لحسين باشا الأسباب ، التى تدعو بريطانيا الى عدم الثقة فى مرشح ، القصر ، وكان منها ما هو معروف من علاقة وثيقة بين خليل بك وعلى ماهر باشا كما كان منها أيضا ما هو معروف من آراء ، الرجل ، التى يدافع عنها باستمرار عن المصالح الإيطالية ، فى مصر .

وحين سأل حسنين عن يرشحه السفير البريطانى أجاب لامبسون ان هذا ليس من شأنه ولكنه يطلب رجلا ، محل ثقة وقدرة والحرب على أبواب البلاد ، ثم ان أفضل الصيغ قيام لحكومة تتكون من ائتلاف الأحزاب ولكن اذا تعذر ذلك فبالامكان اقامة حكومة محايدة تسندها كل الأحزاب أو على الأقل لا تعارضها ثم يشير السير مايلز لامبسون من هذا الى وجود عدد من الرجال القادرين ، على تأليف حكومة من هذا النوع ، مثل حافظ عفيفى أو على الشمسى ، وهما معروفان باخلاصهما ، للمعاهدة بالإضافة الى تمتعهما بثقة الشعب المصرى ، والحكومة البريطانية : هكذا تقول الوثائق البريطانية ، كما أن هذه الوثائق « من لامبسون ، الى هاليفاكس » تقول أيضا : فى صباح اليوم التالى

« ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ » يتصل رئيس الديوان أحمد حسنين باشا بالسرد مايلز لامبسون ويبلغه بصورة سرية للغاية أن النية قد استقرت ، على تكليف حسين سرى باشا وزير الاسغال فى الوزارة السابقة بتأليف الوزارة الجديدة وقد أبدى السفير البريطانى ارتياحه للاختيار ووصف سرى باشا ، بأنه صديق للبريطانيين ورجل على قدر كبير من النشاط والتصميم بالرغم من بعض ميوله الاوتقراطية .

شئ آخر ، دعا السير مايلز لامبسون لبدء ، ارتياحه لاختيار حسين سرى باشا وهو ما كان يجهر به دائما من أقوال تنضح بالكراهية لعل ماهر باشا العدو اللئيم « آنذاك للبريطانيين » .

أما د . محمد حسين هيكل فيؤكد ، ان حسين سرى باشا ، أثناء نشييع جنازة « حسن صبرى باشا » ضحى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ طلب اليه أن يخاطب زملاءه الوزراء ، الدستوريين لكيلا يغيب أحده منهم ، عن القاهرة بعد ظهر هذا اليوم عند ذلك ، عرفت أنه كلف بتأليف الوزارة الجديدة .

ويضيف د . هيكل ، الى ذلك قوله : ذهبت بعد ظهر يوم ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ الى رئاسة مجلس الوزراء بدعوة من حسين سرى باشا ، والتقيت هناك بعبد المجيد بك ابراهيم صالح ، وتحدثنا فى تأليف الوزارة ، واتفقنا على أن يضم للأحرار الدستوريين وزير ، جديد ، انتهى رأينا ، الى أن يكون ، محمد « بك » عبد الجليل ، أبو سمرة ، وعمل سرى باشا فى المستقبلين ، بضمه للوزارة حسن صادق « بك » ! وكيل المالية ، وجعله وزيرا لها وكذلك تم تأليف الوزارة ودعى أعضاؤها للاجتماع ، واتفقت كلمتهم على أن برنامجها هو برنامج ، الحكومة السابقة .

وكان تأليف وزارة حسين سرى باشا ، الأولى ، على النحو التالى : حسين سرى : للرئاسة والداخلية والخارجية : محمد حلمى عيسى : للعدل ، صليب سامى ، للتجارة والصناعة ، محمد حسين هيكل للمعارف ، الشيخ مصطفى عبد الرازق : للأوقاف : عبد القوى أحمد : للأشغال ، أحمد عبد الفقار للزراعة ، عبد المجيد ابراهيم صالح : للمواصلات والتموين ، على ابراهيم للصحة ، حسن صادق : للمالية ، محمد عبد الجليل ، أبو سمرة للشئون الاجتماعية ، يونس صالح : للدفاع الوطنى .

ولوحظ ، أن أحدا من الحزب الوطنى ، لم يشترك فى وزارة حسين سرى باشا ، وقد قيل ، كتبرير لعدم اشتراك حافظ رمضان باشا فى وزارة حسين سرى باشا أن الحزب لا يقبل الاشتراك فى وزارة تتعارض مبادئها مع مبادئ الحزب الوطنى ، ولم يكن هذا التبرير ، معقولا ، لأن سياسة وزارة حسين سرى كانت هى سياسة وزارة حسن صبرى ويخيل الى أن حافظ رمضان باشا

رئيس الحزب الوطني ، قد رفض الاشتراك في الوزارة الجديدة لأنه لم يستطع أن يحقق بعض ما كان يطالب به الحزب الوطني في وزارة حسن صبرى ، كما أن مقاومة غالبية ، أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطني لاشتراك حافظ رمضان ، باشا في الحكم ، كانت قد تضاعفت . أثناء وزارة حسن صبرى باشا ، الأمر الذى دعا حافظ باشا الى عدم الاشتراك في وزارة حسين سري وقيل أن صحة حافظ رمضان باشا لم تمكنه من الاشتراك في الوزارة وكان حسين سري ، قد عرض على عبده الرحمن الرافعى بك أن يشترك الحزب في الوزارة ولكنه بعد التشاور مع زملائه ، قرر الاعتذار عن المشاركة في الوزارة وكان حسين سري من مواليد « ١٨٩٢ » وكان والده ناظرا للأشغال وهو من خريجي السعيدية الثانوية ، وقد حصل على دبلوم الهندسة من جامعة لندن ١٩١٥ وكان متخصصا في شئون الري وقد عمل مساعدا ، لمدير أعمال شئون الري بوزارة الأشغال وتدرج في وظائف وزارة الأشغال الى أن أصبح وكيلها ، وقد تولى وزارة الأشغال في عام ١٩٣٧ كما ولى بعدها وزارات ، الدفاع والمالية والمواصلات وقد قيل عن حسين سري ، انه نجح نجاحا كاملا ، كوزير ، للأشغال ونجح نجاحا ، قريبا من الكمال في وزارة الدفاع ولكنه لم ينجح الا نجاحا نوعيا ، كوزير للمالية .

وكان حسين سري ، وقت تشكيله الوزارة من أصغر رؤساء ، الوزارات . سنا ، ان لم يكن أصغر رؤساء الوزارات سنا اذا استثنينا الأمير محمد توفيق . باشا الذى كان قد ألف وزارة في عهد والده اسماعيل باشا ، وكان محمد توفيق باشا وقتئذ وليا للعهد !

والجدير بالذكر ، أنه بعد أيام من تشييع جنازة حسن صبرى باشا ، وتأليف حسين سري باشا وزارته الأولى قام الملك فاروق برحلة صيد ، الى البركة الملكية بناحية المنصورة وكان يرافقه في رحلته تلك النبيل اسماعيل داود والنبيل حسن طوسون والدكتور فؤاد سلطان وياوره اليوزباشى عز الدين عاطف ، و . و .

الفصل الخامس

معركة عنيفة بين الحليفين « الأحرار الدستوريون والسعديون » حول رئاسة مجلس النواب

تحدثنا عن المناورة السياسية ، التي واكبت تشكيل وزارة حسين سرى باشا ، وكيف ان الملك فاروق - بتحريض من على ماهر باشا وكما يقول أحمد حسنين - عرض على أحمد حسنين ، تشكيل الوزارة ، بغية التخلص منه ومن نفوذه فى السراى ، وكيف فهم ، أحمد حسنين - كما يقول أيضا - المؤامرة ورفض تشكيل الوزارة ، وفى نهاية الحلقة أشرنا الى نوع من الاستهتار الملكى فى تلك الأيام السياسية ، العصبية آثر الملك فاروق أن يقوم برحلة صيد الى بركته الملكية ، قرب المنصورة يرافقه فيها عدد من النبلاء والأصدقاء . بل لقد وجد لديه الوقت ليشترك ، فى معرض اقامته الجمعية الزراعية الملكية .

وكانت الجمعية الزراعية الملكية قد نظمت فى ذلك الوقت معرضا للكلاب عرض فيه ١٣٠ كلبا من مختلف الفصائل والأشكال وقد اشترك الملك فاروق ، فى هذا المعرض ببعض كلابه من بينها كلبه المشهور « كلودو » وقد فاز كلب الملك فاروق - بالطبع - بالجائزة الأولى من الفصيلة الذئبية !

وقد روى لى الأستاذ أمين محمد فهميم السكرتير الخاص للملك فاروق ان فاروق قد ذكر له ، أن كل أصدقائه تنكروا له ، بعد الثورة وانه - أى فاروق - سأل - سأل أمين فهميم - ذات مرة : أتعرف من هو أوفى مخلوق عرفته فى حياتى ، وقال ، أمين فهميم : فلان ، ورد فاروق : لا ، وقال أمين فهميم : لعله ، فلان أو فلان ، وقال فاروق : لا هذا ، ولا ذاك ، انه لا يخطر على بال أحد انه لورينو .

ولورينو - كما يقول الأستاذ أمين محمد فهميم - هو الكلب البوليسى الخاص بفاروق ، الذى ظل يلازمه ، كظله ، ولما مات ، أمر فاروق بإعداد قبر

له ، بقصر المنتزه تعلوه ، لوحة رخامية عليها اسمه الأصلي كما هو وارد في شهادة أصله . . « كلودوفون دن هاوزن » .

كان هذا يجرى بينما الغارات الجوية التي شنتها الطائرات الإيطالية قد أحالت ، الكثير من أحياء الاسكندرية الى ركام ، تلك الغارات التي وصفها حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء ، بأنها مؤلمة ، ومؤسفة للغاية ، لأنها أصابت الفقراء :

وكان حسين سرى باشا ، قد حرص مع بداية توليه الوزارة ، على أن يؤكد أنه مستقل لا ينتمي الى أى حزب ، فالعدالة بين الجميع ، هي رمز ، الحكم ، الحاضر العدالة بين جميع الألوان ، والأديان والنزعات والحق ، وحده هو الفيصل ، وفيما عدا ذلك ، عمل سريع ، وبت سريع وقد كان أول ما رزئت به وزارة حسين سرى باشا وفاة وزير الدفاع ، يونس صالح باشا الذى وافته المنية بعد أيام من تقلده وزارة الدفاع .

أما أولى الأزمات ، التي واجهت الوزارة الجديدة ، فقد كانت بلا جدال أزمة انتخابات رئيس مجلس النواب : وكان حسين سرى باشا ، يحرص ، على أن تتوثق علاقاته بالسعديين وعلى رأسهم ، الدكتور أحمد ماهر ، باشا ، وفي نفس الوقت كان حريصا على ارضاء الدستوريين ، الذين رشحوا ، الأستاذ ابراهيم الدسوقي بأبالة ، وكانوا ينتظرون من رئيس الوزارة ، أن يقف ، الى جانبهم باعتبارهم ، الحزب الوحيد الذى تعتمد عليه ، الوزارة فى مجلس النواب .

ولكن حسين سرى باشا ، فيما يبدو كان صريحا ، وواضحا ، للغاية مع السعديين ومع الدستوريين ، ولذلك ، أعلن أنه ووزارته ، على الحياد فى معركة رئاسة مجلس النواب ، ولذلك لم يظهر للحكومة فى هذه الانتخابات - كما يقول د . هيكمل - أثر وقد اشتد وطيس معركة رئاسة المجلس ، غير أن المعركة لم تطل اذ أجريت الانتخابات فى ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ - أى بعد أربعة أيام من وفاة حسن صبرى باشا وأسفرت عن فوز الدكتور ماهر باشا بـ ١٣٠ صوتا بينما حصل الأستاذ ابراهيم دسوقي بأبالة على ١٠٩ أصوات ونال صدقى باشا - الذى لم يكن مرشحا - صوتين كما نال النائب عيسوى صقر - الذى لم يكن مرشحا أيضا - صوتين ، ونال توفيق دوس باشا صوتا واحدا ، وفور اعلان انتخاب د . ماهر باشا ، رئيسا لمجلس النواب ، صعد أحمد ماهر ، الى المنصة ليشكر النواب جميعا ، على ما أملاه ضمير كل واحد منهم على نفسه فى صدد هذه الانتخابات وخص بالذكر ، أولئك الذين تفضلوا باعطائه أصواتهم وهم يخالفونه فى رأى ذلك لأنهم فرقوا بين ما يقتضيه هذا المركز من اعتبارات وبين الرأى السياسى ، لئلا يغلبه وقال د . ماهر انه لا يعتبر انتخابه ، دليلا ، على أى اتجاه من الاتجاهات .

وكان جميلا ورائعا - أن يقف الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الأوقاف -
الحر الدستوري - نيابة عن الحكومة ، مهنتا ، الرئيس الجديد ، للمجلس مؤكدا
أن موقف الحكومة كان موقف حياد ، لأنها ترى أن هذا الأمر ، من اختصاص
النواب وحدهم ، والحكومة لا تفرق بين أى عضو يرى الأعضاء أنه أصلح
لرئاسة مجلسهم والحكومة لا ترى فى الدكتور ماهر - الرئيس الجديد - إلا
صديقا كريما سواء ، أكان فى المعارضة ، أم فى جانب التأييد . وحدث
النائب محمد محمود جلال باسم الحزب الوطنى وكان من بين ما قاله :

سيدى الرئيس الموقر : فى مدى الأحد عشر عاما ، التى تسرفنا فيها
بتداول شئون وادى النيل المحبوب بين جدران هذا المجلس وما فارقت فيها
مقعدى هذا - كنت وإياكم ، على خلاف فى رأى ولكننا قدرنا فيكم دائما ،
الحزم فى الرئاسة والنزاهة فى توجيه المناقشات ، وشهدناكم تعطون الحق
فى الكلام لكل من يطلبه دون أى تمييز مهما اختلغت الظروف وانما ينظر الى
هذا التقدير حين يأتى الانتخاب للرئاسة ولهذه الصفات اللازم توافرها فيمن
ينتخب لرئاسة المجلس ، الموقر ، اتجه الذين أولوكم ثقتهم ، وعلى هذا
الأساس أهنتكم بهذه الثقة .

كانت معركة رئاسة مجلس النواب من أعنف المعارك ، وأكثرها سخونة ،
وكانت بحق صورة للحياة السياسية والحزبية منها بنوع خاص ، وتعطينا
الصحف الصادرة وقتئذ وهى تتناول هذا الموضوع صورة حية لحياتنا السياسية
والحزبية فى بداية الأربعينات تقول منلا مجلة روزاليوسف ، وهى تصف
جلسة الانتخاب : « كانت جلسة حافلة ، عامرة وكانت أعصاب الجميع مرهقة
الى حد التوتر وكان « فرسا الرهان » يجلسان فى مقعديهما تبلى عليهما سمات
الهلوه ، الذى يسبق العاصفة وعلى الرغم من أن الدكتور ماهر كان يحتفظ
بهلوه كبير ، فان أصابعه كانت تعبر عن ثورة مكبوتة ، وكانت فى يده ورقة
يخط عليها أرقاما أغلب الظن أنها كانت حسبة يقوم بجمعها وطرحها وإخراج
النتائج أما الدسوقي بك فقد كان بادئ الاضطراب والتأثر طوال فترة
الانتخاب ، فلما باتت تباشير النتيجة غادر المجلس قبل اعلانها ليستعيد هدوءه
فى مكان آخر .

وكان النواب الوفديون قد اتفقوا فيما بينهم على ألا يضعوا أوراقهم فى
صندوق الانتخاب قبل أن يعرضوها على كبيرهم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ،
ويوافق عليها .

وكان الأحرار الدستوريون يعرضون أوراقهم أيضا على لجنة مؤلفة من
أقطابهم كانت مهمتها الكشف على أوراق زملائهم والاستيثاق من مطابقتها لقرار
الحزب ، ولكن أحد النواب من الأحرار الدستوريين وصف هذا الاتفاق بأنه
اتفاق بارد لأن فيه معنى الشك فى ذمة النواب مع أن نوايا النواب يجب أن

تكون فوق مستوى الشبهات لأن المسألة مسألة ثقة ، وأدرك النواب السر في ثورة زميلهم حينما تبين لهم أنه أعطى صوته لمرشح السعديين ، وعندما قام الدكتور ماهر ليعطى صوته عثرت قدمه في بساط القاعة عثرة خفيفة فتعاظم الأستاذ الدسوقي بك واعتبرها بداية طيبة له وقال : أهو سقط قبل الانتخاب ، وعندما قام الأستاذ الدسوقي بك ليعطى صوته قال الله أكبر فارتفع صوت من الخلف يقول : على من طغى وتجبر ، وكان مفهوما أن الدكتور بهي الدين بركات باشا سيعطى صوته للدسوقي بك أو على الأقل ، لن ينتخب الدكتور ماهر ولكن الذى حدث ان سعادته لم يعط صوته لا للدكتور ماهر ولا للدسوقي بك ولكنه وضع في صندوق الانتخاب ورقة بيضاء من غير سوء .

واتجهت الأنظار الى الأستاذ سايبا بك حبشى وتساءل كثيرون ماذا يكون موقفه من زعيمه السابق هل يعطيه صوته ، أم يحتفظ به لخصمه ، وتعثر سايبا بك في خفزه ، ووضع ورقته في صندوق الانتخاب ثم ابتسم للدكتور ماهر في حياء ، وهنا أدرك النواب ، أن زميلهم وإن كان قد استقال من الهيئة السعدية الا انه لا يزال يحتفظ بصداقته للدكتور ماهر . وكان السائد ان الأستاذ شفيق جبران لن يحضر الجلسة حتى لا يتورط في اعطاء صوته لصديقه الدكتور ماهر ، وبذا يكون قد خرج ، على قرار حزبه ولكن « شفيق » حضر الجلسة وأعلن لزملائه في صراحة أن مسألة الرئاسة تخص كل نائب ، وكل نائب حر في أن ينتخب من يشاء من غير رجوع الى حزبه ، ومن هنا فهم الجميع أنه خارج على حزبه وأن صوته سيعطيه للدكتور ماهر ، ولأول مرة يظهر شفيق جبر على المسرح بوجه عار لم تمسسه يد الماكير على أنه ما كادت تعلن نتيجة الانتخاب حتى كان أول مهنئ الدكتور ماهر ، هو الأستاذ شفيق جبر ، وقد كانت التهنية علنية وأمام اخوانه النواب الأحرار ومال زميل على زميل وقال : شفيق جبر ، يلعب على المكشوف . فقال الآخر : أحسن من الذى يلعب من وراء الستار .

وعند فرز الأوراق ، استبعدت لجنة الفرز أربع أوراق ، قالت عنها أنها باطلة ، من بينها اثنتان استبعدتا لأن على أحدهما الدكتور أحمد ماهر مشطوب ومكتوب تحته اسم الدسوقي بك ، وعلى الورقة الأخرى اسم الدسوقي بك مشطوب ومكتوب تحته اسم الدكتور ماهر ، وصاحبها هاتين الورقتين أحدهما النائب المحترم حسنين سعيد والآخر هو النائب المحترم حامد العلايلي ، .

وتقول روزاليوسف عن معركة انتخاب وكيل مجلس النواب ما يلى :

● كان الأحرار الدستوريون قد وعدوا الأستاذ عبد الحميد عبد الحق - زعيم المعارضة الوفدية فى المجلس - بتأييده إذا رشح نفسه لوكالة المجلس. نظير تأييد الوفديين لهم فى انتخابات رئاسة المجلس وبناء على هذا الاتفاق أعطى جميع النواب الوفديين أصواتهم للدسوقي بك أباطة . ولم يخرج واحد منهم

على المجموع ويعطى صوته للدكتور أحمد ماهر بدليل أنهم جميعا أطلعوا الأستاذ عبد الحق ، على أوراق الانتخاب قبل ان يلقوها فى الصندوق .

● بعد ظهور نتيجة الانتخاب ذهب « معالى » أحمد بك عبد الغفار و « معالى » عبد المجيد ابراهيم و « معالى » عبد الجليل أبو سمرة بك الى غرفة الدكتور أحمد ماهر ، واختلوا به وتشاوروا فى بقية انتخابات المجلس فاقترح الوزراء الدستوريون أن تبقى الترشيحات كما كانت فى العام الماضى على أن يرشحوا محمد بك توفيق خليل مكان الدسوقي أباطة بك الذى كان وكيلًا للمجلس فى العام الماضى ، ومعنى ذلك أنهم تخلوا عن ترشيح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وقبل الدكتور أحمد ماهر ، الاقتراح ولكنه اشترط على الدستوريين أن يؤيدوا ترشيح الأستاذ عبد الرحمن البيلى لرئاسة لجنة المالية بالمجلس وقبل الدستوريون هذا الشرط ، وسمع الأستاذ عبد الحميد عبد الحق بالحبر فاتصل « بمعالى » أحمد بك عبد الغفار و « معالى » عبد الجليل أبو سمرة بك تليفونيا وقال لهما : عيب ، الوزيران ، زعيم المعارضة الوفدية بضرورة تلانى حدوث هذا العيب وعاد الأحرار الدستوريون لبحث موضوع تأييد ترشيح عبد الحميد عبد الحق لوكالة المجلس ولكنهم اتفقوا على ألا يتفقوا . وأفتح قوسا بسيطا ، لأقول : ان روز اليوسف نشرت كاريكاتيرا مع موضوع انتخابات مكتب مجلس النواب يقول أحدهما للآخر : أنا مبادئى أنظف مبادئ سياسية فى البلد ، ويرد عليه الآخر بقوله : طبعا مادام بتغيرها كل ثلاثة أشهر وأقفل القوس بسرعة ! .

● وتنهى روز اليوسف ما كتبته عن معارك انتخاب رئيس ووكيل رئيس مجلس النواب بقولها : يجب أن نسجل للأستاذ عبد الحميد عبد الحق موقفا جديرا بالثناء فقد رشح نفسه لوكالة المجلس ، وكانت الأصوات التى نالها تدل دلالة واضحة على ماله من مكانة طيبة بين زملائه النواب ، النواب الذين يضمهم مجلس لا يعترف به حزب الأستاذ عبد الحق .

وقد حمد الكثيرون للنائب الوفدى ترشيح نفسه ، واعتبروا هذه الخطوة من جانب الوفد فى الاعتراف بمجلس النواب دليلا على الاتجاه نحو الحق ، وكان أول اشتراطاته حل هذا المجلس لأنه لا يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ، ونحن وان ساءنا سقوط الأستاذ عبد الحق فى هذه الانتخابات الا اننا نهنيئ به ناله من أصوات تدل على تقدير واعتراف له بالكفاية الشخصية : لقد كانت انتخابات المجلس هذا العام تنم عن روح دستورية تليق بنواب أثبتوا أنهم جديرون بعضويتهم ، حريصون على المبادئ الدستورية وحرية الرأى التى كفلها الدستور !!

أما مجلة المصور ، فقد كتبت فى باب « سكلانس » ، الذى يحرره « منحوس » ، وهو لقب كان يختاره أستاذنا فكرى أباطة ليوقع به مقالاته

وتعليقاته ، المتحررة من كل قيد ، تقيده به دار الهلال أو الحزب الوطني ، أو أى قيد آخر : يقول الملحوس تحت عنوان : المعركة الكبرى • الله أكبر ، الله أكبر ، ولله الحمد : انتهت مصر من معركتها الكبرى الخاصة برئاسة مجلس النواب ، ومناصب الوكلاء والسكرتاريين والمراقبين ، وتفرغت للمعارك الصغرى الدائرة فى أوروبا بحرا ، وجوا ، وبراً •

غير أننا نسجل للتاريخ هذه الظواهر - جمع ظاهرة - الاجتماعية :

أولاً : عرف الوفد من قديم الزمن بأنه كتلة وأن التماسك والتساند هما طابعاه ، والسعديون ، وفديون وقه ظلوا محتفظين بالطابعين والكتلة •

أما الحزب الدستورى فقله عرف منذ وجهه بأنه عدة أحزاب فى حزب • قال عبد الرازق حزب ، ورشوان باسا محفوظ وجماعة من أسسوا فنانزلا حزب ، وحفنى محمود بك حزب ، والبهاروة حزب ، والمدهش مع كل هذا التفكك أن الحزب الدستورى معروف فى قاموس السياسة المصرية بأنه أبرع حزب فى المعارضة وسر قوته فى موظفى الحكومة الكبار الذين « ترستقوا » - ترستق معناها تمكن - من زمن فى مناصب المولة الكبرى ، ومن هنا نعرف سر فشله عندما يذوق النعيم ، وسر نجاحه عندما يذوق الجحيم •

ثانياً : للتاريخ ، ثبت فى هذه المجلة أن المناصب الوزارية « هانت » أى والله العظيم هانت لدرجة أنه قد أصبح يتطلع إليها كل « حزبي » يأتى عليه النور ، ولدرجة أنه أصبح يتطلع إليها كل شاب ناشئ مهدت له الحزبية قليلا من السميّاتى ، والردحة ، والقبول ، أى والله هانت المناصب الوزارية حتى ملأت أدمغة الناشئين من خيرة المتخرجين فى أكبر جامعات الثقافة الأوروبية ، وكانت نتيجة ذلك أن كل طامع فى المجد متعجل له أخذ يشتري الوصول إليه بأساليبه ، وأحلامه ومبادئه ، فرماها كلها فى السوق ليشتري بها الأمل السريع •

ثالثاً : النطلع للمناصب الوزارية شغل شبابنا كما شغلهم التطلع لأى منصب ولو كنت قد درست مثل ربح التهافت على وظائف الرقابة والسكرتارية بمجلس النواب لعلمت أننا فى موجة أخلاقية كبرى تعصف بالأغصان اليانعة من شبابنا المأمول فيه : كل مرشح كان يتصل بمختلف الأحزاب جهرا ، ان أمكن وسرا ان لم يمكن ، وهذه أساليب « العمدة » من الطراز القديم لا يفرق الباحث الاجتماعى فيها بين المتعلمين وغير المتعلمين • وهكذا أسفرت معركة الانتخابات فى مجلس النواب ، عن نمر ومناورات ومؤامرات ، وألعيب ، وخداع ، وعليه العوض •

وتقول أيضا مجلة المصور ، عن ترشيح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق لوكالة المجلس : ان الترشيح قد عرض على الهيئة الوفدية البرلمانية للنواب ،

فوافقت عليه وان النحاس باشا شخصيا قد وافق على هذا الترشيح قبل اعلانه وأن موافقة الوفد - كوفد - على هذا الترشيح قد تمت بالاجماع !

وكان هذا الذى قاله المصور ردا على ما قيل من أن الأستاذ عبد الحميد عبد الحق قد رشح نفسه لوكالة المجلس بصفة شخصية ، فأكد المصور على لسان مصدر وفدى موثوق به أن ترشيح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق لم يكن بمبادرة شخصية منه بل كان باجماع الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية .

وقد نشر المصور حديثا للدكتور أحمد ماهر عقب انتخابه رئيسا للمجلس قال فيه : لا أزال على اعتقادى من أن أكثرية مجلس النواب يشاركوننى فى رأى فى وجوب الاشتراك فى الدفاع عن البلاد خصوصا بعد الاعتداءات الإيطالية الأخيرة ، ولكننى لا أعتبر فوزى برياسة المجلس دليلا على أن جميع الأصوات التى حصلت عليها تشساركنى الرأى أو تدل على أى اتجاه من الاتجاهات ، فأننى أعتقد أن بعض الذين أعطوا أصواتهم يخالفوننى فى الرأى ، كما أن بعض الذين أعطوا منافسى أصواتهم يوافقوننى ، وقد أعلنت على أثر انتخابى أننى سأدافع عن رأى وسأطلب الى الجميع تأييده ، وأنى مؤمن كل الايمان بأن اخلاصى فى الدفاع عن مصلحة البلاد ، كقيل بأن يكشف للأمة أن الدعوة التى أدعو اليها هى أول واجب يقوم به زعماء البلاد فى ظروفنا الراهنة ، التى أصيبت فيها باعتداءات مبكرة » .

ويقول د . أحمد ماهر ، انه لا يفرق فى الوقت الحاضر ، بين اعلان الحرب ، وحالة الدفاع ، فقد كانت الحرب فى العصور الماضية مقيدة بقوانين وكان لاعلان الحرب معنى قانونى معروف ، أما اليوم فقد صارت بعض الدول تعتدى على البعض الآخر دون أن تعلن الحرب عليها كما فعلت ألمانيا مع بولندا والدانمرك وهولندا ، وبلجيكا وكما فعلت اليابان مع الصين باعلان الحرب وقيام حالة الدفاع فى الوقت الحاضر سيأتى ونحن فى هذه الآونة ازاء اعتداءات من ايطاليا علينا فواجبنا الآن ، أن نهب للدفاع عن كياننا ونرد المعتدى على بلادنا فالوقت ليس وقت اعلان الحرب ولكنه وقت يجب علينا أن نهض فيه سريعا بالدفاع ، هذا ما تدعو الهيئة السعدية اليه وليس صحيحا اننا نقهقرنا فى دعوتنا ولا تنازلنا عن شىء من رأينا » ! .

وفى حديث أدلى به حسين سرى باشا ، رئيس الوزراء الجديد الى المصور ، نفى فيه نيته فى احداث أى تغيير وزارى فى هذه الآونة بل طلب رئيس الوزراء الى المصور ان ينفى على لسانه هذه الشائعة ، ليتيحاً للوزارة جو من الصفاء تستطيع فيه القيام بمهمتها فى خدمة البلاد ، كما أكد رئيس الوزراء فى حديثه أيضاً أنه لا علاوات حرب للموظفين ، ولا تخفيضات فى مرتباتهم ، ويؤكد رئيس الوزراء أيضاً أن المعاهدة المصرية البريطانية ، كانت عاملا عظيما فى الانتصار البريطانى على الايطاليين فقد أوفنا بعهودنا ، وقمنا بتسهيل الأعمال

الحربية ، وقدمنا المساعدات اللازمة للجيش البريطاني ليستطيع أداء مهمته على الوجه الأكمل وقد استفادت بريطانيا بهذه المساعدات فى انتصارها العظيم على الايطاليين ، كما استفادت مصر ، .

ويختار الله الى جواره يونس صالح ، وزير الدفاع ، بعد أن حضر الاحتفال بافتتاح مشروع مياه الشرب فى الفيوم ، وكان يونس صالح من خريجي مدرسة الحقوق عام ١٩٠٣ وكان من زملائه فيها جعفر والى باشا ، وتوفيق دوس باشا ، ورشوان محفوظ باشا ، وزكى العربى باشا ، وقد اتهم فى بعض حوادث ثورة ١٩١٩ وسجن - رهن التحقيق - مدة طويلة ، ثم أفرج عنه فعاد الى العمل بالمحاماة ، ومن المحاماة عمل كمدير لأكثر من مديرية ، ثم عين مستشارا ملكيا مساعدا ، ثم رقى الى منصب مستشار ملكى فى أوائل عام ١٩٣٩ ، ويونس صالح باشا من قبيلة جهينة مركز شبين القناطر .

وكان قد قضى حياته كلها أعزب عزوفا عن الزواج ، وقد أجرى حسين سرى تعديلا فى وزارته ، فنقل حسن صادق وزير المالية الى وزارة الدفاع واختار عبد الحميد بدوى باشا رئيس قضايا الحكومة وزيرا للمالية .

وكان حسين سرى يعلق آمالا كبيرة على قبول عبد الحميد بدوى للوزارة بعد ان رفضها مرات عديدة اذ كان يرى فى عبد الحميد بدوى بوصفه من أساطين القانون محاميا بارعا يمكن أن يتولى الدفاع عن الحكومة فى مجلسى البرلمان خاصة بعد أن قويت المعارضة بانضمام السعديين اليها !!

وعن اختيار حسين سرى باشا ، لعبد الحميد بدوى باشا ، يقول د. هيكى باشا : كان حسين سرى شديد الحرص على مركز وزارته ، وكان يتلمس فى تصرفاته الا يصدر عنه ما قد يضر بهذا المركز ، فهو لم يكن السياسى الخامر ، الذى كان حسن صبرى باشا ، ولم يكن رئيس حزب يعتمده على قوة برلمانية يطمئن اليها ولم يكن له من التجارب السياسية على مر السنين ، ما يجنبه هذا التلمس ، فقد قضى حياته موظفا فى وزارة الأشغال ، وكان والده اسماعيل سرى باشا وزيرا للأشغال ، وكانت له عند رجالها مكانة الأب من أبنائه ، وكان الذين تولوا وزارة الأشغال بعده من المهندسين المصريين يقدرون مكانته هذه فيهم وكانوا يسبقون على حسين باشا من التقدير ، ما يوجب نشاطه الشاب ، وحسن ادراكه لواجب المهندس فى وزارة الأشغال ، ولهذا بلغ حسين سرى باشا أن أصبح وكيل وزارة الأشغال فى سنوات قليلة فلما ألف محمد باشا محمود وزارته فى سنة ١٩٣٨ كان لسرى باشا ، عند الملك فاروق مكانة خاصة عاونت كفاءته فاختره محمد محمود باشا وزيرا للأشغال معه ، وقد حدثنى حسين باشا بأنه سيخلف محمد محمود باشا فى رئاسة الوزارة ، فلما ألف على ماهر باشا وزارته فى سنة ١٩٣٩ خلفا لمحمد محمود ، شعر سرى باشا بشيء من المرارة ، لكنه لم يفقد الأمل وكان ذلك شأنه

حين ألف حسن صبرى باشا وزارته ، فلما فاجأت المنية حسن صبرى باشا وألف هو الوزارة بعد أن اشترك مع هؤلاء الرؤساء الثلاثة ، الذين سبقوه ، واجهته صعاب عديدة فشعر بالحاجة الى تقوية سنده فى الوزارة ، ولما كان قد قضى حياته موظفا فقد لجأ ، بادىء الأمر ، الى اختيار موظف ممتاز ، محترم من الجميع ضمه الى وزارته وحسب فى هذا الضم التقوية الكافية له ، وللوزارة ، هذا الموظف الممتاز هو عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ، والذي اعتذر قبل ذلك فلم يقبل غير مرة أن يكون وزيرا لأنه كان بكفاءته الفقهية العالية وذكائه النادر وبمنطقه الدقيق شديد الحرص على أن يظل فى رئاسة لجنة القضايا فلما فكرت وزارة محمد محمود باشا فى انشاء مجلس الدولة وأن يكون رئيسه غير قابل للعزل اتجه تفكير المسئولين الى أن يكون بدوى باشا رئيس مجلس الدولة فلما لم يصدر التشريع بانشاء هذا المجلس بقى رئيسا للجنة القضايا ثم قبل أن يعاون سرى باشا وزيرا للمالية .

ولعله قبل هذا المنصب بعد أن كان قد اعتذر عن قبول مثله من قبل لأنه اعتبره تمهيدا لرياسة الوزارة : جرى من بعد بينى وبين حسنين باشا رئيس الديوان الملكى حديث ذكر لى أثناءه ان القصر كان يرشح بدوى باشا لرياسة الوزارة ، يوم تضطر وزارة سرى باشا للاستقالة لسبب أو لآخر ، أكان بدوى باشا يعلم بهذه النية من جانب القصر ؟ ذلك ما لا أعلمه وما لم أفكر فى سؤاله حسنين باشا عنه لأن الظرف الذى جرى فيه هذا الحديث بينى وبين رئيس الديوان كان قد باعد بين بدوى باشا ورياسة الوزارة وقد رحب الوزراء جميعا ورحبت معهم باختيار بدوى باشا وزيرا للمالية واعتبرنا ذلك كسبا للوزارة عظيما ، وهنأت أنا سرى باشا حين طالعنى بهذا النبا تمهيدا لصدور المرسوم ، بتنفيذه وقله اعتبر المثقفون فى مصر هذا التعيين نصرا لسرى باشا لأن علم بدوى باشا ومكانته كان لهما فى نفوسهم تقدير بالغ غاية السمو » .

الباب الخامس

أكبر عقلية قانونية في مصر يوقع وزارة حسين سرى باشا في خطأ قانونى ودستورى جسيم

● سبق أن أشرنا الى رغبة حسين سرى باشا ، فى تعزيز وزارته وتقويتها ، أمام الحملات التى يمكن أن توجه لها من المعارضين فى مجلسى البرلمان ، خاصة بعد أن انضم السعديون الى أولئك المعارضين بل أصبحوا أقوى المعارضين للوزارة .

وقد اعتبر حسين سرى باشا ، قبول عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة الاشتراك فى وزارته كوزير للمالية كسبا كبيرا للوزارة لما يتمتع به بدوى باشا من مميزات شخصية عالية ، ومن كفاءة قانونية متميزة وعبد الحميد بدوى - حقا - من خيرة الشخصيات السياسية ، والقانونية ، لا فى نطاق الوطن العربى وحسب ، وإنما على النطاق العالمى ، ولعل أبرز عربى ، وشرقى ساهم فى وضع ميثاق الأمم المتحدة ، وقضى سنوات عديدة فى محكمة العدل الدولية كقاض ، وكنايب للرئيس ، كان هو عبد الحميد بدوى ، بل لعل لا أذكر أن مصريا أو عربيا ، قام أعضاء مجلس الأمن برثائه عندما مات ، غير عبد الحميد بدوى وعبد الحميد بدوى ، من مواليد المنصورة « ١٨٨٧ » وان كان قد نشأ بالاسكندرية ، وتلقى تعليمه الابتدائى فى مدرسة جمعية العروة الوثقى ، وتلقى تعليمه الثانوى فى مدرسة رأس التين ، وكان عبد الحميد بدوى من أبرز خريجي قسم اللغة الانجليزية بمدرسة الحقوق ، وكان ترتيبه الأول ، وكان من بينه زملائه فى التخرج « ١٩٠٨ » حسن نشأت ، حسين هيكل ، نجيب الغرابلى ، نجيب سالم ، السيد العشرى ، وهيب دوس ، مصطفى الصادق ، توفيق الشناوى ، عبد الحميد مصطفى .

وفور تخرج عبد الحميد بدوى عين فى النيابة فى طنطا ، ثم فى الاسكندرية ، ولما كان كل مدرسى وأساتذة مدرسة الحقوق من الأجانب وقد رغبت الحكومة

المصرية ، فى تمصير تلك المدرسة ، فكان لا بد من ارسال بعثة من خريجي الحقوق الى أوروبا ليعودوا مدرسين ، وأساتذة فى مدرسة الحقوق .

وفى عام ١٩٠٩ اختارت الحكومة عبد الحميد بدوى ، وبهى الدين بركات ، وعبد الحميد أبو هيف فى أول بعثة لدراسة القانون ، وقد قضى عبد الحميد بدوى فى تولوز ، عاما واحدا ، وكان قد سمع بأن خير من يجيد اللغة الفرنسية فى فرنسا هم أهل تولوز ، ولم يكن ذلك صحيحا اذ الصحيح أنها « توز » ، لا تولوز ، وقد اختلط على عبد الحميد بدوى الأمر لا سيما أنه لم يكن يعرف من اللغة الفرنسية وقتئذ ، الا المبادئ البسيطة ، وكان العام الذى قضاه عبد الحميد بدوى فى تولوز عام دراسة اللغة الفرنسية كلفة ، ثم انتقل بعد تولوز ، الى جرينوبل لأن جامعة باريس كانت - وقتئذ - مركزا للنشاط السياسى ، وكان المطلوب بالنسبة لطلبة البعثات المصرية أن يذهبوا الى أماكن ليس فيها عمل سياسى ، خاصة وان العمل السياسى كان - وقتئذ - محرما على طلبة البعثات .

وحصل عبد الحميد بدوى على درجة الدكتوراه من جامعة جرينوبل ، كان أول مصرى يحصل على درجة الدكتوراه من تلك الجامعة ، وكان أحد الأساتذة الفرنسيين الذين أشرفوا على اعداد رسالة عبد الحميد بدوى هو مسيو ياديفان ، الذى عين بعد خمسة وثلاثين عاما قاضيا فى محكمة لاهاي الدولية مع تلميذه المصرى د. عبد الحميد بدوى .

وعاد عبد الحميد بدوى من جرينوبل ليعمل مدرسا بمدرسة الحقوق ، ثم اختاره عبد الخالق ثروت باشا وزير الحقانية فى وزارة حسين رشدى باشا « ١٩١٤ » ليكون سكرتيرا فنيا له ، وقد استفاد عبد الحميد بدوى من خبرة عبد الخالق ثروت باشا وعلمه الغزير الوفير .

وفى ثورة ١٩١٩ ، أريد النيل من بعض القانونيين المصريين ذوى النشاط الوطنى ، ومن بينهم عبد الحميد بدوى ، الذى نقل الى طنطا ، وقد اختار - فيما بعد - عدلى باشا ، الأستاذ عبد الحميد بدوى ليكون سكرتيرا لوفد المفاوضات المصرية البريطانية ، فبذل جهودا شاقة مضنية فى اعداد كل ما يتعلق بتلك المفاوضات ، وتكررت الاستعانة به من قبل بعض الوزراء ، ورؤساء الوزارات فيما بعد ، فى كثير من الأمور السياسية ، والقانونية المستعصية .

وكانت لجنة قضايا الحكومة ، لا يخلها مصرى كل من فيها أجنبى .

وعندما أراد عدلى يكن باشا - وكان وقتئذ رئيسا للوزارة - ادخال عبد الحميد بدوى كمصرى - فى لجنة قضايا الحكومة - أثر أن يطرق باب ادخال المصريين ، الى تلك القلعة برفق فاقترح - فى استحياء - على مسيو

بيولا كازيللى رئيس لجنة قضايا الحكومة أن يقبل تعيين عبد الحميد بدوى مستشارا ملكيا مساعدا فى لجنة قضايا الحكومة بالرغم من أن عدلى يكن باشا كان يرى أن عبد الحميد بدوى أحق بأن يكون مستشارا ملكيا ، لا مستشارا ملكيا مساعدا ، وكما كانت المفاجأة عندما قال مسيو بيولا كازيللى لعدلى يكن باشا ردا على اقتراحه الخاص بقبول تعيين الأستاذ عبد الحميد بدوى مستشارا ملكيا مساعدا : لا يا دولة باشا ، ان لجنة قضايا الحكومة ، لا تقبل أن تعين بدوى بك مستشارا ملكيا مساعدا ، ولكنها تكون سعيدة جدا لو قبل عبد الحميد بدوى أن يعين مستشارا ملكيا .

وكان عبد الحميد بدوى أول مصرى يعين فى لجنة قضايا الحكومة وأول مصرى يعين - فيما بعد - رئيسا لها .

وإذا كان عبد الحميد بدوى عضوا فى لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣ فقد كان فيما بعد ركنا هاما من أركان الوفد المصرى الذى ألغى الامتيازات الأجنبية التى كانت عبئا ثقيلا وكريها على المصريين طوال سنوات الاستعباد والاستعمار ، وذلك فى عام ١٩٣٦ .

وقد دعا ثروت باشا ، عبد الحميد بدوى للاشتراك فى وزارته التى ألفها فى ٢٥ ابريل ١٩٢٧ ، ولكن عبد الحميد بدوى رفض الاستجابة الى رجاء أستاذه ثروت باشا ، وظل على رفضه المنصب الوزارى طويلا لأنه كما كان يقول يؤثر المنصب القضائى على المنصب الوزارى .

وقد سئل عبد الحميد بدوى غداة تعيينه وزيرا للمالية فى وزارة حسين سرى باشا ، عن مسألة إصدار قوانين الأحوال الشخصية بمراسيم دون مناقشتها فى البرلمان ، واعتبار البعض ذلك مخالفة دستورية ، وقد أجاب بدوى باشا عن ذلك السؤال بقوله : ان هذه المسألة لم تنته فيها الى رأى وإن كان معظم الأمم الدستورية الأخرى قد أخذت بطريقة أو بأخرى تجعل من تلك القوانين الجامعة Code جملة واحدة لا تقبل التعديلات ، الحزبية ، ولا تكون محلا للمناقشات العامة ، لأنها مسألة فنية ، والقوانين الجامعة كالبنيان المرصوص لا تمس ناحية منه دون أن تتأثر سائر نواحيه .

وقد كان بدوى باشا يعرف دائما بأنه حلال المشاكل الدستورية والقانونية ، وبأنه مفتى السولة القادر على أن يجد لكل معضلة حلا .

وقد كان أستاذا الكبير عبد الرزاق السنهورى يقول دائما عن عبد الحميد بدوى أنه أكبر عبقرية فى القانون ظهرت فى مصر فى العصر الحديث .

ومما نذكره هنا ، أن أستاذا فكري أباطة كعادته دائما فى الخطابات المفتوحة التى يرسلها الى من يشاء ، باسم من يشاء أيضا ، قد تصور أن

المغفور له ثروت باشا قد كتب رسالة الى عبد الحميد بدوى بمناسبة اختياره وزيرا للمالية ، وكان من بين سطور تلك الرسالة :

عزيزى بدوى :

سلام من الآخرة ، الى الدنيا ، سلام من أحب من أحببت ، الى أحب من أحببت ، فى عالم الواجب ، وعالم الدواوين أخبرونا - هنا - انك قبلت أخيرا ما رفضته كثيرا ، فقلنا لقد وفق حسين سرى ، الى ما لم يوفق من كانوا أقرب اليك وجدانا ، وأكثر عليك سلطانا ، ولكنك فى ظرف أجلت وصفه كما أنت مهيب دائما ، انك لم تقبل المنصب ، اختيارا ، ولا تعيينا ، وإنما قبلته تجبيشا وتجنيدا ، فاقبل وليقبل معك حسين سرى ، التهينة من عدلى وسعد ورشدى وباقى من خبروك ، وعرفوك موظفا نموذجيا ، ومصريا عبقريا .

وعن وزارة المالية يقول فكرى أباطة : وزارة المالية وزارة ضخمة عاتية ، هى فى نظرى وزارة الوزارات ، أليست هى الدكاتورة التى فرضت سلطاتها على كل الوزارات ، انت رجلها حقا ولكنك تتجند فيها فى ظروف عنيفة ومن طبعك - كما عرفت - ان تحتال قبل أن تحسم والتحايل يحتاج وقتا طويلا ، ويبدو لى أن العصر الحديث غير عصرنا القديم ، يبدو لى ان طابع العصر الحديث هو الحسم ، قبل التحايل .

وطول البال حيلة لا تعالج سرعة الحوادث ، والأحداث ، وأخشى ما أخشاه عليك ان تكون اقامتك الطويلة فى كهفك الفقهى وعشرتكم الطويلة لنظم الحكم السابقة قبله أودثت طبيعتكم المهمل ، والترث ، والتردد ، وهى كلها صفات لا تساير العصر الحديث ، عصر السرعة والجنون .

كان اسلوبنا فى الحكم - فيما مضى - اسلوب الاحتمال ، والمجاملة ، والمصادقة سواء أكان ذلك فى عالم الديبلوماسية أم عالم المالية ولكن الشعوب اليوم تقتنص حقوقها اقتناصا ، وسلاحها القوة ، لا الضعف ، والطلب ، لا الرجاء ، والاستقلال لا الانتظار ، فأرجو أن يكون عبد الحميد بدوى باشا قد تطور ، وقد « تعصر » وقد ارتدى رداء السياسة الجديدة ، وخلع رداء السياسة القديم .

ويدعو ثروت باشا ، عبد الحميد بدوى باشا - أو هكنا تخيل فكرى أباطة - الى استغلال ملكته فى حسن التعبير ، والتصرف والتحويل والتحايل على اللفظ والمعنى : لعلك تستطيع بفضل براعتك ، فى اللغة والأسلوب ، ان توفق بين « اعلان » الدفاع و « تقرير » الدفاع فيكون لك ، ولبراعتك اللغوية ، فضل جمع الخصمين على « جملة » والتوفيق بين الرايين ، ورأى - رأى ثروت باشا - ورأى الذين هنا معى : ان الخلاف تصلحه جملة ، ويوحده تعبير .

وما أراد فكرى أباطلة تبيانه على لسان ثروت باشا ، ان بإمكان عبد الحميد بدوى أن يصلح بين سرى وبين السعديين وبين السعديين وبين الدستوريين ، بين أولئك الذين يقولون بدخول مصر الحرب اذا توغلت ايطاليا فى الأراضى المصرية وبين الذين يقولون اذا ابتدأت ايطاليا التوغل فى الحدود المصرية بين القائلين بأنه على مصر أن تقرر حقها فى الدفاع عن نفسها وليس الاعلان فقط من ذلك الحق . . و .

وبدأ ، وزارة سرى باشا تستعد لمواجهة البرلمان خاصة وكانت لجنة الرد على خطاب العرش فى مجلسى النواب والشيوخ ، تواصل اجتماعاتهما : لجنة الرد فى مجلس النواب وأغليبيتها من السعديين ترى أن خطاب العرش موجب ، مقتضب من حيث الخطة السياسية ازاء موقف مصر من الحرب وان الوزارة ، كان يجب عليها أن تحدد تحديدا يشبه الأرقام منى تنطبق شروط دخول مصر الحرب وفى أى ظرف وعند حدوث أى حادث ، وبمعنى أدق تقييد السلطة التنفيذية بالقيود الواضح لا المبهم ، هذا بينما ترى الأقلية فى لجنة الرد على خطاب العرش فى مجلس النواب ان الحكمة السياسية الناضجة تستلزم بقاء النص على ما هو عليه فان هذه المسائل الخطيرة ، يجب الا تكتنفها الشروط ، ولا البنود ما دام المجلس موجودا فى كل وقت اذا جده جديد .

أما فى مجلس الشيوخ فان لجنته قد شكلت من المستقلين والوفديين والسعديين ، والدستوريين وتحمس بعض أعضاء اللجنة لبحث مشروع الرد على خطاب العرش بصفة مستعجلة ، ولكن رئيس المجلس - محمد محمود خليل بك - اقترح ان يؤجل نظر مشروع الرد حتى يبيت مجلس النواب فى الموقف وحجته فى ذلك أن مجلس الشيوخ من الوجهة الدستورية هو الفرمة الميكانيكية لمجلس النواب ، ولا تجوز الفرمة قبل سير الآلة الميكانيكية وانما بعد مسيرها وطروء ما يستلزم هذه الفرمة .

وقد أخذت اللجنة المختصة بنظرية الفرمة هذه ، فأجلت جلسة مجلس الشيوخ الى أجل غير مسمى ، وسافر الرئيس - رئيس المجلس - الى الاسكندرية ، ليخلو بنفسه .

وقد وضع أنطون الجميل بك مشروعا للرد بأسلوبه الكيس الذكى ووضع الشيخ عباس الجمل عن السعديين مشروعا معارضا آخر ومشروع أنطون الجميل بك ، يمتاز بلباقته وأناقته فهو لا يقول للوزارة أن خطابك مقتضب لم يتضمن خطة مالية عامة ولا اجتماعية عامة وانما يقول : كنا نرجو أن تعلن الحكومة أن خطتها فى كذا وكذا هى كيت ، وكيت .

وكان المجلسان يتأهبان - فعلا - لأعنف المعارك وأشدها .

وكانت أولى ثمار اختيار بلوى باشا وزيرا البلد في حديث عملية اسقاط نصف أعضاء الشيوخ وعدد أعضاء المجلس وقتئذ ١٤٧ عضوا بينهم بعض الوزراء ورئيس الشيوخ وفي المجلس ٦٨ وفديا ١٨ دستوريا ١٦ سعليا ٣٩ مستقلا ، ٣ اتحاديين شعبيين ٢ حزب وطني ومجموع هؤلاء ١٤٦ والباقون هم الوزراء مضاف اليهم المقاعد الخالية ومن هؤلاء ٥٩ عضوا من المعينين أما ما يوازي خمسى مجموع الأعضاء ، والباقون ، هم المنتخبون وعددهم ٨٨ عضوا .

والأعضاء الحاليون تنتهى عضويتهم فى مايو ١٩٤١ ولكن الدستور ينص على أن تجرى الانتخابات للشيوخ الجدد ، بدل الذين يسقطون بالاقتراع قبل انتهاء الدورة بستين يوما أى فى مارس من هنا بدأ التفكير جديا للسير فى الاجراءات التى يقتضيها اسقاط نصف الأعضاء !

وبدأ الخلاف - فيما يتعلق برئيس المجلس هل مدة بقائه تحسب بالسنة أم تحسب بالدورة وبالرجوع الى السوابق الدستورية ظهر أن رشدى باشا عومل على أنها دورات بينما يحيى ابراهيم باشا - وقد كان كل منهما رئيسا لمجلس الشيوخ - عومل على أنها سنوات كان الخلاف قائما بينما الدستور يقول بالسنوات لا بالدورات ولم يكن الخلاف عن كلمتى السنوات والدورات وحسب بل كان هناك خلاف أشد وأخطر : هل يسكن أن تتم الانتخابات فى موعدها الدستورى أم لا يجب أن تتم ؟ وهل عدم اجراء الانتخابات يقتضى عدم اجراء التعيين أم لا ؟

وعن هذه النقطة الخطيرة ، بل النقاط الخطيرة يقول د. هيكال : واجهت الوزارة بعد تولي بلوى باشا منصبه فيها مشكلة من مشاكل آلفقه الدستورى كان للرأى الذى انتهى اليه فيه آثار بعيدة المدى فى حياة مصر البرلمانية من بعد : ومنشأ هذه المشكلة ان مجلس الشيوخ كان يحل موعده تجديده النصفى فى ٧ مايو ١٩٤١ فينتخب النصف من أعضائه المنتخبين ويعين النصف من المعينين ، ولما كان المجلس قد انتخب كله فى ٧ مايو ١٩٣٦ فقد وجب اجراء القرعة التى يتعين بها من يخرجون من أعضائه ومن يبقون منهم وكان واجبا أن تجرى هذه القرعة قبل ٧ مارس ١٩٤١ ليتسنى اجراء الانتخابات للتجديد النصفى قبل ستين يوما من انتهاء مدة الأعضاء الذين يخرجون بالقرعة وقد رأى سرى باشا بمشورة بلوى باشا أن الخير فى عدم اجراء الانتخابات بحجة قيام الحرب وعدم تعريض البلاد الى هزة لا تتفق ، وما يقتضيه المجهود الحربى من طمأنينة الامة واستتباب السكينة بين ربوعها .

ولعل سرى باشا قلدر كذلك أن عدم اجراء الانتخابات للشيوخ يكون سابقة تطوع له عدم اجراء الانتخابات للنواب عام ١٩٤٣ ، على انه لم يقل بطبيعة الحال من ذلك شيئا ، وما كان له أن يقوله والفصل التشريعى لمجلس النواب مستمر الى سنتين آخرين لا يعلم أحد ما يحدث خلالهما .

وقد أفتى بدوى باشا بأن تأجيل الانتخاب لمجلس الشيوخ لا يقتضى تأجيل التعيين محل الأعضاء المعيّنين الذين انتهت مهلتهم أسوة بزملائهم المنتخبين فخروجهم وتعيين غيرهم مكانهم لا يترتب عليه أى اضرار بالمجهود الحربى لذلك صدرت الفتوى بإجراء القرعة للمعينين بعد أن تجرى القرعة للمنتخبين !

وقد اعترض ممثلو حزب الوفد فى مجلس الشيوخ على هذه الفتوى بأن عدم إجراء الانتخاب يقتضى عدم إجراء التعيين لأن الحكمة فى التعيين سبب الفراغ الذى لا تسده الانتخابات سواء فى الكفايات التى يحتاج المجلس إلى توافرها فيه أو فى موازنة الأحزاب بالمجلس .

وكان لحزب الوفد فى مجلس الشيوخ يومئذ عدد من الأعضاء إذا انضم إليه فريق محترم من المستقلين تكونت أغلبية مناهضة للحكومة وقد اعتمد حزب الوفد فى مقاومة فكرة الحكومة على نفور الأعضاء جميعاً من القرعة حرصاً منهم على بقاء عضويتهم فى المجلس وخشية كل منهم أن أدى القرعة ، الى خروجه منه على أن الوزارة أعلنت بلسان رئيسها أنها ستجرب القرعة إذا لم يتم المجلس بإجرائها ، وعللت ذلك بأنها لا تستطيع أن تجرى المجلس ، تعطيل حكم من أحكام الدستور ولذلك كانت المعركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالغة العنف .

ويتراجع المجلس عن وجهة نظره بعد أن خشى أن تقوم الحكومة بإجراء القرعة فتكون تلك سابقة دستورية خطيرة. وأجرى مجلس الشيوخ القرعة فى ٧ مارس ١٩٤١ ، وبدأ بالأعضاء المنتخبين وكان عددهم ٨٨ عضواً ، فأعدت لذلك أوراق بعددهم ، كتب على ٤٤ منها «يخرج» وعلى ٤٤ منها «يبقى» وطويت الأوراق ووضعتم مطوية فى كيس وخلطت بعضها ببعض خلطاً تاماً ثم نودى على الأعضاء المنتخبين بأسمائهم وأخذ كل منهم يسحب من الكيس ورقة يسلمها لمكتب المجلس ، فيعلن رئيس المجلس خروج العضو أو بقاءه وأتبعته هذه الطريقة أيضاً مع الأعضاء المعيّنين ، وكان عددهم ٥٩ ، فوافق المجلس على أن يكون عدد الباقيين ٣٠ ، والخارجين ٢٩ ، ومسحبت أوراق القرعة على هذا النحو ، وأما الغائبون من هؤلاء ، وهؤلاء - كما يقول أستاذنا الرافعى الذى كان وقتئذ عضواً بمجلس الشيوخ وكان ممن أصابته قرعة الخروج من الأعضاء المنتخبين - فقد كان رئيس المجلس يتولى سحب ورقة القرعة بالنيابة عنهم معينون كانوا أم منتخبين . وفى ٢٤ مارس ١٩٤١ صدر مرسوم بأسماء الشيوخ المعيّنين بدلاً من الذين خرجوا بالقرعة وإجراء الانتخاب فى النوازل التى خلّت بالقرعة استناداً الى قيام حالة الحرب وقتئذ .

ورغم ان لجنة تحقيق صحة العضوية بالمجلس قد أقرت مرسوم التعيين كما أقرت صحة تعيين الأعضاء المعيّنين ، وقد أقر المجلس أيضاً تقرير لجنة صحة العضوية ...

ورغم ان الأعضاء المعينين ظلوا يباشرون أعمالهم كأعضاء في مجلس الشيوخ من ٧ مايو ١٩٤١ الا أن النحاس باشا عندما ولى الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ - وكما يقول د. هيكل - رأى أنه لا بد من قارعة تلقت اليه نظر البلاد من أقصاها الى أقصاها ويفهم منها الجميع ، أن الأمر كله بيد الوزارة وأن الهيئة التشريعية العليا في البلاد بيد الوزارة أيضا ، استصدر مرسوما بالغاء التعيينات التي أجرتها وزارة حسين سري باشا في ٧ مايو ١٩٤١ ، بحجة أن التعيين مكمل للانتخاب وانه لذلك يجب ان يتم بعد الانتخاب لا قبله ، فاذا لم يجر انتخاب وجب الا يجرى تعيين ، ووجب أن تمتد مدة الشيوخ المعينين كما تمتد مدة الشيوخ المنتخبين .

ويقول د. هيكل : ان الأستاذ على زكي العرابي - وكان وزيرا للمواصلات في وزارة النحاس باشا - قد عارض استصدار مرسوم بالغاء تعيينات الشيوخ التي أتمتها وزارة حسين سري باشا ، حين عرض الأمر على مجلس الوزراء ، وكانت حجته في الاعتراض ان السلطة التنفيذية ، استنفدت حقها باجراء التعيين وان الوزارات المتعاقبة يكمل بعضها بعضا فهي السلطة التنفيذية المتصلة وان اختلف أشخاصها وعلى ذلك لا يجوز لوزارة أن تنقض ما أتمته وزارة أخرى في حدود حقها المشروع بالدستور أو بالقانون ، لكن مجلس الوزراء لم يأخذ بهذه الحجة واستصدر المرسوم الخاص بالغاء التعيينات التي أجرتها وزارة حسين سري باشا .

وقد أثبت على زكي العرابي باشا رأيه هنا في مقال نشره بمجلة القانون والاقتصاد .

وسوف نعود الى هذا الموضوع الهام والخطير أكثر من مرة ، بعد ان اضطررنا الى الإشارة اليه باعتباره من أهم وأخطر الأعمال القانونية التي قام بها بدوى باشا اثر اشتراكه في وزارة حسين سري ، والذي كان - الموضوع بالطبع - من الأمور التي أثرت على تطورنا البرلماني في سنوات ما قبل الثورة .

الفصل الثانى

مطلوب تحديد نشاط الشيخ حسن البنا بتعليمات من السفارة البريطانية فى القاهرة

تحدثنا عن نجاح حسين سرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء فى اقناع
عبد الحميد بدوى باشا ، رئيس قضايا الحكومة بقبول وزارة المالية .

كما تحدثنا عن عبد الحميد بدوى باشا ، باعتباره كفاءة قانونية عالمية .
وقد اسهبنا فى الحديث عن عبد الحميد باشا ، لانه - اى عبد الحميد بدوى
- زغم شهرته العالمية ، لم يكتب عنه ، لا كثيرا ولا قليلا ، ولانه لم ينل بعد حقه
من الدراسة ، والتاريخ اذ كان الرجل رحمه الله من أولئك الذين يؤثرون العمل ،
الصامت بعيدا عن كل الأضواء !

وقد أشرنا - فى نهاية الفصل السابق - الى اجراء القرعة
بين أعضاء مجلس الشيوخ ، المعينين ، والمنتخبين ، وطبقا ، لفتوى عبد الحميد
باشا ، تم تعيين أعضاء خلفا لمن خرجوا ، بالقرعة من المعينين ، ولم تجر
الانتخابات لاختيار الأعضاء ، لمن أخرجتهم القرعة ، من الأعضاء المنتخبين .

وقد رأى البعض اننا ظلمنا عبد الحميد بدوى باشا وبالتالى وزارة
حسين سرى باشا ، عندما اعتبرنا - ولسنا من فقهاء ، القانون الدستوري -
هذا العمل خطأ قانونيا ودستوريا جسيما .

ونحن لسنا بحاجة الى ان نعيد تأكيد ما سبق أن كررناه هنا عشرات المرات
من اننا نحكم ضميرنا وعقلنا ، فى كل ما نكتبه ، دون أن تكون لمشاعرنا الخاصة ،
أية علاقة بالأحكام ، التى نصدرها ، ورغم تقديرنا الكبير ، لعبد الحميد بدوى
باشا ، ذلك الذى تجلّى فيما كتبناه عنه . الا اننا - حتى ولو كنا من غير فقهاء ،

القانون الدستوري - نرى بحكم الدستور ، والقانون والمنطق - ان الظروف القاهرة ، لا يمكن أبدا ان تتجزأ بمعنى أنه اذا كنا في حالة قد رأينا أن الظروف تحتم ، علم اجراء الانتخابات فيها ، فان تلك الظروف يجب ان تحتم في نفس الوقت علم اجراء تعيينات .

ورغم ان التعيينات ، لا تتعلق بالأمن ، ولا بالظروف الداخلة والخارجة التي تحيط بالبلاد الا ان حكمة التشريع ، من الأخذ بمبدأ التعيين ، كانت تحتم الإبقاء على الأوضاع كما هي ، تعيينا ، وانتخابا الى أن تزول تلك الظروف القاهرة التي تمر بالبلاد ، ان مبدأ التعيين ، يراد به ، كما فهمنا من مضابط لجنة الثلاثين التي وضعت دستور ١٩٢٣ ٠٠ دعم ، مجلس الشيوخ بالكفاءات ، التي لم تشأ ، ان تقحم بنفسها في الانتخابات ، وبالكفاءات التي رأت أن تدخل معركة الانتخابات ولم يكتب لها الفوز في تلك الانتخابات ٠٠ أى ان عملية التعيين مكتملة ، لعملية الانتخابات وليست أبدا منفصلة عنها ، ولا سابقة عليها بأية حال من الأحوال .

وسوف نعاود - كما سبق ان قلنا - الحديث عن تلك القضية ، لأنها كانت من أعقد المشاكل الدستورية التي واجهت حياتنا النيابية ، طيلة عشر سنوات فلقد استصدر حسين سرى باشا مرسوما ملكيا في ٧ مايو ١٩٤٠ بتسمية الأعضاء ، المعينين في مجلس الشيوخ بدلا ممن خرجوا بالقرعة ، ثم جاءت وزارة مصطفى النحاس ، لتلغى ، ذلك المرسوم بعد ما وليت الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ ولتستصدر مرسوما جديدا آخر ثم جاءت وزارة د. أحمد ماهر في أكتوبر ١٩٤٤ لتلغى مرسوم حكومة الوفد ، ولتستصدر مرسوما جديدا وعندما جاءت وزارة الوفد في يناير ١٩٤٥ أبت ، الا أن تلغى المرسوم الذي استصدرته وزارة أحمد ماهر باشا وتستصدر مرسوما جديدا ، ونترك هذه المسألة الآن لنعود ، الى الحديث عن الأزمات ، التي واجهت وزارة حسين سرى :

يقول مارسيل كولومب عن الأزمات التي واجهت حكومة حسين سرى باشا ، بعد أن يتحدث عن الحرب ، في الصحراء الغربية ، ووصول الألمان ، واليطاليين الى مرسى مطروح ، واحتلال المحور لجزيرة كريت حيث راحوا يهددون تهديدا جديدا وجادا للأرض المصرية ، الأمر الذي اعتبر مقدمة لانهايار بريطانيا العظمى و ٠٠ و ٠٠ بعد أن تحدث مارسيل كولومب عن كل ذلك ، يقول : كان من المستحيل الا يكون لهذه الأحداث انعكاساتها ، في مصر ، وفي مايو ١٩٤١ قبض على عزيز على المصرى باشا ، وقدم للمحاكمة بتهمة قيامه بمحاولة لمغادرة مصر ، على متن طائرة حربية .

وفي الاسكندرية كانت الغارات الجوية تبث الرعب في نفوس الناس

وبلغ توتر الأعصاب فى العاصمة مداه وانقسم الوزراء ، فيما بينهم واضطر حسين مرسى باشا فى يونيو ١٩٤١ الى اجراء تعديل وزارى ولما كانت سياسته أكثر تعاطفا من سياسة سلفه مع بريطانيا العظمى ، بصورة واضحة فقد حاز تأييد السعديين الذين قبلوا فى ٢١ يوليو خمسة مناصب فى وزارته ، التى شملها تعديل واسع وأخيرا فان المقاومة ، التى أبدتها قوات الحلفاء ، ابتداء من يوليو الى نوفمبر ١٩٤١ ، والى سبيل طريق الاسكندرية فى وجه القوات الإيطالية ، والألمانية ثم الهجوم المضاد الذى قامت به قوات الحلفاء تجاه الغرب ، كل هذا منح القاهرة نبرة من هدوء البال وفى ٨ ديسمبر استخلصت طبرق وبعد ذلك بأسبوعين اضطر الفيلق الأفريقى الى الجلاء ، عن بنغازى متقهقرا حتى العجيلة ودعم هذا النصر موقف الحكومة المصرية لكنه لم يضع حدا لمتاعبها ، بل لقد ازدادت هذه المتاعب خلال الشهور الأخيرة لعام ١٩٤١ ، اذ أثار الارتفاع الملموس فى أعباء المعيشة ، الذى فشل رئيس الوزراء فى أن يوقفه ، احتجاجات قوية فى كل الأوساط .

ويعود هذا الارتفاع فى تكاليف المعيشة لأسباب عدة ، أولها نقص المواد الضرورية ، فالمنسوجات العادية التى يجد فى طلبها الجزء الأكبر من الشعب قد اختفت من الأسواق ، أما البترول اللازم للاستخدام المنزلى « الكيروسين » فلم يعد بالامكان العثور عليه ، واختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر ، وقل المعروض من الخبز وخلط دقيق القمح بدقيق الذرة ، وضاعف اضطراب المواصلات من القحط ، كما لم تؤد القيود ، التى فرضت على نقل الحبوب ، من محافظة الى أخرى الى تحسين الوضع ، حتى اقتضى الأمر ، تخصيص حصة من المواد التموينية لكل محافظة « مديرية » لكن الجهود ، التى بذلتها فى هذا الصدد ، وزارة التموين لم تحقق النتائج المرجوة منها ، فقد عملت الهيئة المختصة بطريقة سيئة وارتكبت كثيرا من الأخطاء اما المسئولون ، الذين أوكلت اليهم المهمة ، فقد ظلوا يتخبطون ، المرة تلو الأخرى وكانوا فى مجموعهم ، غير معدين لتسيير الأمور المعقدة الخاصة ، بالمصالح المشرفة على توزيع حصص التموين ، كما لم يكونوا فى وضع يمكنهم من منع المضاربين من تخزين المؤن ، أملا فى ربح فاحش يجنونه فيما بعد ، ولذا انتشرت السوق السوداء ، فى كل مكان ! لم تلق مسئولية هذه المساوىء على الحكومة وحدها ، التى اتهمت بقصر النظر وانما القلت المسئولية ، فى ذلك أيضا على بريطانيا ..

وتضاعفت حيرة الحكومة عندما قدم وزير المالية « عبد الحميد بدوى باشا » استقالته لأسباب غامضة فى ٢ يناير ١٩٤٢ وتولى منصب وزير المالية ، حسين مرسى باشا الذى كان يحتفظ لنفسه - بالإضافة الى رئاسة الوزارة - بمنصب وزير الداخلية ، واستقبل مجلس النواب بتحفظ شديد ، تضخم صلاحيات رئيس الوزراء وازداد السخط ، عندما قررت الحكومة بناء على طلب

بريطانيا ، العظمى ، أن توقف علاقاتها مع الدولة الفرنسية « حكومة فيشى » ، وقدمت على الفور أربعة استجوابات إلى مكتب المجلس ، وامتدح كل الخطباء ، - وكان أقدمهم فى التأثير ، على سامعيه اسماعيل صدقى باشا - الخدمات ، التى قدمتها فرنسا ، لمصر ، فى المجالات الثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية وثار النواب فى حدة ضد قرار ، لا يمكن ان يفرضه التطبيق الدقيق لمعاهدة ١٩٣٦ فحكومة فيشى لم تكن قد أعلنت الحرب ، على بريطانيا العظمى .

وكان تجميد العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا « حكومة فيشى » قد تقرر ، بينما كان الملك موجودا فى الصعيد وأصر ، الملك الذى لم يؤخذ رأيه فى الأمر ، على ضرورة أبعاد وزير الخارجية ، وفى ٢ فبراير ١٩٤٢ قدمت الحكومة بكامل هيئتها وكانت تتمتع بدعم السفارة البريطانية استقالتها ، وقبلها الملك فاروق وانفجرت الأزمة - أزمة ٤ فبراير ١٩٤٢ - التى شاعت الظروف لها ان تأخذ مسحة درامية !!

وحول قطع علاقات الحكومة المصرية بحكومة فيشى ، نذكر ، أن مصدرا مسئولا ، فى وزارة الخارجية المصرية قد أكد فى بيان رسمى نشرته الأهرام فى ٩ - ١ - ٤٢ ، أن حكومة فيشى ، وان لم تعلن الحرب على بريطانيا إلا انها تعاونت مع حكومات المحور ، فى حربها ضد بريطانيا العظمى ، بطرق مباشرة ، وغير مباشرة كما يشير البيان ، الى ان بريطانيا طالبت الحكومة المصرية بقطع علاقاتها مع حكومة فيشى لقيام موظفى هذه الحكومة بأعمال تتنافى مع سلامة الجيوش البريطانية فى مصر وقد عالجت الحكومة هذه الحالة فى بادئ الأمر باتخاذ اجراءات فردية ضد بعض هؤلاء الموظفين فاعتقل ، بعضهم ، ورحل البعض ، غير أن توالى الحوادث - كما يقول البيان - جعل هذه الاجراءات الفردية ، تعجز عن أداء الغرض المطلوب فكررت الحكومة البريطانية طلب قطع علاقاتنا السياسية مع حكومة فيشى قائلة : « ان اعتقال موظفى حكومة فيشى وترحيلهم أو استبدالهم ، لا يغير موقف هذه الحكومة فكل موظف بها فى مصر ، سيقوم بنفس الأعمال المشكوك منها تنفيذا لسياسة حكومته » .

ويقول البيان ان الحكومة كانت خلال فترة المحادثات ، التى ظلت بضعة أشهر دائمة الاتصال بدعالي محمود فخرى باشا ممثلها ، فى فيشى لا بلاغه تطور الحوادث ليعد العدة ، لما قد تتمحض عنه تلك الحوادث وخاصة فيما يتعلق بشئون الطلبة المصريين المقيمين فى فرنسا سواء فى المنطقة المحتلة أو غير المحتلة .

ولقد كان من المتوقع ان يتسرع وقت الحكومة لترحيل هؤلاء الطلبة قبل البت فى أمر قطع العلاقات ، مع حكومة فيشى ولكن الحكومة البريطانية تلقت أخيرا أنباء جعلتها تتعجل قرار الحكومة المصرية فى هذا الموضوع فلما عرض

الأمر على الحكومة رأت أن فرنسا ليست الى الآن فى حالة حرب مع بريطانيا ، غير ان تصرفات الحكومة الفرنسية ، لا تدع مجالاً للشك فى أعمالها العدائية لبريطانيا ، ويقتضى ذلك الحيلة من أعمال موظفيها ، وكذلك رأت الحكومة ان من الواجب عليها نحو حليفتها بريطانيا القضاء على أسباب شكواها فقررت انهاء التمثيل الدبلوماسى لحكومة فيشى فى مصر ، ليغادر وزيرها وموظفو مفوضيتها أراضى مصر ويؤكد البيان رغم ذلك القول ان هذا القرار ، لم يكن يجعل حكومة فيشى فى صف واحد مع الحكومات ، التى قطعت مصر علاقاتها السياسية بها ، والتى هى فى حالة حرب مع بريطانيا بل كان الغرض الاكتفاء الآن بالاجراء الذى يزيل أسباب شكوى الحليفة دون تعدى هذا الغرض .

والبيان يؤكد ، ان مصر لم تقطع علاقتها بحكومة فيشى وانما وقفت تلك العلاقات لا أكثر ولا أقل .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - عن بعض أزمات وزارة حسين سرى - : فى يناير ١٩٤٢ استقال بدوى باشا من وزارة المالية ، ولم يعرف مجلس النواب ، ولا مجلس الشيوخ لماذا استقال بدوى باشا ولا أعلن كلاهما - مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ - عدم ثقته به بل كانت استقالته مباغتة ومفاجئة ، للمجلس وقيل انه أجبر عليها فصدع بالأمر ، واستقال .

وقد كانت كل التعديلات الوزارية تحدث بعيداً عن توجيه البرلمان ، مما يدل على انهيار النظام الدستورى الصحيح ، كما يقول الأستاذ الرافعى : « استهدفت وزارة حسين سرى فى أواخر أيامها لأزمات ومشاكل ، عدة ، أدت الى استقالتها » ، فالمستوزرون من أعضاء البرلمان ، وبعضهم ممن أعطوا سرى باشا ، ثقتهم كانوا يعملون جاهدين على ان يحلوا محل وزارته فافسدوا ، العلاقات بينه وبين القصر ، وانتهزوا فرصة قرار مجلس الوزراء ، فى يناير ١٩٤٢ قطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية « وكانت موالية للمحور » فاثاروا ، عليه غضب القصر ، مما اضطر صليب سامى وزير الخارجية الى تقديم استقالته ، وجاءت أزمة ، التمويل فزادت موقف الوزارة حرجاً ، وزلزلت مركزها ، الى حد بعيد ، فقد اضطربت الحالة المعيشية للسواد الأعظم من الناس وخاصة فى توزيع ، الخبز ، ولم يحن الأسبوع الأخير من شهر يناير ١٩٤٢ حتى شح ، هذا الغذاء ، الأساسى للشعب واستعاض عنه الموسرون بالبطاطس ، والكرونة ، وما الى ذلك ، وصار الناس فى بعض أحياء القاهرة يتجمعون على المخابز ، للحصول على الخبز ، ويتخطفون الرغيف من حامله فى الشوارع والطرق واقترنت هذه الأزمة المعاشية بأزمة حادة اذ قامت مظاهرات صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها نادى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا وهتفوا : الى الأمام يا روميل ، تقدم ، يا روميل ، وكان الألمان بقيادة الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر فاضطربت أعصاب الانجليز أمام هذه المظاهرات

والهتافات وطلبوا الى سرى باشا ، وضع حد لها فلم يستجب ، الى طلبهم ، اذ أدرك ان الزمام قد أقلت من يده ولم ير ، ازاء هذه العواصف ، التى هبت عليه ، وعلى وزارته سوى الاستقالة فقدمها يوم ٢ فبراير ١٩٤٢ ، وبناها على حاجته ، الى الراحة !

ويرى د . يونان لبيب رزق ، ان حسين سرى باشا رأى ان استمرار اعتماده على الأحرار الدستوريين وحدهم ، بينما تمزقهم الخلافات الداخلية ، ليس من الصواب ، فى شيء وقد اتفق ، مع القصر على تشكيل وزارة جديدة .

وكان الملك فى مايو ١٩٤١ قد دعا زعماء جميع الأحزاب ، للالتقاء به حيث جرت الأحاديث عن الموقف الدولى وعن ضرورة الاسراع بتشكيل حكومة قومية ، وقام سرى باشا باجراء اتصالات واسعة لتحقيق هذا الهدف لم تؤد ، الى أى نتيجة مع أهم الأحزاب وأكبرها مع الوفد فقد رد النحاس باشا على ما عرضه القصر ورئيس الوزراء ، بالموافقة على حكومة ائتلافية تحت رياسته ، أو حكومة برياسة سرى باشا الا انه على أى الحالتين علق قبوله على شرط حل مجلس النواب القائم واجراء انتخابات جديدة ولم يكن رئيس الوزراء ليقبل مثل هذا الشرط .

وبفشل تحقيق التعاون مع الوفد سعى رئيس الوزراء الى التعاون مع السعديين .

وبالرغم من تعثر هذا السعى فى البداية الى انه قد انتهى أخيرا بتشكيل وزارة جديدة من المستقلين ، والدستوريين ، والسعديين ، على النحو التالى :

حسين سرى . . للرئاسة والداخلية ، أحمد محمد خشبة للمواصلات ، عبد الحميد بدوى للمالية ، صليب سامى للخارجية ، محمود غالب للعدل ، محمد حسين هيكل للمعارف ، مصطفى عبد الرازق للأوقاف ، د . حامد محمود للصحة ، ابراهيم عبد الهادى للأشغال ، عبد القوى أحمد للوقاية المدنية ، حسن صادق للدفاع ، ابراهيم الدسوقي أباطة للشئون الاجتماعية ، محمد راغب عطية للزراعة ، د . عبد الرحمن عمر للتجارة والصناعة ، حامد جودة للتموين !

ويقول د . يونان لبيب رزق ، ان تشكيل وزارة حسين سرى الثانية على هذا النحو أغضب الوفد الذى رأى ان السعى لاتفاق وطنى قد تمخض عنه ضم السعديين ألد خصومهم ، الى الائتلاف الوزارى ونتج عن ذلك أن أخذ الوفد يشن حملة عنيفة على الوزارة وعلى الانجليز ، بدأها النحاس باشا بخطبة عنيفة فى الاسكندرية فى ٤ أغسطس « ١٩٤١ » اتهم فيها الجانب البريطانى بخرق وتحطيم استقلال البلاد ، واقتصادياتها : فى نفس الوقت ، فان النكسات

التي واجهها البريطانيون آنذاك بالإضافة الى اشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية ، قد أعطت وقودا للحملة ضد الانجليز ، يضاف الى كل ذلك ان القصر قد وجدها فرصة ليبدي الملك ألوانا من التعاطف مع الحملة التي يقودها ، الوفد ضد الانجليز ، سواء استمرارا للسياسة التي ظل يتبعها ، منذ وقت ، أو رغبة في كسب شعبية من خلال تحالفه مع الحزب الكبير .

ومن تقرير سير مايلز لامبسون السفير البريطاني في القاهرة الى أنتوني ايلدن وزير الخارجية البريطانية في نهاية عام ١٩٤١ ، جاء ما يلي :
بتلخيص التغييرات السياسية الأساسية خلال هذه السنة « ١٩٤١ » يتضح منها ان هيبة الحكومة المصرية ، قد تدهورت الى حد بعيد ، وقد بدأت الوزارة تهدها بتأييد من العناصر غير الحزبية ، وكان من المعتقد أنها تتمتع بمعونة الملك ، ولكن في نهاية السنة بدأ ان لاصديق لها سوى البريطانيين ، فخصومة الوفد لها زادت حدتها كما ان سياستها بعدم التعاون مع الأحزاب الأخرى قد أصبحت أكثر وضوحا ، أكثر من ذلك فقد زاد الاعتقاد بقدرة النحاس باشا على اجبار اعضاء البرلمان الوفديين على الاستقالة ، اذا رغب في ذلك ، اما بالنسبة للسعديين ، فقلد تم مؤخرا تهمةتهم بمنصبين وزاريين هامين ، وزارة التموين ، ووزارة الاشغال العامة ، وبالرغم من ذلك فهم لا يتعاونون مع الحكومة فقدر كاف ، اما الاحرار الدستوريون ، فلا يزالون يعانون من انشقاقاتهم الداخلية التي يغذيها اقارب محمد محمود باشا : أن رئيس الوزارة لم يعد يتلقى عوننا يذكر من الملك ، وانه لن يمضى وقت طويل ، حتى يصبح لعل ماهر اليد العليا في السراى ولتوضيح ماجاء عن اختلافات الاحرار الدستوريين ، فيما بينهم ، نقول أن العلة اشتدت على محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين في يناير ١٩٤١ ، وفي الثلث الاخير من يناير من ذلك العام سأل الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، الدكتور على باشا ابراهيم وكان صديقا وطيبا لمحمد محمود عن حال المريض العظيم ، فقال له د . على ابراهيم انه لم يبق له في الحياة الا أيام ويستريح بعدها من علة الحياة وعنائها .

ونعى الناعون في الساعات الأولى من أول فبراير ١٩٤٠ ، رئيس حزب الاحرار الدستوريين .

ويقول د . هيكل عن محمد محمود : حزننا للنبا ، وان لم يفاجئنى ، وان وجدت فيه نجاة للرجل من آلام احتمالها ، وما كان حزنى من شبح الموت وهو غايتنا جميعا بل ذكرت في هذه اللحظة ، ما كان للرجل من مواهب وسجايا وهبها جميعا هبة سماح لخدمة وطنه ، وأتمته ، فعز على نعيه وأشرفت ألا تجد مصر من تجمع له هذه المواهب ، والسجايا فيضعها في خلعها بالروح الرقيقة والنزاهة الخالصة والكرامة التي يعتز بها صاحبها ويقرها ، كما فعل هذا الزعيم النبيل الذى اختاره الله الساعة الى جواره .

لم يكن محمد محمود باشا سهل القيادة ، كان وجهه الأسمر المستدير ، وعيناه السوداوان حادتي النظر ، وانفة التسامح ، تصد عنه من الف رفع الكلفة ، وتحمل على الظن أن به صلفا عرف عن أمثاله من أبناء طبقته ، وكان سكوته الطويل يغرى على الاعتقاد بأنه رجل يعتز بجاهه ، وماله ، فلا يعنى بما سواههما ، فإذا استطعت أن تكشف لنفسك عن ذات نفسه نبتت لك صورة تختلف عن هذه الصورة الظاهرة تسام الاختلاف ، ورايته رجلا ذواقا للادب ، يروى منه الشيء الكثير ، كثير الاطلاع على التاريخ العام ، وعلى السياسى بوجه خاص ، فيه وداعة ، ورقة ، وفيه دعاية وظرف ، وفيه الى جانب ذلك كبر عن الدنيايا وترفع عن الصغائر ، وفيه حب للخير ، يصاحبه طموح لأبعد الغايات ، وأعز المطالب .

وقد أعفاه مال ابيه من أن يفكر فى المال ، وجمعه ، وسميت به دراسته . فى صدر الشباب بجامعة أكسفورد ، عن الزلفى للانجليز ، ذوى الكلمة النافذة فى حكم مصر حين عاد الى وطنه ، وشغل وظائف الدولة فى حكومته ، ودفعه سموه عن الزلفى ، واعتزازه بماله وجاهه ، واعتداده بنفسه وبكرامته الى ترك مناصب الحكم ، حين اراد الانجليز غير مايريد ، ولما لم يكن قد بلغ الاربعين ، وكانت الحرب العالمية الاولى يومئذ فى أشد مراحلها فلما اذنت الحرب بالانتهاء دعا زملاءه رجال مجلس ادارة الجامعة المصرية الأهلية ، فألفوا الوفد المصرى ، واختاروا لرياسته سعد زغلول باشا ، بعد أن ضموا اليهم من رجال الجمعية التشريعية ، من يكفل للوفد تمثيل الامة المصرية تمثيلا شبيها بالرسمى ، أن لم يكن تمثيلا رسميا .

وأفتح قوسا بسيطا ، لأقول أن لى بعض الاعتراضات على تلك الفقرة الخاصة بتشكيل الوفد التى وردت فى كلام الدكتور هيكل ، وسوف أوضح تلك الاعتراضات فى وقت آخر ، ومكان آخر ، وأقفل القوس بسرعة ، لا تقل كلمات د . هيكل عن زعيمه محمد محمود ، وهى من أرق وأجمل ما قيل عن محمد محمود - رحم الله محمد محمود ، وهيكل معا - يقول د . هيكل : من يومئذ - يوم تأليف الوفد المصرى ، الى أن اختاره الله الى جواره - وهب الرجل نفسه ، وحياته ، وكل مواهبه هبة سماح ، لخدمة وطنه و . و .

وكان الرجل فى كل مواقفه الوطنية ، رجل كفاح ، وصراحة ، ونزاهة ، لا ترقى اليها ريبة ، ولا تعلق بها شائبة ، من مصر يمثل هذه المواهب والسجيا ، يهبها صاحبها هبة سماح ، لخدمة وطنه ، وأمتة ما وهبها محمد محمود ، خلال هذه الثلاث والعشرين سنة فى اقدام وجراة ، ليس كمثلهما اقدام ، ولا جراة .

ارتسمت امام ذهنى صورة من هذا التاريخ الحافل لهذا الرجل الذى اختساره الله الى جواره ، قبل ان يكمل الرابعة والستين من عمره ، فحزنت

اشفاقا على مصر فلما تنفس الصبح ، فكرت فى تشييع جنازة الرجل الى مقره الأخير ، وكان قد نقرر ان تقوم فى السانة الثالثة بعد الظهر .

واذ كنت - د . هيكىل - وزير المعارف فقد رأى رجال التعليم فى أرجاء القاهرة جميعا ، أن يشاركونى فى تشييعه ، كما شارك فيه من رجال الدولة ، ومن طبقات المثقفين جميعا كل من كان يقدر للرجل مزاياه ومواقفه ، وهؤلاء كانوا جلة أهل مصر ، خصومه ، وأنصاره على سواء ، فلقد كان الجميع يجلسونه وبحترموه ، وان خالفوه فى رأى ، وسار حسين سرى رئيس الوزارة فى الصف الأول للمشيعين وصحبنا جثمان الفقيد الى مقره الأخير ، فلما ورنى التراب القى سرى باشا كلمة فى تأبينه ، وألقىت كلمة وجيزة سكبت فيها كل عواطفى ، كل ما آكنه للرجل العظيم من مودة واحترام .

وتحدثنا فى ليلالى المآتم ، عمن نختاره رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين. خلفا لمحمد محمود باشا ، ثم اتجهنا جميعا الى اختيار عبد العزيز فهمى باشا ، وتردد الرجل معتذرا بأنه اعتزل السياسة فى فترة ولايته القضاء رئيسا لمحكمة الاستئناف ، ثم رئيسا لمحكمة النقض ، بين سنة ١٩٢٨ ، وسنة ١٩٣٥ ، وقد استعنا على ترده ، هذا بخلة من أصدقائه ، فانتهى الى الاقتناع وتولى رئاسة الحزب للمرة الثانية بعد أن كان قد تولاه للمرة الأولى فى سنة ١٩٢٥ ثم استقال منها فى سنة ١٩٢٦ .

واذا كان حزب الأحرار الدستوريين ، ومنذ مولده عبارة عن مجموعة من الأحزاب الصغيرة داخل الحزب الكبير فقد تضاعف عدد تلك الأحزاب غداة وفاة محمد محمود باشا ، وبعد اختبار عبد العزيز فهمى باشا للرئاسة لا خلافا حول مكانة الرئيس الجديد فقد كان الرجل موضع احترام الجميع ، ولكن حول مدى ما يمكن ان يقدمه الرئيس الجديد للحزب وهو فى ظروفه الصحية غير المواتية .

ومن بين الأزمات التى اعترضت وزارة حسين سرى باشا ، أزمة خاصة بالشيخ حسن البنا - يرحمه الله - وكان للدكتور هيكىل علاقات طيبة بالشيخ حسن البنا المرشد العام للاخوان المسلمين وقد سبق للشيخ حسن أن عرض رئاسة الاخوان المسلمين على الدكتور هيكىل عندما التقيا فى موسم من مواسم الحج ، قد اعتذر الدكتور هيكىل وقتئذ عن قبول ذلك العرض ، عن تلك الأزمة يقول د . هيكىل : كان الانجليز شديدى الحساسية وبخاصة ازاء ما يبدىه بعض ذوى الرأى من المصريين من ميولهم المحورية ، وازاء بعض العناصر ذات النشاط من سواد الشعب ، وكانت جماعة الاخوان المسلمين قد تألفت قبل ذلك - عام ١٩٤١ - بأعوام قليلة على انها جماعة دينية تدعو للتخلق بالأخلاق الاسلامية ، وللاخذ بقواعد التشريع الاسلامى فى النظام المصرى وكان الشيخ حسن البنا هو الذى دعا لتأليف هذه الجماعة فكان مرشدها العام ، وكان

الشيخ حسن معلما للغة العربية في مدرسه المحمدية الابتدائية الأميرية ، وقد بلغت السلطات البريطانية رئيس الوزارة حسين سرى باشا ان هذا الرجل - حسن البنا - يعمل في أوساط جماعته لحساب إيطاليا ، ورغبت اليه في العمل على الحد من نشاطه ، ورأى سرى باشا ان نقل الرجل من القاهرة الى بلد ناء بالصعيد يكفل هذا الغرض ، فحدثني في الأمر ، وطلب الى نقله الى قنا ولم أجد بأسا باجابة طلبه ، فنقل مدرس في مدرسة ابتدائية أمرا ذا بال ، اذ يقع مثله خلال العام الدراسي في كل سنة ولا يترتب عليه أى شيء ، لكن نقل الشيخ حسن البنا أدى الى مالم يؤد اليه نقل مدرس غيره ، فقد جاءني غير واحد من النواب الدستوريين يخاطبني في اعادته الى القاهرة ويرجوني في ذلك بالحاح . ولما لم اقبل هذا الرجاء ذهب هؤلاء النواب الى رئيس الحزب عبد العزيز فهمى باشا ، وطلبوا اليه ان يخاطبني في الأمر ، وخاطبني الرجل فذكرت له ان حسين سرى باشا هو الذى طلب الى نقل الشيخ حسن البنا بحجة أن له نشاطا سياسيا وان النشاط السياسى محرم على رجال التعليم ، كما أنه محرم على غيرهم من الموظفين واننى لا مانع عندي من اعادة الرجل الى مدرسة المحمدية كما كان اذا أبدى سرى باشا عدم اعتراضه على اعادته ، وخاطب عبد العزيز باشا سرى باشا في الأمر وذكر له الحاح طائفة من النواب الدستوريين ذوى المكانة ، ووعده سرى باشا باعادة النظر فى الموضوع ثم أبدى لى انه لا يرى مانعا من اعادة الرجل الى القاهرة فاعادته . وترى أحسن سرى باشا فى تراجعهم هذا أم أساء ؟ . لعله خشى أن يزداد ضغط النواب جسامه ، وبخاصة حين رأى سؤالا يقدم الى البرلمان فى هذا الشأن ، فاراد اتقاء ما قد يجر اليه من نتائج ؟ لكن الذى لاشبهة فيه ان تراجعهم أشعر الشيخ حسن بأن له من القوة ما يسمح له بمضاعفة نشاطه من غير ان يخشى مقبة ذلك النشاط ، وان هذا كان له أثره فى تطور جماعة الاخوان المسلمين فيما بعد ، وكما رغب الانجليز فى الحد من نشاط حسن البنا رغبوا كذلك الى سرى باشا ان يعمل فى الحد من نشاط على ماهر باشا هذا وفى الفصل التالى المزيد من التفاصيل . .

كيف نشأت جماعة الاخوان المسلمين وكيف حدث أول انشقاق فى صفوفها

● تحدثنا - اجمالا ، وبنون ذكر آية تفاصيل - عن بعض الأزمات ،
الكبيرة ، التى اعترضت وزارة حسين سرى باشا .

وكان آخر ما أشرنا اليه من الأزمات تلك التى حدثت بسبب ذلك النشاط
الذى كان يقوم به الشيخ حسن البنا ، المرشد العام لجمعية الاخوان المسلمين
والذى اعتبرته بريطانيا معاديا لها ومواليا للمحور ، وقد طالب السفير
البريطانى سير مايلز لامبسون ، من حسين سرى باشا رئيس الوزراء أن
يضع لذلك النشاط حدا .

وقلنا أن رئيس الوزراء اتصل بالدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير
المعارف ، باعتبار أن الشيخ حسن البنا يعمل فى وزارة المعارف معلما ،
وجرى الاتفاق بين رئيس الوزراء ووزير المعارف على نقل الشيخ حسن البنا
من المدرسة المحمدية الابتدائية الى مدرسة من مدارس قنا الابتدائية .

وكانت نتيجة ذلك النقل ثورة بعض نواب حزب الأحرار الدستوريين
ضد القرار الذى اتخذه وزيرهم - د. هيكل - وخاطب رئيس حزب الأحرار
الدستوريين الجديد ، الأستاذ عبده العزيز فهمى باشا وزير المعارف من أجل
الغاء ذلك القرار ، وقد تم الاتفاق بين وزير المعارف ورئيس الوزراء على
الغاء ذلك القرار .

وكنت قد قلت أن وزارة حسين سرى باشا قد تضاعفت حيرتها عندما
قدم وزير المالية عبده الحميد بلوى باشا ، استقالته لأسباب غامضة فى ٢ يناير
١٩٤٣ .

وقد زارنى أحد كبار رجال الاقتصاد ، المعاصرين لتلك الأحداث وروى لى سبب استقالة د . عبد الحميد بنوى باشا المفاجئة - وهو سبب شخصى بحث - ورغم ثقتى المطلقة فى علم محدثى ، وفى خلقه الا اننى آثرت عدم طرق ذلك الموضوع الى أن تتجمع لدى العديد من القرائن والوثائق الخاصة بأسباب تلك الاستقالة المفاجئة !!

وأعود الى الحديث عن الشيخ حسن البنا ، وعن حركة الاخوان المسلمين التى آثارت فى منتصف عام ١٩٤١ تأثرة بريطانيا ، ودعت السفير البريطانى الى أن يطلب من رئيس الوزراء - حسين سرى باشا - تقييد نشاط الشيخ البنا بصفته المرشد العام ، لجماعة الاخوان المسلمين . وفى البداية ، أقول اننى لن أؤرخ فى هذه السطور القليلة ، لا للشيخ حسن البنا ، الذى كانت تجمعنا به أواصر قوية ومتينة ، ولا لحركة الاخوان المسلمين ، التى كنت على صلة بها ، وخاصة فى الفترة من ١٩٤٤ حتى ١٩٥٢ .

كل الذى أستطيع أن أقوله الآن ، لا يزيد على ملخص عاجل وسريع لبداية اشتغال الشيخ حسن البنا بالعمل الاسلامى ، وبداية انشاء جماعة الاخوان المسلمين .

والشيخ حسن البنا - كما هو غير معروف - من مواليد قرية المحمودية « البحيرة » : ولد فى أكتوبر ١٩٠٦ ، وكان والده الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا مأذون المحمودية ، وإمام مسجدىها ، وكان واحدا من تلاميذ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، وقد جمع الشيخ أحمد الى وظائفه فى القرية ، حرفة اصلاح الساعات ولذلك كان لفظ الساعاتى ، يضاف الى الاسم فى أوقات كثيرة . وقد حرص الشيخ أحمد البنا على أن يتعلم ابنه فى كتاب القرية ، ومنه الى مدرسة ابتدائية ، ومدرسة للمعلمين و . و . ثم استقر به المقام فيما بعد فى دار العلوم ، الى أن تخرج فيها فى عام ١٩٢٧ ، ولم يكن قد تجاوز عامه الواحد والعشرين .

وكان الشيخ حسن البنا سواء فى دراسته الابتدائية ، أو فى مرحلة الاعداد بدار العلوم ، أو فى دار العلوم ذاتها ، من ذوى النشاط الدائب المستمر فى العمل الاسلامى ، وكان حريصا على أن يكتب - حتى وهو طالب فى مدرسة دار العلوم - فى المجلات الدينية ، وخاصة فى مجلة الفتح التى كان يصدرها الأستاذ محيى الدين الخطيب

وبعد أن تخرج الشيخ حسن البنا ، فى دار العلوم ، كان باسئطاعته السفر الى الخارج فى احدى البعثات التعليمية ، ولكنه أثر البقاء فى مصر ، مفضلا التدريس على مواصلة تعليمه فى الخارج ، وكانت أول وظيفة تسلمها الشيخ حسن البنا فى مدرسة ابتدائية بمدينة الاسماعيلية فى ١٩ سبتمبر ١٩٢٧ .

وكانت الاسماعيلية وقتئذ أرضا خصبة لأى عمل اسلامى فمعسكرات الاحتلال البريطانى فى الاسماعيلية ، والتل الكبير ، وغيرهما تنير فى نفس أى شاب مصرى ضرورة العمل لتحرير مصر من نير الاحتلال البريطانى ، ووجود شركة قناة السويس فى الاسماعيلية ، وسيطرتها على كثير من أمور القناة ، يؤكد أن الاستعمار الاقصادى لمصر لا يقل فى خطورته عن الاستعمار العسكرى .

والشيخ حسن البنا - بلا جدال - خطيب نادر المثال ، وله ذكاؤه الذى يفوق ذكاء كل زملائه وأقرانه ، وهو قبل ذلك كله وبعد ذلك كله ، يؤمن بأن له دورا فى خدمة الاسلام والمسلمين ينبغى أن يقوم به .

وليس هناك من مكان خصب للعمل الاسلامى أكثر من مكان يبعد كثيرا من العاصمة ، وضجيجها ، وعجيجها ، ويبعد كثيرا - فى نفس الوقت ، عن كل أجهزتها سواء تلك التى تسيطر عليها الحكومة ، أو تسيطر عليها السفارة الأولى ، التى تتحكم فى أمور البلاد صغيرها وكبيرها !

بدأ الشيخ حسن البنا ، يعمل فى الاسماعيلية : فى المدرسة ، فى المسجد ، فى البيوت ، فى كل مكان يمكن أن يصل اليه صوته ، كان يدرس لتلاميذه فى النهار ، وكان يدرس لأولياء أمور تلاميذه فى الليل ، وسرعان ما التف حوله الكثيرون من المؤمنين بالعمل الاسلامى .

وجاءته فى ذى القعدة عام ١٣٤٧ هـ مارس عام ١٩٢٨ جماعة من العاملين فى المعسكرات البريطانية فى التل الكبير ، لتضع أيديها فى يديه على العمل لخدمة الاسلام ، وأقسم الجميع على أن يكونوا جندا لرسالة الاسلام ، وما دما اخوة فى خدمة الاسلام فنحن - كما قال يومئذ الشيخ حسن البنا - « الاخوان المسلمون » .

وكان للشيخ حسن البنا - طيب الله ثراه - قدرة فائقة على كشف العناصر الطيبة ، ولم يكن يمل أبدا من أن يقضى الساعات الطوال بحثا عن عنصر واحد ، يعتقد انه عنصر ممتاز أو على الأقل يمكن أن يكون جيدا ، أو ممتازا ، بل انه - وهذا عن تجربة شخصية معه - لم يكن يضيق ذرعا بأن يقضى ليلة كاملة مع شباب لم يتجاوز الخمسة عشر عاما ، يحاول أن يقنعه بفكره ، ويجذبه الى صفه .

وكان الشيخ حسن البنا أقوى ذاكرة يملكها انسان ما فى حفل عام ، يصافحك ، يسمع اسمك ، وقد لا يكون لقاؤك بعد تجاوز دقيقة ، أو بضع ثوان ، ولكنه عندما يقابلك بعد سنين يتناديك باسمك ، كأنما الصورة التى انطبعت فى ذهنه عنك لم تفارق ذهنه أبدا ، وسرعان

ما انتشرت فكرة « الاخوان المسلمين » ، وأنشئت شعب عديدة فى بورسعيد ،
والسويس ، وأبو صوير ، وشبراخيت ، و . . و . .

وبلغات التبرعات تنهال على الشيخ حسن البنا وجماعته من هنا ومن
هناك ، وكان من بينها خمسمائة جنيه من شركة قناة السويس وتمكن الاخوان
المسلمين أن يبنوا بهذه التبرعات أول مسجد لهم فى الاسماعيلية عام ١٩٣٠ ،
وبعد المسجد تم بناء مدرسة للبنين ، وأخرى للبنات ، كما تم انشاء محل
تجارى صغير .

وعندما أعود الى أيام صباى ، أذكر أن التبرعات هذه كانت سببا فى
قيام خلاف بينى وبين الشيخ حسن البنا - طيب الله ثراه - ولم أكن قد
تجاوزت الخامسة عشرة من عمري بعد ، فلقد اكتشفنى الشيخ حسن البنا ،
وأنا أخطب فى اجتماع نظمته جمعية الاخوان المسلمين فى المنصورة ، وأعجب
بى ، وبعد الاحتفال دعانى الى أن نسير معا فى شوارع البحر ، وقطعنا ليلتئذ
الشوارع مرات ومرات ، وكان الشيخ حسن البنا - وهذا من مظاهر عبقريته
الفذة - يدفعنى الى الانضمام الى جماعة الاخوان المسلمين ، وكنت يومئذ من
تلاميذ الحزب الوطنى ، وكان السبب الذى لم أدخل من أجله يومئذ جماعة
الاخوان المسلمين ، ان جماعة الاخوان المسلمين بالمنصورة تأخذ مائتى جنيه
تبرعا من الحكومة - بلدية المنصورة - وكان قد قرأ فى ذهنى يؤمئذ أن أحدا
لن يستطيع مهاجمة الحكومة ، أو الخروج عليها وهى تعينه بمبلغ من المال ،
أى مبلغ .

وقد قلت يومئذ للشيخ حسن البنا وكان بالنسبة لى فى منزلة الأستاذ :
إذا رفضتم المبلغ الذى تعينكم به الحكومة هو أنا أنضم فورا للاخوان المسلمين ،
وأذكر يومها ، انه قال لى : - رحمه الله - « انت مثالى أكثر من اللازم » .

ولم أذكر هذه القصة ، الا لاعطاء فكرة عن مدى ما كان يبذله الرجل
من جهود ، وما كان يتفقه من وقت من أجل تجنيده صباى ، أو شاب لا يملك
من دنياه شروى نقيير !!

طلب الشيخ حسن البنا ، فيما بعد أن ينتقل الى القاهرة ، وأجيب الى
طلبه فى صيف عام ١٩٣٢ وكان أحد أشقائه الأستاذ عبد الرحمن البنا قد
أنشأ فى القاهرة جماعة اسمها « جماعة الثقافة الاسلامية » وكان لتلك الجماعة
نشاط كبير فى العاصمة ، وبمجرد نقل الشيخ حسن البنا الى القاهرة تم دمج
جماعة الثقافة الاسلامية فى جمعية الاخوان المسلمين ، وانتقلت جماعة الاخوان
المسلمين من مرحلة الى مرحلة ، بل لقد أصبح لجماعة الاخوان المسلمين فيما بعد ،
مقار وسكرتيرية ، وموظفون متفرغون ، الأمر الذى مكن الجماعة من أن تبدأ فى
إقامة مؤتمرات عامة أقيم أولها فى مايو ١٩٣٣ ، وكان خامسها فى عام ١٩٣٩ . .

وكما هي العادة دائما في كل عمليات البناء السياسي تبقى الجهود موحدة ،
مكتتلة ، متراسة ، في المراحل الأولى للبناء ولكن عندما تبدأ العملية في الاتساع
تبدأ عادة الانشقاقات .

وكان أول انشقاق أصاب جماعة الاخوان المسلمين مع بداية الحرب العالمية
الأولى ، ذلك الانشقاق الذي أدى الى خروج مجموعة كبيرة من الاخوان المسلمين
سرعان ما أنشأت جمعية أخرى ، أطلقت على نفسها اسم جمعية شباب سيدنا
محمد « صلى الله عليه وسلم » والأقوال كثيرة في الأسباب التي أدت الى ذلك
الانشقاق ، البعض يقول : ان من بين تلك الأسباب الخلاف حول صلة جماعة
الاخوان المسلمين بعلي ماهر ، وخشية البعض من أن يؤدي التصاق الجماعة بعلي
ماهر الى أن تكون أداة يضرب بها علي ماهر الوفد ، في الوقت الذي كان جائزا
للعضو في جماعة الاخوان المسلمين ، أن يكون وفديا في نفس الوقت .

وقيل ان من بين تلك الأسباب الخلاف حول دور الأستاذ أحمد السكري
في الجماعة والخشية أيضا من أن يكون للأستاذ أحمد السكري وهو وثيق الصلة
بعلي ماهر دوره في نقل « الاخوان المسلمين » الى معسكر علي ماهر !!

وقيل أيضا أن من بين أسباب الانشقاق ، الخلاف أو الاختلاف حول
مصير الأموال التي جمعت لدعم نضال عرب فلسطين بواسطة الاخوان المسلمين ،
وعدم موافقة البعض على تخصيص جزء من هذه الأموال لدعم حركة الاخوان
المسلمين في داخل مصر ، وإصرار البعض على أن هذا التخصيص لا يضر عرب
فلسطين ، وانما يفيدهم بطريقة أخرى .

وقيل أيضا أن من أسباب ذلك الانشقاق ، قيام خلاف حول الأساسيات
العقائدية التي يجب أن تسترشدها الجماعة ، وكان من رأى البعض الاعتماد
على السواعذ في نشر الدعوة ، بينما كان من رأى البعض الآخر وعلى رأسه
الشيخ حسن البنا ، العمل بالآية القرآنية الكريمة « ادع الى سبيل ربك
بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هي أحسن ، أن ربك أعلم بمن ضل
عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين » .

وكان الشيخ حسن البنا يطلق على من خرجوا عليه « المتعجلين » ،
« والقلقين » ، وكان باستمرار يحذرهم .

وقد كان من بين صور ذلك الانشقاق ، ان مجلة « النذير » التي بدأت
أكتب فيها ولأول مرة في حياتي ، ولم أكن قد تجاوزت عامي السادس عشر
عني : النواحي الإسلامية في قضية الفلاح ، وكان الشيخ حسن البنا هو الذي
وجهني الى هذا الاتجاه ، مجلة النذير : خرجت على الجماعة : صاحبها ومديرها
والمشرف عليها و .. و ..

ورغم كثرة عدد الانشقاقات التي حدثت في صفوف الجماعة ، ابتداء من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٠ الا ان الجماعة لم تتأثر بتلك الانشقاقات ، لا من حيث عدد الأعضاء ، ولا من حيث النفوذ .

وفي كتاب « الاخوان المسلمون » للملككتور ريتشارد ميتشيل ، ترجمة عبد السلام رضوان . ما يفيد ان قرار نقل الشيخ حسن البنا قد صدر في ١٩ مايو ١٩٤١ ، وانه في ٢٠ مايو حل شخص آخر محل عبد الرحمن عزام في قيادة الجيش الرابط ، وكان عزيز على المصرى قد فشل في هربه من مصر ، ليلة ١٦/١٥ مايو ١٩٤١ .

وعن واقعة النقل يقول د. ميشيل - وبكل أسف لم أعثر على مراجع عربية موثوق بها توضح لنا واقعة نقل الشيخ حسن البنا ولعل من يستطيعون اجلاء مثل هذه النقطة يوافوننا بكل ما لديهم عنها من معلومات - يقوله د. ميتشيل عندما بدأت الحرب أعلن الاخوان المسلمون في خطاب الى على ماهر رئيس الوزراء عن تأييدهم لعدم اشتراك مصر في الحرب ، ولقصر المساعدات المقدمة فيها لبريطانيا ، على ما يلزمها به نص معاهدة ١٩٣٦ وفيما عدا ذلك ، واصلت الجماعة في القاهرة شرح قضيتها . كذلك قامت بلور فعال في اثارة المشاعر الوطنية ضد بريطانيا ، بالرغم من وجود حالة الحرب ، وهو الأمر الذى واجهته بريطانيا بالحزم ، حرصا على تأمين مؤخرتها .

وبعد نقل حسن البنا للصعيد في مايو ١٩٤١ استخدم موقعه الجديد كمقر للجماعة - وكان السكرى قد نقل في نفس الوقت الى الوجه البحرى - وواصل نشاطه علنا ، وقد أدى نقله الى قيام مناوشة برلمانية فقد انتهز الوفديون الفرصة ، لاحراج الحكومة لأسباب أخرى لا صلة لها بالبنا وعندما برر حسين سرى رئيس الوزراء نقل البنا بأنه أهمل في أداء عمله كموظف بوزارة المعارف ، أعدت قيادة الجماعة مذكرة لتقديمها خلال المناقشات البرلمانية ، أرفقت بها صورة للملفات التى التفتيش بوزارة المعارف ، لتفنيد ملاحظات حسين سرى .

وفي شهر سبتمبر أعيد البنا والسكرى الى القاهرة الا أنه ألقى القبض عليهما وعلى عبد الحكيم عابدين . أمين عام الجماعة في أكتوبر ، أثر انتهاء أحد الاجتماعات الجماهيرية ، المناهضة لبريطانيا ، وأصدرت الحكومة في نفس الوقت قرارا بوقف صحف الجماعة « المتعارف » - و « اشعاع » وصحيفة « المنار » المعروفة التى أوكل ورثة رشيد رضا أمرها للبنا ، مؤخرا كما حظر على الصحف نشر أية أنباء عن الاخوان أو عن الاجتماعات التى يقيمونها وفى نفس الشهر تم الإفراج عن المعتقلين خشية حدوث رد فعل برلماني ، مضاد للحكومة فضلا عما قيل عن الضغط الذى مارسه القصر فى هذا الصدد ، وكانت تلك هى المحنة الأولى - على حد تعبير الاخوان - التى تصيب الجماعة .

وللأمانة التاريخية نقول : ان الشيخ حسن البنا نفى انه كان يعرف على ماهر خلال وزارته عام ١٩٣٩ ، وان الذى كان يعرفه هو صالح حرب باشا ، كما انه كان يعرف عزيز على المصرى جيدا ، وكان عزيز المصرى يحاول باستمرار أن يجمع بين جماعة الاخوان المسلمين ، وبين جماعة مصر الفتاة ، كما كان عزيز المصرى يحاول أيضا أن يقوم بدور الوسيط بين الاخوان المسلمين وبين الضباط الأحرار ، على النحو الذى يصفه أنور السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » ، والذى سنعود للحديث عنه ، عندما نكتب عن عزيز المصرى ، والاخوان المسلمين ، والضباط الأحرار .

ونعود الى الحديث عن بعض الأزمات التى واجهت وزارة حسين سرى باشا ، وبتفصيل أكثر .

يقول د. هيكل : انه اذا كان قد وجد فى مصر وفى غير مصر ، هيئات باسم فرنسا الحرة تعضده ديجول فقلد بقى فى مصر ، وفى غير مصر فرنسيون مؤيدون للمارشال بيتان وحكومة فيشى وهؤلاء كانوا موضع ريبة من السلطات البريطانية وكانت الريبة تبلغ فى شأن بعضهم مبلغ الاتهام ، من هؤلاء مسيو ريمون مستشار الفنون الجميلة بوزارة المعارف الذى اتهمه البريطانيون ، بأنه مبالغ فى مناصرته للمارشال بيتان ويدعوه ، ضده فرنسا الحرة وقد حدثنى سرى باشا فى شأنه فطلبت الرجل فى مكتبى وخطبته فيما ينسب اليه ، فلم يخف انه يناصر حكومة فيشى وانه ، وهو الجندى القديم الذى خاض ، غمار الحرب العالمية يعرف واجبه الوطنى ، كما يعرف ان عليه لمصر واجب ألا يقوم فيها بنشاط سياسى يخالف اتجاه حكومتها وذكر انه لا يقوم بأى نشاط من هذا القبيل ، وقال هيكل ، لقد تبين أن مسيو ريمون لا يستطيع اخفاء رأيه فى سياسة بلاده ، وابداء الرأى ليس نشاطا سياسيا خاصا وهو لا يزيد على اظهار رأيه ، لمن سأل عنه وهو لا جناح عليه حين يفعل ، ويقول د. هيكل انه بلغ حديثه مع مسيو ريمون الى سرى باشا ، ولكن السلطات البريطانية لم تقنع ولم تقتنع بما هو دون اعتقال الرجل فاعتقل ، .

وعن استقالة بسوى باشا يقول الدكتور هيكل بلغنى فى النصف الأخير من ديسمبر أن مركز عبده الحميد بسوى باشا فى الوزارة غير ثابت وانه سيضطر الى الاستقالة ، وان سرى باشا رغم ما بينه وبين الحميد بدوى من صداقة ، ورغم تقديرنا جميعا لبسوى باشا ومكانته فلن يستطيع سرى باشا ولا غيره من الوزراء ان يفعلوا شيئا فى أمر استقالة بسوى باشا ، ويقول د. هيكل ، انه زار حسنين باشا رئيس الديوان الملكى فألقاه فى مثل موقف سرى باشا ، من استقالة بسوى باشا وانه يأسف لأن اضطرار بسوى باشا للتخلي عن منصب وزير المالية لم يبق فيه مجال للتفكير فى رئاسة الوزارة وكان بسوى باشا - كما يقول حسنين باشا - منظورا اليه فى القصر على انه

خلف لسرى باشا - فى رئاسة الوزارة ويقول د . هيكل انه سافر الى أسوان وكان الملك ورئيس ديوانه قد سافرا اليها ، وكنت فى هذا المشتى البديع ، أسمع من الأحاديث عن استقالة بدوى باشا ما جعل كل رجاء فى تلافيتها غير ممكن ، وبالفعل قدم بدوى باشا ، استقالته الى رئيس الوزراء . وعرضت الاستقالة فى جلسة ٥ يناير ١٩٤٣ وقرر مجلس الوزراء قبول الاستقالة بغير مناقشة ، لأن الوزراء جميعا كانوا يعلمون ، انه لا جدوى من المناقشة .

وفوجئ الوزراء ، بأن عرض رئيس مجلس الوزراء أن تقطع مصر علاقتها بحكومة فيشى الفرنسية ، ولم يكن أحد منا - د . هيكل يقول - يتوقع أن يعرض يومئذ هذا الموضوع الذى تأجل من قبل غير مرة ، وطالب فى مجلس الوزراء مصطفى عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، ارجاء النظر فى هذا الموضوع ، وأجابه رئيس الوزراء فى عنف : ينبغي أن نبت اليوم فى هذا الموضوع ومن لم يعجبه ذلك ، فله أن يتصرف بما يشاء .

ويقول د . هيكل ان هذه اللهجة لم تعجبه وانه قال : انى وزير المعارف ، ولنا فى فرنسا عشرات بل مئات من أبنائنا الطلاب يجب ان نرعى مصالحتهم وقطع العلاقات يضر بهم ، ضررا بليغا و . . و . .

ونولتنى الدهشة - د . هيكل - عندما رأيت جميع الوزراء يوافقون على قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، وقد امتنعت وامتنع مصطفى باشا عبد الرازق عن التصويت . .

ويقول أحمد حسنين : ان الملك سوف يغضب لهذا القرار ، الذى لم يؤخذ رأيه فيه ويسأل د . هيكل ، عما اذا كان لديه حل لهذه المشكلة قبل أن ينشر قرار مجلس الوزراء ؟ ويقول هيكل انه قال لحسين باشا : أحسب الرجوع فى قرار مجلس الوزراء رجوعا مطلقا غير ممكن فكما عرفت أنت بهذا القرار ، قللة عرفته السفارة البريطانية وعرفته الحكومة البريطانية ، و . . و . . والرأى عندى ان يخفف من صيغة القرار وان يجعله وقف العلاقات ، مع حكومة فيشى بدل أن يكون قطع العلاقات .

وينصل حسنين باشا بسرى باشا راجيا منه ، الموافقة على اقتراح هيكل باشا ويوافق حسين سرى باشا ، ويعتكف صليب سامى باشا وزير الخارجية بمنزله دون مرض ولا علة ، ويقول د . هيكل ان رئيس الديوان بلغه بأنه هو الوزير المسئول عن علاقة مصر السلوية ، وان واجبه كان يقتضيه أن يعرض على ما طلبه رئيس الوزراء من قطع العلاقات مع حكومة فيشى اما ولم يفعل ، فبيلزم داره ، وبلغ صليب سامى رئيس الوزراء بما قيل له ، وأبلى استعداداه لتقديم استقالته من منصبه ، فطلب منه حسين سرى ألا يفعل على أمل أن يسرى

الأمر مع الملك ويطن حسين سرى بعد أن تحدث الى الملك حول موضوع صليب سامى أن المسألة قد سويت فيطلب من صليب سامى أن يذهب الى مكتبه ويباشر عمله ، لكنه لم يلبث على ذلك غير يومين ، ثم اتصل به رئيس الديوان من جديد وأعاد عليه ما كان قد ذكره له وطلب اليه أن يكف من جديد عن الذهاب الى الوزارة فكف الرجل ، واعتكف فى بيته .

وفى قضية الاغتيالات السياسية « مقتل أمين عثمان باشا وآخرين » ، استدعى حسين سرى باشا للشهادة ولكنه كان متحفظا ، بشكل غير طبعى فى كل ما يقوله وخاصة عن الفترة التى ولى فيها الحكم من ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ حتى ٢ فبراير ١٩٤٢ .

سئل حسين سرى باشا عن الطلبات التى لم تكن فى صالح مصر وطلبها منه بريطانيا ، فقال : انه لا يعتقد ان هذا السؤال يمكن الرد عليه لأنه من أسرار المولة وان هذه مسائل سياسية كبرى من واجبه الا يشير اليها .

وكان من بين ما قاله حسين سرى باشا عن أمين عثمان باشا وعلاقته بالانجليز : عندما كلفنى على ماهر باشا بتولى وزارة المالية ، قال له ان وكيل وزارة المالية هو أمين عثمان ووجوده غير مسنحوب ويقول حسين سرى ، انه بعد حوالى عشرين يوما من تكليفه بالوزارة زاره أمين عثمان وقال انه يضع نفسه تحت تصرفه ليكون همزة الوصل بينه وبين السفير البريطانى واقترح أن يعينه مديرا لمكتبه ثم يقول حسين سرى باشا ، انه شكر أمين عثمان على ذلك وأبدى له دهشته من أن يطلب منه هذا الطلب ! .

ونفى حسين سرى ان يكون السفير البريطانى هو الذى طلب منه ان يعين أمين عثمان وزيرا ، فى وزارته ويرفض حسين سرى ان يذكر الأسباب التى دعت الى عدم التعاون مع أمين عثمان باشا .

ويقول حسين سرى باشا ، ان من بين أسباب استقالته المقابلة التى تمت بين أمين عثمان باشا ود. أحمد ماهر باشا .

وفى قضية الاغتيالات أيضا أدى د. هيكمل الشهادة مؤكدا أن من بين الأسباب التى أدت الى استقالة حسين سرى باشا ، قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، ودقة مركز صليب سامى باشا وزير الخارجية ، وعدم استطاعة سرى باشا حمايته ، وقيام مظاهرات كثيرة ضد حسين سرى باشا من بينها تلك التى قامت فى ٢١ يناير ١٩٤٢ « وكنا كأحرار دستوريين نقيم حفلة لذكرى محمد محمود باشا ، وكانت تلك المظاهرة قد اشترك فى تدبيرها بعض الكبراء » .

فى جلسة سرية هامة لمجلس النواب زعيم المعارضة يلقي خطابا يستغرق ٦ ساعات

● تحدثنا - اجمالا ، لا تفصيلا - عن نشأة جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨ فى الاسماعيلية وتطورها ، الى أن أصبحت قوة كبيرة فى عام ١٩٤١ كما تحدثنا أيضا عن الأسباب التى أدت الى نقل الشيخ حسن البنا ، المرشد العام للاخوان المسلمين من المدرسة المحمدية الابتدائية بالقاهرة الى مدرسة ابتدائية بقنا ، وذلك للحد من نشاطه السياسى ، المالى للمحور كما قالت السفارة البريطانية وقتئذ كما تحدثنا أيضا عن الظروف السياسية التى أدت الى الغاء قرار النقل وعودة الشيخ حسن البنا الى المدرسة المحمدية الابتدائية معززا مكرما ، وقد تحدثنا - فى الفصل السابق أيضا - وبتفصيل فى هذه المرة عن بعض الأزمات التى اعترضت وزارة حسين سرى باشا - وزارة الأزمات كما نخب أو نسميها - ونكمل فى هذا الفصل ما أنهينا به الفصل السابق .

ربما كانت أخطر الأزمات التى واجهت وزارة حسين سرى باشا - ومنذ البداية - أزمتها مع مجلس النواب ولم تكن أزمة وزارة حسين سرى باشا مع مجلس النواب أن رئيس المجلس الذى انتخب بعد بضعة أيام من تشكيل وزارة حسين سرى باشا كان معارضا الى أبعد حدود المعارضة لتلك الوزارة فما كان الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الا محايدا ، ومحايدا من طراز يدنو الى الاعجاب والتقدير غير أن الأزمة الحقيقية فى مجلس النواب بالنسبة لوزارة حسين سرى باشا كان فى وجود السعديين خارج الحكم والسعديون - للحقيقة - كانوا منظمين كحزب الى حد كبير ولم يكن هناك سعدي واحد ، يمكن أن يخرج على اجماع الحزب كما هو الحال بالنسبة للأحرار الدستوريين مثلا ، ولم يكن ذلك بسبب سلطان أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية أو محمود فهمى النقراشى باشا نائب الرئيس ، بل كان مبعث ذلك حقيقة أن ما يجمع بين أعضاء الحزب علاقات الاخوة والزمانة قبل أن تكون العلاقات

الحزبية ، هذا الى جانب وجود قيادات للسعديين كانت تتميز - وهذه شهادة لها - بالقدرة الفائقة على التنظيم الحزبي .

وكان أول ما واجه الوزارة السرية - وزارة حسين سرى باشا - من امتحانات رهيبة امتحانها الأول مع مجلس الجواب الذى كان كما قلت معقلا للسعديين الذين كانوا يملكون قرابة تسعين كرسيًا فى المجلس ، وكانوا فى نفس الوقت يملكون - عن طريق الحزب - كراسى كثيرة من كراسى المستقلين الذين كانوا بدورهم يشكلون قوة كبيرة من قوة المجلس .

وحتى أستطيع اعطاء صورة حقيقية ، لما كان يدور فى مجلس النواب وقتئذ - فى بداية الأربعينات - لابد من أن أقف كالعادة وقفه موضوعية أمام جلسة من أخطر جلسات مجلس النواب ، وهى الجلسة الخاصة بطرح الثقة بوزارة حسين سرى باشا .

وكان الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس المجلس قد تغلّى عن منصة الرئاسة ليجول ويصول فى قاعة المجلس خطيبًا برلمانيًا من الطراز الأول ، وهو لخبرته البرلمانية الطويلة كان على ثقة مطلقة من أن أعضاء المجلس الكبار فى السن لن يستطيعوا السهر طويلا فى تلك الجلسة كما أنه كان على ثقة مطلقة أيضا من أن الكثيرين من النواب المستقلين الذين لا ناقة لهم فى موضوع تأييد الوزارة أو معارضتها سوف يضيقون ذرعا بكثرة الخطب وعنف المناورات فيعمدون الى طلب الراحة وبذلك يخلو جو المجلس للسعديين الذين يمكنهم اذا تعاون معهم بعض المستقلين حجب الثقة عن الوزارة .

وكان السعديون قد قاموا قبل جلسة الثقة بهجوم عنيف قاده - كما قالت مجلة آخر ساعة المصورة ، العدد ١٥ ديسمبر ١٩٤٠ - الجنرالان إبراهيم عبد الهادى ، ومملوح رياض ، وبقي المارشال الدكتور أحمد ماهر باشا جالسا ، الى منصة الرئاسة يرقب المعركة بالانظارات المعظمة حتى اذا ما رأى نجاح الزحف أو بوادر خطر على ميمنة الجيش السعدي أو ميسرته نزل الى الميدان وأطلق قنابله فى الملبان ، وقد بدأ السعديون هجومهم بالتظاهر بأنهم سيتخذون خطة الدفاع ولن يقوموا بأى هجوم ، ومن هنا بدأت أحاديثهم فى الأسبوع الماضى عن الوزارة تلين وتسيل رقة وعذوبة وكان حديث السلام والوئام والحمام واليمام يحتل أغلب اجتماعات السعديين والدستوريين وشاع فى بعض الموائر ان السعديين سيدخلون الوزارة وانهم تقهقروا من مواقعهم أو أن لا خلاف بينهم وبين الدستوريين على الاطلاق ، ومن هنا انطلقت الزغاريد خلف شائعات صلح الحزبين التوأم ، ونام الأحرار الدستوريون هلاء جفونهم مطمئنين الى أنهم وضعوا فى جيبيهم اخوانهم السعديين .

وفجأة قام السعديون بمناوشات على الحدود فأمطر السعديون رئاسة

مجلس النواب أسئلة واستجابات عن موقف مصر من الحرب ووجوب قيامها بالدفاع عن نفسها واستعانوا كثيرا بالحكمة القائلة : ما حك جلدك مثل ظفرك ، فتول انت جميع أمرك » .

واستيقظ الدستوريون من أحلامهم الذهبية وسألوا الدكتور ماهر باشا : صحيح خصامك ولا هزار . وأجاب الدكتور ماهر باشا ، أن المسألة هزار وانها لحفظ المظاهر فقط ، وعندئذ عاد الدستوريون الى نومهم العميق » .

وعن موقف النواب الوفديين من المعركة بين السعديين والوزارة قيل أن النواب الوفديين مصممون على سياسة تجنب مصر ويلات الحرب وانهم ايضا مصممون على أن سياستهم أيضا تقضى بتجنب مصر ويلات الدكتور ماهر باشا . . ولهذا فإن النواب الوفديين سوف يكتفون بمعارضة الوزارة فى المسائل الداخلية البحتة كمسألة المخابىء ووجوب الاسراع فى انشائها ، وكمسألة الانتخابات الحرة و . . وهذا عن اسنعداد السعديين والوفديين لجلسة الثقة ، وكانت الحكومة يبورها قبله استعدت من جانبها وكأنها « فى حالة حرب » ، ونصحها المتمرسون على تكتيكات كواليس المجلس أن تجرى بروفة على الثقة بالحكومة قبل أن تطلب الثقة ، وفى هذه البروفة تستطيع أن تعرف من سيطر معها ، ومن سيقف ضدها ، ولذلك بادر رئيس الحكومة بأن طلب أن تكون مناقشة خطاب العرش فى جلسة سرية ورفض السعديون وجرى بحث هل يكون النقاش فى أن تكون الجلسة سرية أم علنية ، وفازت الوزارة بأغلبية ثمانين فى المائة .

وقال هيكى باشا ان معركة السرية العلنية هى بروفة المعركة الكبرى وما دامت الوزارة قد اجتازت البروفة بنجاح فستنجح فى المعركة الكبرى نجاحا باهرا .

وفى احدى الجلسات ظل أحمد ماهر باشا يخطب ست ساعات وهو رقم قياسى لم يحدث من قبل - ولعله لم يحدث من بعد - فى تاريخنا النيابى .

ووصفت خطبة أحمد ماهر باشا فى المجلس ، من قبل بعض الوزراء بأنها حرب أعصاب تستهدف تأجيل الجلسة وظهر أن حسين سرى باشا أيضا كان يبور مصرى على مواجهة حرب الأعصاب الماهرية بأعصاب من حديد ، فبينما كان أعضاء المجلس يتناوبون الخروج ، أثناء خطبة الدكتور ماهر باشا ليشرىوا سيجارة ، أو فنجان قهوة ظل حسين سرى باشا فى مقعده لا يبرحه طوال الساعات الست .

واشترك مصطفى عبد الرازق فى حرب الأعصاب هذه فقد جلس يدون كل كلمة يقولها الدكتور ماهر باشا حتى اذا انتهى من الصفحة ، مزقها واستمر يكتب من جديده وتسأل النواب ما السر فى هذا فقليل لهم أن مصطفى

عبد الرزاق بك رأى أن هذه خير طريقة لاضاعة الوقت وتروى مجلة آخر ساعة
المصورة - العدد ٢٩ ديسمبر ١٩٤٠ - ما حدث فى المجلس عند أخذ الأصوات
على الثقة فتقول بالحرف الواحد :

• فعندما نودى على الأستاذ عبد الحميد عبد الحق قال « ثقة » .

وصاح أحد النواب السعديين « يا روحى » .

• فصاح الأستاذ غنام : هذه كلمة تقال فى البارات لا فى مجلس نواب .

• ووقف الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وقال : لقد فعلنا هذا لكيلا ترمونا
بالخزبية .

• وأراد النواب الوفديون أن يمسكوا بخناق السعديين ولكن الدكتور ماهر
باشا اعتذر للوفديين .

• وقال النائب محمد سالم جبر الوفدى « ثقة تامة » .

• وصفق المجلس عندما قال الأستاذ سبابا حبشى « ثقة » .

• وقال الأستاذ فكرى أباطة « ثقة » « ثقة » وضحك النواب وقالوا .
عاوز يحسبها صوتين !

• وقال أحمد بك مختار : عدم ثقة

• وقال الأستاذ مصطفى فوده « ايه ؟! ده أنا ثقة أوى » .

• وصاح الشيخ عيسوى صقر « ثقة بالثلث » .

• ومما يلاحظ أن هذه أول مرة يقرر فيها الوفديون الثقة بوزارة ليست
منهم .

• وكانت نتيجة الاقتراح أن قرر ١٢٢ نائبا الثقة بالوزارة وقرر ٦٨ نائبا
عدم الثقة بها . وقد يدهش القراء حين يعلمون أن عدد النواب السعديين ٨٦
فأين ذهب الباقون ؟

• ونجيب على هذا بأن بعض النواب السعديين تغيبوا فجأة كحسين سعيه
بك والشيخ خليل أبو رجاب وغيرهما .

• وبلغ عدد المتغيبين ٤٩ ومع ذلك فلو فرضنا وكان هؤلاء كلهم من أنصار
الدكتور ماهر باشا وحضروا لما استطاع أن يخذل الوزارة .

• وعن تلك المعركة البرلمانية الكبرى قال المصور - ٣ يناير ١٩٤١ -
ان واجبنا الصحفى النزيه أن تسجل للدكتور أحمد ماهر باشا « نصرين » :

النصر الأول انه - هو شخصيا - رجل يؤمن بما يدعو اليه ايمانا قويا ، وقد دافع عن نظريته ست ساعات ونصف ساعة في الجلسة السرية ، أحاط بموضوعه من جميع نواحيه والنصر الثاني أنه أول برلماني دفع الحكومة - سواء برغبته ، أو ضده مصلحته - الى طرح الثقة ، وهو تقليد برلماني لم تتمتع به مصر الا هذه المرة ، وشاركه في هذا حسين سرى باشا الذي أقلمم بكل شجاعة وثبات على طرح الثقة وطلبها مرارا : ولا شك أن أحمد ماهر باشا بحفة برلمانية رائعة ولذلك يخرج دائما من معاركه وهو محل تقدير أصدقائه ، وخصومه على السواء » .

ويشير المصور الى أن موضوع الثقة وإن كان قد أثر في جلسة سرية ، الا أن أخذ الرأي على تلك الثقة لا بد وإن يكون في جلسة علنية ، ولأن الجلسة انتهت الساعة الواحدة بعد منتصف الليل رأى رئيس الجلسة تأجيلها لعدم وجود جمهور يحقق علنية الاجتماع .

وقال الفقه كلمته « بأن فتح الأبواب للجمهور هو العلانية » وتمسك مكتب المجلس بأنه لا جمهور وحينئذ لا علانية ، وفجأة ، كما يقول المصور ، أطلت عمطان وارتفع طرابيش من الشرفات فنظر اليهم أحمد ماهر باشا نظرة المستسلم وصاح ، ليكن .

ويرى المصور ان المعركة الانتخابية - تلك قد أسفرت عن النتائج الآتية : أن الدستوريين حين يجدون ، يجدون وأن بعض السعديين « تسال » و « توارى » . وهذا شيء جديد ، ولم يكن معروفا عن تلك الكتلة المتراسة فقد زاغ أكثر من ٢٩ عضوا ، وقال البعض أن من بين نتائج تلك المعركة أن اشتراك السعديين في الوزارة قد أصبح أمرا مستحيلا ، وكان رأى هذا البعض مخطئا بطبيعة الحال فليس معنى معارضة السعديين للحكومة في مبدأ من مبادئها السياسية عدم قبولهم المشاركة في تلك الحكومة فقد يغير أحد الطرفين : الحكومة أو السعديين وجهة نظره تجاه ذلك المبدأ ويلتقى الطرفان ، وهذا ما حدث فيما بعد !

وقد شكر حسين سرى باشا لمصطفى النحاس باشا تأييده النواب الوفدين له ، وحمل رسالة الشكر الأستاذ محمود أبو الفتح الذي كان قد اقترح على حسين سرى باشا أن يتوجه لزيارة النحاس باشا لتقديم الشكر فآثر حسين سرى أن يشكر النحاس باشا عن طريق الأستاذ محمود أبو الفتح صاحب الاقتراح !! وقد استدعى الملك فاروق حسين سرى باشا ، وبعد جلسة الثقة فهناه بثقة النواب في وزارته !

وكانت نتيجة المعركة بالنسبة للسعديين قاسية للغاية ، فلأول مرة يتخل السعديون عن مبدأ الوحدة الذي كانوا يتميزون به على غيرهم من

الأحزاب ، ولأول مرة يخرج أكثر من عشرين نائباً على الاجتماع السعدى .
ولأول مرة يشمت فيهم حلفاؤهم الدستوريون ، ويقولون عنهم انهم انتهوا .
غير ان أحمد ماهر باشا كان رياضياً ، فلم يفقد حماسه وقوة شكيمة وحرارة
دفاعه عن وجهة نظره بعد تلك الهزيمة التي لحقت به وبحزبه ، اذ سرعان -
بعد ساعات قليلة من الاعتكاف للراحة - ما راح يياشر نشاطه وكأنه لم يخسر
معركة من كبريات المعارك التي خاضها ، بل لقد كان الرجل يحق كريماً مع
نفسه ومع الآخرين وخاصة أولئك الذين عارضوه فى وجهة نظره فعقب على
كون الاكثريه لم تؤيد وجهة نظره بقوله : انى أقدمى حرية الرأى ، وأحترم
آراء اخوانى مؤيدين ومخالفين ، وقد أتاح لى حضراتهم فرصة لسماع كل
ما أدليت به واعتبر ذلك النقاش الطويل مكسباً لحياتنا النيابية لأنه أظهر
بجلاء شديد حرص نواب البلاد على المصلحة العامة سواء أكانوا مؤيدين أم
معارضين . ولست ممن يغضبهم مخالفة آرائهم فصدرى يتسع لكل رأى ومن
الذين خالفونى أصداً لى اعترز بصداقتهم ولكن خذلانى - كما يسميه بعض
خصومى - ليس معناه نزول عن رأى ولا تسليمى بوجهة النظر الأخرى » .
ولا يتوانى أحمد ماهر عن توضيح وجهة نظره فى كل مكان وفى كل
مجال ، بل لا يتوانى رجاله أيضاً عن توضيح وجهة نظر رئيس الحزب والحزب
فى كل مكان وفى كل مجال .

ومما أذكر للقطب السعدى الكبير الأسناذ محمد راغب عطية وكيل مجلس
النواب وقتئذ انه قال تعليقا على تلك المعركة ، معركة الثقة بالحكومة :

« لقد كان الموضوع الذى عالجنه من أخطر الموضوعات التى تعرض لأمة
من الأمم ولا تقف نتائجها عند حد أبناء هذا الجيل بل انها تمتد الى أجيال
قادمة وقد قضينا فى دراسته ثلاث جلسات متواليات ، وتبارى الخطباء من
كل حزب ولكن لسان أى خطيب لم ينزلق الى كلمة جارحة . وفى الواقع
لا يوجد منهزمون أو منتصرون فى تلك المعركة ، فنحن جميعاً لم ندخل المعركة
بأشخاصنا ولم يكن محورها أغراضنا وأهواءنا ولكن دخلناها لنؤيد فكرة
ونصون حقاً .

ويقول الأستاذ محمد راغب عطية : اننى جده فخور بموقف الدكتور ماهر
باشا اذ ظل ست ساعات يخطب فى أسلوب مرن ، وبعبارات ملتزمة حتى
آمن خصومه قبل أنصاره بأنه أفضل خطيب برلمانى فى مصر » .

وللعلم ، كان السعديون يستطيعون الانسحاب من جلسة الثقة قبل أخذ
الرأى . اذ يصبح العدد بعد انسحابهم غير قانونى ولكنهم رفضوا الالتجاء الى
هذا الأسلوب غير البرلمانى .

وقد حاولت كثيراً ، ولا أزال ، الحصول على ملخص لما دار فى تلك

الجلسات السرية الثلاث التي نوقش فيها موضوع دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، أو عدم دخولها .

ولقد سبق لى أكثر من مرة ان ناشدته قدامى البرلمانيين أو أبنائهم وأحفادهم أن يتصلوا بنا اذا كانت لديهم أوراق عن تلك الجلسات السرية ولعل الصديق الكبير الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب سابقا يحاول العثور على مضابط الجلسات السرية لمجلس النواب أو لما يمكن أن يكشف الأضواء عما قيل ودار فى تلك الجلسات ، باعتبار أن تلك الجلسات السرية تعتبر جزءا هاما ، وخطيرا من تاريخنا البرلماني .

ولقد سبق لبعض البرلمانيين القدامى أن ذكروا فى مقالات لهم فيما صدر عن ذكرياتهم ومذكراتهم مقتطفات مما قالوه فى تلك الجلسات ، وكانوا يفعلون ذلك على استحياء حتى لا يقال انهم انتهكوا حرمة السرية .

واعتقادی الراسخ انه لا حرمة للسرية الآن بالنسبة لأحداث مضى على وقوعها أكثر من أربعين سنة ، وهى أحداث ليست شخصية ولكنها أحداث عامة تتعلق بكثير من قضايانا . فهل يظهر لنا من يحمل بيده مصباحا لينير أمامنا سبيل الكشف عما دار بتلك الجلسات السرية ؟

هذا ما نأمله ونرجوه .

أما ما جاء فى مضابط مجلس النواب عن تلك المعركة الخطيرة فلم يزد على قول رئيس الوزراء حسين سرى باشا : انه يمكن تقسيم الرد على خطاب العرش الى قسمين : الأول خاص بالسياسة الداخلية وترى الحكومة ان تكون مناقشة هذا القسم فى جلسة علنية . أما القسم الثانى ، وهو الخاص بالمسائل الحربية والخارجية فتطلب الحكومة أن تناقش فى جلسة سرية . أما ما جاء على لسان رئيس المجلس د . أحمد ماهر ، فهو لم يزد على الكلمات التالية : طبقا للمادة ٤٥ من اللائحة الداخلية يعقد المجلس بهيئة سرية بنا على طلب الحكومة ، أو عشرة من أعضائه ، ويرى حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أن تناقش المسائل الحربية والخارجية فى جلسة سرية غير أن البحث فى موضوع السرية يجب أن يسبقه اخراج من رخص لهم فى الدخول .

وبناء على هذا تخلى الشرفات من الزائرين قبل البدء فى المناقشة .

وهنا أخلت الشرفات وغادر الموظفون قاعة الجلسة وذلك فى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ .

وفى الساعة التاسعة والنصف مساء رفعت الجلسة على أن تعود الى الانعقاد الساعة الخامسة من مساء غد .

وفى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والعشرين من مساء يوم الثلاثاء
٢٤ ديسمبر ١٩٤٠ ، أعيدت الجلسة سرية .

وفى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين مساء أعيدت الجلسة علنية
برئاسة حضرة النائب المحترم محمد راغب عطية بك وكيل المجلس :
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء طلب من هيئة المجلس الموقر
الاقتراع على الثقة بالوزارة بمناسبة سياستها الخارجية والحربية التى ناقشها
المجلس طويلا فى الجلسة السرية .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا : وأنا أثبت احتجاجى
على تصرف الحكومة بمنعها عرض بيانها على النواب ، فى وقت يسمح لهم
بدرسه ومناقشته وإبداء رأيهم فيه ، لهذا فأنى أقرر باسمى وباسم زملائى
اننا لا نثق بمثل هذه الحكومة .

تصفيق من مقاعد اليسار .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا : كنت أود
أن تكون معارضة الحكومة مرتكرة على انها قيلت حرية الرأى حقا ، أو لأنها
تصلت لأحد من حضرات النواب ، لكننا فى الواقع قضينا ثلاث ليال فى بحث
الموضوع ، والحكومة نفسها هى التى طلبت أن نسمع رئيس الهيئة السعدية
فأدلى سعادته ببيانه ، وعرض المسائل ست ساعات كاملة ، وبعد ذلك اقتضرت
الحكومة على ان تلقى بيانا قاصرا فى الواقع ، ونفس الأمر على ذات الاقتراح
الذى قلناه زعيم الهيئة السعدية نفسه .

هتاف وتصفيق من مقاعد اليمين . بعد ذلك لا أنهم مطلقا أن تحتقر
اوقات النواب بمثل هذه الدرجة ، وأن يستهان بهم بمثل هذا الهوان « هتاف
وتصفيق من اليمين » .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا - أؤكد لحضراتكم جميعا
اننى لم أفهم مما يشكو سعادة زميلى المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات .
لأن الذى حدث بعد انتهائى من كلامى ، هو أن صاحب الدولة رئيس مجلس
الوزراء أدلى ببيان مكتوب ، فقلت اننى أريد مهلة لأقرأ هذا البيان فى هدوء
لعلنا نصل الى اتفاق فى تفصيلاته أو فى مجموعته . . .

« ضجة »

فرفض هذا الطلب ولم أفهم سببا لهذا الرفض مطلقا ، هذا ما أردت أن
أثبتته فى مضبطة الجلسة لا أكثر ولا أقل .

حضرة النائب المحترم محمد عبد الملك حمزة بك - أرجو أن تسمحوا لى

بكلمة هادئة جدا ، أتوجه بها الى دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي الدكتور
ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية .

تفضل دولة رئيس مجلس الوزراء وألقى بيانا ، أرى فيه لأول وهلة أن
وجهة نظر الحكومة قد نتلاقى مع وجهة نظر المعارضة . ولعلنا في جو هادئ
في وقت قصير لا يتجاوز نصف ساعة يخلو فيه دولة رئيس الحكومة ومعالي
الدكتور ماهر باشا واثنان على الأكثر نصل الى اتفاق تام . « ضجة شديدة
ومقاطعة » .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - تطلب الحكومة الاقتراح
على الثقة بالوزارة بمناسبة سياستها الخارجية والحربية .

الرئيس - هل توافقون على ذلك ؟

« موافقة عامة » .

أخذ المجلس في الاقتراح على الثقة بالوزارة بالمناداه بالاسم .

الرئيس - ليتفضل حضرات النواب الذين امتنعوا عن ابداء الرأي بإبداء
أسباب امتناعهم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى - أنا أعتقد فيما
ينعلق بموضوع الثقة الا يطالب نائب بإبداء أسباب امتناعه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال - لقد امتنعت عن ابداء
الرأي لأن أحد أساسى الخطأ التى تناولها خطاب العرش يتركز على تنفيذ
معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التى رفضتها ، وما زلت أرى فيها مصدر
الضرر .

حضرة النائب المحترم عبد المنعم الموم - وجهتها نظر الهيئة السعدية
والحكومة لتلقيان عند نقطة واحدة ، الا وهى مستقبل مصر ، وحرية مصر ،
بل وكيان مصر ، وكنت أفهم جليا أن نختلف فى مسائلنا الداخلية لا سياستنا
الخارجية ، ولو ان الأعصاب هدأت قليلا ، لخرجنا الليلة جميعا وكلمتنا
واحدة ، ومن أجل ذلك امتنعت عن ابداء الرأي .

الرئيس - أسفر أخذ الرأي عن الثقة بالوزارة بأغلبية ١٢٢ صوتا ضد
٦٨ صوتا وامتناع ثلاثة أعضاء عن ابداء الرأي .

« تصفيق من مقاعد اليمين والوسط »

الرئيس - قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام
اقتراحا نصه :

« اقترح أن يثبت في مضبطة الجلسة العلنية الحالية بيان الحكومة الذي ألقى الليلة في الجلسة السرية » .

فهل توافقون على ذلك ؟

موافقة عامة ، .

بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

« في جلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ قرر مجلسكم الموقر تأييده للقرار السابق الصادر من المجلس في ١٢ يولية سنة ١٩٤٠ والذي قصد به الى أن مصر التي لا تضمر عداء أو كراهية لأية دولة ، لا يمكن لها الا أن تقوم للدفاع عن نفسها بكل ما تملك من قوة اذا اعتدى على أراضيها أو جيوشها .

فالسياسة المرسومة في هذا القرار وهي السياسة التي اتبعت حتى الآن برضاء الأمة وتأييدكم تقوم على مبدأين أساسيين أولهما تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية ، وثانيهما الدفاع عن الوطن .

فأما تنفيذ المعاهدة فقد قامت وما زالت تقوم به الحكومة في اخلاص وصدق على أكمل الوجوه وأوسعها ، وقدمت للحليفة كل معاونة ممكنة ولقد رأت الحليفة في مناسبات مختلفة ان تشكر لها هذه المعاونة .

وأما الدفاع عن الوطن فقد استعدت له الحكومة بكل ما وسعها من قدره ، ومع ان الخطر ابتعد على أثر الانتصار الذي أحرزته القوات البريطانية في معارك الصحراء الغربية ، فان الحكومة ما زالت تواصل الاستعداد .

وإذا استهدف الوطن — لا قدر الله — لما يستدعي الدفاع عنه فالحكومة على أتم الأبهة لأداء واجبها المقدس وهي تجدد لكم العهد بالرجوع اليكم كلما جد جديد .

ان مصر المستقلة الحريصة كل الحرص على استقلالها وأن جيشها ليعرف واجبه في النود عن كرامتها وفي الوطنية المصرية ما يسمو بها دائما الى القيام بالواجب حينما تدق ساعته وما الحكومة الا منكم شعورها من شعوركم ونهجها من نهجكم ، تجعل نصب عينيها في كل وقت أن تستحق ثقتكم لخير الأمة وخير البلاد ان شاء الله » .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل ما بقى من جدول الأعمال الى الجلسة المقبلة !

« موافقة عامة »

الرئيس - والآن هل توافقون على أن تكون الجلسة يوم الثلاثاء ١٤ يناير سنة ١٩٤١ .

« موافقة عامة »

« رفعت الجلسة الساعة الواحدة صباحا والدقيقة العاشرة على أن تعقد الجلسة المقبلة الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء ١٤ يناير سنة ١٩٤١ »

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون فاننا نذكر ان مجلس النواب قد ناقش في جلسة ٤ فبراير ١٩٤١ استجوابا موجه الى رئيس مجلس الوزراء من النائب المحترم السيد على راتب عما جاء ببيان مستر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ، الذى أذاعه بالراديو على الشعب الايطالى خاصا بمصر ، وقد كان من بين ما جاء فى شرح النائب السيد على راتب لاستجوابه ، انه فى اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٤٠ أذاع بالراديو جناب المستر تشرشل خطابا موجه الى الشعب الايطالى جاء به : « هل كان من الضروري مهاجمة مصر التى هى تحت الحماية البريطانية ؟ » وقد أصدرت الحكومة بلاغا رسميا حاولت فيه أن تخفف من وطأة كلمة الحماية مصححة الترجمة فى زعمها ومستعملة عبارة « فى حى بريطانيا » والحقيقة أن معنى الترحمتين « حماية ، لاحى » وقد ظهر ذلك جليا فى الاجابة التى أجاب بها سعادة السفير البريطانى صاحب الدولة رئيس الحكومة فقد استعمل سعادته كلمة تحت الحماية البريطانية وهى الترجمة التى ذهبت اليها الوزارة ، ونحن ان شكرنا للوزارة مبادرتها بالملاحظة أو الاستفسار ، فانى أرجو أن يبين لنا السيد رئيس الوزراء السبب الذى الجأ الوزارة الى استعمال كلمة تفسير . . نطلب الى السفير البريطانى أن يفسر ، أو يثول الكلمة التى جاءت فى خطاب جناب رئيس الوزارة البريطانية ، وكنت أرى الاحتجاج أولى فى هذا الموضوع ، وأشار مقدم الاستجواب الى نقطة أخرى هى أن وزير خارجية بريطانيا اذ أجاب عن استفهام الوزارة المصرية ، قال ان ونستون تشرشل عندما استعمل الألفاظ المشار اليها انما كان فى باله الالتزام البريطانى بالدفاع عن مصر تحقيقا للمعاهدة المصرية البريطانية وتساءل مقدم الاستجواب أى التزام هذا ؟

ثم يجيب قائلا : أنا لا أفهم كيف سكتت الوزارة على هذه الاجابة وأرجو أن أسمع من دولة رئيس الحكومة ما يطمئننى على هذه المسألة .

وقال رئيس الوزراء ، ان رئيس الوزارة البريطانية فى اذاعته لم يعبر عن مصر انها تحت الحماية بل أشار الى انها فى حى بريطانيا ، وقارن رئيس الوزراء بين كلمتى Protection التى عبر بها رئيس الوزراء البريطانى عن مصر وبين Protectorate اذ أن الكلمة الأولى تعنى السفاع ، أو دفع الاذى أما الثانية فتعنى الحماية ويؤكد أن خطاب السفير البريطانى الذى بعثت به

اليه السفارة البريطانية يؤكد المعنى الأول ، ويقف النائب أحمد والى الجندى ليؤكد - نقلا عن قراءاته فى كتب الأدب وفى التفسيرات التى وضعت لمختلف الكلمات العربية - أن حمى أسوأ من حماية كان من الخير أن يعف عن كلمة - حماية أى عن السيئ !

ويقول رئيس الوزراء ، انه اذا كانت كلمة حمى تؤذى سمع النائب المحترم فليأخذ كلمة دفع الأذى ، وقد استخدمت كلمتى « الحمى » ودفع الأذى !

ومما ينبغي علينا أن نذكره ، ان النائب المحترم محمد محمود جلال قد تحدث فى هذا الموضوع فشكر رئيس الوزراء ، لأنه اتصل بسعادة وزير انجلترا المفوض فى مصر لدفع هذا الالتباس ، فقاطعه النائب أحمد والى الجندى قائلا : تقصد السفير البريطانى ، فقال محمد محمود جلال. بل أقصد الوزير المفوض البريطانى لأن السفارة آتية من المعاهدة التى لا أعترف بها -

استجواب في مجلس النواب لأن كلية العلوم رفضت قبول بعض الناجحين في الثانوية العامة

● سبق أن نحدثنا عن أخطر جلسات مجلس النواب تلك التي دامت ثلاثة أيام وكان انعقادها بصفة سرية ، وكان خطيبها أحمد ماهر باشا ، رئيس المجلس ، وزعيم المعارضة والذي ظل أكثر من ست ساعات يخطب بدون أن يستريح ، وبدون أن يدع رئيس الوزراء ، والوزراء والنواب ، يستريحون ، وانتقلنا من تلك الجلسات التاريخية ، الى مناقشة البرلمانيين ، والسياسيين القدامى ، وصديقنا الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب ، ان يبذلوا قصارى جهدهم للوصول الى المحاضر ، أو شبه المحاضر التي يمكن ان تكون قد كتبت بطريقة أو بأخرى والتي سجلت اما نفيلا ، واما جملة ما دار في تلك الجلسات السرية ، الخطيرة ، وكان استاذنا فكرى أباطة رحمه الله قد ذكر لى ان بعض الاعضاء قد قاموا ، بكتابة ما دار في تلك الجلسات وأنه يحتمل ، ان يكون لدى سكرتيرية مجلس النواب من قام بتسجيل تلك الجلسات .

وانتقلنا بعد ذلك ، الى الحديث عن جلسة صاحبة أخرى دارت في مجلس النواب أيضا حول - كلمة وردت في خطاب ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية خاطب فيها الشعب الايطالى ، وفهم منها - من عبارة تشرشل - ان مصر في نطاق الدول المشمولة ، بالحماية البريطانية .

وقد وقفنا ، عند وصف النائب المحترم ، محمد محمود جلال بك (حزب وطنى) السفير البريطانى بأنه وزير بريطانيا المفوض فى مصر ، فلما قاطعه النائب المحترم أحمد والى الجندى : تقصد السفير البريطانى ؟ اجابة محمد محمود جلال بصريح العبارة : بل أقصد الوزير ، المفوض البريطانى لان السفارة آتية من المعاهدة التي لا نعتزف بها .

والجدير ، بالذكر أن الحزب الوطني قد عارض معاهدة ١٩٣٦ وأصر ، على عدم اعترافه بها ولأن التمثيل الدبلوماسي ، بعد معاهدة ١٩٣٦ قد ارتفع من الجانب المصري من وزير مفوض الى سفير ، وانخفض من الجانب البريطاني من « المندوب السامي » الى سفير ، فقد أصر الحزب الوطني ، على عدم الاعتراف بالسفير البريطاني ، على اعتبار أن السفارة من آثار معاهدة ١٩٣٦ ، التي لم يعترف بها أصلا .

ونكمل حديثنا عن بقية ما دار في تلك الجلسة حول عبارة ونستون تشرشل وكان محمد محمود جلال قد شكر لوزارة حسين سرى باشا ، مبادرتها السريعة بسؤال الحكومة البريطانية ، عما ورد في خطاب ونستون تشرشل .

● وأكد محمد محمود جلال أن شكر الحزب الوطني للوزارة ، يحمل معنى كبيرا نسجله ونغتنب به ، يزيد في قدره ، أن يصدر منا نحن الذين نقف على الدوام ، موقف المعارضة من كل وزارة تقوم على الوضع الذي لا نرضاه « غير أننا في هذه المسألة ، على الخصوص ، ومن هذا المكان نركب هذه السرعة ونغتنب بها ونعتقد أن فيها إرهابا على خالص مواقفنا ، وصادق . نيتنا . »

ويؤكد محمد محمود جلال مرة أخرى على أن الصفاء بين متعاقدي ومتعاقد يقضي بأن يكون الطرفان على حذر لأن العقد الذي لا يكون ترجمة صادقة بين الطرفين لا يلبث أن ينهار « وقد شاهدنا مصارع معاهدات ظنت لها الأبدية فانمحت في أسرع من لمح البصر ويقول محمد محمود جلال : أن معاهدة ١٩٣٦ لا تزال مصدر الضرر ، فقد فتحت أبوابا ، ولم تقفل أبوابا ، لهذا لا نزال نرد إليها مصدر هذا الضرر ، وما نراه كل يوم ، من الدولة البريطانية مشككا في نيتها يقسم الدليل على أنها ماضية في خطتها التي بدأتها منذ عام ١٨٨٢ » .

ويقترح أحمد مرتضى المراغى ان نفلق هذا الباب ولا نحمل الالفاظ أكبر من معانيها أما الأستاذ أحمد عبد الحليم أبو سيف فقد راح يتساءل : لا أدري ، أنحن في مجلس نواب ، أم في جلسة المجمع اللغوي ؟ ثم يقول لقد كان أولى بنا وأجدر ان نتحرك ونتحمس ازاء التوغل والاعتداء الإيطالي على استقلال البلاد .

ويرى النائب المحترم على المنزلاوى بك ، ان الاطالة في مناقشة هذا الاستنجواب ليس في صالح الوطن اطلاقا ، وان كثرة التأويلات والبحث فيها قد يؤدى قضية البلد ، ويطلب على المنزلاوى بك ، الاكتفاء بتصريح رئيس الوزراء فلا نتوسع كثيرا أو قليلا في هذا الموضوع ، ويكفى أننا نحن

نعتز باستقلالنا وفي أيدينا وحدنا ان نبقي مستقلين أو أن نفرط فضيع هذا الاستقلال ، أما الكلام الذي لا جدوى وراءه فمضيعة للوقت »

ويرى كذلك الأساذ محمد محمود جلال ان الذي قبل في هذا الباب كاف .

ويعود صاحب الاستجواب السيد على رانب ليناقش لغويا رئيس الحكومة فيما قاله مؤكدا ان « معنى دفع الأذى » لا يمكن للكلمة اني وردت على لسان رئيس وزراء بريطانيا ، أن تقصد هذا المعنى الا مع استعمال حرف جر ، ولست ادري من اين جاء دولة رئيس الوزراء بكلمة «حمى» نم يقول : ان استجوابي لم أجد ردا عليه حتى الان » ويقول رئيس الوزراء مؤيدا ما قاله على المنزلاوى بك من أنه يجب اعتبار ما قيل في هذا الاستجواب كافيا .

ويقول رئيس المجلس : لم يبق احد من طالبي الكلام ، فلننتقل الى جدول الاعمال .

وتم الانتقال - كما هي العادة دائما في نهاية مناقشة كل استجواب - الى جدول الاعمال .

وكانت السفارة البريطانية في القاهرة قد أجابت على استفسار الحكومة المصرية بخطاب بعنت به الى حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء ؛ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٤٠ وكانت رئاسة مجلس الوزراء ، قد بعثت بخطاب الى مجلس النواب بتاريخ ١٥ يناير ١٩٤١ أرفقت به خطاب السفير البريطاني ، الى رئيس وزراء مصر ، برعاء ايداع الرد مكتب المجلس لاطلاع حضرات الأعضاء ، المحترمين عليه ، وكان النائب محمد شعراوي هو أول من توجه ، من النواب ، الى رئيس الوزراء يسؤال حول تفسير الكلمة التي وردت في اذاعة مستر تشرشل يوم ٢٣ - ١٢ - ١٩٤٠ . والجلدير بالذكر ، أنه في نفس الجلسة - جلسة ٤ مارس ١٩٤١ - نوقش استجواب وجهه النائب محمود لطيف بك الى وزير المعارف العمومية ، عن المعاملة المجحفة ، التي حدثت بكلية العلوم ، بخصوص قبول بعض التلاميذ بها وعدم قبول بعضهم الآخر

وكان النائب محمود لطيف قد قدم لاستجوابه بكلمة قال فيها : أن التعليم حق عام لكل انسان في حدود ما قرره اللوائح ، والقوانين فاذا ما سار الأمر على هذا المنوال فلا اعتراض أما اذا انحرف أولو الأمر ، بممارسة اللوائح والقوانين وجب بحث الأمر وتحديد المسؤولية ورفع الظلم عن المظلومين .

وقال أيضا محمود لطيف : ان الاستجواب ليس نزاعا بين جهتين مختلفتين انما هو في الواقع تقارب في البحث بين الهيئة التشريعية والسلطة

التنفيذية يراد به الوصول الى وضع الامور فى نصابها ورفع الظلم ، واعادة الحق الى صاحبه ؟

ويورد د. محمد حسين هيكل وزير المعارف العمومية ، على مقدم الاستجواب بأنه سبق ان قابل مقدم الاستجواب اكثر من مرة . وتحدث وياه فى موضوع الاستجواب ورغم ذلك لم يذكر له مقدم الاستجواب أن من بين الذين قبلوا استثناء فى كلية العلوم ، ابن رئيس نيابة ، وابن رئيس قسم التلمبات بوراره الأشغال ، الأمر الذى أثار ضحك حضرات النواب ، عندما ذكر الاسمين ، لأول مرة ، ويؤكد د. هيكل ان الاستجواب لا ينصب اساسا ، على وجود استثناءات صارخة ، أو غير صارخة فى كلية العلوم ، وانما ينصب اساسا الى قول عميد كلية العلوم - ويظهر أن هذا صحيح - أنه غير مقيد بترتيب وان له الحق ، فى قبول من يشاء ويقول وزير المعارف ، أنه كان باستطاعة مقدم الاستجواب أن يوجه اللوم ، الى عميد كلية العلوم لو أنه طبق كلامه هذا فقبل أشخاصا متأخرين ورفض قبول أشخاص متقدمين عنهم فى الترتيب ولكن الواقع - فى حدود ما أعلم - ان الأشخاص الذين قبلوا كان مجموعهم فوق ٦٠ ٪ فى قسم الرياضة البحتة واعدادى الطب وأقل من هذه النسبة بعض الشئ ، فى اعدادى الطب البيطرى .

ثم يقول د. محمد حسين هيكل وزير المعارف ، بصراحته المبهودة :

حدث ان تقدم الى كلية العلوم أحد أبناء خريجي مدرسة المعلمين السلطانية طالبا قبوله بصفة استثنائية فرفضت الكلية طلبه ، فتقدم بطلبه الى مجلس الجامعة فقرر هذا المجلس - قياسا على الحق المخول له بمقتضى المرسوم الذى يسمح له قبول أبناء الأطباء بكلية الطب دون التقيد بمجموع درجاتهم - ان يقبل بصفة استثنائية عددا من أبناء المهندسين بكلية الهندسة وعددا من أبناء الزراع بكلية الزراعة ، وعددا من أبناء المعلمين بكليتى الآداب والعلوم « ضجة » وبناء على هذا الفرار قبل ابن المراقب فى كلية العلوم ، ومن هذا ترون حضراتكم انه لا لوم على كلية العلوم لان مجلس الجامعة هو الذى قرر قبول ابن المراقب .

حدث بعد ذلك ان تقدم لكلليات الجامعة جميع الطلاب الذين رأوا أن ينتفعوا بهذا الاستثناء ، فوجدت الكليات ان فتح باب الاستثناء ، ضرره أكثر من نفعه ، وطلبت - وفى مقدمتها كلية العلوم بلسان عميدها - من مجلس الجامعة أن يعيد النظر فى قراره ، لأن فتح باب الاستثناء فى التعليم من أضر ما يكون وقد تحدثت فى هذا الشأن مع مجلس الجامعة وأبدت رأى فى الموضوع لاني بطبعى اكره الاستثناء اطلاقا .

بحث مجلس الجامعة الامر وتناقش فيه وقرر الغاء قراره الاول وعدم

اجراء أى استثناء على الاطلاق ، فكان الاستثناء الوحيد الذى قرره مجلس الجامعة خطأ أوصوابا ، وكلنا نعلم ان القاضى يخطئ أحيانا فى حكمه هو ذلك الاستثناء الخاص بـ يابن أحد مراقبى الوزارة ، والذى أؤكد له لحضراتكم أن وزارة المعارف او على الأقل وزيرها لم يكن له علم بهذا الموضوع ، لان القبول فى كليات الجامعة من اختصاصها وليس لوزارة المعارف به شأن . أما عن الحالتين الأخريتين اللتين أثارهما الليلة حضرة المستجوب فأقرر انى على استعداد لبحث حقيقتهم ، لأننى لم أعلم بهما قبل الان ، والذى استطيع أن أعد المجلس به صراحة - اذا كانت قد حدثت استثناءات أخرى غير ذلك الاستثناء الذى قرره مجلس الجامعة - انى على استعداد للنظر فى كل طلب قدم لكلية العلوم فى حدود ما قرره النظم واللوائح ، لانصاف المظلومين ، اما اذا كان لم يحدث غير الاستثناء المذكور فانى لا أجد مبررا لمؤاخذة كلية العلوم ، بل يجب ان تشكر على عملها فى العدول عن القرار الخاص بفتح باب الاستثناءات .

ويرى المجلس استكمال بحث الاستجواب فى جلسة ٢٥ مارس ١٩٤١ .

وفى جلسة ١٨ مارس ١٩٤١ ناقش مجلس النواب الاستجواب المقدم الى وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء من الأستاذ عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية فى المجلس ، عن تعيين بعض أعضاء مجلس النواب والشيوخ حراسا على أموال الالمانيين والاطاليين وكيف ان العدد الاكبر والاهم من هذه الحراسات قد أسند اليهم ، كما أن وكيلي أحد الاحزاب بعد اشتراك حزبهما فى الحكومة قد عيننا حارسين بالرغم من أن ذلك يعتبر - فى نظر المستجوب - معطلا لرقابة البرلمان ومتعارضا مع الدستور ، واستجواب آخر مقدم الى وزير المالية ، ورئيس الوزراء عن السياسة التى اتبعتها الحكومة فى تعيين الحراس على أموال الالمان والاطاليان فى القطر المصرى بصفة عامة .

وقد وافق المجلس على ضم الاستجوابين ، وتحدث الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، عن استجوابه مؤكدا ان الحكم الديمقراطى يعتمد على أساس نظرية فصل السلطات ، بحيث لا يجوز الجمع بين سلطتين من هذه السلطات فى يد واحدة ، وأشار عبد الحميد عبد الحق الى أن هذا الموضوع كان أول الموضوعات التى ناقشها المؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد فى باريس عام ١٩٣٦ وكان فى مقدمة القرارات التى أصدرها ذلك المؤتمر - بعد ان بحث ذلك الموضوع طويلا - ضرورة زيادة الضمانات التى تضمن حرية النائب واستقلاله لأن أعضاء المؤتمر ، رأوا أنه اذا لم تضمن هذه الحرية ، وهذا الاستقلال فان هذه الادارة القوية وهى مجلس النواب ومجلس الشيوخ ستصاب بالشلل سواء بالاغراء أو التهديد ويذكر الاعضاء بنص قرار من تلك القرارات التى أصدرها البرلمان الدولى ، الثالث والثلاثون والذى يقول : مع التحفظ فيما

يختص بالحالة الخاصة لكل بلد فانه يجب الا يباشر أى عضو من الهيئة التشريعية مدة نيابته ، وظائف فى الادارة العامة العاملة للبلاد .

ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وهو يتحدث فى صميم الاستجواب ان الحارس فى موقف اضعف من مركز الموظف فالوزير لا يستطيع أن يفصل الموظف من عمله طبقا لارادته ولمجرد تحكمه لان هناك قوانين ولوائح تحمى الموظف من عنت الوزير ولكن اذا ما أراد الوزير العبث فى الحراسة فانه يستطيع بخطاب بسيط منه أن ينهى مأمورية الحارس ، ويأمره بمغادرة العمل الذى أسند اليه ولا مسئولية على الوزير فى ذلك .

ويرد عبد الحميد عبد الحق على من يقول ان الحراسة ليست محرمة تحريما تاما : فما أشبهها فى نظرى ، بالطلاق ، فهو أمر حلال أبغض الحلال الى الله ، ومن هذا تكون الحراسات حتى من وجهة النظر أبغض الحلال الى الله ويروى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق نماذج تلك الحراسات فيقول : موظف فى الدرجة السادسة يتعاطى راتبا قدره سبعة عشر جنيها ظفر بمرتبات من الحراسات المختلفة حتى بلغ مجموع راتبه ١٠٤٠ سنويا ، أى ما يقرب من ٩٠ جنيها فى الشهر : موظف فى احدى الحراسات يحصل من الحراسة على مرتب يعادل مرتبه كموظف فى النيابة ، محام بأحد الأقاليم يعمل بالحراسة ولا يذهب الى عمله الا بين حين وآخر : أحد الحراس من النواب عين ابنه للحراسة التى يديرها لقاء مبلغ شهرى قدره عشرون جنيها .

ويقول عبد الحميد عبد الحق ، ان هذه الحالات التى ذكرها انفا - ومثلها كثير - ما كانت لتحدث ، لو لم يكن الحراس نوابا وما كان ليوافق عليها الوزير ، أو الحارس العام ، لو كانت هذه الحراسات لغير الشيوخ والنواب .

ثم يقول : ناحية أخرى يتضمن فيها الاهمال المؤدى الى التفريط لقد بلغ الأمر ببعض حضرات النواب أن ارتضوا لأنفسهم ، أن يعملوا موظفين لدى بعض الحراس ، وأظن أن ذلك انحمار لهؤلاء النواب من المرتبة العليا التى أرادها الدستور لهم ، الى مرتبة أخرى لا ترتضونها حضراتكم كثيرا .

وينهى عبد الحميد عبد الحق كلمته بقوله : أن النواب هم أولو الأمر ، الذين وضعهم الدستور قبل أولى الأمر جميعا وبعد ولى الأمر الاول مباشرة . فيجدر بهم أن يكونوا عيونا ورقباء على ادارات الحكومة لا أن يكونوا مروضين ومراقبين وأنا لا أقصد بكلامى هذا نائبا بالذات ، بل أقصد خدمة الحياة النيابية فى ذاتها كما أقصد خدمة سمعة النواب .

وتقابل كلمة زعيم المعارضة الوفدية بالتصفيق الحاد ولا تخرج ، كلمة عطا عفيفى بك عن كلمة عبد الحميد عبد الحق الا قولته « اذا لم يكن هناك

نص حرفى قانونى يمنع الوزارة من تعيين الحراس فان الحروف ليست هى كل شىء فى القانون فان بجانبها روح القانون L'Esprit de la loi بل وفوقهما خلق القانون La Mora le de la loi وهو المثل الاعلى الذى يتجه اليه المشرع

ويقول عطا عفيفى بك ، انه دهش عندما تم تعيين أحدهم حارسا ، فلما سئل عن السر فى هذا التعيين أجاب : انه قطب سياسى فاته أن يدخل الوزارة فوجب أن يعوض بهذا المركز ، •

كما قال بأن الحكومة عينت حراسا على بنوك ومؤسسات بعضها معين عليه بالفعل حراس • وينصح عطا عفيفى رئيس الوزارة بأن يكون شعارهم فى الحكم شعار السنيور سبالا زار رئيس وزراء البرتغال عندما سئل عن سر نجاحه فقال : لقد نجحت لانه ليس لى حزب ولا أنصار ولا أصحاب ، ••

ويرد د • عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية على صاحبى الاستجوابين. محذرا أن يفهم مما قاله الأستاذ عبد الحميد عبد الحق أن الادارة المصرية - فيما يتعلق بالحراسات - سيئة ، ثم يقول ، ان الوزارة لم تعين حراسا من حضرات الشيوخ والنواب وكل ما جرى على يديها انها ضمت الى بعض حضرات النواب ممن سبق تعيينهم حراسا حراسات جديدة لحفظ التوازن بين المكافأة المقررة والعمل الذى يجزى عنه الحارس •

ويرى وزير المالية أن كل الوزارات قد استقرت على تعيين النواب والشيوخ حراسا اذ لا يوجد مانع دستورى للجمع بين عضوية النواب أو الشيوخ والقياس بأعمال الحراسة بل ان هذا الجمع لا يتعارض مع الدستور وتعيين النائب أو الشيخ حارسا ، لم يمنعه الادلاء بأرائه بحرية فقد وجد حراس كثيرون يعارضون الحكومة ذاتها •

ويبدى وزير المالية استعداد الحكومة لمراعاة ما يستحسنه المجلس فى هذا الشأن •

ويعقب الأستاذ فكرى أباطة على بيان الحكومة بقوله : لقد حولت الحكومة الاستجواب الذى كان موجه الى استجواب موجه اليكم معشر النواب !

كما قال : ان الحكومة لا تملك الا شيئا واحدا هو أن تلغى هذه التعيينات ، اذا ما طالباها المجلس بذلك ، وبذلك وضعتكم فى مركز دقيق اذ أوقعتكم فى الفخ !

ويقترح فكرى أباطة ، على زملائه النواب الذين عينوا حراسا أن يستقيلوا من هذه الحراسات ثم يقول : من سوء الحظ أن هذه التعيينات.

شملت جميع الأحزاب عدا الحزب الوطنى ثم يقول أيضا : لقد أصبح هذا الاستجواب موجها الى هذا المجلس والى مجلس الشيوخ والمطلوب منكم - النواب - أن تحكموا بينكم وبين أنفسكم وأن تنصفوا الدولة والمصلحة العامة وكرامة النيابة والأمة من أنفسكم بالذات » .

وفى جلسة ٢٥ مارس ١٩٤١ يرد د . هيكل على ما أثاره النائب محمود لطيف حول قبول طالبين فى كلية العلوم - استثناء - فيقرر ، أن الطالبين اللذين أشار الى حالتهما النائب محمود لطيف لم يقبلا بكلية العلوم ، وإنما قبلا بالقسم الاعدادى لكلية الطب البيطرى ، ولم يقبلا فى الأقسام الأخرى .

ويقرر د . هيكل أن الاستجواب لم يقيم على أساس ويطلب من النائب ، مقدم الاستجواب موافاته بأية حالة استثناء فان ملف كلية العلوم ، موجود أمامنا ونحن مستعدون ، أن نعرضه على حضراتكم الآن أو نودعه مكتب المجلس ليبحثه من يشاء .

ولكن النائب محمود لطيف بك يعود الى التعقيب ليؤكد ان كلية العلوم حابت بأوسع ما تتسع له هذه الكلمة من معسان ابن رجل كبير فى وزارة المعارف وفى الوقت نفسه قطعت سبيل التعليم ، على مصريين يدفعون الضرائب ولهم ما لغيرهم من الحقوق .

ويذكر محمود لطيف : ان الجامعة قررت قبسول ابن فهم بك فى ٢٢ أكتوبر ١٩٤٠ ، بحجة أن والده تخرج فى مدرسة المعلمين السلطانية وان الجامعة تريد احياء ذكرى هذه المدرسة ، كما يقول أيضا : ان هناك طالبا آخر تقدم الى كلية العلوم ، ورفض طلبه ، رغم ان والده تخرج فى مدرسة المعلمين السلطانية أيضا وخدم التعليم ما يقرب من ٢٥ سنة . ورغم ان طلبه قد قسم فى أغسطس الماضى ، أى قبل طلب ابن فهم بك ، ولا تعليل لذلك ، الا ان والد من قبل طلبه موظف كبير بالوزارة ، ووالد من رفض طلبه مدرس صغير بمدارسها .

ويقول محمود لطيف بك ان الجامعة عندما وجدت انها أخطأت فى اتخاذ قرارها سارعت الى الغائه بعد ان انتفع به ابن الموظف الكبير ، وبين اتخاذ القرار والغائه أسبوع واحد ، ويقول محمود لطيف : ان الطالب الذى يرى نفسه محروما من التعليم ، لأن أباه فقير ، أو لأن أباه ضعيف النفوذ ، وفى الوقت ذاته يرى طالبا آخر يتمتع بالتعليم لأن لوالده نفوذا لابد أنه سيثور على الهيئة الاجتماعية ويفكر فى الانتقام ممن حرموه فكان الوزارة فى الواقع ، هى التى ربت فيه روح القسوة والاجرام * .

ويؤكد محمود لطيف ، ان الأمر ليس مقصورا على أن طالبا حرم من

التعليم ، بل هو فى الواقع جناية على الأخلاق والتعليم : ما كنت أعتقد أن يصدر مثل هذا العمل من رجال التعليم وهم الأطباء الروحيون الذين يغذون ويعالجون نفوس الناس لأنه اذا كان هذا شأنهم فلا شك أن لرجال البوليس العذر اذا استعملوا القسوة فى أعمالهم .

ويحاول النائب عبد الحليم أبو سيف راضى أن يبحث مع المجلس طريقة للوصول بالاستجواب الى نتيجة عملية بدلا من الانتقال - كما هى العادة - الى جدول الأعمال .

ويقول الأستاذ عبد الفناح عزام : أنه ليس للحكومة أن تقف فى وجه طالب ما دام مستعدا لدفع المصروفات المدرسية ويقابل كلامه بضجة شديدة ويقابل من رئيس المجلس بهدوء وسكينة لأن كلامه خارج عن الموضوع وباستطاعته أن يقدم اقتراحا بقانون لتعديل أحد القوانين أو احدى اللوائح المتعلقة بهذا الأمر .

ويسمى النائب أحمد والى ما حدث بأنه امتياز للطوائف بل هو كارثة. ويطلب تأجيل النظر فى الاستجواب الى جلسة أخرى « يوافقنا فيها وزير المعارف بالرأى القانونى واحالة سجل كلية العلوم الى لجنة المعارف لجلاء الحقيقة الفاضلة حتى نتبين النتيجة التى ننشدها عند ذاك اذا أصدرنا حكما يكون مدعما ومستندا الى حقيقة واقعة .

ويقول وزير المعارف . لم يكن أمام الجامعة من بد وقد وجدت نفسها ازاء مشكلة كثرة عدد الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص هذا العام . حيث بلغ عددهم ٢٨٠٠ طالب بينما عدد الأماكن الخالية بها لا تتسع لأكثر من ١٥٠٠ من تحديد شروط القبول بها بحدود خاصة ولذلك أعلنت انها لن تقبل فى مختلف كلياتها طالبا يقل مجموع درجات نجاحه عن ٦٠٪ رغم أن الحضور على ٥٠٪ من مجموع الدرجات هو شرط النجاح وحين وصل الى علمى هذا القرار ورغم ان للجامعة الحق فى تقريره وليس لوزير المعارف بحسبانه الرئيس الأعلى للجامعة حق التدخل فى تفاصيل تصرفاتها اللهم الا ما أوجب قانون الجامعة ذاته رفعه اليه منها لاقاره .

تجبت لها أقول : انى لا أستطيع أن أتصور حائلا دون قبول هؤلاء الطلاب الا ضيق الجامعة وأننى لا أستطيع كذلك ارهاقهم باشتراط حصولهم على ٦٠٪ وانه ما دام شرط النجاح هو الحضور على ١٤٠ درجة وما دامت الجامعة كذلك لا تضيق بهذا العدد فلنسهر على أبنائنا الطلبة بغيتهم فى طلب العلم .

وقد رأيت الجامعة ان لهذه الاعتبارات وجاهايتها ، غير أن الأماكن بها لا يمكن أن تتسع لهذا العدد الكبير من الطلاب ، ورغم ذلك فقد عملت كل ما أستطيع عمله لقبول أكبر عدد ممكن من الطلاب .

هنا هو الوضع الصحيح للمسألة والواقع أنه فيما عدا الحالة الخاصة التي تكلمت عنها في جلسة سابقه ، وهي قبول طالب بذاته بناء على قرار مجلس الجامعة ، أعود فأكرر أنه لم يقع أى استثناء . يقول حضرة النائب المحترم المستجوب : ان ابن رئيس نيابة مصر قبل استثناء والذي أؤكده لحضراتكم ان مجموع درجات هذا الطالب ١٦٤٥ ، وأن هذا المجموع أكبر مجموع لطالب قبل فى الطب البيطرى ، ولا يمكن اذن ، والأمر هكذا ، ان ننتهم كلية العلوم بأنها حايت هذا الطالب واستثنته لأنه ابن رئيس نيابة مصر .

وإذا كنتم تنادون بضرورة القضاء على محاباة أبناء ذوى الجاه والنفوذ ، فاطفئكم كذلك لا تردون من وراء هذه الصيحة حرمان هؤلاء الأبناء حقوقهم لمجرد أنهم أبناء ذوى الجاه ، حتى لا يصدق فينا قول قاسم أمين « أعرف أناسا حكموا بالظلم ليشتهروا بين الناس بالعدل » .

ثم يقول د . هيكى ، انه قد التقى بالنائب المستجوب بعد الاستجواب وانه تحدث معه فى أمر ستة من الطلبة أعطاه أسماءهم وكان من بين تلك الأسماء ، ابن لمدرس بالمدراس الثانوية ، ولو تيسر لى وقتذاك ، أن أحابه كما يجوز أن يفهم هذا اللفظ ، أو أن أقدم له خدمة لما تأخرت ولفعلت ذلك بغاية الرضاء ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث اذ بعد أن ظهر لى أن مجموع درجات ابن رئيس النيابة ، ١٦٤٥ درجة ، وبعد أن أخبرنى لطيف بك أنه لا يوجد مانع لدى الطالب فى الالتحاق بقسم الطب البيطرى - وكان ذلك منذ شهر على ما أتذكر - تلقيت خطاباً من الطالب نفسه يقول فيه أنه يرغب فى دخول قسم العلوم أو القسم الاعدادى بالطب : فخطب والد هذا الطالب بأنه ابنه غير حاصل على مجموع الدرجات التى تخول قبوله بأحد هذين القسمين وان درجاته لا تبيح له دخول غير قسم الطب البيطرى ، فرفض وسحب أوراق ابنه .

وقد عاد الطالب مرة أخرى - بعد أن تكلم معه حضرة النائب المحترم لطيف بك - وطلب قبوله بأحد القسمين اللذين لا يسمح مجموع درجاته بالالتحاق بهما ، وباعتبارى وزير المعارف كنت أود اجابة طلبه خصوصاً أنه ابن لأحد المدرسين ، أى اننى أعتبره ابناً لى كذلك ، ولكن كلية العلوم أحابت بأنها قد وضعت قواعد للقبول فلا يمكن أن تحيد عنها . ومن ذلك ترون حضراتكم انه اذا كانت كلية العلوم تلام على شيء فما ذلك الا لأنها لم تستعمل المرونة السياسية فتغير من القواعد التى وضعتها .

ولقد ذكرت لحضراتكم ان حضرة النائب المحترم لطيف بك ، قدم الى خمس حالات ، ولقد بينت له اسباب قبول هذه الحالات ، وكان بينها حالة ذكرها لحضراتكم اليوم ، وهي خاصة بابن أو أخ لأحد أساتذة كلية العلوم ، غير أن هذا الطالب كان حاصلًا على مجموع الدرجات التي تخول له حق دخول كلية الطب البيطري بل كان مجموع درجاته يربو على مستوى مجموع آخر من قبل بالكلية بسبع درجات أو ثمان ، واذن لم يكن في قبول هذا الطالب أى استثناء .

والذى أريد بيانه لحضراتكم أنه عندما قابلنى النائب المحترم لطيف بك سردت له المسألة تفصيلا ، وبينت له حالة كل فرد وأنه لم يكن هناك أى استثناء ، فطلب منى قبول الطالبين اللذين نكلم عنهما فى كلية الطب البيطري فوعده به بأننى سأخاطب عميد كلية العلوم فى شأنهما ما دامت درجاتهما تؤهلهما للقبول ، واتصلت بالعميد فأجابنى بأنه ليس من الميسور قبولهما الآن وقد أوشك العام الدراسى أن ينتهى ولما قابلنى النائب المحترم لطيف بك اليوم وأخبرته بذلك وافغنى على ان كلية العلوم لم تخرج فعلا عن القواعد التى وضعتها .

وما دام الأمر كذلك فاننى أصرح لحضراتكم انه ليس من الأمور الهينة أن نتهم - من أجل كلمة يقال او شكوى تقدم - هيئة من أعلى الهيئات لها فى نظرنا ونظركم كل احترام ، ولها استقلالها المعترف به والذى نغار عليه جميعا ، تلك هى هيئة الجامعة التى أشرف برياستها ، والتى لا أشك مطلقا أنكم تحرصون معى على ألا يتدخل أحد فى شئونها ما دام القانون لا يسمح له بهذا التدخل .

ولست أريد أن أطيل ، فى الحديث عن هذا الاستجواب الهام ، والخطير ، أكثر مما أطلت فقط أنهى كلامى عنه بكلمات قالها د . هيكمل وزير المعارف العمومية ، عندما سأل الأستاذ على أيوب : أين الرقابة البرلمانية : فرد عليه قائلا :

نحن لا ننكر على المجلس هذه الرقابة ولكن ليس من الميسور اتهام رجال الجامعة بالمحاباة ، وإذا كنا لا نثق برجال الجامعة فبمن اذن نثق ، وهى التى تخرج لنا كل عام عظماء الأطباء وأعلام القانون ؟

وفى رأى أن التعرض لرجال هذه الهيئة فى قراراتهم كالتعرض لرجال القضاء فى أحكامهم .

لقد ذكرت لحضراتكم اننى أودعت مكتب المجلس ملف الموضوع ، وحضرة عميد الكلية موجود الآن فأرجو ممن يريد الكلام من حضراتكم أن يحدد الوقائع

ونحن مستعدون للرد عليها ، أما عن مسألة ابن رجل الطلبات ففي ظني أنه ليس بالرجل الذى له المكانة التى تجعل عميد الكلية يخضع لطلبه ، ولكن واقع الامر أن لابنه حق الالتحاق بالقسم البيطرى فالحق به ، كما الحق ابن رئيس النيابة . لأنه كان أول طالب له هذا الحق بحكم مجموع درجاته ، فليست هناك اذن استثناءات لا يبيحها القانون أولا يقرها العدل ، .

هذا وقد اشترك فى الجلسة رئيس الوزراء ، بعد ما ترك الجلسة ، الدكتور هيكل ، وبعد أن يعود هيكل الى قاعة الجلسة ، يؤكد أن قرار الجامعة لم يبلغ الا بعد شهر أو يزيد وبعد أن رأى أن هذا القرار قد يؤدى الى ظلم من هم أكثر كفاءة لحساب من هم أقل كفاءة ، ولذلك عدل عنه لا عن هوى ولا عن شهوة ولكن لمصلحة العلم .

واعتقادی الراسخ ، ان المناقشات التى دارت حول هذا الاستجواب وما قيل فيها من جانب النائب المستجوب - بكسر الواو - والوزير المستجوب - بفتح الواو - تمثل قمة الديمقراطية بل تمثل فصلا رائعا من فصول حياتنا النيابية .

وبعد الحديث عن التعليم ننتقل الى الحديث عن المعتقلين السياسيين والرقابة على الصحف :

الباب السادس

الفصل الأول

مجلس النواب يناقش قضايا المعتقلين السياسيين والرقابة على الصحف

● تحدثنا ، عن بعض الاستجابات التي وجهت الى وزارة حسين سري باشا ، وواجهتها تلك الوزارة - للحق ، وللتاريخ - بثقة كبيرة ، وموضوعية تامة وقد حرصنا ، على التركيز ، على تلك الاستجابات ، بالذات ، رغبة منا في اعطاء صورة صادقة واقعية ، لبعض جوانب حياتنا النيابية في تلك الفترة ، الحرجة من تاريخنا ، تلك التي كانت تتسم بالقلق الشديد : القلق حول كل شيء والقلق لدى كل انسان .

وكما هو معروف ، وبسبب ظروف الحرب ، كانت ، الرقابة الشديدة ، العنيفة مفروضة على الصحف بأمر من الحاكم العسكري العام ، غير ان اتفاقا ، أو شبه اتفاق ، كان قد تم بين وزارة علي ماهر باشا وبين البرلمان ، بمجلسيه على ان ما يدور تحت قبتي المجلسين لا يخضع للرقابة .

وقد وفت ، وزارة ، علي ماهر ، باشا - حقيقة - بما التزمت به ، ازاء هذا الموضوع ، أمام البرلمان وحاولت الوزارات التي أعقبت تلك الوزارة ، القيام بذلك الالتزام ، ولكن ليس بالصورة التي التزمت بها وزارة علي ماهر ، باشا ، الوثيقة من نفسها ، ومن تأييد الرأي العام لها .

ولأن ما كان يدور في جلسات مجلسي الشيوخ والنواب كان لا يخضع للرقابة ، فقد كان الشعب يعرف كل ما يدور في كواليس السياسة عن طريق ، نشر محاضر جلسات المجلسين ! . ويمكننا القول ، وبدون أية مبالغة من جانبنا أن البرلمان بمجلسيه ، كان طوال تلك الفترة القلقة من تاريخ مصر الرثة الوحيدة ، التي يتنافس منها الشعب ، ولأن البرلمان كان كذلك ، كما كان ما يدور فيه وتحت قبته ، لا يخضع للرقابة فقد ازداد ، اهتمام ، الحكومة

والمعارضة بما يدور في المجلسين ، وانتقلت ميادين المسارك من الصحف ،
والمنتديات السياسية والشارع المصرى الى مجلسى الشيوخ ، والنواب .

وقبل أن تنتقل الى الحديث ، عن بقية الاستجابات الهامة ، التى ووجهت
بها وزارة حسين سرى باشا نستأذن القارئ الكريم فى ان نقف قبل ذلك عنده
بعض المواقف البرلمانية الهامة وعلى سبيل المثال لا الحصر كما نقول نحن
القانونيين :

● أثناء مناقشة خطاب العرش ، وفى جلسة ١٤ يناير ١٩٤١ ، انتقد
النائب ، محمد محمود جلال بك « حزب وطنى » خطاب العرش ، ومشروع الرد
على خطاب العرش ، المقدم من لجنة الرد ، على خطاب العرش المؤلفة من أعضاء
من المجلس ، وذلك لأن خطاب العرش ، ومشروع الرد عليه جاء خاليين من
الاشارة الى السودان ، وعاب محمد محمود جلال ، على الرقابة على الصحف
تعمتها فى كثير من الأمور ، فقله منعت نشر بيان ، للحزب الوطنى عن « مركز
مصر ، فى الحرب بيننا وافقت على نشر آراء ، وبيانات ، أخرى فى هذا
الشان ، وطالب ، محمد محمود جلال بعدم الاستمرار فى فرض الرقابة على
الصحف . .

● عند مناقشة مجلس النواب للاستجواب ، الخاص بتعيين أعضاء
البرلمان حراسا على أموال الألمان والايطاليين والذى سبق الاشارة اليه قال
عبد الحميد عبد الحق ، زعيم المعارضة الوفدية فى المجلس - . ان أبغض
الحلال ، الى الله ، الحراسات وانه يجب ، على العاقل ، وعلى النائب لأنه عاقل ،
ان يتجنب المراكز التى تدعو الى وضعه مواضع الشبهات ، وقد حذرنا ،
النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك ، ومن هذه المراكز ، الحراسات ، وقال
عبد الحميد عبد الحق : ما من حالة ضربت عليها حراسة ، قضائية ، الا لحقت
بها الإفساد ، ومن طريف ما عثرت عليه ، قول الزمخشري هناك ، أسماء
واضداد ، فاذا قيل الحارس قصده ضلله ، لكثرة وقوع عدم الأمانة فيه
الحراسات ، ويقول الحجازيون : أردته ، أمينا فوجدته حارسا ، وعندما احتج
النائب أحمد والى الجندى على هذا الكلام ، وقامت ضجة شديدة قال الأستاذ
عبد الحميد : هذا كلام الزمخشري ، وقال الأستاذ شفيق جبر ، موجهها كلامه
للأستاذ أحمد والى الجندى : أنا أحتج عليك انت ، لأن كلامك هذا يفهم منه
انك المقصود ، دون غيرك وقال الأستاذ عبد الحق : أنا لا أتكلم عن أشخاص
النواب وانما أنا أتكلم عن الحراسة رقصى انها تجلب الشبهات ، وعندما
قال رئيس المجلس د . أحمد ماهر ان هنا متسعا لسبر المناقشات وأرى ، أن
أشكر الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، لأنه تكلم فى الموضوع ، دون ان يشير
الى أى نائب ، قال الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وعلشان خاطر ، أنا مش
حأكمل كلام الزمخشري .

● ناقش النواب ، فى جلسة ٢٣ يونيو ١٩٤١ ، الاستجواب ، المقدم ، الى رئيس الوزراء ، حول الغارات الجوية ، التى قامت بها الطائرات ، المعادية على الموانئ المصرية وطالت المناقشات ، التى اشترك فيها كثير من النواب ، ولم يكن رئيس الوزراء ، موجودا فى تلك الجلسة التى انتهت بأخذ الرأى ، على اقتراحين خاصين بهذا الاستجواب وببما كان رئيس المجلس فى الجلسة التالية - جلسة ٢٣ يونية ١٩٤١ - يهم بقراءة الاقتراحين ، واحدهما بالعودة الى جدول الأعمال والثانى بتنبيه الحكومة ، الى ضرورة الاسعداد ، واتخاذ العدة للحوادث قبل وقوعها ، طلب رئيس الوزراء الكلمة ، والقى بيانا ناريا أكد فيه ، ان وزارته تربأ بنفسها عن أن تلقى مسئولية ما وقع من أحداث على الوزارات السابقة ، وأكد أيضا أن وزارته تربأ بنفسها عن أن تحتفى بغيرها فى احتمال التبعات ، وقال ان الغارة ، التى وقعت على الاسكندرية من حيث شدتها ، وطول زمنها ، وعدد الطائرات ، التى قامت بها ، ومن حيث الأثر ، الذى أحدثته فى نفوس أهالى الاسكندرية .. تجاوزت كل التوقعات .

وفرق بين هلع ، وهجرة ، ينتجان عن حوادث ، لم تكن شدتها تتوقع ، بالقياس الى الماضى ، فتعمل الحكومة على تهدئة الهلع ، وتنظيم الهجرة ، وبين هلع ، وهجرة ، لم يكن لهما داع جدى تثيرهما الحكومة وتعجز بعد ذلك عن التهدئة ، أو التنظيم تاركة للظروف اصلاح ما فسد : المفاجيء الجديد فى الغارات الأخيرة ، والذى لم يكن لهذه الحكومة ولا لآى حكومة غيرها ، قبل بمنعه عند حصوله هو حالة الذعر ، الشديده الذى أصاب الأهالى بعد أن الح ، عليهم اطلاق القنابل طول الليل ، وبشدة لم يسبق لهم بها مثيل ، فمضوا على وجوههم ، لا يلوون على شئ حتى وصلوا ، محطات السكة الحديد والطرق ، ملتصقين الخروج ، من المدينة مزدحمين على وجه يلحق أشد ، الخطر ؛ بالصحة ، والأمن . ويقول رئيس الوزراء ، ان الحكومة عالجت حالة الذعر ، تلك بالدين والحكمة ، والسرعة والنظام ، ويضرب رئيس الوزراء : - حسين سرى باشا - المثل ، ببريطانيا التى امتحنت فى هذه الشئون أقصى امتحان ، والتى بلغت فيها تدابير الرقابة أقصى ما بلغت من الكمال ، والاتقان ، ولا يزال كثير من مسائلها محل جدل وخلاف ولا يزال سيل النقد على اعمالها ، يفيض من كل جانب .

ويقول رئيس الوزراء :

تقبل اذن الخلاف فى الرأى على صلاح نظام ، أو تدبير ، أو عدم صلاحه ، ونصغى بكل عناية واهتمام لكل ما يقال ، فى هذا المجلس من آراء ، واقتراحات وليس لشيء من تلك الآراء ، والاقتراحات صفة الالتزام ، حتى تؤاخذ الحكومة على عدم العمل ، بكل ما يبدو لعضو من أعضاء هذا المجلس

المقرر ان يفسر به ، اما توجيه اللوم الى الحكومة فلا يسعنا الا ان نرفضه ، بقوة .

لذلك ولأن هذا الاستجواب وغيره من الاستجوابات ، التي امتلا ، بها جدول أعمال جلسة الأربعاء ، الماضية قنم ، عن الرغبة في منع الحكومة ، من العمل المنتج ، لا نرى الحكومة ، بدا من طرح الثقة !

ويسأل ، رئيس المجلس ، رئيس الحكومة عما اذا كانت الحكومة تطلب أجلا لأخذ الرأي على الثقة ، كما يعطيها الدستور الحق في ذلك قال رئيس الحكومة ، انه يطلب أخذ الرأي فوراً . وقال رئيس المجلس ، أن أحدا ، لم يكن يتوقع ، ان يلقي رئيس الوزراء مثل هذا البيان ، في هذه الجلسة ، لذلك من حق من يشاء ، من الأعضاء ، ان يناقش هذا البيان .

وتكلم بعض النواب وكان من بينهم الأستاذ ابراهيم عبد الهادي فقال :

ان المجلس لا يعطل عمل الحكومة ، وان مسألة طرح الثقة كان وقتها ، عقب المناقشات لا بعد أقفال باب المناقشات وقال الأستاذ علي أيوب : ان في بيان الحكومة تعريضا بالأعضاء ، وعندما قال ان الحكومة مست ، المجلس ، قال رئيس المجلس ، انه سمع بيان رئيس الحكومة ولو كان فيه ما يمس كرامة المجلس ، لما أجازه ، ثم قال ، ان البيان يمس ، المعارضة ؛ لا المجلس ، ويقول رئيس المجلس : ان عنده ، اقتراحا باقفل باب المناقشة ويوافق المجلس على هذا الاقتراح ، ويعرض رئيس المجلس أيضا اقتراحا بالانتقال الى جدول الأعمال ويعلن أن من يقول نعم يوافق ، على الاقتراح . ويعطى صوته ، بالثقة ، ومن يقول : لا ، يعلن عدم الثقة .

وفازت الحكومة بثقة مائة وثلاثة وعشرين عضوا وحجب عنها الثقة ٦٠ عضوا ، وكان من بين الذين أيدوا الحكومة ، بعض النواب السعديين وكان من بين من حجّبوا الثقة بعض الوزراء ، الدستوريين ، المشتركين في الحكومة اما الوفديون فكانت أصواتهم بعدم ، الثقة .

③ وفي مجلس النواب جلسة ٩ يوليو ١٩٤١ ، يعرض الاستجواب الموجه لدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرات النواب المحترمين ، عطا عفيفي بك ، والأستاذين عبد المجيد نافع ومحمد عبد الرحمن نصير بشأن تصرفات دولته مع رفعة علي ماهر باشا ، عضو مجلس الشيوخ ويتخلل - وبسرعة - الدكتور أحمد ماهر باشا ، عن رئاسة الجلسة ويتولى محمد راغب عطية بك ، وكيل المجلس الرئاسة ، ويجلس رئيس المجلس في صفوف الأعضاء ، اليس هو شقيق علي ماهر باشا ، الذي يتعلق الاستجواب به ؟

ويتحدث - في البداية - عطا عفيفي بك مؤكدا ، انه لو كانت المسألة بين علي ماهر باشا وحسين سري باشا مسألة نزاع شخصي لما تقدم باستجوابه ، ولكن

المسألة غير ذلك ، انها مسألة عامة فلقد « أمر » رئيس الوزراء ، حسين سرى باشا على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء السابق بأن يغادر القاهرة ، ويبقى معتقلا فى عزبته وفى هذا مساس باستقلال البلاد . وتحدث الأستاذ عبد المجيد نافع فأكد ان المسألة مسألة مبادئ ، لا أشخاص . وأشار الى هجوم احدى المجلات على على ماهر باشا وعدم منع الرقابة لما نشر فى تلك المجلة وعرج على اتصال على ماهر باشا بعبد القوى أحمد باشا بصدد المجلة لوقفها ، وكيف ان الرقابة منعت على ماهر . من النشر . وأشار ، الى اهتمام على ماهر باشا بالشئون الاجتماعية وقد فكر فى مشروع بـيوم الفقير بدافع من حبه للخير والاحسان ، فكان ان منع النشر عنه وعندما أشار الأستاذ نافع الى ان رئيس الوزراء قال للدكتور أحمد ماهر : ان الانجليز غير راضين عن هذا المشروع ، ثار الدكتور ماهر ، وقاطع النائب قائلا انه من غير اللائق أن يذكر اسمه من غير أن يستأذن ، وقال د . ماهر : ان الوقائع على حقيقتها هى على غير ما ذكره الأستاذ نافع وقال الأستاذ نافع أنه سيقول ما عنده وللدكتور ماهر ، أن يهزم ما يقوله ، ويقول د . ماهر ان رئيس مجلس الشيوخ طلب : الا يذكر اسمه فى هذا الاستجواب ، واستأذن الأستاذ نافع ، الدكتور أحمد ماهر ، فى ان يروى للمجلس حديثا للدكتور ماهر ، مع السهير البريطانى ، فقال د . ماهر : ان آداب اللياقة لا تسمح مطلقا بأن يذكر اسمه . أو تروى واقعة عنه دون استئذانه بل اذا وقع خطاب منه فى يد أحد فلا يصح أن يستخدم من غير استئذان كذلك ، وروى الأستاذ نافع الكثير عن زيارة عبد القوى باشا ، وعبد الرحمن عزام بك لعلى ماهر باشا ، وكيف كانت تلك الزيارة خاضعة بالتبليغ البريطانى ، وخاصة بأمر على ماهر بمبارحة القاهرة ، أو بقبوله منصبا خارج القطر ، أو بالبقاء فى عزبته .

وقال عبد القوى باشا ، أن ما قيل تحريف للوقائع وقال الأستاذ نافع ، أن على ماهر باشا طلب أن يكتب عبد القوى باشا ، هذا الأمر ، بخط يده فكتب ، وأشار الأستاذ نافع الى رفض ماهر باشا السفر ، وارساله الخطاب المعروف ، الى دولة رئيس الوزراء ، وإلى رئيس مجلس الشيوخ كما أشار الى أن احدى المجلات نشرت خطاب سرى باشا لعلى ماهر ، دون ان تنشر خطاب على ماهر باشا لسرى باشا .

وأشار الأستاذ عبد المجيد نافع الى موقف سعد زغلول ، عندما طلب منه اللورد اللنبى ، ان يلزم عزبته فى مسجد وصيف اذ رفض تنفيذ هذا الأمر ، وقال الأستاذ نافع : ان القضية ليست قضية ماهر باشا ، وانما هى قضية مصر بأسرها ، وطلب الأستاذ محمد عبد الرحمن نصير أن تبقى الحصانة حصانة وأن يرجع الحاكم العسكرى الى المجلس فى كل اجراء يريه أن يتخذاه ،

وقال أيضا ، انه لا يمكن أن يسمح للحاكم العسكرى بالاعتداء على حقوق البرلمان .

● وألقى حسين سرى باشا ، البيان التالى :

« قد كنت أعددت بيانا ، غير انى أجده الآن ان الوقت الذى يمر به العالم والذى يجب ان تتضافر فيه الجهود ، وتتحده فيه الأمة ، وتعمل الحكومة على استشارة الزعماء وضم الصفوف ، هذا الوقت لا يصلح لاثارة مثل هذه الأمور وخصوصا أن ما جاء على السنة المتحدتين كان من نوع « القال والقال » فقد تعرضوا لأشخاص غير موجودين فى الجلسة ، وقد سمعنا من الدكتور ماهر باشا وعبد القوى أحمد باشا انهما لم يستشارا فيما نقل عنهما وانه حدث تحريف كبير فى الرواية .

يقول أصحاب هذا الاستجواب أن المسألة مسألة الحرية الشخصية لرفعة على ماهر باشا ، وهذا غير صحيح ، قد يجوز انه حدث سوء تفاهم كان سببه - على ما اعتقد - تحريف فى نقل الروايات ، ولكن هذا الأمر انتهى الآن . واعتقد ان مجلس النواب ليس بالمكان الصالح لأن يكون مجلس عتاب بين أصدقاء . والمسألة كذلك لم تكن مسألة أمر من السفير نفذه رئيس الحكومة . لا يا حضرات النواب ان رئيس الحكومة غير مسئول أمام أحد الا أمامكم وأمام ضميره . ان ما أرسلته لرفعة على ماهر باشا على مرات متعددة كان دائما فى شكل نصيحة ، نصحته فى فبراير ومارس وأبريل ، وفى كل مرة قبل رفعته نصيحتى وفى المرة الأخيرة كانت نصيحة أيضا ولم تحدد الحكومة من حرية على ماهر باشا الشخصية .

ولا أريد مطلقا أن أدخل فى كل هذه التفاصيل ، فهذه مسألة ارجو أن تنتهى وقد انتهت فعلا فى نظرى ، ولم اتخذ ولن اتخذ أى اجراء ضد صديقى على ماهر باشا ، .

ثم وقف الأستاذ محمود سليمان غنام وأخذ على الحكومة مسلكها فى انها سمحت بتدخل من جانب الحكومة البريطانية فحدثت ضجة ومقاطعات من كثير من حضرات الأعضاء ثم أشار الى خطاب دولة رئيس مجلس الوزراء الى رفعة على ماهر باشا وقال ان المسألة لم تكن مسألة نصيحة ولا مسألة صداقة وأشار الى القانون الذى وافق عليه البرلمان فى الليرة الماضية الذى يفرض عقوبات قاسية على مروجى الشائعات الكاذبة وغيرها مما يخشاه السفير البريطانى بل انشئت فى مصر محكمة عسكرية تعاقب مروجى هذه الشائعات وأشار بعد ذلك الى موقف معالى عبد القوى أحمد باشا بصفته وزيرا مسئولا وتكلم عن الحرية الشخصية وحرية الحكومة فى معاملة كل فرد .

وهنا وقف صاحب السعادة الدكتور أحمد ماهر باشا وقال :

سرني ما سمعته من دولة رئيس الحكومة في هذا الاستجواب • أولا -
من تأكيده انه في عمله انما كان يعمل عمل الصديق الذي ينصح صديقا له •
وثانيا - انه يرى انه في هذه الأوقات العصيبة يحسن أن يترك الصديق حقه
عند صديقه •

وان الوقت ليس وقت عتاب وانما وقت العمل على ضم الصفوف والنظر
الى مستقبل بلادنا • الأمر الثالث - ما قرره من انه يعمل بما يوحيه ضميره ،
وهذا لا يمنع من ان يكون سفير الدولة الحليفة حدثه في موضوع ما ، ولكن
اذا أراد ان يتخذ في هذا الموضوع قرارا فانما يتخذه بوحى ارادته وما يمليه
عليه ضميره • وهذا يرضينا جميعا وأظن أن صديقي الأستاذ غنام يقبله على
هذا الوضع بعد هذا التفسير •

أما الأمر الأخير وهو ما سرني كل السرور فهو ان دولته يرى ان مسألة
الحصانة تعتبر منتهية بعد المناقشة التي تمت بشأنها في مجلس النواب •
ولهذا أرى انه يحسن بنا ان ننتقل الى جدول الأعمال وننهي الموضوع
عند هذا الحد •

ثم طلب محمد راغب عطية بك وكان يرأس الجلسة أن يوافق المجلس
على الانتقال الى جدول الأعمال وخاصة في هذا الوقت الذي يجب ان توحده فيه
الجهود وتلتئم الصفوف فوافق المجلس على ذلك •

● وربما كان من أخطر الاستجابات التي عرفتها حياتنا النيابية ،
ذلك الذي كان الأستاذان محمود بسيوني ويوسف الجندي قد قدماه ، الى
حسن صبرى باشا بصفته رئيسا ، لمجلس الوزراء ، وزيرا للداخلية بخصوص
الاجراءات التي اتخذت ضد الصحف •

وكان المجلس قد قرر في ١٩ فبراير ١٩٤١ مناقشة هذا الاستجواب ،
او بمعنى أدق مناقشة تحديد موعد له في نهاية الجلسة •

وقد لوحظ في نهاية الجلسة أن العدد غير قانوني فتأجلت المناقشة
الى الجلسة التالية •

وفي بداية الجلسة التالية ، ٢٠ فبراير ١٩٤١ ، ثار جدل ممتاز حول
الأسباب التي منعت نشر نص الاستجواب في الصحف ، قبل أن يناقش
موضوع الاستجواب نفسه ، ولأهمية هذا الجدل نشير اليه ، لأنه يعتبر
مقدمة للحديث عن استجواب آخر ، خاص بالمعتقلين السياسيين كان قد قدمه
الأستاذ يوسف الجندي ، الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، ثم تبناه بدلا
منه عبد الرحمن الرافعي وعبد الستار الباسل عندما اختار الله الى جواره
الأستاذ يوسف الجندي •

فى بداية تلك المناقشة تولى الأستاذ محمد على علوبة وزير الشؤون البرلمانية الدفاع عن مسلك الرقابة على الصحف مؤكدا ، انها لم تتجاوز حدودها ، فهى ملتزمة بالموافقة ، على نشر ما يدور فى جلسات المجلس ، ولأن نص الاستجواب لم يعرض على المجلس ولم يناقش فى احدى جلساته فقد كان على الرقابة ، ان تمنع نشر نص الاستجواب !

وأكد يوسف الجندى ، ان رئيس مجلس الشيوخ قد ذكر فى احدى الجلسات ان التقاليد البرلمانية فى أوروبا تتيح نشر مثل هذه المسائل قبل ادراجها فى جدول الأعمال وقال الأستاذ الجندى : نحن موكلون عن الشعب ، وممثلون للرأى العام ولا يصح تأجيل نشر أعمالنا حتى تطرح على المجلس ، وانه يجب عدم الموافقة على ما قاله وزير الشؤون البرلمانية لأنه يقيد حريتنا

وإعاد الى الأذهان الأستاذ علوبة ما قاله الأستاذ يوسف الجندى فى جلسة المجلس فى ٢ أكتوبر ١٩٣٩ عندما خاطب رئيس مجلس الوزراء ، يومئذ طالبا منه الا تمتد الرقابة الى الأقوال التى ترد فى هذا المجلس ، وكيف أن رئيس الوزراء ، أجاب بقوله : اننى لسعيد بان أعلن مشاركتى الرأى فى ان ما يقال فى هذا المجلس الموقر ، لن يكون محسلا للرقابة ، ويأمر رئيس المجلس ، بتلاوة نص الاستجواب ويكون النص كما يلى :

« نريد استجواب رفعتكم بصفة كونكم رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية فيما اتخذته الوزارة من اجراءات أفضت الى خنق حرية الصحافة والرأى فى مصر ولاسيما بعد أن أبدى مجلس الشيوخ باجماع رأى أعضائه رغبته الصريحة القوية فى أن تكون الرقابة على الصحافة مقصورة على الضرورات الحربية والا تتناول الشؤون الداخلية للبلاد .

ولكننا تبينا مع الأسف أن الأمر جرى على نقيض هذه الرغبة الصادرة من ممثلى الأمة فمن الأمثلة التى سيتناولها الاستجواب .

أولا - منعت الرقابة منعا يكاد يكون شاملا كل نقد لأعمال الوزارة سواء أكان متعلقا بالمسائل السياسية والدستورية أم بالمسائل الاقتصادية ورغم انها جميعا أبعد ما تكون عن الحرب وشؤونها .

ثانيا - بلغ الأمر بالرقابة أن منعت نشر الآيات القرآنية الكريمة مع أنها كانت تنشر مجردة عن التعليق فأرسل حضرة الرقيب خطابا الى جريدة المصرى يحظر فيه نشر الآيات القرآنية والحكم القديمة أو الجديدة ولو انه تفضل فسمح بنشرها فى صفحة خاصة بالأدب فلما نفذ أمره منع نشرها بتاتا وكذلك منعت جريدة الوفد المصرى من نشر الآيات القرآنية والحكم .

ثالثاً - ومما يثير الأسف أن الرقابة في اجحافها بحرية الرأي لم تكن عادلة حتى في توزيع هذا الجحاف على الصحف فسمحت للصحف الحكومية بالمهاجرة ضد خصومها السياسيين في حين انها لم تسمح لصحف المعارضة بالرد عليها لا في حدود الدفاع ولا في حدود النقد البريء .

وسنقدم في استجوابنا نماذج عديدة من المقالات والفقرات التي منع نشرها مما يدل دلالة قاطعة على أن منع النشر قد أريد في جميع الأحوال اتخاذ الرقابة الصحفية وسيلة لحماية الوزارة نفسها من النقد الموجه الى تصرفاتها وليس لخدمة الأغراض الحربية أو القضية الديمقراطية التي تؤيدها جميعا .
انه ليحزننا أن نقرر ان البلاد تعاني اليوم الكثير من فداحة الرقابة الصحفية ومع ان مصر ما زالت بعيدة عن ويلات الحرب فهي تكاثر من تدابير الضغط على حرية الرأي ما لم نجد له نظيرا في البلاد التي أصبحت أرضها ميادين للقتال أو التي اشتركت في الحرب بالفعل كحليفتنا بريطانيا العظمى وغيرها من البلاد الديمقراطية .

محمود بسيوني

يوسف أحمد الجندي

وكان الأستاذ عبد الرحمن الرافعي قد قدم سؤالا الى وزير الداخلية عن أسباب اعتقال الحكومة الأستاذ حسن البنا ، المرشد العام لجمعية الاخوان المسلمين ، والأستاذ أحمد السكري ، الوكيل العام لهذه الجمعية . وكذلك عن اعتقال الأستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتير جمعية الاخوان المسلمين وهل كان الاعتقال بأمر النيابة العمومية ، أم لا ؟ وهل هناك تهمة معينة موجهة الى هؤلاء المعتقلين ، وهل حصل تحقيق عن هذه التهم وعلام انتهى التحقيق في شأنهم وهل ليس ، في قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ما يكفل اتخاذ الاجراءات القانونية ضد أى شخص توجه اليه أية تهمة مما يغني عن الاعتقالات التي تأمر بها السلطة العسكرية ؟

وقدوجه السؤال في ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ ، وتولى الأستاذ محمود غالب وزير العدل بالنيابة عن وزير الداخلية حسين سرى باشا في ٩ ديسمبر ١٩٤١ الاجابة عنه فأكد الافراج عن الأستاذين حسن البنا وأحمد السكري بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٤١ ، كما أفرج عن عبد الحكيم عابدين أفندي ، وذلك لزوال الأسباب التي بنى عليها أمر اعتقالهم .

وأجاب الأستاذ الرافعي انه قد وجه سؤاله عن جميع المعتقلين السياسيين . وانما ذكرت أسماء هؤلاء الأشخاص الثلاثة على سبيل المثال ولذلك أطلب من الوزارة إعادة البحث في المسائل المنسوبة لجميع المعتقلين فاذا ثبتت ادانتهم فلتعجل الحكومة بتقديمهم الى المحاكمة ، واذكر ان من بين جميع المعتقلين

الذين لم يحقق معهم ثلاثة من المحامين هم : الأساتذة أحمد حسين وإبراهيم الزبيدي وإبراهيم طلعت ، وصحفيًا هو الأستاذ محمد صبيح ، ومهندسًا هو فتحي أبو الوفا وأشخاصًا غيرهم لهم مكانتهم الأدبية » ويقول وزير العدل « وهو كذلك » ، ثم يقول رئيس المجلس ، يمكن استكمال البيانات عند مناقشة الاستجواب الخاص بالمعتقلين السياسيين ! ويوجه الأستاذ عبد الرحمن الرافعي الى رئيس الوزراء في ٤ يناير ١٩٤٢ ، سؤالًا يجيب عنه رئيس الوزراء ، في جلسة ١٣ يناير ١٩٤٢ ، عن اضراب المعتقلين السياسيين عن الطعام أول أيام عيد الأضحى ، تأملًا من استمرار اعتقالهم ، دون تحقيق معهم في أية تهمة ، ودون ان يقدموا الى المحاكمة اذا كان التحقيق يثبت ادانتهم أو يفرج عنهم ، اذا لم يحقق معهم أو يسفر التحقيق عن براءتهم .

ويقول عبد القوى أحمد ، وزير الوقاية المدنية ، بالنيابة عن وزير الداخلية : اضراب فريق من المعتقلين السياسيين عن تناول الطعام ، في خلال فترة عيد الأضحى واشترك معظمهم في ابداء سبب عام للاضراب ، هو انه لم يحصل معهم تحقيق تهديدًا لاحتالهم الى المحاكمة والواقع ان الاعتقال السياسي يختلف اختلافًا تامًا عن الحبس الاحتياطي ، في انه ليس اجراء تمهيدًا لتحقيق أو محاكمة وانما هو اجراء وقائي يتخذ أثناء قيام الأحكام العرفية ، كما استلزمت ذلك الاعتبارات الخاصة بالمحافظة على أمن الدولة وسلامتها وقد كان اتخاذ هذا الاجراء في أضيق الحدود وبعد القياسام بفحص دقيق تحت اشراف شخصيًا و .. و ..

ويقول عبد الرحمن الرافعي : لم أفهم ما هي الاجراءات التي اتخذتها الداخلية ، ويقول رئيس المجلس محمد محمود خليل بك : يستطيع الزميل المحترم ان يتكلم في جلسة مناقشة الاستجواب الخاص بالمعتقلين السياسيين !

وكان مجلس الشيوخ قد بدأ مناقشة استجواب المعتقلين السياسيين ، الذي كان الأستاذ يوسف الجندي قد وجهه الى رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية وقد تمسك بمناقشة هذا الاستجواب عبد الستار الباسل بك ، وعبد الرحمن الأرفعي بك وكان مما جاء في مناقشة الاستجواب - جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٤١ - ما ذكره عبد الستار الباسل بك ، من ان حالة المعتقلين السياسيين تقتضى التعجيل بالفصل في شأنهم واقترح مناقشة الاستجواب بطريق الاستعجال .

وقال الأستاذ الرافعي بك انه يشعر بالآلام التي يشعر بها فريق كبير من المعتقلين الذين لا ذنب لهم ولا جريمة سوى شائعات باطلة لا تستند الى ظل من الحقيقة وطالب بأن تكون مناقشة الاستجواب في أول جلسة بعد فترة عطلة عيد الأضحى مباشرة .

وأشار اللواء أحمد عطية باشا الى رسائل تلقاها بعض حضرات الشيوخ من المعتقلين يشرحون فيها ما أصبحت عليه حالتهم من سوء ويظهرون استعدادهم لتقبل التحقيق معهم بصدر رحب فإذا ظهرت براءتهم فقد وجب الافراج عنهم وإن تأيئت ادانتهم فقد سطر القضاء على صفحتهم كلمته وناشد الحكومة التعجيل بمحاكمتهم .

وتكلم زكريا مهران باشا فقال انه لو سلمنا باعتقال هؤلاء فلا أقل من ان تعنى الحكومة بعائلات بعضهم وهى تتضور جوعا ومسغبة ورجا الوزراء ان تلحظ الوزارة بعين الرعاية عائلات هؤلاء المعتقلين .

ورد الدكتور هيكى باشا بأنه يقرر ان عائلات المعتقلين الذين لا عائل لهم تعمل الحكومة لتقدم لها كل ما تستطيع من معونة وقد تلقت الوزارة ظلالا نظرت فيها بعين العدل .

وعاد زكريا مهران يؤكد أن بعض السيدات والآنسات من زوجات وكريمات المعتقلين يتضورن جوعا .

ونهض سعادة محمد علوبة باشا فأشار الى حادث القبض على ابراهيم نور الدين أفندى وكان شريكا لرجل المانى اسمه فورسبت وقد أعطى جوازا للسفر الى سويسرا وعند عودته قبض عليه ثم ظهر من تقرير الخبراء الحسابيين ان شريكه المانى صفى مركزه وأصبحت التجارة وقفا على ابراهيم نور الدين المصرى ومع ذلك فقد وضعت الحراسة يدها على تجارته ثم تصرف فيها بالبيع وخسر الرجل كل شيء وطالب فى نهاية كلمته بالتحقيق فى الموضوع على ضوء البيان الذى وضعه الخبراء الحسابيون .

وبعد مناقشات قصيرة تقرر مناقشة الاستجواب فى أول جلسة تعقد بعد عطلة عيد الأضحى .

وكان مجلس النواب قد ناقش فى ١٨ ديسمبر ١٩٤١ استجوابا عن المعتقلين السياسيين وقد بدأ المناقشة الأستاذ عبد المجيد نافع حيث قال : ان صديقى المعتقل الأستاذ « م. ص » قد قدرت الحكومة لزوجته مرتبا جنيها واحدا ، لماكلها ومشربها ، ومسكنها ، هى وأولادها ولما تدخلت فى الأمر ، زادوا المرتب الى أربعة جنيها .

وقال الأستاذ نافع ان المعتقلين السياسيين قد عدلوا عن الاضراب عن الطعام ، بعد أن أفهموا انهم سيجابون الى طلباتهم ، ولكنهم لم يجابوا الا الى شئ طفيف مثل اباحة الزيارة لعدد محدد ، وزيادة المكافآت لأسر المعتقلين زيادة طفيفة جدا . . ولكن الحق ، الطبيعى للمعتقلين وهو التحقيق معهم لم يتحقق حتى الآن » . ويقول الأستاذ عبد المجيد نافع :

والآن فقط تلقيت برقية من سيدة جاء فيها ان زوجها اعتقله البوليس
بلسوى انه رجل سياسى والحقيقة انه لا يعرف اذا كانت السياسة تؤكل
أو تشرب وكل ما حدث منه انه شهد فى تحقيق أمام نيابة الخليفة ضد أحد
ضباط المباحث !

لقد أعلنت الحرب فى سبتمبر عام ١٩٣٩ ولا تزال مستمرة حتى الآن
وأقرر هنا أنه لم تقع فى عهد رفعة على ماهر باشا والمغفور له حسن صبرى
باشا حادثة اعتقال سياسى واحدة رغم ان الأحوال فى عهدهما كانت أسوأ
منها الآن .

اسمحوا لى ان أذكر هنا انه حدث فى داخل المجلسين وفى خارجهما ان
ألقيت خطب مثيرة شديدة تندد بسياسة الانجليز ، والواقع ان هؤلاء الخطباء
هم من أخلص المخلصين للأمة لأنهم يبصروننا بالأمر ، ومع ذلك لم تقبض
الحكومة على أحد منهم ولم تعتقل واحدا .

وأنا أقصد من وراء كلامى هذا ان أؤكد لكم ان فى المعتقلات السياسية
الآن أناسا قد لا يكونون تفوهوا طوال حياتهم بكلمة فى السياسة وانه ليس
للاعتقال قواعد .

ومن عجب أن أذكر لكم انه يوجد بين المعتقلين الآن شخص اعتقل لأنه
انهم منذ سنوات فى حادثة تحطيم بعض الحانات .

وهناك أستاذ محام أعتقل لأنه هم بأن يتولى الدفاع عن عزيز المصرى
باشا لم أفرج عنه ثم اعتقل مرة أخرى وأفرج عنه ، فما هذا الاضطراب فى
الاعتقال ، ألا يدل على انهم يعتقلون الناس اعتباطا !

وفى وقت ما اعتقل الأستاذ حسن البنا رئيس جمعية الاخوان المسلمين
والأستاذ أحمد السكرى وكيلها والأستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتيرها وقد
بلغنى انه أفرج عنهم أخيرا بعد ان قضيا فى الاعتقال أكثر من شهر دون ان
يوجه اليهم اتهم معين أو يحقق معهم ، ولست أدري لماذا اعتقلوا وهم اناس
لا هم لهم الا الدعوة الى التمسك بالدين وبالفضائل .

وكذلك أفرج عن المسيو باراسكين

ولست أدري لماذا لا يفرج عن باقى المعتقلين ؟

وهناك أشخاص اتهموا سابقا فى حوادث تحطيم الحانات ولم تعتقلهم
الحكومة فى المعتقلات السياسية .

أنا لا أبغى من كلامى هذا اعتقال الآخرين ولكنى أريد ان أبين فوضى
الاعتقال وانه يجب الافراج عن المعتقلين فورا .

وهناك أشخاص اتهموا بإذاعة اذاعات متيرة المراد منها دعايات أجنبية ومع ذلك لم يعتقلوا .

ولقد وعد دولة الحاكم العسكري بالتحقيق مع المعتقلين ولكن هذا الوعد لم يتحقق ، وكل ما حدث أن ذهب الى المعتقل اثنان من مفتشى الماخلية ، فكان الواحد منهما يسأل الشخص المعتقل لماذا هو معتقل ؟ . .

ليس في ذلك ما يدعو الى الدهشة والغرابة ، أما كان يجب ان يتولى التحقيق قاض أو وكيل نيابة ؟

وحدث ان طلب المعتقلون مرة أخرى ان يحقق معهم وثاروا من أجل ذلك فتألفت لجنة من وكيل الداخلية وسكرتيرها ومحمد الباي بك لتتولى التحقيق ، ولكنها لم تبدأ فيه حتى الآن .

ومن بين الذين اعتقلوا ثلاثة من المحامين أذكر منهم الأستاذ ابراهيم طلعت والأستاذ أحمد حسين .

وقبض على الأستاذ فتحى أبو الوفا المهندس كما قبض على حسن سلومه وطالب فى الأزهر يدعى الشيخ توفيق الملط .

ومن المناقضات انه قبض على شخص وصفوه بأنه زعيم الفدائيين وقالوا انه اختبرت فى رأسه فكرة اغتيال الزعماء ثم أفرجوا عنه .

رئيس الوزراء : هذا الشخص أفرج عنه ليقم فى مستشفى المجاذيب .

الأستاذ عبد المجيد نافع : ومن الغرائب أيضا ان الحكومة اعتقلت المهندس ابراهيم نور الدين وهو مقاول يتعامل مع الحكومة ، وقد أرسلته الحكومة أخيرا مخفورا الى الصعيد لينفذ لها أحد مشروعاتها ، وكل جريمته ان شريكه فى العمل كان ألمانيا ، وبرغم صدور قرار حظر التعامل مع ألمانيا فقد أباحت له الحكومة أن يستورد من ألمانيا بعض الأدوات وسمحت له بعد ذلك أن يسافر الى الخارج مرتين بجواز سفر حكومى ، ثم اعتقل بعد ذلك ولا يزال فى المعتقل ولم يحقق معه حتى الآن .

وهناك متهم اسمه حسن جريو وقد أشرف على الموت والتمس ان يرى والده فلم يصرح له فأضرب عن الطعام فتركوه وأخيرا لما مات والده سمح له بالسفر مخفورا الى بلده ليتلقى تعازى المعزين ويعاد ثانية الى السجن .

وهناك شخص آخر وكيل لاحدى الشركات اعتقل فكانت النتيجة ان الشركة استولت على ذماماته ثم اتهمته بالتبديد وهو فى الاعتقال .

وأنا أسأل الحكومة الآن : لحساب من تعتقلون هؤلاء الناس هل هو لحساب مصر أم لحساب سلطنة أجنبية ؟!

اليكم حادثا قد يكشف لكم عن شيء :

هناك معتقل اسمه على على أحمد طلب مقابلة جناب الحكمدار فجاء الرد من سليم زكى بك نائبا عن الحكمدار بأن قلم المخابرات البريطاني يأبى على هذا الشخص هذه المقابلة وعندى مستند آخر يدل على ذلك .
هذه الصور تكشف لحضراتكم عن أمر خطير وهو اننا نحن المصريين جميعا مهددون بالاعتقال ما دام مجرد توجيه شبهة أو اتهام بالتشجيع لجهة أجنبية يوجب الاعتقال .

وختم الأستاذ عبد المجيد نافع بالمطالبة بأن تشرف اللجنة البرلمانية اشرافا كاملا على أوامر الاعتقال وإن يحقق على الفور مع المعتقلين ويفرج عمن ثبت ان لا ذنب له ولا جريرة خصوصا وإن الحرب قد تطول .

● ووقف بعد ذلك دولة رئيس الوزراء فقال :

— قبل البدء فى القاء بيانى أصرح بأنه لا يمكن اعتقال مصرى الا بناء على ما أعتقده أنا شخصا ضد صالح البلد ، وأقرر ان هذا البلد مستقل وانى لا ألقى أوامر من أحد ثم تلا البيان التالى :

آثار فريق من المعتقلين ضجة حول أمر اعتقالهم زاعمين انهم يجهلون أسباب ذلك الاعتقال ولجأ بعضهم الى الاستعانة بزملائهم للتضامن معهم بمختلف الوسائل كالاضراب عن تناول الطعام أو اثارة الشغب أو استكتاب العرائض أو ما شاكل ذلك .

وقد انتحل ذلك الفريق شتى المعاذير تبريرا لعملهم ، فمن ذلك الزعم ان المعتقلين يعانون صنوف الارهاق أو انهم اعتقلوا دون ان تسند اليهم تهمة أو يعمل معهم تحقيق ، أو القول بأن بعضهم ظلوا فى الاعتقال رغم كون النيابة العمومية نفضت يدها منهم أو أمرت بالافراج عنهم ، أو الادعاء بأن من بينهم من هم أقل خطرا من زملاء لهم ما زالوا طليقين أو الزعم ان بعضهم بعد أن أفرج عنه عاد فاعتقل ثم أفرج عنه ثانية ، مما يتخذونه مبررا للقول بأن أوامر الاعتقال تصدر مرتجلة وبغير ضابط .

فاما عن ارهاق المعتقلين أو اساءة معاملتهم فان الحال على العكس مما ذكر اذ قد ضيققت القيود فى المعتقلات الى الحد الذى تقتضيه الضرورة لمنع اتصال المعتقلين بالغير ، فهم فى داخل المعتقل ينغمون بكافة التسهيلات الممكنة فى معاشهم وسكنهم ولباسهم وعلاجهم وصرح لهم باستقبال الزوار من الأهل والتمتع بحرية المراسلة والمكاتبة وأحيانا الخروج للمعالجة عند أطبائهم الخصوصيين أو زيارة أهلهم المرضى ويقوم البعض منهم باستحضار الكتب وغيرها للاطلاع .

ويبقى للحديث عن المعتقلين السياسيين بقية . . . بل بقايا :

النواب يحاسبون وزارة حسن صبرى باشا على استغلالها للأحكام العرفية !!

● عذرا بل ألف عذر اذ أنا أطلت فى الكتابة عن بعض جوانب حياتنا البرلمانية فى نهاية وزارة حسن صبرى باشا. فلقد أحبيت أن أعطى القراء صورة، لبعض ملامح حياتنا البرلمانية القديمة وعذرا ، بل ألف عذر أيضا اذ أنا استرسلت فى الكتابة عن موضوع ، المعتقلين السياسيين ، الذين كانوا ، يعتقلون بأمر السلطات البريطانية بدعوى ، أن لهم نشاطا معاديا للدولة الحليفة ، ولقد رأيت، أن من واجب هؤلاء المعتقلين علينا ، وبعضهم لا يزالون أحياء كتب الله لهم العمر الطويل - أن نشيد ببعض تضحياتهم بعد أن كادت ، تضعف فى زوايا النسيان .

وكنت فى الفصل السابق قد وقفت عند مناقشة استجواب ، خاص بالمعتقلين السياسيين فى مصر ، قلمه بعض ، المعارضين ، الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وقبلة أشرنا ، الى بعض ما قاله رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، ردا على أقوال النواب ، المعارضين ، وتكمل اليوم حديث رئيس الوزراء ووزير الداخلية الذى كان يبدو متأكدا ، تمام التأكد ، من سلامة « موقفه » ، ومن تأييد الحليفة له ومن ان المجلس لن يحجب عنه الثقة ، لأن معنى حجب الثقة فى ذلك الوقت ، حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة لا يوجد فيها أى ضمان .

وقبل أن نبدأ ، فى الحديث عما قاله حسين سرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، نحب ان نشير ، الى أن المناقشات سواء ، فى مجلس النواب أو فى مجلس الشيوخ حول موضوع ، المعتقلين السياسيين لم تنته فى عهد وزارة حسين سرى باشا ، وإنما امتدت حتى بداية عهد وزارة النحاس باشا ، حيث نوقش ، الموضوع مرة أخرى ، أو حيث استكمل النقاش فى هذا الموضوع ، وسوف نرى كيف تتغير النظرة ، الى الموضوع الواحد ، عندما يكون « الناظر » فى المعارضة وعندما يكون فى الوزارة ..

● يوضح حسين سرى باتشا ، فى رده على الاستجواب الخاص بالمعتقلين الفرق بين الاعتقال ، وبين المحاكمة كما يوضح الأسباب ، التى من أجلها أعطى الحاكم العسكرى العام سلطة اتخاذ أى اجراء يراه لازما للمحافظة على سلامة الدولة كما يوضح فى نفس الوقت الهدف من الاعتقال فيقول : انه تدبير وقائى يجب أن يتخذ درءا ، لما قد ينجم من الخطر على أمن الدولة اذا ما ترك المعتقل طليقا ، بعكس ارتكاب انسان ما ، جرما معينا يستوجب محاكمته .

ويؤكد حسين سرى باشا ان الاجراء ، الخاص باعتقال مواطن ما يصبح من أوجب واجبات ، الحاكم العسكرى اذا ما اجتمعت لديه المبررات الكافية على ان الافراج عن شخص معين قد ينشأ عنه خطر على النظام ، والأمن العام .

ويمضى رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، فى القاء بيانه فيقول عن الخطر الناجم عن بقاء معتقل ما طليقا ان هذا الخطر قد يتكون من عنصر واحد ، أو أكثر من العناصر المختلفة وبينها سوابق الشخص فى الارتكاب ، أو الاتهام ، أو ما قام به فى ماضيه أو ما يقوم به فى حاضره أو يزعم القيام به فى مستقبله من مظاهر النشاط ، المهدد لأمن الدولة وسلامتها .

الى ان يقول :

واذا كان هذا الاجراء الوقائى واجبا فى ميدان الاجرام العادى ، كما هى الحال فى أمر معتقلي الطور ، فهو أوجب والزم فى ميدان الاجرام السياسى الذى قد يؤدي أقل تهاون فيه الى أخطار أشد وأبلغ .

على أن الحاكم العسكرى يعمل دائما على ألا يستعمل حقه الا فى أضيق الحدود وفى النطاق الذى توجبه الاعتبارات الماسة عن قرب بسلامة الدولة وأمنها ، وهو قد اتخذ بالفعل من الاجراءات ما يكفل الا يعتقل شخص الا اذا توافرت الأسباب الكافية لتبرير اعتقاله ، ويجب الا يغيب عن الأذهان انه كثيرا ما تقضى المصلحة العامة بل سلامة الدولة نفسها بالاحتفاظ بأسرار المعلومات التى ينبئ عليها أمر الاعتقال أو المصادر التى تستقى منها تلك المعلومات كما انه كثيرا ما يطرأ من الظروف والمناسبات بين وقت وآخر ما قد يحل و يقلل من خطورة شخص سبق اعتقاله أو على العكس يضاعف من خطورة شخص سبق الافراج عنه .

ويمكن القول بصفة عامة انه قد تبين بعد الفحص الدقيق ان من يوجهون الآن بالمعتقلات قد توفرت قبل كل منهم المبررات الكافية لاعتقالهم ولو اختلفت الأسباب ، فالبعض منهم كان معروفا عنه الاتصال ببعض الجهات أو الهيئات اتصالا ماسا بسلامة الدولة والبعض الآخر كان يقوم بأنواع من الدعاية أو النشاط الشديده الخطورة كالعمل على تهية الجو لأحداث الشغب والاضطراب أو إثارة الفتن والقتل بين مختلف الطوائف والهيئات ، الى غير ذلك من

نواحي تهديد الأمن التي لا يمكن بحال تعريض البلاد لأخطارها في الظروف الدقيقة الحالية .

ويستأذن حسين سرى باشا رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية في التغيب عن الجلسة ربع ساعة فقط الآن الأحوال الدولية تضطره الى التغيب قليلا للوقوف على آخر أنباء تطورات الموقف الدولي .

وترفع الجلسة ربع ساعة ، يعود بعدها رئيس الوزراء لاستئناف مناقشة الاستجواب ويطلب النواب : عبد الحميد عبد الحق ، عبد المجيد الرمالي ، عبد المجيد نافع ، محمد شعراوي وعبد الحميد النان عقد جلسة سرية لسماع بعض الايضاحات من رئيس الوزراء عن بعض ما ورد في بيانه ، ويأمر د. ماهر ، رئيس المجلس باخلاء شرفات القاعة من الصحفيين والزائرين للمناقشة في هذا الطلب .

وتعود الجلسة علنية بعد عشر دقائق فقط حيث بدأ النائب عبد الرحمن نصير القاء كلمته التي جاء فيها :

« في الواقع ان الأستاذ عبد المجيد نافع أصاب اذ قال ان حق الحاكم العسكري في الاعتقالات حق مسلم به ولكن المراد من هذا الاستجواب ، معرفة ما اذا كان هناك سوء استعمال لهذا الحق أم لا .

ويهمي الأستاذ عبد الرحمن نصير قائلا :

« الذي أعرفه أن هذا المجلس الموقر مسئول كل المسئولية عن تقدير أعمال الحاكم العسكري لأنه في الوقت الذي طلب فيه من هذا المجلس الموافقة على اعلان الأحكام العرفية ، سمعنا على ماهر باشا يقول انه سيقوم بمهمة الحاكم العسكري في ظل البرلمان .

الى ان يقول ، عبد الرحمن نصير :

« ونحن معذورون اذا تشككنا كثيرا في التصريحات والوعود التي وعد بها دولة الحاكم العسكري سعادتي الأستاذين يوسف الجندی وحافظ رمضان باشا في مجلس الشيوخ بأن يدل ببيانات تفصيلية عن المعتقلين وأسباب اعتقالهم بعد أسبوع وفي الاجابة التي جاب بها دولته عن سؤال للدكتور حنفى أبو العلا في مجلس النواب بشأن المعتقلين السياسيين اذ جاء في اجابته انه لا يعتقل أحده الا بعد التحقيق معه .

ولا شك انه اذا لم ينفذ رئيس الوزراء وعوده فيجب على مجلس النواب ان يسأل دولته عن سبب تأخيرها في تنفيذ هذه الوعود خصوصا وان دولته مسئولة أمامنا .

ولقد حصلت على صورة من تحقيق أجراه مفتش الداخلية الأستاذ محمود رشيد مع المعتقل عبد الوهاب حسنى وأنا أتלוه على حضراتكم لتبينوا انه لم يكن تحقيقا جديا بمعنى الكلمة فقد سأله المحقق هل له آراء سياسية وما رأيه فى السياسة الداخلية ، وما رأيه فى الحرب ، وختم المحقق تحقيقه بسؤال المعتقل عما اذا كانت لديه أقوال أخرى !

وبهذه المناسبة أذكر لكم انى لا أعلم ان لعبد الوهاب أفندى حسنى آراء سياسية خطيرة ، وقد كان يعد نفسه لدخول امتحان ليسانس الحقوق وكان فى زيارة للأستاذ مدحت عاصم الذى اتهم بتوزيع منشورات سياسية وقد قبض عليه كما قبض على عبد الوهاب أفندى أثناء وجوده عنده ومن عجب انه أفرج بعد ذلك عن الأستاذ مدحت عاصم ولم يفرج عن عبد الوهاب أفندى حسنى .

ووصلنى خطاب من أحد المعتقلين يشكو فيه هو وعبد الوهاب أفندى حسنى من اعتداء أحد الجنود عليهما وأنا أسأل دولة رئيس الوزراء هل وصل الى علمه شيء من هذا ؟

رئيس الوزراء : لم يصل الى علمى شيء .

وهناك معتقل يدعى الشيخ عبد السلام حميد من كفر الزيات كان امام مسجده فى مرسى مطروح وقد جاء فى مذكرة له واصلتنى ان اعتقاله يرجع الى أسباب كيدية .

رئيس الوزراء : يظهر أن هذا المعتقل غير مصرى لأن سعادتى وكيل الوزارة ومدير الأمن العام بحثا عن اسمه بين قائمة أسماء المعتقلين المصريين فلم يجده .

— ان الذى علمته عن المعتقل ابراهيم نور الدين المهندس ان تهمته انه سافر الى سويسرا لاستحضار أدوات ولما عاذ ادعى شخص عليه انه مر على ألمانيا وقد دفع بانه لم يمر على ألمانيا وثبت من جواز سفره انه لم يمر عليها .

واذا كان هذا شأن بعض المعتقلين وهذه تصرفات الحاكم العسكرى معهم فكيف يمكن لنائب مصرى أن يطمئن لهذه التصرفات ؟ أنا لا أطمئن الا اذا تقدم لنا الحاكم العسكرى وأوضح لنا أسباب اعتقال كل معتقل .

ووقف الأستاذ عبد العزيز الصوفانى فقال ان هذه المسألة يجب ان تهتم الحكومة كما تهتم النواب ، وقد أدلى رئيس الحكومة ببيان أظهر فيه انه لم يلجأ الى هذا الاعتقالات الا بعد اقتناعه بأسباب تبررها وقد كنت على تمام الاستعداد لأن أوافقه على ما قاله لو كانت الاعتقالات كلها من عمله هو أو من اناس نتق بهم مثل ما نتق به .

وروى حادثة اعتقال سياسى وقعت له وهو شاب وقال انه يذكر ان احدا من الذين اعتقلوا معه لم يكن اعتقاله لسبب حقبلى عادل يبرر اعتقاله وانما كان لسبب وشايات ، وذكر انه يسوق هذه الحوادث لتتخذ الحكومة عبرة من الماضى .

ثم قال : لا يصح مطلقا أن نؤاخذ شخصا أو نعتقله لأنه يعتنق مذهبا سياسيا أو له رأى سياسى خاص ، ولا يمكن ان تتخذ الحكومة من ذلك سلاحا تقتل به الفكر والحرية الشخصية .

رئيس الوزراء : أسف اذ أرانى مضطرا للتغيب مرة أخرى عن الجلسة .

ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس النواب :

« لا نزاع مطلقا فى أن أهم أحكام الدستور هى صيانة الحريات ولا شك عندى أن حضراتكم اذ أثبتم اعتداء على الحرية ومن ثم اعتداء على الدستور لا تسمحون بذلك .

لا أريد ان أتكلم عن أشخاص معينين وانما أريد ان أتكلم عن المبدأ العام ، أريد أن أتكلم عن السلطة التى يريد ان يدعيها الحاكم العسكرى لنفسه فيقبض على شخص بدون تحقيق ويضعه فى الاعتقال .

هل يمكن فى أمة متمدينة كالأمة المصرية يكفل الدستور فيها للشخص كافة الحريات ولا يستطيع فيها وكيل النيابة ان يقبض على شخص أكثر من أربعة أيام ، ولا القاضى أكثر من ١٤ يوما ، ولا يجوز القبض فى جميع الأحوال بدون محاكمة . هل يمكن فى أمة فيها مثل هذا النظام ، ان يقبض على الناس دون تحقيق ، ويساقوا الى الاعتقال - ويبقوا بدون محاكمة ما شاعت الالهواء والأغراض ؟ !

ان حرية الفرد هى كل شيء ، والغاية من هذا النظام من دستور وقانون هى صيانة الحرية ، ولا يمكن ان تتخذ المصلحة العامة (هذا المعنى المطاط) ذريعة لاهدام الحرية الشخصية ولتضييع جميع الضمانات الدستورية فيؤخذ الشخص من الدار الى النار .

هذا مستحيل ، هذا لا يقبله عقل ، ولا يسعفه منطق .

ارجعوا حضراتكم الى قانون سنة ١٩٣٩ الذى وافقتم عليه فهل تجدون انه يعطى حقيقة الحاكم العسكرى السلطة ليقبض على الشخص بدعوى المصلحة العامة وبدون تحقيق ؟

وسأبين لكم ان رئيس الوزراء عبث بها وقلب معناها .

لقد قيد القانون هذه السلطة وحددها وأنه ليس له حق القبض أصلاً وبصفة قاطعة - أما عن اخواننا المعتقلين بالذات فاني أطالب بإبداع دوسيهات قضائهم في مكتب المجلس لفحصها لنرى مبلغ الظلم والعسف الذي يقع على هؤلاء الاخوان وعلى عائلاتهم بصفة مؤكدة .

والآن أعود لتحديد سلطة الحاكم العسكري في ذاتها ، لقد جاء في المادة السابعة انه يخول للحاكم العسكري القبض على المتشردين والمشتبه فيهم ووضعهم في مكان أمين ، ان هذا اللفظ لا يمكن للحاكم العسكري استغلاله طبقاً لرايه الخاص ، لأن القانون حدد من هم المتشردون والمشتبه فيهم ، فإذا كان الذين قبض عليهم الحاكم العسكري هم ممن يدخلون ضمن من حددهم القانون فلا اعتراض لنا عليه ، ولكن اذا كانوا من غيرهم فوجب ان نقول له قف عند حذرك ، لقد أسأت استعمال سلطتك بشكل لم يسمح عنه في أى عهد حتى في العهود المظلمة ؟ حتى في عهد اعدام الناس بالخازوق كان يباح للمتهم أن يدافع عن نفسه فكيف يستساغ في مصر وفي القرن العشرين ان يقبض على اناس ويوضعوا في الاعتقال بدون تحقيق وبلون ان توجه اليهم تهمة معينة ؟

وأذكر انه بعد ان صدر القانون العسكري أرادت الحكومة ان تستفسر من قلم القضايا عن حدود سلطتها في القبض فقبل لها ان ذلك مقصور على المتشردين والمشتبه فيهم ، وأما ما خرج عن ذلك فليس في سلطة الحكومة ولا سلطة أحد أن يقبض على الناس ويسجنهم بدون تهمة ولا تحقيق .

وبعد أن شرح عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة المعنى الذي يرمى اليه القانون من لفظ المتشردين ولفظ المشتبه فيهم ، قرأ على المجلس نصوص قانون المتشردين والمشتبه فيهم ، قال :

« قبل ان يصدر قانون الأحكام العسكرية صدر قانون المتشردين والمشتبه فيهم وعين صفات هؤلاء وهؤلاء ولا بد ان يعطى المتهم انذاراً بذلك من النيابة أو البوليس وله حق المعارضة .

وانى أذكرهم بأن سوء التصرف في استعمال حق القبض كان السبب في وقوع أكبر وأفظع الثورات في العالم .

كانت الثورات العظيمة من أثر التصادم بين الاستبداد والحرية ، كانت من أثر التصادم بين المستبدين والشعوب ، من أجل حرية الفرد ومن أجل القبض طلباً وعدواناً دون تحقيق أو محاكمة - لقد انتهت دائماً بانهازم المستبدين والجبابرة والظالمين ؟

وأذكركم أيضاً بأن النظام الذي تريد أن تتبعه الحكومة الآن هو نظام

(الخطاب، المقفول) أو بعبارة أخرى نظام القبض على الأشخاص وزجهم فى السجن بدون اتهام وتحقيق .

ان هذا العمل الذى يجرى فى مصر الآن هو الذى كان السبب فى الثورة الفرنسية وفى هدم سجن الباستيل .

نحن نواب الأمة حراس على الحرية وعلى الدستور وأنا أعتقد ان الحاكم العسكرى أول من يتنحى عن السلطة الجائرة اذا تبين له أن هذه السلطة التى يريده أن يكسيبها لنفسه سلطة غير مشروعة ولا عادلة يبغيها الرجل الحر ويمقتها الرجل المتسلط .

وللحاكم العسكرى ان يحيل الأمر على لجنة الشئون الدستورية لتبحثه وتقرر ما اذا كان قانون الأحكام العرفية يخول للحاكم العسكرى القبض على الناس والتصرف فيهم طبقا لشهواته وآرائه .

ان هؤلاء المعتقلين مصريون لهم الحق فى ان يتمتعوا بحرياتهم كاملة ، وجميع أسباب اعتقالهم لا تبرر الاعتقال مطلقا .

ان رؤساء الوزارات غير خالدين ورئيس الوزراء لا يستعمل هذه السلطة بنفسه ، وانما يعطى حق استعمالها لاناس قد لا يصلون الى مرتبة مساعد نياية ، وقد يسيئون استعمالها الى أبعد حد .

اعطوا للمصرى على الأقل حق الدفاع عن اتهامه بأنه خائن لبلاده .

ان هذا أمر خطير جدا فتبصروا فيه

انها تهمة خطيرة جدا خيانة الوطن . . يتقرز منها الكل فلا أقل من ان نسمح لمن يتهمم الحاكم العسكرى بهذه التهمة بأن يدافعوا عن أنفسهم .

والأدهى والأمر ان يقبض على شخص بتهمة معينة فيحقق النائب العام معه ويقرر الافراج عنه لعدم ثبوت أى دليل على تهمته فلا يكاد يخرج من عنده حتى تتلقفه أيدي الزبانية من موظفى الداخلية ويزجوا به فى السجن بدون تحقيق وبدون اتهام : على هذا النحو تجرى العدالة اليوم فى مصر ؟

موظف بسيط غير مسئول يلغى تصرفات النائب العام ويضرب بها عرض الحائط ،

وقال رئيس الوزراء :

– ان اعتقال شخص بعد افراج النائب العام عنه ووضعه فى الاعتقال انما هو لسبب آخر غير السبب الذى كانت النيابة تحقق معه من أجله .

وقال الأستاذ عبد الحق :

«ان سلوك الحكومة يأباه كل حر ولا يرضاه الا كل عبد .

لقد كتب أوكلند كليفن كتابا عن مصر فقال :

« ان المصريين الذين لم يبلغوا بعد منتصف العمر قد نشأوا في عهد رضعوا فيه الخنوع مع ألبان أمهاتهم وانه لا بد من مضي عدة قرون لتكوين رجل حر وان الراى المصرى العام لما يصل الى درجة الحسبسية التى تحفزه لدفع الوسائل الاستبدادية والاستنكار الفساد المتأصل فى أعماق الادارة المصرية ، والعمل على احترام الحقوق الفردية والحرية الشخصية واحلالها المكانة العليا » .

وأنا أهيب بكم أن تصدروا قرارا حاسما قولوا فيه للمستبر أوكلند انك كاذب فى زعمك مخطئ فى تقديرك - ان المصريين سيدافعون عن حريتهم - وسينودون عنها ضد كل مستبد وكل غاصب » .

ثم وقف الأستاذ فكرى أباطة فقال انه بعد البحث الذى أدلى به الأستاذ عبد الحق كان يتوقع أن يكون رد رئيس الوزراء على هذا البحث بالذات .

هل الحاكم العسكرى يسير على القانون أم لا يسير على القانون ؟

قد يكون الحاكم العسكرى مخدوعا فيظن خطأ انه ينفذ القانون على وضعه الصحيح .

وقال رئيس الوزراء : رأى ان مجلس الوزراء حر فيما يفعل .

الأستاذ فكرى أباطة : اذن أستطيع أن أفسر كلام رئيس الوزراء بأنه لا مانع عند الحكومة من احوالة الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لبحثه .
والذلك أطلب عرض اقتراح بهنأ على المجلس » .

الدكتور حنفى أبو العلا - اعتقد ان طلب احوالة الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لا داعى له مطلقا لأن الأستاذ عبد الحق أوضح المسألة بجلالة وبحشها بحثا قانونيا لا يحتاج الى مزيد من التفسير . ولذلك أرى ان يفصل المجلس فيما يتعلق بحق الحاكم العسكرى فى هذه الجلسة . « أنا أزيد ما قاله زميل الأستاذ عبد الحق أن مثل هذه الأعمال كانت السبب المباشر لثورة فرنسا وهدم سجن الباستيل . ولا يمكن أن يقال ان المعتقلين ينعمون فى سجنهم » .

وقال الشيخ عبد اللطيف دراز أنه وان لم يكن من رجال القانون فهو يرى ان الأستاذ عبد الحميد عبد الحق عرض الموضوع من وجهته التشريعية عرضا واضحا بحيث يمكن للمجلس أن يبت فى الموضوع الآن بدون احواله على لجنة الشئون الدستورية .

وأشار بعد ذلك الى ما كان من تصريح دولة رئيس الوزراء فى احدى الجلسات من ان التحقيق فى قضية عزيز المصرى أسفر عن اتهامات خطيرة وذلك

لمناسبة تفتيش منازل بعض النواب وقال ان الأيام دلت بعد ذلك على ما ينقض تصريح دولته وانه ليس هناك اتهامات خطيرة ولا أمور خطيرة .

وقال انه ألقى القبض على اثنين من الموظفين لوشاية من موظف صغير في الدرجة التاسعة .

ونوه بأن الأستاذ عبد الرحمن البيلى اعتقل فى عهد السلطات البريطانية سنة ١٩٢٠ لأسباب سياسية ومع ذلك سمحت له هذه السلطات بالتقدم لامتحان الليسانس وهو فى الاعتقال ، بينما ونحن فى عهد الاستقلال والسلطة القائمة مصرية لم يسمح لطالب ازهرى معتقل بالتقدم الى الامتحان .

وتكلم وزير المالية فقال : ان الروح التى نفذت بها الأحكام الآن مصرية وان هذه الأحكام ينفذها الآن مصريون .

وقال ان لب الأحكام العرفية هو تقييد الحريات وإخراجها من ضمان الأحكام القضائية المعتادة .

ثم أخذ معاليه يشرح النقط القانونية المتعلقة بقانون الأحكام العرفية وسلطة الحاكم العسكرى فى الاعتقال شرحا فقهيا مستفيضا فكان مما قاله : ان سلطة الأحكام العرفية هى خروج على جميع القوانين المعتادة وان الأحكام العرفية تخول للمحاكم العسكرية سلطة الاعتقال بدون حدود قانونية .

وقد وجه زعيم المعارضة الأستاذ عبد الحق الى وزير المالية أثناء شرحه عدة أسئلة نذكر منها قوله :

— تقول ان الفقرة الأخيرة من قانون الأحكام العرفية تعطى الحاكم العسكرى سلطة مطلقة فهل يجيز القانون فى نظرك للحاكم العسكرى ان يأمر بضرب الناس بالرصاص أو يشنقهم دون محاكمة !

ثم سأله ثانيا : هل صدرت فتوى من قلم القضايا بأنه ليس للحاكم العسكرى ان يقبض الا على المتشردين والمشتبه فيهم فلم يجب .

ثم وقف الأستاذ توفيق دوس باشا فقال يخيل لى يسمح دفاع وزير المالية ان قانون الأحكام العرفية يعطى سلطة دكتاتورية لمن يتولى الحكم فى مصر فى ظل هذا القانون ، والواقع غير هذا ، لأن سلطة الأحكام العرفية هى سلطة ينظمها القانون كما ينظم السلطات المختلفة فى وقت السلم . وإذا كان القبض على المتشردين والمشتبه فيهم قد حدد بنص ، فهل يعقل أن يقبض على سائر الناس جزافا بدون حدود بنص القانون . وشبه حالة الاعتقالات القائمة فى مصر الآن بحالة الاعتقالات فى ألمانيا .

وختم توفيق دوس باشا كلامه بطلب احالة الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لاستيفاء بحثه اذا لم تكن الحكومة قد اقتنعت بالبحوث التي دارت بشأنه .

وتكلم وزير المالية مرة ثانية فرد على كلام توفيق دوس باشا وختم كلامه بقوله ان سلطة الاحكام العسكرية عمل من الأعمال التي تقع على مسئولية الوزارة وإن هذا الاستجواب ليس فيه انكار لهذه السلطة ، ولكن المراد منه هو مناقشة طريقة تنفيذها .

وتكلم وزير الأشغال فقال : انه سمع من الأستاذ عبد الحميد عبد الحق كلاما تحرص عليه هذه الحكومة كل الحرص لانه متعلق بالحرص على الحرية ، ولانه ليس من حق أحد في هذا البلد ان يطارد أحدا بدعوى الحرص على المصلحة العامة ، ولكن يجب عرض الحقائق كما هي ، فالمعتقلون يبلغ عددهم ٣٠ أو يزيدون واحدا ، والآراء السياسية لا تجد من الحكومة الحاضرة اضطهادا ، وقارن بين الحال الآن وبين الحال في أيام الحرب العظمى الماضية من حيث الاعتقال السياسي .

وختم كلامه بقوله ان الحكومة تترك الأمر لتقدير المجلس فاذا شاء أحال الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لاستيفاء بحثه .

وعرض رئيس المجلس اقتراحا للأستاذ عبد الحميد عبد الحق بعرض حدود سلطة الحاكم العسكري في القبض على الأفراد على لجنة الشئون الدستورية . فوافق المجلس على الاقتراح .

وتنتهى مناقشة الاستجواب الخاص بالمعتقلين السياسيين في مجلس النواب وفي نهاية حكم حسين سرى باشا ، لتبدأ المناقشة ، بصورة أخرى ، وبمفهوم جديد في أوائل حكم مصطفى النحاس باشا .

● وقبل أن ننهي الحديث عن بعض المواقف البرلمانية في وزارة حسين سرى باشا ، نحب أن نشير الى أن استقالة د. عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية ، المفاجئة قد أحدثت دويا هائلا ، في مجلس النواب لا يسبب أسباب تلك الاستقالة ، وحسب وإنما ، لتعيين وزير « مؤقت » للمالية .

وقد بدأت الثورة في مجلس النواب عندما تلى المرسوم الخاص ، بتعيين رئيس الوزراء وزيرا مؤقتا للمالية وكانت كلمة الأستاذ محمود سليمان غنام هي بداية تلك الثورة اذ قال : لى كلمة صغيرة موجزة تعليقا على هذا المرسوم « فقد فوجئت البلاد في أيام عطلة عيد الأضحى باستقالة عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية السابق وسأرجى التعليق على هذه الاستقالة بعد أن أبين أن هذا المرسوم الذى من مقتضاه أن تسند وزارة المالية الى دولة رئيس الوزراء

سيجعل دولته بذلك جامعا بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ووزارة المالية وسلطة الحاكم العسكري وبين رئاسة مجالس عليا ولجان هامة .

ثم استطرد فقال : ان تجمع هذه السلطات كلها فى يد رجل واحد لا يدل على أن الأمور تسير فى طريقها الطبيعى وعلى حسب ما تريد البلاد .

ونحن نشكو من الشكوى من سياسة الارتجال فى الشئون الهامة ونشكو من الاحصاءات غير الصحيحة . وكل هذا ناتج من تجمع السلطات فى يد واحدة ، ولذلك لا أستبشر من اسناد وزارة المالية الى دولة رئيس الوزراء فيضطلع بعملها الى جانب أعمال الوزارات والمجالس واللجان والسلطات الأخرى . .

وأعتقد أن مصر لم تكن عقيما فى الرجال ، حتى أن رئيس الوزراء لا يجد من يرشح ليكون وزيرا للمالية ، ولا أريد أن أعرض الى ما قيل من أن السبب يرجع الى الخلاف على من تسند اليه هذه الوزارة بين الحزبين اللذين تتألف منها الوزارة الحالية . ولكن الذى يهمنا هو الا تتجمع السلطات كلها فى يد واحدة . لأن هذا التجمع هو الدكتاتورية بعينها . .

فمن طبيعة وظيفة رئيس الوزراء الانشغال بأمور عامة متعددة متشعبة وتشرف وزارة الداخلية على شئون الأمن العام وتتصل وزارة المالية بأسس الحكم فى البلاد اذ تتصل بكافة شئون الوزارات المختلفة .

ولست أدري كيف يمكن أن شخصا واحدا يحسن القيام بأعباء هذه الوزارات والسلطات جملة واحدة .

أما من جهة استقالة عبد الحميد بسوى باشا فقد كانت فى الواقع مفاجئة للبلاد فى عطلة العيد ، وكان على الوزارة أن تنشر أسباب استقالته خصوصا وقد انتشرت فى صيدها شائعات وأقاويل خطيرة ، ذاعت فى طول البلاد وعرضها .

وأكتفى بأن أشير الى هذه الشائعات والأقاويل دون أن أعرض لذكرها . وأرى من الواجب أن يقف المجلس على حقيقة هذه الاستقالة وأسبابها .

شرفوا الحياة النبائية مرة واحدة على الأقل وقولوا أن سبب الاستقالة يرجع الى مسألة هامة وخطيرة اختلف الوزير مع زملائه بسببها أو لأنه اختلف مع مجلس النواب بشأن مسألة من المسائل العامة .

وآخر ما أقوله أن من حق البلاد أن تقف على حقائق الأمور وما يجرى وراء الأستار . . »

وقال الأستاذ أبو سيف راضى : انى أسف أشد الأسف على حرمان البلاد من عمل عبد الحميد بسوى باشا الا اننى لا أستسيخ هذا النوع من الاستقالات

ولا أستطيع أن أفهم كيف أن وزراء يخرجون من الوزارة ووزراء يدخلونها ولا تعلم البلاد ، أسباب هذه الاستقالات ، لا أستطيع أن أفهم هذا لأننا في بلد دستورى والوزراء ، متضامنون فى المسئولية الوزارية ، فإذا أبى أحد الوزراء عملا ، ورأى أن يستقيل من أجله فإن الواجب يقضى باستقالة الوزارة معه ، وتأتى وزارة جديدة ربما توضح لنا أسباب الاستقالة ولا أستطيع كذلك أن أتصور قائد سفينة إذا ارتطمت بصخرة ، يعمد ، الى تخفيف حملتها بالقاء مساعديه فى اليم وهو على ظهرها . . . »

وقال الأستاذ فكرى أباطة : لأول مرة فى تقاليد الحكم ، أسمع عن تعيين وزير بصفة مؤقتة ، ولا أفهم فرقا بين الانتداب للوزارة والتعيين فيها بصفة مؤقتة ، لأن التوقيت يتناقض مع المسئولية ، العامة : فقد نطالب الوزير المؤقت بتنفيذ سياسة دائمة ، فيقال لنا انه لا يستطيع ذلك لأنه وزير مؤقت . .

ويقول توفيق دوس باشا ان هناك سابقة لهذه الحال ويقول رئيس الوزارة : ان الفكرة ليست تقليدا جديدا ، أما من جهة المسئولية الوزارية فإن المائل ، الآن بين يديكم يقرر انها مسئولية ، كاملة وأنا كوزير مالية من أمس مسئول تماما أمامكم ويسأل الأستاذ محمود سليمان غنام عن أسباب الاستقالة فلا يرد رئيس الوزراء .

ويقول الأستاذ حسن الجداوى :

— يقول دولة رئيس الوزراء . . مسئول أمامنا وهذا ما لم يخطر ببالنا أن نسأل عنه ، ولكن عندما يصدر مرسوم فينعت وزيرا بأنه وزير مؤقت ، انما ينبىء عن أن هذا التعيين تعيين مؤقت ويؤكد بأن هناك خلافا أو عقبات حالت دون وجود وزير فى وقت غضيب يتطلب سياسة حازمة دائمة .

والشعور العام فى البلاد الآن يوحى بعدم الثقة بالوزارة المؤقتة وليس هذا بالوقت المناسب لمثل هذا العمل . ولذلك أعتقد بأن الوزارة قد أساءت الى نفسها بهذه الكلمة التى وضعتها لنفسها فى المرسوم الذى صدر .

وتكلم الأستاذ غنام مرة أخرى فقال :

— كنت أتوقع من دولة رئيس الوزراء أن يتعطف على المجلس فيرد على ما أثارناه وما سألنا عنه وأسف أن أقول هذا التعبير لأن دولته لم يجد كلمة يقولها سوى أنه مسئول عن أعمال وزارة المالية ، ، ولم يذكر لنا شيئا من أسباب استقالة عبد الحميد بدوى باشا ، وهل هى تتعلق بمصلحة عامة أو أن هناك تحقيقات بشأنها كما يشاع . .

وفى هذا الوقت العصيب يا حضرات النواب يعين وزير مؤقت لوزارة المالية ، وهى تحتاج الى وزير دائم متخصص فى شئون المالية ولكن شاء دولة

رئيس الوزراء أن يقف ليرد فلا يقول شيئا ولا يجد كلمة يرد بها على ما نقول .
وقال الأستاذ على الخشخاني :

— المسألة مسألة دستورية بحتة . وهي أن البرلمان يحتوى على عدة أحزاب وكل حزب له رأى يجب أن يمحس ويبحث . . . وليس من المعقول أن تتحرك وزارة المالية شاغرة الى أن يتم الاتفاق على رأى بشأن من يتقلد وزارة المالية .

وهناك مسألة ثانية وهي ان وزارة المالية في ارتباطاتها بأعمال الوزارات الأخرى تتصل بجلالة الملك بالتوكيلات ، فليس طبيعيا ولا معقولا أن يستطيع وزير المالية بالنيابة أن يباشر عمله بالتوكيلات بطريق الانتداب ولذلك كان لا بد من أن يصدر مرسوم بتعيين وزير للمالية بصفة مؤقتة . ريثما يقع الاختيار على الوزير الذى يعين لهذه الوزارة بصفة دائمة . . .

ويقول رئيس الوزراء :

أظن أن المجلس متفق معى على المسئولية الوزارية عن أعمال الوزارة التى هى دائما موضع مناقشتكم وموضع طرح الثقة . وأى عمل تقوم به الوزارة من تعديل أو غيره يؤدى الى طرح الثقة اذا شئتم . وأنا أشكر الأستاذ غنام لأنه تحدث عن الأعمال الكثيرة الملقاة على عاتقى واشفاقه على وعلى صحتى من كثرة هذه الأعمال وجسامتها ، ولكنى من الناس الذين يعملون على الله فى القيام بواجبى نحو البلاد الى آخر رمق من حياتى . . .

ويقول الأستاذ فكرى أباطة :

ان هذا التقليد الجديد غريب وشاذ . وقد قال دوس باشا ان هذا حدث مرة قبل الآن . ويقال انه حدث فى عهد وزارة زيور باشا الأول التى فض فيها البرلمان بعد تأليف الوزارة بساعتين . وما نظن أن هذه سابقة يعتد بها . .

ونحن اذا تقدمنا برأينا الى رئيس الوزراء فائنا نريد أن نقول له اننا لم نسمع بتعيين وزراء مؤقتين . والتقاليد فى النظام الناشئ ضرورية ، ولكن زميل الأستاذ على الخشخاني كشف عن العلة الحزبية ، أما العلة الدستورية فلم نسمع شيئا عنها . .

سمعنا منه مع الأسف الشديد أن الحزبين الكبيرين فى المجلس لم يتفقا على تعيين وزير المالية . وما كنت لا توقع ان يقع خلاف على ذلك فى هذا الطرف العصيب الذى تجتازه البلاد . وما كنت أود أن يقال فى مجلس النواب ان الحزبين الكبيرين فيه مختلفان على تعيين وزير المالية وان يمتد هذا الخلاف حتى

تضطر الحكومة الى أن تشير على جلالة الملك بتعيين وزير مؤقت لوزارة المالية وقامت ضجة قال الأستاذ فكرى أباطة بعد أن هدأت :

— هذا كلام وجيه أعرف أنه يصيب صميم أفئدتكم .

ان الخلاف على المناصب والأشخاص فى هذا الظرف العصيب أمر خطير تتحملون أنتم وزره وخطره ، ولست أدري كيف أن خلافكم على الاسم الكريم الذى لصاحبه تسند وزارة المالية يجرنا الى هذا الحال ! .

ان هذه سابقة أشد خطورة مما تصورون .

اثبتوا فى المضبطة أن المعارضة حين تعترض على هذا التقليد تقول انه كان من الممكن أن يعين وزير من الخارج لوزارة المالية بصفة دائمة ما دامت الأحزاب مختلفة على من تسند اليه هذه الوزارة منهم .

هذه حال لا تسر أحملا .

هذه ادارة غير حسنة ، ونحن هنا لا نؤيد الا الادارة الحسنة ، وواجبنا يقتضيها ان نتعقب الادارة السيئة ولا نؤيدها . . .

ويقول رئيس الوزراء — أخشى أن تكون المسألة قد طالت فى هذا الموضوع ، وأخشى أن يكون الخيال قد لعب لعبة واسعة وذكر خلافا على مناصب ، ولكنى أقرر اننى شخصيا لم أبدا بعد استشاراتي فى هذا الموضوع ، فليس بمعقول أن يكون هناك خلاف قبل أن يبدأ رئيس الحكومة استشاراته وما زلت أقرر أن مسئولية الوزارة أمام حضراتكم وأرجو أن نتفق الآن على أن ما قيل فى هذا الموضوع فيه الكفاية ، فلدينا أعمال أخرى هامة . . .

وتحدث الأستاذ سعد اللبان فقال أن رئيس الوزارة حر فى اختيار معاونيه ، له أن يختارهم من أى طائفة . ومن أى حزب بالكيفية التى يضمن بها تأييد هذا المجلس . أن لكل زميل من زملائه أن يتابع السير معه فى الطريق الذى يختاره دولته ، ولكل منهم كذلك ان يختار الساعة التى يتخلى فيها عن الطريق . ومضى الأستاذ اللبان فقال ان المسألة ليست هذه . ولكن المسألة فى كثرة التعديلات الأصلية والفرعية ، وما ينتج عن ذلك من آثار تتعلق بالمصلحة العامة وهنا أتى على مختلف الأشكال التى تألفت بها وزارة سرى باشا وقال ان هذه التعديلات المتوالية مظهر لحقيقة مؤلمة ودليل على أن التضامن الكامل بين رئيس الحكومة ووزرائه غير موجود فى هذه الظروف الحرجة . وان المصلحة العامة لا تجد رعاية كافية ، بل هى فعلا معرضة للخطر .

وبعد ما ندد بتعدد الوزراء على الوزارة الواحدة قال ان هذا المرسوم المهلهل الذى استصدرته الوزارة يدل على أن الأحزاب لم تتفق بعد ، وأن المصالح ستظل مدعلة الى أن يتم اتفاق هذه الأحزاب .

وعاد الأستاذ حسن الجداوى الى الكلام ، فقال ان النص بأن وزير المالية مؤقت ، يدعو الى الظن بأن غيره من الوزراء غير مؤقتين . . مع أن الدستور يقضى بأن يكون الوزراء جميعا مؤقتين . . ،

وأعطيت الكلمة لأحمد عبد الغفار باشا فقال : ان المناقشة فى مثل هذا يجب أن نؤدى الى نتيجة ، وانه لا معنى لأن تمتد الجلسة كل هذا الوقت من أجل كلام لا هو طالع فوق ، ولا هو نازل تحت . وقال اذا كنتم تريدون الاعتراض على شيء فاعترضوا على أعمال الوزارة . ولا يصح انتهاز فرصة تلاوة مرسوم فيقوم واحد ليقول : هناك شائعات ، والثانى يقول : هذا مؤقت ، واعتراض أحمد عبد الغفار باشا بأن يقتدى مجلس النواب بمجلس الشيوخ فى التعقيب على المراسيم ، وقال يجب إحالة مسألة التعقيب ، على المراسيم الى لجنة الشئون الدستورية .

ويغضب عبد الحليم راضى قائلا : نحن نتكلم فى المسائل الهامة ، وما كنا فى احتياج الى هذا الدرس الذى القاه ، علينا أحمد عبد الغفار باشا ، فنحن أدرى بواجبنا . .

وبذلك انتهت المناقشة وانتقل المجلس الى جدول الأعمال .

وكان ذلك فى ١٤/١/١٩٤٢

وننتقل ، بعد ذلك كله الى الحديث ، عن واحدة ، من أخطر الأزمات التى واجهت وزارة حسين سرى باشا ، ونعنى بها أزمة هروب عزيز المصرى باشا والطيار الأول - وقتئذ بطبيعة الحال - حسين ذو الفقار ، والطيار الأول ، عبد المنعم عبد الرؤوف .

وذلك فى الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ١٦ مايو ١٩٤١ . . وقبل الحديث ، عن أزمة هروب عزيز المصرى ، لا بد من أن نتحدث ، عن قصة هروب أخرى سبقت هروب عزيز المصرى ونعنى بها هروب رودلف هيس نائب هتلر ، بل لا بد من الحديث عن قصة هروب أخرى لعزيز المصرى سبق فشلها . .

الباب السابع

وهرب عزيز المصرى باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى السابق ولكن الى أين ؟

● أشرت الى هرب ، عزيز على المصرى باشا ، « والطيار الأول » حسين ذو الفقار ، والطيار الأول عبد المنعم عبد الرؤوف بطائرة عسكرية فى الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ١٦ مايو ١٩٤١ .

وقلت ، انه قبل ان نتحدث عن قصة الهرب تلك لا بد وأن نتحدث عن قصة هروب أخرى لعزيز المصرى باشا ، وقصة هروب أخرى أيضا سبقت قصة هروب عزيز المصرى ورفيقه بأيام قلائل ونعنى بها هروب رودلف هيس نائب هتلر ، من المانيا ، الى انجلترا .

وقبل أن نتحدث ، عن كل تلك القصص - قصص الهروب - لا بد وان نشير الى حقيقة تاريخية هامة يعرفها جيدا ، أولئك الذين عاصروا الحرب ، العالمية الثانية من المصريين ، وكيف كانت مشاعر المصريين ، فى الغالب - الا فيما ندر - ضد الانجليز الذين كانوا قد احتلوا مصر فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، وأذاقوا شعبها ، أعنف وأعتى صنوف الذل والهوان والاستغلال . والاستعمار ، والذين نكثوا بأكثر من مائة وعد ، للمصريين ، بالجلء عن مصر .

ولم يكن أحد ينتظر أبدا من شعب مصر ، المحتل بقوات بريطانية ، ولاكثر من سبع وستين سنة أن يقف فى تلك الحرب الى جانب الذين يحتلون بلاده ، كما أن أحدا ، لم يكن ينتظر من شعب مصر ، أن يعادى الشعب الالمانى ، الصديق ، الذى يرتبط وياه بروابط ود ، ومحبة ، دامت أكثر من مائة سنة بدعوى ان الالمان ، يمكن أن يحتلوا مصر ، اذا ما انتصروا فى الحرب !

والذين عاصروا سنوات الحرب العالمية الثانية ، يذكرون جيدا كيف كانت أنباء انتصارات المانيا على بريطانيا تسعد شعب مصر ، وكيف كانت

أبناء انتصارات بريطانيا ، على ألمانيا ، تشقى شعب مصر ، فلم تكن القضية بالنسبة للشعب المصرى ، وقتئذ ، قضية انتصار الحرية ، على النازية ، فماذا يجدى ، انتصار الحرية ، فى بريطانيا اذا كانت بريطانيا تضن ، بالحرية على مصر بل وتحارب الحرية فى مصر !!

كما أن محاولات السياسة المصريين الكثيرة ، والمتعددة ، لدفع بريطانيا الى الوعد ، بالجلالة التام ، عن مصر والسودان ، عندما تنتصر بريطانيا فى هذه الحرب ، كل تلك المحاولات قد باءت بالفشل ، الذريع .

كما ان الخشية من وقوع مصر تحت نير الاستعمار ، الألمانى ، أو الايطالى ، لم تكن واردة فى أذهان الكثيرين ، من المصريين الذين كانوا لا يرون ، مصادقة ، احتلال قائم ، للتخلص من احتلال محتمل !

وقد كان نجاح سياسة تجنب مصر ، ويلات الحرب ، تلك السياسة التى رفعت لواءها وزارة على ماهر باشا ، منذ أن دخلت بريطانيا ، الحرب ، ضد ألمانيا : كان مرده انها سياسة معبرة عن ارادة الشعب ، بل ان وزارة على ماهر باشا ، وما تلاها من وزارات ، لم تكن لتلجأ الى تلك السياسة فى مواجهة ضغوط ، بريطانية قوية وعنيدة الا لايانها بأن الشعب يريد فعلا أن يبتعد عن الحرب ، التى لا ناقة له ، فيها ولا جمل ، كما قال الامام الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى وقد ذهبت « مقولته » تلك ، مثلا ، يؤمن به كل المصريين فيما عدا بعض قيادات الحزب السعدى ، ولا تقول كلها . حيث كان الدكتور أحمد ماهر باشا . رئيس ذلك الحزب يرى ان مصلحة مصر فى دخول الحرب ليكون لها بعد انتهاء الحرب ، لصالح الحلفاء ، مقعدها فى الأمم المتحدة ، وليكون لها الحق فى المشاركة فى جنى ثمرات النصر ، عندما يتحقق النصر .

وقد كانت بريطانيا تعرف جيدا ان كل زعيم مصرى يقول بدخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، يفقد شعبيته بل يصبح ، معاديا ، للسياسة الشعبية : سياسة ، تجنب مصر ، ويلات الحرب .

وقد اقتنعت بريطانيا فيما بعد ، بأن ، مصلحتها ، كدولة محاربة ، الا تدخل مصر الحرب الى جانبها ، لأن مصر عندما تكون دولة غير محاربة تستطيع أن تعينها بأكثر وأفضل مما تستطيع أن تعينها به لو كانت قد دخلت الحرب الى جانبها .

وقد وجد وقتئذ سياسيون مصريون كثيرون يعارضون بريطانيا ، ويمالئون ، دول المحور ، وكان على رأس هؤلاء ، بطبيعة الحال على ماهر باشا ، بل ان بعض السياسيين الذين عرف ، انهم ممالئون لبريطانيا كما يشهد

تاريخهم كله ، لم يستطيعوا أن يقفوا ، الى جانب بريطانيا بل راحوا يعارضونها ، ويدعون الى عدم دخول مصر ، الحرب الى جانبها .

وكانت بريطانيا - وموقفها يومئذ مهتز ، الى أبعد حدود الاهتزاز - ترى ذلك كله فتحاول القضاء عليه باللين ، مرة ، وبالضغط مرة أخرى .

وعندما نجحت بريطانيا فى إقالة على ماهر باشا ، المؤيد من الشعب والبرلمان ، والسراى ، كان على كل سياسى مصرى ، يفكر فى قبول الحكم أن يعنى جيذا قصة رأس الذئب . الطائر ، رأس على ماهر باشا ، ولذلك لم ير السياسيون ، الذين ولوا ، الحكم بعد على ماهر باشا بدا من السير « بحكمة واطزان » فى الخط البريطانى .

وكلما اهتز موقف بريطانيا ، العسكرى راح رجلها فى مصر ، سير مايلز لامبسون ، يضغط من أجل اعتقال السياسيين المصريين المعادين ، لبريطانيا أو المتهمين بتشجيعهم للألمان ، وللإيطاليين وقد رفض حسن صبرى باشا ، ومن بعده حسين سرى باشا - للأمانة التاريخية - اعتقال على ماهر باشا أو صالح حرب باشا ، أو اسماعيل صدقى باشا ، واكتفوا بمراقبة نشاطهم ، الى أن جاءت وزارة مصطفى النحاس باشا - وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ - فاعتقلت على ماهر باشا فى قصره الأخضر الأمر الذى سنعود اليه فيما بعد بالتفصيل .

وقد كان فى مقدمة الذين عرف عنهم ، عدائهم للسياسة البريطانية فى مصر بصفة خاصة وفى الشرق الأوسط بصفة عامة عزيز على المصرى ، وحتى لا أكتفم أى شئ ، عن القارىء ، وحرصا منى على الالتزام بالأمانة التاريخية ، أقول ان واحدا من كبار ، المحامين الذين تولوا الدفاع ، عن عزيز على المصرى ، باشا ، قد حاول عندما كنت بصدد اعداد عدد خاص من الصور عن عزيز على المصرى ، حاول تشكيكى فى موقف عزيز باشا ، من الانجليز مؤكدا ان أحد أصدقاء ، بريطانيا فى مصر ، سيف الله يسرى باشا ، كان يساعد ، عزيز على المصرى ، ويؤكد للانجليز انه غير معاد ، لهم ، وكانت وجهة نظر هذا المحامى الصديق لعزيز على المصرى انه ما كان بين عزيز باشا وبين بريطانيا الا الود اما محاولة هربه تلك فلم تكن أكثر من مغازلة لبريطانيا وقد اعتذرت لصاحب هذا رأى عن عدم امكانية تصديقى لذلك الادعاء لا شك فيما يقوله وانما لأننى وجدت غالبية أصدقاء عزيز المصرى باشا يؤكدون العكس تماما !

واذا كان لى من رجاء وأنا بصدد ، الكتابة - وباستفاضة - عن قضية هرب عزيز على المصرى ، ورفيقه ، وهى القضية التى شغلت رأى العام ، المصرى منذ مايو ١٩٤١ ، وحتى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٤٢ ، عندما أفرجت وزارة الوفد ، عن عزيز المصرى باشا ، أتوجه بالرجاء ، الى قائد الجناح حسين ذو الفقار وهو - أطال الله حياته - الشاهد ، العدل ، ان يقول كلمته فى تلك القضية للتاريخ .

بل اننى أرجو - وألح فى الرجاء - من كل من وصلت اليه معلومات أو وثائق عن تلك القضية الهامة ، والخطيرة ، ان يوافينى بما لديه لتظهر الحقيقة بصورة كاملة ، أو شبه كاملة .

ولقد سعدت للغاية ، عندما اتصلت بى السيدة الجليلة لطفية الشاهد قرينة اللواء عبد الحميد حافظ باشا رحمه الله ، الذى رأس المجلس العسكرى العالى لمحاكمة عزيز المصرى ، ورفيقه لتعرض على ما لديها من معلومات جديدة عن قضية محاكمة عزيز المصرى باشا ، والظروف التى أدت الى تأجيل ، تلك القضية الى أجل غير مسمى ، و . و .

اننا لا نريد أبدا الا أن نقول كلمة الحق ، الخالصة ، المخلصة من أجل المشاركة فى كتابة تاريخنا على حقيقته وأستأذن القارئ ، فى أن نكتب عن محاولة سابقة لعزيز المصرى باشا حاول فيها أن يهرب من مصر !

يقول أنور السادات فى كتابه صفحات مجهولة، الذى قدم له جمال عبد الناصر بقوله : انه قدم لنا سلسلة رائعة متصلة من المشاهدات التى مرت تحت بصره ، وسمعه ، فجاء ، كتابه مجموعة لصور حية ، جمعها بريشة رسام ماهر ، وصورتها ، فى صورة واحدة ، أبرزت مجموعة حقائق وأسانيد تتيح لنا دراسة أحوال مصر المعاصرة عن كثب » ، يقول السادات : ان عزيز المصرى باشا ، قد أخبره بأن الألمان اتصلوا به عن طريق بعض أعوانهم وأنهم يرحبون ، بخبرته فى شئون الشرق الأوسط والعرب ، وانهم على أتم استعداد لاختطافه ، ونقله ، الى قيادتهم حتى يستطيع بخبرته ، أن يلعب دورا علميا كبيرا » كما يقول أنور السادات أيضا : كانت الحكومة المصرية ومن خلفها مخابرات الانجليز ، تشك فى نوايا عزيز المصرى وتتوقع منه أن يهرب الى الخارج زمن أجل هذا سحبت منه جواز سفره ، ووضعت عليه رقابة شديدة ، ولم يقابل عزيز المصرى هذا الاجراء ، بالرضى بل توجه الى المسئولين ، وطلب منهم أن يسمحوا له بالسفر الى الخارج ، فعلا فرفضوا هذا الطلب . ومعنى هذا أن كل حركة من حركات عزيز المصرى كانت تسجل ، وتحسب عليه ، وأكثر من هذا أن حكومة مصر ، ومخابرات الانجليز كانتا تتوقعان سفره ، هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى ، التى جعلت عزيز المصرى يشعر بأنه سبيع قد حبس فى قفص من حديد فهى قيام ثورة رشيد على الكيلانى فى ذلك الوقت بالعراق » .

ويقول أنور السادات : « ان المراقبة الشديدة ، المفروضة على عزيز على المصرى من الحكومة الانجليزية وثورة رشيد على ، التى كان يتوقع أن تطفئها الخيانة ، كانا هما العاملين الرئيسيين ، فى تكييف الموقف عندما عرض الألمان ، عرضهم عليه أن يختطفوه ، ليستفيدوا من خبرته ، فى وضع خططهم » .

« وفكر عزيز المصرى طويلا ، وفكرت معه ، ثم استقر رأينا على وجوب سفره ، وعدم افلات هذه الفرصة وفى اليوم التالى ، عاد عملاء ، الألمان الى عزيز المصرى فبلغهم بالقبول ..

ووضع الألمان خطة الاختطاف ..

طلبوا منا أن نحدد لهم مكانا خارج القاهرة ، يصلح لنزول الطائرات ، وقالوا أنهم بمجرد معرفة هذا المكان ، سيرسلون طائرة تحمل الصلابة الانجليزية ، لتهبط فيه ، ويكون عزيز المصرى فى انتظار ، الطائرة ..

وعلى الفور ، تناولنا الخرائط وأخذنا نحن الاثنين ، ومعنا زميلى ؛ عبد المنعم عبده الرؤوف ندرس جميع الأماكن وندرس ، أيضا كل الاحتمالات ..

اخترنا مطار الخطاطبة . ولم يكن مطارا بالمعنى ، المفهوم ، وإنما كان مجرد أرض صالحة ، لهبوط طائرة ، وقمنا ثلاثتنا لاستكشافه بعربة عزيز المصرى ، ثم حددنا مكانه على الخريطة بالطريقة الطبوغرافية العسكرية ، وأرسلناه ، الى الألمان ..

وبدأنا نحن ننتظر الموعد ، الذى سيحدده الألمان ، لهبوط طائرتهم « الانجليزية » فى أرض الخطاطبة ولكن دهشتنا ، كانت شديدة عندما جاءنا رد من الألمان يرفضون فيه فكرة « الخطاطبة » ويعينون منطقة « جبل رزة » على طريق الواحات البحرية ، مكانا للقاء ..

وأخذنا ندرس أسباب هذا التغيير ، فوجدنا أن الألمان كانوا على حق وانهم على دراية تامة بصحرائنا ومعرفة حقيقية ، بوسائل الهروب ، من مصر ، ولعل هذه الخبرة قد اكتسبت عن طريق الرحلات التى قام بها كشافوهم ، ورجالوهم قبيل الحرب والتى تاه فى احداها أحد باروناتهم ، فى صحرائنا ، لهذا قبلنا هذا التغيير ، وحددنا يوم السفر ، كنا اذ ذاك فى يوم الأربعاء وكان سفر عزيز المصرى قد تحدد له يوم السبت ، التالى ، على الفور ولا أدرى كيف توقعت مخابرات الانجليز . اننا على وشك اتخاذ خطوة خاصة ، فقد صدرت الى فى نفس اليوم - يوم الأربعاء - أوامر بالنقل الى الصحراء الغربية وانبأى مدير السلاح وهو يصدر الى أمره بوجوب سفرى فى اليوم التالى مباشرة ، يوم الخميس ، ولم يكن لهذا النقل أسباب وإنما كان أمرا واجب التنفيذ فحسب ، ووقفت حائرا ، أمام مدير السلاح ، اللواء ، الصاوى وهو يصدر الى أمره ، وكان على أن اختار ، اما أن أسافر فى الموعد المحدد ، واما أن أرفض ، السفر ، ومعنى هذا اعلان عصيانى لأوامر الجيش فى ظروف حرب .

وهى أخطر تهمة يمكن أن توجه الى ضابط بالجيش ..

وخرجت من عند مدير السلاح وتوجهت الى عزيز المصرى لأعرض
أمرى عليه ...

ولكنه رفض أن يشير بشيء ، على .. وفوض ، لى الأمر ، كله ، والشيء ،
الوحيد الذى اتفقنا عليه ، هو وجوب سفر عزيز المصرى فى الموعد ، الذى تحدد
فعلا ، وأن يكون عبد المنعم عبد الرؤوف فى صحبته حتى تطير طائرة الألمان .
وقد تركت الأمر ، لهما ، وتوجهت أنا الى المستشفى العسكرى ، واذعيت
انى أشعر ، بالآلام مترتبة على مرض فى القلب ، أصبت به أثر تصادم كان قد
وقع لى ..

ولم يكن صعبا أن أحصل على أجازة ، مرضية من المستشفى العسكرى ،
وأن أبطل بذلك - ولو مؤقتا - أمر النقل الى الصحراء ..

وقضيت يومين فى المستشفى أترقب يوم السبت وأتعجله ..

وجاء يوم السبت ، وزارنى فى نهايته عبد المنعم وكان حزينا يائسا :
ان الرحلة لم تتم ولم يستطع عزيز المصرى ان يصل الى « جبل رزة » ولم يكن
السبب ، انكشاف أمر هذه الرحلة ولا رقابة البوليس ، ولا أى شيء من كل
الأسباب التى تطوف بالذهن لأول رحلة ، ولكنه كان القدر ، فقد خرج عزيز ،
وعبد المنعم بسيارة جديدة اشترت خصيصا لهذا الغرض ، وسارت بهما
السيارة شوطا . واذا بها تتوقف عن السير فجأة على مقربة من الهرم ، وقبل
ان يدخلها ، بها طريق ، الواحة البحرية .. الذى كانت الطائرة الألمانية
ستهبط اليه .

وكان الاتفاق ، أن تهبط الطائرة عند الغروب ، وان يصعد اليها ، عزيز
بمفرده ثم يتصل بنا عن طريق اللاسلكى فور دخوله الى خطوط الألمان ..

وقال لى عبد المنعم انهما لم يتمكنوا من اصلاح ، العطب الذى أصاب
السيارة ، فتركها فى مكانها بعد أن قرب الوقت ، المحدد لهبوط الطائرة
وعادا ..

وقال لى أيضا ، أن عزيز المصرى فى حالة عصبية شديدة بسبب هذا
الحادث ..

ومضى بعد ذلك يومان ، ثم اتصل أحد رجال الألمان بعزيز المصرى وبلغه
أن الطائرة قد أتت فى موعدها وأنها حومت ، حول ، المكان ، ولم تجده الاشارة ،
المتفق عليها فعادت ..

ثم مرت أيام كثيرة ، دون ، أن يجدد ، الألمان اتصالهم ، بعزيز المصرى « ١٩ »

وأعود الى قصة أخرى من قصص الهروب السياسى ، بل لنقل أشهر قصة هروب سياسى فى العصر الحديث ، والوسيط ، والقديم أيضا ، ونعنى بها قصة هرب رودلف هيس ، نائب هتلر ، والرجل الثانى فى ألمانيا ! هربه من ألمانيا الى بريطانيا فى ١١ مايو ١٩٤١

ويمكننى القول - وإن كان ليس لدى أدلة قوية ثابتة - أن عزيز على المصرى باشا ، قد تأثر فى اسرعه باتخاذ قرار الهرب من مصر ، بنجاح رودلف هيس فى فراره من ألمانيا الى انجلترا .

وهناك من يرى أن رودلف هيس من مواليد زفتى - غربية - وأن والده كان من كبار تجار الأقطان هناك ، وفى زفتى شارع يحمل اسم هيس و . و . ولكن الثابت بل والمؤكد - كما جاء على لسان رودلف هيس شخصيا - أنه من مواليد الاسكندرية .

وقد بقى والدا هيس فى الاسكندرية حتى بعد أن وصل ابنهما رودلف الى ما وصل اليه من مركز مرموق فى ألمانيا بقيا الى شهر أكتوبر ١٩٣٩ ، حيث غادرا مصر أثر اكتشاف بريطانيا أن أبوى الرجل الثانى فى ألمانيا يقيمان فى الاسكندرية ، وتقديرها أنهما بمثابة صفقة كبيرة يمكن التفاوض حولها .

وقد قيل أن على ماهر باشا ، رئيس الوزراء وقتئذ ، وعبد الرحمن عزام باشا ، وزير الشؤون الاجتماعية وقائد الجيش الم رابط هما اللذان وضعا خطة لتهرب والد رودلف هيس ووالدته باسمين مستعازين على ظهر باخرة يونانية ، حيث قام عبد الرحمن عزام باشا ، بنفسه بتوصيلهما حتى ظهر الباخرة باعتبارهما من أقاربه ، وقامت أزمة بين وزارة على ماهر باشا والسفارة البريطانية حول تهريب والد رودلف هيس ، ووالدته سرا .

والغريب أن تشرشل وصف فى مذكراته ، يوم ١١ مايو ١٩٤١ بأنه أسود أيام حياته ، ففى هذا اليوم - كما يقول تشرشل - تعرضت لندن لغارات رهيبية ، دمرت أحياء بكاملها ، بل قُتل الآلاف .

وكان تشرشل وقتئذ فى مقره الريفى يشاهد - كعادته - فيلما كوميديا ، كان اسمه « اخوان ماركس فى أقصى الغرب » ، ودق التليفون فى مكتب مجاور لمكتب تشرشل وقالت سكرتيرة تشرشل لتشرشل : دوق هاميلتون يريد أن يكلمك بنفسه .

وبعث تشرشل بواحد من مستشاريه ليعرف ماذا يريد دوق هاميلتون ، وعاد ليخبر تشرشل بأن لدى الدوق ، نبأ مثيرا للغاية .

وأضيت الأنوار ، وتوقف عرض الفيلم ، وتحرك تشرشل الى الغرفة التى بها التليفون وسمع تشرشل صوت دوق هاميلتون يقول له بصوت عال :

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٤٠٧

أن رودلف هيس نزل بالباراشوت بالقرب من منزلى ، أنه جاء يعرض علينا السلام « وكما هي عادة تشرشل فى مثل هذه الحالات سأل محدثه : أمّاكده أنت من أنه هو ؟ قال دوق هاميلتون : شبه متأكد .

ويطلب تشرشل من دوق هاميلتون أن يركب إحدى طائراته ويحضر اليه فى الحال .

وعاد تشرشل الى مكانه من جليده حيث استؤنف عرض فيلم « اخوان ماركس فى أقصى الغرب »

وكتب تشرشل فى مذكراته : وهكذا فى خضم الحرب نزل هيس الذى كان يحل محل الفوهرر ويعمل عضواً بمجلس وزراء الدفاع عن الرايخ وعضو المجلس السرى لألمانيا ، ورئيس الحزب الوطنى الاشتراكي ، فى أملاك دوق هاميلتون وكان ايدن ساعدي الأيمن فى الشؤون الخارجية قد نزل بالباراشوت فى أراضى ألمانيا النازية .

وقيل عن هيس ، انه مجنون ، ولكن الأطباء الذين كشفوا عليه أكدوا أن عقله سليم مائة مائة فى المائة .

وقيل أن هيس لم يحمل معه عرض السلام على انجلترا وحسب ، بل عرض عليها خطة الهجوم على روسيا بكل وضوح وجلاء ، بغية تخليص العالم - كما قال هيس - من اليشبية .

وكان هيس يعتقد أن بريطانيا سوف تستقبله بحرارة ، وسوف تقبل الصلح ، الذى عرضه عليها ، بل قيل أن هتلر نفسه كان يتمنى من صميم قلبه ، أن ينجح هيس فى منغاه .

ولكن بريطانيا رفضت عرض هيس ، بل أكثر من هذا دعا تشرشل سفير السوفييت فى لندن ، ايفان مايسكى وقدم اليه البرهان على عزم هتلر على الغدر بروسيا رغم ما بينها وبينه من موثيق ومعاهدات .

وفوجئ تشرشل بمايسكى يقول له ، وكأنه لم يسمع شيئاً جديداً : نحن كنا نعرف جيداً أن هذا سيحدث . ولكن لم يخطر فى بالنا ، أنه سيحدث بمثل هذه السرعة .

ولم يكن هتلر ينوى الهجوم على الاتحاد السوفييتى بسرعة حقا ، لولا أن هيس ساعده الأيمن حمل الى البريطانيين خطة فى الهجوم على روسيا ، ولذلك بادرت هتلر بالهجوم على روسيا بعد ستة أسابيع فقط من نزول رودلف هيس بالباراشوت . فى أملاك دوق هاميلتون ، أى فى ٢٢ يونيو ١٩٤١ .

وكان أول خبر جاء الى الرقابة على الصحف فى بريطانيا عن حادث هرب رودلف هيس قد وصل الى جريدة اسكتلندية بعثت به فورا الى الرقابة على الصحف لتسمح لها بنشره ، كان الخبر يقول : طائرة نازية من طراز مستر شميت ١١ سقطت قرب جلاسجو وقد وجدت السلطات البريطانية ضابطا ألمانيا نزل بمظلة عن كنب من هذه الطائرة .

ولم ينشر الخبر بطبيعة الحال لا فى الصحف الاسكتلندية ، ولا فى غيرها من الصحف .

وبدأت معلومات أخرى تصل الى بعض الصحف البريطانية الكبرى :

ظهر أن أنامل « الضيف » الألماني « ملزمة » وأنه يلبس ساعة ذهبية فى يسه ، وأن خريطة لاسكتلندا وجدت فى الطائرة وقد أحيط جزء منها بدائرة من المداد ، ظهر أنه مكان ضيعة دوق هاميلتون وأن الأسير طلب مقابلة الدوق .

وفى اليوم التالى اجتمعت وزارة الحربية برئاسة تشرشل وتحفظت على الخبر !!

وبعد ثمان وأربعين ساعة من وصول هيس الى بريطانيا قالت الاذاعة الألمانية أن هيس ضحية أوهم ، وأنه استولى على طائرة ألمانية برغم أوامر هتلر ، وأنه لا بد وأن يكون قد أصيب فى حادثة .

وكان البريطانيون يخشون أن يكون الأسير الجديد هو بديل لهيس وليس هو هيس ذاته وقد كانوا يخشون لو أنهم قالوا بوصول هيس ، ولم يكن القادم الجديد هيس شخصيا لوقعوا فى خدعة ألمانية خطيرة ولأصبحت بريطانيا موضع سخرة العالم كله .

ولكن عندما أذاعت ألمانيا نبأ إصابة هيس بالأوهم ، أعلنت بريطانيا نبأ وصول هيس نائب هتلر ، ولم تزد فيما أذاعته كلمة واحدة من تلك الكلمات الخمس !

وهيس الذى كان أول فار هرب من السفينة قبل أن تغرق كما يقولون ، هو آخر الأحياء من النازيين الكبار ، انه يعيش فى سجن سباتدو الرهيب حيث تتقاسم أربع دول كبرى مهمة حراسته ، كل دولة ثلاثة أشهر فى العام ، وتلك الدول هى الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتى ، بريطانيا ، فرنسا ، والسجن الذى يقيم به هيس بنى على عشرة أفدنة محاط بسور مكهرب يصعق كل من يقترب منه و ٠٠ و ٠ هنا بينما هيس قد بلغ السادسة والثمانين من عمره اذ هو من مواليد ٢٦ ابريل ١٨٩٤ .

هيس سلم وصيته لزوجته ايلزا وأهم بنود وصيته أن يدفن فى الاسكندرية !

كان هيس قد تلقى تقارير الارصاد الجوية فى ٩ مايو ١٩٤١ ، وقرر أن يترك ألمانيا فى اليوم التالى ١٠ مايو وأثر أن يقضى يوم ٩ مايو مع زوجته ايلزا وابنه فولف الذى لم يكن قد جاوز عامه الرابع ، ولأول مرة منذ ١٤ سنة لم يذهب هيس الى مكتبه بعد أن طلب من سكرتيه الغاء كل مواعيده فى ذلك اليوم ٠٠ يوم ٩ مايو وفى صباح يوم ١٠ مايو استقل سيارته من بيته فى ميونيخ الى المطار وفى غرفة جانبية ارتدى ملابس الطيران وسلم على كل من كانوا أمامه يدا بيد ٠ كما كان يفعل كل مرة وصعد الى كابينة القيادة ملوحاً بيده للجميع ، كان هيس قد ترك رسالة مع بيتس سكرتيه الذى كان وحده يعرف أسرار رحلة هيس الى انجلترا أصيب مدير المطار بقلق لعدم عودة هيس بعد أربع ساعات من بداية الطيران ، خشى مدير المطار أن تكون طائرة هيس قد أصيبت بعطب فكر فى تخصيص طائرة للبحث عن الطائرة المصابة ٠٠ عبر مدير المطار عن مخاوفه لبيتس ولكن بيتس بكل برود ، هلاً من روعه قائلاً : لعل نائب هتلر قد وصل سالماً الى مكان آخر ، حاول بيتس أن يتصل بهيس فى الجو قرب جلاسجو ، وكان قد اتفق مع هيس على ذلك ولكنه لم يستطع لانشغال سلاح الطيران الألماني بالهجوم على لندن ٠

ومن محطة ميونيخ أخذ بيتس القطار الى برخسجادن وحاول بيتس عن طريق بورمان سكرتير هتلر أن يقابل هتلر ليسلمه الرسالة ، ورغم أن بيتس انتظر فى فيللا هتلر منذ الساعة السابعة والربع صباحاً الا أنه لم يستطع مقابلة هتلر الا فى الساعة الحادية عشرة عندما عاد مجهداً مكدوداً يرتدى ملابس العسكرية ٠٠ حاول هتلر أن يقابل أولاً الدكتور تود ، وزير شئون الأسلحة والذخائر الذى كان ينتظر بدوره هتلر ، ولكن بيتس أصر على أن الرسالة هامة لا تحتل التأخير ٠ قضى هتلر الرسالة فى شغف كبير ، وهو جالس خلف مكتبه ، وبعد برهة سأل بيتس : أين هو الآن ؟ وقال بيتس : « لقد طار فى السادسة وعشر دقائق بعد ظهر أمس من أجسبورج الى اسكتلندا ليقابل اللورد هاملتون ، وهاج هتلر وهو يقول : يطير فى هذه الظروف وسط آلاف الغارات التى نشنها ٠ هذا تهور ٠

وبعد أن استدعى هتلر روبروب وزير خارجيته عاد الى قراءة النسخة الأخيرة من رسالة هيس : « واذا فشلت مهمتى فإن هذا قلرى ومصرى الذى اخترته ، وتستطيع فى أى وقت أن تتبرأ منى وتعلن اننى معتوه ، فقد قمت بهذا العمل من أجلك ، ومن أجل ألمانيا ، واذا كانت نتيجة الاساءة لك أو الاضرار بألمانيا فأرجو اعتبارى معتوها ! »

ولأن الطائرة التى كان يستقلها هيس كانت لا تزال سرا ، يجب ألا يسلم للأعداء ، فقد رفض هيس أن ينزل فى مطار قريب من مزرعة هاملتون فى « دونجاهيل هيس » فحلّق من جديد ، ونزل بمظلته مؤثراً أن تتحطم طائرته

على ألا يحصل الانجليز على سر الطائرة التي لا تزال فى طى كتمان سلاح
الجو الألماني .

وفى مذكرات هيس التي ترجمها برشاقة وجمال الأتح الصديق محمد
فهمي ، ما يفيد ان طائرة هيس قد تحطمت وانه قد نزل بالباراشوت وان فلاحا
بريطانيا اسمه ماكليز كان أول من استقبله ثم قاده بعد أن قال له انه ألماني
يدعى الكابتن هورن يحمل رسالة الى دوق هاملتون ، الى منزله حيث قامت
زوجته باعداد قده من الشاي له لم يستطع أن يشربه .

وفى القيادة المركزية استدعى لورد هاملتون لأن هيس أصر على ألا
يتحدث الا معه ، ولم يكن هيس ، ينفرد بهاملتون حتى قال له : أنا هيس وهذه
صورتي ، وقال هيس أيضا لهاملتون : أنا رسول سلام .. ان هتلر لا يريد
افناء بريطانيا .. انه يريد وقف الحرب « وحاول لورد هاملتون أن يتحدث
مع الكسندر كادوجان الوكيل الدائم لوزارة الخارجية فى الموضوع ، فقبل له
انه مشغول للغاية وربما يستطيع أن يلتقى بك بعد اسبوع ، أو عشرة أيام .

وعندما قابل لورد هاملتون ونستون تشرشل فى القلعة القديمة التى
كان يقضى بها عطلة نهاية الأسبوع فى « ديشيل بارك » على بعد عدة أميال من
بلنهام مستقط رأسه ، روى له قصة مجيء هيس بخدايرها ووضع تشرشل
سيجاره الضخم فى فمه قائلا :

لا بأس أيها اللورد الشاب .. هيا بنا نرى « الاخوان ماركس » .

وبينما بريطانيا مشغولة بالضيف الجديد . القادم اليها من ميونيخ كان
هتلر يعد بياناً لاذعته فى ١٣ مايو ١٩٤١ ، يعلن فيه رسمياً أن هيس الذى
كان يعاني من المرض منذ سنوات طويلة ، الأمر الذى أدى الى منعه من الطيران
قد طار ، ولم يعد حتى الآن ، وان الخطاب الذى تركه الى هتلر قبل اقلاعه
يفيد أنه يعاني للأسف من الاختلال ، العقلى ويخشى أن يكون قد وقع فريسة
للهلوسة .

ويأمر هتلر بالقبض على جميع مساعدى هيس الذين ، ساعدوه ، دون ،
أن يمنعوه من الاقلاع ، أو ابلاغ الغوهر .

وفى مقدمة الذين قبض عليهم ايلزا برول زوجة هيس التى لم يكن هيس
قد فاتحها نهائياً فى موضوع هربه الى انجلترا .

وربما تكون لنا عودة الى قصة هيس مرة أخرى .

وبعد ذلك نعود - وعذرا للاطالة - الى قصة حرب عزيز على المصرى .

يقول محمد أنور السادات : « كان عزيز قد جسم على الذهاب
الى خطوط الألمان ، وكانت هذه الفكرة قد اجتمعت فى رأسه وأصبحت

مسيطرة ، على تفكيره ، وآماله وكان من الصعب بعد ذلك ، انتزاع هذه الفكرة ، من رأس الرجل ومرت أيام قليلة وإذا به يكلف عبد المنعم بأن يبحث له موضوع سفره ، على متن طائرة مصرية ، وبدأ ، عبد المنعم دراسته ، ثم اتصل بقائد الفرقة الجوية ، حسين ذو الفقار ، واتفق معه ، على أن يعد خطة السفر . وأن يكون هو الذى يحمل عزيز المصرى ، الى الألمان .

وتحدد موعد السفر فى ليلة كان فيها ذو الفقار ، هو الضابط العظيم بالمطار .

وحمل ذو الفقار عزيز المصرى ، فى إحدى الطائرات ، وطارت الطائرة بهما .

وحملت الصحف المصرية ، الصادرة فى ١٨ مايو ١٩٤١ أنباء تقول : قرار عزيز على المصرى باشا ومعه ضابطان من سلاح الطيران الملكى المصرى : يغادرون القاهرة بعد منتصف ليلة الجمعة ، ويضطرون الى النزول بين قهسا وقلوب : ألف جنيه مصرى مكافأة لمن يرشد عنهم ، أو عن أحدهم ، مجلس الوزراء يعقد جلسة لتحديد المسئولية عن الحادث ،

بعد تلك العناوين التى أريد لها أن تكون غير مثيرة ، وفى الصفحات الداخلية فقط ، لا الصفحات الأولى قالت ، الصحف ، ان الحادث خطير وان المتهمين فيه ثلاثة : عزيز على المصرى باشا رئيس أركان حرب ، الجيش المصرى سابقا ، والطيار أول حسين ذو الفقار ، والطيار أول ، عبد المنعم عبد الرؤف وقالت الصحف - نقلا ، عن تحريات البوليس - ان سلكا كهربائيا ممتدا بين قها ، وقلوب حال دون اتمام الرحلة الحربية التى كان الثلاثة ينوون ، القيام بها ، وان الثلاثة قد اختفوا ، ولم يستطع أحد أن يرشد عن مكان وجودهم ، وقيل أيضا أن الرحلة أحيطت بكتمان شديد ، وقد عرف أن حسين ذو الفقار أخبر زوجته ، بأنه سيقوم برحلة قصيرة وأنه لا يلبث أن يعود ، فى القريب ، العاجل ، وقيل ان الثلاثة بدأوا رحلتهم قبل الساعة الواحدة من مطار الماطة وأحسبت نقط المراقبة بوجود طائرة فى الجو فسلطت عليها الأنوار الكاشفة لتبينه اذا كانت معادية أم لا ، ويحتمل أن يكون قائد الطائرة حاول أن يتبع التعليمات ، وان ينزل بطائرته الى الارتفاع المتفق عليه ليثبت ان طائرته ليست معادية ولكنه أخطأ فى تقدير المسافة .

وقالت مصادر البوليس أن الثلاثة غادروا الطائرة تاركين بها حقائبهم وما بها من أوراق وصور وعمدوا الى الاختفاء ، وقالت ان الحادث لم يكتشف الا فى الصباح المبكر حيث أبلغ الحادث الى نقطة قلوب وعندما أبلغ رئيس الوزارة بالحادث ، وكان يتأهب للصلاة الجمعة أمر بأن يحمل كل ما كان بالطائرة من حقائب وأوراق وصور ، الى القاهرة واجتمع مجلس الوزراء وعرف لما يمكن

الحصول عليه من معلومات وتقرر ان يجتمع مجلس الوزراء مرة أخرى فى اليوم التالى ، ورفض رئيس الوزراء ، أن يدلى للصحافة بأية كلمة عن هذا الموضوع !

وأثناء انعقاد مجلس الوزراء فى اليوم التالى فى المساء ، حضر أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى واجتمع مع رئيس الوزراء ، على انفراد لمدة ٤٥ دقيقة ، وأذاع مجلس الوزراء فى يوم ١٧ مايو ١٩٤١ بلاغاً عن الحادث أكد فيه اصطدام الطائرة بسلك كهربائى فسقطت فى حديقة وأن الثلاثة الذين كانوا يستقلون تلك الطائرة قد عادوا ، الى القاهرة ، واختبأوا فيها ، والبحث جار عنهم وأكد البيان ، ان الفعل الذى ارتكبه الثلاثة يقع فى باب الجنايات المصرة بأمن الدولة وسلامتها وقد تولى النائب العام بالاشتراك مع السلطات ، المختصة المدنية والعسكرية ، التحقيق ، و . و .

عزيز على المصرى باشا يروى أسرار هربه عام ١٩٤١

● حزنت ، مصر ، كلها لفشل محاولة عزيز المصرى باشا ورفيقيه الهرب من مصر ، وكانت - حقيقة - تتمنى لو أن المحاولة قد نجحت لكى يفلت الأسد ، الهصور من السجن الذى حبس فيه ..

وإذا كانت مصر ، قد حزنت لفشل محاولة الهرب فقد بدا عليها الاشفاق الشديد ، على مصير الرجل الذى كانت ، الجماهير المصرية ، وخاصة قطاع الشباب منها تنظر اليه نظرة حب وتقدير ، واحترام ، وترى فى معالجته الامور السياسية ، والعسكرية نموذجاً فريداً ، لما يجب ان يكون عليه العسكريون ، والسياسيون .

وقد أصيبت الوزارة بصدمة شديدة من جراء محاولة عزيز المصرى باشا ، الهرب ، ويتجلى احساس الوزارة بالضيق والقلق بسبب تلك المحاولة فيما يرويه د. محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف فى الوزارة القائمة وقتئذ ، وزارة حسين سرى باشا فى مذكراته ، وذكرياته ، اذ كان الدكتور هيكل يقضى ثلاثة أيام فى مصيف رأس البر ، وفى صباح اليوم ، الذى اعتزم فيه العودة الى القاهرة بلغه الحاجب المرافق له ، انه سمع ، أن عزيز باشا المصرى سافر خفية بطائرة حربية ، يريد الذهاب الى الألمان ، ويقول د. هيكل : لم أصدق الخبر أول ما سمعته ، واتصلت تليفونيا من رأس البر بمحافظ دمياط استوثق منه واخبرنى الرجل أنه بلغته مثل هذه الانباء ، وأنه سيتصل بالقاهرة للتثبت فلما بلغت دمياط ، لقيته ، فأنبأنى ، ان عزيز باشا ، المصرى وضابطاً طياراً استقلاً ليلاً طائرة عسكرية من القاهرة وقاماً يريد ان جهة غير معلومة وان الطائرة اصطدمت بأسلاك التليفون عند قليوب فهبطت الى الارض واضطرب راكبها - كان هذا بالطبع قيل معرفة تفاصيل الحادث

بالضبط - لمغادرتها والفرار - هربا الى حيث لا يعلم أحد - وان مجلس الوزراء ، يتعقد بعد الظهر من هذا اليوم ، ليتداول في الحادث وأنه خطب من القاهرة كيما يتصل بى لاحضر اجتماع مجلس الوزراء .

وعدت - د . هيكل - مسرعا الى القاهرة وحضرت اجتماع المجلس فألقيت سرى باشا والوزراء جميعا فى حيرة ، ورأيتهم يخشون ان يكون لما حدث نتائج بعيدة الاثر ، فعزیز باشا المصرى هو الذى تولى رئاسة أركان حرب الجيش المصرى . فى وزارة على ماهر باشا وكان متهما بميله الواضح للامان فلما تولت وزارة حسين سرى باشا أعفته من منصبه ، وكان طبيعيا - وذلك الرأى فيه - ان يراقب مراقبة دقيقة ، فكيف استطاع مع ذلك ان يدبر وسيلة للفرار من غير أن يعلم بهذا التدبير أحد ؟ وأين ترى يكون قد اختفى ؟ وما هى الاجراءات التى يمكن أن تتخذ فى شأن من يروجون الدعايات ، لمصلحة ألمانيا ؟ تداول المجلس فى هذا وفى مثله وانتهى بأن ترك الامر لرئيس الوزارة بوصفه السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية يتصرف فيه بحكمته وحسن تدبيره .

ازداد سرى باشا بعد هذا الحادث اقتناعا بضرورة تدعيم الوزارة ، لكنه لم يستطع ان يفتاح احدا فى هذا التدعيم ، قبل أن يعثر على عزيز باشا المصرى وأن يتخذ معه اجراء يعيد الطمأنينة الى مقدراته على معالجة شئون الدولة فى الاوقات العصبية المحيطة بالحزم والحكمة ، لهذا وجه كل جهده للبحث عن الفارين ، واعتقالهم :

ولم يكن هذا يسيرا فقد كان - د . هيكل أيضا - الجمهور ، يحيط عزيز باشا بعطف يتعذر معه الاستعانة بمعلومات هذا الجمهور لاقتفاء آثار الرجلين « ومعرفة المكان الذى اجتفيا فيه » . . .

وقد رصدت الحكومة مكافأة قدرها الف جنيه - هذا فى مايو ١٩٤١ - لمن يعاون أو يرشد أو يدلى ببيانات تساعد فى القبض على عزيز المصرى باشا والطيار الاول حسين ذو الفقار صبرى ، والطيار الاول عبد المنعم عبد الرؤوف ، أو أحدهم كما انذرت الحكومة ، كل من آوى أو أخفى هؤلاء الاشخاص ، الثلاثة أو ساعد على فرارهم . كما امرت الحكومة بنشر صورهم ، تيسيرا ، للتعرف عليهم .

وقد جاء فى المعلومات التى نشرت عن حسين ذو الفقار صبرى فى الصحف أنه من الشبان الذين حصلوا على البكالوريا ، بتفوق والتحق بكلية الهندسة الملكية واستمر فيها وفى السنة الثالثة كان كثير التفكير والرغبة فى التعليم بالخارج فسافر ، أولا الى ألمانيا وأمضى بها حوالى تسعة أشهر ثم عاد الى مصر ولكنه لم يلبث أن فكر فى مغادرتها الى انجلترا حيث التحق باحدى

الجامعات ، ولكن ولعه بالالعاب الرياضية شغله عن التعليم ثم انتهى به الامر ، الى السفر الى امريكا ، ولكن حظه في الرياضة لم يكن بأحسن من حظه في التعليم فهزم في بعض المباريات فآثر العودة الى مصر ، مرة أخرى وكان لالحاح عائلته أثره في ذلك .

وفكر حسين في الالتحاق بشركة مصر للطيران ، ولكن أهله رأوا الحاقه بالكلية الحربية حتى يحدد مستقبله ، وفي إمكانه بعد الانتهاء من الدراسة في هذه الكلية ان يلتحق بقسم الطيران ، فعلا التحق بالكلية - في أول فبراير - وكان أول دفعته والتحق فعلا بسلح الطيران الملكي ورقى بعد شهرين الى رتبة طيار أول وقد تم زواجه منذ سبعة أشهر فقط !

ومن المعلومات التي نشرتها الصحف أيضا عن حسين ذو الفقار صبرى أنه مولود في شارع الإنشاء بالسيدة زينب وله من العمر ٢٦ سنة وطوله ١٧١ سنتيمترا : عريض الاكتاف أبيض اللون أسود الشعر ، ولون العينين اسود وحواجه سوداء ، غزيرة ، مفتوحة ، ومن علاماته المميزة شعر غزير (في يديه) وقد سبق له ان كتب بجريدة المصرى مقالات كثيرة في باب الألعاب الرياضية .

أما عن عبد المنعم عبد الرؤوف ، فنقول البيانات التي نشرت عنه في الصحف أنه من مواليد شارع المناخ بالعباسية البحرية له من العمر ، ٢٧ سنة طوله ١٦٩ سنتيمترا ، متوسط الجسم ، قمحي اللون ، لون شعره أسود ، عيون عسليه ، حواجه « مفروقة » وله شارب أسود ، عريض الفك كان يسكن بشارع قدزى عمارة رأفت شقة رقم ٣٥- بالسيدة زينب دخل الكلية الحربية ، في شهر أكتوبر ١٩٣٧ وتخرج في قسم الطيران في أول فبراير ١٩٣٩ ، وكان مولعا ، بكرة القدم ، ومن ضمن أفراد فريق الكلية وهو نجل الأمير - اللى عبد الرؤوف رستم بك ، وله أخوين هما الصباغ عبد القادر عبد الرؤوف أركان حرب كلية اركان الحرب وعبد الحليم عبد الرؤوف أفندى بالمساحة بنى سويف .

والمعلومات التي نشرت ، عن عزيز باشا في الصحف تشير أيضا الى ان اسمه الاصلى عبد العزيز على المصرى ابن الشيخ على المصرى أحد المزارعين في قرية من قرى القليوبية ، وقد ولد بشارع الضنافيرى خلف ثكنات الحرس الملكى بعابدين واتم دراسته الثانوية في مدرسة التوفيقية ، وامضى عاما بمدرسة المهندسخانة ثم رحل الى تركيا والتحق بالمدرسة الحربية بالجيش التركى ، ويبلغ من العمر ٦١ سنة ، وطوله ١٦٨ سنتيمترا ، لونه قمحي فاتح ، وشعره أشيب وطويل مع صيلع في الجزء الأمامي ووجهه مبسطل مذهب الذقن عيون عسليه ، ومن علاماته المميزة حركة عصبية في الفم ، وكان يقسم أجرا في جنسيون يعرف باسم « بنسيون فينواز » وقبل ان يقوم بمحاولته الجريئة بأيام

دفع أجرة البنسيون ونفقاته مقدما ، وقابل محاميه وسلمه كافة الأوراق الخاصة بقضاياهم وعهد الى صديق له يدعى الدكتور سيد شكرى بإدارة شئون املاكه وكان عزيز المصرى باشا قبل ذلك يسكن فى جهة عين شمس ولكنه أجر داره منذ أسبوع لأسرة فرنسية معروفة ..

وقد نفى رئيس الوزراء أن هناك مطالب معينة بسبب حادث عزيز المصرى باشا وذكر أن التحقيق يجرى فى مجراه الطبيعى والبحث مستمر عن الفارين ..

وقد ظل النائب العام ، عبد الرحمن الطوير باشا يباشر التحقيق فى الغرفة التى خصصت للتحقيق بوزارة الدفاع وعرف ان الطائرة التى استقلها عزيز المصرى ورفيقاه من نوع انسن المخصص للاستكشاف وتحمل رقم ٢٠٥ وهى من النوع الكبير الذى يتسع لنحو أربعة أو خمسة اشخاص ، ومجهزة بألة لاسلكى وقيل أنه كان فى مصر ، عدة طائرات من هذا النوع الذى استخدم فى الفرار : واحدة سقط بها الطيار المرحوم حسن حسان وأخرى أوقعها الطيار المرحوم ، ابراهيم العلايلى أفندى .

وتنشر الصحف فى الايام التالية لوقوع الحادث الكثير من التفصيلات ، كما تنشر الكثير عن التحقيق ، ولان الصحافة كانت تحت سيطرة الرقابة فكان كل سطر ينشر يخضع لسلطان الرقابة .

ومن بين ما نشرته الصحف ، وقتئذ ، مما يقع فى باب الطريف من الأخبار ، اذا جاز لى استخدام هذا الوصف : قيل مثلا ان حسين ذو الفقار - المصرى ، ٢٠ مايو ١٩٤١ - الذى قاد الطائرة قام برحلات ليلية كثيرة فلم يكن هناك باعث للريبة فى هذه الرحلة الاخيرة ، وكان يقوم فى معظم هذه الرحلات ، بمفرده وما يجدر ذكره بهذه المناسبة ، ان زملاء الطيار كانوا يلقبونه باسم الطيار المفضل ، وقيل أيضا ان اتجاه البوصلة كان ناحية دمياط ولذا يحتمل ، ان تكون وجهة الطيار بحيرة المنزلة فيبورسعيد فسوريا وما يؤيد هذا الاحتمال ان خريطة عثر عليها فى الطائرة أظهرت ان خط السير هو قليوب ، المنصورة ، المنزلة ، بيروت ، وقيل أيضا والعهد على الرواة بطبيعة الحال ان عزيز المصرى باشا عندما ذهب الى مركز البوليس فى قليوب ، كان مهتاجا عصيبا ، حتى أنه نهر الاومباشى الذى استقبله ، قائلا له : انت حيوان مين الى عملك ، أومباشى : فين معاون البوليس ؟

وعندما وصل عزيز باشا الى منزل معاون ، كلف الخفير الخاص بايقاظ حضرة معاون واطل معاون من نافذة حجرته يستفهم عن اسم الضيف ، فلما عرف أنه عزيز باشا استأذن فى دقيقة واحدة حتى ينزل ويرحب به فشكره عزيز باشا وطلب منه أن يظل كما هو ، وذكر له أنه - أي عزيز باشا - كان

مدعوا فى حفلة قران قريية له ،، وتعطلت سنيارته فى الطريق ،، وأنه
استأجر سيارة أخرى لورى لسحبها ، وقد جاءه - أى عزيز باشا - يطلب سيارة
لتنقله الى مصر ، مع صديقين ، وكلف المعاون أحد الخفراء باستحضار سيارة
أجرة يملكها سائق اسمه أحمد كنكة ، فكانت بطارية السيارة معطلة فلم يجد
المعاون بدا من احضار سيارة المركز - التى يقودها الجندى سواح - لتكون
تحت أمر الباشا ومن معه ! واستقل الثلاثة السيارة الى ميدان الأوبرا حيث
نزل عزيز باشا ومن معه ٠٠

وقد حدث فى مجلس النواب ان طالب النائب محمد شعراوى الحكومة
ببيان حول حادث عزيز المصرى باشا فانبرى النائب محمد محمود جلال ليؤكد ان
اللائحة الداخلية لا تجيز توجيه مثل هذا البيان الشفهى وقال الأستاذ محمد
شعراوى موجهها كلامه للأستاذ محمد محمود جلال ٠٠ هو أنت مساعد ، رئيس
الجلسة ، وقال رئيس الجلسة - راجب عطية بك - كنت حاقول كده ، وعاد
الأستاذ محمد شعراوى يقول أن معالى وزير الدفاع غير موجود فأخشى ان
يكونوا خطفوه هو الآخر ، وضحك ، المجلس ، ليعلن رئيس الجلسة ، الانتقال
الى جدول الاعمال .

ونشرت الصحف أيضا ان عزيز المصرى عندما كان مديرا لمدرسة البوليس
والادارة أدخل ضمن برامج التعليم فى المدرسة فن التنكر وكان مهتما بهذا
الفن اهتماما كبيرا حتى أنه كان يحتم على الطلبة ان يتعلموا كيف يسدلون
- هيئتهم ، اربع مرات خلال ساعة واحدة ٠٠

وتبرعت بعض الصحف بكل أسف ، لتسئ ، آلى عزيز المصرى باشا
ولتتهمه ، بما ليس فيه بطبيعة الحال وأسرفت احدى الصحف فى الاساءة
فقالت عنه أنه افاق لا يصيخ ، ان يتولى منصبا كبيرا ، وان حسن صبرى
باشا عندما كان وزيرا ، للدفاع ، وافق على رفع مرتب عزيز باشا- رئيسا لأركان
حرب الجيش المصرى بشروط أربعة : الا يرتدى الملابس العسكرية مطلقا ولا
يكون له ياور ولا يدخل وزارة الحربية لأى عمل كان ، ولا يقابل الوزير مطلقا
كان هذا - كما قالت صحيفة المصرى - فى يناير ١٩٣٩ ٠٠

انتقل أحمد عبد الرحمن رئيس مباحث محافظة القاهرة على رأس قوة كبيرة
من رجاله الى صحراء الفيوم وراحوا يبحثون وينقبون فى المغارات وغيرها
طوال يوم كامل واسندعى قصاصى الأثر لاقتفاء آثار وجدت على مقربة من
أحدى السيارات كانت ملقاة فى الصحراء وتم تفتيش احدى العزب فى طريق
الفيوم ، وقام الاميرالاي سليم زكى بك وكيل حكمدار العاصمة بمهاجمة منزل
أحدى السيدات ، كما قام بمهاجمة العديد من المنازل فى العاصمة ، وفى
الضواحي .

وقام أحد المومنين المغناطيسيين بتجربة من أجل اكتشاف هؤلاء

القارين ..

وتكونت فرقان من رجال المباحث ، الاولى اطلق عليها « فرقة التنكر »
قوامها طلبة عزيز المصرى باشا ، وقت ان كان مديرا لمدرسة البوليس والادارة ،
الذين يعرفون الكثير عنه ، والاخرى للطواف فى أنحاء القاهرة ، بحنا وراء
القارين .

ووعده ، رسل باشا ، حكمدار القاهرة بأن من يوفق من ضباط البوليس
الى اللقاء القبض على عزيز المصرى باشا ، أو أحد رفيقيه سيرقى الى رتبة كبيرة
علاوة على المكافأة التي اعلن عنها مجلس الوزراء ، وقدرها ألف جنيه .

وندب أحد ضباط الجيش برتبة لواء للإشراف على البحث عن القارين فى
صحراء الفيوم ، وكان قد قيل ، ان عزيز باشا ، قد تناول طعام الغداء ، فى
مدينة الفيوم قبل هربه بأيام ، واختير العديد من ضباط الجيش لمعاونة هذا
اللواء ، كما أوكل الى قوة من سلاح الهجانة وقصاصى الأثر لمعاونته وزملائه
فى البحث ، وتم تقسيم صحراء ، الفيوم ، الى مناطق وقسمت قوى الجيش
المنوط بها ، البحث عن عزيز المصرى باشا ورفيقه الى فرق ، وجماعات ..

ولم يشمل التفتيش الكثير من منازل القاهرة ، والجيزة فقط ، بل امتد
الى كثير من أنحاء الوجه القبلى ..

كل ذلك ، لم يسفر ، ابدا عن شيء ، رغم استمرار بعض الصحف فى
التهمج على عزيز المصرى باشا بل وعلى خفير عزبته أيضا ، الذى اكتشف فجأة
ان له علاقة بأمرأة طلقت من زوجها لسبب ما ، وان هذا الخفير قد راح يتردد
على دارها ، وينفق عليها .

وقد تم اطلاق النار على خفير عزبة عزيز المصرى فتظاهر بالموت ليتخلص
من اطلاق الرصاص عليه و ... و ..

وقد افردت صحيفة «ايفننج ستاندرد» فضلا عن عزيز المصرى باشا وزيارته
لانجلترا مرافقا لولى العهد وقتئذ « فاروق » وقالت بصريح العبارة ، ان عزيز
المصرى باشا كان عدوا صريحا علنيا للنظم البريطانية حتى وهو فى بريطانيا .

وقد روى الفنيون فى وزارة الدفاع ، الكثير من الاسباب التي أدت الى
سقوط الطائرة وكان من بين تلك الاسباب - مثلا - ان الطائرة تسع ١٢٧
جالونا من البنزين يكفيها للطيران عشر ساعات وقد كان خزان الطائرة مملوءا
بالبنزين وكذلك كان خزان الزيت ولما أعدت الطائرة للرحلة أديرت المحركات
فى الحال ونسي قائد الطائرة وهو حسين ذو الفقار صبرى مفتاح الزيت فبقى
مقفلا مما أدى الى وقوف المحركات لعدم وصول الزيت اليها فكان لابد من أن
تهبط ؟

وفي ٧ يونيو ١٩٤١ حملت كل الصحف ، المصرية ، وفي صفحاتها الاولى
فى هذه المرة نبأ القبض على عزيز المصرى باشا وزميليه بعد ظهر « أمس » فى
امبابة بمنزل أحد مدرسى احدى المدارس الفنية ونشرت الصحف على لسان
عزيز المصرى باشا أنه قال عقب القبض عليه : لقد كنت أريد مغادرة البلاد
ولكنكم منعمونى من ذلك » .

قالت الصحف الصادرة فى ٧ يونيو ١٩٤١ : دلت تحريات رجال
البوليس على أن الثلاثة المختفين لم يغادروا الجيزة وانهم لابد من أن يكونوا
مختبئين فى مكان ما فيها « ولست أدري لماذا اذن فتشوا مديرية الفيوم
وصحراء » وقيل ان رجال البوليس السياسى شكوا فى بداية الامر ، فى
رجل من الحائزين لدبلوم الصحة والتربية البدنية وقد شوهد وهو يبتاع بعض
الماكولات من محل جروبى بميدان سليمان باشا ثم شوهد وهو يبتاع بعض
الفاكهة من فكهائى فى الميدان نفسه ، وشوهد وهو يستقل سيارته الخاصة
جهة امبابة وقد تركها فى مكان ما وسار على قدميه الى منزل قريب وقام
اليوزباشى محمد امام أفندى بإخطار الاميرالاي سليم زكى بك وكيل حاكم
العاصمة ورئيس القسم السياسى ووضعا معا خطة للقبض على الفارين ، ورئى
فى البداية عدم مهاجمة المنزل الموضوع تحت المراقبة ليلا لئلا يتمكن من به
من الفرار .. »

وتقول الصحف :

ان بعض الضباط صعدوا الى سطح المنزل اياه بعد ان خلعوا احذيتهم
الواحد بعد الآخر وكنوا فى أجزاء مختلفة منه لمراقبة الجهات المحيطة بالدار ،
وللاحتياط فى حالة محاولة الثلاثة أو احدهم الهرب من السطح .

واقترح محمد امام أفندى مع بعض جنود المنزل شاهرين مسدساتهم ،
فوجدوا عزيز باشا وحسين ذو الفقار صبرى ، وعبد المنعم عبد الرؤوف جالسين
فى إحدى الحجرات وكانوا على وشك تناول الغداء الذى كان مؤلفا من قرع
« كوسة » وأرز ولحم ، كما كانت لديهم - كما قالت الصحف - كمية طيبة
من التفاح ، وزجاجتان من الشمبانيا .

وما كاد عزيز باشا يشهدهم ، قادمين حتى تقدم نحو الضباط فى حركة
عصية ، وهناك قال اليوزباشى امام أفندى : سعادتك تعرف القانون كويس ،
وأنا هنا للقبض عليك وعلى زميليك ، فأرجو عدم استعمال القوة والا فساكون
مضطرا الى استعمالها والى اطلاق الرصاص ..

وكان الثلاثة قد اتخذوا حيطتهم فوضعوا مسدساتهم قريبة منهم وهى
ملانة ومعدة للعمل ولكن اليوزباشى امام أفندى ورجاله كانوا اسرع منهم الى
تناولها واحتجازها ..

وبعد أن تمت عملية التسليم ، اتصل اليوزباشى امام أفندى بسليم زكى بك تليفونيا وأخطره بأنه قد قبض على الثلاثة ، واتجه سليم زكى بك وأحمد محمود عزمى بك السكرتير العام بوزارة الداخلية الى منزل فيتزباتريك بك فى حى الزمالك ، واتجه الثلاثة الى أمبابة وعند وصولهم الى المنزل تقدم منهم عزيز المصرى باشا وكان لا يزال - كما تقول الصحف - يبدى بعض الحركات العصبية وقال لعزمى بك : انا مكنتش عاوز أقعده فى بلدكم لكن انتم الى اتلفتتم خطتى ، وكما تقول الصحف - كل الصحف - وكان عبد المنعم عبد الرؤوف مضطربا وان لم ينطق بكلمة واحدة .

واستقل عزيز المصرى سيارة مع فيتزباتريك وركب سليم زكى سيارة أخرى مع عبد المنعم عبد الرؤوف ، وحسين ذو الفقار صبرى الى سجن . . . ومنعت الرقابة ذكر اسم السجن .

كانت بداية عملية القبض على عزيز المصرى باشا ، ورفيقه فى الساعة الثانية بعد الظهر ، ووصل فى حوالى الساعة الخامسة عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام الى السجن ، ومنعت الرقابة ايضا ذكر اسم السجن ، وقد لوحظ ان المساحة التى كان مذكورا بها اسم ذلك السجن قد تركت بيضاء ، الامر الذى أكد للقارئ العادى ان الرقابة لم تشأ ان يذكر اسم السجن الذى انتقل اليه المتهمون الثلاثة !

وكان النائب العام يقود سيارته بنفسه وقال لمدوبى الصحف ان التحقيق سيجرى فى السجن !

وقالت الصحف أنه قد عثر مع المتهمين الثلاثة على مبلغ من المال قيل أنه ١٨ جنيها .

وقالت الصحف أيضا ان شخصا ما قدم شيكا بمبلغ مائة جنيه تصرف الى حامل الشيك . وقد وقع الشيك عزيز المصرى باشا قبل أيام من اكتشاف الحادث ، وقد هرب مقدم الشيك عندما رفض البنك صرف الشيك !

ولدى تأكد رئيس الوزارة من القبض على عزيز المصرى باشا عاد من الاسكندرية الى القاهرة رأسا ، حيث اتجه الى حيث يوجد المتهمون الثلاثة ، وكان كل منهم قد احتجز فى غرفة بمفرده ، وكان عزيز المصرى باشا قد خلع حذاه واستلقى على الفراش ودخل عليه حسين سرى باشا وقال : سعيدة يا باشا !

فوقف عزيز المصرى وأراد ان يلبس حذاه ولكن سرى باشا قال له : مفيش لزوم . اتفضل استريح .

واتجه رئيس الوزراء الى حسين ذو الفقار صسبرى والى عبد المنعم عبد الرؤوف ونظر اليهما دون أن يتحدث اليهما !

وعندما غادر رئيس الوزراء المكان الذى يوجد به المتهمون الثلاثة هنا ضباط البوليس على توبيقهم فى القبض على الجناة تم التفت الى فيتزباتريك بك وقال له بالانجليزيه : أنت تعلم الآن مسئوليتك الجسيمة بشأن حراسة المتهمين ولم تذكر الصحف يومئذ شيئا عن صاحب المنزل الذى اختفى فيه عزيز المصرى باشا ورفيقاه الا أنه يناهز السابعة أو الثامنة والعشرين من العمر طويل القامة أزرق العينين و٠٠ وأنه يعيش اعزب ٠ وقد قدمه الى عزيز المصرى باشا شابة مصرية من خريجات السوربون ولم تشأ الصحف أن تنشر أيضا أية تفاصيل عن المنزل الذى وجد به عزيز باشا ، اللهم الا أنه فى الدور الثانى من فيللا صغيرة بيضاء تقع فى أول شارع ٠٠٠ على مقربة من الكيت كات ٠

ويقيم مع المدرس فى منزله شقيقة الأصغر وهو طالب فى مدرسة ٠٠ وقد منعت الرقابة نشر اسم الشارع الذى يوجد به المنزل الذى وجد به عزيز باشا وان كانت لم تمنع نشر انه قريب من ملهى الكيت كات كما منعت الرقابة أيضا نشر اسم صاحب المنزل الذى القى فيه القبض على عزيز المصرى وصاحبيه دون ان تمنع نشر صورتها ، وأحاديث صحفية معها ٠

واذا كانت الرقابة على الصحف قد منعت نشر اسم المدرس مستأجر الفيللا التى كان يقيم بها مختفيا ، عزيز المصرى باشا ، واسم شقيق ذلك المدرس ، فقد أذنت بنشر صورتيهما ولست أدري السبب فى منع نشر الاسم مع الاذن بنشر الصورة ٠

وافتح قوسا ، لاقول أنه خلال الفترة بين هرب عزيز المصرى باشا ، ورفيقيه والقبض عليهم احتفل رئيس الوزراء حسين سرى باشا احتفالا لا مثيل له الا فى الحالات النادرة يزفاف كريمته الى الاستاذ محمود يونس ٠ وقبل شارك فى هذا الحفل الملك ، والملكة ، والملكة نازلى والاميرات وأصر الملك ، الذى أهدى العروس اسورة من الماس ، على أن تكون مصاريف تلك الحفلة وغيرها من الحفلات التى أقيمت بتلك المناسبة ، على نفقة جلالته الخاصة زيادة فى « الرضا السامى والعطف الكريم » ٠

وقد شارك كل زعماء البلاد وقادتها رئيس الوزراء فى فرحته الكبيرة ٠

واقفل القوس بسرعة حتى لا نخرج عن قصة هرب عزيز المصرى باشا ورفيقه تلك التى هزت - كما قال المصور - الدوائر المصرية والبريطانية سياسية وعسكرية ومدنية ، كما هزت النوادى والصالونات و ٠٠ و ٠٠

وقد روى عزيز المصرى باشا قصة هربه فقال أنه فى ١٥ مايو خرج من البنسيون الذى يقطنه بسيارته الخصوصية ثم تركها بشارع العباسية

بجوار القبة الفداوية ، وهناك وجد الضابط الطيار ، عبد المنعم عبد الرؤوف ينتظره فى تاكسى حيث كان على موعد معه فى هذا المكان وتم نقل « العفش » الى التاكسى « وسرنا الى مصر الجديدة حيث قابلنا الضابط حسين ذو الفقار ووضعنا العفش فى الطائرة وطرنا ، وبعد عشر دقائق تقريبا ظهر فى الطائرة نار فاضطر الطيار أن ينزل فسألته عن المكان فقال : أنه يعتقد أنها الخانكة فحططنا نافذة الطائرة ونزلنا منها لان الباب حدث فيه خلل وأردنا ان نعرف المكان الذى نزلنا فيه فسرنا نحو خمسة كيلو مترات دون أن نقابل أحدا . وفى النهاية وصلنا الى طريق بالمكدام فظننته الطريق بين الخانكة وعين شمس فسرنا فيه الى أن قابلنا اثنين من المارة فسألناهما عن الجهة فقالا لنا : قليوب وهنا طرأت لنا فكرة العودة الى الطائرة لآخذ الحقائق ، غير ان المسافة كانت تحتاج الى ساعة على الأقل فتركنا فكرة العودة وسرنا نحو قليوب للبحث عن سيارة فلم نجد سيارة ما . وخطر لى ان ابحث عن سيارة بواسطة رجال البوليس فذهبت الى المركز وكانوا كلهم نائمين واتجهت الى منزل الماوان وعرفته بنفسى وطلبت منه سيارة توصلنا الى القاهرة ، ووصلنا الى ميدان الاوبرا بسيارة البوليس فى الساعة الثالثة صباحا تقريبا ثم صرفت السيارة وركبت تاكسى وصلنا الى الجيزة بجوار الجامعة ثم صرفت السيارة ، فى هذه المدة كنت أفكر اين اذهب ؟ ثم استقر رأيى على الذهاب الى منزل عبد القادر أفندى رزق ،

ويقول عزيز المصرى باشا ان حسين ذو الفقار صبرى لم يكن يعرف شيئا عن السفر الا قبل السفر ببضعة ايام واننى - عزيز المصرى باشا - لم أره سوى مرة واحدة ، او مرتين ، والذى عرفنى به وأحضره الى منزلى عبد المنعم أفندى أما عبد المنعم أفندى فمعرفتى به تعود الى الايام التى تلت خروجى من الخيمة ، فقد كنت أسير ذات يوم فى الطريق العام وفوجئت بأن ضابطا يودى لى التحية العسكرية فسألته من أنت ؟ فقال لى : انه ضابط فى الطيران فكلمته كام كلمة عن وظيفته فوجدته ذكيا ، وذا خلق ودعوته لزيارتي فى منزلى بعين شمس ، فزارنى وحضر بعد ذلك مرتين أو ثلاثا .

ومن يوم أن قررت الحكومة الاستغناء عني أصبحت فى حالة عصبية غير طبيعية لانه كان باقيا لى فى الخيمة أكثر من خمس سنوات ، وكان يمكننى أن أقضيها خارج الجيش ، فى أية وظيفة . وكنت أشكو للكثير من اخوانى وتمنيت لو أننى غادرت البلاد الى تركيا مثلا لأن لى بها أصدقاء عسى ان يكون لذلك تأثير حسن على أعصابى وعسى أن أجد عملا يلهينى عما أنا فيه من الكدر . وفعلا حصلت على جواز سفر ، لم يسمح لى بالمرور من فلسطين ، وحتى فى موسم الحج ، أردت أن أسافر الى الحجاز لكى أقيم فى الطائف بعد أداء فريضة الحج ، وقد فهمت ان هذا الطلب لن يكون له نصيب من الحظ .

وذات مرة ، فلت لعبد المنعم أفندى اننى كنت أتمنى أن كون طيارا وأخرج بهذه الوسيلة من مصر الى بلد محايد ، وفكرت فى الذهاب بالطائرة الى بيروت لأنها فى الواقع بلد محايد ومن بيروت أستطيع أن أترك الطائرة وأذهب الى تركيا ، أو أظل فى سوريا حيث المسألة العربية دخلت فى مرحلة جديدة وأنا من الذين اشتغلوا فيها منذ البداية .

ولد كلامى هذا فى رأس عبد المنعم أفندى فكرة مساعدتى . ولم يظهر لى تلك الفكرة وقتها .

وكان فصلى وتفتيش منزلى و . . و . . من الأسباب التى دفعت الضابط عبد المنعم أفندى أن يتحدث فى هذا الموضوع مع صديقه حسين ذو الفقار أفندى وفوجئت ذات يوم بأن عرض على عبد المنعم أفندى الطيران الى حيب أشاء ،

وسررت جدا ولكن نظرا لحدائثة سنه ومستقبله وحدائثة سن زميله نصحتهما بأن يكفا عن التفكير فى مثل هذا الموضوع حرصا على مستقبلهما فأكد لى أنهما مستعدان حتى اذا فقدت فليفقدا معى ، فنصحتهما بأن يجهزا هذا العمل تجهيزا دقيقا ، . .

» وللحديث بقية حيث نكمل بقية قصة الهرب كما رواها عزيز المصرى باشا وحيث ننشر للمرة الأولى حقيقة قصة الهرب كما رواها حسين ذو الفقار صبرى »

الفصل الثالث

أخطر محاكمة عسكرية في مصر ، بعد محاكمة أحمد عرابي باشا

حرسنا ، على أن ننشر في الفصل السابق الجزء الأول من الاعترافات التي أدلى بها عزيز على المصري باشا ، في التحقيق ، عقب القاء ، القبض عليه ، وسوف نكمل في بداية هذا الفصل بقية أقواله .

وأحب ، أن أؤكد على حقيقة هامة أو من بها إيماننا جازما ، وتكاد تكون حجرا أساسيا ، مهما بالنسبة للعمل الذي أقوم به أو أحاول القيام به وهو القاء بعض الأضواء - قد تكون خافتة وقد تكون كافية - على بعض الجوانب الهامة من تاريخ مصر في سننى ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، لا أعتبر ، اعترافات المتهمين في القضايا السياسية ، أو مرافعات المحامى ، عن المتهمين وثائق تاريخية ، فالتحقيق في بعض القضايا السياسية ، أو المحاكمة ، أو دفاع محاميهم عنهم قد تكون الحقيقة فيه مختلفة تماما عن كل ما قيل أو على السنة ، المتهمين ، واما على السنة من يتولون الدفاع عنهم .

فنحن عندما نكون متهمين في بعض القضايا السياسية ، قد نقول بعض أقوال نستهدف بها أبعاد رقابتنا عن أحبال المشانق ، أو تخفيف الحكم علينا ، وكذلك يكون هدف المحامين عنا ، ولذلك لا نرى في القضايا السياسية - الا فيما ندر ، وتحقيقا لأهداف وطنية خاصة - الاعترافات التي هي الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة ، وفي بعض القضايا السياسية وجد متهمون يكذبون الدفاع عنهم ، ويطلبون من المحكمة ، عدم الاستماع ، الى أقوال هذا الدفاع بل قد وجد متهمون ، يعترفون ، في التحقيق بأقوال معينة ثم ينكرونها أمام المحكمة ويطلبون من قضاتهم عدم الاعتراف بما ورد من أقوال لهم أمام البوليس أو النيابة .

حقيقه اخرى أومن بها وهي ضرورة استنطاق كل ما جاء في أوراق التحقيق فقد تغير كلمة واحدة مجرى القضية كلها وأزعم - تحدثنا بنعمة الله تعالى - اننى كنت من أوائل من آمنوا بتلك الحقيقه ، ومن دعوا - وباستماتة - الى الأخذ بها ونحن نحاول إعادة كتابة تاريخنا وكان ذلك ، عندما اعتبرت حادب دنشواى انتفاضة شعبية قام بها أبناء دنشواى انتقاما ، من ضباط وجنود جيش الاحتلال البريطاني ، وعندما استخرجت حنى من محاضر التحقيق ما يؤيد وجهة نظرى فى أن الحادب كان انتفاضة ، وليس رد فعل لحرق الجرن وعندما اعتمدت على كلمه عابرة ، وردت فى التحقيق على لسان المتهم الأول وأيدها الادعاء ، وذلك ، فى العام السابق على حادث دنشواى ، وقيام بعض جنود وضباط جيش الاحتلال بصيد الحمام ، فى دنشواى وامتهانهم لكرامة المواطنين ، وحقوقهم : قال المتهم الأول : « والله احنا فوتناها المرة دى على خير ، ولكن اذا جاءوا فى السنة القادمة فسوف نوريهم شغلهم » وقد رأى الادعاء ان تلك الكلمة دليلا على سبق الاصرار والترصد واعتبرتها ، أنا دليلا على توافر نية الثورة ضد جنود الاحتلال اذا هم عاودوا صيد الحمام فى القرية مرة أخرى ومن رأى أن تحكيم هذا المنطق ، والأخذ بتلك الحقيقه سوف ، يحدث انقلابا خطيرا فى تاريخ معظم - ولا أقول - كل القضايا السياسية الوطنية ، وبعد ذلك الايضاح الهام والضرورى تكمل أقوال عزيز على المصرى باشا فى التحقيق :

يقول عزيز على المصرى : ان من الأسباب التى دفعتنى الى محاولة الهرب من مصر ما كنت أسمعه عن قرب اللقاء القبض على واعتقالى »

ويسأل المحقق عزيز على المصرى : ألم يكن لك غرض آخر بعده وصولك الى بيروت ؟

ويجيب عزيز : كان بخصوص اجراء صلح فى العراق لصالح الانجليز والعراقيين .

ويسأل المحقق عزيز المصرى : هل كلفك بذلك أحد ؟

يجيب عزيز المصرى : المسألة لم تكن قد وصلت الى درجة التكليف ، ولكنها كانت فى حيز تناول آراء بينى وبين جهة انجليزية لا أريد أن أذكرها الآن !

ويقال لعزيز المصرى : هل كنت تعرف عند من ستنزلون فى بيروت ، اذا وصلتكم اليها ؟

ويقول عزيز : كنت قد سمعت أنهم هناك أطلقوا سراح رجال الحركة الوطنية الذين كانوا معتقلين ، وبما أن أكثرهم أصدقائى ومن السهل العثور

عليهم ، فقد كنت معتزما النزول عند أحد منهم مثل : نبيه بك العظمة ،
والأمير عادل أرسلان ، وشكري بك القوتلي وعائلة بيهم .

ويدور الحوار بين عزيز على المصرى ، وبين المحقق على النحو التالى :
- لماذا اخترتم منزل عبد القادر رزق أفندى للاختفاء فيه !

● كنت قد عرفت من قبل فطلب أن يعمل لى نسالا ، فذهبت الى منزله
مرتين أو ثلاثا ، وقد فوجئ بذهابنا اليه ، لما دخلنا عنده وقلت له : احتا
مش رايحين نضايك كثير ، وكان لطيفا معنا !
- هل ضبطت معك نقود ؟

● كان معى وقت الضبط ١٤٥٠ جنيها ومقدار من الأوراق الصغيرة
أظنها ٥٠ جنيها ومن بين أصول هذا المبلغ ألف جنيه وكسور أخذتها من
الحكومة مكافأة عن مدة خدمتى ، ودفعت منها ديونا كثيرة ، كانت على لبعض
الأشخاص .

- وهل كنتم قد اتصلتم بأية جهة رسمية فى سورية لنزول الطائرة ؟

● أنا كنت متوقع أنه عند نزولنا سيقبض علينا ويسلموننا للبوليس
الحربى الفرنسى ، والجهات المختصة وحتى كان يمكن أن يطلق علينا الرصاص
قبل نزولنا ، ولكننا كنا معتمدين على أن الطائرة غير مسلحة وعلى أننا
سنعمل اشارات يفهم منها أنه ليس لنا غرض عدائى ، وكنت أعتقد أنه لو
قبض علينا يمكن أن أرسل أحدا من المطار فى الحال الى أصدقائى فى
سورية ، وهم يسعون فى اطلاق سراحنا !

- وما الذى كنتم قد انتويتم عمله فيما يختص بالطائرة ؟

● أنا كنت ناوى اننا لما نوصل أقول للسلطات هناك بأية وسيلة بأنى أنا
انسئول عن الحادث ، وأنى أنا خدعت الضابطين وخرجت بهما مع الطائرة ، ولم
يقبلا البقاء معى فاعدتهما مع الطائرة ، وإذا كان الضابطان لا يطلبان العودة الى
مصر ، كنت أبقيهما معى واسلم الطائرة للقنصل المصرى فيتصرف فيها كيفما
يرى ؟ » .

ويقول عبد المنعم عبد الرؤوف أفندى : قبل سفرنا بحوالى ٢٧ يوما كنت
اتنزه على كوبرى قصر النيل حوالى العصر ، وكنت مرتديا ملابس ملكية ، وفجأة
قابلت عزيز المصرى باشا ، فحييته فنادانى وسألنى هل أنت ضابط فأجبت
بالإيجاب ، فسألنى عن وجهتى فقلت أتنزه ، فدعانى للسير معه فسرت معه نتحدث
فى شئون عادية ، ثم دعانى لزيارته فى منزله بعين شمس : بعد ثلاثة أيام ذهبت

الى منزله فجلسنا في الحديقة ، وشرينا الشاي ، وانصرفت ٠٠ وزرته بعد ذلك وتناولت معه طعام العشاء ، وذات مرة كنت أزور زميلي حسين ذو الفقار في المطار ، فاقترحت عليه تنظيم حديقة المطار لتكون مثل حديقة عزيز باشا ، فسألني : هل زرته فأجبتة بالإيجاب ، فطلب مني أن أعرفه به ، فذهبنا اليه في الساعة الثامنة مساء ، فلم نجده ، فتركنا له خبرا بأننا سنزوره في صباح اليوم التالي ، وكان ذلك يوم جمعة ، أي قبل سفرنا بأسبوع ٠

ولما زرناه في اليوم التالي قدمت اليه زميلي ذو الفقار أفندي ، وتحدثنا في عدة مواضيع وأثناء ذلك قال عزيز باشا : « ان واحد قائمقام انجليزى ومعه اخر روسى ، حضرا اليه وأخبراه انهما غير مبسوطين من الحركة التى قامت في العراق ، وأنهما يودان لو ان عزيز باشا توسط في حل هذا الاشكال القائم بين العراق والانجليز ، فأجابهما بان هذا ممكن ، فرد الانجليزى قائلا : ان هذا كلام نظرى ، واحنا عاوزين حاجة عملية ، وعرضا عليه توصيله الى العراق بطائرة انجليزية للقيام بدور وسيط ، فقال عزيز باشا أنه لو حصل ان سافر بطائرة انجليزية للقيام بدور الوسيط لظن العراقيون انه قادم من طرف الانجليز ، ولصعب حينئذ حل الاشكال ٠

ويوجه عزيز باشا الى ، والى زميلي سؤالا عما اذا كان في امكاننا أن نقوم بتوصيله للعراق على طائرة مصرية ، ويقول زميلي حسين : أنه لا يمكن للطائرة المصرية ، ان تقوم للعراق مباشرة ، ويمكن وصولها الى بيروت مثلا فاقترح عزيز باشا ، ان نفكر في الموضوع على أن نتقابل في يوم الاثنين التالى في منزل وتناقشنا في موضوع السفر ، وانصرفنا على أن نتقابل مرة أخرى في منزل زميلي ذو الفقار ، لنضع طريقا على الخريطة لسير الطائرة ٠

وفعلا تقابلت مع عزيز باشا بالقرب من سراى البارون امبان بمصر الجديدة ثم قصدنا الى منزل حسين ذو الفقار أفندي ، وهناك أخرج حسين ذو الفقار ، خريطة لشرق البحر الابيض المتوسط ، وأخذنا ندرس خط السير ، واتفقنا على أن نقوم من الماطة ، الى بلطيم ، ثم الى بيروت ومساء يوم السفر ، انتظرت عزيز باشا في سيارة تاكسى بالقرب من القبة الفداوية بالعباسية ثم ذهبنا بالتاكسى الى منزل ذو الفقار ، ومنه الى المطار وركبنا الطائرة ٠

وفى اثناء ركوبنا وكنا على ارتفاع الف قدم لا حظت ان الانوار الكاشفة أخذت فى الانارة ولاحظت أن زميلي حسين ، الذى كان يقود الطائرة أخذ يهرب من الانوار الكاشفة بواسطة الذهاب يمينا ويسارا ٠

وفعلا سمعت صوتين متتاليين اعتقدت أنهما من المدافع المضادة لان الصوت كان يشبه القذيفة فقال زميلي بانزعاج : ان الماكينة تحترق ، وطلب مني أن اعطى البراشوت لعزيز باشا ليقفز من الطائرة ، فاعطيته الجزء الاعلى من البراشوت ،

وبينما كنت أبحث عن الجزء الآخر لاحظت أن زميلي أقفل الماكينة تقريبا ، واخذ فى الهبوط ، وبدأت لى الأرض قريبة ، فتأكدت أنه لا داعى للقفز بالبراشوت ثم اقتربت من زميلي وطلبت اليه ان يهبط معنا ، وقد سهل على ضوء القمر المأمورية فنزلنا وأخذنا نبحث عن باب الطائرة فلم يفتح بسهولة فخرجنا من نافذة صغيرة ، بعد ان حطمنها وقصدنا بالسيارات الى الجيزة ولما وجدنا انفسنا فى الجيزة ، كنت أعرف شقيق الأستاذ شوكت التونى المحامى ، فذهبنا الى منزل الأستاذ شوكت ، وأيقظته من النوم .

وكنا عند الفجر تقريبا وذكرنا له أن معى عزيز المصرى باشا وأنا حاولنا الطيران الى بيروت ، فأشبار علينا بأن تقدم انفسنا الى الجهات الحكومية واصر على هذا الراى .

وجلسنا عنده حوالى عشر دقائق ، ورجوته ان يعطينا سيارته فأيقظ سائق السيارة وأخرجها الأستاذ بنفسه من الجاراج ، ووصلتنا السيارة الى كوبرى امبابه ، ثم صرفناها وسرنا الى منزل عبد القادر افندى رزق مباشرة ، ويقينا به الى أن قبض علينا .

وانطلاقا من مبادئ الامانة التاريخية التى التزمنا وملتزم بها ننقل للقارىء بعض ما قيل عن التحقيق فى حادث هرب عزيز المصرى باشا وان كنا لا نوافق عليه وذلك قبل أن تنتقل من التحقيق الى المحاكمة !

● فى الحقائق الكثيرة التى ضببطت فى حادثة عزيز المصرى باشا ، وجدت قطعة من قماش من الصوف مثلثة الشكل حمراء اللون عليها رسم بلون أسود، وعندما سئل عزيز المصرى باشا عن هذه القطعة من القماش قال أنها شارة عائلة تمت اليه بصلة القرابة ، وتقيم فى القوقاز ، ولما سئل هل هى راية أو علامة تدل على اشارة معينة ؟ صمم على أنها شارة العائلة وقال ان اصل هذه العائلة من استمبول ، وهى عائلة عثمان باشا المشير وشقيقه فؤاد واسمها « شاه بلن » ، أى الرأس الاحمر .

وبينها - العائلة - وبين السلطان عبد العزيز علاقة نسب وقد نبئت فكرة الاتصال بهذه العائلة لصلة مصاهرة ، ولما كان فى عزمى أن أزور استمبول فقد رأيت من باب المجاملة أن أحمل شارة العائلة معى لأنها تذكرا أهده الى احدى سيداتها !!

● بينما كان التحقيق جاريا فى أمر محاولة عزيز المصرى الهرب من مصر اتصل احدىهم تليفونيا بحمدى محبوب باشا وبلغه انه علم من الدكتور سامى كمال وهو صديق المصرى باشا أنه زاره فى منزله بالعباسية وأودع لديه سيارته الخاصة وأنه أشار عليه بتبليغ - عزيز باشا - الواقعة لسلطة التحقيق ، وعلى أثر هذه المحادثة التليفونية طلب النائب العام الدكتور سامى كمال لسماع

أقوال ولما سئل عن واقعة السيارة قال : انه في الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس «يوم الحادث» اتصل بى عزيز المصرى باشا تليفونيا وبلغنى أنه سيحضر قبيل منتصف الليل لزيارتى فى منزلى وفى الموعد حضر وبلغنى أنه اعتزم السفر الى الاسكندرية مع جماعة من اخواته فى سيارتهم ، على ضوء القمر ، وأنهم سيحضرون الآن لأخذه وقال لى أنه ترك سيارته أمام باب منزلى لأبقئها عندى فى الجراج ، حتى يعودوا من الاسكندرية وسلم لى مفاتيح السيارة وصافحنى ، وانصرف وقد أعطيت المفاتيح بعد ذلك الى سائق سيارة شقيقتى وكلفته أن يودع السيارة الجراج حتى يعود من الاسكندرية غير أننى دهشت عندما اطلعت فى جريدة الأهرام بعد ذلك بيومين ، على خبر محاولة عزيز المصرى باشا الهرب الى الخارج وقدم الدكتور الى المحقق مفاتيح السيارة .

❦ « وجد المحققون مع الاستاذ عبد القادر رزق ، الذى اختفى بمنزله عزيز المصرى باشا وزميله خطابا موجهاً منه الى الاستاذ فتحى رضوان ، يطلب أن يذهب الى مكتب كوك للسياسة ليتسلم منه ما عساه يكون لديه من بريد وصل لعزيز المصرى بوصف الأستاذ فتحى وكيلاً يحمل وثيقة توكيل هذا مع ان عزيز المصرى يعرف - بلا ريب - أن أى بريد له فى أى مكان ستحرص سلطات الامن على وضع يدها عليه وأن محل كوك الانجليزى وانباء الطائرة وسقوطها ، على كل لسان ، سيرفض تسليم محامى عزيز المصرى البريد الخاص به مهما كانت صفة الوكالة عنه ثابتة رسمياً وقانونياً » كما يقول الاستاذ فتحى رضوان : « لم يكن هذا هو التصرف الوحيد ، الغريب من عزيز المصرى باشا فى هذه القضية ، أن وكيل النائب العام الذى حقق فى هذه القضية حدثنى عن محتويات حقائب عزيز المصرى التى وجدت فى الطائرة والثى عجز عن حملها بطبيعة الحال فقد ضمت هذه الحقائب من أدوات التجميل وغيرها مما أضرب عن ذكره كأن الفريق عزيز باشا ذاهب الى رحلة استمتاع واستجمام فى الخارج ولولا هذه الحقائب الضخمة لما عرفت السلطات شخص رقيقه حسين ذو الفقار وعبد المنعم عبد الرؤوف ولنجيا فى الغالب من الحبس والمحاكمة » .

وأستدرك قائلاً : قد لا يكون ما رواه ، وكيل النائب العام للاستاذ فتحى رضوان صحيحاً - وقد يكون ذلك من قبيل المبالغة فى النيل من عزيز المصرى خاصة وأنه - كما سبق أن قلت فى الفصل السابق - تعرض لحملة صحفية عنيفه !

وكان من أقسى ما تعرض له عزيز المصرى باشا مقال تحت عنوان « حديث مع عزيز المصرى باشا » نشرته مجلة آخر ساعة المصورة فى ٢٥ مايو ١٩٤١ ، أى بعد وقوع حادث الطائرة ببضعة أيام ، وقبل القاء القبض عليه بأسبوعين ، وقد جاء فى ذلك المقال : « ان عزيز المصرى وافق على أن يكون محمد صالح حرب باشا وزيرا للدفاع فى وزارة على ماهر باشا لأن صالح باشا يحترمه كثيراً وينظر

اليه كما ينظر التلميذ الى أستاذه ، ولأنه لا يفهم كثيرا فى شؤون الحرب ، فسوف يعتمد عليه كل الاعتماد » .

وعن على ماهر باشا قال عزيز المصرى - والعهد على الراوى - « لقد أكد لى على ماهر باشا عندما ألف وزارته اننى سوف أكرن الكل فى الكل ولكن على ماهر باشا أراد - بعلم تأليف الوزارة - أن يظهر للناس انه الكل فى الكل ، ولذلك فهر يعمل على أن يركع غيره أمامه ، لكى ينسلق على ظهورهم وقا ، معنى على ماهر من أن اتصل بالانجليز الا عن طريقه وعندما جاء مستر ايدن لزيارة مصر لأول مرة أردت مقابله ولكن على ماهر باشا منعنى من الاتصال به فقد خشى أن أقابله فيعجب بشخصيتى ويعود الى لندن ويؤلف من الوزراء البريطانيين جبهة تنادى بأنه يجب أن يحكم مصر فى وقت الحرب رجل مثل عزيز المصرى .

وعن العلاقة بين عزيز المصرى باشا والانجليز قال عزيز المصرى أيضا - والعهد على الراوى - انهم يهتموننى باننى أحب الألمان ، وأنا أحبهم حقا ، فقد سافرت الى برلين فأكروها وفادتى واعترفوا بعظمتى كقائده من القواد ، المعدودين وأنا معجب بالجيش الألماني ، ولكن اعجابى هذا لا يصح أن يكون سببا للخلاف بينى وبين الانجليز . وقد كانت علاقتى بالجنرال كورنوال حسنة جدا ، وكانت علاقتى حسنة كذلك بالجنرال مكريدى حتى انه كثيرا ما كان يزورنى فى دارى مع زوجته ويتناول على مائدتى الطعام بل كان يرسل الى نصف ما يصطاد من الطيور ولكن حدث بعد ذلك ، ان أوقعوا بينى وبينه فكان ما كان من الخلافات والأزمات .

وقد التقيت عند تعيينى فى الجيش بالسير مايلز لامبسون ، السفير البريطانى فقال لى : لماذا لا نتقابل كثيرا ؟ فقلت له : اننى أسكن فى ضاحية عين شمس ، ويمكنك ان تزورنى فى أى وقت تشاء ولكنه لم يزرنى ، وعندما يبدى كاتب المقال اعجابه بمنزل عزيز باشا ، ويحديقته التى تبغ مساحتها أربعة أفدنة قال عزيز باشا - والعهد على الراوى أيضا - أنا لا يهمنى الوجاهة ، ولا الشرف لقد عشت سنوات فقيرا معدما ، كنت لا أكل الا العيش الناشف وكنت لا أجده بطانية واحدة ، تقينى من البرد .

وعن ابنه قال عزيز المصرى - والعهد على الراوى أيضا - لقد أرسلته مع قرينتى الى أمريكا وأنا أرسل اليهما شهريا ، ثلاثة أرباع مرتبى ، وقد أرسلتهما الى هناك لأن جميع أفراد عائلتى فى مصر يكرهوننى ويحقدون على ، ولذلك فقد أرسلت ابنى الى عائلة والدته الأمريكية حيث يجد بينهما العطف والحب والحنان » .

● قبل هرب عزيز المصرى باشا بأبام ، وكل اثنين من المحامين للعناية بمنزله فى عين شمس وتحصيل ايجاره وايداع الايجار ببعض المصارف وقيل

أيضا انه عثر أثناء تفتيش منزل عبد القادر رزق ، على طائفة من الملابس الخاصة بالمشايخ المرجح أن المتهمين كانوا ينوون ارتداءها للتنكر ، وقيل أيضا ان عزيز المصرى باشا طلب من النيابة ، تحويل المبلغ الذى صادرتة النيابة - عند اعتقاله - وقدره ١٤٥٠ جنيه الى أحد المصارف الكبرى أو تسليمه الى محاميه لكي ينفق منه عليه أثناء مرضه .

● ربما كان الاستجواب الوحيد الذى قدمه النائب محمود فهمى النقراشى باشا ذلك الخاص بعزيز المصرى باشا والذى أراد به استجواب رئيس الوزراء - فى ٢٦ مايو ١٩٤١ - عن مسئولية الوزارة فى حادث عزيز المصرى باشا وزميليه .

وأقول ربما كان الاستجواب الوحيد لأننى لم أجد حتى عام ١٩٤١ استجوابا للنقراشى باشا وقد آكون مخطئا فى ذلك وأرجو من البرلمانيين القدامى تصحيح معلوماتى تلك ان كانت غير صحيحة .

فى جلسة ٢٦ مايو ١٩٤١ ناقش مجلس النواب تحديد موعد لمناقشة ذلك الاستجواب ، وطلب ، رئيس مجلس الوزراء حسين سرى باشا ، ان تكون المناقشة بعد اسبوعين ، وقد حاول النقراشى باشا ان تكون المناقشة بعد بضعة أيام ولكن رئيس الوزراء أصر على ان يعطى مهلة اسبوعين ، فلما سأل النقراشى باشا ان يوضح أسباب طلب التأجيل ، قال رئيس الحكومة سبب طلب التأجيل اننى أستعد لمناقشة الاستجواب والوقت الكافى لذلك اسبوعان .

وفى جلسة ١٠ يوليو ١٩٤١ بدأ محمود فهمى النقراشى باشا الكلام ، بأنه فى أوائل هذا العام - عام ١٩٤١ - عثرت بعض السلطات عند أحد الأسرى على صورة من خطة حربية تتعلق بمصر ، والى الآن لم يعلم أحد نتيجة التحقيق الذى دار حول هذا الموضوع ، وكل ما نعلمه ان منزل عزيز المصرى باشا قد فُتس . وقد كشف هذا الحادث - كما قال النقراشى باشا - عن خلل جسيم فى وزارة الدفاع ، ودل على ان الأعمال فيها تسير على غير الوضع المرضى ، وكان المفروض ان تتنبه الحكومة الى ذلك .

ثم فوجئت البلاد بنبا فرار عزيز المصرى باشا وضابطين من سلاح الطيران المصرى وقد روعت البلاد لهذا الحادث لأنها حريصة على الا ينتشر الفساد .

ويقاطع الأستاذ محمود سليمان غنام ، محمود فهمى النقراشى طالبا منه ملاحظة القضية المنظورة .

وقال رئيس المجلس : أرجو من النقراشى باشا عدم التعرض لموضوع القضية .

واستأنف النقراشى باشا الكلام ، فقال : كان عزيز المصرى باشا موضع الريبة .

ووقف عبد الملك حمزة بك ، واقترح تأجيل الاستجواب بسبب القضية .

وقال رئيس المجلس : أنا تكلمت مع النقراشى باشا فى هذا الشأن ووعده أنه لن يتعرض للقضية وأيد الأستاذ محمود سليمان غنسام اقتراح عبد الملك حمزة بتأجيل الاستجواب حتى لا يؤثر النقاش فى المجلس على القضية .

وقال رئيس المجلس : أنا ألفت نظر المستجوب الى ما قاله بعدم التعرض للقضية .

وقال النقراشى : كان عزيز المصرى باشا موضع الريبة وفتشت الوزارة منزله وكانت الأقوال التى تنقل عنه تسنوجب مراقبته بالرغم من ذلك فقد اتصل عزيز المصرى باشا بضابطين . . وقاطعه رئيس الوزراء قائلا : الحوادث انتهى تذكرها محل تحقيق ، فرد النقراشى : اليس لهذا التحقيق من نهاية ؟

وقال رئيس الجلسة : اذن يؤجل الاستجواب وتأجل نظر الاستجواب . وانتهى التحقيق .

وفى ٣ - ١٠ - ١٩٤١ أصدر الفريق ابراهيم عطا الله باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى أمرا بتأليف مجلس عسكرى عال للنظر فى قضية الفريق عزيز المصرى باشا وزميليه .

ونص هذا الأمر على ان يؤلف المجلس من حضرات : اللواء عبد الحميد حافظ باشا رئيس الامدادات والتموين رئيسا ، واللواءات على الشريف باشا مدير الفرقة العسكرية ، وأحمد ناشد باشا قائد المنطقة الجنوبية ، وشاكر منصور الروبى باشا مدير سلاح خدمة الجيش ، وأحمد زكى الحكيم باشا مدير مصلحة الحدود والاميرالاي أحمد الصاوى بك مدير سلاح الاشارة الملكى والاميرالاي محمد حمدى بك قائد لواء الأساس ، أعضاء . واختير الأستاذ حسن طنطاوى النائب بقلم قضايا الحكومة والاميرالاي حسن محمود بك القائد الثانى لسلاح المدفعية للقيام بمهمة نائب الأحكام ، على ان يتولى الأستاذ محمد غالب عطية وكيل النيابة مهمة المدعى العام . وتقرر ان تكون جلسات المجلس العسكرى العالى علنية بقاعة المحاكمات بالكلية الحربية .

وأصدر فى نفس اليوم النائب العام عبد الرحمن الطوير باشا قرارا باطلاق سراح الأستاذ عبد القادر زرق أفندى صاحب المنزل الذى كان مختفيا فيه عزيز المصرى باشا ، وقبض عليه فيه .

وقد تساءل البعض ، لماذا لم يقدم الفنان عبد القادر زرق الى المحاكمة بعد أن دام اعتقاله خمسة أشهر للتحقيق معه فى شأن اخفائه عزيز المصرى باشا وزميليه الطيارين فى منزله بتهمة الاخفاء .

وكان الرد القانوني على ذلك التساؤل انه لم يكن في القانون المصرى عقوبة لمن يخفى متهما قبل ثبوت الجريمة عليه ، ولما كان عزيز المصرى باشا ، وزميله لم يقدموا للمحاكمة ، ولم يثبت القضاء ادانتهم ولم يحكم عليهم بعقوبة من العقوبات فان اخفاء الأستاذ عبد القادر رزق لهم لا يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون : القانون يعاقب على اخفاء مجرم بعد ثبوت الجريمة عليه ، أو مساعدته على الهرب ، وقد ظهر من التحقيق الذى أجرى معه انه لا صلة له بالحادث الذى أتاه عزيز المصرى باشا وزميله ، ولم يعلم عنه شيئا كما انه تورط فى اخفائهم وقد قدرت النيابة هذا التورط ، وقررت عدم اذنته ، بل لقد تسلم عمله كمدرس فى مدرسة الفنون الجميلة عقب الافراج عنه .

وكانت التهمة الموجهة الى عزيز المصرى باشا اغراء ضابطى طيارين على الهروب وعلى سرقة طائرة حربية ، وعلى عدم اطاعة الأوامر ، وعلى استعماله الطائرة بطريق الغش و .. و ..

وكانت التهم الموجهة الى حسين ذو الفقار : الهروب من خدمة الملك وانه الذى ساعد بالتحفظ على الطائرة الحربية التى استعملت فى حادث الفرار باعتباره كان ضابطا عظيما ليلة الحادث فى المطار استعملها بغير حق فى مصلحة غير أميرية وسرقة مهمات أميرية « طائرة » وانه أتى فعلا ضارا ضد النظام ، والضبط والربط بأن سهل لعزيز المصرى باشا الدخول فى المطار ومعرفة سر المرور وسهل لشخص خارج الأحكام العسكرية ، وهو الضابط الطيار عبد المنعم عبد الرؤوف بالاشتراك فى قيادة طائرة فى الأحوال غير المصرح بها .

وكانت تهم عبد المنعم عبد الرؤوف مساعدته للضابط الطيار حسين فى الهروب باشتراكه فى قيادة الطائرة معه وإهماله فى اطاعة الأوامر وإخلاله بحسن النظام والضبط ، والربط بركوبه طائرة غير تابعة للسرب الذى يقوده ، وإهماله فى اطاعة الأوامر بعدم حضوره فى اليوم التالى الذى كان قد عين فيه ضابطا عظيما ، لمطار الماطة و ..

وكان شهود الاثبات ١٨ شاهدا من بينهم شاهد انجليزى قال فى التحقيق : ان عزيز المصرى باشا من أشد أنصار النازية ، وانه قال له قبل حادث فراره ، انه ينوى السفر الى أمريكا !

كانت محاكمة عزيز المصرى باشا أول محاكمة من نوعها فى تاريخ الجيش المصرى فلم يسبق ان حوكم ضابط برتبة فريق على تهمة من هذا القبيل التى اتهم بها المصرى باشا ، كما انه لم يسبق ان حوكم ضابط عظيم فى رتبته أمام مجلس عسكري عال منذ عرابى باشا حتى منتصف أكتوبر ١٩٤١ وقد جلس عزيز المصرى فى الجلسة الأولى الى يسار محاميه وقد أقسم رئيس المجلس

العسكري العالى وأعضاؤه أمام نائب الأحكام وفضيلة امام الكلية الحربية الذى وضع أمامهم المصحف الشريف وكان القسم كالتالى :

أقسم بالله العظيم ، باتنيائه الكرام ، وبكتابه هذا اننى فى محاكمتى هذا المتهم أمام هذا المجلس أسلك سبيل العدل والحق بمقتضى البينات وانى اتبع العدالة على مقتضى قانون الأحكام العسكرية المعمول به الآن ، بدون مراعاة الغرض أو الميل أو الهوى وأقسم به بسبحانه وتعالى أيضا أنى لا أبوح بحكم هذا المجلس الى ان يصدق عليه قانوننا وانى لا أفشى ولا أبوح قط فى أى وقت من الأوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من أعضاء هذا المجلس مهما كاتب لأسباب مالم تقض على بذلك الواجبات الشرعية والله على ما أقول وكيل .

والجدير بالذكر انه عندما عرض على عزيز المصرى باشا - قبل الجلسة - اهماء المحامين الذين تطوعوا للدفاع عنه قال : أرجو الا يكلف اخوانى أنفسهم مشقة الدفاع عنى ، فانى وطدت العزم على أن أدافع عن نفسى وأنا رجل درست القانون ودرست النظم العسكرية ، وأستطيع أن أقول كل شيء ، فلما قيل له ان العادة جرت على أن يعاون المحامون المتهم مهما كانت صفته سلم بالأمر !

وقبيل الجلسة ، كلما سئل عزيز المصرى باشا عن الحادث كرر ما كان يقول دائما فى التحقيق . . . حادث انتهى بالفشل فلا معنى للكلام فيه ، وعندما كان البعض يسأله عما اذا كان قد توقع سقوط الطائرة ، كان يجيب لا ولكن سقوطها دلى على ان من الخطأ ان يسند رئاسة سلاح الطيران لرئيس غير فنى فلا يمكن الطيارين أن يتدربوا على القيام بالأمور المستعجلة .

ولأنه بدأ هزىل الجسم ، ضعيف البنية سأل حافظ رمضان باشا : هل تشعر بشيء ! فقال بصوت قوى : أنا لا أخشى العدالة ولا تضايقتى المحاكمة فقد مرت بى شدة كثيرة وأحوال مختلفة أمام المجلس العسكري العالى فى تركيا فلم يضايقتنى ذلك وانما ضايقتنى اننى قمت بعمل فأصبت فيه بالفشل .

وعندما جاء البكباشى الدكتور صصادق عجرة ليكشف عليه طبييا لتقرير ما اذا كان قادرا على المحاكمة أم لا كما يقضى بذلك القانون العسكري أبى عزيز المصرى أن يخلع ملابسه لإجراء الكشف الطبى عليه وقال : أنا صالح للمحاكمة وقادر عليها والمهم سلامة الرأس والفكر ، فان المفكرين وكبار الكتاب والعلماء كانوا فى القرون الوسطى وفيما مضى من الزمان يؤلف بعضهم كتبه ، أو يضع نظريته أو رسالته وهو مصلوب على الجدران ، أو معلق فى الأشجار ومع ذلك لم يقل أحد منهم انهم كانوا غير صالحين للحديث والتفكير وليست المحاكمة تتطلب أكثر من الحديث والتفكير .

وعندما قال له الدكتور عجرة : ولكن وزنك نقص ١٢ كيلو جراما وهذه علامة خطيرة عند الأطباء : قال : نعم نقص جسمى ١٣ كيلو جراما ولم ينقص

ذهني ولا فكرى شيئا ، وفي استطاعتي حضور الجلسة والاشتراك في كل ما يدور فيها .

وطالب المحامون بالتأجيل ، وأصر عزيز المصرى على الفصل فى القضية بسرعة وقد حدث عندما دخل عزيز المصرى باشا قاعة الجلسة ، ان نظر الى عدد الحاضرين وكان العدد لا يشغل أكثر من ثلث المقاعد فهز رأسه قائلا :

أين الأمة المصرية ؟ هل هؤلاء كل البلد ؟

وعارض عزيز المصرى باشا الطلب الذى تقدم به الدفاع عنه بخصوص الافراج عنه لأنه لو فرض وأفرجت المحكمة عنه لاعتقله البوليس فى اليوم التالى ولأرسله الى معتقل الزيتون مع بقية المعتقلين السياسيين . ثم قال : لا لزوم ، اذن للافراج لأنى سأنتقل من اعتقال الى اعتقال .

وفى نهاية الجلسة الأولى تمنى عزيز المصرى ان يحضر أصدقائه ومعارفه الجلسات ، بل تمنى أن يشهد الجمهور المصرى محاكمته ويستمع الى كلامه ، ودفاعه عن نفسه ثم ليحكم فيما بعد ، هل هو سارق أم خائن كما يقولون ، أم انه بىء .

وقد نشرت الصحف أن الخلاف بين اللجنة الادارية للحزب الوطنى كان قد امتد الى دائرة الدفاع عن عزيز المصرى باشا فلقد كان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى من هيئة الدفاع عن عزيز المصرى ولكن بيانا أصدره الأستاذ ابراهيم رياض المحامى قال فيه : بينما كان المحامون يتفاهمون فى توزيع الدفاع أبدى الأستاذ حافظ رمضان باشا رغبته فى الا يجتمع والأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك فى الدفاع وقد بلغنا الأستاذ فتحي رضوان ان حافظ باشا يؤثر الانسحاب من القضية اذا حضر فيها الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فلما عرضت - ابراهيم رياض - الأمر على الأستاذ الرافعى أفضى الى انه يرى لمصلحة القضية أن يكون الانسجام تاما بين هيئة الدفاع اذا ظهرت الخلافات السياسية بهذا المظهر فانه يؤثر ان يعتذر عن عدم الحضور فى القضية راجيا للدفاع كل توفيق فيها .

كان هذا بيان الأستاذ ابراهيم رياض ، الذى نشرته الصحف فى ٨ - ١٠ - ١٩٤١ غير ان حافظ رمضان باشا قد نفى - فى المصور ١٧ أكتوبر ١٩٤١ - انه أبدى عدم رغبته فى التعاون مع عبد الرحمن الرافعى ، وقال انه طلب من الأستاذ ابراهيم رياض أن يدعو عبد الرحمن بك للحضور معنا للتداول والدرس فأبدى عدم موافقته على الحضور فقلت له - للأستاذ رياض - مادام هو لا يريد أن يحضر معى ، ويتعاون فى دراسة القضية ، فانا كذلك لا أريد ان أتعاون معه .

» وللحديث بقية حيث ننشر لأول مرة ما رواه حسين ذو الفقار صبرى لكاتب هذه السطور عن كل ما يتعلق بقضية هرب عزيز المصرى باشا وزميليه حسين ذو الفقار صبرى ، وعبد المنعم عبد الرؤوف .

لأول مرة : الحقيقة في قصة هروب عزيز المصري

عندما بدأت الكتابة عن قضية فرار عزيز على المصري باشا ، وزميليه ، تلك التي شغلت الرأي العام المصري ، والرأي العام العربي ، بل الرأي العام العالمي توجهت برجاأ خاص الى قائد الجناح « السابق » حسين ذو الفقار صبرى باعتباره - أطال الله حياته - الشاهد العدل في هذه القضية لأنه من جهة ، رفيق عزيز المصري باشا ، في هربه ، ولأنه من جهة أخرى الطيار الذى قاد الطائرة التى استقلها عزيز المصري باشا من مطار الماطة والتى سقطت قرب قلوب .

وفى نفس اليوم ، الذى صدر فيه « المصور » حاملا ذلك الرجاء اتصل بى السيد حسين ذو الفقار صبرى مبديا استعدادة ليقول - كما طلبت منه - كلمة التاريخ ، فى تلك القضية خاصة بعد ان اختلفت وجهة النظر ، التى أبداهها عزيز باشا فى التحقيق ، من أجل توريط برطانيا فى القضية عن وجهة النظر الحقيقية والواقعية .

وحتى يكون لكلام حسين ذو الفقار صبرى أهميته التاريخية باعتباره وثيقة من الوثائق التى أحرص على تدوينها فى محاولتى الجديدة - محاولة إعادة كتابة التاريخ المصرى - طلبت من سيادته ان يسجل ما يريد ان يقوله كتابة ، ففضل ، وهو الأديب الأريب ، صاحب الأسلوب المميز - بتلبية طلبى .

وفى لقاء فى مكتبى بدار الهلال ، سعدت به كثيرا ، تسلمت منه ماكتبه .

ودار حديث طويل استغرق أكثر من ساعتين استوضحت فيهما منه بعض الأمور الغامضة على ، كما وجهت اليه ، بعض الأسئلة التى تدور فى ذهنى ، متعلقة بالعمل الوطنى ، فى تلك المرحلة الهامة من تاريخنا الوطنى .

وكانت من بين تلك الأسئلة مثلا : لقد كنت عندما اشتركت فى هذه العملية متزوجا منذ سبعة أشهر ، ركنت وزوجتك ، تنتظران مولودا جديدا اثم تفكر ، وأنت تقوم بتلك المغامرة فى زوجتك ، وفى طفلك الذى لم يولد بعد ، وفى والديك ؟ فقال : كان الشعور الوطنى بل الواجب الوطنى ، فوق الزوجة والطفل ، والأسرة ، ما قيمة أولئك بالنسبة لـعمل نراه مقيدا ، للبلد ، ولا تنسى اننا كنا على ثقة مطلقة من النصر ، ولهذا كنا متاكدين من ان غيبتنا لن تطول واننا لا بد محققون ما كنا نسعى اليه لخدمة بلدنا •

ومن بين ما سمعته من حسين ذو الفقار صبرى حول حادث ، الطائرة ان عزيز على المصرى باشا - ومن منزل الأستاذ شوكت التونى رحمه الله - اتصل بحسنى الزيدى باشا فى صبيحة يوم الحادث ليسأله هل حدثت غارة جوية على العاصمة فى الليل فلما نفى له الزيدى باشا وقوع غارة جوية أيقن ان قيادة الجيش لا تعرف شيئا عن سقوط الطائرة وانها لا تزال تغط فى نومها العميق ، وقد كان مما أسعدنى وأنا أقرأ ما كتبه حسين ذو الفقار صبرى ، اننى وجدته متفقا تماما مع ما أؤمن به جيدا وهو أن ما يدور فى التحقيق بالنسبة للقضايا السياسية ، وما يجرى فى المحاكمات السياسية ، على السنة الادعاء أو النيابة العامة أو الدفاع قد يختلف الى حد كبير عن الحقيقة •

ولعل القارىء ، فى شـسوق - بعد هذه المقدمة - الى قراءة ما كتبه حسين ذو الفقار صبرى ، الشاهد ، العدل بل شاهد التاريخ الوحيد الكفيل بازاحة كل غموض عن حادث هرب عزيز المصرى وحسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف :

كتب حسين ذو الفقار صبرى يقول :

صبرى أبو المجد •

أما بعد التحية فقد أطلعت على كلمتكم برجاء اماطة اللثام من ملابسات فضية عزيز المصرى •

وانه ليدهشنى ان تظل ظروف نك القضية مجهولة حتى الآن فاننا وان كنا جميعا - وأعنى بذلك الأطراف المعنية - قد تذرعنا بالكتمان خلال فترة طويلة لأسباب من حرص غير خافية ، فاننا تخلينا عن تحفظاتنا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو، وانى شخصا كثيرا ما سئلت فأجبت فى حدود اهتمامات من كان يعينهم الأمر حتى اعتقدت ان لا مجال لمزيد •

ان الملابسات والظروف التى أحاطت بتلك القضية كثيرة ومتشعبة ولا يمكن ان أجزم بصدقها أو دقتها الا فيما يتعلق بتلك التى عايشتها فعلا بالاضافة الى التفسيرات التى تراءت الى - من مصادر أعتقد أنهم كانوا ثقة - عن تطورات كنت أجهل مسبباتها •

جاءنى زميلى الطيار أول عبد المنعم عبد الرؤوف صباح يوم ما يعرض على مقابلة الفريق عزيز المصرى لأمر هام فوافقت على الفور وتوجهنا الى حيث كان يفيم • ولم يتردد اطلاقا - رغم انه لم يكن بينى وبينه سابق معرفة - فى ان يخطرنى بما كان يريد •

كان الانجليز يضيعون عليه الخناق بينما تلح عليه ضرورة مغادرة البلاد الى حيث القوات الألمانية ، فان خلاص مصر من الاحتلال الانجليزى يجب ان يتم فى ضوء من هبة مصرية يكون لها شأنها ، اما ان نقبع دون حراك بينما القوات الألمانية تواصل زحفها صوب مصر • فان انتصارها المحتمل - دون مساندة فعالة منا - لن يعطينا حق المطالبة باستقلال كنا جميعا نصبو اليه ، انما تصبح بلادنا ، التى سوف يقتتل على أراضيها الطرفان ، بمثابة اسلاب هى من حق المنتصر وحده دون غيره ، فلا نجنى الا استبدال المستعمر الألمانى بسلفه الانجليزى •

كان علينا أن نقوم بدور ايجابى حتى نصبح شركاء بل حلفاء فى المعركة. جديرين بأن تكون لنا حقوق •

وأفاض عزيز المصرى فأوضح لى كيف ان الفرصة أصبحت مواتية بعد اندلاع ثورة رشيد عالي الكيلانى فى العراق ، فلو نجحنا فى التنسيق بيننا وبينهم فى هذا الوقت بالذات حيث القوات البريطانية مستتة الجهود بين شرق وغرب ، فانه يمكننا الاتفاق مع القادة الألمان على شن هجوم مكثف فى الصحراء الغربية بالتنسيق مع تحرك تشكيلات فدائية مصرية وظيفتها ضرب وتخريب المواصلات الخلفية البريطانية فتنهار الجبهة نتيجة لقطع الامدادات من وفود وذخيرة علاوة على اضطراب شبكات الاتصال التى تغذيها بالمعلومات والتعليمات •

ولما سألته عن مدى استعداد تلك التشكيلات الفدائية طمأننى الى انها جاهزة فعلا ولا ينقصها الا توجيه اشارات سبق الاتفاق عليها ، ثم أخطرني فى مقابلة تالية بأن حلقة الاتصال بينه وبين تلك التشكيلات الفدائية تتركز فى شخص اليوزباشى أنور السادات • وكنت أعرفه جيدا فهو زميل فى الدراسة بالكلية الحربية ، وان كنت لم أره منذ تخرجنا •

اقتنعت فوافقت ولكننى طالبت بهامها الى خمسة عشر يوما حين يحل دورى فى رئاسة نوبات الحراسة الليلية فأصبح « ضابط عظيم » المطار - كما كانوا يقولون - ثم ان الطائرات التى تحت امرتى كانت على وشك التوقف لاجراء نفاتيش الصيانة الدورية ، وكنت بحاجة الى سلامة اعداد الطائرة التى بوسعها الاضطلاع بتلك المهمة •

كانت الأسراب التى أعمل بها هى الوحيدة التى تضم الطائرات طويلة المدى - أسراب المواصلات كما كانت تسمى - منها سرب الطائرات المخصصة

لتنقلات الملك السابق فاروق والتي كانت تقع تحت مسئوليتي المباشرة ، وتلك ميزة تتيح لي الاقلاع فوراً بأي من تلك الطائرات - دون ائذار مسبق - بحجة قيامها بمأمورية سرية لحساب السراى ، وكان الملك السابق فاروق قد قام فعلا بسبع رحلات خاطفة من القاهرة الى الاسكندرية وبالعكس ، ابان أزمة وزارة على ماهر ، وكنت فى كل مرة على متن الطائرة التى أقلته بوصفى الطيار المناوب .

وتم الاعداد للاقلاع فى الوقت المحدد بطائرة ذات محركين من طراز « انسون » ، ولكن كانت تواجهنى عدة مشاكل ، أهمها ان تلك الطائرة - رغم أنها كانت تتمتع بأبعد ما تملك من مدى - ما كان بوسعها ان تتفادى تماماً خطوط المواجهة النى فى جبهة القتال ، فهى معرضة لأن يتصيداها أى من الفريقين .

كانت القوات الألمانية قد تخطت مدينة طبرق ، فطوقتها من جميع الجهات تمهيداً لاقتحامها فى وقت لاحق ، لم نكن نلرى متى يحين ، وأقصى ما كان بوسع تلك الطائرة ان تفعل هو الالتفاف جنوبى الخطوط المحصنة للقوات البريطانية ثم الهبوط قبل نفاذ الوقود فى تلك المنطقة التى تحيط بمدينة طبرق حيث القتال على أشده ، ولا وقت لأى من الطرفين ، طالما لم يصل لأى منهما أخطار مسبق ، التريث حتى يتم التحقق من هوية تلك الطائرة المجهولة التى سوف يلتقط. طيفها فجأة فى غبشة الليل على شاشات الرادار هنا أو هناك ، وانما بفرض عليهم مبدأ السلامة أولاً اعتبارها «عادية» ومن ثم هدفاً حلالاً للمدافع المضادة للطائرات . وافقنى عزيز المصرى على تعديل وجهتنا فلا نحاول الوصول الى الخطوط الألمانية فى الصحراء الغربية ، وانما الاتجاه الى بيروت ، فهى تحت هيمنة حكومة فيشى التى استسلمت للألمان ، ومن ثم فانه يسعنا فور التفاهم مع ممثلى القيادة الألمانية التى هناك سرعة التوجه الى بغداد بغية التنسيق مع حكومة رشيد على الكيلانى .

وما كان بوسعى الوصول الى مطار بيروت فى ظلمة الليل دون اخطار مسبق حتى تعد لنا أجهزة الاضاءة التى نكفل سلامة الهبوط ، فقررنا ان نقلع بالطائرة بحيث نصل الى بيروت مع تباشير الفجر فتستبين أماننا معالم المطار .

وقد ترتب عن ذلك عثور السلطات بعد سقوط الطائرة على الخريطة المستخدمة لأغراض الرحلة . وقد ظهر بها خط رسم خفيفاً استطلاعاً لظروف الاحتمال الأول من حيث تحديد المسار من القاهرة الى المنطقة التى هى جنوبى مدينة طبرق ، وتتركز حول ذلك الخط تساؤلات المحققين ، وكانت الاجابة مع تصنع شعور من دهشة بالغة الادعاء - اذ كان الخط المرسوم واهيا لا يكاد يبين حتى اننى لم ألاحظه اطلاقاً - بأن : الاحتمال القائم أن يكون أحد الطيارين بالسرب قد عمد الى قياس المسافة التى يتعين على الطائرات الألمانية قطعها بغية الاغارة على المطارات المحيطة بالقاهرة ، أما عن الرحلة التى كنا نزمع القيام فعلا

فقد كان مسارها مسجلا على الخريطة بأشد ما يكون من عناية ووضوح من القاهرة الى بيروت عبر دمياط ، حتى نتفادى ازعاج الدفاعات البريطانية لو اتجهنا الى بيروت مباشرة فنحلق عبر شمال منطقة القناة . وتلك هي التفسيرات التي تمسكت بها خلال التحقيقات فيما يتعلق بذلك النقطة بالذات .

أما عن الرحلة نفسها فما كان يساورنى قلق أول الأمر من أن تربص بنا ، عبر مسارنا الجديد من القاهرة الى دمياط ، وحدات المدفعية المصرية المضادة للطائرات التي نيط بها الدفاع عن مدن الدلتا وخطوط المواصلات الحيوية من سكك حديدية وطرق أو جسور على فرعى نهر النيل ، فهي تعتمد على معاونة وحدات الكشفافات الضوئية التي سوف تظهر لها بوضوح ان الطائرة تحمل الشارات التي تثبت هويتها المصرية ، كان يصلنا - مرة كل اسبوعين - كشف باشارات تعارف ضوئية مكونة من حروف « مورس » - كذلك المستخدمة فى الاتصالات التلغرافية - تتغير من ليلة الى أخرى ، هي بمثابة « كلمة سر » تجيز لنا المرور دون التعرض لقصف من المدفعية المضادة للطائرات .

الا أن كشف الاشارات الجديد تأخر وصوله عن موعده المحدد - صباح يوم الخميس - وعبثا حاولت استقباله ، ولكن دون الحاح حتى لا أثير الظنون ، فلا مناص اذن من الاقلاع بطائراتنا حين يحين الليل وليس معى « كلمة السر » التي سوف تطالبنى بها الدفاعات الأرضية .

ثم مشكلة ثالثة هي التي تسببت فى سقوط الطائرة رغم ما بذل من عناية اطمئنانا على سلامة أجهزتها جميعا ، اذ بادر الانجليز بعد تفاقم الموقف فى الصحراء الغربية الى تشديد الرقابة على المطارات بوجه خاص . فيضاف الى مجبوعة الحراسة المصرية فى مطار ألماتة العربى - والتي كنت أتولى رئاستها - فى تلك الليلة - ضابطان بريطانيان ، نيط بهما التصدى لأى تصرفات تكون مثار اشتباه ، وكان لزاما على ان أتحاشى أى اصطدام والا فشلنا فى الاقلاع بالطائرة كما كنا نريد .

وعليه فقد عاينت المطار وحددت زاوية انطلاق الطائرة من جوف الحظيرة مباشرة ، بحيث تنبسط أمامها مسافة خالية تماما من أية عوائق أرضية لن تبين معالمها فى ظلمة الليل ومن ثم مسافة كفيفة بأن تمهد للطائرة الوصول ، فى أقل وقت ممكن ، الى السرعة التي تهينى لها القدرة على الاقلاع .

وجميعها ترتيبات ضرورية حتى أتحرك فور ادارة المحركات فاذا ما ننبه الضابطان البريطانيان وتوجها الى حظيرة الطائرات استطلاعا لأسباب تلك الضوضاء المنبعثة من دوران المحركات نكون قد أقلعنا فعلا .

ولكن سوء الحظ كان يتربص بمحاولات سفر عزيز المصرى جميعا ، فقد كانت محركات الطائرة « الانسون » مصممة بحيث يتحتم نزع الغطاء عن هياكلها لفتح دورة زيت التبريد ، ثم اعادة اغلقها قبل ادارتها .

وتم ذلك فعلا ، ولكننا ابتلينا فى تلك الليلة بأن الميكانيكى « النوينجى »
« أى الذى يفلح عليه الأمور فى نوبة الخدمة » كان يتسم بقدر من بلادة حس .

لاحظت أنه يسير وكأنه بعد نائم ، فأحثه على الاسراع ، ولكنه يتحرك
آليا عاجزا عن أن يفيق تماما ، وكنت قد أخطرتة مسبقا باحتمال ورود أوامر
بمسفر مفاجئ . فخشى من أن يسهو عليه فتح دورة الزيت قبيل الاقلاع ، ففعل
ذلك قبل أن ينام ، ثم عاد وأدار مفاتيح الزيت بعد إيقافه ضمن التسلسل
التلقائى لاجراءات الاعداد ، فأقفلهما وهو يظن أنه يفتحها .

وقد سئل فيما بعد أثناء التحقيقات ، فادعى بأنه لاحظ علينا الارتباك
فساورنه شكوك . فأقفل دورات الزيت عن عمد .

ولكننى استبعد ذلك تماما ، فقد قال ما قال طمعا فى أن يكون له من
المكافأة المرسودة للقبض علينا نصيب ، وإنما كانت تصرفاته ناتجة عن اقدمه
على تنفيذ برنامج متسلسل من اجراءات تتم تلقائيا ، قام بها بينما حواسه
فى حالة من تهويم . تتنازعها أسباب نوم لم ينحسر بعد سلطانه ، وبوادر من
افاقة لم ترق بعد الى نقطة كاملة .

ولو كانت الظروف عادية لأدرت المحركات فاخترت لمدة دقائق ونحن على
الأرض فى حالة ثبات ، فاكشف من خلال العدادات التى أمامى ارتفاع درجات
الحرارة عن معدلها المفروض ، فأوقف المحركات وأطلب من الميكانيكى إعادة فتح
الأغلفة للتحقق من مفاتيح الدورة الزيتية . ثم يعاد تثبيتها قبل ادارة المحركات
مرة ثانية .

عملية نستنزف من الوقت ما هو كفيفل بإيقاف الضابطى البريطانيين لو
كانا حتى فى « سابع نومه » فيأتيان إلينا قبل أن يتسنى لنا إعادة تجهيز
الطائرة للاقلاع ، مما يؤدى حتما الى اصطدام مسلح نقلب له أحوال المطار
راسا على عقب ، فتفشل الرحلة .

ما كان يخطر ببالي أن يرتكب ذلك الميكانيكى هذا الخطأ الفادح ، وهو
الذى باشر عملية الاعداد تلك للمرة « الواحدة بعد الألف » كما قد يقال ،
فما أن دارت المحركات حتى انطلقت بأقصى سرعة لا ألوى على شئ ، وما هى
الا نوان معدودة حتى حلفت بنا الطائرة ، وكانت الساعة قد جاوزت الواحدة
بعد منتصف الليل ، من صباح الجمعة الموافق ١٦ مايو ١٩٤١ .

ثم فوجئت بالاشارات الضوئية من مواقع الرقابة الأرضية تطالبنى بكلمة
السر التى لم أكن أعرفها ، فأرسلت ردى بالاشارة الضوئية التى كانت مخصصة
ليوم السابق ، لعل وعسى ، ولكن لم تجز عليهم الحيلة ، فتمتلئ السماء بأضواء
الكشافات تلاحقنى وسرعان ما تمكنت من تحديد موقعى ، ثم انطلقت المدافع

المضادة للطائرات بطلقة تحذيريه ، هزتنا هذا وشعرت أننا بصدد الانتقال الى مرحلة التصويب المباشر .

لم يكن أمامي الا أن أنقض بالطائرة الى أسفل ، غائصا بها الى أدنى ارتفاع ، فهو الاجراء الوحيد الذى يعوق الكشافات عن أداء عملها فتختفى عن مرصد المدافع المضادة ، بالفعل أفلت منها ٠٠ ورأيتها تمشح السماء فى كل اتجاه فى محاولات يائسة للامساك بى مرة أخرى ، ولكن هيهات فقد كنت أكاد ألامس الأشجار بطائرنى ، كما كان يتضح لى فى ضوء القمر الذى كان بدرا .

ولكن انحباس دورات زيت التبريد من المحركات رفع من حرارتها الى درجات قصوى فتشتعل فيها النيران ، وأصبحت الطائرة مهددة بالاحتراق ، وكلفت عبد المنعم عبد الرؤوف وكان يجلس بجانبى بأن يخطر عزيز المصرى ، الذى كان قابعا بمقعده الى الخلف منى ، يراقب ما يجرى دون أن ينبس بكلمة .

وأثنائى رده على لسان عبد المنعم عبد الرؤوف بأن أتصرف حسب ما تمليه الظروف بوصفى قائد الطائرة المسئول .

لم يكن هناك مناص من الهبوط فى أسرع وقت قبل أن تلتهم النيران الطائرة بمن فيها ، فتخيرت بقعة من أرض بدت فى ضوء القمر داكنة بعض الشيء ، مما يدل على أن بها مزروعات قد شبت الى ارتفاع معقول ، كفيلة بتخفيف الصدمة والحد من زحف الطائرة بعد هبوطها ، لو أنى أسقطت عليها بعد تقليل سرعتها الى أقصى حد ، فيما يسمى بطريقة **Pancake landing** وذلك بأن « تشعل » مقدمتها الى أعلى ، بنما يحف ذيلها الأرض حفا بعض الوقت ، وقد كان .

أما الذى لم يكن قد تبينته فى ضوء القمر فهى أسلاك الضغط العالى التى تغذى المنطقة بالكهرباء ، دون أن أشعر فقطعتها ، ولو أنها كانت لامست جسم الطائرة لصعقنا التبار فورا .

غادرنا الطائرة ولم يصب أحدا بخدش ، تحبط بنا شجيرات يانعة من موالج لم تصل بعد الى مرحلة الاثمار . لم أكن أدري أين كنا ، فان محاولات الافلات من الكشافات كانت قد اضطررتنى الى سرعة تغيير اتجاهى عدة مرات .

واجتزنا الحقول ونیدا حتى الطريق الزراعى الذى يحف بها ، فنصل الى مدينة صغيرة يلغها الظلام ، نتيجة لقطع الأسلاك التى تغذيها بالكهرباء كما علمنا فيما بعد .

ويصادفنا فجأة عابر سبيل ، علمنا منه أننا بمدينة قليوب ، وبسأله عزيز المصرى عن مركز البوليس ، فيصطحبنا الى منزل المعاون ، وهو ضابط بدعى الطليايوى .

وكان عزيز المصرى يعرفه ، فهو أحد تلاميذه حين كان مديرا لكلية البوليس ، فيوقظه ويدعى أننا قد تعطلت بنا السيارة على مسافة من المدينة فى طريق عودتنا من الزقازيق حيث كنا مدعوين لحضور حفل عقد قران ، ورجاه أن يهيئ لنا سيارة نقلنا الى القاهرة .

امتطينا « البوكس » التابع لمركز البوليس يقوده شرطى حتى ميدان الأوبرا فى القاهرة ، وكان علينا أن نجد مكانا نختفى فيه عن العيون ، فلبجأنا الى التمويه بأن ركبنا سيارة أجرة تلو أخرى ، متنقلين بين ميادين العاصمة ، ثم اتجهنا آخر الأمر الى منزل الأستاذ شوكت التونى المحامى ، فيخطره عزيز المصرى بما كان .

اقترح علينا شوكت التونى الاختباء لدى المثل المعروف عبد القادر رزق . وكيل وزارة الثقافة بعد قيام الثورة ، فهو من الشباب الوطنى ، وكان عزيز المصرى يعرفه ، ويعلم أيضا أنه على اتصال وثيق بالسيد أحمد حسين ، رئيس حزب مصر الفتاة ، فيساوره قلق من أن يكون تحت رقابة البوليس السياسى ، ولذا فقد توجهنا الى منزل البكباشى سعيد الألفى ، وكان على صلة وثيقة بعزيز المصرى ، فى محاولة أخيرة عله يدلنا على مخبأ يكون أكثر أمانا .

ولكن الوقت كان يمر سريعا فلم نجد مناصا من التوجه آخر الأمر الى منزل عبد القادر رزق فى امبابة ، الذى رحب بنا أيما ترحيب ، وكانت الساعة قد جاوزت الرابعة صباحا .

لم تتمكن السلطات من العثور علينا طيلة ٢١ يوما التزمنا خلالها بحرص زائد فلم يحاول أحدنا الخروج أو حتى التطلع من النوافذ ، ولكن يبدو أنه كانت قد فرضت فعلا بعض رقابة على تحركات عبد القادر رزق ، فيلاحظ أنه قد تزايدت كميات الطعام التى يحملها يوميا الى منزله ، فيعتقدون أنه قد أوى اليه السيد أحمد حسين « وكانت السلطات تطارده أيضا فى ذلك الوقت » .

هاجموا البيت بقوة يقودها البكباشى محمد ابراهيم امام فقوجثوا بوجود عزيز المصرى ، وما هى الا بضع ساعة حتى يصل الحكماء البريطانى . « فيتزباتريك » ليعاين بنفسه ذلك الصيد الذى كان أقض اختفاؤه بال الانجليز .

فان عزيز المصرى كان قد شغل وقتنا ما منصب مفتش عام الجيش المصرى ، وكان على علم بالمفاتيح الاستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية ، بل وبتوزيعات القوات القوات البريطانية هناك ، زار المنطقة فعلا قبيل انهيار فرنسا برفقة الجنرال الفرنسى فيجان ، قائد عام قوات الحلفاء فى ذلك الوقت - على ما أذكر - فى صحبة قادة الجبهة من البريطانيين .

وما كان عزيز المصرى راصيا بالقبوع فى المخبأ انتظارا لما قد تتطور عنه الاحداث . فما كانت هذه طبيعته . فيكلف عبد القادر رزق بالانصال بانور السادات - ولست أدري ان تم ذلك مباشرة أم عن طريق وسيط - سعيا الى تهينة فرصة جديدة للفرار عبر الخطوط البريطانية الى حيث القوات الألمانية فى الصحراء الغربية .

وعلمت فيما بعد ان اليوزباشى أنور السادات قد حاول فعلا تدبير وسيلة هروب جديدة ، فيقع اختياره على ضابط لم تحم بعد من حوله الشبهات - هو أحمد مظهر النجم السينمائى المعروف - مهمته الانطلاق بسيارة عسكرية تحت جنح الظلام من مواقع وحدته المراقبة حينذاك فى منطقة القناة ، فيأتى إلينا وينقلنا الى مكان ما على مشارف الصحراء الغربية ، ثم يعود الى وحدته قبل بزوغ الفجر ، فلا يشعر بغيابه انسان .

ثم مرحلة تالية اذ تجهز لنا وسيلة نقل أخرى فى اليوم التالى ، نستقلها عبر الدروب الصحراوية الى حيث القوات الألمانية .

ولكن سوء الحظ كان لنا مرة أخرى بالمرصاد ، فما يكاد ينطلق أحمد مظهر من منطقة القناة فى طريقه الى القاهرة حتى تنقلب به السيارة ويصاب بكسور ، وتلك قصة سمعتها بعد ذلك بسنوات . ولم أحاول التحقق من صحتها ، ولكن الذى أعلمه أنه كانت هناك اتصالات بين عزيز المصرى واليوزباشى أنور 'لسادات لم أعرف مضمونها وكانت تتم عن طريق عبد القادر رزق . فهو وسيلتنا الوحيدة حينذاك للاتصال بالعالم الخارجى .

وبعد اللقاء لقبض علينا جرت التحقيقات على نحو ما هو مسجل - أرجو أن يكون كذلك - فى الوثائق الرسمية ، ثم قدمنا للمحاكمة .

ولكن لم تستمر وأفرج عنا فجأة بعد استدعائنا لمقابلة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء الجديد بعد حادث اقتحام السراى فى فبراير ١٩٤٢ .

وقد أخطرني عزيز المصرى فيما بعد أن السبب الرئيسى فى الإفراج عنا يعود الى أنه رتب دفاعه على مفاجأة رأى العام بأن المخابرات البريطانية كانت قد اتصلت به سعيا الى حثه على القيام بوساطة شخصية لدى رشيد على الكيلانى حتى يفرغوا لمقاتلة الألمان فى الصحراء الغربية .

وكان عزيز المصرى قد رفض هذا العرض رفضا قاطعا ، ولكنه فى سبيل الدفاع ، عن نفسه أثناء المحاكمة كان يرمع الادعاء بأنه قد رأى القيام بتلك الوساطة آخر الأمر ، ولكن دون الاعتماد على السفر بعد موافقة رسمية بمغادرة البلاد حتى لا يقال انه يعمل وفق توجيهات بريطانية ، وانما بدافع من مصلحة نومية عليا تجاه الشرق العربى جميعا .

وقال عزيز المصري ان موقف الانجليز أصبح حرجا اذ علموا بالخط الذي بنوا انخاذه خلال المحاكمة ، فقد طلب رسميا مسئول المخابرات البريطانية الذي كان اتصل به كشاهد دفاع وخشوا أن تفسر أساليبهم بالانتواء والانتهازية ، اذ يتنصلون من تحمل مسئولية المواقف التي سبق واتخذوها .

وربما كان هذا أحد أسباب الغاء المحاكمة ، ولكنى أعنفد أن الاعتبار الرئيسى يكمن فى ان قضية عزيز المصري كانت قد شغلت رأى العام فترة من الوقت ، التهمت خلالها المشاعر ، وكان الافراج عنا هو محاولة يائسه لاضفاء بعض شعبية على وزارة مصطفى النحاس النى أتت الى الحكم على « أسنة رماح الانجليز » كما كان يقال .

هذا بعض ما عن لى كتابته فى هذا الموضوع وأعتقد انه يفى بالنقاط الرئيسية المتعلقة بهذه القضية فى ضوء من معلوماتى الشخصية .

مع خالص تحياتى وأطيب تمنياتى

حسين ذو الفقار صبرى

وقبل أن نسنأف الحديث عن محاكمة عزيز المصري باشا نذكر أن صحة عزيز باشا كانت قد ساءت ونقل بعد ذلك الى مستشفى الدرداش لعلاج من مرض الربو ، الذى كان قد عاوده ولم تكن مسموحا لأحد بزيارته الا بأذن كتابى من وزارة الدفاع .

وكانت الحراسة على عزيز باشا داخل المستشفى من عشرين جنديا وضابط ولم تكن مدة دورية الحراسة تزيد على ساعتين ، ولم يكن يسمح لعزيز باشا بالخروج من غرفته الى فناء المستشفى الا فى حراسة ضابط يحمل معه دائما أمرا كتابيا يسمح لعزيز باشا « بالنشيميس » ، والذين اتيح لهم زيارة عزيز باشا فى مستشفى الدرداش يذكرون انه كان غاضبا أشد الغضب على الصحافة أو « الجرائين » - كما كان يسميها - فقد اتخذت من موضوع هربه قصة روائية وقد حملت عليه حملات شعواء قبل أن يقبض عليه ، وقبل ان يحاكم ووجهت اليه تهمة الخيانة العظمى واعبرته الخائن الأعظم ، ثم ظهر - كما كان يقول - انه لا توجد خيانة عظمى ، ولا خائن أعظم .

وكان عزيز باشا فى مستشفى ضيق الصدر بالزعماء المصريين جميعا ، ولم يكن أحد منهم يسلم من لسانه . وكان يقول للكثيرين من زواره انه لا يوجد فى مصر الزعيم الذى وضع لنفسه هدفا صحبيا لخدمة بلاده ولا سيما فى المعترك الدولى الحالى ، ولذلك يئس من مصر ، ويئس من العمل مع رجال مصر ، وكان يقول أيضا : ان الرجل الذى كان يحترمه ويقدره ، ويعتقد أنه أحسن رجل فى مصر ، هو المرحوم محمد محمود باشا لأن نواياه لخدمة بلاده كانت حسنة

ولأنه كان مخلصا ، شديد الإخلاص ، سادقا في وطنيته ، غير انه كان في بعض الأحيان يضطر الى المجاملة » .

والطريف أن القاهرة ، تعرضت لأول مرة لغارة جوية عنيفة ونزل كل من في المستشفى من أطباء ، وممرضين وممرضات ، ومرضى ، الى المخايء الثلاثة . انني انشئت في فناء المستشفى ورفض عزيز على المصرى ، ان ينزل الى المخبأ ، وبقي معه - بالطبع - حراسه . وقد حدث أن أغشى على بعض الممرضات بسبب سماعهن لأصوات القنابل ، فاسترك عزيز باشا ، بعد انتهاء الغارة في تنبيههن ، وإزالة الجزع عنهن ، وبعد أن تحقق له ذلك قال لهن : ان آلاف الفتيات الانجليزيات يتطوعن الآن في الجيش وان الآلاف من الفتيات الروسيات يخضن ميادين القتال الى جانب الرجال يحملن الأسلحة ويطلقن المدافع ويطرن في السماء » ويأبى عزيز باشا الا أن يلوم المرأة المصرية التى ترتعد فرائصها أو يغمى عليها بمجرد سماعها ازيز الطائرات وأصوات المدافع .

والجدير بالذكر انه بعد تلك الخطبة النارية التي ألقاها فيهن عزيز باشا ، لم يحدث من الممرضات في الغارات التالية ما حدث لبعضهن في الغارة الأولى . وحتى نعطي صورة دقيقة لعزير المصرى باشا في المحاكمة ، وللمحاكمة أيضا نشير الى أن رئيس المجلس العسكرى العالى سأل عزيز على المصرى باشا : هل لك اعتراض على أحد من أعضاء المجلس الذى شكل لمحاكمته أو على أنا شخصيا كرئيس ؟ قال عزيز باشا : « ألى يهمنى فى الأمر ده أن تكون المحاكمة فى أيد مصرية وطنية صادقة موتوف فى عدالتها ، سليمة فى عقيدتها . مؤمنة بالله سواء كانت مسلمة أو نصرانية ، وأنتم تعرفون انه يشترط فى تأليف المجلس أن يكون أعضاؤه أكبر رتبة منى وأنا شخصيا متنازل عن هذه النقطة ، وأقبل أن يحاكمنى صف ضابط فلا اعتراض لى على ذلك ، اذا كانت الهيئة وطنية صميمة ولا اعتراض لى على المجلس » .

ولكن حافظ رمضان باشا ، الذى كان يقود كتيبة الدفاع عن عزيز باشا قال ان الدفاع يحتفظ بحقه من الآن فى الاعتراض على ان هذا المجلس العسكرى لم يشكل تشكيلا عسكريا قانونيا ، وقال مصطفى الشوربجي بك أن عزيز باشا تكلم عن عدم اعتراضه على أشخاص المجلس كأشخاص اذ ليس بينه وبين أحد الأعضاء شيء ، ومن حق عزيز باشا أن يقول مايقوله ، أما المسألة القانونية الخاصة بتشكيل المجلس فتحن المختصون بالكلام فيها . وعاد حافظ رمضان باشا ليوضح الفرق بين المسائل الشخصية ، والمسائل القانونية ومن حق عزيز باشا أن يقول انه لا اعتراض له على أشخاصكم ، ولكن هناك مسائل قانونية تخص تشكبل المجلس .

وروى حافظ باشا واقعة حدثت فى فرنسا فى عصر نابليون ، مؤداها ان المارشال نبيه أكبر قائد فى فرنسا فى ذاك العهد ، قدم للمحاكمة أمام

المجلس العسكرى لاتهامه بالتفريط فى حقه كجندى ولم يشأ أن يعترض على أعضاء المجلس الذى يتولى محاكمته ولكن الدفاع اعترض ، وقال ان المجلس لا يجوز له محاكمة المتهم لأن الموضوع سياسى والمجلس عسكرى ، فاستقال رئيس المجلس ولم يستمر فى محاكمة المارشال ، وقد حوكم هذا الرئيس وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لتخلفه عن رئاسة المجلس وتم تعيين رئيس آخرى هو المارشال جوردان » .

وقال حافظ باشا : اننا لا نشك أبدا فى نزاهتكم .

وكان مما طالب به مصطفى الشوربجى بك المجلس العسكرى دوسيه عزيز المصرى لاثبات انه مضطهد وكذلك ضم اعلانات مجلس الوزراء أو قرارات الحاكم العسكرى بشأن قضية عزيز باشا ، ومنها التصريح الذى اتهمته فيه الحكومة بالخيانة ، وكذلك ضم التصريحات التى قيلت عن القضية فى مجلسى البرلمان .

وعندما عارض المدعى العام الأستاذ محمد غالب عطية الطلب الذى تقدم به الشوربجى بك لان بعض الأوراق المطلوبة سرية قال مصطفى الشوربجى ، اذا كانت الأوراق المطلوبة سرية ، فاعقدوا جلسة سرية ، ثم التفت الى الحاضرين وأكثرهم من الضباط والصحفيين وقال : ما هى الجلسة دلوقت سرية !!

وابتسم عزيز المصرى باشا فى مرارة وهو يقول : أنا أعجب للإجراءات الحكومية الخاصة بالسرية لان الشئ السرى وغير السرى يكاد يكون غير مفهوم ، وقد يحدث أن ضابطا يحمل مظلوما مكتوبا عليه « سرى جدا » ، ليوصله الى جهة ما ، وقبل تسليمه تصدر الصحف وفيها محتويات هذا المظلوف .

وعقب عزيز على المصرى على كلمة مصطفى الشوربجى بأن الجلسة سرية فقال : هذا القول ورد على خاطرى .. هل أنا متهم بسرقة بسكليت أو طائفة ، كما يقولون . ثم التفت الى هيئة المحكمة قائلا : اعطوا نصف تذاكر الحضور للدفاع ليوزعها على من يشاء من الأهل والمعارف والنصف الآخر وزعوه على من تشاءون من رجال البوليس السرى » .

ويطلب الدفاع تأجيل المحاكمة شهرين ، والافراج عن عزيز المصرى باشا ، وتؤجل المحاكمة من ١ أكتوبر الى ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ ولا يتعرض المجلس الى طلب الافراج عن عزيز باشا .

وتنعقد جلسة المحاكمة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ ويحضر الجلسة : سيف الله يسرى باشا ، وصادق يحيى باشا ، واللواء صالح حرب باشا ، واللواء على عبد العظيم باشا ، والسيدة عنايات هانم سلطان ، والسيدة علية فهمى ، والسيدة حرم الأستاذ مصطفى مرعى ، وبعض قريبات عزيز باشا .

ويطلب الدفاع رد أحد أعضاء المجلس : على حسنين الشريف باشا ، ويدعو المجلس حافظ رمضان باشا - قبل بداية الجلسة - لمناقشته فى طلب

الدفاع ، وتدور المناقشات حول هذا الطلب لمدة ساعة انتهت بأن أعلن على حسنين الشريف باشا تنحيه عن نظر القضية ! وأجلت الجلسة الى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٤١ حتى يتم اختيار عضو جديد بدل الشريف باشا .

ويصدر اللواء حمدي طاهر باشا رئيس ادارة الجيش أمرا بعين اللواء حسنى حسن طاهر باشا مدير سلاح الأسلحة والمهمات بدلا من الأميرالاي أحمد الصاوى بك مدير سلاح الاشارة لمناسبة احالته الى المعاش والأمرالاي محمود هاشم بك قائد كلية أركان الحرب بدلا من اللواء على حسنين الشريف باشا مدير الفرقة ، كما عين أيضا القائمقام عبد العظيم ابراهيم بك من سلاح المدفعية عضوا منتظرا فى المجلس !!

ومن طرائف ما حدث فى جلسة ١٩٤١/١١/٢٥ أن حافظ رمضان باشا عندما كان يتكلم فى الدفوع القانونية الخاصة بتعيين نائين للأحكام كان يتكلم بسرعة ، فرجاه الصحفيون أن يتمهل قليلا ليتمكنوا من أداء واجبه . فقال موجها الكلام اليهم وهو يضحك : كل شيخ وله طريقة ، وأنا طريقتي كده . ولكن علشان ناظر « صاحبة الجلالة » التى أصبحت الآن « صاحبة عزة » أتكلم على مهل » .

ويسأل رئيس المجلس الدفاع عما اذا كان سيقدم مذكرة فى الدفع الذى تقدم به والخاص بتعيين نائين للأحكام فى هذه القضية ، قال الشوريجي بك : نعم وأطلب أن تصرحوا لنا بطبع المذكرة لأن المطابع ترفض أن تطبع أى شىء إلا بأمر من دولة الحاكم العسكرى .

ويدور حديث طويل حول طلب الافراج عن عزيز المصرى باشا ، ويقول حافظ رمضان باشا أثناء المناقشة : بعد أن اشتغلت محاميا ٢٥ سنة وكنت نقبيا للمحامين أرى أننى لست جديرا بحمل هذا الروب اذا لم أحتج بشدة على اعتقال عزيز باشا المصرى .

وتؤجل القضية الى ٢٩ نوفمبر ١٩٤١ .

وقبل بداية الجلسة كان عزيز باشا قد تحدث طويلا مع الدكتور منصور فهمى بك مدير دار الكتب الذى حرص على شهود الجلسة .

ويعلن رئيس الجلسة اجابة الدفاع الى طلبه واعتبار الأستاذ حسنين طنطاوى مساعدا لنائب الأحكام فى الجلسة ، ويقف حافظ رمضان باشا ليشكر المجلس لرجوعه لنصوص القانون ويقول حافظ باشا ، ويؤيده فيما قاله مصطفى الشوريجي بك ، ان مساعد نائب الأحكام لا يجوز له أن يحضر المداولات ولا أن يبقى فى المجلس رغم أننا نحترم الأستاذ حسنين طنطاوى شخصا ولكننا نتكلم عن اختصاصه » .

ووقف مصطفى الشوريجي ليتراجع فى عدم دستورية قانون الأحكام العسكرية .

المحامون المترافعون عن عزيز المصرى باشا يتساءلون : ما الفائدة من حكم لا يقره الرأى العام ؟

نتابع الحديث عن محاكمة عزيز المصرى باشا أهم وأخطر المحاكمات العسكرية بعد محاكمة أحمد عرابى باشا اثر هزيمة الجيش المصرى فى موقعة التل الكبير (فى سبتمبر ١٨٨٢) وقد كانت محاكمة عزيز على المصرى باشا ، كما سبق أن ذكرنا موضع الاهتمام الشديد من الرأى العام المصرى والعربى والدولى وكانت الصحف المصرية رغم وجود الرقيب ورغم قيام الحكم العسكرى العرفى تنشر ما يدور فى جلسات تلك المحاكمة بالتفصيل .

وكانت كتيبة الدفاع عن عزيز على المصرى باشا بقيادة حافظ رمضان باشا المحامى ورئيس الحزب الوطنى وكان من أقطاب تلك الكتيبة الأستاذ مصطفى الشوربجى أحد أقطاب الحزب الوطنى أيضا وقد وقفنا فى الفصل السابق عند بداية مرافعة الأستاذ مصطفى الشوربجى « فى عدم دستورية قانون الأحكام العسكرية الذى كان يحاكم بمقتضاه عزيز على المصرى باشا » .

وكان من بين ما قاله الأستاذ مصطفى الشوربجى فى بداية مرافعته وهو يخاطب هيئة المحكمة :

الادعاء يطلب منكم أنتم يا كبار رجال الجيش أن تسجلوا بأيديكم المصرية الصميمة فى تاريخ مصر العسكرى الحافل بآيات الشرف والبطولة أن رئيس الجيش المصرى السابق الحائز على أكبر رتبة عسكرية رتبة الفريق التى تلى رتبة المارشالبة قد ارتكب تلك الجرائم : اغراء ضابطين ناشئين على الهرب . اغراء ضابطين على سرقة طائرة من الجيش واستعمالها .

سرقة طائرة و . . و . .

ان تاريخ الجيش المصرى حافل بآيات البطولة فى مجاهل افريقية وفى اليونان وفى روسيا وفى آسيا ، حتى فى المكسيك ، أثبت فيها كلها هذه

البطولات ، والادعاء يطلب فى هذه القضية منكم أن تسجلوا فى هذا التاريخ
ان هذه السفاسف قد صدرت عن رئيس الجيش السابق •

ليسأل كل منكم نفسه : لبسأل جاره وأصدقاءه وأولاده : اسألوا كل شخص
موجود فى الجلسة ان كان زارعا أو تاجرا أو مهندسا أو محاميا أو طبيبيا أو
موظفا أو قاضيا هل أحد يصدق ان عزيز المصرى باشا يرتكب جريمة من تلك
الجرائم ؟

ما هى الفائدة من حكم لا يقره الرأى العام ؟ الرأى العام هو الذى يمثل
صاحب الدعوى العمومية فلا يصح أبدا أن يصدر منكم حكم لا يرضاه الرأى العام •

يا حضرات الضباط العظام : لا ينبغى للسياسة أن يكون لها دخل فى
هذه القضية ، فالسياسة والعدل لا يجتمعان •

السياسة شيطان رجيم والعدل ملك كريم •

والشيطان والملك لا يجتمعان •

السياسة نار جهنم والعدل ماء حلو فرات والماء والنار لا يجتمعان •

السياسة والعدل لا يتفقان فإذا جاءت السياسة من النافذة خرج العدل
من الشباك والسياسة وحدها هى التى أوحى بهذه القضية ولذلك وجب أن تقدر
مصالح الوطن وأن نعلو بأنفسنا فوق الخصومات والانتقامات •

ويمضى الأستاذ مصطفى الشوربجى فى مرافعته قائلا : ليس أحب للمحامى
من أن يترافع أمام قضاة يعرفون فى المتهم ، الشرف والنزاهة والاخلاص •

وقد عرفتم المصرى باشا ولا شك أنكم عرفتم فيه العسكرى الممتاز
الموهوب •

ولذلك فليس أحب إلينا من أن نترافع أمامكم لان علمكم بذلك يكفى لان
نقول عن المصرى باشا أنه برىء •

ان تاريخ الشخص جزء من شخصيته ولا يمكنكم أن تفصلوا فى حقيقة هذه
الاتهامات دون أن ترجعوا الى تاريخ المصرى باشا •

ليس أحب إلينا من أن نترافع أمامكم لان نزاهتكم وشرفكم العسكرى
كفيل بتحقيق العدالة على أيديكم ولكن اذا قام الدستور العظيم دون تحقيق هذه
الأمنية وجب علينا أن نعرض على هذه المحاكمة لاعلاء كلمة الدستور •

ان الحواجز التى وضعها الدستور هى حصون وقلاع تحمى حرية المصريين
ولذلك لا يمكن أن نقبل أن نحاكم بمقتضى أحكام لا تخضع للدستور •

ويدلل الأستاذ مصطفى الشوربجي على أن ما يسمى بقانون الأحكام العسكرية ، غير قانوني ، وغير دستوري أيضا فهو - مثلا - لم يصدر بناء على طلب الوزير المختص ، ولم يعرض على مجلس الوزراء ولم ينشر في الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » و . . و . .

ان الكتاب الذي بين أيديكم والذي تريدون محاكمة عزيز المصرى باشا بناء على بنوده والذي شكل المجلس العسكرى بمقتضى أحكامه لا يمت الى تشريع البلاد بشئ ولا بدستور البلاد فى شئ وان احترام هذا الكتاب هو اجترأ على الدستور واحتقار لكل جزء من أجزائه .

ويقول الأستاذ مصطفى الشوربجي : جردوا هذا الكتاب من بريق القانون ، سمو الأشياء بأسمائها حتى لا يلتبس على الناس القانون ، وغير القانون : انه خطأ فظيع جدا أن تطبع الحكومة فى مطابعها كتابا غير قانونى لتخدع به العالم ، وتقول أنه قانون .

وقد تدخل عزيز على المصرى باشا عندما ردد الأستاذ الشوربجي انه لا جريمة بدون قانون ، وان الدستور لا يقول ذلك وحده بل ان الفرمانات الشاهانية الصادرة قبل الدستور تقول هذا القول : قال عزيز المصرى لقد جمع القرآن الكريم كل مبادئ الحرية ومبادئ التشريع ، وقد قال الله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » وفسر عزيز باشا الآية بأن الله سبحانه وتعالى لم يوجد العذاب الا بعد أن بعث رسولا بين للناس الحلال والحرام ويقول الأستاذ مصطفى الشوربجي فى ختام مرافعته الرائعة : ليس عندى بعد هذا الذى قلته الا أن أحتفظ لعزيز المصرى باشا بحقوقه قبل أى شخص أو هيئة تتسبب فى ضرره من غير أن تستند الى الدستور ، والتمس الأستاذ الشوربجي من المجلس العسكرى العالى أن يمتنع عن محاكمة المصرى باشا ، وأن يصدر قراره بالافراج عنه فورا .

وقال حافظ رمضان باشا وهو يوجه كلامه ، الى هيئة المجلس العسكرى : لاحظوا ان المصرى باشا ذلك الرجل الذى حارب فى اليمن وفى طرابلس والذى كل تاريخه فخر وبطولة وفضل وانتصار : هذا الرجل العظيم لا يصح مطلقا أن يحاكم بقانون مزيف .

وفى جلسة ٥ يناير ١٩٤٢ كان عزيز باشا المصرى يبدو فى أمس الحاجة الى الراحة والعناية بصحته وكان متدثرا بكوفية ومرتديا بالطوق ثقبلا اتقاء البرد وكان فى تلك الجلسة على غير العهد به فى الجلسات السابقة اذ كان قليل الحركة ساكنا قليل الكلام ، وفى بداية تلك الجلسة قال اللواء عبد الحميد حافظ باشا رئيس المجلس العسكرى العالى أن المجلس قد اطلع على مذكرات الدفاع الخاصة بعدم دستورية قانون الأحكام العسكرية والخاصة بالافراج عن

عزيز باشا ولان الضابط الأمر بتشكيل المجلس غائب ولوجوب اطلاع المجلس على بعض الأوراق اللازمة للبت في طلب الإفراج عن عزيز باشا المصرى فقد قرر المجلس تأجيل الجلسة الى موعد يحدد فيما بعد ، ويطلب الأساد فتحى رضوان المحامى ، الإفراج عن عزيز على المصرى باشا « ولا خوف من الإفراج عنه لانه رجل ذو ماض عظيم يفتخر به وصاحب شرف كبير ولن يحاول قط الفرار من المثول أمامكم أو أمام أية هيئة أخرى ترى وجوب محاكمته بمقتضى القانون » .

ويعترض المدعى على طلب الإفراج عن المتهم لان تهمة جسيمة وهو يحاكم أمام مجلس عسكري عال والمجلس العسكري العالى لا يحاكم أمامه الا المتهمون بارتكاب جرائم جسيمة .

ويثور فى المحكمة جدل حول وضع عزيز المصرى ، هل هو تحت التحفظ أم أنه مقبوض عليه ؟ ويقول ممثل الادعاء أن هناك أمرا بالقبض على عزيز باشا وانه فى أول جلسة من جلسات المحاكمة تلقى من سعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش صورة من قرار الطبيب الذى تولى الكشف على عزيز باشا تفيد أن المصرى باشا موضوع تحت التحفظ ، ويثور حافظ رمضان باشا لهذا التفسير الغريب للأوراق ويقول ان الورقة التى يشير اليها الادعاء ، ليست الا أورنيك مطبوع .

ونحن - حافظ رمضان باشا - لم نر الورقة التى تشتمل على الأمر ، بوضع عزيز المصرى باشا تحت التحفظ ، ويقول المدعى ان الورقة ليست معه وربما تكون فى الخزنة التى فيها أوراق القضية فى ادارة الجيش والضابط الذى معه مفتاح الخزنة غائب الآن .

ويقول الأستاذ الشوربجى : اذن أنتم أعطيتمونا القضية ناقصة وهذا يضر بالمتهم .

ويسأل رئيس المجلس المدعى عما اذا كان لدى الادعاء صورة من الكتاب الذى أرسلت به القضية من النائب العام الى وزارة الدفاع ؟ ويقول المدعى : هذه مسألة خاصة بالادعاء والادعاء يرفض الاجابة عنها لاننى لا أفهم معنى الاستجواب !

ويقول الأستاذ مصطفى الشوربجى : ان المدعى دائما يفكر أنه فى مركز وكيل النيابة لان مدة عمله كانت كلها فى النيابة لذلك هو يسير فى طريق ضد المتهم وسبق أن أوضح الدفاع ان كتاب الأحكام العسكرية الذى يتمسك به المدعى يحتم عليه أن يراعى مصلحة المتهم ولا يميل الى اثبات التهمة عليه .

ويمضى الأستاذ الشوربجى قائلا : لقد قضى سعادة النائب العام أشهرها فى تحقيق القضية وبعد ذلك لا يعرف كيف أرسل دوسيه القضية الى وزارة الدفاع ونطلب الخطاب الذى أرسل به سعادة النائب العام القضية فيقول المدعى

ان هذه الاورق خاصة به : هذا الخطاب يا حضرات القضاة خاص بالعدل ولست افهم من هذه الطريقة سوى انها عناد ، هذه ليست دعوى شخصية وانما هي قضية الجيش المصرى ، وكل سطر فيها يجب أن يظهر هنا مش تخلى الجوابات فى جيبك ، وتفاجئنا بها أخيرا ، نحن نفهم أن للنائب العام رأيا فى هذه القضية وأنت تخشى ابراز الخطاب » .

ويتلو المدعى نص الخطاب الذى وجهه النائب العام الى وزير الدفاع بخصوص قضية عزيز باشا المصرى والضابطين الطيارين ، برجاء اتخاذ اللازم لمحاكمتهم أمام مجلس عسكرى عال .

وعاد حافظ رمضان باشا ليؤكد أن القبض على عزيز المصرى باشا أمر لا يوجد فى القانون ما يبرره وأن القبض على أى شخص مسألة خطيرة فنحن نسأل هل هناك أمر بالقبض أم لا ؟ لانه لا يجوز القبض على أى شخص بمجرد ان القانون أجاز ذلك .

ويعترف رئيس المجلس بأنه ليس أمامنا - المجلس العسكرى - أمر بالقبض على عزيز المصرى باشا .

ويسأل رئيس المجلس المدعى : هل حبس عزيز المصرى الآن هو بأمر النيابة أم بأمر الضابط الأمر بالتشكيل ؟ ويقول المدعى : يسأل عن ذلك الضابط الأمر بالتشكيل .

وترفع الجلسة نصف ساعة تعود بعدها الى الانعقاد حيث يتحدث الأستاذ حمادة الناحل عن بعض الملاحظات القانونية طالبا من المدعى الاجابة عنها ، ولكن المدعى يرفض أن يجيب عن ملاحظات الدفاع الا اذا وجهها اليه رئيس المجلس ويوجه رئيس المجلس بعض تلك الملاحظات طالبا من المدعى الاجابة عنها ومن بينها أن المدعى فى مرافعته الشفوية تمسك بقانون سنة ١٨٨٤ وفى مذكرته المكتوبة لم يشر الى ذلك القانون .

وتمسك المدعى بمذكرته المكتوبة وما جاء على لسان المدعى يتمسك به الدفاع ليؤكد أن دفاع المدعى قد انهار ويطلب الأستاذ حمادة الناحل من الادعاء ، ألا يعرض بشجاعة عزيز المصرى كما يطلب من رئيس المجلس أن يأمر باستبعاد ما ورد فى مذكرة الادعاء عن عزيز المصرى باشا حفظا لكرامة الجيش ويقول المدعى : اذا كان فى مذكرتى بعض عبارات لم يرتج لها الدفاع ، فان هناك عبارات وردت فى مذكرات الدفاع أشد وأقسى .

ويهمس عزيز المصرى باشا ، قائلا : وأنا ذنبى ايه يا أستاذ !

أما مذكرة الدفاع التى طالب المجلس العسكرى العالى فيها بالافراج عن عزيز المصرى باشا فتقع فى ١٤ صفحة وقد جاء فى مستهل تلك المذكرة :

ليس من شك فى أن حرية الانسان كبيرا كان أو صغيرا هى أغلى ما يملك
لان من نقيده حرته يفقد جوهر حياته فيحرم من السعى فى الدنيا كما يحرم
من مشاركة الناس فيما يتقلبون فيه من مختلف العواطف ويكتمش وجوده الى
دائرة ضيقة لا تعدو ، الطعام ، والنوم .

لهذا تخرجت القوانين جميعا بحق من انزال القيود بحريات الناس والحد
منها ووضعت لنفسها شروطا وثيقة لا تسمح لرجل السلطة التنفيذية أو القضائية
بعد توفرها أن يمس قدس الأقداس أعنى حرية الناس وتمضى المذكرة فى التأكيد
على بطلان القبض على عزيز المصرى باشا وتسوق كل الأدلة القانونية على ذلك
كما تتحدث المذكرة أيضا عن دواعى الافراج عن عزيز على المصرى باشا لان
قانون الأحكام العسكرية لا يأذن بحبس غير العسكريين المنتسبين الى الجيش
العامل ولان القبض على عزيز باشا لم يكن بصفة قانونية على فرض جواز
حبسه .

وعلى فرض أن هناك أمرا قانونيا صحيحا بحبسه فقد طال حبسه وتأخر
بلا مبرر ولان صحة عزيز باشا ثم مكانته وكرامته فى الجيش تقضى بالافراج
عنه . وعن القضية الأخيرة جاء فى مذكرة الدفاع :

أما صحة عزيز باشا فاسألوا الأطباء فيقولون لكم انه فى معتقله فقد ١٤
كيلو جراما من وزنه وقد تجلد ولم يتعلل بهذه الحالة ليؤجل المحاكمة لانه مل
الانتظار ، وضاق به ذرعا ولان أعصابه التى أنهكها مما أثر حوله ، وحول
اسمه ، ونواياه من غبار لا يحتمل أن يبقى هذا الاسم الكريم معلقا ولانه جبل
منذ صباه على أن يواجه المكاره لا أن يفر منها .

ولكن المجلس العالى وهو خليف يقدر هذه الروح الطيبة الفياضة بالآباء
والشجاعة النابضة بالبراءة ونصاعة الصفحة يجدر به ألا تفوته هذه الحالة
الصحية وألا يغفل ان هذا الرجل العظيم وان وقف اليوم موقف الاتهام فان
ضخامة المركز الذى كان يشغله وكبر الدور الذى قام به ولعبه تجعل له حقا
فى التكريم واحسان المعاملة شأنه فى ذلك شأن جميع اخوانه الذين وقفوا هذا
الموقف فلم يلقوا من القواد الذين حاكموهم الا الرفق ، والتلطف فى المحاكمة
وهما لا يتعارضان مع الحزم وتحرى الحق والدأب والسعى لظهاره ثم انزال
العقاب على من يسنحه . وتختتم مذكرة هيئة الدفاع عن عزيز باشا المصرى
بالعبارة التالية : وأيم الحق انها لسبة ما بعدها سبة ألا يطمئن رجال الجيش
الى شرف رئيسهم الى عهد قريب اذا هو طلب منهم أن يفرجوا عنه الى أن يفصلوا
فى القضية ، لا سيما اذا ارتفع صوت القانون ، عاليا مدويا بأن القبض عليه
كان باطلا وان استمرار حبسه كان امعانا فى البطلان واصرارا عليه ، أن شرف
العسكرى أعلى وأكبر من أن يقوم على هذه الصورة ويوزن بهذا الميزان .

أفرجوا عن عزيز باشا والسلطات الادارية « البوليسية » تتخذ ما نشاء من اجراءاتها . أفرجوا عن عزيز باشا ، تعيدوا الأمور الى نصابها وتحقوا الحق ، وتطبقوا القانون وتسبغوا على الجيش المصرى العظيم شرفا فووا شرف » ويصدر المجلس العسكرى العالى قرارا بتأجيل محاكمة عزيز على المصرى باشا من جلسة ٥ يناير ١٩٤٢ الى جلسة يحدد موعدها فيما بعد ، ولا يحدد الموعد فيما بعد الا أنه فى الساعة السابعة من مساء ٥ مارس ١٩٤٢ - أى بعد شهرين كاملين - يستدعى مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء - وفى جناحه الخاص بفندق مينا هاوس - عزيز على المصرى باشا والضابطين حسين ذو الفقار أفندى وعبد المنعم عبد الرؤوف أفندى بحضور أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الدفاع والفريق ابراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش والضابط العظيم الأمر بتشكيل المجلس العسكرى الذى كان يتولى محاكمة عزيز باشا وزميليه ، وفى هذا الاجتماع بلغ النحاس باشا عزيز باشا وحسين ذو الفقار أفندى وعبد المنعم عبد الرؤوف أفندى بأنهم منذ الآن أحرارا فى الذهاب الى منازلهم على أن يكونوا تحت الرقابة العرفية ، لحين الانتهاء من اتخاذ ما يلزم من الاجراءات التى عهد وزير الدفاع الى أركان الحرب اتمامها .

وقد أسدى رفعتة - كما قال بيان رسمى أذاعته سكرتيرية مجلس الوزراء - لهم النصيح باحترام القوانين والتزام حدود الواجبات التى يقضى بها الشرف العسكرى فقبلوا نصحه شاكرين وقطعوا على أنفسهم كلمة شرف ألا يصدر منهم ما يدعو الى ريبة نحوهم وعلقت صحيفة المصرى فى ٦/٣/١٩٤٢ بقولها « لا شك أن هذا الاجراء الذى بدأ من جانب رفعة رئيس الحكومة جاء نتيجة لمساع بين السلطات المختلفة توجت بالنجاح وجاءت دليلا ساطعا على أن الحكومة لا تتوانى فى العمل بما يوحى اليه ضميرها وما تستوحيه المصلحة العامة غير ناظرة الى أى اعتبار من الاعتبارات » .

وقبل أن نطوى صفحة تلك القضية التاريخية الكبيرة والخطيرة قضية محاكمة عزيز على المصرى لابد وأن نشير الى ما سبق أن رواه المثال الكبير عبد القادر رزق - طيب الله ثراه - عن واقعة القبض على عزيز باشا فى داره بامبابة :

قال عبد القادر : « ان أول مرة قابل فيها عزيز على المصرى كانت فى منزل الدكتور طه حسين ، وكنت - عبد القادر رزق - على وشك السفر الى أوروبا فى دراسة ، بعد أن أرسلتني مدرسة الفنون الجميلة التى كنت أعمل بها معيدا ، فى بعثة دراسية مدتها ثلاث سنوات ، وبعد عودتي من أوروبا قابلت عزيز باشا وكانت مقابلتى له عن طريق السيدة الفاضلة علبة فهمى التى درست بالسربون وتشبعت بمبادئ الحرية وهى التى اتصلت بى تليفونيا واصطحبتني الى عزيز المصرى وكانت مقابلة مثمرة ، وأيضا اتفقت معه على أن أقوم بعمل

تمتال له ومن أجل عمل ذلك التمثال بدأ يتردد على منزلى فى امبابة ومن خلال لقاءاتى بعزیز باشا ، عرفت أنه سوف يسافر الى الخارج ليحصل على تأييد للقضية المصرية وأنا حينما نسمع من أية اذاعة من الاذاعات كلمة السر « العهد » فان هذا معناه أن يبدأ الشهاب النورة .

ويقول عبد القادر رزق - طيب الله ثراه - كنت استأجر شقتين متقابلتين شقة منهما كانت من دورين وقرب الفجر سمعت دقا على باب منزلى ، وفوجئت بعزیز المصرى وحله أمامى وطننته قد جاء يوصينى بشئ قبل أن يسافر خاصة وأنه كان قد أخفى عندى حقيبة منذ أسبوع لكنه استأذنى فى الدخول ، وكان معه ضابطان وكان يبدو على الجميع الارتعاد فأتيت بمرتبتي فى شقتى المقابلة وفرشتهما كى ينام عليهما الضابطان أما سريرى فى الاستوديو فقد فرشته لينام عليه عزیز باشا وقضى الثلاثة فى الاستوديو ثلاثة أسابيع .

وكنا نذيع أخبارا عن وجود عزیز باشا فى المانيا حتى تأس السلطات من العتور عليه وبدأنا نتحرك بتوجيه من عزیز المصرى باشا الى أن تم القبض علينا بعد مقابلتى لأحمد مرزوق الذى كان مراقبا لحزب مصر الفتاة وكان بدوره مراقبا من قبل البوليس السياسى »

ويقول أحمد مرزوق - رحمه الله أيضا - أنه نعرف بعزیز المصرى باشا فى منزل مدير أسبوط عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى ، كما يقول أيضا أن الاجتماع الذى تقرر فيه سفر عزیز باشا المصرى كان فى منزل السيدة عليه فهمى بالدقى وأن النية كانت متجهة للهرب بطائرة الملك الخاصة حتى لا يقبض عليه .

ويقول الأستاذ أحمد مرزوق : كان هناك مخبر دائم يراقبنى بالليل والنهار ، ولكنى كنت اتصل بعزیز المصرى باشا فى مخبئه ، من خلال عبد القادر رزق اذ أنه كان يحضر الى منزلى ومعه كتاب يتركه لى وعلى احدى صفحاته كلمات كتبها بالرصاص عزیز المصرى باشا لأقوم بتنفيذها واستمر الحال مدة من الوقت .

وقد حدث أن اتصل بى عبد القادر رزق عن طريق تليفون معهد التربية واتفقنا على أن نلتقى فى الثالثة بعد الظهر فى صالة صولت بشارع قصر النيل « مكان عمارة وهبى الآن » وكان البوليس يراقبنى فلم نكد نفترق أنا وعبد القادر حتى سار بعضهم خلفى والآخر خلف عبد القادر ، وكان محمد ابراهيم امام هو الذى سار خلف عبد القادر رزق .

ويقول محمد ابراهيم امام مدير البوليس السياسى « سابقا » عن قصة العتور على عزیز المصرى باشا وزميليه فى مخبئهم فى بيت عبد القادر رزق بامبابة ما يلى :

« اهتمت كل أجهزة الدولة بالبحث عن ركاب الطائرة وألقى العبء الأكبر على عاتق البوليس السياسى والمباحث الجنائية ووقع على الاختيار ضمن الضباط الذين أختيروا من البوليس السياسى ولم يقتصر الأمر على أجهزة الأمن فى القاهرة وحدها بل شمل كل الأجهزة فى المديرىات كلها حتى فى القرى الصغيرة والعزب ، ان المهمة خطيرة والعبء قاس على كاهل ضابط صغير مثل برتبة اليوزباشى ، فشخصية بطل القضية شخصية كبيرة وطنية وشعبية والرأى العام له تقديره فى نتيجة هذه المهمة اذا ما كتب لى النجاح فيها هذا من وجهة النظر العامة ومن وجهة النظر الخاصة فان عزيز باشا كان أسنادى بكلية البوليس وكان أستاذاً فوق الممتاز وأنا وكل تلاميذه مدينون له بتربية صالحة قاسية لا تعرف الهوادة أو التراخى فى سبيل الواجب » .

ويقول محمد ابراهيم امام : ان الموقف تأزم بين السلطات الحربية والحكومة بسبب هذا الحادث وذهبت الشائعات الى القول بأن الوزارة فى طريقها الى الاستقالة .

وقد تم عمل تحقيق ادارى أسفر عن مسئولية البوليس السياسى وتقصير مدير الأمن العام حمدى بك محبوب وقد تقرر اعفاء محمد عزمى بك سكرنير عام وزارة الداخلية من جميع مشاغل منصبه ليتفرغ لهذه القضية وحدها وخولت له سلطات واسعة وقد هددنا نحن رجال البوليس السياسى وأنذرنا بالاعتقال اذا فشلت جهودنا فى القبض على المختفين وقد كان دافعنا الى مواصلة الجهد حماية أنفسنا لا اغراء المكافآت السخية وقد أصبحنا نخاف من أن ينتهى بنا الأمر الى محاكمتنا فى ظل الأوامر العسكرية القاسية التى كانت لا ترحم وأفلها أوامر الزج فى المعتقلات وكانت طريقتى التى انفردت بها فى البحث مراقبة الأشخاص الذين كنت أعلم بوجود صلة بينهم وبين عزيز باشا أية صلة ومن أى نوع كانت سواء فى حاضر أو فى ماض مهما كان بعد هذا الماضى وفى ١٦ يوليو اهدت الى الشخصية التى تركز فيها اشتباهى بطريقة لم تسبق مع غيره من الرجال الآخرين الذين اشتبهت فيهم وفى اللحظة التى اعتقدت فيها أننى أمسكت بطرف الخيط أفلتت منى هذه الشخصية ومع ذلك لا بأس وكان هذا الشخص الفنان عبد القادر رزق وكانت أهم ملاحظة أنارت انتباهى وأنا أراقبه وأتابعه أن رأيتنى يشتري فى ثلاثة أيام متعاقبة كميات كبيرة من الأطعمة الفاخرة من محلات جرومى وانى أعلم أنه رجل محدود الدخل ، ولم أستطع الاهتداء الى عنوان بيته الى أن رأيتنى فى أول يوليو يشتري كمية كبيرة من الأطعمة من عدة محلات حتى لا يثير الشبهات ، وتتبعته الى بيته فى إمبابة ، وعرفت أنه أعزب فلمن يشتري اذن هذه الكميات الضخمة من الأطعمة الفاخرة .

وأصبح يساورنى اليقين أكبر من الشك فى أن عزيز المصرى ورفيقه يختفون فى هذا البيت ورجل البوليس أحياناً يستوحى عقله الباطن مما يستقرئه

من الوقائع التى أمامه ومن مراقبة الشقة لاحظت أن نوافذها تظل مغلقة نهارا ولا تفتح الا ليلا وهذا من الأدلة الكبرى على وجود سر داخلها يخشى نور النهار ولا يطمئن الا الى ظلام الليل وانتهيت الى أنى لو استعنت بقوة منا سنسبب كارثة ولصلى عزيز المصرى كأستاذ لى فى كلية البوليس أستاذ فى الرجولة والشجاعة والصلابة رأيت أن أذهب وحدى بدون قوة وأعالج الموقف من وجهة النظر النفسية .

وانتقلت محمد ابراهيم امام الى البيت وصعدت الى الشقة وحدى وكانت الساعة الثانية عشرة ظهرا وقد ساعدتنى الظروف فكان باب الشقة تعلوه نافذة من زجاج أمكنتنى أن أدفعها وأفتحها بسهولة ومددت يدي وفتحت مزلاج الباب من الداخل .

ودخلت الشقة وكانت حجراتها مفتوحة الأبواب ما عدا حجرة واحدة ، مغلقة الباب وذهبت الى هذه الحجرة وأدركت آكرة الباب فانفتح فوجدت أمامى عزيز المصرى ورفيقيه وكانت مفاجأة لهم ، « وعلامات » الدهشة على وجوههم ، ثم فارقهم بهدوء وبدأت كلامى قلت : السلام عليكم !

وأجابونى فى صوت واحد : وعليكم السلام .

وأضاف عزيز باشا بصوته الجمهورى العميق : أهلا وسهلا .

قلت : اسف .

وأجاب عزيز باشا : لا مافيش حاجه .

— كيف ؟

— أنت تؤدى الواجب ، وقد علمتكم فى كلية البوليس كيف تؤدون .

الواجب .

— أنك أستاذى ولهذا أشعر بحرج كبير !

— كيف ؟ ان الأستاذ لا يسعده شئ مثلما يسعده نجاح تعاليمه ، وعلى

الأخص فيما بينه وبين تلميذه .

اخلع طربوشك يا امام الدنيا حر .

وخلعت طربوشى وقال لى عزيز باشا : أقعد يا امام .

وجلست معهم ، ومضى عزيز باشا يسألنى : أمال فىن القوة الى معاك ؟

قلت : أنا جيت لوحدى .

قال : ازاي .. عجيبة .

قلت : لانى يا أفندم عارف كويس ان رجالا مثلكم يقدرن واجبهن نحو

وطنهم حق قدره ، .

وسلم عزيز المصرى لمحمد ابراهيم امام الطينجات التى لديه وزميليه وطلب منه أن يقوم بالتفتيش وكأنه يلقى أمرا عسكريا .

« وبينما كنت - محمد ابراهيم امام - أفتش كان عزيز باشا ، ورفيقه يتحدثون ، حديثا عاديا ، يغلب عليه المرح وكأنما ليس فى الأمر ما يشير اهتمامهم ، وكأننى زائر عادى دخل عليهم .

وكان أبرز ما يبدو عليهم ، أمارات الشجاعة الغدة النادرة وذلك الحديث الذى يتبادلونه لا يتفق مع الموقف كما اعتدنا ، مع غيرهم ، لقد كان عزيز باشا ورفيقاه يؤمنون كل الايمان بأنهم كانوا بصدد عمل وطنى بعيد عن الجريمة ، وكانت أمارات الشجاعة والارتياح تغمر وجوههم وتعلن أنهم قوم قد أرضوا ضماثرهم بعمل لخدمة وطنهم » .

ويطلب محمد ابراهيم امام منهم أن يرتدوا ملابسهم وأن يسمحوا له بأن « يتكلم فى التليفون عشان يخطر الجهات الرسمية » .

ويعتذر عزيز المصرى باشا لعدم وجود تليفون بالمنزل ويسأل محمد ابراهيم امام عن التليفون الذى سوف يتكلم منه ، فلما عرف انه تليفون المركز ، قال عزيز باشا : ياه المركز بينا وبينه كيلو من هنا . ويقول امام : ما باليد حيلة . ويسأل عزيز باشا محمد ابراهيم امام : وتسيينا هنا لوحدا . ويقول محمد ابراهيم امام : وماله . ويسأل عزيز باشا : موش خايف لنهرب « ويقول امام : تكفينى كلمة الشرف .

ويذهب محمد ابراهيم امام الى المركز يتحدث من هناك ثم يعود ليجد عزيز المصرى ورفيقه وقد ارتدوا ملابسهم وأعدوا حقائبهم وكتبهم .

وقال عزيز المصرى : احنا ماهربناش كلمة الشرف نخوف أكثر من أورطة بحالها .

ووصل وكيل الداخلية ووكيل الأمن العام والحكمدار ودعوا عزيز باشا ورفيقه للتوجه معهم الى سجن الأجانب .

« وبينما كنت - محمد ابراهيم امام - أهبط السلم ، الى جانب عزيز المصرى همس فى أذنى قائلا : لى ملحوظة واحدة بس يا امام ، كان لازم نخبط على باب الأوضة قبل ما تفتح علينا ا » .

تلك قصة القبض على عزيز المصرى باشا ، كما رواها محمد ابراهيم امام ، وهى مختلفة الى حد كبير عما نشرته الصحف المصرية ، كل الصحف المصرية ، فى اليوم التالى للقبض على عزيز باشا المصرى ، أتراها مسئولية الصحافة ؟ أم مسئولية الجهات التى تغذى الصحافة بمثل تلك الأنباء غير الصادقة ؟ ولا أقول أكثر من هذا ..

وملاحظة أخرى : أكان ما قاله امام بك فيما بعد ، هو نفس ما قاله بعد
إلغاء القبض على عزيز المصرى باشا أم أن الأقوال تغيرت بتغير الظروف والأحوال .
على أية حال لقد كانت قضية هرب عزيز المصرى باشا وقضية محاكمته
من أهم الموضوعات التى أثرت فى وجدان الشباب المصرى وقتئذ بل لعل
لا أنهم بالمبالغة إذا ما قلت ان محاولة عزيز المصرى باشا الهرب ومحاكمته ،
ثم الإفراج عنه فيما بعد كانت من الأمور التى ثبتت فيها قوة الرأى العام المصرى
ومناعته .

ونترك قضية عزيز المصرى باشا : هربا ومحاكمة ، وننتقل الى الأيام
الأخيرة فى وزارة حسين سرى باشا - وزارة الأزمات - وذلك قبل أن نصل الى
حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

البَاب الثَامِن

ثورة فى مجلس النواب : ضد وزارة حسين سرى قبل أن ترحل

● أنهينا الفصل السابق بالحديث عن قصة محاولة عزيز على المصرى الهرب من مصر ، وكذلك بالحديث عن اختفائه هو وزميليه ، لمدة ثلاثة أسابيع . ثم القبض عليهم ، وتقديم عزيز باشا ، الى مجلس عسكري عال ، وقد قلنا ان ذلك كله قد انتهى بافراج وزارة مصطفى النحاس باشا ، التى وليت الحكم ، بعد سقوط وزارة حسين سرى باشا عن عزيز المصرى باشا ، وزميليه ، لأن محاكمة عزيز باشا لم تكن قانونية ، على حد قول بعضهم ، أو لأن وزارة النحاس باشا ، ارادت كسب بعض الشعبية واثبات انها ليست مع الانجليز دائما ، بدليل أنها أفرجت عن عزيز المصرى ، عدو الانجليز وزميليه ، وذلك ؛ على حد قول آخرين .

وفى هذا الفصل نتحدث عن الأيام الأخيرة لوزارة حسين سرى باشا وزارة المشاكل - كما يحلو لنا أن نسميها باستمرار - وكان حسين سرى باشا ، قد انتوى تدعيم وزارته بادخال السعديين فى اعقاب فرار عزيز المصرى باشا ، ولكنه لم يشأ - كما يقول د . هيكى باشا - ان يفتح احدا فى هذا التدعيم ، قبل ان يعثر البوليس على عزيز باشا وزميليه فلما تحقق لوزارته ذلك بالقبض ، على عزيز على المصرى باشا ، فاتح السعديين فى دخول الحكم ، فدخلوا فى نهاية يوليو ١٩٤١ .

ورغم دخول السعديين فى وزارة حسين سرى باشا الا أن الازمات لم تنته بل تضاعفت بسبب هجوم الوفد المصرى على وزارة حسين سرى باشا ، وعلى الانجليز معا ، وكان حسين سرى باشا ، قد خسر الانجليز ، والسراى معا ، لأنه لم يستطع ارضاء ، الانجليز وارضاء السراى ، فكانت النتيجة أن خسرهما معا رغم شعيرات معاونة التى كان يمدها لحسين سرى باشا والانجليز ، والسراى ايضا !

وكان البرلمان المصري قد دعى الى الانعقاد فى ١٥ نوفمبر ١٩٤١ وكان حسين سرى باشا قدلقى خطاب العرش كما هو متبع ، وقد خصص جزءا منه للحديث عما كان يشغل الشعب ، وقتئذ : ازمة المواد الغذائية وغلاء المعيشة كما خصص جزءا اخر من خطاب العرش اياه للحديث عن الجيش ومشروع قانون التجنيد وعن زيادة عدد المخايى . وقد أكله خطاب العرش « على روح ، التعاون . الصادق ، الذى يربط الحكومة المصرية بحليفتنا العظمى وما زال هذا التعاون يزداد عراه قوة كل يوم وتتجدد مظاهره ، وتحمد نتائجه » .

ولم تجر فى مجلس النواب ، انتخابات للرئاسة بمعنى كلمة انتخابات ، اذ انتخب د . أحمد ماهر باشا بما يشبه التزكية فنال ١٨٢ صوتا ، ونال الشيخ عيسوى صقر ، أربعة اصوات واسماعيل صدقى باشا ، صوتا واحدا ، و خليل أبو رحاب صوتا واحدا ولم يكن الاعضاء الثلاثة مرشحين لرئاسة المجلس بطبيعة الحال .

وشكر د . أحمد ماهر ، الأعضاء لاعادة انتخابه ، وهنأ رئيس الحكومة رئيس المجلس الجديد ، القديم وهنأ رئيس المجلس باسم المعارضة النائب أحمد مختار والى ، الذى قال أنه يرى فى انتخاب الدكتور ماهر ، تسهيدا لاعمالنا وتمهيدا للطريق الذى سنسلكه فى وقت الاعاصير ولعل هذه الاعاصير هى الاغلبية ، فى الحقيقة » . وصفق الأعضاء وضحكوا لما قاله زميلهم المعارض . وعاد أحمد ماهر ليشكر الذين هنأوه وخاصة المعارضة ودعا الله ان يوفق المعارضة والاعابية الى خير العمل ، متعاونين لما فيه خدمة الوطن .

« وحين أقول - د . أحمد ماهر - التعاون ، اعتقد انه ليس دائما ، هو الاتفاق ، فى رأى ، بل ان التعاون الصحيح قد يأتى عن طريق اختلاف وجهات النظر ، والتوفيق بينها ، مادام كل ذى رأى ، يعتقد اعتقادا سليما صحيحا ان رأيه ، هو رأى السليم الذى يبتغى به مصلحة البلاد ، فالتعاون على هذا الاساس هو الذى أسأل الله ان يستمر دائما وجهتنا جميعا » .

وانتخب الاستاذ محمد توفيق خليل ، والاستاذ على السيد أيوب وكيلين وأولهما ، دستورى ، وثانيهما سعدى ، وكان ذلك باتفاق مسبق مع الحزبين اللذين يشكلان الاغلبية البرلمانية .

والذى يجدر بنا ان نلاحظه أنه منذ بداية الدورة البرلمانية فى ١٥ نوفمبر ١٩٤١ - وكان افتتاحها الرسمي ، قد تأجل ثلاثة أيام بسبب وعكة الملك - حتى سقوط وزارة حسين سرى باشا فى أوائل فبراير ١٩٤٢ ، كانت تعترض البلاد مشكلتان عويصتان للغاية أولاهما الغزو الخارجى ، الذى كانت تقوم به وقتئذ قوات روميل فى الصحراء الغربية وثانيتهما صعوبة الحصول على

المواد الغذائية ، وغلاء المعيشة بشكل جعل اغلبية سكان البلاد يجدون صعوبة فى الحصول على بعض المواد الغذائية ، اما لعدم وجودها ، واما لعدم قدرتهم على دفع اثمانها المرتفعة !

فى مجلس النواب استجوب الأستاذ حسن صالح الجداوى ، وزير التموين عن اھمال مدينة السويس من حيث تموينها بالدقيق لان الناس لا يجدون قوت يومهم بها .

وكان مما قاله الأستاذ الجداوى ، وهو يشرح استجوابه : لا بطمع مدينة السويس ، فى أن يكون لها مركز خاص ، أو فى أن تعامل معاملة خاصة ، وإذا كنت قد وجهت هذا الاستجواب ، فلأنى اعتقد انه اذا كانت امور التموين تجري فى جميع بلاد القطر ، على النحو الذى تجرى عليه فى مدينة السويس فلا سبب أننا قادمون على شر ما يمكن توقعه من خوف مجاعة . تشكو مدينة السويس من الشكوى منذ أكثر من ثلاثة أشهر ، وفيها اناس يقفون أمام المخازن طول اليوم ، يطلبون اللقمة فلا يجدونها وفيها نساء يذهبن الى المخازن ويقضين الساعات الطويلة بل النهار كله فى انتظار الحصول على الخبز ، ثم يعدن الى بيوتهن دون الحصول عليه فاذا رجع أزواجهن من أعمالهم لا يجدون اللقمة يسدون بها رمقهم .

نعم تشكو مدينة السويس من هذه الحالة ، الى حد أننى اليوم فقط ، لا أفس ، ولا أمس الأول ، لم أجد لى نفسى رغيفاً آكله وقت الغداء ، ورغم أن معالى وزير التموين أكد لى أن الحالة تحسنت كل التحسن

وأنى لا أعدو الحقيقة فيما أقول ، ولا أحاول المبالغة لاستمالتكم الى جانبى واعتقادى أن السبب الذى لا سبب سواه فى عدم وجود الدقيق ، والخبز بكمية وافية ، هو الفوضى السائدة فى مسائل التموين بصفة عامة .

ويقول الأستاذ الجداوى : ان من السهل أن نضع العبء كله على كاهل وزارة التموين ونستريح ، ولكن الواجب علينا ان نبدلها على الطريقة المثلى التى تساعدنا ، على القيام بذلك ، لا ان نقول أنها مخطئة ، وننتظر حتى يجوع الناس فلا تكون هناك فائدة فى العلاج .

ويقول الأستاذ الجداوى ، ان وزارة التموين - فيما يتعلق بالسويس - وفقت التوفيق كله فى أن تبيع الدقيق للمخازن ، وان تهيب بالناس ، أن يأخذوا منها حاجاتهم من الحبز ، ولكنها تناسبت ان ذلك ليس فى مقدور كل انسان ، وان هناك عائلات تصنع خبزها بنفسها مراعاة للاقتصاد ، ان بعض الطبقات الفقيرة تتخذ من صناعة الخبز تجارة ، حيث يقبل العمال على شرائه لأنه يباع بثمن يخبى والحصول عليه ميسور ، اذن لا يصح الإكتفاء بتوزيع الدقيق على المخازن فقط

لان هذه المخابز قد اعدت حصيلتها لعدد محدود ، هذا فضلا عن انعدام الرقابة على المخابز ، مما جعل اصحابها يحتالون للتخلص من التسعيرة بالا يخبزوا الا قبيل ساعة البيع ويضعونه اقل نضجا وبطبيعة الحال أثقل وزنا من الخبز العادى .

ولما كان العرض اقل من الطلب فان الأهالى يتدافعون على أبواب المخابز ، مما يؤدى الى الشجار بل الى الطلاق فى بعض الاحيان كما حدث فى السويس حيث عاد أحد الأزواج الى بيته فلم يجد خبزا ، فطلق امرأته من أجل ذلك .
واقترح الاستاذ الجداوى الاستيلاء على المخابز والاشراف على ادارتها ، كما اقترح توزيع الخبز بالبطاقات كما هو الحال بالنسبة للبترول ، واذا كان للأحكام العرفية منافع ، فهذه تكون أولى منافعها » .

ورد الأستاذ محمد حامد جودة وزير التموين فقال : « ان السويس اسعد حالا من غيرها من المدن المصرية الأخرى ، ومن سوء حظ السويس انه لا يوجد بها الا مطحن واحد !

ويقول وزير التموين ، لقد انتقد النائب المستجوب وزارة التموين لانها كانت تمول مدينة السويس كل مرة بما يكفيها مدة عشرة أيام فقط ولعل حضرته لم يسمع أن مدينة القاهرة فى الوقت الذى كانت تعطى فيه مدينة السويس المؤونة الكافية لمدة عشرة أيام ، كانت القاهرة تمون يوما بيوم ، وان اليوم الذى أمكن فيه إعطاء مدينة القاهرة ما يكفيها من الدقيق لمدة اسبوع ، كان من أبعج أيامى ، .

وعن فكرة الاستيلاء على المخابز ، قال وزير التموين : اذا اضطررنا الى الاخذ بفكرة الاستيلاء على المخابز بصفة عامة فسوف نبدأ بتجربتها فى القاهرة ، حتى اذا نجحت قمنا بتعميمها .

وتمنى الأستاذ محمد حامد جودة ، الا يأتى اليوم الذى يوزع فيه الخبز بالبطاقات كما هو الحال بالنسبة للكبروسين الذى زاد على مقطوعيته العسادية للبلاد بحوالى ٥٠٪ بعد توزيعه بالبطاقات .

وينصح الاستاذ الجداوى وزارة التموين بالا تسير على طريقة النعامة التى ما ان نضع رأسها فى الرمال حتى تظن أنه لن يراها أحد « أنى أربأ بمسألة التسوين ، أن تكون محل مغالطات فى الوقت الذى نجد فيه فى مدينة السويس مئات من الأشخاص ينامون على الطوى ، حتى اذا ما أصبح الصباح عمدوا الى الاستجداء ، هذه الحالة ما أظن أنها ترضى معالى الوزير ، أنى أشكو بل أستصرخ بلسان قوم جباة قد يمتد ما يقاسونه الى غيرهم من سكان المدن الأخرى فهل يقال عن هذه الشكوى أنها استهزاء !! » .

وينفى النائب محمد لبيب قورة أن تكون في مصر معجاة ، ويسمى ما هو حادث بها جشع بعض الأهالي واحتفاظهم بما عندهم من فائض المحصول ، ولابد من الضرب على أيدي المخزنين والجشعين بيد من حديد ، وينادى النائب قورة بأن تشكل من بيننا لجان في كل مركز لتتعرف المساحة التي يملكها كل فرد ، وكيف تصرف في محصوله ولترشد عمن لديه ما يفيض عن حاجاته وإذا لم نقم بذلك نحن نواب الأمة ، فأولى بنا أن نجوع ، ويأكل المحتاجون .

ويعصفق المجلس طويلا لكلام النائب محمد لبيب قورة .

ويؤيد حسين سرى باشا رئيس الوزراء اقتراح النائب محمد لبيب قورة .

وتنتهى مناقشة الاستجواب ، ولا يتقدم احد بأي اقتراح ، فينتقل المجلس الى جدول الأعمال !

وإذا كان الحديث عن جلسات مجلس النواب فائنا لابد أن نشير الى أنه في تلك الجلسة ، التي نوقش فيها استجواب التمرين في مدينة السويس ، جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٤١ ، كان النائب سليمان الكارم ، قد وجه سؤالاً الى وزير المعارف العمومية بخصوص ملاحظ عمال تونة الجبل ، الذي فصلته كلية الآداب من عمله في ٢٩ يناير ١٩٤١ ، قبل ان يصدر القضاء كلمته في التهمة الموجهة اليه ، مع أنه قضى بالحكومة اكثر من اثنتين وثلاثين سنة ، وقد أصدرت محكمة ملوى حكماً ببراءته ، ونصت في حكمها على ان التهمة التي فصلته كلية الآداب من أجلها ملفقة ، هل يعد الوزير بالعمل على عودة الملاحظ المذكور الى عمله ، أو الى أى عمل آخر ؟ .

ويتولى الأستاذ ابراهيم عبد الهادى وزير الاشغال الرد نيابة عن وزير المعارف العمومية . هيكل ، فيؤكد أن الموظف عندما قدم الى المحكمة لم يكن أمامها الا تهمة السرقة التي برأته منها ولم يكن أمامها موضوع مخالفاته الادارية لتبدي رأيها في تلك المخالفات ، ويودع وزير المعارف بالنيابة مكتب المجلس صورة من تقرير وكيل الكلية د. محمد عوض محمد الخاص بهذا التحقيق ، ومن تقرير الدكتور عوض يظهر ان الملاحظ قد استغل سلطته أسوأ استغلال في اهانة العمال وضربهم بالسوط حتى جعلهم يخشون جانبه ، وأنه كان كثير الكيد للموظفين المنقذين ، وأنه اعطى أحد الجزائريين - كان مدينا له - تمثالا ، صغيرا من البرونز لأوزويس بصفة رهن الى أن يقوم بسداد ما عليه من دين ، وأنه - أى الملاحظ - كان كثير الشغب حتى أنه أسس حزبا من العمال له رئيس ووكيلان و ٠٠ و ٠٠ وقد قام هذا الحزب فعلا بحركة اضراب للمطالبة برفع الأجور و ٠٠ و ٠٠

ويوجه الدكتور / محمد عوض محمد ، المحقق بالكوم الى الأستاذ الجامعي الذي كان يشرف على حفائر تونه الجبل لأنه لم يتخلص من الملاحظ المذكور قبل ان يستفحل شره .

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر ، والشيء هنا الاسبئنة التي كانت توجه من النواب ، الى الوزراء ، فإننا نذكر ان الاستاذ عبد المجيد الرمالي قد سأل وزير المعارف عن قيمة ما صرف على المجمع اللغوي منذ انشائه لغاية الان ؟ وهل تستطيعون معاليكم أن تبيينوا الفائدة التي عادت على اللغة العربية وعلى البلاد من تأسيس ذلك المجمع ؟ وينوب د . هيكمل الرد على سؤال النائب بما يفيد أن المجمع قد عنى بوضع المصطلحات العلمية والتوفيق بين ما يستعمل في مصر ، وفي سائر البلاد العربية فوضع نحو من أربعة آلاف مصطلح في علوم الاحياء ، والطب ، والطبيعة ، والاسلكي ، والرياضة ، والتاريخ ، والطباعة والتصوير ، والموسيقى ، والفلسفة والقانون ، وأكثرها مما يدخل في كتب التعليم الثانوي والوزارة تطبع هذه المصطلحات لتوزيعها على المدرسين والمعلمين تعميما للانتفاع بها ، وكذلك أقر المجمع قرارات لغوية أريد بها تيسير اللغة وتطويرها لحاجات العلوم ، والفنون ، ويبلغ عدد هذه القرارات نحو من مائة قرار كان لها أثر كبير في وضع المصطلحات وجعلها عربية فصيحة ، وقد بلغ ما انفق على المجمع الى الان نحو ستين ألفا من الجنيهات منها نفقات تأسيسية ، ومكافآت الاعضاء ، ومرتبات الموظفين ، ونفقات طبع المجلة ، ومحاضر الجلسات ويقول د . هيكمل : لست اشك في أنه متى أتم المجمع مهمته وظهرت المعاجم التي يعمل الآن على نشرها تيسيرا للغة واحياء لما يجب أن يحيا فيها فسيقدر المتكلمون بالعربية في أنحاء العالم كله : ان ما ينفق على المجمع الى ذلك اليوم ، سيكون قليلا بالنسبة للنتيجة العظيمة التي نرجو ان يحققها المجمع ، .

ولكن النائب عبد المجيد الرمالي يقول لا يستطيع أن أفهم ماذا تفيده البلاد من كلمات عرعور ، وشاطر ومشطور وجماز ، حتى يصرف عليها ٦٠.٠٠٠ جنيه من مال الدولة .

ويضحك النواب على تعليق زميلهم ، كما يضحكون أيضا لرد وزير المعارف الذي قال فيه : أوكد لحضرة النائب المحترم ان « عرعور » ليست في المجمع ، .

ومرة أخرى ، يعود مجلس النواب في ٥ ، ٦ يناير ١٩٤٢ ، ويعسود الشعب معه ، الى بحث موضوعات التموين فتقدم استجابات عديدة الى وزير التموين : عن اختلال شئون التموين ، والتسعيرة ، وعما يعانيه الفقراء في حصولهم على قوتهم اليومي ، وعن سياسة الحكومة نحو تموين البلاد ، وعما وصلت اليه حالة المعيشة من السوء ، مما يشبه المجاعة وعن منع تصدير القمح ودقيقه الى بلاد النوبة .

وكان أول المستجوبين الاستاذ على المنزلاوى بك ، الذى قال أن مسألة التمويل تسير من سيئ الى أسوأ ، وأنها تمشى عرجاء بلا ضابط لها ، وان المنوط بهم الرقابة على التمويل لا يحسنون الرقابة .

وكان من بين ما قاله النائب على المنزلاوى بك : الامة السوداء الاعظم منها الفقراء ، والعمال يثنون أنينا شديدا ، وقد رأيناهم فى الاسبوعين الماضيين يلتجئون للمخابز فلا يجدون الخبز ووقع ما يشبه الاضطراب فى عاصمة المملكة وقد رايتهم جميعا باعينكم مثلما رأيت هذه الحالة المحزنة .

ويشير النائب المستجوب الى أن الحكومة أجازت فى ١٩٤١ تصدير ٥٢٣ ألف أردب من الحبوب الى الخارج ، ويثور النواب مطالبين النائب بتحديد التواريخ ، وهل كان التصدير فى أول الموسم ، أم فى آخره ، وهل كان الشحن قبل قرار منع التصدير ، أم بعده ، ويحيل النائب المستجوب زملاءه الى اسماعيل صدقى باشا الذى سمع عنه الرواية .

ويقول الاستاذ المنزلاوى ان التسعيرة انما تطبق تطبيقا حادا قويا وفى جرة على الزراع فقط ، ولكن على غيرهم تسير الهوينا ، ويظهر أن أصحاب المصانع يعرفون كيف يدافعون عن مصالحهم دفاعا حسنا ، أما الفلاحون فلا يعرفون كيف يدافعون عن شئونهم !

وينهى النائب على المنزلاوى كلامه بقوله : عندما سئلت الحكومة عن السبب الذى دعا احدى الشركات الى عدم صرف اعانة غلاء المعيشة لعمالها ، أجابت الحكومة : أنها ليست لها حق التحكم فى الشركات ، لا . يا أصحاب المعالي الوزراء أؤكد للمجلس الموقر ان هذه المسألة متعلقة فى صميمها بتأمين البلاد وطمايينتها فما من شك ان العامل الذى يبيت جائعا يهدد الامن العام بالاخلال والاضطراب ، ومن واجب الحكومة ان تعمل مقدما على منع هذا الخطر !! » .

ويقول حسين سرى باشا أنه يتفق مع على المنزلاوى بك فى كل ما قاله ، وان الحكومة ستعالج أمر الغلاء أولا بالاقناع ، واذا لم توفق فستتخذ حتما من الاجراءات ما تراه كفيلا بتنفيذ خطتها ، فهي تقدر تماما معنى الامن العام ، وما يجب له من حيلة وصيانة !

ويدافع الأستاذ المنزلاوى عن القصابين « الجزارين » الذين يجدون انفسهم مضطرين الى بيع رطل اللحم الضانى بخمسة قروش ، ونصف ، بينما هم اشتروه من التاجر بستة قروش ونصف ! كما يطالب الاستاذ على المنزلاوى بالاستيلاء على الماشية من تجار الماشية وبيعها الى القصابين مباشرة ، بما يتفق والتسعير الجبرى الذى حددته ! » .

ويطلب الأستاذ محمود سليمان غنام أن يقتصر استجواب الأستاذ عبد الحميد عبد الحق على موضوع الخبز وحده ما دام استجواب الأستاذ على المنزلة شمل التموين ككل !

ويقول الأستاذ غنام : « الجوع كافر ، والجوع لا يمكن أن يعرف هوادة أو مجاملة ، والتاريخ يحدثنا بأن معظم الثورات ، كان الدافع إليها الجوع ، وقد رأينا في القاهرة أفراداً من الشعب يهجمون على عربات مخبز زميلنا عبد المجيد الرمالي ، ويخطفون الخبز لانهم يحسون الجوع ، ولا يجدون من يسمع صيحات هذا الجوع » .

وأخشى - الأستاذ محمود سليمان غنام - أن يتهم الشعب حكامه بأنهم لا يحسون احساسه ، بل أخشى أن يقال في هؤلاء الحكام ما قيل في مناسبة فكاهية سواء كانت حقيقية ، أم غير حقيقية ، بأن حاكماً رأى شعباً جائعاً يصيح من الجوع ، فتساءل عن سبب ثورة الشعب فأخبروه بأنه لا يجد خبزه فقال لهم : فليأكلوا بقلادة ! نعم أخشى أن يعتقد الشعب أن حكامه لا يحسون احساسه وقد سمعنا ما تردد في المجلس في الأسبوع السابق على العيد ، من أن كثيراً من الناس باتوا واطفالهم على الطوى لا يجدون ما يقتاتون به » .

ويقول حسين سرى باشا ، رئيس الوزراء : أرجو ألا يكون مفهوماً من الكلام ، الحظ على الثورة ؟ » .

ويقول الأستاذ غنام : لا ، لا ، وهل يعقل أن نحض على الثورة !

ويؤكد الأستاذ محمود سليمان غنام ، أن سبب الأزمة تصدير الحبوب الى الخارج ، ويعارض ذلك وزير التموين !

ويقول الأستاذ غنام ، لقد سئمتنا أساليب الدعاية التي يلجأ إليها وزير التموين الحالي مثل قوله : « ان في القطر من القمح ما يكفي » « لا تخشوا الجوع » ، « القمح متوافر » ، « سيرد إلينا من الخارج ، أو ورد فعلاً » .

ويردد الأستاذ غنام المثل العربي القديم الذي كنا نسمعه في المدارس : « أسمع جعجعة ولا أرى طحناً » وتقوم في المجلس ضجة ، ويقول الأستاذ غنام : ان قلم الدعاية البريطاني يوزع على الناس في المقاهي والمجالس مطبوعات تنفي ان القوات البريطانية الموجودة في مصر ، هي المسئولة عن المجاعة في البلاد » .

ويعترض النائب محمد شعراوي على ما كان ينوي النائب المستجوب محمد سليمان غنام الافصاح عنه من بيان ما يأخذه الجيش البريطاني من حبوب لان ذلك قد يساعده على تعرف عدد القوات البريطانية وهو سر من الأسرار الحربية ، ويضحك النواب وينهى محمد غنام كلمته بتوجيه اللوم ، أشد

الوم الى الحكومة على سياستها المرنجلة التى أدت بها الى هذا الموقف داعيا الله.
أن يزيح عنا هذه الغمة ، وأن يفرج قريبا حالة التموين التى نزلت بنا والله.
لطيف. بعباده ! » •

ويشكو النائب محمد شاهين حمزة من حالة التموين فى مديرية أسوان.
التي أصبحت مؤلة للغاية : ان أهل أسوان قوم يصبرون على البلوى ، ولا يشتكون.
الا اذا عز الصبر ، واستحال السكوت : لقد صبروا ، وفقراؤهم يضربون.
بالسياط ، وهم يطالبون بالقليل من القوت ، الذى يقيم اصلاهم » •

ويسأل حسين سرى باشا : هل يضربون بالسياط ؟ ويرد النائب : لقد.
حدث هذا فعلا فى أسوان منذ بضعة أشهر ، ورأيت بهينى رأسى ! ويقول الاستاذ.
شاهين ان وزير التموين اصدر امرا بمنع التصدير الى بلاد النوبة ، وتمسك
برأيه ، لان أهل النوبة ، وأسوان يجب أن يأكلوا الذرة لا القمح » •

ويقول النائب محمد شاهين حمزة : سمعت أحد العمدة يقول لرجال.
الادارة : ارغتمونا على الا نأكل الا الخبز الذرة فسمعا وطاعة لهذا الامر الظالم ،
ولكن باعتبارى عمدة يحضر الى منزلى رجال الادارة ، ورجال الصحة ، والمعارف
وهم لا يأكلون الذرة فأعطونا قمحا تقدمه لهم ، وأعاهدكم بأننى عندما أقدم
لهم خبز القمح سأخص نفسى بخبز الذرة ، ليشعروا بالتمييز والفرق الذى
تريده الحكومة ، لا لسبب الا لاننا فقراء فقط ! » •

ويشكو النائب محمود أبو رحاب من عدم وجود الخبز ، وان البعض.
يخلط الخبز بالاسمنت والجبس ، ومسحوق البلاط ، وهذا ما شاهده أحدهم
فى تسعة أرغفة قدمها الى المحافظة ! كما يشكو أبو رحاب من ارتفاع سعر المتر
من قماش الصوف من ١٣٠ قرشا الى ١٩٠ قرشا بسبب الحرب بين أمريكا
واليابان ! وان سعر بكرة الخيط ارتفع من خمسة قروش ، الى خمسة وثلاثين.
قرشا » •

ويقول وزير التموين الاستاذ محمد حامد جودة : ان حبة قمح ، لم تصدر
خارج البلاد وأنه لا شراء للجيش البريطانى ، أو أية سلطة بريطانية للقمح
المصرى ، ومن يعلم بشئ من ذلك فعليه ان يخبرنى به ، أو يدلنى عليه ! وكانت
ثمة عقود بيننا وبين السلطات البريطانية لشراء بعض محصول القمح ولكننا
الغينا هذه العقود » •

وتستمر المناقشة فى أمور التموين ، جلسة أخرى يتحدث فيها اسماعيل
صدقى باشا مؤكدا اننا نقبل على العين والرأس تموين جيوش الحليفة مادامت
فى بلادنا تؤدى لنا هذه الخدمة الكبرى ، ولكن فى حدود مقدرتنا وان من.
واجب الحليفة أن تمدنا بما نحن بحاجة اليه من قمح ، حتى يظهر المحصول
الجديد !

ويقترح اسماعيل صدقى : أن تشتري الحكومة القمح بمعنى ألا يكون مشتر للقمح غير الحكومة ، أى أنه لا يستطيع احد سراه الا من مخازنها وانما بشرط واحد ، هو ان يكون الثمن الذى تشتري به الحكومة ثمنا يجزى متاعب الفلاح ويتفق مع الحالة الحاضرة مع عنائنا فى الحصول على الحاصلات ومع الحالة العامة للغلاء ، بحيث لا يختص طائفة الزراع وحدهم بالحرمان من الفائدة .

ويرى اسماعيل صدقى تطبيق ما اقترحه من حل فورا ويرى رئيس الوزراء أن اقتراح اسماعيل صدقى باشا حل عملى ستقوم الحكومة بدراسته ، ككل اقتراح يقدمه أعضاء هذا المجلس .

وتنتهى جلسة ٦ يناير ١٩٤٢ ، والحديث عن التمويل لا ينتهى ، ويتقرر استمرار المناقشة فى أمور التمويل الى جلسة ١٢ يناير ١٩٤٢ ثم الى جلسة ١٣ يناير ١٩٤٢ ، وتنتهى مناقشات جلستى ١٢ ، ١٣ يناير ١٩٤٢ باقتراح تقدم به الأساتذة عبد الحميد عبد الحق ، ومحمد سالم جبر ، وعطا عفيفى ، ومحمد فكرى أباطة ، وعبد الحليم الشمسى ، وعبد الفتاح الشلقامى ، وعبد الفتاح عزام ، هذا نصه :

« بعد سماع البيانات والمناقشات التى دارت حول هذا الاستجواب يرى المجلس ان شئون التمويل مضطربة ، وأن الوسائل التى اتخذت الى الان ، لم تؤد الى نتيجة مرضية ، وانها لم تعرض خطة عملية مؤكدة يطمئن اليها المجلس لتمويل البلاد ، حتى ظهور المحصول الجديد » ولا يوافق على الاقتراح الا أقلية .
وتعتبر الاستجابات ، كما قال رئيس المجلس منتهية وينتقل المجلس الى جدول الأعمال . وتبدأ فى التاريخ المصرى أخطر سبعة أيام .

أخطر سبعة أيام فى سنوات ما قبل الثورة

● كانت الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر يناير ١٩٤٢ ، والأيام الأربعة الأولى من شهر فبراير ١٩٤٢ ، بلا جدال ، من أخطر أيام مصر ، على الإطلاق ، لا على الصعيد المحلى وحسب بل على الصعيد الدولى ايضا : كانت - مثلا - قوات روميل توالى تقدمها السريع فى الصحراء الغربية من الأرض المصرية بينما كانت قوات بريطانيا ، تواصل تقهقرها غير المنظم ، داخل الاراضى المصرية ، فى اتجاه الاسكندرية *

وكانت قوات الاحتلال البريطانى فى مصر تتأهب - كما تؤكد الوثائق الرسمية - لاغراق الدلتا المصرية رغبة فى اعاقه زحف قوات المحور ، كما كانت تلك القوات تهرب ما لديها من وثائق وشخصيات مصرية موالية لبريطانيا الى السودان حتى لا تقع فى أيدي قوات المحور ، و . و .

وكان الشعب المصرى ، كراهية منه للاحتلال البريطانى ، الذى أذاق مصر الامرين قرابة ستين عاما ، يتمنى من صميم قلبه لو توالى الهزائم البريطانية فى الصحراء الغربية وفى غيرها من الأراضى المصرية ولو استمرت الانتصارات الألمانية على القوات ، البريطانية ، فلم يكن الشعب المصرى قد جرب بعد الاحتلال الألمانى ، كما جرب الاحتلال البريطانى ، كما ان دعاية المحور كانت قد أحرزت عند الجماهير ، المصرية نجاحا ما بعده من نجاح ، بينما فشلت الدعاية البريطانية فى جذب جماهير الشعب ، الى صف بريطانيا : بريطانيا ، التى كذبت على مصر فى الحرب العالمية الأولى عندما دعتها ، الى الوقوف الى جانبها على أن تعطىها حق تقرير المصير ، بعد أن ينتصر الحلفاء فى تلك الحرب فلما انتصر الحلفاء نكثت بريطانيا ، بوعودها ، لمصر !! *

وقد انطلقت المظاهرات فى كثير من أرجاء القاهرة فى تلك الأيام ،
الخطرة ، وكان اكبر تلك المظاهرات خطرا ، وخطورة تلك التى انفجرت فى اليوم
الثانى من فبراير ١٩٤٢ ، وانفجر معها الهتاف المعروف : الى الأمام ، يا روميل
الى الامام يا روميل !!

وكانت وزارة حسين سرى باشا تلفظ فى تلك الأيام أنفاسها الأخيرة فقد
تكاثفت كل القوى السياسية الموجودة فى مصر ، وقتئذ على اغتيالها غير متجاوزة
عاما ، ونصف عام من حياتها الشاقة المتعبة ، وكانت كل قوة سياسية فى مصر
تستهدف من اغتيال وزارة حسين سرى باشا ، أغراضا خاصة بها : الوفد المصرى
الذى أعلن الحرب على حسين سرى باشا ، ووزارته لانه أدخل أعداءه الآلاء
السعديين فى الحكم والذى ضحك على الوفد عندما رفع شعار الوزارة القومية
ولم يكن يريد تحقيق ذلك الشعار . . . القصر ، الذى كان قد ضاع
ذريا ، بعجرفة حسين سرى باشا ، واعتماده الدائم ، على الانجليز ، والذى كان
قد ادين اهانة بالغة من جراء الاجراء ، الذى اتخذته وزارة حسين سرى باشا
بدون استئذان الملك فى قطع علاقتها بحكومة فيشى و . . . و

وكذلك حزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الهيئة السعدية ، رغم
اشتراكهما فى وزارة حسين سرى باشا ، فى المسئولية الوزارية ، الا ان وزراء ؛
هذين الحزبين ، قد ضاقوا ذرعا ، بأسلوب حسين سرى باشا فى التعامل معهم ،
ومفاجأتهم ، بالقرارات الوزارية الهامة ، التى كان يتفق مع دار السفارة
البريطانية عليها ، ثم يحرمهم - حتى فى مجلس الوزراء - من حق مناقشتها -

الوزراء الدستوريون والسعديون كانوا فى مقدمة ، الذين يتمنون ان تجيء
نهاية وزارة حسين سرى باشا ، اليوم ، قبل الغد ، والغد قبل . بعد الغد .

هذا الى جانب ان السفارة البريطانية قد تعبت كثيرا من الوقوف ، الى جانب
تلك الجثة - وزارة حسين سرى باشا - كما تعبت من حمايتها والدفاع عنها ولم
يكن الوقت يسمح ابدا بأن تبقى فى الحكم فى تلك الايام الخطيرة وزارة لا تمثل
الشعب من قريب ، أو من بعيد .

فاذا اضفنا الى ذلك كله ، ان حسين سرى باشا كان بدوره قد ضاق ذرعا
بكثرة السكاكين ، التى كانت تنهال عليه ، وعلى وزارته ، من الاصدقاء ، والخصوم
كما ان الرؤية ، امامه كانت قد أصبحت متعذرة بل متعسرة ، للغاية ، حتى لقد
ترك احتفاهرات ، العنيفة التى تهتف ضده ، وضد وزارته والتى تنادى « الى
الأمام يا روميل » ، تركها لعلها تكون بمثابة عملية تنفيس للشعب فكانت الطامة
القاضية عليه ، وعلى وزارته .

١١ وبعد ذلك كله بل فوق ، ذلك كله كان الشعب قد ضاق ، الى أبعد حدود الضيق بوزارة حسين سرى باشا ، التي فشلت في أن تحمي البلاد ، من الغارات الجوية الألمانية والإيطالية والتي فشلت في نفس الوقت في أن توفر للشعب - على النحو الذي فصلناه في الفصل السابق - رغيف العيش ٠٠ رغيف العيش ، لا أكثر ولا أقل ! ٠ ولذلك تكاثفت كل الجهود ، وكل القوى ٠٠ رغم الاختلاف فيما بينها ، وبين بعضها حول الاسباب والنتائج ٠٠ على اسقاط وزارة حسين سرى باشا ، التي لم يذرف احد ، حتى حسين سرى باشا ، نفسه دمعة واحدة عليها .

ولان ، تلك الأيام السبعة من أخطر ، أيام التاريخ المصري فاننا نستأذن القارئ الكريم ان نتوقف عندها بعض الوقت خاصة وان الآراء لم تستقر ، بعد حول مسئولية كل ما يتعلق بالأحداث ، والحوادث التي وقعت في تلك الأيام ٠٠

واتساقا مع منهجنا العلمي ، في تناول أحداث ، وحوادث سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ فاننا سندع - في البداية - من شاركوا ، في صنع أحداث وحوادث تلك الأيام السبعة وكذلك من كانوا على مقربة من تلك الأحداث والحوادث ، ليقولوا ، كلمتهم ، كما هي بدون حذف ، أو إضافة ٠٠

وبعد ذلك ندع ، المؤرخين والسياسيين لتناول تلك الأحداث : ما الدافع ، اليها ؟ من الذي دبرها ؟ ولماذا دبرها ، أو دبر بعضها ؟ ٠ وقد سبق لنا أن ناشدنا ، كل من لديهم معلومات أو بيانات أو وثائق ، عن تلك الأيام - أن يوافونا بها خدمة للتاريخ ، فنحن لا نريد أبدا - كما قلنا مرارا وتكرارا - أن نلقى مسئولية هذه الأحداث والحوادث على فرد بعينه ، أو على حزب بعينه ، أو على جهة بعينه ، رغبة في تحقيق أغراض شخصية فالفه وحده يعلم ، أننا قد أسقطنا من حسابنا ، كل غرض شخصي ، كما أننا - ونحن نتناول سنوات ما قبل الثورة - نريد أن نتشبه بالقضاة ، الذين لا يعرفون ، الهوى ، أو الغرض ٠٠

اننا نريد وخاصة بالنسبة لأحداث مر عليها ، أربعون سنة أو أكثر ان نقول كلمة الحق ، وكلمة الحق وحدها ، فلقد ذهب ابطال تلك الحوادث والأحداث الى ربهم ولن يستفيدوا أبدا مما يقال فيهم ، أو عنهم : لم يعد أحد منهم ، بحاجة الى « دفاع ، أو هجوم » ، كلمة الحق وحدها ، هي التي نحن في أمس الحاجة اليها : من أجل الحق وحده ، من أجل الأمانة التاريخية ، من أجل مستقبل أبنائنا ، وأحفادنا ، الذين يجب ، ان نروى لهم التاريخ الحقيقي ، لا التاريخ « الكاذب » أو المزيف وبعد ذلك كله نحاول ، أن نقول ما نعتقد أنه الحق ، على ضوء ما لدينا من وثائق جديدة ومعلومات لم تكن متوافرة لدى أولئك الذين كتبوا عن تلك الحوادث والأحداث وقت حدوثها ٠٠

تأركن الباب مفتوحا على مصراعيه لكل من يريد أن ينقد ، أو يعقب ، أو
يبدي رأيا جديدا ..

إنها امانة نؤديها ، كما تؤدى ، الامانات الى اهلها ؟

كلمات حق ، وصدق ، ما أردنا بها الا وجه الله ، والوطن ، وخدمة
التاريخ .. يقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعى : استهدفت وزارة حسين سرى
فى أواخر عهدها لأزمات ومشاكل عدة ، أدت الى استقالتها ، فالمستوزرون من
أعضاء البرلمان وبعضهم من أعطوا سرى باشا ثقتهم كانوا يعملون جاهدين على أن
يحلوا محل وزارته فأفسدوا العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية ، وكانت موالية
للمحور ، فأثاروا عليه غضب القصر واضطر صليب سامى وزير الخارجية الى
تقديم استقالته ..

وجاءت أزمة التموين فزادت موقف الوزارة حرجا الى حد بعيد فقد
اضطربت الحالة المعيشية للسواد الأعظم من الناس وخاصة فى توزيع الخبز
ولم يحن الاسبوع الأخير من شهر يناير سنة ١٩٤٢ حتى شبح هذا الغذاء
الاساسى للشعب واستعاض عنه الكثير من الموسرين بالبطاطس والمكرونه وما الى
ذلك ، وصار الناس فى بعض احياء القاهرة يهجمون على المخازن للحصول على
الخبز ويتخطفون الرغيف من حامله فى الشوارع والطرق ..

واقترنت هذه الأزمة القاسية بأزمة سياسية حادة ، وقامت مظاهرات
صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها ، نادى فيها المتظاهرون بسقوط
بريطانيا وهتفوا « تقلد باروميل .. الى الامام يا روميل » وكان الألمان بقيادة
الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر ..

فاضطربت أعصاب الانجليز أمام هذه المظاهرات والتهافتات وطلبوا الى
سرى باشا وضع حد لها فلم يستجيب الى طلبهم اذ أدرك أن الزمام قد أفلت
من يده ولم ير بازاء هذه العواصف التى هبت عليه وعلى وزارته سوى
الاستقالة ، فقدمها يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وبنها على حاجته الى الراحة -

ويقول د . محمد حسين هيكى باشا - أحد أعضاء وزارة سرى باشا - :
كان روميل يتقدم بجيوشه فى أرض مصر ، بعد أن طرد قوات الحلفاء من
ليبيا وقد اجتاز سيدي برانى الى مرسى مطروح ، وعسكر بها وأصبح على بعد
ثلاثمائة كيلو متر من الاسكندرية لكن الحلفاء الذين طردوا من ليبيا قد فتح
أمامهم باب جديد للأمل فقلد أعلن هتلر الحرب على روسيا فى ديسمبر ١٩٤١
وفد ابتهج الحلفاء ، بما حدث بعد ذلك أشد الابتهاج ففتح جبهة جديدة تحارب
فيها ألمانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات انجلترا وفرنسا الحرة فى
مصر وبخاصة بعد أن عجز الألمان من اقتحام انجلترا ثم بعث هتلر رسوله
« هيس » يعرض الصلح على الانجليز فاعتقلوه الا يدعو ذلك أولى الأمر فى

مصر للتفكير وعدم الاندفاع ؟ أم أن تقدم الألمان السريع في روسيا وتراجع القوات السوفيتية أمامهم ضاعف الاعتقاد في نفوس الذين كانوا يحسبون ألمانيا لا تقهر ثباتا ، وقوة ؟ الحق أن بعض الوزراء أنفسهم كانوا يميلون الى هذا الرأي وكان بعضهم يجاهر به مجاهرة ، نبه رئيس الوزارة أصحابها الى أنها لا تتفق مع دقة الموقف وخطورته ، أيا ما كان الأمر بدأ سرى باشا يشعر بحرج مركزه وقد فاتحنى - د . هيكل باشا - مرة بأننا على أبواب مغامرة خطيرة النتائج ، .

ويقول د . هيكل باشا ان حسين باشا قد انصل به اذ ذاك أكثر من مرة وأخذ يسأله رأيه في الموقف وقد فهم د . هيكل باشا ان وزارة حسين سرى باشا لم يبق لها حظ من البقاء بعد ان قطعت علاقات مصر ، مع حكومة فيشى في غياب الملك عن القاهرة فقد اعتبر الملك هذا التصرف تجاوزا من الوزارة لحقها الدستورى وفيه مساس بحقوقه ويقول د . هيكل انه نصيح أحمد حسنين بتأليف وزارة قومية تضم الأحزاب يرأسها النحاس باشا ، أو يرأسها أحد غيره فهذه الوزارة هى وحدها التى تستطيع مواجهة الأحوال العالمية الدقيقة بمن غير أن تتعرض سيادة مصر وحرية أبنائها الى الخطر .

ويقول د . هيكل باشا ان حسنين باشا قد وافقه على اقتراح الوزارة القومية وقد فهم - د . هيكل باشا - من حسنين باشا فى بعض مقابلاته اللاحقة لرئيس الديوان ان النحاس باشا فوجئ فى الفكرة وقبلها بل ورحب بها وان تنحى وزارة حسين سرى باشا عن الحكم ، رغم اطمئنان انجلترا الى المجهود الحربى فى عهدها لن يحدث فراغا ولن تكون له أية نتيجة تخشى عواقبها .

ويقول د . هيكل : على ان ما كان سرى باشا ، ينقله الى من أنباء الانجليز لم يكن يبعث الى النفس مثل هذه الطمأنينة : لقد كان يخبرنى أنه يتمنى لو استطاع أن يستقيل وانه لم يكن يتردد فى تقديم استقالته لولا مخاوفه من نتائج تقديمها وقد فاتحنى فيما يجول بخاطره من ذلك ورغب فى أن أزور الدكتور أحمد ماهر باشا بمنزله وأن أتداول وإياه رأى فى الموقف ، وكان أحمد ماهر معتكفا اذ ذاك فى داره لشلل خفيف أصاب الجانب الأيسر من وجهه فزرتة وأفضيت اليه بتفكير سرى باشا فى الاستقالة وطالعه بأسباب هذا التفكير ، وكان كثيرون يظنون أن الدكتور أحمد ماهر باشا سيخلف سرى باشا فى رئاسة الوزارة ، لأن رأيه فى موقف مصر من الحرب يرشحه لهذه الرئاسة وقد رجاني د . ماهر ، بعد أن تبادلنا الحديث فيما ذكرته أن أرجو سرى باشا ألا يتعجل بتقديم استقالته فقد تتطور الحوادث على نحو يعود به وبالوزارة كلها الى الطمأنينة للاضطلال بالحكم على وجه منتج وعلم سرى باشا بعد أيام من ذلك ، ان مستر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية

زار الدكتور ماهر باشا بمنزله وكانت الأمور قد ازدادت شدة ، فرغب الى سرى باشا كره أخرى ان أتداول مع ماهر باشا فى أمر استقالة الوزارة وكنت أشعر شعورا قويا اننا فى الأيام الأخيرة لعهد وزارى غير محسود ، مع ذلك حاول د. ماهر باشا بكل ما أوتيته من قوة الاقتناع ان يحملنى على رجاء سرى باشا الا يتعجل بتقديم استقالته فلما بلغت سرى باشا ما حدث قال لى : أتراه يريد منى احتمال هذا الموقف النفسى حتى يشفى فيتولى هو الوزارة خلفا لى ؟

ويقول د. هيكل انه سأل حسين سرى مما اذا كانت لديه معلومات ترجح هذا الظن فأخبر حسين سرى بأسلوبه الهندسى ان ذلك ممكن ٢٠٪ أما الثمانون فى المائة الأخرى فترجح ان النحاس باشا هو الذى سيتولى الوزارة !

ويقول د. هيكل ان حسين باشا كان مطمئنا الى ان النحاس باشا سيقبل بالوزارة القومية وان كان - حسين باشا - غير مطمئن الى موقف الانجليز .

ويقول د. هيكل ان حسين باشا طلب من انجليزى ان يقابله وكان د. هيكل فى زيارة لحسين فى منزله وعن ذلك الرجل الذى طلب حسين مقابلته قال حسين لهيكل انه صديقى من عهد الدراسة فى اكسفورد وقد كان بعد ذلك محاميا وكان صديقا وفيما للملك ادوارد الثامن وقد بقى الى جانبه فى أيام محنته حين ثار عليه أسقف كنتريرى وثارت على الحكومة البريطانية وانتهى الأمر الى التنازل عن العرش واعتزال الملك وصديقى هذا - صديق حسين باشا - هو الذى كتب لادوارد وثيقة الاعتزال ويقول د. هيكل : قلت لحسين باشا بعد أن أتم حديثه عن صديقه الانجليزى أزجو أن تكون أحسن حظا مع الملك فاروق مما كان صديقك مع الملك ادوارد ،

ويقول د. هيكل : ان الانجليز كان لهم نشاط يواجه نشاط السلطات المصرية وقد علمت من بعد أنهم أرسلوا اليه رسولا - الى النحاس باشا - وكان يمضى أياما بالأقصر يطلبون اليه أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة فى تأليفهما أما وقد خوطب النحاس باشا قبل ذلك من قبل القصر فى تأليف وزارة قومية تضم الأحزاب المصرية كلها فلقد أصبح له الخيار بين قبول هذا العرض المصرى وبين هذه الحرية التى تركها له الانجليز وأظهروا معها انه يستطيع ان شاء أن يؤلف وزارته وقدية صرفا !

ويقول د. هيكل أيضا ان الجمهور المصرى وبخاصة جمهور القاهرة سريع الى البرم بأية وزارة تقضى فى الحكم ما يزيد على العام فهو يتربص بها بالسواثر ويرجو أن تزول وقد علمت تجارب السنين هذا الجمهور ان البرلمان لم يستقط وزارة قط لأن أى وزارة لم تبق فى الحكم فصلا تشريعيا كاملا وإن أيدتها فى

البرلمان الأغلبية كما علمته أن حركة الاضطراب في العاصمة هي التي تدفع الوزارة للاستقالة وقد شجعت أنباء الحرب وتقدم الألمان في أرض مصر على خلق جو ملائم لعناصر الاضطراب لذلك قامت المظاهرات تنادى نداءات عداوية ضد انجلترا وذهب بعضها الى السفارة البريطانية يلقي صيحات مهينة لهؤلاء الانجليز الذين يهزمون أمام الألمان وتنادى : تقدم يا روميل ، الى الأمام يا روميل ، أيذا بنا بسخطها على الانجليز واغتيابها بأن يسحقهم هذا القائد الألماني الظافر .

ويقول د . هيكل : أن حسين سرى باشا بعد أن جمع مجلس الوزراء وبلغهم أنه سيرفع استقالته وتلا عليهم نصها سأل زملاءه الوزراء رأيهم في المظاهرات القائمة وهل يجمعها بالقوة فكان رأيي - رأى هيكل - الا يبلغ القمع حد اطلاق الرصاص على المتظاهرين وان بلغت المظاهرات من العنف أعظم مبلغ فليس من حق وزارة مستقيلة ان تسفك دما لأى اعتبار .

وتقول الوثائق البريطانية على النحو الذى قام بتلخيصها د . يونان ليب رزق : أن سير مايلز لا ميسون قدم فى تقريره السياسى عن عام ١٩٤٢ وصفا لوضع حكومة حسين سرى باشا خلال الأسابيع الأولى من هذه السنة يبلأ : التقرير بالتنبؤ بأن أيام سرى فى الوزارة قد أصبحت معدودة ويحدد خمسة أسباب وراء هذا التنبؤ على النحو التالى :

١ - ان رئيس الوزراء قد أصبح عرضة فى الأيام الأخيرة لهجوم مستمر من جانب القصر وان هذا الهجوم يعود الى على ماهر الذى نجح فى اقناع الملك فاروق بأن رئيس وزرائه يوجه كل اخلاصه للمصالح البريطانية فقط .

٢ - ان وزارة سرى أصبحت عرضة وبصورة منتظمة للهجوم من جانب من أسماهم لاميسون العناصر الرجعية داخل القصر وخارجه ويشارك فى هذه الحملة الطلاب والمنظمات الدينية والأزهر وصنائع على ماهر فى الادارة .

٣ - انعكست تلك التغييرات على وضع وزارة سرى فى البرلمان فبعض ان شعر النواب ان خصوم الوزارة قد أصبحت لهم اليد العليا فى القصر بدأت الأحزاب التى يمثلها هؤلاء « السعديون والأحرار » فى السعى للكسب من الموقف بالتطلع الى المنصب الكبير ، منصب رئيس الوزراء !

٤ - ومن خارج البرلمان حول الوفد بنادقه من الاتجاه نحو البريطانيين الى الاتجاه نحو رئيس الوزراء الذى وقف وحيدا محروما من معونة القصر ومن أى سلطة فعالة على برلمان ليس له فيه من يشد أزره .

٥ - يضاف الى كل ذلك تعرض سرى باشا للانتقادات المستمرة من كافة الأطراف بسبب فشله فى علاج المشاكل الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب مثل نقص الأغذية والزيادة العامة فى تكاليف المعيشة .

٦ - فى أواخر ديسمبر ١٩٤١ استقال عبد الحميد بدوى وزير المالية من الوزارة . وقد أضافت تلك الاستقالة مزيدا من أسباب الضعف لوزارة سرى باشا حيث ، أن بدوى باشا مع كل أخطائه كان عنصرا من عناصر القوة فى الوزارة كما أن استقالته من ناحية أخرى أدت الى إثارة المنافسات بين الحزبين المشتركين فى الوزارة « السنعديين والأحرار الدستوريين » وقد أضطر حسين سرى باشا فى مواجهة هذا الصراع ، أن يحتفظ بالوزارة الخالية لنفسه وهو بذلك بدلا من أن يرضى الحزبين المتنافسين قد أثار سخطهما !!

وتقول الوثائق البريطانية أيضا فى مجال الحديث عن قطع وزارة حسين سرى باشا فى ٦ يناير ١٩٤٢ : العلاقات مع حكومة فيشى فى إطار السياسة التى ظلت تتبعها فى مطاردة كل نفوذ معاد لبريطانيا « أن هذا القرار الذى اتخذ بناء على طلب السفارة البريطانية ما كان يجب أن يؤدى الى اقالة أو استقالة وزير الخارجية » وتقول الوثائق البريطانية أيضا ، أن سير لامبسون التقى بأحمد حسنين فى ٢٢ يناير ١٩٤٢ وبلغه أن استقالة أحد الوزراء أو الوزارة نفسها لهذا السبب - قطع العلاقات مع حكومة فيشى - يدفع الانجليز مباشرة وعلى نحو تلقائى ليكونوا طرفا من أطراف الأزمة ويعنى ذلك أن هناك عناصر سيئة فى القصر تصر على التخلص من حسين سرى وأنه يطالب باستبعاد هذه العناصر بالإضافة الى استبعاد أفراد الحاشية الايطاليين !! ويوافق القصر فى ٢٧ يناير ١٩٤٢ على أن يبقى صليب سامى وزير الخارجية فى منصبه على أن تتنازل السفارة البريطانية عن طلباتها بشأن استبعاد من طلبت استبعادهم من القصر وتجبع المصادر البريطانية على أن على ماهر والقصر كانا وراء تدبير المظاهرات التى قامت فى أنحاء العاصمة فى ٢ فبراير ١٩٤٢ هاتفة بحياة روميل . الى الامام يا روميل .

ويقول مارسيل كولومب ، المؤرخ الفرنسى المعروف بكتاباتة الطيبة عن مصر والشرق : ازدادت المتاعب خلال الشهور الأخيرة لعام ١٩٤١ إذ أثار الارتفاع الملموس فى أعباء المعيشة الذى فشل رئيس الوزراء ، فى أن يوقفه احتجاجات قوية فى كل الأوساط ، ويعود هذا الارتفاع فى تكاليف المعيشة لأسباب عدة ، أولها نقص المواد الأولية الضرورية ، فالمنسوجات العادية التى يجد فى طلبها الجزء الأكبر من الشعب قد اختفت من الأسواق . أما البترول اللازم للاستخدام المنزلى « الكيروسين » فلم يعد بالامكان العثور عليه ، واختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر ، وقل المعروض من الخبز وخلط دقيق القمح بدقيق الذرة وضاعف اضطرابات المواصلات من القحط كما لم تؤد القيود التى فرضت على نقل الحبوب من محافظة لأخرى الى تحسين الوضع حتى اقتضى الأمر تخصيص حصة من المواد التموينية لكل محافظة « مديرية » لكن الجهود التى بذلتها فى هذا الصدد وزارة التموين لم تحقق النتائج المرجوة منها . فقد عملت الهيئة المختصة بطريقة سيئة وارتكبت كثيرا من الأخطاء .

أما المسئولون الذين وكلت اليهم المهمة فقد ظلوا يتخبطون المرة تلو الأخرى ، وكانوا فى مجموعهم غير معدين لتسيير الأعمال المعقدة الخاصة بالمصالح ، المشرفة على توزيع حصص النورين ، كما لم يكونوا فى وضع يمكنهم من منع المضاربين من تخزين المؤن أملا ، فى ربح فاحش يجنونه فيما بعد ، ولذا انتشرت السوق السوداء فى كل مكان و . و . الى ان يقول مارسيل كولومب : فى ٢ فبراير قدمت وزارة حسين سرى بكامل هيئتها - وكانت تتمتع بدعم السفارة البريطانية - استقبلتها ، وقبلها الملك فاروق وانفجرت الأزمة التى نشأت الظروف أن تأخذ مسحة درامية .

وما ان علم الناس بخبر الألمان - حتى عاود المتعاطفون مع المحور ، نشاطهم ودوت فى شوارع العاصمة صيحات الهتاف بحياة روميل تطلقها المظاهرات الضخمة التى استوجب الأمر ، منع تجدد قيامها ، وخيبت استقالة الحكومة فى هذه الظروف ، الحرجة ، التى تمر بها جيوش الحلفاء كثيرا ، من الآمال وصلت للسائس حول القصر ، ومضى يوما ٢ ، ٣ فبراير ، دون الوصول الى حل ، كان الملك مترددا ، وقررت السفارة البريطانية أن تتدخل ، ومنذ هذه اللحظة بدأت تتوالى الأحداث .

ومن الوثائق ، البريطانية ، البرقية رقم ٢٩٠ بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٤٢ ، من السير مايلز لامبسون ، الى وزارة الخارجية ، فى تلك الوثيقة حديث عن الساعة ونصف الساعة ، التى قضاها مايلز لامبسون مع حسنين باشا : مايلز لامبسون يوضح خطورة الموقف ومدى تورط ، الملك فاروق : حسنين باشا يدافع ، عن الملك فى موضوع قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، وتوجيهه - أى الملك - ، اليوم ، لرئيس الوزراء ، ولوزير الخارجية لتجاهل موافقة الملك ، فى نفس التقرير : اشارة ، الى احتمال تغيير وزارى والى ما قاله لامبسون ، لحسين من أنه لا يجب مواجهتنا بأية مفاجآت فاذا كان على ماهر ، وأصدقائه . قله حاولوا استخدام مسألة فيشى لطرد حسين سرى ، وقد اعترف حسنين بذلك وتعهد بأنه بقدر ما يملك من سيطرة ، على الأمور فانه لن يحدث أن تغير - دون موافقته ، وأضاف يقول ان كافة الشلل السياسية مجمعة على عزل سرى لأمل كل منهما أن يحل محله : لقد حاولوا ذلك فى مسألة القطن ، وحاولوا فى مسألة القمح وهم الآن يحاولون فى مسألة فيشى ، وعدد حسنين أسماء على ماهر ، ومحمده محمود خليل ، ونشأت والنحاس وأحمد ماهر ، باعتبارهم الرجال الذين يتطلعون الى معبد رئيس الوزراء .

وكذلك ، البرقية رقم ٣٦٢ بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٢ : من السير لامبسون الى وزارة الخارجية فى لندن : اجتمعت برئيس الوزراء ، وموقفه واضح انه لن يوافق على استقالة وزير الخارجية ، وما لم يعهذ الوزير الى ممارسة كافة مهام منصبه فان رئيس الوزراء سيستقيل ظهر الأربعاء ٢٨ يناير .

يقول لامبسون : قام رئيس الوزراء بتلخيص سير الأحداث كلها من البداية لحسنيين باشا ، كى ينقلها الى الملك : كيف تم القضاء ، على وسائل اتصال القصر بالعرب واحدة بعد الأخرى حتى لم يعد باقيا سوى مفوضيه فيشى ، وسيسجل رئيس الوزراء هذه الرواية فى خطاب استقالته ليوضح انه منذ تولي رئاسة الوزارة حاول جاهدا ، انقاذ الملك فاروق حتى لا يتهم الملك بالخيانة ، وسيوضح رئيس الوزراء ، انه لن يضحي بأحد وزرائه لأنه قام بناء على تعليمات منه بالقضاء على أية صلة بالعدو ، وأضاف أن القصر ، هو الذى أثار الأزمة لأن القصر تعمد افشاء الأنباء وكان الوزير ، الفرنسي المفوض ، هو أول من كشف منذ أسبوع ، عن تدخل الملك وقلت لفخامته : اننى تلقيت من قبل تفويضا منكم بأن أطلب ابعاد الايطاليين وعبد الوهاب طلعت من القصر . ويقول لامبسون : لا أجد بديلا من اثار الموضوع عندما اجتمع مع الملك وأطرح ثلاث نقاط : (أ) الايطاليون (ب) عبد الوهاب طلعت ، (ج) استمرار هذه الوزارة فى الحكم ، ويستأذن لامبسون فى أن يتلقى من حكومته التعليمات ، بخصوص النقطة الأخيرة « استمرار وزارة حسين سرى » .

ويقول : لامبسون : أن حسين سرى باشا رئيس الوزراء سأل عما اذا كنا مستعدين لضمان تنفيذ أى خط متشدد نتخذه وانه أجاب بقوله : ليس لدى شك فى هذا الشأن ولكنى أعتقد أن الملك ، عندما يواجه بخطورة المسألة سيكون تحت تأثير تضليل يصل فيه الى حله الرفض وسلطاننا العسكرية على علم كامل بطبيعة الحال بالموقف الأخير ، وبكافة تطورات منذ البداية .

والوثيقة الثالثة التى ينشرها الزميل الأستاذ محسن محمد . برقية رقم ٤٦٧ ، بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٤٢ « من حكومة الحرب الى السير مايلز لامبسون » .

اشارة الى برقيتكم بتاريخ ٢٦ يناير بشأن التهديد باستقالة الحكومة المصرية اني اوافق على اننا يجب أن نؤيد رئيس الوزراء فى نزاعه الحالى مع الملك أنا لا أستطيع السماح باكرامه ، رئيس الوزراء على الاستقالة بسبب هذا النزاع ان وزير الخارجية الحالى ليست له قيمة كبيرة جدا ، ولكن اذا كانت استقالته ستؤدى الى استقالة رئيس الوزراء وظهور الأمر ، بمظهر انتصار الملك فاروق فانه لا يمكن السماح باستقالة الوزير واذا كانت الاستقالة ستؤدى الى الأمرين ، فلا بد من استبعادها وفى البرقية الرابعة من مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية فى لندن - ٢٧ يناير ١٩٤٢ يقول لامبسون : ان الملك - بعد أن قابله لامبسون - أبدى استعداده لارضاء رئيس الوزراء وأن وزير الخارجية سيبقى فى منصبه ، ولكن جلالتة طلب محافظة على كرامته ، ان يبقى وزير الخارجية فى فندق مينا هاوز ، حيث يواجه الأمر ولكن مع مواصلة عمله كاملا كوزير وطلب الملك مساعدة رئيس الوزراء فى مسألة كرامة جلالتة وتوسل اليه ان ينقذ الموقف وانتهر رئيس الوزراء الفرصة كى يقول لجلالتة

انه مستشاره الوحيد ، وينبغي أن يكون مستشاره الوحيد وقال أن الأشخاص المحيطين بجلالته والذين يتظاهرون باسماء النصح اليه انما يفكرون أولا وقبل كل شيء في أنفسهم ولا يحملون ولاء له ، وذكر رئيس الوزراء : على ماهر ، محمود خليل ، عبد الوهاب طلعت بالاسم ! وقال رئيس الوزراء : برغم انه لا يتفق مع رأى جلالته في أن يتظاهر وزير الخارجية بالمرض لمدة أسبوع فانه سيجرّص على تنفيذ ذلك حتى لا تتعقد المسألة ولكن جميع الحقوق الطبيعية والمسؤوليات الادارية لوزير الخارجية ، يجب أن تبقى له ، ووافق الملك على كل ذلك .

الفصل الثالث

سؤال تاريخي هام :

من دبر مظاهرات الى الامام ياروميل !
الانجليز أو على ماهر ، أم المراغى مع القصر الملكى ؟

حرصت على نشر بعض الوثائق البريطانية الخاصة بأحداث ما قبل ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والذي أتيج لها أن ترى النور أخيرا ، بعد أن ظلت لأكثر من ثلاثين عاما سرا من الأسرار البريطانية التى لا يجوز لأحد الاطلاع عليها .
والذى أحب أن أؤكد عليه ، ونحن بصدد نشر وثائق أخرى بريطانية ، وأمريكية بل وألمانية عن أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وما قبلها ، وما بعدها ، اننا لا نعتبر أبدا ما جاء فى تلك الوثائق وقائع مسلما بها ، واننا لا نعتبرها ، غير ملزمة الا لكاتبها فقط أما ما جاء فيها من آراء خاصة ببعض الناس وأما ما جاء فيها خاصا برأى البعض فى بعض الأحداث والحوادث وأما ما جاء فيها خاصا بنسبة بعض الأقوال الى بعض الناس فأمر ، ليس من حقنا أبدا الأخذ بها ، الا اذا أكدتها وثائق أخرى تختلف فى المصادر ، وفى الاتجاهات ، عن الوثائق ، التى نحن بصدد نشرها : ونحن ننشر ما يجىء فى بعض الوثائق الأجنبية على علاقته تاركين للقارئ وحده اصدار الحكم على ما جاء فيها ، ان سلبا ، وان ايجابا مؤكدين - وباستمرار - على أن الوثائق الأجنبية فى العادة لا تخدم الا الجهات ، التى أصدرتها كما ان هذه الوثائق ، ينبغى أن تظل وأبدا ، علامات استفهام تستوجب الرد عليها .

ونعود - بعد ذلك الاستطراد ، الموجز - الى آخر الوثائق ، التى نشرناها فى الفصل السابق ، والتى طار من أجل الحصول عليها زميلنا الأستاذ محسن محمد ، والوثيقة التى نعنيتها هى البرقية رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٤٢ من السير مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى مصر ، الى وزارة الخارجية البريطانية وهى تروى ما دار بين الملك فاروق وبين رئيس وزرائه حسين سرى باشا وقد نشرنا فى الفصل السابق ما جاء عن النقطة الأولى من النقاط ، التى دار حولها الحديث

وعن النقطة الثانية وهي المتعلقة برغبات بريطانيا ، تحدث الملك طويلا عن اخلاص رئيس الوزراء له وطلب الملك من رئيس الوزراء باسم هذا الاخلاص ، انقاذ ، الموقف ، وقد أجاب رئيس الوزراء ، انه مستعد لأن يفعل ذلك ، ويحاول تسوية الأمر ، مع بريطانيا بشرط ألا تكون هناك محاولات خداع في المستقبل ، وأن يدرك جلالته ان أى ملك ليس من حقه أن يلعب بالنار من أجل أسرته ، وقد طلب الملك من رئيس الوزراء المساعدة لاجراجه من موقف يدرك خطورته الكاملة .

ويقول رئيس الوزراء ، للسفير البريطانى أنه قال للملك : انه - أى حسين سرى باشا - بين نارين ولكنه انتهى الى أنه - أى رئيس الوزراء - وبريطانيا ، يجب أن يعطوا الملك فرصة أخرى .

ويقول سير مايلز لامبسون فى برقيته تلك : كانت آخر كلمات رئيس الوزراء هي « اعطوني فرصة » وخشى رئيس الوزراء ، أن يحدد الوقت ، الذى يستطيع فيه الوفاء بتعهداته للسفير .

ويؤكد السفير أن الملك يستطيع أن يفعل شيئا لطيفا يظهر به اخلاصه لحلفائه .

اننى - سير مايلز لامبسون - لا أتذكر عملا واحدا - باستثناء هدية مالية ضعيفة - من جانب جلالته منذ بدأت الحرب .

ولقد قلت لحسين ، هذا الصباح - ٢٧ يناير ١٩٤٢ - اننى وكثيرين غيرى نشعر بالاشمئزاز لهذا الموقف : لقد كان من السهل على جلالته أن يقدم على عمل ودى ما : لماذا لا يعرض قصر القبة الذى لا يستخدم الآن كمستشفى عسكري بريطانى ؟ ومن المحتمل ، أننا لسنا فى حاجة اليه ولكن العرض سنيكون لفتة طيبة ، ويصر السفير البريطانى ، على ضرورة اخراج عبد الوهاب طلعت ، والايطاليين الذين يعملون فى القصر وتقول الوثائق البريطانية أيضا : ان حسين سرى باشا قال لمستتر شون الوزير البريطانى المفوض فى مصر والقائم بأعمال سير مايلز لامبسون الغائب فى رحلة صيد ، لقد التقيت بالملك ، وقلت له أننى سأتحدث اليك ، كخالك باعتبارى زوجا لخالة الملكة لا كرئيس للوزارة ، وعلى الفور قام ، الملك يقبلنى ، ويعانقنى ، ويشكرنى ثم يقول حسين سرى ، لمستتر شون : ان كل رجال القصر يضاعفون جهودهم ضدى : على ماهر ، ورجاله انهم يحركون مظاهرات الطلبة وأنى لا أتهمهم بذلك ولكنه لم يفعل شيئا لوقفها ، وبالإضافة الى على ماهر هناك الشوربجي والشيخ المراغى !

ويؤكد حسين سرى على أنه سيستقيل يوم ٢ أو ٣ فبراير على الأكثر .

ويؤكد حسين سرى باشا - نقلا عن الوثائق البريطانية - اتهمه للشيخ المراغى بتدبير مظاهرات الطلبة ويقول ان الشيخ مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر يتحرك بتنسيق مع على ماهر وغيره من العناصر الشريرة ويقول أيضا - حسين سرى باشا - أنه بلغ المراغى ، اننا لن نفعل شيئا ضد الأزهر اذا اقتصر على النشاط الدينى أما اذا تجاوزه الى النشاط السياسى والشائعات والأقوال الضارة فاننى لن أتردد فى الاستعانة بالبوليس ليتصرف ، ويتخذ الاجراءات المناسبة » .

ويقول حسين سرى أنه رغم أن الشيخ المراغى وعد بمنع هذه المظاهرات ، إلا أنها انتقلت الى جامعة فؤاد ، كما يقول أيضا - حسين سرى باشا - أنه اتصل بحسنيين باشا ليبلغه استعدادده لقمع هذه المظاهرات بشرط أن يتلقى تأكيدا بأن الملك يسأله وقد أمهله حسنيين باشا بعض الوقت ثم اتصل به بعد الظهر ، ليبلغه ، أنه ليس للقصر شأن بذلك وأنه - أى حسين سرى رئيس الوزراء - حر فى أن يفعل ما يراه ؟

ويقول سير مايلز لامبسون ، أنه بعد اصرار حسين سرى على تقديم استقالته سأله عن يقترحه خليفة له ، اذ لا يوجد رئيس وزراء يستقيل الا وفى ذهنه من يخلفه ، ويقترح حسين سرى لرئاسة الوزارة أحد ثلاثة : بهى الدين بركات ، أو محمد حسين هيكل ، أو أحمد ماهر ، ولكن لامبسون يضحك ، وهو يقول له : لا أظنك جادا فيما تقوله ، ما هو تفكيرك الحقيقى ، فيجب سرى بلا تردد : ارسل فى طلب الوفد .

وفى البرقية رقم ٤٤٣ ، بتاريخ أول فبراير ١٩٤٢ من السفير البريطانى الى وزارة الخارجية ، يقول سير مايلز لامبسون : عندما سألت حسين سرى عن خلفه اقترح بهى الدين بركات ، أو هيكل ، أو أحمد ماهر ، وعندما سأله ، ماذا تعتقد حقا ؟ أجاب على الفور : أرغموا الملك فاروق على أن يستدعى الوفد وبلغت - سير مايلز لامبسون - فخامته أن هذا بالضبط هو ما وصلنا اليه « وتقول وثيقة بريطانية أخرى مؤرخة فى ٢ فبراير : أن السفير البريطانى ، اتفق مع حسين سرى باشا على أن يقدم استقالته فى الساعة الثانية عشرة والنصف بعد ظهر يوم الاثنين ٢ فبراير وأن سير مايلز لامبسون سيقابل الملك فى الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم - أى بعد نصف ساعة فقط ليبلغه ضرورة تشكيل وزارة مخصصة للمعاهدة ، قوية تستطيع أن تحكم ويكون لها تأييد شعبى كاف ، كما يبلغ الملك أيضا استدعاء النحاس باشا باعتباره زعيما للأغلبية ويستشيريه فى أن يؤلف الحكومة الجديدة وأن يتم كل ذلك بعد ظهر غده ، وأن يعتبر الملك مسئولاً عن أى اضطراب يحدث و . . . وتفصل الوثيقة رقم ٤٤٩ « ٢ فبراير ١٩٤٢ » - وهى من السير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية فى لندن - ما حدث بين الملك فاروق وسير مايلز لامبسون وكيف كان

اللقاء وديا أكثر من المعتاد . وقد وافق الملك على ما عرضه عليه السفير البريطاني وأكد أنه قرر بالفعل الاجتماع بالنحاس وأنه - أى الملك - يعمل فى سبيل تشكيل حكومة وطنية ، وبعده أن طلب لامبسون من الملك ألا تكون هناك اضطرابات ، أو متاعب أكد الملك أنه لن تكون هناك اضطرابات وقال أنه - أى الملك - أرسل هذا الصباح « ٢ فبراير ١٩٤٢ » الى الطلبة الذين تجمعوا عند القصر لابلأغهم أن عليهم العودة الى دراستهم والتزام الهدوء . وفى نفس الوقت الذى كان فيه سير مايلز لامبسون يواصل اجتماعاته مع الملك ومع حسين باشا و . . . كانت بريطانيا تبحث عن البديل فى حالة ما اذا لم يؤلف النحاس باشا الوزارة .

ويجتمع سير مايلز لامبسون بأوليفر لبتلتون وزير الدولة البريطاني المقيم فى مصر ، وبقائد القوات البريطانية لمناقشة الخطة الموضوعة للتعامل مع الملك فاروق ، اذا ما امتنع عن تنفيذ المطالب البريطانية « الشرعية » التى تستوجبها المادة الخامسة من المعاهدة . وفى هذا الاجتماع يجرى بحث الاجراءات العسكرية لمحاصرة القصر ومقاومة الحرس الملكى فيما اذا اضطروا لاستخدام القوة . وفى هذا الاجتماع أيضا تقرر أن يبلغ السفير البريطاني ، الملك أننا لا نعتبر سلوكه العام سلوك حلفاء ، ثم يطلب منه اعتزال العرش ، وفى حالة موافقة فاروق يستدعى الأمير محمد على ولى العهد ليتولى العرش . وفى حالة رفض فاروق التنازل عن العرش يقوم سير مايلز لامبسون بإبلاغه أنه خلع ويقوم لامبسون بالاتصال بمحمد على ، واذا رفض الأمير محمد على - وهو ما لم يتوقعه سير مايلز لامبسون والمجتمعون معه - فإن مصر ستحكم حكما عسكريا بمقتضى الأحكام العرفية حتى تستقر الأمور فيتولى أحد الأمراء ولاية العرش أو باعداد نظام آخر .

ويطلب سير مايلز لامبسون من وزارة الخارجية البريطانية اعطائه الضوء الأخضر ليمضى فى خطته . وتجتمع حكومة الحرب فى لندن برئاسة ونستون تشرشل .

ويرسل مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية برقية عاجلة الى سير مايلز لامبسون ، وقد جاء فى هذه البرقية : ان مستر ايدن يتعاطف تماما مع سير مايلز لامبسون وأنه - أى ايدن - يترك لحسن تقدير لامبسون مواجهة الموقف ، الذى يتطور بسرعة لا تسمح بتبادل وجهات النظر برقيا .

ويطلب ايدن من لامبسون ضرورة اقامة اتصال مباشر مع النحاس قبل اعلان استقالة رئيس الوزراء اذا كان ذلك ممكنا ! ويضع ايدن للامبسون النقاط التى يجب أن يثيرها مع مصطفى النحاس ومن بينها أن بريطانيا لا تعتزم السماح باتارة أى سؤال مع اعادة النظر فى المعاهدة مهما استمرت الحرب وكان هذا الموضوع مثارا من قبل الوفد المصرى فى المذكرة التى بعث بها الى الحكومة

البريطانية - والنقطة الثانية خاصة بمراكز النفوذ الشريرة فى القصر التى من مصلحة مصر ، ومصلحة بريطانيا القضاء عليها ، ويقول ايدن بالحرف الواحد وهو يخاطب لامبسون : هل تستطيع اذن أن تعتمد على أن يتبع النحاس نفس الموقف تجاه محسوبى القصر ، والاطاليين ، كما كان رئيس الوزراء الحالى مستعدا أن يفعل ؟ واذا أبدى ايماءة ترحيب بتأييده . فقدم له - بطبيعة الحال - وعدا بذلك واذا كان مستعدا لاضافة على ماهر الى أسماء هؤلاء الذين يرغب التخلص منهم فاننا آخر من يجادله فى هذا القرار . ويعطى ايدن للامبسون حرية التحرك واذا قدم النحاس باشا تأكيدات مرضية بشأن تنفيذ المعاهدة وعدم السماح باثارة موضوع تعديلها ، واذا قدم فى نفس الوقت استعدادا للتخلص من محسوبى القصر ، فان للامبسون - هكذا قال ايدن بالحرف الواحد - الحرية فى أن يشجع الملك على اتباع نصيحة حسين سرى وتشكيل حكومة وفدية ، وسوف أقدر مثل هذه التأكيدات لا لاني أتوقع بالضرورة أن يفى بها وانما لأنه اذا لم يفعل فانه سيعطينا مبررا قويا لاستبعاده .

ويقول مستر أنتوني ايدن أنه فى حالة ما اذا كان موقف النحاس باشا غير متعاون فلا بد من محاولة اجراء صلح بين الملك وبين رئيس وزرائه الحالى !

ويطلب ايدن من لامبسون مرة أخرى مقابلة النحاس باشا قبل أن يستدعيه الملك .

واعتمادى الراسخ - حتى كتابة هذه السطور - أنه لا توجد وثائق ألمانية ذات قيمة خاصة بالعلاقات المصرية الألمانية لا فى سنوات الحرب العالمية الثانية، ولا فى سنوات الحرب العالمية الأولى .

وخلال زيارتي لألمانيا الاتحادية - ١٩٧٦ - قضيت أكثر من ثلاثة أيام فى بون ، فى وزارة الخارجية الألمانية ! أتباحث مع المسؤولين عن حفظ الوثائق التاريخية الألمانية ومع كبار خبراء الشرق الأوسط من الألمان وانتهينا بعد بحث طويل شاق ، الى أنه لا توجد وثائق ذات بال عن العلاقات الألمانية المصرية خلال الفترة من ١٩١٤ حتى ١٩١٨ ، وخلال الفترة من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٥ .

وقد كان الجانب الألمانى يفاجأ بما لدينا من معلومات ووثائق عن العلاقات المصرية الألمانية منذ بداية القرن التاسع عشر وكان يود الاستزادة منها لانها غير متوافرة لديهم .

وربما كان من بين أسباب عدم وجود وثائق ألمانية ذات بال عن موقف مصر والمصريين من الألمان خلال الحرب العالمية الثانية ، أن هتزلر ، قبل أن ينتحر أمر بأن تحرق كل الوثائق ، الموجودة فى الرايخستاج « مقر المستشارية الألمانية » .

كما أننى فى نفس الوقت أؤمن بأنه لم تكن هناك علاقات تنظيمية بين الألمان، وبين بعض المصريين المتعاطفين مع دول المحور، بقيادة ألمانيا بمعنى أنه لم

تكن هناك ثمة روابط مادية تجمع بين النظام الهتلري ، وبين التنظيمات أو الأشخاص الذين كانوا يميلون الى ألمانيا • وأن المسألة لا تتعدى المشاعر والأحاسيس بالإضافة الى الايمان المطلق ، بأن من مصلحة مصر ، انتصار ألمانيا ، على انجلترا التي أذاقت مصر باحتلالها البغيض الذل ، والهوان ••

ومن الوثائق الألمانية غير المهمة تلك التي نقلت عن السفير الألماني في طهران قبل طرده في سبتمبر ١٩٤١ ، وسؤاله يوسف ذو الفقار ، والد الملكة فريدة ، وسفير مصر في طهران عن مكان علي ماهر ، وموقفه وكذلك تلك التي تقول ، أن السفير الألماني في طهران كان يعلم ، أن فاروق يرحب بانتصار ألمانيا وقد اقترح السفير الألماني ، اقامة صلة بين فاروق ، والمحمود عن طريق بوخارست •

وعواطف علي ماهر باشا ، تجاه ألمانيا ، لم تكن خافية على أحد لا في داخل مصر ، ولا في خارجها ، وكانت الصحف البريطانية تتحدث عنها باستمرار ، وتدعو الى القبض على علي ماهر ، أو على الأقل الحد من نشاطه المعادي ، للحلفاء ثم ان موقف علي ماهر ، من بريطانيا قد أثر أكثر من مرة في مجلسي النواب ، والشيوخ المصريين فعندما يسأل السفير الألماني في طهران زميله سفير مصر في طهران عن مكان علي ماهر ، وموقفه لا يدل أبدا على وجود علاقة بين علي ماهر والألمان •

وربما كانت الحالة الظاهرة والواضحة التي تؤكد وجود علاقة بين ألمانيا ، وبين أحد التنظيمات المصرية هي حالة د • مصطفى الوكيل نائب رئيس جمعية مصر الفتاة ، الذي انضم الى ثورة رشيد عالي الكيلاني التي قامت في مايو ١٩٤١ ، وكان وقتئذ أستاذا في كلية المعلمين ببغداد وعندما فشلت ثورة رشيد عالي الكيلاني ، انتقل مصطفى الوكيل - وكان طيب الله ثراه من أنقى العناصر الوطنية ومن أكثرها ، اخلاصا - وتضحية وشفافية وصدقا - الى برلين ، الى أن وافاه الأجل المحتوم هناك •

ونعود الى الحديث عن المظاهرات العنيفة التي بدأت في آخر أيام يناير ١٩٤٢ من دار الأوبرا ، الملكية حيث كان يجري الاحتفال بتأبين محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، والتي بلغت الذروة في الجيزة في ٢ فبراير ١٩٤٢ حيث نودي بسقوط ملك بريطانيا ، وحيث تردد الهتاف الشهير : الى الأمام يا روميل الى الأمام يا روميل ! وقد اختلفت الآراء - ولا تزال - اختلافا بينا حول مدبري تلك المظاهرات

رأى يقول أن بريطانيا ولا شك هي التي دبرتها ، عن طريق سفارتها بالقاهرة وكان الهدف منها خلق حالة من الغوضى والسخط ، تستوجب التدخل الفوري لحماية المصالح البريطانية •

ورأى آخر يقول : أن الوفد المصري - كحزب - هو الذى دبر تلك المظاهرات ، لانه هو الذى استفاد منها اذ جاء الى الحكم ، فى أعقابها ، وعند البحث الجنائى يسأل عن المستفيد ، من الجريمة ليتهم بفعلها ! ورأى ثالث يقول : أن القصر ومن ورائه ، على ماهر باشا ، والشيخ محمد مصطفى المراغى ، شيخ الجامع الأزهر هو مدبر تلك المظاهرات للتخلص من وزارة حسين سرى من ناحية ولقرض وزارة تنتمى تماما الى القصر ولأجرا لالانجليز فى وقت هم فيه أضعف ما يكونون وفى وقت تقترب فيه القوات الألمانية من الاسكندرية .

وقد بذلت الكثير من الجهود ، لعل أصل الى مفتاح ييسر لى سبيل التعرف على الأسباب الحقيقية التى أدت الى تدبير تلك المظاهرات ، اذ الثابت ، والمؤكد ، أنها مظاهرات مدبرة ، وليست أبدا بعفوية .

ولم أجد على كثرة ما قرأت ، عن تلك المظاهرات كما لم أجد عند من التمسست عندهم بعض البيانات ما يقنعنى بأن هذه الجهة أو تلك ، هى صانعة مظاهرات الثانى من فبراير ١٩٤٢ .

وقد اقترنت تلك المظاهرات ، باسم الصديقين ، والزميلين رشيد النحال، وعبد السلام وفا ، وهما الوحيدان اللذان تردد اسمهما فى تلك المظاهرات ، وقد عدت الى الزميل الأستاذ عبد السلام وفا أستوضحه وجهة نظره فى تلك المظاهرات التى كان بلا جدال أحد قادتها ، واننى لآتمنى من الزميل رشيد النحال أن يكتب لى كلمة فى تلك المظاهرات ، للتاريخ ، وليس لشيء آخر ، الا التاريخ ، وكلمتا رشيد النحال وعبد السلام وفا سوف تلقيان ولا شك الأضواء ، على جانب من جوانب تدبير مظاهرات الى الامام يا روميل !

ومن بين ما كنبه لى الأستاذ ، عبد السلام وفا ، ان المناخ السياسى ، والشعبى ، كان مهياً تماما لقيام تلك المظاهرات اذ كانت وزارة حسين سرى باشا ، قد افتقدت كل تأييد شعبى وكان حزب الوفد حزب الأغلبية غير راض عن وجودها ، ويعتبرها وزارة غير دستورية وانها تغتصب حقه الشرعى ، والدستورى فى تولى الحكم وكان حزب مصر الفتاة ضد تلك الوزارة ، ويعمل بدوره على اسقاطها ، نتيجة اعتقال رئيس الحزب الأستاذ أحمد حسين وبعض قيادات الحزب بالاضافة الى أن الجبهة الوطنية من الشباب المؤيد لسياسة على ماهر باشا قد استطاعت أن تلهب حماس الجماهير ضد الوزارة ، بعد أن اتضح موقفها من مساندة مطالب قوات الاحتلال ولا سيما محاولة اعتقال على ماهر وصالح حرب .

ويقول عبد السلام وفا : انه بعد خروجه من الهيئة السعدية كسكرتير عام ، لشبابها اتصل بعلى ماهر باشا وقابله لأول مرة فى منزله بالزمالك ، لأكثر من ساعتين ، ثم تكرر اللقاء فى اليوم التالى وكان حاضرا ذلك اللقاء صالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام باشا ومصطفى الشوربجى ، وقد تمت اجتماعات

أخرى للشباب ، المؤيد ، لعل ماهر باشا فى منزل مصطفى الشوربجى بك فى جاردن سيتى وفى جمعية الشبان المسلمين المركز العام ، ثم فى الفرع الجديد الذى أنشئ فى السيدة زينب لجمعية الشبان المسلمين .

ويقول عبد السلام وفا : انه فى افتتاح الفرع ، الجديد للشبان المسلمين فى السيدة زينب ، أعلن على ماهر باشا عن مشروعه الاجتماعى « يوم الفقير » ، والذى تحول فيما بعد الى عمل اجتماعى ضخم ، جمعت له التبرعات الكثيرة والوفيرة ، وتشكل له مجلس ادارة برئاسة على ماهر باشا ، وتولى أمانة صندوقه عبد السلام الشاذلى باشا .

وقد حاربت بريطانيا هذا المشروع وصادرت أمواله .

ويقول الأستاذ عبد السلام وفا : ان شباب الجبهة المؤيد لعل ماهر باشا ، قد استطاع عن طريق ابراهيم دسوقي أباطة سكرتير عام حزب الأحرار الدستوريين الحصول على بضع مئات من بطاقات الدعوة لحضور الاحتفال بتأبين محمد محمود ، وعند وصول حسين سرى باشا الى دار الأوبرا الملكية حيث جرى الاحتفال استقبال حسين سرى باشا بهتافات عدائية من بينها : يسقط سرى رمز المجاعة ، على ماهر رجل الساعة ، يسقط سرى حذاء الانجليز ، وكان حسين باشا رئيس الديوان الملكى قد حضر الحفل نائبا عن الملك ، فنقل اليه تفاصيل ما حدث فى ذلك الاحتفال .

ويقول عبد السلام وفا : انه كان يعمل وقتئذ موظفا بمصلحة الضرائب التابعة لوزارة المالية ، التى كان وزيرها حسين سرى باشا نفسه ، بعد استقالة د . عبد الحميد بدوى فأصدر قرارا بنقله الى مصلحة الضرائب فى قنا ، وكان هذا آخر قرار اتخذته ، كما يقول الأستاذ وفا ، الذى بادر بتقديم استقالته . وكانت المظاهرات المعادية لبريطانيا ولحكومة حسين سرى باشا قد بدأت مع أول فبراير فى الأزهر الشريف وفى اليوم التالى - ٢ فبراير ١٩٤٢ - جرى تنسيق بين طلاب جامعة فؤاد ، وطلاب الجامعة الأزهرية ، وخرج طلاب جامعة فؤاد من جامعتهم فى الجيزة متجهين الى قصر عابدين ، وكذلك خرج طلاب الأزهر من الأزهر ، متجهين الى عابدين ، والتقى الجمع هناك ، وتآلف وفد يمثل الطلبة قابل أحمد حسنين باشا ، رئيس الديوان الملكى وبدأ واضحا من لقاء حسنين باشا أن القصر مرتاح الى تلك المظاهرات .

ويؤكد الأستاذ عبد السلام وفا على نقطة هامة جوهرية وهى ان البوليس لم يتعرض على الاطلاق لأية مظاهرة من المظاهرات التى خرجت فى ذلك اليوم ، لا لتلك التى خرجت من جامعة فؤاد ، ولا لتلك التى خرجت من الأزهر .

والى هنا ينتهى ملخص ما قاله الزميل الأستاذ عبد السلام وفا ، وبقي أن نستمع الى الزميل الأستاذ محمد رشيد النحال الذى أشارت بعض الجهات

الى أنه كان أحد قادة تلك المظاهرات كزميله عبد السلام وفا ، بل اننا لدعو كل من لديه بيانات أو معلومات عن تلك المظاهرات أن يوافينا بها خدمة للحق ، وللتاريخ .

وقد ألقى مصطفى النحاس باشا ، أثناء تأديته الشهادة في قضية مقتل أمين عثمان باشا بعض الأضواء على مظاهرات ٢ فبراير ١٩٤٢ ، فقال : أنه قبل أن يقابل الملك كان قد سمع أن هناك مظاهرات وهتافات : أقبل يا روميل ، فاروق فوق رأسك يا جوزج ، وكما سمع أن هناك صورا تلتقى على الأرض وتلتاس بالأقدام .

والطريف أن مصطفى النحاس باشا ، في بعض أجزاء من شهادته كان لا يتذكر في أى عهد وقعت تلك المظاهرات . وعندما يذكره الدفاع عن المتهمين في القضية بأنها وقعت في عهد حسين سرى باشا يقول : يجوز .

وعندما يسأل مصطفى النحاس عن صاحب المصلحة في تدبير هذه المظاهرات يستبعد قيام المعارضين لوزارة حسين سرى باشا بتدبير تلك المظاهرات ويبقى الآخرين ولا يحدد من هم الآخرون الذين يعنيهم ؟ وعندما يسأل من الدفاع عما اذا كان يعتقد أن الانجليز هم الذين دبروا المظاهرات ؟ يقول انه لا يعقل أن يدبرها الانجليز ضد أنفسهم ، الا اذا أرادوا أن يجدوا فيها ذريعة للتدخل ا

الفصل الرابع

الوفد والقصر يتحالفان معا ضد الانجليز حتى ٣ فبراير ١٩٤٢

سبق أن حاولنا الرد على سؤال نعتقد أنه هام ، وخطير ، ظل يتردد قرابة أربعين سنة ، دون أن نتلقى عليه ، اجابة حاسمة ، أو شبه حاسمة ذلك السؤال الهام والخطير هو : من الذى دبر تلك المظاهرات العنيفة التى انطلقت فى ٢ فبراير ١٩٤٢ تهتف بسقوط التاج ، البريطانى ، وتنادى الى الأمام يا روميل ، الى الأمام يا روميل .

وقد أنهينا الفصل السابق بما ورد على لسان مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد ، عندما كان يدلى بشهادته أمام محكمة جنائيات مصر ، التى كانت تنظر قضية الاغتيالات السياسية ، مقتل أمين عثمان باشا ، بخصوص تلك المظاهرات ، واستبعاد أن يكون الانجليز هم الذين دبروها ، اذ لا يعقل أن يدبرها الانجليز ضد أنفسهم ، الا اذا أرادوا - كما يقول مصطفى النحاس باشا - بالحرف الواحد - أن يجدوا فيها ذريعة للتدخل !

ونكمل ما أنهينا به الفصل السابق فنذكر ، أن حسين سرى باشا عندما سئل وهو يدلى بشهادته فى تلك القضية - قضية مقتل أمين عثمان باشا - عن المظاهرات التى وقعت قبيل استقالته وعن مدبريها أجاب بقوله :

لقد كانت مظاهرات ، ومظاهرات صاخبة ، ولكننى أرجو أن نرجع الى الورا ، ونتخيل رئيس الحكومة كان حاكما عسكريا ، وكلكم يعلم معنى قسوة الأحكام العرفية ، وأنه من حسن السياسة أن يترك بعض الأحيان صمامات الأمن مفتوحة ، فاذا ما تأكد المسئول عن الأمن أن قيام بعض المظاهرات ليس هاما من الوجهة السياسية ، فيجب أن يتركها حتى يتنفس الناس ، وأؤكد أن المظاهرات لم تكن أكثر من ذلك .

ويسأل حسين سرى باشا ، عما اذا كان يرى أن حادث ٤ فبراير كان نتيجة لهذه المظاهرات ؟ ويسأل سرى باشا سائله : أتقصد أنه طلب منى أن أقف المظاهرات ؟ ولكن المحامى ، الذى كان قد وجه السؤال الى حسين سرى باشا يعيد صياغة السؤال من جديد ، على النحو التالى :

هل لهذه المظاهرات أى أثر فى حادث ٤ فبراير ؟

ويقول حسين سرى باشا : لا أعتقد مطلقا أن لها أى أثر ولم يطلب منى أحد ، أو يكلمنى فى هذه المظاهرات .

ويؤكد حسين سرى مرة أخرى وهو يؤدى شهادته أن أحدا لم يتصل به لمنع المظاهرات ، وينفى أنه قال للسفير البريطانى أو لبعض الانجليز ، أنه لا يستطيع منع المظاهرات !

ويقول د . محمد حسين هيكى ، فى شهادته أيضا أمام تلك المحكمة : فى ٣١ يناير ١٩٤٢ ، كنا نقيم حفلة ذكرى محمد محمود باشا فلما انتهت الحفلة حصلت مكيده ضد سرى باشا ، اشترك فى تدبيرها بعض الكبراء .

وعندما يسأل د . هيكى : هل تعرف العوامل التى أدت الى هذه المظاهرات ، التى أشرت اليها ؟ يجيب هيكى باشا بقوله : لا أستطيع أن أدلى بشئ ، لكن شعورى يوحى بأنه كانت هناك عوامل أخرى كثيرة ، أدت اليها .

والجدير بالذكر أن أحدا من المحامين ، فى قضية الاغتيالات السياسية ، قضية مقتل أمين عثمان باشا لم يوجه أى سؤال عن مظاهرات ٣١ يناير ١٩٤٢ ، ١ ، ٢- فبراير ١٩٤٢ ، الى على ماهر باشا ، ذلك أن هدف المحامين عن المتهمين ، كان اثبات توريط أمين عثمان باشا ، فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ولم يكن الهدف مساءلة على ماهر باشا ، عن مسئوليته فى تدبير تلك المظاهرات .

ولأنور السادات رأى فى تلك المظاهرات سجله فى كتابه « صفحات مجهولة » الذى كتب مقدمته جمال عبد الناصر ، يرحمه الله .

يقول السادات وهو يتحدث - فى البداية - عن ٤ فبراير : على كثرة ما كتب عن حادث ٤ فبراير فإن هناك حقيقة لم تنشر أبدا ، ولم تطف بأذهان الذين تكلموا ، ولا الذين سمعوا ، فقد أخذ الناس هذا الحادث بالماخذ السطحي فقالوا : أن مظاهرات سارت فى البلاد تهتف الى الأمام يا روميل فتحررت دبابات الانجليز تفرض النحاس باشا على الملك رئيسا ، لمجلس وزراء البلاد .

ولو قلت اليوم أن هذه المظاهرات قد رسمت رسما ودبرت تدبيرا لما جاوزت الصواب .

ولو قلت انها رسمت ، ودبرت ، لتبرير هذه الجريمة التى ارتكبتها الانجليز ، لما جاوزت الصواب أيضا .

وبقى أن تعرف بعد ذلك اليد التى حركت المظاهرات بليل ، ليل المدير ،
والمحرك ، وناصب الشرك .

لقد كانت البلاد واقعة تحت حكم عرمى ، والذين يقودون مظاهرات كهذه
ان كانوا من الوطنيين فعلا ، لابد أن يقدروا خطورة تظاهريهم ، ودعائهم لروميل
فى بلاد يحتلها جيش الانجليز .

ومع ذلك فقد سارت المظاهرات ، بليل ولم نعرف أشخاص قادتها ولا قبض
رجال البوليس عليهم . ولا تحرش بهم جيش الانجليز المقيم فى العاصمة والذى
لم يجد حرجا فى مهاجمة قصر الملك .

فاذا بحثنا عن الدافع ، الذى صورته انجلترا لهذه المظاهرات لعرفنا كيف
تستطيع الدعاية البريطانية ، وأعاونها فى مصر ، أن تلعب فى فترات الحرج
بعقول العامة من أهل البلاد ، فاذا بالكذب تصبح حقيقة تتناولها صحف مصر
اثنى عشر عاما كاملة . ثم ترددها قاعات المجالس النيابية وقاعات المحاكم أيضا
فى قضايا السياسة الكبرى .

أحقا هذه المظاهرات قد سارت فى شوارع القاهرة لتلعب دورا فى هزيمة
الانجليز ؟

انها اذن مظاهرات خطيرة من ورائها تدبير وطنى فاهم ، لما يعمل ، فأين
المدبرون والمحركون ، وأين قصاص الانجليز منهم ، أو قصاص الذين حكموا مصر
بأمر الانجليز .

فان لم تكن هذه المظاهرات بالخطورة الفعلية على كيان الانجليز فى أيام
محتتهم فقيم اذن هذا الاجراء العنيف ، وقد كان أيسر اجراء فى تلك الأيام
كفيلما يطمع مظاهرات لا هى بالخطرة ولا وراءها تدبير ؟

ولكن هناك هدفا ، وقد تحقق هذا الهدف والهدف هو ايجاد مبرر ،
تستند اليه الدعاية البريطانية عندما يتخذ الانجليز هذا الاجراء الاجرامى
الشاذ فى نوعه وقد تحقق هذا الهدف .

واستطاعت انجلترا أن تفرض على الملك حكومة النحاس ويبقى السؤال
الذى لا يزال ينتظر الجواب ؟

لماذا أراد الانجليز هذا وما الذى كلفهم كل هذا التدبير وكل هذه الجريمة .
وكل هذه العناية التى اضطروا اليها اضطارا لتبرير فعلتهم ؟

لم تكن المسألة مسألة السخط الذى كان يعم مصر وقتئذ ، ولم تكن مسألة
الخوف من فورة الشعور الشعبى . المضاد للانجليز ، فى وقت يقف فيه الانجليز
فى أحرج موقف من مواقف الحرب العالمية الثانية .

فما كان حادث ٤ فبراير ليستطيع ازالة السخط ولا وقف الشعور الشعبى ، المضاد للانجليز وانما هو جدير بزيادة السخط ، والكراهية وكشف العداء ، سافرا بين شعب مصر وبين حليفه المفروض عليه فرضا ، ضد الاحتلال ، صحيح كان هناك سخط ، وكان فى البلاد نية لانتهاز الفرصة ، وضرب الانجليز من الخلف ، بينما تشتد عليهم نيران روميل من الأمام ، ولكن هذا لم يكن كل شيء ، ولم يكن يستحق الوضع الذى وضعت انجلترا نفسها فيه يوم ٤ فبراير المشنوم كانت انجلترا ترى أن هناك تقاربا بين الملك والشعب من ناحية وبين الملك وبين الجيش من الناحية الأخرى فقد كان الملك فى نظر الشعب وفى نظر الجيش أيضا شابا وطنيا وكان محبوبا ، ورات انجلترا أن هذا التقارب سيوجد جبهة متحدة من الجيش والشعب فأرادت أن تحطم هذه الجبهة ، وأن تعزل الجيش عن الشعب ، وكان ٤ فبراير هو الوسيلة لذلك فقد صممت انجلترا فيه على تكليف النحاس زعيم الشعب بتشكيل الوزارة فأصبح الشعب بذلك فى ناحية ، والملك والجيش فى الناحية الأخرى وبدأت انجلترا بعد هذا تقيم سياستها على أساس عزل الجيش عزلا كاملا عن الشعب بتبغيضه اليه واشعار الشعب بأن جيشه هو السوط الذى سيلهب ظهره باسم الملك .

والجدير بالذكر - وعلى ضوء دراستنا ، للوثائق البريطانية الخاصة بآخر أيام يناير ١٩٤٢ والأيام الثلاثة الأولى من فبراير من نفس العام - أن دار السفير البريطانى لم تكن تعلق أهمية ، على المظاهرات التى قامت فى ٣١ يناير ١٩٤٢ ، ٢ ، ٣ فبراير ١٩٤٢ وكل ما جاء - فى تلك الوثائق - عن تلك المظاهرات ، لا يتعدى اشارات عابرة اقتضاها سياق سرد الحوادث لا أكثر ولا أقل .

جاء مثلا فى مذكرات سير مايلز لامبسون عن أول فبراير ١٩٤٢ : أن حسين سرى باشا رئيس الوزراء تحدث اليه ، عن الشيخ مصطفى المراغى المسئول عن مظاهرات طلبة الأزهر وأن الشيخ مصطفى المراغى يتحرك بتنسيق مع على ماهر ، وغيره من العناصر الشريرة ، وأنه - أى حسين سرى - طلب من الشيخ المراغى التدخل لوقف تلك المظاهرات وأنه - أى الشيخ المراغى - وافق لكن العناصر الشريرة - هكذا قال حسين سرى لسير مايلز لامبسون نقلت نشاطها الى جامعة فؤاد فكانت هناك مظاهرات وشعارات معادية للانجليز ومرة أخرى اشارت الوثائق البريطانية الى أن سير مايلز لامبسون عندما قابل الملك فاروق فى ٢ فبراير ١٩٤٢ قال له « لا ينبغي أن تكون هناك اضطرابات أو متاعب » وأنه - لامبسون - « يفترض أنه سيتم اتخاذ جميع الاحتياطات » « وأن مسئولية خطيرة سوف ينطوى عليها عدم اتخاذ مثل هذه الاحتياطات » .

ويقول لامبسون أن الملك فاروق أجابه بأنه لن تكون هناك اضطرابات وأنه - أى الملك - أرسل هذا الصباح - ٢ فبراير ١٩٤٢ - الى الطلبة الذين تجمعوا عند القصر ، لابلغهم أن عليهم العودة الى دراستهم والتزام الهدوء .

كل ما كانت تهتم به تلك الوثائق ، كيف يعود الوفد الى الحكم ، ومتى يعود الى آخر ما سوف يفصله فيما بعد .
هذا ويقول د . محمد فريد حشيش فى دراسة له عن الوفد :

ان مظاهرات أول فبراير السبب المباشر للتدخل البريطانى وان كان د . حشيش يشير الى رأى يراه البعض وجيها ، هو عدم وجود تدبير لتلك المظاهرات التى كانت تعبيرا ، عن الاستياء ، العام الذى جمع مختلف طوائف الشعب والدليل على ذلك انه من بين الهتافات التى رددتها تلك المظاهرات المطالبة بالخبز ، ثم انها تتمشى مع ما كان يشعر به المصريون من الاعجاب نحو انتصارات الألمان ولا سيما فى هذه الفترة التى اكتسح فيها روميل جحافل قوات الحلفاء فى الصحراء الغربية على أية حال - حشيش - كانت هذه المظاهرات بمثابة الأسفين الأخير ، لوزارة حسين سرى فقد اضطربت أعصاب الانجليز ، وطلبوا الى حسين سرى القضاء عليها فلم يستجب لانه لم يكن قادرا على كبح جماحها .

والذى أستطيع أن أقوله ، على ضوء دراستى لكل الظروف ، التى أحاطت بتلك المظاهرات وعلى ضوء خبرتى العملية فى تدبير المظاهرات وخاصة فى الفترة من ١٩٤٤ - الى ١٩٤٩ : ان على ماهر والشيخ المراغى وبعض العناصر المعادية للسياسة البريطانية فى مصر ولا نقول للوجود البريطانى فى مصر قد اشتركت فى تدبير قيام تلك المظاهرات التى استهدفت - فى البداية - مجرد احراج وزارة حسين سرى باشا لكى يستقيل تمهيدا لمجيء وزارة جديدة مؤيدة من القصر ، ليس من الضروري أبدا أن تكون برئاسة على ماهر باشا الذى كان قد أيقن ، أن عودته الى الوزارة مستحيلة أو شبه مستحيلة فى ظل الظروف السياسية القائمة وفى وجود سير مايلز لامبسون سفيرا ، لبريطانيا فى وجود أحمد حسنين باشا ، العدو الأول ، لعل ماهر ، فى رئاسة الديوان الملكى ! قامت المظاهرات اذن ولا هدف لها الا المساهمة فى الاسراع باجراء انقلاب وزارى ، ثم تطورت فيما بعد . . اندست فيها العناصر المشبوهة التى نقلتها من المستوى المحلى ، الى المستوى الخارجى ، أى التى جعلت منها مظاهرات معادية لبريطانيا تهتف بسقوط التاج وترحب بمجيء « روميل » وقد تكون تلك العناصر ، ذات اتصال بالسفارة البريطانية فى القاهرة أو بمن على اتصال بالسفارة البريطانية فى القاهرة وقد تكون تلك العناصر على اتصال بالقلم السياسى فى وزارة الداخلية المصرية وقد تكون ذات اتصال بالجهتين معا خاصة وقد كان على رأس الجهاز الادارى فى وزارة الداخلية رسل باشا ، كحكمادار للقاهرة وقد تكون . . وقد تكون .

وقد علمتنا دراستنا التاريخية للمظاهرات فى مصر ، وعلمتنا التجارب أيضا - وهى أصدق وأخطر معلم - ان مظاهرات عديدة قامت فى جامعة القاهرة

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٤٩٧

فى سنوات ما قبل الثورة ولم يكن لها من هدف الا المطالبة بالجلء وبوحدة وادى النيل . غير انها بعد ساعة من قيامها تتجه اتجاهات اخرى : تطالب - مثلا بالحزب ، تنادى - مثلا - بحياة زعيم سياسى معين أو بإقالة الوزارة القائمة .

وليس لدينا ما ينفى اشتراك الوفدين فى تلك المظاهرات ، ولو بطريق ، غير مباشر فالذى لا جدال فيه أن الوفد كان سعيدا الى أبعد حدود السعادة لقيام تلك المظاهرات وقد كان فى مقدمة أهداف الوفد « الوقتية » احراج ، حسين سرى باشا ، الذى قطع شعرة معاوية التى كانت تربطه بالوفد والذى أثر مد يده الى السعديين - أعدى أعداء الوفد - وأشركهم فى وزارته .

كما أن الوفد كان يميل فى تلك المرحلة الى اظهار خصومته ، لبريطانيا التى سكتت على تنحيته عن الحكم .

وفى الوقت نفسه كان الوفد يحاول أن يؤكد لبريطانيا ولرجالها فى مصر ، انه لا استقرار للأمور فى مصر ، على الاطلاق بدون عودة الوفد الى الحكم .

وكانت بريطانيا قد غفلت فترة ما عن فهم تلك الحقيقة ، أو حاولت تغافلها فجاءت مظاهرات ١ ، ٢ فبراير ١٩٤٢ لتبرهن من جديد أن وزارات الأقليات ليست أبدا بقادرة على ضمان الأمن والاستقرار فى البلاد فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ بريطانيا .

ولذلك اتخذت بريطانيا قرارها الهام والخطير ، بضرورة عودة الوفد الى الحكم وبضرورة عزل الملك فاروق عن العرش ، اذا هو لم يوافق على عودة الوفد الى الحكم !!

ولكن ماذا عن العلاقة بين الوفد ، والقصر قبل أن تقع الواقعة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟

يقول الأستاذ محمد التابعى - نقلا عن أحمد حسنين باشا - أن د. محمد حسنين هيكل باشا ، قد سأل حسنين باشا عن سياسته الحقيقية ، وأن حسنين باشا ، قد قال له : سياستى التمهيد لعودة الوفد الى الحكم لانه صاحب الأغلبية الحقيقية ، هذا مع قيام حياة نيابية سليمة ووجود معارضة صالحة قوية تؤدى مهمتها على الوجه الصحيح ، هذا مع الحد من طغيان الأغلبية ، والعمل على وجود معارضة قوية .

ويقول الأستاذ التابعى ، أيضا : « كان مصطفى النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا يمشيان الصيف فى رأس البر فى أمان من الغارات الجوية ، وذات يوم هبط على رأس البر ، الأستاذ مصطفى أمين الذى كان يومئذ رئيسا لتحرير مجلة « الاثنين » وقال مصطفى أمين للأستاذ مكرم عبيد ، أنه جاء يحمل اليه

رسالة من رئيس الديوان أحمد حسنين باشا وفجوى هذه الرسالة أنه اذا
« التمس » رفعة رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا مقابلة جلالة الملك فان
التماسه سوف يجاب فى الحال وكان مصطفى النحاس لم يقابل الملك فاروق
منذ أقيلت وزارته فى ديسمبر ١٩٣٧ .

وكان المعنى الواضح من هذه الرسالة أو هذه المقابلة ، المطلوبة أن السراى
تخطو الخطوة الأولى فى سبيل التمهيد لعودة المياه الى مجاريها بين صاحب
العرش وبين الوفد صاحب الأغلبية فى البلاد ورحب الأستاذ مكرم عبيد بهذا
الطلب وذهب لفوره وبلغه للسيد مصطفى النحاس ولكن النحاس باشا تشكك
فى صدق الرسالة وفى صدق الرسول مصطفى أمين وقال ما معناه : ان هذا
كله كلام فارغ ، وتخدیر أعصاب .

وكان رفعتة ولا شك متأثرا بمناورة كفر عشنا يوم زاره عبد الوهاب طلعت
باشا ليستشيريه باسم فاروق فى الموقف السياسى وكيف فوجيء بعدها بتأليف
وزارة حسن صبرى باشا ؟

ويقول الأستاذ التابعى : ان مكرم باشا قال للنحاس باشا : « ان الدليل
على جدية أو عدم جدية الرسالة هو أن يطلب الأستاذ مصطفى أمين بالتليفون
حسنيين باشا ، ويحدثه أمامنا فى الموضوع ، ووافق مصطفى النحاس باشا وطلب
الأستاذ مصطفى أمين أحمد حسنيين باشا ، وقال له : مكرم باشا واقف جنبى
وعاوز يسمع منك الكلام ، الذى طلبت منى ابلاغه لمصطفى النحاس باشا .

وناول مصطفى أمين سماعه التليفون لمكرم عبيد باشا وقال حسنيين لمكرم
نفس الكلام الذى كان نقله اليه مصطفى أمين وأضاف أن مقابلة النحاس للملك
أمر مرغوب فيه وخطوة لابد منها .

ويسأل مكرم عبيد باشا ، محدثه أحمد حسنيين باشا : عما اذا كان مصطفى
النحاس باشا ، يحضر وحده ، أم يحضر هو - مكرم - معه ، فيجيبه أحمد
حسنيين بأنه : يستحسن لو حضر هو أيضا مع النحاس ؟!

ويقول مكرم عبيد : اذن وأنا ألتمس مقابلة جلالة الملك باسم مصطفى
النحاس وباسمى !!

ويجيب حسنيين باشا : « والالتماس مقبول » .

ويحدد حسنيين باشا موعدا للمقابلة الملكية « الكريمة » ويغادر مصطفى
النحاس ومكرم باشا مصيف رأس البر ، الى القاهرة .

وفى القاهرة ، يعرف مكرم أن المقابلة ستكون مقصورة على النحاس باشا
وحده ، وغضب مكرم وتساءل عن معنى دعوته للحضور الى القاهرة وهل دعوته
للحضور كى يبلغوه أن الملك يريد أن يستقبل النحاس باشا وحده ..

ويقول الأستاذ التابعى : وتمت المقابلة بين فاروق والنحاس وتحدث فاروق ، عن الموقف ، وعما يلقاه من عنث الانجليز واضطهادهم له ، ويسأل رئيس الوفد ، هل يقف الوفد الى جانبه ، اذا اصطدم يوما بالانجليز ؟ وتحمس مصطفى النحاس ، وأعلن أنه وجميع الوفديين يفتدون الملك بدمائهم ، وراقبهم ، ومرر « رفعتة » يده على عنقه تأكيدا لمعنى الفداء ، ثم أخرج من جيبه مصحفا ، وأقسم عليه أنه ورجال الوفد مخلصون لفاروق ، وانهم ، وانهم الى آخره وهكذا محت هذه المقابلة جميع الآثار السيئة التى كانت خلفتها اقالة وزارة النحاس باشا فى ديسمبر ١٩٣٧ وخرج النحاس باشا من مقابلة فاروق وهو يدعو له ولعرشه بالعز والتأييد .

وعاد النحاس ومكرم الى مصيف رأس البر ، ولم يمض على عودتهما ، أيام معدودة ، حتى أقام بعض الوفديين من المصيفين حفلة تكريم لمصطفى النحاس — ولعلها كانت حفلة موعزا باقامتها — وقام النحاس وألقى خطبة شن فيها على الانجليز ، حملة شعواء وأذكر — محمد التابعى — أنه قال بين ما قاله ، ان انجلترا تزعم انها تحارب من أجل الديمقراطية والحريات بينما هى تحارب الديمقراطية والحريات فى مصر ٥٠ ثم دعا رئيس الوفد المصرى لجلالة الملك المفدى فاروق وأعلن إخلاصه ، وإخلاص ، الوفديين « لصاحب العرش المجيد » .

وقد كانت خطبة النحاس باشا فى رأس البر ، فعلا من أعنف الخطب التى ألحها فى حياته : هاجم فيها الانجليز ، وسياستهم فى مصر ، كما لم يهاجمهم من قبل على الأقل ، منذ أن وقع معهم معاهدة التحالف والصداقة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ كانت خطبة النحاس باشا فى رأس البر فى ٣ أغسطس ١٩٤١ ، وقد قال عن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، انها أصبحت بعد عام واحد من تنفيذها ، غنا للانجليز ، وغرما على المصريين وأن سوء النية فى تنفيذها قد بدا جليا للعيان ، حتى لا تحتاج ، الى مزيد من شرح أو بيان وان الأهر بات يستدعى إعادة النظر فى المعاهدة لجعل نصوصها متفقة مع روحها ، وقال أيضا مصطفى النحاس : نصرنا الحقيقة بكل صدق ، وإخلاص وأعلنت الأحكام العرفية علينا وكمنمت أفواهنا * وتحكمت الرقابة فينا وعدت أنفاسنا ، علينا وكسدت سوقنا وارتفعت أسعار المعيشة وانخفاض سعر نقدنا ، وسخرت قواتنا ومرافقتنا ومعدائنا ، ومصالحنا لصالح الانجليز ولن نجن من وراء ذلك كله شيئا بل لقد تدخل الانجليز فى شئوننا وتغلغلوا فى جميع مرافقتنا ، ولم يراع فى توزيع القوات ، صيانة أرواح المدنيين مع تحقيق الأهداف العسكرية فأصبحت أنحاء البلاد كلها هدفا لكل غارة ، حتى فقد المدنيون كل طمأنينة وراحة وسلام وقال النحاس باشا : يؤسفنى ، أن أصرح بأن الانجليز الذين يحاربون عن الديمقراطية فى بلادهم يداؤبون على العمل ضد الديمقراطية فى مصر ، ولا ريب أنه اذا لم تكن الديمقراطية واحدة فى كل البلاد ، التى تناصرها فليست اذن هى فكرة يرفع عنها ، ومبدأ ، يناضل من أجله بل تكون هى والدكتاتورية سواء * .

هذا ويقول د. عبد العظيم رمضان : ان سياسة الوفاق ، بين فاروق ، والوفد بدأت في ابريل ١٩٤١ ، وقد قام بالخطوة الأولى فيهما فاروق ، ويرجع د. عبد العظيم رمضان ارتباط تلك السياسة بالاتصال ، الذي كان يجريه فاروق في ذلك الحين عن طريق طهران وخصوصا اتصال يوم ١٤ ابريل ١٩٤١ الذي أجرى فيه فاروق ، على لسان يوسف ذو الفقار باشا للسفير الألماني ، أيتل في رسالته الشفوية ، الموجهة الى هتلر صعوبة موقفه بين ضعف جيشه ، وعجزه عن القيام في وجه الانجليز وبين احتضان الانجليز للأمير ، محمد علي الذي أصبح لعبة في أيديهم فنرجح أن تحرك فاروق للاقاء الوفد في نفس التاريخ الذي أجرى فيه هذا الاتصال انما يرجع الى رغبته في الاستناد الى قوة شعبية تحميه مما يتخوفه من عزله ، على يد الانجليز واحلال الأمير محمد علي مكانه وبمعنى أوضح - د. رمضان - أن فاروق كان يريد حماية ظهره في الداخل بينما كان يجري اتصالاته بالألمان ليحمي عرشه في حال غزوهم مصر !

ويستبعد د. عبد العظيم رمضان أن يكون الانجليز قد دفعوا القصر الى فكرة الوزارة القومية ، في ذلك الحين ، بسبب ظروف الهجوم الألماني والاطال بقيادة روميل ، الذي حمل قوات المحور ، الى الحدود المصرية يوم ١٢ ابريل ١٩٤١ ، ثم اختراق ، هذه الحدود واحتلال السلوم ويستدل د. رمضان ، على ذلك ، بأن المصادر البريطانية والعربية لم تشر أى منها الى حدود هذا الضغط ، وان هذا الضغط ، حتى لو وقع فانه قد يدفع ، الى ظهور فكرة الوزارة القومية ، ولكنه بطبيعته لا يؤدي الى وقوع تقارب بين فاروق ، والنحاس باشا .

وكان حسين سرى باشا قد دعا كل رؤساء الأحزاب ، للالتقاء به في مجلس الوزراء ، في ١٤ ابريل سنة ١٩٤١ ورفض النحاس باشا المشاركة في هذا الاجتماع قائلا : « لحسين سرى باشا : ما دام الاجتماع لاطلاعنا على الموقف فيمكن لدولتكم أن تطلعني عليه في أى وقت وأفضل أن أكون وحدي ولا داعي لوجودي في الاجتماع » وبهذا الموقف ، العنيد من النحاس فشلت محاولة حسين سرى باشا .

ويمضي د. عبد العظيم رمضان قائلا : ولكن بعد أسبوعين فقط بدأ فاروق سياسته الجديدة عندما دعا النحاس باشا ورؤساء الأحزاب الى الاجتماع به في ٢٩ ابريل ١٩٤١ ثم نشرت الصحف ، أنه وجه دعوة الى النحاس باشا ، لتناول الغداء معه ، على مائدته في اليوم التالي ، وكتبت جريدة الوفد المصرى في نفس الوقت ، تقول ان النحاس باشا سوف يصلي الجمعة ، في صحبة الملك ، قبل تناول الغداء ثم يقصد الى سمند : لحضور حفلة افتتاح كوبرى سمند ، التي يشرفها الملك وعلى أثر هذه اللقاءات وقع ما يمكن أن يعد أهم تغيير في سياسة الوفد ، العامة منذ فشل تجربة وزارة الائتلاف عام ١٩٢٨ ، وهو قبول الوفد ، الوفاء ، تأليف وزارة قوية ويقول د. عبد العظيم رمضان ان هذا التغيير

الأساسى فى سياسة الوفد ، حدث بسبب ضغط أعضاء الوفد على النحاس باشا وفى مقدمتهم مكرم عبيد باشا الذى كان يعلن وقتئذ ، عن ميله الى التفاهم مع الأحزاب .

وقد عدل الوفد عن قبوله فكرة الوزارة القومية بسبب اصرار الأقلية ، على ضرورة الإبقاء ، على مجلس النواب المكون من أنصارها .

ولكن فشل محاولة تأليف وزارة قومية لم ينعكس على العلاقة بين النحاس باشا ، والملك فاروق بل دخلت هذه العلاقة - د . رمضان - فيما أطلق عليه فى ذلك الحين سياسة الوفاق ويبدو أن السبب فى ذلك أن فاروق ، قد أخلى مسئوليته أمام النحاس باشا من هذا الفشل ، وألقاها على عاتق رجال أحزاب الأقلية وهذا واضح مما كانت صحنه القصر تردده فى ذلك الحين وهو أن القصر ، فتح أبوابه للجميع ودعا الزعماء واحدا ، واحدا وطلب اليهم أن ينسوا أنفسهم ويذكروا مصر ، ووضع أمامهم الحل الذى طلبته البلاد ، وهو تأليف وزارة قومية ، ولم يشترط القصر شروطا الا أن تكون الأحزاب كتلة واحدة ، ولكن ما قبله الوفديون ، رفضه السعديون وما ارتضاه السعديون ، عارضه الدستوريون .

وقد صعد الوفد ، معارضته للانجليز الى الدرجة التى جعلته يعلن الحرب الضروس ضد الانجليز والوزارة وقد صرح حسين سرى باشا بأن النحاس باشا ، أراد أن يعقد فى الأقاليم اجتماعات يتنقل فيها داعيا ، الى مثل ما دعا اليه فى مصيفه برأس البر ، دافعا الناس أن يقلعوا فى سبيل دعوته ذواتهم وأرواحهم معلنا الخصومة على انجلترا - لأنهم كما يقول رفعتة تعاونت مع رجال العهد الجاضر وشجعهم معلنا الخصومة كذلك على حكومة البلاد الشرعية ، المستندة على رجال هذا العهد ، الحاضر وأنه اختار الاسكندرية مكان البدء ، بحركته وأراد أن يدعو ، الى اجتماع فيها وتمهيدا لهذا الاجتماع بدأ يتصل بشتى الطبقات ولكن الحكومة قررت منع الاجتماع الذى كان مزعما عقده وقررت منع النشر لكل حركة حرصا على أمن البلاد ونظامها « مضبطة مجلس الشيوخ فى ١٣ أكتوبر ١٩٤١ » .

وقد قال النائب الوفدى محمود سليمان غنام فى مجلس النواب فى جلسة ٥ يناير ١٩٤٢ : « سبق أن قررت أنى رأيت بعينى - وهذا معروف متداول بين الجميع - ان القوات البريطانية تنزل الى الأسواق ، وتأخذ معظم ما فيها من طيور وأسماك ، كما أن هناك تعهدات بين التجار والسلطات البريطانية تستولى هذه السلطات بمقتضاها على كميات كبيرة من اللحوم ، وباقى المواد ، الغذائية كالببيض وغيره » .

ويؤكد محمود سليمان غنام أيضا فى مجلس النواب أن سيارات اللورى الانجليزية تستولى على المواد الغذائية الموجودة بها ، وفى هذا اضعاف لتموين

البلاد يعانيه الغنى قبل الفقير ، وادأ عز على الغنى • فهو مسحيل على الفقير ، وفى الرسالة ، التى قلمها الأستاذ محمد فريد عبد الحميد حشيش الى كلية الآداب جامعة عين شمس للحصول على درجة الماجستير عام ١٩٧٠ قبل أن يحصل على الدكتوراه فيما بعد بالطبع ، فى هذه الرسالة التى أشرف عليها الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى تساءل د • حشيش عن موقف الوفد من قضية الديمقراطية فى تلك الفترة التى سبقت أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟ ويجيب د • حشيش عن تساؤله بقوله : هو موقف نقف ازاءه حائرين للوهلة الأولى الا أننا سريعا ما نتذكر أن الوفد لم يكن عقائديا فتذهب الحيرة ونراه موقفا صعبا من الوفد يتمشى الى حد ما مع مذكرته التى قدمها فى ابريل ١٩٤٠ الى الحكومة البريطانية، فى صيف عام ١٩٤١ ألقى النحاس باشا خطابا عنيفا ضد وزارة حسين سرى وسياستها فى خدمة الانجليز كما شن فيه حملة شعواء ، على انجلترا •

ورغم أننا نشك فى اللقاء النحاس باشا لهذا الخطاب وفى لقاءه بفاروق ، بالصورة التى أوردها محمد التابعى - وهو لا شك يستند على المناورات السابقة والأحداث التالية فى أوائل فبراير ١٩٤٢ - ورغم ذلك فإننا لا نستبعد ذلك كله فقد كانت مذكرة ابريل ١٩٤٠ تحمل ضمنا هذا المعنى بالاضافة الى أنه كان متفقا مع حماس المصريين ، آنذاك وكذلك متمشيا مع ما أشرنا اليه من حيث عدم تحمس الوفد تماما ، لقضية الحلفاء ، لا سيما وأن سير الحرب حينئذ فى صالح المحور : فقد تغير الموقف ، حين قامت ألمانيا بغزو الاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٤١ وهو الغزو الذى يعتبره بعض المؤرخين المقدمات المباشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ اذ كان واضحا أن هزيمة الاتحاد السوفيتى ستؤدى الى اضطراب موقف بريطانيا فى الشرق الأوسط التى كانت هى الأخرى تعاني من الهزائم فى الصحراء الغربية •

الباب التاسع

رؤية جديدة ومحايدة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢

حاولنا - تأصيلا للعمل التاريخي الذي نقوم به - أن نجيب عن عديد من الأسئلة الهامة ، التي تتناول دور الوفد والانجليز في الأحداث ، التي أدت الى التدخل البريطاني المسلح في شئون مصر الداخلية في ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان من بين تلك الأسئلة ، وعلى سبيل المثال ، لا الحصر : ما العلاقة بين الوفد والانجليز منذ أن أقصى الوفد عن الحكم ، في ديسمبر ١٩٣٧ الى أن أعيد اليه بالقوة المسلحة في ٤ فبراير ١٩٤٢ ثم ما العلاقة بين الوفد ، والقصر حتى ٣ فبراير ١٩٤٢ ؟ وكذلك من المسئول عن المظاهرات التي انطلقت في الأيام الأخيرة لوزارة حسين سرى باشا الاولى والتي أدت الى التدخل البريطاني المسلح ؟ ٠٠

وكما هي عادتنا في تناول الأحداث التاريخية ، اعتمدنا على كثير من المراجع التي تناولت تلك الفترة وتلك الموضوعات الهامة ، التي تمثل كل الاتجاهات تقريبا ، المحايدة والمؤيدة للوفد ، والمعارضة له ، كما اعتمدنا - في نفس الوقت - على آراء بعض المعاصرين لتلك الأحداث والمشاركين في صنعها .

وكان آخر ما اعتمدنا عليه رأى الدكتور محمد فريد حشيش الذى قدم كما سبق أن قلنا - دراسة جيدة عن الوفد المصرى نال بها درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة عين شمس وكانت الدراسة ، أو بمعنى أدق الرسالة بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى .

يصف د . محمد فريد حشيش الوزارات الأربع التي تولت الحكم في الفترة من ١٩٣٨ حتى ١٩٤٢ بأنها لم تكن تعمل لصالح الشعب كما يقول أن نظام الحكم في تلك السنوات كان قائما على أساس غير سليم : لقد كان وضع غير طبيعى استبعاد حزب الوفد ، الذى يمثل الأغلبية الشعبية من الحكم لذلك

كان طبيعيا أن يتحرق ، الوفد شوقا الى الحكم وكان اتجاه الانجليز خلال الحرب العالمية الثانية الى تولية الوفد الحكم أو اشتراكه فيه وقد عبر الانجليز عن هذا الاتجاه ابان الأزمة التى قامت بينهم وبين على ماهر ثم حينما ألف حسن صبرى وزارته حيث صرح اللورد هاليفاكس بقوله : وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان فى الامكان اشتراك الوفد فى الحكومة الجديدة ، وقد كان القصر لغرض بذاته يتجاهل عن عمد ، رغبة بريطانيا وقد لعب أحمد حسنين دورا هاما فى هذا التجاهل .

ويقول د. حشيش أيضا أن الوفد بصرف النظر عن مذكرة ابريل ١٩٤٠ ، وخطاب النحاس فى رأس البر عام ١٩٤١ ورغم غموض موقفه أحيانا كان منحازا الى حد ما الى جانب بريطانيا وإن كنا - د. حشيش - لا نستطيع أن نوافق على انه كان صريحا فى عدائه لاتجاهات المحور كما رأى بعض المؤرخين « د. محمد أنيس » وذلك تأسيسا على ما أشرنا اليه وأكدنا . من أن معظم أفراد الشعب كان يميل ناحية المحور والوفد كان هو الممثل لتلك الأغلبية بلا جدال ، ويبدو واضحا أن بريطانيا أرادت أن تتجنب ما حدث عند تعيين كل من حسن صبرى وحسين سرى ومفاجأتها بالأمر الواقع ومن ثم أرادت أن تحتاط للأمر ، الا أن حسنين أكد للسفير البريطانى أن الرجل الذى سيعهد اليه بتأليف الوزارة سيكون صديقا للانجليز ..

ويتساءل د. حشيش عن قيام فاروق ، وأحمد حسنين بالعديد من المناورات التى استهدفت عدم تولية الوفد الحكم ، وعن أسباب اصرارهما على موقفهما هذا منذ عام ١٩٣٩ : هل لان القصر كان يتوجس خيفة من صعوبة الاطاحة بالوفد فى حالة اقتراب المحور من القاهرة كما يرى - مثلا - د. محمد أنيس ؟ أم كان ذلك للعداء التقليدى بين الوفد والقصر ، الى جانب الرغبة فى الاستمرار فى العناد من ناحية أخرى بصرف النظر عن اقتراب المحور ، أو بعده ؟

ويرجح د. حشيش الاحتمال الثانى لانه يتمشى مع الحوادث والسوابق ولانه اذا ما اقتربت قوات المحور . المنتصرة فلن تكون هناك صعوبة فى الاطاحة بحكومة الوفد خاصة اذا ما طلب منها الملك ذلك ، وهو المعروف بميوله المحورية .

ومهما كان من أمر الدافع وراء عدم دعوة الوفد للحكم فان القصر فى تصورنا - تصور د. حشيش - كان يهيم لاشغال البارود والموقف حينئذ مع الأسف لم يكن يحتمل هذا اللعب اذ كان مليئا بالاحتمالات والانفجارات !! وهناك رواية لم أجد من أيدها ، كما لم أجد فى نفس الوقت من عارضها رواية نقلها الأستاذ صالح على عيسى السودانى فى كتابه « الاسرار السياسية » الذى كتب مقدمته الأستاذ محمد كرد على بك رئيس المجنح العلمى العربى بلمشق

وزير معارف سورية الأسبق ، عن الدكتور محجوب ثابت : ملخص الرواية أنه في شهر ديسمبر ١٩٤١ ، دعا المستر جيز النحاس باشا ، وأمين عثمان والمستر ريد والمستر سمات السكرتير الشرفي لدار السفارة البريطانية لحضور حفلة أكليل كريتته بالاسكندرية في هذا قال النحاس باشا لمستر سمات : الخير كثير في مصر ، ومصر أمة زراعية لا تجوع مطلقا وفي استطاعتها أن تمون جيوش الحليفة الموجودة والتي ستغد وفي استطاعتها أن تمون البلاد المتاخمة لها ، غير أن الوزارة الماضية وزارة حسن صبرى كانت تضمن خشية غضب الرأي العام والوزارة الحاضرة هي الأخرى تضمن ، فقال مستر سمات : اذن ان توليت الحكم أنت أفتستطيع أن تكشف لنا عن الحيرات ، المخبوءة في مصر ، وتستطيع أن تمون الشعب المصرى والجيوش الموجودة والتي ستغد كما تقول مع حفظ الأمن ، والنظام ولا سيما فى مثل هذه الأوقات الدقيقة ؟ فأجاب نعم فقال له مستر سمات : سنتقابل ولا شأن لك بالوسيلة - عن قريب « وبعدئذ سافر النحاس باشا من الاسكندرية الى القاهرة ثم سافر بعدها قاصدا الى الأقصر ونزل فى مدينة قنا ووقف أمام ضريح سيدى عبد الرحيم القناوى وقال لمن حوله : اقرأوا الفاتحة لسيدى عبد الرحيم فانه رجل مبروك ثم سافر الى الأقصر وهو يعلم بأنه سيستدعى لأسناد تشكيل الوزارة اليه بموجب الضغط الانجليزى .

وكان الأستاذ صالح على عيسى السودانى قد نقل أيضا على لسان د. محجوب ثابت قوله : « أقسم أن لامبسون كان يعلم ان الذين نادوا الى الأمام يا روميل انما كانوا مدسوسين من قبل صنائعه الذين جاء بهم الى الحكم بموجب تبليغه المصحوب بالدبابات كما أنه كان يعلم أن طلاب الجامعة قد انتهزوا الفرصة ورددوا هذا النداء » .

ويقول الأستاذ محمد التابعى : أن السفير البريطانى كان قد طلب من رئيس الديوان أحمد محمد حسنين قيام وزارة وفدية أو على الأقل يريدونها وفدية وان حسنين باشا ناور وداور وفاجأ مايلز لامبسون بوزارة على رأسها حسن صبرى باشا ومرة أخرى بوزارة على رأسها حسين سرى باشا ، وسكت السفير البريطانى ، ولكن على مضض وقد أضمر فى نفسه شيئا ، وفى نفس الوقت كانت الهزائم تتوالى على الجيش البريطانى فى الصحراء الغربية وكانت المظاهرات تطوف بشوارع القاهرة تهتف بحياة ألمانيا ، وسقوط بريطانيا وسقوط جورج السادس وأحس الانجليز أن الشعب ، شعب مصر ، ضدهم ، وفاروق ضدهم ، وصديقهم مصطفى النحاس قد مل الانتظار فانقلب هو بدوره ضدهم ، ومن هنا ، وبنصيحة أمين عثمان غفر الله له ، قرروا أن يضربوا ضربتهم .

وفى نفس الوقت ، ومرة أخرى ، كان أحمد محمد حسنين يسعى الى تأليف وزارة قومية ، هذا وبالرغم من أن مصطفى النحاس كان قد أعلن أكثر من مرة ومرارا أنه يرفض أن يضغ يده فى يد خصومه السياسيين ورفض

الاشتراك في وزارة قومية ، وأنه لا يرأس الا وزارة وفدية خالصة . وكذلك بالرغم من أن فاروق ، كان قد رضى بقيام وزارة وفدية وقال لحسين : فليكن وهات النحاس باشا ، على شروطه . رغم هذا لم يشأ أحمد محمد حسين أن يسلم بهزيمته أمام مصطفى النحاس أو مايلز لامبسون لقد كان من خلقه عدم اليأس وعدم التسليم بالهزيمة ، وما دام فاروق كان قبل قيام وزارة قومية أو وزارة ائتلافية يحاول حسين المستحيل من أجل تحقيق رغبة مولاه .

وبينما حسين باشا لا يزال في محاولاته ومداولاته ومفاوضاته مع زعماء الأحزاب ، وبعض كبار الوفديين ، وكأنما نسي أنه في سباق مع الزمن ، وبينما هو كذلك ضرب الانجليز ضربتهم » .

وان كان الأستاذ التابعي ، يرى أن الاعتداء على سيادة مصر وعروشها ، كان قد بدأ فعلا ، وبصورة ما في صيف عام ١٩٤٠ ولم يكن هناك خطر داهم ، على مصر ، لان القائد البريطاني الجنرال ويفيل كان منتصرا فعلا .

والتفكير في فرض وزارة مصرية معينة ، وزعيم مصرى معين يتولى الحكم كان قد بدأ في صيف ١٩٤٠ .

ومن ثم يمكن القول وعلى أساس من الاستنتاج المنطقي السليم أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن نتيجة قرار أو سياسة اتخذت فجأة وتحت ضغط خطر داهم ، وانما كان الفصل الأخير أو الخاتمة لسياسة مرسومة كان قد بدأ تنفيذها .

أو قل ان شئت ان حادث ٤ فبراير كان تحقيق أو تنفيذ الفكرة أو المشورة التي تقدم بها مايلز لامبسون في يونيو عام ١٩٤٠ وهي أن تتولى الحكم وزارة يؤيدها الوفد . وكان الاعتقاد السائد - كما يقول الأستاذ التابعي - في لندن ، وفي الدوائر البريطانية في القاهرة أن رفعة مصطفى النحاس باشا هو وحده الزعيم الشعبى القادر على تحويل الدفة - دفة عواطف الشعب - من الاتجاه الى ألمانيا الى الاتجاه الى بريطانيا ، وحلفائها ، على أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي يرى أن المسئول عن حادث ٤ فبراير هو العدوان البريطانى لان هذا العدوان هو أساس الانذار ، وكان مظهره حضور الدبابات ، لتهديد الملك وقد كان الانجليز جادين في هذا التهديد لانهم وهم يحتلون البلاد كانوا يعتقدون في رجال القصر ، وبعض رجال مصر ممن لهم صلة وثيقة بالقصر أنهم على اتصال بالمحور فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين اذلال العرش وبين ارضاء الأغلبية الوفدية التي كان النحاس على رأسها ، وهم يعلمون أن رؤساء هذه الأغلبية يرون في ولايتهم الحكم أول وأهم هدف يسعون اليه ولا يهمهم غير ذلك ولا يتحرجون من سلوك أى طريق يؤدى بهم اليه ، ان الظروف الملائمة ليوم ٤ فبراير - عبد الرحمن الرافعي - كانت تدل قطعا ، على أن الخطر على العرش لم يكن سوريا بل كان جديا ، وواقعا وقد وقع مثله ضد الشاه رضا بهلوى امبراطور

ايران فى سبتمبر ١٩٤١ أى فى وقت معاصر لأربعة فبراير سنة ١٩٤٢ ابان الحرب العالمية الأخيرة فان الانجليز وحلفاءهم الأمريكان قد شكوا فى ولائه لهم ، وميوله نحو المحور ، ومع أن ايران لم يكن يربطها بالحلفاء أى عهد أو محالفة فانهم احتلوا بعض مواقعها وتدخلوا فى شئونها وفى أخطر هذه الشئون وأجبروا الامبراطور على التنازل عن العرش وتنازل عنه فعلا تحت تأثير الضغط والاكراه .

وفى ظروف مماثلة ابان الحرب العالمية الأولى - فى ديسمبر ١٩١٤ - أهدق الخطر أيضا بعرش مصر اذ خلع الانجليز الخديو عباس حلمى ، الثانى ، لمجرد اتهامه 'بالانحياز الى أعدائهم' .

فالخطر كان ولا شك محدقا بالعرش فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والانجليز لا يتورعون عن التدخل فى شئون البلاد ، الداخلية والعبث باستقلالها فى سبيل تحقيق أغراضهم وقد كانوا فى ذلك الوقت فى حالة عصبية شديدة والأخطار تهدد كيانهم من جراء تقدم قوات المحور فى شمال افريقية واقتربهم من مصر وفى الوقت نفسه شهدوا بأعينهم فى أواخر وزارة سرى باشا ، المظاهرات الصاخبة فى شوارع العاصمة تهتف « تقدم يا روميل ، الى الأمام يا روميل ، فاجتمعت هذه الظروف وجعلتهم يرتابون ، فى موقف الملك ، ومن هنا أهدق الخطر بالعرش ، والنحاس لم يكن مسئولا عن هذا الخطر ، لكن مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز فى اسناد رئاسة الوزارة اليه وقد كان ولا ريب عالما بهذه الرغبة قبل ٤ فبراير ، راضيا عنها ، بل مغتبطا بها متلهفا على تنفيذها وعلم بحديث السفير البريطانى مع رئيس الديوان بأنه اذا لم يعمل فى تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية ، وهذا ما جعله يسير فى أنانيته الى الشسوط الأخير ، وتدل الظروف والملابسات - عبه الرحمن - الرافعى - على أن هذا الانقلاب قد دبر بليل ، وكان السفير بين الانجليز والوفد، هو أمين عثمان الذى كان موضع ثقتهم معا ، وقد انتهزها النحاس باشا فرصة ليعود الى الحكم منفردا ، ويؤلف وزارة وفدية لحما ودما وقد كان واجبا عليه فى هذه الملابسات الخطيرة ، أن يقبل تأليف وزارة قومية فانه فى هذه الحالة يكون على الأقل ، قد استجاب الى رغبة الملك الذى كان يدعو الانذار الى تأليف الوزارة وكانت استجابته فى هذه الحالة لرغبة قومية ، لا لانذار مسلح ، من موقف سلبى يحفظ للبلاد كرامتها ، والائتلاف قد يكون علاجا للأزمات السياسية ولا شك أن البلاد فى ذلك الحين ، كانت تواجه أزمة من أخطر الأزمات ولكن الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف بين الأحزاب حتى ولو كان الائتلاف فى نظر النحاس باشا محظورا ، الا أن الضرورات تبيح المحظورات ، ولكنه رفض فكرة الائتلاف بتاتا واحتمل بذلك مسئولية كبرى ، اذ كان هو المسئول الثانى عن ٤ فبراير وضاعف من هذه المسئولية أنه كان فى وزارته ، مواليا للانجليز معتمدا عليهم فى حل الأزمات ، بينه وبين القصر وليس هذا من الاستقامة ،

ولا من الوطنية فى شيء ، • ويعترف د • محمد حسين هيكل ان هناك غموضا لا يزال يكتنف حادث ٤ فبراير ، وأبطال ٤ فبراير ، لم يكونوا يفكرون بأعصابهم المتوترة ، المضطربة ، ومن ثم بدت تصرفاتهم وكأنها تنطوى ، على أسرار غير معروفة ، على حين أنها لا تنطوى على سر ، غير ذلك الاضطراب العصبى الذى أغفل كل معنى من معانى الكياسة ، وحسن السياسة •

وعن بعض تلك الساعات ، تحدث د • هيكل فقال : أنه دعى لمقابلة الملك ، وكان قد سبقه الى لقاء الملك النحاس باشا ، وأحمد ماهر باشا ، وكان فاروق يعرف أن د • هيكل من أنصار تأليف وزارة قومية ولو برياسة مصطفى النحاس باشا ، وقد كرر د • هيكل على الملك رأيه هذا وسأل هيكل الملك ، هل كان النحاس باشا قد قبل تأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب ، فقال له الملك : قد حدثته فى ذلك طويلا أريد اقناعه ، لكنه لم يقتنع بعد ، وقد أراه غدا كرة تجرى ، قال د • هيكل : لعل الدكتور ماهر باشا قد أبدى رأيه فى هذا الأمر ، وقال لك : أنت نعرف الدكتور ماهر ، وأنه متحدث لبق ، وقد أفاض فى الكلام عن الموقف ، وقال د • هيكل للملك : أرجو على أى حال ألا ينقضى هذا المساء قبل أن تتألف الوزارة الجديدة ، فالموقف يقتضى الاسراع فى تأليفها ، وألا تبقى البلاد فى هذا الظرف الدقيق بغير وزارة ، وقال الملك : لعل أستطيع أن أقنع النحاس باشا غدا ، قال هيكل : أخشى ألا يحتمل الموقف التأجيل الى غد ، وقال الملك بالفرنسية : لكنى لا أصنع المستحيل • وقال هيكل : اذا كان فى البلد من يستطيع أن يصنع المستحيل فهو الملك ، وكم كنت أود لو أن مكرم عبيد باشا دعى مع النحاس باشا ، فله عليه تأثير بالغ ، قال الملك : سآمر بدعوة مكرم غدا ، ولا تبألف فى مخاوفك فستمر هذه الأزمة الوزارية كما مر غيرها من قبل ، وسنجد رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجد ، حسن صبرى ثم حسين سري •

ويقول د • هيكل : أنه بعد أن انتهى من مقابلة الملك ، انصرف متجها الى مكتب أحمد حسنين باشا الذى طمأن مخاوفه - مخاوف د • هيكل - والذى ذكر له أن الموقف سينتهى الى تأليف وزارة قومية تواجه الموقف ، ذلك ما أشار به جميع الذين قابلوا الملك ، وذلك - أحمد حسنين - هو رأى الملك كذلك !

ومن الانذار البريطانى قال د • هيكل : كانت الساعة العاشرة من صباح ٤ فبراير حين خاطبني أحمد باشا عبد الغفار : تليفونيا من « كلوب » محمد على يستعجل ذهابي الى هناك ، ويخبرني أن انذارا بريطانيا قد بلغ الى الملك ، وأنه لا يعرف صيغة هذا الانذار ، ولا فحواه •

أوسرعت - د • هيكل - الى « الكلوب » فالفيته يموج بأعضائه ، على غير عادته ، ولححت على وجوههم سيما التفكير والحيرة ممزوجتين بشيء من الوجع ،

وأخبرني أحمد عبد الغفار كره أخرى أن أحدا ، لا يعرف ما انطوى عليه الانذار البريطاني ، ولكنه علم أن الملك أمر بدعوة أصحاب الرأى من المصريين ، ومنهم : رؤساء الأحزاب للاجتماع بقصر عابدين بعد الظهر من ذلك اليوم .

ويقول د . هيكى : حرصت على أن أقف على شئ من التفصيل فى أمر الانذار ، والدعوة للاجتماع بالقصر ، فاتصلت تليفونيا بحسين باشا فى مكتبه بعابدين وسألته عن الانذار ، فأجبنى بأنهم لم يفرغوا بعد من ترجمته ، ولما طلبت اليه أن يتلوه على بالانجليزية اعتذر مرة أخرى بأنه يترجم ، وأنه متى تمت ترجمته سيخاطبني فى نادى محمد على ويبلغني نصه ، وخيل الى من هذا الحديث أن الانذار مطول فاكتفيت بما سمعت وانتظرت مع اخوانى نتبادل ألوانا من الحدىس فيما عسى أن يكون عليه الانذار ، وما عسى أن يتمخض عنه ، وانقضى الوقت ، الى ما بعد منتصف الساعة الثانية بعد الظهر ، ولم يتصل بى حسين باشا من جديد ، ولم أفكر فى طلبه مرة أخرى ظنا أن الأمر سر ، وان اعتذاره الأول بأن الانذار لم يترجم انما أريد به الاحتفاظ بهذه السرية ، وعدت الى منزلى - د . هيكى - فألفت رسالة تليفونية تدعوني الى الاجتماع الذى يعقد بقصر عابدين الساعة الثالثة بعد الظهر .

ويقول الأستاذ محمد التابعى : فى يوم الاثنين ٢ فبراير ١٩٤٢ ، استقالت وزارة حسين سرى باشا ، وأرسل سير مايلز لامبسون الى فاروق يطلب منه أن يكلف مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة أو يقبل اسناد رئاسة الوزارة الى من يختاره النحاس ويعده بتأييده .

وأرسل فاروق واستدعى لمقابلة رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الأحزاب و . . و . . وشاورهم فى الأمر ، وطلب منهم أن يختاروا من بينهم وزارة قومية تواجه الأحداث الخطيرة التى تمر بالبلاد ، وتمسكوا جميعا أن يشتركوا فى وزارة يرأسها مصطفى النحاس ، ولكن النحاس أصر على موقفه ، أو على رفضه .

وفى اليوم التالى - الثلاثاء ٣ فبراير - ذهب مايلز لامبسون الى قصر عابدين ، وقابل رئيس الديوان أحمد محمد حسين ، وقال أنه علم أن مصطفى النحاس باشا يرفض الاشتراك فى وزارة قومية ، ولهذا فانه أى السفير البريطانى يطلب من حسين باشا أن يقدم هذه النصيحة للملك فاروق ، وهى أن يعهد الى النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية .

ومرة أخرى عز على حسين باشا ، أن يسلم بالهزيمة ، ومن ثم فقد قال للسفير البريطانى أن المشاورات لا تزال جارية مع رؤساء الأحزاب لتأليف وزارة قومية ، وأنه واثق من أن وطنية الزعماء سوف تتغلب على كل شئ .

وانصرف سير مايلز لامبسون لكى يعود بعد ظهر اليوم التالى - الأربعاء - ويسلم حسين باشا هذا الانذار :

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٥١٣

إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساءً ، أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة فإن الملك فاروق ، يجب أن يتحمل تبعات ما يحدث .

Unless I hear by 6 P.M. that Nahas Pasha has been asked for a Kabinet' His Majesty King Farouk must accept the Consequences.

هذا هو « الانذار » الذى اعتذر أحمد حسنين باشا للدكتور محمد حسين هيكل رئيس الوزراء ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين بالنيابة ، الحزب المشترك فى الحكم اعتذر عن عدم إعطائه فكرة عن مضمونه ، بدعوى انه يترجم ، بينما الانذار لا يحوى سوى بضعة أسطر يسهل على طالب الابتدائية ترجمتها فى دقيقة أو دقيقتين .

على أن هناك ، قبل الدخول فى تفاصيل ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، من الأمور ما يستدعى الوقوف عندها ، على أمل استنطاقها لعلها تساعدنا فى تكوين فكرة صادقة وأمينة عن بعض الظروف التى أدت الى وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ومن بين تلك الأمور - وعلى سبيل المثال لا الحصر - كلمة قالها مكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر ١٩٤١ - قبل حادث ٤ فبراير بثلاثة أشهر تقريبا ، وكلمات أخرى قالها مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى فى نفس اليوم ، بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى

قال مكرم عبيد :

—أدعو الله أن يعيد علينا عيد الجهاد لا كمجرد ذكرى للذاكرين بل ولا كبراقة أمل للمنتظرين بل كفاتحة عمل جدى مثمر خليق بالمجاهدين الصامدين ، لا القاعدين الراصدين .

ان الجهاد حرب أشد من الحرب لان النصر فيه لا يتم بالانتصار على خصومكم بل أولا ، وقبل كل شيء بالانتصار على أنفسكم . . اذا كانت الحرب الى حين فالجهاد حرب الى غير حين . . انما الجهاد هو العمل المستمر المتواصل من غير ما تباطؤ ، أو توكل ، ومن الخيل ألا يفرق بعض الناس بين الاتكال على الله والتواكل ، أو بين الاصطبار والانتظار ، فان الصبر فضيلة ايجابية لا سلبية واذا قيل أن الصبر مفتاح الفرج فأية قيمة للمفتاح ، من غير فتاح وما الاتكال على الله الا أن تعمل ثم تتكل على الله فى أن ينجح العمل ومن ثم كان الله مع العاملين لا مع الخاملين ، ولا المتواكلين .

الى أن يقول مكرم عبيد باشا فى نهاية كلمته القصيرة الموجزة ، والعنيفة الغاضبة : من الناس من يعملون ان خيرا وان شرا ، ومن الناس من يعيش فى الدنيا من غير مبالاة بما يجرى تحت أنفه من أعمال الشر وعندى أنه ليس شرا من ارتكب الشر الا عدم المبالاة مما يرتكبه الناس من أعمال الشر .

وفي خطاب مصطفى النحاس باشا في تلك المناسبة الوطنية . يشرح رئيس الوفد الظروف القاسية التي مرت بالبلاد وكيف تساهل الوفد عندما قبل ان تجرى الانتخابات الجديدة في الوقت الذي تسمح به الظروف وأن تؤلف هيئة من جميع الأحزاب يشترك فيها الوفد وترجع الوزارة المحايدة اليها في مهام الأمور حتى تظهر مشيئة الأمة في الانتخابات ، ويقول النحاس باشا أيضا أنه تساهل في الأمر مراعاة لظروف البلاد الداخلية والخارجية فقبل تقصير مواعيد الانتخابات الى أدنى حد مستطاع والتفاهم على توزيع الدوائر لحصر المعركة الانتخابية في أضيق الحدود . ويؤكد النحاس باشا ان عاما قد مضى دون أن يؤخذ باقتراحات الوفد مما أكد أن النية لم تكن مخلصه من جانبهم فمضوا في غيهم مصريين على عالمهم متمسكين بمجلس نوابهم الى أن يقول : ان علة العلل موقف أحزاب الأقلية من الدستور ويشكو النحاس من ارجاء موعد انتخابات مجلس الشيوخ الى أجل غير مسمى ، وتعيين أعضاء جدد في المجلس ليس به أكثر من شيخ وفدى واحد ، بدلا من ثلاثة عشر شيخا وفديا أخرجهم الاقتراح . ثم يقول النحاس باشا بصراحة : ألا لقد عم البلاء وفاض الاناء وغاض ماء الحياء من فيض الأحياء . ويشير النحاس باشا الى ما عانتة الأسواق المحلية من ضغط مطالب الجيوش البريطانية والأسرى ، والفلاحين وما صدر من الحاصلات وشتى المواد الى ميادين الشرق الأدنى وافريقية الشرقية ودون رقيب أو حسيب حتى ساءت العواقب وحلت المصائب ، وأفضى الأمر الى ما نقاسيه اليوم من أزمة الغلاء الفاحش وشح الأقوات في تلك الأزمة التي أتت على الأخضر واليابس وأصبحت تهدد البلاد بشر الويلات وأفدح النكبات .

وينهى النحاس باشا خطابه القصير الموجز بتلك العبارة : تلك صورة مصغرة من آثار الانقلاب في العام الماضي ، واني مهما أوتيت من البيان فلن أبلغ بها بعض حقيقتها التي تعرفون وانكم لتلمسون لمس اليد ما نحن اليوم تحته رازحون واليه مسوقون ولقد طالما حذرت ، وأنذرت فما أجدى التحذير أو أفاد النذير .

ولا يشير النحاس باشا في خطبته الى بريطانيا أو الملك بأية كلمة .

على ماهر يتهم أحمد حسنين بالتستر على جريمة ٤ فبراير ١٩٤٢

حاولنا وبشيء من التفصيل نأصيل حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ معتمدين على كثير من آراء السياسيين ، الذين اشتركوا في الحيلولة دون وقوع ذلك الحادث. والمؤرخين الذين تناولوا - وبالكثابة - ذلك الحادث التاريخي الهام .

وكنا قد طالبنا أولئك الذين اشتركوا في مظاهرات «الى الأمام يا روميل» أن يوافونا بما لديهم من معلومات عن تلك المظاهرات التى أدت بالطبع الى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ونلقينا من الأستاذ محمد رشيد النحال المحامى ، رسالة تتضمن آراءه الشخصية فى الظروف التى سبقت مظاهرات «الى الأمام يا روميل» ، ثم وجهة نظره الخاصة فىمن أعد تلك المظاهرات .

وقد نشرنا رسالة الأستاذ رشيد النحال كاملة ، وكررنا - وقتئذ - الدعوة الى كل من عاصر تلك الأحداث وتلك المظاهرات التى وقعت فى الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ أن يوافونا بما لديهم من ذكريات أو بيانات حتى تكتمل الصورة تماما أمامنا ، واستكمالا لما بدأنا من حوار حول تلك المظاهرات ، وتلك الأحداث ننشر رسالة مختصرة للأخوين التوأم المهندسين ، حسين كامل ، ومحمد كامل وكان لهما ، وقتئذ نشاطهما الوفدى ، ونعيد للمرة الثالثة والأخيرة الدعوة ، لكل من لديه رأى ، أو فكر ، أو علم بما حدث فى الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ ، أن يوافونا بما لديهم استزادة فى الاستنارة ورغبة فى تكملة الصورة وانصافاً للحق ، وللتاريخ .

وكنا فى الفصل السابق أيضا قد آثرنا وقبل الدخول فى تفاصيل ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، على ضوء الوثائق الرسمية ، التى كشف عنها الستار أخيرا - الحديث عن بعض الأمور الهامة ، التى يمكن أن تساعدنا فى تكوين فكرة

صادقة وأمانة عن بعض الظروف ، التي أدت الى وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومن بين تلك الأمور التي أشرنا اليها - وعلى سبيل المثال لا الحصر - ما ألقاه في ذكرى عيد الجهاد الوطنى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٤١ ، كل من مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ومكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد المصرى وقد اتسمت كلمات رئيس الوفد وسكرتيره العام ، فى هذه المناسبة الوطنية ، الجليلة بالعنف ، والشدة ، والدعوة - بصراحة - الى الجهاد والى تكرار ، التحذير ، والتدبر ليشعر العابنون ، أن هناك شعبا أييا لا يعرف الاستسلام ، ويأبى أن يضام .

وبعض الدارسين للتاريخ المصرى فى تلك المرحلة الخطيرة يقولون ، ان دعوة الوفد المصرى - كحزب شعبى كبير - للجهاد كانت تشدد وتعنف فى الفترات التى يسوء فيها موقف الحلفاء ، فى أوروبا وعلى حدود مصر من جهة الصحراء الغربية وكان الوفد كما يقول هؤلاء الدارسون - يستهدف من وراء تشديد الدعوة الى الجهاد اجبار بريطانيا ، على أن تغير وجهة نظرها الخاصة بمساندة حكومات الأقليات واصرارها على ضرورة تسلم الوفد الحكم .

وللحققة وللتاريخ ، نقول : أن موقف الوفد من بريطانيا منذ قيام الحرب العالمية الأولى كان موقفا غير ثابت على الاطلاق ففى بعض الأحيان ، يعمد الوفد الى أن يلقي بكل ثقله وراء الحليفة لتنتصر الديمقراطية وفى أحيان أخرى يكون حرص الوفد على تحقيق الديمقراطية من وجهة نظره فى الداخل ، أكثر من حرصه ، على انتصار الديمقراطية فى العالم بانتصار بريطانيا وفرنسا و... كما أن موقف الوفد من الوزارة القومية التى تشترك فيها كل الأحزاب ، يكون متأرجحا : مرة يقبل الوفد تشكيل تلك الوزارة ومرات أخرى يرفضها ، مرة يمد يده لأحزاب الأقليات ومرات أخرى ، يقبضها .

وهناك - للأمانة التاريخية - من يقول ان الوفد كان يقبل بفكرة الوزارة القومية عندما يجد فى نفسه الضعف ، وعندما يكتشف أن الظروف تنجرى ، لغير صالحه ، أو عندما كان يتعب من البقاء فى المعارضة وكان يرفض فكرة الوزارة القومية ، ويعنف فى رفضه لها عندما يرى ضعف بريطانيا ، فى أوروبا ، أو على الحدود الغربية .

ومن الأمور ، التى يتخذها البعض ذريعة للتدليل على مواقف الوفد المتذبذبة فى « دخول مصر ، الحرب الى جانب الحلفاء » وفى علاقة الديمقراطية فى الخارج بالديمقراطية فى الداخل ، وفى قبول الوزارة القومية أو فى معارضتها ، وأن مصطفى النحاس باشا فى ٤ نوفمبر ١٩٤٠ ، كان يحتفل بتسليم المسجد الدينى فى سمنود الذى أنشأه تنفيذا لشرط الواقف فى وقف المرحوم السيد بك عبد العال بعد أن حكم القضاء لصالحه ، قال بالحرف الواحد وكان بذلك يرد على أحمد ماهر باشا والسعديين ، الذين كانوا ينادون بدخول مصر الحرب ،

الى جانب الحلفاء : الحرب شر حتى عند من أقدم عليها واشتبك فيها فليس بمسنساع ولا بمعقول أن يزج انسان ببلاده فى حرب من غير ما تريب ، أو تقدير للنناج الحربية والسياسية ، ولعله ليس فى بلاد العالم غير مصر فيها من يقول بوجود زج البلاد فى الحرب على القور مهما تكن النتائج » الى أن يقول: يرى الوفد ، ويعلم بصراحة أن كل دعاية لديمقراطية فى الخارج ، غير سائدة فى الداخل ، عبت لا طائل تحته ولا جدوى فيه : ان الحل الذى ارتآه الوفد لكى يسود النظام الديمقراطى فى مصر هو من صميم الحرب كما هو من صميم الدستور أو أنه من صميم السياسة الخارجية فالادعاء بأننا نتمسك بمسألة داخلية لا شأن لها بالحرب انما هو مغالطة جريئة ، وانكار للحقائق ، التى تحيط بنا ونلمسها فى كل حين » .

وكان الوفد يرى - وقتئذ - الأخذ بأحد الحلول الثلاثة :

أولا : ذهاب الوزارة الحاضرة وقيام وزارة محايدة يرتضيها ويرتاح ، الى أعضائها ، ويطمئن ، اليهم .

ثانيا : حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة توزع فيها الدوائر ، بين الأحزاب توزيعا يضمن للوفد الكثرة النيابية اللازمة لاطمئنانه .

ثالثا : قيام وزارة ائتلافية تكون الكثرة فيها للوفد .

ولم يكن الوفد يدع فرصة تمر دون التأكيد على عودة الوفد للحكم استنادا للرغبة الشعبية وتمكيننا للبلاد من أن تجتاز المحن الداخلية والخارجية التى تمر بها .

وقد حدث أن ألقى ونستون تشرشل فى أوائل مايو ١٩٤١ خطابه المشهور ، خطاب « الدم » و « الدموع » والذى أنهاه بقوله : فلتزجر العاصفة ولتزار فانا لخائفوها الى النهاية ، عابروها ، الى الخاتمة : كتبت جريدة المصرى فى ١٠ مايو ١٩٤١ مقالا ، علقته فيه على خطاب تشرشل قالت فيه : لقد أبرزت الحرب ، قيمة الديمقراطية وفضائلها اذ أظهرت ، كيف يرتضى الشعب الألم ، متعرضا لمخاصيد الموت ومقاصله فى سبيل ارادته الحرة ، ومشيتته الغالبة وكيف يستمد زعماءه من ارادته القوية الدافعة ويتخذون من ثباته الحافز الى السير ، بالصراع ، العنيف الى الخاتمة ، واذا صح ، أن ثبات الانجليز الى اليوم يلبس بالاعجاب فلا ينبغى أن ننسى أن لتشرشل أيضا حقه البالغ من الفضل لانه هو كذلك يحارب بالروح المعنوية ولا سبيل ، الى تفديتها وحشدها واستدامة فيضها الا قوة القيادة الشعبية التى تستند الى ارادة الأمة ورغبتها فى النضال والتضحية والجلد والصبر على الآلام ، برلمان حر فى بلد حر ، ذلك هو السر وانه لواضح » هذا ما كتبه جريدة المصرى فى ظل الرقابة على الصحف ولعلها لم تكن تستطيع أن تقول أكثر من ذلك : « برلمان حر فى بلد حر ١٠٠ » .

ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة فيما يتعلق بتأصيل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ازدياد النشاط الموالي للمحور ، وعن ذلك الموضوع يقول الأستاذ محمد التابعى : كان طاهر باشا من بين الذين طلبت السلطات البريطانية اعتقالهم ، بدعوى « نشاطهم المحورى » وكانت هذه السلطات تتلقى تقارير يومية عما يجرى فى نادى السيارات « الملكى » وعن الأحاديث المنسوبة الى بعض كبار أعضائه مثل النبيل السابق عباس حليم ، ومحمد طاهر باشا ، وكانت التقارير المذكورة تزعم أن الرجلين وغيرهما يفضون بأحاديث مملوءة بالعداء المر للانجليز وبالتأييد الصريح لدول المحور فلما شكل البوليس الخاص وعلى رأسه طاهر باشا رفضت السلطات البريطانية أن تصدق أن مهمة هذا البوليس الخاص هى مساعدة البوليس المصرى أثناء الغارات الى آخر ما قيل ونشر يومئذ عن الغرض من تشكيله : رفض الانجليز أن يصدقوا هذا وزعموا أن هذا البوليس انما أنشئ خصيصا لكى يسهل على قوات المحور مهمتها يوم تدخل مصر ويمهد لها ويعاونها أثناء فترة الانتقال المضطربة ، وهى الفترة التى لابد منها أثناء انسحاب البريطانيين ودخول الألمان والايطاليين ، وان هناك - كما جاءهم من استانبول - نظاما خاصا للاشارات والتعليمات متفقا عليه بين هذا البوليس الخاص وبين الألمان ، وكان الانجليز يعتقدون - فوق هذا وذاك - ان فى مصر محطات لاسلكية سرية للاستقبال والارسال ، وان هذه المحطات اللاسلكية كانت ترسل الى « وكلاء المحور » وسلطاته الحربية ، تفاصيل عن بعض ما يجرى فى مصر ، وما تحرص السلطات البريطانية كل الحرص على كتمانها كل الكتمان ، كما انها - أى هذه المحطات السرية - كانت تتلقى من وكلاء المحور وسلطاته الحربية ، التعليمات عما يجب عمله .

وبعبارة أخرى كانت السلطات البريطانية تعتقد أن هذه المحطات اللاسلكية السرية جزء من النشاط « المحورى » الذى يقوم به « طابور خامس » يتزعمه نفر من كبار السياسة المصريين .

وفى الفترة ما بين يونيو ١٩٤٠ ، وأواخر عام ١٩٤١ تلقت السلطات البريطانية تقارير من أقلام مخابراتها فى مصر ، وفى أنقرة ، واستانبول ، ولبنان ، وقد جاء فيها :

١ - ان سمير ذو الفقار بك التشريقاتى السابق وأحد أصدقاء على ماهر باشا ، قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة التجارة فى الجلود والتبغ وانه اجتمع بسفير ألمانيا فى أنقرة « فون بابن » عدة مرات وأنه قابل أيضا بعض وكلاء الألمان فى لبنان وانه لما عاد الى مصر اجتمع بفلان وفلان من السياسة وكبار رجال الدولة .

٢ - ان شوقي الهان وزير تركيا المفوض يومئذ فى مصر ، قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة الاجازة أو مراجعة حكومته فى بعض الشئون بينما هو

سافر في الحقيقة موفدا من سلطات مصرية عليا للاتصال بالسلطات الألمانية في تركيا ونبلغها كذا أو كيت لكي تبلفها هي بدورها الى السلطات العليا في برلين ، وكانت تركيا يومئذ - في عام ١٩٤١ - على الحياد ولكنه كان حيادا مشوبا بالميل لألمانيا وتأييد المحور ، وكان فريق كبير من ساستها وقوادها العسكريين يؤمن بأن النصر للمحور .

٣ - أن الأنسة دولورس دي بدروزو الملحقة السياسية بمفوضية أسبانيا في القاهرة كانت واسطة اتصال بين فريق من الكبراء المصريين الموالين للمحور ، وبين سفارة ألمانيا في مدريد ، وكانت اسبانيا يومئذ على الحياد اسما ولكنها كانت تؤيد المحور صراحة .

٤ - أن مسيو بوتزى الوزير المفوض لحكومة فيشى الفرنسية في القاهرة يقوم بنفس الدور ، وحكومة فيشى كانت ننعاون مع الألمان . هذا بينما كانت أعصاب الانجليز متوترة وصوابهم يكاد يطيش ، ما بين هزائم متوالية وانقلابات في بلدان صديقة موالية ، وكانت السلطات البريطانية في مصر نخشى أن يقع هنا انقلاب كالذى وقع في العراق : انقلاب يخرج به الأمر نهائيا من أيدي الساسة المصريين أصدقاء بريطانيا الى أيدي الساسة المصريين خصومها الذين يعملون على احباط مجهودها الحربى في مصر وفى الشرق الأوسط ، ويمهدون لانتصار المحور .

وكانت تقارير أقلام المخابرات البريطانية تزعم ان ساسة وكبراء مصريين يترقبون الفرصة للقيام بانقلاب فى الوقت الذى يتفق عليه وبين وكلاء المحور وعيونه فى مصر ، وأن الغرض من هذا الانقلاب هو احراج البريطانيين فى الوقت المناسب الذى يشن فيه روميل هجوما عنيفا على مصر ، فيضطرب البريطانيون الى توزيع قواتهم بين مصر وميدان القتال فى الصحراء الغربية ، وتضطرب خطوط التموين ، وتقطع خطوط المواصلات مع جبهة القتال .

ويقول الأستاذ التابعى : كان ساسة بريطانيا وقوادها ، ورجال سفارنها ، فى مصر يشعرون أن شعب مصر يكرههم ، وأن عواطفه كلها مع ألمانيا وهتلر ، وكانت عيون السفارة ، ورجال أقلام المخابرات البريطانيين يقدمون تقارير فيها : أن رواد المقاهى فى الأحياء الشعبية فى القاهرة والاسكندرية ومدن الفطر يجتمعون كل مساء حول أجهزة الراديو ويصتتون للاذاعات العربية من محطات المحور ، وخصوصا محطة برلين وتناقلت الألسن ، يومئذ نكتة أو عبارة مشهورة قالها المرحوم أحمد زبور باشا عندما سئل عن رأيه فى الحالة فقد قال : حالة ايه يا مونشير : شعب مصر ألمانى ، وملك مصر طليانى والحكومة انجليزية « أى أن عواطف الشعب مع الألمان ، والملك السابق فاروق ضالع مع الايطاليين بحكم نشأة أبيه والصدافة الموروثة والحاشية الايطالية التى تحوطه بينما الحكمة تتعاون مع الانجليز و . . و . . »

وكان الانجليز يرون أن الحل الوحيد لعلاج الموقف هو أن يتولى الوفديون الحكم وهو ما سبق أن أشاروا به في صيف ١٩٤٠ تم عادوا وأشاروا به بعد وفاة المرحوم حسن صبرى باشا ولكن مشورتهم لم يعمل بها في المرتين ! .. وقد نجح الانجليز في آخر يناير ١٩٤٢ - أزمة فيشى ، واستقالة وزارة حسين سرى باشا - فى التفرقة بين الملك والوفد وكسبوا الوفد وأغلبيته الى جانبهم !

وبعد حادث ٤ فبراير : أحس الوفديون أنهم مدينون بالفضل - فضل توليهم الحكم - بعد حرمانهم منه زهاء أربع سنوات مدينون بهذا الفضل لبريطانيا وسفيرها سير مايلز لامبسون لا لفاروق أو « أحمد حسنين » !!

وفى شهادة زكى على باشا - فى قضية الاغتيالات السياسية قضية مقتل أمين عثمان باشا - أكثر من نقطة هامة تستوجب الوقوف عندها يقول زكى باشا - وكان محاميا كبيرا كما كان وكيلًا للحكمة النقض والابرار . انه كان موجودا بمكتبه فى الساعة التاسعة مساء تقريبا واذا بصديق ، له من كبار موظفي السراى - وليس هو - كما قال زكى على باشا ، أحمد حسنين باشا يقول له أن السراى الآن محوطة بالجيش الانجليزى من عساكر ، ومدافع ودبابات وأن السراى مملوءة بالعساكر وقد جرد رجال الحرس من سلاحهم ، دخل سفير بريطانيا مع ضباط كثيرين ، وفيهم قائد القوات البريطانية ، وهو موجود الآن هو ومن معه عند الملك .

ويقول زكى باشا على : أنه تأثر تأثرا كبيرا بما سمعه ولانه كان يعلم ان المسألة متعلقة بترشيح النحاس باشا للوزارة ولكنه سأل صديقه عن مهمة السفير البريطانى والجيش البريطانى فى عابدين فقال له صديقه : ان المسألة تنفيذ لتهديد الحكومة البريطانية بشأن تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة .

وتبادر الى ذهنى - هكذا قال زكى على باشا - أن أتصل بالنحاس باشا فبحثت عنه فى النادى السعودى فلم أجده وكانوا مترددين فى اخبارى عن محل وجوده ، فلما علموا انى أنا شخصا أطلبه قالوا لى انه فى منزل أحمد بك حسين فاتصلت برفعتة تليفونيا وقلت له يا باشا أعلم الجارى الآن حول السراى ودخلها ؟ قال لا أعلم شيئا فقلت له ما علمته من صديقى فقال : يا زكى أنا لا أستطيع أن أفعل شيئا لقد كنت أنبه الزعماء الحاضرين وقت الاستشارة الى خطورة التهديد البريطانى وأخبرتهم أنه قد يترتب على هذا التهديد اتخاذ اجراءات شديدة لا تحتملها البلاد ولم يوافقنى على هذا الأمر غير زيور باشا ووقفنا نحن الاثنين فى صف والباقون فى صف آخر فلما وجدت الاصرار من الباقين على رفض الانذار رضخت ووقعت معهم الاحتجاج فقلت له : ان المسألة فى غاية الحرج ، وقضية البلاد فى كف القدر والمسألة مرتبطة بشخصك فاذا كان بممكنك أن تعمل شيئا - وهذا هو الوقت الذى تظهر فيه وطنيتك - أرحو أن تقوم به فقال لس فى استطاعتى أن أفعل شيئا وطلب منى أن أتركه ليرتاح وبناء على ذلك قطعت الاتصال !

ويقول زكى باشا : ان الحكومة البريطانية كانت ترى أن يتولى النحاس باشا الوزارة ، وان أمين عثمان باشا كان يعلم أن النحاس باشا أو الوفد يجب أن يعود الى الحكم » .

وعندما سئل زكى على من وهيب دوس المحامى . عن وجهة نظر أمين عثمان فى وصول الوفد الى الحكم أجاب : الوصول الى الحكم فى هذا الوقت كان له أكثر من طريق وكان هناك طريق الاستعانة بالسياسة البريطانية ، كما قال زكى على باشا : أنا أعلم أن أمين باشا كان منصلا بالسفارة فى هذا الشأن . شأن تولى الوفد الحكم بالذات .

وعندما سئل زكى على باشا : هل فى معلوماتك أن ما كان يعمل أمين عثمان باشا كان يمثل نفسه أو يمثل هيئة الوفد ممثلة فى وزرائه ، الذين تولوا الحكم أجاب بقوله : أنا لا يمكننى كرجل يقدر الأمور أن أجزم بالصفة التى كان يعمل بها أمين عثمان باشا وكل ما يمكن أن أقوله أن أمين عثمان باشا كان فى هذا السعى متصلا برفعة النحاس باشا .

ويقول زكى على أنه كان يتوقع أن يوفق مصطفى النحاس باشا بين مصلحة البلاد وبين ما هو مطلوب من هذه السلطة غير الشرعية ، وأن العروض التى عرضت على النحاس باشا بعد أن وصلت الى السراى مشورة أو نصيحة بتكليفه بتشكيل الوزارة عروض كثيرة أعرف منها أن يشكل الوزارة على أن يكون جميع الوزراء العاملين من الوفد وأن يأخذ بعض الوزراء المستقلين أو من الأحزاب على أن يكونوا وزراء دولة وكان من رأى - زكى على باشا - أن قبول هذا العرض يوفق بين جميع المصالح ويقول زكى على باشا بناء على سؤال من الأستاذ ابراهيم فرج محامى المدعيات بالحق المدنى عما اذا كان له مساع شخصية للتقريب بين الوفد والسراى ؟ يقول زكى باشا : نعم كانت لى مساع ، وأنا لم أتدخل فى هذه المسألة من نفسى وكان لى أصدقاء فى الوفد منهم المرحوم يوسف الجندى وهو كان يعلم أن لى أصدقاء فى السراى فلما تخرجت الحالة بين الوفد والسراى جاءنى المرحوم يوسف الجندى ومعه المرحوم صبرى أبو علم باشا وطلبها منى أن أتوسط لدى أصدقائى فى السراى عسى أن يوجد حل للتوفيق بين الوفد والسراى فاتصلت بأصدقائى فعلا وكان الجواب أنه لا يوجد شيء شخصى بين السراى والوفد أو بينها وبين النحاس باشا وأن المسألة مسألة اتفاق على النظم وكان الخلاف الحاصل بين الوفد من جهة وبين السراى من جهة أخرى فى مسألتين : النحاس باشا يطلب أن يشكل الوزارة وحده دون أن يشترك أحد غيره معه وكان أصدقائى فى السراى لا يريدون هذا .

وذهبت فى التوفيق الى حد بعيد ولكنى وجدت من النحاس باشا اصرارا على الأقل فى أنه يريد أن يتولى وحده الوزارة ووجدت من أصدقائى فى السراى استعدادا فى مسألة البرلمان الذى طلب النحاس باشا حله ولكن العقدة التى

وقفت كل حل هي اصرار النحاس باشا على أن ينولى وحده الحكم دون أن يشرك معه أحدا من الأحزاب . وربما لأن الاعتراضات التي يقدمها النحاس باشا نها وجهتها في نظره الا أن الموقف كان يستدعى التوضيح لأننا كنا في وقت حرب وكنت أطلب من النحاس باشا أن يتساهل في هذه المسألة .

وكان على ماهر باشا وهو يؤدي الشهادة في نفس القضية ، - قضية الاغتيالات السياسية - جازما في أن أحمد حسنين باشا كان على علم بأن الدبابات البريطانية ستحضر في الساعة ٩ مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ وأنه سمع هذه الواقعة - واقعة علم حسنين باشا - بحضور الدبابات البريطانية وأنه حصلت - فيما بعد - مناقشات بشأن تلك الواقعة .

ومرة أخرى أكد على ماهر على معرفة حسنين باشا بأمر حضور الدبابات البريطانية الى قصر عابدين سئل على ماهر : ذكرت أن أحمد حسنين باشا كان على علم بهذه المناورة فهل تذكر أن أحدا من المجتمعين في القصر كان على علم بأن القصر سيحاصر بالدبابات ؟

وأجاب على ماهر : لا ، وأما مسألة حسنين باشا فقد سمعت ذلك بالذات من رجل موثوق به ومن أقرب المقربين .

وقال على ماهر باشا ردا على سؤال آخر بخصوص هذا الموضوع : المعلومات التي عندي عما حصل بعد جلسة تكليف الملك للنحاس باشا بتأليف الوزارة على الطريقة التي يراها أن حسنين باشا كان قد أفضى بما سيكون في الساعة التاسعة وحصلت مناقشة داخل السراي ، وعلشان كده لما جم الساعة ٩ بالدبابات كانوا متوقعين ذلك وأنا وصلت والدبابات موجودة .

ومرة أخرى يؤكد على ماهر باشا : ان حسنين باشا كان على علم بمسألة الدبابات وقد كتمها عن المجتمعين .

ويؤكد حافظ رمضان باشا في شهادته أن أحمد حسنين باشا عندما قابل السفير البريطاني ومعه رد الزعماء برفض الانذار البريطاني سأل السفير البريطاني : هل وقعوا جميعا ؟ فقال له : نعم ، فعاد السفير البريطاني يسأل : بمن فيهم ، النحاس باشا ، قال أحمد حسنين باشا : بمن فيهم النحاس باشا .

كما يقول حافظ رمضان باشا أن أحمد حسنين باشا بعد أن رجع من مقابلة السفير البريطاني ، انفرد بالنحاس باشا ولا أعرف - حافظ رمضان - ماذا قال له .

ويسأل حافظ رمضان باشا عما اذا كانت نية وزارة أحمد ماهر باشا التي أعقبت وزارة النحاس قد اتجهت الى محاكمة النحاس باشا على ما ورد بالكتاب الأسود ، قال حافظ رمضان باشا : أنا كنت موافق على المحاكمة وطلبت.

الى أن أكون في لجنة التحقيق فرفضت لاعتبارات قانونية لانه لا يجوز لوزير العدل أن يشترك في تحقيق وقد قال لي مكرم عبيد باشا عندك حق ويرفض حافظ رمضان باشا أن يذكر للمحكمة المسائل التي وصلت الى علمه عن طريق الوزارة لانه يعتبر المعلومات التي تصله عن طريق الوزارة سرا لا يجوز افشاؤه وأما الذي علمته - حافظ رمضان - من خارج الوزارة هو أن اللورد كليرن تدخل في خطاب العرش عندما أشير فيه الى وجود لجنة وزارية ، نحقق ، وقال لا ضرورة لذكر ذلك ومرة ثانية حدث أن تقابل المستر أنتوني ايدن وزير خارجية بريطانيا مع أحمد ماهر باشا وطلب اليه أن تعلن الحكومة المصرية الحرب ، وبمنع محاكمة مصطفى النحاس باشا ففيما يختص باعلان الحرب قلت لأحمد ماهر باشا لا داعي لأن تعلن الحرب فقال أنه علم من مستر ايدن أن الدول التي لا تعلن الحرب في فترة معينة لا يكون لها الحق في حضور مؤتمر الصلح فقلت له ان هذا الكلام لا قيمة له ، و ٠٠ و ٠٠ أما عن محاكمة النحاس باشا فقد قلت له ان الانجليز كانت لهم تحفظات أربعة فهل محاكمة النحاس باشا تحفظ خامس فقال أنا أفهمته بأن عندنا اجراءات معينة في المحاكمات ، فاذا ظهرت ادانته حوكم والا برىء فقلت له - لأحمد ماهر - عملت طيب .

ويسأل حافظ رمضان باشا عن المسوغ الذي اتكا اليه مستر ايدن في طلبه من أحمد ماهر باشا عدم محاكمة النحاس باشا فقال أنه صديق لنا ونفعنا أيام الحرب وخدمنا أيام العلمين !

وفي احدى الجلسات يتولى الأستاذ حمادة الناحل تصحيح كلمات وردت على لسان علي ماهر باشا بتكليف منه وهو أن هذا التدبير - تدبير ٤ فبراير - لم يكن من الانجليز وحدهم ، بل لابد أن بعض المصريين اشتركوا فيه لانه لا يمكن أن يكون النحاس باشا وحده هو المسئول ، بل يرى علي ماهر باشا ان أمين عثمان هو المسئول الأول !

وأغرب ما في شهادة الشهود في تلك القضية ان حسين سرى باشا ، الذي اقترح على سير مايلز لامبسون بعد أن قدم استقالته الى الملك فاروق ، أن يعمل على قيام حكومة وفدية ذكر ان النحاس باشا قد أخطأ عندما رفض تشكيل الوزارة الائتلافية .

وعندما طلب من حسين سرى باشا أن يعلق على ما قاله علي ماهر باشا من أن بعض رجال السراي كانوا يعلمون بحادث ٤ فبراير . أجاب : أعتقد أن علي ماهر لا يقرر شيئا الا ومعه مستنداته فيسأل عنها .

ويقول الدكتور هيكل باشا في شهادته في قضية الاغتيالات السياسية أنه لا يتصور أن يكون لأحمد حسين باشا أو لأحد من رجال القصر ضلع في حادث ٤ فبراير .

وفى جلسة أخرى يجيء على ماهر باشا الى المحكمة ليوضح ما قاله الأسناد حمادة الناحل على لسانه بخصوص مسئولية النحاس باشا عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ويقول بالحرف الواحد : لما قررت أن رفعة النحاس باشا لم يكن وحده مسئولاً أغفلتها جميع الجرائد والذي قلته انه لم يكن مسئولاً ، وحده ويهمنى ان أوضح كلمة مسئول ، فقد قلت فى الجلسة الماضية فى شهادتى ، اننى قلت للسفير البريطاني : اننى مسئول اليوم وغدا ، وفى كل وقت ، فأنا أقصد بكلمة مسئول عن تصرفاته أما ان هذه التصرفات سليمة أم لا فهذا بحث آخر ، أما عما قيل عن رجال السراى فى الواقع ، أنا لم أشهد عن وقائع ، وانما أشهد عن تاريخ سياسى ، أى ان الانسان ، يجوز أن يتجاوز فى تعبيره ويصح انه لو حصل سؤال عن التفاصيل كان يمكن التوضيح ، ولما قلت ان بعض رجال القصر كانوا مشتركين فى المسئولية ، كان قصدى البعيد ، بعض رجال القصر ، بدل أن أقول حسنين باشا بالذات من باب الأدب فى الواقع ، أن المسألة لما عرضت على الزعماء المجتمعين كانت توجد معلومات عند رئيس الديوان لم يدل بها الى المجتمعين كما أنه بعد أن ذهب الى السفير عاد ، وكانت عنده معلومات أخرى وسئل ، فلم يقل شيئاً ولذلك لم يكن فى مقدورنا عمل أى شئ لتفادى ما حصل فى الساعة التاسعة مساء .

وتسأل المحكمة على ماهر باشا عن المعلومات ، التى كانت لدى حسنين باشا ولم يدل بها فيقول : يجوز انه ليس من المصلحة أن أدلى بها وانما أكتفى بأن أقول بأنه بمجرد استقالة سرى باشا كان فيه كلام عن الذى يحل محله وفى المرة الأخرى كان عنده كلام عما سيحصل فى الساعة التاسعة ، أى انه كان عند حسنين باشا علم بهذا وسألناه لما بلغت الاحتجاج ، الى السفير ماذا كان أثره عنده ؟ فقال : لم تحصل حاجة ، مع انه كان لديه علم بما سيحصل فى الساعة التاسعة وتسأل المحكمة مرة أخرى على ماهر باشا :

معنى ذلك انه كان لديه علم بمسألة الدبابات .

وقال على ماهر : نعم وهو قال ان السفير سيحضر الساعة التاسعة ومش جاى يستأذن بل جاى يبلغ خبر .

وتسأل المحكمة : ما هو مصدر علم حسنين باشا بواقعة الدبابات بالذات . ويجيب على ماهر : هذا لا يمكن أن أدلى به ، لانه لازم أن أقول المصدر ، وهذا لا يمكن أن أقوله .

وتعود المحكمة فتسأل على ماهر باشا : انما الباشا يقطع بأن حسنين باشا كان لديه علم بأن الدبابات ستحضر الساعة التاسعة مساء .

وقال على ماهر : نعم وذلك بعد مقابلته للسفير ، وتقديم الاحتجاج ولا يقطع على ماهر باشا بأن حسنين باشا ، بلغ الملك بمجيء الدبابات فى الساعة التاسعة أو لم يبلغه ذلك ، بعد أن قال فى رده على سؤال سابق : بأن حسنين باشا بلغ الملك مسألة مجيء الدبابات فى الساعة التاسعة مساء .

ولكن ماذا قال النحاس باشا عن ٤ فبراير ١٩٤٢ بالتفصيل ؟

مصطفى النحاس يروي تفاصيل مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

أطلقت - معهدا - الحديث عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢. أخطر المآسي التي تعرض لها شعبنا في النصف الأول من القرن العشرين والتي أثرت الى حد كبير للغاية في مشاعرنا كمصريين وطنيين ، الى الجهد الذي دفع شباب الضباط الأحرار ، لبدء العمل للانتقام من البريطانيين الذين حاولوا ، اذلالنا ، وراحوا يعتدون بقواتهم المسلحة على كرامة شعبنا ، ذلك الاذلال ، وذلك الاعتداء الذي لم تتعرض له من قبل بلادنا والذي دفع الشباب الوطني ، المصري من المدنيين الى العمل السري ضد الانجليز الذين دبروا - بليل - هذه المأساة الأليمة كما دفعهم جميعا الى الوقوف من الملك - رغم كل شيء صدير منه وعنه - ووقف التأييد باعتباره وقتئذ ، الرمز ، وباعتباره - وقتئذ - المصدر لهجمات الانجليز المحتلين والمعتدين على كرامتنا وقد يكون من المفيد للأجيال التي لم تشهد تلك المأساة ، أو للأجيال التي شهدت ، ولم تفقه بعد خطورتها ، أن نوضح لهم ، أبعاد المأساة والأسباب الحقيقية التي دفعت الشعب المصري - رغم كل شيء - الى الوقوف ووقف التأييد للملك وأقول اننا كشباب الحزب الوطني - وقتئذ - لم يلهب مشاعرنا ضد الاحتلال البريطاني أكثر من ذلك الجاثم الأليم وكنا نحن شباب الحزب الوطني قد درسنا جيدا أسباب قيام ثورة ١٨٨١ - الثورة العربية - وأسباب فشلها وكنا قد وعينا جيدا ومن زعمائنا القدامى مصطفى كامل ومحمد فريد وأمين الرافعي وغيرهم الأسباب الرئيسية لعدم نجاح الثورة العربية وفي مقدمة تلك الأسباب قيام الصراع بين قادة الثورة وبين الخديو ، واستغلال البريطانيين لذلك الصراع ، وتدفق قواتهم المسلحة للوقوف الى جانب الخديو محمد توفيق باشا .

وقد كان من رأينا جميعا ألا نتيح للاحتلال البريطاني أن يكرر في تلك المرحلة - مرحلة سنوات الحرب العالمية الثانية - ما قام به عام ١٨٨٢ عندما وقف الى جانب الخديو الحاكم الشرعي

أقول - فى البداية - أعتذر عن الاطالة فى الكتابة عن هذا الموضوع الخطير الذى كان له آثاره البعيدة المدى فى تطور الأحداث فى عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ وفى الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٤٤ عندما أسقط الملك وزارة الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وعندما بدأ لأول مرة منذ بداية الحرب العالمية الثانية يتعاون عمليا ورسميا مع سلطات الاحتلال البريطانى وبذلك تغير تماما موقفنا من الملك وربما يخفف من عذرى بالنسبة للاطالة فى هذا الموضوع اننى اكتشفت مصادفة ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ من الموضوعات المقررة فى مادة التاريخ على طلبية وطلبات التوجيهية - شهادة اتمام الدراسة الثانوية - كما أن كثيرين من القراء قد تفضلوا بالكتابة الى طالبين الاستزادة فى اعطاء جرعات أكثر من الحديث عن ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى تناولناه وشكرا للاخوة القراء على آرائهم فيما نكتب بحيدة تامة وبأسلوب علمى بعيدين كل البعد عن التأثير بالحزبية المعادية للوفد المصرى أو المؤيدة للوفد المصرى أحد أطراف مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ وشكرا أوفى وأكبر لمن بدأوا يكتبون الينا عن معلوماتهم وآرائهم الخاصة فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ المأساة التى لحقت بالمصريين كل المصريين !!

وكننت قد أشرت - فى الفصل السابق - الى اتهام على ماهر باشا لأحمد حسنين باشا بأنه كان على علم بأمر الدبابات التى ستحاصر قصر عابدين ، فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والى تأكيد حسنين سرى باشا - عندما سئل عن رأيه فى هذا الاتهام - من أن على ماهر باشا لا يتهم الا ولديه الدليل !

ونشير هنا الى ما ذكره السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » من أن الوثائق والوقائع أثبتت أن أحمد حسنين رائد فاروق ، ورئيس ديوانه ، وظهيره ، ومرشده يوم حادث ٤ فبراير وقبله ، وبعده والرجل الأول فى القصر المعتدى عليه ، أحمد حسنين هذا ، كان طوال حكم الوفد ، فى تلك الفترة - التى أعقبت ٤ فبراير - يتصل بالانجليز ، لا لمصلحة البلاد ، ولكن لكسب ثقتهم فيه كحاكم جديد يستطيع أن يقضى لهم من المصالح ماكان الوفد يقضيها ، وأن ينفذ لهم سياستهم «الديمقراطية» فى حكم البلاد ، وتوجيهها ، أحمد حسنين كان يريد أن يكون بطل ٤ فبراير الثانية ولكن ، بغير دبابات !!

وفى كتابه البحث عن الذات ، يقول أنور السادات : فى أواخر عام ١٩٤١ صدرت الينا الأوامر بالنزول من مرسى مطروح وأذكر أن كتيبة عبد الناصر ، كانت على مقربة منا فى جهة اسمها الحمام ، ولكنه لم يكن فيها : كان فى السودان ، ولم يعد منها الا فى ديسمبر ١٩٤٢ .

فى القاهرة أخذت فرقة للترقى ، وأثناء عملى بالفرقة داومت نشاطى السياسى فى بناء تنظيم الضباط الأحرار ، كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٤٢ ، وقد وصل روميل الى ليبيا مع فرق الباترز « الدبابات » الألمانية وكان الشعور

العام في مصر معاديا للانجليز وبالطبع في صف أعدائهم ، وكان الانجليز يعلمون ذلك فطلبوا من فاروق في فبراير ١٩٤٢ أن يكلف النحاس زعيم الأغلبية بتشكيل الوزارة أملا منهم في استمالة الرأي العام المصري ، ولكن فاروق رفض ، فما كان من السفير البريطاني «لورد كيلرن» الا أن حاصر قصر عابدين بالدبابات يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فاما أن يستجيب فاروق لمطلبهم ، واما أن يتنازل عن العرش ، وأمام هذا التهديد استدعى فاروق النحاس وكلفه بالوزارة ، كان ذلك في ٤ فبراير سيدة ١٩٤٢ تاريخ لا ينسأه جيلنا ، ففي ذلك اليوم سقط النحاس في نظرنا : اذ كيف يقبل أن يفرضه المستعمر على البلد بقوة السلاح ، فتجمع الضباط بالقاهرة ، وسرنا الى قصر عابدين تحية للملك الذي خرج لرد التحية ، لم تكن بطبيعة الحال راضين عن فاروق ، ولكن ما حدث كان اهانة لمصر ، جيشا ، وشعبا ، واعتداء على سيادتها. بصرف النظر عن شخص من يمثل هذه السيادة ، لذلك عندما سمعنا أن لورد كيلرن قد وجه انذارا ثانيا الى فاروق ، اثر حادث وقع في مطار القاهرة بعد أيام من حصار عابدين جرحت فيه كرامة الانجليز ، اتفقنا نحن الضباط الأحرار أن نحيط بالقصر الملكي ونشتبك مع الانجليز لو حاصروا القصر بدباباتهم مرة أخرى ، ومن ثم استعرت عربة زكريا عابدين - وكان الوحيد بيننا الذي يملك عربة خاصة - ورحت أطوف بها حول القصر ، طوال الليل أرصد الحركة من قريب ومن بعيد ، لأنذر اخواننا لو حدث ما كنا نتوقعه ، ولكن الليل انقضى دون أن يحدث أى شيء فرجعت بالعربة في الصباح وأعدتها لصاحبها .

وقبيل أن تنتقل الى الوثائق الخاصة بمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، نشير وباختصار شديد ، الى أقوال بعض الزعماء المصريين في شهاداتهم أمام محكمة جنايات مصر عندما كانت قضية الاغتيالات السياسية معروضة عليها ، وكان يبدو الاهتمام الشديد من قبل محامي المتهمين بمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ حتى قال البعض ، ان قضية الاغتيالات السياسية ، كانت في نفس الوقت قضية ٤ فبراير ، وسنحاول أن نلخص أقوال هؤلاء الزعماء ، وكنا قد أشرنا - سابقا - الى أقوالهم في الظروف التي أدت الى وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ :

يقول علي ماهر ، حادث ٤ فبراير حادث محزن جدا ، ويكفي التأمل في الانذار الصادر من السفير البريطاني ، وهو ممثل ملك بريطانيا وهذا الانذار موجه لرئيس الدولة المصرية ، فان الصيغة التي تقدم بها الانذار ليست فقط اعتداء على الاستقلال ، بل اعتداء على الشرف الوطني وايداء للكرامة الوطنية فليس له من رد ولصيغته القصيرة الوارد بها الانذار والطلبات الواردة به المتصلة بعمل داخلي هو تعيين وزارة مصرية بالذات .

وكل من مارس العلاقات الدولية والمكاتبات الدولية يحكم قطعا بأحد رأيين الأول : ان القصد الارهاب ، والثاني : الاذلال ، والطلبات. تعنى بعض رجال مصر ، وهذا يدل قطعا على أن العملية مدبرة كلها داخل القصر المصري . . .

أن السفير لم يأت بها وحده ، بل لابد أن أشارك معه فى تدبيرها بعض المصريين ، وطبعاً النحاس باشا لا يمكن أن يشارك فى هذه المسألة بأكملها وجزئياتها ، وإنما الذى دبر ذلك من الجانب المصرى هو المرحوم أمين عثمان باشا فهو رجل كان فى غاية الذكاء وكان له من القدرة ما يجعله يتصل بخصومه وأعدائه ، ويتظاهر أنه صديق : أمين عثمان كان يريد أن يكون وزيراً ، ولذلك استعمل كل مواهبه ، وقوته ووسائله لبلوغ هذه الغاية ، مش بس يكون وزير ، بل لو أطل الله حياته لطمح الى كرسى الوزارة ، وكان مستر ريد يشير اليه بأنه سيكون رئيس وزارة المستقبل .

ويقول على ماهر باشا ، ان أمين عثمان باشا زاره ذات مرة فى منزله بالزمالك وأخبره أن سرى باشا عرض عليه وزارة المالية فى نهاية وزارة حسين سرى باشا فكان جوابى عليه - جواب على ماهر بالطبع - وهل استشرت السفير البريطانى أم لا ، فقال استشرته بالتليفون وهو فى الأقصر فقال لى : لا تقبل لان وزارة سرى باشا على وشك السقوط ، ويقول على ماهر أن أمين عثمان زاره مرة أخرى فى بيته وكان عنده د . أحمد ماهر باشا ، وكان أمين عثمان يتكلم قائلاً : أن النحاس باشا زعيم الأغلبية غير الموجودة فى البرلمان وأن أحمد ماهر باشا زعيم الأغلبية داخل البرلمان ، ويجب أن يتعاوناً .

ويقول حافظ رمضان باشا : دعيت للحضور الى سراى عابدين وعرض علينا التهديد من لورد كيلرن الى الملك وأؤكد انى لم أحفظ فى حياتى شيئاً ، كما حفظت هذا التبليغ ، فلما تلى علينا التبليغ طلبت الورقة لأقرأها بنفسى ثم بدأت المشاورات ، وبعضهم عرض على النحاس باشا أن يشكل وزارة قومية ، والبعض الآخر عرض أن يشكل وزارة ادارية تجرى انتخابات فى ظلها ، ثم تشكل الحكومة تبعاً لتلك الانتخابات ، أما رأى الخاص ، الذى أعلنته فى المجلس فهو اننا لم نأت لتشكيل حكومة ، وإنما آتينا ليؤخذ رأينا فيما يجب أن نقرره ازاء هذا الانذار ، وعلى ذلك لا أعرض حلاً من تلك الحلول ، ولا أقبل أى حل لان هذا يعد خضوعاً للتبليغ البريطانى وإن كان هذا الخضوع تناول درجات مختلفة ولكنه خضوع على أى حال وعلى العكس أعتقد أنه يجب علينا ألا نشكل حكومة وأن نضرب عن تشكيل كل حكومة الى أن يسحب هذا التبليغ ، وهذا ما حدث فى ١٩١٩ ، وبعدها وجد المجتمعون أن النحاس باشا رفض الحلول فرجعوا الى رأى الذى قلته فى أول المناقشة وبدأوا يكتبون الرد وهو يتضمن ان هذه الهيئة لا تشير على الملك أن يقبل مثل هذا الانذار ، لانه اعتداء على حرية البلاد ودستورها ، وكلفنا أن نوقع على هذه الورقة فوقعتها جميعاً حتى زيور باشا الذى كان من رأيه أن نخضع للتبليغ ونسلم به بناء على ذلك والذى أذكره يقينا أن النحاس باشا لم يوقع هذه الورقة وقت توقيعنا عليها وبرر عدم توقيعها لها بأن البلاد فى حالة خطيرة ، وأننا يجب أن نسلم بالطريقة التى نتبعها دائماً ، .

وعن محاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية قال حافظ رمضان باشا :
بعد أن عدت الى القصر بناء على استدعاء جديد ، وجدت السراى محاطة بالجنود.
البريطانيين فسألت داخل السراى ماذا حدث ؟ فقليل لى : انهم أحاطوا القصر
بالدبابات وان بعض الضباط البريطانيين دخلوا القصر ، ونزعوا السلاح من
العساكر ، وقيل ان أحد الضباط المصريين نزع طينجته بقسوة وقوة ، وقيل
انهم دخلوا على الملك ، فأنا قلت لهم : أنا لا أفهم ان هذا يحدث ، وكان يجب
على الحارس أن يؤدى واجبه فقالوا : الواقع ، صدرت لهم أوامر ، أن يمتنعوا
عن أى شىء فقلت : أنا لا أسأل عن أمر وانما أقول أنه فى اللحظة التى لووا
فيها ذراع هذا الضابط ، كان يجب عليه أن يؤدى واجبه ، وبعد ذلك جاء الملك
وقال للنحاس بصوت يخالف صوته فى اجتماعنا الأول فى قصر عابدين : شكل
الوزارة وقال أحمد ماهر : تحت الدبابات وخرجنا وهذا ما رأيته وسمعته .

وأكد حافظ رمضان أن النحاس تردد فى التوقيع على الاحتجاج ، وأنه
وقع فيما بعد ، وأن سير مايلز لامبسون عندما ذهب اليه حسنين باشا ومعه
الاحتجاج سأل لامبسون حسنين باشا : هل وقع النحاس باشا الاحتجاج ؟
فأكد له حسنين باشا أن النحاس باشا ، كان ضمن الموقعين ، على الاحتجاج ، .

ويقول د . محمد حسنين هيكل باشا عن حادث ٤ فبراير : لما استقالت
وزارة حسين سرى ، كان اتجاه الملك الى تأليف وزارة قومية برياسة النحاس
باشا وكان عرض الملك على النحاس باشا يوم ٣ فبراير وقد اعتذر النحاس
باشا وقال انما تؤلف الوزارة من حزبه وحده وفى المساء بلغنى أن الانجليز
يصرون على اسناد الوزارة الى النحاس باشا وفى ٤ فبراير علمت أنهم أرسلوا
انذارا فيه هذا المعنى ، وقد دعينا للذهاب الى السراى فى الساعة الثالثة بعد
الظهر ، وتلا علينا أحمد حسنين باشا رسالة ملكية فيها نص الانذار ، وطلب
الملك منا نحن المجتمعين أن ننظر فى هذا الأمر ، فتداولنا فيه الى الساعة
السادسة ، وقد رفض النحاس باشا جميع الحلول التى عرضت وتمسك بتأليف
الوزارة من حزبه وحده ثم اتفق رأينا على أنه ليس من حق السفير ولا من حق
الدولة البريطانية أن توجه هذا الانذار ، وان توجيهه اعتداء على استقلال مصر
وسيادتها ، وانصرفنا وفى الساعة التاسعة أو حول ذلك دعينا للسراى من
جديد ، وكانت احاطة السراى بالدبابات والجنود الانجليز قد ذاعت فى القاهرة،
وقد طلب منا الملك أن ننسى ما حدث وعهد الى النحاس باشا تشكيل الوزارة
وأن يمر على السفارة ، ويبلغ السفير هذا التكليف !

ويرفض د . هيكل الاجابة عن سؤال لأحد المحامين ، هذا نصه ، هل أقدم
الانجليز على الاجراءات التى اتخذوها يوم ٤ فبراير اعتمادا على قوتهم العسكرية
فقط ، أو لانهم أحسوا مساعدة من بعض المصريين ؟

ويلعل د. هيكل رفضه الاجابة عن هذا السؤال لان السؤال ليس متعلقا
بواقعة معينة يستطيع أن يقول فيها نعم ، أو لا .

وينفى د. هيكل أن يكون لأحد من رجال القصر ، وخاصة حسنين باشا
أى ضلع فى الحادث .

وقد دارت مناقشات قانونية حول استدعاء مكرم باشا لسماع أقواله
كشاهد فى القضية . وقال رئيس المحكمة : أن الأستاذ عمر عمر ، نقيب
المحاميين قدم للمحكمة قرارا أصدرته نقابة المحامين جاء فيه : أن المجلس قرر
بالاجماع وبعد الاطلاع على المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ عدم جواز
تكليف المحامي أداء الشهادة فى قضية وكل فيها أو استشير فيها سواء كانت
هذه الشهادة متصلة بوقائع الدعوى نفسها ، أم غير متصلة بها وإن المحامي هو
صاحب الحق المطلق دون غيره فى تقديم ما يمنعه عن أداء الشهادة ، وعندما
طالب الأستاذ على أيوب المحامي باستبعاد قرار نقابة المحامين الخاص بهذا
الموضوع قالت المحكمة : أنه قرار من هيئة محترمة ، هى نقابة المحامين ، فى
أمر يخص المحاماه فى خلاف بين زميلين آخرين فى نفس القضية ويجب أن تشير
المحكمة ، الى هذا القرار وقد احتكم كلاهما اليها وقال الأستاذ على أيوب أن
معنى طلبه هذا أنه لا يحترم النقابة وإنما هو يرمى الى مراعاة النظم القانونية .

ودارت مناقشات عديدة وقال مكرم عبيد باشا ليست هذه القضية قضية
مكرم ، أو قضية الأستاذ فتحي رضوان بل هى قضية المحاماة التى أشرف
بالانتساب اليها ، وقد قلت ولا أزال أقول انه ليس فى الأرض قوة يمكن أن
تحمل المحامي وترغمه - وهو يرى أن فى عدم الشهادة صالحا لموكله - على أن
يخون مهنته والمادة التاسعة من قانون المحاماة توجب على المحامي ، أن يحلف
يمينا قبل أن يبدأ عمله كمحام ، على أن يحافظ على سر المهنة وما كان هنالك
محل لاثارة هذا الموضوع أمام المحكمة ، بعد أن احتكنا الى النقابة أنا والأستاذ
فتحي رضوان وأصدرت النقابة قرارها وانى لا أخشى الشهادة فأنا آخر من
يخشاه وما من قوة ترغمنى على مخالفة نص القانون أو المساس بكرامة مهنتى
والنص صريح فى قانون المحاماة ، وهو أنه لا يجوز لمحام أن يشهد فى قضية
استشير أو وكل فيها وأنا أدافع عن هذا المتهم الذى أدافع عنه وأعلن المتهم سعيد
توفيق أنه يتمسك بمكرم باشا فى الدفاع عنه وترفض المحكمة طلب استدعاء
مكرم عبيد باشا للشهادة كما رفضت المحكمة الطلب الذى تقدم به الأستاذ على
منصور باستدعاء ابراهيم عبيد الهادى باشا رئيس الديوان الملكى للشهادة بصدد
أشياء أسر بها موكله عمر حسين أبو على .

والطريف أن المحكمة قررت تأجيل القضية الى جلسة ٤ فبراير وكان هذا
القرار موضع تعليقات كثيرة من الدفاع ، والمتهمين ، وجمهور النظارة لاتفاقه
مع حادث ٤ فبراير ، وعندما نظرت القضية من جديد - فى ٤ فبراير ١٩٤٧ -

طلب الاستاذ محمد محمود عطية المحامى ، لمناسبة نظر القضية فى ٤ فبراير رفع الجلسة حدادا على هذه الذكرى المشثومة ، فقد أهدرت فى مثل هذا اليوم من سنة ١٩٤٢ ، الكرامة المصرية وردت المحكمة على ذلك قائلة على لسان رئيسها : أن المحكمة تشاطره الأسى ، لهذا الحادث بالذات .

أما شهادة مصطفى النحاس باشا - فى تلك القضية - فقد جاء فيها أنه كان كلما دعى الى القصر كان يجيب تلك الدعوة ، وكان ذلك فى وزارة حسين سرى باشا - ثم حدد لى ميعاد بالسراى بعد الظهر ، وسمعت لما حضرت بأن حسين سرى باشا موجود فى السراى ، وأنه لن يخرج منها الا بعد أن تصدر مراسيم القطن ، فقلت لنفسى وأنا رايع له لكن لازم أجيب الدعوة ، فتوجهت وأخذ رأيى ، وأدليت به وسمعت ، أتظن ان هذه المسائل يمكن أن يقف فيها أحد ضد الانجليز ، فقلت لجلالته أن يكون بعيدا ونحن الشعب نشغل وواجبى أنا بصفتى ممثل الشعب ألا أسكت ، وجلالتك فوق الكل ورأس الكل ، ونحن نتحمل المسئولية وأنا طلعت وسمعت أن المراسيم أمضيت قبل دخولى .

وبعد ذلك اتخذت فكرة لنفسى - هكذا يقول النحاس باشا - أن أسوح فى الوجه القبلى وكنا فى الشتاء لعدة أسباب منها الجو أحسن ومنها انى أتكلم مع الناس الى هناك بكل حرية وذهبت الى قنا ورأيت أن أرجع فى الباقرة وعملت ترتيبى ان الرحلة تستغرق شهرين أو ثلاثة . ووردت لى دعوات من البلاد أن أزورها . ووصلنا الى قنا ، وعادنى أن أزور سيدى عبد الرحيم القناوى ، وأعتقد به ، وكان هناك بعض الخلاف بين الأهالى ، وكنت أجهت أن يكون وجودى سببا للتوفيق بينهم ذهبت ، ومكرم باشا ، وكان حريصا على ألا أعرض نفسى لشيء ويجتهد ألا أظهر ، وكنت أخالفه ، ولما انتهت الزيارة لسيدى عبد الرحيم ، وعدت الى منزل اسكندر عبيد قريب مكرم عبيد باشا أردت أن أستبدل ملابسى فدى التليفون قلت انتظروا ، قالوا خذ التليفون وانت فى الحمام ، والحواء على فأمسكت التليفون وسألت من المتكلم قالوا انه اسماعيل تيمور ، وهو الذى يريد أن يكلمنى وتحت الالاح ، أمسكت التليفون ، من وراء الباب فأخبرنى اسماعيل تيمور باشا أن جلالة الملك يريد مقابلتى غدا بعد الظهر ، قلت يستحيل ماديا أن أجيب هذا الطلب ، خصوصا وأن عائلتى معى ، والرحلة تستغرق شهرين ، وقلت لا أقدر .

ويظهر أن مكرم باشا أخذ التليفون ، وقال يحضر ، وأنا فكرت كنه ، وقلت أين القطار الذى أستطيع السفر فيه لا ألحقه ، وخلصت عملى ، ثم قالوا : المدير يتكلم ، وقال ضرورى من السفر الليلة ، والعائلة تنتظر ، فقلت لا يمكن أن أترك العائلة ، وإذا كنت سأسافر لابد وأن أحجز محلا فى الأقصر فقالوا نعمل لك الترتيب اللازم ، وأرجأت ذلك لحين بحث الأمر ، فرحت الباقرة ، وقلت لهم المسألة ، وقلت لهم خليك فى الباقرة ، وسيروا بها الى جرجا ، وغدا أكون .

عندكم لان فى مثل هذه الحالات يؤخذ رأى وأرجع فى الحال وكانت الحالة النفسانية صعبة على ، وعلى كل الموجودين فى المركب ، وسافرت ، وكانوا أخروا القطار قليلا الى أن وصلت وجئت ، وجاء معى مكرم باشا ، والظاهر انه كان عامل ترتيبه لانه كان حاجن لنفسه الى أن يقول النحاس باشا أنا كنت جاي مصر ومعتقد ان مفاتيح منزلى معى لألبس بدلتى الرسمية ، ولما سار القطار لم أجد المفاتيح معى ، فقلت : لا طريق الا النزول فى بيت أحمد حسين بك وهو زوج خالة الست ، وقلت وجه البيت ، ولكن أين الملابس الرسمية والحسينى زعلوك جمع الملابس من كل مكان الى أن رتبت كل حاجة بقدر المستطاع وتشرفت بمقابلة جلالة الملك ، وعرض على جلالتة الموقف ، وقال الحالة شديدة ، وفهمت أن حسين سرى استقال وقال ما رأيك فى الحالة ، وكنا سمعنا أن مظاهرات تهتف : أقبل يا روميل «فاروق فوق رأسك يا جورج» ولما سألتى جلالة الملك عن رأى فى الحالة قلت لجلالتة اننى سبق أن أبديت رأى مرارا ، فقال جلالتة الحالة تستدعى أن نرى طريقة ، فهل يمكن أن نشترك مع آخرين فى الحكم ، فقلت رأى مصمم عليه كما قلته من قبل ، فاذا عهد الى بالحكم ، ما الذى أستطيع أن أعمله ، والبلد جعانة ، وأنا عند رأى ، فقال جلالتة ساكمل استشاراتى ثم أدعوك ثانية ، فقلت لجلالتة أنا مسافر الليلة ، وليس عندى استعداد للبقاء ، فأمر أن أنتظر الى اليوم التالى الى أن يستشير ، ويخبرنى بالنتيجة ، وهذا أمر طبعاً صدر لى وقبلت على مضض ، انتظرت واتصلت بالعائلة بالتليفون بواسطة فخرى بك عبد النور ، لكى يخبرهم انى سأقدم باكر اليهم ، وثانى يوم دعيت ، وأنا فاكرا انى دعيت لاتمام الكلام السابق حيث لم أفهم ، انى سأكون مع غيرى خصوصا ، وأنا أبديت رأى ، وهو انى لا أستطيع التعاون معهم ، ويومها كان مكرم باشا مدعوا ، فدهشت واحترت حين رأيتهم ، ودخل علينا جلالة الملك ، ودخل خلفه حسين باشا ومعه ورقة ، وقال جلالتة انه أعد بيانا سبقيه باسمه حسين باشا نيابة عن جلالتة ، وكان فى البيان خطوات توضح أن الحالة خطيرة ، وأن انجلترا تهدد كثيرا ، وجاء اسمى فى البيان عدة مرات ، وكان المطلوب منى أو من جلالة الملك أن يستدعيني ، وكان مطلوبا أيضا أن يؤخذ رأى باعتبارى زعيم الأغلبية ، يؤخذ رأى عن السبيل الى الحكم والانجليز هم الى طلبوا ذلك .

ويمضى النحاس باشا فى رواية ما قبل ٤ فبراير ، بتفاصيل دقيقة للغاية ، ويشير الى انصراف الملك والى ما قاله النحاس بعد انصراف الملك من أن مركزه - أى النحاس - فى البيان مركز متهم ، والمتهم يجب أن يوضح مركزه .

وينفى النحاس علمه بالطلبات التى وجهها الانجليز عن استدعائه ، وأخذ رآه وأنا - أى النحاس - بعيد عن ذلك بالمرة ، وجاءى خام طازة من رحلتى الى هنا فانا لا دخل لى فيما حصل .

ويقول النحاس باشا أن الزعماء بحثوا كيف يمكن تفادى الموقف « ويجب أن تحتج لأن هذا تدخل واعتداء ، على البلد من جانب الانجليز ، ويجب أن نقف في وجهه » وقالوا : تكتب احتجاج ، قلت طيب ، ولكن قبل الاحتجاج أبدى رأيي كوطني ومجرب وخبير بأعمال الانجليز ، فيجب أن نبحث ان كان هذا الانذار تهديديا ، أو تنفيذيا ، والبيان الذي ألقى علينا من جلالة الملك يفهم منه ان هذه الحالة تنفيذية لا تهديدية ، كما حصل في حوادث أخرى ، وبناء على ذلك يجب الاحتجاج ، ولكن انظروا في طريقة تتخذ ، لتفادى التنفيذ ، وكيف تكون الطريقة ؟ ابحثوا عنها ، فقالوا : الطريقة هي أن نتعاون في حكم واحد ، فقلت لهم : لكم أن تقولوا ذلك ولكن رأيي ألا أشارك معكم كما قلت ، وأنا مصمم ، على ذلك فقالوا هذه تضحية فقلت التضحية يمكن عملها بشيء آخر غير هذا ، لأنني اذا قبلت أغش عقيدتي » •

الفصل الرابع

أحد أعضاء مجلس الشيوخ الوفديين السابقين يؤكد على تواطؤ الوفد مع الانجليز فى حادث ٤ فبراير

حرصنا على أن نشير الى ما ذكره أنور السادات فى كتابه « البحث عن الذات » خاصا بأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وأثرها فى نفسه وفى نفوس الضباط الأحرار ، كما حرصنا فى نفس الوقت على التركيز على ما أدلى به كل من على ماهر باشا ، وحافظ رمضان باشا فى محكمة جنايات مصر أثناء نظير قضية الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - خاصا بتلك الأحداث .

وقد نقلنا - وبالنص فى الفصل السابق الجزء الأول من أقوال مضطفي النحاس باشا - وهو يدلى بشهادته فى تلك القضية - التى ذكرت ، ومن وجهة نظر النحاس باشا - تفاصيل أحداث يومى ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ - وفى هذا الفصل ننشر - وبالنص - بقية أقوال النحاس باشا فى تلك القضية وما يعلق بأحداث ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ بالذات !!

وفى هذا الفصل أيضا نحاول وبإيجاز شديد أن تكمل الحديث عن وجهة نظر النحاس باشا ، والوفد المصرى ، والصحف الوفدية فى هذه الأحداث التى شغلت - ولا تزال - تشغل المؤرخين المصريين ، وغير المصريين لما لها - أى لتلك الأحداث - من أهمية بالغة فى تاريخنا المعاصر .

يرى النحاس باشا فى شهادته ، كيف ألح عليه الزعماء ، المجتمعون فى سراى عابدين ، ليقبل وزارة ائتلافية كنوع من التضحية ، وكيف رفض تأليف تلك الوزارة .

ويرد النحاس على قول بعض الزعماء « ان الانجليز يريدون وزارة فيها النحاس ، اننى أرفض ذلك » .

وعندما قالوا له : « اذا كان الأمر كذلك فلا تقبل الحكم أصلا »

ويقول النحاس : لا مانع ولكن الطريقه التي نتفادى بها التنفيذ غير موجودة ويقول النحاس باشا : كان زيور باشا معى فى الرأى ، وقال : « العبارات الموجودة فى البيان معناها انها حالة تنفيذية » .

وبعد ذلك يقول النحاس باشا : اتفقنا على كتابة الاحتجاج ، وكتبت صيغته ولطفته نوعا والظاهر ، أنه دخل فى التلطيف اسماعيل صدقى باشا لأنى تركتهم يكتبون وقالوا : « نعهد ألا يقبل أحد الحكم ، قلت : وهو كذلك » ومضيت على الاحتجاج .

وقلت : بلغوا جلالة الملك فحرف وقال : « انتم عملتم طيب ، وهذا عمل مشرف ووطنى » .

فقلت لجلالته : « يجب أن أصارحكم بحاجة وهى أن الاحتجاج كويس ولكن يمكن يؤذى البلد ، والعرش ، ويمكن أن يكون نكبة على العرش ، وعلى شخص جلالتهكم » .

فقال : « أنا قابل كل شىء » .

فقلت لجلالته : « أنت فى مقتبل العمر ، ونحن الى فناء وبقاؤكم ، على رأس الدولة يفيد البلاد كثيرا » .

فقال لجلالته : « أنا مآيس ولا أسأل عن نفسى » وأخذ الاحتجاج ، وقال لحسين باشا : « بلغ الاحتجاج » وقال لنا : « ابقوا هنا الى أن يصل الرد ، فبقينا فى حرج » .

وقالوا : « أقبل أن تكون معنا واختار من تختار » فقلت : « لا أقبل ذلك لان النتيجة أن هذا قبول لرأى الانجليز ، وتنفيذ لأمرهم » .

فقالوا : « ما دام معنا كلنا لا يعتبر تنفيذاً لأمرهم » .

فقلت : « اشمعنى لما يكون النحاس مع غيره لا يكون بأمر الانجليز ولما يكون وحده يكون تنفيذاً لأمر الانجليز » .

وأردت الانصراف فقالوا : « ان جلالة الملك أمرنا بالانتظار فانتظرت » .

وجاء الرد خطيرا ، وهو أن يبلغ جلالة الملك أن السفير البريطانى سيحضر حوالى الساعة التاسعة والنصف اذا لم يعدل رأيه .

وبلغنا حسين باشا هذا الرد .

قلت : ان الرد خطر ، ولا يخاطب جلالته بهذه الصيغة وقيل لنا : كونوا على استعداد حتى تنجلى الحالة .

فرجعت الى بيت أحمد بك حسين بالجيزة .

وكانت الحالة خطيرة ثم اتصل بى زكى على باشا ، وهو صديقى وصديق حسنين باشا ، وقال : سمعت بالخبر ؟ قلت : خبر ايه ؟

قال : « الراجل الانجليزى راح بالدبابات فى السراى وحاصرها والحالة خطيرة جدا » فقلت له : « أنا آسف جدا لأز الحالة وصلت الى هذا وتنبأت بهذا ، ولكن لم يكن تنبئى أن يصل الأمر الى هذا الحد » .

وبعد ذلك طلبت مرة ثانية للسراى فى نفس المساء ، حوالى الساعة التاسعة والنصف وكنت مستعدا ، ورحنا ولم أجده الدبابات ولا حاجة فى ساحة السراى والحالة طبيعية .

ولما دخلت وجدتهم مجتمعين وعليهم وجوم فقلت : « ماذا جرى » ؟

قالوا : جاءت الدبابات ثم انصرفت والحالة خطيرة .

فقلت : هذا نتيجة عملكم لان هذا كان اندفاعا بدون حكمة .

وشرف الملك ، وقال : « اعتبروا أنه لم يحصل شيء فى هذا اليوم وان كل ما حصل كأنه لم يكن أو هو لم يكن وأنا ، أعهد اليك يا نحاس بتأليف الوزارة ، ووطنيتك تقتضى أن تستعمل الحكمة فيها » .

فقلت لجلالته : اسمحوا لى أن أقول انى لا أستطيع تأليفها بحال من الأحوال .

فقال : أمرتك وأنا الملك ، وأمرك ، أن تقبلها .

قلت : لا أستطيع يا جلالة الملك .

قال : أنت تستطيع ، وتعتبر أنه لم يحصل شيء .

فقلت : ما هى الظروف التى دعت الى تغيير الموقف ؟

قال : أمرك .

قلت : اسمح لى لجلالتك ألا أقبل وعلى الخصوص فقد تعهدنا أنه اذا دعى أحدنا الى تأليف الوزارة لا يقبل ، ولو كان ذلك من جلالة الملك .

وقال الملك : أنا صاحب الشأن وأمرك !

قلت لجلالته : لا أقبل وطلبت معرفة الظروف .

وقال الملك : لازم تقبل وتؤلف الوزارة الليلة .

وقلت لجلالته : لا أقدر يا مولاي ، ورأسى لف ، وجالتى النفسية صعبة ، أمهلنى للغد، أفكر .

فقال جلالتة : لابد أن تقبل ، وتذهب الليلة الى السفير .

قلت : مستحيل الليلة ، وكنت أريد أن أستريح لأنى متعب !

وقال الملك : لازم تقبل !

وقال أحمد ماهر باشا : ان قبل يكون على أسنة رماح الانجليز !

قلت : اخرس ، أنتم الذين جئتم على أسنة رماح الانجليز ووصلتم بالبلد الى هذه الحالة والنحاس أشرف منكم كلكم .

وقال الملك : أمرك .

وأراد اسماعيل صدقى باشا أن يتكلم ، فقال له جلالة الملك ، أسكت أنا صاحب الأمر وكرر جلالتة أمره لى ، فقلت لجلالتة : امهلنى للغد .

فقال جلالتة : انزل من هنا على السفير .

وفهمت أن كلاما دار بين جلالتة وبين السفير لا أعلمه ، لانه مطلوب منى أن أطمئنه هذه الليلة فذهبت لا لأطمئنه بل لأحتج ..

فلما دخلت أراد أن يقابلنى بالسلام ، فقلت له : لا أسلم عليك لأنك أسأت الى فى غيابى ، وكان معه وزير الدولة .. ويقول النحاس باشا : ان السفير البريطانى أخذ يسترضيه ويسأله عن رغبته فأجابه النحاس باشا بأن الترضية لا تتم الا بعد سحب الانذار البريطانى وانه - أى النحاس - لن يقبل الوزارة ، الا اذا سحب الانذار .

ويسأل السفير البريطانى النحاس باشا : هل عرضت عليك الوزارة ؟ ويقول النحاس باشا : نعم عرضت على الوزارة .

ووافق السفير على سحب الانذار .

وأخذ النحاس باشا والسفير يتباحثان فى طريقة سحبه ، وهل يكتب لهم النحاس باشا أولا أم يكتبون هم له .

ويقول السفير البريطانى للنحاس باشا - كما يقول النحاس باشا - ان السفير لم يختره بصفته الشخصية ولكن بصفته زعيم الأغلبية ، وانه - أى السفير - عندما يقول النحاس ، انما يقصد الشعب فالموقف خطير ونحن - لامبسون - نخشى أن نطعن من الخلف .

ويقول النحاس باشا ، انه قد رد على السفير البريطانى قائلا : ماذا فعل الشعب حتى أوصلتموه الى هذه الحالة ؟ وماذا أقول له ؟ هل أقول أن الانجليز جابونى وانتم جعائين ، وكيف أستطيع أن أطعمهم .

فقال له السفير : أن وزير الدولة موجود يستطيع أن يفعل كل شىء .

ويقول النحاس : أن على وزير الدولة أن يفتح الخزانة ويدفع كل ما أخذتموه من البلد وتحضروا القلمح ، والملابس من الجيش .

ويقول السفير : أننا مستعدون لكل ما تطلبه .

ويقول النحاس أنه لم يستقر على رأى بشأن قبوله الوزارة ما لم يفعل الانجليز شيئا لمحو الاهانة بطريقة يراها مع زملائه .

وتم الاتفاق ، على كتابة خطاب الى السفارة بسحب الانذار ورحبت السراى - كما قال النحاس - بسحب الانذار ، وسررت بذلك سرورا عظيما

ويفرق ، النحاس باشا - فى شهادته - بين الحالة التهديدية ، والحالة التنفيذية فيقول : أن الحالة التهديدية هى مظاهرة عسكرية يجوز أن تنتهى الى شيء يحسن السكوت عنده بينما الحالة التنفيذية ليست بمظاهرة بل تقترب بالتنفيذ الفعلى وان الذى كان فى ذهنه أن البيان البريطانى لم يكن مقصورا على مظاهرة تهديدية !

ويسأل النحاس باشا : هل قابلت أحدا من رجال السفارة البريطانية فى الأقصر أو أسوان أثناء رحلتك .

ويقول النحاس باشا : اننى لا أذكر ، ويجوز أنه حصل .

ويسأل النحاس باشا مرة أخرى : هل تذكر أن أحدا من الانجليز الذين قابلوك فى محطة قنا قال لك بالانجليزية ما معناه : انى سعيد بمصافحة الرجل الذى سيتولى الحكم قريبا ؟

ويقول مصطفى النحاس ، ردا على هذا السؤال : أنا شخصيا لا أعرف اللغة الانجليزية ويؤكد مصطفى النحاس باشا جازما أن أحدا من السفارة البريطانية لم يتصل به فى موضوع تكليفه بتشكيل الوزارة ، لا مباشرة ولا بالواسطة ! عندما يوجه الأستاذ زكى عريبي سؤال الى النحاس باشا هذا نصه : ألا ترى رفعتكم أن سلوكك فى هذا اليوم واستغلالك الظروف « اكسب » بينتها ، انك عطلت سلطة الملك الدستورية فى هذا اليوم ؟

يجتجج النحاس باشا على عبارة عطلت سلطة الملك ويقول - أى النحاس - أن جلالة الملك أمرنى ، وأننى قبلت الأمر ، تحت تأثير الظروف وبعد المشاورة ، والتردد .

ويؤكد مصطفى النحاس أن أمين عثمان باشا لم يكن معه فى رحلته الى أسوان ولم يحضر اليه قط وينفى النحاس باشا ، أن يكون مكرم عبيد باشا عالما بحادث ٤ فبراير قبل وقوعه ، ويقول بالحرف الواحد : « يستحيل على مكرم باشا أن يكون عالما بشيء » .

وعندما سئل النحاس باشا عن اللقاء الجارية عليه عندما كان يزور ضريح سيدى عبد الرحيم القناوى يقول انه كان يزور قنا وقد تدخل لاصلاح ذات البين بين أسرته الأشراف والحميدات وأنه يظن أن مكرم باشا كان معه ، يومذاك وقف الأستاذ حمادة الناحل يصيح قائلا : أننا لا نقبل أن نصفى الخلافات بين الشاهد ، ومكرم باشا فى الجلسة وعلى حساب المتهمين .

والجدير بالذكر ، أن مكرم عبيد باشا والنحاس باشا عندما تقابلا فى محكمة الجنايات تبادلوا القبلات بعد أن ظل كل منهما « يحارب » الآخر أكثر من خمس سنوات وكان هذا ما يعنيه الأستاذ حمادة الناحل ، الذى كان يعارض وقتئذ الوفد معارضة شديدة .

ويؤكد النحاس باشا ، أكثر من مرة أنه ما قبل الحكم ، الا ليستخلص به مصلحة البلد .

والجدير بالذكر أن الصحف المصرية بل والأجنبية التى كانت تصدر فى مصر لم تشر الى أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بسبب الرقابة المفروضة عليها ، التى كانت تعليماتها صريحة وواضحة بعدم الاشارة الى تلك الأحداث من قريب ، أو من بعيد ، بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر .

على أن ذلك لم يمنع من أن يعرف الشعب المصرى أن اعتداء جسيما قد وقع على السلطة الشرعية من قبل السفارة البريطانية والقوات المسلحة البريطانية فى مصر ، ذلك أن الاذاعات التى كانت تعادى بريطانيا ، اذاعات ألمانيا ، وإيطاليا كانت تذيع وبالتفصيل ما حدث بالنسبة للملك فاروق ، ولقصر عابدين ، الى جانب ، أن بعض أحياء القاهرة ، كحي عابدين مثلا ، قد شهد القاطنون فيها قوات الجيش البريطانى ، وهى تتحرك لمحاصرة قصر عابدين ، بالإضافة الى أن بعض الزعماء الذين احتجوا على هذا الحادث بخطابات وجهوها الى السفير البريطانى فى مصر ، قد طبعوا خطاباتهم تلك ووزعوها فى صورة منشورات ، كما أن بعض الشبان الوطنيين قد طبعوا ، ووزعوا أيضا منشورات كثيرة ، وعلى نطاق واسع تضمنت احتجاجاتهم ، لما حدث من بريطانيا من علوان على الملك ، وعلى قصر عابدين ، أما أولئك الذين لم يستمعوا الى اذاعات ألمانيا ، وإيطاليا ولم يقرأوا المنشورات التى وزعت فى أعقاب ذلك الحادث فقد أدركوا بفطنتهم أن سببا غير عادى ، قد جاء بوزارة النحاس باشا الى الحكم خاصة بعد ما تم نشر الخطابين المتبادلين بين النحاس باشا وسير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة ، واصرار سير مايلز لامبسون على زيارة مصطفى النحاس باشا فى مبنى رئاسة الوزارة وحمله - أى السفير البريطانى - على اكتاف الشبان الوفديين فى ساحة مبنى مجلس الوزراء ، كما أن النحاس باشا ، بعد أيام قلائل قد راح يتحدث الى الجماهير مؤكدا ، أنه ما جاء الى الحكم ، الا بأمر الملك لاثقاذ البلاد ، كما أن الصحف الوفدية بنورها قد راحت تبرز مجيء الوفد الى الحكم ، بتلك الصورة المفاجئة .

فى يوم ٥ فبراير ١٩٤٢ نشرت جريدة المصرى فى صفحتها الأولى : رفعة النحاس باشا يؤلف الوزارة : حديث رفعتة عن أسباب قبوله الحكم كما نشرت بعض صور للاستشارات الملكية صور لمحمد محمود خليل وحافظ رمضان ، ومحمد توفيق رفعت ، عبد الفتاح يحيى عند مغادرتهم السراى ، وصورة للنحاس باشا عند مغادرته سراى عابدين وقد التف حوله مندوبو الصحف وقد أدلى النحاس باشا بهذا التصريح لمندوبى الصحف « تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك وعهد الى تأليف الوزارة فاضطرت الى تلبية هذا الأمر الكريم برغم الظروف الخطيرة التى تمر بها البلاد والتى بلغت أشدها أخيرا ، ورغم أننى كنت قد صرحت فى اليوم نفسه أنى لا أقبل الحكم فى الوضع الذى آلت اليه الأمور ولكننى أمام الرغبة الكريمة ، التى أبدأها جلالته وتصميمه على تكليفى بتأليف الوزارة وأمام ما تفضل فصرح به من أن الوطنية وبذل التضحية وانكار الذات كل أولئك يقتضى منى تحمل مسئولية الحكم ، انقادا للموقف ، ازاء ذلك لم يسعنى الا أن أنزل على هذه الرغبة السامية ، وأتقبل مسئولية الحكم تحقيقا للنظام الديمقراطى ، معتمدا فى ذلك على الله وثقة جلالة الملك ، ومعترزا بتأييد الأمة المتحدة حول الوفد ، ومبادئه » .

وفى نفس الصفحة الأولى خبر عن حل مجلس النواب الحاضر .

وفى اليوم التالى - ٦ فبراير ١٩٤٢ - ينشر «المصرى» صورا للاستقبالات الحافلة للنحاس باشا ومكرم عبيد باشا وهما يخطبان فى جموع الطلبة والشعب بالنادى السعدى ومظاهرات الطلبة فى الاسكندرية ابتهاجا بوزارة الشعب ، ثم عنوان ضخم - فى الصفحة الأولى أيضا - ما أضاعته حكومات الانقلاب على مصر تستعيده وزارة الأمة : أشرف موقف فى أدق ظرف ، تسجيل حق مصر فى استقلالها وتصريف شئونها . اصدار عدد خاص اليوم من الجريدة الرسمية بالخطابين المتبادلين بين النحاس وسير مايلز لامبسون .

وفى الصفحات الداخلية كلمة لمصطفى النحاس فى الجموع المحتشدة فى النادى السعدى قال فيها : أنه رفض الوزارة القومية ، حتى لا يشترك مع أعداء الديمقراطية وان الموقف ، كان دقيقا غاية الدقة خطرا ، غاية الخطورة وقد أوصلنا اليه أولئك الذين يتشدقون بأنهم خدام الأمة وهم فى الواقع عمال تخريب ، وهدم « وتركز صحيفة « المصرى » على الخطابين ، المتبادلين بين النحاس ولامبسون ، فتقول أن النحاس صان مصر ، وأنقذ كرامتها واستخلص سيادتها الذاتية من محنة يعلم الله وحده ماذا كانت مغبتها لو أن اللاعبين بالنار مضوا فى لعبهم سادرين مستهترين ، وان النحاس باشا لم يقبل الحكم ، الا مضطرا ونزل على أمر الملك مدعنا ..

وفى نفس العدد ، اشارة الى كلمة لمكرم عبيد باشا وعد « المصرى » بنشرها فى اليوم التالى ، وفى نفس العدد أيضا اشارة الى بعض برقيات التهاني التى أرسلها بعض الوفدين و .. و ..

وفى ٧ فبراير ١٩٤٢ ينشر المصرى وثائق تشكيل الوزارة الوفدية الجديدة كما ينشر كلمات لمصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا ..

وفى كلمة النحاس : دعونا نعمل فى هدوء فان المهام جسام ، والوقت يمر من السحاب نحذر اللاعبين أو الدسائسين أو المغرضين اذا ساروا فى طريقهم لاننا سنأخذهم بالحزم والعزم الاكيد قضاء على كل جرعة يراد من ورائها الاضرار بالبلاد .

وفى كلمة مكرم عبيد : لقد كنت قبل حضوركم الى منشغلا بشئون التموين ولعلكم اردتم أن تكونوا أكرم منى احساسا فحضرتم الينا لكى أمون نفسى بشعركم .. ويطلب مكرم عبيد من عمال المطبعة الأميرية بالذات وهم يعلمون انى صديق لهم أن يرجعوا الى أعمالهم اليوم بكل هدوء .

ويقول مكرم عبيد أيضا : لقد سميتونى وزير الشباب وانى لأرجو الله وقد حرمنى مظهر الشباب وعمر الشباب ، أن يهينى قوة الشباب وعزيمة الشباب ..

ويقول مكرم عبيد أيضا : ان مصطفى النحاس لا يمتاز بوطنيته ، أو وفديته فقط بل يمتاز بنزاهته وستعلمون قريبا انه كانت هناك أية غير نزيهة تمتد الى جيوب الفقراء ، ليشبع أصحابها ، وتجوعوا أنتم أما نحن فسيكون شعارنا اما أن نشبع معا ، أو نجوع معا ، أو أفضل من هذا وذاك أن نجوع لنشبعكم ولكن ثقوا أننا سنجوع لنشبعكم ، وعندما يهتف شباب الأزهر : يحيا مكرم صديق الأزهر يقول مكرم عبيد بل قولوا مكرم ابن الأزهر ، ذلك لأن الجامعتين الأزهرية ، والملكية كانتا مهد الثورة وأنا ابن الثورة !

ويصل الى قصر عابدين وفده من ضباط الجيش من جميع الرتب والأسلحة يتقدمهم ابراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، ويصطف ضباط الجيش فى البداية على هيئة هلال ويطل عليهم الملك من شرفة عابدين شاكرًا لهم ، كما يصل الى قصر عابدين الأمير محمد على الذى يقابل الملك ويزور النحاس ضريح الملك فؤاد وضريح محمد على ، ويتوافد على القصر طابور من طلبة البوليس وبلوكات النظام وينصح شيخ الجامع الأزهر طلبة الأزهر ، باللجوء الى السكنية داعيا الله أن يشرح صدورهم للعمل ويعينهم عليه ..

ولم يفتح ملف ٤ فبراير ١٩٤٢ فى عهد وزارة النحاس باشا ، التى أقيمت فى أكتوبر ١٩٤٤ ولكن فى فبراير ١٩٤٥ ، تنشر الأهرام محضر اجتماعى عابدين فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين الذى استقال من منصبه فى اليوم التالى ، احتجاجا على قبول النحاس باشا الحكم هو الذى سجل هذين المحضرين ، وتغابت صحيفة البلاغ ، الوفدية زميلتها الأهرام على خروجها ، عن حيادها التقليدى وسيرها وراء المخابرات الحزبية .

ثم يثار الموضوع مرة أخرى في نوفمبر ١٩٤٥ ويكون مصطفى النحاس ياشا هو الذى أثاره في عيد الجهاد - ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ - وترد صحف السعديين ، والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية على ما جاء في خطاب النحاس ياشا وتشتعل المعارك .

ويدخل في تلك المعارك محمد محمود خليل بك الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ عند وقوع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وكذلك عبد السلام فهمى جمعة وأحمد ماهر ، وكذلك يدخل في المعركة مكرم عبيد باشا واسماعيل صلتى باشا ومحمود سليمان غنام و . . و . .

ويشارك في المعارك من الصحفيين عباس محمود العقاد ، وعباس حافظ ، وأحمد قاسم جودة ، وعلى أمين ، وحافظ محمود وكامل الشناوى و . . و . . وينشر مصطفى النحاس باشا بيانين حول أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وتنشر صحيفتا « الوفد المصرى » و « البلاغ » أولهما ، وتنشر الأهرام ، والمصرى نقلا عن الأهرام البيان الثانى ، والجديد ، فى هذين البيانين ، رد النحاس باشا على القانونى الكبير محمود حسن باشا ويحمل النحاس باشا على القانونى الكبير ، ويقول : « لعله كان يطمع فى أن يشترك فى الوزارة القومية التى ألحوا على فى قبول تأليفها » ، كما يقول أن ما سماه القانونى الكبير محضرا لجلسة اجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ قد تضمن تشويها ، لكثير من الحقائق يضطرنى الى تصحيحها وضعا للأمر فى نصابه ودفعها ، لكل خطأ مقصود ، أو غير مقصود فى هذا الموضوع الخطير ، وبخاصة وقد نسب القانونى الكبير فى كلامه عبارات فقهية الى اسمى مقام » .

يقول مصطفى النحاس فى بيانه الثانى - أنه كان أول المتكلمين ، وليس أحمد ماهر باشا ، كما يقول النحاس باشا أنه وافق ، على الاحتجاج على الإنذار بدون تردد وكنت أول الموقعين على الاحتجاج .

وينفى مصطفى النحاس أن يكون قد ذكر فى الاجتماع أن هؤلاء الناس - الانجليز - محرجين وأخشى اذا رفضت قبول الوزارة أن يلجأوا ، الى تصرفات خطيرة قد يكون فيها ضرر كبير ، ويصحح النحاس العبارة ، التى قالها فى هذا الصدد ، وهى لا تخرج عما ذكر فى شهادته أمام محكمة الجنايات كما ينفى مصطفى النحاس أن الملك طلب اليه بعد انصرافه من القصر ، فى الاجتماع الثانى أن يمر على دار السفير البريطانى وبلغه أنى كلفت بتشكيل الوزارة لانه طلب ذلك الى جلالتة !! ويقول مصطفى النحاس أن الملك لم يقل له أن السفير البريطانى طلب اليه . .

وقد كنت - مصطفى النحاس - معارضا فى الذهاب ليلا ، الى دار السفارة ولكن جلالتة أمرنى بذلك فكان من المتعين ، كما أوضحت فى بيانى معالجة الموقف مع الانجليز .

وينفى مصطفى النحاس أيضا أن الملك قال له عندما كلفه بتشكيل الوزارة أنه يستطيع - أى مصطفى النحاس - أن يعتمد على جلالته ، فى تسهيل الأمور وأن يعتمد أيضا على مساعدة السفير البريطانى الذى وعد بذلك ، ويقول مصطفى النحاس أن الشرط الأول من العبارة صحيح ، أما الشرط الثانى ، الخاص بالاعتماد على السفير البريطانى فلا أصل له ، .

وأعتقد أنى بذلك كله قد نقلت وجهة نظر النحاس باشا والوفد المصرى فيما يتعلق بأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بكل أمانة ودقة وينبغى علينا ، أن ننقل وجهة نظر البريطانيين ، نقلا عن السفير البريطانى ، والوثائق البريطانية ، وبعد ذلك ننقل وجهة نظر خصوم الوفد المصرى ، لتكون الصورة كاملة تماما . .

على اننى أرى قبل أن أنتقل الى توضيح وجهة نظر البريطانيين فى ٤ فبراير لابد وأن أشير الى خطاب تلقاه مكرم عبيد باشا من الدكتور زكى ميخائيل بشاره قد يكون له دلالة هامة قبل دراسة الوثائق البريطانية . .

يقول د: زكى ميخائيل بشاره فى خطابه الى مكرم عبيد باشا رئيس الكتلة الوفدية :

بعد التحية : طلبتم الى معاليكم أن أكتب بيانا مفصلا ، عن الوقائع التى وقعت أمامى فى فندق ونتر بالاس فى الأقصر فى يناير ١٩٤٢ وهى التى كنت أخبرت معاليكم وبعض اخواننا بها بعد انفصالنا عن الوفد وتعلق بمقابلة بعض البريطانيين لرفعة النحاس باشا ، وفيما يلى ما حدث تفصيلا أسرده متوخيا وبخ الحق بدون تعليق :

« فى صباح أحد أيام الأسبوع الثالث من شهر يناير ١٩٤٢ كنت جالسا ببهو فندق ونتر بالاس بالأقصر انتظارا لنزول رفعة النحاس باشا من غرفته للازمته كعادتى طوال أيام بقائه ضيفا على مدينتنا « الأقصر » . .

واذا بجانب الماجور فلور وهو صديقى من أمد بعيد قلم الى محييا واستفسر منى عن موعد نزول الباشا من غرفته ، لأنه يريد أن أعرفه به ليتحدث معه ، وبعد قليل حضر رفعة النحاس باشا وقدمت اليه جنباه فاستأذن الماجور فلور رفعتة فى أن يصحبه الى حديقة الفندق ، لأنه يريد التحدث مع رفعتة ، وفعلا انصرفا معا وحدهما ، وبعد أكثر من نصف ساعة عاد النحاس باشا وعلائم البشر على محييا وقال لى : أن صاحبك فاتحنى فى سياستى ، نحو الحليفة لو عدت الى الحكم وبالأخص فى مسائل التموين وقد قلت له ان سياستى هى كفاية حاجة البلاد من محاصيلها ، وما زاد على احتياجنا سوف نقدمه الى حليفنا عن طيب خاطر ، فأقررت رفعتة على وجهة نظره ، ثم قال لى : ان الماجور فاتحه أيضا فى كثير من المسائل السياسية ولم يخبرنى رفعتة بشئ منها وفى مساء نفس اليوم كنا نجلس بعد تناول العشاء ، باحدى صالات الفندق ، فحضر جناب الماجور

فلور ، وبرفته ضابط بريطاني آخر برتبة ملازم أول فقدمه الماجور الى رفعة. النحاس باشا ثم طلبا من رفعتة الاختلاء به فقام ثلاثتهم وانتحوا ركنا بعيدا من القاعة ، واستمروا في حديث استغرق أكثر من نصف ساعة ، على غير مسمع منا ثم انصرف الضابطان وغادر رفعة النحاس باشا وجلس بجوارى ، وعلى وجهه علامات الانشراح ، وقال لى : ان الضابط الذى جاءنى الليلة قد فاتحنى فى مسائل دقيقة ودخل الغويط ولكن من يا ترى هذا الضابط الصغير ، الرتبة ، ليتحدث معى فى مثل هذه المسائل الخطيرة .

فقلت لرفعتة أن ما استلقت نظرى أنه برتبته العسكرية الصغيرة . كان يتقدم الضابط الأكبر منه فى السير ، وفى الجلوس ولذلك أظن أنه رجل متنكر فى زى ضابط صغير ، اخفاء لشخصيته الحقيقية . فقال رفعتة : ان هذا الضابط هو الذى كان يدير ، الحديث والماجور يستمع فقط ، ثم فاتحنى رفعتة فى مسائل التموين وتحدثنا فيها طويلا .

ويمضى الدكتور ميخائيل بشارة ، عضو الكتلة الوفدية فى رسالنه الى مكرم عبيد باشا : بعد هذه الوقائع بيومين أو ثلاثة أيام كنا فى وداع السيدة الفاضلة حرم رفعة النحاس باشا وكانت عائدة من الأقصر ، ومعها الأستاذ فؤاد سراج الدين باشا بعد ذلك .

وقبيل قيام القطار بثوان معدودات نزل من عربة النوم بالقطار ضابط بريطاني آخر ، برتبة ملازم أول أيضا وقال لرفعتة : أظن أننى أصانح رفعة. النحاس باشا وأننى سعيد أن أصافح الرجل الذى سيكون فى الحكم قريبا جدا ، ونص الجملة بالانجليزية حرفيا هو :

I have the pleasure to shake hands with the man who is coming into power very soon.

ثم قفز الى القطار المتحرك . .

وفى أثناء عودتنا للفندق ، قال لى رفعتة ماذا قال هذا الضابط ؟ لقله كان يتكلم بالانجليزية بسرعة فلم أتبين قوله فذكرت لرفعتة نص العبارة المذكورة .

فقال لى : ان شاء الله خير . . هذه الوقائع ، كما حدثت وكما سبق أن ذكرتها لمعالكم أقررها مستشهدا الله على صدق ودقة كل حرف فيها ، اثباتا للواقع واحقا للحق وتسجيلا للتاريخ ولنا بعض الملاحظات على رسالة د . زكى ميخائيل بشارة .

وجهة النظر البريطانية الرسمية فى ٤ فبراير ١٩٤٢

استكملنا أقوال مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ونشرنا بعض أقوال الصحف الوفدية فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عقب وقوع تلك المأساة ، وعند انزلتها لأول مرة بصورة علنية فى فبراير ١٩٤٥ وعند اشتداد المعركة بين الأحزاب السياسية حولها فى نوفمبر ١٩٤٥ ، وقد كان من الضرورى أن نركز على توضيح وجهة نظر رئيس الوفد والصحف الوفدية فى هذه المأساة باعتبار أن رئيس الوفد المصرى ، والوفد المصرى ، كانوا من أهم أطراف تلك المأساة .

وكننت فى نهاية الفصل السابق قد نشرت خطابا أرسله د. زكى ميخائيل بشارة الى مكرم عبيد باشا خاصا ببعض المقابلات ، التى تمت فى الأيام السابقة لمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ بين النحاس باشا ، وبعض البريطانيين ، وأهمية هذا الخطاب - فى نظرى - تكمن فى أن مرسله د. زكى ميخائيل بشارة ، كان من أقطاب الوفد ، وشيوخه ، ومن الذين عرف عنهم الصدق ، والنزاهة ، والأمانة وإذا كان هناك ما يوجب التحفظ فى اعتبار تلك الرسالة وثيقة تاريخية ، انها لم ترسل ، الى مكرم عبيد باشا الا فى نوفمبر ١٩٤٥ بعد أن خرج ، أو أخرج مكرم عبيد باشا من الوفد وخرج معه د. زكى ميخائيل بشارة ورغم هذا التحفظ الذى أبدىته على رسالة د. زكى ميخائيل بشارة فاننى أعتقد - وهذه مسألة شخصية بحتة - فى صدق الدكتور بشارة وفى أن ما قاله عن حدوث مقابلات بين النحاس باشا وبين بعض البريطانيين فى الأقصر ، من الأمور المتوقعة والمتنطرة فى مثل تلك الأوقات العصيبة .

أما موضوع الضابط البريطانى الذى صافح النحاس باشا وقال انه سعيد ، لمصافحة الرجل ، الذى سيكون فى الحكم قريبا ، فقد أثير أثناء نظر

قضية الاغتيالات السياسية (قضية مقتل أمين عثمان باشا) وقد سئل النحاس باشا عن هذه الواقعة ، فلم ينفها ، ولم يثبتها ، كل ما قاله : أنه لا يعرف اللغة الانجليزية ، وكان حرصى على نشر رسالة الدكتور زكى ميخائيل بشاره ، - رغم تحفظى على اعتبارها وثيقة من الوثائق - أننى عرفت من مصدر أمين لا يرقى اليه الشك أنه بعد أيام فلاتل من وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ قابل الأميرالاي محمد كامل عبد الرحمن ، وكان ضابط الاتصال مع الجنرال ستون قائد القوات البريطانية في مصر ، الذى قال له أن مقابلة تمت بين النحاس باشا ، والجنرال ستون في أسوان في أواخر يناير ١٩٤٢ وقد حضر أمين عثمان باشا ، تلك المقابلة التى تمت في فندق كتركت ، تم فيها - كما يقول الأميرالاي محمد كامل عبد الرحمن - اعداد كل شيء ويحتمل أن تكون هذه المقابلة قد تمت ويحتمل ، أن تكون بعض القضايا العامة قد نوقشت في تلك المقابلة بما فيها أزمة الحكم ، التى كانت تتعرض لها مصر وقتئذ .

وللحقيقة وللتاريخ أيضا أنشر هذه الرواية نقلا عن المصدر الذى أكن له كل تقدير واحترام وفي نفس الوقت أقول اننى لم أجد في وثائق سير مايلز لامبسون ، ولا في مذكراته ما يشير الى تلك المقابلة وقد كان هناك صراع بين السياسيين البريطانيين والعسكريين البريطانيين - في مصر - خلاف دائم ، وحاد ، وكان العسكريون يتشككون دائما في خطط سير مايلز لامبسون ويرون أنها معوقة للمجهود العسكرى الخاص بالحلفاء .

وأعود بعد ذلك الاستطراد الهام والضرورى من وجهة نظرى على الأقل ، الى الوثائق البريطانية والى مذكرات لورد كيلرن - سير مايلز لامبسون - وهى المذكرات التى ترجم أجزاء كثيرة منها وبدقة وأمانة بالفتن الزميل الأستاذ كمال عبد الرؤوف . يقول سير مايلز لامبسون ٠٠ عن يوم الاثنين ٢ فبراير ١٩٤٢ :

« بدأت الأمور تَظْهَر بسرعة ، أكبر مما كنت أتوقع ، فقد اتصل بي رئيس الوزراء - حسين سرى - وأنا على مائدة الافطار ليقول لى أنه مضطر الى تقديم استقالته فى الثانية عشرة والنصف بعد ظهر اليوم ، وأنه لا يستطيع تأجيلها ، كما اتفقنا حتى يوم الثلاثاء وعلى الفور كلمت حسين باشا رئيس الديوان ، بالتليفون وطلبت موعدا لمقابلة الملك فى الساعة الواحدة تماما وحاول حسين أن يراوغ معى ، وأن يماطلنى ، ووجدت نفسى مضطرا الى استخفاف عبارات قوية ، وجافة معه واتصل حسين باشا بعد ذلك ليعترض على الطريقة الخشنة التى كنت أحدثه بها ، وأوضحته له اننى سوف آكون فى القصر ، فى الواحدة تماما ما لم أسمع منه شيئا يجعلنى أعدل عن هذا الموعد .

وفى نفس الوقت عقدنا اجتماعا فى السفارة حضره الجنرال أوكلنك وباقي القادة العسكريين لمنطقة الشرق الأوسط وبحثنا فى هذا الاجتماع احتمال استخدام القوة العسكرية ضد فاروق وكعادة العسكريين أبدى أوكلنك شيئا

من التردد والقلق ودارت مناقشات طويلة حاولت خلالها أن أمسك أعصابي ، ولكن ذلك لم يمنعني من الانفجار غضبا مرة ، أو مرتين وكان من الواضح أن العسكريين يريدون أن يكون كل شيء مضمونا ١٠٠٪ وكانوا يطلبون تأكيدات لا نستطيع أن نقدمها لهم ، مثلا كانوا يسألون : أليس من الممكن أن تحدث ثورة في البلد ، ماذا نفعل إذن ؟ وأمكننا بعد وقت طويل ، اقناع العسكريين بخطتنا واتفقنا على ضرورة اجتماعي مع الملك في الواحدة بعد ظهر اليوم ، وأن أعرض عليه خمس نقاط تتعلق :

أولا : ضرورة وجود حكومة تنفذ معاهدة ١٩٣٦ ، نصا وروحا وأن تكون تلك الحكومة .

ثانيا : قوية وقادرة على الحكم ، ولها تأييد شعبي كاف .

ثالثا : وهذا يعني ضرورة تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة ، بوصفه زعيم الأغلبية في البلاد ، ويجب التشاور معه فورا ، من أجل تأليف الوزارة الجديدة .

رابعا : ولابد أن يتم ذلك قبل ظهر غد (الثلاثاء ٣ فبراير) .

خامسا : الملك في نظرنا مسئول عن أية اضطرابات قد تحدث في هذه الأثناء ، .

وقد سبق لنا أن أشرنا ، الى ملخص لما جرى بين الملك وسير مايلز لامبسون في هذه المقابلة التي أكد فيها الملك أنه يسعى لتأليف حكومة قومية وأنه لا يوجد غير النحاس باشا يستطيع أن يقود هذه الحكومة ومن حسن الحظ - فاروق يقول - ان علاقته بالنحاس أفضل الآن !

ويروي لامبسون ، أن حسين باشا قال له ، بعد مقابلة الملك للامبسون - أننا اذا استدعينا النحاس بالطريقة التي تطلبها - أي يطلبها لامبسون - وكلفناه بتشكيل الوزارة فانه سوف يكتسح البلد كله ، ولن يكون هناك فرصة أمامنا ، لقيام معارضة منظمة من السعديين والأحرار ، لتكون كالفراجل التي نستطيع أن نستخدمها مع الحكومة الجديدة ، ويقول لامبسون أنه ذكر لحسين أنه يشك في قبول النحاس أو الوفاء الاشتراك في أية وزارة ائتلافية كما وأنه - أي لامبسون - أكد لحسين قبل انصرافه من مكتبه : أمل أن أسمع غدا أن النحاس قد استدعي الى القصر للتشاور معه ، وأن يحدث ذلك قبل ظهر غد وأمل أن يتم الاتفاق مع النحاس بوصفه زعيم الأغلبية وتسانده جماهير الشعب على الخطوات القادمة ومن الضروري أن يوافق النحاس على ما سوف يحدث سواء كانت النبة تشكيل وزارة مؤقتة ، أو وزارة ائتلافية !

ويقول لامبسون أيضا انه حاول في المساء إيفاد سمارث ، الى حسين باشا لؤكد له مرة أخرى مطالب البريطانيين ولكن سمارث أصيب بأنفلونزا ، فأوفد

بدلاً منه تبرانس شون الذى لم يتمكن من العثور على حسنين باشا وكنت
— لامبسون — واثقا من أنه اختفى عن عمد ، وأنه لا يريد أن يقابل ممثل السفارة
وكلفت شون ، أن يترك له فى مكتبه خطابا بطلباتنا وأن يكتب على المظروف
شخصى ، وعاجل !

وعن يوم الثلاثاء ٣ فبراير يقول لامبسون فى مذكراته : من حسن حظنا
أن أمين عثمان باشا طلب أن يقابلنى فى الحادية عشرة صباحا — وأمين عثمان
باشا خريج كلية فيكتوريا ، بالاسكندرية وجامعة اكسفورد بعد ذلك وقد لعب
دورا غير عادى كرجل اتصال بيننا وبين الوفد ، وكان وزيرا للمالية ، سنتى
١٩٤٣ ، ١٩٤٤ وقد قتل بالرصاص سنة ١٩٤٦ — وقد قابلته ، وتحدثت اليه
بصراحة عن الموقف وأوضح لى أنه قادم بموافقة من النحاس باشا وبمجرد ، أن
بلغنى أن النحاس باشا مستعد لتولى الحكم اذا ساندته السفارة قلت له : ان
هناك أشياء معينة يجب أن يعرفها النحاس باشا قبل أن يتخذ قراره النهائي
وان هذه الأشياء أثارتها وزارة الخارجية البريطانية فى لندن وقال لى أمين
عثمان باشا : أنه لا يعتقد ان النحاس باشا سوف يعترض على ملاحظات لندن
واتفقنا على أن نرجى الحديث فى ذلك ، الى ما بعد تولى النحاس الوزارة » *

ويقول لامبسون : ان أمين عثمان باشا سأل : ماذا تقترح أن يفعل
النحاس باشا ، بعد ظهر اليوم فى القصر !

ويقول لامبسون : أنه قال لأمين عثمان : ان هذا طبعاً يرجع الى النحاس
باشا نفسه ولكن من جهة أخرى فان اعتقادي الشخصى — اعتقاد لامبسون —
أنه ينبغي أن يرفض أية فكرة يقدمها القصر ، عن الحكومة المؤقتة ففكرة الحكومة
المؤقتة ليست الا لعبة من القصر ، حتى تمر العاصفة ، وبعد ذلك تعود الأعاصير
القصر مرة أخرى ومن ناحية أخرى فاننى أعتقد ان النحاس باشا ، يجب أن
يطالب بحكومة ائتلافية حتى يدعم مركزه فى البلاد ولو أنى كنت أعتقد ان
ذلك صعب تحقيقه * ويقول لامبسون : قال لى أمين عثمان باشا : انه سيعود
الى النحاس باشا ليعرض عليه الموقف ، ويرى ماذا يقول ؟

ويقول لامبسون : ان حسين سرى اتصل به ليسأله عن آخر الأخبار وان
حسين سرى قال له ان الحكومة المؤقتة لن تنجح مطلقا ، وان الحكومة الائتلافية
قد تكون مجرد فكرة طيبة وأن الحل ، الوحيد هو أن يشكل الوفد الوزارة
ويقول سير مايلز لامبسون بالحرف الواحد : استمر الموقف هادئا حتى الساعة
الثانية بعد الظهر وعاد أمين عثمان باشا ، ومعه رد النحاس * وكان الرد يقول :
ان النحاس باشا كان مستعدا فى وقت سابق لقبول فكرة حكومة محايدة أما
الآن فانه ضد هذه الفكرة ، كما أنه أيضا ضد فكرة حكومة ائتلافية لان حالة
البلاد سببة للغاية ومن المؤكد ، أن بعض أعضاء تلك الحكومة سيكونون من
رجال الملك ولهذا فان النحاس باشا — كما يقول على لسانه أمين عثمان باشا

لن يكون فى وضع يتيح له تسليم البضاعة ، لنا وبمعنى آخر تقديم ما نريده منه !

وقال لى أمين عثمان - قال للاميسون بالطبع - ان الوفد سيتعاون مع السفارة حتى لو لم تكن هناك معاهدة وأن روح معاهدة ١٩٣٦ تعنى التعاون التام بين الجانبين وأنه اذا كان النحاس باشا قد تعاون مع السفارة فى زمن السلم مرة فانه مستعد أن يتعاون معها فى زمن الحرب عشر مرات ولكن كل ما يطلبه هو أن تطلق يده وأن يكون حرا فى اتخاذ قراراته ، وخصوصا ، فيما يتعلق بالقصر ، ان النحاس باشا يريد ديمقراطية حقيقية فى البلاد . بينما الملك لا يريد لها !

وقال لى أمين عثمان باشا أيضا : ان النحاس لا يريد أن يظهر كمن يجرى وراء الانتقام من الملك ولكنه يريد أن يوضح لى - للاميسون - أن أية حكومة ائتلافية أو محايدة لا أمل فيها .

ويقول سير مايلز لاميسون : أنه فى لقائه بأمين عثمان باشا قد اتفقا على النقط التالية : ان الموقف بلغ من السوء درجة لا يمكن أن تنجح معها أية حكومة ائتلافية ، أن النحاس باشا يجب أن يبلغ الملك فاروق انه لا يثق فى تعاون الأحزاب الأخرى معه باخلاص وأنه ما زال يخشى المؤامرات والدسائس التى قد تحاك له فى حكومة ائتلافية ولهذا فان النحاس باشا يرى أن الحل الوحيد أن تكون هناك حكومة وفدية خالصة على أن تخصص دوائر معينة للأحزاب الأخرى ، فى الانتخابات وعلى أن يتم تكوين مجلس استشارى من زعماء الأحزاب الأخرى كنوع من الرمز للائتلاف .

ويقول سير مايلز لاميسون ان أمين عثمان اتصل به تليفونيا ليقول ان النحاس باشا فى القصر ولم يستطع تبليغه الرسالة التى اتفقوا عليها ، و . . و . .

ويقول سير مايلز لاميسون : أن أمين عثمان باشا عاد الى الاتصال به مرة أخرى لتبليغه ما جرى فى القصر وكيف أن الملك طلب منه تشكيل حكومة ائتلافية ، ولكن النحاس رفض وقدم أسبابا قوية لرفضه وأن النحاس باشا عرض أن يشكل وزارة وفدية تتحمل وخطها المسئولية رغم خطورة الموقف ويقول لاميسون : انه بعث فى طلب أحمد حسنين وبلغه أنه قد عرف بكل ما جرى فى القصر بين الملك والنحاس باشا ، وطلب منه "تبليغ" الملك - أنه - لى لاميسون - يرى أنه يجب استدعاء النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة .

ويقول لاميسون لحسينين : يجب ألا تكون هناك مفاجآت أخرى من القصر واننى سوف أعقد مجلس الحرب فى السفارة فى الساعة العاشرة صباح اليوم التالى وحاول حسنين كعادته أن يماطل ولكنى أوضححت له أنني أعنى ما أقول وقبل أن ينصرف قلت له مذكرا : لا تنس يا حسنين باشا أن تبلغ الملك أنه يتحتم

عليه أن يستدعى النحاس باشا وأن يكلفه بتشكيل الوزارة ويقول لامبسون أن أمين عثمان اتصل بعد أن انتهت مقابلته لأحمد حسنين ليسأله عن آخر الأخبار فروى له ما دار في لقائه بأحمد حسنين ، وأن أمين عثمان ، اتصل به في منتصف الليل ، ليسأله عن الأخبار وقال : لا يوجد جديد حتى الآن .

وعن يوم الأربعاء ، ٢ فبراير ١٩٤٢ قال لامبسون : أنه سمع في الصباح أن هنري هوبكنسون من وزارة الحرب البريطانية ينتظره في مكتبه لأمر هام ، وأنه عندما التقى به قال له أن حسنين باشا اتصل به وطلب أن يقابله وأنه - أي هنري هوبكنسون - قد وافق ، على الذهاب إلى مكتب حسنين باشا ، لبحث معه الموقف : ويقول لامبسون قلت لهوبكنسون بصراحة : انني لا أوافق يتأتا أن تذهب إلى حسنين باشا ، أو أن تراه ! ويقول لامبسون : أنه قال لهوبكنسون : أن هناك طريقتين لمعالجة مسألة دقيقة مثل هذه المشكلة مع القصر : الطريقة الأولى : أن يظل المرء حازما ، وأن يرفض أي حلول وسط كذلك التي يعرضها حسنين باشا ، والطريقة الثانية ، أن يتدخل آخرون في العملية لافسادها وأنه إذا تدخل آخرون من العسكريين أو من وزارة الحرب في مشكلة القصر فسوف أنفض يدي منها تماما ويقول لامبسون ، أنه أوضح وجهة نظره التي عبر عنها لهوبكنسون في مجلس الحرب وأن مجلس الحرب وافقه على وجهة نظره وفي مجلس الحرب اتفقنا - لامبسون - على أن أقابل الملك وأن أبلغه بالإنذار التالي : وقد سبق لنا نشره ، واتفقنا في مجلس الحرب أيضا أنه إذا لم ينفذ الملك ما طلبناه حتى الساعة السادسة مساء فانا يجب أن ندرس الأمور من ناحيتنا وراجعنا تحرك القوات التي سوف نستخدمها في العملية :

وتقرر أن يقود هذه القوات الجنرال ستون واننا يجب أن نتوجه مع الجنرال ستون وأننا - إلى القصر ، ومعنا القوات المطلوبة في الثامنة مساء وأن نطلب من الملك فاروق التنازل عن العرش وحتى لا تحدث مفاجأة داخل القصر أو متاعب من أي نوع تقرر بعد ذلك خطة محاصرة القصر بالتفصيل وماذا بعد إجبار الملك على التنازل واتفقنا على ضرورة أن نصحب الملك معنا خارج القصر سواء وافق أم لم يوافق عن التنازل على العرش .

وأخذنا نناقش طويلا بعد ذلك ما يجب أن نفعله بالملك بعد أن نأخذه من القصر . وقال أمبال البحرية : أن أفضل مكان تضعه فيه أن نجنسه في إحدى سفن الأسطول البريطاني .

ولما كانت هذه التفاصيل تخص العسكريين وحدهم فقد تركت الاجتماع واتصلت بفيتز باتريك باشا مساعد رسل باشا في بوليس القاهرة وطلبت منهما - من فيتز باتريك ، ورسل - الاتصال بجنرال ستون كما طلبت حضور والتر موتكنون الرجل الذي أعد وثيقة تنازل ملك بريطانيا عن العرش .

ويمضي سر مايلز لامبسون قائلا :

وعدت الى السفارة وطلبت اعداد وثيقة التنازل بعناية حتى لا يكون هناك
أى احتمال للخطأ ثم قابلت حسنين باشا وكان الاجتماع قصيرا وأوضحت اننا
هذه المرة نضئ النور الأحمر وأنه ما لم يستجب لطلباتنا فى السادسة مساء
فان أمورا خطيرة سوف تحدث . ويقول سير مايلز لامبسون ، أنه كان ينبغي
عليه بعد ذلك أن يتأكد من المكان الذى سيكون فيه النحاس بعد ظهر ذلك اليوم
حتى يمكن الاتصال به واستدعاؤه للقصر فى أية لحظة وأنه فى الساعة الواحدة،
بعد الظهر تمكن من الاتصال بأمين عثمان باشا الذى طلب منه تليخ ، النحاس
باشا بنص الحديث الذى دار بينه - لامبسون - وبين حسنين باشا وأن يبلغ
النحاس باشا أيضا أن من الضرورى جدا ، أن يبلغنا بمكانه اذا احتاج الأمر
الاتصال به ، ويقول لامبسون ، أنه قال لأمين عثمان : أبل ألا يكون النحاس
باشا قد تراجع فى موقفه ! وأن أمين عثمان قال له : أنه لم يغير موقفه وأنه
- أى النحاس - قال له أنه يخشى أن تكون السفارة ، هى التى غيرت موقفها ،
وقال أمين عثمان للامبسون : لقد طمأنته بنفسى وقلت له أن الانجليز جادون
هذه المرة مع الملك .

ويقول لامبسون ، أن أمين عثمان قد بلغ أن الملك استدعى مكرم عبيد باشا
الى القصر لمقابلته وأنه - أى لامبسون - أبدى مخاوفه أن يفعل مكرم باشا شيئا
يؤثر فى ساعة الصفر التى حددناها للملك وهى السادسة مساء ، ووعد أمين
عثمان أن يظل على اتصال بالنحاس باشا طوال اليوم حتى يمكن استدعاؤه فى
أى وقت .

ويقول لامبسون أنه تلقى مذكرة سرية ، تتضمن أن مظاهرات فى الشوارع
خرجت تهتف بحياة روميل : عاش الملك يسقط الانجليز تقدم يا روميل : وأنه
تلقى تقريراً من الزقازيق يقول أن الطلبة هناك يحطمون المتاجر ويضربون
أصحابها المعروفين بتأييدهم للانجليز أو الذين يوزعون منشورات فيها دعاية
للانجليز ، وبعث لامبسون بما بلغه الى الجنرال أوكلينك حتى يستعد لجميع
الاحتمالات . وقال أمين عثمان لمايلز لامبسون أن النحاس باشا ، بلغه - أى
بلغ أمين عثمان - أن المعلومات التى لديه - لدى النحاس - تقول أن الملك يحزم
حقائبه وأنه استدعى النحاس لمقابلته فى القصر بعد الظهر .

أزعجتنى - لامبسون - هذه الأنباء ، وخصوصا ما ذكره أمين باشا من
أن الملك يحزم حقائبه وتوجهت فورا للاجتماع بكبار القادة العسكريين لتبليغهم
الموقف واتفقنا على أن أفضل شيء نفعله أن نراقب مطارات القاهرة حتى لا يهرب
الملك عن طريق أحدها كما اتفقنا على أنه من العبث محاولة مراقبة جميع مدخل
القاهرة ، وحتى اذا نجح الملك فى الافلات ، من بين أيدينا وهرب من القصر ،
فانه سوف يضر نفسه ولن يلحق بنا نحن ضرر كبير .

ويصل فى الساعة السادسة أحمد حسنين باشا الى دار السفار البريطانية
حاملا معه رد الزعماء المصريين على الانذار البريطانى . ويقول لامبسون لحسين:

هذا أمر خطير جدا ، وأنى سوف أحضر للفصل فى التاسعة مساء لمقابلة الملك-
فاروق ، الا اذا بلغه بعكس ذلك قبل الموعد المحدد ويبدو أن هذا الكلام كان-
مفاجأة لأحمد حسنين باشا الذى قال ، لا ، لا يمكن يا سير مايلز. الا أن نصل الى
حل : أنا وأنت معا ، .

واقترح حسنين انقاذا للموقف أن يرأس بنفسه « حكومة انقاذ وأن يتعهد-
لى بأن يجرى الترتيبات اللازمة حتى يأتى الوفد ، الى الحكم ، خلال شهرين » .
وقلت له أنى أود دائما أن أتعاون معه ولكن اقتراحه غير مقبول. بالمرّة وحتى
لا أجعله يشعر بالمزيد من الحرج وعدته بدراسة الاقتراح مرة أخرى والرد عليه
فيما بعد وهنا قال حسنين أنه سوف يبلغ الملك بهذا الاقتراح ولكن طلبت منه
ألا يفعل ذلك لقد كان فى نيتى رفض الاقتراح نهائيا .

واجتمع مايلز لامبسون بأعضاء السفارة البريطانية فى القاهرة واشترك
فى المناقشات الجنرال ستون المشرف على الجانب العسكرى فى العملية وأركان
حربه وبلغ مايلز لامبسون الجميع بأنه متمسك بمقابلة الملك فى الساعة التاسعة
طبقا للخطة الموضوعة من قبل ووصل أمين عثمان باشا الى دار السفارة وقابل
سير مايلز لامبسون وكان أول سؤال وجهه الى أمين عثمان : بماذا تفسر تصرف
النحاس باشا وتوقيعه على البيان الصادر من القصر الخاص برفض الانذار ،
وهل ما زال فى وسعنا الاعتماد على النحاس باشا اذا استمرت العملية ؟ ويقول
أمين عثمان : أنه يراهن بآخر مليم عنده أن النحاس باشا صامد عند موقفه-
الذى بلغه لنا وأنه اذا كان النحاس باشا فعلا قد وقع على مذكرة الزعماء فلا بد-
أنه اضطر الى ذلك .

ويقول سير مايلز لامبسون : أنه بعد أن وافق على صيغة الخطاب الموجه
الى فاروق ووثيقة التنازل عن العرش أجرى اتصالا أخيرا بأمين عثمان باشا
للتأكد من موقف النحاس باشا قبل أن يتوجه لامبسون الى القصر وأن أمين
عثمان قال له : أن النحاس سوف يشكل حكومة وفدية ، اذا دعاه الملك الى ذلك
وأنه فى حالة طرد فاروق عن العرش فإن النحاس باشا سيوافق أيضا على
تشكيل حكومة تتولى أمور البلاد ، .

ويقول لامبسون : أنه بينما كان على مائدة العشاء هو وكبار مستشاريه
قبل أن يتوجه الى القصر أثار أحدهم نقطة جديدة ماذا نفعل اذا قبل الملك فى
الساعة التاسعة مساء أن يعهد بتشكيل الحكومة الى النحاس باشا ؟ ويقول
لامبسون أنه شخصيا كان مصرا على اجبار فاروق على التنازل عن العرش بعد
أن رفض الاستجابة الى مطالب البريطانيين وبعد أن انتهت فترة الانذار الممنوحة
له حتى الساعة السادسة . وأن مهمته - أى لامبسون - عند الذهاب الى
القصر ، فى تلك الليلة الحصول على توقيع فاروق على وثيقة التنازل ، وقال
لامبسون لمستشاريه : لن أقبل منه التراجع ، وأنه يجب أن يذهب ولكن رأى ،

الموجودين كان « ان هذا التصرف قد لا يكون مقبولا » « وأنه ليس من الضروري أن يتمسك بعزل الملك لأنه تأخر ثلاث ساعات عن قبول ما نريده وأن هذا الموقف قد يضعنا في موقف حرج وأن البلد قد يتور اذا انتشر الخبر » .

وتراجع لامبسون عن اصراره على ضرورة عزل الملك اذا ما استجاب لمطالب البريطانيين ويقول لامبسون أنه وهو في الطريق الى القصر روى للجنرال ستون تفاصيل ما جرى على مائدة العشاء في السفارة البريطانية وقراره - قرار لامبسون - بعدم اجبار الملك على التنازل اذا خضع لمطالبنا ووافق ستون لامبسون ، وقال اذا استجاب الملك لمطالبنا فان موقفنا سيكون سيئا اذا صممنا على تنازله عن العرش .

ويروي لامبسون تفاصيل ما حدث في مساء تلك الليلة الرهيبة ، ليلة ٤ فبراير ١٩٤٢ فيقول : في الساعة التاسعة تماما ، وصلت الى قصر عابدين ، ومعنى الجنرال ستون ، وعدد كبير من الضباط الذين اخترناهم بعناية خاصة والذين كانوا مسلحين حتى أسنانهم .

وفي الطريق مررنا بطوابير من المصفحات وناقلات الجنود والدبابات كانت تبدو أشباحا في الشوارع ، المظلمة وهي في طريقها هي الأخرى لتأخذ مواقعها حول القصر ، وكانت هذه القوات مكلفة بمحاصرة قصر عابدين أثناء لقائي مع الملك وعندما وصلنا الى باب القصر كانت الدهشة بادية على وجوه الأمناء وموظفي الديوان الذين استقبلونا عند مدخل القصر ، وبينما نحن في انتظار الملك كنت أستطيع وأنا بالطابق العلوي داخل القصر أن أسمع أصوات الدبابات والسيارات المدرعة تأخذ مواقعها حول القصر ونتيجة لذلك تأخر رجال القصر ٥ دقائق عن الموعد المحدد ، للقائي مع الملك وكنت على وشك أن أصيح في رجال الديوان أنني غير مستعد للانتظار أكثر من ذلك ، وعندما دعينا للمثول أمام الملك وحاول كبير الأمناء ، أن يمنع الجنرال ستون من الدخول الى القاعة التي تم فيها لقائي مع الملك نحيت جانبا ودخلت أنا والجنرال ستون الى الملك وبدأت الدهشة على الملك عندما شاهد الجنرال ستون معي واقترح الملك أن يحضر حسنين باشا المقابلة ووافقت على ذلك .

ودخلت مباشرة في الموضوع قلت للملك : أنني كنت أتوقع حتى الساعة السادسة مساء أن يجيب بلا أو نعم على رسالتي اليه هذا الصباح وبدلا من ذلك فان حسنين باشا سلمني في السادسة والرابع مساء مذكرة أعتقد أنها تعني أن الجواب هو ، لا ، ولهذا السبب فأنني أريد أن أعرف الأمر ، وهنا في هذا المكان هل جواب الملك فعلا ، هو : لا .

وحاول فاروق أن يخرج عن الموضوع ، ولكنني قاطعته على الفور قائلا : « شيء من الغضب : يا صاحب الجلالة ، ان الأمور في منتهى الخطورة ، وأعتقد أنك لا تريد أن تقول نعم » .

وقلت للملك أيضا بنفس اللهجة الغاضبه أنه مسئول عما يحدث بعد ذلك وقرأت عليه الخطاب الذى أعدته السفارة ، ثم قرأت عليه وثيقة التنازل عن العرش ، ثم طلبت منه أن يوقع الوثيقة فوراً والا اضطرت الى استخدام سىء آخر غير سار لمواجهته .

وتردد الملك فاروق قليلا ، وفى رأى أنه كان على وشك أن يوقع وثيقة التنازل عن العرش لولا أن حسنين باشا تدخل وأخذ يتحدث اليه باللغة العربية وبعد لحظات من التوتر الرهيب نظر الى الملك وقال بلهجة خالية تماما من الكبرياء التى اعتاد أن يحدثنى بها :

اليس من الممكن اعطائى فرصة أخرى ؟

وقال الملك أنه مستعد أن يستدعى النحاس باشا فوراً ، وفى حضور سير مايلز لامبسون اذا أراد تكليفه بتشكيل الوزارة ، وأنه سينترك للنحاس حرية تشكيل حكومة يختارها بنفسه ، وقال الملك أنه سيستدعى النحاس باشا الآن . وليس هناك ثمة فوارق كبيرة بين ما ذكره سير مايلز لامبسون وبين ما جاء فى الوثائق البريطانية .

فى برقية وزارة الخارجية البريطانية الى السير مايلز لامبسون بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ : « اذا ما قرر الملك استدعاء الوفد لتشكيل الوزارة على أساس المطالب البريطانية فانه ينبغي أن يضع شروطا مطلقا لموافقته . وهو أن تتاح لك - للامبسون - الفرصة - لمقابلة النحاس قبل أن يستدعيه الملك ! »

وفى برقية أخرى من ايدن الى مايلز لامبسون - بتاريخ ٣ - ٢ - ١٩٤٢ اصرار من ايدن على أن يقابل سير مايلز لامبسون النحاس سواء تولى المنصب أو لم يقبله بعد .

وفى برقية من سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية يقول لامبسون أنه يتشكك فى حكمة الاتصال بالنحاس قبل أن يجتمع بالملك .

ولا أعتقد - سير مايلز لامبسون - أنه - أى النحاس - يرغب فى لقائى لأن ذلك يخرجه بل يمنعه من الذهاب الى القصر اذا عرفنا اننا نضغط بشدة لنجعله يتفق معنا على الشروط .

فى برقية من سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣ - ٢ - ١٩٤٢ يقول سير مايلز لامبسون : ان أمين عثمان وافقه على رأيه فى أنه من الخطأ أن يجتمع بالنحاس قبل أن يجتمع النحاس بالملك ، وفى تلك البرقية أيضا قول لسير مايلز لامبسون ، لم يذكره أبدا فى مذكراته ونعنى به : أنه نصح النحاس باشا - عن طريق أمين عثمان باشا - ألا يضع شروطا

لقبوله الحكم ، وهو اجراء انتخابات جديدة فاجراء انتخابات جديدة أمر غير مرغوب فيه ويقول لامبسون فى تلك البرقية أيضا : يستطيع أمين عثمان أن يقول للنحاس أنى أقف وراءه بشرط أن يتصرف بطريقة معقولة ، وانى واثق أن النحاس باشا سيوافق على أن أبقى فى الظل فى الوقت الحاضر وسأظهر فى الوقت المناسب عندما تكون هناك حاجة لمساندتى .

وفى برقية أخرى من سير مايلز لامبسون ٤ فبراير يقول لامبسون نقلا عن أمين عثمان أنه فى الساعة الثانية بعد الظهر جاء الدكتور النقيب كميوت للقصر ، وبلغه أن الملك فاروق يعد حقايبه لمغادرة البلاد . وفى تلك البرقية أيضا القول : بأن النحاس باشا سيقول للملك عند بحث موضوع الانذار البريطانى « ان الشخص الوحيد الذى يستطيع أن يعين رئيس الوزراء هو الملك » .

ومن الأمور التى تدعو الى الغرابة ان برقية السفير البريطانى الى ودارة الخارجية البريطانية تمضى فى ذكر ما سيقوله النحاس باشا فى لقائه بالملك : سيقول النحاس ان الموقف فى البلاد قد وصل الى نقطة خطيرة جدا لعدم حكمها عن طريق حزب ديمقراطى ، وسيقول النحاس أنه يعتبر نفسه ممثلا لهذا الحزب الديمقراطى وأنه مستعد لتشكيل حكومة وفدية انقاذا للموقف ، اذا كلفه الملك بذلك » .

وفى برقية أخرى من السفير البريطانى لوزارة خارجيته أنه سيطلب من الملك فاروق أن يعتزل العرش « ولن يكون طلبى على أساس رفضه لتكليف النحاس بتشكيل الوزارة بل سيكون الطلب ابتداء على أساس عدم مسئوليته وأنه أثبت عدم صلاحيته للحكم ، وتنصله من تنفيذ المادة الخامسة من المعاهدة .

فى البرقية التى كتبها سير مايلز لامبسون فى مساء ٤ فبراير وبعث بها الى وزارة الخارجية البريطانية فى اليوم التالى قال ان الملك عندما وافق على أن يطلب الى النحاس باشا تشكيل وزارة وفدية انه سيفعل ذلك من أجل خير بلاده وان الملك شكره فى النهاية لانه - أى لامبسون - حاول مساعدته دائما .

ويقول سير مايلز لامبسون فى برقيته تلك : عندما عدت الى السفارة بلغنى رسالة تليفونية من حسنين تعكس قلقا ، ولكنها مسلية وملطفة للجو : سأل حسنين عما اذا كان يمكن الآن سحب القوات لأن جميع المناسفد الى القصر قد سدت ولا يستطيع أحد الوصول بها فى ذلك النحاس ووعدت - لامبسون - بالنظر - فى الأمر .

ويقول لامبسون أيضا : بعد نصف ساعة وصل النحاس الى دار السفارة بعد أن استقبله الملك فاروق الذى تصرف بسرعة وفاء بوعده . وقد كلف الملك فاروق النحاس بمقابلتى وجرى بيننا حديث مرض حضره وزير الدولة : قلت

أنه ينبغي أن أراجع الى الظل مرة أخرى حتى يشكل النحاس حكومته ويستطيع
عندئذ إجراء محادثات عمل .

وافق النحاس تماما على أن العناصر الشريرة في القصر وخارجه ينبغي
استئصالها وأكدت أن رغبتى كانت ولا تزال دائما ، أن أبقى وراء الستار بقدر
الامكان وأتركه يتخذ الاجراءات الضرورية التى يراها .

فيما يتعلق بأحداث هذا المساء أعترف أنه لم يكن من الممكن أن أستمع
بها أكثر مما استمتعت : كان هناك اغراء شديد على أن أصر على تنازل الملك
عن العرش ، وأعتقد أنه كان يمكن الحصول عليه ، ولكن الطريق الحكيم كان
يكمن فيما يبدو فى السماح له بدعوة النحاس باشا وأنا - لامبسون - أعترف
بذلك ، على مضض .

ويتبقى بعد ذلك كله روايات أخرى وأحاديث أخرى لوجهات نظر أجنبية
أخرى فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ .

الفصل السادس

فاروق يوشك أن يوقع على وثيقة تنازله عن العرش وأحمد حسنين باشا يمنع عن التوقيع

أولينا اهتماما خاصا بوجهة النظر البريطانية فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ على اعتبار ، أن بريطانيا هى الطرف الرئيسى فى تلك المأساة ، وكنت قد خصصت فصلين سابقين ، لوجهة نظر النحاس باشا ، والوفد المصرى بوصفه طرفا رئيسيا آخر ، فى تلك المأساة ورغم أننى أتحفظ باستمرار على ما يرد فى الوثائق الأجنبية ، أية وثائق أجنبية ولا أعتبرها حجة الا على أصحابها وحدهم ، دون انتقال حجيتها ، الى الآخرين ، الا أننى انزعجت ، حقيقة - كمواطن مصرى عربى - لما جاء فى الوثائق البريطانية خاصة بموقف حسين سرى باشا من تلك المأساة ، ووقوفه الى جانب بريطانيا ، ووقوفه ضد الملك فاروق ، الذى يبت اليه بصلة القربى .

كنت أتمنى أن تكون ردود الأفعال عند حسين سرى باشا ، الذى رأس الوزارة المصرية ، أكثر من مرة ، موازية للأفعال ذاتها ، دون أن تتجاوزها ، فلا يقف حسين سرى باشا الى جانب بريطانيا ضد القصر وضد الشعب المصرى لان القصر ، أخرج فى أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، بل كنت أمل - كمواطن مصرى عربى - أن ينتهى دور حسين سرى باشا عند تقديم استقالته ، من الوزارة ، دون أن يكون واحدا من الذين حرضوا سير مايلز لامبسون ، على أن ينتقم من القصر .

وعلى أية حال فتلك وجهة نظر شخصية بحتة ، أرجو ألا أكون قد ظلمت بها حسين سرى باشا !

وأعود ، الى ما أنهيت به الفصل السابق حيث قلت أن هناك وجهات نظر أجنبية ، أخرى ، خاصة بمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ لابد من أن نشير اليها ، لتكون الدراسة عن مأساة فبراير ١٩٤٢ ، كاملة أو شبه كاملة .

وربما كان فى مقدمة الكتاب الأجانب المجيدين الذين أرخسوا لفاروق
الكتاب البريطانى هيوم ماكليف وقد خصص هيوم ماكليف من كتابه : « آخر
ملوك مصر » فصلا عن ٤ فبراير ١٩٤٢ أضاف معلومات جديدة عن تلك المؤسسة
يحسن بنا أن نشير إليها . يقول هيوم ماكليف :

كانت لحظة من أكثر لحظات الحرب حرجا ، اذ كانت القوات البريطانية
قد عانت من هزائم عنيفة فى شمال افريقية ، وفى القاهرة ، كانت الجماهير ،
تتدفق عبر الشوارع تهتف لروميل ، وعندئذ دبرت بريطانيا انقلابا فى
القاهرة ، وقد تم كل شىء فى سرية تامة ، ومضت أشهر قبل أن تتردد همسات
حول الأحداث الغريبة التى شهدتها القاهرة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عندما ظهرت
الدبابات البريطانية فجأة حول قصر الملك فاروق ، وبينما كانت الهزائم تلحق
بالقوات البريطانية فى معارك الصحراء كانت جموع الطلبة فى القاهرة
والاسكندرية تصيح فى الشوارع : « فلتسقط بريطانيا » فاتجه الموقف السياسى
فى مصر ، الى أزمة حادة هزت عرش فاروق هذا عنيفا .

وتوجه رئيس الوزراء حسين سرى الى الملك فاروق ، طالبا منه تأييده
ومساعدته كى يقمع مظاهرات الطلبة فما كان من فاروق الا أن هز كتفيه
مما كان يعنى الاطاحة بحكومة حسين سرى .

واتصل حسين سرى فى اليوم التالى بالسفير البريطانى لامبسون تليفونيا
وأخبره أن فاروق طلب منه أن يستقيل !

وقد رأت بريطانيا أنه من الضرورى لها وهى تواجه موقفا صعبا أن تحتفظ
بحكومة تراها مفيدة لأغراضها والا فان القاعدة البريطانية فى الشرق الأوسط
كانت سوف تواجه أخطارا عنيفة ومن ثم تنهار استراتيجيتها العسكرية تماما ،
وأبدت الحكومة البريطانية رغبتها فى أن يتولى النحاس باشا رئاسة الوزارة .

وكان النحاس مؤيدا للمعاهدة المصرية البريطانية فى ذلك الحين ، وهى
نفسها ، المعاهدة التى ألغاهها النحاس سنة ١٩٥١ لكن فاروق اختار رجلا كان
البريطانيون يكرهونه بشدة ، ولا يثقون به ، وهو رئيس الوزراء السابق على
ماهر ، الذى كان مؤيدا للمحور ، وكان يعتقد أن ألمانيا ، وإيطاليا سوف تنتصران
فى الحرب ، وقال البريطانيون أنه كان يتعاون مع الايطاليين ، فاجتمعت لجنة
الدفاع التى كانت تضم قادة الأسلحة البريطانية الثلاثة لدراسة الموقف ،
وحضر الاجتماع لامبسون وليتلتون الذى كان ونستون تشرشل رئيس الوزارة
البريطانية قد بعث به منذ عدة شهور الى القاهرة كوزير دولة له كل مسئوليات
الدفاع فى مصر .

وفى ذلك الاجتماع تم بحث مسألة عزل الملك فاروق .

وفى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ٢ من فبراير ١٩٤٢ واجه سير مايلز لامبسون الملك فاروق فى مكتبه بقصر عابدين ، وفى هذه المواجهة أشار لامبسون الى المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ التى تشترط على كل من مصر ، وبريطانيا عدم تبني أى موقف تجاه دول أجنبية يتعارض مع مواد المعاهدة .

ويقول هيوم : أن لامبسون فى تلك المقابلة طلب من الملك فاروق أن يبعث فى طلب مصطفى النحاس باشا ، وترك له مهلة مدتها أربعة وعشرون ساعة لتنفيذ هذه الصيغة ، ووافق الملك على أن المعاهدة لابد وأن تحترم ، وأنه يجب تعيين حكومة قوية لكنه رفض أن يتولى النحاس باشا رئاستها ، وساند أوليفر ليتلتون الموقف الذى انخذه السفير فى القصر ووضع الجيش خطة معقدة وصريحة ، لإبعاد فاروق عن العرش ، اذا ما قررت هيئة القيادة البريطانية والسفير ضرورة الاطاحة به ، ولكن الى أين سوف ينقلونه ؟

وقدم الجنرال كاتنجهام ، الرد على هذا التساؤل بقوله : لدينا طرادة راسية فى السويس ويمكننا أن ننقله اليها لتقوم بالتجول به فى عرض البحر الأحمر الى أن يقرر السياسيون ماذا سيفعلون به .

وقام ضباط هيئة القيادة العامة ببحت تفاصيل دور الجيش فى إبعاد الملك فاروق عن عرشه وقرروا أن تغادر مجموعة من السيارات البوابة الرئيسية لقصر عابدين ، وتتجه رأسا الى الاسكندرية ، ثم الى بور سعيد لخداع أية تجمعات مؤيدة للملك ، على أن تغادر السيارة التى تقل فاروق من البوابة الخلفية للقصر وتتخذ عدة طرق ، قبل أن تنطلق الى الطريق المؤدى الى السويس ، وتقوم كتيبة يتم انتقاء ضباطها وجنودها بدقة ، بمحاصرة القصر ، اذا ما أصبح على السفير أن يقدم انذارا على أن تتحرك الدبابات الى الميدان المواجه للبوابة الرئيسية لمساندة القوات فى حالة حدوث اضطرابات ، على أن تصحب فصيلة من الضباط السفير لمواجهة الحرس الملكى اذا ما أبدوا أية مقاومة .

ولم يترك أى شئ للصدف ، وتم وضع مسودة وثيقة التنازل عن العرش ، ومن المصادفات الغريبة ، أن سير والتر مونكتون الذى كان قد صاغ وثيقة التنازل عن العرش ، للملك ادوارد الثامن بسبب اصراره على الزواج من حبيبته دوقة وندسور ، هذا الرجل الذى كان قد وضع وثيقة تنازل ادوارد عن العرش ، كان قد تم الحاقه بالسفارة البريطانية فى القاهرة منذ فترة .

ومن الغريب حقا ، أن مونكتون أمضى وقتا طويلا للعثور على قطعة ورق مناسبة يطلب عليها من ملك التنازل عن عرشه اذ أن مثل هذه الورقة كان من الصعوبة وجودها فى القاهرة أثناء الحرب ، ومن كان ينتظر أن يوقع ملك مصر ، وثيقة تنازله على ورقة فولسكاب من أوراق السفارة البريطانية ؟ ونتج عن المجهودات الشاقة التى بذلتها السفارة العثور على ورقة قدرة وتمت كتابة وثيقة التنازل فوق هذه الورقة ، وقرر فاروق أن يخادع ، وقال أنه اذا كان عليه

قبول النحاس باشا فربما يكون في مقلوبه اقناعه بتشكيل حكومة ائتلافية مع وزراء آخرين ، يميل فاروق اليهم .

وفى اليوم التالى اشتعلت جامعة فؤاد ، والأزهر بالمظاهرات والاضطرابات العنيفة على الرغم من أن فاروق كان قد بعث شخصيا ، برسائل الى رئيس جامعة القاهرة ، وشيخ الأزهر ، يطلب منهما أن يحاولا ابقاء طلبتهم هادئين ، وسارت جماهير الطلبة فى الشوارع تصيح بهتافات معادية لبريطانيا .

ويقول هيوم ماكليف : أن أحمد حسنين وصل الى السفارة البريطانية فى الساعة السادسة والربع - بعد ربع ساعة من انتهاء الوقت المحدد لانذار الملك - وكان القلق يبدو على حسنين باشا ، وقرأ أحمد حسنين على السفير بيانا من القصر يؤكد رفض الزعماء للانذار البريطانى ، الذى هو بمثابة انتهاك شنيع لمعاهدة ١٩٣٦ ، ولاستقلال البلاد ، .

وحذر لامبسون أحمد حسنين - وبفظظة - من خطورة الموقف وطلب منه أن يبلغ الملك أن لامبسون سوف يتوجه للقائه فى القصر ، الساعة التاسعة مساء ، وأغفل القول بأنه سوف يذهب الى القصر مصحوبا بقوات من الجيش البريطانى .

ويتساءل هيوم ماكليف : آكانت لدى الملك فاروق ، أية فكرة عن أن البريطانيين قد يحاولون اسقاطه بالقوة ؟

ثم يقول ماكليف : لقد تردد يومها أن فاروق قد سأل قادة جيشه فى ذلك الوقت : كم من الوقت يمكن للقاهرة الصمود ضد البريطانيين ؟ فأجابوا : مدة ساعتين يا سيدى ، فعاد يسألهم : كم من الوقت تستغرق محاولتهم للقبض علينا جميعا ؟ فكان الجواب : ساعتين ونصف الساعة يا سيدى ؟

وكانت نكتة لاذعة لم تفت فاروق ، الذى كان يقامر على أساس أن لامبسون ، وليتلتون والجيش سوف يتمادون فى موقفهم ، ثم يسعون الى حل وسط ، وعندئذ سوف يبدو فاروق وكأنه قد حقق ، انتصارا عليهم .

ولم يبد على البريطانيين أى تصرف يكشف عما يدبرونه وتم تبليغ موظفى السفارة أن يتناولوا طعامهم بصورة عادية ، فى الخارج لكن عليهم أن ينصتوا الى صفارات الانذار ، التى قد تمنعهم من العودة ، وتم الاتفاق على كلمة « بلغم » ككلمة سر .

ويقول هيوم ماكليف : أن السفير البريطانى والجنرال ستون والقائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، غادرا مبنى السفارة البريطانية قبل الساعة التاسعة مساء ، وبصحبتهم عشرون جنديا تم اختيارهم بدقة و . . و . .

كما يقول ماكليف أيضا : أنه بعد دخول لامبسون ، وستون ومن معهما انطلق بعض رجال البلاط ، الى حجرة الملك حيث أخبروه بأنهم أصبحوا محاصرين من كل جانب .

ويروى ماكليف عن لقاء لامبسون وستون بالملك فاروق قصة لم يشر إليها لامبسون في مذكراته أو في برقياته ، ورسائله التي وجهها الى وزارة الخارجية البريطانية يقول : أن لامبسون بعد أن ذكر للملك أنه نقض المعاهدة المصرية ، وأنه عرض أمن مصر ، وسلامتها للخطر ، قد أصبح غير كفء للحكم وسحب لامبسون وثيقة التنازل عن العرش من جيبه وألقى بها أمام الملك مشيرا الى أنه من الأفضل له أن يوقعها اذا كان لا يرغب في مزيد من الاضطرابات ، فالتفت فاروق الورقة التي تتضمن صيغة التنازل ثم قال متسائلا : انها لا تعدو أن تكون سوى قطعة ورق قذرة ، أليس كذلك ؟ ، وراقب الرجلان عيني الملك وهما يتحركان بينما كان يقرأ النص ببطء ، كما لو كان يتساءل عما سوف يفعله بشأنها .

ومد فاروق يده ليتناول قلما من درج مكتبه وانحنى فوق الورقة ، ليوقعها معلنا تخليه عن عرشه : عدة لحظات أخرى ولن تصبح ملكا ولكن عندما تحركت يده للتوقيع ، أبدى حسنين حركة ما ، اذ تقدم من الملك بسرنة ، وصاح بعدة كلمات باللغة العربية ، لم يفهمها السفير والجنرال ، فنهض فاروق من انحنائه وقال وقد سالت الدموع من عينيه : الا تعطيني فرصة أخرى ياسير مايلز ؟

وينهى هيوم ماكليف روايته عن مأساة ٤ فبراير بقوله : جاء الآن دور لامبسون كي يتردد اذ كان قد أدخل في حسابه أن الملك سوف يوقع الوثيقة ، وأنه سوف يتخلص من الصبى الذى كان يكن له كراهية شديدة ، لكنه كان قد وعد ليتلتون بأن فاروق لابد من أن يعطى فرصة أخيرة اذا ما طلبها . ومع ذلك فقد أصر لامبسون على أنه يتعين على الملك أن يبعث لاستدعاء النحاس ، وقال فاروق : لسوف أبعث لاستدعائه فى حضورك ، ياسير مايلز وأطلب منه تشكيل الوزارة .

وهنا تحدث جنرال ستون للمرة الأولى فقال : طبقا لاختياره الخاص ؟ فقاطا الملك فاروق رأسه .

وهكذا - هيوم ماكليف - زالت حالة التوتر التي سادت الحجرة ، وقدم الملك سبائير للحاضرين ، وجلس الرجال الأربعة يتحادثون فى غير كلفة عن أمور كثيرة باستثناء السياسة والحرب ، وخلت الصحف الصادرة فى اليوم التالى من مانشات تتعلق بما حدث طبقا لما قررته الرقابة لذلك ، وكان ما حدث فى ذلك اليوم العصيب فى القاهرة واحدا من أكبر الانقلابات هدوءا

فى التاريخ ، أما خطاب الانذار الذى وجهه السفير البريطانى الى الملك فهذا نصه :

« يا صاحب الجلالة ، لقد بات من الواضح ، يا صاحب الجلالة ، منذ فترة بعيدة ، أنك واقع تحت تأثير مستشارين ليسوا فقط غير مخلصين للتحالف مع بريطانيا العظمى ، بل أنهم يعملون فعلا ضد هذا التحالف ، وهكذا يساعدون العدو ، كما أن موقفك العام ، واتصالاتك يا صاحب الجلالة ، تعتبر خرقا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ، التى تنص على أن الأطراف الموقعة على المعاهدة يجب الا تتبع سياسة خارجية لا تتفق مع التحالف ، وبالإضافة الى ذلك يا صاحب الجلالة فقد أثرتم عمدا ، ودون أى داع أزمة سياسية حول قرار أتخذته الحكومة المصرية السابقة ، استجابة لطلب تقدمنا به ، كحلفاء لمصر ، وهو طلب يتفق مع المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ ، وأخيرا يا صاحب الجلالة ، فانكم بعد أن فشلتم فى تشكيل حكومة ائتلافية رفضتم أن تعهدوا بتشكيل الوزارة الى زعيم الحزب السياسى ، الذى له تأييد شعبى فى البلاد ، وهو الوحيد الذى يتيح له موقعه أن يضمن لنا استمرار تنفيذ المعاهدة بروح الصداقة التى تم توقيعها ، وهذه التصرفات الطائشة التى اتسمت بعدم الشعور بالمسئولية من جانبكم يا صاحب الجلالة ، تهدد بالخطر أمن مصر ، وكذلك قوات الحلفاء ، وهكذا أصبح من الواضح أن جلالتكم لستم أهلا بعد ذلك للبقاء على العرش » .

وكانت وثيقة التنازل قد أعدت على النحو التالى :

« نحن الملك فاروق ، ملك مصر ، لما كنا نضع نصب أعيننا دواما مصالح بلدنا ، فاننا نتخلى وتتنازل عن عرش المملكة المصرية بالنسبة لنا ، ولورثتنا ، ونتخلى أيضا عن جميع الحقوق الملكية ، وجميع الامتيازات ، والسلطات التى تخولها لنا هذه الحقوق ، وعلى هذا فاننا نخلى رعايانا أيضا من الالتزام بالولاء نحو شخصنا » .

« صدر فى قصر عابدين فى الرابع من فبراير ١٩٤٢ » .

والجدير بالذكر ، أن النقراشى باشا عندما تقدم بشكوى الى مجلس الامن فى ١١ يوليو ١٩٤٧ ضد الحكومة البريطانية ، وعندما قام هو بعرض شكوى مصر ، أمام مجلس الأمن فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ وطالب مجلس الأمن بأن يقرر اجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادى النيل ، عن السودان ، وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية ، وأن يكون هذا الجلاء كاملا ، غير مشروط بشرط .

أقول أشار محمود فهمى النقراشى باشا ، الى التدخل البريطانى فى أعوام ، ٤٠ ، ٤٢ ، ١٩٤٥ من أجل إسقاط بعض الوزارات المصرية وان التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية انما كان نتيجة لوجود القوات البريطانية فى مصر .

وقد تولى الرد على اتهام النقراسى باشا ، لبريطانيا بتدخلها فى شئون مصر الداخلية السيد الكسندر كادوجان فقال عن أزمة ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ انهما من ازمات الحرب : كانت قوات المحور تتقدم صوب مصر ، كما هو معروف وفى خلال هاتين الفترتين كانت بعض الشخصيات المصرية التى تحتل مراكز عالية جدا تبدى نعاطفها نحو المحور عاملة على عرقلة جهود الحلفاء الحربية باستناعتى اذا ما أبدى رئيس الوزارة المصرية . رغبته فى أن أتحدث عن هاتين الحادثتين بالتفصيل والاسهاب مدعما البراهين بالوثائق ، التى جاءتنا عقب انتهاء الحرب ، والتى أثبتت صحتها الأنباء التى وصلتنا ولن تدع هذه الأدلة مجالا للشك لدى أعضاء المجلس فيما أرغمنا الى التقدم لملك مصر وطلب تغيير الحكومة الأمر الذى حققه الملك ، وبما انى لا أود احراج النقراسى باشا ، وحكومته على أى حال أكبر مما تستدعيه الضرورة فانى أترك له حرية استئناف المناقشة معه فى هذا الموضوع فاليه يرجع الأمر فيما اذا كان يود ان أعرض الدليل الذى تحت يدى أمام المجلس أم لا يود ذلك وأنا أعترف بمحض اختيارى ان طلبات ١٩٤٢ قد عززت فى اللحظة الأخيرة بمظاهرة عسكرية بيده انى أرغب فى أن أؤكد أن هذا الحادث هو الحادث الأول والوحيد منذ ١٩٣٦ ، الذى قال عنه النقراسى باشا انه كان عرضا للحرب البريطانية فى شوارع القاهرة .

وكان النقراسى باشا - طيب الله ثراه - وقد قال فى مجلس الأمن جلسة ٢٨ أغسطس ١٩٤٧ عن معاهدة ١٩٣٦ ، التى تمسكت بريطانيا بالمادة الخامسة منها لعزل فاروق : لقد فقدت معاهدة ١٩٣٦ فى فترة الاحدى عشرة سنة الأخيرة قوتها وحيويتها لقد أخرستها الحوادث ، ولم يعد صداها الا كصدى الأشباح وظلت حتى اليوم ، على انها أثر من آثار أيام القرصنة التى يجهد العالم فى نسيانها ، ولم يبق فيها اليوم الا ما يهدد السلام .

أما الصحفي البريطانى جورج بلانكين ، المحرر السياسى لجريدة الديلى ميل البريطانية فقد عنى كما يقول د . محمد أنيس عناية خاصة بالتحقيق فى حادث ٤ فبراير وأتبع منهجا مقبولا ، فى هذا التحقيق استمع ، الى وجهة نظر السفارة البريطانية ، ثم الى وجهة نظر القصر ثم وضع أخيرا ما استطاع ، ان يصل اليه من حقائق ، من خلال مقابلات متعددة مع عدد من الشخصيات المصرية والأجنبية .

وينقل بلانكين عن سير والتر اسكندر سمارت السكرتير الشرقى البريطانى لدار السفارة البريطانية قوله انه لا يستطيع تبرير اختراق الدبابات البريطانية لقصر عابدين فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ وعن خلفيات هذا اليوم يقول بلانكين : كان الملك يتلقى نصائح على ماهر وكان من المستحيل وجود حكومة تترك الاشتغال بالسياسة فى ظروف أزمة دولية كبرى ، وقد وجد حسين سرى باشا صعوبة كبرى فى اغلاق المفوضية الفرنسية التابعة لفيشى التى كانت تعمل علانية فى القاهرة ضد جهود الحلفاء وغضب فاروق ، غضبا عنيفا ، الى حد اضطر معه سرى باشا الى تقديم استقالته للمرة الثانية كان رومبل يتقدم

بسرعة نحو مصر وسقطت بنغازي ، وكانت غالبية المصريين تعتقد ان الانجليز سيهزمون وخرجت المظاهرات تطوف بأسوار قصر عابدين هاتفة بحياة روميل ، وتذكرنا في هذه الأونة ان الجنرال ويفل حين كان يتقدم بسرعة في آخر مرة عام ١٩٤١ عثرنا في مركز القيادة العسكرية الإيطالية ، على نسخ من أوراقنا وكانت هذه الأوراق تطابق الرسائل التي أرسلناها الى وزير الحربية صالح حرب في وزارة على ماهر وبالإضافة الى ذلك فان مسألة طرد الإيطاليين المقيمين في مصر لم يكن أمرا سهلا ، اذ لم يتم ذلك الا بعد ١٤ يوما من اعلان إيطاليا الحرب في عام ١٩٤٠ ويقول سمارة : ان الملك رفض كل العروض البريطانية ، وكان هناك نزاع خطير ، فالحكومة القائمة - حكومة حسين سرى - لا تملك سلطة حقيقية أو دستورية ، واستمر ذلك الموقف الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ وكنا نعلم ان على ماهر يقف وراء هذا المشهد ، وانه سيتولى الحكم وكان لدى سفيرنا سلطة فعلية من لندن للتحرك وينقل بلانكين ، عن حسن حسنى « بك » ان الانجليز كانوا يريدون وزارة وفدية بحتة وان يختار النحاس باشا وحده أعضاء الوزارة ، كما ينقل أيضا عنه ان النظرية المصرية التي أشاعها السفير البريطاني عن ان الملك يرغب في تأليف وزارة يرأسها على ماهر لا أصل لها لأننى - حسن حسنى - سألت الملك عن ذلك فى حينه فقال : ليس هذا وقت على ماهر ، وليست لدى فكرة عن ذلك اطلاقا .

ويقول حسن حسنى لبلانكين : ان اسماعيل تيمور باشا حينما وصل لامبسون الى القصر نزل ليقوده الى الطريق ، لكن السفير البريطانى ، اذاحه جانبا قائلا : أنا أعرف طريقى ، كما يقول أيضا حسن حسنى ، ان مقابلة لامبسون وستون للملك لم تزد على اثنتى عشر دقيقة وأن الضباط البريطانيين لم يقتحموا حجرة مكتب الملك بل ظلوا خارجها .

ويؤكد د. محمد أنيس على ان ما وصل اليه بلانكين يتلخص فى ان عدة مؤتمرات قد تمت فى السفارة البريطانية قبل الحادث لاتخاذ قرار فى حالة رفض الملك واستقر الأمر على ان يطلب منه التنازل عن العرش وان يتولى الأمير محمد على العرش . وقد تلقى الجنرال ستون أمرا بأنه يستعد لبعض الاجراءات العسكرية التى أعدت ووضعت تحت قيادة البريجادير جون كريسstal قائد منطقة القاهرة كما صدرت تعليمات الى القواد العسكريين ، المحليين من أوليفر ليتلتون وزير الدولة وأحييط علما للاستعداد عند اللزوم كل من سير جون أوكلنك قائد القوات البرية والأميرال جون لتنجهام ولورد تيدر قائد القوات الجوية .

ويؤكد بلانكين ان بعض الدبابات البريطانية اقتحمت أسوار القصر ، وقد اختارت السلطات البريطانية رجالا مدرين من فرقة O.C.T.U. « وأعطيت لهم الأوامر ، بالدخول من فوق أسوار عابدين واقتحام الأبواب ، وان يتولوا حراسة الباب الرئيسى للقصر .

ويقول بلانكين : جلس الجميع على المائدة السفير وستون في مواجهة الملك وحسين وقرأ لامبسون صياغة معدة ، طول الوقت ، و . و .

وكان من الواضح أن الملك فاروق قد أصابه بعض الفزع لكنه نصرف انصافا له بكبرياء ، غير عادية وفكر للمحطات ثم ناقش المسألة مع حسين الذى همس فى أذن الملك ، وكان يبدو أن حسين قد قال له : يحسن بك أن تقبل بعدها أعلن الملك : لقد قبلت .

ويقول بلانكين أن لامبسون كرر ببطء ، فى جدية : على الملك أن يعتزم اعلان أن النحاس باشا سوف يشكل الوزارة فيوافق الملك على ذلك فلما حدث هذا خفت حدة التوتر ، وبدأ الحديث يأخذ طابع المودة فقدم الملك للسفير ، وللجنرال ستون السجائر ، وأخذ يتناول معهما الحديث حول موضوعات عامة .

ويروى الدكتور محمد أنيس فى دراسة له عن ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى أن هناك شاهدا للحادث من المهم أن نستعرض قوله ، وهو الماجور سانسوم ، المسئول عن أمن القوات البريطانية فى مصر ، إبان الحرب العالمية الثانية وقد قال هذا الشاهد رأيه فى كتابه Ispidsples على النحو التالى : كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت تعليماتها الى سير مايلز لامبسون سفيرا فى القاهرة ، بأن يوجه انذارا الى الملك وكنت مرتبطا بهذه العملية عن طريقين : الأول كان استخباريا ، فوفق معلوماتى عن الوضع داخل الجيش المصرى ما هى الخطوات التى يجب اتخاذها ليقطع عن الجيش المصرى ، التدخل المسلح فى العملية المزمع القيام بها . . فانت ترى اننا ننوى الذهاب الى القصر بالدبابات فقلت على الفور : علينا اذن أن نرصد كل طريق وكل شارع يقود الى قلب القاهرة .

ان الضباط الصغار لا يحبون الملك ، لكنهم يكرهوننا أكثر وسيكون رد الفعل عندهم عنيفا ، مثل هذه الاهانة .

وبالفعل - سانسوم - أغلقت الطرق الموصلة بين الماطة والقاهرة وقبل ساعة الصفر مباشرة قامت فصيلة من قواتنا بالهجوم على ثكنات الحرس فى ميدان عابدين ، وقبضت على الموجودين ، وكذلك قبض على الحراس الذين كانوا يقفون عند أبواب القصر ، وحل محلهم جنود بريطانيون ثم دخل سير مايلز لامبسون فى عربة الرولرزويس وكان معه مجموعة من العربات المصفحة والدبابات ولم يطلق رصاصة واحدة .

ويقول الماجور سانسوم ، لم تكن القاهرة تعلم بأن شيئا قد حدث وكان الناس مطمئنين فى يوم ذلك ، وكان عدد من المارة يحملق فى الجنود البريطانيين الذين احتلوا مكان حرس القصر لكن المارة لم تدرك أن شيئا غريبا سيحدث فى وجود هؤلاء الجنود البريطانيين حتى الدبابات والعربات المصفحة ، التى

دخلت فناء القصر ، كان المارة ينظرون اليها دون استغراب فى أول الأمر ، غير ان البعض بدا يدرك ان ثمة شيئا ، غير طبيعى يحدث وأخذت الناس تتجمع ، حتى اضطر المشاء ، البريطانىون الى اقامة كوردون من أنفسهم لابعاد الناس عن الاقتراب عن القصر .

فى ذلك الوقت كان السفير يقدم انذاره لفاروق ، بينما كنت أقوم بمهمتى الثانية ، وهى التأكد من ان السفير لن يصيبه ضرر وكانت مهمته تدعو الى التوتر العصبى ، وكنت أعتقد ان الخطر الرئيسى قد يصدر من ضابط ثائر من ضباط الحرس الملكى قد يدفعه غضبه الى اطلاق رصاصة على السفير لذلك قبضنا على جميع الضباط المصريين داخل القصر ، ابان عقد المؤتمر بين السفير وفاروق ، .

وعن موقف الجيش المصرى فى ٤ فبراير ، واحتمال حدوث رد فعل لمأساة ٤ فبراير يقول سير جاميو ويلسون فى كتابه : « ثمانى سنوات وراء البحار » : « كنت فى سورية عندما وصلت أنباء أحداث القاهرة تصف كيف أجبر الملك فاروق فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عن طريق سفيرنا على تعيين حكومة تحت التهديد بازاحته عن العرش مع قيام القوات البريطانية بمحاصرة قصره : لقد أذهلتنى تلك الأنباء وأزعجتنى لأننى أحسست بأن مجهوداتى لتقريب وجهات النظر والحصول على تعاون المصريين فى الأيام الأولى للحرب قد راحت هباء ومن المحتمل أن يكون رد فعل الجيش المصرى لمثل هذا المسلك له أضراره البالغة على جهدنا العسكرى ، . »

ولأ يزال الحديث متصلا ، ومتوصلا ..

أحمد حسنين يتحدث من وجهة نظره

عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

● عذرا ، ألفت عذر اذا كنا في دراستنا عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ قد اطلنا في الحديث عن وجهات نظر البريطانيين في تلك المأساة ، وعذرنا أنه كان لا بد من أن نطيل في هذا الموضوع ، لأن الانجليز هم الطرف الأول ، والطرف الأخرى في تلك المأساة ، ولا بد من أن نعطي هذا الطرف حقه في ابداء وجهات نظره مهما اختلفنا وأياها حتى يتيسر لنا - في النهاية - الحكم على موقعه بعدالة وانصاف .

وقد كان آخر ما وقفنا عنده من وجهات نظر البريطانيين ، وجهة نظر الماجور سانسوم المسئول عن أمن القوات البريطانية في مصر في كتابه I spied spies وكانت وجهة النظر التي استرعت انتباهنا في كتاب الماجور سانسوم خشية البريطانيين ، وهم يضعون خطط الهجوم على قصر عابدين من أن يكون للجيش المصري موقف يؤدي الى التصادم مع البريطانيين ولأن هذه النقطة مهمة للغاية سوف نعود اليها مرة أخرى عندما نتحدث عن نتائج ٤ فبراير ١٩٤٢ وآثارها على الشعب والجيش ، والأحزاب المصرية و . و .

ونستأذن القراء ، والقارئات في ان نشير الى بعض الوثائق الأمريكية التي اهتم بنشرها الزميل الاستاذ محسن محمد ، ومن بين تلك الوثائق ما كتبه الكسندر كيرك الوزير المفوض للولايات المتحدة في القاهرة في الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٤ ، وكبرك يروى - نفلا عن السفير البريطاني في مصر : سير مايلز لامبسون ما حدث بين فاروق ولامبسون - فيقول : في ٣ فبراير ١٩٤٢ ، بلغنى السفير البريطاني انه في المقابلة التي تمت صباح اليوم بين الملك والسفير البريطاني انه - أى السفير - قال للملك فاروق ، اننا لا نريد التدخل في سياسة مصر الداخلية ، الا أن هناك شرطين يجب توافرها في الحكومة الجديدة التي ستشكل وهما :

١ - ان تكون هذه الحكومة مهيأة لتنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بالكامل .
٢ - ان تكون الحكومة من القوة بحيث يمكنها السيطرة تماما على الوضع الداخلي وبناء عليه فان السفير مقتنع بأن مثل هذه الحكومة لا يمكن تشكيلها الا بالتشاور مع النحاس باشا زعيم الوفد ورغم ما أبداه الملك من قبول فلقد حاول التهرب من اصرار السفير ، على ان يقابل النحاس باشا وفى حديث هادئ بين السفير وأحمد حسنين باشا كشف النقاب عن ان القصر خطط للمتظاهر بتأييد فكرة اشتراك الوفد فى الحكومة وللحفاظ على هذا الاتجاه كخطوة أولى ، كان يبدو من المرغوب فيه تشكيل حكومة مؤقتة بهدف اعطاء مهلة زمنية للتوصل الى اتفاق مع الوفد يمكن المحافظة على تمثيل مناسب للمعارضة فى البرلمان والتطورات التالية فى هذا الوضع تبدو ، وكأنها تعتمد بدرجة كبيرة على قبول النحاس باشا عند عودته « غدا » الى القاهرة من الوجه القبلى .

ويبرق كيرك الى حكومته فى الساعة الحادية عشرة من صباح ٤ فبراير بخصوص اجتماع الملك بالزعماء ، واستقبال الملك للنحاس باشا أولا وعرضه عليه تأليف وزارة ائتلافية وقبول النحاس باشا لفكرة الوزارة الوفدية ، لا الوزارة الائتلافية .

وعلمت أيضا - كيرك - أن السفير البريطانى قابل رئيس الديوان الليلة الماضية « مساء ٣ فبراير ١٩٤٢ » وطالبه - دون اتخاذ موقف معين من الحكومة البريطانية - باعطاء النحاس باشا الفرصة لتشكيل حكومة تتفق مع رغبته ، رغبة النحاس باشا .

وفى الساعة السابعة من مساء ٤ فبراير يبرق كيرك الى حكومته : عدت لفورى من القصر حيث استدعاني الملك ، ليخبرني بصفتي ممثلا لدولة صديقة أنه تلقى انذارا فى الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم بأنه يتحمل العواقب فى حالة رفضه تكليف النحاس باشا بتشكيل الحكومة وينتهى الانذار فى الساعة السادسة مساء ، وأضاف الملك انه لا يشك فى نتيجة العواقب اذا رفض الانذار وصرح الملك أنه تشاور مع مستشاريه الرسميين والخاصين بمجرد تبليغه هذا الانذار من السفير البريطانى ، وكذلك مع زعماء الأحزاب الذين أعلنوا رفضهم كتابة لهذا الاجراء من قبل السفارة البريطانية بل ان النحاس باشا أعلن كتابة أنه يرفض تشكيل وزارة تحت هذا الشرط وقد أرسلت المذكرات الى السفير البريطانى ، بواسطة رئيس الديوان الملكى الذى عاد بينما كنت مع جلالته ، وأعلن أن السفير البريطانى طلب اجراء مقابلة شخصية مع الملك فى التاسعة مساء ، وتمت الموافقة على ذلك ولم أتمكن من الدخول فى أى مناقشة مع الملك نظرا للظروف الطارئة ، والضغطات التى يتعرض لها القصر ، ورغم ذلك فقد انتهزت الفرصة لأعرب لجلالته انه فى هذه اللحظة لا توجد سوى مشكلة واحدة كبيرة وهى هزيمة هتلر وان الولايات

المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، دائما تؤمن بأن تلزم مصر بذل كل جهد لتحقيق هذا الهدف وباستثناء جميع الاعتبارات ورغم اني لم أتمكن من الدخول في أية موضوعات تتصل بالسياسة الداخلية لبلده فقد أعربت عن أمل في أن يسترشد في سياسته بما يسهم بأقصى جهده للاقتصار في المعركة وعلمت أن القوات البريطانية تم تحريكها ، من جديد تقاديا للاحتتمالات .

وبعد أربع ساعات من برقية كيرك الى حكومته بعث ببرقية أخرى جاء فيها : عقب محاصرة القصر ، بواسطة القوات البريطانية قام السفير البريطاني وبصحبه القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، ومعهما حرس قوى بزيارة القصر في الساعة التاسعة مساء اليوم ، وبعد ان سلما بيانا معدا ، قدما خطاب تنازل عن العرش ليقع عليه الملك وعلى الفور ناشدهما الملك تهدئة الموقف ، ودعا النحاس على الفور لتشكيل الحكومة الجديدة ، ويجتمع النحاس الآن مع السفير البريطاني و . و .

وفي اليوم التالي « ٥ فبراير ١٩٤٢ » يهرق كيرك الى حكومته بما سمعه من شائعات كاحتجاج أحمد ماهر لدى السفير البريطاني ، على تسخّل بريطانيا في شئون مصر ، وفرضها شخصا واحدا هو النحاس ليؤلف الوزارة ، وكذلك احتجاج ممائل لرئيس مجلس الشيوخ ويبدى دالاس موري ، رئيس قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ، تعاطفا مع فاروق ، كما يبدى معارضة لخطوات لامبسون « ويجب ملاحظة أن سير مايلز لامبسون السفير البريطاني في مصر ، يعامل فاروق دون كياسة ويبدو السفير في عيني الملك كأنه أستاذ في تصيد الأخطاء ، ويؤكد دالاس موري ، ان ما اتخذته بريطانيا من اجراءات تشير الى أن استقلال مصر لم يعد مجرد خيال بل ذهب ادراج الرياح وهذه الاجراءات تضع النحاس باشا في موقف صعب وقد يفقد بسببها أتباعه السياسيين وقدم دالاس موري مشروع برقية لارسالها الى الكسندر كيرك ليتصل بموره بمستر ليتلتون الوزير البريطاني المقيم في مصر حتى لا يتم تحويل هام مستمر للقوات البريطانية في مصر عن مهمتها الرئيسية في المنطقة المصرية ولكن البرقية لا ترسل لأن سافير ويلز وكيل وزارة الخارجية البريطانية يرفض ارسالها ، وان كانت قد وجدت صورتها كما كتبها دالاس موري في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية .

وقبل أن انتقل الى نقل روايات أخرى (مصرية) عن مأساة ٤ فبراير ننقل عن الوثائق البريطانية ، تسجيلاً بأمل النحاس باشا بعث به سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية في ٣ فبراير ١٩٤٢ بصيغة عاجلة وهذا هو نص التسجيل : فيما يلي التسجيل الذي أملاه النحاس باشا بنفسه عن الحوار الذي دار بينه وبين الملك فاروق ، بعد ظهر الثالث من فبراير الساعة الثالثة مساء :

الملك : انك تدرك مدى خطورة الوضع .

النحاس : نعم : وكان لدى الوقت الكافى لأكون رأيا بشأنه .

الملك : ان لى رأيا كذلك فى صدد القضية وأود أن أعرف رأيك ، ورأى سائر الزعماء فيما يتعلق بتشكيل وزارة ائتلافية تحت رياستك وان تعملوا جميعا معا بلباقة ونجاح كما كان الحال فى عهد والدى ، مؤقنا بالطبع خلال فترة الحرب .

النحاس - هذا الحل لن يكون متفقا مع الصالح العام ، ان الوضع فى البلاد خطير جدا فى الواقع ، ان الناس يلقون بمسئولية الموقف الراهن على الوزارات المتوالية لنظام الحكم الحالى ان الوضع خطير للغاية لا سياسيا فقط ، بل من كل جانب ان الناس عرايا ، أنهم يشعرون بأنهم لا يحكمون حكما حسنا ، ويلومون النظام على ذلك ، لذلك يجب الا أربط نفسى بهؤلاء الأشخاص فى حكومتى لسببين : ١ - أنهم يضعون اللوم بالنسبة للموقف الحالى على نظام الحكم ، وكل ما يسوؤهم يلصقونه بهذا النظام ، وإذا قبلت ارتباطى بهم فأننى سأفقد ثقة الشعب ولن أستطيع أن أحكم على نحو يحقق اية مكاسب ٢ - السياسات التى من المحقق أن تتبع ذلك داخل وزارة تشكل على هذه الأسس ولهذين السببين فان وضعى لن يكون متماسكا ولن يؤدى الى احراز مكاسب اننى أشكر جلالتم على عرض هذه الرئاسة على وأود أن أعرب لكم عن عظيم تقديرى لثقتكم لكن لا بد أن يكون هناك تجانس ، من أجل أن أعمل بنجاح ، وهذا لا يعنى اننى سأستبعد هؤلاء الذين استبعدوننى ، أنهم سيكونون موضع مشاورة فى القضايا الكبرى حيث يكون لزاما مثلا بالنسبة لأمر المعاهدة ومسائل التموين وهنا أصر الملك من جديد على تشكيل وزارة ائتلافية وتنحى النحاس مرة أخرى للأسباب السابقة وأضاف أن الوضع عسير جدا ، وأن أى شخص آخر محله سوف يتنحى عن مسئولية الحكم فى هذه الظروف كذلك أضاف النحاس انه مستعد لتولى المسئولية ، والمسئولية كلها رغم ما يعنيه ذلك من تضحية بالنسبة له . وقال النحاس انه نظرا الى أن البلاد قد استدرجت الى الهاوية فلا بد أن أكون فى وضع يكفل لى العمل بنجاح ولست أخشى مسئولية الحكم بشرط أن تكون فى صالح بلادى ؟

ولم يشر السفير البريطانى - بطبيعة الحال - الى المصدر الذى أمل عليه النحاس باشا فى ٣ - فبراير ١٩٤٢ ما دار بينه وبين الملك بالتفصيل ، ويغلب على ظنى أن النحاس باشا أمل ما أملاه على أمين عثمان وهو الذى نقله بحذافيره - كما هى عادته وكما تتطلب وظيفته - الى السفير البريطانى وقد كان أمين عثمان دائم الاتصال بالنحاس باشا فى كل وقت لينقل اليه - وبالتفصيل - وجهات نظر السفير البريطانى وليستمع الى آرائه ومقترحاته .

وتتبقى بعد ذلك كله ، أقوال وأفعال قد لا نرقى الى مرتبة الوقائع الثابتة ولكنها يمكن أن تكون براهين أو مجرد قرائن للتدليل بها على هذا الرأي ، أو ذاك أو العكس .

يقول الأستاذ محمد التابعى ، وكان وقتئذ على مقربة وثيقة من الجهات التى نصنع القرار : ان أحمد الوكيل شقيق السيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس باشا ، قد زاره فى منزله فى ٣ فبراير ١٩٤٢ قائلا له : الراجل بتاعنا هو الى راح يشكل الوزارة والراجل يعنى النحاس ، ثم قال « أحمد الوكيل » أن أمين عثمان كلمه فى صباح اليوم « ٣ فبراير » وسأله عن أخته زينب هانم ، ولما عرف أنها لم تحضر مع النحاس باشا وأنها لا تزال فى الصعيد ، قال له ، كلمها وقل لها تيجى وان مصطفى باشا راح يؤلف الوزارة وان جميع طلباته سوف تجاب ، وبما فيها حل مجلس النواب واجراء انتخابات .

وانصرف أحمد الوكيل وأنا - التابعى - بين مصدق ومكذب . ويقول الأستاذ التابعى عن واقعة دخول السفير البريطانى ومن معه الى قصر عابدين : فوجئت السراى بقدوم السفير ومعه قواد الجيش ودخولهم بدون استئذان ، ووقف بعض الضباط موقف الحراسة على السلم ، وفى مداخل القصر الملاحية ، وأحاطت الدبابات بالميدان .

وسمعت - الأستاذ التابعى - نقلا ، عن عمر فتحى باشا أن السفير ناول الملك ورقة مكتوبا عليها تنازله عن العرش فتناولها الملك وقرأها ثم « ضحك » وقال ما معناه : لا ، لا ، ما يصحش أتنازل على ورقة زى دى لازم أكتب تنازلى على ورقة كويسة ، مزركشة ٠٠ ولا أعرف - التابعى - صدق هذه الرواية لأنى ، لم أسأل عمر فتحى عنها ، وعارض بعض أفراد الحرس الواقفين على الأبواب ولكن الضباط والجنود الانجليز لووا أذرعهم وانتزعوا مسدساتهم وأراد الحرس الملكى ، أن يخرج من ثكناته ليقاوم وسمع الملك بالخبر ، فأرسل لهم من يأمرهم باسمه ، ألا يفعلوا .

وقال لى مكرم باشا مرة فى صدد هذه المسألة ان الملك كان حليبا فى هذا الموقف .

وقال لى حسنين باشا ، انه سأل السفير بعدها فى مقابلة ما ماذا كان يحدث لو كان الملك يسمح للحرس بالمقاومة ؟ فأجاب السفير كنا قضينا على الحرس بسهولة ٠٠ فقال حسنين . صحيح ، ولكن كانت وقعت ليلتها مجزرة فى القاهرة والله وحده يعلم ماذا كانت العاقبة ، .

ويمضى الأستاذ محمد التابعى فى الحديث عما حدث فى تلك الليلة فيقول : دخل الانجليز القصر وأرسل الملك يستدعى الزعماء وطلب من النحاس

باشا أن يشكل الوزارة وقال النحاس باشا - في أول الأمر - أنه يعتذر عن عدم تشكيل الوزارة في هذا الوضع الذي تردت إليه الأمور ثم فهم الملك والزعماء من كلام النحاس باشا انه اذا شكل الوزارة فانها ستكون وفدية بمعنى الكلمة .

وهنا انقسم الزعماء في الرأي فبعضهم أشار عليه بالرفض بتاتا . وقال اسماعيل صدقي : يا باشا هي دي الوزارة صحيح ، الى على أسنة الرماح ، أو الحراب فقال النحاس انه لم ير لا رماحا ولا حرايا ، وقال اسماعيل صدقي ، رفعتك حضرت متأخرا فلم تراها ولكننا رأيناها تملأ ميدان عابدين .

وعارض أحمد ماهر بشدة وعنف في قبول النحاس للوزارة في هذه الظروف واتهمه في وطنيته ، وخطب أمام باب عابدين في هذا المعنى أمام الصحفيين وأشار شريف صبري باشا على النحاس أن يؤلف وزارة قومية أو يؤيد وزارة محايدة تجرى الانتخابات ثم تسلم الحكم له وإن هذا هو ما كان يطلبه النحاس فلماذا يعدل عنه الآن ؟

وتكلم آخرون في هذا المعنى ، لكن النحاس باشا تمسك برأيه وهو أن تكون الوزارة وفدية وسلم له الملك بما أراد وقال لي حسنين باشا فيما بعد أن الملك قال للنحاس وهو ينصرف ما معناه . . أنا راح أساعدك ، ولك أن تعتمد على مساعدتي ، ثم سمعت انه قال له أيضا : اذهب الآن للسفير لأنه ينتظرك .

ويقول الأستاذ التابعي : لا أذكر الآن المعنى الذي فهمته من هذه العبارة يوم سمعتها . .

ويقول الأستاذ التابعي أيضا أنه قد تناول العشاء مع حسنين باشا في ٧ فبراير - أي بعد الحادث بثلاثة أيام وأنه قصص على كثيرا من التفاصيل التي سبق ذكرها وكان مما قاله لي - للتابعي - انه لما رأى الملك اصرار النحاس باشا رفض كل الاقتراحات بجعل وزارة قوية أو بتأييد وزارة محايدة تجرى الانتخابات قال الملك : يظهر ان النحاس واثق من الانجليز .

Nahas Pasha is acure of his ground.

ومعنى هذا أن الملك كان يعتقد أن النحاس واثق من تأييد السفير له ، أو انه متفق ، مع السفير على ما حدث . . ولكن خرجت من جلستي مع حسنين باشا بهذا الأمر ، وأنه كان لا يزال حائرا ، لا يعرف كيف وقعت هذه الضربة ومن أين جاءت : هل من السفير ؟ أو من مستر ليتلتون وزير الدولة وهل النحاس برىء كما قال من الاشتراك فيها ، واعدادها وإذا كان هو برىء فهل مكرم وأمين عثمان كذلك ، أم ترى هما اللذان اتفقا مع الانجليز ، وخرجا على النحاس في الحكاية دي من غير علمه . .

وفى مقابلة تالية قال أحمد حسنين للتابعي :

انه اقتنع بأن النحاس برىء ، وانه أقنع الملك بذلك ، لكن هل قال حسنين ذلك لأنه يعرف انى متصل الآن بالنحاس ومكرم أم قالها حقيقة من قلبه .

وفى نفس الجلسة « ٧ فبراير » كاشفنى حسنين بجس نبض الوفد بخصوص شعورهم ونواياهم نحو الملك ، وهل عندهم استعداد للاتفاق مع الأحزاب على توزيع الكراسى فى الانتخابات .

وفى مساء نفس اليوم ٧ فبراير زرت مكرم باشا فى داره وتحدثنا طويلا وآسف انى لم أدون يومها تفاصيل الحديث ولكن كان كله دفاعا عن النحاس باشا ، وكيف انه برىء من أى اشتراك مع الانجليز فى هذه الحكاية ، وانهم جميعهم لم يكونوا يعرفون شيئا عن نوايا الانجليز ، وقال لى مكرم باشا . انه كان صاحب الفكرة فى تبادل الخطابات مع السفير وقبل تشكيل الوزارة كأنها شرط لقبول الوزارة ، وهى الخطابات التى يسجل فيها الوفد شبه احتجاج على تدخل الانجليز ويسجل فيها الانجليز موافقتهم ، على رأى الوفد ، فى انه ليس لهم التدخل فى شئون مصر وقال لى مكرم : ان الوزراء قبلوه ، وهنأوه على هذه الفكرة وكان اجتماعهم فى دار أحمد بك حسين وكيف انه اجتمع بمستر بيزلى وسمارت واتفقوا على صيغة الخطابين .

وهناك رواية أخرى منسوبة الى بعض الصحفيين الذين كانوا يرابطون فى قصر عابدين فى تلك الأيام العصبية ، وعلى رأسهم الأستاذ عبد الحليم الغمراوى مندوب الأهرام ، هذه الرواية تقول انه بعد أن انصرف الزعماء من مقابلة الملك فى المرة الأولى بعد ظهر ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بقى محمد محمود خليل بك فى القصر بعض الوقت ، وانه قال لبعض التشريفاتية انه راجع فى الساعة التاسعة مساء وذاع انه هو الذى سيؤلف الوزارة الجديدة .

وفيما يلى نص الخطابين اللذين أشار اليهما مكرم عبيد باشا وكان هو صاحب فكرتهما : الخطاب الأول من مصطفى النحاس الى صاحب السعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة .

يا صاحب السعادة :

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر عن جلالة الملك ، بما له من الحقوق الدستورية وليكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو انه لا المعاهدة البريطانية المصرية ، ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات ، أو تغييرها .

انى آمل يا صاحب السعادة ، ان تتفضلوا بتأييد ما تضمن خطابى هذا من المعانى ، وبذلك ستتوطد حالات المودة والاحترام المتبادلة وفقا لنصوص المعاهدة » .

ولم يوقع مصطفى النحاس خطابه هذا بأية صفة ، لا بوصفه رئيسا للوفد ولا بوصفه مرشحا لتأليف الوزارة ، وان كان رد السفير البريطانى على مصطفى النحاس مختلفا تماما ، فالرد من السفارة البريطانية وهو موجه الى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة وقد جاء فى خطاب سير مايلز لامبسون ما يلى :

يا صاحب المقام الرفيع .

لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم « ٥ فبراير ١٩٤٢ » وانى أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة انبريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة ، وحليفة فى تنفيذ المعاهدة المصرية من غير أى تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات. أو غيرها وانى لأنتهى هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى .

« مايلز لامبسون »

وللأستاذ عبد الرحمن الرافعى رؤية خاصة فيما يتعلق بمأساة ٤ فبراير التى يسميها الحادث المشئوم وهو - الرافعى - يشير الى اجتماع الملك برؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات والبرلمان السابقين وبعض الشخصيات العامة ، فى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ شريف صبرى ، مصطفى النحاس ، على ماهر ، حسين سرى ، محمد محمود خليل ، أحمد ماهر ، أحمد زيور ، اسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى ، محمد حسين هيكل ، محمد توفيق رفعت ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، حافظ رمضان ، بهى الدين بركات ، أحمد محمد حسنين ، يقول الأستاذ الرافعى : اجتمع هؤلاء بالقصر فى غرفة مجلس البلاط ، فى نحو الساعة الرابعة مساء ، رأس الملك الاجتماع تلا أحمد حسنين رئيس الديوان بيانا باسم الملك ، أشاد فيه بفضل الاتحاد وأشار الى أن الملك بدأ من أمس « ٣ فبراير » يستدعى بعض المجتمعين ليدعوهم الى تأليف وزارة قومية ، ولكن قبل أن تبدأ المشاورات ، طلب اليه السفير البريطانى استدعاء النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة ، أو أن يقبل الملك من يقترحه النحاس باشا للوزارة ، وأجاب الملك بأنه كان قد قرر فعلا قبل طلبه أن يستدعى النحاس باشا ورؤساء الأحزاب لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية .

وبعد انتهاء مشاورات أمس طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية . وطلب منه أن يرفع

الى الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية فرد عليه رئيس الديوان بأن هذه المسألة لا تزال تبحث مع النحاس ورؤساء الأحزاب وأن السفير طلب اليوم ٤ فبراير مقابلة رئيس الديوان وسلمه الانذار التالى « وقد سبق لنا ان نشرنا صيغة هذا الانذار » وختم البيان بدعوة المجتمعين الى تبادل الرأى فى هذا الموقف وانصرف الملك وترك لهم حرية التشاور فى الأمر فتشاور المجتمعون فيما يكون الرد على الانذار وكانت الفكرة الغالبة ، ان يؤلف وزارة قومية ، برئاسة النحاس ولكن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية ، وكان عاقبة هذا الرفض أن وقع هذا الحادث الذى يعد من الأحداث الخطيرة فى تاريخ مصر الحديث وانتهى المجتمعون الى الاحتجاج ، على الانذار وكتب الاحتجاج ، ووقعوا عليه جميعا وهذا نصه : أن فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة » .

وعاد الملك الى الاجتماع وعلم بما نم عليه الاتفاق من الاحتجاج فأقره وأظهر ارتياحه وسلم نص الاحتجاج الى حسنين باشا ليوصله الى السفير البريطانى ، .

ويمضى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، فى روايته عن مأساة ٤ فبراير فيقول : حمل رئيس الديوان الى السفير البريطانى نص الاحتجاج ، فأجاب بأن هذا ليس ردا ، وأنه سيحضر لمقابلة الملك فى الساعة التاسعة مساء ، وعاد حسنين باشا الى القصر وأخبر المجتمعون بجواب السفير فانصرفوا ، بعد أن طلب منهم أن يكونوا على أهبة الحضور ، لاحتمال دعوتهم الى اجتماع ثان .

وقبيل هذا الموعد ، جاءت دبابات بريطانية مسلحة بالمدافع ، ورابطت أمام القصر بشكل تهديدى ، ثم حضر السفير البريطانى بصحبة الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر وقتئذ ، وبعض الضباط البريطانيين ، مسلحين بالمسدسات ، ودخل السفير ، والجنرال ستون الى غرفة الملك واجتمعا به بحضور أحمد محمد حسنين ، وكان السفير يحمل ورقة التنازل عن العرش فأختلى أحمد محمد حسنين بالملك وأسدى اليه النصيحة بقبول الانذار فقبله .

وبعد ان انتهت مقابلة السفير للملك عاد ومن معه الى دار السفارة واستدعى رئيس الديوان الزعماء للاجتماع ثانية فتكامل عددهم فى نحو العاشرة مساء ، وحضر الملك الاجتماع وقال للمجتمعين : اعتبروا ما دار بينكم من الحديث وما قررتموه اليوم كان لم يكن ، وأكلفك يا نحاس باشا ، بتشكيل الوزارة ، فاعتذر النحاس لجلالة الملك ، وطلب اعفاءه من هذه المهمة ، ولكن الملك أصر على أمره بتأليف الوزارة : عندئذ قال أحمد ماهر : كنت أظن أن النحاس باشا ، وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال يرفض تشكيل الوزارة ، أما وقد قبلها فانى أعلن فى حضرة ملك

البلاد ، أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مستندا الى أسنة رماح الانجليز ، فقال النحاس : لست أنا الذى يستند الى أسنة الرماح . فقال اسماعيل صدقى : أظن أن رفعتكم وصلتم الى هنا بعد انصراف الدبابات ، فتدخل الملك فى النقاش ، وأشار على المتحدثين بالسكوت وكرر أمره الى النحاس بتأليف الوزارة ، وطلب اليه أن يذهب الى السفير البريطانى وبلغه نبأ تكليفه تأليف الوزارة : ذهب النحاس الى السفير البريطانى وبلغه بما حدث ، وبأن جلالة الملك كلفه تأليف الوزارة ، وعاد الى القصر الملكى وأدلى بحديثه مع السفير البريطانى بتشكيل الوزارة عاجلا ، وذهب النحاس الى دار صهره أحمد بك حسنين بالجيزة حيث كان يقيم ، واجتمع ببعض أعضاء حزبه فاتفقوا على أن يكتب النحاس الى السفير البريطانى بسحب الانذار فإذا جاء الرد بسحبه شرع فى تشكيل الوزارة .

وقد قبل الانجليز هذا الحل لأنه لا يعدو أن يكون حلا شكليا لا يؤثر فى نتائج التدخل البريطانى السافر وتبادل النحاس باشا والسفير فى هذا الصدد خطابين (سبق ان نشرناهما) .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : ان من الثابت ان أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى نصح الملك بعد حضور الدبابات البريطانية بقبول الانذار ، وقد جاءت النصيحة متأخرة عن الوقت المناسب ، وكان يجب أن تبدى قبل حضور الدبابات ، بل قبل الانذار ، لأنه كان على علم بنية الانجليز فى اسناد رئاسة الوزارة الى النحاس ، ولم يكن الأمر يستوجب هذه الضربة الاليمية التى صوبت الى الاستقلال ، والعرش معا .

وقد كلف الملك ، النحاس باشا رسميا فى ٤ فبراير بتشكيل الوزارة بالخطاب التالى :

عزيزى مصطفى النحاس باشا

يسرنى وقد عرفت فيكم أصالة الراى وسداد التدبير ، وقوة الاخلاص ، ان أسند اليكم رئاسة مجلس وزرائنا ، ان مصر وطننا العزيز لأحوج ما تكون فى هذه الآونة الدقيقة الى تضافر وضم الصفوف ، وجمع القوى ، وبذل التضحية ، وانكار الذات فى سبيل حفظ كيائها واعلاء شأنها ورفاهية شعبها ، وذلك ما أرجو أن يكون بتوفيق الله وعظيم تأييده و . . و . .

وكان خطاب النحاس الى الملك ردا على تكليفه بتشكيل الوزارة مختلفا ، عن كل خطابات قبول التكليف ، التى عهدناها فى تشكيل الوزارات السابقة . وتبقى روايات أخرى جديدة عن ٤ فبراير تشير اليها فى الفصل التالى :

رأى جديد فى جريمة العدوان البريطانى

على مصر ، فى ٤ فبراير ١٩٤٢

● خصصنا فيما سبق فصولا عديدة عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ لما تمثله فى تاريخ مصر من أهمية ، ولأنها بحق كانت منعطفًا تاريخيًا خطيرا بالنسبة لشعب مصر ، وملكه ، وجيشه وأحزابه ، ورأيه العام ، والخاص وكنت قد وعدت القراء ، والقارئات بأن يكون ما ننشره عن ٤ فبراير فريدا فى بابه ، نجمع كل ما قيل عن المأساة ، وكل ما نشر عنها فى الوثائق الأجنبية ، وكل ما جاء عنها فى الكتب والدراسات العربية ، والأجنبية ، وكل آراء المؤرخين من مع المأساة ، ومن ضدها ، ومن وقف على الحياد أيضا .

وقد أوليت أهمية بالغة لوجهات نظر الأطراف ، التى شاركت فى صنع المأساة ، الجانب البريطانى ، وعلى رأسه سير مايلز لامبسون « لورد كيلرن » فيما بعد ، النحاس باشا والوفد ، وصحافة الوفد ، وكتاب الوفد ، ومؤرخو الوفد ، القصر ، وعلى رأسه أحمد حسنين فيما قاله ورواه وأفضى به ، الى أقرب اصديقائه بعد وقوع المأساة بأيام .

كما اننى أوليت اهتماما خاصا ، لما كتبه من كانوا على مقربة من ميدان المأساة كالدكتور محمد حسين هيكل باشا الذى شارك مع بقية الزعماء ، فى اجتماعات القصر ، وعبه الرحمن الرافعى بك قطب الحزب الوطنى ، الأستاذ محمد التابعى ، وكان وقتئذ على صلات وثيقة جدا بالوفد المصرى ، وبأحمد حسنين باشا .

ولتوضيح وجهات نظر شباب الجيش فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وفيما سبقها ، وتلاها ، اعتمدت على ما كتبه الضابط محمد أنور السادات فى كتابيه :

« صفحات مجهولة » و « البحث عن الذات » فلقده كان البريطانيون ، وخاصة العسكريين منهم ، وهم يخططون لأحداث ٤ فبراير يضعون فى اعتبارهم موقف الجيش المصرى من تلك الأحداث ولذلك كان همهم - فى البداية - كما يقول الجنرال سانسوم المستول عن أمن القوات البريطانية الموجودة فى مصر - اتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة بين الجيش المصرى وبين التدخل المسلح فى العملية التى نزمع القيام بها : ان الضباط الصغار لا يحبون الملك لكنهم يكرهونها أكثر وسيكون رد الفعل عندهم عنيفا مثل هذه الإهانة وبالفعل كما يقول سانسوم « أغلقت الطرق الموصلة بين ألماتة والقاهرة و ٠٠ و ٠٠ » .

وكنيت وعدت القارئ ، والقراء بان أبدي رأيى فى تلك المأساة بعد أن انشر كل ما قيل فيها وبعد أن استمع ، الى كل من لديه أية معلومات عنها ، ممن هم على قيد الحياة وبعد أن أسعى حثيثا ، لكل من أعتقد أن لديه أية وثائق أو أوراق عن هذه المأساة ، ولكن ظهر لى - وكان ذلك بمثابة اكتشاف جديد بالنسبة لى - اننى لن أستطيع ابداء رأيى فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ الا اذا ابديت رأيى فى وزارة مصطفى النحاس التى ألفت كنتيجة لتلك المأساة : لن يكون حكمى منصفا ، وسليما عن ٤ فبراير الا اذا ربطت الحادث بما تلاه ، من أحداث .

وبمعنى أوضح لقد اعتبرت مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ من الجرائم المستمرة كما يقول زملاؤنا رجال القضاء ، الجالس ، والقضاء الواقف : جريمة التدخل فى شئون مصر الداخلية ، جريمة بدأت - فى رأيى فى الساعة التاسعة من مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وانتهت فى عصر يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

وبعد هذه المقدمة التى كان لابد منها نكمل ما أنهيينا به الفصل السابق حيث نشرنا الخطاب الذى بعث به الملك فاروق الى النحاس باشا يكلفه فيه بتشكيل الوزارة وكان خطاب الرد على هذا التكليف مختلفا عن كل خطابات قبول التكليف ، التى عهدناها عند تشكيل الوزارات السابقة .

يقول مصطفى النحاس فى خطابه الفريد من نوعه الذى رفعه الى الملك :

« تفضلتم جلالتيكم فعهدتم الى مهمة تأليف الوزارة فى هذه الظروف الخطيرة وأبيتم الا أن تزيدوني شرفا فوق شرف بأن أعربتم بلسانكم الكريم المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة عن ثقتكم فى وطنية هذا الضعيف وانكاره لذاته مؤكداين أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكن أن تسندوهما الى تقضيان على بأن أقدم لانقاذ الموقف ، وأتحمل مسئولية تطورات علم الله أنه لم يكن لى يد فيها بل جلبها على البلاد غيرى بأعماله أو باهماله فأصبح من واجبي ، كمصرى وكوطنى اذا اتسعت لذلك جهودى أن أنقذ البلد من نتائجها واجنبها وزرها بعد أن ظهرت بوادرها وتكررت نذرها ٠٠ قدرت المسئولية ورأيت عبء أنقالها فرجحت أمام عينى كفة ضعفى عن احتمالها

فاعتذرت عن قبول الوزارة فأصررتم فزادنى اصراركم على الثقة بى خشية من الثقة بنفسى ، ولكننى ازاء أمركم الصادر الى باسم العرش ومصر قبلت وعلى الله توكلت ، وكان أول عهد أخذت به نفسى أن أحاول انقاذ البلاد من خطورة الموقف الأخير فأخطو خطوة عملية حاسمة ، فى هذا السبيل ، قبل المضى فى تأليف الوزارة كشرط أول اشتراطته على نفسى للسير فى تأليفها .

وقد رأيت أن خطورة الموقف لا يكفى فى معالجتها كلمة أقولها أو صنيحة أرسلها أو وعود أبذلها بل يجب لوضع الأمور فى نصابها أن تؤتى البيوت من أبوابها فيصدر تصريح من الجانبين يحفظ للوطن استقلاله وحقوقه ، وتقطع لنا الحليفة عهدا رسميا يمحو ما عكر صفو الجو بين الحليفتين .

وتحقيقا لذلك اجتمعت بسعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر وأوضحته له وجهة نظرى التى بها وحدها تصان الحقوق وتتوطد صلات المودة والتحالف بين مصر وبريطانيا فلقيت من سعادته رغبة صادقة . وأكيدة فى تنفيذ المعاهدة بين بلدينا على أساس الاحترام والود المتبادلين ومعاملة مصر معاملة الند لند من غير مساس باستقلالها وحقوق سيادتها أو تدخل فى شئونها وبخاصة تكوين أو تغيير وزاراتها » .

والملاحظ - للوهلة الأولى لقراءة خطاب قبول التكليف - أن خطاب قبول التكليف هذا ليس الا مذكرة دفاع عن قبول الوزارة فى ذلك الوقت بالذات وبعد حدوث ما حدث من حصار عسكري لقصر عابدين وارغام الملك على أن يقبل التنازل عن العرش ، أو أن يكلف مصطفى النحاس بتأليف الوزارة بالشروط التى يراها النحاس ذاته ! كما أن هذا الخطاب لا يحمل الجانب البريطانى أية مسئولية عما وقع وانما يحملها لغيره ، الذى جلبها على البلاد بأعماله ، أو باهماله ، وفى نفس الوقت الذى يحمل فيه مسئولية ما وقع على غيره يبرىء نفسه من المشاركة فيها : علم الله أنه لم يكن لى يد فيها .

ولم أكن أحب لمصطفى النحاس باشا الزعيم الوطنى أن يركز فى خطاب قبول التكليف على اعراب الملك بلسانه الكريم ، المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة عن ثقة فى وطنيته وانكاره لذاته فوطنية مصطفى النحاس لا تسند اليه بأمر ملكى ولا تنزع عنه أيضا بأمر ملكى ، لم يكن فيما أرى هناك داع ، لورود تلك الأوصاف الخاصة بالنحاس باشا على لسان النحاس باشا نفسه ، وفى خطاب رسمى يرفعه الى الملك بل كان يحسن لو ترك للغبر أن يطلق هذه الأوصاف على النحاس ان وجدت ثمة ضرورة لاطلاق مثل هذه الأوصاف فى هذا الوقت بالذات ، وذلك بدلا من أن يطلقها النحاس باشا على نفسه وأعود - بعد تلك الملاحظات العابرة ، على الجزء الأول من خطاب النحاس باشا بقبوله التكليف بتشكيل الوزارة - فأقول ، ان النحاس باشا قد اعتبر الخطابين المتبادلين بينه وبين سير مايلز لامبسون نتيجة جلبت للبلاد كسبا ولم ينحصر

فى أن تدفع عنها ضررا وحقت وعد الخلاق الكريم لخلقها ، أن من بعد العسر يسرا » .

ويقول مصطفى النحاس باشا فى هذا الخطاب أيضا : بعد ذلك التوفيق لم يبق لى إلا أن أرجو من الله توفيقا فيما بقى من مهمتى وما تفضلتم فحملتموه ذمة من تولى شئون الحكم فى البلاد تحقيقا ، لحريتها ومصلحتها ، ورفاهيتها بعد أن عانى الشعب كثيرا مما وجد ، وبعد أن أهدر ما أهدر ، وفسد ما فسد » .

وفى ذلك الخطاب يعرض النحاس باشا سياسة وزارته الجديدة ، وحرصها على احترام الدستور والحياة النيابية السلمية وعزمها على حل مجلس النواب الحاضر لكى تكون الأمة ممثلة فى ناخبها ، الكلمة الفاصلة فى تقرير مصيرها وتدير أمورها فى هذه الظروف الخطيرة التى تجتازها البلاد وكذلك ستعالج الوزارة فيما تعالج جميع ما خلفته آثار الماضى من تركة مثقلة بجسيم الأعباء وباهظ النفقات و . و .

ويختار النحاس باشا للوزارة الجديدة نفس الوزراء ، الذين كانوا يؤلفون الوزارة الوفدية التى سبق للملك أن أقالها فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ بمقتضى ذلك الخطاب الشهير :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا :

نظرا لما تجمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم وانه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها وتعذر إيجاد سبيل لاصلاح الأمور ، على يد الوزارة التى ترأسونها لم يكن بد من إقالتها تمهيدا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة تستقر به السكينة والصفاء . فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة فى « فاروق » .

كان النحاس باشا حريصا على أن يشكل وزارته من نفس الوزراء السابقين « المقالين » وكانت أولى الخطوات التى اتخذها النحاس باشا ، لفرض إرادته على الملك ، الذى لم يكن يستطيع وقتئذ ، أن يقول فى أى أمر من الأمور ، « لا » .

وشكلت الوزارة الجديدة برئاسة النحاس باشا ، الذى احتفظ لنفسه بوزارتى الداخلية والخارجية من : عثمان محرم باشا « الأشغال » مكرم عبيد باشا « المالية والتأمين » أحمد نجيب الهلالي بك « المعارف » أحمد حمدى سيف النصر باشا « الدفاع الوطنى » عبد السلام فهمى جمعة « الزراعة » على زكى العرابى باشا « المواصلات » محمد صبرى أبو علم « العدل » عبد الفتاح الطويل « الصحة » على حسين « الأوقاف » كامل صدقى بك « التجارة والصناعة » وكان تشكيل تلك الوزارة فى ٦ فبراير ١٩٤٢ .

وأستسمح القسارى العزيز والقارئة العزيزة فى أن أقفز عاما كاملا ،
لعل تلك القفزة تساعدنا فى الحكم على تلك المناسبة التى بدأت فى ٤ فبراير
١٩٤٢ أقفز الى ٢ فبراير ١٩٤٣ بالنات حيث جرى - ولست أدري لماذا فى
فبراير بالذات - تكريم سير مايلز لامبسون « لورد كيلرن !! » .

فى ٢ فبراير ١٩٤٣ أقام خريجو كلية فيكتوريا حفلة لتكريم سير مايلز
لامبسون بمناسبة الانعام عليه بلقب لورد وكان فى مقدمة الحاضرين النحاس
باشا ورئيس مجلس النواب والوزراء ، وأحمد حسنين باشا « !! » ومستر
شون الوزير المفوض بالسفارة البريطانية وعلى الشمسى وحافظ عفيفى وأحمد
عبود وجوزيف سماحة ومسيو كوتسيكا ، وشارل كاسترو ، و . . و وشرب
المدعوون فى نهاية الحفل نخب صحة الملك فاروق بناء على اقتراح مستر ريد
كما اقترح مستر ريد أيضا شرب نخب صحة الملك جورج السادس فشربهما
الحاضرون وقفا وقال مستر ريد فى بداية كلمته أن لكلية فيكتوريا صلة
بممثل بريطانيا فى مصر وأشار الى اهتمام لورد كرومر بانشاء تلك الكلية
وتعهدا بالرعاية وأشار كذلك الى اهتمام غورست ، وكتشنر والنبى ،
ولويد ولامبسون بتلك الكلية أيضا وأشار فرغلى باشا الى شخصية مدام
لامبسون وكرم ضيافتها كما أشار فرغلى باشا بوصفه رئيسا لجمعية مصدرى
الأقطان ، الى مساعدات لامبسون للجمعية فى الأوقات العصيبة ! ولأن أية
حفلة تقام فى كلية فيكتوريا ، لا يمكن أن تكتمل بدون كلمة من أمين عثمان -
كما قال مستر ريد - فقد قال أمين عثمان ان الانعام على لامبسون ليس تنويجا
لأعماله التاريخية أو ختاماً لحياته العملية وانما هو تشجيع له على المضى
فى عمله .

ويهمنى هنا ما قاله النحاس باشا رئيس وزراء مصر عن لورد كيلرن :
سير مايلز لامبسون سابقا ، وبطل ٤ فبراير سابقا ولاحقا الى ما شاء الله !!
قال مصطفى النحاس رئيس وزارة مصر : لقد استطعت من قبل فى مناسبة
أقرب من هذه المناسبات الرسمية أن أعبر عما أعتقد . من نوايا اللورد لامبسون
رجل السياسة وأحب اليوم فى هذه المناسبة العائلية أن أقصر حديثي عن
لورد لامبسون الرجل !!

اننا كلما تقدمنا الى مراحل الحياة رأينا أن الرجل مهما ارتفع ، وعلا
ذكره لا يسمو بالمركز الذى يشغله وانما يستحقه بنفسه بماضيه بأخلاقه
وبالجملة بانسانيته العميقة وكل ما يؤهله من الصفات للدور الذى تدعوه
الظروف فى يوم من الأيام للقيام به .

وقد كان من دواعي سرورى أن أعرف اللورد لامبسون وأمعن النظر فى
شخصيته مدى سبع سنين ، فبهرنى على الدوام بذلك الجانب من طباعه ،
الذى يتمثل فى حبه للاستقامة وميله للصراحة ، وكانت السياسة نفسها ،

وما لها من المقتضيات تتكسر دائما ، على صخرة صلبة من رغبة فى أن ينظر بعين الحق والوضوح ويتكلم بلسان الصدق ، والصراحة ويوفق قبل كل شيء بين ضمير الانسان ، وضمير الرجل العام .

ويقول مصطفى النحاس ان تاريخ لورد لامبسون فريد فى النجاح وفى التوفيق ، دليل ناطق على مبلغ اعتزازه بالكرامة وميله الى خير بنى الانسان ، ويقول أيضا ما أعجبه فى لامبسون هو استطاعته التوازن بين العقل ، والقلب ويقول مصطفى النحاس : عندما حضر لورد لامبسون الى مصر وكان لما اتصف به من حب العدل والحق الفضل العظيم فى استقرار العلاقات المصرية البريطانية على أساس وطيء كريم من المحالفة والصداقة بعد أن أخفقت جميع المحاولات التى بذلت فى هذا السبيل قبل سنة ١٩٣٦ ، ثم كان لهذه الخلال نفسها الفضل فى احتفاظه بعد ذلك بروح الحرية حتى فى أدق الظروف وأخيرا فانه لم ينفك فى أيام الحرب العنيفة من مواصلة العمل بالرغم من جميع الصعوبات بسياسته الحكيمة سياسة الصراحة الصداقة والتعاون الودى فأصاب ما أصاب من نجاح يمكننى أن أقول أن أكبر الفضل فيه يرجع الى شجاعته والى تأثير مزايا الانسان فى نفسه ثم صفات رجل السياسة . ويقول النحاس ولترفع أكوأنا فى صحة صديقنا العزيز معربى باسم جميع الحاضرين عن أخلص أمانينا له وللىدى لامبسون قرينته الملهمة الخيرة ذات القلب الرقيق الكريم .

وأعود بعد تلك القفزة السريعة الى الاشارة الى رأى فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ترددت كثيرا فى نشره ، ذلك هو رأى الأستاذ جلال الدين الحمامصى ، ونرددى فى نشر هذا الرأى مرده أن الأستاذ جلال الدين الحمامصى قد أشار الى دور السيدة زينب الوكيل فيما طرأ فى رأيه على سياسة النحاس باشا من تغير ، وكنت أود الا أشير الى دور السيدة زينب الوكيل ونحن بصدد تاريخ تلك الأيام الخطيرة والعنيفة فى التاريخ المصرى ولكننى - وبعد فترة طويلة جدا من التردد - وجدت انه ليس من الأمانة التاريخية أن أغفل بعض الأراء لأنها أشبarte الى زاوية كنت أفضل دائما الابتعاد عنها ، كما أن هذه الأراء ليست فقط الأستاذ جلال الدين الحمامصى الوفدى المتحمس وقتئذ وانما هى لكتاب ومؤرخين آخرين من بينهم الأستاذ محمد التابعى والدكتور عبد الحميد حشيش بل لسياسيين كبار أمثال : مكرم عبيد باشا وآخرين . . وآخرين . .

وما كان لى حقيقة أن أغفل رأى الأستاذ جلال الدين الحمامصى فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وقد عاشها ساعة بساعة ودقيقة بدقيقة وكان لها بلا جدال أثارها فى نفسيته كسياسى مصرى شاب كان وثيق الصلة بمصطفى النحاس باشا رئيس الوفد . يقول الأستاذ جلال الدين الحمامصى فى كتابه : « معركة نزاهة الحكم ، الأسبوع الأول من شهر فبراير ١٩٤٢ ، كانت الساعة قد بلغت

الثامنة والنصف من مساء ذلك اليوم ، فأخذت أستعد للنوم ، اذ كانت تلك الليلة ليلة أجازتي ، وكانت تلك الفترة فترة عصيبة من فترات الحرب العالمية الثانية وكانت مظاهرات معينة قد سارت فى شوارع القاهرة تهتف الى الأمام ياروميل اذ كانت القوات الألمانية على أبواب الاسكندرية ، فاهزت الدوائر البريطانية لهذه المظاهرات وان كنت أعتقد انها مدبرة سهيدا لتدخل بريطاني . ويقول الحماصي : أن حسين سرى باشا قد ذكر فى مجلس وزرائه ان هذه المظاهرات مدبرة اشترك فى تدبيرها على ماهر والشيخ المراغى شيخ الجامع الأزهر وكامل البندارى ونحت يدي تقارير تثبت ان اجتماعات كثيرة تعقد فى عوامة الشيخ المراغى ، وان الأوامر بقيام هذه المظاهرات قد صدرت من هذه العوامة وأنا قادر على قمع هذه المظاهرات فهل توافقون على اصدار الأمر الى البوليس بقمعها . وتردد الوزراء وقالوا نبحت المسألة ، وأحس حسين سرى أن الوزارة تسير وفقا للخطة الموضوعية ولهذا قال لهم : - اذا كان الامر كذلك فانا أستقيل وجمع أوراقه وخرج ليواجه كيلرن وتتحول الأزمة هذا التحول الخطير الذى بدأ بحادث ٤ فبراير ٥٠ ويقول الأستاذ جلال الحماصي ان صاحب جريدة المصرى التى كان يعمل بها سكرتيرا للتحرير قد رأى أن يلغى أجازته فى تلك الليلة وانه - أى الأستاذ الحماصي - انجه الى منزل حسين سرى باسا رئيس الوزراء المستقيل فوصل اليه أثناء وصول موكب سير مايلز لامبسون السفير البريطانى وكان رئيس الوزراء فى انتظاره ، وما كاد السفير البريطانى يختفى داخل المنزل حتى غادرت سيارته وموكبه المكان كان الأمر كان مدبرا من قبل حتى لا يعرف أحد أن السفير البريطانى يزور رئيس الوزراء فى هذا الوقت المتأخر من الليل (الساعة التاسعة) وقد بقى السفير البريطانى مع حسين سرى ساعة كاملة عاد بعدها السفير الى مكتبه بالسفارة « ويتصل الأستاذ جلال الدين الحماصي بأحمد حسنين - وكانت صداقته به تسمح له بأن يطلبه فى أى وقت - ويروى الأستاذ الحماصي لأحمد حسنين قصة اجتماع السفير البريطانى برئيس الوزارة لمدة ساعة ويندهش حسنين باشا قائلا : ولكن كيلرن ليس فى القاهرة ، لقد غادرها للصيد ، وانفرد المصرى بنشر نبأ قطع رحلة السفير البريطانى للصيد وعودته الى القاهرة مساء ومقابلته لرئيس الوزراء !

وعن حصار قصر عابدين بالدبابات البريطانية يقول الأستاذ جلال الحماصي : لم أشهد هذا المنظر المروع - منظر حصار عابدين بالدبابات - فى بدايته ولكننى شهدته فى نهايته فقد كنت عائدا الى مكتبى بعد تناول طعام العشاء ، فاذا بعامل من عمال الجريدة يلقى الى بنبا الحصار فركبت سيارتى من فورى الى ميدان عابدين وشهدت الحصار وشهدت ما هو أفجع منه ، شهدت الشعب يقف من هذا المنظر المروع موقف المتفرج مع ان الملك لم يكن مكروها فى ذلك الوقت ولم يكن قد انغمس فيما انغمس فيه من تبذل واستهتار بل كانت تصرفاته جميعا تتسم بطابع رعاية مصلحة الشعب ولكن الشعب ..

الشعب المرهف الحس ، كان بليدا فى تلك اللحظة بلادة منقطعة النظير ، كان يواجه الاستراليين وهم يحيطون بالميدان بخوذاتهم وبنادقهم ويتندر معهم ، ويطلق فى أذانهم عبارات لا تمت بصلة الى هذه الرواية المفجعة التى تمثل أمامه فى هذا الميدان » .

وأفتح قوسا ، أدافع فيه عن الشعب ، اذ الشعب لم يكن وقتئذ يعرف شيئا عما يدور فى قصر عابدين ومن يدري أن هذا الحصار ، كان لخدمة الملك ، أو أن مقتضيات عسكرية هى التى أوجبت مجيء القوات الأجنبية بتلك الطريقة ، التى جئ بها ! ومن يدري الشعب ان القوات قد جاءت بأمر الملك ، اننا يجب ألا نفترض معرفة الشعب بدقائق السياسة العليا ، التى كانت خافية وقتئذ على الزعماء ، ورؤساء الأحزاب .

وأقبل القوس وبسرعة لأعود الى رواية الأستاذ جلال الدين الحمامسى عن حصار عابدين بالدبابات البريطانية : يقول الأستاذ الحمامسى : عدت الى مكتبة حزينا ، وطلبنى مكرم عبيد ليسألنى عن حقيقة ما يشاع عن محاصرة قصر عابدين ، فقلت له : لقد شهدته بعينى فهو ليس اشاعة ، وقد رد مكرم بكلمة واحدة : « يا حفيظ » وأقبل السماعه .

وجاءت وفود الحزبيين والموظفين ، ونهازى الفرص الى جريدة المصرى تسأل عن الأنباء ، أنباء الوزارة ، من شكلها ، ومن دخلها ، أما الحصار ، واما الاعتداء على العرش ؟ لقد كانت الأسئلة عنها تأتى على الهمامش ، كان الحادث قد مضى فى ذمة التاريخ و . . و . . وجاءت وفود النواب السابقين ، تسأل عن موعد الانتخابات وتحدث عن توزيع الدوائر . وأمسك بعضهم التليفونات يطلبون مراكزهم ، ودوائرهم الانتخابية ، يستفسرون ، ويذيعون أنباء عودة الوفد الى الحكم و . . و . .

ووقع بعد هذا ما هو أدهى وأمر ، فقد ذهب مصطفى النحاس لأول مرة الى مكتبه وذهب اللورد كيلرن بوصفه سفير بريطانيا صاحبة الدبابات الى رئاسة مجلس الوزراء !

ويقول الأستاذ جلال الدين الحمامسى سكرتير تحرير صحيفة المصرى لسان حال الوفد المصرى . كنت وقت ذاك واقفا فى قناء مجلس الوزراء أشهد الوفود الهائفة بحياة الوفد وعودته الى الحكم بعد هذا الغياب الطويل وكانت لا تعلم شيئا كيف جاء النحاس الى الحكم وكان هذا لا يعنيه فى شيء وانما كان بعينها أن يعود النحاس الى الحكم وشهدت هذه الجماهير المتحمسة للورد كيلرن وهو ينزل من سيارته فأسرعت اليه تهتف له ، وتحييه ، ثم وقعت الكارثة اذ حملته ، على الأعناق ، ثم كان ختام الكوارث كلها ظهور النحاس وكيلرن معا فى شرفة مجلس الوزراء يتلقيان تحيات الجماهير .

ويقول جلال الدين الحمامصي : وضع أن مصطفى النحاس كان يعلم قبل هذا التاريخ ، أن الانجليز سيطلبون عودته الى الحكم ولهذا رفض فكرة الوزارة القومية ورفض أن يشترك في أى اجماع على احباط مؤامرة الانجليز لأنه كان قد وعد بالاشتراك في تنفيذها حتى النهاية ، ولم يكن توقعه برفض الانذار ، ليبدل من مواقبت المؤامرة وان دل في الظاهر على الاشتراك في الرفض فانه في الواقع ، لا يعنى خذلان الانجليز واحباط تدبيرهم ، اذ أنهم يملكون رفض هذا الرفض وهذا ما كان ، فقد مضوا في انذارهم حتى النهاية وكانت النهاية أن يتولى مصطفى النحاس الحكم وكان المعروف ، ان الاعتذار الذى قدمه الانجليز بناء على طلب أعضاء الوفد كشرط لاشتراكهم في الوزارة قد خفف قليلا من حدة هذا الحدث الضخم ، ولكن الاعتذار فقد ضجته بعد كشف المؤامرة أخيرا ومعرفة أن مصطفى النحاس اشترك فيها من البداية ، بل أصبح هذا الاعتذار فصلا أخيرا أضيف الى فصول رواية ٤ فبراير لترضى الجماهير التى لا يطيب لها النهايات المفجعة فيما تشاهد من مسرحيات وروايات .

ولا شك عندي حتى هذه اللحظة - جلال الدين الحمامصي - فى أن مكرم عبيد لم يكن يعلم شيئا عن هذه المؤامرة النحاسية ، البريطانية ، بل لقد كشفت الحوادث عن مدبرى تلك المؤامرة والمشاركين في تنفيذها رسموا خطة أخرى لابعاد نفوذ مكرم وتأثيره ، على النحاس واحلال عنصر جديد محله ، حتى يفسح الطريق أمام الذين يطلبون الثراء عن طريق الحكم وينتهزون فرصة الحرب لتحقيق هذا الثراء . لم يكن مكرم على علم بهذه المؤامرة ولم يكن قد فقد ثقته بعد فى مصطفى النحاس أو فى وطنية مصطفى النحاس ولهذا فكر أوله ما فكر فى العمل على ازالة أثر حادث محاصرة قصر عابدين بالدبابات قبل أن تؤلف الوزارة ، ولقد أحس فيما بعد ، وبعد أن قطعت الوزارة شوطا فى عملها ، ان الذين أحاطوا بمصطفى النحاس بدأوا يباعدون بينهما ولكن على الرغم من نجاح المتآمرين فى خططهم التى انتهت باخراجه من الوزارة وفصله من الوفد ، ظل مكرم الى وقت غير بعيد لا يتصور أن مصطفى النحاس كان شريكا فى هذه المؤامرة ولمكرم عذره ، فقد كانت العلاقة التى تربط الرجلين ، علاقة جهاد ونضال ونفى ، وتشريد واضطهاد ، ولم يكن يتبادر الى ذهن مكرم أن الرجل نسى كل هذه السنوات ، وكل هذه المواقف لمجرد الشهوة فى الحكم .

ويقول الأستاذ جلال الدين الحمامصي : ولكن لم تكن فى الواقع شهوة الحكم ، بقدر ما كانت شهوة الثراء تستبده بقرينة الرئيس السابق مصطفى النحاس حتى لاكاد أجزم بأن زواج مصطفى النحاس هو العامل التاريخي الكبير الذى كان له أكبر الأثر فى كل تلك الأحداث السياسية التى مرت بالبلاد . كانت السيدة قرينته لماحة الذكاء ، شديدة الطموح لا تريد من الزواج كسبا سياسيا ولم يكن ينظر الى مهمتها بوصفها زوجة لزعيم كبير على أنها مهمة وطنية تقتضيها. أن تقف الى جوار زوجها وتسندنه وتدفعه الى مواجهة

الاضطراب فى سبيل بلاده ، لم تكن تؤمن بشئ من ذلك كله ، وتعيده أى اهتمام ، ولم تكن ترى فى جوهره تحلى بها صبرها ، ورأسها فى المجتمع المصرى ، إنما كانت تحب المجوهرات والاحجار الكريمة ذات القيمة العالية فى سوق البيع والشراء ، لم تكن الزعامة السياسية مالا يصلح للدخار ، وهى تحب أن تعد عدتها للمستقبل ، ونظر كل يوم الى قرينها فتجد الفارق فى السن بينها وبينه كبيرا ولم تكن تعنى أنه يستحق أن يخدم ، لأن الخدمة الحققة فى نظرها لا تستحقها الا فى الضياع والأراضى الزراعية ، التى تدر ايرادا دسما كل عام . وهى بعد هذا كله تنظر الى تاريخ زوجها الطويل فى خدمة مصر ثم تنظر الى رصيده فى البنك فتراه بالقروش والملاليم *

ويمضى الأستاذ جلال الدين الحماصى قائلا : ولسنا نعرف بالضبط دور السيدة زينب الوكيل فى وزارة ٤ فبراير ولكن الذى لاشك فيه هو انها كانت خلال تلك الفترة التى أقضى فيها الوفد عن الحكم تحاول أن تغير من تاريخ مصطفى النحاس واتجاهاته والذى لاشك فيه أن مصطفى النحاس . كان وهو يرى السن تتقدم به ينساق وراء قرينته : لقد كانت الأيام تمر ، والأسابيع تكرر ، والشهور تتوالى والسنوات تمضى ولا أمل فى الحكم ، ولا رجاء فى أن يأتى النحاس مرة أخرى حاكما *

وكان قد انقضى أكثر من عام على اقالة الوزارة ثم أعلنت الحرب العالمية الثانية ، وبدأت تطرق أذن السيدة زينب الوكيل أنباء الصفقات التى تعقد ، والنراء ، الذى يتدفق على التجار ، وكان الى جانبها أخوة لم ينالوا قسما من التعليم ، ولكنهم يرون الفرصة سانحة لسد هذا النقص ، بانتهاز فرصة الحرب والنزول الى ميدان التجارة ، لاشباع طموحهم الى الثراء *

وكل هذه الظروف - جلال الدين الحماصى - لعبت دورا خطيرا فى حياة الزعيم الوطنى مصطفى النحاس فاذا بت كفاحه وجهاده وتاريخه ودفعته به فى ٤ فبراير الى الحكم فوق أسنة الحراب البريطانية وأنسته تاريخه وجهاده ، وذكرته بشئ واحد ، هو ارضاء زوجته الشابة *

وقبل أن أنتقل الى رأى آخر خاص بمسئولية أحداث ٤ فبراير أبادر فأقول اننى - ولم أكن فى يوم من الأيام وفديا فأنا من الحزب الوطنى منذ العاشرة من عمرى - أختلف الى أبعد حدود الاختلاف مع الأستاذ جلال الحماصى فى كثير من آرائه ، الخاصة بأحداث ما قبل ٤ فبراير وما بعد ٤ فبراير وأحداث ٤ فبراير ذاتها *

يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، وهو يؤرخ لحادث أو مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ « لا شك أن المسئول الأول عن حادث ٤ فبراير هو العدوان البريطانى لأن هذا العدوان هو أساس الانذار وكان مظهره حضور الدبابات لتهديد الملك وقد كان الانجليز جادين فى هذا التهديد لأنهم وهم يحتلون البلاد

كانوا يعتقدون في رجال القصر وبعض رجالات مصر ممن لهم صلة وثيقة بالقصر ، انهم على اتصال بالمحور فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين اذلال العرش ، وبين ارضاء الأغلبية الوفدية التي كان النحاس على رأسها وهم يعلمون أن رؤساء هذه الأغلبية يرون في ولايتهم الحكم أول وأهم هدف يسعون اليه ولا يهمهم غير ذلك ولا يتخرجون من سلوك أى طريق يؤدي بهم اليه .

ويقول عبد الرحمن الرافعي : ان الانجليز كانوا في ذلك الوقت في حالة عصبية شديدة والاحطار تهدد كيانهم من جراء تقدم قوات المحور والمظاهرات العارمة نهتف ، الى الأمام يا روميل وسرى باشا ملتزم اذاعها موقف الصمت والجمود ، فاجتمعت هذه الظروف وجعلتهم يرتابون في موقف الملك ، ومن هنا أحلق الخطر بالعرش والنحاس لم يكن مسئولاً عن هذا الخطر ، ولكن مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز في اسناد رئاسة الوزارة اليه وقد كان ولا ريب عالماً بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير راضياً عنها ، بل مغتبطاً بها ، متلهفاً على تنفيذها ، وعلم بحديث السفير البريطاني مع رئيس الديوان بأنه اذا لم يقبل تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية ، وهذا ما جعله يسير في أنانيته الى الشوط الأخير .

وتدل الظروف والملابسات على أن هذا الانقلاب قد دبر ليل ، وكان السفير بين الانجليز والوفد ، هو أمين عثمان الذي كان موضع ثقتهما معا ، وقد انتهزها النحاس فرصة ليعود الى الحكم منفردا ، ويؤلف وزارة وفدية لحما ودما ، وكان واجبا عليه في هذه الملابسات الخطيرة أن يقبل تأليف وزارة قومية فانه في هذه الحالة يكون على الأقل قد استجاب الى رغبة الملك ، الذي كان يدعوه قبل الانذار الى تأليف هذه الوزارة ، وكانت استجابته في هذه الحالة لرغبة قومية - لا لانذار أجنبي مسلح - تعد موقفا سليما يحفظ للبلاد كرامتها والائتلاف قد يكون علاجاً للأزمات السياسية ولا شك ان البلاد كانت في ذلك الحين تواجه أزمة من أخطر الأزمات وهذا الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف في نظر النحاس محظورا ، لأن الضرورات تبيح المحظورات ، ولكنه رفض فكرة الائتلاف بتاتا واحتمل بذلك مسئولية كبرى اذ كان المسئول الثاني عن حادث ٤ فبراير وضاعف في هذه المسئولية انه كان في وزارته مواليا للانجليز معتمدا عليهم في حل الأزمات بينه وبين القصر وليس هذا من الاستقامة ولا من الوطنية في شيء ، وقد تعددت مظاهر ولائه الانجليز و . و .

أما د . محمد أنيس فيقول : دفعت الظروف بالوفد الى موقف يستطيع منه أن يساوم الحكومة البريطانية او القصر لكن مساومته مع القصر كانت البديل بعد فشل كل الجهود للوصول مع بريطانيا لكن المبادرة في هذا المجال كانت تكمن فقط ، لدى الحكومة البريطانية ، بما يقل عن انتهازية الوفد ، وسعيه وراء الحكم فلا شك في أن مكانته القوية لدى الشعب وقدرته ، على

أن يلعب الدور الحاسم في تقرير التوازن بين القوى السياسية في تلك الساعة ، كان عاملا لا يمكن لبريطانيا أن تتجاهله خصوصا أن قلق بريطانيا كان قد وصل الى حد لم يكن معه في الامكان مزيد من الانتظار ومن هنا ، كان الانذار البريطلاني للملك باستدعاء وزارة وفدية : لقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يتدخل فيها الانجليز لصالح حزب الأغلبية ، لا لأن هذا الحزب قد أصبح عميلا لكن لأن بريطانيا في ظروف الحرب العالمية الثانية خصوصا أواخر ١٩٤١ كانت في أشد الحاجة الى حزب الأغلبية في الحكم .

ويقول د . محمد أنيس : ان تولى الوفد للحكم كان اسهاما من جانبه لخدمة هزيمة الفاشية العالمية وهذا هو المضمون الحقيقي لموقف الوفد في ٤ فبراير رغم الشكل القبيح لهذا الحادث ومع الزمن تلاشى المضمون وبقي الشكل القبيح ، ووجهة نظر د . أنيس جديدة بدون شك لأنها لم ترد حتى على السنة قادة الوفد .

فؤاد سراج الدين يدلى برأيه - كشاهد - فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

للدكتور محمد أنيس فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، دراسة مستقلة وله كذلك رأى خاص فى هذا الحادث مضمونه أن تولى الوفد ، للحكم كان اسهاما من جانبه لخدمة هزيمة الفاشية العالمية ، وهذا هو المضمون الحقيقى لموقف الوفد فى ٤ فبراير « رغم الشكل القبيح لهذا الحادث ومع الزمن تلاشى المضمون وبقي الشكل القبيح » .

وقد كنت أتمنى أن أستسيخ هذا الرأى ، لولا ، أن المقدمات التى سبقت الحادث ، ورافقتة ، لا يمكن أبدا ، أن تؤدى الى النتيجة ، التى انتهى اليها د . أنيس كما ان سياسة الوفد السابقة على ٤ فبراير ، وخطاب النحاس باشا ، فى رأس البر « صيف ١٩٤١ » ، وبيانات الوفد قبل الحادث كلها تؤكد ، ان موضوع هزيمة الفاشية ، أو المساعدة على هزيمة الفاشية لم تكن جوهر سياسة الوفد ، وهو خارج الحكم .

ويمضى د . أنيس فى تحليله لقبول الوفد ، للحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ليقول : كان من الواضح اذن أن الظروف قد دفعت بالوفد الى موقف يستطيع منه أن يساوم الحكومة البريطانية أو القصر ، لكن مساومته مع القصر ، كانت البديل بعد فشل كل الجهود للوصول ، الى اتفاق مع بريطانيا لكن المبادرة فى هذا المجال كانت تكمن فقط لدى الحكومة البريطانية . ومهما قيل ، عن انتهازية الوفد ، وسعيه وراء الحكم ، فلا شك فى أن مكانته القوية لدى الشعب ، وقدرته على أن يلعب الدور الحاسم فى تقرير التوازن بين القوى السياسية فى تلك الساعة ، كان عاملا ، لا يمكن لبريطانيا أن تتجاهله ، خصوصا أن قلق بريطانيا كان قد وصل الى حد ، لم يعد معه فى الامكان مزيد من الانتظار ، ومن هذا كان الانذار البريطانى للملك باستدعاء وزارة وفدية .

ويقول د. أنيس أيضا : رغم انتهازية الوفد ، ورغبة الكثير من أعضائه في الوصول الى الحكم ، وهو عامل لا يمكن التهوين من شأنه الا أن هناك عدة عوامل ، موضوعية في موقف الوفد دفعت الوفد الى المسلك الذى سلكه فى أزمة ٤ فبراير وهى - من وجهة نظر د. أنيس - كالاتى :

١ - ان العداء التاريخى والموضوعى بين القصر ، والوفد ، ثم تحمس القصر ، المتزايد للمحور ، كان يحدث أثرا آليا مضادا داخل دوائر الوفد .

٢ - لم يكن أمام النحاس بسبب علاقته بالقصر ، وعلاقة القصر ، بالمحور من أمل فى حالة انتصار المحور فالنحاس يعد الصانع الأول لمعاهدة ١٩٣٦ ، ولم يحاول لا ظاهرا ، ولا باطنا أن يستجيب لآغراءات التآمر مع المحور قبل الحرب أو أثناءها .

٣ - من الناحية النظرية كان النحاس ، يجد صعوبة أقل من خصومه فى أن يشترك فى أهداف الحلفاء ، فى الحرب ومن الناحية العملية كانت معارك الوفد تحارب من أجل الدفاع عن الدستور وحرية الانتخابات . فالوفد كان يقف دائما مدافعا ، عن الديمقراطية .

لذلك فعلى المدى البعيد فان بقاء ، المبادئ الدستورية التى وقف الوفد مدافعا عنها لا يمكن أن تتحقق الا بهزيمته وعلى المدى القصير فان امكانية عودة الوفد السريعة ، الى الحكم كانت عن طريق توسيع الهوة بين فكرة الحكومة الائتلافية وبين السلطات البريطانية وهذا هو المضمون الحقيقى لموقف الوفد ومستوليته فى حادث ٤ فبراير :

ويتساءل د. أنيس بعد ذلك ! هل كانت قيادة الوفد تدرك هذا المضمون ، أم انه اجتهاد مفتعل من جانبنا ؟ ويقول د. أنيس نعم : كانت قيادة الوفد تدرك وقتئذ هذا المضمون وتؤكد أيضا فى معاركها بعد انتهاء الحرب فيه حتى لا تستدرج الى معركة تتهم فيها القصر بالتعاون مع المحور ، ولكى يؤكد د. أنيس وجهة نظره تلك قام بنقل مقتطفات من مقال نشرته صحيفة الوفد المصرى فى ٦ فبراير ١٩٤٢ يؤيد قضية الحلفاء ، ويعادى المحور .

ووجهة نظرى فى الاستشهاد بهذا المقال ، ان الاستشهاد ، يضعف وجهة نظر د. أنيس ولا يقويها ذلك أن نشر مقال فى صحيفة وفدية ، وبعد أن وصل الوفد الى الحكم ، يؤيد المقال معاداة الوفد للمحور ، وتأيدته لقضية الحلفاء ، من الأمور البديهية ، والطبيعية والتى لا تزيد على كونها تحصيل حاصل كما يقولون ! ولو ان الدكتور أنيس قد أستشهد لتأييد وجهة نظره بمقال ، أو مقالات نشرت فى صحف الوفد مؤيدة للحلفاء ، ومعادية للمحور ، قبل ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وقبل أن بلى ، الوفد الحكم كان الاستشهاد هنا - وهنا فقط - يمكن أن يقوى وجهة نظر د. أنيس !

واقعا كانت سياسة الوفد ، القائمة والثابتة قد ارتكزت على تأييد قضية الحلفاء هل من تفسير لحملات الوفد ، على بريطانيا فى عام ١٩٤١ ، بالذات ؟ وهل من تفسير ، لحملات ، الوفد ، على د . أحمد ماهر ، والهيئة السعيدية عندما ذهبوا ، فى تأييدهم ، لقضية الحلفاء ، الى أبعد مدى ، وصل اليه تأييد حزب سياسى مصرى ؟ على أية حال فان د . أنيس يؤكد ، أن النحاس باشا عندما استدعى ، للقصر ترك أسرته فى الصعيد ونسى مفاتيح منزله ولم يكن معه بدلة الردنجوت و . . و . . كل ذلك فى رأى د . أنيس يرجع - من وجهة نظر أنيس - أن النحاس لم يكن يعرف نية الانجليز فى توجيه الانذار ، للملك وهو فى الصعيد ، وأغلب الظن - ظن أنيس - أنه حين استدعى من الصعيد كان يحول فى خاطره أن فكرة الوزارة الائتلافية قد عادت الى الأذهان مرة أخرى .

وهنا يأتى دور أمين عثمان ، عميل الانجليز المعروف ، الذى يطلق عليه لورد ويلسون « المفاوض لحساب السفارة البريطانية وقت الازمات السياسية » ومن المعروف أن أمين عثمان التقى بالنحاس أكثر من مرة بعد عودته من الصعيد ، وأنه هو الذى بلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة ، ولعل حديث أمين عثمان للنحاس : - د . أنيس - هو الذى شجع النحاس على تمسكه السابق بفكرة الوزارة الوفدية .

رينهى د . محمد أنيس دراسته ، عن ٤ فبراير ١٩٤٢ بقوله : ما أن وصل الوفد الى الحكم ، حتى بدت انتهازية رجاله : المحسوبية ، والتلاعب فى مسائل التموين ونسى الوفد مذكرة ابريل ١٩٤٠ ، وهى ضرورة وعد بريطانيا بأغلاء عند نهاية الحرب ، وكان الوفد يطالب بذلك وهو فى المعارضة ونسيها ، أو تناساها وهو فى الحكم ، ثم حين أحس الوفد بأن قوات المحور ، تقترب من الاسكندرية وبدأ الانجليز يستعدون للانسحاب الى السودان أرسل مجلس وزراء الوفد خطابه المشهور الى محافظ الاسكندرية عبد الحالى حسونة يطلب منه أن يسلم لروميل حين يقترب من الاسكندرية ولا غرابة فى كل هذا فالوفد لم يكن حزبا عقائديا صلبا ، بل تنتابه موجات من الانتهازية الطاغية ، .

ولم يكن - د . أنيس - حادث ٤ فبراير هو الذى أدى ، الى عجز الوفد عن قيادة الثورة المصرية بعد الحرب العالمية الثانية فانتخابات عام ١٩٥٠ أرجعته الى الحكم ، لكن أسلوبه التقليدى فى الكفاح الوطنى ورفضه الكفاح المسلح « الان تحت ضغط الشعب » ورفضه للمضمون الاجتماعى للثورة جعله متخلفا وراء جماهير الشعب ، المصرى ، وهذا هو السبب الحقيقى فى سقوط الوفد . - وليست حادثة ٤ فبراير التى أثرت تأثيرا معاديا للوفد لدى بعض قطاعات الطبقة المتوسطة ورغم ذلك الذى يقواه د . أنيس عن الوفد فانه يرى ان ما حدث

فى ٤ فبراير ١٩٤٢ كان تدخل بريطانيا عنيفا تحت وطأة الحرب العالمية الثانية والموقف العسكرى فى الصحراء الغربية فى صالح حزب الجماهير ! » .

وعن قضية ايمان الوفد بقضية الديمقراطية يقول د. محمد فريد عبد المجيد حشيش فى رسالة له عن الوفد المصرى حصل بها على درجة الماجستير من كلية آداب عين شمس واضح تماما ، تعاطف الوفد ، وتعاونه مع الديمقراطية عقب توليه الحكم ، لكن قبل ذلك ، أين كان هذا التعاطف لا نكاد نتبينه بل رأيناه على النقيض فى مذكرة ١٩٤٠ وخطبة ١٩٤١ كيف نفسر هذا؟ « ان الوفد - د. حشيش - لم يكن حزبا عقائديا واذا سلمنا بوجود نوع باهت من التعاطف ازاء بريطانيا قبل تولية الوفد ، الحكم - فقد كان هذا التعاطف صادرا عن كراهية ، وعداء للقصر ، وبالتالي للمعسكر ، الذى ينجاز اليه وهو المحور وربما ساعد على هذا دخول الاتحاد السوفيتى الحرب ، الى جانب الحلفاء . ومن ثم تنتهى - د. حشيش - الى أن ما حدث فى ٤ فبراير كان تعبيرا عن دخول الصراع بين الوفد والقصر فى اطار الصراع ، العالمى بين الحلفاء والمحور ، » .

ويتجه رأى د. حشيش ، الى أن النحاس باشا لم يكن يعرف بنية الانجليز بتوجيه انذار الى الملك ابان وجوده بالصعيد ويبقى الشك لدينا - لدى د. حشيش - فى أمين عثمان باشا ، الذى لعب عقب عودة النحاس الى القاهرة فتؤكد المصادر أنه - أى أمين عثمان - كان المصرى الوحيد ، الذى كان على علم سابق بما سينوى الانجليز عمله وأنهم استشاروه فأشار عليهم بما فعلوا وكان سفيرا بينهم وبين الوفد اذ كان موضع ثقتهم معا و . و . وان أمين عثمان لعب دورا هاما فى التمهيد لحدث ٤ فبراير وتوجيه الانذار البريطانى واسناد الحكم الى النحاس - فى تصورنا - أراد أن يكافئه على جهوده أو أن ذلك كان بايعاز من السفارة البريطانية فاختره وزيرا للمالية فى يوليو ١٩٤٣ !

ولأن د. حشيش اشار فى رسالته عن الوفد ، الى لقاءات عديدة له مع الأستاذ فؤاد سراج الدين ولأنه - د. حشيش - عندما تحدث عن حادث ٤ فبراير اشار الى بعض مقتطفات من آراء فؤاد سراج الدين فى هذا الحادث فقد رجعنا ، الى الصورة الأصلية لهذه اللقاءات ، والتى وقع الأستاذ فؤاد سراج الدين فى نهاية كل صفحة من الصفحات ، التى سجلت تلك اللقاءات ، وبشرنا لرأى الأستاذ فؤاد سراج الدين فى حادث ٤ فبراير ، نكون قد اكملنا - وبتفصيل يكاد يكون مملا - وجهات نظر الوفد فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

يقول فؤاد سراج الدين : شاءت الظروف ان اعاصر هذا الحادث منذ بدايته بل قبلها فقد كنت مع الرئيس السابق مصطفى النحاس وبعض رجال الوفد فى زيارة لبعض بلاد الصعيد على احدى البواخر ، النيلية المملوكة لاحد الوفدين فى مديرية قنا « ذهبية خاصة يجرها لنش بخارى » وأذكر أننا غادرنا

مدينة الأقصر منجهين الى قنا ، لنمضى فيها ليلة ونزور فيها مكرم باشا ، وبعض الوفدين فى دورهم ، على أن نغادرها فى اليوم التالى ، الى مكان آخر ، وتنتهى الرحلة فى بنى مزار لزيارة الاستاذ أحمد حسين عضو الشيوخ الوفدى وزوج خالة النحاس باشا وكنا فى أوائل فبراير ١٩٤٢ ، وعندما وصلنا الى قنا حضرنا حفل شاي كان معدا فى منزل أحد أقرباء مكرم باشا ، وأثناء الحفل وكنا بعد الغروب حضر أحد أصحاب الدار وأسر الى النحاس باشا بأن مدير قنا موجود بالصالون ويرجو مقابلة النحاس باشا لامر هام وعاجل وقمنا معه - أنا ومكرم - الى الصالون حيث وجدنا المدير الذى بلغ النحاس رسالة من القصر الملكى بلغت اليه تليفونيا ، مضمونها ان الملك يرجو النحاس باشا ، العودة فورا الى القاهرة لمقابلته لامور هامة ، وخطيرة فاعتذر النحاس باشا للمدير ، عن تلبية هذا الطلب قائلا : أنه مرتبط بعدة مواعيد وارتباطات وانه لا يستطيع العودة الى القاهرة كما يطلب منه .

الحج المدير ، الحاحا كبيرا ، وقال للنحاس باشا ان معلوماته من القاهرة أن الحالة بالقاهرة خطيرة وما جد من ظروف تستدعى سفره وأن القصر يلح فى ذلك الحاحا شديدا ولكن النحاس ظل على رأيه فطلبت من المدير أن يتركنا على أن نتصل به ، فى المديرية ، بعد قليل لنخبره بالرأى النهائى للنحاس باشا فخرجت أودعه ، الى باب الصالون وطلبت اليه دون أن يحس النحاس ان يبقى القطار ، الذى سيغادر قنا ، ليلا ، الى القاهرة حتى اتصل به حيث يحتمل الا يكون النحاس باشا ، جاهزا للسفر ، قبل موعده قيام القطار ، فوعدنى بذلك واتجهت ومكرم باشا الى النحاس باشا لنح عليه فى السفر ، الى مصر حيث اننا فى حالة حرب والموقف خطير ، وسمعنا عن مظاهرات قامت فى القاهرة فقال النحاس باشا ، أنه لا يريد أن يمكن الملك من تكرار تمثيلية كفر عشنا التى تمت معه فى سنة ١٩٤٠ ، عندما أوفد اليه الملك عبد الوهاب طلعت أحد كبار القصر ، واخذ يفاوضه فى أمر تشكيل وزارة جديدة ثم تبين ان الملك كان يعبت فقلنا له قد يكون هذا صحيحا ، لكن هذه المرة قد تكون الظروف الحرجة ، التى يواجهها الملك اضطرته ، الى استشارة النحاس باشا فى الموقف وقد تنتج هذه العودة خيرا ، للبلاد ، وقد لا نتج ولكن فى كل الأحوال . ينبغي ان يلبى النحاس باشا هذه الدعوة فى هذه الظروف الحرجة ، التى تجتازها البلاد ، وبرغم الجهود الكثيرة ، التى بذلناها معه والحجج العديدة التى قلمناها لم نستطع أن نغير رأيه ، وصمم على الرفض .

فأسررت الى مكرم باشا بفكرة ، وهى أنه لعله يكون من الخير ، أن نعود ، الى الباخرة فورا ونستعين بزينب هانم ، لعلها تستطيع اقناعه ، فضلا عن ان استمرار مناقشاتنا فى الصالون ، اثار تساؤل الكثيرين فى حفل الشاي ، كما

أثار قلقهم ، خصوصا بسبب حضور المدير فوافقنى على هذا رأى .واقترحنا على الباشا العودة الى « الذهبية » للراحة بعد هذا العناء ، الطويل ، فوافق .

وعدنا الى الذهبية نحن الثلاثة وشرحنا للمرحومة زينب هانم الأمر ، فوافقتنا على وجهة نظرنا وأخذت تحاول اقناع زوجها وأعدنا عليه الكرة وكانت الساعة قد جاوزت التاسعة فنظر فى ساعته ، وقال : على كل حال لقد قام القطار ، المسافر الى القاهرة ، ولم يعد هناك سبيل لاجابة طلب الملك .

فقلت له أن القطار مازال فى المحطة فى انتظاره وشرحت له ما اتفقت عليه مع المدير فتار فى وجهى واستغرب كيف نفعل هذا دون استشارته ، كما استبعد أن يكون المدير قد أخر القطار طوال هذه المدة كلها فقلت له : ما علينا الا أن نبعث بأحد رسلنا فان كان القطار قد سار ، انتهى الامر ، وان كان القطار ، لا يزال فى الانتظار فتسافر وقبل ان يجيب بنعم أو لا ارسلت سكرتيه بسيارة الى المحطة فعاد وقال ان القطار مازال منتظرا ، والمدير كذلك فاسقط فى يده . ولم يجد مفر من السفر .

وطلب أن يسافر مكرم فقط معه ، وانبقى نحن على أن نستأنف الرحلة كما هو مقرر الى نجع حمادى حيث تصل الذهبية بعد الظهر على أن يعود هو من القاهرة فى ظهر اليوم التالى وينضم الينا فى الرحلة ، فعلا سافر هو ومكرم الى القاهرة واستأنفنا الرحلة الى نجع حمادى .

وفى المساء ، اتصلنا به تليفونيا بمنزل صهره المرحوم أحمد حسين عضو مجلس الشيوخ حيث كان يقيم به واخبرنا أنه لم يستطع العودة لأن الحالة خطيرة جدا وانه اضطر ان يبقى يوما آخر فى القاهرة وطلب منا ان نستأنف الرحلة الى جرجا حيث يرجو أن يصل اليها فعلا سافرنا صباح اليوم التالى الى جرجا حيث وصلنا قبل الغروب وتوجهنا الى منزل المرحوم فخبرى عبد النور حيث استقبلنا ابنه موديس وبدأنا نسمع بعض المعلومات عما يجرى فى القاهرة فى هذين اليومين ، واتصلنا بالباشا من منزل فخري بك فقال أنه لن يرجع الينا وان الامور قد تطورت ، الى تكليفه بتشكيل الوزارة ، وطلب منا ان نعود الى القاهرة بالقطار فى اليوم التالى فلامته المرحومة زينب هانم على قبوله الوزارة مرة أخرى واذكر انها قالت له حرفيا : الم يكفينا ما قاسيناه من الحكم ، وأنت متفق معى ، قبل سفرك ، على عدم قبولك الحكم ، فلماذا غيرت رأيك ؟ فاجاب : « ان الحالة كانت خطيرة جدا » مما اضطره الى قبول الحكم وانها عند عودتها الى القاهرة ستعرف كل التفاصيل .

وفعلا عدنا فى اليوم التالى الى القاهرة بالقطار ، وعرفنا كل تفاصيل الحوادث الخطيرة ، التى جرت والتى أجبرت النحاس باشا على قبول الوزارة ، وقال لنا أنه اعتذر للملك مرارا اثناء الاجتماعات التى تمت فى قصر عابدين عن

قبول الوزارة ولكن الملك الح ، عليه بشدة ، بل استنجد به وبوطنيته ، انقاذاً للموقف » .

ويقول فؤاد سراج الدين : « هذه هي الظروف التي لمستها بنفسى ، وعشتها ، وأستطيع أن أجزم أكيدا ، بأن النحاس باشا لم يكن لديه أية فكرة عما جرى فى مصر ، قبل وقوعه ، ولم يكن هناك أى اتفاق أو شبه تفاهم مع الجانب البريطانى على شئ من ذلك لا مباشرة ولا بالواسطة ويحملنى على هذا اليقين ما يأتى : أولا : ما هو معروف عن النحاس باشا ، الصدق التام والصراحة الكاملة ولم يعرف عنه طوال حياته السياسية والفضائية قبلها ، أو حتى أثناء اشتغاله بالمحاماة أن نطق بغير الحق مهما كان مرا ، وهذه الصفة يشهد بها خصومه ، قبل أصدقائه .

ثانيا : لو أن هناك شبه اتفاق بينه وبين الانجليز لما كان هناك أى محل لترتيب هذه الرحلة النيلية وقد تكلفت كثيرا ، والدعوات التى وجهها لنا الوفديون وتكلفت كثيرا من الجهد والنققات .

ثالثا : لو صح شئ مما ينسبه له خصومه ، لكان مكرم باشا أول المعارفين به ، والمرتبين له ، بوصفه اليد اليمنى ، للنحاس باشا ، فى ذلك الوقت ، والقوة الهائلة فى الوفد فكان مكرم فى ذلك الوقت فى أوج قوته ، ونفوذه .

رابعا : المعارضة الشديدة التى قابل بها النحاس طلب الملك فاروق ، كانت معارضة عنيفة ولم تكن مجرد تمثيلية ومراوغة من النحاس باشا حتى يفوت ميعاد القطار ويضعنا - أنا ومدير قنا - أمام الأمر الواقع ، تدل على جدية هذه المعارضة ولولا الاحتياط الذى رتبته مع المدير لكان القطار قد غادر قنا فى موعده وتعذر على النحاس باشا السفر الى القاهرة . ولو أنه كان عالما مقدما بما سيقبل عليه . ومتفقا مع الانجليز لكان قد بادر الى الموافقة على السفر ، تلبية للدعوة الملك وهو يعلم أنه اذا فاته القطار ، الذى سيغادر قنا ، بعد قليل فلن يتسنى له ، السفر الا بعد ٢٤ ساعة ، وقد بلغ من عصبية وقت السفر أنه نسي أخذ مفاتيح منزله معه ، مما اضطره الى الإقامة فى منزل صهره أحمد بك حسين والى استعارة بدلة الردنجات الخاصة بالأستاذ الحسينى زعلوك لبرتيديها فى مقابلته مع الملك حسب المعتاد .

خامسا : لو كان الأمر مرتبا بينه وبين الانجليز لأخذنا معه الى القاهرة عندما سافر اليها من قنا فى نفس القطار ولكنه أصر على أن نستمر فى الرحلة نلى أمل كبير منه بأن سيلحقنا فى اليوم التالى وكان حريصا على اتمام هذه الرحلة وتلبية الدعوة فى البلاد التى سيمر عليها فى النيل .

وينهى فؤاد سراج الدين ما قاله - وقد حرصنا على نشره كله بالحرف الواحد ، ودون حذف كلمة واحدة منه - بالكلمات التالية : بعد سرد هذه القرائن القوية التى تبلغ درجة الأدلة والتى يتوجها دليل حاسم ، وهو وطنية النحاس

واستقامته السياسية وبعده عن الالتجاء لأى سبيل يمس كرامة بلده ، أو مقدساتها ، وبعد هذه الأدلة أريد - فؤاد سراج الدين - ان أفرد حقيقة ثابتة رسمية ، ومعروفة ويمكن تلخيصها فى أمرين : أولا : ان أحزاب الأقلية التى كانت تتولى الحكم منذ سنة ١٩٣٩ . تاريخ نشوب الحرب الى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ هذه الأحزاب السياسية هى التى أدت بسياساتها وبتصرفاتها وتصرفات رؤساء الوزارات الذين تولوا مقاليد الحكم فى هذه الفترة هذه التصرفات هى التى أوصلت البلاد الى ما وقع فى ٤ فبراير ، ولم يكن الوفد ولا النحاس مسئولوا عن شيء من ذلك .

ثانيا : ان جميع رجال السياسة الذين دعوا الى القصر فى هذا اليوم وحضروا الاجتماعات ، التى حضرها الملك ، كانوا موافقين بالاجماع ، على قبول الانذار البريطانى وعلى تنحي الوزارة ، التى كانت قائمة فى الحكم ، وعلى تشكيل النحاس الوزارة الجديدة ، وكل ما طلبوه منه بل واشترطوه لهذه الموافقة ، ان تكون وزارة النحاس الجديدة وزارة ائتلافية تضم أحزاب الأقلية ، وطبعا رفض النحاس فكرة الوزارة الائتلافية بعد تجربتها أكثر من مرة وفشلها بسبب نفس أحزاب الأقلية ، واذا كان من الجائز ، اعادة هذه التجربة مرة أخرى فى أوقات السلم العادية فكان من الخطر اعادتها فى وقت الحرب فكان الأمر فى نظر هؤلاء الساسة ، مجرد اشتراكهم فى الحكم مع النحاس فان وافق كان الانذار البريطانى ، أمرا مقبولا ، وكان النحاس رجلا وطنيا ، وكانت مقدسات الوطن مصونة أما اذا ما رفض النحاس باشا ، اشتراكهم معه فى الحكم - وقد حدث - فهو اذن رجل خائن ساعد الانجليز على المساس بالبلاد ، ومقدساتها ، بل وكان متآمرا معهم ، على كل ما حصل وبذلك فقد صح فيهم المثل الدارج القائل : « يا فيها يا أخفيها » .

ومن الحقائق المسلم بها - فؤاد سراج الدين - ان النحاس فى هذه الاجتماعات أبدى موافقته على رفض الانذار البريطانى وفى الاجتماع التالى عندما أحس الملك بخطورة الأمر وبأن الانجليز ، جادون فى انذارهم أخذ يرجو النحاس باشا فى قبول تشكيل الوزارة ، وكلما اعتذر النحاس الح الملك على مسمع الزعماء السياسيين » .

وكل ما أستطيع ان أعلق به على رواية فؤاد سراج الدين باشا ، اننا عندما نناقش أية قضية سياسية يجب ان نناقشها مناقشة موضوعية لا شخصية فالحكم فى قضية سياسية ما لا يعنى الحكم النهائى على الشخصية التى كان لها دخل ما فى تلك القضية واذا كنت واحدا من قدامى أعضاء الحزب الوطنى ومنذ العاشرة من عمرى ، فقد ظللت ولا أزال ، أو من والى أبعد حدود الايمان بوطنية النحاس باشا وقد نشرت عنه دراسة مستفيضة فى المصور فى أغسطس ١٩٧٥ ولبضعة أسابيع تحت عنوان « مقال تأخر نشره عشر سنوات » وذلك فى الذكرى العاشرة لوفاة النحاس باشا اذ لم يكن قبل ١٥ مايو ١٩٧١ ممكنا نشر

أية كلمة عن النحاس باشا وقد عارضت النحاس باشا عندما وقع معاهدة ١٩٣٦ وعارضته - وبعنف - عندما ولى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وليس معنى معارضتنا لمعاهدة ١٩٣٦ أو معارضتنا لتولى النحاس باشا الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اننا نشك فى وطنيته ولكن معناه اننا نعارضه فى بعض تصرفاته السياسية ، ان الخلاف أو الاختلاف حول قضية سياسية ما وقعت فى مرحلة من مراحل التاريخ لا يمكن ان يمتد أبدا الى تاريخ الشخص ، الذى كان له دور فى تلك القضية ولا يجب أبدا لهذا الخلاف والاختلاف حول قضية سياسية ما بالنسبة لسياسى ما ان يمتد الى التشكيك فى نزاهة ذلك الشخص أو فى النيل من وطنيته حتى ولو كان ذلك الشخص قد ارتكب فى تلك القضية خطأ كبيرا ، أو صغيرا .

ان وقوع سياسى ما فى خطأ سياسى أو حتى ارتكابه جريمة سياسية لا يجب أن يجب كل ما سبق لهذا السياسى أن قام به لخدمة بلده قبل وقوع ذلك الخطأ أو تلك الجريمة أو أن يجب كل ما أداه هذا السياسى لبلده بعد وقوعه ، فى ذلك الخطأ أو حتى بعد ارتكابه لتلك الجريمة .

وليس معنى توجيه اللوم الى النحاس باشا لقبوله ، الوزارة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ من قبل الكثيرين من أفراد هذا الشعب اعفاء زعماء أحزاب الأقلية من المسئولية ، فكل أحزاب الأقلية التى حكمت مصر لها أخطاؤها ، ولها خطاياها وهى جميعا مسئولة مسئولية مباشرة ، عما وقع فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما أن لقاء بعض المسئولية على النحاس باشا ، والوفد وعلى زعماء أحزاب الأقلية لا يعنى اعفاء القصر من المشاركة فى تلك المسئولية فالجميع بلا جدال - فى رأينا - مسئولون عن حادث ٤ فبراير : الانجليز ، القصر ، أحزاب الأقلية ، الوفد ورئيسه مصطفى النحاس .

واذا كان الأستاذ فؤاد سراج الدين قبله اهتم ، فى روايته عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ببعض الأمور الشكلية ، فاننا نقول ان هذه الأمور التى ساقها الأستاذ فؤاد سراج الدين لتبرئة النحاس باشا من مسئولية حادث ٤ فبراير لا تنهض دليلا على تبرئته مما حدث ، ويمكن أن يكون هناك أمور أخرى جوهرية عن تلك التى ساقها الأستاذ فؤاد سراج الدين. تبرئ النحاس باشا من مسئولية ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولو أننى كنت قاضيا وعرضت على هذه القضية - قضية ٤ فبراير ١٩٤٢ - لما اقتنعت أبدا بالأدلة والقرائن ، التى ساقها فؤاد سراج الدين فى روايته عن ٤ فبراير ، ولست أدري ما الذى أعاد الى ذهنى ذلك الحكم ، الذى نطق به أحد القضاة فى قضية ما عندما قال فى منطوق حكمه : يقضى ببراءة المتهم من التهم التى وجهت اليه لغير الأسباب التى ساقها محاميه ؟ .

ان معارضة النحاس باشا للسفر من قنا الى القاهرة قد تكون دليلا على أذى
شيء. الا أن تكون دليلا على عدم معرفة النحاس باشا بما سيحدث في القاهرة ،
وكذلك نسيان النحاس باشا لمفاتيح منزله واضطراره الى ارتداء رديجوت الأستاذ
الحسيني زعلوك لا يقوم دليلا على أن النحاس باشا لم تكن لديه أية فكرة عما
جرى في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وحرص النحاس باشا على عدم مصاحبة أسرته والأستاذ فؤاد سراج الدين
له عند سفره من قنا ، الى القاهرة لا تدل على أن النحاس باشا لم يتفق من قبل
مع الانجليز ، على تولي الحكم ، ويمكن أن تدل على أنه كان يشك في نجاح
خطة الانجليز في العودة به الى الحكم كما سبق أن حدث قبل ذلك و . . و .
وأنه خشى أنه ينفذ أمر مشاركته في التمهيد بحادث ٤ فبراير فآثر أن يبقى
أسرته في الصعيد ، و . و . ولو أن النحاس باشا - مع افتراض مشاركته
في التمهيد لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ - قد سارع بتلبية دعوة الملك ولو أنه
اصطحب معه أسرته ، لادى ذلك الى اكتشاف الخطة .

أما القول بأنه لو كان هناك اتفاق بين النحاس باشا والانجليز لكان مكرم
عبيد باشا أول العارفين به ، والمرتبين له ، بوصف مكرم عبيد باشا ، اليد
اليمنى للنحاس باشا وقتئذ فيمكن الرد عليه بأنه في ذلك التاريخ كانت
مكانة مكرم عبيد باشا عند النحاس قد اهتزت ، وكان قد وجد البديل له عند
النحاس باشا ، بدليل تواجد الأستاذ فؤاد سراج الدين في تلك الرحلة ولم
يكن وقتئذ عضوا في الوفد ، بل لم يكن له من مكان طبيعي في تلك الرحلة ،
ورواية فؤاد سراج الدين تؤكد أنه - أى فؤاد سراج الدين - كانت له خطوة
كبيرة عند النحاس باشا ، وكان يتصرف كقوة ضخمة ، وبثقة مطلقة ، بدليل
أنه اتفق مع مدير قنا ، على أن يبقى القطار في قنا الى أن يستقله النحاس
باشا ، كما أن فؤاد سراج الدين - كما يقول - هو الذى أسر الى مكرم باشا
بفكرة ، وهى انه لعله يكون من الخير أن نعود الى الباخرة ، ونستعين بزینب
هانم لعلها تستطيع اقناع النحاس باشا ، وأنه - أى فؤاد سراج الدين ، ومكرم
عبيد - بعد ان شرحا للمرجوعة زينب هانم الأمر ، فوافقتنا على وجهة نظرنا
وأخذت تجادل اقناع زوجها ! .

أقول ذلك كله ، وأنا على ثقة مطلقة من أن النحاس باشا قبل عودته الى
القاهرة ، لم يكن قد أجرى أية اتصالات مع الانجليز ، وان الاتصالات - غير
المباشرة - مع الانجليز قد تمت وعن طريق أمين عثمان باشا منذ وصوله الى
محطة القاهرة قادما من قنا حيث كان أمين عثمان باشا في استقباله في محطة
القاهرة ، وكان هو الواسطة . كما يؤكد سير مايلز لامبسون في برقيات الى
وزارة الخارجية ، الصلة بين النحاس باشا وبين سير مايلز لامبسون ، كما
اقتى أيضا أقول هذا القول وضيمرى الوطنى مقتنع بأن مسئولية النحاس باشا
لم تبدأ الا منذ مقابلته للملك !! .

وأعود بعد ذلك ، وللمرة الأخيرة الى قضية الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - فأقول أن النحاس باشا عندما سئل في المحكمة عن رأيه في الخطبة التي ألقاها أمين عثمان باشا في كلية فيكتوريا ، عن العلاقة بين مصر وبريطانيا وتشبيهاها بالزواج الكاثوليكي الذي لا طلاق فيه ، أجاب النحاس : أنه قرأ هذه الخطبة وأنه تعجب بتشبيه أمين باشا ، وعندما سئل النحاس باشا من الأستاذ شوكت التوني : هل الخطبة التي ألقاها أمين باشا في كلية فيكتوريا والتي تكلم فيها على زواج الانجليز بمصر ، وأنه كان زواجا كاثوليكيا اي لا ينقسم وافقت عليها واعتبرت أن هذه السياسة خاصة بأمين عثمان باشا للتأثير على الانجليز ، أجابه النحاس باشا بنعم !

وفي قاعة المحكمة ، سئل النحاس باشا هل رفضت مصافحة اسماعيل تيمور باشا مندوب جلالة الملك ، فأجاب النحاس باشا ، أنه رفض مصافحة تيمور باشا ، وما كان يعلم انه مندوب الملك .

وفي المحكمة قال الأستاذ جلال الحماصي ، انه سمع من أحمد حسنين باشا - نقلا عن محمد فرغلي باشا - ان أمين عثمان باشا فاتحه في الاشتراك في وزارة جديدة سيؤلفها هو ، أي أمين عثمان وأنه فاتح أيضا حيدر باشا ويوسف صيدناوى باشا و ٠٠ و ١٠٠ !

وفي نفس المحاكمة ، قال زكى على باشا ان النحاس باشا رفض الوزارة الائتلافية لأسباب لها وجاهتها في نظره ، الا ان الموقف كان يستدعي التضحية ، لأننا كنا في وقت حرب وكنت - أي زكى على - أطلب من النحاس باشا أن يتساهل في هذه المسألة ، وان النحاس باشا - زكى على يقول - قد رفض الاقتراح من شريف صبرى باشا ، بأن يقبل تشكيل وزارة محايدة تجري انتخابات !

وفي تلك المحاكمة أيضا ذكر على ماهر باشا أنه كان في القصر الأخضر ، عندما اتصل به النحاس باشا - وكان وقتئذ رئيسا للوزارة - وقال له : أنا مريض وأريد مقابلةك وقال على ماهر ، انه قال للنحاس باشا ، سآزورك ، وأثناء الزيارة - كما يقول على ماهر - النحاس باشا وجه لي كلاما بأنى متهم ، أنا والملك والشيخ المراغى بأننا نريد عمل ثورة في الأزهر ، وأنه لديه أوراق تثبت ذلك ، ويقول على ماهر ، انه قال للنحاس باشا : ان الذى دبر أساء التدبير ، ومع كونى أحب الأزهريين ، الا أنه لا يوجد اتصال بينى وبينهم الا بهيئة كبار العلماء ، وقال على ماهر : أنه قال للنحاس : الواقعة مختلفة من أولها ، الى آخرها فاعرض أوراقك وتكلم ، فلم يقبل النحاس أن يتكلم ، وقال على ماهر للنحاس : ليست لك عندى طلبات ، ويقول على ماهر ان النحاس باشا كان يريد أن يعتبر ان عودتى الى القصر الأخضر قد تمت بناء على طلبه - طلب على ماهر - وان على ماهر قال له : انى لا أريد التقيد بأى قيد .

وفى تلك المحاكمة ، قال على ماهر ، انه اعتقل أولا فى الصحراء الغربية ،
ثم نقل الى السرو ثم الى العياط ، وكل هذا بناء على موافقه السفير البريطانى ،
لدرجة انى كنت مريضا بالمستشفى العسكرى وجاء الامر ان أسافر الى السرو ،
وكانت حرارتى ٣٨ ° .

وجابوا واحد باشا عسكرى يخرجنى فلم يجرؤ ، فقالوا انهم سيحاكمونه
ثم جاء خمسة لواءات وسافرت الساعة ٨ ، ووجدنا المكان غير مستعد وبه
ناموس و ٠٠ و

وقبل أن نواصل الحديث عن بعض أعمال الوزارة الوفدية ، نشير الى بعض
رسائل تلقيناها عن حادث ٤ فبراير ١٤٩٢ كما ننشر بعض ما قيل فى قضية
الاغتيالات السياسية عن ذلك الحادث .

الباب العاشر

أزمة عنيفة بسبب ترشيح الشيخ حسن البنا لانتخابات مجلس النواب (فبراير ١٩٤٢)

● نشرنا بعض ما كتبته - عن حادث ٤ فبراير - د. أنيس و د. حشيش وهما من المؤرخين ، المتعاطفين مع الوفد المصرى ، كما نشرنا - وبالحرف الواحد ، ولأول مرة أيضا - أقوال الأستاذ فؤاد سراج الدين فى هذا الحادث وذلك إيمانا منا بحرية الرأى وتحقيقا لما دعونا اليه فى هذه التجربة التاريخية الجديدة من ضرورة الحرص الشديد على نشر الرأى ، والرأى الآخر سعيًا وراء الحق ، والحقيقة ، وكنا قد دعونا من لديهم أية بيانات ومعلومات ، أو آراء خاصة بذلك الحادث بل الحدث التاريخى الهام وقد تلقينا بعض الرسائل ، نشرنا بعضها وسننشر البعض الآخر ..

والتزاما منى بالأمانة التاريخية أقول اننى تلقيت رسالة مهمة لم يشأ صاحبها ، أن يوقعها باسمه فطالبتة - فى الأسبوع الماضى - بأن يوافينى باسمه لتكون للرسالة أهميتها ، ولعله فاعل ان شاء الله كما اننى تلقيت من زفتى رسالة من الأخ السيد زينهم أبو العطا منصور صاحب محلج النيل بزفتى لم أستطيع نشرها لأنها كانت مقتطفات من كتاب الأستاذ محمد التابعى من أسرار السياسة والسياسة ، وقد سبق لنا ، أن اقتطفنا بعض ما جاء فى كتاب الأستاذ التابعى عن ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ومن زفتى أيضا ، تلقيت رسالتين أو ثلاثا لا أدرى بالضبط فما أكثر الرسائل التى تصلنى من هذا الكاتب والذى يحرص باستمرار على أن يوجه الى أبشع الشتائم ، وأفظع الأوصاف وليس لى من تعليق على تلك الرسائل ، الا أن أدعو الله - ومن الأعماق - أن ينعم على صاحب تلك الرسالة بنعمة الشفاء !

وكنت فى نهاية الفصل السابق قد انتقلت الى محكمة جنايات مصر حيث جرت محاكمة ٤ فبراير أثناء نظر قضية الإغتيالات السياسية قضية مقتل أمين عثمان باشا أحمد أبطال ٤ فبراير .

فقد نقلنا بعض أقوال الشهود كمصطفى النحاس باشا ، وزكى على باشا ، وعلى ماهر باشا ، ونكمل فى هذه الحلقة بعض أقوال على ماهر باشا الذى سئل ، عن الانذار البريطانى الذى وجهه الانجليز الى الملك فقال :

« ان الانذار البريطانى الموجه الى الملك فاروق فيه اعتداء على الاستقلال وعلى الشرف الوطنى ، وإهدار للكرامة الوطنية ، والاعتداء على الاستقلال يمكن ملاقاته أما الاعتداء على الشرف الوطنى والكرامة الوطنية فليس له من رد .

ويقول على ماهر ان الانذار البريطانى كان القصد منه الارهاب والاذلال ، وأن أمين عثمان هو الذى دبر حادث ٤ فبراير ، من الجانب المصرى وانه - أى أمين عثمان - كان يطمح فى أن يكون رئيسا للوزارة المصرية وأن مستر ريد عميد كلية فيكتوريا كان يشير الى أمين عثمان بأنه سيبكون رئيس وزارة المستقبل !

ويقول حافظ رمضان - فى المحاكمة - ان الانجليز تدخلوا لمنع محاكمة النحاس باشا بعد اقالة وزارته وتآليف أحمد ماهر باشا الوزارة ، وانه عندما سئل مستر ايدن عن المسوغ الذى اتكأ اليه الانجليز فى طلبهم عدم محاكمة النحاس باشا قال : انه صديق لنا . نفعتنا أيام الحرب ، وانه خدمنا أيام العلمين و ٠٠ و ٠٠٠ .

ويرفض حسين سرى باشا ان يؤكد أو ينفى أن يكون لأمين عثمان باشا دخل ، أو علم مسبق بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قائلا : هذه مسائل كنت أعلمها كوزير داخلية ولا يمكن أن أصرح بها .

والغريب ان حسين سرى الذى رشح النحاس باشا لتولى رئاسة الوزارة ، بعد استقالة وزارته ، يقول فى المحاكمة : ان النحاس باشا أخطأ فى قبوله الحكم ، وانه يختلف وياه ، لعدم قبوله تآليف وزارة ائتلافية !

ويسأل حسين سرى باشا : باعتبار دولتكم من رجال السياسة الا يبدو غريبا أن يطلب سفير بريطانيا تعيين النحاس باشا ، رئيسا للوزارة بعد حملات الوفد العدائية على بريطانيا ؟ ويسأل حسين سرى ، اذن لم يكن غريبا أن تطلب بريطانيا تعيين رجل سياسى يهاجمها ؟ ويقول حسين سرى : السياسة البريطانية عودتنا مثل ذلك !

ولعل من أشهر الكلمات التى ترددت فى محكمة الجنايات - قضية الاغتيالات السياسية - والتى وصفت حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ تلك التى جاءت على لسان الأستاذ حسن أنور حبيب ممثل النيابة عندما قال :

ان يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ سيظل وصمة فى جبين الامبراطورية وسيظل دليلا صارخا ، على البربرية التى هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الاغبر

الكالح ، فقد قابلوا الوفاء بالكران ، والاحسان بالاساءة ، والصنيع بالجحود ،
ولكن هذه القوة الغاشمة وقفت عند حدها .

سنظل نلعن الانجليز أبدا الدهر ما داموا محتلين بلادنا ولو كانوا في
أجذب بقعة منها ، ويخيل الى أن كل باب يخلق ، كأننا ينصفق في وجوههم ،
وان كل حجر بأرض الوادي ود لو طار فحصبهم في جباههم ، وأن كل كلب
ينبح انما يصرخ في وجوههم : أخرجوا . . . أخرجوا من هذا البلد ، الجلاء
ووحدة وادي النيل : شعورنا وشعارنا . بل هو ترديد لوجيب قلوبنا ، ونبضات
دمنا ، وهمسات أرواحنا ، شيئا وشيانا ، رجالا ونساء .

ولكن كيف السبيل الى بلوغ ما نصبوا اليه جميعا ؟ الى بلوغ ما يتوق
اليه كل مصرى ؟ أتراه بالتناحر ، لغويا فيما بيننا ؟ أتراه أن يهاجم بعضنا
بعضا ، فنقسم شيئا وفرقا و . . و . .

ويجيئ النائب العام الأستاذ محمود منصور في الجلسة التالية - جلسة
١١ ابريل - ليفاجئ القضاة والمتهمين والحضور بالكلمة التالية : في الكلمة
التي قدم بها زميلي الأستاذ أنور حبيب في هذه القضية عدة تعبيرات وتشبيهات ،
ومجازات ، لم أشك حين اطلعت عليها في الصحف أنها جاءت وراء مراده ووقعت
بعيدا عن مقصوده ، نتيجة للتعرض لخاطر الارتجال ، وأثرا عرضيا لجو
العصبية في نفسه ، على أن تلك العبارات بما مست من شئون السياسة
الخارجية ، يصعب في الواقع تبرير ارجائها على هذا النحو كما يصعب ربطها
بهذه الدعوى ، ولذلك فقد استأذنت زميلي « أنور بك » فأذن لي في أن أصرح
بأن تلك العبارات لا تعبر بحال عن رأى النيابة فأرجو أن يثبت ذلك في محضر
الجلسة .

وغضب المحامون خاصة وأن الأستاذ أنور حبيب ، لم يكن يرتجل ، وانما
كان يتلو مرافعته ، ويرجع الى أوراق مكتوبة ، ولابد أن السفارة البريطانية قد
تدخلت واحتجت و . . و . .

وكانت ثورة للمتهمين في تلك القضية تزعمها أنور السادات ، وقال أنور
السادات - ونحن هنا ننقل عن محاضر جلسات المحكمة - أنا أفضل أن أشنق
ألف مرة ، على أن أرى النائب العام يتراجع ، ويقف هذا الموقف غير المشرف .

ومن محكمة جنايات مصر في باب الخلق بالقاهرة ، تنتقل الى محكمة الرأى
العام ، لنرى ماذا قالت عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟

« لم تستطع صحافة مصر أن تشير الى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ في أعقاب
حدوثه ، بل لم تستطع أن تشير اليه بصراحة ووضوح الا في أواخر عام ١٩٤٥ ،
وذلك بسبب الرقابة على الصحف ، وبسبب الحرب العالمية الثانية ، كل
ما استطاعت الصحف أن تشير اليه هو أن السفير البريطاني ، في مصر قد قابل

سنوات ما قبل النورة ج ٣ - ٦٠٩/

مساعها ، الى أن تضمن - بأقل ما يمكن من التأخير - تأليف حكومة قوية نابتة حائزة لأكبر قسط من تأييد الشعب لها متمسكة بمعاهدة التحالف وعاملة بأقصى جهدها بروح المعاهدة ونصها على مساعدة الدول الديمقراطية في نضالها » .

وتقارن صحيفة التيمس البريطانية - ٥ - ٢ - ١٩٤٢ - بين موقف مصر وبين موقف الدول الأوروبية الخاضعة لألمانيا الهتلرية ، وبين القوات الألمانية التي تحتل بعض دول أوروبا وبين القوات البريطانية الموجودة في مصر ، ثم تقول - في النهاية - أن الدول الأوروبية المحتلة بالقوات الألمانية قد أرغمت على وضع كل مواردها تحت تصرف ألمانيا ولكن موقف الحكومة المصرية والقيادة الامبراطورية في وادي النيل هو موقف الاحترام المتبادل بينهما !! وتتعاونان معا تعاوناً شديداً في المهمة التي يمكن التكهن بها ، واليقين - ولا شك - أن جميع زعماء مصر ، المسئولين يعلمون أن قوة بريطانيا هي درع استقلال بلادهم » .

ولا ينشر البلاغ الرسمي الصادر من ديوان كبير الأمناء عن « ٤ فبراير ١٩٤٢ » الا السطور التالية بعد الاشارة الى مقابلة الملك للزعماء المصريين ، الذين اجتمعوا للتشاور في الموقف الحاضر : تشرف بمقابلة جلالة الملك جناب سعادة الرايت أونورابل سير مايلز لامبسون ، وجناب الجنرال ستون القائد العام للقوات البريطانية في مصر » .

وتوزع « روتر » في منتصف ليلة ٤ فبراير ١٩٤٢ برقية موجزة للغاية وصفت بأنها بيان وقد جاء في البيان : دعى مصطفى النحاس باشا الى تأليف وزارة جديدة ، وقد تفضل صاحب الجلالة الملك بتكليفه تأليف الوزارة ، وليس ثمة شك في أن النحاس باشا يتمتع بتأييد أغلبية كبيرة من السكان ، والحكومة البريطانية مرتاحة ارتياحاً كبيراً الى القرار الذي اتخذه الملك .

وقد كانت مجلة الاثنين في أيام ٤ فبراير ١٩٤٢ - على صلة وثيقة للغاية بأحمد حسنين باشا ، وتنشر الاثنين في عددها الصادر في ٧ فبراير ١٩٤٢ ، بعض ما لدى محررها من معلومات عن آخر اجتماع لوزارة حسين سري وكيف رقص صليب سامي باشا في بهو فندق مينا هاوس عندما بلغ تليفونيا بخبر استقالة الوزارة ، وعندما سئل عن سبب الرقص - كما قالت مجلة الاثنين - قال : مضى على أسبوع ، وأنا مكلف أن أمرض والحمد لله ، لقد أطلق سراحى من سجن « مينا هاوس » وخرج صليب سامي لأول مرة من الفندق ، كما نشرت المجلة أيضاً ، أن النحاس باشا قال في النادي السعدي ، أثناء الأزمة الوزارية : تقطع رقبتى ، ولا أولف وزارة قومية ! » .

ويقول كامل الشناوى في مقال له بنفس العدد من الاثنين : أنه في اجتماع اشترك فيه راح المجتمعون يستعرضون أسماء الرجال الذين يعتمد عليهم

فى الوقت العصيب ، فقال الأستاذ توفيق دياب : نحن نريد الرجل الذى يعرف أن يقول : لا حين يجب أن يقال : لا وأنه — أى كامل الشناوى — راح يمتحن رجالنا على هذا الأساس الذى وضعه الأستاذ دياب ، وكانت نتيجة الامتحان : اثنان يقولان « لا » ولكنهما يوجهانها لجهة دون جهة : واحد فقط يعرف أن يقول : لا لجميع الجهات ولكنه لا يعرف متى يقولها •

عشرون ، صدق فى كل واحد منهم قول القائل :

ما قال « لا » الا فى تشهده لولا التشهد كانت « لاؤه » نعم

ويصف كامل الشناوى ، الموقف : ان الأوصاف الصحيحة للموقف لا تقال فى هذه الأيام ، فلتكن أوصافنا رمزية اذن ، قيل أن فلانا رفض الصيغة مع تنفيذ كل ما جاء فيها • وقيل ان فلانا قبل الائتلاف مع الجميع ، على شرط أن يرفض الجميع ، وقيل أن الجميع ارتضوا بفلان على شرط ألا يكون له من الأمر شيء ، وغدا سيسجل التاريخ أنه أتى على مصر ، حين من الدهر ، كانت بلا حكومة ، ومتى ؟ والحرب على حدودها ولماذا ؟ لأن رجالها يتناقشون ، وسيقول التاريخ فيما يقول أنه منذ ذلك الحين ألغى استعمال المثل المعروف : مناقشات بينظية وحل مكانه مثل جديد « مناقشات مصرية » •

وفى العدد التالى من الاثنين — وكانت الأمور قد اتضحت الى حد ما — كان اهتمام غير عادى بالملك وبالمظاهرات التى انطلقت فى ١١ فبراير بمناسبة ميلاد الملك ورسالة للملك وجهها الى الشعب بتلك المناسبة ، و ٠٠ و ٠٠ كما جاء فى نفس العدد — ١٤ فبراير — أن النحاس باشا قال للزعماء ، فى اجتماع عابدين : أنتم المسئولون عما حل بالبلد ، أنتم الذين جررتم علينا كل هذه النكبات ، وأن الدكتور أحمد ماهر ، صاح : ان النحاس باشا يتولى الحكم على حساب الانجليز وان الملك قال : أسكت يا أحمد ، أنا الذى طلبت من النحاس باشا أن يتولى الوزارة ، وأن أغلب الزعماء ، لم يروا أن يرفض النحاس باشا الوزارة وانما كانوا يرون أن من الأفضل أن يجعلها وزارة قومية وأن جريدة التيمس البريطانية قالت « أن سير مايلز لامبسون أصبح البطل الشعبى رقم ٢ فى مصر » •

وان النحاس باشا يلقى تسهيلات ملحوظا من الجهات صاحبة الشأن ، وهذه الجهات المصرية لا تخفى رغبتها فى أن ينجح النحاس باشا وقد قام النحاس باشا من جانبه بخطوات طيبة فى زيارته لضريح الملك فؤاد ، وأذاعته فى الراديو قوبلت بتقدير طيب وقد تشرف الوزراء جميعا بمقابلة الملك يوم عيد ميلاده على الرغم من أن هذا تقليد يحدث لأول مرة فيما نعلم •

وتنشر الاثنين فى صفحتين مقالا لكريم ثابت بعنوان « فى حضرة الملك » •

أما المصور) فقد نشر فى الصفحة الأولى من عدده الصادر فى ١٣ فبراير ١٩٤٢ صوراً لاجتماع مجلس الوزراء الجديد كما نشر أيضاً تعليقا على الخطابين المتبادلين بين النحاس ولامبسون وصورة فى أكثر من نصف صفحة عن فاروق الأول ملك ورمز الدولة والأمة ، وكلمة تكاد تقول أنها رد ، على ٤ فبراير ١٩٤٢ .

كما نشر المصور أن سير مايلز لامبسون توجه الى دار رئاسة الوزارة ، عقب تأليف النحاس باشا لوزارته الخامسة لتهنئة النحاس باشا فى الصباح ، وبعد الظهر اتجه أيضا الى النادى السعودى لمقابلة النحاس باشا فلما سأل الصحفيون عن سبب هاتين الزيارتين أجاب أنه قدم ليكرر التهنئة للرئيس فحياه الجمهور المحتشد أمام النادى السعودى فهتف السفير باللغة العربية : « لتحييا مصر » .

وفى المصور - أيضا - اشارة الى أن الوزراء ، فى الوزارة الجديدة هم جميعا أعضاء وزارة النحاس باشا السابقة بل وكل منهم فى نفس الوزارة التى كان يشغلها ولم ينقص من وزارة النحاس السابقة سوى محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ وواصف غالى باشا المتغيب فى أوروبا وقد أستعفى عن محمد محمود خليل بعضو الوفد كامل بك صدقى . وفى العدد التالى من المصور - ٢٠ فبراير - حديث عن دنيا الانتخابات وعن خطبة النحاس باشا فى عيد ميلاد الملك وعن كلمة الشيخ المراغى ، التى قال فيها : أن أعداء الوطن كثيرون فمن الحكمة ألا يكون المصرى آلة تسخر بحسن نية لأعداء الوطن ، وأن ما حدث وان كان بحسن نية الا أنه كان ضارا بمصلحة البلاد .

وكان النحاس باشا قد أسند منصب مدير الأمن العام الى محمود غزالى بك وكان محمود غزالى قد أحيل الى المعاش عام ١٩٣٨ فى عهد وزارة محمد محمود باشا وكان النحاس قد ، أقام حفلة كبرى فى سراى وزارة الخارجية تكريما لرجال السلك السياسى الأجنبى تصدرها سير مايلز لامبسون وعقيلته .

وفى العدد التالى - ١٩٤٢/٢/٢٧ - نشر المصور على صفحة غلافه الأول صورة للامبراطورة فوزية بمناسبة عودتها الى مصر ، لأول مرة بعد زواجها من محمد رضا بهلوى شاهنشاه ايران ويولى المصور أهمية - فى هذا العدد - لأمين عثمان باشا بمناسبة صدور أمر ملكى بتعيينه رئيسا لديوان المراقبة ويتصدر الموضوع الخاص بأمين عثمان كلمة له قال فيها : كل من يعرف النحاس باشا يمتلئ حبا له وإعجابا باخلاصه وقد قلت - أمين عثمان بالطبع - للمرحوم محمد محمود باشا : اننى أحبك . ولكن أحب النحاس باشا أكثر منك وإذا كان لا بد أن أترك أحدكما ، فاننى أتركك انت ، ولا أترك النحاس باشا . وفى نفس العدد أيضا : اشارة الى أن أعضاء الوزارة « النحاسية » الحاضرة هم نفس أعضاء الوزارة النحاسية الرابعة التى أقيمت من الحكم فى

آخر ديسمبر ١٩٣٧ وان الوزارة الحاضرة تسير على اعادة كل ما كان عليه في عهد الوزارة النحاسية الرابعة لرد الاعتبار للموظفين الذين فصلوا أو نقلوا الى وظائف أخرى وان زائرا بريطانيا كبيرا ألتقى بالدكتور أحمد ماهر وعبر له عن تقدير الحليفة وممثل الحليفة له ، ومدى ما يحفظون له من صداقة ، كما أن هذا الزائر البريطاني الكبير شرح للدكتور أحمد ماهر بعض الظروف التي أحاطت بالأزمة الأخيرة وكانت زينب الوكيل حرم النحاس باشا قد زارت الملكة فريدة في عابدين وخرجت متجهة الى الباكورة محاسن حيث أقام النحاس باشا وأسرته ، وعبرت - كما يقول المصور - عن عطف الملكة عليها ، وأشادت بعذب حديثها وشخصيتها ولقد قضينا بحضرتها - زينب الوكيل - وقتا من أسعد أوقات العمر . وكان أول احتفال يقام في الباكورة محاسن ذلك الذي أقامته زينب الوكيل احتفاء بالعام الثالث لميلاد مصطفى نجل خليل بك الجزائر ، ابن شقيقته و . و .

هذا هو « الجو » الذي سيطر على الدوائر السياسية والحزبية والصحفية في أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بل هذا ما كان يبدو على السطح !
أما ما كان يجري تحت الأرض فهو شيء آخر .

نظرة سريعة الى تقارير الأمن العام ، التي سجلت بعض التحركات الحزبية في أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، تشير الى تقرير قدمته حكوماتية بوليس مصر - القسم المخصوص - ٨٤ سرى جنبا الى مدير ادارة الأمن العام ، بوزارة الداخلية ، جاء ما يلي : اتصل بى ، ان الحزب الوطنى اجتمع أخيرا برئاسة حافظ رمضان باشا وأعد مذكرة مستفيضة ، عن مركز مصر السياسى والاعتداء الذى أصابه من انجلترا بتدخلها المسلح الخ ، زيادة على التدخل الفعلى فى سياسة البلد الداخلية ، وعدم احترام الحكومة لأى قانون أو دستور كما حلت فى القبض على رفعة على ماهر ، الخ ، وانكر الحزب المعاهدة ، وقد أرسل بهذه المذكرة الى القصر ، ورفع النحاس باشا ، كما بعث صورا منها لسعادة وزير أمريكا المفوض ، ووزير السويد والقائم على مصالح روسيا فى مصر ، ولم يبعثوا بها للانجليز لأنهم لا يريدون الاعتراف لهم بأى صفة فضلا عن أنها ضدهم .

كما أن دولة اسماعيل صدقى باشا أعد مذكرة سياسية فى الموضوع وبعث بها الى القصر ، وسمعت انه أعطى منها نسخة لسعادة عبد السلام الشاذلى باشا لتكون سلاحا له فى البرلمان ، عند نظر استجوابه به .

وقد حاول حافظ رمضان باشا والدكتور أحمد ماهر ، والشوربجى بك حمل رجال الجبهة على امضاء مذكرة تضمنت انكار المعاهدة واعتبارها ملغاة نظرا للاعتداء على مصر ، وتدخلها فى شئونها الداخلية الى غير ذلك من ضروب

التدخل ، وفرض المشيئة ، غير أن الخطأ لم تنجح ، لأن بعضهم كسعادة حافظ عفيفي ، والشمسي باشا لم يقبلوا على توقيع مثل هذه الوثيقة وعلى هذا أخفقت الفكرة ، وهذا لديكم للاحاطة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام « من حكمدار بوليس مصر » .

وقد نشر د. عبد العظيم رمضان ، هذا التقرير كما نشر تقارير أخرى مشابهة ، تحت عنوان : صورة من تقارير الأمن العام ، التي تسجل حركات خصوم الوفد بعد حادث ٤ فبراير .

ومن تقرير بعث به رئيس المباحث في مديرية الغربية ، الى مدير الغربية ، عن نشاط الهيئة السعدية ، جاء فيه ما يلي : لاحظنا نشاطا قد بدأ على بعض أعضاء الهيئة السعدية ، بطنطا وهم الشيخ محمد حبيب والأستاذان : محمود منتصر ، وصبرى فرحات المحاميان فوضعوا تحت الرقابة الدقيقة ، وأمس وصل لعلهم أنهم قد اعتزموا القيام بدعاية بتوزيع بعض المطبوعات المثيرة ، والتي طبعت على أثر تولى الوزارة الحاضرة الحكم والتي تحمل عنوان الهيئة السعدية ، وانهم سيعملون بعض هذه المطبوعات فى حافظة فقامت بعمل الترتيب اللازم ، لضبط هذه المطبوعات ، واحباط هذه الحركة ، وفى الساعة التاسعة والنصف مساء ، شوهده هؤلاء الثلاثة ، يتبعهم ثلاثة آخرون من كتبة مكاتبهم يسرون بميدان القنطرة ، وكان يحمل أحد هؤلاء الكتبة الحافظة ، فأجرينا ضبطها وقد وجد بها منشورات الهيئة السعدية ، وبيانها التي قامت بطبعه هذه الهيئة على أثر تولى الوزارة الحاضرة الحكم ، وهى عبارة عن ٢٢ نسخة من صورة الاحتجاج ، الذى أرسله سعادة رئيس الحزب ، الى سعادة السفير البريطانى ، وسبق ان أرسلت نسخ كثيرة من هذا المنشور بطريق البريد مصدرة من مصر بتاريخ ١٢ فبراير الماضى بخطابات شخصية ، لكثيرين من طنطا ، كما ضبطت بالحافظة صورة من بيان الهيئة السعدية ، ونسختان من منشور آخر مطبوع بالرونيو بروح ومعنى بيان الهيئة السعدية » .

ويقول التقرير : بلغت الحادثة للنيابة فتولت التحقيق ، كما قامت بتفتيش منازلهم ومكاتبهم ، وعشر بمكتب الأستاذ صبحى فرحات على خمس وعشرين نسخة من صورة الاحتجاج و ٨٥ نسخة حديثة الطبع ، كما ضبطت صور مطبوعات أخرى قديمة ، عن بيان سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا ، بمناسبة انفصاله من هيئة الوفد و ٠٠ و ٠٠ وقد ادعوا انهم يحتفظون بهذه المطبوعات للذكرى ، وأنكروا قيامهم بتوزيعها ، وانها وصلت اليهم بطريق البريد و ٠٠ و ٠٠ وقد أخلت النيابة سبيلهم ورفعت الأوراق لسعادة النائب العام » .

وعن نشاط حزب الأحرار الدستوريين جاء ما يلي فى تقرير من حكمدار بوليس مصر : لما اجتمع المدعوون من الأحرار الدستوريين فى منزل ابراهيم

دسوقي أباطة أخذ يحدتهم عن مقابله لرفعة النحاس باشا ، عندما قدم لرفعته خطاب الزعماء ، فى شأن اعتقال رفعة على ماهر باشا ، والمناقشة التى دارت بينه وبين رفعته ، وهى تلتخص فى أن رفعة النحاس باشا ، أخذ يسرد ما هو منسوب الى رفعة على ماهر باشا ، من نشاط سياسى ، وتأليب طلبة الجامعة ، وغيرهم من الشبان ضد الديمقراطية ، وإن رفعته رفض اجراء أى تحقيق فى مسألة اعتقاله ، ويقول التقرير : بعد الغداء تناول المجتمعون شئون الحزب ، واعترض أحمد عبد الغفار باشا بشدة على الذين خرجوا على قرارات الحزب ورشحوا أنفسهم فى الانتخابات ، واعترض بعض الحاضرين على قبول هيكل باشا لعضوية الشيوخ بعد بطلان المرسوم الملكى فرد دسوقي بك أباطة بأن تعيين هيكل باشا ، كان بأمر من السراى ، وإن الوزارة كانت تعارض فى ذلك كثيرا .

أما نشاط الاخوان المسلمين من وجهة نظر حكمدارية بوليس القاهرة فقد تركز فى النقاط التالية :

توجه أربعون شخصا من الاخوان المسلمين الى محطة السكة الحديد بالاسكندرية لاستقبال الشيخ حسن البنا ، ولكنه لم يحضر ، فظنوا أنه سيحضر بالسيارة فاتجهوا الى دار الجمعية فى شارع التتويج رقم ٥٩ وانتظروا بها ، وبلغ عدد المنتظرين ٨٠ شخصا تقريبا ، وفى الساعة الواحدة والثلاث بعد الظهر حضر الشيخ حسن البنا .

وتحدث الشيخ حسن البنا عن الأسباب التى حملته على التنازل عن الترشيح لعضوية مجلس النواب ، وقال لهم : أن ما سيقوله من الأسرار الخاصة بالاخوان المسلمين دون سواهم ، ولا يجوز اطلاق الجمهور عليها . وقال الشيخ حسن : ان ما دفعه الى الترشيح لمجلس النواب عن دائرة الاسماعيلية هو العمل على تحقيق مبادئ الاخوان المسلمين ، ورفع صوتهم فى البرلمان ، وأنه لم يكن يذاع خبر ترشيحه حتى اتصل به عبد الواحد الوكيل بك صهر رفعة النحاس باشا ، وتكلم معه فى موقف الاخوان المسلمين وطلب منه الرجوع الى النحاس باشا لكى يكون رفعته على بينة من الأمر ، لأن رفعته لديه فكرة غامضة عن الاخوان .

وبعد أيام تلقى دعوة من رفعة النحاس باشا وتمت المقابلة فى فندق مينا هاوس ، وقد طلب النحاس باشا من الشيخ البنا ، أن يتنازل عن الترشيح ، ايثارا للمصلحة العامة ولمصلحة الشيخ حسن شخصيا ، ان كان يريد الابقاء ، على جماعات الاخوان المسلمين فى مختلف البلدان ، فرفض الشيخ حسن ذلك ، وقال : انه يستعمل حقا من حقوقه الدستورية ، ولا يرى ما يمنعه من الترشيح ، وان كانت هناك موانع ، فانه يطلب بيانها لكى يتبين مبلغها من الصحة ، فضلا عن ذلك فان قرار الترشيح صدر من هيئة المكتب العام

لجماعة الاخوان المسلمين ، وأنه شخصيا ، لا يملك حق الرجوع فى ذلك فرجاه النحاس باشا أن يعمل على اقناع الأعضاء بالعدول عن ذلك ، وأن رفعته رأى أن يدعو لينصح له بالتنازل وألا اضطر الى اتخاذ اجراءات أخرى يراها رفعته قاسية ، ولا يرتاح اليها ضميره ولكنه حرصا على مصلحة البلد مضطر الى تنفيذها ، ولما استوضح الشيخ حسن البنا تلك الاجراءات قال رفعته : انها حل جماعة الاخوان المسلمين ، ونفى زعمائها خارج القطر وتلك هى رغبة هؤلاء الناس « يقصده الانجليز » الذين بيدهم الأمر يصرفونه ، كما يرون ، ونحن مضطرون ، الى ان نحاربهم خصوصا فى هذه المسائل الفرعية ، وفى هذه الظروف العصبية ، لأنهم « يقدرون » على كل شئ ، وفى استطاعتهم ، ان شاعوا ان يدمروا البلد فى ساعدين ، وقد ترك رفعته فرصة له للتفكير فى الرد ، وان تتم مقابلة أخرى فى هذا الشأن ، وقده عرض الأمر على هيئة مكتب الارشاد فلم توافق الأغلبية على التنازل ، ولكنه هو شخصيا وافق عليه ، لا خوفا من النفى ، ولكن حرصا على قيام الجماعة واستمرارها فى تنفيذ أغراضها .

وأخيرا - حسن البنا - استقر رأى على التنازل وتوجهت مرة أخرى لمقابلة النحاس بوساطة سليم زكى بك الذى بسط لرفعته دعوة الاخوان ومدى انتشارها فى المدن والأقاليم وقد انبهر الشيخ البنا هذه الفرصة وطلب من رفعته ضمانات بقيام الجمعية وفروعها وعدم الوقوف فى سبيلها ، وعدم مراقبتها والتضييق على أعضائها ، للحد من نشاطهم ، فوعده رفعته بما طلب .

ويقول التقرير : ان الشيخ حسن البنا لخص - فى نهاية حديثه - أسباب التنازل فقال :

- ١ - الحرص على قيام جمعيات الاخوان المسلمين فى مختلف البلاد .
- ٢ - كسب ثقة النحاس باشا بوصفه رئيس الحكومة وزعيم الأغلبية .
- ٣ - عدم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من التلاعب فيستغل ذلك لتشويه سمعتهم .

وأشار الشيخ حسن الى الخطاب الذى وجهه الى النحاس باشا ونشرته الصحف على أثر التنازل فقال : ان سعادة عبد الواحد الوكيل بك تفاهم معه بشأنه ، وكان يريد ان يسجل فيه أن التنازل هو احترام لقرار الوفد بترشيح آخر ، وأنه أعلن تأييد الوفد فى سياسة التعاون مع بريطانيا لتنفيذ معاهدة التحالف ، ولكن الشيخ البنا رفض هذا ، واكتفى بذكر فقرات من خطاب النحاس باشا وأن الاخوان المسلمين عون له فى سياسة الإصلاح الدينى والاجتماعى .

وللحديث عن سياسة حكومة الوفد - حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ - بقية بل بقايا .

الفصل الثامن

تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان الملكى مكافأة له على دوره (الآثم) فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

سبق ان أشرنا الى بعض ما حدث فى قاعة محكمة الجنايات عند نظر قضية الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - وذلك عندها وصف الأستاذ أنور حبيب وكيل النيابة المترافع فى قضية حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بعبارة قاسية اهتزت لها السفارة البريطانية فى جاردن سيتى كما اهتزت لها تبعا لذلك أركان رئاسة الوزارة فى لاطوغلى .

وجاء الأستاذ محمود منصور النائب العام ، فى الجلسة التالية ، ليعلم - وفى بلانيتها - ان العبارات التى وردت على لسان زميل الأستاذ أنور حبيب ، لا تعبر عن رأى النيابة .

وقد أشرنا - فى الفصل السابق - الى ثورة المتهمين فى تلك القضية ضد النائب العام وضد تراجعهم المشين عما قاله وكيله ، فى الجلسة السابقة .

وقد كان أشبه المتهمين ثورة أنور السادات الذى قال ، وبالحرف الواحد موجها كلامه لرئيس المحكمة « أنا أفضل ان أشنق ألف مرة على ان أرى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير المشرف » .

وفد كان موقف المتهم ، أنور السادات فى الجلسة من النائب العام ، موقفا وطنيا رائعا يعبر ، عن أصالة وطنية وعن جرأة نادرة قلما شهدت مثله قاعات المحاكم المصرية .

ومن قاعة محكمة جنايات مصر انتقلنا الى ادارة الأمن العام بوزارة الداخلية حيث سجلت تلك الادارة فى تقاريرها بعض صور الغضب الشعبى لما حدث فى عابدين فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ .

واليوم ننقل من ادارة الأمن العام بوزارة الداخلية ، الى دار السفارة البريطانية فى القاهرة لئلا نرى ما جاء فى تقاريرها الرسمية عما حدث فى

مصر بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ وبعد ان آتم مصطفى النحاس باشا تشكيل وزارته الخامسة اتر وفور ذلك الحادث الاليم .

ضمن الوثائق البريطانية - واعتمادنا هنا على ترجمة الأستاذ محسن محمد - البرقية رقم ٥٠٢ التى بعث بها السير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٢ والتى جاء فيها :

١ - تلقيت صباح اليوم - ٥ فبراير - رسالة من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب يحتج فيها بلهجة عنيفة على العمل ، الذى تم أمس بالاصرار على تشكيل وزارة يتولها شخص اخترناه وقد وصف - أحمد ماهر - ذلك بأنه عدوان صارخ على استقلال مصر ، يتعارض مع نص المعاهدة ويعرض العلاقات بين الدولتين لخطر بالغ ، ولما كان قد تم توزيع هذه الرسالة على نطاق واسع فى نفس الوقت الذى تسلمتها فيه فانى لم أرد عليها .

٢ - بعد ذلك اتصل بى النحاس باشا وأبدى قلقا شديدا ، لهذه الخطوة وقد طلب - بالحاج - قبل أن يشكل الحكومة ، أن يتم تبادل رسالتين يجرى نشرهما ويؤكد أن تمسكنا بنصوص المعاهدة واعترافنا باستقلال مصر مع التأكيد بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية وبناء على ذلك فقد تبادلنا الرسالتين التاليتين « وقد سبق لنا نشر الرسالتين فى فصل سابق » .

وفى برقية أخرى بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٢ ، حملت رقم ٥١٦ بعث بها لامبسون ، الى وزارة الخارجية جاء فيها : فضل أمين عثمان ، بعد أن طلب نصيحتى ، أن يرفض قوى احدى الوزارات وأن يقبل تعيينه سكرتيرا عاما ، لمجلس الوزراء ، حيث سيكون أكثر نفوذا ، وأكثر افادة لنا باعتبار انه سيكون ظلا ملازما للنحاس .

وفى برقية ثالثة تحمل رقم ٥٢٥ ، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٢ ، يقول السفير البريطانى : قمت صباح اليوم - ٧ فبراير - بأول زيارة رسمية للنحاس كرئيس للوزارة وقد وجدت صعوبات كبيرة فى الدخول الى مبنى رئاسة الوزارة ، أو الخروج منه بسبب جموع أنصاره المتظاهرين المتحمسين حول المبنى وقد دارت المناقشات بصفة رئيسية حول المسائل العامة ولكننى أشرت الى الحاجة العاجلة للقضاء على الأسباب الأصلية لمتاعبنا : قال لى النحاس باشا أنه عالج بالفعل مسألة المراعى والأضر وقال انه يقدر الحاجة الى مواجهة على ماهر ، ومثل هذه العناصر الشريرة بما فى ذلك محمد محمود خليل وكذلك مواجهة القصر ولكنه يفضل التعامل بطريقته الخاصة ، مع الملك ، وأيضا مواجهة مشكلة تسخّل القصر بصفة عامة ، قلت - لامبسون - للنحاس - « اننى أوافق على ذلك ومستعد لمساعدتك اذا واجه صعوبات » .

وقد آفاض في الحديث عن تصميمه على الاخلاص للمعاهدة في كل جانب من جوانبها ، وأن يجمع الصفوف بصلابة وراءه وطلب تبليغهم - أي وزير الخارجية البريطانية - تحياته الحارة .

ويقول لامبسون أيضا في برقيته : حدثت بطبيعة الحال التهديدات المعتادة باستخدام العنف ضد النحاس وضدى ولكن هذا كان متوقعا وقد تم اخطار البوليس .

وفي برقية أخرى أرسلت الى وزارة الخارجية البريطانية من السير مايلز لامبسون بتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٢ وبرقم ٥٣٢ ، جاء ما يلي :

١ - بناء على تعليماتى توجه سكرتير البعثون الشرقية الى أحمد ماهر يوم ٧ فبراير وبلغه انى لم أستطيع أن أتحدث اليه بشأن الازمة الأخيرة ، بسبب تتابع الأحداث بسرعة ونظرا لموقفه الودى المسئول فى الماضى فانى أرجو أن يقدر الاجراء الأخير الذى اتخذناه وفرضته الظروف وقد أجاب أحمد ماهر ، ان سياسته تجاه موقف مصر فى هذه الحرب لا يزال كما هو ، ان من رأيه حتى الآن ان انتصار بريطانيا فى الحرب أمر أساسى ، بالنسبة لحياة مصر ، وسيواصل استخدام نفوذه ، لمساعدتنا على القيام ، بجهودنا فى الحرب وهو يعتبر ، اننا ارتكبنا خطأ خطيرا فمع ذلك فانه يستطيع أن يدرك انه تحت ضغط الحرب بسبب لهفتنا على وجود مركز مستقل لنا فى مصر فانا قد نمضى فى عمليات عنف رغم ان هذه العمليات ليس لها ما يبررها - فى رأيه - على أنه سيكون من الصعب جعل أتباعه ، الذين ليست لهم هذه النظرة الفلسفية - يرون الأمور من هذه الزاوية ، ومهما كان العذر الذى يمكن أن يقدمه بالنسبة لنا ، فانه يرى أن ليس هناك أى عذر بالنسبة للنحاس باشا لقد أهان النحاس باشا الانجليز فى خطبة العامة ، ووافق مع الزعماء الآخرين فى اجتماعات القصر على أن طلبنا يمثل تدخلا لا مبرر له ، ومع ذلك ، قبل الحكم تؤيده الحراب البريطانية ، ان هذا أمر لن تنساه البلاد ، أن تبادل الخطابات بين النحاس وبينى لا يمكن أن يفسر الحقائق الواضحة التى سوف تستخدم ضد النحاس بصفة مستمرة .

وتمضى البرقية قائلة : أشنار مستر سمارت الى أن الملك طلب من النحاس باشا تولى الحكم ، بعد الاجراء الذى اتخذناه بصفة خاصة وسأل أحمد ماهر : ماذا كنا نفعل ، لو ان النحاس رفض تولى الحكم ؟ وأجاب مستر سمارت ، أن مثل هذا الطريق المسدود ، كان سيؤدى الى تعقيدات خطيرة .

وقد كرر أحمد ماهر فى عدة مرات أن سياسته السابقة فيما يتعلق بالحرب ، لم تتغير نتيجة هزم الأحداث ، ، وكانت المناقشة ودية للغاية وأعطت الانطباع ، بأن غيظه موجه الى النحاس باشا أكبر مما هو ضدنا .

ويقول لامبسون : « انى أمل ، ان يكون هذا الاتصال ، قد أفاد فى منع أحمد ماهر من الخروج ، للعمل ضدنا على طول الخط على الرغم من انه وحزبه يتخذان حتى الآن موقفا عنيقا ضد تدخلنا وضد النحاس باشا » .

ويكتب سير مايلز لامبسون الى حكومته طالبا منها أن توعد الى صحيفة الناييمز ، البريطانية والى الاذاعة البريطانية B.B.C. لتقدم تعليقا على عودة الوفد الى الحكم يقول فيه : « ان الانجليز يتفاوضون أيضا مع السعديين والأحرار ، لاختلاصهم ، لمعاهدة ١٩٣٦ أثناء اشتراكهم فى الوزارة الأخيرة ويطلب أن نذكر بالتحديد أسماء أحمد ماهر ، وهيككل ، والنقراشى وسرى ، وحسن صادق ، ويطلب السفير عدم ذكر اسم على ماهر ، أو محمد محمود ، أو اسماعيل صدقي لأن مصالح هؤلاء أو مشاعرهم كانت مع ألمانيا ، أو ايطاليا » .

وفى برقية أخرى يلخص السفير البريطانى لوزير خارجيته ما دار بينه وبين النحاس باشا من حديث فى إحدى المآدب وكيف انه أرسل للنحاس يحدد تحفظه من أجل ابعاد على ماهر فوراً وأن النحاس باشا قد أكد له موافقته على هذا الاجراء ، ولكن المسألة - كما قال النحاس باشا - مسألة توقيتية ، وأنه يريد أن يدعم مركزه بدرجة أقوى . أولا ، ويقول السفير البريطانى أنه قال للنحاس باشا انه سمع منه - من النحاس - ان المسألة عاجلة ولا تحتاج الا الى أيام قلائل ويقول السفير انه ذكر للنحاس ما سمعه عن على ماهر ، دون أن يكشف مصدره وهو حسين سرى وان النحاس طلب وقتا وأنه ربما يستطيع أن يرتب الأمر بعد لقاءين مع فاروق .

ويقول لامبسون : « ونظرا لأننا كنا نتحدث بالقرب من الملك فأننى لم أستطع أن أوصل بالحاح على هذه النقطة فى ذلك الوقت ، ولكنى سأواصل ذلك ويقول سير مايلز لامبسون ان النحاس باشا - كما ذكر له - يشك فى أن حسن نشأت باشا سفير مصر فى لندن يدبر مؤامرات خبيثة ، وخاصة ضد لامبسون فى لندن وهو لن يدهش اذا كان القصر يرسل برقيات الى نشأت من وراء ظهره واقتراح النحاس باشا وضع حد لذلك » .

ويذكر سير مايلز لامبسون . ان النحاس باشا قد طلب منه عدم الاهتمام بأى شىء يصل الى وزير الخارجية البريطانية أو الى أى عضو بحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، الا عن طريقه - النحاس باشا - أو عن طريق وزير الخارجية المصرية وقد ألمح النحاس باشا - كما يقول لامبسون - الى أن نشأت باشا يحتمل ان يتآمر مع شخصيات هامة فى لندن وان كان النحاس باشا كما يقول لامبسون لم يحدد الأسماء .

وقد كانت بريطانيا تفضل ارجاء اجراء انتخابات جديدة ، وكانت هناك مباحثات سابقة قد دارت بين النحاس باشا وبعض زعماء الأحزاب حول تأجيل

الانتخابات اذا ما رأس النحاس باشا وزارة ائتلافية أو وزارة وفدية ، وكانت هذه المباحثات قد حدثت قبل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، غير ان النحاس باشا بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وبعد ان شكل الوزارة الوفدية الجديدة ، أصر على اجراء انتخابات جديدة وعلى عدم اعطاء الأحزاب الأخرى « الحزب الوطنى ، الهيئة السعدية ، الأحرار الدستوريين وغيرهم ، أكثر من سبعين دائرة فقط » . كانت بريطانيا ترى ان اجراء انتخابات جديدة أمر يدعو الى الأسف ، ولكنها ما لبثت ان وافقت ، على اجراء انتخابات جديدة ، وتقول احدى برقيات السفارة البريطانية الى وزارة الخارجية فى لندن انها طالبت بتخصيص مقاعد ، لنواب المعارضة ، أى لا يرشح الوفد أعضاء فى هذه الدوائر وتترك للأحزاب المعارضة – الأحرار الدستوريين والسعديين – بلا منافسة وفدية ويوافق النحاس باشا على تخصيص ٢٥٪ من المقاعد ، للمعارضة ولكن النحاس باشا – فيما بعد – أصر ، على ان يرشح الوفد رجاله فى تلك الدوائر أيضا » .

وسجل سير مايلز لامبسون موقف النحاس باشا فى برقية رقم ٥٥٧ على النحو التالى : عدل النحاس باشا عن تخصيص دوائر ، لأحزاب المعارضة مع انه سبق ان وافق على ذلك ويقول السفير ، ان النحاس باشا قال له – للسفير البريطانى – انه كان مستعدا لذلك قبل الآن أما الآن فانتى – أى النحاس باشا – أرفض لقد هاجمنى زعماء المعارضة فى اجتماعات القصر وهم يقولون فى كل مكان انى جئت على الحراب البريطانية » .

ويقول سير مايلز لامبسون أن النحاس قال له : كل ما أعددكم به ان تكون الانتخابات حرة ولن تكون هناك خطب ، أو منشورات ، عدائية ضد حليفة مصر بريطانيا العظمى !

كما يقول سير مايلز لامبسون فى برقيات أخرى ، أن النحاس باشا عقد العزم ، على ان تهزم العناصر المؤيدة للمحور ، فى الانتخابات .

وفى برقية أخرى يقول السفير البريطانى أن النحاس باشا ذكر له – للسفير البريطانى – أن الخطوات ستتخذ لمنع إعادة انتخاب اسماعيل صدقى ، رئيس وزراء مصر السابق :

ومن السفارة البريطانية ووثاقها ننقل الى مذكرات سير مايلز لامبسون ، لننقل عنها بعض ما ذكره لامبسون ، عما جرى بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ .

فى مذكرات لامبسون – ترجمة الأستاذ كمال عبد الرؤوف – انه فى اليوم التالى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ طلبت حسين سرى باشا وسألته رأيه فيما جرى بالأمس وقال سرى باشا ان ما حدث كان لا بد منه وانه عندما استدعى ، الى القصر مع باقى الزعماء فى الساعة التاسعة والنصف مساء وشاهد القوات البريطانية والدبابات تحاصر القصر تأثروا كثيرا وقال سرى باشا ، ان الملك

نجا هذه المرة. باعجوبة وان هذا هو الطريق الوحيد الذى كان يمكن سلوكه معه ، وان الملك المسئول عما حدث له وانه محظوظ ! قد ظل فى مكانه بعد كل ما جرى وسألت سرى باشا اذ كان الملك قد حكى لهم ما دار بيننا فقال انه لم يذكر لهم شيئا ووعدت سرى باشا ، ان أذكر له كل التفاصيل فى لقائنا المقبل وبعد ذلك ، استقبلت أمين عثمان باشا وطلبت منه أن يوحى للنحاس باشا بشيئين أريد أن يتحققا منذ البداية وهما : أن يحاول النحاس باشا تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان وقلت ان حسين سرى باشا صديق مخلص لنا وانه يستحق هذا المنصب وأن وجوده فيه سيساعدنا كثيرا .

والشئ الثانى : اننى أريد ان ينقل حسين باشا ، من منصب رئيس الديوان الى منصب كبير الأمناء الذى يناسبه كثيرا فى رأى .

ووافق أمين باشا ، على نقل هذه المطالب الى النحاس باشا واقترح ان يوحى للنحاس باشا ، ان هذه التغييرات من تفكيره هو وليست صادرة من السفارة ووافقنى على ذلك وطلبت من أمين عثمان باشا أيضا ، أن يعمل النحاس باشا على التخلص من عبد الوهاب طلعت باشا وكذلك باقى الايطاليين الموجودين فى القصر وفى الحال وافق أمين باشا على نقل ذلك للنحاس باشا !! ويقول سير مايلز لامبسون بصراحته المعهودة فى مذكراته ، لقد ظل الموقف السياسى فى مصر ، أشبه بمقعد ذى ثلاث أرجل ، فقد كان القصر ، ثم السفارة ثم حزب الوفد ، وما دامت الأرجل الثلاث موجودة ، وتعمل فليس هناك خطر ، من حدوث ، أى انهيار ، أما اذا ضعفت احدى سيقان المقعد ، فانه سوف يهتز ويسقط فعلا وبمعنى آخر - لامبسون - فاننا نستطيع ان نستخدم الوفد لكبح جماح القصر ، وفى نفس الوقت أيضا نستطيع أن نستخدم القصر ، لوقف شطحات الوفد .

وكان هناك حل آخر أمامى - أمام لامبسون - انه فى حالة ابعاد فاروق ، عن العرش كنت أفكر فى احلال الأمير محمد على مكانه وهو فى نظرى شخص رائع حقاً ولكن المشكلة ان صحته ليست فى حالة جيدة ، هكذا أخذت أفكر ، فى مصير علاقتنا فى المستقبل مع فاروق هل تعلم من درس ٤ فبراير شيئا يجعله لا يحاول أن يطعننا من الخلف مرة أخرى ؟ أم انه أصبح أكثر مراة وحقدا علينا وانه سوف يتحين الفرصة مرة أخرى حتى ينتقم لما فعلناه فى يوم من الأيام ؟ ولا يترك لامبسون للأيام تجيب عن أسئلته ، ويتولى هو الاجابة اذ يقول : أعتقد ان فاروق سوف يحاول الانتقام فى يوم من الأيام !! » .

ويقول د. محمد حسين هيكل عما حدث بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ : ان الجماهير التى كانت تهتف الى الامام يا روميل انقلبت بحمى الوزارة الجديدة وتظهر من الابتهاج بولايتها الحكم بما أثار عجب الأجانب واعجاب السفير البريطانى والجالية البريطانية بأسرها فقد دلت مظاهرات الابتهاج ، هذه على

ان للوفد من القدرة على توجيه المظاهرات ما مكنه من أن يقلب المأساة عيداً ، ومن ان يحول التيار المتدفق المعادى لانجلترا فيجعل بين عشية وضحاها تياراً متدفقاً يظهر انجلترا ، ولقد بلغ الأمر من ذلك ، أن ذهب سير مايلز لامبسون الى رئاسة مجلس الوزراء في زيارته التقليدية لرئيس كل وزارة جديدة فاستقبل الجمهور هذا السفير البريطاني بطل مأساة ٤ فبراير بترحيب وتهليل ، واكبار حتى لقد رفعوه على أكتافهم مبالغة في الحفاوة له ، بدأ أنصار الوفد يذكرون في كل مكان ان قبول النحاس باشا تأليف الوزارة نزولاً على حكم الانذار البريطاني ، عمل وطني جليل قصده به رئيس الوفد انقاذ عرش مصر ، بل انقاذ استقلالها وما كان لجريدة من الجرائد ، أو لخطيب من الخطباء ، ان ينقض هذا الكلام أو يورده على أصحابه لأن الأحكام ، العرفية ، والرقابية على الصحف منعت كل كلام في هذا الموضوع ولأن النحاس باشا بادر حين انف الوزارة الى تأجيل البرلمان تمهيداً للحل فامتنع بذلك على أعضائه أن يتكلموا ، ولو انه لم يفعل لما استطاعوا الكلام في هذا الجو ، الذي نشره الانذار البريطاني في البلاد جو الارهاب العرفي الذي بلغ من الشدة ، والقسوة ، أعظم مبلغ ، .

ويقول د . هيكل : على ان الناس بدأوا بعد أيام يتناقلون الأحاديث عما وقع وبدأ بعضهم يتساءلون : هل أحسن الحرس الملكي اذ لم يقاوم القوات البريطانية حين حاصرها القصر ؟ وهل أحسن الجيش المصري المقيم على مقربة من القاهرة حين لم يتحرك ؟ وكأنما شعر العسكريون ان واجبهم كان يقتضيهم أن يتحركوا وان كان لهم من العذر القائم ان رؤسائهم لم يصدروا اليهم أمراً بذلك ، وكان تساؤل الناس وشعور الجيش مدعاة لتحريك عواطف هؤلاء وأولئك ، .

وقد برزت هذه العواطف بوضوح يوم عيد ميلاد الملك في ١١ فبراير ١٩٤٢ - أى بعد خمسة أيام من تأليف الوزارة - فقد حرص الوفد يومئذ على تحريك العناصر ، الوفدية لتبدي من الابتهاج بهذا العيد بالقيام بسدل ستار على المأساة التي وقعت في ٤ فبراير وقد تحركت هذه العناصر بالفعل تهتف بحياة الملك وحياة النحاس باشا لكن جماهير تزيد اضعافاً مضاعفة على هذه العناصر الوفدية وفرقة من الجيش ذهبت الى القصر واجتمعت في ميدان عابدين تحيي الملك في هذه المناسبة ، وتعلن في صمت ابلغ من كل كلام وكل هتاف عدم رضائها عما حدث وولائها الصادق لصاحب العرش ، الذي وجه الانجليز اليه الانذار أن يعهد الى النحاس باشا بتأليف الوزارة أو يتحمل التبعة شخصياً ان لم يفعل . .

بذلك انتشر - د . هيكل - بأن الوزارة ليست موضع رضا من الشعب وليست موضع رضا من صاحب العرش لكن هذا الشعور لم يغير من الواقع شيئاً لقد كانت الحرب يومئذ في أدق مراحلها ، .

ويقول د. هيكل : لقد دأبت الحكومة الوفدية كلما تولت السلطان ، على أن تعصف بخصوصها ، فتتكلم بالموظفين الذين تحوم الشبهة في ولائهم للوفد وتفصل العمد ، ومشايخ البلاد الذين لا يدينون بالوفدية ، ونشكل لجان الوفد في الأقاليم ولأعضاء البرلمان الوفديين سلطات الحكم كله يولون ويعزلون ويعاقبون ويثيبون وليس لرجال الإدارة الا أن ينفذوا ما يطلبه رجال هذه اللجان ، وأعضاء البرلمان تنفيذه ، فإذا كان ذلك لا بد لهم حين يكون السلطان للدستور ، وللقانون ، فماذا عسى يصنعون والسلطان للحكم ، العرفى ولرئيس الوزارة والحاكم المطلق القائم ، على تنفيذ الحكم العرفى لذلك اضطرب معارضو الوفد وتوقعوا الوانا من النكال لم يسبق ، لهم بمثلها عهد ، ٥٥

ويروى د. هيكل : ما سمعه ، من عبد العزيز فهمى باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، عما ذهب إليه جماعة من رجال الحزب يحدثونه فيما يتوقعون ، ان يصيبهم من حكومة الوفد ، وعسفها وبطشها قال الرجل : لا تجزعوا الفلك ما « أتسمرش » ويقول د. هيكل انه سمع هذه الكلمة من عبد العزيز فهمى باشا تذكر لسماعها ما طالما سمعه وقرأه ، وقاله من قبلها ، الفلك دوار ، والدنيا دول ويوم لك ويوم عليك والدهر قلب وكثير غيره ، مما يجرى فى هذا المجرى لكن شيئا من هذه العبارات لم يأخذ بمجامع نفسى - هيكل - ما أخذت كلمة عبد العزيز فهمى فى هذا اليوم .

ويقول د. هيكل - وهذا بعض ما يرفع من شأنه أمام كثيرين أفا منهم - أن بعض رجال حزبه قد حرصوا على أن يتم التفاهم ، بينهم وبين الوفد حول الانتخابات ، اذا أردنا أن نخوض المعركة الانتخابية ، فى هذا الوقت المسمم بالأحكام العرفية ، البالغة فى تقييد الحرية وفى تهديد الأفراد والجماعات ، أعظم مبلغ ، وكنت - د. هيكل - أشعر أن السعى لأى تفاهم يتنافى مع كرامة حزبنا وان الظروف التى تألفت فيها هذه الوزارة القائمة يجعل هذا السعى متنافيا مع كرامة الوطن ، لذلك اعتذرت فلم أشترك مع الساعين فى مسعاهم ، وقد حاول بعضهم اقناعى بأن ما بينى وبين بعض ذوى النفوذ فى الوفد من حسن الصلة وفى مقدمتهم مكرم عبيد باشا قد يكون ذا فائدة للحزب فاعتذرت مرة أخرى ثم توقعت الا يصيب مسعاهم أى حظ من النجاح ، ويذكر د. هيكل ان ابراهيم بك الطاهرى قد قابل مكرم عبيد باشا وزير المالية وسكرتير الوفد ، وانه حاول اقناعه بأن يترك الوفد للمعارضين ثلث مقاعد مجلس النواب ، يرشحون فيها من غير منافسة وأن مكرم باشا بلغه بعد محاولة من جانبه - جانب مكرم باشا - لاقتناع النحاس باشا بذلك ، ان رئيس الوفد متمسك بأن تزيد أغلبية الوفد على ثلاثة أرباع أعضاء المجلس ليضمن كل مشيئتها المقررة فى الدستور ومنها أغلبية الثلاثة أرباع التى يفرضها الدستور لاسقاط عضوية النائب بأية حجة تراها هذه الأغلبية وان النحاس باشا لم يقبل أن ينزل عن رأيه فى هذا الأمر ، وقد رفض الأحرار الدستوريون النظر فى المسعى اقتناعا

منهم بأن النحاس باشا انما حرص على أن تكون له الأغلبية التي يسقط بها العضوية عن النائب حتى لا يجزؤ نائب على اتارة مسألة تضيق بها الحكومة وحتى لا يجزؤ نائب على ان يثير ما حدث في ٤ فبراير من غير ان يتعرض لاسقاط عضويته في المجلس وقال د. هيكل : انه اقترح على حزبه أن يطلب من النحاس باشا رفع الأحكام العرفية أثناء المعركة الانتخابية وفي حدودها فان هو فعل خضنا معركة الانتخابات وان لم يفعل كان لنا رأى آخر ، وذهب ابراهيم دسوقي أباطة وأحمد عبد الغفار ليبلغا النحاس باشا قرار الحزب ، ورفض النحاس باشا المناقشة فيما طلبا في حماسة ومن غير تردد ، وقرر الأحرار الدستوريون فيما بعد مقاطعة الانتخابات وكذلك قرر السعديون ورحب النحاس باشا بذلك بل كان من الطبيعي ، ان يغتبط به . .

وأرسل أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية - رسالة الى النحاس باشا ، وكذلك فعل د. هيكل باسم الأحرار الدستوريين - وتولى النحاس باشا الرد على الرسالتين ، وقد جاء في رسالة د. أحمد ماهر باشا للنحاس باشا : أنه منذ ان وليت الوزارة الوفدية الحكم . لم يسمح لأحد من معارضيه أن يعلن رأيا أو يصحح واقعة أو يناقش بيانا مما تعرضتم له وجعلتم الصحف جميعا ، وقفا على نشره بحكم الرقابة الصحفية » ويذكر أحمد ماهر النحاس بما كان من اعتراضه الشديد واحتجاجة اللائم على آثار الحكم العرفي ورقابة الصحف في حرية الرأى مع ما كان مباحا من نقد لأعمال الحكومات المختلفة فاذا كان هذا هو أمر الحكومة السابقة معكم في عهد الحكم العرفي . ولم تكن هناك انتخابات لها ولا أحداث جسام كالتى وقعت بالبلاد أخيرا ورأيتم يومئذ أن ما سمح لكم به غير كاف أفلا يكون من واجب العدل عليكم أن تسمحوا ، اليوم ، لغيركم بمثل ما سمح لكم به ؟ » .

وقال د. أحمد ماهر : لقد أخذت حكومتكم من أول يوم لها توجه الرأى العام الوجهة التي تراها صالحة للدفاع عن وجودها ، وموقفها واستعملت في ذلك كل وسائل النشر ، والدعاية من خطابة وكتسابة ، وكيفت الوقائع ، وصورتها ، على غير حقيقتها ، وعبثا حاولت الهيئات السياسية المختلفة بفضل الحكم العرفي ، والرقابة على الصحف أن تجد منفعا تطل منه برأيها على الجمهور هذا الجمهور المدعو لاختيار نوابه في الأيام القليلة المقبلة ، والذي لا يمكنه أن يختار وليس أمامه غير رأى واحد ، يعلن ويلاع ، أما بقية الآراء فمكتومة مخنوقة . .

ويقول د. أحمد ماهر :

وأراني في غنى عن التذكرة بأنه لم تجر انتخابات عامة في بلد من بلاد العالم تحت الحكم العرفي ، فاذا طالبنا بذلك فانما نطلب حقا طبيعيا تواضعت عليه الأمم جميعا بلا خلاف .

على أنه لا يفوتني أن ألفت نظركم الى بؤادر العدوان التي وقعت من أنصاركم على معارضكم جهرة في وضج النهار وخفية في غسق الليل ، يرتكبون عدوانهم تحت نظر البوليس وهو لا يتحرك لنجدة من يعتدى عليه حذرا من سلطان الحكومة وشعورا بأنها لا تقصده جديا الى منع ذلك .. ومهما يكن مبلغ ضبط المعتدى عليهم لشعورهم ، فانهم والحالة هذه ملزمون بالدفاع عن أموالهم وأنفسهم فتسود الفوضى نتيجة لتخلل الحكومة عن حماية القانون ، وهو ما لا يرضاه لبلده ذو قلب أو ضمير ..

ولرفعتكم أن تسألوا عما وقع من عدوان مساء أمس على منزل حضرة عبد الحميد البناني بك نائب الجمالية السابق وما حدث ويحدث كل يوم من علوان مثله وشر منه على سواه في غير جهة كالجزيرة وغيرها .

إذا كان هذا يقع الآن قبل المعركة الانتخابية وفي عاصمة البلاد ، فلنا أن نسائل أنفسنا ماذا عسى أن يقع في الريف ، خصوصا يوم يشتهد التنافس بين المرشحين ؟ !

من أجل ذلك أرى واجبا على أن أبادر الى طلب رفع الأحكام العرفية في كل ما له علاقة بتوجيه الرأي العام في الانتخابات وفي اجرائها وأرجو أن تعلنوا ذلك من الآن ، ليجد كل مواطن فرصة لاداء واجبه والتمتع بحق من أقدم الحقوق العامة ، ..

والجدير بالذكر ، أن كلا من خطاب الدكتور أحمد ماهر والنحاس باشا ، قد خلا حتى من كلمة التحية التي يستهل بها - عادة الخطابات - وإن كان كل من الخطابين قد انتهى بالعبارة التقليدية ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

فماذا قال النحاس باشا في رده على د. أحمد ماهر ؟ !

يقول النحاس باشا تلقيت كتابكم الذي طلبتم فيه رفع الأحكام العرفية في كل ما له علاقة بتوجيه الرأي العام في الانتخابات مستنديين الى ما كان من اعتراضنا الشديد واحتجاجنا المتصل ، على آثار هذه الأحكام وعلى رقابة الصحف خاصة وهي مقارنة وإضحة البطلان تناسبتم فيها أنني كنت أنكر باسم الأمة مجلس نوابكم ، الذي أهدر فيه مشيئتها ، وزيفت بالوسائل المعروفة ارادتها تزييفا قضى على كل معنى ، للحياة النيابية ، والحكومة الدستورية وكانت الأحكام العرفية ، والرقابة الصحفية تتخذان ذريعة لتدعيم الانقلاب وتوطيده ، وتبنيبت أغلاله في أعناق الأمة فلا تستطيع معها حراكا أو منها فكاكا .

ويشير النحاس ، الى تحذيراته السابقة والى ارتطام البلاد بكارثة عظمى لم يكن يعلم مدها الا الله ، والى فضل جلالة الملك المعظم ، بأن عهد اليه بتأليف الوزارة ، ويقول النحاس باشا مخاطبا د. أحمد ماهر باشا : لو كنتم ممن ينصفون لأرحتم أنفسكم وأقررتم بأخطائكم واعترفتم بالفضل لذويه ، ولكنكم

بدلاً من ذلك أمضيتهم في خطئكم ، وأوغلتهم في سياستكم ، وأضاع زوال السلطان صوابكم فرحتم تحاولون إيقاف الفتنة بعد أن أحمدها ، وتجديد الألفة بعد أن أزعجناها عامدين إلى تشويه الحقائق وتزييف الوقائع والتحريض على الإخلال بالنظام وتعكير الأمن العام في النشرات التي توزعون والاجتماعات التي تعقدون والدعوات ، التي تدعون ، عاملين على تعريض البلاد لكارثة أخرى قد تكون أبعد غوراً وأعظم خطراً . . . و . . .

ويمضي النحاس باشا في اتهامه ، لخصومه السياسيين ثم يقول : لقد توافرت الأدلة لدينا على ما تدبرون فهل ترون أن نلغي عقولنا ، وننسى وطننا وننكر ماضينا فنعيينكم على تحقيق أغراضكم الضارة بالبلاد باجابتكم إلى ما تطلبون . . . أننا إذن شركاؤكم في الفتنة . . . وزملائكم في العبث وحاش الوفد ، وحكومته أن يكونوا شركاء العابثين واخوان الأثمين » .

ويقول النحاس باشا : اني لا أميل إلى أن أطيل حواركم فيما ورد في كتابكم من التفصيلات فالأمة التي تعرفنا وتعرفكم لا يخدعها فينا ادعاء أو يجوز عليها افتراء » .

وينهى النحاس باشا رده بقوله : دعوا هذا العبث الضار بأمن الوطن وسلامة الدولة ومستقبل البلاد ثم انتقموا بعد ذلك أعمالنا كما تشاءون ، وخوضوا في سيرتنا ، كما تشتتهون تلاقوا سعة الصدر ورحابة الجنب . . . و . . . أما أن تطلبوا وقف الأحكام العرفية والرقابة الصحفية بعد ما بيناه فهو وحده دليل سوء النية وليس لنا من رد عليه إلا الرفض المطلق الصريح . . .

ويرسل د . محمد حسين هيكل نائب رئيس الأحرار الدستوريين خطاباً إلى النحاس باشا يطلب منه وقف الأحكام ، العرفية في جميع الأمور المتعلقة بالانتخابات والغاء الرقابة على الصحف في كل ما يتعلق بالانتخابات وذلك ضماناً لحرية الحملة الانتخابية ، ولصحة الانتخابات . . .

ولا يرد مصطفى النحاس باشا على رسالة الدكتور هيكل باشا ، الطويلة ، إلا ببضعة أسطر يحيل فيها د . هيكل ، إلى البيان الشفهي ، الذي أدلى به - أي النحاس باشا - إلى مندوبي الحزب اللذين قابلاه وإلى رده - أي النحاس باشا - على د . أحمد ماهر ! الذي تجدون نسخة منه على هذا » .

ونسى الزعماء مأساة ٤ فبراير وانشغلوا بانتخابات النواب وتعيين الشيوخ

حرصنا فى الفصل السابق على أن ننتقل وببطء من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، الى ما تلاه من أحداث جاءت نتيجة له ، وقد أشرنا الى بعض ما ورد فى الوثائق البريطانية والى بعض ما جاء فى مذكرات سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر عن بداية أعمال الوزارة النحاسية الخامسة وعن رغبة مايلز لامبسون فى تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان الملكى خلفا لأحمد حسنين باشا الذى اقترح السفير نقله الى منصب كبير الأمناء الذى يناسبه كثيرا .

والذى يمكننا أن نقوله ، تعليقا على رغبة السفير البريطانى تلك : ان دور حسين سرى باشا فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والذى لم يكن معروفا من قبل ، قد افترض أمره بعد ما أوضحت الوثائق البريطانية الستار عن هذا الدور ، وبعد ما أكدت مذكرات سير مايلز لامبسون تواطؤ حسين سرى باشا مع الانجليز فى تلك المرحلة الهامة والخطيرة من تاريخ بلدنا .

وتأتى رغبة السفير البريطانى فى نقل أحمد حسنين باشا من منصب رئيس الديوان الملكى الى منصب كبير الأمناء ، بمثابة تبرئة لأحمد حسنين باشا من تهمة التواطؤ مع لامبسون فى أيام ٢ ، ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما ادعى على ماهر باشا ، اللهم الا أن يكون السفير البريطانى قد استهلك ، حسنين باشا فى هذا الحادث فأراد نقله الى مكان آخر ، بعد أن لم يعد فيه فائدة لهم ، ليأتى بآخر يكون أكثر تلبية لمطالب السفير البريطانى التى لم تكن قد قلت بمجيء النحاس باشا ، وانما تضاعفت .

كما ان الوثائق البريطانية ومذكرات سير مايلز لامبسون قد أكدت ، - وبجلاء - وان كان الأمر ليس أبدا بحاجة الى أى تأكيد - خيانة أمين عثمان باشا لمصر ، وعاملته الدائمة ، والصريحة ، لبريطانيا !

والغريب ، بل والمريب ، انه بعد اكتشاف عمالة أمين عثمان باشا - لجميع الزعماء في مصر ، ظلوا جميعا - وهدمون استثناء - على علاقة طيبة به بل كان بعضهم يوسطه لدى النحاس باشا كما حدث في موضوع الانتخابات ، كما ان بعضهم كان يوسطه لدى السفير البريطاني ، لكي يضغط بدوره على النحاس باشا ، أغرب من ذلك كله تلك الهالة الضخمة التي ظلت الصحف المصرية - في الغالب - تحيط بها أمين عثمان باشا ، بعد حادث ٤ فبراير حيث نقول احداها مثلا الاتنين : لا ينكر أحد جهود سعادة أمين عثمان باشا في التوفيق وتنقية الجو ، وأمين عثمان محبوب من أكثر الزعماء ، وصديق لكل الأقطاب وهو غير « مصبوغ » بأى لون حزبي ولكنه قومي الا أن صداقته للوفد وللوفديين أقوى من صداقته لأى حزب آخر ، والسبب ، كما يقول هو ان النحاس باشا ، ومكرم باشا صاحبا فضل عليه ! .

وقد أنهينا الفصل السابق بذلك الخطاب الذى أرسله د . أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية الى النحاس باشا ، ورد النحاس باشا ، عليه ، وبالإشارة الى الخطاب الذى أرسله د . محمد حسين هيكل باشا نائب رئيس الأحرار الدستوريين الى النحاس باشا ورد النحاس باشا عليه ، ونبدأ هذا الفصل : بنشر رسالة د . هيكل الى النحاس ، ورد النحاس باشا لغزابة الخطابين :

قال د . محمد حسين هيكل فى رسالته الى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء :

نذكرون رفعتكم أن الأحرار الدستوريين كانوا يرون - حين كانوا شركاء فى الحكم - ان الحرب المستعرة من حولنا . والأحكام العرفية القائمة بسبب الحرب فى بلادنا . يحول جوهما دون اجراء انتخابات عامة يتمتع فيها الناخبون بحقوقهم السياسية ، والا انتخابات لا تكون صحيحة الا اذا تمتع المشتركون فيها جميعا بهذه الحقوق وفى مقدمتها حرية كل حزب من الأحزاب وكل مرشح من المرشحين فى أن يشرح للناخبين وجهة نظره ويعرض عليهم الوثق التى يستند اليها فى تأييد رأيه .

ورأينا هذا يشاركنا فيه كل من يقدر الديموقراطية وحرية الانتخابات ولا أدل على هذا من الكتاب الذى بلغ به لورد اللنبى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ الى المغفور له الملك فؤاد حين كانت الأحكام العرفية البريطانية مفروضة على مصر ، وكان لورد اللنبى هو الحاكم العسكرى العام . فقد جاء فى الفقرة العاشرة من هذا الكتاب ما ترجمته :

« اننى على استعداد لوقف الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية . وذلك لاقامة برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية .. »

لكن رفعتمكم رأيتم غير رأينا ، وفررتم اجراء انتخابات عامة فى هذه الظروف الحاضرة - ظروف الحرب والأحكام العرفية ، وصرحتكم بأن الانتخابات ستكون حرة . لم استصدرتم مرسوما بحل مجلس النواب ، وحددتم يوم ٣٠ مارس المقبل موعدا للانتخابات .٠٠ وما دام هذا رأى رفعتمكم فننتجحه الطبيعية أن تزول كل عقبة تقف فى سبيل حرية الدعوة الانتخابية ليصبح الجو حرا للأحزاب والمرشحين كى يعقدوا فى حدود قانون الانتخابات ما يرون عقده من الاجتماعات ويذيعوا فى الناخبين بمختلف وسائل الاذاعة والنشر ما يرون اذاعته من الآراء ويعرضوا عليهم ما يرون عرضه من الوقائع والحوادث . وانما يكون ذلك بوقف الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية والغاء الرقابة على الصحف فى كل ما يتعلق بالانتخابات .

ورفعتكم لا ريب تقدرون هذا الرأى ونقدرون كما نقدر ان الناخبين لا يتسنى لهم اختيار نواب عنهم يملونهم تمثيلا صحيحا الا اذا عرضت عليهم الأمور عرضا كاملا من الجانبين اما أن يكون لأنصار الوزارة حرية الانتقال وحرية الكلام وحرية النشر وحرية النيل من خصومهم . بينما يحرم هؤلاء الخصوم من رد ما قد يوجه اليهم من التهم ومن بيان الحقائق للناس - فذلك ما تأباه قواعد العدل وما تفسد الانتخابات بسببه » .

ويطلب د . هيكىل من رئيس الحكومة وقف الأحكام العرفية فى جميع الأمور بالنسبة للمصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية وكذلك الغاء الرقابة على الصحف فى كل ما يتحقق بالانتخابات وفى زمن الانتخابات فقط .

ويقول د . هيكىل : ان وقف الأحكام العرفية والغاء الرقابة على الصحف فى هذه الحدود أمران جوهريان هما اللبنة الأولى لحرية الحملة الانتخابية ولصحة الانتخابات وفى انتظار كلمة أو تصريح من مقامكم الرفيع باجابتنا الى هذا المطلب نرجو أن تتفضلوا .

ويكون رد النحاس باشا فى السطور التالية :

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكىل باشا .٠٠

ردا على كتاب سعادتكم المحرر فى ١٢ فبراير ١٩٤٢ الذى تطلبون فيه وقف الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية ، وأن ترفع الرقابة على الصحف فى كل ما يتعلق بالانتخابات ، اتشرف بأن احيل سيادتكم الى بيانى الشفوى لحضرتى مندوبيكم اللذين قابلانى فى هذا الصدد ، وفى ردى على حضرة صاحب السعادة أحمد ماهر باشا ، الذى تجدون صورة منه على هذا .٠٠ وتفضلوا » .

والجدير بالذكر ، أن موضوع الانتخابات وبمنذ صبيحة يوم ٥ فبراير ١٩٤٣ كان الشغل الشاغل للأحزاب المصرية التي تعودت ان تعطى الأولوية لموضوع الانتخابات ، على غيره من الموضوعات الهامة ، والخطيرة حتى فيما يتعلق بالقضايا المصرية ، كقضايا الاستقلال والتحرير.

وقد كان الاستعمار ورجاله في مصر ، قد تعودوا على ان يلقوا للاحزاب المصرية بلقمة الانتخابات ، لينشغلوا بها عما عداها من الامور بالغة الخطورة. فعل هذا في عام ١٩٢٣ ، عندما رأى تصفية ثورة ١٩١٩ نصفية كاملة ، وفعل هذا ايضا عندما التأم الأحزاب بعد « تصدع » كما قال أحمد شوقي وذلك في نوفمبر عام ١٩٢٥ ، وكان يمكن لهذا « الالتئام » تمكين الشعب المصري من حصوله على حقوقه كاملة من بريطانيا ، وفعل هذا الامتناع عن ثورة الشعب بصفة عامة وشبابه بصفة خاصة في نوفمبر ١٩٣٥ ثم فعل هذا ايضا في أعقاب ٤ فبراير لينسى الشعب ما حدث في ذلك اليوم ولتلتفت الأحزاب المصرية الى بعضها بدلا من ان تلتفت الى بريطانيا لتحصل منها على الأقل بوعده يتيح له جلاء القوات البريطانية من مصر عند نهاية الحرب ، كما كان الوفد المصري يطالب من قبل !

والذين شهدوا تلك الايام يذكرون جيدا ان كل الناس اصبحت وفدية وكان اسبق الناس في اعلان وفديتهم أولئك الذين وقفوا جهودهم طوال الاعوام الاربعة السابقة للنيل من الوفد ، ولتجريح زعمائه .

سرعان ما امتلأ النادي السعدي بمرضى السياسة ، وهواة الترشيح للانتخابات ، كما خلت أندية الأحزاب الأخرى ، الا من أعضاء مجالس ادارتها بل ان الكثيرين من اعضاء مجالس ادارات الاحزاب تلك ، لم يكونوا - في كل حزب - وحدة واحدة ، بل كانوا منقسمين ، على أنفسهم بعضهم يدعو الى التقرب من الوفد للحصول على نسبة محترمة من المقاعد ، وبعضهم يرفض هذه الصدقة ، من الوفد ، ويصر على الاحتفاظ بكرامة الحزب و . . و . .

وقد تألفت لجنة اتصال بين حزبي الاحرار الدستوريين والسعديين ضمت بعض اقطاب الحزبين : من السعديين ابراهيم عبد الهادي ، وحامد جودة وممدوح رياض ، ومن الدستوريين ، أحمد عبد الغفار ، عبد المجيد ابراهيم ، دسوقي أباطة وحفني محمود ، ورغم اجتماع اللجنة أكثر من مرة الا أن مواقف كل من الحزبين ، في البداية لم تكن ابدا متفقة ، ذلك لان بعض قادة الاحرار الدستوريين كانوا يريدون الاتفاق مع الوفد المصري من وراء ظهر حلفائهم السعديين كرد على اتفاق السعديين مع علي ماهر ، من وراء ظهر الدستوريين ولكن قادة آخرين من الاحرار الدستوريين اصرؤا على الاتفاق مع السعديين فيما يتعلق بالانتخابات ذلك لأن اختلاف الحزبين المعارضين يضعفهما معا ، واتفاقهما يكتب لهما القوة .

وقد بلغ حسين باشا - كما روت الصحف - مكرم عبيد باشا ان الاحرار الدستوريين مستعدون ، للاتفاق مع الوفد نظير ١٩ دائرة فقط ، وقد بلغ قادة الاحرار الدستوريين مكرم عبيد باشا بان خشبة باشا لا يمثل الحزب ، وكان حماسة السلام بين الأحزاب المعارضة والوفد أمين عثمان باشا ، وقد نقل أمين عثمان باشا الى الأحزاب المعارضة فكرة اصدار بيان تؤيد فيه الأحزاب المعارضة موقف الوفد الاخير وبذلك يصبح الاتفاق على تقسيم الدوائر امرا سهلا ، وقد بادر د. أحمد ماهر فرفض الفكرة ، حتى بدون مناقشتها .

وقد بلغ من نهافت المرشحين على الترشيح على مبادئ الوفد ان وصل عددهم الى ٢٢٠٠ مرشح كان من بينهم من حاربوا الوفد ، أيام كانت محاربة الوفد جواز المرور الى السلطان .

وظهر فى النهاية ان الاتفاق أصبح مستحيلا ، فاعلن السعديون والدستوريون مقاطعتهم للانتخابات وان كان بعض الدستوريين قد دخلوا تلك الانتخابات بوصفهم مستقلين ، وكذلك بعض السعديين وكان الأستاذ فكرى أباطة قد رشح نفسه فى دائرة منيا القمح ، على مبادئ الحزب الوطنى ورشح الأستاذ توفيق دياب نفسه فى تلك الدائرة غير ان الوفد ترك الدائرة للاستاذ فكرى أباطة الذى لم ينجح فى أول جولة وقد نجح فى الجولة الثانية وكان بيان الوفد بترك الدائرة للاستاذ فكرى أباطة تقديرا منه لفكرى أباطة وليس معاملة له . كان - كما قالت جريدة المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٤٢ - لرأى الوفد الحسن فى كفايته والحاجة اليه بعد ان تكرر فوزه بعضوية النواب فى أكثر العهود النيابية وبسبب سلوكه المستقيم فى المناقشات ترحب الى ان جريدة الوفد بقبول الوفد لأية معارضة ما دامت صالحة مستقيمة كريمة متوخية الخير ، والصواب وهذا هو ما نحسبه قد روعى فى ترك الدائرة للأستاذ فكرى أباطة وهو اعتبار سينزل منزلته الخليفة به من نفوس الناخبين ورجاؤنا - رجاء المصرى - ان يسفر جهد الزميل عن نجاح .

وكانت نتيجة الجولة الاولى فى الانتخابات ٢١٢ وفديا ، ٢٤ مستقلون واحزاب أخرى ٢٨ دائرة تعاد فيها الانتخابات فيصبح المجموع ٢٦٤ هى كل الدوائر الانتخابية لمجلس النواب .

وفى نفس اليوم ، الذى تنشر فيه الصحف نتائج الانتخابات فى المرحلة الاولى نشرت الصحف أيضا ان صاحب المعالي أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة قد اقام فى ٢٥ مارس ١٩٤٢ - فى داره - مأدبة غداء حضرها قائد سلاح الطيران وقائد قوات جنوب افريقيا ، وقائد القوات البريطانية فى

القاهرة وخبر الوقاية ، وفؤاد أباطة باشا ، وأحمد عبود باشا ، وعثمان أباطة بك ، الاستاذ محمد عسران عبد الكريم ، وعلى اسماعيل بك ومحمود الفلكي بك والاستاذ محمد حشمت وكبار موظفى السفارة البريطانية ! ولم أعرف حتى كتابة هذه السطور ، الصفة ، التى وجه بها أمين عثمان الدعوة الى هؤلاء القادة العسكريين الا كونه كان واحدا من كبار « البريطانيين » فى مصر !

وقد علق صحيفه الاجبشيان جازيت على نتائج الانتخابات بقولها : لش كانت النتائج النهائية غير ميسورة ، لدينا ونحن نكتب هذه السطور - كان ذلك قبل اعلان النتائج النهائية للمرحلة الاولى من الانتخابات - فان فى وسعنا - أن نقول ، ان المجلس الجديد فيما خلا حفنة من المستقلين وواحدا أو اثنين من أعضاء الحزب الوطنى ، المتطرفين سيكون وفديا فى جملته ، وقد تبين من النتائج أن كثيرا من كبار الساسة غير المستقلين لم يفوزوا ، وهو ما يفسر الباعث الذى حمل المعارضة على الامتناع عن الاشتراك فى الانتخابات فقد رفضوا ٦٦ مقعدا ، ولو انهم فشلوا فى ادراك هذا القدر من المقاعد ، لكان موقفهم هدفا للسخرية .

وقالت صحيفه التيمس البريطانية : « ان مما ساعد الوفدين ان الحزبين الرئيسيين اللذين يعارضان الوفد وهما الحزب السعدى والأحرار الدستوريين قررا ، عدم الاشتراك فى الانتخابات ولو فرض وقرر الحزبان دخول معركة الانتخابات فانهما كانا لا يستطيعان الفوز بعدد من المقاعد ، يزيد كثيرا على ما نالته المعارضة الاخرى وقد حرم الحزبان من أى تأييد واسع النطاق من جانب الشعب المصرى بسبب اشتراكهما فى سلسلة من الوزارات كانت لا تمثل أكثر من أقلية يسيرة بل لسبب أهم من ذلك هو فشل السلطة المصريه فى العهود السابقة فى حل مشاكل أجور العمال ومشاكل التموين وقد دخل معركة الانتخابات ٩٤ محاميا ، و ١٦ طبيا و ٧ صحفيين وقد ترك الوفد لكل من فكرى أباطة وبشارة نقلا دائرته ، فلم يرشح فيهما أحدا وكان من بين الصحفيين اللذين رشحوا انفسهم محمود ابو الفتوح ، أحمد قاسم جودة ، وجلال الحمامسى ، وقد نجحوا جميعا .

وكان من بين الحزبيين ، اللذين خرجوا على قرار حزبهم بمقاطعة الانتخابات .. من السعديين على أيوب ، ومن الدستوريين عبد المجيد ابراهيم باشا ورشوان محفوظ باشا وعبد الجليل أبو سمرة باشا وسيد خشبة باشا ، وقد أكد د. أحمد ماهر ان حزبه لن يتخذ أى إجراء ضد من رشح نفسه للانتخابات رغم ان قرار مقاطعة الانتخابات كان باجماع أعضاء الهيئة السعدية .

وفى أجواء الانتخابات أصدر النحاس باشا الحاكم العسكرى قرار بالافراج عن عزيز على المصرى باشا والضابطين الطيارين عبد المنعم عبد الرؤوف افندى ، وحسين ذو الفقار أفندى وكان فى مقدمة المستقلين الذين نجحوا فى تلك الانتخابات ، عبد السلام الشاذلى باشا ، يس أحمد باشا ، جبرائيل تكلا باشا بدرأوى عاشور باشا ، عبد الله فكرى أباطة بك ، رينيه قطاوى بك ، الاستاذ سعد اللبان ، الاستاذ جلال حسين ، الاستاذ محمد عبد الرحمن نصير ، فؤاد أبو ستيت ، أحمد أبو ستيت ، أبو زيد تمام ، عبد القادر عبد المولى ، حفنى مازن ، أبو المجد الناصر ، عبد العسال الجبالي ونجح من الأحرار الدسنوريين : رشوان محفوظ باشا ، عبد الرحمن محمود بك ، عبد الفتاح أبو سحلى بك ، محمد عبد الله أبو حسين ، عباس بدوى حزين ، ولم ينجح من السعديين الا محمد شعراوى ونجح من الحزب الوطنى أربعة : محمد محمود جلال بك ، عبد العزيز الصوفاتى بك ، على على بسيونى ، فكرى أباطة ولم ينجح من حزب الاتحاد الشعبى أحد .

وقبل ان ننتقل من معركة الانتخابات الى معركة الاعتقالات ، اعتقال على ماهر باشا ، ومحمد طاهر باشا ، وآخرين . ولكى نكمل الصورة جيدا ، ننقل بعض ما ذكره د . هيكمل باشا من تلك الفترة باعتباره واحدا من المشتركين فى قيادة المعارضة وقتئذ : فبعد أن تحدثت هيكمل عن تعديل الدوائر لصالح المرشحين الوفديين قال : « ليس تعديل الدوائر هو الوسيلة الرئيسية التى تتحكم بها الوزارة القائمة فى مصر فى الانتخابات بل هناك كذلك عمدة البلاد ومشايخها ، هؤلاء العمدة والمشايخ هم الذين يوجهون الناخبين ، الوجهة التى تريدها الحكومة القائمة فهم يتلقون الوحي من رجال الادارة مديرين ، ومأمورى مراكز ، ومعاونى بوليس وغيرهم ، وهم يدلون الى الناخبين برغبتهم فلا يخالف الناخبون هذه الرغبة حرصا ، على مصالحهم وعلى طمأنينتهم من بعد .

ولم تكن عناية الوزارة بفصل العمدة ، والمشايخ الذين يؤازرون خصومها فى الأرياف ، وتعيين العمدة والمشايخ الذين يناصرونها بأقل من عنايتها بتعديل الدوائر الانتخابية ، ثم حظوة أخرى لها أثرها الفعال فى الحركة الانتخابية كانت موضع عناية الوزارة كذلك هى تلك تعيين رؤساء اللجان ، التى تشرف على عملية الانتخابات من الموظفين أنصارها فرؤساء هذه اللجان هم الذين يفضى اليهم الناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة سرا بأسماء من ينتخبونهم والناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة يكادون يبلغون السبعين فى المائة من مجموع الناخبين ، فإذا أضفنا الى هذا ، أن كثرة الذين يقرأون ويكتبون لا يتقدمون الى صناديق الانتخاب ، أيقنت بما للجان من أثر بعيد فى توجيه نتيجة الانتخاب .

ولا حاجة للإشارة الى ما لنشاط الادارة ليلة الانتخاب ، ونشاط رجالها يوم الانتخاب من أثر فى هذه النتيجة وهذا النشاط هو الذى بعد الاكثريّة من المثقفين ، وذوى الرأى عن الاشتراك فى عملية الانتخاب اقتناعا منهم بأن رأى الحكومة أكبر أثرا فى نتيجة الانتخاب من رأى الشعب ومن رأى الناخبين : كان النحاس باشا مطمئنا ، اذن الى نتيجة الانتخاب لمجلس النواب وانه سيفوز على أثر اعلانها باجماع المجلس لا بأكثرية الساحقة الماحقة وكفى ، ولكن ماذا يكون موقف مجلس الشيوخ أنه يخشى ان تواجهه فيه أكثرية معارضة ، ففيه تردد كبير من المستقلين الذين يحرصون على ان تجرى أمور الحكم رخاء لا تعثر فيها ولا اضطراب وكان فى مقدوره ان يعتمد على هؤلاء المستقلين ليكون له أكثرية تؤزره لكنه حرص مع ذلك على أن يهتز هذا المجلس هزة تقنع اعضائه بأن الامر فى البلاد بيد الوزارة لا بيدهم وانها تستطيع أن تكون صاحبة الكثرة الصريحة المستقلة من هؤلاء المستقلين فلا يقدر أحدهم على ان يواجهها بما لا يحب .

وكان يسيرا ان يبلغ النحاس باشا هذا الغرض من غير وجه لا مسوغ له ، فمئذ أشهر رأت وزارة سرى باشا ، أن جو الحرب والأحكام العرفية لا يسمح باجراء انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ أما وقد قرر النحاس باشا حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة فقد كان طبيعيا أن يجرى التجديد النصفى لأعضاء الشيوخ المنتخبين الذين أنهت القرعة مدتهم ، وأن يفوز الوفد ، عن طريق هذا الانتخاب بما يكفل له كثرة مطلقة فى المجلس ، بعد أن قاطعت الأحزاب ، والهيئات الأخرى الانتخاب ، ويومئذ لا يؤاخذ أحد ، وتحقق له غايته وتقوم فى المجلس اكثريّة لكنه رأى هذا التصرف غير كاف لاحداث الاثر الذى يريد احداثه ، فلا بد من قارة تلفت اليه نظر البلاد من أقصاها الى أقصاها ويفهم معها الجميع أن الأمر بيد الوزارة كذلك ولذلك استصدر مرسوما بالغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى باشا فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ بحجة ان التعيين مكمل للانتخاب وانه لذلك يجب ان يتم بعد الانتخاب لا قبله فاذا لم يجر انتخاب وجب الا يجرى تعيين ووجب أن تمد مدة الشيوخ المعينين كما تمد مدة الشيوخ المنتخبين .

وكانت حجة وزارة سرى باشا فى ان تأجيل انتخاب الشيوخ بسبب الحرب والأحكام العرفية . لا يمنع من تعيين المعينين لأن الدستور يجعل مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنوات لا يجوز أن تزيد الا لظرف قاهر ولكنه لم يعلق تعيين المعينين ، على أى اعتبار خاص بالمختخبين وان ما يقال من ان الحكمة فى التعيين هى تحرى الكفايات التى لم يسفر عنها الانتخاب انما هو اعتبار فقهى ، وليس نصا تشريعا وأن الاعتبار الفقهى ، لا يكفى لوقف أعمال النص التشريعى اما والدستور يوجب التجديد النصفى فمن حق الوزارة

ومن واجبها ان تجرى التعيينات سواء سمحت الظروف باجراء الانتخابات
أو لم نسمح باجرائها .

كان ركنى العرابى باشا وزيرا للمواصلات فى وزارت النحاس باشا وفد
عارضه فى استصدار مرسوم بالغاء تعيينات الشيوخ التى أعدتها وزارة حسين
سرى باشا حين عرض الأمر ، على مجلس الوزراء ، وكانت حجتة فى الاعتراض
أن السلطة التنفيذية استنفدت حقها باجراء التعيين وان الوزارات المتعاقبة
يكمل بعضها بعضا فهى السلطة التنفيذية وان اختلفت أشخاصها وعلى ذلك
لا يجوز لوزارة أن تنقض ما أتمته وزارة أخرى فى حدود حقها المشروع
بالدستور ، أو بالقانون لكن مجلس الوزراء ، لم يأخذ بهذه الحجة .

ويقول د . هيكى انه كان من بين الشيوخ الذين اخرجتهم القرعة وأعيد
تعيينهم بمرسوم ٧ مايو سنة ١٩٤١ فلما ألغت وزارة النحاس باشا مرسوم
هذه التعيينات خاطبني - د . هيكى - حسنين باشا رئيس الديوان الملكى يعرض
على اعادة تعيينى فقبلت ولم يمنعنى من القبول أن الحزب قاطع الانتخابات لان
الأسباب التى أدت الى مقاطعة الانتخابات لا تدعو الى مقاطعة التعيين ولأننى
رأيت فى هذا التعيين استمرارا لعضويتي التى قررها مرسوم سرى
باشا كما قدرت أن منبر البرلمان هو وحده الذى يستطيع الإنسان
أن يدل من فوقه برأيه فى ظل الأحكام العرفية القاسية القائمة فى ذلك
الظرف العصيب الرهيب وتمت انتخابات المجلسين وانعقد البرلمان
وعادت الحياة النيابية سيرتها ولكن بأغلبية مطلقة للوزارة الوفدية فى
كل من المجلسين وفى جو من الرعب الذى لامس مأساة ٤ فبراير والذى بث فى
كثير من النفوس الفزع والوجل « أما الشيوخ « الوفديون » الذين كانت وزارة
حسين سرى باشا قد اخرجتهم بمقتضى مرسوم ٧ مايو ١٩٤١ فقد أعادت الوزارة
الوفدية تعيينهم وهم : أحمد حسين بك ، عبد الرازق القاضى بك ، عفيفى البربرى
بك ، د . زكى ميخائيل بشارة ، الأستاذ محمد مرزوق .

وقد أعادت وزارة النحاس باشا تعيين ثمانية ممن كانت وزارة حسين
سرى باشا ، قد عينهم أو أعادت تعيينهم ثم ابطال المرسوم الخاص بهم ، هم :
حسين سرى باشا ، أحمد على باشا ، عبد الحميد سليمان باشا ، انطون الجميل
بك ، مصطفى رشيد بك « مستقلون » حافظ رمضان باشا « حزب وطنى »
الدكتور هيكى باشا « حر دستورى » مختار حجازى باشا « سعدى » أما
الشيوخ الجدد الذين عينتهم وزارة النحاس باشا فمنهم سبعة من الوفديين :
زكى العرابى باشا ، على حسين باشا ، محرم فهمى بك ، حافظ عوض بك ،
محمود عبد النبى بك ، شارل بشرى حنا بك ، منصور لطيف بك ، ومنهم أيضا
سبعة من المستقلين شريف صبرى باشا ، بهى الدين بركات باشا ، محمود خيرى
باشا زكى الابراشى باشا ، حسن الزيدى باشا ، محمد أحمد فرغلى باشا ، أحمد
الصاوى باشا .

بالإضافة الى حر دستورى واحد : حفى محمود بك .

وواحد من حزب الاتحاد الشعبى هو حلمى عيسى باشا .

وبذلك أصبح مجلس الشيوخ مكونا من ٨٠ وفديا ، ٦٦ من الاحزاب الاخرى ، وكان الشيخ أحمد حميدة أبو ستيت معينا ولم يخرج بالقرعة ورغم ذلك رشح نفسه فى الانتخابات ونجح بفضل بالطبع صفته الانتخابية ، على صفة النعين ليفوز بعشر سنوات بدلا من خمس سنوات ، الا قليلا ، هى ما تبقى لمن لم يخرجوا بالقرعة .

ولم تعين وزارة النحاس باشا ، ممن كانت وزارة حسين سرى قد عينتهم من المستقلين : محمد على علوبه باشا ، ملحت يكن باشا ، نجيب الغرابلى باشا ، محمد شفيق باشا « وكانوا من الشيوخ القدامى » عبد الحميد بدوى باشا ، حسن صادق باشا ، لطفى السيد باشا ، حافظ المنشاوى باشا ، محمد بدير باشا ، د . محمد صالح بك ، د . رشيد عبد الله بك « من الشيوخ الجدد ، الذين عينوا لأول مرة بمقتضى مرسوم حسين سرى » ومن الشيوخ القداماء الذين لم يعد النحاس باشا تعيينهم : غبريال سعد بك ، وعلى أحمد باشا وعبد الرحمن عوض وجلال فهيم باشا وزكريا مهران باشا وعباس أبو حسين باشا وأحمد عطية باشا ، د . عبد العزيز أحمد بك وقد افتتح البرلمان الجديد فى ٢٠ مارس ١٩٤٢ ورأس جلسة الافتتاح محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ والقى النحاس باشا خطبة العرش ، وكانت رابع خطبة عرش يلقيها فى البرلمان .

وانتخب مجلس النواب الأستاذ عبد السلام جمعة نائب طنطا رئيسا له ، ولما كان منصب وزير الزراعة قد خلا بانتخاب عبد السلام فهمى جمعة رئيسا لمجلس النواب فقد تقرر أن يحل محله فى وزارة الزراعة محمد فؤاد سراج الدين . وبدأت الخصومة بين أشهر صديقين فى السياسة المصرية النحاس ومكرم ، ثم تحولت الخصومة بين رئيس الوفد وسكرتيره العام الى عداوة ، ثم كان اعتقال رفعة على ماهر باشا بقرار من رفعة مصطفى النحاس باشا .

الفصل الرابع

صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا يعتقل صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا

● أولينا اهتماما بالغا بانشغال الأحزاب المصرية ، بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بمعارك انتخابات مجلس النواب والشيوخ ومعارك التعيينات لمجلس الشيوخ ، وقد توقعنا في الفصل السابق عند الأزمة ، التي أحدثها د. محمد حسين هيكل باشا بقبوله التعيين في مجلس الشيوخ بناء على المرسوم الذي استصدره ، النحاس باشا بعد ان كان عضوا في مجلس الشيوخ بمقتضى المرسوم الذي استصدرته وزارة حسين سرى باشا ، حيث كان دكتور هيكل واحدا من أعضاء تلك الوزارة. وفي الفصل نكمل ما بدأناه في الفصل السابق .

وقد سبق لنا ، أن نقلنا على لسان د. ١٠ هيكل بعض الأسباب التي استند إليها في قبوله التعيين في مجلس الشيوخ بعد ان استصدر النحاس باشا ، مرسوما بإبطال مرسوم ٢٧ مارس ١٩٤١ ، الذي كان قد استصدره حسين سرى باشا وبمقتضاه تم تعيين النسبة المقررة من الشيوخ بمقتضى الدستور بعد أن تم اجراء القرعة ، وتم اخراج نصف المعينين ، ونصف المنتخبين ، ورغم ان كلا من حزبي الأحرار الدستوريين والسعديين قد اتخذوا قرازين خاصين بمقاطعة الانتخابات لمجلس الشيوخ والنواب وكان من الطبيعي - كما رأى الكثيرون - ان يقاطع الدستوريون التعيين ، كما قاطعوا الانتخاب وكما فعل - وبندقة - خلفاؤهم السعديون وعلى رأسهم ، د. أحمد ماهر باشا ، الذي رفض أن يعين في مجلس الشيوخ ، كما رفض أن يعين أحد من حزبه وقد سئل الدكتور هيكل - من قبل الأستاذ طاهر الطناحي وكان وقتئذ محررا بالمصور - ان يوضح د. هيكل وجهة نظره في قبوله ، التعيين وكان مما قاله د. هيكل : ان الحزبية ليست أشخاصا ، لأن الأشخاص يزولون وانما الحزبية فكرة وعقيدة ، ومادام رجال الحزب متمسكين بالفكرة ، التي انشأ من أجلها فان

خروج فرد أو أفراد على قرار من القرارات لا يعتبر خروجاً من الحزب ، و خروجاً على فكرته ، فليس من الضروري أن يكون جميع رجال الحزب الواحد ، متفقين على رأى واحد فى كل مسألة من المسائل ، بل أن حرية الرأى هى أول مظهر من مظاهر قيام الأحزاب وهى أهم ميزة من ميزات الحياة الديمقراطية ، وليست هذه أول مرة يحدث فيها خلاف بين رجال الحزب ، وقبله أصبدر حزب الأحرار الدستوريين قراراً بمقاطعة الانتخابات للأسباب التى أعلنها ، وهو يرمى من هذا القرار ، الى تسجيل حالة قائمة يتعذر معها اشتراك أعضائه فى الانتخابات وهو بذلك يترك الطريق أمام رجاله فإذا كان بعض رجال الحزب ، رأوا انهم يستطيعون التغلب على ما يصادفهم من صعوبات ورشحوا ، أنفسهم فى الانتخابات فإن ذلك لا يضير علاقتهم بالحزب ، ولا يمس الغرض الذى صدر لأجله هذا القرار ، وهو تسجيل هذه الحالة .

ويقول د . هيكمل : ان نظريتنا فى قبول تعيين الوزارة القائمة ، لنا فى مجلس الشيوخ هى ان وزارتنا - وزارة سرى باشا - أصدرت فى ٢٧ مارس ١٩٤١ مرسوماً بتعيين ٢٩ عضواً فى مجلس الشيوخ على أن تبدأ مدة عضويتهم من ٨ مايو من تلك السنة ، وقد أقر مجلس الشيوخ عضوية كل من هؤلاء المعينين بعد عرضهم واحداً واحداً ، على لجنة الطعون فأصبح حق فصل هؤلاء الأعضاء من حق المجلس بمقتضى المادة ٩٥ من الدستور وليس من حق الوزارة فإذا كانت الوزارة اعتبرت المرسوم الذى أصدرته وزارة حسين سرى باشا باطلاً فإن هذا الاعتبار ليس من حقها ، ولذلك كان تعيينى أنا ودولة سرى باشا وخمسة من المعينين بالمرسوم السابق تكراراً للتعيين الذى حدث فى عهد الوزارة السابقة وعندما يقال - لمدكتور هيكمل - : ولكنكم أدبتم اليمين فإذا كنتم تعتبرون أنفسكم معينين بمرسوم الوزارة السرية فلماذا لم تمتنعوا عن حلف اليمين ؟

ويقول د . هيكمل : ان حلف اليمين باحترام الدستور جائز فى كل آن ، ولكل عضو من أعضاء المجلس أن يحلف هذه اليمين متى شاء ، وقد أشار على أحد زملائى ، وأنا أسير الى حلف اليمين ، على منبر المجلس أن أقول انى أكرر اليمين التى سبق أن أقسمت بها ولكننى وجدت ان لاداعى ، لهذه العبارة ما دام الدستور لا يحرم على أعضائه ان يقسموا هذه اليمين فى أى وقت فانا حلفت هذه اليمين ، وأنا متمسك بعدم بطلان المرسوم ، السابق ، وغير معترف بالمرسوم الجديد ، ومما يدل على قيام المرسوم السابق ، ان سعادة رئيس مجلس الشيوخ أعلن فى أول جلسة ان مدة الأعضاء الجدد ، الذين عينتهم الوزارة الحاضرة تبدأ من ٨ مايو ١٩٤١ أى من ابتداء المدة ، التى حددتها الوزارة السرية فى مرسومها .

لم يضيف د . هيكمل ، الى كل تلك الأسباب سبباً آخر : فانا رجل اشتغل بالسياسة وقد وقفت عليها وقتى ومجهودى منذ عدة سنوات ، ولى آراء

سياسية أحرص على إبدائها ، والرقابة الصحفية الآن مفروضة على الصحف ،
فأى مكان تظنون أنه يمكننى فيه أن أبدي رأى ، بكل حرية وصراحة ، لا شك
أنه البرلمان سواء أكان فى مجلس الشيوخ ، أم فى مجلس النواب لهذا لم
أرفض وجودى ، فى هذا المجلس لأستطيع أن أؤدى واجبى القومى ، وأعلن
آرائى السياسية » .

وقد وجه اليوم ، الى حسين سرى ، لأنه قبل ان يعين فى مجلس الشيوخ
بمرسوم النحاس باشا ، الذى ألغى به المرسوم الذى أصدرته وزارة
حسين سرى باشا ولكن سرى باشا قال وهو يرد على هذا اللوم : اننى لا أعتز
مطلقا ببطان المرسوم ، الذى أصدرته وليس قبولى تعيين الوزارة الحاضرة لى
عضوا فى الشيوخ دليلا على اعترافى بهذا البطلان كما لا يدل على اعترافى
بالمرسوم الجديد لأننى أرى أن البرلمان هو المكان الوحيد ، الآن لابتداء الآراء
السياسية بكل حرية ولما كنت من رجال السياسة وأحب أن أعلن آرائى فى
المسائل العامة فقد قبلت تعيينى فى الشيوخ لأؤدى واجبى على أحسن وجه .

أما حزب « السعديين » فقد كان على لسان رئيسه . . أحمد ماهر باشا ،
وعلى لسان نائب رئيسه محمود فهمى النقراشى صريحا وواضحا من أنه وقد
قرر مقاطعة انتخابات مجلس النواب والشيوخ فان قرار المقاطعة ، يجب أن
يسرى على التعيين أيضا وذلك اعمالا لنص قرار المقاطعة ، ولروحه أيضا !
وانه كان من الواجب على زعماء الأحرار الدستوريين أن يعتذروا عن التعيين
اما الاحتجاج بأن التعيين أمر ملكى واجب الطاعة ، فيرد عليه ، بأن البروتوكول
والقواعد المرعية تحتم على الجهة التى تعين ان تأخذ - فى البداية - رأى من
يصدر المرسوم بتعيينه ، قبل اصدار المرسوم وقد كان واجبا من باب أولى
على حسين سرى باشا ، ان يرفض التعيين ، حتى لا يتناقض مع نفسه
وحتى لا يعطى « الخصم » الحجة للتدليل على أن المرسوم الذى أصدره كان
باطلا على أية حال لقد جاء التشكيل الجديد لمجلس الشيوخ على عكس التشكيل
الجديد لمجلس النواب تماما فبينما للوفد فى مجلس النواب أغلبية ساحقة
باحقة ، فان الأغلبية الوفدية فى مجلس الشيوخ لم تكن تتجاوز بضعة أصوات ،
بالإضافة الى ان المعارضة كانت فى مجلس الشيوخ قوية للغاية ، كان - مثلا -
عدد المستقلين ٤٣ شيخا من بينهم ، على ماهر ، وحسين سرى ، وتوفيق دوس ،
بهى الدين بركات ، صليب سامى ، عبد القوى أحمد ، مصطفى الشوربجى ،
ولويس اخنوخ فانوس ، وكان للأحرار الدستوريين ثمانية شيوخ هم :
أحمد خشبة ، د . محمد حسين هيكل ، عبد المجيد ابراهيم ، ابراهيم الطاهرى ،
توفيق اسماعيل ، محمد عطية الناظر ، السيد محمود الشندوبلى ، حفى محمود ،
وكان للسعديين سبعة شيوخ فقط هم : محمود غالب ، مختار حجازى ،
اللواء أحمد شريف ، حسن نبيه المصرى ، عباس الجمل ، عازر جبران ،

محمد خطاب وكان للحزب الوطني ، شيخان هما : حافظ رمضان ، عبد الرحمن
الرافعي وكان لحزب الاتحاد اثنان من الشيوخ : محمد حلمي عيسى ،
بهجت السيد أبو علي .

وفور الافراج عن عزيز على المصري باشا وزميليه بمرار من الحاكم
العسكري مصطفى النحاس باشا عاد عزيز باشا الى مباشرة الدعوى التي كان
قد رفعها ضد الحكومة لاحتالته الى المعاش في أغسطس ١٩٤٠ وقد وجه الدعوى
الى وزير الدفاع ، الوطني والى وزير المالية وتلخصت دعواه بأنه فى يناير
١٩٣٨ عينته وزارة الدفاع مفتشا عاما للجيش المصرى وفى العام التالى ، أنعم
عليه برتبة « الفريق » لمواهبه وكفاءته ، ثم عين رئيسا لأركان حرب الجيش
المصرى غير أنه لم يلبث طويلا ثم منح أجازة طويلة ابتداء من ١٥ فبراير ١٩٤٠
الى ٢١ مايو ١٩٤٠ ، ثم منح أجازة أخرى لم يطلبها بل فرضت عليه ابتداء من
أول يونيو الى ٣٠ نوفمبر من ذلك العام ، ولكن قبل أن تنتهى هذه الأجازة
أصدرت وزارة حسن صبرى باشا مرسوما فى أغسطس باحتالته على المعاش
قبل السن القانونية بخمس سنوات ، وقد جاءت الاحالة - كما قال عزيز المصرى
فى دعواه - عقب الترقية المزدوجة فى الرتبة العسكرية ، وفى الوظيفة ، وان
ذلك يدل على انها لم تكن قائمة ، على شئ من عمله ، أو تصريفه لشئون الجيش ،
وان هذه الاحالة جاءت على وجه السرعة لم يسمح للحكومة أن تتدبرها ،
ولم تستوف الشكل الذى يتطلبه القانون وقد اقتضت هذه السرعة الا يكتفى
باحالته الى المعاش قبل بلوغه السن القانونية بل رأت وزارة المالية أن تسوى
معاشه على اعتبار خدمته فى الحكومة المصرية ١١ سنة وثمانية أشهر وأربعة
أيام وانه بناء على هذا لا يستحق الا مكافأة قدرها ٢٤٦٩ جنيها مصريا فقط
وتجاهلت وزارة المالية انه قد أتم دروسه الثانوية فى مصر ، ثم التحق بمدرسة
استمبول الحربية وأنه دخل الجيش العثمانى ضابطا ، ونسيت أن الجيش
المصرى عملا ، بالفرمانات والقوانين هو جزء من الجيش العثمانى الى ديسمبر
١٩١٤ وأن خدمة سعادته فى الجيش يجب أن تضم ، الى سننى خدمته ، فإذا
قام المسوغ للاحالة وأريد تسوية المعاش وجب أن تتم هذه التسوية على أساس
ضم سننى الخدمة فى الجيش العثمانى الى سننى خدمته فى الجيش المصرى .

وقال عزيز المصرى - فى دعواه - انه بحكم كونه فريقا لا يصح احتالته
الى المعاش قبل الخامسة والستين فكان باقيا له فى سننى الخدمة خمس سنوات
وشهران وانه يحق له ان يطالب عن الاضرار التى لحقت به بتعويض قدره
عشرون ألف جنيه ويدخل فيه مجموع المرتب الذى كان سيقتضيه فى المدة
الباقية له من خدمته كما يدخل فيه التعويض من الضرر الادبى كذلك يحق له
أن يطالب بمعاش قدره ستة وثمانون جنيها ، و ٨٧٥ مليما باعتبار ان سننى

خدمته ٣٤ سنة ، ٩ أشهر و ١٧ يوما وفي الوقت ، الذي أفرجت فيه وزارة النحاس باشا عن عزيز على المصرى وعبد المنعم عبد الرؤوف ، وحسين ذو الفقار بدأت الوزارة تحد من نشاط على ماهر باشا .

فى البداية ، بدأ اسم على ماهر باشا ، يختفى من الصحف رويدا رويدا بفعل الرقابة ، على الصحف ، الا فى المراتب ، التى كان ينبجج فيها بعض الصحفيين فى التحايل على نشر اسم على ماهر باشا فى اية مناسبة حتى ولو كانت المناسبة ، ارسال على ماهر باشا خطاب تقدير لكاتب من الكتاب بمناسبة ، اصداره مجموعة جديدة من قصص هندية للأطفال ، اذ حرصت بعض الصحف على نشر نص الخطاب الذى بعث به صاحب المقام الرفيع على ماهر ، باشا ، الى الأديب ، الكبير الأستاذ كيلانى و . و . كما بدأت بعض الصحف تنشر عن عودة على ماهر باشا من القصر الأخضر ، الى العاصمة بعد أن قضى عشرين يوما بين القصر الأخضر والاسكندرية . وان رفعتة يسكن فى القاهرة بالزمالك فى دار فخمة استأجرها من سعادة عباس باشا المهدي مرشح الوفد ، الذى نجح بالتزكية عن دائرة عابدين : وان على ماهر يملك ٢٠٠ فدان تحيط بالقصر الأخضر وقد عنى بزراعتها على أحدث النظم العصرية وبها معمل صغير لصنع منتجات الألبان والمربات ودوار كبير لتربية المواشى والأغنام و « غبة » نحل وبرج حمام و . و .

وبدأت بعض الصحف فى أواخر ابريل تقريبا ، تتحدث فى استحياء عن الحصانة البرلمانية ، وكونها غير معروفة فى التقاليد الدستورية الانجليزية وغير ثابتة وواضحة كما هى ثابتة وواضحة فى دستورنا ، المصرى ، وعن عدم الاعتداد ، بالحصانة فى حالتين خاصتين : بالاستياذ حامد جودة : وهمام حمادى وتمسك أحمد ماهر رئيس مجلس النواب - وقتئذ - بالحق البرلمانى ، بحذافيره ، وان كان فى النهاية جعل الوزارة مسئولة عن تصرفاتها ازاء المجلس اذا خالفت نص وزجح الدستور ، على ان المجلس لم يسحب ثقته من الوزارة رغم اعتدائها على حصانة النائبين المحترمين حامد جودة وهمام حمادى .

كما بدأت صحف اخرى تتحدث فى استحياء أيضا عن اجتماع الأقطاب الحزبيين ، فى كلوب محمد على ونادى سعد زغلول حيث وقعوا رسالة الى رفعة رئيس الوزراء طلبوا فيها - بعد اثبات الحق ، الدستورى والحصانة البرلمانية - التحقيق مع على ماهر باشا ، وطلبوا طلبا احتياطيا ، وهو اعتقال على ماهر باشا فى قصره الأخضر وقد حمل الرسالة دسوقي أباطة بك وعبد الملك حمزة بك . ودامت مقابلتهما للنحاس باشا أكثر من ساعة ونصف الساعة ، وان النحاس باشا اعتذر برفق عن اجابة الطلب الاصلى وهو اجراء التحقيق وأن محمد محمود بك رئيس الشيوخ ، وجه رسالة الى النحاس باشا يطلب الافادة

عن الأسباب التي تدعو الى الاجراء الذي يمنع على ماهر باشا من القيام بواجبه كعضو في مجلس الشيوخ ليتيسر لسعادته احاطة المجلس علما .

وتنشر الصحف أيضا على لسان حسين سرى باشا الأسباب التي دعت به الى عدم التوقيع على العريضة الخاصة بعمل ماهر والتي وقعها غيره من الزعماء اثر القبض عليه ، ويقول لأننى لو وقعت لساألتونى لماذا لم تحقق أنت مع على ماهر باشا كما أن سرى باشا قد عقب على قرار النحاس باشا باعتقال على ماهر باشا ، بقوله : بدأت مسألة رفعة على ماهر باشا فى عهد وزارتي كما بدأت فى عهد وزارة رفعة النحاس باشا ، فقد قدمت لى عدة تقارير باعتبارى رئيس الحكومة ، ووزير الداخلية عن رفعة على ماهر باشا ، ونشاطه السياسى فتحدثت مع رفعتة كصديق قديم حديثا ودنيا ، أثبت فيه لرفعتة أن من مصلحة البلاد ، أن يكف عن هذا النشاط ، ونصحت له أن يبتعد لمدة من الوقت عن القاهرة حتى يمكن تصفية الجو ، وتنقيته من الشبهات فصرح لى رفعتة بأنه طلق السياسة وأنه يعنى فى هذه الأيام بالشئون الاجتماعية وتمهد بأنه سوف لا يأتى ، عملا سياسيا ووعدنى أنه سيقم فى القصر الأخضر ولا يختلط بأحد ، وقد سافر فعلا الى القصر الأخضر ، وأقام فيه شهرا ، ثم عاد الى القاهرة ووصلنى بعد ذلك تقارير بأن رفعتة قد عاد الى نشاطه السياسى وأنه يجتمع ببعض الأشخاص وكان مشروع يوم الفقير وقد عنى به رفعتة فعدت الى نصيحتة وتذكيره بوعده ، وبعثت اليه بسعادة عبد القوى أحمد باشا ليرجوه ، أن يكف عن أى نشاط اجتماعى ، أو سياسى وأن يقيم بمحض ارادته فى عزبته او فى أى مكان آخر يختاره ليساعدنى بذلك على ازالة الشبهات ورأيت أن تتولى وزارة الشئون الاجتماعية هذا المشروع باعتبارها المختصة فوعدنى رفعتة بأنه سيسافر ، ويعتكف فى قصره بعيدا عن الناس . ولكن ما لبث أن بعث لى خطابا يحتاج فيه على تقييدى لحرية كما بعث الى رئيس مجلس الشيوخ خطابا آخر ، بهذا المعنى ، ولم اتخذ أى اجراء ضده ، وكل ما حدث رجاء ونصيحة لمساعدتى على المحافظة على مصلحة البلاد ومصلحته الشخصية أيضا ، ونبودلت الخطابات بنى وبينه وذكر رفعتة أشياء لم أقلها ، ولم أقصدها ولم تدر بخلى حين رجوته أو يكف عن نشاطه ويدبى أن ذلك ليس فيه أى حجر على الحرية بل أرى انه من الواجب على كل مصرى أن يكف من تلقاء نفسه ، عن أى عمل يضر بمصلحة بلادنا ويكون من شأنه أن يؤول تأويلا يضر مصلحة البلاد خصوصا فى الظروف الدقيقة الحاضرة .

ويقول حسين سرى باشا ان على ماهر باشا اقتنع بوجهة نظرى وسافر ، الى القصر الأخضر واتخذة مقاما له مدى خمسة أشهر تقريبا ولم يبلغنى انه تقضى هذا الاتفاق . ويقول حسين سرى أنه بعد اطلاعه على الأسباب ، التي ادت الى اعتقال رفعة النحاس باشا لرفعة على ماهر باشا ، يرى انه لو كان مكان

النحاس باشا وزيرا للداخلية ، ورئيسا للحكومة مسئولاً عن النظام . وشئون الأمن العام لوصول الى النتيجة التي وصل اليها النحاس باشا ، لقد قرر النحاس باشا رئيس الحكومة ووزير الداخلية انه بذل النصيح لعل ماهر باشا وديا فنقض هذا الاتفاق ولما اضطر الى وضع بوليس حول قصره ، وطلب منه عدم مغادرته خفية وكان لابد له وهو وزير للداخلية ، أن يتصرف هذا التصرف وان يحافظ على هيبة الحكومة والا سادت الفوضى » وعن قيام وزارته بتفتيش منزل أحد النواب أنباء حادث عزيز المصرى ، قال انه عندما نوقش الموضوع فى مجلس النواب لم يتحدث أبدا عن الحصانة البرلمانية وانه تناول موضوع مسئولية الوزارة أمام البرلمان وانه قال اذا كان هناك أمر خطير يستلزم أن تقوم الوزارة فيه بإجراء سريع قبل أن تتمكن من أخذ رأى المجلس فان هذه المسئولية تفرض عليها القيام بواجبها محافظة على أمن الدولة ومصالحها العامة ، وللبرلمان بعد ذلك أن يحاسب الوزارة على ما فعلت فاذا لم يوافق على تصرفاتها استطاع ان ينزع ثقته منها وأن يضطرها الى الاستقالة أما اذا كانت هناك فرصة لأخذ رأى المجلس دون ضياع الوقت أو الاضرار بالمصلحة العامة وجب على الوزارة ، أن ترجع اليه فالمقياس اذن هو المصلحة العامة التي هى أساس الدستور .

وبدأت الصحف تتحدث عن قصر نورثيليا الذى يقيم به على ماهر باشا والذي يقع على بعد عشرة كيلو مترات من محطة « الحمام » على خط الاسكندرية - مرسى مطروح التي تبعد حوالى ٥٠ كيلو مترا ، عن محطة العامرية ، والقصر - كما كتبت الصحف - عبارة ، عن « شاتو » جميل فى موقع صحى بديع ، وله حديقة مساحتها سبعة أفدنة وقد اختير لرفعته طباط ، وخادم ، ثم طلب أحد خدمه الخصوصيين فسمح له بالسفر ليكون فى خدمته أيضا كما طالب رفعته جهاز راديو ، فسمح له به على أن يكون راديو محليا ينقل اذاعات مصر فقط ، ويطلق رفعته الجرائد ، كل يوم ، وترسل له لوازمه اليومية من خضر وفاكهة وتلج ، وما اليها ولرفعته ان يختار ألوان الطعام التي يشاء ولكنه يتبع رجيا خاصا فلا يأكل فى الصباح الا لقمة ناشفة وقطعة جبن وفى الظهر خضارا مسلوقا وفى المساء طاسة لبن زبادى وفاكهة ، وقد زار رفعته باذن خاص نجله محمد ، كما زاره أيضا شقيقه الدكتور محمود ماهر بك ، ويمتزم وزير الدفاع أن يسافر ، اليه بنفسه ليتفقد أحواله ويتحقق بنفسه من توفير كافة أسباب الراحة له . . .

وتنشر الصحف بعض صور لقصر نورثيليا الذى شيده على طراز قصور أوروبا فى القرن السادس عشر ، وفرش بأثاث وطنافس وتحف نتفق وهذا الطراز فهو تحفة رائعة الجمال . . ويحوى الطابق الأول من قصر نورثيليا صالة واسعة يبلغ طولها ١٦ مترا ، وعرضها ٥ أمتار ونصف متر ، تستخدم كقاعة

للجلوس و ٦ غرف للنوم ، وحمامين وغرفة أوفيس ، اما الطابق الأرضي فيحوى صالة شبيهة فى السفة بصالة الطابق الأول ، وهى تستخدم كقاعة للطعام وغرفتى نوم ، وحماما ، ومطبخا ، وقبوا ؛ وجاراج لأربع سيارات وثلاث غرف للخدم ، وللقصر برج له سطح خاص ويضم غرفة نوم وفراندتين كبيرتين تواجه احدهما الشمال والثانية الجنوب الغربى وتتصلان بواسطة درج خارجى بالحديقة الواسعة التى تحيط بالقصر و . . و .

ولأهمية موضوع الحصانة البرلمانية ، التى انتهكتها - لأول مرة - وزارة حسين سرى باشا نذكر ان د . أحمد ماهر رئيس مجلس النواب تلقى من النائب حامد جودة رسالة يقول فيها : فى يوم الثلاثاء ٢٠ مايو ١٩٤١ علمت ان قوة كبيرة من رجال البوليس ذهبت الى قرينى درنكة مركز أسيوط وقامت بتفتيش منزلى هناك فى غيبتى وبغير اخطارى وكانت عنيفة فى اجراء هذا التفتيش ، حتى انها لم تنتظر احضار المفاتيح وأجرت كسر الأبواب وعلمت انه ذهبت قوة ثانية الى حديقتى بناحية درنكة وفتشت منزلى بها ، كما فتشت الحديقة تفتيشا دقيقا ، وعلمت ان قوة ثالثة ذهبت الى مزرعتى بناحية كوم المنصورة مركز أبنوب وفتشت المنازل والحديقة أيضا ثم حضر الى منزلى ببندر أسيوط ضابطان وأخبرانى أن أمرا من الحاكم العسكرى صدر بتفتيش منزلى بحثا عن عزيز باشا المصرى ، وأن قوات أخرى ذهبت للغرض نفسه الى درنكة وكوم المنصورة ولم يكن عند الضابطين أى استعداد للاعتناع عن تفتيش منزلى نتيجة لأى احتجاج منى ، واعتذرا بانهما مضطران لتنفيذ أمر الحاكم العسكرى ولم استحسن مقاومتهما والقوة الكبيرة التى كانت محاصرة للمنزل من جميع النواحي بالعنف فانهتسلمت

وبما أن فى هذا اعتداء ضريحا على القواعد الدستورية فانى أرفع هذا الاحتجاج الى رئيس مجلس النواب لاتخاذ ما يراه كفيلا للاحتفاظ بالنواب بحصاناتهم ، وحريرتهم فى أداء واجباتهم و . . ويكتب د . أحمد ماهر رسالة الى رئيس مجلس الوزراء يرفق بها رسالة الاستاذ حامد جودة يقول أحمد ماهر ، لست أعلم ان كانت هذه الاجراءات قد وقعت بعلم أو أوامر الوزارة ، أم انها من عنديات السلطات المحلية وعلى كل حال فلا يسعنى بصفتى رئيسا لمجلس النواب إلا أن احتج أشده الاحتجاج على هذه التصرفات التى أهدرت حصانة النائب ومستأمنه ، وطمأنينته ، كما أرجو أن يصلنى من دولتكم بيان يوضح لى ظروف الموضوع ، ويطمئننى على عدم تكرار مثل هذه الاجراءات فى المستقبل صيانة لأحكام الدستور وتمكيننا لحضرات النواب من القيام بواجباتهم التى يتيحها لهم القانون .

وبينت النائب محمود همام حمادى بك رسالة مشابهة لرسالة الأستاذ حامد جودة الى د . أحمد ماهر يقول فيها : فى منتصف الساعة الثالثة بعد

منتصف الليل من يوم ٢٩ مايو ١٩٤١ حاصرت قوة كبيرة من رجال البوليس مكونة من عساكر ومخبرين وعلى رأسهم ضابط بوليس ثم اقتحموا المنزل عنوة رغم اعتراضنا على دخولهم ، ورغم افهامهم أنى عضو بمجلس النواب ورغم مطالبتي اياهم بتقديم التصريح الذى يخول لهم حق اقتحام منزلى ليلا وتفتيشه ويقول محمود همام حمادى بك ان قائد القوة اتصل بمأمور القسم السياسى وأنه هو شخصيا اتصل به ولكن دون جدوى اذ ظل البوليس يفتش الدار ويزعج من بها ويطلب النائب حمادى من رئيس المجلس تلاوة خطابه وتسجيله بالمضبطة ويفوض النائب حمادى رئيس المجلس فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية الأعضاء وحفظ كرامتهم ومنع تكرار مثل هذا الاعتداء فى المستقبل .

ويبحث د . أحمد ماهر الى رئيس مجلس الوزراء ولم يكن قد تلقى بعد ردا على رسالته اليه بخصوص موضوع حامد جودة يبحث اليه برسالة يكرر فيها احتجاجه على انتهاك حصانة النائب محمود همام حمادى ، وينهى د . أحمد ماهر رسالته بقوله : لذلك أرانى مضطرا بصفتى رئيسا لمجلس النواب أن أكرر الاحتجاج على الاعتداء الذى وقع من رجال البوليس على حضرات النواب ومازلت أرجو من دولتكم مايقفنى على مدى موافقة الحكومة على مثل هذه التصرفات وما اذا كان من رأيها وقفها واحترام قواعد الدستور أم انها ترى غير ذلك الرأى ، .

ولا يتطرق رئيس مجلس الوزراء فى رده على رئيس مجلس النواب الى موضوع الحصانة وكل ما جاء فى هذا الرد ان النائب العام تلقى اخطارا من أحد المسئولين عن البحث والقبض على عزيز على المصرى باشا وزميليه بانه علم من مصدر جدير بالثقة انهم موجودون ببلدة درنكة مركز أسيوط بمنزل الأستاذ حامد جودة نائب الحمراء ، وان هذا المنزل عبارة عن دوار متصل بالصحراء فاتصل بى سعادة النائب العام واتفقنا على ضرورة الاسراع بالتفتيش على منزل الأستاذ بأسيوط ومنزله بالدرنكة فى وقت واحد حتى لا يتمكن المصرى باشا وزميلاه من الهرب ، وقد تم التفتيش فى الصباح الباكر من يوم ٢٠ مايو ولم يعثر عليهم ومع انى لا أريد أن أخوض فى أمر الحصانة البرلمانية فإظن أن دولتكم توافقوننى على أن واجبى الأول هو العمل بسرعة لا تحتمل أى تأخير على القاء القبض على الفارين الذين أسندت اليهم تهمة تمس أمن الدولة . وسلامتها وانه كان من الضرورى اتقاء أى أخطار سابق .

ويأمر رئيس مجلس النواب بتلاوة خطابى حامد جودة ومحمود همام حمادى وخطاب رئيس مجلس الوزراء ، ويعقب على الخطابات الثلاثة بما يلى .

قرر الدستور مبدأ الحصانة البرلمانية ضمانا لاستقلال البرلمان فى عمله وتمكيننا لأعضائه من القيام بمهمتهم النيابية دون ازعاج أو تهديد . وهى لم تقرر لمصلحة النائب بل لمصلحة سلطة الأمة والنظام النيابى وقد أخذ الدستور

بهذا المبدأ - كما أخذت به كل الدساتير متجاوزاً عما يمكن أن ينشأ عن تطبيقه من أثر فى بعض الاجراءات القضائية اذ رأى ان الحكمة من الحصانة أجل شأننا فهى أولى بالاعتبار وأحق بالتقدير .

فالحصانة البرلمانية - كما قررتها المادة ١١٠ من الدستور - قائمة دائماً وفى كل الظروف وهى تشمل جميع الاجراءات الجنائية بما فيها التفتيش .

فاذا ما أريد اتخاذ أى اجراء منها نحو أحد الأعضاء وجب استئذان المجلس أولاً فى ذلك .

أما ما أشار اليه دولة رئيس الوزراء فى كتابه الذى تلوته على حضراتكم عما الجاء للتفتيش من « أن واجبه الأول هو العمل بسرعة لا تحتمل أى تأخير على القاء القبض على الفارين الذين أسندت اليهم تهمة تمس أمن الدولة وسلامتها » فهذا القول من دولته لا يعفى من ان التفتيش هو من الاجراءات الجنائية التى تدخل فى حكم الحصانة وانه يجب اذن المجلس به أولاً فاذا ما اتخذ دولة رئيس مجلس الوزراء هذا الاجراء بغير اذن المجلس بحجة ان الغرض من التفتيش لا يحتمل التأخير لخطورة الأمر وارتباطه بأمن الدولة وسلامتها فهو اذ يفعل ذلك يفعل وهو متعمد مخالفة حكم الحصانة وتحت مسئوليته وعليه أن يخطر المجلس فى أول اجتماع له بالأسباب التى اضطرته لاتخاذ هذا الاجراء ومخالفة حكم الدستور ويكون المرجع الأخير فى ذلك الى المجلس فاما ان يقتنع بما يبيديه واما ان يجرى المسئولية الوزارية .

ثم قال :

وقد أطلعت رئيس مجلس الشيوخ على هذه الخطابات وعلى هذا البيان الذى تلوته عليكم وقد أقرتني سعادته على ما جاء فيه .

والأمر الآن متروك للمجلس ،

وتبدأ المناقشة ويكون أكثر النواب تحميساً للدفاع عن حرية على ماهر النائب الأستاذ محمود سليمان غنام الذى كان وزيراً فى وزارة الوفد التى تألفت فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان له رأيه « المخالف » فى موضوع انتهاك وزارة الوفد ، لحصانة على ماهر باشا عضو مجلس الشيوخ ولم يكن انتهاك وزارة الوفد لحصانة على ماهر باشا انها فتشت منزله كما فعلت وزارة حسين سرى باشا بالنسبة لحامد جودة ومحمود همام حمادى وانما فعلت أكثر من ذلك ، اذ اعتقلته ..

وقصة اعتقال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام لحضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى الأسبق من القصص الفريدة فى بابها والتي لا منيل لها من قبل فى تاريخنا السياسى حتى فى أيام الحرب العالمية الأولى حيث كانت مصر تحكم بحاكم عسكرى بريطانى وحيث لم تكن مصر دولة مستقلة بل كانت خاضعة للحماية البريطانية .

قصة اعتقال على ماهر باشا على مارواها د . هيكى باشا ، وقصة هيكى باشا لا تختلف فى جوهرها ، على ما رواء عبد السلام الشاذلى باشا فى مجلس النواب ، وعلى ما رواء مصطفى الشوربجى بك فى مجلس الشيوخ .

والقصة - اجمالا لا تفصيلا - تتلخص فى أن السفير البريطانى طلب الى حسن صبرى باشا ثم طلب الى حسين سرى باشا ان يعملا ، على الحد من النشاط السياسى لعلى ماهر باشا وان الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب على خلاف فى الطريقة التى اتبعها كل منهما لهذه الغاية .

وقد عاد السفير البريطانى فطلب الى النحاس باشا ما كان قد طلبه الى حسن صبرى باشا ، والى حسين سرى باشا ، أترى يصنع رئيس الوزارة التى جاءت - كما يقول د . هيكى - وليدة الانذار البريطانى ، صنع أى من هذين الرجلين ، فيلتمس العذر من عدم قبول ما طلبه السفير ؟

ويجب د . هيكى : لقد كان على ماهر باشا مقيما بمزرعته بالقصر الأخضر على مقربة من الاسكندرية حين بلغ النحاس باشا هذا الطلب .

وقد رأى النحاس باشا أن خير وسيلة لاجابة رغبة السفير من غير أن يحدث ضجة أو يثير لدى الرأى العام نائرة أن يلزم على ماهر باشا بالاقامة حيث هو فلا يبرح القصر الأخضر ، وبلغ هذا الأمر الى على ماهر وأرسلت قوة عسكرية أحاطت بالمزرعة وأمرت بمراقبة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء السابق أول حاكم عسكرى فى مصر حتى لا يخرج من المكان الذى أمر بالاقامة فيه أو يحاول الخروج : لم يطق على باشا ، أن يدع لهذا الأمر ، وفكر فى وسيلة للخلاص منه . ولما كان عضوا بمجلس الشيوخ فقد ظن أن الحصانة البرلمانية تحميه وأنه وان استطاع أن يصل الى المجلس وأن يرفع اليه الأمر صدر قرار المجلس بأن الأحكام العرفية لا تسوغ الاعتداء على الحصانة البرلمانية لهذا تحايل حتى استطاع ، أن يفلت من حراسه وجاء الى القاهرة من الطريق الصحراوى ونزل فى بيت زميله فى وزارته الأستاذ مصطفى الشوربجى بك المحامى ، وعضو مجلس الشيوخ وعلم النحاس باشا بما حدث وعرف مقر على ماهر باشا فآثر الحيلة حتى لا يتعدى على حصانة منزل الشوربجى بك وأمر البوليس بانتظار على باشا ماهر ، والقبض عليه حين يخرج من المنزل ، لكن

على باشا ماهر خرج ، وركب مع الشوربجي بك فى سيارته وذهب الى فناء وزارة الأشغال كى يتخطاه الى حرم مجلس الشيوخ ، وهنا استوقفه رجل البوليس المكلف بتعقبه ، وحاول منعه من دخول المجلس فدفعه على باشا ماهر ودخل حرم مجلس الشيوخ ، وأغلب الظن أن مهابة رفعة ، وماضيه الطويل حالا بين رجل البوليس والتشبث بالقبض عليه .

وأفتح قوسا ، أناشد فيه رجل البوليس الذى كان مكلفا بحراسة على ماهر باشا ، لعله يروى القصة التى لم نستطع معرفتها بحذافيرها لقيام الأحكام العرفية ، وفرض الرقابة على الصحف وقتئذ . وأقلل القوس بسرعة .

وقد كان من المفروض ، أن يتحرك محمد محمود خليل ، رئيس مجلس الشيوخ لما جرى فى داخل المجلس ، وأن يثير موضوع على ماهر باشا ، عضو المجلس « الذى احتفى بحرم المجلس ولكن يظهر لى أن محمد محمود خليل كان لا يزال لديه الأمل فى إعادة تعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ ، بعد أن أوشكت مدته على الانتهاء فلم يشأ أن يدخل فى أزمة مع حكومة الانحاس باشا ، التى تملك - عمليا - سلطة تعيين رئيس مجلس الشيوخ ، وتليت أسماء المعتدلين عن حضور الجلسة كما تليت الرسائل الواردة ، كما هى العادة ، فلما أريد الانتقال الى الأسئلة والاستجابات ، ولم يثر رئيس المجلس أمر اعتقال عضو المجلس على ماهر باشا بأمر الحاكم العسكرى ، وقف على ماهر ، يطلب الكلمة ولكن رئيس المجلس - ويا للحرص ، الذى يذل أعناق الرجال ؟ - منع على ماهر باشا منعا عنيفا بحجة ، ان ما يريد الكلام فيه ليس واردا بجدول الأعمال وفوجئ كثيرون من الأعضاء ممن لم يكونوا قد عرفوا بعد قضية اعتقال على ماهر ، وهربه من القصر الأخضر ، وتسلبه الى حرم المجلس للاحتماء به وتساءلوا فيما بينهم ما عسى يريد على باشا ماهر أن يقول ؟ وأسرع رئيس المجلس فى عرض مواد الجدول على المجلس حتى فرغ منها ورفعت الجلسة . يقول د. هيكل باشا زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ :

رفعت الجلسة فى جو يسوده ألوجوم فقد بدأ أعضاء المجلس وموظفوه وبدأ الصحفيون يتحدثون : كل منهم بما رأى وسمع ، ويذكر بعضهم اعتقال على باشا ماهر بالقصر الأخضر . . . و . . . وبدأ العارفون يتحدثون عن العلاقة المثينة بين رئيس المجلس محمد محمود خليل بك وعلى ماهر باشا ، وكيف منع رئيس المجلس على باشا من الكلام تمسكا باللائحة وحرفيتها مع ما كان لعل باشا من آياد على محمد بك محمود خليل هى التى رشحته لرياسة المجلس والاستمرار فى هذه الرياسة أربع سنوات وسمعت أطرافا من هذا الحديث لم أقف عندها ليقينى أننى لا أستطيع فى الأمر شيئا .

علمت فيما بعد أن د. هيكل - أن على باشا لم يرد أن يبرح المجلس بل أقام به مخيميا بحرمه وأن عبد القوى أحمد باشا وزير الأشغال فى وزارة على

باشا ماهر الأخيرة ذهب بعد الجلسة الى محمد بك محمود خليل في غرفة رئاسة المجلس وقص عليه ما أصاب على باشا ماهر وطلب اليه بوصفه رئيس المجلس أن يحمي الرجل ، وهو عضو بالمجلس وأن محمد محمود خليل أبدى أنه لا يملك شيئاً خارج حدود المجلس وقد بقيت هذه المحادثات زمناً قيل أن أسلاك التليفون المتصلة بالمجلس قطعت أثناءها وإن على باشا ماهر طلب اليه قبل انصراف الرئيس أن يغادر المجلس فلما غادره قبض البوليس عليه ليذهب به الى معتقل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الأخير .

نشر هذا الحادث في النفوس الفزع والرعب فاذا كان رؤساء الوزارات السابقون يقبض عليهم ويعتقلون وهم أعضاء البرلمان، فذلك النذير لكل مصرى وأنه معرض لمثل هذا المصير . واذا كان رؤساء مجلسي الشيوخ والنواب لا يدافعون عن حصانة أعضاء المجلسين فمن ذا الذي يدافع عن هذه الحصانة .

وأدى هذا الرعب وهذا الهلع الى توجيه كثيرين اللوم الى رئيس مجلس الشيوخ لأنه منع على ماهر باشا من الكلام وزاد بعضهم على اللوم اتهام الرجل بأنه أنكر جميل على ماهر باشا عليه ، وأن واجبه كان يقتضيه أن يستقيل من منصبه احتجاجاً على اعتقاله ، بل لقد ذهب بعضهم الى القول بأن محمد محمود خليل بك انما صنع ما صنع لان مدة رئاسته للمجلس كانت تنتهي بعد أسابيع من هذا الحادث وأن حرصه على أن تجدد الحكومة رياسته هو الذي دفعه الى أن يتصرف كما تصرف ، وأضح سؤالاً : ماذا كان التاريخ سيقول عن محمد محمود خليل لو أنه استقال من رئاسة مجلس الشيوخ احتجاجاً على اعتقال على ماهر باشا ؟

لا جدال في أن التاريخ كان لن ينسى أبداً لمحمد محمود خليل بك هذا الموقف . بل أنه كان سيلخل التاريخ من أوسع أبوابه ، لا لشيء الا لوقوفه هذا الموقف وحده ، والرجال - كما يقولون - مواقف .

على أن محمد محمود خليل - للتاريخ - قد أرسل رسالة الى رئيس الحكومة عقب انفضاض الجلسة التي اعتقل بعدها على ماهر باشا بخصوص اعتقال على ماهر باشا لم تتضمن الرسالة الاحتجاج كما فعل أحمد ماهر عندما فتش البوليس منزل حامد جودة ، ومحمود همام حمادى وانما تضمنت رجاء رفعة رئيس الحكومة أن يتفضل بإفادته عن الأسباب التي دعت الى اتخاذ هذا الاجراء ضد على ماهر باشا ، ذلك الاجراء الذي يمنعه من القيام بواجبه كعضو في المجلس « ليتيسر لى إحاطة المجلس علماً بها في جلسته المقبلة » .

ويرد رئيس الحكومة والحاكم العسكرى النحاس باشا على رسالة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ برسالة أرفق بها الأمرين العسكرين الصادرين بتاريخ ٨ ، ١٠ أبريل سنة ١٩٤٢ بشأن اعتقال على ماهر باشا ، وتقول : الرسالة تتبينون سعادتك من هذين الأمرين العسكرين أننى اتخذت

هذا الاجراء لاعتبارات تتعلق بسلامة الدولة وأمنها . . ولما كانت المصلحة العامة تحول دون ذكر هذه الاعتبارات تفصيلا فاننى أؤكد لسعادتكم أنها تتعلق بأمور خطيرة سبق أن تحدثت مع رفعة على ماهر باشا طويلا فيها فانعقد رأينا وقتئذ على أن يلزم عزبته بالريف وقتنا معينا وتعهد رفعته بذلك درءا لما قد يترتب على تلك الأمور من أضرار بمصالح البلاد غير أن رفعته أخل بوعده وغادر عزبته خفية فلم أر مناصا من اصدار الأمر بمقتضى السلطة المخولة لى بالمرسوم الصادر فى ٧ فبراير ١٩٤٢ بالقبض عليه واعتقاله حرصا على المصلحة العامة بل وعلى مصلحته الشخصية أيضا !

وتقوم ثورة فى مجلس النواب وأخرى فى مجلس الشيوخ بسبب هذا الاعتقال .

الفصل الخامس

ثورة في مجلس النواب بسبب اعتقال علي ماهر باشا

عذرا اذا ما أوليت اهتمامي في أكثر من فصل بقضية اعتقال علي ماهر باشا : لم أهتم بالقضية لان صاحبها « صاحب مقام رفيع » و « رئيس وزراء سابق » من الشخصيات التاريخية في العشرينات والثلاثينات والأربعينات و .. و ..

بل اهتمت بقضيته لسبب آخر يتعلق بالكرامة الوطنية ، ولو أن مصطفى النحاس باشا اعتقل علي ماهر باشا وسجنه بل وحاكمه كرئيس وزارة وكحاكم عسكري ، ما اعتبرت ذلك شيئا غير عادي فمن حق الحكام على محكوميههم ، بل ومن واجبهم أيضا أن ينفذوا القانون بالنسبة لأي مواطن صغير أو كبير خطير أو غير خطير اما أن يعتقل صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا زميله صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا بأمر من السفير البريطاني فهذا ما نرفضه كمصريين بل نستنكره والى أبعد حدود الاستنكار كمواطنين وطنيين .

ويزيد من خطورة الجريمة - واعتبرها بحق جريمة - أن علي ماهر باشا قد اعتقل عندما خرج من حرم المجلس النيابي كما اعتقل وهو متمتع بالحصانة البرلمانية :

في الجلسة الثالثة من جلسات مجلس النواب وبتاريخ ١٣ ابريل ١٩٤٢ وجه النائب المحترم عبد السلام الشاذلي باشا استجوابا الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بشأن القبض على حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا وطلب النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء أن تكون مناقشة هذا الاستجواب بعد أسبوع ويوافق المجلس - بطبيعة الحال - على طلب رئيس مجلس الوزراء .

باشا ولم يعق أيضا بشانه وان كان دولته قد اتخذ بعض الاجراءات الا أنه لم يصل الى اتخاذ الاعتقال . واعتقادي ان الحليفة بقيت مصرّة على هذا الطلب وهذا في رأيي هو منشأ مسألة علي ماهر باشا . ويقول عبد السلام الشاذلي باشا :

« اذا وجد من يخرج على السياسة الى ارتضنها الأحزاب المصرية جميعا أو يأتى بما يناهضها فمصر مستعدة للأخذ بتلايبيه ولكن يجب أن يقوم الدليل ضده لا أن يكفى بتقارير سرية تقديمها الادارة السرية وادارة المخابرات عن أمور لا يمكن أن نأخذ بها بغير تحقيق » .

ويقول الشاذلي باشا : « ان علي ماهر باشا أقام بعزبته اثنى وثلاثين يوما مبتعدا عن كل شيء ثم عاد الى مصر للاقامة بها أسبوعا ، فاتصل به النحاس باشا واتفقا على أن يلتقيا وفى هذا اللقاء طلب النحاس باشا من علي ماهر باشا أن يرحل عن القطر المصرى ويختار بلدا آخر للاقامة فيه وطلب علي ماهر معرفة الأسباب . وقال النحاس باشا ، ان لديه تقارير ضخمة ضده . فقال علي ماهر : ان العبرة فى التقارير ليست بحجبتها انما بما تتضمنه وأنه - علي ماهر - مستعد أن تجرى التحقيق معه محكمة عسكرية أو محكمة مصرية أو محكمة تشكل من بين رجال الوفد أنفسهم حتى اذا ثبت ان له أية صلة بسبب من الأسباب التى تدعو الى ترحيله من مصر فانه مستعد أن ينفذ هذا . وطب النحاس باشا من علي ماهر باشا أن يعود لعزبته لمدة شهرين ، ولكن علي ماهر قال : أنه مستعد لأن يحد من حريته اذا ثبت عليه شيء . وافترقا مختلفين ، وبقي علي ماهر بعد هذه المقابلة مدة عشرة أيام بالقاهرة ولم يتعرض أحد لحريته ، ثم سافر الى العزبة . وبعد مدة اتصل به تليفونيا النحاس باشا ليقول له ، أنه علم أنه - علي ماهر - سافر الى الاسكندرية . ولم ينف علي ماهر واقعة ذهابه الى الاسكندرية وانما قال انه سافر مرة الى الاسكندرية مرتين احدهما لمقابلة الطبيب . وفى اليوم التالى وصلت قوة عسكرية الى القصر الأخضر وحاصرت وقال ضابط القوة أن لديه أوامر تقضى بمنع علي ماهر من مفادرة القصر وان كل من يحضر لزيارته لا يجب أن يخرج من القصر . وأكد المحافظ ما ورد على لسان الضابط . وحدث أن وصل الى العزبة حلاق علي ماهر باشا وهو يونانى الجنسية فلم يسمح له بمغادرتها رغم أن عنده « عند » ويتحتم عليه السفر الى القاهرة فى أول قطار .

ولم يسمح للحلاق بمغادرة القصر الأخضر الا بعد الاتصال بالمحافظ . وعاد علي ماهر الى القاهرة فى سيارة ابنه ونزل بمنزل الشيخ المحترم مصطفى الشاذلي وكان البوليس قد حاصره وأمر علي ماهر بعدم الخروج ، ولكن علي ماهر ومصطفى الشاذلي استطاعا أن يقنعا رئيس قوة البوليس بخروجه معها إلى مجلس الشيوخ فى سيارة واحدة .

وعند مناقشة الاستجواب في الجلسة التالية - ٢٠ ابريل ١٩٤٢ - يستأذن مصطفى النحاس المجلس في أن يحضر معه الجلسة محمد صلاح الدين بك سكرتير عام مجلس الوزراء بالنيابة ويأذن المجلس ، ويصعد الى المنصة النائب عبد السلام الشاذلى ليقول : « لى كلمة لابد منها فى مستهل هذه الدورة البرلمانية التى نرجو جميعا أن تكون دورة مباركة يدفعنى الى الجهر بها رغبة صادقة فى أن يسود هذا المجلس أثناء مناقشاتنا جو من الهدوء والصفاء ، ففى جو الهدوء والصفاء نستطيع أن نصل الى تفاهم وما السبيل الى هذا الجو ؟ السبيل اليه سهلة ممهدة ان شاء الله اذا أقنعنا أنفسنا بأن المعارضة ليست خصومة وإنما هى تعاون ومناقشة بين أخوين بقصد الوصول الى جلاء الحقيقة والى أصوب الآراء فى خدمة البلاد . »

السبيل ممهدة فى هذا المجلس بالذات لان فيه أغلبية موحدة ليست فى حاجة الى أن تتخذ مع المعارضة ما تتخذه الأغلبية الضعيفة . ونستطيع أن نطمح من الأغلبية القوية فى سعة الصدر وفى احترام حرية الرأى وتستطيع هى بدورها أن تطالبنا بأن تكون معارضتنا شريفة نزيهة فى دائرة المصلحة العامة وفى دائرة الظروف العامة .

ويقول عبد السلام الشاذلى باشا : « المعارضة الشريفة هى ألا يقول المعارض شيئا وهو فى المعارضة ثم ينكره أو يستنكره اذا أوصلته الظروف الى الحكم . وهذا ما سنقيد به أنفسنا اذا ثبت هذا واتفقنا عليه فانى آكون مطمئنا » .

ويقول عبد السلام الشاذلى وهو يوضح أهمية الاستجواب : « ليس موضوع الاستجواب موضوع على ماهر باشا بل هو أهم من ذلك وأخطر . . أنه موضوع الحياة النيابية ، موضوع الحصانة البرلمانية وحرية النواب فى تأدية واجباتهم ولو كان موضوع الاستجواب رفعة على ماهر باشا ، فانه لا يكون قليل الأهمية والخطر لان لرفعته شأنه ومكانته فى البلاد وله ماضيه فى الوفد وفى الحكم وله مواقفه المشهورة التى سجلها التاريخ فلن ينتقص من شأنه اعتقال . لقد جربت سياسة الاعتقال فى الماضى مع زعماء الأغلبية فكانت دائما السبيل الى احترامهم ورفعتهم فى نظر الأمة وكانت اكبارا وإجلالا لهم . ويقص عبد السلام الشاذلى باشا على المجلس كيفية نشوء مشكلة على ماهر باشا فيقول - ونحن نلخص هنا الكلام - انها ترجع الى بداية تشكيل على ماهر باشا وزارته التى أعلنت الحرب بعد تشكيلها . . وكنت وزيرا مستقلا فى تلك الوزارة وقد اختلفت مع على ماهر باشا خلافا أدى فى بعض الأحيان الى تقديم استقالتى ، وقد حدث أثناء رئاسته للوزارة تصادم فى بعض الأمور بشأن بعض المطالب أو المصالح البريطانية وقدم انذار بريطانى استتال وزارة على ماهر باشا على أثره قدمت الحليفة بعد استقالة على ماهر باشا طلبا لوزارة المغفور له حسن صبرى باشا بأبعاد رفعة ماهر باشا عن السياسة بأية طريقة تراها الوزارة . غير أن الوزارة لم تتفق مع الانجليز فى هذا ثم قدم هذا الطلب الى دولة حسين سرى

ويقول عبد السلام الشاذلى : « ان على ماهر كان قد بعث برسالة الى رئيس مجلس الشيوخ سلمها اليه الدكتور أحمد ماهر باشا وطُلب على ماهر من رئيس المجلس قراءة الرسالة فى الجلسة فرفض رئيس المجلس طلبه » .

وفى أثناء الجلسة حوصرت أبواب المجلس بقوة عسكرية وعند خروج على ماهر باشا قام البوليس بالقبض عليه وكان النحاس باشا موجودا فى مجلس الشيوخ وقتذاك فطلب منه أن يوضح الأمر فلم يقل شيئا » .

ويتلو عبد السلام الشاذلى باشا بعض ما سبق أن قاله الأستاذ عبد الحميد عبد الحق النائب الوفدى فى جلسة مجلس النواب بتاريخ ١١ يونية ١٩٤١ مخالفا الحكومة فى أمر القبض على النواب أو تفتيش منازلهم على أن تقدم بيان المبررات والظروف التى أدت الى هذا العمل » .

ويقول عبد السلام الشاذلى : كلنا متفقون ومسلمون بأن الحصانة البرلمانية - فى موضوع على ماهر باشا - قد مست ، وأنه قد اعتدى عليها ، وعلى كرامة مجلس الشيوخ ، بل أقول لقد اعتدى على هذه الكرامة ، وأذهب الى أنه لا بد أن تتضمن مع مجلس الشيوخ فى هذا الأمر كما يقول الشاذلى باشا أيضا : لا يمكن أبدا أن نسلم فى اخواننا وفى كرامتنا بهذه السهولة ، وليس فى وسعى أن نعتقد أن أحدا من حضراتكم سيصوت فى جانب تسليم المجلس للسلطة التنفيذية الى هذا الحد » .

ويقول مصطفى النحاس باشا : ان أمورا جسام عرضت سلامة الدولة وأمنها للخطر ، قبل تولي وزارة الشعب مقاليد الحكم ، وعندما تولينا الحكم كان لا بد من أن تعمل فوراً ، لتطهير البلاد من جرائم هذا الخطر ، غير أن من بذروا هذه الجرائم وتعهدها لم يقدروا مع الأسف الحكمة والموعظة الحسنة التى أخذوا بها ولم يستجيبوا لداعى الوطنية الحققة ، بل ظلوا على مسلكهم يتعهدون بذر هذه الجرائم بكل ما وسعهم من جهد ولو خربت الديار ، صبرت عليهم كثيرا فلم يراعوا فقصدت الى من هو يعتبر - فى الواقع - الأصل الأول للداء ، وهو حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا لعل اتفاهم معه ، على أمر يكون من شأنه تجنيب البلاد ويلات الخطر ، ولكنه كان موجودا فى عزبته فانتظرت الى أن حضر الى القاهرة واستدعيته لمقابلتى فى مينا هاوس وشرحت له الحالة وناشدته مناشدة الأخ أخاه والصديق القديم ، صديقه القديم أن يساعدنى على تصفية الجو ، وتجنيب ما يخشى من اضرار بمصالح البلاد » .

ويصحح النحاس بعض ما ورد على لسان عبد السلام الشاذلى حول موضوع ترك النشاط الخارجى الى أن يقول :

لقد طلبت الى على ماهر باشا أن يسافر الى خارج القطر اذا أراد ذلك لا باعتباره موظفاً أو وزيراً مفوضاً ولا مطلوباً ، منه أن يغادر هذه البلاد بل بمحض

اختياره فهو حر فى ذلك فقلت له : اننى مستعد لتسهيل طريق السفر بسبب وجود حجر على الذهاب والاياب للأسباب العسكرية ، ويقول النحاس باشا ، أنه قال لعلى ماهر باشا بصريح العبارة : أنا لا أريد أن أحقق معك ولا أن أحقق. عنك ولكن كل ما أريده هو الاحتياط لا أكثر ولا أقل » .

ويقول النحاس باشا أيضا أنه طلب الى على ماهر باشا أن يسافر الى عزبته ليقوم فيها نحو شهرين لقطع كل شك حول مسلكه فاذا نسبت التقارير اليك شيئا وأنا أعلم أنك فى عزبتك لم تبرحها أشرت عليها بأنها كاذبة وتركتم يكتبون غيرها أوشر عليها وهكذا أما التحقيق الذى تريده فلا ، وإنما يكون التحقيق بطريقتى « وقلت له يا على - وكان يقول لى يا مصطفى - انى لا يمكن - أن آخذ التقارير قضية مسلمة لان تقارير كثيرة كتبت ضدنا نحن - نعرف - تلفيقها ولكن كان ذلك فى ظروف أخرى وكان الضرر واقعا علينا لا على البلاد ، أما الظروف التى نجتازها الآن فان الخطر لا يكون مقصورا على ، على ماهر باشا إنما يقع على البلاد كلها ، ويقول عبد العزيز الصوفانى هذا أمر خطير جدا . ثم يقول النحاس باشا الطريقة هى أن تذهب الى عزبتك مدة شهرين ، قال لقد مكثت فيها فعلا مدة اثنين وثلاثين يوما ويقول النحاس لقد انقطعت أنا بسبب المرض زهاء ثلاثة أشهر لم أتصل بأحد ولم يتصل بى فيها أحد ، أليس لك الحق فى أن تمرض مثلى ؟

ويقول مصطفى النحاس أيضا أنه قال لعلى ماهر باشا : خذ معك من شئت من الأهل والاخوان على شريطة أن يبقوا معك لأتمكن بالطريقة التى شرحتها لك من أن أدرا عنك وعن البلد كل شر .

ويقول النحاس باشا أيضا أن على ماهر باشا تلكا فى قبول ما عرضه عليه وطلب منه أن يبقى فى القاهرة ثلاثة أيام ليعرض نفسه على طبيب الأسنان وأنه - النحاس باشا - أعطاه مهلة عشرة أيام ، تكون فيها حرا طليقا تفعل ما تشاء وتقابل من تشاء ولن أسمع عنك قولا خلال هذه الفترة ويسافر على ماهر الى القصر الأخضر دون أن يخبر النحاس بسفره ويتصل به النحاس تليفونيا حيث يقول له أنه مبسوط جدا وأنه يشتغل بالفلاحة « وحبذا لو مررت علينا وبقيت معنا ساعة » فقلت - مصطفى النحاس باشا « على العين والراس اذا سمحت الظروف » .

ويقول النحاس : ان على ماهر سافر مرة الى الاسكندرية ، ومرات أخرى الى جهات أخرى ، وأنه اتصل به ليعاتبه على اخلاله بالاتفاق ، فاذا بعلى ماهر ينفى أن ثمة اتفاقا بينهما ، ثم يقول النحاس باشا فى النهاية : طال الأخذ والرد بيننا بدون جدوى ، وأخيرا قلت له اذن فكل منا فى حل من الاتفاق ، وقد بلغ من حرصى على مراعاة خاطره ، أنى طلبت منه مرارا وضع سماعة التليفون حتى لا أكون أنا البادى بوضعها ، وقطع الحديث ، الى أن يقول النحاس باشا :

لقد كانت هذه التصرفات من جانب على ماهر باشا سببا في عودة الموقف ، الى خطورته التي أردنا القاءها وخشيت أن يحدث ما لا تحمد عقباه ، ولكنني قدرت الضرورة بقدرها فاكثفت بإصدار الأمر ، بمنع رفعته من مغادرة القصر الأخضر ، ومنع غيره من أن يتصل به ، وأقمت لتنفيذ ذلك مراقبة احتياطية روعيت فيها جميع مظاهر اللياقة الواجبة لمقامه الرفيع ، وعن موضوع الحلاق يقول النحاس باشا : انه لم يكن الا خطأ تافها في التنفيذ ، كما يقول النحاس باشا ان على ماهر ، طلب ان يحضر نجله ونجل صديق له هو أحمد الحفناوى بك الى عزبته ، لتمضية يوم شم النسيم معه ، على أن يسمح لهما بالمبيت ثم يعودا في اليوم التالي وحدهما ويقول النحاس انه وافق على هذا الطلب ، ويقول النحاس باشا ان البوليس كان مطمئنا لعدم وجود على ماهر باشا في العربة وقت خروجهما من العربة ، وما كان يخطر ببال البوليس أن رفعته يهرب من الخلف ، أو يتسلل والبوليس منشغل بتفتيش العربة مستفيدا من التعليمات التي أصدرتها بأن تكون الرقابة عليه لاثقة بمقامه : بحثوا عنه في القصر فلم يجده ، وبحثوا عنه في الاسكندرية ، وبكفر الدوار ، وفي الأماكن المجاورة ، وفي مصر ، ولكنهم لم يعثروا عليه فلم يسعني الا أن أصدر أمرا باعتقاله .

ويقول مصطفى النحاس قد تكون مسألة تمضية الزائرين يوم شم النسيم معه مدبرة للتغطية حتى يتسلل من جهة أخرى ، كما يقول النحاس باشا ردا على سؤال للنائب محمد محمود جلال ان البوليس لم يعرف بأمر مغادرة على ماهر للقصر ، الا بعد فترة من تفتيش السيارة التي كانت تقل نجله ونجل الحفناوى بك بعد خروجهما من القصر ، وقد ظل على ماهر مختفيا من ٦ الى ١٨ ابريل ظهرا ، عندما بلغني البوليس أنه موجود بمنزل صديقه مصطفى الشوربجي ، ولما كان لدى البوليس أمر بالقبض عليه فقد ترقب خروجه من المنزل وعندما ركب السيارة رافقه البوليس فيهما . وقد كان يخشى أن يضلله مرة أخرى فلما وصل الى السور الخارجى لمجلس الشيوخ فوجيء البوليس برفعته يقفز منها متجها الى المجلس داخل فيه ، ويقول النحاس باشا : رغم ان السور لا يعتبر حرما للبرلمان لأن فيه وزارة المواصلات ، ووزارة الأشغال ، والجمعية الجغرافية ، فاني أصدرت الأمر بأن يقف البوليس خارج السور احتراما لكرامة البرلمان التي قال حضرة المستجوب انها امتنعت .

وسمحت لعلى ماهر ، بأن يرافقه الى سجن الأجانب عبد القوى أحمد باشا ، والدكتور محمود ماهر بك ، وأحمد حلمى باشا حتى يطمئنا على رفعته ، وعندما قالوا ان الغرفة التي يقيم بها فى سجن الأجانب ضيقة أمرت بأن تخصص له أحسن غرفة وأن يصرح لرفعته باحضار كل ما يلزمه من منزله كما سمحت للدكتور العجاتي - طبيب الأسنان - بأن يزوره ، وأخيرا وبعد بحث عن مكان ملائم استشرت زميلي حمدي سيف النصر باشا باعتباره

ملما بمنطقة الحدود ، ولم آكن أقصد اختيار معتقل ، اتفق على أن يقيم فى القصر الذى يقيم به ، وقد أوفدت اليه شقيقه الدكتور محمود ماهر بك ، ونجله محمد على ماهر وعادا ليقولا انه مستريح ، وكان يشكو من عطل التليفون فأمرت باصلاحه ، ويقول عبد السلام الشاذلى : ألم يقل لرفعتك أن طائرات الأعداء تضرب هذا المكان ، ومعالى جمدى سيف النصر ، يعرف ذلك ؟ أجاب النحاس باشا بأنه احتاط لكل شئ ، وثقوا أنى حريص عليه أكثر من حجرة النائب ، بل أكثر من أهل رفعتة ، وذويه .

ويرد النحاس باشا على ما جاء على لسان الشاذلى باشا من أن جهة أجنبية هى التى طلبت اعتقاله ، فيقول : لا علم لى بشئ من هذه المسائل !! وأنا لا أسمح بتاتا لسلطة أجنبية أيا كانت ، أن تتدخل فى مثل هذه الاجراءات . مطلوب مقارنة سريعة بين كلام رئيس الوزراء المصرى وكلام السفير البريطانى فى القاهرة .

وبعد أن يطيل النحاس باشا فى الحديث عن حق الحاكم العسكرى فى القبض ، وفى الاعتقال ، وبعد أن يتحدث - دستوريا ، وفقهيا - عن الحصانة البرلمانية وأثر اعلان الأحكام العرفية عليها ، كما انه يتحدث أيضا عن القول بضرورة التحقيق مع من يراد اعتقاله ، فيقول ان هذا قلب للأوضاع لأنه يخرج بنا من دائرة الأحكام العرفية الى دائرة الاجراءات القضائية ، وتبعا لذلك لا يلزم الحاكم العسكرى بافشاء أسباب القبض حتى للبرلمان فقله يكون فى افشائها أو اعلانها ما يمس سلامة الدولة والغالب أن تكون الأسباب المتعلقة بسلامة أمن الدولة التى استدعت القبض هى نفسها التى تحول دون افشائها وعلى كل حال - مصطلقى النحاس - فالاعتبارات التى قضت بترك التقدير فى اتخاذ الأمر ابتداء هى التى تقضى بترك الأمر للحاكم العسكرى ليعلم أو لا يعلن أسباب القبض ، وليس فى هذا مساس بسلطة البرلمان أو بالدستور فالحاكم العسكرى وهو فى الوقت نفسه رئيس مجلس الوزراء مسئول بالطرق الدستورية عن عمله وتصرفاته وهو يباشر أعماله دائما تحت رقابة البرلمان الذى يملك فى كل وقت وفى كل مناسبة اعلان عدم الثقة به وينهى مصطلقى النحاس حديثه بقوله : كان ما اتخذته من اجراءات مع على ماهر باشا على كره منى واتخذته أسفا ولكنى فى الوقت ذاته ممتلىء النفس بأنها اجراءات تقتضيها مصلحة الدولة العليا وسلامتها ولم تبعث عليها أية شهوة حزبية أو رغبة فى المساس بشخص على ماهر ولو كان أعز الناس لى فى مكانه ما تأخرت ولا ترددت فى اتخاذ الاجراء المماثل » .

ويقول عبد العزيز الصوفانى أن أساس الديمقراطية هى الحرية حرية المجموع أولا ثم حرية الفرد ثانيا لأن الفرد يستمد حريته من حرية المجموع فاذا انتهكت حرية الفرد كان هذا بالتبعية مقدمة لانتهاك حرية المجموع ونمتى وصلنا الى هذا الحد ضاعت الديمقراطية وأصبحت لا أساس لها ويقول عبد العزيز الصوفانى نحن فى جو لا يأمن فيه واحد منا على نفسه بل هو

عرضة الى أن يتخذ معه ما أنخذ نحو على ماهر باشا ، ويعلق زهير صبرى قائلا إذا فعل مثل ما فعل على ماهر باشا .

وتقوم ضجة أخرى ، عندما يقول عبد العزيز الصوفاني ان الذي يقيد الحرية وفي الوقت نفسه يأمر بتوفير الرفاهية ، والراحة التامة لمن قبض عليه انما يصدر أمرين متناقضين في وصفهما مما يدل على أن رفعة النحاس باشا لا يقر فيما بينه وبين نفسه ما نسب الى رفعة على ماهر باشا والا كان رفعة النحاس باشا مخبطا ولا يبالي عبد العزيز بالضجة والمقاطعة بل يستمر في كلامه قائلا : أن الاجراءات التي اتخذت - قبل على ماهر - في غير محلها ومن حق كنايب ان اقترح لوم رئيس الحكومة اذا أتى عملا مخالفا للمستور .

وتقوم ضجة أخرى يقول بعدها عبد السلام فهمي جمعه باشا رئيس المجلس : . ليس من سلطتنا ان نجقق الاتهام ، كما يقول محمود سليمان غنام ليس مجلسنا مجلسا قضائيا حتى نقوم بالتحقيق ويوجه رئيس المجلس كلامه الى النائب محمود سليمان غنام قائلا أرجو عدم المقاطعة فأنا الذي أدير المناقشات واعترض على ما أرى موجبا للاعتراض عليه ، ويرد الصوفاني على ما ذكره النحاس باشا من ان الحصانة لا يمكن أن نقف عائقا أمام أوامر الحاكم العسكري فيقول : ان هذه المسألة - يا حضرات الزملاء - غاية في الخطورة وقد وضعتنا في وضع غير الذي كنا فيه من قبل فقد كنا ندافع عن حصانة زميل لنا في البرلمان ، وحرية فأصبحت المسألة مسألة حريةنا وحصانتنا جميعا لا فرق في ذلك بين شخص وآخر ، وهذه جالة ان أقرر تموها فأولى بنا جميعا ان ننفض من هنا ونترك الأمر ، بين يدي الحاكم العسكري ، لأنه قد وضعنا في هذا الوضع فكانه قد حكم علينا بأن لا قيمة لرأينا الا في أمر واحد ، الثقة بالوزارة ، ويقول الصوفاني ، اذا كان رئيس الوزراء والحاكم العسكري ، لا يريد ان يدل بأسباب القبض ، كما انه مصر على عدم اللجوء الى المحاكمة فكيف يمكننا اذن ، أن نحكم لرفعته ، أو عليه ، هذا وضخ شاذ غريب ، لا يمكن قبوله : ان حضرات النواب لن يستطيعوا عدم الثقة بالوزارة في أمر لم يتبينوه ولم يعرفوا حقيقة الدافع عليه فكان الوزارة والحالة هذه قد ضمنت الثقة وليسلمح لي صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ان أقول انه قد وضع نفسه في وضع وان كان اللفظ المعبر ، عنه بأباه ورفعته ونأباه له الا انه اللفظ ، الذي سينطبق على هذا الموقف ، وهو الدكتاتورية ، نعم فقد وضع رفعته نفسه موضع الدكتاتور المتصرف في كل ما يريد ، دون مناقشة أو حساب .

ويقول عبد العزيز الصوفاني بك : أن دكتاتورية النحاس باشا سبتنقلب الى دكتاتورية برلمانية ، وهذا شر الدكتاتوريات في العالم ولا يمكن ان يكون هناك عمل شر من الدكتاتورية البرلمانية لأنها تركز في مظهرها ، على معارضة

نواب البلاد الذين لا تبسط الوزارة أمامهم من الأسباب ما يمكنهم من الحكم على عملها ، وهذا ما لا نرضاه لرفعة النحاس باشا .

ويحذر الصوفاني ، النواب قائلا : اعملوا للغد حسابا واعلموا ان الذي تسنونه اليوم قد يتخذ غيركم سلاحا ضدكم في الغد ، ونكون نحن الذين جنينا على أنفسنا بما نقرر وبما نمنح من ثقة . .

ويقول الصوفاني أيضا : خليك بنا يا حضرات النواب ان تتريث وان تطالب ، بالتريث بل ان تطالب رئيس الحكومة بأكثر من التريث . . اننى اذا أردت ان أسوق لكم أمثلة على فساد قيام الأحكام العرفية وعدم الحاجة اليها ، فانما أسوقها من عملكم انتم لا من عملى فلقد قلتم بفسادها . وقد كانت الأحكام العرفية فيما مضى - وان اعتبرتموها حربا عليكم - تطبق فى هوادة ولم تمس حريتك الشخصية .

ضجة « ومقاطعة »

ويطلب عبد العزيز الصوفاني : فى النهاية من النحاس باشا ، الذى ذاق مرارة الاعتداء على الحرية بالأى يعتدى على الحرية واذا اعتدى عليها بدوافع وجب ان نعرفها حتى نلتمس له العذر واذا أبى ان يقول وجب عليه ان يقدر اذا ما أسأنا الظن بل اذا طلبنا ان نحاسبه على عمله اننى أحب حريتى أولا ، وأحب حرية الشعب الذى انتمى اليه ويطلب محمود سسليمان غنام النائب الوفدى - من النحاس باشا ، ان يعيد النظر ، أو يعد المجلس باعادة النظر لاختيار مكان مناسب أكثر من المكان المعتقل فيه على ماهر باشا اذ تصورته مكانا خطرا ، وهو فى الصحراء الغربية ، ما دامت الضرورة تقضى ببقاء رفعة ماهر باشا معتقلا :

ويطلب فكرى أباطة بعض الوقت ، للاستعداد للرد على « الفقه العظيم » الذى ذكره النحاس باشا والذى يناسب حقا عظمتة ! ولكن رئيس المجلس ، يقول : ما زال فى الوقت متسع ويدخل فكرى أباطة فى صميم الموضوع مباشرة ليرد على سؤال : هل يملك أو لا يملك فرد ان يسيطر على أقدس حق عنى به كل دستور فى العالم ! وهو حق الحصانة البرلمانية ؟ انكم لا تملكون لا أفرادا ولا جماعات ولا أحزابا ولا مجلسا ولا باجتماعكم مع المجلس الآخر أن تغيروا هذا النص أو أن تقبلوا قانونا يؤثر عليه انه نص يتعلق بالنظام العام لا يملك التصرف فيه لا على ماهر ، ولا مصطفى النحاس ولا رأى مؤيد لتصرف الحاكم العسكرى ، ولا حضراتكم جميعا .

ويقول فكرى أباطة . . لنا ان نسأل مصطفى النحاس باشا بكل قوة ، أين هى سلامة الدولة ولنا ان نستجوبه كيف يغامر بسلامة الدولة فيكتفى بإبعاد على ماهر باشا مسيرة ساعة ونصف من الاسكندرية سلامة الدولة معناها

خيانة ، أى جريمة تتعلق بالدفاع ، رجل يفشى ويبيع أسرار الدولة ، والقلاع الحصينة أو يسلم وثائق الدولة الى دولة أخرى أجنبية أريد أن أستفهم لأن القبض بنى على أساس سلامة الدولة كما نص فى صيغة القبض ، أنا أقول - لا مغالطة أن سلامة الدولة لا تتفق مع هذه الاجراءات الرقيقة الظرفية ولا مع هذه المجاملات بين مصطفى ، وعلى ، ولا مع هذا الأكرام العظيم ، بإرسال الأطباء والأبناء ولا مع الأمل - كما يقول زعيم من زعماء الكلام فى هذا المجلس ، وهو الأستاذ غنام - بأن يعاد الى عزبته .

ويقول فكرى أباطة انه يبرىء الوزارة من الاجراء الخاص بعلى ماهر ، ولكن الأستاذ محمود سليمان غنام يقول نحن لا نرضى هذا الوضع .

ويقول فكرى أباطة : لقد أعلن على ماهر الأحكام العرفية ولكنها مع الأسف الشديد ، انقلبت عليه ونحن نخشى يا رفعة الباشا ، لأن هذه الدولة منيت مع الأسف بالزلازل ، والبراكين لا فى أرضها بل فى دستورها نخشى ، ان حدث الزلزال غدا ، أو بعد غد - لا قدر الله - ان تكونوا انتم الغريسة وأن يكون تشريعكم هنا وفقهكم هذا هو السيف .

(ومن مجلس النواب تنتقل الى مجلس الشيوخ !!)

وثورة عثيفة فى مجلس الشيوخ بسبب اعتقال على ماهر باشا عضو المجلس

● أرانى مضطرا الى العودة الى الحديث عن اعتقال على ماهر باشا ، وكنت قد توقفت عند الجلسة الأولى ، التى خصصت لمناقشة الاستجواب المقدم من عبد السلام الشاذلى باشا عضو مجلس النواب ، الى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء الحاكم العسكرى ومنتقل الى الجلسة التالية التى استمرت فيها أيضا المناقشة ، وقد بدأ المناقشة الأستاذ زهير صبرى - كما قال - بالدفاع عن تصرف حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى القبض على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا « وسأدافع بكل ما أملك من قوة عن هذا التصرف لا عن طريق المجاملة باعتبارى وفديا ولكن عن طريق الاقتناع وسوف لا أكتفى بالدفاع عن هذا التصرف بل سأطلب من رفعة مصطفى النحاس باشا بالحاج أن يقبض ويقبض على أمثال على ماهر باشا ، ان كان له أمثال فى مصر وان يقبض على كل من تسول له نفسه أن يفكر بالاضرار بهذا البلد ؟؟

قبض على صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا فلم تفاجأ الأمة ولم تدهش لأن أفراد هذه الأمة « حذقين » كما يقول زميلى الأستاذ فكرى أباطة فهى تفهم رفعتهم وتعلم لماذا قبض عليه رفعة النحاس باشا ولم يدهش سوى على ماهر باشا ومن كانوا يناصرونه « ويعجب زهير صبرى من ان على ماهر ، لا يعرف للوعد ، قيمة ولا للعهد أثرا كما يقول ان على ماهر خرج ، على عهده مع مصطفى النحاس ، وتسلسل من داره كما كان يفعل الطلاب الصغار أيام الثورة عندما كان يقبض عليهم ويوضعون فى سيارات اللورى فيقفز بعضهم منها التماسا للهروب ، على ماهر باشا ذلك الرجل الكبير يتسلسل من داره ، ويهرب ثم يأتى الى مجلس الشيوخ ليقيم ضججة فماذا كان يقصد من وراء ذلك ؟ بطبيعة الحال يقصد ان يخرج النحاس باشا ، معتقدا انه كثيره من

يمكن اخراجهم » ويقول زهير صبرى موجها كلامه - كما قال - الى نواب اليسار : انهم سيكون ، أو يتباكون على الدستور وعلى الحصانة البرلمانية والحرية الشخصية واني لأسئال أين كان هؤلاء الزملاء يوم أن وقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ألم يكونوا هنا ، ولم يعترض واحد منهم على ما أصاب الدستور ؟ أين كانوا يوم الغاء صدقي باشا ؟

ويرد عبد العزيز الصوفاني قائلا : كنا هنالك وقد حافظنا على حقوق الأمة وأنتم خارج البرلمان ومضابط المجلس خير شاهد على دفاع المعارضة ضد وزارة صدقي باشا .

ثم يقول زهير صبرى : أن رفعة النحاس باشا - وهو فى الورطة التى كان فيها ، والحالة الحرجة ، التى لابتست مسألة القبض على على ماهر باشا - لم ينس ما للبرلمان من حرمة فأمر باخراج البوليس حتى من فناء وزارة الأشغال فهل هذا الرجل يعتدى على الدستور ؟ » ويتحدث فى الموضوع أيضا - موضوع اعتقال على ماهر - الأستاذ سعد اللبان - فيقول : انه لا يوجد فى مصر طابور خامس ، أو سادس وليس فيها رجال من هذا الطراز ، بل فى مصر وطنيون تعاهدوا جميعا مع حليفهم على تنفيذ المعاهدة ، واعتبروا بلادهم مرتبطة بها ويتمنى سعد اللبان ، لو أن مصطفى النحاس - مهما نقل الى رفعته عن مسلك زيد ، أو عمر - أعلن فى صراحته المعهودة وقوته المعروفة انه وحده المسئول الأول ، والأخير عن أمن الدولة وسلامتها ولو انه عالج الأمر بالطريقة التى نتمناها على رفعته لكان هذا فى اعتقادي أليق وضع فى العهد الحالى ، ويتحدث أيضا الأستاذ أحمد أبو الفتوح فيشير الى ما قاله عبد العزيز الصوفاني من أن الأيام دول ، والزمن يدور ، فيقول هذا حقيقى ولكن لا نخاف على أشخاصنا ، ثم يتساءل أحمد أبو الفتوح . نبكى الآن على ما يسمى اعتقال على حرية فرد من الأفراد ونقول ان الدستور يحرم هذا الاعتداء فهل أحل الدستور الاعتداء على حريات أمة بأسرها فى عام ١٩٣٨ يوم ان لم تكن هناك ظروف شاذة استثنائية ؟ ويقاطعه النائب محمد شعراوى قائلا : كان حضرة الأستاذ أبو الفتوح نائبا فى سنة ١٩٣٨ وتقوم ضجة ، يرد بعدها أحمد أبو الفتوح قائلا : لقد كنت نائبا ، رغم إرادتكم ، ثم استكمل أحمد أبو الفتوح كلامه قائلا فى عام ١٩٣٨ لم تكن هناك أحكام عرفية ولا ظروف استثنائية ورغم ذلك فقد مثل بالكثير من حضراتكم تمثيلا لا يعتبر الى جانبه القبض على رفعة ماهر باشا شيئا مذكورا ، كما يقول أحمد أبو الفتوح : النحاس باشا اذا اقتنع تكون الأمة كلها مقتنعة فهو يمثل الأمة بأسرها : أن النحاس باشا لا يفعل شيئا الا وهو يعلم انه محق فيه ثم يرد أبو الفتوح على قول الصوفاني من أنه يخشى أن تقوم فى مصر دكتاتورية برلمانية هى شر أنواع الدكتاتوريات يقول أحمد أبو الفتوح : هل جناية النحاس باشا زعيم البلاد أن الأمة تثق به ثقة كبرى

ختولى نوابه وحزبه أغلبية ساحقة وهل هذا ذنبه ؟ وهل كان يجب على رفعته أن يطلب من الأمة أن تمنح ثقتها لأشخاص لا تثق بهم خشية أن تقوم دكتاتورية برلمانية أو ارضاء لمن يريد ألا تقوم هذه الدكتاتورية البرلمانية « تصفيق » ويعارض الأستاذ محمد محمود جلال الاقتراح المقدم بقفل باب المناقشة ويطلب من النواب الذين تقدموا بهذا الاقتراح أن يسحبوه ، ويقول مكرم عبيد باشا ، ان النحاس باشا يريد أن يلقي بيانا فى موضوع الاستجواب فأرجو أن يسمح المجلس باستمرار المناقشة على أن يكون أحد المعارضين آخر المتكلمين قبل النحاس باشا ، وبطبيعة الحال لا يوافق المجلس على قفل باب المناقشة بغد الذى قاله مكرم عبيد باشا « وتعطى الكلمة ، لمحمد محمود جلال ومن بين ما قاله : اصطلحنا على أن على ماهر باشا الوزير انما هو علامة ورمز وتزجيمان لعقيدة استقرت فى أذهان الشعب وأصبحت اليوم موضع اتفاق ومصطلحا عليها من جميع الهيئات ، وبين الحكومة والشعب وبين المجلس مهما اختلفت مذاهب الذين تولوا الحكم منذ سنة ١٩٣٩ ويرد على ما قاله زهير صبرى عن مجلس نواب ١٩٣٠ فيقول اننى لم أجلس فى هذا المجلس لا أنا ولا زميلى فكرى أباطلة واننا قاطعنا الانتخابات لا لأننا رأينا فارقا بين دستور ودستور ولكن لأننا رأينا ألا نستهل حياتنا الدستورية بالحنث فى عيننا ، وقد كنا أقسمنا على احترام دستور ١٩٢٣ أما الذين دخلوا المجالس ففقدوا من زملائنا دائما موقف العداء واما القبض على اخوان لك - الكلام لزهير صبرى - فانه وان كان قد حدث فانهم لم يكونوا نوابا واذن فلم يكن معنى ، للحصانة البرلمانية ولم يكن أمرهم يضيرها وهذا يجعل كلام حضرة النائب المحترم الذى زاملناه فترة قديمة لا محل له قطعا لأن التضحية من أجل الحصانة انما تكون على متمتع بها تكون على عضو فى مجلس النواب أو عضو فى مجلس الشيوخ ...

ويقول النائب عمر عمر : انه على ثقة من أن النحاس باشا سيعالج الأمر ، بالأسلوب الذى يراه فاذا تبين له ، ان الاجراء الذى اضطر الى اتخاذه نحو على ماهر باشا اجراء تسمح الظروف بازالته أو انهائه أقنع بأن الشبهات التى حامت حول رفعته لا تتفق مع الحقيقة فلنا أمل كبير فى رفعة النحاس باشا أن ينظر هذا الأمر ، على وجه الدقة والسرعة فيأمر فوراً بالإفراج عن على ماهر باشا هذا رجاؤنا جميعا ..

وقد كان ما قاله الأستاذ عمر عمر ، النائب الوفدى بحق رائعا ، لأنه بعد ان تحدث عن الدستور ، والحصانة النيابية ، وعن سلطات الحاكم العسكرى وعن ضرورة قيام البرلمان بمراقبة تصرفات السلطة التنفيذية وتصرفات الحاكم العسكرى ، خرج من البحث ، القانونى الدستورى المتزن الى طلب الافراج عن على ماهر بدمولماسية ماهرة وباهرة أيضا !

وكان الأستاذ عمر عمر النائب الوفدى . آخر المتكلمين ، وليس أحد النواب المعارضين كما اقترح الأستاذ مكرم عبيد ، وقد ألقى النحاس باشا

بيانه بعد عمر عمر ميتدنا كلامه بأنه لم يكن يريد أن يتحدث مرة ثانية اذ ليس لديه ما يزيده على ما قاله من ناحية الموضوع ، ولا من ناحية البحث المستورى ولكن بعض ما ورد على ألسنة حضرات الخطباء جاء ماسا بشخصه وجاء بعضه الآخر مبعنا في الجدل الفقهي فى أسلوب شيق يراق ، فرأيت أن أنزع عنه ثوبه الذى أريد يبهير منا العيون فنشغل بالمظهر دون الباب ويؤكد النحاس باشا ان البحث الذى القاه فى المجلس ليس من صنع الخبراء وأصحاب الاختصاص وإن هذا البحث ليس هو الذى جعله يلجأ ، الى التصرف الذى اتخذه قبل على ماهر وإن ما قام به ، قام به من اقتناعه الخاص « تصفيق » اقتناع العقل والنفس والضمير « تصفيق » ويهدى النحاس باشا من روع النواب ، بعد أن أريد بلباقة أن يتسرب الغزع - كما قاله النحاس - الى نفوسهم من الأحكام العرفية وخطرها على الدستور وبخاصة على حرية النواب وحصانتهم البرلمانية ، وكرامة المجلس ويرد على خشبية ، النائب عبده العزيز الصوفاني من الدكتاتورية البرلمانية قائلا : انما تقوم الدكتاتورية اذا حكم الأمة من لا تثق به مهما احتال على الناس وألبس حكومته ثوبا دستوريا زائفا بالوسائل التى تعرفونها .

ويقول النحاس باشا : لقد عارضنى فى هذا الاستجواب الهام نائبان من أعز أنصارى وأحبهما الى نفسى ، ولا أقضى سرا اذا أنهما فاتحاني فيما اعتزماه فطلبت منهما أن لا يدخر جهدا فى اعلان ما يعتقدان فأين الدكتاتورية البرلمانية يا حضرات النواب ؟

ويؤكد النحاس فى بيانه أيضا أنه حريص على تجنب البلاد ويلات الحرب وانه لن يعمل أو يوافق ، أو يسلم بجر مصر ، الى الاشتراك فى الحرب أو تقديم ، جنود من أبناء هذه البلاد ، مهما كانت الظروف والأحوال .

ويعد النحاس باشا النواب بأنه على استعداد لأن يعيد النظر فى مكان اعتقال على ماهر « لا نقله اذا رأيت داعيا ولكن أرجو أن يترك لي تقدير ذلك وأنا الكفيل بأن أوفق فيه بين راحته وتماام أمنه وبين مقتضيات المصلحة التى كانت وحدها السبب فيما اتخذته معه من الاجراءات وعندما يتحدث النائب محمد شعراوى عن التقارير ، التى استند اليها النحاس باشا فى القبض على على ماهر وانه لم يكن الأولى التحقيق مع على ماهر ، بشأنها ، بل يجب التحقيق مع كتاب التقارير ، يقول له رئيس المجلس هذا خارج عن موضوع الاستجواب وأمنعك من الاسترسال فيه ويقول محمد شعراوى : ليس فيما أقوله خروج عن الموضوع ويقول الرئيس : أمنعك من الاسترسال فى الكلام وأمن بعدم اثباته فى المضبطة .

ويحتكم محمد شعراوى الى المجلس ويوافق المجلس على منع حضرة النائب المحترم من الاستمرار فى الكلام .

ويقبل باب المناقشة بعد كلمة قصيرة ، لعبد السلام الشاذلى .

ويقول النحاس باشا : ان اقتراحات قدمت للثقة بالوزارة فأرجو أخذ
الرأى عليها بالمناداة بالاسم ويعترض فكرى أباطة لأن طلب الثقة يتقدم به
المستجوب المعارض أو من يؤيده فى استجوابه لأنه يشك فى إجراءات الحكومة ،
ويعارضه رئيس المجلس اذ من حق الحكومة أن تطلب الثقة بنفسها .

وتحصل الوزارة على ثقة المجلس بأغلبية ١٨٥ صوتا ضد خمسة أصوات
وامتناع ستة أعضاء هم : محمد عبد الرحمن نصير ، فكرى أباطة ، عبد السلام
الشاذلى ، سعد اللبان ، محمد عبد الله أبو حسين ، وعبد الفتاح أبو سحلى ،
أما الذين عارضوا الثقة بوزارة الوفد ، فهم عبد العزيز الصوفانى ، على على
يسيونى ، محمد شعراوى ، محمد سلطان بك ومحمد محمود جلال .

هذا ما دار فى مجلس النواب ، بخصوص اعتقال على ماهر باشا ، أما
ما دار فى مجلس الشيوخ فليسمح لى قرائى ، الأجزاء ، بأن أعود وبناء على
رغبة البعض منهم الى جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ٨ ابريل ١٩٤٢ التى
تسبل اليها على ماهر باشا ، قفزا على سور المجلس : لقد بدأت الجلسة بنماية
عادية ، صدق الأعضاء على مضبطة الجلسة السابقة ، تليمت الرسائل الواردة
الى المجلس ، أدى بعض أعضاء المجلس الجدد اليمين الدستورية ، نوقش اقتراح
بتعديل المادة ١١ من اللائحة الداخلية بمناسبة تجديده نصف أعضاء المجلس ،
اتمام تشكيل اللجان ٥٠ كل ذلك ، وموضوع على ماهر ، لم يثر على الإطلاق ،
ألم تتل رسالته ، ووقف الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوربجى يقول ان
على ماهر باشا أرسل الى رئيس المجلس رسالة « فأرجو تلاوتها الآن » ثم وقف
على ماهر باشا ، ليقول : لقد وصلت هذه الرسالة رئاسة المجلس أمس ،
ورجوت سعادة الرئيس أن يتلوها فى جلسة اليوم ، وأصرح الآن بأنى متنازل
عن تلاوة الرسالة اذا أعلنت الحكومة انها تكف عن جميع الإجراءات المتخذة
ضدى اذ فيها اعتداء ، على الدستور ، والحريات المقدسة والحصانة البرلمانية
وأكرر انى أتنازل عن كل ما جاء فى الرسالة اذا أعلنت الحكومة هذا !

وقال رئيس المجلس : « من حقى الا أطرح الرسالة على المجلس لأن حضرة
صاحب المقام الرفيع على ماهر من جهة الحصانة البرلمانية متمتع بها والدليل
على ذلك وجوده بيننا فى الجلسة فلم يمنع مقامه الرفيع من أداء واجبه فى
البرلمان ، أما اذا كانت هناك مسائل يشكو منها رفعت من جهة تصرفات ادارية
خلا يمكن الكلام فيها الا عن طريق الاستجواب » .

ويقول على ماهر : لست متمتعاً بحريتى فقد دخلت المجلس اليوم بالقوة
وأحاط بى البوليس عند دخولى فلا حرية اذن ، ويقول رئيس المجلس : لى حق
فى عدم طرح الرسالة على المجلس ، لأن الحصانة البرلمانية لم تمس الى الآن
كما قلت !

ويقول على ماهر : أنا أحكم الى هيئة المجلس ، كلها لا على السعديين أو الدستوريين أو المستقلين أو الوفديين بل الى الحكومة نفسها ، فاذا كنت أستحق محاكمة عسكرية ، أو محاكمة برلمانية فاني مستعد لها ، أما مطاردتي في كل مكان فهذا ما يجب ألا يكون ، اذ فيه اعتداء صريح على الدستور ، ولم يوجد الدستور لحماية الوزارة أو أنصارها بل لحماية المصريين جميعا وحماية من يعتبرون خصوم الحكومة خاصة ،

ويقول رئيس المجلس أيضا : لا يمكنني أن أطرح على المجلس مسألة غير واردة في جدول الأعمال ولا أن أترك الزميل المحترم ، يستمر في الكلام في هذا الموضوع لأن الأمر سيتحول الى استجواب غير مدرج ، في جدول الأعمال وغير مستوف شروط المناقشة » ويطلب على ماهر أن تتلى الرسالة ، على المجلس ليقرر ما يراه فيها ، ويكرر الرئيس رفضه لهذا وليسبت هذه أول مرة امتنعت فيها عن تلاوة رسالته الى . ويقول على ماهر : لقد منعت من السفر من عزبتي مرتين كما منعت من الدخول الى المجلس ، أما مصطفى الشوربجي فقد قال ان كل الرسائل يجب ان تتلى اذا كانت بتوقيع أصحابها ولكن الرئيس يرى أن له الحق التقديري في قراءة الرسالة ، أو عدم تلاوتها ؟

أما حافظ رمضان فقد قال : من أسوأ المسائل ، بل من البداية السيئة ، جدا في مصر ، أن يمنع رئيس حكومة سابق ، وعضو في مجلس الشيوخ من دخول المجلس لحضور جلسة علنية ، وان يكون من الجائز ، القبض عليه ، الآن ، اذا خرج ، فيجب ان نسمع شكوى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا والا فلما معني وجودنا هنا ؟

ويقول رئيس المجلس : أرجو أن يهدى حضرة الشيخ المحترم ، من روعه لقد قلت ان الحصانة البرلمانية لم تمس .

ويقول الشوربجي : لقد مسست الحصانة فعلا ، ولكن محمد حافظ رمضان يتساءل : كيف لم تمس ؟ ليترك الرئيس حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا ، يشرح لنا المسألة ، هذه بداية سيئة للحكم النيابي والنظام الحاضر .

ويقول عبد المجيد ابراهيم صالح : أنا أدع جانبا الجدل ، بين الأعضاء ، والرياسة في هذه المسألة كما أدع أحقية المجلس أو عدم أحقيته في نظرها وأتقدم الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء ، طالبا الى رفعته ، لا الى سعادة رئيس المجلس ولا الى المجلس أن يريج الرأي العام والحرية الشخصية وأقدس المبادئ ويشرح لنا الموضوع وموقف الحكومة مما أشار اليه حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا في رسالته فترتاح بذلك النفوس .

ويحاول رئيس المجلس أن يفرق بين مسألتين : الحصانة البرلمانية . والتصرفات الادارية وانه اذ يؤدي واجبه كرئيس للمجلس لا شأن له بالتصرفات

الادارية الا عن طريق الاستجواب ويقول على ماهر : الواجب على رئيس المجلس كرئيس أن يكون منصفاً لا أن يعتدى على الدستور .. ويقول الشوربجي : أرجو أن يحافظ الرئيس على الدستور وعلى حقوق المجلس .. ويقول على ماهر : أرجو عرض رسالتى على حضرات الشيوخ الوفديين وحدهم ، وأنا أرضى حكمهم .

ويقول على ماهر باشا : لقد فتش منزلى مرتين وحبس خلم المنزل ثلاثة أيام .. أما حافظ رمضان فقله قال : لقد أقسمنا هنا اليمين على المحافظة على الدستور ، فيجب أن تتلى الرسالة هنا وأن نستمع الى الشكوى ، ويسأل على ماهر باشا رئيس الحكومة : هل أنا حر فى الحضور الى المجلس ، وهل أنا حر ، فى منزلى أو غير حر ، هذه وقائع مادية أرغب فى الاستفسار عنها ، ويرى رئيس المجلس أن هذا السؤال لا يوجه ، ولا يسمح بالاجابة عنه لأنه - أى رئيس المجلس - يعتبر السؤال والاجابة - دخولا فى مناقشة عامة غير جائزة ، ويقول عبد اللطيف زعزوع : المعارضون يتكلمون دون إذن وهذه فوضى لا يصح أن نسمح بها .. ويعود حافظ رمضان مطالبا بتلاوة الرسالة ولكن الرئيس لا يسمح ، بل يقول حتى ولو قبلت الحكومة ، فلن أسمع .

ويقول حافظ رمضان متهما : هذه بداية غير حسنة وساطالب بأجازة من اليوم انقطع فيها عن المجلس حتى يعين له رئيس جديد ، ويقول أحمد رمزى : ستنتهى مدة الرئيس فى ٧ مايو . ويعود رئيس المجلس ليقول انه يقدر كل مايمكن ان يقال عن تصرفاته وانه لايهتم بذلك لأنه يتكلم عن اقتناع وانه سيستعمل حقه التقديرى ، ويرد حافظ رمضان بان عبارة الحق التقديرى هذه تضع رئيس المجلس فوق المجلس ، وفوق الدستور وفوق الحكومة اذا ما وافقت ، على رأى المجلس ..

ويقول رئيس المجلس أن حقه الدستورى الا يسمح بتلاوة الرسالة ويقول حافظ رمضان : ليس للرئيس أن يتحدى ارادة المجلس ، ويحاول مصطفى الشوربجي ، ان يشير الى بعض ما جاء فى الرسالة رسالة على ماهر ، فيقول انها تتعلق بأحد الأعضاء ، الذى يراد القبض عليه ، وانه تحت المراقبة .. ويكرر الرئيس قوله ، بأن الفصل فى هذه المسألة يجب ان يكون باستجواب ! ..

ويقول على ماهر : كيف والحالة التى نحن بصدددها حالة تلبس ولا يمكن ارجاؤها الى أن يفصل فيها بطريقة الاستجواب ولذلك يجب ان نحتكم فى هذه المسألة الى المجلس ولكن رئيس المجلس لا يقبل الاحتكام الى المجلس فى هذه المسألة ، ويثور على ماهر قائلا : هذا الكلام بعيد عن الحق والانصاف ، انك رجل ظالم ، وغير منصف . وفى النهاية يمنع رئيس المجلس عباس الجمل من الكلام ، مؤكدا ان المسألة انتهت ويصدر أوامره الى السكرتيرية بمنع اثبات أى شىء يتعلق بها بعد هذا ، ويحاول عباس الجمل - بعد بضع دقائق تمت

فيها قراءة استجواب الى رئيس الوزراء من أحمد رمزي عن دستورية المرسوم الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٤٢ بالغاء المادة الثانية من مرسوم ٢٤ مارس ١٩٤٢ ، المتضمنة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ بدلا ممن خرجوا بالقرعة يحاول عباس الجمل العودة ، الى الحديث عن موضوع ، اعتقال على ماهر فيمنعه رئيس المجلس ويمنع السكرتارية من اثبات أى كلمة فى المضبطة و ٠٠ و ٠٠

وفى جلسة ٢٩ ابريل ١٩٤٣ يكون أول المتحدثين مقدم الاستجواب الأستاذ مصطفى الشوربجي ٠٠ فيتحدث عن الأحكام العرفية ، واختصاصات الحاكم العسكرى ، ويحذر الشيوخ من أن يزج بهم فى السجون والمعتقلات دون أخذ الاذن من هذه الهيئة المحترمة ، كما يتحدث عن الموت المدنى والأحكام العرفية فى الحرب العالمية الأولى ، كما يتحدث عن المظاهرات ، التى سبقت ٤ فبراير والتى ورد فيها اسم على ماهر ، ويقول انها كانت مظاهرات اليمه جدا ، اذ لو صح ماسمعه عنها ، لكانت دعوة لدولة أجنبية الى الدخول فى هذه البلاد ، ويقول مصطفى الشوربجي : لقد ذكر اسم الوفد واسم رئيسه فى هذه المظاهرات ، فاذا كان ذكر الاسم دليلا ، على ان هذه المظاهرات من فعل ، على ماهر فلماذا لا يكون ذكر اسم مصطفى النحاس أيضا دليلا على ان له يدا فيها : اذا كان الدليل واحدا فيجب ان يكون الاستدلال واحدا وينفى مصطفى الشوربجي ان يكون باستطاعة على ماهر تنظيم المظاهرات : ان المظاهرات عادة من أعمال رجال الأحزاب أنا لا أقول عن هذه المظاهرة بالذات ولكن أقول : ان المشاهد ، المعروف أن رجال الأحزاب لا على ماهر هم الذين يقيمون ، المظاهرات وأول من يستطيع إقامة المظاهرات وترتيبها وتجهيزها هو الوفد بلجانه ، ورجاله وتشكيلاته : ان الوفد هو الذى ينظم هذه المظاهرات ويستخدمها ٠٠

ويقول مصطفى الشوربجي : ان المظاهرات اخترقت الشوارع ، دون ان يتعرض لها البوليس ، ودون أن يقبض الى يومنا على الذين نادوا هذا النداء الأثيم : الا يصح لى ان أستنتج ان هذه المظاهرات وهذه النداءات كان مرضيا عنها أو كانت مقصودة بالذات : ألا يكون هذا النداء مدسوسا كما حدث فى تاريخ مصر ، لتصل الى النتائج التاريخية ، التى تعلمونها ٠٠

فى فمى ماء وهل ينطق من فى فيه ماء فى هذا البلد اثنان : رئيسا وزارة وصاحباً مقام رفيع يعتقل احدهما الثانى : انه لشيء غريب حقا ، فاذا ماجاء على ماهر باشا الى الحكم اعتقل النحاس باشا ونبقى خالصين هذا أمر غريب حقا ! ولكننا فى بلد العجائب ، يقول مصطفى الشوربجي : ليحقق النحاس باشا مع على ماهر باشا بنفسه ، أو ليحقق معه أحد الوزراء من رجال القانون ، أو النائب العام الموثوق به من الجميع فلن تكون المسألة أكثر سرية من قضية سرقة مستند سيوه أو ٠٠٠ الخ ، الخ .

ويقول مصطفى الشوربجي : ان تقارير سرية رفعت في الحرب العالمية الأولى واعتقل بسببها عبد اللطيف الصوفاني ، وأمين الرافعي وأحمد لطفي وعبد الرحمن الرافعي . وقد كانت التقارير من فيليبس ولكن اراد الله المنتقم العادل الا تنتهي الأحكام العرفية الا وفيلبيدس ثابت عليه التزوير والتلفيق والرشوة فحوكم أمام محكمة الجنايات وصدر ضده حكم القضاء ، ويشير مصطفى الشوربجي ، الى كل التقارير التي قدمت في قضية تزوير الخطابات و . و . ويقول ان هذه التقارير قد ثبت كذبها . و يقول مصطفى الشوربجي ، ان على ماهر عندما طلب تحكيم مصطفى النحاس ، فانما كان يريد مصطفى النحاس القاضي لا مصطفى النحاس رئيس الحكومة .

ويطلب مصطفى الشوربجي فترة للراحة وترفع الجلسة فترة يعود بعدها مصطفى الشوربجي لitraفاع كمحام عن الحريات والحكم العرفي ، ويقف طويلا أمام فكرة احتمال وجود خطر ! ويقول اذا وجدت الحرية الشخصية في أمة من الأمم مصنونة مرعية كان ذلك دليلا على درجة رقي هذه الأمة . وفي عهد الرومان كان يحكم بالاعلام على الموظف الذي يحرم شخصا رومانيا من حريته الشخصية وقد ظل هذا القانون نافذا الى أن جاء عهد جوستينيان فعدل هذا الحكم بعقوبة تتناسب مع الضرر .

ويواصل مصطفى الشوربجي الحديث في النواحي الدستورية والقانونية ، ويحاول مصطفى الشوربجي ان يتلو ما دار بين النحاس وعلي ماهر - وكان على ماهر ، قد كتب نص الحديث الذي دار بينه وبين مصطفى النحاس - ولكن رئيس المجلس منعه من ذلك ، طالبا منه ان يلخص الوقائع ، ويستمر مصطفى الشوربجي في كلامه جلسة كاملة ، وينهى كلامه بقوله : لقد قال المغفور له قاسم أمين بك رحمه الله كلمة ، قال اني رأيت وأحسست نبض الأمة المصرية ينبض في حادثين حادث دنشواي وحادث وفاة الزعيم الأكبر مصطفى كامل فليته كان هنا اليوم ليضيف الى هذين الحادثين حادث اعتقال علي ماهر باشا : لقد شعرت بأن كل واحد من حضراتكم في تلك الجلسة كان يعتبر المصاب جللا : لقد كان في كل عائلة وفي كل مجتمع وفي الطرقات أسي وحزن بالغان وكيف لا يكون ذلك وقد كان علي ماهر باشا رئيسا للوزارة وكان رفعة علي ماهر باشا حاكما عرفيا وكان يومئذ حضرة صاحب المقام الرفيع رفعة النحاس باشا خارج الحكم فلم يمسسه بأى أذى ؟ اني - مصطفى الشوربجي - اقرر ان التدبير الذي اتخذ ضد رفعة علي ماهر باشا ماهو الا نوع من هذه التدابير التي نتخذ في بلاد دكتاتورية وفي ظروف استثنائية أما نحن فبلادنا ديمقراطية وليست مشتبكة في حرب ، أفلا يقال عنا اذن اننا سبقنا غيرنا في الرق والعبودية ، أخشى ان يقال ذلك عنا ، أختتم كلمتي بكلمة قالها سعد زغلول غداة ان نفى الى جزر سيشيل « لتفعل القوذ بنا ما تشاء » .

وفى الجلسة التالية - ٥ مايو ١٩٤٢ - تولى مصطفى النحاس باشا ، الرد على كل النقاط التى أثارها الأستاذ مصطفى الشوربجي وما قاله مصطفى النحاس فى مجلس الشيوخ لا يخرج - فيما يتعلق بالاتصالات التى جرت بينه وبين على ماهر باشا - عما قاله فى مجلس النواب ، ونشير هنا الى بعض النقاط ، التى وردت على لسان النحاس باشا فى مجلس الشيوخ ، ولم ترد على لسانه فى مجلس النواب ومن بينها مثلاً - ان المستجوب - مصطفى الشوربجي - قد استخدم عبارات نابية أخطأها التوفيق : اننا اتخذنا من مصلحة الدولة ذريعة لاعتقال عدونا السياسى على ماهر باشا كما كان رجال الدين فى القرون الوسطى يتخذون من الدين ذريعة لاقامة محاكم التفتيش .

وكما كان رجال الثورة الفرنسية يتخذون من الحرية حجة لتقتيل بعضهم البعض ، الى آخر ما ورد على لسان حضرته من أقوال طائشة لم يقصد بها غير اثارة النفوس وتحريضها على الفتنة والاجرام وان لف القول ودار فى الكلام ، ويقول مصطفى الشوربجي : لا أسمح لك بكلمة « طائشة » ويقول مصطفى النحاس للشوربجي : نزه أقوالك ، وافهم معنى كلامك قبل أن تقول اسمح ، أولا اسمح انك انما أردت بالاشارة الى محاكم التفتيش أن تقولوا : ثوروا والجأوا الى العنف واقتلوا بعضكم البعض ونحن لسنا أطفالا لا نفقه معنى الكلام ، بل نحن رجال ووطنيون قبل كل شيء .

ويقول مصطفى النحاس ان على ماهر فى وقت ما ، قد وافق على اشتراك مصر فى الحرب ولكنه ووزراءه قد عدلوا بعد ذلك خطتهم لأنهم يلبسون لكل حالة لبوسها . وينكر هذا الكلام مصطفى الشوربجي وينفى مصطفى النحاس أن يكون لأية سلطات أجنبية أى دخل فى موضوع اعتقال على ماهر .

وبعد بحث فقهى مستفيض يتلوه مصطفى النحاس باشا برد على سؤال مفترض . هل يلزم الحاكم العسكرى . باجراء تحقيق ؟ ويوجب هو عن هذا السؤال بقوله : القول بالزام الحاكم العسكرى باجراء تحقيق يؤدى أو لا يؤدى الى التقديم للمحاكمة انما هو قلب للأوضاع ، لأنه يخرج بنا من دائرة الأحكام العرفية الى دائرة الاجراءات القضائية ، وتبعا لذلك لا يلزم الحاكم العسكرى بافشاء أسباب القبض حتى للبرلمان فقد يكون فى افشائها أو اعلانها ما يمس سلامة الدولة والغالب أن تكون الأسباب التى استوجبت القبض هى نفسها التى تحول دون ابداء مبررات الاعتقال .

ويشترك فى المناقشة توفيق دوس باشا ويتوجه فى البداية - الى النحاس باشا بالتعزية فى مصابه بوفاة شقيقه - ويتحدث حديثا دستوريا رائعا ، ثم يقول : ان عيينا جميعا اننا نفسر التشريع ، ونحن فى الحكم كاننا خالدون حتى اذا انقلب الوضع وصرنا فى المعارضة أسفنا على تفسيرنا الماضى

الأسف الشديد » كما يقول : ان روح التشريع وروح الدستور ان ينعقد انبرلمان روحا قبل ان ينعقد جسدا ، أو بتعبير آخر ، ان يكون البرلمان موضوعا قبل أن يكون شكلا على أنه حتى في الجسد وفي الشكل ستجدون المعنى البرلماني لا يتحقق الا مع وجود الحصانة ، اذ لو فرضنا أن البرلمان شكل تشكيلا قانونيا ووجد قائما ، كامل العدد مع عدم وجود الحصانة البرلمانية فان اعضائه لا يمكنهم ابداء آرائهم لأنهم يكونون اذن على حالة من عدم الاطمئنان لا تساعدهم على ابداء رأيهم حرا . ان الحصانة البرلمانية لا يجوز تعطيلها طبقا للمادة ١٥٥ من الدستور » .

ويستشهد توفيق دوس باشا بالسوابق البرلمانية في العالم كله فيقول : حصل في فرنسا في الحرب الماضية ، ان شككا بعض النواب بأن رقابة الرسائل تحت الحكم العرفي امتدت الى رسائلهم ففضتها وأطلعت عليها وان هذا . وهو مجرد رقابة الرسائل - فيه مساس بالحصانة البرلمانية عند ذلك اعتذر وزير الداخلية وأصدرت الحكومة الفرنسية منشورا دوريا لمراقبي البريد بتاريخ ٨ يوليو ١٩١٧ أكدت فيه أن الرسائل الواردة والمعنونة باسم أعضاء البرلمان لا يجوز في أية حالة فتحها ، ما دام ظاهرا من العنوان صفة المرسل اليه أو ما دام ثابتا على الظرف عنوان مجلس الشيوخ ، أو مجلس النواب في حالة ما يكون رسالة من أحد أعضاء المجلس وفي سنة ١٩١٧ عندما رأت الحكومة الفرنسية القبض على النائبين كابودسيو وسالفى وكان الأول وزيرا للداخلية الى جانب عضويته في مجلس النواب لاتهامهما بالخيانة العظمى لم تتمكن من ذلك الا بعد أن طلبت رفع الحصانة عنهما وكل ما فعلته في هذا الموضوع أن طلبت طلب رفع الحصانة على وجه الاستعجال فوافقها المجلس ، على ذلك وفي هذه الحرب - الحرب العالمية الثانية - أرادت وزارة مسيو دلاديه القبض على عشرين شيوعيا فقتلت بذلك طلبا للمجلس بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩ نظره المجلس بصفة مستعجلة في نفس اليوم ، وأصدر قراره برفع الحصانة الا أن الحكومة لم تكتف بذلك بل عرضت على المجلس بتاريخ ١١ يناير ١٩٤٠ قانونا باسقاط العضوية عنهم وفي ٢٠ يناير ١٩٤٠ أصدرت قانونا آخر بحرمانهم من حقوقهم السياسية . هذه هي البلاد التي أخذنا عنها دستورنا وفي انجلترا أصدر البرلمان قانونا في نوفمبر ١٩٢٩ سمي قانون الدفاع العام Defence General Regulations فوض به المجلسان الحكومة في القبض على من يقتضى الدفاع عن البلاد القبض عليه ورغم وجود هذا القانون قبضت الحكومة في ٢٣ مايو ١٩٤٠ على أحد النواب واسمه كابتن رامزي ولما عرض أمره على مجلس العموم ليبحث اذا كان القبض عليه يدخل في سيطرة الحكومة طبقا لهذا القانون أم لا وقد وجد أنه ينطبق فأصبح القبض دستوريا .

وعندما بدا توفيق دوس باشا يذكر مثلا عن الحصانة البرلمانية في عدم وجود الأحكام العرفية قال له رئيس المجلس : يحسن قصر البحث عن الحصانة

البرلمانية وقت قيام الأحكام العرفية وقال ترفيق دوس : انى أعرف ما أقول رلو أنتظر الرئيس قليلا وسمع ما أريد أن أصل اليه من وراء هذا البحث لسلم معى بنظريتي : لقد حرص سعد زغلول على قداسة الحصانة البرلمانية حتى فى حالة التلبس وذلك حتى لا تحتال الحكومة بالادعاء بوجود حالة التلبس مع عدم وجودها ، وكان من رأى سعد زغلول انه حتى فى حالة التلبس، ينبغي ان تحاط الحصانة البرلمانية بكل سياج يكفلها ويضمن وجودها كاملة .

ويتحدث توفيق دوس باشا عن المادة ١٥٥ من الدستور ٠٠ الدستور ، الذى كان هو - توفيق دوس - أحد واضعيه ، وكان من بين ما قاله ان المادة ١٥٥ لا تجيز تعطيل الحصانة البرلمانية .

وينهى توفيق دوس كلمته بقوله : اذا فسرنا قانون الأحكام العرفية تفسيرا خاطئا ، ووصلنا بهذا التفسير ، الى ان الفقرة الأخيرة تبيح كل شيء كان قانون الأحكام العرفية ذاته باطلا لمخالفته للدستور واما اذا فسرنا قانون الأحكام العرفية تفسيرا صوابا بأنه لايجيز الاعتداء على الحصانة البرلمانية فيبقى الاعتداء لامحل له ولا يجيزه القانون كما لا يجيزه الدستور ويوجه توفيق دوس كلمته الأخيرة الى الشيوخ قائلا : هل تحرصون على حرياتكم فى ابداء آرائكم وأفكاركم ورقابتكم للحكومة مراقبة كاملة غير منقوصة فتجعلون أمرها بيدكم ، وحدكم مجتمعين فى مجلسكم أم أنكم تقدمونها قربانا للسلطة التنفيذية ، باسم الحكم العرفى ؟ ان قلتم بالمحافظة على حرياتكم كاملة حرصتم على الدستور ورفعتم راية الحياة النيابية عالية ، ودعمتم بناءها من أساسه الى أعلى ذرا وان تكن الأخرى فالأولى أن ننصرف الى دورنا ولله الأمر من قبل ومن لا يكون التصفيق الا من اليسار بطبيعة الحال وبعد توفيق دوس باشا يتحدث محمد محمد الوكيل مؤيدا الحكومة فى كل ما اتخذته من اجراءات ويقول انه مقتنع بكل ما قالته الحكومة كل الاقتناع ويطلب من الأعضاء أن يقتنعوا مثله وعندما تعطى الكلمة للدكتور محمد حسن هيكل يبدى ملاحظة ان العدد غير قانونى ويقول له الرئيس : الكلام جائز حتى ولو كان العدد غير قانونى ، ويقول د . هيكل ولكننى سوف أنهى كلامى بعرض اقتراح على المجلس فاذا لم يكن العدد قانونيا فلا أستطيع تقديم الاقتراح ولا يمكن الاقتراح عليه ويبدأ الدكتور محمد حسين هيكل فيروى للمجلس كيف أنه بعث الى الرقيب بمحضر جلسة ٨ أبريل ١٩٤٢ ، ليوافق على نشره ولكنه لم يوافق وهو - فى هذه الجلسة - يريد أن يعرف هل نحن هنا كأعضاء لنا الحرية التى تسمح لنا بأن نتكلم وهل نعرف الدستور والملائحة الداخلية وهل لنا من التقدير ان نعرف ما يقال وما لا يجب ان يقال ، أم يجب أن نوجه وجهة معينة . ثم يتساءل : هل اذا أبديت رأيا من الآراء أكون مسئولاً وأعاقب عليه ؟ ولكن رئيس المجلس يقول للدكتور هيكل : هذا خروج عن الموضوع ولكن هيكل

يقول انه يتكلم فى الموضوع يتكلم عما وقع قبل القبض وبعده فهل يراد الا أعرض لذلك ، حتى لا يعلم الناس تفاصيل موضوع الاستجواب ، ويجد هيكمل مقاطعة من بعض أعضاء المجلس ويناقش د . هيكمل ما قاله مصطفى النحاس من انه ليس ملزما بذكر الأسباب « التى من أجلها قبضت على على ماهر ولكم أن تقرروا بعده ذلك الثقة بى أو تقرروا عدم الثقة » ويقول د . هيكمل : كيف يمكن أن يعطى الأعضاء الثقة للحكومة التى لا تثق فيهم ، ويشير د . هيكمل الى ما حدث فى الرايخستاغ - البرلمان الألمانى - عندما طلب جرونيج مساعد هتلر ، ان يفوض النواب الفوهرر ، سلطات مطلقة يتصرف بها كيف يشاء . ثم يقول : لو ان مجلس الوزراء هناك وجد نصا يجيز ما يذهب النحاس باشا اليه هنا لما كان فى حاجة الى الطلب الذى طلبه هتلر من مجلس الرايخستاغ . وينهى د . هيكمل كلمته بقوله : ان المسألة تتعلق بأمن مصر وسلامتها ، فهل يبقى هذا الأمن قائما فى ظل الديمقراطية أو لا يبقى قائما ، الا فى ظل التكتم والحلقات المفقودة : احكموا ولا أقول لكم بأن اليوم غير الغد وغير الأمس بل أقول احكموا وراقبوا الله فهو الذى يعلم ما فى الضمائر وهو الذى يغير ولا يتغير ! » .

وعندما تعطى الكلمة للاستاذ عازر جبران يتنازل عنها للاستاذ محمود غالب وعندما يسأله رئيس المجلس هل هو متنازل عن دوره ، أو عن كلمته يقول انه يتنازل عن الكلمة ، ولم يكده محمود غالب يبدأ كلمته بقوله : لقد قال رفعة رئيس مجلس الوزراء أن مراقبة البرلمان يكتفى فيها بالثقة قال صبرى أبو علم - وزير العدل - ان هذه العبارة تشعر بتجريح لمجلس النواب ، ويقول محمود غالب انى أعرض على رفعة النحاس باشا لأنه طلب الثقة من غير ان يذكر الأسباب التى دعت الى القبض على رفعة على ماهر باشا ويقول صبرى أبو علم ، هذا حق من حقوق مجلس النواب ، صاحب الكلمة الأخيرة فى الثقة كما يقول رئيس المجلس لا يجوز نقد أى عمل من أعمال مجلس النواب ، وعبثا حاول محمود غالب ، أن يوضح وجهة نظره لكثرة مقاطعة صبرى أبو علم ، له ، ولقاطعة أغلبية المجلس ، وحتى عندما انتقل الى موضوع آخر قامت ضجة أخرى وخاصة عندما قال :

ان رأى الذى يبدى من غير أسباب ليس له قيمة دستورية فقد يصيب الشخص أو يخطئ ما دام صاحب التصرف بشرا ليس معصوما من الخطأ ، وتكون النتيجة على هذا الوضع أن الحاكم العسكرى حاكم بأمره غير خاضع لرقابة البرلمان الذى يستمد منه سلطته وهو وضع خطير غير دستورى لا يقره الا المؤمنون بالدكتاتورية أو بالزعامة المقدسة .

ويقول محمود غالب ، ان أمر اعتقال على ماهر ، لم يصدر بناء على تقارير سرية بل ترتب على حضوره لمجلس الشيوخ والشكوى اليه ، ويقاطعه

رئيس المجلس بدعوى أنه يكرر ما قاله الشيوخ ، الذين سبقوه وينفى محمود غالب انه يكرر ما قيل ثم يؤكد ان على ماهر عندما رأى ان العاصفة اشتدت وأصبحت لا تطاق اضطر للرجوع ، الى المجلس ليشكو اليه أمرا لا ليرتكب جريمة وأظن ان هذا الاجراء ما كان يستحق القبض عليه ، أو اعتقاله .

« لقد طلب من المرحوم حسن صبرى باشا ثم من دولة حسين سرى باشا اعتقال أو أبعاد على ماهر فأبيا أن ينقادا لهذا الطلب واستطاعا ، اقناع الانجليز بأنه لا محل لاجراء عنيف كهذا ، وانه لا خطر من تركه حرا فهل يرضى رفعة النحاس أن يكون أقل حرصا من سلفيه على الحريات والكرامات والاستقلال وأن يذهب الى مجاملة ..

وتخلو المضبطة من بقية الكلمات لأن رئيس المجلس قال : لا ينبت شئ من هذه الألفاظ فى المضبطة . وتبقى الأسطر خالية الا من نقط سوداء متراسة ، فهل يستطيع أحد أعضاء مجلس الشيوخ ممن بقوا على قيد الحياة وشهدوا تلك الجلسة أن يكمل تلك الكلمات .

على أية حال لقد انهى محمود غالب - وزير العدل الأسبق - كلمته بأنه كان الأولى والأخلق برفعته أن يتجاوز عن مخالفة على باشا لامره ان كانت هناك مخالفة ويعود الى الاكتفاء بالمراقبة التى يراها ضرورية لابعاد الخطر الموهوم المزعوم ، أو أن يجرى تحقيقا يحق الحق ويزهق الباطل ويطمئن الناس على عدالة النحاس ..

ويحاول مصطفى الشوربجى أن يرد على مصطفى النحاس لأنه ذكر فى بيانه مسائل تخصه هو فتنتطق - وللأسف - أصوات : العدد غير قانونى ، وينادى الرئيس - الذى كان منذ فترة قصيرة ، يقول ليس مهما ، العدد - ينادى على الأسماء فيثبت أن عدد الحاضرين ٦٥ عضوا ، والعدد القانونى ٧٣ ، وترفع الجلسة فى منتصف الليل - ليلة ٦ مايو ١٩٤٢ .

وفى الجلسة التالية - جلسة ٧ مايو .. يحاول مصطفى الشوربجى أن يرد ، فلا يسمح له رئيس المجلس بالرد ويطلب مصطفى الشوربجى ، أن يثبت فى مضبطة الجلسة : اننى طلبت الرد على التهم التى وجهت الى فلم يقبل طلبى .

ويبدأ رئيس المجلس بعرض ما تلقاه من اقتراحات فى الاستجواب : اقتراح بالانتقال الى جدول الأعمال وآخر بأن الحصانة البرلمانية ليست من الأحكام التى يجوز تعطيلها طبقا للمادة ١٥٥ من الدستور وثالث بعرض استجواب مصطفى الشوربجى على لجنة الشئون الدستورية ، واقتراح رابع بأن يقرر المجلس انه لا يسعه أن يقر اعتقال على ماهر قبل الوقوف على الأسباب المبررة لاعتقاله للاقتناع بها ، وتقف أغلبية كبرى الى جانب الانتقال الى جدول الأعمال وينتقل المجلس - كما هى العادة - دائما عقب كل استجواب - الى جدول الأعمال ..

قضية المعتقلين السياسيين تثار - بعنف - في مجلس الشيوخ

وحتى نكمل كل ما يتعلق بقضية اعتقال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام لزميله حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى السابق ، تبقى كلمات عن تلك القضية بعضها ورد فى شهادة على ماهر باشا فى قضية الاغنيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - وبعضها الآخر ورد فى الوثائق البريطانية .

حاول فى البداية على ماهر باشا ، أن يتجنب الحديث عن أيام اعتقاله لانه يدعو الى وحدة الصف ولا يريد العودة الى الماضى ، وكان على ماهر لا يتحدث عن أيام الاعتقال الا بأنها أيام الأسر ، والأسر لا يكون الا من الأعداء للأعداء .

سئل على ماهر لحساب أى جهة كان أسركم ؟ وأجاب على ماهر ، الاعتقال كان لحساب الحكومة البريطانية وكانوا يعدوننى أسير حرب وبدأوا المطالبة بذلك فى عهد حسن صبرى باشا فرفض وكرروا الطلب فى عهد حسين سرى باشا ، وكان يحاول أن ينفذ الطلب فوجد من البرلمان المصرى ، استنكارا وتم الاعتقال فى عهد النحاس باشا ، وهذا ما أريد أن أنساه لاني أريد أن تنسى البلد الماضى ، وانما يصح أن أقرر أنني كنت فى القصر الأخضر والنحاس باشا ، اتصل بى تليفونيا وقال أنه مريض ، ويريد مقابلتى ، فقلت له أنا أجيلك ووجه لى كلاما بأنى متهم أنا وجلالة الملك والشيخ المراغى بأننا نريد عمل ثورة فى الأزهر ، وأنه عنده أوراق فقلت له أن الذى دبر ذلك أساء التدبير ، ومع كونى أحب الأزهرين فلا يوجد اتصال لى الا بهيئة كبار العلماء ، والواقعة مختلفة من أولها ، الى آخرها ، فاعرض أوراقك وتكلم فلم يقبل فقلت ليس لك عندى طلبات وكان يريد أن يعتبر أن عودتى الى القصر الأخضر بناء على طلبه فقلت له ، انى لا أريد التقيد بأى قيد » .

وسئلت على ماهر ، ما هي الجهات التي اعتقلت فيها ؟ فقال كنت أولا في الصحراء الغربية ثم نقلت الى السرو ثم الى العياط ، وكل هذا بناء على موافقة السفير البريطاني ، لدرجة أنني كنت مريضا بالمستشفى العسكري ، وجاء الأمر أن أسافر الى السرو وكانت درجة حرارتي ٣٨٫٥ وجابوا واحد باشا عسكري يخرجني فلم يجرؤ فقالوا انهم سيحاكمونه ، ثم خمسة لواءات وسافرت الساعة ٨ ووجدت المكان غير مستعد ، وهناك ناموس ويسأل على ماهر من الأستاذ حمادة الناحل ما هي المعاملة التي عومل بها رفعتة - كشاهد - في فترة اعتقاله واختلافها عن معاملة باقي المعتقلين . ويقول على ماهر : جميع المعتقلين كانوا معتقلين لحساب وزارة الداخلية وأنا كنت في حالة أسر وكنت في منطقة الجيش البريطاني وكنا نستلف منهم المياه ، وكانت القنابل تسقط يوميا فوق رؤوسنا من الطائرات ونفس الضباط المصريين كانوا متضايقين من الحراسة في مثل هذه المنطقة وفي البداية منعوا عني كل شيء ثم طلبت جهاز راديو فرفضوا الطلب فقلت لهم أنتم تصرحون للأسرى الألمان بأجهزة الراديو فهل أعامل وأنا المصري أقسى من معاملتكم للألمان وأخيرا أعطوني راديو على ألا أسمع الا اذاعة مصر . ويقول الأستاذ حمادة الناحل : أنني أعرف شخصا أنك كنت تعامل معاملة شاذة وكان الحاكم العسكري المسئول هو النحاس باشا ، ويسأل حمادة الناحل ، على ماهر باشا : هل منعت رفعتك من تشييع جنازة شقيقك ؟ . ويقول على ماهر : حصل ، ويقول حمادة الناحل : هل حصل ، انهم طبعوا لرفعتكم جرائد خاصة للتأثير على أعصابكم ، ويقول على ماهر : كان فيه استجواب بمجلس الشيوخ خاص باعتقالى فكتبت لرئيس الوزراء ورئيس الشيوخ خطابين وطلبت محضر الجلسة وسلمت الخطاب للواء العسكري المشرف على أعمالى الخاصة فقال أنا متأكد ألا فائدة فقلت لازم توصلهم ، فوصلهما واستلهمما النحاس باشا واحتفظ بهما حتى أنه لم يسلم جواب رئيس الشيوخ ، اليه ، ويسأل على ماهر أيضا هل حدث خلال فترة اعتقالك وانتقالك بين المعتقلات أن احتجت الى استعمال المسدس ، الذى كنت تحمله وما مناسبة ذلك ؟ وقال على ماهر : كنت في العياط وجاءني قائد المدفعية المصرية ، وقال أنه مكلف بنقلى الى السرو والمبنى في السرو حالته سيئة وبه ناموس ومادة بنائه تجعل الحرارة شديدة جدا وبعض المعتقلين كانوا يقولون « قنابل هتلر ولا ناموس السرو » وقال لى حارسى ، وهو من أحسن الضباط ، أنه سيكون في خدمتى في السرو ، فقلت له أنا لن أنقل من هنا ، وكل من يتقدم لى سأقاومه بالسلاح وأخذوننى ميتا ، لا حيا ، ولما كانت هذه المنطقة لا توجد فيها مياه صالحة للشرب فقد طلبت عمل بئر جديدة لان وزارة الدفاع ومصلحة الحدود كان عندهما ، استعداد لحفر آبار في الصحراء وكانوا جابوا المواسير والعدد ، فلما فكروا في نقلى الى السرو منعوا حفر البئر * .

ومن بين ما جاء في الوثائق حول على ماهر باشا ، واعتقاله أنه عندما كان على ماهر باشا في الحكم طلب منه السفير البريطاني اعتقال اسماعيل صدقي ،

وتوفيق دوس ، وأحمد كامل لانهم أعضاء فى مجالس ادارات شركات ألمانية وكان رد على ماهر ، أنه لا يستبعد أن يكون هناك بريطانيون فى مجالس مثل هذه الشركات ، لأن ألمانيا قبل الحرب كانت دولة صديقة . وقد سبق أن تحدثنا عن الانذار البريطانى الذى قدمته بريطانيا الى فاروق فى ١٧ يونيو ١٩٤١ من أجل عزل على ماهر وقده استقال فعلا على ماهر يوم ٢٣ يونيو وقبل فاروق الاستقالة بعد أربعة أيام وقد حاول على ماهر ، ألا يقطع العلاقات ، بينه وبين السفير البريطانى حتى بعد استقالته أو اقالته بمعنى أدق فيعتذر اعتذارا رقيقا عن عدم استطاعته حضور الحفلة ، التى أقامها لامبسون لمستر ايدن ويلمس لامبسون - كما يقول فى مذكراته - حرارة الاعتذار وصدقه وعندما يدعى على ماهر من قبل السفير البريطانى لحفلة تجميد ابنه فيكتور يعتذر على ماهر ، ويرسل لفكتور لامبسون ملققة ، وكوزا مع خطاب اعتذار رقيق .

ورغم هذا الحرص من جانب على ماهر ، على ألا يقطع شعرة معاوية بينه وبين السفير البريطانى الا أن السفير البريطانى كان يضع على ماهر فى مقدمة خصوم بريطانيا وأنه - أى على ماهر - وراء تشيع فاروق ، للمحور ! ويلعب حسين سرى باشا دورا هاما فى الواقعة بين على ماهر وبين السفير البريطانى ويلقى حسين سرى فى أحاديثه مع السفير البريطانى مسئولية ما يجرى فى القصر من تشيع للمحور ومعاودة له ولحسين سرى وللبريطانيين على ، على ماهر ، شخصيا وان كان حسين سرى - لضعف مركزه - يجبن عن اعتقال على ماهر .

ويحرص على ماهر فى يومى ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ ، على أن يبتعد عن دائرة النشاط السياسى حتى لا يسبى الى الملك أو حتى لا يؤدى تدخله الى تشدد فى الموقف البريطانى .

وكان حسين سرى أول سياسى مصرى اقترح على السفير البريطانى ابعاد على ماهر فوراً ذلك الذى يواصل - كما قاله حسين سرى للسفير البريطانى - دوره الخبيث ، ويقول السفير البريطانى لحسين سرى - فى ٢٨ فبراير ١٩٤٢ - أى بعد تأليف النحاس باشا لوزارته بثلاثة أسابيع : اننى أعتقد أن النحاس باشا يعتزم أن يتولى أمر ، على ماهر ، ولكنى أشعر انه ينتظر حتى يتدعم مركزه فى البلاد ، بالانتخابات التى ستجرى فى مارس ، ولكن حسين سرى باشا السياسى المصرى يقول أن هذا يعنى الانتظار فترة طويلة وما دام على ماهر موجودا فائنا سنظل نشهد حوادث ولن تكون علاقاتنا بالقصر سليمة واقترح حسين سرى باشا - برقية رقم ٦٩٦ بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤٢ من السير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية - ابعاد على ماهر ، الى عزبته وتحديد اقامته هناك » واذا استطاع النحاس باشا أن يرسله الى الخارج فان هذا سيكون أفضل ولكن اذا رفض على ماهر فليست هناك وسيلة قانونية لارغامه على ذلك ، . ويقول السفير البريطانى لحسين سرى باشا ردا على ذلك أننى آمل

أن يطلب منك النحاس فى النهاية تولى منصب رئيس الديوان الملكى ويجب حسين سرى : ان النحاس باشا لن يقبل حتى يتم التخلص من على ماهر .

وكان السفير البريطانى قد ذكر فى برقيته رقم ٥٢٥ ، بتاريخ ٧ فبراير المرسله منه الى وزارة الخارجية البريطانية - وفى أول زيارة رسمية للنحاس باشا كرئيس للوزارة - ان النحاس باشا قال له - السفير البريطانى - أنه عاجل بالفعل مسألة المراعى ، والأزهر وأنه - أى النحاس باشا - يقدر الحاجة الى مواجهة على ماهر ، ومثل هذه العناصر ، الشريرة بمن فى ذلك محمد محمود خليل ، ويقول السفير أنه أكد للنحاس باشا استعداداه لمساعدته ، اذا وجدت صعوبات .

كما يقول السفير البريطانى أنه التقى بالنحاس باشا فى مأدبة وأنه أرسل له يحدد طلبه الخاص بإبعاد على ماهر فوراً وان النحاس باشا قال انه يوافق اليوم تماماً ، على هذا الاجراء ولكن المسألة مسألة توقيت انه يريد أن يدعم مركزه بدرجة أقوى ، أولاً .

ويقول السفير البريطانى أنه قال للنحاس باشا مرتين فى الماضى أن المسألة عاجلة ولا تحتاج الا الى أيام وأنه - أى النحاس - كان دائماً يطلب وقتاً .

وما جاء فى الوثائق البريطانية يؤكد - عكس ما قاله النحاس باشا فى مجلسى النواب والشيوخ - أن اعتقال على ماهر باشا كان بأمر من الانجليز بدليل ما جاء فى برقية ٧ فبراير ١٩٤٢ ولم يكن النحاس باشا قد أكمل يوماً واحداً فى الوزارة ، برزت قضية ابعاد على ماهر على لسان السفير البريطانى .

فى البرقية رقم ٧٢٠ « ٥ مارس ١٩٤٢ » من السفير البريطانى الى وزارة الخارجية البريطانية يروى السفير ما دار بين الملك والنحاس باشا لمدة ساعة : فى صباح يوم ٥ مارس يبلغ النحاس باشا الملك أنه رتب مع السفير البريطانى بهدوء دفن قضية عزيز المصرى ولكن الملك لم يتحرك ووصف هذا الأمر بأنه محض دعاية . ويشير النحاس مع الملك موضوع الايطاليين الذين يعملون بالقصر فيقول الملك أنهم سيذهبون ولكنه سيحتفظ بثلاثة منهم بالاضافة الى بوللى .

وينتقل - كما تقول برقية السفير - النحاس بعد ذلك الى ما وصفه للملك فاروق بأن أخطر مسألة لديه هى مسألة على ماهر ، بدأ الغضب على الملك فاروق وسأله لماذا ؟ قال النحاس أنه يكره على ماهر منذ عام ١٩٣٧ وقال أن على ماهر الحق أضراراً بالغة بمصر وبالمملك فاروق ، وبسببه وقعت أحداث ٤ فبراير .

وقال النحاس : أنه فى إحدى الفترات فكر فى ارساله الى السودان ، ولكنه قرر ألا يفعل ذلك ، وسيأمره الآن بالبقاء فى عزبته دون أن يرى أحداً أو يخرج دون إذن .

عند هذا الحد - كما تقول البرقية - ظهر الغضب على وجه الملك ، ويؤكد النحاس أنه لن يعمل مع علي ماهر ، على الإطلاق ويقول النحاس للامبسون ، أن الملك لم يظهر أى تغيير فى موقفه ، كما يقول النحاس باشا أنه أعلن تصميمه - ما دام رئيسا للوزراء - على أن تكون مصر مكانا آمنا لكل بريطاني وبخاصة القوات البريطانية ويسخر الملك من النحاس باشا ، ويقول له ، ولكن البريطانيين لم يقفوا دائما الى جانبه - جانب النحاس باشا - فهم - مثلا - لم يساعدوه عام ١٩٣٧ وهم لم يساعدوا حسين سرى و ٠٠ و ٠٠ .

ويقول النحاس أنه لا يعبأ بما اذا كان البريطانيون قد ساعدوه أم لا ، وأنه - أى النحاس - ملتزم بالدفاع عن الديمقراطية ومساعدة الديمقراطية . ويقول النحاس أنه يتمسك بالسير مايلز لامبسون وأنه يثق فى أن الملك سيفعل ذلك أيضا واذا سمع النحاس - أى شيء من هذا القبيل - شائعات عن نقل السفير البريطانى ، كانت تخرج من القصر ذاته - أى النحاس - سيكون أسفا جدا ، ويقول النحاس للملك ، أنه لا يثق فى حسن نشأت وأنه مصر على استمعاثه وأنه سيعامل صالح حرب رئيس الشبان المسلمين بنفس الطريقة ، التى سيعامل بها علي ماهر ، وقد حاول فاروق أن يسوف فى موضوع صالح حرب ، ولكن النحاس رد بأن صالح حرب لا يمثل مشاعر المسلمين ويقول النحاس أنه قال للملك : اننى أخلص أصدقائك وانى أعمل فى سبيل مصر ، التى يجب أن تكون مصالح الملك أيضا ، وقد صاح الملك ، وهو يقول للنحاس : لا أريد دروسا وتقول برقية السفير البريطانى : ما سلف ذكره هو رواية النحاس باشا نفسه وبكلماته ! وفى النهاية تقول البرقية : أن النحاس باشا أمر بحل البوليس الخاص يوم الاثنين القادم وهو جهاز أنشأه على ماهر ، كأداة من أدوات القصر ، وسيتولى النحاس باشا يوم السبت - كما تقول البرقية أيضا - مسألة علي ماهر ، وصالح حرب .

ولكن برقية تخرج من السفارة البريطانية تقول - بعد ٤٠ يوما ، من البرقية السابقة الذكر - أن سلوك النحاس أصبح غير مرض يوما بعد يوم ، أنه متردد ، ويبدو أنه وصل الى نوع من التفاهم مع الملك ويعرف النحاس بأمر البرقية عن طريق السفير ، وأمين عثمان ، ويعتقل على ماهر وعباس حليم ، ومحمد طاهر وعمر الفاروق ٠٠ !

ويقول الزميل الأستاذ محسن محمد الذى قدم الكثير من الوثائق البريطانية فى كتابه « التاريخ السرى لمصر » : الذى يطالع الوثائق البريطانية يجد أن بريطانيا ضغطت كثيرا على النحاس باشا لاعتقال علي ماهر وعباس حليم ومحمد طاهر ، وعمر الفاروق وقد وجدت هذا الموضوع فى برقيات كثيرة تم تبادلها بين القاهرة ولندن ، والخرطوم ، قرأت برقية بعث بها ايدن الى صغيره يشكو من تصرفات النحاس ، ويقول اننا لم نجد عمه : كل ما سمعناه وتلقيناه مجرد كلام ، وهذه البرقية هى السبب فى تحديد اقامة علي ماهر فى

مزرعته بالقصر الأخضر ، قرب الاسكندرية مع مراقبة تليفونه ، ولا استطاع على ماهر الهرب من القصر الأخضر والوصول الى مجلس الشيوخ بالقاهرة أثناء اجتماعه اعتقد على ماهر أن الحكومة لن تجرؤ على اعتقاله داخل حرم المجلس ولكن الضغط الذى يطل من البرقيات هو السبب ، وهو المسئول الوحيد عن تجاهل الحكومة حتى مراعاة الشكل : فى مذكرة مقدمة لوزير الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧ مارس نجد سر المطالبة باعتقال على ماهر والآخرين وضرورة ابعاد الايطاليين من القصر ، وتقول المذكرة أن بعض تصرفات فاروق عام ١٩٢٩ كانت موضع شك و ٠٠ و ٠٠ وتقول البرقية : من المستحيل تغيير ما فى نفس الملك ، ولكن يمكن تقليص أظافره وجعله بلا قدرة على الايداء اذا أبعدنا من حوله العناصر المعادية لنا ، وفى كل مرة حاولت فيها ذلك كانت الحكومات المتعاقبة فى حاجة الى تأييد فاروق ولا تستطيع أن تدخل معه فى صدام مباشر أما الآن فلدينا حكومة وفدية تريد الحد من نفوذ القصر وانها تستطيع أن تتخذ أية خطوة ضد رجال القصر كجزء من سياستها وستكون ميزة كبيرة لنا ، اذا استطعنا أن نجعل النحاس يحارب لنا معركتنا والتعليق الوحيد - محسن محمد - هو أن النحاس قد قام بالمهمة فعلا .

والجدير بالذكر أن مكرم عبيد باشا وقد كان دائما المتحدث الرسمي للوفد المصرى والمدافع الأول عن سياسته لم ينطق بكلمة واحدة ، لا فى مجلس النواب ، ولا فى مجلس الشيوخ ولم يدل بأى حديث صحفى ، أو غير صحفى عن موضوع اعتقال على ماهر باشا وان كانت بعض الدوائر الوفدية قد راحت فيما بعد - اشتداد الخلاف بين مصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا - وكما هى العادة عند نشوب خلاف أو اختلاف بين الأصدقاء والمزلاء - تقول أنه كان لمكرم عبيد يد فى اعتقال على ماهر باشا وذلك على النحو الذى سنفصله فى حينه ، عندما نتحدث عن أشهر ختف بين زعيمين سياسيين مصريين ضرب بصداقتهما وزمالتهما المثل ، ونعنى بالزعيمين ، مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد .

ونختتم الكلام فى موضوع اعتقال النحاس باشا لعل ماهر بوثقتين سياسيتين هامتين خاصتين بهذا الموضوع ، أولاهما بلاغ صدر عن سكرتيرية مجلس الوزراء بتاريخ ١١ ابريل ١٩٤٢ جاء فيه : أن الحاكم العسكرى العام ، عملا منه على توفير جميع أسباب الراحة والصحة والخدمة والمعيشة اللائقة لحضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا الذى اقتضت اعتبارات خاصة بسلامة الدولة وأمنها اعتقاله قد أصدر اليوم أمره بنقل مقامه الرفيع الى سراى المسيو تورلتيا بالاربعايات وتخصيص هذه السراى وحديقته لاقافته طوال مدة اعتقاله أو الى حين صدور أمر آخر وهذه السراى لا تبعد عن الاسكندرية أكثر من مسيرة ساعة ونصف ساعة بالسيارة وتقع فى جهة مشهورة بحسن المناخ وتتوفر بها أحدث معدات الراحة والحياة الفاخرة على أفضل وجه وأكمله .

وقد نفذ هذا الأمر بعد ظهر أول من أمس .

أما أسباب الاعتقال فان المصلحة العامة تحول دون ذكرها بالتفصيل ولذلك يكتفى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا أن يعلن أنها تتعلق بأمور خطيرة كانت تدور حول رفعة على ماهر باشا وأنه تحدث مع رفعتة طويلا فيها فاتفق رأيهما على أن يلزم حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا عزبته بالقصر الأخضر تلافيا لما قد تفضى اليه هذه الأمور من اضرار بمصالح البلاد وتعهده رفعتة بذلك فلما أخل بتعهده وغادر القصر الأخضر خفية خيف أن يقع الضرر الذى أريد تلافيه فلم يكن هناك مناص من اصدار الأمر باعتقاله حرصا على المصلحة العامة بل وحرصا على مصلحته الشخصية نفسها .

وكان نص قرار الحاكم العسكرى العام ، كما يلى :

القاهرة فى ١٠ ابريل سنة ١٩٤٢

نحن مصطفى النحاس باشا الحاكم العسكرى العام

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية .

وبعد الاطلاع على أمرنا المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٩٤٢ بالقضاء القبض على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا واعتقاله مؤقتا بسجن الأجانب .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

وبعد أخذ رأى وزير الدفاع تقرر ما هو آت :

١ - ينقل فورا حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا من سجن الأجانب الى سراى المسبىو تورتليا بالاربعانيات التابعة لمحافظة الغرب وتخصص هذه السراى والحديقة المحيطة بها لاقامة رفعتة طول مدة اعتقاله أو الى حين صدور أمر آخر .

٢ - يمنع منعاً باتا اتصال رفعتة بخارج السراى المذكورة وحديقتهما ولا يسمح بزيارته الا بتصريح منا وتقام عليه خارج السراى وحديقتهما حراسة دائمة ليلا ونهارا .

٣ - يندب اللواء على حسن شريف باشا للاشراف على تنفيذ أمر النقل ومنع الاتصال والحراسة وعلى توفير جميع أسباب الراحة والصحة والخدمة والمعيشة اللائقة بمقامه الرفيع على أحسن وجه وأكمله وتكون جميع النفقات على حساب الحكومة بما فى ذلك أجور السفر للأشخاص الذين يصرح لهم بزيارته .

٤ - على وزير الدفاع ووكيل الداخلية لشئون الأمن العام تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ١٠ ابريل سنة ١٩٤٢

وبذلك نهنى الحديث عن قضية اعتقال على ماهر باشا ، لنبدأ الحديث عن قضية أخرى لا تقل أهمية عن قضية اعتقال على ماهر باشا ، ونعنى بها قضية المعتقلين السياسيين التى أثرت - فى مجلس الشيوخ - بعد اثاره قضية اعتقال على ماهر باشا فقد حدث تغيير فى رئاسة مجلس الشيوخ بعد انتهاء الاستجواب الخاص باعتقال على ماهر باشا ولم تنفع كل مظاهر الود التى أظهرها محمد محمود خليل بك ، رئيس المجلس تجاه الوفد ولم تنفعه أيضا كل مظاهر العنف التى أظهرها تجاه صديقه القديم على ماهر باشا عند نظر قضيته فى المجلس فقد أصر الوفد المصرى على عدم تجديده رئاسته للمجلس وكان واجبا على محمود خليل وهو السياسى المحنك أن يعرف جيدا أن التجديد له من رابع المستحيكات لا لأنه غير وفدى وحسب بل لأن للسفير البريطانى عليه العديد من المآخذ ، التى جعلته يعلمه فى صفوف أعداء بريطانيا فى مصر كما تشهده بذلك برقيات السفير المرسلة منه الى وزارة الخارجية البريطانية وقد أختير لرئاسة المجلس الأستاذ على زكى العرابى باشا الذى كان وزيرا للمواصلات فى وزارة الوفد الرابعة ثم أختير لنفس الوزارة عندهما شكل النحاس باشا وزارته ، فى أعقاب مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ وقد تلى المرسوم الخاص بتعيين على زكى العرابى باشا رئيسا لمجلس الشيوخ فى جلسة ١٢ مايو ١٩٤٢ التى رأسها على كماله حبيشة بك وكيل المجلس وكان مرسوم تعيين على زكى العرابى باشا ، قد صغر فى ٧ مايو ١٩٤٢ وبعد تلاوة المرسوم اعتلى الرئيس الجديد منصة الرئاسة .

وألقي كلمة رفع فيها للملك وافر الشكر وعظيم الولاء ، والاخلاص ثم تحدثت عن مسئوليته الكبرى فى كفالة الحرية التامة فى التعبير عن الفكر وإبداء الرأى فى حدود الدستور واللائحة الداخلية والقوانين « ما دامت المصلحة العامة هى رائدنا جميعا فلن يضيرنا اختلاف الآراء بل ان فى تبادلها ما يضمن جلاء الحقيقة التى ننشدها ولن تقوم الحياة النيابية على أساس صحيح الا اذا توفرت هذه الحرية فى هذه الحدود ، لكل من حضرات الأعضاء وغنى عن البيان أننى ما جئت الى هنا لتوفيرها وحراستها » وتوجه أيضا على زكى العرابى بالشكر لرئيس مجلس الوزراء ولحضرات أصحاب المعالي الوزراء على ما حيوه به من ثقة وتقدير ، ويهنئ النحاس باشا - باسم الحكومة - على زكى العرابى كما يعلن تقديره للرئيس السابق على ما أداه للمجلس الموقر أثناء رئاسته من الأعمال القيمة وما وضع من تقاليد برلمانية نظمت العمل فى المجلس ، وفى اللجان « كما يهنئ الرئيس الجديد كل من لويس فانوس وتوفيق دوس فقط دون أن يهنئه أحد من الأحزاب المعارضة ، ومن بينها الحزب الوطنى ! »

وفى نفس الجلسة يوجه العضو الوفدى محمد عطية الناظر سؤالا الى رئيس الوزراء عن اعتقال فريق من المصريين ، ويحجب صبرى أبو علم وزير العدل نيابة عن رئيس الوزراء ، أن جميع من قبض عليهم فى عهد الوزارة الحاضرة من المصريين وجهت اليهم تهمة معينة اقتضت القبض عليهم وكلفت النيابة العسكرية بالتحقيق فيها ، وذلك عدا حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا وقد نوقش أمره أمام هذا المجلس فى الأسبوع الماضى .

وفى الجلسة التالية من جلسات مجلس الشيوخ « ٢٠ مايو ١٩٤٢ » نعلن استقالة على حسن باشا وزير الأشغال ولا يعرف سبب الاستقالة كما يعلن تعيين عبد الفتاح الطويل باشا وزيرا للمواصلات ومحمد عبد الهادى الجندى بك وزيرا للأوقاف ، وعبد الحميد عبد الحق وزيرا للشئون الاجتماعية ومصطفى نصرت وزير للوقاية المدنية ، وعبد الواحد الوكيل بك وزيرا للصحة وكذلك أحمد حمزة وزيرا للتموين وكان تعيين وزير جديد للتموين من بين الأسباب التى أدت الى ازدياد رقعة الخلاف بين النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا وقد عين عبد الواحد الوكيل عضوا فى مجلس الشيوخ فى المحل الذى خلا باستقالة عبد العزيز فهمى باشا .

وفى هذه الجلسة أيضا يناقش الاستجواب الموجه الى رئيس الوزراء من عبد الرحمن الرافعى عن المعتقلين السياسيين ، ويتحدث صاحب الاستجواب فى البداية طالبا من زملائه الأعضاء أن يصغوا اليه فى هذا الاستجواب ، اصغاء كريما كعادتهم » لاننى أشعر وقد سبقنى قرار المجلس فى الاستجواب الخاص برفعة على ماهر باشا وهو الخاص بالحصانة البرلمانية وأشعر اننى فى حاجة الى بذل مجهود أكبر لاقتناع حضراتكم بوجهة نظرى لذلك فكل ما أرجو منكم أن تؤجلوا تكوين رأى فى هذا الاستجواب حتى تفضلوا بسماع أقوالى الى نهايتها » .

ويقول الرافعى : فى شهر أكتوبر ١٩٤١ فى عهد الوزارات الماضية ترامى الينا أن فريقا من المصريين ومعظمهم من الشبان المثقفين معتقل منذ مدة تربو على عدة أشهر وقال لنا أصلقاؤهم وأقرباؤهم وذووهم أن هؤلاء المعتقلين مسجونون ومضت عليهم بضعة أشهر دون أن يحقق معهم ودون أن توجه اليهم أية تهمة فحالنا الأمر وطننا بادىء الأمر أن هناك تهما جسيمة توجه الى هؤلاء المعتقلين ونحن نعرف أن كثيرا من التهم قد تستدعى تحقيقات طويلة تستغرق عدة أشهر فقليل لنا كلا ليس هناك تحقيقات ولا تهم وانما هو اعتقال سياسى ، اعتقال مقصود منه الحبس بدون سبب قانونى ولا نعرف له مدة معلومة . ويقول عبد الرحمن الرافعى أنه قد سبق أن قدم عدة أسئلة حول هذا الموضوع كان من بينها سؤال بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٤١ والى أن المرحوم يوسف الجندى ، كان قد تقدم باستجواب حول هذا الموضوع أيضا فى ٩ ديسمبر ١٩٤١ تأجل

النظر فيه الى أربعة أسابيع ، ولما توفي الأستاذ يوسف الجندى - الشيخ الوفدى - تمسكت بهذا الاستجواب وهو المطروح الان على حضراتكم ، فهذا الاستجواب مصدره منكم ، ولكم أن تفخروا بذلك ، كما أن هذا الاستجواب له من هذه الناحية حقوق عندكم ولا يضسيح عندكم حق ، ويقول عبد الرحمن الرافعى : أنه بعد أن شكلت الوزارة الوفدية كان يعتقد أنه ليس بحاجة الى تجديد هذا الاستجواب لاننى كنت أعتقد أن هؤلاء المعتقلين لابد أن يفرج عنهم فى عهد الوزارة الوفدية ، وشجعنى على هذا الاعتقاد الافراج عن الفريق عزيز المصرى باشا وزميليه لانهم كانوا متهمين فى مسائل ، قيل انها مسائل خطيرة فقلت اذن نحن أمام بشرى طيبة ، كما يقول الرافعى أيضا انه عرف ان أربعة أو خمسة من المعتقلين قد أفرج عنهم فسكنتنا وانتظرنا الى أن نصادف أن كنت خارجا من محكمة الاستئناف بباب الخلق فرأيت شابا من هؤلاء المعتقلين واسمه عبد الوهاب حسنى ، وقد مضى على اعتقاله ثمانية أشهر : ومسألته عجيبيه ، فكل ما نسب اليه أنه وجد مع شخص آخر اسمه مدحت عاصم ، أنهم بأنه كان يوزع منشورات ثورية فقدم الى المحكمة العسكرية ، ولم يقدم معه عبد الوهاب حسنى ، لأنه لا تهمة له فحوكم مدحت عاصم ، وحكم عليه مع وقف التنفيذ وأفرج عنه ولكن الشخص الذى وجد معه بالصدفة لم يفرج عنه ولا يزال معتقلا للآن ، رأيت هذا الشخص فى شارع حسن الأكبر كما قلت لكم فظننت أنه أفرج عنه وهنأته بالافراج فقال لى : لا لم يفرج عنى وما زلت محبوسا ، وأنا الآن ذاهب للنيابة بتهمة التحدى على العسكرى المنوط به حراسة المعتقلين ، .

ويقول عبد الرحمن الرافعى : ان الاعتقال الذى بدأ فى عهد الوزارة الماضية حصلت له فى عهد الوزارة الحاضرة مضاعفات شديدة تدعو الى الأسف ولم تكن نتوقها لان الاعتقال بعد ان كان منحصر فى الأفراد العاديين أصبح متناولا لشخصية كبيرة لها مقامها الرفيع فضلا عن تمتعها بالحصانة البرلمانية ، ويحاول عبد الرحمن الرافعى أن يجعل ، لاستجوابه أهمية خاصة لأنه متعلق بالعديد من الأفراد وليس بشخص واحد ، ويؤكد عبد الرحمن الرافعى على أن الحرية الشخصية وهى الحجر الأساسى للحضارة وللمجتمع الانسانى .

ويحاول عبد الرحمن الرافعى أيضا أن يثير نخوة أعضاء المجلس باعتبارهم شيوخ الأمة حماة الحق ، حماة الدستور ، حماة الحرية لعلهم يقفون الى جانبه فى استجوابه ، ولعلهم لا يتأثرون عند مناقشتهم لاستجوابه بقرارهم الخاص باعتقال على ماهر باشا .

ويدخل الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى مناقشة قانون الأحكام العرفية ، وكذلك الأحكام العرفية ذاتها ، وهل هى - أى الأحكام العرفية - مستمدة من قانون الأحكام العرفية أم من الدستور ، ثم ينتقل الى الحديث عن بعض الوقائع الخاصة ، ببعض المعتقلين وكيف أن بعضهم قد قضى فى الاعتقال أكثر من سنة

دون أن يعرفوا الأسباب ، التي اعتقلوا من أجلها ، ويقول الأستاذ الرافعى :
ان بين هؤلاء المعتقلين صحفيا وأديبا اسمه محمد صبيح له مؤلفات وله رسائل
ومع ذلك أعتقل طول هذه المدة دون تهمة كما أعرف محاميا اسمه ابراهيم طلعت
اعتقل من مايو ١٩٤١ دون تهمة وأعرف أن الأستاذ أحمد حسين المحامى قد اعتقل
كذلك بدون تهمة كما أعرف من بين المعتقلين اثنين من الطلبة النابيين أحدهما
اسمه عبد الوهاب حسنى وهو بالسنة النهائية بكلية الحقوق وآخر اسمه
الشيخ توفيق الملط بالسنة النهائية بكلية الشريعة وهما معتقلان دون تهمة
كذلك وغيرهم ممن لا يحضرني أسماؤهم كما أذكر لحضراتكم مع الأسف أنه
حصلت لهؤلاء المعتقلين مضاعفات لاعتقالهم ، فقد نقلوا أخيرا من معتقل الزيتون
الذى يتوافر فيه بعض وسائل الراحة الى سجن الأجانب وهو أشد وطأة من
معتقل الزيتون وهذا ما ألفت اليه نظر معالى وزير العدل وأقول لماذا نقلوا الى
سجن الأجانب ؟

وبعد الحديث عن المعتقلات والمعتقلين السياسيين ننتقل الى أهم حدث
سياسى داخل فى أثناء الحرب العالمية الثانية ونعنى به الحلاف بين رئيس حزب
الوفد المصرى مصطفى النحاس باشا وبين سكرتير الوفد المصرى العام مكرم
عبيد باشا :

الباب الحادي عشر

قصة الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتيره العام : بالتأنيق

● ترددت طويلا وطويلا جدا في الحديث عن الدور السياسي ، للسيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس باشا ، وقد استشرت بعض من اعتبرهم أساتذة لي في السياسة وفي الوطنية ، وسألت الكثيرين من العاملين في الحقل العام حول مبدأ الحديث عن هذا الدور ، أو اغفاله تم انتهيت - بعد كل تلك الاستشارات والتساؤلات - الى ان واجبي ككاتب يحاول أن يؤرخ لتلك الحقبة الهامة من تاريخ مصر السياسي ، يحتم على ضرورة الكتابة عن هذا الدور ، دور السيدة زينب الوكيل ، لا كسيدة ولا كزوجة ولا « كانسانة » وانما عن دورها كسيدة ذات رأى سياسى وذات تصرفات سياسية أيضا : واجبي ككاتب يكتب للتاريخ - وللتاريخ وحده - يحتم على الحديث عن زينب الوكيل كزوجة لزعيم سياسى ، كبير ، له دوره فى خدمة البلاد قرابة نصف قرن ، ولها دورها - بلا جدال - فى التأثير عليه .

وكننت فى الفصل السابق قد أشرت الى رأى الأستاذ محمد التابعى والى رأى الأستاذ جلال الدين الحمامصى وهما من شهود قضية الخلاف بين مصطفى النحاس وبين مكرم عبيد باشا ذلك الخلاف الذى فجرته السيدة زينب الوكيل أو ساعدت على تفجيره .

واليوم أكمل الحديث عن هذا الدور ، تاركا للدكتور محمد حسين هيكل ابداء رأيه فى هذا الدور .

والدكتور هيكل ، وان لم يكن كالأستاذين التابعى ، والحمامصى من شهود الرؤية ، الا انه كان وقتئذ فى قمة دولاى السياسة المصرية والحزبية الذى تأثر الى حد كبير بهذا الخلاف .

يقول د. هيكل بينما كانت البلاد تتابع تطورات الحرب على حدودها في صحرائها الغربية ، وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام كانت الوزارة تعاني في داخلها أزمة بدأت تظهر آثارها في النصف الثاني من شهر مايو ١٩٤٢ : فقد ألف الناس أن يحسبوا مكرم عبيد باشا وزير المالية وسكرتير الوفد ، محرك الوفد ومركز نشاطه ، وحركته الدائمة ، والقسوة الدافعة له في الانتخابات وفي غير الانتخابات من مظاهر النشاط الشعبي ، وقد كانوا معتقدين انه هو الذي يحرك النحاس باشا في نشاطه السياسي الى اليمين والى اليسار ، لأنه كان على اتصال بثلة من السياسة الانجليز في لندن يحكم دراسته في اكسفورد وأسفاره الكثيرة الى العاصمة البريطانية وعلاقته المتينة برجال حزب العمال خاصة ، وعلى رأسهم مستر رامزي ماكدونالد رئيس حزب العمال وب . ماجور اتلي وغيره من أقطاب الحزب .

وقد كان النحاس باشا يزيد اعتقاد الناس في سلطان مكرم عبيد قوة ما يسبغه عليه من أوصاف وما يظهره من ثقة به ثقة لا حد لها .

وكان مكرم عبيد باشا هو همزة الوصل بين النحاس باشا والسفارة البريطانية في أمسية ٤ فبراير ، وهو الذي أشرف على صيغة الخطابين اللذين تبودلا بين النحاس باشا والسفير لتأليف الوزارة ، فلما تألفت وحلت الوزارة مجلس النواب كان مكرم باشا هو الذي تولى محادثة أفراد من أحزاب المعارضة بغية التوفيق بينهم وبين الوزارة ولم تكن هذه المكانة التي امتياز بها مكرم باشا حديثة العهد ، بل كانت ترجع ، الى عهد سعد باشا زغلول ورياسته للوفد كان مكرم باشا يومئذ شاكيا ، وكان قد أطلق عليه لقب ابن سعد البكر ، فلما نوفي سعد كان لمكرم أثر كبير في اختيار النحاس باشا رئيسا للوفد ، وكان بين الرجلين ، من المودة والثقة المتبادلة ما زاده فقيهما الى جزيرة سيشيل توكيدا وجعلهما لا يكادان يفترقان : كان النحاس باشا يذهب ظهر كل يوم الى العمارة التي ببيت مكتب مكرم باشا للمحاماه فينتظره حتى ينزل ليصطحبه ، الى مصر الجديدة فلما عزم النحاس باشا في سنة ١٩٣٤ أن يتزوج كان لمكرم باشا يد في اختيار حرم النحاس باشا ورفيقة حياته ووصلت المودة بين حرم مكرم باشا وحرم النحاس فتوثقت علاقة السيدتين كتوثق علاقة زوجيهما ، وبقي الأمر ، على ذلك الى سنة ١٩٤٣ ، فلما كان النصف الأخير من شهر مايو والوزارة ماضية في عملها بدأ الناس يذكرون أن النحاس باشا يطلب الى مكرم باشا أن يستقيل من الوزارة وان مكرم باشا لا يرضى أن يستقيل .

واستقبل الملك مكرم باشا ثم أستقبل النحاس باشا ، وقيل ان الملك حاول التوفيق بينهما لكن النحاس باشا أصر على خروج مكرم باشا ، وانتهى

الأمر بأن استقال النحاس باشا وأعاد تأليف الوزارة وأخرج منها مكرم باشا وعين كامل صدقي وزيرا للمالية .

عجب الناس لهذا الانقلاب ، وذهبوا مذاهب شتى يلتبسون الأسباب وقد لا يكون يسيرا أن يعرف غير الخاصة ، له سببا لكن ما تناقله الناس عنه قبل حدوثه ، وما رواه لى مكرم باشا من بعد قد يفسره كل التفسير ، وقد يفسره الى حد كبير .

فقد قيل قبل هذا الانقلاب ان مكرم باشا اختلف مع صاحبة العصمة حرم النحاس باشا خلافا تدخل النحاس شخصيا لازالة أسبابه وان مكرم باشا ذهب الى فندق مينا هاوس حيث كان رئيس الوزراء ، وحرمه يقيمان فصالحهما النحاس باشا لكن هذا الصلح لم يدم طويلا فعاد الخلاف وأدى الى خروج مكرم باشا من الوزارة .

وأراد بعضهم أن يرد سبب هذا الخلاف الى ان حرم الرئيس كانت لها مطالب فى وزارة المالية أرادت أن يحققها مكرم باشا لذويها وان سكرتير الوفد لم يجيبها الى ما طلبت فاحفظها ذلك عليه وجعلها تذكر لزوجها انه بالغ فى اكبار مكرم باشا مبلغا جعل الناس يظنون أن مكرم باشا كل شيء وان النحاس باشا ليس شيئا وأطمعت مكرم فلم يبق يسمع لها ولا لزوجها قولاً .

وينقل د . هيكلى على لسان مكرم عبيد - وكان هيكلى ، ومكرم مصطفىان فى رأس البر ، ان زينب هانم قد حققت عليه - على مكرم - انه اذا خرج من الوزارة عمل فى المحاماة وربح منها الأرباح الطائلة على حين لا يشتغل النحاس باشا بالمحاماة فان ترك الوزارة لم يكن له الا معاشه وانها كانت لا تجد بأسا بأن تصارحه بذلك أمام زوجها فاذا ذكر لها مكانة النحاس باشا من الشعب وجلال قدره فى الناس قالت ساخرة « يكفيني نعيمها » وافتتح قوسا لأشرح هذا المثل الذى يدل على ضخامة الشيء وما يحدثه من أصوات دون أن يكون من ورائه فائدة تماما كالساقية التى تحدث نعيما مدويا ولا تخرج ماء أو الجاموسة التى تطلق نعيمها العالى ، دون أن يكون من ورائه فائدة واقفل القوس بسرعة لأقول ان مكرم عبيد قد روى لهيكل ان زينب الوكيل حرصت على أن تجعل من الحكم وسيلة استغلال وكسب ، لكن مكرم باشا كان يعارض هذا الاتجاه الذى يلوث الحكم ونزاهته ففضبت منه ، وحققت عليه واستطاعت لمكانتها من زوجها أن تهدر صداقة عشرين سنة أو يزيد ، وان تخرجه من وزارة المالية ومن الوزارة كلها ليخلو لها الجو فتصنع ما تريد وبخاصة حين يعلم الوزراء أن لها مثل هذا السلطان فلا يستطيع أحد منهم معارضة ما تطلب .

ويقول هيكل تعقيبا على ما رواه له مكرم : قد يؤيد رواية مكرم باشا ، ان حرم النحاس باشا وكانت يومئذ تجاوز الثلاثين من عمرها قد شعرت بأن من حقها وهى سيدة ذكية جميلة وهى زوج زعيم سياسى كبير ، ورئيس للوزارة أن تبرز الى المكان اللائق بها فى الجماعة المصرية ولعل ذلك هو ما دعاها بعد قليل من تأليف زوجها هذه الوزارة الى جمع تبرعات فى أسبوع ما أسمته « أسبوع البر » بلغت فى فترة وجيزة ما يزيد على مائة ألف جنيه جعلتها رأس مال لجمعية خيرية ، أسمتها جمعية أسبوع البر فشجعها اقبال الناس وتلبيتهم رغباتها على أن تقف من مكرم عبيد هذا الموقف الذى قص هو - مكرم عبيد - نبأه .

وينهى د . هيكل كلامه عن هذه النقطة بقوله : لا أفق عند أى من هذه الأقوال ، التى تبادلها الناس فى تحليل خروج مكرم باشا من الوزارة وحسبى أن أذكر عنصرا جديدا ، دخل الوزارة قبل خروج مكرم باشا مما كان له من بعد أثر واضح فى الوفد وسياسته ذلكم هو الشاب محمد فؤاد سراج الدين بك الذى عين وزيرا للزراعة ولم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين من عمره فلما أخرج مكرم باشا من الوزارة ، عين فؤاد بك وزيرا للداخلية ثم وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية .

وقد بدأ فؤاد سراج الدين يظهر كقوة سياسية لها تأثيرها فى الأيام السابقة لتشكيل النحاس باشا وزارته - وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ - وقد كان مقيما مع النحاس باشا أثناء اقامته بأسوان فى تلك الأيام ، وكان كما يجمع الكثيرون ، قد بدأ يتقرب الى السيدة زينب الوكيل عن طريق بعض المشروعات الاقتصادية التى حملها اليها ومن بينها شراء مساحات من الأراضى فى المرج ، بأثمان تكاد تكون خيالية وبشروط ميسرة للغاية بحيث لا يقوم النحاس باشا - أو بمعنى أدق السيدة زوجته - الا بدفع مبالغ بسيطة وزهيدة جدا .

وقد رافق فؤاد سراج الدين النحاس باشا فى رحلة الصعيد التى توقفت عند قنا ، وهو كما قال قد شارك فى اقناع النحاس باشا بالسفر الى القاهرة . عندما طلبه القصر الملكى وكان النحاس باشا مصرا على عدم الذهاب الى القصر حتى لا تتكرر مأساة كفر عشنا حيث كان قد ذهب اليه فيها عبد الوهاب طلعت باشا مرتين للتباحث وایاه فى أمر تشكيل الوزارة الجديدة . ثم لم يؤخذ برأيه بل ان النحاس باشا كما صرح أكثر من مرة كان يرى ان مباحثات كفر عشنا كانت تستهدف تضييع الوقت ليتم تشكيل وزارة حسن صبرى باشا وفؤاد سراج الدين هو الذى اتفق كما قال أيضا مع مدير قنا - من وراء النحاس باشا - على تأخير القطار القادم من أسوان والمتجه الى القاهرة ، حتى يتيسر للنحاس باشا - بعد اقناعه - أن يستقبله .

وقد قام مكرم عبيد وفؤاد سراج الدين ، وزينب الوكيل باقناع النحاس باشا بتلبية دعوة السراى والعودة الى القاهرة ، للمشاركة فى المشاورات ، التى انتهت بتأليف النحاس باشا وزارته الجديدة ، وزارة ٤ فبراير ، ولم يكن فؤاد سراج الدين وقتئذ شخصية من شخصيات الوفد المرموقة بل لم يكن عضوا فى الوفد .

ونجاح فؤاد سراج الدين فى القيام وقتئذ بهذا الدور رغم كونه ليس من شخصيات الوفد البارزة يؤكد انه كان فى هذه الأيام يحظى بنفوذ ، ان لم يكن موازيا لنفوذ مكرم عبيد فهو على الأقل - النفوذ - يلى نفوذ مكرم عبيد .

ويقول الأستاذ فؤاد سراج الدين عن المرحلة السابقة لهذه الفترة :
طللنا فى المعارضة من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٢ وتوثقت علاقتى جدا بالنحاس باشا خاصة ، وبأعضاء الوفد عامة الى أن شكلت وزارة الوفد فى فبراير سنة ١٩٤٢ ولم أدخلها ، عند بدء تشكيلها . لأن النحاس باشا كان حريصا على تعيين جميع الوزراء الوفديين الذين أقيلا فى وزارة ١٩٣٧ لرد اعتبارهم ودفعاً للمهانة التى لحقتهم بخطاب الاقالة ، وكان جاف العبارة ، وأجريت الانتخابات ، ونجحت فيها بالتزكية ودخلت مجلس النواب للمرة الثانية ، وفى ابريل سنة ١٩٤٢ انتخب عبد السلام فهمى جمعة - وكان وزيرا للزراعة - رئيسا لمجلس النواب فاخترانى النحاس باشا وزيرا للزراعة مكانه ، وكانت سنى وقتها حوالى ٣١ سنة ونصف - نوفمبر ١٩١٠ ، ابريل ١٩٤٢ - وبقيت فى الزراعة وزيرا لها حتى أتى نوفمبر ١٩٤٢ فنقلت من الزراعة الى الداخلية والشئون الاجتماعية ، وبقيت وزيرا لهما حتى اقالة الوزارة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

ويقول فؤاد سراج الدين - فى أوراق مكتوبة وموقعة منه شخصيا فى نهاية كل صفحة وهى بحوزتى - عندما اخترت وزيرا فى سنة ١٩٤٢ كنت أعتقد أن مكرم باشا شخصيا الذى تربطنى به علاقة وثيقة جدا حتى قبل انتخابى عضوا فى مجلس النواب كنت أظن أنه هو الذى رشحنى لمنصب الوزارة ، ولكننى وبعد خروج مكرم من الوزارة والوفد علمت شخصا من نجيب الهاللى ، وصبرى أبو علم ، وعبد الفتاح الطويل أنه عارض وبشدة فى اختيارى وكيل الوزارة الداخلية عقب تشكيل الوزارة الوفدية مباشرة فى فبراير ١٩٤٢ وكان الذى رشحنى كما علمت فيما بعد هو عبد الفتاح الطويل وأيده النحاس باشا وأعضاء الوفد ، وقد عارض مكرم عبيد ترشيحى لهذا المنصب لا طعنا فى أو فى كفاءتى لهذا المنصب كما قيل ونقل الى فيما بعد ، ولكنه أبدى خشيته من أن يفضب كثيرون من أعضاء الوفد القدامى الذين قد يطعمون فى هذا المنصب ، وقال له عبد الفتاح

الطويل : « اننى كنت أعتقد أنك أول الموافقين على هذا الترشيح نظرا لما نعلمه من علاقتك الوثيقة بفؤاد » ، ولكنه أصر على رأيه ورأى النحاس باشا وقتها ارجاء الأمر حسما للمناقشة .

ولكن فؤاد سراج الدين يقول بعد ذلك بسطور : ان مكرم باشا - وكان وقتئذ وزيرا للمالية والتموين - استدعاه ذات مرة ، وسأله فى أزمة القمح التى كانت مستحكمة فى ذلك الوقت « ١٩٤٢ » ، وعما اذا كانت لديه اقتراحات خاصة ، فاقترح فؤاد سراج الدين رفع سعر القمح ، وان مكرم ابتهج بهذا الاقتراح وقبله مرارا ، وقال له - وهو ما يقول فؤاد سراج الدين أنه يحفظه - هو ذا الكلام ... بعض اخوانى اقترحوا تعيينك وكيلًا للداخلية وأنا عارضت ، لأنك يا تكون وزيرا يا بلاش ، وأنا صممت على تعيينك وزيرا للداخلية » .

ويقول فؤاد سراج الدين أنه عندما احتدم الخلاف بين النحاس ومكرم اقترح على مكرم أن يسافر معه الى بلدته « كفر الجرايدة » للإقامة فيها أسبوعا - تكون فيها بعيدين عن هذا الجو المشحون حتى تهدأ النفوس - وان مكرم وافق على الاقتراح ثم اتصل به تليفونيا عند منتصف الليل ، ليعتذر عن السفر بدعى أنه لا يريد أن يهرب من ميدان المعركة » .

وعيشا - فؤاد سراج الدين - حاولت اقناع مكرم باشا بأنه ليس هناك معركة وان الأمر لا يعدو أن يكون مجرد ثورة فى النفوس ، ولكنه أصر على موقفه واستمر فى عقد الاجتماعات بمنزله مع الشيوخ والنواب الوفديين مثل : « السيد سليم » ، بشارة ميخائيل ، أحمد قاسم جودة ، جلال الحامصى ، يهاجم فيها زملاءه الوزراء ، وعلى رأسهم النحاس باشا ، وقام النحاس باشا من ناحيته بعقد اجتماعات مماثلة يشرح فيها الموقف للشيوخ وللنواب الوفديين ، واحتدم الخلاف حتى وصل الى الحد الذى اقتضى أن يجتمع الوفد ويقرر فصله من عضويته واخراجه من الوزارة » .

وللأستاذ فؤاد سراج الدين آراء أخرى فى الخلاف بين النحاس باشا ومكرم عبيد باشا سوف نرجع اليها فى الوقت المناسب :

وعن الأسباب التى أدت الى ظهور الخلاف بين النحاس ومكرم بصورة سافرة يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : طلبت وزارة النحاس باشا من اللجنة المالية الموافقة على منح استثناءات لموظفين وفديين ، وكان مكرم عبيد باشا بوصفه وزيرا للمالية رئيس هذه اللجنة ، فقررت اللجنة عدم الموافقة على هذه الاستثناءات ، وقدمت مذكرة بقرارها الى مجلس الوزراء فى مايو ١٩٤٢ و ٠٠ و ٠٠ وكانت حجة اللجنة فى رفض هذه الاستثناءات وجيهة ، ومنطقها شديد ، ورأيها سليم ، ولكن مجلس الوزراء ، رفض هذه المذكرة ، وأقر الترقيات الاستثنائية المطلوبة ، ومن هنا خنق النحاس على مكرم

وتنكر له ، لمعارضته طلبات له ، اذ كان معظم طلبات الاستثناءات بايعاز منه ، وصادرة عنه ، وزاد فى حنقه أن مكرم عبيد رفض تمييز بعض أصهار النحاس فى طلبات تصدير مربية تقلموا بها الى وزارة المالية واستندوا فيها الى صلتهم برئيس الوزارة فنارت نائرة النحاس ، وأعلن عدم امكانه التعاون مع مكرم ، وطلب منه أن يستقيل من الوزارة فرفض فقدم النحاس استقالة الوزارة فى مايو ١٩٤٣ وعهد اليه الملك بتأليفها من جديد ، فالفها دون مكرم ، .

ويقول الراجعى أيضا : فى يوليو ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم وراغب حسا : كان اقضاء مكرم ١٩٤٢ بعد اقضاء النقراشى ١٩٣٧ ، مظاهر متلاحقة لتنكب الوفد طريق النزاهة والاستقامة فى الحكم مما كان له أثره فى فساد أداة الحكم وانحطاط المعنويات ، فمكرم كان على حق فى معارضة النحاس فى تصرفاته التى مست نزاهة الحكم . .

ولكن ماذا تقول مضابط مجلس النواب ، عن مكرم عبيد ، الوزير فى وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ثم ماذا تقول تلك المضابط عن مكرم عبيد النائب الذى أخرج من الوزارة ؟

لدى اعتقاد راسخ ، مؤداه أن مكرم عبيد باشا عندما دخل الوزارة فى فبراير ١٩٤٢ ، كان غيره فى كل الوزارات الوفدية التى شارك فيها من قبل ، فى كل وزارة سابقة على ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اشترك فيها مكرم عبيد ، كان « الدينامو » الذى لا يكف عن الحركة ، كان المدافع الأول عن سياسة الوزارة فى الصحافة وفى مجلس البرلمان ، وفى كل مكان !

وكان فى نفس الوقت هو محور كل نشاط وفدى داخل الوزارة أو خارجها ، ولكن يبدو لى أنه منذ الدقائق الأولى لتشكيل النحاس باشا وزارته - وزارة ٤ فبراير - اتجهت نية النحاس باشا بعد أن شعر بثبات مركزه الى « نهجيم » مكرم عبيد ، وعدم اعطائه المكانة الأولى ، التى كانت له فى كل وزارة وفدية ، واعتباره واحدا من قيادات الوفد الكبيرة ، وليس الرجل الثانى صاحب النفوذ الأكبر ، والأوحد فى الوفد كما يبدو لى فى نفس الوقت ، وقد تحدثت مع مكرم باشا أكثر من مرة فى هذا الموضوع عندما كنت أذهب اليه كصحفى ناشئ فى مكتبه بشارع قصر النيل ، حيث كنت أقضى ساعات طويلة ، وهو يملئ على أحد مقالاته للمصور ، أو عندما كان يدلى ببعض أحاديثه أنه دخل وزارة ٤ فبراير ونفسه مسدودة للغاية من الوزارة وأنه كان يتمنى أن تجيء الوزارة الوفدية بغير هذه الوسيلة ، وأنه كان يحس بعدم راحة الجماهير الهادئة غير المنفعلة ، لمجيء الوفد ، مهما تكن الأسباب التى ساقها النحاس باشا - وساقها هو شخصيا - لتبرير قبول الوفد للوزارة هذه الجماهير بعد ان هدأت ضجة تشكيل الوزارة وبعد أن بدأ البرلمان مباشرة أعماله ،

رفعته جهده أن يمنعني من تحقيق جنحة تهريب غزل ضد انسيائه وتقديهم
الى المحاكمات العسكرية الى غير ذلك من محاولات فشقات فمحسوبيات
فتعهدات فتصرفات ترمى كلها الى استغلال الحكم لمصلحة الحاكمين وتجعل من
أسلوب الحكم العوية ومفسدة معا !! » .

ويذكر مكرم عبيد انه بعد أن أعيته وسدئل النصيح والتحذير أراد تبرئة
ذمته بتقديم استقالته : أعربت لرئيس الوزراء عن رغبتى فى الاستقالة فى
فترات متفاوتة بدل المرة ثلاث مرات قبل خروجى من الوزارة وكنت فى كل
مرة أؤكد له ما يعرفه من محبتى له ، وغيرتى على سمعته وانى وقد عجزت عن
اقناعه باصلاح الحال فما من وسيلة بقيت الا أن أستقيل من منصبى ، على أن
يتخير هو صيغة الاستقالة ومناسبتها ووسيلتها حتى لا يفتضح أمام أعين الناس
ما أمر الوفاء به أن يستر بين صديقين كانا مضرب المثل فى الوفاء والاخاء الى
أن يقول مكرم عبيد انه ما كان يريد من وراء استقالته احرأا بل علاجاً فما
من دليل أبلغ فى ذلك وأقطع من اننى ما كنت أحتل به فى أية مرة من هذه
المرات وأصر على فكرة الاستقالة منه والانفصال عنه حتى كانت تأخذنى ذكرياتى
فتخنفنى عبراتى فأبكى ويبكى ثم يعدنى باصلاح الحال فأعدل عن الاستقالة
ثم نفترق متوادين متعاهدين ولكن الى حين ! .

وينكر مكرم عبيد تصوير مصدر الخلاف بينه وبين النحاس ، على أنه
عداء شخصى ، بينه وبين النحاس « فمن يصدق مثل هذا العداء المفاجىء من
غير سبب يدعو الى مجرد الجفاء ، فما بالك بالعداء بين شخصين صمدت
صداقتهما لمختلف التجارب وقاومت كل أسباب العداء طوال بضع وعشرين
من السنين حتى بلغت مبلغ الاخاء !

كما ينكر أيضا تصوير الخلاف على أنه خروج عن مبدأ من مبادئ الوفد
أو خلاف على نظام الحكم نفسه فأين هو المبدأ المختلف عليه : وكيف يخرج
على الوفد من ادخل الناس فيه وكانت له اليد الطولى فى اختيار وتأييد
الزعامة عليه .

وينفى مكرم عبيد أيضا القول بأنه قد غضب لتجريمه من كل سلطاته ،
أو بعض سلطاته فى الوزارة الأخيرة فالثابت للناس من الوثائق الرسمية أن
النحاس باشا هو الذى أخرجنى من الوزارة بعد أن ارتضيت العدول عن
الاستقالة عقب أزمة الاستثناءات وقبلت البقاء فى الوزارة طوعا للرغبة السامية
التي بدت من الملك للتوفيق بينى وبينه ولكنه رفض وأصر على رفضه فهو اذن
الذى غضب لنفسه لا أنا وهو الذى أراد أن يتخلص منى ليخلو له الجو فيستغل
الحكم كما يشاء أو يرخص كما يشاء ويستثنى كما يشاء الا أن يشاء الله—
غير ما يشاء » .

أحسست بخيبة أمل كبيرة لأنها لم تجد التغيير الذى كانت تنتظره من أية وزارة وفدية ، كما أنه كلما تقربت الوزارة من الانجليز وحققت لهم بعض مطالبهم كانت تلك الجماهير يقل حماسها للوفد شيئا فشيئا ، فإذا أضفنا الى ذلك - تلك كانت وجهة نظر مكرم عبيد باشا الهادئة - ان النحاس باشا كان يبدو فى هذه المرة مختلفا عن النحاس باشا فى المرات السابقة التى ألف فيها الوزارة ، كان حاقدا الى أبعد حدود الحقد على السياسيين غير الوفديين ، وعلى القصر بل وعلى الجماهير التى لم تفعل شيئا ازاء اقضاء النحاس من الحكم طوال أربع سنوات كاملة فقد كان النحاس باشا ، ينظر اليها نظرة استخفاف فى هذه المرة ، وهذا كله جعلنى - مكرم عبيد - أحس بالخطر على الوفد وعلى علاقتى بالنحاس باشا منذ الأيام الأولى لتشكيل الوزارة الوفدية ، وأقول لك - بصراحة - ان خشيتى بالخطر ، بدأت بعد تأليف الوزارة الوفدية بخمسة عشر يوما ، وتأكد الخطر عندى عندما أصر النحاس باشا على افشال المباحثات التى كانت تجرى بين الوفد والأحزاب الأخرى حول تقسيم الدوائر ، أو على الأقل ، الموافقة على عدم منافسة الوفد لأحزاب الأقليات فى عدد لا بأس به من الدوائر .

ولا أكاد - وقد قرأت مضابط مجلسى النواب والشيوخ من ٢٠ مارس ١٩٤٢ حتى اخراج مكرم عبيد باشا من الوزارة - أجد روح مكرم عبيد فى هذه المضابط ، وقد سبق لى أن قلت أنه خلال مناقشة الاستجوابين الخاصين باعتقال على ماهر باشا فى مجلس النواب ، وفى مجلس الشيوخ ، لم يشترك مكرم عبيد باشا فى هذه المناقشة رغم كون هذين الاستجوابين من أخطر الاستجوابات التى عرفتتها حياتنا النيابية ، والمرة الوحيدة التى تحدث فيها لم يزد على قوله ، ان رفعة رئيس الوزراء يريد أن يدل بتعقيب ، وهذا وحده كاف للتدليل على أن مكرم عبيد باشا فى وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كان ومنذ الأيام الأولى لتشكيلها غير مكرم عبيد باشا فى أية وزارة سابقة ، سبق أن اشترك فيها ! حتى الأسئلة التى كان يوجهها اليه بعض النواب الوفديين مثل محمود سليمان غنام ، وزهير صبرى عن مسائل التموين باعتباره وزيرا للتموين بالنيابة ، كانت ردوده عليها جافة للغاية ، ليست فيها حيوية مكرم عبيد .

وربما كان الشئ الوحيد الذى وضحت فيه حيوية مكرم عبيد ، وقوة مكرم عبيد البيان الذى ألقاه عن مشروع الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٣/٤٢ بحيث لو أن أحدا نزع اسم مكرم عبيد باشا من فوق هذا البيان أو نزع توقيعه عليه ، لعرف الجميع من ألفاظ البيان ، ومن موضوعاته أن البيان لمكرم عبيد نفسه : مكرم عبيد وهو يتحدث عن عيوب الميزانية فى العهد السابق يقول انها ميزانية حكومية ، أو ميزانية بيروقراطية لا تمت الى الميزانيات

البرلمانية بسبب ، اللهم انها تنسب الى البرلمان من باب الانتساب لا النسب ولعل أصدق ما توصف به ميزانية العهد السابق انها وضعت لا لخدمة الشعب فى علاقته بالحكومة ، بل لخدمة الحكومة فى علاقتها بالشعب . وفى مكان آخر يتحدث مكرم عبيد عن الاقتصاد الحكومى والشعبى فيقول : الكل مهضوم ولا يهضم ، مظلوم ولا يظلم ، والكل يطلب المزيد وان تفتتح له الأبواب كلما أراد أو كان محسوبا على من يريد . كل ما نراه اذن من مظاهر التراء والترف فى مصر انما هو مستمد من اقتصادنا الحكومى الغنى السخى أما اقتصادنا الشعبى فأين هو ؟ هو فى تلك البقرة الحلوب ، التى تدر لبنا وعسلا ، على أهلها ، أو هو الكارثة الاقتصادية التى يعانىها فلاحونا وعمالنا ، الذين يتكون منهم مجموع الشعب أو أكثر من ٩٠٪ منه والذين يعيشون بين ظهرائنا وفى جوارنا كأنهم من دار غير دارنا ومن مصر غير مصرنا ، والحق أنى ما مرت بقرية من قرانا ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل ، ويلبسه العرى وغيره يرفل ، ويضنيه العيش القذر والمأوى القذر والمرض القذر ، وغيره يتجمل فيجمل حتى لكاد المسكين يخرج من الجنة ، لكى يدعنا ندخل .

كلما شهدت هذه المزيريات المفجعات ، وحاولت أن أقارن أو أوازن بين ما نرى فى مصر ، من مفارقات تولانى شعور أشد ايلعا من الحزن والأسى لأنه مقترن بالكثير من الجبل والكثير من الوجل . . قد كنت أسائل نفسى : هل حقا لمصر استقلالها ؟ فى حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة ، وهى تكاد تكون مصر الكاملة قد استعيدت للأرض ولأصحاب الأرض ، وأى استقلال وأية كرامة للشعب : مثل هذا الفقر فيه روح الاستغلال والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت الا ما يتناوله من موائد الأسياد من الفتات وأية دفعة فى ميدان الاقتصاد وأى اندفاع يمكن أن ينتظر من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع ؟ وما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال اذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ، ومحل الاستغلال فلنقلها اذن صريحة يا حضرات النواب : فلقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى !؟ .

ويقول مكرم عبيد : فى اعتقادى لم يستتب لمصر استقلال اقتصادى بل وسياسى طالما أن نظام الحكم فيها بين شد ، وجذب ، وسلم ، وحرب ؛ ثم يقول أيضا : ولعل هذا الكلام الصريح الواضح ، كان فى مقدمة ما أثار ضده اقطاعى الوفد ، وكبار رأسماليه . . الاقتصاد علم أصلى ، من علوم الاجتماع ، وان له آدابا كما أن له حسابا ، وان رجل الاقتصاد على خلاف رجل المال هو الذى يحقق الإصلاح قبل أن يحقق الأرباح بل ان القاعدة الأولى والأخيرة لكل علم من علوم الاجتماع هو النفع لا الانتفاع . .

وللحق أقولها ، لم يكن مكرم عبيد فى بيانه هذا مجرد وزير ، للمالية بل كان مصلحا اجتماعيا بل كان ثوريا حقيقيا !

والذى يقف المرء ، أمامه طويلا ، ان كل فقرة من فقرات بيان مكرم عبيد قد قوبلت بالتصفيق ، ولا يتصور ، المرء ، ان هذه الاغلبية ، التى كانت تقاطع كل فقرة من فقرات مكرم عبيد بالتصفيق والهتاف هى التى فصلته من مجلس النواب فيما بعد ! لقد أنهى مكرم عبيد بيانه الهام ، والخطير ، بقوله : مهما يكن من أمر ، فان فى كشف حساباتنا صفحة من كتابنا ، وحسبنا جزاء ، اذا رأيتم اللوم ، أن تقدروا ، واذا رأيتم التقدير ان تقدروا ، دون ان تشكروا ، فلا والله ما كنا نستحق منكم أو من الامة شكرا ، بل حسبنا ان نخدمها وان نبذل فى شرف خدمتها نفوسنا ، وجهودنا ثمننا ، واجرا ، والله لنا ، وهو ولي العاملين » .

وكان خطاب مكرم عبيد هذا آخر خطاب هام ، وخطير ، خاطب به الاغلبية البرلمانية الوفدية وكأنه كان خطاب وداع !

وفى جلسة ١٢ مايو ١٩٤٢ يفصح مكرم عبيد عن بعض نواياه فيما يتعلق بأزمة تصدير الزيت وكان بعض خصومه يريدون الحصول على أذونات تصدير للزيت ، ولغير الزيت .

انباء المناقشة الخاصة بتحديد موعد ، لمناقشة استجواب وجه الى مكرم عبيد عن بعض الأمور التموينية ، يبدى مكرم عبيد استعداده لمناقشة الاستجواب فورا اذا شاء مقدم الاستجواب ، ثم يؤكد على وجهة نظره الخاصة بتصدير الزيت فيقول : يهمنى ان يثبت من الآن أن الحكومة لن تسمح بتصدير كيلو جرام واحد من الزيت لاي بلد من البلاد وعند مناقشة الاستجواب المقدم من الأستاذ جلال حسين الى مكرم عبيد باشا ، عما وصلت اليه حالة التموين فى القاهرة لاسيما بالنسبة ، لتعذر وجود الخبز والدقيق والسكر وما يعانيه الجمهور ، ولا سيما الطبقات الفقيرة فى الحصول على قوتهم وكذلك الاجراءات التى اتخذت ، لخفض كميات البترول . ويقول مكرم عبيد ، ان ترخيصات بتصدير ستة آلاف طن من الزيت ، على ثلاث دفعات كانت قد أعطيت فعلا وبالفعل ثم تصدير ألفى طن وكان المطلوب تصدير ألفى طن على دفعة ثانية ، وألفى طن على دفعة ثالثة ولكنه بعد انتهاء الاجراءات الخاصة بتصدير الدفعة الأولى وجدت ، ان مصلحة الجمهور ، أهم ، وواقع من مصلحة القانون واستفتيت أقلام القضايا وأخيرا أخذت ، على عاتقى - مكرم عبيد - الغاء جميع التراخيص ، حتى تلك التى تم بمقتضاها التصدير ، فعلا ، وأمرت الجمارك بمنع التصدير وكان هناك كميات قد أعدت فعلا للتصدير وحملت ، على السفن فأمرت باخراجها منها ، وشمل هذا الاجراء بالمنع الدفعة الثانية والدفعة الثالثة أما الدفعة الاولى فكان قد انتهى أمرها !

ويلخص مكرم عبيد الموقف فيقول : خطتنا في التصدير والاستيراد ، منع تصدير كل مأكولات من مصر ، واستجلاب كل ما يصلح للأكل ، أو الزراعة من الخارج .

ويقول النائب عبد السلام الشاذلي ان هناك محاولات دقيقة جرت في سبيل تصدير الزيت ولا أكتف المجلس بل أصابحكم بأن في البلد شائعات كثيرة عن أن هذه المحاولات قد وقعت فعلا وإنها قد تجعل مركز معالي وزير المالية الذي ذكرها في خطر . . . وتقوم ضجة ومقاطعة يقول بعدها مكرم عبيد : لا ، لا ، ان هذا كلام لا يصح ان يقال : ان جميع أعضاء الحكومة من رئيسها ، الى آخر عضو فيها كلهم متضامنون ولو صبح لي ذكر أسماء الشركات ، والتجار والافراد ، الذين حاولوا هذه المحاولات ، لذكرتها ولكن حضرة النائب المحترم على ثقة من أمر واحد ، هو ان مركز وزير المالية ، أو أي وزير ، في هذه الوزارة ، انما يركز على النزاهة ، المطلقة .

ولكن النائب الشاذلي يقول تعقيبا على ما قاله مكرم : قد يكون في قولي هذا فائدة ، هي سماع هذا التصريح ، القاطع من معالي وزير المالية . وهو تصريح سرت له كل السرور وارجو الا تنتقل من مناقشات الاستجواب الى جدول الاعمال بل تقرر تأييد معالي وزير المالية في سياسة منع تصدير الزيت وبذرة القطن أيضا باننا ، تقديمنا لحاجة البلاد على كل اعتبار وفي مراقبة تنفيذ هذا الامر ، واحاطته بسياج يمنع التلاعب .

ويظهر ان مكرم عبيد باشا ، كان واثقا من متانة مركزه اكثر مما يجب ويظهر ، ان عبد السلام الشاذلي باشا كان على علم ، بما كان يدبر في الخفاء لاقضاء مكرم عبيد ، فلقد أعيد تشكيل الوزارة في ٢٦ مايو ١٩٤٢ بدون مكرم عبيد .

وفي جلسة أول يونيو ١٩٤٢ ، تتم تلاوة المرسوم الملكي الخاص بتشكيل وزارة النحاس باشا الجديدة ويتم التصفيق عند تلاوة اسم كل وزير من الوزراء الامر الذي يغضب رئيس المجلس فلفت نظر الاعضاء الى أن التصفيق المستمر بمناسبة وبغير مناسبة أمر لا يليق ويحسن أن يكون التصفيق لمناسبة خطيرة مهمة أو لخدمة جليلة تؤدي للبلاد اما ان يصدر بغير تفرقة فأمر أربا بالمجلس ان يحدث منه ويقف النائب جلال الحمامصي ، ليقول : لقد قدمت اقتراحا أرجو عرضه على المجلس ويقول الرئيس : أنا لا أعرض هذا الاقتراح ولكن جلال الحمامصي يقول : أني أرجو تلاوته .

ويقول عبد السلام فهمي جمعة رئيس المجلس ان النائب ، المحترم يقترح ان يقرر المجلس شكر سعادة مكرم عبيد باشا ، على ما أداه من خدمات جليلة في وزارتي المالية والتموين ، يستحق من أجلها تقدير ، الوطن . وإنه - أي

رئيس المجلس - يرى من حقه كرئيس للمجلس الا يعرض مثل هذه الاقتراحات ، وذلك ان من سلطة الرئيس وهو المحافظ على الحريات أن يحافظ أيضا على الكرامات وخير الا يعرض هذا الاقتراح من أن يعرض ثم يرفض وانا اريد بذلك ان اتحاشى مثل هذا الوضع ، اما من جهة الموضوع ، وهو شكر معالى مكرم عبيد باشا فأنى قد سمحت فى جلستين سابقتين ان أعرض على حضراتكم اقتراحين كل منهما خاص بشكر معاليه مرة عند انتهاء المجلس عن نظر قانون التسوية العقارية والثانى عند نظر استجواب الاستاذ جلال حسين الخاص بالزيت ولكن فى حالتنا هذه وهى حالة شكر الوزير على ما قام به فى وزارة المالية ثم فى وزارة التموين فأمر لا يليق بكرامة المجلس ان يعرض له . . ذلك لان الميزانية وهى اهم عمل لوزير المالية ، لم تعرض للمناقشة بعد وتقديم اقتراح كهذا معناه اذا ما اجزتموه ان المجلس قضى على نفسه بالآ يناقش مشروع الميزانية . .

ويذكر ، عبد السلام فهمى جمعة ، أعضاء المجلس بموقف له فى ١٩٢٧ عندما كان المجلس ينظر مشروع الميزانية واذا بخمسة عشر نائبا يتقدمون باقتراح شكر للحكومة وكانت حكومة المغفور له عدلى يكن باشا فانبريت معارضا للفكرة ، وكان صديقى المرحوم مرقص حنا باشا وزيرا للمالية فقال لى كيف يحدث هذا بين عبد السلام ومرقص الصديقين ولزميلين فقلت له ليست المسألة مسألة عبد السلام ، ومرقص فأنت ممثل للحكومة ، وأنا ممثل للأمة وأنتم تريدون ان اشكر وزير المالية والميزانية لم ينظرها المجلس بعد فانا اذ شكرتك اليوم وانتقدتك غدا كنت مناقضا لنفسى واذا لم أقم بهذا قصرت فى حق الأمة ، وفى نظرى ان الوزير لا يستحق الشكر الا بعد نظر المجلس للميزانية وقد أقرنى مجلس النواب اذ ذاك فكان من جراء ذلك ان استقالت وزارة المغفور له عدلى يكن باشا ، أما مسألة التموين فهى كما تعلمون حضراتكم مازالت معروضة على المجلس فى استجوابه وكان زميلنا مكرم باشا وزيرا للتموين وقت تقديمه ونحن لا نضن ، على من يستحق الشكر ان نسيده اليه .

والآن بصفتنا مجلس نواب يجب ان نتشد ونعمل لحساب الغد وان نصبر حتى ينهى المجلس من نظر الميزانية فاذا تبين له ان مكرم باشا كان قد قام بمهمة خير قيام ووجد أنه يستحق الشكر فأتى - وانا ممن يقدرونه - أكون أول من يقترح شكره ، أما الآن فأنى أربأ ، بكرامتكم أن تشكروا وان تتقيدوا بهذا الشكر ومن حقى كرئيس للمجلس محافظ على الحريات والكرامات وعلى الدستور الا أعرض مثل هذا الاقتراح .

استجواب حول أزمة التمويل : بدراوى عاشور باشا أغنى أغنياء مصر يقول : لا أجد السكر فى بيتى ونحن نقوم بتحلية الشاي بالعسل

● أنهينا الفصل السابق بالاقتراح الذى تقدم به النائب جلال الدين الحامصى الى مجلس النواب بشكر وزير المالية والتمويل « السابق » مكرم عبيد باشا بعد اخراجه من الوزارة ، ورفض رئيس المجلس عبد السلام فهمى جمعة باشا عرض الاقتراح لأن الميزانية وهى أهم أعمال وزير المالية ، لم تعرض بعد ، على المجلس ، ولأن هناك استجوابات كانت قد قدمت الى وزير التمويل السابق لم تنظر « بعد » كما ان رئيس المجلس قد أشار فى كلمته التى عارض بها اقتراح توجيه الشكر ، الى مكرم عبيد انه يخشى ان يعرض الاقتراح ، ويرفضه المجلس وقد علق الأستاذ مكرم عبيد باشا على الكلمة التى قالها رئيس المجلس بقوله : لأن الحديث فى موضوع الشكر خاص بى يهمنى أن أؤكد لحضراتكم اننى أعطى ما لقيصر ، لقيصر ، وما لله لله ، واذا كان مجلس الشيوخ وهو مجلس الأمة قد وجه الى الشكر فله وجهه الى كوزير فى الوزارة ، .

ويرتفع صوت أحد النواب قائلا : ان مجلس الشيوخ لم يصدر قرارا بشكر مكرم عبيد باشا ، ولا يعقب مكرم عبيد على كلام هذا النائب ، بل يتجاهله ، ويمضى فى كلامه قائلا : أنا لا أدعى هذه الخدمات لشخصى فما وجه الى من شكر ، وما كان يراد ان يوجه الى من شكر انما كان لما قدمت به كوزير فى الوزارة ، وأؤكد لكم اننى لم أعمل عملا ، أو أبذل جهدا الا بفضل زملائى الوزراء ورفعة رئيس الوزراء أما ما عدا هذا من أعمال أديتها فانى أخالف سعادة رئيس المجلس فى وضعه للأمور ، لأنه كان من الجائز أن يشكر المجلس خادما على ما أدى من خدمات ، مهما كانت متواضعة ، ولقد أشار البعض الى ما أدته على المجلس وشكرنى عليه ولكنى أنزل عن هذا خشية أن تمس التقاليد البرلمانية أى مساس وانى اذ أخالف سعادة رئيس المجلس فيما ارتآه فان هذا

لا يمتنعى من أن أشكر له تلك الكلمات الكريمة التى وجهها الى بل انى أشكر جميع حضرات النواب وأجرى عند الله ، وعند الأمة » .

وكان مصطفى النحاس باشا حاضرا المناقشة فلم يتفوه بمت شفاه وأن اشترك فى مناقشات أخرى فيما بعد أقل أهمية من تلك المناقشات ، ويبدو لى أن النحاس باشا كان متضايقا من موقف مكرم عبيد باشا الى أبعد الحدود ، بل يبدو لى - على ضوء المناقشات ، التى تلت مناقشة « موضوع الشكر » - ان النحاس باشا كان قد قطع كل اتصال بينه وبين مكرم عبيد باشا .

والجدير بالذكر ، ان استجوابا حول التموين ، عرض على المجلس ، لتحديد موعد لمناقشته ، وطالبت الحكومة بسهولة أسبوعين ، وكان وزير التموين السابق - كما ذكر فكرى أباطة فى المناقشة حول تحديد موعد لمناقشة الاستجواب - قد أبدى استعداده لمناقشة الاستجواب فورا كما أن رئيس المجلس - فى الجلسة السابقة - قد أبدى رغبته فى بداية المناقشة ولو بقيتا حتى الصباح ولكن مصطفى النحاس باشا ، لم يقبل مناقشة الاستجواب بعد أسبوعين اثنين ، بل طالب بأربعة أسابيع كمهلة » .

ويتور النائب سيده محمد البدراوى باشا ثورة عنيفة على تأجيل مناقشة الاستجواب ويقول : أن حالة التموين سيئة جدا وقد كلمنى ابنى تليفونيا يشكو الجوع ويقول انه يشرب الشاى ممزوجا بالعسل ، لعدم وجود السكر » .

وتقوم ضجة عنيفة ويعرض فكرى أباطة لاستجوابه الخاص بالرقابة على الصحف ويطلب مصطفى النحاس باشا مهلة أربعة أسابيع ، ويثور فكرى أباطة ويصرخ قائلا : ان الرقابة على الصحف شديدة لا تطاق وكلنا نشعر بذلك فلا يمكن أن نصبر على هذا العذاب أربعة أسابيع أخرى فأرجو من رفعة رئيس الحكومة أن يقللنا من هذه الحالة » .

ويصر رئيس الحكومة على أن الحكومة لا يمكنها المناقشة فى هذا الاستجواب قبل أربعة أسابيع » .

ويقول النائب محمد عبد الله أبو حسين : ان اللائحة تنص على أنه عندما يختلف مقدم الاستجواب مع الحكومة على موعد مناقشة الاستجواب يعرض الأمر على المجلس ، ولكن رئيس المجلس لم يعرض علينا أمر تحديد مواعيد المناقشة فى هذه الاستجوابات .

ولكن رئيس المجلس يقول : لقد بدأ ميل المجلس الى الموافقة على التأجيل » .

وتقوم ضجة شديدة من اليسار ويقول النائب أحمد محمد الوكيل : ان مسألة التموين مهمة جدا ولا تحتل التأخير ، ويجب أن ينظر فيها المجلس الليلة .

ويقول النائب عبد الله محمد فواز : حالة التموين سيئة للغاية والناس تشكو الجوع .

ويقول رئيس المجلس : الواقع أن حالة التموين سيئة وإن هذه الاستجابات آجلت أكثر من مرة ولكن هذا التأجيل سيكون الأخير .

وتقوم ضجة عنيفة ضد كلام رئيس المجلس .

ويحاول مصطفى النحاس ، تهدئة ثورة النواب ويسأله عبد السلام الشاذلى باشا ، عن رأيه فى أزمة السكر وهل السكر مطلوب من الحليفة ؟ ويطلب النحاس عدم مقاطعته حتى يمكن أن يوضح الأمر على حقيقته ، ويصف مسألة التموين بأنها مسألة قومية ، ويقول مصطفى النحاس انه يحاول ويناضل من جهته بشخصه ليل نهار ، مع الجانب الآخر « لأحصل للأمة على أشياء ، وهذا النضال الكبير الذى أضناني وأضر بصحتي ، أرحب به فى سبيل عدم إثارة مسائل قد يكون من ورائها تشدد الدولة الحليفة والتجاؤاها الى القول بأنها لا تستطيع اعطاءنا ما نريد .. » .

ويقول سيده محمد البدرأوى : نريد السكر وغيره من المواد الغذائية ، والا فخير لى أن أستقيل .

ويقول النحاس باشا : انه لا داعى لاستقالة البدرأوى باشا لأنه منكب قبل كل شئ على مسألة توفير الطعام « ويعود البدرأوى باشا ، ليقول : نريد اسعافا عاجلا ، فليس فى منازلنا الليلة شئ من السكر » .

ويقول النحاس للبدرأوى ، ان هذا الاسعاف هو الذى أنشده ليل نهار : اننا نريد اسعافا يمكننا وأهلنا من أن نعيش .

ويواجه مصطفى النحاس ، لأول مرة بموجة أخرى مشابهة من الاستنكار وخاصة عندما يقول : ان ما يكتنف مسألة التموين من ارتباك منشؤه أولا وأخيرا رجال التموين ومسلك بعض رجال الادارة والتوزيع أيضا ! .

ويقف مكرم عبيد وقد أحس بأن فى كلام النحاس ما يسىء اليه ، ليقول ان رفعة رئيس الحكومة كان وحده منذ البداية قبل كل وزير آخر - كما قال رفعتة - مهتما بشئون التموين : هذا حق ولكنه ليس كل الحق ، فعندما عهد الى بشرف تولى وزارة التموين ، وكان رفعة رئيس الوزراء سيقابل السفير البريطانى ليتكلم معه فى مسائل سياسية ، رجوت رفعتة باعتبار هذا من واجبه أن يلح على السفير فى ألا تبخل الحليفة على مصر بالمساعدة فى مسائل التموين .

ويقول النحاس : هذا غير صحيح ولكن مكرم يسترسل فى كلامه وكأنما لم يسمع ما قاله رئيس الحكومة فيقول : وقد تكلم رفعتة مع السفير فى هذا

الشان ، وكنت قد أخبرت رفعتنه بأننى سأقابل جناب السفير للتفاهم معه فى هذه التفاصيل ولأبين له - باعتبارى الوزير المختص - ما نحن بحاجة اليه ، .

ويقول مكرم : ليسمح لى سعادة رئيس المجلس ، أن أقول أنه عندما حصلنا من الحليفة على بعض مئونة جيشها ، كان ذلك من عمل وزير التموين وحده ولم يكن رفعة رئيس الوزراء يعلم شيئا عن هذا الموضوع . أقول ذلك ما دام حق الناس يبخس الى هذا الحد ، وقد عرضت الموضوع على اللجنة المشتركة ، وقلت للانجليز : اذا لم تعطونا جزءا من مئونة جيشكم فسأقدم استقالتي من الوزارة لأنكم تبخلون علينا بشيء اذا لم نحصل عليه عرضنا البلاد لخطر المجاعة ، وقلت لهم فوق ذلك اننا قد ساعدنا جيوشكم فى كيت ، وكيت ، فيجب عليكم أن تملوا اليها يد المساعدة ، وقد جاءنى بعد ذلك كتاب من المستشار المالى البريطانى يخبرنى به أن السفير قبل أن يعرضنا من مئونة الجيش البريطانى ٢٠ ألف طن ، وحين ذاك فقط اتصلت برفعة رئيس الوزراء رئيس الوزراء وأخبرته بما تم ، .

ويقول مصطفى النحاس : هذا غير صحيح بالمرّة . . .

ويرد مكرم باشا فى هذه المرة ، على النحاس باشا قائلا : هذا صحيح كل الصحة والمستندات تحت يدي ، وما كان لك أن تتكلم بهذا ، وأنا لم أذكر ما ذكرت ، الا لأننى لا أقبل أن تمس كرامتى أو تنكر جهودى ووطنيتى ، .

ويعود مصطفى النحاس باشا ليقول مرة أخرى : هذا غير صحيح !

ويشتغل مكرم عبيد ، الى أزمة السكر ، فيقول : انه قبل خروجه من الوزارة كان مجلس الوزراء قد قرر أن يستولى وزير المالية على السكر ، على أن يصدر الحاكم العسكرى أمرا بالاستيلاء ، فأين هذا الأمر ؟

ويرد كامل صدقى باشا : وزير المالية ، الجديد بقوله : ليظمن مكرم عبيد باشا على أنه أمر الحاكم العسكرى قد صدر وبلغ للوزارات المختلفة .

ويوافق المجلس أخيرا على مناقشة استجواب التموين بعد أسبوعين !

ويطلب الكلمة فى موضوع التموين ٨٧ نائبا ويكون أول المتكلمين النائب عبد الفتاح الشلقانى ، وكان من بين ما قاله أن الخبز لا يصل الى طاليه فى بعض الأحيان يوما أو بعض يوم وأن الناس يهجمون على عربات المخايز ويستولون على ما فيها من الخبز قسرا فلا يصل الى العملاء ، ويتساءل الشلقانى عن علّة اختفاء السكر ، بالرغم من أن مصر تزرع قصب السكر ، ويستخرج السكر من مصر وبأيدٍ مصرية ، وكان يصدر الى الخارج ويطالب الشلقانى بقطع يد السارق كما هو الأمر فى السعودية ، ويقول ان عقوبة جرائم التموين تصل فى بعض البلدان الى الاعدام ، ويقترح اصلاح وزارة التموين وانشاء مصلحة

يدخل في اختصاصها كل ما له علاقة بالتسجير الجبرى وأن يكون على رأس هذه المصلحة موظف كفء مسئول وأن تكون نواة تلك المصلحة ضباط الجيش الاحتياطى الحاصلين على شهادة الليسانس و ٠٠ و ٠٠ كما يقترح تشديد العقوبات لتكون رادعة لبس فيها رحمة ولا شفقة ، ولا هوادة لتكون رادعة مع اضافة عقوبة المصادرة واغلاق المحل .

ويقول النائب جلال حسين : لسنا نريد أن نشبع كلاما بل نريد أن نشبع غداء ، كما يقول ان روح الاستخفاف التى عولجت بها مسألة التمويل منذ الساعة الأولى هى الداء الأول الذى تقاسى آلامه ، الآن حين صدمتنا الحقيقة المرة ، ويشير الى الأخطاء الخاصة بالاحصاء الرسمية ويأخذ على نظام الاحصاء القائم وقتئذ أنه غير مجد ولا مفيد ، حيث ان بطل عملية الاحصاء هو الصراف الذى يملأ الاستثمارات وهو جالس على المصطبة ، كما ان احصاء وزارة الزراعة يقوم به معاون الزراعة على طريقته الخاصة ، كما يشير جلال حسين الى تفاهة العقوبات فى جرائم التمويل وكون تلك العقوبات ، لم تتجاوز فى قضايا خطيرة ، عشرة جنيهاً أو حتى خمسة جنيهاً غرامة .

ويعترض النحاس باشا على تلاوة الأحكام دون تلاوة ظروف قضاياها وملاساتها .

ويقول جلال حسين : انه لا يعيب على القضاة أحكامهم ، ولكنه يعيب على التشريع ذاته لأن أحكامه غير رادعة !

ويقترح النائب جلال حسين تجريد حملة قوية لمحاربة الغيلان البشرية التى تعمل على تهريب المواد التموينية وان تنزع الحكومة من يدها قفاهازا الحريرى ليرى هؤلاء الناس يدا قوية تأخذهم بالشدة التى لا رحمة فيها .

ويستشهد بقول أحمد شوقي :

أمن سرق الغنى له عقاب ومن سرق الفقير فلا عقاب ؟

ويوجه عبد العزيز الصوفانى نظر الحكومة الى الظلم الذى حاق بالفلاح الصغير ومصلحته أمانة فى أعناقنا يجب أن تراعى الحكومة الفلاح الذى يملك ستة قراريط ، أو فدانا ، أو فدانين ولا تساويه مثلاً بسعادة ببراوى باشا الذى يملك عشرة آلاف من الفدادين ، .

ويقول مكرم عبيد انه عندما كان وزيراً للمالية ترك لكل فلاح أردنيا ونصف أردب من القمح لقوته ، دون أن تستولى عليها الحكومة والذى يملك ستة قراريط ، لا يؤخذ منه شيء ! وتقوم ضجة يثور لها رئيس المجلس عندما يقول عبد العزيز الصوفانى : فكروا فى الفلاح البسيط لأننا لو تركناه يتألم ،

فربما لا نستطيع كبح جماحه في الغد !! ويرد أحمد حمزة وزير التموين بالتفصيل عن كل سلعة من السلع التموينية ! و .. و ..

وينتقل المجلس - بعد مناقشة مسائل التموين كما هي العادة - الى جدول الأعمال .

وفي جلسة ٢٤ يونيو - من جلسات مجلس النواب - يلقي مصطفى النحاس بيانا يقول فيه انه على اتصال بممثلي الحليفة ، وقواتها في مصر ، لمراقبة الأحوال عن كثب ، ولما جاءت الأخبار باقتراب قوات المحور من الحدود المصرية تخابرت مع ممثلي الحليفة وقواتها طويلا ، وقد تأكد لي أن الحالة مرضية وأن مركز الحليفة في هذا العام أفضل بكثير مما كان عليه في مثل هذه الظروف من العام الماضي ! وفي ذلك قطع للداير الأقاويل والشائعات التي أذاعها ويذيعها المرجفون بسوء قصد لادخال الذعر على نفوس سكان هذا البلد الأمين بغية أحداث اضطراب فيه ، ويطمئن النحاس باشا جميع سكان البلاد مصريين ومستوطنين وأجانب الى حالة البلاد ، ويطلب منهم الأخلاص للهدوء والسكينة .

ويقرر المجلس عدم مناقشة بيان رئيس الحكومة ، ويثور من المعارضين محمد محمود جلال وعبد العزيز الصوفاني ، وفكرى أباطة لعدم تمكينهم من مناقشة بيان رئيس الحكومة وينسحب عبد العزيز الصوفاني بعد ان يطلب اثبات ما يلي في محضر الجلسة : انني منسحب من الجلسة احتجاجا على ما رثي من منعنا من الكلام في أهم أمر يتصل بحالة البلاد الآن : ليست البلاد ملكا للحكومة أو للمجلس انما هي ملك لجميع أبنائها .

ويخرج الصوفاني من الجلسة ويحاول فكرى أباطة اقتناع رئيس المجلس بضرورة مناقشة بيان رئيس الحكومة ، وعندما لا يقتنع رئيس المجلس ينسحب - فكرى أباطة - من الجلسة ، وينسحب معه النواب عبد السلام الشاذلي ، رشوان محفوظ ، عباس بدوي حزين ، محمد محمود جلال ، عبد الرحمن نصير ، محمد شعراوي ، محمد سلطان ، عبد الرحمن محمود ، سعيد اللبان ، جلال حسين ، وعوض أحمد الجندي .

وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٤٢ ولأول مرة يظهر ، لأعضاء المجلس ، وللشعب أن الاختلاف بين مصطفى النحاس باشا سكرتير عام الوفد ووزير المالية والتموين الأسبق ، لا سبيل الى حله .

وكان عبد السلام الشاذلي باشا قد وجه استجوابا الى رئيس الوزراء فيما يتعلق بسياسة الوزارة مع الموظفين الدائمين « تلك السياسة » التي كان من نتائجها الآن عزل عدد كبير من الموظفين بقرار من مجلس الوزراء بدون تحقيق ولا توجيه تهمه ولا محاكمة والاعتماد على فريق آخر من الموظفين بالدرجات

والعلاوات فى وقت تحتاج فيه البلاد الى الاقتصاد الكلى ولتوفير كل قرش يمكن توفيره لأمر التمويل والوقاية والتعويضات للمتكوبين .

وكان فكرى أباطة قد وجه سؤالا آخر الى رئيس مجلس الوزراء عن سياسة الحكومة الادارية والمالية والقومية فى تصرفاتها التى وقعت فعلا وحسب ما ورد فى محضر جلسة مجلس الوزراء فى ٢١ مايو ١٩٤٢ وهى سياسة تناقض نص المادة الثالثة من الدستور وتعتبر نقضا لما ورد فى خطبة العرش التى أقرها المجلس ولبيان وزير المالية السابق ، الذى اعتبرته الحكومة جزءا من سياستها المالية .

ويقف عبه السلام المشاذلى مقدم الاستجواب ، ليقول انه وزميله فكرى أباطة اتفقت وجهة نظريهما على أن الظروف الحالية ودقتها تستدعى تضافر الجهود والصفاء وعدم انشاء خصومات جديدة كما تستدعى أن تنصرف القوى والجهود للعمل الحازم السريع نحو سلامة البلاد وأمنها الداخلى وتموينها كما يقول الشاذلى باشا ، انه كان قد طلب بيانا بأسماء الموظفين الذين فصلوا من الخدمة بقرار من مجلس الوزراء من جميع المصالح من تاريخ ٥ فبراير ١٩٤٢ للآن ، وكذلك كان قد طلب كشفا ببيان جميع الترقيات والعلاوات ، التى منحت من تاريخ ٥ فبراير للآن و . و . ولأنه لم يرد رد من مجلس الوزراء فانى مصمم على طلب تأجيل مناقشة الاستجواب ، ويقف فكرى أباطة ، مؤكدا كل ما قاله زميله الشاذلى باشا ، طالبا التأجيل لأنه يعز علينا أن نتناقش فى مسائل داخلية ، بينما تحف بنا المسائل الدقيقة من كل جانب لذلك انضم الى زميلى ، المحترم وأرجو من المجلس أن يوافق على تشجيع هذه الروح الوطنية الصحيحة ولكن مصطفى النحاس باشا يعترض على طلب الشاذلى وفكرى أباطة ويطلب مناقشة الاستجوابين ، ليعرف الناس ، أن كانت المطامع التى وجهت لرئيس الوفد والحكومة شخصا حقيقية ، أو غير حقيقية خاصة وان الأحوال التى أشير إليها بأنها خطيرة ليست كذلك بل هى مرضية ونحن متتبعوها عن كتب ويعترض النحاس على تقديم أسمائهم موظفين الى المجلس .

ويحاول فكرى أباطة أن يقنع المجلس بالتأجيل ، وبروح الفكاهة ، التى اتسم بها يقول : انه يشعر بألم فى عينيه وقد استشار وزير الصحة زعيم الأطباء أن هناك خطرا على عينيه اذا هو رجع الى اللوائح ، والمبادئ والقوانين ولكن النحاس باشا يصر على المناقشة ويقرر المجلس ، تبعا لذلك رفض طلب التأجيل ويصر الشاذلى باشا على رأيه ويقول مصطفى النحاس ، اذا كان حضرتا المستجوبين لا يريدان المناقشة فسألقى بيانى ، ويتحدث مكرم عبه قائلا : ان المسألة ليست مسألة شخصية بل تهم الموظفين والوزراء ، والنواب ، ويرى من العدل تمكين المستجوبين من أداء واجبهما على الوجه الاكمل ويقول مكرم عبه باشا انها المرة الأولى فى حياتنا النيابية أن يطلب صاحب استجواب

التأجيل لأنه غير مستعد ويطلب آخر التأجيل لأنه مريض ، ولا يجابان الى طلبيهما ، ويطلب مكرم عبيد من رئيس الحكومة بكل مودة واحترام - وقد كنت معه على خلاف عام لا مساس فيه بالأشخاص - باعطاء فرصة واسعة لكل من يريد المناقشة ، حتى يتمكن كل من الادلاء بما يعين لهم ، وحتى تستنير الأمة بالاطلاع على الحقائق كاملة وفي هذا وحده دعامة حياتنا النيابية ، فلا يجوز فى مناقشة المسائل الخطيرة ان تقيم الأغلبية من قوتها مقصلة لخلق الأقلية ويطلب مكرم عبيد - بكل هودة وإلحاح ، قبول هذا الطلب لأن الأمر ، لا يتعلق بالأشخاص بل هو خاص بكرامة الحياة النيابية ، ويرد صبرى أبو علم وزير العدل على مكرم وعلى النائبين المستجوبين ويقول : من حق الذين اتهموا أن يتكلموا وأن يدفعوا تلك التهمة الباطلة عن أنفسهم أما تعليقها وتعليق المناقشة فيها لعل شخصية ، أو غير شخصية فأمر لا يمت الى المصلحة العامة بأى سبب كما يرد على صبرى أبو علم فكرى أباطة ويذكر فكرى أباطة بعض حالات نعمت « بالترقيات » الاستثنائية ويقول فكرى أباطة : ان الخلاف بين مصطفى النحاس وزميله الصديق القديم الذى أرجو أن يظل الى الأبد الصديق الحميم ، زميله وصديقه مكرم عبيد كان ينبغى أن يحل فى النادى السعدي وليس فى مقر رئاسة مجلس الوزراء ، ويقول فكرى أباطة أن اثارة مسألة الموظفين الكبار فى مجلس الوزراء وأشعار بعضهم ، ان رئيس الحكومة غير راض عنهم ، وانه يشك فى كفاءتهم وإخلاصهم ، للحكم القائم هذه الاثارة تخيف غيرهم من الموظفين الكبار وتدعوهم الى أن يتجهوا الى اليمين ويرقصوا على الحبل : يتذللون يبيعون الكرامات ، يعبثون بالحقوق التى لا تمت الى الوفدية بصلة لكى يشملهم نعيم الميرى ، وثرابة الذهبى البراق » .

ويقف مصطفى النحاس ليرحب بمناقشة هذين الاستجوابين ويشرح سياسسة الوفد ازاء الموظفين الذين فصلوا فى عهد حكومة من حكومات « النحاس » فتعيدهم ، الى وظائفهم حكومة من حكومات الأقلية وازاء الموظفين الذين تفصلهم حكومات الأقلية ، لميولهم الوفدية فيستوجب على الحكومات الوفدية ، أن تعيد اليهم حقوقهم ..

اننا - مصطفى النحاس - لا نلجأ الى الاستثناءات وانما نرد المظالم ، ونصلح المفاسد » وعندما يشير النحاس باشا الى موضوع اساءة استعمال السلطة ، يقول مكرم عبيد باشا : اساءة الاستعمال هذا هو المهم ويرد النحاس باشا على مكرم باشا قائلا : سترى انى انما أبين الحقائق ثم يدور الحوار التالى :

مكرم عبيد باشا : أرجو رفعة النحاس باشا ألا يفضيم وان يكون هادئا .

النحاس باشا : لست غاضبا وكل كلامى فى حدود الرد على المستجوب واذا كان حضرته قد استند فيما وجهه من نقد الى الحكومة على كلام مكرم باشا ، باعتباره سكرتيرا للوفد فانى أعلن انه لم يعد سكرتيرا للوفد .

ويقول مكرم عبيد : أنا لا أسمح لرفعتك بمثل هذا الكلام وانى ما زلت
سكرتيرا للوفد .

مصطفى النحاس : أعلن للملأ أجمع انك لم تعد سكرتيرا للوفد ، هذه
كلمة اسمعوها وانشروها وأعلنوها على الملأ : لم يعد مكرم باشا سكرتيرا عاما
للوغد المصرى ، أقول هذا وليفعل ما يشاء .

مكرم عبيد باشا : بأى حق تقول هذا ؟ أدع الوفد أولا للاجتماع ثم تكلم .
ويستترك النائب السيد سليم فى المناقشة فيقول : لا يمكن مطلقا ان تنار
المسائل الحزبية فى مجلس النواب .

مصطفى النحاس : كفى افسادا ، وكفى تضليلا ، لم تكن الاستثناءات
سبب هذه النورة انما سببها شيء آخر ، لا أريد أن أتعرض له الا اذا تعرض
مكرم باشا له . وحينئذ أبينه .

مكرم عبيد : هذا لا يليق ، انى أطلب من سعادة رئيس المجلس أن يحصر
الكلام فى دائرة الاستجواب ..

مصطفى النحاس : اسمع أولا ثم تكلم بما تشاء وأمامك باب الكلام
مفتوح : أمامك المجلس تقول فيه ما تشاء ، ونحن نستمع لك ولنا أن نرد ..

عبد السلام فهمى جمعة : نحن الآن بصدد استجواب خاص بالموظفين فلا
حاجة الى ذكر شيء عن الوفد .

مصطفى النحاس : أثار المستجوب هذه الكلمة عن الوفد وقال انها
سياسة حزبية وليست قومية فاذا أرد عليه فى هذا واذا أراد ذكر أشخاص
فانى أرحب بذلك ، لتعلموا ، ان كان هذا يسيئنى أو يسيئهم .

السيد سليم : نحن نرحب بهذا ونريد معرفة أسماء الموظفين حتى يكون
البيان كاملا « ضجة شديدة وأصوات : أجلس » .

مكرم عبيد : بكل هدوء لى كلمة فى اللائحة الداخلية ..

مصطفى النحاس : لك ان تتكلم بعد ان انتهى من كلامى ، انى أعرف
حدودى تماما ولا أتعداها ..

عبد السلام فهمى جمعة : أكرر الرجاء الا يذكر الوفد .

مصطفى النحاس : كيف ذلك وكلام الأستاذ فكرى أباطلة كله عن الوفد
ورئيس الوفد وحكومة الوفد فماذا يراد أن أقول عن حكومة الوفد ، هل أقول
حكومتى ؟

عبد السلام فهمى جمعة : لا مانع من التعبير بوزارة الوفد .

مكرم عبيد : أرجو أن تحذف من المضبطة الإشارة الى مسألة سكرتير الوفد لأن هذا ليس من شأن البرلمان ، وأطلب من سعادة رئيس المجلس ذلك « مقاطعات » .

مصطفى النحاس : لا يمكن ذلك لأن هذا يتعلق بردى على المستجوب .

مكرم عبيد : لا يمكن مطلقا أن يهدر ماضينا وكرامتنا وجهادنا بهذا الشكل ولا يصح هذا يا مصطفى باشا : أذكر أنك تتكلم مع رجل له زمالتك ولم يتعرض لك .

النحاس : ولكن مستجوبك قال وأنا أرد عليك .

مكرم : أرجو من سعادة الرئيس حفظ حقى فى الكلام ان لى كرامة ولى ماضيا فى جهادى .

فكرى أباطة : لست بمستجوب مكرم أو النحاس ولكنى مستجوب وطنى وللصالح العام ، انى أكبر بكثير وانت تعلم .
مصطفى النحاس : أنا أعلم من أنت .

فكرى أباطة : أنا الذى خلقت فى السياسة قبل أن تخلقوا أنتم !
حسن يس : أن الوفد هو الذى ترك لك دائرتك الانتخابية .

مكرم عبيد : أن كرامة المجلس أمانة فى عنقك يا سعادة الرئيس ، كيف يقول رئيس الحكومة ان مكرم عبيد ليس سكرتيرا للوفد ، انه يحضر مستجوبا هذا لا يصح ان يقال فى أى مجلس من المجالس النيابية « ضجة شديدة » وطلب الكثير من النواب رفع الجلسة ورفعت الجلسة . .

وقد روى مصطفى النحاس باشا - من وجهة نظره - تفاصيل الخلاف بينه وبين مكرم عبيد باشا حول قضية الاستثناءات وغيرها من القضايا .

وكان فيما يبلو من كلامه غاضبا أشد الغضب مما قاله فكرى أباطة وكان كما يبدو أيضا - مصطفى النحاس باشا - قد وصل الى نقطة اللاعودة بالنسبة لمكرم عبيد باشا .

وكان مما قاله النحاس باشا أن حكومة الوفد مضطرة الى استعمال حفها فى تعيين الموظفين وترقيتهم استثنائيا واننا - مصطفى النحاس باشا - لا نخشى بعد ذلك أن تعقد مقارنة بيننا وبين غيرنا فيما أجريناه : وأجروه من عزله أو استثناءات ليظهر بوضوح وجلاء اننا لم نسيء استعمال هذا الحق ، ولا كنا ، فيه بالمسرفين وأن الحملات الصاخبة والشائعات الكاذبة التى توجه اليها فى هذا الشأن بالغة البطلان مسرفة فى العنوان وان حالات الاستثناءات لا تتجاوز

عشرين حالة من يوم ان تألفت الوزارة الى حين الاستجواب بينما بلغت حالة الاستثناءات فى مثل هذه المدة عن عهد وزارة على ماهر باشا ٢٤ حالة وبلغت مثلها فى عهد وزارة محمد محمود باشا ٤٠ حالة أى ضعف ما بلغت فى عهد وزارة الوفد .

ويذكر النحاس باشا أمثلة من حالات الاستثناءات التى قامت بها وزارته :

حالة موظف ظلمته حكومات الانقلاب بتخفيض مرتبه وحالات ثلاث من الموظفين فصلوا فصلا سياسيا فى عهد الانقلاب ، وحالة كونستابل كان له الفضل فى ضبط الجانى الذى شرع فى الاعتداء على النحاس باشا .

وكانت حكومة الوفد قد طلبت ترقيته فى عام ١٩٣٧ مكافأة له فلما جاء الانقلاب لم ير فى عمله ما يستحق المكافأة فحفظ الطلب ووقفت الاجراءات حتى أعدها بعد خمس سنوات ، ويقول النحاس باشا ان الخلاف بينه وبين مكرم باشا وقع فى الاسبوع الأول من تأليف الوزارة وانه كان يعمل لاصلاح ذات البين دون جدوى « كانت الشائعات المختلفة تزدح حولنا ونحن ساكتون ، كانت تزدح فى المجتمعات والبيوت وفى النوادي والطرق بل فى كل مكان ونحن فى مركز التريث والانتظار لعل الله يصلح الأحوال حتى وصل الأمر الى نهايته » .

وقد ألقى مكرم عبيد باشا بيانه ، فى مجلس النواب ، دون أن يطلع عليه أحد منا ، « ولكننا قبلناه لأنه كان يجب علينا أن نظهر بمظهر المتضامنين : وقد تضمن هذا البيان أمورا خطيرة كان يجب أن تعرض على مجلس الوزراء ليقرها » .

ويؤكد النحاس باشا ان واحدا من مجلس الوزراء لم يطلع على بيان مكرم عبيد باشا « وكل ما فى الأمر اننا سمعناه هنا ، كما سمعتموه ، وكنا عنه أغرابا ولكن مركزنا - مع الأسف - كان يحتم علينا أن نظهر أمامكم متضامنين فى مسألة كهذه وأن نبدي أنها من عملنا وبموافقتنا حرصا على التضامن الوزارى حتى أدى الأمر الى أن صفقت لسعادة مكرم باشا فى ذلك الوقت ولم أكتف بذلك بل عانقته وهنأته - أيضا أمامكم هذه هى الحقيقة فى أمر البيان الذى يحتج به حضرة المستجوب علينا فى حين أنه لم يكن الا برأى وزير واحد دون رئيس الوزراء وسائر الوزراء » ثم يقول النحاس باشا ، ان الخلاف بينه وبين مكرم عبيد لم يكن فى الأعمال وحسب بل وصل الى حد الاساءة الينا بل أدى أيضا الى مذكرة لجنة المالية التى قدمت الى مجلس الوزراء طعنا فى سياسة مجلس الوزراء وفى سياسة رئيسه وفى سياسة أصحاب المعالي الوزراء جميعا لأن هذه الاستثناءات وغيرها لم تكن للرئيس وحده بل كانت أيضا لجميع زملائه أعطيت هذه المذكرة للغير ولم يكن لى علم بها ثم أدرجت ضمن أعمال مجلس الوزراء وقد جرت العادة ان يرسل جدول أعمال

هذا المجلس الى القصر الملكي بمجرد تقرير عقد جلسة له ، كانت هذه المذكرة بجميع ما فيها عند أصحاب الصحف قبل أن أعلم عنها شيئاً بل ان علمي بها كان مفاجأة لي ، لأنني لم أكن قد اطلعت عليها الا بعد ان قرأت عنها في الصحف .

ويقول مصطفى النحاس ، وفي مجلس الوزراء لم تكن المسألة مسألة عائلية يمكن أن يفصل فيها في النادي السعدي بل جاوزت كل هذا وأنبئنا في محضر مجلس الوزراء وجهة نظرنا ووجهة نظر مكرم باشا بصفة رسمية على خلاف القاعدة المتبعة وكنت أمينا على أن ترد وجهة نظر مكرم باشا في المحضر ، كما هي لأن كل ما يهمني هو الدفاع عن رأيي فقط فلم يكن المجال في مجال ابداء وجهات النظر المتعارضة ثم أصبح التعاون بيني وبين سعادة مكرم باشا بعد كل هذا مستحيلا وأصبح العمل بهذا الأسلوب غير منتج ولا يتفق مع الصالح العام ؟

ويذكر مصطفى النحاس انه بعد كلام من بعض اخوانه رثي وضع حد لهذا الخلاف فاكثفينا بما ورد في محضر وأرسلنا صورة منه للقصر الملكي كالعادة وقد نبهنا على الصحف بعدم نشر المذكرة والاكتفاء ببيان قصير غير أننا فوجئنا في اليوم التالي بنشر المذكرة في الصحف على خلاف التعليمات والذي علمته - النحاس باشا - ان مكرم باشا تشدد في وجوب نشرها وهدد بالاستقالة اذا لم تنشر فحال بعض اخواننا الذين ظلوا معه الى الساعة الثالثة صباحا يحاولون عبثاً أن يقلع عن رأيه فلم يستطيعوا . ونشرت المذكرة اذن ووقع الذي كنت أريد تلافيه ولم تصبح المسألة مقصورة على الجهات الرسمية ، ولم تعد المذكرة مخفية عن أصحاب الصحف بل نشرت على الجمهور وكان لا بد أن تنشر وجهة نظرنا - كما جاءت في محضر جلسة مجلس الوزراء - ووجهة نظر مكرم باشا دون تعديل ، هذا هو السبب الذي من أجله نشرت المذكرة لأن المسألة خرجت على أن تكون مسألة عائلية أو أمراً يسوى في النادي السعدي الى أمر علمه الجمهور فاقتضت الظروف أن يكون التصرف فيها على هذا النحو :

هذه هي الحقيقة المرة في الموضوع ومن بين ما ساقه النحاس باشا تبريراً للاستثناءات ، لقد كان في موضوع الاستثناءات الكثير من المبالغات والتهويلات والتعننت والافتئات وأن لكم - يا حضرات النواب - بعد ذلك القول الفصل والحكم العدل فانظروا هل كنا نحن مسرفين ومسيئين أم كنا بالعكس مقصرين في حق المظلومين والموظفين الذين نرهقهم معنا في تصريف الأمور وتحمل تبعات الحكم الجسام ،

هذا هو رأي النحاس باشا في موضوع الاستثناءات ، فما هو رأي مكرم عبيد باشا في هذا الموضوع ؟

الباب الثاني عشر

مكرم عبيد يروى قصة اختلافه مع النحاس

وقبل أن ننقل وجهة نظر مكرم باشا لا بد لي - لكي تكون الصورة مكتملة - أن أنقل وجهة نظر شاهد من شهود هذا للخلاف ، هو الأستاذ التابعي الذي كان يأخذ الى حد ما جانب مصطفى النحاس باشا .

يقول الأستاذ محمد التابعي : تطورت المنافسة بين مكرم عبيد وزينب هانم الوكيل من أجل السيطرة على النحاس باشا ثم تطورت المنافسة الى عداء أو ما يشبه العداء وراح كل من الاثنين يطلق لسانه في صاحبه ، وامتلات المجالس والأندية « بالاشاعات » و « التشنيعات » .

وسمع الجمهور لأول مرة أن السيدة حرم رئيس الوفد ورئيس الوزارة تستغل نفوذ زوجها ونفوذ الوزارة من أجل الشراء السريع وانها ليست وحدها بل معها عدد من أقاربها ، واصهارها ، وعرف النحاس باشا والسيدة حرمه أن مكرم عبيد ، وأقاربه ، وأنصاره ، هم مصدر هذه الاشاعات وسمع الناس ان مكرم باشا يقول في مجالسه الخاصة أن زينب هانم تحاربه بسبب نزاهته ولأنه - وهو وزير المالية - رفض أن يوافق على طلباتها وطلبات شقيقها أحمد الوكيل الخاصة بأذونات التصدير والاستيراد وهذا فضلا عن الخلاف الذي شجر حول الاستثناءات والترقيات والعلاوات .

ويركز الأستاذ التابعي - من جهته على ذكر حقيقة هامة ، وهي أن مكرم عبيد باشا دافع دفاعا بليغا عن الاستثناءات والترقيات في عام ١٩٣٧ - فما باله يحاربها في عام ١٩٤٢ ؟ ويركز الأستاذ التابعي أيضا على حقيقة أخرى هي أن السيدة حرم النحاس باشا وأقاربها أرادوا أن يحملوا نزاهة مكرم عبيد فوق ما تطيق .

أنا شخصيا - التابعي - أعتقد أن مكرم باشا ، لم يكن يمانع أو يعارض كثيرا ، أو طويلا في اجابة بعض الطلبات الصغيرة التي - مع مخالفتها للقوانين -

لا تثير ضجة ، وقالوا ، وقيل ، وذلك حرصا منه على رضا صديقه النحاس باشا ولقد سبق أن تساهل أو أغمض عينيه » .
« ولكنه فى هذه المرة وجد أن المطلوب منه أو الحمل على نزاهته ، ثقيل ، وفوق ما تطيق فرفض ! ثم تشدد بعد أن اشتبه الخلاف وراح يتعنن ويرفض الطلب الصغير اليسير كما يرفض الموافقة على الطلب الكبير الخطير أى أن الأمر كله أصبح بين السيدة حرم رئيس الوفد ورئيس الوزارة ، ومكرم عبيد نوعا من العناد » .

ويقول الأستاذ التابعى ، ان كثيرين من أعضاء الوفد كانت صدورهم قد ضاقت بالنفوذ الأكبر الذى يتمتع به زميلهم مكرم عبيد دونهم عند رئيس الوفد وبالسلطات الواسعة ، التى كانت له ، فى كل شأن من شئون الوفد وخصوصا بعد خروج أحمد ماهر والنقراشى من الوفد ، أراد بعضهم أن يكون أرقاما صحيحة بدلا من أصفار على اليسار .

وكان صبرى أبو علم - ونجيب الهلالى - كما روى د. محمد صلاح الدين - يعملان على توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم ولم يكن هناك من يعمل مع الدكتور محمد صلاح الدين على تسوية الخلاف سوى محمود سليمان غنام .

ويقول الأستاذ التابعى : ان الأستاذ فؤاد سراج الدين كان يتناول معه العشاء ، فى مسكنه وكانا وحدهما قال فؤاد سراج الدين التابعى : أيه رأيك فى فصل مكرم باشا من الوفد ؟ واستمر فؤاد سراج الدين فى الكلام بعد أن طرح هذا السؤال : أظن أن الأحسن فصله دلوقت لأن الخلاف استفحل ومستحيل بعد كده تصفو القلوب أو يتصالح ثانى مع مصطفى باشا وزينب هانم وإذا فصلنا - فؤاد سراج الدين الذى يقول هذا الكلام عن فصل سكرتير عام الوفد ، لم يكن قد انضم بعد الى الوفد - اذا فصلنا - فؤاد سراج الدين - مكرم دلوقت مش راح يقدر يعمل حاجة لأن الوفد فى الحكم ، وتحت يدنا الرقابة ولكن اذا سبناه جاز يخرج من الحكم ويخرج هو بعدها علينا ويحاربنا » .

وافتح من جانبى أيضا قوسا لأقول ان فؤاد سراج الدين قد وضع يده - بما قاله - على أقوى حقيقة تتعلق بجوهر موضوع الخلاف بين النحاس ومكرم فنجاح أى خلاف أو فشله ، انما يترتب على اختيار الوقت المناسب لاثارة هذا الخلاف ... و ... و ...

وقد كان أكبر خطأ ، ارتكبه عبيد باشا - كما يرى كثير من السياسيين المعاصرين - انه لم يحسن اختيار الوقت المناسب لخروجه من الوفد .

وأذكر اننى تناقشت مع مكرم عبيد باشا ، أكثر من مرة حول هذا الموضوع ، موضوع الخلاف بينه وبين النحاس باشا وحرمة ، وعندما حملت

اليه ذات مرة وجهة النظر القائلة بأنه أخطأ خطأ شنيعا عندما لم يحسن اختيار الوقت المناسب لتفجير الخلاف داخل الوفد حول موضوع الاستثناءات والترقيات والعلاوات وأذونات الاستيراد ، والتصدير و . و . وكان مما قاله مكرم عبيد باشا - وأنا أعتمد هنا على أوراقى الشخصية ، التى كنت أسجل فيها وابتداء من عام ١٩٤٣ الأحداث الهامة وما أسمعها من كبار الشخصيات السياسية والتى كنت أحفظ بها فى مكان أمين للغاية ، بعيدا عن أعين ، وأيدى رجال البوليس ، الذى كانوا ، يهاجمونا باستمرار بمناسبة أو بدون مناسبة - كان مما قاله مكرم عبيد : ان وجهة النظر تلك سليمة وصحيحة من الناحيتين ، النظرية ، والحزبية ولكنها ليست كذلك أبدا من الناحية الموضوعية ، والمبدئية : لقد كان فى استطاعتى الانتظار الى أن تتضاعف أخطاء الوفد فى الحكم ، بل كان يمكننى الانتظار الى قرب انتهاء عهد الوفد فى الحكم ، ولكن انتظارى هذا ، أو ذاك كان سيضاعف عند أولئك الذين يخرجون معى بعد تفجير الخلاف ولكننى حقيقة ، كنت سوف أبقى معذب الضمير الى أن ألقى وجه ربى . لم يكن باستطاعتى الانتظار ، أكثر مما انتظرت .

ثم لو فرضنا اننى انتظرت فلم أفجر الخلاف مع خصومى ، آكانوا هم سينتظرون ؟

وعلى أية حال فما من مرة فتحت فيها هذا الموضوع مع مكرم عبيد باشا الا وأحسست لديه مرارة شديدة للغاية لأنه لم يكن يعتقد أبدا أن مصطفى النحاس باشا - صديق العمر - يمكن أن يفرط فيه بمتل هذه السهولة بل لأنه لم يكن يعتقد أبدا أن غالبية الشيوخ والنواب الوفديين الذين كانوا من صنعته أو بمعنى أكثر تواضعا ، من اختياره يمكن أن يرفضوا الوقوف الى جانبه ، وعلى الأقل ما كان مكرم عبيد يعتقد أن هؤلاء الشيوخ والنواب الوفديين الذين كان هو وراء نجاحهم فى الانتخاب والتعيينات يمكن أن يقفوا منه موقف المعارضة الشديدة والعنيفة ، كما فعلوا فى مجلسى النواب والشيوخ وفى اجتماعات الوفد والهيئة البرلمانية الوفدية ، و . و . و . وأقفل القوس على أمل العودة الى هذا الموضوع فيما بعد !

وانتقل الى ما ذكره الأستاذ محمد التابعى عن الخلاف بين النحاس ومكرم :

يقول الأستاذ التابعى :

أرسل مكرم باشا مذكرة اللجنة المالية التى رفضت الاستثناءات والتى اشتملت على رأى مكرم عبيد باشا فى معارضة أى استثناء . . أرسلها الى

جريدة المصرى طالبا نشرها ، ورأى محمود أبو الفتاح صاحب المصرى الا يتحمل مسئولية نشرها فأحال الموضوع الى الأستاذ محمود سليمان غنام ، الذى كان وقتئذ موكولا اليه الاشراف على الرقابة ، وغضب مكرم عبيد وثار ثورة عارمة : كيف يمكن أن يكون للرقابة اشراف ، على ما يريد الوزراء نشره ، واتصل مكرم عبيد بمحمود سليمان غنام مهددا بالاستقالة من الوزارة ، اذا لم تنشر المذكرة .

وخرجت المصرى فى ١٩ مايو ١٩٤٢ بمذكرة اللجنة المالية .

وكانت - التابعى - القاضية على كل أمل فى الصلح ، أو تسوية فى الخلاف ، وثار مصطفى النحاس وأعلن أنها مؤامرة ضده وضد الوزارة وإن صاحب المصرى محمود أبو الفتوح شريك فى المؤامرة ولا بد من « شلحه » من الهيئة البرلمانية الوفدية ، واصدار قرار من الوفد بأن « المصرى » لم يعد يعبر ، عن رأى الوفد .

وكان هذا القرار يومئذ شبيها بقرار الحرمان الذى يصدره باباوات روما ضده المفضوب عليهم من أعداء الكنيسة ، و « اختفى محمود أبو الفتاح بضعة أيام ريثما تهدأ العاصفة وثورة « الرئيس الجليل » ثم عاد من مخبئه وذهب وقابل النحاس باشا مؤكدا أنه لم ينشر المذكرة الا كارها ، وقد رفضت - محمود أبو الفتاح - نشرها ولكن ازاء الحاج مكرم عبيد باشا أحلت الأمر الى الأستاذ محمود سليمان غنام فصرح بالنشر . . ولما انتهى الأستاذ محمود أبو الفتاح من دفاعه قام النحاس باشا وضمه الى صدره معانقا .

وهناك كثيرون يرون أن الأستاذ محمود أبو الفتاح كان راغبا فى أحداث قطيعة بين النحاس ومكرم ، بسبب نشره تلك المذكرة ، ولو أنه - أى الأستاذ محمود أبو الفتاح - كان راغبا فى رأب الصدع لبادر الى الاتصال بالنحاس باشا شخصيا ليعرض عليه أمر المذكرة ، أو لأجل النشر الى اليوم التالى حين استئذان النحاس باشا .

والأستاذ محمد التابعى من القائلين بأن الأستاذ محمود أبو الفتاح لم ينشر مذكرة اللجنة المالية الا من أجل توسيع الهوة بين النحاس ومكرم عبيد ورغبة منه فى أن يكون نشر المذكرة ، الضربة القاضية على كل أمل فى تسوية الخلاف بين النحاس ومكرم .

ويعلن مصطفى النحاس بعد نشر المذكرة أن التعاون بينه وبين مكرم قد أصبح مستحيلا ويؤيد مصطفى النحاس ، الى مكرم عبيد رسولا هو المهندس عثمان محرم باشا بوصفه أكبر الوزراء سنا وأقدمهم عهدا بالوزارة طالبا منه - من مكرم عبيد أن يستقيل - ولكن مكرم عبيد يرفض الاستقالة ويرحب بالاقالة ! .

ويطلب مصطفى النحاس باشا من الملك اقالة مكرم عبيد باشا من الوزارة ولكن الملك يرفض ويحاول الصلح بين الصديقين القديمين ولكن مصطفى النحاس يرفض الصلح ويصر على الاقالة ويقترح فاروق على مصطفى النحاس أن تستقيل الوزارة ، وأن يعاد تشكيلها بدون مكرم عبيد ويعتقد مصطفى النحاس ان في الأمر مؤامرة وانه عندما يستقيل من الوزارة لن يعهد اليه الملك بتأليف الوزارة مرة أخرى ولكن النحاس يستوثق من أحمد حسنين ، ومن السفارة البريطانية ويطمئن تمام الاطمئنان ، الى أن الملك سيعهد اليه باعادة تشكيل الوزارة من جديد ويستقيل النحاس ، ويكلف من جديد ، بتشكيل الوزارة الجديدة ويتم تشكيلها بدون مكرم .

ويبدو لي - وهذا اعتقاد شخصي بحث - أن مكرم عبيد باشا قد تضايق من عملية تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة مصطفى النحاس وقد كان يطمح أن يتخذ القصر من الخطوات - عند تشكيل الوزارة - ما يقلل من هيبة ونفوذ النحاس باشا ، أو على الأقل كان مكرم عبيد باشا يأمل الا يعاد تشكيل الوزارة الجديدة من جديد الا بعد بضعة أيام .

ولكن أصدقاء مكرم عبيد باشا في القصر قد أزالوا هذا الضيق عنه بسرعة عندما أكدوا له أن الملك أصر على عدم اقالته من الوزارة وهذا في حله ذاته ، اضعاف لمركز رئيس الوفد ، الذي لم يتمكن من اقالة وزير من وزرائه !! وننتقل بعد ذلك كله ، الى رواية الأستاذ مكرم عبيد عن الخلاف أو الاختلاف بينه وبين مصطفى النحاس باشا .

وأبادر فأقول اننى سوف أعتمد في هذه الرواية الى حله كبير على الكتاب الاسود ، وبهذه المناسبة أقول اننى سبق أن نشرت رسالة للأستاذ فايق قصبجي تحت عنوان : « الكتاب الاسود طبع في بيتي » وقد جاء في هذه الرسالة : أن ثلاثة كانوا هم الذين أشرفوا على طبع هذا الكتاب هم : « فايق قصبجي ، ويوسف صلاح الدين توفيق خليل وأخ ثالث لا داعي لذكر اسمه » ، وقد تحررت كثيرا عن هذا « الأخ الثالث » الذي لم يذكر فايق قصبجي ، فعرفت أنه الأستاذ فكرى مكرم عبيد ولما بيننا من ود وتقدير أدعوه الى أن يميظ اللثام عن تلك الصفحات القديمة ، ولعل الأستاذ فكرى مكرم عبيد فاعل ذلك باذن الله ! ..

يقول الأستاذ مكرم عبيد في الكتاب الاسود في العهد الاسود وهو يروى قصة الخلاف الوزاري ، وملايساته : كنا نشفق من أن ينهك ذلك البنيان الشامخ الذى ساهمنا في تشييده حجرا فوق حجر وفي تخليده أثرا بعد أثر معتصرين في ذلك زهرة العمر طوال نيف وعشرين من السنين : نشفق من أن تلصق بالحكم المصرى في عهد الاستقلال لوثة تدنسه بعد أن طهره الشهداء بدمائهم وصهره المجاهدون بدم القلب ، وعرق الجبين ! نشفق من أن تمس

بسوء تلك الصداقة الحلوة التي بزت الاخوة بين شخصين تعذبا ، فتقاربا ، فتحبا وكانت محبتهم في نظري أنا على الأقل نموذجا حيا رائعا لعاطفة المحبة ، أو الرحمة التي شاء الرحمن الرحيم أن ينفثها في الحياة بين حنايا الصدر ليستعين بها الانسان على وحشة العمر ، ووحشة القبر ... نشفق من أن نتنكر لماضيينا فنجعل من ماضيينا قاضيينا ، ثم نشفق من عملية البتر في ذاتها فهي تجرح ، مهما تنجح وأخيرا فقد كنا نشفق ولو على كرامتنا نحن أنفسنا من أن تطلق عليها الذئاب الجارحة الشهوات الجائعة الجامحة » ويقول مكرم عبيد انه كان وما كان له الا يكون ، ناصحا ، لا فاضحا في كل مرحلة من مراحل الخلاف بين رئيس الوزراء وبينه . « فلما كنت في الوزارة واستفحل بيننا ذلك الخلاف الجوهرى الذى تعددت مظاهره على حد تعبيره فى كتاب استقالة الوزارة ، لم أدخر جهدا فى نصحه وتحذيره مما كنت أراه ويراها الوزراء أنفسهم ويتهايمسون به فى مجالسهم ، دون أن يجرأوا على الجهر به ، أمامه من تصرفات ماسة بمسئولية الحكم بل ونزاهته فى الصميم ! ولقد كنت بحكم مركزى فى المالية والتمويل الهدف المباشر لهذه التصرفات التتسة ، التى أريد بها أن تفتح خزائن المال ، والتمويل للأهل والانسياح حتى لا تفلت الفرصة السانحة فتفلت الصفقات الرابعة من أيدي طلاب الربح والثراء ولو على حساب الفقراء والجائعين ! »

ولم تكن تلك المطامع الاشعبية لترضى ، أو لتقدر أن تصبر ، بل راح أصحابها يرسلون الصبيحة بعد الصبيحة على مسمع من الكبار والصغار من الموظفين ، متوسلين متململين مترددين متوعدين فى غير ما اعتداد حتى بكرامتهم الشخصية ! « ويتحدث مكرم عبيد عن الطمع فيقول : ليس مثل الطمع شهوة هي أقوى ما تكون ضد صاحبها منها ضد غيره فلفرط ما يطعم الطامع فى مال الغير دون وزن ، أو تقدير ، فراه وقته اختلت موازين تقديره ولفرط ما يصبو الى مطمع عز أن يوجهه أو اذا وجد عز عليه أن ينفذ تراه بجزع بقدر ما يطمع فيستنفذ الجزع ما بقى من صبره ويفضح الطمع ما خفى من أمره » ويعتذر مكرم عبيد من الاشارة الى بعض الصغائر وغيرها من مثيالاتها فيقول : انى ما كنت أشير الى تلك الصغائر لولا انها تدل على كبائر وأولى هذه الكبائر ، أن الحكم قد أشرف على الفوضى فى أيدي أشخاص غير مسئولين وان الحاكم المسئول كان هو نفسه محكوما بجماعة من النفعيين لا يملك من أمره نفعا ولا ضرا » .

ويقول مكرم عبيد أيضا : لم أكن عابثا بهؤلاء : ولا بما وعدوا أو توعدوا لولا ان جرثومة الداء كانت قد سرت منهم مع الأسف الى رئيس الوزراء نفسه ، فكان هو شخصيا يتصل من وراء ظهرى بالمرعوسين لى أو بجهات أخرى غير مختصة ملحا فى اعطاء انسيائه السكر والأرز .. الخ من غير علمى ، كما حاول

ويذكر مكرم عبيد أن النحاس باشا قد أولاه ثقة أكبر وسلطة أوسع من أية سلطة له في أية وزارة سابقة عند تشكيل الوزارة القائمة فعهد إليه - مثلاً - بوزارتي المالية والتموين محور الوزارة ونقطة ارتكازها في أي وقت وكان مكرم باشا مستشاره في اختيار أشخاص الوزراء حتى أنه عندما اعترض مكرم على اختيار نسيب له في الوزارة - لأسباب لا تمس شخصه - هو عبد الواحد الوكيل بك - قبل النحاس من مكرم اعتراضه وسلم بوجاهته - كما أنه - أي النحاس - عهد إليه - إلى مكرم - بوضع خطاب تشكيل الوزارة الذي تضمن برنامجها كما عهد إليه الاشراف على قسم الصحافة في وزارة الداخلية و ٠٠ و ٠٠ إلى أن يتساءل مكرم عبيد : أن ما زعمه النحاس باشا أو زعموه له أن الحد من سلطتي وقد كنت أنوء بما حملني إياه من أعباء ومسئوليات لا يخل بعضها في حدود مهمتي ! كلا : بل كان جونا صفاء لا يشوبه كدر وثقة لا يبدها حصر ٠ إلى أن نزع شيطان المال بيتنا فشاء وقدر ، ذلك أننا لم نكده نستهل عهدنا في الحكم متضامنين متصافين حتى بدأ لأهل النحاس باشا وانسابه أن يفتنموها فرصة لطلب الثراء على يد صديق النحاس باشا في الضراء فكيف بالسراء !

ويصرح مكرم عبيد بأن الخلاف الجذري بينه وبين النحاس بدأ عندما طلب بعض انساب النحاس بالاشتراك مع الصق الناس بالنحاس ، الاذن بتصدير كمية هائلة من الزيت والجلود يكسبون من تصديرها أكثر من نصف مليون جنيه وأيّد النحاس باشا هذا الطلب وألح فيه « ولكنني انتهيت بعد بحث ، إلى رفض الترخيص لهم بالتصدير بل والغاء الرخص القائمة التي منحت في عهد سابق لمعامل الزيت وتجاره ثم تلت هذه المحاولة محاولات أخرى كان النحاس باشا نفسه يشترك فيها محاولا إعطائهم السكر والأرز ٠٠ الخ من وراء ظهري ، ولما كان الخير يبلأ بأهله فلم يشأ النحاس باشا أن ينسى شخصه منفردا ، كما لم ينسه مزدوجا فذهب يسعى موفور الثمن ، وأن يك غير مشكور الأثر لاستدراخ الخير الوفير من وقفى عبد العال والبدرأوى بسمنود منتفعا من التناظر عليهما رغم لفت نظره إلى ما يصح وما لا يصح صلوره من رئيس حكومة في مثل هذه الشئون » .

ويذكر مكرم عبيد أن النحاس باشا وأهله راحوا يقلبون ظهر المجن للصديق القديم الذي أراد للحكم ولهم خيرا « ولو أننا فيما يظهر قد اختلفنا على معنى الخير فقد فهموه شخصيا ماديا وفهمته وطنيا معنويا » وتوالت الدسائس ضد مكرم عبيد - كما قال - في الصحافة ثم تلتها فكرة التخلص منه كوزية للتموين ، وأخيرا لما لم يفلح ضد الدس أو يثمر معي الدرس استقر الرأي على إخراجي من الوزارة أصلا « وكان من بين ما ذكره مكرم عبيد كتمودج للدس ضده في الصحافة أن استدعى إلى الباخرة محاسن ، التي كان يقيم بها النحاس باشا وأهله كبار الصحفيين الوفديين حيث طلب منهم ومن غيرهم ممن لم

يحضروا الاجتماع وبأوامر مشددة : « ألا يكتبوا مقالات أو أخبارا تنطوى على الإشادة بوزير التموين أو الثناء على جهوده والا تبرز أحاديثه والا يشار إليه كمجاهد كبير أو صغير » ثم ينتقل مكرم عبيد - بعد ذلك كله الى الحديث - عن الملابسات ، والمساومات والأقدام والأحجام والتوسل والزجر ، والفكر والفكر ، التى أحاطت بتعيين وزير جديده للتموين بعد أن أصبح مكرم عبيد وزير التموين « العقبة الكتود فى تموين الأهل والانساب فما من سبيل لاتقاء شره الا بالاقصاء بعد أن عجز عن جلب خيره كل تهديد ، وكل اغراء » وكانت وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ قد ألغت وزارات التموين والوقاية والشئون الاجتماعية فى أول خطاب للعرش حدثت فيه سياستها ولكن النحاس باشا فيما بعد عاد واتفق مع الملك على إعادة الوزارات الثلاث الملغاة وأعلن هذا فى جلسة لمجلس الوزراء وغضب بعض الوزراء ومن بينهم وزير المعارف والعدل ، وقد هددوا بالاستقالة وأصر مكرم عبيد على تسجيل اعتراضه فى محاضر جلسات مجلس الوزراء لأن اتفاق النحاس باشا والملك على إعادة الوزارات الثلاث الملغاة قبل عرض الأمر على مجلس الوزراء فيه اعتداء على سلطات مجلس الوزراء .

ويقص مكرم عبيد قصة مادية غداء دعا اليها صديق للطرفين : لمكرم وللنحاس وأهله وبعد الغداء بدأت جلسة عتاب قيل فيها ان السبب الرئيسى فى محاولة تغيير وزير التموين اصرار مكرم على تقديم حضرات الانساب الى المحاكمة وفى جلسة العتاب تلك وعده مكرم بأن يحقق القضية بواسطة الرجال الفنيين ، وأن ينظر الى القضية كقاض لا كممثل للاتهام « فاذا ثبتت البراءة حفظتها أو الادانة قسمتها » وسمح مكرم عبيد للمحامين عن الانساب - وكان من بينهم زميل مكرم وصديقه الأستاذ فريد زعلوك بتقديم المذكرات والحضور فى التحقيق !

ويقول مكرم عبيد انه سمع أن وزير المعارف الذى تضامن معه فى جلسة مجلس الوزراء الخاصة لبحث موضوع تعيين وزراء للتموين والوقاية والشئون الاجتماعية قد ذهب واعتذر وانضم اليهم هو والوزراء الذين يدعون أنهم أصدقاؤه .

وعن اخراجه من وزارة التموين يقول مكرم عبيد : أثبت التحقيق اذانة الانساب وفتشت مخازنهم فى القاهرة وفى الاسكندرية فلم يوجد بها الغزل الذى ادعوا أنهم خزفوه ولم يهربوه : عندئذ عاد النحاس باشا المسكين يفكر فى اخراجه من وزارة التموين قبل ضياع الوقت ، وكان أول خبر وصلنى من هذه النية نقلا عن أحد الانساب المقربين جدا الذى صاح فى وجه موظفى التموين أن النحاس باشا سيخرجنى من وزارة التموين ولذلك فانه عندما ذهب المفتش المنتدب ليفتش مخازن الاسكندرية قيل له ان المفتاح مع الأستاذ أحمد الوكيل فى مصر وأنهم يطلبون مهلة لاستحضار المفتاح منه . وأحس المحقق بالتلاعب وأثبتته فى تقريره فأصدرت أمرى بكسر المخزن عنوة فلما كسروه لم يجدوا فيه البضاعة التى ادعوا تخزينها فيه بل وجدوه قاعا صفصفا

كما وجدوا مخزن القاهرة أفرغ من فؤاد أم موسى ويكشف مكرم عبيد أسرار جلسات مجلس الوزراء ، وخاصة تلك الجلسة التي أثير فيها موضوع الخلاف بين مكرم والنحاس حول موضوع الاستثناءات : كانت أول عبارة افتتح بها النحاس باشا الجلسة قوله : كل منكم حر ، في ابداء رأيه وأثبتت هذه العبارة في المحضر ، الذي نشر على الناس أما الذي لم يثبت أو في القليل لم ينشر فهو ما أردف به هذه العبارة اذ قال : ولكننى أخبركم انكم اذا أخذتم برأى وزارة المالية فانى سأتخلى عن الحكم » .

هذه العبارة ، كان لها أثر حاسم في موقف الوزراء الآخرين وفي اعطاء أصواتهم وقلت انه من الأولى أن أتخلى أنا عن منصبى فى الوزارة لأننى صاحب الاقتراح المقدم بمنع الاستثناءات و ولم تمض ثلاثة أيام على جلسة مجلس الوزراء الخاصة بالاستثناءات حتى وضعت استقالتى تحت تصرف رئيس الوزراء فأبى هو قبولها فما الذى حدث فاستوجب هذه الطفرة من النقيض الى النقيض ؟

ويرد مكرم عبيد على التساؤل الذى طرحه بقوله : مهما يكن من أمر فقد انتهزها النحاس باشا فرصة يحاول فيها اقالتي حتى لا يفتضح أمره باستقالتى وذلك لأن الاستقالة تحمل معنى الاحتجاج على تصرفاته وفى هذا كشف له فى حين ان الاقالة تبرزه للناس غاضبا لا خائفا شاكيا لا مشكوا ، الى أن يقول مكرم عبيد : ولما لم يجد النحاس باشا سبيلا دستوريا الى اقالة الشرفاء النزهاء عمد الى وسيلة دلت على حنقه وضعفه معا فأقالنى ببلاغ من سكرتيرية مجلس الوزراء وأعلنت الصحف بيانا من هذه السكرتيرية جاء فيه أن رئيس الوزراء قد دعا جميع الوزراء ، عدا وزير المالية لحضور جلسة مجلس الوزراء التى ستعقد فى ذلك اليوم ، وهكذا كانت الاقالة بقدر المقبل وكانت الروح التى أملت عليه محاولة اقالتي من الوزارة هى التى دفعته الى اقالتي من الوفد ، وهى الأخرى لا تكلفه كثيرا الا بلافا من سكرتيرية مطواعة .

ويذكر مكرم عبيد بعض ما دار فى اجتماع الهيئة الوفدية وكان النحاس باشا مصمما على طرد مكرم من الوفد : « لقد رأى النحاس باشا بعينه كيف حمانى اعضاء الهيئة الوفدية وشباب الوفد على الأعناق هاتفين لمكرم النزيه ثم رأى وبالعجب بما رأى أن هذه الحماسة الجريئة الصادقة قد سرت من الشباب الى الشيوخ والنواب يحيوننى جميعا تحية ما أكرمها : واقفين هاتفين ودخل النحاس باشا قاعة الاجتماع مهزوما ومهموما فوقفت محبيا ولكنه لم يرد التحية ثم اضطر نزولا على طلب الهيئة الى مصافحتى وانتهى الأمر بأن تعاهدنا على الامتناع عن طرح أسباب الخلاف عليها ، كما أنكر رفعته أمام الهيئة ، أية نية أو رغبة له فى المساس بمركزى فى الوفد وقد أصدرت سكرتيرية الوفد بيانا بهذا المعنى وبما تم فى الاجتماع من تفاهم على الاحتفاظ بوحدة الوفد رغم الاختلاف فى الحكم ، ولكن ما أسرع ما لفظ الرجل وعده ،

فنقض عهده ولما تمض بضع ساعات على ما أخذ به نفسه ! ففى مساء اليوم نفسه حاولت احدى الصحف أن تنشر الاتفاق بين رئيس الوفد وسكرتيرية الوفد ، وأن النواب طلبوا الى عندما دخلت القاعة أن أجلس فى محلى المعتاد كسكرتير عام الوفد فحذف الرقيب عبارة سكرتير الوفد حيثما وردت كما حذف عبارة المجاهد الكبير فى صحيفة أخرى « ولما تحريت الأمر غلملت أنه قد صدرت تعليمات بهذا الحذف من معالى الأستاذ محمود غنام وزير التجارة بإيعاز من رفعة رئيس الوزراء ولما خاطبت وزير التجارة فى ذلك قال انه سيعمل على تهدئة الحال ولكن ما الذى غير هذه الحال بعد الذى حدث من تصافح وتسامح ، ولم يكن قد صدر منى أو من غيرى شئ فى المسافة بين النادى والدار وفى السويجات بين الليل والنهار ٠٠ كلا بل هى نية القدر بالزميل القديم والسبق الى الاخراج قبل الاحراج » .

ويقول مكرم عبيد : بدأ النحاس باشا بمحاولة محو اسمى من الصحافة فأمرها بالألا تنشر شيئاً منى أو عنى مهما يكن بريثا ، أو بعيدا عن السياسة وفى الوقت نفسه سمح لبعض جرائده أن تتهجم على موقفى منه دون أن يسمح لى بحق الرد أو التصحيح الذى اعترف به لكل خصم فى كل عهد من العهود ذهبت به الجراة الى حد منع الصحف من نشر خطاب كريم تفضل بارساله الى حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون ! وكذلك منع نشر رسالة كريمة من رجل من كبار رجال الدين والتقوى هو فضيلة الشيخ أبو الوفا الشرقاوى ! وما دام رفعتة قد سمح لنفسه بمنعى عن رأى العام ، فليس أهون من أن يمنع رأى العام عنى ، ولذلك صادر عددا كبيرا من البرقيات التى كانت ترسل لى من مختلف نواحي البلاد و . و وليس مثل الاستبداد سيدا ينفر من كل شرك فى السيادة ، فيستبد بالمستبد نفسه حتى يصبح الاستبداد لديه ميلا واستعدادا ، ومن ثم نراه يسير فى طريقه المرسوم خطوة فخطوة واطرادا فاطرادا ، وهكذا انزلق النحاس باشا من استبداد الى استبداد فتدرج من رقابة الصحف الى رقابة منزلى ، الى رقابة رسائل البريد الى رقابة مواصلاتى التليفونية وانتهى به الأمر الى فرض الرقابة على البرلمان نفسه .

ويشير مكرم عبيد الى ما حدث بينه وبين النحاس فى احدى جلسات مجلس النواب - وقد سبق ان نشرنا تفاصيلها - يقول ما كدت كممثل للاتهام ألفت نظر رئيس مجلس الوزراء الى واقعة بريثة أشار اليها فى دفاعه ، مبينا له أن هذه هى نقطة البحث حتى هاج ، وماج وصاح فى ألفاظ ضاقت المضبطة عن بعضها و ببعضها فقال : أنا فصلتك من سكرتيرية الوفد ، وانى كذا وكذا وانت كذا وكذا الى آخر ما قال مما يدعو الى الرثاء لحاله أكثر من التأذى بأقواله « تلك هى رواية مكرم عبيد عن أسباب وظروف اختلافه مع النحاس باشا وكنا فى الفصل السابق قد نشرنا رواية مصطفى النحاس باشا عن أسباب وظروف اختلافه مع مكرم عبيد باشا وتبقى بعد ذكر الروايتين الحقيقة المجردة ، فما هى تلك الحقيقة المجردة ؟

الفصل الثامن

الاختلاف بين النحاس ومكرم تتسع رقعته بسبب وسطاء السوء !

حرصنا على تدوين وجهتي نظر كل من مصطفى النحاس ومكرم عبيد فيما شجر بينهما من خلاف وذلك إيماناً منا بعدم الانحياز إلى وجهة نظر دون الأخرى وفي بداية هذا الفصل - ولأهمية الخلاف التاريخي - ندون وجهات نظر الآخرين ، وخاصة من كانت لهم صلات مباشرة بطرفي النزاع : قطبي الوفد المصري النحاس ومكرم ، اللذين - كما يقول مكرم عبيد - تعذبا فتقاربا ، فتحابا وكانت محبتهما ، من وجهة نظر مكرم عبيد على الأقل كما يقول - نموذجاً رائعاً لعاطفة المحبة و .. و ..

وجهة نظر فؤاد سراج الدين - في هذا الخلاف - تتلخص فيما يلي : ذات يوم وكان النحاس باشا لا يزال يقيم في الباخرة « محاسن » قالت زينب هانم الوكيل للأستاذ قاسم جودة الذي كان يزورها ، كلاماً كثيراً معناه : أنه وغيره من الصحفيين يسرفون في الكتابة عن مكرم عبيد ، وعن حركاته ، وسكناته ، بينما رئيس الوزراء نفسه وبقية الوزراء ، لا يكتب عنهم نصف ما يكتب عن مكرم عبيد .

ويظهر أن الأستاذ قاسم جودة بلغ مكرم باشا ما قالت زينب هانم لأن مكرم ذهب وقابل النحاس ، وقال له أن زينب هانم تسيء إليه وتطعن في حقه وعاتبه في هذا وقال له النحاس أنه يستبعد صحة الخبر ، وسأله عن اسم الشخص الذي بلغه هذا ولكن مكرم رفض أن ييوح باسمه ، وبلغ النحاس باشا السيدة زوجته أن مكرم عاتب عليها وروى لها ما سمعه منه وكانت السيدة مريضة في فراشها ولكنها كلمت مكرم بالتليفون وطلبت منه أن يزورها ففعل ولما دخل عليها قالت له ان مصطفى باشا بلغها عتابه وأنكرت انها طعنته أو أساءت إليه في أي حديث ، وسألته عن اسم الشخص ، الذي نقل إليه هذه الرواية فقال : شخص أثق فيه كل الثقة وهو لا يكذب ورفض أن يذكر اسمه .

وطال الحديث والعتاب وبدرت من مكرم باشا هذه العبارة : يظهر انك خائفة على مركز جوزك منى ؟

وهنا انتفضت زينب هانم غاضبة وصاحت بصوت عال : منك انت ؟ أخاف منك على مصطفى النحاس ايه الى تقدر عليه ؟ تقدر تعمل رئيس وزارة لكن هل تقدر تكسب الزعامة أو الحب الذى تكنه الأمة لمصطفى النحاس ؟ جوزى هو الى خلقك ؟

وقال مكرم : الى خلقنى ربنا مش جوزك وأنا الى كونت نفسى بجهادى ، وتضحياتى ! » .

وكان النحاس باشا قد أثر أن يترك مكرم باشا وزينب هانم وحدهما يتعاتبان ، ولكنه أقبل على صياحهما ، فوجد زوجته تبكى غيظا وغضباً ، ولما سأل عن السبب التفت الى مكرم وقال : انت غلطان ، قوم بوس راس أختك وصالحها ! وقام مكرم وقبل رأسها ، ويدها وتصالحا ، وتصافيا ! » . ويمضى فؤاد سراج الدين فى روايته التى نقلها التابعى قائلاً : اتفقت زينب هانم مع النحاس باشا على كتمان هذا الحادث عن جميع الناس حتى انه لما ذهب نجيب الهلال وأحد الوزراء الى والدها عبد الواحد الوكيل لكى يوسطاه فى الصلح بين ابنته ومكرم باشا وجدا أن الرجل لم يكن يعرف شيئاً مطلقاً ولم يكن قد سمع أى شئ مطلقاً عن وجود أى خلاف أو سوء تفاهم بين ابنته زينب هانم وبين مكرم عبيد .

ولكن مكرم خرج يقول لأصدقائه ان زينب هانم شتمته وأهانته . وكان النحاس باشا قبل هذا الحادث بشهر تقريباً قد قال ان مكرم مش ناوى يقعد معانا وانه سوف يختار ميدان المعركة حول الاستثناءات .

وأنكر الوزراء على مصطفى النحاس باشا هذا القول ، وذهب نجيب الهلال الى مكرم وسأله ، فأنكر مكرم وأكد أن لا شئ من هذا يدور بخاطره وأكد مرة أخرى إخلاصه وولاه لمصطفى النحاس ولكن النحاس باشا أصر على رأيه واتهامه لمكرم وان الاستثناءات هى الميدان الذى سوف يختاره لمهاجمة الوزارة ويروى فؤاد سراج الدين أنه عندما أراد النحاس باشا تعيين وزراء ، لوزارات التموين، والوقاية والشئون الاجتماعية ، الملقاة عند تشكيل وزارة ٤ فبراير ، عارض مكرم عبيد بشدة فى سحب وزارة التموين منه ولكن النحاس باشا ، أقنعه بضرورة تخليه عن الوزارة المذكورة وقد تظاهر ، مكرم عبيد بأنه اقتنع ، وبعدئذ طلب مكرم تأجيل تعيين وزير لوزارة التموين لمدة شهر واحد فأجابته النحاس باشا الى طلبه .

وكان المفهوم – بل والمتفق عليه – أن يتقدم مكرم بعد انتهاء الشهر ، ويقول ان صحته متعبة وانه لا يستطيع القيام بأعباء العمل فى وزارتى التموين

والمالية ، ومن ثم فهو يـرجو اعفائه من منصب وزير التموين ، وكان هذا هو المتفق عليه غير أن مكرم عبيد لم يفعل ومضى الشهر دون أن يطلب اعفائه من وزارة التموين فلما تحدث إليه مصطفى النحاس فى هذا الموضوع ، قال أنه لن يترك وزارة التموين فلما قال له النحاس : وماذا أقول للملك ، لقد وعدته بتعيين وزراء للوزارات الثلاث فى بحر أسبوعين أقول له ايه : أقول له أنا كذاب ، وقال مكرم : قل له أننى أنا الى كذاب .

وأطال فؤاد سراج الدين فى الحديث عن موضوع البيان الذى قدم به مكرم عبيد ، للميزانية ، وكيف كان مفاجأة لرئيس الوزراء ، والوزراء ، مع أنه تعرض لكل وزارة ولعمل كل وزير .

وكان النحاس باشا يتململ ويظهر ضجره ، وامتناعه لبعض ما جاء فى البيان ، وكانت الساعة قد جاوزت العاشرة مساء ، الى الحادية عشرة هم النحاس باشا بمغادرة الجلسة - مجلس النواب - ولكنى - فؤاد سراج الدين - همست فى أذنه أنه لا يليق أن يغادر الجلسة قبل أن ينتهى مكرم من القاء بيانه وجلس ولما انتهى مكرم من القاء البيان ، قام اليه النحاس باشا - من باب المجاملة وقبله وقال له : « برافو يا مكرم » فكانت تحية بل ومجهودا يشكر عليه النحاس باشا .

وفى صباح اليوم التالى استدعى النحاس باشا مكرم عبيد باشا ، وعاتبه على ما جاء فى بيانه من وعود ، وعهود قيد بها الوزارة من غير أن يستأذن ، أو يستأنس برأى أحد من زملائه الوزراء ، وضحك مكرم وقال : نبقي خالصين زى حكاية وزارة التموين فى خطبة العرش هذه كانت مفاجأة لكم ، وتلك كانت مفاجأة لى !

ويتحدث فؤاد سراج الدين عن موضوع مذكرة المالية ، الخاصة بالاستثناءات ، واصرار مكرم عبيد باشا على نشرها ، الأمر الذى أثار مصطفى النحاس باشا وأوصل العلاقات بين الصديقين الحميمين السابقين الى طريق مسلود .

وفى وراق مخطوطة . وموقع من فؤاد سراج الدين على كل صفحة منها نحفظك بها عندما تحدث فؤاد سراج الدين بافاضة عن هذا الخلاف ، وقد سبق لنا ، ونحن فى بداية الحديث عن هذا الخلاف أن نشرنا بعض فقرات من تلك الأوراق ، ونضيف اليوم - نقلا عن تلك الأوراق - قول فؤاد سراج الدين « أعتقد أن هناك عناصر كثيرة كان لها دورها فى تقوية هذا النزاع ومنها القصر ، فكان يعتقد - وهذا حق - أن مكرم قوة كبيرة فى الوفد - وأن وقوع خلاف بينه وبين مصطفى باشا لا شك يسبب انقساماً كبيراً فى الوفد ، والهيئة الوفدية .

والوفد هو الخصم الأول للقصر ، ومن صالح القصر تفتيت كلمته .
وتفريق صفوفه .

واعتقادي الخاص أن القصر مناه برئاسة الوزارة بعد مصطفى النحاس إذا استطاع أن يجذب الى صفه عددا من أعضاء الوفد أو الهيئة الوفدية ، ومما يؤيد ظني هذا في أن للقصر دورا كبيرا في تشجيع مكرم على موقفه أن الملك رفض توقيع أى أمر باخراج مكرم من الوزارة كما كان يطلب رئيسها النحاس باشا مما اضطر مصطفى باشا الى تقديم استقالة الوزارة كلها واعادة تشكيلها من جديد ، بتكليف ملكي جديد بلسون مكرم ، فهذا الموقف من جانب القصر - فؤاد سراج الدين - بالنسبة لمكرم لا شك أنه يحمل معنى التأييد والتشجيع .

ويدل على ذلك أيضا استمرار الصلة وتوثقها بين مكرم والقصر بعد خروجه من الوزارة واختياره وزيرا ، للمالية في أول وزارة بعد اقالة الوفد ، وهي وزارة المرحوم أحمد ماهر في أكتوبر ١٩٤٤ .

وكان معروفا وقتها للناس جميعا أن مكرم هو ذو الخطوة والمكانة الأولى في القصر وكان القصر يسنده في جميع طلباته ومواقفه وخلافاته مع شركائه في الحكم ، ومنها مسألة الدوائر المقفولة ، وكان مكرم رحمه الله مع قوته الشخصية ، وكفايته ، كبير الأمل في تولي رئاسة الحكم بعد النحاس وهو في الوفد وقبل أى شخص آخر ، بعد خروجه من الوفد ولم يكن يعتقد أن قبليته تحول دون تحقيق ذلك بل كان يرى تولي المرحوم بطرس غالي الرئاسة للوزارة سابقا ، مشجعا له ، على التمسك بهذا الأمل المنشود وأذكر أنه من الغريب أن القصر لم يكن يبغض أحدا أكثر من مكرم وكان رجال القصر يوحون الى النحاس باشا بمختلف الرسائل بأن سابق الخلاف بين النحاس باشا والقصر كان سببه مكرم .

وأذكر شخصا أن حديثا جرى بيني وبين أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي حينئذ ، وكان الحديث في منزل مصطفى أمين بالجيزة ، وبعد استقالة حكومة الوفد ١٩٤٤ وتناول الحديث موقف القصر بين مكرم باشا ، بعد فصله من الوفد ، وأبدت دهشتي البالغة لحسنين من موقف القصر الحال من مكرم وتأنيده له ، بينما كان رجال القصر هم الذين يشكون دائما منه وينسبون كل خلاف بين القصر والوفد اليه ، فضحك حسنين باشا رحمه الله ، وقال بالحرف الواحد : ان رأينا في مكرم هو هو لم يتغير ، ولكننا نعتبره « برطوشة » قديمة « نضرب بها الوفد » .

واستمرت هذه العلاقة الطيبة بين القصر ومكرم حتى عام ١٩٤٦ حين تأليف اسماعيل صدقي وزارته .

ويبدو من كل هذا التاريخ - فؤاد سراج الدين - أنه لم يكن هناك أى داع إطلاقا يدعوني شخصيا لمحاربة مكرم باشا ، أو زحزحته من مكانه ، لاننى لم أكن أطمع فى مكانه فى الوفد حيث لم أكن عضوا فى الوفد حينئذ «١٩٤٢» وحتى لو كنت عضوا فيه فكنت أعلم أن هناك آخرين لهم الماضى المجيد وأكثر كفاءة وخبرة منى ، فضلا عن اننى كنت أعتقد أنه هو الذى رشحنى للوزارة لعلاقتى القديمة به .

يضاف الى هذا أن الخلاف بين مكرم وبين مصطفى باشا بدأ قبل دخولى الوزارة فأنا لم أدخلها الا فى ابريل ١٩٤٢ وكانت الوزارة قد شكلت فى فبراير ١٩٤٢ وفى هذه الفترة بين تشكيل الوزارة ودخولى فيها ، كانت سحب الخلاف بدأت تظهر بينهما للجميع .

أما عن سبب الخلاف فانى شخصيا أعتقد أن مصطفى باشا فى وزارة فبراير ١٩٤٢ استن سنة جديدة لتلافى ما كان يحدث فى كل مرة يؤلف الوفد فيها وزارة من حدوث انشقاق بين أعضائها ، وخصوصا أعضاء الوفد ، وبين مكرم عبيد بالذات ، كما حدث فى وزارة ١٩٣٧ وخروج ماهر والنقراشى من الوفد بسبب ما كانوا يعتقدونه من سيطرة مكرم باشا على مصطفى باشا واستثنائه بكل النفوذ والحظوة لديه ، فيبدو لى أن النحاس باشا فى وزارة ١٩٤٢ ومنذ البداية عمل نوعا من الموازنة بين أعضاء الوفد الكبار حتى لا يتوهم بعضهم - كما حدث سابقا - أن مكرم يطفى عليهم أو أنه يستأثر بكل المكانة لدى رئيس الوفد فتتولد الأحاسيس والانفعالات وينتهى الأمر بالانشقاق ثم بالانشقاق جديد ، كما حدث من قبل .

وطبعا كانت هذه الخطة الجديدة مفاجأة غير سارة لمكرم ، وهو للاح وذكى وأعتقد أنه أخطأ فى تفسيرها فبدلا من أن يفهمها على وجهها الصحيح ، أعتقد أنها تحول فى شعور النحاس نحوه أو فى مكانته هو عند النحاس ، ولم يستطع مكرم وهو المعروف بعصبيته وعنفه أن يتمالك أعصابه ، أو يسيطر عليها ، ويتمهل حتى يفهم الأمور ، على وجهها الصحيح ، بل استسلم من ناحية لأوهامه الخاطئة ، ومن ناحية أخرى لأقوال السوء من بعض المتصلين به يضخمون له الأمور ويستثيرونه ويفهمونه ان فى الأمر خطة مرسومة لزحزحته من مكانه فى الوفد والهيئة الوفدية .

واستمرت هذه الأوهام تسيطر عليه حتى اندفع من ناحيته يهاجم زملاءه فى الوزارة والنحاس باشا دفاعا عن نفسه وارهابا لهم واستعراضا لعضلاته الى أن وقعت الواقعة ، وانتهى الأمر بفصله من الوفد والوزارة .

ومرة أخرى وفى ٢٧ يونيو ١٩٤٢ يروى فؤاد سراج الدين للتابعى بعض ما حدث من مكرم عبيد باشا بعد توتر العلاقات بينه وبين النحاس باشا . قال سراج الدين : أرسل مكرم عبيد باشا الى النحاس باشا فى ٢٦ يونيو

خطاباً منه ومن عشرين نائباً يطلب عقد الهيئة الوفدية فى صباح الاثنين بعد غد ٢٩ يونيو للنظر والمناقشة فى المسائل الآتية :

- ١ - الموقف الحربى .
- ٢ - الاستثناءات التى لا تزال الوزارة سادرة فيها .
- ٣ - التصريحات بتصدير بعض المواد الأولية التى ترخص بها الوزارة لبعض أنصارها والمحسوبين عليها .
- ٤ - مراقبة دار مكرم عبيد والحصار المضروب حولها .
- ٥ - تحديد مركز مكرم باشا فى الوفد ، ومنصب سكرتير الوفد وهذا بسبب تصريحات النحاس باشا فى اجتماعات عديدة أعلن فيها أن مكرم لم يعد سكرتيراً للوفد .

وروى فؤاد سراج الدين أن النحاس باشا عندما قرأ خطاب مكرم أعلن أنه لن يرد عليه ، وأنه - أى فؤاد سراج الدين - وافقه على رأيه . ولكن النحاس باشا عدل عن رأيه وأرسل الدكتور محمد صلاح الدين لكى يبلغ مكرم باشا رد النحاس باشا ، وهو : ان النحاس باشا يطلب من الذين أرسلوا هذا الخطاب أن يقابلوه لكى يعرف منهم شخصياً الأسباب التى يريدون من أجلها عقد الهيئة الوفدية . . أما عن الموقف الحربى فغير ممكن أن يقول النحاس باشا عنه أكثر مما قاله فى مجلس النواب . وعن الاستثناءات قال النحاس : لقد أبديت يا مكرم باشا رأيك فى الاستثناءات وأبديت أنا رأيى وأيدنى الوزراء فى رأيى وهناك استجواب مقدم وسوف ينظر فى يوم الاثنين وعليك أن تقول كل ما تريد أثناء مناقشة الاستجواب فى مجلس النواب وعن النقطتين الثالثة الخاصة بتصدير بعض المواد الأولية والرابعة الخاصة بمراقبة دار مكرم عبيد باشا فهما غير صحيحتين ، وأما عن النقطة الخامسة والأخيرة فكان رد النحاس باشا على مكرم عبيد باشا : يا مكرم لست سكرتيراً للوفد لانك لم تعد سكرتيراً للوفد ، وبناء عليه أرفض طلب عقد الهيئة الوفدية . .

ويلقى فؤاد سراج الدين على رسالة النحاس لمكرم : ان مكرم كان يعرف مقدماً أن النحاس باشا لن يوافق على دعوة الهيئة الوفدية للاجتماع فى صباح بعد غد الاثنين للمناقشة فى المسائل التى ذكرها هو وأصحابه فى الخطاب ومنها مسألة الاستثناءات التى قدم عنها استجواباً تحدد لنظره جلسة نفس اليوم « الاثنين » ولكن مكرم أراد أن يقوم بمناورة بارعة يستبق بها الحوادث ويبرر موقفه فى هذه الجلسة القادمة لان فى نيته أن يهاجم النحاس باشا ويحمل على الوزارة فى الجلسة المذكورة ولكنه يشفق من عتاب العائدين ولوم اللائمين ، ومن أن يقال له : كيف وأنت لا تزال عضواً فى الوفد والهيئة الوفدية ، كيف تهاجم رئيس الهيئة ورؤسك وتحمل على وزارة الهيئة التى

تنتمي اليها ومن هنا أرسل خطابه لكي يمكنه أن يقول للعائدين واللائمين :
لقد حاولت أن أناقش مصطفى باشا في هذه المسائل في الهيئة الوفدية أى فى
اجتماع عائلى فيما بيننا ولكنه رفض فلا تلومونى اذن اذا تكلمت علانية فى
جلسة مجلس النواب . هذه هى مناورة مكرم البارعة لانه كان يعرف مقدما أن
النحاس باشا لن يوافق على عقد الهيئة الوفدية ..

ويمضى فؤاد سراج الدين قائلا : ان مكرم ما زال عضوا فى هيئة الوفد
ولهذا السبب فان مهاجمته أو الحملة عليه ليست ممكنة الآن بل ان أعضاء
الهيئة الوفدية والوفديين جميعا الموالين المخلصين للنحاس باشا يسكنون
بأعصابهم وألسنتهم ولا يسمحون لأنفسهم بالحملة عليه احتراما منهم لعضويته
فى الوفد والهيئة الوفدية ولكن يوم يعلن فصل مكرم من الوفد فان المانع يزول
وتنطلق السنة الجميع ضد مكرم عبيد » .

ويقول الأستاذ محمد التابعى كنت أصغى الى فؤاد سراج الدين وأنا أعجب
كيف يمكن لرجال مصر المسئولين أن يشغلوا أنفسهم بأمر الخلاف بين النحاس
ومكرم وجيوش روميل تطرق أبواب مصر ودلنا النيل مهددة بالخراب » ..
ويقول التابعى عن جلسة مجلس النواب التى نوقش فيها موضوع الاستثناءات :
حدثت فى مجلس النواب فضيحة ولا أعنى أن الاستثناءات كانت فضيحة وهى
قد كانت ولكننى أقصده ان نظرها والمناقشة فيها فى هذا اليوم وهذه
الظروف بالذات هى التى كانت فضيحة ، فبينما الجيوش تتطاحن على أبواب
مصر ، ودوى المدافع يسمع بوضوح فى الاسكندرية وطائرات وجيوش المحور
تحلق فوق الأراضى المصرية .. أصر رئيس الوزراء النحاس باشا ، عند افتتاح
الجلسة على نظر الاستجابات المقدمة عن الاستثناءات وغيرها ، وغيرها رغم أن
أصحاب هذه الاستجابات طلبوا تأجيل النظر فيها مراعاة للحالة وتقديرا منهم
لخطورة الموقف ولكن « رفعة الرئيس » أصر على نظرها و .. و .. » .

وعن موضوع طلب مكرم باشا عقد اجتماع الهيئة الوفدية الذى أشار
اليه فؤاد سراج الدين قال مكرم عبيد : تفاقم الاعتداء على الحريات جميعا فى
سبيل الاعتداء على حرية مكرم فى الكلام كما ساءت حالة الحكم وتفشت
المحسوبية والمحاباة فى أسوأ مظاهرها بين الموظفين والاهلين وامتد الفساد
والعبث الى التموين ، وغيره من المرافق الحيوية ثم تعرضت البلاد لويلات
الحرب ولم نجد من الحكومة الوقاية أو العناية الكفيلة بحماية الأرواح
والحقوق .

وفى هذا الحين وفى وسط الضيق قامت الحكومة بفرض الضرائب غير
الرسمية على الاهلين باسم مشروع البر ، ثم راحت تنفق النفقات الجسيمة فى
شراء السيارات للوزراء وأتباعهم وفى مظاهر الترف . حيال هذا كله رأيت
وبعض اخوانى من النواب أن تتقدم الى المجلس بعريضة نطلب فيها مناقشة هذه

التصرفات دون أن نلجأ الى طريق الاستجواب وقلنا فى صريح العبارة أننا لا نبغى احراجا بل علاجا وقد أردنا أن نكون أمناء للنظام الحزبى فاتصلت بحضرة سكرتير عام مجلس الوزراء وطلبت اليه أن يرجو النحاس باشا عقد الهيئة الوفدية لمناقشة العريضة قبل تقديمها الى البرلمان عسى أن تقتنع بالحكومة بأخطائها فتعالجها ، أو تقتنع نحن بخطأ مأخذنا عليها فنعدل عنها من غير ما حاجة الى مناقشة البرلمان ولكنه رفض عقد الهيئة قائلا : أمامكم طريقة الاستجواب فى البرلمان . . لم يكن بد اذن من تقديم العريضة الى البرلمان لمناقشتها ولكن حدث قبل الجلسة المحددة لتقديم العريضة أن اجتمع رئيس مجلس النواب فى غرفته ببعض الوزراء ثم افتتحت الجلسة فإذا رئيس الوزراء يقف ويطلب جلسة سرية للقاء بيان عن الحالة الحربية . وانعقد المجلس فى جلسة سرية وألقى رئيس الوزراء بيانه وإذا برئيس مجلس النواب يفاجئنا بالاعلان من منبر المجلس ان عريضة موقعا عليها من ستة وثلاثين نائبا قد قدمت اليه تطلب المناقشة فى بعض المسائل وانه بهذه المناسبة يعرضها على المجلس ويتلوها عليه . وبعد تلاوتها لفت سعادته نظر المجلس الى ما له من حق فى مناقشة العريضة أو استبعادها وسأل عما اذا كان المجلس يوافق على استبعاد العريضة فوافق الأنصار المتحمسون صائحين : رغم احتجاجنا بمخالفة هذا التصرف الغريب لأحكام الدستور واللائحة فكان احتجاج وكان لجاج ولكن لم تكن هناك مناقشة بل استبعدت كل مناقشة وفقا للتقاليد النيابية الحديثة التى ابتدعها مصطفى النحاس ومن الى مصطفى النحاس لحماية مصطفى النحاس خرجنا من الجلسة السرية وقد كسب النحاس باشا المعركة فالعريضة قدمت فى السر ، وتليت فى السر ، واستبعدت فى السر وكان الله بالسر عليم .

ويكمل مكرم عبيد - من وجهة نظره - القصة فيقول : بقى اجراء آخر هو أن يفصل مكرم من الوفد من غير ما مناقشة أيضا ورغم أنى وزميلي المحترم راغب بك حنا طلبنا تأجيل الجلسة الى الغد ، لوفاة قريبة لى ولمرض زميل فان الوفد اجتمع فى تلك الليلة نفسها فى غيبتنا ومن غير اخطارنا بالتصميم على الاجتماع ، واتخذ الأعضاء المساكين قرارهم دون أن يسمعوننا فشرفونا ولم يشرفوا هيئتهم ، بل ولا مداولاتهم بمظهر المناقشة أو الموازنة بين الطرفين . ولكن النحاس باشا كسب ولا شك المعركة فقد فاز بمنع الاتهام من الادلاء بأسباب التهمة وأسائدها ولو بين أربعة جدران اذ أن للحيطان آذانا .

وكانت مساومة مفضوحة ولعبة مكشوفة تلك التى جعلتهم يعلنون فى قرارهم أنهم سينظرون فى أمر النواب الذين وقعوا على العريضة فى جلسة أخرى فما بين الجلسة والجلسة تبذل الهمة لانهاء هذه المهمة وقد إنتهت ويا للأسف الى خاتمة محزنة توسلوا اليها بوسائل من مثلها تدل الدلائل على أصلها .

ويستقيل بعض النواب والشيوخ الوفديين احتجاجاً على قرار الوفد بفصل مكرم عبيد وراغب حنا من عضوية الوفد وبيعشون بالخطاب التالى الى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا : يتشرف الشيوخ والنواب الوفديون الموقعون على هذا بأن يقدموا الى رفعتكم استقالتهم من الهيئة الوفدية التى ترأسونها وذلك احتفاظاً منهم بوفديتهم الأصيلة واستمسكاً بالمبادئ الوفدية الخالدة التى ساهموا فيها وجاهدوا لها منذ أن شكل الوفد برئاسة زعيمه الخالد سعد زغلول ، ولقد رأينا من مصلحة الوطن والوفد معا ، أن نبادر باتخاذ هذه الخطوة بعد أن اقتنعنا بأنكم خالفتم مبادئ الوفد السامية فى الحكم ، وفى الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات رجالنا فى خطر داهم لن ينقذها منه الا رحمة الله ودعاء المخلصين من أبناء هذا البلد الأمين .

وقد عاهدنا الله أن نجاهد جهاد البررة الأوفياء لمبدأ الوفد الأمين لكى يبقى على البقية الباقية من فكرة الوفد السامية التى أزاها سعد ، ويحييها اليوم أبناء سعد ، ويوقع الخطاب - المؤرخ فى ٢٢ يوليو ١٩٤٢ كل من الشيوخ والنواب الوفديين : السيد سليم « نائب البوها » محمد فريد زعلوك « نائب سندلا » اسماعيل محمد فوز « عضو مجلس الشيوخ » زكى ميخائيل بشارة « عضو مجلس الشيوخ » عبد الله محمد فوز « نائب أولاد حمزة » ميشبل رزق « عضو مجلس الشيوخ » جلال الدين الحمامصى « نائب الصحراء الغربية » الدكتور فهمى سليمان « نائب محلة روح » أبو المجد الناظر « نائب أرمنت » نجيب ميخائيل بشارة « نائب قوص » حسين الهرميل « نائب محلة مرحوم » لبيب جريس « نائب صنبو » محمد عثمان عبد القادر « نائب أبو حماد شرقية » ألفريد قسيس « نائب مركز المنصورة » أبو الغيث العمور « نائب أبو جرج » مهنى القمص « نائب ديروط المحطة » مكرم عبيد « نائب أولاد عمرو » .

وترفض الرقابة نشر نبأ استقالة الشيوخ والنواب السبعة عشر وتنشر الصحف أن الوفد قد قرر فصل هؤلاء الشيوخ والنواب السبعة عشر لانهم اتهموا رئيس الوزراء وزملاءه بالتفريط فى حقوق البلاد مع أن من بين هؤلاء - كما يقول مكرم عبيد - بعض الشيوخ الذين لم يشتركوا فى التوقيع على العريضة التى اشتملت على الاتهام بالتفريط فى حقوق البلاد اذ أن هذه العريضة قدمت لمجلس النواب لا لمجلس الشيوخ .

وهكذا ارتضى النحاس باشا لنفسه ولزملائه أن يوهم الناس فى غير حق ، أن هؤلاء السادة لم يستقيلوا بل فصلوا فصلاً وكان فى مقهوره لو توخى الأمانة فى ذكر الوقائع أن يقول أن الوفد قد قبل استقالتهم أما أن يقول أنهم فصلوا - وهم مستقيلون قبل الفصل - وأنهم جميعاً اتهموه بالتفريط مع أن بعضهم أعضاء فى مجلس الشيوخ ولم يتهموه ولم يوقعوا

العريضة بهذا الاتهام ، فهذا هو الزيف بعينه ، ولا بد من وقفة قصيرة عند عدد الشيوخ والنواب الذين استقالوا تضامنا مع مكرم باشا اذ أن عدد النواب قد تناقص بشكل غريب فقد كان عدد النواب الذين وقعوا العريضة ستة وثلاثين نائبا تقلص عددهم في الاستقالة تضامنا مع مكرم عبيد الى أربعة عشر نائبا وسر هذا التناقص أن ضغوطا كثيرة قد وجهت الى النواب والشيوخ الوفديين الذين كانوا قد أعلنوا تضامنتهم مع مكرم عبيد وان بعضهم قد استجاب الى هذه الضغوط وتراجع فيما بين ٢٩ يونيو ١٩٤٢ - موعد تقديم العريضة - و١٢ يونيو ١٩٤٢ موعد تقديم الاستقالة الجماعية الى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ، وقد كان لبعض هؤلاء النواب العذر ، اذ كانت الطعون فى انتخابهم لم تنظر بعد وكان يخشى من قبول المجلس لتلك الطعون لو أنهم أعلنوا وقوفهم الى جانب مكرم عبيد ، وقد كان لبعض هؤلاء النواب مصالح انتخابية يخشون ضياعها لو أنهم أعلنوا خروجهم على زعامة النحاس باشا رئيس الحكومة و . . و . .

وحتى أنهى تماما من توضيح وجهة نظر مكرم عبيد باشا فى الخلاف الذى نشب بينه وبين مصطفى النحاس باشا أنقل عبارات وردت فى الكتاب الأسود حول تلك النقطة حاول بها مكرم عبيد أن يرد على من وجهوا اليه الاتهام بأنه تعجل المعارضة : لقد كنت - مكرم عبيد - متمهلا فوق تمهل ، متحملا فوق تحمل وحسبى أن أعدد هذه الوقائع فى إيجاز :

أولا : ظلمت فى الوزارة شهورا أنصح وأحذر وأرجو وأنذر دون أية جدوى فتمهلت ثم تمهلت .

وثانيا : قدمت استقالتي بدل المرة ثلاث مرات ، وكنت أقدم ثم أحجم عسى ان يساج الله الحال . وتحملت فى هذا السبيل كل دس وكل صفائر ولكنى تمهلت وتمهلت .

وثالثا : حاول رئيس الوزارة اقالتي فحمانى الله منها فاستقال وأخرجنى من الوزارة .

ورابعا : كان من حقى أن أغضب لكرامتى ولكننى تمهلت وارتضيت ألا أدلى ببيان عن أسباب الخلاف أمام الهيئة الوفدية وارتضى هو ذلك مع الفارق بين المعتدى والمعتدى عليه .

خامسا : نقض هو هذا العهد فأدلى بأسباب الخلاف أمام الشيوخ والنواب الوفديين مديرية . . مديرية ورغم ذلك تمهلت وتمهلت .

سادسا : فرض الرقابة الخائفة على الصحف فى كل ما يتعلق بى فلا نشر منى أو عنى فى الوقت الذى سمح لجرائده فيه بأن تحبذ موقفه وتشوه موقفى فتمهلت ثم تمهلت .

سابعاً : صودرت البرقيات الواردة لى وأحيط منزلى بالجواسيس وروقيبت
حركاتى ومواصلاتى التليفونية فتمهلت ، ثم تمهلت .

ثامناً : فصلنى من سكرتيرية الوفد بقرار صادر منه فى غير اختصاصه
وطلبت اليه عرض الأمر ، على الوفد وهو الهيئة المختصة فرفض ورغم ذلك
تمهلت .

تاسعاً : تدخل فى أمر ترشيحى لنقابة المحامين لمحاربتى حتى فى شئون
مهنتى فتمهلت ، ثم تمهلت .

عاشرًا : منع مجلس النواب من شكرى على خدماتى واعتدى على كرامتى
بألفاظ جارحة غير لائقة فتمهلت ، ثم تمهلت .

حادى عشر : وأكثر من هذا وأشد فانه رغم خطر الحرب واقترابه من
داخلية البلاد أصر على الكلام فى استجواب الاستثناءات رغم الحاحنا عليه فى
التأجيل ولما أن جاء دورى فى الرد عليه فى اليوم التالى وقيل أن الخطر قد
تفاقم وأنه لذلك لم يحضر الى المجلس أبت علينا وطنيتنا أن نستغل الظروف
الدقيقة لمصلحة الاستجواب فارتضينا التأجيل وقلبوا التأجيل الى تنويم ومع
ذلك تمهلنا ثم تمهلنا .

ثانى عشر : منعنى اخوانى النواب من مناقشة تصرفاته فى الهيئة الوفدية
وعمل على استبعاد عريضة المناقشة بعد تلاوتها فى جلسة سرية مخالفاً بذلك
كل قانون ، وكل عدل فتمهلت ، ثم تمهلت .

ثالث عشر : فصلنى واخوانى من الهيئة السياسية ، التى شرفناها
فشرفتنا وتم هذا الفصل المزرى فى غيبتنا دون أن تسمح لنا أقوال فتمهلنا ،
ثم تمهلنا .

رابع عشر : وأخيراً .. حاربنا حتى فى تكويننا وفى مباشرة حقوقنا
النيابية بل وفى الاستمتاع بحريتنا الشخصية فهل يقول قائل بعد ذلك أننا
تعجلنا المعارضة أم أننا تمهلنا الى أبعد حدود التمهّل وتحملنا الأذى والاضطهاد
فوق طاقة التحمل على العكس فأننى لأنهم نفسى بأننى تمهلت عليه أكثر
مما وجب التمهّل ، ولّى فى ذلك عذرى ، أستمدّه من حنايا صدرى ، بعد أن
غلبنى شعورى على أمرى ، أليست هى صداقة العمر ، وأليست هى ذكريات ،
غاليات صحبتنا فى النفى وفى الأسر وفى الهزيمة وفى النصر فهل من عجب
إذا ما أشفقت وامتد بالاشفاق حبل الصبر ؟ والجلسة التى أشار اليها مكرم
عبيد باشا فى كتابه الأسود ، هى جلسة ٣٠ يونيو ١٩٤٢ : بدأت عادية برئاسة
عبد السلام فهمى جمعة تم بحث تقرير لجنة الشؤون المالية من مشروع الميزانية
العامة للدولة ، آخر ما بحثه المجلس القسم ٢١ : مصروفات تنفيذ المعاهدة
المصرية البريطانية ، موافقة المجلس ، على عدم تلاوة التقرير الخاص بتلك النقطة

والاكشفاء باتباته فى المضبطة ، تعديل الاعتماد المدرج لانشاء ورصف طريق بور سعيد الاسماعيلية ، السويس وجعله ٩٩٠٠٠ ج م بزيادة قدرها ١٤ ألفا بسبب ارتفاع الأسعار ، تقوية رصف طريق مصر - الاسكندرية « الصحراوى » ورفع تكاليف هذا المشروع من ٧٣٠٠٠ جنيه الى ٨٥٠٠٠ جنيه وكان بند تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية يتطلب فى الميزانية ٢٦٨٠٠٠ جنيه ووفق عليه ، طلب رئيس المجلس رفع الجلسة للاستراحة حتى يحضر حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة لنستأنف نظر الاستجابات : موافقة عامة .

أعيدت الجلسة فى الساعة السادسة والدقيقة الأربعين : رئيس المجلس يطلب تأجيل نظر الاستجواب لتغيب رئيس الحكومة ، النائب أحمد محمد أباطه يتساءل هل الظروف ، التى جددت اليوم ، أشد خطرا من ظروف أمس ؟ لا جواب ، مكرم عبيد : يوافق على ألا ينظر هذا الاستجواب فى غيبة رفعة رئيس الحكومة وحضرات أصحاب المعالي الوزراء ، لان هناك من غير شك أشياء تستدعى ردا من رفعتهم ومن حضراتهم على أننا - مكرم عبيد - اذا وافقنا على هذا التأجيل حرصا على كرامة الحكومة فلنا نحن أيضا كرامة نعهد بها الى سعادة رئيس مجلسنا الموقر : لقد تعرضت المناقشة أمس ، الى أشياء يجب أن يرد عليها وكان رفعة رئيس الحكومة لا يريد أن يتأخر نظر الاستجواب ساعة واحدة فى الوقت الخطير الذى كان يجب أن يبذله فى البحث عن حل مشاكلنا ، فصرناه فى مناقشات بينظية بدلا من أن نتناقش فى : هل تكون القاهرة مدينة مفتوحة ؟ وفى هل يمكن عمل اجراءات احتياطية لوقاية السكان وحمايتهم وهجرتهم ؟ لكن بدلا من كل هذا تعرضت المناقشة الى أشخاصنا الى القذح فى هذا وذاك فأرجو أن نستأنف المناقشة فى هذا الاستجواب غدا فاذا سمحت الظروف فيها ونعمت واذا لم تسمح الظروف الحربية الخطيرة فأنا متنازل عن الرد على كل ما مس شخصى فى سبيل الوطن « تصفيق وهتاف » رفعت الجلسة الى الغد وفى الجلسة التالية « أول يوليو ١٩٤٢ » وقف رئيس الحكومة يطلب أن ينعقد المجلس بصفة سرية لان الحكومة تريد أن تدلى ببيان عن الموقف الحاضر : أخليت الشرفات من الزائرين وأخليت قاعة الجلسة من غير النواب ما عدا السكرتير العام للمجلس ، كانت الساعة السابعة والنصف وأعيدت الجلسة علنية فى التاسعة والنصف حيث أعلن رئيس المجلس القرار الذى أصدره المجلس فى الجلسة السرية وهو : يكتفى المجلس بالبيانات ، التى ألقاها رئيس الحكومة معلنا فيها ما بذل ويبدل من الجهود لتجنيب البلاد والسكان المدنيين مخاطر الحرب وويلاتها ، رفعت الجلسة .

وفى ٦ يولية ١٩٤٢ وعند بداية جلسة مجلس النواب قال رئيس الحكومة مصطفى النحاس : ان الحكومة تريد القاء بيان ويطلب أن يكون ذلك فى جلسة سرية وأخليت الشرفات من الزائرين والقاعة من غير الأعضاء فيما عدا السكرتير العام ، ومدير الادارة التشريعية وظلت الجلسة سرية من السادسة والثلاث

مساء الى العاشرة والنصف مساء أيضا وأعلن رئيس المجلس القرار الذي أصدره المجلس في الجلسة السرية وهو : بعد بيان رئيس الحكومة يتقدم بواجب الشكر الى رفيعته على جهوده مع الاكتفاء بهذا البيان ، كما وافق المجلس على الترخيص للحكومة في الانفاق على الطوارئ الخاصة في حدود مليونين من الجنيهات تؤخذ من الاحتياطي العام .

وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٤٢ أشير الى الاستجواب الموجه الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا عما يراه من تفريط الوزارة في حقوق البلاد في هذا الوقت العصيب ويطلب مصطفى النحاس أن تكون مناقشة الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع . ويوافق مكرم عبيد ولكن النائب الأستاذ ابراهيم بيومي يثير اشكالا : هل هذا الاستجواب مقبول شكلا أم لا ؟ ويقول ابراهيم بيومي أن المستجوب لم يذكر في استجوابه الا مسألة واحدة وهي التفريط في حقوق البلاد . ثم يقول : ان الاستجواب غامض وكلمة تفريط كلمة قاسية نابية . ثم ينتهي من ذلك بقوله : هذا الاستجواب على حالة وبالفاظ غير مقبول شكلا . ويسأل رئيس المجلس مكرم عبيد عن رأيه فيما قاله ابراهيم بيومي ، بخصوص استجوابه . ويرد مكرم عبيد . .

ويبدأ النقاش الحاد والحار .

الفصل الثالث

مكرم عبيد .. يستجوب مصطفى النحاس والنحاس يأمر بفصل النائبين أحمد قاسم جوده وجمال الدين الحمامصي

● الاستجواب ، الذى وجهه مكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد السابق الى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء . ورئيس الوفد ، متهما اياه بالتفريط فى حقوق البلاد ، كان أول هجوم ضار وعلنى يشنه مكرم عبيد ضد صديقه الحميم القديم !

ويعرض الاستجواب على مجلس النواب - كما هى العادة - لتحديد موعد لمناقشته ، ولا يعترض مصطفى النحاس على صيغة الاستجواب وكان ذلك منه مناورة بارعة مكتفيا بطلب ان تكون مناقشة الاستجواب بعد ثلاثة اسابيع ويوافق مكرم عبيد *

ويعتقد البعض ان المشكلة - مشكلة الاستجواب - قد إنتهت عند هذا الحد ، غير ان النائب ابراهيم بيومى - وبناء على تكتيك حزبي واضح - يطلب الكلمة ويعترض على الاستجواب من ناحية الشكل ، لانه لم يتضمن وقائع محددة « كما تنص المادة ١٥٨ من اللائحة الداخلية للمجلس » بالاضافة الى ان « كلمة تفريط كلمة نابية » و .. و . وينتهى ابراهيم بيومى الى المطالبة بعدم قبول الاستجواب شكلا *

ويسأل رئيس المجلس - عبد السلام - فهمى جمعة مقدم الاستجواب - مكرم عبيد - رأيه فى اعتراض ابراهيم بيومى ويقول مكرم عبيد : لقد طلبت الحكومة مناقشة الاستجواب بعد ثلاثة اسابيع وذلك اعترافا منها بما يتضمن هذا الاستجواب من وقائع ، ثم يمضى مكرم عبيد قائلا :

ومع ذلك اذا اريد تحديد الوقائع ، فأنى مسبتعد ان احدها الان ، غير اننى ارى ان الاستجواب على ما هو عليه قد ارتضته الحكومة ..

وتقوم ضجة وتتم مقاطعة المستجوب أكثر من مرة و ..

ويقول النائب عمر عمر ان المستجوب يريد أن يستجوب رئيس الحكومة « عن تفريط وزارته في حقوق البلاد في هذا الوقت العصيب » والاستجواب بهذه الصيغة - عمر عمر - ليس مخالفا للمادة ١٥٨ من اللائحة وحسب بل هو مخالف للمادة ١٠٧ من الدستور .

ويقف عبد الحميد السنوسي مطالبا برفض الاستجواب ليس من الناحية الشكلية وحسب ، وإنما من ناحية الموضوع أيضا ، ويعتب على مكرم عبيد ما استخدمه من عنف في استجوابه ، ويقول : « لقد كان في استطاعة مكرم باشا المعروف ببلاغته ولباقة ، وتوسعه في اللغة ان يجد من الالفاظ ما يصل به الى غرضه ويحدد الوقائع تحديدا معينا واضحا بكلام عف طاهر » .

ويتور النائب السيد سليم قائلا : « ان ما يقوله النائب السنوسي هو بعينه الالفاظ النابية ! »

وفي هدوء يقف مكرم عبيد ليقول : « لولا اني اصبحت لا أدهش في هذا الزمن ، لشيء ، ما أعربت عن دهشتي لما قاله النائب السنوسي » .. فقد تعرض لموضوع الاستجواب قبل ان يسمع أو يعلم ما سأقوله اذ قال : « ان عبارة التفريط في حقوق البلاد » نابية ولست افهم كيف تكون هذه العبارة نابية وهي اهون العبارات فالتفريط معناه التقصير ، فقد كنا نتهم خصومنا بالخيانة والاعتداء على الدستور وبيع البلاد » ولكنني لم أقل هذا ، وكل ما قلته ان هناك تفريطا من الحكومة في حقوق البلاد في هذا الوقت العصيب ، والتفريط يستحق فعلا اهتمام كل مصري ، لاننا في هذا الوقت العصيب اذا فرطنا تفريطا بسيطا ، اصبحت الصغيرة كبيرة وكبرت الكبيرة !.

الى ان يقوله مكرم عبيد : « لذلك لا أرى معنى للتعريض والمشاكسة بعبارات يوجهها الاستاذ السنوسي الى مكرم عن عفة القول وبلاغة الكلام : ان المسألة ليست مسألة مباغته ولا محاولة ايجاد هوة وانا لا أبغي من وراء ذلك الاستجواب الانتقام من أحد ، بل أرى كوطني له قدم في الوطنية وماض في الجهاد ان البلاد معرضة للخطر من وراء هذا التقصير ، فقدمت هذا الاستجواب .. ان استبعاد هذا الاستجواب لمجرد الاستبعاد ، أمر لا نرضاه ، وحرام علينا ان نعبث بالحياة النيابية الى هذا الحد .. »

ويشترك في المناقشة بعد ذلك كل من عمر وعوض أحمد الجندي والسيد سليم وفكري اباظة الذي يقف الى جانب مكرم عبيد في عدم ضرورة ذكر الوقائع حتى لا يتطرق الامر الى التحدث عن بعض ما جاء في الجلسات السرية ، التي عقدها المجلس ..

وعندما يريد فكرى أباطة الاسترسال فى الكلام يهب مصطفى النحاس مطالباً بالآلا يثبت فى المضبطة أى شئ يتعلق بالمناقشات التى دارت فى الجلسات السرية ، ويحذر وينذر فكرى أباطة مطالباً بضرورة ان يعرف أعضاء المجلس كل شئ فى هذا الوقت العصيب بوصفهم نواب الأمة « ٠٠

ويطلب مكرم عبيد الكلمة غير ان رئيس المجلس يرفض اعطاءه الكلمة بدعوى ان اللائحة تقضى « بأنه لا يجوز للنائب ان يتكلم فى موضوع واحد ، أكثر من ثلاث مرات » واللائحة ، السلاح الذى يستخدمه بعض رؤساء المجالس لتمرير ما يريدون تمريره ، أو لحجب ما يريدون حجبهِ بينما اللائحة دائماً وأبداً مظلومة !

لقد كان عبد السلام فهمى جمعة غير منصف حقيقة فى استخدام اللائحة لمنع مكرم عبيد من الكلام فما أكثر النواب الذين تحدثوا فى هذا الموضوع ، أكثر من ثلاث مرات ، ثم ان مكرم عبيد – مقدم الاستجواب – ما كان يجب أن يمنع عن الكلام فى أمر يخص استجوابه ولكنه التحكم !!

على أية حال عرض رئيس المجلس اقتراحاً تقدم به أكثر من عشرين نائباً يطلبون قفل باب المناقشة واستبعاد الاستجواب شكلاً وموضوعاً ٠٠

ويقرر المجلس – بطبيعة الحال – الموافقة على الاقتراح : اقفل باب المناقشة استبعد الاستجواب شكلاً وموضوعاً .

استبعد الاستجواب الذى طالب رئيس الحكومة بمناقشته بعد ثلاثة أسابيع ! وكان الاستبعاد بعد مناورات برلمانية « ذكية » أو غير ذكية لست أدري !

وبمجرد اعلان رئيس المجلس استبعاد الاستجواب المقدم من مكرم عبيد الى رئيس الحكومة انسحب النواب : مكرم عبيد ، السيد سليم ، فريد زعلوك أحمد الألفى عطية ، جلال الدين الحمامصى ، نجيب ميخائيل ، سليمان سيدهم ؛ محمد عثمان عبد القادر « جورج مكرم عبيد ، الفريد قسيس ، مرقص بطرس ، أبو النفيث الأعور ٠٠

وعند خروج هؤلاء النواب وانسحابهم من الجلسة صسفق لهم بعض النواب من قبيل السخرية ، السخرية – بكل أسف – من زملائهم القدامى !

ووقف رئيس المجلس يقول : « كنت أرجو أن نقدر جميعاً اننا فى مجلس شورى : الرأى فيه للأغلبية فاذا اصدت الأغلبية قراراً فى مسألة ، وجب احترام هذا القرار والخضوع له ، هذا هو الاساس الصحيح ، لحكم الشورى والحياة النيابية ، أما ان ينسحب البعض فهذا غير معقول وارجو الا يتكرر » .

جرى ذلك كله فى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٤٢ وفى اليوم اثنائى - فى جلسة ٢١ يوليو ١٩٤٢ - لم يحدث أى شىء خطير .

غير ان بعض ما حدث فى هذه الجلسة كان مقدمة لخطر الامور فى حياتنا النيابية وأعنى به الكيل بمكيالين والنظر الى الأمر الواحد بنظرتين أو ثلاث أو اربع تختلف كل واحدة منها عن الاخرى طبقا للظروف المحيطة بكل واحدة .

ولا أطيل فى المقدمة ، بل ادخل - مباشرة - فى الموضوع .

فى تلك الجلسة اختارت لجنة « فحص الطعون وتحقيق صحة العضوية » ، النائب فكرى أباطة ليعرض على المجلس تقريرها فى الطعن الذى قدمه الاستاذ محمد زكى العروسى بك فى صحة نيابة الاستاذ احمد قاسم جودة ، نائب باب الشعرية .

وتلا الاستاذ فكرى أباطة تقرير اللجنة وقد جاء فى هذا التقرير - وأنا هنا انقل نصوص بعض الفقرات : « اعتمد الطاعن فى طعنه على ان سن المطعون فى صحة انتخابه لم تتجاوز ثمانية وعشرين عاما يوم الانتخاب وقد قوض الطاعن اركان طعنه باعترافه فى كتابه ان المطعون فى صحة انتخابه من ساقطى القيد وانه فى القرعة على هذا الاعتبار ، والمطعون فى صحة انتخابه قدم شهادة من الدكتور ابراهيم الاسريجى مفتش صحة السيدة زينب قسم أول تبين أنه كشف على حضرة النائب المحترم وتشهد ان عمره يبلغ من الثلاثين الى خمسة وثلاثين عاما أى ما يعادل انه من مواليد ١٩٠٩ » وتنهى اللجنة تقريرها بالعبرة التالية : وانا انقلها هنا أيضا بنصها : « لهذه الاسباب ترى لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة رفض الطعن وعلان صحة نيابة النائب المحترم احمد قاسم جودة نائب باب الشعرية » .

وبطلب رئيس المجلس من الاعضاء ابداء الرأى فى تقرير اللجنة فتكون الموافقة الاجماعية عليه ويعلن الاستاذ عبد السلام فهمى جمعة باشا رئيس المجلس صحة نيابة حضرة النائب المحترم احمد قاسم جودة نائب باب الشعرية .

وفى جلسة مجلس النواب « ١٩ أغسطس ١٩٤٢ » فوجئ اعضاء مجلس النواب بتلاوة رسالة من النائب عبد الحميد السنوسى تقول : « سبق ان قدم طعن فى صحة انتخاب حضرة الاستاذ احمد قاسم جودة وبنى هذا الطعن فى اساسه على أن حضرته غير متوافر فيه شرط السن القانونية لعضوية مجلس النواب ، وقد بحثت لجنة « فحص الطعون وتحقيق صحة العضوية » هذا الطعن وقضت برفضه على أساس ان الطاعن لم يقدم دليلا على ان سن حضرة النائب المحترم لم تصل الى الثلاثين سنة وقد قصرت اللجنة استعمالها على

البحث فى دفاتر قيد مواليد ناحية بشالوش مركز ميت غمر - وهى البلدة التى قال الطاعن ان الطعون ضده قد ولد فيها ، من واقع دفاتر مواليد سنة ١٩١٤ وما قبلها ، وما بعدها بقليل و٠٠٠ و٠٠٠

وبما أنه قد وصل الى علمى - علم النائب السنوسى - من بعض المتخرجين مع حضرة النائب والذين وظفوا معه ان حضرته أقر بيده اقرارا صريحا فى أوراق رسمية انه من مواليد أول يناير ١٩١٤ وانه قد استند فى ذلك على حكم قضائى ، استصدره ضده والده قضى بعقوبة المخالفة وبقيده فى دفتر المواليد فى التاريخ المذكور ويتبث ذلك صراحة ما يأتى :

١ - ملف حضرته بكلية الآداب .

٢ - ملف حضرته بوزارة التجارة والصناعة حيث كان موظفا بها .

٣ - ملف حضرته بوزارة المالية حيث صرف فيها مكافأة عن مدة خدمته » .

ويطلب النائب السنوسى ٠٠ نائب الرمل عرض الامر ، على لجنة فحص الطعون بصفة مستعجلة حتى اذا ثبت عدم اهلية النائب سالف الذكر للنيابة يقرر المجلس سقوط عضويته » وكانت رسالة السنوسى قد وردت الى رئاسة المجلس قبل عقد الجلسة بأربع وعشرين ساعة وقبله عرضها رئيس المجلس فى أول الجلسة طالبا من المجلس ابداء الرأى فيها وقال محمد محمود جلال : « لقد جرى العرف على ان الرسائل لا تعطى حكم الاقتراحات التى تقدم للمجلس لتشار حولها مناقشة يشترك فيها الاعضاء » وبما ان هذا الكتاب - محمد محمود جلال - وهو رسالة لا اقتراح فلا داعى لعرض أمره ، على المجلس قبل حالته على اللجنة المختصة وقال عمر عمر ، ان الطريق الطبيعى لرسالة النائب السنوسى لجنة فحص الطعون وصحة النيابة ، ويجب عدم مناقشة الرسالة وحالتها الى اللجنة اياها .

ولكن رئيس المجلس قال : هذه المسألة ليس لها سابقة ونريد ان نضع لها تقليدا دستوريا سليما ، ويسأل النائب السيد سليم عن تاريخ الكتاب ويرد صاحبه قائلا : امس ويقول السيد سليم : معنى ذلك ان هذا الكتاب كتب بعد قرار فصل النائب المحترم الأستاذ أحمد قاسم جودة من الهيئة الوفدية! ويرى محمد عبد الرحمن نصير ان المسألة المعروضة ليست لها سابقة دستورية وبما ان الموضوع قد سبق الفصل فيه من لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة العضوية وأصدر المجلس فيه قرارا بصحة النيابة فأرى أن من التسرع بحث الموضوع الآن وتجب دراسته دراسة وافية قبل مناقشته فى المجلس لان المسألة خطيرة ولها مساس بالتقاليد الدستورية ومساس بكرامة النائب بل بكرامة المجلس . ويرى عزيز انطون ان قرار المجلس يجعل النائب حائرا للسن المقررة للنيابة .

وقرر المجلس احوالة الموضوع برمته على لجنة الفتوى الدستورية :

وكان قرار المجلس باحوالة رسالة النائب السنوسى بخصوص الطعن فى صحة نيابة النائب أحمد قاسم جودة فى جلسة ١٩ اغسطس ١٩٤٢ الى لجنة الشئون الدستورية ٠٠ وبعد بضعة أيام فى جلسة ٢٥ اغسطس ١٩٤٢ ، نفس الشهر ، بل نفس الاسبوع عرض على المجلس تقرير اللجنة المؤرخ فى ٢٤ اغسطس والموقع من رئيس اللجنة عمر عمر ولان التقرير لم يوزع على المجلس قبل موعد الجلسة بثمان وأربعين ساعة على الأقل طبقا لنص المادة ٦٧ من اللائحة الداخلية فقد رأى رئيس المجلس تأجيل نظر التقرير الى الجلسة القادمة ، وعرض رئيس المجلس على المجلس اقتراحا من النائب السنوسى بأن يفصل المجلس مباشرة فى الطلب المقدم منه بشأن سقوط نيابة النائب أحمد قاسم جودة دون أن يحيله على لجنة الطعون فى حالة ما اذا أقر وجهة نظر لجنة الشئون الدستورية .

وما دامت صحة نيابة النائب أحمد قاسم جودة - بعد خروجه عن الوفد وانضمامه الى مكرم عبيد - قد عرضت على المقصلة فلا بد من أن يعرض صحة نيابة نائب آخر أعلن - ومنذ بداية الخلاف بين النحاس ومكرم - وقوفه الى جانب مكرم عبيد أيضا أعنى النائب جلال الدين الحمامصى * ففى جلسة ٣١ اغسطس من نفس العام « ١٩٤٢ » بعث نائب البربا على عثمان المحامى خطايا شبيبها بخطاب عبد الحميد السنوسى قال فيه : سبق أن أعلن مجلس النواب صحة نيابة حضرة النائب المحترم جلال الدين الحمامصى وقد تقدم حضرته لترشيح نفسه « زاعما » ان سنه تتفق مع السن التى يشترط توافرها الدستور وقانون الانتخاب غير أنه وصل الى علمى أخيرا ان النائب المذكور لم يبلغ السن القانونية اذ ولد فى أول يوليو ١٩١٣ بدمياط أى أنه الى الآن لم النائب المحترم المذكور السن القانونية ومرفق - هكذا فى الأصل - لهذا الطلب شهادة رسمية بتاريخ الميلاد « ومنعا للحراج لم يؤرخ نائب البربا خطابه .

وقامت ضجة شديدة من بعض مقاعد اليسار ، وقال رئيس المجلس انه لا يسمح بأى اعتراض ، والغريب ان النائب المحترم وهو يعرض اقتراحه ، أشار الى ما جاء فى تقرير لجنة الشئون الدستورية من ان مسألة السن من المسائل التى تعتبر من النظام العام ، والتى لا تسقط بأية مدة ، ولم يكن المجلس قد ناقش بعد تقرير اللجنة وبالتالي لم يكن بعد قد أقره ! ووافق المجلس - شكورا !! - على أرجاء البت فى طلب الأستاذ على عثمان حماد الى ما بعد الفراغ من نظر تقرير لجنة الشئون الدستورية !

وفى آخر الجلسة - جلسة ٣١ اغسطس ١٩٤٢ - تم عرض تقرير الشئون الدستورية ، وأعطيت الكلمة للأستاذ فكرى أباطة فطالب - أول

ما طالب - بتأجيل نظر التقرير خاصة وأن رئيس لجنة الطعون التي أقرت صحة نيابة الأستاذ أحمد قاسم جودة هو نفس رئيس لجنة الشئون الدستورية التي تطالب اليوم بعدم صحة نيابة الأستاذ أحمد قاسم جودة ، رئيس اللجنتين الموفرتين الأستاذ عمر عمر . دافع فكرى أباطلة دفاعا حارا عن تقرير لجنة الطعون باعتباره كان مقررا لها فى هذا الموضوع ، واثار فكرى أباطلة قضية هامة : هل يجوز للمجلس بعد أن أصدر قرار بصحة نيابة أحد أعضائه أن يعيد النظر فى قراره اذا تبين له ان شرط السن غير متوافر فيه ؟ ويدافع عمر عمر عن ضرورة نظر تقرير لجنة الشئون الدستورية، وضرورة الأخذ به .

ويعود فكرى أباطلة ليدافع عن تقرير لجنة الطعون ، وعن ضرورة احترام قرار المجلس ، ويطلب فكرى أباطلة التأجيل لاستحضار محاضر جلسات لجنة الطعون للحاجة اليها ويقول المقرر عمر عمر : لقد أحضرنا المحاضر وبين يدي ملف اطعن ، ويقول السيد سليم : يجب أن تطبع هذه الأوراق وتوزع على حضرات الأعضاء ، ولكن المقرر الذى كان يبدو وكأننا يدير الجلسة من مكانه يقول : من يريد الاطلاع عليها فليتفضل ! وبسأل مكرم عبيد المقرر : هل ترى لجنة الشئون الدستورية احوالة الموضوع على لجنة الطعون أم عرضه على المجلس مباشرة ، ونقوم مناقشة يشترك فيها عمر عمر ومكرم عبيد ويقول الأخير أنه لا يمكن أبدا الفصل فى موضوع خطير كهذا الموضوع دون أن نطلع على المستندات والمحاضر وكلها لم توزع علينا ، ويقف أحمد قاسم جودة - النائب المطعون فى صحة نيابته - ليقول للمقرر انه يتحدث عن مستندات جديدة وأنا شخصيا لم أطلع عليها واللجنة عادة تضع مهلة قدرها سبعة أيام أو أية مهلة أخرى للرد على المستندات ، وقد قدمت فعلا أوراق ومستندات أو ليس من حقى أن أطلع عليها ؟ أو ليس من حقى أن أنيب عنى محاميا للدفاع عنى أمام اللجنة ؟ كل هذه الحقوق التي أباحتها اللائحة لى ، أهدرت ويراد الآن اهدار الحق البسيط وهو حق الرد على ما قدم ضدى من المستندات ، ويقول أحمد قاسم جودة أيضا ان اللائحة تنص على ان اللجنة ترسل صورة من الطعن الى المطعون فى صحة انتخابه ليبدى أوجه دفاعه كتابة فى الأجل الذى تحدده له ، ويرد مقرر اللجنة على كلام أحمد قاسم جودة يقول : ليست المسألة خاصة بفحص طعن من الطعون ، بل بسقوط عضوية أحد النواب : ولم تتح الفرصة لأحمد قاسم جودة ليدافع عن نفسه لأن الرئيس يعرض اقتراحا بقفل باب المناقشة ويعارض فكرى أباطلة فى اقفال باب المناقشة لأنه قد جد على المناقشة طارئ آخر هو أن حضرة النائب المطعون فى صحة انتخابه قد أستند فى طلب التأجيل الى المادة ٨٧ من اللائحة « أما اذا أردتم قفل باب المناقشة فى طلب التأجيل الذى تقدمت به فلا أعارض فى ذلك » .

ويرفض المجلس طلب التأجيل الذى تقدم به فكرى أباطلة والذى تمسك به أحمد قاسم جودة .

ولا يتلى التقرير اكتفاء بإثباته فى المضبطة وينتهى التقرير بالعبارة التالية : من أجل ذلك كله ترى اللجنة بإجماع الآراء - ما عدا واحدا - أنه يجوز للمجلس بعد أن أصدر قرارا بصحة نيابة أحد أعضائه أن يعيد النظر فى قراره اذا تبين له أن شرط السن غير متوافر فيه .

ويقف أحمد قاسم جودة ليقول : لو كانت مسألة اليوم تمس شخصى لما طلبت أن أتكلّم فيها إطلاقا فاما عن شخصى فأى مساس فى أن يطعن فى سبى ؟ انها تهمة على ما أعتقد يتمناها الكثيرون « ضحك وتصفيق » بل لا أخفى على حضراتكم أننى كنت أتمنى ألا تكون الوثائق التى بيدي والتى قدمتها الى لجنة الطعون غير قوية الى الحد الذى يباعد بينى بعدا شاسعا ، وبين ذلك الحلم الجميل ولئن خرجت يا حضرات النواب من هذا المجلس بمثل هذه التهمة فما فى ذلك مساس بشرفى ولا بسمعتى . ولقد سبق أن أخرج من هذا المجلس رئيس وزارة سابق ، وصاحب مقام رفيع ، فحسبى من العزاء بل من الجزاء أن يكون الرأى العام قد أولانى من عطفه فى قضية اليوم ما لا زيادة بعده لمستزيد .

ويقول أحمد قاسم جودة ان الأوراق الخاصة بملفه فى الجامعة لم تكن تحت يده « ولو كانت تحت يدي لقدمتها الى لجنة الطعون غير انها كانت فى حوزة الحكومة . وفى هذا المجلس رجل يستطيع أن يقرر لكم الحقيقة التى يعلمها حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ومعالى صبرى أبو علم باشا هو معالى أحمد نجيب الهلالي باشا .

ويرد أحمد نجيب الهلالي - وزير المعارف العمومية - قائلا . . . كانت علاقة حضرة النائب الطعون فى صحة نيابته بالحكومة مقطوعة تماما فلو أرادت الحكومة أن تتحمس ضده لقدمت الملف الخاص به الى لجنة الطعون .

وفى أحد الأيام اتصل بى أحد النواب من قبل الأستاذ العروسى الذى كان مرشحا ضد الأستاذ قاسم جودة وقال لى - النائب - أن الأستاذ العروسى يقول ان الأستاذ جودة على صلة وثيقة بموظفين فى كلية الآداب وانه يحاول سرقة الملف الخاص به واثك مسئول عن ذلك اذا اختفى الملف فى يوم من الأيام ولهذا جئت أنبهك فى الوقت المناسب . . . ولما كنت - نجيب الهلالي - مسئولا عن الملف فقد تكلمت تليفونيا مع حضرة السكرتير العام للجامعة بحضور حضرة النائب المبلغ وكلفته ارسال الملف المشار اليه فورا فوصل الى فعلا مع سماع بموتوسيكل « ويقول الأستاذ قاسم جودة ان الملف تحت يد الحكومة قبل الفصل فى الطعن فلست أنا السارق له ، وقال أيضا - أحمد قاسم

جودة - لقد ارسلت خطابا رسميا مسجلا الى معالى سكرتير الوفد المصرى
اثني فيه على الموقف الشريف الذى وقفه معالى نجيب الهاللى باشا اذ سحب
الملف الخاص بى من الجامعة المصرية تفاديا لآى لعب كما تفضل معاليه فبلغنى
ذلك . ويقول الأستاذ قاسم جودة ان كلا من المجلسين - مجلس النواب
ومجلس الشيوخ - أثناء فحصه لصحة انتخاب ونيابة اعضائه انما يعمل
كهيئة قضائية أو على الأقل كهيئة عليا من المحلفين .

ويقول ان القرار بقبول الطعن وابطال الانتخاب أو برفض الطعن ،
وبصحة نيابة العضو الصادرة من المجلس حجة بما ورد به ، وله قوة الشيء
المحكوم فيه فلا يصح الرجوع فيه أو العدول عنه . ويدلى الأستاذ أحمد قاسم
جودة ببحث دستورى جيد فى هذا الموضوع ، كما يدلى الأستاذ فكرى أباطة
أيضا ببحث فى هذا الموضوع ، ويتحدث الأستاذ محمود سليمان غنام كنائب
لا كوزير فى الاستمارة الخاصة بالكشف الطبى التى وقع عليها الأستاذ
قاسم جودة وقرر فيها أنه من مواليد ١٩١٤ وكيف أنها ورقة رسمية لا عرفية
لأنها اقرار واعتراف منه والاعتراف سيد الأدلة . ويقول فكرى أباطة ان
الاستمارة التى تقدم الى القوميسيون الطبى وفيها اقرار بالسن وتباع بثلاثة
قروش ويوقع عليها الشخص لا تعتبر ورقة رسمية .

ويطول الجدل ، وكان الأستاذ أحمد قاسم جودة قد انصرف من الجلسة
عندما أعلن رئيس المجلس رفع الجلسة للاستراحة ويطلب الأستاذ مكرم
عبيد أن يسمع دفاع المطعون فى صحة نيابته ويقول : حرام عليكم يا حضرات
النواب المحترمين أن تنتهك حرمة المجلس الى هذا الحد ويطلب مكرم عبيد
من المجلس ان يتريث فى هذه المسألة لأنها تتعلق بتقاليد مجلسنا الموقر ،
ويقول مكرم عبيد : أرانى مضطرا الى الكلام فى هذا الموضوع ابراء للذمة
من ناحية وقياما بالواجب نحو الدستور من ناحية أخرى مؤكدا ان المسألة
خلفية جاء الخطورة ومما يزيد فى خطورتها انه قد يظن لأول وهلة انها
مسألة فردية تتعلق بمصير نائب أو فرد معين ولكنها فى الواقع أكبر من
هذا وأخطر ، فالقضية قضية البرلمان والحياة النيابية واستتباب حكمها
واستقرار نظامها وليست قضية فرد معين أو نائب بذاته لذلك سأتكلم كمحام
لا كسياسى لأن من شرف مهمتنا نحن المحامين أن نتجرد من كل اعتبار
الا القانون وأن نجعل للسياسة اذا كان لها دخل الاعتبار الثانى أو الثانوى
وأرجو لكم يا حضرات النواب المحترمين أن تنظروا الى هذه القضية بمنظار
القضاة وب عقلية القضاة لا بعقلية السياسيين لأن من السياسيين من يميل
كل الميل الى فكرة يعتنقها أو حزب يؤيده ولكن من شرف القاضى أن يعسده
عن كل ميل ، وأنتم قضاة لا أكثر ولا أقل : أنتم قضاة بحكم الدستور المصرى
نفسه .

ومن بين الكلمات النى قالها مكرم عبيد : يجب أن تراعوا مظهر العدالة لأن العدالة الاجتماعية مظهر ، وجوهر فالمظهر هو الاطمئنان ، والجوهر هو الضمان فإذا لم نراع المظهر ربما تسرب الشك الى الجوهر وهذا ما لا يرضى به أحد : ان بعض القرارات النهائية يدعو الى عدم الاطمئنان الى العدالة الاجتماعية لأن حكما خاطئا ، واحدا أولى من عدالة خاطئة تحمل الناس على القول بأنها عدالة غير مستقرة ويقول مكرم عبيد ، أيضا : اننى أعتبر مركز القاضي مقدسا وإذا كان للرجل السياسى أن يتجاوز عن هذا وذاك فإن القاضي لا يسمح له ضميره بالتجاوز عن شئ !

ويعرض رئيس المجلس اقتراحات عديدة - وليس اقتراحا واحدا - بقفل المناقشة ويوافق المجلس على قفل باب المناقشة كما يوافق على قرار لجنة الشئون الدستورية .

ويعرض رئيس المجلس اقتراحا للنائب السنوسى بأن يفصل المجلس فى الطعن وأنه ليس هناك ما يستدعى البت فيه الليلة ، لقد أخذنا نتناقش من الساعة السادسة حتى الساعة النائية عشرة والرابع فى موضوع واحد فلا يمكن ان نطبق أو نحتمل متابعة المناقشة حتى الصباح ، خصوصا وأنه ليس هناك ما يستدعى البت فيه الليلة ، ولكن المجلس لا يوافق على التأجيل ورغم المحاولات التى بذلت من جانب بعض النواب بعدم الموافقة على اسقاط عضوية الأستاذ أحمد قاسم جودة ورغم ان مكرم عبيد قد طلب من النواب احترام الحياة النيابية و . و الا ان المجلس وافق - بأغلبية - على اسقاط عضوية النائب المحترم أحمد قاسم جودة كما يعلن « خلو دائرة باب الشرعية » !

ويعرض اقتراح الاستاذ على عثمان حماد المحامى الخاص باسقاط عضوية الاستاذ جلال الدين الحمامصى وكان الاستاذ جلال الدين الحمامصى قد غادر قاعة الجلسة وطلب مكرم عبيد تأجيل النظر فى هذا الطلب حتى تتاح له فرصة الحضور ليسمع على الاقل رأى المقرر ضده ، ويكفى ما جرى فقد كاد يموت ! الليلة أحد نواب المعارضة غيظا مما يقع هنا !

ولكن النائب على عثمان يقول ليست المسألة مسألة عاطفة وانما هى مسألة تقرير واقع والواجب الا نتأثر الا بالحقائق ، أما أن نأثبا أعمى عليه أو ان ثانيا يستعطفنا فهذا لا يجوز ان يصرفنا عن أن نؤدى واجبنا ويقول مكرم . الا يعطى النائب الفرصة ليدافع عن نفسه ، يقول نجيب الهلالى : لقد شهد حضرته الجلسة من أولها ويقدم النائب على عثمان حماد لاقتراحه بكلمات قليلة لا تتجاوز سبعة أسطر ويسأل رئيس المجلس : الموافق على اسقاط عضوية النائب المحترم الاستاذ جلال الدين الحمامصى يتفضل بالوقوف وتقب

أغلبية ويعلن الرئيس - رئيس مجلس النواب ! - اسقاط عضوية الاستاذ جلال الدين الحماصي ويعلن أيضا خلو دائرة العامرية . واذا كان الشيء بالشيء، يذكر كما يقولون . فاننا ونحن لم نبتعد بعد عن مجلس النواب وجلساته الختامية التي بحث فيها أمر اسقاط عضوية نائبين من نواب المجلس سبق لنفس المجلس بنفس الأعضاء ان أعلن صحة عضويتهم . ولم يكن قد تغير في أمر تلك العضوية من شيء الا ان النائبين المحترمين لم يعودا وفدين كما كانا وانما انتقلا من صفوف المؤيدين لمصطفى النحاس الى صفوف المؤيدين لمكرم عبيد . هذا المجلس كان قد نظر في جلسة ١٨ أغسطس ١٩٤٢ استجوابا لمكرم عبيد باننا وجهة الى رئيس مجلس الوزراء بخصوص الموضوعات التالية : استنادا لرفعته في تصريح علني بمجلس النواب يوم ٢٩ يونيو ١٩٤٢ الى رسالة من وزير الخارجية البريطانية ، اجراءات الوزارة ازاء سياسة تجنب البلاد ويلات الحرب ، بقاء حكمهاري البوليس الانجليز وغيرهم من الموظفين البريطانيين في البوليس المصري في وظائفهم حتى الآن : السماح للأشخاص معينين بتصدير بعض المواد الأولية الغذائية وعدم تقديم بعض المهرين « والمخزنين » الى المحاكمة ، وفرض ضرائب غير رسمية على الاهالي « ويستأذن مصطفى النحاس المجلس في أن يشهد جلسة المجلس محمد صلاح الدين بك السكرتير العام لمجلس الوزراء ، بالنيابة ، ويوافق المجلس .

ولعلها المرة الاولى في تاريخ الحياة النيابية ان يبدأ رئيس المجلس الجلسة قبل مناقشة الاستجواب ، أي استجواب بالعبارة التالية « أرجو أن نصنى ونقدر لنقرر ، وأرجو ان نعمل على السمو بلغتنا البرلمانية بما يتفق وكرامه مجلس نواب جدير بهذا الاسم ، يمثل امة كريمة ورأيا حرا ولدينا يحمد الله من يسر لغتنا العربية وثروتها ما يمكن المتكلم من ذكر كل ما يجول بخواطره وافكاره بأوسع العبارات وأبين الالفاظ التي تفي بكل توضيح وتصريح وتغنى عن كل استفزاز وتجريح وعليه فلن أسمح - عيه السلام فهمي جمعة ، رئيس مجلس النواب - بذكر أو اثبات أية عبارة نابية أو لفظ جارح يثير اضطرابا في الجو السياسى أو تمس ولو من بعيد المصلحة العليا لوطننا العزيز كما أرجو ان يراعى في مثل هذه المناقشات الحالة الدولية العامة وحالتنا خاصة لارتباطها الوثيق بها ، فاذا وجهتم انفسكم على ضوء هذه الاعتبارات التي اعتبرها في مثل هذه الظروف واجبات فانما ترفعون من شأن مجلسكم الموقر ، وتهيئون جوا صافيا لحرية المناقشة وتمحيص الرأي وإقرار الحق » .

واذا كان الأستاذ ابراهيم بيومى قد اعترض على استجواب سبق أن قدمه لمكرم عبيد الى مصطفى النحاس خاص بتفريط وزارته في حقوق البلاد ، فقد اعترض أيضا على هذا الاستجواب ، وبدأ كلامه بأن الاستناد الى تصريح لمستر

أيدين يجعل مصر في موضع البلاد المحمية وهو أمر لا يتفق مع الصالح العام ولا مع الوفاء للحليفة ، ويقوم رئيس المجلس بتذكير العضو بما قاله في مقدمة الجلسة وأنه لا محل للتعريض بالأشخاص أو ذكر الفاظ نابيه و . ويقول مكرم عبيد أنه ليحزنني كل الحزن أن أسمع نائبا مصريا - ابراهيم بيومي - يقف في وسط البرلمان المصري الذي كان له الشرف ان يكون رئيس المفاوضات وكان لي الشرف أن أكون معه : يؤسفني ، ويؤلمني كل الألم ان يقف هذا النائب ويقول صراحة : ان الدفاع عن قناة السويس يقتضي الدفاع عن مصر فيسجل علينا الحماية بأسوأ معانيها ، ويحتد مكرم عبيد وهو يقول : كيف يصح أن يقال باستبعاد هذا الاستجواب أو تأجيل نظره الى أجل غير مسمى ، افهكذا تكون منتهى غيرتنا على القضية المصرية ومبلغ حرصنا على أن ندفع الحماية بعد أن أرقنا دماءنا وبذلنا النفس والنفيس لنتجنب هذه الكارثة وهل أنا رجل غير مسئول حتى يقال لي ان هناك حليفة وأنه لا يصح ان نطعنهما في ظهرها ؟ لا يا سادة ، كونوا مطمئنين فقد كنت أحد اعضاء وفد المفاوضات وأؤكد لحضراتكم انني لست وزملائي طابورا خامسا للمحور أو طابورا رابعا للانجليز ، بل نحن طابور أول لمصر والمصريين . . دعوني اتحدث الى قلوبكم ونفوسكم الا فليتعلموا انكم لن أتألم لو استبعدتم هذا الاستجواب وانما يؤلمني أشد الألم أن يقف مجلس النواب المصري هذا الموقف الذي أربا به عنه !

ويقول مصطفى النحاس : لا ترى الحكومة المناقشة لا في جلسة سرية ولا في جلسة علنية بعض المسائل الواردة في الاستجواب ولكنها ترى المناقشة فورا في المسائل الاخرى .

ويقوم جدل عنيف بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد .

بريطانيا تطلب من النحاس اعتقال عمر الفاروق ، وعباس حليم ، ومحمد طاهر ، فيعتقلهم النحاس في استراحة طلسمات السرو

أولينا اهتماما بالغا بموضوع اسقاط مجلس النواب « ١٩٤٢ » عضوية النائبين أحمد قاسم جودة وجلال الدين الحمامصي يرحمهما الله وما كان لنا ان نعطي هذا الموضوع مثل تلك الأهمية لو ان ظروف اسقاط عضوية النائبين كانت طبيعية فمن حق أى مجلس نيابى ، أو غير نيابى ان يسقط عضوية أى عضو من أعضائه طالما جاءت هذه العملية - الاسقاط - غير متعارضة مع القوانين ، واللوائح الداخلية الخاصة بهذا المجلس أو ذاك ، غير ان اسقاط عضوية قاسم جودة والحمامصي جاء بعد ان وقف كل منهما موقفا سياسيا مغايرا لموقف الأغلبية البرلمانية كما ان عملية اسقاط العضوية عن هذين النائبين جاءت بعد ان كان المجلس - نفس المجلس ، بنفس الأعضاء - قد سبق له وبالإجماع ان رفض الطعون المقدمة ضد انتخاب هذين النائبين ، وبعده أن أعلن المجلس وبالإجماع أيضا صحة انتخاب أحمد قاسم جودة ، وجلال الدين الحمامصي . وكنا فى نهاية الفصل السابق قد أشرنا الى الاستجواب الثانى ، المقدم من مكرم عبيد ، الى مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء ، وكان المجلس - مجلس النواب - وكما أشرنا فى الفصل السابق - قد قرر استبعاد الاستجواب الأول المقدم من مكرم عبيد الى رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس : قرر استبعاده شكلا وموضوعا ، فتقدم مكرم عبيد باستجواب آخر .

ولم يكن مكرم عبيد ، لظروف الحرب ولفرض الأحكام العرفية ، ولغرض الرقابة بالتالى ، على الصحف يملك ان يقول كلمته الا فى مجلس النواب باعتباره عضوا فيه وحتى هذه الكلمة كانت محاصرة من قبل الحكومة والأغلبية البرلمانية بشدة وعنّف لم يسبق لهما مثيل !

والمناقشة تجرى فى مجلس النواب عن استجواب مكرم عبيد . قال مكرم مخاطبا النواب : كيف تتمجلون الأمور هكذا . . دعونى أتكلم أولا ، واذا حاولت ذكر شىء مما دار فى الجلسة السرية ، فليمنعنى سعادة الرئيس من الكلام أو فليطلب اليه رفعة رئيس الحكومة أن يمنعنى اما ان يمنع المستجوب قبل ان يتكلم فى أمر خطير كهذا يرتبط به كياننا المادى ، بل وجودنا السياسى ، فانى حقا يا حضرات النواب المحترمين أربأ بكم من أن يكون هذا موقفكم . . نحن أمة غير محاربة ، وسياستنا الاجماعية العليا هى تجنب البلاد ويلات الحرب ، وانى اذ أقف بينكم الآن لاتحدث اليكم . . أفهم ما أقول ، وأعلم أن واجب كل مصرى أن يكون - حتى اللحظة الأخيرة - مخلصا للمحالفة السى تشرفنا نحن وشرفت هى بأن وقعناها جميعا ، ايصح ان يوجه الى مثل هذا الاعتراض فى عهد يقف فيه مستر تشرشل فى مجلس النواب يتكلم لا فى تجنب البلاد ويلات الحرب فان انجلترا دولة محاربة فعلا ، وانما فى الاستجواب الذى وجهه اليه زملاؤه ، وأعضاء حزبه فطرحوا مسألة عدم الثقة وقالوا انه لا يليق به أن يكون وزيرا للحرب حتى اضطر تشرشل الى الكلام ثلاثة أيام متوالية فى « القواد ، وفى ادارة الحرب ، وفى كثير من المسائل الفنية التى قد يفيد منها العدو » وكان ذلك فى جلسة غير سرية . يحدث هذا فى مجلس النواب البريطانى ، أما هنا فانى أتكلم فى أمر يتعلق بتعهداتنا ، انبرى لى أحد حضرات النواب المحترمين وطلب رفض نظر استجوابى أو تأجيله الى أجل غير مسمى ! » .

وحول طلب مكرم عبيد بيانات تفصيلية يضيفها الى ما عنده من بيانات وعدم اعطاء الحكومة له تلك البيانات قال مصطفى النحاس : « ان من حق الحكومة أن تقدم البيانات التى تطلب منها رهن حقها ان تمتنع اذا رأت أن المصلحة العامة تقضى بعدم تقديمها ، كل ذلك مع عدم المساس بالمسئولية الوزارية » كما يقول أيضا مصطفى النحاس : كثير مما يطلبه حضرة المستجوب يعد من الأسرار العسكرية ومنه ما لا يسمح العرف الدولى باعلانه ومنه ما لا شأن له بالاستجواب كالبيانات المطلوبة عن العمدة والمشايخ الذين لم يختلف أحد فى حق السلطة التنفيذية فى فصلهم فى حدود اختصاصها باعتبارها المسئولة عن الأمن العام والنظام فى البلاد ، .

ويرد مكرم عبيد بقوله : انه - مثلا - ما أراد الحصول على نص التصريح الذى أدلى به المستر ايدن بالانجليزية الا لأنه أراد « ان آكون منطقيًا مع الحكومة ومع المستر ايدن ومع نفسى فان الرجل الشريف لايقول شيئا الا اذا وثق منه واذا اطلعت على البيانات باللغة الانجليزية فقد أجد فيها ما يجعلنى أغير رأى أو أتشدد فيه ! » .

ويقول مكرم عبيد وهو يرد على الحكومة التي طلبت استبعاد موضوع تجنيب البلاد ويلات الحرب من استجوابه ، اننى أصر على بقاء هذا الموضوع لأننى أرى أنه يمس كيان البلاد وأؤكد من جديد - مكرم - اننى لن أعرض أو أتعرض للحليفة بسوء بل سأتكلم فى حدود استقلال بلادى كمصرى فقط » .
كما يؤكد مكرم عبيد تنازله عن طلب المستندات اذا ما نوقش الاستجواب بأكمله دون أن يجزأ . اما أن يجزأ الاستجواب فلا يناقش البند الخاص بالاستثناءات ولا البند الخاص بتجنيب البلاد ويلات الحرب فهذا مستحيل أن أقبله .

ويقترح معوض الباز احوالة موضوع طلب بيانات من الحكومة على لجنة الشئون الدستورية لبحثه . وتقوم ضجة !

ويقرر المجلس عدم الزام الحكومة بتقديم المستندات قبل مناقشة الاستجواب ويقوم اعتراض من بعض مقاعد اليسار على هذا القرار !!

ويذيع مكرم عبيد سرا عندما يقول ان صياغة استجوابه « ليست من كلماته » وانما هى من صنع مكتب المجلس .

وسوف احتفظ - مكرم عبيد - بصيغتي الأصلية الى أن تدور المناقشة » .

ويعترض فكرى أباطة وبشدة على ما جاء على لسان رئيس الحكومة من انه يرفض مناقشة نظرية تجنيب البلاد ويلات الحرب سرا أو علانية بالرغم من ان أحمد نجيب الهملاى قد أوضح وجهة نظر الحكومة من أنها لا ترفض النظرية بل ترفض مناقشة الاجراءات التى اتخذتها الحكومة خاصة بتجنيب البلاد ويلات الحرب .

ويقول فكرى أباطة : لأول مرة فى تاريخنا النيابى يقال ان الحكومة ترفض المناقشة فى السر وفى العلن وانى لأسجل فى مضابط المجلس اننا نسمع بهذه للمرة الأولى منذ عهد المغفور له سعد زغلول باشا « سنة ١٩٢٤ » الى اليوم وهذا ما لا يمكن قبوله » ويؤكد مصطفى النحاس « انه ليس ضد المناقشة فى السر ، أو فى العلن ولكنه ليس لديه من جديد يدلى به أو يصح ان يدلى به الآن فى جلسة سرية أو فى جلسة علنية » .

ويقف عبد العزيز الصوفانى ليقول : قد لا يكون لدى رئيس الوزراء من جديد يريد ان يدلى به ولكن قد يكون عندنا نحن جديد نراه خطيرا ونريد ان نضعه تحت أنظار الحكومة لنستطلع رأيها فيه وليس معنى هذا اننا نريد ارغام الحكومة على الأدلاء ببيانات لا نترغب فى الأدلاء بها ولكننا نرجو ان نعرف ماذا سيكون موقفها ، فلو كان لها عذر قبلناه والا تقدمنا بلومها على انها لا تريد ان تسير معنا فيما نرى فيه مصلحة البلاد . اننا فى الواقع لانريد ان نسجل عليها خزيا ، أو نسجل لأنفسنا فخارا دون حق . قد يكون وصل الى علمنا

أشياء وقعت فى داخلية البلاد لم يعلمها رفعة رئيس الحكومة ونرى نحن ان لها أهمية » .

وعندما تقوم ضجة ضد ما يقوله عبد العزيز الصوفانى يقول الصوفانى :
« ان للحكومة فى المجلس أغلبية كبيرة تستند عليها فيجب ان يتسع صدرها ،
« ان للحكومة فى المجلس أغلبية كبيرة تستند عليها فيجب ان يتسع صدرها ،
- وأنتم الأغلبية - يدا واحدة معا ، وان رأيتم ان هناك ما يتنافى مع المصلحة ،
أو ان هناك أغراضا - كما يقول البعض منكم فلکم - ونحن جميعا معكم -
ألا تسمحوا بهذا ٠٠ اعطوا الفرصة للأقلية لأن عليها واجبا تؤديه ، فاذا أبيتم
عليها ذلك فانها لا تستطيع القيام بأقل واجب ٠ وحاشا ان يقال ان مجلس
النواب لم يعط الفرصة للمعارضة لتقول كلمتها فى حدود حقها وفى حدود
المصلحة العامة » .

ويذكر عبد الحميد السنوسى انه عندما طلب بعض النواب البريطانيين
مناقشة موضوع هرب نائب زعيم ألمانيا « هيس » الى انجلترا لعلهم يطلعون
على خبيثة السر الذى دفع هيس الى الفرار من ألمانيا ، لم يوافق تشرشل
تحقيقا للمصلحة العامة .

ويقول السيد سليم ان رئيس الوزراء بما قاله يهدم الرقابة البرلمانية
التي لا تقوم الا على حق السؤال والاستجواب عندما يقول رئيس الحكومة انه
ليس عنده جديد نقوله له ولكن عند المستجوب الجديد الذى يريد ان يتقدم
به الى المجلس » ويؤكد السيد سليم ان موقف الحكومة غير قانونى وغير
دستورى أيضا .

ويحاول مكرم عبيد تلاوة الاستجواب بالصيغة الأصلية التي كتبه بها
فيمتنعه رئيس المجلس من التلاوة ، ولكنه - مكرم - يستدرك قائلا : « ان
الحكومة وبعض الأعضاء قد أخذوا على بعض عبارات الاستجواب انها مبهمه
وتؤكد ان هذا الاتهام ليس من عملي وانما هو من عمل مكتب المجلس » .

وتطول المناقشة ، وتطول ، ويتقدم - كالعادة دائما - أكثر من عشرين
نائبا طالبين قفل باب المناقشة وتجزئة الاستجواب واستبعاد الجزء الخاص
بالاجراءات الوزارية ازاء سياسة تجنيب البلاد ويلات الحرب وكذلك استبعاد
الجزء الخاص بسياسة الوزارة فيما يخص بالحريات العامة .

ويسفق فكرى أباطة - كما قال - على التقاليد البرلمانية ويرى ان رئيس
المجلس لا يملك تجزئة أى اقتراح أو استجواب « كما يشاء ويشاء ذوقه السليم » ،
كما انه لا يملك ان يصحح للمقترحين أخطاءهم الفنية والفقهية ، ويقرر فكرى
أباطة - من وجهة نظره كواحد من أعضاء مكتب المجلس - ان الاستجواب
ملك للمستجوب والمجلس ان يقر نظر الاستجواب ، أو يحدد موعدا للمناقشة
فيه أو فى أجزاء منه اذا كانت التجزئة جائزة فينظر جزءا ، ويضم جزءا الى

استجواب آخر ، هذا كله معقول ، أما فكرة الاستبعاد فلا تملك الحكومة ولا يملك المجلس اقرارها » .

ويخاطب فكري أباظة رئيس المجلس طالبا منه ان يحرص على سمعة تقاليده البرلمانية : « أتوسل اليه الا تحمله حدة المناقشة والجو الكهربائي الذي يتسلل من القاعة الى المنصة على ان يتعجل أو يرتجل بعض الحلول في مسائل لها أثرها أبد الأبدين » . وأرجو ان يسمعي « معالي » الأستاذ غنام أكثر الناس عجيبا وضجيحا في سبيل الحق وفي سبيل حقوق المجلس ، ولكن يبدو لي ان الصفوف اليمني غالبا تهديء العواصف ! » وكان الأستاذ محمود سليمان غنام زعيم المعارضة الوفدية في البرلمان السابق أكثر النواب كلاما في الدفاع عن الدستور وعن اللائحة الداخلية للمجلس وعن حقوق المجلس !!

ويقول عمر عمر : ان من حق أي مجلس نيابي ان يحرص على وقته الثمين والا يجعل قاعة المجلس ميذا لمناقشات لا محل لها . هذا اذا كانت مسألة ما قد نوقشت في المجلس منذ وقت قريب فلا داعي للعودة الى مناقشتها من جديد » .

ويتقدم أكثر من عشرين نائبا يطلب جديد باقوال باب المناقشة .
ويقرر المجلس قفل باب المناقشة ، كما يقرر استبعاد الفقرة الثانية من الانسجواب وضم الفقرة الخامسة منه لاستجواب آخر معروض للمناقشة و٠٠ و٠٠ .

ويعطي رئيس المجلس الكلمة لمكرم عبيد بصفتة المستجوب ويقول
مكرم عبيد : ان المجلس سبق ان استبعد هذا الاستجواب شكلا وقد استبعد منه الآن الجزء الخطير فأصبح مجزء مهلهلا لم يبق منه شيء . وبما انني -
مكرم عبيد - قد قدمت الاستجواب باعتباره وحدة كاملة وبما ان الأجزاء التي استبعدت منه وهي الحريات العامة والاستثناءات وربطها ببدء المساواة بين الموظفين وتجنيد البلاد ويلات الحرب . . لكل هذا أنا مصر على مناقشة الاستجواب كله ، والا فلا مناقشة » !!

ويعتبر رئيس المجلس ان المستجوب قد تنازل عن استجوابه وينسحب
مكرم عبيد والسيد سليم ومحمد فريد زعلوك والفريد قسيس وجلال الحمامصي وجورج مكرم عبيد وأحمد الألفي عطية ونجيب بشارة ومحمد عثمان عبد القادر ومرقص بطرس وأحمد قاسم جودة .

وكانت هذه أول مرة يشترك فيها أحمد قاسم جودة في الانسحاب مع
مكرم عبيد وذلك بعد اعلان صحة نيابته ، وربما كانت هذه من أهم الأسباب
التي حركت الحكومة والأغلبية ضده . كما انسحب لبيب جريس وأبو الغيث
الأعور وفهمي سليمان سيدهم . كما انسحب أيضا من غير أنصار مكرم عبيد
كل من عبد السلام الشاذلي ومحمد عبد الرحمن نصير ورغم ان المستجوب أعلن

تنازله عن استجوابه ورغم ان احدا غيره لم يعلن تبنيه للاستجواب الا أن رئيس الحكومة مصطفى النحاس قد ألقى بيانه الذي حمل فيه - في البداية - حملة عنيفة على مكرم عبيد ، وان لم يذكر اسمه بصراحة . وقد أشار مصطفى النحاس الى انه في جلسة ٢٤ يونيو ١٩٤٢ قال ثقلا عن السفير البريطاني في القاهرة ، ان الحكومة البريطانية أصدرت تصريحاً أكدت فيه بشكل حاسم ، انها عند تصميمها الاكيد على مقاومة كل اعتداء على الأراضي المصرية الى آخر مدى .

وظاهر ان هذا التصريح لم يكن يقصد به الاساءة الى مصر بحال من الأحوال وانما قصد به مجرد الإشارة الى مقاومة القوات الزاحفة على مصر ، وقال مصطفى النحاس انه لا يريد أن يجارى المستجوب في هذا المضمار ، مضار اذاعة الأسرار العسكرية حتى لا يتعرض البلاد للأخطار .

وعن موضوع ضباط البوليس الانجليز واستبقائهم في الخدمة رغم انتهاء مدة خدمتهم تطبيقاً لنصوص المعاهدة المصرية البريطانية قال مصطفى النحاس انه ليس مسئولاً عن ذلك وانه كان هناك اتجاهات من الوزارات السابقة للابقاء عليهم وقد جرت حول موضوع الإبقاء عليهم محادثات وتمت اتفاقات و . و . و .

ويقول مصطفى النحاس ، لقد وقع حسين سرى اتفاقاً مع الانجليز حول هذا الموضوع رغم مخالفته للمعاهدة البريطانية المصرية حيث لا يمكن أبداً اجراء مثل هذا الاتفاق بدون تعديل لنصوص المعاهدة المصرية البريطانية وهذا التعديل لا يمكن ان يكون قانونياً الا بعد عرضه على البرلمان بمجلسيه وقال مصطفى النحاس : انه عبر للسفير البريطاني عن رأيه بعدم قانونية اتفاقه مع حسين سرى « الخاص » بالابقاء على العنصر الأجنبي في البوليس المصرى بعد ميعاد اعتزالهم المنصوص عليه في المعاهدة الى ما بعد انتهاء الحرب على ان الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بالحق في اعادة النظر في كل عام في شأن هؤلاء الضباط أو الضباط الآخرين الذين سبق استبقاؤهم ولو ان المتوقع - خطاب حسين سرى الى السفير البريطاني في ٤ يناير ١٩٤٢ - انهم سيبقون في الخدمة ما دامت الظروف الحاضرة مستمرة ، ويقول مصطفى النحاس ، انه اعترض على اتفاق « سرى - لامبسون » - وانه - أى مصطفى النحاس - يرى ان اتفاق سرى - لامبسون باطل لأنه لم يعرض على البرلمان المصرى ، وبصرف النظر عما اذا كان بقاء بعض الموظفين البريطانيين في البوليس المصرى لازماً في مدة الحرب أو غير لازم أود أنه تسلموا بالمبدأ العام وهو انه لا يمكن التعديل في نصوص المعاهدة باجراء من السلطة التنفيذية فاذا سلمتهم - مصطفى النحاس - للامبسون - أمكن ان ننقل الى البحث الآخر الذى لا يجيء الا فى المرتبة الثانية وهو لزوم استبقاء هؤلاء الموظفين فى مدة الحرب وما اذا كانت ضرورات الحرب

تستلزم حتما الانتفاع بتجاربه هؤلاء الموظفين بشكل أو بآخر وعلى أى أساس يجوز أن ينتفع بخدماتهم حتى لا يكون فى هذا الانتفاع اخلال ما بنص المعاهدة أو روحها و . و . » .

وعن موضوع السماح لأشخاص معينين بمصايد بعض المواد الأولية والغذائية رغم تحريم تصديرها وامتناع الحكومة عن أن تقدم للمحاكمة بعض المهربين والمختزنين و . و . » .

عن هذا الموضوع قال مصطفى النحاس : انه اتهم لا تنقصه الجرأة وان كانت تنقصه الوقائع : اتهم بنيت عليه دعاية سرية بقصد النيل من كرامتى ونزاهتى . ولقد رحبت به حين خرج من ظلام الدعاية السرية الى نور المناقشة الكفيلة بتبديد كل ظلام والقضاء على كل اتهام يقوم على الافك والبهتان : اتهم روج له ذات اليمين وذات الشمال فى عبارات ظاهرها الغموض والابهام وحقيقتها توجيه المطاعن الى شخصى بقصد اثاره الشكوك التى يعلم نفس المستجوب انها لن ترتقى الى يد لم تعرف غير النزاهة ولم تعرف غير الطهر » .

ويطيل مصطفى النحاس فى الرد على هذا الموضوع بالأرقام ولأنه - أى الموضوع - كان من أهم الموضوعات التى جاءت فى الكتاب الأسود فسوف تؤجل الكلام فى تفاصيله الى حين عرض الكتاب الأسود وعرض الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة الوفد ردا على الكتاب الأسود لمكرم عبيد .

وينهى مصطفى النحاس بيانه بالقول بأنه لم يفرط فى حق من حقوق البلاد ولم يضع مصلحة من مصالحها .

ويعتبر عبد العزيز الصوفانى ما قاله مصطفى النحاس بياناً لرئيس الوزراء وليس ردا على الاستجواب ويبرر الصوفانى عدم انسحاب اخوانه نواب الحزب الوطنى مع مكرم عبيد وأنصاره بقوله : نحن لم ننسحب من الجلسة معهم لا لعدم تضامننا وايهم ولكن لأن المسألة التى انسحبوا من أجلها رأيناها نحن لا محل للانسحاب فيها ولكننا نتضامن معهم كل التضامن فيما نراه مأسا فى المستقبل بالمصلحة العامة دون سواها .

يقول الصوفانى : ان ما يعنيه من بيان رئيس الحكومة رسالة مستر ايدن الى رفعة رئيس الوزراء ، ما يعنينا نحن أعضاء الحزب الوطنى ، أكثر من كل شئ آخر والنذى تبادر الى الذهن بل والواقع يقرره هو أن مثل هذا الخطاب لم يرسل من وزير الخارجية عبثا لأننا تعودنا دائما ، وأبدا أن الانجليز لا يرسلون عبثا ، ولا يعملون عبثا وانما يعملون دائما وأبدا للمستقبل البعيد ولما فيه مصلحتهم ولما تحتّم عليهم هذه المصلحة أن يعملوه . لقد عرفوا بشدة الاحتياط ، وانهم يحتاطون لكل ظرف ، ويستغلون كل مناسبة » .

ويقول عبد العزيز الصوفاني ، ان كل ما يصدر في مثل هذه المناسبات من أية حكومة من الحكومات لا يمكن أن يعبر عن رأى المجلس أو يربط هذه البلاد بأى رباط مهما كانت الظروف التى دعت اليه وأرى من حقى أن أسجل فى مضبطة هذا المجلس انه - أى المجلس - لا يعلم شيئاً عن هذا الخطاب ولا يمكن أن يرتبط بأى شيء ، كما لا يمكن أن يقر أى تصرف من التصرفات التى تكون قد تمت بمقتضى هذا الخطاب مهما كانت الحكومة دستورية ومهما كانت تعتمد على أغلبية برلمانية » .

ويمنع رئيس المجلس عبد العزيز الصوفاني من الكلام عن سياسة تجنب البلاد ويلات الحرب ويقول الصوفاني : نرى من واجبنا فى كل مناسبة ان نقول لكم الحقائق وما يجب أن تعرفه الحكومة ولكنى أرى أنه يحال دائماً بيننا وبين أداء هذا الواجب الوطنى . وقد ذكر رئيس الحكومة عن موضوع بقاء الموظفين فى خدمة الحكومة ما قاله من وجهة نظره كرجل أقر المعاهدة ولكنى أخالف رفعتة فى هذا الشأن لأنى لا أعترف بالمعاهدة .

ويقول عبد العزيز الصوفاني : لقد حققت الأيام نظريتنا - نحن خصوم المعاهدة من يوم أن خلقت - فى النصيح بعدم قبولها واستشهد بالحوادث القائمة الآن على صحة ما أقول .

وقال عبد العزيز الصوفاني ان من واجبنا ان نقول ان التهريب ، والمخالفات تقع كل يوم ، ان ما يحصل فى هذه البلاد من مجاعة وغيرها ان هو الا أمور مفتعلة من اناس لا ضمير ولا أخلاق لهم . ان التهريب والغش وغيرهما من الأعمال المخالفة للقانون تقع كل يوم وبعض رجال هذه الحكومة على علم بها .

ويقول فكرى أباطة : أن لى تحفظاً بسيطاً حول الحديث عن الحريات انعاماً لان لى استجواباً فى هذا الموضوع وانا أحس بأننى اذا لم اتكلم فى هذا الموضوع فساكون مقصراً ، فأرجو أن تعتبروا أن الموضوع - موضوع الحريات العامة - لم يمس بعد . وقال رئيس المجلس . ولهذا أمرت بحذف كل ما قاله حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني فى هذا الموضوع

ويقول فكرى أباطة : ولكنك لم تحذف ما قاله رئيس الوزراء بالطبع « ضحك » .

ويتقدم - بعد كل هذا الذى قيل - أكثر من أربعين نائباً باقتراح بشكر رئيس الحكومة تقديراً للجهود التى بذلها فى سبيل خدمة البلاد ويعارض فكرى أباطة الاقتراح من ناحية المبادئ السياسية العليا ويقول ان الحزب الوطنى يتحفظ فى ذلك دائماً ، ويؤيد فكرى أباطة ، النائب محمد محمود جلال ويوافق المجلس على اقتراح الشكر والتقدير بالاجماع فيما عدا نائبى الحزب

الوطني اذ لم يكن قد بقى فى الجلسة من نواب الحزب الوطنى الا محمد محمود جلال وفكرى أباطة .

ويعرض فى نفس الجلسة استجواب آخر من مكرم عبيد الى رئيس مجلس الوزراء بشأن الأسباب التى دعت الرقابة الى منع الصحف من نشر خبر ان بعض الشيوخ والنواب قيدوا أسماءهم بقصر عابدين بمناسبة تكوين كتلة برلمانية ويوافق المجلس على تأجيل نظر الاستجواب مدة ثلاثة أسابيع ! ولكن قنتهى الدورة فى ٩ سبتمبر ١٩٤٢ قبل نظر الاستجواب وكانما قضى على مكرم عبيد خلال دورة كاملة ان يحرم من حقه الدستورى كنائب : حق استجواب الوزراء ، ورئيس الوزراء . وكانما كانت هناك خطة حزبية أعدها الوفد كحزب يملك أغلبية برلمانية لعدم اعطاء مكرم عبيد السكرتير العام السابق لحزب الوفد ، الفرصة ليستجوب الوزراء ورئيس الوزراء .

وحول هذه النقطة الأخيرة - نقطة اهدار حق الاستجواب - يقول مكرم عبيد فى كتابه الأسود :

الاستجواب هو الوسيلة الدستورية التى يستطيع بها النائب ، أن يزاول عمله فى محاسبة الوزارة وطرح الثقة بهما على المجلس اذا اقتضى الأمر ، وعلى أساس هذا الضمان الدستورى تقوم المسئولية الوزارية أمام البرلمان ؟ فإذا سلب النائب حق الاستجواب فقد انهارت المسئولية الوزارية التى لاتقوم للحياة الدستورية قائمة بغيرها على أى وجه من الوجوه .

وقد رأت الوزارة أن تسلب المعارضنة هذا الحق فلجأت الى أغليبتها العددية من جهة ، كما لجأت الى رئيس المجلس وهيئة مكتبه من ناحية ثانية فإذا الناحيتان تتقاسمان مهمة القضاء المبرم على حق الاستجواب بوسائل متعددة منها استعمال مقصلة الأغلبية فى استبعاد أى استجواب لا تريده الحكومة أو استبعاد ما تشاء من فقراته وأبوابه قبل أن يسمح بمناقشة كلمة منه ، ومنها الا يدرج رئيس المجلس ما يقدم اليه من استجابات ، وقد قدمت فى الدورة الماضية استجابات عدة لم تدرج فى جدول الأعمال ، احدها عن أسباب الخلاف التى أدت الى خروجى من الوزارة ، وآخر خاص برخص الاستيراد والتصدير وثالث عن الاستثناءات التى وقعت بعد خروجى من وزارة المالية ورابع عن اساءة تنفيذ المعاهدة ، وخامس عن حرية الرأى وسادس عن المعتقلين ومع خطورة هذه الموضوعات التى تتناولها هذه الاستجابات أو على الأصح لخطورة هذه الموضوعات : أبى رئيس المجلس ادراج احدها فى جدول الأعمال ، بل عمدت رئاسة المجلس الى مناورة طريقة لتخليص الحكومة من مناقشة ما أدرج بالفعل فى جدول الأعمال من استجابات فكانت مواعيد الجلسات تحدد فى غير الأيام المخصصة للمناقشة أو لاستثناء المناقشة ومن

المضحك المبكى انه بعد أن ألقى رئيس الوزراء بيانه فى استجواب الاستثناءات أجل المجلس بيانى ورد الزميل المستجوب النائب فكرى أباطة الى جلسة يحددها مكتب المجلس ، ومنذ ذلك الحين لم يجد رئيس المجلس المحترم جلسة يحددها لاستكمال هذا الاستجواب القائم فى حين انه نظرت استجوابات أخرى جديدة ، وعديدة » .

ويقول مكرم عبيد أيضا : لم تضيق الوزارة ، ومن ورائها رئاسة النواب ذرعا بالاستجوابات وحدها ولكنها لم تطق كذلك ان تواجه ما هو أخف منه وأهون ونعنى به طلب المناقشة الذى نصت عايه اللائحة الداخلية فلم يكده ستة وثلاثون عضوا من المجلس وكلهم من الهيئة التى تنتسب اليها الحكومة يتقدمون بطلب كتابى لفتح مناقشة فى موضوعات خطيرة حددها وعددها حتى انتهز رئيس المجلس فرصة انعقاد احدى الجلسات السرية فتلا الطلب الخطير وأخذ من الأغلبية « الوزارية » قرارا باستبعاده من غير مناقشة فى الجلسة السرية حتى لا تتسرب محتويات الطلب الى الرأى العام وأخيرا افتتحت الدورة البرلمانية الحالية فاذا بالحكومة تستعين بنوابها ورئاسة نوابها وتقر أخطر المبادئ لكى تخنق فى المهلة الاستجوابين اللذين قدمهما أحد نواب المعارضة ، وهو حضرة النائب المحترم فكرى أباطة حتى لم تجد المعارضة بدا من تسجيل احتجاجها على خطة الوزارة والوزارين بانسحابها فى أول جلسة من الجلسات » .

وعن خنق حرية الصحافة قال مكرم عبيد باشا ، أيضا : بلغ من اشتداد وطأة الاغلال التى ترسف فيها الصحافة على يد النحاس باشا ووزارته ان وجد مجلس نقابة الصحفيين نفسه مضطرا الى تقديم الاحتجاج تلو الاحتجاج الى الحاكم العسكرى مذكرا برفعه بما جاء فى مذكرة الوفد المصرى المؤرخة فى أول ابريل ١٩٤٠ من أنه « لا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية الى رقابة على كل الشئون المصرية حتى أصبح المصريون فى عهد الاستقلال وكانهم آلة صماء عمياء ، لا يسمع لهم صوت فى شئون بلادهم ، ولا يدرون الى أى مصير هم مسوقون ، بل ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم اليه مسوقون » .

وقد سرد مجلس نقابة الصحفيين فى أحد اجتماعاته هذه صنوفا من أمثلة الارهاق ، التى تتعرض لها الصحف فى هذا العهد مما يجاوز ما كان فى عهود الوزارة السابقة ثم ختم مذكرته بقرار صريح هذا نصه : من أجل هذا يقرر مجلس النقابة أسفه الشديد لأساليب الرقابة الصحفية ويرفع الى رفعتكم - رئيس الحكومة - احتجاجه على الاجراءات التى تتبعها الرقابة وخروجها على الحدود المرسومة لها ، ومخالفتها لنص وروح الأحكام العرفية وما جرى عليه العمل فى العهود السابقة ، ويقرر ان الصحافة والحالة هذه ازاء استحالة مادية ، ومعنوية تمنعها من أداء واجبها ، ويوقع القرار كل من : فكرى أباطة ،

محمد عبد القادر حمزة ، ابراهيم عبد القادر المازني ، حافظ محمود ،
محمد خالد ، مصطفى أمين ، جلال الحامصي ، كامل الشناوى ، مصطفى
القشاشى « أعضاء مجلس نقابة الصحفيين » .

وقد بلغ من تمادى النحاس باشا فى استغلال سلطته العرفية ، ان اختفت
المعارضة من الصحف ، ومحيت محوا ، وحرّم على الكتاب أن ينقدوا عملا من
أعمال الوزارة جل ، أو هان ، وصودر حق الناس الألى الذى كفله القانون
العادى فى الرد على ما يكتب عنهم ، وتقنيد ما يفترى عليهم من الأعمال
أو الأقوال وحرّم على الصحف ان تنشر أسماء أشخاص بعينهم ولو فى مناسبة
من المناسبات العادية أو فى مناسبة كريمة ، كتقنييد أسماء مكرم وزملائه من
أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة فى دفتر التشريفات وحرمت الرقابة كل ذكر
لبرقيات ورسائل تلقيتها من شخصيات سامية المكانة على أثر خروجى من الوزارة
وبينها رسالتان لصاحب السمو الأمير عمر طوسون وصاحب الفضيلة
الشيخ أبو الوفا الشرقاوى .

ويروى مكرم عبيد نماذج لشدة الرقابة : حدث أن قبض الله الى جواره
أحد أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٤٢ وهو المغفور
له عبد الوهاب البرعى المحامى فرأيت واجبا على أن أنعاه فى جريدة الأهرام ،
ولكن النعى لم يكذ ينشر فى الصباح حتى هاج النحاس باشا وثار نوره
لأن النعى ، يتضمن ذكر الكتلة الوفدية المستقلة ، وترتب على هذه الثورة
أمران ، أولهما : اصدار تعليمات الى الرقباء على الصحف بمراجعة اعلانات
الوفيات حتى لا يقبض الله الى جواره رجلا آخر من رجال الكتلة الوفدية فيذاع
فى نعيه انه لقي ربه ، على عقيدته الوفدية المستقلة ، ثانيهما : ترتب على هذه
الثورة كذلك ، ان صودرت برقيات التعزية فى الفقيده الذى هاج نعيه أعصاب
الحاكم العسكرى .

ويقول مكرم ، أيضا : انه قام بدعوة بعض أصدقائه ، من كبار رجال
السراى الملكية والسفارة البريطانية والنواب البريطانيين ، وكبار رجال
المفوضيات الأجنبية وزعماء الأحزاب والمسنقلين ، ورجال الشركات والبنوك :
دعاسم الى تناول الشاي بداره فى ٢١ يناير ١٩٤٣ فاذا بهذه الدعوة المتواضعة
تطير بأعصاب الحاكم العسكرى ، واذا به - الحاكم العسكرى - يسخر الرقابة
فى منع المجلات والصحف من كل اشارة الى الدعوة أو المدعوين « ولم يستح
النحاس باشا ان يجعل من هذا الموضوع بابا من أبواب التنبيهات الكتابية
للقباء أجمعين » .

« والجدير بالذكر ان مصطفى النحاس باشا الذى أمر بذلك كان قد
اشتكى هو بنفسه من الرقابة عنلما كان فى المعارضة ، وكانت شكايته تلك

فى خطاب له برأس البر ، اذ قال : وأخرى لا تقل صغارا وسخافة هى منهم الصحف من ان تذكر اسماء زائرى ، أو تنقل أحاديثى وتشير الى انتقالاتى ومقابلاتى فى حين لا مانع من ذكر أخبارهم وأقوالهم ، والدعاية المعرّضة لأشخاصهم وأعمالهم ، كانما كان لهم أن يسقطوا عن مصطفى النحاس ما يتمتع به سائر المصريين من الحقوق ، أو كانما لا تكفيهم هذه الرقابة الغاشمة التى فرضتها الأحكام العرفية على الصحف بحجة الحرص على سلامة الدولة ومقتضيات الأمن والدفاع فراحوا يستخدمونها فى حماية أنفسهم من كل انتقاد حتى ضاق بهذه الحال بعض الصحفيين المحايدىين قبل المعارضين ، فتوالت الشكوى ، ولكن بدون جدوى ، نعم هو صغار لا طعم له ، ولا معنى ، وإن كان كثير الدلالة على ماتر زح تحته البلاد فى هذا العهد الظالم من عدوان وطغيان ، واستهتار بالحقوق والحريات ، صغار لم تلجأ حكومة من الحكومات المصرية الى مثله منذ نفى سعد زغلول ، وبعض أصحابه وكنت وزميلي مكرم من بينهم الى جزائر سيسيل وحرّم على الصحف أن تذكر أسماءهم وأبناءهم أو اسم الجهة التى نفوا اليها ، فلم ترد مصر الا ذكرها لهم ، وحبا فيهم وجهادا تحت نواظهم ، حتى ردتهم سالمين ، غائبين » .

ويذكر مكرم عبيد واقعة جديدة خاصة بزيارة ونستون تشرشل ، الى مصر ونشر النحاس باشا فى الصحف المصرية كلها صورة تشرشل تضمنت اهداء كريما من جناب المستر تشرشل الى صديقه النحاس باشا « وفى هذا الاهداء - مكرم عبيد - تقدير واطراء ، يحرص عليه كل الحرص رفعة رئيس الوزراء ، الى هنا لا بأس ، ولكن يشاء حظ النحاس باشا أن يهدى جناب المستر تشرشل - فى نفس الوقت - نفس الصورة وعليها نفس العبارة الى صديقه « حسين سرى باشا » اذ لجنابه بين المصريين أكثر من صديق واحد ، وظننت صحافتنا البسيطة العبيطة ان لا بأس أيضا من الإشارة الى الصورة الثانية وقد انطوى اهداؤها على ذات التقدير والاطراء ، لصديق آخر ، كان رئيسا للوزراء ، وهنا - هنا فقط - رأيت الرقابة النحاسية أن البأس ، كل البأس فى نشر هذا الخبر ، على الناس فمنعت حنى مجرد الإشارة الى الصورة الشمسية - وهى نفس الصورة - الى العبارة الخطية - وهى نفس العبارة » .

ويتحدث مكرم عبيد - متهمكا - عن هذا الموضوع فيقول : قد لا يرى الناس فى ذلك حكمة ولكنى - مكرم - اعترف للنحاس باشا بحكمه هى كل الحكمة » ثم يقول مكرم : « بيد انى اذا رأيت مع النحاس باشا بعض الخطر فى نشر صورتين لرجل كبير له كل الشأن ، وكل الخطر فلسيت أفهم ، لماذا شرفنى النحاس ، وأنا الصغير بمنع نشر صورتى على الناس ، فقد عن لاحدى المجلات الأدبية - هى مجلة منبر الشرق - أن تنشر مقالا عن تاريخ حياتى ومعها صورتى فلم يكن من الرقيب الا أن منع المقال ، وكان فى ذلك طبقا للمقاييس

الحكومية معتدلا كل الاعتدال ، ولكنه أبى على المجلة أن تنشر حتى الصورة من غير تعليق أو تنميق ، وكتب الرقيب بخطه على مسودة المقال هذه العبارة بنصها : لا تنشر ولا تنشر الصورة المشار إليها في الكلام ، وكان في ذلك مسك الختام » .

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر ، كما يقولون فاننا نذكر ان ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية كان قد زار مصر في ٣ أغسطس ١٩٤٢ لمدة يومين زيارة سرية للغاية لم يعرفها أحد الا بعض موظفي السفارة البريطانية في القاهرة ، ورئيس وزراء مصر مصطفى النحاس وعن تلك الزيارة « رفع » مصطفى النحاس باشا في ٥ أغسطس ١٩٤٢ مذكرة سرية شخصية الى الملك فاروق هذا نصها :

١ - وفد الى مصر يوم الاثنين الماضي ٣ أغسطس بصفة سرية محضنة حضرة صاحب السعادة المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية وقد دعاني لتناول الغداء معه ، بدار السفارة البريطانية يوم الثلاثاء ٤ أغسطس

حاولت الاتصال بجلالتكم لابلأغكم ذلك فلم يتيسر لي : كان الحديث على المائدة يدور حول أحوال مصر بصفة عامة ٠٠ يخيل الى انه قادم بصفة سرية للنظر في الحالة الحربية ، القائمة على حدود مصر ، وان كان لم يتحدث معي في شيء من ذلك .

علمت منه انه انتظر عودة جلالته الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية وهو لهذا السبب ، لم يتوجه الى القصر العامر لقيد اسمه في سجل التشريفات ، وقد اتصل سعادة السفير البريطاني بحضرة صاحب المعالي أحمد حسنين باشا رئيس ديوان جلالته وأفضى اليه بذلك .

٢ - طلب - بضم الطاء وكسر اللام - في مساء أمس « ٤ أغسطس » بصفة سرية استمرار وقف المواصلات مع فلسطين على صورة مخفضة لمدة ٤٨ ساعة تنتهى في صباح الجمعة المقبل ، وقد نفذ ذلك فعلا .

٣ - استقبلت في مساء السبت الماضي بالمنزل حضرات أصحاب السمو والمجد والسعادة ، عمر الفاروق ، وعباس حليم ، ومحمد طاهر باشا واتفقت معهم على تفاصيل سفرهم الى المصيف الذي أعدته لهم باستراحة طلمبات السرو اعدادا يليق بمقامهم .

ونفصل الحديث عن زيارة تشرشل لمصر تلك الزيارة التي كانت خيرا وبركة على الحلفاء كل الحلفاء .

فاروق يقابل تشرشل سرا ويطلب منه التخلص من النحاس

فى الفصل السابق من هذا الكتاب نقلنا « سنوات ما قبل الثورة » ، نقلت جزءا من المذكرة السرية التى « رفعها » مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء الى الملك فاروق بخصوص الزيارة السرية التى قام بهما ونستون تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية الى مصر .

وألفت نظر القراء الكرام الى ما جاء فى مذكرة النحاس باشا من أنه حاول الاتصال بالملك لابلغه بنبا وصول تشرشل الى مصر ، وأنه - أى مصطفى النحاس - لم يستطع الاتصال بالملك ، وقول مصطفى النحاس فى مذكرته تلك : ان تشرشل انتظر عودة جلالته الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية ، وهو لهذا السبب لم يتوجه الى القصر العام لقيده اسمه فى سجل الزيارات وقد اتصل سعادة السفير البريطانى بحضرة صاحب المعالي أحمد حسنين باشا رئيس ديوان جلالته وأفضى اليه بذلك » .

وعن موضوع اعتقال « أصحاب السمو والمجده والسعادة » : « عمر الفاروق وعباس حليم ومحمد طاهر باشا قال النحاس : انه قد استقبلهم بمنزله فى يوم السبت « أول أغسطس » وأنه اتفق معهم على تفاصيل « سفرهم » الى « المصيف » الذى أعدته الحكومة لهم « باستراحة طلمبات السرو » اعدادا يليق « بمقامهم » .

ثم يقول النحاس باشا : « وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه سافروا باختيارهم صباح الأحد الماضى « ٢ أغسطس » ووصلوا الى الاستراحة الساعة الثانية والنصف بعد الظهر حيث كان كل شئ معدا لاستقبالهم واقامتهم ، وقد بلغونى فى نفس اليوم انهم فى غاية الراحة والتمنوية » .

ويهمنى - مصطفى النحاس - أن أذكر لجلالتكم انى فى الحديث معهم مساء السبت أفهمتهم مبلغ اهتمام جلالتهم بشأنهم وما كان من مواصلة سعيكم الكريم لإبعاد هذا الأمر عنهم ، وانى من جانبى قد بذلت جهدى نزولا على أمركم فلم نستطع أكثر مما تم الاتفاق والتفاهم عليه .

وينهى مصطفى النحاس مذكرته بقوله : « هذا ما عن لى إبلاغه لجلالتكم بصفة عاجلة واننى يا مولائى على الدوام الوفى المخلص الأمين » .

وعمر الفاروق الذى اعتقل فى استراحة « طلمبات السرو » من سلالة خلفاء آل عثمان وقد ورث حب المانيا وكرهية انجلترا وفرنسا من الحرب العالمية الأولى حيث كانت ، انجلترا وفرنسا تحاربان الخلافة العثمانية .

أما عباس حليم شريك عمر الفاروق فى الاعتقال فقد كان يعتبر من أمراء أسرة محمد على « المشاغبيين » وقد أسقط عنه مجلس البلاط الملكى لقب صاحب المجد النبيل ، فمنحه الشعب لقب « الشريف » .

وكانت السلطات البريطانية تضيق ذرعا بالنشاط المعادى لها الذى يقوم به عباس حليم .

ومحمد طاهر باشا كان يرأس نادى السيارات الملكى حيث اعتاد فاروق السهر الى الصباح الباكر ، كما كان يرأس البوليس الخاص التابع للسراى والذى أنشأه على ماهر باشا .

وكانت السفارة البريطانية قد طلبت من كل من حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا عندما كان كل منهما يرأس الوزارة المصرية اعتقال هؤلاء الثلاثة فعارضا فى أمر الاعتقال الى أن تحقق على يدى مصطفى النحاس باشا وان كان الاعتقال فى هذه المرة قد أخذ صفة « التصييف » .

وكان الهدف من اعتقالهم بتلك الطريقة الناعمة المغلفة بالركة والاحترام ، ألا يحدث اعتقالهم ضجة شعبية كتلك التى أحدثها اعتقال على ماهر باشا فى نفس المكان : استراحة « طلمبات السرو » .

وقد كان محمد طاهر باشا عضوا فى مجلس الشيوخ ولكن لم يتحرك بعض أعضاء المجلس للثورة على اعتقاله ، كما تحركوا من قبل للثورة على اعتقال على ماهر باشا !!

وإعود الى ما سبق ان لفت اليه أنظار القراء حول ما يتعلق بزيارة تشرشل السرية الى القاهرة وقول النحاس باشا رئيس الوزراء والحاكم العسكرى لمصر فى مذكرته الشخصية التى رفعها الى الملك انه عجز عن الاتصال بجلالته لإبلاغه نبأ تلك الزيارة وكذلك لانبائه ، ان تشرشل انتظر عودة الملك الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية و . و .

وقد كان النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى معتقدا - كما بلغ من السفير البريطانى - ان أحدا غيره - غير النحاس باشا - لم يعلم بنبأ تلك الزيارة وبسبب هذا الاعتقاد الخاطىء ، رفع النحاس مذكرته الشخصية تلك الى الملك ليخبره بنبأ زيارة تشرشل الى مصر و ٠٠ و ٠٠ وكان تشرشل برفقة السير مايلز لامبسون قد زار الملك فى قصر عابدين دون أن يعرف النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى ودون أن يخبر لامبسون رئيس الوزراء والحاكم العسكرى بأن تشرشل قد زار الملك ٠٠ ورد فى مذكرات سير مايلز لامبسون - لورد كيلرن فيما بعد - عن مقابلة تشرشل للملك ، تلك المقابلة التى لم يعرف عنها شيئا مصطفى النحاس باشا الحاكم العسكرى لمصر ورئيس وزراء مصر - ورد فى تلك المذكرات ما يلى : وصلنا الى قصر عابدين فى الحادية عشرة صباحا ودخلنا من باب جانبى حتى لا يعرف الألمان أن تشرشل فى القاهرة واستمرت المقابلة حوالى نصف ساعة ، وكانت الزيارة موفقة باستثناء محاولات فاروق الظهور بمظهر الملك وبطريقة رسمية .

ولكن تشرشل تحدث عن الحرب وانه واثق من النصر وانه فى مثل هذه الأوقات يستطع أن يعرف الصديق المخلص .

ورد فاروق ، بأنه وحكومته وبلده متضامنون مع الحلفاء وانه - فاروق - مصمم على تنفيذ المعاهدة ، ولكنه سوف يطلب تعديل بعض نصوصها بعد الحرب .

وفى رأى - لامبسون - ان هذه المحاولة واضحة من فاروق للتخلص من النحاس فى « أقرب فرصة » .

وتحدث فاروق بعد ذلك عن الأيام الصعبة وكيف أنه أسىء فهمه كثيرا فى لندن بسبب التقارير التى كانت تشوه موقفه .

وقال أيضا ، انه لن يتحدث فى ذلك الآن وسيتركه الى ما بعد الحرب .

ويبدو أن تشرشل تأثر بحديث الملك ، فقد قال لى ونحن نغادر القصر : ان فاروق ليس سيئا الى هذا الحد وانه يمكن أن نصنع منه شيئا . وقال أيضا أنه ينوى أن يقابله على انفراد قبل عودته الى لندن .

وقد ضايقنى - لامبسون - هذا القرار كثيرا وتحدثت مع الكسندر كادوجان الذى حضر مع تشرشل عن خطورة عدم وجود أحد آخر فى اجتماع بين فاروق وتشرشل ووافقنى كادوجان على رأى .

ولأن زيارة تشرشل الى مصر كانت من أخطر الزيارات التى قام بها ونستون تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولأنها كانت نهاية عهد مظلم بالنسبة للحلفاء وبداية أيام مشرقة لانجلترا وفرنسا فحسب ، بل للعالم

كله ، فأننى استأذن القراء فى أن أنقل بعض ما جاء عن هذه الزيارة فى مذكرات
تشرشل ، وما جاء فى مذكرات تشرشل عن تلك الزيارة هو فى حد ذاته
درس رائع لكل من يمر بأيام سوداء اذ يجب عليه الا يفقد أبدا الأمل مهما
تعقدت الأمور .

قال تشرشل : لقد كانت التقارير التى تلقيتها من وجهات شتى تقوى
باستمرار الشكوك التى ساورتنى فى موضوع القيادة العليا فى الشرق الأوسط
وغدا لزاما على أن اتجه الى هناك وأسوى القضية بصورة حاسمة .

وكان من المقرر أولا أن أمضى الى جبل طارق « فتاكورادى » ثم اجتاز
أواسط افريقية الى القاهرة مما يقتضىنى السفر بالطائرة زهاء خمسة أو ستة
أيام ، وعلى أية حال وصل الى انجلترا فى هذه الأونة طيار أمريكى شاب يدعى
الكابتن فاندز كلوت قادما بطائرته « الفدائى » من طراز ليراتورز ، وصل من
الولايات المتحدة ، بعد أن رفعت أوكار قنابلها واستعصى عنها بأماكن ركوب
المسافرين .

وقد كان فى وسع مثل هذه الطائرة اجتياز الرحلة المرسومة فى كل
مراحلها بسرعة أكبر ، وقد استقبل بورتال رئيس اركان سلاح الطيران ،
الطيار الأمريكى مستجوبا اياه فى موضوع طائرته وسأل فاندز كلوت الذى
كان قد طار ما يقرب من مليون ميل عن الأسباب التى تستدعى اللوران مثل
هذه المسافة الطويلة الى تاكورادى ، وكانو وفورت لامى و . . . وقال
فاندز كلوت : انه يمكنه ان يطير من جبل طارق الى القاهرة دون توقف اذ
يتجه من جبل طارق صوب الشرق بعد الظهر ثم يستدير فجأة نحو الجنوب
عبر المناطق التى تحتلها أسبانيا أو حكومة فيشى فى شمال افريقية عند حلول
الظلام ثم يتجه شرقا الى أن يصل الى النيل فوق أسيوط ويتجه شمالا بحيث
يصل الى مطار القاهرة شمالى الأهرام بعد ساعة واحدة .

وقد كان هذا الاقتراح كفيلا بتغيير الصورة كلها فقد أصبح فى طاقتى
أن أصل الى القاهرة فى يومين أما بورتال فقد اقتنع بالإقتراح كل الاقتناع .
وكان أهم ما يشغلنا أن نعرف رد الفعل بالنسبة للحكومة الروسية
بشأن الأنباء المؤلفة التى لا مناص من اعلانها اياها وهى ان القناة لن تعبر الا
فى عام ١٩٤٢ ، وقد حدث اننى شرفت بدعوة الملك على العشاء مع أعضاء
وزارة الحرب مساء الثامن والعشرين من يوليو فى غرفة الصداقة فى داوونج
ستريت رقم ١٠ التى كنا نستعملها لمأدب العشاء . وقد حصلت من جلالتة -
بصفة سريعة - على الاذن لى بالقيام بالرحلة وبعد مغادرة هذا المكان دعوت
الوزراء الى غرفة مجلس الوزراء فبلغتهم كل شئ وتقرر سفرى الى القاهرة
وان اقترح على ستالين مقابلته فى موسكو ، وقد أرسل تشرشل الى ستالين
برقية أكد فيها أن بريطانيا تقوم بالتمهيد للقيام بمحاولة لارسال قافلة كبيرة

الى أركانجل - فى الاتحاد السوفيتى - فى الاسبوع الأخير من شهر سبتمبر
وأنه - أى تشرشل - راغب فى المجئ الى ستالين ، اذ دعاه للاجتماع به فى
استراخان فى القوقاز أو فى أى مكان آخر مناسب يماثله وأنه - أى تشرشل -
سيبلغه - ستالين - بالخطط التى اتفق والرئيس روزفلت عليها بالنسبة
للأعمال الهجومية فى عام ١٩٤٢ .

وجاء فى برقية تشرشل الى ستالين أيضا : انى ذاهب الى القاهرة فورا
فلدى عمل جدى فيها لأمرية فى انك تتخيله ومن هنا يمكننى أن أحدد الموعد
الذى يناسبك للاجتماع اذا رغبت وهو موعد قد يكون بالنسبة لى بين العاشر
والثالث عشر من أغسطس اذا سارت كل الأمور كما ينبغي ، .

وفى نفس اليوم تلقى تشرشل برقية من ستالين يوجه فيها نيابة عن
الحكومة السوفييتية الدعوة اليه للحضور الى الاتحاد السوفيتى والاجتماع
بأعضاء الحكومة ، ويقول فيها : ان أنسب مكان للاجتماع هو موسكو اذ ليس
فى طاقتى أو فى طاقة أى عضو من أعضاء الحكومة أو كبار رجال القيادة العامة
أن ندع العاصمة فى هذه اللحظة التى يقوم فيها صراع عنيف عارم ضد
الألمان ، .

ويقول تشرشل ان رحلته الى القاهرة لم تكن مريحة فقد كان البرد
القارس - فى الطائرة - الذى يكاد يمزق الأوصال ، يسرى فى مفاصلنا اذ
لم تكن وسائل التدفئة قد أدخلت الى الطائرة « الفدائى » التى كانت أصلا
قاذفة قنابل ، ويقول انه وصل الى جبل طارق فى ٣ أغسطس دون ما حادث .

« وأمضينا النهار نطوف بالقلعة ثم غادرناها فى السادسة مساء فى
طريقنا الى القاهرة لنقطع ألف ميل ، أو يزيد فى فترة واحدة تقريبا » .

ويقول تشرشل « انه عندما ابتعد عن بعض المناطق الخطرة وعندما حل
الظلام وأصبح فى مقدورنا أن نأوى الى المضاجع فى الطائرة رقصت طربا » .

ويقول تشرشل الكاتب والأديب : اعتدت فى مثل هذه الرحلات أن أجلس
فى مقعد مساعد الطيار قبيل شروق الشمس ، وعندما وصلت الى المقعد فى
اليوم الرابع من أغسطس رأيت فى ضوء الفجر الشاحب شريطا ملتويا من
المياه الفضية يمتد أمامنا ، ورأيت نهر النيل ينساب رائعا فى واديه ، وقد قطعت
فى أيام الحرب والسلام - برا ونهرا - هذا الوادى العظيم من منبعه من بحيرة
فيكتوريا حتى مصبه فى البحر المتوسط ولكنى لم أشعر قبل بالارتياح حينما
تطلعت الى مياهه كما حدث فى هذا الصباح . . وكان على أن أقرر عدة قضايا
فى القاهرة فهل فقد جيش الصحراء ثقته بالجنرال أوكلنك وأركان حربه ؟
واذا كان هذا حقا فهل يجب أن أنحيه عن القيادة ومن سيخلفه فى حالة

تنحيته • ومثل هذه القرارات تكون مؤلفة قاسية وخاصة عند التعامل مع قائد له مثل ما لاوكلنك من مكانة ومنزلة وميزات وكفايات وتصميم •

ورغبة منى فى تعزيز أحكامى طلبت الى الجنرال سمطس أن يطير من جنوب افريقية الى القاهرة وقد كان فى انتظارى فى دار السفارة بالقاهرة عندما وصلت اليها ثم قضينا فترة الصباح معا حيث حدثته عن كل متاعبنا ومجالات الخيار المتفتحة أمامنا •

وقدم الجنرال ويفيل من الهند • وشهد مؤتمرا امتد فى المساء - سمطس وكيسى الذى كان قد خلف ليتلتون فى وزارة الدولة فى الشرق الأوسط الجنرال بروك رئيس أركان الحرب وويفيل واوكلنك •

يشيد تشرشل بكرم سير مايلز لامبسون وضيافته التى كانت فى غاية الروعة فقد قسم لى حجرة نومه المكيفة ومكتبه المكيف للعمل •

ويقول تشرشل انه زار الجبهة والمعسكرات الأخرى الكبرى شرقى القاهرة فى القصاصين كما زار فى ٥ أغسطس مواقع العلمين • وقال تشرشل ، انه أعلن عن رغبته فى أن يرافقه الجنرال جوت « قاذف القنابل » ولكن أحد أركان حرب اوكلنك اعترض لأن هذه الموافقة ستفقد الجنرال جوت بعض الوقت عن مكان عمله ، ولكن تشرشل أصر على طلبه • والتقى تشرشل بالجنرال جوت للمرة الأولى والأخيرة وقال جوت لتشرشل انه مجهد وانه كان يود أن يمضى الى انجلترا التى لم يشاهدها منذ بضع سنوات فى أجازة تستغرق ثلاثة أشهر وان كان جوت قد أبدى لتشرشل استعداده لتحمل كل ما يلحق عليه من مسئوليات !

ويشير تشرشل الى انه تناول طعام الغداء فى مقر قيادة مارشال الجو كنتجهام وكان كنتجهام قد طلب الطعام من فندق شبرد فى القاهرة وقد حملت سيارة خاصة الطعام من الفندق غير أنها ضلت الطريق ، وبذلت مجهودات مضنية للعثور عليها ولكنها وصلت أخيرا ••

وعاد تشرشل الى القاهرة فى مساء السادس من أغسطس والتقى بروك وسمطس وكان قد توصل الى مشروعات قرارات خطيرة خاصة بالحرب فى الشرق الأوسط من بينها ضرورة تقسيم القيادة العامة فيه الى قيادة للشرق الأدنى تشمل مصر وفلسطين وسورية ، على أن تكون القاهرة مقرها •• وقيادة الشرق الأوسط وتشمل ايران والعراق ، على أن يكون مركزها البصرة أو بغداد وفى المنطقة الأولى يعمل الجيشان الثامن والتاسع ويعمل فى المنطقة الثانية الجيش العاشر !

ومن بين تلك الاقتراحات عرض القيادة العامة على الجنرال اوكلنك على

أن يتولى الجنرال الكسندر القيادة العامة في الشرق الأدنى وأن يتولى الجنرال جوت قيادة الجيش الثامن .

ويبرق تشرشل باقتراحاته الى وزارة الحرب قائلا ان سمطس ورئيس الأركان العامة يؤيدانه فيها .

ويذكر تشرشل ان وزارة الحرب وافقت على اقتراحاته .

ويتم ابلاغ تشرشل بمصرع الجنرال جوت .

واتخذ تشرشل وسمطس قرارا باختيار الجنرال مونتجمري قائده للجيش الثامن في الحال ، وبلغ تشرشل المسنر اتلى برأيه طالبا ايفاد مونتجمري في طائرة خاصة في أسرع وقت واخبار تشرشل بموعده وصوله .

ويقول تشرشل ان أعضاء وزارة الحرب أصيبوا بالوجوم عندما بلغوا بمصرع جوت ولكنهم استمروا في عملهم حتى الفجر .

ويرسل تشرشل الى الجنرال أوكلنك من القاهرة في ١٨ أغسطس رساله يحملها اليه المستر جاكوب يخبره فيها أن وزارة الحرب قد قررت أحداث تغيير في القيادة فيتولى الكسندر قيادة الشرق الأوسط على أن يتولى مونتجمري قيادة الجيش الثامن « وهانذا - تشرشل - أعرض عليك قيادة العراق وايران مع الجيش العاشر » ولا ينسى تشرشل أن يقول للجنرال أوكلنك : « قد يكون الميدان الذي نعرضه عليك في الوقت الحاضر أصغر من ميدان الشرق الأوسط ولكنه قد يضحى في خلال عدة شهور مسرحا لعمليات حربية حاسمة .

ويقول تشرشل ، ان أوكلنك قد تلقى الضربة - ضربة تنحيته عن القيادة - بما يجب أن يقابلها به من كبرياء رجل عسكري « ولم يكن الجنرال أوكلنك راغبا في قبول القيادة الجديدة » وفي يوميات ايان جاكوب : استيقظ تشرشل من نومه في الساعة السادسة صباحا وكان على ظن أن أنقل اليه ما أمكنني تفاصيل ما دار بيني وبين الجنرال أوكلنك . ان عقل رئيس الوزارة تشرشل مركز على شيء واحد هو ان نهزم روميل وقده صباح تشرشل فجأة قائلا : روميل . روميل أهناك أمر ما يهنا سوى أن نهزمه .

ولا يذكر تشرشل في مذكراته حرفا واحدا عن مقابلته للملك فاروق ولا عن مقابلته لمصطفى النحاس بل انه لا يذكر حرفا واحدا عن سير مايلز لامبسون الا عندما أشاد بضيقاته وبالغرفتين المكيفتين - غرفة المكتب وغرفة النوم اللتين تنازل له عنهما ليعمل فيهما - لقد كان كل ما يعم تشرشل هزيمة

روميل بأية طريقة مهما كلف الامبراطورية البريطانية من تضحيات ، ويبدو من مذكرات تشرشل ، انه كان حزينا للغاية لأنه أجبر على اتخاذ قرار بتنحية الجنرال أوكلنك رغم ماضيه العسكى بل رغم كفاءته وإخلاصه وقد رأى تشرشل الاستفادة به فى مكان آخر غير الصحراء الغربية !

ولكى تكون صورة الموقف الحربى والسياسى فى الصحراء الغربية واضحة تماما لا بد وأن نشير الى مبادئ مونتهجرى فى القيادة العسكرية اذ أن تلك المبادئ ، كما قال مونتهجرى نفسه - رجل الموقف - أهم عوامل النجاح : يقول مونتهجرى ان الامكانيات لا تكفى والقائد لا بد وأن يصارح رجاله بالحقيقة واذا لم يفعل فانهم يشعرون فوراً بأن ثقتهم فى قائدهم قد ضعفت : لقد أطلعت رجالى على ما كان يجب أن يعرفوه ليقوموا بعملهم على الوجه الأتم ، وكل ما كنت أصارحهم به كان الحق بعينه ، دائماً كل الحقيقة لجنودى لأن السر الذى يجب أن يحيط العمليات الحربية وهم يعلمون ذلك فيتولده من ذلك كله ثقة متبادلة ،

ويقول مونتهجرى ان كل قائد يجب أن يعرف جيداً هدفه بوضوح ، ويجب أن تكون توجيهاته ، لكل مساعديه أيضاً واضحة ، كما يجب أن تكون أوامره شديدة قسوة « وبذلك يخلق ما أستطيع أن أسميه جوا فيه يحيا مأموروه ، وفيه يعملون » ومن آراء ، ومعتقدات مونتهجرى أيضاً أن القتال معركة بين عزيمتين عزيمتك ، وعزيمة خصمك قائد جيش العدو فاذا اضطرب قلبك عندما ترى العاقبة على غير ما تمنى ، فالحتميل ، أن المنتصر هو خصمك ، ثم أن خطة العمليات الحربية يجب أن يصممها القائد الأعلى بنفسه فلا تفرضها عليه أركانها ولا الظروف ولا العدو خاصة وانفائده الأعلى هنا يجب أن يوفق بين ما هو مرغوب من الناحية الاستراتيجية وما هو ممكن من الناحية التطبيقية ، نظراً الى القوى التى تكون تحت تصرفه واذا لم يفعل فالأمل ضعيف فى نجاحه فالأمر كل الأمر فى أن يميز بين ما هو ممكن مع قليل من الحظ وبين ما هو مستحيل . . .

وهو - مونتهجرى - يرى أن على القائد الأعلى أن يقرر قبل المعركة ، كيف يزيدا أن تنطور وقبل الشروع فى العملية الحربية يجب أن تنفخ روح الحماسة فى صدور الجنود فيقبلوا على القتال والتفانى يشملهم جميعاً .

ويلخص مونتهجرى آراءه ومعتقداته بقوله : لا أظن أن قائداً أعلى اليوم يمكنه أن يهب بجيوش ضخمة ، حتى وبوحدات بسيطة حتى وبأفراد يقودهم الى النصر ما لم يكن عنده الايمان .

ويقول مونتهجرى أنه حمل عقيدته العسكرية تلك عندما غادر انجلترا الى مصر وانه شرع على التوفيق فى تطبيقها ، وقد وجد أن الروح لم تكن عالية

وأأن الجيش لا ثقة له فى القيادة ، وقد كان عليه - فى البداية - أن يسعى للبحث عن مساعده له ، ووجدته فى جون بوستون ويقول انه بعد أن تسلم القيادة قال لمساعديه ، أنه لا يحب الجو ، الذى وجدته فى مركز قيادة « الجيش الثامن » فالروح لا تكون نشطة فى مكان حزين ، كهذا وفيما نحن عليه من الضيق والانزعاج فى العيش فلا بد - مونتهجرى - من أن يكون مركز قيادتنا قرب البحر لنشتغل بقوة وعنف ثم نستحم ونجدد بذلك قوانا ، .

ويقول مونتهجرى انه ألغى الأمر بعدم استخدام الخيام وانه طلب استيراد خيام وفرش ، وأوان للأندية ، حتى نؤمن لأنفسنا الرفاهية ، ليكون عملنا منتجا ،

الفصل السادس

أزمة عنيفة بين حكومة الوفد والسراى والسفارة البريطانية تتدخل لحل الأزمة

● أنهينا الفصل السابق ببعض ما ذكره مونتهجرى فى مذكراته ، عند بداية عمله كقائد للجيش الثامن ، ونضيف اليوم أنه صارع رجاله بأساليبه فى العمل وبكرهه للأوراق الادارية والتفاصيل وانه أخبرهم بأنه « عين دى جنجان رئيسا لأركان حرب الجيش الثامن وكل أمر يصدر منه كأنه صادر عنى ويجب تنفيذه فوراً » وهو - دى جنجان - محل ثقتى بوجه مطلق وأقلده السلطة على مركز القيادة كله ، ويقول مونتهجرى أيضاً : ان تشرشل قد زار قيادة الجيش الثامن فى ١٩ أغسطس عقب عودته من موسكو وأنه - أى مونتهجرى - عرض عليه خطته لصدد هجوم روميل الى أن يقول :

قضى ونستون تشرشل الليل معى فى مركز قيادتنا على الشاطئ قرب برج العرب وكانت سهرتنا سهرة سرور ومرح فى نادينا وكان دى جنجان قد اتخذ التدابير اللازمة بحيث وفر لرئيس الوزراء خمراً لا بأس بها وزجاجة كونياك معتقة ، وعند ذهابه فى الغد طلبت اليه ان يوقع باسمه على دفتري المخصص للتوقيعات وكنيت قد تحدثت عن قيادة الجيش الثامن فى يوم ذكرى معركة بلانهم وكتب تشرشل هذه الأسطر : وددت لو أن يوم تذكار بلانهم ، الموافق اليوم ابتداء القيادة يؤمن لقائد الجيش الثامن ولجنوده المجد والسعد اللذين هم جديرون بهما ... »

وأقول اننى ما أردت من الاطالة فى هذا الموضوع الا لأننى وجدت فيما قاله وفعله ونستون تشرشل ومونتهجرى والقيادة البريطانية السياسية ، والعسكرية فى هذه الأيام بالذات كان من الدروس الانسانية الرائعة التى يجب أن تستفيد منها البشرية فى وقت المحن ،

وقد كانت معارك صحراء مصر الغربية ، ومعركة العلمين بالذات نقطة تحول رائعة فى تاريخ الحرب العالمية الثانية وكان قد بدأ زحف القوات الإيطالية على الأراضى المصرية فى سبتمبر ١٩٤٠ وكانت القوات الإيطالية بقيادة المارشال جرازيانى قد احتلت السلوم ، ثم بقيق وسيدى برانى ، وقد كرا الجيش البريطانى بقيادة الجنرال ويفيل على القوات الإيطالية وانتصر عليها ، وغنم منها عدة آلاف من الأسرى واجتاز الجيش البريطانى الحدود واستولى على حصن كابتزو فى برقة ثم احتلت القوات البريطانية البردية ، وأسرت نحو عشرين ألف جندى إيطالى وحاضرت طبرق سبعة عشر يوما الى أن سقطت ، وبعدها سقطت درنة ثم بنغازى فى فبراير ١٩٤١ وتمت اقالة المارشال جرازيانى وتولى روميل قيادة قوات المحور وبدأت الهجوم فاستردت بنى غازى فى ابريل ١٩٤١ ، ثم كان هجوم بريطانى مضاد آخر للجنرال أوكلنك الذى خلف ويفيل واحتل بنى غازى فى ديسمبر ١٩٤١ ثم حلت بالقوات البريطانية الهزائم وبدأ هجوم قوات المحور فى مايو ١٩٤٢ على الجيش الثامن بقيادة الجنرال ريتشى واستولت قوات المحور على بير حكيم التى كان يدافع عنها الفرنسيون الأحرار أتباع الجنرال دى جول ، وفى ٢١ يونيو ١٩٤٢ سقطت طبرق وأسرت قوات المحور ثلاثين ألف جندى بريطانى ، وكان لسقوط طبرق أثره الخطير فى سير الحرب واستبدل الجنرال ريتشى بالجنرال كلود وركى روميل الى رتبة فيله مارشال ، وفى أواخر يوليو ١٩٤٢ توغلت قوات روميل فى الحدود المصرية وتم اخلاء مرسى مطروح وفوكة والضبعة من القوات البريطانية ، وتآزمت الأمور فى أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر ١٩٤٣ وبالنسبة للقوات البريطانية حدث التعديل ، الذى سبق أن أشرنا اليه حيث عين الجنرال مونتجمرى قائدا للجيش الثامن ، والجنرال السير هارولد السكندر قائدا عاما للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط ، خلفا للجنرال أوكلنك ! هذا ما كان يجرى فى رمال الصحراء الغربية أما ما كان يجرى فى القاهرة فلم يكن أكثر من مجرد الصدى .

يقول د . محمد حسين هيكى : بعد ان انتقلت القوات الألمانية من السلوم الى مرسى مطروح وجعلت تطهر ما حولها من كل أثر للقوات البريطانية أو المصرية راح كثير من المصريين والأجانب ، الذين يقيمون بمصر يفكرون فى المصير ، الذى ينتظرهم اذا دخلت القوات الألمانية البلاد ، فمن المصريين من كانوا يتشيعون تشيعا ظاهرا للانجليز وحلفائهم ، ومن كانوا يقدرون أنهم يلاقون حتفهم اذا ظفرت القوات الألمانية بهم ، فأما الأجانب أصحاب الأموال وأما اليهود خاصة فقد كانوا أشد جزعا وأكثر تفكيرا فى المصير المحتوم الذى قدر لهم ، وطن بعض المصريين أنهم قد يجلسون فى السودان ملجأ اذا حزب الأمر ، بل لقد سافر بعضهم الى أقصى الوجه القبلى رغم تقدم الجو الى قيظ الصيف المحرق ، وفكر الأجانب ، وفكر اليهود فى التخلص من أموالهم بإيداعها

عند أصدقائهم المصريين أو بالنزول عنها بأبخس الأثمان ، وفكر الرسميون من رجال السفارة البريطانية بالقاهرة فيما يجب عليهم عمله ، فأحرقوا أوراقهم الرسمية ، حتى لا يقع الألمان عليها ويفيدوا بما تحويه من أسرار سياسية وعسكرية ، وبدأنا نحن نجتمع فى الصباح من كل يوم فى نادى محمد على نستمتع الى ما تنقله وكالات الأنباء ، والى ما يترامى الينا من شتى المصادر .

ويقول د. هيكىل انه التقى و د. أحمد ماهر ، واسماعيل صدقى وحسين سرى فى نادى محمد على ذات يوم حيث أخبرهم اسماعيل صدقى انه علم بوصفه رئيسا لاحتى شركات البترول أن الانجليز يعتزمون الهب النار بأبار البترول الموجودة بمصر ، اذا اضطروهم الألمان للانسحاب منها ، وان مثل هذا العمل ان تم يصيب الاقتصاد المصرى بكارثة فادحة لا يسهل الى عشرات السنين تعويضها ، واتفق الأربعة على ان يخاطب د. هيكىل النحاس باشا فيما قاله اسماعيل صدقى ، وعن طريق د. محمد صلاح الدين ، قابل هيكىل النحاس وأقضى اليه بما قاله اسماعيل صدقى وما عرفه من مصادر أخرى ، وان النحاس باشا قال له : كن مطمئنا : أنا متيقظ لهذا كله مدرك ما يصيب مصر ، اذا انسحب الانجليز منها ، أو دخل الألمان اليها ، وقد أصدرت أوامرى وتعليماتى الى محافظ الاسكندرية ليلقى جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسنا .

ويقول د. هيكىل : انه أراد أن يقف من النحاس باشا على ما اتخذه من اجراءات غير ما أصدره من تعليمات فاذا هو - النحاس - يضمن عليه - هيكىل - بها ولا يذكر له شيئا عنها .

« بل انه - هيكىل - لا يبدى استعدادا لمحادثة الانجليز حتى يصددهم عن اغراقهم مديرية البحيرة أو احراق أبار البترول ، وشعرت من تحفظه أنه أسف لما ذكره لى ، عما أصدره من تعليمات لمحافظ الاسكندرية مع ذلك حاولت أن أعود الى الحديث معه فيما يجب لدرء الخطر عن مصر ، فذهبت محاولتى عبثا ولم يزد الرجل على أن قال ، انه يدرك واجبه فى هذا الموقف تمام الادراك . »

ويقول سير مايلز لامبسون فى الثامن من يوليو ١٩٤٢ : « قابلت الملك فاروق فى قصر عابدين وكم كانت دهشتى للتغيير الذى طرأ عليه ، واعتقد ان اقتراب الألمان من أبواب مصر ، قد رفع روحه المعنوية وجعله يدرك معنى ذلك بالنسبة له ، ولنا على أية حال فان مظهره وتصرفاته كانت شيئا مختلفا تماما عما عهدته فيه . »

وسألنى فاروق عن طبرق ، وقلت : انها سقطت وقال انه لا يستطيع أن يفهم لماذا سقطت طبرق ، قلت : ان الكثيرين منا أيضا وفى بريطانيا ذاتها لا يعرفون : كيف سقطت طبرق .

وتكلم فاروق بعد ذلك عن المقاومة الرائعة للجيش السوفييتى فى
سيباستبول وكان فاروق معجبا بما فعله الروس هناك ، ولم يقل اعجاب فاروق
بما فعلوه رغم أن آخر الأنباء التى أذيعت فى الصباح تقول : ان المدينة سقطت
فى أيدي الألمان ، وقال فاروق :

— لا بد ان الثمن كان غاليا للجانبين ، المنتصر ، والمهزوم .

ويقول سير مايلز لامبسون فى مذكراته أيضا : توجهت الى الملك فاروق
فى عابدين وسألنى الملك عن الموقف فى الصحراء الغربية ، وأوضحته له أن
الأحوال ليست سيئة للغاية وانه فيما يتعلق بى شخصيا فانى مطمئن وواثق
من تطور الأمور وقال فاروق ان شعوره هو نفس شعورى تقريبا وانتهزت
الفرصة كى ألع عليه فى الانتقال مع حكومته الى الخرطوم فى حالة دخول
الألمان مصر وقلت للملك ان انتقاله الى الخرطوم لن يعرضه للاتهام بأنه هرب من
مصر ، ولكن الملك فاروق قال لى أن مثل هذا القرار لن يكون شيئا سهلا وانه
يجب أن يتشاور مع حكومته أولا وأنه يخشى أن يتهمة المصريون بالخيانة اذا
تركهم وهرب الى السودان وحاولت — لامبسون — أن أجعل الأمر سهلا ،
وذكرت له واقعة ملك النرويج الذى عاش أيضا فى المنفى أثناء احتلال القوات
الألمانية لبلاده وأن أى قرار اتخذ فى غيبة الملك كان يعتبر غير دستورى ولكن
فاروق كان يفكر بطريقة أخرى فلقد رد على بأنه معجب بما فعله ملك بلجيكا
الذى ظل فى بلده ولم يقبل الصلح فى نفس الوقت مع الألمان ، وحاولت أن
أذكر فاروق بما جرى للملك بلجيكا وأن الألمان وضعوه فى السجن واتفقنا على
أن نترك الموضوع ، لفرصة أخرى ، وعند خروجى من القاعة فتح أحد الحراس
الباب وكان فاروق يضحك بقوة ، وعرفت منه أنني كنت أقف فوق المكان الذى
يوجد به جرس سرى مخبأ تحت السجادة وأن فاروق عندما كان يريد انهاء
المقابلة مع شخص ما كان يقف فى هذا المكان فتضى لمبة حمراء فى الخارج وينق
جرس معين فيجئ أحد رجال القصر لاصطحاب الزائر الى الخارج ، وبعد ذلك
بأسبوع توجهت لزيارة النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء فى مكتبه وكان
يرافقنى الجنرال سمات وتحدثنا عن حادث وقع فى ٨ يوليو ١٩٤٢ فقد استقل
طياران مصريان إحدى طائرات السلاح الجوى ، المصرى وانطلقا فى رحلة لم
يعودا منها ومن الواضح أنهما ذهبا الى خطوط الألمان وقال النحاس باشا أن
الحادث ضايقه كثيرا وأنه يتخذ الخطوات اللازمة لمعرفة ما جرى بالضبط ولم
أشأ أن أذكر للنحاس باشا أن أمين عثمان باشا قال لى قبل أن أذهب لمقابلة
النحاس أن وزير الدفاع المصرى أمر بإفراغ القود من جميع الطائرات المصرية
حتى تظل على الأرض ، وتحدثت مع النحاس بعد ذلك عن الأمير عباس حليم ،
ومن نشاطه المعادى للحلفاء فى مصر وقلت له ان عباس حليم مسئول عن هرب
الطيارين المصريين لأن له علاقة قوية مع سلاح الطيران المصرى ، وكان عباس
حليم فى ذلك الوقت رئيسا لنادى السيارات المصرى ، وله نشاط سياسى

واتصالات مع نقابات العمال وكان قلبه حارب فى صفوف الألمان أثناء الحرب العالمية الأولى وطلبت من النحاس أن يعتقل عباس حليم واقترح النحاس اعتقاله فى منزله ولكنى طلبت إبعاده عن العاصمة وانتقلنا - لامبسون - بعد ذلك الى الحديث عن محمد محمود خليل بك عضو مجلس الشيوخ المصرى والمعاينة التى كان ينشرها فى مصر ضد قوات بريطانيا والمصلحة الألمان وطلبت من النحاس باشا اسكاته ولكن النحاس باشا رفض قائلا لا يساوى شيئا وانه ليس خطرا كما أتصور » .

ويقول لامبسون ان أزمة وقعت مع فاروق فى سنة ١٩٤٢ بسبب ابراهيم عطا الله باشا عندما كانت الحكومة تريد تعيينه رئيسا لأركان حرب القوات المصرية وكان هذا القرار مناسبا لنا ولكن فاروق كان يعارض ذلك وتحدث معى الجنرال الكسندر فى الأمر وبلغته أن فاروق لا يراعى قواعد الاطلاق فى قصر المنتزه كما أن غواصة تابعة للأعداء شوهدت ليلا قرب قصر المنتزه بالاسكندرية وعلمنا أبدي الكسندر دهشته قلت له انه سبرى الكثير وعندما أبدي الكسندر دهشته قلت له انه سبرى الكثير عندما يمكث فى مصر طويلا » .

ويبدو لى وجود خلاف بين ما جاء فى مذكراته سير مايلز لامبسون عن موضوع الفريق ابراهيم عطا الله وما جاء فى وثائق وزارة الخارجية البريطانية اذ تقول برقية مرسلة من السفير البريطانى سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٤٢ عن هذا الموضوع وعن غيره ما يلى :

١ - تحدث الى النحاس باشا صباح اليوم عن صدام خطير يوشك ان ينشأ بين الحكومة والقصر حول رئيس أركان حرب الجيش المصرى ابراهيم عطا الله باشا .

٢ - ذكرنى رفعة النحاس باشا بعلامات مختلفة تشير الى خطر التذمر فى الجيش المصرى ويجه وزير الدفاع فى الوقت الحاضر ، انه من المتعذر عليه أن يستمر فى العمل مع رئيس الأركان الذى يعرض كل شئ على الملك فاروق باعتباره من رجال القصر . وقد أدى ذلك الى عرقلة جميع محاولات الحكومة تطهير الجيش من العناصر السيئة بصفة مستمرة ، ويرغب وزير الدفاع المصرى الآن فى الاستقالة ما لم يتغير رئيس الأركان وقد استدعى رئيس الوزراء حسنين باشا وطرح هذا الموضوع فى حضور وزير الدفاع ولكن حسنين غادر القاهرة منذ ذلك الحين ولم يصل رأى من القصر » .

يقول سير مايلز لامبسون فى برقية منه الى وزارة الخارجية البريطانية أن مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء قد تحدث اليه عن اللقاء القبض على ضابطين ألمانين وعن اللقاء القبض نتيجة لذلك على عدد من الضباط المصريين

وعلى عزيز على المصرى باشا ، كما أن رئيس الوزراء المصرى قد تحدث أيضا عن هروب اثنين من طيارى الجيش المصرى الى جانب العدو وأنه - رئيس الوزراء - قد تحدث أيضا عن وجود تنظيم سرى يعمل من الضباط المصريين ، كما يقول مايلز لامبسون فى وثيقته تلك التى تحمل رقم ٢٠٤٠ : أشعر منذ وقت طويل أن الصلحام سيقع حتما أن أجلا وان عاجلا بين القصر ، وبين الحكومة فمن المستبعد بأن تسمح حكومة وفدية بوجود رئيس للأركان من رجال القصر الى ما لا نهاية مهما كان رئيس الأركان هذا يتسم بالكفاءة فى حله ذاته ، ونحن - لامبسون - ليس لنا أى اعتراض على ابراهيم عطا الله باشا وليس هناك شك فى أن هذه الحكومة كانت مضممة منذ تولت السلطة على اتخاذ الاجراءات التى ترى انها تضمن وجود الجيش الى جانبها فى حالة حدوث متاعب مع القصر خاصة بعد أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومن المحتمل ان أساليب الحكومة الوفدية لتحقيق هذا الغرض كانت محقة وهى ، عادة كذلك ولكنى أستطيع أن أقدر شعورهم بأن الحكومة ينبغي عليها الاعتماد على الجيش » .

ويضيف سير مايلز لامبسون الى ذلك قوله : على ان رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا لم يطلب شيئا فى هذا الصباح - ١٨ أغسطس - وبشكل محدد تأييدا من جانبى ولكن من الواضح أنه يسعى لمعرفة رد الفعل عندى ، لذلك ذكرته بالتأكيدات التى قدمتها اليه عندما تولى الحكم بناء على تعليماتكم - وزارة الخارجية البريطانية - وقد قلت له ان المسألة كما أرادها هى أن حكومة البلاد ينبغي أن تتاح لها حرية الحكم وان تتحكم فى زمام الأمور » .

ويقول سير مايلز لامبسون أيضا أنه شعر بالطريقة المخلصة التى تصرف بها النحاس باشا أثناء الأحداث الأخيرة وأن بريطانيا ينبغي أن تسأله اذا لم تحل هذه المسألة بطريقة ودية وبين القصر وانه - لامبسون - لا ينبغي أن ندع وزير الدفاع - وهو رجل طيب - يستقيل وسيكون مفيدا ! اذا أدرك وزير الدفاع أن القصر يعرف موقفى » .

ويقترح لامبسون على وزارة الخارجية البريطانية أن تتصرف بطريقة حاسمة على هذا الأساس ، عند الضرورة ٠٠٠ أى اذا دعت الحاجة فقط « ان الوقت - لامبسون - غير مناسب لأن تترك الأمور تسير على هواها أو أن نسمح للقصر بتحدى الحكومة فى مسألة وضع انها تدخل فى الاختصاص المشروع للحكومة وسأتبع موقفا قويا اذا دعت الضرورة ، وفى ٢٥ أغسطس ١٩٤٢ يقول لامبسون فى برقية له الى وزارة الخارجية أن رئيس الوزراء لم يتحدث معه فى مسألة رئيس أركان حزب الجيش المصرى ابراهيم عطا الله باشا ، بعدما تحدث فى ١٨ أغسطس ١٩٤٢ وينقل السفير البريطانى عن رئيس البعثة العسكرية فى مصر الجنرال ناييه كليفرنيج أن النحاس باشا أكد أنه

لن يسمح لوزير الدفاع بالاستقالة وأنه - أى النحاس - يحاول مقابلة الملك. للتحديث معه فى هذا الموضوع والملك يتهرب منه حتى ان حسنين باشا يقول. انه لا يعرف أين يوجد الملك .

ويقول رئيس البعثة البريطانية ، نقلا عن حمدي سيف النصر باشا : أن فى الجيش عجزا واضحا عن تحقيق الانضباط وإن هناك تواطؤا مع ما يسمى « بالتنظيم السرى للضباط و . و ويأبى الجنرال نابيه كليفرنج الا أن يؤكد فى أقواله لسفير دولته ، أنه يرى أن موقف وزير الدفاع سليم ، اذا لاحظنا أن الجيش فى مصر من الناحية الدستورية غيره بالنسبة لبريطانيا ويؤكد أيضا الجنرال نابيه كليفرنج ، ما قاله وزير الدفاع من عدم وجود انضباط فى الجيش المصرى ويسوق مثلا على عدم الانضباط هذا بقوله : أحد الضباط اتهم بسرقة مخازن الحكومة البريطانية ، ثبت أنه لم يقدم الى المحاكمة على الاطلاق ، اكتفوا بنقله فقط من قيادة وحدته الى عمل أكثر ربحا فى مقر قيادة الجيش ثم يقول رئيس البعثة العسكرية للسير مايلز لامبسون الذى يبلغ كلامه هذا الى وزارة الخارجية البريطانية أنه - نابيه كليفرنج - يقدر تماما موقف رئيس الوزراء وموقف وزير الدفاع الذى لا يمكن أبدا أن يتعاون مع رئيس لأركان الحرب غير مخلص له كما يقول أيضا أن حالة القلق الراهنة قد سببت عدم استقرار فى الجيش وأن الجيش ورئيس الأركان يريدان حلا سريعا للموقف مهما كان الحل » أما سير مايلز لامبسون فيقول لوزارة خارجيته. وقد رأى فرصة مواتية للنيل من القصر : يبدو أن الوقت قد حان للتدخل لدى القصر ، ولكن يجب على قبل اتخاذ أية خطوة فى هذا الموضوع استشارة النحاس باشا ولأنكأ منه أن تدخلنا سيكون لصالحه ومناسبا له « ويقول لامبسون : اننى أعتبرها مسألة هامة جدا ولا يفقد النحاس باشا هذه المعركة مع القصر ! «

ويبدو جليا من هاتين الوثيقتين البريطانيتين أن السفارة البريطانية كانت تقف الى جانب الحكومة الوفدية بدون تحفظ وأن الحكومة الوفدية كانت تلجأ الى السفارة البريطانية ليكتب لها - الحكومة الوفدية - النصر على السراى وربما كان ذلك من الأمور التى أضعفت الى حد كبير حكومة الوفد اذ جعلتها تعتمد على السفارة البريطانية وتسرف فى هذا الاعتماد ولا تقيم للقصر أو للمعارضة أى وزن . كل هذا يجرى وقوات المارشال روميل تقترب من الاسكندرية .

حكومة النحاس تتأهب لاستقبال المارشال روميل ، قبل أن يصل الى الاسكندرية

ركزنا على العلاقات الوثيقة التي كانت قائمة بين السفارة البريطانية من جهة وحكومة الوفد من جهة أخرى ، كما ركزنا على العلاقات المتردية من ناحية أخرى . وفى هذا الفصل تستكمل ما بدأناه فى الفصل السابق ونركز بعد ذلك على موقف حكومة الوفد من روميل ، الذى كانت قواته على مقربة من الاسكندرية :

يقول مارسيل كولومب فى كتابه عن تطور مصر « ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » ، ظل النحاس باشا فى الواقع لعدة أشهر واستنادا الى دعم بريطانيا العظمى له يستخف بخصومة السراى له . كما كان يقابل الاستجابات المقدمة اليه فى مجلس النواب والشيوخ بلا مبالاة وكان باستطاعته أن يقبل أو يرفض مناقشة أى منها حسبما يترأى له : كان النحاس باشا بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية ولطول خبرته وبسبب وجود الرقابة فى خدمته والثقة أيضا فى قدرته على الحصول على أغلبية الناخبين ، رجلا يصعب النيل منه . وبرغم ذلك يحاول بجهد جهيد عن طريق خطبه العنيفة التى كان يلقيها ضد الاعتداء على البلاد والاعتداء على الدستور ، وعن طريق رحلاته العديدة احتواء الرصيد المتنامى لصالح خصومه ، لكنه لم ينجح فى حصر نطاق المعارضة الصامتة له وربما كان سيقدر له أن ينجح فى ذلك ذات يوم لو لم تكن قد تدعمت صفوف خصومه بمدد جديد فقد سبق أن انضم اليهم مكرم عبيد باشا ، الذى كان أقصى عن الوزارة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث كان يشغل منصب وزير المالية ، . وعن الأوضاع العسكرية فى مصر وعن معارك الصحراء الغربية يقول مارسيل كولومب : « فى ليبيا كانت المعارك تدور بشراسة وفى ٢٧ فبراير ١٩٤٢ كانت قوات روميل تواصل زحفها الى الأمام وفى ١١ يوليو تخلت قوات فرنسة الحرة بقيادة الجنرال كوينج عن بير حكيم وفى ٢١ يونيو سقطت طبرق ووقع

٢٥ ألفا من الرجال أسرى فى يد العدو ، وفى ٢٥ يونيو تم اجتياز الحدود المصرية واحتلال السلوم وفى اليوم التالى دخلت قوات المحور المدرعة سيدى برانى وفى صباح ٢٩ يونيو سقط معسكر مرسى مطروح الحصين وفى أول يوليو حوصرت العلمين وأصبحت القوات الإيطالية تبعد عن الاسكندرية بما لا يزيد على مائة كيلو متر ، وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلنت ألمانيا الهتلرية وإيطاليا الفاشية التزامهما المشهور باحترام وتأكيد وضمان استقلال مصر وسيادتها بل إن الدولتين « ألمانيا وإيطاليا » أكدتا من جديد أن قواتهما لن تدخل مصر ، كبلد معاد وإنما ستدخلها بهدف طرد الانجليز من الأراضى المصرية وحتى تواصل الدولتان ضد بريطانيا العمليات العسكرية التى تهدف الى تحرير الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية وبالإضافة الى ذلك كله بلغ مصر تأكيد من دولتى المحور بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستتبنوا أمكانها بين الدول المستقلة ذات السيادة » .

وشجعت هذه السياسة الماهرة كل خصوم بريطانيا العظمى على معاودة دعايتهم لصالح قوات المحور فى الوقت الذى نجحت فيه بعض العناصر الألمانية فى التسلل الى ضواحي الاسكندرية لقد كان الوقت عصيبا ، وفى القاهرة هجم الناس بالطواير على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية للأرصدة ودب الفرع فى قلوب الأجانب وفكر الكثيرون فى الهرب الى فلسطين ووضعت السلطات البريطانية تحت تصرفهم قطارا خاصا ، وقد كتب أحد شهود العيان يقول : كانت أعمدة الدخان تشاهد وهى تعلو فى سماء المدينة وأخذت البعثات الأجنبية تحرق وثائقها فى حدائق مبانيها ، وملأت قوافل سيارات الطرق الصحراوية وبدأت هجمة جماعية وغادر الناس من كل الجنسيات مصر بالمتات وذهبوا يلودون بفلسطين وسوريا ولبنان بل وبجنوبى افريقيا .

وفى هذه الظروف المحزنة أبدى رئيس الوزراء مصطفى النحاس الكثير من ضروب الهمة والنشاط وراح يوجه المرة تلو المرة الشكر العميق الى حكومة لندن ، وكان قد أعفى فى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ رئيس الجيش المرباط عبد الرحمن عزام من جميع مناصبه كما كان قد اعتقل على ماهر فى ٨ إبريل وزيدت اجراءات الأمن فى كل أنحاء مصر ، وأدان النحاس الطابور الخامس الذى يبذر القلق فى النفوس ، وكانت الحملة ضد المهيجين والجواسيس مصحوبة بالعنف كما صدرت أحكام ضد مروجى الشائعات الكاذبة بعقوبات تتراوح بين السجن ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة ، كما أغلق نادى السيارات الملكى بالقاهرة الذى أشيع عنه بالحق أو بالباطل أنه مقر لغير المتعاطفين مع الحلفاء واعتقل عباس حليم ومحمد طاهر رئيس اتحاد الرياضة المصرى وكلف الجيش بالتعاون مع البوليس بحفظ النظام والهدوء فى الشوارع وألقي القبض على كثيرين ممن حامت حولهم الشكوك ونشطت المحاكم العسكرية وهكذا انحازت مصر للمرة الأولى وبشكل ظاهر واضح وتحت قيادة النحاس باشا الى جانب الحلفاء ودون

أن تشترك في الحرب اشتراكا مباشرا واستطاعت بريطانيا أن تعد لهجومها المضاد وإن كان الأمر قد تأجل الى أكتوبر ١٩٤٢ ، •

وقد طرحت تساؤلات كثيرة حول الموقف السرى لحكومة الوفد من الحلفاء ، ومن دولتي المحور أكانت حكومة النحاس باشا صادقة فيما كان رئيسها يؤكد من أنها مع الديمقراطية الى النهاية أم انها كانت فى طريقها الى تقبل الوضع الجديد الخاص بدخول قوات المحور مصر : كان موقف الملك فاروق واضحا بدون شك أنه لا يريد الانتقال الى السودان ، أو الى جنوب افريقية كما تريد الحكومة البريطانية • بل أنه كان يفكر فى الهرب فيما لو أجبر على الانتقال مع حكومته الى خارج مصر والعودة الى مصر من جديد ، ولم يكن هناك أبدا أية مشكلة بالنسبة للزعماء المتعاطفين مع المحور والمعادين للسياسة البريطانية فهؤلاء سوف يرحبون بالقدام الجديد ، علامة الاستفهام الوحيدة والهامة والخطيرة ، كانت حول موقف وزارة النحاس باشا •

وأقولها للأمانة التاريخية اننى حاولت أن أجلو هذه الحقيقة أكثر من مرة فاتصلت - منذ سنوات عديدة - ببعض القيادات الوفدية حتى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقبل حل الوفد مع بقية الأحزاب المصرية فى أوائل عام ١٩٥٣ ولكننى لم أستطع التعرف على الحقيقة ولعل بعض الوفديين الذين كانوا فى حكومة النحاس باشا فى ذلك الوقت أو كانوا على صلة وثيقة بها يوضحون هذه النقطة الجوهرية : موقف حكومة الوفد من المحور قبل معركة العلمين •

وقد كان الأستاذ محمد التابعى - يرحمه الله - واضحا والى أبعد حدود الوضوح عندما تناول هذه الفترة فى كتابه عن السياسة والساسة وفى مذكراته وأستسمح القارئ فى أن أنقل اليه وجهة نظر الأستاذ التابعى فى هذه القضية : « كان ساسة بريطانيا وقوادها ورجال سفارتها فى مصر يشعرون أن شعب مصر يكرههم وإن عواطفه كلها مع ألمانيا وهتلر ، وكانت عيون السفارة البريطانية ورجال أقلام المخابرات البريطانية يقدمون تقارير منها أن رواد المقاهى فى الأحياء الشعبية فى القاهرة والاسكندرية ومدن القطر يجتمعون كل مساء حول أجهزة الراديو وينصتون للاذاعات العربية من محطات المحور ، وخصوصا محطة برلين ، وتناقلت الألسن يومئذ نكتة أو عبارة مشهودة قالها المرحوم أحمد زيور باشا عندما سئل عن رأيه فى الحالة فقد قال : حالة ايه يا مونشير : شعب مصر ألماني وملك مصر ايطالي وحكومته انجليزية » • أى إن عواطف الشعب مع الألمان والملك فاروق ضالع مع الايطاليين بحكم نشأة أبيه والصداقة الموروثة والحاشية الايطالية التى تحوطه ، بينما الحكومة مع الانجليز •

وقد كان هناك نشاط محورى كما وصفه البريطانيون يقوم به نفر من كبار المصريين فى مصر وفى خارج مصر وكانت هناك اتصالات سرية تجرى بين

السلطات المصرية العليا - فاروق ورجاله - وبين السلطات العليا فى برلين - وكان من بين الذين يقومون بهذه الوساطة ويسهلون هذه الاتصالات وزير تركيا المفوض فى مصر شوقى الهان والآنسة بدرور الملحقة المفوضية الاسبانية فى القاهرة ومسئو يونزى وزير حكومة فيشى المفوض فى مصر وقد قيل أنه كانت فى مصر خطة مرسومة لاجداث انقلاب فى مصر عندما سدد روميل هجومه على مصر وقد كان البريطانيون يخشون أن يقع فى مصر ما سبق أن وقع فى العراق، وأن يفاجأوا فى ساعة الخطر وهجوم روميل بوقوع انقلاب فى مصر يتولى على أثره الحكم أحد الساسة الموالين للمحور .

وقد قال الأستاذ التابعى : « أنه فى صبيحة يوم ٢٧ يونيو ١٩٤٢ وكانت الشائعات المزعجة تملأ البلد زار أحمد حسنين باشا فى بيته وكان من بين ما قاله له ، أنه - التابعى - سأل هذا الصباح - ٢٧ يونيو ١٩٤٢ - الأستاذ صبرى أبو علم وزير العدل ، عما اذا كان النحاس باشا قد بلغ الملك بتطورات الموقف فى الصحراء الغربية وعما اذا كان أعطاه صورة صحيحة عن الحالة أم تركه - ترك الملك - يستقى الأخبار من الخارج ، وكما حدث يوم اغلاق الحدود ؟ وان الأستاذ التابعى سأل أيضا صبرى أبو علم باشا عما اذا كان النحاس باشا بلغ الملك بتفاصيل الاجتماع الذى تم بينه وبين السفير البريطانى والجنرال ستون وان صبرى أبو علم قال له - للتابعى - ان النحاس باشا قد أدى واجبه فى هذه المرة وأنه - أى النحاس - بلغ حسنين باشا بكل شىء .

وكانت المفاجأة أن أحمد حسنين باشا نفى أن رئيس الوزراء قد اتصل بالملك أو به بل أنه عندما سأل الملك أحمد حسنين عما اذا كان رئيس الوزراء قد اتصل به لابلأغه الأخبار اختلق أحمد حسنين الأعذار لرئيس الوزراء ، وقال أنه لا يزال يجمع الأخبار والتفاصيل وكل ما يمكنه جمعه لكى يعطينا صورة كاملة عن الموقف ، وقد صدر بيان رسمى نشرته الصحف عن اجتماع النحاس ولا مبسئون ومستون قبل أن يعرف الملك أى شىء عن هذا الاجتماع .

وقد أخرج أحمد حسنين باشا بسبب ذلك كله واتصل بأمين عثمان باشا ليبسط له وجهة نظره فى مثل هذه الموضوعات . وقد اتصل النحاس باشا بعد ما اتصل أحمد حسنين بأمين عثمان باشا وتكلم معه - مع حسنين - كلاما عاما وقال له - لحسين - أنه سيلقى بيانا فى البرلمان ومآله عما اذا كان يريد أن يرسل اليه صورة من هذا البيان وان حسنين رحب بذلك ، فبعث اليه النحاس بنسخة من البيان الذى سيلقيه رئيس الوزراء فى مجلس الشيوخ والنواب .

وقد عقب أحمد حسنين على البيان الذى ألقاه النحاس باشا عن البرلمان بقوله أنه فيما عدا نقطتين أو ثلاث وردت فيه يبدو وكأنها البيان قد كتب فى السفارة البريطانية واستغرب حسنين باشا أن يقول النحاس باشا فى بيانه

ان الحالة مطمئنة بينما الانجليز أنفسهم يسمون ما حدث بأنه كارثة ، ويصفون الحالة بأنها خطيرة ، بل ان جرائد اليوم تقول نقلا عن جرائد لندن أن الزحف الألماني لو وقف يكون نعمة من الله ، ويلتقي النحاس باشا بحسنيين بناء على اقتراح من أمين عثمان باشا غير أن النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى لا يقول لرئيس الديوان الملكي الا أن الحالة مطمئنة وان الانجليز سوف يدافعون عن مصر الى آخر مدى ، ويؤكد أحمد حسنين ان النحاس باشا قد أصبح آلة في أيدي الانجليز لانه يعرف أنه لو كان الأمر بيد البلد لما بقي في رئاسة مجلس الوزراء خمس دقائق وقد كان مما قاله حسنين باشا أيضا أن طيارا انجليزيا زاره في داره وورطه حسنين في الحديث عن الحرب في الصحراء الغربية وان هذا الطيار قال ان هناك أمرا مريباً في استسلام حصن طبرق الحصين وان هذا الشيء المريب هو ان الجيش الانجليزى رفض أن يقاوم وسلم للألمان بدون قتال ؟

ويعقب أحمد حسنين قائلا : بقى دى بلد ٠٠ البلد تهتز من أجل الخلاف بين النحاس ومكرم ٠٠ لا حديث للناس في مصر الا عن الخلاف بين النحاس ومكرم بينما الألمان على أبواب مصر والبلد كلها مهددة بالخراب اذا قرر الانجليز المقاومة في دلتا النيل وريف مصر .

ويروى حسنين باشا أن النحاس باشا قابله في اليوم التالى لسقوط طبرق في أيدي الألمان وكان حسنين ينتظر منه أن يحدثه عن هذه الكارثة التى حلت بالانجليز وجعلت الطريق مفتوحا الى الاسكندرية أمام الألمان فاذا بالنحاس باشا لا يتحدث عن سقوط طبرق ، ولا عن الخطر الذى يقترب من الاسكندرية وانما تحدث عن براءات رتبة الباشوية للوزراء ولماذا لم يرسلها حسنين باشا الى رئاسة مجلس الوزراء فلما قال له - للنحاس - لقد أرسلتها اليكم ، استدعى محمد صلاح الدين ليتأكد منه فلما عرف النحاس باشا ان البراءات وصلت اليه وانها بين يديه - يدى النحاس - ضحك النحاس وقال : شوف ازاي أنا مش عارف : البراءات عندي وأنا مش عارف وكنت كلمت الليلة الملك عنها حتى و « نكت » معاها وقلت له : أيوه خلوها عندكم علشان أضحك على الوزراء وأغيظهم وأقول لهم البراءات مش جاية وانتم مش باشوات !

وقد ذكر حسنين أنه وجد نفسه محرجا للغاية وخشى أن يتهم أنه من عملاء المحور ، اذا ذهب الى السفير البريطاني طالبا ضمانات على عدم جر الحرب الى القاهرة ودلتا النيل وطلب منه تفسيرات لعبارة المقاومة الى آخر مدى وكذلك اذا أشار على الملك بدعوة زعماء البلد لاستشارتهم في الموقف ٠٠٠ خشى حسنين أن يقول الانجليز ان فاروق يستعد لتأليف وزارة موالية للمحور وقد روى حسنين أيضا أنه اتصل ببعض زعماء الأحزاب ليجس نبضهم وأنه تحدث معهم عن خطورة الموقف وعن ضرورة الحصول على ضمانات بعدم تعريض البلد للخراب ولكن لا واحدا من الزعماء ولا النحاس باشا قبل أن يخطو خطوة في

هذا الطريق ليقابل السفير البريطاني ويحدثه في الموضوع لانهم جميعا يخافون من غضب الانجليز وشكوكهم كما أنهم يخشون في نفس الوقت غضب الألمان وانتقامهم ويخرج أحمد حسنين باشا من ذلك كله بأن البلد مافيش فيها راجل واحد .

وكان حسنين باشا قد خشى - كما خشى بعض الزعماء - انه عندما يضطر الانجليز الى الانسحاب من مصر يأخذون معهم الملك . وقد تأكد ان الانجليز ينوون تدمير خزان أسوان وقناطر محمد علي لكي يغرقوا أراضى الدلتا ويجعلوها بحرا من الطين تغوص فيه دبابات الألمان .

ويكمل الأستاذ محمد التابعى الصورة فيقول : « ان رجال السفارتين البريطانية والأمريكية والقيادة البريطانية فى مصر ، قد حرقوا أوراقهم السرية استعدادا لمغادرة مصر كما أن بعض المالىين والأدباء والصحفيين ممن كانوا يحملون على هتلر والنازية ، وكانت لهم علاقات بمجهود بريطانيا الحربى قد سافروا الى أسوان ، ومنها الى الخرطوم وان الأستاذ محمود أبو الفتح قد روى للأستاذ التابعى أنه حول مالىته الى جنوب افريقيا ، و ٠٠ و ٠٠ ومما يبعث على الضحك والسخرية ما رواه الأستاذ توفيق دوس باشا ، وكان رئيسا لمجلس ادارة شركة الفنادق المصرية أن أحد المسئولين فى السفارة البريطانية قد اتصل به طالبا منه اعداد فندق ونتر بالاس بالأقصر فى ظرف ٢٤ ساعة فلما اعترض دوس باشا على قصر المدة الممنوحة له لانه بحاجة الى استدعاء عشرات الخدم والسفرجية والطهاة لتنظيف الفندق واعداه قال له المتحدث البريطانى : لا ضرورة لشيء من ذلك لان البنات سوف يقمن بكل شيء والمهم هو فتح الفندق فورا اذ أن قطارا خاصا سوف يغادر القاهرة مساء اليوم حاملا خمسمائة من فتيات « الانسا » والمجندات البريطانيات الى الأقصر ، ومنها اذا لزم الأمر الى الخرطوم . وكانت لدى بريطانيا فرقة مخصصة للترفيه عن الجنود البريطانيين تسمى فتيات « الانسا » كانت تقيم للجنود البريطانيين فى مختلف المعسكرات حفلات من الغناء والتمثيل والموسيقى و ٠٠ و ٠٠ ويقول المتحدث البريطانى ضاحكا وهو يخاطب توفيق دوس باشا : ولعلك توافق على أنه من غير المرغوب أن نترك وراءنا فى القاهرة كل هذه المتعة وأسباب السرور غنيمة للجنود الألمان » .

والقصة التى رواها الأستاذ التابعى والتى أرجو ممن لديه أية بيانات عن موضوعها أن يوافينى بها احقاقا للحق تتلخص فى أن قائد منطقة القاهرة العسكرية أرسل خطابا الى وزير الدفاع فى القاهرة يسأله عما يجب عمله فى حالة دخول الألمان الاسكندرية ويوصى حمدى سيف النصر باشا بعدم الرد على قائد منطقة القاهرة العسكرية فلما أعاد القائد السؤال - فى خطاب سري - على وزير الدفاع أمر الوزير بنقله الى مكان آخر اذ كانت الحكومة المصرية لم تحدد بعد موقفها من ذلك الموضوع ، الى أن اجتمع مجلس الوزراء برئاسة

النحاس باشا لمناقشة الموقف وتقدير الاحتمالات ثم قرر مجلس الوزراء أن يرسل النحاس باشا باسمه خطابا الى روميل يتولى الأستاذ نجيب الهلالي كتابة صيغته ، ويقول الأستاذ التابعى أن الأستاذ الهلالي قد كتب الخطاب ولعله موجود اليوم فى سجلات رئاسة مجلس الوزراء وانه - أى التابعى - استقى خلاصة الخطاب من مصادر موثوق بها والخطاب يؤكد على أن مصر دولة غير محاربة وان جميع الاجراءات العسكرية التى اتخذتها السلطات العسكرية البريطانية فى مصر قد تمت كرها وعلى غير رغبة من الحكومة المصرية وان مصر حكومة وشعبا تحب السلام وتتمسك به وان مصر اتخذت الآن جميع الاجراءات لحفظ الأمن والحيلولة دون وقوع أية اضطرابات .

ولم يبحث مجلس الوزراء كيفية توصيل الخطاب الى روميل . كل ما قرره أن يتولى عثمان باشا الاتصال بعبد الخالق حسونة باشا محافظ الاسكندرية للتفاهم معه حول تقديم الخطاب الى روميل ، ودارت مناقشات تبعت على الضحك بين عثمان محرم وبين عبد الخالق حسونة الذى أكد لعثمان محرم - أكبر الوزراء سنا ، وأقسمهم عهدا بالمنصب الوزارة - أنه لا يعرف كيف يتصل بروميل وأنه اذا أراد الاتصال به خارج الاسكندرية ، فلا بد من الحصول على اذن من القيادة البريطانية و ٠٠ و ٠٠ أنهى عثمان محرم باشا المحادثة الغريبة العجيبة بقوله : الخطاب جاى لك مع مخصوص ، احتفظ به لما يدخل روميل الاسكندرية روح قابله واعطيه له ٠٠ ، .

ومرة أخرى ألح على من لديه معلومات حول هذا الموضوع ألا يضمن بها لانها بمثابة شهادة « ولا تكتبوا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه » .

وللأمانة التاريخية ونقلنا عن الوثائق الأمريكية التى نشرها الزميل الأستاذ محسن محمد أن السفير البريطانى قد قابل الملك فاروق وناقش معه - فى ٢ يونيو - احتمال انسحاب الحكومة المصرية وأن هناك خلافا قد سبب بين الملك والسفير البريطانى : الملك يقول أنه قد وضع مسألة نقل الحكومة المصرية فى أيدي الحكومة المصرية ذاتها ، وان كان قد ذكر للسفير البريطانى بعض السوابق التى تبرر بقاء حكومته فى القاهرة مؤكدا أنه - الملك - سيظل وفيها لالتزاماته حتى فى حالة الاحتلال بينما السفير البريطانى يرى أنه فى حالة بقاء الحكومة المصرية فى القاهرة فان العدو يمكن أن يصبح فى موقف يستطيع منه ممارسة الضغط وسيضفى هذا غطاء من الشرعية على أية اجراءات تفرضها قوات المحور وفى ٢ يوليو ١٩٤٢ يكتب كيرك وزير الولايات المتحدة المفوض فى مصر ، الى حكومته قائلا ، ان الحكومة المصرية فكرت فى الرحيل عن مصر ، وأن السفير البريطانى اقترح الرحيل الى الخرطوم « وحتى الليلة الماضية - أول يوليو ١٩٤٢ - لم تكن الحكومة المصرية قد اتخذت أى قرار على الرغم من أن هناك دلائل تشير الى أنها ستبقى .

الرأى والرأى الآخر

تعليقات وتعقيبات وأسرار • ووثائق

تذاع للمرة الأولى

عندما بدأت أكتب فى « المصور » عن سنوات ما قبل الثورة لم أكتفى بما لدى من أوراق ووثائق قد لا تكون متوافرة لدى غيرى ولم أكتفى بما سمعته من الزعماء والسياسيين القدامى وأنصارهم وأبنائهم وأحفادهم الذين كنت أسعى اليهم باستمرار فى أى مكان يقيمون به وإنما فتحت الباب على مصراعيه لكل القدامى من السياسيين الذين لديهم معلومات لم تنشر من قبل كما فتحت الباب أمام القراء كل القراء ، ليوافونى بتعليقاتهم وتعقيباتهم حول كل ما أنشره على أن أنشر - وبالنص - كل ما يرسلونه حتى ولو كان به نقد عنيف موجه الى شخصى ، ولقد بررت بوعدى فلم أمنع نشر ، أى رأى ، ولم أحجب أى تعليق حتى لقد صبح ما قبل من انها المرة الأولى التى يكتب فيها الشعب تاريخه بنفسه وفيما يلى بعض التعقيبات والتعليقات التى وردت حول ما نشر من فصول هذا الجزء (الجزء الثالث) من الكتاب • وفيما يلى أيضا بعض أسرار ووثائق بعث بها أخوة كرام تتعلق بالأحداث التى وردت فى الأجزاء الثلاثة الأولى من كتاب سنوات ما قبل الثورة :

مدحت عاصم - موسيقارنا العظيم

يتحدث عن ذكرياته فى سنوات ما قبل الثورة

● ● عزيزى الصديق الكريم والأستاذ الكبير المؤرخ المصرى صبرى أبو المجد •

أكرمنى قلمكم الحر الصادق بذكر اسمى خلال فقرة فى تسجيلكم العظيم لتاريخ مصر حول القبض على والافراج عنى فى أوائل الأربعينات ٠٠٠ والحقيقة

انى ما أردت من قبل أن أشير الى ما ساهمت به من جهد متواضع جدا فى الحركة الوطنية الثورية التى قام بها مخلصون أحرار آمنوا برهم وبلدهم مكافحين فى سبيل الحرية والاستقلال وسرت معهم فى ركبهم مؤمنا برسالتهم أعمل فى الخفاء .

متواريا عن الأنظار ما وسعنى هذا يقينا منى بأن ما بذلته شىء لا يذكر ولا يستحق الاعلان عنه . . .

وهذا بعض قصة محاكمتى :

ذات صباح فوجئت بزيارة بعض شباب الجامعة الوطنيين ومنهم عبد الوهاب حسنى وجلسنا نتحدث عن مصر وشعبها وما كنا نعانى فى هذه الفترة من ذل الاستعمار وظلم الحكومات وطفيان القصر واستبداده وعن الفساد الذى استشرى ، وأننا وصلنا الى حد لا يمكن السكوت عليه أو الرضا به وأن واجب كل مواطن مصرى حر أن يجاهد فى سبيل وطنه وأن الفن لأبد وأن يقوم بدوره وأن يرفع علم النضال الوطنى . . وكلام كثير قليل فى هذا الشأن ومناقشات حول ما يجب علينا أن نقوم به وأن نحققه . .

وعندما كانت أبواب السجن تغلق على ، كنت سعيدا لأن عبد الوهاب حسنى كان حرا طليقا . . وقضيت عاما أو بعض عام حتى تشككت « محكمة عسكرية عليا » خصيصا لمحاكمتى وأصدرت حكمها مخففا بالسجن عاما مع وقف التنفيذ . . كان الضابطان « العظيمان » عضوا اليمين واليسار من أصدقائى الحميمين . . ! وكان أول عمل فعلته بعد خروجى من السجن هو زيارة عبد الوهاب حسنى فى منزله وهناك علمت - وبالدق - أنه فى المعتقل وأن البوليس السياسى قد ألقى القبض عليه فور توديعى أمام باب السجن . . . أما أنا فلم أمكث خارج السجن إلا أياما معدودات وأعادوا القبض على ثانية لأن الحاكم العسكرى « دولة حسين باشا سرى » رئيس الوزراء رفض التصديق على الحكم وأمر بإعادة محاكمتى والى السجن عدت مرة أخرى وبقيت حتى جاءت وزارة النحاس باشا وكان ابن عمى على زكى العرابى باشا عضوا فيها وأفرجوا عنى وعندها التقيت بعبد الوهاب حسنى وصارت بيننا أواصر صداقة وصلة وثيقة ونحن ننعى بالحرية حتى أمر النحاس باشا بالقبض علينا وعلى أحمد حسين ولكنى هذه المرة هربت من القبض وبقيت مختفيا عن أعين البوليس السياسى والمخابرات البريطانية بينما نجحوا فى القبض على عبد الوهاب حسنى وأحمد حسين رئيس مصر الفتاة . . أما كيف نجحت فى تهريب أحمد حسين فلهذا قصة أخرى . .

محدث عاصم

فى هذه الأثناء لمحت من الشرفة سيارة بوليس « بوكس » تحوم حول
المدار فأيقنت على الفور أن أمرى الذى كنت أحرص على إخفائه قد انكشف
وقلت للأصدقاء المجتمعين ان عليهم أن ينصرفوا فوراً فسوف يحضر البوليس
للقبض على فلهشوا اذ لم يكونوا على علم بما كنت أقوم به من طبع منشورات
تدعو الى الثورة بامضاء « المصريين الاحرار » وكنت أبعثها بالبريد الى مختلف
الشخصيات من مثقفين وسياسيين وضباط وأوزع بعضاً منها بنفسى وكنت
أقوم بكتابتها وطبعها فى « بدروم » الفيلا التى أقطنها فى حى العباسية ولا يعلم
بأمرهم أحد من الناس . وعرفت أن أمرى قد انكشف لما رأيت سيارة البوليس
« البوكس » تحوم حول المدار ثم تتبعها أخرى وأخرى ولهذا طلبت من الحاضرين
الانصراف حتى لا يؤخذوا بما هم منه أبرياء فانصرفوا جميعاً الا عبد الوهاب
حسنى فقله أبى أن يتركنى الاقوى البوليس بمفردى . .

وحضر رجال البوليس وعلى رأسهم « ابراهيم امام » رئيس البوليس
السياسى وأحاطوا بالمدار من كل الجهات حتى أن الذين كانوا عندى وانصرفوا
قبضوا عليهم فى الطرقات المؤدية لمنزلى . . ولما وجه ابراهيم امام عبه الوهاب
حسنى أمامه قال له أهلاً وقال عبه الوهاب أهلاً وسهلاً . .

كان عبه الوهاب حسننى معروفا بثورته بين طلبة كلية الحقوق وأنه يتزعم
كل التجمعات الوطنية والاضرابات . . وتأكد ابراهيم امام أنه مشترك معى قيماً
كنت أقوم به والحقيقة أن عبه الوهاب حسننى لم يكن مشتركاً ولم يكن لديه
أى علم بما كنت أقوم به فى خفية عن الجميع . .

وقد أثبت هذا فى محاضر البوليس وقلته فى تحقيق النيابة ولهذا صدر
الأمر بالقبض على والافراج عن عبه الوهاب حسننى وصحبته . .

ومن الطريف أن أذكر أنه خلال التحقيق تقدم منى مستترا شاب قال أن
اسمه « عبد العزيز الشوربجى » - أصبح نقيباً للمحامين يوماً ما - وقال لى
أنه قد أعد جواز سفر باسمى وأن هناك سيارة تنتظرنى « وأنهم » سوف
يهربوننى الى خارج الحدود حتى لا أحاكم بتهمة الدعوة الى الثورة وعقوبتها
الاعدام ! ولكنى اعتذرت له بأننى لا أقبل الهرب وأننى على استعداد لمواجهة كل
الاحتمالات وأنا واثق أن ما فعلته هو واجب كل مصرى مؤمن بببله . . ثم
أوصلونى الى سجن الاستئناف وقال لى عبه الوهاب حسننى وهو يودعنى :
أنه خير بالسجون وأنه سيعمل على الاتصال باللائم بى وتبادلنا .

قيلات الوداع وانصرف هو مفرجاً عنه بحكم النيابة وأنا مسجون تحت
التحقيق .

لم ينشئ الوفد القمصان الزرقاء وانما نشأت تلقائيا

● الاخ الأستاذ الكبير / صبرى أبو المجد تحية طيبة وبعد :

أتابع كما يفعل الباقون من جيلنا ما تكتبون عن سنوات ما قبل الثورة الذى تنشره المصور تباعا •• ولا شك أن سرد كثير من أحداثها يلقي صدى عميقا فى نفوسنا كما أن البعض مما يرد ذكره ونراه مخالفا للواقع الذى عايشناه يسعى الى بعض التساؤل والتعقيب • وما دام الأمر يتصل بالتسجيل التاريخي الذى لا يخص فردا أو جانبا بقدر ما يخص تاريخ مصر وتاريخ الحركة الوطنية فإن من حق كل منا ان يبادر بالملاحظة أو التعقيب •• ولا أشك أنكم وفد أخذتم على عاتقكم التسجيل التاريخي لتلك الفترة من الجهاد الوطنى • أن مثل هذه الملاحظات سوف تلقى اهتماما من جانبكم •• ويهمنى أول الأمر أن أشير الى فقرة هامة وبارزة فى حديثكم عن الصراع بين الملك والوفد من انكم اعتمدتم فى دراستكم عن هذا الموضوع على أقوال بعض المؤرخين الأجانب والمصريين محايدين أو مؤيدين للوفد أو للسراى حيث أن أغلب الذين ورد ذكرهم بالحلقات ليسوا من مؤيدى الوفد من قريب أو بعيد •• ومنهم على سبيل المثال الدكتور محمد حسين هيكل •• رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، الأستاذ عبد الرحمن الرافعى •• قطب الحزب الوطنى •• وصديقنا الصحفى القديم الأستاذ حافظ محمود وصلته بحزب الأحرار الدستوريين غير مجهولة •• ولا شك أن كثيرا مما جاء فى أحاديثهم مردود عليه من جانبنا كما أن اضفاءكم على صحيفة البلاغ هذه الهالة الخطيرة ونسببتكم اليها الاطاحة بحكومة الأغلبية بما وصفتموه بأنه تعرية للوفد ومساوئه •• تعبير يرى المعاصرون له أن فيه تجاوزا وتغطية للفاعل الحقيقي وهو الملك وأنصاره من الأقليات وكان دور البلاغ اذ ذاك هو سوط الملك وصوته •• وكانت هناك فى تلك الفترة صحف واسعة الانتشار وتحدث باسم الأغلبية من بينها الجهاد ، كوكب الشرق وكانت تكيل للبلاغ وأنصار الملك الكيل كيلين وترد على المقال بمقالين فى صولات وجولات ما زلنا نذكر الكثير منها ويؤديها فرسان من أقطاب الصحافة والقلم •• ولا شك أن سرد بعض ما جاء فى هذه الصحف على شباب الجيل المعاصر يزيده معرفة بالحقائق وصوابا فى حكمه •• غير أن ما كتبتموه جاء خاليا من ذلك •• وأنتم ونحن لا نبتغى أكثر من أن يعرف جيل اليوم حقائق الأمس من جميع جوانبها وتكتمل أمامه الصورة •

ويحضرني هنا أمثلة للتعقيب على ما ورد فيما نشرتموه ٠٠ فقله جاء في بعض ما كتبتموه أن الوفد كان ينظم لجان الطلبة ويمدها بالمال داخل الكليات والمدارس ٠٠ وهذا أمر يجافى الواقع لأن الطلاب - وكانت المشاعر الوطنية تملأ نفوسهم - لم يكونوا في حاجة إلى أن يفشى الوفد مدارسهم وفصولهم ليمدهم بالمال وكانت اللجان تؤلف تلقائياً بجهود أعضائها في كل كلية أو معهد ٠٠ ومنها كانت تنطلق النورات الطلابية بوازع من وجدان الطلبة ونقاء ضمائرهم ٠

وما قلتهموه من أن الدعوة إلى قيام الجبهة الوطنية وجمع شمل الأحزاب كانت من جانب الحزب الوطني ٠٠ مردود عليه بأن شباب الجامعة كان لهم الدور الأول والمبكر في هذا المضمار عام ١٩٣٥ كما هو معلوم ٠٠

وما جاء أيضاً من أن النقراشي خاصم فرق القمصان الزرقاء وطالب بحلها - أثناء وجوده بالوفد - لا يطابق الواقع فلقد كان اهتمامه بها منذ نشأتها قبل انشقاقه عن الوفد معروفا للجميع ونشرت الصحف صورته في صفحاتها الأولى وهو يشرف على طابور الفرق في الاحتفال بنقل رفات سعيد زغلول ٠٠ وكان أقرب أنصاره إليه قادة ورؤساء هذه الفرق ومنهم ممدوح رياض الذي أنشأ فرق الاسكندرية والدكتور حامد محمود الذي أنشأ فرق القليوبية والدكتور حلمي الجيار قائد فرق المنصورة ، ومحمد كامل الدماطي عضو مجلس القيادة ٠

ولقد أسهبتم في الحديث عن القمصان الزرقاء ٠٠ نشأتها وثلاقتها بالوفد ولم يخل مرجع أو تقرير من الإفاضة في التحدث عنها ٠٠ ومن ذلك ما جاء في كتاب جاكوب لاندو عن الأحزاب في مصر من أن الوفد لمركزية القاهرة أنشأ فرق القمصان الزرقاء ٠٠ وهو أمر لا يطابق الواقع كما سوف أوضح ٠٠ وكذلك ما جاء عن مارسيل كولومب في كتابه تطور للحياة النيابية في مصر من أن الوفد لجأ إلى الحكم الاستبدادي بتنظيم فرق القمصان الزرقاء ، يجافى حقيقة وتاريخ نشأتها ٠٠ وكذلك ما جاء في جريدة البلاغ « وكانت لسان حال القصر » وحملتها المسعورة على الوفد ومطالبتها بحل القمصان الزرقاء أمر يجب التعقيب عليه ، وكذلك ما كتبه الأخ الصحفي صديقنا الأستاذ حافظ محمود عن القمصان الزرقاء ٠٠ وأخيراً اسنادكم جزءاً من مسئولية افساد الملك فاروق إلى الوفد الذي استبد بالأمر - والقول لكم - وأراد فرض دكتاتورية شبه عسكرية على البلاد بفرق القمصان الزرقاء التي أنشأها وأصبحت ذراعاً وفدية طويلة تضرب المعارضين في الجامعة والشارع ٠٠

أمام كل هذا وما ذهب إليه هؤلاء المؤرخون والمتحدثون من الإفاضة عن نشأة هذه الفرق من الناحية التاريخية والدستورية وتحميل الأمر أكثر من

حقيقته رأيت من واجبي وللتاريخ وبوصفي صاحب الدعوة لقيام هذه الفرق ومنشؤها أن أرد وأوضح ما اعتبره تصويبا لما جاء في أقوال بعض الكتاب والمؤرخين :

أولا : لم ينشئ الوفد فرق القمصان الزرقاء وإنما نشأت تلقائيا امتدادا من حركة الطلاب عام ١٩٣٥ داخل الكليات والمعاهد والمدارس ، وذلك انطلاقا من دورى مع فريق من زملائي الطلاب فى قيادة ثورة الجامعة عام ١٩٣٥ ٠٠ وبدا تنظيم طوابيرها وتدريبها فى أفنية الكليات وملاعبها .

ثانيا : عند هدوء حركة الطلاب وبعد عودة الدستور وقيام الجبهة الوطنية أعلننا انضواء الفرق تحت لواء الوفد إيمانا من الشباب بأنه الوعاء الوطنى الكبير الذى استوعبه وجدان الشعب منذ رفع زعيمه راية الكفاح ضد الانجليز والقصر بدأ بسعد ثم النحاس ٠٠ واتخذت الفرق لنفسها شعارا وعلما ورمزا وزيا هو القميص الأزرق والبنطلون الرمادى وكان اختيار اللون الأزرق احياء لشعار الجلايب الزرقاء التى كان يتزعمها سعد زغلول ومن هنا تسقط كل حجة يقدمها المؤرخون من أن الوفد أنشأ هذه الفرق لضرب خصومه ٠٠

ومنذ اعلان انضوائها تحت لواء الوفد ثارت ثائرة هؤلاء الخصوم وعلى رأسهم السراى وتربصوا بالفرق فى صحفهم ودعائاتهم .

ثالثا : كانت أهداف هذا التنظيم « فرق القمصان الزرقاء » اعداد شباب مصر فكريا وجسمانيا وتنمية مشاعره الوطنية والروحية وتوعيته بتاريخ بلاده وأصالتها وأهدافها وهو أمر لا ينقض الدستور والمبادئ الديمقراطية ٠٠

رابعا : أنشأت قيادة الفرق الى جانب فصائل الطلبة فصائل مثلها للعمال فى مصانعهم وأحيائهم وهنا اشتعل غضب خصوم الوفد حيث أطلقوا على فرق العمال « طوائف من غير المثقفين » وكان أمرا غير مقبول فى عرفهم وجسيمها فى نظرهم أن ينضم العمال الى الشباب من الطلاب والمثقفين !! ٠٠ ومن هنا نسجت صحف السراى وخصوم الوفد عشرات القصص والروايات ومجال التشهير والتلفيق متسع ! ٠٠ حتى لقد دس خصوم الوفد فى مرات كثيرة أفرادا من غير أعضاء الفرق بين صفوفهم لتشويه سيرتها وعلمها والصباق التهم بأعضائها ٠٠ وكثيرون من هؤلاء ضسبطتهم شرطة الفرق وسلمتهم للبوليس ٠٠ ولم يكن مسموحا للأعضاء بازتداء الزى الرسمى فى غير المناسبات المقررة والتدريبات ، وكان لهذه الفرق شرطة خاصة من بين أعضائها لضبط المخالفين منهم والمندسين عليهم .

خامسا : أنشأ الوفد برئاسة زعيمه مصطفى النحاس مجلسا أعلى لهذه الفرق بعد انضمامها اليه للحفاظ على تنظيمها وكان يرأس هذا المجلس ضابط قديم هو اللواء حافظ صدقي .

سادسا : كان اشتراك العضوية بعد قبول العضو وتزكيته هو عشرة قروش فقط يصرف له بموجبها بطاقة وبادج وعلى العضو شراء قميصه من محلات الفرنواني التي كانت قد أعدت الكميات المطلوبة للأعضاء ٠٠ ولم يكن للفرق مقر في الأحياء أو أندية أو مبان لأن المعسكرات كانت تقام بالأراضي الفضاء بعد اعدادها وتقام فيها خيمة لقيادة الفرقة من أموال أعضائها مع أدواتها وكان المعسكر الرئيسي أول الأمر في الفضاء المجاور لمبيت الأمة ثم انتقل بعد ذلك للفضاء الكبير بميدان الاسماعيلية « مكان مبنى مجمع التحرير حاليا » وكان لقيادة الفرق سيارة مستعملة ماركة « ستروين » تبرع بها محمد شعراوي نجل حسن باشا شعراوي المعروف يزمالته للزعيم سعد باشا زغول في مواجهته للندوب البريطانيين عام ١٩١٨ - وفي المناسبات العامة كانت الفرق تستعير بعض خيام الكشافة ثم تردها كما حدث في الاحتفال بوفد مصر العائد من « منتريه » .

من ذلك يتأكد المؤرخين أن فرق القمصان الزرقاء لم تعرف الأموال السرية لأنها لم تكن في حاجة اليها ٠٠ وحين كانت القيادة تلبى دعوة للاشتراك في مؤتمرات الشباب العالمية كل عام كان مندوبوها يتحملون نفقات سفرهم وأذكر منهم صلاح ذو الفقار في مؤتمر باريس والدكتور سليمان عيد في مؤتمر جنيف .

سابعا : كان يشرف على التدريب الصاغ محمود لبيب ويعرفه تنظيم الضباط الأحرار والاميرالاي محمد محفوظ متطوعين بشون مقابل وتخرج على يديهما فريق كبير من المتدربين المتطوعين ، كما كانت القيادة تستعين بمشورة وخبرة رئيس الكشافة عبد الله سلامة .

ثامنا : كانت هناك برامج توعية ثقافية ودينية تلقى على الأعضاء في معسكراتهم بانتظام وبإشراف مباشر في قيادة الفرق .

تاسعا : وإبان اشتداد الخلاف بين الملك والوفد في نوفمبر عام ١٩٣٧ ومطالبة السراي بحل فرق القمصان الزرقاء بمقولة أن وضعها غير ديموقراطي وينقض المبادئ الدستورية ٠٠ أرسل الملك يطلب مني بياناً في الصحف بولاء أعضاء الفرق للملك ومبايعتها له ويعرض على مقابل ذلك وظيفة بالقصر وكان ذلك عن طريق أستاذي الدكتور علي باشا إبراهيم عميد كلية الطب - وكنت طالبا بالسنة النهائية - في حضور الدكتور أحمد شفيق باشا أستاذ أمراض النساء والدكتور مصطفى بك فهمي وكيل الكلية ٠٠ ولم أستجب لما طلب مني

رغم الوعد بعدم المطالبة بحل الفرق والإبقاء عليها كما اعتذرت عن قبول أى عرض .

وهذه واقعة أسوقها للمؤرخين والكتاب الذين صوروا الأمر على أنه أشكال دستورى بين الملك والوفد وحقيقة أنه حرب شخصية على الوفد من جانب الملك وأنصاره وهذه وما قبلها شهادة أؤديها باصرار أمام الله والتاريخ . . . وقد بقى سؤال لأصحاب المراجع والتقارير :

ان المشاحنات بين أنصار الوفد وأنصار السراى لم تنقطع أو تتوقف منذ قيام الوفد بزعامه سعه زغلول فى عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ بزعامه مصطفى النحاس ، ولم تكن فترة قيام القمصان الزرقاء خلال هذه الحقبة الطويلة أكثر من عامين وبضعة أشهر . . . فالى من ينسب هؤلاء المؤرخون ما وقع من مشاحنات ومعارك بين الوفديين وأنصار الملك والأقليات .

الحقيقة أنها الصورة التقليدية للصراع السياسى المتصل بين أغلبية الشعب والأقليات ولم يكن مقصورا أبدا على فترة بعينها أو على أفراد وفئات بالذات . . . ولم يكن الوفد فى وقت من الأوقات بحاجة لفرض دكتاتورية عسكرية أو شبه عسكرية وكان حرصه على المبادئ الدستورية فى صراعه التاريخى مع القصر شعارا لم يتغير أو يتبدل وأى دعوى غير ذلك يجب تصحيحها . . .

— أخى الفاضل الأستاذ صبرى أبو المجد

انى واثق وقد جمعنا زمالة جهاد ونضال فى العهد الماضى أنكم متفقون تماما أنه من الخير لشباب هذا الجيل أن يتحقق من أن أسلافه بذلوا مصر وأرضها وشعبها من الدم والروح والعرق ما يشرف به تاريخها ويفخر به شبابها .

واننا حين نتركه فى شك من ماضى أسلافه وفى ريب من اخلاصهم فسوف تستبد الحيرة والقلق ويشعر باليتم والكمد وقد يضل الطريق . . . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كنت الطبيب المعالج لعزیز المصرى فى مستشفى الدمرداش

● ● د . محمود دياب كان طبيبا فى مستشفى قليوب عام ١٩٤٠ ، وكان يقوم بعملية فتح بطن حين اصطدمت طائرة عزیز المصرى بالسلك الكهربائى . فانقطع النور وأكمل العملية على ضوء شمعة . . .

ثم نقل الى مستشفى الدمرداش نائب جراح . . . وجاء عزیز المصرى الى المستشفى للعلاج ، كتب الينا يقول :

جاء اليينا عزيز المصرى من سجن الأجانب ، وحين دخل الحجرة وجد بها سريرين فسأل عزيز المصرى لمن السرير الآخر فى الغرفة ؟ فقبل له للضابط الحرس الذى سينام بجوارك .. وهنا انفجر الباشا لاعنا رئيس الوزراء والمملك .

وتحدثت - د. دياب - مع المسئولين عن المستشفى قائلا يكفى الحرس بالخارج . فأخذوا برأىي وخلت الغرفة لعزيز المصرى .

وهنا - كما يقول د. دياب - بدأت صلتى بعزيز المصرى ..

وفى ليلة انتابت عزيز المصرى نوبة قلبية و ربوية شديدة ، فأعطيته العلاج ولكنه لم يتحسن . فطلبت رئيس القسم د. لبيب أحمد العجاني . فأتضح أن عزيز المصرى يوشك على الهلاك وهو فى أزمة نفسية شديدة ، حيث يتذكر زوجته الأمريكية وابنه عمر الغائب فى أمريكا .

ويقول د. دياب : لقد حملت مدير المستشفى المسئولية .. مما كان السبب فى الموافقة على نقله الى الدور الأول من المستشفى . لكن عزيز المصرى قال : لا فائدة من علاجك أو علاج مديرو المستشفى ، أريد طرد هؤلاء الجنود - الحرس - من حولى لأن رؤياهم تهيجنى .

وقد استطعت بعد الحديث مع الملازم حسين سعيده صالح الضابط النوبتجى أن يفرق الجنود خارج سور المستشفى من الناحية الشرقية ، حتى يشعر الباشا أنه حر فيخف الضغط على فكره ، وعلى صدره .

وقد أخذ الضابط بكلامى بعد تحميلى المسئولية .. اذا هرب الباشا .

وخرج عزيز المصرى من حجرته .. ولما لم ير الجنود خفت النوبة وبكى واستراح قلبه واستراحت رثناه .

ثم بعث عزيز المصرى أحد التمورجية لاستدعائى . وذهبت اليه ، وهنا قال لى : الآن نفع علاجك .

وكان الباشا دائما يشتم الانجليز ويمدح الألمان .

لكنه قال لى : اننى أحب الألمان لأنهم أكرموني وعينوني أسنذا للتاريخ العسكرى فى كليتهم العسكرية وعلى يدي تخرج جميع القادة العسكريين الألمان فى الحرب العالمية الثانية أمثال روميل ، ولم أر منهم الا كل خير .

أما الانجليز فقد أحالوني على المعاش وقيدوا حريتى ، ولذلك عزمت على الخروج من مصر .

ولقد حدث أن جاء الى عزيز المصرى بالمستشفى فيتر باتريك نائب الحكمدار الانجليزى ، ولم يجد عزيز المصرى فى غرفته ، فثار وقال انه ليس مريضا . ولقد أثبت له أنه مريض بالجيوب الأتقية .. فانصرف لحاله .

وبعد يومين أخبرت عزيز المصرى بما جرى ، ثم بعد فترة أفرجوا عنه .
وقال لى محاميه مصطفى الشوربجي ، ان هناك مستشارا قضائيا فى
السفارة البريطانية كان يحضر جلسات المحاكمة ويعرف العربية جيدا ووجد
أن المحاكمة تكاد تفشى الأسرار العسكرية للأعداء . وهنا أشار بالافراج عنه .

د • محمود دياب

فشل التخطيط مع الألمان لارسال طائرة المانية الى رأس البر ليسافر عليها عزيز المصرى

● ● د • عبد الغفار الساعى كان صديقا لعزيز المصرى وقد سعى
لمساعدته على الهرب للوصول الى ألمانيا للقاء روميل . حيث كان الألمان فى
حاجة الى خبرة عزيز المصرى قال لى :

أثناء الحرب كنت مقيما فى برلين ، وعدت الى مصر . وكان أن اتصلت
بعزيز المصرى ، فرجاني أن أعمل لكى يصل الى ألمانيا وفعلا سافرت الى بلد
محايد لكى اتصل بالألمان لتدبير خطة حضور طائرة ألمانية لمصر لنقل الفريق
خارج البلاد ومن أجل ذلك سافرت الى الاستانة واتصلت بالألمان ودرت معهم
خطة لحضور طائرة ألمانية الى مصر لنقل عزيز المصرى ومن الاستانة سافرت
الى بيروت حيث التقيت برئيس لجنة الهدنة الألمانى « فون روز » . وأخبرته
بالمشروع . فرحب بذلك وحين عدت الى مصر أخبرت عزيز باشا بالترتيبات .
كما أخبرت عبد المنعم عبد الرؤوف بتفاصيل العملية . الذى قال لى أنه
سيحضر يحيى البدرأوى الذى سيسافر الى استانبول عن طريق بيروت لزيارة
والدته ، وفى طريقه سيلتقى بفون روز ببيروت ، وفى استانبول سيتصل
بالقنصلية الألمانية والسفارة هناك ويخبرهم باتصالاتى بهم لتنفيذ عملية حضور
الطائرة الألمانية الى مصر . وليثقوا به .

وقد ذهبت أنا مع يحيى البدرأوى - قبل سفره - الى رأس البر لتحديد
مكان تهبط فيه الطائرة .

لكن حين سافر يحيى البدرأوى الى استانبول كانت الجيوش البريطانية
قد دخلت لبنان واحتلتها . وحدث أن يحيى البدرأوى كان مع سكرتيره الخاص
محمد باشا البدرأوى وقد حدث بينهما خلاف وعاد السكرتير بعد الخلاف ،
وأخبر الانجليز فى بيروت بما قام به يحيى البدرأوى من اتصالات .

وقد قبض الانجليز على يحيى البدرأوى فى بيروت . وبما ان يحيى كان
شقيقا لزوجہ فؤاد سراج الدين ، وزير الداخلية وقتئذ فقد اتصل به سراج

الدين فى محل اعتقاله ببيروت وأخبره انه لا بد أن يقول كل شىء حتى يمكنه السعى للإفراج عنه .. وحكى الحكاية كلها .

وهنا قبضوا على ، واعتقلونى وأودعونى سجن الأجانب ولكننى قلت للإنجليز ، اننى كنت مسافرا لبلد محايد لأنه كانت لى بضائع صودرت ، وكنت قد أرسلتها للسويد .. وأن اتصالاتى لم تكن اتصالات عسكرية أو سياسية ثم نقلت لمعتقل الزيتون ..

د. عبد الغفار الساعى

من أمين فهميم السكرتير السابق للملك السابق فاروق

الى الأخ العزيز الأستاذ صبرى أبو المجد .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

لقد كانت لى فرصة سعيدة ان التقيت بك - ولو تليفونيا - بعد مرور عشرات السنين على آخر لقاء لنا ..

وأبعت اليك - كما وعدتك - ببعض مالا تزال الذاكرة تعيه من وقائع تتصل بالموضوع الذى تتناولونه « المرحوم أحمد حسنين .. الخ » ولعلك تجد فى الصفحات التالية ما ينال رضاك .

فى وقت من الأوقات كانت للمرحوم أحمد حسنين حظوة لدى فاروق لم يتمتع بها أى انسان غيره .. الى حد أن فاروق أمر بأعداد جناح بقصر القبة ليقم به أحمد حسنين ، وكان ذلك أيضا بإيحاء خفى من جانب الملكة الوالدة « نازلى » ..

ولكن سرعان ما بدأ خدم القصر يتهامون عن تردد نازلى على جناح حسنين .. وسرعان ما وصل تهامسهم الى اذن فاروق ..

وذات يوم وصل حسنين الى قصر القبة وهو مرهق من عمل اليوم فى قصر عابدين ، وما أن اقترب من باب جناحه حتى فوجيء بما لم يكن يتوقعه .. رأى ملابسه وكتبه مبعثرة بالردهة أمام باب حجرته - وكان موصلنا - والى جانبها ثلاثة أجهزة تليفونية بأسلاكها المقطوعة .

كان حسنين بطلا عالميا فى رياضة السلاح « الشيش » ، فكان من طبيعه أن يتلقى الهزيمة بنفس الروح التى يتلقى بها النصر ..

وأمام هذا المنظر ، ابتسم حسنين ابتسامة مريرة ، وانحنى يلتقط من الأرض كتبه الخاصة ، وضعها تحت أبطه وانصرف فى هدوء ، وذهب ليعتكف فى حلوان .

كانت الصدمة أشد وقعا على نازلى . ولم تتردد فى أن تتحدى ابنها فاروق ، فلم تنقطع عن زيارة حسنين فى حلوان وقيل أنها عرضت عليه مبلغا من المال عندما علمت بأنه امتنع عن تسلم مرتبه أبى فى كبرياء وعزة نفس .

أراد فاروق أن يسجل ظروف هذا الحادث فى مذكراته الخاصة بعد طرده من مصر .

كان الصحفي الانجليزى « نورمان برايس » أول من جاء لتحية فاروق بعد أيام قليلة من وصوله الى منفاه فى إيطاليا ، فقد كانت تربط بينهما صداقة قديمة عندما كان فاروق ملكا .

نزل نورمان برايس ضيفا على فاروق فى نفس الفندق الذى كنا نقيم به فى جزيرة كايرى ، وكان فاروق يجتمع به كل مساء الى قرب مطلع الفجر .

وذات يوم ناولنى فاروق عدة صفحات بالانجليزية ، وقال لى انها مذكراته الخاصة أملاها على نورمان برايس لنشرها فى صحيفة « أمباير نيوز » وطلب منى الاطلاع عليها قبل نشرها .

لفتت نظرى عبارة يقول فيها « كنت أطوف بالليل خلسة فى ردهات قصر القبة ومسندسى بيدى ، لعل ألتقى بأمرى وعشيقتها حسنين فأصرعهما برصاص مسندسى . »

وهنا نظرت اليه فى مرارة ، وقلت له أن أى انسان يحاول دائما اظهار أمره فى مظهر القديسات . ولا تنس أن حسنين باشا هو رائدك عندما كنت أميرا تتلقى العلم فى انجلترا ، وأنه هو الذى أنقذك وأنقذ العرش يوم حادث ٤ فبراير .

فقال لى فاروق « ان الانجليز هم الذين فرضوه على أبى الذى كان اختياره قد وقع فعلا على عبد الخالق حسونه ليكون رائدا لى . وأما عن موقفه فى ٤ فبراير فانى لا أنكر أنه هو الذى كان يوحى لى بالعربية ما أرد به على اللورد كيلرن وهو جالس أمامى مع ضباطه البريطانيين يتوعد ويهدد . ولكن لعلك لا تعلم أن موقفه هذا كان الفصل الأخير فى مسرحية ٤ فبراير ، التى أقنعنى بعض الأصدقاء بأنها كانت من تدبير حسنين وأمين عثمان مع الانجليز حتى يبدو حسنين فى نظرى الرجل الذى لا يمكن الاستغناء عنه . »

وعلى أية حال ، كانت لدى الشجاعة لأن أمسك بالقلم الأحمر وأشطب هذه العبارة بعد أن قلت له « أن مثل هذا القول سيكون له وقع السيئ لدى الملك عبد العزيز .. فالعرب لا يستسيغون مثل ذلك » .. وقد عمدت الى تأكيد هذا الرأى لعدى بأن فاروق كان على وشك استقبال مبعوث العاهل السعودى حاملا أول « معونة مالية » للملك المطرود .

وهناك واقعة تدل على أن شبيح العلاقة بين نازلى وحسنين كان لا يزال يتراءى أمام فاروق حتى فى المنفى ، فقد وردت اليه فى أوائل أيام منفاه رسالة من أمه من أمريكا تهنئه بسلامة الوصول وبنجاحته وأولاده من « الانقلاب » .
— كما تقول — وأنها تنتظر منه كلمة لتحضر الى ايطاليا متطلعة الى جمع شمل الأسرة ..

وكانت قد وردت اليه رسالات مماثلة من بعض أفراد الأسرة المقيمين بالخارج وطلب منى اعتماد الرد عليها .

وعندما عرضت عليه مشروع رد على رسالة أمه ، وهى موجهة الى « جلالة الملكة نازلى » ، اذا به يشطب هذه العبارة ويكتب بدلا منها « الى أرملة المرحوم أحمد حسنين .. » ويستبدل بما كتبتة عبارات يحملها فيها وحدها مسئولية ما وصل اليه وما يعانيه من قسوة المنفى ، ويطلب اليها الكف عن مراسلته .

أمين محمد فهميم

رسالة أخرى من الأستاذ أمين فهميم

حول غرام نازلى بأحمد حسنين

لم يكن الغرام بين نازلى وحسنين متبادلا ، بل كان من جانبها وحدها ،

هذا ما شهد به الكثيرون من أصدقاء حسنين ، وعلى رأسهم الفريق محمد حسين — الذى كان موضع ثقته وسره ، وكان يلزمه كظله .

عندما أصيب فاروق فى حادث السيارة المعروف على الطريق الى الاسماعيلية نقل الى مستشفى ميدان صغير أقامه الانجليز فى قلب الصحراء بالقصاصين حيث كانت الحرب العالمية الثانية لا تزال على أشدها . وكنت الموظف الوحيد من الديوان الملكى الذى لازم فاروق طوال الاثني والعشرين يوما التى قضاه بالمستشفى .

و ذات مساء كنت أجلس على باب المستشفى مع الفريق محمد حيدر ننتظر عودة أحمد حسنين من القاهرة .

كانت نازلى قد انصرفت لتوها بعد زيارة ابنها . . وما كادت تتحرك سيارتها حتى نظر اليها حيدر بنظرة ملؤها الاحتقار والازدراء والتفت الى يقول : « مسكين حسنين . . انه مظلوم » واستطرد يقول : « ان هذه المرأة هى التى ترمى على قدميه ، تلاحقه فى كل مكان » . . فعقبت قائلا « ولكن للناس رأيا غير ذلك ! » ، فقال : « لقد أقسم لى حسنين انه انما يتظاهر بمبادلتها حبها منذ رآها على وشك الارتواء فى أحضان أولئك الذئاب المتنفذين من حولها متوهمين أنها الطريق الذى سيحقق لهم مآربهم السياسية وغيرها . . وقد أكد لى حسنين بأنه ما كان ليخون ذكرى الملك فؤاد ولى نعمته » .

وأضاف حيدر : « ومع ذلك فان الملكة نازلى وهى الآن فى خريف عمرها ليست هى بالمرأة التى تستهوى حسنين . . لقد عهدته لا يستسلم حتى لاغراء من يصغرنها سنا ويفقنها جمالا . . »

طلبت هذه العبارة الأخيرة عاقلة بذاكرتى الى أن جاء اليوم الذى سمعت فيه شهادة من يؤيدها .

سافرت الى ايطاليا عام ١٩٤٧ ، وكنت خلال عملى بالسفارة المصرية أتردد على نادى السلاح « الشيش » . .

وبعد مرور سنوات ، ذهبت الى النادى مودعا مدربى الايطالى « أوجو بنيوتى » بمناسبة اعتزامى العودة نهائيا الى مصر . . فقدم لى سيفه « الفلورية » واسمه محفور على مقبضه ، وقال لى « انه كان يعتز بهذا السيف الذى انتصر به على المرحوم أحمد حسنين فى الألعاب الأولمبية بلوس انجيلوس فى أوائل الثلاثينيات » . .

وأخذ يحدثنى عن حسنين ،

وقال « بعد ان انتهى الشوط بفوزى على حسنين دهشت اذ رأيت الفتيات والنسوة الأمريكيات والأجنبيات يتزاحمن من حوله ويقدمن له « الأونوجراف » ليوقع عليه باسمه . . وهنا اقتربت منه وقلت له ضاحكا « أما كان الأولى أن أكون أنا مكانك » . . فضحك حسنين وقال « أتريد أن تقول سعيد فى الحب تعيس فى اللعب » .

واستطرد بنيوتى يقول : تهافت النساء عليه ، ولكنه لم يستسلم لاغرائهن . . كنا جميعا نرتاد أماكن اللهو نقضى سهراتنا بين الشراب والرقص . . أما حسنين فكان لا يبرح الفندق ويقضى وقته فى القراءة . . ولم يشاركنا فى لهونا . . فكنت أقول لنفسى لعلها أخلاقيات الاسلام » .

وطلب منى أوجو بنيوتى أن أضع باقة من الورد على قبر المرحوم حسنين ،
ومعها بطاقة منه تحمل هذه العبارة بالاطالية : « تحية تقدير للرياضى الفارس
الذى يشرف فروسية العرب » ..

وقد لببت هذا الرجاء ..

هذا ما تعبى الناكرة من قصة ملكة شغفها أمين القصر حبا
قصة الملكة الأرملة التى راودت عن نفسه من كان بالأمس رائدا لابنها ..
فهل استعصم ؟
انه يؤكد ذلك ، ويؤكد أنه أصدقائه
ولعل التاريخ المنصف يثبت يوما ان كان قميصه قد من دبر ..

اكتبوا الينا عن كل ما يتعلق

بأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢

ونحن - فى سنوات ما قبل الثورة - نقرب من أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ،
ورغبة منا فى أن يكون ما نكتبه عن تلك الأحداث ، أقرب الى الصدق ،
والموضوعية وحرصا ، منا على أن نكون فيما نكتبه عن تلك الأحداث ، التاريخية
محايدين ، يناشد كاتب هذه السطور ، كل من لديه ، أية معلومات ، أو
وثائق أو ذكريات عن تلك الأحداث ممن عاصروا تلك الأحداث ، أو كان لهم
فيها دور أى دور ، أن يكتبوا ، الينا بما لديهم خاصة وقد مضى على تلك
الأحداث ثمانية وثلاثون عاما ، وقد أصبحت فى ذمة التاريخ ، وأصبح من حق
أبنائنا ، علينا ، أن يعرفوا الحقيقة التى ظلت غائبة ، أكثر من ثمانية وثلاثين
عاما : ان كل من عاصر تلك الأحداث أو كل من سمع عنها من مصدر ثقة مدعو ،
الى شهادة أمام التاريخ « ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه »
صلوات الله العظيم .

صبرى أبو المجد

رجاء حار الى من يهمه الأمر

قبل أن أبدأ الكتابة عن مأساة ٤ فبراير وما سبقها من أحداث ناشدت كل من لديه معلومات أن يوافيني بها كما ناشدت كل من له رأى فيما أنشره من أقوال ، أن يتفضل بارسالها الى على أن أنشر كل ما يصلبنى كما هو ، وقد وصلتني رسائل كثيرة نشرتها بالأمانة والصدق ، واني وقد أوشكت أن أنهى الحديث عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ، أناشد أيضا كل من لديه معلومات أو بيانات أو آراء حول هذا الحادث أن يتكرم بارسالها الى لتأخذ طريقها الى النشر ولست بمستطيع أن أفعل أكثر من أن أتقدم الى الجميع بهذا الرجاء الحار .

اضافات جديدة للأستاذ حافظ محمود

● تعقبيا على ما جاء عن الأيام الحرجة السبعة قبل حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أرى أن أضيف الى ما جاء فى هذا الفصل المعلومات الآتية :

أولا - كيف تمت استقالة وزارة حسين سرى باشا :

فى أول فبراير سنة ١٩٤٢ تلقى سرى باشا معلومة بأن مظاهرة فى اطراف المدينة تهتف « الى الامام يا روميل » فرفع سماعة التليفون وطلب حاكمدار العاصمة « رسل باشا » - وهو انجليزى كما هو معروف - وطلب اليه الاسراع الى فض هذه المظاهرة بالوسائل السلمية الممكنة ، وبعد ساعة علم سرى باشا ان المظاهرة لا تزال فى طريقها دون أن يعترض طريقها أحد ، فاتصل مرة أخرى بالحاكمدار رسل باشا فأجابه الأخير بأنه « سيقوم باللازم » ثم علم سرى باشا ان الحاكمدار لم يتحرك من مكانه ولم يحرك أية قوة لفض المظاهرة . . ولما كان معروفا لدى رئيس الوزراء وغيره أن هذا الحاكمدار الانجليزى لا يمكن أن يتحرك الا بتعليمات من السفارة البريطانية فقلد أيقن سرى باشا أن الانجليز يدبرون أمرا ويريدون أن تكون هذه المظاهرة طريقا الى تنفيذ ما يريدون .

عندئذ دعا سرى باشا مجلس الوزراء الى اجتماع عاجل ، والى أن جاء الوزراء كان هو قد كتب خطاب الاستقالة ، ولم يستمر المجلس فى الانعقاد الا ريثما تلا سرى باشا نص خطاب الاستقالة رافضا أية مناقشة فى موضوع الاستقالة أو فى نص خطابها ، وقام من فوره الى القصر الملكى وهناك أودع خطاب الاستقالة .

ثانياً - بالنسبة لخروج الدكتور عبد الحميد بدوى من الوزارة : كانت هناك خلفية من صنع القصر الملكى وهى أن السيد الوزير متورط مع سيدة شابة ، ورغم عدم ثبوت هذه الواقعة فقد كان هناك اصرار على استبعاد بدوى باشا .

ثالثاً - بالنسبة لقطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية : كان سبب هذه الأزمة أن الملك السابق فاروق كان قد استمع فى حفلة ما الى وزيرها المفوض فى مصر بأن حكومة سرى باشا تعتزم قطع العلاقات ، ولم يكن الملك قد علم بشئ من هذا فقال للوزير الفرنسى المفوض : لا تحمل هما فانت باق هنا برغبتي . وكان سرى باشا وزملاؤه لا يعلمون شيئاً عن هذا الوعد « الملكى » . ومن هنا نشأت الأزمة بين القصر والوزارة بمجرد اعلان قطع العلاقات .

رابعاً - بالنسبة لسوء العلاقات فى هذه الفترة بين الملك وسرى باشا : ان الذى لم يتناوله الذين كتبوا فى هذا الموضوع هو ان الملك فاروق كان قد بدأ يضيق بسرى باشا لأنه زوج خالة الملكة السابقة « فريدة » أو شئ قريب من ذلك فى الفترة التى كانت العلاقات قد توترت بين الملك وزوجته الأولى .

خامساً - بالنسبة لاقتراح هيكل باشا على حسنين باشا رئيس الديوان الملكى بأن يؤلف النحاس باشا وزارة ائتلافية للخروج بالبلاد من الأزمة السياسية التى كانت قد بدأت فى يناير سنة ١٩٤٢ - ان الذى لم يذكره الدكتور هيكل فى مذكراته ، ان حسنين باشا كان يتطلع الى رئاسة وزارة من « الشباب » وكان يقول ان التعامل مع الملك كان يتطلب وجود وزراء أصغر سناً ، وأعلن حسنين باشا مشروع هذه الوزارة سرا . لكن السر قد وصل . كيف ؟ لست أدري . الى اللورد كيلرن فغضب غضباً شديداً من حسنين باشا لأنه لم يطلعه على هذه الفكرة .

والواقع ان هذه الفكرة كانت من الأسباب الرئيسية فى حادث ٤ فبراير وسرعة الأحداث التى أدت اليه لأن اللورد تصور أن الملك بعد تشكيل وزارة « ملكية » تسانده فى موقفه من محنة الإنجليز فى تلك الفترة .

سادساً - بالنسبة للأزمة التموينية التى حدثت فى أخريات أيام حكومة سرى باشا ، كان السبب الحقيقى لهذه الأزمة أن المواصلات الخارجية فى هذه الفترة الحرجة من فترات الحرب العالمية الثانية كانت قد تضررت على نحو أقلق القيادة البريطانية فى مصر على المواد التموينية التى تأتىها عبر البحر من الخارج ، فأخذت تستولى بطريقة أو بأخرى على مواد التموين فى مصر لكى تحتزن منها ما يسد حاجة القوات المسلحة البريطانية المتمركزة فى هذه المنطقة لأطول مدة ممكنة ، فأثر ذلك تأثيراً مباشراً على احتياجات الشعب من المواد الأساسية .

رسالة من الرباط :

اذكروا الحقيقة كاملة ولو مست بعض الجوانب الخاصة

الأستاذ الكبير السيد صبرى أبو المجد

سبق لكم ان استشرتم قراءكم - وأنتم تسجلون أحداث مصر الحبيبة قبل الثورة - فيما يتعلق بموضوع تسجيل الحياة الخاصة لمن كان بيدهم الأمر فى تلك الحقبة من الزمن فهل يجوز كتابتها أم لا ؟

سيدي الأستاذ ..

انكم تسجلون للتاريخ وللأجيال القادمة لذلك يجب أن تذكروا الحقيقة كاملة حتى ولو مست بعض جوانب الحياة الخاصة لمن كان بيده الأمر والنهى .

سيدي الأستاذ ..

بعد رسالة السيد أمين محمد فهيم سكرتير فاروق الحصاص الصريحة الواضحة أعتقد أنه لم يبق لكم أى عذر فى الاعتذار عن نشر الحقيقة كاملة .

انى كما سبق ان ذكرت لكم فى رسالتى السابقة التى كانت تتعلق بكتاب الاسلام وأصول الحكم لعل عبده الرازق عشت حقبة من الزمن فى أرض الكنانة امتدت نحو عشرين سنة من ١٩٣٩ الى ١٩٥٩ وبحكم دراستى فى جامعة الاسكندرية واختلاطى بزملائى وما زلت أحفظه حتى الآن هو ما كان يتهامس به الناس أحيانا يجهرون به خاصة طلاب الجامعة من تعديل للأغنية الشعبية التى كانت تمجد فاروق والنبي كان مطلعها :

ملك البلاد يا زين يا فاروق يا نور العين

ولكن الطلبة لم يكونوا يرددون هذه الأغنية كما هى مكتوبة أضافوا اليها تعديلا جوهريا .

فهى صارت هكذا :

ملك البلاد يا زين يا فاروق يا نور العين

أمك تزوجت اثنين على ماهر وأحمد حسنين

بل وأكثر من هذا فأننى حضرت وشاهلت بعينى زملائي الطلبة وهم يهتفون فى احدى المظاهرات .

رحم الله ابن علي أيوب وبالطبع فإن هذه القضية معروفة لدى الجميع من كون ابن علي أيوب الوزير . السعدي السابق والذي أعتقد انه كان ضابطاً في الجيش قد اغتاله عمر فتحى باشا على باب مسكنه والذي بداخله فاروق وعمر فتحى يتولى حراسته من الخارج .

كل هذا وهو نقطة من بحر يجب كتابته ونشره حتى يعلم الجميع كيف كانت تحكم كنانة الله فى أرضه : مصر الحبيبة فى أحلك فترة من حياتها .

وتقبلوا سيدي الأستاذ كل تقدير واحترام مع الدعاء لكم بطول العمر حتى تواصلوا تحقيقاتكم وكتاباتكم عن أحوال مصر قبل الثورة خدمة للتاريخ .

المخلص

محمد اليطفتى المحامى

زنقة طنطا رقم ١

الرباط المغرب

● أعتذر للأخ محمد لأننى شطبت بعض كلمات تمس محمد على أيوب يرحمه الله وعذرى أننى رجل قانون .

أنشروا كل شيء من الماضى

الأستاذ : صبرى أبو المجد :

دعوت القراء لابتداء رأيهم :

● هل تكتب قصة غرام نازلى بأحمد حسنين أم لا تكتبها وبما انى وأسرفى الكبيرة التعداد .

نقول لك يا أستاذنا الكبير الذى عرفناك منذ زمن بعيد نقرأ لك كما عرفناك مخلصاً فى مهنتك الشريفة تحملت من أجلها ما تحملت من تعذيب وتشريد وسجن وانت على عهدك مقيم لم ترهبك ذلة ولا خنوع ولا خضوع حتى نصرك الله مرفوع الرأس والهمة .

نقول لك أكتب وأرخ وأكشف عن الحقائق وأنت الذى أخذت على عاتقك أن تؤرخ تاريخ مصر ، ..

أكتب الحقيقة ليعرف شبابنا كيف كانت تحكم مصر قبل ثورة سنة ١٩٥٢ التى قامت الثورة من أجله . أكتب الحقيقة الواضحة من أعماق ضميرك الحى ومن وحي ارادتك ولأجل مصرنا العزيزة .

أكتب يا أستاذنا الكبير الشريف عن :

١ - أحمد محمد حسنين وقصة غرامه بنازلى وهى فعلا أثرت كثيرا فى السياسة المصرية وأحداثها وفسادها فى الحكم وفساد فاروق والفضائح التى شوهت وجه مصر وزكمت الأنوف رائحتها الكريهة من زواج فتحية برياض غالى وسمعة نازلى المشينة .

٢ - أكتب عن الفريق عمر فتحى كبير ياوران فاروق وأكشف النقاب عنه .

٣ - أكتب عن كريم ثابت مستشار صحفى فاروق .

٤ - أكتب عن الدكتور أحمد النقيب مدير مستشفى المواساة .

٥ - أكتب فضيحة حادث ٤ فبراير .

٦ - أكتب عن فضائح الأحزاب السياسية ومفاسدها .

٧ - أكتب وسطر للتاريخ عن مهازل هؤلاء الباشوات التى أفسدت الحكم فى مصر وان ثورة ١٩٥٢ ما قامت الا لتطهير مصر العزيزة من براثن هؤلاء الخونة المفسدين وكما قال سبحانه وتعالى وهو أصدق القائلين :

« ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين » صدق الله العظيم .

أكتب وسطر للتاريخ ونحن نؤيدك فيها تكتب أيها المناضل الشريف الحر .

٨ - أكتب عن غرام رئيس وزراء مصر توفيق نسيم بابتنة صاحبة البنسيون الأجنبية وكيف قالوا عنه أنه رجل (. . . .) يا له من تاريخ « ! . . !!
وكان الله فى عونك وقتها يا مصر يا أم الصابرين .

أستاذنا الكبير : الله معك يراعك ويحفظك ويديم عليك نعمة الصحة وطول العمر لخدمة قرائك وأحبائك الذين يدعون لك دواما بالستر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أزينهم أبو العطا منصور

ناظر محلج النيل بزفتى

تعقيب آخر للدكتور محمد بلال

صبرى أبو المجد

استرعى ناظرى عنوان « الوفد كان يصادق الانجليز حاكما ويخاصمهم خارج الحكم » ٠٠ وهو عنوان لا يمكن قبوله كمبدأ وتاريخ ٠٠ وأرى أن له أكثر من مغزى وأنه يترك انطبعا خاصا فى نفوس أبناء هذا الجيل ممن لم يدركوا تلك الحقبة من أن سياسة الوفد كهيئة وطنية كبرى كانت تحرص على البقاء فى الحكم أو السعى اليه دون نظر الى أهدافه الوطنية وأن ثورته الوطنية وهو الحكم تنطفىء حين يمارس السلطة ٠٠ !

من هنا رأيت أن أعترض على صيغة هذا العنوان موقرا ان الوفد فى نضاله الطويل لم يكن يستهدف الحكم لمجرد السلطة وإنما لتحقيق مخططة الوطنى فى كفاحه تجاه الانجليز أو نضاله الدستورى واعزاز سلطة الشعب أمام القصر ٠٠ ولم يكن وجود الوفد على كرسى الحكم مما يعتور هذه المبادئ أو يثنى عن مجابهة الانجليز أو الملك ٠٠ والتاريخ حافل بأمثلة تفوق العد والحصر مما يؤيد هذا القول وتحضرنى هنا هذه التساؤلات لأمثلة قريية العهد .

أولا : هل كان الغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب الحكومة الوفدية وحدها فى أكتوبر ١٩٥١ عملا من أعمال الصداقة والوفاق مع الانجليز ؟

ثانيا : هل كان تحريض الحكومة الوفدية فى نفس الحقبة لعشرات الآلاف من العمال المصريين ليعتصموا عملهم فى ثكنات الجيش البريطانى ثم توظيفهم جميعا فى وزارة الشئون الاجتماعية ٠٠ هل كان ذلك من علامات الصداقة والمودة مع الجيش البريطانى ؟

ثالثا : هل كان مشروع القانون الذى قسّمته حكومة الوفد للبرلمان عام ١٩٥١ بقيام وحدة وادى النيل بين مصر والسودان والغاء الاتفاقيات الثنائية السابقة مما ترتب عليه تعديل الدستور المصرى ٠٠ هل كان ذلك مما يثلج صدور الانجليز ؟

رابعا : وأخيرا ٠٠ هل كانت معركة الاسماعيلية فى يناير ١٩٥٢ بين شرطة مصر الرسميين بأمر الحكومة الوفدية وبين جحافل ومدرعات الجيش البريطانى والتى استشهد فيها خمسون بطلا مصرى ٠ هل كانت هذه الواقعة تحسب فى مهرجان المحبة والغزل بين حكومة الوفد وبريطانيا العظمى ؟! هذا ما أردت التعبير عنه فى هذا الاستدراك الموجز .

وأضيف أنكم تقتربون من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وإذا كانت مقدمات العناوين على هذا النحو بالنسبة للمؤلف . فقد أتوقع للحلقات القادمة عناوين أكثر إثارة والحادث ضخم قتله الكتاب والمؤرخون بحثا وتسجيلا . . ولا شك أن منهم المنصفين وغير المنصفين وفي كل الحالات فنحن على ثقة بأن التحليل التاريخي الدقيق والسرد الصادق غير المتحيز سوف يكون رائد هذا التاريخ . . وأكرر ما ذكرته دائما أنه يسعدني ويسعد جيلنا القديم أن يقف الجيل الجديد على تاريخ حافل بالنضال الوطني الشريف يزهو ويعتز به المصريون جميعا على اجتلال أجيالهم .

د . محمد بلال

ملاحظات على الشكل لا على الجوهر

صبرى أبو المجد

تحية طيبة

بدأت الحديث عن حادث ٤ فبراير والحديث عنه ليس جديدا فهو حديث معاد له صورة في كل الأذهان وذلك رغم انقضاء قرابة أربعين عاما على وقوعه - ولكن ما يتردد الحديث عنه والعودة إليه فقد أصبح موضوع التساؤل والتفكير عند هذا الجيل بل والدهشة من كثرة الرجوع إليه . . ؟ ولعلك تتفق معي أن السبب في عبقرية هذا الحادث أو شهوة التحدث عنه ليس لعدوان الانجليز على كرامة مصر أو كرامة الحكم فيها بقدر اتصاله بتاريخ النضال الوطني ورئيسه مصطفى النحاس . . فلطالما اعتدى المستعمر على كرامة الوطن وحكمه منذ بدء الاحتلال البريطاني في عهده الخديو حتى عهده الملكين فؤاد وفاروق . . وإنما اتخذ الحادث شهرته لأن خصوم الوفد قد حاولوا منذ وقوعه اتخاذه سلاحا لمحاولة النيل منه وهم في ذلك الوقت الملك وأنصاره من بطانته ومن أحزاب الأقلية في معركتهم معه وهو يناضل من أجل معركة الاستقلال والديمقراطية . . ولا شك أن هناك أكثر من تعقيب على موضوع الحديث عن حادث ٤ فبراير غير أني أؤثر التريث حتى ينتهي سرد الحادث ليكون الأمر أكثر وضوحا واستيعابا لأبعاده . . غير أن لي ملاحظة على الشكل أرجو أن يتسع المجال لذكرها وهي أن كثيرا من العناوين يختلف عن التفصيل والمضمون حيث يقتصر المضمون على رواية وقائع الحادث أو تصريح الأطراف المختلفة فيه أو سرد أحد المراجع عنه دون تقرير حكم بالادانة أو البراءة وهو ما تلتزم به الحيدة التاريخية .

لذلك وحتى ينتهي السرد التاريخي المجرد لهذا الحادث وتأكيد الحيدة الثابتة اقترح الآتي برجاء أن يتسع له مجال النشر كما عودتمونا :

أولاً : أن تكون أقوال ومذكرات أطراف الحادث هي المرجع الأول وهي على الترتيب : شهادة مصطفى النحاس في قضية الاغتيالات . ٠٠ ثم وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن الحادث ٠٠ ثم مذكرات لورد كيلرن سفير بريطانيا آنذاك ورجل الحادث نفسه ٠٠ ثم أقوال من عرفناهم من المؤرخين المحايدين ٠٠

ثانياً : أن يشار في المراجع التي ذكرتها الى الفقرات المطلوبة من ناحيتي النفي أو الاثبات على السواء ٠٠

ثالثاً : أن تكون العناوين في الحلقات متفقة مع المضمون حتى لا تقوم شبهة في الخصومة لتاريخ الوفد ٠٠ والكتاب يعرف من عنوانه ! .

رابعاً : أن تضموا صوتكم الى صوتي بطلب نشر محاضر لجنة تسجيل تاريخ مصر ولها بحث عريض عن حادث ٤ فبراير .

خامساً : اذا كنتم تعتزمون الخروج بحكم على الوفد ومصطفى النحاس أو له فأرجو أن يكون ذلك بعد استبفاء الحلقات للحادث على أن يكون الحكم صريحاً واضحاً وأن يتسع المجال بعده للتعقيب اذا اقتضى الأمر ذلك .
ولكم خالص تحياتي والله ولي التوفيق .

الدكتور محمد بلال

وشهد شاهد من أهلها :

صبرى أبو المجد ٠٠

● لقد أيقظت التاريخ في ذاكرتي ، فاعتدت بذلك لى شبابى ، كنت ولا أزال أتابع باستمرار وباستمتاع زائد تسجيلكم لحقائق التاريخ على سنوات ما قبل النورة ولم تفتنى حلقة واحدة من حلقات تلك السنوات ، ثم فوجئت بنداؤكم الكريم تطلب منى ، أن أقول كلمة للتاريخ في مظاهرات آخر يناير وأوائل فبراير عام ١٩٤٢ واسمح لى - فى البداية - أن أكتب عن الظروف التى سبقت ظلت المظاهرات : لقد كان الوفد مبعداً عن الحكم وكانت الأوضاع غير مستقرة ، فلا يمكن أن تستقر الأوضاع وحزب الغالبية مبعداً عن الحكم ورغم أن أحزاب الأقلية كانت هى التى تحكم الا اننا كشباب ننتمى الى تلك الأحزاب لم نكن ملزمين أبداً برأى قادتنا من الوزراء وكان حزب الأحرار الدستوريين ، وكنت رئيساً لشبابه يستمع الى آرائنا ، وخاصة رئيس الحزب بالنيازة ، ثم رئيس الحزب فيما بعد د. محمد حسين هيكل ، بل ان السكرتير العام للحزب ، الأستاذ ابراهيم السوقي أباطة ، كان يربى شباب الحزب على إبراز الارادة الحرة وكان كثيراً ما ينتصر لنا ، اذا نحن أصبنا الرأى ، ولم

يكن يكتن عن شباب الحزب أى سر من أسرار السياسة اذا أحس أن الشعب ينبغي أن يلم به .

وكانت بريطانيا قد اتصلت ببعض المصريين وشكلت منهم لجنة لتأييد الحلفاء فى الحرب وكانت اللجنة تجتمع فى مكتب الشيخ إبراهيم جلال المحامى الشرعى ، بينما كانت موجة السخط والكراهية ، ضد قوات الاحتلال قد ملأت مصر من أقصاها الى أقصاها وكانت جماهير الشعب تعتبر تأييد الاحتلال من الجرائم الكبرى وقد تألفت لجنة وطنية تضم كل الاتجاهات السياسية ، الرغبة فى التخلص من قوات الاحتلال البريطانى وكانت تلك اللجنة تجتمع فى المقر الفرعى لجمعية الشبان المسلمين فى شارع اسماعيل أباطة بالمنيرة ويشترك فى اجتماعاتها ممثلون لجميع الأحزاب والاتجاهات السياسية ، فيما عدا شباب الوفد وقد تطورت الأحداث مع بداية عام ١٩٤٢ ، لسببين : السبب الأول أن اللجنة التى شكلها الانجليز لتأييدهم ارتكبت خطأ اعلاميا ، اذ صورت حرف « ٧ » الذى كان يعتبره تشرشل علامة للنصر فى منشور وكتبت بداخله آيات قرآنية ودعاية للحلفاء وقد تم توزيع هذا المنشور يوم الجمعة ٣١ يناير فى مسجد الرفاعى ، حيث يخطب الجمعة عالم جليل ينتمى الى الحزب الوطنى وهو الشيخ محمود على وقد أطلعناه على المنشور ، وطلبنا منه أن يسمح لنا بالتعقيب عليه فأبى الا أن يقوم هو بالرد من فوق المنبر وهاجم الشيخ محمود على الانجليز وصنائعهم وعملاتهم ، وبعد الصلاة خرجت جموع المصلين فى مظاهرة شبه تلقائية ، غير منظمة وقد انضم الى المظاهرة بعض شباب الأزهر ، وتم الاتفاق يومئذ بيننا وبين بعض شباب الأزهر ، على أن تبدأ المظاهرات العامة السبت أول فبراير وكان هؤلاء الشبان من زعماء الأزهر ومن القريين للشيخ محمد مصطفى المراعى الذى كان يؤيد الحركة أما السبب التالى فكان ازدياد المجاعة بسبب استيلاء الانجليز على القمح ومواد التموين الأخرى .

وفى يوم السبت أول فبراير ١٩٤٢ خرجت المظاهرات من جامعة فؤاد وتكرر خروج المظاهرات فى أيام ٢ ، ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ وفى تلك المظاهرات أو فى بعضها بمعنى أدق انطلق الهتاف الشهير الذى أعطى تلك المظاهرات الضخمة أهمية غير عادية ، انطلق هتاف : الى الأمام يا روميل ..

وأنا أقرر - للتاريخ - أن البادئين بهذه الحركة والمشاركين فيها كانوا منذ البداية من أشد خصوم الوفد ولكن تشجيع الجماهير لتلك المظاهرات دفعت جميع طلبة وشباب الأحزاب الى الاشتراك فيها .

والذى يجدر بنا أن نذكره وإن توليه أهمية بالغة فى البحث أن البوليس لم يتعرض أبدا لهذه المظاهرات بل كان يسير بجوارها لحراستها وعندما قابلنا أحجمه حسنين باشا كمنمويين عن جميع المتظاهرين كان يبدو مستريحا لتلك المظاهرات وكأن الحركة قد صادفت هوى فى نفسه وقد قبض على بعد ذلك

من جانب الانجليز وأرسلت معصوب العينين الى ثكنات مصطفى باشا
بالاسكندرية وكان التحقيق يستهدف معرفة مدبرى مظاهرات : الى الامام يا روميل
وهل للسراى أو لأحمد حسنين باشا بالذات علاقة بتلك المظاهرات .

والذى قلته أننا لا نعلم عن وجود تدبير لتلك المظاهرات والذى تبين فيما
بعد ان الجبهة المؤيدة لعلى ماهر والتجمع الوطنى لشباب الأحزاب ، وتلاسيذ
الشيخ المراغى من طلبته ورجال الأزهر ، وهم الذين أشعلوا هذه الحركة رغبة
فى التخلص من حسين سرى العميل للانجليز وما كان أحد منا يتصور أن هذه
الحركة يمكن أن تنتهى بما انتهت اليه عودة الوفد الى الحكم !

وأخيرا ، فهذا ما أستطيع تذكره من الماضى السحيق الذى أحيته فى
نفسى دراستكم عن سنوات ما قبل الثورة تلك الدراسة التى التزمت فيها
بالأمانة والصدق والحقيقة والتى من خلالها تسجلون تاريخ مصر على حقيقته .

وشكرا للصديق العزيز : المخلص

محمد رشيد النحال - المحامى

● لم أجد فى الوثائق التى استطعت العثور عليها عن تلك المظاهرات الا
اسمين فقط من مدبرى تلك المظاهرات هما الزميلان والصديقان محمد رشيد
النحال وعبد السلام وفا ، وقد قال الأستاذ رشيد النحال كلمته وبقيت كلمة
الأستاذ عبد السلام وفا ونشرها فيما يلى :

« الشاب » الذى هتف : الى الامام يا روميل

يحكى للتاريخ حقيقة أحداث ٤ فبراير

لم يكن حادث ٤ فبراير وحصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين بعد
الانذار الذى وجهه السفير البريطانى - لورد كليرن - الى الملك فاروق بضرورة
تولى النحاس باشا رئاسة الوزارة بالحدث الأوحى أو الأول من جانب سلطات
الاحتلال البريطانى ، لولا ما اقترن به من حصار الدبابات البريطانية لقصر
عابدين فقد اعتادت سلطات الاحتلال البريطانى - عبر تاريخ الاحتلال - على
التدخل فى الشؤون الداخلية لحكم مصر بما يحقق مصالح بريطانيا ويهدر
كرامة مصر ، وطالما استجاب الملك فاروق ومن قبله والده الملك فؤاد الى
عديد من الانذارات البريطانية ابقاء على العرش الذى كانت قوات الاحتلال
هى سنده الوحيد منذ ضرب ثورة عرابى وفرض الحديوى توفيق على عرش
مصر !!

ولكن الانذار الأخير فى ٤ فبراير قوبل من الملك فاروق بالاعتراض
لتعارضه مع رغبته الشخصية فى كراهيته للنحاس باشا !!

ولقد كان غريبا حقا أن يدعى مؤتمر زعماء الأحزاب الذى دعا اليه الملك
فاروق لمناقشة الانذار ، طلب السفير البريطانى بتولى النحاس باشا رئاسة
الوزارة أصر الزعماء على أن تكون وزارة ائتلافية تشترك فيها جميع الأحزاب !!
وهو أمر يتأكد معه قبول الانذار ما دامت مغانم الحكم ومناصب الوزراء ستكون
قسمة بينهم !!

منطق عجيب ومريب !! فالانذار كان يحمل بين طياته اهانة مصر والتدخل
فى شئونها الداخلية وهو أمر كما سبق الاشارة اليه اعتادت عليه
بريطانيا وأصبح مقبولا من الملك ومألوفاً لدى الأحزاب السياسية التى كان
هدفها الأول الصراع على كراسى الحكم ولو كان ذلك على حساب الشرف الوطنى
أو الكرامة المصرية .. وللانذار الأخير الذى ترتب عليه حادث ٤ فبراير قصة
ارتبطت بقيام الحرب العالمية الثانية وكان على رأس الوزارة فى ذلك الوقت
المرحوم على ماهر باشا وخرج على الأمة سياسته التى أعلنها وهى « تجنب
مصر ويلات الحرب » وقد لقيت هذه السياسة فى حينها تأييد الرأى العام وكان
هذا التأييد يستند الى أمرين :

الأمر الأول : هو كراهية الانجليز والاحساس العميق بالمرارة التى غرستها
فى قلوب المصريين أساليب الاستعمار البريطانى فى مصر وما ذاقه الشعب
المصرى ، عبر كفاحه الطويل من ويلات الاحتلال ، وكان شعار الشباب فى
ذلك الوقت : كيف نساند من أذلونا وندافع عن الذين يحتلون أرضنا ويهدرون
كرامتنا » .

والأمر الثانى : ان هذه الحرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل ..

ولقد كان لهذه السياسة (تجنب مصر وبلات الحرب) وعدم استجابة
وزارة على ماهر لكثير من المطالب البريطانية أثرها السيئ على بريطانيا فوجهت
انذارا للملك فاروق بضرورة اقالة وزارة على ماهر ، وقبل الملك الانذار وطلب
من على ماهر أن يقدم استقالة الوزارة ، وكان ممكنا أن يتم الأمر باستقالة
على ماهر فى كتمان وبغير ضجة !!

ولكن على ماهر فجز الموقف وألهب حماس الشباب عنلما توجه الى مجلس
الشيوخ والتقى ببيانه التاريخى الذى جاء فيه « ان بريطانيا قد عادت الى
استعمال أساليبها العتيقة » .

من المؤسف أن الملك والأحزاب قبلوا هذا الانذار ومروا عليه مر
الكرام !!

وفى هذا الوقت كان المرحوم أحمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدى قد أعلن عن سياسة حزبه وصار يدعو الى دخول مصر الحزب بجانب بريطانيا !!

وكننت فى ذلك الوقت سكرتير عام شباب الحزب السعدى بعد أن اشتركت فيه ايماننا منى واعجابا بماضى أحمد ماهر والنقراشى فى مكافحة الاحتلال البريطانى !!

ولقد أخذتنى الدهشة واستولت على الحيرة من تناقض موقف الرجل الذى كان على رأس جماعة اليد السوداء وهى الجماعة التى عرفت باغتيال جنود الاحتلال وبين موقفه الداعى الى مساندة قوات الاحتلال !! *

وفى احدى المؤتمرات الشعبية التى كان يعقدها للدعوة لدخول مصر الحزب أعلنت معارضة لهدى السياسة وكان معى كثير من شباب الحزب وقدمنا جميعا استقالتنا من الحزب وقد نشر هذا الخبر فى حينها بجريدة (المصرى) تحت عنوان « استقالات بالجملة من الحزب السعدى !! » *

وكان علينا كمجموعة من الشباب أن ننظم أنفسنا ، وكنا قد بهرنا كلمات على ماهر باشا فى مجلس الشيوخ والتى أعلن فيها استقالته من الوزارة فقررنا الاتصال به وإعلان مساييرتنا لموقفه ضد بريطانيا ووقع اختيار زملائى على شخص لأقوم بهذا الاتصال ..

ولما لم يكن لى بالرجل سابق معرفة فقله اتصلت به تليفونيا وقدمت له نفسى فرحب بلقائى فورا وتوجهت الى منزله بشارع محمد مظهر باشا بالزمانك واستمرت المظالبة لمدة ساعتين مضى فيها الرجل يسرد مأسى الانجليز فى مرارة ، وقد بلغ به الاهتمام بمعرفة رأى العام بحقائق ما لم ينشر وما لا يعرفه الشعب ، نتيجة لفرض الرقابة على الصحف - قدرا كبيرا استنتجته عندما دخل علينا محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ فى ذلك الوقت فاستأذنه فى الانتظار بالصالون الآخر حتى يتم حديثه معى وقد استمر انتظار رئيس مجلس الشيوخ ساعة كاملة !!

وتم الاتفاق فى هذا اللقاء على أن نجتمع مرة أخرى فى اليوم الثانى لهذا اللقاء ..

وفى الموعد المحدد توجهت الى منزل على ماهر باشا وقدم الى كل من صالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام باشا ومصطفى الشوربجى بك وكان الثلاثة من الوزراء فى وزارة على ماهر المستقيلة - أو المقالة - بناء على الإنذار البريطانى .

ولقد سعدت أعظم سعادة فى هذا اليوم فلكل من الرجال الثلاثة مواقف وطنية مشهورة سجلها التاريخ فى مكافحة الاستعمار البريطانى ونم فى هذا الاجتماع الاتفاق على ضرورة تعبئة رأى العام ضد الاحتلال البريطانى .

ولما كان صالح حرب باشا قد تم اختياره رئيسا عاما لجمعية الشبان المسلمين فقد وجد أن أنسب مكان لحشد أكبر تجمع وطنى هو مبنى جمعية الشبان المسلمين وفوض الحاضرون صالح حرب باشا فى قيادة هذا التجمع ، ومنذ هذه اللحظة توطدت علاقتى بصالح باشا حرب حتى أصبحت العلاقة علاقة ابن بوالد ، وانتشرت الدعوة وأصبحت لنا قاعدة عريضة لا سيما بين شباب جامعة القاهرة وجامعة الأزهر ، وأحس أعضاء مجلس ادارة الشبان المسلمين بالاتجاه الجديد للجمعية فاستولى عليهم الفرع لتحويل أنظار البوليس الذى كان قد بدأ يراقب حركتنا بيقظة شديدة ثم انتقلت اجتماعاتنا الى منزل مصطفى بك الشورى حيث كان يقيم فى فيلا كبيرة بجاردن سيمتى وكثيرا ما كان يحضر اجتماعاتنا بمنزل مصطفى بك الشورى على ماهر باشا بحكم صداقته به . . وحرصا منا على راحة أسرته التى كنا نسبب لها كثيرا من الازعاج ، انتقلت اجتماعاتنا الى منزل الدكتور اسماعيل صدقى وهو من أعضاء الحزب الوطنى القدامى وكان صديقا حميما للشورى بك ولكن أمام التفاف أعداد كبيرة من شباب الجامعة حول حركتنا ورغبة فى العلانية وقضى مضجع سلطات الاحتلال ولا سيما بعد أن تولى حسين باشا الوزارة وأخذت مواقفه تنضح فى مسانعة سياسة بريطانية عرضت على صالح حرب باشا أن تفتتح فرعا لجمعية الشبان المسلمين بالسيدة زينب تكون لنا فيه حرية الحركة بعيدا عن تسلط مجلس ادارة المركز العام للشبان المسلمين فرحب رحمه الله بالفكرة وأيدها وأجرنا فيلا بشارع اسماعيل أباطة المتفرع من شارع خيرت بالسيدة زينب وتم تأثيث الفرع من تبرعات الشباب ، وباجماع الآراء تم انتخابى رئيسا لهذا الفرع الذى كانت تعقد فيه الاجتماعات العلنية يوميا وقد حضر افتتاح هذا الفرع على ماهر باشا وصالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام باشا والدكتور منصور فهمى باشا ومصطفى الشورى بك وفى هذا الحفل أعلن على ماهر باشا عن مشروعه الاجتماعى « يوم الفقير » وكان الهدف منه مساعدة الطلبة الفقراء وسداد مصروفات تعليمهم بالجامعة والمدارس الثانوية وقد قام عبد الرحمن عزام باشا بالوساطة لدى صديقه سعيد لطفى باشا مدير الاذاعة فى ذلك الوقت لكى يسمح بالقاء بيان للدعوة الى هذا المشروع وشرح أهدافه واستجاب سعيد لطفى باشا وألقيت هذا البيان من الاذاعة المصرية .

ثم دعا على ماهر باشا الى حفلة شاي أقيمت بمنزله بالزمالك حضرها كبار الشخصيات فى ذلك الوقت وعرض على الحاضرين فكرة المشروع وقد بلغت جملة التبرعات التى أمكن جمعها فى هذه الحفلة أكثر من خمسين ألف جنيه وتشكل للمشروع مجلس ادارة برئاسة على ماهر باشا واختير عبد السلام الشاذلى باشا أمينا للصندوق !

وقد أفزع هذا المشروع الخيرى الاجتماعى السفارة البريطانية واعتبرته
تجمعا سياسيا قويا ضد بريطانيا تحت شعار العمل الاجتماعى .

وانتهى الأمر بأن أصدر حسين سرى باشا بصفته الحاكم العسكرى العام
بمقتضى قانون الأحكام العرفية قرارا بحل مجلس ادارة المشروع ومصادرة
الأموال التى جمعت لحسابه !!

وتوالى الأحداث وطالب الانجليز باعتقال على ماهر ، وصالح حرب وحاول
على ماهر أن يجتمى بمجلس الشيوخ بعد أن تمكن بطريقة ما من الوصول الى
مبنى المجلس ، وتدخل رئيس مجلس الشيوخ وبعض أعضاء المجلس وتوصلوا
مع رئيس الوزراء الى الاكتفاء بتحيده اقامة على ماهر باشا بعزبته بالقصر الأخضر
وتحيده اقامة صالح حرب باشا بمنزله بأسوان .

كانت هذه التصرفات من جانب حسين سرى باشا ايذانا باعلان الحرب
عليه وتكثيف الحملة ضده ، فقد تصادف أن دعا حزب الأحرار الدستوريين
الى الاحتفال بذكرى محمد محمود باشا رئيس الحزب السابق بدار الأوبرا
الملكية وعرف أن حسين سرى باشا رئيس الوزراء سيلقى خطابا فى هذه الذكرى
وفى خلال علاقته الشخصية بالمرحوم ابراهيم دسوقي أباطة باشا سكرتير عام
حزب الأحرار استطعت الحصول منه على ٥٠٠ تذكرة وامتلأت قاعة الاحتفال
بشباب الجامعة الذين حصلوا على تذاكر الدعوة ، وكان قد تم الاتفاق بينى وبين
هؤلاء الشباب على أنه بمجرد ارتقاء حسين سرى باشا لمنصة الخطابة أن تدوى
القاعة بالهتاف بسقوطه . . . وفعلا ما أن بدأ سرى باشا فى القاء خطابه حتى
كانت الهتافات تتصاعد كدوى القنابل « يسقط سرى رمز المجاعة - على ماهر
رجل الساعة - يسقط سرى حذاء الانجليز .

وساد الهرج وما أن بدأ الاحتفال حتى انتهى !!

وكان هذا هو أول مسمار فى نعش وزارة حسين سرى حيث كان الاحتفال
تحت الرعاية الملكية وكان المرحوم أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى
منسوبا عن الملك ونقل اليه صورة لما حدث .

كنت فى ذلك الوقت موظفا بمصلحة الضرائب التابعة لوزارة المالية وكان
حسين سرى باشا وزيرا للمالية الى جانب رئاسته للوزارة فأصدر من فوره
قرارا بنقل الى مأمورية ضرائب قنا على أن أنفد النقل فى أقل من ٢٤ ساعة .

وكان الرد أن قلمت له استقالة - ما زالت يملف ختمتى بمصلحة
الضرائب - جاء فيها أننى أرفض النقل الذى أوحى حقه رئيس الوزراء على
شخص لصدارتى لحركة عامة فى سبيل الله وعزة الأوطان وتحديثه فيها بقولى :
أفنى باق بالقاهرة لأواصل كفاحى من أجل مصر ، واختتمتها بقولى : تريهون
اطفاء نور الله ويأبى الله الا أن يتم نوره ولو كره الكافرون !!

ثم توجهت للجامعة فى اليوم التالى وأخذت أرتب مع مجموعاننا المنتشرة فى كافة الكليات وخرجنا بأضخم مظاهرة شعبية شهدتها مصر حيث كان قد تم التنسيق مع طلاب الأزهر والتقى الجمعان فى ميدان سرى وتردد الهتاف المشهور (الى الأمام يا روميل) بدافع من الحقد على الانجليز ورغبة فى الخلاص من احتلالهم !!

وقبل أن يقدم حسين سرى استقالته كان قد تلقى من السفير البريطانى خطابا يقول فيه :

عزيزى رئيس الوزراء

بناء على طلب الجنرال ولسن القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط ، نطلب اليكم اعتقال المدعو « عبد السلام وفا » لخطورته على أمن الامبراطورية وسلامتها !! « .

وأذن حسين سرى لطلب السفير البريطانى وكان آخر قرار وقعه على ورقة رسمية هو قرار اعتقاله !!

وتم القبض على عصر يوم ٤ فبراير بواسطة رجال البوليس السياسى وقبل حصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين بساعات ، ثم أودعت سجن الأجانب بالقاهرة ثم نقلت الى معتقل الزيتون ثم الى معتقل سجن الأجانب ببورسعيد ثم معتقل ماقوسه بالمنيا وقد أمضيت فى الاعتقال فى ظل وزارة الوفد - التى تولت الحكم بعد استقالة وزارة حسين سرى - عامين ونصف عام ، وكان من المقرر أن أبقى بالمعتقل حتى تنتهى الحرب فقد كان ذلك هو رأى السلطات البريطانية بالنسبة للمعتقلين بناء على طلبها !!

الا أنه حدث أن تعرضت وأنا فى معتقل ماقوسة الى نزيف دموى من المعدة كاد يودى بحياتى لولا شهامة وشجاعة وانسانية المناضل الوطنى العظيم البيوزباشى أنور السادات الذى شرفنا بزمالته فى المعتقل ، فقد أصر على أن يصحبنى فى سيارة الاسعاف الى مستشفى المنيا حتى يراقب عملية اسعافى قبل ان تتناولنى يد الاهمال وتم تحت اشرافه عملية نقل الدم التى ردت الى الحياه ..

وبعد فترة من العلاج طلبت مستشفى المنيا نقلى الى احدى مستشفيات القاهرة حيث تتوافر وسائل العلاج وانتهى الأمر بأن طالبت مستشفى القصر العينى بضرورة الافراج عنى لاعتبارات صحية ولكن الحكومة قررت نقلى الى مستشفى البمرحاش التى قررت هى الأخرى ضرورة الافراج عنى لنفس الأسباب وتجاهلت الحكومة هذه القرارات الصادرة من جهتين طبييتين على أعلى مستوى

رسمى ، واستطعت الحصول على صور هذه التقارير الطبية وأرسلتها الى زعيم المعارضة بمجلس النواب - فى ذلك الوقت - المرحوم دسوقي أباطة باشا الذى قدّم استجوابا للحكومة مطالبا بضرورة الافراج عنى وفى مهلة الأربعين يوما المحددة لنظر الاستجواب استطاعت الحكومة أن تحصل على موافقة السفارة البريطانية بالافراج عنى وأصبح الاستجواب البرلمانى غير ذات موضوع .

« تعبد السلام وقبا »

رسالتان : من مجهول

السيد/ صبرى أبو المجد

بعد التحية فقد لاحظت بحق انك قد دأبت فى المدة الأخيرة على سرد التاريخ بطريقة غير أمينة بقصد النيل من أشخاص عرقوا بوطنيتهم .
وأثناء علاجك لموضوع ٤ فبراير حاولت النيل من وطنية مصطفى النحاس مع أنه لولا قبول النحاس تشكيل الوزارة لأعلن الانجليز الحماية على مصر مع ما يصاحب هذا من نتائج لا يعرف مداها غير الله وحده !!!

والانجليز لهم عذرهم فى اصرارهم على النحاس بالذات ليكون رئيسا للوزارة لأنهم كانوا محتاجين لوزارة قوية تستند على قاعدة شعبية عريضة فى وقت كانت فيه قوات الحلفاء مقبلة على معركة العلمين التى ستقرر مصيرهم ، كما أنهم محتاجون لرجل سياسى محنك كمصطفى النحاس وضع مصيره الى جانب قضية الديمقراطية وليس جاسوسا عليها للمحور كأمثال على ماهر ومن كان يدور فى فلكه من رجال السراى ؟

فالوقت كان عصبيا أمام الانجليز لا خيار أمامهم غير مصطفى النحاس .
أما أن النحاس لم يقبل تشكيل وزارة ائتلافية فهذا يرجع لحرصه الشديد على وحدة الوزارة التى يشكلها خصوصا اذا علم أنها قد قاست الكنير من الحكومات الائتلافية ، والجميع يعرف أن أحزاب الأقلية كان همها الأول اذا دخلوا فى وزارة ائتلافية بزعامة مصطفى النحاس هو تقويض هذه الوزارة واظهار النحاس بالفشل والجهل والغباء فضلا عن الوقعة برجال الوفد !!
فمسألة أنه تمسك بوزارة وفدية فهذا حقه ولا يمكن المناقشة فيه .

● ● لم أحاول مرة واحدة فى حياتى النيل من وطنية مصطفى النحاس فوطنية مصطفى النحاس فوق الشبهات ولكن المسألة مسألة اختلاف فى وجهة النظر ؟ ص ١٠ .

بعد التحية ، قرأت ما كتبتموه عن اعتقال على ماهر وبالرجوع لأقوال حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا ومصطفى النحاس باشا صبح ما قلته لك فى خطابى السابق من أن اعتقال على ماهر كان بسبب الأعمية الدنيئة وتجسسه لحساب المحور فى وقت كنا فيه جميعا ندافع مع الحلفاء عن الديمقراطية .

فموقف على ماهر ومن كان يلوذ به من رجال السراى أمر كان معروفا لدينا نحن شباب هذا العصر وكهول اليوم ، كانوا محل سخطنا واحتقارنا . ماذا كانوا يريدون . . . أيريدون احلال محل محل آخر !!!

نتيجة لهذا فان قبول مصطفى النحاس باشا للحكم فى ٤ فبراير هو عمل وطنى كبير ، لأنه بهذا القبول استطاع النحاس باشا أن يقضى على أموين كلاهما مرة .

القول : لأنه فوت على الانجليز اعلان الحماية على مصر فى حالة عدم تشكيل الوزارة فى ٤ فبراير .

الثانى : لأنه فوت على الخونة من المصريين ضرب الديمقراطية بانصالحهم بالمحور .

فكيف يقال بعد ذلك أن مصطفى النحاس كان خائنا لوطنه عندما شكل وزارة وفدية يوم ٤ فبراير ١٩٩٢ ؟؟

لا تشوشوا عقول الشباب بتلك التعليقات المسمومة والتى الغرض منها قلب الحقائق .

يجب أن نكون أمناء عن كتابة التاريخ فلا نحرف ولا . . .

أن صور الزعماء التى تنشر مع المقال تهز مشاعرى كثيرا وتذكرنى بأقدار هؤلاء الرجال من أمثال مصطفى النحاس ، ومكرم ، وهيكى ، وأحمد ماهر ، والنقراشى ، وإبراهيم عبد الهادى وغيرهم وكلما قارنت بين رجال السياسة فى الماضى ورجال السياسة الآن تحسرت واكتفيت بالقول . . لا حول ولا قوة الا بالله . . . يعطى من يشاء بغير حساب !!

والسلام . .

١٩٨١/٥/٢٢

المحامى العجوز

ع ١٠م

من الأفنديات

● مرة أخرى لم أشكك أبدا فى وطنية مصطفى النحاس ولا أسمع لأحد أن يشكك فيها فهو - مصطفى النحاس - زعيم وطنى شجاع نختلف معه ولكن اختلافنا معه لا يمنع من تقديرنا له واعترافنا بوطنيته . . (ص ١) .

صواريخ

صباح الخير

صديقى وزميلي « صبرى أبو المجد » - رئيس تحرير « المصور » -
وواضح أنه بانث له مواهب هائلة من المتابعة والتنقيب فى مجاهل الأرشيف
للتاريخ المصرى القريب ! ٠٠ ولا أظن أننى أستمتع بفصول اسبوعية يمثل
تلك الحصلة من الصفحات التى يكتبها تحت عنوان « سنوات ما قبل الثورة » ،
ويطعمها بغريب الصور من مثلاً « كرش فاروق بالمنايوة والشفاه الجلييلة تهبط
بالقبات على يده البضة اللحية » ! ٠٠ أو ب « النحاس باشا زعيم البلاد نائم
وعصاته تتبدل على كنية رصيف محطة بنى سويف » ! ٠٠ أو بهذا العته الطاعن
« ول العهد » وهو مطهم الصدر بقاحش النياشين وطربوشه مائع كالقلع ! ٠٠
أو بصورة لذينة أخرى من فائقة الحسن « نسل شاه » و « هان زادة » والأهميره
تحفة والنبيلة كهرمان ! أو هذه السكسونية الفاتنة الحادة « ليدي لامبسون »
وهى تتعلق بذراع زوجها ضخم الجثة - المندوب السامى - وكأنها يمامة شقراء
على جذع شجرة جميز !

فصول شبيقة مصورة وما زالت طازجة الطبع فلقطاتها قريبة جداً ولا بد
أنها تخطف الدهشة والاستغراب من أجيال مصر الجديدة ، وتأخذهم الى طلائع
والسلاطين ألف ليلة ، بل تتوه بهم أحياناً فى دياجير العتمة والظلمة والحيرة
التعسة من تلك الحقبة من حياة آبائهم وأجدادهم والذين بعضهم بل كثيرهم
ما زال يعيش ٠٠ حرمانهم من حقائقها ومعالمها وخباياها ، بينما أحلامها ما زالت
تصب فى دمائهم ووجدانهم ! ٠٠ وأتصور أن ما يكتبه « صبرى » ليس الا
مجرد اغراء « عينات » تسح ان نجرد كنوز المخازن العديدة منها ٠٠ كنوز
تاريخ طبعاً ، فانها مرحلة آخر ملك ، وآخر استعمار ، وآخر اقطاع ، وآخر
خوافة وبأسا وصاحب عزة ! ٠ وأتمنى والله وقد انقرض المؤرخون من حياتنا
فماذا نقول الا ان نسعى بمثل عزيزنا صبرى الصحفى الاسبوعى ٠٠ نجلسه
على المقعد الذى يتوق فى أعماقه ومنذ زمان لو يجلس عليه ٠٠ بمقعد « الرافعى
المؤرخ المصرى الأعظم » ٠٠ ومهما تلقق عليه فهو ليس بالمهياً له ، فمعلش
وليغوضها بحيوية مثابرتة وإخلاص حفره وصدق نبشه !

ابراهيم الوردانى

صلاح الشاهد ! يؤدى شهادته

أخى الأستاذ الكبير صبرى أبو المجد

تحية وتقدير وبعد ..

حين نسرد هذه المرحلة السياسية نرى لزاما علينا القول ان أحمد حسين باشا رئيس الديوان كان يتعجل رئاسة الوزارة بعد ان أبعد عنها على ماهر باشا وبعد وفاة المرحوم محمد محمود باشا . وانه فى سبيل غايته فى الرئاسة ملأ فكر الملك فاروق بأن النحاس باشا قد أضعف سلطان الملك .

وتحدثت الوثائق التى نشرت أخيرا عن تشكيل وزارة فى ابريل سنة ١٩٤٤ ولم توافق عليها الحكومة البريطانية . وقد كان المرحوم مكرم عبيد باشا يعمل يوحى من أحمد حسين باشا - واستطاع أحمد حسين باشا أن يقنع الملك بأن النحاس باشا لو رفض قبول الوزارة لما استطاع الانجليز الاعتداء على مصر .

ويروى المرحوم الأستاذ محمود سليمان غنم باشا انه برغم أن أمين عثمان باشا كان يتدخل كثيرا بين النحاس باشا والسفارة البريطانية وما قيل من ان النحاس باشا كان متصلا بحادث ٤ فبراير قبل الانذار البريطانى فان طواهر الأمر وسفر النحاس باشا الى أسوان تدل على أنه فوجئ بتطور الأحداث . ولقد امتاز النحاس باشا بالصدق ولو على نفسه .

ويأسف غنم باشا لأن مكرم الذى كان يقدر النحاس باشا ورافقه أحداث ٤ فبراير ، لما خرج عليه وأسس الكتلة الوفدية تناقلت الأنباء ان كامل لاسحق عضو مجلس النواب عن نجع حمادى أبلغ مكرم باشا ان النحاس باشا قد تباحث مع شخصية انجليزية قبل الأحداث فى أسوان . وان مكرم باشا ارتاح الى هذه الشائعات وروجها مع حسين باشا انتقاما من النحاس باشا الذى احتضن الأستاذ فؤاد سراج الدين باشا .

ولاحظ النحاس باشا فى وزارة ١٩٤٢ ان مكرم عبيد باشا وزير المالية كثيرا ما ينقد رغبات القصر الملكى مما يدخل فى اختصاصه من غير تشاور أو اعلام النحاس باشا وحده فى الأمر ، وتكرر التنبيه بأن يطلع على الرغبات الملكية قبل تنفيذها للتفاهم بشأنها أو على الأقل للعلم بها .

وظهرت عند مكرم باشا نغمة لم يشهدها النحاس باشا من قبل . فقد كان رده ان هذه الرغبات من اختصاص وزير المالية وحده ، وبدأ الشقاق وازداد حتى خرج مكرم باشا وأصدر الكتاب الأسود .

وكننت مع صديقي المرحوم محمود شوقي مدير مكتب النحاس باشا وابن شقيقه - نتردد كثيرا على صديق يقطن فيلا بكوبرى القبة بشارع سليم الأول وكان يشاركنا فى هذه الزيارات زميل لنا كان يرأس مكتب الشكاوى بالرئاسة وتصادف ذات يوم ان سبقنا الى هذه الزيارة حيث آخرا عطل فى السيارة وكان قد سبقنا رجال البوليس الى الفيلا واعتقلوا زميلنا الأستاذ عبد الوهاب البنا رئيس مكتب الشكاوى ومعه مظروف به بعض الأوراق الرسمية الخاصة برئيس الحكومة وعلمنا فيما بعد أن الكتاب الأسود كان يوزع فى « اشولة » من حجرة فى الفيلا ولم تنفع شفاعة محمود شوقي لدى خاله لاقتناعه ببراءة رئيس مكتب الشكاوى وبقي معتقلا ٠٠ حتى أقيل مصطفى النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ . وجاء مكرم باشا وزيرا للمالية من المعتقل ليفرج فوراً عن زميلنا ويصبح من الرجال الذين راعهم بالترقية الاستثنائية والعلاوات وكان متعه الله بالصحة من أكثر الناس ولاءا للنحاس باشا وأود أن أذكر أن كل ما تناوله الكتاب الأسود عن استقلال مالى لم يتجاوز عشرة آلاف جنيه .

وقص على المرحوم محمود سليمان غنام باشا انه يرى أن صدور الكتاب الأسود كان بتحريض من أحمد حسنين باشا وإن الأستاذ المرحوم أحمد التايعى تناول الموضوع فى كتابه مشيرا الى توجيهات الملك وحسنيين باشا بعد سوء التفاهم الذى ساد بين القصر والوزارة بعد ٤ فبراير .

ورثى النيل من أحمد حسنين باشا بطريقة أو بأخرى وتقدم أحد النواب الوفديين بسؤال فى مجلس النواب عن دين مطلوب من أحمد حسنين باشا لوزارة المعارف التى يتولاها نجيب الهلالى باشا وأعلن الوزير فى مجلس النواب ان أحمد حسنين باشا كلف مدرسة الصناعات الزخرفية فى بولاق بصناعة طقم خشبى لمنزله ولم يدفع الثمن برغم مضى وقت طويل على تسلمه وضج حسنين باشا من علانية هذا الموضوع واثارتة فى البرلمان . ثم وسع حسنين باشا من أساليبه السياسية فكان وهو رئيس الديوان الملكى يجرى اتصالات مع معارضى الحكومة الوفدية .

وقال انه سمع من الأستاذ فايق قصبجى الذى شارك فى توزيع الكتاب الأسود ان توزيعه كان يتم بواسطة سيارات الجيش بأمر من الفريق ابراهيم عطا الله رئيس الأركان وبتوجيه ملكى ٠٠ وان مكرم باشا انقلب على القصر لأنه لم يعين رئيسا للوزارة ولم يحظ حزب الكتلة بالعدد المناسب فى انتخابات ١٩٤٥ التى أعقبت اقالة وزارة النحاس وحل مجلس النواب الوفدى وغلا مكرم باشا ينشر فى الكتلة بقلم (حكيم) كلاما فيه غمز ولمز للملك فسأت علاقتة بالملك وحسنيين باشا .

وقد أخذت الوزارة الوفدية تبحث عن المكان الذى طبع فيه الكتاب الأسود وكان النحاس باشا وزيرا للمداخلية ومحمود غزالى بك مديرا للأمن العام الذى

لم يصل لسبب أو لآخر لمعرفة المكان فانتدب النحاس باشا عبد الفتاح الطويل باشا بصفة غير رسمية لينوب عنه في وزارة الداخلية . ويستطرد غنام باشا قائلا بعد تعيينه وكيلًا برلمانًا لوزارة الداخلية جاءني ذات يوم أحمد الشبان ليخبرني أن شخصًا في بني سويف - أعور - وأخاه اسمه كمال وهو طبيب قد توليا طبع الكتاب الأسود فذهبت إلى عبد الفتاح الطويل باشا وأحضرنا محمود غزالي لمناقشته فيما وصلنا من معلومات قد توصلنا إلى مفتاح الحقيقة ، ثم أحضر الأميرالاي المرحوم محمد يوسف من القلم السياسي وتحرينا عن هذه المعلومات فأفاد أن الكتاب الأسود طبع في بيت نجيب إبراهيم باشا في حدائق القبة وقد وصلوا قعلا إلى المكان والشخص .

تعددت الأسباب التي دعت إلى خروج مكرم باشا من الوفد ومن الوزارة ، ولقد اشتعلت نار الخصومة الحادة التي خاض غمارها دون هوادة ، بل دون مراعاة واجب الزمالة التي ربطته بصديق العمر مصطفى النحاس منذ فخر الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ .

وأرى أن الأسباب ترجع إلى :

١ - أن مكرم باشا قد اعتاد أن يلعب دور المستشار الأول والأحد لمصطفى النحاس باشا طوال الفترة من ١٩٢٧ - ١٩٤٢ ولم يكن هناك راد لكلمته أو مشيئته ولا نزاع أن مكرم باشا كان كفئًا وذكيًا ووطنيا وعبقريا من الطراز الأول ولكنه كان أيضا شخصا يريد السيطرة ولا يرضى المشاركة في النفوذ ومن هنا كانت نقطة الضعف فيه كان انسان آخر معجب بذاته عن حق وبتقديس هذه النقاط ، لذلك فقد أغضب الجميع .

٢ - رأى النحاس باشا أن لا يغضب باقي أعضاء الوفد وبخاصة بعد انفصال أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا وكانا وطنيين كبيرين وقد سبق لهما أن اشتكيا من تسلط مكرم باشا وتكونت رؤسب لدى مكرم باشا وحاول البعض تنقية الجو بينه وبين مصطفى النحاس ولكنه كان لا يفتأ أن يعود إلى سيرته الأولى من اغضاب باقي أعضاء الوفد .

٣ - أن مكرم باشا قابل الملك بناء على دعوة منه دون أن يستأذن النحاس باشا مخالفا بذلك التقاليد .

٤ - أن القصر وخاصة أحمد حسنين باشا قد استغل نقاط الضعف في مكرم باشا استغلالا كبيرا .

وكان مكرم باشا رحمه الله كالنار لا يبقى ولا يذر ، فاستجاب لدسائس القصر وخرج عن الصداقة التي امتدت منذ ١٩١٩ بل أن مكرم باشا كان يستجيب لمطالب القصر الملكي التي تدخل في اختصاص وزير المالية .

رحم الله مكرم باشا . . لقد كان وطنيا مخلصا ولكنه كان انسانا جيل
على طبيعة الانسان بما فيها من نواحي الضعف والقوة .

لقد أدرك مكرم باشا هذه الزلة بعد أن تعاون مع حسنين باشا وأحزاب
الأقلية سنوات ، وعندما توفي المرحوم صبرى أبو علم باشا سكرتير الوفد المصرى
الذى خلف مكرم باشا ، شوهد مكرم باشا يقبل النحاس باشا فى سرادق
العزاء .

فهل كان مكرم باشا يأمل ان تعود العلاقات بينه وبين النحاس باشا
ويعود سكرتيرا عاما للوفد ؟

وقد اشتهر مكرم باشا انه قال

لقد أقيمت هذا النظام وعلى ان أهمله .

وصل الخلاف بين القصر والوزارة الى ان النحاس باشا لم يتوجه مع وزارته
الى القصاصين لتهنئة الملك ببنجاته ولم يكن مصطفى النحاس باشا هو البادىء
فى هذا المجال ، بل ان مصطفى النحاس اعترض على منح مدير الشرقية رتبة
البكوية لأن منح الرتب انما تتقدم الحكومة بطلبه من جلالة الملك لا أن يمنحه
هو ولو بنطق ملكى .

صلاح الشاهد

مجلس الوزراء الوفدى قرر خلع الملك فاروق

صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد

● قرأت كل ما كتبت عن « سنوات ما قبل الثورة » وكنت سعيدا لأن
عشت هذه السنوات وكنت مع القيم السياسية فى مصر منذ أكثر من خمسة
وثلاثين عاما ولقد عاصرت الرئيس الراحل مصطفى النحاس منذ عام ١٩٣٥
وعشت معه كل هذه السنين واستمرت العلاقة الأبوية مع النحاس باشا رحمه
الله حتى ولى الحكم يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ وأصدر قرارا بتعيينى فى الحكومة .

ولقد كتب الكثيرون عن أحداث ٤ فبراير وتناولتها وزارة الخارجية
البريطانية التى أعلنت رسائل السفير البريطانى الى حكومته .

سنوات ما قبل الثورة ج٣ - ٨٣٣

ولن نتوسع كثيرا في هذا الميدان ، ولكن واجبنا كمرقبين ومطلعين على صور الأحداث في مصادرها يدعونا الى القول بأن الملك فاروق كان ألماني النزعة يعلن ذلك في مجالسه الخاصة وتصل أخباره الى السفارة البريطانية ، وكان الملك فاروق يشارك من قلبه شعبه في كراهية الاحتلال الانجليزي وكانت له اتصالاته الخاصة مع المحور ، حتى ان السلطات العسكرية البريطانية استولت على القصر الملكي في رأس التين بدعوى ان اتصالات خاصة كانت تتم منه في الليل .

وقد روى لنا الأستاذ الحسيني زعلوك - وكان وثيق الصلة بالنحاس باشا - ان النقاط الهامة في الخطاب الذي أعلن فيه النحاس باشا في رأس البر في صيف ١٩٤١ ان الانجليز يستغلون قوت الشعب المصري حين يستولون على أقطانه بالسعر المنخفض الذي كان سائدا وكانت الخطبة متفقا عليها بين أحمد حسنين باشا - رئيس الديوان الملكي وبين النحاس باشا - بواسطة الأستاذ الحسيني .

هل أتحدث عن بعد نظر النحاس باشا ، وهو الذي أعلنت وثائق الخارجية البريطانية أخيرا أنه نبه الى اخطار انشاء دولة صهيونية في فلسطين عام ١٩٣٧ .

وهل أقول - وهو قول حق ، كررته الوثائق - ان جميع من عملوا في المجال السياسي والحكومي كانوا يتلقون توجيهات السفارة البريطانية ومن قبلها دار المنسوب السامي بصورة أو بأخرى ؟

وانه كان لكل رأي سياسي في المفاوضات والمراحل ، أم الجلاء الناجز برا وبحرا وجوا كما أصر المرحوم « صاحب الدولة » أحمد نجيب الهملاي باشا لقد أدرك النحاس باشا برصيده السياسي ان قرار الحكومة البريطانية قد استقر على عزل الملك فاروق .

وكثيرا ما سمعت النحاس باشا يفتخر بالدستور وأن الوفد المصري هو حامى الدستور في دولة ملكية دستورية ، أقسم دولته يمين الولاء والطاعة لهذا الدستور .

وقد فسر النحاس باشا قبوله لوزارة فبراير ١٩٤٢ في خطابه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وفي أثناء رئاسة المرحوم النقراشي باشا للوزارة وقال : انه ضحى يوم ٤ فبراير بقبوله رئاسة الوزارة بعد الانذار البريطاني وأنه قدم التضحية راضيا ليجنب البلاد هزة كبرى بعزل الملك فاروق . ونسب خلاف بين الملك فاروق ووالدته في أثناء رئاسة النحاس للوزارة سنة ١٩٤٢ وذلك بسبب علاقة الملكة نازلي مع أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي حينذاك

وقد هجرت الملكة القاهرة الى القدس ونزلت بفندق الملك داود حيث نما الى علم الملك فاروق بعض التصرفات غير اللائقة بها ، فاستدعى الملك النحاس باشا وبلغه قائلا له أن والدتي تحبك وتحب زينب هانم وأرجو أن تسافر لاجتماعها وبالفعل سافر النحاس باشا وقرينته الى القدس حيث نزلا بالفندق لمدة أسبوع والتقى بالملكة وحاول اقناعها بالعودة ولكنها اشترطت أن تستقبل في محطة مصر استقبالا رسميا فوافق النحاس على ذلك ثم طلبت أن يكون الملك نفسه على رصيف المحطة في استقبالها ووعدوا النحاس باشا بذلك فقالت له « هل تضمن ذلك ؟ » فقال لها : « اذا رفض فأخبرك تليفونيا » وأسرع النحاس باشا والسيدة قرينته عائدين الى القاهرة ثم قابل الملك وروى له ما حدث فأصر الملك على ألا يذهب الى المحطة وأنه يكفي للاستقبال الرسميون وتشريفه من الحرس الملكي .

وحاول النحاس باشا اقناع الملك بأساليب مختلفة ، ولما رأى اصراره على موقفه قال له « اذا كنت تريد سماع نصيحتي فسأصل بها تليفونيا وأبلغها بالموقف حسب وعدى لها وهذا ليس لأجل خاطرى ولكن لأجل خاطرها وخاصة وانها أمك » .

فنزل الملك عند رأى النحاس باشا الذى اتصل بالملكة تليفونيا وبلغها بالموافقة على طلبها وعادت الى القاهرة وكان الملك على رأس الاستقبال الرسمي .

واذا كان قد بدأ في السطور السابقة دفاع عن سياسة المرحوم النحاس باشا مع الملك فاروق - رحمة الله عليه - وحرص النحاس على ألا تتعرض البلاد لهزات في رمزها الأعلى ، فان مبادئ الملك فاروق وسهراته التي شاعت في مصر وخارجها وأسلوبه في معاملة زعيم الشعب ذى الكفاح والتاريخ الوطنى الطويل حتى وصل الحال الى أن أمر الملك بالأمر بإرافقه النحاس باشا فى السيارة الملكية فى بعض الاحتفالات الدينية ، وهى من المراسيم التى جرى العمل بها من قديم وظهر ان الملك وحاشيته وفى مقدمتهم المرحوم أحمد حسنين باشا سائرون فى سياسة غير وطنية وغير كريمة بحيث أصبح رمز البلاد مضغرة فى الأفواه ورأى كبار الوفدين عزل الملك عن العرش ، وعرض الأمر على مجلس الوزراء ، فأقر هذا الاتجاه وعهد الى المرحوم أحمد نجيب الهلالي باشا بأن يصوغ بأسلوبه الدقيق العميق مبررات خلع الملك قاعد بيانا وسلمه الى الأستاذ محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة الذى ذهب الى مكتبه فأغلقه عليه وحده وأخذ فى تبييض مسودة نجيب باشا .

ولما انتهى من ذلك ذهب الى منزل النحاس حيث كان الوزراء لا يزالون موجودين وتم توقيعهم جميعا على البيان كقرار صادر من مجلس الوزراء بخلع الملك فاروق وإعلان الجمهورية .

ويبدو أن هذا القرار كانت فيه جوانب المناورة ، فقد كان الشائع وقتذاك ١٩٤٣ أن فرقا خاصة من ضباط الجيش قد انضمت للاعتداء على النحاس باشا ووزرائه انتقاما من قبوله رئاسة الوزراء في ٤ فبراير وان حسنين باشا كان وراء هذه التنظيمات وكان الملك يرتاح لهذا الأسلوب من السياسة .

على أنه بعد أيام توجه المرحوم عبد الحميد عبد الحق باشا الى المنزل وبلغه ان قرار عزل الملك فاروق قد نما الى علم السفارة البريطانية وانها تشجع هذا الاتجاه وإن عبد الحق باشا علم بذلك من أمين عثمان باشا .

عندئذ طلب النحاس باشا مسودة القرار التي كتبها الهلالي باشا وأشرف على حرقها في دورة المياه .

أما قرار مجلس الوزراء المكتوب بخط غنام باشا فقد أبقاه عنده .

وقد بذلت جهدا للبحث عن هذا القرار وعلمت أنه لم يكن ضمن الأوراق التي تركها النحاس باشا ومنها بعض مذكراته ومذكرات المغفور له الزعيم سعد زغلول .

وإنه قد جرى مثل هذا البحث بواسطة فؤاد سراج الدين باشا وأحمد حمزة باشا وغنام باشا وإبراهيم فرج باشا والدكتور محمد محفوظ بك طبيب العيون والأستاذ محمود شوقي ابن شقيقة النحاس باشا ٠٠٠ ولم يعثر أحد على القرار .

صلاح الشاهد

★ نشكر للأستاذ صلاح الشاهد رسالته ، وصدقه في كل ما يرويه فما عهدناه الا صادقا وأميناً وما يقوله الأستاذ صلاح فيما يتعلق بعزم حكومة الوفد عام ١٩٤٣ على عزل فاروق من الأمور الهامة التي لم أسمع عنها الا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ولذلك يسعدنا ونحن نكتب للتاريخ ان نتلقى ممن لا يزالون ، على قيد الحياة - أطال الله حياتهم - ممن كانوا في وزارة الوفد عام ١٩٤٣ ما يؤيد كلام الأستاذ صلاح الشاهد أو ينفيه .

كما أننا نتحفظ على كثير مما قاله الأستاذ صلاح الشاهد في رسالته .

ص ١٠

حول مظاهرات « الى الامام يا روميل »

الأتح العزيز ، والصديق الفاضل الأستاذ صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد :

كتاباتك عن سنوات ما قبل الثورة سجل تاريخى وطنى ينبع ويقرؤه بامعان وفهم عميق الملايين من جيلنا المعاصر ، وأيضا الجيل الصاعد فهى سجل صادق ، ومفتوح للمؤرخين والذين صنعوا الأحداث أو شاركوا أو عاصروا الأحداث ولقد أثرتنا - أحن التوأم ، وأنا - السكوت واكتفينا بمتابعة ما يسجله البعض من مواقف وطنية زائفة وأخرى رائعة وقد عاصرنا الكثير منها من موقع صنع الأحداث ومحور النشاط الوطنى للشباب حينئذ فقد كان أحدنا سكرتيرا عاما منتخبا للشباب الوفدى - حزب الغالبية الساحقة فيما قبل الثورة - وذلك بعد مشاركتنا الفعالة فى جميع المواقف السياسية منذ عام ١٩٣٥ .

والذى نريد أن نقوله ردا على تساؤل الخاص بالمظاهرات ، التى انطلقت فى الأيام الاربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ ، ان الشعب فى تلك الفترة كان ساخطا للغاية على الانجليز والملك والأحزاب وكان يتعاطف مع الوفد لأنه بعيد عن الحكم ، ونفوذ الحكم ، وقد انفجرت بعض المظاهرات تعبيرا عن حالة السخط تلك خاصة بعد ان استشرى الغلاء واستولى الانجليز على محاصيل البلاد ، وفى تلك المظاهرات ، البريئة كان يندس بعض العناصر التى لا تعرف هويتها أو هدفها كان من بينها أولئك الذين هتفوا : « الى الامام يا روميل » ولم تكن حقيقة نعرف فى البداية ما المقصود من ذلك الهتاف : أكان من أجل ايجاد مبرر لتدخل انجليزى حاسم ، أو لأسباب أخرى لم نعرفها - وقتئذ جيدا - على أية حال قالذى نستطيع أن نوكد له كم ان الشباب الوفدى برى تماما من المشاركة أو حتى العلم بمن دبروا تلك المظاهرة ، التى اتخذت شعارا لها : الى الامام يا روميل ، بل لقد كان شعورنا وشعور الشباب الوطنى عامة ضد هذا الهتاف ، وقد تحفزنا ، لمقاومة المظاهرات الشبيهة بتلك المظاهرة ، غير أنها لم تتكرر فيما بعد والذى نوكد له أيضا أن البوليس كان يحمى تلك المظاهرات . وسوف نوافيك فى القريب العاجل بالكثير مما لدينا من معلومات عما كان يجرى فى تلك الفترة الحرجة من أحداث .

ولك شكرنا وتقديرنا

مهندس حسين كامل

سكرتير عام لجان الشباب الوفدى سابقا

مهندس محمد كامل

وما رأى أحمد حسين ؟

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد

رئيس تحرير مجلة المصور

تحية طيبة وبعد ..

أتابع منذ شهور سلسلة كتبهاتك عن حادث ٤ فبراير مقدرا تماما الجهد الكبير المبذول فيها - الا اننى - كمواطن عادى عاصر تلك الأحداث - أرجو أن تفسح مكانا فى هذه الكتابات عن مدى القهر والاذلال الذى عومل به الوفد خلال تلك الحقبة بانتزاع حقه الطبيعى والقانونى فى تولي السلطة واعطائها للأقليات المتطاوله زمنا طال جدا ..

وتذكرون سيادتكم انه خلال الحرب العالمية تحالف تشرشل مع الروس يقول المشهور أنه يتحالف مع الشيطان لكسب الحرب ، ومن ثم فان وجهات نظر كثيرة لا تحمل الوفد الاثم اذا هو توصل لحقوقه بعد قيامه بعمل اجراءات اعتبرت كافية جدا لتمهيد عودته للحكم فى ظروف شديدة القسوة يجب تصورها ووضعها فى الحسبان ونحن نتكلم « هذين اليومين » براحتنا فى ظروف وأجواء هادئة .

وأرجو فى هذا المجال استكمال حلقات ٤ فبراير بالحصول على رأى الأستاذ أحمد حسين زعيم مصر الفتاة حيث سبق أن قرأت له مقالا كبيرا نشر بالجرائد يقف فيه فى صف الوفد فى تلك الأزمة ومن الضرورى جدا استكمال الحلقات بها .

وفتكم الله

وأشكركم ..

توفيق عبد الهادى

مواطن معاصر

● لعل الأستاذ أحمد حسين يوافينا بوجهة نظره الآن فى أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ كما يطلب الأخ الأستاذ توفيق عبد الهادى خاصة واننا نعرف انه كان للأستاذ أحمد حسين رأى سابق فى وزارة النحاس باشا نشر فى الصحف وقتئذ .

أجل وقفت الى جوار الوفد فى حادث ٤ فبراير

● لفتت ابنتى « احسان أحمد حسين » المحررة بشار الهلال نظرى الى دعوة كريمة من الأخ الوطنى المجاهد « صبرى أبو المجد » لكى أكتب عن موقفى ابان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وذلك بناء على طلب أحد قرائه الأفاضل « توفيق عبد الهادى » وأقول لفتت نظرى لأن مرض الشلل الذى يفترسنى منذ أكثر من عشر سنوات ، بات يعجزنى عن متابعة ما ينشر .

ولما كان الله سبحانه وتعالى قد حفظ لى عقل « بنعمة منه » فهأنذا ألبى الرغبة الكريمة شاكرًا لكل من أتاح لى فرصة الحديث عن موضوع كنت أتوق للتحدث فيه .

تأييدى للوفد

فقد وقفت الى جوار الوفد فى حادث ٤ فبراير وأذكر اننى لم أحزن على أمر قمت به كما حزنتم لهذا التأييد الذى أفقدنى وقتها فريقًا من خاصية اخوانى وزملائى فى الجهاد ، أما اليوم وبعد هذا العمر الطويل وبعد أن تكشف من الأحداث ما تكشف فانى أنظر الى موقفى باغتياب ورضاء وانه كان التصرف « الموضوعى » الجدير بمجاهد يؤمن بالدستور والديمقراطية وسيادة القانون .

كان تدخل الانجليز مع الدستور

لكى نعرض على أى اجراء « فضلاً عن أن نعتبره من الوطنية أو غير الوطنية ، يجب أن نتساءل ، هل هو حق أم باطل ، فما الذى طلبه الانجليز فى ٤ فبراير ، انهم طلبوا أن يشكل النحاس باعتباره زعيم الأغلبية الوزارة ، وهذا مطلب دستورى ديمقراطى وعادل ، فلا يقبله أى باطل ولا يقال أنه ضد الدستور وضد الديمقراطية ، أن يكون الانجليز هم الذين طالبوا به ، وانما يجب أن يقع اللوم ، كل اللوم ، على من وقف فى طريق الدستور وأعمال الديمقراطية واردة الشعب فمكن للانجليز بأن يقوموا بهذا العمل ، الذى وان بدا اعتداء على الملك ، ولكنه كان يظاهر الشعب والأغلبية البرلمانية .

أحمد ماهر يتخبط

لقد تخبط أحمد ماهر ليلتها تخبطاً عجيباً ، فقد كان هو الذى قال ان مصطفى النحاس يلى الوزارة على أسنة حراب الانجليز ، وفى ذات الوقت كان يلج على النحاس ان يؤلف وزارة قومية ، فلما رفض النحاس وأصر على استعمال حقه الدستورى والقانونى ، أصبح عمله « خيانة وطنية » وقد كان هذا يكون مفهوماً ، لو ان الانجليز طالبوا بتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس

فيكون تأليف الوزارة القومية هو تمرد على طلب الانجليز ، ولكن ذلك لم يكن واقع الحال ، بل لقد طالب الانجليز أن يشكل مصطفى النحاس الحكومة ، أى حكومة فكان عجباً من أعجب العجب ، أنه عندما يؤلف النحاس الوزارة وفيها أحمد ماهر واسماعيل صدقى وحلمى عيسى ، يكون العمل وطنياً ، أما اذا شكلها بلون هؤلاء ، يكون الأمر « خيانة » .

لقد كان هذا تخطيطاً ما بعده تخطيط كما يبدو لى اليوم وبعد هذا العمر الطويل ، أما فى وقتها فلم تكن هذه المعلومات أمامى ، عندما أيدت مصطفى النحاس ، فقد كنت معتقداً أنا وإخوانى من أبناء مصر الفتاة ، وكانت الأخبار تصلنا من خلال الاعتقال ، ولقد عقدنا العزم عندما وافقنا أنباء محاصرة الانجليز لقصر عابدين على القيام بثورة ضد الانجليز ، ونسلحنا رغم قلة عددنا بما استطعنا تديره وكانت خطتنا تبدأ بالاستيلاء على أسلحة المعتقل ، ثم نقتحم المعتقل منادين بالثورة ، فلما علمنا فى الليل التأخر بأن الأزيمة قد حلت ، وإن الدبابات الانجليزية قد انسحبت بعد أن شكل مصطفى النحاس الوزارة ، تنفسنا الصعداء لانتهاء هذه المغامرة .

والدرس الذى يجب أن نقف أمامه جميعاً من حادث ٤ فبراير ، هو أن يعتبر الحاكم ، أى حاكم أن قوته الكبرى وخط دفاعه الأول والأخير هو فى أعمال الدستور نصاً وروحاً والأخذ دائماً بالشرعية الدستورية والا عرض نفسه وبلاده لأشد الأخطار .

من المعارضة الى التأييد

أما عن موقفى وموقف زملائى المعتقلين وعلى رأسهم الأستاذ محمد صبيح فأحمد الله أن مواقفى كانت من أجل الله والوطن ، فقد كنا معارضين بشدة وعنف ضد مصطفى النحاس ، فلما أن أصبح الأمر دستورياً أو لا دستور ، فقد وقفنا الى جوار الدستور ، ولم يخيفنا أن ذلك يقلبنا من معارضين الى مؤيدين فى موقف من أخطر المواقف .

أحمد حسين

عودة الى الحديث عن ٤ فبراير ١٩٤٢

● الأبح الصديق الأستاذ صبرى أبو المجد أصدق الود وبعد ، فكل الذى تنشر توثيقاً لحائر التاريخ هو - دون ملق غير متحقق بيننا أصلاً - خير أداء لفرض عين فى ذمتكم وتخفيف لفروض أعين فى ذمم الكتيرين ممن عاشوا ذلك التاريخ أو بعضه .

وأصدقك عندما أقول انه كثيراً ما يأخذ هنا الذى تبدلون فكر أو جهداً من الالتفات الى ما يكون فى الذاكرة من اضافة اتصلت بالأحداث وقفيت .. أما

لأنها دارت بين اثنين فحسب . وكتماها حتى أتى عليها الموت أو عفا النسيان
أو لأنها تحققت ولم تنشر في حينها ان عمدا أو عفوا ، أو لأنها سبحة وقوعها
لم تكن تفرع الانتباه . فلما دارت الأيام ربطته بينها وبين سواها أو تمت
ترجمتها في ضوء الأحداث فباتت تفرع كل انتباه .

وحتى أتخفف من بعض ما نحمل ذمتى - وأن أزمعت لو أذن الرحمن أن
أعالج هذا فى المجموعة الثانية من « لو تكلمت الجدران » - فانى لأستطيع
أن أسوق بمناسبة ما نشرتموه عن « المعارضة بين الحدود والضوابط » وبعض
ما ورد فى « سنوات ما قبل الثورة » . وما كتب الزميل العزيز الأستاذ أحمد
حسين أكرم الرحمن جهده وجهاده .

ففى الموضوع الأول ذكرتم ان مصطفى النحاس استعمل أو أساء رخصته
قائما على الرقابة فرفض نشر العريضة التى وجهها قادة المعارضة وقتئذ إلى
الملك يصارحونه فيها بما آلت اليه أمور البلاد ، وانه لما نشرت النص أحلى
الصحف قامت الحكومة بمصادرة نسخ الصحيفة . وجاء القضاء يشبث قرار
المصادرة .

والواقعة أن كان هذا الذى تقدم هو جماع صورتها . فمن تفصيلها ان
النض لم يسمح بنشرة اطلاقا ، فلما حاولت النشر . صحيفة - وكانت ان
اسبغتني ذاكرتي - السياسة أو البلاغ - وتحايلت على الرقيب المقيم حتى
تم اعداد العريضة - صف حروفها - وتحديد موقعها من الصحيفة أفاق الرقيب
فأمر برفعها ، فلما كان ذلك ترك القائمون على النشر المكان من الصحيفة خاليا .
وليفهم الناس .

وصدرت الصحيفة - وقد تحدثت عنها فى احدى حلقات « لو تكلمت
الجدران » التى يتفضل المصور بنشرها وكانت الحلقة تحت عنوان بيضاء
من غير سوء « ومما رصدته مضابط القضاء طلب الحكومة تثبيت المصادرة لوجود
المساحة البيضاء التى لها دلالتها بعد أن تردد أمر عريضة قادة المعارضة بين
الناس .

صادرتها وعرضتها على القضاء فثبت المصادرة . . وتصادف ان القاضى
الذى حل محل صاحب اللور والذى فصل فى المصادرة كان لصيق القرابة
لأحد أقطاب الوفد « عبد اللطيف محمود » .

مجرد مصادفة .

وعن الموضوع الثانى . . الخروج الجماعى الأول لأعضاء من الوفد عام
١٩٣٥ وما أطلق على الأعضاء - السبعة ونصف - أذكر ان الذى أطلق هذه
التسمية هى أحزاب المعارضة وفى مقدمتها الأحرار الدستوريين . وقيل فى

تعليلها ان النصف يرمز الى قصر على الشمسى باشا ، وقيل بأن أحد الثمانية كان فى خارج البلاد فزعم الوفد أن هذا - الواحد - باقى فى عصبته لم ينشق مع المنشقين وزعم المنشقون ان هذا الواحد منهم . وظل الأمر فترة فنصف بعض رجال المعارضة ذلك « الواحد » نصفين لكل فريق نصف فبات السبعة المتيقن انشقاقهم سبعة ونصفا .

وصارت مثلا .

وأستطيع فى شأن هذه العريضة أن أخرج هونا على موضوع التعليق فأذكر أن تلك العريضة وما حوت ومنعها من النشر كان مقدمة لتفكير دار بين حافظ رمضان باشا وبينى حول وجوب تبصير الشعب عن طريق المنشورات السرية التى بدأت بتفصيل ما أشارت اليه العريضة سواء فى شأن الملك وتصرفاته أو الحكومة وعثراتها . فصدرت مجموعة متوالية من هذه المنشورات تحت عنوان . . ان الرواية لم تتم فصولا . . وكان آخرها فى الأشهر الأولى من عام ١٩٥٢ وأذكر من مقدمتها الأبيات التى تنبه الى ما سيؤدى اليه استشرء أفعال البرامكة فى الحكم ومطلعها :

أرى خلل الرماد وميض نار ويوشك أن يكون له ضرام

وأذكر من ختامها . . ان الذى يجرى فى البلاد لا يشرف حاكما ولا محكوما ، وبين المقدمة والختام النداء بأن الأمل فى تصحيح الأوضاع وانقاذ البلاد بات معقودا على ثورة الشعب .

أما فى شأن الزميل الكبير الأستاذ أحمد حسين من قوله فى تسويغ دفاعه عن تأييده وأبناء مصر الفتاة تصرف مصطفى النحاس حيال اندار ٤ فبراير . . « فى ذات الوقت كان يلج على النحاس - أحمد ماهر - أن يؤلف وزارة قومية فلما رفض النحاس وأصر على استعمال حقه الدستورى والقانونى أصبح عمله خيانة وطنية وقد كان هذا يكون مفهوما لو ان الانجليز طالبوا بتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس فيكون تأليف الوزارة القومية هو تمرد على طلب الانجليز ، ولكن ذلك لم يكن واقع الحال ، بل لقد طلب الانجليز أن يشكل مصطفى النحاس الحكومة » .

ولقد شاءت الظروف أن أعيش أحداث يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ عن قرب حيث كان حافظ رمضان بمكتبى قبل أن يتوجه الى سراى عابدين وكنت فى انتظاره بمنزله حتى عاد . . ومنه وفى حين الأحداث سمعت التفاصيل . .

ومن بين هذه التفاصيل - الأمر - البريطانى وأن طلب النحاس رئيس الوفد رئيسا للوزارة من مضمونه وموداه على ما كشفت مناقشة المجتمعين ومنهم النحاس وبلا اختلاف فى الرأي أن الوزارة المطلوبة وزارة وفدية - لحما ودما -

ولذا عرض أحمد ماهر أن تكون الوزارة قومية حتى لا يكون التصرف خضوعاً بقبول الانذار البريطاني كما .. « نزل » فلما أصر النحاس على رفض الوزارة القومية اقترح حافظ رمضان حلاً أن تكون الوزارة وفدية وأن تضم وزيراً واحداً فحسب من غير الوفد لتحقيق معنى بعض حرية الإرادة .

وأصر حافظ رمضان على أن يسيطر اقتراحه - بالمحضر - وسطر .. وهو فى منطق الأمور اقتراح لا يكون إلا لعلة وهى التحلل هونا من املاء الانذار البريطانى مما ينال من حديث الزميل الكبير .

أخى صبرى :

أعود فأشكر لك فضل ما تنشر مما تتلقى وما تصحيح .. وأمل أن تسعبنى ظروفى فالحق بهامش ركبك يوم تتحدث المحدثان عن الذكريات السياسية بعد أن أفرغ وتفرغ من الحديث عن الذكريات القضائية .

« المخلص »

على منصور الحامى

أسرار خطيرة تذايع لأول مرة

الأستاذ صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد ..

أبحث اليك ببعض ذكرياتى عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وما أعقبه من أحداث ، اذ كنت وقتئذ ضابطاً بالبوليس السياسى :

أذكر - مثلاً - أن الملك فاروق ، عندما طلب من النحاس باشا أن يتوجه الى السفارة البريطانية لتبليغها بخبر تكليفه بتشكيل الوزارة كان الملك يسبحر من النحاس باشا ولا شئ غير السخرية !

وقد قال بعض الوفديين ان النحاس باشا لم يكن على علم ، أو على اتفاق مع السفير البريطانى بما سيحدث ، وهذا غير مقبول ، بل غير معقول ، اذ كيف يتسنى للسفير البريطانى أن يتخذ كل هذه التلميذ الحربية وفى هذا الوقت الذى يتسم بالدقة والحساسية ، وكيف يتسنى للسفير البريطانى أن يدخل فى كل تلك التحدثات ضد القصر من أجل أن يشكل النحاس باشا الوزارة دون أن يكون المطلوب منه تشكيل الوزارة وأن يكون على معرفة ، أو على علم بما سيحدث ! ودون أن يكون متأكداً مسبقاً من أن النحاس باشا سوف يقبل الوزارة ، ولو فرضنا أن النحاس باشا رفض التدخل البريطانى فأى حرج كان سيقع فيه السفير البريطانى ، والحكومة البريطانية .

وأذكر ، أننى فى شهر مارس ١٩٤٢ ، سافرت فى مأمورية خاصة بالأمن العام ، الى العراق ، ولما علم نورى السعيد رئيس الوزارة العراقية بوجودى ، استدعانى الى مكتبه وطلب منى أن أشرح له كل التفاصيل واستمع منى الى آراء السياسيين المصريين ، والى رأى النحاس باشا و ٠٠ و ٠٠

وأذكر أن نورى السعيد قال لى ان النحاس باشا لم يكن موفقا ، وكان الواجب عليه بعد أن تخرجت الأمور الى هذا الحد ، أن يؤلف وزارة قومية ، وأن يعمل على أن تقف مصر كلها ، تحت قيادته ، كتلة واحدة ، وصفا واحدا ، ولو أن النحاس باشا فعل ذلك - كما قال نورى السعيد - لازداد مركزه قوة ، ولأصبح مؤيدا من الشعب ، ومن الملك ، ومن الانجليز أيضا !

وكنتيجة لحادث ٤ فبراير بدأ فاروق يتجه نحو العرب :

كان انتونى ايلدن وزير الخارجية البريطانية قد صرح بأن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف نحو أية حركة من العرب تهدف الى تعزيز الوحدة الثقافية والاقتصادية والسياسية فيما بينهم ، غير أن مثل هذه الحركة لا بد وأن يقوم بخطواتها الأولى العرب أنفسهم ، وحاول نورى السعيد ، أن يتبنى وبسرعة دعوة أنتونى ايلدن فأصدر تعليماته الى سفيره بمصر المرحوم تحسين العسكرى أن يجس نبض حكومة النحاس باشا ، وقد استشارنى السفير فى كيفية مفاتحة النحاس باشا فى الأمر ، وخشى ألا ينجح فى مسعاه خصوصا وأن النحاس باشا يعرف نورى السعيد ، فأشرت على تحسين العسكرى أن يجتمع بأحد الوزراء الوفديين المقربين الى النحاس باشا ، ويتذاكر معه الموضوع ، ويقوم الوزير بتهيئة الجو عند النحاس باشا ، فعلا اجتمع السفير بالمرحوم محمود سليمان غنام فى منزلى بضاحية مصر الجديدة ، وبعد ذلك تمت مقابلة السفير للنحاس باشا وتطور الموضوع وألقى النحاس باشا بالتصريح التالى فى مجلس الشيوخ :

منذ أعلن المستر ايلدن تصريحه قمت بالتفكير فى الموضوع طويلا ورأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل الى غاية مرضية هى أنه تتدخل الحكومات العربية فى هذا الموضوع وقد انتهت من دراستى الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال ثم تبذل الحكومة المصرية جهودها فى التوفيق والتقريب بين آراء مختلف الحكومات العربية ما استطاعت الى ذلك سبيلا . ثم تدعوهم جميعا الى مصر فى اجتماع ودى لهذا الغرض حتى يبدأ السعى للوحدة العربية من جبهة متحدة بالفعل - فاذا تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال البحث واتخاذ اللازم القرارات حتى تتحقق الأغراض التى تنشدها الأمة العربية .

ولم يكن الملك عبد العزيز مرحبا بفكرة انشاء الجامعة العربية فى بادىء الأمر لأن الاقتراح جاء من الانجليز وهو ما يثير الشك فى نواياهم وان النحاس باشا ونورى باشا يعتبران فى هذا الوقت من أعوان الانجليز .

وسافر الملك فاروق فى رحلة خاصة الى البحر الأحمر ونزل على الشباطى السعودى ، وما ان علم الملك عبد العزيز بوجود الملك فاروق على الأراضى السعودية حتى هب الى لقاءه وأقام مدينة الخيام ونحرت الذبائح واحتفى به الملك عبد العزيز حفاوة كبرى وقبل الملك عبد العزيز أن يشترك فى الجامعة العربية وتبعه أمام اليمن وقد توطلت العلاقة الطيبة بين العاهلين وانتهى المطاف بالاتصالات التى دارت بين القاهرة وبين عواصم الدول العربية بالاتفاق على عقد مؤتمر الاسكندرية الذى انتهى فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ببروتوكول أطلق عليه اسم بروتوكول الاسكندرية بمقتضاه أعلنت الدول العربية اتفاقها على التعاون والتضامن فى نطاق منظمة رسمية تحمل اسم جامعة الدول العربية وكانت الجامعة عند نشأتها مكونة من مصر والسعودية وسوريا ولبنان والعراق والأردن واليمن وكان مندوب اليمن يحضر الاجتماعات بصفة مستمع وهذه الدول التى كانت قد نالت استقلالها حتى ذلك الوقت .

وقد انتهز الملك فاروق فرصة انتخاب فخامة شكرى القوتلى رئيسا للجمهورية فى سوريا وأرسل بعثة ملكية سافرت سرا الى سوريا لتهنئة فخامته وكانت البعثة برئاسة الفريق عمر فتحى وعضوية البكباشى محمد حلمى حسين من الحاشية الملكية وكنت أنا العضو الثالث ، وقد سافرت البعثة سرا دون علم الحكومة اذ خشى الملك أن تعترض الحكومة المصرية على ارسال البعثة وقد استقبلت البعثة استقبالا حارا .

وسأوافيك بذكرياتى عن تلك المرحلة الهامة من مراحل التاريخ المصرى

محمد يوسف

وكيل الأمن العام ومدير الشئون العربية السابق

وموفد فاروق الى الملوك والرؤساء العرب

صفحة مجهولة يزيع عنها الستار

مستشار سابق

« صبرى أبو المجد »

أتابع ما تنشرونه عن سنوات ما قبل الثورة وكيف حاصر الجيش البريطاني فى ٤ - ٢ - ١٩٤٢ قصر عابدين بالدبابات ليفرض على الملك وزارة النحاس باشا وقلتم ان الجريمة بدأت من تلك السنة وانتهت فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . حركت هذه الحوادث فى خاطرى ذكريات أخرى عن هذه الفترة وهى إصابة الملك فى حادث القصاصين يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وما أحاط به من ملاپسسات حين كان الملك يقول فى طلب التحقيق « لا » وتقول الوزارة « نعم ويجب التحقيق » مما يدل على أن الخصومة بقيت بعد ٤ فبراير .

ولأنى درجت على أن أحتفظ بملف لكل فترة من فترات عملى فى النيابة وفى القضاء وحتى المناصب القضائية فى ديوان الوزارة التى كنت أعود إليها فى عهود مختلفة . لذلك رجعت الى ملف الفترة التى تواليت فيها رئاسة نيابة الزقازيق حيث توجد صورة تقرير عن حادث القصاصين الذى طلبه النائب العام الطوير باشا لعرضه على مجلس الوزراء .

علمت بالحادث حول الغروب وهو ان الملك كان فى سيارة قاصدا الاسماعيلية فاصطلم بسيارة عسكرية فادى التصادم الى اصابته فنقلته القوات البريطانية الى أحد المستشفيات العسكرية فرأيت من الواجب أن أنتقل ولو لم أخطر بالحادث رسميا وكان بصحبتى المرحوم عبد القادر عودة وكيل النيابة العسكرية وهو ممن كانوا محل تقدير وربما يتذكر القارئ صلته بالاخوان المسلمين وأنه ممن نفذت فيهم أحكام الاعدام قبل ثورة التصحيح ، كما استصحبت رئيس المباحث ومساعد الحكمدار .

ولما أن وصلنا الى القصاصين أصغيت الى النشرة الطبية يملئها كبير الأمناء تليفونيا لتذاع بوسائل الاعلام . ووجدت الملك على سرير فى « خيمة » صغيرة وببابها حسنين باشا رئيس الديوان فأبدت شعورى نحو الحادث وأمتاذنت فى التحقيق فوعده بالعرض على الملك .

بعد ذلك سمعت شائعة تردد وهى أن الملك كان فى طريقه الى الاسماعيلية على موعد مع سيدة نمسوية كانت تنتظره فى باخرة بالاسماعيلية وهى شائعة لا أعرف نصيبها من الصحة الى الآن .

توافد كثيرون من القاهرة بينهم بعض الوزراء والتقيت بوزير الداخلية الذى نمسك بضرورة التحقيق رغما عما وعدنا به حسنين باشا ، ثم استدعى مدير مرور القاهرة وكلفه بأن يستجيب لكل ما يطلبه النيابة من اجراءات ، وبعد انصرافه ظل الحاضرون من وزارة الداخلية يلحون فى أن تقوم النيابة ولو بالمعاينة فأجبت أن المعاينة انما هى من اجراءات التحقيق • حاولت الاتصال ليلا بالنائب العام تليفونيا فلم أوفق •

وأخيرا نظرت الى واجب النيابة نظرة موضوعية وقلت فى نفس وتساءلت عن نتائج التحقيق وهل تحرى الحقيقة فى الحادث يكون لصالح العدالة أو للخدمة أهداف سياسية ذلك لأن الخطأ أن كان من جانب الملك فانه هو نفسه المجنى عليه والمتهم ، هذا فوق المقرر بوجه عام فى العرف والقانون لصالح رئيس الدولة لا سيما فى القانون الانجليزى الذى يقول « ان الملك لا يخطئ » ، وان كان التحقيق لمجرد اثبات التثاثة فان الضمير القضائى لا يجوز تسخيريه فى خدمة الاغراض السياسية •

وأما اذا كان التحقيق سوف يثبت الخطأ على قائد السيارة العسكرية فان القضاء المصرى لم يكن يملك محاكمته وان أرسل اليهم ملف التحقيق فلن يكون له أى وزن ولهم على أحسن الفروض أن يقوموا بالتحقيق مرة أخرى •

وأخيرا أمضيت الليل داخل المستشفى على سرير من أسرة الجرحى وبكرت فى الصباح واستعلمت من حسنين باشا عما تم فأجاب انه لم يتمكن من استئذان جلالته •

ثم قابلنى ضابط الاتصال بين الحكومة المصرية والجيش البريطانى وأبدى استعداده لاحضار السيارة العسكرية فطلبت اليه بدلا من ذلك أن يصل ما بينى وبين النائب العام عبر خط التليفون الخاص بالجيش البريطانى فاستجاب وأرشدنى اليه وتبين ان الطوير باشا فوجئ بما بلغته به وأبدى الاهتمام البالغ واقنع بسلامة تصرفاتنا وطلب موافاته بما يتم •

بقيت فى القصاصين طوال اليوم والملك الجريح يرقده داخل الحيمة ويقوم بالحراسة جنديان على مدخلها من جنودهم كل منهما على جواد وكان الاربعة كأنهم تماثيل لا تتحرك بأى كلمة ولا تبدى أى اشارة •

ولما أن اقترب الغروب قصبت الى حسنين باشا للمرة الثالثة فأجاب بأنه لم يتمكن بعد ولكن من رأيه تأجيل التحقيق فأدركت من هذه الاجابة أن التحقيق مرفوض لأن الاجابة كانت بالأسلوب الدبلوماسى • فعدت الى الزقايق وأعلنت الاتصال بالنائب العام تليفونيا فعجب مما سمعه من أن التحقيق مستمر طوال اليوم وكلفنى بالتبكير فى الحضور الى القاهرة صباحا ومعنى تقرب عن هذه الوقائع لعرضه على مجلس الوزراء فنفذت طلبه وسلمته اليه •

وأخيرا ولعل في هذا التقرير ما يكشف النقاب عن نموذج مما كان بين
القصر ووزارة النحاس باشا بعد حادث أربعة فبراير سنة ١٩٤٢ .

المستشار على عرفة

رئيس سابق محكمة الاستئناف

● نشكر السيد المستشار على عرفة اهتمامه الشديد لما ينشر عن سنوات
ما قبل الثورة وقد سبق لسيادته أن عقب على أحد الموضوعات ونشرنا له تعقيبه،
أما بخصوص الموضوع الذى أراح عنه الستار المستشار على عرفة ، فإننا
نكون سعداء للغاية ، لو أن سيادته وافانا بكل ما لديه من تفاصيل حيث أن
الموضوع الذى طرقه لم يسبق لأحد ممن كانوا فى موقع المسئولية وقتئذ - أن
طرقه .

وكانت رسالة أخرى من المستشار السابق على عرفة :

السيد الأستاذ الكبير / صبرى أبو المجد

● تؤرخون لسنوات ما قبل الثورة وكذلك تنشرون ما يرد عليكم فى
هذا الخصوص فلكم الفضل المضاعف وعلينا الشكر الجزيل .

أما من الصفحة المجهولة التى قلتى اننى رفعت عنها الستار وهى الخلاف
على التحقيق عند إصابة الملك فى حادث القصاصين حيث كان يسير فى طريقه
الى الاسماعيليه فاصطدمت سيارته حوالى الساعة ٤ مساء بسيارة عسكرية
للجيش البريطانى كانت تتجه الى ثكنات الجيش فى الصحراء المقابلة لثروة
الاسماعيليه وما ترتب على هذا الحادث من خلاف بين القصر ووزارة النحاس
باشا على قيام النيابة بالتحقيق أو عدم قيامها به مما كان يرسم صورة من
صور الخصومة بين الطرفين ظهرت بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ حين فرض
الانجليز على الملك تأليف وزارة النحاس .

ومع اعتزازى بتقديركم للكلمة التى أوجزت فيها ملاحظات الحادث فانى
أشعر معكم أنه كان يعوزها شيء من التفصيل ، ومن ثم أقول انى لم أتلّق
اخطارا رسميا ، ومع ذلك رأيت من واجبى - والنيابة المسئولة عن
التحقيق - أن أنتقل اليه وهناك رأيت المدين ووكيل المديرية والحكمدار الذين
كانوا قد سبقونى ، وحينما رأيت الغموض يحيط بالحادث لم أنتظر تحريات
الجهة الادارية بل آثرت ان أتلقي الرأى فى التحقيق من المنبع نفسه وكان
ذلك قبل أن يحضر أحد من أعضاء الوزارة وقبل أن ينبت الخلاف على التحقيق .

قابلت رئيس الديوان الملكي ثلاث مرات في خلال ٢٤ ساعة أما عن وزير الداخلية فاني لم التق به الا بعد منتصف الليل حين كان يلح على في القيام بالتحقيق مع تأجيل المعاينة الى الصباح وفي هذا اللقاء برز الخلاف على التحقيق بين القصر والوزارة ، وأكد ذلك الرأي الذي أبداه رئيس الديوان في اليوم التالي .

وبعرض التقرير الذي طلبه النائب العام على مجلس الوزراء أسدل الستار على الحادث فلا عهد الى النائب العام بالتحقيق ولا ارسل من القاهرة من يقول به في القصاصين .

أما الملك نفسه فرغما عما ثبت من الكشف عليه بالأشعة من وجود شرح بسيط في عظم الحرقفة ووجود رضوض في اجزاء أخرى من الجسم ورغما عما رآه الأطباء من امكان نقله الى القاهرة فقد أثر البقاء هناك بضعة ايام تحت العلاج قبل عودته من القصاصين .

وأما ما حدث لي بعد ذلك فلم أتعرض له لأنه مرتبط بشخصي فأغفلت ذكره .

كان من رأي بعض الزملاء أن من يتحدى الوزارة « يرشح للحالة الى المعاش » ولكنى نجوت ولله الحمد من هذا الجزاء بجزاء أخف .

وفي غير التعرض للنظام القضائي في الوقت الحاضر أقول أنه لم يكن قبل الثورة في كل محكمة الا رئيس واحد في الدرجة الأولى أو في الثانية . وكذلك كان الحال بالنسبة لرؤساء النيابة الذين كانوا مساوين لوكلاء المحاكم في الدرجة المالية . كنت أسير ولله الحمد في طريق كان يرضى ضميري ، أنتقل من منصب الى آخر في دورى الطبيعى دون أى استثناء وفي حدود القواعد المالية .

وفي خصوص نيابة الزقازيق كان النائب العام يطلب القضايا من واقع الكشف ما يلفت نظره خصوصا المحفوظ منها لعدم الأهمية كما كانت ترسل اليه صور الملاحظات السرية التي كانت ترسل الى أعضاء النيابة فلم يعترض على شيء ، بل بالعكس كنت أعتز بتقديره وكان يعد بأننى سوف أرقى في أول حركة بأقدميتى . هذا الرجل حسبه أن يكون محل ثقة السيد الرئيس فقد عينه عضوا في مجلس الشورى الحال بعد مرور كل هذه السنوات وقد بقى فيه الى ان لقي ربه منذ بضعة أشهر .

رغما عن هذا فقد فوجئت عند اعلان الحركة القضائية وبعد الحادث ببضعة أشهر بتعييني وكيل محكمة في جهة أخرى وكانت مساوية لمرحتي مع تفويت حقى في الترقية بالأقدمية ، قابلت وزير العدل متسائلا عن هذا

الوضع فوعده بتدارك الأمر في حركة مقبلة • وعلى ذلك رقيت في وقت لاحق الى وكيل محكمة الاسكندرية الكلية ومنها الى رئيس محكمة أسيوط الكلية فيما بعد •

لا أسترسى فيما يختص بشخصى وأعود الى الحديث الأصلي عن الملك الذى ظلمت الشبائعات تدور حول سلوكه الشخصى قبل ثورة يوليو وبعدها الى أن منحوه لقب « الملك الفاسد » ، أعود الى الحديث الأصلي لأتحدث عن شهادة شاهد محايد له مكانته •

كنت فى أسيوط فى أواسط الأربعينات أشغل استراحة الرى مع الدكتور ولسون وهو طبيب أمريكى من كبار الأطباء أوفدته حكومته الى مصر ليكافح بعوضة الجامبيا فى الصعيد ، نشأت بينى وبين الرجل صلة ودية قرأته ذات ليلة عائلا من القاهرة الى الاستراحة مرهق الجسم ويشكو السهر طوال الليلة السابقة ويقول أنه كان يشهد حفلة ساهرة بقصر الأميرة شويكار « مقر مجلس الوزراء الآن » فلم ينصرف الا بعد انصراف الملك عند طلوع النهار • أصغيت اليه وهو يتحدث عن الملك خلال هذه الساعات الطوال فذكر أشياء غير تلك التى كنا نسمعها وقتئذ عن الملك •

المستشار حلمى عرفه

الكتاب الاسود طبع فى بيتى

بقلم : هاشق القصبجى

الأستاذ صبرى أبو المجد

● تعليقا على ما نشرتموه - عن سنوات ما قبل الثورة - كلمة للسيد صلاح الشاهد التشريقاتى السابق لرئاسة مجلس الوزراء ، نسب فيها الى كلاما غير صحيح ، ويؤسفنى أن تكون معرفتى بسيادتك عن طريق هذا الموضوع الشائك الذى أجد نفسى مضطرا للكتابة فيه ، وضعا للأمور ، فى نصابها !

يهمنى أن أؤكد لسيادتك ، أن علاقتى بالمرحوم محمود سليمان غنام باشا لم تكن بالدرجة التى تسمح لى بمصارحته ، بذلك الكلام المنسوب الى والذى لا يخرج عن كونه خيالا غير حقيقى فالجاهد ، الكبير مكرم عبيد ، رئيس حزب الكتلة الوفدية المستقلة لم يكن يبور بخلفه فى يوم من الأيام ، أن يكون رئيسا للوزارة للعديد من الأسباب من بينها انه كان رئيس حزب من أحزاب الأقلية وذلك رغم شعبية مكرم عبيد باشا ، التى لم يكن يضارعه فيها زعيم من الزعماء وائنى لأذكر انه عقب اغتيال الزعيم الطاهر أحمد ماهر ، اجتمع الملك بزعماء الأحزاب التى كانت مشتركة فى الحكم وقتئذ ، وقال الملك بصريح العبارة فى سراى عابدين لمكرم وللنقراشى : السور عليك يا مكرم ، ومع الثقة فى شعبيتك الا أنه حرصا على الوحدة الوطنية يتولى النقراشى رئاسة الوزارة .

ويكفى مكرم عبيد فخرا أن زعيم الأمة الراحل سعد زغلول ، كان يلقيه باين سعد وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان مكرم عبيد الزعيم الوحيد الذى كان رجال ثورة ٢٣ يوليو يحضرون اجتماعاته الشعبية ، وأذكر أن صلاح سالم زار مرة مكرم عبيد باشا ومعه جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر وسليمان حافظ وطلب صلاح من مكرم عبيد ، أن يكتب فى إحدى جرائد الثورة فرحب مكرم عبيد بالفكرة ، ولكنه قال سيكون مقال الأول أن يسلم رجال الثورة الوزارة الى مدنيين من حسنى السمعة على أن يراقبهم من بعيد وقد سمعت وأنا أودعهم سليمان حافظ يقول لجمال عبد الناصر : ألم أقل لك ، أن مكرم عبيد لا يتعاون مع أحد ، فكان رد جمال بالنص : ده راجل عنده مبدأ وعندما علم الرئيس الراحل ، جمال عبد الناصر بوفاة مكرم عبيد فى ٦ يونيو ١٩٦١ توجه بنفسه فى الساعة العاشرة صباحا الى منزل مكرم ، وقدم العزاء لقرينته .

كما أن زميل المعتقلات والسجون أنور السادات ، قد قام برثاء مكرم عبيد فى الكنيسة المرقسية كل تلك أدلة قاطعة لكل شك ، وجامعة لكل الأدلة على نزاهة مكرم عبيد ، ووطنيته وقوته .

وقد ذكر السيد صلاح الشاهد من بين ما ذكره ان ما تناوله الكتاب الاسود من استغلال ماذى لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه ، والكتاب الاسود وزع فى أول مارس ١٩٤٣ بالجملة من منزلى « ١٥ ألف نسخة » والعشرة آلاف جنيه التى تناولها الكتاب الاسود كانت عن بعض شهور السنة الأولى من حكم الوفد ، فاذا أضفنا إليها بقية شهور السنة الأولى لحكم الوفد ١٥ ألف جنيه أخرى لم يتناولها الكتاب فتصبح جملة المستغل ، خلال السنة الأولى لحكم الوفد ٢٥ ألف جنيه والسنة الثانية على الأقل مثل السنة الأولى ٢٥ ألف جنيه فيصبح مجموع الاستغلال خلال سنتى حكم الوفد لا يقل عن خمسين ألف

جنيه ولأن السيد صلاح الشاهد تكلم فى عام ١٩٨١ ، فكان يجب عليه أن يذكر مبلغ الاستغلال مضروباً فى مائة فيصبح المستغل خمسة ملايين ونصف المليون جنيه مصرى .

ولا شك ان هذا المبلغ قد صرف على المحاسيب والأقارب ومنجزى الأعمال الخاصة بالأقارب ، والمحاسيب وهذا العمل هو منتهى الانحلال والفساد وقد اتسم بهما ذلك الحكم الذى ولد الحقد والكراهية ، بين العاملين ، وبين الحكومة ، وبين بقية أفراد الشعب ، وغيرهم من المحظوظين !!

وقد جاء على لسان الشاهد أن المجاهد الكبير قال : لقد أقمت هذا النظام وعلى أن أهمله ، وأحب أن أوضح للسيد صلاح معنى ذلك فلنفرض مثلاً ان شيخ المهندسين ، وكبيرهم عثمان أحمد عثمان قد أقام عمارة بها عشرات من الطوابق ، وبعد اتمامها وبنائها اتضح له ان بعض الأعمدة المقامة عليها العمارة . قد بدأت « تترنح مع الهوى » فهل يتركها تودى بأرواح الآلاف بل الملايين من الأهالى أم يسارع فى اصلاحها ، فان فشل فى الاصلاح اليس من الواجب عليه ، ان يهملها .

وعن موضوع القبلة التى طبعها مكرم باشا على جبين النحاس باشا أقول لقد سبقتهما وتلتها العديد من القبلات وليس ذلك أبداً بغريب على أخوين اشتراكاً معاً فى الجهاد وفى المنفى وفى خدمة زعيمهما سعد زغلول ؟ ان مبادئ الخلق الكريم تقضى بعدم الخلط بين السياسة وبين الصداقة . والمحبة الأخوية ، وقد كان المرحوم المجاهد الكبير مكرم عبيد ، قد اعتاد أن يقطع المسافة بين منزله فى ميامى ، وبين المنتزه مشياً ، على قدميه ، وكان يتصادف ، أن يمر فى هذه الطريق مصطفى النحاس باشا ، فكان يقف بسيارته وينزل منها ، وبقلب مملوء بالمحبة ، وبدموع تنهمر ، كان مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد يتبادلان - كالأطفال الصغار - القبلات ، ويهمس ، كل منهما فى أذن الآخر ، بوضع كلمات ، ثم يستقل النحاس باشا السيارة وينصرف ويبقى مكرم باشا يفكر فى تلك الأيام ، التى جمعت بينه وبين النحاس باشا ، وليس أدل على طهارة قلوبهما مما كتبه النحاس باشا فى برقية العزاء ، فى وفاة المجاهد ، الكبير ، اذ قال فى صلبها : ان فقدى ، لبصرى لم يحزننى بقدر حزننى على وفاة مكرم .

وأحب أن أقول لك يا أستاذ صبرى الحقيقة - لأول مرة - فيما يتعلق بالكتاب الاسود لقد بدأنا نطبعه فى منتصف شهر ديسمبر ١٩٤٢ ، وتم طبعه وتجليسه بالغلاف الاسود ، وحزمه بالشريط الورقى الأبيض فى ٢٥ مارس ١٩٤٣ : تم ذلك كله بمنزلى الكائن فى شارع ابن سنندر لا شارع سليم الاول كما يقول الشاهد غير الشاهد ، وكانت المنطقة رملية ، وغير أهلة بالسكان

وكان من جيراننا - فى تلك المنطقة - المرحوم الصديق صلاح ندا والأخ الدكتور محمد محمد حمزة عليش والأخ عبد الوهاب البنا ، كما كان يلاصق الفيلا الخاص بى فيللا الدكتور أيهاب حشيش طبيب أمراض النساء ، وشقيق الأستاذ الدكتور عبد الحميد حشيش ، وكانا فى ذلك الوقت ، أولهما طالب بالثانوى ، والثانى طالب بالابتدائى . أمد الله فى عمرهما وقله تم توزيع الكتاب الاسود ، أو بمعنى أدق تم نقله على دفعات من منزلى وفى أول ابريل ١٩٤٣ لم يكن يوجد أى أثر للكتاب ، ولا للمطبعة ، ولا للعمال على الإطلاق .

تم كل هذا فى سرية تامة ولم يكن يعلم بتلك العملية المضنية سوى زميلنا يوسف صلاح الدين ، توفيق خليل رئيس مجلس ادارة مؤسسة السينما سابقا والمحاسب القانونى حاليا ، وأخ ثالث لا داعى لذكر اسمه ، وكان رجال الحزب وعلى رأسهم المجاهد الكبير مكرم عبيد ، لا يعلمون شيئا أى شئ عما نعمله نحن سوى الأخ العزيز الوزير السابق الأستاذ فريد زعلوك المحامى وأى اضافة الى ذلك هى من قبيل الكذب والادعاء ..

والذى ساعدنا على القيام بهذا العمل على الوجه الاكمل صداقتنا القديمة لعبد الوهاب ومحمود شوقي ، وبهاء ، وعبد المنعم ، وحسن كمال والأميرالاي أمين خليل رئيس البوليس السياسى اذ كان تردد هؤلاء يوميا على منزلنا يمنع أى شك ، فى ثلاثتنا ولم أكن فى يوم من الأيام سياسيا ، وبالتالى لو اننى كنت أعلم أن هذا العمل سيؤدى بى الى السجن والمعتقلات ما أقدمت عليه بتاتا ، ولكن اندماجى بالوسط السياسى علمنى كيف يكون الانسان مخلصا لمبادئه ، وكيف يكون آخرون منافقين مدعين يرتدون ثياب الطهارة وقلوبهم مليئة بالضغائن والأحقاد .

وقد كان الأخ عبد الوهاب البنا اخلص الناس لرفعة النحاس باشا ، ولا شك انه كذلك حتى الآن ، ولم يقبض عليه لوجود أوراق معه خاصة بالنحاس باشا ، كما ذكر السيد الشاهد والحقيقة انه كان يعمل وقتئذ مساعدا ، للسكرتير العام ، لمجلس الوزراء ، وكانت ترد اليه المئات من الشكاوى والتظلمات يوميا ، فكان يأخذها معه لدراستها فى المنزل .

وفى أول مايو ١٩٤٣ وبعد اتمام اخلاء ، منزلى من كافة الأوراق الخاصة بالكتاب ومن المطبعة وفى منتصف الليل فوجئنا وكنا عبد الوهاب يوسف ، ومحمد زكى مهدى الأستاذ بكلية الزراعة وخليل جمال الدين وكيل وزارة الاقتصاد ، وغالبا الأخ المرحوم محمود شوقي ، وثالثتنا الذى لم أشأ ان أذكر اسمه والذى كان مشتركا معنا فى كل شئ فوجئنا بوجود حمدي بك وعدد من ضباط البوليس السياسى وجنود كثيرين وظهرت أنوار بطارياتهم فى

حديقة القيللا ، وعندما راحوا يفتشون الحديقة عثر حمدي بك عن بعض من أوراق العرائض والشكاوى الخاصة بمجلس الوزراء وسبّلت في ذلك فقلت أن الأخ عبد الوهاب كان يحضرها معه بحكم الصداقة والجيرة ، لكني يؤدي واجبه نحوها وعندما أراد حمدي بك تفتيش منزل عبد الوهاب الملاصق لمنزلي منعه القائم مقام عبد الواحد بك قائد إحدى فرق الجيش وصهر عبد الوهاب ، منعه من دخول منزله باعتباره منزل عبد الواحد عمار ، وللعلم منزل عبد الواحد عمار هذا هو المنزل الذي أقسم به رجال ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على المصحف الشريف قبل قيام الثورة بيوم واحد ، أقسموا على الوفاء ، لمبادئ الثورة ! ورضخ حمدي بك لأوامر ، عبد الواحد بك عمار ثم عاد إلينا ليسألنا وكان السؤال الذي يطرحه على كل منا : مو لوك السياسى ؟ وقد أجاب توفيق بك خليل بقوله : لوني أسمر وبذلك أقفل التحقيق !

وقد اتصل حمدي بك من تليفون منزلي وكان في ذلك الوقت يحمل رقم ١٢٥٥ زيتون اتصل وهو منشرح الصدر تعلقو الابتسامة وجهه بغزالي بك مدير الأمن العام ليؤلف إليه البشرى ، بشرى الوصول إلى منبع المعلومات الواردة في الكتاب الأسود والوكر الذي طبع فيه . وكانت الساعة الرابعة صباحا .

واتصل على الفور محمود غزالي بمنزل النحاس باشا وأخطن السيدة حرمه بالانتصار الهائل الذي حصل عليه هو وحمدي بك ، وما كان من السيدة حرم النحاس باشا إلا أن راحت تصرخ وتولول : أولاد أخت الباشا وأولاد أخوه هم إلى طبعوا الكتاب الأسود وقد أهان النحاس باشا في مجلس الوزراء محمود شوقي أهانة كبرى وأخذ قصاصة ورق وكتب عليها قرار فصل عبد الوهاب البنا .

وفي الساعة الواحدة بعد الظهر حضر إلى منزلي حمدي بك ، ومعه ثلاث ضباط وسيارتان وأخذوني إلى باب الحديقة وكنت قد أصبت باغماء لم أفق منه إلا وأنا في سجن الأجانب ومعى الطبيب وعبد الوهاب في غرفة واحدة .

أما القول بأن أحمد حسنين كان له علاقة بالكتاب الأسود فهذا محض اختلاق ويستطيع الأستاذ جلال الحمامصي الذي كان صديقا لأحمد حسنين ، وحسن يوسف أن يؤكد هذه الحقيقة .

والمستندات تثبت أن عبد الوهاب البنا لم يحصل على إلميم واحد كاستثناء من وزارة أحمد ماهر ، بل لقد أعيد تعيينه على الدرجة وبالمرتب الذي كان يحصل عليه يوم أن فصل من وظيفته .

وللكتاب الاسود قصة طويلة أخرى لا يمكن سردها حاليا ، قلت لك الحقيقة بعيدا عن اللف والدوران والتخمين والتأليف .

وتبقى بعد ذلك كله كلمة عن ٤ فبراير ١٩٤٢ وأقول لك ان الوجد بأسره برى من حادث ٤ فبراير وأذكر انه فى مساء ١٠ أكتوبر ١٩٤٤ وفى منزل المجاهد الكبير مكرم عبيد اجتمع حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى والدكتور محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين والدكتور أحمد ماهر رئيس الحزب السعدى ، وكان معه النقراشى وإبراهيم عبد الهادى وكان مع مكرم باشا الأستاذ السيد سليم وبعد اجتماع استمر حوالى الساعات الثلاث تم تحرير المحضر الآتى :

نحن المجتمعين هذا المساء ١٠ - ١٠ - ١٩٤٤ خلصنا بأن المسئول الوحيد عن حادث ٤ فبراير هو أمين عثمان ولم يكن لأحد من الزعماء المصريين أو الملك علم بالترتيبات التى وضعت : كل الترتيبات تمت باتصالات بين أمين عثمان باشا والمستتر سمارة ووزارة الخارجية البريطانية وقد تم تحرير هذا المحضر بخط يد إبراهيم عبد الهادى باشا ووقع عليه جميع الحاضرين فيمنع على النقراشى باشا .

تلك هى الحقيقة كما عشتها وكما أؤمن بها بعيدا عن أى خيال وتستطيع يا أستاذ صبرى كصحفى مقتدر التثبت من تلك الحقيقة .

فائق قصبجى

المحاسب

● الواقعة الخاصة بالمحضر اياه الذى أشار اليه المحاسب فائق قصبجى جديدة على وربما هى جديدة على الكثيرين .

ص ١٠

من جامعة تولوز

اقتراح جدير بالاهتمام

صبرى أبو المجد

فى عام ١٩٤٥ أصدرت جريدة Ia Reforme كتابا تضمن تاريخ مصر المعاصر . واعتقد آنئذ أن هذا التسجيل لن يتفوق عليه أى تسجيل آخر . وذلك الى أن ظهرت محاولتكم . . « سنوات ما قبل الثورة » .

وبما أنه يصعب تجليد أعداد المصور المتضمنة للحلقات لكبر حجمها ، اقترح جمع الحلقات فى سلسلة من الأجزاء يكون حجم كل جزء منها هو حجم عدد المصور العادى ، وذلك بحيث يصدر جزء كلما وجدت حلقات تكفيه ، على ان تصدر الأجزاء الأولى وبينها فاصل زمنى دورى للأعداد .

هذا . . ويؤسفنى أن بعض قراء الحلقات لا ينظر الى التاريخ كغاية فى ذاتها بل يطالبكم بالكتابة « لاطهار الفساد » أو لأسباب أخرى ، دون أن يدرك هؤلاء أن المؤرخ يجب أن يكون موضوعيا .
مع تحياتى ؟

شكرى قنواتى

— قسم الدكتوراه بجامعة تولوز —

اقتراح من قارىء آخر

صبرى أبو المجد

مما لا شك فيه أن « سنوات ما قبل الثورة » انجاز خلاق ، جدير بالتقدير والاعجاب لسردها أحداثا تاريخية بأسلوب علمى دقيق . ان الجهد العظيم الذى تقومون به سيادتكم لالقاء الضوء على تاريخ الوطنية المصرية ، لهو أول عمل من نوعه يقوم به أحد كبار اعلام الصحافة المصرية عايش تلك الأحداث أو شارك فى صنعها . . ليحرك ذكرى ، ويرسم بسمة على شفاه الذين عاصروها . . أعانكم الله دائما على هذا العطاء الجزيل الذى أسعد الكثير ممن يتابعون الحلقات . .

وانى اذ أتابع منذ البداية — مع قرائكم ومحبيكم — هذه السلسلة الرائعة ، يسعدنى أن أتقدم الى سيادتكم باقتراح أثق أنه سيعمم الفائدة المرجوة من هذه السلسلة التاريخية وهو أن تجمع هذه الحلقات وتصدر فى طبعة شعبية وذلك احياء لتاريخنا المعاصر وحتى يكون مرجعا لشبابنا فى معرفته بأحداث وطنه . .

وانى اذ آمل لكم النجاح والتوفيق وطول العمر . .
أرجو أن تتقبلوا كل التقدير والتحية والسلام . .

مصطفى شكري ياسين مناضل قديم في ذمة الله

● زميل دراسة ، ورفيق كفاح ، وشريك عمل جاد ، بناء في مرحلة من أهم ، وأخطر مراحل العمل الوطني ، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وقت أن كان شباب مصر ، لا يعرف عشيقه ولا معشوقه الا مصر ، ووقت أن كان شباب مصر ، لا أمل له الا أن يقدم روحه ، وهي أعلى ما يملك في سبيل تحرير مصر ، واسعاد شعب مصر : مرحلة كان فيها شباب مصر وحده أداة العمل الوحيدة لانقاذ مصر من الاستعمار والفساد ، ورغم وجود أحزاب كبيرة قائمة وقتئذ الا أن شباب مصر ، كان يرى في مصر حزبه الأكبر ، والأوحد . اليه ينتمي وفي دائرته المتسعة يعمل ، ويجهد ، ويضحى .

وكان مصطفى شكري ياسين واحدا من هؤلاء الشباب ، الذي آمن بمصر ، الى أبعد حدود الايمان ، وحمل روحه على كفه وانطلق يدافع عن شعب مصر ، وأرض مصر ، وكرامة مصر .

وكان بيته ، في شبرا ، بيت شقيقه . على شكري ياسين ، هو ملجؤنا ، وملاذنا ، ورغم حملاته البوليس الشرسة ، الضارية فقد ظل بيت ، على ، ومصطفى ، البيت ، الذي يأوى اليه نفر كبير من شباب مصر ، فلقد كان مصطفى وعلى من أكثر الشباب الوطني ، نشاطا ، واندفاعا في العمل الوطني البناء وخاصة في أعوام ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .

عندما كنا نلتقي - مصطفى وأنا - كان يستعجلني الكتابة من تلك المرحلة ، التي كنا - كما يقول - نجومها ووقودها وكنت أستأذنه في الصبر ، فان الوقت ، لم يحن بعد ، لتتحدث عما قمنا به اذ يجب ، ان نتحدث أولا عما قام به غيرنا . هذا اذا كان في العمر بقية تسمح بذلك

وآخر مرة لقيته فيها في ملتقى الفكر الاسلامي ، الذي دعا اليه الصديق عبد المنعم عمارة محافظ الاسماعيلية ، وزيومها ، وبعبدا عن زحمة الملتقى ، رحنا - كما تعودنا دائما - نتحدث عن أيام زمان ، بحلوا ومرها : تلك الأيام ، التي لم نعرف لها طعاما ، ولا مناقا ، اذ كنا قد حملنا أنفسنا ، أكثر مما نطيق ، ولم نندم أبدا على ما قبلناه في تلك الايام ، فما قدمنا الا بعض الواجب تجاه مصر ، الجديرة بكل حب ، وتقدير وتضحية : قد يعرف الكثيرون مصطفى شكري ياسين موظفا كبيرا من خيرة موظفي الدولة ، وصل الى القمة الادارية بجهده ، وعرقه ، وتضحياته ، وإيمانه ، ونكرانه ، لذاته ، ولكن قليلين جدا ، هم الذين يعرفون الجانب الآخر من حياة مصطفى شكري ياسين : ونحن الذين زاملناه في شبابه نرى في وفاته خسارة لا تعوض : يرحمه الله رحمة واسعة والهمنا جميعا أخوته ، وزملاءه ، الصبر على فقدته ، فقد كان بحق مناضلا قديما ، أدى واجبه ، كأفضل ما يكون الأداء .

صبري أبو المجد

رسالة هامة :

من الأستاذ الحسينى زعلوك

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد

بعد التحية ٠٠ وأنتم تتحدثون عن أمجاد الزعيم الكبير وهو ما كان محرماً من قبل وهو ما يجب أن يعرفه الجيل الصاعد من شباب مصر عن تاريخ زعمائها ، وقادتها الذين قادوها الى استقلالها والغاء الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزى عنها ولى عما كتبته ملحوظتين اثنتين :

١ - أولاهما أنك تمنيت لو أن الزعيم الخالد سعد زغلول لم يقبل مقاليد الحكم من يد الملك فؤاد .

٢ - ثانيهما أن مصطفى النحاس عاد للحكم سنة ١٩٣٠ وسافر الى انجلترا لمفاوضة مستر هندرسون بخصوص الاستقلال لمصر وضم السودان اليها ولكن المفاوضات فشلت - أما عن تمنياتك أن سعدا لم يقبل الوزارة فقد شارك في تمنيك هذا أغلب الأمة وكذلك لجنة الطلبة - التنفيذية العليا في ذلك الوقت وكان سعد زغلول رحمه الله أول المترددين لتشكيل الوزارة في عهد ملك دلت كل مواقفه ازاء الحركة الوطنية أنه يخشى بطش الانجليز ويخشى أن يفعلوا به ما فعلوه مع والده اسماعيل خصوصا وأن بريطانيا هي التى عينت سلفه السلطان حسين ووافقت على أن يحل محله البرنس أحمد فؤاد وأصبح سلطانا سنة ١٩١٧ ثم ملكا بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وكان من عادة سعد أن لا يبيت فى أمر الا بعد استشارة أعضاء الوفد المصرى وكذلك لجنة الطلبة العليا وبعد أن عرض الأمر على الوفد كلف سكرتارية بيت الأمة أن تبلغ لجنة الطلبة أن سعدا حدد لهم موعدا للقائه بفندق مينهاوس بالهرم الساعة الرابعة بعد الظهر .

وذهبنا الى الفندق فى الميعاد فوجدنا فى الدور الأول المغفور له حمد الباسل باشا يتكلم مع موظف الاستقبال فلما رأنا قال الباشا فى انتظاركم وطلب من الأستاذ كامل سليم أن يبلغه بمقدمنا فتردد بعض الشيء لأن المرحوم حسن نشأت باشا كان مجتمعا بسعد فطلب منا سعد الصعود دون انتظار ففعلنا وبمجرد أن علم بمقدمنا اعتذر لحسن نشأت عن انتهاء المقابلة لأن ميعاد الطلبة محدد مسبقا وخرج نشأت باشا ودخلنا عليه فقابلنا كمعادته هاشا باشا وأبلغنا أنه أنهى مقابلة نشأت قبل أن ينتهى من عرض ما عنده وعلى فكرة فان نشأت باشا بمجرد أن ظهرت نتيجة الانتخابات وكانت فى جانب الوفد بأغلبية ساحقة مع أنها جرت فى غياب سعد فى المنفى فى جبل طارق وكان رئيس الوفد فى

ذلك الوقت شيخ العرب المصرى باشا السعدى . أقول بعد ظهور النتيجة كان يجتمع بالزعيم الخالد سعد زغلول يوميا تقريبا ليقنعه بقبول الوزارة وهذه هى رغبة الملك وبعد أن حباننا وقدم لنا المشروعات كعادته عرض علينا الأمر الذى يريد أخذ رأينا فيه وهو « أن حزب العمال قد تولى الحكم فى بريطانيا ولأول مرة فى تاريخها وأن المسنر مكدونالد رئيس الحزب قد تولى رئاسة الوزارة وأرسل لى رسالة خاصة يرجونى فيها أن أشكل وزارة برئاسة برئاستى حتى ينفذ وعده الذى قطعه لى فى بورسعيد سنة ١٩٢٢ - أما قصة هذا الوعد فتتلخص فى أن الوفد كان دائم الاتصال بالعمال فى انجلترا عن طريق رئيسهم المستر مكدونالد وكانوا يعطفون على القضية المصرية فى جريدتهم الديلى هيرالد وكان الواسطة المرحوم الدكتور حامد محمود الذى دعا بعض أعضائهم لزيارة مصر ومقابلة زعمائها وليروا ويسمعوا مطالب المصريين وقد حضروا وعلى رأسهم مستر سوان وكان احتفال الوفد بعيد الجهاد يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وقد خطب فيه سعد زغلول وكانوا يصفقون وكانوا يفهمون اللغة العربية بواسطة مترجمين لهم وأذكر أن سعد كان مريضا ملازما فراشه قبل عيد الجهاد بعدة أيام ولما قابلناه قبل الاحتفال بيوم لئرجوه ان كان فى استطاعته أن يحضر ويخطب ليسمعه ويراها مندوبو حزب العمال الضيوف فاعتذر وكلف مصطفى النحاس أن يلقي كلمته ولكننا فوجئنا بمقدمه والمرض باد عليه فألح الجمهور أن يسمع كلمة منه ، فصعد على المنبر وخطب أطول وأقوى خطبة فى حياته بعد ذلك .

كان المستر مكدونالد عائدا من الهند عن طريق بورسعيد وأرسل برقية لسعد زغلول ليراه فى بورسعيد وتمت المقابلة وكان الحديث كله بخصوص استقلال مصر التام وعودة السودان لمصر وانتهى الحديث بوعد من مستر مكدونالد لسعد بأنه لو نجح الحزب فى الانتخابات وتولى الحكم فإن هذه المطالب ستجاب فى أثناء شرب فنجان القهوة لأنها مطالب حقة فى نظر حزب العمال .

لذلك بمجرد أن حاز الوفد الأغلبية الساحقة فى الانتخابات التى تمت فى عهد المرحوم يحيى باشا ابراهيم وقد كانت انتخابات نزيهة وحررة بدليل أن رئيس الوزارة سقط فى دائرة الصنّافين شرقية فأرسل له المستر مكدونالد رسالة خاصة يرجوه أن يقبل تشكيل وزارة ويحضر الى انجلترا ليتفاوض مع وزارة العمال ليفى مستر مكدونالد بما وعد به وقد عرض علينا سعد هذا العرض وطلب منا ابداء الرأى هل يقبل الوزارة أم لا ودار النقاش وكانت الأغلبية فى اللجنة ضد قبوله تشكيل الوزارة لأنه أكبر من يتلقى الحكم من يد الملك فؤاد وأنه أكبر من أن يكلفه بالوزارة الملك فؤاد وأنه فى نظر الأمة أكبر وأهم من الملك نفسه وطال النقاش واللجنة عند رأياها وتأجلت المقابلة لجلسة أخرى وفى الجلسة التالية دار النقاش ورد على من يستصغرون الوزارة عليه وعلى من يستكبرونه على الموضوع لأوامر فؤاد ودسائسه قائلا : أنا معتبر أنها تضحية

كبيرة أن أنزل الى أن أتلقى الوزارة من الملك فؤاد وأنى أشعر أنى أملك قلوب الشعب الوفى وقد ضحيت فى سننى الكبيرة رغم مرضى فنغيت واعتقلت كل ذلك من أجل مصر وليكن قبولى الوزارة تضحية أخرى حتى لا أضيع فرصة نادرة هياها لنا المستر مكدونالد بصفته رئيسا للوزارة ولست ضامنا أن يدوم حكمهم طويلا أو يعودوا ثانيا وأنا مقدر شعوركم وشاكر تقديركم لى والا اذا اتبعت ما تطلبون لأبقى كبيرا فخما فكأنكم تريدون أن تضعونى فى فترينة كتحفة من التحف دون فائدة (وألا يكفيننا نعبرها) وهو مثل فلاحى يضرب للساقية التى تدور وتحدث صوتا ونعيرا دون أن ترفع ماء - بعد ذلك وبعد أن اطلعنا على محاضر مفاوضاته مع مستر ملنر وما شابها من عقبات ودسائس والأعييب الانجليز واننا سعيينا اليهم فهاهم الآن يسعون الينا فلا نضيع الفرصة ووافقت اللجنة واشترطنا أن يفرج عن اخواننا وزملائنا الطلبة المحكوم عليهم بالمؤبد نتيجة تلفيق تهم لا أساس لها من الصحة وكان على رأسهم الزميلان ابراهيم عبد الهادى وعبد الحليم عابدين وفعلا ألف الوزارة وبر بوعده وأفرج عنهم وسافر الى انجلترا لمفاوضة مكدونالد بعد أن أطلق عليه الرصاص فى محطة مصر ولكن الله العلى القدير العالم بحالة البلد خيب ما رتبته له السرايا ورجالها بأشراف حكماء البوليس انجرام بك من اغتياله وقد نجا بأعجوبة وبقيت الرصاصة فى جسمه تبعد عن القلب بأقل من ملليمتر الى أن توفاه الله وأما المفاوضة فلم يستطع المستر مكدونالد أن يفى بوعده واعتذر لسعد أن مركز وزارته مزعزع ولا يضمن الأغلبية فى البرلمان للموافقة عليه وذلك بسبب خطاب ذودت به الأحزاب الأخرى كالمحافظين والأحرار منسوباً لشخص روسى اسمه زينوفيف .

أما الموضوع الثانى فقد سافر مصطفى النحاس فى مارس سنة ١٩٣٠ بناء على طلب الانجليز ليستأنف المفاوضات مع مستر هندرسون التى سبق أن فشل فيها المرحوم عبد الحالى ثروت سنة ١٩٢٧ قبل وبعد وفاة سعد وأفادت الأخبار التى وردت أن المفاوضات تسير بما يرضى الطرفين الى أن انتهت كما بلغنا بموافقة بريطانيا على ضم السودان لمصر .

ورأى النحاس باشا كعادته أن يستشير أعضاء الوفد والوزراء المقيمين بمصر وكان على رأسهم - والذى حل محل النحاس باشا - هو المغفور له محمود فهمى النقراشى باشا الوزير الأول مرة وكانت وزارته المواصلات وكنت سكرتيرا برلمانيا له وملازما له وأميناً على سره ونشرت الجرائد أن الاتفاقية يحملها الأخ الدكتور محمد صلاح الدين أحد أعضاء السكرتارية الى مصر فأبلغنى النقراشى أن أعمل له الترتيب الآتى الذى رتبته هو أولا : ألا يترك الأخ محمد صلاح الدين فى مطار القاهرة بل يستمر فى الطيران الى الاسكندرية ثم احجز له ديوان خاص فى قطار خاص فى قطار المساء ولكن لا يركب من الاسكندرية وانما يركب من

سيدى جابر وان أكلف بوليس السكة الحديد أن يضع اثنين من العساكر مسلحين يقفون على باب الديوان لا يدخله أحد وأن أطلب من حلوانى جروبي عشاء خفيفا لحمسة أشخاص وأننا سنسهر فى الوزارة لوقت متأخر من الليل وقد تم كل ذلك وحضر الأخ صلاح الدين بالسلامة الى الوزارة وسلم الاتفاق الى الوزارة (للنقراش باشا) وقد عرضها على الوفد والوزراء الباقين فى القاهرة ثم عرضها على الملك فؤاد فى آخر المطاف ثم نشرت الجرائد موعدا للتوقيع على المعاهدة فى لندن فى ساعة من الليل كما نشرت أن المرحوم داود بك بركات مدير جريدة الأهرام جهاز راديو فى غرفته فى جريدة الأهرام ليسمع مراسم الاحتفال بالتوقيع على المعاهدة بما فيها السودان لمصر وقبل الموعد المحدد للتوقيع ذهبت الى جريدة الأهرام لأسمع الاحتفال بالتوقيع وما يدور فيه وقد كانت تربطنى بدادود بك بركات روابط عائلية فضلا عن رابطة بلجنته الطلبة التى كان يرعاها ويسلها ويلبى طلباتها فى نشر بياناتها ولو تطلب الأمر رفع مادة من الجريدة واذا أفاجا بدادود بك يبلغنى فى حسرة وأسى أن المعاهدة لن تتم ولن يوقع عليها فقاطعت به أن هذا غير معقول لأن الوزارة والأمة تعلم أن التوقيع اليوم فقال أنا مستعد أراهناك ، لا معاهدة ولا توقيع فاستوضحته السبب فقال أن الملك علم أن النحاس باشا لكى ينجح فى ضم السودان لمصر زج باسم الملك على أنه على رأس المطالبين بالسودان وبهذا استجاب الانجليز لطلب الوفد ولذلك أرسل المرحوم زكى الابراش باشا الساعة الخامسة اليوم الى المندوب السامى يتنصل من تهمة التشدد من المطالبة بالسودان وأنه لا يعلم بهذه المطالب وأنه لا يريد السودان ولا يطالب به - وفى الحال أبرق المندوب السامى للوزارة فى لندن بهذا التنصل فعدلت بريطانيا عن رأيها وادعت للنحاس باشا أن مجلس الوزراء البريطانى رفض مقترحات هندرسون - النحاس - ولما سألته عن مصدره قال لى أن المرحوم محمد نجيب الغرابلى باشا وكان وزيرا فى الوزارة وأبلغه أنه لا داعى للراديو لأن المعاهدة لن تتم ولم يتم التوقيع عليها - وكانت تربط الغرابلى باشا علاقة وقرابة مع زكى باشا الابراش وهو الذى أبلغه بذهاب - الابراش باشا - الى المندوب يبلغه بتنصل الملك من المطالبة بالسودان - هذا هو السر فى فشل النحاس باشا فى مسعاه وهنا قال قولته المشهورة : تقطع يدى ولا أوقع على ضياع السودان • ولا ندرى من الذى أبلغ للملك بزج اسمه فى المفاوضات بخصوص السودان •

وختاما هذه وقائع نذكرها نحن الأحياء أضعها بين يديك لترى فيها رأيك • وأرجو قبول فائق تحياتى واعجابى وشكرى •

محمد الحسينى زعلوك

المحامى

قصص من تفتيش الملك وبعض الأمراء

السيد صبرى أبو المجد

أكتب اليك عن بعض القصص التى حدثت فى بعض التفتيش الملكية
وتفتيش بعض الأمراء وكنت شاهد عيان فى تلك القصص التى أبعث اليك بها
ليعرف الشباب حق المعرفة حقيقة ما كان يجرى فى ريف مصر .

تفتيش محمد طاهر باشا

الزمان - فى خلال الأربعينيات .

المكان - بردين شرقية - وكان يتبعها سابقا أكثر من عشرين بلدة بعضها
لمركز الزقازيق وبعضها لمركز بلبيس . والبعض الآخر لمركز أبو حماد - محافظة
الشرقية .

وكان الباشا يحضر للاقامة بالسراى تعلقه الموجود للآن بناحية بردين
بجوار شريط محطة السكة الحديد فى بعض شهور الشتاء - أما فى الصيف فانه
كان يقضيه بالفيلا تعلقه بجنيف - سويسرا - بجوار بحيرة لي مان أو ببعض دول
أوروبا وأمريكا .

خيول محمد طاهر باشا

كان يملك حوالى سبعين حصانا من أجمل الخيول الأصلية وبعض الأفراس
للتناسل ويقوم بخدمتها المدرب الخاص لهذه الخيول وهو الرئيس وقد
نقل عقب الثورة مع جميع الخيول الى حظيرة الخيول الرئيسية بالقرب من
عين شمس - وموجود بها للآن - مع بعض العمال المساعدين فى تربية وتدريب
هذه الخيول .

وكان المدرب وعماله يقومون فى الصباح كل يوم بعمل (طومار) غسيل
وتدليك لهذه الخيول ثم طابور للسير بأرض الحديقة الواسعة المجاورة للسراى
ثم تعود الخيول لثكناتها لأطعامها - وهكذا - فى الظهيرة والغروب وكانت هذه
الخيول تعرف بأرقامها المسلسلة مثل خيول الشرطة والفرسان .

وفى أثناء وجود الباشا فى الشتاء كان يركب فى صباح كل يوم حصانا من
هذه الخيول للرياضة . وفى اليوم التالى حصانا آخر (رقم كذا) خلاف حصان
الأمس .

وفى حالة ولادة الأفراس « الاناث » لحيول جديدة كان الباشا يمنح المدرب والعمال اكراميات مختلفة ابتهاجا بالمولود الجديد حيث يعطى له رقم خاص بعد قيده بدفاتر التفتيش وتحرر له شهادة ميلاد .

زرائب العزبة الكبيرة

كان للباشا بالعزبة الكبيرة زرائب مختلفة منها زريبة للعجول والبقر والجاموس وزريبة للخراف والنعاج وزريبة للدواجن وغيرها - وكان يشرف على هذه الزرائب ضابط بالمعاش برتبة (قائمقام) ، عقيد - وكل انتاج جديد من المواليد يقيد بالدفاتر - ماعدا انتاج الخراف الذكور - فقد كانت ترسل أولا بأول للملك فاروق والعائلة الملكية وأقاربهم وكبار رجال الدولة عدد ٠٠٠ لكل منهم - ويدرج بالكشف (أوزى صغير هدية مجانا) - وهكذا الحال بزريبة العجول والدواجن وغيرها وخاصة الديوك الرومية .

اختراق الضاحية بالخيول

كان الباشا فى الشتاء يقوم وبعض أصدقائه فى الصباح المبكر بالمرور بالخيول على الطرق الزراعية الخاصة حول زراعة التفتيش بالعزب وأحيانا كان يحضر الملك فاروق للرياضة معهم وفى نهاية اختراق الضاحية بالخيول كان الملك يقوم بتوزيع الكؤوس والميداليات كما كانت الطرق الزراعية الخاصة بالتفتيش تفرش بالرمال الصفراء فى الأيام التى يحضر فيها الملك فاروق والحاشية الملكية لاختراق الضاحية بالخيول مع محمد طاهر باشا .

سراى الطاهرة بالقاهرة

كان محمد طاهر باشا يملك سراى الطاهرة بالقاهرة ولأنها أوسع من السراى الريفية الكائنة بالتفتيش بناحية بردين فقد كانت الولايم الكبيرة الخاصة تقام بسراى الطاهرة بالقاهرة .

ويقال أنه أثناء وجود الملك فاروق بوليمة كبيرة مع محمد طاهر باشا . همس الملك فى أذنه سرا ٠٠ بأعجابه الشديد بقصر الطاهرة وفخامة المبنى وتنسيقه وروعة منقولاته فأجابه الباشا بأن قصر الطاهرة بمبانيه ومنقولاته من فضل الملك فاروق . فعلا توجه الباشا للملك وتنأزل له عن قصر الطاهرة . واستمر الاسم للآن « قصر الطاهرة » .

تفتيش بايرلى تبع كفر دنوهيا مركز الزقازيق

كان يملكه بعض الاقطاعيين من الأثرياء آلاف الأفدنة يقوم بحراستها عشرات من الخفراء الخصوصيين . وكان الباشوات الكبار ينظرون الى الفلاحين نظرة الكبرياء التى تتسم بالاستعلاء ويعتقدون أن نظرة واحدة منهم للفلاحين كفييلة بأن تخلع قلوبهم فاذا لم تكف هذه النظرة فان بنادق الخفراء الخصوصيين كفييلة بسحقهم ولكن خاب أملهم لقيام الفلاحين بالثورة على الاقطاعيين وتعدد بلاغات الاتلاف والحريق والسرقة لمحاصيل هذه التفتيش ومنها :

الزمان : فى الأربعينات .

المكان : تفتيش بايرلى تبع كفر دنوهيا مركز الزقازيق .

الموضوع : أبلغ أحد خفراء تفتيش بايرلى - بحضور ثلاث سيارات لورى وبها جملة أشخاص ملثمين ومجهولين قاموا بتكتيف الخفراء الخصوصيين فى مطلع الفجر وفتحوا المخازن وسرقوا جميع جوانات القطن ونقلوها بالسيارات وقطعوا سلك التليفون وهربوا - وصار اخطار الجهات المختصة - وقرر جميع الشهود ورجال الحفظ أنهم لا يتهمون أحدا ولا يعرفون الفاعل وقيدت القضية ضد مجهول لحين تحريات المباحث الجنائية عن الفاعلين وضبط القطن المسروق .

وعندما طلبت النيابة ملاك تفتيش بايرلى لسؤالهم عن معلوماتهم قيل أنهم فى المصايف بالخارج يتناعون الجواهر من أوروبا ويتعرون على الشواطىء . فى الوقت الذى لا يستطيع فيه أحد من الفلاحين أن يحصل على قليل من محصول الأذرة أو القمح أو القطن الذى اشتغل فيه وزوجته وأولاده طوال العام .

مقتل مفتش التفتيش

كان مفتش التفتيش ينظر الى الفلاحين نظرة الكبرياء التى تتسم بالاستعلاء وفى حالة مروه (بالكارتة) على الزراعة يقف جميع الفلاحين بالاحترام . وكان يوقع الجزاءات المختلفة عليهم . علاوة على غرامات الاهمال أو التقصير أو التأخير فى توريد الايجار والمحاصيل الزراعية - وكان باشتراكه مع الصراف يحرر محاضر تبديد للمزارعين بعد توقيع الحجوزات عليهم ويرسلهم للشرطة لعمل فيش وتشبيه لهم وقيد المحضر جنحة تبديد ضدهم كما حدث بنشوه وصفيطه .

وكان هذا المفتش فى منتهى الشدة مع جميع المزارعين بالتفتيش وأخيرا وجد مقتولا بأعيرة نارية ليلا بالزراعة والفاعل مجهول واتهمت زوجته ثلاثة

لوجود خصومة • وقبضت النيابة عليهم ولكن لم توجد أدلة كافية
كما لم يتقدم أحد من التفتيش باتهمهم بارتكاب جريمة القتل •
نت تسير الحياة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ : انتفاضات الفلاحين
الشائنة التي كانت تحدث للشعب المصرى من تفتيش الخاصة الملكية
وكبار الاقطاعيين •

حريق محصول خمسة أفدنة والفاعل قطرة

• فى تفتيش اقطاعى بزمام شرطة الأطاولة التابعة لمديرية أمن أسيوط
التفتيش كان يجبر المزارعين على التوقيع بامضاءاتهم أو بصممتهم
• فقام بعض الخيلاء من المزارعين باحضار قطرة وربطوها بحبل
كبوا عليها كمية من الغاز وتوجهوا لزراعة القمح الخاصة بالاقطاعى
خمس أفدنة وكانت قائمة • وذلك قبل حصادها ونقلها للجرن
م قليلة وأشعلوا النار فى هذه القطرة وتركوها تجرى فى القمح
• شديدا قبل مطلع الفجر بقليل فاحترق محصول الاقطاعى كله
• القطرة محترقة فى وسط حقل القمح وبها آثار الغاز واتهم مفتش
بض المزارعين الذين أنكروا التهمة نهائيا واستشهدوا بشهود وبعضهم
الحفظ أنهم كانوا فى بلد آخر • وقت حصول الحريق وأن التفتيش
ير من القطن الضالة وقررت النيابة الافراج عنهم وأخيرا قيد
• مجهول •

العميد بالمعاش

راشد حلمى

حول جمعية اللواء الأبيض

عوتك الكريمة بموالة الكتابة عن جمعية اللواء الأبيض للاستفادة
لهذا التواضع والأدب الجلم الذى عرف عنك والذى يخجلنى وهو خيط
يجذبنى اليك طائعا مختارا ينعشنى ويثير الكوامن فى نفسى لنشر
وية عفا عليها الدهر •• أقول الموضوع ذخيرة وكنز وتراث يضىء
باب اليوم وقادة الغد وبعد الغد وكاتب التاريخ يجب أن يكون
بنا وقادرا على ضبط النفس والترفع عن الهنات وشعائر الأمور
• وأن يلتزم الموضوعية ويسجل الحوادث ومجريات الأمور كما شاهدها
• ا كان ملتصقا بها وله نصيب فيها وفى هذه الحالة لابد من الرجوع
ليلا لذكر الأسباب والدوافع وأن نتخطى الفجوات الى القمم من قمة
الزمن الذى تفتحت به النفوس وتمخضت بميلاد جمعية اللواء الأبيض

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٨٦٥

سنتي ١٩١٨ - ١٩١٩ - سافر وفد السودان الى انجلترا المكون من رجال الدين ورجال القبائل وزعماء العشائر حاملا سفر الولاء « صك العبودية » الى ملك انجلترا ثم الثورة المصرية : كان هذان الحدثان حافزا لتكوين جمعية الاتحاد بام درمان العاصمة الوطنية من الفتية الذين نالوا قسطا من التعليم بكلية غردون وكانت مهمتهم النوعية في تجمعات سرية خشية الرقابة وعيون الحكومة : ثم واقعة محاكمة الضابط السوداني على عبد اللطيف بواد مدني الذي أراد اذلاله أحد طغاة الانجليز بواد مدني فدافع عن كرامته وشرف الجيش المصري الذي ينتمى اليه - وبعد أن قضى مدة العقوبة في واد مدني رجع الى الخرطوم فوجد النفوس مهيأة فكون جمعية اللواء الأبيض وأقبل الشباب عليها زرافات ووحدانا : الموضوع ثم كانت وفاة المرحوم عبد الخالق حسن المصري مأمور أم درمان الذي شيعته مدينة أم درمان الذي أحب أهلها وأحبوه وبعد أن ووري جثمانه في لحده كانت هناك صرخة بل زارة أسد من الشيخ عمر دفع الله مناديا بحياة مصر وزعيمها سعد زغلول وسقوط الاستعمار وكأنها النار اندلعت في الهشيم فجن جنون حكومة السودان وقامت المظاهرات في كل أنحاء السودان والباقي معلوم لديكم : الاعتقالات وتمرد طلبة المدرسة الحربية واصطلم بقوات من الجيش مع الانكليز - وفي غمرة هذه الحوادث انتدب المرحوم عرفات محمد عبد الله والأستاذ الشاعر الناصر عثمان محمد هاشم للذهاب الى مصر مفوضين من جمعية اللواء الأبيض بالتحدث باسمها وشرح قضية السودان في المحافل بالكلام والكتابة على صفحات الجرائد والمحاربة واستنفار الرأي العام في مصر لدعم قضية السودان التي وجدت تجاوبا عاما في الجامعة الأزهرية ولدى الأحزاب . كما وجد العطف والتأييد من الساسة ورجال الأحزاب وساعد على ذلك إبعاد عدد كبير من اخواننا المصريين الذين كانوا يعملون في مختلف الوظائف بحكومة السودان : ووصلت أنا مندوبا عن شرق السودان لأضم صوتي اليهما وحصل ما حصل كما هو معروف وكما سبق أن أشرتم في مناسبة سابقة .

وكان أكثر اتصالنا بالوفد المصري عن طريق الوسطاء أمثال المرحوم حمدي سيف النصر الذي كان سابقا بالسودان مأمورا لأم درمان وله علاقات حميمة بالسودانيين وكذلك كان اتصالنا بالحزب الوطني بواسطة المرحوم أمين الرافعي والشيخ عبد العزيز جاويش وبالجيش بواسطة محمد أفندي عوض الذي كان مأمورا لمدينة شندي بالسودان وبالأزهر بعض المخضرمين من السودانيين المنتسبين الى الأزهر يعاونهم الأخ عبد الحميد المشهدي المصري الطالب بالأزهر - وفي المدارس لنا ثلاثة طلبة سودانيون الأستاذ الدرديري أحمد اسماعيل الذي كان يوما وكيلا لوزارة الشئون خاصا بالسودان والأستاذ المرحوم توفيق البكري والمرحوم الأستاذ بشير عبد الرحمن المهندس بالإضافة الى الأستاذ علي عثمان نور الذي لم يكمل دراسته ورجع قافلا للسودان . وبدأ المصريون المبعدون من السودان يصلون الى مصر دفعات دفعات كما أبعد الأستاذ محمد أمين الشاهد

لذى كان يدافع عن المتهمين من أعضاء جمعية اللواء الأبيض وكذلك لصحفى حامد عوضين سعفان والأستاذ وهبة القاضى بأمر درمان هاربا ، ولجأ الى فرنسا . وفى غمرة هذه الحوادث عاد من انكلترا السير لى اكهم السودان العام وسردار الجيش المصرى الذى كان لى خطاب مفتوح ريدة الأخبار يوم أن نوى السفر الى السودان ولكنه كان على موعد مع مصر فوجه اليه المندوب السامى دعوة للشاى معه فأجل سفره من الخميس الى الأحد وفى يوم الخميس بعد خروجه من مكتبه فى حربية كان القدر له بالمرصاد فى الساعة الواحدة والنصف حيث أطلق عاصف فأصاب السائق الانكليزى ومات فى الحال وأصيب السردار بر ثم نقل الى المستشفى وفى يوم السبت ذهب الى حيث لا رجعة - وفى مدرت الحكومة المصرية منشورا أن من يدل على الجنة يأخذ عشرة آلاف نيه انذار الحكومة الانكليزية حاويا المطالب الخمسة المعروفة منها دفع يون جنيه غرامة وكان ذلك فى وزارة سعد باشا فوقع سعد باشا على نصف مليون واستقالت وزارته - ومن ضمن المطالب سحب الجيش من السودان وصدر الأمر للجيش بالرحيل من السودان ورفض قائده رفعت الانسحاب ولكن الملك أصدر أمر الانسحاب حمله البكباشى محمد ن بالطائرة خاصة قامت من مصر للسودان . الى آخر ما تعرفون أنتم .

باشرى عبد الرحمن

الرحالة السودانى وعضو جمعية اللواء الأبيض.

اعتذار وأسف

الاسبوع الماضى ، مرضت عيناي فجأة فلم استطع أن أكتب بيدى. لمررت الى أن أمل على زميل لى ما أريد كتابته كما لم استطع أن أراجع ولذلك ظهرت أخطاء فيما كتبت لا أعتقد أنها تخفى على ذكاء القارى من : أن احمد فؤاد ولد فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، والصحيح أنه احمد فؤاد بالطبع ، كما أننى عندما تحدثت عن الأستاذ حامد العبد بدة الجليلة لطيفة العبد قلت : انه كان من زعماء ثورة ١٩١٩ ، ان والده هو الذى كان من زعماء تلك الثورة كما حدثنى عنه كثيرا يد باشا من خيرة ثوار ١٩١٩ كما أن الأحاديث التى كانت تدور بينى تاذ حامد العبد فى منزله عن ثورة ١٩١٩ كانت عبارة عن ذكريات ستاذ حامد العبد عن والده .

وقد سعدت للغاية عندما سمعت صوت الأستاذ حامد العبد وهو ينهني
الى هذا الخطأ الفاحش الذى وقعت فيه والذى قدمت له من أجله الاعتذار الشديد
وهأنذا بدورى أعتذر للقراء عما وقعت فيه من أخطاء .

ص ١٠

من أسرة مجاهد مصرى قديم

١٠٠ جنيه جوائز سنوية لأوائل

مدرسة عبد العزيز يونس بالمنيل

● السيد الاستاذ صبرى أبو المجد نحية التقدير والاحترام لشخصكم
الجليل نحن أنجال المجاهد الوطنى المرحوم عبد العزيز يونس الاستاذ السابق
بكلية الشرطة وعضو اللجنة التنفيذية العليا لطلاب مصر سنة ١٩٣٥ ورئيس
اتحاد طلاب كلية الآداب وأحد قادة الحركة الطلابية .

لا نملك الا أن نتقدم لسيادتكم يا صاحب القلم الوطنى الشريف بأن
نحنى الرأس تقديرا واعتزازا واحتراما لوطنيتكم لما سطرته بقلمكم الحر عن
والدنا فى كتابتكم عن سنوات ما قبل الثورة الأمر الذى كان له الأثر الطيب فى
نفوسنا جميعا ودفعنا الى أن نتقدم الى المجلس الشعبى المحلى لحي جنوب القاهرة
بما نشرتموه عنه طالبين اسم والدنا المرحوم المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس
على مدرسة المنيل الثانوية الجديدة .

وبكل التقدير والاعتزاز وافق المجلس المحلى لحي جنوب القاهرة تخليدا
لذكرى المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس على اطلاق اسمه على مدرسة المنيل
الثانوية الجديدة .

ومن هذا المنطلق يشرفنا - نحن أنجال المجاهد الوطنى المرحوم الاستاذ
عبد العزيز يونس - أن نخصص مبلغ ١٠٠ مائة جنيه سنويا لأوائل المدرسة
يوزعها الصحفى الوطنى الأستاذ صبرى أبو المجد : تقديرا وعرقانا منه بأن مصر
الوفاء بها صاحب القلم الشريف صبرى أبو المجد خالص التقدير والاعتزاز من
أبناء المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس ولسيادتكم خالص الحب كل الحب .

١ - حمدى عبد العزيز يونس عضو المجلس الشعبى المحلى لحي جنوب
القاهرة .

٢ - مقدم طبيب - فكرى عبد العزيز يونس .

٣ - فاروق عبد العزيز يونس - رئيس جهاز الأمن الصناعى بالشركة المصرية للطباعة والنشر .

٤ - عبد المنعم عبد العزيز يونس المحاسب القانونى :

٥ - آمال عبد العزيز يونس - الباحثة بالرقابة الدوائية .

٦ - صفاء عبد العزيز يونس - المحاسبة بشركة المصرى .

٧ - ليلى عبد العزيز يونس - الاختصاصية الاجتماعية بهيئة المواصلات

أما تحية التقدير كل التقدير للأُم المثالية الفاضلة شريكة كفاح المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس للأستاذ صبرى أبو المجد فهى كلمة واحدة من القلب :
بارك الله فيكم وشملكم بالصحة والعافية .

أسرة المرحوم المجاهد الوطنى

عبد العزيز يونس

● لعلى أسعد الناس بتكريم المجاهد الوطنى القديم الاستاذ عبد العزيز يونس ، بل لعلى لا أتهم بالمبالغة اذا ما قلت اننى أكثر سعادة من أبنائه وأسرتهم بهذا التكريم الذى أسبغهُ مجلس محلى جنوب القاهرة على عبد العزيز يونس. اذا أطلق اسمه على مدرسة ثانوية من مدارس القاهرة ، لقد قرأت الكثير عن عبد العزيز يونس ، وكفاحه وسمعت عنه الكثير من الدكتور محمد بلال ، ولعل هذه المبادرة من مجلس محلى جنوب القاهرة ، تنتقل عدواها الطيبة الى كل مجالس مدننا وقرانا ونكرم من يستحق التكريم من مجاهديننا القدامى .

ص ١٠

من جمعية خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوة شهرية لمن عاصى سنوات ما قبل الثورة

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد ..

تحية طيبة وبعد ..

لا شك أن سلسلتكم الرائعة « سنوات ما قبل الثورة » تعد أبرز علامة فى انتاجكم الصحفى الثرى ، قدركم الله دائما على هذا العطاء الممتاز الذى يسعد

كل من يتابعه . ان هذا الجهد الدؤوب الذى يفوض لأعماق الأحداث التاريخية بمنهج علمى دقيق ثم يقدمها للمتخصصين والقراء فى هذا القالب الحى النابض صنع انجازا رائعا غير مسبوق ، فتحليلكم الدقيق لتاريخ الوطنية المصرية هو تأصيل وطنى ، واهضافة علمية ، وسبق صحفى ، هو ذكرى عزيزة لمن عاصره . . ثم هو مدرسة للأجيال تزيد به معرفة للوطن فتزيد له عشقا وتفانيا .

وانى اذ أتابع مع زملائى خريجي وطلبة السياسة والاقتصاد - مع غيرنا من قرائكم ومحبيكم - هذه السلسلة منذ بدايتها ، نتشرف بأن نقدم لسيادتكم اقتراحا نثق أنه سيزيد الفائدة المرجوة من بحكم التاريخى وهو أن تعقد ندوة شهرية يحضرها بعض من عاصر هذه الأحداث فيضيف إليها أو من له رأى فيها ، وأن تكون هذه الندوة بإشرافكم امتدادا لما تكتبونه أسبوعيا حيث تتكلمون بتوجيهها وإدارتها . وجمعية خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية يشرفها أن تظم الندوة بمقرها ، كما يسعد أعضاؤها القيام بخطوات التحضير والتنفيذ لهذه الندوة الدورية .

نرفع لسيادتكم اقتراحنا برجاء التكرم بالنظر فيه وأملنا فى موافقتكم عليه ، لأن ما تقومون به حاليا هو احياء لتاريخنا المعاصر ووصل لحلقات يجب ألا تنفصم . ولعلكم أكثر كتابنا اهتماما بالشباب وقربا الى قلبه وعقله ، فاذا جاز لى تمثيل قطاع منهم - خريجي السياسة والاقتصاد - فأننى أعتقد أنكم ستستجيبون بأذن الله لاقتراحكم الذى يحقق رغبة غالب طئى أنها جالت فى صدور الكثيرين مثلما أحسستها تجول بخاطرى منذ الفصول الأولى لسلسلتكم العظيمة ، فأننى أؤمن أنه لا يوجد وطنى مصرى - شابا أو غير شاب - لا تكون أسعد أوقاته هى التى يقرأ ويتابع ويزيد معرفته بتاريخ وأحداث وطنه .

وتفضلوا بقبول أطيب تمنياتى وخالص تقديرى .

رئيس مجلس الادارة

مصطفى كمال أحمد

● سعدت الى أبعد حدود السعادة برسالة الأخ مصطفى كمال أحمد رئيس مجلس ادارة جمعية خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، خاصة وأنها تعبر عن رأى جيل من الشباب للؤمن ، الملتزم بقضايا وطنه وشعبه واقتراح جمعية خريجي كلية الاقتصاد ، ولا شك اقتراح مفيد للغاية ، أسعد به وسأعمل على تنفيذه بصورة تتناسب وخطورة الموضوع الذى يتعلق به .

لا أملك الا أن أقدم لهم الشكر الجزيل

● منذ أن حملت - بفتح الحاء ، وتشديد الميم - نفسى أمانة محاولة إعادة كتابة تاريخ مصر فى فترة من أهم فترات التاريخ المصرى وأكثرها ثراء واثراء للعمل الوطنى ، وللوطنية المصرية ، وأنا أسير لتلك الأمانة ، أقضى جزءا كبيرا من وقتى لأدائها كما أحب وأهوى حتى يوم الجمعة ، اليوم الوحيد الذى كان من نصيب أولادى الصغار جارت عليه التزاماتى ، قبل تلك المهمة فأصبحت بلا يوم جمعة أجازة منذ بضعة أعوام ، وكنت قد أصبحت بلا أجازات سنوية طوال العشر سنوات الماضية ولقد ضعف البصر من كثرة القراءة والكتابة وكادت الرثتان تصابان من روائح الأوراق والصحف القديمة التى أكاد أكون أول من يقرأها ! وفى بعض الأحيان ، تقف قلة تعد على أصابع اليد أو اليدين والقدمين معا ، ضد ما أكتبه ، أو حتى ضد ما أنقله من آراء البعض فى تصرفات الوزارات الوفدية وخاصة وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بعضهم يوجه الى الشتائم الكريهة بل يوجه الى التهديد بالانتقام من النفس ، وكأنما قد جعلوا من أنفسهم منفذين لأحكام جائزة يتولون هم اصداؤها ، وعبثا ما أوجه لهم من كلمات أوضح فيها أننى لست الا مؤرخا قاضيا أنقل كل وجهات النظر المختلفة فى موضوع معين : من معه ، ومن ضده . ثم أبدى رأى فى النهاية بدون أية حساسيات وفى أحيان كثيرة أوأخذ فى وقت واحد على رأى وتقيضه ، فبينما يشيد مثلا قطب ودى سابق كالأستاذ عبد الفتاح حسن - الذى أكن له كل تقدير - بما أكتبه عن النحاس باشا ، يرى بعض القراء ممن لا خبرة لديهم فى الشؤون السياسية ، وبالكتابة التاريخية أننى أظلم الوفد ، وأظلم رئيسه مصطفى النحاس بل اننى أظلم الوفد وأظلم رئيسه تحقيقا لأهداف سياسية آنية والله وحده يعلم اننى فى كل حرف أكتبه ، أرى وجه الله الحق فيه ، بل اننى فى أحيان كثيرة أزن كل حرف بميزان الصائغ الماهر ، أو الدقيق - والمهارة والدقة هنا متعلقة بالميزان لا بالصائغ - وكأننى أؤدى شهادتى أمام الله الواحد الديان .

وإذا كنت أوجه النقد والنقد المر ، للحزب الوطنى الذى آمنت بمبادئه منذ العاشرة من عمرى وأدعو الله أن التزم بها إلى أن ألقى وجه ربه ، فإنه لا يمكن أبدا ألا أوجه النقد - لا النقد المر - لأى تصرف سياسى قام به سياسى مصرى فى سنوات ما قبل الثورة ، وكما قلت مرارا وتكرارا أن هذه الشخصيات التى نكتب عنها قد رحلت الى بارئها ولم تعد بمستفيدة على الإطلاق من أى مدح يوجه إليها ، كما أنها لم تعد بخاسرة شيئا من أى نقد يوجه الى أى تصرف من تصرفاتها ! وانما الأجيال القادمة وحدها هى التى تستفيد من هذا المدح وهذا النقد لأن فيهما العظة والعبرة وفيهما الدروس المستفادة من كل وقائع التاريخ التى تستوجب المدح ، أو تستوجب النقد .

وفى أحيان كثيرة ، كنت أتضايق والى أبعد الحدود من هذا الظلم الذى يوجه الى حتى أكاد أتوقف عن الكتابة لأريج هؤلاء « الظلمة » وأستريح أيضا ولكن أشياء كثيرة ، وكثيرة جدا تخرجنى وبسرعة من الضيق الذى أشعر به عندما أتلقى تلك الطعنات ، وفى مقدمة ما يخرجنى من الضيق عشرات الرسائل التى أتلقاها كل أسبوع تشدد على يدى ، ومئات عبارات التشجيع التى أسمعها كل يوم ، ممن يعرفوننى ، وممن لا يعرفوننى ، ولعلى لا أذيع سرا اذا ما قلت أننى وطوال بضعة أعوام مضت ما قابلت مصريا ، ولا عربيا الا وكان أول ما يوجهه الى من كلمات ، عبارات الثناء على هذا الجهد ، وآخر ما يجرى بيننا من أحاديث سؤال واحد لا يتغير ، ولا يتبدل هو : متى تجمع كل ما نشرته فى كتب ؟ .

وفى مقدمة ما يخفف عنى متاعبى وآلامى أن كثيرين ممن عاصروا سنوات ما قبل الثورة أو اشتركوا فى بعض أحداثها ، لا يضمنون على أبدا بأهدائى ما لديهم من صور وأوراق ووثائق ومعلومات تساعدنى على أداء الرسالة التى أخذتها على عاتقى ، كما أن الكثيرين من أبناء وأحفاد بعض الشخصيات التاريخية التى لعبت أدوارا هامة فى تلك السنوات وبدون معرفة سابقة يتكرمون بأهدائى كل ما لديهم من أوراق آبائهم وأجدادهم — وفى مقدمة ما سعدت له وسعدت به . ما أمدنى به وزير العدل الأسبق المستشار أحمد سميح طلعت ، بالكثير ، الكثير مما خلفه والده عبد الوهاب طلعت باشا ، الذى كان وكيلا للديوان الملكى وكان رئيسا للديوان بالانابة فى فترة من أخرج فترات تاريخنا المصرى والذى ورد اسمه مرارا وتكرارا فى مذكرات لورد كيلرن وفى وثائق وزارة الخارجية البريطانية باعتباره خصما عنيدا للسياسة البريطانية فى مصر .

وأنا — حقيقة — لا أملك الا أن أتقدم لأولئك جميعا بالشكر الجزيل .

لا خيل عندك تهديها ، ولا مال فلتسعد النطق ان لم تسعد الحال

ومرة أخيرة ، أرجو وألح على من لديه ذكريات أو أوراق تتعلق بتاريخنا حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن يوافينى بها ، أو بصورة منها مساعدة منه لى فى أن أقول للحق وللتاريخ كلمة حق وصندوق ، والله من وراء القصد .

والله ولى التوفيق

صبرى أبو الجعد

● سنوات ما قبل الثورة بالصور

وهذه مجموعة فريدة من الصور أهداها اليها بعض الأخوة الاصدقاء من الذين عملوا ، أو عمل آبائهم وأجدادهم ، في الحقل السياسي ، أو من التي توافرت في أرشيفنا الشخصي ، الذي ظللنا نعمل على تكوينه أكثر من نصف قرن . وحرصنا على أن يكون كل جزء من أجزاء كتابنا عن سنوات ما قبل الثورة به أكبر مجموعة من الصور ، ينبع من رغبتنا في أن تكون الحياة في السنوات ، التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واضحة جلية بالكلمة والصورة ، ولقد سألنا بعض الزملاء عما إذا كان بإمكانهم نقل تلك الصور ، ونشر بعضها في موضوعات صحفية فأجبناهم : نعم ، بإمكانكم ذلك مع رجاء الإشارة إلى المصدر ، لا أكثر ، ولا أقل ، فما استهدفنا أبداً من هذا العمل المضنى الشاق ، إلا العمل على زيادة المعرفة بتاريخنا الحديث وفي نفس الوقت ، الذي أبيع فيه نقل هذه الصور أرجو ممن لديه ، أية رغبة في اضافة صور جديدة إليها أن يوافينا بها . كما أننى أرجو وألح على من له أية ملاحظات على مادة الكتاب ، أو على صوره وخصوصاً كلام الصور ، إذ لم يتيسر لى في بعض الأحيان معرفة كل من يظهرون في الصور أن يوافقنى بها على عنوانى بدار الهلال بالقاهرة ليتيسر لى ادراج صورهم ، وملاحظاتهم في الطبوعات التالية ، إن شاء الله والله ولى التوفيق .

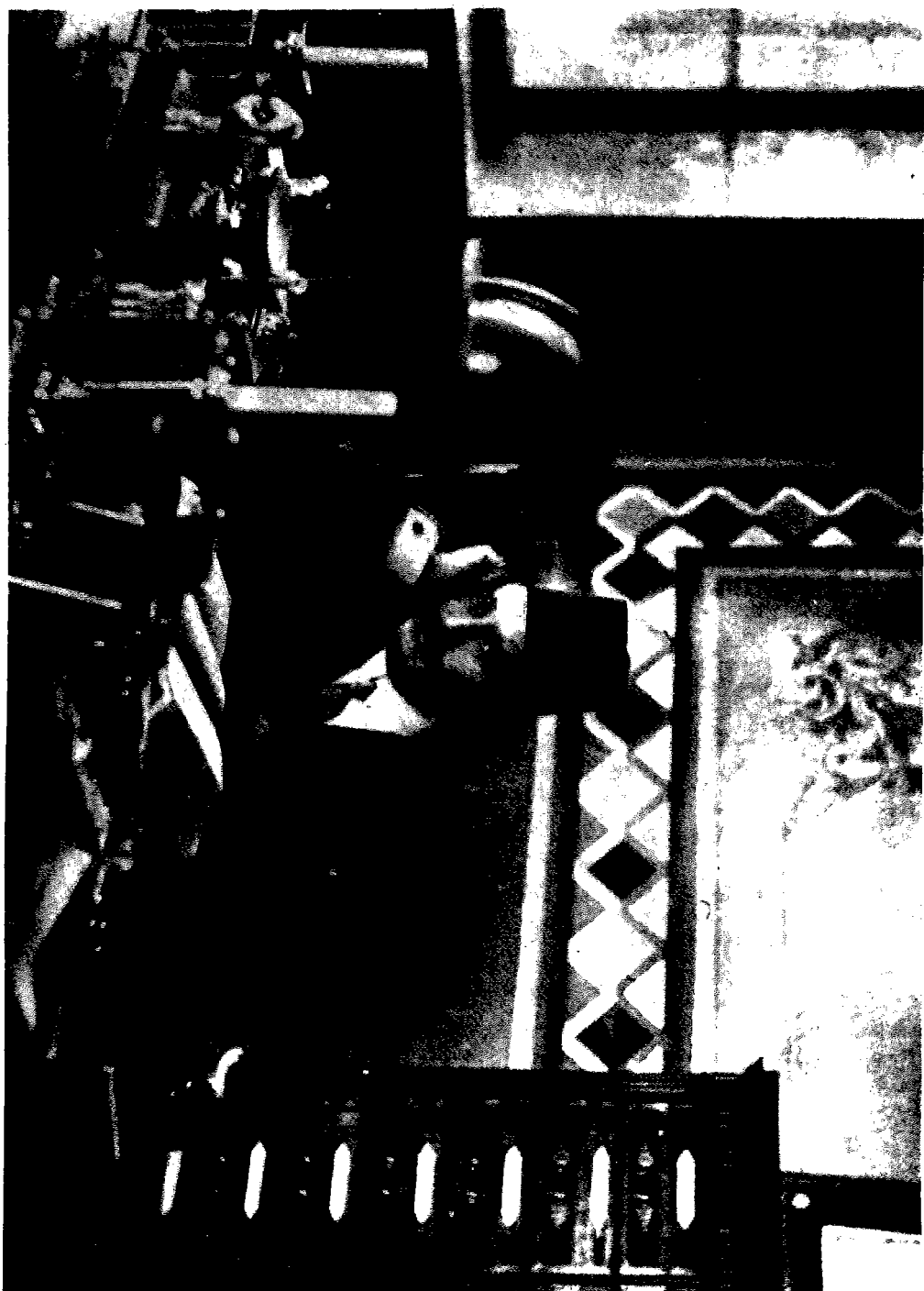


كتاب ياباني قديم عن احمد عرابي وزملاؤه محمود سلمي ويعقوب سلمي وعلى فهمي ،
ومحمود فهمي : انصف اليابانيون احمد عرابي ولم يتصفه المصريون .



احمد فتحى زغلول باشا احد قضاة بنشواى لم يلق جزاءه من اللوم .

(الملك) أحمد فؤاد عندما كان مديراً للجامعة المصرية القديمة .

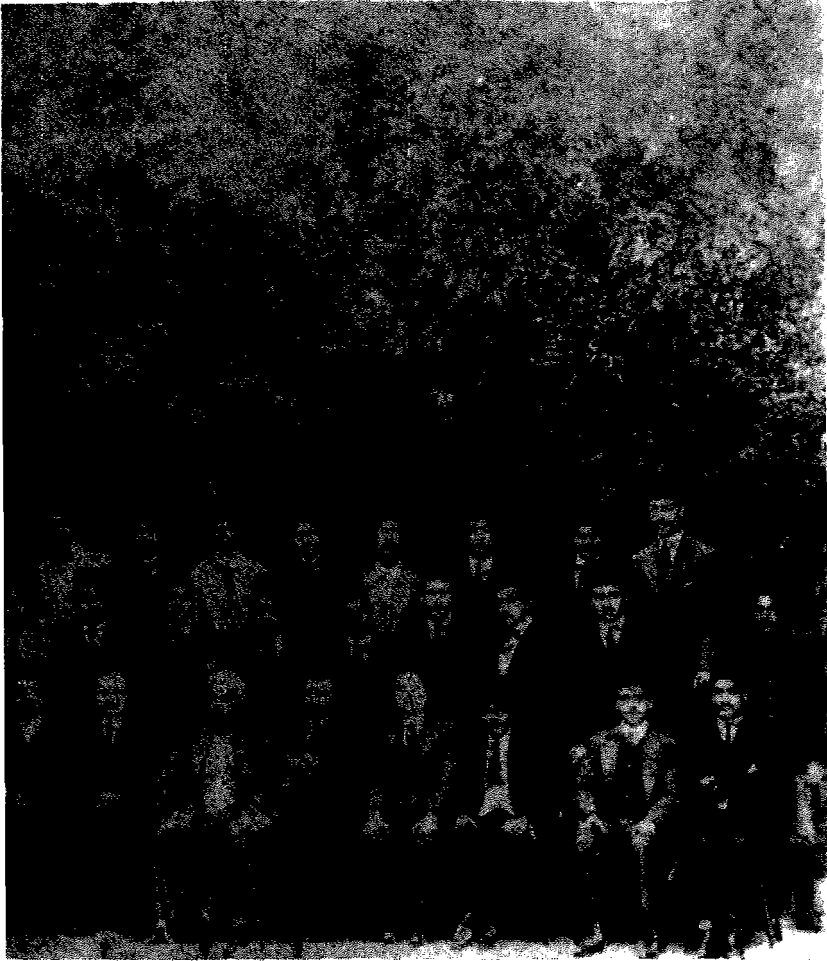


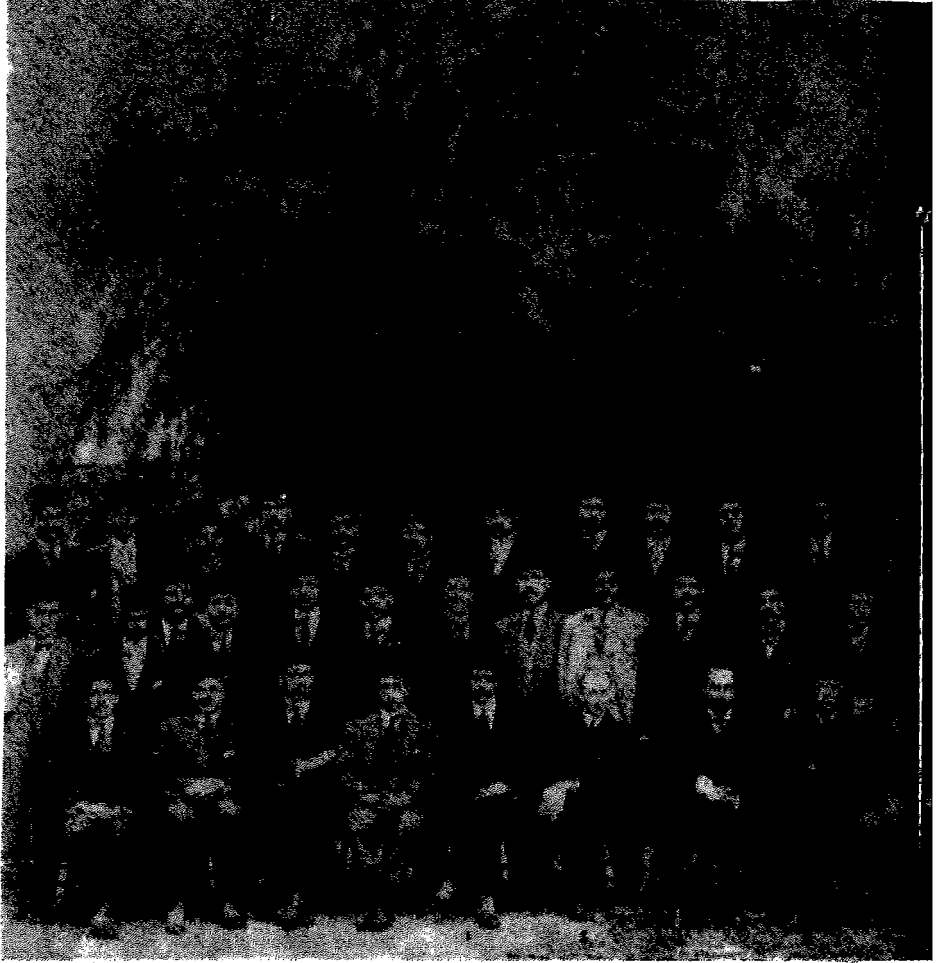


الخديوى عباس حلمى الثانى فى آخريات ايام حكمه .

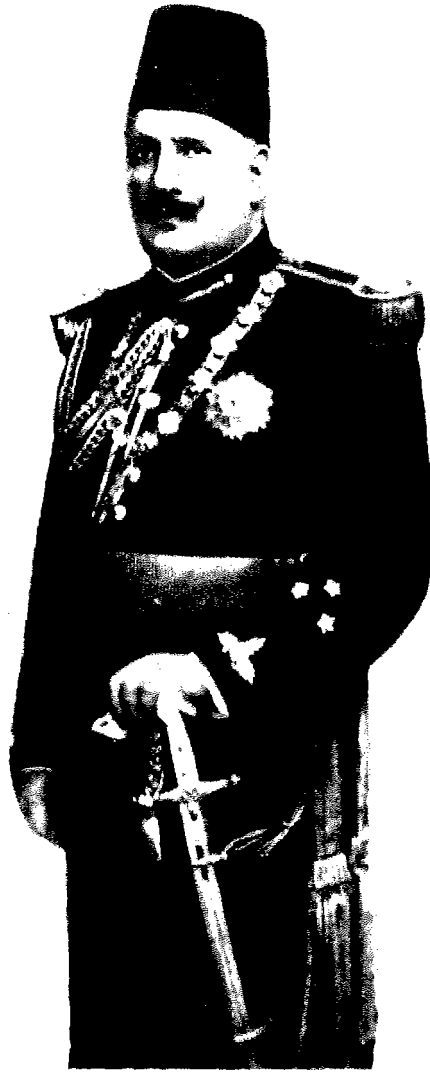


الأمير حسين كامل [السلطان فيما بعد] وعين الحياة هانم قرينته .





اساتذة مدرسة الحقوق السلطانية في علم ١٩١٦/١٩١٧ من بين الاساتذة بهي الدين
بركات بك وسيداروس بك .



الملك احمد فؤاد بملابسه الرسمية.



بعض أعضاء الوفد المصري الذين اعتقلوا في فجر الحركة الوطنية : حمد البشير باشا
وحوله جورج جيتاط بك ، علوي الجزار بك ، مرقص حنا باشا ، واصف عالي باشا ، مران
الشريفي بك .



سعد زغلول باشا في المستشفى عقب الاعتداء عليه [١٣ يوليو ١٩٢٤]



سعد زغلول يملأ مجلس رئيس الوزراء



صورة لسعد باشا في غرفته بباريس بعد الاعتداء عليه في طريقه إلى لندن للمفاوضة .



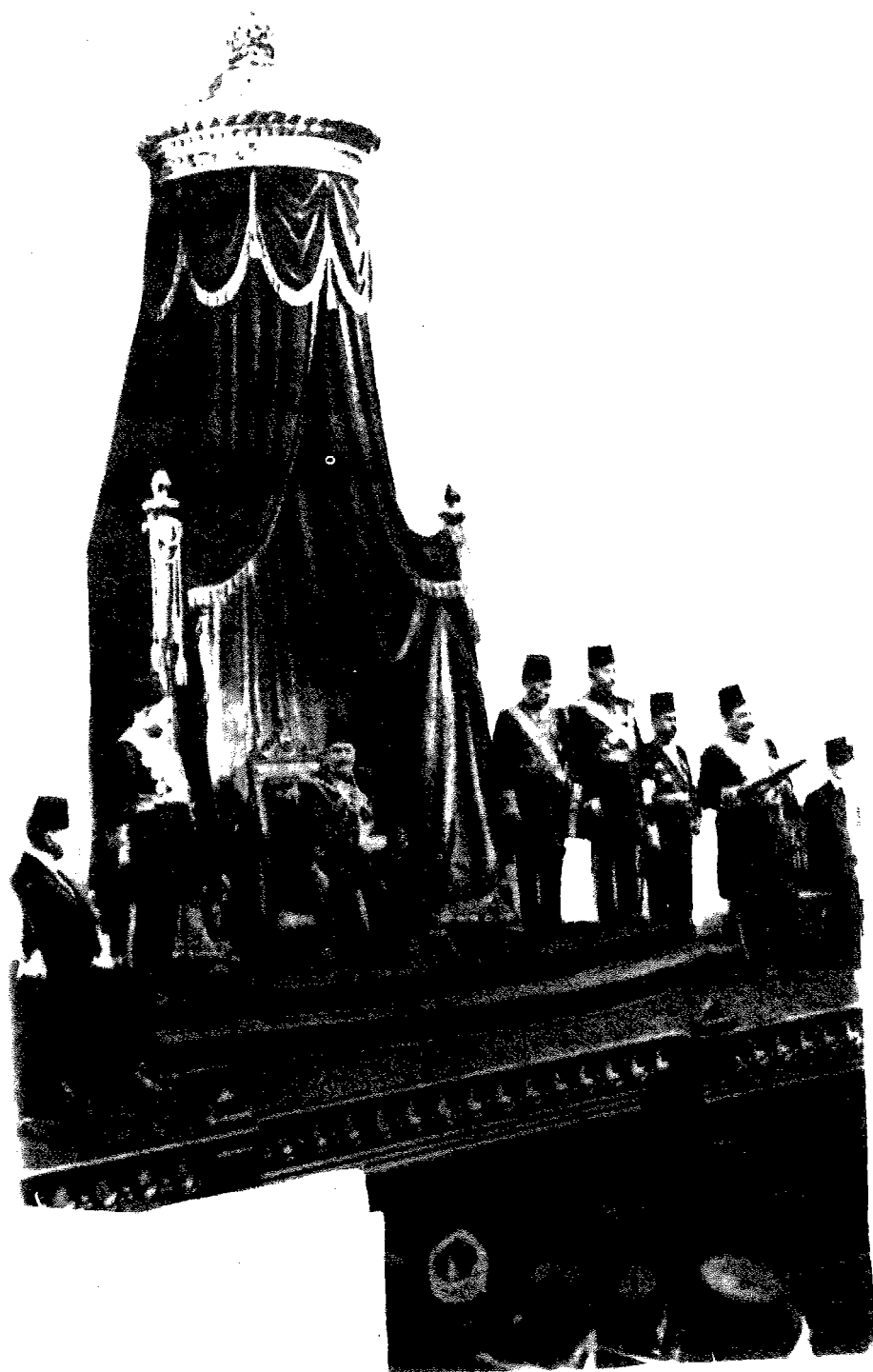
سعد زغلول باشا في احتفال شعبي



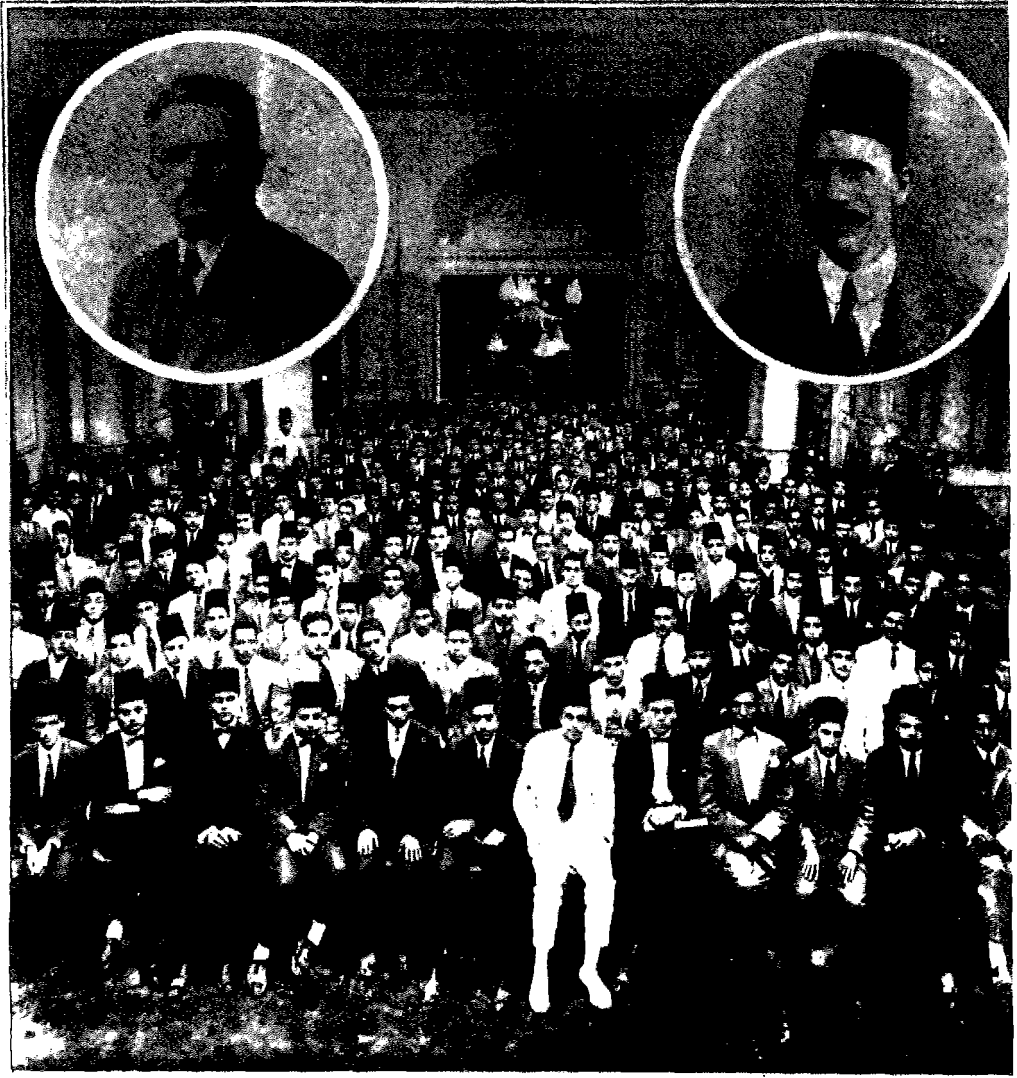
سعد زغلول باشا جالساً على كرسى خاص فى احتفال لجنة الوفد بالاسكندرية (٢٥ يوليو ١٩٢٤).



طلعت حرب باشا مؤسس بنك مصر .



الملك فؤاد يفتتح البرلمان المصرى والنحاس باشا يلقي خطاب العرش .

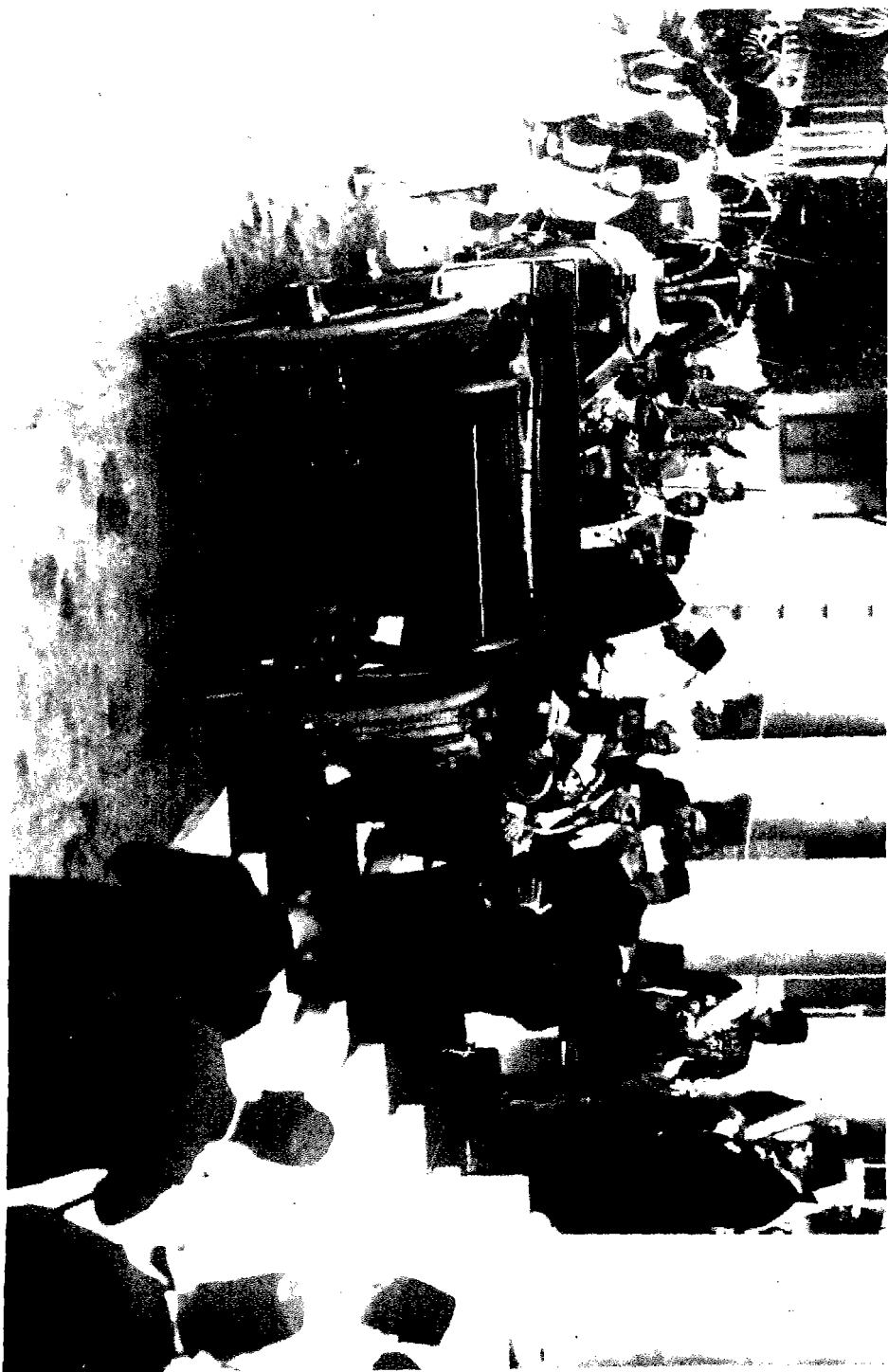


الاحتفال بالافتتاح الجامعة المصرية (الأميرية) .



السير بريسي لورين المختوب السامي البريطاني في مصر في محطة مصر : من الباب الملكي الدخول والخروج دائماً .

في افتتاح البرلمان المصري سنة ١٩٣٦ و النحاس باشا في الحربة المكينة وقبلة الأوسياء
عمر العبد ، ، الأمير محمد علي وزميله عزيز باشا ، وشريف صبري باشا .





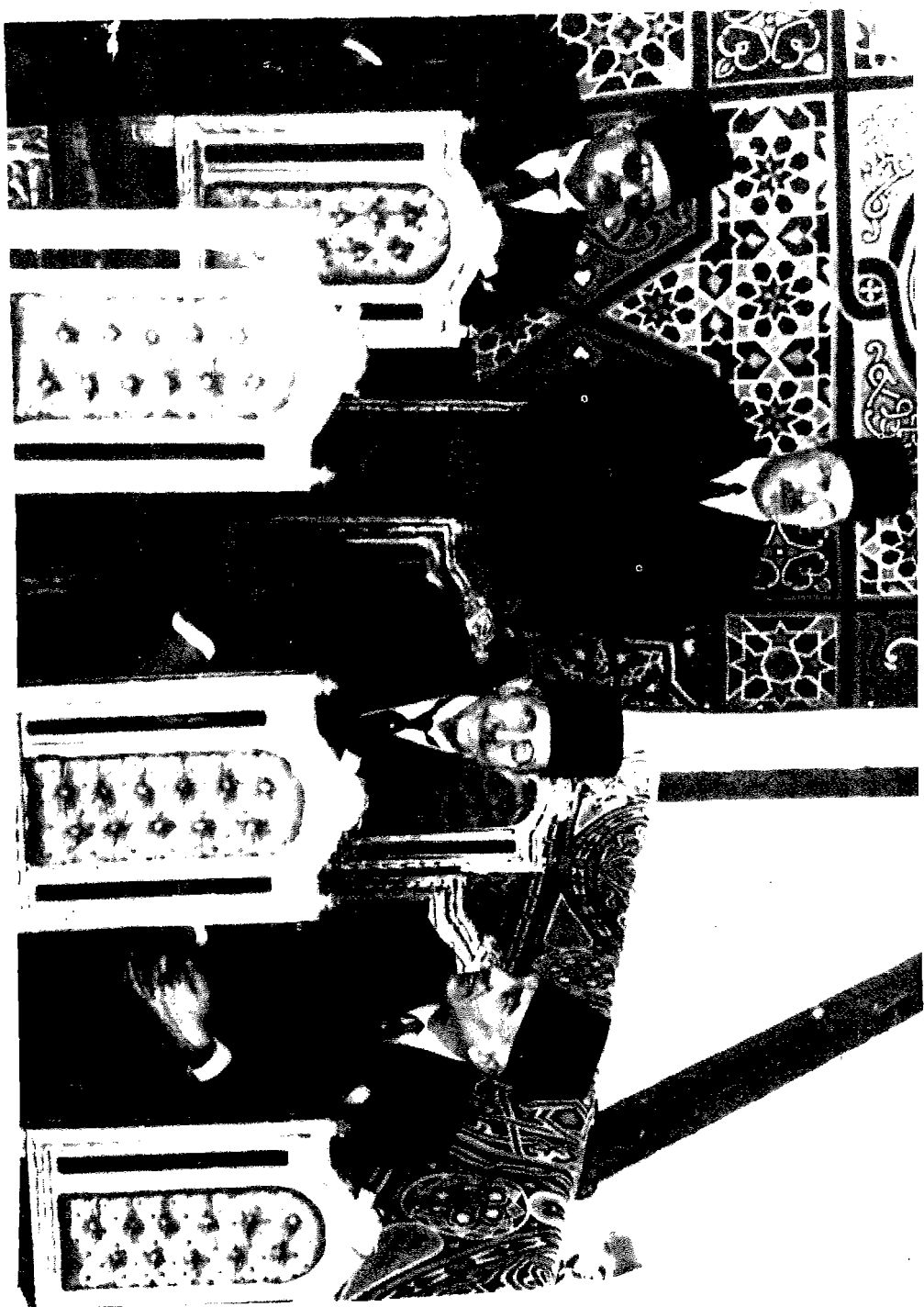
الامير محمد علي في طريقه إلى مكة وبجانبه يوسف نو الفخار باشا الصوره في محطة
السكة الحديد بالسويس .



بدافع الحقد على الملك فؤاد لعبت الأميرة شويكار دورا هاما في تدمير ابنه فاروق .



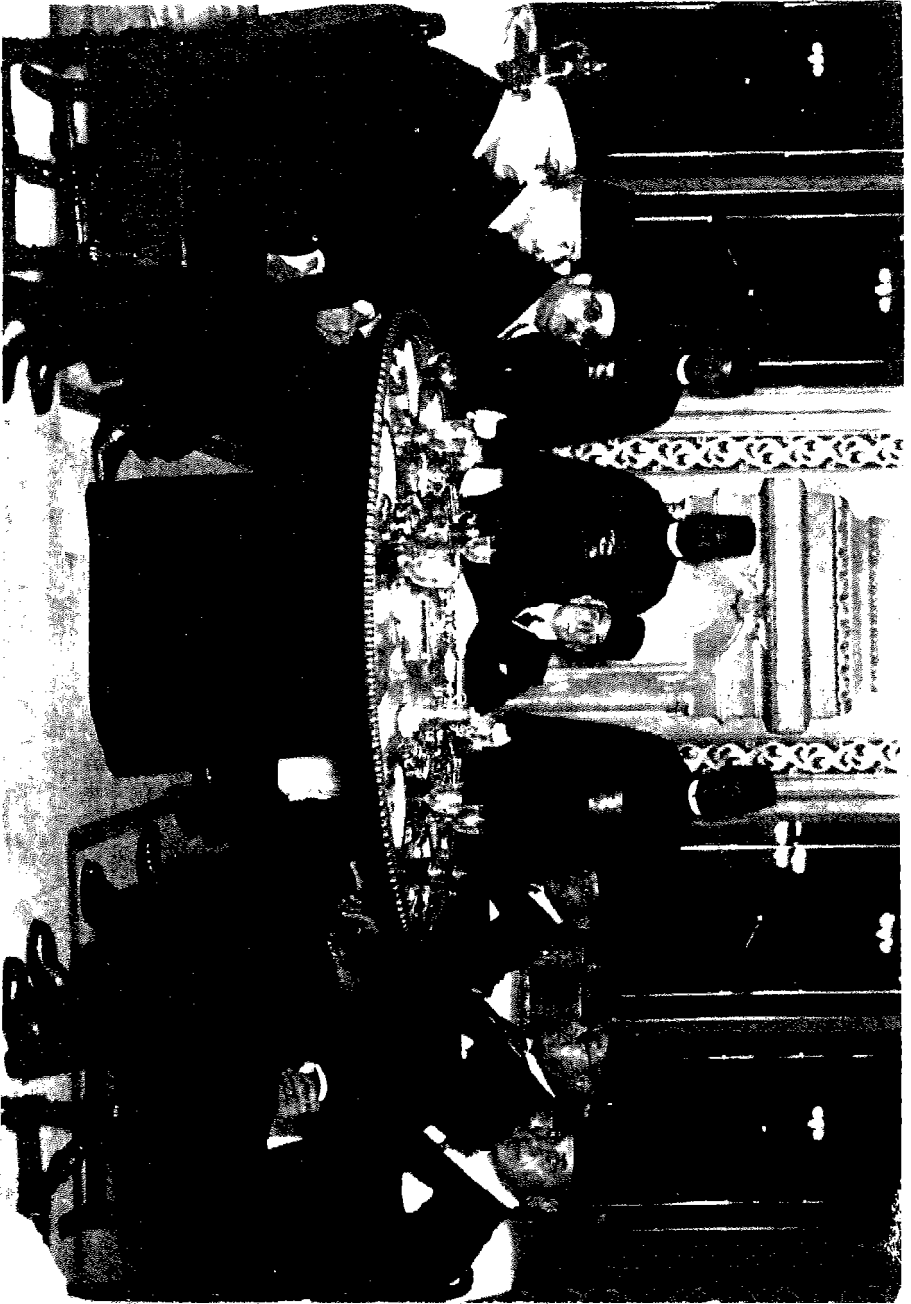
الأخ محمد علي في الثانية غذاء الألبان الوجبة ميشيل لطف الله كورينا أخصيه إمبران طحان .



شريف صبرى باشا ، وعزيز عزت باشا ، وبعض الامراء .



اسماعيل داود، واحمد غالب بك وهما ضابطان بالدرسة الحربية المصرية بالعباسية .



في حفل افطار بعلبدين الامير محمد علي ، الامير محمد علي ابراهيم ، علي طاهر ، مراد محسن وآخرين .



الامير محمد علي توفيق في حفل بالسفارة التركية .



الإمبراطور|عمر طوسون ومحمد علي ، في جلسة عائلية .



الأمير عمر طوسون يودع مصطفى النحاس على باب الجمعية الزراعية الملكية .



الأمير محمد علي ومحمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ .



النيلان سعيد داوود وسليمان داوود .



الامير اسماعيل داوود ، في السبيلق .



الأمير محمد علي ، وشريف صبري باشا ومصلحي النخلس باشا وحسين سري باشا وغذاء شهري .



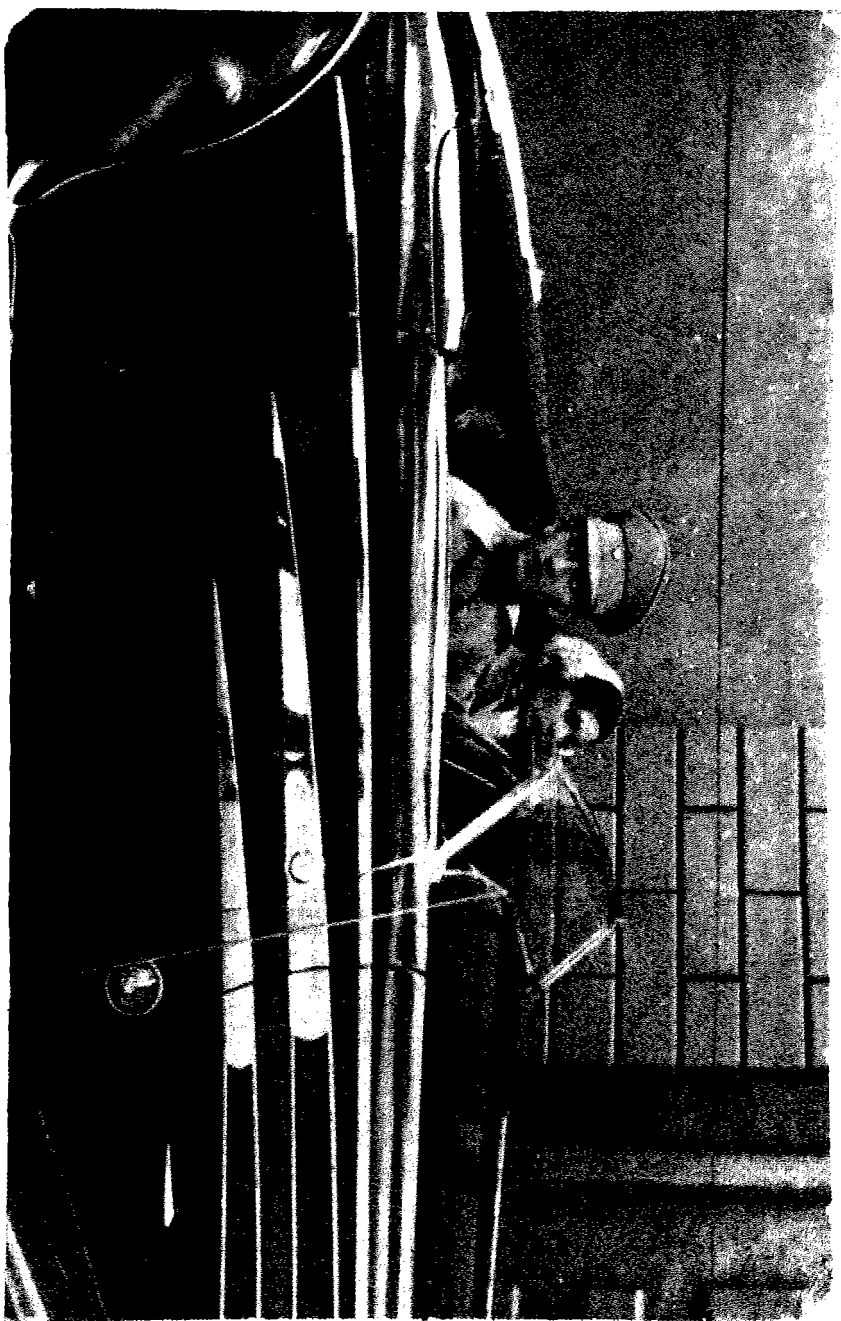
الفنيل اسماعيل داوود ورئيس مخابرات الجيش المصرى موسى بك .



الامير محمد علي توفيق ولي العهد في طريقه إلى باريس وبجانبه محمود الغزال بك
محافظ القاهرة [٩ يونيو ١٩٥١] .



شريف صبرى يلقا جل الملك فاروق وتزني كريمته الكبرى تحمل كريمتها نسيانج
وبجوارها زوجها عز الدين الطاهري وملك شريف صبرى .



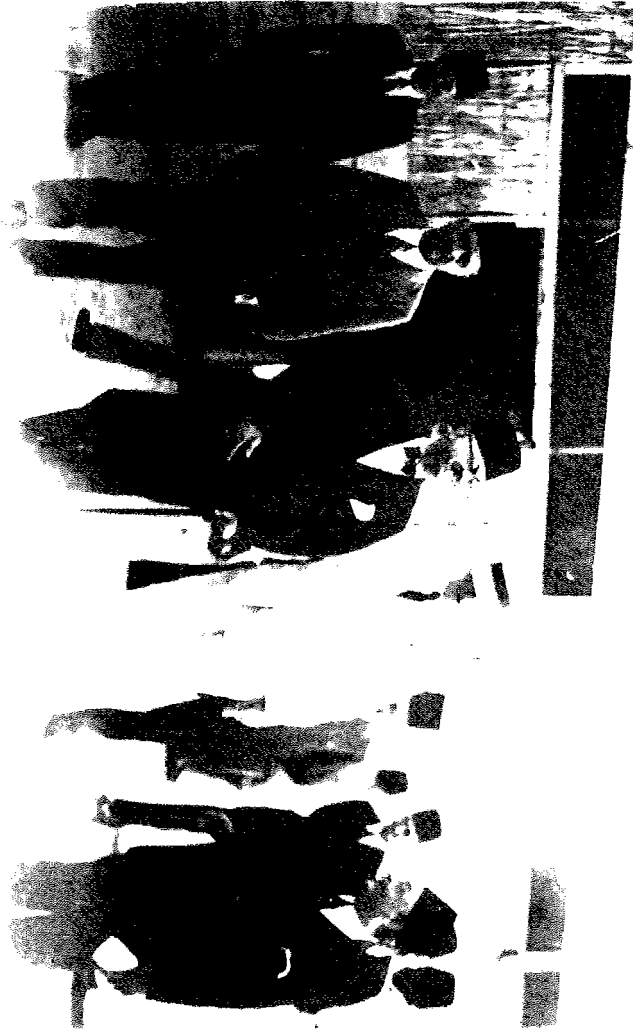
وفي عهد إيران قبل أن يصبح أميراطوراً والأميرة فوزية قبل أن تصبح أميراطورة .



الامير رضا بهلوي اميراطور ايران فيسا بعد في زبيرة للمصرية [١٩٣٩/٣/٢١]

احمد مامون حديث مع اطلق السيد





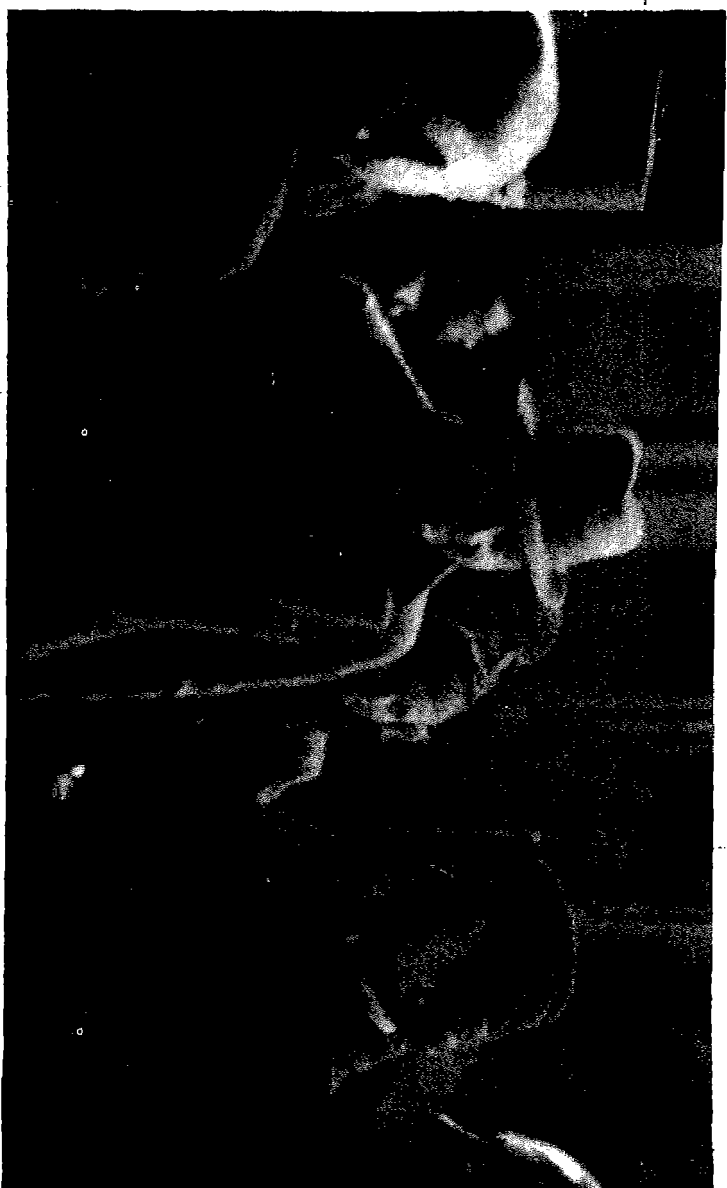
عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء وسير مظهر الامينون في سجنى بنى
بالاسكندرية



عزیز عزت باشا عندما كان وزيراً للخارجية مصر وتوفيق عبد الله باشا وزير الحربية بوعده



يوسف ذو القفل بقلنا والد الملكة فريدة .



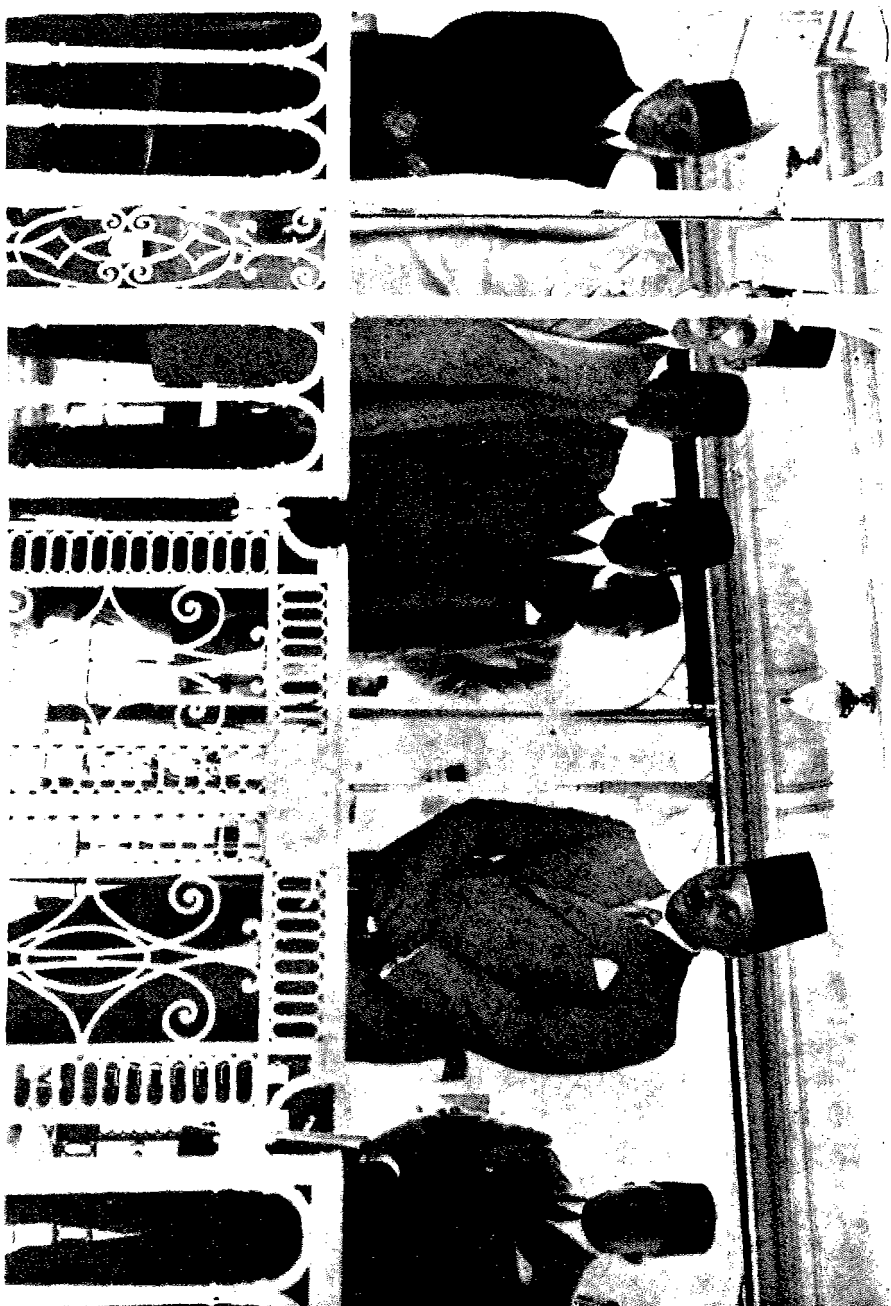
الملك فاروق قبل أن يتولى سلطاته الدستورية من مجلس الوصاية معه امه الملكة نازلي وسعود فخري بلشما في أوروبا .



الملك فاروق في حفلين الجامعة في ملوى والحديث مع سلمي خير مدير الأبحاث التاريخية .



الملك فاروق ونجليه من عمر فتحي باشا كبير البوران في محطة سيدى جابر .



فاروق ، وعلى ماهر ، واحد حسين وحسين سري ، متاخراً — في المنزه .

حلاوة الملك عند وصوله الى سراي، أمير القنن وهو مصافح رجال السلك السفلي



فاروق في مستشفى منشأة البراري





الملك فاروق يزيع الستار عن تمثال لطلعت حرب باشا في مدينة المحلة الكبرى .

ملك فاروق في سراي رأس التين يصافح رجل السلك السويدي





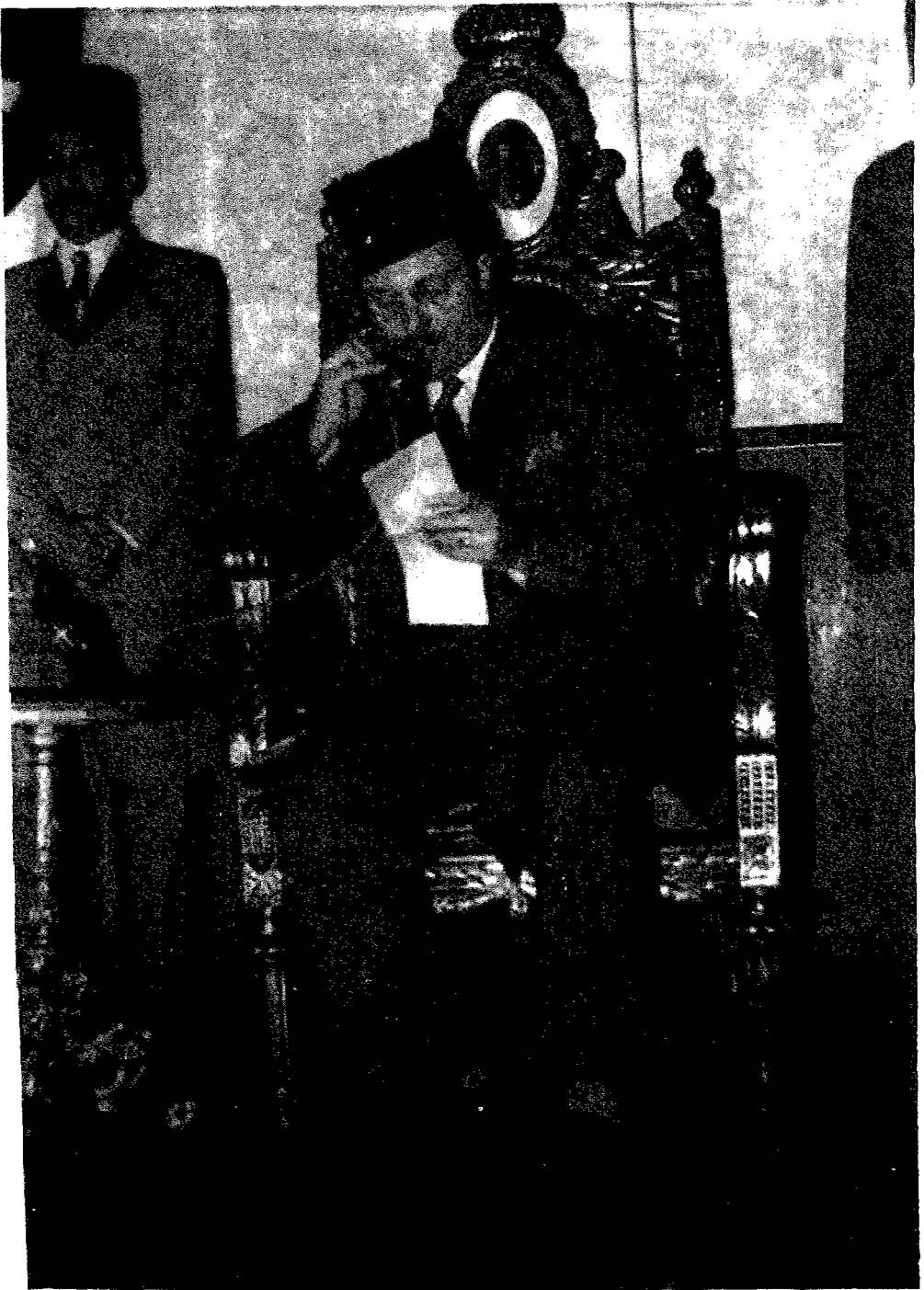
فاروق وحسين سرى واحمد حسنين في زيارة لمجلس بلدى كفر الزيات .



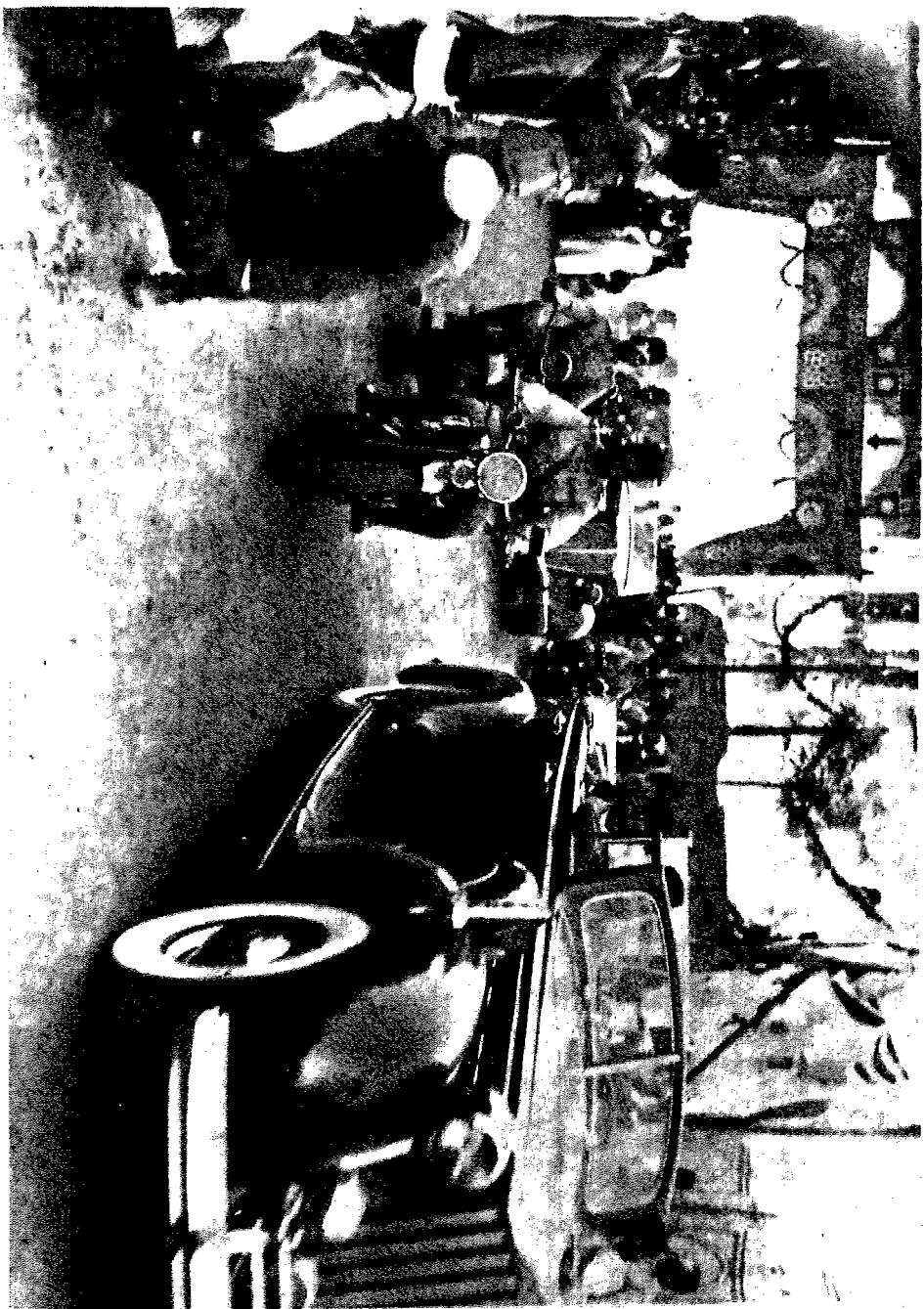
فاروق والشيشه والطاغم الاراييسك .



فاروق ، واسماعيل صدقى ، وعمر فتحى وعبد الوهاب طلعت بالاسكندرية .



فاروق يفتتح الخط التليفونى بين مصر والسودان [مايو ١٩٤٦] .



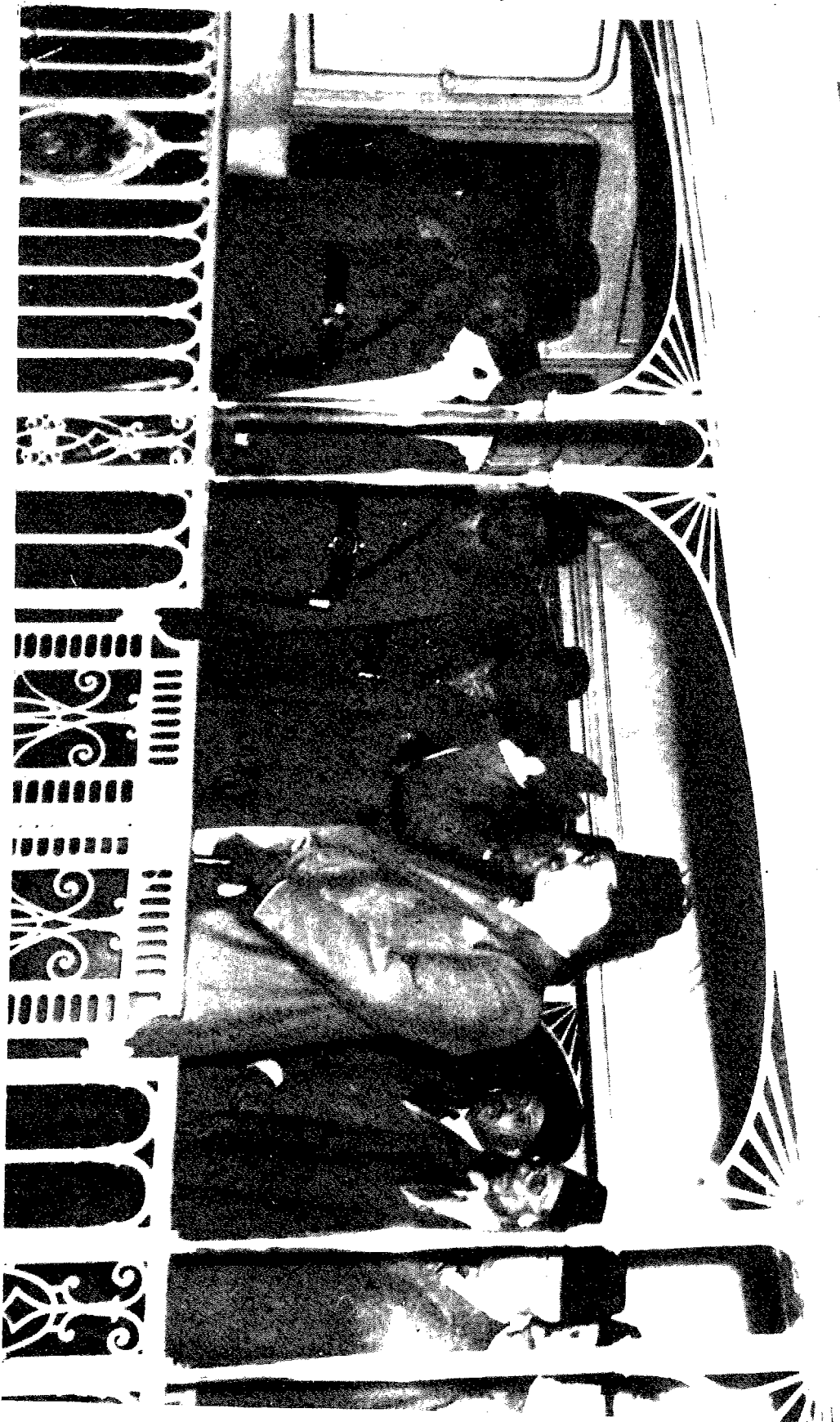
الملك فاروق في سعادته استقبال شعبي ورئيسي : بنجوين الدينليج في طريق الموكب .



فاروق ملكاً في زيارة آل البدر اوى باشا .



الملك فاروق يصلي ومعه د. احمد ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء وقتئذ .



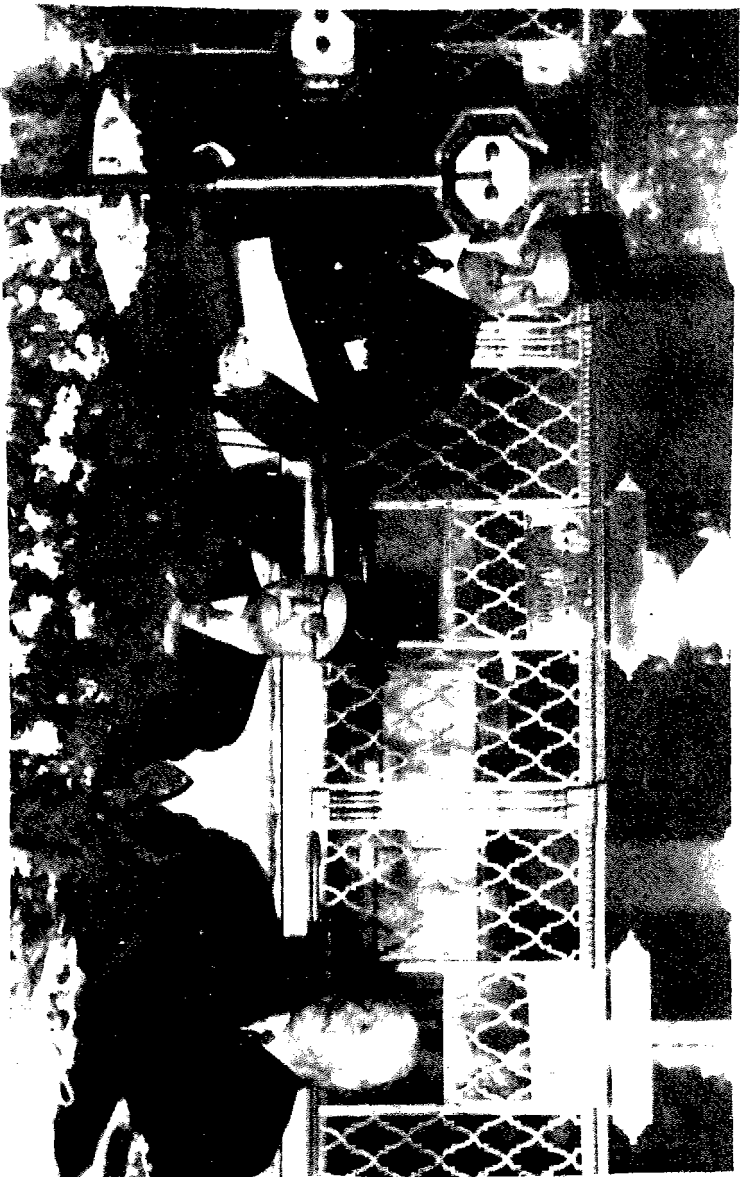
فاروق في القطار الملكي يحيى مستقبله وجانبه احمد لطفي السيد باشا ، واحمد عبد
القوي باشا .



النحاس باشا وأحمد ماهر ، ومكرم باشا ، وعبدان محرم ، إمام نصيب تذكاري بريطاني
في القاهرة . . .



النحاس باشا وعلى الشمسى باشا وآخرون

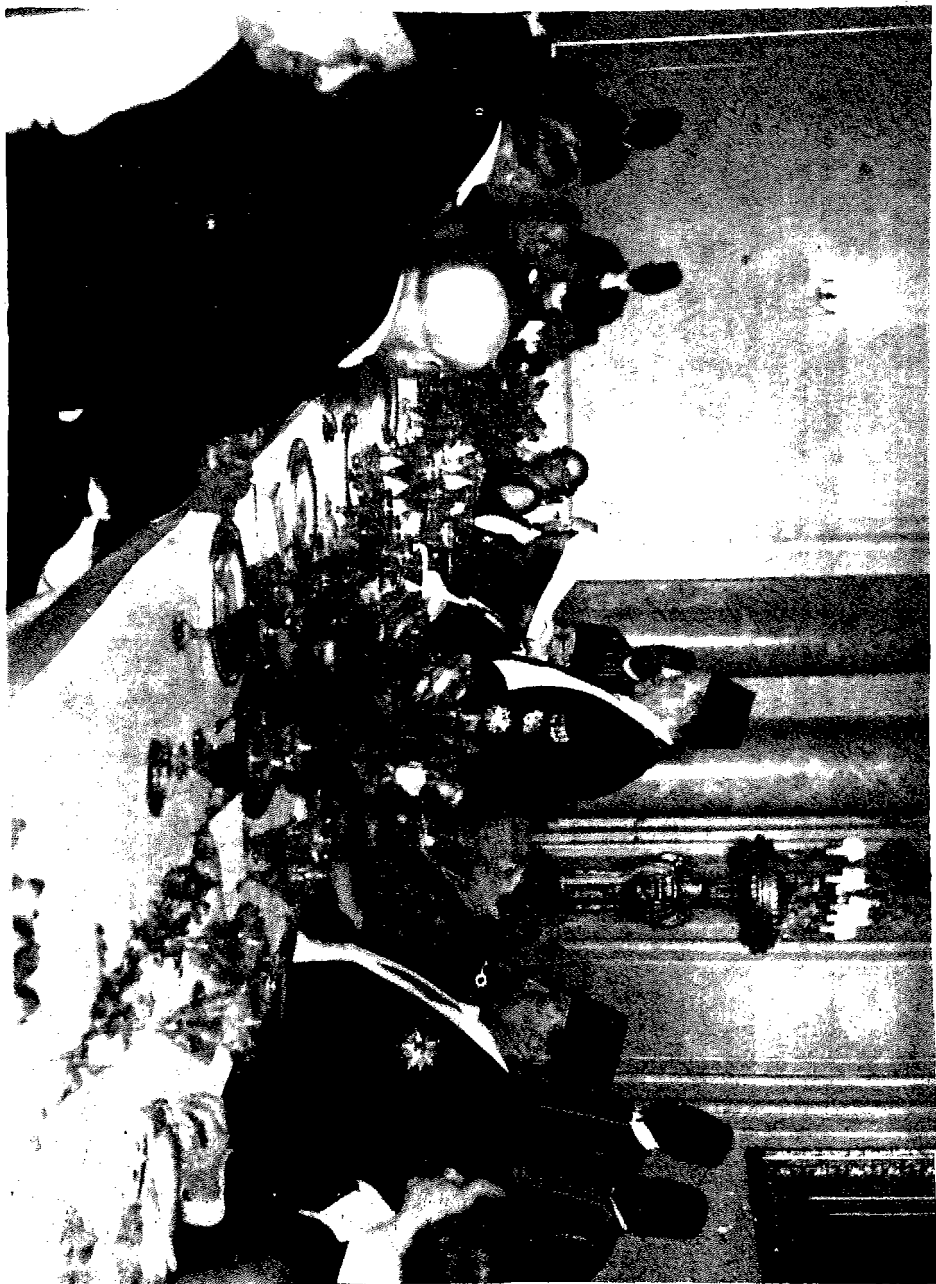


مصطفى الححاس باشا يخطب وخطابه لورد كاترين [سير ماكينز لاميسون سابقاً]
[١٩٣٦]



قاعة لوكارنو - توقيع المعاهدة المصرية البريطانية ، الخامس يناير رئيس الوفد المصري في الملوفات
بخطب [١٩٣٦] .

الحسين باشا يتحدث في تكريم السفير البريطاني لورد كاربن





النحاس باشا والسيد صديق المجددى .



مصطفى النحاس باشا والسيدة قرينته وبدايات الزواج .



مجلس النحاس وزكي المرواني ومحمود سليمان غنام . ومحمد صلاح الدين والحسيني زعلوك وجواهر وفيرة .



النحاس باشا والسيدة زينب هانم الوكيل حرمه في إحدى الحفلات الخيرية ..

النجاس يتلصق يدعو الصحفيين إلى التماشي : محمود أبو الفتح وفكري ابنايته يظهران في الصورة .





النحاس باشا في حفلة القديس جرجس ، ومعته صبرى ابو علم باشا وضحكات من القليب .



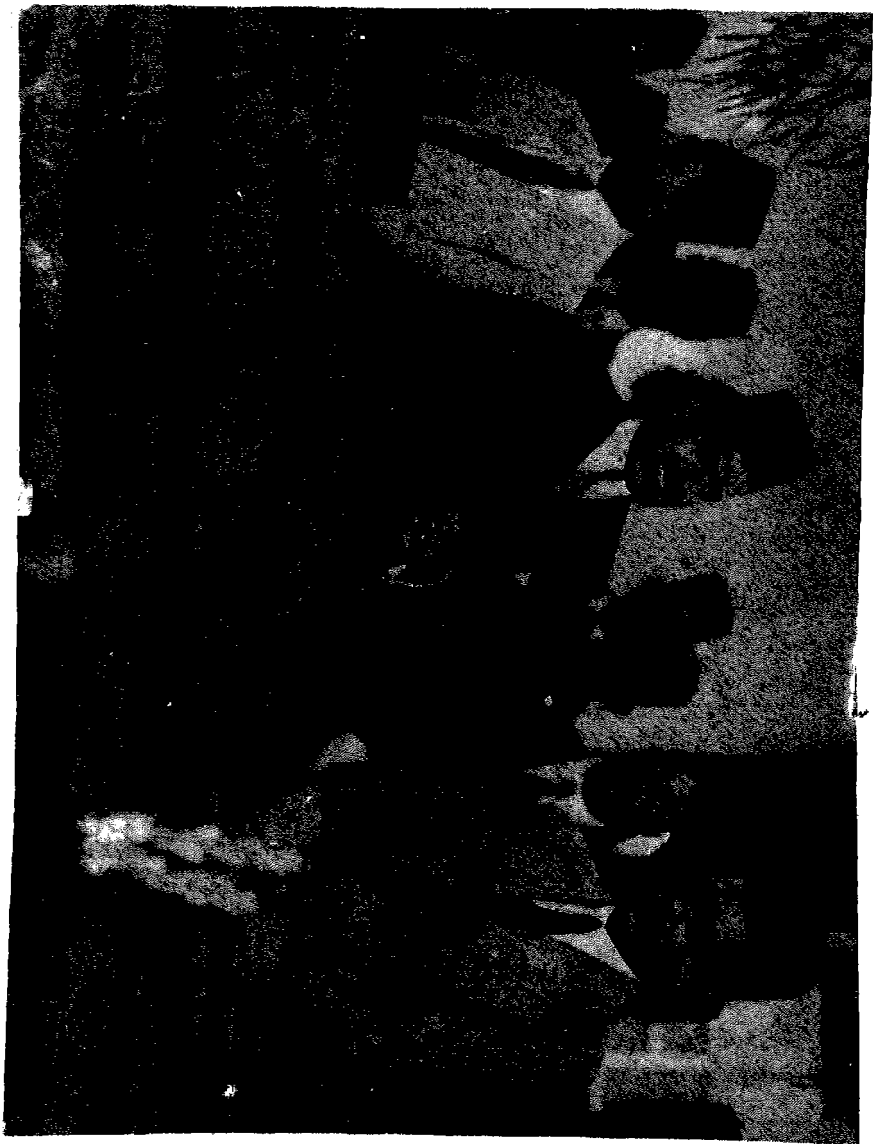
مستر كولنز مدير شركة الأنباء المتحدة يهمس في اذن النحاس بانشا [مايو ١٩٥٠] .



مصطفى النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا .



النجاس باشا والسكرتيرة الأولى للسفارة البريطانية في مادبة غداء اقيمت (لرفعته) .



النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا ومحمود فهمي النقراشي باشا على قبر سعد .



في ذكرى استقلال افغانستان النحاس والمجدي وفؤاد سراج واحمد حمزه ، [مايو ١٩٤٤] .



النحاس باشا عند نزوله من الباخرة محمد علي الكبير في الاسكندرية [أكتوبر ١٩٥٠]



صورة رسمية لاسماعيل صدقي باشا .

لورستانسجيت رئيس وفد المفاوضين البريطانيين وصدقي باشا رئيس الوفد المصري .





اسماعيل صدقي باشا عقب توليه رئاسة الوزارة للمرة الثانية بعد استقالة محمود فهمي النقراشي باشا .



اسماعيل صدقي باشا ، وعبد الجليل ابو سره باشا وحفي محمود باشا [في وزارة اسماعيل صدقي ١٣ / ٧ / ١٩٤٦]



اسماعيل صدقي باشا ، يخطب في افتتاح المحادثات الخاصة بتعديل المعاهدة المصرية
البريطانية [١٩٤٦] .



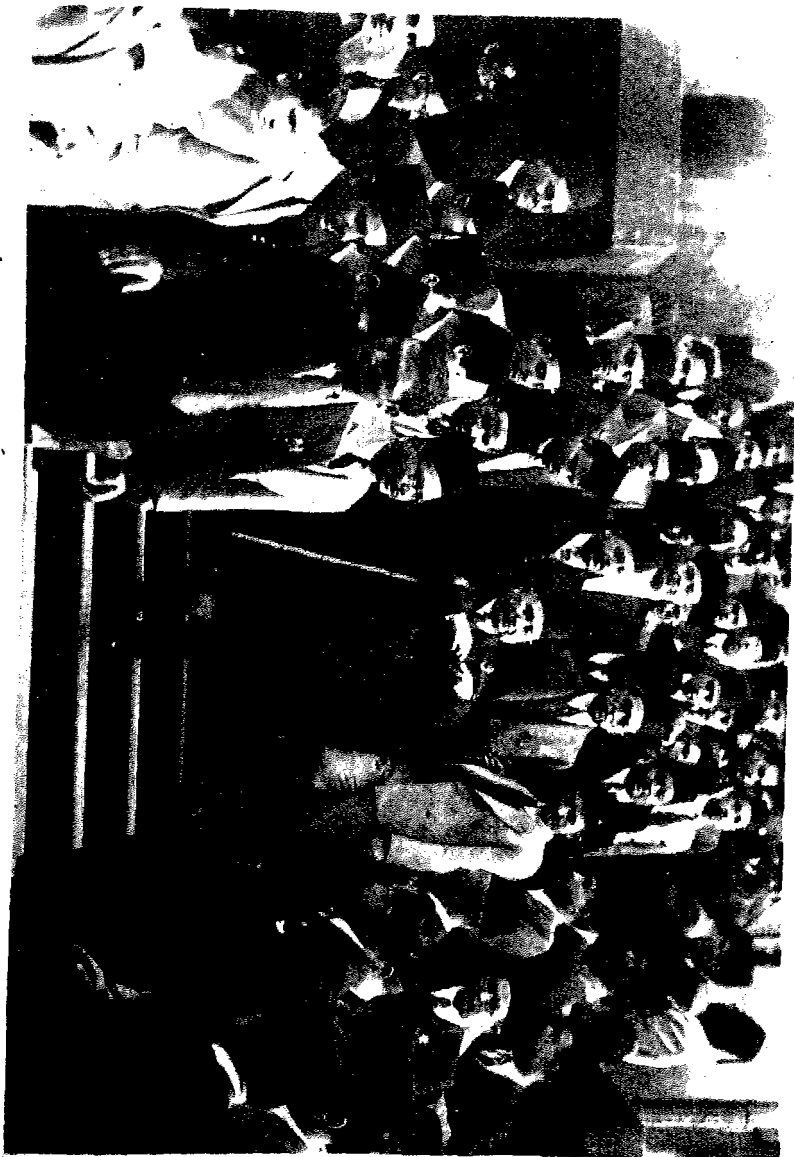
النقراشي باشا يضع اكليلاً من الزهور على النصب التذكاري لشهداء الجامعة



كان ابراهيم عبد الهادي ياتينا من اخطب خطباء العصر بجانبه حامد جوده ومحمود غالب في الهيئة السعدية



محمود النقراشي باشا وبعض انصاره قبل مصرعه بشههور



الدكتور احمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعودية مع انصاره ومعه محمود طهسي
النقراشي باشا نائب رئيس الهيئة ومحمود غالب باشا احد وزراء الهيئة .



السياسيان الشقيقان د. احمد ماهر ومحمود فهيم النقراشي وانصارهما في ميناء الاسكندرية .



حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى .



حافظ رمضان باشا على البلاج بالقبة والمنشة



حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى يتوسط ابراهيم عبد الهادى باشا والدكتور
نجيب اسكندر باشا فى اجتماع للمعارضة [١٩٥٠/١٠/٢٩] .



حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى عند اجراء الصلح بين فريقى الحزب ، فى
الوسط عبد الرحمن الرافعى بك وعبد العزيز الصوفانى بك فى الصورة زكى على باشا ،
فكرى اباظه باشا ، عبد المقصود متولى بك ، د . زهير جرانه ، فتحى رضوان وآخرون
[ديسمبر ١٩٤٦] .



الامبراطورة الايرانية الام والاميرة فوزية ، وبعض الاميرات المصريات والايرانيات



الشيخ محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

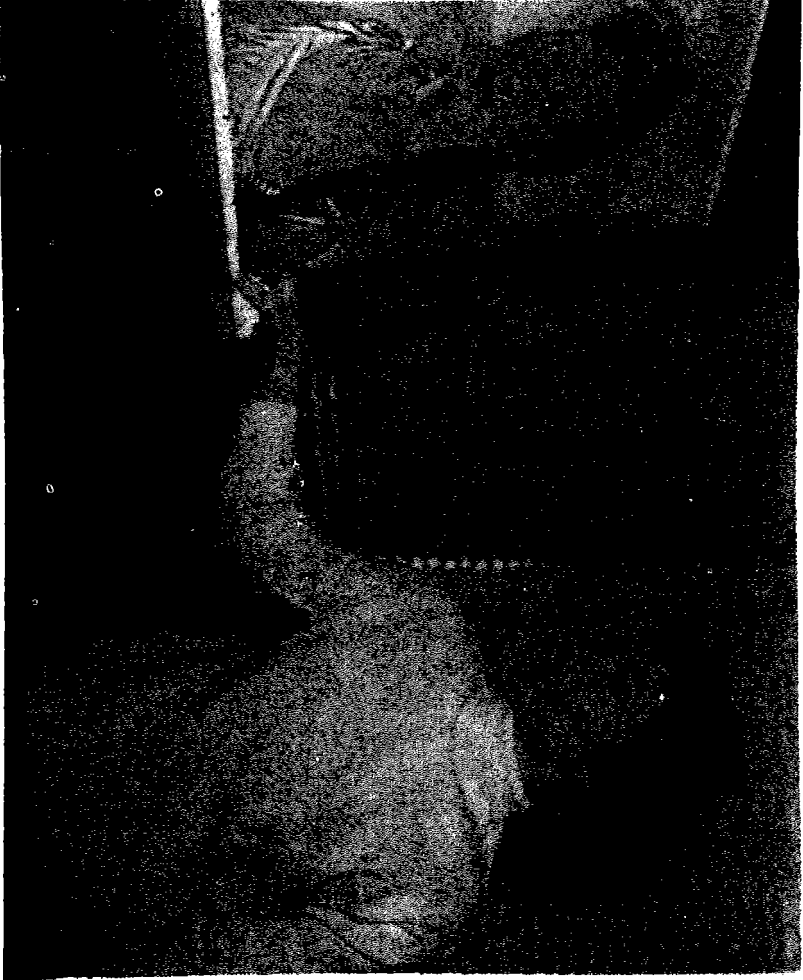


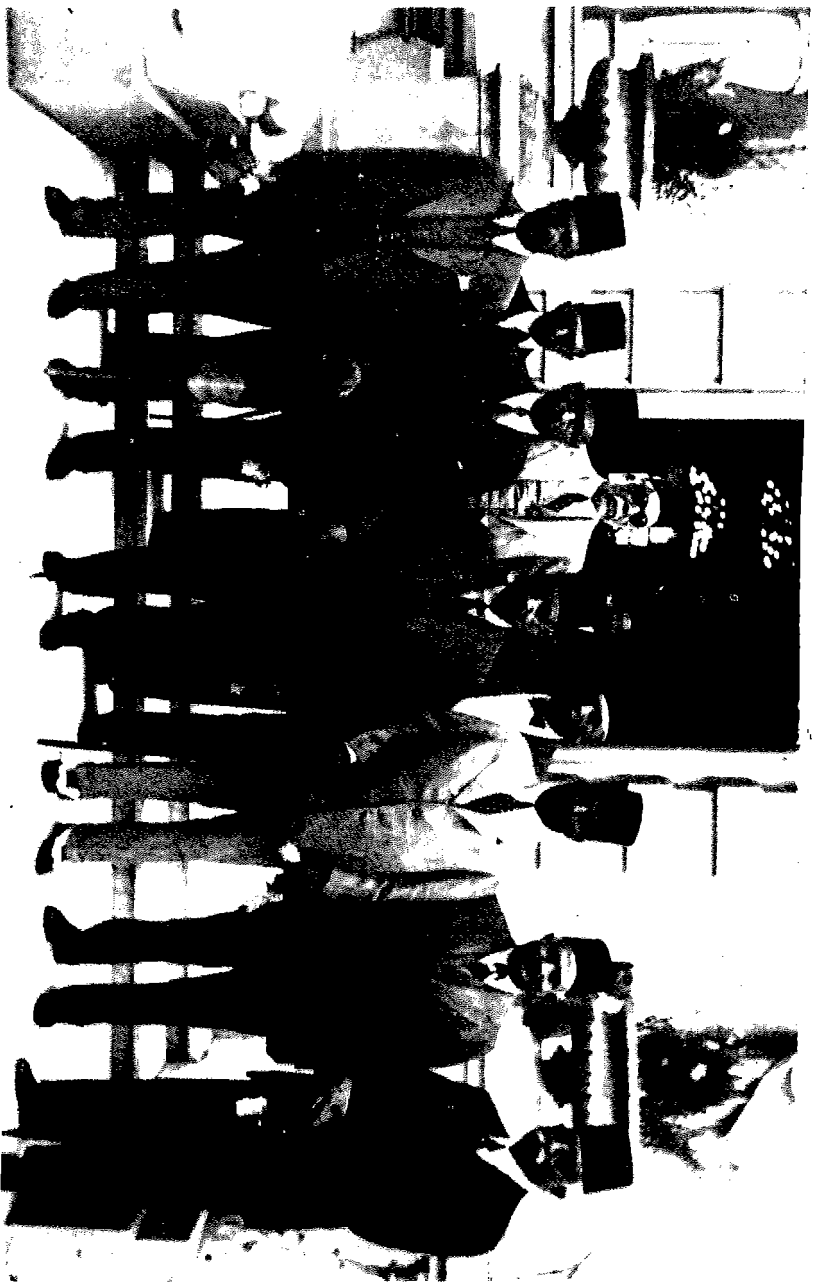
الأميرة نعمة الله مختار والأميرة شويكار والأميرة حورية حمدي وحرم سيد باشا خشبة وأعمال خيرية .



الاميرة نسل شاه .

الملكة فريدة تلبس هوايتها في الرسم





توفيق نسيم باشا في قصر انطونيدس بالاسكندرية عندما كان رئيسا للوزراء ومعه بعض وزراءه



يوسف رشاد و جليل بك اخصائى من بط .



شريف صبرى باشا كان صاحب مقام رفيع بالزى الرسمى .



على ذو الفقار باشا جد الملكة فريدة .



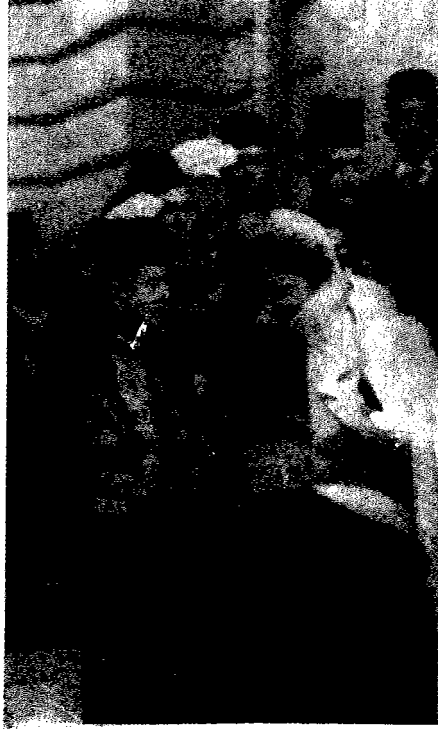
الاميرة فوزية والاميرة نسل شاه



فوزية احمد فؤاد عندما كانت اميرة وقبل ان تصبح امبراطورة لايران .



الاميرة شويكار في مؤتمر صحفي عام .



الملكة نازلي في دار البرلمان



حرم محمد محمود خليل قنانه وراعية للفن وكان بيتها - وبيت زوجها - قطعة فنية
[متحف محمد محمود خليل حاليًا] .



عمر قاضي بالثما باللابيس العسكرية والسيدة قرينته .

المريوق حيدر باشا . والمريوق عس لقصى باشا والواء المهدي باشا .



عبدالله بن فيصل و امير الكويت علي الاحمد





الفريق عزيز على المصرى



حيدر باشا ، وعبد الحاق حسونه باشا وجرمه في مباراة بين فريق رياضي مصري
وأخر سويدي [ديسمبر ١٩٤٩] .



الامير اسماعيل داود عند زيارته للممسك . الذي اشترك في ثورة هلمسكي الاولى



حيدر باشا وسراج الدين باشا في مباراة لكرة القدم بين مصر واليونان .



احمد عبود ، وفؤاد سراج الدين ومباراة بالسادى الاملى



بعض الأمراء في إحدى حفلاتهم مع أصحابهم وأصدقائهم



الأمير عمر طوسون يوزع الجوائز الرياضية



الأمير اسماعيل داوود واللاعب رياضى شوقي .



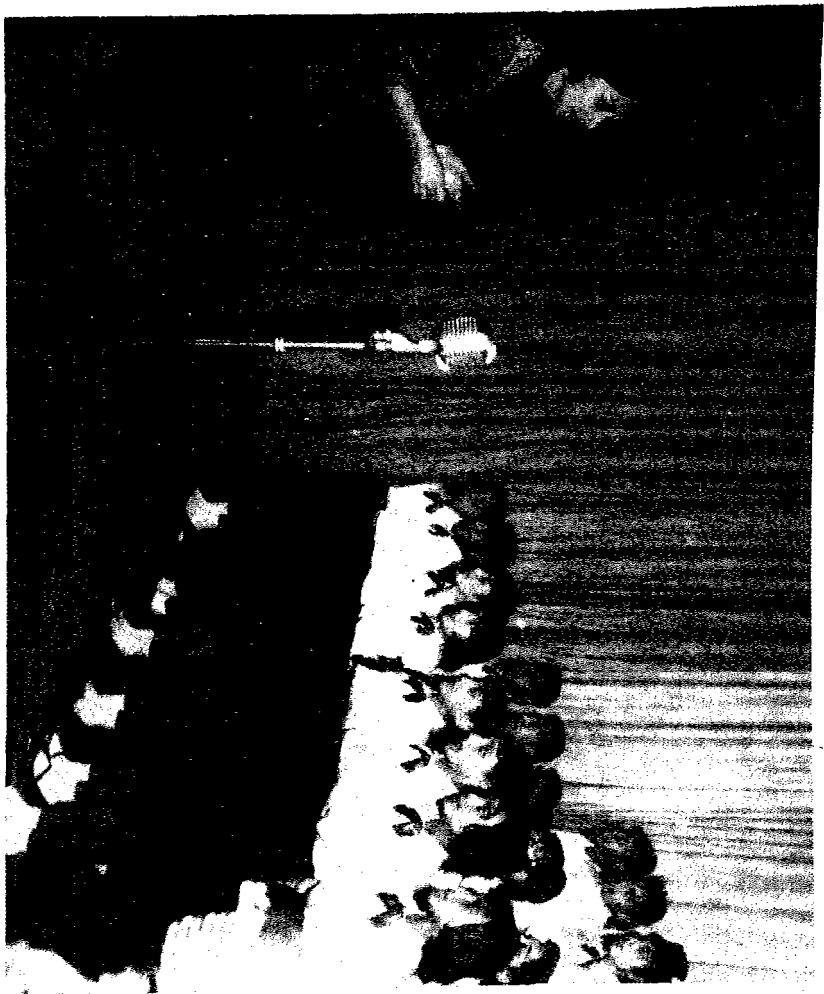
توفيق الحكيم يقوم في ايام العزوبية بإحصاء الملاعق والشوك .



عباس محمود العقاد وعبد القادر المازني ولجنة اختيار الإنشيد العسكرية

المفتان سليمان نجيب في دار الأوبرا





وفيقه الحظي، مدرب تلاميذ وتلميذات الاتحاد النسائي على قطع من الفولكلور
المصري

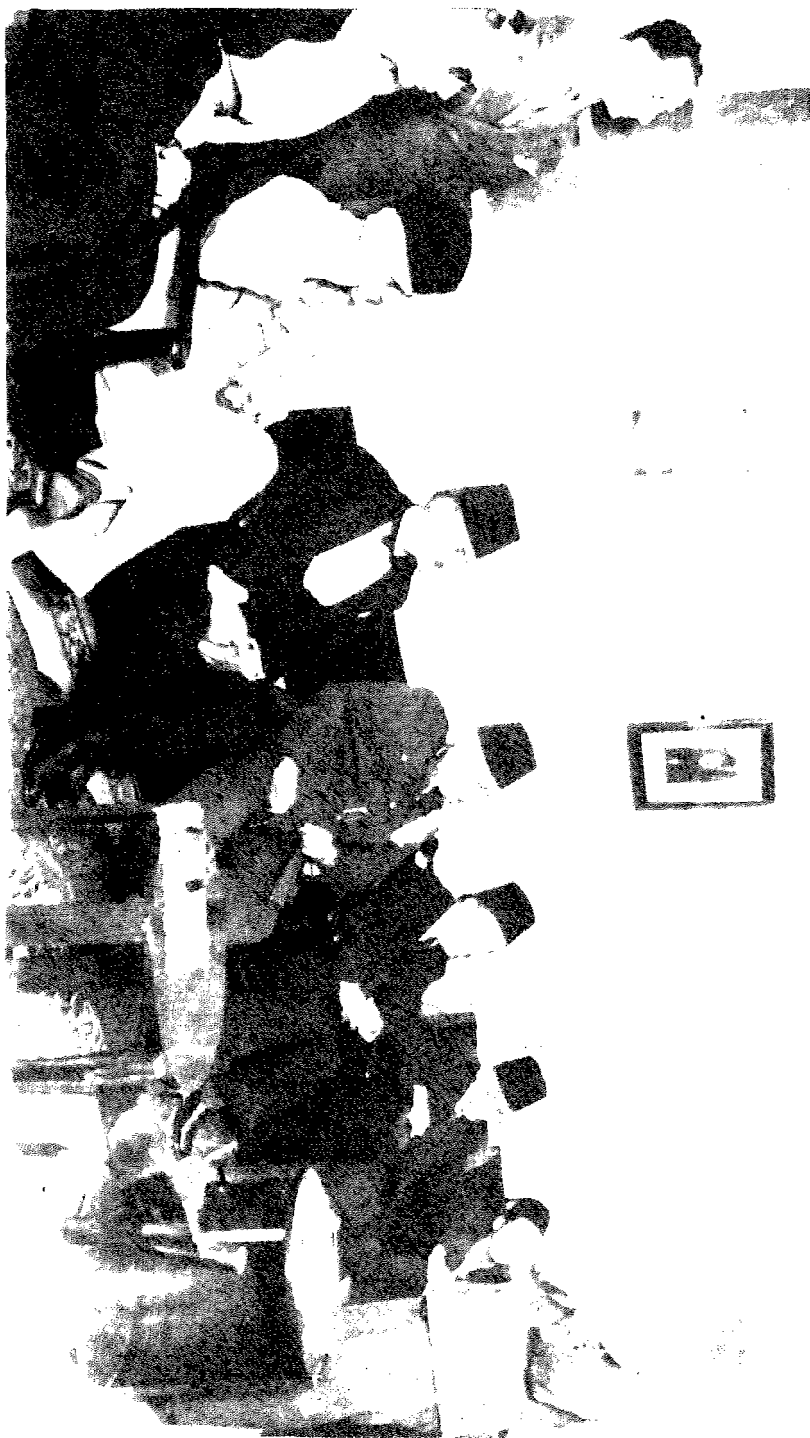


محمود مختار (التتنش) أيام اللعب .



فواد سراج الدين باشا وفكري أباطه باشا في مباراة لكرة القدم بالهندى الامم

سامي الشوا أمير الكمان يعزف أمام كاروق وبعض الضيوف العرب (١٩٤٣).





الحاج أمين الحسيني وعلي ماهر باشا في صورة تذكارية .



في تأسيس الجامعة العربية مصطفى النحاس باشا ، رياض الصلح ، توفيق أبو
الهدى وبقية الوفود العربية .



رياض الصلح رئيس وزراء لبنان ومحمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر .



فيصل بن عبد العزيز آل سعود عندما كان أميراً وناصر الجمال ، أحد وزراء العراق ،
يستمعان إلى حديث د . محمد حسين فيكل باشا .



مكرم عبيد في حفل اقامة المجلس برئاسة الحكيم الزعماء الفلسطينيين المسلمين من
سيفيل .



الملك عبد الله ، عندما كان أميراً للشرق الأردن في ضيافة مصر .



الأمير عبد الله الفيصل وإبراهيم عبد الهادي .



الملك فيصل ملك العراق وشقيقه وأمير شرق الأردن (الملك) عبد الله في القدس الشريف .



الفريق عزيز المصرى باشا وفوزى القاوقجى ومحاولات لانقاذ فلسطين .



رياض الصلح و ابراهيم عبد الهادي ..



الامير (الملك) فيصل بن عبد العزيز آل سعود في قصر عابدين .



شيخ المشايخ الشيخ عجيل جاشا وأولاده الذين كانوا يدرسون في كلية فكتوريا بالاسكندرية ، وحمد
الرباسل جاشا والكحلاني بك القائم بأعمال المفوضية العراقية .



نورى السعيد باشا وحمد الباسل باشا والدكتور ابراهيم الشوبى فى مطار المنطقه
كان نورى رئيساً لوزراء العراق .



الأمير سعود بن عبد العزيز (الملك) يرحب بالبراهمة عبد الهادي باشا وبينهما صديق
الجددي وزير أفغانستان الموقر في مصر .



سيِّف الإسلام في انتقل الملك فاروق

الأمير محمد علي والأمير



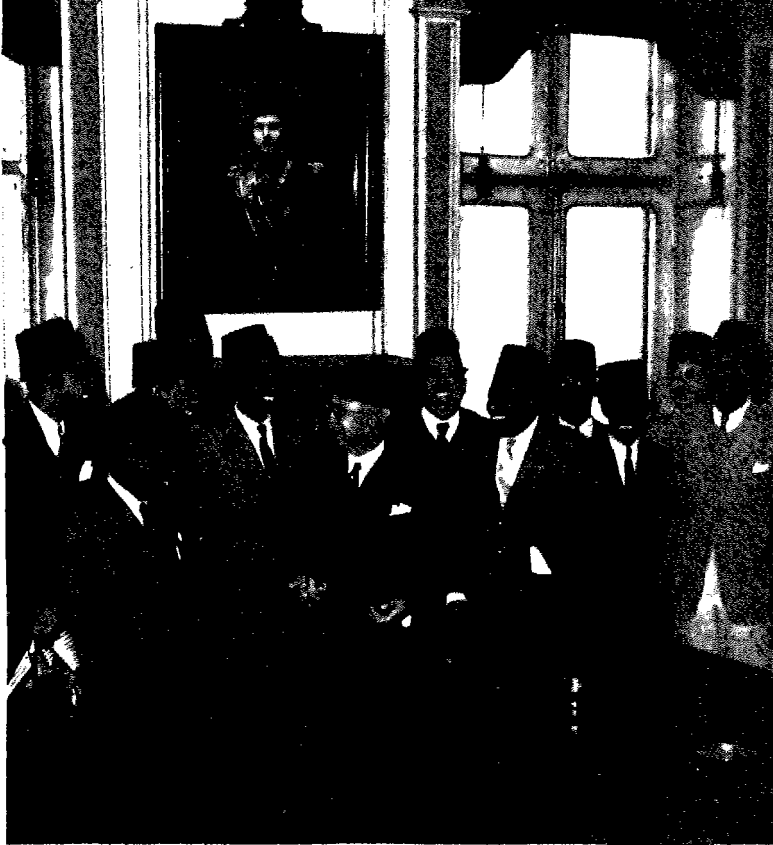
علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال بالمغرب في مصر صورة نادرة .



ابراهيم عبد الهادي وفكري اباضه وحليل مردم وعلي ايوب في تكريم فكري اباضه بدار الهلال .



الملك عبد العزيز آل سعود عند زيارته لصر (١٩٤٦/١/١٥) وحديث مع د. هيجل
باشا وبعض الوزراء المصريين



اسماعيل صدقى رئيس مجلس الوزراء والوفد السودانى الذى قدم إلى مصر للعمل
لتحقيق وحدة وادى النيل والاستقلال : كان الوفد برئاسة اسماعيل الازهرى
وعضوية كل رؤساء الاحزاب السودانية .



في ١٢/٧/١٩٣٥ تقام الطلبة حاملين صورة الشهيد عبد المجيد مرسى ومعلمه
وقيمته .

مظاهرات الشباب المصري ، مدرسة النيل الثانوية ، مدرسة الفنون والمصنّيع
المنعته ، كان شباب مصر يملق في التلاذذات والأربعينات .



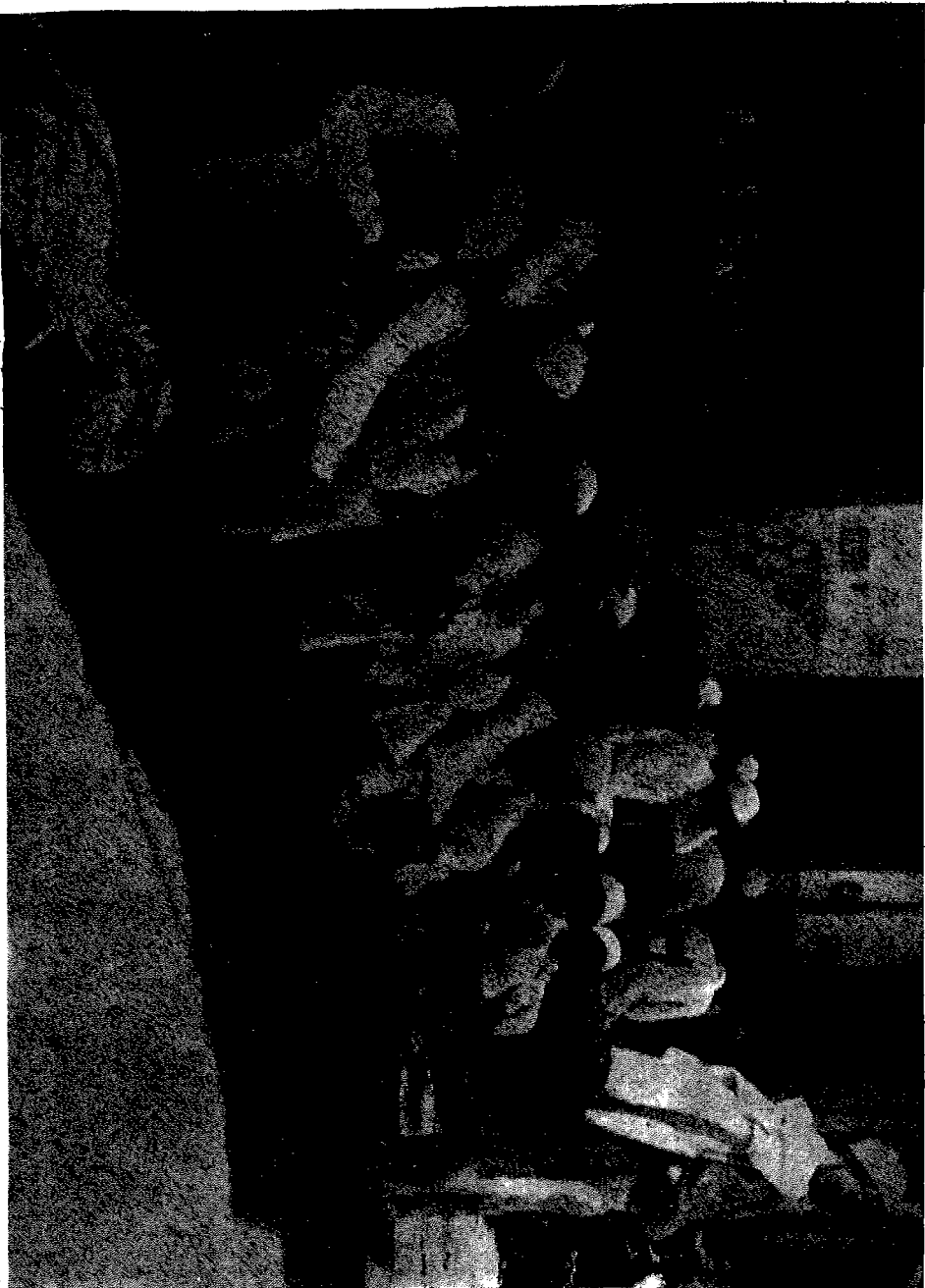


اضراب ضابط البوليس : اجتمعوا في قهوة لونا برك ، بعد بداية الاضراب للحوار في استمرار الاضراب
او عدم استمراره .



وكذلك اضرب عمل الترام والاروتوبيس ، من اجل تحقيق مطالبهم .

افترى عمل الحلة الكبرى والصورة أمام أبواب المصانع في انتظار فتحها .





صورة اخرى لإضراب ضباط الشرطة في الإسكندرية

فيلاد الولاية المبرورة بملابسهم الرسمية في احدى الحدائق العامة .



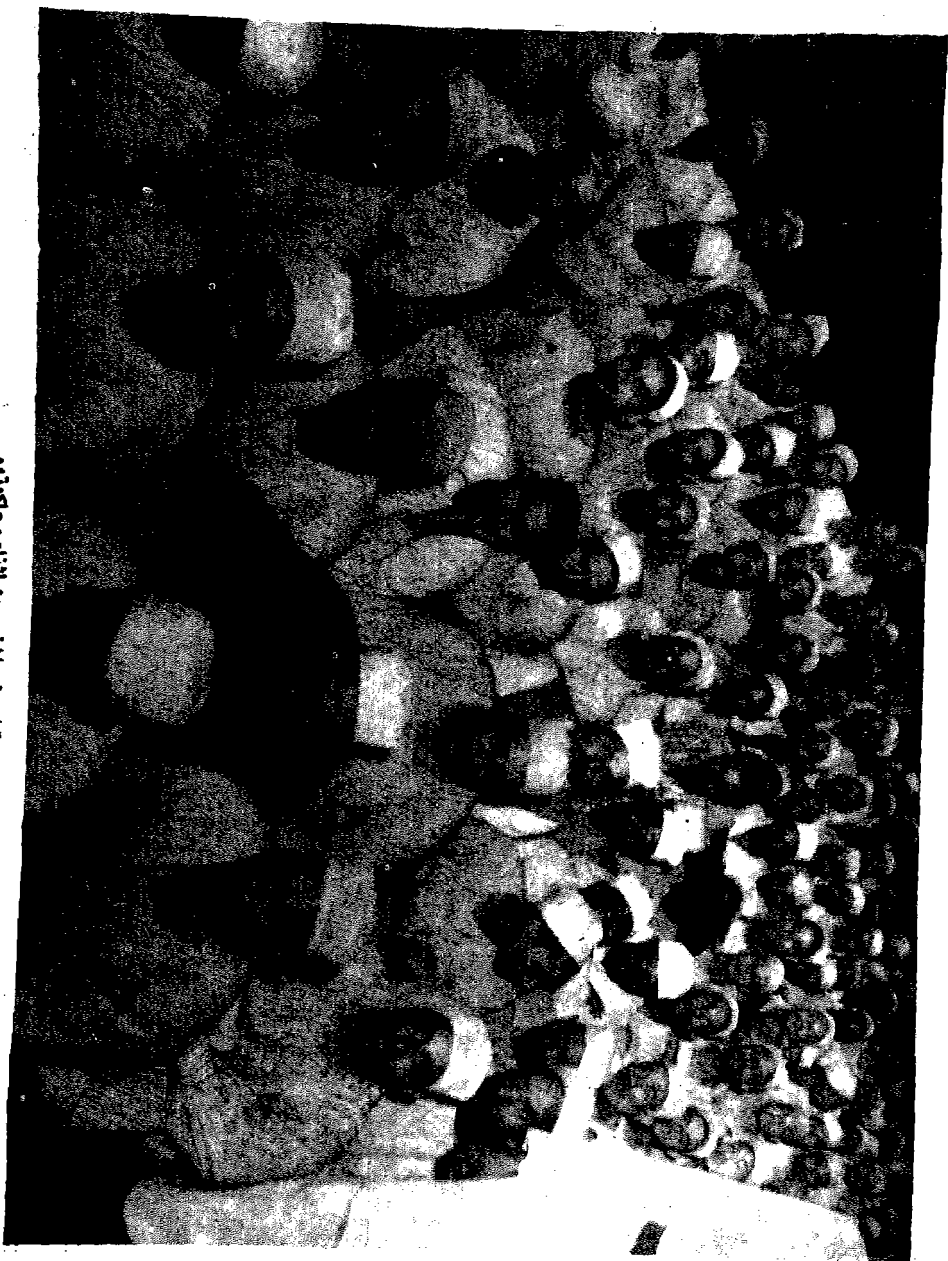


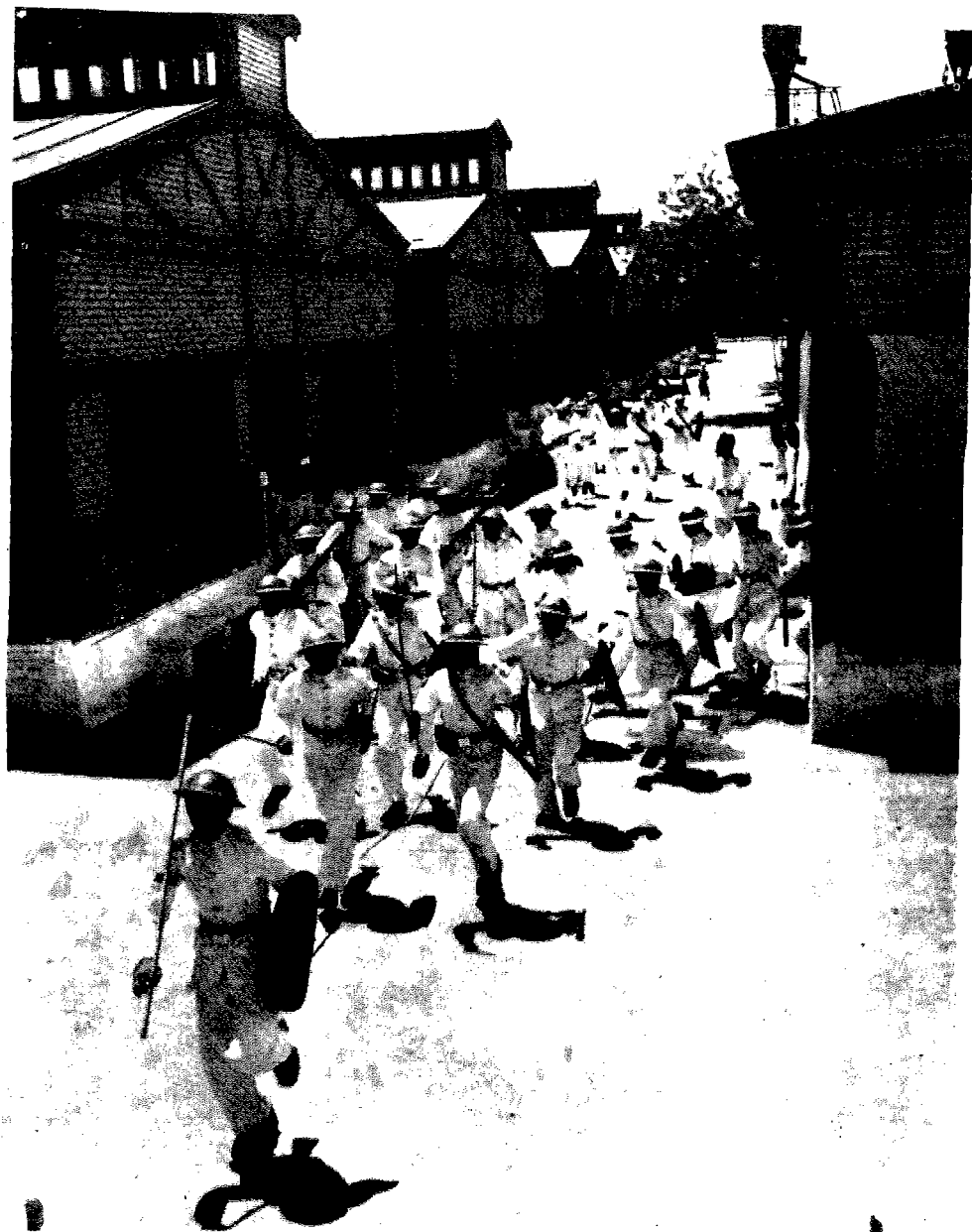
فيلط اليريس وجودم متجهرون .



طلبة جامعية تنصبر احدى المظاهرات .

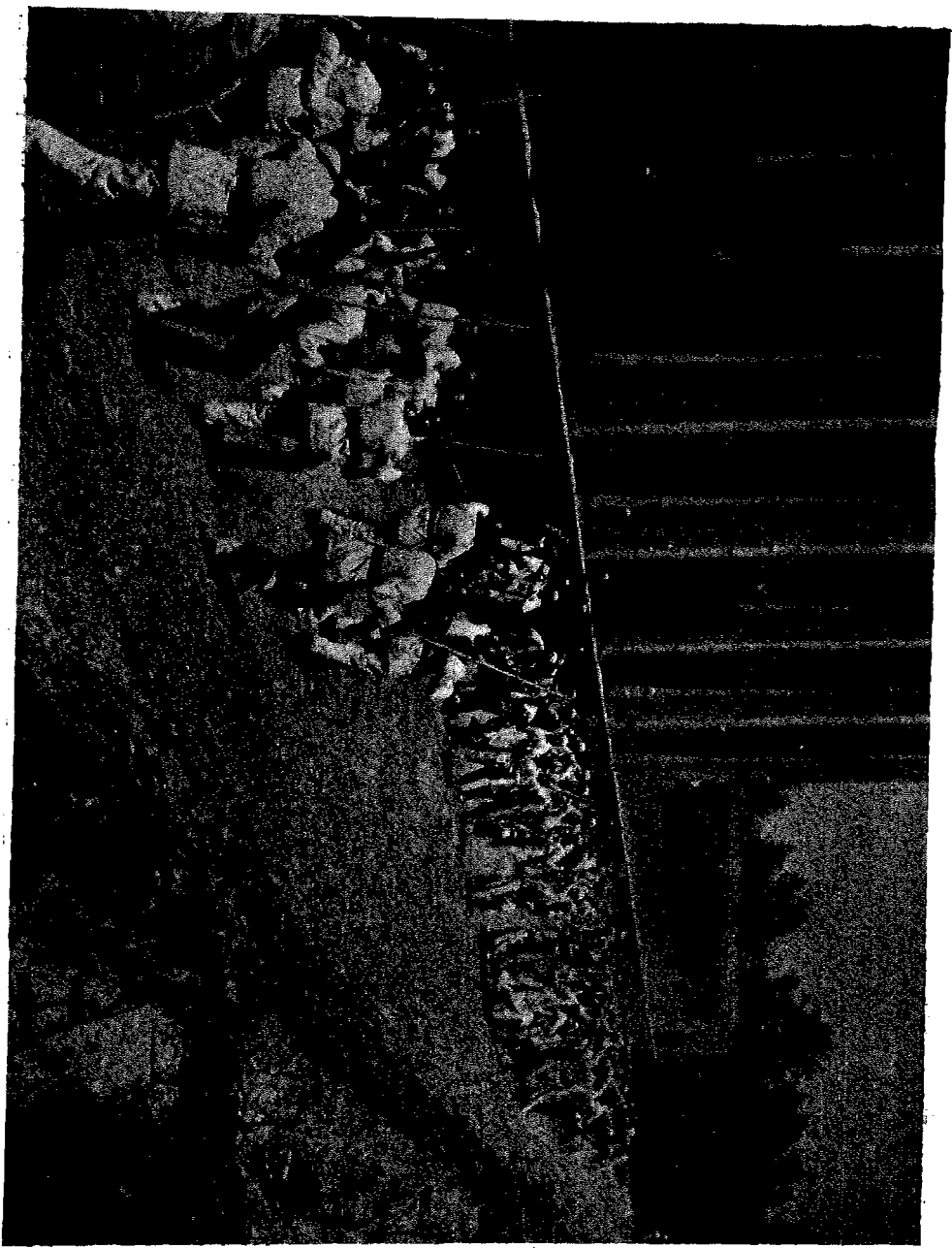
صورة لبعض المصيرين أثناء محاكمتهم .





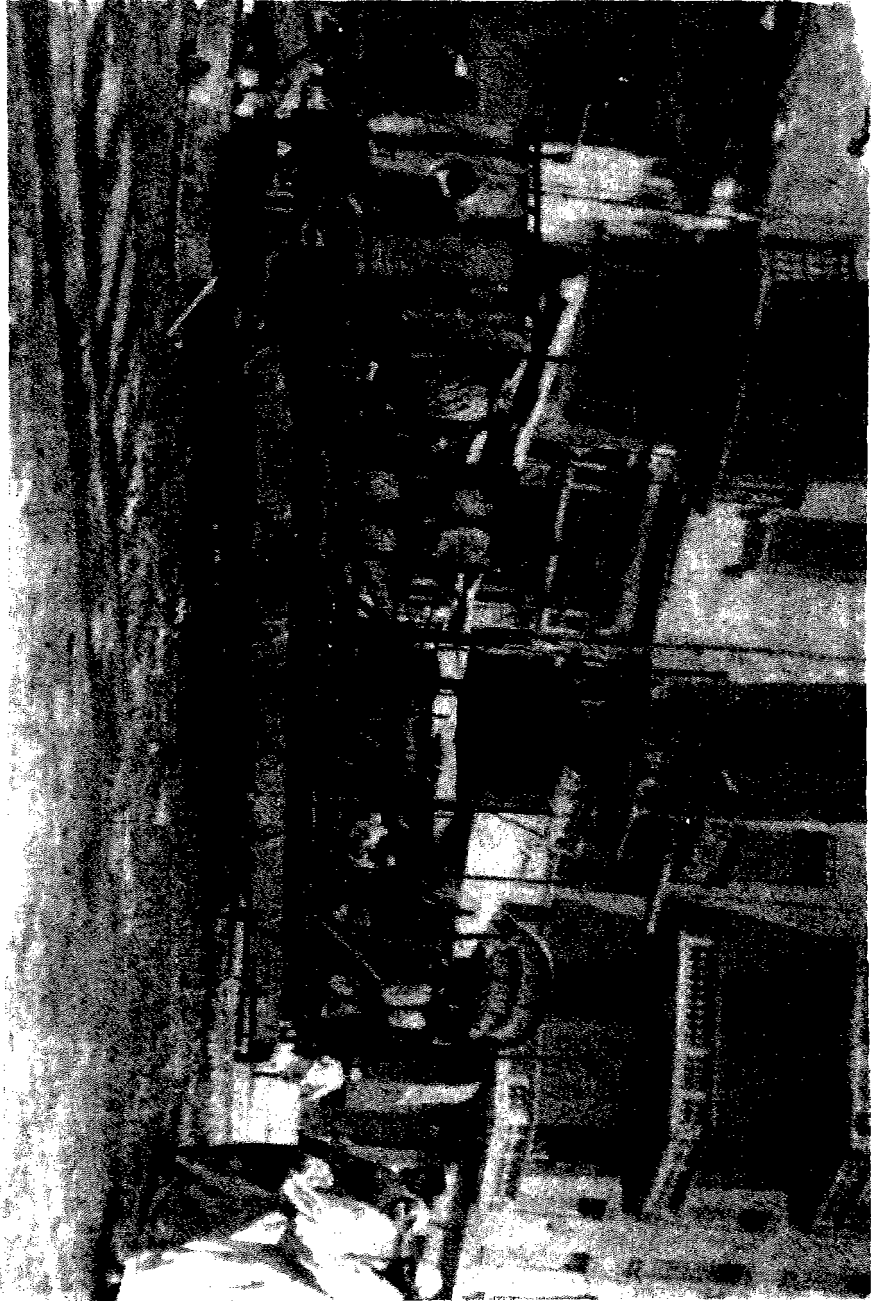
هكذا كانوا يخرجون من ثكناتهم وكل واحد منهم مزود بوسائل الوقاية من الطوب .

الدروع في مواجهة الطوب والمقاتلون في مواجهة البوليس .



وأصير المحكومين أيضاً ، في ٢٨ / ١١ / ١٩٤٨ وخرجوا من دار محكمة الاستئناف بيلي ، الحاق في طريقهم إلى طريقه المحامين .





بعض أطلال الحرائق والأضرار التي تسببت في شوارع القاهرة .

بعض الطلبة المتخصصين في علمي اليوم .

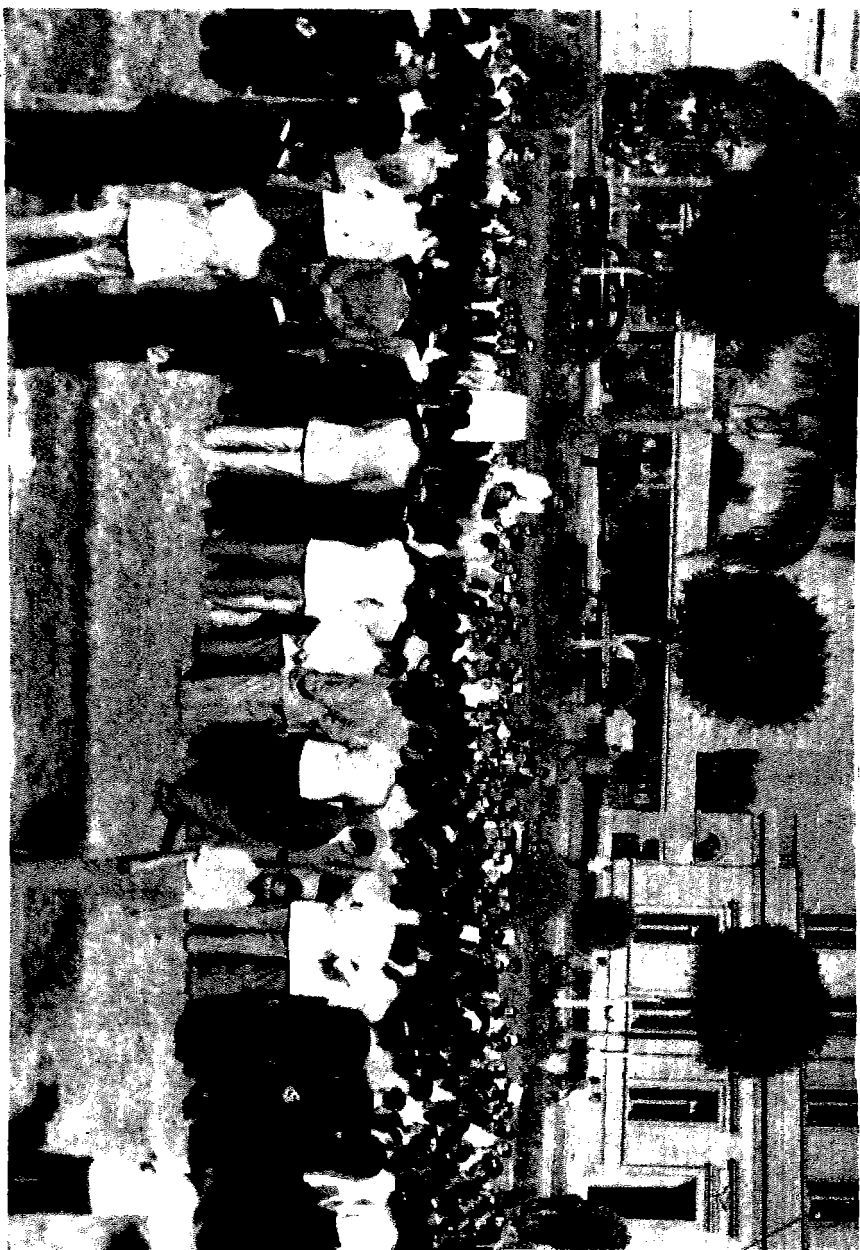


طالبة كلية التجارة جامعة القاهرة في معركة العلم مبنى كليتهم مع الزملاء .

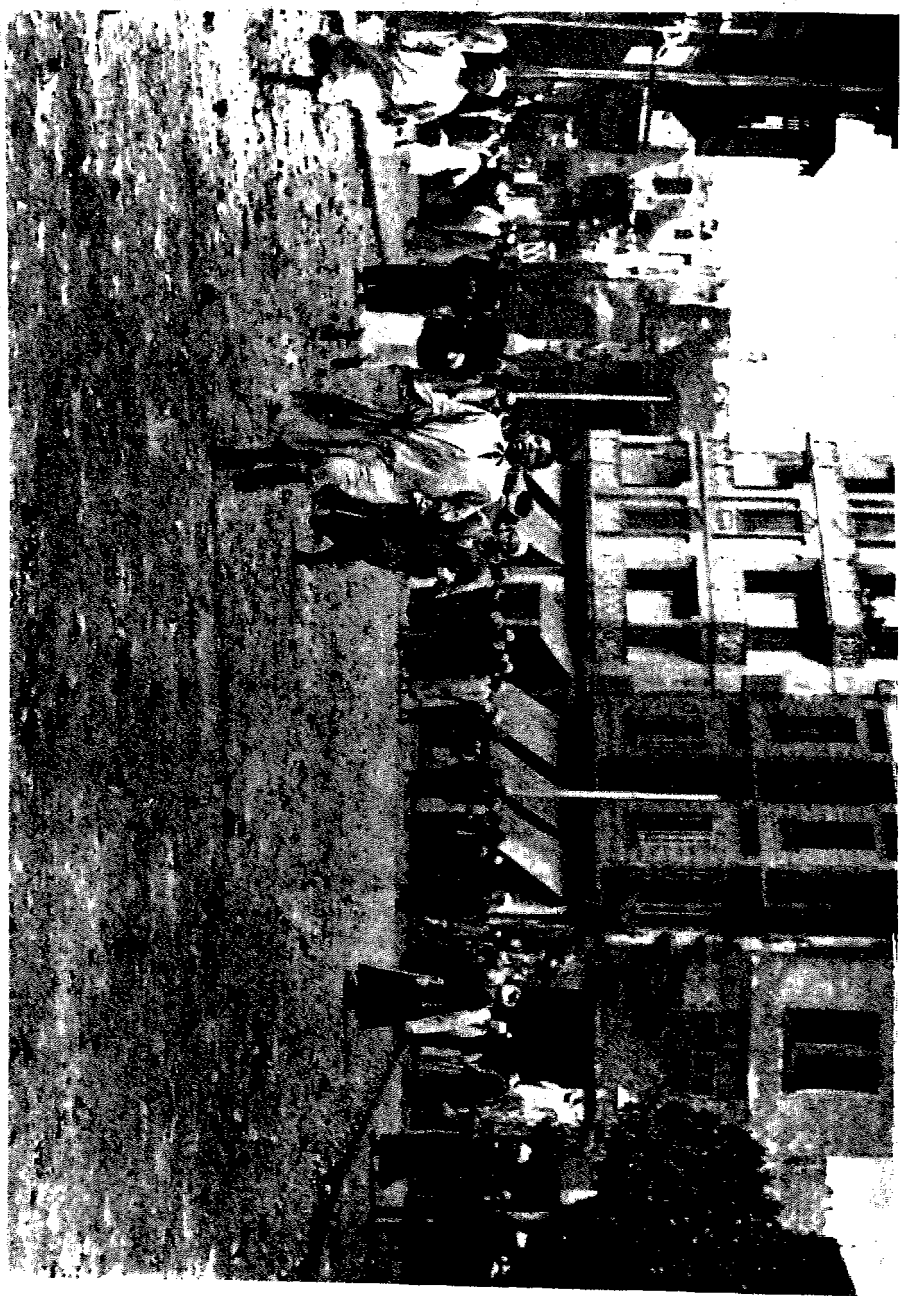


يخضعون القسوة كل الرئيس ، يتحمل ، مع المتظاهرين .





في الحرم الجامعي بجامعة طرابلس .



بعض مظاهرات الطلبة .



حلفی محمود باشا وزیر ، وسیلسی ادیب .



محمد محمود جلال ود . سيد هشيرى نجمان فى سماء السياسة والفنون .



فؤاد سراج الدين باشا وأحمد عبود باشا ولقاء حار .



عبد الملك يحيى باشا ومحمود فكري باشا .



علي زكي العراقي كان رئيساً لمجلس الشيوخ .



حسين سرى باشا وعبد الحميد سليمان باشا في البرلمان ساعة وفاة حسن صبرى باشا
رئيس مجلس الوزراء .



الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخ الجامع الأزهر الأسبق .



د. عبد الرزاق السنهوري والجامعة تؤيد الملك فؤاد .



الإبراشى باشا فى القصر الملكى بعبدين .



محمد علي علويه باشا وكناح من اجل قضيا المروية والإسلام .



حسين سرى باشا وحديث سريع مع الصحفيين .



محمود غلب بلثا و د. السنهوري بلثا .



حظي محمود يحمل كرسيًا ليجلس عليه في اجتماع لجمعية - حزب الأحمر المستوفين .

عبد الفتاح يحيى بيلقا عندما كان رئيسا للوزراء وحسين هبيري (يلقا .





في محاجر اسوان ، انظرون الجميل ، توفيق دوس ، مدام رشيد ، حلمد العلابيل ، محمد الشريف .



د. محمود فوزى مندويننا الدائم فى الامم المتحدة .



محمود منصور باشا من اشهر قضاة مصر .



علی ماهر باشا ، وفکری اییقله باشا ، وثوقلوق موس باشا ، وشکری زیدان بک قی دار المملک



عبد العزيز فهمي باشا في قريته كبر المصليحة مع طائفة من أبناء القرية لم يكن يحضر المصليحة امر واحد



نواز سلطان (بک) و حرمه و ابنته و زوجہا من اغنی اغنیاء مصر ، ومن بدایة بک مصر .

الامير عمر الفاروق نجل السلطان عبد المجيد يحي مستقبله بالاسكندرية وابنته إلى جانبه .





محمد توفیق رفعت باشا و کریمتہ .



صبرى ابو علم باشا احد وزراء العدل السابقين وسكرتير عام الوفد المصرى قبل فؤاد
سراج الدين باشا .



يوسف الجندى بك وفهمى ويصا واصف بك .



عبد الفتاح يحيى باشا عندما كان وزيرا للخارجية مصر وعلى سري بك القائم بأعمال
مفوضية مصر في براغ زمان .



مكرم عبيد ياتل في انتخابات ناطقة المحافظين عبدالرشيد نفسه نقيباً للمحامين .



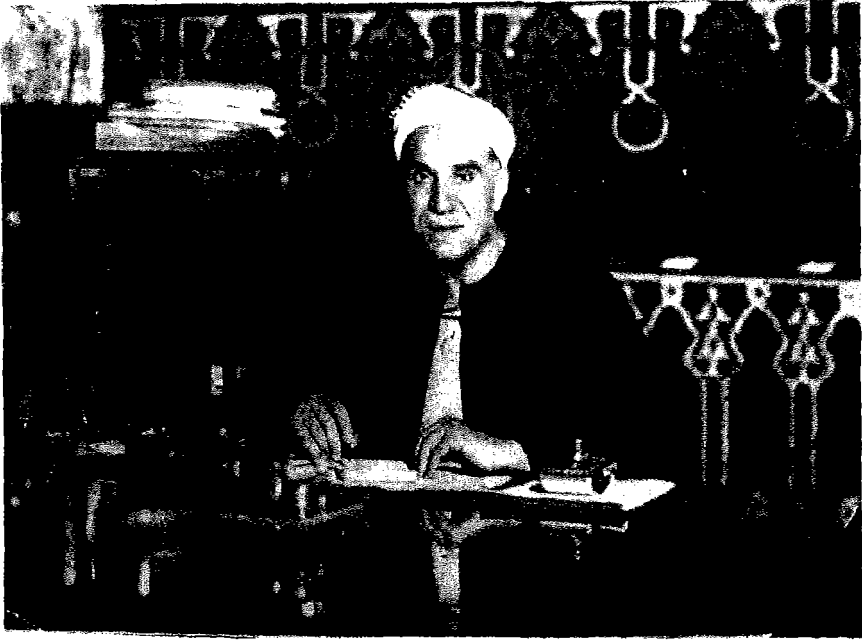
علی، ناصر، بابینا و محمد، توفیق، رفعت، بابینا و توفیق، دوس، بابینا و آخرون .



عبد الفتاح يحيى باشا ، لطفى السيد باشا عبد الجليل ابو سمرة باشا من وزراء
سنوات ما قبل الثورة .



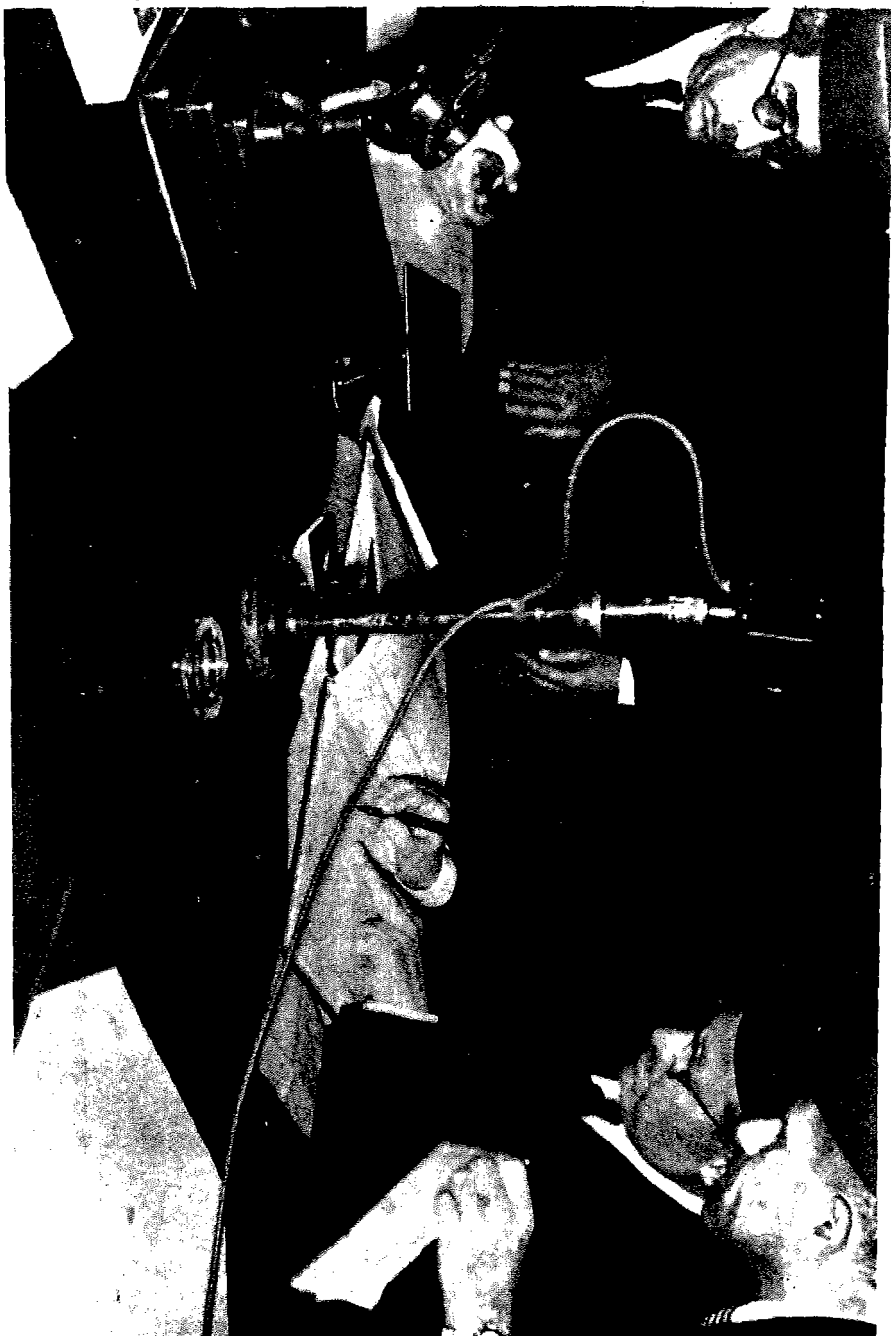
شريف صبرى باشا فى واحدة من حفلات وزارة الخارجية المصرية .



الشيخ مصطفى عبد الرزاق في مكتبه : شيخ الأزهر



عثمان محرم باشا من اشهر المهندسين المصريين في الاحتفال بإنشاء الجامعة العربية .



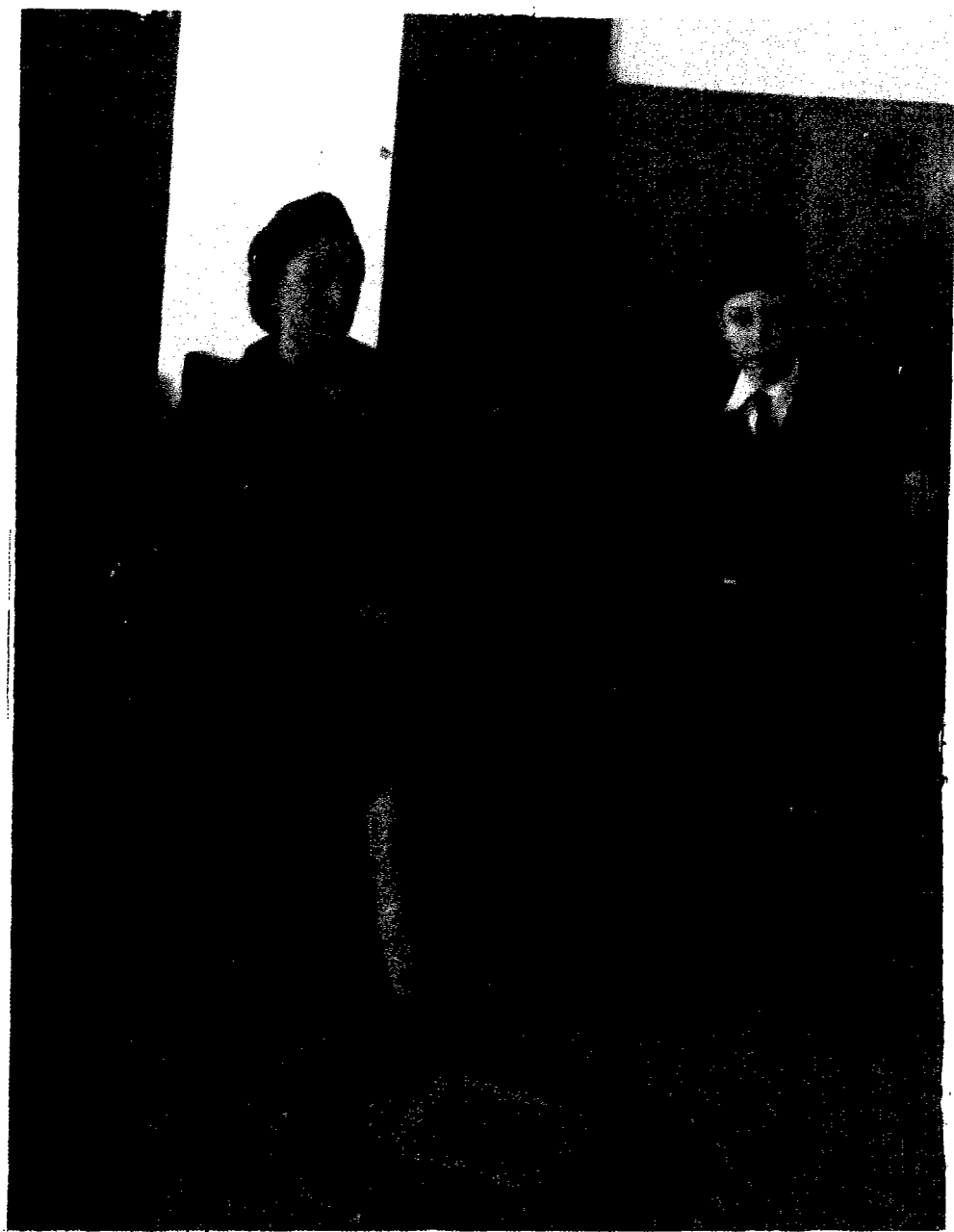
دولة العراق يفتتح مبنى الجامعة العراقية .



النقراشي باشا وهنكل باشا وجمعية من رئيس الوزراء النقراشي باشا



لطفية هانم العبد تشرف على معسكر متطوعي حرب فلسطين .



الاميرة نسل شاه وابنها .



لطيفة العبد في زيارة لجرحى منطقة القتال .

الملكة تازي في معرض اللورد



الفهرس

الصفحة

٣	الاهساء
٦	الباب الاول :
	الفصل الاول :
٧	المدخل الى الجزء الثالث من سنوات ما قبل الثورة . .
	الفصل الثاني :
١١٩	هذه الحطبة نسببت فى اغتيال أمين عثمان باشا . .
	الفصل الثالث :
١٢٩	مع بدايات الحرب العالمية الثانية : من أسرار السياسة البريطانية فى مصر
	الفصل الرابع :
١٣٩	بين الوفد المصرى ووزارة على ماهر باشا معركتان برلمانيتان عنيفتان
	الفصل الخامس :
١٥١	من هاليفاكس الى لامبسون الى فاروق : على ماهر باشا يجب أن يذهب !
	الفصل السادس :
١٦١	زعماء مصريون يطلبون من بريطانيا اقامة وزارة على ماهر

الصفحة

● الباب الثاني : ١٦٧

الفصل الأول :

١٧٣ أسرار اقامة على ماهر كما رواها بنفسه في محكمة الجنايات

الفصل الثاني :

الضباط الشبان الأحرار يفكرون في إعادة على ماهر الى
١٨٥ الوزارة بالقوة

الفصل الثالث :

لأن حافظ رمضان باشا قبل الوزارة ، الحزب الوطنى
١٩٥ ينشق على نفسه

الفصل الرابع :

اللجنة الادارية للحزب الوطنى تنقسم الى أغلبية بزعامة
عبد الرحمن الرافعى بك وأقلية بزعامة حافظ
٢٠٥ رمضان باشا

الفصل الخامس :

حسن صبرى باشا ينتصر على الملك فاروق فى معركة
٢١٥ رئاسة الديوان الملكى

● الباب الثالث : ٢٢٥

الفصل الأول :

نازلى ملكة مصر « السابقة » تقع فى غرام أحمد حسنين
٢٢٧ باشا رئيس الديوان الملكى

الفصل الثاني :

١ الملك فاروق يهدد بالقتل أحمد حسنين باشنا رئيس
٢٣٥ الديوان الملكى

الفصل الثالث :

٢٤٥ عندما كانت نازلى الملكة سجينه القصر الملكى

الصفحة

٢٥٥ الباب الرابع :

الفصل الأول :

الوزراء السعديون يصرون على دخول مصر الحرب وأغلبية
٢٥٧ مجلس الوزراء تتهمهم بالخفة والتسرع .

الفصل الثاني :

د . أحمد ماهر باشا أشجع سياسى مصرى عرفته
٢٦٧ سنوات ما قبل الثورة .

الفصل الثالث :

وفجأة مات حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء
٢٧٧ وهو يلقي خطاب العرش .

الفصل الرابع :

فاروق يعرض رئاسة الوزراء على رئيس ديوانه أحمد
٢٨٧ حسنين ليتخلص منه .

الفصل الخامس :

معركة عنيفة بين الحليفين « الأحرار الدستوريون
٢٩٧ والسعديون » حول رئاسة مجلس النواب .

٣٠٧ الباب الخامس :

الفصل الأول :

أكبر عقلية قانونية فى مصر يوقع وزارة حسين سرى
٣٠٩ باشا فى خطأ قانونى ودستورى جسيم .

الفصل الثاني :

مطلوب تجديد نشاط الشيخ حسن البنا بتعليمات من
٣١٧ السفارة البريطانية فى القاهرة .

الفصل الثالث :

كيف نشأت جماعة الإخوان المسلمين وكيف حدث أول
٣٢٧ انشقاق فى صفوفها .

الفصل الرابع :

- ٣٣٧ في جلسة سرية هامة لمجلس النواب زعيم المعارضة يلقي خطابا يستغرق ٦ ساعات

الفصل الخامس :

- ٣٤٩ استجواب في مجلس النواب لأن كلية العلوم رفضت قبول بعض الناجحين في الثانوية العامة

- ٣٦١ : الباب السادس ●

الفصل الأول :

- ٣٦٣ مجلس النواب يناقش قضايا المعتقلين السياسيين والرقابة على الصحف

الفصل الثاني :

- ٣٧٧ النواب يحاسبون وزارة حسن صبرى باشا على استغلالها للأحكام العرفية

- ٣٩٣ : الباب السابع ●

الفصل الأول :

- ٣٩٥ وهرب عزيز المصرى باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى السابق ولكن الى أين ؟

الفصل الثاني :

- ٤٠٩ عزيز على المصرى باشا يروى أسرار هربه عام ١٩٤٩

الفصل الثالث :

- ٤٢١ أخطر محاكمة عسكرية فى مصر ، بعد محاكمة أحمد عرابى باشا

الفصل الرابع :

- ٤٢٣ لأول مرة : الحقيقة فى قصة هروب عزيز المصرى

الفصل الخامس :

- المحامون المترافعون عن عزيز المصرى يتساءلون : ما الفائدة
من حكم لا يقره الراى العام ؟ ٤٤٧

الباب الثامن : ٤٥٩

الفصل الأول :

- ثورة فى مجلس النواب : ضد وزارة حسين سرى قيل
أن ترحل ٤٦١

الفصل الثانى :

- أخطر سبعة أيام فى سنوات ما قبل الثورة ٤٧١

الفصل الثالث :

- سؤال تاريخى هام : من دبر مظاهرات الى الأمام
يا روميل ! الانجليز أو على ماهر ، أم المراغى
مع القصر الملكى ؟ ٤٨٣

الفصل الرابع :

- الوفد والقصر يتحالفان معا ضد الانجليز حتى ٣ فبراير
١٩٤٢ ٤٩٣

الباب التاسع : ٥٠٥

الفصل الأول :

- رؤية جديدة ومحايمة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . . . ٥٠٧

الفصل الثانى :

- على ماهر يتهم أحمد حسنين بالتستر على جريمة ٤ فبراير
١٩٤٢ ٥١٧

الفصل الثالث :

- مصطفى النحاس يروى تفاصيل مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ٥٢٧

الفصل الرابع :

- أحد أعضاء مجلس الشيوخ الوفديين السابقين يؤكد على
تواطؤ الوفد مع الانجليز فى حادث ٤ فبراير . ٥٣٧

الفصل الخامس :

وجهة النظر البريطانية الرسمية في ٤ فبراير ١٩٤٢ . ٥٤٩

الفصل السادس :

فاروق يوشك أن يوقع على وثيقة تنازله عن العرش
وأحمد حسنين باشا يمنعه عن التوقيع . . . ٥٦١

الفصل السابع :

أحمد حسنين يتحدث من وجهة نظره عن مأساة ٤ فبراير
١٩٤٢ ٥٧١

الفصل الثامن :

رأى جديد في جريمة العدوان البريطاني على مصر ، في
٤ فبراير ١٩٤٢ ٥٨١

الفصل التاسع :

فؤاد سراج الدين يدلي برأيه - كمشاهد - في حادث
٤ فبراير ١٩٤٢ ٥٩٣

● الباب العاشر : ٦٠٥

الفصل الأول :

أزمة عنيفة بسبب ترشيح الشيخ حسن البنا لانتخابات
مجلس النواب (فبراير ١٩٤٢) ٦٠٧

الفصل الثاني :

تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان الملكي مكافأة
له على دوره (الآثم) في مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ . ٦١٩

الفصل الثالث :

ونسى الزعماء مأساة ٤ فبراير وانشغلوا بانتخابات
النواب وتعيين الشيوخ ٦٣١

الفصل الرابع :

- صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا يعتقل صاحب
٦٤١ المقام الرفيع على ماهر باشا

الفصل الخامس :

- ٦٥٥ ثورة في مجلس النواب بسبب اعتقال على ماهر باشا .

الفصل السادس :

- و ثورة عنيفة في مجلس الشيوخ بسبب اعتقال على
٦٦٥ ماهر باشا عضو المجلس

الفصل السابع :

- قضية المعتقلين السياسيين نزار - بعنف - في مجلس
٦٧٩ الشيوخ

- ٦٩١ الباب الحادى عشر :

الفصل الأول :

- قصة الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتيه العام :
٦٩٣ بالوثائق

الفصل الثانى :

- استجواب جول أزمة التموين : بدرأوى عاشور باشا
أغنى أغنياء مصر يقول : لا أجد السكر فى بيتى
٧٠٦ ونحن نقوم بتحلية الشاى بالعسل

- ٧١٩ الباب الثانى عشر :

الفصل الأول :

- ٧٢١ مكرم عبيد يروى قصة اختلافه مع النحاس

الفصل الثانى :

- الاختلاف بين النحاس ومكرم تتسع رقعته بسبب وسطاء
٧٣١ السوء !

الفصل الثالث :

مكرم عبيد .. يستجوب مصطفى النحاس والنحاس يأمر
بفصل النائبين أحمد قاسم جوده وجلال الدين
الحمامصي ٧٤٥

الفصل الرابع :

بريطانيا نطلب من النحاس اعتقال عمر الفاروق ، وعباس
 حليم ، ومحمد طاهر ، فيعتقلهم النحاس في
 استراحة ظلمات السرو

الفصل الخامس :

فاروق يقابل تشرشل سرا ويطلب منه التخلص من
النحاس ٧٧١

الفصل السادس :

أزمة عيفة بين حكومة الوفد والسراى والسفارة
البريطانية تتدخل لحل الأزمة ٧٨١

الفصل السابع :

حكومة النحاس تتأهب لاستقبال المارشال روميل ، قبل
أن يصل الى الاسكندرية ٧٩٧

الفصل الأخير :

الرأى والرأى الآخر تعليقات وتعقيبات وأسرار • ووثائق
تذاع للمرة الأولى • • • • • ٧٩٧

لا أملك إلا أن أقدم لهم الشير الجزيل . . . ٨٧١

كما قلت في الجزء الأول والثاني من كتابي : سنوات
ما قبل الثورة : لعلها التجربة الأولى من نوعها في دنيا
التأليف .

أن يكتب الشعب تاريخه بنفسه وأن يجمع الكتاب
الواحد بين دفتيه الرأي والرأى الآخر أقول في الجزء الثالث
من هذه السلسلة إننى كنت أتوقع هذا الإقبال الرائع على
هذا الكتاب من جماهير الشعب لأنهم يقبلون على
تاريخهم .. هم الذين كتبوه لا بل هم الذين صنعوه ولست
سوى مسجل لصفحات تاريخ مشرق صنعه شعب عظيم
معطاء .

كالبحر يمطره السحاب
وماله فضل عليه لأنه من مائه

الثلث من ٢٥ جنيهاً

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

مسرى أبو الجعد

سنة ما قبل الثورة

١٩٣٠ - ١٩٣١

الجزء الرابع



Bibliotheca Alexandrina



0051946

سَنَوَاتُ مَا قَبْلَ الثَّوْرَةِ

صَبْرِي أَبُو المَجْد

الجزء الرابع

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية	
962.55	رقم الدخول
أبو صبري	
٣٦٤٦٧	رقم التسجيل



١٩٩١

مقدمة الجزء الرابع

عندما أعددت خطة هذه السلسلة من الكتب - والتي أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يعطيني الصحة لاستكمالها - قد وضعت في ذهني أن تكون كل مقدمة كتاب مستقلة تماما ، بحيث يمكن أن تكون كل أجزاء هذه السلسلة مستقلة فيما لو شاء أحد أن يطبعها مستقلة . وقد كان هدفي من هذه المقدمات أن أضيف للدراسات المصرية دراسات أرى أنها جديدة ومتماسكة ، وإن كانت محيطة من بعيد أو قريب بموضوع جوهر هذا الكتاب وأصوله وجذوره .

وهكذا حرصت في الجزء الأول من الكتاب - سنوات ما قبل الثورة - على معاني معينة ، تختلف عن تلك التي جاءت في الكتاب الثاني ، وكذلك الكتاب الثالث .

ولقد اخترت لمقدمة الكتاب الرابع أربعة محاور هامة ، أو على الأقل أرى من وجهة نظري أنها محاور هامة يمكن أن تكون موضوعا لكتابات هذه المقدمة .

وأول هذه المحاور تلك السلسلة والترابط بحيث نجحت سلسلة سنوات ما قبل الثورة في ربط الشارع المصري بالتاريخ المصري . ولقد قلت انه لأول مرة يجرى ربط الشارع المصري بكتابة تاريخه ، بمعنى أنه لأول مرة في تاريخه يقوم هو بكتابة تاريخه بنفسه ، فلم يحدث مرة من قبل أن قام شعب بتسجيل تاريخه على النحو الذي أتحت له في هذه السلسلة .

كان الكتاب ، ومن مكاتبهم الفاخرة وسياراتهم المطعمة وبأقلامهم المذهبة ، يصدرون الأحكام كيفما يشاءون . هذا زعيم خائن ، وذاك زعيم تابع . وهذا ملك الأغلبية ، وذلك عدد الشعب ، وهكذا وهكذا ، تماما كما يريدون ، دون أن يتقبلوا نقدا ، أو ينشروا ردا ، أو يصححوا واقعة . تصدر تلك الكتب أو تلك المقالات في الصحف وكأنها أقوال منزلة لا يستطيع أحد مناقشتها أو التصدي لها . فالأسياف غالبا مملوكة ، والصحافة دائما متخذة صفوف أبنائها وكتابها أو حتى الذين يتعاملون

معها . فإذا بى أفتح الباب على مصراعيه . كل صاحب حق له حقه فى الرد بأى أسلوب وبأية لغة ، حتى لو كان فى ذلك سببا شخصيا لى . وأذكر ذات مرة اننى قلت للأخ الصديق دكتور محمد بلال رحمه الله ، وهو من زعماء شباب مصر الذين لم يأخذوا حقوقهم شبابا أو شيوخا ، قلت له فى بداية كتابتى لسنوات ما قبل الثورة : فلنتفق على أسلوب الحوار ، وبعد ذلك فلتكتب كل الذى تكتبه . واتفقنا أنا وهو رحمه الله ، وكتب ما يريد أن يكتبه فى صحيفته هو .

ومرة قلت لصديق كنا نسير معا فى الشارع : ماذا حدث ؟ لقد صدرت الأجزاء الثلاثة ، وفيها عشرات من الشتائم الخاصة بى . فماذا حدث لى ؟ هل راح الأطفال يرددون ما جاء فى هذه الكتب من شتائم ؟ هل تأثر لها أحد ؟ هل ضايقتنى فى حياتى ؟ هل أفادت أصحابها ؟

لا شئ من هذا ، فقد بقيت سطور فى كتاب لمن يريد أن يقرأها ويعرفها ويتذكر ويرى . وستظل نافذة الحوار التى فتحتها فى هذا الكتاب موصولة ان شاء الله كواحدة من نوافذ الفكر الجدى التاريخى الأدبى الأصيل .

وقد أثرت أن أترك لأخوتى كعادتى فى مقدمات هذه الكتب ، تتمة الحديث عن مثل هذا القرار الذى قمت به . وأقول اننى فى كل مرة أجد تعباً ونصباً فى اختيار من اختار من الزملاء فى كل كتاب ، فالعشرات من الأخوة قد طوقنى جميلهم فى مصر والبلاد العربية بما كتبوه عني وعن هذه السلسلة ، حتى لقد تضاعف ما كتب عن هذه الكتب نفنسا .

وفى هذه المرة ، أثرت أن أختار فى البداية ابنا حبيبا على النفس ، له فى قلبى منزلة الابن حقيقه ، هو أحمد زكى عبد الحلیم الذى كتب فقال :

يروى لنا الكاتب والمؤرخ الصحفى الكبير صبرى أبو المجد قصة أخطر اثنتين وعشرين سنة فى تاريخ مصر الحديث ، وهى قصة تلك الفترة التى بدأت عام ١٩٣٠ مع بداية الأزمة العالمية . والتى انتهت بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقد شهدت هذه السنوات أحداثا كثيرة وعميقة وحيوية ، لعل أخطرها قيام الحرب العالمية الثانية ، وما ترتب على ذلك من انقسام السياسيين فى مصر ما بين المحور والحلفاء ، وما وقع خلال ذلك من أحداث جسام شهدت نهاية أكثر من زعيم سياسى .

ثم جاءت حرب فلسطين • وما ترتب عليها من حالة غليان في الوطن العربي كله ، وما تولد عنها من ثورة في مصر •

وخلال هذه السنوات التي نتحدث عنها ، مات الملك أحمد فؤاد وتولى عرش مصر الملك فاروق • وهو الملك الذي ولد قبل موعد ولادته بأيام ، فأتار ذلك أحاديث وهمسات ، كانت أصخبها تلك القصيدة التي قالها بيرم التونسي ، وترتب عليها نفيه من مصر • وهو أيضا الملك الذي انتهت على يديه الملكية في مصر • بعد أن فقد ما كان يحظى به من حب وتقدير في بداية ولايته •

ولأن الأحداث كبيرة وكثيرة ، فقد اختار المؤلف المؤرخ أن يتهج أسلوبا متميزا ، وهو أن يكتب عن الحياة الخاصة لبعض الشخصيات التاريخية في هذه الفترة ، باعتبار أن هذه الحياة كان لها أثرها المباشر أو غير المباشر في صنع الأحداث •

وهو ينهى مقاله بقوله : وبعد • فهذه صفحات من تاريخ سنوات ما قبل الثورة • وهي بالتأكيد ليست أجمل الصفحات ، لأن مصر تعودت أن تنجب الرجال الكبار الذين يصنعون الأحداث والمواقف ، ولكننا أخذنا من صفحات هذا الكتاب الموسوعة ، وهي تقترب من الألف صفحة ، قصة أحمد حسنين ياشا ، الرجل الذي كان لتاريخه دور كبير في تغيير الأحداث في مصر ، بما مهد لقيام ثورة يوليو ، وانتهاء عصر ورجال ، وبداية عصر آخر •

ويبقى أن نقول ان المؤرخ والكاتب صبرى أبو المجد قد حرص على الحياد قدر الامكان ، بحيث ترك للأحداث وحدها أن تقول كل شيء ، ولكنه تخلى عن هذه الحيادة ازاء رجالات مصر الأبطال ، فقد حاول قدر الامكان أن ينصفهم وينصف تاريخهم ••• بانحياز شديد •

وهذا موقف يحسب له ، ولا يحسب عليه •

ثم اختار مقالا للأخ محمود عبد المنعم مراد ، وهو رفيق جيل وان لم نلتق في مدرسة ، ولم نتعارف في حزب ، ولم نتعارف معا في حلقة دراسية واحدة • كل ما في الأمر أن أقطارنا على البعد هي أقطار متطابقة أو على الأقل متقاربة ، وخاصة فيما يتعلق بمجانية التعليم وغيرها ، فقد تقاربت بل نمت وأصبحت تشكل جوهر واحد •

كتب الأخ محمود عبد المنعم مراد يقول :

الأخ الزميل والصدیق صبرى أبو المجد یواصل تسجیلہ لأحداث
« سنوات ما قبل الثورة » ، ما هو ذا الجزء الثالث من هذا السفر
الضخم القيم . ويقع فى نحو تسعمائة صفحة من القطع الكبير ، يتلوها
نحو مائة صفحة أخرى من صور الشخصیات التى ورد ذكرها . وميزة
هذا الكتاب انه یجمع بین دفتیه الرأى والرأى الآخر ، اذ یضم آراء أفراد
كثیرین عما ورد فى الجزءین السابقین من أحداث تطلبت - تعقیبهم .

صبرى أبو المجد .. له كل المجد !

الأحد :

إذا كان من مسئولیات جیلنا أن یلقى الأضواء على التاریخ
المعاصر .. فعلینا أن نقدم كل الشكر والعرفان والتقدير لزمیلنا الكاتب
الوطنى المخضرم صبرى أبو المجد ..

ان ما قدمه صبرى أبو المجد ، الى مكتبة التاریخ المصرى ، من
مؤلفات سیاسیه ، جدير بأن یكتب له المجد فى هذا المضمار ..

دائما أداعبه كلما التقینا .. ان قراءة مؤلفاتك تحتاج الى تفرغ ..
وأنا أتساءل ، کیف تجد الوقت للاطلاع ، والتسجيل ، ثم الكتابة !
ویبتسم صبرى أبو المجد فى تواضع .. اننى أحاول فقط ، أن
أشغل وقتى ..

والذین یزورون صبرى أبو المجد فى مكتبه بدار الهلال ، یروعهم
المشهد النادر .. المكتب .. المقاعد .. المناضد .. والدوالب ..
كلها فائضة بمجموعات الصحف والمراجع عن تاریخ مصر .. حتى لیکاد
الزائر لا یرى أين صبرى أبو المجد !

وقد احتجت الى مرجع فى مكتبة ، دار الهلال .. واتصلت بصدیقنا
مكرم محمد أحمد رئیس مجلس الادارة .. ورئیس تحریر المصور ..
ورجوته فى مطلبى . ووعدنى أيام یعد لى ما طلبت على الفور ..

وبعد أيام تحدثت الیه : أين وعدك ؟ ..

وقال مكرم : آسف ٠٠ كل المراجع فى مكتب صبرى أبو المجد ؟

قلت : ومتى ينتهى منها ؟ ٠٠

قال : لا أحد يدرى !!

وقد صدر أخيرا بقلم صبرى أبو المجد ، الجزء الثالث من مؤلفه التاريخى الضخم « سنوات ما قبل الثورة ١٩٣٠ - ١٩٥٢ ٠٠ وهذا الجزء فقط ، يقع فى ٨٨٠ صفحة من الحجم الكبير ٠٠ وكثيرا ما رأيت فى مجلس الشورى ، ينتهز فرصة الوقت القصير قبل بداية الجلسة ، لكى يصحح البروفات !

والفصل الأول من هذا المرجع الرائع ، يصلح وحده مؤلفا مستقلا فى ١٢٠ صفحة ٠ هذا الفصل شاء له الكاتب التقدير أن يكون مدخلا يوضح منهجه فى البحث وتسجيل التاريخ ٠ وهو منهج جدير بالاحترام ٠ انه ينشر فى أحداث التاريخ ، الرأى والرأى الآخر ٠ فاذا سجل أحداث ٤ فبراير الشهيرة ، التى أنذر فيها الانجليز الملك فاروق ، بأن يؤلف النحاس باشا وزارة جديدة ، أو يكون الجراء هو طرده من العرش ٠٠ فانه يسجل هذه الأحداث من وجهة نظر كل الأطراف ، ويحرص على إبراز رأى الوفد الذى اتهم بأنه تولى الحكم على أسنة الحراب الانجليزية ٠٠

كما أن المؤلف ، لا يدين تاريخ سياسى ، لأنه أخطأ أو حتى أجرم فى موقف وطنى ٠٠ أنه يسجل هذا الموقف بكل تفصيلاته ، وبرأيه ٠٠ ولكنه أيضا ينشر دفاع هذا السياسى عن نفسه ٠٠ كما ينشر مواقفه الوطنية الأخرى التى يجب أن تسجل له ٠٠

لقد استمتعت بقراءة هذا الفصل ، بعمق وتأن ٠٠ وأشهد أنى رغبت فى قراءته ٠ مرة ثانية ، ومعنى القلم كى أسجل ملاحظات لم أكن أعرف عنها شيئا ، رغم أننى من هواة قراءة التاريخ المصرى منذ فجر شبابى ٠٠ ألفى صبرى أبو المجد الأضواء على جوانب عديدة فى شخصيات تاريخية ، يجب علينا جميعا كمواطنين مصريين أن نلم بها ، حتى لا تستقر فى عقولنا أحكام ظالمة ٠٠

ان منهج أبو المجد فى تسجيل التاريخ ، هو اذن منهج انسانى ٠٠ يعترف بالضعف البشرى ٠٠ وليس كل الأبطال أبطالا كل الوقت ٠ ولكن أخطاء الضعف الانسانى لا تخلع عنهم أثواب البطولة ٠٠

ويعبر عن ذلك صبرى أبو المجد بقوله : « قد أبدو قاسيا فى بعض الأحيان ٠ وقد أبدو رحيميا فى أحيان أخرى ٠ وفى كل من حالتى

القسوة أو الرحمة ، لا أريد أبدا أكثر من ضرورة الالتزام بالحق . والمنطق والعادل » ..

ومن أمثلة ذلك ..

● ابراهيم الهلباوى .. أجيال عديدة عرفت عنه فقط ، أنه المدعى العمومى فى قضية دنشواى .. التى أقام لها الانجليز محكمة خاصة ، لادانة الفلاحين المصريين الذين اصطدموا بجنود الاحتلال .. ولكنهم سجدوا لأنه كان قطبا من أقطاب المحاماة فى مصر ، كان نقيبا للمحامين من أبرز النقباء لأكثر من دورة ، وكان له دور رائع فى لجنة اعداد الدستور عام ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ..

● حسين رشدى باشا .. الذى كان من أبرز رجال القضاء فى مصر ، وكان رئيسا للوزراء فى أخطر مراحل التاريخ المصرى .. الحرب العالمية الأولى وما بعدها وقيام ثورة ١٩١٩ .. ومع ذلك فقد عرف فى أذهان الجماهير أنه رئيس الوزراء الذى كان مغرما بالمطربة منيرة المهدية ، والذى كان يعقد مجلس الوزراء فى عوامتها ، والذى غنت له وحده منيرة المهدية .. تعال يا شاطر نروح القناطر ..

وتكشف رسالة تاريخية ، من حفيد حسين رشدى باشا (رشدى غالب) ، الى صبرى أبو المجد ، عن حقائق فى حياة الرجل .

حصل حسين رشدى على أعلى اجازة للقانون فى العالم من جامعة السوربون بفرنسا .. وتدرج فى مناصب القضاء ، وأصبح وزيرا للحقانية (العدل) والخارجية والمعارف ، والداخلية ، ثم رئيسا للوزارة (٥) مرات ، ورئيس مجلس الشيوخ .. ثم كان رئيسا للجنة التى وضعت دستور ١٩٢٣ .. وقد وقف لولى الأمر « الملك فؤاد » عندما أراد أن ينص فى دستور ١٩٢٣ على أن « الملك هو مصدر السلطات » وأصر على أن « الأمة هى مصدر كل السلطات » .. وقال كلمة مشهورة « والله لو أصر لى الأمر على وجهة نظره فيؤسفنى أننى لن أستطيع الاستمرار فى التعاون مع ملك غير دستورى مثله » .

وتقول الرسالة :

— حسين رشدى المحرك الأول لتورة ١٩١٩ الذى عرض عنقه لجبل المشنقة حيث كان المسئول الأول عن أمن الدولة ونظامها فى وقت كان فيه للانجليز اليد الطولى على البلاد ..

الرجل الذى جمع التوكيلات لسعد زغلول ورفاقه ليكسبهم أهلية الدفاع عن القضية العربية باسم جماهير الأمة ..

هو نفسه الذى كان يأمر فى الخفاء بتسهيل مأمورية قطع سبل المواصلات والسكك الحديدية . لعرقلة حركة جنود الاحتلال فى مواجهة الثوار ، وهو الرجل الذى ابتدع فكرة اضراب الموظفين عندما كررت الحكومة البريطانية معارضتها فى سفر المفاوضين المصريين الى لندن .. وتسجل الرسالة ، موقفا تاريخيا ، لحسين رشدى أثناء مفاوضات المطالبة بالاستقلال فى لندن ..

لقد احتد على اللورد كيرزون صارخا فى وجهه :

« يبدو يا جناب اللورد ، انك تجهل تاريخ بلادك ، لأنك لو رجعت بذاكرتك للماضى القريب ، لتذكرت أن الشعب المصرى الذى نستخف به ، وجنود جيشه الذين تستهين بهم ، سبق أن ألقوا بقيادة جدى « طبو زادة الكبير » بقادتكم وجنود جيشكم فى البحر فى معركة الحماد ومعركة رشيد » .

تم قال حسين رشدى باشا أيضا فى هذه المفاوضات :

« وسيجىء قريبا اليوم الذى سنحاربكم فيه وجها لوجه ، وربما سأكون فى هذا الوقت شيخا هزما لا يقوى على الحركة ، ولكننى سأطلب من أربعة من الجنود الأشداء حملى أثناء قتالكم .. كلا . فلن أعطل هؤلاء الجنود عن أداء واجبهم المقدس .. بل سأزحف بنفسى على بطنى ، وأتقدم الصفوف ، ولن نرجع من معركة المصير ، الا بعد أن نسحقكم ونمحو هذه الوصمة من جيش مصر .. !!



وبعد هذا ... ما هى حقيقة حكاية غرامه بالمطربة منيرة المهدية ، وعقدته لمجلس الوزراء فى عوامتها !!

هذه هى القصة كما جاءت فى الرسالة التاريخية :

قضى حسين رشدى ، طفولته وشبابه فى أوروبا ، تلميذا فى رياض الأطفال ، حتى حصل على اجازة القانون ، وكان الأول بامتياز مع مرتبة الشرف .. وكان يبهره احترام المواطن الأجنبى وتقديسه للفن .. فى الوقت الذى كان يعتبر الفن فى مصر ، مهنة غير محترمة .. وأراد حسين رشدى أن ينصف الفن فى مصر .. وأن يكرمه فى شخص القائمين عليه .. ومن هذا المنطلق بدأت علاقته بسلطانة الطرب وشادية عصرها

السيدة منيرة المهديّة .. وكان يحضر في المقصورة المخصصة له هو
والسيدة قرينته بعض حفلاتها الكبرى ، وينحنى ليقبل يدها على الطريقة
الغربية ، في مصافحة السيدات .. وكان يرى في ذلك ، قدوة تحتذى
من المواطنين ، لرفع الفن والفنانين نحو النهوض والارتقاء ..

وقد دعت السيدة منيرة المهديّة في عوامتها ، بمناسبة ختام موسمها
الغنائى بمبنى « الهمبرا » بالاسكندرية لحضور حفل خاص أقيم تكريما
له ، وعرفانا بأياديه البيضاء على الفن .. وكان طبيعيا أن تدعو جميع
الوزراء لتوفير الصحة المتألفة ، وكوسيلة زكية من وسائل الدعاية لفنّها
الراقى .. ولما كان حسين رشدي باشا رجلا خفيف الظل ، مليح
الفكاهة .. فقد نظر الى المنضدة التي يجلس عليها وحوله الوزراء ..
وقال مداعبا زملاءه ، الآن يا سادة ، وقد حضر الجميع ، فلنفتح الجلسة »
وهكذا قيل ان حسين رشدي عقد مجلس الوزراء في عوامة منيرة
المهديّة !



وبعد .. ان قراءة التاريخ المصري ، بقلم صبرى أبو المجد ،
متعة حقيقية .. وكم تمنيت أن تعم مؤلفات « سنوات ما قبل الثورة »
على جميع المدارس والمعاهد .. وكذلك كل الهيئات المهتمة بشبابنا ..
فما أجدر كل الأجيال أن تعرف التاريخ الصحيح ، بعيدا عن المزايدات
الصحفية ، التي شوّهت فعلا حقائق تاريخ مصر .

وشكرا .. ومزيّدا من الشكر .. الى الكاتب الجليل صبرى
أبو المجد ..



وبقيت كلمة لا بد منها ..

لقد كان صبرى أبو المجد ، من شباب الحزب الوطنى الجديد ،
الذى قاد مسيرة الحزب الوطنى القديم بزعامه مصطفى كامل ثم
محمد فريد ..

واستمر الشاب الملتهم حماسه ووطنية ، فى نضال الجامعة ،
وبعدها ، نزيل السجون ، مرات ومرات .. وقدم الى تحقیقات النيابة
العامة فى أكثر من مناسبة .. ولم يضعف صبرى أبو المجد .. ولم
يتراجع .. وامتحن حرفة القلم والصحافة ، ولعب أدوارا فى الارتقاء
بنقابة الصحفيين .. وعلى محيط التعاون العربى فى ساحة الصحافة ..

ولم يسقط القلم الشريف من يده أبداً .. ولا يزال يواصل رسالته بنقاء
وطهارة .. كاتباً في صحف دار الهلال ، وعضواً بمجلس الشورى .

أعرف من شباب الحزب الوطنى ، من سقط فى هاوية الاغراءات
المادية ، وباع ضميره . واستهان بالقيم الوطنية والانسانية فى سبيل
كسب رخيص .. مثل هؤلاء لفظهم قاموس الوطنية .. مهما تحايلوا على
ستر أسلوب المرتزقة الذى نهجوه .. ودائماً هنالك مهزومون فى
المعركة ..

ويبقى صبرى أبو المجد .. قدوة طاهرة مثلى ..

أما أخى موسى صبرى ، رفيق الشباب وزميل الحقوق والصحافة
والجهاد الحقوقي فى بواكير أروقة الصحافة المصرية الحديثة ، فليست
أملك وأنا أقل كلماته الا أن انحنى له وأنا فى مستشفى جوستاف روس
بباريس بين الأمل والحياة ، بكل حب واعجاب وتقدير . فقد هزنتى
كلماته حتى لقد كتبت له بعدها معقبا ، كما كتبت الى محمود عبد المنعم
مراد ، والى أستاذنا الكبير الذى لم ينسى هذه السلسلة فى يوم من
الأيام ، مجزأة أو مستكملة فى كتب ، الا أن يحييها ويبعث فيها الأمل
ويدفعها الى الأمام ، وهو أستاذنا الكبير حافظ محمود الذى أبى بعلمه
وحنوه وأدبه ورعايته لى ، الا أن يقوم بتشجيع كل عمل قمت به .

هذا عن المحور الأول . أما المحور الثانى فهو اننى أومن منذ بداية
صباى بأن مصر منذ بداية التاريخ القديم ، قبل العروبة وقبل الاسلام ،
مصر اليوم وغدا وبعد كل غد تمثل وشيعة واحدة ، ولحمة واحدة ،
وسداة واحدة ، وأرضية واحدة ، لا تتجزأ ولا تنقسم ولا تنفصل .
يضاف اليها ولكن لا يؤخذ منها ، تضم ولا تضم . حكاية الأطراف
لا وجود لها . فمن يقول اننا طرف والآخرون طرف آخر ، هم ليسوا
منا ونحن لسنا منهم . فنحن أبداً لسنا بلدة الأطراف ، وانما نحن بلدة
الجسم الواحد . ومن أراد أن يكون طرفاً ، فليذهب الى أى بلد يمكن
أن يكون به طرف الا نحن ، فنحن نرفض الأطراف . والذين يريدون
أن يكونوا جزءاً من كل لن يسمح لهم أبداً بذلك . فالكل عندنا
لا يتجزأ . ومن أراد أن يتجزأ أو أن يكون جزءاً ، فليبحث عن جزء آخر
يكون مكمل له . وبعبارة قصيرة موجزة : مصر الكل ومنذ آلاف السنين
لم ولن تقبل أى تجزئة ، لا بقوة داخلية ولا بقوة خارجية . وقد جربت
عشرات القوى الخارجية ذلك التقسيم أو ذلك التجزئ عشرات المرات ،
على امتداد مئات السنين ، دون أن يتحقق لهم شئ من هذا . كما قامت
عشرات المحاولات فى هذا الميدان ، فلم يتحقق لها شئ من النجاح .

وقد كان من بين هذه المحاولات التي بذلت ، تلك التي دارت فى صعيد مصر وفى القاهرة قبل أن تقوم الحرب العالمية الأولى ، حيث أريد لأول مرة إيجاد شقة بين أبناء الأمة ، ولا أقول بين طرفين من أطرافها ، وبذلت محاولات مضمّنية على النحو الذى فصلنا بعضه ، ومن الممكن أن نفصل بعضه الآخر فيما بعد • ولكنها كانت محاولات فاشلة •

وفى هذه المناسبة فقط ، أذكر نصا لرسالة بعث بها الأستاذ فلان الى مدام فلانة ، عندما اعتقل ابراهيم ناصف الوردانى فى قضية مقتل بطرس غالى • ويمكن الرجوع فى ذلك الى ما جاء على لسان شيخنا أمين الخولى فى بعض أوراقه المطبوعة عام ١٩١٩ •

ومن ذكرياتى أو طفولتى • وكيف كان يقيم فى منزلنا بقريتنا صراف القرية ، وهو مسيحي يأكل من حيث نأكل • ويشرب من حيث نشرب ، وينام من حيث ننام ، بل كان يبعث بمن يستدعى أبناءه ليقضوا أجازتهم معنا فى الصيف فى القرية أكثر من شهر كامل • وما أذكره أنه كان متبعا فى ذلك الوقت أن يتم اختيار شخص ما يكون بمنابة ولى الأمر فى البندر الذى توجد به المدرسة • فكان والد هذا الصراف هو ولى أمرى فى هذه المدرسة •

أشياء كثيرة لا أريد أن أذكرها ، لأن ذكرها فى رأى يمس جوهر القضية التى أتحدث عنها ، وهى قضية الكل لا قضية الأفراد •

أما المحور الثالث ، فهو أن مصر كلها كما قلت سابقا سدة واحدة ولحمة واحدة • قلت وسأقول الى أن ألقى وجه ربى انها بلد الكل فى مواجهة الفرد والجزء • وستظل كذلك تتصدى بكل قوتها لمن يريد أن يقسمها ، أو لمن يريد أن يدخل عنصر الضعف اليها عن طريق التبعض • وان كانت هى كذلك فى مواجهة أفراد الداخل ، فهى بالتالى أقوى آلاف المرات فى مواجهة الذين يريدون اضعافها من الخارج •• مصر فى مواجهة الخارج قوة واحدة لا تتجزأ ، ولا تتبعض ، ولا تضعف ، ولا تلين • هى فى مواجهة الغير مهما كانت الخلافات قائمة بينها أقوى من أى شىء آخر • أقوى من تلك الخلافات مئات المرات •

أذكر مرة ، وليس هذا تباهيا ، فى ذلك أبدا بعمل يمكن أن أتباهى به ، أن الرئيس الراحل أنور السادات ، كان بسبيل اعداد أمر ليوم الجيش بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ • وقد طلب من المشير الجمسى أن أعد مشروعا لرسالة يبعث بها فى ذلك اليوم عن الحدود الثورية والدستورية للجيش ، بحيث يكون

بحثنا خاصا بالأمور التاريخية • وقد شغلت نفسى أكثر من بضعة أشهر ، أنهيت فيها بحثنا تاريخيا لازلت أعتز به فى مقدمة ما أعتز به من أعمالى الوطنية • فى هذا البحث تجلى موقف مصر العظيم الدائم المتجدد فى كل المواجهات لأية قوة أجنبية • ان مصر كلها أمام الغزاة • أمام الفاتحين • أمام المتآمرين من الخارج ، كانت دائما ولا تزال قوة واحدة لا يمكن أبدا أن تنفصل ، ولا أن تتراجع ، وعندى أمثلة كثيرة من خلال ما درسته فى هذه الفترة • وقد أستطيع أن أضرب بها ومنها بعض الأمثال •

صبرى أبو المجد

● ملحوظة : كانت هذه هى آخر السطور التى أملاها الكاتب الكبير ، المؤرخ الوطنى ، صبرى أبو المجد ، أثناء رحلته العلاجية الأخيرة فى باريس • ونحن قد تعودنا فى مقدماته أن تكون فى حد ذاتها درسا من دروس التاريخ الوطنى والانسانى • ومن المؤكد أنه كان ما يزال لديه ما يمكن أن يقوله ، وما يجب أن يضيفه ، ولكنه آثر أن يلبى دعوة الله على أية دعوة أخرى • ندعو الله أن يقبله فى رحمته ، وأن يجريه جزاء الصابرين ، الصادقين ، المؤمنين •



الباب الأول

مفاتيح السفارة البريطانية وسراى عابدين وثائقنا - السفارة والسراى - يتناسمان السلطة العملية والسلطة الرسمية

فى السنوات السابقة لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ :
وجدت على المسرح السياسى والاقتصادى شخصيات
« هامة وخطيرة » كانت تلعب عادة ، أدوارا أكبر من
أحجامها الحقيقية .

بعض هذه الشخصيات كانت على علاقات قوية ،
ووثيقة ، ومستمرة بالسفارة البريطانية ومن تلك
السفارة كانت تستمد القوة التى تستطيع أن تفرض
بها ما تريد على السراى وعلى الحكومة وعلى أية جهة مصرية
أخرى داخل نطاق العمل المحلى .

وبعض تلك الشخصيات كانت تعمل بصورة
علنية أو سرية فى السراى ، وكانت تربط مصيرها بمصير
السراى ، وكانت السراى تعتمد عليها فى تنفيذ كل
ما تريد ، فى داخل مصر أو فى خارجها .

وبطبيعة الحال لم تكن تلك الشخصيات رغم توغلها فى كثير من
الأمر الداخلى والخارجية مسئولة ، أمام أحد : لا أمام البرلمان ولا أمام
السلطة القضائية ولا أمام أية سلطة أخرى ، أى أنها كانت تملك القوة
وليس من سلطة أحد محاسبتها على ما يصدر عنها من تصرفات .

ومن بين تلك الشخصيات التى كانت على علاقات وثيقة بالسفارة
البريطانية أمين عثمان باشا الذى كان - حتى عندما كان وكيلا لوزارة

المالية - أقوى من أى وزير ، بل أقوى فى بعض السنوات من أى رئيس للوزارة . ذلك لأنه كان يملك « المفاتيح » التى تؤدى الى رضا ، أو غضب الحكومة البريطانية على أى سياسى مصرى يريد أن يلعب دورا سياسيا معيناً ، ومن تلك الشخصيات التى كانت متصلة بالسراى - وكانت تابعة لها - كريم ثابت باشا ، وإلياس اندراوس باشا ، وعمر فتحى باشا .

وهناك شخصيات أخرى تميزت الى حد ما « بالعبقرية » والقدرة على اللعب على كثير من الأبطال فى وقت واحد ، فكانت تسير فى فلك السياسة البريطانية وفى فلك السراى معا ، وذلك عندما لا تكون التناقضات بين هاتين الجهتين قوية وبارزة . وعندما يشتد الخلاف بين السراى والسفارة كانت هذه الشخصيات تختار الجهة التى تستطيع أن تحقق لها ما تريده أكثر من غيرها ، ومن بين هؤلاء فيما أعتقد - وأرجو ألا أكون ظالما فى ابداء رأى - حافظ عفيفى باشا وحسين سرى باشا .

وبعد الحرب العالمية الثانية وظهور الولايات المتحدة الأمريكية على مسرح السياسة العالمية كقوة عظمى وجدت بعض الشخصيات التى راحت تنطلع الى الولايات المتحدة الأمريكية وتتصل بها وتغازلها بين فترة وأخرى ، ولكن بحذر شديد خشية اغصاب السفارة البريطانية أو السراى ، وأستاذ هذه اللعبة فيما أعتقد كان على ماهر « باشا » الذى رأى بشاقب نظره أن بريطانيا كقوة دولية عظمى فى طريقها الى الغروب وأن القوة الجديدة التى سوف تلعب أخطر الأدوار فى السياسة العالمية هى الولايات المتحدة الأمريكية فبدأ هو والعديد من تلاميذه يتقربون اليها ولكن فى اطار ضيق للغاية : ومثل هؤلاء وأولئك كثيرون ، كثيرون وسوف نتحدث عنهم ، وعن أدوارهم بالتفصيل عندما نتحدث عن « التفصيلات » لا « العموميات » .

والذى لا شك فيه - ونحن لا نزال نكتب عن العموميات - أن السفارة البريطانية بسفرائها ، لورد كيلرن ، وسير رونالد كامبل ، وسير رالف ستيفنسون وبكل العاملين فيها وكانوا كثيرين كثيرين . كانت تلعب الدور الأول فى توجيه السياسة المصرية . حتى المسائل الصغيرة اليومية والروتينية : كان لها فى البوليس - وبعد احالة رسل « باشا » الى المعاش « عيونها » فى كل ادارة بل فى كل قسم ، - بل فى كل نقطة بوليس ، وعن طريق هذه « العيون » كانت تعرف كل صغيرة وكبيرة تحدث فى مصر ، بل ان هذه « العيون » كانت - مثلاً - تنقل الى السفارة عدد الذين اشتركوا فى أية مظاهرة وأسماء البارزين من المتظاهرين والتهتافات - وبالتفصيل - التى كانوا ينطقون بها .

وكانت بعض تلك « العيون » لا تكتفى بأن تنقل كل شيء عن أية مظاهرة - قل عدد المشتركين فيها أم كثر - بل كانوا يشاركون فيها بالفعل من أجل افسادها أو من أجل تحويلها عن الغرض الذي قامت لتحقيقه .

ان مظاهرة ما - كما حدث فعلا ذات مرة - انطلقت لتأييد وحدة وادي النيل وكان الاجماع بين كل القوى الوطنية الطلابية التي نظمت المظاهرة وتحملت مسئوليتها عدم اقحام أية أغراض حزبية في تلك المظاهرة ، وأن تكون كل الهتافات في المظاهرة لوحدة مصر والسودان معا . ومضت المظاهرة في سلام بدءا من جامعة القاهرة مارة بشوارع المدارس وفي ميدان الجيزة اندست عناصر غريبة في المظاهرة وراحت تنادي بشعارات أخرى « الحبز ، الحبز ، التموين ، قبل كل شيء .. » تسقط الحكومة الحاضرة « ولو لم يتدارك قادة المظاهرة الأمر لحدث هرج ومرج بل لوقعت معارك بين المتظاهرين وبين المشتبه فيهم من الدخلاء على المظاهرة ولانتهت المظاهرة بفشل ذريع .

وكان للسفارة البريطانية عيونها في كل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية ، ولم تكن تلك « العيون » تكتفى بنقل كل ما يدور وراء الكواليس في اجتماعات تلك الأحزاب والمنظمات بل كانت تحاول - وباستمرار - أن تبث الفرقة داخل كل حزب ودخل كل تنظيم كما كانت في نفس الوقت تحاول أن تزيد من حدة الخلافات والاختلافات بين كل الأحزاب وكل المنظمات .

ومن الأمور التي كانت تبعث على دهشتنا كشباب أننا كنا - في بعض الحالات - نكتشف أن بعض من يدعون التقدمية واليسارية بل وبعض من كانوا يكتبون باستمرار عن الشيوعية كانوا على اتصال بالسفارة البريطانية وعندما كنا نناقشهم في ذلك الاكتشاف كانوا يقولون لنا « نحن نتصل بالسفارة البريطانية لأننا نلعب عليها ، ونحاول أن نعرف أخبارها » وبعض هؤلاء الذين يدعون اليسارية أو التقدمية كانت السفارة البريطانية تختارهم من العناصر القادرة على ادارة الحوار ، والقادرة في نفس الوقت على اكتشاف العناصر الوطنية التي تعمل تحت الأرض بعد أن تكون تلك العناصر قد اطمأنت تماما اليها .

ومما نذكره جيدا أن السفارة البريطانية كانت تتسولى في بعض الأحيان طبع كتب ومنشورات - في لندن أو في القاهرة - وتنسبها الى بعض المنظمات . وفي الأعوام السابقة على الثورة كانت التعليمات والكتب والمنشورات « الشيوعية » تأتي من لندن ومن جهات لا شك في

أنها كانت ذات صلة ، وصلة وثيقة ، بالحكومة البريطانية والمخابرات البريطانية .

وفى بعض الأحيان أيضا كانت السفارة البريطانية تدس بعض عيونها بين المعتقلين والمسجونين السياسيين ، وبعض هذه العيون كان يدخل الى السجون والمعتقلات كمسجونين وكمعتقلين ليسهل عليهم معرفة كل شيء عن هؤلاء المعتقلين والمسجونين السياسيين .

ويطول بنا الحديث لو رحنا نحصى الأساليب والوسائل التي كانت السفارة البريطانية تستخدمها لا لنقل كل ما كان يحدث في مصر خارج أبوابها من معلومات ، وانما للتدخل في كل أمر من أمور البلاد صغيرها وكبيرها ، بصورة علنية أو بصورة سرية .

وحسبنا هنا أن نذكر أن تعيين مأمور قسم من أقسام البوليس غير مرضى عنه من السفارة البريطانية لم يكن ليتم بأية صورة من الصور . حتى لو تم فإن بقاءه في منصبه لم يكن ليستمر طويلا .

وما قيل - أو ما يمكن أن يقال - عن السفارة البريطانية في مصر يمكن أن يقال ولكن بصورة مصغرة أو بصورة مخففة الى حد ما عن السراى في مصر .

لقد كان للسراى - « عيونها » في كل حزب وفي كل تنظيم وكان لها أهدافها أيضا في زرع الفتنة والشقاق والخلاف داخل كل حزب وزرع الفتنة والشقاق والخلاف - بل والاختلاف - بين كل الأحزاب والتنظيمات السياسية .

وكان للسراى - كما للسفارة البريطانية - موظفوها في كثير من الوزارات والمصالح الحكومية وكان هؤلاء يتصرفون وكأنهم مستقلون تماما لا يتبعون الا السراى ولا ينفذون الا التعليمات الصادرة من رجال السراى بل كانوا يجاهرون باستمرار بعض مبادئهم لأوامر الوزراء ورؤسائهم المباشرين .

وكان للسراى أيضا - كما كان الأمر بالنسبة للسفارة البريطانية - عملاؤها الكثيرون الذين يوافونها كل يوم تقريبا بالتقارير عن كل ما يحدث في أنحاء مصر ، وغالبا ما كانت تلك التقارير تقف عائقا دون حصول من كتبت ضدهم التقارير على حقوقهم أو على المناصب التي يستحقونها أو حتى كانت تحول بينهم وبين الحصول على بعض الرتب والنياشين ، ولقد أخطأ بعض « مؤرخينا » - وهم بكل أسف أساتذة

فى بعض الجامعات - عندما اعتبروا تلك التقارير وثائق اءانة لبعض السياسيين القءامى بالرغم من أن قيمتها لا تتعءى - اذا تصورنا مجرد تصور أن لها قيمة - أن تكون مجرد درءشة سياسية أو غير سياسية تتم عادة فى الملاءى أو المقاهى .

وقء ءميزت سنوات ما قبل الثورة بكثرة عءء الانتهازين والوصوليين والأفاقين - من مشارق الأرض ومغاربها - الذين كانت لهم سلطات مطلقة فى داخل السراى وخارجها وعن طريق هؤلاء كانت تتم بعض الصفقات المالية المريبة كما كانت تقع عن طريقتهم الكثير من التصرفات السياسية التى كانت - فى الغالب - عءوانا على الدستور وعلى القوانين المصرية والدولية أيضا .

وفى مقدمة الشخصيات التى لعبت أسوأ الأدوار فى تاريخ مصر ، وفى تاريخ السراى أنطون بوللى « بك » مءير النسئون الخصوصية لفاروق ، ومحمء حسن أمينه الخاص ، وكريم ءابء .

وملفات كثيرة عن هؤلاء المفسءين فى الفساد والافساد لم تفتح بعء ، كما ينبغى ، وجرائم ابتزاز أموال الشعب وتهريبها الى الخارج أكثر من أن تعد أو تحصى . ولم يتم أيضا التحقيق فيها كما يجب .

والى جانب هذه الأسماء - ولو أنها أقل منها خطرا ، وخطورة - أسماء أخرى « نجحت » فى الاساءة الى سمعة نظام الحكم ومن بين هؤلاء « جaro » الحلاق الخاص للملك السابق ومساعدته - مساعد الحلاق الخاص لا الملك بالطبع - « مسيو بئرو » ، و « كالأفاسى » مءرب الكلاب الخصوصية للملك ، وغيرهم ، وغيرهم ، ممن كانوا فى السراى يملكون الحل ، والربط والاعزاز والاذلال .

وكلنا نعرف أن رؤساء وزارات سابقين ووزراء ، بل ورؤساء ديوان لم يكونوا بقاءرين على أن يتصلوا بالملك السابق الا عن طريق بعض هؤلاء وفى مقدمتهم محمء حسن ، كما أننا نعرف أيضا أن بعض الطامعين فى الحصول على الصفقات المريبة ، ذات الأرقام الخيالية ، لم يكونوا يستطيعون الحصول ، على الاذن بانهاء تلك الصفقات الا عن طريق بعض هؤلاء أيضا ، ومن بينهم جaro ، وبئرو ، وكالأفاس وكل ذلك يؤكء ما رواه أءء رؤساء الديوان الملكى السابقين ذات مرة من « أن مصر كانت تحكم بالخدم » .

وما ءمنا قء ءءءنا - فى تلك الصورة الاجمالية - عن السراى والسفارة البريطانية - وهما القوتان اللتان كانتا تتنافسان على السلطة فى مصر - فان الأمانة الوطنية والتاريخية تقتضى سينا الاشارة الى أن

السياسة البريطانية كانت تعمل وفق مخططات مدروسة ، قصيرة الأجل أو طويلة الأجل أيضا وكان كل العاملين في السفارة البريطانية يتسابقون لخدمة بلدهم بينما كانت السراى مرتعا للفساد والمفسدين وكان كل واحد من العاملين فيها لا يهتم الا بمصالحه الخاصة دون الاهتمام بمصلحة الآخرين ، أو مصالح بلده ولذلك نجحت مخططات السياسة البريطانية الى حد ما ، وفشلت السراى فشلا ذريعا فى كل الأمور صغيرها ، وكبيرها ، ولا بد من أن نشير - ولو أن ذلك الرأى سوف يبدو غريبا ، عند البعض - الى أن السفارة البريطانية والسراى كانتا تختلفان فى كثير من الأمور ، وكانتا تلتقيان أيضا فى كثير من الأمور ، ووجه الغرابة فى هذا الرأى أنه اذا كانت السراى تعمل وفق مخطط استعمارى فكيف يمكن أن تختلف مع من يضعون ذلك المخطط ؟ ووجهة نظرى أنه ما دام الهدف الكبير المشترك واحدا ، فانه ليس هناك ما يمنع من وجود خلاف ، أو اختلاف فى وجهات النظر حول التفاصيل .

ولعل فى مقدمة الموضوعات التى التقت فيها السفارة البريطانية مع السراى موضوع اضعاف شعب مصر ، واشغاله ، بالمعارك الجانبية والحيلولة بينه وبين الانطلاق لأداء دوره التاريخى .

وكانت وسائل السراى والسفارة البريطانية للوصول الى ذلك الهدف الكبير ، هى محاولات اضعاف القوى الشعبية المصرية وخاصة تلك القوى التى تستمد قوتها الحقيقية من الشعب والتى تمتد جذورها الى أعماق أعماق الشعب .

ولعل لا أتهم بالمبالغة اذا ما قلت ان السراى والسفارة البريطانية فى مصر قد لعبتا أدوار بطرق مباشرة ، أو غير مباشرة فى اضعاف الوفد المصرى ، باعتباره القوة الشعبية الرئيسية القادرة على الوقوف بقوة ، وصلابة فى سبيل تحقيق الأهداف الاستعمارية البريطانية فى مصر .

وفى مجال تحديد المسئولية فيما يتعلق بمحاولات اضعاف الوفد المصرى عن طريق احداث ، انشغاقات هامة وجوهرية بين صفوفه ، لا أملك الوثائق الكافية الخاصة ، بهذا الموضوع ، كما أنه لم تتح لى فرص لقاء العناصر ، الوطنية التى خرجت أو أخرجت من الوفد والتى كان خروجها أو اخراجها من أهم العوامل التى ساعدت على اضعاف الوفد . . . ان من أهم الأسباب التى أضعفت الوفد ، الى حد كبير وشغلته بالمعارك الجانبية وجعلت بعض القوى الأخرى بايعساز من السراى والسفارة البريطانية تتجراً عليه حدوث العديد من حركات الإنقسام الداخلى فى

صفوف الوفد بدءا بتلك الحركة التي تمت فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ حيث تضامن مع الغرابى باشا فى موقفه من الوفد ، كعضو فيه كل من : فتح الله بركات ، أحمد الباسل ، وممراد الشريعى وعلوى الجزائر وفخرى عبد النور ، وعطا عفيفى وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل ، وبعدهم كان بهى الدين بركات ، وعلى الشمسى ، وماهر والنقراشى ، الى آخر عمليات التصدع الداخلى فى صفوف الوفد تلك التي وقعت فى يولييه ١٩٤٢ وأدت الى فصل مكرم عبيد وراغب حنا من الوفد المصرى وكانت بلا شك من أسباب اضعاف الوفد كقوة شعبية رئيسية .

ولا يخفى على أحد ، أن الجهتين الرئيسيتين اللتين استفادنا ، الى أبعد حدود الاستفادة من اضعاف الوفد ومن احداث تصدع فى قيادته هما السراى والسفارة البريطانية فبالرغم من وجود فترات هادن فيها الوفد السراى ، أو السفارة البريطانية الا أن العداوة بين الوفد وبين هاتين القوتين الرئيسيتين ، كانت عداوة جذرية وتقليدية . ولست أريد أن أجعل من نفسى محاميا للدفاع عن الوفد المصرى الذى طالما اختلفت فى شبابى كواحد من أبناء مدرسة الحزب الوطنى مع بعض قادته وبعض قواعده فالوفد كقوة شعبية جماهيرية لعبت أخطر الأدوار فى تاريخنا الوطنى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليس بحاجة الى دفاعى . كما أننى لست فى نفس الوقت راغبا فى الحديث ، وبالتفصيل الآن عن علاقات الوفد المصرى - كقوة شعبية رئيسية - بالسفارة البريطانية وبالسراى ، تلك العلاقات التى أثرت ان سلبا ، وان ايجابا على مجريات الأمور فى مصر فى الفترة التى امتدت من ٤ فبراير ١٩٤٢ الى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، اعتقادا منى بأن مثل هذا الحديث ، لم يحن بعد أوانه ، كل الذى أستطيع أن أقوله الآن وباختصار شديد ان السراى والسفارة البريطانية معا ، أو كلا منهما على انفراد - قد لعبا أخطر الأدوار فى اضعاف الوفد ، وفى تشجيع حركات الانقسام ، التى وقعت فى صفوفه .

والذى أستطيع أن أقوله وعن نقه تامة مما لدى من معلومات وربما سمعته شخصيا من كثير من الساسة القدامى ، الأحياء ، أو الذين انتقلوا الى جوار ربهم أن أحمد حسنين باشا رجل السراى الأول فى مصر قد لعب الدور الرئيسى فى خروج ، أو اخراج مكرم عبيد من الوفد كما لعب أيضا الدور الرئيسى فى تشويه سمعة الوفد بعد أن وصل الى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وكانت وسيلته الفعالة للوصول الى تحقيق هذا الهدف بذل كل الجهود لقطع العلاقة بين مصطفى النحاس ، وبين مكرم عبيد ، بالرغم من أنهما ظلا ، ومنذ عام ١٩١٩ يمثلان نموذجا رائعا للأخوة والزمانة ، ورفقة السلاح ، وكان أحمد حسنين - كما قرأت وسمعت - هو أول المشجعين

لمكرم عبيد على نشر الكتاب الاسود ذلك الكتاب الذى كان بلا جدال من العوامل الهامة والخطيرة فى ضرب الوفد فى تلك المرحلة الهامة والخطيرة من مراحل الكفاح لست أريد الآن تقييم ما جاء فى ذلك الكتاب الذى حظى على المستوى الشعبى ، والرسمى بشهرة ، لم يحظ بها أى كتاب سياسى حتى ذلك التاريخ ، ولكن الذى أريد أن أقوله الآن - وبدون دخول فى التفاصيل - ان مكرم عبيد ، لم يكن ليقبل أن يلجأ الى مثل ذلك الأسلوب القاسى العنيف الذى استخدمه فى كتابه الأسود ، لو لم يكن أحمد حسنين قد « مناه » برئاسة الوزارة وكانت حلما عزيزا بالنسبة لمكرم عبيد ، الذى كان يرى - كما روى د. محمد حسين هيكل فى كتابه وكما صرح ، أكثر من مرة لبعض أصدقائه ومعارفه - أنه أحق برئاسة الوزارة من أحمد ماهر ، ومن النقراشى باعتبار أنه كان سكرتيرا عاما للوفد ورئيسا عليهما ، بينما أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى ، لم يكونا سوى عضوين عاديين فى الوفد ، وقد سمعت أكثر من مرة من مكرم عبيد شخصيا وفى مكتبه فى شارع قصر النيل أن القصر لم ينفذ كل ما كان قد وعده به وان جزاءه منه كان جزاء سنمار .

وقبل أن أدخل فى التفاصيل بعبد أن أسرفت فى الحديث فى العموميات أريد أن أركز على أننى أحاول فى كل ما أكتبه هنا أن أكون قاضيا وقاضيا منصفا لا يبدى رأيا فى أمر ما الا بعد أن يطمئن ضميره تماما ، فان اطمأن وبصورة لا تحتل أى شك أو ريبة انطلق مدافعا عن رأيه لا يلوى على شئ ولا تقف أمامه عقبة أو تصدمه عن ابداء رأيه قوة . وقد جربت هذا المنهج طويلا ففقدت فى فترة من الفترات غالبية الأصدقاء والأسانذة والسياسيين وبعد فترات من الزمن كان بعضها يطول وبدون مبرر وبعضها يقصر كنت أسترده بعض ما فقدته من معارف وأصدقاء وزملاء وأسانذة وسياسيين وفى البداية حمل على بعض الوفديين حملات شديدة ولكنهم بعد أسابيع ظهر لهم أننى أقول عنهم وفيهم مالا يقولونه هم عن أنفسهم وفى أنفسهم .

وفى البداية أيضا غضب منى بعض أصدقائى وأسائذتى فى الحزب الوطنى عندما تجرأت وخرجت على رؤاهم التاريخية بالنسبة ، مثلا ، لأحمد عرابى وسعد زغلول كما انتقدت دخولهم برلمان اسماعيل صدقى باشا عام ١٩٣٠ وعدم مقاطعتهم للنظام الذى أقامه اسماعيل صدقى برمته ، كما غضب منى بالذات عبد الرحمن بك الرافعى ، وعبد الحالى فريد - نجل الزعيم الوطنى محمد فريد بك - عندما « تمنيت لو أن الزعيم العظيم محمد فريد لم يهاجر من مصر فى أعقاب سجنه ستة أشهر وفضل

البقاء في مصر ، ولو دخل السجن بعد ذلك مرات عديدة ، فمكان الزعيم العظيم ، قائد الشعب بين صفوف الشعب وعلى أرض المعركة ، الى أن ينفيه الاحتلال الأجنبي فيكون الوضع مختلفا .

وكان من بين ما قلته أنه لو بقي محمد فريد في مصر في تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر وشهد - ولو في السجن - أحداث الحرب العالمية الأولى - لكان وحده الزعيم المؤهل - وبدون منازع - لثورة ١٩١٩ وقد عرف الجميع ، أنني كنت وحدي وطوال ثلاثين سنة الذي تصدى للهجمات الشرسة التي استهدفت « سمعة » محمد فريد وبخاصة الاعتماد - في تلك الحملات على مذكرات مدام دي روشبرون التي ادعت - زورا وبهتانا أنها تزوجت ، لبعض الوقت - محمد فريد : أنني أفضل أن أظلم في البداية مادمت موقنا بأن الانصاف سيكون من نصيبي في النهاية !

على أية حال فتلك كانت مقدمة للحديث عن أحزابنا بعد الحديث عن السراى والسفارة البريطانية مصدرى كل قوة في مصر ! .

الفصل الثامن

الأحزاب المصرية : الدستوريون ، الوطنى ، الوفد المصرى ، الأحرار بعض ما لها ، وبعض ما عليها

القراء وحدهم هم أصحاب الفضل الأكبر فى كتابة هذا الفصل ، فقد طالبنى كثير منهم أن أكتب موجزا لتاريخ أحزابنا يتسم بالموضوعية والحيادة حتى يكون القارئ على بينة من أمور تلك الأحزاب وحتى يمكن أن يحكم عليها أو لها ، وحتى يستطيع أن يؤصل بعض ما يقع من تصرفات لهذه الأحزاب .

وقد عدت الى جذور تلك الأحداث قارئاً ، ودارساً ومحللاً ، وراوياً فكانت تلك السطور التى أضعها أمام قارئى العزيز ، وقارئى العزيزة أيضا . .

● كان مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية المصرية ، التى أعقبت الاحتلال البريطانى لمصر ، والتى استهدفت مقاومته والعمل على اخراجه من البلاد يرى عدم انشاء أحزاب سياسية حتى لا تتفتت القوة الوطنية فى وقت تواجه فيه تلك القوة عدوا ، عنيدا ماكرا هو الاحتلال البريطانى وكان مصطفى كامل ، قد اكتفى بإصدار اللواء ليقود عبر صفحاته الحركة الوطنية المصرية التى تمثل غالبية الشعب المصرى ، ولما كانت صحيفة المؤيد ، التى كان يصدرها الشيخ على يوسف تمثل مصالح السراى ، مصالح الحديو عباس حلمى الثانى ، فقد رأى كرومر ، ومن معه من غلاة المستعمرين ضرورة تنفيذ مبدئهم العتيد ، « فرق تسد » فحرضوا من كانوا يطلقون عليهم « الأعيان » أو أصحاب المصالح الحقيقية ، الذين كان كرومر ، ومن معه من الانجليز يصفونهم بأنهم راضون عن الاحتلال

البريطاني ، ساكتون عن حقوق مصر ، على انشاء صحيفة تعبر عن مصالح تلك الطبقة فكانت « الجريدة » التي ساهم في اخراجها أحمد لطفي السيد ، ومحمود سليمان وحسن عبد الرازق الكبير ، وعمر سلطان ، وأحمد حجازي ، ومحمود عبد الغفار و ٠٠ و ٠٠ وبعد انشاء تلك الجريدة ، وانقسام الرأي العام المصري الى ثلاثة اتجاهات ، الاتجاه العام ، يمالئ اللواء ، الاتجاه المناصر للاحتلال البريطاني ، يؤيد ، الجريدة . الاتجاه الممالئ الخديو يقرأ المؤيد ويتأثر بها ، ثم تحولت تلك الصحف الثلاث - وربما كان ذلك للمرة الأولى في تاريخ الأحزاب السياسية في العالم - الى أحزاب ثلاثة .

في ١٥ ديسمبر ١٩٠٧ ظهر حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية برئاسة الشيخ على يوسف منفذا لسياسة الخديو ، عباس حلمي ، وفي ٢١ ديسمبر ١٩٠٧ - أي بعد أسبوع فقط - تأسس حزب الأمة من العقلاء ، أصحاب المصالح الحقيقية المعادون لمصطفى كامل والحركة الوطنية ، وكان لابد لمصطفى كامل ، من أن ينشئ حزبا يعبر عن مصالح الشعب كله : كتب مصطفى كامل من أوروبا الى محمد فريد رسالة يقول فيها : ان ظهور حزب الأمة المؤلف من أولئك الذين خبرنا نفسياتهم وميلهم الى مسايرة المحتلين وفقا لما يسمونه سياسة اللين ، والتدرج وان ما علمته كذلك من عزم صاحب المؤيد ، على تأليف حزب باسم حزب الاصلاح ، لخدمة سياسة السراي هذان الأمران ، يحتمان علينا كل « النختم » أن نظهر حزبنا الوطني بالرغم منا بمظهره الحقيقي حتى يعلم العالم ، كافة ، أن للوطن المصري حزبا يطلب بعزيمة صادقة الجلاء والدستور . أي أنه لا يقبل : لا حكم الأجنبي ولا حكم الفرد ، عاملا ، لاستقلال بلاده وحرية أمته باسترداد حقها ، في الاشراف على أمورها العامة : نعم ، اني أرغب الآن كل الرغبة في ظهور الحزب بحال منظمة بالرغم من أن وطنيتي التي ترى في تعدد الأحزاب حربا أهلية لا مندوحة عنها ، حربا تعوق ، ولو الى حين ما نرعى اليه من حرية واستقلال بتقوية مركز المحتل لبلادنا ، ولكن ما العمل ، ونحن لو سكتنا أمام هذه الحال ، التي ما أوجدها الا دهاء سبير غورست وقصر نظر المؤلفين لهذين الحزبين لفقدنا كل شيء ولاصبحت الوطنية المصرية ، عدما بتغلب المبادئ السقيمة عليها ، وتقاعس المخلصين عن نصرتها وانماؤها .

وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ - تم انعقاد المؤتمر الوطني ، بدار اللواء وضم ١٠١٩ مندوبا ، يمثل كل واحد منهم مائتي عضو ، وألقى مصطفى كامل آخر خطبة له ، تم على اثرها الموافقة على المبادئ العشرة للحزب الوطني .

وفمنذ ذلك التاريخ قاد الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل ، ومن بعده محمد فريد - الحركة الوطنية المصرية التى كانت مهيأة للقيام بثورة مصرية شاملة فى بدايه عام ١٩١٢ •

وجاءت الحرب العالمية الأولى ، ومعها حرب أخرى داخلية ضد الحزب الوطنى حيث اعتقلت كل قياداته ، طوال مدة الحرب ، وحيث حيل بين قواعد الحزب وبين الاجتماع بقوة الأحكام العرفية •

وتضع الحرب العالمية الأولى أوزارها وأوضاعها ويرتكب الحزب الوطنى أخطر أخطائه ، فلا يحاول - وهو وحده المؤهل لذلك - ضم صفوف القوى الوطنية والاستعداد للانتقال بالحركة الوطنية • من مرحلة الى مرحلة أخرى ، وقد يرد البعض على هذا الرأى بالقول بأن قيادة الحزب المتمثلة فى محمد فريد كانت فى الخارج منذ عام ١٩١٢ وكان وجود محمد فريد بالخارج طيبة تلك الفترة قد أوجد انقسامات خطيرة ، فى صفوف الحزب كما أن قيادات أخرى من قيادات الحزب ، كانت تقيم وقت اعلان الهدنة فى أوروبا اما لأنها قد نفيت بأمر الاحتلال البريطانى واما لأنها آثرت أن تنفى نفسها بنفسها خارج مصر ، خوفا من السجن والتشريد داخل مصر ، هذا بالإضافة الى أن الكثير من القيادات الحزبية كانت لا تزال فى السجون والمعتقلات فى القاهرة وفى الاسكندرية وغيرها من المدن وقت اعلان الهدنة •

ومهما يكن هذا الرأى منطقيا الا أننا لا نبرىء الحزب الوطنى - قياداته ، وقواعده - من تهمة عدم القيام بإعادة تنظيم الحركة الوطنية من جديد ، الأمر الذى جعل الكثيرين يفكرون فى أن يتولوا هم قيادة تلك الحركة مثل الأمير عمر طوسون الذى حاول أن ينشئ وفدا جديدا ومثل كثيرين من أعضاء حزب الأمة ، وغيرهم من المستقلين ، الذين ركبوا وبسرعة موجة ثورة ١٩١٩ ، التى قام بها شعب مصر ، تلقائيا ، وبدافع من وجدانه الوطنى الثورى وبدون أن يدفعه اليها أحد من الزعماء والقادة فتورة ١٩١٩ بكل تأكيد هى التى صنعت الوفد المصرى ، وليس الوفد المصرى هو الذى صنع ثورة ١٩١٩ كما يقول بعض السياسيين والغريب أن عمر طوسون عندما أراد أن يؤلف وفده اختار معظم الشخصيات من أعضاء الحزب الوطنى بينما سعد زغلول عندما أراد أن يؤلف وفده اختار معظم الشخصيات من حزب الأمة والأعيان ولم يقع اختياره على أحد من الحزب الوطنى الا على مصطفى النحاس الذى كان وقتئذ قاضيا بالمحاكم الأهلية ، ومعه حافظ عفيفى •

وإذا كان لابد من ملاحظة عابرة • نقولها حول تشكيل الوفد المصرى فاننا نرى أن السرعة التى تم بها تشكيل الوفد المصرى ، ووجود كثير من الشخصيات غير المتجانسة ضمن أعضاء الوفد ، قد حمل ومنذ العام الأول ، لمولد الوفد الكثير من بذور الانشقاق والانقسام التى ابتلى بها الوفد المصرى وبصورة لم تحدث بالنسبة لأى حزب سياسى آخر فى مصر •

وكانت أولى حركات الانقسام والانشقاق فى الوفد خروج عدد كبير من أعضاء الوفد أثر اختلافهم مع سعد زغلول وهى تلك الحركة ، التى نتج عنها تأليف حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ واختيار عدلى يكن - العدو اللدود لسعد زغلول - لرئاسة ذلك الحزب ومما قاله الأستاذ عبد الرحمن الرافعى تعقيباً على تكوين ذلك الحزب الذى جمع الكثيرين من خصوم سعد زغلول ، والذى يعتبر امتداداً طبيعياً لحزب الأمة : « عيب هذا الحزب أنه وضع قاعدة للتساهل مع الانجليز للوصول الى حل القضية المصرية وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ويسمونها كياسة » وثمة عيب آخر فى تكوينه وهو أنه تألف لا استناداً ، الى تأييد الشعب ، بل ارتكازاً على سلطة الحكومة وقد لازمه هذا العيب طول حياته ، فهو ليس حزباً شعبياً يرتكز على ارادة الشعب بل هو حزب حكومى يعتمد على قوة الحكم ومن هنا جاء تغليب لسلطة الحكومة على سلطة الشعب وميله الى اهدار سلطة الأمة لكى يصل الى مناصب الحكم ويقول د • محمد حسين هيكل فى مذكراته - عن تأليف حزب الأحرار الدستوريين « علمت أن التفكير فى تأليف حزب يرأسه عدلى باشا قد انتقل الى حيز التنفيذ وان أعضاء لجنة الدستور جميعاً سيكونون أعضاء فى هذا الحزب وان الدفاع عن الدستور والعمل لسرعة صدوره فى مقدمة أغراض الحزب ومبادئه وان خطاب الافتتاح الذى يعلن به عدلى باشا يكن تأليف الحزب ، يعد ، ودعيت لحضور اجتماعات المؤسسين ومناقشتهم وكانوا يجتمعون بمنزل عدلى باشا برمل الاسكندرية وقد اجتمعنا عدة مرات تحدثنا فيها عن اسم الحزب وانتهينا الى تسمية حزب الأحرار الدستوريين وعن اسم الجريدة التى ستنتطق بلسان الحزب ، وانتهينا الى أن يكون اسمها السياسة وعن الأشخاص الذين ينضمون الى لجنة الدستور أعضاء فى الحزب واتفق على أن يكون من بينهم مدحت باشا يكن ، ومحمد باشا محمود ، وحسين باشا عبد الرازق ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفى رئيس جمعية مصر المستقلة ، ودسوقى بك أباطة وأحمد بك عبد الغفار وأمثالهم ، من مديريات مختلفة عرفوا بنشاطهم فى مديرياتهم وتأييدهم عدلى باشا ، وكان كثيرون منهم أعضاء فى الحزب الديمقراطى : لم أهتم كثيراً بالأشخاص

الذين ينضمون للحزب فقد كانت معرفتى بكثير من هؤلاء الأشخاص محدودة وقد تبينت خلال اجتماعات لجنة الدستور ، ومناقشاتنا ان من لهم وزن حقيقى من حيث المبادئ والآراء ومن لهم اطلاع على المذاهب السياسية والاقتصادية المعروفة فى أوروبا قليلون ، وان الأقل من هؤلاء هم الذين يمكن الاعتماد على تبجرهم فى المعرفة ، ويقول هيكىل انه اهتم بخطاب الافتتاح الذى تبنى عليه سياسة الحزب وكان لطفى السيد ، هو الذى كتب ذلك الخطاب الذى جاء قطعة بارعة من الأدب السياسى « فى اعتداله وفى تصويره المبادئ التى يزعم الحزب تحقيقها وكان أساس المبادئ الاقتصادية والاجتماعية التى اشتمل عليها الخطاب النظرية الفردية القائمة على أساس من احترام تام لحرية الفرد المطلقة ، وحرية التجارة بتقرير سياسة الباب المفتوح ، وقد سادت هذا الخطاب نغمة الدعوة الى الوحدة القومية وتحذير أبناء مصر ، من مغبة الخلاف بينهم و ٠٠ و ٠٠ » ولم ينبج من مرشحي الأحرار الدستوريين فى أول انتخابات نيابية « ابريل ١٩٢٣ » سوى محمد محمود ، ومحمود عبد الرازق ، وعبد الله أبو حسين ، وعبد الجليل أبو سمرة ، وعبد الحليم العليلى ، وتوفيق اسماعيل وقد اشترك حزب الأحرار الدستوريين فى وزارة زيور باشا - وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه - كما كان يقال - أو وزارة اغراق ما يمكن اغراقه كما هو الواقع ، ثم استقال وزراء الحزب منها اثر الخلاف الذى نشب فى الوزارة حول كتاب الاسلام وأصول الحكم لمؤلفه الشيخ على عبد الرازق وكان وقتئذ قاضيا بمحكمة المنصورة الشرعية ، كما شارك الحزب فى بعض الوزارات الائتلافية وزارة عدلى يكن « ٧ يونيو ١٩٢٦ » وزارة ثروت « ٢٦ ابريل ١٩٢٧ » وبعد اقالة الوزارة الأولى لمصطفى النحاس « ٢٥ يونيو ١٩٢٨ » جاءت وزارة محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين لتحل البرلمان وتعطل الدستور ، وتحكم البلاد بيد من حديد ، وقد رأس الحزب عدلى يكن ، ومحمد محمود ، وعبد العزيز فهمى ومحمد حسين هيكىل الذى بقى رئيسا له الى أن حلت الثورة الأحزاب السياسية .

وعندما ألف مصطفى النحاس وزارته الثالثة فى ٩ مايو ١٩٣٦ ، كان الوفد المصرى فى قمة قوته وسلطته وكان هو المسيطر على كل الأمور الداخلية حيث كان الملك فاروق لا يزال صبيًا ، وكان مجلس الوصاية المؤلف من الأمير محمد على توفيق « رئيسا » وعزيز عزت باشا وشريف صبرى باشا عضوين ، كان ضعيفا أمام الوفد حيث كان أعضاء المجلس مدينين باختيسارهم فى مناصبهم ، للوفد المصرى وحيث كان القصر ، مهيبض الجناح ، لوفاة الملك فؤاد وكان الانجليز يريدون مهادنة الحكومة ، التى وقع رئيسها معاهدة الصداقة والتحالف التى عرفت بمعاهدة ١٩٣٦ ،

غير أن الظروف المواتية للوفد المصرى ، لم تستمر طويلا فقد تولى فاروق سلطاته الدستورية فى ٢٩ يوليو عام ١٩٣٧ ، وراح ، ومن ورائه بعض مستشاريه ، وعلى رأسهم على ماهر يكيديون للوفد ويحاولون انقاص سلطات الوزارة واعطاء المزيد من السلطات والصلاحيات للقصر ، وقد كان الوفد يقوى باستمرار من وجود الخلافات بينه وبين القصر ، غير أن أمرا قد طرأ على الوفد ، من الداخل أثر فيه تأثيرا خطيرا وأعنى بذلك الأمر ، ظهور خلافات حادة فى داخل قيادة الوفد ظهرت على السطح بعد أن بذلت جهودا شاقة لاختفائها ، عندما ألف مصطفى النحاس وزارته الرابعة فى ٣ أغسطس ١٩٣٧ بعد أن أخرج منها أربعة وزراء هم محمود فهمى النقراشى ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى وحل محلهم أربعة وزراء جدد هم محمود بسيونى ، ومحمد محمود خليل ، ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل وكان القصر قد رفض - وباصرار - تعيين يوسف الجندى وزيرا للزراعة ، لا لشيء الا لتوجيه ضربة قاتلة الى هيبة مصطفى النحاس ، وكان اخراج محمود فهمى النقراشى وهو من أهم دعائم الوفد بمثابة شرح هائل أصاب الوفد ، وكان النقراشى - يعارض - فى داخل الوزارة الوفدية - بعض تصرفات تلك الوزارة وخاصة معارضته لتنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة التى ارتأتها الوزارة .

« كان محمود فهمى النقراشى يرى - ومعه ، محمود غالب ، ومحمد صفوت - ضرورة طرح المشروع فى مناقصة عالمية بعد استشارة خبراء عالميين ، وأن يعرض الموضوع على البرلمان قبل الاتفاق مع أية شركة من الشركات وكانت وزارة الوفد تريد اعطاء المشروع لشركة معينة هى شركة الكهرباء الانجليزية دون عرضه على خبراء عالميين ودون طرحه فى مناقصة عالمية وكان مثل هذا الخلاف يقع كثيرا داخل الوزارات الحزبية ، دون أن يؤدى الى اعفاء عضو هام وخطير من الوزارة لأنه اختلف فى رأى مع رئيسه وبعض زملائه ومحمود فهمى النقراشى له فضل على رئيس الوفد لأنه هو الذى رشحه لرئاسة الوفد ، كما أنه من أهم الشخصيات النظيفة فى الوفد ، الذى لا يعرف المحسوبية أو المحاباة ، وأثبت النقراشى أنه مثال الرجل النزيه صاحب المبدأ فلقد رفض ما عرضه عليه مصطفى النحاس من تعيينه عضوا بمجلس ادارة شركة قنال السويس وكان ذلك التعيين يدر على صاحبه ثراء عريضا كما أن راتب هذه الوظيفة كان أكبر بكثير من راتب رئيس الوزراء ، رفض النقراشى ، وهو الرجل الفقير هذا العرض المغرى وأثبت أنه فعلا يمثل السياسى النزيه النظيف أصدق تمثيل ، ويصدر النقراشى فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بيانا يوضح فيه

سلامة موقفه من المعارضة فكان جواب الوفد ، أن قرر في ١٣ سبتمبر
أى بعد ستة أيام فقط - اعتبار النقراشى منفصلا من الوفد ،
ولم يوافق أحمد ماهر عضو الوفد على هذا القرار وبمجرد فصل
النقراشى من الوفد هرعت جموع كثيرة من الوفديين للانضمام الى
النقراشى وتأييده فى موقفه من القيادة الوفدية بينما كان
د . أحمد ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب مصرا على اعتبار
النقراشى لا يزال عضوا فى الوفد وأنه مندهش لقرار الفصل ، وانتهز
القصر الفرصة ، للاستيلاء على الوفد من الداخل ، وبذل القصر محاولات
مضنية لاسقاط مصطفى النحاس ، واحلال زعامة جديدة مكان مصطفى
النحاس ، يدين بالولاء للقصر وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ أقيمت وزارة
مصطفى النحاس « لأن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ولأنه
يأخذ عليها محافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة
وحمايتها ، وأنه كان لابد من اقالمتها - كما جاء فى الأمر الملكى الخاص
باقالة الوزارة - تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة
تستقر به السكينة ، والصفاء فى البلاد » ويؤلف محمد محمود باشا
وزارته الثانية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ويفصل الوفد من عضويته
د . أحمد ماهر لتضامنه مع النقراشى وعدم اعترافه بقرار فصله ولأنه حين
رأس جلسة مجلس النواب يوم ٣ يناير ١٩٣٨ أمر بعدم المناقشة فى
مرسوم تأليف الوزارة الجديدة ومرسوم تأجيل البرلمان شهرا ، وكان الوفد
يريد مناقشة هذين المرسومين ويؤلف أحمد ماهر والنقراشى الهيئة
السعدية ، التى تدخل الانتخابات الجديدة التى أجرتها وزارة محمد محمود
لتحصل على ثمانين مقعدا من مقاعد المجلس ولا يشتركون فى الحكم الا فى
يونية ١٩٣٨ حيث أصبحت وزارة محمد محمود مكونة من الأحرار
الدستوريين والسعديين الى أن نحي محمد محمود عن رئاسة الوزارة ، فى
أغسطس ١٩٣٩ ليؤلف الوزارة على ماهر باشا وتكون وزارته من السعديين
وبعض المستقلين دون الأحرار الدستوريين وتبقى وزارة على ماهر فى الحكم
الى يونية ١٩٤٠ ثم يؤلف الوزارة الجديدة حسن صبرى ، من الدستوريين
والسعديين والحزب الوطنى ، حيث اشترك رئيسه حافظ رمضان باشا ،
وكان اشتراكه فى الوزارة سببا فى حدوث انقسام كبير فى صفوف
اللجنة الادارية للحزب لم ينته الا فى نوفمبر ١٩٤٦ ، وفى سبتمبر
١٩٤٠ يخرج السعديون من الحكم لأن الوزارة لم تأخذ برأيهم فى ضرورة
اعلان الحرب على ايطاليا وعندما مات حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة
وهو يلقى خطاب العرش فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ ، خلفه حسين سرى باشا
فى وزارته التى اشترك فيها الأحرار الدستوريون ، ولم يشترك فيها

السعديون الا فى أواخر يوليو ١٩٤١ وبقيت الوزارة فى الحكم الى أن قبل الملك استقالتها فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ليعهد - أثر أحداث ٤ فبراير - بها الى مصطفى النحاس ، رئيس الوفد المصرى .



وبعد ناك المقدمات التاريخية عن أحزابنا المصرية التى لعبت أدوارا سياسية هامة فى سنوات ما قبل الثورة اما سلبيا ، واما ايجابا ، نركز على بعض نقاط نراها هامة وجوهرية :

● لم يكن الحزب الوطنى بعد ثورة ١٩١٩ ، كغيره من الأحزاب القائمة ، له مقاره فى العاصمة وفى المدن الكبرى ، له نظامه الداخلى ولديه سجلات بأعضائه المنتسبين اليه ، ولكنه كان أكبر من ذلك بكثير فكان فكرة وطنية نستطيع أن نقنع بها وتعمل من أجل تنفيذ أهدافها دون أن تقدم استمارة انضمام الى الحزب ، بل دون أن تعرف ، أى عضو من أعضائه ولذلك فان أنصار مبادئ الحزب الوطنى كانوا أكبر بكثير من أعضائه المنضمين اليه وكان انتساب المرء للحزب الوطنى - مجرد انتساب ولو من بعيد - كان يعطيه حصانة وطنية قوية تجعله باستمرار فيما يتعلق بالوطن ومصالحه وآماله وتطلعاته ، يعطى ولا يأخذ يضحى بكل شئ ولا يستفيد من أى شئ كما أن الانتساب الى الحزب الوطنى - مجرد الانتساب - كان يدفع المنتسب الى اعتناق نوع من الصوفية الوطنية التى لا مثيل لها يعشق بلده كما يعشق أية فتاة يحبها .. يقف كل جهوده من أجل تحقيق آمال شعبه ولو كلفه ذلك حياته .



● وكانت نظرة الشعب الى الحزب الوطنى ، ومريديه ولا أقول أعضائه نظرة حب وتقدير واحترام : قد لا تنتخب الجماهير مرشحيه فى الانتخابات لأنهم لا يملكون عادة الوسائل ، والامكانات التى تكفل النجاح فى مثل تلك الانتخابات وقد لا يقبل على الحفلات التى يقيمها فى ذكرى مصطفى كامل أو محمد فريد أو ١٤ سبتمبر « دخول القوات البريطانية القاهرة » أو ١١ يوليو « ذكرى ضرب الاسكندرية » وقد لا يقرأ الكتب التى ينشرها ويوزعها بالمجان عن الاحتلال البريطانى والحياد . ووحدة وادى النيل وزيلع ، وبربر ومصوع و .. ولكن الشعب - كل الشعب - لا يختلف أبدا حول مبادئ الحزب الوطنى وان اختلف حول بعض قياداته : فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، كانت الجامعة المصرية هى التى تحكم الشارع السياسى ولم تكن الجامعة تتحرك لأى عمل وطنى الا اذا شارك ، فيه شباب الحزب الوطنى : أية حركة يبسدا بها الوفديون أو

السعديون أو الدستوريون أو الاخوان المسلمين هي حركة حزبية بحثة وعلى خصوم ذلك الحزب القائم بتلك الحركة ، أن يبادروا فوراً للقضاء عليها ، حتى لا يتحقق لذلك الحزب القائم بتلك الحركة ، أى كسب سياسى ، لذلك فقد كانت كل الحركات الوطنية القومية التى تنطلق من الحرم الجامعى تبدأ أولاً بكلمة من أحد شبان الحزب الوطنى . ومن بعده الشباب المنتسبون الى بعض الأحزاب وقد كان لى شرف افتتاح المؤتمر الطلابى الذى انعقد فى ٩ فبراير ١٩٤٦ والذى كان من بين نتائجه مذبحة كوبرى عباس .



● كانت العلاقات التى تربط بين مريدى الحزب الوطنى علاقات حب ومودة وتضحية ونكران ذات ولذلك لم يكن هناك بين هؤلاء المريدين مجالات تظهر فيها الأحقاد أو الخصومات لأن الجميع يضمحون ولا ينتظرون أية مكاسب على الإطلاق من انمائهم - من بعيد أو من قريب الى صفوف الحزب الوطنى - وكان أفضل هؤلاء المريدين والأنصار هو من يضمحى أكثر من غيره وكان مجال الترقى الوحيد فى الحزب ، هو مجال التضحية ، فعندما تقوم بتضحية كبيرة من أجل وطنك ، ترتقى فى قلوب زملائك وأصدقائك درجة كبيرة ، وكلما زدت تضحية زدت رقىا أدبيا لا ماديا .



● كثيرون لا يعرفون بعض قيادات الحزب التى كان يحترمها ويقدرها الى أبعد حدود التقدير والاحترام كل أنصار الحزب ومريدوه من بين تلك القيادات التى كانت مغمورة ، أستغفر الله - بل كانت غير معروفة لأنها تريد ذلك - د . حسن نور الدين انه أشبه بالحوارى الذى يعبد بعد الله ، شعبه ووطنه ، تعرفت به ذات ليلة فى مكتب الأستاذ عبد المقصود متولى ، محمد فريد رقم ٢ وفى اليوم التالى ، كان يدعونى الى زيارته فى بيته فى الحلمية ، وبدون تضييع وقت راح يدربنى على استخدام السلاح : المسدس والبنديقية ، والقنبلة ولم يكن أحد يعرف شخصية د . حسن نور الدين الا القليلون جدا حتى جيرانه لم يكونوا يعرفونه ، وعندما سألته ذات يوم : لماذا أمنت لى بعد أول لقاء وأدخلتنى بيتك وعلمتنى كيف أضرب النار وكيف أفجر القنبلة رغم أنك لا تعرف عنى شيئا ؟ ضحك الرجل وهو يقول ، أنت واهم يا بنى اننا نكتشف العناصر ، الطيبة أو الصالحة أو التى يمكن أن يحىء الخير للبلد عن طريقها وبعدها ، نراقبها طويلا لنتأكد من صلاحيتها وبعدها نأمن لها ، ونقوم بتدريبتها .

● لم يكن من مبادئ الحزب الوطنى المكتوبة مقاطعة الحكم فى ظل أى احتلال أجنبى حتى يتوفر الوطنيون للعمل الوطنى دون أن تشغلهم

أعباء الحكم أو دون أن تعوقهم ظروف الحكم فى الداخل أو فى الخارج ولكن كان من المعروف ومن المستقر فى أذهان الجميع أن يرفض الوطنيون الحكم وقد عرض الحكم على محمد فريد وهو فى الخارج من قبل أحد الوسطاء البريطانيين فأبى أن يقبل العرض رغم أنه كان مغربا ، رئاسة الوزارة مع صلاحيات هائلة ، وكان أول من خرج على هذا التقليد هو الأستاذ حافظ رمضان « باشا » عندما قبل أن يكون وزير دولة فى وزارة محمد محمود « باشا » « ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ » . وعندما قبل أن يكون وزير دولة فى وزارة حسن صبرى « ٢٨ يونية ١٩٤٠ » وعندما اشترك حافظ رمضان باشا للمرة الأولى لم يشر اشتراكه فى الوزارة خلافا كبيرا فى صفوف اللجنة الادارية للحزب بدعى أن الوقت لم يكن متسعا لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة ، ولأن حافظ رمضان لم يدخل وزارة محمد محمود بعد تعديلها ، ولكن عندما اشترك حافظ رمضان فى وزارة حسن صبرى نشب خلاف عنيف جدا داخل اللجنة الادارية كاد يؤدى الى انقسام الحزب الى حزبين وقد ظل الوسطاء بين الفريقين يقومون بالعمل من أجل عودة الوفاق الى الحزب وكان فى مقدمة هؤلاء الوسطاء الأستاذان محمد زكى على وفكرى أباطة ، الى أن تم الصلح بين الفريقين فى نوفمبر ١٩٤٦ « نظرا للظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وحيال الأحداث التى تهددها فى كيانها ووحدتها واستقلالها وحتى تكون دعوة أبناء الحزب الوطنى الى وحدة صفوف الأمة أدعى الى الاستجابة » ، ثم اشترك الحزب الوطنى فى وزارة حسين سرى الائتلافية يوليو ١٩٤١ باثنين من أعضائه هما محمد زكى على وعبد الرحمن الرافعى ، وحتى فى هذه المرة لم يوافق الكثيرون على اشتراك الحزب الوطنى فى الوزارة واعتبر الاشتراك خطأ كبيرا وأذكر أن بعض شباب الحزب من الأنصار والمريدين قطعوا كل علاقاتهم بالوزيرين الوطنيين رغم ما لهما من مكانة عظيمة فى نفوس الجميع ، بل ان حركة المقاطعة قد امتدت الى غير الشباب وقد حدث أن زار الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، وكان وزيرا للتموين ، زميله وصديقه الحاج رمضان زيان عميد الوطنيين بالاسكندرية وأحد تجارها المعروفين وقال الأستاذ رمضان للأستاذ الرافعى : « أنت تعرف رأيى فى رفض الاشتراك فى الحكم بالنسبة لنا نحن الوطنيين ورغم زيارتك لى فأننى مصر على رأيى وأنا أستقبلك هنا كصديق قديم لا كوزير من الوزراء » . ان قبول الحزب الوطنى للحكم كان استثناء من قاعدة وكان موضع خلاف عنيف فى صفوف الحزب قيادة وقواعد ، ولذلك ، فإن المدة التى اشترك فيها بعض أقطاب الحزب الوطنى فى الحكم حتى يوليو ١٩٥٢ لم تزيد على ٣٦ شهرا ، بينما الأحرار الدستوريون حكموا لمدة ١٣٠ شهرا والسعديون ٩٨ شهرا ، والكتلة

الوفدية المستقلة لم تحكم أكثر من ١٥ شهرا والوفد لم يحكم سوى ١١٧ شهرا فقط ! .

● كانت تعمل الى جانب الحزب الوطنى - ولا نقول من داخله - مجموعات كثيرة ومتعددة من الفدائيين المصريين الذين تخصصوا في العمل السرى تحت الأرض ، وبعض قيادات تلك المجموعات كانت معروفة لدى بعض قيادات الحزب ، ولكن معظم قيادات العمل السرى وقواعده كانت مجهولة تماما بالنسبة لقواعد الحزب وقياداته . ولم تكن تلك المجموعات تتلقى أية تعليمات من قيادات الحزب : بل ان بعض تلك القيادات الحربية كانت ترى فى بعض ما تقوم به بعض المجموعات الفدائية من أعمال خروجاً على الخط السياسى الذى رسمه الحزب أو كانت ترى - فى بعض الأحيان - ان تلك الأعمال تمثل احراجاً لها ، وتسميها للآبار التى فى طريقها .

وقد تميزت تلك المجموعات الفدائية بميزات كثيرة قلما توافرت فى غيرها من المجموعات الفدائية الاخرى . فمثلا ، كانت تلك المجموعات رغم اختلافها فى أمور كثيرة . من بينها أساليب العمل ووسائله . تلتقى حول منبع فكرى واحد ، ولذلك فان قيام أية مجموعة من تلك المجموعات بعمل ما كان يلقي - تلقائيا - التأييد والتعضيد من بقية المجموعات الأخرى . وكانت بعض المجموعات الفدائية تترك ميدان العمل الداخلى الى ميدان آخر أكثر اتساعا كالميدان العربى لتعمل فيه بعض الوقت ، ثم تعود لتعمل فى الميدان الداخلى فلا يحس أحد بأنها تركت هذا الميدان أو عادت اليه وكانت بعض المجموعات - مثلا - تجمد نشاطها سنوات قد تقصر وقد تطول دون أن يسمح أحد أفراد تلك المجموعات لنفسه حتى بعد مرور ربع قرن من الزمان أن يبوح بما يعرفه من أسرار مجموعته أو غيرها من المجموعات ، ومن ميزات تلك المجموعات الفدائية أنها كانت كلها بارعة الى أبعد حدود البراعة ، فيما يتعلق بالعمل السرى ، وبعض هذه المجموعات ظل يعمل فى الحقل المصرى ، والحقل العربى أكثر من ثلاثين سنة دون أن يكشف أمرها أحد .

ومن بين قيادات تلك المجموعات من حقق معهم عشرات المرات ، ومن قدموا للمحاكمة مرات ومرات ، دون أن يثبت عليهم شيء ما بالرغم من ثبوت رجال البوليس بأنهم فاعلون أصليون فى بعض الأحداث . ولكن قدرة هؤلاء ، على التخفى ، وعلى التنصل من تبعة الأعمال التى يقومون بها كانت فائقة ، بل ورائعة وسوف نزيح الستار فى الفصول القادمة عن بعض تلك القيادات بعد أن نستأذن الأحياء منهم أطال الله حياتهم ، وجزاهم عن وطنهم الجزاء الأوفى .

فقط أشير الى حادث واحد هو حادث اغتيال أحمد ماهر باشا ،
بيد محمود العيسوى . فلقد كان البوليس متأكدا من وجود شخصين أو
ثلاثة مع محمود العيسوى داخل دار البرلمان عند وقوع الحادث مهمتهما -
أو مهمتهم - العمل على اطفاء أنوار الدار حتى يتمكن القاتل من الهرب .
وأنا أعرف أن مجهودات شاقة ، ومضنية بدلت من الملك السابق فاروق
ومن محمود فهمى النفراسى رئيس الوزراء وقتئذ لمعرفة مصدر المسدس
الذى ارتكب به العيسوى الحادث ، بل ان نعهدات خطية بالعفو عن
العيسوى قدمت له من الملك السابق ومن رئيس الوزراء اذا ما أقصص عن
صاحب المسدس الذى ارتكب به الجريمة ، ولم يعرف البوليس ولا الملك
ولا رئيس الوزراء ، ولا غيرهم حتى الآن من كان مع العيسوى فى دار
البرلمان ، ولا صاحب المسدس الذى استخدمه العيسوى فى الجريمة .

❦ لم تلتنى السراى ، ودار المندوب السامى حول نقطة واحدة طوال
نصف قرن من الزمان الا فى نقطة العداء العنيف للحزب الوطنى :

لقد كان الانجليز منذ عهد كرومر الى عهد كيلرن يضعون الحزب
الوطنى - قيادة وقواعد - فى صفوف أعدائهم . ولم يحدث أبدا أن
نراحت دار المندوب السامى فى عداوتها للحزب الوطنى ، ولم يحدث أن
تراخى الحزب الوطنى فى عداوته للانجليز . فالحزب الوطنى - مثلا -
دون بقية الاحزاب الاخرى هو الذى رفض الاشتراك فى معاهدة ١٩٣٦
بل انه هو - وحده - دون بقية الاحزاب المصرية ، الذى حمل فى مجلس
النواب ، وفى مجلس الشيوخ ، وفى الشارع السياسى لواء معارضة تلك
المعاهدة . وكان الحزب يقوم بطبع بعض البيانات والمنشورات التى تهاجم
تلك المعاهدة بعنف ، ويوزعها سرا وجها . ومن بين تلك البيانات
والمنشورات كتيب صغير أصدره الأستاذ عبد الرحمن الرافعى تحت
عنوان : « معاهدة ١٩٣٦ حماية أم استقلال » . وأذكر أن بعض طلاب
الجامعات والمدارس كانوا يتهافتون على الحصول على ذلك الكتيب الذى
صدرته الحكومة ، بل كانت تعتقل ، كل من توجد لديه نسخة من هذا
الكتيب . كما أن الحزب الوطنى - رغم الاختلاف الذى نشب بين بعض
قيادانه - فى الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٤٦ كان يرفع لواء الدعوة الى
ضرورة ابطال تلك المعاهدة ، ولا يشترك فى أى عمل سياسى ، اعتمد
على تلك المعاهدة . بل انه لم يكف يوما واحدا حتى عام ١٩٥١ عن
الدعوة لالغاء تلك المعاهدة . حتى عندما أخطأ بعض قيادات الحزب
واشتركوا فى الوزارة . وكانت حجتهم الوحيدة ، انهم لم يشتركوا فى
الحكم الا من أجل التأكيد على ضرورة الغاء المعاهدة وضرورة العمل على
تحقيق المطالب الوطنية وفى مقدمتها جلاء القوات البريطانية عن مصر

والسودان ، وتحقيق الوحدة بين شطري الوادي . . السودان ومصر .
بل ان الحزب الوطني كان هو الحزب الوحيد الذي عارض كثير من قياداته
الاحتكام الى المنظمات الدولية ، كمجلس الأمن لعرض القضية المصرية على
اعتبار أنه لا « احتكام فيما يتعلق بالجلاء » ، « ولا يصح أن يكون
الاستقلال موضع تحكيم » . . « وأن أية أمة لا تقبل أبدا أن يكون
استقلالها موضع تحكيم دولي » .

وكذلك الأمر بالنسبة لمعاداة السراى للحزب الوطني ، فلقد ظلت
السراى تعادى الحزب الوطني الى أبعد حدود المعادة ، حتى بعد أن اشترك
بعض أقطاب الحزب الوطني فى الوزارة . وفى مذكرات خطية كتبها
الاسناذ عبد الرحمن الرافعى قبل أن تقوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بسنوات
وسنوات واثمننى عليها وترك لى - رحمه الله - تقدير الظروف المناسبة
لنشر تلك المذكرات . . كتب أستاذنا الرافعى بحثا عنوانه : « الحزب
الوطني والسراى » يقول فيه :

« لم تتحسن يوما من الأيام علاقة الحزب الوطني
بالسراى ، بل كانت دائما علافة عدا و سوء ظن متبادل ، وهذا
شرف كبير للحزب الوطني لأن السراى لم ترد يوما ما مصلحة
البلاد الحقيقية . لقد أخطأ الحزبان المتنازعان على الحكم
« السعديون والأحرار الدستوريون » فى استعانتهما بالسراى
فى نضالهما ، فكانا سببا فى تعاضم سلطة الملك و طغيان
السراى وهكذا كان الصراع الحزبى سببا فى الاضرار بمصالح
البلاد الجهورية : كانت السراى بمعزل عن الحياة السياسية
العامة فى البلاد ، وكانت التطورات الهامة التى تعاقبت على
مركز مصر السياسى ، من يوم تأليف لجنة ملنر الى صدور
نصريح ٢٨ فبراير ، تتم بعيدا عن تدخل السراى ، ولكن
السراى بدأت تظهر على المسرح السياسى لما حصل الانقسام
بين سعد وعدلى سنة ١٩٢١ فاضطر العدليون الى الاستنجاد
بالسلطان فأيد عدلى ووزرائه ولكنه ، وقد كان لم يزل سلطانا
تحت الحماية ، لم تكن له فى الشعب منزلة ما ، ولا نفوذ
مرهوب لأن الشعب كان معرضا عنه . ولم يبدأ نفوذه الخطر
الا من يوم أن تقرب الوفد للسراى فى عهد وزارة ثروت ،
وكان الغرض من هذا التقرب اسقاط وزارة ثروت . كان هذا
خطأ كبيرا من الوفد لأن اكساب السراى نفوذا شعبيا خطر
كبير على الديمقراطية فى مصر وعلى الحياة الدستورية فيها .
ولأن السراى لم تتحالف مع الوفد الا بقصد التخلص من ثروت

باشا الذى كان بلا جدال ، عاملا على تأسيس الحياة الدستورية فى البلاد على قواعد ديمقراطية . أما السراى فكانت ترمى الى وضع نظام بيروقراطى تكون الكلمة العليا فيه للسراى ، ولذلك كانت ناقمة على لجنة الدستور العامة فى تقريرها مبادئ سلطة الأمة ، وكانت السراى تحاول ان ترجع لجنة الدستور عن مشروعها فلم نفلح ووسطت عدلى باشا فى هذا الشأن فلم يقبل أن يتحمل هذه التبعة ، لذلك سعت السراى سعيا حثيما الى اسقاط تروت لتضطرب الأمور من بعده وتأتى وزارة طوع ارادة السراى فى مسخ الدستور وتشويهه . ومن الأسف أن الوفد ساعد السراى على تحقيق غرضها نكايه فى تروت باشا ومن ذلك الحين عظم نفوذ السراى بين الشعب بما أسبغها عليها الوفد من مظاهر الوطنية والاخلاص . ومن الصعب على أية هيئة سياسية أن تسترد المركز الذى سعت فى تكوينه حتى ولو انقلب هذا المركز عليها شرا ، ووبالا وهذا ما حصل بين الوفد والسراى ، فان الوفد هو الذى أكسب السراى نفوذا عظيما ، فلم يلبث هذا النفوذ أن انقلب خسرانا على الوفد . فالاحرار الدستوريون من جهة والسعديون « الوفد » من جهة أخرى هم الذين ساعدوا السراى على تقوية سلطاتها وتنمية طغيانها ثم جاء الاحرار الدستوريون بعد أن قلبت السراى للوفد ظهر المجن يساعدها من جديد على استعادة سلطتها ، لتحارب الوفد فوقعوا فى نفس الخطأ الذى وقعوا فيه أول مرة . ولم يعتبروا بما حصل لثروت باشا فى وزارته . والحق انه فى جميع هذه التقلبات لم ينفذ الحزب الوطنى فى نيات السراى ، ولذلك لم يشترك فى هذه المناورات العقيمة الضارة بالبلد : انه كان ضد سعد باشا ولكنه فى نفس الوقت كان ضد السراى ، لأنه ضد الاستبداد وضد التساهل فى حقوق البلاد » .

● كان الحزب الوطنى باستمرار يدعو الى وحدة الصف ، كما يدعو الى ائتلاف الأحزاب المصرية . ولم تكن دعوته تلك مناورة سياسية ، يلجأ اليها بين حين وآخر لاسترداد ما فقدته من تأييد الشعب ، ولكن كانت تلك الدعوة متفقة أصلا مع مبادئه الأساسية ، التى ترى فى تفريق شمل الأمة أكبر مصلحة للاستعمار . كما ترى فى اشتداد حدة الصراع الحزبى خطرا جسيما ، على مستقبل الأمة وحاضرها . وكان الحزب الوطنى ، رغم محاربة بقية الأحزاب السياسية له ، واجماعها على ضرورة

إبعاده عن الحياة السياسية ينادى باستمرار بأنه على أتم الاستعداد للتلاقى مع تلك الأحزاب حول عمل وطنى محدد يستهدف تحقيق آمال الشعب فى الحرية والاستقلال . والتاريخ يذكر له أنه بذل جهودا مضيئة من أجل نجاح تلك الفكرة الرائدة التى دعا إليها أمين الرفاعى ، من ضرورة اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه بعد أن حلت وزارة زيور باشا البرلمان ولما يمض على انعقاده أكثر من ساعات قلائل : عندما انتخب النواب سعد زغلول لرئاسة مجلس النواب فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ بأغلبية ١٢٣ صوتا ضد ٨٥ صوتا نالها منافسه ومرشح الحكومة ثروت باشا . وقد اجتمع المؤتمر الوطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ بعد أن اتفقت كلمة الوفد المصرى ، والحزب الوطنى ، والاحرار الدستوريين على مقاطعة الانتخابات الجديدة اذا أجريت الانتخابات طبقا للقانون الجديد . وقد اضطرت الحكومة - تحت ضغط رأى العام واستجابة لمطالب الأحزاب المؤتلفة - الى وقف العمل بذلك القانون والعودة الى القانون القديم « قانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ » وهو قانون الانتخاب المباشر . وكذلك كان الحزب الوطنى أول الاصوات ، التى دعت الى وحدة الصف فى عام ١٩٣٥ وهى الدعوة التى أدت الى قيام الجبهة الوطنية .

● كان الحزب الوطنى باستمرار مع الديمقراطية . ومما يجدر بنا أن نذكره .٠٠ انه عندما أصدرت حكومه زيور باشا فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ قانون الجمعيات والهيئات السياسية كان الحزب الوطنى أول من عبر عن رأيه فى هذا القانون فى بيانه الذى أصدره بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ والذى قال فيه : « ان الحزب الوطنى الذى عمل طول حياته لايقاد جذوة الوطنية فى القلوب ورفع راية الوطن المجردة عن الهوى ووضع سياسة البلاد على المبادئ الصحيحة ، التى أيدتها وتأييدها الظروف كل يوم ، وحارب الغاصب وأعوان الغاصب .٠٠ لا يمكن أن يرضخ لتحكم حكومة تتخبط فى دياجير الجهل بسياسة الحكم ، لذلك يعلن الحزب الوطنى صراحة ان هذا القانون يرمى الى حكم البلاد بسلطة استبدادية نركز على قوة الغاصبين ، وتنفيذ سياستهم وتجرب البلاد الى خطر الفتن والاضطرابات ، ويقرر عدم رضوخه لأحكام هذا القانون الباطل .٠٠ تاركا للحكومة ان تستخدم سلطتها من حل واغلاق ومصادرة فهى وان استطاعت أن تغتصب حق التشريع ، وتغتصب سيادة الشعب فلن تستطيع أن تغتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم » .

وأنقل أيضا فقرات من المذكرات الخطية للأستاذ عبد الرحمن الرفاعى عن موضوع قانون الجمعيات السياسية والهيئات السياسية :

يقول الأستاذ الراجعي :

« كان الحزب الوطني أول من رفع صوته ضد هذا القانون واتخذ موقفا جريئا حياله ، لانه أعلن عدم خضوعه لهذا القانون الباطل . واني أذكر ليلة أن كنا مجتمعين في نادى الحزب لوضع قرار اللجنة الادارية في شأن هذا القانون ان تكلم عبد القادر حمزة بالتليفون بعد أن انتهينا من وضع القرار وطلب من حافظ بك رمضان ان يؤخر نشر القرار حتى يصدر قرار مشترك بين الأحزاب الثلاثة بالاضراب عن تنفيذ القانون فلم نقبل ذلك لاننا رأينا من الواجب مادمنا قد احتملنا مسئولية الدعوة الى مقاطعه هذا القانون ، أن ننشر قرارنا . وقد نشر فعلا ، فكان له أثر كبير في الرأي العام . . . وكان غرض عبد القادر حمزة من كلامه أن يحرم الحزب الوطني فضل اعلان التمرد على قانون الجمعيات السياسية ولكننا لم ننخدع بكلامه ، فقرار الحزب الوطني في قانون الجمعيات السياسية كان الخطوة الثانية الجريئة التي خطاها الحزب الوطني في العهد الأخير ، والخطوة الثالثة هي دعونه البرلمان للاجتماع وكانت هذه الخطوة الثالثة أبعد الخطوات مدى وأكبرها أثرا . وقد أخذت الأمة تراجع نفسها وتسعر بخطئها في اعراضها عن الحزب الوطني . . » .

● لم يعرف الحزب الوطني ، عبر تاريخه الطويل ، الانقسامات الخطيرة ، التي نهىد كيان الاحزاب السياسية ، كما حدث - مثلا - بالنسبة الى الوفد المصرى . فعندما كان يختلف أحد قيادات الحزب مع زملائه يحتفظ برأيه ، الى أن تزول الظروف التي أدت الى قيام ذلك الخلاف دون أن ينضم الى حزب آخر ، أو دون ان ينسب حزباً جديداً .

حتى عندما وقع الخلاف بين فريقين من أعضاء اللجنة الادارية في الفترة من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٦ وكان هذا أخطر خلاف في تاريخ الحزب تمسك كل فريق برأيه الى أن زالت الأسباب التي دعت الى هذا الخلاف والتأمت صفوف الحزب في عام ١٩٤٦ أما عن ذلك الذي حدث في عام ١٩٥٠ فهو ليس انقساما في داخل الحزب بل هو يتلخص في أن مجموعة من خيرة انشباب المصرى كانت منضمة الى حزب ما أثرت أن تنضم الى الحزب الوطني برمتها ، وباشرت نشاطها السياسى كمجموعة مستقلة أو شبه مستقلة .

وقد كان الحزب الوطنى حقيقة بحاجة ماسة ، الى مجموعة شابة نشطة ، متفحة تحرك بعض قواعده الجامدة ، أو المتجمدة ، كما أن تلك المجموعة الشابة النشطة المتفتحة كانت أيضا بحاجة ماسة الى ميدان عمل ، وطنى شريف نظيف تعمل فيه لتحقيق أهدافها الوطنية ، غير أن التوفيق قد جاسب الطرفين معا ، فلم يتقبل الحزب ما يقوم به تلك المجموعة من أعمال اعتبرها غير متفقة مع نقاليد الحزب الوطنى فى العمل الوطنى ، كما أن تلك المجموعة لم تقبل الاستمرار فى العمل تحت امرة القيادات القديمة وكان الأمر الذى لا بد من وقوعه ان أجلا ، وان عاجلا ، وهو الانفصال الذى كان اشبه ما يكون بعملية رفض الجسم لبعض اجزاء جديدة أريد اضافتها اليه وبذلك خسر كل من الجانبين ما كان يمكن أن يستفيد منه لو انهما عملا ، معا كقوة واحدة ، لا كقوتين منفصلتين تريدان العمل فى ميدان واحد بأسلوبين مختلفين وبأهداف غير موحدة !! •

● وأخيرا وليس آخرا كما يقولون فاننا ونحن نكتب للتاريخ وللثاريخ وحده نقول ان فى مقدمة ما يؤخذ على الحزب الوطنى - بالاضافة الى ما سبق أن سجلناه - أن الحزب الوطنى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية قصر كفاحه على القضية الوطنية دون أن يهتم - كما ينبغى بمعالجة المشاكل الداخلية اليومية : لقد أعطى العمل السياسى الخارجى كل جهده ، ولم يحاول مثلا ، أن يتبنى مشاكل الشعب الاقتصادية ويعمل على حلها : لم ينزل - مثلا - الى الجماهير فى القرى ، والكفور ، والنجوع حيث يلتحم بالجماهير الكادحة ويعيد تنظيم خطوطه • كما أنه لم يحاول - كما ينبغى - أن يعتمد كما كان يعتمد فى أيام مصطفى كامل ، ومحمد فريد على العمال والفلاحين بل اعتمد - وفى القاهرة والاسكندرية وبعض عواصم المديرىات فقط - على الفئات المتقفة وحدها فكان أن عزل نفسه عن الجماهير الكادحة وحرمها من أخلص نصير لها ، وحرم نفسه - أى الحزب - من قوة ضخمة طالما اعتمد عليها لبناء شعبيته القوية فى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى •

● وأحب - وأنا اقترب من نهاية الحديث عن الحزب الوطنى - أن أشير الى رأى الكاتب جاكوب لاندو جاء فى كتابه « الحياة النيابية والأحزاب السياسية » ، فى مصر ، من ١٨٦٦ - ١٩٥٢ « قام بترجمته والتعليق عليه الزميل سامى الليثى وهذا الرأى جاء فى فصل مستقل من الكتاب عن الحزب الوطنى استغرق أكثر من ثلاثين صفحة من صفحات الكتاب • هذا الرأى الذى أثرت الاشارة اليه يتعلق ببعض الانتقادات التى وجهها جاكوب لاندو الى الحزب الوطنى ولست بحاجة الى القول بأن الكاتب كان متجنبيا الى حد كبير على الحزب الوطنى ، يقول جاكوب لاندو وهو

يتحدث عن الحزب الوطنى فى أول انتخابات برلمانية خاضها شعب مصر عام ١٩٢٣ : « لأن سياسة الحزب وجهت كلها لمقاومة الوفد فلم يحصل الحزب فى الانتخابات الا على عدة مقاعد بسيطة ومنى بعض زعماء الحزب أنفسهم بالهزيمة وركز الحزب جهودهم فى برلمان ١٩٢٤ على نقد سياسة سعد زغلول الخارجية التى وصفوها بالتهاون فيما يختص بالسودان ، واستمر تضائل الحزب فى التأثير السياسى حتى أصبح صفرا فى السياسة المصرية بلا فعالية ولا نشاط وقد كان أمرا عجيبا من وجهة النظر العلمية أن ينتهى مثل هذا الحزب ، وقد كان أكثر الاحزاب المصرية تنظيما بلجنته المركزية وفروعه المنتشرة فى جميع أنحاء القطر ونظامه الدعائى الممتاز ليفتعل بهذا الشكل البائس فى كل ما نناوله من أمور بعد الحرب العالمية الأولى : لا يمكن تصور ان هذا الفتى يعود الى أسباب شخصية فقط ، فقد تلقى الحزب ضربه الأولى بالمكيدة المؤامرة ، التى اوقعت الشقاق بين الاقباط والمسلمين داخله ثم ظلت تنخر عظامه حتى عام ١٩١٨ وفى الفترة التالية التى اشتبك فيها مع الوفد لم يكن هناك فارق أيديولوجى كبير بين سياسته وبين سياسة حزب الوفد بما يميزه عليه وحول أسباب تفوق الوفد على الحزب الوطنى بين الجماهير وتضائل شعبية الحزب الوطنى ، يرى جاكوب لاندو انها تعود الى الأسباب الثلاثة التالية :

● أن سعد زغلول ، استطاع أن يقنع المصريين بعدم جدوى ، العناد فى موضوع لا مفاوضة الا بعد الجلاء الذى كان الحزب الوطنى يتمسك به طالما أن بريطانيا أقوى من مصر .

● بينما كان الحزب الوطنى ، يعتمد على « الانتلجنسيا » المسقفة وحدها فى القاهرة والاسكندرية فقط انتشر الوفد فى الأرياف يقدم نفسه لجماهير الفلاحين حتى أصبحت له لجنة نشطة فى كل قرية صغيرة فى مصر ، وكان الفلاحون انفسهم قد أصبحوا على درجة معقولة من الوعي ، السياسى يمكن أن يكون بها الوفد قاعدة له .

● كان زغلول نفسه من أهم أسباب تفوق الوفد فى الوقت الذى يفتقر فيه الحزب الوطنى الى الشخصية الكبيرة الكفاء بعد موت مصطفى كامل ، ثم نفى محمد فريد فى الشرق يقصر الرجال الأكفاء مسيرة التاريخ وفى التاريخ الحديث يعطى سعد زغلول أكبر الدلائل على ذلك فمع أن سعد زغلول لم يقدم الى المصريين الا البرنامج الذى كان قد وضعه الحزب الوطنى فان الوفد هو الذى قاد مصر لعدد من السنين بعد ذلك . . .

على أية حال فذلك وجهة نظر « جاكوب لاندو » ، وهى وجهة نظر ،
لها احترامها على أية حال .

● وقبل أن نتحدث عن النقاط الخاصة بحزب الأحرار الدستوريين
أبادر فأعبر عن وجهة نظر شخصية خاصة تتعلق بأحزابنا السياسية
المصرية التى قامت قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهى أن تلك الأحزاب
رغم ما كان بين بعضها والبعض الآخر ، من خلافات واختلافات شديدة ،
بل وعنيفة فى الأسلوب ، والمنهج ، والفكر ، كانت كلها - وتلك حقيقة
أومن بها - أحزابا مصرية وطنية ، منطلقاتها مصرية ، امكاناتها المادية ،
والادبية مصرية ، أهدافها القريبة والبعيدة ، أيضا مصرية ، ولم يكن
من بين تلك الأحزاب ، ما يمكن اعتباره عميلا ، بالمعنى المتعارف عليه
الآن بالنسبة للعمالة للأجانبى : بعض هذه الأحزاب قد يقبل أن يهادن
المستعمر ، أو يرى عدم الفائدة من مواجهته أو مجابهته وبعض هذه
الأحزاب قد يرى - وفى ظروف خاصة - ضرورة التعاون مع المحتل
الأجنبى لاجتياز مرحلة صعبة ولكن صوابا كانت رؤية تلك الأحزاب ،
أم خطأ ، فان الرؤية كانت مصرية ، ومن منطلق مصرى بحث على أن مصرية
الأحزاب لم تمنع أبدا ولا يمكن أن تمنع أبدا وجود أفراد عديدين فى
بعض الأحزاب المصرية ، أو كلها يمكن اتهامهم بالعمالة ، وعمالة الأحزاب
شئ ، وعمالة بعض أفرادها شئ آخر .

● وانطلاقا من وجهة نظرى الخاصة تلك أرى ان ما قيل عن
حزب الأحرار الدستوريين ، من أنه كان عميلا لبريطانيا أو أنه كان
« بردعة من برادع » الانجليز ، أو كان ممثل الاستعمار البريطانى فى
مصر ، قول خاطئ لا أعتقد أبدا أن الاحداث التاريخية ، أو الوثائق
المصرية الأجنبية يمكن أن تؤيده ، صحيح ان مؤسسى حزب الأحرار
الدستوريين ممن شاركوا ، أو شارك آباؤهم فى حزب الأمة الذى أنشئ
بتحريض من الانجليز فى بداية القرن العشرين وصحيح ان حزب الأحرار
الدستوريين يمكن أن يكون أو هو بالفعل ، امتداد لحزب الأمة ، ولكن
لدى اعتقادا راسخا بأن مؤسسى هذا الحزب ، على يكن ، عبد العزيز
فهدى ، محمد محمود ، حسن عبد الرازق ، وغيرهم ، وغيرهم لم يكونوا
فى عملهم السياسى ، الا مصريين : قد يؤمن بعضهم بالديكتاتورية ، وقد
يكفر بعضهم بالديمقراطية ، وقد يكون لبعضهم الآخر علاقات وثيقة ببعض
السياسيين البريطانيين ، وقد يرى بعض هذه الشخصيات التى شاركت
فى تأسيس الحزب ان خطأ وان صوابا ، ان خير طريق للحصول على
الحقوق مهادنة مغتصبى تلك الحقوق ، ولكن الذى أومن به ، على ضوء
ما سمعت ، وما قرأت ، والذى يؤمن به كثيرون مثل ، أن تلك الشخصيات

كانت تستوحى خططها السياسية - مخطئة كانت أم مصيبة - من فكر وطني ، دون أن تقبل على نفسها مهانة تلقي الأوامر من الخارج .

❶ ولقد كان من بين الأخطاء التي ارتكبتها - مثلا - الاحرار الدستوريون بل كان أكبر أخطائهم التي ارتكبوها في تاريخهم الحزبي ، أنهم لم يحسنوا اختيار الوقت المناسب الذي ينتشون فيه حزبهم ، اذ اختاروا وقتا كان كل ما في مصر ، ومن فيها سعديا وفديا ، الى الدرجة التي تدعو طبيبا مصرية منقفا الى القول بأنه عندما وضع سماعته على مكان الجنين في بطن واحدة من الابقار التي يملكها سمع الجنين يهتف « يحيى سعد » وانه عندما سمع هذا الهتاف ، دعا الكثيرين من اقاربه واصدقائه الى أن يسمعه مثل ما سمع ، وكان امتداد خطتهم السياسي انهم وفقوا كل جهودهم على محاربة سعد زغلول ، والوفد المصري بالرغم من أنهم في محاربتهم تلك كانوا أشبه بناطح صخرة يوما ، ليوهنها ، ومن بين أخطاء حزب الاحرار الدستوريين أنه كان واثقا في نفسه الى أبعد حدود الثقة ، بل كانت الثقة زائدة بل مبالغ فيها ، الى حد كبير كما أنهم كانوا غير مقدرين تماما خطورة عدوهم - الوفد المصري - ومدى ازدياد شعبيته ، يوما بعد يوم . صحيح أنهم كانوا يمتلكون ، كثيرا من البيوتات الكبيرة ، والأصيلة وكانوا يحكمون أو يتحكمون في مساحات شاسعة من الاراضى وفى كثير من العلاحين المصريين باعتبارهم من كبار الملوك ولكن متى كان ذلك كله يؤثر في الناخب الذى اتاحت له الفرصة - ولأول مرة - لكي يبدى رأيه فيمن نعلم لترشيح نفسه ، ولذلك كانت نتيجة الانتخابات النيابية الأولى « ١٩٢٣ » صدمة قاسية لهم ، لقد كانوا يتصورون ، أن الأغلبية يمكن أن تكون لهم ، فاذا بهم لم يحصلوا الا على بضعة مقاعد ولكنهم بعد زوال أثر الصدمة الأولى ، تمالكوا أعصابهم - وهذا مما يسجل لهم - لم يضعفوا ، ولم يلينوا ولم يخشوا عنف الحملات التي وجهت ضدهم من الوفد ، ومن الحكومة ، راحوا في ثبات عجيب يفلسفون النتيجة وفقا لافكارهم ، فأبرزوا - مثلا - الفرق بين عدد نواب المعارضة وعدد الأصوات التي نالوها في الانتخابات ، مما يدل على أن التمثيل النسبي في البرلمان ، لا يرسم الصورة الصحيحة لرأى الأمة ، وان الأمة وهى الأصل ، لابد متنبهة لذلك مقدرة له ، وان المعارضة خارج البرلمان سيكون لها أثرها الفعال ، كما ان قلة عدد المعارضين لا تدل على عجزهم ، عن تقويم المروج « فبرلمان الامبراطورية الثانية في فرنسا كان فيه خمسة من الجمهوريين فقط لكن هؤلاء الخمسة هم الذين اوصلوا فرنسا الى النظام الجمهورى .

ظل نواب الحزب على ولاء لحزبهم لم يتنقلوا كما تتنقل قطع الشطرنج خوفا من هجوم الحكومة ، أو تحسبا من طعن ضدهم في

الانتخابات يمكن أن يقبل أى رغبة فى الحصول على منصب وزارى يلوح لبعضهم به !

ورغم أن الاغلبية الشعبية والبرلمانية قد أسكرتها خمسة النصر فوجهت حملاتها « المسلحة » بالنبايت الى مقر الحزب أكثر من مرة ، ورغم أن صحف الوفد راحت تحمل لبضعة أيام العنوان التالى :

« كان هنا حزب ، كانت هنا جريدة » الا أن أعضاء الحزب قيادات ، وقواعد ، ازدادوا تماسكا وقوة ، بل ان بعض تلك القيادات ، لم تمنعها حملات الوفد ، العنيفة ضدها فى الشوارع وفى الصحف من أن تنادى بأن تعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ ليس من حق الوزارة ، التى أجرت الانتخابات وانما من حق الوزارة التى حصلت على الأغلبية البرلمانية أعنى الوفد ، أى أن الأحرار الدستوريين كانوا يطالبون لعدوهم اللدود وخصمهم الأوحده ، بأن يتولى هو تعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ رغم تأكدهم من أن حزب الوفد لا يمكن أبدا أن يختار واحدا منهم .

● على أنه اذا كان دور حزب الأحرار الدستوريين فى السياسة المصرية ، دورا باهتا ، كما يرى البعض ، ودورا معاديا للشعب ، كما يرى آخرون ، فانه لا خلاف على الاطلاق على أن الدور الثقافى الذى لعبته صحيفة السياسة اليومية ، لسان حال الأحرار الدستوريين ، والسياسة الأسبوعية كان من أهم الادوار التى لعبتها أية صحيفة مصرية على الاطلاق ، فى تلك المرحلة من مراحل تاريخنا الوطنى وخاصة فى العشرينات بل ان البعض - وأنا من أنصار هذا البعض - يرى أن صحيفة السياسة اليومية ، ومجلة السياسة الأسبوعية قد أثرتا فى حياتنا السياسية ، والفكرية ، أكثر مما أثر حزب الأحرار نفسه : كانت السياسة اليومية ، والسياسة الأسبوعية بحق من أهم النوافذ الفكرية ، التى عرفنا من خلالها الكثير من ثقافات الغرب وكانت الصحيفتان بمثابة معبرين عبرنا بهما - وبنجاح - الى كل الثقافات الأوروبية والأمريكية بل والعالمية ، هذا الى جانب الأسس والمبادئ ، الصحفية المؤمنة بالحرية ، والتقدم ، التى قام العاملون فى هاتين الصحيفتين برسائنها فى حياتنا الصحفية . وكان د . محمد حسين هيكل وزملاؤه فى السياسة بحق ، عمالقة صحافة ، لم يكونوا يوما أقزاما ، لم يتحولوا أبدا الى أبواق حتى للحزب الذى يصدر الصحيفتين وينفق عليهما من تبرعات أعضائه .

اننى أذكر - كيف وقف د . محمد حسين هيكل رئيس تحرير السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين من محمد محمود باشا ، وكيل حزب الأحرار الدستوريين موقفا تاريخيا رائعا هو بلا جدال من أخلد المواقف الصحفية والوطنية على الاطلاق ، كانت الوزارة القائمة وقتئذ -

بعد زوال عهد زيور - « وزارة ائتلافية » وكان حزب الاحرار الدستوريين مشتركاً في تلك الوزارة التي كان يرأسها عبد الخالق ثروت باشا ، وكانت الألاعيب التحتية تجرى من أجل زعزعة هذا الائتلاف وكانت صحف الوفد ، ومناقشات البرلمان أشبه بالسوس الذي ينخر عظام الائتلاف ورأى د. محمد حسين هيكل وبعض زملائه أن تكشف السياسة الناس ، بحقيقة الموقف في أمر الائتلاف خاصة ، بعد أن وصل الأمر أن مكرم عبيد كان يحرض الناس ، يوم عودة ثروت باشا رئيس الوزراء لافتتاح الدورة البرلمانية ليسيئوا استقباله ، كتب محمد حسين هيكل مقالا عنوانه « نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » ، وأترك للدكتور هيكل يروي في مذكراته صدى ذلك المقال : ظهرت السياسة واطلع عليها الناس ورأوا المقال ورأيته أنا لذلك قدرت أنه لابد يحدث ضجة هو جدير بأحداثها ، وصدق حسي . . » .

ونستكمل - في الفصل التالي - الحديث عن أحزابنا السياسية بعض ما لها وبعض ما عليها .



الفصل الثالث

- أحزابنا السياسية عندما تتآلف وعندما تتعارب
- لا فوارق تذكر بين أحزابنا وهى فى المعارضة

سبق لى التركيز على بعض الدروس المستفادة من تاريخ أحزابنا السياسية التى لعبت - كما سبق أن ذكرت - أدوارا هامة ، فى سنوات ما قبل الثورة ، ان سلبا وان ايجابا وكنت قد ذكرت فى نهاية الفصل السابق موقفا رائعا ، للدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة السياسة ، الناطقة بلسان حزب الأحرار الدستوريين الذى كان يشترك فى وزارة ائتلافية يرأسها عبد الخالق ثروت باشا وكان هيكل وبعض زملائه فى الحزب قد رأى أن مناورات تحاك للقضاء على ذلك الائتلاف الحكومى من قبل الوفد المصرى الذى كان أيضا مشتركا فى الوزارة الائتلافية وكيف أثر هيكل أن يكشف رأى العام المصرى بما يراد بذلك الائتلاف فكتب مقالا عنيفا تحت عنوان : « نريد ائتلافا خالصا وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » .

وكان هيكل قد توقع عندما كتب مقاله هذا أن يحدث المقال ضجة كبيرة هو جدير بأحداثها وأدع للدكتور هيكل يصف - فى مذكراته - بعض ما أحدثته المقال من ضجة داخل حزب الأحرار الدستوريين نفسه ، قال هيكل :

فى الساعة العاشرة ، أو نحوها من الصباح دق التليفون فى منزلى وخاطبني محمد محمود باشا وكان وزيرا للمالية فى وزارة الائتلاف ورجاني فى أن أقبله بالوزارة ، فلما ذهبت اليه ، لقيت عنده سيد باشا خشية

وآخرين وسألني محمد باشا هل اتفقت مع الدكتور حافظ على نشر المقال، الذى نشرته السياسة اليوم . وأجبته فى هدوء : نعم . وكان تعقيبى : طيب خلاص . ولم أرد أن أفتح مناقشة أو أن أقف على ما دار قبل حضورى بين الذين جمعهم المجلس فحييت وانصرفت ، وتركتهم يقلبون الأمر كما يشاءون . فلما كان المساء ، وكانت الساعة التاسعة ، أو ما بعدها . . جاء الى مكتبى بالسياسة محمد بك عبد الجليل أبو سمرة ومعه كلمة بتوقيع محمد باشا محمود طلب الى نشرها ، وفيها ان المقال الذى نشرته لا يعبر عن رأى الحزب . ورفضت نشر الكلمة وقلت له : أرجوك ، أن تذكر محمد باشا اننى أعبر عن رأى الحزب كل يوم ، فإذا كان مقالى هذا لا يعبر فى نظر محمد باشا عن رأى الحزب فليجتمع مجلس الادارة ، وليصدر قراره بما يشاء ومتى صدر هذا القرار ، نصرفت بما أرى ، وألح عبد الجليل بك على فى أن أنشر كلمة وكيل الحزب لكن الحاحه ذهب عبثا لاننى كنت مصمما كل التصميم على عدم نشرها ، فتركنى وعاد الى الباشا ثم رجع الى مرة أخرى يلح ويذكر اننى ان لم أنشر الكلمة فى السياسة فستنشر فى جريدة الاهرام . قلت فليكن لتنشر فى الاهرام ، وان كانت نصيحتى ألا يحدث من ذلك شئ محافظة على تضامننا وعلى مكانة الباشا منا . ولما رأى عبد الجليل بك أن الحاحه غير مجد نفعا ، تركنى وانصرف وبعد ساعة أخرى ، وكنا قرابة منتصف الليل جاء عبد الجليل مرة ثالثة وكان هذه المرة فى صحبة محمد باشا محمود ، ووقف الى جانب الباشا ولم يتكلم أما محمد باشا فقال : أنا أريد أن تنشر هذه الكلمة . قلت : أرجوك يا باشا أن تعيد النظر والا تنشر فى السياسة ولا فى الاهرام شيئا وأن تجمع مجلس ادارة الحزب وتعرض عليه الأمر فلو أن عبارتك هذه نشرت واجتمع مجلس الادارة ، ولم يعترض ، على مقال السياسة فماذا يكون الموقف ، اننى لا أنشر الكلمة فى السياسة بطبيعة الحال ، ولكنى أخاطبك آملا بأن تقتنع برأى ، قال محمد باشا : ألا تنشر كلمتى وأنا رئيس شركة السياسة وأحسست لسماع هذه الكلمة بأن ممثل رأس المال يخاطب من يتقاضى مرتبا . فقلت محتفظا بكل هدوئى : اذا كان رئيس شركة السياسة هو الذى يطلب النشر ، فأنا مستعد له على شرط ، وهو أن أنشر مع كلمة معاليكم استقالتي من رئاسة تحرير السياسة ، واننى قطعت كل صلة لى بها . فأجاب : كلا . يا سيدى . . لا تنشر كلمتى ولا تستقيل سأنشرها فى الاهرام ، ياللا يا عبد الجليل .

فقلت : أرجوك مرة أخرى ، يا معالى الباشا ألا تنشر شيئا قبل أن تجمع الحزب . فخرج وعليه سيما الغضب وخرج عبد الجليل وراءه وذهب بالنيابة عنه الى الاهرام فنشرت العبارة التى يقول فيها : « ان مقال السياسة لا يمثل رأى الأحرار الدستوريين . ظهرت الكلمة فى أهرام

الجمعة ولم تكن السياسة تظهر يوم السبت فخاطبت محمود باشا عبد الرازق ، والدكتور حافظ عفيفي واجتمعنا ومعنا اسماعيل صدقي باشا صباح السبت نتدبر الموقف واتفقنا على أن أكتب كلمة أصف بها ما كان من طلب الباشا لى أن أنشر الكلمة فى السياسة ، وعن امتناعى نشرها ، وسبب هذا الامتناع وأن أعلق بما أشاء فى حدود ما يكون بين رجال الحزب الواحد ، من مودة وإن اختلفوا رأيا . وكتبت هذه الكلمة ، وأعددتها للطبع وأردت أن أطلع عليها الدكتور حافظ فأخبرنى بأنه يترك الأمر لى ولا يرى ، ضرورة للاطلاع عليها ، وكذلك فعل محمود باشا عبد الرازق وكأنهما كانا على اتفاق . ونشرت الكلمة صباح الأحد وأحدثت أثرها ، ثم لم يسألنى أحد عنها ، ولم يشر أحد الموضوع من جديد .

موقف عظيم ، لا يسجل فقط للدكتور محمد حسين هيكى وحسب وإنما يسجل أيضا لمحمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين : رئيس التحرير استخدم حقه القانونى والسياسى ، فى ألا ينشر ما يراه وكيل الحزب ، ورئيس شركة السياسة ، ووكيل الحزب ، ووزير المالية ، ورئيس شركة السياسة ، لا يجبر رئيس التحرير على اتخاذ موقف يرفضه ، ثم لا يتخذ بعد ذلك أية خطوة للنيل من رئيس التحرير الذى يتقاضى مرتبه من الشركة التى يرأسها هو ، والذى يرفض أن ينشر فيها رأيا لوكيل الحزب ، ورئيس شركة السياسة !!

وحتى عندما خلا مركز رئاسة حزب الأحرار الدستوريين بعد أن تخلى عنها ، عبد العزيز فهمى باشا لم يتذكر د . محمد حسين هيكى المشادة التى وقعت بينه وبين محمد محمود باشا بل كان أول من دعا لكى يترأس محمد محمود باشا الحزب ، وعندما أصبح محمد محمود باشا رئيسا للحزب ، ورئيسا للحكومة ، لم يشأ أن ينتقم من ذلك الذى رفض أن ينشر كلمته فى صحيفة الحزب !

بل ان د . هيكى لم يشأ أن يخفى استياءه فيما بعد عندما علم ان وزارة محمد باشا محمود تفكر فى احالة بعض مستشارى الاستئناف الى المعاش ، بل ولم يخف استنكاره لهذا الاجراء ، وعلى ضرورة منعه ، ان أمكن ، وكان د . هيكى وقتئذ ، مسافرا خارج البلاد ، تحدث فى هذا الأمر مع بعض الوزراء ، مثل لطفى السيد ، وحافظ عفيفى ، وكانت حجته فى استنكار هذا الموضوع ، وفى سعيه لضرورة منعه ان كان ذلك ممكنا . . ان المساس بقدرسية القضاء خطير النتائج وان اشاعة القول فى الناس بأن هذا الاجراء يتخذ لان من المستشارين الذين يتحكمون فى رقاب الناس ، وحرىاتهم وأموالهم من لا يصلح لهذا المنصب ، اضعاف لشقة الناس بالقضاء كله . وان اقناع المستشارين بمزاولة حقهم فى تقرير احالة من يرون

احالته الى المعاش من زملائهم ، أكرم للقضاء ، وللوزارة ولجمهور المتقاضين ، وللشعب كله ٠٠ » ولكن كانت الوزارة ، قد قطعت في هذا الاجراء شوطا بعيدا وكانت قد اتفقت مع الملك عليه ، وأصبح صدور المرسوم أمرا مقررًا ، مرتقبا بين يوم وآخر « وان عدول الوزارة عنه أصبح غير ممكن » .

ويصر د٠ هيكل على ألا يدافع في جريدة الحزب ، عن هذا الاجراء الذى اتخذه حزبه بل يصر على ألا ينشر دفاعا عنه أيا كان مصدره الا أن يكون بلاعا رسميا ، لا حيله في منعه ، ويبقى عند رأيه لم يكتب في الموضوع كلمة ولم ينشر شيئا مما كتبه غيره ، ولم يستجب لرجاء فى نشر شيء فيه دفاع عن المساس بالقضاء ٠٠ موقف رائع آخر لصحفي كبير .

● هذا بعض ما لحزب الأحرار الدستوريين فى بداية عهدهم ، أما بعض ما عليهم فيكفى أن نشير الى قبولهم الحكم بعد اقالة وزارة مصطفى النحاس الائتلافية الأولى « ٢٦ مارس - ٢٥ يونيو ١٩٢٨ » بعد مناورات حزبية اشترك فيها محمد محمود باشا نفسه وكان وزيرا للمالية ، عندما استقال من تلك الوزارة ، المؤيدة من البرلمان والمكروهة من الملك أحمد فؤاد .

وقد قيل ان استقالة محمد محمود باشا كانت باتفاق مع الملك أحمد فؤاد الذى كان يرى اقالة الوزارة الائتلافية التى يرأسها رئيس الوفد ، مصطفى النحاس قبل أن يستفز حزب الوفد ويقدم على استصدار تشريعات تستهدف اضعاف سلطته ، وليس صحيحا ، ان عدم تأليف صدقي باشا للوزارة وكان قد شرع فى تأليفها اثر اقالة النحاس ، وتكليف محمد محمود باشا بتأليف الوزارة بدلا منه كان بناء على تدخل المندوب السامى البريطانى اللورد جورج لويد - كما يقول صدقي باشا فى مذكراته - اذ الثابت - كما تقول الوثائق المصرية والبريطانية - ان اختيار محمد محمود باشا كان فى النهاية اختيارا ملكيا محضا ، وان المندوب السامى البريطانى حتى اللحظة الأخيرة لم يكن يعرف ما استقرت عليه نية الملك وفى تقرير للنسير برسى لوردين المندوب السامى البريطانى الذى خلف لورد لويد بفترة وجيزة ان وزارة محمد محمود باشا هى من الوزارات التى تتشكل من سياسة ذوى خبرة ، الا أنهم يعادون الوفد ، وان هذه الوزارات تعاني من عداوة الوفد من ناحية ومن المناورات الملتوية للملك فؤاد من ناحية أخرى ، والذى تنقاض شهرته الفائقة للسلطة الشخصية ، مع الادارة المستقلة التى تنتهجها أى حكومة تحترم نفسها » .

● وبالرغم من أن محمد محمود باشا كان قد ذكر فى خطاب تشكيل وزارته « ٢٧ يونيو ١٩٢٨ » ان الدستور سيظل فى حى الملك « ركن

الحكم الركين وعماده المتين » فان أول قرار اتخذته وزارته هو انها استصدرت مرسوما آخر بحل البرلمان مدة شهر ، وقبل أن ينتهى الشهر - فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ - استصدرت مرسوما آخر بحل مجلسى البرلمان والشيوخ وتعطيل الحياة النيابية ، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد والذي لا شك فيه ان حل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية كان أفظح جريمة سياسية ارتكبت حتى ذلك التاريخ فالدستور الذى صدر فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ كان نتيجة كفاح شعبى مرير استمر سنوات وسنوات كما أن حكومة محمد محمود قد ارتكبت أعنف الوسائل - بما فيها استخدام الجيش - للقضاء على مقاومة الشعب لدكتاتورية الوزارة والسراى ، وكان الشعب بجميع طوائفه وهيثاته وأحزابه - عدا حزب الأحرار بالطبع - قد ثار ثورة عارمة ضد تعطيل الحياة النيابية حتى لقد اضطرت الوزارة الى سن قوانين تفرض عقوبة الحبس ، أو الغرامة ، أو هما معا على كل من يحرض على كراهية نظام الحكم ، غير الدستورى الذى كانت وزارة محمد محمود تحاول فرضه - وبالقوة - على الشعب ، وكذلك كل من يزدري هذا النظام وكانت وزارة محمد محمود قد توقعنت ان بريطانيا التى أيدت تعطيل الحياة النيابية سوف تمهد السبل أمامها ، لعقد معاهدة صداقة وتحالف غير ان بريطانيا بعد أن حركت حزب الأحرار الدستوريين تخلت - كما هى عادتها - عن تأييده ، خاصة بعد أن كره الشعب الى أبعد الحدود حزب الأحرار الدستوريين ، وسياسته ، الدكتاتورية العنيفة المعادية للديمقراطية وذلك بالرغم من بعض الإصلاحات الاجتماعية ، والاقتصادية التى قامت بها وزارته ، وكان الوفد المصرى قد لجأ فى محاربته وزارة محمد محمود باشا الى وسيلة جديدة فأرسل سكرتيره العام مكرم عبيد الى انجلترا ، ليقود حملة قوية مكثفة ضد وزارة محمد محمود التى انتزعت الحريات الدستورية ، « فقامت بتفتيش المنازل وتعطيل الصحف ، ومنع الاجتماعات العامة ، وحتى الاجتماعات الخصوصية والتجسس البوليسى ، والافساد المتسع النطاق بالمال المخصص للمصروفات السرية » « وان كل هذه الاجراءات تقع مسئوليتها على عاتق الحكومة البريطانية لأن الوزارة المصرية لا تجرؤ على احداث انقلاب كهذا لو لم تكن مرتكنة على تأييد القوات البريطانية وكل انسان فى مصر يعرف ذلك » ، وبصرف النظر عن الانتقادات العنيفة التى وجهت - فى مصر - الى هذا الأسلوب الوفدى ، الذى وصف بأنه دعوة من الوفد المصرى الى بريطانيا للتدخل فى الشؤون الداخلية ، الا أن رأى العام البريطانى قد وجه النقد الى حكومته لتدخلها فى الشؤون الداخلية المصرية ولحمايتها الدكتاتورية المصرية ، وكان محمد محمود قد أجرى - بمناسبة ذهابه الى انجلترا لتسلم درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة اكسفورد باعتباره أحد خريجيها - مفاوضات مع مستر هندرسون

وزير الخارجية البريطانية أحرزت بعض التقدم بالنسبة الى الجانب المصرى وقد فوجئ محمد محمود ، بعد أن توصل الجانبان الى ما سمي بمشروع اتفاق - محمد محمود - هندرسون - بأن الجانب البريطانى ، يصف المشروع بأنه مجرد اقتراحات ويؤكد ان الاتفاق لابد من عرضه على البرلمان المصرى فى وقت كانت فيه الحياة النيابية قد توقفت لمدة ثلاث سنوات قابله للتجديد ، وكانت آيه انتخابات حرة جديدة لابد أن تكون نتائجها لصالح الوفد المصرى ، وأيقن محمد محمود ، ان الحكومة البريطانية قد سممت الآبار فى طريقه وانها تخلت عنه تماما ، وكذلك القصر لم يجد فى وزارة محمد محمود ما كان يأمله من الانصياع الكامل لتعليماته وكان محمد محمود بحق - وهذه شهادة للتاريخ - رجلا لا يقبل أبدا أن يكون ذنبا لأحد ، ولقد كان الملك أحمد فؤاد فى زيارة لباريس ، عندما كان محمد محمود فى لندن وتصادف أن حجز محمد محمود لنفسه ولمن معه على الباخرة الإيطالية اسبيريا ليستقلها من نابولى ، وكان الملك فؤاد قد أمر فحجزت له ولحاشيته أماكن على الباخرة اسبيريا التى حجز عليها محمد محمود وبهذه المناسبة سأل - كما يقول د. هيكل فى مذكراته - أحد الصحفيين الانجليز محمد باشا محمود عما اذا كان سيسافر فى صحبة الملك فؤاد ؟ فكان جوابه : كلا ، بل اختار الملك الباخرة التى قررت أنا السفر عليها ليعود الى مصر » ، فلما رأيت هذه العبارة وتناقلا اخواننا المصريون المقيمون ببازيس ، أيقنت اننا ذاهبون الى مصر ، فى جو ملبد بالغيوم » وكما هى العادة وضعت العراقيين من قبل السراى ومن قبل الانجليز أمام وزارة محمد محمود التى كانت الى أمد قريب تحظى برضاء السراى ، والانجليز معا ، واستقال محمد محمود ليخلفه عدلى يكن فى ٣ أكتوبر ١٩٢٩ وليجرب انتخابات حرة يقطعها الأحرار الدستوريون وتجيء نتيحتها محققة لأهداف الوفد ويستقيل عدلى يكن ليؤلف مصطفى النحاس وزارته الثانية التى تحكم مصر فى الفترة من أول يناير ١٩٣٠ حتى ١٧ يونيو ١٩٣٠ ، وكانت وزارة النحاس قد جاءت ومشكلتها الرئيسية بل وهدفها الأول التفاوض مع بريطانيا فلما فشلت تلك المفاوضات بالرغم من أن مصطفى النحاس قد صرح بأننا « كسبنا الانجليز وخسرنا المعاهدة » راح الانجليز يكيّدون للحكومة الوفدية وكان حزب الأحرار الدستوريين قد راح يتصل بدوره بنواب حزب العمال - الحزب البريطانى الحاكم وبنادر المندوب السامى ، البريطانى فى القاهرة لاقناع بريطانيا بأنها مسئولة عن مجيء وزارة النحاس وبخطورة استمرار تلك الوزارة فى الحكم ، وأنه من الظلم بل من المستحيل تسليم البلاد للعسة لديمقراطية جامحة ، وغير متعلّمة وراح أقطاب الأحرار الدستوريين بشكون لذار المندوب السامى البريطانى من تدخل الحكومة الوفدية فى انتخابات

مجلس الشيوخ وتديرها لبعض المظاهرات التي هاجمت دور بعض أولئك الأقطاب وتقول وثيقة بريطانية ، ان الشيخ مصطفى المراغي ، اتصل بالسكرتير الشرفى فى دار المندوب البريطانى ليبلغه أن مصر ، فى طريقها الى حالة من الفوضى ، المالية ، والادارية شبيهة بتلك التى حدثت أيام اسماعيل ، وعرابى ، وان مسئولية الانجليز عن هذا الوضع لا مراء فيها طالما أن سياستهم هى التى أدت الى تشكيل الوزارة الأخيرة وانهم اذا لم يتدخلوا فلن نستبعد احتمالات الحرب الأهلية .

وهكذا عامل « الأحرار الدستوريون » الوفد المصرى بالمثل عندما ذهب مكرم عبيد الى لندن ليؤكد لوزارة محمد محمود .

وينتهز الملك أحمد فؤاد ، الفرصة لضرب حزب الوفد ، الذى حاول أن يقص أجنحة السراى ، ويقوم ، الملك أحمد فؤاد بهجوم مضاد ضد الوفد يتحرك فيه الأحرار الدستوريون بهمة ونشاط فيقدمون الى الملك عريضة يطلبون فيها أن « يتلافى الأمر بحكمته » لأن الخالة فى مصر منافقة للدستور ، وللقانون ولأبسط قواعد العدل ، ولأن الأغلبية البرلمانية التى تستند اليها حكومة الوفد ، هى أغلبية انتخبت لغاية ، خاصة ، ولم يعد لوجودها مبرر ، بعد فشل تلك الغاية ٠٠ » وكان حزب الأحرار الدستوريين قد قاطع الانتخابات البرلمانية ليستغل تلك الحجة فيما بعد أى بعد فشل الوزارة الوفدية فى اجراء المفاوضات ! وكانت وزارة النحاس قد أصرت على اصدار قانون محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه ، أو تغييره أو تبديله ، بغير الطريقة التى رسمها الدستور أو مخالفة حكم من أحكامه ومحاكمة كل وزير يبدد أموال الدولة ، العامة ، ولم يكن مثل هذا القانون يتفق وسياسة السراى أو السياسة البريطانية لأن من أهدافهما معا خلق طبقة من « المستوزرين » ، الذين لا يعملون « الا ما من شأنه الاضرار بالشعب والقضاء على الدستور » ويرفض الملك توقيع المرسوم الخاص بحالة مشروع هذا القانون الى البرلمان ويرفض التوقيع على مراسيم أخرى كثيرة كما يرفض فى نفس الوقت الأسماء ، التى عرضتها الحكومة الوفدية لشغل المناصب الشاغرة – بالتعيين – فى مجلس الشيوخ ويضع أسماء مرشحين آخرين من قبله !

ويجد مصطفى النحاس ، أن الأبواب موصدة فى طريقه فيستقيل من الوزارة ، نظرا لعدم تمكنه وزملاؤه – كما كتب فى خطاب الاستقالة – من تنفيذ البرنامج الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه « وتقبل استقالة الوزارة ، بالرغم من أنها حظيت بثقة اجماعية من مجلس النواب !! ويحاول الوفد اثارة الجباهير لصالحه وضد السراى فلا يكتب له النجاح لأن الملك

فؤاد عهد في نفس الوقت الذي قبل فيه استقالة الوزارة الوفدية بالحكم الى « خير خطير » في الحكم الديكتاتوري ، والى عدو لا يستهان به للشعب وللنظام ، الدستوري وهو اسماعيل صدقي ، الذي لا يرضى بتعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد كما فعل محمد محمود وانما يلجأ الى الغاء الدستور ذاته والى « تفصيل » دستور جديد ينقل السلطة من الشعب الى الملك ويتيح للوزارة القائمة أن تحكم البلاد بيد من حديد » .

● عندما قام الملك أحمد فؤاد بتكليف اسماعيل صدقي باشا ، بتأليف الوزارة الجديدة - وكان فيما يبدو ، متأهبا ، للقيام بهذه المهمة منذ أكثر من عامين - كان أول ما فعله أن زار السير برسي لورين المندوب السامي البريطاني في مصر ليتأكد من موقف بريطانيا من وزارته ، وقد ذكر له المندوب السامي البريطاني أنه فوجئ باخياره لرئاسة الوزارة وأنه لا اعتراض للحكومة البريطانية على تكليف الملك له بتشكيل الوزارة « ما دامت تلك رغبة الملك » وان كان سير برسي لورين - يعتقد انه - أى اسماعيل صدقي - جاء في وقت غير مناسب . .

ويتجه اسماعيل صدقي أول ما يتجه الى أصدقائه ، وحلفائه الدستوريين ليشركهم معه في وزارته ويفاتح في ذلك صديقه محمد محمود باشا مؤكداً له انه ما جاء الى الحكم الا ليحقق ما كان الأحرار الدستوريون ينوون القيام به لو أنهم استثمروا في الحكم غير أن محمد محمود وكان يعتقد انه قد أصبح ضحية للسراى وللانجليز وانه بمثابة جريح سياسى لم يجمع مجلس ادارة الحزب ليعرض عليه موضوع اشتراك الأحرار الدستوريين في الحكم بل قد رفض من الوهلة الأولى فكرة اشتراك الأحرار الدستوريين في الوزارة ، وهدد كل من يشترك فيها بأنه سيعتبر متخليا عن عضوية الحزب . واستقال اسماعيل صدقي - وهذا مما يذكر له - من عضوية مجالس ادارة إحدى عشرة شركة كبرى كانت عضويتها تدر عليه أضعاف أضعاف مرتبه كرئيس للوزارة وراح يؤكد ، للجماهير ، أنه رجل دستورى بطبعه ، كما راح يذكر الجماهير أيضا ، بأنه كان عضوا في لجنة الثلاثين ، التي وضعت دستور سنة ١٩٢٣ وأن نزاهة أغراض وزارته وشرف مقاصدها سيخلقان بينها وبين الشعب أصدق صلات الثقة ، ومظاهر التعاون وأنها - أى الوزارة - تعتمد بعد تأييد صاحب الجلالة الملك على هذه الثقة وذلك التعاون وان خطة الوزارة قول قليل موجز ، وعمل كثير مبارك مسدد الوسيلة محمود النتيجة . . ولم يكذب يجهف مداد هذه الكلمات حتى أخذ يلوح بسلاح التهديد : انى وزير الداخلية ، أى اننى الرئيس الأعلى للبوليس ، وأرى أن واجبى بهذه الصفة مزدوج ، فهو لا يقتصر على الشدة وحدها ، بل يتناول الوقاية أيضا ، ولقد صرحت في

إبلاغ الرسمي ، الذى نشرته الصحف أن الحكومة تلقى حمل المسؤولية على عاتق كل فرد أو جماعة تتخطى حدود القانون ولا تخدم أوامر الحكومة وانى محتفظ بالعمل بما جاء فى هذا الانذار كاملا ، ولا سيما فيما يتعلق بالزيارات ، التى اعتزم رئيس الوفد - اذا كان صدقا ، ما نشر فى بعض الصحف - أن يقوم بها عاجلا وفى مدن أخرى من الأقاليم . ومهما يكن فى الأمر ، وأيا كانت التحريضات التى يسعون بهما لاضطراب النظام ، والأمن العام ، فانى أرغب أن يقتنع كل فرد اقتناعا مطلقا بأن الحكومة ، التى أدير دفتها ستقبض على ناصية الحال ، ولن نسمح بأن تكون مصر فريسة لمثيرى القلاقل ، « وفى ٧ يوليو ١٩٣٠ - ولما يمض سوى أسبوع واحد حتى كانت مذبة المنصورة اذ أصاب البوليس سينوت بك حنا الذى كان يرافقه مصطفى النحاس فى عربته بجروح بالغة فى ذراعه وقتل أربعة من الأهلين ، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس ، وجرح ١٤٥ شخصا ، وقامت مظاهرات عديدة فى بور سعيد ، والاسماعيلية ، والسويس ، وطنطا ، والاسكندرية ، والقاهرة ، احتجاجا ، على حكومة اسماعيل صدقى ، التى استخدمت أعنف الوسائل ، لمقاومة مظاهرات الشعب ، وتدخل بريطانيا ، فى الأمر ، وتحمل ، الحكومة البريطانية - فى تبليغ رسمى - الحكومة المصرية والوفد المصرى معا مسؤولية حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر وتأمّر الحكومة البريطانية بارجتين بريطانيتين ، بالتوجه الى ميناء الاسكندرية ، ويصرح مصطفى النحاس رئيس الوفد بأن مسؤولية الأحداث الأخيرة انما تقع على الوزارة ، التى أدى مسلكها فى الأزمة الدستورية الى وقوعها ، وان موقف البلاد من هذه الحوادث هو موقف الدفاع عن دستورها ، ضد وزارة معتدية ، على سلطة الأمة ، ويبحث اسماعيل صدقى ، برد الى الوزارة البريطانية يقول فيه ان التبليغ البريطانى لا يتفق ، ومقتضيات الحياد الدقيق وان التبليغ البريطانى لا يمكن أن يحمل الا على أنه تدخل معيب فى شئون مصر الداخلية التى لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر ، المطلق فى التصرف فيها وان المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ اللحظة الأولى فى صدر ما عيّنت به وزارتي من المشاغل ، وأن عبارة التبليغ التى تشير الى مسؤولية غيرها ، فان الحكومة المصرية وان كانت لم يهملها طبعاً الا الحرص ، على المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة وتشكيك فى انفرادها بالمسؤولية وهى وحدها التى تسال ، عن حالة البلاد ، وتخطب فى هذا الشأن « وبدأ اسماعيل صدقى ، يضع دستورا جديدا ، بدلا من دستور سنة ١٩٢٣ وأشرك معه حزب الأحرار الدستوريين ولم يكن الخلاف الا على ثلاث نقاط ، وفوجئ اسماعيل صدقى بقرار لحزب الأحرار الدستوريين يوضح أنه « بذل كل

ما استطاع من مجهودات لكيلا تمس الحكومة أسس الدستور ، ويعلن أن الحكومة ظلت متمسكة بما يناقض سلطة الأمة ، ويشكك البرنان في تصرفاته ويجعل الحياة النيابية معطلة في أهم خصائصها ويعلن الحزب أسفه لما تصر الحكومة على المضي فيه من اصدار دستورها الجديد وينكر عليها هذا التصرف ولا يستطيع تأييدها فيه بحال وتحظى معارضة الأحرار الدستوريين لوزارة اسماعيل صدقي باهتمام كبير : في داخل مصر وخارجها ، حتى ان صحيفة الديلي ميل البريطانية تقول في افتتاحية لها : يلوح ان موقف الأحرار الدستوريين الجديد ، يرجع السبب به الى تطور العلاقات الشخصية بين محمد محمود والعرش وبالأكثر الى دسائس دعاة الوفد الذين حملوا محمد محمود على الاعتقاد ، باحتمال عودته ، الى منصة الحكم ، كزعيم لحزبي الوفد ، والأحرار الدستوريين كهيئة مؤتلفة ، ويصدر اسماعيل صدقي دستوره الجديد ، ويعلن الوفد المصري عدم الاعتراف بالدستور الجديد ، ولا بقانوني الانتخاب الجديدين وعدم الخضوع لهما ، ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها وكذلك يسارع الحزب الوطني بالاحتجاج على تصرف الوزارة الحاضرة في وضع دستورها الحكومي ، وافتئاتها على حقوق الأمة المقدسة ، كما يعلن أنه لن يؤيد دستورا لن يحقق سلطة الأمة في أجلى مظاهرها ، وليس من وضع يدها .

● يلتقى الأحرار الدستوريون ، والوفد المصري ، يلتقى العدوان اللدودان وقد قال كل واحد منهما في الآخر ، الشيء الكثير ، نسي الوفد المصري ما كاله للأحرار الدستوريين من اتهامات خطيرة ، وكذلك نسي الأحرار الدستوريون كل ما وجهوه للوفد من اتهامات خطيرة أيضا ، كل ذلك من أجل مقاومة حكومة اسماعيل صدقي وربما لو كان كل من الحزبين قد توقع ، من قبل مثل هذا الالتقاء ، لاقتصر على قادته وصحافته ، في توجيه الاتهامات الخطيرة للحزب الآخر ، ويقول د. هيكمل في مذكراته : اتفقنا مع الوفد لمقاومة صدقي باشا ، وبطشه ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال كان يمثل الوفد فيها فتح الله باشا بركات ومكرم عبيد باشا . وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد علي علوبة باشا ، وأنا . وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك ، وأقرت هذه اللجنة في أول اجتماع لها رأيا رآه الأحرار الدستوريون : ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة ، والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب في هذه المقاومة أما ان اقتصر على عبارات تنشر في الصحف بالغة ما بلغت قوتها ، وصدق تعبيرها عما يعانيه الشعب في حرينه ، وفي حقوق وطنه فلن يكون من أثر لها الا أن تثير إعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها وقوة عبارتها لكنها لم تحرك الشعب الى عمل ايجابي عنيف منتج .

وكان الوفد ، والأحرار الدستوريون قد وقعوا في ٣١ مارس سنة ١٩٣١ ميثاقا قوميا سموه « عهد الله والوطن » وكان في مقدمة الموقعين على ذلك الميثاق عن الوفد المصري : مصطفى النحاس ، حمد الباسل ، سينوت حنا ، جورج خياط ، واصف غالى ، مكرم عبيد ، محمد فتح الله بركات ، محمد علوى الجزار ، مراد الشريعى ، نجيب الغرابلى ، فخرى عبد النور ، مرقص حنا ، على الشمسى ، محمد سلامة ميخائيل ، راغب اسكندر ، حسن حسيب ، حسين هلال ، مصطفى بكير ، عطا عفيفى ، أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى . وعن الأحرار الدستوريين : محمد محمود ، محمود عبد الرازق ، محمد على علوبة ، ابراهيم الهلباوى ، جعفر ولى ، أحمد محمد خشبة ، كامل جلال ، صالح الشريعى ، على عبد الرازق ، محمد كامل البندارى ، عبد الحليم العلايلى ، محمد محفوظ ، رشوان محفوظ ، سيد محمد خشبة ، عبد الجليل أبو سمرة ، غبريال سعد ، على راتب ، حامد العلايلى ، محمد سامى كمال ، ابراهيم الطاهرى ، عبد العزيز الحسينى سعده ، توفيق اسماعيل ، عبد الله أبو حسين ، عباس أبو حسين ، أحمد مصطفى أبو رحاب ، محمد الفقى ، أحمد على علوبة ، أحمد عبد الغفار ، حفنى محمود ، اسماعيل راتب ، محمد حسين هيكلى .

وقد حرصت على نشر أسماء كل الذين وقعوا على هذا الميثاق الوطنى ، ليرى أبناء هؤلاء ، وأحفادهم بل ليرى شباب اليوم ، وشباب الغد كيف أن الكفاح الوطنى لم يكن مقصورا على فئة دون أخرى ، وعلى طبقة دون غيرها من الطبقات وانما كان ميدان الكفاح الوطنى لجميع أبناء الشعب ، كل أبناء الشعب .

وأكتفى بهذا القدر من الحديث عن الأحزاب المصرية ، فمعظم باقى هذه الأجزاء من كتابى «سنوات ما قبل الثورة» يحتوى على الكثير من تاريخ تلك الأحزاب .



الباب الثاني

وقبل الحديث عن الكتاب الأسود وملحقه والكتاب الأبيض لابد من مقدمة مطولة

عندما بدأت أتاهب للكتابة عن « سنوات ما قبل الثورة » كنت متوقعا - بل ومتاكدا - أن كتابتي هذه بالمنهاج الوطني ، الذى وضعته لنفسى منذ أن حملتها رسالة الكلمة الأمانة المخلصة : المجردة عن الهوى ، والغرض - ستجر على الكثير من المتاعب ، والمصاعب وستفقدنى بعض الأصدقاء ، والمعارف ، بل وستعرضنى - فى بعض الحالات - لموجات من النقد ، أو التجريح أو هما معا وذلك لأسباب ، كثيرة ، لا مجال لتفصيلها : من بينها - مثلا - أن كثيرين ممن شاركوا فى الحكم ، أو كانوا من القيادات الحزبية ، القديمة ، لا يزالون - أو لا يزال بعض أنصارهم وأصدقائهم - على قيد الحياة ، وبعض هؤلاء - ولا أقول كلهم ، أو جلهم - قد لا تروقهم بعض الآراء ، التى تصدر فى بعض تصرفات الماضى ، البعيد ، رغم أن تلك التصرفات قد مضى عليها ، أكثر من ربع قرن من الزمان ، كما أن البعض منا لا يزال يشك فى حرية الكتابة التى ننعم بها فى هذه الأيام أكثر من أية أيام مضت ، ويرون أن أى كاتب مهما بلغ صدق حسه الوطنى ، لا يمكن أن يكتب مادحا ، أو ناقدا ، من وجهة نظره الخاصة بل لابد أن يكون وراء مدحه ، أو نقده ، هدف سياسى يستهدف منه ، النيل من الماضى ، أو تجريح بعض الشخصيات التى لعبت أدوارا تاريخية ، وذلك لصالح

شخصيات موجودة بيننا هذا بالإضافة الى أن البعض منا
 - من الأجيال القديمة والأجيال الحديثة على حد سواء -
 لا يتقبل منك الا الرأي ، الذى يتفق ووجهة نظره فإذا
 أنت اتفقت معه فى الرأي ، كنت «صادقا» ، و «عادلا» ،
 و « غير مفرض » وإذا أنت خالفته فى الرأي فانت
 « كاذب » و « ظالم » و « انتهازى » ، كما أن البعض
 - وبكل أسف لا يقرأ ، كل ما يكتب بل يكتفى بقراءة
 بعض السطور ، فان كانت متفقة مع آرائه استمر فى
 القراءة ، فإذا خالفت آراءه ، لم يكمل القراءة ولو أن
 هؤلاء ، قرأوا كل شيء يخص الموضوع ، الذى يهمهم
 قراءته بتمعن ، ووعى ، لما أصدروا أحكاما خاطئة
 ومتسرعة على من يقرأون لهم ، ولأراحوا ، غيرهم ،
 واستراحوا هم أيضا •

وقد كنت متوقعا - بل متأكدا - ان البعض ممن تخصصوا فى
 « التأويل » ، « والتخريج » ، « والتفسير » سينتهزونها فرصة ، ليلصقوا
 بى ما أنا برىء منه ، أو للإيقاع بى ، عند البعض أو على الأقل ، لتشويه
 صورتى أمام البعض الآخر ، ورغم ذلك كله مضيت فى الكتابة ، ثقة منى
 - أولا - بنفسى ثم فى الخط الوطنى الذى رسمته لنفسى ورغبة صادقة منى فى
 أن أعطى لشباب اليوم ، صورة أمينة لتلك السنوات بكل ايجابياتها
 وسلبياتها ، وإيجابياتها كما أرى أكثر من سلبياتها ان كل مواطن له الحق
 فى أن يبدى آراءه فى أى حدث وقع فى الماضى ، أو فى الحاضر وليس معنى
 إبداء رأيك فى تصرف ما أنك وحدك صاحب الحق ، فى الحكم ، على هذا
 التصرف بأنه خطأ ، أو صواب ، فكما أن كل رأى من الآراء يحتمل الصواب ،
 فإنه - فى نفس الوقت - يحتمل الخطأ أيضا ، وكل ما هو مطلوب منك ،
 وأنت تبدي رأيك فى تصرف ما ، أن تكون متجردا من كل عواطف ، وأهداف
 شخصية وأن تحاول - ما استطعت الى ذلك سبيلا - أن تكون قاضيا
 عادلا •• فان كان رأيك يتفق مع الحق ، فأنت به سعيد ، وان جانب رأيك
 التوفيق فحسبك أنك حاولت ، التعرف ، الى جوانب الحق ، والحقيقة ،
 بل أنك فى حالة مجانبة التوفيق لك يجب أن تكون مستعدا - ودون
 اصرار على حكم معين - لأن تستمع الى الأدلة والبراهين التى قد تساعدك
 على أن تقول رأيا آخر يكون أكثر ، اتفاقا مع الحق ، ومع
 الحقيقة •

وقد كان أول ما اصطدمت به من مشاكل ومتاعب ما تعلق بما كتبت
 عن مكرم عبيد ، (باشا) ، وعن الوفد المصرى • فما أكثر الذين ناقسونى

حول ، هاتين النقطتين ، وما أكثر ، الذين كتبوا ، الى حول هاتين النقطتين أيضا .

وكننت أقول لمن تفضلوا بمناقشتي في الآراء التي أبديتها - وليس في الأحكام ، التي أصدرتها ، فقد قلت منذ البداية ، اننى لا أصدر الأحكام ولكننى ، فقط ، أبدى بعض الآراء ، التي تحتل الخطأ ، أو الصواب - ان مصطفى النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا وغيرهما من القيادات ، الوطنية المصرية ، التي لعبت أخطر الأدوار فى تاريخنا المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد أدت واجبها وقد ذهبت ، للقاء ربها ولا يهملها أبدا ، أن نقول انها أخطأت ، أو أصابت فهى لن تستفيد أبدا من الذى من المدح ، كما أنها لن تضار من النقد ، الذين يستفيدون أولئك الذين هم على قيد الحياة لأنهم سوف يتجنبون الأخطاء ، التي وقع فيها من سبقهم فى ميدان العمل ، الوطنى ، وسوف يحاولون الاستفادة من الأعمال الطيبة المجدية ، البناءة التي قام بها غيرهم ، تم ان تاريخنا الوطنى - هكذا كنت أقول لمن تفضلوا بالدخول معى فى حوار حول ما كتبت - وخاصة بعد مرور تلك الحقبة الطويلة نسبيا من الزمن ، التاريخ ليس ملكا لحزب معين ، أو لشخص معين ممن شاركوا فى صنع أحداث ، تلك الفترة ، كما أنه ليس ملكا لأصدقائهم وأنصارهم وإنما هو - أى تاريخنا الوطنى - ملك للشعب بكل طوائفه وهيئاته وتياراته الوطنية ، انه تراث شعبى مملوك ، للشعب كله ، ومن واجب الشعب أن يستفيد الى أبعد حدود الاستفادة .

حول موضوع مكرم عبيد « باشا » ناقشنى كثيرون فيما أبديته من آراء حول دور أحمد حسنين باشا - رجل السراى الأول - فى الاعداد للكتاب الأسود ، وتلقيت حول هذا الموضوع ، الكثير من الرسائل بعضها بتوقيعات صريحه وواضحة وبعضها - ولسست أدري لماذا ؟ بتوقيعات مستعارة ، وبعض من ناقشونى فى رأىي ، كانوا متشبثين بأرائهم ، الى أبعد حدود التشبث ، وبعض الرسائل ، التي وردت الى من بعض هؤلاء ، كانت تحمل عبارات قاسية ، وجارحة لا بد أن يتقبلها المرء ، بحسن نية طبعا ، وقد لا يعرف هؤلاء ، أو هؤلاء ، اننى كنت - رغم اختلافى فى الرأى مع مكرم عبيد باشا ، عندما كان سكرتيرا ، عاما للوفد ، وبعد أن خرج أو أخرج من الوفد - من غلاة المعجبين به خطيبا ، وكاتبا ، وما أكثر المرات ، التي كنت أذهب فيها الى السرايات ، التي تقام لكى يخطب فيها مكرم عبيد لأستمع بل لأمتع نفسى بعبقريه مكرم عبيد الخطابية ، وما أكثر المرات التي كنت أذهب فيها الى مكتبه ، فى شارع قصر النيل ، لأناقشه فى آرائه ، أو ليملى على بعض المقالات أو الأحاديث التي كنا نطلبها منه فى المصور وقد قلت فى أحد فصول هذا البحث ، ان مكرم عبيد باشا

كان من أخلص أبناء مصر ، لمصر ، رغم ما وقع فيه من أخطاء سوف يغفرها له تاريخنا الوطني ، لصدق احساسه الوطني ، ولشدة تعلقه بمصر ، وعندما قلت انه « علق في سنة ١٩٤٢ الآمال على الملك السابق » قلت « نحن لا نلومه ، على تلك الآمال التي علقها على الملك وقتئذ فقد كانت آمال الشعب كله » ولكن هذا الكلام لم يعجب البعض من أنصار وأصدقاء ومعارف ، مكرم عبيد ، وان كان بعض هؤلاء قد سحّبوا بعض كلامهم ، بعد أن أفردت فصلا خاصا بل فصولا كثيرة ، عن الكتاب الأسود .

وما حدث بالنسبة لمكرم عبيد ، حدث مثله ، أو قريب منه بالنسبة للوفد المصري ، ولقد سبق أن قلت مرارا وتكرارا ، اننى رغم انتمائى ، الى الحزب الوطنى ، الذى كان يختلف الى حد كبير مع الوفد ، فى كثير من الأمور السياسية ، ورغم أننى كنت من أشد المعارضين ، للوفد وخاصة فى فترة سنوات ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، وفى بعض الفترات ، التى كان الوفد فيها فى الحكم ، فيما عدا ، الفترة الأخيرة التى ألقى فيها معاهدة ١٩٣٦ الا أننى اعتبر ، الوفد المصرى ورئيسه مصطفى النحاس ، القاعدة الشعبية الصلبة التى طالما وقفت أمام مطامع الانجليز والسراى وقد سبق أن كتبت عن مصطفى النحاس - يرحمه الله - سلسلة من المقالات تحت عنوان « مقال تأخر نشره عشر سنوات - مصطفى النحاس زعيم وطنى شجاع كان قائد مصر وضميرها » بمناسبة مرور عشر سنوات على وفاة مصطفى النحاس فى أغسطس وسبتمبر ١٩٧٥ كانت باعتراف الكثيرين أول دراسة موضوعية جادة منصفة عن مصطفى النحاس ، وبالرغم من أننى قلت ، ان السراى والسفارة البريطانية قد لعبتا أخطر الأدوار - بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة - فى اضعاف الوفد المصرى باعتباره القوة الشعبية الرئيسية القادرة على الوقوف بقوة وصلابة فى سبيل تحقيق الأهداف الاستعمارية البريطانية فى مصر ، وبالرغم من أننى عندما بدأت أكتب عن الكتاب الأسود ، انتقدته لأنه امتلأ ، بكثير من الأمور الصغيرة ، ورغم اننى - قلت بعد أن قمت بجولة سريعة جدا ، فى الكتاب الأسود - انه ليس معنى اشارتى الى كثير من الموضوعات التى وردت فى الكتاب الأسود أننى أسلم بها كلها فان التسليم بمثل هذه الموضوعات يقتضى ، أن نسمع الطرف الآخر وهو الوفد ، الذى رد على كل ما جاء بالكتاب الأسود ، جملة وتفصيلا ، كما أننى قلت أيضا اننا يجب أن نلفت النظر الى اننا ونحن نتحدث عن أحداث سنوات ما قبل الثورة . ونتحدث عن بعض التصرفات التى وقعت من بعض السياسيين القدامى لا نحكم عليهم فان الحكم ، على هؤلاء السياسيين ليس من حقنا ، رغم كل ذلك الوضوح فلقد غضب الكثيرون وكان أكثرهم غضبا الصديق الوطنى الكبير د. محمد بلال الذى لعب الكثير من الأدوار فى الحركة الوطنية المصرية ، وخاصة فى ثورة

١٩٣٥ ، وكانت غضبته واضحة في كلمات كثيرة عنيفة سلمها لي ،
وأسعدني ، أن أنشرها كما هي ، ولقد كنت أود ، أن أحذف بعض ما فيها
خاصا بي ولكني اعملا ، لحق الرد ، رفضت أن أحذف كلمة واحدة .

ويجب هنا أن أوضح قضية هامة وهي انني عندما أنقل ، وفي
بعض الحالات بالتفصيل الذي يكاد يكون مملا بعض الأحداث - كما رواها
بعض أساتذتنا ، وفي مقدمتهم أستاذنا عبد الرحمن الراجحي ، ود. محمد
حسين هيكل ، يرحمهما الله ، لا يعني ، اننا نوافق أصحاب الآراء التي
أبديت على آرائهم ، ولكننا ننقل بعض وجهات النظر الأخرى - دون
التزام من جانبنا بها - اتما لبعث متطلبات عملية التاريخ الوطني ،
ومن تلك العبارات التي نقلناها عن أستاذنا الكبير ، عبد الرحمن الراجحي
ما جاء عن بهي الدين بركات باشا - وهو رجل كان موضع ثقة الجميع
وموضع احترام الجميع ، بلا نقاش ، أو جدال - والعبارة تقول ان بهي
الدين بركات باشا قد أوحى اليه عن طريق سليمان حافظ بالاستقالة
من مجلس الوصاية وقد سعدنا سعادة بالغة لأن كريمات بهي الدين
بركات باشا - وهن من فضليات السيدات - قد أطلعنا على مذكرات
والدهن - الرجل الذي لا خلاف عليه ، وعلى ما أداه لبلده من خدمات -
بهي الدين بركات باشا - وهي من أفضل المذكرات السياسية على
الاطلاق ، وفي هذه المذكرات ، الصادقة الأمانة كلام كثير عن هذه
الواقعة ، وانه ليسعدنا أن ننشر بعض ما جاء في تلك المذكرات التي
نعتبرها بحق كنزا تاريخيا ، رائعا .

على أية حال ، نحب أن نؤكد ما سبق أن أكدناه من قبل اننا
لا نستهدف من كتابة تلك السلسلة من الكتب ارضاء أحد ما ، أو اغضاب
أحد ما - بل اننا نستهدف أن نقول ما نعتقد ، اننا الحقيقة في فترة هي
- بلا جدال - من أخصب فترات تاريخنا الوطني على الاطلاق فان وفقنا
اللذ الى الحق ، وإلى الحقيقة فاننا نكون من أسعد الناس وان جانبنا
التوفيق - وكل أمرى منا معرض لأن يجانبه التوفيق - فان من حق
أى مواطن ، أن يشترك في توضيح وجهة نظره بما يراه ، ونحن نعد
الجميع بأن حق الرد سوف يكون مكفولا ، لهم ، لأننا من أشد الناس
إيمانا بأن حرية الصحافة التي ننعم بها الآن - كما سبق أن ذكرت -
لا يمكن أن تكتمل الا مع الالتزام بحق الرد ، فحق الرد ليس مكفولا ،
من الدستور وقوانين النشر ، وحسب بل ان كل المبادئ ، والقيم
الانسانية ، التي ندين بها تكفله .

تلك كلمة - وان جاءت طويلة - أثرت ان أوضح بها بعض الأمور ،
التي أثار بعض الجدل ، وآمل أن أكون قد نجحت في توضيح ما أردت
توضيحه . . .

ومرة أخرى أعترض عن هذه التداخلات وأدخل فى التفاصيل بعد أن طال الحديث فى العموميات :

لقد سبق لى أن أشرت الى آراء بعض السياسيين والكتاب والمؤرخين فى الخلاف الذى نشب بين رئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس وبين سكرتيره العام مكرم عبيد والى حكومة الوفد التى جاءت فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وأقيمت فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وكان من بين من اعتمدت عليهم مارسيل كولومب الذى يعتبر كتابه تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ من خيرة الكتب التى تناولت تلك الفترة بالتاريخ الصادق الواعى وكان آخر ما نقلناه قوله عن مصطفى النحاس : لقد كان بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية ولطول خبرته وبسبب وجود الرقابة فى خدمته ولثقلته أيضا فى قدرته على الحصول على أصوات أغلبية الناخبين ، رجلا يصعب النيل منه ، وبرغم ذلك كان يحاول بجهد جهيد عن طريق خطبه العنيفة التى كان يلقيها « ضد أعداء البلاد وأعداء الدستور وعن طريق رحلانه العديدة احتواء الرصيد المتنامى لصالح خصومه ، لكنه لم ينجح فى حصر نطاق المعارضة الصامتة له ، وربما كان سيقدر له أن ينجح فى ذلك ذات يوم لو لم تكن قد تدعمت صفوف خصومه بمدد جديد فقد سبق أن انضم اليهم مكرم عبيد باشا الذى سبق أن أقصى عن الوزارة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ : لقد طرد مكرم عبيد من الوفد كما طرد من قبل ذلك عام ١٩٣٧ محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر : انفصل مكرم عبيد عن الوفد وكون جماعة سياسية جديدة ، هى الكتلة الوفدية وقد أدى هذا الانشقاق الى زعزعة قواعد الحزب فقد كان مكرم عبيد لسنوات طويلة ، لسكرتير العام للحزب وكان يعرف كافة شئون الوفد وخسائيه ، كما كان نفوذه داخل الحزب قويا حيث اكتسب سمعة طيبة لنزاهته وهى سمعة من شأنها ، أن تعطى لهجمات ضد رئيس الوفد ثقلا خاصا ، وسرعان ما اتخذ فى المناقشات البرلمانية - وهو الخطيب المفوه - موقف الخصم العنيد للوفد ولرئيسه وفى بداية ١٩٤٣ ألف كتيباً جرى تداوله سرا على الفور وهذا الكتيب الذى صدر باسم الكتاب الأسود عبارة عن عريضة اتهام الهدف منها بسبب ما كشفت عنه من الوقائع المزعجة بذور الشكوك فى نزاهة رئيس الوزراء وفى اخلاص المحيطين به ويقول مارسيل : « وهكذا أخذ مكرم عبيد منذ ذلك الوقت يبذر بذور الشك فى النفوس ، وأخذ رأى العام يولى ثقة أكبر بما يذاع من دعايات معادية للحكومة كما أن عنف الاجراءات ضد مؤلف الكتاب الأسود قد شجعت المعارضة وطمع زعمائها الى أن يجعلوا من رأى العام العالمى شاهدا على شكاياتهم بنفس الوسيلة التى سبق أن لجأ اليها الوفد » « وقد استطاع زعماء المعارضة - بتقديمهم براهين أكثر وضوحا - أن ينموا الأحقاد

والضغائن ضد بريطانيا العظمى أما ازاء النحاس باشا فقد اتخذوا مظهر أبطال الاستقلال المصرى وظلوا يطالبون بلا انقطاع فى كتابتهم وفى الاستجابات التى يقدمونها فى البرلمان بالغاء ما جاء فى معاهدة ١٩٣٦ ماسا باستقلال مصر وأصبح من الممكن أن نسمع فى مجلس الشيوخ أثناء مناقشات دارت حول موضوع وباء الكوليرا فى ٢٨ ابريل ١٩٤٤ مثل هذه الكلمات التى يتمثل فى سخريتها المرة ، ذلك العداء الشديد للحكومة . « أيها السادة أن مصر تعيش ساعات عصيبة : لقد جاءتنا الملائيا كما جاءتنا الحكومة الحالية مع هذا الفارق الوحيد هو أن الملائيا قد جاءتنا على متن الطائرات البريطانية بينما جاءتنا الحكومة الحالية على ظهر دبابات بريطانيا العظمى » لم تنشر هذه الكلمات فى الصحف وبرغم ذلك فقد ظلت تنناقل من فم لثم ينتشرها الهمس فى كل مكان وفى نفس اليوم أصدرت الجمعية العمومية للكتلة الوفدية مذكرة وجهتها الى « صاحب الجلالة الملك المحبوب » والى ممثلى الدول الديمقراطية الأجنبية والى دول الشرق الشقيقة تدين فيها سياسة انجلترا التى تضع مصر فى مصاف « احدى مستعمرات » التاج وتقدم بذلك للعالم مثالا ، ملموسا على ما ينتظر الدول الصغرى تحت ستار ميثاق الأطلنطى » وانتهت المذكرة بتوجيه نداء الى الشباب النقى المستقيم الذى يحتم عليه الواجب أن ينهض لابعاد الأجنبي المستعمر وعملائه المصريين . . .

وذهبت الجبهة الوطنية الى أبعد من ذلك فوجهت فى أول مايو نداء جريئا تداول نصه سرا ، ولم يكن هذا النداء سوى سجل قاس مليء بالمرارة ضد السياسة البريطانية منذ أزمة فبراير ١٩٤٢ لم يكن الأمر متعلقا برئيس الوزراء بقدر ما كان يهدف الى أن يبين للشعب كيف أمكن لانجلترا من خلاله أن تنتهك استقلال مصر ، وأن تورغ الملك بأقسى التهديدات على أن يأتى به الى الحكم من غير طريق الانتخابات ثم يمضى النداء قائلا : أيها المصريون : لقد انكشف السر ، وأعلن الانجليز حقيقتهم ، لقد بينوا . أنهم ليسوا بالجلفاء ولا بالأصدقاء لبلاذكم وانهم مخادعون أقوياء بينما أنتم عبيد مستذلون . لقد بلغ الخطر مداه وبرهنت الأزمة ، التى تعاني منها البلاد منذ عامين بوضوح على نوايا الانجليز تجاه مصر والشعوب العربية والشعوب الاسلامية والشعوب الشرقية : ان المبادئ النبيلة التى أعلنتها مبادئ حرية وحقوق الشعوب لم تكن سوى قناع أسفرت الآن من خلاله عن حقيقتها السياسية » ولقد أدت هذه الحملة الى اعتقال مدبرها مكرم عبيد ومع ذلك فقد بدأ رأى العام - تقوده فى ذلك المعارضة - يولى ابتداء من يونيو ١٩٤٤ اهتماما متزايدا بتطور العلاقات الانجليزية المصرية ومنذ ذلك الوقت أصبحت الصحافة تخوض يوميا فى المشاكل التى لا تزال معلقة بين القاهرة ولندن وأجمعت كل الصحف على المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية والاتحاد مع السودان واعادة النظر فى وضع

فناه السويس وخلصت في النهاية الى المطالبة بالاعتراف التام والمطلق باستقلال مصر في مؤتمر السلام وهكذا أصبحت المعاهدة موضوعا للجدل ولما يمض على توقيعها أكثر من ثمانى سنوات .

ويقول مؤلف كتاب تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ : « وعندما شعر مصطفى النحاس بأن شعبيته أخذت تضعف حاول جاهدا أن يستعيد الثقة التى أفقدته اياها مهادنته للانجليز وحاول أن يكسب تأييد طلاب الأزهر بأن رفع ميزانية الجامعة الأزهرية الى ٨٥٠.٠٠٠ جنيه وبأن قرر لخريجها العاملين في مصالح الدولة نفس رواتب خريجي جامعتي فؤاد وفاروق ، وزاد عطافه نحو الأفكار الاشتراكية فأعد خطة خمسية للمشروعات الكبرى وأخيرا فقد حاول التقرب من السراي ، وان يعقد معها صلحا يستحيل أن يكون ثمنه سوى ذهابه هو من الحكم فقد ظل تشدد الملك فاروق ثابتا ، وكان على مصطفى النحاس باشا سواء بالرغم منه أو عن طيب خاطر - أن يواصل صراعه معه في الوقت الذى كان يشتم عليه فيه أن يقهر المعارضة ٠٠ ومنذ مايو ١٩٤٤ ازداد - الصراع حدة وكف الملك عن استقبال رئيس وزرائه ونشبت معارك عنيفة أعاقت سير العمل في الادارات الحكومية ، وتكدست المراسيم فى انتظار تصديق الملك عليها وظل منصب شيخ الأزهر شاغرا بل وصل الأمر الى حد وقف مدير الأمن العام فى ٢٥ سبتمبر من وظائفه لأنه أمر بإزالة اسم رئيس الوزراء الذى كتب بجانب اسم الملك فى اللافتات المرفوعة حول جامع عمرو ، والذي كان الملك قد أدى صلاة الجمعة فيه » .

ويقول : « جاكوب لاندو » فى كتابه الحياة النيابية والأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢ : فى عام ١٩٤٠ أرسل الوفد مذكرة قوية الى انجلترا يطلب فيها جلاء القوات البريطانية وإعادة المباحثات السودانية فور انتهاء الحرب وبصرف النظر عن هذه المذكرة ، فإن الانجليز كانوا يعتبرون الوفد الحزب الأقوى فى مصر والذي لا يؤيد الألمان وقد هيا الانجليز الفرصة ، لرأس النحاس باشا وزارة وفدية يكرهها الملك بأن أجبروه بمحاصرة القصر بالدبابات فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وقاوم الملك فاروق فى أول الأمر ثم رضخ دون أن ينسى ذلك للانجليز : من المميزات التى لا تنسى لهذه الحكومة الوفدية حقيقة هو أنها أعطت اهتماما كبيرا للتعليم فأصدرت قانون ٠٠ التعليم المجانى الأول فى عام ١٩٤٢ . كذلك اهتمت بتكوين الجامعة العربية وتشجيع التعاون المصرى وقد رفعت هذه الأعمال من رصيد الوفد فى هذه الفترة وكان قد هبط قليلا بخروج سكرتيه مكرم عبيد الذى أنشأ حزب الكتلة الوفدية ضد الانجليز والوفد .

وفي نهاية عام ١٩٤٤ وعندما تحركت الحرب بعيدا عن مصر طرد الملك فاروق النحاس باشا وعزل الوفد بعيدا عن مشاكل الشعب لعدة سنين .

وأخيرا ، وليس آخرا ، لابد من الإشارة - وبشيء من التفصيل أيضا - الى بحث هام وخطير ، عن « الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ » . وكان الدكتور محمد فريد عبد المجيد حشيش قد تقدم به الى كلية آداب عين شمس للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث وكان قد أشرف عليه الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى .

وقبل الإشارة الى ما جاء في هذا البحث عن أسباب الخلاف بين « النحاس ومكرم » وعن « الإيجابيات والسلبيات » ، التي قامت بها وزارة الوفد « ٤ فبراير ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤ » أبادر فأقول انني كنت مترددا وباستمرار في الزج باسم السيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس في أمر الخلاف بين النحاس ومكرم وفي بعض الأمور السياسية الأخرى لاعتبارات خاصة غير أن ترددى قد زال تماما عندما وجدت اسم السيدة زينب الوكيل يتردد عشرات المرات في تلك الرسالة الجامعية : يقول د . حشيش :

« لا شك أن السيدة زينب الوكيل كانت تشعر وهي السيدة الجميلة والذكية وزوجة لزعيم سياسى كبير ، ورئيس للوزارة أن من حقها ان تبرز الى المكان اللائق بها فى المجتمع المصرى القائم حينئذ على المظاهر ، والوجاهة . الا أن هناك سؤالا يطرح نفسه : هل استطاعت هذه السيدة أن تؤثر على زوجها وتسيطر عليه ؟ لا شك أن الزوجة الصغيرة كانت ذات نفوذ كبير على زعيم الوفد فكان لها تأثيرها عليه ، ولا ينكر بعض رجال الوفد هذه الحقيقة ويبررونها بأن النحاس باشا بحكم طبيعته ورغم عظمتة كان من النوع الذى لابد أن يوجد الى جانبه شخص قوى يستطيع السيطرة عليه ويقرر الدكتور محمد صلاح الدين وقد كان من أخلص الوفدين لمصطفى النحاس وأقربهم الى قلبه كما كان موضع ثقته : « ان هذا الشخص كان فى وقت ما مكرم عبيد وبعد ذلك كانت زوجته زينب هاتم التى سيطرت عليه وسيرته كما تريد » .

ويستخلص من هذا د . حشيش بأن زينب الوكيل استطاعت أن تؤثر فى زوجها وتسيطر عليه بالاضافة الى طبيعة المرأة وحجبا للتسلط على من بجوارها ولا سيما الزوج وهذا بالاضافة أيضا الى عامل هام وهو

ظهور فؤاد سراج الدين فى حلبة الوفد مسلحا هو الآخر بأسلحته
 الكثيرة كل هذا يؤدى - وهو طبيعى فى اعتقادنا - الى نشوب معركة
 بين مكرم من ناحية وزينب من ناحية أخرى ، ولكن - ويا لسوء حظ
 مكرم هذه المرة - كانت أسلحة المعركة غير متكافئة فبينما كان مكرم
 يقف وليس معه الا سلاحه القديم ، « سلاح الجهاد » ، والوطنية بمفهومه
 وصداقة الزعيم ، والاسلوب الديماجوجى كانت السيدة زينب تملك
 الأسلحة الكثيرة ، أهمها قوة وإرادة المرأة فاستطاعت بهما أن تستحوذ
 على زوجها ، وبالتالي أن تزيج مكرم من طريقها ، الا أنه - ورغم تقديرنا
 لعامل الصراع بين زينب ومكرم من أجل التسلط والنفوذ ، وقد استمر
 لفترة طويلة - كان النحاس أثناءها يعانى هو الآخر ، صراعا لا يقل
 ضراوة عن صراعهما ، لكن صراع النحاس ، كان بين ذكريات ماضيه
 ورفيق كفاحه وصديق الزمن وبين الزوجة ، التى يبدو أنها أخذت بمجامع
 قلبه ، وعواطفه ، نقول رغم تقديرنا لهذا العامل فى هذا الخلاف الذى
 أدى الى خروج مكرم من الوفد والوزارة الا انه لم يكن هو العامل الوحيد ،
 فقد كانت الى جانبه عوامل أخرى هيات وساعدت على اشعال هذا
 الخلاف ، فيذكر الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين عاملا كان فى اعتقاده
 مبعثا للخلاف بين النحاس ومكرم وهو أن مصطفى النحاس فى هذه
 الوزارة « ١٩٤٢ - ١٩٤٤ » استن سنة جديدة لتلافى ما حدث فى وزارة
 ٣٦ - ١٩٣٧ وخروج ماهر ، والنقراشى من السوفد بسبب ما كانوا
 يعتقدونه من سيطرة مكرم على مصطفى باشا واستشاره بكل النفوذ
 والحظوة لديه ، ومن ثم فإن النحاس باشا فى وزارة ١٩٤٢ ومنذ البداية
 عمل على ايجاد نوع من الموازنة بين أعضاء الوفد « الكبار » حتى لا يتوهم
 بعضهم - كما حدث سابقا - أن مكرم يطفى عليهم أو انه يستأثر بكل
 المكانة لدى رئيس الوفد فتتولد الاحاسيس والانفعالات . وينتهى الأمر
 الى انشقاق جديده . وقد فوجئ مكرم بهذه الخطوة وهو لماح ذكى ، الى
 حد بعيد ولكنه أخطأ تفسيرها فبدلا من أن يفهمها على وجهها الصحيح .
 اعتقد أنها تحول فى شعور النحاس نحوه أو فى مكانته هو ، عند النحاس
 ولم يستطع مكرم - وهو المعروف بعصبيته وعنفه - كما يذكر فؤاد
 سراج الدين - أن يتمالك أعصابه أو يسيطر عليها فاستسلم لأوهامه ،
 ولأقوال السوء من بعض المتصلين به يضخمون له الأمر ويستثبرونه
 ويفهمونه أن الأمر خطة مرسومة لزعزحته عن مكانه فى الوفد والهيئة
 الوفدية فاندفع حتى وقعت الواقعة ، . وينقل د. حشيش رأيا للدكتور
 محمد صلاح الدين عن دور فؤاد سراج الدين فى اذكاء الخلاف بين
 النحاس ومكرم ملخصه أن فؤاد كان ينبغى عليه أن ينتظر بعض الوقت
 الا أنه يبدو أنه كان طموحا ومتسرعاً للوصول الى تحقيق طموحه الواسع
 فاتخذ كل الوسائل لتحقيقها وكانت تسنده مؤهلاته فى كونه شابا ،

وسيماء ، وغنيا . الأمر الذى فتح مجالا للشائعات والشكوك وينتهى صلاح الدين الى : « أن لفؤاد يدا فى اخراج مكرم من الوفد » ، ويتناول الأستاذ فؤاد سراج الدين هذا الاتهام لينفيه ويدفعه عن نفسه مدلا على أن علاقته بمكرم كانت وثيقة جدا و . . و . . وأنه لم يكن هناك ثمة داع اطلاقا لمحاربة مكرم أو زحزحته من مكان لأنه - أى فؤاد - لم يكن يطمع فى مكانه بالوفد اذ لم يكن عضوا فى الوفد حينئذ « ١٩٤٢ » .



ويؤكد د . حشيش ما سبق أن تناولناه فى هذه الدراسة من سعى القصر عن طريق أحمد حسنين لازدياد الفجوة بين النحاس ومكرم فيشير الى مقابلة الملك لمكرم عبيد - وكان وقتئذ وزيرا للمالية ، والنموين - فى ١٣ مارس ١٩٤٢ وكيف خرج مكرم من هذه المقابلة ليبدى الى الأهرام بتصريح يشيد فيه ببساطة الملك وديمقراطيته وأنه ملك الجميع و . . و « وقد تحدث النحاس الى مكرم فى أمر هذا التصريح ، وطلب منه تفسيره له ولأمله - كما يقول الأستاذ محمد التابعى - عن عدم عرض التصريح عليه قبل نشره بل ان النحاس أظهر لمكرم امتعاضه مما نشره ، وأن ما نشره لا يأتى الا على لسان العبيد » وكان الذى دبر هذه المقابلة أحمد حسنين وكان هدفه منها توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم .

ويخرج د . حشيش من كل هذا بحقيقتين : الأولى أنه كانت هناك سحب خلاف يحجبها النحاس ويظهرها مكرم ، وهى من صنع زينب الوكيل وبعض المحيطين بمكرم وكل له هدفه من ورائها ، والحقيقة الثانية أن القصر - أحمد حسنين وخلفه فاروق - كان يعمل على توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم ويؤكد هذه الحقيقة فؤاد سراج الدين ويفسرهما بأن القصر ، كان يعتقد - وهذا حق - أن مكرم قوة كبيرة فى الوفد . وأن وقوع خلاف بينه وبين مصطفى باشا لا شك يسبب انقساماً كبيراً فى الوفد والهيئة الوفدية ، ومن المعروف ، أن الوفد هو الخصم الأول للقصر ، الذى يريد تفتيت كلمته وتفريق صفوفه .



ويروى فؤاد سراج الدين أنه قال لأحمد حسنين أثناء اشتداد الخلاف بين النحاس ومكرم : « كيف يؤيد القصر ، مكرم عبيد بينما كان رجال القصر هم الذين يشكون دائما منه . وينسبون كل خلاف بين القصر ، والوفد اليه » وأن أحمد حسنين ضحك وقال له بالحرف الواحد : « ان رأينا فى مكرم هو هو لم يتغير ، ولكننا نعتبره برطوشة قديمة نضرب الوفد بها » . .

وينتهى د . حشيش الى أن الخلاف بين النحاس ومكرم لم يكن

وليد شخص بمفرده ، فلم تكن زينب الوكيل تقف وحدها ، وراءه ولم يكن كذلك فؤاد سراج الدين يصول ويجول منفردا ، كما أنه لم يكن القصر أو أعضاء الوفد كل بمفرده. وراء هذا الانشقاق ، بل كل هذه العناصر مجتمعة ساهمت وتضافرت على التفريق بين أصدق صديقين في السياسة المصرية ، غاية الأمر ، ان هذه العناصر - وهي ليست بالهيئة - كانت تختمر تحت السطح وتجهز البارود في انتظار شرارة توقده . ليلتهب ويشب نيرانا حامية فوق السطح « وأن فؤاد سراج الدين لم يكن وحده الذى يرى التعجيل بفصل مكرم عبيد من الوفد ، وانما كان يرى رأيه هذا بعض أعضاء الوفد الآخرين الذين كانت تحذوهم نفس الرغبة فى اخراج مكرم من الوفد . فقد آن له أن يخرج لكى يصبحوا أرقاما صحيحة لا تقبل الكسر » .

وبعد اخراج مكرم من سكرتارية الوفد ثم من الوفد ، استقال ثلاثة من شيوخ الوفد هم : اسماعيل فواز ، زكى ميخائيل بشارة ، وميشيل رزق ، و ١٤ نائبا هم : السيد سالم ، محمد فريد زعلوك ، عبد الله فواز ، جلال الحمامصي ، د . فهمى سليمان ، أبو المجد الناظر ، نجيب ميخائيل بشارة ، حسين الهرميل ، لبيب جريس ، محمد عثمان عبد القادر ، الفريد قسيس ، أو الغيث الأعور ، مهنى القصص وجورج مكرم عبيد » .

استقال هؤلاء من الهيئة الوفدية التى يرأسها مصطفى النحاس بعد أن رفعوا اليه استقالتهم وذلك « احتفاظا منهم بوفديتهم الأصلية واستمساكا بالمبادئ الوفدية الخالدة التى ساءلوا فيها وجاهدوا لها منذ أن شكل الوفد برئاسة زعيمه الخالد سعد زغلول ، وقد رأينا - كما جاء فى خطاب الاستقالة - من مصلحة الوطن والوفد معا أن نبادر باتخاذ هذه الخطوة ، بعد أن اقتنعنا بأنكم - أى مصطفى النحاس - خالفتم مبادئ الوفد السامية فى الحكم وفى الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامة رجالنا فى خطر داهم لن ينقذها منه الا رحمة الله ، ودماء المخلصين من أبناء هذا البلد الأمين » .

ولم تقبل استقالة هؤلاء الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية ، وانما فصلوا منها بقرار من الوفد « بناء على اتهامهم لرئيس الوزراء . وزملائه بالتفريط فى حقوق البلاد » .

ويقول د . محمد فريد حشيش بعد عرض مستفيض للأسباب الخلاف بين النحاس ومكرم ، ولما ظهر ذلك الاختلاف وصوره ، ان الوفد بلجانه وشبابه وفلاحيه وعماله ، كان بعيدا فالخلاف كما رأينا كان شخصا ، لا حول مصلحة وطنية أو عقيدة سياسية ، أو مذهب من

مذاهب الحكم ، وهذه إحدى الآفات التى أفسدت الحياة السياسية فى مصر ورغم ذلك فقد كان الكتاب الأسود حينئذ موضع اللفتة والكتاب الأسود - رغم كل شيء كان بمثابة ناقوس نبه الأذهان ، صحيح أن دقائمه كانت عالية ، ولها صدى أجوف إلا أنها أثارت ضجة كبيرة فى البلاد مع أن الرقابة على الصحف منعت الإشارة إليه ، فاهتزت له دوائر الحكومة ، وحزب الوفد وتلقفه الناس فى لهفة وشوق وتبادلته الأيدي فى سرعة حتى أصبح حديث الناس جميعا كما كان مبعثا لدعشة السياسيين حينئذ وذلك لما احتواه ، وقد وصفه نجيب الهملاى الذى كان - متعاطفا مع مكرم فى خلافه مع النحاس والذى فصله الوفد فى عام ١٩٥٠ - بأنه لم يكن صحيحا كله ، كما أنه لم يكن باطلا كله .



وفى ختام تلك الرحلة الشاقة ، الطويلة ، التى استغرقتها عملية النزاع مكرم ، والتى لم تكن سهلة باعتبار أنه كان أشبه باخطبوط تغلغل فى كل ثنىيا جسم الوفد وزواياه وبالتالي كان من الصعب استئصاله ، ولا مندوحة لنا من الإشارة الى ما تخلل تلك العملية من المشاهد التراجيدية والكوميديّة معا ، والتى ان دلّت على شيء فانما تدل على مدى ما وصلت اليه الحياة السياسية فى مصر من الديماجوجية والفساد . فكيف كان مكرم ملء السمع والبصر والمهيمن على اقدار حزب الوفد طوال ما يقرب من خمسة عشر عاما أو يزيد ، وكيف كان شمس الجهاد ، التى لا تغرب ، ثم كيف أصبح بين يوم وليلة الكيذبان والافعوان وأسوأ مثل للنائب فى مصر الى آخر ما أخذت طبول الوفد تدقه لئلا ونهارا ثم من ناحية أخرى ، كيف كانت زعامة النحاس زعامة مقدسة ، من يجترئ عليها يستحق الطرد من جنة الوفد وكيف كان الزعيم الأوحد فى نظر مكرم ثم بين يوم وليلة ينهار هذا كله وتنطلق أبواق مكرم تذيع أشنع الأوصاف وتشيع مختلف الاتهامات لزعيم وزملائه .

ولعل من الأمور المحزنة ، والباعثة على الأسف معا ، أن تقع تلك الخلافات العنيفة فى صفوف الوفد - حزب الأغلبية الشعبية - وأن يتبادل الصديقان القديمان مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، أعنف الاتهامات وأفظعها وأن يشتد ويرسل السفير البريطانى خطابا شخصيا الى مصطفى النحاس مؤكدا له أن غزالى بك ظل يتعاون تعاوننا جديا مع السلطات البريطانية وتقع الحكومة فى ورطة !



وهكذا تمضى الأمور : المسئولون المصريون يضرب بعضهم بعضا والمسئولون البريطانيون يضربونهم جميعا وبلا استثناء ، الى أن تمر

العلاقات بين الوزارة الوفدية والسفارة البريطانية كما يقول مارسيل كولمب بحالة من فقدان المودة ، وزيادة على هذا فان وجود « حكومة الشعب » لم يعد ضروريا لبريطانيا العظمى فالقوات الحليفة بدأت تستعد لأن تنجلي عن كريت والبلوبونيز آخر فلول القوات الإيطالية الألمانية وفكر الملك فاروق فى اسناد رئاسة الوزارة الى أحمد ماهر باشا الذى لم يكف مطلقا عن تحييد دخول مصر الحرب . وكان هذا بالنسبة الى لندن ، ضمنا كافيا وسحب مايلز لامبسون تأييده لمصطفى النحاس وفى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أقيمت الوزارة ، وللمرة الثانية منذ تولى الملك فاروق العرش ، كان على الوفد أن ينحنى أمام الارادة الملكية . . . ويقول مارسيل كولومب وهو يحلل أزمة ١٩٤٤ ، التى أدت الى اقالة وزارة مصطفى النحاس لحرس الملك - كما جاء فى خطاب الاقالة - على أن تحكم بلاده وزارة ديمقراطية تعمل للوطن ، وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا ، وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب » يقول مارسيل كولومب : ان أزمة ١٩٤٤ تختلف عن أزمة ديسمبر ١٩٣٧ اختلافا بينا ففي الأزمة السابقة استطاع الملك بما له من جاذبية الشباب وبريقه أن ينجح فى التخلص من رئيس وزراء معتمدا على نفوذه وحده ، ولكنه على العكس فى عام ١٩٤٤ وكانت شعبيته هو الآخر قد أخذت بدورها تتدهور لم يستطع أن يفسر تلك اللامبالاة ، التى استقبل بها الرأى العام سقوط الزعيم الوطنى القديم : فقد كانت من وراء ذلك أسباب أعمق ، أن الوفد لم يعد هو ذلك الوفد الذى استطاع فى الماضى أن يحوز اجماع مصر ، فى ساعات الثورة العصبية فانشقاق العديد من أعضائه بشكل الخلاف بل الصراع بين الوزارة والسراى الى حد المجابهة الصريحة الواضحة ، هذا فى الوقت الذى تمر فيه البلاد بأخطر الظروف وأدقها وفى الوقت الذى أنشأ فيه الاحتلال البريطانى أطافره فى كل مرفق من مرافق البلاد وفى الوقت الذى يقوم فيه الاحتلال ممثلا فى عميده لورد كيلرن كل يوم بل كل ساعة بالاعتداءات الجسيمة على كرامة المصريين وعلى حقوقهم وبالعامل الدائب على اذلالهم والنيل منهم .

كان - مثلا - الملك ورئيس وزرائه يظهران كل يوم أمام الشعب وبصورة لافتة للنظر وكأنهما غريمان يتنافسان على شئ ما . . . يظهر - مثلا - وباء الملايا فى الصعيد فتتهون الحكومة من خطورة الأمر ، الى أن يزور الملك الصعيد لبحث هذا الموضوع ، فيبادر النحاس بدوره هو الآخر بزيارة الصعيد ، مقلدا جولات الملك .



● تصل العلاقات بين الملك ورئيس حكومته الى حد القطيعة فيمتنع الملك عن استقبال رئيس وزرائه ويفكر في ابريل ١٩٤٤ فى التخلص من وزارة النحاس ويبلغ السفير البريطانى بنيته فى اجراء تغيير وزارى بحيث تكون الوزارة الجديدة غير حزبية ، وبرئاسة أحمد حسن حسين وعضوية حسن صادق وسابا حبشى وعبد الفتاح عمرو ، ويحىء رد ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية بأنه لا تغيير .

● تشرف قرينة رئيس الوزراء ، على اسبوع البر فيتبني الملك مشروع يوم المستشفيات ، لا يحضر الملك حفلة لاسبوع البر ويحضر حفلة لهدى شعراوى فتنشب أزمة ، توقف حكومة الوفد مدير الأمن العام محمود غزالى بك لأنه أمر بإزالة اسم رئيس الوزراء فى اللافتات المرفوعة حول جامع عمرو ، الذى كان مقررا أن يصلى به الملك ، وينشر خبر الايقاف فى صبيحة اليوم التالى فى الصحف وتعرف السراى العلاقة التى تربط غزالى بالسلطات البريطانية فيصمم الملك على ابقاء غزالى بك فى منصبه ، وقد ألحقت به آخر هذه الانشقاقات - التى انتهت بخروج أحمد ماهر ، والنقراشى ، ثم مكرم عبيد - ضرا حقيقيا ولقد كان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بمثابة الضربة القاتلة لنفوذه باعتباره حتى ذلك الوقت بطل القضية المصرية : لقد بعد به العهد الأول عن ذلك الوقت الذى كان من الممكن - كما حدث ١٩٣٥ - أن نرى فيه شابا أصيب بجرح قاتل أثناء إحدى المظاهرات الوفدية ، يغمس منديله فى دمه ليرسله حبا وتقديرا الى مصطفى النحاس قبل أن يلفظ آخر أنفاسه ، لقد فقدت الجماهير ، المصرية شيئا فشيئا ، وبطريقة غير محسوسة حماسها الذى لم يعد يدفعها للالتفاف حول زعيمها ، أما ايمانها بخلفاء سعد ذلك الايمان الذى ظل لمدة طويلة لا يتزعزع فقد ضعف شيئا ، فشيئا ، كذلك بدأ الشك يتسلل الى النفوس ، ولم يعد الوفد سوى حزب سياسى ، لا يتحمس الكثيرون للتصويت فى صفه فى مواجهة مناورات حكومات الأقليات ومع ذلك فلا شك أنه ظل لديه أتباع كثيرون ، كما كان لا يزال يتمتع بتنظيم داخلى متين عنه فروعه على كل أرض مصر ولكنه لم يعد يواصل ادعائه ، من حيث كونه تجسيدا ، للأمة نفسها وبرغم ذلك فان تقهقره لا يعنى النصر لخصومه ، فهؤلاء لن يستطيعوا أن ينجحوا كلية فى ان يسلبوه دوره الا اذا استطاعوا تحقيق آمال مصر القومية غداة الحرب واشباع المطالب الاجتماعية .

وبعد ذلك كله ، ننتقل الى أخطر الأحداث التى وقعت فى الفترة من ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤ ونعنى به الكتاب الأسود للعهد الأسود .

كان نشر الكتاب الأسود سببا في انزلاق حكومة الوفد الى كثير من الأخطاء السياسية

● في مقدمة الضربات العنيفة ولا أقول القاتلة .
التي منى بها الوفد المصرى - حزب الأغلبية الشعبية -
لاكثر من ثلث قرن من الزمان ، اقالته من الحكم اثر
اغتيال السيرى ستاك ، سردار الجيش المصرى والحاكم
العام للسودان فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وذلك بعد أشهر
قلائل من اكتمساحه أول انتخابات شعبية حرة فى
تاريخنا النيابى كان شعارها : « لو رشح الوفد حجرا
لانتخبناه » وبعد تلك الضربة العنيفة التى هزت
كيان الوفد وبنائه الى حد كبير جاءت وفاة
سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ - أى منذ
خمسین عاما - وسعد زغلول من الزعامات الشعبية التى
لا مثيل لها فى تاريخنا الوطنى : رجل شارك فى صنع
ثورة ١٩١٩ وصنعته ثورة ١٩١٩ كنا فى الريف مثلا ،
نسمع أن العجل عندما ينزل من بطن أمه [الجاموسة أو
البقرة] يهتف : يحيا سعد ، وأن بعض أوراق نبات
الفول كانت تحمل عبارات : عاش سعد زعيم الأمة ،
و . . و . . الى غير ذلك من الأمور ، التى ان دلت على
شئ فانما تدل على مدى الشعبية الجارفة ، التى كانت
من نصيب سعد ، وبعد هاتين الضربتين العنيفتين فى
مدى ثلاث سنوات فقط ، جاءت ضربة أخرى وكانت من
صنع الوفد ذاته وأعنى بها توقيعه هو وكل الأحزاب
المصرية - فيما عدا الحزب الوطنى - معاهدة ٢٦
أغسطس ١٩٣٦ التى سماها معاهدة الشرف والاستقلال

وقد يعتبر البعض توقيع معاهدة ١٩٣٦ من أهم الأعمال البارزة في حياة الوفد وقد يوجد كثيرون من خارج الوفد يرون هذا الرأي ، ولكنني أرى وقد سبق أن قلت هذا الرأي في كتابي « الرجعية العربية » الذي صدر في بداية الستينات - أن جيل ثورة ١٩١٩ أو كثيرين من أفرادها قد انفضوا من حول الوفد لأنه وقع تلك المعاهدة ، التي أجلبت في رأيهم معركة الجلاء عشرين عاما ، على الأقل والتي جعلت بقاء قوات الاحتلال البريطاني في مصر ، قانونيا بعد أن كان غير قانوني و... و... و...

تم كانت ضربة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومهما يكن الرأي في حادث ٤ فبراير ومهما كانت ملابساته والظروف التي سبقته أو قادت إليه فإن الوفد حقيقة قد تأثر شعبيا بدرجات متفاوتة - يراها البعض كنزيرة ويرأها الآخرون قليلة - وخاصة في محيط الشباب ، فليس أبدا من الهين أن تخرج سكرتيرا عاما ، لحزب كبير ، ظل منذ أن اختير مصطفى النحاس ، لرئاسة الوفد ، خلفا لسعد زغلول في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٢ يعمل سكرتيرا للوفد وفي المنصب الذي كان يشغله من قبل مصطفى النحاس ، رئيس الوفد كما ظل لأكثر من خمسة عشر عاما يمثل القوة الضاربة في الوفد ، ويحتل أهم الوزارات عندما يكون الوفد في الحكم ، ونعني بها وزارة المالية : صحيح أن مكرم عبيد « باشا » ، لم يحسن - تكتيكيا - اختيار الوقت المناسب للخروج من الوفد الأمر الذي تمثل في ذلك العدد الضئيل من النواب والشيوخ الذين خرجوا معه وكانوا ، لا يتجاوزون العشرين بأية حال من الأحوال ، فلقد خرج مكرم عبيد في وقت جاء فيه الوفد إلى الحكم بعد غيبة طويلة ، وخرج في وقت لم يكن الوفد قد ارتكب من الأخطاء الحزبية ما يجعل جماهيره تنفض من حوله ، كما أنه خرج في وقت اشتدت فيه نيران الحرب العالمية الثانية وقويت فيه سطوة الحكم العرفي بحيث أصبح غير قادر على أن يشرح للناس موقفه الجسدي بل أصبح - وخاصة بعد اعتقاله - عاجزا حتى عن حماية نفسه ! وإذا كان مكرم عبيد ، لم يحسن اختيار وقت خروجه من الوفد كما فعل أحمد ماهر ، والنقراشي إلا أنه استطاع - رغم قلة إمكاناته السياسية والدعائية - أن يصيب الوفد بشرخ هائل ، أو أن يدفع الوفد إلى الوقوع في أخطاء كثيرة ، ما كان يمكن أن يقع فيها لو لم يستدرجه مكرم إليها لقد شارك مكرم عبيد في وزارة الوفد التي تشكلت عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كوزير للمالية حتى ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث رفع مصطفى النحاس استقالته وزارته إلى الملك فاروق نظرا لما قام بينه - أي

مصطفى النحاس - وبين حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا وزير المالية من اختلاف جوهرى ، طال أمده وتعددت مظاهره وتعدر على علاجه ، بالرغم مما بذلته من الجهود ، ولما كان هذا الخلاف قد أدى الى استحالة استمرار التعاون بيننا فانى أتشرف بأن أرفع الى جلالته استقالة الوزارة ، وبذلك أخرج مكرم عبيد من الوزارة ، ودخلها - لأول مرة - محمود سليمان غنام ، وأسندت وزارة المالية - وزارة مكرم عبيد - الى كامل صدقى ، الذى بقى فى وزارة المالية لأسباب « خاصة » حتى ٢ يونيو ١٩٤٣ ، لتقبل استقالته ويعين بدلا منه أمين عثمان باشا وكان ذلك التغير الوزارى قد شمل اخراج محمد عبد الهادى الجندى وزير الأوقاف مع كامل صدقى كما شمل تعيين فؤاد سراج الدين وزير الزراعة وزيارا للداخلية مع قيامه مؤقتا بأعمال وزارة الشؤون الاجتماعية ونقل عبد الحميد عبد الحق - أحد أصدقاء مكرم عبيد - من وزارة الشؤون الاجتماعية الى وزارة الأوقاف « ارضاء للجانبات الأجنبية » ، « لأنه كان - أى عبد الحميد عبد الحق - يحدث المتاعب للحكومة بمعارضته بعض تشريعاتها ، كما يقول سير مايلز لايبسون السفير البريطانى فى بعض أوراقه الرسمية » !!

ويقول د. يونان لبيب رزق فى كتابه تاريخ الوزارات المصرية ان من أسباب الخلاف بين النحاس ومكرم اشراك بعض العناصر ، الطموحة وبالذات فؤاد سراج الدين فى الوزارة الوفدية ولا شك أن هذه العناصر برغم تنصلها من كونها قد شاركت. بأى جهد لاساءة العلاقات بين الرجلين لا شك : أنها قد أضافت عنصرا جديدا زاد الأمور تعقيدا بين النحاس ومكرم سبب آخر كان وراءه القصر الذى لم يدخر جهدا لضرب الوفد بعد ما أصابه فى ٤ فبراير ولا شك أن تفتيت تماسك زعامة الحزب الكبير ممثلة فى النحاس ومكرم كانت من أهم الأهداف الملكية . ويقدم واحد ممن اتصلوا بأحمد حسنين رئيس الديوان الملكى آنذاك شهادته فى هذا الصدد - محمد التابعى فى كتابه « من أسرار السياسة والسياسة » - يقول لم يكن أحمد حسنين سبب الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتير الوفد ، السيد مصطفى النحاس والاستاذ مكرم عبيد ولكن كان أحد الذين عملوا بمهارة وشطارة على توسيع شقة الخلاف : وهناك سبب آخر يتمثل فى طموح مكرم نفسه الذى يكون قد رأى فى خروجه من الوفد لحساب القصر قد يصل به الى رئاسة الوزارة بغض النظر عن انتمائه للأقلية الدينية وقد عبر عن هذا الطموح - كما يقول محمد حسنين هيكى - فى أكثر من مناسبة بعد ذلك ، ويمضى د. يونان لبيب رزق قائلا : هذه هى أهم أسباب الصدام بين الرجلين أما ميدان هذا الصدام فقد كان فى جانب منه فى الاستثناءات التى طلبها النحاس لبعض العاملين معه فى وزارة الداخلية فكان مصيرها الرفض فى اللجنة المالية بوزارة المالية التى يرأسها

الوزير وهو مكرم عبيد ثم أردف ذلك بنشر مذكرة اللجنة المذكورة وكانت أشبه بوثيقة تشهير بالنحاس باشا ثم كان الكتاب الاسود ، والكتاب الاسود - كما سبق أن ذكرنا كان عنيفا - الى أبعد حدود العنف في الأسلوب ، وفي العبارات وقد شمل أمورا صغيرة ما كان يجب أن يشملها هذا الكتاب الرسمي وأسهب في أمور خاصة كنا نفضل لو أن مكرم عبيد لاعتبارات انسانية ، وللعلاقات القديمة التي كانت تربطه بمصطفى النحاس قد تجاوزها ، ثم ان الكتاب الاسود ، في ضوء ما جاء بالكتاب الأبيض قد بالغ في كثير من الأمور ، وحمل بعض الوقائع ، أكثر مما تحتمل ، وإذا كان الكتاب الاسود لم يخدم مكرم عبيد باشا كثيرا ، الا انه أضر بالوفد ضررا بليغا ، وعندما أقول بهذا الرأي ، أقصد تأثيره علينا كشباب : لقد نجح الكتاب الاسود في خلق فجوة كبيرة بين كثير من الشباب وبين الوفد وربما كان في مقدمة الأسباب التي جعلتنا كشباب يتأثر ببعض ما جاء في الكتاب الاسود ، رغم معارضتنا لاسلوبه ، العنيف أن حكومة الوفد لم تكن عادلة أبدا وهي تعالج بعض ما جاء في هذا الكتاب في مجلسي البرلمان : لقد كانت تتولى الرد على بعض وقائع وردت في الكتاب الاسود ، دون أن يكون بين أيدي الجماهير الكتاب الاسود ذاته : كنا نتساءل وقتئذ - وكان معنا الحق في تساؤلنا - كيف تجيز الحكومة لنفسها أن تنشر في الصحف ردودا على كتاب سري لم ينشر بصفة رسمية : وكان البعض يرى أن الحكومة تحسن صنعا لو أنها منعت نشر الردود ، ما دامت قد منعت نشر الكتاب ، وربما يرد البعض على هذا الرأي بقولهم : أما كانت أسئلة الشيوخ والنواب حول الكتاب الاسود تحتوي على الوقائع التي تتضمنها ردود الحكومة ؟ ثم ألم تكن ردود الحكومة ذاتها شاملة لما جاء في الكتاب الاسود ؟ والرد على هذا الرد يؤكد ، أن أسئلة الشيوخ وأسئلة النواب ، وردود الحكومة ، لم تكن تنقل الا بعض عبارات قصيرة من الكتاب الاسود ، دون نقل الوقائع كاملة ، وفي مثل حالات الرقابة على الصحف والمطبوعات يتعاطف الرأي العام عادة مع الآراء ، التي لا تنشر ، ويتشكك دوما في الآراء ، التي تنشر وقد خسرت حكومة الوفد كثيرا جدا لا بسبب ما جاء في الكتاب الاسود ، وحسب وإنما بسبب أسلوبها العنيف في تتبع الكتاب الاسود وفي القائها القبض على كل من شارك في عملية توزيعه ، بل على كل من وجدت لديه نسخة من ذلك الكتاب ، وكأنه كوكابين أو حشيش ، أو أية مواد ممنوعة أخرى ، ومن رأيي ، أن وزارة الوفد قد خسرت كثيرا أيضا بسبب فصل مكرم عبيد من مجلس النواب ، لقد كانت تستطيع ولديها الأغلبية الساحقة الماحقة ، أن تبقى عليه في المجلس بعد أن حصلت على قرار الثقة من مجلس النواب وبعد أن أذان المجلس مكرم عبيد باعتباره أسوأ مثل لنائب منذ أن قامت في البلاد حياة نيابية عام ١٩٢٤ ، خاصة

وأن ما نسب الى مكرم عبید لم يكن خيانة وطنية بل كان اتهام خصومه السياسيين باستغلال النفوذ ، وبعدم نزاهة الحكم . . . غير أن الحكومة الوفدية فصلت مكرم عبید من مجلس النواب ثم اعتقلته فى السرو ، على مقربة من مدينة المنصورة ، ثم اعتقلت الكثيرين من أنصاره ، وكل من شارك فى اعداد وطبع وتوزيع الكتاب الاسود بل كان مجرد ذكر اسم الكتاب فى أى حديث بين اثنين - كما يقول الأستاذ جلال الدين الحماصى ، أحد الذين ساهموا فى اعداد الكتاب وتوزيعه فى كتابه « معركة نزاهة الحكم » - كافيا لأن يؤدى بهما الى المعتقل !! وكانت محاربة حكومة الوفد لكل من كان له صلة ما فى اعداد الكتاب الاسود ، سببا لوفود تلك الحكومة فى سلسلة من الأخطاء الفاحشة من بينها ذلك الخطأ ، الذى أشار اليه الأستاذ جلال الدين الحماصى ، فى كتابه معركة نزاهة الحكم . يقول الأستاذ الحماصى : « ان محاضر جلسات مجلس النواب التى سجلت مناقشات الكتاب الاسود ، وهى ملك التاريخ الآن حافلة بأسوأ ما مرت به الحياة النيابية من أكاذيب أو افتراءات » ، « ان كل من يراجع محاضر مجلس النواب فى الفترة التى تلت صدور الكتاب الاسود وانتهت بطرد مكرم عبید من مجلس النواب يحكم فوراً بأن الحياة السياسية فى مصر فى الفترة ، التى حكمت فيها الأغلبية كانت صورة فاضحة لما كانت عليه هذه اللعبة النيابية التى أضعفت فى الشعب روح المقاومة وجعلته يفكر فى ذاته قبل أن يفكر فى بلاده » بل حدث أكثر من هذا : حدث أن أصبح البرلمان يسير بوحى من الانجليز : فلقد أحست الوزارة أن أحمد حسنين وراء الكتاب الاسود ، وانه كان أحد العاملين على اصداره وتوزيعه فبدأت تهاجمه وتوعز الى بعض النواب أن يتقدموا بأسئلة ، ليلوثوا بها سمعة الرجل ، وغضب الأستاذ فكرى أباطة من هذا الاتجاه وأذعر النواب بأنهم يشعلون نارا لابد أن تصلهم ويصيبهم شئ من لظاها ، ورفض رئيس المجلس الأستاذ عبد السلام جمعة ، السماح للأستاذ فكرى أباطة أن يستمر فى هذا الكلام . وانتهى الأمر باخراجه من المجلس بالقوة ، وسمع الانجليز بهذا الذى يثار فى مجلس النواب وعلموا ، أن الملك يوشك أن يحمى رئيس ديوانه باتخاذ قرار حاسم . فذهب مستر والتر سمات ، السكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية ، الى مجلس النواب . وأرسل يستدعى الأستاذ عبد السلام جمعة ، ثم نبهه الى الخطر ، الذى يترتب على استمرار المجلس فى محاولة تلوين سمعة رئيس ديوان الملك وعاد الأستاذ عبد السلام جمعة الى قاعة المجلس وطلب من النواب أن يستمعوا اليه . وصمت المجلس ، وساد السكون وانطلق الأستاذ عبد السلام جمعة بصوته الجمهورى يقول : حضرات النواب المحترمين ، عنيت لى فكرة ، هى أن توافقوا حضراتكم على رفع كل ما دار من مناقشة حول رئيس ديوان الملك من محضر الجلسة وصمت المجلس مرة أخرى ، ولكن حضرات

النواب قالوا بعد ذلك موافقون • موافقون • ومرت الأزمة ، ولكن بعد أن جرححت الحياة النيابية في الصميم اذ لم يسبق ؟ ان دخل أحد ممثلي الاستعمار الى دار النيابة ، دار الشعب ليشير على رئيس النواب باتخاذ اجراء معين • ولقد خضع رئيس النواب وخضع النواب لرغبات الانجليز ، وكان في استنطاعة النواب أن يطلبوا تأليف لجنة للتحقيق ولكنهم جبروا ، ولم يفعلوا •

وهكذا كان الكتاب اسود والطريقة التي عولج بها موضوعه ، والأسلوب الذي أتبع مع صاحبه ومع أنصاره سببا في انزلاق الوفد ، في الوقوع في كثير من الأخطاء ، التي تقع عادة عندما يشتد سيف الحكم العرفي •

وحتى لا نستأثر برأينا في الكتاب الأسود وفي اخراج مكرم عبيد من الوزارة والوفد من مجلس النواب ••• ننقل بعض الآراء ، التي تؤكد أو تعارض وجهة نظرنا التي سبق أن أشرنا إليها • يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافي :

في يوليو ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم عبيد وراغب حنا من الوفد ، كان اقضاء مكرم سنة ١٩٤٢ ، بعد اقضاء النقراشي سنة ١٩٣٧ مظاهر متلاحقة لتتكب الوفد ، طريق النزاهة ، والاستقامة في الحكم مما كان له أثره في فساد أداة الحكم وانحطاط المعنويات في النفوس ، فمكرم كان على حق • في معارضة النحاس ، في تصرفاته التي مست نزاهة الحكم : على أن الذي يؤخذ عليه ، بعد انفصاليه ، انه لم يلتزم جادة الاعتدال والهدوء في موقعه بل انضم بكل قوته ، الى خصوم الوفد وهاجم النحاس ، والوفد مهاجمة عنيفة فضاعت الحقائق في ضجة العنف ، والحصام ولو بقي بعد انفصاليه مستنكرا مساوي حكومة الوفد ، في اعتدال ، وبأسلوب غير أسلوب الكتاب الأسود ، لكان محتملا ، أن يجتذب اليه فريقا من الوفديين ، لأن منهم من غير شك من لم يكن يقر مسلك حكومة الوفد في تصرفاتها المنافية للاستقامة والنزاهة والعدل: حقا ان هذا الاحتمال لم يكن له نصيب من الرجحان لأن معظم الوفديين يهمهم أول ما يهمهم أن يؤيدوا هذا الضرب من « الزعامة » في الخطأ والصواب ، على السواء ، حرصا على منافعهم الشخصية ، التي نالوها ، تحت لواء هذه الزعامة ، ولكن في هذه الحالة يكون مكرم قد أدى واجبه ويدع للظروف أن تؤيد حقه ، وتظهره مع الزمن ، وهذا هو المسلك السديد

الذى قد يفيد فى اصلاح مساوىء الحياة السياسية والحزبية
فى هذه البلاد ٠٠ » .

ويقول الأستاذ عبد العظيم رمضان : يعتبر الكتاب الأسود عربون
الانتقال من صفوف الوفد الى صفوف القصر ، وثمرة من ثمار التآمر ،
البعيد من مكرم عبيد وأحمد حسنين باشا ومأساة خلقية سبق أن أدانها
مكرم عبيد باشا نفسه أثناء دفاعه عن النحاس ، باشا فى قضية
سيف الدين ١٩٢٨ ، وهو على كل حال حلقة فى سلسلة المؤامرات التى
كان يدبرها القصر ضد الوفد عندما أراد التخلص منه وهو فى الحكم .
وأولها مؤامرة سيف الدين سنة ١٩٢٨ والثانية مسألة توليد الكهرباء من
مساقط المياه بأسوان عام ١٩٣٧ ، والثالثة الكتاب الأسود سنة ١٩٤٣ :
وأخراها حريق القاهرة ١٩٥٢ » .

ويقول د. محمد حسين هيكل : ان اتجاه مكرم عبيد باشا لمعارضة
الوفد فى موضوع نزاهة الحكم ، كان اتجاها بارعا « لكن هيكل باشا
يأخذ على الكتاب الأسود انه يتناول عددا كبيرا جدا من وقائع استغلال
النفوذ ، وبعضها تافه كارسال شحنة من الفول من جهة الى أخرى بالسكة
الحديدية ، من غير أجر لأنها مرسله باسم أحد الوزراء وأن ضخامة هذا
العدد من الوقائع جنت على الكتاب الاسود أكثر مما أفادته ذلك أن بعض
هذه الوقائع أصابه التحريف وبعضها لم يكن دقيقا كل الدقة » .

ويقول الأستاذ محمد التابعى - وكان على صلات طيبة ببعض
الوفديين وبمكرم عبيد ، وبأحمد حسنين - ان مصطفى النحاس ذهب
الى القصر طالبا اقالة مكرم عبيد ، وأن الملك فاروق حاول تهدئته كما
حاول أن يسوى ويصلح ما بين الرجلين الصديقين القديمين ٠٠ ولكن
عبثا » .

ثم يقول الأستاذ التابعى تعقبيا على ذلك :

« وما من شك فى انها مناورة ، أو سياسة مرسومة ٠ وان فاروق ،
مثل رئيس ديوانه أحمد حسنين كان يريد التفرقة بين الرجلين الصديقين
القديمين ، واضعاف الوفد وقسمته شيعا ، واحزابا » .

ويضيف التابعى : « ان الملك رفض فكرة الاقالة وان النحاس اضطر
الى التراجع ، والاذعان ، وقدم استقالته ثم أعاد الوزارة بدون مكرم عبيد .

خرج مكرم عبيد - كما يقول التابعى - من الوزارة ولكن خروجه
لم يهدئ من ثورة مصطفى النحاس ، بل على العكس فقد ازداد حنقا وغضبيا
لأن خصومه الآن - على حد تعبيره - الذين فى السراى وعلى رأسهم رئيس

الديوان أحمد حسنين حالوا بينه وبين طرد مكرم عبيد ، ولم يمكنوه من اقالة مكرم عبيد .

ويقول التابعى ان مكرم عبيد ، كان يعرف مقدما ومن حسنين وشلتة ان الملك سوف يرفض ان يقيله من الوزارة وان النحاس قال للملك : أحمد حسنين هو الى تخن ودن مكرم عشان بعث له مع حسن الأعور يطلب منه الا يستثقل ، وان مكرم قال لبعض الشيوخ والنواب ان مصطفى النحاس طلب اقالته من الوزارة وان الملك رفض ، وان الذى بلغ الرفض لمكرم عبيد هو أحمد حسنين « وهى - كما يقول مصطفى النحاس بالحرف الواحد ، نقلا عن لسان التابعى - : « مؤامرة بينه وبين مكرم ، وان أحمد حسنين قال للتابعى . أنا لا يدلى فيما حدث وليس فى برنامجى ان أحارب النحاس باشا ، ولكن اذا كان عايز يهاجمنى فسوف أضطر الى ان أشب على قدمى وأرد الضربة ضربتين » .

ويلخص التابعى سياسة أحمد حسنين كما أوضحها له ذات مرة : فيقول :

ان سياسة أحمد حسنين قائمة ، على أن الأغلبية - وهم الوفديون - تحكم وهذه سياسته منذ أن تولى رئاسة الديوان الملكى وانه عمل ومن قبل ان يجيء الوفديون الحكم على اقناع الملك بأن الوفديين ، قد ساعدوه ، لا طمعا فى الحكم ، وانما اعترافا منهم بخطئهم فى الماضى (أى فى وزارة ١٩٣٧) ، وانه - أى أحمد حسنين - صرح حسين سرى ، وحسين هيكى والسعديين بأن سياسته تقوم على ان يتولى الوفديون - وهم الأغلبية - الحكم - بينما الأحرار الدستوريون والسعديون يقومون بمعارضة قوية نزيهة ، وانه - أحمد حسنين - قبل ذلك الكثير من الصعاب التى اعترضت وزارة الوفد ، . و .

ويقول السابعى : انه كان من رأى على ماهر أنه كان على أحمد حسنين ان يشير على الملك فاروق يوم قدم اليه النحاس باشا استقالة الوزارة باستدعاء زعماء الوفد وزعماء الأحزاب الأخرى لاستشارتهم فى الموقف . على أساس ان هناك انشقاقا فى الوفد وهو الهيئة التى تستند اليها الوزارة فى الحكم ، ثم يشير - أى أحمد حسنين طبقا لما يراه على ماهر على الملك باخراج النحاس ، ومكرم معا من الوزارة ولكن أحمد حسنين لم يعرف كيف ينتهز هذه الفرصة وكانت الاشاعات - كما يقول التابعى - الذائعة يومئذ فى دوائر القصر ، وبين أنصار وأصدقاء على ماهر ، ان رفعته هو المرشح الوحيد ، لرياسة الوزارة بعد دخول جيوش المحور مصر ، وهزيمة الجيش البريطانى وانسحابه من مصر ، وكان الرأى السائد يومئذ ، ان الانجليز لابد مغلوبون على أمرهم ، وان روميل سوف يدخل مصر ، .

واستأذن القراء فى أن أنقل - وبأمانة بعض ما كتبه مارسيل كولومب فى كتابه « تطور مصر - ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » الذى ترجمه الاستاذ زهير الشايب وقدم له د. أحمد عبد الرحيم مصطفى :

يقول مارسيل كولومب :

« ان الشهور الأولى فى عمر « حكومة النسمب » كانت بالغة الصعوبة فقد سرى ، الهمس بأن السير مايلز لامبسون كان قد قدم الى الملك فاروق أثناء المقابلة التى تمت فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وثيقة تنازل عن العرش وانه كانت قد اتخذت كافة الاجراءات لنقل الملك ، الى مكان مأمون اذا ما رفض دعوة مصطفى النحاس ، الى تولى الحكم ، وفى العاصمة نمت لدى الضباط ، مشاعر النعمة على بريطانيا العظمى ، وفى ظل هذه الظروف الحرجة - ظروف الحرب على حدود مصر ، الغربية ودخول قوات المحور المدرعة سيدي برانى - أبدى رئيس الوزراء من ضروب النشاط ، والهمة ما جعله يوجه المرة تلو المرة ، شكره العميق الى حكومة لندن وفى ٢٣ فبراير أعفى رئيس الجيش المربط عبد الرحمن عزام باشا من مناصبه وفى ١٨ ابريل اعتقل على ماهر بعد ان طلب اليه ان يكف عن القيام بأى نشاط سياسى وحددت اقامته * وزيدت اجراءات الأمن - فى كل أنحاء مصر ، وأدان النحاس باشا الطابور الخامس الذى بذر القلق ، فى النفوس ٠٠٠ وكانت الحملة ضده المهيجن ، والجواسيس مصحوبة بالعنف كما صدرت الأحكام ضد مروجى الأخبار الكاذبة بعقوبات بالسجن تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة كما أغلق نادى السيارات الملكى بالقاهرة الذى أشيع عنه سوء بالحق ، أو بالباطل انه مقر لغير المتعاطفين مع الحلفاء ، كما اعتقل النبيل عباس حليم وكذلك رئيس اتحاد الرياضة المصرى محمد طاهر ، وكلف الجيش بالتعاون مع البوليس فى حفظ النظام ، والهدوء ، فى الشوارع ، وألقى القبض على آخرين ، ممن حامت حولهم الشكوك ونشطت المحاكم العسكرية » *

وهكذا انحازت مصر ، للمرة الأولى وبشكل واضح ، تحت قيادة مصطفى النحاس باشا - الى جانب الحلفاء دون ان تشترك فى الحرب اشتراكا مباشرا ..

ويقول مارسيل كولومب أيضا : ان وزارة الوفد كان عليها أن تتحمل عبء القصر والحاشية الملكية اذ لم ينس الملك فاروق قط ، ذلك الضغط

الذى تعرض له فى فبراير ١٩٤٢ كما كان يضيق برئيس وزراء يقوم من تلقاء نفسه بجولات دكتاتورية وتستقبله فى رحلاته مظاهرات ترحيب موحى بها ، كما أن رئيس الوزراء من جانبه وهو الذى كان لا يزال هو الآخر تحت تأثير الضربة التى تلقاها فى أزمة ديسمبر ١٩٣٧ كان يبذل كل ما وسعه ليؤكد « لمولاه » فى كل المناسبات ان الملك فى مصر يملك ولا يحكم . ثم تحولت المعركة الصامتة الى صراع عنيف ، وبعد ذلك بقليل ازداد تدهور العلاقات بين السراى ، والوزارة ، وكانت الاحتكاكات بين الملك والوزارة كقيلة بقيام علاقات متوترة بين الطرفين المتعاونين ، ولقد ظل مصطفى النحاس باشا فى الواقع لعدة أشهر واستنادا الى دعم بريطانيا له يستخف بخصومه السراى له كما كان يقابل الاستجوابات المقدمة اليه فى مجلس النواب والشيوخ بلا مبالاة وكان باستطاعته أن يرفض أو يقبل مناقشة أى منها حسبما يترأى له . وكان النحاس باشا بسبب تفرسه بمناورات الحياة السياسية ، لطول خبرته وبسبب وجود الرقابة فى خدمته ولثقتة أيضا فى قدرته على الحصول على أصوات أغلبية الناخبين رجلا يصعب النيل منه .

ولكن ماذا فى الكتاب الأسود الذى أثار كل هذه الضجة ؟



الفصل الثالث

ما يخص لبعض ما جاء بالكتاب الأسود من اتهامات لوزارة النحاس باشا وللنحاس باشا

بين يدي الآن وأنا أكتب هذه الصفحات نسخة من الكتاب الأسود في العهد الأسود ، بقلم الأستاذ مكرم عبيد باشا وهو نص الفريضة - كما جاء في صفحة غلاف الكتاب - المرفوعة باسم الكتلة الوفدية المستقلة ، الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول ملك مصر » والكتاب موجه في الأصل الى الملك السابق ومقدمته قطعة من الأدب وخاصة عندما تحدث عن علاقاته بمصطفى النحاس ، واشفاقه على ما كان بينهما من صداقة ، نشفق أن تمس بسوء تلك الصداقة الحلوة التي بزت الأخوة ، بين شخصين تعذبا ، فتقاربا فتحابا ، وكانت محبتهم - في نظري على الأقل - نموذجا حيا رائعا لعاطفة المحبة ، أو الرحمة ، التي شاء الرحمن الرحيم ، ان ينفثها مع الحياة بين حنايا الصدر ليستعين بها الانسان على وحشة العمر ، ووحشة القبر ، لا بل نشفق من أن نتنكر لماضيينا فنجعل من ماضيينا قاضيينا ثم نشفق من عملية البتر في ذاتها فهي تجرح مهما تنجح ، وأخيرا فقد كنا نشفق ولو على كرامتنا نحن أنفسنا من ان نطلق عليها الذئاب الجارحة والشهوات الجائعة ، الجامعة « لعل الأستاذ الكبير مكرم عبيد - رحمه الله - الذي كان فعلا من اخلص أبناء مصر ، لمصر ، وغم ما وقع فيه من أخطاء سياسية سوف يغفرها ، له

تاريخنا الوطني لصديق احساسه الوطني ، ولشدة
تعلقه بمصر ، لعله أحس بأن الكثيرين سوف يأخذون
عليه انه ملا كتابه بالحديث عن كثير من الأمور
الصغيرة ، التي ما كان ينبغي ان يكون كتابه مليئا بها
فكان رده على ناقديه « ما كنت يا مولاي لاشير الى
هذه الصفائر وغيرها من مثيلاتها مما سيأتني
تفصيله لولا انها صفائر تدل على كبائر وأولى هذه
الكبائر ان الحكم قد أشرف على الفوضى في أيدي
أشخاص غير مسئولين وان الحاكم المسئول كان هو
نفسه محكوما بجماعة من التفعيين لا يملك من أمره
نفعا ، ولا ضرا » *

وفي الصفحات الأربعين الأولى من الكتاب يلقي مكرم عبيد ، نظرة
عامة على أسباب الخلاف الوزاري ونتائجه حتى خروجه من الوزارة ومن
الهيئة السياسية التي يرأسها رئيس الوزراء *

ويلاحظ المتتبع لأفكار مكرم عبيد ، أنه لم يشأ أن يطلق على تلك
الهيئة اسم الوفد ، لأنه ، لم يكن يرى ان الوفد بصفته وفدا لا يزال
وفي الباب الأول من الكتاب الذي يحمل عنوان نزاهة الحكم : كان الفرع
الأول عن استغلال النفوذ للحصول على الثراء عن طريق الشراء والبيع
والتأجير والتنظر على الأوقاف ويلخص مكرم عبيد تلك العمليات فيما يلي :

● شراء ١٤ س و ٧ ط ، ٨٠ فدانا باسم السيدة زينب الوكيل
من معالي فؤاد سراج الدين باشا بعقد وقع عليه أمام كاتب العقود بتاريخ
١٨ مارس ١٩٤٢ وسجل بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٤٢ *

● شراء ٢٢ س و ١٨ ط و ٧٤ فدانا باسم السيدة زينب الوكيل
من الخواجة اميل نسيم عدس بعقد وقع عليه ودفع الثمن فورا ومقداره
٥٨٢ مليما ، ٨٩٧٤ جنيهها عدا مصاريف التسجيل *

● شراء سيارة من المسيو كوتيسيك ثمنها ٣٠٠٠ جنيه الى غير
ذلك من مشتريات ونفقات بلغت مع ثمن السيارة بضعة آلاف من الجنيهات *

● صفقات شراء لصبجي أفندي الشوربجي وشركائه من الأنسباء
بمئات الألوف من الجنيهات *

ويتحدث مكرم عبيد عن كل موضوع من الموضوعات التي سبقت
الإشارة إليها بالتفصيل ثم يتحدث عن التنظر على الأوقاف واستغلال

النفوذ والبيع منه واليه : بيت النحاس باشا فى سمنود ، لقد باع النحاس باشا منزله فى سمنود الى وقف من المال الذى هو ناظر عليه بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات ومن شروط الوقفية أن يكون لناظر الوقف حق السكنى فى منزل الوقف وأن يصرف للمنزل كل شهر مائة وعشرون جنيها ثم قمح وأرز ومسلى الخ على أن للزوجة المستحقة عشرين جنيها منها وفى عبارة أخرى فإن النحاس باشا هو البائع والمشتري فى نفس الوقت ولقد يكون ذلك بدعة ولكنها ידיعة وصفقة رائعة ولكنها مريعة وواقعة الحال انه كان لمصطفى النحاس باشا بصفة كونه فردا من أهالى سمنود منزل خاص فى تلك البلدة يسكنه رفضه بصفته هذه أو بما اسنجد له من صفات كحاكم مدنى أو عسكري أو اذا شاء كزعيم شعبى غير انه قد بقى لرفضه صفة أخرى لها وزنها ولها ثمنها وهى صفة ناظر للوقف وعلى ذلك رأى النحاس باشا الفرد والزعيم والحاكم أن يبيع المنزل للنحاس باشا ناظر الوقف بصفته وكيله عن الوقف لكى يسكنه رفعتة كناظر الوقف طبقا لنصوص الوقف وقبض رفعتة فى نظير هذه العملية البارعة مبلغ عشرة آلاف جنيه ثمننا سخيا كريما ولم يتورع النحاس باشا عن القول بأنه قبض هذا الثمن تضحية منه ورحمة بالمستحقين والفقراء المنتفعين من الوقف وهى أيضا رحمة من النوع المبتكر التى ينتفع منها الرحيم دون المرحوم ولقد ضرب النحاس باشا بهذه العملية التى لا أعرف لها مثيلا من نظائرها فى استغلال النفوذ ضرب رفعتة عشرة عصافير بريئة بحجر واحد ويستمر مكرم عبيد باشا فى الكلام عن تلك الصفقة فى أربع عشرة صفحة من كتابه الأسود يبتدع فيها عبارات أدبية جميلة أن رفعة النحاس باشا قد بلغ به الحنان والتحنن مبلغ الفن والتفنن هل هناك من هو أقدر من النحاس باشا على الجمع فى مسلك واحد بين النصيحة والتهديد والوعد والوعيد وانه فى نهاية الأمر لا يزال مستمتعا بحق السكنى فى منزله كناظر للوقف بعد أن أصبح منزله منزلا للوقف اذا جمعنا هذا كله بعضه الى بعض ووضعناه كما وضعه النحاس باشا ناظرا ووزيرا جمع بين الحكم والحكمة ولو أنها حكمة من نوع « الرحمة » التى تسعى الى نفع أصحابها وتدخل البيوت من غير أبوابها : برافو مصطفى النحاس ومسكين مصطفى النحاس .. »

وينتقل مكرم عبيد بعد ذلك كله الى الحديث عن التنظر على وقف أحمد باشا البدرأوى ويستفيض كما هى عادته فى الحديث عن هذا الموضوع معتبرا انه لا يقل خطورة عن سابقه فى ابراز معنى الاستغلال «استغلال النفوذ » لا استغلال المال بل لعلها أفصح لأنها أفصح فى معنى التخاذيل على الباطل بالباسه لباسا من الفضائل ثم يتساءل : أفلا تقوم النفس ولا تقعد بل لعلها تقعد مشمزة أكثر مما تقول مستفزة لهذا

البتلاعيب السافر ، الساخر بالعقول وبالمشاعر بل وبمجرد الألفاظ والمظاهر ثم يتحدث مكرم عبيد باشا وباستفاضة أيضا عن تاجر مصطفى النحاس المنزل بالاسكندرية من أحد موكلية السابقين بايجار سنوى يبلغ حوالى مائتى جنيهه والى صفقة الأطيان التى اشترتها حضرة صاحبة العظمة حرم النحاس باشا من آل عدس بسعر الفدان الواحد ١٢٠ جنيها مصريا وان هذا الثمن يقل كثيرا عن قيمة الأرض الفعلية التى قدرت فعلا بسعر يتراوح بين ٢٣٥ جنيها و ٢٥٠ جنيها للفدان الواحد و ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ » ثم ينتقل من الفرع الثانى من الكتاب الى الحديث عن الانتفاع الشخصى من أملاك الدولة ضد المصلحة العامة والقانون فيتحدث مثالا عن اقامة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء منذ ولى الحكم فى أماكن متعددة مختلفة الانحاء والأجواء والأهواء : الباخرة محاسن وفندق « مينهاوس » ثم استقراره أخيرا فى جاردن سيتى فى دار فاخرة زاهرة أرسلت صور من نقوشها وحجراتها ومعداتها الى جنيف لتكون دعاية لرقوى معاهد التربية وفخامتها فى مصر ، فى هذه الدار الفاخرة تتلقى العلم تلميذات وادعات هائلات ولكن معهدهن الفاخر خاضع للحكومة التى يقوم على شئوننا رفعتة فماذا لو أخرج هؤلاء الفتيات من الحى كله بين عشية وضحاها ليهنأ رفعتة بالمسكن الهنى المنشود : لا شيء وذهب رفعتة ومن معه لزيارة الدار زيارة غير عادية وظنت التلميذات البريئات انها نفحة من نفحات الاهتمام العظيم بالعلم والتعليم لولا ان فاجأهن رفعتة منظر فاحصة لما فى الدار من زخارف وطرائف ومضى يتلمس ذا الجدار وذا الجدار ويهتم بعمارة الدار أكثر من اهتمامه بسسكان الدار وأسفرت الزيارة عن اعجاب لم يكن أقل مظاهره شدة اللفة على اختلاء الدار فى الحال وبلا اجمال أما الدار الفاخرة فايجارها خمسون جنيها فى الشهر لا تزيد وهو ايجارها القديم الذى كان مقدرا قبل ارتفاع الأسعار ولم يكتف رفعة الحاكم العسكرى بهذا وحده بل استبقى من معدات المعهد ثلاجة ضخمة باهظة الثمن بحجة انها لا تصلح للعمل فى حى بولاق كما قيل انه استبقى ستارين جميلين من صنع يد التلميذات ويقدران بثمن كبير وبعض ثريات كهربائية الى غير ذلك مما يحتاج الى تحقيق دقيق .

ويتحدث مكرم عبيد باشا وباستفاضة أيضا عن استئجار رئيس الوزراء للباخرة الحكومية محاسن ليقيم فيها هو وأسرته وكذلك استئجار وزير المواصلات للباخرة كريم ليقيم فيها وأسرته أيضا .

ثم ينتقل بعد ذلك كله الى التستر على التهم المنسوبة لبعض الأقارب كرخص تصدير الزيت والجلود والسكر والسردين كما يتحدث

عن التموين وصفقاته وفساد ادارته وتفشى الوساطات وتفشى الرشوة معها فى الصفقات التجارية والوظائف الحكومية والغاء الأحكام العسكرية وتعيين العمد وفصلهم بل وقبول الطلبة فى المدارس وفى هذا الباب يشير الى عثوره على بوليصتين من مصلحة السكة الحديدية احدهما مؤرخة فى ٤ - ١٠ - ١٩٤٢ وهى خاصة بقفص من السمان مرسل من دمياط الى صاحب المعالى حمدي سيف النصر باشا وزير الدفاع والاخرى مؤرخة فى ١٣ - ١٠ - ١٩٤٢ وهى خاصة بقفص من السمك وهو مرسل كذلك الى معاليه أما مصدر القفصين فهو شخص واحد اسمه الدكتور محمود فكرى كان شقيق زوجته فكرى أفندى حامد زاهر من سعداء الطلبة الذى قبلوا فى الكلية الحربية هذا العام ومعاذ الله ان أذهب الى أن قفصا من السمك الطازج أو السمان الفاخر يعتبر ضربا من الرشوة لقبول أحد الطلاب فى الكلية الحربية ولكنها على كل حال مصادفة طريفة أن يكون صاحب الهديتين قريبا لأحد الطلبة المحظوظين بالقبول وأن يكون تاريخ ارسال الهديتين قريبا جدا من تاريخ القبول فى هذا العام وهل هناك ما يمنع المجاملة كمظهر من مظاهر المعاملة ومهما يكن من أمر القيل والقال وسوء التجريح والتأويل فان الذى لاشك فيه ان هناك تصرفات خطيرة وقعت فى قبول الطلبة بالكلية الحربية على عهد الوزارة الحاضرة وان فى هذه التصرفات خرقا جريئا وتجاوزا فاضحا لحدود اللوائح والقوانين ويقول مكرم عبيد ان وزير المعارف قد أساء استخدام مجانية التعليم كما انه أتاح لافواج من الشيوخ والنواب فرص قبول من يريدون فى المدارس ثم بقبوله وبهذا الاسلوب الذى ارتضته الوزارة وشجعته ففتحت أمام بعض الشيوخ والنواب الوزاريين أبواب التدخل والوساطة والشفاعة فى كل صغير وخطير من شئون الدولة سواء منها صفقات التموين ومسائل الموظفين وقبول الطلبة فى المدارس واعفاؤهم من المصروفات وتعيين العمد وفصلهم فاذا وقفت فى مجلس النواب أطلب بيانا بالرخص التى أعطيت أو باسماء العمد الذين فصلوا أو عينوا وقف النحاس باشا يعلن امتناعه عن تقديم البيان المطلوب محتجا بأن تعيين العمد وفصلهم حق مطلق للسلطة التنفيذية وفى ظل هذه الذريعة وأمثالها يخرج بعض شيوخ العمد الحاضر ونوابه وأنصاره فلا يرتدون عما هم فيه من سعى : أو سعاية بل يزدادون فى تيارهم اندفاعا ، وانتفاعا ، بينما تبحث لهم الوزارة عن أبواب جديدة لاستغلال نفوذهم : واستغلال مراكزهم الحزبية النيابية : حتى لقد عين بعضهم فى لجان توزيع السكر ، بصفة رسمية ، وكان من وراء ذلك وأمثاله أن تضاعفت الوساطات ومن وراءها صنوف الروايات والاشاعات فانقلبت النيابة من أداة للرقابة والاصلاح ، الى شئ آخر هو أبعد الأشياء عن طبيعة العمل ،

النيابى الصحيح ٠٠ ويخصص مكرم عبيد بعض صفحات كتابه للحديث عن الورود والزهور التى ترسل كل أسبوع الى منزل حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة ٠ وعن البوكس ، الذى يحمل تلك الزهور وعن الأسطى حسن نوفل الذى يجب عليه اعداد البنزين الكافى فى البوكس ليكون تحت تصرف معاليه : كما يخصص صفحات أخرى عديدة ٠ عن فضائح المحسوبيات والاستثناءات وعن المليون ونصف مليون جنيه لزيادة المرتبات وعن تخصيص ربع مليون جنيه لانشاء وظائف جديدة فى وزارتى التموين ، والوقاية وكلتسا الوزارتين مؤقتة تزول بزوال الحرب ، فماذا يكون مصير هذا الجيش العرمرم الجديد ، بعد الحرب وإذا قيل ان هناك منشآت جديدة ، تستلزم موظفين جدد فأين طريقة النذب والنقل من سائر الوزارات التى جرى عليها العمل حتى الآن ؟ لا جواب على ذلك سوى طغيان روح المحسوبية ، والاستثناء ، وحشر المقربين والأقارب فى وظائف الدولة ، ولابد لمجاراة هذا الطغيان من تفتح الأبواب على مصاريحها فى ميزانية المرتبات والاجور ، للسنة القادمة !! ويعطى مكرم عبيد باشا الأمثلة الصارخة للاستثناءات : ومن تلك الأمثلة الصارخة ما أغدقه النحاس باشا ، ومن ورائه مجلس وزرائه ، على حضرة جورج دومافى بك مراقب الادارة الأوربية بمجلس الوزراء ، ويظهر أن الوزارة رأت من البر أن تشمل بنظرتها أمين صندوق مشروع ، البر وهو دومافى بك « اذ زادت معاشه ٢٤ جنيه فى الشهر فقط لا غير ومنحته الوزارة مبلغ ٣٠٠٠ جنيه يستعين بها على الوفاء بالتزاماته الناشئة عن مدة فصله السياسى ، ومد خدمته ثلاث سنوات أخرى نظير مكافأة شهرية توازى الفرق بين مرتبه الحالى ، ومعاشه » ومن تلك الأمثلة الصارخة أيضا اصدار وزير الزراعة عبد السلام جمعة باشا قرارا بتعيين الأستاذ على محمود طه وكيلًا لمتحف فؤاد الأول الزراعى ، وترقيته الى الدرجة الرابعة مع نديه سكرتيرا برلمانيا ، ثم نقله - أى الأستاذ على محمود طه - بعد ان انتخب عبد السلام جمعة باشا رئيسا لمجلس النواب - ليكون مديرا لمكتبه فى المجلس وترقيته الى الثالثة ، ولما يمض على ترقيته من الخامسة الى الرابعة ، شهران مع أن كادر الموظفين يحرم الترقية للذين لا يحملون شهادات عليا لأكثر من الدرجة الرابعة « وحضرته لا يحمل شهادة عليا » ولو انه أديب نابه ! ومثل ثالث للاستثناءات هو الأستاذ مأمون الريدى أمين ضريح المغفور له سعد زغلول اذ كان مرتبه حوالى ٣٠ جنيه فزيد الى ٤١ جنيه ثم يقول مكرم عبيد : انه استثناء متواضع اذا قيس الى ما صحبه من استثناء نادر ، حتى بين الاستثناءات الحاضرة النادرة ذلك أن الأستاذ مأمون كان قد عين أمينا للضريح حين تم بناء الضريح ، فى سنة ١٩٣٧ ، ولكن النحاس باشا رأى - ورأى وزراؤه

المساكين لأنه رأى - أن يرجع تاريخ تعيينه الى تاريخ وفاة الزعيم الراحل
أى الى سنة ١٩٢٧ وبذلك أضاف الى معاشه عشرا من السنين هل سمع ،
أحد أن شخصا يعين فى سنة ١٩٣٧ ويحتسب معاشه ، من سنة ١٩٢٧ ،
وهل سمع أحد أن ضريحا انشئ فى سنة ١٩٣٧ يرجع به الى سنة ١٩٢٧
فيوجد الأمن قبل أن يوجد الضريح : وقد طلب منى النحاس باشا ، قبل
خروجه من الوزارة ، أن أقر هذا الاستثناء العجيب ، فضحكت فى وجهه
ورفضت ، ويروى مكرم عبيد - وباختصار فى هذه المرة - بعض نماذج
للتحايل الفاضح فى حالات صارخة من حالات الاستثناء يذكر - مثلا -
أسماء توفيق أبو علم ، وعلى أبو علم ، وعبد السلام عثمان ، ومحمد
أبو الفتاح ، والدكتور محمد فطين ، وعبد السلام الزقم أفندى ،
وعبد الفتاح أفندى العريف ، والدكتور محمد نصر ٠٠ ثم ينتقل الى
الحديث عن القرعة التى أجريت بين الأستاذين زكى عبد المتعال ،
وحامد زكى لاختيار أيهما يكون عميدا ، لكلية حقوق الاسكندرية لأن
الاثنين متعادلان فى درجة القربى لدى وزير المعارف : ماذا يفعل الوزير
الخطير لحل هذا الأشكال الصغير الكبير ؟

تفتقت الحيلة لوزير المعارف أن يلجأ الى وسيلة لم يظن لها أحد
قبله من رجال العلم ، رفعا لمستوى العلم ، فعمد الى القرعة لتقول كلمتها
الفاصلة ، فى المفاضلة بين الكفائتين العلميتين أيتها أليق بالعمادة ، من
غير اخلال بصلات الصداقة ، والمودة ، وفعلا اجتمع وزير المعارف بمدير
الجامعة وسكرتيرها العام وألقى ورقتين فى طربوشه ثم التقط احدهما ،
فاذا بالعمادة ، الرفيعة العمد ، من نصيب الأستاذ زكى عبد المتعال
وبناء عليه ، كانت له العمادة فى غير ابطاء ، ولا هوادة ، ولكن للمحظوظين
أرزاق لو فى العراق فقد تبين أن هذا البلد الشقيق فى حاجة الى عميد
لكلية الحقوق ، بحيث لا يختلف فى فرص الكفاية عن زميله فى جامعة
فاروق ، فعين الوزير ، لتلك العمادة ثانى الاثنين الذى بقى هو حضرة
الأستاذ حامد زكى وهكذا أسعفه النصيب رغم اليانصيب .

ويكتب مكرم عبيد عن واقعة حدثت للأستاذ على بك بدوى - ولعلها
من الوقائع ، القليلة المشرفة ، التى وردت فى الكتاب الأسود لأن الكتاب
كان مخصصا لواقع الأسود ، يقول مكرم عبيد باشا ، الأستاذ على بك
بدوى هو ذلك العميد الحق والرجل الحق ، الذى جردته الوزارة من
العمادة ودفعته دفعا الى الاستقالة ، لأنه اجتراً أن يناقشها الحساب فى
نظام الاحتساب ولقد اعترض حضرته على تخطى بقية الأساتذة فى الكلية
مستندا فى اعتراضه الى أن خمسة من الأساتذة هم أسبق فى الأقدمية من
الأستاذين اللذين وقعت عليهما القرعة فرقيا الى الدرجة الأولى ، عن طريق

الاستثناء ، وطلب حضرة العميد للكلية ، أن يتساوى الأساتذة الأقدمون مع زملائهم المحظوظين ان لم يكن فى المرتبة ففى المرتب ، ووعده بعضهم خيرا ولكن الوزارة ، التى تحتفظ بالخير لمحسوبيها من أهل الخير رفضت أن ينصف بنية الأساتذة وأخطر العميد على بك بدوى بهذا الرفض فاحتج عليه مصرا على المساواة فى الحقوق على الأقل بين أساتذة الحقوق : يا للمسكين ، أيعترض على المحسوبية فى وزارة رأس مالها المحسوبية ؟ وهل فات هذا المعلم ، أن يتعلم من المثل الذى ضربه ف ضرب به مكرم ثار الوزير ونارت الوزارة بنقل العميد على بك بدوى رغم اللوائح ، والقوانين الى جامعة فاروق ليكون أستاذًا وأستاذًا فقط بكلية الحقوق فيها والويل لاستقلال الجامعة والتقاليد الجامعية من مخالفة قانون المحسوبية فانه لقانون فوق كل قانون ذلك الذى يقول له الحاكم العسكرى « كن فيكون » استقال الأستاذ على بك بدوى احتجاجا على هذا العبث بكرامته وباستقلال الجامعة وأضرب الطلاب واحتج الأساتذة متضامنين مع عميدهم المستقيل ولكنهم فيما يظهر لم يقدروا مقدرة الوزارة فى التنكيل فلقد أخذت وزير المعارف العزة بالآتم ، فعمل على فصل أحد الأساتذة المحتجين الجريئين ، هو الدكتور محمد هاشم ، واعتقل ، أى والله اعتقل أستاذًا آخر هو الاستاذ بدر لا لسبب الا لأنه فى نزق الشباب لم يحسب ، ولو بعض الحساب ، لقانون الاحتساب وعندما يتحدث مكرم عبيد باشا عن ديوان المحاسبة ورئيسه أمين عثمان باشا ، يسميه ديوان المحسوبية ، ويفرد مكرم باشا ، بعض صفحات الكتاب لسكرتيرى أمين عثمان وعددهم ١٧ سكرتيرا وقد أعقد عليهم العلاوات والدرجات ، ثم يتحدث أيضا عن أقارب ومحاسيب أمين عثمان باشا وعددهم ٢٢ شخصا ، ويذكر حالة كل قريب أو « محسوب » والعلاوات ، والدرجات ، التى حصل عليها وكان من بين الحالات التى ذكرها مكرم عبيد باشا حالة « ٠٠٠٠ » زوج ابنة مرضعة أمين عثمان باشا الذى لا يحمل شهادات ، وقد رفع مرتبه من ٦ جنيهات الى ١٥ جنيهها وكذلك حالة أخ زوج بنت المرضعة وقد منح درجة وأربع علاوات ، وكذلك حالة « ٠٠٠ » المحسوب الأعظم ، للمحتسب الأعظم الذى وثب مرتبه فى بضعة أشهر من حوالى ثلاثين جنيها الى سبعين جنيها فى الشهر ، ثم تحدث عن محسوبيات مصطفى النحاس باشا ويقسمهم الى عدة فروع ١ - الانسياء والأقرباء ٢ - المحسوبون من الموظفين ٣ - محسوبو مشروع البر ٤ - الموظفون الذين أدوا خدمات ، خاصة ، أو أقاربهم بصدد رفقى عبد العال والبندراوى ٥ - الأطباء الذين يعالجون ٦ - خدم المنزل ٧ - محسوبو الصدقة ٨ - محسوبو المحسوبين ، وعدد هؤلاء الأقارب والأنسياء أربعون شخصا أما محسوبو النحاس من الموظفين ومن محسوبية الخدمات الخاصة ، ومحسوبو لجنة

السيدات ومحسوبيه الأنصار ، و « محسوبو السفاهة » ومحسوبو المحسوبين ، فان عددهم ، ستون شخصا من بينهم شفيق أفندى ، الذى قام بعملية اصلاح راديو رفعة الباشا فمنح علاوة استثنائية قدرها ٢٤ جنيها وحسن المراسلة فى خدمة الباشا ، وقد رقى الى كونستابل فملازم ثان ولعلها ، كما يقول مكرم باشا - الحالة الوحيدة فى بابها ، الفريدة بين أترابها أن يتحول المراسلة الخادم الى ضابط أما محسوب السفاهة ، فهو أحمد كتاب الوفد : الكاتب السفية ، الذى يكتب فى جريدة المصرى تحت امضاء « ع » ويهاجم باسم الوزارة الحاضرة معارضيهما الشرفاء ٠٠ وقد يكون غريبا أن يسمح لموظف بالاشتغال بالسياسة علانية ، وفى وضع النهار ولكن الأغرب منه أن تسخره حكومة تحترم نفسها لكى يشتغل بالسياسة القدرة السبابة . ضد خصومها الكرماء ، على أنفسهم و ٠٠ و ٠٠ ويقول مكرم باشا : يكون مجموع الأقارب والمقربين للنحاس باشا مائة من الموظفين وهو رقم لايدل على حقيقة الواقع ولو أنه يكفى من باب التمثيل على فضائح المحسوبية وما تنطوى عليه من أسباب ودوافع ، وإذا كان من الطبيعى أن يختص رفعة رئيس الحكومة ، بنصيب الأسد فمن الطبيعى أيضا ، أن يختص الوزراء بنصيبهم فى المحسوبيات مع الاحتفاظ بالنسبة فى العدد ٠٠ ويتحدث مكرم عبيد باشا عن محسوبيات عثمان محرم « ٦ حالات » ومحسوبيات حمدي سيف النصر « ٨ حالات » ومحسوبيات صبرى أبو علم « ٨ حالات » ومحسوبيات نجيب الهلالى « ٨ حالات » ومحسوبيات عبد الفتاح الطويل « ٥ حالات » ومحسوبيات عبد الهادى الجندى « ٥ حالات » ومحسوبيات فؤاد سراج الدين « ١٠ حالات » ومحسوبيات كامل صدقى ، حالتان ومحسوبيات عبد الحميد عبد الحق ٣ حالات .

وكنموذج لمحسوبى الصدفة ، يروى مكرم عبيد أن الدكتور محمود رمزى ، كان يسكن بالعمارة التى يسكنها وزير الشئون فرقى الى الدرجة الخامسة ، وأن كامل أفندى جرجس هو محسوب الصدفة الخاطئة لأن أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة ، ظن خطأ ، أن كامل أفندى من طرف الدكتور عبد السيد باشا فعينه فى ديوان المحاسبة ومنحه علاوات استثنائية. ثم تبين له فيما بعد أن الدكتور عبد السيد باشا لم يبدل أية وساطة لمصلحة هذا الموقف ، ولكن سبق السيف العذل فقد صدرت الكلمة وأعطيت المنحة من أمين باشا عثمان وكان ما كان جريا على الحطط الماثورة عن سالف العهد والأوان .

وبعد مجيء دور محسوبى الأستاذ غنام « حالتان » ودور عبد السلام فهمى جمعة الذى لا يسعى الى المحسوبية فحسب ، بل انها تسعى اليه

سعيًا حثيثًا وخبيثًا معًا ذلك ان للوزارة مصلحة في خطب وده ، كما أن لسعاداته مصلحة في خطب ودها ، والأخذ بيدها « ١٢ » ثم محسوبو الأستاذ أحمد حمزة « أربع حالات » بالإضافة الى « ٢٥ حالة أخرى » ثم حالات أخرى « ٣٣٠ حالة استثناء من الاستثناءات الصارخة ، الخارقة ، لكل قاعدة ، ولكل عدل ، ولكل عقل ، وما خفى كان أعظم ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ ثم يفرد ، مكرم عبيد باشا صفحة ونصف صفحة تحت عنوان ، آخر فضيحة قصة حرم ، سفيرنا بلندن ، ترسل له برقية بالشفرة لشراء قرد ، لحرم النحاس باشا ، بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، ويقول مكرم فى مقدمة تلك الفقرة : لقد عنيت فى هذه العريضة عناية خاصة بالأعرض لشئون النحاس باشا الخاصة ، فهى بعيدة عن النقد العام ، ويجب أن تكون محل الرعاية والاحترام . ولكن النحاس باشا المسكين لم يعد فى حالة تسمح له بأن يفرق بين الخاص ، والعام ، فالحكم قد أصبح محل استغلال خاص له ، ولأهله ، ووزرائه ، فهو يهيى لهم البيوت يسكنونها أو يؤجرونها والأطيان يشترونها والأوقاف ينتظرون عليها والمحسوبية يوظفونها والبنوك يحتلونها والغلال والحبوب ومواد التموين يصدرونها والخمور ، والبضائع يستوردونها ، وأخيرا وليس آخرا ، فها هى ذى الفراء الثمينة تستحضر لأغراض الزينة فلا يجدون الا وزارة الخارجية ، فى مصر ، وسفارتنا ، المصرية بلندن يكلفونها ويحركونها ، وفى نهاية الفقرة ، الخاصة بالفراء يسائل النحاس باشا من أين لك كل هذا يا سيدى النحاس باشا ، وقد كنت الفقير ، الى وجه الله تعالى ؟ ثم يقول دعنى ، دعنى أسألك ، وأبكى عليك ، ولك .

ويكون الباب الثانى من الكتاب تحت عنوان القسم السياسى ورغم انه من أهم أبواب الكتاب ، الا أنه لا يحظى من مكرم باشا بأكثر من ٢٢ صفحة وأول موضوعات هذا الباب : طغيان الحكم العسكرى على الحكم الدستورى وفيه يقول ، سار النحاس باشا فى استغلال السلطة العسكرية ، الى مدى لم يصل اليه أحد قبله ، ويتحدث عن اعتقال النحاس باشا ، لعلى ماهر باشا ؛ ولمحمد طاهر باشا ، ولعباس حليم وكذلك ، اعتقاله للدكتور فهمى سليمان ، ولعدد من طلاب الجامعة والأزهر الشريف ، من غير ما تهمة الا مناصرتهم للكتلة الوفدية ولكى يبرهن النحاس باشا ، للناس انه حاكم عسكرى بز أسلافه من الحكام العسكرين البريطانيين حينما قبضوا علينا أصدر أمره الى البوليس المصرى باقتحام المنازل قبل الفجر ، وياويل الأمنين الوادعين .

ويستمر مكرم عبيد باشا ، فى الحديث عن الاعتداء المنقطع النظير ، على الحريات الدستورية ، وديمقراطية الحكم : يتحدث عن العبث بالحكم

النيابي ، وتقاليد ، عن خنق حرية الصحافة والعبث بحرية الجماعات وبحرية الانتخابات ، وبنزاهتها ، ثم عن التفريط في حقوق البلاد السياسية ، ثم يختتم كتابه بكلمة يعبر فيها عن مشاعره الشخصية عندما كان يكتب ذلك الكتاب وتلك العريضة فيقول : ولكم كنت خلال هذه العريضة أصارع نفسي ، وأجاهد ، حتى لكأنني شخصان في واحد ، هذا يمنعني وذاك يدفعني ، هذا ينادي ، ألا رحمة بالصديق وان غدر وذاك يصيح ألا عوناً للوطن وقد سرت فيه النار من طائش الشر ، هذا يذكرني وذاك يحذرني : هذا يذكرني بـماضي الألفة والوداد ، وذاك يحذرني ألا أهدر في سبيل الصديق ما بذلته في سبيل الوطن من نصيحة وجهاد » .

ولكن ماذا في الكتاب الأسود بالتفصيل ، وقبل هذا التفصيل . .
لماذا كان الخلاف بين النحاس ومكرم عبيد باشا أيضا بالتفصيل ومن وجهة نظر مكرم عبيد باشا نفسه ؟ .



الباب الثالث

الفصل الأول

من وجهة نظر مكرم عبيد باشا : لماذا كان الخلاف بينى وبين النحاس باشا

الكتاب الأسود ، رضيت عنه أم غضبت منه
وافقت على كل أو بعض ما جاء فيه أو اعترضت • جزء
من تاريخ مصر فى الأربعينات ، لا يمكن أن يقتطعه
ولا يمكن أن تتجاوز عنه •

ولعلها المرة الأولى أن تقرن الكتابة عن الكتاب
الأسود بالكتابة عن الكتاب الأبيض •

ولعلها المرة الأولى أن ينشر معا - وفى وقت واحد -
ملخصات وافية شافية لكل ما فى الكتابين الأسود
والأبيض ، الشئ ونقيضه ، الاتهام والدفاع ولعلنا
أردنا بذلك كله أن نسجل بالموضوعية والجيدة أهم
حدث سياسى بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ وحتى ٨ أكتوبر
١٩٤٤ : يقول مكرم عبيد باشا :

يدفعنا الواجب المرير - وهل من واجب أمر وأقسى من ذلك الذى
يضطر الانسان الى أن يقتطع لصالح المجموع قطعة من نفسه ، ولصالح
اليوم والغد بضعة من أمسه - يدفعنا ذلك الواجب العام الى أن نعرض
على جلالتك مساوىء الحكم الحاضر والقائمين به من رجاله • وما كنا
علم الله لنجد من أنفسنا دافعا ضد قوم كانوا منا وكنا منهم لولا أن أداة
الحكم فى البلاد قد فسدت على أيديهم الى مدى بعيد يكاد يبعث على اليأس
من انتاجها ، ومن علاجها •

ومن ثم لم نجد أماننا سبيلا توحى به أحكام الدستور ، بل وطبائع الأمور ، الا أن نفرز الى ساحة ملكك انقاذا للوطن المعذب بدائه - وما أوجع داؤه الا من أبناؤه ! .

ولقد رأينا أن نتقدم فى هذه العريضة بالوقائع مفصلة ، ومع كل واقعة دليلها ، تبينا لأسباب الخلاف الوزارى الأخير وما ترتب عليه من آثار خطيرة مخزية ، لا تزال قائمة ومستمرة .

وحسبك يامولاى ان تلقى بنظرك الكريم على الوقائع الخطيرة المبينة فى هذه العريضة ، فهى ناطقة بذاتها من غير ما ناطق . ولكننا ندرك أن الكلام مهما تكن قيمته الموضوعية فقد يتلون بعض الشيء بلون واضعه ، فهل نحن فيما نعرض مدفوعون بدافع الغيظ أو الحنق ، فترانا نقول فى غضبة قولة الصدق ؟

كلا يا مولاي ، فما كنا لنقبل حتى هذا التلوين لصدقنا والتهوين من حقنا ..

فقيم وعلام نحنق ، وقد كنا فى كل أدوار الخلاف نشفق ، ونأبى الا أن نشفق .

نشفق من أن ينهار ذلك البناء الشامخ الذى ساهمنا فى تشييده خجرا فوق حجر ، وفى تخليده أثرا بعد أثر ، معصرين فى ذلك زهرة العمر طوال نيف وعشرين من السنين .

نشفق من أن تلصق بالحكم المصرى فى عهد الاسـتقلال لومة تدنسه ، بعد أن طهره الشهداء بدمائهم ، وصبره المجاهدون بدم القلب وعرق الجبين .

نشفق من أن تمس يسوء تلك الصداقة الحلوة ، التى بزت الأخوة ، بين شخصين تعذبا ، فتقاربا ، فتحابا ، وكانت محبتتهما - فى نظرى أنا على الأقل - نموذجا حيا رائعا لعاطفة المحبة أو الرحمة التى شاء الرحمن الرحيم أن ينفثها مع الحياة بين حنايا الصدر ، ليستعين بهما الانسان على وحشة العمر ، ووحشة القبر ! ..

لا بل نشفق من أن نتنكر لماضيـنا ، فنجعل من ماضيـنا قاضيـنا !!

ثم نشفق من عملية البتر فى ذاتها ، فهى تجرح ، مهما نتيج . وأخيرا ، فقد كنا نشفق ولو على كرامتنا نحن أنفسنا ، من أن نطلق عليها الذئاب الجارحة ، والشهوات الجائعة الجامحة .

بدلك كله كنت يامولاي - وما كان لي الا أن أكون - ناصحا
لا فاضحا في كل مرحلة من مراحل الخلاف بين رئيس الوزراء وبينى .

فلما كنت في الوزارة واستفحل بيننا ذلك « الخلاف الجوهرى
الذى تعددت مظاهره » - على حد تعبيره فى كتاب استقالة الوزارة -
لم أذكر جهدا فى نصحه وتحذيره مما كنت آراه - ويراها الوزراء أنفسهم
ويتهامسون به فى مجالسهم دون أن يجرأوا على الجهر به أمامه - من
تصرفات ماسية بمسئولية الحكم بل ونزاهته فى الصميم ، ولقد كنت
يحكم مركزى فى المالية والتموين والهدف المباشر لهذه التصرفات التعسة
التي أريد بها أن تفتح خزائن المال والتموين للأهل والأنسباء ، حتى لا تفلت
الفرصة السانحة ، فتفلت الصفقات الربحية ، من أيدي طلاب الربح
والثراء ، ولو على حساب الفقراء والجائعين .

ولم تكن تلك المطامع الأشعبية لترضى - أو لتقدر - أن تصبر ،
فتبقى طي الكتمان والأوراق - بل راح أصحابها يرسلون الصيحة بعد
الصيحة على مسمع من الكبار والصغار من الموظفين ، متوسلين ، متململين ،
متوددين ، متوعددين ، فى غير ما اعتداد حتى بكرامتهم الشخصية ، وليس
مثل الطمع يامولاي شهوة هى أقوى ما تكون ضد صاحبها منها ضد غيره
.. فلفرط ما يطمع الطامع فى مال الغير دون وزن أو تقدير تراه وقد
اختلت موازين تقديره ، ولفرط ما يصبو الى مطمع عز أن يوجد ، أو اذا
وجد عز عليه أن ينفذ ، تراه يجرع بقدر ما يطمع فيستنفذ الجزع ما بقى
من صبره ، ويفضح الطمع ما خفى من أمره !!

ومن ثم ، فلا عجب اذا لم يطق هؤلاء السادة من الانسباء
المتحكمين - أو الحكام غير المسئولين - صبرا على مطعمهم فى الثراء
السهل - والجزل - فكان البعض منهم يأتون الى وزارتى المالية والتموين
ويصيحون أمام كبار الموظفين (١) انى اذا ما أصرت على خطتى فى منع
رخص التصدير عنهم - مع أن هذا المنع كان عاما يسرى عليهم كما يسرى
على غيرهم - فانهم سيخرجوننى من وزارة التموين ، بل من الوزارة ،
أصيلا وفصيلا !!

وما كنت يامولاي لاشير الى هذه الصغائر وغيرها من مثيلاتها
مما سيأتى تفصيله لولا أنها صغائر تدل على كبائر - وأولى هذه الكبائر
أن الحكم قد أشرف على الفوضى فى أيدي أشخاص غير مسئولين ، وأن
الحكام المسئول كان هو نفسه محكوما بجماعة من النفعيين ، لا يملك
من أمره نفعا ولا ضرا .

ولكننى لم أكن لأعبأ بهؤلاء ، ولا بما وعدوا أو توعدوا ، لولا أن جرثومة الداء كانت قد سرت منهم مع الأسف الى رئيس الوزراء نفسه ، فكان هو شخصيا يتصل من وراء ظهري بالمرؤوسين لى أو بجهات أخرى غير مختصة ملحا فى اعطاء أنسابه السكر والأرز الخ • من غير علمى (وسياىى تفصيل ذلك مؤيدا بالمستندات فيما بعد) كما حاول رفعته جهده أن يمنعنى من تحقيق جنحة تهريب غزل ضد أنسابه وتقديهم الى المحاكمة العسكرية (وهى فضيحة سافرد لها بابا خاصا فيما يلى) - الى غير ذلك من محاولات ، فشاعات ، فمحسوبيات ، فتعهدات ، فتصرفات ترمى كلها الى استغلال الحكم لمصلحة الحاكمين ، وتجعل من اسلوب الحكم العوبة ومفسدة معا •

حيال ذلك ، لم يكن أمامى الا أن أتخير بين سبيلين أسهلها وعر : اما أن أشارك فى الوزر ، أو ألا أشارك فى الوزارة - اما حياة الوزير ، أو حياة الضمير - ولقد آثرت يامولاي هذه الحياة الأخيرة لأنها حياة الشرف ولو فى عينى نفسى •• ولكن الله فى عدله ورحمته أبى الا أن يشرف موقفى فى عيون الناس أيضا •• ، فالحمد لله الذى قضى ولفظ ، وأولانى شرفا ليس بعده من شرف !

لم أجد بدا اذن ، وقد أعيتنى وسائل النصيح والتحذير ، من ان ابرىء ذمتى بتقديم استقالتى ، وأعربت له عن رغبتى فى الاستقالة فى فترات متفاوتة بدل المرة ثلاث مرات قبل خروجى من الوزارة ، وكنت فى كل مرة أؤكد له ما يعرفه من محبتى له وغيرتى على سمعته ، وانى وقد عجزت عن اقناعه باصلاح الحال فما من وسيلة بقيت لى الا أن استقيل من منصبى ، على أن يتخير هو صيغة الاستقالة ومناسبتها ، ووسيلتها ، حتى لا يفتضح أمام أعين الناس ما أمر الوفاء به ان يستر بين صديقين كانا مضرب المثل فى الوفاء والاخاء •

وهل أنا فى حاجة يامولاي الى التدليل على انى لم أقصد من وراء استقالتى ارجا بل علاجا ؟ فما من دليل أبلغ فى ذلك وأقطع من انى ما كنت أحتل به فى أية مرة من هذه المرات وأصر على فكرة الاستقالة منه والانفصال عنه ، حتى كانت تأخذنى ذكرياتى ، فتخفقنى عبراتى ، فأبكى ويبكى ، ثم يعدنى باصلاح الحال فاعدل عن فكرة الاستقالة •• ثم نفترق متوادين ، متعاهدين ، ولكن الى حين ! ••

أجل ، الى حين يتسنى للعوامل التى كانت تكتنفه ، وتستهده . أن تفعل فعلها فيه ، فاذا بالرجل يتبدل ، واذا بالعزيمة تتخاذل فتتضاءل ، واذا باللاحق التالى شر من السابق الاول •

اجل ، الى حين يجدون المستحل للمستغل ٠٠ فالشراء الدين الهين
فى متناول اليد ولا يحتاج الا لرخصة من وزير المال ، ليدخل فى الرزق
الحلال ! ٠٠ والوظائف الضخمة الدسمة ليس بينها وبين ذوى الخطوة ،
الا خطوة ، فاذا ما مهد لها الطريق أيضا مع وزير المال ، أصبح الاستثناء
هو القاعدة ، وفتح باب الرحمة لذوى الأرحام والهمم القاعدة ٠٠ وبهذا
يكون الاستثناء فى منطق الوزارة هو الحلال عين الحلال ، وان يكن
فى منطق القانون هو أبغض الحلال !!

لذلك لم يدخروا وسيلة أو حيلة فى سبيل استرضاء وزير المالية
بكل وسائل الاسترضاء ، وبالفعل فقد بذلت معنى كل وسائل الاكرام
والاغراء من الناحيتين الخاصة والعامة على السواء ، وما كان لى ان أشير
الى شيء منها لولا أنها تلقى ضوءا على حقيقة الخلاف وتطوراته ، ولولا
أن بعض الخادعين أو المخدوعين قد تعمدوا أن يصوروا من الخلاف صورة
شوهاء لا تشف عن حقيقة ، ولا ينفذ النظر منها الى خبيثة •

ولعلمهم وقد أعيتهم الحيلة فى تصوير الخلاف للناس على النحو
الذى ترتضيه لهم المصلحة أو الذلة ، أو فى القليل يشفى الغلة ، راحوا
يتلمسون له علة خلاف ما يعرفون عن العلة !

فهل يصورون الخلاف على أن مصدره عداً شخصى بين النحاس
ومكرم ؟ كلا فمن يصدق مثل هذا العداً المفاجئ من غير ما سبب جدى
يدعو الى مجرد الجفاء فما بالك بالعداء بين شخصين صمدت صداقتهما
لمختلف التجارب وقاومت كل أسباب العداً طوال بضع وعشرين من
السنين ، حتى بلغت مبلغ الاخاء •

أم هل يصورونه خروجاً على مبدأ من مبادئ الوفد أو خلافاً على
نظام الحكم نفسه ؟ كلا فأين هو المبدأ المختلف عليه ؟ وكيف يخرج على
الوفد من ادخل الناس فيه وكانت له اليد الطولى فى اختيار وتأيد
الزعامة عليه ؟ •

اذن فليصوروه تنازعا شخصيا على السلطة فى الحكم - ومادام
الخلاف قد وقع بين الاثنين وهما فى الحكم فلعل فى مظهر الأمر ما يغنى
عن نبش الحقائق ، والتحرى الدقيق للدقائق ! ٠٠

هذا ما صوروه للناس للتضليل ، وقليل من الناس من لا يصل
اليه ، أو يسهل عليه ، التضليل !!

ولكن هل أنا حقا قد جردت من كل سلطان - أو بعض السلطان -
فى الوزارة الأخيرة فلهذا غضبت وحنقت ؟ ٠٠

ولعل الرد البسيط على هذه السخافة انى اذا كنت قد غضبت لنفسى
أو لسلطنتى لخرجت من الوزارة أو أصررت على خروجى منها فى كل مرة
أتاحت لى فيها الاستقالة وقدمتها فعلا ٠٠ أو لخرجت من الوزارة بعد
تعيين وزير آخر للتموين احتجاجا على انتقاص سلطتى ! ٠٠ وعلى البواعث
المخزية التى دعت الى هذا التعيين ، وسيأتى تفصيلها ٠٠ ولكن الأمر
كان على النقيض من ذلك ، فقد ثبت للناس من الوثائق الرسمية أن
النحاس باشا هو الذى أخرجنى من الوزارة بعد ان ارتضيت العدول عن
الاستقالة عقب أزمة الاستثناءات وقبلت البقاء فى الوزارة طوعا للرغبة
السامية التى بدت من جلالتم للتوفيق بينه وبينى ، ولكنه رفض وأصر
على رفضه ، فهو اذن الذى غضب لنفسه لا أنا ، وهو الذى أراد ان يتخلص
منى ليخلو له الجو فيستغل الحكم كما يشاء أو يرخص كما يشاء ،
ويستثنى كما يشاء - الا أن يشاء الله غير ما يشاء ! ٠
هذا هو المنطق الحق ، وللمنطق دلالة وحكمه .

ولكنى لا أقنع به وحده ، وللوقائع منطق يكون أسمع قليلا ، وأقطع
دليلا ، من كل منطق نظرى .

وحسبى للتدليل على أن النحاس باشا أولانى عند تشكيل وزارته
الأخيرة سلطة أوسع من أية سلطة لى فى أية وزارة سابقة أن أذكر
الوقائع الآتية :

١ - عهد الى بوزارتى المالية والتموين وهما محور الوزارة ونقطة
ارتكازها فى أى وقت ، ومن باب أولى فى الوقت الحاضر والحرب ناشبة
على الأبواب .

٢ - كنت مستشاره فى اختيار أشخاص الوزراء ، حتى انى
اعترضت - لأسباب لا تمس شخصه - على ادخال نسيب له فى الوزارة -
هو حضرة صاحب المعالي الدكتور عبد الواحد الوكيل بك - فقبل منى
اعتراضى وسلم بوجاهته .

٣ - كنت أنا الذى أشرت وألححت بوجوب الحصول على خطاب
من سعادة السفير البريطانى كشرط أساسى لقبول تشكيل الوزارة
احتفاظا بكرامة العرش المصرى والاستقلال المصرى ، وأراد النحاس باشا
تأخير هذا المسعى الى ما بعد تمام التشكيل فرفضت دخول الوزارة
اذا لم يصدر التصريح البريطانى أولا وقبل كل شئ ، وقد تم ذلك فعلا
واشتركت مع موظفين كبيرين من السفارة فى تحرير الخطابين الرسميين
المتبادلين بين الحكومتين ، وحضر اجتماعا رفعة النحاس باشا واحد
حضرات الوزراء .

٤ - ألححت فى وجوب حظر المحسوبية والاستثناءات حظرا تاما حتى لا يعود الناس فىأخذوا علينا ما كان محل نقد ومؤاخذه فى سنة ١٩٣٧ ، وأصررت على أن نضمن خطاب تشكيل الوزارة عهدا صريحا منا بمنع الاستثناءات ، وفعلنا قطعنا على أنفسنا هذا العهد الرسمى فى وثيقة تشكيل الوزارة التى رفعت الى مقامكم السامى ، فنصت على أن الوزارة تيسيرا لعوامل الطمأنينة والعدل والمساواة ستعمل من غير ما ميل أو محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوه الا وجه ربك ذى الجلال .

٥ - عهد الى لجنة من الوزراء وضع خطاب تشكيل الوزارة الذى تضمن برنامجها ، فكان من نصيبى وضع هذا الخطاب وتحريره .

٦ - عهد الى النحاس باشا الاشراف على قسم الصحافة فى وزارة الداخلية وارشاد الرقيب الى سياسة الوزارة العامة وانتداب بعض المساعدين له .

٧ - وضعت سياسة التمويل على اختلاف فروعها ومواده ، واقرحتها على مجلس الوزراء فأقرنى عليها - ثم أنشأت مجلس التمويل الاستشارى وأعدت تكوين اللجنة المشتركة فضمنت اليها ممثلى أمريكا وجنوب أفريقيا وحكومة السودان ، وكنت أتصل بالسفير البريطانى مباشرة فى هذه الشؤون - وكان من عملى أيضا وضع السياسة المالية للدولة كما جاءت فى خطاب الميزانية وعرض المشروعات الهامة التى تضمنها على مجلس الوزراء ، وتوجت جهودتى المتواضعة فى هذا الصدد بأن أتيح لى الشرف الأسمى بأن أعرض شؤون وزارتى المالية والتمويل على جلالتكم فلقيت من حذب جلالتكم وتشجيعكم الكريم ما شد من أذى ، وأعاننى على أمرى ، وأطلق لسانى بالشكر والدعاء وكان النحاس باشا على علم واطلاع بكل خطواتى فى هذا السبيل .

فأين أين يامولاي ما زعمه النحاس باشا أو زعموه له من الحد من سلطتى ، وقد كدت أنوء بما حملنى اياه من أعباء ومسئوليات لا يدخل بعضها فى حدود مهمتى .

الى أن يقول مكرم عبيد باشا :

كلا ، بل كان جونا صفاء لايشوبه كدر ، وثقة لا يعدوها حذر ، الى أن نزع شيطان المال بيننا فشاء وقدر !

ذلك اننا لم نكده نستهل عهدنا فى الحكم متصافين ، متضامنين ، حتى بدا لأهل النحاس باشا وأنسبائه أن يغتنبوها فرصة لطلب الثراء ، على يدى صديق النحاس فى الضراء فكيف بالسرايم ..

فجاءني بعض هؤلاء الأنسباء يطلبون لأنفسهم بالاشتراك مع الصق الناس بالنحاس باشا الاذن بتصدير كميسة هائلة من الزيت والجلود يكسبون من وراء تصديرها أكثر من نصف مليون من الجنيهات ، وأيد النحاس باشا نفسه هذا الطلب وألح فيه ، ولكنني انتهيت بعد بحث الى رفض الترخيص لهم بالتصدير بل والغاء الرخص القائمة التي منحت في عهد سابق لمعامل الزيت وتجاره - ثم تلت هذه المحاولة محاولات أخرى كان النحاس باشا نفسه يشترك فيها محاولا اعطاءهم السكر والأرز الخ . من وراء ظهري - ولما كان الخير يبدأ بأهله فلم يشأ النحاس باشا أن ينسى شخصه منفردا ، كما لم ينس نفسه مزدوجا ، فذهب يسعى مسعى موفور الثمر - وان يك غير مشكور الأثر - لاستدراخ الخير الوفير من وقفي عبد العال والبدرأوى بسمندو منتفعا من التنظر عليهما رغم لفت نظره الى ما يصح وما لا يصح صدوره من رئيس حكومة في مثل هذه الشؤون - واقتربت هذه المساعي جميعها بمسعى خطير آخر هو محاولة منعي من السير في تحقيق جنة تهريب الغزل ضد بعض أنسبائه وكان قد بدأ التحقيق فيها قبل وزارتنا - كل هذه الأسباب متلاصقة متلاحقة ، وغيرها مما أريد به أن يسعف المال - وقد أسعف الحال - اثارت الخلاف بيننا ونفخت فيه .

حينئذ ، وحينئذ فقط ، بدأ النحاس باشا وأهله يقلبون ظهر المجن للصديق القديم ، الذي أراد للحكم ولهم خيرا ، ولو أننا فيما يظهر قد اختلفنا حتى على معنى الخير ، فقد فهموه شخصيا ماديا ، وفهمته وطنيا معنويا .

حينئذ بدأ الشيطان يوسوس في صدره أن انظر الى مكرم يمنع عن أهلك الخير ، ويمنع عنك حتى سمعة الخير . . . فلم يكتف بمنع خيارات التموين عن الأهل والأقربين ، بل راحت الجرائد تلهج باسمه في حماسة ، ولو في غير كياسة ، انه هو الذي انقذ البلد من المجاعة وضمن لها المؤونة والتموين .

حينئذ ، وحينئذ فقط ، نبئت فكرة الدس في الصحافة ضدى - ثم تلتها فكرة التخلص منى كوزير للتموين - وأخيرا لما لم يفلح ضدى الدس ، أو يثمر معى الدرس ، استقر الرأى على اخراجى من الوزارة أصلا . . . ولكن الناس لم يقيموا وزنا لما قال أو فعل النحاس - اذ لم يعد هو النحاس - فراح الوفديون شبانا وشيبا يهتفون لمكرم النزيه ! .

يا للشعب ما أصفى نفسه ، وأدق حسه ، فقد ألهمته غريزته الى أسباب الخلاف فجمعها فى كلمة واحدة « مكرم النزيه » . . . ولما كانت

النزاهة فى وقت ما وقفا على رئيس الوفد ٠٠ فليفصل اذن مكرم من الوفد سكرتيرا ، ثم عضوا ، ولیمح اسمه ورسمه من الصحافة ، والبرلمان؛ ومن اذهان العباد ، بل ومن تاريخ الجهاد ٠٠

ولم لا ؟ أليس النحاس باشا حاكما عسكريا عاما ، يأمر فيفزع منه البشر ، أو فيفزع اليه القدر ! *

وفيما يلى يامولاي بيان موجز لتلك المراحل التى مرت بها عقلية النحاس ومن الى النحاس - حينما بدأوا يتنمرون لى ، ويأتمرون ضدى ، لاستمساكى بنزاهة الحكم :

بدأت مرحلة الانقلاب الأولى فى الصحافة ، وعلى الصحافة ٠٠ فان الصحافة كانت تعنى اذ ذاك - كما تعنى الآن - بشؤون التموين فتنشر الشئ الكثير عن الاجراءات التى اتخذها أو سببته وزير التموين ازاء المهرين أو المختزنين أو لتوفير مؤونة الشعب ولباسه ، ولكن هذا النشر الطبيعى عن وزارة هى أولا وقبل كل شئ وزارة للجمهور لم يرق فى أعين الأهل والانسباء الذين منع عنهم وزير التموين خيرات التموين ، وصفقات التموين ، ولم يكتف بذلك بل راح يحقق معهم فى مخالقاتهم ضد التموين *

وكانت اليد التى غللتها عن اقتناص المال هى التى امتدت أولا بالدس ضدى كوزير للتموين والمال ٠٠ فاستدعى بعض الصحافيين الوفدين الى الباخرة محاسن واتصل بالبعض الآخر وصدرت اليهم جميعا الأوامر مشددة بأن لا يكتبوا مقالات أو أخبارا تنطوى على الاشادة بوزير التموين أو الثناء على جهوده ، وأن لا تبرز أحاديثه ، وأن لا يشار اليه كمجاهد كبير أو صغير !

انزعج أصحاب الصحف الوفدية ومحرروها لهذا التطور الخطير والمفاجئ - ولم يكن أحد منهم حتى ذلك الحين يعلم بما هنالك من علل ومعللات - فافضوا الى بمخاوفهم على وحدة الوفد وروابط الصداقة التى لم يفصم الزمن عراها بين رئيس الوفد وسكرتيه العام ، وكان المساكين يحاولون التوفيق ما استطاعوا بين الأوامر الجديدة والتقاليد القديمة ٠٠ ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أن وزارة المالية كانت قد أرسلت الى الصحف بيانا عنوانه : (بيان رسمى من وزارة المالية) يشير الى رفع سعر قصب السكر لمصلحة المزارعين ، فنشرت جريدة المصرى البيان فى مكان متواضع من الجريدة تحت عنوان : « بيان من المجلس الاستشارى للسكر » ثم نشرت البيان بحروفه كما ورد لها وفى مستهله : « جلدهنا

من وزارة المالية ما يلي « ٠٠ وهكذا وفقت المسكينة ما أمكن التوفيق بين العنوان والبيان ، وبين الوقیعة والواقع !

وكان من بين الكتاب الوفدين الذين أبت وفديتهم ، ورجولتهم ، أن يطيعوا الأوامر الصادرة ضد سكرتير الوفد حضرتنا الأستاذين محمد جلال الحمامصي في « المصرى » وأحمد قاسم جوده في « الوفد المصرى » ، وقد لقي كل منهما الجزاء وفقا باخراجه من البرلمان ! ٠٠ وكان اخراجا له مظهره الفاضح ، وثمانه الفادح ، ودفع الثمن كله أو جله رئيس الحكومة شخصيا وبالذات - اذ بذل المسكين نفسه في ذلك اليوم وأيما بذل ، في سبيل الظفر بجعل وأيما جعل ! - هو أن يحمل الى بيته رأسى قاسم وجلال على طبق ٠٠ حتى ولو ظل قابعا في البرلمان الى ما بعده منتصف الليل ، فاطبق الظلام وانطبق ! ٠

وفي ذات يوم جاءنى حضرة الأستاذ محمود أبو الفتح « صاحب المصرى » وقال لى انه بات طوال ليله قلقا مما حدث له ، وقص على ما دار بينه وبين أهل النحاس باشا من حديث لا أرى من اللياقة ذكره ، ثم استطرد الى ما جرى له مع النحاس باشا نفسه بعد ذلك ، فقال ان رفعته أرسل يطلبه الى ميناهاوس وأمره بأن لا ينشر أى خبر عن أى وزير من الوزراء فى العامود الذى تنشر فيه استقبالات « الرئيس الجليل » ولا فى العامود المجاور له ، بحيث لا ينشر تحت « الرئيس الجليل » ولا فى جواره أية اشارة الى وزير من الوزراء ! ٠٠

وكانت الحكمة من هذا الأمر الجديد غير خافية عليه ولا على ، فان الجرائد الوفدية كانت تنشر بين حين وآخر أخبارا عنى تحت عنوان « المجاهد الكبير » فى عامود مجاور ، فأراد النحاس باشا أو أريد له أن يمنع هذا التقليد الشكلى الذى جرت عليه الجرائد سنوات عديدة ، فاطلق المنع وعممه على الوزراء جميعا حتى لا ينفضح ما كان مفضوحا من غرض ، ومن مرض ! ٠٠

وفعلا نفذت الأوامر بدقة متناهية ، فمنذ ذلك الوقت حتى خروجى من الوزارة ام يكتب خبر ما عن وزير ما فى هذين العامودين المقدسين ، لا بجوار « الرئيس الجليل » ولا تحته ، رغم أن التشريقات الملكية نفسها بما لها من مقام سام كانت ولا تزال تنشر على رأس عامود ثم يليها أو يجاورها أى خبر عن عباد الله الوزراء أو المستوزرين ، أو غيرهم من أفراد الشعب الأمين .

وما كان المجال ليتسع يامولاي للاسترسال فى تحليل هذه العقلية الجديدة الثقافية وما ترتب عليها من أمثلة قافهة كالتى ذكرتها ، لولا أن

هذا التحليل النفساني يفسر الكثير مما خفى عن الناس وما يعانيه الشعب من آثار حكمه ، فقد اقتنع الرجل - أو أقنعه المحيطون به - أنه قد أصبح الحاكم بأمره وأن حلفاءنا الانجليز يؤيدونه في هذه المرة لشخصيته كمصطفى النحاس - لا كرئيس لهيئة سياسية أو حكومية - وقد صرح هو بذلك كما رأينا في إحدى الولائم التي أقامها له بعض الشيوخ والنواب الوفديين - فلم يكن بد اذن من أن ينتفع هو وأهله من هذه الفرصة الذهبية التي قد لا تسنح فيما بقي من العمر - والدوام لله - ولم يكن من بين أنصاره رجل يخشى الخاشون مقاولته ونفوذه الشخصى والسياسى عليه الا مكرما ، فحاولوا استرضائي المرة بعد المرة فرفضت .

ماذا ؟ هل يأتى مكرم ويتكبر ، ويمنع عنا وعنك جنة الدنيا وقد أعطيت الكوثر ، وأنت أنت الزعيم الأكبر ! .. من هنا ومن هنا فقط تولدت فى صاحب الرفعة عقلية مزدوجة عقلية الارتفاع ، وعقلية الانتفاع !!!

أما الانتفاع فقد أشرت اليه اشارة موجزة فى هذا التمهيد .

أما الارتفاع - ولو فى غير رفعة - فهو الذى ذكرت بعض الأمثلة عليه فيما تقدم ، وهو الذى يلمحه الناس مما تنشره الصحف لوزرائه من أحاديث فى هذه الأيام ، فما من واحد منهم يجرؤ أن يتكلم عن شأن من شؤون وزارته ، مهما تكن تفاهته ، ألا ويقدم له بمقدمة فحواها أنه لم يفكر أى تفكير ، ولم يدبر أى تدبير الا بناء على تعليمات الرئيس الجليل ، أو ارشاده ، ويذهب البعض فى الملق الصغير الى حد القول بأنها أوامر صدرت من رئيس الوزارة الى معالى الوزير .

وكان السبب قد سرى الى نفس النحاس باشا قبل خروجى من الوزارة ، وحسبى أن أضرب على ذلك مثلا من أمثلة كثيرة لا يتسع لها المقام .. فقد حدث أننى قابلت سعادة السفير البريطانى وتحدثت معه بحضور مستشاره الاقتصادى فى شؤون التموين وما نرجوه من معاونة الحليفة فى نقل المواد الضرورية - الغذائية والزراعية - الى مصر عن طريق البحار فوعدنى جنابه خيرا ، واتفق أن أقيمت فى مساء ذلك اليوم وليمة فى وزارة الخارجية حضرها سعادة السفير ، فلما لمحتة واقفا مع النحاس باشا ذهبت اليهما وقلت للنحاس باشا أرجوك يا باشا أن تشكر السفير ما ياز فقد وعد أن يبذل كل جهده معنا فى شئون التموين وبدأ السفير يرد على التحية بما تقتضيه المجاملة فاذا بالنحاس باشا يسمعبنى من يدي الى ركن من أركان الغرفة قبل أن ينتهى السفير من كلامه .. وقال لى وعلائم الحجل مرتسمة على وجهه أرجوك يا مكرم ألا تنسبى ذكر اسمى

فيما تنشره الصحف عن هذه المقابلة فأجبتة وأنا أشد منه خجلا - وكان خجلى له علم الله لا لنفسى - وقلت له كن مطمئنا يا باشا فما أنا بحاجة الى تذكيرى بالاشادة بذكرك وأنت تعلم والناس يعلمون انى لا أترك فرصة تمر من غير أن أشيد بفضلك .. وهذا فعلا ما كان !

هذا وغيره من قبيله يفسر بعض التفسير ذلك الموقف المضحك المبكى الذى وقفه فى البرلمان - من غير ما مناسبة - صارخا بأعلى صوته « أنا وحدى دون أى وزير آخر كنت المسئول عن شئون التمويل » !!

ولعل أبلغ وأقطع دليل على حقيقة الخلاف بينى وبينه هو تعيين وزير تمويل جديد - وتعديل الوزارة تبعا لذلك - وما أحاط هذا التعيين من ملابسات ، ومساومات ، واقدام واحجام ، وتوسل وزجر ، وكر وفر ... وذلك أن الدس فى الصحافة لم يشف لهم غليلا ، ولم يغن عن رخص التصدير فتिला ... ووزير التمويل ما زال العقبة الكؤود فى تمويل الأهل والأنسباء ... فما من سبيل لاتقاء شره الا بالاقصاء ، بعد أن عجز عن جلب خيره كل تهديد وكل اغراء ...

وأن مولاى ليذكر أن الوزارة أعلنت فى خطاب تشكيلىها - كجزء من برنامجها - أنها ترى لأسباب تمت الى المصلحة العامة الغاء الوزارات الثلاثة - التمويل ، والشئون الاجتماعية والوقاية - واسناد أعمال هذه الوزارات الى الوزراء القائمين - التمويل لوزير المالية ، والوقاية لوزير الأشغال ، والشئون الاجتماعية لوزير الصحة .

كان هذا فى ٦ فبراير ، فى خطاب تشكيل الوزارة المرفوع الى سدتكم العلية .

ولكن ما كاد يمضى شهر وبعض الشهر حتى أعلن النحاس باشا فى خطاب العرش بتاريخ ٣٠ مارس أن الوزارة ترى لازدياد التبعات اعادة الوزارات الثلاث الملقاة !

كانت دهشة ، وكانت هممة ، بين النواب والشيوخ الذين فوجئوا بهذا الانقلاب من النقيض الى النقيض ... ترى ما الذى جعل الأسود أبيض ، والأبيض أسود ، فى نظر الوزارة نفسها وفى الظروف نفسها ، فجعلها تعيد اليوم ما فاخرت بالغائه بالأمس ! ...

هل زادت التبعات فعجز الوزراء الثلاثة عن مواجهتها ، كل فى وزارته ؟؟

من سوء حظ النحاس باشا ، كان الأمر على عكس هذه الدعوى ، وباعترافه هو نفسه ...

ففى التمويل ، كان التوفيق فيه قد بلغ أوجه فى ذلك الوقت ، ووقف النحاس باشا فى خطاب العرش يشيد بأعمال الوزارة فى التمويل ، وكيف انها أنقذت البلاد من المجاعة - وكان الوزير القائم بشئون التمويل عند لقاء خطاب العرش لا يزال هو مكرم عبيد ٠٠٠ وكان الثناء عاما بين الناس وفى الصحافة على جهوده - بل كان الشرف الأعظم أن حظى بعطف الملك وتقديره السامى لجهوده المتواضعة فى التمويل بالذات - فما الذى دعا اذن الى تغيير وزير كسب كل هذه الخبرة وحظى بكل هذا التوفيق ؟؟ لا شك أن الذى دعا الى التغيير هو شىء غير مصلحة التمويل ٠٠٠ فلنفتش عن ٠٠٠ السبب !!

والوقاية ؟ لم تحدث قبل خطاب العرش غارات تستحق الذكر - بل كادت تكون منقطة لسوء حظ النحاس باشا - نعم لسوء حظه هو ولحسن حظ البلد ، لأنه لو تصادف حصول غارات شديدة فى ذلك الوقت لغطت موقفه وبررت دعواه أن التبعات قد ازدادت ، فى حين أنها نقصت بفضل الظروف نفسها ٠٠٠

وكذلك الحال فيما يختص بوزارة الشئون الاجتماعية ، فلا تبعات ولا يحزنون !

اذن ، اذن ، لم يكن الغرض من هذا الانقلاب المفاجئ الا شيئا واحدا ، هو التخلص من مكرم عبيد وزيرا للتمويل ، لأنه كان مستمرا فى التحقيق ضد الأنسباء الكرام فى تهمة تهريب الغزل رغم الرجاء والاستعطاف حينما والتهديد حينما آخر ولأنه وقف فى وجه صفقات التمويل التى أريد عقدها لاشباع الشبعانيين من قوت الشعب المسكين .

ولو انى فى حاجة الى دليل آخر غير ما قدمت ، ففيما يلى الدليل القاطع ، الجامع المانع ٠٠٠

عاد النحاس باشا بعد خطاب العرش بأيام فأعلننا فى مجلس الوزراء أنه يرى انتداب الوزراء الأصليين للوزارات الثلاثة ، عثمان محرم للوقاية ، وعبد الفتاح الطويل للشئون ، ومكرم عبيد للتمويل ٠٠٠ فقرر ذلك مجلس الوزراء وأعلن فى الصحف ٠٠

ماذا جرى اذن لدعوى ازدياد التبعات ؟ ٠٠٠ ولماذا الاعادة بعد الالغاء ، ثم الاكتفاء بالانتدابات ؟ ٠٠ لماذا كل هذا الكر والفكر ، ولماذا الالغاء ، فالإبقاء ، فالعود الى اجراء هو فى حكم الالغاء ؟؟

ثم لو أن الأمر كان متعلقا بمصلحة البلد - وبمصلحة التمويل والوقاية والشئون - فلماذا ظللنا منتدبين للوزارات الثلاثة منذ أواخر مارس الى

النصف الأخير من مايو - أى قرابة الشهرين ... وشئون التموين لا يصح الانتظار عليها يومين فما بالك بشهرين !

كلا ، لم يكن للمصلحة العامة أى شأن بعيد أو قريب فى مسألة تغيير وزير التموين ، بل كانت المصلحة الخاصة هى الهدف الأول والأخير ، وكانت المساومات معى هى العلة الوحيدة فى الاقدام والاحجام ، والتقديم والتأخير ...

ولهذه المساومات قصة طويلة تتعلق برخص التصدير وبجائحة الغزل وسأذكر هذه التفاصيل فى حينها منعا للتكرار ، وحسبى الآن أن أقول ان النحاس باشا نظرا لموقفى من أهله فى هذه المسائل جاءنا فى أواخر مارس قبل اجتماع مجلس الوزراء وأعلننا أنه عرض على جلالته أمر إعادة الوزارات الثلاثة فتفضلتم بالموافقة ، فكانت قبيلة ألقاها على غير انتظار ومن غير مقدمات ، واعترض وزير العدل متسائلا لماذا لم يؤخذ رأى مجلس الوزراء فى مسألة أقرها مجلس الوزراء من قبل ، وانضم اليه الوزراء الحاضرون ، وكان الخلاف بينى وبين النحاس باشا معروفا لبعضهم فأدركوا الغرض من هذه الحركة المفاجئة ، أما أنا فاكفيت بتسجيل احتجاجى على هذا التصرف فى شكله وفى موضوعه لان فيه اعتداء على اختصاص مجلس الوزراء واعتداء مقصودا على وزير التموين بالذات للتخلص منه للأغراض المعروفة فأجاب النحاس باشا : « أنت مش موافق ونحن موافقون » وأمر السكرتير العام بالبدء فى جدول أعمال المجلس ...

« نحن موافقون » - ألقى النحاس باشا هذه العبارة فى وجه وزرائه فى الوقت الذى كانوا فيه يعترضون ! ...

لم يسعنى ازاء ذلك الا أن أقدم استقالتي ، وتضامن معى فى الاستقالة وزير المعارف اذا لم يعدل النحاس باشا عن هذا القرار ، وقال معاليه لى ان النحاس باشا لم يكتف بذلك بل عندما توسط الوزراء لديه منعا للأزمة وكان هو منهم صاح فى وجههم « الى مش عايز منكم يتفضل يطلع من الوزارة » .. وأنه لا يرتضى لنفسه هذه الاهانة ...

لم يسع النحاس باشا الا الخضوع ، خشية الفضيحة ، فجاءنى بعض الوزراء كما جاءنى أمين عثمان باشا وأخبرونى انه قرر انتداب الوزراء الثلاثة لوزارتهم ، وانتهى الأمر فى الظاهر .

أما فى الخفاء فكان سينا آخر ... فقد اجتمعت بالنحاس باشا وأهله فى وليمة غداء أقامها لنا صديق للطرفين .. وبعد الغذاء خلونا للتفاهم وقيل لى بصراحة أثناء التعاتب أن السبب فى محاولة تغيير وزير التموين هو اصرارى على تقديم حضرات الأنسباء للمحاكمة فقلت اني انما

أحرق القضية بواسطة الرجال الفنينى وانى سأنظر الى المسألة كقاض
لا كممثل للاتهام فاذا تبينت البراءة حفظتها ، أو الادانة قدمتها ، وسمحت
للمحامين عن الأنسباء - وكان أحدهم زميلى وصديقى الأستاذ فريد زعلوك -
بتقديم المذكرات والحضور فى التحقيق .

سكنت مخاوف الخائفين قليلا بناء على هذا التوكيد منى ، وقيل لى
فى اجتماع النعائب هذا انى « عبيط » وأن وزير المعارف الذى تضامن معى
قد ذهب واعتذر وانه قد انضم اليهم هو والوزراء جميعا الذين يدعون أنهم
أصدقائى .

فكان ردى بسيطا ، انى اذا فقدت صداقة النحاس فى سبيل ارضاء
ضميرى . فلا يهمنى بعد ذلك أية صداقة أخرى .

تلطف الجوز بعد ذلك بين النحاس باشا وبينى فى انتظار تصرفى
النهائى فى جنحة الغزل .

وفى هذه الفترة عاد النحاس باشا وأهله يسترضوننى بكل وسائل
الاسترضاء والمجاملات الخاصة والعامة فحمدت الله على عودة الصفاء ، بل
وعملت على توثيقه ، راجيا أن لا تتكرر المحنة ولا تكرر أسبابها ولعل الناس
يذكرون ما نشرته الصحف فى حينه كيف وقف النحاس باشا فى البرلمان
يجيبنى بكلتا يديه ويهيننى على خطاب الميزانية تهنئة حارة .

وكذلك فى هذه الفترة عاد يستشيرنى حتى فى شئون وزارته
الخاصة فكنت أنا الذى أشرت بتعيين المحافظ الحالى للاسكندرية عندما
استشارنى فى الأمر بينى وبينه ، وكذلك كلفنى بشئون أخرى خاصة
بوزارة الداخلية ، وكنت كذلك مطلق اليد فى عمل وزارتى المالية والتموين ،
فما من أمر يعرض على مجلس الوزراء أو على رفعتة كحاكم عسكرى الا ويقر
فى عينه .

أين اذن وعلى أى أساس بنيت تلك الخرافة التى أذاعها النحاس
باشا بعد خروجه من الوزارة لكى يبرر ما لا سبيل الى تبريره وهى
اننى غضبت للانتقاص من سلطتى ، فى حين انى منذ تكوين الوزارة - وحتى
بعد ظهور الخلاف بيننا فى العمل - بل وبسبب هذا الخلاف نفسه - كنت
على الدوام محل استرضاء وثقة وثناء . . . لانى كنت محل الرجاء !

ولكن الرجاء عاد فانقطع . . . لأن الداء عاد فرجع ! . . .

ذلك أن التحقيق أثبت ادانة الأنسباء ، وفتشت مخازنهم فى القاهرة
وفى الاسكندرية فلم يوجد بها الغزل الذى ادعوا أنهم خزنوه ولم يهربوه . . .

عندئذ عاد النحاس باشا المسكين يفكر فى اخراجى من وزارة التموين قبل ضياع الوقت ٠٠٠ وكان أول خبر وصلنى عن هذه النية نقلا عن أحد الأنسباء المقربين جدا الذى صاح فى وجه موظفى التموين ان النحاس باشا سيخرجنى من وزارة التموين ، ولذلك فانه عندما ذهب المفتش المنتدب ليفتش مخزن الاسكندرية قيل له ان المفتاح مع الأستاذ أحمد الوكيل فى مصر ٠٠٠ وانهم يطلبون مهلة لاستحضار المفتاح منه ! ٠٠٠ ولعلها أول حادثة من نوعها فى تاريخ التجارة حديثا وقديما ، أن يكون لمعمل فرع فى بلد أخرى كالاسكندرية ومخزن للبضاعة ولا يكون المفتاح مع رئيس الفرع ولا مع المخزنجى بل مع مدير المعمل فى القاهرة ٠٠٠

أحس المحقق هذا التلاعب وأثبتته فى تقريره (ونص التقرير مرفق مع هذا لاطلاع جلالكم عليه) فأصدرت أمرى بكسر المخزن عنوة ، فلما كسروه لم يجدوا فيه البضاعة التى ادعوا تخزينها فيه ، بل وجدوه قاعا صافصفا ، كما وجدوا مخزن القاهرة أيضا أفرغ من فؤاد أم موسى ٠٠٠

لم أجد بدا اذن حيال هذه الأدلة المادية القاطعة – وبعد الاطلاع على تقرير موظفى التموين المثبتة للادانة – من أن أثبت رأيى بالموافقة على حالة القضية على النيابة العسكرية – ولكى لا أتهم بالتعسف أو التعتن أمرت فى الوقت نفسه باحالة الأوراق على حضرة المستشار الملكى لأخذ رأيه .

وفى اليوم التالى صدر القرار بتعيين الوزراء الجدد ومنهم وزير التموين ٠٠٠

ولو انى كما يدعون أردت الاستئثار بالسلطة وغضبت لانتزاعها منى لتقدمت استقالتى من الوزارة بناء على هذا التعيين الجديد الذى لم يقصد به الا التخلص من سلطتى ، ولكنى لم أفعل ، واكتفيت بتحذير النحاس باشا من عواقب تعيين وزير جديد للتموين ، لا خبرة له بطبيعة الحال بشئون التموين – فى وقت من أشد الأوقات خطرا على التموين وفيه تحتاج البلاد الى كل ذى خبرة ومران ٠٠

ولكن النحاس باشا والوزراء معه كانوا يقولون انهم يعتمدون على ارشادى للوزير الجديد ، وقال عثمان باشا محرم متحمسا – وكنا مجتمعين فى منزله عند البحث فى تعيين الوزراء الجدد : « مكرم باشا يبقى يعلم الوزير الجديد » !!

وهكذا ابتدع فى الفقه الدستورى الجديد منصب « معلم وزير » ٠٠٠ ولا خطر بل هناك كل الفائدة فى التفريق بين العلم والعمل ، عسى أن يتحقق الأمل ويا له من أمل ! ٠٠٠

ومن طريف ما يذكر في هذا الصدد أن معالي على باشا حسين وزير الأوقاف إذ ذاك - ولم يكن واقفا على سر الآلهة لأن النحاس باشا كان مبيتا النية على اخراجه - تدخل في أثناء المناقشة واعترض في صراحة القاضي النزيه على تعيين وزير جديد لا خبرة له بشئون التمويل وقال بكل بساطة لماذا نبحث عن وزير جديد للتمويل ولدينا مكرم وقد وفقه الله كل التوفيق في عمله وأصبحت له خبرة واسعة في العمل في حين أن تعيين وزير جديد قد يضر بمصلحة التمويل ، ولا مانع من الاكتفاء بتعيين وزيرين للوزارتين الآخرين ، ولكن النحاس باشا أجاب قائلا : لابد من تعيين الثلاثة لأنه وعد بالثلاثة !

ثم يشير مكرم عبيد باشا الى أزمة الاستثناءات التي كانت القشة التي قصمت ظهر العلاقة بين النحاس ومكرم ، كما يشير الى الاستجواب الذي تقدم به النائب المحترم فكرى أباطة وإصرار النحاس باشا على مناقشته في ذات الجلسة رغم أن المستجوب طلب بيانا - ورغم اكفهرار الجو واقترب الخطر من الاسكندرية .

ويذكر مكرم عبيد باشا انه وزملاؤه طلبوا عقد جلسة سرية للهيئة البرلمانية الوفدية يناقش فيها موضوع الاستثناءات وغيره من الموضوعات التي أخذت على الوزارة ولكن النحاس باشا رئيس الوفد رفض عقد الهيئة البرلمانية قائلا : أمامكم طريق الاستجواب في البرلمان .

ثم يقول مكرم عبيد باشا عن العريضة التي اعترم تقديمها وزملاؤه الى البرلمان لمناقشتها :

« لم يكن بد اذن من تقديم العريضة الى البرلمان لمناقشتها ، ولكن حدث قبيل الجلسة المحددة لتقديم العريضة أن اجتمع رئيس مجلس النواب في غرفته ببعض الوزراء ، ثم افتتحت الجلسة فاذا برئيس الوزراء يقف ويطلب جلسة سرية لالقاء بيان عن الحالة الحربية ، وانعقد المجلس في جلسة سرية وألقى رئيس الوزراء بيانا واذا برئيس مجلس النواب يفاجئنا بالإعلان من منبر المجلس أن عريضة موقعا عليها من ستة وثلاثين نائبا قد قدمت اليه بطلب المناقشة في بعض المسائل وانه بهذه المناسبة يعرضها على المجلس ويتلوها عليه ٠٠٠ وبعد تلاوتها لفت سعادته نظر المجلس الى ما له من حق في مناقشة العريضة أو استبعادها وسأل عما اذا كان المجلس يوافق على استبعاد العريضة فوافق الأنصار المتحمسون صائحين ، رغم احتجاجنا بمخالفة هذا التصرف الغريب لأحكام الدستور واللائحة ٠٠٠ فكان احتجاج ، وكان لجاج ، ولكن لم تكن هناك مناقشة بل استبعدت كل مناقشة ، وفقا للتقاليد النيابية الحديثة التي ابتدعها مصطفى النحاس ومن الى مصطفى النحاس ، لحماية مصطفى النحاس !!

خرجنا من هذه الجلسة السرية وقد كسب النحاس باشا المعركة ،
فالعريضة قدمت فى السر ، وتليت فى السر ، واستبعدت فى السر . وكان
الله بالسر عليهم ، ...

بقى اجراء آخر ، هو أن يفصل مكرم من الوفد من غير مناقشة
أيضا ... ورغم أنى وزميلي المحترم راغب بك حنا طلبنا تأجيل الجلسة
الى الغد لوفاة قريبة لى ومرض زميلى ، فان الوفد اجتمع فى تلك الليلة
نفسها فى غيبتنا ، ومن غير اخطارنا بالتصميم على الاجتماع ، واتخذ الأعضاء
المساكين قرارهم دون أن يسمعوننا ، فشرفونا ولم يشرفوا هيئتهم بل
ولا مداولاتهم بمظهر المناقشة أو الموازنة بين الطرفين ، ولكن النحاس باشا
كسب ولا شك المعركة ، فقد فاز بمنع ممثل الاتهام من الادلاء بأسباب
التهمة وأسانيدها ، ولو بين أربع جدران ، اذ أن « للحيطان آذان » !!

وكانت مساومة مفضوحة ، ولعبة مكشوفة تلك التى جعلتهم يعلنون
فى قرارهم أنهم سينظرون فى أمر النواب الذين وقعوا على العريضة فى
جلسة أخرى ... فما بين الجلسة والجلسة تبذل الهمة لانهاء هذه المهمة !
ولقد انتهت ويا للأسف الى خاتمة محزنة توسلوا اليها بوسائل من مثلها ،
تدل الدلائل على أصلها ! ...

ومن أروع ما يذكر فى هذا الصدد أن حضرات الشيوخ والنواب الذين
ثبتوا معى فى الدفاع عن النزاهة والشرف أرسلوا الى النحاس باشا استقالة
مستببة وقعوا بامضاءاتهم احتجاجا على قرار الوفد الذى صدر ضد زميل
وضدى ، وفيما يلى نص هذه الاستقالة :

« حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا »

يتشرف الشيوخ والنواب الوفديون الموقعون على هذا بأن
يقدموا الى رفعتكم استقالتهم من الهيئة الوفدية التى ترأسونها
وذلك احتفاظا منهم بوفديتهم الأصيلة واستمساكا بالمبادئ
الوفدية الخالدة التى سباهموا فيها وجاهدوا منذ أن شكل الوفد
برئاسة زعيمه الخالد سعد زغلول .

ولقد رأينا من مصلحة الوطن والوفد معا أن نبادر باتخاذ
هذه الخطوة بعد أن اقتنعنا بأنكم خالفتم مبادئ الوفد السامية
فى الحكم وفى الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات
رجالنا ، فى خطر داهم لن ينقذها منه الا رحمة الله ودماء المخلصين
من أبناء هذا البلد الأمين .

ولقد عاهدنا الله أن نجاهد جهاد البررة الأوفياء لمبدأ الوفد

الأمين لكي تبقى على البقية الباقية من فكرة الوفد السامية التي
اذكاهها سعد ويحييها اليوم أبناء سعد .

وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق الاحترام ؟

القاهرة في ١٢ يوليو سنة ١٩٤٢ .

السيد سليم نائب البوها . محمد فريد زعلوك نائب
صندلا . اسماعيل محمد فواز عضو مجلس الشيوخ . دكتي
ميخائيل بشارة عضو مجلس الشيوخ . عبد الله محمد فواز
نائب اولاد حمزة . ميشيل رزق عضو مجلس الشيوخ .
جلال الدين الحمامصي نائب الصحراء الغربية . الدكتور فهمي
سليمان نائب محلة روح . أبو المجد الناظر نائب أزمنت .
نجيب ميخائيل بشارة نائب قوص . حسين الهرميل نائب
محلة مرحوم . لبيب جريس نائب صنو . محمد عثمان
عبد القادر نائب أبو حماد شرقية . ألفريد قسيس نائب مركز
النصورة . أبو الغيث الأعور نائب أبو جرج . مهني القمص
نائب ديروط المحطة . جورج مكرم عبيد نائب اولاد عمرو .

وممن كان لهم شرف الفصل في التوقيع أيضا الشيخ المحترم شارل
بك حنا والنواب المحترمون الأستاذ أحمد الألفي عطية وألبرت حياط بك
والدكتور اسكندر الجرجاوى والأستاذ مرقس بطرس .

ولكن الحكومة الخائفة الواجفة خافت حتى من نشر هذه الاستقالة ،
وذهب بها الخوف الى ما هو شر منه ، وهو تشويه الحقيقة وتزييفها في
قرار أصدرته هيئة الوفد التي يرأسها رئيس الوزراء ومن أعضائها أكثر
الوزراء ، فقد جاء فيه أن الوفد قد قرر فصل الأعضاء السبعة عشر الذين
ذكرت أسمائهم ، دون أن يشير القرار الى هذه الاستقالة بكلمة واحدة .
ودون أن يسمح للصحف بالتنويه عنها .

وأشد من ذلك وأدهى أن القرار أشار الى فصلهم بناء على أنهم انهموا
رئيس الوزراء وزملاءه بالتفريط في حقوق البلاد مع أن من بين هؤلاء
الأعضاء بعض حضرات الشيوخ الذين لم يشتركوا في التوقيع على العريضة
التي اشتملت على الاتهام بالتفريط في حقوق البلاد ، اذ أن هذه العريضة
قدمت لمجلس النواب لا لمجلس الشيوخ .

وزيادة في التثويه ، والسبك والحبك ، ذكر القرار أسماء حضرات
الأعضاء من غير ألقاب دون أن يشير الى أنهم شيوخ أو نواب !! .

وهكذا إرتضى النحاس باشا لنفسه ولزملائه أن يوهم الناس في غير حق أن هؤلاء السادة لم يستقيلوا بل فصلوا وكان في مقدوره لو توخى الأمانة في ذكر الوقائع أن يقول ان الوفد قد قبل استقالتهم . . . أما أن يقول هو والهيئة التي يرأسها أنهم فصلوا - وهم يستقيلون قبل الفصل - وانهم جميعا اتهموه بالتفريط مع أن بعضهم أعضاء في مجلس الشيوخ ولم يتهموه ولم يوقعوا العريضة بهذا الاتهام - فهذا هو الزيف بعينه .

وبجعل مكرم عبيد ما فصله قائلا :

هذه نظرة عامة الى أسباب الخلاف الوزارى ونتائجه حتى خروجى من الوزارة ومن الهيئة السياسية التي يرأسها رئيس الوزارة ، أما ما تلا ذلك من مساوئ الحكم والعبث بالحريات على اختلاف أنواعها فسيأتى الكلام عنه .

ولقد عنيت بذكر أسباب الخلاف وملابساته وتطوراته حتى تكون الحقيقة بأكملها ماثلة أمام نظر جلالكم السامى فتتبينوا العوامل الظاهرة والخفية التي أدت بالحكم الى سوء المصير ، وانى فيما يتعلق بى لم أكن الا الفريسة الأولى لهذا الانقلاب الخطير ، فلم أكن متجنيا ولا معتديا ، بل ناصحا ومشيرا - وكانت الفريسة التالية هى الحكم نفسه وقد ساء مصيرا . . .

لم أتعجل اذن المعارضة ، كما قال البعض وقد شوهت لديهم الحقائق . . . بل على العكس فقد كنت متمهلا فوق تحمل ، وحسبى أن أعدد هذه الوقائع فى ايجاز :

فاولا : ظللت فى الوزارة شهورا أنصح وأحذر ، وأرجو وأنذر ، دون أية جدوى ، فتمهلت ثم تمهلت . . .

وثانيا : قدمت استقالتى بدل المرة ثلاث مرات ، وكنت أقدم ثم أحجم عسى أن يصلح الله الحال ، وتحملت فى هذا السبيل كل دس وكل صغار ، ولكنى تمهلت ثم تمهلت !

ثالثا : حاول رئيس الوزارة اقالنى فحمانى الله منها ، فاستقال وأخرجنى من الوزارة .

رابعا : كان من حقى أن أغضب لكرامتى ، ولكنى تمهلت وارتضيت أن لا أدلى ببيان عن أسباب الخلاف أمام الهيئة الوفدية ، وارتضى هو ذلك ، مع الفارق بين المعتدى والمعتدى عليه .

خامسا : نقض هو هذا العهد فادلى بأسباب الخلاف أمام الشيوخ والنواب الوفديين مديرية فمديرية ورغم ذلك تمهلت ثم تمهلت .

سادسا : فرض الرقابة الخائفة على الصحف فى كل ما يتعلق بى ، فلا نشر منى أو عنى فى الوقت الذى سمح لجرائده فيه بأن تحبذ موقفه وتشوه موقفى ، فتمهلت ثم تمهلت ...

سابعا : صودرت البرقيات الواردة لى وأحيط منزلى بالجواسيس ، وروقت حركاتى ومواصلاتى التليفونية ، فتمهلت ثم تمهلت ...

ثامنا : فصلنى من سكرتيرية الوفد ، بقرار صادر منه فى غير اختصاصه وطلبت اليه عرض الأمر على الوفد وهو الهيئة المختصة فرفض ، ورغم ذلك تمهلت ...

تاسعا : تدخل فى أمر ترشيحى لنقابة المحامين ليحاربنى حتى فى شئون مهنتى ، فتمهلت ثم تمهلت ...

عاشرا : منع مجلس النواب من شكرى على خدماتى واعتدى على كرامتى بالفاظ جارحة غير لائقة ، فتمهلت ثم تمهلت ...

حادى عشر : وأكثر من هذا وأشد فانه رغم خطر الحرب واقتراجه من داخلية البلاد أصر على الكلام فى استجواب الاستثناءات رغم الحاحنا عليه فى التأجيل ، ولما أن جاء دورى فى الرد عليه فى اليوم التالى وقيل ان الخطر قد تفاقم وأنه لذلك لم يحضر الى المجلس أبت علينا وطنيتنا أن نستغل الطرف الدقيق لمصلحة الاستجواب فارتضينا التأجيل ، وقلبوا التأجيل الى تنويم ، ومع ذلك تمهلنا ثم تمهلنا ...

ثانى عشر : منعنى واخوانى النواب من مناقشة تصرفاته فى الهيئة الوفدية ، وعمل على استبعاد عريضة المناقشة بعد تلاوتها فى جلسة سرية ، مخالفا فى ذلك كل قانون وكل عدل ، فتمهلت ثم تمهلت ...

ثالث عشر : فصلنى واخوانى من الهيئة السياسية التى شرفناها فشرفتنا ، وتم هذا الفصل المزرى فى غيبتنا ، دون أن تسمع لنا أقوال ، فتمهلنا ثم تمهلنا ...

رابع عشر : وأخيرا حاربنا حتى فى تكويننا وفى مباشرة حقوقنا النيابية ، بل وفى الاستمتاع بحريتنا الشخصية ، فهل يقول قائل بعد ذلك اننا تعجلنا المعارضة ، أم اننا تمهلنا الى أبعد حدود التمهّل ، وتحملنا الأذى والاضطهاد فوق طاقة التحمل ! ...

على العكس يا مولاي ، فأننى لاتهم نفسى باننى تمهلث أكثر مما وجب
التمهل ٠٠ ولى فى ذلك عذرى ، أستمدّه من حنايا صدرى ، فقد غلبنى
شعورى على أمرى ٠٠٠

أليست هى صداقة العمر ؟ ٠٠ أوليست هى ذكريات غالية صحبتنا
فى النفى وفى الأسر ، وفى الهزيمة وفى النصر ٠٠٠ فهل من عجب اذا
ما أشفقت وامتد بالاشفاق جبل الصبر ؟

وينبغى بعد ذلك الانتقال الى الحديث عن أهم الموضوعات التى تناولها
الكتاب الأسود ، وبالتفصيل ٠٠٠



استغلال النفوذ للكسب غير المشروع عن طريق البيع والشراء والتنظر على الأوقاف

أعطى مكرم عبيد باشا أهمية بالغة في كتابه الأسود للحديث عن استغلال النحاس باشا - من وجهة نظره هو - وجهة نظر مكرم عبيد باشا - واقاربه ووزرائه ، وقد ترددت أكثر من مرة في ذكر اسماء من شملهم اتهام مكرم عبيد باشا ولكنني وجدت ان الاتهامات بنفسها ونصبها واردة في الصحف وفي مضابط مجلسي النواب والشيوخ فلا تترتب على من ذكرها اذن مادمت قد قرنت الدفاع بالاتهام .

كان في مقدمة ما قاله مكرم باشا في هذا الخصوص ان السيدة زينب الوكيل - حرم النحاس باشا قد اشترت من حضرة صاحب العزة فؤاد سراج الدين (معالي فؤاد سراج الدين باشا بعدئذ) ١٤ س و ٧ ط و ٨٠ فدانا بناحية دمداش مركز شربين تباع تفتش بلمقاس التابع لمصلحة الاملاك الأميرية - مقابل مبلغ ٥١٩ مليم و ٤٢٨٣ جنيها (أى بسعر ٥٣ جنيها تقريبا للفدان الواحد) - وقد جاء في العقد أنه قد دفع من الثمن عنده التوقيع على العقد مبلغ ٨٤٠ مليم و ١٤٢٧ جنيها والباقي وقدره ٦٧٩ مليم و ٢٨٥٥ جنيها تتعهد المشتري بسداده الى خـونة مصلحة الاملاك الأميرية رأسا على جملة أقساط سنوية ينتهى آخر قسط منها في سنة ١٩٥٥ ، ويبلغ معدل القسط السنوى ٢٠٠ جنيها الى ٢٥٠ جنيها .

وقد أعطى هذا العقد تاريخا عرفيا ١٢ يناير سنة ١٩٤٢ وأما تاريخ توقيع العقد رسميا فهو ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ ، وقد أثبت في نهاية العقد التأشيرة الآتية : -

« قد تم توقيع هذا العقد من حضرة صاحب العزة
فؤاد بك سراج الدين البائع وحضرة صاحبة العصمة زينب
هانم عبد الواحد الوكيل المشترية المتعاقدين أمامنا وأمام
حضرة أحمد بك الوكيل المقيم بمصر الجديدة ٠٠٠ وأحمد
أفندي زكى المقيم بمصر ٠٠٠ بصفتها شاهدين على صحة
شخصية المتعاقدين وهذا تصديق منا بذلك - مصر فى يوم
الأربعاء ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ بمينا هاوس الساعة الثانية
والنصف بعد الظهر حيث انتقلنا بتصريح من جناب رئيس
محكمة مصر المختلطة مرفق بدفتر التصديقات » .

وقد يبدو غريبا يا مولاي هذا الانتقال المفاجيء من صفقة بيع أطيان
الى مشروع البر ، ومن الجمع بين مشروع البر والباشوية ٠٠٠ ولكن
الغريب فى هذا العهد هو انعدام الغريب !

ذلك أن رفعة النحاس باشا حدثنى فى خلال المدة السابقة على اجراء
الانتخابات عن نيته فى القيام بمشروع بر يطلب فيه من الأغنياء التبرع
بمبالغ كبيرة وتنتهز هذه الفرصة للتماس الانعام عليهم بالباشوية أو
الرتب التى يستحقونها ٠٠٠ ثم تردد لحظة وقال ما معناه انى أريد أن
أطلب الباشوية لصديقك فؤاد سراج الدين وذكر لى سببا لا علاقة له
بصفقة الأطيان التى لم أكن أعلم عنها شيئا أصلا وكانت على ما يظهر محل
تكتم شديد - ولكنى اعترضت على الفكرة فى ذاتها لأسباب أبديتها
له وطلنت انه اقتنع بها .

على أثر ذلك نبتت فكرة - أو مناورة - أخرى ناقشتها هي أيضا
على علائها لانى لم أكن أدري السر فى هذا التحمس المفاجيء لمصلحة أحد
أصدقائى .

فقبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء اقترح أحد الوزراء - وهو
عبد الفتاح الطويل باشا - على رفعة رئيس الوزراء وباقي الوزراء أن يعين
فؤاد بك سراج الدين وكيلا للداخلية بدلا من حمدى محبوب باشا الذى
كان فى النية نقله من وظيفته ، وقال معاليه فى تبرير اقتراح تعيينه أن
فؤاد بك صديق مكرم وهو يعرفه ويعرف مؤهلاته وانتسابه الى أسرة غنية
كبيرة فما كان منى الا أن اعترضت بكل براءة على هذا التعيين لأسباب
مصلحية وفنية رغم صداقتى لفؤاد بك سراج الدين .

وكان ذلك كله قبل الانتخابات ، وكان من محاسن الصدق أن عقد
بيع الأطيان من حضرة فؤاد بك سراج الدين الى صاحبة العصمة حرم

رئيس الوزراء تم توقيعه رسميا قبل الانتخابات أيضا - أو في ١٨ مارس على سبيل التحديد - وسبق ذلك بطبيعة الحال العقيد الابتدائي الذي أعطوه تاريخا عرفيا قبل التوقيع الرسمي بشهرين .

ولكن الحير في التأخير ٠٠٠ فلئن فانت الفرستان السابقتان للحصول على الباشوية ووكالة الوزارة ، فلقد سنحت أخرى - أسخى وأجدى - هي خلو منصب وزير ، بعد انتخاب وزير الزراعة رئيسا لمجلس النواب الجديد ، ولما يمض اليوم الأخير من شهر مارس الموعد ، والملي بالوعود ٠٠٠

بقيت الباشوية ، وقد كان لها دور ، ومع الدور مداورة ، ماهرة ، مأكرة ٠٠٠ فقد التمس النحاس باشا لمناسبة عيد التولية السعيد الانعام بالباشوية على خمس من الوزراء بينهم وزير الزراعة الجديد ، ونياشين مختلفة على بقية الوزراء ٠٠٠ وكان قد استقر رأيه في ذلك الوقت بالذات على تعيين الوزراء الجدد لوزارات التموين والشؤون الاجتماعية والوقاية ٠٠٠ وهنا قامت صعوبة في وجه النحاس المسكين ٠٠٠ فانه اذا ما عين الوزراء الجدد قبل الانعام بالباشوية على الوزراء الخمسة أصبح وزير الزراعة الجديد معتبرا كواحد من الوزراء الجدد الذين لم يكن من المعقول التماس الانعام عليهم اثر تعيينهم ٠٠٠ فلم يكن بد اذن من التماس الرتب والنياشين والاصرار على هذا الالتماس قبل تعيين الوزراء الجدد ٠٠٠ وفعلا انعم بالرتب والنياشين في ١٣ مايو على الوزراء القائمين ، وفي اليوم التالي (أى في ١٤ مايو) عين الوزراء الجدد ، فكان السبق للاولين بساعات تبلغ الأربعة فوق العشرين !

وهكذا انفرجت الأزمة ، وكانت سديدة حادة ٠٠٠ فاستطاع النحاس باشا أن يوفق بين القديم والجديد ، وأن يجمع بينهما في هذا الحل السعيد ٠٠٠

لقد تشرفت يا مولاي فبينت كيف نبتت فكرة مشروع البر في ذهن النحاس باشا بمناسبة صفقة الاطيان سالفة الذكر وما كان لها من صلة بفكره الرتب والنياشين والتماس الانعام بها على بعض المقربين المحظوظين ٠٠٠ ومن ثم فلم يكده يمضى أسبوع على الانعامات السامية في ١٣ مايو حتى بدأ اسبوع البر في ١٩ مايو ، وكان قد بقي بعض المحظوظين المقربين من أمثال صبحي افندى الشوربجي والأستاذ توفيق مفرج وغيرهما الذين رؤى من البر بهم التماس الباشوية لهم ، حتى يجمع البر بين فكرتي الانعام والنعمة ، تلك للاغنياء المحظوظين ، وهذه للفقراء المساكين ! ٠٠٠

وبهذه المناسبة - والشئ بالشئ - يذكر - فقد سبق للنحاس باشا أن عرض على مجلس الوزراء منح الجنسية المصرية لنسيبه صبحى أفندى الشوربجي ، تمهيدا لطلب تعيينه فى مجلس الشيوخ :

ويقول مكرم عبيد عن صفقة أخرى بعد الاطلاع على العقد المرفق بالعريضة تبين أن الخواجة اميل نسيم عدس بصفته وصيا لشركة نسيم عدس وأولاده باع الى حرم النحاس باشا ٢٣ س ، ١٨ ط ، و ٧٤ فداناً واقعة بزمام ناحية البركة مركز شبين القناطر وكان ثمن الفدان الواحد ١٢٠ جنيهاً وكان قد وقع على العقد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٢ الساعة الرابعة بعد الظهر بالمotel رقم ١٠ شارع أحمد باشا بقصر الدوبارة ثم سجل العقد بقلم رهون محكمة مصر الابتدائية المختلطة بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٤٢ ثم يقول مكرم عبيد باشا : هى من غير شك صفقة رابحة فقد اشترى النحاس باشا (أو حرمه) الفدان بسعر ١٢٠ جنيهاً فى المرح القريبة من القاهرة فى وقت كان يباع فيه الفدان بمائتين من الجنيهات فى أقصى الصعيد من أرض أقل قيمة وأضعف غلة ٠٠٠ بل ان صبحى أفندى الشوربجي اشترى قبل ذلك ببضعة شهور - أى قبل فترة الرواج الاستثنائى - أرضاً مجاورة لها من حضرة صاحب السعادة بهى الدين بركات باشا بسعر الفدان ١٦٠ جنيهاً وكانت هذه الصفقة تشمل أطياناً أكثر من تلك ويبلغ مقدارها ٢٥٠ فداناً ، مما كان له اثره ولا ريب فى تقدير السعر - هذا فضلاً عن ان الأرض التى اشتراها رفعة النحاس باشا لحرمه قد مهدت لها سبل الرى قبل الأخرى .

بل ما لنا نذهب بعيداً ٠٠٠ فان السمسار الذى اشترى الأرض سافر الى فلسطين وعرض على كبير آل عدس سعراً هو ١٤٠ جنيهاً للفدان وأقنعه بالقبول لاعتبارات لا تخفى ، فلما عاد السمسار الى مصر ظافراً بهذا القبول طمع النحاس باشا فى تخفيض جديد ونجح بعد ضغط جديد فى الحصول على ثمن ١٢٠ جنيهاً للفدان ! ٠٠٠ وهو سعر عجيب حقاً لأن هذه الأرض بالذات سبق ان قدر للفدان الواحد منها ٢٣٥ و ٢٥٠ جنيهاً .

فما هى الأسباب التى دعت آل عدس وهم من كبار التجسار من اخواننا الاسرائيليين الى عقد هذه الصفقة غير الرابحة ؟ ٠٠٠ ولكن هل هى حقاً غير رابحة ؟ - هذا هو السؤال ! ٠٠٠

ويقول مكرم عبيد باشا تحت عنوان (سيارة كوتسيكا) :

لعل الإشارة الى شراء هذه السيارة وما اليها من أدوات الترف أبلغ فى الدلالة على العقلية الجديدة التى حازها النحاس باشا فاستحوذته ، وكسبها فكسبته ٠٠٠ فلقد رأينا

ان معيشة الترف كانت من العوامل التي أدت بالنعاس باشا وأهله الى الرغبة فى الشراء ، فلا عجب أن يؤدى الشراء فى دوره الى الاستزادة من الترف ٠٠٠ وهكذا دواليك ، فلن تكون الحلقة الا مفزعة ، ما دامت الأموال تتوالى سابعة مسبعة !

ولقد كان للنحاس باشا كرئيس للوزراء ووزير للداخلية والخارجية ثلاث سيارات حكومية يستعملها فى شؤونه الحكومية والمنزلية ، ولكنه أبى الا أن يشتري لرئاسة مجلس الوزراء سيارة جديدة فخمة من طراز باكار يبلغ ثمنها الأصلي ثلاثة آلاف جنيه وتمتاز على غيرها من السيارات « الديموقراطية » بأن بها جهازا لتكييف الهواء ، فيبرد فى الصيف ويسخن فى الشتاء ٠٠٠ الى غير ذلك من معدات الراحة والمفخخة التي يستمتع بها ذوو الثراء ٠٠٠

ولكن هذه السيارة الفخمة تملكها الحكومة فهي سيارة حكومية ، ولرفعة رئيس الوزراء صفة أخرى منزلية تقتضى سيارة منزلية ، ولا يصح بل ولا يليق أن تقل المنزلية عن اختها الحكومية ! ٠٠٠ ومن ثم استقر الرأى على شراء سيارة باكار من نفس الطراز ، فخطب صاحب السيارات فى هذا فتبين ان للسيارة الحكومية اختا فى عصمة أجنبي مليونير هو المسيو كوتسيكا ٠٠٠ ولم يكن مفهوما أن يفضل المسيو كوتسيكا شخص رئيس الحكومة فيحتفظ لنفسه بسيارة لا تملك مثلها الا الحكومة ٠٠٠ وقد يملك المال الوفير ، شخص ليس بالمليونير ٠٠٠ وبناء عليه طلب الى التاجر أن يتصل بالمسيو كوتسيكا ويرجوه التنازل عن شراء السيارة ، فما كان من المسيو كوتسيكا الا أن قال انه وما يملك رهن مشيئة رئيس الوزراء ، وتنازل فعلا عن شراء السيارة وأخذها النحاس باشا لنفسه ملكا خاصا .

ولما كان التاجر صاحب السيارات قد ارتضى - طبقا لرواية النحاس باشا - أن يبيعها له بمبلغ أقل من ٣٠٠٠ جنيه فيظهر ان رفعتة أراد أن يرد له الجميل ولو على حساب الحكومة ٠٠٠ وكان قد حدث ان استولت وزارة التموين على أكثر من عشرين سيارة باكار استوردها التاجر صاحب السيارات فطلب الى النحاس باشا (وكنت اذ ذاك وزيرا للتموين) أن ارد له السيارات المستولى عليها ، فأخبرته أن هذه السيارات قد سلمت للجيش مقابل قيمة الاستيلاء ، فألج على النحاس باشا فى أن يجد وسيلة لاستردادها من

الجيش وتسليمها للتاجر ليتجر بها ويربح من ورائها ...
فرفضت ذلك بطبيعة الحال ، وفى اليوم التالى جاء الى الوزارة
المذكور راجيا ملحا ، وفهمنا منه السر فى الحاح رفعة النحاس
باشا وحكاية سيارة كوتسيكا ...

وما أن خرجت من الوزارة حتى اشترى الوزراء سيارات
جديدة لهم هم أيضا من طراز باكار يقدر ثمن الواحدة منها
بأكثر من ١٦٠٠ جنيه ...

ولما كان الخير الصميم هو الخير العميم ، فقد قررت
الوزارة تعميم السيارات على الرؤساء المحظوظين والسكرتيرين
وطلب الى مجلس الوزراء اعتماد مبلغ أربعين ألف جنيه لشراء
٣٥ سيارة ، ثم قرأنا فى الصحف بعد ذلك انه قد اعتمد مبلغ
ينسوف عن السبعين ألف من الجنيهات لشراء سيارات
واصلها ٠٠٠ واحتسب هذا المبلغ من اعتماد الطوارئ ...
ولم تكن هذه السيارة الفخمة التى اشتراها النحاس
باشا لنفسه هى وحدها من أدوات الترف التى كلفته آلاف من
الجنيهات ، ولكنى ذكرتها دون غيرها من المشتريات (كالأثاث
وغیرها مما لدينا دليله • ولا يصح تفصيله) من باب التمثيل
على ما يبذر بذرا ، وتبذيرا ، من المال الوفير ...

وليست مظاهر الثراء مقصورة على الشراء ، فهناك
مستوى المعيشة اذا ما ارتفع عن الحد المألوف فانه يستتبع
حتما الطفرة فى الانفاق غير المألوف - وبخاصة اذا كان الثراء
طارئا جديدا لم يتعوده صاحبه - وحسبى فى ذلك
ان أشير اشارة عابرة الى ما يعرفه جميع زائرى النحاس باشا
وأهله من بذخ فى المعيشة وفى الانفاق ، لا يتوافق الا ثرى
لا يخشى الاملاق ... ولقد كان الناس يعجبون كيف يقضى
النحاس باشا وأهله شهورا فى ميناهاوس ينفق فيها ما لا يقل
- ان لم يزد - عن ألف من الجنيهات ، ثم يستأجر لسكنه غير
مسكنه فى مصر الجديدة قصرا فى جاردن ستنى كان ايجاره
الشهرى قبل صدور الأمر العسكرى برفع الايجارات خمسين
جنيهها غير ما يتكلفه من نفقات ! ... ولكن لو انهم وقفوا على
ما يعرفه العارفون - ولا محل لتفصيله - من نفقات تنفق من
غير حساب على ما يسميه الفرنسيون
Train de vie
لعبجوا كل العجب من أين وإلى أين هذه النفقات والألوف
المؤلفات ...

ولكننا لم نشأ يا مولاي الا أن نسجل هنا بعض الوقائع
والصفقات التي قدمنا عليها الدليل ، وهي كافية كمجرد
التمثيل . . . وسنرى فيما يلي من أدلة على ما اقتناه الانسباء
الشركاء من مئات الألوف من الجنيهاات ان ما ذكرناه واقمنا
الدليل عليه لم يكن الا جزءا من كل لا شك في وجوده وان
عز السبيل اليه . . .

وينتقل مكرم عبيد الى الحديث عن مئات الألوف من الجنيهاات التي
حظى بها الانسباء والشركاء ، فيقول :

ان صبحي أفندي الشوربجي صاحب مصانع الغزل
والنسيج سوري الأصل والجنسية وكانت أعماله في حدود
اختصاصه أى في الغزل والنسيج ثم زوج ابنته من حضرة
أحمد أفندي الوكيل الموظف بسكرتارية مجلس الشيوخ وشقيق
حرم النحاس باشا وما أن تم الزواج حتى اتسع - مكرم
باشا - نطاق الأعمال والآمال للطرفين معا وشاءت التطورات
السياسية أن يعين النحاس باشا رئيسا للوزارة ولما مضى
على هذا الزواج أكثر من عام فاذا بالآمال التي تحددت اتساعا
قد تصاعدت ارتفاعا فبلغت الآمال حد الخيال .

واذا بالأستاذ أحمد الوكيل يستقيل - ويا للعجب ! -
من وظيفته في سكرتارية مجلس الشيوخ ، مع أن مرتبه فيها
كان حوالى الخمسة وعشرين جنيها شهريا ، وكان له فوق
شهادة التجارة المتوسطة من المؤهلات أضخمها ، وأعظمها ،
فهو نسيب وأى نسيب للنحاس باشا . . ، ولو انه ظل موظفا
لارتقى المناصب درجات ، تعلوها علاوات !

ولقد جاءنى الاثنان معا عقب تأليف الوزارة - كما
سأين ذلك تفصيلا تحت باب رخص التصدير - يطلبان
الترخيص بتصدير الزيت والجلود ، وتلا ذلك الأرز والسكر
. . . وراح الاثنان - ومعهما شريك خفى ثالث - يتجسرون
ويسمسون في كل ما يقبل الاستغلال ، ويدر المال . . .

وما أن اتسع النطاق ، حتى اتسعت الآفاق ، فتقدم
النحاس باشا الى مجلس الوزراء يطلب منح صبحي أفندي
الشوربجي الجنسية المصرية ، تهيئدا لكرسى الشيوخ
وللباشوية . . ثم كان صباح وكان مساء فاذا الأستاذ أحمد
الوكيل نائب محترم لباب الشعيرة . . .

غير أن المناصب والالقاب ، هى الى المال بمثابة القشور الى اللباب ، ومن ثم راح حضرات الأنسباء الشركاء يسعون الى المال بكل وسيلة ، حتى تضخمتم الحصيلة ، فبلغت مئات الألوف من الجنيهات ، وقيل ان ثروة الشوربجى اخوان تقدر الآن بحوالى المليونين من الجنيهات ٠٠٠

ولكنى يا مولاي قد أخذت على نفسى بأن لا اتقدم الى جلالتم الا بالوقائع التى قام عليها الدليل ، وفيما يلى بعض ما وقفت عليه ، وتحققت منه ، من وقائع وأسانيد : -

اشترى حضرة صبحى أفندى الشوربجى من حضرة صاحب السعادة بهى الدين بركات باشا عزة بجوار المرج تبلغ حوالى ٢٥٠ فداناً ، ودفع عن كل فدان ثمناً مقداره ١٦٠ جنيهاً مصرياً - أى أن مجموع الثمن يناهز الأربعين ألفاً من الجنيهات - وهذه الصفقة غير منكورة وقد نأكدنا خبرها من سعادة البائع نفسه .

وكذلك اشترى حضرته عن نفسه وعن أخيه بمقتضى عقد بيع رسمى محرر فى ١١ مايو سنة ١٩٤٢ أمام قلم العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة عمارة ضخمة بشارع الملكة نازلى من ورثة المرحوم على بك محمد صادق مقابل ثمن اجمالى قدره ٥٠٥٨٥ جنيهه خمسين ألف وخمسمائة خمسة وثمانين جنيهاً ، دفع منه عند العقد الابتدائى فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٢ مبلغ ٩٥٨٥ جنيهاً كما دفع فى مجلس العقد المذكور مبلغ ٨٣٤ مليماً و ٨٤٣٠ جنيهاً وهو قيمة نصيب القاصر ، ودفع باقى المبلغ وقدره ٣١٧١٠ جنيهاً بموجب شيك رقم ١٣٠٧٢٦ بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ على البنك العثمانى بالقاهرة .

ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد ان الطرفين حسرا عقداً ملحقاً بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ نمرة ٨٣٣٨ مصر أشارا فيه الى دفع سهمرة الى أحمد بك الوكيل ، وفيما يلى نص ما جاء فيه : -

« حضر الطرفان ومعهما نفس الشاهدين فى العقد الاول - وقررا ان ما يجب خصمه من باقى الثمن هو مبلغ ٦٠٩ مليماً و ٩٢٧ جنيهاً وهو عبارة عن مجموع مبلغ السهمرة المستحقة لأحمد بك الوكيل والأموال الأميرية الخ ٠٠٠ »

وعقد البيع مسجل في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٢ نمرة
٣٣٤٠ مصر تسجيل *

هذه الصفقة - وصفقة الأطيان سائلة الذكر - يبلغ
ثمثهما وحدهما حوالي المائة ألف جنيه دفعت عدا ونقدا ،
وتمت الصفقتان كما تمت الصفقات الأخرى التي ستأتى الإشارة
إليها خلال قيام الوزارة الحاضرة *

وفوق ذلك فإن حضرات الانسياء ، الشوربجي اخوان
يقومون الآن ببناء عمارتين كبيرتين في الزمالك *
وقد علمت من مصدر نبا له دلالة البالغة وهو أن أحد
السماسرة قد عرض أخيرا بالنيابة عن صبحى أفندى الشوربجي
وشركائه شراء عمارة ايهوبيليا بمبلغ نصف مليون من الجنيهات
ولكن الصفقة لم تتم *

ولا يحسبن أحد أن النصف مليون من الجنيهات تستنزف
ما أخره الانسياء المحظوظون من أرباح الصفقات المتواليات ،
فقد علمت أن حضراتهم قد عرضوا أخيرا شراء أكثر من ستمائة
فدان صفقة واحدة في مديرية المنيا معروض بيعها في إحدى
التفليسات على أن يكون ثمن الفدان الواحد حوالي ٢٢٠ جنيه
وعلى أن يدفع الثمن بأكمله عن الصفقة كقطعة واحدة لا تجزئة
فيها *

هذا يا مولاي بعض من كل وفصل من أصل ٠٠٠
عدا ما يتحدث الناس عنه من صفقات لم نر محلا للإشارة
إليها ٠٠٠ وعدا صفقات التموين والغزل التي سيأتى الكلام
عنها ، والتي كان محورها صبحى أفندى الشوربجي ، ومحور
المحور حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد الوكيل ، الموظف
السابق ذو المرتب الضئيل ، شقيق حرم رفعة الرئيس
الجليل *

وحسبنا أن نذكر هنا من غير تعليق أن حضرة صبحى
أفندى الشوربجي النسيب المحفوظ الذى وقف رفعة رئيس
الوزراء في مجلس النواب يترافع عنه مراعاة حارة ، والذي
توافرت له الآن مئات الألوف من الجنيهات يدفعها أو يعرضها
عدا ونقدا - هذا الرجل بالذات كان قد اقترض منذ عهد
قريب لا يزيد كثيرا على السنتين مبلغ عشرة آلاف جنيه
كسلفة صناعية للمصانع التي يملكها ، وقد اقترض هذا
القرض الضئيل من الحكومة القائمة اذ ذاك *

قايين اين العشرة آلاف قرضا ، من مئات الألوف يفتنيها
ذهبا وأرضا ٠٠٠ واين موقفه من الحكومات الغابرة بالقياس
الى موقفه من الحكومة الحاضرة ! ٠٠٠ سبحان مغير الاحوال ،
ومغير الرجال ٠٠٠

ويطيل مكرم عبيد باشا - وما كان له أن يطيل في هذا الموضوع ،
في الحديث عن بيع منزل النحاس باشا الى وقف عبد العال الذي هو ناظر
عليه والى تنظير النحاس باشا على وقف البدر اوى بسمنود عقب تأليف
الوزارة .

وفصل مكرم عبيد بين العمليتين قائلا :

باع النحاس باشا منزله في سمنود الى وقف عبد العال
الذي هو ناظر عليه بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات ، ومن
شروط الوقفية أن يكون لناظر الوقف حق السكنى في منزل
الوقف ٠٠٠ وأن يصرف للمنزل كل شهر مائة وعشرين جنيها
ثمن قمح وأرز ومسلى الخ ، على أن يكون للزوجة المستحقة
عشرون جنيها منها ٠٠٠

وفي عبارة أخرى ، فان النحاس باشا هو البائع
والمشتري في نفس الوقت - ولقد يكون في ذلك بدعة ، ولكنها
بديعة ٠٠٠ وصفقة رائعة ، ولكنها مريعة !

وواقعة الحال أنه كان لمصطفى النحاس باشا بصفة كونه
فردا من أهالي سمنود منزل خاص في تلك البلدة يسكنه
رفعته بصفته هذه ، أو بما استجد له من صفات كحاكم مدنى
أو عسكرى ، أو اذا شاء كزعيم شعبى ٠٠٠ غير أنه قد لقى
لرفعته صفة أخرى لها وزنها ، ولها ثمنها ، وهى صفته كناظر
للقف ٠٠٠ وعلى ذلك رأى النحاس باشا الفرد والزعيم
والحاكم أن يبيع المنزل للنحاس باشا ناظر الوقف بصفته وكيل
عن الوقف ، لكى يسكنه رفعته كناظر للوقف طبقا لنص
الوقفية ، وقبض رفعته في نظير هذه العملية البارة مبلغ
عشرة آلاف من الجنيهات ثمننا سخيا كريما ، ولم يتورع
النحاس باشا عن القول بأنه قبض هذا الثمن تضحية منه
ورحمة بالمستحقين والفقراء المنتفعين من الوقف - وهى أيضا
رحمة من النوع الجديد المبتكر ، التى ينتفع منها الرحيم دون
المرحوم !!

واننى يا مولدى لا تشرف بأن أرفق مع هذه العريضة
مستخرجاً رسمياً من محاضر جلسات محكمة طنطا الشرعية ،
وأشرف من حجة الوقف ، ويكفى الاطلاع على محاضر الجلسات
وما تضمنته من المناورات والأساليب التى لجأ إليها رفعة
الناظر تبريراً للحصول على مبلغ عشرة آلاف جنيه ثمناً لبيع
منزله للوقف - يكفى الاطلاع على هذه المحاضر لكى تشور
النفس مستفزة ، مشمئزة ، من أساليب التحايل على الأقوال ،
فكيف بالأموال ! ...

ولقد ضرب النحاس باشا بهذه العملية التى لا أعرف لها
مثيلاً من نظائرها فى استغلال النفوذ - ضرب رفعته عدة
عصافير بريئة بحجر واحد ... وفيما يلى تلخيص موجز
لأوزار هذه العملية :

لعل الوزر الأول - أو التحايل الأول - هو نفس التنظر
على الأوقاف ... فان محاسن الصدف قد شأت - وما زالت
تشأ حتى الآن كما سنرى - ان لا تكتشف محاسن رفعة
النحاس باشا كناظر للوقف الا حينما يكون فى الحكم ،
ولذلك فلم يعين رفعته ناظراً على وقف من الأوقاف الثلاثة التى
يتنظر عليها فى بلدته الا بعد توليه الوزارة ، وكان آخر تعيين
له كناظر لوقف البداروى فى عهد توليه الوزارة الأخيرة -
ولهذا التعيين قصة مبكية مضحكة سنتناولها فيما بعد .

وقد كانت الصحف المعارضة تحدل عليه فى سنة ١٩٣٧
حملات شديدة بسبب تنظره على تلك الأوقاف فى ابان توليه
الحكم ، ولكن رفعته كان يهتذر بشتى المعاذير مبيناً أن فى
تنظره مصلحة للوقف وتحقيقاً لشرط الوقف ، فكنا نحن
أنصاره نتقبل منه هذه الحجج المؤيدة لوجهة نظره ، ولو أن
الكثيرين منا كانوا يتمنون ابتعاده عن مواطن التجريح فى
مسائل مالية من هذا القبيل .

ولكن الذى لم أكن أعرفه أو يعرفه أحد من زملائه أن
رفعته كان يستخدم من تنظره على الأوقاف سبيلاً للتحايل على
الشراء ، ولولا اننى استخرجت أخيراً المحاضر الرسمية الدالة
على ذلك واطلعت على محتوياتها مفصلة ، مهلهلة ، كما صدقت
ما كانت تلوكة الالسنة المدياعة ، وتهمس به الاشاعة ...

وتشاء المصادفات العجيبة أيضاً أن تبدأ الخطوة الأولى
التي أدت الى صفقة بيع منزل رفعته للوقف الذى هو ناظر

عليه ، فى عهد توليه الحكم فى سنة ١٩٣٧ ، فقد جاء فى محضر محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٠ : « أنه كان لوقف المرحوم السيد بك عبد العال عمارة واقعة على البحر الأعظم بسمنود ٠٠٠ وقد أرسد عليها الوقف مبلغا كبيرا يصرف شهريا فى الوجوه التى عينها الواقف ، وأن العمارة المذكورة أخذت للمنافع العامة بقرار من هذه المحكمة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ نظير مبلـسـخ ٨٦٨ مليـم و ٥٣٢٥ جنيها » .

أذن فقد نزعـت ملكية عمارة الوقف وقدر لها ثمنـا سـخيا مبلغ يـنـوف على الخمسة آلاف جنيه - وكان ذلك فى سنة ١٩٣٧ حينما كان النحاس باشا رئيسا للوزارة وناظرا للوقف فى وقت معا ٠٠٠

وتشاء المصادفات الطيبة يا مولاي - وكل طبيعتها منصرفة الى مصلحة النحاس باشا ! - تشاء هذه المصادفات أن يبني النحاس باشا عمارة جديدة لنفسه فى سمنود فى الوقت الذى أخذت فيه عمارة الوقف للمنافع العامة ! ٠٠٠ فقد كان للنحاس باشا واخوته منزل الاسرة الذى ورثوه عن المغفور له والدهم ، وقد تراضى رفعته مع بقية الورثة على أن يكون المنزل ملكا خاصا له ، ثم راح يبني البيت من جديد لحسابه الخاص فبنى عمارة من دورين كان المفهوم أنها لسكنه الخاص ، ولكن ما فهمه الناس لم يفهمه على ما يظهر النحاس باشا ، كما يتبين من تصرفاته التالية .

وهنا يسوقنا الحديث الى مصادفة ثالثة - أو هل هى رابعة ؟ - هى أن المستحقة الوحيدة التى بقيت على قيد الحياة هى السيدة بدر حمودة بك الأعسر زوجة الواقف المرحوم السيد بك عبد العال ، وانها قد تزوجت منذ بضعة سنوات بحضرة الأستاذ مسعد السمرة الذى تشاء المصادفة الخامسة - أو لعلها السادسة - أن يكون زوجا لحدى قريبات النحاس باشا وأن يضم الى زوجته الأولى زوجته الثانية ، ونعنى بها السيدة المستحقة فى وقف عبد العال الذى ينتظر عليه رفعة النحاس باشا .

هذا ما شاءته المصادفات لمصلحة النحاس باشا ونأتى الآن الى ما شاءه رفعته لمصلحة المصادفات ! ٠٠٠ فلقد انفق رفعته مع السيدة المستحقة ، التى اتصلت به بصلة النسب ،

على تقديم طلب الى المحكمة الشرعية تطلب فيه الاذن للوقف
بشراء منزل النحاس باشا ناظر الوقف بدلا من العمارة التي
نزع ملكيتها في عهد النحاس باشا رئيس الوزارة ...

رفيما يلي نص الطلب الذى تقدمت به السيدة المستحقة الى المحكمة
الشرعية نقلا عن المحضر الرسمي : -

قالت السيدة بعد أن أشارت الى نزع ملكية عمارة
الوقف في سنة ١٩٣٧ ... « ان الطالبة يهملها تحقيق شروط
الواقف على الوجه الأكمل وقد بحثت عن سراى للوقف بمشهور
ووقفت الى سراى واقعة على البحر الاعظم منشأة على الطراز
الحديث ملك حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس
باشا وتفاهمت مع رفعتة على اعطائها للوقف بالثمن الذى تراه
المحكمة مناسبة ، وقد قبل ان يأخذ قطعة الأرض الفضاء الباقية
من سراى الوقف التى هدمت بعد ان نزع ملكيتها بها فى
ذلك الأرض المحكرة للوقف وأخذ انقاض السراى على أن يخصم
ثمن ذلك من ثمن سرايه التى سيعطيها للوقف ، وطلبت الطالبة
اجراء اللازم لذلك » ...

اذن قد أصبح المنزل الريفى المتواضع الذى بناه الزعيم
الشعبى المتواضع (سرايا) من السرايات الفخمة التى لا يرتضى
النحاس باشا لها ثمن أقل من عشرة آلاف من الجنيهات ! ...
وسياتى الكلام عن الثمن ومفرداته ، بل ومدهشاته ...

وليس ابرز فى معنى الحيلة والتحايل من اجابة رفعة
الناظر بلسان وكيله على طلب شراء منزله ، وهنا أترك الكلام
ايضا لمحضر الجلسة : -

« وقال وكيل رفعة الناظر ان رفعتة يقدر الظروف التى
ذكرتها الست الطالبة فى طلبها ويعطف عليها كل العطف نظرا
لما جبل عليه رفعتة من حب الخير لمصلحة الوقف والمستحقين
جميعا بما يكفل لهم بقدر الاستطاعة الراحة التامة والتمتع
بالمزايا التى قصدها الواقف من وقفه عليهم ، ولذلك فان رفعة
الناظر يوافق على طلب الست الطالبة رغم ما فى ذلك من
تضحية عزيزة عليه وبخاصة لأن السراى المطلوب شراؤها هى
مقر ذكريات مسقط رأسه وأهله وتراث المرحوم والده ...
وقبل ذلك عن طيب خاطر رحمة بالسيدة الطالبة التى تحتاج
الى سراى تقيم فيها بأسرع ما يمكن مراعاة لصحتها من جهة

وليفهم من جهة أخرى بتنفيذ ما قرره الواقف بكتاب وقفه
... الخ . »

أفلا يرى مولاي أن رفعة النحاس باشا قد بلغ منه الخنان
والتحنن ، مبلغ الفن والتفنن ... فهو انما يبيع منزله بمبلغ
عشرة آلاف جنيه رحمة بالمستحقة التي تحتاج الى سراى تقيم
فيها بأسرع ما يمكن مراعاة لصحتها ... في حين أن هذه
السيدة المشار اليها لم تكن تسكن بطبيعة الحال الا مع زوجها
الذى كان قاضيا فى الأرياف ينتقل من بلد الى أخرى ، بعيدا
عن سمهود ، وبعيدا عن السراى التي يقول رفعتة فى صدق
بالغ انها فى حاجة اليها لتقيم فيها بأسرع ما يمكن ! ...
وما كنا علم الله لندرى أن سكنى السرايات عمل من أعمال
الرحمة ، لولا أن القائل بذلك هو زعيم فى الأمة ، ولالأمة ! ...

ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أن النحاس باشا ذهب به
الامعان فى التحايل الى حد التصريح على لسان وكيله فى الجلسة بما يأتى :

« ان الذى يهون عليه هذه التضحية نوعا ما انه قد
يستطيع الاستعاضة عن السراى مسقط رأسه وأهله بأشياء
سراى مقابلة لها على أرض الوقف الباقية من أرض سراى
المرحوم الواقف ، وهى التى كان مزعما أن يقام عليها سراى
للووقف بدل السراى التى نزلت ملكيتها » .

أليس هذا التذليل فريدا فى نوعه ؟ ... فان النحاس
باشا يقول انه كان مزعما ان يقام على الأرض الباقية للوقف
سراى للوقف ، ولكنه من باب التضحية العريضة عليه يبيع
سراى والده للوقف ويأخذ هو لنفسه الأرض الباقية من مالك
الوقف ، عسى أن يبنى عليها منزلا له فيما بعد !! ولسنا وأيم
الحق نفهم لماذا لم يبن النحاس باشا ناظر الوقف سرايا للوقف
على الأرض الموقوفة التى يعترف أنه كان مزعما ببناء سراى
عليها ؟ لماذا لم يفعل ذلك فيوفر على الوقف بضعة آلاف من
الجنيهات ، كما يوفر على نفسه بيع منزل والديه وما ينطوى
عليه هذا البيع من تضحية عزيزة وغالية ؟ ... ثم اذا لم يكن
بد من اعداد منزل للمستحقة رحمة بها فلماذا لم يكتف رفعتة
بتأجير منزله للوقف بضعة شهور حتى يتم بناء المنزل الجديد .
لا سيما وأن عمارة الوقف نزلت ملكيتها منذ سنة ١٩٣٧ وكان

فى مقدور رفعتة أن يبني منزلا للوقف فى الوقت الذى يبني فيه منزلا لنفسه ٠٠٠ وقد كانت أدوات البناء رخيصة قبل نشوب الحرب ٠٠٠

ولكنه لم يفعل وما كان له أن يفعل والا ضاعت الصفقة ، وضاعت المحكمة من كل هذه الخطط المرسومة ، والتدابير المحكمة ٠٠٠

ومن المدهش أن المحكمة الشرعية تساءلت فى إحدى جلساتها (جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠) اذا كانت شروط الوقف تقضى بانشاء سراى بدلا من التى هدمت ، فوعده وكيل المستحقة بتقديم مذكرة فى هذا الموضوع ، وفى الجلسة التالية - أى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ - جاء الطرفان متوافقين على الإجابة ، وقال وكيل رفعة النحاس باشا « انى موافق على ما قرره حضرة زميلى وان فى شراء سراى للوقف توفيراً لمصلحة الوقف نظرا لأن ادارة الوقف كانت تشغل جزءاً من السراى التى نزع ملكيتها وهى الآن تستأجر منزلا لا يقل أجره عن أربعة جنيهات » ٠٠٠

ياله من مبرر ضمن المبررات ، أن يشتري الوقف منزلا بعشرة آلاف من الجنيهات ، توفيراً لايجار شهرى يبلغ الأربعة من الجنيهات ! ٠٠٠

ومما يدل على احتكام التدبير بين النحاس باشا والسيدة المستحقة ، أن المحكمة فى جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤١ طلبت الى الطالبة ووكيل الناظر تقديم كشف بأسماء المستحقين فى الوقف لأخذ رأيهم فى البيع وشروطه فقال وكيل رفعة الناظر أن المستحقين أصحاب مرتبات فى الوقف وليس لهم نصيب معين فى أعيان الوقف وعليه فلا داعى لأخذ رأيهم ، ولكن الهيئة أصرت على تقديم الكشف المذكور وأجلت الجلسة الى ١٨ يناير سنة ١٩٤٢ لتقديم الكشف ، وفى الجلسة المقبلة (التى انعقدت فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢) نظرت المحكمة فى مذكرة مقدمه من رفعة النحاس باشا بوجوب عدم أخذ رأى المستحقين ، وأثبت محضر الجلسة ما يأتى حرفيا : - « وعرضت المذكرة المقدمة من وكيل رفعة الناظر على وكيل الطالبة المنضمة عدم الحاجة لأخذ رأى المستحقين فقال انه يوافق على ما جاء بها » .

وهكذا تمت المناورة وأحكم سبكها ، وحبكها ، بين رفعة الناظر والسيدة المستحقة فاتفق الاثنان على استبعاد جميع المستحقين أو المتفعين الآخرين رغم النجاح المحكمة وتأجيل الجلسة خصيصا لتقديم كشف بأسمائهم ٠٠٠ ولعل هذه الواقعة وحدها تكفى للتدليل على التحايل المعيب ضد مصلحة الوقف وخوف النحاس باشا من اعتراض المستحقين الآخرين على بيع منزله للوقف وعلى الثمن الباهظ الذى يريد أن يتقاضاه .

كان الثمن هو الهدف الذى رعى اليه كل تحايل سبق أو لحق ٠٠٠ أى منذ أن تقدم الطلب فى يونيو سنة ١٩٤٠ الى محكمة طنطا الشرعية بالأذن بشرء « سراى » النحاس باشا ، الى أن صدر قرار المحكمة فى مارس سنة ١٩٤٢ بإقرار الشراء وإقرار العشرة آلاف جنيه ثمن يتقاضاه رفعة الناظر ، الذى شئت المصادفة أن يصبح رئيسا للوزراء حين صدور القرار المذكور .

وقد اجتاز هذا التحايل مراحل عدة كشف فيها النحاس باشا يده - أو قصده - بأسلوب متدرج ومتعرج معا ٠٠٠ ولو انه يا مولاي تقدم الى المحكمة سافرا ، لعدرناه ناجرا ٠٠٠ ولكنه بدأ المرحلة الأولى فى طريق المساومة بالادعاء انه لا يرغب من بيع منزله الا العطف بالمستحقة والرحمة ٠٠٠ وفوض للمحكمة الثمن المناسب . ثم أحيل التحديد على قومسيون الأوقاف ونجح النحاس باشا فى اقناع الخبراء المعانين بتقدير ثمن المتر المسطح من أرض منزله البالغ مساحتها ١٧ ستنى و ٨١٧ مترا بمبلغ جنيهين ونصف للمتر الواحد - فيكون مجموع ثمن الأرض ٩٢٥ مليما و ٢٠٤٢ جنيهها - وقدر للمباني (وهى مقامة على حوالى ٤٢٩ مترا من الأرض المذكورة) مبلغ سبعة آلاف جنيه وبذلك تكون قيمة المنزل جميعه ٩٢٥ مليما و ٩٠٤٢ جنيهها ٠٠٠ ولعله من المفيد أن نلاحظ هنا أن هذا التقدير ينصب على منزل فى حى من أحياء سمندود ، وليس فى القاهرة ٠٠٠

غير أن النحاس باشا لم يرضه هذا التقدير السخى فوق السخاء ، فجاء وكيله أمام المحكمة وقال ان رفعتة يرى ألا يبيخس السراى فى قيمتها مع رعايته للوقف ومصالحة ! ٠٠٠

ورأت المحكمة « أن التقرير الوارد من قومسيون الأوقاف

مجمل لم يشتمل على ما يشتمل عليه عادة تقارير الخبراء فى مثل هذه المأمورية من التفاصيل الضرورية » ٠٠٠ وانتهى الأمر أخيرا بالنحاس باشا الى طلب مبلغ عشرة آلاف جنيه ذهنا لمنزله ، ولعله من المفيد أن اورد هنا نص الطلب الذى تقدم به رفعة النحاس باشا بلسان وكيله الى المحكمة طالبا مبلغ يزيد ألف جنيه على تقدير الأوقاف ، ووصفا هذه الزيادة بأنها « تضحية » ٠٠٠ وفيما يلى نص ما ورد فى محضر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ : « قال وكيل رفعة الناظر انى اطلعت على مذكرة الأوقاف وأعددت مذكرة برأى رفعة الناظر فى ذلك وهى تتضمن أن رفعته رأى أخيرا أن يضحي فى سبيل منفعة الوقف وقبل أن يكون ثمن السراى عشرة آلاف جنيه على أن تفصل الهيئة فى هذه المادة اليوم والا فرفعته فى حل من عدم قبول ذلك » ٠٠٠

أليس بديعا ومبدعا معا هذا الموقف من رفعة النحاس باشا ؟ ٠٠٠ وهل هناك من هو أقدر على الجمع فى مسلك واحد بين التضحية والتهديد ، والوعد والوعيد !!

انظر اليه يا مولاي وهو يقول انه قد رأى أخيرا أن يضحي فى سبيل منفعة الوقف وقبل أن يكون ثمن السراى عشرة آلاف جنيه ٠٠٠ ضاربا فى ذلك المثل الأعلى فى التضحية الذهبية ! ٠٠٠ ثم تفضل يا مولاي فانظر اليه وهو يقترن هذا العرض بشرط قبوله فى جلسة اليوم ، فورا وفى غير تهمل ، والا فهو فى حل من عدم قبول البيع ، وليتحمل الوقف تبعه هذا التحلل !

ولكن المحكمة لم تتعجل ، والنحاس باشا لم يتحلى ٠٠٠ بل استمرت المحكمة فى نظر المادة وهى تؤجلها من جلسة الى جلسة حتى تولى رفعة ناظر الوقف رئاسة الوزارة فى أوائل فبراير سنة ١٩٤٢ ، وكانت الجلسة السابقة على ذلك فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ - وأجلت الى أول مارس ١٩٤٢ - وفى هذه الجلسة وهى الجلسة الأولى بعد توليه الوزارة رأت المحكمة أن تسأل رفعة الناظر « هل يقبل أن يبيع السراى بمبلغ عشرة آلاف جنيه فقط مع ترك حق احلاله محل وقف السيد بك عبد العال على وقف عنه أولا » ٠٠٠ فطلب وكيل النحاس باشا التاجيل اسبوعا واحدا للجواب عن ذلك ، وأجلت الجلسة فعلا الى ٨ مارس ، وفى هذه الجلسة الأخيرة

اعلن وكيل رفعة الناظر - وقد أصبح الآن ناظرا للنظار !! -
« أن رفعة الناظر يرى انه وان ضحى بأعز شيء لديه فإن ذلك
لا يمنعه من أن يقيم مباني في بلده وان قطعة الأرض الفضا
التابعة لوقف السيد عبد العال لا تكفى لبناء عليها بل لابد
من ضم قطعة الأرض المحكرة وعلى ذلك فهو يصدم أن يحتسب
من ثمن السراى حق الانتفاع بالتحكير على قطعة الأرض
المذكورة » . . .

وفى الجلسة نفسها وافقت المحكمة على قبول توضيحية
النحاس باشا بأعز شيء لديه - وقررت شراء هذا المنزل الميز
بالصيغة الآتية : - « فلهذا قررنا الموافقة على شراء السراى
المذكورة بمبلغ عشرة آلاف جنيه حسب المدون بمحضر جلسة
اليوم واجلنا المادة للمعاينة وتوقيع الصيغة » .

اذن قد استقر القرار على أن يبيع النحاس باشا أعز
شيء لديه بمبلغ عشرة آلاف جنيه . . . ولو انه يصر على
الشخص العادى أن يفهم كيف يكون هذا المنزل أعز شيء
عليه ، فى حين أنه لم يسبق له السكنى فيه - كدها اعترف
وكيله بذلك أمام المحكمة .

ثم قامت عقبة فى طريق البيع هى عدم توافر هذا المبلغ
الجسيم فى خزانة الوقف .

الى أن يقول مكرم عبيد باشا :

هى اذن صفقة مبروكة ، وان تكن غير مباركة . . . فقد
قدر النحاس باشا لمنزله ثمنا يبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقدم
تأييدا لذلك تقريرا من خبراء استشاريين استأجرهم ، فرأوا
فى هذا التقدير تواضعا محمودا ، وعطفا ممدودا . . . ولكن
هل هى عشرة آلاف جنيه فعلا ؟؟ الحق يا مولاي أن النحاس
باشا قد ابتكر فى المعنويات أحاسيسا ، وفى المساديات
مقاييسا ، تختلف عما اصطلح عليه الناس أو اعتادوه ، فاعتبر
المساومة رحمة ، والاستغلال تضحية ، ومن ثم قدر للماديات
مبلغا مقداره عشرة آلاف جنيه ، فى حين أن حقيقته تبلغ
حوالى الخمسة عشر ألفا من الجنيهات ، لأن الانقراض التى
قدرت بمبلغ ٨٠١ جنيه تبلغ قيمتها اضعاف هذا المبلغ ،
وكذلك الأرض فقد قدر المتر منها بمبلغ ٥٠ قرشا - على أن
يشتريها هو - وبمبلغ ٢٥٠ قرش - على أن يبيعها هو . . .

ومهما يكن من أمر فالمنزل الذى باعه بمبلغ عشرة آلاف جنيه - اذا سلمنا بانها عشرة - لا تبلغ قيمته الحالية - على اساس الاسعار الحاضرة - أكثر من ٣٥٠٠ جنيه أو ٤٠٠٠ جنيه على أقصى تقدير ، أما اذا احتسبنا تكاليفه الفعلية حين بنائه فى سنة ١٩٣٧ ، وفى بلدة كسمنود ، فلن تزيد كثيرا على ألفين وخمسمائة من الجنيهات ٠٠٠ ولسنا نظن أن النحاس باشا نفسه الذى كان يفاخر - وكنا معه نفاخر - بأنه لا يملك من حطام الدنيا إلا مرتبه ، وأنه اضطر لاقتراض مبلغ من بنك مصر للقيام بنقبات زواجه - لسنه نظن أن رفعتة يدعى انه كان يملك فى سنة ١٩٣٧ عشرة آلاف من الجنيهات ، وأنه أنفقها بأكملها على بناء « سراى له فى سمنود » !!

اذا ثبت هذا - وهو ثابت - فكيف ساع للنحاس أن يدعى أمام المحكمة بدل المرة مرات أنه انما ضحى تضحية كبيرة اذ يبيع منزله للوقف بمبلغ عشرة آلاف جنيه ؟؟ وكيف سمح لنفسه وسمح له ذمته بان يدعى فى خطبة حديثه له انه باع المنزل بمن يقل عن نفقاته ؟؟

يا سيدى الباشا ٠٠٠ اذا كان المنزل قد كلفك عشرة آلاف من الجنيهات أو أكثر منها - فمن أين جاءك هذا المبلغ الجسيم ؟ ٠٠٠

وإذا لم يكلفك إلا ألفين أو ثلاثة آلاف من الجنيهات ، فكيف استسغفت مطالبة الوقف الخيرية الذى انت ناظره بمن يبلغ خمسة أضعاف التكاليف ؟؟ وكيف أطاعك ضميرك - بل كيف أطاعك تعبسيروك - فزعمت أنك تتوخى الرحمة بالمستحقين والمساكين ، حين أنك لم ترحم أحدا إلا نفسك ، بل ولم ترحم حتى نفسك أيها المسكين ٠٠٠

وأخيرا ٠٠٠ وليس آخر ، فان الثمن ليس ١٠ أو ١٥ ألف من الجنيهات كما يبدو للناظرين العابرين ٠٠٠ كلا ، فللصفقة ثمن آخر - فى شكل مرتب شهرى يبلغ المائة جنيه وقد نصت الوقفية على انفاقه على منزل الوقف وحاجياته من مأكلا ووقود وخدم ، فضلا عن عشرين جنيهها شهريا اختصت بها السيدة المستحقة .

ولما كان مبلغ المائة جنيه شهريا موقوفا على منزل الوقف نفسه ، فقد انقطع صرفه حينما نزلت ملكية المنزل المشار اليه فى سنة ١٩٣٧ ، وحينئذ فقط - فتقت الحيلة لرفعة

ناظر الوقف الجليل أن يبيع منزله الخاص للوقف فيجمع
ثلاث صفقات نادرات في صفقة واحدة :

(أولا) يقبض مبلغ عشرة آلاف جنيه (وحقيقته ١٥
ألفا كما رأينا) ثمنا للمنزل - بصفته بائعا .

(ثانيا) يقبض شهريا ١٠٠ جنيه لانفاقها على حاجيات
المنزل - بصفته ناظرا للوقف .

(ثالثا) يتمتع بحق سكنى المنزل طوال عمره كناظر
لوقف - طبقا لنص الوقفية - من غير أن يدفع مليما واحدا
نظير سكنه - استغفر الله فقد انساق قلبي الى التحدث عن
النحاس باشا كشخص عادى يسكن البيوت ويدفع الأجرة
لأصحابها - أو يعفى منها على أحسن الفروض - وفاننى أن
رفعته يسكن بيت الوقف ويدفع له الوقف نفقات سكنه مائة
من الجنيهات فى الشهر ، أى أن المالك لا الساكن هو الذى
يدفع الأجر ! ..

فاذا أضفنا الى هذا كله ، يا مولاي ، ان النحاس باشا
كان رئيسا للوزراء فى سنة ١٩٣٧ حينما صدر الأمر بنزع
ملكية منزل الوقف مقابل مبلغ ٥٣٢٥ جنيها دفع لخزينة
الوقف ، وأن دفعته شرع فى الوقت نفسه فى بناء منزل خاص
له ليبيعه للوقف بدل المنزل الذى نزع ملكيته - وأنه نجح
فى لعبته هذه نجاحا فاق المأمول ، والمعقول ، فقبض فى وزارته
الحاضرة مبلغ الخمسة آلاف وثلثمائة وخمسا وعشرين من
الجنيهات مثنى وثلاث ورباع ، ثمنا إجمالية ومريئا دوريا ...
وأنه فى نهاية الأمر لا يزال مستمتعا بحق السكنى فى منزله
كناظر للوقف ، بعد أن أصبح منزله منزلا للوقف ! - اذا
جمعنا هذا كله بنصه الى بعض ، ووصفناه كما وصفه النحاس
باشا ، بأنه عمل من أعمال الرحمة ، لصح لنا - بل ووجب
علينا - أن نعجب بالنحاس باشا ناظرا ووزيرا جمع بين الحكم
والحكمة ... ولو أنها « حكمة » من نوع « الرحمة » تسعى
الى منفعة أصحابها ، وتدخل البيوت من ثير أبوابها ...

وعن واقعة التنظر على وقف البدراوى ، يقول مكرم عبيد باشا ان له
مقرا فى سمندود وهو يشمل أطيانا مقدارها ٢٢ س و ٢٣ قيراط و ١٣٧٦
فدان أوقفها المرحوم أحمد باشا البدراوى فى ١٧ يناير سنة ١٩٠٧
واختص الجهات الخيرية بسبعة أعشار من ريعها ، وذريته بالثلاثة أعشار
الباقية ، وشرط النظر على الوقف من بعده للسيد حسين القصبي ومن

بعده لمحمد بك عثمان ثم من بعده لعللى بك المنزلاوى ثم من بعده للششيخ
محمد النحاس ثم من بعده للششيخ يوسف سنبل ، ثم من بعده لحسن
أفندى خبرى البدرأوى ثم من بعده لمن يقرره قاضى المسلمين الشرعى .

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامت محكمة طنطا الشرعية رفعة النحاس
باشا ناظرا مؤقتا على هذا الوقف الى ان يفصل نهائيا فى عزل الناظر
السابق - وظل رفعتة ناظرا طوال مدة توليه الوزارة ، ثم صدر فى ٢٣
ديسمبر سنة ١٩٣٧ قرار بتأييد قرار العزل نهائيا ، وعقب ذلك طلب
بعض المستحقين تعيين رفعة النحاس باشا ناظرا على الوقف بصفة دائمة ،
فعارضت وزارة الأوقاف فى هذا الطلب فى خطاب منها بتاريخ ٥ فبراير
سنة ١٩٣٨ ، وفى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الشرعية الابتدائية
وزارة الأوقاف ناظرة على الوقف ، وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار
فى أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

وظل الحال على هذا المنوال حتى عاد النحاس باشا الى الحكم من
جديد فى فبراير سنة ١٩٤٢ ، ولم تكده تمضى بضعة أيام على توليه
الوزارة ، حتى عاوده داؤه القديم ، فحن الى النظارة وقد واتته الوزارة ! .

نعم يا مولاى ، فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ - أى بعد تشكيل
الوزارة بخمسة أيام - تقدم بسحر ساحر ، أو بقدرة قادر ، طلب من
بعض المستحقين الى محكمة طنطا الشرعية باقامة رفعة النحاس باشا ،
رئيس الوزراء ، ناظرا دائما لوقف البدرأوى . . .

وعلى أثر هذا الطلب اتخذت المحكمة الاجراءات المعتادة فطلبت
الى وزارة الأوقاف باعتبارها ناظرة على الوقف ان تبدى رأيها فيه ،
وكانت هى التى عارضت فى اقامة النحاس باشا ناظرا فى سنة
١٩٣٨ . . . ولكن النحاس لم يكن وقتئذ رئيسا للوزارة . . . أما الآن
فهو رئيس للوزراء جميعا ومن بينهم وزير الأوقاف بالذات ، فما أيسر
السبيل وما أهون العقبات ! . . .

ومن ثم لم يلبث فضيلة رئيس المحكمة حتى تلقى الجواب التالى من
معالى وزير الأوقاف فى وزارة النحاس باشا ردا على خطاب المحكمة :

« حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية
الشرعية .

ردا على خطاب المحكمة المؤرخ ١٦ فبراير رقم ٣٣٨٤
نفيد بأن الوزارة لا مانع لديها من اقامة حضرة صاحب المقام

**الرفيع مصطفى النحاس باشا في النظر على الوقف المبين
بخطاب المحكمة المذكور ، بدلا عنها .
وزير الأوقاف**

ها هي ذى العقبة الأولى قد ذلت ، وها هي ذى نظارة الوقف بعد
أن حرمت قد حلت ٠٠٠ وها هي ذى وزارة الأوقاف فى عهد النحاس
باشا لا ترى مانعا - كما أن رفعته لا يرى وازعا - من أن يستغل رئيس
الوزارة نفوذه ازاء الوزير ، فيسجل الوزير الوفدى على وزارته سوء
الادارة ، ويعترف لرئيس الوزراء بالأولوية فى استغلال النظارة ! ٠٠٠
تلك كانت الخطوة الأولى فى سبيل الاستغلال ، يليها أخرى ،
أدهى وأنكى :

فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ أرسل رئيس محكمة طنطا الشرعية
الخطاب الخطير التالى نصه الى رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس
الوزراء :

« نمرة القيد ٣٤٥٦ - حرد فى ٢٣/٣/١٩٤٢ .

• حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ، فقد طلب
المستحقون فى وقف المرحوم أحمد باشا البدرأوى تعيين
رفعتكم فى النظر على هذا الوقف ولم تمنع وزارة الأوقاف
فى ذلك .

ونظرا لأن رفعتكم قد كرستم حياتكم النافعة على خدمة
هذا البلد الأمين ورعاية مصالحه والقيام بأعبائه .

ونظرا لما لرفعتكم من الأيادى البيضاء السابقة على هذا
الوقف ومستحقه ، ونرجو من رفعتكم أن تضيفوا الى أعمالكم
النافعة عملا آخر تجزون عليه من الله يوم تجزى كل نفس
بمسا عملت وتقبلون النظر على هذا الوقف خدمة للفقراء
والمستحقين ، وتفيدونا بالقبول قبل جلسة ٢٦ أبريل سنة
١٩٤٢ والله يجزيكم على أعمالكم خير الجزاء ويحفظكم
ويبقيكم .

وتفضلوا بقبول جليل الاحترام ،

رئيس محكمة طنطا الشرعية
محمد الجداوى

وهكذا ذهب النحاس باشا فى استغلال نفوذه ، وفى التحايل على هذا الاستغلال ، الى أبعد الحدود ، مستهترا بجلال القضاء ، ومستخدما الثناء فى غير محل الثناء ٠٠ وانى مع كل الاحترام أرى أن رئيس المحكمة الشرعية قد تعدى حدود اختصاصه ، فبدلا من أن يسأل فى حيدة القاضى هل يقبل النحاس باشا التنظر على الوقف أو لا يقبل ، نراه يضرع اليه ويتوسل راجيا منه وملحا عليه أن يضيف الى أياديه البيضاء السابقة وأعماله النافعة عملا آخر يجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت فيقبل التنظر على هذا الوقف خدمة للوقف والمستحقين !؟ ٠

لم يكن لرئيس المحكمة أن يسبق المحكمة الى قرارها فى قضية قائمة لم يتم الفصل فيها ، كما يؤخذ من خطابه الذى جاء فيه أنه يرجو النحاس باشا افادته بالقبول قبل جلسة ٢٦ ابريل ٠٠٠ ولكن اذا كان رئيس المحكمة قد أساء التصرف فان رئيس الوزارة قد أساء الاستغلال ، وحسبى يا مولاي أن أضع تحت أنظاركم الكريمة نص الرد الذى أرسله النحاس باشا الى رئيس المحكمة ، ونشره فى الصحف جنبا الى جنب مع الخطاب - وفيما يلى نص الرد : -

« فضيلتي ميناهاوس - فى يوم السبت ١١ ربيع الأول سنة ١٣٦١ هـ (٢٨ مارس سنة ١٩٤٢) » ٠

حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الشرعية
الابتدائية ٠

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد تسلمت خطابكم المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ رقم ٣٤٥٦ وردا عليه أفيد فضيلتكم أنى بالرغم من المهام العامة الوفيرة الملقاة على عاتقى والتي تستغرق معظم أوقاتي فضلا عن مهامى الخاصة ، لا يسعنى ازاء طلب المستحقين فى وقف المرحوم أحمد باشا البدرأوى وما تفضلتم به من تأييده وذكرتهوه مما سبق لى استدأؤه للوقف ومستحقيه ومناشدتى أن أضيف الى أعمالى النافعة عملا آخر أجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت - ازاء ذلك كله لا يسعنى الا أن أحمل نفسى على قبول نظارة هذا الوقف خدمة للمفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين ، وفقنا الله الى ما فيه خدمة البلاد والعباد - وتفضلوا فضيلتكم بقبول وافر الاحترام ؟

مصطفى النحاس

ويقول مكرم عبيد باشا :

فى أى عرف ، وفى أية لغة يتوسل الى انسان توسلا على صفحات الجرائد بأن يقبل نظارة وقف تدر عليه حوالى الألف وخمسمائة جنيه سنويا - (اذ الأطيان الموقوفة تربو على ال ١٣٥٦ فدان) - وفى أى عرف وفى أية لغة يقول هذا المحظوظ كما يقول النحاس باشا عن نفسه « أنه لا يسعه الا أن يحمل نفسه على قبول نظارة هذا الوقف خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين » ! وفى أى عرف وفى أية لغة يصح لانسان أن يقول انه سيجزى من الله الجزء الحسن على قبض مرتب يتوف على المائة جنيه شهريا ، مضافا الى ما يقبضه أصليا ! .

اذا لم يكن هذا هو الاستغلال المحرم على الوزراء فكيف يكون استغلال النفوذ ؟ ...

لماذا لم يفكر المستحقون فى ترشيح النحاس باشا لنظارة الوقف الا بعد بضعة أيام من توليه الوزارة ؟ ... ولماذا تبادر وزارة الأوقاف الى قبول هذا الترشيح وقد رفض نهائيا من قبل ؟ ... واذا كان النحاس باشا يعتقد معنا ان قرار القضاء واجب الاحترام فلماذا استغله هذا الاستغلال واستخدمه هذا الاستخدام ؟ ... ولماذا يا مولاي - وفى أية حكومة متمدنة أو غير متمدنة - يحاول رئيس الحكومة أن يسند الى شخصه عملا يقوم به رسميا وزير من وزرائه ، فيجرد الوزارة أو المصلحة من عمل رسمى ، ليكون له من ورائه نفع شخصى ، له فى تقديره كل الاعتبار ، لأنه يقدر بالدانق والدروهم والدينار ...

انها لمهزلة ، وانها للمأساة ، وقديما قيل ان بعض الضحك كالبكاء ...

ولقد كان لهذه المأساة واقعة حال وكان لها أثرها فى الخلاف الذى نشب بينى وبين النحاس باشا أثناء الوزارة .

فى يوم الجمعة ٢٧ مارس قبيل افتتاح البرلمان - دعانى حضرة الأستاذ محمود أبو الفتوح صاحب جريدة المصرى وبعض أفراد أسرتى ، كما دعا معنا الأستاذ ابراهيم فرج وأسرته ، لتناول الغذاء فى فندق يطل على بحيرة قارون بالفيوم - وفى طريقنا الى الفيوم مررنا بالسيارات بفندق ميناهاوس فوجدنا حضرة عبد العزيز بك النحاس فى ردهة الفندق وفهمنا منه أن النحاس باشا خرج لصلاة الجمعة فسرنا فى طريقنا حتى وصلنا الى بركة قارون .. وهناك اجتمع بى الأستاذ ابراهيم فرج - ولم يكن النحاس باشا حتى ذلك الوقت قد طلب ترقيته تلك الترقية

الاستباليه المعروفة - وأخبرني بمناسبة وجود عبد العزيز بك النحاس في ميناهاوس عن قصة وقف البدرأوى ونفصيلاتها المخزية ، فقال ان عبد العزيز بك النحاس قد ذهب الى ميناهاوس ومعه خطاب رئيس المحكمة الى النحاس باشا وانهم سيردون على المحكمة بقبول النظارة ٠٠ ثم قال انه عقب تأليف الوزارة سعى النحاس باشا بواسطة أخيه لدى بعض مستحقي وقف البدرأوى بسمنود (والاستاذ ابراهيم فرج من أهالي سمنود) - فقدم المستحقون طلبا الى المحكمة باقامة النحاس باشا ناظرا للوقف بدل وزارة الأوقاف - وان رئيس المحكمة رأى قبل تقرير التعيين أن يسأل النحاس باشا هل يقبل النظارة أو لا يقبلها - وان عبد العزيز بك النحاس ينتظر تحرير الرد اليوم في ميناهاوس - وأن لوزير العدل صلة بهذا المسعى وهو على علم به .

قال لي حضرته ذلك بلهجة المتألم المتحسر على ما انحدر اليه النحاس باشا - كما ذكر لي بعض تفصيلات أخرى عن تعيينات طلبت اليه من ألصق الناس بالنحاس باشا وذكر لي بالتحديد شابين طلب تعيينهما فوراً بمرتب شهري لا يقل عن عشرين جنيها فلما اعتذر بوجوب مراعاة القوانين المالية أستعين بالنحاس باشا عليه ٠٠٠ الى آخر القصة المحزنة يا مولاي ٠٠٠

وفي مساء اليوم نفسه اجتمع بي في منزلي حضرات الوزراء وكان الخلاف الوزاري على أشده بيني وبين النحاس باشا في ذلك الوقت وأذكر من بين الوزراء الذين زاروني في منزلي للتوسط في الخلاف حضرات (عثمان باشا محرم - وحمدى باشا سيف النصر - وصبرى أبو علم باشا - ونجيب الهلالى باشا - وعبد الفتاح الطويل باشا - وكامل صدقى باشا) - وفي أثناء حديثنا عن تصرفات النحاس باشا وأهله التى كانت محل شكوى واعتراضى ، وجهت حديثى الى صبرى باشا أبو علم وقلت له انى علمت من مصدر وثيق بحكاية وقف البدرأوى وأنه قد اتصل به شخصيا في هذا الصدد ٠٠٠ ثم قصصيت على الوزراء ما سمعته من تفصيلات وقلت لصبرى باشا غاضبا قل للنحاس باشا على لساني ان فى تصرفه استغلالا لا يليق به وبنا ، وأنه لم يعد يصح لنا أن نأخذ على الغير المأخذ فى حين أننا نرتكب الكبائر ٠٠٠

وعلمت بعدئذ أن صبرى باشا لم يتوان بطبيعة الحال فى ابلاغ النحاس باشا ما قلته عنه وأخذته عليه بهذا الصدد ٠٠ وأن النحاس باشا حفظها فى نفسه !! .

الى أن يقول مكرم باشا فى نهاية كلامه عن هذين الموضوعين :

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ١٤٥

ختمت هذه المؤسسة بترقية حضرة رئيس محكمة طنطا
الشرعية الى رئاسة محكمة اسكندرية ولم يكن قد بقي على سن
تقاعد الا بضعة شهور قليلة ٠٠ وحاشاى أن أقصد من وراء
هذه الإشارة الى أى مساس بموقف فضيلته ، ولكن المحاس
باشا هو الذى يؤخذ عليه تلك الرغبة الملحة فى الاغداق بأموال
الدولة على كل من ينتفع من ورائهم ، ومادامت الدولة هى التى
تعطى فلا بأس من اعطائهم ٠٠٠

ولقد رأينا أنه فى صفقة البيع منه واليه فى وقف
عبد العال كافاً زوج المستحقة عن استحقاق ٠٠ فأنعم عليه
بزيادة فى مرتبه الشهري تبلغ الاثنى عشر جنيها من النقد
البراق ، أو اذا توخينا الدقة فمن نقد الأوراق ! ٠٠٠

وتشاء المصادفة - وهى محض مصادفة ولا شك - أن
يكون رئيس الهيئة التى أقرت صفقة البيع فى وقف عبد العال
هو نفسه رئيس الهيئة التى أقرت التنظر على وقف البدرأوى ،
وأن تتم الصفقتان فى شهر واحد هو شهر ابريل سنة
١٩٤٣ ٠٠٠

هاتان هما الصفقتان العجيبتان ، يا مولاي ، وان يكن
العهد كله عجبا ! ٠٠٠

ولكن ماذا عن أمور التهوين والتصدير ، والاستيراد
التي ورد ذكرها فى الكتاب الأسود للعهد الأسود ؟ :

مكرم عبيد باشا يتهم وزارة النحاس باشا بالعبث في أمور التمويل والتصاير لمصالح الأسبء والأقرباء ، والمصريين

تحت عنوان « قصر جديد » يقول مكرم عبيد باشا في
عريضته :

أقام صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء منذ ولى الحكم
فى أماكن متعددة قضى فترة من الزمن فى الباخرة الحكومية
محاسن . .

وقضى فترة أخرى بفندق (مينهاوس) ، وامتدت هذه
الفترة الى بضعة شهور وأنفق فيها ما أنفق ريثما تتم شتى
الإصلاحات ، والتعديلات ، فى داره الأولى بمصر الجديدة .
وطلب منى بالحاح كميات من خشب (الأبلأكاج) المستولى عليه
فى وزارة التمويل لاستعماله فى إصلاحات داره هذه ،
فرفضت لأن الكميات المستولى عليها إنما خصصت للمصالح
الحكومية ، وقد كلفته عملية الإصلاح والتحسين هذه مئات
عديدة من الجنيهات ، فى دار يسكنها بالإيجار !! ومع ذلك
لم يكد يعود إليها رفعتة بعد غيبة شهور عدة حتى ظهر له أن
هذه الدار التى أقام فيها سنوات طويلة غابرة ، والتى أنفق
فى إصلاحها وتحسينها كل هذه النفقات ، لم تعد تفى بالمرام .

ولم يطل بحث مقامه الرفيع ، اذ أعجبه حى هادى
جميل ، هو حى (جاردن سيتى) وتمنى لو وجد مسكنا فى
هذه الديار ، يسكنه على سبيل الاستقرار ، وما أسرع
ما تحققت الأمنية ، حين ترامى الى سمع رفعتة أنه توجد فى

الحى دار فاخرة ، زاهرة ، أرسلت صور من نقوشها وحجراتها
ومعداتها ، الى جنيف لتكون أعظم دعاية لرقى معاهد التربية
وفخامتها فى مصر •

وفى هذه الدار الفاخرة تتلقى العلم تلميذات وادعات ،
ولكن معهن الفاجر خاضع للحكومة التى يقوم على شؤونها
رفعته •

فماذا لو أخرج هؤلاء الفتيات من الحى كله بين عشية
وضحاها ، ليهنا رفعته بالمسكن الهنىء المشهود ؟ •

لا شئ ! وذهب رفعته ومن معه لزيارة الدار زيارة غير
عادية وظنت التلميذات البريئات أنها نفحة من نفحات الاهتمام
العظيم ، بالعلم والتعليم • لولا أن فاجأهن رفعته بنظرات
فاحصة لما فى الدار من زخارف وطرائف ، ومضى يتلمس
ذا الجدار وذا الجدار ، ويهتم بعمارة الدار أكثر من اهتمامه
بسكان الدار !! •

وأسفرت الزيارة عن اعجاب لم يكن أقل مظاهره شدة
اللهفة على اخلاء الدار فى الحال ، وبلا أمهال ! •

وصدع وزير المعارف بأمر رئيس الحكومة ، فاذا مراقبة
تعليم البنات تضع مذكرة ذات ثمانية بنود ، يتضمن أحدها
اخلاء المعهد والتطويح بتلميذاته من حى (جاردن سيتى) الى
حى بولاق ، وتتضمن بنوده الأخرى حركة تنقلات بين مدارس
بأكملها فى حى العاصمة ، لكى يتيسر الاستغناء عن دار المعهد
التي أعجب بها رئيس الوزراء •

وفى نوبة حازمة ، حاسمة ، من نوبات النشاط
الحكومى ، وضعت مراقبة تعليم البنات مذكرتها فى
١٩٤٢/٩/٢٢ ، وعرضت على وكيل الوزارة المساعد فوقعها
فى ١٩٤٢/٩/٢٢ ، ثم رفعت الى وزير المعارف فوقعها أيضا
فى ١٩٤٢/٩/٢٢ ، أى أن حركة التشييت وضعت ووقعت
كلها فى ساعات معلودات من صبيحة يوم واحد !! •

وفى نشاط مثالى لا يقل فى مظهره عن هذا النشاط ،
تمت عملية الاخلاء ، والاجلاء ، بالليل والنهار ، على يد جنود
من الجيش وضابطين ، مستعينا فى ذلك بسيارتين من سيارات
مصلحة النقل الميكانيكى !! وظلت السيارتان الحكومتان كما

ظل المستخدمون من رجال الحكومة تحت أمره حوالى شهر من
الزمان ؟ ...

أما الدار الفاخرة فايجارها خمسون جنيتها فى الشهر
لا تزيد ، وهو ايجارها القديم الذى كان مقدرا قبل ارتفاع
الأسعار ، ولم يكتف رفعة الحاكم العسكرى بهذا وحده بل
استبقى من معدات المعهد ثلاثة ضخمة باهظة الثمن بحجة أنها
لا تصلح للعمل فى حى بولاق !! كما قيل انه استبقى ستارين
جميلين من صنع يد التلميذات ويقدران بشن كبير ، وبعض
ثريات كهربائية الى غير ذلك مما يحتاج الى تحقيق دقيق .

ثم لم يكتف رفعته بهذا أيضا ، بل نهضت وزارة المعارف
بعملية أخرى كلفتها مبلغا طائلا ، تحت ستار التعهد باعادة
الدار الى حالتها الأولى ، وبهذا خرج من اعتماد البناء مبلغ
ضخم أنفق على الحمامات الفخمة ، (والأرضيات) الثمينة
ونحو ذلك من ضروب الانفاق !

ولكى تقفوا جلالكم على مدى التقلقل الذى أصاب
علدا من المدارس لكى يتسنى لرفعة الحاكم العسكرى أن يقيم
فى الدار التى أعجبت به (جاردن سيتى) أشرف بأن أثبت
القرار الوزارى الذى أشرت اليه سابقا وهذا نصه :

المراقبة العامة لتعليم البنات

١٩٤٢/٩/٢٢

مذكرة

بمناسبة ضم معاهد التربية الخاصة بالمواد الفنية فى
مكان واحد تحت اسم معهد التربية الفنية للبنات وانشاء
مدرسة للبنات بحى الجمالية واستجابة لرغبات الأهالى فى
مدارس الثقافة النسوية اقترح الآتى : -

١ - يكون مقر معهد التربية الفنية للمعلمات المبني الذى
تشغله الآن مدرسة الأميرة فوزية الثانوية ببولاق .

٢ - تنقل مدرسة الأميرة فوزية الى المبني الذى تشغله الآن
مدرسة عباس الابتدائية للبنات وتنقل تلميذات مدرسة
عباس الابتدائية الى مدرسة شبرا الابتدائية للبنات .

٣ - يفصل قسم الروضة عن مدرسة الأورمان الابتدائية

ويكون روضة مستقلة يطلق عليها « روضة الأورمان »
مقرها المبنى الذى يشغله الآن معهد التربية للفنون
الجميلة .

٤ - تنقل مدرسة الأورمان الابتدائية للبنات الى المبنى الحالى
لمعهد الموسيقى بالجيزة .

٥ - تفتح مدرسة ثقافة ثالثة بالقاهرة يكون مقرها المبنى
الذى يشغله الآن مدرسة الأورمان الابتدائية ويطلق
عليها اسم « مدرسة الثقافة النسوية بالأورمان » .

٦ - تبقى مدرسة الفنون الطرزية الابتدائية فى مكانها الحالى
بشبرا .

٧ - تخلى مدرسة النحاسين الابتدائية للبنين من تلاميذها
بتوزيعهم على مدارس باب الشعرية والجمالية والسلحدار
القرية منها حسب رغبات الأهالى ويجعل مبنى مدرسة
النحاسين مقرا لمدرسة ابتدائية للبنات يطلق عليها
اسم « المدرسة الحسينية الابتدائية للبنات » .

٨ - يفصل القسم الثانوى لمدرسة مصر الجديدة عن القسم
الابتدائى ويدبر مكان لنقل أحدهما اليه .

المراقب العام ،

أوافق ،

الكردانى

١٩٤٢/٩/٢٢ شفيق غبريال

موافق ،

٤٢/٩/٢٢ الهلالى

وبهذا يكون رفعة رئيس الوزراء قد استتفل نفوذه
للانتفاع الشخصى على حساب الدولة فيما يتعلق بمسكنه على
الوجه الآتى :

١ - أخرج معهدا كاملا من معاهد التعليم من دار أعدتها
الحكومة لهذا الغرض بعد اتفاق آلاف من الجنهيات ،
لا لشيء سوى رغبته فى سكنى هذه الدار .

٢ - استخدم فى هذا الغرض ، وحسابه الخاص ، جنودا
وضابطين ، وسيارتين من سيارات النقل الحكومية !! .

٣ - كلف خزانة الدولة مبالغ تصل الى ألوف الجنهيات بين

نفقات نقل المدارس ، واصلاح الدار التي قرر أن
يتخذها لسكنه الخاص ...

٤ - سبب رفعته في سبيل منفعتة الشخصية حركة تقلقل
واضطراب بين المدارس والتلميذات والعائلات التي
تناولتها حركة التنقلات التي يتناولها القرار الوزاري
السالف الذكر .

وبعد أن يطيل الأستاذ مكرم عبيد في الحديث عن انتفاع بعض الوزراء
بممتلكات الدولة وتسخير المال العام لخدمة المال الخاص ينتقل الى الحديث
عن التستر على التهمة المنسوبة لبعض الأنسباء فيقول :

● حدث اثر تأليف الوزارة أن جاءني حضرة صبحي
أفندي الشوربجي ومعه نسيبه الأستاذ كمال الوكيل - أو هذا
ومعه ذاك - وطلب الى حضرته أن أحقه بمكتب الغزل بصفته
صاحب معمل للغزل والنسيج أسوة ببنك مصر ، فلم أر بأسا
من اجابة هذا الطلب على أن يعين هو وغيره من أصحاب المعامل
للاستعانة بخبرتهم الفنية وللتسوية بينهم في المعاملة ، ولكن
الموظفين المختصين لفتوا نظري الى أن بعض أصحاب هذه
المعامل - وبينهم الشوربجي أفندي - متهمون في جنحة تهريب
غزل أمام المحكمة العسكرية وأنه لا يصح بطبيعة الحال - قبل
الفصل في القضية - الاستعانة بهم كأعضاء استشاريين
للهيئة على شؤون الغزل ومنع التهريب ، في حين أنهم متهمون
بالتهريب !

في ذلك الحين كان النحاس باشا شغوفا بمعرفة ما تم في
مطالب حضرات الأنسباء بصدد تصدير الزيت والجلود ،
وكلما عاوده أو عاودهم الشغف عاوده الالجاج على ، فحدثني
ذات مرة بالتليفون وكنت في مكتبي بوزارة المالية وسألني
عما اذا كنت قد قررت منح أنسبائه الرخص المطلوبة فقلت
له اني لم أستكمل البحث بعد فقال بلهجة الغاضب العاتب
أفلا زيت ولا جلود وحتى لا تعين في مكتب الغزل ؟ فاجبته
ان لتأخير التعيين سببا سادلي به اليه شخصا ، وتوجهت فعلا
لمجلس الوزراء وأخبرته بما علمته عن الجنحة العسكرية
المرفوعة ضد أنسبائه ووجوب الانتظار حتى تفصل فيها
المحكمة العسكرية .

ولكأنى ألقيت قنبلة كان لها قعقة ففرقة .. وما كنت
أشير الى المحكمة العسكرية حتى أخذته صيحة من الغضب ،
وكان منظرا من المناظر التى ترى ، ولا تروى ..

فقد صاح فى وجه حضرة السكرتير العام لمجلس
الوزراء وأمره بسحب القضية من المحكمة العسكرية ..
فاعترضت فى رفق على مثل هذا الاجراء الشاذ فقال أنا الحاكم
العسكرى وهذا من سلطتى فقلت لا بل أنت قاض قبل أن
تكون حاكما عسكريا فلنترك الأمر للقضاء وليستعين المتهمون
بأحسن المحامين .. فصاح مكررا أنا الحاكم العسكرى ولن
أسمح بنظر القضية أمام المحكمة ، ثم أمر السكرتير العام
بسحبها وقال فى تعليل ذلك أنه علم من أنسابه أن الوزارة
السابقة التى أمرت برفعها قصدت الى النكابة بهم فقلت له ان
القضية مرفوعة عليهم وعلى غيرهم من أصحاب معامل الغزل
فلا نكابة اذن ، ولا غرض ، وأن الأمر على أى حال متروك
للقضاء ، فهو وحده الذى يفصل فيما اذا كانت التهمة صحيحة
أو ملفقة ، أو باطلة ..

ولكن رفض وأصر على الرفض فى لهجة تعذر معها كل
نقاش مستندا الى سلطته العسكرية ثم عاد فأمر السكرتير
بسحبها ، وأخيرا نفذ صبرى وقلت له انى لا أوافق على هذا
السحب بحال من الأحوال لأنى أنا الوزير المختص ولا أرتضى
لنفسى كما لا أرتضى له هذا الاجراء الشاذ ..

وفى خلال الضجة دخل علينا وزير العدل ، والعارف
وتساءلا عن الخبر فرويت لهما واقعة الحال ووجهة نظرى فيها ،
فأجاب وزير العدل اجابة ما أسرع ما سررت - وما أسرع
ما ثرت ! - لها ، اذ قال له ان مكرما معه الحق يا باشا ..
لا يستحسن سحب القضية العسكرية من المحكمة .. ثم
سألنى الى أى دور وصلت القضية وهل حققتها النيابة وانتهت
منها فقلت له انى لا أعرف من الأمر أكثر مما أبلغنيه الموظف
المختص من أن القضية أحيلت الى المحكمة العسكرية فقال اذن
سأتصل بوكيل النيابة العسكرية وأطلب منه حفظها !! .

عندئذ ثرت يا مولاي - واعترف ، بل يسرنى أن
اعترف ، بهذه الثورة ! فقلت ما هذا ؟ رئيس الوزراء يطلب

سحب القضية من أمام القضاء ووزير العدل يتدخل في سلطة القضاء فيأمر وكيل النيابة - وهو قاضي تحقيق - باتخاذ قرار معين لمصلحة شخص معين . . وهل تريدون مني أن أحمل ضميري كل هذا الوزر؟ فوالله ما دمت وزيرا لمتهمين لن يكون هذا ، وخرجت غاضبا من الغرفة . . وذهبت الى مكتبي بوزارة المالية وطلبت على الفور استحضار دوسيه القضية للاطلاع عليه فتبينت أن هناك تقريرا من مفتش التموين يثبت فيه التهمة على المتهمين وأن الأمر بحالة القضية الى المحكمة العسكرية انما صدر شفويا من الوزير السابق ولم ينفذ لسقوط الوزارة قبل تنفيذ الاحالة . فبادرت باخبار النحاس باشا بذلك تليفونيا وقلت ملاطفا ان الله اراد للوزارة خيرا فانقاذها من وزر سحب القضية أو التدخل في قرار النيابة لأن القضية لم تقدم حتى الآن للنيابة العسكرية ، فقال اذن فاحفظها . . فقلت كيف يكون ذلك وأمامي تقرير من المفتش الفنى يثبت التهمة على المتهمين ويتطلب تقديم القضية للنيابة . . فهل يرضيك أن أكون أقل أمانة لعمل من الوزير السابق؟! ووعدته أنى سأصدر أمرا بتحقيق التهم من جديد ويكون التحقيق تحت اشرافى مباشرة وانى سأنظر الى الأمر نظرة القاضى لا كممثل للاتهام . . وفعلا أصدرت الأمر باعادة التحقيق في قضية أنسباء النحاس باشا وقضايا أصحاب المعامل الأخرى المتهمين بنفس بنفس التهمة ، ولكن هذا الأمر لم يرض النحاس باشا وأهله ، وكان محل مناورات ومداورات أشرت اليها فى مستهل هذه العريضة وانتهت الى تفاقم الأزمة كما أسلفت .

وكان من حسن الحظ أن القائم بشؤون وكالة التموين هو حضرة صاحب العزة محمد بك توفيق ابراهيم المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية فرجوته أن يدرس الملفات بما أعرفه عنه من دقة البحث ونزاهة التقدير ، وبعد أيام عرض على حضرته نتيجة بحثه فى قضية معمل الشوربجي وقال ان التقارير الفنية فى القضية تشير الى مسئولية أصحاب المعمل ولكنه يرى زيادة فى التدقيق أن تحال أوراق هذه القضية - كما أشار من قبل بحالة أوراق قضية أخرى مماثلة - الى حضرة محمود بك زكى مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية ليعيد التحقيق فيها من بعض نواحيها

القيمة المضافة ، وقد أحييت الأوراق فعلا على حضرته فقدم
لى تقريرين عن قضية مصنع الشوربجي بتاريخ ٤ و ١٢ مايو
سنة ١٩٤٢ وتقريراً فى قضية مصنع سباهى بما ارتكب من
مخالفات تقتضى تحقيقها من النيابة .

وحسبى أن أقطف بعض فقرات من هذه التقارير
الرسمية ، وقد أرفقت صوراً حرفية منها فى هذه العريضة :

فى التقرير المقدم من حضرة محمود بك زكى مراقب
مصلحة التشريع التجارى بتاريخ ٤ مايو ١٩٤٢ بصدد مصنع
سباهى بالاسكندرية ، يقول حضرته ما يأتى :

« لذلك ما زلنا نرى - لامكان القيام بتحقيق أوفى
بواسطة السلطة القضائية المختصة - أنه من الأوفق إحالة
الموضوع للنيابة العسكرية المختصة » .

وكذلك قدم تقريراً بهذا المعنى وفى نفس التاريخ عن
المخالفات المنسوبة لمعمل « نزهة » للغزل الخاص بالشوربجي
أفندى وشركائه .

ولكنى لم أكتف بهذه التقارير وحرصت على أن أحقق
دفاع المتهمين من شتى نواحيه ، كما يبدو ذلك جلياً من
التقرير اللاحق المؤرخ ١٢ مايو الذى قدمه اليها حضرة مراقب
التشريع التجارى - وقد جاء فيه ما يأتى :

« وقد أبدتكم معاليكم أنه قبل ابداء أى رأى فى الموضوع
يجب التحقق من وجود كمية الغزل البالغ مقدارها ١٤٥٢٠
رزمة التى تقول الشركة ان لها الحق فى اختزانها باعتبار أنها
تمثل استهلاك مصنعى النسيج فى مدى أربعة أشهر » .

وفعلا انتدب حضرة شريف أفندى حسن مدير ادارة
التخزين للقيام بهذه المأمورية وقدم تقريره الى حضرة مراقب
التشريع وهذا الأخير رفع تقريره الى - وهو تقرير ١٢ مايو
الذى سبقت الاشارة اليه - وقد أيد فيه رأيه الذى أبداه
بتاريخ ٤ مايو - مشيراً الى مسئولية اصحاب المصنع ، وقال
فى ختام تقريره ما يأتى حرفياً :

« وهذه الكميات (١٣٩١٩ رزمة لغاية ١١ مايو
سنة ١٩٤٢) عجزت الشركة عن اثبات وجودها فى مخازنها

مما يحتمل معه أن تكون قد تصرفت فيها بما يخالف الأمر
العسكري رقم ٧٦ والقرار الوزاري رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤١
كما سبق البيان » .

وبهذا ثبتت المسؤولية على أصحاب مصانع الغزل ووجب
احالتهم على النيابة العسكرية للتحقيق معهم كما أشار بذلك
الموظف الفني المختص وهو حضرة مراقب التشريع التجاري ،
بناء على بحثه الخاص وتقارير مفتشي التموين .

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه التقارير التي قدمت
في مدة قياسي بأعمال وزارة التموين . جاءت مؤيدة
للتقارير التي قدمها مفتشو التموين المختصون في عهد سلفي
حضرة الأستاذ محمد حامد جودة وزير التموين الأسبق .

وأخيرا فقد تضمن تقرير آخر رفعه الى المفتش المختص
تحت عنوان (تقرير عن حالة الانتاج في مصنع النزهة
بالاسكندرية) اشارة خطيرة الى التلاعب في أجور العمال
ونصها كما يأتي :

« كانت البيانات التي تقدم اليها عن أجور العمال في
قسمي البرم الأولى والشلل خاطئة قصد بها التضييل وعدم
الوصول الى الحقيقة وليس أدل على ذلك من أنه قدم
لنا بيانا بأجور العمال في قسم الشلل يندعش لارتفاع فئاتها
جميع أصحاب المصانع الأخرى أي ان فئات الأجور في
مصنع النزهة هي ضعف ما هي عليه في مصنع سباهي ،
وهذا غير معقول ولم نقبله بتاتا وانكره العمال واعترفوا
بالأجور الحقيقية وهي نصف تعريفة الأجور المذكورة بعاليه » .
ثم يبق لدى شك في مسؤولية أصحاب المصانع بعد
الاطلاع على التقارير المقدمة في عهد سلفي وفي عهدي ،
ولكنني احتفاظا بوعدي وحرصا على مصلحة الدفاع رايت أن
أحيل الأوراق على حضرة المستشار الملكي لوزارة المالية
لاستطلاع رايه فيما رايته وراه الموظفون المختصون معي من
وجوب احالة أصحاب مصنعي الشوربجي وسباهي على النيابة
العسكرية ، ومن ثم أثبت في ذيل تقرير حضرة مراقب
مصلحة التشريع التجاري رأيي في هذه المخالفات وفي وجوب
الاستئناس برأي حضرة المستشار الملكي ، بالصيغة التالية :

« بعد الاطلاع على تقارير مكتب الغزل والمفتش المنتدب وحضرة مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية التى يؤخذ منها وقوع مخالفة صريحة - وبعد الاطلاع على دفاع أصحاب المصنع أنفسهم الذين أفسح لهم مجال الدفاع الى أقصى حدوده - أرى أن هناك مخالفة للأمر العسكرى تستدعى تبليغ النيابة العسكرية لتحقيقها واتخاذ قرار بشأنها ، غير انى أرى زيادة فى الضمان للمنسوب اليهم المخالفة أن يؤخذ رأى حضرة المستشار الملكى ويعرض الأمر علينا » .

١٢ مايو سنة ١٩٤٢ مكرم عبيد

وكانت هذه التأشير خاصة بمصنع الشوربجي ، وأثبت مثلها فيما يختص بمصنع سباهي ، فى نفس التاريخ ، وبالصيغة التالية :

« أوافق وأرى زيادة فى الضمان للمنسوب لهم المخالفة أخذ رأى حضرة المستشار الملكى ويعرض الأمر علينا » .

وقد رفع الى حضرة المستشار الملكى مذكرة أثبت فيها رأيه صراحة بوجوب ابلاغ النيابة العسكرية لكى تتولى التحقيق ، فى شأن المخالفات المنسوبة الى مصنعى الشوربجي وسباهي ، ولما كانت هذه المذكرة محل تحريف وتشويه من رفعة رئيس الحكومة فى بيانه الذى ألقاه فى مجلس النواب ، حتى انه زعم فى جراءة مدهشة أن المستشار الملكى لم يوافق على احالة الأوراق الى النيابة العسكرية - فانى أستأذن جلالكم فى اثبات نص مذكرة حضرة المستشار الملكى بحروفها :

اطلعنا على التقرير المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٤٢ المرفوع من مراقب مصلحة التشريع التجارى الخاص بالمخالفات المنسوبة الى مصنع « سباهي » للغزل وعلى تقريره المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ الخاص بالمخالفات المنسوبة للشركة المصرية « نزهة » للغزل والنسيج - وعلى التقارير والمذكرات السابقة التى وضعت فى هذا الموضوع ونرى أن نوافق على ما اقترحه مراقب مصلحة التشريع التجارى من ابلاغ النيابة العسكرية كى تتولى التحقيق ، اذ يتضح من مذكرة ادارة الغزل والمنسوجات والتحقيق الادارى الذى أجرى فى هذا الشأن أن

أصحاب المصنع الأول لم يوردوا لمكتب بيع الغزل جميع ما أنتجه في السنة أشهر الأخيرة من العام الماضي ، فيكونوا بذلك قد خالفوا القرار الوزاري رقم ١٤٧ الخاص بالاستيلاء على جميع خيوط الغزل ، والقرار رقم ١٤٨ الخاص بتنظيم التداول في خيوط الغزل القطنية ، كذلك يتضح من الأوراق أن أصحاب المصنع الثاني قد ارتكبوا نفس المخالفات ويمتاز المذكورين بادعائهم أن لهم الحق في اختزان ما يكفي حاجة مصانع النسيج التابعة لهم مدة أربعة شهور ، وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٣٩ وقرار وزير التموين الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٩٤١ - وقد طُلبوا بالارشاد عن الكمية التي يعترفون بحيازتها فلم يقوموا بها طلب منهم .

ونرى أنه لا يجوز لهم قانونا أن يخزنوا ما يكفي حاجة مصانعهم مدة أربعة شهور إذ يدهي أن نص القرار الوزاري الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٩٤١ بـسريان المرسوم بقانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٣٩ على خيوط الغزل أصبح معطلا بالقرار رقم ١٤٧ الصادر في ٥ يوليو سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على جميع خيوط الغزل القطنية بكافة أنواعها سواء كانت مستوردة من الخارج أو من إنتاج المصانع المحلية ، وإن هذه الخيوط توزع ببطاقات على أصحاب مصانع النسيج ، تبعا لحاجتهم الأسبوعية ، وقد أيدت هذا بصراحة لجنة الغزل المركزية المشكلة وفقا للقرار رقم ١٤٨ سنة ١٩٤١ إذ قررت بشأن مصانع الغزل الملحقة بمصانع النسيج أنها « تأخذ كل شركة من الشركات المنتجة لغزل القطن والموجود بها مصانع للنسيج ما تحتاج اليه لتشغيل مصانعها - دون أن يصرح لها بأن تخزن أي غزل يكون فائضا عن الحاجة الفعلية لمصانعها - » .

ولا يصح الاحتجاج بالقرار الصادر من اللجنة بعد ذلك في ٢٨/١٠/١٩٤١ الذي سمح لهم بالاستيلاء على ٦٥٪ من إنتاج مصنع نزهة للغزل ، « والباقي يصرف لهم ببطاقات » إذ لا يتصور أن يكون مفهوم هذا القرار السماح لهم بالتخزين فضلا عن أن هذا قرار لم يصدق عليه وزير التموين فلا قيمة له قانونا (م ١٣ من القرار الوزاري رقم ١٤٨ سنة ١٩٤١) .

على أنه حتى مع التسليم جدلا بأن لأصحاب المصنع حق تخزين الغزل الذي يكفي مصانعهم مدى أربعة شهور ، فإنهم

لم يستطيعوا الارشاد عن الكميصة التي اعترفوا بأنها في
حيازتهم •

المستشار الملكي
(محمد علي نمازي)
١٨ مايو سنة ١٩٤٢

وعن فضيحة أخرى كما يقول مكرم باشا هي شر من الأولى يقول
صاحب الكتاب الأسود :

في شهر يونية الماضي وصل الى علم أحد حضرات مفتشى
التموين أن غزلا يهرب في الاسكندرية بأسعار فوق التسعيرة
فانتدب حضرته (واسمه صالح أفندي ناشد) لضبط الغزل
الذى قيل انه يهرب من مصنع سباهى (مصطفى أفندي سباهى
وشركاه) - وهنا أترك الكلام لحضرة مفتش التموين نقلا عن
تقريره لمعالى وزير التموين ، فقد جاء فيه حرفيا ما يأتى :

« ولما كان موضوع السوق الأسود للغزل من المواضيع
الحرية باهتمام وزارة التموين الجديرة بمنتهى عنايتها فقد
عرضت على مسامع معاليكم فى الاسبوع الثالث من شهر يونيو
سنة ١٩٤٢ ما وصل الى علمى فتفضلتم وأمرتمونى باتخاذ
الاجراءات السرية لتحقيق مبلغ ذلك من الصحة لكبح جماح
لصوص الحروب والأزمات والراغبين فى الغنى والثراء على
حساب الطبقة الفقيرة من الشعب ... »

ويمضى التقرير الذى قدمه مفتش التموين قائلا انه بعد التحريات
اللازمة والاتصال • بالأميرال ماركوبك رئيس الجهاز السرى والصاغ
صفوت أفندي مساعدته وبعد الاتفاق مع بوليس اسكندرية ووكيل المحافظة
ومساعد الحكمدار و • و • انتهى الأمر الى ضبط البضائع المهربة من مصنع
النزهة - مصنع الشورىجى -

وطبقا لتقرير بوليس الاسكندرية الذى وضع الخطة والشرك الذى
نصب لضبط المهربات تم تسليم فهمى بك الحلبونى صاحب المصنع مبلغ
١٣١٠ جنيه نظير البضاعة المهربة بالاضافة الى تسليم (المرشد) لاذن
خروج السيارة بالبضاعة وهو يطابق فاتورة البيع والبضاعة المهربة
عبارة عن ٢٧ بالة غزل •

ويقول مكرم عبيد ان الاتجاه كان يقتضى - فى البداية - بضبط
مصنع سباهى ولكن المصادفة العسة قضت بضبط مصنع آخر يديره

الحلبونى والحلبونى شريك للشوربجى ومصنع الحلبونى هو مصنع الشوربجى بالاسكندرية . وقد قامت الوزارة لهذا الوضع الجديد فأرسلت فى طلب مفتش التموين ، الذى عهد اليه بالتفتيش واتصلت به فى نيابة الاسكندرية طالبة عودته فورا الى القاهرة ، فعاد فعلا بعد استئذان النيابة كما هو ثابت من الخطاب الرسمى الذى سيأتى الكلام عنه .

وفى اليوم التالى قابل المفتش المذكور معالى وزير التموين فى مكتبه بالوزارة وهناك رأى صبحى أفندى الشوربجى فى الانتظار ، ولم يلبث هنيهة حتى حضر معالى عبد الفتاح الطويل باشا ومعه الأستاذ أحمد الوكيل وقص المفتش على معالى وزير التموين القضية من أولها الى آخرها مبينا أنه لم يقصد سوءا بتفتيش مصنع الشوربجى ثم انصرف الجميع الى مكتب وزير العدل وكانت حركة ، وكانت مخابرات ، فمداولات وظهر أثر هذه المداولات والتحريات فى أقوال النشهود من رجال البوليس فى التحقيق التالى ، فقد اختلفت اختلافا تاما مع أقوالهم فى التحقيق الأول بل ومع التقارير الرسمية المقدمة من رجال التموين والبوليس أنفسهم .

وانى على استعداد يا مولاي لأن أذكر اسم الموظف الذى روى لى خبر هذه المداولات وما ترتب عليها من نتائج وتطورات .

ولكن الذى يعنينى - ويكفينى - هو التقارير الرسمية التى أشرت اليها والتى أرفق مع هذه العريضة صوراً منها ، فهى تدل على أن هناك جريمة بل وتلبساً بالجريمة ، فقد ضبطت البضاعة بحضور وكيل النيابة نفسه ، وضبطت النقود فى جيب الحلبونى أفندى - وهى النقود التى سبق للبوليس أن اخذ بيانا بأرقامها - وحقت النيابة مع المتهم وسمعت أقوال شهود الاثبات من رجال البوليس ولم تفرج عن المتهم الا بكفالة كبيرة مقدارها مائة جنيه مصرى - فكيف ولماذا نامت القضية بعدئذ فلم يقدم المتهم الى المحاكمة ؟ - هذا هو السؤال !

ومما يدعو الى الدهشة والحسرة معاً أن نجد فى تقارير رجال التموين والبوليس عبارات ، تنطوى على اعتذارات ، لا لسبب الا لأن المصنع الذى ضبط هو لسوء الحظ مصنع الشوربجى وليس مصنع سباهى !

فقد جاء فى تقرير حضرة البكباشى مدير إدارة التسعير

البحبرى بمحافظة الاسكندرية أن حضرة مفتش التهموين قرر
أن المحل المقصود بالذات هو شركة سباهى ٠٠٠ واستطرد
واضع التقرير الى القول بأنه علم من حضرة ضابط المباحث
أن صاحب المصنع يدعى الحلبونى وليس سباهى ، وهنا يقول
حضرتة : « وقد ناقشت ذلك مع حضرة الصاغ محمد مصطفى
أفندى وحضرة صالح ناشد أفندى فعلمت أنهما مكلفان بضبط
أى مصنع بصرف النظر عن أى اعتبار وأن الكل فى القانون
سواء » ٠٠٠

وكذلك يعتذر مفتش التهموين فى تقريره المرفوع لوزير
التهموين عن ضبط مصنع الحلبونى شريك الشوربجى فيقول
ما يأتى بالحرف الواحد :

« يتعين على اجلاء نقطة هامة فى هذا الموضوع وهو كيف
قمنا بضبط مصنع الحلبونى مع أن المتفق عليه هو ضبط
مصنع السباهى - صحيح ان الجميع أمام القانون سواء -
ولكن فى هذا الاجراء خروج على أو تبديل لنظام مأمورية
محددة » ٠٠٠ ثم يحاول المسكين تفسير هذه المفاجأة التى
فوجئ بها والتى عرضته لسخط الساخطين !

ومن حسن الحظ فإن تحت يدى الدليل الرسمى على
استدعاء مفتش التهموين الى القاهرة على أثر ضبط مصنع
الحلبونى وما ترتب على الضبط من وزر لا يغتفر ، حتى
اضطر المفتش الى المبادرة بالعودة الى القاهرة قبل استكمال
تحقيق النيابة ، وفيما يل نص خطاب حضرة وكيل النيابة
العسكرية بالاسكندرية الى سعادة وكيل وزارة التهموين .

« محكمة الاسكندرية العسكرية

الاسكندرية فى ١٤/٧/١٩٤٢

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة التهموين

نرجو التكرم بالتنبيه على حضرة صالح ناشد أفندى
مفتش التهموين بالوزارة بالحضور بالنيابة العسكرية
بالاسكندرية صباح يوم السبت القادم الموافق ١٨/٧/١٩٤٢
لحضور التحقيق فى القضية الخاصة بضبط مصنع الشركة
المصرية نزهة للغزل والنسيج والمتهم فيها محمد فهمى
الحلبونى أفندى وآخرون مع التشرف بالاحاطة بأننا قد سمعنا

لحضرتة بالسفر اليوم كطلبه على ان يعود إلينا فى الموعد
المذكور .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فاتق الاحترام ؟

وكيل النيابة العسكرية
بالاسكندرية

هذا ما وصل الى علمى من بيانات معززة بتقارير وأوراق
رسمية أتشرف برفعها جميعا الى سادتكم ولجلالتكم الرأى
الأعلى فى الأمر بتحقيقها لاستكمال وقائنها وتطوراتها ، فان
المسألة جد خطيرة ، وهذه هى المرة الثانية التى يحقق فيها
مع الشوربجى اخوان ثم ينام التحقيق الى غير يقظة حتى الآن !

ويذكر مكرم عبيد باشا . وهو يتحدث عن تصدير الزيت والجلود .
أنه لم نكد نتولى الحكم حتى جاءنى فى منزلى الأستاذ أحمد الوكيل وصهره
صبحى أفندى الشوربجى وطلبوا الى الاذن بتصدير كميات هائلة من الزيت
والجلود ، وحددا كمية الزيت المطلوب تصديره بستة آلاف طن ، قائلين
ان الربح من تصديره يبلغ حوالى السبعين ألف جنيه وقد يصل الى مائة
ألف - ولو انى تحققت بعد ذلك ان الربح فى الطن الواحد يبلغ حوالى
التسعين جنيه أى أن مجموع ما يكسبونه فى الكمية كلها يبلغ حوالى
النصف مليون من الجنيهات ! . . .

دهشت يا مولاي ، ولم يسعنى الا أن أبدى دهشتى مقرونة بشئ
من الامتناع ، فاراد الأستاذ أحمد الوكيل أن يهدى من روعى ويزيد من
تشجيعى ، فقال ان الجلود لصهرى ، وأما الزيت فى ومن تعرف ! وغمز
بعينه وضحك أما أنا فلم أضحك !

وفى الأيام التالية كان النحاس باشا يلح على فى اعطائهم الزيت
والجلود ، ولكنى انتهيت بعد دراسة الى رفض الترخيص لهم ولكل من
طلب الاذن بتصدير الزيوت - وانى على استعداد للتحديد بالاسم اذا
لزم الأمر . . بل انى اضطررت آخر الأمر نظرا لتفاقم أزمة الزيت الى
الغاء الرخص القائمة التى تقرر الاذن بها منذ العهد السابق لمعامل الزيت
وتجاره ، وقد أشرت الى وقف هذه الرخص والغائها فى خطاب ألقيته فى
مجلس النواب ردا على استجواب خاص بالزيت ، حتى انى أمرت بانزال
ما كان قد شحن منه على المراكب .

ثم يقول مكرم عبيد باشا عن السكر :

اذا كان موقف النحاس باشا معيبا فى مسألة تصدير
الزيت فموقفه من تصدير السكر والأرز لمصلحة الأهل

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ١٦١

والأنسباء هو موقف الرجل المتلبس بالعيب، المرتكب بشخصه للوزر ٠٠٠ فانه لما رأى أن لا سبيل الى الشراء من طريق صديقه وزير المال والتموين سعى هو شخصيا الى تصدير هذه المواد لمصلحة أهله من وراء ظهرى ، ومن غير الطريق الطبيعى - وهو طريق الجهة المختصة !

وفى ذات يوم تفضل بزيارتي صديق كبير هو حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا وقال لى فى خلال حديثه انه سمع من كبير اننى قد سمحت لأنسباء النحاس باشا بتصدير مائتى طن من السكر فابدت لدولته دهشتى من هذا النبا وأكدت له انى لا أعرف عنه شيئا ، لأن التصدير لم يكن اذ ذاك باذن من الوزير .

ولما بحثت الأمر فى وزارة المالية بحثا دقيقا تبين لى أن شركة السكر قد تعاقدت فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ مع صبحى بك الشوربجى على تصدير كمية من السكر مقدارها ٢٠٠ طن ، ومن هذه الكمية مائة طن سكر ماكينة بسعر ٥٠ جنيها للطن ومائتى طن « روس » بسعر ٥٥ جنيها للطن ٠٠٠ واطلعت فى ملف الأوراق على خطاب من سعادة وكيل وزارة المالية أرسله الى الشركة فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٢ وتبين منه ان الشركة قد وضعته أمام الأمر الواقع فلم تخطره قبل اتمام التعاقد وقد لفت نظرها الى وجوب مراعاة ذلك فى المستقبل . ولما تساءلت كيف اجترأت الشركة على مخالفة الاجراءات المتبعة فى مثل هذه الاحوال فلم تخطر وكيل المالية المختص بالأمر ، قبل نفاذه ، فتبين لى ويا للأسف ان رفعة النحاس باشا نفسه اتصل باحد الموظفين المختصين - فضلا عن اتصاله بسعادة احمد عبود باشا مدير الشركة - وكان لهذا الاتصال اثره الفعال فى التعجيل بهذه الصفقة وتسهيلها ! ٠٠٠

وكان معالى وزير المالية السابق قد سمح للشركة بتصدير حوالى ٢٤ ألف طن من السكر فى وقت كان السكر فيه موقورا وظل باقيا من هذا القدر ٤٤٠٠ طن لم تصادر فعلا فمنعت الوزارة تصديرها كما منعت تصدير جميع الماكولات طبقا لما اقتضته حالة التموين ، ويظهر أن حضرات الانسباء لما أحسوا هذا الاتجاه منى استخدموا النحاس باشا للتعجيل بالصفقة قبل أن يقع المحذور ٠٠٠ وكان النحاس باشا يعلم ذلك بطبيعة الحال قبل غيره فلو أنه كان حسن النية لخاطبنى فى الأمر بصفتى الوزير المختص ولكنه لما تبين

اتجاهى بالمنع فى مسألة تصدير الزيت رأى أن مخاطبتي
ليس من ورائها زيت ٠٠٠ ولا سكر ٠٠٠ فكان ما كان .

ومن المضحك المبكى ان رفعتة وقف فى البرلمان يترافع
عن أنسبائه قائلا ان التصدير كان مسموحا به لهم ولغيرهم
قبل وزارتنا - وهل أنا منكر لذلك يا مولاي ؟ ! كلا ، بل
أنا به فخور - اذا صح الفخر فى أمر يقضى به الواجب المر -
فقد كانت السياسة التى وضعتها بالاتفاق مع الموظفين
المختصين علاجا لازمة التهموين التى واجهناها فى أشد حالاتها
عندما تولت الوزارة الحكم - كانت هذه السياسة تحتم علينا
التشدد الى أقصى حدود التشدد فى حظر تصدير المأكولات ،
توفيرا للغذاء ومنعا لتفاقم الغلاء ٠٠٠ ولو انى تركت للنحاس
باشا وأنسبائه الجبل على الغارب لجاع الفقراء فوق جوع ،
وشبع الأنسباء فوق شبع .

ويبعث مكرم عبيد لعبود باشا الرسالة التالية :

حضرة صاحب السعادة عضو مجلس الادارة المنتدب
للشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير بالقطر المصرى .
بمناسبة ما عرضتموه علينا أثناء مقابلتكم لنا فى أوائل
الشهر الجارى بخصوص التصريح للشركة بتصدير عشرة آلاف
طن من السكر الى الخارج - أتسرف باحاطة سعادتكم انى
بحثت موضوع تصدير السكر وتبين لى أمران : -

أولا : أن الحالة لا تسمح الآن بتصدير كميات من
السكر ويستحسن الانتظار الى أن تنتهى المصانع من عملها
ويعرف على وجه الدقة مقدار الانتاج فى الموسم الحالى .

ثانيا : تبين لى أثناء الاطلاع على النظام الذى أتبع فى
تصدير السكر والكميات التى تم تصديرها من قبل أن الشركة
قد تعاقدت فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ مع حضرة صبحى بك
الشوربجى على تصدير كمية مقدارها ٢٠٠ طن سكر منها
١٠٠ طن ماكينة بسعر ٥٠ جنيها للطن و ١٠٠ طن روس
بسعر ٥٥ جنيها للطن .

وقد لاحظنا على الاجراءات التى اتبعت فى هذه الصفقة
ما يأتى : -

١ - ان الشركة قد أبرمت العقد فى ١٦ فبراير سنة
١٩٤٢ ثم أخطرت سعادة وكيل الوزارة فى ٢٨ فبراير سنة

١٩٤٢ بحصول التعاقد - وقد اضطر سعادته بعد أن وضعته الشركة أمام الأمر الواقع أن يخطر بها بخطابه المؤرخ في ٢٠ مارس سنة ١٩٤٢ بموافقته مع لفت نظر الشركة الى ضرورة الحصول على موافقة الوزارة قبل اتمام التعاقد .

٢ - تبين ان حضرة صبحى بك الشوربجى لم يقوم بتصدير هذه الكمية بنفسه بل باعها الى أحد تجار السكر وهو محمد أفندى أديب السراقبى وهذا الأخير هو الذى قام بتصديرها الى سوريا - ونظرا لارتفاع ثمن السكر فى الخارج وبصفة خاصة فى سوريا فقد جنى الشوربجى بك من وراء هذه الصفقة أرباحا بلغت بضعة آلاف من الجنيهات وكذلك عادت هذه العملية بربح وافر على السراقبى أفندى وما كان أحوج الشركة والحكومة الى هذه الآلاف من الجنيهات لو أن الشركة تولت عملية التصدير بنفسها .

ولما كانت سياستى فى تصدير السكر تخالف هذا النظام من أساسه فقد عنيت ببحث ظروف هذه الصفقة وهى الوحيدة التى تمت فى عهد هذه الوزارة ولم أعلم بها الا الآن ، وذلك لكى يتبين مدى الخسارة التى تعود على الحكومة والشركة من جراء تدخل الوسطاء فى عملية التصدير .

ولهذا اهتممت بأن أوجه نظر الشركة الى أن المقصود من عملية التصدير هو أن تستفيد الحكومة والشركة من الفرق بين سعر السكر محليا وسعره فى الخارج لا أن يستفيد به الغير أو يقاسم الحكومة فيه - وخصوصا اذا كان هذا الغير ممن لا علاقة لهم بتجارة السكر .

والسياسة التى أرغب فى اتباعها اذا ما سمحت الظروف بالتصدير هى أن تتولى الشركة بنفسها - وبالاتفاق مع وزير المالية - عملية التصدير بدون وسيط ايا كان سواء أكان تاجرا من تجار السكر أم لا ، حتى يتحقق لها وللحكومة كامل الربح ، وحتى تضمان أموال الدولة التى يقضى واجبى كوزير للمالية أن أكون حفيظا عليها .

وتفضلوا سعادتكم بقبول احتراماتى

تحريرا فى ١١ أبريل سنة ١٩٤٢
وزير المالية
مكرم عبيد

ويطيل مكرم عبيد باشا في الحديث عن تلك الصفقة ثم ينتقل بعد العديد من الصفحات الى صفقة أخرى بل الى فضيحة أخرى كما يقول مكرم عبيد باشا هي صفقة الأرز أو فضيحة الأرز فيذكر أن كامل صدقي باشا وزير التجارة كان قد زاره في مكتبه بوزارة المالية ليبلغه ان النحاس باشا قد اتصل به وطلب اليه ان يصدر الى بلاد الشام - بناء على طلب الجنرال كاترو - عشرة آلاف طن من الأرز مقابل استيراد عشرة آلاف طن من البطاطس وليطلب منه - كامل باشا - ان يحجز من الأرز ٢٠٠ طن لأحمد الوكيل ليصدرها هو ويقول مكرم عبيد باشا :

وهنا أبدي لي كامل باشا دهشته من أن يخاطبه النحاس باشا في مسألة التصدير مع أن التصدير من اختصاص وزير المالية ، وقال انه بحث كوزير للتجارة مسألة حاجة البلاد للبطاطس وترك مسألة تصدير الأرز التي هي من اختصاصي ، وسألني اذا كان النحاس باشا قد فاتحني في الأمر ، فقلت له انه لم يفعل ولكن يفعل ٠٠٠ لأنه يعلم اني سارفض حتما هذا التصدير لعدم توافر الأرز في البلاد .

تلك فضيحة أولى في مسألة الأرز ، أن يتهرب رئيس الوزراء من الوزير المختص ويلجأ الى الوزير غير مختص لاعطاء نسبائه رخصة بالتصدير ، وبالثراء الكوفير ٠٠٠ ولكن الفضيحة تزداد افتضاحا اذا ما رأينا رئيس الحكومة المسئول يسير جنبا الى جنب مع نسبائه غير المسئولين ، ويتحايلون جميعا - هم وهو معهم ! - على الفرار من وجه الوزير المختص للحصول على رخصة بتصدير مادة أولية من مواد التموين !

ولكن هذا ما وقع يا مولاي ، وها هو ذا الدليل الكتابي عليه أتشرف بإرفاقه مع هذه المذكرة - وهو عبارة عن خطاب موقع عليه بامضاء « محمد صبحي الشوربجي » نفسه وموجه الى وزير التجارة ، وفيما يلي نصه حرفيا .

« حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة .

أتشرف بأن أرجو من معاليكم اصدار ترخيص باسمي لتصدير ٥٠٠ طن أرز الى فلسطين وسوريا في مقابل استيراد كمية من البطاطس مساوية لها في القيمة وذلك اسوة بما اتبع مع آخرين . هذا مع الاحاطة بأنني أتعهد بتوريد كمية البطاطس المشار اليها في شهر يونيو سنة ١٩٤٢ مع استعدادي لتقديم ٥٠٠٠ جنيه او ضمان بهذا المبلغ على أحد

البنوك المعتمدة كشرط جزائي يكون تحت تصرف الوزارة ان
لم تصل كمية البطاطس في الموعد المذكور .

محمد صبحي الشوربجي

١٩٤٢/٣/١٨

اذن ، تصدير أرز مقابل استيراد بطاطس ! ... حقا
ان التاريخ يعيد نفسه ! ... وكما اتجه النحاس باشا الى
كامل باشا صدقي طالبا الاذن بالتصدير لأحمد الوكيل فقد
اتجه أيضا صبحي الشوربجي - وهو شريك من باطنه
شركاء ! - اتجه هو أيضا الى وزير التجارة طالبا الترخيص
بتصدير أرز مقابل استيراد بطاطس ، ناسيا أو بالأحرى
متناسيا ان الوزير المختص بالتصدير والاستيراد معا هو وزير
المالية دون غيره - ووزير المالية هو مكرم عبيد !!

ولكن ذلك كله لم يجدهم نفعا ، فقد انتهى المسعى
وانتهى الخطاب الى في آخر المطاف ، رغم محاولة التهرب
منى - وكانت النتيجة الرفض البات البتار ، في أدب جم
يخالطه شيء من الاحتقار ...

وعن الجلود أيضا يقول مكرم باشا :

سبق أن قلت يا مولاي ان الشوربجي اخوان طلبوا الى
عقب نأليف الوزارة أن أسمح لهم بتصدير كمية من الجلود ،
فرفضت التصريح بذلك تنفيذا لقرار منع تصدير الجلود الى
الخارج ... ورغم ذلك فقد جاءني البطاقة التالية بامضاء
حضرة النائب المحترم خليل بك الجزائر (عديل النحاس
باشا) ، موصى فيها حضرته بمنح ترخيص بالتصدير للخوارج
لوكاس كالوجيروس ، وفيها يلي نص التوصية كما وردت في
البطاقة (وهي مرفقة مع هذه العريضة) : -

» حضرة صاحب المعالي مكرم باشا

بعد التحية حامل هذا الخواجة كالوجيروس من أعز
أصدقائنا وأرجو قضاء مأموريته ولعماليكم جزيل الشكر
وتفضلوا بقبول فائق التحية ٤

خليل الجزائر

١٩٤٢/٤/٢٣

وبعد ذلك قدم لي الخوارج كالوجيروس ولوكاس
كرستوفيدس طلبا باسم لجنة مصدري الجلود الغامة

بالاسكندرية يطلبون فيه التصريح بتصدير من ٥٠ الى ٦٠ طنا من الجلود المصرية الخامه .

وما من حاجة الى القول بأنى رفضت هذا الطلب ،
تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بمنع تصدير الجلود على اختلاف
أنواعها .

ولم أكد أنظر فى توصية حضرة خليل بك الجزار حتى
تلتها توصية أخرى من رفعة النحاس باشا بالسماح بتصدير
ألف حذاء من النعل الجلد لمصلحة محمد أفندى محمود وعلى
أفندى عبد الحميد ، ويقول النحاس باشا فى بيانه البرلمانى
انه خاطبني فى تظلمهما وخلاصته انه قد تصرح لهما وتعاقدا
ومنحا أجلا للتصدير ولكن فى خلال فترة الأجل صدر قرار
بمنع التصدير - ويزعم رفعته انى أقررتهما على تظلمهما
وطلبت منه ارسال أوراقهما كلها الى فارسها ولكنى لم أشأ
ان أجدد التصريح وخرجت من الوزارة والأوراق معى ! ...

وهى اكذوبة أخرى من الأكاذيب الصغيرة ... فانى
فى الواقع طلبت الى النحاس باشا ارسال تظلمهما لبحثه ،
وبحثته فعلا فوجدت ان حالتها تدخل تحت قرار مجلس
الوزراء الذى منع التصريح بتصدير الجلود من جميع الأنواع
سواء أكانت خاما أم مشغولة - أما قول النحاس باشا فى
بيانه المطبوع انى أخذت الأوراق معى ولم أردھا فقد أغنانى
عن الرد عليها ما قاله كامل باشا صدقى فى أثناء القاء البيان
(ورواه لى أحد النواب الحاضرين) ان الأوراق قد عثر
عليها !! ...

والذى يعنينى اثبانه هنا هو انى ما كدت أخرج من
الوزارة حتى أصدرت وزارة المالية فى أول يونية سنة ١٩٤٢
تصريحا بتصدير الألف حذاء للمتاجرين الذى أوصى بهما خيرا
رفعة رئيس الحكومة ... أما قرار مجلس الوزراء بمنع
تصدير الجلود بتاتا فعليه العفاء !!

ولم يعرض النحاس باشا فى بيانه لتصدير السردين ،
لأن المسألة دقيقة « وحساسة » بالنسبة له ...

فقد طلبت احدى الشركات أثباء وجودى فى الوزارة
السماح لها بتصدير ٥٠٠ صندوق من السردين (والصندوق
من الحجم الكبير يحتوى على ٤٠٠ علبة فى المتوسط) فرفضت
الأذن بالتصدير ، تطبيقا لقرار منع تصدير الماكولات .

ولكن ما كنت أخرج من الوزارة حتى تقدم الى الوزارة
تاجر يدعى الخواجه (جورج باتينو) وطلب الاذن له بتصدير
ألف صندوق من السردين فتردد وزير المالية في السماح
بالتصدير بعد أن لفت نظره الى قرار منع تصدير المأكولات ،
والى انى منعت الاذن بتصدير السردين مع أن الكمية التى طلب
منى تصديرها تبلغ نصف الكمية التى يطلبها الخواجه جورج
باتينو . . . ولكن كامل صدقى باشا لم يسعه الا أن يستمع الى
توصية خاصة أبلغت اليه بلسان الأستاذ حسن كمال
(السكرتير الخصوصى للنحاس باشا قبل توظيفه) . . فاصدر
معاليه التصريح ، وكان الله يحب المحسنين . .

وبمناسبة الاحسان والمحسنين ، فان الخواجه جورج
باتينو قد تبرع لمشروع البر بمبلغ مائة جنيه - وهى ولا شك
أريحية جديرة بالشكر .

ويبقى الحديث - بالتفصيل ، عن الكتاب الأسود موصولا ، لنعرف
ماذا يقول مكرم عبده عن التسعيرة وتفشى المحسوبية والرشوة و . . و .



الفصل الرابع

اتهامات محددة باستخدام التسعيرة لصالح الأقرباء واتهامات أخرى بتفشي المحسوبية والرشوة واستغلال القضاء

يقول مكرم عبيد باشا فى فصل من فصول كتابه الأسود :

« اذا كان للتموين ويلاته ، فله أيضا صفقاته - تلك لمجموع الشعب المرهق المسكين ، وهذه للأقرباء والمقربين . . . وليس فى مقدورى بطبيعة الحال أن أحصر هذه الصفقات فان مثلها لا يمكن حصره من باب التحديد . . . ولكنى قد وقفت على بعضها فاذا هى وحدها تلوث العهد بأكمله ، واذا باليسير يدل على الكثير واذا بالصغير يدل على الكبير ! . . . »

ولعل فضيحة التموين الكبرى هى تلك التى يتحدث الناس عنها فى مختلف المقامات وأعنى بها صفقات الأرز وما لا بأس هذه الصفقات من اجراءات حكومية لم يسبق لها مثيل فى مصر ، مما أعاد الى الدهن بعض الفضائح الكبرى فى فرنسا وغيرها ، وكان له دوى مزعج ومخرج للمدنية والمتمدنين . . .

ذلك ان بعض الأقرباء والمقربين لرجال الحكم فى البلد قد عقدوا صفقات هائلة كسبوا فيها عشرات - ولا أقول مئات - الألوف من الجنيهات استغلالا لمحصول الأرز الجديد وللإجراءات الشاذة التى اتخذتها الحكومة الحاضرة بصدد هذا المحصول .

فقد كان من المنتظر - جريا على الخطأ التى اتبعتها الحكومة نفسها بصدد القطن وبصدد القمح حينما كنت وزيرا

للمالية والتمويل - أن تحدد الحكومة سعر المحصول الجديد للآرز وهو بعد قائم على الأرض حتى يتسنى للزارع أو الفلاح أن ينتفع من السعر الجديد فلا يضطر الى بيع محصوله بسعر بخس تسديدا لما عليه من أموال والتزامات ٠٠٠ كان من المنتظر - وكان من الواجب - أن تتخذ الحكومة هذا الاجراء الطبيعى الذى لابد منه صيانة للزراعة ورحمة بالمزارعين ، بل كان عليها فوق ذلك أن تعلن كما أعلننا نحن أن كل تعاقب يخالف هذا السعر يبطل فعله وأثره - ولكنها لم تفعل هذا ولا ذاك ! ٠٠٠ لماذا ولاية حكمة ؟ سنرى ويالله مما سنرى ! ٠٠٠

ظهر محصول الآرز الجديد فى سبتمبر ، والمتأخر منه فى أوائل أكتوبر - وأدخله الزارعون فى مخازنهم - ورغم ذلك لا تحديد للسعر ولا شبه تحديد ! ٠٠٠ بل على العكس صدرت فى هذه الأثناء قرارات من الحكومة تفرض ضريبة كبيرة على تصدير الآرز (حوالى ٥ جنيه على الشوال و ٥٠ جنيه على الطن) وكان من أثر هذه الضريبة التى لا غبار عليها فى ذاتها أنها هبطت سعر الآرز فى السوق ، لازدياد الكميات المتداولة واعتقاد الجميع أن المحصول الجديد سيكون من الوفرة بحيث يزيد على حاجات البلاد .

وفى هذه الأثناء ظلت الحكومة ساكنة من غير ما حركة فلم تخط خطوة واحدة نحو التسعير - وكان السعر القائم اذ ذاك يبلغ حوالى ثمانية جنيهات ونصف للضريبة .

لم تتحرك الحكومة ولكن الأصهار والأنصار تحركوا ٠٠٠ فمشوا فى الأسواق يشترون الآرز بشمن بخس ويذيعون بين الفلاحين أن الحكومة اذا ما رفعت الأسعار فلن ترفعها الا قليلا ٠٠٠ مع أنهم كانوا يعلمون جيد العلم أن الحكومة ستحدد التسعيرة الجديدة بثلاثة عشر جنيها للضريبة !

لست ألقى الكلام على عواهنه فلقد أخبرنى رئيس سابق للوزراء عرف بصدق الرواية أنه وصل الى علمه قبل نشر التسعيرة الجديدة بحوالى أسبوعين أن الحكومة ستحدد للآرز سعرا هو ثلاثة عشر جنيها للضريبة ٠٠٠ وقد كان ! ٠٠٠ وما من شك أنه اذا كان هذا مبلغ علم رجل بعيد عن الحكومة فكم يكون علم الأصهار والأنصار ٠٠٠ انهم ولا ريب من الراسخين فى العلم !

انتظرت الحكومة اذن وظلت منتظرة حتى النصف الثاني من شهر أكتوبر ، وحينئذ فقط أصدرت التسعيرة الجديدة فاذا هي - ويا للعجب أو لغير العجب ! - ١٣ جنيها للضريبة ! ...

وكان الأصهار والانصار - وغيرهم من الشطار - قد اشتروا الألوف المؤلفة من أطنان الأرز ، هذا بتسعة جنيها وذاك بعشرة ، وذلك بأحد عشر جنيها للضريبة ٠٠٠ ولما كان السعر المحدد من الحكومة هو ١٣ جنيها للضريبة فقد كان معدل ربحهم في الضريبة الواحدة من اثنين الى ثلاثة جنيها ، ومجموع كسبهم في مجموع ما اشتروا عشرات الألوف من الجنيها .

ويشاء الله أن تقف على بعض وقائع معينة لا ياتيها الباطل من أمامها أو من خلفها ٠٠٠ فهناك شخص يدعى محمد ابراهيم فريد وكيل الاستاذين أحمد الوكيل وحنا فوزي (ومكتبهما معروف بين التجار والسماسة بالمكتب نمرة ٣٣) - هذا الشخص عقد الصفقات الآتية من الأرز قبل ظهور التسعيرة الجديدة :

فقد اشترى في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ من الخواجة ألفريد حسونة بالنصورة ١٠٠٠ ضريبة من الأرز بسعر ١١ جنيها و ٢٥ قرش للضريبة الواحدة وتسليم محطات للشحن (أي بما يوازي ١١ جنيها بالزرعة) ، وبعد ظهور التسعيرة الجديدة بثلاثة عشر جنيها نازع البائع في التسليم فأنذره الأستاذ حنا فوزي شريك الأستاذ أحمد الوكيل بوجوب التسليم بأنذار بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ - محكمة النصورة .

واشترى أيضا حضرة الوكيل عن الأستاذين حنا فوزي وأحمد الوكيل - قبل صدور التسعيرة - ١٠٠٠ ضريبة من السعيد أفندي وهبة التاجر بالنصورة و ٤٠٠ ضريبة من حسن أفندي الوكيل بالسنبلاوين و ٥٠٠ ضريبة من أحمد أفندي البرعى ببلقاس و ١٠٠ ضريبة من محمد أفندي اسماعيل عوض ببلقاس - كما اشترى كمية من الأرز من الشيخ عوضين التاجر بشربين ٠٠ وهذا بعض ما وصل الى علمنا من مصادره !

وبعد صدور قرار الحكومة بتسعير الأرز جبريا بسعر ١٣ جنيها للضريبة بالزرعة صدرت على الفور خطابات مطبوعة

باسم أحمد الوكيل وحنا فوزى أخطر بها البائعون بأن عقود البيع التي باسم محمد إبراهيم قد صار التنازل عنها لهما ، وطولب البائعون بالتسليم .

أخذ البائعون المساكين بهذه المفاجأة السيئة واحسوا بأن اللعبة مكشوفة ، والخسارة مضمونة ، فأبوا التسليم وتكاثروا فيه . وعندئذ سافر الأستاذ أحمد الوكيل إلى المنصورة وصحب سفره اعلان من جريدة البلاغ بتاريخ ٢٥ أكتوبر بأن الحكومة قد قررت اعتماد جميع عقود الأرز المبرمة قبل صدور التسعيرة الجديدة ٠٠٠ رغم هذا أبى البائعون التسليم ، فلم يكن من أحمد أفندى الوكيل الا أنه هاج وماج وهدد البائعين بمختلف أنواع التهديد ، ولكنهم أبوا أن يعتقدوا أن الحكومة الرشيدة ستعتمد العقود السابقة على التسعيرة ، وجابهوا الأستاذ أحمد الوكيل بذلك ، معتمدين على سابقة القمح والقطن .

حينئذ يا مولاي حينئذ فقط اتصل أحمد أفندى الوكيل تليفونيا أمام جماعة من زبائنه وغيرهم بحضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا ، وطلب اليه فى لهجة الواثق أن يصدر تصريحاً بأن الحكومة لن تلغى أصلاً أى عقد من العقود التي أبرمت ببيع الأرز قبل صدور التسعيرة الجديدة ، سواء كان الأرز قد سلم للمشتري أم لم يسلم

وفى اليوم التالى يا مولاي - والتالى فقط - صدرت جريدة الأهرام مصدرة بحديث من صاحب المعالي وزير الزراعة فؤاد باشا سراج الدين ، يعلن فيه التجار والزارعين بأن جميع صفقات الأرز من غير ما تمييز ولا تفريق ستظل قائمة محترمة من غير أن تمسها الحكومة بسوء وان عقود بيع الأرز التي عقدت قبل صدور التسعيرة الجديدة ستظل نافذة ولن تتدخل الحكومة بشأنها مهما يكن من أمرها ، تم التسليم أم لم يتم ! . . .

وزير الزراعة ؟ . . . وما شأن وزير الزراعة فى تحديد الأسعار واعتماد العقود وتأويل النصوص ؟ . . . دهش الناس يا مولاي وظن حسنو الظن منهم أن الحاكم العسكرى لابد متدخل لمصلحة الزارعين والفلاحين ، ان لم يكن من باب الغيرة عليهم ففى القليل من باب الغيرة على سلطته العسكرية وسمعته الشعبية . . . وقال بعض السذج بل هى من سلطة وزير

المالية ٠٠٠ وفاتهم جميعا ان أحمد الوكيل اذا ما قال فعل ،
واذا ما تدخل فقد دخل !

الى ان يقول مكرم عبيد باشا أيضا :

للسكر أيضا قصة وقصص ٠٠٠ ولكن خشية الاطالة
أقتصر على ما كان من أمر الاستيلاء العسكري وما صاحب هذا
الاستيلاء وتلاه من تصرفات واجراءات من الشلوذ بمكان .
وكننت قد أعلنت في خطاب الميزانية ان الوزارة قررت
الغاء نظام المتعهدين والوسطاء وإنشاء مخازن في كل المديرية
لتوزيع السكر على تجار التجزئة ، وفي هذا وفر على الحكومة
يبلغ حوالى التسعين ألفا من الجنيهات وضمان لتوزيع السكر
على الأهالى من غير ما تخزين أو تهريب ، وفوق ذلك فاني لم
أعلن هذا النظام الا بعد الاتفاق مع شركة السكر ممثلة في
سعادة عبود باشا والمسيو سيانس . وهو اتفاق سبقته
مخابرات بين الشركة وموظفى المالية المختصين .

ولكن قبيل خروجي من الوزارة جاءنى سعادة عبود
باشا منكرا تارة أنه اتفق مع الوزارة ، ومعتذرا تارة أخرى
بان الاتفاق عسير التنفيذ ٠٠٠ فلما واجهته بزميله المسيو
سيانس أيد هذا الأخير حصول الاتفاق معى ومع سعادة رسمى
بك وكيل المالية ٠٠٠ ولكن عبود باشا أصر على عدم تنفيذ
هذا الاتفاق مؤكدا لى حسن نيته ومستشهدا عليها برفعة
النحاس باشا نفسه الذى شرب فى اليوم السابق نخبه ، على
حد تعبيره - وما أنا فى ذلك الا راوية وناقل الكفر ليس
بكافر .

غضبت يا مولاي لهذه المحاولة المكشوفة واتصلت
بالنحاس باشا تليفونيا أمام عبود باشا وأخبرته بما قال ،
فاذا برفعته حين لى على غير المعهود ، ومن ثم فقد اضطرت
فى آخر جلسة حضرتها فى مجلس الوزراء الى الاصرار على
وجوب الاستيلاء بأمر عسكري على انتاج شركة السكر وتوزيعه
بمعرفة الحكومة على النمط الذى فصلته فى خطاب الميزانية
وقبول بالتجديد والتأييد من الوزارة ومجلس النواب معا ،
ولكن كم كانت دهشتى اذ رأيت النحاس باشا يدفع عن
نظرية عبود باشا ويتساءل عن الحكمة من الغاء نظام المتعهدين
والوسطاء ٠٠٠ وأخيرا بعد مناقشة عنيفة انتهى المجلس الى
الموافقة على اقتراحى بالاستيلاء على السكر وتوزيعه بالطريقة
التي أشرت اليها .

خرجت بعد يومين أو ثلاثة من الوزارة وظللت حتى آخر الشهر أترقب صدور الأمر العسكري بالاستيلاء ولكنه لم يصدر !

وفى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى أول يونيه سألت معالى وزير المالية لماذا لم يصدر أمر الاستيلاء حتى الآن ؟ وبعد تهامس وتشاور بين الوزراء أعلن رفعة النحاس باشا ان الأمر العسكرى قد صدر وأنه وقعه أمس (أى فى ٣١ مايو) ٠٠٠ دهشت يا مولاي ودهش كثيرون من النواب لهذه المفاجأة وتساءلنا كيف يصدر الأمر العسكرى دون أن ينشر فى الصحف ، ولكنى قلت فى نفسى لعله نشر فى الجريدة الرسمية ولم تتمكن الصحف اليومية من نشره بعد ٠٠٠

غير انى رجعت الى الجريدة الرسمية الصادرة فى ٣١ مايو فلم أجد هذا الأمر العسكرى المزعوم ، رغم أنه قد صدر فى نفس اليوم أمر عسكرى رقم ٢٦٥ بامضاء مصطفى النحاس بتعيين مراقب للنشر ٠٠٠ فقلت لعل الأمر تأخر الى اليوم التالى ٠٠٠ ولكنى وجدت عدد أول يونيو خلوا منه ، كما وجدت للعدد ملحقا وملاحق ليس فيها أية اشارة للأمر العسكرى المزعوم ، أو الموهوم ! ٠٠٠

فقلت لعله صدر فى اليوم التالى للتالى ٠٠٠ ولكنى رجعت الى عدد ٢ يونيو فاذا هو عدد خاص يشمل أمرا لمصطفى النحاس صادرا بتاريخ ٢ يونيو ٠٠٠ فعجبت يامولاي كل العجب كيف ينشر أمر تاريخه ٢ يونيو ولا ينشر أمر الاستيلاء على السكر وتاريخه ٣١ مايو ! ٠٠٠ وكيف صدرت أوامر عسكرية وإدارية أخرى بتاريخ ٣١ مايو وأول يونيه ونشرت جميعها ولم ينشر الأمر العسكرى المزعوم صدوره فى ٣١ مايو ؟ ٠٠٠ وأخيرا طلبت الأعداد التالية ، فاذا بى أذى فى عدد ٣ يونيو الأمر العسكرى الصادر فى ٣١ مايو !!

عجبا ، أليس هذا تزويرا - بل فلنكن رحما ونصفه بأنه تزيف رسمى ، للحقائق الرسمية ، من هيئة رسمية ! ٠٠٠ وتفصيل ذلك هو أننى حينما سألت الوزراء فى جلسة أول يونيه عن الأمر العسكرى بالاستيلاء على السكر لم يكن هذا الأمر قد صدر فادعوا كذبا انه صدر أمس ، ثم عادوا الى مكاتبهم فى اليوم التالى - أى فى يوم ٢ يونيه - وبأدروا بوضع

الأمر العسكري وتوقيعه ثم إرساله للمطبعة ، فنشر في الغد ،
أى فى يوم ٣ يونيه وأرخوه بتاريخ ٣١ مايو ، وبهذا صدر
الأمر ، وافتضح الأمر فى وقت معا ! ..

ولم يكن هذا التزييف مجانا يا مولاي ، فان حكمته
ظهرت على لسان وزير المالية حينما أعلن فى البرلمان انه
يخالفنى فى طريقة التوزيع وأنه سيعود الى نظام تجار الجملة
ونصف الجملة - ولو أنصف لقال نظام الوسطاء والمتعهدين ! ..
وهذا النظام - نظام الوسطاء والمتعهدين - هو السر كل
السر فى أزمة السكر التى ظلت قائمة حتى الآن ، فضلا عن
فوضى التوزيع التى يتحدث بها المتحدثون . وسأبين يا مولاي
فى موضع آخر كيف أدى هذا النظام الى تفشى الرشوة بين
الموظفين وغير الموظفين ، وكيف أصبح بعض النواب ورجال
الادارة من وسطاء السكر والموزعين ! وحسبى أن أذكر هنا
بعض الوقائع الرسمية للتدليل على المحسوبة فى صفقات
السكر .

فقد نشرت الصحف أسماء تجار الجملة فى القاهرة
الذين عهد اليهم بتوزيع السكر فاذا من بينهم هذا المحسوب
وذاك المحسوب . . . وفى مقدمتهم أحد اقرباء وزير المالية ،
فقد أعطى تعهدا بألف طن من السكر ، وآخر أعطى مثل هذه
التعهد وهو عضو فى لجنة الوفد بالأزبكية . . . الخ .

وأمر مر الكرام على أسماء من ذكرهم مكرم عبيد باشا فى عريضته
ذلك أن الأسماء كثيرة وذكرها يتطلب صفحات وصفحات كما أننى لا أحب
أن يشتمل كتابى على هذه الأمور الفرعية مكتفيا بالأصول لا الفروع وان
كان مكرم عبيد فى كل ما ذكره - كما قال عنى بذكر الدليل على هذا القليل
وفيه ما يغنى عن كل تفصيل ، اذ هو كما يقول مكرم باشا - يدل دلالة
قاطعة مفجعة على الأحوال التى تمر بها البلاد والتى خلقت حول نزاهة الحكم
جوا قاتما كله سواد فى سواد . . .

وعن تفشى الوسائطات وتفشى الرشوة معا قال مكرم باشا :
يعلم الله والمصريون ، وغير المصريين أيضا مع بالغ الأسف - ان كل
محاولة لتصوير الهاوية التى انحدرت اليها سمعة الحكم فى هذه البلاد على
يد الوزارة الحاضرة ، انما هى محاولة قاصرة لا يمكن أن ترقى - أو على
الأصح تهبط - الى المستوى المروع الذى يحسه الناس ويشهدون عليه شتى
القرائن وعديد الظواهر !
ولعل أخطر هذه الظواهر وأفجعها ، يا مولاي ، ذلك اللفظ الذى يكاد

يكون اجماعيا - يستوى فيه المتعلم والجاهل ، والكبير والصغير ، والحزبي والمحاييد ، والحضرى والريفى ، والموظف والتاجر - حول الوساطات والشفاعات ، وسيطرتها على الدولة بشتى فروعها الى حد تضاءلت الى جانبه كلمة القانون والنظام ، وأصبح كل حديث عن مصلحة تقضى ، أو صفقة تبرم ، أو حق يطلب ، مقترنا بحديث الرشاوى والمساومات ، وما ينبغى أو لا ينبغى أن يتذرع به طلاب المصالح والحاجات !!

وهذه الظاهرة الخطيرة ، يا مولاي ، ليست سرا من الأسرار ، ولكنها محسوسة ملموسة ، الى حد حمل بعض الصحف المعروفة على محاولة التنبيه الى خطورة الحال ، رغم قيود الرقابة وأغلالتها الثقالة . وقد تذرعت مجلة المصور بأسلوب فكاهى سمح لها بالإشارة الى ذلك فى عددها الصادر فى يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقالت بالحرف الواحد :

« كل من له حاجة فى ديوان أو مصلحة ويوسطك فيها لترجو وتسعى وتفتح ينتهى دائما حديثه بمحفظته ١٩

— ما هذا .

— لا ٠٠٠ دول بس مصاريف الأوتوموبيل و « مصاريف الأوتوموبيل » هذه تصل تارة الى ٥٠ جنيه وتترفع تارة أخرى الى ٢٠٠ جنيه ! .

الذين يعرضون عليك الآن « مصاريف الأوتوموبيل » هم الأغلبية ساع فى الأذهان ان كل عمل بأجر . فاذا أخرجت من يعرض النقود ودافعت على نفسك ، وعن سمعتك ، وعن كرامتك ، بدا له انك تمزح ! فاذا اشتددت معه وأفهمته بالمنطق انك لا تقبل فلوسا غمرك غمزة فنية وهمس قائلا : استعملها . . فلان بياخذ . . وفلان بياخذ . .

هذا الداء الاجتماعى وهو داء عرض الرشوة استفحل أمره . والأذهان المريضة التى لا تقبل الا هذا الاعتقاد عمت وشاعت فى هذا البلد . حتى المثقفين المتخرجين من جامعات أوروبا يعرضون فلوسا .

لا حول ولا قوة الا بالله . . . » .

ولست أريد ، يا مولاي ، أن آخذ بهذه الأقوال كلها ، أو بعضها ، على إطلاقه ، وقد كان لى أن أستند الى الحديث الشريف « السنة الخلق أقلام الحق » . وانما أتشرف فى هذا الصدد بتسجيل حالة نفسية ، ومعنوية ، سائدة بين الأمة على اختلاف طبقاتها ، وهى حالة لا تشرف القائمين بالحكم بل تلقى عليهم مسئولية خطيرة جدية بالمؤاخذه والحساب العسير .

ولعل من أبلغ الأمثلة في إبراز النظرة السائدة الى أساليب الحكم وسماعته في هذا العهد أن رجلا من كبار رجال الأعمال تعاقد مع سمسار على صفقة (وصورة العقد في يدي أنشرف بضمها الى مجموعة الوثائق والمستندات المرفقة بهذه العريضة) وبمقتضى هذا العقد يتعهد السمسار لرجل الأعمال المشار اليه وهو أحد أصحاب البنوك ٠٠٠ بماذا ، يا مولاي ؟ بالسعى لدى الحكومة المصرية للحصول على اذن بتصدير كمية تتراوح بين خمسة آلاف وعشرين ألف طن من الأرز الى الخارج ، ثلاثة أرباعها الى تركيا وربعها الى سوريا !!

وفى أى مقابل ؟ فى مقابل خمسة عشر جنيها عن كل طن يصدر الى سوريا ، ٢٥ جنيها عن كل طن يصدر الى تركيا !

وبعملية حسابية بسيطة يتبين أن مجموع السمسرة التى يتناولها السمسار المحترم ، أو على الأصح متعهد الترخيص ، بمقتضى العقد ، يصل الى ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه - أى نحو نصف مليون جنيه !!

فهل توجد حكومة أخرى فى الدنيا غير حكومة النحاس باشا يتعهد السمسرة بالحصول منها على ترخيصات على هذا المثل ١٩ .

وهل يصح فى عقل أحد أن تقدر السمسرة بمثل هذا المبلغ الجسيم لكى يستولى عليها السمسار وحده ، أو أن هناك عنصرا خفيا من عناصر التقدير ، هو أن السمسار يعلم أنه لابد من دفع مبلغ أو مبالغ جسيمة لأصحاب الشأن أو النفوذ للحصول على أذن التصدير ١٩ !

على ان أقل ما ينطوى عليه تبادل عقود من هذا القبيل فى عهد النحاس باشا ووزارته ، هو أن شئون الدولة الخطيرة ، كالتصدير ، قد أصبحت هدفا للسمسرة بأضخم المبالغ ، كما أصبحت مطامع الطامعين فى طارئ الشراء على حساب الاجراءات الحكومية شيئا عاديا لا يتجاوز حدود الميسور ، والمألوف !!

ويقول مكرم باشا ان مكتب الأستاذين أحمد الوكيل وحنّا فوزى بشارع سليمان باشا هو محور النشاط الاقتصادى فى هذا العهد ! .

وكيف لا يكون الأمر كذلك ، يا مولاي ، وقد رأى الناس أحد الشبان من صغار الموظفين ، الذين لم يعرفوا يوما بثروة مورثة أو مكسوبة ، ولم يشتغلوا يوما أو بعض يوم فى تجارة نافعة أو كاسدة - يظهر على مسرح الأسواق فجأة حين يظهر زوج شقيقته على مسرح الحكم ، فاذا الموظف الرقيق الحال ، أحمد أفندى الوكيل ، يترك وظيفته الحكومية الصغيرة ، ليقفز سلم الثروة الطارئة ، فى شهور معدودات ، باعتباره تاجرا يشار

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ١٧٧

اليه بالبنان ، وخيرا فى شئون التمويل والتصدير والحراسة ، لا يوجد
بمثله الزمان !!

كيف لا يذهب الناس بسمة الحكم كل مذهب ، يا صاحب الجلالة ،
وهم يشهدون فى كل يوم ، وفى كل مجال تجارى أو غير تجارى ، عملا من
أعمال الوساطة أو التصدير أو التوريد أو التمويل باسم أحمد الوكيل
تارة ، وباسم « أحمد الوكيل - حنا فوزى تارة » ، وباسم أحمد الوكيل -
صباحي الشوربجي » ثالثة ، أو باسم قريب مقرب لهذا أو ذاك بالتزوير ،
وهكذا الى آخر الأسماء والمسميات ١٩

ولعل زيارة الى المكتب نمرة ٣٣ - الذى يقصد اليه القاصدون - تكفى
فى إبراز المعنى الذى اليه نقصد ٠٠٠

فاذا قال قائلهم ان كل ما شاع وذاع ، وزلزل الأسماع ، عن سمعة
الحكم ، ونزاهة الحكام ليس الا ضربا من أكاذيب الكاذبين وأوهام الواهمين ،
واذا ما ذهبنا مع هذا القائل الى أبعد ما يفترض من فروض ، فهل يتبع
اللوم على المحكومين وهم يرون بأعينهم مثل هذه المظاهر الواضحة ،
والشواهد الفاضحة على استغلال النفوذ بأسوأ معانيه ، أم اللوم على أولئك
الذين عملوا وما زالوا يعملون على جعل سمعة الحكم مضفة فى أفواه
المصريين والأجانب على السواء ١٩

وفى مكان آخر من الكتاب الأسود يقوم مكرم عبيد باشا :

وهذا ، يا مولاي ، مكتب محام شاب آخر من ذوى الخطوة ، لأنه
من ذوى القربى ، وهو حضرة النائب المحترم حسين فهمى أفندى زوج
كريمة حضرة صاحب العزة عبد العزيز النحاس بك ، شقيق رئيس الوزراء .
وقد كان محاميا براتب صغير فى بنك التسليف فرفع راتبه بعد انتخابه
عضوا بمجلس النواب ، ولم يلبث حتى قفز به ميدان التعهدات والتوريدات
والوساطات الى مراتب الثروة الطارئة ، المفاجئة ، فاذا هو يفتتح مكتبا
ويطبع (بطاقات) يعلن فيها انه « محام ومتعهد الجيش » ! •

واذا تحت يده حوالى خمسين مخبزا فى مديرية الشرقية لكثرة
التعهدات التى نزعت من التجار والمتعهدين سواء فى الغلال أو السكر
وأعطيت لحضرته ! - (وقد تشرفت بالاشارة الى ذلك فى باب صفقات
التمويل ، وذكرت ما تيسر لى من مستندات) •

أما وساطاته وشفاعاته فهى محل الحديث فى مديرية الشرقية بوجه
خاص ويذكر أهلها فى هذا المقام أسماء تجار بالمديرية صدرت عليهم أحكام
عسكرية بالسجن ثم ألغيت أو خففت الى الغرامات البسيطة بفضل تدخله
ونفوذه الذى لا يخيب •

وفي هذه الفترة الوجيزة من الزمان استطاع المحامي النابه ، صاحب
الوساطات ، والتعهدات أن يشتري قدرا طيبا من الأطيان .

وإذا كنت قد أشرت إشارة عابرة ، يا مولاي ، الى ما تلوكه الألسنة
بشأن بعض الأحكام العسكرية ، فاني أرى حتما على أن أشير اليها مرة
أخرى ازاء ما تفيض به الأحاديث عن تدخل بعض ذوى النفوذ من المحامين
النواب والشيوخ الزارئين لدى السلطات المختصة ، والوصول من هذا
الطريق الى تعديلها أو الغائها أو وقف تنفيذها الى حد أثار اللغط والشكوى
حتى بين رجال القضاء أنفسهم .

ومن الوقائع التي تروى أن تاجرا من تجار الجواهر حوكم لتهريب
جواهر قيمتها ألف من الجنيهات ، وبينها خاتم واحد بمبلغ ألفين وخمسمائة
جنيه ، ثم صدر الحكم بحبسه سنة وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه ومصادرة
الجواهر المهربة . فلم يلبث الحكم أن عدل لأسباب لا أحب أن يردها
قلمي وان لم يمنع ذلك من رجاء التحقيق في هذا الشأن ، لازالة ما ذاع
هنا وهناك من أفعال القيل والقال !

ويلوك العارفون حكاية محام فتى نخرج اخيرا - وهو نجل موظف
كبير وكبير جدا - قبض ٤٠٠ جنيه نقدا وعدا لالغاء حكم عسكري ٠٠٠
وقد ساعده التوفيق أيما مساعدة ، وفقا للقاعدة !!

ومن هذا القبيل ما يروى الرواة ، نقلا عن الثقة ، أن هناك حكيمين
صدرا على اثنين من أهل الفيوم في عهد وزارة صاحب الدولة حسين سري
باشا ، فامتدت يده العهد الحاضر اليهما بالوقف والتعديل - والأمنلة
يا مولاي عديدة ، مديدة ٠٠٠ ولا علاج لمثل هذا العبث الخطير الا التحقيق
الدقيق .

أما الوساطات بشأن فصل العمد وتعيينهم فحديثها يملأ أرجاء البلاد،
ولا سيما في بعض مديريات الصعيد ، حتى لقد وصل الأمر الى فصل أكثر
من عشرين عمدة في مركز واحد ! والناس يذهبون في أنواع الوساطات
الخاصة بهذا الموضوع شتى المذاهب ، ويقسمونها حسب أهميتها وفتاتها
الى درجات ومراتب !!

ومن طريف ما يذكر أن عمدة احدى القرى عين للعمودية في الوقت
الذي قررت فيه اللجنة المختصة نفيه الى الطور ا ٠٠٠ وصدر القراران في
وقت واحد ٠٠٠

وهذه قصص لا تحصى ولا تسنقى ، عن قبول الطلبة في المدرسة
الحربية ، وكيف قفز العدد السنوى الذى جرت العادة بالحاقه بهذه

المدرسة من ثمانين طالبا الى ٢٥٠ قبلوا أولا من بين حملة الشهادة التوجيهية ، ثم قبل ٢٥٠ آخرون من حملة شهادة الثقافة ، بل وصل الاخلال الفاضح بشروط القبول الى حد التجاوز حتى عن شهادة الثقافة ، كما حدث في حالة شقيق حرم رئيس الوزراء واسمه (حسين عبد الواحد الوكيل)

وقد كان من شأن هذه الفوضى المحزنة في قبول الطلبة بالكلية الحربية أن يشجع على رواج شتى الأقاويل عن وساطات الشيوخ والنواب والأقارب والأصحاب وتفاقت الأقاويل الى حد الدخول في أدق التفاصيل عن أسعار دفعت لأصحاب الوساطات طبقا لشهادة الطلبة المتقدمين ، فقبل ان هذا السعر تراوح بين مائة وخمسين جنيها ومائتين !

وعلى ذكر حكاية القبول في الكلية الحربية بشهادات وبلا شهادات على يد وزارة النحاس باشا أتشرف بأن أسوق هنا مثالا من طرائف المصادفات والمفارقات

فقد عثرت بمحض المصادفة على (بوليصتين) من مصلحة السكك الحديدية احدهما مؤرخة في ١٩٤٢/١٠/٤ ، وهي خاصة بقفص من السمان مرسل من دمياط الى صاحب المعالي حمدي سيف النصر باشا وزير الدفاع - والاخرى مؤرخة في ١٩٤٢/١٠/١٣ وهي خاصة بقفص من السمك وهو مرسل كذلك الى معاليه . أما مصدر القفصين ، فهو شخص واحد اسمه الدكتور محمود فكرى ، كان شقيق زوجته (فكرى أفندى حامد زاهر) من سعداء الطلبة الذين قبلوا في الكلية الحربية هذا العام !

ومعاذ الله يامولاي ، أن أذهب الى أن قفصا من السمك الطازج أو السمان الفاخر ، يعتبر ضربا من الرشوة لقبول أحد الطلاب في الكلية الحربية ، ولكنها على كل حال مصادفة طريفة أن يكون صاحب الهديتين قريبا لأحد الطلبة المحظوظين بالقبول ، وأن يكون تاريخ ارسال الهديتين قريبا جدا من تاريخ القبول في هذا العام .

وهل هناك ما يمنع المجاملة ، كمظهر من مظاهر المعاملة ؟

ومهما يكن يا مولاي من أمر القال والقال ، وسوء التخريج والتأويل ، فإن الذي لا شك فيه أن هناك تصرفات خطيرة وقعت في قبول الطلبة بالكلية الحربية على عهد الوزارة الحاضرة ، وأن في هذه التصرفات خرقا جريئا وتجاوزا فاضحا لحدود اللوائح والتوانين ! .

الى أن يقول مكرم عبيد :

وبهذا الأسلوب الذي ارتضته الوزارة وشجعته ، تفتحت أمام بعض

الشيوخ والنواب الوزراء أبواب التدخل والوساطة والشفاعة ، في كل صغير وخطير من شئون الدولة ، سواء منها صفقات التموين ، ومسائل الموظفين ، وقبول الطلبة في المدارس ، وإعفاؤهم من المصروفات ، وتعيين العمدة وفصلهم - فإذا وقعت في مجلس النواب أطلب بيانا بالرخص التي أعطيت أو بأسماء العمدة الذين فصلوا أو عينوا ، وقف النحاس باشا يعلن امتناعه من تقديم البيان المطلوب ، محتجا بأن تعيين العمدة وفصلهم حق مطلق للسلطة التنفيذية !!

وفي ظل هذه الذريعة وأمثالها يمرح بعض شيوخ العهد الحاضر ونوابه وأنصاره فلا يترددون عما هم فيه من سعى أو سعاية ، بل يزدادون في تيارهم اندفاعا ، وانتفاعا ، بينما تبحث لهم الوزارة عن أبواب جديدة لاستعمال نفوذهم ، واستغلال مراكزهم الحزبية والنيابية ، حتى لقد عين بعضهم في لجان توزيع السكر بصفة رسمية ، وكان من وراء ذلك وأمثاله أن تضاعفت الوساطات ومن ورائها صنوف الروايات والإشاعات ... فانقلبت النيابة من أداة للرقابة والإصلاح ، الى شيء آخر هو أبعد الأشياء عن طبيعة العمل النيابي الصحيح !

بل لقد امتدت الأيدي الى أملاك الدولة نفسها ، ولما كان محرما على الوزراء أن يشتروا شيئا من الأملاك الأميرية فلقد اشترى بعض الأقرباء المقربين للوزراء مئات من الفدادين من أملاك الدولة ... كما استأجر بعض المحظوظين أطيانا زراعية من الأوقاف كانت مخصصة لصغار المزارعين ، وكانت لها ضجة رددتها الصحف وترتب عليها تأجير أكثر من خمسمائة فدان منها .

وينتقل مكرم عبيد باشا الى ما أسماه بفضيحة الورق ، وكانت موضع اللغط الذي وصل الى حد تراشق اثنين من الصحفيين الحكوميين (هما محرر « آخر ساعة » وصاحب جريدة « المصري » بمقالات علنية يؤخذ منها ان الأخير قد عمده على الغاء قرار الاستيلاء على ورق الصحف وإخراجه من التسعيرة لكي يكسب مبالغ طائلة من ارتفاع الأسعار وبيع المخزون عنده أو عند شركائه من التجار وغير النجار ...

والواقعة المؤكدة في هذا الصدد يا مولاي هي أن سعر الطن من ورق الصحف كان محددا في التسعيرة بما لا يزيد عن ستين جنيها في الشهر . ثم ذهب حضرة الأستاذ محمود أبو الفتح ، وهو شيخ وفدى وثيق الصلة بوزير التموين ووزير التجارة فضلا عن صلته برفعة رئيس الوزراء - ذهب حضرته الى مجلس نقابة الصحفيين فعرض على أعضائه اقتراحا وصفه بأنه حكومي ، مؤداه إخراج ورق الصحف من التسعيرة ، ورفع الاستيلاء عليه ،

بحجة أن فى ذلك تشجيعا للتجار المخترنين على اظهار ما لديهم من ورق ، وبذلك تجد الصحف حاجتها من الورق وتستطيع أن تدفع فيه ثمننا معتدلا بعد أن تظهر الكميات الكبيرة المختفيه عند المخترنين والتجار .

وكان حضرة الشيخ الحضيف قد مهد لذلك الاجراء باعلانات فى جريدته يقول فيها انه على استعداد لشراء الورق بأسعار عالية ، والمخاطبة مع صندوق البريد رقم ٥١٢ ! والصندوق المذكور هو رقم صندوق جريدة المصرى التى يملكها حضرة الصحافى الحضيف !

ولم يكذ الاستيلاء يرفع عن الورق ، ولم تكذ أسعاره ترفع من التسعير الجبرى حتى ارتفع الطن الواحد الى مائتى جنيه ٠٠٠ فقط لاغير ! وفى هذه الفرصة الذهبية، تروى بعض المصادر العليمة أن كمية من الورق وصلت الى أحد الأنسباء المحظوظين ، وأن كسبه فيها بلغ ألوف عديدة من الجنيهات .

وفى هذه الفرصة الذهبية أيضا قيل ان صحفيا حكوميا حصيفا باع كميات وفيرة من الورق وجنى من بيعها ألوف أخرى من الجنيهات .

وقد بلغ الأمر يا مولاي - كما قلت - الى حد التراشق بالمقالات ، وقيل ان نقيب الصحافة فى هذا العهد ذهب يستنجد بالرقابة والرقباء ، والوزارة والوزراء ، ليحولوا بين صاحب آخر ساعة وبين متابعة حملته الشعواء !!

هو موظف فى ادارة جريدة المصرى ، يختلف عن الأستاذ حنا فوزى فى أن هذا الأخير شريك مكشوف للأستاذ أحمد الوكيل ، بينما الأول همزة وصل خفية بين تجار الورق وصاحب المصرى الذى يقوم صاحبنا الوسيط المستور عنده بدور الوكيل ! ٠٠

والصحفيون يتحدثون عن صفقات ضخمة ، دسمة ، عقدت فى سوق الورق باسم العميل المستور ، ويتساءلون انى له وهو مجرد موظف بجريدة المصرى ذلك الشراء الطائل ، الحائل ، الذى يجعله يبيع ورقا يقدر بالآلاف الجنيهات ، بينما يتناول من جريدة المصرى أجرا متواضعا ومعدودا من الجنيهات ٠٠٠

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أن مجالس نقابة الصحافة أصدر - كما علمت - قرارا اجماعيا بتوجيه خطاب الى صاحب مجلة « آخر ساعة » لسؤاله عما لديه من معلومات بنى عليها هجومه ضد نقيب الصحفيين بصدد الورق ، والتلاعب بأسعار الورق ، وقد انتقضت أسابيع ومازال قرار مجلس النقابة حبرا على ورق ! ٠٠٠

وعن فضائل المحسوبيات والاستثناءات يقول مكرم عبيد باشا :

ان كلمة الاستثناءات هينة ، لينة ، اذا أريد بها التعبير عما ترتكبه الوزارة الحالية من فضائح المحسوبية بين الموظفين ، وأسميها يا مولاي بالفضائح لأنها تجاوزت حدود الاستثناء المألوف ، بحيث لا يكاد يذكر الى جانبها كل ما سبق في أى عهد آخر ، من ناحية النوع أو من ناحية العدد على السواء

وحسبى يا مولاي أن أبين هنا كيف تتنافى هذه الاستثناءات :

أولا : مع القانون .

ثانيا : مع الأمانة للعهد .

ثالثا : مع الذمة والنزاهة .

أولا - مخالفة القانون :

يدعى النحاس فى جراءة لا يحسد عليها ، أن فى استطاعته أن يقدم على ما ينشاء من ضروب الاستثناء ، بحجة أن ذلك حق مقرر لمجلس الوزراء ! فهل هذه حجة تقوم على قدميها وتثبت لحظة واحدة أمام التحليل القانونى والمنطقى البسيط !؟

لنسأل أنفسنا أو ليسأل النحاس باشا ما هو الحق فى ذاته ؟ أهو سلاح يستعاذ به على تأييد الباطل وتدعيمه وتعميمه !؟ ان كان هذا هو المقصود بالحق فانه يكون مرادفا للقوة الغاشمة ، الظالمة !

ونسأل مرة أخرى : ما هو حق الاستثناء الذى أعطى لمجلس الوزراء ؟

ان حق الاستثناء الوحيد الذى يملكه مجلس الوزراء هو الاستثناء الحق ، الاستثناء الذى يقصد من ورائه الى تحقيق عدالة خاصة أوفى من عدالة القانون العام الذى وضع ليسرى على الجميع . فاذا تبين أن تطبيق القانون العادى لا يرقى الى مستوى العدالة الواجبة فى بعض الحالات ، تدخل مجلس الوزراء فى الأمر لتحقيق هذا الغرض النبيل من طريق الاستثناء الحق

وللتدليل على ذلك نفرض أن موظفا توفى فى سبيل عمله وفى أثناء أداء واجبه ، فاذا ترك أهله وأبناءه لحكم القانون العادى لهلكوا فى بعض الحالات من آلام الفاقة والجوع ، وهنا تتجلى حكمة الاستثناء ظاهرة ، سافرة ، اذ يتدخل مجلس الوزراء لاستعمال حقه بإعطاء أبناء الموظف وعائلته معاشا مناسباً من طريق الاستثناء .

وعلى هذا القياس وأمثاله تكون النظرة السليمة ، الكريمة الى حق الاستثناء ، من ناحية مداه ، ومقتضاه سواء فيما يتعلق بالتعيين أو الترقية أو تعديل المعاش ، توخيا لانصاف أولئك الذين يظلمون ، ويحرمون اذا أخضعت حالاتهم للقواعد العامة والقوانين العادية ...

هذه هي الحكمة النبيلة ، الجليلة التي من أجلها شرع القانون الاستثناء ووضع حق استعماله في عنق مجلس الوزراء .

أما الذي فعله النحاس باشا وجماعته ، وما زالوا ماضين فيه من ضروب الاستثناءات ، فليس من الحق في كثير ولا قليل ، ولكنه اساءة صريحة ، قبيحة ، لاستعمال حق الاستثناء ، وانحراف شنيع عن الأهداف السامية التي من أجلها أقر الشارع مبدأ الاستثناء ! واذا كان في الاستثناء تعارض مع العدالة كان باطلا حتما ، لأن القانون وهو مظهر العدالة لا يقر شيئا يتنافى معها ...

والى هذه الحقيقة المحزنة ، وجهت نظر النحاس باشا ، عندما أثير استجواب الاستثناءات في مجلس النواب ، فوقف يلقي بيانا تضمن استشهادا بما قلته في ١٩٣٧ ، حتى اذا وصل الى الفقرة الخاصة باسائة استعمال الحق ، قلت له « هذا هو بيت القصيد ... ! » فاذا هذه الكلمة البسيطة الصادقة ، تقع على رأس رفعتة كالصاعقة ، واذا به يثور نائرة ، وتأخذه نوبة قاسية من الهياج ويقول اننى لم أعد سكرتيرا للوفد ... الى آخر ما حدث ليلتئذ بما تشرفت بسرده في صدر هذه العريضة .

وأعود يا مولاي الى حق الاستثناء فأقول انه شتان بين الأغراض التي شرع من أجلها هذا الحق ، وبين انتحال هذا الحق لتعيين أناس في الوظائف الحكومية أو في وزارة الأوقاف أو في ديوان المحاسبة أو في غيرها من الوظائف العامة بلا مؤهلات ولا صفات ترشحهم لهذه الوظائف ، أو تبرر اقحامهم في مختلف الدرجات وتخطيهم رقاب الموظفين الآخرين - لا لشيء سوى ارضاء شيطان المحسوبية واشباع شهوة الاحتساب !!

فاذا كان هذا الذي يجرى في العهد الحاضر حقا يباح ، فلا كان الحق ولا استحق المجاهدون في سبيل العدالة شرف المناضلة والكفاح !!

وأدع النظريات العامة ، والقوانين العامة ، يا مولاي ، وهي قاسية في حكمها على محسوبيات النحاس باشا وبطانته ، لانتقل الى ما هو أشد نكرا ، وشرأ من تخطى القانون أو سوء استعماله ، بقصد استغلاله ، وأعنى به التلبس بنكت الوعد وخيانة العهد المسطور ، المسئول !

فلقد كان النحاس باشا ، وأنا معه بوصفى وزير المالية ، مسئولين

أمام جلالكم ، وأمام الأمة ، وأمام البرلمان ، وأمام أنفسنا ، وأمام الله سبحانه وتعالى من فوقنا ، عن عهدنا الذى سجلناه فى كتاب التشكيل الوزارى الى جلالكم ، وقد جاء فيه بالحرف الواحد :

« ٠٠٠ وتيسيرا لعوامل الطمأنينة والعدل والمساواة ، حتى يستظل بظلها الكبير والصغير ، والغنى والفقر ، من غير ما ميل ولا محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوه الا وجه ربك ذى الجلال » .

هذا هو العهد العظيم الذى سجلناه يا مولاي فى كتاب تشكيل الوزارة ، وقيدنا أنفسنا به ، وجعلنا منه دستورنا الخاص ، فى سياسة الحكم منذ اليوم الأول ، وقد أتيت لى بعد ذلك أن أذكر النحاس باشا واخوانه بهذا العهد الخطير ، وقلت فى تفسيره ، كما جاء فى محضر جلسة مجلس الوزراء الذى أذاع النحاس باشا خلاصة منه ، ما يأتى :

لست أبغى من موقفى هذا الا مصلحتنا جميعا ، تلك المصلحة التى أصابها ضرر كبير من جراء الاستثناءات فى سنة ١٩٣٧ ، حتى أسقطتنا وكانت نقطة سوداء ضدنا ٠٠٠ » .

قلت هذا يا مولاي رغم أن الاستثناءات التى تمت اذ ذاك لم تكن الا قطرة من بحر الاستثناءات الفاحشة ، الطائشة التى وقعت منذ خروجى من الوزارة حتى الآن !!

فهل للنحاس باشا أن يتفضل فيبين لجلالتكم وللأمة كيف سولت له نفسه أن يرتكب هذه الجناية المخزية لذلك العهد الكتاى المقطوع ١٩

ولعل النحاس باشا لا يتخبط هذه المرة ، كما فعل فى بيانه أمام البرلمان ، اذ قال اننا أقدمنا على الاستثناءات فى سنة ١٩٣٧ ، وخصنى بسبعة من تلك الاستثناءات ٠٠٠

وليس لى يا مولاي أن أرد على هذا التخبط بمثله ، فأقول اننى حتى اذا سلمت بسبعة استثناءات فى ذلك العهد ، أستطيع أن أحصى للنحاس باشا بدل السبعة سبعين بل مئتين ، ولكننى أعيد الى ذاكرة رفعتة وجماعته ما يحاولون أن ينسوه أو يتناسوه ، وهو أننى تقدمت فى سنة ١٩٣٧ بمذكرة رسمية لمنع الاستثناءات وقد وافق عليها يومئذ مجلس الوزراء !

فليست مذكرتى التى قدمتها الى مجلس الوزراء فى سنة ١٩٤٢ الا عودة على بدء واستئنافا للخطة وللمبدأ وللسياسة التى دعوت اليها فى مذكرتى سنة ١٩٣٧ ، وان كنت قد وجدت من ناحية أخرى تأييدا وتعزيزا للمذكرة الجديدة بالعهد الكبير ، الخطير ، الذى قطعناه على أنفسنا فى

كتاب التشكيل الوزاري - فموضوع البحث اذن هو عهدنا الذي قطعناه على أنفسنا في سنة ١٩٤٢ ، وعلى يديكم الكريمتين ...

يهمنى - يا مولاي - أن أبرز هذا المعنى على حقيقته في هذه الكلمات الموجزة ، ليتبين بوضوح مطلق كيف تنطوى الاستثناءات الحاضرة على أسوأ صور الخروج على أبسط مقتضيات الذمة والأمانة ونزاهة الحكم ...

وذلك أن النحاس باشا وجماعته يرتكبون أوزار الاستثناء التي يرتكبونها في هذا العهد مستعينين على كتمانها بخنق الصحافة ، وتجريد البرلمان من رقابته على نحو لم تر البلاد مثله في يوم من الأيام ... أما الصحافة فمحظور عليها بحكم الرقابة أن تنشر عن مسائل الموظفين واستثناءاتهم خيرا ولا اشارة ، فاذا أغضينا عن ذلك استنادا الى حجة من الحجج المتعلقة بالنظام أو غير النظام فكيف يمكن الاغضاء عن نمزيق الرقابة الدستورية ، بحرمان أعضاء البرلمان من حقهم في طلب البيانات والاحصائيات وقد كان هذا هو الضمان العملي الوحيد لمحاسبة السلطة التنفيذية على اساءة استعمال حقها فيما تقرر من استثناءات ؟!

وبهذا كفل النحاس باشا وأصحابه لأنفسهم سبيل الخلاص من رقابة الأمة ، سواء من طريق الصحافة ، أو من طريق البرلمان ، وانطلقوا في شره ظاهر يغترفون من مال الدولة ما يشاءون لأقاربهم وأصهارهم وأنسابهم ومقربيههم ، بلا خجل ، ولا تورع ، ولا تقوى ولا رعاية لمصلحة الخزنة ، أو مصلحة البلاد ، أو مصلحة سائر الموظفين ...

وكان أن ترتبت على هذه الجرأة الخارقة نتائج في الدرجة القصوى من الخطورة ، بعضها يمس معنى العدالة بين الموظفين ويتناول بالتالى روح الاداة الحكومية بأذى جسيم - فضلا عن مساسها بالنزاهة فى ذاتها .

ومن النتائج التى تمس خزانة الدولة يا مولاي ارهاق الميزانية ، باضافة مليون ونصف مليون من الجنيهاات الى الباب الأول من أبواب الميزانية الجديدة وهو باب الأجور والمرتبات . ولم يسبق أن تكبت أى ميزانية سابقة بمثل هذه الزيادة الفاحشة مرة واحدة فى باب الأجور والمرتبات . بل لقد أنقص من هذا الباب فى ميزانية صاحب الدولة سرى باشا الأخيرة حوالى ٤٨ ألف جنيه عن السنة السابقة . ولم يضاف الى هذا الباب نفسه فى الميزانية التى تشرفت باعدادها سوى ٦٠ ألف جنيه تقريبا زيادة على الميزانية التى سبقتها ، وذلك سدا للحاجات وللضرورات التى لم يكن بد من مواجهتها ، بعد التخفيض السابق .

ولكن أين ستون ألف جنيه يا مولاي من مليون ونصف مليون تزداد دفعة واحدة فى باب واحد ، وهو باب الأجور والمرتبات ؟!

ومن العجيب أنهم خصصوا ربع مليون جنيه لائتساء وظائف جديدة في وزارتي التموين والوقاية . وكلتا الوزارتين مؤقتة تزول بزوال الحرب . فماذا يكون مصير هذا الجيش العرمم الجديد بعد الحرب ؟! وإذا قيل ان هناك منشآت جديدة تستلزم موظفين جديدين ، فأين طريقة النذب والنمل من سائر الوزارات التي جرى عليها العمل حتى الآن ؟ ولماذا لم تقتضى المنشآت الجديدة كل هذه الأموال الطائلة زيادة على مرتبات الموظفين في أى عهد من العهود السابقة ؟!

لا جواب على ذلك سوى طغيان روح المحسوبية والاستثناء وحشر المقربين والأقرباء في وظائف الدولة ، ولابد لمجاراة هذا الطغيان من تفتيح الأبواب على مصاريعها في ميزانية المرتبات والأجور للسنة القادمة !! وسيكون لهذه الزيادة بطبيعة الحال أثرها المتزايد في المرتبات وتضخم المعاشات في السنين المقبلة كان الله لنا ولميزانيتنا حتى تنتهى الحرب وينتهى معها الرواج الوهمي !

هذا عن المستقبل يا مولاي ، أما عن الماضي وما صرف فيه بالفعل تنفيذًا لما تم من استثناءات فحسابه كله عند الله !!

على أن هناك نتيجة من أخطر النتائج التي تواجه خزانة الدولة بسبب الاسراف الفاضح الذى جعلته الوزارة الحاضرة دينها وديدها فيما يتعلق بطائفة المحظوظين والمقربين من الموظفين ، وهى تضخيم المعاشات ، على نحو يزيد عبئها على الميزانية زيادة مرهقة . وقد نبهت الى هذا الخطر بالفعل قبل خروجى من الوزارة ، وقلت بالحرف الواحد نقلا عن خلاصة محضر مجلس الوزراء الذى أذاعه النحاس باشا على الصحف :

« هذه الاستثناءات لا تؤثر على المرتبات وحدها ، بل أيضا على المعاشات التى تعمل قدر الامكان على تخفيف عبئها عن الميزانية ، وذلك فى حين اننا ذكرنا بصريح العبارة فى برنامج الوزارة ألا استثناء ولا محسوبية ! » .

ولكن النحاس باشا وجماعته مضوا فى استثناءاتهم ، وغرقوا الى الأذان فى محسوبياتهم ، وانصرفوا بتفكيرهم وتدابيرهم الى تفتيح موصد الأبواب ، لاشباع شهوة الاستثناء والاحتساب ، غير عابئين بما يصيب المرتبات والمعاشات من تضخم ، وما يقع على الميزانية من فادح الأعباء .

عروضة سخية :

ولهذا هرعت الوزارة الى باب المعاشات تفتحه على مصراعيه لمن يشاء الخروج . وأسرعت الى المترددين تستحثهم وتستتهوهم الى اعتزال مناصبهم لقاء استعدادها لتلبية ما يطلبون من تسويات ومكافآت

فمن بقى له فى خدمة الحكومة عامان أو بضعة أعوام زيد له مرتبه .
وزيد بالتالى معاشه ، وأعطى فى أكثر الحالات فرقا بين المرتب والمعاش !
وفى أى مقابل كل هذا ؟

فى مقابل اخلاء الوظائف للأقارب والمحسوبين ، سواء منهم الطامعون
فى الترقية وأصحاب الحظوة من طالبى التعيين !!
والأمثلة على ذلك ، يا مولاي ، كثيرة ، وفيرة ، بحمد الله الذى لا يحمد
على مكروهه سواء !

ولن نشير الى أى اسم من الأسماء التى ذكرها مكرم باشا فى عريضته
وان كان عدد الصفحات التى ذكر بها الأسماء قد تجاوز ٦٠ صفحة من بينها
٩٣ حالة خاصة بالنحاس باشا ، وأكثر من ثلاثين حالة لابن عثمان باشا
وأكثر من عشرين حالة للمحسوبين على النحاس باشا وسبع حالات لعثمان
معظم باشا ومثلها لحمدى سيف النصر باشا وثمانية لصبرى أبو علم باشا
وسبعة لنجيب الهلالى باشا ومحسوبيات أخرى كثيرة كتعيين الوزراء ووكلاء
الوزارات والشيوخ والنواب ، بالإضافة الى المحسوبيات المشتركة التى
يتقاسمها الوزراء فى هذا العهد على قاعدة « شيلنى وأشيلك » .
ويطيل مكرم عبيد باشا فيما أسماء فضيحة وزير العدل فيقول :

لا يكاد يمضى يوم حتى يلاحقه يوم تنكشف فضائح
جديدة ، ومديدة لرجال هذا العهد ووزرائه بوجه خاص ،
وفيما يلى بعض تلك الفضائح المخزية التى وقفت أخيرا على
بياناتها ، وفى مقدمتها فضيحة لوزير العدل .

فلقد أشرت فيما تقدم الى مد أسلاك الكهرباء الى عزبة
معاليه بيهتم والى اشراف موظفى وزارة الأشغال أنفسهم على
تنفيذ هذه العملية بواسطة هيئات لها بالحكومة اتصال
وثيق . . . ولكن وزير العدل ما كان ليقتنع بهذا الاستغلال
المتواضع للحكم وما يغله من المنافع . . . ومن ثم فقد انتهزها
معاليه فرصة وافدة ، غير عائدة ، ليجمع المال لنفسه من طريق
الاستغلال الحلال . . .

فقد اشترى صبرى باشا أبو علم أخيرا مائة فدان (١٠٠
فدان) فى بلدة ظهر شرب مركز منيا القمح بسعر ١٢٠ جنيه
للفدان الواحد - اشتراها بهذا السعر من أصحابها المساكين
المكبلين بالديون ، فى حين أن القيمة الفعلية للفدان تبلغ ٢٠٠
جنيه - اذا لم تزد . . .

ومن عجب يا مولاي أن تباع أطيان في هذا الوقت ، وبهذا السعر ، ولكن المشتري هو وزير من وزراء الحكومة ، وللحكومة على أفراد الشعب ألف سبيل وسبيل ٠٠٠ ولذلك رأى وزير العدل أنه لا يكون عادلا مع نفسه اذا ما أضعاف هذه الفرصة السانحة ، الرابعة !

ولكن هل اكتفى وزير العدل بصفته الحكومية للضغط على البائعين المدينين ، المساكين ؟ ٠٠ كلا فقد استخدم معاليه ممثل الحكومة في القرية - وأعنى به العمدة - لكي يسعى لتحقيق هذه الصفقة ، وقد سعى فأفلق مسعاه ، واشترى لمعاليه الأطيان بالثمن اليسير ٠٠٠ وليس مثل العمدة في المقدرة على تهوين العسير !

ولكن لكل صفقة سمرة ، فهل يدفعها وزير العدل ، وهل يقبلها منه العمدة ، عدا ونقدا ؟ كلا ، فهناك السمرة النوعية تدفعها الحكومة من الامتيازات الحكومية ٠٠٠ ويدفعها وزير العدل من حساب وزارة العدل ٠٠٠ وقد كان !!

نعم يا مولاي ، ففي الفترة بين العقد الابتدائي والعقد الرسمي لهذه الصفقة استصدر وزير العدل قرارا بتعيين الأستاذ عبد المجيد زناتي المحامي الحديث العهد بالمحاماة وكيلا للنائب العمومي ٠٠٠ واذا عرفنا أن حضرة الأستاذ المشار اليه هو شقيق حضرة العمدة الذي سعى فاشترى الأطيان لوزير العدل ، أدر كنا مبلغ ما أوتيته معاليه من غيرة على استقلال ولا أقول استقلال القضاء ٠٠٠ وأدر كنا الى أي حد تتسع الذمة ، في عهد وزارة الأمة ٠٠

وهناك يا مولاي فضيحة أخرى من فضائح حركة « استقلال القضاء » التي كانت محل دعاية معيبة مريبة من وزير العدل ٠٠٠ فلقد رأينا أنه عين محاميا في النيابة من باب « السمرة العينية » مكافأة على خدمة شخصية لمعاليه - وفيما يلي مثل آخر على تعيين معيب آخر لمصلحة الأستاذ أحمد الوكيل ٠٠٠

فان أحد حضرات المحامين (هو الأستاذ عبد اللطيف صادق) كان قد رشح نفسه في الانتخابات العامة لدائرة باب الشريعة فلما رشح لها الأستاذ أحمد الوكيل امتنع حضرة المحامي من ترشيح نفسه ضده ٠٠٠ ومن ثم وجبت المكافأة ٠٠٠ فعينه صبرى باشا أبو علم قاضيا في الحركة القضائية الأخيرة .

ولو أن الأمر اقتصر على ذلك لكانت الفضيحة بعض الشيء،
ولكن الفضيحة كل الفضيحة هي أن حضرة المحامي الذي اختير
بين الألواف من المحامين ليعين قاضيا كان قد حكم عليه تأديبيا
في ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ بالإيقاف ستة شهور .

وأكثر من ذلك فقد حكم على حضرة المحامي نفسه بتاريخ ١٨ مايو
١٩٣٦ في قضية تأديبية أخرى رقم ٦/٥ ق بالتوبيخ .

هذا المحامي الذي حكم عليه تأديبيا بدل المرة مرتين هو
الذي اختاره صبرى باشا أبو علم قاضيا في حركة استقلال
القضاء استرضاء للأستاذ أحمد الوكيل ومن اليه ممن يهم
الوزير المسكين العطف منهم والرضاء .

ثم يتحدث مكرم عبيد باشا عن صفقة ٥٣٠ فدانا من
الأموال الأميرية اشتراها الأستاذ يس سراج الدين شقيق وزير
الزراعة . ويتساءل مكرم عبيد باشا قائلا أليس مدهشا
بامولاي أن تتوالى هذه الصفقات في إبان الحكم لصلحة
الحاكمين ومن إلى الحاكمين ؟ انها لفضائح متوالية نكراء لم
تنكب بمثلها البلاد ، في غير هذا العهد الأسود ، والقائم
السود

الى أن يقول مكرم عبيد :

ووزير التجارة - والتسعيرة - يعتزم شراء عزبة لوزير
سابق قريبه من القاهرة . . . ولعاليه قريب يشتغل بتجارة
(الكسب) يرجو أن يكون قد انتفع من تضاعف سعر الكسب
في التسعيرة ، ولو على حساب الجمهور المسكين

ولعالي وزير الشؤون الاجتماعية صهر يشتغل بتوريد
التبن للجهات الرسمية ، وقد عومل معاملة خاصة دون غيره من
الموردين كسب من ورائها الألواف من الجنهات .

ويذكر مكرم عبيد باشا :

بيانات جديدة عن القضايا العسكرية التي وكل فيها
الأستاذ حسين فهمي صهر عبد العزيز بك النحاس فأشاع مسماه
لدى الحاكم العسكري ولم يصدق على الأحكام الصادرة فيها :
وهي :

١ - قضية عطية غنيم نمرة ١٢٢٨ سنة ١٩٤٢ جلسة
١٩٤٢/٦/١٧ •

٢ - قضية محمد نجيم جلسة ١٩٤٢/٦/١٧ •

٣ - قضية الحاج عفيفي بسام جلسة ١٩٤٢/٨/١٩ •

٤ - قضية داود سليمان جلسة ١٩٤٢/٦/٢٤ •

الى أن قال :

وهناك محامون آخرون محسوبون أو مقربون قد جعلوا من
مسألة انتصديق على الأحكام العسكرية مورد رزق لهم ، ومصدر
فضيحة للعهد بأكمله ، واني أرفق مع هذا خطابا وصلني
بالبريد من تاجر بالمحلة الكبرى وكل حضرة النائب المحترم
الأستاذ ابراهيم مكاوي - وهو الذي اختص بالتهجم على مكرم
في جريدة المصري فاخصصته الوزارة بعطفها الأدبي ، والذهبي !
ويقول حضرة التاجر انه وكل الأستاذ المذكور في الغناء حكم
عسكري صادر ضده وقد نجح حضرته في مهمته فلم يصدق
الحاكم العسكري على الحكم ولكن التاجر شكى من اصرار المحامي
على آتاعاب يرى التاجر أنه لا يستحقها ونحن نرى أنه
يستحقها •

أما ما أسماه مكرم عبيد بفضيحة الفضاحة فيتعلق باستخدام الشفرة
بشراء فرو لحرم النحاس باشا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه •

وقد روى مكرم باشا حكاية الفرو على النحو التالي :

لقد عنيت يا مولاي في هذه العريضة عناية خاصة بأن
لا أعرض لسببواؤن النحاس باشا الخاصة ، فهي بعيدة عن نطاق
النقد العام ، ويجب أن تكون محل الرعاية والاحترام •

ولكن النحاس باشا المسكين لم يعد في حالة تسمح له
بأن يفرق بين الخاص والعام ، فالحكم قد أصبح محل استغلال
خاص له ولأهله ووزرائه ، فهو يهيئ لهم البيوت يسكنونها ،
أو يؤجرونها ، والأطيان يشترونها ، والأوقاف ينتظرون عليها
والمحسوبية يوظفونها ، والبنوك يحتلونها ، والغلال والتجارب
ومواد التموين يصدرونها ، والخمور والبضائع يستوردونها ،
وأخيرا وليس آخرا فما هي ذى الفراء الثمينة تستحضر لأغراض
الزينة فلا يجدون الا وزارة الخارجية في مصر وسفارتنا المصرية
بلندن يكلفونها ويحركونها !!!

ولقد وصل الى علمي من أوثق المصادر - واني أتحدى
الحكومة أن تكذبني اذا اجترأت - أن برقية أرسلت أخيرا
بالشفرة من وزارة الخارجية المصرية الى سعادة سفيرنا بلندن
لشراء ٦ قطع من الفراء (فرو الثعلب الأبيض) قيمة كل منها
٥٠٠ جنيه (ومجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيه) لصاحبة التهمة
حرم رفعة رئيس الوزراء وهو في نفس الوقت وزير الخارجية !!

أى عبث بعد هذا يامولاي بكرامة الدولة ؟ وأعمال
الدولة ؟ ووظائف الدولة ؟ ثم من أين لك كل هذا ياسيدى
النحاس باشا وقد كنت الرجل الفقير الى وجه الله تعالى !
• واذا ما أنفقت ثلاثة آلاف جنيه على مادة من مواد الترف
والزينة ، فانت اذن رجل ثرى ، وثرى جدا ؟

فهل لى أن أسألك كيف تنفق مبلغا كهذا على شيء كهالى
كهذا ، ومثله لشراء سيارة كوتسيكا ، وآلاف أخرى من الجنيها
لشراء النفائس والأثاثات - فضلا عن شراء المنسجات من
الفدادين - هل لى أن أسألك كما سألنا نسيبك المليونير ،
من أين جاءك هذا الثراء الطارىء الوفير ؟ •

دعنى ، دعنى أسألك ، وابكى عليك ولك !



الفصل الخامس

وأخيرا لا أخرا

مكرم باشا يتهم وزارة النحاس باشا
باستغلال الأحكام العرفية لصالحه
كما يتهمه بتزوير الانتخابات
واعتقال خصومه السياسيين
ويخلق حرية الصحافة

ويخصص مكرم عبيد باشا الباب الثاني من عريضته أو بمعنى أدق كتابه الأسود بما أسماه الاعتداء الفظيع على الحريات والعبث بالديمقراطية، واستغلال الأحكام العرفية فيقول :

أما عبث النحاس باشا وزملائه بالحكم النيابي وتقاليده في هذه الفترة القصيرة من الزمان ، فتقد بلغ حدا لم تشهده مصر في أي عهد من العهود ، حتى التي شهدتها مصر قبل أن تظهر بدستورها الحديث . وإنما يتسع الوؤر في ذلك على الوزارة الحاضرة وسلطانها الباطش الطائش سموا على نوابها ، أو على رئيس مجلس نوابها ، بحيث أصبحت مشيئة الحكومة وحدها هي النافذة ، وكلمتها وحدها هي المسموعة دون أن يحتاج لصوت معارض أن يرتفع بكلمة واحدة في سبيل الله والحق والدستور .

وقد اتخذ هذا العبث الدستوري المحزن أشكالا شتى أتشرف بأن أذكر منها : أولا - طغيان الحكم العسكري على الحكم الدستوري . وقد بدأ هذا الطغيان في صورته الملموسة في أول جلسة من جلسات الدورة البرلمانية الأخيرة ، التي استغلها النحاس باشا ووزراؤه استغلالا مشسئوم الطالع بسلب البرلمان حق مناقشة الحاكم العسكري فيما يتخذ من إجراءات وما يصدر من أوامر القبض حتى على أعضاء البرلمان ، وايداعهم غياهب السجون أو نفيهم الى أقاصى البلاد ، بلا اتهام

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ١٩٣

ولا تحقيق ولا مناقشة ولا سؤال - وهو ما حدا بالمعارضة على اختلاف نزعاتها الى الانسحاب من الجلسة التي جرت فيها هذه المناقشة الدستورية ، ومن نكد الاقدار أن يجيء رئيس مجلس النواب في تلك الجلسة نفسها فلا يكتفى بما قدمت يداه من مساهمة في اقرار هذا الوضع الدستوري المهيئ ، بل يستبجح لنفسه أن يتكلم من منصة الرئاسة فيصف احتجاج المعارضة على ذلك ونسحابها بأنه « سبة للحياة البرلمانية » !!

وهكذا سار النحاس باشا في استغلال السلطة العسكرية الى مدى لم يصل اليه أحد قبله . فالواقع المسجل أن رفعة على ماهر باشا وهو الذي أعلن قيام الأحكام العرفية وتولى سلطة الحاكم العسكري قد وعد ، ثم حقق ما وعد ، بأن لا يصدر أمرا عسكريا دون عرضه على البرلمان ، وتلد كانت أوامره العسكرية تتعرض للتعديل والتبديل في معظم الأحيان طبقا لما يراه أعضاء البرلمان وبينهم رجال المعارضة الوفدية إذ ذاك . . ولم يكن الوفد رغم ذلك يخفى قلقه واعتراضه على الأحكام العرفية حتى في دائرة تلك الوعود ، والقيود ! .

ولكن النحاس باشا لم يكد يلى الحكم حتى ألقي القبض على رفعة على ماهر باشا دون تحقيق ولا متابعة ، ولكنه على كل حال سمح بالمناقشة البرلمانية في مسألة اعتقاله .

ثم تقدم رفعة النحاس باشا في استغلال سلطة الاعتقال خطوة ثانية . فأباح لنفسه أن يعتقل من أعضاء البرلمان من يشاء دون أن يبعث الى المجلس الذي ينتسب اليه العضو المعتقل حتى بمجرد الاخطار . كما حدث في شأن صاحب السعادة محمد طاهر باشا عضو مجلس الشيوخ - وقد اعتقل سعادته مع حضرة صاحب السمو الأمير عباس حليم دون أن يسمح بنشر شيء عن اعتقالهما أو بتقديم استجواب عنه في البرلمان ! . . .

ثم تلت هذه الخطوة الثالثة الاثافي ، إذ ألقي النحاس باشا القبض على أحد أعضاء مجلس النواب وهو الدكتور فهمي سليمان ، وأبى على المجلس أن يناقشه في ذلك الحساب ، متذعرا بأن المجلس حين أقر سلطته العسكرية قد أعطاه في الوقت عينه تفويضا يفعل بمقتضاه ما يشاء وإن له

من سلطة الاعتقال ما يسمح له كل يوم بالقبض على من يشاء من النواب وغير النواب ، دون أن يكون للبرلمان أن يناقشه فيما فعل أو يفعل في الماضي أو في الحاضر ، في المستقبل !! وقد رأى نواب المعارضة أن ينسحبوا بعد احتجاجهم على هذه الدساتورية العسكرية التي تجعل الحياة النيابية أثرا بعد عين ، فانتهز أحد الوزراء - وهو وزير العدل - فرصة خلوه الجوّ ، كما فعل رئيسه من قبل ، وراح يتحدو حدو رئيسه في قلب الحقائق التي لا تكذب ، وزعم أنني وافقت على اعتقال رفعة ماهر باشا ، ولكن من سوء حفظ الوزير والوزارة التي يمثل معاليه مبلغ أمانتها للحق والواقع ، أن المناقشات التي دارت في هذا الشأن بيني وبين رفعة النحاس باشا ومعنا بعض الوزراء قد أتيج حضورها حينئذ لبعض الكبراء ، وكلهم بحمد الله أحياء ، ففي إحدى المناقشات كان صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس الشيوخ إذ ذاك وصاحب السعادة عبد القوي أحمد باشا من شهود المناقشة والجدل . وقد شهد الأخيران مشادة بيني وبين رفعة النحاس باشا ، حينما اقترح سعادة عبد القوي أحمد باشا بالنيابة عن علي ماهر باشا بقاء رفعتيه في عزبته ، بقبول منه فوافقت أنا على هذا الحل الذي ارتضاه علي ماهر باشا واعترضت على اصرار النحاس باشا على الأخذ بقرار الاعتقال ، وكان يحتاج في اصراره بأن المسألة من اختصاص الحاكم العسكري دون سواه ، بينما أصررت من جانبي على أن المسألة ليست عسكرية بحتة ، ولكن لها ناحتها السياسية والدستورية ، وأبى النحاس باشا مع ذلك إلا أن يتمسك برأيه وقراره ، وفيما يلي نص خطاب أرسله إلى شاهد عدل هو حضرة صاحب السعادة عبد القوي أحمد باشا ، وفيه فصل الخطاب في هذه الاكثوبة الكبرى :

١٩٤٢/١٢/٩

حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا

عزيزي الباشا

بعد التحية : ردا على خطاب سعادتك أذكر جيدا أنني عندما رجوت رفعة النحاس باشا بمكتبه بمجلس الوزراء - بحضوركم وحضرات أصحاب المعالي زكي العراقي باشا وزير

المواصلات. يومئذ ونجيب الهاذي باشا وصبرى أبو علم باشا وسعادة محمد محمود خليل بك رئيس الشيوخ السابق - أن لا يقبض على رفعة على ماهر باشا وأن يسمح له بالبقاء بإداره مصر ، أو بالعودة الى عزبته ، تفضلتم سعادتكم وقتلتم انى موافق عبد القوى باشا على رأيه فهو يقول كلاما ممشولا ، واذا سمع هو ومحمد بك محمود خليل بالانتظار قليلا بمكتب السكرتير فاننا نبحث الأمر سويا مع رفعتكم وحضرات الزملاء الوزراء « فاجاب رفعتة : اسكت أنت يا مكرم لأنى احكام السكرى والمسئول عن هذه الشئون فما كان من سعادتكم الا أن طلبتم من رفعتة بأن يستمع لرأيك ، وفي نهاية الأمر التفت الى رفعة النحاس باشا وقال أنا مصر على رأيى وسأعيد النظر فى الأمر باكر اذا سسلم على باشا نفسه بلا قيد ولا شرط .

هذا ما وقع أسجله ردا على خطاب سعادتكم راجيا التفضل بقبول تعيائى واحتراماتى ؟

المخلص

عبد القوى أحمد

ومما هو جدير بالذكر أن النحاس باشا كان قد اتخذ اجراءاته الأولى لالزام رفعة على ماهر باشا بالسفر الى عزبته دون أن يطلعنى أو يطلع الوزارة على ما فعل . فلما علمت بما حدث سألته كيف انسأ مثل هذه الخطوة الصغيرة دون أن يستشيرنا فكان جوابه أن هذه من السياسة العليا التى يختص بها دون الوزراء ! .. ، فأعلنت لرفعتة أننى أرفض أن تكون السياسة الدنيا وحدها هى التى تدخل فى اختصاص الوزراء ، واحتججت على مواجهتنا بسياسة الأمر الواقع دون مناقشة ولا مشاورة ! .

ومع هذا كله ، يابى وزير العدل الا أن يتهج نهج رئيسه ، حينها تكلم فى شىئى بمجلس النواب وروى من الوقائع ما بينت فى الباب الأول مجافاته للصدق والحق ، ولا يتحرج وزير القضاء أن يلغى من منبر البرلمان أكذوبة صريحة فى مسألة كهذه كان موقفى بشأنها معروفا فى حينه ، لجميع الجهات ولكثيرين من الشيوخ والنواب على اختلاف احزابهم .

وليس يعني في هذا المقام أن أكذب قوما ثبت عليهم الكذب بالأدلة والشهود ، إنما يعني أن أبين أن النحاس باشا تخرج في طفيلاته العسكرية على حساب الحياة الدستورية ، حتى وصل إلى حرمان البرلمان من حق مناقشة تصرفاته العسكرية على الإطلاق !! فاختفى الحكم الدستوري في ظلال الحكم العسكري ..

ومن سوء حظ النحاس باشا وحظ البلد معه أن الحكم العسكري قدّم أول ما طرأ على الحكم العسكري نفسه ! فحكمته العقلية العسكرية قبل أن يحكم بها غيره شأنه في ذلك شأن كل ضيف يقوى ، وإن الإنسان ليضعي ..

صاحب العلم !

وليس أدل على ذمه العقلية مما بدا للناس من بعض الصغائر إلى جانب ما سمياني بمانه من الكبائر ، بلخ برفقته الأمر أن يتخذ لنفسه من مظاهر الحكم والسلطان ، علما يرتفع وينتفض على سطح داره اشعارا بوجوده أو بغيبته عن البنيان ! ...

وعلى اثر الضجة التي أثرت أخيرا حول « صاحب العلم ! وترتب عليها اغلاق مجلة روز اليوسف لمدة ثلاثة شهور ، اختفى العلم عن الأنظار - وقد رأيت وراه غيري ، لأننا أبيتنا أن نصديق ، قبل أن نحقق !! -

وبتمشي مع العلم الخفاق في أعلى البنيان ، وجود عساكر « الحرس » حول الجدران .. ولقد كان لكل رئيس وزارة وحاكم عسكري في سالف العهد والأوان ، عسكري واحد يعزّيه « كشك » خشبي واحد أو على الأكثر حارسان ..

ولكن هاكنا العسكري الديمقراطي يأبى أن يكون له من الحراس العسكريين الواقفين بأبواب داره الائمة ، تصويهم أكشاك سمة ! .. فإذا ما خرج من الدار في السماء أو في الصباح ، زلزلت الأكشاك زلزالها ، وقال الجيران مالها ... ثم قعقع السلاح ، وعلا الصياح ، قره قول سلاح .. قره قول سلاح ؟ .. ولقد قيل لي أن بعض موظفي السفارة البريطانية الذين تطل مكاتبهم على دار النحاس باشا قد أزعجهم هذا

الصياح المتكرر ، حتى كاد هذا الضجر الانساني ، أن ينسيهم
التحالف المصرى البريطانى ! ..

بالنسبة الديمقراطية فى بعض أنصارها من
الديمقراطيين !! ..

ولو أن هذه العقلية انتصرت فى شخص رئيس الوزراء
وفى الظاهر المحيط به ، لكان الأمر بعض الشيء ، ولكنه تعدته
وينا للأسف الى حكم هذا الشعب الأمين ، والى حريات المقدسة
التي جاهد لها وبذل فى سبيلها « الدم والتعب وعرق
الجبين » ! ...

وعن اهدار حق الاستجواب يقول مكرم عبيد باشا :

والاستجواب هو الوسيلة الدستورية التي يستطيع بها
النائب أن يزاول عمله فى محتاسبة الوزارة وطرح الثقة بها على
المجلس اذا اقتضى الأمر ، وعلى أساس هذا الضمان الدستورى
تقوم المسؤولية الوزارية أمام البرلمان . فاذا سلب النائب
حق الاستجواب فقد انهارت المسؤولية الوزارية التي لا قيام
لحياة الدستورية بغيرها على أى وجه من الوجوه .

وقد رأت الوزارة أن تسلب المعارضة هذا الحق البديهي ،
فلجأت الى أغلبيةها العادية من جهة كما لجأت الى رئيس المجلس
وهيئة مكتبه من ناحية ثانية ، فاذا الناحيتان تتقاسمان مهمة
القضاء المبرم على حق الاستجواب بوسائل متعددة ، منها :
استعمال مقصلة الأغلبية فى استبعاد أى استجواب لا تريده
الحكومة أو استبعاد ما تشاء الحكومة من فقراته وأبوابه قبل
أن يسمح بمناقشة كلمة واحدة منه ، ومنها : ألا يدرج رئيس
المجلس ما يقدم اليه من استجوابات ، وقد قدمت فى الدورة
الماضية استجوابات عدة لم تدرج فى جدول الأعمال ، أحدها
عن أسباب الخلاف التي أدت الى خروجى من الوزارة ، وآخر
خاص برخص التصاريح والاستيراد وثالث عن الاستثناءات التي
وقعت بعد خروجى من وزارة المالية ، ورابع عن اساءة تنفيذ
المعاهدة ، وخامس على حرية البر ، وسادس عن المعتقلين ،
ومع خملورة المضمومات التي تناولها هذه الاستجوابات أو على
الأصح خطورة هذه الموضوعات أبى رئيس النواب أن يدرج
أحدها فى جدول الأعمال ، بل عمدت رئاسة المجلس الى مناورة

طريقة لتخليص الحكومة من مناقشة ما أدرج بالفعل في جدول الأعمال من استجابات ، فكانت مواعيد الجلسات تتعدد في غير الأيام المخصصة للمناقشة أو لاستئناف المناقشة في الاستجابات ٠٠ ومن المضحك المبكى أنه بعد أن ألقى رئيس الوزراء بيانه في استجابات الاستئنافات أجل المجلس بياني ورد الزميل المستجوب (النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطة) الى جلسة يحددها مكتب المجلس ٠٠ ومنذ ذلك الحين لم يجد رئيس المجلس المحترم جلسة يحددها لاستكمال هذا الاستجابات القائم في حين أنه نظرت استجابات أخرى جديدة ، وعديدة ! ٠٠

ولم تضق الوزارة ، ومن ورائها رئاسة النواب ، ذرعا بالاستجابات وحدها ، ولكنها لم تطق كذلك أن تواجه ماهو أخف منه وأهون ، ونعني به طلب المناقشة الذى نصت عليه اللائحة الداخلية ، فام يكسد ستة وثلاثون عضوا من المجلس ، وكالهم من البهائم التى تنسحب اليها الحكومة يتقدمون بطلب كتابى لفتح مناقشة فى موضوعات خطيرة حدودها ، وعدودها ، حتى انتهز رئيس المجلس فرصة انعقاد إحدى الجلسات السرية فتسلا الطلب الخطير ، وأخذ من الأغلبية الوزارية قرارا باستبعاده من غير مناقشة فى الجلسة السرية حتى لا تتسرب محتويات الطلب الى أسماع الراى العام !! •

وأخيرا افتتحت الدورة البرلمانية الحالية فاذا الحكومة تستعين بنوابها ورئاسة نوابها وتقرر أخطر المبادئ لكى تخفق فى المهام الاستجابية اللذين قدمهما أحد نواب المعارضة ، وهو حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطة ، حتى لم تجد المعارضة بدا من تسجيل احتجاجها على خطة الوزارة والوزاريين بانسحابها فى أول جلسة من الجلسات •

عن حوادث الأزهر الشريف وانتخابات جرجا يقول مكرم عبيد
باشا :

● حدث منذ أيام أن قدمت مع جماعة من اخوانى عريضة لمناقشة الحكومة فى حوادث الأزهر الأخيرة التى وقعت فى ١٣ فبراير وفى انتخابات جرجا الأخيرة - وهى حوادث أقل ما يقال فيها انها تمس حرية الجماعات والأفراد ، فضلا عن حرية الانتخاب ، مساسا خطيرا •

وقد قصرنا العريضة على الناحية العامة من هذه الحوادث
من حيث أساسها بالخطريات *

وحسبنا أنها وقد خلت من الألفاظ التي يعدها رئيس
المجلس « نابية » - والألفاظ في قاموس العهد الحاضر هي
الألفاظ الصريحة ، والصراحة هي القاسية النابية ! - حسبنا
أن العريضة ستنتظر أو في القيل تعرض .. ولكن سعادة
رئيس المجلس أبى علينا ذلك لأنه رأى في العريضة اتهاماً
للحكومة ، وعبثاً حاولنا الاحتكام إلى المجلس في هذا العهد
الديمقراطي هو المجلس ، كما أن رئيس الحكومة هو
الحكومة ! ..

ولقد ترتب على هذه الحوادث الخطيرة أن أصيب عدد
كبير من الجرحى بين طلاب المعاهد واعتقل عدد من الطلبة ،
بل والأساندة ، بل ومن أصحاب الفضيلة مشايخ المعاهد ! ..
ولكن أنى لثائب أن يسأل ، ولو مجرد السؤال ، عما يمس
معاهد العلم وأساتذتها وطلابها .. وأنى له أن يناقش ولو
مجرد المناقشة تلك الفضائح الانتخابية المنقطعة الخيط التي
حدثت في جرجا تأييداً لمرشح الحكومة فيها والتي ترتب عليها
إرسال أكثر من ألف جندي بمدافعهم ودباباتهم وطائراتهم .
حرمان النخب من التذاكر ، وضرب وجرح كل معارض لهذا
الحكم الزاهر ؟ *

وبعد لأي ، فقد طلب منى رئيس المجلس تقديم استجواب
في هذين الموضوعين فقدمته ولكنه لم يدرج حتى الآن ، ولعله
لن يدرج ..

يامولاي ، إذا كان قد جنى على الحياة النيابية القائمة في
مصر رجل واحد ، فهذا الرجل هو مصطفى النحاس باشا ،
وإذا كانت الجناية من عمل رجلين اثنين ، فالثاني بلا مرء هو
عبد السلام فهمي جمعة باشا ، الرئيس الحاضر لمجلس النواب
الحاضر ...

وعن اهدار حق طلب البيانات من الحكومة يقول صاحب الكتاب
الأسود :

وهو حق دستوري لم ينكر من قبل على أي نائب
مستجوباً كان أو غير مستجوب ، ولكنه أنكر على النواب
جميعاً ، وتمسكت الحكومة الحاضرة بانكاره لأن (مكرماً) طلب

بيانات عن الاستثناءات التي أغدقت ، ورخص التصدير التي منحت ، وكل ما هنالك أن الوزارة تحتوى بهدم هذا التقليد وانكاره لكي تنهرب من تبعات التسليم بما يجري من وراء الستار من محسوبيات واستثناءات في التوظيف والتصدير على السواء !! •

ويقول مكرم باشا عن انتهاك الحصانة البرلمانية :

لم تتردد الوزارة في انتهاك الحصانة البرلمانية على وجه لم نسبها اليه وزارة سابقة ، ولا يمكن أن نصورها فيه وزارة لاسفة ! فمن تفتيش منازل النواب إلى اعتقال أى شخص من أعضاء المجلسين دون استئذان البرلمان في حالتي التفتيش والاعتقال ، بل دون مجرد اختطاف المجلس المختص ، بينما كان ممثلو الوفد في البرلمان الماضى ، وبينهم وزيران حاليان ، يتعون على صاحب الدولة حسين سرى باشا مجرد الأمر بتفتيش ضيعة أحد النواب دون استئذان المجلس في ذلك ، وكانوا يرون في ذلك خروجاً صريحاً على الحصانة البرلمانية !

وعن اسقاط عضوية النواب بعد اقرار صحتها يقول مكرم باشا :

وكما أدى طغيان الوزارة على نوابها واذعان النواب لمشيئتها الى اهدار الحقوق السالفة كلها على أيدي هؤلاء النواب أنفسهم ، كذلك بلغت روح الاستهتار بمبادئ الدستور وأصول الحياة النيابية الى حد اهدار قرارات البرلمان ذاتها فيما يتعلق بصحة نيابة أعضائه ، خلافا لكل ما يقرره فقهاء الدستور ، وما تؤيده أعرق التقاليد الدستورية • فما هو الا أن اختلفت الوزارة مع أحد النواب ، وهو الأستاذ أحمد قاسم جوده ، بسبب اصرارها على مهاجمة (مكرم عبيد) وأنصاره والظن عليهم في جريدة (الوفد المصرى) التي كان يدير تحريرها ويكتب فيها الأستاذ أحمد قاسم جوده ، في حين رفض هو أن يقوم بذلك أو يشترك فيه - كما يدل على ذلك الخطاب الذى أرسله الى وزير العدل ، والذى أنشرف بارزاق صورة منه ومما تلاه من مراسلات فى هذا الصدد - ما هو الا أن دب هذا الخلاف حتى استندى وزير المعارف فى اليوم التالي أحد نواب الوزارة وسلم اليه ملف الأستاذ قاسم جوده بالجامعة المصرية - وكان الوزير يعلم بكل ما فيه ، كما

تعلم به الوزارة ورئيس لجنة الطعون بمجلس النواب ، عندما وافق المجلس على صحة نيابته ورفض الطعن المقدم في سنه - وسرعان ما طلبت الوزارة بلسان احد نوابها أن يعاد النظر في الطعن المرفوض ، على أساس السبب المرفوض ، وأصر رئيس الوزراء على اهدار المبادئ الدستورية ، والتقاليد الدستورية ، والحقوق الدستورية التي تجعل لقرار البرلمان في مثل هذا الطعن قوة الحكم الذي لا ينقض ... فكل هذا لا يساوي شيئاً عند الوزارة مادامت تصلح من ورائه الى التكميل بالنائب الكاتب الذي رفض أن يجارى كتاب الوزارة في التهجيم الباطل على (مكرم عبيد) ! .

وقد كان للوزارة ما أرادت ، وهدم البرلمان بأيدي أعضائه قيمة قراراته بشأن الطعون وتحقيق صحة النيابة ، وأخرج الأستاذ قاسم جوده بعد جلسة استغرقت سبع ساعات ، ثم رأت الوزارة في عشر دقائق أخرى من الليلة نفسها أن تصيب جام غضبها على نائب شاب جرى تجراً على أن يلقى في صف مكرم عبيد وهو الأستاذ جلال الحماصي ، فأصدر المجلس في غيبة النائب قراراً باخراجه في عشر دقائق لا تزيد ، بعد أن مضى على قرار المجلس نفسه بصحة نيابته بضعة شهور !! .

وكذلك أملت شهوة الانتقام على الوزارة خطوة جديدة ، في طريق الصمت بالحياة النيابية على أيدي نواب أكثريتها المرغمين ! وكانت سابقة لم يسبق لها مثيل ..

وعن تحريم نشر الاستجابات أو ملخصها في الصحف يقول مكرم

باشا :

اخيراً ، وليس آخر ، عمدت الوزارة الى التهرب لا من مناقشة الاستجابات وحسب بل من اذاعتها بنصها ، أو نشر خلاصة عنها منقولة من جدول الأعمال ، أو حتى مجرد الإشارة الى موضع استجواباته في الصحف ، قبل يوم مناقشتها ، في حين حرت جميع المزارات السالفة ، بالاتفاق مع البرلمان ، على أن تنشر خلاصة لموضوعات الاستجابات ، تثبت في جدول الأعمال ويصرح بنشرها في الصحف .

ولكن الوزارة التي تتمسح بالشعب اليوم ، هي بعينها
التي تأتي على هذا الشعب أن يعرف كثيرا أو قليلا مما يدور
تحت قبة البرلمان من مناقشات بين ممثلي الشعب !! .

ويخصص مكرم باشا جزءا من كتابه عن خلق حرية الصحافة
فيقول :

هذه أمثلة تشرفت بسردها أمام أنظار جلالتك ، لأبين
كيف عملت الوزارة الحاضرة معاول النهدم في بناء الحياة
النيابية ودكت قوائمها من الأساس . وما كان مفهوما ،
ولا معقولا ، أن يكون هذا مبلغ تنكيل الوزارة بالسلطة
التشريعية ثم يكون للسلطة الرابعة ، وهي سلطة الصحافة ،
حفظ أسعد من حفظ البرلمان في ظلال هذا العهد الغاشم .

وقد بلغ من استهداد وطأة الأغلال التي ترسف فيها
الصحافة على يد النجاس باشا ووزرائه ، أن وجد مجلس نقابة
المستقلين نفسه مضطرا إلى تقديم الاحتجاج تلو الاحتجاج إلى
الحاكم العسكري ، مذكرا رفقته بمسا جاء في مذكرة الوفد
المصري المؤرخة في أول أبريل سنة ١٩٤٠ ، من أنه :
« لا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية إلى
رقابة على كل الشؤون المصرية حتى أصبح المصريون في عهد
الاستقلال وكانهم آلة عمياء صماء لا يسمع لهم صوت في
شؤون بلادهم ، ولا يدرون إلى أي مصير هم مسوقون ، بل
ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم إليه مسوقون » ! .

وقد سرد مجلس نقابة الصحافة في أحد احتجاجاته هذه
صنوفها من أمثلة الارهاق التي تتعرض لها الصحف في هذا
العهد مما يجاوز كل ما كان في عهود الوزارات السابقة ، ثم
اختتم مذكرته بقرار صريح هذا نصه :

« من أجل هذا يقرر مجلس النقابة أسفه الشديد
لأساليب الرقابة الصحفية ويرفع إلى رفعتكم احتجاجه على
الابراءات التي تتبعها الرقابة وخروجها على الحدود المرسومة
لها ومخالفتها النص وروح الأحكام العرفية ، وما جرى عليه
العمل في العهود السابقة ، وما أعلنتموه رفعتكم أيضا في
اجتماع الصحفيين ويقرر أن الصحافة والحالة هذه ازاء استحالة
مادية ومعنوية تمنعها من أداء واجبها » .

وتلا ذلك الامضاءات الآتية :

« فكري أباطة • محمد عبد القادر حمزه • ابراهيم
عبد القادر المازني • حافظ محمود • محمد خالد • مصطفى
أمين • جلال الحماصي • كامل الشنناوي • مصطفى
القشاشي » •

وفي عبارات هذا القرار الواضح ، الذي قدمه أعضاء
نقابة الصحفيين الى النحاس باشا بعد طول يأسهم من سماح
صهيئاتهم المختلفة ، غير تصوير روح الطغيان التي تنشر ظاهرا
على كل أداة من أدوات الرأي والحريّة في البلاد •

وقد بلغ من تمادى النحاس باشا في استغلال سلطته
الحرفية ان اخذت كلمة المعارضة من الصحف ومحيت محوا ،
وحرم على الكتاب ان ينقدوا عملا من أعمال الوزارة جل
أو هان ، وصودر حق الناس الأولى ، الذي كفله القانون
العادي ، في الرد على ما يكتب عنه وتغنيما ما يفتري عليهم من
الأعمال أو الأقوال ، وحرم على الصحف أن تنشر أسماء
أشخاص بعينهم ولو في مناسبة من المناسبات العادية ، أو
في مناسبة كريمة ، كتقديد أسماء مكرم وزملائه من أعضاء
الكتلة الوفدية المستقلة في دفتر التشریفات ، وعلان ولائهم
لشخصكم المعظم • وحذفت الرقابة على كل ذكر لبرقيات
ورسائل تلقيتها من شخصيات سامية المكانة على اثر خروجي
من الوزارة وبينها رسالتان لصاحب السمو الأمير عمر طوسون
وصاحب الفضيلة الشيخ أبو الوفاء الشرقاوي ••

واني لاكتفي يا مولاي باضافة أمثلة قليلة أخرى لا تكاد
ينقصها التعليق :

١ - حدث أن قبض الله الى جواره أحد أعضاء الكتلة
الوفدية المستقلة في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، وهو
المفطور له الأستاذ عبد الوهاب البرعي المحامي • فرأيت واجبا
على أن أنعاه في جريدة الأهرام • ولكن النعي لم يكد ينشر في
الصباح حتى هاج هائج النحاس باشا ، وثارت ثورته لأن
النعي تضمن ذكر الكتلة الوفدية المستقلة !!

وترتب على هذه الثورة أمران :

(أولهما) اصدار تعليمات الى الرقباء بمراجعة اعلانات

الوفيات ، حتى لا يفيض الله الى جواره رجلا آخر من رجال الكتلة الوفدية المستغلة فيذاع في نعيه أنه لقي ربه على عقيدته الوفدية المستغلة !! .

(وثانيهما) ترتب على هذه الثورة كذلك أن صودرت برقيات التعزية في النقيض الذي أهاج نعيه أعصاب الحاكم العسكري العتيق !! وكان من تلك البرقيات المفضوب عليها تعزية من صاحب السمو الأمير الجليل عمر طرسون ، فلما تأخر ردى عليها ، تحدث الى حضرة باشكاتب دائرة سمو الأمير ، وسألني عما اذا كانت البرقية قد وصلت الى ، وعندئذ فقط علمت بما كان من مصادرة البرقية ، فبادرت الى ابلاغ عذري وشكري الى سمو الأمير ، وخشيت أن تحول الرقابة العسكرية مرة أخرى دون وصول هذه البرقية ، فبعثت بصورة منها في خطاب بالبريد الى حضرة باشكاتب دائرة الأمير !! .

٢ - جرت بعد ذلك انتخابات تكميلية لعضوية مجلس الشيوخ عن دائرة منشأة سلطان . وتقدم للانتخاب فيها مرشح للوفد هو حضرة عبد القادر المناستري بك ، ومرشح مستقل هو حضرة الدكتور فؤاد سلطان بك ومرشح أعلن الوفاء أنه لا يؤيد ترشيحه هو حضرة عبد الرحمن شادي بك .

واشتدت دعاية الوزارة لمرشحها في هذه الدائرة ، الى حد سفر اثنين من الوزراء هما صبرى أبو علم باشا وزير العدل ، والاستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الشؤون الاجتماعية ، وقد خطب أولهما في تأييد مرشح الوفاء وإعلان حرص الوفاء على انتخابه دون الآخرين .

ثم ظهرت النتيجة فإذا المرشح الوفدى يكاد يفقد التأمين . . . وإذا المرشح الذى أعلن أنه لا يوشىحه ، وذكر اسمه صراحة فى بيان أذيع فى الصحف ، وهو عبد الرحمن شادي بك يفوز بضعف الأصوات التى نالها مرشح الوفاء ! أما المرشح المستقل الذى أبى أن يقبل الترشيح على مبادئ الوفاء وهو الدكتور فؤاد سلطان بك فقد فاز بالأغلبية الساحقة ، ونال من الأصوات أكثر من ستة أضعاف حضرة المرشح الذى سافر من أجله وزير العدل فى أسبوع الانتخاب فجنى عليه وهو لم يجن على أحد . . .

وكان للنتيجة بطبيعة الحال وقع الصاعقة على رأس
الحاكم العسكري الذي عاجلته هذه الضربة في ميدان الانتخاب
التشعبي بعد الضربة السابقة التي تلقاها في انتخابات نقابة
المحامين . فاذا هو يلجأ الى سلاح الرقابة يشهره في وجه
الصحف حتى لا تذيب الأرقام التي أسفر عنها الانتخاب
بينما سمح بنشر أرقام انتداب فرعى آخر في اليوم نفسه
بدائرة شباس الشهداء فاز فيه مرشح الوفد بعضوية مجلس
النواب !! .

بل ان النحاس باشا أبى على الشيخ الفائز أن يقال
في مقال في مقام تهنتته باحدى الصحف ان نجاحه لقي ارتياحا
عند الناس . وكل ما سمحت به الرقابة النحاسية في هذا
المقام أن يقال ان فوزه قوبل بالارتياح « من أصدقائه
وعارفه » !! ومن هذا القبيل ما نشرته الصحف من انتقادات
جرجا ، فقد سمح لها بأن تشير الى فوز مرشح الوفد دون أن
تشير الى تنازل المرشحين الآخرين في ظروف لا تشرف الحكومة
في شيء . . . وهكذا ظن النحاس باشا - كما ظنت النعامة
من قبل - انه خدع النحاس اذ خدع نفسه !! .

٣ - وأخيرا ، وليس آخرا ، جاءت الدعوة الاجتماعية
المتواضعة التي تشرفت بتوجيهها لتناول الشاي في داري يوم
٢١ يناير الماضي . وتفضل بتلقيتها من تيسر له الحضور من
حضرات المدعوين من الأصدقاء ، من كبار رجال السراى الملكية
العامة ، والسفارة البريطانية والنواب البريطانيين ، ورجال
المفوضيات الأجنبية ، وزعماء الأحزاب والمستقلين ورجال
الشركات والبنوك . . .

هذه الدعوة المتواضعة طارت بأعصاب الحاكم العسكري ،
الى حد يمنعنى الواجب المقدس من أجل أن أدخل في تفصيله
ضمن هذه العريضة ، وانما أكتفى بأن أشير في صده الى
تسخير الرقابة في منع المجلات والصحف من كل اشارة الى
الدعوة أو المدعوين . ولم يستح النحاس باشا أن يجعل من
هذا الموضوع بابا من أبواب التنبيهات الكتابية للرقباء
أجمعين !! .

والرجل الذى يسير بالرقابة هذه السيرة ، ويستغل
سلطانه العسكري على هذه الوثيرة ، هو النحاس باشا الذى

خطب في انتقاد ما هو شبيه بذلك بل دونه ، حينما كان في المعارضة وكان غيره في الحكم ، فقال في خطاب له برأس البر :

« وأخرى لا تقل صغارا وسخافة ٠٠٠ هي منهم الصحف من أن تذكر أسماء زائري أو ننقل أحاديثي أو ننسب إلى انتقالاتي ومقابلاتي في حين لا مانع من ذكر أخبارهم وأقوالهم والدعاية المغرضة لأشخاصهم وأعمالهم ، كأنما كان لهم أن يسقطوا عن مصطفى النحاس ما يتمتع به سائر المصريين من الحقوق أو كأنما لا تكفيهم هذه الرقابة الغاشمة التي فرضتها الاحكام العرفية على الصحف بحجة الحرص على سلامة الدولة ومقتضيات الأمن والدفاع ، فراحوا يستخدمونها في حماية أنفسهم من كل انتقاد حتى صاق بهذه الحال بعض الصحفيين المحايدون قبل المعارضين فتوالت النسكوى ولكن بدون جدوى ! نعم هو صغار لا طعم له ولا معنى وإن كان كبير الدلالة على ما تزرع تحته البلاد في هذا العهد الظالم من عدوان وطغيان . واستهتار صارخ بالحقوق والحريات ! صغار لم تلجأ حكومة من الحكومات المصرية الى مثله منذ نفى سعد وبعض أصحابه (وكنت وزميلي مكرم من بينهم) الى جزائر سيسيل وحرم على الصحف أن تذكر أسماءهم أو أبناءهم أو اسم الجهة التي نفوا اليها فلم تزد مصر الا ذكرا لهم وحبا فيهم وجهادا تحت لواءهم حتى ردتهم سالمين غانمين ! »

والذي يفعل ذلك هو نفسه الذي قال في الخطبة نفسها : « ٠٠٠٠ ولكن هل يحسب رئيس الوزارة أن الأمر بهذه البساطة المتناهية وأنه في حل من أن يقول ما يشاء ويتهرب من سماع الرد كما يشاء . فيقتنع الناس بأقواله ويبررون جميع أعماله ، وكفى الله المؤمنين القتال ؟ ألا يعرف دولته أن في الناس رؤوسا تفهم ، وقلوبا تعي وعقولا تميز الخبيث من الطيب وتدرك النافع من الضار ! لعمر الحق انه اذن لفي ضلال بعيد » !

بهذا الأسلوب كان النحاس باشا ينتقد الرقابة وامتدادها الى التتبع الداخلي والمسائل الشخصية ، ويندد بإهدار حق الرد على ما يقول الوزراء ونقد ما يعملون ٠٠٠ ولكن أين يوم النحاس باشا من أمسه ، وأين هذا الذي يقوله مما يفعله الآن بوطنه وبنفسه ؟!

وكانما لم يكف النحاس باشا أن يستعين بسلطان الحكم العسكري ليسخر الرقابة في كتمان مساوئ حكمه بين الموظفين والأهلين أو في انتقاد اجراءات التصدير والاستيراد والمحابة في شؤون التموين ٠٠٠ ولم يكفه أن يسخر الرقابة في حماية تصرفاته وتصرفات وزرائه وأقاربه وأصحابه من كل نقد أو لوم أو مهاجمة ٠٠٠

ولم يكفه أن يستغل الرقابة كيفما شاء هواه فى تعقب أنباء
خصومه ومعارضيه ولو لم يكن فيها ما يمس السياسة من قريب
أو بعيد ...

لم يكف النحاس باشا هذا الاستغلال التعس باسم السلطة
العسكرية للقضاء على حرية الصحافة وخنقها ، فلجأ الى استغلال
المصروفات السرية يصدق منها ما يشاء على الذين يقبلون أن يشتركوا
فى كيل الشتائم والتهجم البذى بالباطل على مكرم عبيد وأنصار مكرم
عبيد ! أما الذين أبوا أن ينزلوا بانفلامهم الى هذا الدرك فجزأؤهم ما حل
بالأستاذ جلال الحمامسى أو بالأستاذ قاسم جوده الذى تبين من صور
الرسائل المتبادلة بينه وبين وزير العدل كيف جعلت الوزارة مهاجمة
مكرم عبيد حجر الأساس فى دعايتها الصحفية المأجورة ...

ولم تتحرج الوزارة فوق ذلك من أن تخرق القانون المالى خرقا
صريحا بالسماح لموظف فى الحكومة بكتابة المقالات السياسية المليئة
بالشتائم والنسب ، تارة باسمه الصريح ، وأخرى بتوقيع (ع) فى
جريدة المصرى وبعض الصحف الأسبوعية القليلة الانتشار - وليس هو
مع الأسف الوحيد من نوعه ...

هذا هو أسلوب الوزارة ، يا صاحب الجلالة ، فى خنق حرية
الصحافة ، سواء باستغلال الرقابة العسكرية أو بتسخير المتكسبين من
كتابها الموظفين وغير الموظفين ، مما كانت نتيجته البديهيّة تشجيع الفوضى
الحكومية ، وإخفاء الوقائع الصحيحة عن أنظار الشعب ، وتشويه قضية
الرأى على مثال ليس له نظير فى بلد من بلاد العالم ، محاربا كان أو غير
محارب ...

ومن طريف ما يذكر هنا أن بعض كبار الساسة البريطانيين الذين
زادوا مصر أخيرا كانوا يعلنون على مسمع من وزرائنا بأن حرية الصحافة
والحريات الأخرى ظلت فى انجلترا على ما كانت عليه قبل الحرب من
غير تعديل ولا تبديل ، ويسمع النحاس باشا ووزراؤه ذلك محبذين
مهللين ، غير خجلين ! ... ولو ان هيرودوتوس قام باذن ربه من بين
الأموات ، لتبين صدق نظره فى مصر بلد المتناقضات ! ...

وفى الهند - وهى مستعمرة انجليزية لم ينعم الله عليها بحاكم
عسكرى كحاكمنا ينفذ معاهدة استقلال كمعاهدتنا - فى تلك البلاد
يعتقل الزعيم غاندى فتتشر الصحف الخطابات التى يتبادلها فى سجنه
مع حاكم الهند العام ، كما تنشر خطب الزعماء وآراؤهم بل وتهجمهم على
الدولة البريطانية فى ابان الحرب القاسية التى تهدد وجودها ...

اما نحن - والحرب بعيدة عن أبوابنا ، وخطر الغزو لم يعد يهددنا - فقد وجد بيننا رجل مصرى يأبى الا أن يعلن الحرب على حرياتنا باسم الحرب ... فيعتقل ألسنتنا ، وصحافتنا ، وأمراءنا وعلماءنا وكبار رجالنا وشبابنا كأنما نرى أسرى الحرب ، ولسنا مجرد محايدين أو حتى غير محاربين فى هذه الحرب .

انها لجريمة وطنية يا مولاي أن نحرم أمة ناهضة ناشئة ، مما كسبت من حريات أولية فى وقت هى أحوج ما تكون فيه لاستكمال حريتها ، ومتابعة نهضتها ...

راق للنحاس باشا فى الأيام الأخيرة ، أن ينشر على الملأ صورة .. هي صورة رجل عالمى كبير (وأعنى به جناب المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية) ... هذا ولو انه قد قصد بهذا النشر الى إبراز ناحية عظيمة فى الصورة . أكثر من إبراز ناحية من نواحي العظمة فى صاحب الصورة !! ... ذلك أن الصور تضمنت اهداء كريما من جناب المستر تشرشل الى صديقه النحاس باشا ، وفى هذا الهداء ، تقدير واطراء ، يحرص عليه كل الحرص رفعة رئيس الوزراء .

الى هنا لا بأس .

ولكن يشاء سوء حظ النحاس باشا أن يهدى جناب المستر تشرشل - فى نفس الوقت - نفس الصورة ، وعليها نفس العبارة ، الى صديقه صاحب الدولة حسين سرى باشا ... ان لجنابه من بين المصريين أكثر من صديق واحد !

وظنت صحافتنا البسيطة ، العبيطة ، ان لا بأس أيضا من الاشارة الى الصورة الثانية ، وقد انطوى اهداؤها على ذات التقدير والاطراء ، لصديق آخر كان رئيسا للوزراء .

وهنا - وهنا فقط - رأيت الرقابة النحاسية أن البأس كل البأس ، فى نشر هذا الخبر على الناس ، فمنعت حتى مجرد الاشارة ، الى الصورة الشمسية - وهى نفس الصورة - والى العبارة الخطية - وهى نفس العبارة ! ..

قد لا يرى الناس فى ذلك حكمة ، ولكنى يا مولاي اعترف للنحاس باشا بحكمة هى كل الحكمة !! ...

بيد انى اذا رأيت مع النحاس باشا بعض الخطر ، فى نشر صورتين لرجل كبير له كل الشأن وكل الخطر ، فلست أفهم لماذا شرفني النحاس

وأنا الصغير بمنع صورتى عن الناس ٠٠٠ فقد عن لاحدى المجلات الأدبية
- هى مجلة منبر الشرق - أن تنشر مقالا عن تاريخ حياتى ومعه صورتى ،
فلم يكن من الرقيب الا أن منع المقال ، وكان فى ذلك طبقا للمقاييس
الحكومية معتدلا كل الاعتدال ٠٠٠ ولكنه أبى على المجلة أن تنشر حتى
الصورة من غير تعليق أو تنميق ٠ وكتب الرقيب بخطه على مسودة المقال
هذه العبارة بنصها :

(لا تنشر ولا تنشر الصورة المشار إليها فى الكلام) - وكان فى
ذلك مسك الختام !!

**وينهى مكرم عبيد باشا عريضته الى الملك ، أو كتابه الأسود
للعهد الأسود فيقول :**

فيم كل هذه العناية التى بذلنا من صنوفها ما بذلنا ، وفيم كل هذا
العناء الذى احتملنا من ألوانه ما احتملنا ، لتصوير حالة البلاد فى ظلال
الحكم الحاضر ، وإزاحة الستار عن شتى سيئاته ، وجنباياته ؟

ولماذا توجهنا الى مقامكم السامى بهذه العريضة المستفيضة ، مدعمة
بالوقائع والبيانات والمستندات ؟

وماذا نرجو وترجو معنا البلاد ازاء هذه الحالة التى قلبت فيها كل
الموازين ، واضطربت المقاييس ، وتدهورت سمعة الحكم ونزاهته الى أعماق
الحضيض ؟

هذه أسئلة تدور بالخاطر بل تكاد تفرض نفسها فرضا فى ختام
هذه العريضة التى أتصرف عن نفسى وعن زملائى أعضاء الهيئة البرلمانية
للكتلة الوفدية المستقلة ، برفعها الى مقامكم الكريم ٠٠ وانى لأسارع
بعد كريم اذنكم الى الاجابة عنها فى عبارات موجزة ، مركزة ، أرجو أن
تكون وافية ، شافية ٠٠ ،

وأبدأ فأحدث عن شخصى فيما عسى أن يكون الدافع ، والوازع ٠
لى فى كتابة هذه العريضة ، ووقوفى فيها الموقف الذى وقفته ، وتسجيل
ما سجلته ٠

لقد تضمنت هذه العريضة اتهامات خطيرة ، حاولت فيها علم الله أن
أبرز الحقائق ظاهرة سافرة ٠٠٠ ولكن أكثر الناس لا يدركون كم تكون
الحقائق فى بعض المناسبات والملابس قاسية جائرة ٠٠٠ بل لعلها رغم
صحتها ، وضرورتها ، أشد جورا على الشاكي منها على المشكو ، ولا سيما

إذا كان المشكو قسيم العمر للشاكي ، كلما أبعد عنه رآه يدنو . . .
وكلما قسى القلب عليه أحس قلبه يحنو !!

ولئن شكنا الرجل السياسي لجلالة ملكه مساوئ الحكم الحاضر
ومبلغ ما تعانيه البلاد من مظالم وشروخ فادحة فاجعة ، فهو لا يسعه كائنات
أن يثير من أعماق نفسه كوامنها وأشجانها دون عبرة دامعة . . . ولعل الله
في رحمته قد أودع الدمع ما أودعه من حرارة ، لكي يغسل ما تخلفه
الكوارث في النفس من مرارة !

ولكم كنت خلال هذه العريضة أصارع نفسي وأجاهد ، حتى لكأنني
شخصان في واحد . . . هذا يمنعني ، وذاك يدفعني - هذا ينادي ألا رحمة
بالصديق وإن غدر ! وذاك يصيح ألا غونا للوطن وقد سرت فيه النار من
طائش الشر . . .

هذا يذكرني ، وذاك يحذرني . . . هذا يذكرني بماضي الألفة
والوداد ، وذاك يحذرني أن لا أهدر في سبيل الصديق ما بذلته في سبيل
الوطن من تضحية وجهاد !

ولقد انتهيت بعد صراع عنيف مع نفسي الى النتيجة المحتومة التي لم
يكن لي مناص منها ، أو محيص عنها ، فأثرت مصلحة الوطن على كل مصلحة،
ومحبة الوطن الباقية على كل محبة ماضية - حتى ولو تخلفت عنها آثار
باقية - مؤمنا بأن السكوت مجرد السكوت عن مصلحة الوطن إنما هو
الخيانة كل الخيانة ، لا تقارن بها ، ولن تبلغ اليها ، أية تضحية بمصلحة
صديق ولو كان آمينا للود ، فكيف به وقد أهدر حتى تلك الأمانة ! . . .

ماذا أقول ؟ . . . فما هي مجرد مصلحة للوطن تلك التي نأبى أن
نخونها ، بل هي حياة الوطن نسعى جاهدين لكي نصونها ! . . . ألا ليتها
كانت مجرد أزمة سياسية خارجية تعانيها البلاد ، فلقد عرفنا فيما مضى
السبيل اليها ، والسبيل عليها ! . . .

بل ليتها أزمة داخلية قائمة بين الأحزاب على نظام الحكم في البلاد -
فما كان أهونها لو أنها كانت . . . فان صاحب العرش لكفيل بها ، أمين
عليها ، يقلب كل انقلاب الى مصلحة شعبه .

كلا فلا هي هذه ولا تلك ، بل هي أزمة وجود ، لأنها انتهت الى أبجدية
الوجود القومي ، أو على الأصح الأدبي ، لهذه الأمة الكريمة القديمة التي
علمت الأمم آداب الوجود ، ومجد الوجود . . . نعم يا مولاى فقد انحدرت
الأزمة بنا في هذا العهد الأسود الى تلمس المبادئ الأولى للآداب القومية
والفردية ، فأصبحنا كمجموع نبحث عن مجرد النزاهة ، والاستقامة ،

والعدالة ، والحرية ، والمسئولية فى الحكم ... وأصبحنا كأفراد يعنى كل واحد منا بقوت يومه هل يجده فيشتريه ، أو لا يجده فيستجديه ... وبتعليم أولاده وتوظيفهم - هل له من حظوة أو رشوة تيسر له العسير ... وبقتضاء مصالحه هل له وساطة الى هذا أو ذاك الوزير أو الكبير ... وبحرية شخصه وأهله ومسكنه هل هو أو هم فى مأمن من اعتقال أو تفتيش فى جنح الليل لا يدرى عنه أحد ، وان درى فليس له أن يسأل ، وان سأل فلا جواب !!

أى مولاي الملك ... أفى عهدك أنت الملك الديمقراطى الحر الذى لم يتح لمصر ملوك كثيرون من مثلك ، يسام أفراد الشعب كالسوائم - بل أين نحن من السوائم ، فان لها جميعات ترفق بها ! - فلا سبيل للمجموع أن يحس وجوده فيتنفس ... ولا سبيل للفرد أن يعيش الا أن يتلمس العيش ويتجسس ... أو يتدنس ويتجسس !!
الى أن يقول مكرم باشا :

والحق ، أننا فى عهد « الأباحية » بأكمل معانيها ... وليس يعيننا هنا الحاكم بقدر المحكوم ، فقد سرت جرثومه الفساد أو كادت تسرى فى جسم الأمة السياسى ، وأصبح المجتمع سوقا تباع فيه الذمم وتشترى ، وغدت المحسوبية وسيلة هيئة ، وان كانت مهينة ، الى الرزق يسعى الى المحسوب دون أن يسعى ... بل لقد ننس هذا العهد المشنوم نظام الاحتساب والوساطة بين الناس ، فتنقلت المحسوبية من بين الموظفين الى الأهلى ، ومن الديوان الى السوق ، حتى أصبحت لدى الكثيرين من الناس حالة نفسية ، أكثر منها نظامية ... وهنا يا مولاي موضع الحذر ، ونذير الخطر ، فأخوف ما نخافه أن تقتل روح الاستقلال فينا روح الاستقلال ... وأن يستبدل الناس بصلابة الخلق ، طراوة الملق ، فيكون النفاق بضاعتهم المزجاة فى الأسواق وفى المجتمع - يبذلونه وماء الوجه معه خشية اطلاق ، أو فى سبيل مجرد الاستزادة من ترف أو توسع فى انفاق ...

وليس أقتل لوجود الشعب الأدبى ، والقومى ، من روح النفاق التى تتولد من روح المحسوبية ، فالمحسوب على الدوام ذليل مغلوب ... فكيف به اذا كان محكوما حكما استبداديا عسكريا كالحكم الحاضر - اننا اذن بفضل هذا الحكم أمة من المحسوبين ، المغنوبين ، وحاشا لله أن تكون ... فان بيدك وحدك يامولاي أن تنفذ روح الرجولة فى رجالنا ، وروح الاستقلال فى استقلالنا ...

انى أكتب هذه الكلمات الحثامية فى قنبا وكنت قد زدت فى خلال الأسبوع الزقازيق والمنيا - والمصريون جميعا حيثما نلقاهم فى العاصمة أو فى الأرياف ، هم أمة واحدة ، وكلمة واحدة ، ورغبة واحدة ، لا يتبرمون

من شيء الا من مساوىء الحكم الحاضر ، ولا يرجون من الله شيئا الا الخلاص من الحكم الحاضر . . . ولقد أخبرنى بعض مواطنى القناتيين أن أمرا عسكريا صدر أخيرا باغلاق ناديهم الاجتماعى الذى ظل مفتوحا طوال العشرات من السنين حتى جاء النحاس باشا فأغلقه بأمر عسكري ، متعللا بكونه السياسى . . .

ولا حديث لأهل الصعيد الا انتخابات جرجا بدباياتها ، وطياراتها ، ومدافعها الرشاشة ، وما صاحب هذه الانتخابات من وسائل الاكراه والتزييف التى لم يعهدوا لها من قبل مثيلا ، وكلما زاد الوزراء والوزاريون مسعاهم فى نكذبيها ، زاد الناس اقتناعا بكذبيهم . . . فالتاس هنا لا يروون المخزيات التى وقعت كمجرد رواية ، بل عن رؤية ، وليت الحكومة وأبواقها فى البرلمان يسمعون ما به الناس يتندرون - فليس أطرف من المصريين مرحا ، وأخفهم روحا ، فهم كالفرنسيين يتندرون بما هم منه متذمرون ! - فهذا يروى أن جرجاويا بلباس العمال راح ينتخب وييده تذكرة انتخاب لقسيس قبطى فلما خاطبه رئيس اللجنة فى ذلك اجابه العامل الظريف « يا سيدى أنا لابس مدنى » ! . . . ويروى آخر أن سقاء من حملة المياه دخل غرفة الانتخاب يحمل « قربته » ويحمل معها تذكرة انتخاب لمحام معروف فلما قيل له كيف يكون محاميا وهو يلبس لباس السقائين أجاب « كيفى كده وانت مالك » ! . . . وثالث كان يحمل تذكرة انتخاب لطبيب يعرفه رئيس اللجنة فلما ناقشه هذا الأخير فى ذلك أصر الناخب على الانتخاب فلم يجد رئيس اللجنة بدا من السماح له باعطاء صوته تنفيذا « للتعليمات المتددة » . . . وبعد أن انتهى الرجل من اعطاء صوته همس رئيس اللجنة فى أذنه « من فضلك سلم لى على الدكتور » ! . . . ولقد أخبرنى أنجال المغفور له فخرى بك عبد النور أنهم هم الثلاثة انتخبوا مرشح الحكومة ولم ينتخبوا. أخاهم (وهو أحد المرشحين الآخرين) فلما أبدت دهشتى قالوا أن تذاكرهم الانتخابية وزعت على آخرين فأعطوا أصواتهم لمرشح الحكومة . . . وأن بعضهم تضاعفت شخصيته بدل المرة ثمانين ، فلما انتخب بدل المرة ثمانين ! وأن القليلين الذين لم تمنع عنهم التذاكر الانتخابية كانوا اذا انتخبوهم ينتخبهم البوليس للضرب والتنكيل ، فيخرجون من غرفة الانتخاب الى المستشفى ذاكرين للحكومة الشعبية بهذا العطف الشعبى النبيل . . .

حقا أن شر البلية ما يضحك !

وجمعية الاخوان المسلمين ؟ قد أغلقت الحكومة فرعها فى قنا بأمر عسكري . . . فقلت لعن النحاس باشا قصره أمزه على قنا لانها قنا ! . . . ولكنى علمت ان الحاكم العسكري قد أصدر أمره - والأمر لله ! - باغلاق

عدد كبير من فروع الجمعية وهى تربو على الخمسين فى شتى بلاد المملكة المصرية ٠٠٠ لماذا ؟؟ وهل لأحد أن يسأل حاكما غير مسؤول ، وإذا سأل فاجواب السؤال الاعتقال !!

ويتحدث الناس جميعا عن حوادث الأزهر الشريف ، وعن التنكيل بطلبته الأبرياء حينما كانوا يهتفون لملك البلاد فى طريقهم الى القصر العامر ، بينما يسمح النحاس باشا بالمظاهرات الصحابة لمصلحة حكمه ٠٠ وتساءل المصريون الآمنون الوادعون هل بقى أى ضمان للأفراد فى هذا العهد بعد القبض على منساخ المعاهد الدينية وأساتذتها وطلاب العلم فى الجامعات دون ذنب أو جريمة ، ودون ان يعلم أهلهم بمصيرهم أو حتى بمحل اعتقالهم ، هل نحن فى عهد التفتيش .

أما صفقات التمويل وغير التمويل التى تردد الناس صداها ويحددون أشخاصها وأرقامها ومداهها ٠٠٠ فحديث الناس عنها لا يكاد ينتهى - فهذا القريب أو هذا المقرب لوزير أو كبير يحتكر السكر فى المنطقة ، وذاك ينعم بالسجاد ، وغيره بالغلل الى آخر المظاهر التعسة لاتعس أنواع الاستغلال ، هذا فضلا عن الرشوة الظاهرة ، الفاجرة ، التى تعلن عن نفسها وعن أوليائها فى غير ورع ولا تورع ٠٠٠

وتتواتر الأنباء الموثوق بها ان الاملاك الأميرية تباع تباعا لأعضاء الحكومة من طريق زوجاتهم وأصهارهم وأقربائهم وقد أشرت الى صفقة عقدها شقيق معالى وزير الزراعة مقدارها أكثر من ٥٠٠ فدان من أراضي الحكومة فى شمال الدلتا ٠٠٠ وانى لعل ثقة يا مولاي أن مجرد تحقيق بسيط يكشف عن كثير من أمثال هذه التصرفات التى ترتكب فى الخفاء ، ولا يكاد يغطيها غطاء ٠٠٠

اذن ، هو مكروب الفساد قد دب ديبه فى كياننا المصرى ، فلم يترك فضيلة ، أو حرية ، أو كرامة ، أو مسؤولية ، أو نظاما حكوميا أو شعبيا ، سياسيا أو اقتصاديا ، الا وتغلغل فيه ، أو فى القليل تسرب اليه ، أو على الأقل القليل حاول وما يزال يحاول العبث به ، والفض منه ٠٠٠

٠ واذن ، لا يكتفى أن تخلف هذه الحكومة أخرى تنهج على غير نهجها فى المستقبل ، وتبقى على سيئات الحكم الحاضر دون ان تعرض لها بالتغيير والتبديل - فلو انها أقرت هذه السيئات لأبقت على جرثومة الفساد بين الموظفين والأهلين ، تفعل فعلها ، وتأكل أكلها ، فإذا هى تتعدد وتتعدد ، وإذا بالأرض تنهار تحت أقدام الحكومة الجديدة رغم أنفها ، ورغم جسم نيتها - وذلك لأنه إذا كانت الأعمال بالنيات بالنسبة

للأفراد ، فإن النيات بالأعمال بالنسبة للحكومات ، وما من حكم بين الناس تبرره نيات أو أقوال ، بل أعمال ، ثم أعمال ، ثم أعمال ! ...

ومن ثم يا مولاي فالسبيل الوحيد لانقاذ البلاد فى رأينا - والرأى الأعلى لعالى حكمتكم - هو العمل على استئصال السيئات الى جانب استبدالها بالحسنات .

ولعل المظهر العملى لتلك القاعدة يكون فى المقترحات التالية نرفعها الى مقامكم السامى عسى أن تحظى بسامى نظركم ، فتكون وهنا لسامى تقديركم ، وهى تتلخص فيما يلى : -

(أولا) التخلص من حكم الوزارة الحالية ، بأسرع وأنجع الوسائل ، حرصا على مبادئ الدستور ، والعدل والنزاهة .

(ثانيا) إلغاء مختلف التصرفات ، سواء فى الأداة الحكومية أو فى شؤون التمويل وغيرها من أبواب الاغداق على الأقارب والمحسوبين .

وفيمما يخص بالاستثناءات والمحسوبيات بين الموظفين نلتمس أن تلغى جميعها إلغاء تاما ، بحيث يعود الموظف المستثنى الى الحالة التى كان عليها عند تأليف الوزارة ، فتخصص من مرتبه على توالى السنين المبالغ التى قبضها من طريق الاحتساب علاوة على مرتبه الأصيل - وليس فى ذلك تعارض مع نظرية الحق المكتسب ، فإن هذه النظرية تقتضى أن يكون هناك « حق » وأن يكون « مكتسبا » فى حين أن هذه الاستثناءات الجائرة هى انتهاك لكل حق ، واغتصاب لا اكتساب ، ورحم الله سعدا اذ قال « ان ما تسمونه الحق المكتسب ، ان هو الا الحق المغتصب » ...

... وليس إلغاء الاستثناءات اجراء انتقاميا ، بل نظاميا ، فما من سبيل لضمان نظامنا الحكومى والادارى الا باتخاذ هذه الخطوة الحاسمة ، اللازمة ؛ والا فقد قضينا على أداتنا الحكومية . قضاء لا مفر منه

(ثالثا) اتخاذ الاجراءات العاجلة لتحقيق واسع النطاق ، على أيدي هيئات ذات صبغة قضائية ، تنظر فى التهم التى وجهت أو توجه الى المسئولين عن كل تصرفات مخالفة للعدالة والنزاهة على أن ينزل بأولئك المسئولين والمستغلين ما يستحقونه من قصاص عادل ، عاجل ، ان لم يكن بالطرق المادية ، فبالعقوبات الأدبية ، أو السياسية ، ليكون مصيرهم عبرة ، وتذكرة ، وليتطهر المجتمع المصرى سياسيا وأدبيا مما أصابه أو ألم به من وصمة تلو الوصمة

(رابعا) استصدار تشريع ينال فيه الوزير أو الموظف ومن اليه

عما ملك أثناء القيام بأعمال وظيفته ، على النحو المتبع فى بعض الممالك الأخرى .

(خامسا) الغاء جميع ما اتخذ من اجراءات ضد حرية الأفراد والجماعات ، والأفراج عن المعتقلين السياسيين جميعا ، وتعويض ضحايا هذا العهد عما أصابهم من ضرر ، وحقاق بهم من ظلم .

(سادسا) تدعيم الحياة النيابية الصحيحة فى البلاد ، واطلاق الحريات الدستورية ، وفى مقدمتها حرية الصحافة ، وحرية الخطابة والاجتماع ، بحيث لا تستغل الاحكام العرفية - اذا ما بقيت - لأى غرض يخرج عن نطاق المسائل العسكرية البحتة التى تقتضيها حالة الحرب .

والحق أن الاحكام العرفية - بشكلها الحالى على الأقل - لم تعد تتفق مع الحالة التى صارت اليها الحرب بحمد الله ، فقد أكد رئيس الحكومة البريطانية ورجالها المسؤولون من سياسيين وعسكريين أن خطر الغزو قد زال عن مصر من ناحيتها ، فلماذا اذن تبقى الاحكام العرفية ناشرة ظلها القاتم الجائم علينا ، وعلى حرياتنا الناشئة ، التى تحتاج أحوج ما نحتاج ، الى جو حر تعيش وننمو فيه ، فاذا لم يتح لها النماء كتب لها الفناء ...

لماذا ثم لماذا ؟ - فى حين أن حليفنا ومستعمراتها والبلاد المحاربة الى جانبها تستمتع جميعا بأقصى الحرية ، فلا حكم عرفى ولا شبه عرفى عندها - وفى حين اننا على أتم استعداد لاتخاذ جميع الاجراءات التشريعية والادارية - دون الاحكام العرفية - لصيانة مصالح حليفنا والوفاء بالتزاماتنا نحوها .

تلك بعض أمانى شعبكم الكريم نتشرف برفعها الى ملاذكم الاسمى باسم الكتلة الوفدية المستقلة ، عسى أن تحظى بكريم عطفكم فتتظروا فيها ، وفى أمثالها مما تروونه لمصلحة شعبكم ، بما أوتيتم من الحكمة وفصل الخطاب .

وما كان لى أن أتحدث عن اخوانى أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة بشئ الا أنهم مصريون يدينون بالولاء لمليكهم والوفاء لوطنهم ، ورجال تعزز الرجولة بهم ... وحسبهم أنهم علموا النحاس ومن لديه معنى الابهاء وحكمة الجهاد ، غير عابئين بما يلاحقهم به ذلك الرجل الحقود الجحود من صنوف الإذى والاضطهاد .

فاذا كانوا قد تضامنوا معى فشحرفونى برفع هذه العريضة باسمهم الى مقامكم الاسمى ، فهم مثلى ، وأكثر منى ، لاتدفعهم أية منفعة شخصية

أو مادية بل على العكس ، فهم يعلمون أن النفع كل النفع فى هذه الأيام لا يكون بمناوأة الحكام ، ولا سيما اذا كانوا كالنحاس باشا من الطغاة العظام ! ... فمن كانت له مصلحة شخصية فى هذا العهد وجب أن يلتزمها من طريق المساومة ، أو المساومة أو الاستسلام ...

ولقد أبى زملائى وأبييت معهم أن نساوم أو نرفع راية التسليم !!
بل لقد أبينا جميعا أن نطمع فى مركز أو منصب ، وقد كنا بحمد الله فى المراكز التى نريد ، بل فوق ما نريد ، حتى لم تبق عندنا حاجة لمستزيد ...

بل أننا أبينا أن نكون من طلاب المال الطائل ، والعرض الزائل ، ولو أننا شئنا لما احتاج الأمر الى كبير عناء ، فما كان علينا سوى الاغضاء ، بل بعض الاغضاء !!

كلا ، ما كان لنا الا أن نترك النحاس باشا فى مفترق الطريق ، بعد أن اختار لنفسه أو اختار له غيره طريق الثروة والسطوة ، ... وهانحن أولاء نستأنف طريقنا الى خدمة مصر تلك الأم الرؤوم ، التى تتضاءل الى جانب محبتها كل ما فى الدنيا من عوامل الصداقة ، والمزاملة ، والمجاملة ، والمصلحة الذاتية ، والراحة الشخصية ...

ها نحن أولاء - وقد تبينا خطورة الحال ، وسوء المآل - نهرع الى ملاذ العرش باسم هذا الشعب الأمين ، راجين داعين أن يأخذ الله بيدك لتأخذ بيده ، وان يحفظك له ذخرا ليومه ولغده ، فترفع عنه ما يلقي من شقاء وعناء ، وتعيد الأمور الى نصابها ، فترد الحقوق الى أصحابها ، حتى يعرف المصريون مرة أخرى ما كادوا ينسونه على يد هذه الوزارة من معانى الحكم العادل ، وحرية الرأى ، ونزاهة اليد والنفس ، ويدركوا ما كادوا يفقدونه من معانى الكرامة الوطنية والشخصية ، والتزام الحدود ، وحفظ الكرامات ورعاية الحرمات .

وليس تحقيق ذلك على حكمة جلالتهم بعزير .

وتفضلوا بقبول أصدق آيات الولاء ، والمحبة والوفاء ؟

ويتوقف مكرم عبيد فى كتابه الأسود عند هذه الكلمات ..

الباب الرابع

ولماذا لم يلق الكتاب الأبيض شهرة الكتاب الأسود؟ قصة الكتاب الأبيض ردا على الكتاب الأسود

● عندما اهتممت بالكتابة عن هذه الكتاب الأسود آثرت أن أعطي شبابنا نموذجا حيا للمعارك السياسية : العنيفة في سنوات ما قبل الثورة كما اننى آثرت - في نفس الوقت - أن أضع أمام الجماهير العربية - ولأول مرة - وثيقة سياسية لم تنشر من قبل اذ لم يتداولها - أثر مصادرتها - الا بضع مئات من المصريين وهذه الوثيقة مهما يكن الراى فيما احتوته من موضوعات وبصرف النظر ، عن صحة او عدم صحة ما جاء فيها الا أنها كانت بلا جدال ذات تأثير كبير على مجريات كثير من الأمور السياسية : في سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، ولسنا بحاجة الى القول ، بأننا عندما نشرنا جوهر ذلك الكتاب ، لم نكن أبدا نهدف التشهير بأحد ، أو الاساءة الى أحد ، فذلك من الأساليب التى نرفضها بل نمتجها ونزديها وحتى تكتمل الصورة نحب أن نشير - وبنفس القدر من اقتباسنا من الكتاب الأسود بل وبنفس الأسلوب - الى الكتاب الأبيض ، الذى تولى الرد على ما جاء فى الكتاب الأسود والكتاب الأبيض يحمل على غلافه الأول قوله تعالى « فاما من أوتى كتابه يمينه فيقول هاؤم اقرءوا كتابه » وعلى غلافه الأخير البيت التالى :

واذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود

والكتاب الأبيض - كما جاء في صفحته الأولى -
عبارة عن بيانات الحكومة وقرارات مجلسي البرلمان
بشأن الأسئلة والاستجابات عما ورد في العريضة
المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة
النائب المحترم مكرم عبيد باشا ، وما يتعلق بها من
امسائل ، سبق اثارتها في مجلسي البرلمان .

وبالرغم من أن ما طبع من الكتاب الأسود لم يزد على مائتى نسخة
وبالرغم من ان الكتاب الأبيض طبع فى الطبعة الأبدية وبكميات كبيرة
الا أن الكتاب الأبيض لم يحظ بأية شهرة على الاطلاق ، وكنت عندما أسأل
واحدا من السياسيين القدامى عما اذا كانت لديه نسخة من الكتاب
الأبيض كان يقول لى مستغربا : أى كتاب تعنى !

وكانت حكومة الوفد قد رفضت الالتجاء الى القضاء للاقتصاص من
صاحب الكتاب الأسود « لأن أحبال المحاكم - كما قالت - طويلة » ولاحتمال
أن يتخذ مكرم عبيد باشا - وهو المحامى القدير - من ساحات المحاكم
منابر يكسب بها رأيا عاما الى جانبه خاصة وقد كانت الصحافة ممنوعة
بحكم الرقابة من أن تنشر حرفا واحدا لمكرم عبيد باشا يهاجم من الحكومة .

كما أن حكومة الوفد رفضت التحقيق مع مكرم عبيد باشا فيما جاء
بالاتهامات التى ذكرها فى كتابه الأسود حتى لايتخذ مكرم عبيد باشا من
التحقيق معه ذريعة لتوسيع رقعة اتهاماته وقد فضلت حكومة الوفد -
ولها الأغلبية المطلقة فى مجلسي الشيوخ والنواب - أن تثير موضوع الكتاب
الأسود فى المجلس لأنها تضمن الأغلبية فى هذين المجلسين ، كما انها
قادرة على اتخاذ كل الاجراءات التى ترى اتخاذها لدرجة اللوم الى مكرم
عبيد باشا بل وفصله من مجلس النواب .

فضلت حكومة الوفد أن يتوجه بعض شيوخ أو نواب يختارون
بالاسم ، للتوجه بأسئلة الى رئيس الحكومة أو الى أى وزير من وزرائها
حول واقعة معينة أو وقائع معينة وردت فى الكتاب الأسود حيث يتولى
رئيس الحكومة أو أى من الوزراء الاجابة على السؤال أو الأسئلة
الموجهة اليه .

وبعد توجيه السؤال ، أو الأسئلة - فى بعض الأحيان - يقوم
الشيخ السائل ، أو النائب السائل بالقاء كلمة شكر وثناء على الحكومة

يؤكد أنه ما تقدم بسؤاله ، أو أسئلته أو استجوابه عن شك ، فى رئيس الوزارة أو فى أحد من وزرائها وانما تقدم ، مما تقدم به لتتاح الفرصة أمام رئيس الوزراء أو الوزراء ، لايضاح بعض ما جاء فى الكتاب الأسود .

ولابد من أن يوجه الشيخ السائل أو النائب السائل فى نهاية تعليقه على الرد قسما من السباب فى حق مكرم عبيد باشا صاحب الكتاب الأسود وقد كان أول من توجه بسؤال الى رئيس الحكومة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد عن بعض النشرات التى طبعت ووزعت فى الكتاب الأسود ، متضمنة اسناد أمور معينة لبعض الوزراء وقد جاء فى هذا السؤال : نشر مكرم عبيد باشا كتابا أسود نسب فيه اليكم ، والى بعض زملائكم الوزراء أموراً معينة ٠٠ فاذا كان ما جاء بهذا الكتاب لا يستند على أساس من الصدق ولا تقوم دعواه على حقيقة ، وهو ما نريد ، فلماذا تجاوزتم عن محاكمة صاحب الكتاب الأسود خصوصاً ، وانه لجأ الى الهيئات الأجنبية من أمريكية وإنجليزية ، وغيرها مقدما لهم نسخاً من هذا الكتاب ٠٠ أفلا يرى رفعة الرئيس ، ان يرفع غموض هذه المسألة السوداء ، بتحقيق دقيق من جميع نواحيها ، احقاقاً للحق ، وازهاقاً للباطل ، واذا كان ما جاء بهذا الكتاب ليس صحيحاً ، فلماذا ينفرد مكرم باشا بمحاباة القانون فلا يسأل عن غلطاته « ويلقى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بيانا يقول فيه ، يقتضى نص الدستور ، مسئولية الوزراء أمام البرلمان وهذا الحكم هو أخص خصائص ، الحياة الدستورية بل هو محور النظام الدستورى كله والحكومة تقديراً منها لهذه المسئولية ، على أتم استعداد ، لأن تفند أمام البرلمان ، الممثل للأمة كل ما جاء بالعريضة ، التى رفعها مكرم عبيد باشا ، الى ديوان جلالة الملك فى يوم ٢٩ مارس ١٩٤٣ والتى أحال الديوان اليها صورة منها فى يوم ١٠ ابريل سنة ١٩٤٣ ، وهى ترحب بكل سؤال واستجواب يقدم فى البرلمان لهذا الغرض سواء أكان ذلك من صاحب العريضة أو غيره من حضرات الشيوخ أو النواب المحترمين المعارضين ، أو المؤيدين ، وقد كان بوسع صاحب العريضة أن يواجه الحكومة فى البرلمان بما يريد من الأسئلة والاستجوابات ولكنه لم يرد أن يسلك هذا الطريق القويم الكفيل باظهار الحق فى أقرب وقت ، وهذه المداورة ، أو المناورة مكشوفة القصد ، ظاهرة الغرض ، ويرد مصطفى النحاس باشا على ما نادى به مكرم عبيد باشا من انه مستعد لأن يحاكم على ماكتب أمام القضاء فقال : قصده فى ذلك واضح ظاهر ، فمثل هذه الوقائع ، التى سودها خياله ، الكاذب ، تقتضى تحقيقات ومحاكمة ترتقى عدة درجات ، وتمتد الى سنة ، أو سنوات وتبقى فيها الوزارة فى ظلال

٢٢٣

ما افترى من شبهات ذلك لأن تولى السلطات القضائية للتحقيق يقطع على الوزارة طريق تكذيبه بنشر البيانات ، حتى لا نتهم بالتأثير على القضاء ، كما يقطع على البرلمان التعرض لاكاذيبه ، أو سماع رد الوزارة ، على مفترياته تحقيقا ، لمبدأ ، فصل السلطات وما من عاقل ، يقبل للوزارة ولا للبرلمان ولا لشرف الأمة هذا الوضع العجيب ، ويقول مصطفى النحاس وهو يخاطب الشيوخ : انى لأدعوكم جميعا الى الحرص ، على احترام المبادئ الدستورية الصحيحة ، لتكون جميع أعمالنا ، هنا فى حدود الدستور الذى هو عماد حياتنا النيابية ولا تنسوا ، أن أهم الشرق العربى ، والعالم الاسلامى ، أجمع تتطلع الى مصر دائما وتدعوها الى قيادتها فى سبيل نيلها الحياة الحرة الكريمة متخذة من مصر فى نهضتها الحديثة القدوة الحسنة والمثل الأعلى كما اهيب بكم جميعا على اختلاف ميولكم وأحزابكم وبكل حريص من أبناء الوطن العزيز ، على وحدة الأمة المصرية الكريمة – وهى الوحدة ، التى مكنها – بجهادنا ان نتفوقا كل محاولة يدفع اليها أى لاعب بالنار للتفريق بين عنصرىها اللذين جمع بينهما الاتحاد الوطنى المقدس فان هذا الاتحاد من أعز ما كسبناه ، فى حركتنا القومية نضالا عن الديمقراطية والحرية الصحيحة ، والدستور والاستقلال « تصفيق من اليمين » فادا لعب رغم هذا التحذير لاعب بالنار ، ومثير ، للفتنة وقعت عليه ، التبعة كاملة من غير رحمة ، ولا هوادة « تصفيق من اليمين » – هكذا فى الأصل – ويعتبر مقدم السؤال ما جاء فى رد رئيس الوزراء كافيا جدا ويكون السؤال الثانى من الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتوح عما نسب الى خضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من اصدار أمر عسكري بعدم تنفيذ حكم صادر ضد الخواجه توفيق مفرج باخلاء الشقة المؤجرة له ، وكانت تلك الواقعة ، التى أشار اليها الأستاذ محمود أبو الفتوح ، آخر ما جاء فى الكتاب الأسود تحت عنوان « محسوبة التشريع » ووصفها بأنها فضيحة جديدة من الصنف الذى تميز به هذا العهد ، وكأنها تأبى ، الا ان تلاحقنا اذا لم نلحق بها وبأنها مهزلة وانها مأساة • و • و • ويقول مصطفى النحاس ، ان التفكير فى الأمر العسكرى ، الخاص بتعديل الأمر ، الخاص بالايجازات قد بدأ ، ومكرم باشا عضو بالوزارة وان توفيق مفرج لا شأن له بهذا التعديل •

وتتوالى الأسئلة من الشيوخ المحترمين ، وتتوالى الردود من رئيس الوزراء والوزراء : يوجه مثلا سؤال من حسين الجندى عن المصرف الذى يمر بقسم كبير من أطيان آل عبد الرازق •

ويرد وزير الإشغال قائلا : لم أستطيع أن أتبين وجه المحاباة فى عملي

مصرف او مصارف ينتفع بها أهالى مديرية المنيا وآل عبد الرازق ، وغيرهم ، ومن بينهم صديقى محمد زكى عبد الرازق باشا وسؤال آخر من حسين الجندى ، أيضا عن صحة موضوع ، اختلاس ، أدوات هندسية ، فى مصلحة الطبيعيات وينفى وزير الأشغال حدوث أى اختلاس « لا سبعة عشر ألف جنيه ولا جنيه واحد ، وانه لا وساطة ولا شفاعة ولا تغيير للاتهام ، ولا للدفاع ، وان الأمر ، لم يكن كما صورته الخيال للنيل من سلامة تصرف وزارة الأشغال » . .

وسؤال من الشيخ محمود أبو الفتاح الى وزير العدل عما نسب اليه من شراء مائة فدان ببلدة ظهر شرب مركز منيا القمح ، وانه فى الفترة بين العقد الابتدائى ، والعقد الرسمى أصدر معاليه قرارا بتعيين شقيق العملة وكيلًا للنائب العام ، ويقول وزير العدل ، فى رده انه لم يشتر وهو فى الوزارة قيراطا واحدا من الأرض ، وان كان من حقه - بطبيعة الحال ، ان يشتري ، والصفقة المشار اليها تمت قبل دخوله الوزارة بثلاثة عشر شهرا وانها - أى الصفقة لم تحدث وأنا وزير ، ولا دخل فى روع البائعين فى يناير ١٩٤١ ، اننى سأكون وزيرا من وزراء ، الدولة بعد ثلاثة عشر شهرا ، ولم يكن العملة سمسارا فى هذه الصفقة بل هو البائع الأكبر نصيب مع اخوته ومنهم طبيب مشهور ومحام محترم . اودع وزير العدل العقد الرسمى فى المجلس ليطلع عليه من يشاء » .

وبعد دور الأسئلة فى مجلس الشيوخ ، يأتى دور الاستجابات : يتقدم الشيخ المحترم عباس الجمل ، باسـجواب لوزير الأوقاف عن موضوع نظارة وقف البدرأوى ويـجـى رد وزير الأوقاف بأن رفعة مصطفى النحاس باشا ، لم يقبل هذا الوقف ، من قبل فى سنة ١٩٣٦ ، كما لم يقبله فى هذا العام الا بعد طلب من المحكمة فى كتب رسمية وصلت الى رفعتـه من المحكمة ، وعندما بدأ وزير ، فى قراءة الكتب المتبادلة بين رفعة النحاس والمحكمة الشرعية انطلقت أصوات تنادى : « لا داعى لذلك » ويكتفى الوزير بإيداعها المجلس ثم ينهى وزير الأوقاف كلمته بقوله : ان رفعة النحاس باشا حينما اقتطع من وقته الثمين فترة لخدمة أهل بلده ، ومسقط رأسه ، لم يكن بذلك الا مضييفا خدمة عامة لأهله ، ومواطنيه ، الى خدماته الكبرى لمصر » (٣٦) .

ويتحدث مصطفى النحاس قائلا ، ان من حقه وهذا الاسـتـجواب خاص بوقف يتولى نظارته أن يقول كلمة لا يرمى من ورائها النيل من أحد ، أو الانتقاص من وزارة الأوقاف ولا يقصد الدفاع عن تصرفاته مدة كان الوقف المشار اليه مشمولاً ، بنظارته أو بعد أن عاد اليه مره أخرى

ثم يقول، بعد تلاوة الرسائل المتبادلة بينه وبين رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية الشيخ أحمد الجداوى : « لقد اتخذ خصومنا السياسيون من هذا الموضوع ميدانا يصولون فيه ويجولون ولكن من أسف كانت صولاتهم فى الهواء ، وجولاتهم هباء ، فى هباء » ثم يقول مصطفى النحاس « لقد أراد المعارضون حينذاك بمعارضتهم فى تعيينى ناظرا ، على هذا الوقف أن ينالوا منى منالا ، ولكن أنى لهم هذا ، ورأس مالى النزاهة والشرف ، وثروتى التى أفخر بها هى الأمانة وطهارة اليد ، والزهد فى حطام الدنيا الفانية ولو اننى عجزت فى يوم من الأيام عن أن أجلب لهذا الوقف مصلحة وللمستحقين فيه منفعة ورأيت غيرى أقدر منى على ذلك لبادرت الى التخلي عنه وتركه ، لمن هو أجدر به وأحق . فانهم مع ما أعجبوا أنفسهم لم يجدوا منفذا ينفذون منه ، أو مطعنا ينالون به من شخصى الضعيف : لقد اتخذت هذه المسألة ذريعة للنيل منى ولكن لا يمكن لمخلوق أن يقال منى منالا ، لأنى أرى الله واليتامى والمساكين فى هذه البلاد ، والمحرومين الذين اشتد بهم الضنك والحرمان » وبعد الرد من وزير الأوقاف ومن رئيس الحكومة ، يوافق المجلس على الانتقال الى جدول الأعمال .

ويدخل د . محمد حسين هيكى حلبة الصراع ، كعضو فى مجلس الشيوخ ويوجه الى رئيس الوزراء استجوابا عن البيان الذى ألقاه فى مجلس الشيوخ ردا على سؤال للشيخ المحترم ، محمد عبد المجيد العبد وعن الخطة التى رسمها فيه من حيث مخالفتها للمبادئ والتقاليد الدستورية ، ويرد مصطفى النحاس على استجواب د . محمد حسين هيكى ببيان ضاف عن دستورية خطة الحكومة فى مناقشة موضوعات الكتاب الأسود تحت قبة البرلمان وينفعل مصطفى النحاس ، وهو يخاطب د . هيكى قائلا : اذن فعطلوا ، اختصاص البرلمان فى الاستجواب ؟ اذن فعطلوا اختصاصه فى التحقيقات ؟ اذن فعطلوا البرلمان ياسيدى .

وعن ترك الموضوع ، للقضاء ، وعدم مناقشته أمام مجلسى البرلمان يقول مصطفى النحاس : لا يكون الحكم فى البلاد للأمة مصدر السلطات ، ولا للبرلمان الرقيب على الوزارات ولا للوزارات المسئولة أمام البرلمان وإنما يكون الحكم للقاذفين والمفتريين وأصحاب الأهواء من الكاذبين والطاغين فهل هذا هو المصير الدستورى الذى تريد المعارضة أن تصل بالبلاد اليه ؟ انى لأربأ بوطنيتى أن أساهم فى الوصول بالبلاد الى مصير ، كهذا فعلى من المسئوليات والواجبات لحاضر البلاد ومستقبلها ما يردنى عن الاشتراك فى العبث بالدستور أو تشويه أحكامه .

وكان أول من توجه بالأسئلة في مجلس النواب النائب المحترم عمر عمر وقد تولى رئيس الحكومة الرد عليه بنفس رده على سؤال الشيخ العبد ويرد - ذات يوم - وزير العدل على سؤال للاتربى أبو العز باشا عن عدم تصديق الحاكم العسكري على سبعة أحكام عسكرية ، فينفى الوقائع نفيا باتا ، ويرد كذلك وزير الأشغال على سؤال للأستاذ عمر عمر عن مداخل توريد ١٠ آلاف طن من الخشب وقطع أشجار في شارع العجوزة لأحمد الوكيل وشريكه فيقول : بعد بيان طويل يتضح أنه لا بيع في أخشاب الأشجار ولا شراء وإن كل ما قيل في هذا الشأن ليس الا محض افتراء !

وحول السؤال الذي تقدم به النائب المحترم ابراهيم مكاوى عن نقل مدرسة التدبير المنزلى من جاردن سيتى ليسكن مبنائها رئيس الوزراء ، يقول وزير المعارف العمومية ان أحمد عبد السلام الكروانى مراقب بفلم البنات كان قد تقدم باقتراح خاص بضم أربعة معاهد فنية ووضعها تحت ادارة ناظرة واحدة على ان تكون جميعها فى مكان واحد وتحت ادارة ناظرة واحدة ، وان د . طه حسين بوصفه مستشارا فنيا للوزارة قد وافق على الاقتراح ، وان السيدة عائشة اقبال راشد مديرة معهد التدبير المنزلى قد عارضت الاقتراح وذهبت الى النحاس باشا وكان يقيم وقتئذ فى منزل فؤاد سراج الدين باشا المقابل للمعهد تشكو اليه وزارة المعارف طالبة منه ان يزور المعهد بنفسه ليتبين مقدار الضرر الذى يحصل من النقل ، وقد زار رفعتة المعهد فعلا واقتنع برأيها وكان ذلك كله بعد صدور القرار وان رفعة رئيس الوزارة قد ناقشه أى وزير المعارف العمومية - فى الموضوع محاولا اقناعه بالعدول عن القرار ، فأكد له رأى وزير المعارف - ان هذا موضوع درسه الفنيون وصدر به قرار وزارى وليس فى وسعى أن الغيه وبخاصة لأننى درسته بعد دراستكم ، واقتنعت فيه برأيهم ، وقد جاء فى الرد أيضا أن النحاس باشا قد دفع ٨٦٠ جنيها و ٢٢٣ مليما قيمة ما أنفقه وزارة الأشغال من اصلاح المبنى ، قال وزير المعارف ان رئيس الوزارة قد استبقى ثلاثة ضخمة وبعض ثريات كهربائية .

وحول استبقاء رئيس الوزارة لثلاثة وبعض ثريات كهربائية قال وزير المعارف ، ان مثل هذه الأمور تتلف بالنقل كما انها لا يمكن استعمالها بالمكان الجديد لاختلاف الفولتاج . ونفى وزير المعارف ان يكون رئيس الوزارة قد استبقى أيضا ستارتين جميلتين من صنع يد التلميذات و ٠٠ وان نقل عفش رئيس الوزراء لم يتم بواسطة سيارات حكومية بل تم بواسطة محل على خليل والشنتناوى ! ٠٠ وقال وزير المعارف : من سخرية الأقدار ان يشغل رئيس الحكومة والوزراء والبرلمان

بمثل هذه السفاسف ، وان يضطروا الى الرد على صغائر لا تصدر الا عن نفوس مريضة فى الوقت الذى يهتز العالم فيه لعظائم الأمور » .

وينفى كذلك وزير المعارف العمومية وجود استثناءات فى جامعة فاروق الأول ، وان جميع التعيينات والترقيات لم تشبها أية شائبة من محسوبية أو شهوة لوزير المعارف وانه لم يسناثر بها طبقا لحقه المستمد من القانون ، بل تركها للمختصين وحول موضوع الأستاذ على بدوى عميد كلية الحقوق ، قال وزير المعارف ان العميد لم يستقل من وظيفته احتجاجا على الاستثناءات ، بل انه هو الذى طلب احواله على المعاش بسبب نقله الى الاسكندرية . مجرد أستاذ بعد أن كان عميدا بمصر ، وانه طلب لنفسه ترقية استثنائية فرفض الطلب ، وانه رضى لنفسه ان يكون مطية للمحرضين من السياسيين أمثال مكرم عبيد وكنا - هكذا قال وزير المعارف - على علم بهذه الصلة ولكننا لم نشأ أن نؤاخذه عايبها ومع ذلك قام يعارض سياسة الحكومة وسياسة البرلمان بشأن التوسع فى التعليم الجامعى فرفض أن يقبل عدد الطلبة المتفق عليه معه فى كلية الحقوق ، على رغم وجود المجال الخالية بها » .

وتتوالى الأسئلة وتتوالى الردود ، ويتوالى تعليق النواب وكل الأسئلة وكل الردود ، وكل التعليقات كانت تستهدف النيل من مكرم عبيد ، ومن كتابه الأسود .

ويستغرق الرد على سؤال الأستاذ كامل يوسف صالح عن الأوامر الادارية الخاصة بنقل الزهور الى منزل وزير الزراعة ومنزل رئيس الوزراء ، ١٢ صفحة من الكتاب الأبيض ، ينفى وزير الزراعة فى رده هذا صدور أى أمر ادارى خاص بهذا الموضوع ، ويتهم مكرم باشا باصطناع هذا الأمر .

ويقول وزير الزراعة ان الزهور ترسل للكبراء والشخصيات العامة ، وحتى لمن هم فى المعارضة ! والزهور ترسل لمن يطلبها وبأثمان محددة ، ويقول وزير الزراعة وهو يخاطب النواب : هبوا يا حضرات النواب المحترمين أن صهر رئيس الحكومة انتقل الى جوار ربه ، وهبوا ان وزارة الزراعة قدمت باقة من الزهور باسم الوزارة ، فهل فى هذا ما يتسافى والمجاملة من وزارة لرئيس الوزراء ومع هذا فشىء من ذلك لم يحصل ، انما هو الافتراء وشهوة الانتقام حتى من الأموات . ويقول فؤاد سراج الدين وزير الزراعة وهو ينقل عبارة وردت عنه فى الكتاب الأسود : تحت عنوان قصة الزهور : وابدأ يا مولاي بقصة الزهور التى يحتل المكان البارز فيها وزير الزراعة الحالى معالى فؤاد سراج الدين باشا

وهي قصة 'حتوى فى مغزاها على مزيج مدهش من الاستهتار بواجبات الوظيفة والتهالك على منافع الدولة 'بالغة ما بلغ من هوان' . ومكرم الذى يقول عنى هذا - كنت أتمنى أن يكون موجودا الليلة ، لأقول له فى وجهه ، اننى الشخص الذى تنازل لك عن ٢٠٠٠ فدان كنت شارعا فى شرائها ثم تركها لك طائعا مختارا بمجرد أن رأى منك رغبة فى شرائها ، بل سافر الى الاسكندرية لينجز لك الصفقة بل دفع عنك العربون لبضعة أشهر وان شخصا هذه أخلاقه لا يمكن أن ينقلب بين يوم وليلة هذا المنقلب . ويسأل نجيب الهلالى باشا وزير المعارف عن قيمة العربون الذى دفعه فؤاد سراج الدين باشا فيقول انه ٢٠٠٠ جنيه .

والكتاب الأبيض - كما سبق أن ذكرت . فى ٦١٠ صفحة وقد طبع فى المطبعة الأميرية فى ٨ من شهر رمضان سنة ١٣٦٢ (٨ من شهر سبتمبر ١٩٤٣) وكان مدير المطبعة الذى حرص على ان يدون اسمه فى نهاية الكتاب بخط أنيق ، الأستاذ محمد بكرى .

وللكتاب الأبيض ملحق يشتمل على بيان أسماء حضرات النواب المحترمين الذين أخذت أراؤهم بالاسم ووافقوا على الاقتراح المقدم بفصل النائب المحترم مكرم عبيد باشا من مجلس النواب .

وفى مقدمة هؤلاء النواب : أحمد أبو الفتوح بك ، وعبد الحميد عبد الحق وأحمد حمدي سيف النصر باشا وعبد الفتاح الطويل باشا وعزيز انطون ، وميخائيل غالى ، والشيخ عبد العظيم عبيد وعلى الشناوى بك ومصطفى نصرت وحامد طلبه صقر وعوض الجندى وعنتر المنشاوى ورفعة مصطفى النحاس باشا وعبد العزيز محمد البدرائى وعثمان محرم باشا وعمر عمر ، وفؤاد سراج الدين باشا وجميل سراج الدين بك ، ومحمد مصطفى يونس وعبد الواحد الوكيل بك ، وحافظ الوكيل بك وأحمد محمد الوكيل بك ومحمود سليمان غنام ، وعبد البرتغالى وأحمد نجيب الهلالى باشا ومحمد قرنى بك وحسن يس وعباس حلمى طلعت وعبد الخالق زعزوع والسيد حسن القاياتى ومعوض جاد المولى ، ومحمد الدمرداش تونى وأحمد قرشى بك وعبد الرحمن الطرزي بك ومحمد محمد قراعة وأحمد عبد الكريم أبو شفه ، وشاكر غزالى بك وجميل فانوس وبسابانسى بك وبطرس حليم ومحمد كامل حسن الأسيوطى ويس أحمد باشا وأبو الخير الناظر بك وسليمان عجيب وعبد السلام فهمى جمعة باشا (رئيس المجلس) .

وقد رفض الموافقة على الاقتراح الخاص بفصل مكرم عبيد باشا
حضرات النواب المحترمين • جلال حسين محمد عبد الرحمن نصر ، محمد
فكرى أباطة ، الفريده مسيس السيد سليم ، مرقص بطرس ، عبد السلام
الشاذلى باشا ، سعد اللبان ، محمد فريد زغلول ، على على بسيونى ،
محمد محمود جلال ، أبو الغيث الأنور ، مهني القمص بك ، لبيب
جرجس ، محمد فؤاد أبو شبيت ، عبد الفتاح أبو سحلى بك ، وجورج
مكرم عبيد •

الفصل الثانی

الوزراء الوفديون ورؤيسهم يدفعون عن أنفسهم اتهامات مكرم عبيد

فى مجلس الشيوخ ، كان العضو الشيخ المحترم محمد عبد المجيد
العبد أول من أثار قضية الكتاب الأسود فى المجلس حيث تقدم بالسؤال
التالى .

« نشر مكرم عبيد باشا كتابا أسود نسب فيه اليكم
ولبعض زملائكم الوزراء أمورا معينة . فإذا كان ما جاء بهذا
الكتاب لا يستند على أساس من الصدق ولا تقوم دعواه على
حقيقة ، وهو ما نريده ونرجوه ، فلماذا تجاوزتم عن محاكمة
صاحب هذا الكتاب الأسود خصوصا وأنه قد لجأ الى الهيئات
الأجنبية من أمريكية وإنجليزية وغيرها مقدما لهم نسخا من
هذا الكتاب ، وكأنى به ينتظر رأيهم أو يلتمس عطفهم ، وهذا
جموح عن الوطنية وأمر يجب أن يؤخذ بحزم ويعالج بعزم ،
أفلا يرى رفعة الرئيس أن يرفع غموض هذه المسألة «السوداء»
بتحقيق دقيق من جميع نواحيها ، احقاقا للحق واذهابا
للباطل ؟ وإذا كان ما جاء بهذا الكتاب ليس صحيحا ، فلماذا
ينفرد مكرم باشا بمحاربة القانون فلا يسأل عن غلطاته ؟ »

وقد تضمن رد رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء

ما يلى :

يقتضى نص الدستور مسئولية الوزارة أمام البرلمان ،
وهذا الحكم هو أخص خصائص الحياة الدستورية ، بل هو
محور النظام الدستورى كله . والحكومة تقديرا لهذه المسئولية
على أتم استعداد لأن تفند أمام البرلمان الممثل للأمة كل ما جاء
بالعريضة التى رفعها مكرم عبيد باشا الى ديوان جلالة الملك

فى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ والتى أجال الديوان الينا
صورة منها فى يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٤٣ ، وهى ترهب بكل
سؤال أو استجواب يقدم فى البرلمان لهذا الغرض ، سواء
أكان ذلك من صاحب العريضة أم من غيره من حضرات
الشيوخ أو النواب المحترمين المعارضين أو المؤيدين .

وقد كان فى وسع صاحب العريضة أن يواجه الحكومة
فى البرلمان بما يريد من الأسئلة والاستجوابات ، ولكنه لم
يرد أن يسلك هذا الطريق القويم الكفيل بظهار الحق فى
أقرب وقت ، وهذه المداورة أو المناورة مكشوفة القصد ظاهرة
الغرض ، فهو يعلم قبل غيره أن محتويات العريضة مكذوبة
جملة وتفصيلا ، وأن القاء النور عليها يفضحه ويفضحها
ويظهر الناس جميعا على افكه وبهتانه ، ولذلك تجنب الطرق
الطبيعية التى رسمها الدستور لمجاسبة الوزراء ، وأخذ يوزع
فى الخفاء الكتاب الذى أشار اليه حضرة الشيخ المحترم ،
ويلقى فى روع الناس أنه مستعد لأن يحاكم نلى ما كتب أمام
القضاء ، وقصده فى ذلك واضح ظاهر ، فمثل هذه الوقائع
التي سودها خياله الكاذب تقتضى تحقيقات ، ومحاكمة ترتقى
عدة درجات ، وتمتد الى سنة أو سنوات ، وتبقى فيها الوزارة
فى ظلال ما افترى من شبهات .

ذلك لأن تولى السلطات القضائية للتحقيق يقطع على
الوزارة طريق تكذيبه بنشر البيانات حتى لا تتهم بالتأثير فى
القضاء ، كما يقطع على البرلمان التعرض لأكاذيبه ، أو سماع رد
الوزارة على مفترياته تحقيقا لمبدأ فصل السلطات . وما من
عاقل يقبل للوزارة ولا للبرلمان ولا لشرف الأمة هذا الوضع
العجيب . وأنا مطالب أمام ضميرى وأمام التاريخ بكشف
القناع عن محتويات هذا الكتاب الكاذب ، وتفنيد ما جاء فيه
تفنيدا حاسما سريعا . وعندئذ يستطيع شيوخ الأمة ونوابها
أن يحقوا الحق ويدمغوا الكذب والباطل . وعندئذ يمكن أن
ينظر فى مسئولية العرائض أو المنشورات ويمكن أن تسأل
الحكومة كما سأل حضرة الشيخ المحترم عن أخذ المسؤولين
بالحزم والعزم .

هذا هو الوضع الطبيعى لموضوع هذا الكتاب الذى
احتوى فيما احتوى مفتريات سياسة كثيرة لا يمكن أن يشغل
بها القضاء ، والشأن الأول والأخير فى نظرها والمجاسبة عليها

شان البرلمان ، وقد اعتاد موزع العريضة أن يهرب من مثل هذه المواقف الصريحة ، لأن كل هذه التشجيع والافتراء ، فما من مرة قدم استجوابا الا وهرب في دور المناقشة لسبب أو لآخر ، ناكلا عن شرح استجوابه ، أو مواجهة البيانات التي تلقيها الحكومة : والحكومة لن تعبا بمثل هذه المناورات ، وهي معترمة أن تقدم للبرلمان عما تسأل عنه أو تستجوب فيه بيانات قطعة حاسمة مؤيدة بالأدلة والمستندات ، وهي تدعو معارضيها وأنصارها على السواء لفتح هذا الباب على مصراعيه لالقاء النور على حملة التضليل والكذب .

أما ما أشار اليه حضرة الشيخ المحترم من أن صاحب العريضة قد لجأ الى الهيئات الأجنبية من أريكية وانجليزية مقما لهم نسخا من كتابه انتظارا لرأيهم أو التماسا لعطفهم ، ومن أن هذا العهل من جانبه جنوح عن الوطنية ، فالحكومة تشارك حضرة الشيخ المحترم رأيه فيه ، ونأسف لوقوعه من نائب تولى الوزارة عدة مرات ، وكان نقيبا للمحاميين الأهلين ، ثم يجيء الآن فيهدر صفته النيابية بل كرامته الوطنية على هذه الصورة . وكذلك نأسف الحكومة لاسفائه في لهجته وعباراته اسفافا كبيرا لا يتفق مع ما ينبغي لنائب ، بل لأي فرد من أفراد هذه الأمة الكريمة من التزام مقتضيات اللياقة وتجنب الاسفاف في عريضة تقدم لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك . ولا يخامرني شك في أن هذه الخطة التي اعتزمتها بإزاء هذا الكتاب هي الخطة المثل التي تلتزمها حكومة تعرف قدر نفسها وقدر شرفها ، وتحرص على أن تقدم بحسابها أمام شيوخ الأمة ونوابها ، وعلى أن تأتي البيوت من أبوابها ، وتضع الأمور في نصابها في أقرب وقت .

فاذا ما تم ذلك وقال ممثلو الأمة كلمتهم في حدود واجبهم وحقهم ، أمكن أن تسأل الحكومة عما تعترزمه في شأن المفترين والقضاء على حملة المغرضين والمضللين .

وينوجه الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح بالسؤال الثاني :

« قال مكرم عبيد باشا في ملحق للعريضة التي رفعها الى جلالته الملك في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ أنه وقف في آخر لحظة على فضائح جديدة منها ما سماه محسوبية التشريع ، فقد زعم أن رفعتكم بصفة كونكم حاكما عسكريا استصدرتم في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ أمرا عسكريا خاصا لمصلحة

الخواجة توفيق مفرج وذلك عقب صدور حكم ضله في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ باخلاء الشقة المؤجرة له . وقد قال انه لم يكذب يصدر الحكم في ١٢ أغسطس حتى غضب توفيق مفرج وغضبتم له فأصدرتم أمركم العسكري المذكور بعد أربعة أيام من صدور الحكم حتى لا يطرد الخواجة مفرج من المنزل المؤجر له .

فهل صحيح أن الأمر العسكري المذكور صدر خصيصا لعدم تنفيذ الحكم الصادر ضد الخواجة توفيق مفرج وأنكم لم تفكروا فيه الا بعد صدور هذا الحكم ؟ » .

وقد ورد في رد النحاس باشا ما يلي : زعم مكرم عبيد باشا أن الأمر العسكري الصادر في ١٦ أغسطس ١٩٤٢ برقم ٣١٥ كان استجابة لطلبه الخواجة توفيق مفرج الذي حكم عليه باخراجه من المسكن المملوك للخواجة الياس مالوك ولما كان قسم قضايا الحكومة هو الذي قام باعداد الأمر العسكري فقد طلبت منه مذكرة ببيان الظروف التي استدعت صدور ذلك الأمر . فجاءتني منه مذكرة وافية ويقرأ النحاس باشا المذكرة وفيها أن المادة الأولى من الأمر رقم ١٥١ تنص على أن المستأجر الذي يرغب في طلب امتداد الاجازة القائمة في أول مايو ١٩٤١ أن يعلن المالك بخطاب موصى عليه الخ ، وقد مكن هذا النص بعض الملاك من قطع السبيل ، على بعض المستأجرين في الانتفاع برخصة التجديد فكانوا يعلنون المستأجرين برغبتهم في فسخ عقود الايجار قبل نهاية الشهر بخمسة عشر يوما فيفوتون على المستأجرين الفرصة في طلب الامتداد ، وتقدمت شكاوى كثيرة بعد صدور أحكام عديدة الى مكتب الحاكم العسكري وحولت الشكاوى الى رئاسة لجنة قضايا الحكومة التي بحثت الأمر ورؤى تعديل الأمر العسكري والنص في مشروع التعديل الى سريان أحكامه على الحالات التي يكون قد وقع فيها دعاوى الى المحاكم بسبب عدم قيام المستأجرين بالاطار المنصوص عليه في المادة الأولى من الأمر رقم ١٥١ اذا لم يكن قد صدر ضدهم حكم نهائي بالاخلاء قبل تاريخ نشر الأمر الجديد .

● عرض مشروع الأمر على مجلس الوزراء بجلسته ٢٦ يولية سنة ١٩٤٢ فوافق على صيغته الا فيما يتعلق بنسب الزيادة التي يتحملها المستأجرون فلقد ترك تجديدها للجنة تشكل لهذا الغرض من اصحاب المعالي وزير العدل ووزير المالية ووزير الشؤون الاجتماعية ووزير الوقاية المدنية وحضرة صاحب السعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة . وبعد ان اتمت تلك اللجنة مهمتها أرسل رئيس لجنة قضايا الحكومة بتاريخ

١١ أغسطس سنة ١٩٤٢ الكتاب رقم ٦٥٩ ، الذى نصه
كما يأتى :

« الحاقا بكتابى الى مقامكم الرفيع رقم ٥٩٩ بتاريخ
١٩ يولية سنة ١٩٤٢ المرسل معه مشروع أمر عسكرى بتنظيم
العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للأمانة ، أشرف بأن أنهى
الى مقامكم الرفيع أن اللجنة التى عهد اليها مجلس الوزراء
بإعادة النظر فى مشروع هذا الأمر فرغت من بحث أحكامه
ووافقت على صياغتها الواردة فى المشروع الا فيما يتعلق بالمادة
٤ وهى الخاصة بتحديد نسب الزيادة فى الأجور . فقد رأت
تعديلها على الوجه المبين فى المشروع المرفق بهذا وعهدت الى
بإبلاغ هذا التعديل الى مقامكم الرفيع حتى اذا وافقتم عليه
تفضلتم بإصدار الأمر بالصيغة المعدلة » .

وقد وافق مجلس الوزراء على المشروع الأخير المرسل مع
كتاب رئاسة لجنة القضايا المتقدم ذكره وصدر تحت رقم ٣١٥
بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ .

وما الحكمة فى تقرير المبدأ الوارد فى المادة ٩ سوى
مواجهة الحالة الناشئة عن العدول عن نظام الاخطار المقرر
بالمادة الأولى من الأمر رقم ١٥١ الى النقيض منه الذى أتى به
الأمر رقم ٣١٥ حين قيد حرية المالك فى اخراج المستأجر من
المكان المؤجر له بشروط وفى ظروف معينة ليس من بينها عدم
قيام المستأجر بالاخطار عن رغبته فى تجديد الإجارة ؟ ولذلك
لم يكن من المنطق فى شئ أن تترك الاجراءات القضائية المترتبة
على اغفال هذا الاخطار والتى لم تختتم بحكم نهائى تأخذ سيرها
بعد التعديل المشار اليه .

من هذا يتضح :

أولا : أن التفكير فى اصدار الأمر العسكرى رقم ٣١٥
لم يبدأ فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ وانما هو سابق
لهذا ، فهو سابق على يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٤٢ أى فى الوقت
الذى كان مكرم باشا لا يزال فيه عضوا بالوزارة .

ثانيا : أن الذى حرك البحث فى اجراء تعديلات فى
الأمر العسكرى رقم ١٥١ هو شكوى قدمت قبل يوم ٢٤
مايو سنة ١٩٤٢ من أحد الموظفين بوزارة الخارجية ، فلم
يكن لتوفيق مفرج شأن فيه ، فالدعوى التى رفعت ضده
تاريخ صحتها ٣ أغسطس سنة ١٩٤٢ .

ثالثا : أن هذه الشكوى ان كانت قد حركت هذا الموضوع قبل اصدار الامر العسكرى بثلاثة شهور الا انها اثار البحت فى تعديل الامر الخاص بالابحارات كله ، مما اقتضى تداول الامر بين لجنة قضايا الحكومة ومجلس الوزراء ، وتشكيل لجنة وزارية خاصة لبحث كثير من المسائل التى تضمنها الامر رقم ٣١٥ .

ويسأل - فى مجلس النواب - النائب الأستاذ عمر عمر ، رئيس مجلس الوزراء عن رأى الوزارة فيما تضمنه الكتاب الأسود من أن برقية أرسلت أخيرا بالشفرة من وزارة الخارجية الى سعادة سفير مصر بلندن لشراء ست قطع من الفراء (فروة ثعلب أبيض) قيمة كل منها ٥٠٠ جنيه ومجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيه لصاحبة العظمة حرم رفعة رئيس الوزراء ويرد رفعة رئيس مجلس الوزراء ردا مطولا جاء فيه :

● حقيقة الامر فى الموضوع كله اننا عندما كنا مع نشأت باشا فى برلين سنة ١٩٣٦ وكان وزيرا مفوضا لمصر فيها كان واسطة فى شراء فراء لنا ولزملائنا ومنهم مكرم باشا وحرمة ولم كانوا مرافقين لنا كذلك . فلما حضر نشأت باشا الى مصر أخيرا سألناه قبل سفره عما اذا كان يوجد فى لندن فرو من فراء الثعلب الأبيض وعما اذا كان ثمنه مناسباً للأمان قبل الحرب .

وفى أول أكتوبر الماضى وصلتنا برقية من نشأت باشا يقول فيها انه عرضت عليه فراء ثعالب بيضاء من نوعين . نوع ثمن القطعة منه أربعة عشر جنى أى أربعة عشر جنيها مصريا وأربعين قرشا والآخر ثمن القطعة منه ١٦ جنى أى ستة عشر جنيها مصريا وأربعين قرشا ، وقد طلب نشأت باشا فى بريقته موافاته فى حالة الموافقة على الثمن ، بعدد القطع التى يشتريها ثم سأل نشأت باشا بعد ذلك عن صحتى فى اثناء مرضى الأخير ، وفى مارس الماضى كلفت سعادة وكيل وزارة الخارجية الاوراق اليه شاكرا سؤاله عن صحتى واجبا منه شراء ست قطع من الفرو الأبيض ، فأرسل شراره باشا برقية بالشفرة ، هذا نصها :

« يشكرك رفعة الرئيس شكرا جزيلا على تفضلك بالسؤال عن صحتى وبرجوك أن تعمل على شراء ست قطع من فراء الثعلب الأبيض للسيدة حرمة » .

وظاهر مما تقدم أن قيمة القطعة من الفرو المذكور تتراوح بين أربعة عشر جنيها وثلاثين قرشا ، وستة عشر جنيها وأربعين قرشا ، وأن قيمة القطع الست تتراوح بين ٨٥ جنيها و ٨٠ قرشا وبين ٩٨ جنيها و ٤٠ قرشا ، وأن مجموع ثمن القطع الست لا يبلغ آلافا ولا مئات بل ولا مائة واحدة .

ولما نشر الكذاب الأشر كتابه ، بحثنا عن بريقة نشأت باشا التي يعرض علينا فيها شراء الفرو وأثمنها فلم نجدها ، ولذلك كلفنا وكيل وزارة الخارجية أن يرسل اليه يرجوه موافاته بصورة طبق الأصل من هذه البرقية لتحل محل البرقية التي لم نعر عليها ، فأبرق اليه في ١١ أبريل ببرقية هذه ترجمتها :

« يرجوك رفعة الرئيس أن تبرق اليه عاجلا صورة طبق الأصل من البرقية التي سبق أن أرسلتها اليه الخاصة بشراء فرو الثعلب الأبيض والتي تطلب اليه فيها أن يحدد الكمية المطلوبة لتحل محل البرقية التي فقدت . »

وفي اليوم التالي وصل من نشأت باشا هذا الرد وهو أنه أرسل لرفعته البرقية في أول أكتوبر الماضي وهذا نصها :

« لدينا عرضان من فراء الثعلب الأبيض بأربعة عشر جني وستة عشر جني كل قطعة ، فإذا كان الثمن موافقا أرجو افادتنا ببرقية عن عدد القطع المطلوبة » .

ويسرني أن أودع جميع هذه الأوراق المجلس ليطلع عليها حضرات النواب المحترمين ، وليتبينوا قيمة الكتاب الأسود وما فيه من كذب وجحاجة ، وقبح وسماجة ، ولكن الكذوب المفتري لا يقف عند حد ، لأنه لا من الله يتقى ، ولا من الناس يستحي ، وقد أراد أن يوهم أننا سخرنا وزارة الخارجية في شأن خاص وحملناها نفقات البرقيات في هذا الشأن الخاص . وفي هذا أيضا يكذب الدجال . فقد اعتادت وزارة الخارجية أن تقوم للمصريين ولغيرهم من المقيمين في مصر بتولى الاجراءات الخاصة بمصالحهم في الخارج ، وإذا كان صاحب الشأن من الشخصيات المعروفة للوزارة أو كانت هناك أحوال استعجال فان الوزارة في مصر والبعثات في الخارج تقوم بالعمل ثم تطالب صاحب الشأن بتسديد ما صرف في سبيله بعد ورود المستندات ، ونحن نودع مع ما أودعنا

من الأوراق مذكرة بذلك من وزارة الخارجية ممضاة من سعادة وكيلها توضح هذا التقليد المتبع وتضرب عليه الأمثال ببرقيات أرسلت من حضرة صاحب العزة سبابا حبشي بك الوكيل عن معالي واصف غالى باشا ، ومن أسرة خياط بك وبرقيات بناء على طلب سعادة توفيق دوس باشا بشأن تحريات ومعلومات وصيانة مصالح ، وكذلك برقيات متعددة من معالي محمود فخرى باشا وزيرنا المفوض فى الخارج بشأن مصريين عديدين ومن قنصلية مصر بنيويورك بشأن نجل فؤاد سلطان بك والأنسة عابدة ، وجميع أولئك عوملوا هذه المعاملة ولم تحصل منهم أجور البرقيات مقدما بل سادت قيمتها بعد ذلك وبعد ورود مستنداتها .

وطبىعى أن تكون أجور البرقيات المتعلقة بالفراء على حسابنا الخاص وأن تتولى الخارجية إرسالها أسوة بكل مصرى آخر يقصد إليها فى مثل ذلك .

ولكن الكذب المحتال دأب على الكذب والتهويل والتشنيع فجعل عشرات الجنيهاات آلافا ليشكك فى أمانة مصطفى النحاس الذى عرف بالتعفف عن الحرام فى كل شأن خاص أو عام (تصفيق حاد متصل) وستتنبئون من الردود على الأسئلة المتتابعة من كتابه أن أكاذيبه لا تحصى بالعدد ، كما أنها لن تنقضى مدى الأبد . وسيسيل لعبه بالمقتريات حتى يفرق فيه ، ويقتله سمه المنبعث من فيه . وعندئذ يعلم أن كذبه كالسراب قد يلعب ، ولكنه لا ينفع . ولعله يدرك وقتئذ قوله تعالى « ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتاناً وإثما مبينا » .

ويسأل النائب عبد الفتاح الشلقانى عن حادثة وردت فى الكتاب الأسود عن ضبط غزل لمصنع النزهة بالاسكندرية وعن حادثة أخرى وردت أيضا فى الكتاب الأسود يحقق فيها مع صحفى الشورىجى ثم قام التحقيق الى آخر السؤال ، ويوجب معالي وزير العدل بما يلي :

ردا على سؤال حضرة النائب المحترم أتشرف بأن أقدم للمجلس القرار الذى اتخذته النيابة العمومية بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ بشأن الغزل الذى ضبطه ملاحظ بوليس قليبوب فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقد تضمن هذا القرار .
أولا : أن لا جريمة فى وجود بالات الغزل عند محمود خضر فقد تبين أنها مرسلة من مصانع النزهة الى مصانع

المسألة في حدود القانون (والمصنعان ملك الشوربجي
وشركاه) .

ثانيا : لم يثبت من هذا التحقيق أن أحدا من الذين
ذكرت أسماؤهم في الدفتر المطلوب يتجر تجارا غير مشروع
في الغزل أو ارتكب جريمة أو جرائم معينة يمكن توجيهها اليه .

ثالثا : أن لا جريمة في احراز الأرض والدقيق المضبوط .

وقرار الحفظ يقع في ست صفحات واني على استعداد
لتلاوته .

أما بالنسبة للغزل المضبوط بمصنع النزهة بالاسكندرية
فقد طلبت بمناسبة السؤال البيانات عنه من سعادة النائب
العام فجاءني الرد يتضمن :

« ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على محمد فهمي
الحلبوني أفندي الذي ثبت لها من التحقيق أنه هو المسئول
وحده عن الجريمة وقدمته للمحاكمة (لأنه باع خيوط غزل
قطنية الى آخر وهو غير مرخص له من وزارة التموين بالبيع
وأعطاه الى المشتري بغير تقديم بطاقة التموين - كما باعها
بشمن يزيد على الأسعار المحددة بجداول التسعيرة) » .

وأرى بهذه المناسبة أن أشير الى مسألة الغزل الخاص
بمصنع النزهة المملوك لصبحي الشوربجي بك وشركائه وهو
الذي قدم عنه مكرم باشا استجوابا رد عليه رفعة رئيس
مجلس الوزراء في مجلس النواب بجلسة ١٨ أغسطس سنة
١٩٤٢ التي انسحب فيها . مكرم باشا ولم يقو على مواجهة
الحقائق ولا يزال الرد الذي أدلى به رفعت قائما يرجع اليه
من يشاء . وقد حاول مكرم باشا أن يناقشه فلم ينقض واقعه
أساسية أو حقيقة رئيسية من الحقائق التي تضمنها البيان
وكل ما ادعاه أن المستشار الملكي لوزارة المالية وافق على
رأيه الذي قرره بشأن تبليغ النيابة بعد ما اطلع على التقارير
والمذكرات . . . وفرق ظاهر بين موافقته على رأى الوزير الذي
تسرع فإبداه وبين أن ينسب للمستشار أنه هو الذي طلب
تبليغ النيابة . وإذا كان مكرم باشا يرى في هذه الجزئية
التافهة سلوى لنفسه فاني أسلم له بها أما الحقائق كلها
فباقية .

فمكرم باشا يسمى أنه قلم للمستشار الملكي مذكرة في ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ عليها تأشيرة من نفس مكرم بأنه يرى أن هناك مخالفات ارتكبت وأنه يرى أن تتولى النيابة العسكرية التحقيق وما كان أولاه أن ينتظر رأى من يستشير لا أن يسبقه ففيم الاستشارة إذا كان الوزير قد قر قراره واستقر رأيه .

ومكرم باشا ينسى أن المستشار الملكي لم يطلع على برقية ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ التي يقرر فيها الشروع في كمية الغزل المقررة للتخزين موجودة بمخازن الشركة وأنه يطلب معاينتها . وهذه البرقية التي استوفقت مكرم باشا نفسه من يوم وصولها في ١٩ مايو حتى يوم خروجه من الوزارة في ٢٤ مايو فلم ير مع قيامها محلا لتبليغ النيابة . . هي التي رأى فيها نفس مستشار ملكي وزارة المالية بعد ما حقت وثبت وجود الغزل بالمخازن ، مانعا من القول بوجود مخالفات تستدعي تبليغ النيابة .

ويكفي هنا أن أعيد تلاوة خلاصة رأى المستشار الملكي الذي أبداه بعد أن تمكن من الاطلاع على جميع الأوراق والحقائق والتحقيقات الادارية :

كان لغهوض القرارات وقصورها وتمسك أصحاب المصنع بحق الاختزان أن أشار معالي وزير التسوين بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٤٢ بضرورة التحقق من وجود الكميات التي تقول الشركة ان لها حق اختزانها باعتبار أنها تمثل كمية الغزل اللازم لاستهلاك مصنعى النسيج في مدى أربعة أشهر .

وقد تعذر على المحقق اتمام مأموريته لعدم تهيئه من معاينة المخزون وانتهى التحقيق الى احتمال أن تكون الشركة قد تصرف في تلك المقادير على الوجه الوارد بكتاب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ ولكن حدث بعد ذلك أن أرسل أصحاب تلك المصانع الى مصلحة التشريع التجارى تلغرافا بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ جاء فيه أن كمية الغزل المقررة للتخزين موجودة بمخازنها وطلبوا معاينتها . . الخ .

والمستفاد مما تقدم أن التشريع الخاص بتوزيع خيوط الغزل القطنية يكتنفه الغموض لعدل استعماله على قسوة صريحة فيما يتعلق بمنتجات مصانع الغزل التي تكون تابعة

لمصانع النسيج كما قدمنا • وظواهر الحال تسدل على أن أصحاب مصانع «نزهة» كانوا على اعتقاد بأن من حقهم اختزان ما يكفي لسد حاجة مصنع النسيج لمدة أربعة أشهر • وقد أثبتت المعاينة أخيرا وجود هذا المخزون بالقدر المذكور • أما امتناع بعض أصحاب المصنع عن الارشاد الى الغزل المخزون عند المعاينة الأولى فلا يخرج عن كونه مجرد سوء دفاع •

وتلقاء غموض القرارات وقصورها على الوجه المتقدم وحسن نية أصحاب المصنع للأسباب المتقدمة يتعذر القول بوقوع المخالفة عن المادة التي جرت عنهما المحاسبة والمعاينة المشار اليهما •

وبناء على هذا الرأي أصدر معالي وزير التموين قراره بحفظ الشكوى •

هذا هو القرار الذي اتخذته وزير التموين في حدود اختصاصه بعد ما استطلع رأى كبير المستشارين الملكيين والمستشار الملكي المختص •

يخلص من هذا (أولا) أن مكرم باشا كان قد جعل المسؤولية الجنائية متوقفة على وجود كميات الغزل حين أمر بالبحث عن الغزل ووصلته برقية من صاحب الشأن الأول في الشركة بتاريخ ١٩ مايو ٠٠٠ فكان واجبا عليه ان كان ينشد الحقيقة لا مجرد التشهير بأصهار رفعة رئيس الوزراء وبرفعته شخصا أن يحقق ما جاء فيها أو يترك للمختصين تحقيقها » وما كان يجوز له في آخر لحظة بوزارة المالية أن يعرر خطاب ٢٤ مايو الى وزير التموين ببدء الرأي ليقطع الطريق عليه في تصرفه في شأن هو وحده صاحب الرأي فيه •

ثانيا : على أن الوزير الجديد حين قام بواجبه فأمر بتحقيق ما جاء ببرقية ١٩ مايو لمعرفة ان كانت كميات الغزل موجودة بالفعل في مخازن الشركة أم لا وقد ثبت له وجودها ومجرد وجودها كاف •

وكانت هذه الوقائع الجديدة لم تطرح من قبل على المستشار الملكي الذي وضع مذكرته يوم ١٨ مايو ، في حين أن برقية الشوربجي بطلب معاينة الكميات أرسلت يوم ١٩ مايو ٠٠٠ ولا يخفى أنه لكي يكون الرأي القضائي صحيحا

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ٢٤١

وعلى اساس فيجب ان يصدر عن علم تام واحاطة بجميع
الغروف .

ولكن مكرم باشا لم يكن يبغي تحقيقا . بل تشهيرا .
لذلك حرر وصيته لوزير التموين قبل خروجه من الوزارة
بساعات (تصفيق حاد) يوم ٢٤ مايو .

ثالثا : على أنه اذا احتكم الى المستشار الملكى لوزارة
المالية فى وقت لم تكن أمامه كل البيانات وبالأخص برقية
١٩ مايو فقد رفعت وزارة التموين الأمر كله الى سعادة رئيس
لجنة قضايا الحكومة وكبير مستشاريها الملكيين والمستشار
الملكى لوزارة المالية « لفحص الموضوع من جميع وجوهه من
الناحية القانونية والموضوعية » فانهيها الى الرأى بالا
مسئولية على الشوربجى وعدم وقوع ما يستوجب الاحالة الى
النيابة .

اذن كان الفصل فى مسألة غزل الشوربجى لرجال
التشريع والقانون لا للشهوات الحزبية والأحقاد السياسية .
ويتلو النحاس قرار النيابة العسكرية بالحفظ بشأن
الغزل الذى ضبطه ملاحظ بوليس قليوب .

وقرار الحفظ مطول جدا ، وفى عديد من الصفحات ولا داعى لنشره
ونتوقف عند هذا الحد فيما يتعلق بخيوط الغزل ونتقل الى الوقائع
الخاصة باتهام مكرم باشا للنحاس باشا شخصا باستغلال نفوذه
كرئيس للوزراء



الفصل الثالث

رئيس الوزراء - رفعة النحاس باشا ينفى عن نفسه استغلال نفوذه كرئيس للوزراء ويدحض اتهامات مكرم عبيد باشا

كان الكتاب الأسود فى جوهره اتهاماً صريحاً
لرفعة النحاس باشا ، بأنه استغل نفوذه لصالحه ،
ولصالح زوجته زينب هانم الوكيل ، ولصالح أقاربها
وأنسبائها وقد تولى النحاس باشا فى عدة جلسات فى
مجلس النواب والشيوخ الدفاع عن نفسه ضد كل هذه
الاتهامات عن طريق طرح النواب والشيوخ الأسئلة
ليقوم رفعتهم بالردود عليها على النحو التالى :

● يوجه النائب المحترم ابراهيم مكاوى الى وزير المعارف العمومية
السؤال التالى :

« زعم مكرم عبيد باشا فى كتابه الأسود أنكم أمرتم
بنقل مدرسة التدبير المنزلى من حى جاردن سيتى ليسكنها
رفعة رئيس الوزراء وأن اجراءات هذا النقل تمت فى يوم
واحد هو يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ بحيث وضعت مراقبة
تعليم البنات مذكرتها فى هذا اليوم ورفعت الى الجهات العليا
بالوزارة فى هذا اليوم أيضا وأمضاها الوزير فى نفس اليوم
كذلك ، وأخرج الفتيات من الحى كله بين عشية وضحاها وأن
وزارة المعارف تحت ستار إعادة الدار الى حالتها الأولى أجرت
اصلاحات ينتفع منها رئيس الوزراء • الى آخر ما جاء بهذا
الكتاب من المزاعم •

فما هى حقيقة الحال فى هذا الموضوع ؟ »

ويرد معالي وزير المعارف العمومية بما يلى :

زعم المغترى فى كتابه الكاذب أن رفعة رئيس مجلس الوزراء أخرج مدرسة التدبير المنزل من مكانها ليها بسكنى دارها ، وأنه أمر وزير المعارف بإخلاء الدار ، وصدد الوزير بهذا الأمر ، وفى نوبة حازمة حاسمة ، بل فى صباح يوم واحد ، أخليت الدار ، وقال فى كتابه كذلك ان التوقيع والتشيت حصل كله فى ساعات معدودات من صبيحة يوم واحد ، وأن الحكومة أنفقت على البيت مبالغ طائلة لانشاء حمامات فخمة وأرضيات ثمينة وغير ذلك من ضروب الانفاق . وحقيقة الحال فى هذا السؤال ، أن معاهد التربية للتدبير المنزل والفنون الجميلة والموسيقى كانت لغاية سبتمبر سنة ١٩٣٩ مجرد أقسام ملحقة بمعهد التربية للمعلمات بازمالك . أى أن هذه المعاهد كانت موحدة ضمن معهد آخر لغاية سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وكان بالمعهد وقتئذ ثمانية أقسام ، وقد ضاقت مبانيه عن تلك الأقسام الثمانية ، فرأت الوزارة فى سنة ١٩٣٩ أن تفصل عنه لهذا السبب الأقسام الفنية الثلاثة ، وهى التدبير المنزل والفنون والموسيقى ، وبخاصة لأن هذه الأقسام ذات طابع فنى خاص وجو خاص ، وقد وضع كل قسم فى مبنى خاص ، ولكن الوزارة قدرت ما بين هذه الأقسام من الروابط والمشاركات الفنية ، فألفت لها هى ومعهد التربية البدنية مجلسا أعلى للإشراف عليها جميعا اشرافا فنيا وماليا .

ولما تولى المراقبة العامة للمباني الكردانى بك المراقب السابق فى سنة ١٩٤١ كان أول من فكر عندئذ فى ضم المعاهد الفنية الأربعة بعضها الى بعض ، واليه وحده يرجع هذا الاقتراح ولذلك طلب منه مساعدة المستشار الفنى للوزارة كتابة مذكرة تبين كيف نبئت فكرة ضم المعاهد الأربعة فى معهد واحد فكتب اليه يقول ما نصه :

« حضرة صاحب السعادة المستشار الفنى »

بناء على طلب سعادتك أتشرف برفع هذه المذكرة مبينا بها كيف نبئت فكرة ضم معاهد التربية الأربعة للمباني فى مكان واحد تحت اشراف واحد . وتتلخص الأسباب التى حملتنى على التفكير فى هذا الضم فيما يلى :

أولا : الاسراف العظيم الذى أدى اليه استقلال كل معهد بمبنى خاص وهيئة تدريس مستكملة وعدد وافر من الخدم ومقدار كبير من الأثاث والأدوات النج من أجل عدد قليل من الطالبات بكل معهد . وذلك

فى الوقت الذى كنا نبحث فيه عن مبان لفتح مدرسة ابتدائية أو روضة مستقلة أو ثقافة نسوية الخ لا نجد فى أى حى من أحياء القاهرة •

ثانيا : كانت تصادفنا صعوبات جمة فى أول كل عام دراسى لاييجاد العدد الكافى من المدرسين والمدرسات (ولو بطريق الانتداب الذى كثيرا ما كان محل اعتراض من جانب الجهات المالية والفنية بالوزارة) ولاسيما فى المواد التى يقل عدد المتخصصين فيها بمصر كالتربية وعلم النفس والصحة المدرسية الخ من المواد التى لو جمعت المعاهد وضمت الطالبات لنقص عدد المدرسين اللازمين فى كل منها الى الربع أو الثلث • هذا الى ان التباعد العظيم بين المعاهد بعضها والبعض كان يحول دون جمع المدرس الواحد بين أكثر من معهد •

ثالثا : اضطراب الأعمال الفنية والادارية فى تلك المعاهد بسبب قلة خبرة معظم العميدات والوضع الشاذ الذى وضعت فيه المعاهد باعطائها استقلالا لا قبل لها باستغلاله استغلالا يحول دون اشراف المراقبة العامة عليها ويجعل مهمتها فاصره على اصلاح الأخطاء التى تقع من العميدات والأخذ بيدهن من المآزق التى يتورطن فيها •

كل ذلك جعلنى أفكر فى ضم المعاهد عقب نقلى الى المراقبة ووقوفى على سير العمل بها (ويلاحظ أن حضرته عين مراقبا للبنات فى العهد الماضى) وقد انتظرت حتى قمت بزيارة جميع المدارس والمعاهد التابعة للمراقبة وأخذت أفكر فى حل مشكلة المباني لتنفيذ هذا الضم •

وعقب انتهاء العام الدراسى ١٩٤١ - ١٩٤٢ كنت قد كنت فكرة عن الخطة التى ينفذ بها الضم ويتحقق للوزارة بها فى الوقت نفسه انشاء المدارس التى كانت تريد انشاءها ولا تجد لها مبانى صالحة • وفى أغسطس سنة ١٩٤٢ وضعت مذكرة عن عدة أمور تتصل بالسياسة التى كنت أرجو أن أسير عليها فى العام الدراسى ١٩٤٢ - ١٩٤٣ تناولت مسألة ضم المعاهد وانشاء مدارس جديدة وكيفية تعيين الناظرات الجدد والغاء وظائف كبيرات المفتشات الخ وتناقشت مع البك الوكيل المساعد مرات عديدة بشأنها فى أواخر أغسطس • وفى أوائل سبتمبر تكلمنا نحن الاثنان مع سعادتك بشأنها فى عدة جلسات واتفقنا على نقط بعضها ترك لى تنفيذه كتعيين الناظرات وبعضها وضع به محضر للعرض على معالى الوزير كمسألة ضم المعاهد •

هذا ما يحضرنى الآن كتبته وأرجو أن يكون وافيا بالغرض •

(أحمد عبد السلام الكردانى)

١٣ أبريل سنة ١٩٤٣

والواقع أن مراقب البنات عبد السلام الكرداني بك ووكيل الوزارة المساعد شفيق غربال بك اجتمعا مع مستشار الوزارة الفني عدة مرات ، ولما انتهوا الى رأى عملوا محضرا برأيهم ، وقد وقعته الكرداني بك غربال بك ، وكتب عليه المستشار الفني فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢ « أوافق ويوضع مشروع قرار وزارى بتنفيذ ذلك » .

وبعد ذلك أعد القرار الوزارى وعرض على ، ولم يكن أحد منهم قد فاتحنى فى هذا الموضوع ، ولم أفتح أحدا منهم فيه الا بعد عرض القرار ، وعندئذ درست الموضوع ووافقت عليه ، وصدر القرار الذى يشير اليه الكتاب التاذب فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

وقد وافقت اللجنة العليا على هذا الرأى لما يتحقق من ضبط لادارة هذه المعاهد ومن اقتصاد فى النفقات وفى عدد مدرسى المواد الخاصة كالتربية وعلم النفس والصحة واللغات ومن تسهيل فى ترتيب النظام الداخلى للطالبات .

وترى اللجنة أن أنسب مكان يضم هذه المعاهد هو مدرسة الأميرة فوزية ببوراق التى تضم فى الوقت الحاضر أحد هذه الأقسام (معهد التربية البدنية) على أن ننقل مدرسة الأميرة فوزية الى المكان الحالى لمدرسة عباس بالسيتية وعندئذ يسهل نقل تلميذات مدرسة عباس الى مدرسة شبرا القريية منها أما القسم الابتدائى بمدرسة الفنون الطرزية الذى كان مزمعا نقله الى مدرسة عباس فيبقى فى مكانه الأصل ويختار للقسم الراقى بمدرسة الفنون الطرزية بشبرا المكان المناسب من الأمكنة التى ستخلو بضم المعاهد ونقلها كلها الى مكان مدرسة الأميرة فوزية .
التوقيع (أحمد عبد السلام الكرداني) التوقيع (شفيق غربال) .
أوافق ويوضع مشروع قرار وزارى بتنفيذ ذلك .

تحريرا فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢ المستشار الفني

طه حسين

وعندما أعلن القرار تضايقت السيدة عائشة اقبال راشد مديرة معهد التدبير المنزلى ، وأرغمت وأزبدت ، ثم ذهبت الى رفعة رئيس الوزراء ، وكان يقيم وقتئذ فى منزل فؤاد سراج الدين باشا المقابل للمعهد مباشرة ، تشكو اليه وزارة المعارف . ومجمل شكواها أن ضم المعهد الى المعاهد الأخرى قتل له ، وقد رجت من رفعته أن يزور المعهد بنفسه ليتبين مقدار الضرر الذى يحصل من النقل ، وقد زار رفعته المعهد فعلا واقتنع برأيها ، وكان ذلك كله بعد صدور القرار ، ثم كلمنى رفعة الرئيس تليفونيا مبلغا اياى شكوى مديرة المعهد ، وناقشنى فى الموضوع طويلا كعادته محاولا

اقناعى بالعدول عن القرار ، فقلت لرفعتة ان هذا موضوع درسه الفنيون وصدر به قرار وزارى وليس فى وسعى أن أُلغيه وبخاصة لأننى درستة بعد دراستهم واقتنعت فيه برأيهم فسألنى عما اذا كنت قد زرت المعهد من قبل ، فقلت له اننى لم أزره ، فألح على فى زيارته معه ، وحدد لذلك يوم الثلاثاء فى أواخر شهر رمضان ، واتفقنا على أن أمر عليه فى وزارة الخارجية حوالى الساعة الثانية لهذا الغرض ، وقد أخطرت مراقب عام البنات بكل ما وقع ، وطلبت منه أن يعد مذكرة أخرى تفصيلية لاطلاع رفعة الرئيس عليها ، وأن يرافقنا فى هذه الزيارة .

وفى يوم الزيارة خشيت أن تقع مشادة بين مديرة المعهد وحضرة المراقب وكنت أعلم أن بينهما شيئا وأنها دائمة الشكوى منه ، فاكتفيت بالمذكرة وقلت له اننى سأتولى الدفاع عن الموضوع بنفسى ، وما هى بين يدى المذكرة التى قدمها الى حضرة المراقب العام فى يوم ٢٩ سبتمبر ، أى بعد صدور القرار بأسبوع ، لاطلاع رفعة الرئيس عليها دفاعا عن نقل المعهد ، وهى مذكرة من ثلاث صفحات كاملات ، ومجمّلها أن الوزارة منذ أن فرقت الأقسام الفنية بعضها عن بعض تبدت لها عيوب كثيرة يمكن تلافيها اذا ما دبر لها مكان واحد ، وبهذا يمكن الاقتصاد فى النفقات والمدرسين والمدرسات ، ويمكن توفير الأماكن لسكنى الطالبات ، ثم عرضت المذكرة لنفقات معهد التدبير المنزلى فى المكان الذى يقيم فيه ، وما فى هذه النفقات من البذخ والاسراف والتغالى فى الأعداد ، مما لا يناسب الروح المطلوب فى تخريج المعلمات ، وأفاضت فى هذا المعنى ضاربة الأمثال على هذا البذخ وضرره بالتعليم ، وبعد أن فصلت المذكرة أسباب الضم والنقل قالت ان هذا الضم قد مكن الوزارة من الاقتصاد فى الميزانية والأمكنة ، بحيث أمكنها أن تنفذ ثلاثة مشروعات على جانب عظيم من الأهمية :

أولا : فتح روضة مستقلة بحى الجيزة ، وهو أمر طالما تمتت الوزارة تحقيقه .

ثانيا : فتح مدرسة ابتدائية للبنات فى حى سيدنا الحسين تحقيفا لرغبة أهالى ذلك الحى وعلى رأسهم بعض حضرات أعضاء مجلس النواب .

ثالثا : فتح مدرسة ثقافة نسوية ثالثة فى القاهرة استجابة للاقبال الشديد على هذا النوع الجديد من التعليم .

رابعا : فصل القسم الراقى للفنون الطرزية عن القسم الابتدائى لأن مكانهما ضاق بهما فى العام الدراسى الماضى .

... وقد أردت التحقق من فكرة الاسراف وضمان الاقتصاد بالالغاء ، فطلبت من الحسابات بيانا بالنفقات وعدد الطالبات ، فأتضح أن النفقات

تبلغ ثمانية آلاف جنيه في السنة وأن مجموع ما يتحصل من الطالبات ٢٨٠ جنيهًا وعدد طالبات المعهد ٩٨ طالبة معظمهن بالمجان .

ولما زرت المعهد مع رفعة الرئيس ناقشته وناقشت مديرة المعهد مناقشة اجمالية في أسباب الضم والنفل ، وكان رفعة الرئيس يلح على في بقاء المعهد أمام الناظرة والمدرسات ، وكنت بطبيعة الحال معارضا في هذا الرأي ، وبعد هذه الزيارة كلمني رفعة الرئيس مرة أخرى في الموضوع ، فقلت له انني لو كنت معارضا قبل الآن مرة فسأعارض ألف مرة ، لأن مدرسات المعهد قمن لي عريضة احتجاج شديدة اللهجة ولا بد من معاقبتهم . فضحك رفعة الرئيس وقال : « تصدق بالله هذه العريضة كتبت عندي وبإشارة مني » وانتهى الموضوع عند هذا الحد ، وعلم رفعة الرئيس أن وزارة المعارف لا تعدل عن قرارها ، وانها في غنى عن المبني الذي يشغله معهد التربية ، وعندئذ نفاوض مع مالكة المكان في أن تؤجر له عندما تخليه وزارة المعارف في شهر أكتوبر .

ومما تقدم تتبينون حضراتكم قيمة الكتاب الأسود وكذبه الفاضح المخزي عندما زعم أن الفكرة جاءت من قبل رفعة الرئيس وأن وزارة المعارف أنمت اجراءات الموافقة والاخلاء في يوم واحد بل في ساعات معدودات .

أما استغلال رفعة الرئيس لهذا الاخلاء وانتفاعه منه بعمل اصلاحات وترميمات والاستيلاء على أثاث مما يقدر بالآلاف من الجنيهات فافتراء دنيء وحقيقة الحال أن عقد الايجار ينص في البند الحادي عشر منه على أن مصلحة المباني هي وحدها التي تقرر ما اذا كانت الوزارة ملزمة باصلاح المكان أو رمة نتيجة اساءة استعماله ، وهي التي تقرر مقدار النفقات التي تلزم لذلك ، وللوزارة الخيار بين اجراء الرم والاصلاح بنفسها أو اعطاء المؤجر المبلغ الذي تقدره مصلحة المباني . ولذلك سلمت وزارة المعارف ملف الموضوع لوزارة الأشغال عند اخلاء المكان ، واتفقت مع وزير الأشغال ومع رفعة الرئيس ، من أول أن فكر في استئجار المكان ، في أن توزع النفقات بين رفعة الرئيس والمالكة والوزارة طبقا لشروط العقد ، فلا تحتل الوزارة الا حصتها بمقتضى العقد ، ورفعت شأنه مع المالكة في حصتها . ولما وردني بيان ببعض النفقات كتبت الى وزير الأشغال في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٣ خطابا أرجوه فيه توزيع النفقات التي تصرف على المنزل بين المالكة والوزارة ورفعة المستأجر طبقا لنصوص العقد .

وقد أحصت وزارة الأشغال قيمة النفقات ووزعتها على مقتضى نصوص العقد فخص رفعة الرئيس منها ٨٦٠ جنيهًا و ٢٣٣ مليما دفعها بمقتضى شيك لوزير الأشغال في ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ . (تصفيق) .

وظاهر من ملف وزارة الأشغال أن الحكومة لم تتحمل الا قيمة ما أتلفته المدرسة وكذلك رفع المعامل وغرف التدبير المنزلى والغسيل والكى وارجاع الحمامات لأصلها واعادة الانارة ورفع الغاز ، وتحمل رفعة الرئيس جميع ما اقتضته الترميمات التى لا تلزم بها الحكومة بمقتضى العقد .

ومما تقدم تتبينون حضراتكم أن المفترى لم يتورع عن الكذب فى هذا الموضوع أيضا ، شأنه فى جميع الموضوعات الأخرى ، وقد سبق أن شنع فى مجلس كان يضمنا وبعض زملائنا الآخرين على دولة حسين سرى باشا وكان وقتئذ رئيسا للحكومة لأن الحكومة قامت بتعديلات واصلاح المنزل الذى يقيم به فى الزمالك بمبالغ طائلة ، وقال انه يعلم سر الموضوع من موظف مسئول من أقربائه ، وحقيقة الحال فى ذلك أن الحكومة أنفقت على المنزل الذى يقبم فيه سرى باشا فى سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ مبلغا قدره ٣٩٧٣ جنيها و ١٢٩ مليما ليكون منزلا لائقا برئيس الحكومة ، ولما علم المفترى ذلك طعن فى نزاهة دولة سرى باشا على مسمع منى ومن اخوانى ، وقد أرسل اليه دولة سرى باشا من يلومه على ذلك ، وكان رد المفترى « أنا لم أطعن ولا أظعن مطلقا فى نزاهة سرى باشا وكله الا النزاهة » فما باله الآن ، وهو يعلم أن الحكومة لم تتحمل مليما واحدا فى اصلاحات لا تجب عليها لمنزل رفعة النحاس باشا ، يطعن فى نزاهة النحاس ، الا فليعلم المفترى أن صاحب اللسانين كصاحب الوجهين لا يمكن أن يقوم له عذر ، وان أعمته الشهوة والغضب عن الحق والأدب .

وقد جاء فى الكتاب الكاذب أيضا أن رفعة الرئيس استبقى فى الدار ثلاجة ضخمة باهظة الثمن ، كما استبقى بعض ثريات كهربائية وستارتين جميلتين من صنع يد التلميذات ونقدران بثمان كبير ، وفى ذلك جميعه عمد الكاذب الى اختلاق بعض الوقائع وتشويه الوقائع الأخرى شفاء لأحقاده ، وهو فى الاختلاق والتشويه كاذب كذبا مفضوحا .

أما استبقاء ستارتين ثمينتين فأمر لا حقيقة له أصلا ، وأما باقى الأشياء التى أشار اليها فحقيقة الواقع فيها أن معهد التدبير عندما انتقل وجد أن بعض متعلقات المعهد تتلف بالنقل ، فالنلاجة والثريات مثلا لا يمكن استعمالها بالمكان الجديد لاختلاف الفولتاج ، وهناك أشياء أخرى لم يذكرها المفترى مثبتة بالحيطان بحيث لو نقلت تركت ثقوبا فيها ووجب ترميمها ودهان الغرف جميعها بالبوية مما يتكلف أكثر من أثمانها ، مثال ذلك مرآة لحوض غسيل ، وأذرة من نحاس وصينى ، وأحواض زرك ، وسخانة حمام ، وقلم رأت مديرة المعهد ومصلحة المباني ان رفع هذه الأشياء يترتب عليه تلف يتكلف اصلاحه أكثر من ثمنه . ولذلك رثى لمصلحة الحكومة أن تترك فى مكانها على أن تقوم المالكلة ورفعة المستأجر

بدفع ثمنها كاملا للحكومة . وفعلا حصل ذلك فجردت هذه الأشياء
وكشف عن أثمانها بما فيها التلاجه والنريتين فظهر أنها بمبلغ ١٦٠ جنيها
و ٧٧١ مليما قام رفعة الرئيس بدفعها بمقتضى شيك لمعالى وزير الأشغال
فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ .

ومما يذكر فى هذا الشأن أن مديرة المعهد نقلت فيما نقلت فرنا من
أفران الكهرباء فلم يمكن استعماله فى المكان الجديد وهو الآن معطل .

على أن هذا الكذاب المفترى قد نسى أن جميع متعلقات المعهد عهدة
لمديرة المعهد ، فاذا خرج شئ منها من ملك الحكومة أصبحت هى الملزمة
لا الحكومة ، وهى لا يمكن أن تسكت على ذلك ، ولابد لها من استكمال
عهدها ، والا ألزمت هى بدفع الأثمان ، ومن غير المعقول أن تقبل موظفة
مثل هذا الوضع ، وأن تدفع من جيبها مبلغا كبيرا كهذا المبلغ . ولكن
المفترى يريد أن يفترى ولا شئ يمكن أن يقف فى سبيله .

وقد زاد المفترى على ما تقدم أن عملية الاخلاء أو الاجلاء بالليل
والنهار قد تمت على يد جنود من الجيش وضابطين مستعنيين فى ذلك
بسيارات من سيارات النقل الحكومية ، وظلت السيارات كما ظل
المستخدمون تحت أمره حوالى شهر من الزمان .

وحقيقة الحال أننى طلبت من معالى وزير الدفاع أن تتولى لوريات
من لوريات الوزارة نقل أثاث المدارس لأمكنيتها الجديدة حتى لا يتعطل
افتتاح الدراسة بها عن الموعد المقرر ، وذلك أسوة بما قرره مجلس
الوزراء من استعمال هذه اللوريات لخدمة الوزارات المختلفة كوزارة التموين
مثلا ، ولما فى ذلك من اقتصاد فى النفقات لوزارة المعارف ، إذ أنها بهذه
الوسيلة توفر مصاريف النقل ، وقد تفضل معاليه فأجاب هذه الرغبة ،
وتولت لوريات وزارة الدفاع نقل الأثاث على ثلاثة أيام ، لا على مدى شهر
من الزمان .

أما أثاث رفعة الرئيس فقد تولى نقله من منزله محلا على خليل
والشنتناوى ، ويمكن لمن يشاء أن يرجع اليهما فى ذلك .

وقد كتب سعادة اللواء عبد الحميد حافظ باشا وكيل وزارة الدفاع
مذكرة بين فيها هذه الحقائق ، ونفى فيها أن لوريات الحكومة نقلت شيئا
من الأثاث الخاص برفعة الرئيس .

وزيادة فى الحيلة استفهمنا من مصلحة النقل الميكانيكى ، فقال
لنا مدير هذه المصلحة أن ياور رفعة رئيس الوزراء طلب سيارة ذات مرة
من الجراج ، وقد استعملت هذه السيارة فيما بين ٤ و ٧ أكتوبر سنة
١٩٤٢ ، وقد أرسل الجراج هذه السيارة أسوة بالمتبع فى مثل هذه

الأحوال ، فسأله عما استعملت فيه هذه السيارة ، وعن هذه العادة الجارية ، فقدم لنا مذكرة هذا نصها : « اللوريات المستعملة بالنقل الميكانيكى لوريات مكشوفة ولا تصلح لنقل مفروشات أو موبيليات ثمينة لأنه يخشى من نقلها فى هذه اللوريات أن تتلف وقد جرت العادة بأن بعض رؤساء الوزارات ومعالي الوزراء يطلبون الى جراج الحكومة أن يفوم بنقل شنت أو عفش من المحطة الى منازلهم أو بالعكس أو الى جهات أخرى ومنهم من طلب نقل أدوات أخرى غير ذلك كحدايد وخلافه » .

وتأييدا لكلامه اطلعنا على دفتر الاشارات التليفونية الخاصة بالمدة من ١٩ يناير الى ٣١ يناير سنة ١٩٤٠ ، أى مدة ثلاثة عشر يوما ، فتبين من الدفتر أن رفعة ماهر باشا طلب منزل هذه السيارة ثلاث مرات فى هذه المدة ، وأن أحد وزراء وزارته طلب سيارة لنقل حدايد من الشراعية الى عمارة له كان يقوم بانشائها .

وقد بحثنا عن موعد نقل المدرسة فتبين لنا أن معهد التدبير المنزلى كان فى ذلك الوقت يقوم بالنقل الى المكان الجديد ، وأن هذا الموعد لا يتفق مع موعد نقل أساس رفعة الرئيس الى منزله ، لأن الوزارة لم تدخل المنزل الا فى ١٩ أكتوبر ، ولم يبدأ نقل أثاث رفعة الرئيس الا فى أول نوفمبر ، وبخاصة لأن ترميم المنزل لم يبدأ الا بعد نقل المدرسة ، ولا يعقل أن ينقل رفعة الرئيس أثاثه أثناء العمارة . فالسيارة التى طلبت اما أن تكون قد طلبت للمعاونة فى نقل المدرسة ، واما لشئون مصلحة أخرى .

ومن ذلك يتبين لحضرات النواب أن المفترى قد نزل الى أسفل درك فى الافتراء ، ومن سخر الاقدار أن يشغل رئيس الحكومة والوزراء والبرلمان بمثل هذه السفاسف ، وأن يضطروا الى الرد على صغائر لا تصدر الا عن نفوس صغيرة مريضة فى الوقت الذى يهتم العالم فيه لعظام الأمور والذى يقتضى من الحكومة والبرلمان جهدا كبيرا فى رعاية مصالح العباد والبلاد .

ويسأل الأستاذ عمر عمر :

« نسب مكرم باشا الى رفعتكم فى كتاب وزعه أنكم قد غيرتم طريقة معيشتكم وعمدتم الى البذخ والتبذير وظهرت عليكم نعمة الثراء الطارىء ، فمن سيارة يبلغ ثمنها ثلاثة آلاف جنيه نزل عنها لكم المسيو كوتسيكا المليونير ، الى سكن ميناهاوس بمبلغ لا يقل عن ألف جنيه ، الى تأجير مسكن فى جاردن سيتى بخلاف مسكنكم فى مصر الجديدة وما يتكلفه ذلك من نفقات .

وقال ان هذه مجرد أمانات تدل على ما يقتضيه هذا المستوى الجديد
فى المعيشة من انحراف فى طريقة الحكم .
فهل لرفعتم أن تردوا على تلك المزاعم بما يضع الأمور فى نصابها
ويفندها تفنيدا قاطعا حاسما ؟ » -

**يجيب رفعة النحاس باشا - مثلا - عن موضوع سيارة كوتسيكا
بما يلى :**

« منذ تولينا الوزارة فى فبراير سنة ١٩٤٢ كانت السيارات التى
يقدمها النقل الميكانيكى لرئيس الحكومة عاطلة جميعها تقف فى الطريق
من وقت الى آخر . ولم تنفع فيها التصليلات الميكانيكية ، فكنا اذن فى
حاجة ملحة لشراء سيارة جديدة أينما وجدت حتى لا نتعطل أعمالنا
ولا تقف بنا مرارا فى أثناء سيرنا ... »

وفى شهر أبريل سنة ١٩٤٢ حضر إلينا مسيو لانيادو وكيل محل
ميشيل بناكى وعرض علينا سيارة باكار سوبر ليموزين موديل سنة
١٩٤٢ قائلا ان ثمنها ثلاثة آلاف جنيه ، فأجبته ان مسألة الثمن تنظر
الحكومة فيها ، وعرضت أمر هذه السيارة على مجلس الوزراء وكان مكرم
باشا اذ ذاك وزيرا للمالية فوافق الوزراء على شرائها وترك تقدير ثمنها
لنقل الميكانيكى ثم قلت لوكيل بناكى انى أرغب فى شراء سيارة
أخرى منلها تكون خاصة لى ، فأجاب انه لم يرد مع هذه السيارة الا
سيارة أخرى منلها حجزناها للمسيو كوتسيكا صهر بناكى ، وهى من
نفس الماركة والموديل . فطلبت اليه أن يستفهم من كوتسيكا عما اذا
كان يمكنه الاستغناء عنها لأشترها أنا وبعد أيام قال لى وكيل بناكى
ان كوتسيكا وافق على الاستغناء عن السيارة وكانت اذ ذاك فى الاسكندرية
ثم أحضرها الى ، فأخبرت الوزراء بشأنها ومنهم مكرم باشا ، فنصح الى
مكرم باشا أن أتريث فى دفع الثمن الى محل بناكى حتى تبت الحكومة
فى ثمن السيارة الحكومية لأن قواعد الشراء خاضعة لنظام خاص تسيير
عليه الحكومة . فوافقت على ذلك وأخبرت وكيل المحل أنى سأقوم بدفع
ثمن سيارتى الخاصة متلما يتقرر للسيارة الحكومية .

وقد رأيت جعل السيارة التى وصلت الى أخيرا هى السيارة
الحكومية على أن تكون الأولى هى الخاصة بى ، وسجلت ذلك بقلم
المروور ، وفى النقل الميكانيكى .

وبعد ذلك قدم بناكى طلبا الى الحكومة يطلب فيه ثمن سبع سيارات
باكار منها السيارة الخاصة برئيس الحكومة وست سيارات أخرى كل
واحدة منها ذات خمسة مقاعد مقدرا لها جميعها ١٢ ألفا و ٧٠٠ جنيه .

وكان الثمن الذى قدره بناكى للسيارة التى أخذتها ثلاثة آلاف جنيه . يضاف اليه ٧٥ جنيها ثمن ملحقات بها .

أخذت المفاوضات بين الحكومة وبين محل بناكى شوطا طويلا فى تقدير الثمن لهذه السيارات السبع ، وقد عرضت الحكومة عليه فى ١٨ يولييه سنة ١٩٤٢ مبلغ ٥٢٨٢ جنيها و ٥٠٠ مليم ثمنا للجميع ، رفض قبول هذا المبلغ بخطاب فى ٢٥ منه فأمر معالى وزير المواصلات بتأليف لجنة يرأسها حسين فهمى بك وكبل وزارة التموين للنظر فى تقدير الثمن المناسب ، فقررت للسيارات السبع ٧٥٤٠ جنيها ، وأرسلت الحكومة لمحل بناكى فرق الثمن فى ٢١ فبراير سنة ١٩٤٣ الا أنه عاد فأرسل خطابا بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٣ يطلب فيه أن يكون الثمن ٨٠٩٠ جنيها لتسوية هذا الموضوع نهائيا .

فلما رأيت الأخذ والرد قد طالما دفعت أنا ثمن السيارة التى اشتريتها مبلغ ١٥٥٠ جنيها وهو الثمن الذى يتناسب مع تقدير اللجنة فى فبراير سنة ١٩٤٣ بايصال تاريخه ١١ مارس سنة ١٩٤٣ .

ثم أخذ رأى حسين فهمى بك وكيل وزارة التموين فى الفرق الذى طلبه محل بناكى كصلح للموضوع نهائيا ، فوافق عليه فى ١٩ مارس سنة ١٩٤٣ لأن هذه السيارات من نوع فاخر يخرج عن المألوف استعماله فى التجارة العادية ، ودفعت الحكومة للمحل باقى مطلوبه على هذا الأساس فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٣ أى بعد أن دفعنا ثمن سيارتنا ، وخلصنا ذمتنا .

لم يكن فى السيارة الخاصة ، ولا فى السيارة الحكومية التى اشتريتها جهاز تكييف للهواء ، يبرد فى الصيف ويسخن فى الشتاء ، وليس فيها العجب العجيب ، كما ادعى الكذاب ، صاحب العريضة والكتاب ، بل ليس فيها ما يميزها عن غيرها من السيارات الا أن نوافذها تفتح أوتوماتيكيا ولا تتعطل فى الطرقات ، ولكن مثل صاحب الكتاب من تخيل ثم خال ، فغرق فى الكذب والضلال .

أما من أين أتينا بالثمن الذى لم يبلغ ثلاثة آلاف جنيه بل نصف هذا المبلغ زائدا خمسين جنيها فقط ٠٠٠ أما من أين لنا هذا المال الكثير الوفير فاليكم البيان مفصلا ، مستندا الى الوقائع ، مدعما بالمستندات .

كانت السيدة حرمى تملك سيارة بويك ليموزين ذات سبعة مقاعد تمتاز عنها ماركة باكار التى اشتريتها بعض الشيء وبأنها جديدة ، أما السيارة بويك فكانت

مستعملة من قبل وكانت نيتنا متجهة الى بيعها لشراء سواها
فعرضناها للبيع وجعلنا السيارة باكار لحرى مكانها ، وتم
ذلك النقل فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٣ واستخرجنا رخصة بها
فى ذلك التاريخ .

وبيعت السيارة البويك بواسطة محل جورج كنج الى
زكى الشناوى بك فى ٢٢ أكتوبر بثمان قدره ١٠٩٥ جنيها
و ١٢١ مليما دفعها اليها جورج كنج شيكا على بنك باركليز
بالقاهرة بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقبض فى
٢٨ منه .

وهذا الثمن هو الذى دفعناه فى ثمن السيارة البكار
ولم نتحمل سوى الفرق بين الثمنين الذى لم يبلغ ثلاثة آلاف
جنيه ولا الفين بل ولا ألفا ، ولكن كان ٤٥٤ جنيها
و ٨٧٩ مليما جعلها الغارق فى بحر الضلالت ، الوفا من
الجنيها كما جعل الثمانين جنيها من قبل فى مسألة الفراء
الوفا مؤلفة ليستدل بها على البذخ والشراء ! الا ساء ما اختلق ،
وبئس ما به نطق .

وان تحت يدى الآن جميع مستندات هذا الموضوع
وأوراقه الرسمية أودعها مكتب مجلسكم الموقر ، لتطلعوا
عليها فتبينوا قيمة الافتراء ، ومبلغ الادعاء !

وسترون من بينها مذكرة من وزارة المواصلات موقعا
عليها من وكيلها حضرة صاحب العزة توفيق أحمد بك يتبين
منها أنه استعراض حالة السيارات المخصصة لخدمة حضرات
اصحاب المعالي الوزراء فى ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ وجد أن هناك
مايستندعى تغييره لقدمه ، وبالاتصال بوزارة التموين
علم أنه يوجد سبع سيارات باكار منها ٦ ذات خمسة مقاعد
و ١ ذات سبعة مقاعد لدى التاجر ميشيل بناكى ، فأمر معالي
وزير المواصلات فى ٢٨ منه باتخاذ الاجراءات نحو الاستيلاء
عليها كما طلب من وزارة التموين حجز تلك السيارات ،
وقام قسم النقل الميكانيكى باستلامها طبقا للتعليمات
الصادرة اليه ، كما يستفاد من هذه المذكرة أيضا التطورات
والمفاوضات التى دارت بين المحل وبين الحكومة وما استقر
عليه الرأى .

كذلك ترون مذكرة رفعت الى مراقب وزارة التموين

العام فيها تفصيل عن سيارات الركوب التي وردت الى القطر المصرى وأسماء مستورديها والتوزيع الذى تقترحه الوزارة ، ومن هذا العدد ٢٨ سيارة باكار باسم الميسو باناكى ويطلب فيها المراقب العام الموافقة على الافراج عن السيارات المخصصة لمن اشتروها فيما عدا سيارات الباكار الواردة باسم ميشيل باناكى . فاقترح تخصيص ١٩ سيارة منها للسلطات العسكرية البريطانية M.E.S.C. وكان المقرر لها عشرين سيارة و ٦ للسرايات الملكية و ٣ لمحمد طاهر باشا وعلاء الدين مختار بك والسيدة روحية هانم حلمى ، على أن تؤخذ العربة الباقية للسلطات العسكرية البريطانية من الشركة المساهمة للمحاريث ، وبأمر من مكرم باشا أبلغه مدير مكتبه الأستاذ على أمين عدلت المذكرة بأن تركت سيارة للنحاس باشا وهى التى كانت قد عرض أمرها على مجلس الوزراء بحضور مكرم باشا على أن يخص للسلطات العسكرية البريطانية ١٨ سيارة بدلا من ١٩ وتعطى لها العربتان الباقيتان من الشركة المساهمة للمحاريث وصحت المذكرة بذلك ووقعها /مكرم باشا بامضائه .

وكذلك ترون مذكرة أخرى من وزارة التموين تتلخص فى أن الوزارة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ استولت على ثمان وعشرين سيارة باكار موديل سنة ١٩٤٢ واردة من الولايات المتحدة باسم الميسو ميشيل باناكى على الباخرة « ستارف الكسندريا » وسلمت الى المستورد بعد أن تعهد بالا يتصرف فيها الا باذن من وزارة التموين .

وفى ١٠ أبريل سنة ١٩٤٢ تقدم المحل الى الوزارة يطلب الترخيص له بتسليم ٦ سيارات للرئاسات الملكية فوافقت الوزارة على ذلك وكلفته الاحتفاظ بالباقي .

وبعد ذلك تقدم بطلبات أخرى يرجو الترخيص له ببيع سيارة لكل من سعادة محمد طاهر باشا وعلاء الدين مختار بك والسيدة روحية حلمى . ووافق على ذلك معالى وزير المالية باعتباره وزيرا للتموين فى ١٥ أبريل و ٣ مايو سنة ١٩٤٢ وتلا ذلك تقدم المحل بطلبات أخرى يرجو الترخيص له ببيع بعض السيارات لأشخاص عينهم ومن بينهم الميسو كوتسيكا ، فرفعت مذكرة تضمنت بيان ما وزع

من هذه السيارات ومقترحات المستورد بتوزيع عدد آخر
منها ، وكان بيانها كالاتى :

- ٦ للسرايات الملكية
 - ١ محمد طاهر باشا
 - ١ علاء الدين مختار بك
 - ١ السيدة روحية هانم حلمى
- ٩

وسلمت سيارة عاهرة لرفعة النحاس باشا بناء على تعليمات من
سعادة مكرم باشا بواسطة مدير مكتبه .

ولما عرض هذا الموضوع على مكرم باشا بوصفه وزيرا للتموين
فى ٤ مايو سنة ١٩٤٢ رفض مقترحات المستورد ومن بينها الترخيص
ببيع سيارة للمسيو كوتسيكا (يلاحظ أن السيارة المذكورة لم تكن
سيارتنا بل سيارة صغيرة ذات مقعدين اثنين) .
وجاء فى هذه المذكرة ما يأتى نصه :

« ومن ذلك يتبين أن لا علاقة لمحل كوتسيكا مطلقا بالسيارة التى
تسلمها رفعة النحاس باشا - وأن الموضوع لا يتعدى أن محل بناكى
طلب الترخيص له ببيع احدى السيارات المستولى عليها لمحل كوتسيكا
ضمن طلبات أخرى ورفض ذلك سعادة مكرم باشا ، فلم تكن هناك سيارة
لمسيو كوتسيكا ليتصرف فيها بالبيع أم بالتنازل » .

اذن تعلمون حضراتكم من هذا البيان الرسمى أننى عندما حضر
الى وكيل محل بناكى وتحدثت معه فى شأن السيارتين لم أكن أعلم أن
هناك استيلاء على سيارات محل بناكى ، ولا أن محل بناكى كان يملك
حجز سيارة لكوتسيكا أو لا يملك . ولقد تبين لكم من هذا البيان أنه
انما كان فى انتظار الترخيص له ببيعها اليه ، شأنه فى ذلك شأن كل
مستتر : اما أن يقبل طلبه أو يرفض ، وقد رفض ضمن المرفوضين .

واذن ضل صاحب الكتاب وغوى ، حينما كذب وافترى ، قائلا ان
للسبارة الحكومية أختا فى عصمة أجنبى مليونير هو المسيو كوتسيكا
وان كوتسيكا قال انه وما يملك رهن مشيئة رئيس الوزراء وتنازل فعلا
عن شراء السيارة .

فها هى ذى الوقائع الرسمية تدحض مفترياته ، وها هو ذا مكرم
وزير التموين ، يكذب « مكرم » أكذب الكاذبين !!

يعيب علينا صاحب الكتاب أننا أقمنا فى مينا هاوس مدة من الزمن للاسترواح والاستجمام ، ويعنبر هذه الإقامة ثراء طارئاً ، وبذخاً غير مألوف ، كأنما كانت سكنانا فى مينا هاوس حدثاً جديداً علينا ، أو أمراً لم ن تعود عليه من قبل ، وكأن رياستنا للحكومة هى التى جلبت لنا هذا المسكن الفاخر ، وأظهرتنا بهذا المظهر النادر . ما أكثر بهتانه ، وأكثر نسيانه !

ألم يفكر قبل أن يسود ويسيطر ، أن أقامتنا فى مينا هاوس أو فى غيرها من الفنادق الكبرى فى القاهرة أو فى الاسكندرية أو فى غيرهما من بلاد الصعيد ومصايف القطر المصرى ومشاتيه وأوروبا - ليست بنت عام ولا عامين وإنما هى حياتنا تعودناها ونظمناها طبقاً لدواعى راحتنا وانتجاعاً لصحتنا ، وأننا نعيش هذه العيشة على قدر طاقتنا .

أو لا يذكر الكتاب الأشر أننا طالما أقمنا شهور الصيف كلها فى جناح خاص بفندق سان استفانو بالاسكندرية قبل زواجنا ، وكان هو يسكن فى حجرة الى جانبنا ، ولم تكن اذ ذاك فى الحكومة ، ولا حاكمين ؟ وماذا يقول ، أو يقول شيطانه فى أقامتنا بمينا هاوس فى سنة ١٩٤٠ وفى رأس البر والاسكندرية وبور سعيد والأقصر وأسوان ومصايف أوروبا ، ونزولنا فى الفنادق الثلاثة بكرامتنا وظهورنا بالمظهر المتناسب مع حالتنا ، لا مقترين على أنفسنا ، بل محترمين مركزنا ، مراعين صحتنا . وهل كنا اذ ذاك وهو معنا يرى مبلغ ما ننفقه ومقدار ما نتكلفه ؟ هل كنا اذ ذاك فى الحكم نستغله ؟ ولدينا البأس والسلطان نستعمله ؟ أم كنا أطهاراً أفعاء ، لا ننظر الى الحرام ، بل نعيش من الحلال ، يبارك الله لنا فيه ويظلمنا بعميم ستره ووافر بره .

على أن أقامتنا فى مينا هاوس فى المرة التى يشير إليها فى كتابه كانت لاعتسارات صحية وكان بدارنا فى مصر الجديدة عمارة .

ولقد أقمنا فى مينا هاوس أربعة وتسعين يوماً لم تكلفنا ألف جنيه وتزيد كما ادعى الكذاب ، ولكن جميع ما دفعناه فى هذه المدة كلها هو مبلغ ٣٢٣ جنيهاً و ٣١٥ مليماً ، منه أربعون جنيهاً دفعناها للخدمة .

ومن الايصال الذى نودعه وتاريخه ٨ يونيه سنة ١٩٤٢ يتبين لكم صحة ما نقول . ولعلنى لست فى حاجة الى أن أوجه أنظار حضراتكم الى أن هذا المبلغ لا يصل الى مصاريفنا العادية ونحن فى دارنا !!!

لكنه معذور ، فهو كظيم مقهور ، صعقته الواقعة ، فتعوشى ذكره واختل توازنه !

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ٢٩٧

لقد عرض نفسه على كل سوق ، وفى كل جهة ، فباء بصفقة المغبون .

وهل ينسى أحسد الماضى القريب حيث كانت جيوش المحور على الحدود المصرية ، ورأى بقصر نظره أن بارقة من أمل برقت وأن سرايا خداعا لمع فسرعان ما شمر عن ساعده الجدد هو ومن على شاكلته ، وقام بسنجوب الحكومة فى هذا المجلس عن التفريط فى حقوق البلاد ، والتقصير فى الدفاع عن البلاد فى ذلك الوقت الحرج الذى كنا ندافع فيه عن حقوق بلادنا والعمل على صيانة حياتنا الدستورية ، حتى اذا ما أخفق ظنه ، وخاب رجائه وابتعد الخطر عن الوطن فكر فى طريق آخر وأسلوب آخر يحارب به الوفد فى نزاهته ، فلم يجد الا أن يفترى على رئيس الوفد ويطعن فى أمانته ويلطخ صفحات سوداء فيمن كانوا بالأمس له زملاء ، لعله بذلك يشفى حقه الدفين . أو يفرج عن غيظه الكمين ، ولكن العبد فى التفكير ، والرب فى التدبير ، وقد خاب من حمل ظلما .

وانه ليملاً نفسى أسفا وألماً أن ينزل هذا الانسان الى مستوى لا يليق بكرامة الانسان . فبدل أن يتقدم فى جرأة الشجاع وكرامة الرجل الى النضال - نضال الرجال للرجال - ينحط الى درك سحيق ، فيحارب سبدة شريفة طاهرة ، يطعن فى الظلام ، طعنات الرعديده الجبان (تصفيق) . ولكن لاعجب فتلك خلته ، وهذه خصلته ، ولن ينال من مصطفى النحاس ، ولا من حرم مصطفى النحاس ، الا كما ينال عابث من جبل أشم ، أو بحر خضم .

وليس يضيرنا أن يطعن كذاب فينا ، فهذا كتابنا فى أيدينا ، ينطق عنا بالحق : اننا الأبرار الأطهار ، لا تصل الينا دنايا الكذبة الفجار .

يتحدث المختلق المضطرب عن سكينانا فى منزل بجاردن سيتى ايجاره الشهري خمسون جنيها ، وأننا أثمنه بالاثاث الفاخر ، والرياش النادر ، وأن هذا مظهر من مظاهر الشراء الوفير ، والغنى الكثير .

ولو كان غير صاحب الكتاب قالها أو ادعاها لالتمسنا له عذرا لأنه لا يعرف داخليتنا ، ولم ير من قبل أثائنا ولا رياشنا . ولكن مكرم الكذاب الذى رأى كل هذا وعرفه ، بل هو الذى فكر حينما رأى اشتداد الغارات على المدن فأشار علينا أن نهجر الى جهة أمينة لا تغشاها غارات ولا قنابل . وكلما فكرنا فى بلد لاح لنا منه الخوف والفرق لاحتمال أن تقع غارة ، وهو لا يطيق صوت الزمارة .

وأخبرا فكرنا فى الهجرة الى كفر عشنا عند الشيخ المحترم حسن شعير بك خال حرمنا ، وسرعان ما رحب بالفكرة ، واستعد للهجرة .

وفاجأنا ، وما كنا رتبنا أنفسنا ولا نظمنا أمرنا ، وأخذ يلح ويلحف ويتعجل بالسفر . فاتصلنا بحسن بك ورجوناه أن يعد جناحا خاصا لضيفه مكرم باشا الى جانب الجناح الذى سيعد لنا وما لبث أن سبقنا بمدة قصيرة الى كفر عشنا وكنا قد أعدنا أثاثنا ورياشنا فسبقتنا الى هناك ، وآها مكرم وعرفها بل انتفع مدة اقامته ضيفا علينا بجزء منها وكان يرى كيف كانت معيشتنا هناك ، وكيف كنا نقيم المآدب للزائرين العديدين فى كل أسبوع بل فى معظم الأيام ، وكنا دائما على استعداد لهذه المفاجآت السارة لنا . وما كان يدور بخلدنا أنها تكمنه فتوغر صدره وتحز فيه ، ولما أن تركنا كفر عشنا كنا ننتقل بين المصايف والمشاتي وننزل فى فنادقها الكبرى الى أن حضرنا الى القاهرة فنزلنا فى فندق مينا هاوس ، لأن بيتنا لم يكن معدا لنزولنا بعد أن نقل أثاثه الى كفر عشنا .

ولما أن قررنا العودة نهائيا الى القاهرة أعدنا أثاثنا من كفر عشنا الى منزلنا بمصر الجديدة ، ونظرا لاستحداث بعض حجر فيه جددنا بعض الأثاث اللائق بنا . وما كنا فى هذه الأيام حكاما ولا كانت هناك مظنة أن نكون حكاما !!

أما عن منزل جاردن سيتى وتأجيره لنا ، فان لذلك قصة قد سمعتموها تفصيليا من زميلي وزير المعارف حين أجاب عن السؤال الخاص بذلك أول أمس فلا داعى للافاضة فيها ، ولكن لا بأس من أن أذكر لكم طرفا منها .

ذات يوم حضرت الينا مديرة المعهد الذى كان يشغل هذه الدار ورجت أن نتوسط لدى معالى وزير المعارف فى ابقاء المعهد فيها ، وطلبت اليها زيارته . ولما زرناه أعجبت به حقا ، وأظهرت دهشتى كيف تفكر وزارة المعارف فى اخلاء معهد كهذا . وفعلا رجوت معاليه كما سمعتم منه أن يعيد النظر فى هذا الأمر وطلبت اليه أن يزور المعهد بصحبتي فانه عندما يراه لا شك سيعدل عن فكرة النقل ، وتحدد للزيارة يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، وفى أثناء الزيارة أوعزت الى مدرسى المعهد ومدرساته أن يقدموا تظلموا كتابيا من هذا النقل الى الوزير .

ولكن الوزير غضب من التظلم الذى وصل اليه واثتوى مجازاة موقعه فكلمته بهذا الشأن ، راجيا عدم معاقبتهم لأنى أنا الذى أوعزت اليهم بذلك . ثم كررت له رجائى أن يبقى المعهد فى مكانه فلم يقبل وقال ان النقل قد تقرر من قبل توليه الوزارة وان من المصلحة العامة توحيد المعاهد المتماثلة فى مكان واحد .

ولما أخفق سعى وأخطرت وزارة المعارف مالكة المنزل بخطاب فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بفسخ عقد الايجار المحرر بينهما ابتداء من ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وكتبت المالكة الى الوزارة تطلب اليها تسليم الفيلا ومحتوياتها المبينة بالعقد وبالقائمة الملحقة به فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٢ على ان يكون ذلك بالحالة الجيدة التى تم التسليم بها وطبقا لما هو مشترط فى العقد ٠٠ بعد ذلك كله اتفقت مع المالكة على استئجار الفيلا لسكنى وتحرر بينى وبينها عقد ايجار مؤرخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ على أن يبدأ التنفيذ فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بالأجرة التى كانت تستأجر بها الوزارة وهى مبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا ٠ واتفقنا على أن تدفع الثلاثة الشهور الأولى للعقد دفعة واحدة عند تسليم الفيلا ، ثم يصير الدفع مقدما شهرا بشهر ٠

ولما حان موعد استلام الفيلا لم تكن قد تمت اعادتها الى الحالة الأولى ولكننا اضطررنا الى استلامها طبقا لارتباطنا بالعقد بينما كانت الاصلاحات تجرى فيها بمعرفة الوزارة بناء على طلب المالكة وتنفيذا للشروط المحررة بينهما ٠

وقد استدعى الاصلاح ترميمات وتعديلات ألزمت بها المالكة والمستأجر معا فدفعت قيمتها ٨٦٠ جنيها و ٢٣٣ مليما بتحويل منى على بنك مصر نمرة ج ٨٦٥٠٠٢ الى معالى وزير الأشغال فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ ٠ كذلك تركت بالفيلا بعض أشياء من مخلفات المعهد مستعملة وقديمة استحال على المعهد نقلها فدفعت ثمنها حسب تكاليفها ولو أنها لم تكن تساوى هذا الثمن لمرور وقت طويل عليها وسبق استعمالها سنين عديدة ٠ وقد بلغ ثمنها ١٦٠ جنيها و ٧٧١ مليما دفعته بتحويل منى كذلك على بنك مصر الى معالى وزير الأشغال فى نفس التاريخ بنمرة ج ٨٦٥٠٠٤

أما من أين لنا ايجار هذا المنزل الجديد ونحن نستأجر منزلا آخر بمصر الجديدة كما يقول صاحب الكتاب ٠٠ فاستمعوا ثم احكموا ٠

لكى نستطيع أن ندفع ايجار المنزل الجديد الذى يدعون علينا زورا وبهتانا ما يدعون ، اضطررنا الى أن نعيد تأثيث منزلنا فى مصر الجديدة ببعض الفائض لدينا من الأثاث مضافا اليه قليل غيره ، وأجرناه الى من يستخدمه لسكنى ضباط الحلفاء بأجر مناسب ، لنستطيع القيام بدفع ايجار المنزلين ، ولنتظل عيشتنا فى مستواها الطبيعى ٠

أما ما يتحدث به صاحب الكتاب عن دارنا فى الاسكندرية ، وتوليننا نظارة الأوقاف وبيع منزل سمونود ، وغير ذلك من مقترياته علينا وعلى

ذوينا ومن تربطهم صلة المصاهرة بنا • فسيأتى تفصيل ذلك عند الرد على الأسئلة والاستجابات الموجهة إلينا بشأنها طبقا للطريقة المرسومة فى الدستور الذى هو عماد الديمقراطية ، والحد الفاصل بينها وبين الديكتاتورية سافرة كانت أو مقنعة •

نلك الطريقة التى بها دون غيرها توضع الأمور المتصلة بمثل هذه المناورات السياسية فى نصابها من أقصر طريق ، وفى أقرب وقت ، حتى لا تتعطل شؤون الدولة الهامة زمانا طويلا ، فيلزم كل رجل سياسى طائره ، ويعرف مستقره ومصيره ، وبذلك تستقر الأمور وينصرف الناس جميعا الى العمل المجدى ، بدل هذا الصغار المخزى ، وبخاصة فى الظروف الدقيقة التى تحيط بالعالم أجمع ، سواء المكتوون مباشرة بئران هذه الحرب المفجعة ، أو من يكتوون بمصائبها وأوجاعها ومقتضياتها ولو كانوا بعيدين عنها ، حتى يقضى الله بالخروج منها بسلام دائم ، وعدل شامل ، ونعيم عميم •

لقد اضطرت الى أن أكشف عن أسرار حياتنا ، وطريقة معيشتنا ، وتكميل نفقاتنا من طريق حلال مشروع ، حتى لا يأتى متجر بالكذب كمكرم المفترى على الله وعلى الناس ، فيقول « كيف يعيش مصطفى النحاس ؟ »

هذا بعض ما افتراه مكرم عبيد مخترع الأباطيل ، ملفق الأضاليل ، على مصطفى النحاس ، وحرم مصطفى النحاس ، وآلهما وذويهما •• وقد رأينم الآن مما تلى عليكم من الوقائع المدعمة بالأسانيد والمستندات ، المعتمدة على الأرقام والتواريخ • ان هذا المفترى قد أمعن فى الاختراع امعانا ، وافتن فى الكذب اقتنانا ، ناسيا أنه مهما صال فى خلق الأكاذيب ، وجال فى الدس والألاعيب ، فان حبل الكذب قصير ، وان ضياء الحق ساطع منير ، تغشى منه الابصار الخاسئة ، وتنقشع أمامه ظلمات القلوب الحاقدة ، متجاهلا أن فى الرؤوس عقولا ، وأن فى الناس ادراكا ، يميز بين الخبيث والطيب ، ويزن بين الرجل العف ، والرجل القلب ، (تصفيق) •• وانه ان فر من ميدان البرلمان ، وتستتر وراء الظلام ، فانا له بالمرصاد ، نكشف عن دخيلته ، ونعلن عن خبيث طويته ، حتى يزداد الناس من أمره علما فوق ما يعلمون (تصفيق) •

لقد افترى علينا فى مسألة الفراء ، وجعل أقل من مائة جنيه مئاة بل ألوف ، تم أمعن فى الافتراء ، فاتهمنا بأننا نستغل الدولة لمصالحنا ومصالح أهلنا وذوينا •• ثم لم يكن له من ضميره وازع ، ولا من الوقائع الملموسة رادع فراح يتساءل : كيف يعيش النحاس عيشة البذخ والترف

الا أن يكون أثرى من غير طريق الشرف .. ألا ساء ما به كذب ، وسحقا لما خطت يمينه وكتب .

مكرم عبيد .. يتساءل الآن كيف يعيش النحاس هذه العيشة ، ناسيا أو متناسيا ، جاهلا أو متجاهلا ، أن حياة النحاس المعيشية هي لم تتغير وأنه يحيا في غير الحكم وفي الحكم حياة تتناسب مع مكانته ومركزه ، بقدر ما تسمح به حالته ، والستر من الله الرحمن الرحيم ، والفضيحة والحزى على الشيطان الرجيم .

لقد نسي البائس غير الموفق أنه طالما صحبنا في رحلاتنا في داخل البلاد وخارجها ، كما صحبنا غيره ورآنا ، واننا كنا نحيا حياتنا كما هي الآن ، ولم تكن اذ ذاك حكاما ولا متوقعا أن نكون حكاما ، ولكننا نعيش بالحلل من مالنسا ، وبالمشروع من كدنا وتفكيرنا ، لا بوسائل غير مشروعة ، ولا بأساليب غير شريفة .

وننتقل الى حكاية الأوقاف « والتنظر » على الأوقاف .



الفصل الرابع

حكاية وقف الب دراوى ووقف السيد عبد العال وحكايات بيع النحاس باشا منزله بسمنود

وقد وجه الأستاذ عمر عمر سؤالاً الى النحاس
باشا بخصوص ما جاء فى الكتاب الأسود عن بيع النحاس
باشا منزله بسمنود لوقف السيد عبد العال الذى
يتنظر عليه مستغلاً فى ذلك نفوذه الحكومى .

ويكون من بين ما جاء فى رد النحاس باشا على سؤال الأستاذ
عمر عمر ما يلى :

أما بصدد بيع منزل بسمنود وعلاقته ببيع منزل الوقف
وما حشاه كاتب العريضة بالمفتريات وتشويه الوقائع
وتحريفها ، وخلق ما استطاع خلقه منها ، فليس لدى ما يفند
هذه الادعاءات ولا يدحض تلك المفتريات أكثر من الرجوع
الى المستندات بل الى الوقائع الصحيحة ملخصة من التاريخ
ومن نفس المستندات .

لقد اجترأ مكرم عبيد على كل شئ وادعى العلم بكل
شئ ، حتى ليتحدث بلهجة العارف دخائل الأمور ، ثم
لا يلبث أن يقيم البرهان من تناقضه واضطرابه على جهله
بالأوليات ، فضلاً عن انكاره المحسوسات .

لقد نال تنظرنا على الأوقاف وبيع منزلنا بسمنود لوقف
السيد بك عبد العال من كتابه الأسود نصيب الأسد ، فآخذ
يحبر ويسطر ، ويطول ويكرر ، ويقسول وتشاء المصادفات
العجيبة ان تبدأ الخطوة الأولى التى أدت الى صفقة بيع منزل

رفعته للوقف الذى هو ناظر فى عهد توليه الحكم فى سنة ١٩٣٧ ، فقد جاء فى محضر محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٠ أنه كان لوقف المرحوم السيد بك عبد العال عمارة على البحر الأعظم بسمنود وقد أرصد عليها الوقف مبلغا كبيرا وأن العمارة أخذت للمنافع العامة بقرار من هذه المحكمة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ويعلق على هذا بقوله ، اذن فقد نزع ملكية عمارة الوقف وقدر لها ثمنها سخيا مبلغ ينوف على خمسة آلاف جنيه وكان ذلك فى سنة ١٩٣٧ حينما كان النحاس باشا رئيسا للوزارة وناظرا للوقف فى وقت معا .

يا للاجترأ على الافتراء ، بل يا للمقدرة على الفجر فى الادعاء ؟

استمعوا حضراتكم الى الوقائع بلا تزويق ولا طلاء .

فى ٦ مايو سنة ١٩٣٧ صدر العدد ٣٨ من الوقائع المصرية وبه المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧ باعتبار انشاء كوبرى على فرع النيل الشرقى بمديرية الغربية من المنافع العامة وبنزع ملكية الاراضى اللازمة لذلك ومعه كشف ببيان الاراضى وما عليها من المباني التى تقرر نزع ملكيتها لانشاء مدخل كوبرى سمنود مشروع رقم ٤٣٣٨ ، ومنه يتبين أن الاجراءات التى اتخذت لنزع ملكية ما أدخل فى هذا المشروع من وقف السيد بك عبد العال كانت متخذة فعلا وقت تولى حضرة عبد المعطى أفندى حسين الأعصر ناظرا على الوقف فى سنة ١٩٣٦ لا فى مدة مصطفى النحاس .

ووصلت الى نهايتها قبل أن تنتظر على الوقف فى سنة ١٩٣٧ ولم يستجد عليها شيء حتى أعلن المرسوم فلم يشعسر الذين اتخذوا اجراءات نزع الملكية بأن الناظر قد تغير فأعلنوا عبد المعطى الأعصر أفندى بنسخة من المرسوم المشار اليه . وتقدم ضمن ما تقدم من مستندات عدد الوقائع المصرية الذى ذكرناه لعله يدحض الكذاب فيما أفك به وادعاه .

ثم يخلط بين التناقض والكذب مرة أخرى ، اذ يقول فى موضع من العريضة ان المستحقة الوحيدة التى بقيت على قيد الحياة هى السيدة بسر حمودة الأعصر زوجة الوقف المرحوم السيد بك عبد العال ، ويذكر فى موضع آخر أن هنالك

مستحقين آخرين لم يؤخذ رأيهم في بيع المنزل كطلب المحكمة مع أنهم منتفعون من الوقف .

ولعل في تناقضه واضطرابه أبلغ رد على افتراءه .

لقد غرق البائس في بحر من الخيال ، أو ان شئت في بحر من الخيال ، حينما أخذ يتخيل فجمع به شيطانه وأوحى إليه : أن لماذا لم يبين النحاس باشا ناظر الوقف سرايا للوقف على الأرض الموقوفة التي يعترف بأنه كان مؤمعا إقامة بناء سراي عليها الى آخر ما جاد به خياله الذي نشهد أنه خصب كل الخصوبة في خلق الأكاذيب ، فيساض كل الافاضة في حبك الألاعيب .

لماذا لم يبين النحاس باشا سرايا للوقف ؟؟

اسمعوا حضراتكم منطق المستندات ، بدل منطق الخيالات .

في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨ تقدمنا الى محكمة طنطا انكلية الشرعية - بعد أن تمت عملية هدم سراي الوقف ، وأعددنا العدة لتحضير مشروع البناء وما اقتضى ذلك من شراء منازل أخرى بجوار الفضاء الباقي ليصلح المجموع لبناء السراي المشروطة في كتاب الوقف - تقدمنا بطلب الاذن بإنشاء سراي للوقف على الأرض الباقية من أرض سراي المرحوم الواقف والاذن بشراء سبعة منازل مجاورة لها ، وقد جاء في هذا الطلب أن ناظر الوقف أحرص الناس على مصلحة الوقف ومستحقه وهو لم يأل جهدا في البحث عن مكان يبني عليه سرايا للوقف بدل السراي التي هدمت ، مراعيًا انتقاء مكان يكون مجاورا للمكان الذي كانت عليه السراي التي أزيلت تحقيقا لرغبة الواقف . وقد نظر هذا الطلب بجلسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ في المادة رقم ٣٠٣ سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وفيها رأت الهيئة ندب قومسيون الأوقاف لمعاينة المنازل المراد شراؤها بجهة الوقف وأجلت المادة لجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، ثم الى جلسة أول يناير سنة ١٩٣٩ لعدم ورود المعائنات ، واستعجلتها .

وفي هذه الجلسة قال وكيل رفعة الناظر ان وزارة الأوقاف تتعمد تعطيل مصلحة الوقف لأن المادة أجلت مرتين لتنفيذ المعاينة ، وأطلب الى الهيئة اما سحب المأمورية منها

أو أن تعتبر هذا آخر تأجيل . وتقرر التأجيل لجلسة فبراير سنة ١٩٣٩ والتحرير الى وزارة الأوقاف باستعجال المعاينة مع اخبارها بأنه سبق التأجيل لذلك . لكن المعاينة لم ترد في هذه الجلسة أيضا فتأجلت المادة مرة رابعة لجلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٩ وجاء في محضرها أن الهيئة اطلعت على كتاب وزارة الأوقاف رقم ٤٢٤١ المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ المتضمن طلب ارجاء النظر في هذه المادة ريثما تتم المعاينة المطلوبة وقال وكيل رفعة الناظر سبق أن ذكرت بمحضر هذه المادة أن وزارة الأوقاف تعمل على تعطيل السير فيها والقانون صريح في أنه اذا تأخر المهندس أو الخبير أكثر من ثلاث مرات تؤخذ منه المأمورية وتحال على غيره .

ورأت الهيئة مخابرة وزارة الأوقاف لسرعة عمل المعاينة المطلوبة أو رد المأمورية لامكان ندب من يقوم بها ممن سواها من الخبراء وأجلت المادة لجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٣٩ ، وفي هذه الجلسة ورد كتاب الوزارة رقم ٤٦٦٨ المؤرخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ ومعه محضر المعاينة المرافق له المتضمن أثمان المنازل المرغوب شراؤها لوقف المرحوم السيد بك عبد العال وعددها سبعة وقرر وكيل رفعة الناظر أن رفعة ناظر الوقف سيرجع الى الملاك الراغبين في البيع وستفيد المحكمة بعد ذلك فأجلت المادة لجلسة ٩ أبريل سنة ١٩٣٩ (وقد اتضح أن الأثمان التي قدرها القومسيون زهيدة جدا لم يقبل أصحاب المنازل البيع بها) . وبجلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٩ تقدمنا بالاقراءات التي يرغب أصحاب المنازل البيع بها فرأت الهيئة مخابرة جهة الادارة لاستحضار مالكي المنازل المجاورة لأرض السراى المطلوب شراؤها وأخذ رأيهم فيما قدموه لوكيل رفعة الناظر من الخطابات الدالة على عدم رغبتهم في البيع بالثمن الذي قدرته وزارة الأوقاف بواسطة قومسيونها وعرض الأوراق المذكورة عليهم وأجلت المادة لجلسة ١١ يونيه سنة ١٩٣٩ وفيها أجلت اداريا لجلسة ١٢ يونيه ١٩٣٩ التي قرر فيها وكيل رفعة الناظر أن رغبة رفعتة في شراء سبعة المنازل المجاورة للجزء الباقي من سراى الوقف التي هدمت هو تحقيق غرض الواقف من جعل السراى على البحر الأعظم وأن التقدير الذي قدرته وزارة الأوقاف اذا ضم اليه موقف الوزارة في هذه المادة تبين أنها تريد تعطيل شرط الواقف .

وبما أن أصحاب المنازل لم يقبلوا بيع منازلهم بالشمن الذى قدرته الوزارة فألتهمس من المحكمة ندب من تثق به لاعادة معاينة هذه المنازل وتحديد ثمنها مع سؤال وزارة الأشغال عن ثمن المتر فى المنازل التى أخذت لمشروع الكوبرى حتى يظهر للمحكمة بجلاء القيمة الحقيقية للمنازل . والذى حدا برفعة موكل الى تقديم هذا الطلب هو تنفيذ شرط الواقف ورأت الهيئة لمخاطبة وزارة الأشغال للاستفهام منها عن ثمن المتر من الأرض المجاورة لمشروع كوبرى سمنود والتى أخذتها الوزارة فى هذا المشروع وثمان المتر من البناء وأجلت المادة لجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩ وفيها اطلعت الهيئة على كتاب وزارة الأشغال المتضمن أن وزارة المواصلات هى الجهة المختصة بالنظر فى جميع الاجراءات المتعلقة ببناء كوبرى سمنود فتطلب المعلومات منها . وفى هذه الجلسة صمم وكيل رفعة الناظر على طلب موكله وأجلت المادة لجلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ لمخاطبة وزارة المواصلات وفيها اطلعت الهيئة على كتاب وزارة المواصلات المتضمن أن مصلحة المساحة التفصيلية هى المختصة بالموضوع المستفهم عنه .

ورأت الهيئة لمخاطبتها وتأجيل المادة لجلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ وفيها قررت الهيئة تأجيل المادة لجلسة ٧ يناير سنة ١٩٤٠ لمفاوضة أصحاب الأملاك المراد شراؤها وفيها قال وكيل رفعة الناظر انه امتثالا لقرار المحكمة فى الجلسة الماضية قد فاض المالكين للسبعة المنازل المجاورة للقطعة الباقية من سراى الوقف فورد من بعضهم ثلاثة اقرارات أقدمها لعدالة المحكمة . ولما كان الطلب المقدم يتضمن أمرين الأول الاذن بإنشاء سراى للوقف على الأرض الفضاء الباقية والأرض المحكرة من وقف أبى عنبة ، والثانى شراء سبعة منازل ، فىرى رفعة الناظر وللمحكمة الرأى الأعلى حرصا على مصلحة الوقف وتنفيذا لشرط الواقف أن تتخذ المحكمة الاجراءات بنديب من تثق به لعمل رسم على أرض السراى التى نوهت عنها وصرف النظر مؤقتا عن سبعة المنازل حتى لا يضيع الوقت ويمكن الانتفاع بمال البدل . ولكن الهيئة قررت فى هذه الجلسة الموافقة على عدم انشاء السراى الآن للأسباب التى وردت فى قرارها ، ومنها أنه لا توجد ضرورة ملحة تدعو لاجابة الطلب فى هذا الوقت الذى ارتفعت فيه قيمة

مواد البناء الى ضعف ما كانت عليه من قبل وأنه لا مصلحة للوقف ومستحقه في الاسراع بانشاء السراى فى هذه الظروف الحاضرة بل المصلحة فى تأخير انشائها ريثما تعود قيم الأشياء الى حالتها الطبيعية .

ولم تكتف حرم الواقف بهذا القرار بل استأنفته أمام المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٤٠ وحدد نظره جلسة ٢ مارس سنة ١٩٤٠ ونظرا لعدم اعلانه قررت المحكمة تأجيل المادة لجلسة ٦ أبريل سنة ١٩٤٠ وفيها فؤض وكيل رفعة الناظر الرأى للمحكمة فيما تراه وتأجلت المادة لجلسة ١١ مايو سنة ١٩٤٠ وفيها قرر الحاضر عن المستأنفة التنازل عن الاستئناف فقبلت المحكمة تنازله .

والذى حدا بالمستأنفة الى هذا التنازل هو يأسها من الاذن ببناء السراى وبخاصة بعد اطراد ارتفاع الأسعار بل وتعذر الحصول على معظم مواد البناء الممتازة اللائقة لبناء سراى كهذه ، فاتجهت بنظرها الى السعى فى شراء غيرها .

هذه هى الأدوار ، بل هى الأطوار البعيدة المدى التى مرت على طلب انشاء سراى للوقف بدل التى هدمت ، ومنها يتبين بجلاء لا غموض فيه ، ووضوح لا شبهة فيه ، أننا لم نتوان لحظة ، ولم نصنع فرصة فى طلب الاذن بانشاء سراى للواقف تنفيذا لشرطه وكنا نتعجل الفصل مرارا ، ونلج ونكرر على هيئة التصرفات أن ثبت فى هذا الطلب آملين الموافقة عليه لتنفيذ شرط الواقف قبل أن تنشب الحرب وترتفع الأسعار ويتعذر الحصول على مواد البناء .

ولعل فيما تلوته على مسامعكم من النصوص الرسمية مأخوذة من محاضرها الرسمية ، حجرا يلقيه ذلك الأفاك المدعى ، فلا يتساءل بعد الآن لماذا لم يبين النحاس ناظر الوقف على الأرض الموقوفة ؟

أما قصة بيع منزلى للوقف ، فهى قصة يضطرني ذكرها الى أن أعود بكم الى ماض بعيد ، وتاريخ تليد ، يجرنى اليه افتراء المفتري ، وادعاء المدعى .

ترجع ملكيتى لمنزل سمهود الذى قام له مكرم وقعد ، وهبط من أجله وصعد ، الى ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ فقد باعه لى المغفور له والدى فى هذا التاريخ بعقد مسجل فى محكمة الاسكندرية المختلطة فى ١٧ فبراير سنة

١٩١٤ عند ما بدىء الترشيح للجمعية التشريعية ، وفكرت فى أن أتقدم مرشحا وكان من شروط الترشيح أن يكون للمرشح ملك فى الدائرة التى يتقدم عنها .

وظل هذا المنزل مملوكا لى ، حتى اذا ما انتقل المغفور له والدى الى جوار ربه فى سنة ١٩٢٠ ولحقت به المرحومة والدتى فى سنة ١٩٢٨ حرر عقد قسمة بين الورثة فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وسجل بمأمورية طنطا المختلطة فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وفيه صادق الورثة على الملكية النهائية لى للمنزل المذكور .

ولقد كان قسم كبير من المنزل مسدودا من الناحية القبلىة ، كما كانت صالته مسدودة من الناحية القبلىة كذلك ، فكرت فى طريقة فيها بعض الترويح فاشتريت من ابراهيم افندى محمد منصور بن المرحوم محمد منصور شقتر حصة من المنزل الذى يجاورنى من الناحية القبلىة قدرها ١٣ قيراطا و ١٧ سهما و $\frac{1}{4}$ وكان ذلك الشراء فى أول أبريل سنة ١٩٢٨ وسجل عقدها بمحكمة اسكندرية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، ثم اشتريت باقى حصة هذا المنزل وقدرها ١٠ قرايط و ٦ أسهم و $\frac{1}{4}$ فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٥ من زاكىة محمد منصور وسجل العقد فى محكمة الاسكندرية المختلطة فى ٩ مارس سنة ١٩٣٥ .

كذلك اشتريت من ورثة المرحوم الشيخ محمد النسيخ فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣١ قطعة أرض قضاء معدة للمبانى متداخلة فى منزلى وتجاوره من نواح ثلاث ، القبل والشرقى والغربى ، قدرها ٤٠ مترا و ٨٤ سنتيمترا ، سجل عقدها بمحكمة الاسكندرية المختلطة بتاريخ ٤ يوليه سنة ١٩٣١ كما اشتريت من أمين حسن عشرى فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣١ منزله المجاور لمنزلى من الناحية الغربىة من جهة الشارع السلطانى ، وسجل عقد الشراء فى ٤ يوليه سنة ١٩٣١ بمحكمة الاسكندرية المختلطة ، واشتريت من ورثة المرحوم مصطفى حسن شلبى دكانا أقيمت عليه مبان من دور واحد بجانب الشارع السلطانى يجاورنى من الجهة الغربىة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ وسجل العقد فى محكمة الاسكندرية المختلطة فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ ، ولما فتح الشارع السلطانى وصدر المرسوم بإنشائه فى سنة ١٩١٩ واعتمدت خطوط تنظيمه ونزعت ملكية المنزل الملاصق لمنزلى من الجهة البحرىة المملوك لمرسى الحبشى وهدم فى سنة ١٩٢٩ ولم يبق منه سوى الحائط

تجمعت كل هذه العوامل لدى فاتجهت فكرتى بطبيعة الحال الى تجديد منزلى مراعىا التمتع بوجهته البحرىة ، وكان الرأى قد استقر على أن يكون

موقع كوبرى سمنود الذى تقرر انساؤه على امتداد محور الشارع السلطاني لأسباب فنية بينت تفصيليا فى قرار اللجنة المختصة ونزعت لهذا السبب ملكية عدة منازل وأنشئ خط للتنظيم فى هذا المكان ، فقدمنا طلبا للترخيص لنا بالبناء على خط التنظيم ، ونظرا لوجود زوائد تنظيم المنزل توقف صرف الرخصة حتى اجراءات بيع الزوائد ولم نتم اجراءات مشترى الزوائد الا فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٧ وأن لبيعها لنا لقصة ، هى قصة بسيطة فى ذاتها ، ولكنها كبيرة فى محتوياتها ، وحسبها أنها تكشف لكل مكابر أعمى الحقد قلبه ، فحاول التشكيك فى نزاهة مصطفى النحاس وأن ترده خاسى الطرف وهو حسير .

ولما عرض الطلب المقدم منى بطلب شراء زوائد التنظيم على مجلس محلى سمنود ، اقترح أحد حضرات الأعضاء موافقة المجلس على التنازل عنها لى تقديرنا للخدمات التى أدتها للأمة عموما ، ولسمنود خصوصا ، ووافق المجلس بالاجماع على هذا الاقتراح ، فلما أبلغت هذا النبأ أرسلت الى المجلس أشكر له الروح الطيبة التى أملت عليه هذه الرغبة واعتذر عن قبولها ، ودفعت ثمن الزوائد كما يدفعه كل فرد يشتري أية قطعة من الحكومة ، لا كما يبيع منزلا منه واليه ، كما يقول صاحب الكتاب الأسود والعقل الأخرق .

وانى أقدم فيما أقدم لحضراتكم صورة رسمية من المكاتبات التى دارت بينى وبين المجلس المحلى بهذا الشأن عسى أن يكون مقنعا ، لمن لم يكن حتى الآن قد اقتنع .

استطرد بنا الحديث الى ذكر ما ذكرناه ، فلنعد الى المنزل وكيف جددناه .

ولعلنى لست فى حاجة بعد أن شرحت لكم ما شرحت ، وبينت لكم بالتواريخ والوقائع ما بينت ، الى أن أقول اننى فى كل هذه الأدوار ، بل تلك الأطوار ، لم أكن حاكما ولا ناظرا على وقف ، ولا جال فى خاطرى أن أتولى فى يوم من الأيام نظارة وقف من الأوقاف ، فابنى منزلى من جديد لأبيعه لحساب الوقف ، فأكسب من ورائه الثروة الطائلة والألوف المؤلفة ، وأخذ الأسلاب والغنائم ، وأضمن الرزق يدر على ، والسكنى بالمجان مدى الحياة ٠٠٠ ٠٠٠ ولكن هو الحقد الكمين ، والداء الدفين ، يودى بصاحبه الى أسفل سافلين !! فلندع الحاقدا يتخبط فى ضلاله ، ويتأرجح فى خياله ، ولنمض فى سرد وقائعنا ، ففيها غنية لنا عن كل سفسطة ، أو خلق أو ادعاء .

بعد أن اشتريت من المنازل ما اشتريته ، اتجهت فكريتي باديء ذي

بدء الى تجديد منزل مرايا التمتع بوجهاته ، لكننى عندما هممت بذلك وجدت أن التجديد لن يفيد ، وأنه يحسن بناؤه من جديد .

ولقد اتجهت نيتنا أولا الى الانتفاع بالمنزل قدر المستطاع مع التعديلات التى يتطلبها هذا الانتفاع . فبدأنا بحفر أساسات السور المقام حول المنزل ولكننا اصطدمنا بعقبات فنية لوجود مجار قديمة تحت الأرض موصلة لمجرى النيل ، فوقف العمل وأشار الفنيون المختصون ان لا سبيل الى الانتفاع المطلوب الا بهدم المنزل كله وبنائه من جديد .

وعندما اخترمت لدى فكرة البناء من جديد أخذت فى هدم المنزل وكانت عملية شاقة جدا ، لأن البناء الأصلى كان متينا متداخلا فى الأرض الى أكثر من خمسة أمتار ، ولم تكن متفقيين مع أحد المقاولين ، لبعمل لنا بل كان العمل على حسابنا وبمصاريق باهظة من جيبنا لا نستطيع حصرها . ولا عدّها ، فما كنا لنحسب أنه سيأتى يوم يسألنا فيه أمثال مكرم عبيد كم كلفت بيتك ؟ وبكم بعث بيتك ؟ ولقد استغللت نفوذك ، واستعملت سلطانك ، والله يعلم والأمة تعلم ، انه لمسرف كذاب

ولما انتهت عملية الهدم وضعنا الأساس أيضا على حسابنا حتى اذا ما انتهينا منه اتفقنا بعد ذلك كله مع المقاول فريد بك المصرى على اتمامه ، وكنا ندقق فى الصغيرة والكبيرة ، ونغير ونبدل عدة مرات ، ليأتى النظام وفق المطلوب ، وحسب المرغوب ، لأننا نبني لأنفسنا ولسكنانا ، لا للتجار ولا للاستغلال ، كما يدعى الأفاك الكذاب .

ولقد ظلمت أدفع دفعات مختلفة للمقاول كلما انتهى من عمل حتى اذا ما تجمد على بعد ذلك كله مبلغ كبير ، اتفقت معه على تقسيطه وسددت له بضعة أقساط على سنوات ترون حضراتكم فى المستندات التى أقدمها بعض ايصالات عنها ، ولا يزال له فى ذمتى القسط الأخير حتى الآن يستحق دفعه له فى أبريل سنة ١٩٤٤ والحمد لله على كل حال .

يكذب مكرم فى جرأة الجاهل أو المتجاهل حينما يقول : (ان حرم المرحوم الواقف لم تكن تسكن بطبيعة الحال الا مع زوجها الذى كان قاضيا فى الأرياف ينتقل من بلد الى أخرى بعيدا عن سمنود وبعيدا عن السراى التى يقول رفعته فى صدق بالغ انها فى حاجة اليها لتقيم فيها بأسرع ما يمكن) .

نعم يكذب كذبا جريئا وقحا ، فان هذه السيدة لم تقم طول حياتها فى بلد غير سمنود ، حتى انها لما هدمت سراى الواقف بنزع ملكيتها استأجرت منزلا بسمنود لسكنائها ولتنفيذ شروط الواقف به ، وقامت

بدفع اجرتة. من مالها الخاص . ولسنا نقول هذا خبط عشواء ، أو كلاما يلقى على عواهنه كما يفعل غيرنا ، ولكن صورة القرار الصادر من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ والتي ترونها ضمن المستندات المودعة لدى حضراتكم تقول هذا قولاً صريحاً . فلقد جاء فيها أن رفعة ناظر الوقف أذن بصرف مرتب السراى الى الست بدر حمودة الأعصر لانفاقه على ما شرط الواقف انشاءً على الجهات المذكورة بالقرار ، وقد تقدم ناظر الوقف الأسبق راغب أفندى الأعصر وهو شقيق السيدة المذكورة لمحكمة طنطا الشرعية بدعوى قيدت بجدولها نمرة ١٥ سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ يطلب فيها حرمانها من استحقاق سراى الواقف لأسباب منها زواجها بغير الواقف وانتقالها معه لجهات أخرى بحكم وظيفته ، وقد ثبت للقضاء بعد بحث وتحقيق أنها لم تترك الإقامة بسمنود ، بل كانت تغادرها أحياناً كما يغادر كل شخص محل اقامته مدة ما بصفة مؤقتة ، وهذا لا يستوجب حرمانها من استحقاقها للنفقة من مرتب السراى ، فلا يكون لزواجها بغير الواقف ولا لخروجها من السراى بصفة مؤقتة أى تأثير لاستحقاقها للنفقة .

ولذلك حكم لها بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ برفض دعواه . واستأنف الناظر الأسبق هذا الحكم أمام محكمة مصر العليا الشرعية وقيد هذا الاستئناف بنمرة ٦ سنة ١٩٣٢/١٩٣٣ وضم اليه الاستئناف رقم ٢٣ سنة ١٩٣٢/١٩٣٣ وحكم فيهما بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٣٣ بالغاء الحكم الابتدائي وعدم استحقاق الست بدر لشيء من استحقاق السراى . فرفعت الست بدر حمودة الأعصر التماساً فى هذا الحكم أمام محكمة مصر العليا الشرعية قيد بنمرة ٨٥ سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وحكم فيها بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ بالغاء حكم الاستئناف وتأيد الحكم الابتدائي ، ولم يكتف الناظر الأسبق بهذا بل رفع دعواه أمام هيئة تصرفات محكمة طنطا الشرعية قيدت بنمرة ١٤٢ سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ طلب الحكم له فيها بعزل الست بدر حمودة الأعصر من الولاية على صرف ما هو مشروط صرفه بمعرفتها على السراى وأمرها بعدم التعرض للناظر فى ذلك . فحكمت المحكمة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ برفض الدعوى واستأنف الناظر الأسبق هذا القرار أمام محكمة مصر العليا الشرعية فرفض الاستئناف وتأيد القرار فى ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦ .

اذن كانت حرم الواقف فى حاجة قصوى لبناء دار تسكن فيها وتنفيذ شروط الواقف ، فلما أعيتهما الحيلة فى الوصول الى ذلك اتجهت جهة أخرى وكنا اذ ذاك قد انتهينا من انشاء دارنا فطلبت شراؤها وألحت فى طلبها فوقعنا بين أمرين ، أحلاهما مر . دارى التي بنيتها لسكنائى ، هي دار

الذكريات بل دار الطفولة والصبا ، ودار الأم الحنون ، والأب الحبيب ،
ودار الأخت العزيزة ، والأخوة الأحباء .

ولكنى من ناحيه أخرى ، أنا ناظر الوقف المهيمن على تنفيذ شروط
وقف ، الموكل الى مصلحة الوقف . أعطل شرطه ، وأحول دون تنفيذ
جهة خير فيه ؟ أم أعمل ما استطعت ولو ضحيت على أن أرضى الواقف فى
ثراه ؟ وأنال بعد ذلك رضا الله . . . وأخيرا قبلت أن أبيع دارى ، لأحبا
فى مال أقبضه ، ولكن رغبة فى مصلحة للوقف ومستحقه ، أحققها على
ألا أفرط فى ذكرى ورثتها عن أبى ، هى لى مدخر وفخر ، فاشتريت فى
الموافقة على بيع دارى أن آخذ من بعض ثمنها الأرض التى بقيت من سراى
المرحوم الواقف مضافا إليها بعض المنازل التى نزع ملكيتها حتى اذا
ما تهيأت الظروف ، وزالت الموانع أنسأت دارا عليها . . .

فما كان مصطفى النحاس المستهتر بالذكريات ، تلقاء أئوف أو ملايين
من الجنيهات ، ولكن الذى لا يعرف الوفاء ، هو ذلك الذى يتلون كالحرباء ،
وهو ذلك الذى كان بالامس يرى فى قبول مصطفى النحاس تولية نظارة
الوقف تضحية تضاف الى مفاخره وتضحياته ، وأما اليوم فيراها احدى
سيئاته ، ألا قاتل الله الغرض ، فهو مرض عضال ، وياله من مرض .

والى حضراتكم تفصيلات هذه المسألة من واقع المستندات :

تقدمت الست بدر حمودة الأعصر حرم المرحوم الواقف بطلب لمحكمة
طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠ تطلب فيه الموافقة
على شراء السراى المملوكة لنا بسمنود لجهة الوقف بالكيفية المبينة بالطلب
وفيهما أن الثمن يكون من مال البذل وبيع الأرض الفضاء والأرض المحكرة
وأنقاض السراى التى نزع ملكيتها .

ولم يسعنا ازاء هذا الطلب - وقد رفضت المحكمة انشاء سراى
للقف - الا أن نوافق عليه .

وطلبنا فى الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٠ سرعة
الفصل فى هذه المأخذ ولم تكن اذ ذاك على رأس الحكومة ولا حاكمين وفى
ذلك دليل على أننا نريد الفصل بوجه العدالة ، سواء بالموافقة أو الرفض
لأنه لا يعيننا الا تقرير المصير على أى وجه كان .

واستغرق نظر الطلب عدة جلسات حتى قررت المحكمة بجلسته ١٠
نوفمبر سنة ١٩٤٠ معاينة السراى المراد شراؤها لجهة الوقف بمال البذل
بواسطة قومسيون وزارة الأوقاف الذى قام بالمعاينة ، وقدر للسراى أرضا
وبناء مبلغ ٩٠٤٢ جنيها و٩٢٥ مليما بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ .

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ٢٧٣

ولما كانت الطالبة تعرف أنها ستسأل عن رأيها في هذا التقدير لجأت الى خبيرين استشاريين لتستنير برأيهما في تقدير ثمن السراى ، فندبت لذلك الدكتور شرينيان المهندس ، كمسا ندبت مكتب فن العمارة فقاما بالمعاينة والمقاس وحصر المقادير والكميات المكونة منها العمارة ، وقدر لها الأول مبلغا قدره ٣٩٠ مليما و ١١٩٦١ جنيها بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤١ وقدر الثانى مبلغا قدره ١٢٢٠١ من الجنيهاات و١٩٥ مليما .

وقررا فى كتابيهما المرافقين للتقريرين أن أسعار الأدوات فى ارتفاع عظيم وأنه لم يحسب حساب فى صعوبة الحصول على أدوات فى السوق مماثلة لما فى السراى فى الوقت الحاضر (أوائل سنة ١٩٤١) وأنه اذا أريد بناء منزل كالمنزل المعائن بالمبلغ المقدر لا يمكن مطلقا لتعسر وجود الأصناف والكميات التى تكون منها هذا المنزل .

وقد رأت المحكمة بجلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٤١ عرض التقريرين الاستشاريين المقدمين من وكيل الطالبة على قومسيون وزارة الأوقاف لبدء رأيه فيهما وعمل تقرير تفصيلي لما تساويه الأرض والبناء طبقا للأصول الفنية مع بيان أوصاف السراى وعمل مقايسة تميمية عن كل ما يتعلق بها أرضا وبناء ، حيث ان التقرير الوارد من القومسيون مجمل ولم يشتمل على ما تشتمل عليه عادة تقارير الخبراء فى مثل المأمورية من التفاصيل الضرورية .

وأعيدت المعاينة وتقدم تقرير تفصيلي بتاريخ ٢٢ يوليه سنة ١٩٤١ من القومسيون بالثمن الذى يتفق فى جملته مع ما قدر أولا وأرفق هذا التقرير بخطاب وزارة الأوقاف رقم ٦٦٨٩ المؤرخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٤١ ، وقد تبين منه أن القومسيون أهمل ثمن أساسات المنزل ولم يقدر كميتها .

ولذلك قررت المحكمة بجلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٤١ مخابرة وزارة الأوقاف لانتداب حضرة المهندس الذى حرر الكشف التفصيلي لتقدير ثمن الأساس واضافته الى الثمن . فقام المهندس بما عهد اليه وعائى الأساسات التى تحت الأرض بواسطة الحفر حولها وجسها والكشاف عليها من جملة مواضع ، وقدم تقريره فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ وهو يتضمن ضم مبلغ ٥٠٠ جنية الى الثمن وهو قيمة ما ظهر من إعادة المعاينة أنه فرق فى الأساسات . وأرفق هذا التقرير بكتاب وزارة الأوقاف المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ .

ويتبين من هذا أن قومسيون وزارة الأوقاف قدر ثمن المنزل بمبلغ ٩٥٤٢ جنيها و٩٢٥ مليما قبل تولينا الحكم .

مع ملاحظة أن هذا التقدير كان في سنة ١٩٤١ ، وقد تطورت الأسعار الى ارتفاع كبير عقب هذا التاريخ ، وتعذر الحصول على مواد البناء بل استحالة الحصول على بعضها ، ولكننا لم نحسب حساباً لهذه التطورات الفاحشة وقيلنا بيع المنزل بالثمن الذي بيع به وهو عشرة آلاف جنيه بفرق ٤٥٧ جنيهاً و٧٥ مليماً ، وهذا الفرق هو فرق اختلاف في المساحات باعتراف القومسيون نفسه .

أما رأى المستحقين فخلاصة ما ورد فيه أنه بجلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ حضر وكيل الطالبة وحضر وكيل رفعة الناظر وعرضت المذكرة المقدمة من وكيل رفعة الناظر على وكيل الطالبة ، المتضمنة عدم الحاجة لأخذ رأى المستحقين وقال انه يوافق على ما جاء بها .

هذا ما ورد بمحضر الجلسة .

وقد اقتنعت المحكمة في هذه الجلسة بما ورد في المذكرة المقدمة من وكيل رفعة الناظر التي تضمنت أن رفعته يرى أن للمحكمة الحق في طلب رأى المستحقين اذا كان في هذا التصرف مساس بهم . أما ورفعته يهمه الوقف ومصلحة المستحقين وعدم المساس باستحقاقاتهم ، وقد رأى رفعته للوصول الى هذه الغاية التي يحرص عليها أن يدبر الثمن بطريق استئذانة مبلغ ألفي جنيه من مال البديل لجهة الوقف على أن يسدد مستقبلاً على أقساط متناسبة حتى لا يرهق المستحقون ويقول النحاس باشا :

وقد اقتنعت المحكمة بذلك ، كما أن الطالبة صاحبة النصيب في الاستحقاق وصاحبة الشأن الأول في مسألة السراي ونص بموافقة بلسان وكيلها ويذكر النحاس أنه تلقى مذكرة من المستحقين بعد نشر الكتاب الأسود جاء فيها .

« يا صاحب المقام الرفيع - ان الحسد والحقد الدفين ، وذاك الله شرهما ليقلبان الأوضاع ويصوران الحسنات سيئات ويجعلان من التضحية مغنماً ومن الخير شراً ، وأى دليل على هذا أعظم مما سطره يراع ذلك الحسود الحقود في شأن سراي المرحوم السيد بك عبد العال ، فجعل من تضحيتم بمنزل له في نفسكم أعظم الذكريات بمبلغ زهيد ، هو دون ما تكلفه في سنى الرخاء ليحمل اسمه ، فأثرته على نفسك وقدمت لوقفه منزلاً لو جهد الواقف نفسه أعواماً وأعواماً وحرم مستحقيه سنين وأياماً ، ما استطاع أن ينشئ باسم الواقف بيتاً يضاهى هذا المنزل فخامة ولا ضخامة ولا موقعا ولا صقعا ، اذ أنه لو عرض للبيع الآن لبلغ ثمنه أضعافاً مضاعفة للثمن الذي بيع به لجهة الوقف ، وهذه تضحية كبيرة من رفعتكم خدمة للوقف ومستحقه ، فأى انسان يرى في هذا العمل استغلالاً لا تضحية وأثرة

لا ايشارا ، اللهم الا انسان أعمى الله بصره وبصيرته وطمس على قلبه فرأى
الحسن قبيحا ، والخير شرا ولن يكون ذلك الانسان أحدا فى مصر سوى
مكرم ومن لف لفه من الشياطين الماكرين الذين لا يمسون الا فى الظلام
ولا يعملون الا فى السواد الحالك •

« ألا فليرح مكرم وعصيته أنفسهم من اليكأ أو التباكى
على المستحقين فنحن والحمد لله بخير منذ تولى رفعتكم النظر
على هذه الأوقاف ، وان ما أقدمت عليه حرم المرحوم الواقف
من طلب شراء منزلكم للوقف ليحمل اسم الواقف ويوصل ذكره ،
كان ذلك بوحى وتأييد منا وقد صادف اتمام هذه الصفقة منا
قبولا ورضى وتقديرا واكبارا » •

☆☆☆

ومما يجدر ذكره أننا طلبنا من المحكمة من أول جلسة
نظرت فيها هـسـه المادة وهى جلسة ٢ يونيه سنة ١٩٤٠
ورجوناها سرعة الفصل فيها ، كما كررنا هذا الرجاء فى جلسات
أخرى آخرها جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ حيث طلبنا من
الهيئة الفصل فى هذه الجلسة والا فنكون فى حل من عدم
القبول ، فليس الذنب ذنبنا فى تأخير الفصل فيها الى ما بعد
ذلك ، فقد كان طلبنا هذا فى وقت لمسنا فيه على رأس الحكومة
ولا محتملا أن نكون حكاما ، أما مسألة التحكير من وقف أبى
عسبة فقد ورد ذكرها فى الطلب الأصيل المقدم من حرم الواقف ،
وفى أول جلسة من جلسات هذه المادة أى أنها لم تستجد فى
جلسة أول مارس سنة ١٩٤٣ كما ادعى بذلك الكذاب الأثيم •
وأما مفردات الشمن فيلاحظ أن ثمن الأنقاض لم يكن من
تقديرنا وإنما كان بمعرفة لجنة انتدبتها المحكمة الشرعية ،
وقد استعمل الكثير منها باذن من المحكمة فى مواد التصرفات
رقم ٣٢ و ٧٧ سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ فى انشاء مدفن للفقراء
والأغراب تنفيذا لشرط الواقف الذى لم ينفذه النظار السابقون
وفى انشاء تسعة دكاكين جديدة وتعمير واصلاح عقارات للوقف
كانت مخربة من عهد النظار السابقين وأتى انشاؤها وتعميرها
بالخير الوفير ، فقد احتسبت أثمان ما استعمل فى ذلك كله
بالثمن الأساسى الذى قدرته لجنة التثمين وهو جزء من الثمن
الإجمالى • وان ادارة الوقف باعت جزءا منها قبل اتمام صفقة
السراى بناء على اذن سابق من المحكمة الشرعية • ومن هنا
يتبين أننا لم نربح من هذه العملية شيئا •

وأما الأرض التي كانت باقية لوقف السيد بك عبد الهال والتي يذكر مكرم لها في العريضة ثمنا وفي الكتاب الأسود ثمنا آخر فالبيكم بيانها :

١ - لم يكن تقدير ثمنها من جانبنا بل كان تقدير لجنة انتدبها مركز سمود بناء على طلب المحكمة الشرعية .

٢ - لم تكن معاينة اللجنة في عهد رياستنا للموازاة بل كان في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١ أفكان أعضاء اللجنة يطعنون على التقييم ، ليحتجوا ولما على أهل أن سنتولى الحكم وأن المادة ستظل من غير فصل حتى يعود اليه ، مع أن المحكمة قد طلبت أن تتم مأمورية المعاينة الى جلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤١ ؟

أما فيما يتعلق بالفرق بين ثمن الأرض التي أقيم عليها منزلنا والأرض التي بقيت من سراى المرحوم الوافف ، فلا أحد ردا على ما اقتراه المشتري أبلغ مما قرره أعضاء اللجنة التي قامت بالمعاينة في يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١ حيث قالوا حرفيا :

« ان هذه القطعة مستطيلة الشكل مع عرض ضيق لا يتناسب مع طولها وهي من قسمين أحدهما شرقي مستطيل طوله ٢٦ مترا و ٧٠ سنتيا والآخر قبلي مستطيل طوله ٢٤ مترا ، والوجهة البحرية فيها ٦ أمتار و ٦٠ سنتيا ، ووجهتا القطعتين غير مرغوب فيهما عادة لعدم جودة هوائهما » .

فهل يقول عاقل ان قطعة هذا شأنها تتساوى في الثمن مع قطعة أخرى مربعة الشكل تقع على ميدان فسيح وأربعة شوارع ولا يحجب هوائها أو ضوءها حجاب ؟ ومن ذا الذي يقول ان قطعة مكونة من قسمين طول أحدهما ٤٤ مترا وعرضه ٧ أمتار والآخر طوله ٢٦ مترا ونصفا وعرضه ستة أمتار ونصف وليس لها الا وجهتان غير مرغوب فيهما تتساوى في الصقع والتقييم بقطعة واحدة طولها ٣٥ مترا وعرضها ٢٣ مترا تقريبا في أحسن صقع وأجمل موقع ؟ اللهم الا أن يقول ذلك مكرم . . . وهو لا يعلم أننا اشترينا بعض الأملاك التي أقيمت على أرضها هذه السراى بعد أن أزلنا ما عليها من مباني متخربة ومتهدمة بشمن يزيد على ستة جنيهات مصرية للتر الواحد +

وكذلك تقدير ثمن المباني القائمة على الأرض المحكرة من وقف أبى عنبه فهو يدخل ضمن التقدير الذي تم في ١٥

سبتمبر سنة ١٩٤١ بمعرفة اللجنة التي انتدبها مركز سمود بناء على طلب المحكمة الشرعية ، وغاية ما في الأمر أن تقديرها كان جملة واحدة للأرض والمباني ، فأعادت المحكمة المأمورية للجنة لتوضح بالتفصيل ثمن المباني على حدة ، والأرض على حدة .

على أننى قد تحملت مبلغا قدره ١١٣ جنيها و ٦٠١ ملهم نظير احلال محل وقف السيد بك عبد العال في حق تحجير أرض وقف أبى عنبه مع قيامى بسداد الحكر السنوى عن هذه الأرض .

أما عن مبلغ ١٣٢٠ جنيها الباقي من الثمن ، فلا يشك رداً أبلغ من أنى قبلت تأجيله وتفسيره نيسيرا على الوقف في الدفع ، نظرا الى عدم ارهاقه أو تعطيل شيء من مصاريفه ، مع أن الوقف قد وضع يده على هذه العمارة واستعملها فيما خصصت له من ستن حرم الوقف وايقاء الضيوف والأغراب واحياء ليالى المواسم والأعياد ، عقب توقيع الصيغة الشرعية مباشرة كما انتقلت اليه ادارة الوقف .

أما قوله ان المنزل في الوقت الحاضر لا يساوى أكثر من ٣٥٠٠ جنيه أو ٤٠٠٠ جنيه على أقصى تقدير ، فهو قول هراء ، ويكفى لتفنيده أن تقدير قوميسيون وزارة الأوقاف الذى وقع فى أوائل سنة ١٩٤١ كان تقديرا مبنيا على أساس المعاينات والمقاييس وحصر الكميات من الطبيعة وتقدير الأسعار بحسب دفاتر الوزارة فى ذلك الوقت التى كانت تعطى بها أشغالها للمقاولين عن أبنية عادية تنشئها لغرض الاستغلال أو لسمكنى صغار الموظفين ، وأن تقدير الخبرين المتدينين من قبل حضرة السيد حرم الوقف ، لا من قبلنا كما يقول الكذاب ، كان مبنيا كذلك على أساس معاينتهما بالطبيعة وتقدير الكميات بعد الحصر والقياس بالأسعار التى كانت سائدة وقت التقدير .

وقوله انه اذا احتسبت التكاليف الفعلية حين بنائه فى سنة ١٩٣٧ فانها لن تزيد على ٣٥٠٠ جنيه ، فهو قول لا يصدر الا عن جرى ، يكابر فى المحسوس ، فاجر لا يبالي بما يقول .

أما أكذوبة المائة جنيه التى يزعم اننى أقبضها شهريا لانفاقها على حاجات المنزل بصفتى ناظرا للوقف ، فاليكم الدليل على امعانه فى الاختلاق والادعاء ، والكذب والافتراء .

شرط المرحوم الواقف أن يصرف للسراى سكن حضرة
المشهد وحرمة وخدمها كل شهر مائة وعشرون جنيها مصرى فى
ثمن قهح وأرز ومسلى وسكر وشمع ولحم وصابون وغاز وحلاقه
من مأكول ومشروب حرم حضرة الواقف والعائلة التى معها
والفقهاء المرتبين من قبل المرحوم والده عبد العال وماهى
الطاهى ومساعد له والفراش والقهوجى وسقا للمياه وبواب
وخفير ليلا ، ويكون الصرف على ما ذكر بمعرفة الست بدر حرم
المشهد المذكور كريمة المرحوم حمودة بك الأعصر الشهيرة بذلك
مدة حياتها ، وبعد وفاتها يكون بمعرفة من يكون ناظرا على
الوقف المذكور .

ومن هذا النص يتبين أن مرتب السراى يصرف بمعرفة
حرم الواقف ما دامت على قيد الحياة ، وهى ما زالت ولله الحمد
على قيد الحياة (تصفيق حاد) متمتعة بكامل الصحة والعافية ،
وقد جاء ذكرها كثيرا على لسان المضلل ، وما ذلك الا دليل
حسى على افتراءه وبهتانه ، ولا يزال المرتب يصرف اليها وهى
تنفقه على ما شرطه الواقف .

ومما يجدر ذكره أن السيدة المذكورة كانت محرومة من
هذا الاستحقاق فى عهد تنظر شقيقها حضرة راعب أفندى
الأعصر ، الذى كان ناظرا على هذا الوقف والذى استمر ناظرا
من عهد وفاة الواقف فى سنة ١٩٢٧ الى أن عزل فى سنة
١٩٣٥ وقامت بينهما منازعات طويلة ومتعددة بشأن هذا
الاستحقاق أمام القضاء بين الشرعى والأهلى ، ووصلت الى أعلى
درجات القضاء .

وقد ذكرنا فيما سبق بعض أدوار النزاع أمام المحاكم
الشرعية الذى انتهى باستحقاقها لمرتب السراى ليصرف
بمعرفتها .

أما أدوار النزاع أمام المحاكم الأهلية فتتلخص فى أن السيدة المذكورة
رفعت دعوى أمام محكمة طنطا الأهلية تقيدت بجدولها تحت رقم ١٣٨ سنة
١٩٢٩ كلى طلبت فيها الحكم لها بالزامه بدفع مبلغ ٢١٦٠ جنيها مرتب
السراى من تاريخ وفاة الواقف لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٨ ومبلغ ٣٦٠ جنيها
مرتبها الشخصى عن هذه المدة وما يستجد من مرتبها الشخصى بواقع ٢٠
جنيها شهريا ومن مرتب السراى بواقع ١٢٠ جنيها شهريا من أول
ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

فحكمت محكمة طنطا بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٠ بالزامه بأن يدفع للست بدر ٣٨٠ جنيها متجمد مرتبها الشخصي من يولييه سنة ١٩٢٧ لغاية يناير سنة ١٩٢٩ و٢٠ جنيها شهريا من أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ واحالة الدعوى على التحقيق فيما يختص بمرتب السراى .

فاستأنف الطرفان هذا الحكم بالاستئناف رقمى ٧١١ و١٠١٢ سنة ٤٧ قضائية .

وحكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥ برفض الاستئناف المرفوع من الناظر ، وفى استئناف المستحقة بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من الزام الناظر بأن يدفع لها مرتبها الشخصى البالغ ٢٠ جنيها شهريا ، على أن يكون بدء استحقاقها له أول فبراير سنة ١٩٢٩ وبالنسبة لمرتب السراى بالزام الناظر راغب أفندى الأعصر بصصفه بأن يدفع للست بدر حمودة الأعصر مبلغ ٥٦٤٠ جنيها قيمة باقى المرتب عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٢٩ لغاية مايو سنة ١٩٣٤ والزامه بأن يودع خزانة محكمة مصر الأهلية ٦٣٠ جنيها قيمة مرتب السراى عن المدة من يونيه سنة ١٩٣٤ لغاية نوفمبر ١٩٣٤ مع ما يستجد من هذا المرتب بواقع الشهر الواحد ١٠٥ جنيها الى أن يفصل نهائيا فى الدعوى الشرعية المرفوعة بطلب عزل الست بدر من ولايتها على مرتب السراى مع الزامه بالمصاريف والأتعاب .

وقد طعن راغب أفندى الأعصر فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٢ مارس سنة ١٩٣٥ وحكمت محكمة النقض والابرام المدنية بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٦ فى هذا الطعن المقيد بنمرة ٢٨ سنة ٥ قضائية وبجدول النيابة نمرة ٤٤ سنة ٣٥ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع أولا برفض الطعن فيما قضى به الحكم المطعون فيه خاصا بمرتب الست بدر الشخصى وبرفضه كذلك فيما قضى به من مرتب السراى بالنسبة لمبلغ ٦٤٥ جنيها و٧٠٠ ملليم الذى أقر الطاعن بأحقية الست بدر فيه على أنه هو الباقي المستحق لها لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٣ وثانيا بنقض الحكم المطعون فيه فيما زاد عن مبلغ ٦٤٥ جنيها و٧٠٠ ملليم المذكور من مرتب السراى من مبدأ استحقاقه وإعادة القضية لمحكمة استئناف مصر للفصل فى ذلك وفى المصاريف الخاصة به بما تراه من جديد ، ونالنا بالزام الطاعن بثلتى مصاريف هذا الطعن والزام الست بدر المطعون ضدها بالثلث الباقي ثم بالمقاصة فى أتعاب المحاماة أمام هذه المحكمة .

وقد عجلت الست بدر حمودة الأعصر الاستئناف فى مواجهة عبد المعطى أفندى الأعصر الناظر السابق وطلبت بعريضتها المعلنة فى ٢٩

يناير سنة ١٩٣٦ الحكم فيما يختص بمرتب السراى بالغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليه بأن يدفع لها مبلغ ٦٩٨٩ جنيها و٣٠٠ مليم قيمة الباقي لها من هذا المرتب حتى ديسمبر سنة ١٩٣٥ مع ما يستجد ابتداء من يناير سنة ١٩٣٦ بواقع ١٠٥ جنيها شهريا وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٦ سنة ٥٣ قضائية .

وبجلسة ١٠ مارس سنة ١٩٣٦ طلب راغب أفندى الأعصر الناظر الأسبق دخوله خصما في الدعوى ، اما بصفته الشخصية أو بصفته ناظرا سبق عزله وقررت المحكمة قبوله خصما في الدعوى .

وبتاريخ أول يونيه سنة ١٩٣٦ حكمت المحكمة بندب خير لمراجعته حساب الناظر الأسبق (راغب أفندى الأعصر) .

وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٧ أدخلنا في هذا الاستئناف على أثر عزل عبد المعطى أفندى الأعصر من النظارة وباشر الخبير مأموريته وقدم تقريره لمحكمة الاستئناف ، وقال فيه ان راغب أفندى الأعصر أهمل وقصر كثيرا في أثناء ادارته للوقف وخالف قرارات لجنة المحاسبة . . .

وقدمنا مذكرة في هذا الاستئناف لجلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٠ أثبتنا فيها عدم الزام الوقف بأى حق من حقوق المستأنفة وعلى أثر وصول هذه المذكرة قررت المستأنفة في مذكرتها ردا على ما جاء بهذه المذكرة بأنها تقصر طلباتها على مدة نهايتها أكتوبر سنة ١٩٣٥ « أى لغاية عزل راغب أفندى الأعصر من النظر في الوقف » .

ولكن الاستئناف ما زال منظورا الى الآن وكان مؤجلا أخيرا لجلسة ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٣ وفيها تنازلت المستأنفة عن مخاصمة رفعة ناظر الوقف وقصرت طلباتها ضد شقيقها الناظر الأسبق ، وقد اضطرت الست بدر حمودة الأعصر في عهد تنظر شقيقها راغب أفندى الأعصر الى أن ترفع ضده دعوى حراسة قضائية على الوقف لتتمكن من قبض استحقاقها واستحقاق السراى (وهى القضية الأهلية نمرة ٣٢٦٤ سنة ١٩٣٤ المحلة الكبرى المستأنفة بنمرة ٢٩٧ سنة ١٩٣٤ أمام محكمة طنطا الأهلية) .

ولما أقيم عبد المعطى أفندى الأعصر ناظرا مؤقتا لهذا الوقف حرمها من هذا الاستحقاق مدة ثلاثة أشهر مع انه لم يمكث في التنظر على الوقف سوى سنة واحدة .

ولما تعينا في النظر صرفنا اليها هذا المرتب ولا يزال يصرف اليها حتى الآن ، وعندما أزيلت سراى الوقف القديمة بناء على قرار المحكمة الشرعية في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بسبب نزاع ملكيتها وأقامت حرم

الواقف في منزل آخر استأجرته في سمنود عرض الأمر على هيئة التصرفات بمحكمة طنطا الشرعية لتقرر ما تراه بشأن هذا الاستحقاق الذي جعله الواقف للسراى وفوضنا الرأى للمحكمة في ذلك ، فقررت بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ فى المادة رقم ١٦٢ سنة ٣٦/٣٧ الاذن لنا بصرف المرتب المذكور الى الست الطالبة (الست بدر حمودة الأعصر حرم الواقف) لانفاقه طبقا لشرط الواقف على الجهات المذكورة .

ومن هنا يتبين أن هذا المبلغ يصرف فى عهد تنظرنا الى السيدة المذكورة سواء كان قبل ازالة السراى القديمة أو بعد ازالتها ، وقبل أو بعد بيع منزلنا لجهة الوقف .

وفى الوقت الذى نزعت فيه ملكية سراى المرحوم الواقف لم نكن قد فكرنا بعد فى انشاء منزل جديد لنا ، حتى يتدرج التفكير الى بيعه للوقف بل كان فى هذا الوقت لا يزال منزلنا القديم على حاله

أما حق السكنى وإن كان منصوصا عليه فى كتاب الوقف ، الا أننا لم نستعمل هذا الحق ترفعا منا ، واذا قصدنا الى سمنود فلا ندخل منزل الوقف الا للاشراف على ادارته وللنظر فى مصالحه وتصريف شئونه ، واذا دعا الأمر الى الاستراحة أو المبيت فى بيت شقيقى أو بيوت أحد أصهارى العديدين .

وليسمع الكل ، مؤيدون ومعارضون ، ما قالته لجنة فحص حساب الوقف عن سنة ١٩٤٢ فى محضر جلستها المؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٤٣ وفى تقريرها المرفوع لحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد أحمد عوض رئيس محكمة طنطا الشرعية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣ والمصدق عليه من فضيلته بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٣ قبل أن يظهر فى الوجود ذلك المولود ، الذى يسمى بالكتاب الأسود ، وقيل أن يعرف الناس شيئا عن ذلك الكتاب ، البغيض عن بيع منزلنا لجهة الوقف ، وقد قالت اللجنة ما قالته بعد معاينة دقيقة وفحص وتنقيب ، لا عن سماع وظن وتخمين

« وما راء كمن سمع » .

واليكم ما قالته حرفيا :

« وقفت اللجنة على الشروط الواردة بكتب الوقف والتغيير مما دل على حرص الواقف الشديد وتمسكه بوجود سراى للوقف . وقد أُرصد عليها مبالغ كبيرة يصرف بعضها على حرمه وحاشيته وبعضها فى سبيل البر والاحسان وجعلها سكنا لحرمه وللضيوف ، ومقرا لتلاوة القرآن ودلائل الخيرات واحياء المواسم والأعياد .

وقد شاهدت اللجنة بنفسها وبكامل هيئتها السراى التى آلت للوقف .ونبينت كل ما فيها ، وترى أن ما ورد بالأشهاد الشرعى دون ما عليه السراى من فخار ومن عظمة ، وأن الوقف قد ربح وربحا وفيرا بهذه الصفقة . وأنه لو أريد الآن بناء مثل هذه السراى لبلغت التكاليف أضعافا مضاعفة لذلك الثمن الذى بيعت به . على أنه يستحيل استحالة مادية الحصول على ما اشتملت عليه من مواد وأدوات ، فمعظمه استورد من أنقى ما يرد من الخارج .

هذا الى التضحية العظيمة التى ضحّاها رفعة الناظر ، اذ نحس جميعا بأن الحرص على تراث الآباء ومسقط الرأس صفة لازمة للإنسان وغيرة متأصلة فيه ، ولا يضحى بكل هذا ولا يؤثر غيره على نفسه الا من امتلأ قلبه بالإيمان ومن ساير صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

« ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » .

على أنه فوق هذا وذاك نرى أن رفعتة قد ضحى بمبلغ وفير لمصلحة الوقف والمستحقين ، اذ تنازل حفظه الله عن نحو ألفى جنيه مما قدره الخبراء فى سنة ١٩٤١ بل فى مستهلها - ولا يضحى بهذه التضحيات العالية الثابتة الا مثل رفعة الناظر الذى أوّمن على حقوق ملايين البشر ، فأدى الأمانة حقها (تصفيق حاد) واذا راعينا أن شرط الواقف كان يعطل حتما بالسراى لو لم يتقدم رفعة الناظر بهذه المكرمة ، اذ قد ثبت أنه قدم طلبا فى سنة ١٩٣٧ لبناء سراى بدل التى أخذت للمنافع العامة واستمر نظره حتى رفض فى سنة ١٩٣٩ لتعذر البناء - اذا راعينا هذا حكمنا بعظم ذلك العمل الجليل الذى أنقذ به رفعة الناظر انهيار شرط أساسى من شروط الواقف الذى قصد به تخليد ذكره .

واللجنة ازاء هذا كله تجد نفسها عاجزة عن أن تقدم لرفعة الناظر ما يستحقه من اجلال واكبار - وانها لتتوجه الى الله العلى القدير أن يكلاً رفعتة بعين رعايته ، وأن يحفظه ذخرا للفقراء والمساكين ، وأن يشمل بعنايته من عاونه فى هذه الصفقة ، فلكل من ساهم فيها وسهل أمرها أجر عظيم » .

واننى مع اجلالى للقضاء كما قلت وارتفاعى به عن أن يكون محل شبهة أو نقاش أو جدال ، فها هى ذى قضية بيع منزلى للوقف التى أشرت إليها وشرحت ما جاء بها من تصرفات ، أودعها مكتب مجلسكم المحترم للاطلاع عليها واستخراج الحقيقة الناصعة منها .

بعد الذى تلى عليكم اليوم مدعماً بمسنداته ، مستخرجاً من سجلاته ، وبعد ما سمعتموه فى الأيام الماضية منى ومن زملائى المقترى عليهم ، من حقائق ناصعة ، وحجج دامغة قاطعة ، بل وبعد الذى ستسمعونه فى حينه ، وتطلعون عليه من تنفيذ افك المرتاب ، وتكذيب المسرف الكذاب ٠٠٠ بعد كل ذلك ، أظن أنه لم يبق بعد فى هذا البلد رجل يزن الرجال ، ويحكم على الأشياء ، ويتجرد عن الغرض ، ويتعد عن مواطن الريب ، الا ويبرأ الى الله وإلى الوطن ، وإلى الناس من مكرم الذى كان أول من سمى نفسه الدساس .

لقد طار من المسكين كرسى الوزارة ، وكان له فيه المعنى والامارة ، وفقد مركزه فى الوفد ، وكان فيه المقرب والمدلل ، فطاش عقله وطار صوابه ، فعمد الى كل حيلة ، ولجأ الى كل وسيلة ، عسى أن يعود اليه بعض ما كان عليه ، فلما فقد الأمل ، وأعيته الحيل ، غلبت عليه طبيعته ، واستولت على عقله شهوته ، فأخذ يلقي التهم على أشرف الرجال ، ذات اليمين وذات الشمال ، واختص زعيمه الذى كان بالأمس يقدسه ، بما ظن أنه يدنسه ، ورمى زملاءه الذين كانوا لديه الأطهار الأبرار ، بأشنع الأوحال والأقذار ، ولم يسلم منه عمل خيرى ولا مشروع يقصد به وجه الله ٠٠٠ الا ما أضله وما أغواه ، حتى أعمال الخير والبر لم تنج من لسانه وأذاه !!!

لقد ركب رأسه ، فخسر نفسه ، وفقد حسه ، وأصبح انساناً اصطلاحياً ليس له من الانسان الا اسمه ، وهيكله ورسمه ، أما العقل ، أما الضمير ، أما الوازع ، أما الخلق ، أما شرف الرجال ، أما الصدق وتحري الوقائع ٠٠٠ فذلك شيء مضى وانقضى ، وأصبح اليوم فى خبر كان ٠٠٠ (تصفيق حاد) .

يحكى أنه كان فى مصر رجل يسمى مكرم عبيد ، نال من الشهرة أفساها ، ومن الثقة به منتهاها ، قربه رئيسه ، واصطفاه زعيمه ، وظل يدفعه ويرفعه ، حتى سول غروره أنه بلغ القمة ، وأن لا أحد فوقه ، فطغى وبغى ، وآثر المصلحة الدنيا ، واستغل كل شيء لشخصه ، حتى سقط من حائق ، مهشم الرأس ، مضطرب العقل ، مضطرب الحواس ، فلما أفاق ، لم يجد الا الذى أكرم مثواه ، وقربه وآواه ، يعض فيه بنابه ، ويسود بسببه صفحات كتابه ، ويرميه بالكذب والافتراء ، والاختراع والادعاء .

كان فى العاملين لمصر رجل يسمى بهذا الاسم ، فامحى من السجلات هذا الرسم - رحمه الله .

وان ما سمعتموه حضراتكم الليلة طرف من قصة طويلة عريضة ،
وحملة ساقطة دنيئة ، دبرت للنيل من مصطفى النحاس ، وزملاء مصطفى
النحاس ، وتلويت سمعتمهم ، والولوج فى طهارتهم ، ولكن أنى للمحاولين
ذلك ؟ وصحائفنا بيضاء ، ناصعة لا شبهة فيها ، وثقة الشعب العارف
بأقدار الرجال تحوط بنا ، وتأييدكم ممتليه يغرنا ، والله فوق هذا كله
حافظنا وراعينا ، من كل ضر يراد بنا ، أو سوء يدبر فى الخفاء لنا .
(ربنا عليك توكلنا ، واليك أنبنا ، واليك المصير) .

ويوجه النائب المحترم اسماعيل رمزى باشا الى رفعة النحاس باشا
السؤال التالى :

« ذكر مكرم عبيد باشا فى كتاب وزعه وفى العريضة
التي رفعها الى حضرة صاحب الجلالة الملك أنكم باستغلالكم
لنفوذكم تعيينتم ناظرا على وقف البدر اوى باشا كما ذكر
وقائع أخرى وتفاصيل فى هذا الموضوع فهل لمقامكم الرفيع
أن يجلو وجه الحقيقة فى هذا الامر ببيان يرد الأمور الى
نصابها » .

ويعيد النحاس باشا مرة أخرى ما ذكره مكرم عبيد باشا فى كتابه
الأسود عن هذه الواقعة ، ثم يقول :

قبل أن أخوض فى هذا الحديث أكرر لحضراتكم
بما سبق أن قلته فى مثل هذا اليوم من الأسبوع الماضى وردا
على سؤال وجه الى بشأن بيع منزلى بسمنود للوقف ...
أود أن أكرر لحضراتكم أن مكرم عبيد وقد كان وزيرا
ومحاميا وكان وكان الى آخر الألقاب والصفات ، لم يتورع فى
عبارة بذينة ومنطق أعوج واستنتاج أخرق ، عن أن يتعرض
لسمعة القضاء والأحكام نهائية فصل فيها القضاء وهو يعلم
أن الدستور قد فصل بين السلطات ، وانى لأقولها صريحة
مدوية فى قاعة هذا المجلس المحترم ان القضاء لن يضره أن
يمسه مكرم عبيد ببذاءة لسانه ، واننا لن نبتس بما فعل
مكرم عبيد أو يفعله فقد انكشف أمره ، وانفضح ستره ،
وأضحى هو وكتابه الأسود حديثا يشمئز منه ، وصونا
تنصرف الاسماع عنه .

لقد ظل أياما طويلا وليالى حالكة الظلمات يخترع من
أباطيله ، ويحبك من أضاليه ، بما ظن أنه يحدث فى النفوس
أثرا ، ويبلغ به أمرا ، واذا به بعد كل ذلك التعب المضنى

والأمل الخلب لا يجد من ورائه الا السراب ، ولا يتقلب
الا في التراب .

كتب عن كل شيء : ولفق في كل شيء ، وكذب في
كل ما ادعى ، حتى ضل وغوى ، ولكن ذكاه المصطنع الذي
ظل يخدع به طويلا قد خانه في هذه الفرية الدنيئة ، والكذبة
الوضيعة .

والى حضراتكم الوقائع من مستنداتها وسجلاتها بل
وقضايها التي قال فيها القضاء كلامته الأخيرة ، ولتوقنوا
أننى حفظا لحق الدستور واحتراما لنصوصه لن أتعرض
لما فصل فيه القضاء الا بقدر ما يتبين به وجه الحقيقة ،
فاسمعوا ثم احكموا .

لوقف البدرأوى قصة يرجع تاريخها الى سنين مضت ،
وعهود مختلفة انقضت ، فلقد تعاقب عليه طبقا لشرط
الوقوف نظار تديون ، فيهم المحسنون ومن بينهم المسيئون ،
وما كنت وأنا ابن سمود لأهتم كثيرا بشؤون هذا الوقف
والمستحقين فيه - لا لأن عاطفتي نحو أبناء بلدى ومبسط
راسى قد قلت ، ولكن لأننى مذ حملت الأمانة بعد سعد ،
وخلفت على رئاسة الوفد كنت أنا وزملائى الذين يعملون
معى نخرج من حرب الى حرب ، ومن انقلاب الى انقلاب .

وكانت الشكاوى من المستحقين فى هذا الوقف تنثر
على ، والظلمات من المحرومين ترفع الى ، ذاكرين فيها وقائع
تغضب لها النفوس العفة ، وتتألم لذكرها القلوب الرحيمة ،
وكنا نناضل أبطال الانقلابات السياسية ، والمتألمين على
الدستور ، والماسخين نصوصه والمستبدليه بسواه ، حتى اذا
ما انتصرت كلمة الأمة ، وانجاب عنها ما كانت فيه من غمة ،
تقدم مستحقو وقف البدرأوى والذين يهمهم أن تصرف
خيراته الكثيرة فيما رصدت له - تقدم كل هؤلاء وأولئك
يرجون فى الحاح ، ويلحون فى رجاء أن أقبل التنظر عليه ،
وقدموا الى محكمة طنطا الشرعية طلبا يطلبون فيه تعييني
ناظرا مؤقتا على هذا الوقف حتى يفصل فى أمر عزل على
المنزلاوى بك نهائيا - وكان اذ ذاك ناظرا على الوقف ونسبت
اليه تهم كثيرة فى تصرفاته ومخالفته شروط الوقف ،

ورفعت عليه عدة قضايا في هذا الشأن ونسب اليه اغفاله
وجهاً الخبر المنصوص عليها .

وفي أول مارس سنة ١٩٣٦ ، قررت محكمة طنطا
الشرعية عزل على المنزلاوى بك من النظر ، وأرسلت الى كتابا
من فضيلة رئيسها تطلب الى فيه أن أقبل التنظر على هذا
الوقف تلبية لرغبة المستحقين وخدمة لأبناء بلد ولدت فيه
ونشأت بين أهليه ، وجاءنى أبناء سمهود منهم المستحق في
هذا الوقف وغير المستحق يلحفون في الرجاء أن أقبل هذه
النظارة برا بهم ، وحرصا على الخيرات التي اشترطها الواقف
لجهات متعددة ، فلما اعتذرت اليهم لكثرة ما لدى من المهام
والأعمال ألحوا طالبين تضحية جزء من الوقت لهم فهم أولى
بخدماتي قبل غيرهم .

وحسبى هنا أن أتلو على مسامع حضراتكم نص الخطابين
المتبادلين بيني وبين رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية
في ذلك الوقت ، ومنهما تتبينون أن مستحقى الوقف من
علماء وأعيان سمهود وأبى صير - بلد على المنزلاوى بك -
هم الذين سعوا الى وألحوا على ، وأنشئ قبلت لا طمعا في
مال ، ولا سعياء وراء منفعة الا منفعة المستحقين وتنفيذ شرط
الواقف للفقراء والمساكين ، ورضا الله رب العالمين .

حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل .

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد : فأظن أنه قد وصل
الى علمكم ما آل اليه وقف المرحوم البداراوى باشا ، وأن
محكمة طنطا عزلت صاحب العزة على المنزلاوى بك من النظر
عليه ، وأفيدكم أنه قد تقدم بطلب النظر ثمانية أشخاص من
بينهم أولاد ابن الواقف سيدتان ورجل - وغير خاف على
دولتكم أن الوقف كبير وكله خيرى ما عدا مرتبات لذرية
الواقف ، ولا يصلح للنظر عليه الا متدين قدير ذو نفوذ .
وقد تقدم للمحكمة أخيرا أحد علماء سمهود الذين لهم
استحقاق في الوقف طالبا اسناد النظر الى دولتكم وقدم
عرائض من علماء سمهود وأعيان أبى صير طلب فيها موقعوها
اسناد النظر اليكم . وأنا مع علمى بما تقومون به من المهام
وما لديكم من الأعمال الهامة للأمة ، أرجوكم أن تفيديوني
بقبولكم النظر على هذا الوقف ، وبهذا تقدمون خدمة عظيمة

لأهل بلدكم وللفقراء واليتامى وطلبة العلم الذين حرموا
استحقاقهم منذ سنوات ، وأرى أن ذلك لا يعوقكم عما تؤدونه
للأمة من جليل الأعمال ، لأنه يمكن انتظام حال الوقف
بإسناد أعماله الى وكيل تثقون به يدبر شؤونه تحت
إشرافكم .

ويكفيني أن أخطر دولتكم بأن لفقراء الحرمين سنويا
مبلغ ٥٠ جنيها لم يرسلها الناظر السابق من سنة ١٩٩٧
وقد ساءت حالة أهل المدينة في السنوات الأخيرة وتشتت
أكثر فقرائها في الجهات وماتوا جميعا ولم يؤثر ذلك في
الناظر فيرحم أولئك المساكين ويرسل اليهم بعض حقوقهم .
فإذا تكرمتم بقبول الناظر أحييتهم المستحقين واستوجبتم
مشوبة الله وعظيم أجره ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية
أحمد الجداوى

الرد

ولقد أجبته بعد أن تحققت من كل ما ذكر بالكتاب
التالى :

حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد الجداوى
رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد وصلنى
خطابكم الذى تطلبون منى فيه قبول نظارة وقف البداروى
باشما نزولا على رغبة علماء سمهود وأعيانها وأعيان أبى صير .
وبالرغم من المهام الكثيرة التى تشغلنى وأشرتكم فضيلتكم
اليها لايسعنى الا تلبية هذه الرغبة وقبول نظارة هذا الوقف
رعاية للصحة العامة التى أحرص عليها فى كل المناسبات
وأقدمها على كل الاعتبارات الأخرى ، والله أسأل أن يوفقنا
الى ما فيه خير الوقف وتحقيق مصالح المستحقين من ذرية
الواقف ومن الفقراء واليتامى والمساكين .

وتفضلوا فضيلتكم بقبول فائق الاحترام .

مصطفى النحاس

تنفيذا لرغبة المستحقين وعملا بشرط الواقف الذى تلوت على حضراتكم نصه ، وأرسل الى فضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية الكتاب الذى ذكره صاحب العريضة ورددت عليه ، فلا داعى لأن أعيده عليكم .

وهنا تصل الجراءة والكذب بالكذاب الأشر الى أن يتجنى على الواقع ويكذب على التاريخ - حتى القريب - ويقول فى لهجة الوثائق المتأكد الساخر المستنكر ، بسجعه المرذول الذى مجتهه الأسماع : « ولم تكدمضى بضعة أيام على توليه الوزارة حتى عاوده داؤه القديم فحن الى النظارة ، وقد واثته الوزارة » ! ..

نعم يا مولاي ، فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ - أى بعد تشكيل الوزارة بخمسة أيام - بسحر ساحر أو قدرة قادر - طلب بعض المستحقين الى محكمة طنطا الشرعية اقامة رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء ناظرا دائما لوقف البدر اوى . الى آخر زوره واختلاقه ، الذى ينم عن سوء أخلاقه .

فلم يطلب فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ولا فى شهر فبراير كله ، بل ولا فى النصف من مارس شيئا مما ذكره الكذاب بلهجة المالىء يده مما يقول ، بل كان ذلك فى ١٦ مارس أول ما طلب .

أردت بذكر هذا التاريخ ومقارنته بالتاريخ الذى ذكره المخترع المضلل أن أبين لحضراتكم مبلغ تحريه الوقائع ، وثقته بما يلقى اليه أو يطلع عليه من بيانات .

ثم لا يتورع الكذاب حتى ليكذب فى الوقائع الملموسة المحسوسة ويجرؤ فيقول ان الخطابين اللذين تبودلا بين فضيلة رئيس محكمة طنطا الشرعية وبينى قد نشرنا على الناس فى الصحف جميعا جنبا الى جنب ويعلق على ذلك بما شاء له خياله أو اختباله بأن النحاس ذهب فى استغلال نفوذه وفى التحايل على هذا الاستغلال الى أبعد الحدود مستهترا بجلال القضاء ومستخدمما الثناء فى غير محل الثناء . فان الخطابين لم ينشرا فى الصحف بل ظل أمرهما مكتوما حتى تقدم أحد شيوخ الانقلاب باستجواب الى معالى وزير الأوقاف عن اخلال الوزارة بالمادة ٣٤٧ من لائحته الداخلية وقبولها التنازل عن نظارة وقف تتولاها الى آخر الاستجواب الذى لم ينل شيئا من مصطفى النحاس ولا من نزاهة مصطفى النحاس .

اذن لم يتوسل الى على صفحات الجرائد ، بل لقد خاطبني رئيس

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامتني محكمة طنطا المشار إليها ناظرا مؤقتا على هذا الوقف الى أن يفصل فى دعوى العزل نهائيا .

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قررت المحكمة العليا الشرعية تأييد قرار عزل على المنزلاوى بك نهائيا فعرض الموضوع على محكمة طنطا الشرعية للنظر فى اقامة ناظر على هذا الوقف بصفة دائمة ، وطلب المستحقون من ذرية الواقف اقامتى ، وفوضت وزارة الأوقاف أولا الرأى الى المحكمة فى خطاب مؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ ثم عادت بعد ذلك فطلبت اقامتها هى ناظرة دائمة وعارضت اقامتى فى خطاب مؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ .

وفى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الوزارة ناظرة على هذا الوقف وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار فى أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

ولعلى لست فى حاجة الى أن أوجه أنظار حضراتكم الى اننى فى كل هذه المراحل لم أتقدم طالبا التنازل النهائى على هذا الوقف ، بل ان المستحقين هم الذين طلبوا ولما سئلت وزارة الأوقاف فى ذلك فوضت الرأى أولا ثم عدلت ثانيا وتمسكت بأن تكون هى الناظرة متخفية فى ذلك شرط الواقف الصريح الفصيح الذى نص على ما يأتى (ليس لديوان عموم الأوقاف او فروعه او أية مصلحة تابعة له او حالة محله تسلط على ذلك الوقف بحال من الأحوال) .

بل هبونى تقدمت من تلقاء نفسى طالبا التنازل على هذا الوقف برا ببلدى ومسقط رأسى فأى خير على فى هذا ، واذا لم يكن لى خير فى اهلى وعشيرتى ، وقد رأيت خيرات بلدى نهبا مقسما بين الدخلاء والطامعين ومن ورائهم أبطال الانقلابات يحرضون ، اذا لم يكن لى خير فيهم فلا خير فى جهادى ولا فى وطنى .

بل لعلى لست فى حاجة الى أن أقول لحضراتكم ان عهد الانقلاب الأخير كان اذ ذاك فى عتفوانه ، وكان مصطفى النحاس هو الهدف لسهام المتآمرين بالدستور جميعا ، فاتخذوا من هذه المسألة تكة يتكئون عليها وسخروا من الامعات الطامعة ،

والنكرات الشائنة أناسا نفثوا فيهم من سمومهم وأخذوا يحضرون لهم المذكرات ويحفزونهم الى رفع القضايا الكيدية ، واللعاوى الهزلية مما كان حديث الناس فى المجالس وسخريتهم بالعهد ورجاله فى المنتديات .

ومن العجب العاجب ، ان مكرم عبيد كان أشد الوفدين حماسة وأعنفهم ثورة ضد هذا التآمر الوضع ، بل كان دائم الاتصال بحضرات المحامين الشرعيين الذين تطوعوا بالدفاع عنى ذودا عن الحق وحربا للباطل حينما سخر الذين سموا أنفسهم رجال (الحكم الصالح) مخلوقا اسمه بدير ليرفع ضدى دعوى عزل من نظارة أوقاف البدرأوى وعبد العمال بك وولده السيد بك ! ولما يمض على اقالة الوزارة خمسة أيام .

ولقد قال القضاء الحر التزيه كلمته وجهر بالحق والحرب ضدى على أشدها ، ولم يبال بتهديد أو وعيد ، أو أن ينال من حكموا فى هذه القضية نقل أو تشريد .

قال القضاء فى درجته الابتدائية والاستئنافية كلمة الحق صريحة ورفض الدعوى فى وجه الصنيعة المسخر ومن ورائه لناخسوه جهرة ، وكان لهذا الحكم أثره الحسن فى شتى مناحى البلاد .

وعجب أى عجب أن يتعرض مكرم للأوقاف وتنظرها وهو الذى صنف لهذا الحكم وطرب - ولكن الشيطان أغواه وصرفه عن هداه . فتردى فى هوة سحيقة . وبالسوء المنقلب .

وانه ليؤسفنى كل الأسف أن أصرح بأن مستحقى وقف البدرأوى وجهات الخير المشروط لها معظم هذا الوقف قد جأروا جميعا بالشكوى طيلة عهد الانقلاب كما جهروا بها فى عهد تولى المنزلاوى بك ووصل الأمر الى التقاضى فى المحاكم فلما أن زال كابوس الانقلاب هرع المستحقون طالبين الوصول الى حقوقهم ورد المأخوذ منهم اليهم .

وفى ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ وكانت الأمة قد تنفست الصعداء ، تقدمت الست عديلة بيومى البدرأوى وآخرون الى محكمة طنطا الشرعية طالبين إقامتى ناظرا على هذا الوقف بدلا من الوزارة لما فى ذلك من المصلحة لهم وللوقف فطلبت المحكمة الى وزارة الأوقاف ابداء رأيها فى هذا المطلب فأجابتها بأن لا مانع لديها من إقامتى ناظرا على الوقف المذكور بدلا عنها

المحكمة خطابا خاصا لا متعديا في ذلك حقوقه ولا مخالفا القانون ولا مستبقا
القضاء الى الحكم في قضية منظورة أمامه كما يدعى الجاهل الكذاب .

وصدقوني يا حضرات النواب المحترمين اذا قلت لكم ان هذا المسكين
قد برهن على جهل بأبسط الاجراءات ، بل وأوليات القوانين ، ولست
أدرى في هذه الواقعة بالذات أذلك جهل منه أم تجاهل ، فمن ذا الذي
في مصر يشتغل بالمحاماة بنوعيتها الأهلية والشرعية ، ويجهل أوليات
القوانين أو لا يعرف أن للقاضي الشرعى الولاية العامة على الأوقاف ، وأنه
بحكم هذه الولاية الطبيعية له أن يختار أصلح المرشحين وأنفعهم للوقف
وله أن يلج عليه ويرجوه ويبين له الفوائد التى تعود من وراء تنظيره ،
ولقد جرى القضاء الشرعى منذ نشأته على هذا العرف فحرر مئات ومئات
من الخطابات والرجاءات الى مختلف الناس فى شتى المناسبات يطلب اليهم
أن يعاونوه على تنفيذ شروط الواقفين وجلب الخير والمنفعة للفقراء
والمساكين ، ولم نسمع أن أحدا اعترض على قاض فى هذا أو قال له انك
تعديت حدود اختصاصك ولم تلتزم الحيدة حينما ألححت ورجوت رجلا
تعتقد فيه الصلاحية والصلاح لادارة وقف من الأوقاف اللهم
الا مكرم عبيد صاحب الكتاب الأسود ، والعقل الأسود

لقد أكثر مكرم فى عريضته وكتابه من ذكر القضاء والمساس بالقضاء
فى غير موضع وسلط عليه بذاته غير مرة ولكن هل نال من القضاء ونزاهة
القضاء مأربا ؟ وهل بلغ من وراء النيل منهم مطلبيا ؟ .

كلا . . فان للقضاء فى نفوس الأمة من الاكبار والاجلال منزلة
لا تؤثر فيها تلك الترهات ، ولا تنال منها أمثال هذه المناورات ، فان لهم
من ضمايرهم ونزاهتهم ومراقبة أعدل الحاكمين درعا تقيهم طعنات الرعديد
المساكين .

أما ما ذكره قليل الحياء من أن ما سماه مأساة وقف البدر اوى قد
ختمت بترقية رئيس محكمة طنطا الشرعية الى رئاسة محكمة اسكندرية
الشرعية ولم يكن قد بقى على سن تقاعده الا بضعة أشهر قليلة ، ويعلق
عليها بما شاء فاسمعوا واضحكوا ساخرين ، أو اسخروا ضاحكين ، وشر
البلية ما يضحك .

لما أجريت الحركة القضائية الشرعية وخلا منصب رئيس محكمة
اسكندرية الشرعية بنقله الى رئاسة التفتيش الشرعى كان طبيعيا أن ينقل
الى محكمة الاسكندرية رئيس أكبر محكمة بعدها ، والنظام المتبع فى وزارة

العدل منذ أن خلقه الله وأنشئ شيء اسمه القضاء الشرعي إن يكون الترتيب في نقل رؤساء المحاكم كالآتي :

- ينقل رئيس محكمة قنا الى أسيوط .
- ورئيس محكمة أسيوط الى بنى سويف .
- ورئيس محكمة بنى سويف الى المنصورة .
- ورئيس محكمة المنصورة الى الزقازيق .
- ورئيس محكمة الزقازيق الى طنطا .
- ورئيس محكمة طنطا الى الاسكندرية .

وقد نقل رئيس محكمة طنطا الى الاسكندرية تبعا لهذا التقليد ، وكان قد بقي له على الاحالة على المعاش أقل من ثلاثة أشهر وأحيل فى سنه المحددة دون أن يستفيد من هذا النقل شيئا أو يأخذ علاوة أو يرقى الى درجة أعلى ولم تفكر الوزارة فى أن تستبقية انتفاعا بخدماته ومكافأة له على حسناته .

أما كونه هو الذى تعرض عليه شؤون أوقاف البدرأوى وعبد العال بك وولده فهذا أمر طبيعى أيضا ، لأن هذه الأوقاف فى سمنود وسمنود تابعة فى اختصاصها الى محكمة طنطا الشرعية .

على أن كثيرا من المواد المتعلقة بهذه الأوقاف والتي رفعت الى محكمة طنطا الشرعية لم تستأثر هذه المحكمة بالنظر فيها وحدها ، بل استؤنفت أمام محكمة الاستئناف العليا الشرعية وتأيدت .

ولم يكن رئيس محكمة طنطا الذى ناله من مكرم ما نال هو الرئيس الوحيد الذى عرضت عليه مسائل تلك الأوقاف فلقد تقلب عليها رؤساء غيره كثيرون .

واذا كان هو بنفسه الذى كان رئيسا للمحكمة عند بيع منزل للوقف وتنظري على وقف البدرأوى ، فليس هذا ذنبه ولا ذنبنا ، فان مسألة بيع المنزل ظلت كما شرحت لحضراتكم من قبل معروضة أيام القضاء حول العامين ، ومسألة وقف البدرأوى لم يتعد رئيس المحكمة اختصاصه كما شرحت لكم ، ولا حابى رئيس الوزارة وتملقه فما كان القضاء ليتملق أجدا ولا مصطفى الحاس ليقبل التملق من أحد فلعنة الله على الكاذبين .

لقد بلغ التبجح والقحة بالأنفاسك أن يقول أن محاسن الصدف قد شاءت ومازالت تنشاء حتى الآن كما سنرى ألا نكتشف محاسن النحاس باشا كناظر للوقف الا حينما يكون فى الحكم ٠٠٠٠ ولن أجارىه فى تأليفه أو أعقب عليه من نوع تصنيفه ، ولكن اسمعوا ما تقوله لجان فحص حساب وقف المرحوم السيد بك عبد العال المؤلفة برياسة حضرتى قاضى محكمى المحلة الكبرى وسمنود الشرعيتين على التعاقب فى تقريرها المصدق عليها من حضرات أصحاب الفضيلة رؤساء محكمة طنطا الشرعية أيام لم تكن متقلدين زمام الحكم بل كنا هدفا لضر الحاكمين .

اسمعوا حضراتكم طرفا من هذه التقارير فى مختلف السنين ابتداء من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٤١ وبعد أن تستمعوا لما سيلقى عليكم ، متخذاً من سجلاته ، قولوا ما شئتم عن ذلك الجرى ومفترياته .

جاء فى التقرير المؤرخ فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ عن حساب سنة ١٩٣٧ ما يأتى تحت عنوان شرط الواقف :

١ - ما صرف للمستحقين ووجهات الخير كان طبق شرط الواقف بالنسبة التى يتسع لها ريع الوقف وكان الصرف فى مواعيده بانتظام وعلى وتيرة واحدة .

٢ - ما صرف فى سبيل التعليم بالمدارس العالية قد روعى فيه ما حتمه الواقف من عدم نقص عدد الطلبة عن عشرة دائما أبدا - وقد أكمل هذا العدد فى أثناء مدة هذا الحساب الى عشرة بعد أن كان أقل من ذلك فى السنين السابقة وصرفت للطلبة الكسوة المنصوص عليها بعد أن كانت مقطوعة عنهم .

٣ - أنشئ المدفن المنصوص عليه بكتاب الوقف لدفن الفقراء والأغراب تنفيذا لشرط الواقف .

٤ - اتخذت الاجراءات اللازمة لانشاء المعهد الدينى بسمنود وطرحت المناقصة ورسا عمله على أحد المقاولين واشترط أن يتمه فى بحر ستة أشهر تبتدىء من أبريل سنة ١٩٣٩ .

٥ - قدم لهيئة تصرفات محكمة طنطا الشرعية طلب الاذن بائشاء سراى للواقف بدل التى هدمت وكان تقديم الطلب فى ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨ .

٦ - قدم طلب لهيئة التصرفات بتعمير عقارات الوقف بسمنود واستعمال ما يصلح لها من أنقاض السراى .

٧ - قدم طلب لهيئة التصرفات في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بالاذن بإنشاء عزبتين للوقف بأطيان بنا أبو صير وشسبرا بإبل من العزبتين المهتمتين .

وجاء في تقرير هذه اللجنة تحت عنوان الادارة العامة - وكان ذلك في سنة ١٩٣٩ كما قدمت لحضراتكم ولم أكن حاكما ولا ذا سلطان ، وشاء الله ولم تشأ محاسن الصدف أن تكشف محاسن النحاس كناظر للوقف وهو في غير الحكم !! ولكن قديما قالوا اذا لم تستح فاصنع ما شئت !! .

قالت اللجنة ، لقد كان من نعم الله وتوفيقه أن أقيم رفعة الناظر الحالي ناظرا على هذا الوقف وقد عادت اقامته على الوقف ومستحقه بالخير والبركة .

ولو قارنا بين الادارة في عهد رفعته وبينها في العهود السابقة نثبت مقدار هذه النعمة .

ثم قالت في مكان آخر : وبالجمله لقد كانت الادارة في هذه السنة موفقة في جميع أعمالها ، ولم يلاحظ أحد من أعضاء هذه اللجنة شيئا يؤخذ عليها لا شكلا ولا موضوعا ، واللجنة يكامل هيئتها تقرر بصراحة تامة أن هذه الادارة لا نظير لها في ابتكار الوسائل الناجعة لاصلاح حال الوقف وأعيانه واراحة مستحقه ، والعمل على زيادة غلته وتنفيذ شروط الواقف وتحقيق رغبات اللجان السابقة ، ولذلك فانها تستحق مزيد الشكر والثناء ، وترجو اللجنة من الله أن يديم لها التوفيق والسداد .

وجاء في تقرير آخر للجنة حساب سنة ١٩٣٨ المؤرخ في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ تحت عنوان الادارة العامة ما يأتي :

« لقد ثبت للجنة من بحث هذا الحساب ومن مراجعة تقارير اللجان السابقة ومن عقد المقارنة بين حساب السنوات ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ومن تقارير الخبراء الذين انتدبتهم لمعاينات أو مأموريات ، ومن الوقوف على تصرفات الادارة في عهد الناظرين السابقين وفي عهد رفعة الناظر الحالي انه في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، قد تحسنت حالة الوقف بدرجة كبيرة في عهد نظارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

واستدلت على هذا التحسن بزيادة غلة إيرادات الوقف والإيرادات المتحصلة وزيادة نسبة المتحصل من المربوط ومن المتأخرات وزيادة الأطيان المستغلة رغم ما أخذ في هاتين السنتين منها للمنافع العامة وتحصيل بعض الإيجارات قبل مواعيد استحقاقها واستنباط موارد جديدة للإيرادات وقلة المصاريف القضائية وقطع دابر المنازعات - وإنشاء مصرف عمومي

لأطيان الوقف بزمام بنا أبو صير واصلاح أطيانها بعد أن كانت بائرة ومهملة وشق مصارف ومراوى فى أطيان أخرى فتحسنت طرق ريها وصرفها ، وصرفت الخيرات بعد أن كانت معطلة .

وبعد أن سردت اللجنة كثيرا من الاصلاحات التى استجذت فى الوقف قالت : ولهذا فان اللجنة تسجل لأوراق وقف هذا التقدم المطرد ويسرها أن تعترف بالفضل الكبير لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وحضرة صاحب العزة عبد العزيز النحاس بك وكيل رفعتة لما أبدياه من حسن الادارة والحرص الشديد والحزم والحكمة والمبالغة فى المحافظة على حقوق الوقف ولا يسعها الا أن تشكرهما شكرا جزيلا وتثنى عليهما ثناء مستطابا وترجو اللجنة أن يجزيهما الله عن الوقف وأهله خير الجزاء .

وجاء فى تقرير لجنة حساب سنة ١٩٣٩ المؤرخ ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠ أن اللجنة تأكدت من حسن ادارة الوقف فى عهد نظارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، واستدلت بارتفاع نسبة المتحصل من مربوط ايجار الأطيان الى ٩٩٪ ومربوط ايجار العقار الى ٤ و ٩٨٪ قائلة ان هذه النسبة لم يبلغها التحصيل فى سنة ما من عهد وفاة المرحوم الواقف الى الآن ، كما استدلت بارتفاع أسعار ايجار الأطيان التى أجرت سنة ١٩٣٩ وزيادة قيمة الأطيان المنزرعة زيادة محسوسة واصلاح أعيان الوقف وتحصيل بعض الايجار مقدما والعمل على تنفيذ شروط الواقف وأهمها انشاء المعهد الدينى وصرف استحقاق المستحقين فى مواعييدهم بانتظام وتقديم الحساب فى موعده . ثم علقت على هذا بقولها :

« لذلك يسر اللجنة أن تثبت فى هذا التقرير تلك الأعمال الجليلة وأن تختتم تقريرها هذا بالثناء الحسن المستطاب على أعمال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظر الوقف وتشكره على حسن الادارة وتقرر أن جميع أعمالها كانت مبنية على الحزم والحكمة والسداد ومطابقة لشروط الواقف » .

وجاء فى تقرير لجنة حساب سنة ١٩٤٠ المؤرخ ١٣ مايو سنة ١٩٤١ أن اللجنة بعد مراجعة كتب الوقف والتغييرات وتقاريرات اللجان فى الحسابات السابقة ووقفت على تصرفات ادارة الوقف فى هذا العام - قد تأكدت من حسن الادارة فى عهد حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وأنها سائرة الى الامام عاما بعد عام .

وأشارت الى نواحي الاصلاح والتقدم فى مناسبات شتى عند الكلام على كل باب من الأبواب ، واختتمت تقريرها بقولها :

« لذلك فان اللجنة تسجل مع عظيم السرور والارتياح تلك الأعمال الجليلة والتصرفات الحكيمة وتشنى ثناء عاطرا على مجهودات حضرة صاحب المقام الرفيع ناظر الوقف وتشيد بعهد ادارته التى أتت بأطيب الثمرات » .

هذا بعض ما جاء فى تقارير لجان الحساب المختلفة فى عهد الانقلاب وقد كان من أعضائها من يخاصموننا فى السياسة وليس بيننا وبينهم من صلة ولكنهم أعضاء فى اللجنة شهدوا بحسن ادارتنا وبالخير الذى أجراه الله للوقف على أيدينا ، والفضل ما شهدت به الأعداء .

وان تجت يدى دفاتر الوقف وحساباته وفيها النصوص الصريحة للتقارير التى أشرت اليها وتلوت عليكم بعض ما جاء بها ، وهى تحت أمر مجلسكم الموقر فى كل وقت وحين .

ذلك بعض ما لمسناه أبناء بلدى سمنود ، وما أحسسه المستحقون والمنفعون من الأوقاف التى أشرت اليها ، والذى قررت لجان لا صلة لنا بها ، ولا سلطان لنا عليها ، ولكنها سجلت الحق ودونت الواقع ، فلم يكن عجباً أن ينتهز مستحقو وقف البدراوى فرصة زوال عهد الانقلاب فيسارعوا الى تعيين ناظر الوقف الذى لمسوا اصلاحاته وانتفعوا بخدماته فى الفترة القصيرة التى قضاها متوليا شؤون وقفهم .

لا عجب أن يطلبوا تعيينه وأن ينبهوا وزارة الأوقاف الى الخطأ الذى ارتكبته ويطلبوا الى المحكمة اصلاحه .

ولقد استجوب زميلي معالى وزير الأوقاف فى مجلس الشيوخ فى الدورة الماضية عن هذا الموضوع وأجاب اجابة شافية بأن الوزارة لم تتعد اختصاصها ولم تتنازل عن حق لها ، بل لم تزد على أن وقفت موقف الحياد مفوضة الرأى للقضاء وهو جهة الاختصاص بإزاء مطلب أصحابه على حق حينما طلبوه والقانون يؤيدهم وشرط الواقف يسندهم . وكان لى فى هذا الاستجواب كلمة تلوتها على مسامع حضرات الشيوخ المحترمين وسردت فيها مقارنة بسيطة بين عهد نظارتى ونظارة غير مدعومة بالأرقام والوقائع قائلا اذ ذاك انى أريد أن تكون هذه الوقائع والأرقام سجلا مدونا فى مضبطة أكبر مجلس تشريعى فى البلاد حتى اذا ما حدثت أحدا نفسه باتخاذ عمل خيرى كهذا ذريعة للنيل منى أو الطعن فى ، عاد الى ذلك السجل فأقلع عن غيه ، ورجع خاسئ الطرف وهو حسير ، وذكرت فى تلك الكلمة أعمال اصلاحات التى قمت بها فى الفترة القصيرة التى توليت فيها النظارة ومنها ضم مدرسة الوقف الى وزارة المعارف العمومية

وضم مستشفى الوقف الى وزارة الصحة مقابل دفع ألف جنيه من ايراد الوقف سنويا مع أن حضرة الناظر السابق كان قد طلب ضمه مقابل ٣٠٠٠ جنيه سنويا ولم يتم لأنه أخل بتعهده ووقف العمل فى المستشفى من سنة ١٩٣٤ الى أن توليت النظارة فصار العمل وأنشئت بها عمارة وقسم للرمد وإصلاح وترميم عقارات الوقف وأطيانه البائرة وإصلاح الآلات الزراعية وصرف استحقاقات المستحقين شهريا فى مواعيدها بانتظام فى غير ما حاجة الى مطالبة أو تنبيه . وقد كان حضرة الناظر السابق يؤخر لهم الدفع حوالى أربعة أشهر فيضطرون الى التنفيذ بواسطة المحضرين والحجز على منقولات الوقف وأثاثاته . فيناوئهم الناظر السابق ويعمل استردادات ضدهم حتى اضطر أحد المستحقين الى عمل اختصاص على دار ضيافة الوقف وغيرها .

وكذلك نفذت صرف جميع الخيرات فى مواعيدها كنص كتاب الوقف ومنها اعانة الحرمين الشريفين التى ظلت معطلة من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٣٦ .

ودفعت اعانة الأزهر الشريف ونفقات احياء مولد النبى صلى الله عليه وسلم والموالد الأخرى التى نص عليها فى كتاب الوقف .

وسددت الأموال الأميرية والضرائب الحكومية فى مواعيدها وفد كانت من قبل تؤخر نحو ثلاث سنوات فتوقع الحكومة الحجوزات وتؤجلها وتعيدها كما هو مدون تفصيليا فى محاضر قضية نزاهة الحكم ٠٠٠ الى غير ذلك وذلك من الإصلاحات التى لمسها المستحقون من هذا الوقف والمتنفعون به مما يطول بى شرحه .

وختمت بيانى فى مجلس الشيوخ قائلا : أدليت اليكم بهذا البيان المختصر لتكونوا على بينة من الأمر وليطلع الناس عليه ، ولا أقصد من وراء ذلك - كما قلت - النيل من أحد أو الطعن فى أحد ، كما لا أبتغى على عملى من الناس أجرا ، ولا أرتضى شكرا ، فعند الله الجزاء وعنده الوفاء .

قلت هذا يا حضرات النواب المحترمين فى العام الماضى ، ولم تكن هناك عريضة رفعت الى جلالة الملك ولا كتاب أسود أو أزرق حبره مكرم غبيد .

فلم يكن الحكم اذن هو الذى حدا بالمستحقين الى طلب نظارتى على وقف البدر اوى ولم أكن أنا الذى استعملت مركزى وتأثيرى على وزارة الاوقاف تارة ، وعلى المستحقين بواسطة أخى تارة أخرى ليتقدموا الى المحكمة طالبين اقامتى ناظرا على الوقف ، ولكنها المصلحة وحدها التى يعرفها

أصحابها ، ويحسها أربابها ويقدرها المنتفعون من وراثتها من الفقراء
والمساكين هي التي دفعتهم الى ما طلبوا ، وحدت بي الى الرضاء بما أرادوا .
المصلحة العامة كما أعرفها ويعرفها العقلاء ، لا كما ينظر اليها من
أكل الحقد قلوبهم ، وطمس الحسد أبصارهم ، وأصبحوا وعلى قلوبهم
أقفالها

أما ما ذكره الكذاب من أننى كافأت زوج السيدة التي اشتريت
منزلى فى سمود بزيادة فى مرتبه الشهرى تبلغ الاثنى عشر جنيها من
النقد الخ ويقصد بقوله هذا الأستاذ مسعد السمرة - اذ ذكره صراحة
فى موضع آخر - فاسمعوا حضراتكم الى هذه الواقعة :

تخرج حضرته فى كلية الحقوق سنة ١٩١٧ ، ومن زملائه من هم الآن
مستشارون ومديرون كراغب دكرورى بك وقد عين مديرا فى غير عهدنا ،
وكان الأستاذ مسعد مرشحا فى وزارة العدل لوظيفة من الدرجة الثانية
تسوية له بزملائه ، وقد جرت وزارة الداخلية على منح حضرات رجال
القضاء الذين يتقلون الى التفتيش بها درجات أكبر مما كانوا بها فى الكادر
القضائى تعويضا لهم عما يفقدونه من امتيازات فى هذا الكادر ، منهم
الأساتذة أحمد لطفى ، وكمال الديب ، وشافعى اللبسان وغيرهم وقد
منحوا جميعا مثل ما منح الأستاذ مسعد السمرة ، فلم يكن فى ترقية
مسعد السمرة شئ من الانعام كما قال الكذاب ، بل لم يكن ملحوظا يوم
تقدم طلب الاستبدال سنة ١٩٤٠ أن وزارة الوقد ستعود الى الحكم فتكافئ
مسعد السمرة فى سنة ١٩٤٢ وفوق هذا فقد ظهر لحضراتكم من البيانات
التي أدليت بها فى هذا المجلس أن عملية استبدال منزلى وبيعه لوقف
السيد بك عبد العال لم يكن فيها أية محاباة فى الثمن ولا فى الاجراءات
مما يستدعى الاغداق على مسعد السمرة .

بقيت مسألة ذكرت فى العريضة وفى الكتاب تحت عنوان « واقعة
حال » زعم فيها الكذاب الدجال أن حديثا دار بينه وبين الأستاذ ابراهيم
فرج ببخيرة قارون بشأن وقف البدروى ، وأن بعض حضرات الوزراء
اجتمعوا به بعد ذلك الى آخر ما سود وكتب .

ولا أجد ما يدحض هذا المفترى ويسقطه أكثر مما سقط الا أن أتلو
على مسامع حضراتكم ما كتبه من نسبت اليهم تلك الوقائع بخطهم
وما تحدثوا الى به فى هذا السبيل .

فهذا كتاب وصل الى في ٢ مايو سنة ١٩٤٣ من الأستاذ ابراهيم
فرج وهذا نصه :

« مصر الجديدة في ٢ مايو سنة ١٩٤٣

حضرة صاحب المقام الرفيع الزعيم الجليل

أقبل ידיكم الطاهرتين وبعد فقد ذكر مكرم باشا الدسائس في
كتابه الأسود في سياق ما رددته من الأكاذيب عن وقف البدرأوى باشا
بسمندو أن الأستاذ محمود أبو الفتح دعانا لتناول الغداء في بحيرة قارون
بالفيوم يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٤٢ وهناك يزعم أنى أخبرته قصة وقف
البدرأوى وبأن حضرة عبد العزيز بك النحاس ذهب الى مينا هاوس ومعه
كتاب المحكمة الشرعية ليأخذ الرد عليها بقبول النظارة ثم ذكر أنه اجتمع
فى مساء ذلك اليوم ببعض أصحاب المعالي الوزراء وأنه قال لمعاليم انى
علمت من مصدر وثيق بحكاية وقف البدرأوى وأنه قد اتصل به شخصيا
فى هذا الصدد . وانى أعلن لمقامكم الرفيع أن كل ما افتراه على فى هذا
الكتاب كذب غي كذب ومحض اختلاق من نسج الخيال .

وحقيقة الحال أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح دعا
فريقا من أصدقائه لتناول الغداء فى بحيرة قارون بالفيوم وكان ذلك قبل
ظهور الخلاف بينه وبين رفعتكم وقبل أن يعلن للناس . ولقد اعتذرت
يومئذ للأستاذ أبو الفتح بكثرة مشاغلى فألح على الحاحا شديدا وأرسل
سيارته الخاصة الى منزل لأحضر بها فى أى وقت تسمح به ظروفى وفعلا
توجهت بها أنا وعائلتى متأخرين اذ وصلت نحو الساعة الثانية بعد الظهر
قبيل تناول الطعام . وحدث بعد تناول الطعام مباشرة أن ذهب مكرم باشا
الى مكتب التليفون واستغرق وقتا طويلا ثم عاد وقال انه كان يتحدث الى
بعض الوزراء ، وعلى ما أذكر أنه قال ان حديثه كان مع معالى وزير الأشغال
وقال انه مضطر للعودة فورا . فعدنا جميعا من فورنا وركبت أنا وعائلتى
السيارة التى جئنا بها وركب معنا فيها حضرة الأستاذ أبو الفتح .

تلك زيارة الفيوم لم تستغرق أكثر من ساعتين ولم يجر فيها
حديث على الاطلاق منى أو من غيرى فى الشؤون العامة أو الخاصة ، بل
الذى أذكره أن الشخص الوحيد الذى تحدث على المائدة واستغرق حديثه
فترة تناول الطعام كلها هو مكرم باشا نفسه اذ أخذ يسرد تفاصيل مملة
عن موضوع الغزل وصبحى بك الشوربجى وقد تحاشى - بسبب وجودنا -
أن يعرض بأحد .

ولشد ما كانت دهشتي لهذه الجرأة فى الافتراء واصطناع الروايات
للدس الوضع والتلفيق والايقاع .

أما المصدر الوثيق الذى ذكر فى كتابه الأسود أنه اتصل به
شخصيا وروى عنه هذه الأكاذيب بشأن التنظر على الأوقاف فهو « الأستاذ
محمد بدير المحامى الشرعى » فقد كان هذا الشخص دائم الاتصال بمكرم
باشا « وهو وزير » كثير التردد عليه فى منزله يغذيه بالمفتريات ويحمل
إليه صور الملفات ليشوه منها ما يشاء وقد استعمله مكرم باشا كما
استعمله الأحرار الدستوريون والسعديون من قبل عندما اتخذوه صنيعا
لهم فى المحاكم الشرعية . وقد شاهدته صديق الأستاذ محمد الشافعى البنا
فى منزل مكرم باشا أكثر من مرة وأخبرنى الأستاذ الشافعى أنه أبلغ
مكرم باشا وقتئذ عدم ارتياحه لتقريبه هذا الشخص وتساءل كيف
يسمح بلقاؤه ومعه صور ملفات القضايا الشرعية وسرد له ما يعرفه عن
تاريخ هذا الشخص وموقفه فى قضايا الأوقاف . وذكر لى أن مكرم باشا
رد عليه بأنه لا يرى بأسا من تقريب الشيخ بدير لأنه مكسب للوفديين .
وبعد ذلك بزمان رآه الأستاذ الشافعى وغيره من كبار الوفديين رأوه فى
منزل مكرم يتناول الشاي مع بعض أصحابه من جماعة مصر الفتاة وذلك
عقب اخراج مكرم باشا من الوزارة وقبل فصله من الوفد .

هكذا تصيد مكرم باشا هذا الشيخ بديرا ليعاونه فى تدبير الأكاذيب
وتشويه الحقائق المشرفة فى التنظر على وقف البدراوى . وهذا المحامى
هو صنيعه الأحرار الدستوريين فى قضايا أوقاف أحمد باشا البدراوى
كما هو معروف .

يا رفعة الرئيس الجليل .

ليس فضلك وجميلك على أوقاف البدراوى والسيد عبد العال
بسمندو بحاجة الى شهادة منى أو من غيرى ، ولكنى كواحد من أبناء سمندو
أعلن للملأ أن خدماتك وأفضالك على مرافق الأوقاف ومستحقها أشهر
من أن تذكر وأكبر من أن يحصيها البيان فقد نفذت شروط الواقفين
بالدقة والذمة التى اشتهر بها القاضى مصطفى النحاس ، عمرت بيوت الله
وأنشأت المعهد الذى ظل شرط الواقف بشأنه خمسة عشر عاما حبرا على
ورق . كفلت للفقراء والمعوزين البر والرحمة والأمن من الجوع .

ان البداة وطبيعة الأشياء التى لا غرابة فيها ولا سبيل سواها
أن ينتهز مستحقو الأوقاف المشار إليها فرصة زوال عهود الانقلاب
واطمئنائهم الى اسماع صوتهم وابلاغ شكواهم الى جهات الاختصاص

فيلجأوا الى المحكمة الشرعية طالبين الانصاف والانقاذ ملتجئين تفضلكم
بقبول التنازل على هذه الأوقاف لتردوا الأمور الى نصابها وتعيدوا الحقوق
الى أصحابها في سياق من الحرية والحق والقانون .

وقد كان موضع الغرابة والعجب ، بل وسوء المنقلب أن ينكص
هؤلاء المستحقون ويقبعوا في بيوتهم مستسلمين للهوان تاركين مصالح
الوقف ومصالحهم للعبث والبوار .

ألم يكن مستشفى البدرأوى بسمنود مغلق الأبواب في وجه المرضى ،
بل ذهبوا في الاستهتار الى حد أن استخدموا فناء المستشفى مأوى للمواشي
في بعض العهود السابقة ! فأصبح في عهد رفعتك الميمون يضارع أكبر
المستشفيات المركزية في بلاد القطر ويؤدي رسالته الانسانية على أكمل
وجه . والمدرسة الابتدائية ألم تكن قاب قوسين من الاغلاق فأصبحت
بفضلك ورعايتك تضم نحو ألف تلميذ وأنشئ فيها قسم ثانوى يذكره
السمنديون لمقامكم الرفيع والحضرة صاحب المعالي وزير المعارف الجليل
بالشكر العظيم .

والمستحقون ، ألم يحرمهم النظار السابقون شهورا وسنين وفي عهود
مختلفة من مرتباتهم ، حتى اضطر بعضهم أن يتنازلوا كتابة عن متجمد
استحقاقهم مكرهين تحت تأثير العوز والفاقة مقابل الحصول على جنبيات
معدودات ليردوا عن أنفسهم غائلة الحاجة والجوع فأصبحوا بفضلك وعدلك
يتقاضون مرتباتهم بانتظام وفوقها علاوة غلاء المعيشة .

كذلك البر بالفقراء والمساكين ورعاية مصالح الأوقاف من جميع
الوجوه اذ عملت فيها يد الاصلاح وأبعدت عنها الفساد والخلل والاضطراب
مما شهدت به لجان المحاسبة فسجلت لمقامك الرفيع في محاضرها الرسمية
الشكر والامتنان والتقدير . وما أدراك ما لجان الحساب للأغلبية العظمى
من أعضائها من خصومنا السياسيين : منهم على سبيل المثال :

الحاج غريب يونس عمدة سمنود وهو خصمنا السياسى من سنة
١٩١٩ الى الآن ، وعمند آخرون لا داعى لذكر أسمائهم من صنائع على
المنزلاوى بك ، ومنهم أحمد أفندى أبو عضمه صديق المنزلاوى بك ومنذوبه
في الانتخابات واللجان من سنة ١٩٣٠ الى الآن . وكثير غير هؤلاء .
والفضل ما شهدت به الأعداء .

« فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » .

وتفضلوا يا رفعة الرئيس الجليل بقبول آيات وفائى وإخلاصى

المقيم ..

« ابراهيم فرج »

ولقد اتصلت ببعض اخواني الوزراء الذين جاء ذكرهم في العريضة بصدد هذه المسألة وعلمت منهم تفاصيل ما دار بينهم في هذا الشأن ، واني لأتشرف أن أتلوه عليكم .

وحقيقة الأمر أن بعضا من زملائي الوزراء الذين أشار اليهم أخبروني أنهم اجتمعوا عنده في مساء ٢٧ مارس سنة ١٩٤٢ وسبب ذلك أن مشروع خطاب العرش كان يتضمن اشارة الى اعادة وزارات التموين والوقاية والتسئون الاجتماعية لما تبين من ازدياد الأعباء على الوزارات الأصلية بسبب ظروف الحرب ووجوب تفرغ وزرائها لأعمال وزاراتهم .

وكنت قد عرضت على جلالة الملك اعترامي اعادة هذه الوزارات وبخاصة وزارتي التموين والوقاية ولما تبينته من سوء حالة التموين ، تلك الحالة التي كشفت أمرها للبرلمان ، ولما علم مكرم باشا بذلك غضب أشد الغضب وصرح لبعض اخوانه بأنه لا يطيق سماع خطبة العرش وفيها الاشارة الخاصة باعادة الوزارات الثلاث فذهبوا اليه بغير علمي ليهدؤوا من ثائرتة ويقنعوه بما في هذه الاعادة من تحقيق للمصلحة العامة وأنه لا محل لغضبه أسوة بزملائه الذين رحبوا بالتخفيف عنهم ليتفرغوا للأعمال المتزايدة عليهم ، ولما ذهبوا اليه قال لهم ان فصل أعمال التموين عنه دليل عدم الثقة به وحكم عليه بعدم النجاح ، وهو يعلم أن أحوال التموين سيئة وأن مستقبل التموين شر من ماضيه وحاضره للصعوبات المتزايدة فيه وسنرى أياما سوداء ، ولكنه لا يقبل أن يفهم الجمهور أنه غير ناجح ولذلك فقد أقسم ألا يحضر حفلة افتتاح البرلمان لأنه لا يطيق سماع هذه الاشارة في خطبة العرش ، ولا يطيق أن يسمع أهله هذه العبارة فصمم هو وأهله على عدم الحضور لأنه يخشى اذا ما حضر سماع هذا الحكم أن يقضى عليه كما قضى على المرحوم حسن صبرى باشا ، وكان مدار الحديث، أخذا وردا ، موضوع التموين وبقائه فيه ولو بعض الوقت خوفا من تعليل الناس باخراجه منه بأنه فشل فيه .

وكان مكرم باشا في هذه الليلة هائجا مائجا يهدد من حين لآخر . هو عايز يخرجني من الوزارة ؟ أنا أعرف كيف أخرج ومتى أخرج ، ويجوز أن أفسح من الوجود ولكنني مصمم ، وفي أثناء هياجه وبعد ذكر هذه العبارة سأل صبرى باشا ، هل كلمك على حسين باشا في مسألة التنظر على وقف البدر اوى فنفي صبرى باشا ذلك نفيا باتا ، ولم يبلغني هو ولا أحد من اخوانه شيئا عما دار في هذا الاجتماع ولم أعلم بشيء مما جرى في تلك الليلة الا بعد خروج مكرم من الوزارة ، اللهم الا رجاء من بعضهم بأن أبقى مكرم باشا في التموين بعض الوقت حتى لا يجرح احساسه كما يظن ويقوم في الأذهان بأنه غير ناجح في التموين .

هذا ما ألقاه الى زملائي الوزراء الذين قال عنهم انهم كانوا يحضرون اجتماع الليلة المشاعر اليها ، وليس لى بعد ذلك من تعليق أكثر مما سمعتم ففيه الغناء كل الغناء •

الآن وقد سمعتم ما أدليت به من بيانات ، وما أقمته على كذب الكذاب من أدلة بينات • فماذا تقولون فى مفتر أثيم ، هماز ، مشاء بنميم ، لم يترك شريفا الا حاول تلويثه ، ولا طاهرا الا أراد تدنيسه ، حتى ربات الخدور لم يسلمن من بذاءاته ، ولم يبرأن من سلطته !!

ولقد طعن فى الأخلاق وفى الأعراض وفى الذمم ، وفى القضاء ، وفى الوزراء وفى الجماعات وفى الهيئات ••• كلما خاصم انسانا ، نضح عليه من طينته القذرة ألوانا ، وافترى عليه زورا وبهتانا ، أرونى فى مصر أحدا ، عظيما أو حقيرا ، كان لدى المجاهد الكبير سابقا ، والكذاب الكبير حاضرا ولاحقا ، فى مكان الحب والاجلال ، والنزاهة والاحترام ، ثم اختلف وياه ، أو حال بينه وبين مشتهاه ، وسلم بعد ذلك من وقاحته ، أو نجا من تبجحه وسماجته ؟! انه يظل يتهم ويتهم ، ويكذب ثم يكذب ، لعل كذبه محدث فى الناس الغاية المرجوة والأثر المطلوب !! ولكن المسكين قد انكشف وظهر ، فامحى بعد ذلك واندثر ، وأصبح فى الناس حديثا يروى وذكرى سيئة يستعينون منها ويبتعدون ما استطاعوا عنها !!!

لقد دخل سوق السياسة تاجرا متسترا ، وخرج منها خاسرا سافرا ، مضيعا كل شيء من الكرامة والرجولة والشهامة ، وان كان قد خرج منها بالأصفر الرنان ، والقصور والأطيان • وبينا لولا انتسابه الى الوفد ، وتقريبنا اياه ، خداعا بأمره ، وحسن ظن منا بمن يجيد أمثاله التمثيل ••• لولا هذا لظل مخلوقا عاديا ، شأنه شأن سواد الناس لا يحس به أحد . غاب أو حضر ، بان أو استتر ••••• ولكن الله الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور ، كشف عن دخليته ، ورفع السجف عن طبيعته ، فأقصيناه عن حظيرتنا ، فأصابه من هوك الصدمة السعر ، وأخذ يعض بالناب والظفر ، ويستعين بمن كان بالأمس يكيل لهم الضربات ويطعنهم أشد الطعنات ••• كانوا يخصومه الأعداء ، فأصبحوا اليوم أصدقاءه الألداء •• فليأنس بعض الى بعض ، وليهنا بعضهم ببعض (والله يهنئ سعيدة بسعيد) •

والحمد لله الذى طهرنا من هذا الرجز ، وأبعدنا عن الخبائث والدنس •

لقد تلوت عليكم منذ ظهر شأن العريضة والكتاب ما فنده أكاذيبها ، وأدحض رواياتها ، وتلا عليكم زملائي الوزراء ، كل فيما يخصه ، من

الأكاذيب ما كشف النور عن ظلامها ، وجلى الغياهب عن ضلالها ، وعما قريب ستسمعون حصراتكم تفتيد كل ما جاء فى العريضة والكتاب ، من مفتريات الجريء الكذاب .

وانه ليحزننى ويحز فى نفسى ، أن نضيع أوقاتنا وأوقاتكم ، ونشغل أنفسنا وأنفسكم بمثل هذه الصغائر والمهازل ، والعالم فى جد بكبريات المشاغل . . ولكن هكذا أراد مكرم عبيد ، أستغفر الله بل أريد لمكرم عبيد ، فلو كان الأمر أمر مكرم وألف وألفين من أمثال مكرم ، ما عانا ذلك فى قليل ولا فى كثير . . ولكنه أمر الأخلاق وأمر مصر وسمعتها ، بل ودستورها وكرامتها . . فهم من أجل ذلك يتألبون بحكومة الشعب ويطعنون فى نزاهتها !!

ولكن هيهات هيهات ، فلن ينال أحد منا غايته ، أو يدرك بغيته ، فان البرلمان ينصرنا ، والشعب يؤيدنا ، والله معنا مطلع على أعمالنا وأسرارنا .

ومن تكن بالله قوته ، ومن الشعب نصرته ، فلا يهوله من يتربص به الدوائر ، أو يضع فى طريقه العقبات .

(قل كل متربص فتربصوا فستعلمون من أصحاب الصراط السوى ومن اهتدى) .

ويوجه الأستاذ المعوض الباز سؤالا عن مشروع انشاء كورنيش بسمنود ، واعطاء مزاد بناء قرية المهاجرين بالمحلة الى المفاول الذى بنى منزل رئيس الوزراء . . ويرد النحاس باشا بما يلى ليس لدى ما أبدية فهذه الأكاذيب المتتالية والمفتريات المتعاقبة الا أن أعلن لحضراتكم الوقائع الآن بلا تعليق ولا تمهيق ولا تزويق :

● أما عن كورنيش سمنود وعلاقته بالأرض المملوكة لى ، كما يقول صاحب الكتاب ، فانى لا أجد أبلغ من الأوراق والوثائق الرسمية فى الرد على هذه المفتريات فها هى ذى صورة من مذكرة أرسلها معالى زميلى عثمان محرم باشا الى سعادة وكيل وزارته يقول له فيها « تأييدا للمناقشات التى دارت بينى وبين سعادتك وحضرة صاحب العزة مفتش تفتيش النيل عما يجب عمله لتهديب النهر وصيانه وتجميله وسط المدن التى يمر فيها أرجو سرعة اتخاذ ما يلزم من اجراءات لبدء تنفيذ المبادئ التى قررتها فى جهات بنها وطلخا وشربين ، وتعميم تنفيذها بعد ذلك وعلى مدار سنوات فى البلاد المناسبة . ان هذه السياسة التى بدأتها منذ كنت مديرا للأعمال ثم مفتشا للرئ قد بدأ أثرها واضحا فى واجهة ميت غمر على التيسل وما نشاهده فى شوارع البحر بمدينة المنصورة .

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ٣٥٠

اذن فسياسة تهذيب النيل وتجميل المدن التي يمر فيها وجعل
أجزاء جسره المستطيلة متصلة بعضها ببعض ليست بنت اليوم ولا بنت
عام أو عامين وانما هي سياسة مرسومة على أساس تبين نفعه العام ،
وروعيت فيه مصلحة ملايين المنتفعين من ماء النيل .

ولما كانت مدينة سمند لا تقل عن المدن التي أشار اليها معالي وزير
الأشغال في رسالته وضرب بها المثل ، بل انها تمتاز عنها بوجود الكوبرى
الذى يصل بين مديريات الدقهلية والشرقية والغربية ، أى يربط مديريات
شمال الدلتا بعضها ببعض ، وهى معدودة من المدن الكبرى التي كانت
مقرا للملك فى أيام قدماء المصريين ، لما كانت سمند مدينة هذا شأنها ،
قد رأت وزارة الأشغال تنفيذا لسياستها - لا تحسينا لصقع أرض نملكها -
أن تنشئ كورنيشا على النيل لتحسين مجرى النيل وجسوره ، وأرسل
معالي وزيرها الى الوكيل مذكرة جاء فيها :

« أرسل لسعادتكم مع هذا شفافا مبينا عليه شارع البحر أمام سمند
تنفيذا للخطة الواجبة الاتباع أمام المدن الكبرى كما ذكرت ذلك فى
مذكراتى السابقة عن هذا الشأن . وقد تم اقتراح هذا التخطيط بمعرفة
المجلس المحلى واشراف حضرة صاحب العزة مدير الغربية بموافقتى » .

تمت هذه الاجراءات التمهيدية ، وكلفت الجهات المختصة ومنها
مصلحة المساحة - باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع .

والى حضراتكم نص مذكرة مؤرخة ١٧ مايو سنة ١٩٤٣ أى اليوم
وموقع عليها من كبير مفتشى نزع الملكية بمصلحة المساحة ومراقب عام
المصلحة جاء فيها :

(الخطوات التي تمت فى مشروع تعديل جسر فرع النيل الشرقى
ببندر سمند « كورنيش سمند » تتلخص فيما يأتى :

أولا : تمت جميع الاجراءات الفنية لهذا الموضوع من حيث تحديد
العقارات المطلوب نزع ملكيتها ورفعها من الطبيعة ثم عمل مسطحاتها ،
وكذلك حصر محتوياتها وأوصافها تمهيدا لمعاينتها بمعرفة لجنة التثمين
وتقدير أثمانها حسب حالتها الراهنة .

ثانيا : لم يبدأ الآن فى تقدير أثمان العقارات المتداخلة بهذا المشروع
سواء كانت أرضا أو بناء ، وبالتبعية . . . لم تعرض أثمان على ملاكها
بالكلية .

اذن فنزع ملكية ٧٦ منزلا قدر للتمتع فيها ثمن يتراوح من أربعة

الى تسعة جنيهات للبر ، قول جرىء وادعاء أقل ما يوصف به أنه ادعاء
دنيء .

أما عن المصادفات العجيبة التي كررها مكرم في عريضته حتى
أصبحت ممجوجة مرذولة ، من أن لرفعة رئيس الوزراء أرضا تفيد الفائدة
كلها من انشاء هذا الكورنيش العجيب ، فلتعلموا حضراتكم أن الأرض
التي يقول عنها المفترى الجريء ليست على الطريق الذي تقرر فتحه
للكورنيش (تصفيق) بل أن أملاكنا تحجبها عن هذا الطريق عدة منازل
لا بد من شرائها فضلا عن شراء زوائد التنظيم التي تتخلف عنها وعن غيرها
إذا أردت الانتفاع بهذا الكورنيش ككل عباد الله . وان في الخريطة التي
خططتها وزارة الأشغال واعتمدها رسميا عن كيفية مرور الكورنيش لدليلا
ماديا ليس في حاجة الى مناقشة ، بل هو كاف كل الكفاية لادحاض مفتريات
المختلق الجريء . فليس ما قاله في هذا السبب الا كذبا رخيصا ليس
بالعجيب ، أن يصدر عن الكذاب المريب .

وان نظرة فاحصة الى الخريطة التي خطط فيها هذا المشروع لتغنييني
وتغنيكم عن الاطالة فيما لا يحتمل التطويل .

أما ما يدعيه من أن فريد المصرى بك كان قد رفع على قضية يطالبني
فيها بتكاليف بناء منزلى فى سمنود ، وتنازل عنها وانتهت صلحا فى العهد
الآخر ، ويعد ذلك مصادفة عجيبة من مصادفاته التي لا عداد لها ويربطها
بأعطائه مقالة انشاء بيوت للعمال بمبلغ يزيد على مائة ألف جنيه الى آخر
هذيانه ، فما حيلتي فى كذاب يخلق ويختلق ، ويزور ويلفق .

وانى أقرر لحضراتكم فى هذا المجلس انه لم تقع بينى وبين فريد
بك المصرى منازعة ما على تكاليف بناء منزلى فى سمنود ولا على غيره ولم
ترفع منه على قضية ما لا فى هذا الشأن ولا فى غيره ٠٠٠٠٠ ومن ثم لم
يتنازل عن القضية الموهومة ، ولم تنته صلحا أو غضبا فى العهد الآخر ،
كما يقول الفاجر الكبير .

وانى أتحده أن يذكر تاريخ القضية ، والمحكمة التي رفعت اليها
والموعد الذى حصل التنازل فيه ٠٠٠٠ فان فعل كان صادقا فى كل
ما يدعيه ، وان لم يفعل – ولن يفعل فلکم وللأمة الكلمة الأخيرة فيه .

أما مقالة انشاء بيوت العمال بالمحلة الكبرى ، فلها قصة فاستمعوا
اليها حضراتكم من واقع المستندات المحفوظة فى سجلات وزارة الوقاية والتي
سيتلوها على حضراتكم زميلي معالى الأستاذ مصطفى نصرت وزير الوقاية
الآن – ومنها سترون أعطيت هذه المقالة الى فريد بك المصرى فى عهدنا

أم فى عهد غيرنا ، وهل صرف له تعويض أم لم يصرف ، وهل كانت ملاحظات معالى زميلى عثمان محرم باشا بوصفه وزيراً للوقاية منصبة على المقاول ، أم على الطريقة التى اتبعتها الوزارة السابقة ، وهل خسر المقاول من وراء هذه العملية أم كسب ؟ وهل صدق مكرم فيما سوده أم كذب ؟

وقد جاء فى بيان حضرة صاحب المعالى وزير الوقاية :

جاء فى الكتاب الأسود عن هذا الموضوع ما يأتى :

« أعطى فريد أفندى المصرى مقالة انشاء بيوت للعمال بالمحلة الكبرى بمبلغ يربى على مائة ألف جنيهه وكان رسو هذه المقالة محل تحقيق من وزير الأشغال فى بادىء الأمر ولكن ما أسرع ما انقلب الأمر من النقيض الى النقيض فان الوزارة قد قررت له أخيراً مبلغاً كبيراً بمثابة التعويض ٠٠٠ ومن المصادفات العجيبة هنا أيضاً أن حضرته كان قد رفع قضية على رفعة رئيس الوزراء يطالبه فيها بتكاليف بناء منزل رفعته بسمنود فتنازل عن هذه القضية وانتهت صلحاً فى العهد الأخير » .

وحقيقة هذا الموضوع هى أن هذه العملية عهد بها الى مكتب الانشاءات الدائمة المكون من بعض موظفى مصلحة الشئون القروية التابعة لوزارة الصحة العمومية الذين خصصوا لأعداد وتنفيذ مشروع قرى المهاجرين .

وقد أشهر المكتب العملية فى المناقصة فى أغسطس سنة ١٩٤١ على أساس اتمامها فى أربعة أشهر فقدمت عنها ستة عطاءات كان ترتيب الثلاثة الأول فيها كالآتى :

١ - محمد حسن العبد بك بمبلغ ١١٥٥٩٣ جنيهاً و ١٠٠ مليم لكل الأعمال وفى نفس المدة واشترط مساعدته فى استحضار جميع الأدوات اللازمة بالفئات المحددة بالتسعيرة لكل صنف منها (وانى أودع مكتب المجلس كتاب المقاول المرفق بعطائه المتضمن هذه البيانات) .

وهنا يلاحظ انه لم يكن يدخل فى التسعيرة فى ذلك الوقت غير الخشب والحديد والأسمنت أما الطوب والأدوات الصحية فكانت خارج التسعيرة .

٢ - السعيد محمد وحش أفندى بمبلغ ١١٨٠٠٠ جنيهاً لكل الأعمال والمدة سبعة أشهر للعملية كاملة وذكر أن أسعار الحديد والخشب وضعت بفئات. التسعيرة يوم تقديم العطاء واشترط الاستيلاء على الكميات اللازمة من هذين الصنفين وأضاف أن أسعار الأعمال الصنحية سارية لمدة أسبوع ان لم يجدد امتدادها .

٣ - حامد فريد المصرى بك بمبلغ ١٢٤٥٢٥ جنيهها و ٩٠٥ مليمات لكل الأعمال واشترط أن تقوم المصلحة بتسهيل ايجاد الأختساب والحديد والأسمنت اللازم لهذه العملية مع استعداده لدفع قيمتها حسب التسعيرة الجبرية .

أما بخصوص المدة المحددة لتنفيذ العملية فقد قرر أنه سيبدل كل ما فى وسعه لاتمام العملية فى ميعادها المحدد (أى أربعة أشهر) الا اذا حدثت طوارئ غير منظورة وقت التعاقد بسبب عدم وجود المهمات المسار إليها فى ميعادها المناسب أو غير ذلك من الطوارئ التى لم تكن فى الحسبان فالميعاد يعدل طبقا للحالة الطارئة .

وقد أوصى مدير مكتب الانشاءات الدائمة على كشف تفريغ العطاءات بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٤١ بقبول عطاء فريد المصرى بك بشرط أن يصحح قيمة البند رقم ٢٢ عن الأخشاب بجعل فنته ٧٠٠ مليم فقط بحيث يصبح العطاء ١٢١٥٢٥ جنيهها و ٩٠٥ مليمات وأشعار باستبعاد العطاءين الآخرين لأسباب ذكرها فى اشارته على كشف التفريغ الذى أودع صورة منه مكتب المجلس .

. وبتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٤١ اعتمد وزير الوقاية الأسبى - بناء على هذه الأسباب اسناد العملية الى فريد بك المصرى الذى أحضر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١ بقبول عطائه على أساس توصية مكتب الانشاءات على أن يبدأ العمل من ١٠ منه ويتمه فى أربعة أشهر .

وعلى أثر ذلك شكى محمد حسن العبد بك بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ الى كل من دولة رئيس مجلس الوزراء السابق ووزير الوقاية الأسبق فأحيلت هذه الشكاوى على مكتب الانشاءات الدائمة الذى أوضح بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ تبريرا لرسو العطاء على فريد بك المصرى - أنه وان كان عطاء العبد بك هو الأقل الا أن اشتراطه مساعدة الحكومة فى الحصول على الأدوات اللازمة للعملية بالفئات المحددة بالتسعيرة لكل صنف هو شرط يخلى المقاول من مسئولية التأخير فى العمل (أى الزمن) وهو أهم عامل فى هذه العملية ، يضاف الى ذلك أنه من الجائز زيادة تسعيرة المواد وعندئذ يطالب المقاول بزيادة الفئات ، لهذا قد رأى عليم اسناد العمل اليه وبناء على ذلك حفظت الشكاوى بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤١ .

وقد حدثت هذه التصرفات جميعها فى عهد الوزارة السابقة كما هو واضح مما تقدم .

وبانعام النظر فى التحفظات التى أبدىها مقدمو العطاءات المشار إليها ومقارنتها ببعضها يتبين أنه لم يكن هناك فى واقع الأمر فارق يدعو لاستبعاد العطاء الأقل استنادا للأسباب التى ذكرت تبريرا له .

وعندما تولت الحكم الوزارة الحاضرة وصلت الى معالى عثمان محرم باشا وزير الأشغال والوقاية وقتئذ شكوى من تصرفات مكتب الانشاءات فى هذه العملية وبناء على ذلك طلب معاليه جميع الملفات والعطاءات والأوراق المتعلقة بها وبعد أن اطلع عليها أبدى بشأنها بعض ملاحظات يتلخص أهم ما تناولته مما يتصل بهذا الموضوع ما يأتى :

أولا : أن الأسباب التى استبعد من أجلها عطاء محمد حسن العبد بك موجودة فى عطاء فريد بك المصرى الذى أوصى عليه مدير مكتب الانشاءات الدائمة .

ثانيا : عدم اشتراك قسم حسابات الوقاية فى فحص المناقصة وتعريض كشف العطاءات ، بل تركت كلها لمكتب الانشاءات .

وقد طلب معاليه الوقوف على أسباب هذه الاجراءات ومعرفة مبرراتها كما طلب وجوب تقوية الادارة الحسابية بالوزارة وأن تتبع فى نظمها الفواعد المتبعة بوزارة الأشغال لضمان انجاز الأعمال بالسرعة المطلوبة وبدون خطأ .

ومما تقدم يتضح أن ملاحظات معالى وزير الأشغال والوقاية لم تكن تنصل بسير العملية أو بسحبها من المداول وانما كانت تنصب على الاجراءات المصلحية الداخلية التى اتبعت عند التوصية بهذه المناقصة فى عهد الوزارة السابقة .

فلما أسندت الى وزارة الوقاية فى منتصف شهر مايو سنة ١٩٤٢ عملت على تلافى النقص الذى أشار اليه معالى عثمان محرم باشا .

أما عن العملية نفسها فكان من الطبيعى أن تستمر فى طريق التنفيذ بعد أن ارتبطت الحكومة السابقة مع المداول وبعد أن قطع التنفيذ شوطا بعيدا ولم يكن من المستطاع بعد أن تم الارتباط تلافى ما وقع من الاجراءات الخاصة باستناد هذه العملية والتعاقد عليها .

أما ما جاء بالكتاب الأسود عن التعريض المزعوم فحقيقة الواقع فيه ما يأتى :

صدر الأمر للمداول فى ١٩٤١/٩/٧. على أن يبدأ العمل فى ١٩٤١/٩/١٠ ويتمه فى أربعة أشهر كنص الشروط ولكن لما كانت هذه

القرية تبنى باشتراك الحكومة مع شركة مصر للغزل والنسيج لاستعمالها في أغراض الهجرة الآن ثم تخصيصها لسكنى عمال الشركة بعد الحرب ، ولأن الشركة بعد أن صدر الأمر للمقاول بالعمل طلبت ادخال تعديلات رئيسية تكفلت بتكاليفها سواء في موقع القرية أو في مساحتها أو في تصميم بعض أجزائها أو تغيير في بعض المواد ليتفق كل ذلك مع أغراض التخصيص المشار إليها ، فقد ترتب على كل ذلك تأخير في البدء في العمل وبطء فيه لأسباب لا ترجع كلها لتصرفات المقاول مما حمله على أن يتقدم في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ مطالباً بتعويض مستنداً في ذلك الى الأسباب الآتية :

١ - تأخير الوزارة السابقة في تسليم الرسومات التنفيذية لامكان البدء في العمل في الموعد المحدد له في الأمر .

٢ - تعديل الموقع نظرا لما رآته شركة مصر للغزل والنسيج من التوسع في المساحات المخصصة للقرية .

٣ - التفكير في تغيير بعض المواد الأولية ثم العدول عن ذلك .

٤ - عدم تمكين المقاول من الحصول على الحديد والخشب والأسمنت في الوقت المناسب .

٥ - ارتفاع أثمان المهمات ومصاريف النقل وأجور العمال .

وقد أخذت الوزارة في بحث هذا الطلب ودراسة الأسباب التي استند إليها المقاول ورجعت الى قسم القضايا فيما هو من خصائصه فأفتى بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٣ بأن سياسة الحكومة التي أقرتها لجنة القضايا ووزارة المالية وجرت عليها الوزارات المختلفة في تسوية هذه المسائل منذ قيام الحرب وتضاعف الأسعار - هذه السياسة قد جرت على تعويض المقاولين بما يجعل أعباء العقود محتملة فلا ينفرد المقاول بالخسارة وحده ، بل تشاطر الوزارة في قدر منها يعيد الى عقد المقاول توازنه .

وأشار القسم بالنسبة لدعوى المقاول الخاصة بعدم تمكينه من الحصول على الحديد والخشب والأسمنت في الوقت المناسب بالسعر الجبري المقرر الى « ان المقاول كان معذورا فيما فهمه من صيغة التحفظ الذي أرفق به عطاءه لأن سعى الوزارة أو وساطتها لتمكينه من المواد التي يتعذر وجودها في السوق بالسعر المناسب لا يمكن أن يؤخذ على أنه سعى ووساطة عادية ، وإنما يغلب في تقدير المقاول أن يكون شتتعا ووساطة مما تملكه الحكومة من وسائل الاستيلاء بسعر التسعيرة ، ويكون معذورا

كذلك اذا رتب فئات عطائه على هذا التقدير وأشار القسم الى رأيه فى أن يلحظ فى تقدير التعويض عن الحديد والخشب والأسمنت هذه الاعتبارات جميعها » .

هذه هى الأسباب التى استند اليها المفاوض فى طلب التعويض ورأى قسم القضايا فيها ومع ذلك فلا تزال موضع الدراسة والفحص الدقيق ولم تصل الوزارة الى رأى نهائى فيها الى الآن ، كما انها بالطبع لم تصرف أى تعويض للمفاوض .

ويظهر بكل جلاء مما تقدم :

أولاً : أن التصرفات الخاصة باسناد هذه العملية للمفاوض فريد بك المصرى وقعت جميعها فى عهد الوزارة السابقة .

ثانياً : أن ملاحظات معالى عثمان محرم باشا وزير الأشغال والوفاية ، وهى منبثة فى مذكرة مؤرخة ٤ مايو سنة ١٩٤٢ (أودعها بمكتب المجلس) ، لم تكن ترمى الى اتخاذ أى اجراء استثنائى ضد المفاوض أو سحب العمل منه حتى يمكن أن يقال ان اتجاه الوزارة نحو هذا المعاول قد انقلب من النقيض الى النقيض كما يدعى صاحب الكتاب الكاذب ، وانما كانت تلك الملاحظات تشير الى نقص فى الاجراءات المصلحية الداخلية التى مرت بها هذه المناقصة فى عهد الوزارة السابقة (أى وزارة دولة حسين سرى باشا) .

ثالثاً : أن بحث الوزارة الحاضرة لطلبات المفاوض وهى لاتزال موضع الدراسة يجرى طبقا للمعاملة العادية التى يعامل بها غيره من المفاوضين الذين تصادفهم ظروف مشابهة وهى مستندة الى رأى لجنة قضايا الحكومة والقواعد التى وضعتها فى هذا الشأن واتبعت بالنسبة لجميع المفاوضين الذين ارتبطوا مع الحكومة وتأثرت عقودهم بظروف الحرب الحاضرة . وبالفعل فإن الوزارة تنظر الآن فى سكاوى عدد من مقاولى القرى الأخرى والمخابىء العامة لتتنظر فى تعويضهم عن بعض خسائرهم الحقيقية تمثيلاً مع المبدأ المتقدم .

واذن فإن فريد بك المصرى لم يعامل من هذه الوزارة معاملة استثنائية فلا هى التى بحثت عطائه ، ولا هى التى أسندت اليه العملية ، ولا هى التى اتخذت نحوه اجراءات ثم عدلت عنها ، ولا هى التى عوضته ، اذ لا يزال أمر التعويض قيد البحث بالوزارة . فأين كل هذا مما يدعيه صاحب الكتاب الأسود الذى يعلم هذه الوقائع تمام العلم وانما يأبى عليه حقه الا أن يشوه حقائقها ويقلب أوضاعها امعاناً فى تضليله واطفائه لجذوة غليله .

والقى صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء كلمة قال فيها :

لعل حضراتكم بعد أن تلى عليكم هذا ، لستم فى حاجة الى أن أدلكم على مبلغ افتراء المفترى ، وادعاء المنجنى المدعى ، ولكى أنلو عليكم بعض فقرات من خطاب وصل الى فى أول مايو الحالى من الما قول فريد المصرى بك قال

« تعلمون رفعتكم ويعلم الجميع ، أنه لم يحصل بينى وبينكم أى خلاف فى مقالة بناء سرايكم بسمنود ، لا فى أثناء عملية البناء ولا بعد انتهائها ، ولا فى أثناء المحاسبة ولا بعدها ، وأنكم سددتم لى جميع مطلوبى ، ولم يبق لى الا القسط الأخير المستحق سداداه فى أبريل سنة ١٩٤٤ ، ومن ثم لم يحصل أنى رفعت دعوى على رفعتكم أطالبكم فيها بتكاليف بناء السراى ، حنى ولا شرعت فى رفع دعوى على رفعتكم لأى سبب كان ، ولم يكن اذن لتقرير وزارة الوقاية مبلغا لى كتعويض عن عملية مقالة قريه المهاجرين والعمال بالمحلة الكبرى أية صلة بتكاليف بناء سراى سمنود ، مع ملاحظة أن بناء سراى رفعتكم قد انتهى العمل منه والمحاسبة على تكاليفه فى ابريل سنة ١٩٤١ .

أما مقالة بناء المستعمرة فقد رسبا عطاؤها على بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤١ فلا ارتباط اذن بين المشروعين ولا صلة بين العاملين فضلا عن أن ذلك جديعه قد تم فى عهد وزارة صاحب الدولة حسين سرى باشا قبل أن تسند لرفعتكم مقاليد الحكم .

وبعد أن سرد تفصيلات النزاع الواقع بينه وبين وزارة الوقاية قال . . « ويؤسفنى أن أقرر أنه حتى الآن لم يصرف الينا التعويض الذى طالبنا به ميع فداحة الخسائر التى ألت بنا ولا نزال نسير بالعمل على أكمل وجه »

هذا هو بعض ما جاء بكتاب المفاول خاصا بالقضية ومقالة قرية المهاجرين ، وقد اكتفيت بأن أسرد عليكم الوقائع لأنها عنية عن كل تخريج أو تعليق .

الآن وقد سردت عليكم تفاصيل هذا الادعاء وملابساته ، وفندت بالدلائل المادية كذب الكذاب ومفترياته ، فماذا عسأى أن أقول فى مخلوق أصبحتم الآن أعلم به منى ، فلا أزيدكم عنه علما . . وانتهى من الأفق السياسى ، فأصبح لا يقيم أحد له وزنا وعما قريب ستسمعون حديث انتهائه من الوجود الانسانى ، فلا يدرى هل هو من بين أهل القصور ، أو من سكان القبور !!!

قتل المسكين جحوده ، وقضى عليه كنوده ، فقال على وعلى أعدائى
يارب •

ولكن الله لم يستجب له ، فنزلت الصاعقة عليه وحده ، وهدت
كيانه وحده ، وسلم من عاداهم لأنهم أصدقاء الملايين ، وأحباء المصريين ،
وبينهم وبين ربهم ومواطنيهم صلات العارفين ، ورابطة المخلصين •

أما هو فقد أصبح معزولا ، مردولا ، لا يملك لنفسه نفعا ،
ولا يستطيع لمكروهه دفعا •• يرئى له حتى الشامتون فيه ، ويتحسر عليه
حتى الساخرون منه ••• لم يبق منه الا نفس خافت ، وعقلية تفكيرها
باهت •••

ترئى له أعداؤه رحمة يا ويح من يرئى له الشامت

أصبح عبرة لمن يعتبر ، فهل من مدكر !!؟

« وأملى لهم ان كيدى متين » صدق الله العظيم •



الباب الخامس

استغلال رخيص ، أقفاص سمك ، وسمان وتأجير منازل حكومية بأسعار رخيصة ومتاجرة في الرتب ، والنياشين

لم يكن الكتاب الأسود يستهدف - كما سبق أن ذكرنا - الهجوم على رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا - وإنما كان يستهدف الهجوم على بعض الوزراء ، الذين كان مكرم باشا يعتقد أن لهم اضلعا في اخراجه من الوفد أو الذين كانوا يشنون عليه حملات عنيفة ومن أولئك الوزراء الذين قسا مكرم عبيد باشا عليهم حمدي سيف النصر باشا وزير الدفاع الوطني فقد اتهمه مكرم عبيد باشا في ذمته وكان اتهاما مضحكا لقد تسلم وزير الدفاع قفصا من السمك وآخر من السمان رشوة ليقبل طالبا في الكلية الحربية وقد رد وزير الدفاع على سؤال للاستاذ أحمد أبو الفتوح عن هذا الموضوع فقال :

لقد نزل المفترى الى الدرك الأسفل عندما قال في كتابه الأسود ما يأتي :

« عثرت بمحض المصادفة على (بوليصتين) من مصلحة السمك الحديدية (أنشرف بضمهما الى مجموعة الوثائق) احدهما مؤرخة في ١٩٤٢/١٠/٤ وهي خاصة بقفص من السمان مرسل من دمياط الى حضرة صاحب المعالي حمدي سيف النصر باشا وزير الدفاع ، والاخرى مؤرخة في ١٩٤٢/١٠/١٣ وهي خاصة بقفص من السمك وهو مرسل كذلك الى «عاليه» ، أما مصدر القفصين فهو شخص واحد اسمه الدكتور

محمود فكرى كان شقيق زوجته (فكرى أفندى حامد زاهر) من سعاة الطلبة الذين قبلوا بالكلية الحربية هذا العام .

ومعاذ الله يا مولاي ، أن أذهب الى أن قفصا من السمك الطازج أو السمان الفاخر يعتبر ضربا من الرشوة لقبول أحد الطلاب فى الكلية ولكنها على كل حال مصادفة طريفة أن يكون صاحب الهديتين قريبا لأحد الطلبة المحظوظين بالقبول وأن يكون تاريخ ارسال الهديتين قريبا جدا من تاريخ القبول فى هذا العام .

« وهل هناك ما يمنع المجاملة كمظهر من مظاهر المعاملة » .

هذا ما نضح به انا المفترى .

ولا يمكن لعادل ان يتصور أن أمر القبول بالكلية قد هان الى هذا الحد ، والواقع يحضرات النواب أن الدكتور فكرى صديق قديم ومن أهل دمياط وقد تعودت أن أكلفه شراء بعض ما احتاج اليه من منتجات المدينة - واعتاد هو أن يلبنى طلبى مشكورا وأن يقبض منى ثمن المشتريات - ولا أزال أكلفه مثل ذلك الى الآن - ولكن صاحب القلب الأسود والكتاب الأسود لم يتورع من النزول الى هذا الحضيض من الكذب وقلة الأدب .

وحقيقة الحال فى موضوع هذا الطالب بالذات أن الدكتور فكرى لم يكلمنى فى شأنه ولم يكتب لى شيئا عنه ولم أكن أعلم الصلة التى بينه وبين الدكتور ، وقد قبل بالكلية لأنه ابن ضابط ما يزال فى الخدمة العاملة حتى الآن والأولوية فى القبول طبقا للقواعد المقررة لأبناء الضباط، وأؤكد لحضراتكم أن الدكتور محمود فكرى ليس هو الذى اهتم بشأن الطالب أو تولى اتخاذ الاجراءات للاحاقه بالكلية ، أما الذى اهتم بشأنه وتولى هذه الاجراءات لدى الكلية فهو ابن عمه ومراسله الرسمى حضرة البكباشى محمد توفيق زاهر أفندى الضابط العامل بالجيش وهو فى الوقت ذاته ياور حضرة صاحب الجلالة الملك .

وها هى استمارة دخول الطالب فى الكلية تثبت صحة ما أقول ، وأودعها مكتب المجلس .

ويوجه النائب المحترم خليل بك الجزار سؤالا عن استئجار لوثير الدفاع وكذلك زميله وزير المواصلات مسكين من مبانى وزارة الزراعة المعدة للسكنى رغم مخالفة ذلك للدستور ويوجه السؤال الى وزير الزراعة الذى يرد بما يلى :

لقد تعرض مكرم باشا فى كتابه الى واقعة خاصة بتأجير مسكن متحف
فؤاد الأول لمعالى وزير الدفاع ولم يتعرض لواقعة معاملة لها بل سابقة
عليها وهى تأجير مسكن قسم البساتين لمعالى وزير المواصلات . وانى
سأطوع بسردها أيضا على حضراتكم ، فقد وردت فى سؤال حضرة النائب
المحترم ، ولعل فى اغفاله هذه الواقعة ، مع أنها ثابتة ولها ملفات كاختها
وسابقة على تأجير متحف فؤاد الأول ، حكمة ستتبينونها بعد قليل ،
وسأذكر لحضراتكم كلمة موجزة عن كل مسكن من هذين المسكنين ، ثم
أعرض لمناقشة الوقائع التى وردت فى كتابه مكرم باشا ، بعد أن أتلوها
كاملة كما وعدت حضرة النائب المحترم الأستاذ فريد زعلوك .

لوزارة الزراعة مسكن ملحق بقسم البساتين وهو مخصص أصلا
لسكنى مدير قسم البساتين ، وهو نظام قديم اتبع فى الوقت الذى كان
فيه مديرو هذا القسم من الأجانب ، وقد سكنه مستر براون المدير
السابق للقسم حتى فبراير سنة ١٩٣٩ حيث ترك خدمة الحكومة المصرية ،
وبعد ذلك بقى المنزل المذكور خاليا ولم ينتقل اليه مدير القسم الجديد
الذى خلف المستر براون مع ثبوت هذا الحق له ، لأنه استكثر الإيجار
الشهرى الذى كان لابد أن يخصم بنسبة ١٠٪ من مرتبه . ثم ظل المسكن
خاليا بعد ذلك حتى ١٦/١٠/١٩٤١ اذ سكنه الأستاذ حامد جودة وزير
التموين الأسبق ووافق وزير المالية فى التاريخ الذى ذكرته وحرر كتابا
الى سعادة محمد راغب عطية بك وزير الزراعة اذ ذاك لتأجير هذا المسكن
للأستاذ حامد جودة فسكنه عزته حوالى تسعة أشهر ثم أخلاه فى
٢٨ أغسطس ١٩٤٢ ، وكان الجزء الأول من هذه المدة أثناء توليه
وزارة التموين .

ثم سكنه معالى وزير المواصلات الحالى فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ،
وقد قدرت له لجنة الإيجارات الحكومية إيجارا قدره ١٠ جنيهات
و ٢٥٠ مليما فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ أى قبل أن يسكنه معالى وزير
المواصلات وقبل أن يخليه الأستاذ حامد جودة .

ولا زال معاليه يسكن هذا المسكن الى الآن ويدفع الإيجار الذى كان
يدفعه سلفه .

لما فكر فى انشاء متحف فؤاد الأول رثى تخصيص الطابق العلوى
للمبنى الادارة ليكون سكنا لمديره وكان فى ذلك الوقت أجنبيا ، فشغله
مسيو « الاجوس دى بينكرت » من يناير سنة ١٩٣١ الى أواخر سنة
١٩٣٢ ثم شغله مسيو « ايفان ناجي » من فبراير سنة ١٩٣٣ الى فبراير

سنة ١٩٣٦ ، وبعد ذلك عين صاحب العزة محمد بك ذو الفقار مديرا لهذا المتحف فى سنة ١٩٣٦ وطلبت وزارة الزراعة بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ أى قبل تأليف الوزارة الوفدية موافقة اللجنة المالية ومجلس الوزراء على ترقية مدير المتحف الى الدرجة الثانية ومنحه حق السكنى بالمجان فى هذا المسكن ، ولكن اللجنة المالية رفضت هذا الطلب ، وأقر مجلس الوزراء هذا الرفض وبنى الرفض على أن حق السكنى بالمجان فاصر على المديرين الأجانب وبعد موافقة مجلس الوزراء .

أما الموظفون المصريون اذا أرادوا التمتع بالسكنى فى مساكن حكومية فيجب أن يدفعوا ايجارا يعادل ١٠٪ من مرتباتهم .

وفى ١١ - ٥ - ١٩٣٨ وافق مجلس الوزراء على اعفاء ذو الفقار بك من دفع الايجار ومنحه حق السكنى مجانا ، كما قرر أن ترد اليه قيمة الايجار والمصروفات الخاصة بالمياه والتوز والكسح التى دفعها منذ أن سكن هذا المسكن الى تاريخ القرار .

وصدر قرار وزير الزراعة بتنفيذ ذلك فى ٢١ - ٥ - ١٩٣٨ وبعد أن سكن ذو الفقار بك قدرت لجنة الايجارات سبعة جنيهات ونصف ايجارا شهريا لهذا المسكن ، وذكرت أن هذا التقدير يسرى لمدة ٨ سنوات ، أى أن يعمل بهذا التقدير حتى سنة ١٩٤٤ وكان فى استطاعتنا أن ننتفع معالى حمدى باشا بالتقدير الذى ربط فى ذلك الوقت والذى يستمر أجله الى أغسطس سنة ١٩٤٤ .

وقد جاء فى كتاب مكرم صراحة أن هذا المنزل أجر لحمدى باشا بنفس الايجار وهو سبعة جنيهات ونصف ولهذا قصة طريفة .

بتاريخ ١٢/٨/١٩٣٨ شغل حمامد سرى بك مدير المتحف الحالى المسكن معتقدا أنه سيفيد من الامتياز الذى منح لسلفه ذو الفقار بك ، ولكن مالبت أن تبين له ، بعد حوالى ٢٠ يوما من سكنه ، أن هذا الامتياز شخصى لمحمد ذو الفقار بك ، اذ أن قرار مجلس الوزراء قد عين اسمه بالذات وعندما أبلغته وزارة الزراعة صراحة أنه لا يفيد من ذلك الامتياز بل سيطالب بالايجار أخلى عزته المسكن فى ٢٦/١٢/١٩٣٨ وكان قد سكنه فى ١٢/٨/١٩٣٨ أى أنه مكث به ١٨ يوما حوسب عن ايجارها ، فدفعه ، وأثبت هذا فى الخطاب الذى أخطر به الوزارة عن اخلاء المسكن ، وبعد ذلك التاريخ لم يشغله أحد حتى رغب معالى حمدى باشا سيف النصر فى استئجاره ، فقدم طلبا بذلك الى معالى وزير المالية فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ فرأيت أن أتبيح الفرصة من جديد لمدير المتحف الحالى لشغلي

المسكن اذا أراد ، فأصدرت قرارا اداريا بمنح مدير المتحف حق سكنى هذا المسكن وأن الوزارة لا تمنع فى سكناه اذا شاء ، فاعتذر عزته عن قبول ذلك لنفس الأسباب التى من أجلها أخلى المسكن فى سنة ١٩٣٨ فوافقت على تأجيله لمعالى وزير الدفاع .

يقول مكرم باتسا ان هذه الأوامر صـورية وان مدير المتحف لم يستغن عن السكنى وان كل هذا تحايل يقصد من ورائه اعتبار وزير الدفاع فى مركز مدير المتحف حتى يسكن بنفس الايجار ٧٪ جنيهات وسيتبين لحضراتكم أن شيئا من هذا لم يقع ، وأن وزير الدفاع لم يعتبر فى مركز مدير المتحف ، وأن الأوامر الادارية لم تكن صـورية ، وأن المدير لو كان راغبا فى السكنى لما ظل صامتا من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ الى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أى أربع سنوات . ومدير المتحف كما ذكرت لحضراتكم هو حامد سرى بك شقيق دولة حسين سرى باشا وهو موظف بالدرجة الأولى أى أنه من كبار الموظفين الذين يجرءون على ابداء آرائهم بكل صراحة .

وعندما وافقت على أن يؤجر المسكن لحمدى باشا لم أقتصر على هذا ، بل أصدرت فى الحال أمرا باخطار وزارة المالية ومصلحة الأملاك لاعادة تقدير الايجار ، واتخاذ كافة الاجراءات القانونية ، كما أصدرت أمرا اداريا بفصل عدادى النور والمياه عن العدادات الخاصة بالمتحف وجعلهما مستقلين خلافا لما كان عليه الحال فى عهد سكنى المدير السابق ، اذ كانت الوزارة تحاسبه على قيمة مئوية ثمنا لما يستهلك من النور . بلغت ٥٠٪ من المرتب - أى بضعة قروش - بينما بلغت نسبة ما يدفعه معالى حمدى سيف النصر باشا فى الشهر الواحد ثمنا للنور ١٢٪ ، علاوة على قيمة الايجار وها هى ذى الفاتورة المثبتة لذلك تحت يدى .

فنحن - كما تبينتم - لم نبتدع هذا الأمر ، ولم نكن أول من أجر أو استأجر من الوزراء ، فالسوابق متعددة ، والعرف قائم ، والتقليد متبع من قديم ، ولم نفعل نحن أكثر من أن جئنا فاتبعنا ما كان متبعاً . على أنه ينبغي أن تلاحظوا حضراتكم أن الظروف لم تكن كما هى الآن ، من حيث أزمة المساكن ، وارتفاع الأجور ، وقلّة مواد البناء ، وتعذر الحصول على الأماكن الخالية مهما عرض على أصحابها من أجور ، ولو كان العرض من الوزراء . فماذا يفعل وزير المواصلات ، وقد جئ به من الاسكندرية ليتقلد منصبه ؟ ان سكن فى باخرة اتهم بعدم النزاهة ! وان سكن فى دار اتهم بعدم النزاهة ، ايراد أن يسكن فى عرض الطريق !!

على أن الأستاذ حامد جودة لم يكن هو وحده الذى سكن هذا المنزل ، ومع ذلك فانى اذكر لكم كيف استأجره حضرته : لقد طلب ،

قبل سكناء ، اجراء تعديلات وترميمات بلغت تكاليفها حوالى ٥٠٠ جنيه ، فأجرتها الوزارة وتحملت خزانة الدولة . وسأسمعكم هذا الخطاب ، ثم أسأل الأستاذ نصير بعد أن أتلوه : ماذا يظنه لو أننا اتبعنا القاعدة التى جاءت فيه :

« حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة »

بناء على الحديث الشفوى الذى تم بيننا ، أتشرف بإبلاغ معاليكم أن وزارة المالية لا ترى مانعا من تأجير منزل الحكومة بالجيزة الذى كان يشغله مدير قسم البساتين الى حضرة صاحب المعالى محمد حامد جودة بك وزير التموين - نظير تحصيل ايجار المثل منه بحيث لايزيد ما يحصل على ١٥٪ من ماهيته .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير المالية

١٩٤١/١٠/١٦

عبد الحميد بدوى - امضاء

ولقد كان سعادة عبد الحميد بدوى باشا فى ذلك الوقت محتفظا لنفسه برياسة لجنة قضايا الحكومة ، فكان مستشارها الأول ، ورئيس لجنة قضاياها ، فى ذات الوقت الذى كان فيه وزيرا للمالية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ سيد سليم - ولكن الخطأ لا يبرر الخطأ .

حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة - نعم أن الخطأ لا يبرر الخطأ ، ولكنكم لم تتهموا واحدا من هؤلاء بعدم النزاهة حين استأجروا وحين أجروا .

قلت ان هذا الخطاب أرسل من بدوى باشا الى وزير الزراعة فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ - وأعود فأذكركم بأنه كان مستشار الحكومة الأول ومفتيها الأكبر - وكان وزير الزراعة اذ ذاك هو سعادة الأستاذ محمد راغب عطية بك ، فكتب سعادته فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ الى وزير الأشغال فى ذلك الوقت - الأستاذ ابراهيم عبد الهادى - كتابا نصه :

« حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال العمومية »

أتشرف بأن أنهى الى معاليكم أنه ورد لنا من وزارة المالية الكتاب رقم م ١٠٣ - ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالى بالموافقة على أن تؤجر

لمعالى وزير التموين منزل الحكومة الكائن بالجيزة الذى كان يشغله
حضرة مدير قسم البساتين ، فأرجو التكرم بالتنبيه الى اتخاذ الاجراءات
اللازمة لتقدير القيمة الايجارية للمنزل المشار اليه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

« محمد راغب عطية »

وقد أشر وزير الأشغال على هذا الكتاب بعبارة « سعادة الوكيل »
وأضى « ابراهيم عبد الهادى » وفى الوقت ذاته أبلغ وزير الزراعة
راغب عطية بك وزير التموين ما يأتى :

« حضرة صاحب المعالى وزير التموين

أتشرف بأن أحيط معاليكم علما أنه ورد لنا من وزارة المالية الكتاب
رقم ١٠٣ - ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالى بالموافقة على أن تؤجر معاليكم
منزل الحكومة بالجيزة الذى كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين نظير
تحصيل ايجار المثل منكم .

وقد حررت اليوم لوزارة الأشغال رجاء التنبيه الى اتخاذ الاجراءات
اللازمة فى هذا الشأن .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

« محمد راغب عطية »

فلعلكم أدركتم الآن السر فى أن يغفل مكرم باشا ذكر شيء عن هذا
المنزل ، مكتفيا بالكلام عن منزل متحف فؤاد الأول ، ومع ذلك فان
الاستاذ حامد جودة لم يكن - كما قلت - الوزير الوحيد الذى شغل
مسكنا حكوميا ، فقد كان توفيق الحفناوى بك يسكن منزلا حكوميا ظل
فيه طوال مدة توليه الوزارة ، بل أكثر من هذا أن دولة حسين سرى باشا
وقت أن كان رئيسا لمجلس الوزراء كان مستأجرا منزلا حكوميا فى الزمالك
وساكننا فى الوقت ذاته الباخرة الحكومية « محاسن » كما ذكر لكم معالى
وزير الأشغال ، ومما يذكر هنا أن دولة حسين سرى باشا طلب اجراء
تعديلات وترميمات فى المسكن الذى يستأجره من الحكومة - ولعل هذا
هو سبب انتقاله الى الباخرة محاسن - وقد بلغت نفقات تلك الاصلاحات
٣٩٠٠ جنيه ، وكان من بينها نقل حمام من مستشفى حكومى بحلوان

ووضعه فى منزل دولته ، وعمل سلم خلفى من الرخام ، وتغيير الباب العمومى من خشب الى حديد مزخرف وبلور ، واقامة بوابتين جديدتين عند المدخل الخارجى للسور ، احدهما للمدخل العمومى والاخرى للخدم ، وتغيير (دفايات) الصالون ، الى آخر ما جاء بكشف طويل لا ارى داعيا لاكمال تلاوته ، ولكنى أحب أن أبين لحضراتكم أن القاعدة الحكومية فى مثل هذه الأحوال تقضى بأن يضاف الى الأجر المقدر مبلغ يعادل ٦٪ من قيمة التعديلات التى تجريها الحكومة بناء على طلب الساكن ، وعلى ذلك زيد الأجر الذى كان يدفعه دولته من ٣٩٦ جنيها سنويا الى ٤٢٢ جنيها و ٤٠٠ مليم فى السنة ، أى بزيادة قدرها ٢٦ جنيها فى السنة ، ويظهر من هذا أن الحكومة قدرت التعديلات التى أجرتها بمبلغ يقل عن ٥٠٠ جنيها ، واعتبرت باقى النفقات التى بلغت كما ذكرت ٣٩٠٠ جنيها ، من تكاليف الترميمات ، كيلا تدخل فى تقدير زيادة الأجر .

وأحب أن أذكر أيضا أن معالى حمدي سيف النصر باشا استأجر منزل متحف فؤاد الأول فى سنة ١٩٣٦ أثناء توليه وزارة الزراعة ، وكان مكرم باشا حين ذاك وزير للمالية ، ولكنه لم يحتج فى ذلك الوقت ، ولم ير فى هذا المسلك ما يمس نزاهة الوزير أو نزاهة الحكم .

على أننى لا أريد أن أجرح سرى باشا أو أحدا ممن ذكرت فى هذه الأمثلة ، ولا أن أتهم أحدا منهم فى نزاهته - فكلهم أصدقائى أجلمهم وأوقرهم - ولكننى سقت هذه الأمثلة لأبين أننا لسنا أول من أجر أو استأجر ، وأن غيرنا قد أجر واستأجر فى ظروف غير ظروفنا لم تكن فيها أزمة مساكن ، ولا أوامر عسكرية متعلقة بها ، ومع ذلك لم يتهم أحد منهم بعد النزاهة ، ولم يجرؤ - بل لن يجرؤ - مكرم باشا أن يتهم أحدا منهم بعدم النزاهة .

ليس ذلك فقط ، يا حضرات النواب المحترمين ، بل اسمعوا واحكموا .

كان حمدي باشا سيف النصر وزيرا للزراعة فى سنة ١٩٣٦ ومكرم باشا وزيرا للمالية ، وقد سكن حمدي باشا فى مسكن متحف فؤاد الأول فلم ير مكرم باشا فى ذلك ما يمس نزاهة الوزير أو نزاهة الحكم . فما الذى حدث بعد ذلك ، حتى تغيرت مقاييس النزاهة عند مكرم باشا ؟ لم يحدث الا ان مكرم باشا كان وزيرا سنة ١٩٣٦ ، وهو اليوم غير وزير ، ومن أجل هذا تغير كل شئ فى نظره فأصبح الأبيض أسود .

لقد تبينتم من اجابة معالى عثمان محرم باشا أن دولة عبد الفتاح يحيى باشا ورفعة ماهر باشا ودولة صدقي باشا والأستاذ ابراهيم

عبد الهادي كل هؤلاء سكنوا بواخر حكومية ، وهى من أملاك الدولة النى
ينطبق عليها نص المادة ٦٤ من الدستور .

**حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن نصير - هؤلاء لم يكونوا
مستأجرين .**

حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة - لقد أوجدتمونا فى حيرة ،
فاذا أجزنا الايجار قلتم مخالفة دستورية ، واذا منعناه قلتم أن هذا تهرب
من الايجار .

حضرة النائب المحترم يوسف الشريعى - كان حضرة الزميل
الأستاذ نصير معارضا فى العهد الماضية فلم يعترض على هذه التصرفات .
فما باله يعترض عليها اليوم ؟

حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة - يقول صديقى الأستاذ نصير
ان هؤلاء الذين ذكرتهم وذكرهم معالي محرم باشا سكنوا البواخر
الحكومية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن نصير - أقول انهم
استعملوا هذه البواخر مددا قصيرة للمصلحة العامة .

حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة - هم لم يسكنوها مددا قصيرة
بل أشهرها وسنين .

الغريب أن وزارة الأشغال اذا عملت برأى لجنة قضايا الحكومة
وقالت ان الايجار غير جائز طبقا لنصوص الدستور وان العقد لا وجود له
من الناحية القانونية قال مكرم باشا أن هذه الفتوى صدرت خدمة لمعالي
عبد الفتاح الطويل باشا ، واذا أردنا تحصيل مقابل لما تتكلفه هذه
البواخر اعتبر هذا تحايلا . فمن الناحية الدستورية يرى مكرم باشا أن
الاجراءات التى اتبعت كانت مخالفات صريحة لنصوص الدستور .

لا أريد أن أشغل وقتكم ببحث دستورى طويل انتهى فيه آخر الأمر
الى رأى مكرم باشا ، ولا أريد أن أذكر لحضراتكم تفصيل المناقشات التى
دارت فى لجنة وضع الدستور بصدد المادة ٦٤ ، وان هذه المادة ليس لها
نظير فى جميع دساتير العالم عدا الدستور البولونى (المادة ٦٩) .

ترددت لجنة وضع الدستور طويلا فى شأن المادة ٦٤ فاثبتتها ، ثم
حذفها ، ثم عادت فاثبتتها ، وقد كان الحظر مقصورا أول الأمر على شراء
الاطيان واستئجارها ، كما هى الحال فى النص البولونى ، ولكن اللجنة
الاستشارية التشريعية استبدلت بلفظ اطيان كلمة أملاك ، وهذا يشمل

فى رأى مكرم باشا الأطيان والمباني ، وانى أسلم معه ومع أنصار ذلك
الراى بأن العبارة عامة تشمل الأطيان والمباني . وأريد أن أرين الآن
لحضراتكم ماذا حدث عندما طلب معالى وزير المواصلات استئجار مسكن
قسم البساتين .

طلبت الملف الخاص بهذا المسكن فوجدت أنه كان مؤجرا للأستاذ
حامد جودة بناء على رأى صريح أبداه عبد الحميد بدوى باشا - وقد ذكرت
لحضراتكم أن كثيرين من الوزراء ورؤساء الوزارات كانوا يستأجرون
أماكن حكومية - فهل رغم كل هذه السوابق فى السنوات الطويلة الماضية
ورغم الفتوى التى أصدرها رئيس لجنة قضايا الحكومة ومستشارها
الأول أكون قد خالفت الدستور ؟!

لمن أرجع اذن اذا أشكل على الأمر وأردت أن أتبين حقيقة 11؟

ان أمامى خطايا صريحا من سعادة عبد الحميد بدوى باشا ، الذى
كان عضوا فى لجنة وضع الدستور واشترك فى المناقشات الطويلة التى
دارت حول نص المادة ٦٤ ، وهو ييجيز تأجير هذه المساكن ، فكيف أكون
إذا اتبعت هذا الرأى مخالفا للدستور ويكون هذا التصرف عدم نزاهة
منى ومن الساكنين فنستحق الصحائف العشر التى كلها طعن وتجريح
وأخف ما فيها عدم النزاهة ٠٠ الخ 19

وانى أودع مكتب المجلس كتاب سعادة بدوى باشا وكتابين من
وزير الزراعة السابق لوزيرى التموين والأشغال المتضمنين الموافقة على
التأجير ليطلع عليها من يشاء من حضراتكم وهذا نصها :

« حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة

بناء على الحديث الشفوى الذى تم بيننا - أنشرف بإبلاغ معاليكم
أن وزارة المالية لا ترى مانعا من تأجير منزل الحكومة بالجيزة الذى يشغله
مدير قسم البساتين الى حضرة صاحب المعالى محمد حامد جودة بك وزير
التموين - نظير تحصيل ايجار المثل منه بحيث لا يزيد ما يحصل على
١٥٪ من ماهيته .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

١٩٤١/١٠/١٦

وزير المالية

« عبد الحميد بدوى »

« حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية »

أتشرف بأن أنهي الى معاليكم أنه ورد لنا من وزارة المالية الكتاب رقم م ١٠٣ - ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالى بالموافقة على أن تؤجر لمعالي وزير التموين منزل الحكومة الكائن بالجيزة الذى كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين .

فأرجو التكرم بالتنبيه الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقدير القيمة الايجارية للمنزل المشار اليه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

(محمد راغب عطية)

سعادة الوكيل

(ابراهيم عبد الهادى)

١٩٤١/١١/٣

« حضرة صاحب المعالي وزير التموين »

أتشرف بأن أحيط معاليكم علما أنه ورد لنا من وزارة المالية كتاب رقم م ١٠٣ - ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالى بالموافقة أن تؤجر لمعاليكم منزل الحكومة بالجيزة الذى كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين نظير تحصيل ايجار المنزل منكم .

وقد حررت اليوم لوزارة الأشغال رجاء التنبيه الى اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

(محمد راغب عطية)

ونحن اذا كنا قد قبلنا أن تؤجر لوزيرى الدفاع والمواصلات فقد كان ذلك بناء على تلك الفتوى . ولكنى علمت أخيرا - وقد يكون الفضل فى ذلك (للكتاب الأسود) - أن فتوى أخرى صدرت من أحد المستشارين الملكيين مناقضة لفتوى بدوى باشا مؤداها أن حضرة المستشار يرى أن الحظر ينصب على البواخر وغيرها ، فلا يجوز بحكم الدستور أن تؤجر ،

فأرسلت كتابا الى حضرة صاحب المعالي رئيس لجنة قضايا الحكومة
لأتبين حقيقة الأمر ، نصه :

« حضرة صاحب المعالي رئيس لجنة قضايا الحكومة

نظرا للأزمة الشديدة فى المساكن وصدور أوامر عسكرية تحدد من
حرية الملاك فى تأجير أملاكهم وافقت الوزارة على تأجير المبنى المخصص
للسكن بمتحف فؤاد الأول الزراعى الى معالى وزير الدفاع الوطنى ، وكذلك
المبنى المخصص للسكن بقسم البساتين الى معالى وزير المواصلات ، وقد
استرشدت الوزارة فى موافقتها المذكورة بموافقة صريحة سابقة بتاريخ
١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ لوزير المالية الأسبق عبد الحميد بدوى باشا ،
وصورتها مرافقة لهذا - وكان محتفظا لنفسه فى نفس الوقت برياسة
لجنة قضايا الحكومة - بخصوص تأجير مسكن قسم البساتين الى وزير
التموين وقت ذاك الأستاذ حامد جودة بك .

وقد علمت أخيرا بصدور فتوى من أحد حضرات المستشارين الملكيين
بعدم جواز تأجير مثل هذه المساكن للوزراء عملا بالمادة ٦٤ من الدستور .
ولما كانت هذه الفتوى تناقض رأى الصريح السابق الاشارة اليه
الصادر من سعادة عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة
السابق .

لذلك أرجو معاليكم التفضل بعرض هذا الموضوع على لجنة قضايا
الحكومة لتعرف الرأى الصحيح لاتباعه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٢٩ أبريل سنة ١٩٤٣

وزير الزراعة

وبناء على هذا الكتاب أفتت لجنة قضايا الحكومة مجمعة بأن رأى
المستشار الملكى المناقض لرأى بدوى باشا هو الرأى الصحيح وانه من
الممكن - نظرا للظروف الحاضرة - أن يحصل من وزيرى الدفاع
والمواصلات أجر المثل حتى يتيسر لهما الحصول على منزلين للسكنى .
وحين علمت ذلك لم أتأخر لحظة واحدة فى تصحيح الموقف وأخطرت
وزيرى الدفاع والمواصلات بحقيقة الوضع بناء على الفتوى الأخيرة وبأن
عقد الايجار يعد ملغى فقبلا ذلك كتابة .

واذا كنا يا حضرات النواب المحترمين قد وقعنا فى خطأ من الناحية
الدستورية فما ذلك الا لأننا أخذنا برأى كبير مستشارى الحكومة

بدوى باشا ، ولكن حين تبينا أن فتواه غير صحيحة لم نتردد لحظه واحدة
فى العدول عنها والرجوع الى الحق .

ان مكرم باشا لا يكتفى بذكر الوقائع ، بل أنه يعرض وقائع غير
صحيحة وهو يفعل ذلك متعمدا ، لأنه يعلم أن ذكر ما حدث ، وهو أن
وزير الزراعة وافق على سككى وزيرى الدفاع والمواصلات بناء على فتوى
سعادة عبد الحميد بدوى باشا ، يسهل الرد عليه ، فضلا عن أن الوقائع
الصحيحة لا تخلق القصة التى يريد مكرم باشا أن يؤلفها ، ولا الحالة التى
يريد أن يصورها ، فيستنتج منها ما يشاء ، ويحكم علينا كما يشاء له
استنتاجاته وأدبه وكرامته ، والى حضراتكم ما يقوله فى كتابه
صفحة ٢٠٢ :

« وتنتهى المهزلة الجريئة بأن يؤجر وزير الزراعة منذ أول يناير
سنة ١٩٤٣ هذا المسكن (بأثاثه ومفروشاتة) الى زميله وزير الدفاع
بايجار شهرى مؤقت يذهب فى التواضع الى حد لا يكاد يتصوره العقل
. . وهو سبعة جنيهات وخمسون قرشا شهريا .

وعلى أى أساس بنى هذا التقدير ؟

على أساس طريف يشهد لواضعيه بحسن التفكير والتدبير ، فقد
قالوا ان الدار كانت مخصصة لسكنى مدير المتحف . وهذا صحيح وان
مدير المتحف الذى سكنها كان يحاسب على ايجار بواقع جزء من عشرة
من راتبه وهذا أيضا صحيح ، ولما كان راتب مدير المتحف الحالى يسمح له
اذا أراد أن يسكن الدار بأن يدفع ايجارها على أساس عشر المرتب
فليسكن اذن حمدى سيف النصر باشا هذه الدار على الأساس الذى كان
يدفعه معاليه لو كان اسمه حامد سرى ووظيفته مدير المتحف الزراعى
وراتبه راتب المدير لا الوزير .

وهنا قامت صعوبة فنية فان حسين سرى باشا كان قد ألغى بقرار
منه بعض هذا المبنى لسكن مدير المتحف ، فلم يجد وزير الزراعة بدا من
اصدار أمر منه بالغاء هذا الالغاء وتلاه بعد قليل أمر آخر بمنح السكن
لوزير الدفاع على اعتبار أنه وزير فى حكم المدير .

معنى ذلك أن الأمر الذى صدر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ باعادة
حق السكنى لمدير متحف فؤاد الأول والأمر الآخر الذى وافقت فيه على
سكنى معالى وزير الدفاع بناء على استغناء مدير المتحف عن السكنى ، كل
ذلك لم يكن الا ليتقمص حمدى باشا سيف النصر شخصية حامد سرى
فيسكن المنزل ويدفع ما كان يدفعه حامد سرى وهو سبعة جنيهات ونصف

جنيه . فهل هذا صحيح ؟ وهل تعتمد مكرم باشا ذكر هذه الواقعة ، والباسمها هذه الصورة الروائية وهذه الألفاظ التهامية ، وهو يجهل حقيقتها ، أم أن الوقائع الحقيقية كانت بين يديه ، وكان يعلمها ، لأن الملف كما هو ظاهر من ذكر الأرقام والتواريخ والنصوص الحرفية للأوامر الإدارية كان في متناول يده !! فما له ترك الحقيقة وتناسى الاجراءات التي اتبعت ، والايجار الذي يدفعه حمدي باشا ، وهو ضعف ما كان يدفعه حامد سري بك ، وادعى أن حمدي باشا تقمص شخصية حامد سري بك فاستأجر وهو وزير باعتباره مديرا !!؟

واذا ثبت أن مكرم باشا كان يعلم هذا ، بل كان في امكانه أن يعلم هذا، لأن الملف كان في متناول من قدم له المعلومات ، ومع ذلك تعتمد ذكر هذه الواقعة مكذوبة ومزورة في عريضة قدمها لجلالة الملك ، فاني أترك الحضراتكم تقدير هذا التصرف والحكم عليه .

لقد كان في الامكان دون أن نتحايل ونصدر هذه الأوامر الصورية أن نؤجر هذا المنزل لمعالى وزير الدفاع بنفس الايجار الأول وهو ٧ جنيهات و ٥٠٠ مليم ، ذلك لأن اللجنة التي قدرت هذا الايجار في سنة ١٩٣٦ قالت « ان هذا التقدير يسرى مفعوله لمدة ثماني سنوات تنتهي في سنة ١٩٤٤ » . ولو اني اتبعت هذا القرار ، قرار وزارة المالية المبلغ الى وزارة الزراعة في سنة ١٩٣٦ حرفيا ، لما كنت في ذلك مخالفا للقانون ، ولما كنت في حاجة الى التحايل كما ذكر مكرم باشا ، ولكن الحقيقة أن حمدي باشا لم يفكر في هذا ولا فكرت أنا فيه ، بل اننا قدرنا أن الظروف قد تغيرت من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤٢ ، فأرأينا من الواجب إعادة التقدير من جديد ، فكتبنا الى وزارة المالية بهذا ، واجتمعت لجنة تقدير الايجارات في فبراير سنة ١٩٤٣ - بعد معاينة قام بها مندوبون من مصلحة المباني ووزارتى الزراعة والمالية - فقدرت مبلغ ١١ جنيها و ٥٠٠ مليم ايجارا شهريا خلاف المياه والنور .

ولا يفوتني أن أذكر لحضراتكم أن أول علم للحكومة بكتاب مكرم باشا كان في ليلة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ وهي الليلة التي ضبط فيها جورجى نجيب الراهب الموظف بالمتحف ومعه آلاف من الحواظ ثابته بها بعض وثائق الكتاب ، أى أن تقدير اللجنة وتبليغه الى وزارة الزراعة كان سابقا لعلم الحكومة بالكتاب بشهر وعشرين يوما ، ولم نكتف باعادة تقدير الايجار ، بل أمرنا بفصل النور والمياه (مع أنه كان في الامكان أن نتبع نفس القاعدة التي اتبعت مع محمد ذو الفقار بك وهي احتساب نسبة

مئوية من المرتب) فكانت نتيجة ذلك أن حمدي باشا يدفع شهريا حوالى ١٢ جنيها لاستهلاك الكهرباء خلاف المياه ومصروفات الكسح . دفعنا الى هذا نراهننا التى يتجاهلها مكرم باشا .

ومن ذلك يثبت رسميا أن مكرم باشا لم يكن صادقا فيما ادعاه من أن حمدي باشا يدفع نفس الايجار الذى كان يدفعه مدير المتحف سنة ١٩٣٦ .

الادعاء الثانى - يقول مكرم باشا فى كتابه ص ٢٠٤ :

« وأضيف الى هذه الصفقة أمر بتعيين ثلاثة من خدم المتحف يتولون أعمال النظافة فى مسكن الوزير على أن تدفع أجورهم وقدرها ٨٥ مليما لكل منهم فى اليوم من ميزانية المتحف بطبيعة الحال » .

وهذا ادعاء مكذوب من أساسه لأن حمدي باشا فى غنى عن هؤلاء الخدم الثلاثة بمقتضى ما له من حق فى استخدام سبعة من رجال الجيش ، ولعلكم تذكرون أن معاليه سبق أن أعلن ترفعه عن هذا . فالذى له الحق فى أن يستخدم سبعة من رجال وزارته ليس فى حاجة الى أن يستخدم ثلاثة من رجال المتحف جهارا نهارا أمام الموظفين وأمام الناس . وإذا كان هذا الادعاء صحيحا فما بال مكرم باشا لم يذكر أسماءهم ، مع أنه لا يشير الى موظف الا ويذكر اسمه ومرنبه - كما ذكر أسماء العربجي وسائق الموتوسيكل والجنائينى فى وافعة أخرى حتى يكون دليله قويا .

على أننى أؤكد لحضراتكم أن حمدي باشا ليس فى حاجة الى استخدام موظفى المتحف ولا سعادته ، وانما الذى يستخدمهم هو شخص آخر يعلمه مكرم باشا لأنه هو مكرم ذاته ، وما قصة جورجي نجيب الراهب وموريس جرجيس بعبدة .

وأما الادعاء الثالث الذى تعمد مكرم باشا إبرازه فى كتابه ، فهو أنه أراد أن يشعر أن مدير المتحف لم يستغن فعلا عن سكنى المتحف وانما كان الاستغناء صوريا قصد به خدمة حمدي باشا وتهينة الفرصة له لسكنى المتحف ، وانى لن أذكر شيئا من عندى بل سأتلو عليكم بعض سطور من مذكرة رسمية من مدير المتحف فى هذا الشأن :

« لما عينت مديرا للمتحف سنة ١٩٣٨ حررت خطابا للوزارة رقم ٣٣٥٨ بتاريخ ١٢/٨/١٩٣٨ بأننى سأشغل المنزل المخصص لسكن مدير المتحف ابتداء من يوم الخميس ٨ منه وأننى سأقدم للوزارة بخطاب فيه تحفظات ورغبات خاصة بسكنى فى هذا المنزل وأن معالى الوزير نفسه

وافق على سكنى كالمديرين السابقين ، وكنت أعتقد أنه سيكون مجانا أسوة بحضراتهم ، ولكنى فهمت فيما بعد أن حق السكن المجاني لا ينطبق على لأن قرار مجلس الوزراء الذى منح هذا الحق لحضرة صاحب العزة محمد ذو الفقار بك نص على اسم عزته فيه ، وقررت الوزارة أننى إذا استمرت فى السكن وجب على أن أقوم بدفع الأجرة وتوابعها التى كانت مطلوبة أصلا كما تقدم .

ولما كان منزل الخاص يقع على مقربة من المتحف الأمر الذى لا يعوق دوام اتصالى به فى أى ساعة من ساعات النهار أو الليل فضلت اخلاء سكن المتحف والبقاء فى منزلى فوافقت الوزارة على ذلك وأخلى المنزل فعلا ابتداء من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

وبتاريخ ١٩٤٢/١٢/٧ صدر أمر الوزارة رقم ٤٩٦ بإعادة حق السكن بالمتحف الى وجعل الحق خاضعا للقواعد المقررة لمحاسبة الموظفين فى أجرة السكن وتوابعها ونصه كالاتى :

« يعاد الى حضرة صاحب العزة مدير متحف فؤاد الأول الزراعى حق السكنى فى المبنى المخصص لسكنى المدير بمبنى المتحف على أن تتبع مع عزته القواعد المقررة بمحاسبة الموظفين على أجرة السكنى وتوابعها » .
وبذلك أعاد حقى لسكنى بالمتحف بالشروط التى ذكرت فى القرار فاعتذرت عن هذا السكن بهذه الشروط » .

بعد ذلك صدر أمر الوزارة رقم ٥١٥ فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ ونصه كالاتى : « الحاقا بالأمر رقم ٤٩٦ الصادر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وبما أن صاحب العزة مدير متحف فؤاد الأول الزراعى مستغن عن السكن فى المنزل المخصص له بالمتحف ، ونظرا لأن حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع الوطنى (معالى حمدى سيف النصر باشا) قد طلب تأجير هذا المسكن فيعتمد تأجيره لمعاليه طبقا للقواعد المقررة » .

ثم شغله حضرة صاحب المعالى حمدى سيف النصر باشا اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٣ وأخطرت الوزارة بذلك بالخطاب رقم ٢ - ١/٢/١ بتاريخ ١٩٤٣/١/٣) .

من هذا يتبين أن اعتذار مدير المتحف الحالى عن السكن كان حقيقيا مبنيا على أسباب ظاهرة وقائمة من سنة ١٩٣٨ وأنه لم يتقدم فى خلال هذه السنوات الأربع بطلب السكنى فيه مطلقا .

ومن هذه الوقائع ينين لحضراتكم :

اولا - أن التأجير لوزيرى الدفاع والمواصلات كان وفقا لتقليد متبع فى جميع الوزارات وجميع العهود وأجازه ووافق عليه صراحة رئيس لجنة قضايا الحكومة السابق عبد الحميد بدوى باشا وكان فى نفس الوقت وزيرا للمالية وترجع اليه الكلمة الأخيرة فى الموافقة على التأجير .

ثانيا - أن حسين سرى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا والاستاذ ابراهيم عبد الهادى والأستاذ حامد جودة والحفناوى بك قد استأجروا وسكنوا وهم فى كراسى الحكم منازل وبواخر حكومية ، ولم يطعن أحده فى نزاهتهم ولا أنا أيضا .

ثالثا - ان ما ادعاه مكرم باشا بشأن قيمة الايجار الخاصة بحمدى باشا كذب وافتراء وتزوير للوقائع والأرقام الرسمية كما هو ثابت فى الملفات التى كانت تحت اطلاله .

رابعا - ان ما ادعاه مكرم باشا بشأن تعيين خدم من عمال المتحف لخدمة حمدى باشا كذب وافتراء .

خامسا - أن مكرم باشا حين رفع عريضة الى مقام جلالة الملك منضمنة هذه الأكاذيب كان يعلم بافك ما افترى ، ومع ذلك فقد اجترأ على تقديمها الى مقامه السامى فى غير خجل ولا حياء . ولكن المثل يقول (اذا لم تستح فاصنع ما شئت) .

والله لو أن رجلا غير مكرم قبل بهذا لما تورع من أن يذكره بأنه شيطان أو دجال .

لقد ذكر مكرم باشا فى ختام هذا الفصل من كتابه هذه العبارة « فآية نزاهة هذه التى تنزل بالوزير الى هذا المستوى المتواضع الوضيع » وليسمح لى ، أن أسأله بدورى أى حقد هذا الذى ينزل بالرجل الى هذا المستوى المتواضع الوضيع !

ويوجه النائب المحترم عبد المجيد الرمالى الى رئيس الوزراء السؤال التالى :

« جاء فى الكتاب الذى وزعه مكرم عبيد باشا فى أكثر من موضع أن مشروع البر قصد من ورائه فرض ضرائب غير رسمية والانعام برتب ونياشين على أغنياء المتبرعين ومكافأة الذين اشتغلوا فيه من الموظفين . كما أشير اشارات غير مستحسنة يشتم من ورائها بعض الشك فى هذا المشروع الخيرى .

فخرجو من رفعتكم أن تبينوا لنا هذه المسألة بما
يجلو وجه الحق فيها » .

ويجب النحاس باشا بما يلي :

لم يتورع مكرم عبيد باشا فيما سود من صفحاته ، واخلق من
أكاذيبه وترهاته ، لتسوى سمعة مصطفى النحاس وآله ، وهدم الوفد
والوزارة أن ينال باصبع الشر مجال الخير ، وبلسان السوء روح البر ،
وقد أعوزه اختلاق البرهان والدليل ، فلجأ هذه المرة الى الغمز واللمز
والتضليل .

فهنا وهناك فى كراسه تدجيله وأباطيله ، اشارات عابرة غادرة .
يقول فى بعضها ان مشروع البر لم يقصد به الافتح الباب ، لخلع الرتب
على الأحباب والأصحاب ، ويقول فى مواضع أخرى ان السر فى ترقية بعض
الموظفين ، انما يرجع لما اضطلوا به من أعباء فى أمانه صندوق أسبوع
البر ، أو ما برهنوا عنه من كفاية استثنائية فى مراجعة حساباته وأن
لشلهم شرع الاستثناء فوق الاستثناء .

وهكذا لم ينق الله ، فيما قصدنا به وجه الله ، ولم يتورع فى ظلام
ما ابتلى به من حقد وشنآن ، أن يتجرد حتى من حب فعل الخير لبني
الانسان .

لقد بينت فكرة أسبوع البر عند السيدة حرمى فى أوائل قيام
الوزارة سنة ١٩٤٢ بمناسبة عيد الجلوس الملكى وصادفت لدينا قبولا ،
اذ رأينا أن وزارة الشعب كعهدها على الدوام جديرة بالأ تقصر جهودها
فى خدمة الشعب على الميدان الحكومى ، وأن من واجبها أن تدعو القادرين
والموسرين أجانب ومصريين الى المساهمة فى عمل خيرى كبير ، يبقى
ذكره ، ويدوم أثره ، ليخفف عن الطبقات الفقيرة ، بعض ما تقاسيه من
شظف العيش وشدائد الحياة .

ومع استطاعتنا جعل ذلك المشروع وفديا لهما ودما ، فاننا لم نشأ
كما لن نشأ ، ان نلبس الخير لباس الحزبية ، أو رداء الجنسية . فدعونا
لرعايته ، ووضع خطته والاشراف على جمع تبرعاته واقامة حفلاته ، لجنة
تتهدية من كرائم السيدات وأفاضل الرجال ، فكان فيها من السيدات
حضرات صاحبات العصمة حرم مصطفى النحاس باشا ، واليدى لامبسون ،
ومدام كوتسيكا ، ومدام قطاوى باشا ، ومدام الفريدليان ، وحرم عهود
باشا ، وحرم يوسف صيدناوى باشا ، ومن الرجال مصطفى النحاس
باشا ، وأمين عثمان باشا ، وفؤاد سراج الدين باشا ، والدكتور

عبد الواحد الوكيل بك ، وحافظ عفيفى باشا ، وأحمد عبود باشا ،
والفريد ليان بك ، ومحمد السيد شاهين باشا ، وأحمد كامل باشا ،
وعبد الخالق حسونة بك .

وقد رحب حضراتهم جميعا بفكرة هذا البر متهللين متحمسين واتفقت
الآراء على السبل التى تتبع للحصول على موارد هذا المقصد الانسانى
الجليل ، وكانت تلك السبل هى ما يأتى :

- ١ - جمع التبرعات والاشتراكات .
- ٢ - توزيع طوابع باسم قرش البر .
- ٣ - اقامة حفلات تمثيلية وسينمائية وحفلات شاي بتذاكر ذات
قيمة .
- ٤ - بيع شارات وأزهار .

ألفت لتنفيذ هذا البرنامج لجان فرعية احداها فى القاهرة والاخرى
بالاسكندرية وثالثة فى بورسعيد . وما ان تمت الاستعدادات وبدأت هذه
الحركة المباركة فى يوم ٦ مايو سنة ١٩٤٢ حتى أقبل على المساهمة فيها
سكان مصر أجمعون ، مصريون وغير مصريين ، موظفون وغير موظفين ،
تحدوهم جميعا روح من التعاون الاجتماعى امتاز بهسا والحمد لله عهد
وزارة الشعب أكثر من سواها ، بدليل ما وصل اليه مشروع ذلك البر
من نجاح ، وما أقبل عليه الأغنياء من تبرعات كبيرة لمشروعات نافعة أخرى
كالمجموعات الصحية القروية والمطاعم الشعبية وسواها .

ولما أن رأينا نجاح أسبوع البر منذ ولادته ، ومستهل طلعه ، ككل
عمل سدهاء الرأفة ، ولحمته العطف والاخلاص ، قررنا أن يمتد ويطول
حتى بلغ الأسبوع شهرا ثم شهرين ، وحتى بلغت موارده الصافية فى
٢٠ يولييه سنة ١٩٤٢ مبلغ ٩٨٠٤١ جنيها و ١٤٤ مليما أودع فى البنك
ما عدا جنيها ٥٦٠ مليما فى الصندوق - بل لقد زادت بعد ذلك المتحصلات
الى ٩٨٨٧٠ جنيها ثم الى ١٠٠٥٣٩ جنيها و ٥٢٧ مليما ثم زادت بعد
ذلك الى ١٠١٧٥٠ جنيها ٤٠٦ مليمات وهو رصيد حساب مشروع البر
الى ١٥ أبريل سنة ١٩٤٣ طبقا لسجلات بنك مصر بالقاهرة الذى أودعت
فيه تلك الأموال من أول الأمر وفوق ذلك ٥٨٤ جنيها و ٣٤٠ مليما قيمة
المصروفات التى صرفت على المطبوعات والحفلات وسواها .

غير أنه لم تكد تظهر بوادر نجاح تلك الفكرة الانسانية السامية ،
واقبال جميع الطبقات عليها حتى روع من نجاحها الحاقدون والحاسدون ،
وصعق منها المرجفون والدساسون . ولكن لا عجب فكيف ترضى

نفوسهم ، أو تطمئن قلوبهم الى عمل خالده جليل كهذا العمل ، ندعو اليه
حكومة الشعب ويقوم به مصطفى النحاس وحرم مصطفى النحاس
(تصفيق) .

وكيف تهدى ثأرتهم لنجاحه نجاحا ماديا وأدبيا منقطع النظير ،
وهم الذين يتشدقون بانقطاع الصلة بين الوفد ومن يسمونهم أصحاب
المصالح الحقيقية ، بل بين الوفد والأمة جميعا ، ويرمونه بالعجز والتقصير
فى أعماله . حكومية كانت أو شعبية .

اذن فلتنطلق الألسنة الكاذبة ، ولتتحرك حزازات الصدور الموفرة .
بالافتراء والادعاء والدس فى الظلام ، وكيل التهم جزافا ذات اليمين وذات
الשמال ، فمن قائل ان هناك عزبة استريت من ذلك المال الحرام ، أو أن
عمارة كبرى تنشأ فى طريق الأهوام ، وغير ذلك مما أبرئ نفسى عن
تكراره ، وارتفع بالأذان عن سماعه .

وهى شمشنة عرفناها من خصومنا السياسيين ، اختصونا . دون
سوانا من المصريين يحاولون بها بين حين وحين ، التشكيك فى ذمتنا ،
وهم فى ذلك ، علم الله ، من المفترين الخاسرين ، يأخذ علينا المدعى فى
كتاب أباطيله أننا فكرنا فى مطالبة الأغنياء بالتبرع بمبالغ كبيرة وانتهاز
الفرصة لانتماس الانعام عليهم بالباشوية أو الرتب التى يستحقونها ،
ويتهمنا كذلك بأننا فرضنا ضرائب غير رسمية على الأهلين باسم مشروع
البر ، فبالله انظروا الى أى مدى سخيخ من التعنت انحط هذا الجاحد
لوطنه ، المتنكر لانسانيته فى سبيل غوايته .

نعم لقد فكرنا فى أن نلتبس الانعام على كرماء المحسنين لأسبوع
البر وأى عيب أو ضرر فى ذلك التفكير ، وقد تفضل من قبل جلالة الملك
فاروق فأنعم بمثل تلك الألقاب على المحسنين فى مشروع مكافحة الحفاه
وغيره من المناسبات الكريمة التى قصد بها الى خير الطبقات العاملة الفقيرة
فى البلاد . بل أى عجب فى ذلك ومنل تلك الانعامات كانت ولا تزال من
خير تقاليد الأسرة العلوية من عهد محمد على الى اسماعيل الى فؤاد الى جلاله
الملك فاروق ، كما هى من تقاليد الملوك والحكومات فى مختلف الأمم من
أقدم العصور .

وكذلك أى عيب هناك فى أن تساهم هذه الحكومة وأى حكومة
أخرى ، فى حركة الخير ، بأن تسمح بعرض تذاكر التبرعات والاشتراكات
والحفلات ، وطوايع البر والشارات فى كل مكان حكومى ، أو غير حكومى
فى العاصمة أو المدن أو الأقاليم ، أو تسمح بدعوة رواد الملاهى والمسافرين
بالسكك الحديدية لدفع ملاليم فوق تذاكرهم دون ضغط أو اجبار . ألم
يكن هذا أمرا سبق له مثيل بل مائة مثيل ، لأعمال بر سابقة باهرة كجمعية

الهلال الأحمر التي كونت لها مالا كثيرا من ملاليم جباها لها أصحاب الملاهي ،
وجمعية المواساة بالاسكندرية التي كانت تباع تذاكر يانصيبها في
شبابيك مصلحة البريد ومصلحة السكك الحديدية ، وجمعية الخيرية
الاسلامية وجمعية العروة الوثقى وسواها وسواها من الجمعيات النافعة
التي ما كانت لتنشأ أو تعيش لولا مساعدة الحكومة وتشجيعها بهذه
الصفة وسواها . وها أنتم أولاء ترون حضراتكم مشروع يوم المستشفيات
كيف يطوف المتطوعون به على دور الحكومة وفي الطرقات فيحصلون التبرع
له من كل من يصادفون .

ان العيب الحقيقي هو أن تتعاس الحكومة عن مثل هذه المساعدة
الأدبية في مثل تلك الظروف ، ولكنه الحق قد جعل صاحب العريضة
والكتاب ومن على شاكلته يرون في الخير شرا وفي النور ظلاما ، بل
يتوهمون القذى في عين جارهم ، ولا يرون الخشية في عيونهم ومآقيهم .

فلندعهم اذن في غيظهم يضلون ، وفي ضلالتهم يعمهون ، ولنعذ الى
ايرادات أسبوع البر ومصرفاته ونظمه وأعماله .

حرصت اللجنة من مبدأ الأمر على أن تفتح لاسبوع البر حسابا جاريا
في أحد المصارف المالية وهو بنك مصر بالقاهرة وأن تودع فيه أولا فأولا
التبرعات وما يجمع من أموال الحفلات وغيرها من الموارد التي قررتها
اللجنة التمهيدية .

واختارت اللجنة لها سكرتيرا عاما هو حضرة صاحب المعالي أمين
عثمان باشا للإشراف على حركة الموارد المشار اليها يساعده في ذلك
حضرتا جورج دوماني بك ، والأستاذ عبد المقصود حمزة .

وحينما قفلت حسابات المشروع في ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٢ دعت
اللجنة لمراجعة الحسابات والمستندات أحد المحاسبين القانونيين وهو
المستتر ١٠٠٠ مور أحد شركاء الهيئة الحسابية المسماة برايس ووتر هاوس
بيت وشركاهم ، فراجع تلك الحسابات ومستنداتها وقدم في ٣ أغسطس
سنة ١٩٤٢ التقرير الآتي تعرييه :

« حضرات أصحاب المعالي والسعادة رئيسة وأعضاء لجنة أسبوع
البر بالقاهرة » .

قد فحصت البيانات المرفقة عن ايرادات أسبوع البر في المدة المنتهية
في ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٢ كما فحصت المستندات والايصالات المتعلقة بذلك
وكذلك البيان المضي الذي وصلنا من رئيس لجنة الاسكندرية .

وقد تأكدت شخصا من أن الرصيد الصافي وهو ٩٨٠٤١ جنيها
و٩٤٤ مليما مودع فعلا في بنك مصر كما تبين من صحة التذاكر والطوابع

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ٣٣٧

الباقية فى أيدى الموزعين حتى ٢٠ يولية سنة ١٩٤٢ وتبلغ قيمتها ٢٦٤٣ جنيها .

واننى أشهد بأن البيانات المرفقة تبين بحق وصدق خلاصة إيرادات أسبوع البر الى نهاية ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ ،
٣ أغسطس سنة ١٩٤٢

ر.أ. مور

مراقب فخرى ومحاسب قانونى

وفى الوقت نفسه قدم حضرة الأستاذ عبد المقصود حمزة تقريراً
نصه كالاتى :

« الى حضرة صاحبة العصمة رئيسة لجنة أسبوع البر

والى حضرات الأعضاء المحترمين

فحصت البيان الحسابى الموضح أعلاه عن المدة المنتهية فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٢ مستقلاً عن المستر ر.أ. مور وحلصت من فحصه الى نفس النتيجة التى وصل اليها جنابه من حيث صحة الحسابات وصدقها . وهذه شهادة منى بذلك » .

٣ أغسطس سنة ١٩٤٢

عبد المقصود حمزة

محاسب قانونى

وبعد أن قدم المحاسبان القانونيان المشار اليهما تقريريهما أعلنت
حضرة صاحبة العصمة رئيسة لجنة مشروع البر البيان الآتى فى الصحف
بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٤٢ .

« حرم مصطفى النحاس باشا رئيسة لجنة مشروع البر ، يسرها
أن تعلن أن عملية جمع التبرعات للمشروع قد انتهت وقام بفحصها حضرتا
المستر ر.أ. مور المحاسب القانونى بمكتب برايس ووترهوس وبيت
وشركاهم ، والأستاذ عبد المقصود حمزة المحاسب القانونى بوزارة المالية
كل منهما على حدة . وبعد أن استوثقا من المبالغ المودعة فى بنك مصر
لحساب المشروع وقارناها بالمستندات الموجودة تحت يد اللجنة قدم كل
منهما تقريراً منفصلاً مؤيداً لصحة الحساب .

ورئيسة اللجنة تنتهز هذه الفرصة وتقدم وافر شكرها الى جميع
حضرات أعضاء اللجنة الذين عاونوها معاونة قيمة فى القيام بهذا المشروع
الخيرى الجليل وكان للمشقة التى تكبدوها والمجهودات التى بذلوها أكبر

فضل فيما صادفه من النجاح والتوفيق ، كما تقدم شكرها الجزيل الى جميع حضرات المتبرعين الكرام على كبير عطفهم ، وكرم اريحيتهن ، وعظيم برهم بالفقراء المعوزين وتدعو الله أن يجزى الكل عن الانسانية خير الجزاء .

هذا وقد بلغ المتحصل حتى الآن ٩٨٨٧٠ جنيها ، وهو كما سبق البيان مودع ببنك مصر باسم مشروع البر . وقد رأت رئيسة اللجنة تكوين لجنة خاصة لفحص المقترحات المختلفة التي قدمت أو تقدم لاستخدام هذا المبلغ واختيار أصلحها للتنفيذ في القاهرة وفي الاسكندرية وغيرها والاشراف على تنفيذه والصرف عليه من المبلغ المذكور .

وقد قبل عضوية هذه اللجنة كل من حضرات أصحاب المعالي والسعادة والعزة ، اللىدى لا مبسود ، مدام جوزيف صيدناوى باشا ، عبد الواحد الوكيل بك ، أمين عثمان باشا ، حافظ عفيفى باشا ، محمد السيد شاهين باشا ، عبد الحالى حسونة بك ، أحمد كامل باشا ، أحمد عبود باشا ، محمد أحمد فرغلى باشا ، المسيو كوتسيكا ، صبحى بك الشوربجي ، محمد حسين الشامى بك ، جورج دوماني بك ، الأستاذ عبد المقصود حمزة .

واختاروا من بينهم حضرة صاحب المعالي أمين عثمان باشا سكرتيرا وحضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا أميناً للصندوق ، وحضرة الأستاذ عبد المقصود حمزة مراقبا للحسابات .

وقد أخطر حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بنك مصر بذلك وبأن يكون المبلغ المودع تحت تصرف هذه اللجنة ، على أن تكون شيكات وأوامر الصرف موقعا عليها من رئيسة اللجنة ومن أمين الصندوق ومراقب الحسابات ومؤشرا عليها بالاعتماد بتوقيع مقامه الرفيع ، .

ولم تكتف اللجنة في حرصها على سلامة أسبوع البر من كل تهمة أو عيب بهذه المراجعة القانونية بل أنها قامت في شهر أغسطس سنة ١٩٤٢ بنشر تفاصيل الحساب الختامي وتقريرى المستر مور والأستاذ عبد المقصود حمزة المشار اليهما في الصحف عامة عربية وأجنبية بل نشرت كذلك قوائم كاملة بأسماء المتبرعين الذين لم يأخذوا تذاكر اشتراكات أو حفلات واحدا واحدا مع ذكر المباليغ التي تبرع بها كل من حضراتهم ، وقدمت اللجنة ذلك بندا في الصحف من رئيسة أسبوع البر في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، هذا نصه :

« حرم مصطفى النحاس باشا رئيسة لجنة أسبوع البر بعد أن أعجزها المصاب الفادح (تشير الى وفاة المغفور له والدها) فترة عن اصدار بياناتها الخاصة بالمشروع تتشرف بأن تعلن أنها ستنتشر يوم الخميس

الموافق ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ فى جميع الجرائد العربية والافرنجية
التقريرين المقدمين من حضرتى المحاسبين القانونيين المستر أ. مور ،
والاستاذ عبد المقصود حمزة عن حساب المشروع لغاية ٢٠ يولية سنة
١٩٤٢ مضافا اليهما ما جده من الحساب لغاية يوم النشر ومسقوعين بأسماء
جميع حضرات المتبرعين للمشروع فى جميع نواحي البلاد .

وهى ترجو اذا رأى أحد حضراتهم أن اسمه لم يظهر فى القائمة أن
يبادر الى ابلاغ ذلك لحضرة صاحب المعالي أمين عثمان باشا سكرتير اللجنة
بعنوانه بديوان رئاسة مجلس الوزراء للتحقق من الأمر واصلاح الخطأ
ان كان .

هذا وستدعى اللجنة التنفيذية التى سبق الاعلان عنها عقب ذلك
مباشرة للقيام بمهمتها » .

وقد وردت خطابات بعد ذلك من عشرين شخصا فقط لم يقرءوا
أسماءهم بين مئات المتبرعين ، ومن أولئك العشرين تسعة من الاسكندرية
تبرعوا بمبلغ ٨٠٠ جنيهه واتضح وجود تبرعاتهم فى البنك وإن سبب عدم
ذكر أسمائهم كان لعدم استيفائها فى نشرة التبرعات الأولى والثانية
المرسلة من لجنة الاسكندرية ، و١١ من جهات أخرى جملة تبرعاتهم ١٩٩
جنيها و٩٠٠ مليم وجد أن ستة منهم تبرعوا بتذاكر اشتراك أو حفلات
مقدارها ٥٧ جنيها وثلاثة تبرعوا بمبلغ ٦٧ جنيها و٩٠٠ مليم وسقطت
أسمائهم سهوا مع وجود المسالخ فى البنك وواحد لم يذكر اسمه لأن
الشيك الذى كتبه بمبلغ ٢٠ جنيها لم يقبض وواحد بمبلغ ٢٠ جنيها نشر
التبرع تحت اسم الشركة المتبرعة دون اسم أصحابها وواحد بمبلغ ٣٥
جنيها نشر التبرع باسم تلاميذ بدلا من كلمة معلمين فى المدارس .

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ دعت اللجنة التنفيذية لعقد أول جلسة
لها للنظر فى حالة المشروع من الوجهة المالية وما تقترحه من وجوه البر
التي توجه لها تلك الأموال . وفى تلك الجلسة قدم حضرة صاحب السعادة
الدكتور حافظ عفيفى باشا أمين الصندوق بيانا عن مالية المشروع الى أول
سبتمبر سنة ١٩٤٢ . وقررت الهيئة بعد مناقشة عامة أن تشكل لجنة
فرعية من حضرات أصحاب المعالي والسعادة والعزة : أمين عثمان باشا ،
الدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، محمد السيد شاهين باشا ، عبد الخالق
حسونة بك ، أحمد كامل باشا ، أحمد عبود باشا ، جناب المسيو تيودور
كوتسيكا وذلك لبحث الاقتراحات العديدة التى قدمت من الهيئات المختلفة
والأفراد وكذلك من أعضاء اللجنة التنفيذية لاختيار أصلها للتنفيذ .

وقد قامت تلك اللجنة الفرعية بدراسة وافية وقدمت تقريرا

مستفيضا . باقتراحاتها النهائية فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ واعتمد هذا التقرير فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٣ وتقرر فيه ما يأتى :

(أولا) أن توجه أموال أسبوع البر الى خدمة الطفولة من الوجهات الصحية والاجتماعية والخلقية والمهنية بين الطبقات العاملة والفقيرة فى المدن على أن يشمل ذلك الطفولة فى مختلف أدوارها .

(ثانيا) أن تنشأ لذلك الغرض ١٦ مؤسسة منها ٧ دور لكفالة الطفل ، أربعة فى القاهرة و٢ باسكندرية و١ ببورسعيد و٧ مبرات اجتماعية للصبيان و٤ بالقاهرة و٢ باسكندرية و١ بطنطا ، وداران لكفالة الفتيات احدهما بالقاهرة والاخرى بالاسكندرية .

(ثالثا) أن يخصص من أموال أسبوع البر مبلغ ٤٠٠٠٠ جنييه للاستغلال بشراء أطيان زراعية من الحكومة توقف للانفاق على المشروعات ، وأن تطلب اللجنة الى الحكومة مساعدتها سنويا بمبلغ من المال وغير ذلك من المساعدات التى تقدمها للهيئات الخيرية والاجتماعية الأخرى .

وقد شرعت الهيئة فعلا فى تنفيذ هذه المشروعات كما أنها قررت فى النهاية تغيير صفتها الى جمعية دائمة باسم « الجمعية المصرية لأسبوع البر » مع وضع قانون لها صار تسجيله رسميا لاعطائها الشخصية المعنوية . وصار مجلس ادارة الجمعية مكونا من ١٢ عضوا هم حضرات :

رئيسة	حرم مصطفى النحاس باشا
سكرتيرا عاما	أمين عثمان باشا
سكرتيرا عاما مساعدا	الدكتور عبد الواحد الوكيل بك
أمينا للصندوق	الدكتور حافظ عفيفى باشا
أعضاء	الليدى جاكليين لامبسون
	حرم يوسف صيدناوى باشا
	فؤاد سراج الدين باشا
	محمد السيد شاهين باشا
	أحمد عبود باشا
	محمد أحمد فرغلى باشا
	المسيو تيودور كوتسيكا
	جورج دومانى بك

وهكذا ترون أن مشروع البر ولد وشب ونهض بريثا خالصا لوجه الله تعالى ، بعيدا عن السياسة والحزبية والعنصرية والجنسية . ولا غرو فهو ميدان خير للانسانية المعذبة ما كان أجدر أن ينأى المغرضون بجانبهم عن تناوله بالغمز واللمز والدس والتضليل .

وانى أودع فى مكتب المجلس ملفا عن هذا المشروع النبيل الكريم
شاملا للمستندات المالية التى ذكرناها فى هذا البيان ومجموعة من الصحف
العربية والافرنجية التى نسرت فيها نداءات رئيسة الأسبوع وحساباته
الختامية وتقارير المحامين القانونيين وشاملا كذلك لمحاضر جلسات اللجان
وقانون الجمعية الخيرية التى كسبتها البلاد من هذه الحركة المباركة وهى
الجمعية المصرية لأسبوع البر .

هذا هو أسبوع البر الذى غمز فيه الغماز ما شاء له حقه الدفين ،
وغله الكمين ، وهذه هى تطوراتها ، بل حساباته التى سنلنا عنها أكثر من
مرة كأننا كنا لها من المختلسين ، أو بها من المنتفعين ٠٠٠٠ وهذه هى
أعماله تنطق عنا بالحق ، هل نعمل لوجه الله وخدمة الشعب الوفى ، أم
نقصد التجارة ووجه الدعاية كما يافك الأفاك الدعى !!

لقد قال فينا ما قال ، وعاب فينا بما أراد ، حتى بلغت سفاهته
حد الفجر ، طعن فى كل شريف وفى كل مشروع ، وخاض فى الأظهار
وفى جليل الأعمال ٠٠٠٠ وقام البرهان الذى لا يأتىه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه ، على كذبه وسفاهته ، بل على اجرامه وسوء نيته .

يقول بعض العلماء ان المنتفع بالجريمة أو محاول الانتفاع من وراء
مجرم ٠٠٠ ٠٠٠ ولا شك فى هذا القول ولا مرا ٠٠٠ ٠٠٠ اذن فمكرم
عبيد الذى لم يسء الى شخص مصطفى النحاس وحده ولا الى وزراء مصطفى
النحاس وحدهم ، ولا الى برلمان الأمة وحده ، ولا الى مختلف الطبقات
والرجال من قضاة ومحامين وموظفين ومهندسين وعمال ورجال ونساء
فقط ، مكرم عبيد الذى اساء الى هؤلاء جميعا ٠٠٠ الخ .

الفصل الثاني

استجوابان هامان والنتيجة كالعادة الانتقال الى جدول الأعمال

رأى الشيخ المحترم محمد حسين هيكل أن يستجوب
الوزارة عن بيانها الخاص الذى ألقى بجلسة
١٢/٤/١٩٤٣ ردا على سؤال حضرة الشيخ المحترم
الأستاذ محمد عبد المجيد العبد وذلك على النحو التالى :

« أرجو أن تتفضلوا فتبلغوا حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس
مجلس الوزراء أننى سأسنجوب رفعتة فى البيان الذى ألقاه بمجلس
الشيوخ يوم الاثنين الماضى ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ ردا على سؤال حضرة
الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد وعن الخطة التى رسمها رفعتة فى
البيان المذكور بخصوص ما نسبته حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا
إليه وإلى زملائه فى العريضة التى رفعها الى مقام جلالة الملك وأذاعها فى
الناس بعنوان « الكتاب الأسود فى العهد الأسود » .

وسيتناول استجوابى مناقشة البيان والخطة التى رسمها فيه من
حيث مخالفتها للمبادئ والتقاليد الدستورية .

ويجب رئيس الوزراء - مصطفى النحاس - على استجواب الدكتور
هيكل باشا بيان جاء فيه :

عندما طلب منى تحديد موقف الحكومة بشأن مسئولية واضع الكتاب
الأسود ، وتشرفت بالقاء الجواب عن ذلك بمجلسكم الموقر ، عنيت كل
العناية ببيان خطة الحكومة وأوضحت مبلّغ انطباقها على المبادئ
الدستورية ، وقد رأى سعادة الشيخ المحترم محمد حسين هيكل باشا مم

ذلك أن يستجوب الحكومة فى دستورىة هذه الخطه ، مدعى أنها تخالف الدستور وتقاليدته ، ومبدأ انفصال السلطات .

وانه ليسرنى أن أعود الى مناقشة هذا الموضوع حتى لا أدع مجالاً لقائل . فالأمر من الوضوح والجلال بحيث لا يحمّل أى مرء . فمن حق كل حكومة - بل من واجبها - أن تطمئن دائماً الى رضا البرلمان عنها وعن سياستها ، والى ثقة مجلس النواب بها ، واطمئنانه الى تصرفاتها ، فإذا ما وجه اليها نقد أو اتهام بشأن تصرف من تصرفاتها فى شئون الدولة سواء كان ذلك فى صورة سؤال أو استجواب أو غير ذلك ، كان حقاً عليها أن تتقدم الى البرلمان فوراً بحسابها ، فإذا رضى عن سياستها ووثق بها استمرت فى مباشرة شئون الدولة .

هذا هو الوضع الطبيعى الذى رسمته مواد الدستور ، وهو الوضع المتفق مع روحه ، والحكم فى ذلك واحد ، مهما اختلفت الوسائل التى تهاجم بها الحكومة ، وسواء أكان ذلك داخل البرلمان أم خارجه .

قال حضرة المستجوب : لقد اتهمكم كاتب العريضة وموزع الكتاب بتهم ، فان كانت كاذبة فحاكموه وبلغوا القضاء المختص وحده بمحاكمة القاذفين ، فإذا فصل القضاء فى موقفه منكم كان قوله فصل الخطاب .

ناقشت هذا فى بيانى السابق منطقياً وسياسياً ، واليكم اليوم مناقشته من الوجهة الدستورية . فالمادة ٦٦ من الدستور المصرى تنص على « أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم » .

فالدستور المصرى كالدساتير الأجنبية ، وبخاصة الدستور البلجيكى والفرنسى ، لا يسمح أن ينتقل الى القضاء العادى أمر النظر فيما يوجه الى الوزراء من اتهامات بشأن تصرفاتهم فى أثناء تأدية وظائفهم .

وبالرجوع الى محاضر لجنة الدستور ، عند ما تناقشت فى اتهام الوزراء ومحاكمتهم ومسئوليتهم ، نجد أن حضرة محمد على بك اقترح أن يكون لمجلس النواب حق الاتهام ، وللمجلس الشيوخ حق المحاكمة .

وعلى أساس هذا الاقتراح جرت المناقشات التالية :

« حضرة توفيق رفعت بك - انى أميل الى رأى حضرة محمد على بك لأن الجرائم التى تنسب الى الوزير فى هذه الحالة انما هى جرائم سياسية ورجال السياسة أقدر من رجال القضاء على وزنها وتحديد جهات المسئولية ، كما أنه يحسن أبعاد القضاء بقدر الإمكان عن الدخول فى المسائل السياسية . »

هذا الى أن المحاكم انما ترجع فى تعيين المسئولية وتوقيع العقوبة الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، والجرائم السياسية ليس لها قانون يضبطها ويحدد أنواعها ، فالعقوبة على الجرائم الوزارية انما يعينها البرلمان طبقا للظروف وطوعا لمقدار المسئولية السياسية .

حضرة طلعت باشا - تريدون الجرائم التى تقع من الوزراء بسبب وظائفهم ؟

حضرة رفعت بك - لذلك أرى أن يكون القضاة قضاة سياسيين أى أعضاء مجلس الشيوخ لأنهم تمرنوا فى الأمور السياسية وحذقوها وهم الذين يحسنون تقديرها وإيقاع العقوبة المناسبة لها .

حضرة عبد الحميد بدوى بك - بدأت مسئولية الوزراء جنائية ولكن المسئولية السياسية نسختها تقريبا . ونظرا لما فى المسئولية الوزارية من السهولة والمرونة والكفاية مع ذلك تدرج للعرف فى أوروبا الآن على عدم محاكمة الوزراء محاكمة جنائية اكتفاء بمسئوليتهم السياسية أمام البرلمان . والوزارة التى يكون فى عملها ما يوقفها موقف المسئولية الجنائية تسقط ولا تحاكم » .

(جلسة ٣ مايو سنة ١٩٢٢) .

هذه هى المبادئ التى على أساسها وضعت المادة ٦٦ من الدستور وما بعدها .

وقد كلفت سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ببحث هذا الموضوع من جميع نواحيه ، فقدم الى مذكرة استخلص فيها من أحكام الدستور ما يلى :

« (أولا) أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم المشار إليها .

« (ثانيا) ان لمجلس الأحكام المخصوص فيما يتعلق بهذه الجرائم اختصاصا مطلقا من شأنه جعل السلطة القضائية العادية غير مختصة بالنظر فيها .

« (ثالثا) ان مجلس الأحكام المخصوص يظل بالنسبة للوزراء السابقين الهيئة المختصة وحدها بالنظر فى الجرائم التى تكون قد وقعت منهم فى أثناء تأدية أعمال وظائفهم .

« ويستتبع تخويل مجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء أن قواعد الاجراءات الجنائية لا تتبع فى هذا الصدد ، فلا يكون للنيابة العمومية

الحق فى مباشرة الدعوى الجنائية من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى يتقدم بها أحد الأفراد . كذلك لا يكون لهؤلاء الحق فى رفع دعوى الجنبه المباشرة .

« والحكمة فى تقرير هذا النظام الخاص ايجاد الضمان الكافى للوزراء وصون المصلحة العامة وأعمال الدولة من الطعن والتشهير من أى فرد كان تحت تأثير الخصومات الحزبية والعداوات الشخصية . كما أن التهم التى توجه الى الوزراء بسبب تأدية وظائفهم هى فى الغالب تهم سياسية ، ومجلس النواب بصفته هيئة سياسة أقدر من غيره على وزنها وتقدير النتائج المترتبة عليها .

« وفيما يتعلق بسلطة المحاكمه ينص الدستور فى المادة ٦٧ على تأليف مجلس الأحكام المخصوص الذى له وحده حق محاكمة الوزراء من رئيس المحكمة الأهلية العليا (محكمة النقض الآن) ومن أعضاء من الشيوخ ومن قضاة هذه المحكمة .

« ومما لا شك فيه أن توزيع الاختصاص بين الهيئات القضائية على الوجه المبين فى القانون يعد من النظام العام ، ويكون الأمر كذلك من باب أولى اذا كان الاختصاص محمدا بنص الدستور ذاته .

« ومما يترتب على ذلك أن عبارة الدستور التى عنيبت بتحديد اختصاص مجلس النواب وحده فى اتهام الوزراء واختصاص مجلس الأحكام المخصوص وحده بمحاكمتهم تنفى بطريقة قاطعة امكان اتخاذ الاجراءات الجنائية قبل الوزراء ومحاكمتهم بمعرفة أية هيئة أخرى .

« وبديهى أن للوزير الحق فى التقدم الى المحاكم العادية بطلب محاكمة أحد الأفراد عن جريمة تكون قد ألحقت بالوزير ضررا ، شأنه فى ذلك شأن باقى الأفراد . أما الوزير الذى أسندت اليه جرائم اتهم بارتكابها فى أثناء تأدية وظيفته فانه اذا أثر رفع الأمر الى المحاكم العادية فى صورة تهمة قذف بدلا من الاتجاه الى البرلمان يكون قد خالف روح الدستور ، ذلك لأن دعوى القذف فى حق موظف عام تنطوى على مرحلتين متميزتين احدهما عن الأخرى . فالتمهم له الحق فى اقامة الدليل على صحة الوقائع موضوع الاتهام ، الأمر الذى يوجب على المحكمة تحقيق الوقائع المسندة الى الوزير قبل الوصول الى مرحلة البت فى تهمة القذف وتقرير العقوبة الملائمة لها ، ومما لا شك فيه أن تحقيق الوقائع فى جرائم القذف يعد أهم عنصر فى الدعوى .

« ومن المسلم به أن الحكم على تصرفات الوزير لا يمكن أن تباشره الا الهيئة الخاصة المشار اليها فى الدستور ، وأن تقديم القاذف الى النيابة

العمومية والسلطة القضائية العادية من شأنه سلب البرلمان حقه في الرقابة على أعمال الوزراء وتقويت الأغراض التي توخاها الدستور من تقرير نظام خاص لاتهامهم ومحاكمتهم » . (انتهى رأى سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة) .

وليس هذا القول بجديد . فقد ورد في مذكرة إيضاحية لمشروع خاص بمحاكمة الوزراء كانت وزارتي في سنة ١٩٣٠ قد شرعت في وضعه ما نصه .

« إذا كان لابد من وضع القانون الذي يشير إليه الدستور يجب عند تحديد هذه الأحوال « أي أحوال مسئولية الوزراء » الاكتفاء منها بما يعد ارتكابه عنوانا على سيادة الأمة وسلامتها ، أو ضارا بمصلحة عامة كبرى ، وأن يترك ما دون ذلك للمسئوليتين السياسية والمدنية يؤخذ بهما الوزراء على حسب الأحوال ، وهذه هي الغاية التي رأت الحكومة أن تحققها بوضع مشروع القانون المرافق » .

حتى صدقني باشا نفسه عندما نسخ دستور سنة ١٩٢٣ وضيق من اختصاص البرلمان فنقل الى القضاء ما نقل من اختصاصات المجلسين ، لم تبلغ به الجرأة أن ينقل الى القضاء اختصاص البرلمان بمحاكمة الوزراء (المادة ٦٧ وما بعدها) وعلل ذلك في مذكرته بأن « تطور الأنظمة البرلمانية أحل المسئولية السياسية محل المسئولية الجنائية ولم يعد لها ذكر أو تطبيق في هذا العصر » . وجاء بالمذكرة أيضا « وإذا قدر بالرغم مما تقدم أن هيئة تشريعية رأت أن ينص على جرائم خاصة بالوزراء فينبغي ألا تكون العقوبة غير سياسية ولا تتعدى الحرمان من الحقوق الوطنية حرمانا مؤقتا أو نهائيا ، وذلك للملاءمة بين العقوبة والجرم الذي هو بطبيعة عمل سياسي » .

ان النص الوارد في الدستور المصري بالمادة (٦٦) أصرح النصوص من جميع دساتير العالم ، فهو يجعل لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء كما يجعل لمجلس الأحكام وحده حق مقاضاتهم ، ولعله في ذلك أقرب الى النظام البلجيكي .

أما النظام الفرنسي ، فان المادة ١٢ من الدستور الفرنسي تنص على جواز اتهام الوزراء بالنسبة للجرائم التي يرتكبونها في أثناء تأدية وظائفهم أمام مجلس الشيوخ ، ومع هذا فانه في غضون العشرين سنة الأخيرة أثبتت في فرنسا عدة حملات بالغلة منتهى الشدة تنطوي على قذف موجه الى بعض الوزراء ، وبوجه خاص للمسئول فلاندان ، والمسئول شوتان ، والمسئول بلوم ، والمسئول سالانجرو بشأن بعض تصرفات لهم . وفي كل ذلك لم تتخذ أية اجراءات أمام المحاكم القضائية العادية بل رفع أمرها الى البرلمان حيث كانت موضوع مناقشات حادة دون أن تصل الى مرحلة طلب الاتهام .

فاذا كان هذا يجري في فرنسا مع الصيغة الجوازية بالمادة ١٢
فهل يجوز أن يجري في مصر غير ذلك والنص عندنا قاطع صريح ؟

وهل يجوز أن يطلب بطريقة ملتوية جواز تعليق الأمر في وقت واحد
أمام القضاء بالنسبة للقاذف وأمام البرلمان بالنسبة للوزير في حين أن
القول الفصل والآخر بالنسبة لتصرفات الوزراء في شئون الدولة هو
البرلمان على النحو الذي تشرفت ببيانه ؟

أمام هذا كله ما كان لي ولا لغيري أن يخرج على حكم الدستور فينقل
اختصاص البرلمان الى القضاء • وإذا كان صاحب الكتاب قد هرب من
ساحة البرلمان ، فليس هذا بمضييع على البرلمان حقا ، ولا مضيق عليه
اختصاصا ، فالقول هنا قول الدستور ، وإذا قال الدستور وجب علينا
احترام أحكامه لأنها من النظام العام •

هبوا حضراتكم أن التهم التي قذف بها صاحب الكتاب كانت بصدد
تنفيذ مشروع عام هام كمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان مثلا ،
فهل كنا ننتظر فصل القضاء في مثل هذه التهم ، ويعطل اقرار الموضوع
وتنفيذه مدة نظره أمام المحاكم وقد تمتد الى سنين ؟

يذكرون السوابق ، ولا أرى أية سابقة تنطبق على حالتنا •

لقد حرصت قبل تقرير خطتي بإزاء العريضة التي رفعت الى جلالة
الملك على أن أدرس الموضوع من جميع نواحيه وأن أرجس الى السوابق
البرلمانية في البلاد العريقة في النظام الدستوري ، وانتهيت من بحثي الى
الخطة التي قررتها •

أشار حضرة المستجوب الى سابقة في النظام الدستوري البلجيكي ،
وهي سابقة المسيو فان زيلاند • وردا عليه أدلى اليكم بالبيان الصحيح
عنها •

كان المسيو فان زيلاند وكيلًا لمحافظ البنك الوطني بلجيكا ، وفي
أول سنة ١٩٣٥ أسندت اليه رئاسة الحكومة لمعالجة الأزمة المالية •

وفي سنة ١٩٣٧ - ولم يكن المسيو فان زيلاند اذ ذاك عضوا في
البرلمان - انتهز فرصة انتخابات جزئية فعرض على الناخبين سياسته
وكانت محل طعن شديد من أحزاب المعارضة ففاز على منافسه في
الانتخابات ، وهو زعيم المعارضة ، وانتخب بأغلبية كبيرة جدا •

بدأت المعارضة بعد هذا الانتخاب حملة صحفية عنيفة على أعمال
مجلس ادارة البنك الوطني أيام كان المسيو فان زيلاند عضوا فيه ، وقد
أخفت على المسيو فان زيلاند أنه بقي يتسلم مكافأة من البنك لحضور

جلساته بوصفه وكيلًا لمحافظ البنك بعد أن كان قد استقال من هذا المنصب ليتولى رئاسة الوزارة . فأقام مجلس الإدارة دعوى على أصحاب الحملة الصحفية غير أن المسيو فان زيلاند طلب الى مجلس النواب في سبتمبر سنة ١٩٣٧ عقد جلسة غير اعتيادية للنظر فيما كان من تلك الأمور يتصل به شخصيا . فدفع عنه التهمة في هذه الجلسة وانتهى النقاش في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بقرار من المجلس أولاه فيه الثقة بأغلبية ١٣٤ صوتا ضد ٣٤ .

من ذلك ترون حضراتكم أن الموضوع كله نظر في البرلمان البلجيكي وأن البرلمان قد انتهى فيه الى الثقة بالوزارة بأغلبية ساحقة ولم يوكل للمحاكم أن تنظر في هذا الموضوع .

واليكم سابقة أخرى في النظام الدستوري الانجليزي أقوى وأصرح دلالة في هذا الموضوع :

في سنة ١٩١٢ أثارت بعض الجرائد المعارضة للحكومة الانجليزية بصدد عرض مشروع اتفاق بين الحكومة الانجليزية وشركة ماركوني على البرلمان ، أثارت هذه الجرائد حملة على ثلاثة من الوزراء في وزارة المستر اسكويث اتهمتهم فيها بالرشوة وباستغلال النفوذ وباستغلال أسرار الدولة . فلم يحول الموضوع الى المحاكم ، بل فحص في البرلمان (في مجلس العموم) وطلب أحد الوزراء وهو الوزير الذي أمضى مشروع العقد تأليف لجنة برلمانية لتقرير ما اذا كان الاتفاق مرضيا ويجب اقراره أم لا ، وأن يضاف الى مهمتها فحص الملابس المتصلة بالاتفاق .

فعينت لجنة لفحص ذلك ، وقد استبعدت اللجنة تهمة الرشوة وقدمت تقريرا عن مشروع العقد وملابس التعاقد .

وقد أقر الوزراء الثلاثة أمام اللجنة البرلمانية وأمام المجلس بخطئهم في شراء أسهم في شركة ماركوني الأمريكية .

وبخطئهم في اخفاء هذه الواقعة عندما نوقش المشروع في المجلس قبل إحالته على اللجنة .

وكذلك تعهدوا بأنه لا يمكن أن يتكرر مثل ما وقع منهم .

وقد استغرقت مناقشة الموضوع يومين كاملين في مجلس العموم .

وفي أثناء المناقشة اقترح أحد أعضاء المعارضة أن يصدر المجلس قرارا بتسجيل الخطأ والأسف والوعد .

فعارض في ذلك المستر اسكويث رئيس الوزارة .

ثم أخذ الرأي فكانت النتيجة ٣٤٦ صوتا مع الوزارة و٢٦٨ ضدها ، واعتبر الموضوع منتهيا بذلك ، وبقيت الوزارة في الحكم .

ويلاحظ أن اللجنة التي عينت لفحص هذا الموضوع هي لجنة برلمانية مكونة من أعضاء مجلس العموم دون غيرهم . وهذه اللجنة هي ما تسمى باللجنة المختارة (Select Committee)

ويلاحظ أيضا أنه يوجد في النظام الانجليزي لجنتان أخريان أحدهما تسمى باللجنة المستديمة Standing Committee وهي اللجنة التي تنتخب كل عام كما يحصل عندنا وتتألف من أعضاء برلمانيين دون غيرهم ، والثانية تسمى باللجنة المقررة بمقتضى قانون Statutory committee وهذه اللجنة هي التي تعين بمقتضى قانون لأحوال خاصة ، ويجوز أن يعين فيها مع أعضاء البرلمان أعضاء من غير البرلمان ، وهذه ليست بالحالة التي شرحناها في سابقة الاتفاق مع شركة ماركوني .

ان الكتاب يشمل مسائل سياسية مما يدخل في باب الجدل السياسي بين الأحزاب والهيئات ، كما يشمل مناقشة تصرفات منسوبة للوزراء في أثناء قيامهم بشئون الدولة .

فأما الجدل السياسي ، فلا شأن للمحاكم به ، ولا يصح أن يقحم عليها وعلى ساحتها .

وأما مناقشة التصرفات المنسوبة للوزراء - سواء أكانت تهما جنائية أم إدارية - فالقول الفصل فيها للبرلمان ، يستوى في ذلك الأخذ بحكم القوانين أو بحكم الدستور .

أما القوانين فلا تجعل للمحاكم اختصاصا في الأوامر الإدارية والأعمال الحكومية .

وأما الدستور فنصه وروحه كما رأيتم يجعل البحث في تصرفات الوزراء من اختصاص البرلمان وحده الذي تسأل أمامه الوزارة المسئولية السياسية والمسئولية الجنائية .

ان جاز أن ينقل الفصل في هذا الى القضاء لكان معناه أن تصبح ساحة القضاء ساحة سياسية وتصبح الوزارة مسئولة ، لا أمام ممثلي الأمة ، بل أمام القضاء ، وهذا منتهى الخلط بين السلطات ومنتهى التنويه لأحكام الدستور ومبادئه .

يقولون ان صاحب الكتاب اتهمكم ، فلماذا لا يحاسب - ان كان كاذبا - أمام القضاء ؟

ان الشأن الأول الذى يعنى البلاد ويعنى البرلمان ، بل ويعنى الوزارة هو معرفة سلامة تصرفاتها • أما محاسبة واضع الكتاب ، فتأتى فى المرحلة الثانية ، وليس لأحد أن يحط من شأن البرلمان فيدعى أنه غير أهل للفصل فى هذه الأمور •

ألم يجعل الدستور منه الهيئة القضائية التى تفصل فى الطعون الانتخابية ؟ ألم يجعل الدستور من مجلس النواب سلطة التحقيق والاتهام ، ومن مجلس الشيوخ سلطة الحكم بالاشتراك مع محكمة النقض والابرام ؟

أيضع الدستور هذه المسؤولية ، بل هذه الأمانة فى عنق البرلمان ، فيأتى من يشكك فى هذا النظام ، ويشكك فى صلاحية البرلمان لأداء هذه الأمانة ؟ أفيجوز أن يقال تلميحا أو تصريحاً ان البرلمان لا يؤتمن على هذا الاختصاص ؟

أو يؤتمن البرلمان على شئون البلاد وتشريعها ومالياتها وميزانياتها ، ثم يقال اليوم انه لا يؤتمن على بحث تصرفات الحكومة ؟

أيكون من حقه أن يقرر عدم الثقة بالوزارة حين يختلف معها على أمر من الأمور فتسقط ، ولا يكون له أن ينظر فى تصرف من تصرفاتها لأنه على حد زعمهم من اختصاص القضاء ؟

اذن فعطلوا اختصاص البرلمان فى الاستجابات •

اذن فعطلوا اختصاصه فى التحقيقات • ويتوجه النحاس باشا الى هكل باشا :

اذن فعطلوا البرلمان « ياسيدى » •

وأخيرا اذا جاز لمجرد اقدام كاتب - أيا كانت صفته - على اتهام وزارة فى تصرف من تصرفاتها - اذا جاز رفع الأمر فورا الى القضاء ، توصلا الى القول بأنه متى رفع الأمر للقضاء وجب تنحى الوزارة الحائزة على ثقة البرلمان بمجلسيه - حتى لا يؤثر قيامها فى سير التحقيق أليس معنى هذا أن تصبح الوزارة مسئولة ، لا أمام البرلمان ، ولا أمام القضاء ، بل أمام كل قاذف وطاعن حيث تهيأ له لمجرد أنه كتب أو كذب أو افترى أو قذف أن يصل الى تخلى ممثلى الأغلبية عن كراسى المسؤولية • وهذا هو بيت القصيد ياسيدى •

ماذا يكون مصير الحكم فى البلاد ، اذا تم هذا وجاءت وزارة ثانية فاتهمها نفس الكاتب أو أى كاتب آخر ورماها بافك جديد ، ألا يجب عليها هى الأخرى أخذا بهذه الخطة تبليغ القضاء والاستقالة لترك القضاء حرا ؟

وهكذا لا يكون الحكم في البلاد للأمة مصدر السلطات ، ولا للبرلمان
الرقيب على الوزارات ، ولا للوزارات المسئولة أمام البرلمان

وانما يكون الحكم للقاذفين والمفتريين ، وأصحاب الأهواء من الكاذبين
والطاعين ، فهل هذا هو المصير الدستوري الذي تريد المعارضة أن تصل
بالبلاد اليه ؟ انى لأربأ بوطنيتى أن أساهم فى الوصول بالبلاد الى مصير
كهذا . فعلى من المسئوليات والواجبات لحاضر البلاد ومستقبلها ما يردنى
عن الاشتراك فى العبث بالدستور أو تشويه أحكامه .

يا حضرات الشيوخ :

الحلال بين ، والحرام بين ، وما كنا عادين ولا مخطئين حين أعلننا فى
جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ أن الخطة التى سلكناها هى الخطة المثلى ،
وهى الخطة التى لا أحيدها عنها .

ووافق المجلس على الانتقال الى جدول الأعمال .

ويتوجه الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل الى وزير الأوقاف
بالاستجواب التالى :

« لم تحسن وزارة الأوقاف تطبيق المادة ٣٤٧ من لائحته الداخلية
المصدق عليها من مجلس الأوقاف الأعلى بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٢ وقد
أخلت بأحكام هذه المادة فى كتابيها المؤرخين ١٩٤٢/٣/٢١ - ١٩٤٢/٤/٨
وأيدت المطالبين بعزلها من النظر على وقف مشمول بنظرها ورضيت بما
قالوه وبما سجل عليها من أن غيرها أحسن ادارة منها وخير أمانة وكفاءة
ونزاهة وأن قيامها فى النظر على هذا الوقف ليس فى مصلحة الوقف
ولا مصلحة المستحقين فيه .

عن هذه الوقائع التى لا تتصل بأية قضية قائمة ساستجوب معالى
وزير الأوقاف .

٣ مايو سنة ١٩٤٣ .

ويلقى صاحب المعالى وزير الأوقاف البيان التالى :

قال حضرة المستجوب الأستاذ عباس الجمل فى بدء استجوابه ان
وزارة الأوقاف ليست لها صفة حكومية أو عهومية ولا لأموالها ولا لخزانتها
صفة العمومية فى نظر القانون . وهذا التعبير مخالف للواقع لأن كل من
يختلس من أموال الوزارة يقدم لمحكمة الجنايات . كنت أود أن يعرف حضرة
المستجوب هذا قبل أن يقوله .

هذا ولقد تقدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل الى وزارة الأوقاف يستوجبها لأنها لم تحسن تطبيق المادة ٣٤٧ من لائحته الداخلية وأخلت بأحكامها في كتابين أحدهما بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٢ والثاني بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ ورضيت الوزارة بما سجل عليها من أن غيرها أحسن ادارة منها على وقف مشمول بنظرها الى آخر ما جاء في استجوابه .

والوقف الذى يشير اليه حضرة المستجوب هو وقف المرحوم أحمد باشا البدرأوى . وقبل الرد على الوقائع التى نسبت الى وزارة الأوقاف لا أرى بدا من ذكر نبذة عن هذا الوقف فقد وقف المرحوم أحمد باشا البدرأوى بمقتضى اشهداد صادر من محكمة الدقهلية الشرعية فى ١٧ يناير سنة ١٩٠٧ عقارات وأطيانا مقدارها ١٣٧٦ ر١ فداناً و ٢٣ قيراطاً و ٢٢ سهماً على جهات خيرية وعلى ذريته وشرط النظر عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لحضرة السيد حسين القصبى ثم من بعده لحضرة محمد بك عثمان ثم من بعده لحضرة على بك المنزلاوى ثم من بعده لحضرة الشيخ محمد النحاس وهو والد رفعة النحاس باشا ثم من بعده للشيخ يوسف سنبل ثم من بعده لحسن افندى خيرى البدرأوى ثم من بعده لمن يقرره قاضى المسلمين الشرعى .

وقد كان هذا الوقف مشمولاً بمقتضى شرط الواقف بنظر حضرة على بك المنزلاوى ثم قررت محكمة طنطا الشرعية عزله عن النظر فى أول مارس سنة ١٩٣٦ بعد أن رفعت عليه عدة قضايا تتعلق بتصرفاته وإهماله شئون الوقف وتقصيره مع المستحقين وأغفاله جهات الخير المنصوص عليها .

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامت المحكمة المذكورة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظراً مؤقتاً الى أن يفصل فى دعوى العزل نهائياً .

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قررت المحكمة العليا الشرعية تأييد قرار العزل ، فعرض الموضوع على محكمة طنطا الشرعية للنظر فى إقامته ناظراً على هذا الوقف بصفة دائمة فطلب المستحقون من ذرية الواقف إقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظراً وفوضت وزارة الأوقاف أولاً الرأى الى المحكمة بخطابها المؤرخ فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ ، ولكنها عادت بعد ذلك فطلبت ثانياً إقامته ناظراً وعارضت فى إقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى خطابها المؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ .

وفى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الوزارة ناظراً على هذا

الوقف وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار في أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

وفي ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ تقدمت السيدة عديلة بيومي البدروى وآخرون الى محكمة طنطا الشرعية طالبين اقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظرا على هذا الوقف بدلا من الوزارة لما فى ذلك من المصلحة لهم وللوقف ، فطلبت المحكمة الى الوزارة ابداء رأيها فى هذا الطلب ، فأجابتها فى كتابيها المشار اليهما فى الاستجواب بأنه لا مانع لديها من اقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى النظر على الوقف المذكور بدلا عنها ، وأن الذى دعاها الى تقرير ما ذكر هو رغبة المستحقين وعملا بشرط الواقف الذى نص على ما يأتى .

« ليس لديوان عموم الأوقاف أو فروعها أو أى مصلحة تابعة له أو حالة محله تسلط على ذلك الوقف بحال من الأحوال » .

على أن وزارة الأوقاف بعد النص الشديد الذى نصه البدروى باشا لابعادها وابعاد فروعها عن التسلط على وقفه كانت خليقة بالآ تقبل النظارة يوم عرضت عليها ولو الى أجل مسمى . ولكى يلوح لى أنها انما قبلت القيام بهذا العمل احتسابا ، وتقديما لخدمة الله والمصلحة العامة على ما كان يدعوها اليه الاباء الطبيعي فى الجماعات والأفراد من رفض الاشراف على وقفية مشترط فيها ضد الوزارة ذلك الشرط الذى هو غل وتور نفثته نفثة مصادور .

نعود بعد هذا الى المادة ٣٤٧ التى يقول حضرة المستجوب ان وزارة الأوقاف لم تحسن تطبيقها . فقد نصت هذه المادة على ما يأتى :

« الأوقاف التى تختص الوزارة بإدارتها لاتخرج منها الا بأحكام واجبة التنفيذ ، وكذلك الأوقاف التى تديرها مؤقتا ، الا فى حالة ما اذا طلب مستحق النظر رد الوقف اليه فلا مانع من التنازل له عنه بشرط أن يكون الوقف قد أحيل على الوزارة بناء على طلبه وألا يكون قد طرأ على المستحق ما ينفى أهليته للنظر وأن توافق المحكمة الشرعية على التنازل » .

والواقع الذى لا يحتمل المراء أن الوزارة لم تخالف أحكام المادة المذكورة فى هذا الوقف اذ أنها لم تتنازل عن النظر على هذا الوقف وهذا التنازل وحده هو الذى منعه تلك المادة ، وانما الذى فعلته الوزارة هو أنها كتبت الى المحكمة ردا على خطابها تقول انها لا مانع لديها من اقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى النظر على هذا الوقف بدلا عنها تنفيذا لرغبة المستحقين ، وعملا بشرط الواقف ولم ترد على ذلك شيئا ، وهذا لا يدل على التنازل عن النظر لا من جهة اللغة

ولا العرف ولا الشرع ، يدل على ذلك أن المحكمة نفسها سألت محامي الوزارة عقب تقرير ما ذكر - هل الوزارة متنازلة عن النظر أو متمسكة به ؟ . فأجاب بأن ليس لدى ما أزيده على خطاب الوزارة . فلو كان في كتابها أو في تقرير ممثلها ما يدل على التنازل لما كان ثمة محل لهذا السؤال .

ولا يمكن أن يقال بعد هذا ان الوزارة قد تنازلت عن النظر وأخلت بأحكام المادة المشار اليها . بل ان الذي وقع ليس الا تفويضا من الوزارة للرأى الى المحكمة التى لها الولاية العامة على الأوقاف والتي تعتبر الوزارة وكيلة عنها بتنصيبها ناظرة على هذا الوقف وتفويض الوكيل الرأى الى موكله ليس ممنوعا ولا محظورا لأن الموكل هو صاحب الشأن والأمر . وقد جرت الوزارة فى كثير من قضايا الأوقاف على أن تفوض الرأى للمحكمة متى لم يكن لديها بيانات أو أوراق تقتضى المعارضة . ومتى وثقت وإطمأنت الى طالب النظر أو الى من طلب إقامته .

فضلا عن هذا فان وزارة الأوقاف لم تزدد فى تصرفها بإزاء هذا الوقف الا أن أبدت بأن لا مانع لديها من تصحيح أمر مناف لشرط الواقف .

أما القول بأنها أيدت المطالبين بعزلها عن النظر على وقف مشمول بنظرها ررضيت بما قالوه وبما سجل عليها من أن غيرها أحسن ادارة منها وخير أمانة وكفاية ونزاهة ، وأن قيامها فى النظر على هذا الوقف ليس فى مصلحة الواقف ولا مصلحة المستحقين فيه ، فهو قول ليس بصحيح ولم يأت ذكره لا فى محاضر القضية ولا فى حشيات حكم المحكمة ولا فى كتب الوزارة أو مرافعة محاميها ولم نسمع به . اللهم الا عندما ذكره حضرة المستجوب فى استجوابه مما جعلنا نظن أنه من بنات أفكاره ونسج خياله هو وحده وليس لنا أن نجبرى وراء الخيال أو نتعلق بالأوهام .

على أننى لا يسعنى وأنا أرد على هذا الاستجواب الذى يتبين لحضراتكم من ملابساته أنه لم يقصد من ورائه الا غرض واحد أنتم تعلمونه فلا حاجة بى الى ذكره ، لا يسعنى الا أن أقرر الحقائق مجردة عن كل ثوب ليعلم كل انسان ان لم يكن يعلم أن رفعة مصطفى النحاس باشا لم يقبل هذا الوقف من قبل فى سنة ١٩٣٦ كما لم يقبله فى هذا العام الا بعد طلب من المحكمة فى كتب رسمية وصلت الى رفعتة من المحكمة .

وهذه صورة الكتب المتبادلة بين رفعتة وبين المحكمة فى هذا الشأن أتلوها عليكم .

لم يقبل رفعته نظارة هذا الوقف الا بعد تبادل كتب ورجاء شديد من المستحقين ، ذلك أنهم لمسوا اصلاحاته المتعددة وأمانته ونزاهته التي لايتطرق اليها مطعن ولا ينال منها استجواب فقد أجرى رفعته فى المدة التى تولى فيها نظارة هذا الوقف مؤقتا اصلاحات عديدة منها أنه اتفق مع وزارة الصحة على مبلغ من المال نظير اقامة المستشفى الخيرية الذى أنشأه الواقف وسلمها ادارته فسارت على أحسن ما يكون وانتفع به المرضى والضعفاء وتحققت بذلك رغبة الواقف والغرض الذى أنشئ من أجله المستشفى ، وكذلك فعل فى مدرسة البدروى الابتدائية بسمنود ، وقد سلمها لوزارة المعارف نظير مبلغ من المال فسارت وفق نظمها وادارتها حتى عدت فى طليعة المدارس الابتدائية .

وظل المستحقون مدة تولى رفعته النظارة على الوقف يتقاضسون استحقاقاتهم كاملة غير منقوصة ، بل لقد كان استحقاقهم يزداد فى كل مرة عن سابقتها طبقا للتحسينات التى ادخلت على الوقف وكان من نتيجتها أن تحسن الايراد . وكذلك الخبرات التى نص عليها الواقف كانت تصرف فى الجهات المخصصة لها مما جعل الجميع ينتفعون بها ويطمئنون الى القائم بادارتها .

وعندما تعينت الوزارة ناظرة على الوقف فى سنة ١٩٣٨ تسلمته من ادارة رفعة النحاس باشا مليئا بالنقد والأعيان المهمات والزراعات والآلات الميكانيكية مما لم يكن لنظيره وجود قبل ادارة رفعته .

من هذا كله يتبين لكم يا حضرات الشيوخ المحترمين أن رفعة النحاس باشا حينما اقطع من وقته الثمين فترة لخدمة أهل بلده ومسقط رأسه لم يكن بذلك الا مضييفا خدمة عامة لأهله ومواطنيه الى خدماته الكبرى لمصر ، وأن وزارة الأوقاف حينما وقفت موقفها الذى وقفته فى هذا الشأن لم تكن الا منفذة شرط الواقف عاملة على رغبة المستحقين مفوضة الرأى للمحكمة فيما تراه ، وهى فى ذلك كله لم تخالف المادة ٣٤٧ من لائحتها الداخلية ولم تعتد على القانون ، وانما هى رضيت أن تقف موقف التحياد بازاء مطلب أصحابه على حق حينما طلبوه والقانون يؤيدهم وشرط الواقف يسندهم .

ويلقى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بيانا يقول فيه :

أرى من حقى - وهذا الاستجواب خاص بوقف أتولى نظارته - أن أقول فيه كلمة لأرعى من وراءها الى البيل من أحد أو الانتقاص من وزارة الأوقاف ولا أقصد الى الدفاع عن تصرفاتى مدة كان الوقف المشاء اليه

مشمولا بنظارتى أو بعد أن عاد الى مرة أخرى • لا أبتغى شيئا من هذا فانى ما سمعيت الى نظارة وقف البدراوى أو غير وقف البدراوى وما يكون لى أن أسعى وراء شيء من ذلك ولكن أصحاب المصلحة فى الوقف وهيئة المحكمة الشرعية وهى صاحبة الولاية العامة على الأوقاف - رأوا أن يسندوا الى النظارة لأعطى لكل ذى حق حقه وليعم النفع جهات البر التى قصده المرحوم الواقف حبس وفقه عليها • وهأنتم أولاء قد استمعتم الى بيان زميلي معالى وزير الأوقاف ولم يتل على حضراتكم نص الكتب المتبادلة بينى وبين هيئة المحكمة الشرعية فى سنة ١٩٣٦ ، ولكنى أرجو أن تسمعوا لى بأن أتلو نص هذه الكتب التى تبودلت فى هذا الموضوع بينى وبين المحكمة الشرعية •

هذه الكتب التى سأتلوها على حضراتكم يتبين منها أن مستحقى الوقف وهيئة المحكمة هم الذين سعوا الى ولم أسع الى أحد • فهذا خطاب وصلنى من حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الشرعية سنة ١٩٣٦ :

« حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد فأظن أنه قد وصل الى علمكم ما آل، اليه أمر وقف المرحوم البدراوى باشا وأن محكمة طنطا عزلت صاحب العزة على المنزلاوى بك من النظر عليه ، وأفيدكم أنه تقدم بطلب النظر ثمانية أشخاص ، من بينهم أولاد ابن الواقف سيدتان ورجل ، وغير خاف على دولتكم أن الوقف كبير وكله خيرى عدا مرتبات لذرية الواقف ولا يصلح للنظر عليه الا متدين قدير ذو نفوذ - وقد تقدم للمحكمة أخيرا أحد علماء سمندو الذين لهم استحقاق فى الوقف طالبا اسناد النظر الى دولتكم ، وقدم عرائض من علماء سمندو وأعيان أبو صير طلب فيها ، موقعوها اسناد النظر اليكم ، وأنا مع علمى بما تقومون به من المهام وما لديكم من الأعمال الهامة للأمة أرجوكم أن تفيديونى بقبولكم النظر على هذا الوقف ، وبذا تقدمون خدمة عظيمة لأهل بلدكم وللفقراء والبنامى وطلبة العلم الذين حرموا استحقاقهم منذ سنوات ، وأرى أن ذلك لا يعوقكم عما تؤدونه للأمة من جليل الأعمال لأنه يمكن انتظام حال الوقف باسناد أعماله الى وكيل تنفون به يدير شئونه تحت اشرافكم •

ويكفينى أن أخطر دولتكم بأن لفقراء الحرمين سنويا مبلغ خمسين جنيهها لم يرسله الناظر السابق من سنة ١٩٢٧ ، وقد ساءت حالة أهل المدينة فى السنوات الأخيرة وتشنت أكثر فقرائها فى الجهات وماتوا جميعا ولم يؤثر ذلك فى الناظر فيرحم أولئك المساكين ويرسل اليهم بعض

حقوقهم • فاذا تكرمتمهم بقبول النظر أحييتهم المستحقين واستوجبتم منبوبة
الله وعظيم أجره والله لا يضيع أجر من أحسن عملا ٧

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

أحمد الجداوى «

فرددت عليه بما نصه :

« حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد الجداوى

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته • وبعد فقد وصلنى خطابكم الذى
تطلبون منى فيه قبول نظارة وقف البدر اوى باشا نزولا على رغبة علماء
سمنود وأعيانها وأعيان أبى صير وانى بالرغم من المهام الكثيرة التى
تشغلنى وأشرتكم فضيلتكم اليها لا يسعنى الا تلبية هذه الرغبة وقبول
نظارة هذا الوقف رعاية للمصلحة العامة التى أحرص عليها فى كل
المناسبات وأقدمها على كل الاعتبارات الأخرى • والله أسأل أن يوفقنا
الى ما فيه خير الوقف وتحقيق صالح المستحقين من ذرية الواقف ومن
الفقراء واليتامى والمساكين •

وتفضلوا فضيلتكم بقبول فائق الاحترام ••

مصطفى النحاس «

هذان الكتابان عن الوقف تبودلا فى أثناء النظر المؤقت ، ذلك النظر
الذى طلبته منى المحكمة عند نظر القضية المرفوعة على حضرة المنزولوى بك
الناظر السابق بطلب عزله من النظارة ولعلكم تبيينتم منهما حضراتكم
الحافز الذى دفعنى الى تولى نظارة هذا الوقف ، ولعلكم تبيينتم أن خصومنا
السياسيين اتخذوا منه ميدانا يصولون فيه ويجولون ، ولكن من أسف
كانت صولاتهم فى الهواء وجولاتهم هباء فى هباء فانهم مع ما أتعبوا
أنفسهم لم يجدوا منفذا يتفدون منه أو مطعنا ينالون به من شخص هذا
الضعيف المتشرف بخطابكم •

اتخذت هذه المسألة ذريعة للنيل منى • ولكن لا يمكن لمخلوق أن
ينال منى منالا لأنى أرى الله واليتامى والمساكين فى هذه البلاد والمحرومين
الذين اشتد بهم الضنك والحرمان •

حكم فى قضية العزل نهائيا ، وانتهى النظر المؤقت برفع طلب تعيين
ناظر نهائى دائم •

لم أسمع لهذا ولم أطلبه مطلقا ، ولكن تقدمت القضية بطلب من أناس آخرين ، والذي يهمنى أن أذكره أن القضية عرضت فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ وفى مبدأ سنة ١٩٣٨ المتفق من تاريخ الانقلاب ، فما الذى جرى ؟

جرى أن عرض الموضوع على محكمة طنطا الشرعية للنظر فى اقامة ناظر على هذا الوقف بصفة دائمة ، وطلب المستحقون من ذرية الوقف اقامتى ناظرا ففوضت وزارة الأوقاف الرأى للمحكمة ، وكان ذلك فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ ، ثم عادت بعد ذلك وطلبت ثانياً أن تعين هى ناظرة على الوقف وعارضت فى اقامتى ناظرا وكان هذا العدول فى ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ .

فمن هذا ترون حضراتكم أنها فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ فوضت الرأى للمحكمة كما قلت لكم . ولكنها فى فبراير سنة ١٩٣٨ عدلت عن رأياها وعارضت فى اقامتى ناظرا .

وكان أن أقامت المحكمة الوزارة ناظرة على الوقف فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ وأيدت المحكمة العليا هذا الحكم فى أول ديسمبر سنة ١٩٣٨ . هذه هى السلسلة التى جرت فى سنة ١٩٣٨ عقب الانقلاب ولقد استمر الحال على هذا المنوال الى أن ساءت حالة الوقف لدرجة لا يحسن السكوت عليها فجاء المستحقون الى وشكوا من سوء ما يعانون . فرثيت لحالهم وقدمت لهم المعونة من خيرات وقف السيد عبد العال الذى أتولى نظارته . لأنهم أهل بلدى وأنا أدري بحالهم .

هناك نص صريح قد ضرب عنه صفحا فى عهد الانقلاب ، فكانت النتيجة السيئة التى وصل اليها هؤلاء المستحقون .

ولقد أراد المعارضون حينذاك بمعارضتهم فى تعيينى ناظرا على هذا الوقف أن ينالوا منى منالا . ولكن أنى لهم هذا ورأس مالى النزاهة والشرف وثروتى التى أفخر بها هى الأمانة وطهارة اليد والزهد فى حطام الدنيا الفانية ولو أننى عجزت فى يوم من الأيام عن أن أجلب لهذا الوقف مصلحة وللمستحقين فيه منفعة ورأيت غيرى أقدر منى على ذلك لبادرت الى النخلى عنه وتركه لمن هو أجدر به وأحق .

وانى لأسرد على مسامع حضراتكم مقارنة بين عهد نظارتى ونظارة غيرى مدعمة بالوقائع والأرقام لتكون سجلا مدونا فى مضبطة أكبر مجلس تشريعى فى البلاد حتى اذا ما حدثت أحد نفسه باتخاذ عمل خيرى كهذا ذريعة للنيل أو الطعن عاد الى ذلك السجل فأقلع عن غيه ورجع خاصى الطرف وهو حسيب .

توليت نظارة الوقف مؤقتا فى سنة ١٩٣٦ فقامت بأعمال الاصلاح
الآتية :

١ - ضم مدرسة الوقف الابتدائية الى وزارة المعارف العمومية نظير
مبلغ ١٠٠٠ جنيه سنويا يدفعها الوقف للوزارة ، وكانت تكاليفها سنويا
٢٥٩٢ جنيها ، واشترطت فى قرار الضم أن يتمتع ٢٠٠ تلميذ كل عام
بالمجاناة وسارت المدرسة على أحدث نظام وأحسنه ، تخرج كل عام نحو
المائة تلميذ فى طليعة الناجحين .

٢ - ضم مستشفى الوقف الى وزارة الصحة العمومية مقابل مبلغ
١٠٠٠ جنيه يدفعها الوقف سنويا ، مع أن حضرة الناظر السابق كان قد
طلب الى وزارة الصحة ضم المستشفى مقابل دفع ٣٠٠٠ جنيه سنويا
ولم يتم الضم لأنه أدخل بتعهده ووقف العمل فيها من سنة ١٩٢٤ الى أن
توليت النظارة فصار العمل بعد أن سلمتها لوزارة الصحة فأنشأت بها
عمارة بلغت تكاليفها نحو ألف جنيه . كما أنشأت قسما للرمه . وكان
يصرف على المستشفى قبل أن يسلم للصحة مبلغ ٣٨٥٤ جنيها سنويا .

٣ - اصلاح وترميم عقارات الوقف وصيانتها عن التلف ومنهها
منزل وقف عزبة الراهبين وقد كان آيلا للسقوط .

٤ - اصلاح أطيان الوقف البائرة والتي أخذت الحكومة منها
ردما للمشروعات ثم تأجيرها بعد أن كانت باثرة بأجر جلب للوقف
مصلحة وكذلك أنشئت المصارف والمراوى ، وأصلحت الطرق ، وتم ردم
البرك والمستنقعات .

٥ - نقل ماكينة المستشفى من موضعها بعد ضمها الى وزارة
الصحة فتم بذلك رى أكثر من مائة فدان ريا جيدا أنتجت نتيجة حسنة .

٦ - اصلاح الآلات الزراعية وجعلها صالحة للعمل وقد كان
معظمها معطلا لا ينتفع به عند استلام ادارة الوقف .

٧ - أصرف استحقاقات المستحقين شهريا فى مواعيدها بانتظام
من غير ما حاجة الى مطالبة أو تنبيه ، وقد كان حضرة الناظر السابق يؤخر
الصرف لهم حوالى أربعة الأشهر ، وكانوا يضطرون الى التنفيذ بواسطة
المحضرين والحجز على منقولات الوقف وأثاثه ، وكان حضرته يناوئهم
ويعمل استردادات ضدهم حتى اضطر أحد المستحقين الى عمل اختصاص .
على دار ضيافة الوقف وعلى قطعة أرض غيرها . وكان الناظر اسباق
لايصرف لهم بعد كل هذه المحاولات سوى مرتب نصف شهر فقط .

وكذلك انتظم صرف مرتبات موظفى الوقف شهريا وكانت تؤخر لهم مدة أربعة أشهر تقريبا .

٨ - تنفيذ جميع الخيرات فى مواعييدها حسب نص كتاب الوقف ومنها صرف اعانة الحرمين الشريفين بعد أن ظلت معطلة من سنة ١٩٢٤ كما سمعتم حضراتكم فى كتاب محكمة طنطا الشرعية التى أرسلته الى فى سنة ١٩٣٦ وناشدتنى الله أن أقبل نظارة هذا الوقف رعاية للمصلحة ، وعلى الجملة نفذت جمع الخيرات وكانت معطلة كلها فى عهد الناظر السابق .

٩ - دفع اعانة الأزهر الشريف وأحياء مولد النبى صلى الله عليه وسلم والموالد الأخرى التى نص عليها فى كتاب الوقف .

١٠ - سداد الأموال الأميرية والضرائب الحكومية فى مواعييدها ، وكانت قبل ذلك تؤخر نحو الثلاث سنين فتوقع الحكومة الحجوزات وتؤجلها ونعيدها ، وتفصيل ذلك مدون فى محاضر قضية نزاهة لكم .

١١ - تحصيل جميع الايجارات حسب المتفق عليه فى العقود ، وكذلك تم تحصيل مبالغ كبيرة كانت متأخرة فى عهد الناظر السابق .

١٢ - عندما انتهت مدة الايجارات التى عقدت فى عهد الناظر السابق وطرحت الأطيان للتأجير فى عهدنا كانت النتيجة أن زاد المربوط السنوى ٢٧٠٠ جنيه ، فكان ما انتفع به الوقف فى مدة الثلاث سنين التى حددت للايجار ٨١٠٠ جنيه سنويا ، وكذلك عند استلام هذا الوقف كان جزء من الأطيان تحت يد الغير فاتخذت الاجراءات فورا لرد هذا الجزء الى الوقف وريعه منذ اغتصابه حتى تسلمه .

١٣ - العمل على زيادة ثمن الأطيان التى أخذت للمنافع العامة فبعد أن كان الفدان تنزع ملكيته بمبلغ ٨٠ جنيها أصبح ثمنه ١٣٠ جنيها ، وقد وضعت المبالغ التى تجمدت من هذه الصفقات فى خزانة المحكمة الشرعية على ذمة شراء عين للوقف ، وكاد هذا الشراء يتم لولا أن وزارة الأوقاف عينت ناظرة فى سنة ١٩٣٨ فلم تشتتر عين للآن .

وهناك يا حضرات الشيوخ المحترمين اصلاحات وفيرة سعى لدى الجهات المختلفة من أجلها ، واتفق على الكثير منها ونفذ معظمها مما يطول بى سرده لو تعرضت الى تفصيله ، فلا حاجة الى هذا التفصيل .

أما ما قامت به وزارة الأوقاف مدة توليها النظارة زهاء أربع سنين فيكفى أن ألمح اليه فى المامة بسيطة ، وأرجو أن يعمل زميلى معالى وزير الأوقاف وهو الجديد على الوزارة وغير مسئول عن تصرفاتها فى الماضى -

أرجو أن يعمل على منع الشكوى ورد الحقوق الى أربابها سواء في هذا الوقف أو في غيره ، فانا لانبغى الا الاصلاح ولا ننشد الا مصلحة الناس وقطع دابر الشكوى .

بدأت وزارة الأوقاف عملها بأن أبطلت الصرف على دار الضيافة ، فعطلت بذلك شرط الواقف ثم ألغت صرف مبلغ معين للذين يتلون القرآن الكريم في شهر المولد الشريف ، وأخرت صرف استحقاقات المستحقين في المواعيد المحددة حتى لجأوا الى الشكوى بالبرق وعلى صفحات الصحف ولم تصرف لأحد أحفاد الواقف استحقاقه ، وكذلك عينت موظفين جددا لهذا الوقف بغير ما حاجة اليهم فكلفت الوقف بمبالغ طائلة بلا مبرر لهذا التصرف . ثم نقلت بعض موظفي الوقف للقيام بأعمال عامة للوزارة لاصلة لها بالوقف ، وظلت مرتباتهم تصرف لهم على حساب وقف البدر اوى .

ومما يؤسف له أنها كانت تؤخر الصدقة المخصصة لتجهيز الموتى وهي التي لاتحتمل التأخير ، وقع ذلك عدة مرات ، حتى كانت الجثث تؤخر عن مواراتها التراب الى أن يكتتب لتجهيزها من المحسنين . ولقد تسلمت الوزارة في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ نحو ١١٧ فدانا وكسورا من الأراضي التي تم اصلاحها وكان بعضها منزرا والبعض الآخر معدا لأن يزرع ، وكان لديها الوقت الكافي لاستغلالها ، ولكنها تركت حتى الآن باثرة ليس فيها أى زرع حتى عادت الى حالتها الأولى من الضعف وعدم الصلاحية . وكذلك تهاونت الوزارة مع المستأجرين تهاونا أدى الى ضرر بليغ بالوقف فلم تحصل في مدى الأربع سنين التي تولت فيها النظارة سوى مبلغ ٢٠٨٠ جنيها و ٤٦٥ مليما من أصل مبلغ ١٧٦٨٢ ر١٧ جنيها و ٤٠٨ مليمات ، بينما حصلنا نحن في مدة تقل عن السنتين ٨٧٦٥ ر٨٧ جنيها و ١٢٦ مليما من أصل مبلغ ٢٦٥٧٧ ر٢٦ جنيها و ٥٣٢ مليما . ولقد أجرت الوزارة في عهدها بايجار أقل مما كان في عهدنا فخر الوقف بذلك ٤١٨ جنيها و ٦٩٣ مليما سنويا . وعند استلام الوقف من الوزارة هذا العام رأينا مدينا بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه ، منها ستة آلاف جنيه لوزارة المعارف وألف جنيه لوزارة الصحة ، وسننظر في هذا عند محاسبة الوزارة على مدة نظارتها .

والآن أعرض على حضراتكم الكتابين الآخرين اللذين أشار إليهما حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف في بيانه وهما المتبادلان بين حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية وبينى في هذا العام :

محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

« حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد طلب المستحقون في وقف المرحوم أحمد باشا البدرأوى تعيين رفعكم في النظر على هذا الوقف ولم تمنع وزارة الأوقاف في ذلك .

ونظرا لأن رفعكم قد كرسنم حيانتكم النافعة على خدمه هذا البلاد الأمين ورعاية مصالحه والقيام بأعبائه .

ونظرا لما لرفعتمكم من الأيادي البيضاء السابقة على هذا الوقف ومستحققيه ، نرجو من رفعتمكم أن تضيفوا الى أعمالكم النافعة عملا آخر نجزون عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت وتقبلون النظر على هذا الوقف خدمة للفقراء والمستحقين ، وتفيدونا بالقبول قبل جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٢ .

والله يجزيكم على أعمالكم خير الجزاء ويحفظكم ويبقيكم .
وتفضلوا بقبول جليل الاحترام ،

رئيس محكمة طنطا الشرعية
محمد الجداوى «

الرد ..

فندق مينا هاوس

فى يوم السبت ١١ ربيع الأول سنة ١٣٦١ هـ (٢٨ مارس سنة ١٩٤٢) ..

« حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد تسلمت خطابكم المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ رقم ٣٤٥٦ ، وردا عليه أفيد فضيلتكم أنى بالرغم من المهام العامة الوفيرة الملقاة على عاتقى والتي تستغرق معظم أوقاتي فضلا عن مهامى الخاصة لايسعنى ازاء طلب المستحقين فى وقف المرحوم أحمد باشا البدرأوى وما تفضلتم به من تأييدهم وذكرتموه مما سبق لى اسداؤه لهذا الوقف ومستحققيه ومناشدتى أن أضيف الى أعمالى النافعة عملا آخر أجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت ازاء ذلك كله لا يسعنى الا أن أحمل نفسى على قبول نظارة هذا الوقف خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين ، وفقنا الله الى ما فيه خدمة البلاد والعباد .

وتفضلوا فضيلتكم بقبول وافر الاحترام ،

مصطفى النحاس «

ولست فى حاجة الى أى تعليق بعد هذا •

أدليت اليكم بهذا البيان المختصر لتكونوا على بينة من الأمر ،
وليطلع الناس عليه • ولا أقصد من وراء ذلك - كما قلت - النيل من
أحد أو الطعن فى أحد ، كما لا أبتغى على عملى من الناس أجرا ، ولا أرتضى
شكرا ، فعند الله الجزاء وعنده الوفاء •

ولم يقدم حضرة المستجوب اقتراحا كنتيجة لاستجوابه •

ووافق المجلس كما هى العادة على الانتقال الى جدول الأعمال •



استجوابان لمكرم عبيد باشا من أخطر الاستجوابات فى تاريخ الحياة البرلمانية المصرية

وجه حضرة النائب المحترم الأستاذ مكرم عبيد
باشا الى الحكومة الاستجواب الخاص بالنقاط التالية :

١ - استناد رفعته فى تصريح علنى بمجلس
النواب يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٢ الى رسالة من وزير
الخارجية البريطانية .

٢ - اجراءات الوزارة ازاء سياسة تجنيب
البلاد ويلات الحرب .

٣ - بقاء حكمدارى البوليس الانجليزى وغيرهم
من الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى فى
وظائفهم حتى الآن .

٤ - السماح لأشخاص معينين بتصدير بعض
المواد الأولية والغذائية ، وعدم تقديم بعض المهربين
والمخترنين الى المحاكمة ، وفرض ضرائب غير رسمية
على الأهالى .

٥ - سياسة الوزارة الداخلية فيما يتعلق
بالجريات العامة .

وأجابته مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان صاف
قال فيه :

منذ شهر أبريل الماضى انطلقت السنة ، وترددت أصوات بمختلف الأراجيف والاشاعات عن مصطفى النحاس ، وقد اقترنت هذه الاشاعات بما حصل فى الوزارة من خلافات ، وكان مصدر الاشاعات معروفا ، والغرض منها ظاهرا مكشوفاً . وقد عمد أصحابها الى نشرها بين أصدقائه مصطفى النحاس وأنصاره ، فاذاعوا فيهم أخبارا كاذبة مختلفة لعل الأنصار يصدقون هذه الأخبار ، ويحولونها محل الاعتبار ، فينصرفون عن مصطفى النحاس ويخلو منه الجو السياسى ، أو تصبح سياسته وزعامته فى المحل الثانى . ولم يكن شئ أحب لمصطفى النحاس من أن يلقي النور على هذه الأراجيف فيظهر الناس أجمعين على فسادها وبطلانها وغرض المرجفين من اذاعتها واعلانها . ولكنه نزل على ادارة اخوانه الذين كانت لديهم بقية من رجاء فى تنقية الجو ، وعودة الصفاء فصبر عما يجب ، وبلى صبر على ما يكره . ثم تاحت لى الفرصة أن أتحدث الى بعض من اخوانى وأنصارى ، فكشفت لهم حقيقة الحال ، وكذب هذه الأقوال .

واكتفيت بذلك جريا على ما عودنيه العلى القدير من الصبر الجميل على كل قال وقيل ، واطمئنانا الى ما تفضل به على من محبة هذه الأمة وثقتها بشخصى محبة تزيد على مر السنين ، وثقة بلغت حد اليقين ، ولم يكن فيما أرجف المرجفون أن مصطفى النحاس قبل اعلان الحماية على مصر ، أو رضى بعدم تجنيبها ويلات الحرب ، أو فرط فى سيادتها الخارجية ، أو أهدر حقوقها النظامية والدستورية ، لأنها اقتصرت على الطعن فى أمانة مصطفى النحاس ، وأصهار مصطفى النحاس . ولكن شيطان الغضب له وثبات ، ولتطورات مضاعفات ، ولذلك امتدت الهمة الى وطنية مصطفى النحاس ، فبعد أن كان يعلو فى الوطنية على كل غاية ، وصل فى التفريط الى النهاية ، وبعد أن كانت المطاعن الموجهة لأمانة مصطفى النحاس تذاع بالعشرات فى المحافل والمنتديات ، تضاءلت فى الاستجواب الى بنسب واحد ، أما التهم المتعلقة بوطنية مصطفى النحاس ووزارة مصطفى النحاس ، فقد شغلت من الاستجواب أربعة بنود كاملة .

أما البند الأول ، فقد جاء فيه أن مصطفى النحاس استند فى تصريح علنى له فى مجلس النواب الى رسالة تجعل مصر فى موضع البلاد المحمية . وقد سبق أن احتج على مثلها مجلس الشيوخ ، والوفد المصرى نفسه وغيره من الأحزاب المصرية . وبذلك يكون مصطفى النحاس بعد طول الجهاد والتضحيات ، قد أهدر ماضيه ، ووقع فيما لم يقع غيره فيه ، فارتضى لبلاده وضع الحماية ، وهو الوضع الذى قامت الحركة الوطنية وقام الوفد المصرى لمناهضته ، ونجحت البلاد فى التخلص منه . وحقيقة الأمر فى

هذا كله أننى ألقيت بيانا فى مجلس النواب فى يوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٤٢ جاء فيه أن حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى أبلغنى تصريحاً أصدرته الحكومة البريطانية تؤكد فيه بشكل حاسم أنها عند تصميمها الأكيد على مقاومة كل اعتداء على الأراضى المصرية الى آخر مدى . والنص الذى أبلغته يطابق العبارة التى وردت فى بيانى ، وأصل هذا النص بالانجليزية كما يأتى :

To resist attacks against Egyptian Territory

والترجمة الحرفية لهذا النص هى : تقاوم كل الهجمات الموجهة الى الأراضى المصرية ، ولا أحسب أحداً يقول ان هذا التصريح الذى يعبر عن حقيقة الحال يتضمن أى معنى بالحماية .

وظاهر أن هذا التصريح لم يكن يقصد به الاساءة الى مصر بحال من الأحوال وإنما قصد به مجرد الاشارة الى مقاومة القوات الزاحفة على مصر اذ لا يعقل أن تقصد الحليفة الى معنى الحماية ، وأن تثير مع مصر ، حكومة وشعباً ، مشكلاً خطيراً من غير أسباب ، وقوات المحور على الأبواب ، مع أنها تعلن فى كل مناسبة على لسان ممثليها السياسيين والعسكريين أنها تحترم استقلال مصر ، ومع أنها تسلم تسليمًا كاملاً بما رسمته هذه الوزارة لنفسها من سياسة عليا ، هى أن مصر ليست بلداً محارباً وأن سياسة الوزارة تقوم على تجنبها ويلات الحرب ، ومع أننا فى محادثاتنا مع ممثليها العسكريين والسياسيين انما نتحدث على هذا الأساس وبروح المودة وعلى مقتضى نصوص المعاهدة وروحها .

هذه هى أولى التهم الوطنية التى رأى حضرة النائب المستجوب أن يسند لها الى مصطفى النحاس .

أما البند الثانى من بنود الاستجواب ، فهو اتهام الحكومة بأنها ، وقد التزمت تجنب البلاد ويلات الحرب ، لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك وقد كان موضوع هذا البند محل مناقشة فى جلسات سرية فى مجلسكم الموقر وفى مجلس الشيوخ كذلك . وقد ألقيت فى المجلسين بيانات وافية لاتدع مجالاً للشك فى أن الحكومة أمينة للسياسة التى قامت عليها ، حريصة على حقوق البلاد حرصاً كاملاً . ومع أنها كانت أمام أمر واقع فى مسائل كثيرة ، فقد تحللت من هذا الأمر الواقع ، ولم يكن له غير وزارتنا من دافع ، ومحادثاتنا مع ممثلى الحليفة السياسيين والعسكريين تجرى كما بينت لكم ، على هذا الأساس ، وتلقى منهم تقديرًا تاماً ، وتأكيداً حاسماً بأن الحليفة ستراعى وجهة النظر المصرية ، والمصالح المصرية بكل ما يدخل من ذلك فى طاقة البشر . ولقد لقيت بيانأتى منكم ومن مجلس الشيوخ رضاء واطمئناناً زادنا قوة وإيماناً .

وكأننى بحضرة النائب المستجوب يريد منى ومنكم أن نعرض لهذه المسائل الدقيقة وما فيها من أسرار عسكرية ، فى جلسة علنية ، أو يعاود المناقشة فى أمر فرغ منه فى الجلسات السرية ، وهو أمر يدعو للعجب حقاً . لأن الحكومة يحق لها ، بل يجب عليها أن تحافظ على الأسرار العسكرية حتى فى الجلسات السرية ، فلا تدلى اليكم إلا بما يمكن الادلاء به من غير ما خطر أو ضرر . وانه وان كانت مصلحة الوزارة فى الاعلان عن جهودها ومفاخرها فى موافقها ، الا أننى وأنا الحريص على واجبى ، وعلى مصلحة البلاد ، لا يمكن أن أجارى حضرة المستجوب فى هذا المضمار ، حتى لا تتعرض البلاد للأخطار .



أما البند الثالث من بنود الاستجواب ، فيتعلق ببقاء حكمه دارى البوليس وبعض من الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى بالاستمرار حتى الآن فى وظائفهم رغم انتهاء مدة خمس السنوات المتفق عليها فى المعاهدة .

وحقيقة الحال فى هذا الموضوع أنه على عهد وزارة المغفور له محمد محمود باشا قدمت مذكرة من دولته لمجلس الوزراء بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٩ جاء فيها أنه تنفيذاً للمعاهدة اعتزل خدمة البوليس فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ من العنصر الأوروبى ١٩ ضابطاً و ١٦٧ كونستبل ، وبذلك أصبح عدد وظائف الأوربيين فى مشروع ميزانية البوليس المعروضة على البرلمان فى سنة ١٩٣٩ : ٣٥ وظيفة لضباط و ١٥٧ وظيفة لكونستبلات ، وتقضى ضرورات الأمن العام باستخدام عنصر أجنبى للأعمال التى تتصل بالأجانب ومقاومة التجسس والعناصر الخطرة منها . وقد رأت وزارة الداخلية لذلك أن الأفضل كثيراً أن تستبقى فى البوليس بعض الكونستبلات الذين يعتزلون الخدمة وفقاً لأحكام المعاهدة ، بدلا من أن تلجأ الى استخدام أشخاص جدد لاتتوافر فيهم الخبرة والدراية وان كانت عندهم المؤهلات المطلوبة وفى مقدمتها الالمام باللغات الأجنبية المختلفة ، وقد وافق مجلس الوزراء فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٩ على هذا الرأى ، وعلى استبقاء عشرة من الكونستبلات بعد اعتزالهم الخدمة على أن تحسب ماهيتهم من ربط وظائف الكونستبلات المصريين من الدرجة الممتازة ، وعلى أن يكونوا خاضعين لشروط استخدام الأجانب بالحكومة المصرية .

وكذلك قدم المغفور له محمد محمود باشا مذكرة فى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٩ لمجلس الوزراء ، بأن الوزارة لايمكنها الاستغناء عن خدمات الموظفين الأجانب الذين يشغلون الوظائف الرئيسية فى فرقة مطافىء

القاهرة والذين كان قد تقرر الاستغناء عنهم وفقا لنصوص المعاهدة فى سننى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ واستند فى هذا الطلب الى أن اعتزال هؤلاء الموظفين سيعود على خدمة المطافىء بضرر كبير ليس فقط لتعذر وجود من يشرف على أعمال فرقة المطافىء ، بل ولباشرة المهمة الجديدة للمقاة على عائق مصلحة الوقاية فى مسائل الحرائق التى تحدثها القنابل المحرقة ، واقترح على مجلس الوزراء الموافقة على استبقاء هؤلاء الموظفين كهبراء لا كموظفين ، وقد وافق المجلس على ذلك فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٩ .

وعلى عهد وزارة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، تقدم رفعتة بمذكرة لمجلس الوزراء جاء فيها أن عدد وظائف الضباط والكونستبلات الأوربيين فى مشروع ميزانية البوليس لسنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ المعروض على البرلمان أصبح مقصورا على ٢٦ ضابطا و ١٠٥ كونستبلا ، وقد طلب رفعتة فى مذكرة الموافقة على استبقاء ١٠ من الكونستبلات المقرر الاستغناء عنهم فى سنة ١٩٤٠ وفقا لنصوص المعاهدة وذلك بعقود لخدمة الأمن العام المتصلة بالقضاء المختلط أسوة بما قرره مجلس الوزراء فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٩ وقد وافق المجلس على استبقاء ستة من هؤلاء الكونستبلات لمدة خمس سنوات أى لغاية سنة ١٩٤٥ ، وفى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ أى على عهد وزارة رفعة على ماهر باشا كذلك قرر مجلس الوزراء أنه نظرا للحالة الدولية الحاضرة ، يرخص لوزارة الداخلية فى أن تستخدم بصفة مؤقتة خصما على اعتماد الطوارئ وبصفة ادارية دون حاجة الى العرض على لجنة الموظفين الأجانب ، بعضا من موظفى البوليس الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة فعلا فى سنة ١٩٣٩ ، أو يعتزلونها فى أول يونيه سنة ١٩٤٠ ، وذلك للقيام بأعمال الاتصال بين السلطات المصرية والبريطانية فى أمر مراقبة بعض الهيئات والأفراد ، ومراقبة الدخول الى الموانى مما تدعو الحاجة اليه مدة قيام الحرب .

وفى ٧ أبريل سنة ١٩٤١ على عهد وزارة دولة حسين سرى باشا قرر مجلس الوزراء استبقاء بعض ضباط المطافىء البريطانيين للأسباب المتقدمة وفى ٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ ، قدم دولة حسين سرى باشا مذكرة لمجلس الوزراء جاء فيها أن الحكومة سبق أن قررت فى أبريل مايو سنة ١٩٣٩ وفى مايو سنة ١٩٤٠ استبقاء بعض الضباط والكونستبلات البريطانيين بعد حلول ميعاد اعتزالهم الخدمة طبقا لنصوص المعاهدة ، كما قررت الترخيص باستخدام بعض منهم على اعتمادات الطوارئ ، وكان ذلك بناء على طلب السفارة البريطانية للقيام بأعمال الاتصال بين السلطات المصرية والبريطانية فى أمر مراقبة بعض الهيئات والأفراد ، ومراقبة الدخول الى الموانى مما تدعو الحاجة اليه مدة قيام الحرب ،

ثم جاء فى مذكرة سرى باشا ، انه نظرا لقرب الاستغناء عن الباقين من هؤلاء الضباط فى المَـلـدـن فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، قدمت السفارة البريطانية اقتراحات فى هذا الشأن للضرورات الحربية التى قضت بوجود عدد كبير من الجيوش البريطانية فى مصر ، ومضمون هذه الاقتراحات أن يستبقى أكبر عدد من من الضباط والكونسـتـبـلات الأوروبين الذين يحل موعد الاستغناء عنهم فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ لمدة أخرى تنتهى فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٢ على حساب الحكومة المصرية ، على أن يستمروا مباشريـن لما كانوا يباشرونه من الأعمال والاختصاصات ، وعلى أن توافق الحكومة المصرية على أن باقى العدد يعمل فى نفس المدة بصفة ضباط اتصال لدى السلطات البريطانية الحربية التى ستدفع ماهياتهم ، وأنه فى حالة الموافقة على ذلك فإن هذه الترتيبات تتجدد سنويا بطريقة آلية حتى نهاية الحرب .

ثم جاء فى مذكرة سرى باشا لمجلس الوزراء أن الظروف التى أبدتها السفارة البريطانية تدعو كما دعت فى الماضى الى الموافقة على ملاءمة استبقاء بعض هؤلاء الضباط ، وقد رأت وزارة الداخلية الاكتفاء باستبقاء حكمدار ووكيل حكمدار ، ومساعد الحكمدار لكل من القاهرة والاسكندرية ، وحكمدار ، ووكيل حكمدار فى بور سعيد ، وحكمدار فى السويس ، أما باقى الضباط والكونسـتـبـلات وعددهم ٦ ضباط و ٥٣ كونستبلا فليس لدى الحكومة مانع من استبقائهم كلهم أو بعضهم بما كانوا يقومون به من الأعمال لتحقيق مأمورية الاتصال بالسلطات الحربية البريطانية ، على أن تدفع تلك الحكومة ماهياتهم ، وقد عرض الأمر على قسم القضايا فوافق على ملاءمة استبقاء بعض الضباط نظرا للظروف التى أبدتها سعادة السفير البريطانى وجهاز كتابا يرسل للسفارة بالأسس التى تتم بها الموافقة ، وقد وافق مجلس الوزراء نى جلسة ٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ على رأى وزارة الداخلية المبين فى المذكرة المقدمة من دولة سرى باشا .

وفى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ كتب حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى الى دولة حسين سرى باشا كتابا جاء فيه أنه أخذ علما بما قرره الحكومة المصرية فى قرارها المتقدم ، وأنه يقدر هذا القرار أعظم التقدير وأن الحكومة البريطانية توافق على تحمل مرتبات الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى فيما عدا تسعة الرؤساء الذين قررت الحكومة المصرية استبقائهم على حسابها ثم جاء فى كتاب سعادة السفير ما يأتى :

« ومن المفهوم جيدا أن الحكومة المصرية فى موافقتها على استبقاء العنصر الأجنبى فى البوليس المصرى بعد ميعاد اعتزالهم المنصوص عليه

فى المعاهدة انما نوافق على ذلك نظرا لظروف الحرب الاستثنائية ، وأنه عند انتهاء هذه الظروف سيعاد النظر طبعا فى الموقف . ونظرا لذلك تقدر الحكومة البريطانية وجهة النظر المصرية فى أن العقود لا تنجسد الا لمدة سنة فى كل مرة ، ومع ذلك فقد طلبت الى الحكومة البريطانية أن أطلب تأكيدا بأن هذه الترتيبات سيظل معمولا بها طول مدة الحرب ، وأنها لن تكون محلا لاعادة النظر فى كل عام ، ولى كبير الأمل فى أن دولتكم تستطيعون اعطائى هذا التأكيد الذى تعلق عليه الحكومة البريطانية أهمية كبرى » .

وفى ٤ يناير سنة ١٩٤٢ رد دولة سرى باشا على سعادة السفير البريطانى بخطاب جاء فيه ما يأتى : « ومع أن الحكومة المصرية لا تستطيع الانحراف عن القاعدة العامة السارية على جميع الموظفين الأجانب من حيث استخدامهم ، أو تجديد عقودهم لوقت محدود ، فإننى أعتبر أن استبقاء الضباط الأجانب بعقود لمدة سنة لا يمنع من استمرارهم فى خدمة الحكومة المصرية الى أن ننتهى الحرب ، وذلك بسبب الحقيقة الواقعة وهى أن ظروف الحرب نفسها هى التى دعت الى بقائهم ، على أن الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بالحق فى إعادة النظر فى كل عام فى شأن هؤلاء الضباط أو الضباط الآخرين الذين سبق استبقاؤهم ، ولو أن المتوقع أنهم سيبقون فى الخدمة مادامت الظروف الحاضرة مستمرة .

فيما نقدم بيان دقيق لما جرى من المحادثات والاتفاقات . ولما صدر من القرارات بشأن الضباط والموظفين الأجانب فى البوليس المصرى على عهد الحكومات السابقة المتعددة . وما أن توليت الحكم حتى بادرت الى اثاره هذا الموضوع مع سعادة السفير البريطانى ، وقد باحثته فيه أكثر من مرة . وكان من وجهة نظره أن استبقاء هؤلاء الضباط والموظفين قد تم بناء على اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية . وأنه ليس ثمة ما يمنع أى طرف من الطرفين الموقعين على المعاهدة من أن ينزل على حق تقرر له فيها . وقد تم هذا الاستبقاء بموافقة الحكومة المصرية ، ولكننى شرحت له ، وكتبت اليه بأن الحكومة المصرية السابقة ودار السفارة البريطانية قد أغفلتا عند الاتفاق السابق ما كان يجب مراعاته ، وهو أن أى تعديل فى المعاهدة لا يمكن أن يكون صحيحا الا بعد عرضه على البرلمان المصرى والانجليزى والتصديق عليه منهما .

وكذلك كتبت اليه بأننى متمسك بوجهة نظرى التى أبديتها له مرارا ، وهى أن الاتفاق الذى تم مع حكومة سرى باشا باطل من كل وجهة ، لأنه لم يصدق عليه من البرلمان المصرى ، وأنه ما من حكومة

مصرية تملك الانحراف عن نصوص المعاهدة الدقيقة بغير نصديق من البرلمان ، وأن كل اتفاق لا يصدق عليه البرلمان لا يمكن أن يكون لازماً على مصر ، وبصرف النظر عما إذا كان بقاء بعض الموظفين البريطانيين في البوليس المصري لازماً في مدة الحرب ، أود أن تسلموا بالمبدأ العام ، وهو أنه لا يمكن التعديل في نصوص المعاهدة بإجراء من السلطة التنفيذية وحدها ، فإذا ما سلمتم بهذا المبدأ ، أمكن أن تنتقل إلى البحث الآخر الذي لا يجيء إلا في المرتبة الثانية وهو لزوم استبقاء بعض هؤلاء الموظفين في مدة الحرب ، وما إذا كانت ضرورات الحرب تستلزم حتماً الانتفاع بتجارب هؤلاء الموظفين بشكل أو بآخر ، وعلى أي أساس يجوز أن ينتفع بخدماتهم حتى لا يكون في هذا الانتفاع إخلال ما بنص المعاهدة أو بروحها .

هذه وجهة نظري التي كررتها لسعادة السفير البريطاني محادثة وكتابة ، وهي الوجهة التي لا أزال أتمسك بها وأواصل مباحثاتي معه على أساسها .

مما تقدم تتبينون أن هذا الموضوع بدأ منذ سنة ١٩٣٩ على الوجه الذي شرحته واشتركت فيه حكومات متعاقبة حتى انتهى إلى المرحلة المتقدمة ، وليس لي أن أضيف إلى ما تقدم شيئاً لأن الحقائق التي أبدتها ناطقة بنفسها ، مينة أجلى بيان عن مقدار حرص هذه الوزارة على حقوق البلاد ، وحقوق البرلمان ، كما أنها شهادة شهادة قاطعة على من يتجنون علينا ويتهموننا بالتفريط باطلا .

وأما البند الرابع من بنود الاستجواب فهذا نصه :

« سماح الوزارة لأشخاص معينين بتصدير بعض المواد الأولية والغذائية رغم حظر تصديرها وامتناعها من أن تقدم للمحاكمة بعض المهربين والمختزنين وإلى جانب ذلك استمر التهريب مما أضر بالاقتصاد القومي » .

اتهام لا تنقصه الجرأة وإن كانت تنقصه الوقائع ، اتهام بنيت عليه دعاية بدأت سرية بقصد النيل من كرامتي ونزاهتي ، ولقد رحبت به حين خرج من ظلام الدعاية السرية إلى نور المناقشة الكفيلة بتبديد كل ظلام ، والقضاء على كل اتهام ، يقوم على الافك والبهتان .

اتهام روج له ذات اليمين وذات الشمال في عبارات ظاهرها الغموض والابهام ، وحقيقتها توجيه المطاعن إلى شخص بقصد إثارة الشكوك التي

يعلم نفس المستجوب أنها لن ترتقى الى يد لم تعرف غير النزاهة ، ولم تعرف بغير الطهر .

واتهام لم يتورع المستجوب من أن يبذر بذرته وهو وزير متضامن
معنى فى وزارتي ، فقد وقف فى يوم ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ فوق هذا المنبر يعلن أنه كانت هناك محاولات ، ومحاولات دنيئة لتصدير الزيت اما بموافقة الحكومة او بغير علمها وقد منع ذلك كله تم قال « على أنى أخذت على عاتقى الغاء جميع الرخص (الخاصة بتصدير الزيت) ، حتى تلك التى تم بمقتضاها التصدير فعلا وأمرت الجمارك بمنع التصدير ، وكانت هناك كميات قد أعدت فعلا للتصدير وحملت على السفن فأمرت باخراجها منها » .

رمية مبهمة قصد منها اثاره الشكوك حول أشخاص معينين بيتت لتبليغها المعارضة ، ولقد تلتفتها وقال قائلها اذ ذاك « سمعتم تصريح وزير المالية وفيه كلام خطير عن محاولات دنيئة، جرت فى سبيل تصدير الزيت ، ولا أكنتم المجلس بل أصارحه بأن فى البلد اشاعات كثيرة عن أن هذه المحاولات قد وقعت فعلا وأنها قد جعل مركز وزير المالية فى خطر » ، كشفت المعارضة بكلامها هذا مكرم باشا ، فرأى أنها تتعجل الحوادث فسارع الى تغطية موقفه قائلا « لا ، لا ، لا ٠٠٠ ان هذا كلام لا يصح أن يقال ٠٠٠ ٠٠٠ ولو صح لى ذكر أسماء الشركات والتجار والأفراد الذين حاولوا هذه المحاولات لذكرتها » .

لو أن وزير المالية اذ ذاك كان يريد ذكر الحقائق مجردة عن التشهير الغامض لذكر الشركات والأفراد المقصودة بكلامه ، ولعلم الناس أن صبحى الشوربجى أو أحمد الوكيل ليسا من بين هذه الشركات والأفراد التى كانت لها محاولات دنيئة لتصدير الزيت أو أنها كان لها كميات قد أعدت فعلا للتصدير وحملت على السفن وأمر معالبه باخراجها منها .

ولكنه مع ذلك أطلق الاشاعات فى الجو تسعى خلف الأبرياء ، وتحلق فوق رؤوسهم ، وحمى المقصودين بقوله . اذ الواقع أن أحدا من أقاربه أو أصهاره لم يسنح الى تصدير الزيت عن غير طريقه المشروع واذا كان أحد منهم قد طلب التصريح له بتصدير الزيت فى وقت كان التصدير جائزا فلم يكن عمله هذا جرما واذا كان أحد منهم قد طلب هذا الطلب فقد كان الرد على طلبه أن أصدر وزير المالية قرارا فى ٩ أبريل سنة ١٩٤٢ بمنع تصدير الزيت .

ونذكر حضراتكم أنه قبل مجيء وزارتنا للحكم كان هناك اتفاق بين الحكومة السابقة وغرفة صناعة الزيوت المصرية بالاسكندرية على تصدير

كميات من الزيت على ثلاث دفع كل فترة منها في ٤٥ يوما ، وكانت الفترة الأولى تنتهى في ١٥ فبراير والثانية في أواخر أبريل ، وقرار المنع صدر في ٩ أبريل ، أى أن تصريح تصدير الزيت كان مباحا في مدة وزارتي من ٦ فبراير الى ٩ أبريل ، أى خلال أكثر من شهرين ، وصدر كثير من المصدرين زيوتا في خلال هذه الفترة ، ومع ذلك حرم على اصهارى لا لسبب الا لصاتهم بى حق التصدير ، فحرموا مما أبيع لكل الأفراد الذين تظلمهم سماء مصر ، واختصوا بعد الحرمان بالامعان فى التشهير بهم فى كل مكان .

هذه حكاية الزيت ، كل ما يدعيه حضرة المستجوب أنه طلب منه التصريح بالتصدير فى وقت كان التصدير فيه جائزا وجاريا ، فرضى التصريح .

أما عن السكر ، فمن من حضراتكم لم يسمع أن بعض أصهارى ربحوا ثمانية آلاف من الجنيهات من تصدير السكر ، وأن صلتهم بى قد استغلت على أوسع مدى ولقد أطلق حضرة المستجوب فى الجو سهام الاشاعات حول ما سماه قصة المائتى طن التى قال مرة فى هذا المجلس الموقر انه لا يرى الخوض فيها الآن . فاسمعوا قصة المائتى طن من بدايتها الى نهايتها لتروا هل استغل أصهار مصطفى النحاس صلتهم به فربحوا حراما ، أم أنهم لصلتهم به شهر عليهم حضرة المستجوب حربا عوانا ، وأوقع بهم الخسارة عمدا .

يصدر من مصر السكر المستورد من الخارج لأنه يدخل البلاد بقصده تكريره وإعادة تصديره . أما السكر المصرى فان الاتفاق المبرم بين شركة السكر والحكومة يبيع للشركة تصدير مقادير منه بشرط مصادقة الحكومة .

ويرد النحاس باشا . باستفاضة - عن موضوعات ، السكر ، والغزل والجلود والأحذية بما سبق أن رد به على الأسئلة الخاصة بهذه الموضوعات ، وهو ما سبق أن ذكرناه بالتفصيل الى أن يقول :

هذه هى سياسة الحكومة الخاصة بالتموين والتصدير .

هل ترون فيها تفريطا فى حقوق البلاد أو مصالح البلاد ؟

والآن فاسمعوا المضحك والمبكى معا . بل اسمعوا عن جهودنا التى

بذلناها لتوفير الأقوات لمصر فى وقت كان شحيح المجاعة فأغرا فاه بسبب سياسة التموين السابقة على ١٥ مايو سنة ١٩٤٢ .

فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٢ خرج معالى مكرم باشا من وزارة التموين فى الظروف التى تعلمونها ، وكان وهو وزير التموين يحيط نفسه بهالة من النجاح والتوفيق فى اطعام البلاد واشباعها ، وطرد أشباح المجاعة عنها .

وفى ١٥ مايو سنة ١٩٤٢ تولى وزير التموين الجديد أعمال وزارته ، فماذا وجد ؟ وجد مذكرة تنتظره من وكيل الوزارة المنتدب ، يعلن فيها أن مصر والاسكندرية والسويس ليس فيها من الدقيق ما يكفى لاطعام أهلها أكثر من أربعة أيام ، وأنه لا ينتظر أن يرد من الأقاليم قبل هذا الموعد قمح من المحصول الجديد الذى لا يمكن الاعتماد على وصوله للمدن المذكورة قبل نهاية شهر مايو .

لعل وزيرا لم يستقبل تركة كالتى استقبلها زميل أحمد حمزة حين تولى الوزارة ، ولكنها على كل حال كانت تحية الاستقبال التى أعدها وزير التموين القديم للوزير الجديد .

كان على ، وعلى زملائى أن نواجه هذه الحالة المروعة ، وأن ندبر القوت لمصر والاسكندرية والسويس فى ظرف ثلاثة أيام والا فغرت المجاعة فاما لتلتهم سكانها .

ولم يبهظنى الحمل ، ولم يقعدنى مقعد العجز والإستسلام ، بل حفزنى الى أن أستجمع كل جهودى وقوتى لأدبر للبلاد القوت اللازم ، ولأجنبها شمر المجاعة والقحط ، ولقد أمدنى الله بعونه وتأييده ، ووقفت بمساعدة الدولة الحليفة وحسن استعدادها الى اتقاء هذا الخطر ، ولا أكنم عنكم أننى حين كاشفت ممثلى الدولة الحليفة واتصلت بهم ذهبوا لعدم اكتراث المسئولين عن شئون التموين فى ذلك التاريخ وسكوتهم الى أن وصلت الحالة الى هذا الحد وعدم تنبيههم الى المقدر اللازم فى الوقت المناسب .

لبت الحليفة ندائى ، وفى هذه الظروف سمح بتصدير ٨٠٠٠ طن أرز مقابل ما وصلنا من قمح الحليفة بعد أن ثبت من الوزارات المختصة أن تصديرها لا يؤثر فى حالة التموين المحلية .

هذا عملى ، وهذا عمل حضرة المستجوب ، فأى العاملين يعتبر أجراما وتفريطا فى حقوق البلاد .

ولعل حضرة المستجوب يشير الى طوابع أسبوع البر التي رأت مصلحة السكك الحديدية أن يقوم بعض عمالها بتوزيعها من شبابيك بيع التذاكر وما كان فى الأمر اكراه ولا اجبار ، ولقد تولت المصلحة الاشتراك فى هذا العمل الخيرى جريا على عاداتها من المساهمة فى توزيع أوراق الجمعيات الخيرية المختلفة كجمعية المواساة وغيرها من الجمعيات ، ولذلك سوابق كثيرة اتخذت شكلا أوسع وأقوى ، حتى أن مجلس الوزراء فى عهود ماضية قرر بشأن معاونة جمعية خيرية كالهلال الأحمر بطريقة منظمة ، وذلك بإضافة رسم معين على بعض التذاكر والأوراق .

فهل أصبح حراما على القائمين بأسبوع البر ما أحل أكثر منه لكثير من المشروعات الخيرية الأخرى ؟

ان المشروع خيرى محض وقد أحيط بجميع الضمانات ، ورحب به الجمهور أيما ترحيب ، وتؤكد مصلحة السكك الحديدية أنها لم تتلق أية شكوى فى هذا الموضوع .

وعن سياسة الوزارة الداخلية فيما يختص بالحريات العامة وفى تحقيق المساواة بين الموظفين ، يقول النحاس باشا :

تقدمت استجوابات بشأن الرقابة الصحفية ستناقشها الحكومة فى ميعادها ولا أريد هنا أن أتناولها .

ولقد سبق لمجلسكم الموقر أن تناقش فى أثر اعلان الأحكام العرفية فى الحريات العامة ، وفى الحصانة النيابية . وقدمت الحكومة اذ ذاك للمجلس بيانا عن سياستها فى هذا الشأن ، بتلخص فى أن اعلان الأحكام العرفية يجيز تعطيل أحكام الدستور على الوجه المبين فى قانون الأحكام العرفية وذلك فيما عدا انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بالدستور . وأبنت لحضراتكم الضرورات التى تقضى بذلك ، وكان حضرته المستجوب من أعضاء الحكومة اذ ذاك ، فليس له أن يناقش فى هذا المبدأ ولا فيما يستتبعه من تفصيلات سواء بالنسبة للحريات العامة اطلاقا أو للمضمانات التى يتمتع بها النائب .

وأرى من نافلة القول وضياع الوقت أن أعيد عليكم ما قلته اذ ذاك ، ويكفينى أن أقرر هنا أنكم أقررتم هذه السياسة ، بل أقرها البرلمان بمجلسيه .

أما المساواة بين الموظفين ، فلعل فى الحديث فيها عودة الى مناقشة حق مجلس الوزراء فى الاستثناءات ، وفى فصل الموظفين وترقيتهم ، وهى

المؤرخ. سبق لى كذلك أن حددت مركزنا بشأنها فى بيان واف بجلسة
٢١ يونيه سنة ١٩٤٢ ، وهى متصلة باستجوابين مؤجلين بقرار من
المجلس ، فلا أرى محلا للبحث فيها الآن .

حضرات النواب المحترمين :

الآن ، وقد أقيمت نور الحق على كل ما قيل هنا وهناك ، الآن وقد
وقفتم على الحقائق مؤيدة بأسانيدھا الرسمية . وأبنت لكم الحيط الأبيض
من الحيط الأسود من كل ما أرجف به المرجفون ، فانى أغادر هذا المنبر
مستريح الضمير ، فريز النفس ، مطمئنا الى أننى قد بلغت من نفوسكم
وقلوبكم موضع الرضا والاعتقاد بأننى لم أفرط فى حق من حقوق البلاد
ولم أضيع مصلحة من مصالحها ، وانما كنت كما عهدتني البلاد ، الأمين
على مصالحها ، الحفيظ على حاضرها ومستقبلها ، فذلك عهد قطعتة لها
قديما ، وأجده اليوم ، والله على ما أقول شهيد والله من ورائهم محيط .

قرار المجلس : بالموافقة على الاقتراح المقدم ونصه :

« شكر حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء تقديرا
لجهوده فى سبيل البلاد ورعاية مصالحها وإعلان اغتباطه بالحقائق التى أدلى
بها مؤيدة بالمستندات الحاسمة الكفيلة بالقضاء على الدعايات المغرضة » .

أما الاستجواب الخطير الذى أودى بمقعد الأستاذ مكرم عبيد بأنها
فى مجلس النواب فقد كان نصه كما يلى :

« أريد أن أستجوب رفعة رئيس الوزراء فى الموضوعات والأبواب
التالية التى أشارت إليها العريضة المرفوعة منى باسم الكتلة الوفدية
المستقلة الى مقام جلالة الملك المعظم بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ والمحال
على رفعتة بتاريخ ١٠ أبريل الماضى .

ويتضمن الاستجواب على وجه التحديد ما يلى :

أولا - استجواب الحكومة عن البيانات التى ألقته فى البرلمان ردا
على الأسئلة المتعلقة بالكتاب الأسود وعما ورد فى هذه البيانات من وقائع
غير صحيحة أو مشوهة أو مبتورة فضلا عما انتهت اليه من اعترافات خطيرة
أما البشائم الكريمة التى ازدانت بها تلك البيانات فسأكتفى فى الرد
عليها بمجرد الإشارة إليها وإبراز المعنى المقصود منها مع تبيان أسباب
وملايسات رفع العريضة الى مقام جلالة الملك المعظم .

ثانيا - استجواب رئيس الحكومة فى الأبواب والموضوعات التى

وردت في العريضة متعلقة باستغلال النفوذ والانتفاع الشخصي على حساب السولة ونزاهة الحكم عامة .

وقد عدد الاستجواب في الباب الأول : ما جاء بالكتاب الأسود من استغلال النفوذ للحصول على الثراء عن طريق التنظر على الأوقاف وبيع منزل رفعة النحاس باشا بسجنود الى وقف عبد العال ، وغيرها من الأمور التي سبق أن رد عليها رئيس الوزراء والوزراء في مجلس النواب والشيوخ .

وكان الباب الثاني من الاستجواب قد خصص للانتفاع الشخصي من أملاك الدولة ضد المصلحة العامة والقانون كإخلاء دار معهد التربية الفنية للمعلمات بجاردن سيتي من تلميذاته ، ليكون مسكنا خاصا لرفعة رئيس الوزراء وانتفاع أنسبائه بالسكنى في الباقرة الحكومية (محاسن) بضعة شهور من غير أجر ، وكذا انتفاع وزير المواصلات بالسكنى في الباقرة (كريم) عدة شهور والتحايل على إعفائه من دفع الأجرة المتفق عليها وخصص الباب الثالث في الاستجواب للتستر على التهم المنسوبة لبعض الأصهار والأصحاب .

وكان الباب الرابع من الاستجواب عن رخص التصدير ، وصفقات التموين والباب الخامس عن تفشى الوساطات وتفشى الرشوة معها هي الصفقات التجارية والوظائف الحكومية وغيرها ، وإلغاء الأحكام العسكرية وتعيين العمدة وفصلهم وقبول الطلبة في المدارس وتعيين المقربين في وظائف البنوك والشركات .

أما الباب السادس فقد خصص للاستغلال الصغير مثل منح وزيرى المواصلات ورئيس مجلس الشيوخ بصفته وزيرا سابقا للمواصلات الميدالية الذهبية وإرسال الورود والزهور دوريا الى منزل وزير الزراعة وتحملها على بكسفورد حكومى معد لهذا الغرض ، وإرسال الزهور يوميا لرفعة رئيس الوزراء ، في سرايه بجاردن سيتي برفقة موتوسيكل من مستخدمى المتحف الزراعى .

وخصص الباب السابع من الاستجواب لفضائح المحسوبيات والاستثناءات وقد بين مكرم باشا في هذا الباب أن أساس الاستثناءات والاحتساب يرجع الى القرابة أو الانتساب لرئيس الحكومة ووزرائها المحسوبين عليها كما سيبين ما لجأت اليه الحكومة من وسائل التحايل على هذه الاستثناءات الخطيرة بنقل المحسوبين من مصلحة الى أخرى وتعيينهم أو ترقيتهم الى وظائف لا صلة لها بأعمالهم أو مؤهلاتهم أو بمنحهم

درجات منخصصة لغيرهم أو مكافأتهم على خدمات خاصة أو اعادتهم الى وظائف فصلوا منها لأسباب تمس الأخلاق أو الكفاية في العمل أو السماح لبعضهم بالاشتغال في السياسة والتهجم على خصوم الحكومة السياسيين بل دفعهم الى هذا دفعا في مقابل الاغداق عليهم بالدرجات والعلاوات كما سنبين أن هذه الاستثناءات قد امتدت الى حرم القضاء فعين المحسوبون في وظائف قضائية مقابل خدمات خاصة أدوها لوزير العدل أو لغيره من أعضاء الحكومة رغم صدور الأحكام التأديبية ضد بعض من عينوا في القضاء والوظائف الأخرى .

وسيتناول هذا الباب بوجه عام جميع مظاهر الاستغلال من طريق الاستثناء والمحسوبية وما لايسها من تصرفات الحكومة واجراءاتها وكذلك ما أقدمت عليه الوزارة من فصل واضطهاد الموظفين الحكوميين وغيرهم لأسباب ترجع الى السياسة التي انتهجتها الحكومة ولا يبررها مسوغ من العدل والقانون .

« مكرم عبيد »

١٢ مايو سنة ١٩٤٣

نائب قنا

النحاس يرد بالوثائق على مكرم

ويقول مصطفى النحاس باشا ردا على مكرم
عبيد باشا :

من وقت أن طالبنا مكرم باشا وغيره في ١٢ أبريل الماضي علانية في مجلسي البرلمان أن يتقدموا باستجواب أو بسؤال عما ورد في العريضة المقدمة منه الى جلالة الملك وفي كتابه الأسود وفتحنا الباب على مصراعيه لحضرات أعضاء البرلمان جميعا ، منذ هذا الوقت لم يتحرك هو ولا أحد ممن يؤيدونه بشيء الى أن تقدم بهذا الاستجواب ، فرحبنا به كل الترحاب وأعلننا استعدادنا لمناقشته في الحال ، وقد أقررتم حضراتكم ما عرضه عليكم سعادة رئيس المجلس بوجوب الفراغ من هذا الاستجواب وكل ما يتعلق به من أسئلة ومناقشات في مدة ثلاثة أيام نهايتها يوم الخميس الماضي ، وقد أعطى لمكرم باشا بناء على طلبه جلستان كاملتان ، هما جلستان الثلاثاء والأربعاء .

ولكن مكرم باشا بدلا من أن يستفيد من هذا الوقت الطويل ويشرح استجوابه بكل ما جاء فيه من تهمة وتفصيلات لجأ الى طريقة اختطها لنفسه ظهر لكم بجلاء أنها مبيتة من قبل وقوفه على منبركم . . . تلك هي أنه جعل من هذا الموقف أداة لا لشرح استجوابه ، بل للتشهير برئيس الوزارة والوزراء وأعضاء البرلمان ، يعيد ويكرر ذلك في غير مناسبة لا جريا وراء توضيح تهمة بعينها ، بل تمثيل قصة مسرحية سبابة شتامة بعيدة كل البعد عن موضوع أية تهمة في ذاتها . فلقد كانت مرة واحدة تكفي لما يريد تفصيله وتبانه من غير حاجة الى الاعداد والتكرار ، ولكنه مع ذلك

لم يفعل ، بل أخذ يعيد ويكرر مرة ومرة ، بل عشرات المرات فلا يزيد السامعين شيئا عما سمعوه منه أول مرة ولا يأنى اليهم بتجديده ، وعلى هذه الطريقة مضت الجلسة الأولى وانقضت الثانية رغم تنبيهه الى أن فى هذا مضيق للوقت المحدد من غير حاجة ولا داع وحتى اضطرت من ناحيتي فى آخر الجلسة الثانية الى أن أرجو الرئيس والمجلس السماح له بجلسة ثالثة يتم فيها شرحه وكلامه فلا يتعدها الى غيرها بأية حال ولديه من الوقت ما يكفي للاقلاع عن خطته التى اختطها فى الجلستين الماضيتين وليحصر شرحه فى الكلام المنتج فى صميم الموضوع ، ولكنه زاد فى اليوم الثالث عما كان فى اليومين السابقين فاستغرق كل الوقت فى تكرار ممل وكلام معاد غير عابئ بما وجه اليه أكثر من مرة سواء من الرئيس أو من الأعضاء حتى انقضى اليوم الثالث واذا به يدعى أنه لم ينته وأن لديه بقية يريد أن يقولها فى يوم آخر وما كان للرئيس ولا للأعضاء أن يسترسلوا معه فى هذا التمثيل المضيق للوقت المعطل للأعمال وكان لزاما على الحكومة أن توافق على وضع حد لهذه القصة المسرحية التى انفضح سرها وبان سترها وانكشف للعيان !! .

لقد مهد مكرم باشا لشرح استجوابه بمقدمة طويلة خرج فيها عن المعروف والمألوف ، بل تجاوز القواعد التى قررها سعادة رئيس المجلس وأقر رتموه عليها ففعل هذا سعادة المستجوب حاجة فى نفس يعقوب أحسن منها ثم لمسناها . . ثم تبيينها صريحة جليلة حينما ساقته الحماسة أو اضطرتته السياسة أو أرغمته ظروف موقفه بعد أن لم يستطع مجابهتهم زمنا طويلا فخاطبكم بقوله « انها لمأساة قاسية تلك التى تمثل على المسرح السياسى » ثم عاد يكرر هذا المعنى مرة أخرى فيقول ان هذا الاستجواب لمأساة قاسية لأنها مبكية ومحرزة معا الى آخر ما ذكر أكثر من مرة فى أكثر من موضع مما لا يزال عالقا بأذهانكم فما هى يا ترى تلك الحاجة التى يبتغيها أو ذلك الغرض الذى يضمه . . . أقوله لكم ببساطة ووضوح ، ذلك أن هناك نية بيتت ، وتدبيرات دبرت لمهاجمة حكومة الوفد بكل الطرق والوسائل ابتغاء زحزحتها عن مراكزها من غير الطريق الدستورى ، وهو انما تقدم بهذا الاستجواب بعد فوات وقت طويل على ظهور عريضته وكتابه لا بغبة الفصل فيه من الناحية الدستورية ولكن رغبة فى التشهير والتجريح وتسويء سمعتنا والنبيل من شرفنا ونزاهتنا ، ولست هنا متجنيا ولا مدعيا ولكنى أتخذ من كلامه الصريح المكشوف دليلا على ما أقول ألم يقل لكم ان المسألة أكبر من هذا وان لهذا الاستجواب نتيجة ستعرف عاجلا أو آجلا ، وان له موقفا ستعرفه الأمة فيما بعد ، وكلما رده سعادة الرئيس

الى الكلام فى القواعد المقررة سخط وغضب ، وأعاد فى هذه المعاني وكرر
وخرج من الموضوع وتكلم فى أن ردودنا على الأسئلة التى وجهت اليها
بصدد كتابه اشتملت على أوصاف جارحة له ويتخذ من هذا تكأة للاصرار
على شتائمه ، والاستزادة من مطاعنه مع أن هذا فصل فيه قبل البت فى
الاستجواب واتفق على ألا يخرج عن الموضوع ولا يتكلم بالفاظ نابية ،
لأنه شتان بين استجواب محددة وقائعه وبين الرد على سؤال موجه من
صلب كتابه يحمل بين سطوره ألفاظا نابية جارحة وشتائم قاسية طاعنة
فيها وفى أهلنا بل وفى معظم طبقات الأمة .

ولقد كنا مضطرين بإزاء الاجابة على تلك الأسئلة أن نرد على عباراتها
ونفند اتهاماتها ، ونصف الألفاظ التى رماها بها ، وما تدل عليه النفسية
التي سمحت بتوجيهها أما الاستجواب فغير هذا قطعاً . . .

ولقد هون سعادته هنا من شأن ما رماها به فى عريضته وكتابه وقال
انه لا يشمل سباً ولا شتما ولا تعرضاً للسببىدات ولا لكرامات الأسر
ولا للشخصيات ، ولكنه تعرض للعمل العام ، فاذا لم يكن ما سمعتموه
حضراتكم من كلمات نليت عليكم فى حينها - وما كنا لنقتضب شيئاً من
الموضوع بل نعرضه بحذافيره - اذا لم يكن ما قاله ولوغاً فى الأعراض
والكرامات وفى شرف الأسر وكل شيء خاص وداخلى فأنتم وحدكم
الذين تقدرون هذا وتحكمون عليه ، وتفصلون فيما اذا كان ما وصفنا
به من هذه المطاعن والمثالب خارجاً عن الحد أو متواضعاً عن الحد

ولقد قال ان كلامنا مملوء بالشتائم ، والشتائم دليل العجز . ولكننا
لم نتعرض لوصف شتماته الا بعد أن فندنا بالأدلة والمستندات ادعاءاته
ثم يقول اننا لسنا فى مجال حرية الرأى ، ولذلك لجأ الى تحرير كتابه
وطبعه فى الظلام مع ان كل الحريات مكفولة الا فيما بنيت فى الحفاء من
منشورات ودعايات ضارة بأمن البلاد ، مخالفة لقوانينها ، ماسة بالظروف
التي تجتازها .

وكان طبيعياً أن نتخذ الاجراءات الشديدة ضد كتابه الأسود عنه
ظهوره صيانة للنظام ، ولكن لما أحيلت اليها العريضة من ديوان جلالة
الملك حثنا الى الميدان الرسمى الذى لا رقابة عليه ولا حذف لما يقال فيه
منقولا عن مضابطه وسرنا فى الطريق الدستورى المرتفع عن كل تقييد
الى ما يقضى به الدستور نفسه والقوانين المرعة ذاتها

يقول سعادة المستجوب انه لم يرد التشهير ، بل التطهير ، ويرى أن
فى السكوت على الفساد جريمة ، فليكن ما يدعيه صحيحاً فى نظره ولكن

ليس له الا طريق واحد هو هذا المنبر المقدس ، فلماذا لم يلجأ اليه من أول يوم ؟ ولماذا لم يقدم بهذا الاستجواب بعد احالة العريضة علينا وظهور الكتاب ؟ تم يقول في كلامه ما يستم منه ان أحدا اعترض على تقديمه العريضة الى جلالة الملك . لا يا سيدي ، لم يؤخذ عليك هذا ولكن الذي أخذ عليك هو أنك تقدمت الى جلالته بعبارات نابية ، خالية من الذوق ، بعيدة عن الكياسة واللياقة التي تليق بمقام جلالته الأسمى ، لأنه لا يصح أن يخاطب بمثل ما خاطبته به ، ولا أن تتقدم الى جلالته بشيء لا تملك الدليل عليه ، بل تنصيد الكلام عنه اصطيدا ثم لا تكتفى بهذه السقطة الكبرى ، بل تأتي اليوم بعد ما ألغنا عليك وعلى غيرك في تقديم هذا الاستجواب أكثر من شهر - تأتي اليوم لا لتتكلم في صلب الاستجواب ولكن لكرر هذه السقطة : أستغفر الله . بل لتعيد المسألة مرة ومرارا ، وتقحم اسم جلالة الملك بشكل غير لائق في صدد حديثك رغم تبنيه الرئيس عليك أكثر من مرة ورغم ضجة الأعضاء أكثر من مرة ، والاتفاق على ألا تقحم ذاته الكريمة في هذا الموضوع نعم قلت رغم كل هذا « قيل ان موظفا كبيرا وجارا لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، وأعنى به سعادة مراد محسن باشا قد أجز بيته ، ولكنني تأكدت من مصادر سامية عالية أن الخبر غير صحيح » . ولما صدقت وقامت الضجة في وجهك استدركت وقلت انك سمعت عن هذا المصدر السامي ، وما كان يجوز لك حتى أن تقول سمعت عنه ، لأن في هذا اقحاما لاسم جلالة الملك لا يصح ولا يليق !!

ثم لم تلبث بعد هذا حينما طولبت بتقديم الأدلة على ما تدعيه في مسألة الفراء أنك قلت انك أفضيت باسم المصدر الموثوق به الى معالي أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي ، وادعيت أنك وصلت الى حل الشفرة ، وأن حسنين باشا على علم بهذا فأشركته معك في التستر على عمل غاية في الخطورة ، ذلك لأن الشفرة عند الحكومات اصطلاح خاص بين المرسل والمرسل اليه وحدهما لا يعرفه غيرهما ، فاذا ما ذاع هذا الاصطلاح وشاع بين الناس وعرفه غير المختصين فلا يمكن بعد هذا أن يكون للدولة سر يظل بمأمن عن الذبوع والانتشار ، ولا يختلف أحد مطلقا في أن الاباحة بمفتاح الشفرة جريمة من الجرائم الكبرى التي تتعلق بسلامة الدولة العليا ، فضلا عن أن الدولة التي لا تستطيع كتمان أسرارها تصبح في نظير الدول كلها دولة لا يؤثق بها ولا تؤتمن على سر من الأسرار ، وفي هذا ما فيه من الضرر والأخطار !

فكيف يضع مكرم باشا رئيس ديوان جلالة الملك في هذا الموضع الشاذ الخطر ، وقد زاده خطرا ما أجاب به عندما سئل هل لا يزال حسنين

باشا. مضرا على ان المصدر الذى أسر به اليه صادق فيما يقول حتى بعد
أن عرف من الاجابة أن ما جاء بالبرقية لا يستعمل على ما قاله عنه ؟ إذ كان
جوابه بنعم ! .

لقد قال حضرة المسجوب ان العريضة التى قسمها الى جلالة الملك
وكررها فى كتابه الأسود انما تنطوى على قسمين ، ثم تنطوى على أدلته
الحاسمة القاطعة وهى التى سيعرضها على المجلس وليس فى حاجة الى
تدليل جديد عليها . أما القسم الثانى فتناقض الأدلة ، ولكن عنده مصادر
ويطلب التحقيق فيه ، ولكنه لا يطلب التحقيق أمامكم لأنكم غير مؤتمنين
عليه ، إذ أنه يستند على الاباحة بأسماء أشخاص منهم من يمتون اليه بصلة
النسب ، ومنهم من يشغلون وظائف حكومية ويخشى عليهم من عهدنا
وعهدكم أن تتخذ معهم اجراءات تعسفية من جانب حكومتنا ، ولكنه طلب
الى جلالة الملك بصفته رئيس الدولة ورئيس الهيئة التنفيذية أن يأمر
باجراء التحقيق على يد هيئة تحقيق أخرى بعيدة عن الوزارة وعن البرلمان
وفى غير بقاء هذه الحكومة فى كراسى الحكم .

حسبى أن أقول لكم هذا من غير تعليق عليه .

ويتولى النحاس باشا - وبالتفصيل وبما لا يكاد يخرج عما سبق
لنا ذكره فى الفصول السابقة - الرد على كل الموضوعات الواردة ذكرها
فى الاستجواب : القراء ، منزل سمنود ، وقف البداروى ، سيارة
كوتسيكا الخ ، الخ .

ويرد وزير الزراعة على بعض الموضوعات الواردة فى الاستجواب
برد من الذاكرة كما قال ويهين فى رده :

يريد مكرم باشا أن يقنع سامعيه وقارئيه بأن فكرة مشتري الأتبان
لم تطرأ لرفعة النحاس باشا الا بعد توليه مقاليد الحكم ، وأن رفعه رأى
أنه بازاء فرصة أخيرة لشغل منصب الوزارة ، فلا بد اذن من أن ينتهزها
فيشرى خلالها من أى طريق كان .

هذا ما قاله فى عريضته بأصرح الألفاظ . فلقد قال ان النحاس
باشا - وقد تزايدت عليه تكاليف الحياة - لابد له من مورد يسد منه هذه
التكاليف ، ولابد له أن يشرى من أى طريق مشروعا كان أو غير مشروع .
وقال ان النحاس ، ذلك الرجل الفقير الذى نشأ فقيرا - على حد قوله - ان
أعوزه المال يدفعه ثمننا للأتبان، فلن تعوزه الرتب والنياشين يدفعها للبائعين
ثمننا لما يبيعون - ولو كان منهم فؤاد سراج الدين ذلك الذى يعلم مكرم

باشا من هو ويعرفه حق المعرفة - فان طمع البائعون في زيادة الثمن فلم تكفهم الرتب ولو كانت الباشوية ، فلتقدم لهم المناصب الكبيرة ثمنا للأطيان ولو كانت منصب الوزير الخطير .

لقد اشترت صاحبة العصمة حرم النحاس باشا صفقتي أطيان ، احدهما منى أنا وسأناولها بالتفصيل بعد قليل ، والأخرى من عدس .

فأما عن هذه الصفقة الأخيرة فقد فال لكم مكرم باشا ان النحاس قد استغل نفوذه الحكومي فضغط على اميل عدس واشترى منه ٧٤ فدانا في المروج بثمان بخس لا يتناسب مع قيمة الأطيان ، وأن في ذلك بلا جدال استغلالا لنفوذه في الحكم ، وان فيه دليلا على رغبة رفعتة في الوصول الى الشراء عن أى طريق ولو كان غير طريق الشرف .

ثم قال ان فؤاد سراج الدين قد باع للنحاس باشا قطعة من الأرض قبل دخول الوزارة ، ولكن أما كان يحسن بالنحاس أن يبتعد عن هذه الشبهة فلا يدخل فؤاد الوزارة ؟ هذا ما قاله في شرح استجوابه هنا فوازنوا بينه وبين ما جاء في عريضته من عبارات .

والآن نتساءل : هل الحق ان فكرة شراء الأطيان هي فكرة جديدة لم تطرأ لرفعة النحاس باشا الا بعد توليه الحكم ، ثم من أين للنحاس باشا المال الذى يدفعه ثمنا لما يشتريه من أطيان .

والحق أن الفكرة قديمة عند رفعة الباشا أو عند صاحبة العصمة السيدة حرمه ، فلقد طرأت لهما منذ أوائل سنة ١٩٤١ وبذلت مساع عدة في سبيل تحقيقها .

والذى وقع انه فى سنة ١٩٤١ ارتفع - كما تعلمون - ثمن الحلى والمجوهرات نظرا لظروف الحرب ، ففكر كثير من المصريين - وأنا منهم - فى بيع ما لديهم من هذه الأشياء التمينية والافادة بئمنها فى شراء أطيان ، وكانت حضرة صاحبة العصمة حرم الرئيس ممن فكرن هذا التفكير السليم ، فباعته الكثير من مجوهراتها ، ويعلم ذلك مكرم باشا وتعلمه حرم سعادته علم اليقين فلما باعت هذه المجوهرات كلف رفعة النحاس باشا - وهو ليس ذا خبرة بشئون الأطيان - أقول كلف رفعتة كثيرين من أصدقائه وأنصاره ورجاله أن يبحثوا له عن أطيان ليشتريها .

وحدث فى سنة ١٩٤١ أن عرض مسيو دلبران مدير بنك الأراضى المصرى بالاسكندرية ، على رفعة النحاس باشا أرضا ليشتريها - ولاحظوا أن رفعتة لم يكن اذ ذاك فى الحكم ، ولا كان يؤمل أن يجيء فيه فى ذلك

الوقت - وكانت الأرض المعروضة فى مديرية البحيرة ، فكلف رفعة الباشا سعادة محمد الوكيل باشا بمعاينتها وإبداء رأيه فيها ، فعاينها سعادته وأشار على الباشا بعدم شرائها لصعوبة ريعها ، فأخذ النحاس باشا بإشارته وصرف النظر عن الصفقة .

الى أن يقول وزير الزراعة :

فى سنة ١٩٤١ رسا مزاد أطيان لمصلحة الأملاك قدرها ٥٠٠ فدان تقريبا على حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح - وكان ذلك قبل تولى النحاس باشا الحكم أيضا - فلما علم حضرته برغبة النحاس باشا تقدم اليه بعرض بيع الأطيان التى رسا مزادها عليه ، وكان ثمنها عشرين جنيها للفدان الواحد ، أى أن مجموع الثمن عشرة آلاف جنيه ، يدفع منه الثلث فورا وقدره ٣٥٠٠ جنيه - وأذكر هذا الرقم جيدا لأن له أهمية عظمى - فكلف رفعة النحاس باشا خليل بك الجزار بمعاينة الأطيان فعاد حضرته بعد معاينتها وأشار على الباشا بعدم شرائها لأنها أرض بور بعيدة عن العمران فى كفر سعد . فلما علمت بذلك خالفت خليل بك الرأى لأنى كنت أعرف هذه الأرض وأشرت على الباشا بشرائها لأن لها مستقبلا مضمونا طيبا . فوافقتى رفعتة وعدل عن قراره بشأنها وقبل أن نشرع فى مفاوضة الأستاذ أحمد أبو الفتوح .

غير أن حضرته كان قد اتفق مع عبد العزيز البدرأوى بك على أن يبيعه هذه الأطيان ، فلم يكن بد من فسخ هذا الاتفاق . ولقد اشترك فى هذه المفاوضات أشخاص عديدون كلهم أحياء يرزقون ، منهم حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح ، وخليل الجزار بك ، وعبد العزيز البدرأوى بك ، والسيد البدرأوى باشا وهو رجل مستقل لا صلة له بالفرد ، فأسألهم جميعا أن يكذبوا كلمة مما أقول .

بل لعلكم تدهشون اذا علمتم أن مكرم باشا نفسه قد اشترك بشخصه فى هذه المفاوضة ، غير أنه يجئ اليوم ناسيا هذا يتساءل من أين للنحاس باشا هذا المال يشتري به ، ويقول ان فكرة اقتناء الأطيان انما طرأت بعد توليه الحكم . نعم لقد اشترك مكرم بنفسه فى هذه المفاوضات ، وانى لأعلن هذا واتحداه صراحة أن ينكر هذه الواقعة - ان استطاع .

ووجه تدخله فى هذه المفاوضات أن عبد العزيز بك البدرأوى وأحمد بك أبو الفتوح كانا محرجين ازاء رفعة مصطفى النحاس باشا ، فوسطا مكرم باشا لينوب عنهما فى ابلاغ رفعتة هذا الأمر . فلما أبلغ رفعتة ذلك نزل عن الصفقة فورا ، وترك الكلام فيها . هذا هو وجه تدخل مكرم باشا سنة ١٩٤١ أو فى أوائل تلك السنة . اذن فقد كان مكرم باشا يعلم أنه كان لدى رفعة النحاس باشا فى ذلك الوقت مبلغ لا يقل عن

٣٥٠٠ جنيه ثمننا لتلك الصفقة التي تكلمت عنها ويعلم هذا أيضا سيد
بدراوى باشا ويستطيع مكرم باشا أو غيره أن يسأله .

كذلك حدثت محاولة ثالثة قبل تولي رفعة النحاس باشا الحكم فقد
عاد مدير بنك الأراضي يعرض على رفعة الرئيس من جديد أرضا قريبة
من التي اشتريتها لمكرم باشا فوكل الى رفعتيه أن أباشر المفاوضات
والاجراءات فأرسل بنك الأراضي لمحاميه بالمنصورة (مكتب الأستاذ
مقصود باشا) خطابا صريحا في هذا المعنى وها هي ذى ترجمة ذلك الخطاب
الذى أودعه مكتب المجلس :

« جلسة المزاد العلنى فى ٢٩ يناير سنة ١٩٤٢ ، فى حالة ما اذا
رسا المزاد على الأستاذ فؤاد بك سراج الدين - للقطع رقم ٢ و ٣ المعروضة
للبيع العام بثمان اجمالى قدره ٤٨٣٥ جنيها للقطعة رقم ٢ وهى ٦٠ فدانا
و ٢١ قيراطا و ١٩ سهما و ٥٨٣٥ جنيها للقطعة رقم ٣ وهى ٥٩ فدانا
و ٤ قيراط و ٦ أسهم ، بما فى ذلك المصروفات والرسوم - نرجو تمكنه
من الحصول على الاعفاءات الثلاثة .

ويلاحظ أن الأستاذ سراج الدين سيدفع لكم ٤٠٠٠ جنيه قبل المزاد
بنخصم من ثمن الصفقة .

كما يلاحظ أن الأستاذ سراج الدين يشتري لحساب السيدة حرم
رفعة النحاس باشا » .

فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ .

كان ذلك يا حضرات الزملاء فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ ، وما كان
يدور بخلد أحد اذ ذاك أن رفعة النحاس باشا سيتولى الحكم فى ٦ فبراير
سنة ١٩٤٢ .

هناك محاولة رابعة تتعلق بأطيان عدس التى اشتراها رفعة النحاس
باشا سنة ١٩٤٢ ، فقد عرضت تلك الأرض على رفعتيه فى سنة ١٩٤١
بواسطة عثمان محرم باشا وصديق آخر هو عزيز بحرى على ما أذكر ولكن
الصفقة لم تتم وسأحدث عنها تفصيلا ، فى موضع آخر .

ويكفى أن أقول هنا انكم يا حضرات النواب المحترمين تتبينون من
هذه المحاولات الأربع التى يشهد بصحتها قوم أحياء معروفون - لا أشخاص
مجهولون - وخطابات رسمية لها أصول فى ملفات القضايا بالمحاكم
المختلطة ، أن رفعة النحاس باشا كان فى سنة ١٩٤١ يستطيع أن يدفع
٤٠٠٠ جنيه وأن أربع صفقات عرضت عليه ولم يتسن له شراؤها ، وأن

فكرة مشترى الأتبان لم تعرض له بعد توليه الحكم رغبة فى الاستغلال والشرء ، وانما هى فكرة قديمة بذلت محاولات عديدة لتحقيقها ، وأن مكرم عبید نفسه يعلم أمر تلك المحاولات ، وقد اشترك فى احداها فعرف أن رفعة الرئيس كان سيدفع ٣٥٠٠ جنيه غير نفقات التسجيل .

فاذا جاء مصطفى النحاس باشا فى يناير أو مارس سنة ١٩٤٢ واشترى من فؤاد سراج الدين ثمانين فدانا ودفع ١٤٧٠ جنيها مفلس الثمن على أن يقسط الباقي على مدة خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٣٪ أفىكون ذلك محلا لتساؤل مكرم باشا من أين لمصطفى النحاس بهذا المبلغ ، ولقوله ان رفعتة لم يدفع الثمن كله لأنه دفع ثمنا معنويا أعلى من المال ، دفع الرتب والنياشين والمناصب ١٠٠٠ ؟! أرايتم التهم وخطورتها يا حضرات السواب المحترمين فمصطفى النحاس يتجر فى سبيل الشرء لا بالرتب والنياشين فحسب بل فى أهم مناصب الدولة الخطيرة وهى مناصب الوزراء !

أية نهمة تعادل هذه التهمة ؟ ولكن مكرا لم يجرؤ ولن يجرؤ أن يواجه البائع والمشتري هنا فى مجلسكم الموقر، بل انه اتهم فيما كتب وسطر فى الظلام فى كتابه الأسود . لقد قال لكم أما كان الأولى برفعة النحاس ان يبتعد عن التشبهة ، فانظروا يا حضرات النواب الى الفرق الكبير بين تعبيرة هنا وتعبيره هناك : ألم يقل أن الطريق الى الباشوية سهل ميسور وأن جلالة الملك قد أنعم بالرتب والنياشين على كبار المتبرعين فى مشروع الحفاء ؟ فليكن مشروع أسبوع البر وطبعا سيستبرع فؤاد سراج الدين باشا بمبلغ كبير ، وسيكون ذلك سبيلا للانعام عليه برتبة الباشوية !

اليس معنى هذا أن رفعة النحاس باشا يتجر فى الرتب والنياشين باسم الله تعالى وباسم الفقراء والمساكين ؟ انظروا الى خطورة هذه التهم الفذة الخطيرة ، ومع ذلك فانكم تعلمون أنه قد أنعم على الباشوية فى يوم ١٣ مايو ومشروع أسبوع البر لم يبدأ فيه الا فى ١٩ مايو . فاذا كان الأمل المنشود قد تحقق فما كان الداعى لهذه الجهود الجبارة التى بذلتها حضرة صاحبة العصمة حرم رفعة الرئيس وتلك النخبة المختارة من سيداتنا المصريات ، وبذلها الرجال من جميع الألوان والجنسيات حتى استطاعوا أن يجمعوا أكثر من ١٠٠.٠٠٠ جنيه أقول لماذا خرجت هؤلاء السيدات المصونات من خدورهن الى الطرقات يجمعن المبالغ قلت أو كثرت ، ويعرضن ماء وجوههن لهذا أو ذاك ؟ ألا انها خرافة ، بل انها السخائف والصغائر هى التى جعلت مكرم باشا يقول ان مشروع البر لم ينشأ ولم يفكر فيه الا بمناسبة صفقة الأتبان . يقول هذا فى عريضة رفعتها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك . ويتساءل أية جرأة وأى

اجرام أشنع من هذا ؟ فإذا جاء حضرات أصحاب المعالي الوزراء وكذبوا تهمه من فوق منبركم هذا أخذ عليهم أنهم يصفونه بالكذب . أفكان يريد أن نقول ان مكرما صادق فيما ادعاه علينا ، لأن لفظ كاذب كلمة نابية لا يصح أن يقال ؟

وما هي تلك الصفقة الهائلة الكبيرة التي استغرقت عدة صفحات في الكتاب والعريضة ؟ هي أقل من ثمانين فدانا من أملاك مصلحة الأملاك رسا مزادها على الدكتور الزيني الأستاذ بكلية الزراعة وباعها لى بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٤١ بالثمن والمصروفات التي دفعها . ولاحظوا يا حضرات النواب المحرمين أن هذه الأرض لا تقع فى بلدى أو البلد المجاورة لها بل تفصلها عن بلدنا ثلاثة بلاد وحوالى ٢٥ كيلو مترا وليست من ملكى الموروث ، وهى الى الأطيان البور أقرب منها الى المعمور . وفى نفس الوقت الذى اشتريتها فيه سنحت لى فرصة شراء أطيان مجاورة لأطياني ، فرأيت أن أبيع تلك الأرض ، ولكن مكرم باشا لا يريد أن يصدق أن العقد الابتدائي صحيح ، بل يصر على ان البيع كان فى مارس سنة ١٩٤٢ وهبوا أن ذلك هو الواقع فما قيمته ؟ لقد دفع لى رفعة النحاس باشا الثمن كاملا بل أصر على أن يدفع كل مليم أنفقته ، سواء أكان ذلك فى اصلاح الأرض أم فى التسجيل .

وانى لاتساءل يا حضرات النواب المحترمين هل كنت الوحيد الذى أنعم عليه برتبة الباشوية ؟ لقد أنعم بهذه الرتبة على خمسة من الوزراء ، وأنعم على باقيهم بالنياشين الرفيعة ومنهم مكرم باشا . فما الذى باعه هو أو باعه هؤلاء جميعا لرفعة النحاس باشا ؟ أتراهم منحوا ما منحوا بالتبعية لشخصى الضعيف ؟ وكيف يقبل مكرم باشا هذا الوضع على نفسه ؟ انها لخرافة ، بل أكنوبة لا تستحق التكذيب .

قلت لحضراتكم ان رفعة النحاس باشا لم يدفع من ثمن الثمانين فدانا الا ١٤٢٧ جنيها وسأثبت بالدليل القاطع ، ومكرم باشا يعلم ذلك ، أن رفعة النحاس باشا فى سنة ١٩٤١ قبل تأليف الوزارة كان يفاوض فى شراء أطيان وكان سيدفع ثمنا لها مبلغ ٤٠٠٠ جنية ، وأعنى بذلك تلك الصفقة التى قرأت لكم خطاب البنك عنها ، وصفقة أخرى هى التى بلغ مكرم باشا رفعة النحاس باشا أن ينزل عنها ، لأن أحمد أبو الفتوح ارتبط فيها مع عبد العزيز بدرأوى .

اذن لم يكن الشراء دخيلا على رفعة النحاس باشا بعد توليه الحكم ، ان كنتم تعتبرون أن ثلاثة آلاف أو خمسة آلاف جنية ثراء يستحق التساؤل أو يستحق اقتراحات بقوانين كما ستسمعون .

ألا ترون حتى الرتب والنياشين ، تلك الانعامات الملكية السامية ، لم تسلم من لسان مكرم باشا وتشهيره وتجريحه ، مع أنها واجبة التقدير والاحترام والتقدير ؟

كتب مكرم باشا عن صفقة هذه الأطنان البالغة ٧٤ فداناً عدة صفحات فى عريضة استنتج منها :

أولاً : أن النحاس باشا اشتراها بثمان بخس ، فيه ربح كبير للمشتري ، إذ كان ثمن الفدان ١٢٠ جنيهاً .

ثانياً : أن النحاس باشا كان قد قبل فى بادئ الأمر ١٤٠ جنيهاً سعراً للفدان ، ولكن لما عاد الوسيط من فلسطين يحمل قبول البائع ، طمع رفعتة فى تخفيض جديد فوصل تحت تأثير الضغط واستغلال النفوذ الحكومى بالسعر ١٢٠ جنيهاً بدلاً من ١٤٠ جنيهاً للفدان ، لأن آل عدس من أصحاب الملايين وهم لا يبيعون بهذا السعر الا خوفاً من سطوة النحاس باشا ونعمته أو طمعا فى محاباته ونعمته .

ثالثاً : أن هذه الأطنان بالذات عرض فيها لآل عدس ٢٥٠ جنيهاً ثمناً للفدان ، فرفضوا فى الوقت الذى باعوها الى النحاس باشا بثمان قدره ١٢٠ جنيهاً للفدان .

ويكفى أن تثبت صحة هذه الواقعة ليصدق كل ما جاء بالكتاب ، إذ كيف يتصور أن انساناً عاقلاً يعرض عليه مبلغ ٢٥٠ جنيهاً ثمناً للفدان فيرفضه ، ثم يبيع بعد ذلك بمبلغ ١٢٠ جنيهاً فقط ، اللهم إلا إذا كان فى مقابل ذلك منافع ومصالح يحققها على حساب الدولة ؟

إذا صح هذا كان هناك استغلال للنفوذ ، ولكن ما هو الدليل على ذلك ؟ هل استطاع مكرم باشا ذكر اسم الشخص أو التاريخ الذى عرض فيه هذا الثمن ؟ وقد سألته عن ذلك فلم يجب ، لأنه لا يوجد شخص أحق يتصرف مثل هذا التصرف الا فى خيال مكرم باشا ، وهذا نوع جديد من طرق الاثبات لم نتعلمه فى كلية الحقوق .

وأخيراً يتساءل مكرم باشا عن السبب الذى حمل آل عدس - وهم على حد قوله من اخواننا الاسرائيليين الكبار المشهورين بالمهارة فى التجارة - على أن يبيعوا أطنانهم للنحاس باشا بهذا الثمن البخس ، ولكن هل كان هذا حقاً ثمناً بخساً ، أم أنهم كانوا هم الرابحين ؟

قلت لحضراتكم ان فكرة شراء أطنان عدس لم تطرأ لرفة النحاس باشا فى سنة ١٩٤٢ ولكنها كانت المحاولة الرابعة ، لأن رفعتة كان قد كلف المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا بمعاينة هذه الأطنان فقرر - بعد أن

عائنها - أن الفدان يساوى ٦٠ جنيها وذلك فى سنة ١٩٤١ فكان الأطنان
التي قدر سعرها فى سنة ١٩٤١ ورفعة النحاس باشا خارج الحكم بمبلغ
٦٠ جنيها اشتراها رفعتة فى سنة ١٩٤٢ وهو داخل الحكم بسعر ١٢٠
جنيها للفدان فهل هذا هو الاستغلال الذي يقول به مكرم باشا !!؟

ويتشهد بهذا التقدير وهذه الواقعة معالى عثمان محرم باشا اذ كان
كما قلت لحضراتكم الوسيط سنة ١٩٤١ .

ان معظمكم يا حضرات النواب المحترمين من كبار الزراع ، ولكم
مميّاس خاص لمعرفة قيمة الثمن وهو القيمة الايجارية ، فاذا عرفتم بكم
يؤجر الفدان منها حكمتم هل ال ١٢٠ جنيها ثمن بخس أم لا . عندما
اشترى رفعة النحاس باشا الأطنان فى أكتوبر سنة ١٩٤٢ وجدها مؤجرة،
اذ كان صاحبها الأصلى اميل عدس قد أجراها من يونيه سنة ١٩٤٢ لمدة
سنة وثلاث سنة بايجار قدره ١٦ جنيها فى تلك المدة ، أى بسعر ١٢ جنيها
فى السنة . ولكن هل الايجار حقيقة ١٢ جنيها ؟ لا بل الواقع أنه أقل
من ذلك بكثير جدا . ذلك لأنه عند كتابة العقد اشترط المستأجر ألا يدفع
الايجار إلا على المساحة المنزرعة فعلا أو كما يقولون « الأرض اللحم »
فلا يدخل فى ذلك المصارف ولا الأرض البور ، وكانت نتيجة تنفيذ هذا
الشرط أن قيمة الايجار كله وقدرها ٨٩٧ جنيها فى السنة والثلاث كانت
تدفع فى الواقع عن ٥٦ فداناً من ال ٧٤ فداناً . وباجراء عملية حسابية
يسبطة يكون ايجار الفدان الواحد عن كل المساحة فى السنة ٨ جنيها .
وسيتضح لكم بعملية حسابية أخرى ثابتة ثبوت البديهيّات أن قيمة ايجار
الفدان كانت فى الواقع ٤ جنيها . وذلك لأن المستأجر اشترط على
المؤجر الأربعة الشروط الآتية أنقلها بحرفها من عقد الايجار :

أولا : الحرث يكون لكل زرعة تزرع حرثة واحدة على مواشى
التفتيش .

ثانيا : السباخ اللازم للأطنان يدفع ثمنه المستأجر بواقع ثمن الغبيط
عشرة مللهمات تسليم الاسطبل .

ثالثا : يشترط أن يقدم المالك لكل فدان عدد ٢٠٠ غبيط سباح
بلدى يدفع ثمنها المستأجر فورا ، كذا الرى على حساب التفتيش تصل
المياه أول الأطنان استئجار المستأجر .

رابعا : تظهر المصارف على حساب المصلحة ، والمياه التي تلزم للرى
مدة الجفاف تعطى دفعة واحدة من مياه الماكينة .

وهذا هو عقد الايجار أودعه المجلس ليطلع عليه من يشاء .

والطريف أنه بعد أن تمت عملية البيع أرسل محامى المستأجر الى المالك الأصلي - اميل عدس - انذارا يعلنه فيه بتمسكه بسريان مدة عقد الايجار رغم أنه باع الأطنان الى حرم النحاس باشا وهذا بدوره أرسله الينا واضطرونا طبعاً الى تنفيذ الاشتراطات الواردة بعقد الايجار .

وأريد أن أوجه النظر الى أن هذه الأطنان رملية وضعيفه ، ومكرم باشا له العذر - لأنه فلاح جديد - اذ اعتقد أنها لقربها من القاهرة نعتبر كأطنان شبرا يباع فيها الفدان بمبلغ ٣٠٠ جنيه وفى عريضته السى رفعها الى جلالة الملك أبدى دهشته من أن ارض المرج القريبه من القاهرة يباع فيها الفدان بمبلغ ١٢٠ جنيها بينما يباع الفدان فى افصى الصعيد بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، وقال انه ليس من المعقول أن يقبل البائع هذا الثمن من النحاس باشا الا تحت الضغط وسطوة الحكم وارهابه .

كنت أتمنى أن يكون مكرم باشا حاضرا معنا لأقول له - وقد أصبح مختصا فى الاطلاع على العقود واستخراج صورها - أنه فى استطاعته أن يطلع على عقد البيع المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ المصدق عليه بمحكمة مصر المختلطة والمسجل تحت نمرة ١٢٢٣ فليؤبى عن ٣٠٢ من الأقدنة و٦ قرارات و٤ أسهم بزمم البركة والبائعان هما شركة بيل وشركاه وشركة كوم أرشولاند والمشترون هم اخوان توتونجى (الياس وجوزيف وجورج وسامى) وأن ثمن البيع للفدان الواحد هو ٣٠ جنيها فى نفس البلدة والمنطقة التى فيها أرض اميل عدس وعلى بعد خطوات منها . وهذا الثمن يشمل الآلات والمباني وجميع الملحقات التى بها ، واميل عدس هذا لا يزال عنده أرض وهو مستعد أن يبيع الفدان الواحد بمبلغ ٤٠ جنيها فليتقدم مكرم باشا لشرائها وأنا كفيل - رغم ما قاله - بمساعدته فى شرائها .

أراد مكرم باشا فى عريضته أن يقدم دليلا حاسما على أن اميل عدس قد حابى رفعة النحاس باشا فى ثمن هذه الأطنان . وما دليله على هذا ؟ قال ان صبحى الشوربجى اشترى من سعادة بهى الدين بركات باشا قبل أن يشتري النحاس باشا ببضعة شهور ، بسعر ١٦٠ جنيها للفدان . فكيف يبيع اميل عدس للنحاس باشا الفدان بسعر ١٢٠ جنيها - تأذى مكرم باشا حينما قلت فى اجابتي عن السؤال الخاص بالزهور انه قدم للمليك مستندات ووقائع مكذوبة وهو يعلم أنها مكذوبة . انى أقولها للمرة الثانية والدليل رسمى لا شك فيه - هو يقول ان صبحى الشوربجى اشترى قبل النحاس باشا ببضعة شهور - وقد حددها فى الجلسة بستة شهور - فما قولكم اذا ما ثبت أن شراء صبحى الشوربجى لاحق لشراء حرم رفعة النحاس باشا ، وأن الذى اشترى أولا - قبل فترة الرواج

الاستثنائي - انما كان حرم رفعة النحاس باشا وليس صبحى الشوربجى .

لست ألقى القول على عواهنه فان بيدى العقدین الرسمین ، عقد صبحى الشوربجى ، وعقد حرم النحاس باشا ، وأولهما تاريخه ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢ ، والبائع فيه سعادة محمد بهى الدين بركات باشا ، والثانى تاريخه ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ والبائع فيه اميل عدس ، فعلى أساس كلام مكرم باشا كان يجب أن يكون عقد الشوربجى قبل أكتوبر بستة أشهر ، أى فى مايو أو يونيه ، وانه يقول ان الأسعار بعد عقد الشوربجى بدأت تنب كل يوم وثبة . فاین هى الوثبة وعقد حرم النحاس باشا سابق على فترة الزواج الاستثنائي التى يقول عنها ؟ وهما هما العقدان الرسميان مصدق عليهما من المحكمة !! ومع ذلك يقول مكرم باشا ان عقد حرم النحاس باشا لاحق لعقد الشوربجى !!

ولو فرضنا جدلا أن عقد حرم النحاس باشا لاحق لعقد الشوربجى فلا تسنم دعواه ، ذلك لأن أطيان حرم النحاس باشا أرض قاحلة جرداء لا دار فيها ولا ماشية ، أما أرض الشوربجى فيتبعها - ضمن الثمن - ماكينتان أو ثلاث ارتوازية ، وماكينتان أو ثلاث بخارية ، وعشرات الدور للفلاحين ، ومخازن بالطوب الأحمر ، ومواش للعمل وأخرى للتربية عددها ٩٦ عجلا يقدر ثمنها ب ٢٠٠٠ جنيه ومخازن ومصارف مغطاة ، الى آخر ما هو ثابت بالكشف الطويل العريض الثابت فى عقد الشوربجى ، كل هذه المنقولات والمواشى والمخازن دخلت ضمن ثمن الفدان أى ضمن ال ١٦٠ جنيها . أما عقد حرم النحاس باشا فانه يشمل أرضا فقط ، لا شئ فيها من مخازن أو مساكن أو ماشية ، فاذا قدرتم حضراتكم قيمة هذه المنقولات والملحقات ، وخصمتموها من ال ١٦٠ جنيها - وأنتم تعرفون كم هى قيمة هذه المباني والمكينات وكم هو ثمن المواشى فى هذه الأيام - لوجدتم أن الثمن يهبط الى ١٢٠ جنيها ، بل الى أقل .

وهكذا ترون حضراتكم أننا حتى لو سلمنا جدلا ، وأغمضنا عيوننا ، وطلقنا عقولنا ، وقلنا ان عقد حرم النحاس باشا لاحق لعقد الشوربجى - حتى مع هذا الغرض الذى حرر عنه مكرم باشا عشرات الصفحات للاستنتاج - لما استقامت هذه الدعوى . ومن الطريف أن مكرم باشا ذكر فى عريضته تاريخ عقد حرم النحاس باشا ، ولم يذكر تاريخ عقد الشوربجى ، فى حين أنه يقول ان تاريخ عقد الشوربجى سابق لعقد حرم النحاس باشا ببضعة أشهر - وهو الدقيق فى ذكر التواريخ على ما نعلم عنه . . . !! اذا لم يكن مكرم باشا سيئ النية ، فلم لم يذكر لنا تاريخ عقد الشوربجى ، فاكتفى فقط بقوله انه سابق ببضعة أشهر ؟؟ .

والى حصراتكم بيان عما كان بعزبة بهي الدين بركات باشا المبينة
للسوربجي بك وذلك بخلاف ما ورد بعقد البيع نفسه .

عدد

٢ أنومبيل ديرنج كل واحد قوة ٤٠ حصانا .

١ ماكينة دراس أوفر (قلادة أنطون) ٢ قدم .

١٦ مواشى للشغل (ثيران) .

٥٠ غنم .

٩٦ عجول تربية (بيعت فيما بعد بألفين واربعمائه جنيهه) .

وقد رت كل هذه الملحقات بعشرين ألفا من الجنيهات ، يخص صبحي
السوربجي منها عشرة آلاف جنيهه ، فاذا قسمنا هذا المبلغ على ٢٥٠ فدأنا
كانت النتيجة أربعين جنيها للقدان ، فاذا استبعدنا من الثمن الأصلي
وهو ١٦٠ جنيها كان الباقي ١٢٠ جنيها ، وهو ما يعتبر ثمننا للقدان
الواحد المجرد ، هذا اذا فرضنا أن الأرض التي اشتراها السوربجي معادله
في درجة الخصب للأرض التي اشتراها رفعة النحاس باشا ، وهذا هو غير
الواقع ، إذ أن أرض السوربجي كانت مزروعة من زمن بعيد ، وجرت فيها
يد الاصلاح حتى أصبحت سهلة الاستغلال .

يتساءل مكرم باشا لماذا يبيع آل عدس - وهم من أثرياء
الاسرائيليين - هذه الأرض ؟ ويقول : أهم في حاجة الى المال مع أنهم من
أصحاب الملايين ؟ هل يستنتج من هذا انهم باعوها تحت ضغط رفعة
النحاس باشا رئيس الوزراء والحاكم العسكري ، وما باعوها الا وهم
مغلوبون على أمرهم . فكيف يقول مكرم باشا هذا مع أن آل عدس لم
يتروكوا وسيلة للاعلان عن بيع هذه الأرض الا سلوكها ، فان قلت لحضراتكم
ان هناك سماسة كانوا يعرضونها ، تقولون ما هو الدليل ؟ وان قلت ان
دائرة سمو الأمير عمر طوسون عاينتها سنة ١٩٤٢ بقصد الشراء ،
طالبتموني بتقديم الدليل أيضا ، لذلك لن أذكر شيئا من هذا ، ولن أتمسك
به ، بل سأقدم الدليل وهو ، اعلان من دائرة آل عدس ، منشور بجريدة
الاهرام بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، يعرضون فيه بيع هذه الأرض ،
حتى تتبينوا أنهم الراغبون في البيع ولم يرغبهم عليه أحد ، ولم يستعمل
رفعة النحاس باشا نفوذه في اقناعهم ، وهذا هو نص الاعلان المذكور :

للبيع : مساحات أطيان زراعية جيدة جدا و ٣٠ فدانا موالح وقشطة

بالألب ، المخابرة رأسا لاشكنازي ، المرج ٦٢٣٥٥ ، .

واشكنازي المذكور اسمه في هذا الاعلان هو الوكيل الرسمي لآل

عدس وهو الذي يدير هذه الأطيان ويوقع على عقد ايجارها .

يدعى مكرم باشا أيضا - وله في كل خطوة اكلوبة لأن دعواه لا تستقيم الا بهذه الأكاذيب - ان رفعة النحاس باشا أرسل رسوله الى فلسطين ليقنع آل عدس بسعر ١٤٠ جنيها للفدان ، فلما قبل آل عدس هذا السعر لاعتبارات لا تخفى - أقنعهم بها الوسيط - وعاد هذا مسرورا يحمل القبول بالسعر المعروض ، طمع رفعة النحاس باشا في تخفيض آخر واستعمل ضغطا جديدا وصل به الى السعر الجديد ، وهو ١٢٠ جنيها .

وهذا استغلال لنفوذه لأنه لو لم يكن في الحكم لما استطاع الحصول على هذا السعر .

فهل هذا الادعاء صحيح ؟ كلا - لأنى أنا الذى كنت أبشر هذه الصفقة وآفاوض السمسار فيها . والدليل على كذب هذه الواقعة تلغرافات رسمية : ذلك أن السمسار لما ذهب الى فلسطين ، أراد أن يأخذ منى قبولا ، فأرسل لى فى ١٣ سبتمبر ١٩٤٢ التلغراف الآتى نصه : « قابلت اميل بك عدس ويرحب بسعر مائة وأربعين جنيها للفدان الباشوات حسب تقديركم ونزولا على ارادتكم وتحقيقا لرغبته وسيحرر عقد البيع بحضوره مبروك ، والامضاء (سماحة) . ويظهر أن نبأ هذا التلغراف وصل لمكرم عبيد باشا ، وهو يقول انه يرحب بسعر ١٤٠ جنيها ، ففهم من ذلك أننا عرضنا عليه سعر ال ١٤٠ جنيها وهو قبله ، فكيف يرجع ويقبل سعر ١٢٠ جنيها الا اذا كان قد وقع ضغط على الرجل . لكن الذى أبلغه نبأ التلغراف لم يبلغه نبأ هذا الرد أو لعله أبلغه إياه وتجاهله . واليكم نصه : « الأستاذ سماحة . بنسيون كريتا بالقدس . »

هذا السعر معروض قبل سعركم ولم نقبله . .

« فؤاد سراج الدين »

١٩٤٢/٩/١٥

ومن محاسن المصادقات أن يكون هذا التلغراف مرسلا من مكتب البرلمان .

ليس هناك اذن اتفاق على السعر ، فبينما كان يطلب البائع ١٤٠ جنيها تمنا للفدان ، كنا نعرض ١٢٠ جنيها وقد اقتنع اميل عدس بناء على الأسباب التى أوردتها ، فمكرم باشا قد كذب عندما ادعى أن رفعة النحاس باشا عرض ١٤٠ جنيها وطمع في تخفيض جديد ، فضغط على آل عدس حتى قبلوا ١٢٠ جنيها ، حتى لو صح هذا يا حضرات النواب أليس مصطفى النحاس بشرا ، له أن يسعى حتى يشتري بأقل سعر ؟

ثم لكى تدعى أن النحاس باشا ضغط على آل عدس ، فلا بد أن يكون هذا الضغط بأحد طريقين : اما الترغيب واما التهديد ، فهل يستطيع مكرم باشا أن يذكر لنا واقعة واحدة تدل على الترغيب أو التهديد ؟ لندكر لنا خدمة واحدة أداها رفعة النحاس باشا لآل عدس قبل هذا العقد أو بعده ؟ انه لن يستطيع .

اذن فما هو الترغيب أو التهديد يا حضرات النواب ؟ انما هي مجرد تهمة تكال جزافا ، ومن غير حساب .

وأخيرا يتساءل مكرم باشا فى عريضته تحت عنوان « من أين لك هذا » فيقول « لو أن لدينا يا مولاي قانونا يجيز سؤال الوزير أو الموظف من أين لك هذا ؟ - كما هو الحال فى بعض البلاد الأجنبية ، لهان الأمر أكثر من هونه وافتضح أكثر من افتضاحه . . . ويظهر أن النحاس باشا قد تخيل الناس وعلامات الاستفهام مرسومة على وجوههم . . . فأراد أن يجيب أمام الصحفيين الذين دعاهم الى حفل بمنزله على هذا التساؤل الذى لم يسأله أحد . . . فقال :

ان حرمى قد اشترت ما اشترت من الأطنان بالثمن الذى باعت به مجوهراتها ، ثم استدرك فقال انه لم يزل لدى عصمتها بقية باقية من الجواهر وهى تنوى بيعها لشراء عقار من العقارات ، ولا عيب فى ذلك ولا مأخذ أليس كذلك ؟ قال المسكين هذا وهو ينظر اليهم متسائلا فأجابوه مؤمنين مصادقين وقد يكونون غير مصدقين ! » .

هذا ما قاله مكرم عبيد باشا ، ثم يقول بعد ذلك هل شتمت أو استعملت ألفاظا نابية ؟ كلا !! ان هذا مدح وثناء !!

ان الوفديين وعلى رأسهم مصطفى النحاس باشا هم أول من يرحب بالقانون الذى يقترحه مكرم باشا وهو قانون « من أين لك هذا » بشرط أن يكون له أثر رجعى على الماضى .

فليذهب اذن مكرم باشا الى حلفائه الجدد ليسألهم عن رأيهم فى هذا القانون ، فان وافقوه عليه ، فليتقدم باقتراح بقانون وهو نائب له حق اقتراح القوانين ، وسيكون الوفديون ورئيسهم أول من يرحب بهذا القانون . . .

ليت هذا القانون كان موجودا حتى كنا نسأل أحد الوزراء السابقين: من أين لك هذه الدار الفخمة فى مصر ، ومثيلتها فى الاسكندرية ؟ ومن أين لك بمئات الأفدنة التى تشتريها وتدفع ثمنها نقدا وعدا ؟ ان قال

من ايراد مكتبى ومن عملى ، أجبناه انك تحيا حياة البذخ والترف ، وتنفق على معيشتك أكثر مما تكسب . ليت هذا القانون كان موجودا لنسأله الحساب ، ولنسأل شقيق ذلك الوزير ، وهو حضرة النائب المحترم جورج مكرم عبيد : من أين لك هذه « الفيلا » الجديدة التى بنيتها فى القاهرة وأنت لا تملك الا ٦٤ فداناً فى أقاصى الصعيد موزعة على أربع قطع أو خمس ! وهى أرض ضعيفة بدليل أن مجموع ما يدفع عنها من الأموال هو ٣٧ جنيهاً و٢٤ مليماً أى بحساب ٤٠ قرشاً عن الفدان ، وأنا أعلم من أخيك أن أرضه المماتلة لأرضك لا تدر عليه أكثر من أربعة جنيهات للفدان .

ليت هذا القانون كان موجودا لنسأل حضرة النائب المحترم هذا الحساب ، فان قال اننى بنيت الفيلا من مال زوجتى ، كذبناه ، وقلنا له : ان زوجتك صرف لها مجلس الوزراء فى أغسطس سنة ١٩٣٧ إعانة لزواجها قدرها ٣٧٥ جنيهاً . فان كانت فى حاجة الى الإعانة ، فهى فقيرة لا تستطيع أن تبني فيلا تتكلف الآلاف من الجنيهات ، وان كانت غنية فهى فى غير حاجة الى الإعانة . فكيف يجمالها الوزير ؟ كلا الأمرين مر ، فان كانت وزارة المالية – وأنت تعلم من كان وزيرها وقتئذ – قد جاملت زوجتك ، فهذا بلا شك هو عين الاستغلال الحكومى ، وان كانت لم تجمالها وصرفت لها هذه النقود عن استحقاق ، فمن أين لها اذن المال الذى تشيد به هذه الفيلا ! » .

يمنعنى الحياء يا حضرات النواب المحترمين أن أذكر لكم شيئاً عن حالة هذه السيدة المصونة ، مما هو مبين فى مذكرة اللجنة المالية سنة ١٩٣٧ التى اقترحت فيها هذه الإعانة ، أو أن أذكر شيئاً عما تركه لها والدها أو ما تملكه حتى لا يقال عنا اننا نجرح الأسر ونقع فى المحذور الذى وقعوا فيه ، ولكن نقول أن حالتها كانت تستدعى منحها هذه الإعانة بحق ، فاذن لا أنت ولا زوجتك من الأثرياء ، فمن أين لك المال الذى بنيت به هذه الفيلا ؟ نعم ليت هذا القانون كان موجودا لنسأله هذا السؤال .

نعود فنقول لمكرم باشا ان رفعة مصطفى النحاس باشا لم يشتتر مئات الأفدنة كما اشترى ، ولم يشيد له قصراً فى مصر ولا فى رمل الاسكندرية كما شيدت ، وإنما هو لا يشتري الا اذا باع ، ولا يستأجر الا اذا أجر .

انك تعلم علم اليقين أن ثمن الـ ٧٨ فداناً الأولى دفع من ثمن بيع مجوهرات ، ولقد أثبتنا لك ذلك بأدلة لا تقبل الشك ، أما الصفقة الأخيرة ، فانك تعترف بنفسك بأن مصطفى النحاس باشا قد باع بيته فى سمود بعشرة آلاف جنيه قبل أن يشتريها ، فعلاص اذن الاستنكار والاندهاش والتساؤل من أين لمصطفى النحاس هذا المال ؟ انك تعلم أن

مصطفى النحاس لا يستغل نفوذه للثراء ، لأن له من الأنصار من لو علموا أنه يقبل ، لقدموا له المهج والأرواح قبل المال والأطيان ، ان لمصطفى النحاس باشا نفوذا شعبيا أقوى وأعظم من نفوذه الحكومي ، فلو كان ممن يستغلون النفوذ ، لكان أسهل عليه وأجدى أن يستغل نفوذه الشعبى ، قبل أن يستغل نفوذه الحكومي .

لقد فكر نواب البلاد فى سنة ١٩٣٦ أن يقدموا لمصطفى النحاس باشا تذكارا ، دارا يقيم فيها ، فرفض ورفض بآباء ، بل بكى ، وكلكم تعرفون ذلك . فليس مصطفى النحاس اذن هو الشخص الذى يستغل نفوذه الحكومي للشراء عن غير طريق الشرف ؟

اننى اذكر لحضراتكم ، وأنا خجول ، أن مصطفى النحاس باشا عندما نزل ضيفا على بمنزلى أبى الا أن يتحمل جميع مصروفات البيت من مأكول ومشرب فكان يتولى الانفاق على وعلى أولادى وأسرتى ، وحضرات زملائى الوزراء يعلمون هذه الواقعة ، فلقد أبت عليه عفته ، وأبت عليه نفسه الكريمة أن يحملنى مليما واحدا . لقد كنت بين نارين ، وحضراتكم فلاحون تقدرون مثل هذه المواقف وحرصها ، فاما أن أرفض فيهددنى بالعودة الى منزله بمصر الجديدة ، حيث كانت تتساقط القنابل ليل نهار ، وتتطاير شظاياها الى نوافذ داره ، واما أن أقبل هذا الوضع وما كان أقساه على نفسى .

دعونا يا حضرات النواب المحترمين نتكلم عن الاستغلال الحقيقى ، وكيف يكون . اذا كان مكرم باشا يريد أن يعرف صورا لهذا الاستغلال ، فانى أرسم له بعض هذه الصور ، وليته كان هنا الآن ليسمع ما أقول : لو أن مصطفى النحاس باشا كان وزيرا للمالية وفرض أحد أشقائه فرضا على بنك من البنوك الوثيقة الاتصال بوزارة المالية ، ليتقاضى مرتبا كبيرا يبلغ ٣٠ جنيها شهريا ، فى عمل لا يدري عنه شيئا ، فماذا كان يقول مكرم النزيه فى هذا التصرف ؟ لقد الحق هو أخاه جورج مكرم غبيد بشركة الدخان التابعة لبنك مصر فى سنة ١٩٣٧ ، بأجر شهرى قدره ثلاثون جنيها . وانى أتساءل ما خبرته فى الدخان حتى يعين بهذا الأجر الكبير ؟ اذا كنتم تزيدون الدليل على أن مكرم باشا فرض أخاه فرضا على هذه الشركة ، فهاكم أدلة ثلاثة على ذلك :

الأول : أنه كان موظفا عاديا حديث التعيين بالشركة ، فلا يجوز تعيينه بمثل هذا المرتب الكبير ، لأن وكيل الشركة نفسه لم يكن يتقاضى مثل هذا المبلغ . ولست أقول الا أن هذا المرتب هو الدليل الباطنى على حد تعبير مكرم باشا .

الثانى : أن وضعه فى الشركة كان يشعر بأنه لا عمل له ، فشركة

الدخان لها مدير ووكيل ومدير للمستخدمين ، فماذا بقى ليعمله بعد ذلك ؟ انها وظيفة بغير عمل ٠٠٠٠

والدليل الثالث : هو مبادرة الشركة الى فصله بعد استقالة الوزارة الوفدية بأسابيع ، ومعنى هذا يا حضرات النواب المحترمين أنه عين لغرض خاص ، فلما زال السبب ٠٠٠

وبديهي انه لم يكن يؤدى أى عمل بشركة الدخان ، لأنه كان فى الوقت نفسه موظفا بشركة شل ، ولهذه الشركة مواعيد محددة صباحا وبعد الظهر ، فلا يستطيع جورج مكرم أن يؤدى عمله فى الشركتين فى وقت واحد . وقد كان يتقاضى من شركة شل مرتبا قدره ٤٥ جنيها شهريا ، وتعلمون حضراتكم صلة هذه الشركة بوزارة المالية ، فلعلكم تتساءلون : متى عين فى هذه الشركة ؟ قد يقول مكرم باشا ان أخاه عين فيها قبل تولي الوزارة الدفوية الحكم ، ولكنى أقول : لا ، فانه عين فى ١٠ أو ١٢ أبريل من عام ١٩٣٦ ، وكانت الانتخابات يومئذ تجرى فى البلاد ، وقد نجح الى ذلك الحين ٨٠ نائبا وفديا بالتزكية - وها هو كشف بأسمائهم - وكان مفهوما أن الوزارة الوفدية فى طريقها الى الحكم ، كما كان مفهوما أيضا أن كرسى وزارة المالية ينتظر الوزير الوفدى العتيدي !!

كذلك لو أن مصطفى النحاس باشا يا حضرات النواب المحترمين اشترى أطيانا تبعد عن محطة السكة الحديدية بكيلو متر ونصف الكيلو وقام بإنشاء محطة جديدة أخرى لهذه الأطيان ، ألا يكون هذا هو عين الاستغلال للنفوذ ؟ ماذا كان يقول مكرم النزبه لو أن مصطفى النحاس عمل هذا العمل ؟ لقد أنشأ مكرم باشا محطة جديدة فى سنة ١٩٤٢ فى كفر الحطبة ، عند الكيلو ٣٥٠ مترا و ٧١ كيلو حيث توجد أطيان له ، ولا تبعد هذه المحطة عن المحطة القديمة التى تقع عند كفر الدبوس ، عند الكيلو ١٦ مترا و ٧٣ كيلو ، بأكثر من كيلو واحد و ٦٥٠ مترا ، أفليس هذا استغلالا للنفوذ ؟ !

ولا يفوتنى أن أذكر أن هذه المحطة أنشئت سنة ١٩٤٢ ، قبل أن يتولى معالى عبد الفتاح الطويل باشا شئون وزارة المواصلات .

أليست هذه الصورة ملموسة لاستغلال النفوذ ؟ ! ان القطار لا يكاد يقف حتى يمشى بهدوء ، ثم لا يكاد يسير سيره العادى حتى يقف فى المحطة الجديدة ، التى لها ناظر وعامل محطة وخفير ، وكل ذلك يتطلب نفقات تدفعها الخزانة . أليس هذا استغلالا للنفوذ ؟ !

لقد اتهم مكرم باشا عثمان محرم باشا بعدم النزاهة لأنه شق مصرفا فى المنيا تستفيد منه آلاف الأفدنة ، وينتفع منه آلاف الزرايع .

أنهم عثمان محرم باشا بإنشاء هذا المصرف ، لمجرد أن من بين المنتفعين به صديقا له هو زكى عبد الرازق باشا ، فكتب عن ذلك صفحات فى الكتاب الأسود . فاسمعوا اذن واحكموا :

لو أن لمصطفى النحاس وهو فى الوزارة شقيقا رشح نفسه فى الانتخاب ، وأراد أحد موظفى الحكومة منافسته ، فوعده مصطفى النحاس بمدة خدمة قبيل بلوغه سن المعاش ، وخدعه بذلك ، بل نصب عليه فصدق الرجل ونزل عن ترشيح نفسه فى اليوم الأخير ، ففاز الشقيق - أقول لو أن مصطفى النحاس فعل ذلك فماذا كان يقول مكرم النزيه ؟ هذا ما حدث فعلا فى دائرة أولاد عمرو التى نجح فيها جورج مكرم شقيق مكرم باشا ، وقد سمعتم ذلك من معالى نجيب الهلالي باشا .

هل كان يستطيع مكرم باشا أن يقنع ذلك المفتش الذى كان ضحية هذا التصرف الذى عرفتموه ، لو لم يكن مكرم باشا اذ ذاك وزيرا للمالية ؟ اذن لقد استغل مكرم نفوذه ومركزه فى الحصول على المنفعة الشخصية ، بل فى النصب والتحايل .

اسمعوا ما هو أدهى من ذلك وأنكى : لو أن مصطفى النحاس أقام عرسا لأحد أشقائه وهو فى كرسى الوزارة ، واستقبل مئات الهدايا التى قدرته بعدة آلاف من الجنيهات ، وشغلت عدة غرف وعشرات الفترينات .

لو أن مصطفى النحاس فعل ذلك وكان وزيرا للمالية ، وقبل هذه الهدايا ، وكان معظمها من رجال الأعمال وأصحاب البنوك والشركات ممن تربطهم بوزارته أوثق الصلات ٠٠٠ فماذا كان يقول مكرم النزيه فى هذا ؟ !!

ولو أن بعض مقدمى هذه الهدايا من رجال الأعمال كانت بينهم وبين وزارة المالية قضايا واشكالات تتعلق بآلاف الجنيهات ، ومصطفى النحاس وزيرا للمالية ، وقبل هذه الهدايا الفخمة ، التى لم يجر العرف بتقديم مثلها ، وكان هذا بعد صلح تم فى إحدى القضايا - ذات آلاف الجنيهات - بأيام معدودات - أقول لو أن هذا حدث من مصطفى النحاس ، فماذا كان يقول فيه مكرم النزيه ؟؟

قال مكرم باشا : أما كان يجب يا مصطفى النحاس ، وقد باع لك فؤاد سراج الدين عزبة قبل دخول الوزارة ، أن تبتعد عن الشبهات فلا تدخله الوزارة ؟

وأنت يا مكرم باشا ما قولك فى هذه الواقعة الخاصة : الذى سأذكر نبأها الآن ، وسأتلو عليكم مذكرة المحامى الذى كان فى القضية ، وسأذكر

اسمه ، وهو رجل يعرفون فيه الصدق ، ولا يستطيع مكرم باشا أن يقول
الا أنه صادق . وعندما تعرفون اسمه ستحكمون بصدقه . ولن أذكر
وقائع مجردة ، بل سأذكر الواقعة والدليل عليها .

اسمعوا يا حضرات النواب هذه المذكرة وهى مذيلة بتوقيع
صاحبها . . .

« أقام مكرم عبيد باشا - وهو وزير المالية - بعض حفلات عرس
لأقاربه أو أصهاره ولا ضير عليه ولا على غيره من الوزراء أن يفعل ذلك .
ومما تجرى به العادة أن يهدى الأقارب والأصهار والأصدقاء ما يشاءون
من الهدايا للعروسين . وليس فى ذلك أى مأخذ على الاطلاق ، وانما المأخذ
فى أن يقيم الوزير الأفراح ويقبل الهدايا ممن تتصل أعمالهم بشئون
وزارته . وهذا ما لم يرعه مكرم باشا فى أفراحه . فقد حدث أن أقام -
وهو وزير للمالية حفلة عرس فخمة لأخيه جورج مكرم عبيد أفندى فى
٧ فبراير سنة ١٩٣٧ بفندق هليوبوليس بمصر الجديدة وقد خصص
لعرض الهدايا - كما ورد بجريدة (المصور) الصادرة فى ١٢ فبراير
سنة ١٩٣٧ - صالونا كبيرا حيث شغلت أكثر من عشر موائد كبيرة
قسمت الى أقسام وريونات .

وليس يهمنى من أمر هذه الهدايا ولا من أمر مهديها الا أن من بينها
بعض هدايا من أصحاب أعمال لهم بعض مسائل منظورة بوزارة المالية
التي يقوم على شئونها صاحب هذا العرس العظيم . وهانذا أروى
مسألتين من هذه المسائل على سبيل التمثيل لا الحصر .

١ - اتهم شخصان من الهنود أحدهما يدعى لاندجو بال نهرى والآخر
ستياران بأنهما هربا بمجوهرات ثمينة اختلف فى تقدير قيمتها بين
٦٠٠٠ جنيه و ١٤٠٠٠ جنيه مملوكة لتاجر هندى كبير اسمه مسسر
جانيشى لال وذلك دون أن يقوما بدفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها
وضبطت لذلك واقعة قيدت تحت رقم ١٢٤٣٣ وفى اليوم التالى لضبط
هذه الواقعة أصدرت اللجنة الجمركية ببورسعيد قرارا يقضى بمصادرة
هذه المجوهرات مع الزام المتهمين سالفى الذكر متضامنين بغرامة قدرها
١٩٧٦ جنيها و ٦١٦ مليما . وقد عرض على ذلك التاجر قضيته كمحدم
يبيع له قانون الجمارك صراحة قبول مثلها فدرستها وحررت فيها مذكرة
بدفاعي عنه فى موضوعها ثم تحدثت بشأن الصلح فيها وهو أمر يبيحه
ذلك القانون مع الموظفين المختصين دون أن أفاتح مكرم عبيد باشا فى
أى أمر يتعلق بهذه القضية مع صلتى الوثيقة به . غير أن هؤلاء الموظفين
استمسكوا بقرار اللجنة الجمركية . فانتهت مهمتى عند هذا الحد وترك
الأمر للقضاء يفصل فيه بما يراه ، اذ أن قانون الجمارك يبيح حق المعارضة
فى قرارات اللجان الجمركية أمام المحاكم العادية المختصة .

وكم كان عجبى شديدا ودهشى عظيما أن رأيت ضمن هدايا حفلة العرس سائلة الذكر والتي أقامها مكرم باشا وزير المالية لأخيه - هدايا ثمينة مختلفة مصحوبة باسم ذلك التاجر الهندي الكبير . فافقت نظرى هذه الهدية العظيمة واستقصيت خبرها فعلمت أن ما اسنصص على حله - لا لشيء الا لأنى لم أرد كما هى خطتى أن أستغل مركزى النيابى فى عملى القضائى - قد حله محام آخر غيرى . وان هذا النزاع قد انتهى صلحا بين هذا المحامى ومدير مصلحة الجمارك فى ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ مؤداه رد المجوهرات المصادرة الى صاحبها وقد حصل الخلاف على تقدير قيمتها بين ٦٠٠٠ جنيه و ١٤٠٠٠ جنيه وتغريم المتهمين مبلغ ٣٥٨٤ جنيه دفع منه وقت تحرير محضر الصلح ١٤٠٠ جنيه وتأجل دفع الباقي وقدره ٢١٨٤ جنيه الى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٧ .

والمهم أن وزارة المالية صدقت على هذا الصلح .

ولما كنت بطبيعة الحال لا أذكر تفاصيل هذه الهدية الآن فقد استعنت بمن لهم صلة وثيقة بهذا التاجر فى أن يتحرى تفاصيلها وقد وافانى بتقرير بين فيه انها مكونة من :

(أ) دواة كبيرة من جلد النمر الهندي مرصعة بالأحجار الكريمة مع أدوات المكتب من جلد النمر الموشى بالذهب الخالص .

(ب) زهريتين من جلد النمر الهندي صنع ولاية أجرا بالهند مزيتين بالذهب الخالص مع رسوم مختلفة .

(ج) سوار من ماس وأحجار كريمة أخرى صنع فابريقة لال فى أجرا .

ولم يقف وفاء مكرم باشا لأخيه عند هذا الحد من فتح بابه على مصراعيه بقبول كل هدية دون أى تحرز أو تحفظ ، وانما سارع بعد حفلة العرس بقليل - على لسان العروس - يشكو سوء حالتها ومن ثم تقررت لها اعانة زواج قدرها ٣٧٥ جنيه على ما هو ثابت فى مذكرة اللجنة المالية المؤرخة ١٨ مايو سنة ١٩٣٧ .

٢ - أما المسألة الثانية فلا أستند فيها على الرؤيا والمشاهدة كما حدث فى المسألة الأولى وانما أستند فيها الى ما كتبتة مجلة صديقة لمكرم باشا الآن - وهى مجلة روز اليوسف - فى عددها الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٧ حيث قالت بعد أن وصفت حفلة العرس سائلة الذكر ما يأتى : « وتقدم المدعوون بهداياهم الفخمة من مجوهرات وغيرها بلغت ٣٠ ألف

جنيه من الأصفر الرنان ٠٠٠ وكانت آخر هدية قدمت هي « سولتير »
من المسيو سورنجا الوجيه الكبير » .

ومن المعلوم أن المسيو سورنجا هو من كبار رجال الأعمال المعروفين
وصاحب مصنع كبير للخزف والفخار .

هاتان واقعتان أذكرهما على سبيل التمثيل لا الحصر كما قلت ،
وبديهي أنني لا أرمى بهما مكرم باشا بالرشوة وإنما أرميه باستغلال
مركزه في أفراحه وعدم تحرزه في قبول أية هدية يهدي بها ولو كانت
ممن لا تربطه بهم قرابة أو مصاهرة أو صداقة أو ممن تربطه بشئون
وزارته أوثق الصلات .

وقد كان من جراء تهاونه في هذا السبيل واستغلاله منصبه ان
عير في إحدى المناسبات بهدية أهداها له في ذلك العرس عبود باشا .
أما المناسبة التي أثير فيها ذلك التعبير فكانت خاصة بالاعانة التي
طلبت لشركة البواخر التي كان يملكها ويديرها عبود باشا .
وقد قدرت بعض الصحف التي أثارت هذا التعبير تلك الهدية
بألفي جنيه وقدرها البعض الآخر ببضعة آلاف .

ومما قالته جريدة البلاغ في هذا الصدد في عددها الصادر في
٢٦ يونية سنة ١٩٣٩ : وقد قبل مكرم باشا هذه الهدايا لأخيه وهو يعلم
أنها ليست مقدمة لهذا الأخ في الواقع بل مقدمة لمكرم باشا نفسه وسيلة
لكسب رضاه وميله .

وقد اضطر العريس بعد ذلك أن ينازع في قيمة هذه الهدية وأن
يردها الى مهديها .

وليقرن بعد ذلك من يشاء ممن يلهم أبو مسيلمة هذا الزمان ومن
يؤيده بين هذه الهدايا الثمينة الغالية وبين قفص من السمك الطازج أو
السمان الفاخر يهدي من صديق الى صديق .

١٨ مايو سنة ١٩٤٣ . « مجهود غدام »

سمعت حضرات النواب هذه المذكرة ، وليت مكرم عبود باشا كان
موجودا بيننا الآن لأسأله في أى قسم من أقسام الفضائح التي ذكرها
توضع هذه الواقعة . أفى قسم الفضيحة الواضحة ، أم فى قسم الفضيحة
الفضيحة ؟ !

لاحظتم أن معالى الأستاذ غنظام أورد فى مذكرته وصف مجلة
روزاليوسف لحفلة العرس وقيمة الهدايا التى قدمت . وما دام مكرم

باشا قد استشهد بما ورد فى مجلة آخر ساعة وقدمه دليلا فى عريضه مرفوعة الى مقام جلالة الملك عن مسئلة الأرض التى اشتراها صبحى الشورىجى تحت عنوان « وشهد شاهد من أهله » ومع أن آخر ساعة مجلة لها قيمتها ، الا أن ما ورد بها فى هذا الشأن ليس الا رواية ذكرها أحد محررى المجلة :- أقول مادام مكرم باشا قد فعل ذلك فى عريضة مرفوعة الى جلالة الملك ، فليكن ما أوردته مجلة روز اليوسف عن قيمة الهدايا التى قدمت فى عرس أخيه دليلا آخر من نوع دليله .

رأيت يا مكرم باشا أن فى مسألة بيع منزل سمبود ، والتنظر على الوقف ، استغلالا للنفوذ ومساسا بنزاهة الحكم ونزاهة النحاس باشا ، وقد تم بيع المنزل والتنظر على الوقف فى ١٢ و ١٦ ابريل سنة ١٩٤٢ كما تعترف ، فلماذا قبلت أن تبقى فى الوزارة تحت رئاسة النحاس باشا حتى يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ؟ ! ولماذا بعثت بالرسل والشفعاء ليشفعوا لك لدى النحاس باشا حتى يبيقيك فى الوزارة ؟! ولم لم تفكر فى الخروج منها ؟ ولو أبقاك النحاس باشا لبقيت فيها الى اليوم !!

نعم . لماذا لم تر فى هذا التصرف أو ذاك ما يمس نزاهة الحكم الا بعد ، أن خرجت من الوزارة ؟!

ما الذى جرى أو تغير حتى رأيت اليوم قبيحا ما كنت تراه بالأمس حسنا ؟!

ان الذى جرى هو أنك فى شهر أبريل سنة ١٩٤٢ كنت وزيرا يحبوه النحاس باشا بحبه واخلاصه ، واليوم أصبحت خارج الحكم ، وصرت منبوذا من مصطفى النحاس ومن الأمة جميعا .

ألست أنت الذى أقسمت فى مجلس الوزراء ، قبل خروجك من الوزارة بأيام ، وبعد أن تنظر رفعة النحاس باشا على الوقف ، وبعد أن باع بيته بسمبود للوقف . بأنك لا تشك فى نزاهة النحاس باشا ؟ ! لا سبيل الى انكارك فهذا ثابت فى محضر مجلس الوزراء !! أو لست أنت الذى وقفت هنا وفى هذا المكان بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ أى بعد انقضاء شهر ويزيد على بيع منزل سمبود ، وقلت بأعلى صوتك : « ان مركز كل وزير فى هذه الوزارة يستند الى النزاهة المطلقة » واذن فأنت الشاهد لنا بالنزاهة والشرف قبل سواك .

لم يكنف مكرم باشا فى سبيل الوصول الى ما يريد من استنتاجات أن يشوه فى الوقائع الثابتة فيغير من حقائقها ويمسخها مسخا ، بل شاء له خياله أن يختلق الوقائع اختلاقا تاما ، فقد ذكر حضراتكم أمس أن آل سيدناوى كانت لهم مصلحة فى الحكومة يريدون قضاءها فلما فكروا فى

اسهل الطرق لانها لم يجدوا خيرا من أن يعرضوا على رفعه النحاس
باشا بيع أرض لهم فى شبرا تبلغ مساحتها مائة فدان ، وقد وضعوا
للفدان الواحد من هذه الأرض الجيدة مائة جنيه ، وبعد أن قبل رفعته هذا
العرض عادوا فى اليوم التالى قائلين لرفعته ان الأرض عزت عليهم وأنهم
يريدون استردادها ثم عرضوا فرقا مائة جنيه للفدان الواحد ، أى
١٠٠٠ ر. جنيه قدموها لرفعته ربعا صافيا من هذه الصفقة التى لم يدفع
فيها مليما ولم يحرر عنها عقدا !! هكذا شاء خياله أن يخلق الوقائع
اختلافا ، فلما طولب بالدليل على ما يقول أجاب بأن هذا الذى يقوله
مستمد من مصدر يثق به .

الرئيس - أظن أنه لم يقل ذلك بالدقة وانما قال انها رواية يذكرها
على علاتها .

حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة - هو كذلك ، وقد ورد على
لسان مكرم باشا فى مضبطة ١٩ مايو سنة ١٩٤٣ : « لعل لنا حكمة فى
توجيه هذه الأسئلة انتظارا للرد عليها » فلما سأل معالي وزير المعارف ،
أتعنى أنك تحجز المستند حتى تكذب » ؟

أجاب سعادته « عندما تكذب هذه الوقائع ويعلم ذلك العارفون
بحقيقتها ، وهم أناس لهم مكانتهم ، يومئذ يقدرون قيمة بيانات الحكومة » .
فها هى ذى الحكومة تكذب هذه الواقعة تكديبا قاطعا ، فليتكلم اذن
مكرم باشا ان استطاع أن يتكلم ، ولتتول مصادره الدفاع عنه ، فالحكومة
تتحداه وتتحدى هؤلاء الذين ينعتهم بأن لهم مكانتهم عنده .

وتشاء المصادفات أن تقف أسرة صيدناوى باشا من أحد حضرات
النواب غير الوفديين على حكاية هذه الواقعة المنسوبة اليهم ، فيبادر حضرة
الأستاذ ميشيل صيدناوى بارسال الخطاب الآتى نصه الى رفعة النحاس
باشا : « حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس
الوزراء .

أتشرف بأن أرسل الى رفعتكم صورة من خطاب بعثت به اليوم الى
حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا تقريرا للحقيقة فيما ذكر بمجلس
النواب يوم ٢٠ مايو عن واقعة موهومة وماسة بشرف أسرتنا تتعلق
ببيع أطيان أو شرائها بيننا وبين رفعتكم .

« ميشيل صيدناوى »

٢٢ مايو سنة ١٩٤٣ .

وهذه صورة الخطاب :

القاهرة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٤٣

« حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا » :

بعد التحية ، أطلعنى اليوم آل سيدناوى الذين أنوب عنهم على ما اتصل بهم من حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد شعراوى بك وآخرين من أقوال قلتموها فى استجوابكم بمجلس النواب يوم الخميس ٢٠ مايو الحال فيما يتعلق بمعاملة بيع أطيان وشرائها بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وبين آل سيدناوى حيث ذكرت أن هناك مسألة أريد بها خدمة آل سيدناوى فذهبوا يعرضون على رفعة مصطفى النحاس باشا شراء أطيان لهم فى شبرا قدرها (١٠٠) أو (١٢٠) فدانا بسعر (١٠٠ جنيه) للفدان ، وبعد أيام عادوا فطلبوا استردادها لأن المقصود كان قضاء حاجتهم فلما قضيت بيعت لهم الأطيان ثانية بفرق (١٠٠ جنيه) لكل فدان وقبض رفعة النحاس باشا الفرق وقدره ١٠.٠٠٠ جنيه .

ومن حيث انه لم تكن قط لآل سيدناوى مصالح يريدون قضاءها فى الحكومة .

ومن حيث أيضا ان آل سيدناوى لا يملكون ولم يملكوا أطيانا فى شبرا ، واذن فلم يكن فى الامكان المادى بيعها أو شراؤها ، فالواقعة التى وجهتم بشأنها استفهاما الى رفعة مصطفى النحاس باشا لا أساس لها من الصحة ، كما أستطيع التأكيد بأنه لم تجر معاملة بيع أطيان أو شرائها فى أى مكان آخر من القطر المصرى بين رفعتيه وبين آل سيدناوى .

فقد كتبت هذا الى سعادتكم لتقرير الحقيقة آملا أن تصححوا ما ذكرتموه لدى مجلس النواب .

وقد بعثت كذلك بصورة من هذا الخطاب لرفعة مصطفى النحاس باشا للعلم .

« ميشيل سيدناوى »

وتلاحظون حضراتكم أن محامى آل سيدناوى طالب سعادته بأن يصحح الواقعة المنسوبة اليهم .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - هل صحح الواقعة كما طلب اليه ، أم أنه هرب من مواجهة الحقائق ؟!

الأستاذ أحمد أبو الفتوح - لقد انسحب الليلة حتى لا يتلو هذا التكذيب .

حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة - نعم ، ولقد صدق حضرة
النائب المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح حين قال لى : انه لم يكن من
السهل على مكرم باشا أن يتلو هذا الخطاب لأن فيه تكديبا له ، ولهذا
آثر الانسحاب الليلة من الجلسة .

أنتقل بعد ذلك الى الواقعة الأخرى التى اختلقها أيضا مكرم باشا
وهى الخاصة بأطيان توفيق الوكيل بك وتلك أيضا واقعة خيالية .

وللتدليل على أن هذه الواقعة مكذوبة ولا أساس لها من الصحة
أذكر لحضراتكم أن لا خليل بك الجزار ولا رفعة النحاس باشا ولا السيدة
حرمة المصون رغبوا أو قدموا طلبا لشراء أطيان توفيق الوكيل بك مراعاة
منهم للشعور العائلى . وإذا سلمنا جدلا بصحة هذه الواقعة فأى ضرر
فيها ؟ على أننى شخصيا أعلم أن البنك باع ثلاثين فدانا لابن توفيق بك
الوكيل لأنهم أحجموا عن شرائها مراعاة للعلاقة العائلية .

أما وقد انتهيت من هاتين الواقعتين ، فاننى أنقل الى موضوع
الأرز ، ومسألته جد خطيرة فى نظر مكرم باشا فقد شبهها بحوادث
الاختلاسات فى فرنسا ، وهو فى ذلك التشبيه يقصد الى القول بأن
(فؤاد سراج الدين) ان هو الا « ستافسكى » مصر : قال ان الحكومة
تعمدت تأجيل اعلان سعر الأرز فى عام ١٩٤٢ حتى تتيح الفرصة لأحمد
الوكيل ليشتري ما يشاء من الأرز بأسعار تقل عن تلك التى حددتها
الحكومة . كما قال ان السعر الذى حدد كان معروفا قبل اعلانه رسميا
بأسبوعين لأفراد من الأمة ، ودعم قوله بشهادة دولة حسين سرى باشا .
كما قال أيضا ان الحكومة لم تلغ العقود القديمة التى أبرمت بين التجار
والفلاحين قبل صدور التسعيرة الجديدة وذلك خدمة منها لأحمد الوكيل
حتى يستفيد من فرق ثمن ما اشتراه ثم انتهى الى القول بأن الحكومة
لم تتبع ما اتبعه هو فيما يختص بالقمح وسعره ، وأنه أعلنه قبل ظهور
المحصول بشهر أو يزيد . فهل حقا تعمدت الوزارة التأخير فى اذاعة
الأسعار التى حددت للأرز ؟

لا . لم تتعمد الوزارة ذلك ولكن هكذا شاء أن يقول مكرم باشا ،
وهو ليس بالرجل الفلاح وليست له خبرة بشئون الزراعة ، فأخطأ أولا
حين قال ان ضم الأرز يبدأ فى شهر سبتمبر ثم أخطأ ثانيا حين تذكر
نفسه وقال انه يضم فى أوائل شهر أكتوبر - وكل زارع يعلم أن لا هذا
ولا ذاك صحيح . وقد أعلنت الحكومة الأسعار الجديدة للأرز فى ١٩
أكتوبر سنة ١٩٤٢ وسعاده يرى أن هذا التاريخ جاء متأخرا عن موعد
ظهور المحصول . ولتسمحوا لى حضراتكم ، قبل أن أرد على ذلك ، أن

أبين لكم كيف تحدد الحكومة أسعار المحصولات الزراعية : خطة الحكومة
فى تحديد الأسعار هى أن تقدر المحصول أولا وعلى أساسه تقدر متوسط
محصول الفدان ثم تحسب تكاليف الانتاج وتضيف اليها ربعا معقولا
للمنتج وبعملية حسابية بسيطة تصل الى السعر الذى تعتزم تحديده .
فهل كان من المستطاع معرفة متوسط انتاج الأرز قبل أكثر من المائتين
قبل أن يسم نضج المحصول ؟ لا ٠٠٠ لم يكن هذا ميسورا اذ تعذر فى ذلك
الوقت على رجال وزارة الزراعة اجراء المعاينات اللازمة للتقدير وذلك
بسبب السيل الذى غمر المناطق الشمالية للدلتا ولعلكم لم تنسوا بعد
نلك الأمطار التى اكتسحتها وأضرت بزراعتها ضررا بليغا ، والتى كان
من نتيجتها أن انهالت على الوزارة الشكاوى التلغرافية . ولهذا اضطرت
الوزارة الى اعادة المعاينات لتحقيق من الضرر الذى حاق بالزراعة وليتسنى
لها تقدير المحصول تقديرا سليما .

وبين يدي ثلاث أو أربع شكاوى من سعادة شكرى باشا وجندى
عبد الملك بك وآخرين طلبوا فيها اعادة المعاينة . فأعيدت فى أوائل
أكتوبر وطببعي أنه لا يمكن معاينة عشرات آلاف الأفدنة فى يوم أو
يومين ، فلما تمت المعاينات وكونت الوزارة رأيها ، عرضته على مجلس
التموين الأعلى ثم على مجلس الوزراء فأقره فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ -
كل هذا قد استغرق بضعة أيام فلم يكن مستطاعا اعلان سعر الأرز قبل
هذا التاريخ ، من ذلك يتضح لحضراتكم أن الوزارة لم تعتمد هذا التأخير
كما يدعى مكرم باشا ، أما القول بأنه وهو وزير المالية كان يعلن أسعار
الحاصلات قبل حصادها بشهر أو أكثر ، فهذا أيضا غير صحيح ،
فالسعر الوحيد الذى أعلنه هو سعر القمح فى سنة ١٩٤٢ أتعلمون
حضراتكم متى أعلنه ؟ انه أعلنه فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ فهل كان هذا
التاريخ سابقا حقيقة على حصاد القمح الجديد بشهر أو أكثر كما يقول
ويدعى ؟ الجواب لا .

فالأحصاءات الرسمية بوزارة الزراعة تناقض ما قاله ، اذ فى هذا
التاريخ الذى أعلن فيه سعر القمح وهو ٢٠ أبريل تنطق هذه الاحصاءات
الرسمية بأنه كان قد حصد ٧٥٪ من محصول القمح فى مديرية أسوان ،
و ٨١٪ فى مديرية قنا ، و ٥٣٪ فى مديرية جرجا و ٢٢٪ فى مديرية
أسيوط ، و ١٣٪ فى مديرية الفيوم ، وهكذا فإن النسبة تقل كلما صعدنا
الى الوجه البحرى ، واذن يكون مكرم باشا قد قدر سعر القمح بعد ظهور
المحصول وبعد أن كانت مديريات بأسرها قد حصدت الجزء الأكبر من
محصولها ، فهل تعلمون حضراتكم السر فى تأخر مكرم باشا فى اعلان
هذا السعر ؟ السر فى هذا التأخر هو فى ذاته فضيحة فضاحة وضاحة :

علمت من مصدر أثق به كل الثقة أن السبب في تأخير اعلان سعر القمح يرجع الى أن أناسا كانوا يرغبون في مشتري كميات كبيرة من القمح بأسعار تقل عن السعر الرسمي ، فدفعوا ٦٠٠ جنيه لأخيه جورج مكرم عبيد ليحمله على تأخير اعلان سعر القمح ، حتى يتسنى لهؤلاء التجار أن يشتروا أكبر كمية من القمح ، فلما عرضت اسم هذا المصدر على معالي عبه الفتاح الطويل باشا وثق به كل الثقة وقدره كل التقدير ٠٠٠

لا شك أن هذا دليل من نوع الأدلة التي سمعتموها في الثلاثة أيام الماضية ، فقد ذكر مكرم باشا أن أحمد الوكيل أخذ ٦٠٠ جنيه لتصدير ٦٠٠ جوال كيماوى ، فلما سئل عن المصدر قال انه شخص يثق به ويحرص على عدم ذكر اسمه ، وذكر أيضا أن ثمن الفرو ٣٠٠٠ جنيه فلما سئل عن المصدر قال اننى عرضت اسمه على أحمد حسنين باشا فقال اننى أثق به كل الثقة ٠٠٠

ان كنتم تعتبرون هذا دليلا ، فليعتبر مكرم باشا اذن كلامه دليلا كذلك .

يتساءل مكرم باشا لماذا لم تلغ الحكومة أسعار العقود المبرمة قبل اعلان السعر الجديد اقتداء بما فعلته في القمح والقطن . وجوابى عن ذلك أن السعر المعلن للقطن هو الحد الأدنى له بحيث يستطيع البائع أن يبيع بأكثر منه . وأما الأرز فالسعر المقرر له وهو ١٣ جنيه يعتبر حدا أقصى ، فتستطيع أن تباع بأقل من ١٣ جنيه كما يستطيع التاجر أن يشتري منك بسعر أقل من ذلك ولا عقاب عليك أو عليه . فالفرق واضح بين حالة القطن وحالة الأرز ، فماذا يحصل لو صدر قرار بالغاء العقود المبرمة قبل تحديد السعر . هب أن تاجرا باع آخر أرزا بسعر الضريبة $\frac{١٢}{٤}$ جنيهها ثم ألغى التعاقد وعرض أرزه للبيع فلم يجد مشتريا ، فأين يذهب به الحكومة وكميات الأرز التي تستولى عليها من كل القطر بمقتضى قرار الاستيلاء هي ١٥٠ ألف ضريبة من مليون ضريبة ؟ انها اذن غير ملزمة بالشراء الا في حدود القدر المحدد بهذا القرار .

أما في حالة القطن فان الحكومة عند الغاء التعاقد ، تشتريه بالسعر المحدد ، فهي اذن تضمن عدم نزول سعر القطن عن الحد الأدنى . ولقد سلم مكرم باشا بهذا فيما يختص بالقطن ولكنه قال . وما قولكم في القمح وقد تحدد له سعر أقصى كالأرز ، والرد أن سعره كان سعرا ثابتا ٣ جنيهات للاردب لا حدا أقصى كسعر الأرز ، فضلا عن أن الحكومة ترحب بكل ما يعرض عليها من القمح فاذا فرض ان منتجا تعاقد على توريد كمية منه بسعر جنيهين ونصف جنيه للاردب ، فان الغاء هذا التعاقد ، لا يضر المنتج ، بل هو يستفيد نصف جنيه من تسليم قمحه للحكومة ، بعكس

حالة الأرز ، فما من جهة رسمية واحدة يمكن أن يباع لها الأرز بالسعر الرسمي على سبيل الالتزام كما هو الحال في حالة القمح . لم يفتن مكرم باشا لهذه القاعدة الاقتصادية وقد بحثها مجلس الوزراء في جلستين متعاقبتين ، قلبنا فيهما الأمر على جميع وجوهه ، وأخيرا وصلنا الى هذا الرأي ورأينا أنه الرأي الاقتصادي الصحيح . لكن مكرم باشا يقول انكم لم تقررُوا إلغاء العقود المبرمة قبل التحديد الا ليستفيد أحمد الوكيل مما اشتراه فماذا اشترى أحمد الوكيل ؟ اشترى باعتراف مكرم باشا ٢٢٠٠ ضريبة من الأرز بسعر ١١ و ١٢ ١/٢ جنيها للضريبة الواحدة ، فلو فرض أن كان مكسبه جنيها واحدا في الضريبة ، لكانت جملة المكسب ألفي جنيه ، يخص أحمد الوكيل منها ألف جنيه .

فهل يعقل أن تضع الحكومة قاعدة عامة لتحديد السعر بالنسبة للمقتر كله ليكسب أحمد الوكيل ألف جنيه !! ؟ انه لو كان محتاجا الى هذا المبلغ لكان أهون على نفسه أن أعطيه اياه ، من أن أغير ذمتي ، باعتباره أنا الى . وهل يعقل كذلك أن تسخر الحكومة نفسها من أجل أن يأخذ أحمد الوكيل ألف جنيه ؟ ! ولو كانت الحكومة تريد أن يستغل مسألة الأرز لما اقتصر كسبه على ألف جنيه بل لكسب أربعين ألفا أو خمسين ألفا بل مائة ألف من الجنيها . ولو كان يعلم حقيقة سعر الأرز قبل تحديده بأسبوعين ، لما طاف القرى ليجمع مائتي ضريبة من هنا ومائة من هناك وشراء كمية من السعيد وهبه ، وأخرى من حسون ، وثالثة من اسماعيل عوض النج . ويعرض نفسه اذا ما حان وقت الاستلام الى امتناع هذا وتحايل ذاك تهربا من التسليم . لا ، لا ، هذا ما لا يفعله الأستاذ أحمد الوكيل ولو أنه كان يعرف السعر مقدما وأراد أن يستفيد من ذلك ، لكان أسهل عليه وأجدي أن يشتري كثرات من شركات كبيرة مثل بهرنج وكوهين وغيرهما كثيرون بآلاف الأردب أو الأشولة من الأرز الأبيض ، وكل ذلك يتم على الورق كما هو الحال في كثرات القطن . . وحسبه ربعا ما يجنيه من فروق الأسعار مما يتجاوز الألوف من الجنيها وهو جالس في مكتبه أمام تليفونه دون أن يكلف نفسه أى مشقة .

وأغرب من ذلك أنكم ستسمعون غدا من معالي صبرى باشا أن الأستاذ أحمد الوكيل باع كميات من الأرز في أكتوبر سنة ١٩٤٢ بسعر ١١ ١/٢ جنيها للضريبة الواحدة ، أى أنه كان يشتري ويبيع أرزا بهذا السعر في ذلك التاريخ الذى يقول حسين سرى باشا ان السعر الرسمي للأرز كان معروفا فيه ، وستقدم لكم العقود التى تثبت صحة ما أقول والتى تقطع بتكذيب مكرم باشا وغيره في هذه المسألة . والواقع أن أصحاب المعالي الوزراء أنفسهم لم يكونوا قبل تحديد السعر على علم بحقيقته أو كان لكل منا رأى خاص بشأنه ، فكان أحدها يرى مثلا أن

يكون السعر ١٢ جنيها للضريبة ويرى زميله الآخر ١٣ جنيها وهكذا ونحن كما تعلمون ١٤ وزيرا ، فلم يكن أحد منا يعلم ما تسفر عنه المناقشة وأى سعر سيستقر عليه الرأي . فكيف أمكن الأستاذ أحمد الوكيل أن يعرف حقيقة السعر قبل تحديده بأسبوعين ؟ افترضوا أن أحد الوزراء أخبره أن السعر المحتمل تحديده هو ١٤ جنيها مثلا ، وبناء على ذلك اشترى أحمد الوكيل بسعر $13\frac{1}{2}$ جنيها أو ١٣ جنيها ثم استقر رأى مجلس الوزراء كما رأيتم على ١٣ جنيها . لا شك أن خسارة محققة ستلحق بالأستاذ أحمد الوكيل من وراء ذلك .

والناحية الظرفية فى هذا الموضوع أنه كان لابد من إيجاد الحبكة لهذه الرواية . وتلمس الحيلة فى سبكها . فعمد الى الخيال وذكر أن الأستاذ أحمد الوكيل اتصل تليفونيا من المنصورة بوزير الزراعة وطالب أن يصدر تصريحاً فى الصحف يعلن فيه أن السعر الرسمى الجديد لا يسرى على العقود التى أبرمت قبل اعلانه . فإذا سألناه أن يقدم لنا دليلا واحدا على صحة ما يقول ، أو يذكر اسم شاهد واحد سمع هذا الحديث التليفونى أعوزه الدليل ولم يستطع أن يتقدم بشئ مما طلبناه رغم ما ادعاه من أن هذا الحديث جرى - على حد تعبيره - « فى وسط زبائنه » أى زبائن الأستاذ أحمد الوكيل ٠٠٠ ما هذا ؟ !

هل مجرد رواية يذكرها على لسانه دون أن يقدم أى دليل عليها تكفى لاتهامنا ؟ أين الدليل ، أين البرهان ؟ !! وهل يعقل أن يبلغ الطبيب بالأستاذ أحمد الوكيل ووزير الزراعة الى حد تبادل مثل هذه المحادثة التليفونية على مسمع من « الزبائن » وعلى مسمع من (الترنك) ومن عمال مصلحة التليفونات . وإذا كان وزير الزراعة قد أدلى بتصريحه لجريدة الأهرام خدمة للأستاذ أحمد الوكيل ، فما قول مكرم باشا فيما كتبتة جريدة البلاغ فى اليوم السابق عما علمته من وزارة التجارة والصناعة من أن السعر لن يسرى على العقود المبرمة قبل اعلانه ؟ اذن وزير التجارة والصناعة متواطئ أيضا مع الأستاذ أحمد الوكيل وأوعز الى مندوب البلاغ أن يذكر ذلك خدمة له !

وهل أكون متجاوزا حدود اختصاصى اذا ما صرحت بدش هذا التصريح فى اليوم الثانى وأنا وزير للزراعة ولست وزيرا للخارجية ولا للشئون الاجتماعية ولا للدفاع الوطنى ؟؟ والى من يتجه الزراع فى مثل هذا الأمر اذا لم يتجهوا لوزير الزراعة وهو ذو الصلة الوثيقة بهم ؟ بل يكفى أن أكون أحد الوزراء المسئولين لأصرح بتصريح أفسر به قرارا أصدره مجلس الوزراء أضح به الأمور فى نصايبها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هذا التصريح لم يغير شيئا من الواقع فهو لم يقرر حكما

جديدا ، وانما هو تفسير لقرار مجلس الوزراء . وقد قدم مكرم باشا نفسه الدليل على أن الحاجة كانت تقتضى صدور مثل هذا التصريح فقد ذكر أن الناس اذ ذاك كانوا فى حيرة من أمرهم يتساءلون عما اذا كان هذا السعر الجديد سيسرى على العقود التى سبق ابرامها قبل اعلانه أم لا ؟ فلهذا السبب نشرت جريدة البلاغ ذلك الخبر ولهذا السبب أيضا أدلنت بتصريحى لجريدة الأهرام ، فلم يكن الدافع اليه اذن محادثة تليفونية أو غيرها ، وانما كان الرد على تساؤل الوفود التى انهالت على الوزارة من كل ناحية . واننى أتحدى مكرم باشا أن يقدم دليلا واحدا على صحة ما يقول .

يقول مكرم باشا ان السعر الذى حدده قرار مجلس الوزراء كان مرتفعا جدا ، وهذه المسائل - كما ذكرت لحضراتكم - لا نقرر فيها شيئا الا بعد الاسترشاد بآراء الدوائر الكبيرة والدوائر الرسمية كالجمعية الزراعية والخاصة الملكية ومصلحة الأملاك . وأمامى رأى الخاصة الملكية وقد قدرت تكاليف انتاج الضريبة الواحدة بمبلغ أربعة عشر جنيها وكسورا واذا أضيف الى هذا التقدير ١٠٪ كربح للمنتج وصل السعر الى ستة عشر جنيها ، وهذا هو السعر الذى اقترحته الخاصة الملكية . ولقد انتهينا - كما ذكرت لحضراتكم - بعد مناقشة طويلة الى وضع سعر معقول وعادل وهو ثلاثة عشر جنيها للضريبة الواحدة ، فهل بعد هذا يصبح أن يقال اننا قررنا هذا السعر ليكسب الأستاذ أحمد الوكيل الفرق بين هذا السعر وسعر الشراء أى ليكسب جنيها واحدا فى الضريبة ؟ أما عن مسألة الزهور : فالواقع ان مكرم باشا اهتم بهذه المسألة اهتماما خاصا وقدم لنا صورة فوتوغرافية لمستند قال عنه انه قاطع . وقد يكون من دواعى الأسف أو حسن الحظ أن هذه الصورة الفوتوغرافية التى قدمها مكرم باشا للأوامر الادارية المزعومة يثبت ما قلته من ان هذه الأوامر غير حقيقية وقد اصطنعت خصيصا لتقدم مع العريضة المرفوعة الى جلالة الملك باعتبارها مستندا له قيمته .

قدم مكرم باشا خمس صور لأوامر ادارية لها مضمون واحد ، فهى تتضمن كلها أمرا للسواق أو الساعى ، بأن يملأ البوكسفورد بنزيننا ويحمل فيه الورد الى منزل وزير الزراعة !! والغريب أنه لا يوجد أمر واحد عليه امضاء مدير المتحف ، وهو المختص الأول بالتوقيع أو وكيله الذى يقوم مقامه عنه غيابا ، أو رئيس السكرتيرية ، أو أى موظف يشغل مركزا رئيسيا . والمعقول أنه اذا غاب المدير فلا يغيب الوكيل ، واذا غاب الاثنان معا فلا يعقل أن يستمر غيابهما من ٩ أغسطس الى ٩ سبتمبر حتى لا يكون هناك أثر لتوقيعهما على الأوامر التى يقول مكرم باشا انها تصدر كل أسبوع .

ومما يستوقف النظر أن كل أمر عليه توقيعات تختلف عن مثيلاتها في الأمر الآخر . لكن هناك توقيع مشترك في هذه الأوامر كلها ، هو توقيع جورج الراهب الذى حدثتكم عنه عند الإجابة عن السؤال الخاص بالزهور ، وقلت لكم انه ضبط مساء ٢٢ مارس بوثائق الكتاب الأسود أما باقى التوقيعات فهي للخدم والسعاة ومن اليهم ، أما امضاء مدير المتحف فغير ظاهرة حتى لم يتمكن مكرم باشا نفسه من قراءتها . وهذا يدل على أن جورج الراهب هو الذى كتب هذه الأوامر بخط يده . ثم لما قدمها للسعاة أو السواقين وقعوا عليها لأنهم أميون ويكفيهم أن يعلموا أن الراهب سكرتير المدير قد وقع عليها ، حتى لا يمانعوا فى وضع امضاءاتهم أيضا . ويدل اختلاف هؤلاء الأشخاص فى كل أمر على أن الراهب كان يتصيدهم فى كل مرة ليوقعوا ، ولم يكن هناك أشخاص مختصون بالتوقيع دائما فى كل الأوامر ، بل لا يوجد امضاء واحد لموظف كبير معروف كما سبق أن ذكرت .

وقد كان أول أمر من غير توقيع أصلا ، وكان يقضى بأن ترسل الزهور غدا الخميس ١٠ أغسطس الى منزل معالى الوزير كالمعتاد . فهل كانت ترسل هذه الزهور قبل هذا الأمر المزعوم بأمر أو من غير أمر ؟ فان كانت ترسل من غير أمر فما الداعى لهذا الأمر الأخير وما تلاف ؟ وان كانت بأمر فأين هذا الأمر السابق على ١٠ أغسطس ؟

ثم يقول ان هذا الورد يرسل الى قبر المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا ، فلماذا لا يفرض أن هذا الورد يرسل الى منزلى ، وما دليله على أنه يرسل من منزلى الى قبر المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا . لا دليل عنده الا أنه يرسل كل يوم خميس !!

قد يكون لدى ضيوف ، أو وليمة ، أو استقبال فى هذا اليوم ، فهل ارسال الورد فى هذا اليوم الخاص يدل على أنه انما يرسل الى قبر المرحوم عبد الواحد باشا الوكيل ؟ ثم هذا يقول انه يجبل عبد الواحد باشا الوكيل ويحفظ له أحسن الذكرى . هذه هى الذكرى التى يحفظها له ؟ !!

ولعل أطرف شئ أن الأمر الإدارى الخاص بتاريخ ٨/١٩ فندل بعشرة توقيعات ، فهل يعقل أن أمرا إداريا بارسال كمية من الورد الى الوزير يستوجب التوقيع عليه بعشرة توقيعات منها سبعة أو ثمانية لا يمكن قراءتها ؟ ان الفكرة هى تسجيل كل توقيع ، فهذا للسائق ، وهذا للجنائنى الخ . . . فلو كان هذا الأمر باعلان حرب لما احتاج الى كل تلك التوقيعات !! كل هذا من أجل باقة ورد لا تساوى قيمتها أكثر من

خمسـة قروش أو عشرة ، كما قال مكرم باشا نفسه فى الجلسة حين تساءل : أمن أجل هذه الأوامر يتكلف المبالغ الكبيرة فى طبع صور لها ؟ .
لقد صنع جورج الراهب كل هذه الأوراق ، وها هو يعترف بجرمه فى كتاب وجهه الى معالى وزير المعارف العمومية يحاول أن يثبت فيه براءته ويـزعم أنه « كبش الفداء » وقد قرر فى هذا الكتاب أنه منذ اشتغاله بالمتحف فى سنة ١٩٣٨ لم ير أمرا كتابيا بإرسال الأزهار الى جهة من الجهات المعناد ارسالها اليها . ولم نجر العادة باصدار مثل هذه الأوامر ، يقرر جورج الراهب هذه الحقيقة ولكنه ينسى أن امضاءه يـزيف كل هذه الأوامر المصطنعة .

والواقع أن الزهور ترسل للجمعيات الخيرية والملاجئ والمستشفيات ، ولكل من يطلبها ، وإذا أراد مكرم باشا أرسلت اليه . لا تباع ولا تشتري ، وإنما تستعمل للزينة ، ويقصد من توزيعها النشر وحث الناس وتشجيعهم على زراعة الزهور .

كما يرد وزير الزراعة على موضوع مسكن وزير الدفاع بالمنزل الملحق بمتحف فؤاد الأول الزراعى ، ويرد وزير المواصلات عن اقتراح تعيين فؤاد الدين وكيلًا للداخلية ويكون من بين رده ، انه هو الذى اقترح - حقيقة تعيين معالى فؤاد باشا وكيلًا للداخلية ، كما اقترح - وزير المواصلات تعيين أحد كبار الموظفين الحاليين فى المنصب الذى يشغله ، وكان ذلك فى جلسة مجلس الوزراء لا قبلها ، وأظن أن رواية مكرم باشا فى كتابه الأسود من أننى اقترحت ذلك على رفعة رئيس الوزراء وباقى الوزراء قد تؤدى الى هذا المعنى لولا المقدمة التى وضعت قصدا ، وهى التى قال فيها مكرم باشا « فقبل انعقاد مجلس الوزراء اقترح أحد الوزراء ... الخ » ليتفادى بوضعها مغبة افشاء أسرار ومداولات مجلس كان هو أحد أعضائه لأن له فى هذا الشأن كلاما اليما وموقفا سجله له علماء الفقه الدستورى وسأذكر سعادته بما قال فى هذا الشأن ان نفعت الذكرى .

ولكننى قبل أن أتلو عليه بيانه فى افشاء أسرار المداولات ألفت النظر الى غرضه من العدول عما فى الكتاب الأسود ونسبة ذلك الاقتراح الى صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء كما فى بيانه فى هذا المجلس الموقر - والغرض ظاهر وهو الوصول الى ربط عملية شراء الأرض التى تمت فى يناير سنة ١٩٤٢ . باقتراح تعيين فؤاد سراج الدين باشا وكيلًا للداخلية وأننى أعلن فى هذا المجلس أننى اذ تقدمت باقتراحى لم يكن لا رئيس الوزراء ولا مكرم باشا ولا أى وزير من وزراء الدولة ولا من غيرهم يعلم شيئا عنه ، وإنما تقدمت به مقتنعا بأنه يحقق

هذا المجلس الموقر أننى اذ تقدمت بهذا الاقتراح ما كنت أعلم شيئا عن بيع الأتليان الذى أشار مكرم باشا اليه ولو علمته ما تغير موقفى ولا عدلت عن اقتراحى ، لأننى أردت تحقيق المصلحة العامة وما أردت ولا أريد أن أشتهر عند مكرم باشا بالنزاهة لأننى فى غنى عن هذه الشهرة ولأنها لا تعنى شيئا اذا تعارضت مع اقتناع الضمير ، كما يسرنى أن أفاخر بأننى اقترحت تعيين فؤاد سراج الدين باشا فقد عرفتموه وزيرا شرف المصريين ، وشرف المنصب الوزارى وشرف الوزارة التى ينتمى إليها .

أما ما قاله سعادة المستجوب فى افشاء أسرار مداولات مجلس الوزراء فكلام يستحق أن يدون فى مضابط هذا المجلس .

قال سعادته يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ يلوم سعادة محمود غالب باشا « أما الكبيرة الأولى فهى أنه سمح لنفسه بأن يذيع على الملأ المداولات السرية لمجلس الوزراء من غير استئذان هذا المجلس فخان الأمانة التى عهدت اليه كوزير وكرجل مسئول ولو أن وزيرا فعلى ذلك فى بعض البلاد الغربية لاعتبر عمله جنائية يحاكم عليه بمقتضى قانون العقوبات وكذلك فى بلاد العالم أجمع فان افشاء مثل هذه الأسرار محرم اما بحكم القانون أو بحكم الآداب العامة » وقال سعادته « وأخيرا فما الذى دفع بغالب باشا الى نشر بيانه رغما عن كل الكبائر التى ارتكبها فى حق الزمالة ، والحقيقة - يقول سعادة غالب باشا ان من حقه أن يدافع عن كرامته ، والمفهوم من ذلك بداهة أنه يرى أن كرامته قد مست لأنه خرج أو أخرج من الوزارة - والمعروف عند العارفين أن سعادة غالب باشا عندما كاشفه الرئيس بنيمته استمسك بشدة مؤلة بوجود بقائه فى الوزارة فلما يئس من هذا الطلب استغزه الغضب واستمر به الغضب الى يومنا هذا حتى أنه راح يعرض بالوزارة التى كان يتشبث بأهدابها ويرجو ملحا أن يبقى مستمتعا بمنصبه فيها ٠٠٠ رحمة بنفسك يا سيدى الباشا من ثورة الغضب ولقد أنساك انك بالأمس كنت ترجو أن تكون فى زمرة أولئك الذين تقول عنهم اليوم انهم ليسوا من خدام الأمة وانهم يعرضون مصالحها الى الخطر - نريد أن نعرف ما استقر عليه رأيك فهل الخطر على مصالح الأمة فى دخولك الوزارة أم فى خروجك منها ، وهل من المساس بالكرامة أن يخرج الوزير من الوزارة أو أن يغضب لهذا الخروج ؟ تلك أسئلة أرجو أن تتدبرها فى خلوة وفى غير نزوة ، انتهى كلام سعادة المستجوب .

أما علماء الفقه الدستورى فقد سجلوا لسعادة المستجوب ما يأتى :
« لا يصح للوزراء الحاضرين والسابقين أن يصرحوا بما دار فى مجلس

الوزراء ولا أن يدلوا ببيانات عن كيفية التصويت على قرار من القرارات أو في موضوع من الموضوعات ، وسرية المداولات قاعدة محترمة في انجلترا من قديم ومتبعة في فرنسا وغيرها ولو أن بعض الوزراء يخالفها أحيانا - وقد خالف هذه القاعدة عندنا وزير المالية في الوزارة النحاسية الثالثة مكرم عبيد باشا في بيانه الذي أدلى به الى الجرائد عن مسألة كادر المعلمين ، كما خالفها صراحة محمود غالب باشا وزير الحقتانية السابق في الوزارة النحاسية الثالثة عندما ذكر أسباب عدم اشراكه في الوزارة الجديدة التي تالفت في ٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ « وأشار المؤلفان الى أن مكرم عبيد باشا أخذ على غالب باشا افشاء المداولات السرية لمجلس الوزراء من غير استئذان هذا المجلس قائلا عن غالب باشا « انه خان الأمانة التي عهدت اليه كوزير وكرجل مسئول » .

وهكذا يتضح لكم يا حضرات النواب سبب وضع المقدمة التي أشرت اليها نقلا عن الكتاب الأسود وهي قول مكرم باشا « فقبل انعقاد مجلس الوزراء ٠٠٠ » لأن مكرم باشا يريد في سنة ١٩٤٣ أن يفر من كلام مكرم باشا في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ .



الفصل الخامس

نجيب الهاللى الأديب والسياسى يرد على مكرم عبيد السياسى والأديب فصل مكرم عبيد من مجلس النواب فى أول سابقة من نوعها فى التاريخ البرلمانى

ونستأذن فى أن نطيل فى نقل رد نجيب الهاللى على
مكرم عبيد فقد كان الرد أدبا وسياسسة اتسم بالحدة
والعنف على نيتو غير مألوف كثيرا فى مجلس البرلمان :
قال نجيب الهاللى *

ينعى علينا بعض الناعين أننا اهتممنا للكتاب الأسود أكثر مما
ينبغى ، وأننا أضعنا ردها من الزمن فى مناقشته ، وأن دولاب الأعمال
فى البرلمان وفى الحكومة قد تعطل بسببه مع أنه كتاب تافه ، وفى الحق
أنه كتاب تافه ، بل انه لتافه نجس ، ولكن لا شئ يعطل أكبر الأعمال
وأهمها مثل التافه النجس *

ففى سنة ١٩٣٨ تعطل فى لندن أكبر مركز لتوليد الكهرباء ، فخيم
الظلام الدامس على المدينة الكبيرة ، وانقطعت فيها الحركة ، ووقفت القطر
فى الأنفاق ، وتساءل أهل المدينة فى خوف وفزع ماذا حدث ، وانصرف
المتخصصون والمهندسون للبحث عن المجرم الأثيم الذى شل حركة لندن ،
فاذا بالمجرم الأثيم فأر ضخم أسود ، فلا تعجبوا اذن من أن يشل حركتنا
الى حين كتاب أسود ، وسننتهى منه هذه الليلة ويعود دولاب الأعمال
الى حركته ، وكما احترق الفأر الأسود الى جانب الأسلاك ، سينتهى الكتاب
الأسود ، ٠٠٠ أستغفر الله ! بل سيبقى وراء مكرم عبيد فى حياته ،
وسيلاحقه وراء ظهره بعد مماته ، مصداقا لقوله تعالى فى سورة الانشقاق
- ومكرم زعيم حركة الانشقاق - « وأما من أوتى كتابه وراء ظهره ،
فسوف يدعو ثبورا ويصلى سعيرا » *

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ١٧٤

عجبت لحال هذا المستجوب ، فلقد اتهمناه فى ردودنا بتهم مينة ،
وسقنا عليها أدلة قاطعة مانعة ساطعة لامة ، وكان الأولى به أن يبدأ
بتطهير نفسه من هذه التهم قبل أن يندفع فى تبار الاتهام لغيره ، ولكنه
صمت صمتا بالغا ، ولم يرد على شئ مما اتهمته به ، وهذا اقرار منه
بصحته وعجز كامل عن الدفاع . نعم ما كان أولاه وهو المنصف بكل هذه
المساوىء أن يسكت عن عيوب الناس ، ألا يبشر بالفضائل وهو عار
منها ، وما كان أولاه - وهو صاحب الكتاب الأسود - أن يتمثل بقول
أبى الأسود :

يا أيها الرجل المعلم غيره
هلا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدواء لذى السقام وذى الضنى
كيما يصح به وأنت سقيم

لقد اتهمته فى قضية الياس باشا عوض بأنه استحل الأتعاب دون
أن يفعل شيئا ، بل ضيع الأوراق والجهود التى بذلتها ، ثم لم يقبل أن
يرد ما قبض من أعاب ، فلم ينس بينت شفه ردا على ما اتهمته به ،
واتهمته بأنه تقاضى أجرا عن الدفاع فى قضية الوفد من زميل له فى
الوفد ، هو المغفور له محمود باشا الاتربى ، فلم يرد على ذلك بكلمة ،
واتهمته بأنه أول يوم لتأليف الوزارة طلب منى مد مدة خدمة أحد أقاربه
على أن يتم ذلك فى أيام ، فلم يحرجوا ، واتهمته بأنه ألح على - بل بالغ
فى الإلحاح - لأعين زوج شقيقته الدكتور لبيب بولس وكيل مستشفى
قصر العينى ، فرفضت ورفضت الجامعة ، فلم يجب عن هذا بشئ ، واتهمته
بأنه أعاد الكرة فى مسألة الدكتور لبيب بولس ، اذ طلب منى أن أنق
مدير مستشفى الحميات للجامعة ليخلو المكان لزوج شقيقته ، فلم يرد على
هذا أيضا ، واتهمته أنه هو وأخوه رجوانى أن أرجو معالى عبد الفتاح
الطويل باشا فى تعيين جورج عضوا فى مجلس السكة الحديد الأعلى ،
لأن هذا يخدمه فى شركة شل ، فلم يجب بغير السكوت ، ثم ذكرت له
فضيحة كبرى هى كبرى الفضائح فى استغلال النفوذ ، تلك أنه وشقيقه
قد احتالا على مئتش التعليم الأولى فى قنا ليعدل عن ترشيح نفسه ،
وتلوت عليكم كتابا من هذا المفتش كتبه إبان الانتخابات - فى فبراير
سنة ١٩٤٢ - وفيه يذكر لمراقب التعليم الأولى ما حدث بينه وبين جورج ،
وأن هذا الأخير قد ألح عليه بمختلف الوسائل كى ينزل عن الترشيح ،
ووعده وعدا صريحا بأن يمد له مدة خدمته ، وقال له انه سيرجو فى ذلك
وزير المعارف وان وزير المالية يعد بهذا أيضا ، ورجوانى فعلا ، وذكرت

أسماء أعضاء الكتلة الذين رجوني أيضا في هذا الشأن • كل هذا يمر به مكرم دون أن يجيب بكلمة !! فما هذا السكوت يا ترى ؟ •

عندما تسكت الحكومة عن واقعة تافهة لا تستحق الذكر في ردها على سؤال من الأسئلة ، يقول ان هذا السكوت مريب !! فتعال أنت يا سيد مكرم وفسر لنا دلالة هذا السكوت : أهو اقرار ، أم عجز ، أم استهتار ؟ أم انه يحق لك أن تتهم الناس ، ويجب عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم ، وأما أنت فتتهم وليس عليك الدفاع ؟ ! •

الواقع أن كل الوقائع التي ذكرتها صحيحة وعليها شهود أحياء من كبار القوم : فعندما أذكر الناس باشا عوض فانما أذكر رجلا على قيد الحياة له مكانته ، وعندما أذكر نجيب باشا محفوظ فانما أتحدث عن رجل على قيد الحياة يعرف مسألته على ابراهيم باشا وغيره من رجال الجامعة ، وعندما أتكلم عن لبيب بولس فانما أنكلم عن قصة عرفها رجال الجامعة جميعا ، ويعرفها الدكتور الدمرداش مدير مستشفى الحميات ، وعندما أقول جورج مكرم فانما أسير الى مسألة يعرفها ويستطيع أن يرويها لكم معالي عبد الفتاح باشا الطويل ، أما مسألة الانتخابات فقد أدليت لكم فيها بالتفاصيل ، وتلوت عليكم الكتب الرسمية التي أرسلها المرشح لمراقب التعليم الأولى ، وأرسلها المراقب الى الوزارة •

ما كان مكرم باشا بمستطيع أن يرد علينا برد ما ، فكان حقا عليه وهو المهلهل الى هذا الحد أن يتخذ من مساوئه عبرة فلا يخلط على الناس المساوىء ، بل لقد كان واجبا عليه أن يسكت عنهم ، ولو كانت فيهم مساوىء ليسكتوا عنه أيضا •

لقد كان على مكرم أن يطهر نفسه قبل أن يطهر الحكم ، وأن يفكر فيما دمغناه به من الأدلة القاطعة المانعة الساطعة الالامعة •

اتهمنى مكرم بالاشتغال بالمحاماة وأنا وزير ، فرددت عليه بوقائع ايجابية ، وبشهود أحياء مثل صليب سامى باشا والأستاذ سابا حبشى بك والأستاذ زكى عريبي والأستاذ عمر عمر والبندارى باشا • الخ ، فلم يرد على هذا بأكثر من أنه فى استجوابه المكتوب الذى قدمه للمجلس تملص من ذكر هذه التهمة •

ادعى مكرم باشا كذلك أنى حرصت فى تعيينات الجامعة ، وتعيينات كلية الطب ، على وجه الخصوص ، على أن أرضى (محاسيب) رفعة رئيس الحكومة (ومحاسيبى) وانى هبطت بمستوى التعليم الى حد السقوط

الى آخر الأبد ! » وهكذا يكون الطفيليون السياسيون نكبة على بلادهم وعلى الحكم كما كانوا نكبة على مصطفى النحاس فوق نكبته ! » .

هكذا يقول مكرم باشا ، وقد بينت لحضراتكم كيف نمت التعيينات فى الجامعة وكلية الطب ، وكيف أن وزير المعارف نزل عن اختصاصه وعن ابداء أى رأى بهذا الصدد ، فلم يفعل أكثر من المصادقة على ما فعله الفنيون . فماذا كان رد مكرم باشا على هذا ؟ واذا كان سعادة الرئيس لا يسمح بأن أصغه بأوصافه التى يستحقها فانى أقول : ماذا قال الملاك القديس الطاهر ردا على بيانى ، لم يقل شيئا واذن تبخرت هذه التهمة أيضا ، والمنطق بقول بعد هذا انه كان مغتريا لا محالة حين اتهمنى تهمة استحققت من أجلها أن أكون نكبة على الوطن ، بل كان هو النكبة .

لقد قال عن المجانية انها توزع ذات اليمين وذات الشمال ، حسب رغبات الشيوخ والنواب والأصدقاء والأقارب ، وقد رددت على ذلك أمام حضراتكم ، فلم يجبنى ، بل خرج بالصمت عن لا ونعم ، فلم يبق فى حقيبتى الا البيت الذى يسكنه رفعة النحاس باشا . ومادام حقه على مصطفى النحاس لا يتركه أبدا ، بل يستعر فى قلبه ، فلا بد له أن يتشبه بهذه المسألة دون غيرها . فلأعرضها على حضراتكم ، ولا أريد أن أكرر ما قلته فى الرد على السؤال ، وانما أرد على ما قاله أثناء نظر استجوابه .

لقد هلل وكبر ، واستعجب واستغرب ، وقرر أن بيت جاردن سيقى هو آية فنية وبناء نموذجى لدور التعليم .

فاسمحوا لى يا حضرات النواب أن أرد عليه كما يرد على الأطفال لأنه فى معلوماته عن المعارف كالأطفال . ألم يقل ان ذلك المعهد نموذجى ، وان الحكومة أنفقت عليه الألوف المؤلفة من الجنيهات ؟ وأؤكد لكم أنى حين قرأت عبارة الألوف المؤلفة فى الكتاب الأسود وسمعتها فى الاستجواب لعب فى عبي الفار ، كما يقول المتل .

والواقع أنى لم أنشئ هذا المعهد ، ولست مسئولا عن فكرة انشائه فقد تم انشاؤه فى سنة ١٩٣٩ فى عهد غيرنا ، ولذلك طلبت من تفتيش « مبانى قبل القاهرة » أن يمدنى بكشف يبين تفاصيل النفقات التى صرفت لاعداد هذا المنزل معهدا للتدبير المنزلى - وها هو الكشف بين يدي يتبين منه أن كل ما أنفق على هذا المنزل فى سنة ١٩٣٩ هو مبلغ ٥٣٥ جنيها و ٩١١ مليما فقط ، فأين هى الألوف المؤلفة ؟ اتضح أنها فرية بلا نزاع ، كما اتضح أن مكرم باشا يرسل الكلام على عواهنه ولا يتحرى الصدق والحق فيما يقول . فاسمعوا تفاصيل هذه النفقات !

اشتريت « أحواس » ليغسل فيها السليدات أيديهن « ووابور مكوى ووابور مطبخ » فكان ثمن هذه الأشياء ٣٤٢ جنيها و ٣٨٥ مليما ، وهى ملك للمعهد انتقلت معه الى بولاق ، كذلك اشترى « منشور » للملابس المغسولة ثمنه ١٧ جنيها و ٧٧٥ مليما ، وقد نقل أيضا مع المعهد ، كذلك اشترى حوض لغسل الأواني ثمنه ٢٠ جنيها و ٦٣٣ مليما ثم رخام للمناضد ثمنه ١٧ جنيها و ٣٤٧ مليما ، وكل هذه الأشياء نقلت الى مقر المعهد الجديد ، ومجموع ثمنها ٣٩٨ جنيها و ١٤٠ مليما فلم يبق من المبلغ الأصلي الا مبلغ ١٣٧ جنيها و ٧٧١ مليما أنفق فى نقل المدرجات وتركيبها الخ ، وهذا المبلغ الأخير هو الذى يمكن أن نقول انه قد صرف اعدادا للبيت ليكون مدرسة ، انظروا يا حضرات النواب المحترمين : ١٣٧ جنيها تنقلب فى نظر هذا الملاك القديس الصادق الأمين الى آلاف مؤلفة ! ثم هو بعد ذلك يقول : صدقونى ، ويشكو من الأوصاف التى وصفته بها .

لقد اعتبر مكرم باشا نقل هذا المعهد نكبة وخرابا على مصر ، لأنها كانت تفاخر به الشرق كله ونباهى به أوروبا !! ولماذا كل هذا يا حضرات النواب المحترمين ؟ يجبكم مكرم باشا بأن مجموعة من الصور « الألبوم » أخذت للمعهد وأرسلت الى مؤتمر التربية فى جنيف ، ولا يعقل أن تفعل الحكومة ذلك الا اذا كان المعهد مما تفاخر به مصر جميع الأمم .

هذه الواقعة مكذوبة من ألفها الى يائها ، وأراني الآن مضطرا الى أن أفعل ما فعله رفعة الرئيس أمس حين عرض عليكم الفرو فيها هو ذلكم « الألبوم » فانظروا .

ثم ان المعرض الدولى الذى حدثكم عنه مكرم باشا أقيم فى يولييه سنة ١٩٣٩ والمدرسة أنشئت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وبدأت فيها الدراسة فى أكتوبر سنة ١٩٣٩ ، ولكن الملاك والقديس الطاهر الصادق الأمين يأبى الا أن يجعل من الحبة قبة !! ويظهر أن موظفا حدثه فى هذا الشأن فعلق عليه بقدر ما يسمح له ذهنه لأن أفكاره فى التربية والتعليم ليست شيئا مذكورا .

وحقيقة المسألة يا حضرات النواب المحترمين أن لدينا متحفا نجمع فيه كل الصور الخاصة بالتعليم ، سواء أكانت حسنة أم رديئة ، ان لم تكن للمباهاة فللتاريخ . فأخذت صورا لمعهد التربية لتوضع فى هذا المتحف استكمالا لتاريخ التعليم فى مصر ، حتى يستطيع المؤرخ بمشاهدة الصور أن يكون فكره فى الموضوع الذى يعالجه . وقد جرت العادة على أن وزارات المعارف تتبادل هذه الصور مع البلاد الأخرى على طريقة

الاهداء ، فأرسلنا سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ صورة من « ألبوم » المعهد الى متحف جنيف جريا على هذه العادة ، فلا معرض دولي ! ولا مباهاة ! ولا أكبر معجزة فى الشرق ! وانما هى مجموعة من الصور أرسالت الى متحف ، كما يرسل كتاب من مكتبة الى أخرى .

لقد ألح مكرم باشا فى الكلام عن هذه المسألة وأفرغ جهده فيها ولما كان جو الجلسة وقتئذ مضطربا لم أستطع متابعتة ، فرجعت الى كلامه فى المضبطة فوجدته غزلا وتشبيها بالمعهد واشادة بالفخامة والجمال والذوق والفن !! وهو لا يستمد وحى هذه الأوصاف الخلاصة الا مما دنب عليه الصور من أفران وتمائيل وصور وقد صرح بذلك تصريرا ! فهل اخذ رفعة مصطفى النحاس باشا فرنا أو تمثالا أو صورة ؟ كلا ! فجميع تلك الأشياء لا نزال بالمعهد ، ولم يفقد المعهد والحمد لله شيئا مما يدل على الفخامة وجمال الذوق والفن ، ولا يعقل أن يكون مكرم باشا قد تعسق بالجدران والحيطان !

لقد نقل المعهد مع ثلاثة معاهد أخرى الى مكانه الجديد ، فليذهب مكرم باشا الى هناك ليراها مجتمعة كالكوكب تزداد وهى مجتمعة اسرانا وجمالا ، ويقوى بعضها بعضا . ولكن مكرم باشا لا يريد شيئا من هذا ، لأن المعهد فى مكانه القديم كان فى زعمه مضرب الأمثال ، وقد عز على أولياء أمور التلاميذ أن ينقل ، لأن مكانه كان فخما مستكملا كل معدات البذخ والترف ، ألا فلتعلموا يا حضرات النواب المحترمين أن البذخ والترف كانا من أهم الأسباب ، بل لعلهما كانا السبب الوحيد الذى أقنعنى فى نقل المعهد .

نعم كان الأسلوب الذى اتخذته هذا المعهد من البذخ والاسراف والتغالى فى الاعداد لا يناسب الروح المطلوبة فى تخريج المعلمات اللاتى لا يزيد مرتب الواحدة منهن بعد تخرجهن على سبعة جنيهات أو ثمانية ، والله لو أراد ابنى أو ابن لأحدكم الزواج باحداهن لما استطاع أن ينفق عليها كما كان ينفق عليها فى هذا العهد . ولقد وجد المراقب العام لتعليم البنات أن الاستمرار على هذا النظام مفسدة لأخلاق المعلمات ومبعد لهن عن البيئة التى تلائمهن . انظروا كيف يسمى هذا المعهد معهد التدبير بينما لا تدل حالته الا على أنه معهد للتبذير ؟! ولكى تتبينوا هذا المعنى تماما أقول لحضراتكم انه وقع فى يدي مصادفة قصاصة من جريدة الصباح الصادرة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ فاسترعت نظرى كلمة جاءت فيها عن وزارة المعارف أتلوها على حضراتكم :

« فى حى قصر الدوبابة ، قصر فخم ، كنت ألاحظ كلما مررت به فى طريقى الى منزلى ، صباحا أو ظهرا ، أو غروبا ، أن روائح المأكولات

الشهية تنبعث منه ، والدخان يتناثر من مطبخ هذا القصر الى حديقته ،
فالى الشارع ، فالى أنوف الجيران ، ونحن منهم لحسن الحظ ، وكنت وكان
الجيران معي ، نظن أن أحد أثرياء الريف يسكن هذا القصر ، وأن المطبخ
يواصل الليل بالنهار - فى طهي (المشويات) و (الحلويات) للضيوف
الذين يتوافدون على القصر لتحية الساكن العظيم !! ٠٠٠ وأخيرا ظهر لنا
أن هذا القصر يسكنه (معهد التدبير المنزلى) وأن وزاره المعارف هي التي
تديره وأن المطابخ التي كنا نستمتع بالروائح الزكية المسبغة منها صباحا
وظهرا وعصرا لم تكن على حساب أحد أثرياء الريف كما ظننا - وبعض
الظن اثم - انما كانت على حساب وزارة المعارف العمومية ٠٠٠

قلت لمحدثي - وهو عظيم من العظماء الذين يبعثون بعثياتهم الى هذا
المعهد العظيم - ان طالبات المعهد كلهن من بنات العظماء ولسن فى حاجة
الى طعام من المعهد أو شراب ، ووقت الدراسة فى المعهد لا يزيد على ثلاث
او أربع ساعات فى اليوم . فلماذا هذه النفقات للمطابخ أو لمن تطبخ
المطابخ ؟!

قال - ان كل الحصص فى هذا المعهد عبارة عن تمرينات للفتيات
على طبخ الخضر واللحوم والطيور والحلوى والتطريز والكي ، فكل
مسيريات المطبخ اليومية لصنع الطعام والحلوى على نفقة المعارف وكذلك
ألبان الأقمشة التي تستعمل للتمرين على الكي والتطريز ٠٠٠

ومن هذا يتبين لنا أن وزارة المعارف ربما بلغت نفقاتها على هذا
المعهد حوالى المائتى الجنيه شهريا تدفعها ثمننا للطيور واللحوم والخضر
فى هذا المطبخ ، فهل كانت المأكولات التي تطبخها الطالبات وكانت نتكلف
هذه النفقات الطائلة برسل الى المستشفيات والملاجئ يوميا ، أو الى أين
كانت تذهب ؟؟ »

فكتبت عليها فى ١٤ أكتوبر « حضرة حسن بك فائق أرجو التكلم
معى فى الموضوع بصفة مستعجلة » أى قبل ظهور الكتاب الأسود ، ولقد
بحث المراقب هذه المسألة ، فرأى ان الوزارة تنفق على البذخ والتبذير
فى هذا المعهد آلاف الجنيهات ، مع وجوب أن يكون اعداد المعلمات متمشيا
مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية لطبقة الشعب المتوسط على
الأكثر ، ووجوب اتباع نظم وتطبيق طرق التدريس مناسبة للبيوت المصرية
العادية وميزانياتها الخاصة .

لهذا قلت لحضراتكم ان الرجال الفنيين فى وزارة المعارف رأوا أنه
لا يصح تعويد المعلمات معيشة الاسراف والترف ، بل يجب تعويدهن
التدبير والاقتصاد ، وقد طلبت بيانا بالنفقات التي تنفق على هذا المعهد

فوجدت أن إيراده يبلغ ٢٨٠ جنيها ، وأن نفقاته تبلغ ٧٨٠٤ جنيها ، وأن عدد الطالبات ١٢٠ طالبة ، ١٤ منهن تدفعن المصروفات وقدرها عسرون جنيها للطالبة ، وباقيهن يتعلمن بالمجان ، فهالني هذا المبلغ الكبير .

ولقد بينت لكم في اجابتي السابقة أنه بضم المعاهد بعضها لبعض أمكننا أن ننشئ أربعة معاهد جديدة دون أن نحمل الميزانية شيئا ، وهي روضة أطفال بحى الجيزة ، ومدرسة ابتدائية للبنات بحى سيدنا الحسين ، ومدرسة ثقافة نسوية ثالثة فى القاهرة ، ومدرسة للفنون الطرزية الراقية بعد فصلها عن القسم الابتدائى ، فبهذا الضم أمكن انشاء هذه المعاهد الأربعة التى كانت ستكلف خزانة الدولة ما لا يقل عن عشرين ألف جنيهه .

أبعد هذا يقول مكرم باشا ان نقل المعهد كان نكبة على مصر ؟! ولو كان مكرم باشا يريد أن ينتقد حقاً لكان واجبا عليه أن يدق قليلا ، فقد علمتم أن رفعة النحاس باشا هو الذى حرض المعلمات على تقديم عريضة احتجاج على هذا النقل تقع فى ثلاث صفحات ، وكلها أسباب فنية ، ولو أتيح لمكرم باشا أن يطلع على هذه العريضة لخطب فيها ثلاثة أيام ، ولكنها كانت فى مكتبى ، أما استشهاده بهذه العريضة فلاقول لمكرم باشا ان الأحرى به أن يقلل من المباهاة بنفسه الى حد ما ، فلو اطلع عليها لعلم أن هؤلاء السيدات أقدر كثيرا من كبير المحامين .

وقد خلص مكرم باشا من هاتين النقطين الى نقطة ثالثة ، وهى شكوى مرة من وزير المعارف الذى وصفه بالمفتري والكيدبان !! قال عني « يخطيء وهو الخاطيء » وظل يعيدها مع أنني أفهمته أن الخاطيء هو المجرم .

قال مكرم باشا ليس صحيحا « اننى قلت فى نوبة حازمة حاسمة أخلى المعهد » بل النوبة الحازمة الحاسمة كانت فى موضع آخر غير الاخلاء ، وهو قرار التشتيت وتنقلات المعاهد ، اذ استغرق الاخلاء شهرا من الزمان ويعجب كيف ذكرنا ان قوله هذا كان منصبا على الاخلاء . ولو كان الأمر كما يدعى لحق أن يكون وزير المعارف هو الكيدبان . ولكن أمامنا مضبطة الجلسة ثابتا فيها قوله « واذا بالبنات تطرد بين يوم وليلة » وليس فى شهر من الزمان ، ولو تجاوزنا عن المضبطة لاحتمال أن يكون ما بها زلة لسان ، لوجدنا أنه - فى الكتاب الأسود يقول « فماذا لو أخرج البنات فى الحال وبلا امهال » فهل بعد هذا أكون قد افتريت عليه كذبا ؟!

ولنصدقه جدلا أنه قصد بالنوبة الحازمة الحاسمة القرار لا الاخلاء ، ولننظر أينما الكيدبان ، انه نقل فى الكتاب الأسود قرارا صدر من وزير

المعارف وبه ثمانية بنود ، ووقع عليه من جميع الموظفين المختصين بما فيهم الوزير في يوم واحد ، بل في صبيحة يوم واحد بل في ساعات معدودات .
والحقيقة أن كل موضوع من هذه الموضوعات التي ورد ذكرها في البنود الثمانية بحث على حدة وانقضت شهور وأيام في درسه وتمحيصه ، وبعد أن عرض وفصل فيه وفي أمثاله جمعت كلها في قرار واحد . ومن المعقول والحالة هذه ان يمضى القرار في يوم واحد .

لقد سبق أن قلت لكم عن المعهد ان حضرة مراقب تعليم البنات قدم مذكرة قال فيها انه فكر في ضم معاهد التربية الأربعة للبنات من سنة ١٩٤١ ، وانه عرض الفكرة على المستنصر الفني في أغسطس سنة ١٩٤٢ عقب انتهاء السنة الدراسية ، وانه اجتمع هو وسعادة المستشار بسعادة وكيل الوزارة المساعد عدة جلسات ولما انتهوا الى قرار كتبوا به محضرا ووقعوه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ثم عرض هذا القرار على الوزير فوقعه في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ فهذه مسألة واحدة من الثمانية ، فانظروا الأدوار العديدة التي مرت بها حتى تحققت . وهاكم الأوراق الرسمية - مذكرة المراقب ، والمحضر ، وقرار ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ - لتبينوا صحة ما نقول .

وجميع المسائل الأخرى مثلها مثل مسألة المعهد ، أخذت كل منها طريقها في الدرس والتمحيص ، وأبدى فيها المختصون آراءهم ، ثم جمعت كلها ليكون التبليغ تبليغا واحدا . ولكن مكرم باشا يرى أنه ما دام القرار قد أمضى في يوم واحد فتكون كل هذه الأدوار قد مرت كذلك في يوم واحد !!!

والعجيب في الأمر أن مكرم باشا فسر القرار تفسيراً سمجاً ، اذ يقول ان ثمانى مدارس قد شتتت . فاسمعوا ما ذكره في كتابه الأسود من صورة القرار :

أولا : فتح روضة أطفال بحى الجيزة ، فهل الفتح تشتيت ؟!

ثانيا : انشاء مدرسة ابتدائية للبنات في حى سيدنا الحسين فكيف يمكن أن يكون الانشاء تشتيتا ؟!

ثالثا : أن تبقى مدرسة الفنون الطرزية فى مكانها ، ومتى كان البقاء فى نفس المكان تشتيتا !!!؟

رابعا : مدرسة مصر الجديدة للبنات بقسميها الابتدائى والثانوى . فقد ازداد اقبال الطالبات على المدرسة حتى ضاقت بهن وكان من أنر ذلك أن حول كثير منهن الى العباسية ففصلت الوزارة القسم الابتدائى

عن الثانوى ، وأصبحت المدرسة كلها مخصصة للقسم الثانوى ، ونقل القسم الابتدائى الى مكان آخر ، فهل يعتبر هذا تسميتنا مع أن فيه راحة الأهالى والطالبات .

هذه أربعة من ثمانية بنود ، أما الأربعة الأخرى فهى خاصة بالمعاهد الأربعة التى جمعت فى مكان واحد . فهل ايجاد مكان جديد لمدرسه جديدة لم تخلق بعد ، أو بقاء مدرسة فى مكانها يعتبر نستيتا ؟ أليس هذا دليلا على نية الافتراء وتعمده ؟ وهذا هو القرار الذى يهول فيه مكرم باشا ويقول : يا مولاي انظروا كيف قلقلوا التعليم ، والى أى حد أصابه الاضطراب ؟

لقد ظهر لكم يا حضرات النواب المحترمين أن الحركة التى أجريت ان هى الا حركة عامة قامت بها مراقبة البنات خاصة بمدارس القاهرة جميعها ، وهى عبارة عن السياسة العامة لحضرة الكردانى بك الذى عين مراقبا للبنات فى سنة ١٩٤١ ويلاحظ أن حضرته عين مراقبا فى العهد الماضى . وقد أمضى سنة فى مراقبة البنات ، فكانت هذه السياسة زبدة تجاربه ، فلما استقر رأيه على اجراء هذا الاصلاح تقدم بسياسة عامة اقترحها ، ولذلك جاء فى مذكرته « أنه بمناسبة ضم المعاهد وانشاء مدارس جديدة ومنهم مدرسة الحسينية وغيرها ٠٠٠ الخ » ولكن مكرم باشا يغفل ذكر هذا كله ويقول ان السبب كله هو سكن النحاس باشا للمنزل ! أليس هذا افتراء صريحا يا حضرات النواب ؟

تكلم مكرم باشا فى الجلسة الماضية عن مدرسة الحسينية وقال انهم يدعون على الأهالى المساكين أنهم طلبوها ، ونحن نحمد الله أن النائب المحترم السيد أمين حسين الصياد حاضر معنا الآن ، فقد قابلنى وتكلم معى بخصوص انشاء مدرسة جديدة بحى الحسينية ، ولكن مكرم باشا يقول ان الأهالى مساكين كما قال عن الوزراء انهم مساكين ، فكان الكل مساكين ما عداه ، يخربها ويقعد على تلها .

فهل أنا المفترى ؟ يطلب الأهالى انشاء مدرسة فيقول انهم لم يطلبوها مع أن السيد أمين الصياد جاءنى وقال لى انى أعرض عليك رغبة أهالى قسم الجمالية وقدم لى عريضة مؤرخة ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، ومكتوبة على الآلة الكاتبة ، ومذيلة بامضاء السيد أمين حسين الصياد نائب الجمالية .

حولت هذا الموضوع على الكردانى بك لبحثه وعرض ما يراه على فى هذا الشأن . وفى يوم ١٤ سبتمبر كتب الى أنه فحص الموضوع فتبين له أن مدارس البنين الثلاث بباب الشعرية والجمالية والسلحدار تسع

بسهولة تلاميذ مدرسة النحاسين التى هى بجوارها ، فيمكن بذلك تحويل مدرسة النحاسين الابتدائية للبنين الى مدرسة بنات ، وذلك فى حدود الميزانية الحالية للوزارة . وقد أشرت على الطلب بالموافقة فى التاريخ ذاته .

نسأل مكرم باشا : ما علاقة مدرسة الحسينية التى هى فى قسم الجماليد ، وهو يسميه حى سيدنا الحسين ، بمعهد التدبير المنزلى للبنات بجاردن سيتى ، وهو يدعى أننا قلقلنا تلاميذ مدرسة النحاسين وأنشأنا مدرسة للبنات لا لشيء الا لاخلاء سكن للنحاس باشا فى جاردن سيتى ، وما هى العلاقة بين الاثنين ؟ لا أفهم وأعوذ بالله من هذا العقل السخيف .
أنتقل الآن الى مدرسة مصر الجديدة .

تكلم أيضا مكرم باشا عن مدرسة مصر الجديدة فقال انظروا للبند ٨ وهو خطير حيث ينص على ان المدرسة التى تحتوى على قسم ابتدائى وقسم ثانوى يجب أن يفصل فيها القسم الابتدائى عن الثانوى ويدبر له مكان لكثرة الطلبات فى تلك المدرسة . وانى كوزير للمعارف أعلم أن الاطفال أو البنات أو الأولاد بالمدارس يجب أن يكونوا من أعمار متقاربة ، فلا سمح بالجمع بين الأولاد الكبار والصغار ، أو بنت صغيرة مع أخرى كبيرة فى فصل واحد ، وعدم الجمع هذا ، ان لم يكن لضيق المكان وعدم اتساعه ، يجب أن يتم لدواع فنية . فبدأنا من أجل هذا بايجاد مبنى للمدرسة الابتدائية للبنات فى مصر الجديدة ، فأخذ مكرم باشا هذا علينا قائلا كيف تستأجرون ، ولديكم بيت قد أحلى بجاردن سيتى ؟! نصوروا حضراتكم هذا الكلام الذى يلقي على عواهنه دون تبصر .

كيف أطلب من رجل عنده بنت ، ويقيم بمصر الجديدة أن يرسل ابنته الى جاردن سيتى ؟ ان مكرم لم يقصد بكلامه هذا الا أن يقول ان منزل النحاس باشا كان يغنى عن مدرسة مصر الجديدة وفى هذا كان سخيفا أيضا .

لم يقتصر على ما تقدم بل قال ان الوزارة - رغم امكانها استعمال منزل جاردن سيتى مدرسة نموذجية للبنين - استولت بمقتضى أمر عسكري على منزل بحدائق القبة وان الاستيلاء تم بتاريخ ١٠ أكتوبر ، وتدرج من ذلك الى القول بأن الغرض من كل هذا هو تمكين رفعة النحاس باشا من الانتفاع بسكنى منزل جاردن سيتى .

اسمعوا حضراتكم شيئا عن المدرسة النموذجية : أنشأنا منذ عشر سنوات مدرسة نموذجية بحدائق القبة - أليس كذلك يا تكلابك - والمدرسة كانت تدعى أولا بالمدرسة التجريبية ، وقصدنا بذلك أن نجعلها

تابعة لمعهد التربية للرجال ، تجرى فيها تجارب فى مختلف طرق التعليم وتبتكر الطرق الحديثة للموازنة بين هذه الطرق وبين الطرق المتبعة بالفعل، حتى اذا ما تبين انها أسلم وأصلح وجب اتباعها دون سواها .

ولكن الأهالى لم ترق فى نظرهم تلك التسمية لأن اسم المدرسة فى ذاته يتضمن معنى التجربة . فرفضوا الاقبال عليها . وكان لسان حالهم يردد المثل البلدى « حتتعلموا الحلاقة فى رؤوس الينامى » فإزاء هذا الامتناع لم تجد وزارة المعارف أمامها الا أن تعمل على ترغيب الأهالى فى هذا النوع من التعلم ، فغيرت اسم المدرسة من « تجريبية » الى « نموذجية » لكى يفهم معناها على أنها أنموذجية لباقى المدارس أى أحسنها ، وقد نجحت الوزارة فى ذلك اذ أفبل الأهالى على ارسال أولادهم الى المدرسة النموذجية .

وبعد أن أتموا الدراسة الابتدائية وحصلوا على شهادتها كان ضروريا وطبيعيا أن نهىء لهم تعليما نموذجيا ثانويا .

بناء على ذلك أنشئت فرقة للسنة الأولى بمدرسة فاروق الأول الثانوية بالعباسية واشترط ألا يقبل فيها الا الأولاد الذين حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية من المدرسة التجريبية بحدائق القبة .

ولكن نظرا لأن المدرسة قائمة بالقرب من مدرسة الفنون التطبيقية بالعباسية فالمسافة بعيدة جدا على أولاد صغار - تتراوح سنهم بين احدى عشرة واثنتى عشرة سنة - يسكنون فى حدائق القبة ، اذ فضلا عن صعوبة المواصلات فان فى انتقالهم كل يوم من حدائق القبة الى العباسية تعريضا لهم لأخطار الطريق - الأمر الذى شكاه منه أولياء أمورهم من الشكاوى ، وعندما وليت أمر وزارة المعارف قدمت الى شكاوى عديدة بهذا الخصوص ، ولذلك صممت على انشاء مدرسة نموذجية ثانوية فى حدائق القبة ابتداء من السنة الدراسية ١٩٤٢/١٩٤٣ حتى اذا انتهى التلميذ من المدرسة الابتدائية انتقل الى المدرسة الثانوية دون أدنى متشقة وفى نفس الحى .

هذا ما فكرت فيه وما وعدت بعمله ولكن الأهالى بالرغم من ذلك قالوا ان هذا وزير قد يسهو عن الوفاء لكثرة مشاغله فقابلنى وفد كبير منهم قبيل افتتاح الدراسة راجين سرعة البت فى هذا الموضوع .

وان لم أستطع ذكر أسماء جميع من تقدموا من الأهالى الذين يطلبون انشاء قسم ثانوى بحدائق القبة فانى أذكر أسماء بعض العظماء ومنهم سعادة حافظ عفيفى فقد أمضى عريضة مع بعض الأشخاص لهذا الغرض وكذلك تقدم الى سعادة حسين السيوفى باشا وحضرة محمود بك السيوفى يرجوان فيها فتح مدرسة ثانوية بحدائق القبة ، ليس هذا فقط ، بل تقدم

الى بعض الموظفين فى دار السفارة البريطانية ومنهم شكر الله ميخائيل آفندى بعريضه يقول فيها ان عنده أولاد سيحصلون على الشهادة الابتدائية من مدرسة حدائق القبة النموذجية ومن الصعب تكليفهم الذهاب كل صباح ومساء لمدرسة العباسية ولقد أرفقت هذه العريضة الأخيرة بتوصية من السير سمارت يقول فيها انه ما قبل التوصية فى هذا الموضوع ، الا لأن المسألة مسألة انسانية ، أما العرائض التى أشرت اليها والدالة على صحة ما ذكرته لحضراتكم فموجودة عند محمد بك رفعت الذى كان متغيبا فى السودان ولكنى علمت اليوم من الصحف أنه حضر ، وسأستحضر منه هذه الأوراق وأودعها مكتب المجلس . وها هى أوراق من الموظفين المختصين تنبت صحة تقديم هذه العرائض .

يقول مكرم كيف تستأجرون مكانا فى حدائق القبة رغم وجود مكان خال فى جاردن سيتى ؟ ان الرد على ذلك بسيط وهو أنه ليس من المعقول أن أنقل الى جاردن سيتى مدرسة يشكو أولياء أمور التلاميذ من وجودها فى العباسية بعيدة عن حدائق القبة . انى لو فعلت كما أراد مكرم لرماني الناس بالجنون وكذلك يعيب على مكرم أننى أصدرت أمرا عسكريا بالاستيلاء على المنزل وهول بأننى أخرجت منه بالقوة كرام الناس . والواقع أنه لو علم أن بين هؤلاء السكان أقرباء لحضرة النائب المحترم ابراهيم الغنيمى بك وأنسباء رفعة الرئيس لما وصفهم بهذا الوصف ، ولسر بنقلهم .

صحيح أننى استصدرت أمرا عسكريا باخلاء المنزل ، وهو الأول من نوعه - لأن الثانى لم ينفذ - وقد استصدرناه بسبب الضرورة القصوى لايجاد مكان لهذه المدرسة بعد أن بحثنا عن مكان لها طوال شهر ونصف . والى حضراتكم تفصيل ما اضطرنا الى الاستيلاء على المنزل المشار اليه :

وفقنا الى استئجار منزل بإيجار شهرى قدره ٦٠ جنيها وما زال معالى كامل صدقى باشا - رغم اتفاقى مع المالك على الايجار - مصرا على أن يكون الإيجار ٥٠ جنيها فقط .

بعد ذلك جاءت مشكلة السكان ، فكلفت صاحب الملك بأن يتفق معهم ، وهم عديدون ، ولكن بعض السكان - وليسوا نسايب النحاس باشا - لما وجدوا أن الحكومة قد استأجرت المنزل ، أرادوا استغلال الموقف الى أقصى حد حتى ان أحد السكان على الرغم من إيجاد مسكن آخر له ، رفض الاخلاء الا اذا أعطى ٢٠٠ جنيه بصفة « خلو رجل » معتقدا أن هذه فرصة يجب انتهازها .

لما علمت بهذه الواقعة ، عهدت الى اسماعيل القباني بك ناظر معهد التربية للبنين بتحقيقها فحققها واتضححت صحتها وكتب تقريرا بذلك ،

ولقد اتصلت تليفونيا بسعادة المحافظ وشرحت له الموضوع وأعلمته بأن اسماعيل القباني بك أت اليه ومع تقرير ، وأخبرته بأن المقصود من الأمر العسكري هم السكان لا المالك ، لأن بعض السكان بعدما اتفقوا مع المالك على الاخلاء عدلوا وطمعوا في أن يأخذوا عوضا مقابل الاخلاء - على الرغم من ايجاد مساكن لهم - مع أننا في حاجة شديدة الى المبنى لجعله مدرسة ، وبناء على ذلك تم الاخلاء .

اعترض علينا مكرم وقال ما هذا العمل السيئ الذي يعمله وزير المعارف ؟ ولماذا لا تنقل المدرسة الى منزل جاردن سيتي بدلا من اخراج السكان من مساكنهم ؟ ثم قال ان هناك جريمة أخطر وهى نقل المدرسة وقلقلة التلاميذ في شهر أكتوبر أى في ابان الدراسة مع أن الواجب كان يقضى باجراء النقل فى العطلة الصيفية ، مهلا يا مكرم فانت - وعقليتك عقلية أطفال فى التعليم - كان يجب - قبل أن توجه النقد - أن تعلم أنه بسبب شهر رمضان ابتدأت الدراسة فى ١٧ أكتوبر فى جميع مدارس وزارة المعارف العمومية على مختلف أنواعها بما فيها الجامعة ، وكان ذلك بمقتضى قرار وزارى صادر فى ٤ يونيه سنة ١٩٤٢ ، وكان المعهد موجودا وقتها فى المكان الجديد وابتدأت الدراسة فى ميعادها ، فلم ينتج عن عمل الوزير أى ضرر وانما أنت الذى تفتري عليه .

أنا لا أريد أن أكرر ما قلته فى ردى على سؤال سابق وشرحته بالتفصيل ، وتناوله النحاس باشا فى بيانه ولكن لكى أثبت أن عقلية مكرم غير منتظمة فانى أفرض جدلا أنى متواطئ مع النحاس باشا فى أن أسكنه هذا المنزل وان الموظفين كلهم منوطئون معى - وما كنت أريد التعرض لهؤلاء الموظفين - غير أن خبئه هو الذى دفعنى الى ذلك لأنه يقول انه لما قرأ امضاء شفيق غبريال طنه شفيق غبريال وهذا الاسم الذى زعم أنه لم يتبين حقيقته اسم معروف مشهور عندنا نحن المحامين فى قضية البنك التجارى وبخاصة عند مكرم باشا الذى طنطن فيه ، وبنى عليه أهم سبب من أسباب الرد لأنه شقيق عبد اللطيف غبريال بك القاضى فى القضية ، وقد بنى سبب من أسباب الرد على ترقيته الى وكيل وزارة مساعد (يكاد المرىب أن يقول خذونى) .

هل معقول يا مكرم باشا أنى اذا أردت التواطؤ لمصلحة النحاس باشا أتواطأ مع شفيق غبريال المونور المشترك معى فى هذه الفضيحة ؟! ولو كان هذا صحيحا فكيف أعمل على ابعاده عن مركزه وارجاعه أستاذا فى الجامعة ، وأحرمة من أن يكون وكىلا مساعدا للوزارة ؟! أظن أنه لم يصل بى الخبل الى هذا الحد ، وانما هو الخبل الذى وصل بمكرم الى هذا الادعاء .

ولو كنت متواطئا معه لما نقلته الى وظيفة أقل من وظيفته بعد هذا التواطؤ بأيام .

اننا نعمل في وضوح النهار ولا نخشى عدوا أو صديقا ، ولا نحابى رئيس الوزراء .

قال مكرم بعد ذلك ان هناك جريمة من أكبر الجرائم . هناك جريمة الثلاثية التي استولى عليها رفعة النحاس باشا . شيء بارد . ثم انتقل حضرته من محام الى رجل فنى فى الثلاثيات والتحويل والكهرباء والفولتاج ومر على الدكاكين وعلى المصريين والأجانب وقال ان الناس اعتبروا ردى على مسألة الثلاثية فضيحة الفضائح وكان شأنه فى ذلك شأنه فى كل شيء عندما يريد التهويل . قلت قد يكون مكرم على حق ففوق كل ذى علم عليم واستندعيت اخصائيا فى مسائل الثلاثيات والكهرباء وقلت له اكتب لى تقريرا عن هذا الموضوع - وها هو أودعه مكتب المجلس لاطلاع حضراتكم عليه - والى حضراتكم خلاصه ما ورد به : ان نقل الفريجيدير من جهة الى جهة أخرى يستدعى احتراسا شديدا فى النقل . وتغيير الفولتاج يتطلب عمل تحويل لا تقل تكاليفه عن عشرة جنيهات اذا كان الموتور صالحا (وقد دهشت من أن مكرم لم يغالط فى تكاليف التحويل كعادته فقدرها بنصف القيمة التي قررها الخبير) أما اذا احتاج الموتور الى تغيير فقد يتكلف وحده ثلاثين جنيها على الأقل فكأن تكاليف الانتفاع بالفريجيدير فى مكانها الأصلي قد تصل الى قيمة ثمنها الأصلي .

انه من الخبل يا حضرات النواب أن يقال انه كان من جراء هذا الاستبقاء خسارة على الحكومة . ليس هذا فقط ، بل انظروا الى الأدلة المتهافنة المائعة التي أراد مكرم أن يدل بها على صحة ما ذكره . أتى حضرته بفاتورة بثلاثين قرشا ذكر فيها أنها أجرة نقل الثلاثية من الدور الأول الى الدور الثانى ، وقال ان هذا المبلغ ربما يكون أجرة نقل الثلاثية من بولاق الى جاردن سيتى .

يعنى أنها من أهل الخطوة .

فالذى قاله الخبير هو ما قاله لى ناظرة المعهد بعد نقله الى بولاق سنة ١٩٤١ ، فقد شكت لى من أن القرن الكهربائى فسد نهائيا بعد نقله ، عند عمل التحويل اللازم بسبب اختلاف الفولت . وقالت ليتنا تركناه مكانه بمسكن رفعة رئيس الوزراء . ولا يزال هذا القرن معطلا الى اليوم ، ويمكن مكرم باشا أن يعاينه اذا أراد . فهل خدمنا الحكومة بهذا النقل ؟!

بقيت مسألة الثريتين - وهما ليسنا من ثريات السماء - فقد أدرج
ثمنهما بكشف الحساب المطلوب من رفعة النحاس باشا ، واحدهما
بمبلغ ٣٥٠ جنيه ، والأخرى بمبلغ ٤٥٠ جنيه وهما أقل بكثير من ثريات
منزل مكرم باشا .

ولما أريد نقل هاتين الثريتين تبين أنهما ستحتاجان الى لمبات جديدة ،
وقد ارتفعت أسعارها ارتفاعا كبيرا وقد لا يوجد النوع الملائم ، فضلا
عن أن المعهد فى غنى عنهما لأن به أثاثات كثيرة وفيرة وغير مستعملة وتزيد
على الحاجة بعد أن ضمت المعاهد الأربعة بأثاثاتها بعضها الى بعض فى مبنى
واحد . ولا اخال رفعة النحاس باشا اذا طمع فى شئ أن يطمع فى ثريتين
لا يزيد ثمنهما على ثمانية جنيهات .

قال مكرم باشا بعد هذا ، ان وزير المعارف أجرم لأنه سكت سكوتا
مريبا عما أنفقته الحكومة على الاصلاح والترميم فلم يذكر مقدار ما خص
الحكومة وما خص رفعة النحاس باشا فى هذا الترميم والاصلاح .

وقد كان أصل السؤال الموجه الينا فى هذا الشأن هو : هل قام
رفعة النحاس باشا بدفع ما يخصه فى تلك التكاليف أولا ؟ فكان ردى
هو أن رفعتة قد دفع قيمة ما يخصه فى تلك التكاليف بشيك فى ١٨
مارس سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٨٧٠ جنيهها مصريا .

ومع أن السؤال لم يكن يقتضى أن أبين حساب الحكومة فيما عدل
على نفقتها ، فقد قلت فى الرد ان الحكومة قامت بعمل الاصلاحات التى
كانت ملزمة باجرائها بمقتضى العقد ، وأودعت المجلس كسفا بما أنفقته
الحكومة وما يخص رفعة الباشا فى هذه النفقات ، فلم أسكت سكوتا مريبا
كما قال حضرته ، وانما هو الذى يتصيد التهم وما علم بالمبلغ الا من
الكشف الذى أودعته وكان سببا فى أن يكشف لعينيه كل ما جاء فيه .

قال بعد ذلك ان ما تحمלתه الحكومة هو مبلغ جسيم جدا ، وانى
أقول سواء أكان المبلغ كبيرا أم صغيرا فهو انما صرف تنفيذا لشروط
العقد فى أن نعيد البيت ، فى حالة اخلائه ، الى ما كان عليه أى ليكون
مسكنا ، وعندما زرنا المعهد وكان معنا معالى عثمان محرم باشا وجدنا فى
بعض الغرف أحواضا كثيرة لغسل الملابس ، وغرفا أخرى مخصصة
للطبخ ، وحمامات ، ولابد من رفع هذه الأشياء واعداد الغرف ليكون
المنزل صالحا للسكنى ، سواء أسكنه رفعة النحاس باشا أم غيره .
أما ما تكبدته الحكومة فى هذا العمل فهو مبلغ ١١٤٤ جنيهها لا غير ،
ويستكثر مكرم باشا هذا المبلغ ولا يستكثر مبلغ ٤٣٧٥ جنيهها أنفقته

الحكومة على منزل فى سنة ١٩٤١ دون أن تكون مضطرة الى ذلك تنفيذا لشروط عقد أو التزام ، ولو كانت الحكومة قامت بنقل المعهد فى سنة ١٩٤١ لما تكبدت فى سبيل اصلاح المنزل نصف هذه المصاريف أو أقل . ومن هذا يتبين أن نسبة ما صرف على منزل نبلغ حوالى تسعة أضعاف ما صرف على منزل المدرسة .

فهل من العدل أن يتعاضى مكرم باشا عن ذلك المبلغ الجسيم الذى صرفته الحكومة فى سنة ١٩٤١ دون أن تكون ملزمة بذلك ، ثم يستنكر المبلغ الذى صرف تنفيذا للعقد ؟! ليس هذا فقط ، بل يقول مكرم عبيد انه وقعت حوادث هى داهية الدواهى وهى أن النحاس باشا لم يمض الشيك بالمبلغ المستحق الا فى ١٨ مارس ، ثم أخذ يخطط خبطا عشوائيا . ويتكلم عن تاريخ امضاء هذا الشيك ، وتاريخ ضبط حافظة مستندات العريضة التى كانت تطبع ، وتاريخ تحويل العريضة من السراى الى رفعة رئيس الوزراء ويربط هذه التواريخ بعضها ببعض تهويشا للأفكار ، فيجعل من ضبط الحافظة تارة ، ومن تحويل العريضة من السراى تارة أخرى ، سببا فى كتابة الشيك مع أن الشيك كتب فى ١٨ مارس أى قبل وفوق هاتين الحادثتين فقد ضبطت الحافظة فى ٢٢ مارس ، وكان تحويل العريضة فى ١٠ أبريل فكيف يكون السبب فى امضاء الشيك هو ضبط الحافظة أو تحويل العريضة ، الا اذا قلنا أن المعلول يوجد قبل العلة وان الاثر يوجد قبل السبب . وهو قول لا يصدر الا عن محام كبير كمكرم عبيد باشا . ولقد قلت له كما قال له أيضا عثمان محرم باشا ان كشوف الاستلام المؤقت مؤرخة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ وليست فى مارس أو أبريل ، وان هذه الكشوف مبين بها توزيع ما هو مستحق على رفعة النحاس باشا من النفقات ، وما هو مستحق على المالكة وما هو مستحق على الوزارة ، ولقد أبلغت مصلحة المبانى هذه التفاصيل الى وزارة الأشغال . وفى أول فبراير سنة ١٩٤٣ أى قبل ١٨ مارس وقبل ٢٢ مارس وقبل ١٠ أبريل فكيف يمكن القول بأن النحاس باشا كان ينوى عدم دفعها ، مع أن الوزارة قد احتسبتها عليه فى أوراق رسمية من يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ .

كذلك قلت له فى ردى اننى حررت خطابا الى عثمان محرم باشا فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٣ هذا نصه :

« عزيزى معالى وزير الأشغال

أتشرف بأن أرسل لمعاليتكم الملف الخاص باخلاء المبنى الذى كانت تقيم به مدرسة التدبير المنزلى بجاردن سييتى رجاء توزيع المبلغ الذى أنفق

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ٤٣٣

فى الاصلاحات على المالكه والوزارة ورفع المستأجر طبقا لنصوص العقد مع تدبير المبلغ اللازم على الحكومة بمقتضى العقد من ميزانية وزارة الأشغال لأن وزارة المعارف لبس فى ميزانيتها ما يسمح بخصم المبلغ المذكور .

١٦ فبراير سنة ١٩٤٣

فكيف يقال بعد ذلك ان النحاس باشا آخر الشيك لأنه كان ينوى عدم تسديد هذا المبلغ ؟ لقد صدم مكرم باشا بهذه الحجج طبعا ، فأخذ يتهاافت ويتخاذل ويتمايع ويستنكر أنه يتهم النحاس باشا بالمطالة ، فبماذا يتهمه اذن ؟ لقد رأينم أن الحكومة لم تسكت عما يستحق لها قبل النحاس باشا كما هو ظاهر من الكشف المحررة فى نوفمبر . واذن فالأمر ان هو الا محاكمة من مكرم باشا .

حضرات النواب المحترمين :

هذه هى جميع التهم التى كالهالى مكرم ، وهى ردودى . وفد نزل عن معظمها ، ولم يتشبهت فى استجوابه الا بتهمة واحدة تمسك فيها بالفتات البسيط ونسى « الطبخة الأصلية » .

وانى لازلت أرى أن مكرم قد هرب من الميدان هروبا مخزيا ، وكان الأولى به أن يدافع عن نفسه فيما وجهناه اليه من تهم صريحة ، قدمنا عليها الأدلة القاطعة ، ومن عجب أن يفر من هذه التهم فيكون فراره تسليما واعترافا منه بما فيه من عيوب ، ثم يظل ثلاثة أيام كاملة يبشر بيننا بالفضائل ، وبما يجب وما ينبغى أن تكون عليه الحكومة ، حتى انه لم يتورع عن اتهام مصطفى النحاس باشا . بأنه أعطى رخصة للخمر . وقد ذكرنى موقفه هذا بقول أبى العلاء المعرى فى الحمر ، وهو قول ينطبق على مكرم باشا تماما . ولذلك لم أرد أن أحرم المجلس من سماع هذين البيتين وهما :

« يحرم فيهم الصهباء صبجا ويشربها على عمد مساء »
« اذا فعل الفتى ما عنه ينهى فمن جهتين لا جهة أساء »

ويكون رد وزير العدل آخر الردود على مكرم عبيد باشا وتكون العبارات التالية آخر ما جاء فى رد وزير العدل ما أنكز مكرم باشا من النحاس الا أنه تغير عليه نعم لم يتغير فى قلب النحاس باشا وفى نفسه شيء من مقاييس النزاهة ، وانما تغير شيء واحد هو مقياس النحاس لنزاهة مكرم وكفاءته وبقائه فى الوزارة . هذا هو الذى تغير . فاذا كان مكرم قد أنكز من كان يترنم به ، فلا عيب أن تنكر العين ضوء الشمس .

ومن يك ذا فم مر مريض يجد مرا به الماء الزلالا

أتذكر مكرم باشا على النحاس باشا أنه أقام بالباخرة محاسن ردها من الزمن ، وتكلم زملائي فذهبوا الى عهد سرى باشا والأستاذ ابراهيم عبد الهادى وعبد الفتاح يحيى باشا وغيرهم . لا يا سادة ، وقفة هنا ، فما كان لرفعة النحاس باشا أن يقلد هؤلاء ، أو أن يتخذ مقاييس النزاهة وتقاليد النزاهة من أحد هؤلاء .

النحاس خليفه سعد ، وقد اسند هذه التقاليد من سعد نفسه ، واليكم البيان .

بتاريخ ١٧/٩/١٩٢٦ الى ٨/١١/١٩٢٦ كانت الباخرة ذندرة تحت أمر المغفور له سعد باشا بمسجد وصيف ، وكانت الباخرة محاسن من ١٦/٨/١٩٢٧ الى ٢٠/٨/١٩٢٧ فى مسجد وصيف وعادت بالمغفور له سعد زغلول باشا الى القاهرة . هذه البيانات طلبتها اليوم من وزارة الأشغال لأننى صحبت سعدا فى الأشهر الأخيرة قبل وفاته ، وكنت مقيما أنا والدكتور أحمد ماهر باشا والنقراشى باشا وعبد الرحمن عزام بك والدكتور نجيب اسكندر حينما من الزمن فى ضيافة المغفور له سعد باشا فى هذه الباخرة .

وما كان لسعد ، وأنتم تعلمون مبلغ حرصه على مبادئ النزاهة والكرامة والشرف ، ما كان له أن يستعملها الا لأنه كان يعلم أن له حقا فى استعمالها والانتفاع بها . فالمقياس الذى اتخذه النحاس باشا للشرف والنزاهة كان مستمدا من سعد لا من غير سعد . فاذا حاول مكرم اليوم أن يطعن فى رفعة النحاس باشا فهو انما ينبش القبور ويطعن فى سعد .

إذا انتهينا من كل ذلك فماذا بقى من الكتاب وصاحبه ؟ ان كان لصاحبه أثر هنا فى البرلمان فلكتابه أثر ، وانى لأفتح عينى فلا أجد له هنا أثرا ، ولا أجد له فى قلوبكم أثرا ، ولا لكتابه ذكرا !

فليبق الكتاب الأسود ، عنوانا لليل اذا عسعس ، وللكذاب اذا تدنس ، وللشيطان اذا وسوس ، وللسياسى اذا أفلس .

ونعرض على مجلس النواب مشروع القرار التالى :

« بعد سماع ما ألقاه حضرة المستجوب عرضا وتعليقا على الموضوعات التى أثارها فى استجوابه المبني على كتابه الأسود .

وبعد سماع الردود والاجابات التي أدلى بها حضرات الوزراء عامة ،
وحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا خاصة : شرحا وتعليقا
وبيانا وتحديدًا لما ورد على لسان المستجوب في استجوابه ، وعلى قلم
المستجوب في كتابه .

وبعد الاطلاع على المستندات والمكاتبات والوثائق الخاصة بهذه
الموضوعات التي سبق أن سارعت الحكومة الى ايداعها مكتب المجلس حتى
يطلع عليها من يشاء .

يسجل المجلس ما تبين له من الحقائق والملاحظات الآتية :

أولاً - ان الحكومة قد سارعت الى مناقشة الاستجواب فوراً بمجرد
تقديمه ، وكان رفعة رئيس الحكومة قد صرح قبل ذلك في المجلسين عقب
أن أبلغت اليه العريضة من ديوان جلالة الملك أى منذ أكثر من شهر ،
عدم نزاهة الحكم ، وما فرعه عليهما من جميع التهم الأخرى الواردة في
الاستجواب أو العريضة أو الكتاب الأسود .

ويقرر المجلس عدم صحة هذه التهم جميعها .

ثانياً - يعلن المجلس من جديد ثقته التامة بحضرة صاحب المقام
الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ، وحضرات أصحاب
المعالي الوزراء ، هيئة وأفرادا .

كما يعلن المجلس أسفه الشديد لما نالهم على يد مكرم عبيد باشا من
بغى ظالم وتجن أثيم : وهم خدام الشعب المخلصون ، والوطنيون الأمناء
الصادقون .

وبعد اخذ الراى بالمناداة بالاسم اجمع ١٧٦ نائبا وهم جميع
النواب الحاضرين بالجلسة (جلسة ٢٣ مايو ١٩٤٣) على الثقة بالوزارة
ما عدا عشرة وزراء من النواب لم يعطوا أصواتهم ويلقى مصطفى النحاس
باشا كلمة بمناسبة اعلان الثقة بالوزارة قال فيها :

اخواني المحترمين ، فى ختام كلمتي أمس قلت لكم : ان الأمر
أمركم ، والحكم لكم ، فقولوا كلمتكم ، وعندما تقولونها يفرح المؤمنون
بنصر الله ، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم .

قلتم الآن كلمتكم ، ونطقتم بالحق ، بل أنطقكم الله به ، فالله هو الحق ،
ولا ينطقكم الا بالحق ، لأن فى عنقكم أمانة لاخوانكم ، أمانة لبلادكم ،
أمانة لأمتكم ، وعلى الخصوص فى هذه الظروف القاسية ، وتلك المحنة
الشديدة .

نعم نطقتم بالحق ، فحق لنا أن نفرح ، ونحن المؤمنون بنصر الله ،
هذا النصر المبين . نصر الحق على الباطل ، نصر الحق الواضح على الباطل
الفضاح .

نرجو الله سبحانه وتعالى - وقد أعجزنا عن شكركم - أن يوفقنا
جميعا إلى ما فيه خيرنا وخيركم ، وخير بلادنا على النهج الذي استنتناه
لأنفسنا ، نهج الحق . نهج الوضوح . نهج النور . نهج العمل لخدمة
البلاد ، وخدمة الحرية ، وخدمة الديمقراطية الصحيحة لوجه الله دون
سواه ، والسلام عليكم ورحمة الله .

**وبتاريخ ١٢/٧/١٩٤٣ يعقد مجلس النواب جلسة يفتتحها الرئيس
بقوله :**

بعد أن صدر قرار ٢٣ مايو الماضي الذي فصل في استجواب مكرم
باشا وما تضمنه كتابه الأسود كان لزاما على مكتب المجلس أن ينظر في
أمره على ضوء هذا القرار فعقد ثلاث جلسات وتباحث في القرار من جميع
النواحي طبقا لروح الدستور وما تقتضيه صيانة الحياة النيابية من
العبت ، والمحافظة على كرامة العضوية ، تلك الكرامة التي تأبى الاساءة
إلى سمعة البلاد ومصالحها العليا بسوء قصد وبغير وجه حق . وانتهى
الأمر بالمكتب إلى اتخاذ قرار باقتراح يقضى بفصل حضرة النائب المحترم
مكرم عبيد باشا نائبا قنا من عضوية المجلس وما هو ذا القرار سيعرضه
النائب المحترم الأستاذ عمر عمر وكيل المجلس على حضراتكم .

ويتلو الأستاذ عمر عمر مشروع القرار التالي :

« بما أن المجلس قد سجل في قراره الذي أصدره بتاريخ ٢٣ مايو
سنة ١٩٤٣ على حضرة النائب مكرم عبيد باشا أنه سلك مسلكا يتنافى
مع الصديق والنزاهة والأمانة وصحة الحكم على الناس والأشياء ، والتجأ
إلى سلاح الاختلاق ومسح الوقائع وتشويهها .

وبما أن المجلس قد قرر استنكاره الشديد لهذا المسلك الشائن
واعتبر أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ قامت في البلاد الحياة
النيابية في سنة ١٩٢٤ إذ استسلم للأحقاد وشهوة الانتقام واعتدى على
سمعة الأبرياء على حساب سمعة البلاد ومصالحها العليا .

وبما أنه كان منتظرا بعد هذا القرار أن يفكر مكرم عبيد باشا في
المعاني التي تستخلص منه وأهمها أن وجوده بالمجلس أصبح وضعاً غير
طبيعي لكنه لزم الصمت فوجب أن يتخذ المجلس قرارا في هذا الشأن وأن
يعرض مكتب المجلس عليه وجهة نظره في الأمر .

وبما أن مكرم عبيد باشا لم يصبح بعد قرار ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣
جديرا بتصرف النيابة عن الأمة ويتعين فصله من عضوية المجلس بالتطبيق
للجادة (١١٢) من الدستور .

لذلك :

يقترح المكتب على هيئة المجلس فصل نائب قنا مكرم عبيد باشا
من عضويته ، .

الرئيس - أسفر أخذ الرأي عن الموافقة على فصل سعادة مكرم عبيد-
باشا من عضوية المجلس بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتا .

وبما أن العدد الواجب توافره هو ثلاثة أرباع أعضاء المجلس أي
١٩٨ صوتا ، وقد زادت الأصوات عن هذا العدد ، فيقرر المجلس فصل
حضرة نائب قنا مكرم عبيد باشا ويعلن خلو الدائرة .

وكانت أول سابقة في حياتنا النيابية إذ تم فصل أحد النواب لأنه
تجرا فقدم استجوابا عنيفا ضد الوزارة القائمة بالحكم .



الباب السادس

الفصل الأول

من تقرير لجنة التحقيق الوزارية في الوقائع والتصرفات الماسية

بنزاهة الحكم في عهد وزارة النحاس باشا
٤ فبراير ١٩٤٢ ، ٣ أكتوبر ١٩٤٤

ولم يبق أمامنا لكي ننهي الحديث في الكتاب
الأبيض ، والكتاب الأسود وما أثير فيهما من موضوعات
خاصة بسياسة حكومة الوفد التي شكلت في ٤ فبراير
١٩٤٢ والتي أقيمت في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

لم يبق لنا الا تناول تقرير لجنة التحقيق الوزارية في الوقائع
والتصرفات الماسية بنزاهة الحكم في عهد الوزارة النحاسية الأخيرة .

وكانت وزارة أحمد ماهر باشا التي شكلت في ٨ فبراير ١٩٤٤
قد اهتمت بهذا الموضوع بناء على إلحاح شديد من مكرم عبيد باشا وزير
المالية في تلك الوزارة وأحد أقطاب العهد الجديد الذي جاء بعد اقالة
وزارة النحاس باشا على أن يرد موضوع تأليف لجنة التحقيق هذه ضمن
خطاب العرش الذي ألقاه ماهر باشا ونياحة عن الملك في بداية تشكيل
مجلس النواب الجديد .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة مساء يوم ٢٨ أكتوبر
١٩٤٤ على تأليف لجنة التحقيق تلك برئاسة وزير المالية وعضوية وزير
التموين والنائب العام لدى المحاكم الأهلية والمستشار الملكي المساعد
بأقسام قضايا الحكومة .

وقد نص قرار تشكيل اللجنة على « أنه بعد الاطلاع على مذكرة معالي
وزير المالية التي ذكر فيها وقائع محددة وتصرفات خطيرة صدرت من
الوزارة الماضية أو وقعت في عهدها مما له مساس بنزاهة الحكم وبما أن

هذه المذكورة قد أشارت الى وقائع أخرى وتصرفات لا تقل عنها خطرا مما يدعو الى اجراء تحقيق دقيق فيها جميعا حتى يتضح وجه الحق فيها وتحدد المسئولية ويتعين المسئولون عنها .

ونص القرار أيضا على أن مهمة هذه اللجنة فحص وتحقيق ما ورد في مذكرة وزير المالية وغيرها من التصرفات التي وقعت في عهد الوزارة السابقة وتمس نزاهة الحكم وقد وقع قرار تشكيل اللجنة رئيس مجلس الوزراء أحمد ماهر ، وقد انتدبت اللجنة الأستاذ محمود حسنين مخلوف المحامي بأقسام قضايا الحكومة سكرتيرا خاصا لها ، وقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٢ يونيو ١٩٤٥ إحالة تقرير لجنة التحقيق الوزارية تلك الى مجلس النواب تطبيقا لنص المادة ٦٦ من الدستور .

وبناء على ما ورد في خطاب العرش في افتتاح الدورة البرلمانية وقد جاء في بداية تقرير اللجنة وتحت عنوان نظرة تمهيدية .

وقد وقع هذه « النظرة التمهيدية » كل من مكرم عبيد (وزير المالية) ، طه السباعي (وزير التموين) عبد الرحمن الطويل (النائب العام) ، طه السيد نصر (المستشار الملكي المساعد) .

« تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بتشكيل لجنة وزارية لتحقيق ما أسند الى الوزارة النحاسية الأخيرة من تصرفات تتنافى مع نزاهة الحكم .

عقدت اللجنة عدة جلسات خلال الشهور الأربعة الماضية ، فحضنت فيها ما عرض عليها - أو ما وقفت عليه - من وقائع ومستندات ، كما استدعت من اقضى التحقيق سماع أقوالهم من مصريين وأجانب ، وكان من بين هؤلاء كثيرون من الموظفين ، فتبين للجنة من تسلسل الوقائع ، ومن تنوعها وتشعبها ، أن المساوىء التي عهد الى اللجنة القيام بتحقيقها تكاد تنبو عن الحصر - فاذا ما تيسر حصرها على اختلاف وتعدد أنواعها ، تعذر تحقيقها جميعها في الوقت الضيق ، والنطاق الضيق ، اللذين عملت اللجنة في حدودهما .

والواقع الذي لا يسع اللجنة الا تسجيله - مع بالغ الحزن والأسف - أن فضائح العهد الماضي ، لفرط جرافة أصحابها واستهتارهم بكل مسئولية ، لم تكن مقصورة على الحاكمين ومن اليهم من المحسوبين عليهم من الأقرباء والأنساب ، بل تعدتهم الى محيط أوسع شمل الكثيرين من أعضاء الهيئات النيابية والموظفين والأهلين - وقد ساهموا جميعا في هذه العمليات - كل بسهمه إما كشريك ، أو كعميل ، أو كوسيط .

ولقد كانت النتيجة المحتومة لذلك النشاط المشثوم أن العهد نفسه ضُبع بطابع الاستغلال المعيب لتلك الفرص العابرة ، والنادرة - التي أناحتها الحرب وساعدت الأحوال الاستثنائية على اقتناصها ، فاقتنصها القناصون توفيراً للشراء من غير أبوابه ، وللجاء من غير أسبابه .

ومن ثم راجت في ذلك العهد الاستثنائي الاستثناءات على اختلاف أنواعها : فطُرقت بادية ذي بدء إلى مناصب الموظفين على نحو شياذ من المحسوبية المستهترّة كالتي قطع فيها قانون الاستثناءات بالفائها ، ثم امتدت عقلية الاستثناء ووليدتها شهوة الاستغلال إلى بعض الوزراء والشيوخ والنواب ، أو أصحاب الخطوة ممن يمتنون اليهم بنسب أو بسبب ، على صورة بغیضة من الاتجار بالحكم وبالمصلحة العامة في سبيل ثرائهم الخاص . وأخيراً بلغت الحالة أقصاها خارج الحكم بين أفراد الشعب حتى ألف الناس الاتجار بالغذاء والكساء في السوق السوداء ، مطمئنين إلى انهم في منجاة من العقاب ، مادام السبيل إلى المال ميسراً ، ومادام في مقدورهم أن يجزّلوا منه العطاء أو الجزاء لأصحاب النفوذ ، على اختلاف أنواعهم وأطماعهم ، الذين ضربوا للناس أسوأ الأمثلة على الاتجار بسلطان الوظيفة ونزاهة الحكم .

ولذلك لم تكد اللجنة تشرع في عملها ، حتى انهالت عليها شتى التبليغات عن الكبائر والصغائر من المساويء والتصرفات الشاذة المريبة ، فما كانت لتنتهي من فحص واقعة واحدة حتى تعقبها وقائع غيرها من مثلها - هذا إلى أن دراسة الملفات الخاصة ببعض الفضائح كانت تكشف عن فضائح تشابهها ، وتنبير السبيل إلى غيرها ، فتضطر اللجنة إلى تحقيقها هي أيضاً . وهكذا تتابعت المخازي وتلاحقت المساويء حتى أصبحت اللجنة وإذا هي أمام وقائع متكاثرة ، متغايرة ، وأصبح همها الأكبر هو الحيدة في الاختيار ، لا الحاجة إلى الاختيار

إزاء ذلك رأت اللجنة أن تحصر عنايتها في تحقيق بعض النماذج البارزة من هذه المساويء ، وتمحيص الأدلة القائمة عليها ، حتى إذا ما ثبتت الادانة بالأدلة القاطعة - وقد كان بعضها بخط المتهمين وتوقيعهم - تحددت المسؤولية وتحدد المسئولون .

تلك الصعوبة الأولى التي واجهت اللجنة - ونعني بها صعوبة الحصر فيما كاد أن ينبو عن الحصر - غير أن اللجنة قد اعترضتها صعوبة أخرى - هي صعوبة تتبع بعض الأدلة حتى نهايتها في جرائم ارتكبتها قوم من أولى الأمر وأصحاب النفوذ - وما من شك في أن هذه الصعوبة ترجع إلى أن أصحاب النفوذ المشار اليهم كانت تحميهم حصانة مثلثة الجوانب :

أولاً - حصانة الحكم : التى مكنتهم من استخدام نفوذهم لا للشراء فحسب ، بل لتغطية وسائلهم المعيبة الى هذا الشراء .

ثانياً - حصانة الخيرة القانونية : فان أكثر الوزراء وغيرهم من أصحاب النفوذ كانوا ويالأسف من رجال القانون يستخدمون خبرتهم به للتحايل عليه ، فكانوا يلبسون تصرفاتهم غير المشروعة ، لباس القانون والشرعية ، فى غير ما اكتراث بالعبارة الأذلية التى تجعل من باطلهم ومن كل باطل سبيلا الى الحق ، ومن الزور سبيلا الى النور .

ثالثاً - حصانة الأحكام العرفية : فقد استخدموا الأوامر العسكرية والأحكام العرفية وسيلة فعالة لا لتيسير مآربهم فحسب بل لاختفاء معاييهم عن أعين الأمة ، فكانوا يستخدمون الرقابة على النشر ليخلعوا على الحرام ثوب الحلال ، وعلى الوزراء رداء الفخر ، حتى يكسبوا فى وقت واحد حرام المتعة ، وحلال السمعة ! ...

وأخيراً ، فقد واجهت اللجنة صعوبة عملية أخرى فى تحقيقاتها ضد المتهمين - هى أن بعض الموظفين أنفسهم الذين عاونوهم أو يسروا لهم السبيل كرها أو طوعا ، كانوا يتحاشون الإفضاء الى اللجنة بتفصيل ما وقع منهم أو مر عليهم من تصرفات شاذة محوطة بالريب والشكوك ، دفعا للمسئولية وعظنة العقاب .

وكذلك كان الحال فيما يختص ببعض الشهود الذين اتصلت مصالحهم الخاصة من قريب أو من بعيد بهذه المساوىء ، فقد كان الكثيرون منهم يتجنبون عن الإدلاء بمعلوماتهم الصريحة عما اقترفه ذو النفوذ من جرائم أو ما ارتكبه من آثام ضد نزاهة الحكم أو نزاهة التعامل ، خشية الأضرار بمصالحهم الخاصة أو التعرض للأذى ، أيا كان مصدره .

غير أنه بالرغم مما اعترض اللجنة من مختلف الصعوبات التى أوجزنا الإشارة اليها ، وبالرغم مما لجأ اليه الحاكمون وشركاؤهم من أحكام فى التدبير ، وفى التصدير - فقد وفقت اللجنة الى تحقيق وإثبات وقائع عديدة ذات مساس خطير بنزاهة أولئك الحاكمين ومن اليهم من المقربين ، الذين شاء الله أن يفلت من أيديهم زمام تصرفاتهم فيثبت عليهم وزرها من الناحية الأدبية ، كما شاء أن يعمى بصائرهم فى البعض القليل منها فيقعوا غير مبصرين فى مسئوليات جنائية ، بالرغم من كل ما تذرعوا به من تحايل على نصوص القانون ، وتحوط ضد أحكام القانون .

وسنرى فيما يلى أن الأوزار التى نعتناها بأنها أدبية ان لم تزد خطورة عن الأوزار الجنائية ، فمن الناحية الانسانية - شخصية كانت

أو نظامية ، وبغض النظر عن كل مسئولية قانونية – ليس أشد إجراما من حاكم ارتضت ذمته أن ينتهب غذاء الشعب أو كسائه استنادا الى رخصة قانونية يستبيحها لنفسه أو يصدرها لأهله فلا يجد سبيلا الى الثراء والتزيد من الثراء الا من حطام الفقراء أو المحرومين ٠٠٠٠ والى المشيع والنهم فى الشعب الا من قوت الجائعين ، والى الكساء والبذخ فى الكساء الا من لباس العرايا والمعدمين ٠٠٠

نعم ، ليس أشد إجراما من ذلك الحاكم الذى يستغل الحكم لمصلحة الحاكمين دون المحكومين – أو قل الخادمين دون المخدمين – حتى ولو لم ينص القانون على عقوبة لهذا الاجرام – فما كان النقص فى القانون ليخفف من وزر النقيصة بل لعله يزيدها وزرا على وزر .

بناء على ذلك ، وبناء على ما تبينته اللجنة من الخطورة البالغة التى تحوط وقائع استغلال النفوذ وتمس نزاهة الحكم فى الصميم – رأت اللجنة أن تسجل فى تقريرها – الى جانب الأوزار الجنائية التى يعاقب عليها قانون العقوبات – تلك الأوزار الأدبية الخطيرة عسى أن يلقى أصحابها القصاص الأدبى والسياسى الذى تستحقه جرائمهم – كما رأت أن تطلب فى تقريرها استصدار تشريع يعاقب جنائيا على استغلال النفوذ ، أيا كانت صورة هذا الاستغلال ، ويحاسب الوزراء والموظفين عن مصادر ثرائهم ابان تولى وظائفهم .

ولما كان « الكتاب الأسود فى العهد الأسود » أول نذير بفضائح ذلك العهد – وكانت الوزارة السابقة قد عمدت الى تكذيب الفضائح المسندة اليها فى أجوبتها التى جمعتها فى « كتاب أبيض » ، فقد رأت اللجنة أن تحقق هذه الوقائع الخطيرة على ضوء الالبات والتكذيب . ورجعت فى ذلك الى المستندات التى استند اليها الكتاب الأسود ، ولم تكتف بها بل استحضرت الملفات الحكومية المتصلة بهذه الموضوعات ودرستها دراسة دقيقة فى تقرير مرفق مع هذا ، فتبين لها أن جميع الوقائع الماسة بنزاهة الحكم والتى حققتها اللجنة كانت صحيحة وصادقة جملة وتفصيلا . وانه اذا كان هناك نقص فى بعض وقائعها ، فهو انها لم تلم بجميع المساوئ المحيطة بها كما دلت على ذلك الملفات الحكومية التى اطلعت عليها اللجنة ولم يكن ميسورا لواضع الكتاب الأسود فى ذلك الوقت أن يطلع عليها ٠٠ وسنبين ذلك تفصيلا فى القسم التفصيلي من هذا التقرير .

ولقد ثبت للجنة بعد استبعاد كل الوقائع التى يحوطها أي شك فى تكييفها الجنائى أو الموضوعى أن هناك تهمتين جنائيتين لا نزاع فى ثبوتهما قانونا وموضوعا – احدهما تهمة رشوة ثبتت ضد رفعة مصطفى

التحاش باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية سابقا وصاحبة العصمة
السيدة حرمه زينب هانم الوكيل ، والأخرى تهمة اختلاس أموال أميرية
ضد سعادة أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الدفاع الوطنى السابق -
وكلتا التهمتين تقعان تحت طائلة قانون العقوبات ومعاقب عليهما بعقوبة
الجناية ، طبقا للمواد ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١١٢ و ١١٨ و ٣٤١ و
عقوبات .

وقد وجدت اللجنة أمثلة مختلفة على اختلاس المنفعة أو استغلال
النفوذ بالاستيلاء على أموال أميرية بغير وجه حق - وقد ارتكب بعضها
رفعة التحاش باشا والبعض الآخر سعادة عثمان محرم باشا وعبد الفتاح
الطويل باشا وغيرهما من المشتركين معهما - ولكن اللجنة رأت استبعاد
بعضها مما يعتبر اختلاس منفعة ، لأن قانون العقوبات المصرى - على
خلاف بعض القوانين الأجنبية - لا يعاقب على اختلاس المنفعة ، كما
استبعدت اللجنة البعض الآخر مما قد يختلف الرأى على تكييفه من الناحية
الجنائية - رغم ثبوت المسئولية المدنية .

ولذلك قصرت اللجنة الاتهام الجنائى على التهمتين سالفتى الذكر
اللتين أجمع الرأى على ثبوتهما ضد مرتكبيهما - هذا فضلا عن التهم
الجنائية الأخرى التى ثبتت للجنة ضد بعض المسئولين من غير الوزراء ،
وقد أحالتها اللجنة على النيابة العمومية .

وقد جاء فى التقرير تحت « بيان مجمل للوقائع الثابتة » : قبول
رشوة ، بيانات غير صحيحة فى ورقة رسمية ، ستر لجرية رشوة .
توزيع البجانيوت ، قبض ٤٠٠٠ جنيه والتعاقد على ثلث الأرباح لترخيص
بكازينو تهرزاد ، تدخل معيب بصدد منزل دعارة (وقف أمر عسكري
من سعادة المحافظ - الحاكم العسكري للقاهرة ، بالاستيلاء على شقة
أديرت للدعارة وضبطها البوليس وفيها نسوة ورجال يرتكبون الفحشاء
وكان هذا التدخل لصالح امرأة كانت ذات صلة بأحد أقارب حرم رفعة
التحاش باشا وكان التدخل فعلا لحسابها) أمر عسكري خاص لمصلحة
الخواجة سرياكس وإفراج عن فلين مستورد بدون ترخيص وتهريب
ذهب وماس وتعاقد مقابل استخراج فتر الأجنبى والاتجار فى ورق
الصحف واختلاسات فى وزارة الدفاع الوطنى والتصرف فى إطلاقات
سيارات الجيش وإخفاء مساهمة ابن عثمان باشا فى شركة تجارية وإيجار
شركة ابن عثمان فى رخص التصدير واحتكار محلات كاسترو الكاوتش
المستوى عليه والتحايل على منح الجنسية المصرية واستغلال السيارات
الحكومية واستغلال توزيع الأسهمت وغير ذلك من الأمور التى جاءت فى
الكتاب الأسود .

ولأننا سبق ان أشرنا الى معظم هذه الأمور فيما نقلناه عن الكتاب الأسود والكتاب الأبيض فاننا سنكتفى هنا بالإشارة الى ما جاء متعلقا بالتكييف القانونى لبعض الأمور التى ورد ذكرها فى تقرير لجنة التحقيق الوزارية .

فيما يتعلق - مثلا بالقول بأن « النحاس باشا وحرمة يقبلان الرشوة للثراء عن طريق الترخيص بالخمر والميسر فى منزلها وفى ناد آخر للقمار جاء عن التطبيق القانونى كما ارتأته لجنة التحقيق ما يلى :

● اذا أردنا النظر فى تصرفات رفعة النحاس باشا على ضوء ما تقضى به أحكام قانون العقوبات فيلاحظ أن واقعة تأجير هذا المنزل بظروفها المينة فيما تقدم اذا صح وصفها بأنها استغلال للنفوذ فانها مكونة بذاتها لصورة أخرى هى الرشوة كاملة بوصفها القانونى .

واستغلال النفوذ هو الاتجار به مهما يكن قوامه ، وقد يكون النفوذ مستمدا من الوظيفة أو الصفة النيابية أو المركز الاجتماعى أو قائما على غير ذلك من عناصر ومقومات ، ويتناول بالعقاب بعض صور استغلال النفوذ دون الأخرى .

واتجار صاحب النفوذ بنفوذه المستمد من وظيفته هو تسخيرها فى سبيل أغراضه الشخصية أو لخدمة مصلحة فردية ، طالما كان الاستغلال قائما على الاتجار بالنفوذ الذى تسبغه الوظيفة على صاحبها دون الاتجار بالوظيفة نفسها ، ومن قبيل ذلك ما تناوله التقرير من استغلال النفوذ لدى شركة هليوبوليس ووزارة الأوقاف .

أما أن يؤدى الموظف عملا من أعمال وظيفته مقابل أجر أو فائدة فإن أمره ينقلب مباشرة الى الرشوة بعينها - فهى اتجار الموظف بوظيفته دائما لا بما تفيضه عليه من نفوذ وهى جريمة وظيفية أكثر من كونها جريمة موظف (جازو جزء ٤ نبذة ١٥٢٦) .

وقد وضع القانون المصرى بنفسه قاعدة العقاب على الرشوة المستترة فى صورة عقد آخر فى المادة ١٠٥ من قانون العقوبات التى نصت على أنه « تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التى تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بضمن أزيد من قيمته أو شرائه بضمن أنقص منها أو من عقد آخر حصل بين الراشى والمأمور المرتشى) .

فالرشوة - فى نظر القانون نفسه بنصه الصريح - عقد قد يستتر فى صورة عقد آخر - وهذا شأنها فى أغلب الأحيان عندما تقدم الى موظف كبير - فهى قد ترد على صورة عقد بيع أو ايجار أو غيرهما من صور العقود

الأخرى . فمن يشتري من موظف شيئا بأكثر من قيمته - أو يبيعه شيئا بأقل منها - مقابل أن يؤدي له عملا من أعمال وظيفته هما راش ومرتش . ومن يستأجر من موظف أرضا أو منزلا أو ما اليهما بأجرة تزيد على أجرة المثل . أو أجر له شيئا من ذلك بأقل من هذا الأجر - وجعل الفرق مقابل أن يقوم الموظف بعمل من اختصاص وظيفته ، انما يرتكبان جريمة الرشوة .

وايراد هذين المثلين لم يقع عفوا ولا هو من قبيل تقريب الواقعة المعروضة للذهن وتيسير تطبيق القانون عليها ، وانما نص القانون نفسه على المثل الأول ، أما الثاني فقد شئت الظروف أن يورده كتاب شرح قانون العقوبات لأحمد أمين بك في طبعته الأولى منذ أكثر من عشرين سنة . ونقلته عنه الموسوعة الجنائية لجندى عبد الملك بك (الجزء الرابع الصادر في سنة ١٩٤١) .

وقد تناول التقرير تفصيل واقعة تأجير هذا المنزل بأضعاف قيمته الايجارية - وبما يوازي أضعاف أضعاف تلك القيمة - وانه كان لابد من تحقيق الربح للمستأجر كما تحقق للمؤجر وذلك بتنفيذ ما تضمنته الفقرة الواردة بعقد الايجار وهي (استغلال المنزل في أغراض تجارية حسبما شاء المستأجر) .

والواقع أن هذه الفقرة كاشفة وحدها عن جريمة الرشوة في أجلي صورها - ذلك أن تفكير المستأجرين بادىء الرأى كان منصرفا الى استئجار المنزل لادارته فندقا ومطعما وبارا ، فهذه هي الأغراض التجارية التى قد يتصور أن يستغلا فيها منزلا كان معدا أصلا للسكنى ، وهما ما كانا ليستأجراه لسكناء حتى ولو كان ايجاره عشر ما قدره وانما يقبلان على استئجاره من أجل تلك الأغراض التجارية ، كما أنهما بحكم مهنتهما خبيران بأحياء المدينة ومناطقها عالمان بأن ذلك المنزل يقع فى منطقة خالية من المحال العامة وبأنه غير مصرح بإدارة هذا النوع من المحال فيها - ولكنهما يتعاقدان مع وزير الداخلية (بل مع رئيس الوزارة ووزير الداخلية) فهو المؤجر الحقيقى للمنزل رغم أنه ممثل فى العقد بالسيدة حرمه ، وهو من بيده التصريح بإدارة المحال العامة والمختص بتحديد مناطقها ، وهو قد علم بتلك العقوبات القائمة فى سبيل تخصيص المنزل لتلك الأغراض وراعاها ، وقد أجر المنزل غالبا على أساس تذليلها على حساب وظيفته ، وكان من مصلحة الطرفين أن يتم التعاقد : فأحدهما وهو المؤجر يريد اقتضاء ذلك الأجر الزائد وهو قادر على أداء ما يقابل الزيادة فيه بما تخوله له وظيفته من سلطة ازالة تلك العقوبات واختصاص بإصدار الترخيصات المطلوبة فانها جميعا تقع فى اختصاص وزارته - والطرف الثانى وهما

المستأجران يرتضيان ذلك كله ويقبلان أن يدفعوا الفرق بين الإيجار المطلوب والقيمة الإيجارية الحقيقية للمنزل لقاء تيسير استغلاله بالطريقة التي رسمها ومن هنا جاء النص في البند الأول من العقد على استغلال المنزل في أغراض تجارية حسبما يشاء المستأجران ، وكان مقدرا أن يتناول النص بيان هذه الأغراض فسبق الفلم وخط عبارة (فندق أو ناد) ولكن عدل عن ذلك ورثى شطبها بعد أن كتبت اكتفاء بالتلميح دون النصريح وانقاء للفضيحة السائنة ، غير أن القدر شاء أن يسفر وأن يفصح .

وقد أراد المستأجران بذلك النص على الاستعمال التجاري أخذ المؤجر بموجبه ، ليصدر قراراته المنفذة له وهي الترخيصات اللازمة لتخصيص المنزل للأغراض التي استؤجر من أجلها - وهي ادارته فندقا ومطعما وبارا وناديا للفمار ، وليتخذ على حساب وظيفته الاجراءات الرسمية المؤدية الى ذلك .

وقد فعل - فقد صدرت القرارات والترخيصات تباعا وسارت في طريقها المرسوم ، كما قام المستأجران بنصيبهما من اجراءاتهما فأرسلا بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٣ أى بعد أسبوع واحد من تاريخ عقد الإيجار الكتاب الوارد نصه بالتقرير طالبن الترخيص في ادارة المنزل كفندق ومطعم وبار .

ولا شك أن الأمر كان متفاهما عليه ، فكان يسير في خطة موضوعة ، اذ كتبت المحافظة في اليوم التالي مباشرة لتقديم الطلب أى بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٣ الى ادارة اللوائح والرخص بوزارة الداخلية بطلب الموافقة على جعل شارع عباس بأكمله من الأحياء الجائز فيها فتح محال عامة وذلك ليشمل المنطقة التي يقع فيها المنزل - بل أنها وضعت مشروع قرار بذلك وأرسلته مع كتابها الى وزارة الداخلية .

وبعد يوم واحد من وصول كتاب المحافظة الى الداخلية احواله هذه الوزارة مع مشروع القرار بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٤٣ على قسم قضاياها « بأمل التنبيه باعطائه الشكل القانوني » .

وفي ١٦ أبريل سنة ١٩٤٣ نشر في الجريدة الرسمية قرار بتعديل جدول الأحياء التي يجوز فيها فتح محال عامة وقد جاء في مادته الأولى والوحيدة ما يأتي .

« تستبدل بعبارة (شارع عباس من أول تقاطعه بشارعى القبة ومصر لغاية شارع اسماعيل) الوارد ضمن الأحياء التي يجوز فيها فتح محال عمومية من النوع الأول بقسم مصر الجديدة - العبارة الآتية (شارع عباس بأكمله) » .

وبهذا أصبح شارع عباس بأكمله مباحا فيه فتح محال عامة ، وهذه
الاباحة هي الخطوة الأولى فى سبيل ادارة المنزل للاغراض التجارية المتفق
عليها والواردة فى العقد ، وتمتعها الاجراءات المبينة بالتقرير من اخطار
المحافظة بافتتاح (بافيون جران أوتيل) بالمنزل المؤجر ، ثم صدور
الرخصة رقم ٨٠٠ بالترخيص للمستأجرين فى بيع المشروبات الروحية
فيه ، وما كان من ادارته بعد ذلك فعلا لالعب القمار .

ومما يثبت صلة رفعة المؤجر الوثيقة بذلك القرار المنشور بالجريدة
الرسمية وأنه من صنعه أن شركة هليوبوليس لم يرق لها صدوره وساورها
القلق لاباحة فتح محال عامة فى حى عائلى بحث ، فاستفسرت من المحافظة
عن موضوع هذا القرار ، فأرسل سعادة محافظ القاهرة بتاريخ ٢٩ أبريل
سنة ١٩٤٣ خطابا الى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية - وكان
ما زال هو رفعة مصطفى النحاس باشا - يشير فيه الى (استفسار من شركة
مصر الجديدة عن موضوع القرار الذى جعل شارع عباس بأكمله من الأحياء
الجائز فيها فتح محال عامة) ويشير فيه على رفعته (بمخاطبة الشركة بأن
العمل بهذا القرار الجديد سيكون بصفة مؤقتة وسوف تعود الحالة الى
ما كانت عليه بمجرد عقد الهدنة بين الدول المحاربة) .

فأرسل رفعته على وجه السرعة بوصفه وزيرا للداخلية الى سعادة
المحافظ الكتاب التالى بتاريخ أول مايو سنة ١٩٤٣ .

« ردا على خطاب سعادتك المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٣ بشأن
استفسار شركة مصر الجديدة عن الموضوع المنشور فى الجريدة الرسمية
بالعدد ٤٥ بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣ بجعل شارع عباس بأكمله من
الأحياء الجائز فتح محال عمومية فيها وما تقترحونه سعادتك للأسباب
الموضحة بكتابكم المذكور من اعتبار هذا القرار مؤقتا وباعادة الحالة الى
ما كانت عليه بمجرد عقد الهدنة بين الدول المتحاربة ومخاطبة الشركة
بذلك تفيد بأننا نوافق على اقتراحكم ولا مانع لدينا من ابلاغ الشركة هذا
التفسير »

وتنفيدا لهذا الكتاب أرسل سعادة المحافظ كتابا الى الشركة بتاريخ
٣ مايو سنة ١٩٤٣ يخطر فيها بقرار التعديل الخاص بشوارع عباس
وبالتفسير الذى وافق عليه رفعة النحاس باشا .

ويتبين من ذلك فى وضوح أن رفعة مصطفى باشا النحاس وزير
الداخلية انما كان مأجورا على صدور ذلك القرار الخاص بتعديل احياء
المحال العامة ، وأن المستأجرين قد اشترياه منه بما ارتضيا دفعه من أجر
زائد على قية المنزل الايجارية . وكذلك الحال فيما نلاه من التصريح بادارة
المنزل فندقا والترخيص فى بيع المشروبات الروحية فيه وغيرهما مما اتخذ

من اجراءات رسمية جاءت نتيجة هذا القرار ، فكلها قد اشترت منه بذلك النمن .

وهكذا قام رفعة وزير الداخلية بتنفيذ عقد الايجار على حساب وظيفته ، فهو قد انجر بهذه الوظيفة اذ قبل من المستأجرين التعافد على تلك الأجرة المرتفعة نظير أن يؤدي لهما تلك الأعمال التي نفع في اختصاص وظيفته أو وزارته - وقد أداها بالفعل - على أنه ليس من اللازم قانونا أن يقوم الموظف بهذه الأعمال بنفسه ويكون هو وحده المختص بها أو أن تكون داخلة في حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص فيها ولو بإبداء رأى استشارى أو أن يكون له علاقة بها (جارسون مادة ١٧٧ نبذة ٧٩ وأحمد أمين بك صفحة ١٨ والموسوعة الجنائية الجزء الرابع صفحة ٢٢ نبذة ٥٢ و ٥٣) .

ثم تتلو ذلك التصرفات التي روعى فيها جانب الخواجه طراب في منازعته مع وزارة الأوقاف التي ينسرف عليها أحد أعضاء مجلس الوزراء الذى يرأسه رفعة النحاس باشا ، ثم ما كان من معاونه الحكومة وعلى رأسها رفعة المؤجر للخواجه طراب فى التصرفات الخاصة بملاعب القمار التي حلت محل المنزل المؤجر .

ويتبين من مجموع ما تقدم أن تأجير هذا المنزل بذلك الايجار هو اتجار من موظف عام بوظيفته - فهو قد قبل رشوة مستترة فى صورة عقد الايجار ليؤدي عملا من مقتضيات وظيفته ، بينما هى فى حقيقتها سافرة كشف عنها غطاءها البند الأول من العقد نفسه وما صدر تنفيذا له من قرارات رسمية واجراءات ادارية .

هذا هو التكييف القانونى لواقعة التأجير فى ذاتها ٠٠٠ أما قيام السيدة حرم رفعة وزير الداخلية بالتوقيع على العقد فانه لا يغير من الوضع شيئا بل يزيده رسوخا ودلالة على التحايل والرغبة فى الاستخفاء من هول الأمر - وان كان يضيف طرفا ثالثا لجريمة الرشوة ان لم يكن باعتباره وسبطا فيها تحت طائلة العقاب طبقا للمادة ١٠٨ عقوبات فانه يعتبر شريكا فيها ، وكما اشترك فى الغنم يشترك فى الجرم .

٢٧ - ثم يلحق بجريمة الرشوة السالفة الذكر الغنس والتدليس الذى قام به الخواجه طراب بانبات بيانات كاذبة تتعلق بقيمة الايجار وما ترتب عليها من تقديرات وتأشيرات رسمية ألحقت ضررا بخزينة الدولة ، ويتضح من أقوال الخواجه طراب أن رفعة النحاس باشا وحرمة انما كانا محرضين له فى ذلك (يراجع تقرير رقم ٢) .

٢٨ - أما فيما يتعلق بتصرفات رفعة النحاس باشا مع شركة مصر الجديدة فاما هي استغلال للنفوذ المستمد من صفته كحاكم عسكري عام ورئيس لمجلس الوزراء له سلطة تتعلق بالاشراف والمحافظة على ما يتصل بتلك الشركة من علاقات منظمة بالحكومة وبوزاراتها ، ولولا صفة رفعة النحاس باشا العمومية كحاكم عسكري وك رئيس لمجلس الوزراء اللذين تتصل أعمالهما أسد الاتصال بها لما كان الانتفاع من شركة مصر الجديدة ، وقد يجدر الاشارة هنا الى أن اشراف رفعتة كحاكم عسكري انما يتناول تلك الشركة التي يخضع جزء كبير من أموالها لاحكام الأمر العسكري رقم ١٥٩ والى اشراف وزارتي الأشغال والمالية على جزء من أعمالها ونشاطها .

أما عن مسئولية حرم رفعة النحاس باشا في ذلك فانه فضلا عما ذكرناه من اعتبارها شريكة في جريمة الرشوة ، فانه يلاحظ فيما يتعلق بجريمة استغلال النفوذ أن البحث الفقهي قد انتهى في تحديد المسئولية الجنائية للوسيط أو الشخص الذي يستتر وراء الموظف عند ارتكابه لجريمة الانتفاع من صفته العمومية الى اعتبار هذا الوسيط الذي استتر وراء الموظف المنتفع شريكا في الجريمة وتنطبق عليه أيضا نصوصها .

وفيما يتعلق بموضوع الجانيوتا أو حصيلة الثمار انتهت لجنة التحقيق الوزارية الى ما يلي بالحرف الواحد .

وهكذا أيدت هذه الادلة الكتابية صحة أقوال لم يكن هناك محل للتشكك فيها لصدورها من شركاء مختلفين ومن طراب نفسه الذي ربطته بالنحاس باشا وبحرمه وبسقيق حرمه صلة التجارة ، وابئس بها من تجارة .

وهكذا تعاقبت حوادث الرشوة والاستغلال وتفرعت عن فضيحة الرشوة فضائح الاستغلال تأخذ بعضها برقاب بعض .
وفي موضوع الرخصة الخاصة بكازينو شهرزاد ، انتهى التقرير رقم ٤ من تقارير لجنة التحقيق الوزارية الى النهاية التالية : وبالحرف الواحد أيضا .

تلك هي الوقائع المجردة التي تظهر كيف توصلت احدى العاهرات الى الوقوف في وجه القانون عن طريق اشراكها في رذائلها واحدا من المتصلين برفعة الحاكم العسكري العام فيعترض القرارات النهائية ويوقف تنفيذها .
والى هذا الحضيض هوت نزاهة الحكم - بل طهارة الحكم - في عهد حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا . . .

وعن واقعة تهريب حرم النحاس باشا وشقيقها أحمد الوكيل الذهب والنحاس الى سورية وفلسطين في صالون رفعة رئيس الوزراء جاء في التقرير رقم ٩ من تقرير لجنة التحقيق الوزارى ما يلي :

أولا - لقد تم التهريب فعلا ، وفي صالون رفعة رئيس الوزراء الذي أقل حرم النحاس باشا ومن معها ، وكان الاعفاء من التفتيش الجمركي سواء في مصر أو فلسطين والرعاية التي أحيط بها المسافرون به - سببا في عدم اكتشاف الواقعة في حينها .

ثانيا - تبين من التحريات لدى التجار المختلفين أن ما هرب من الماس بيع هناك بمبلغ خمسين ألف جنيه عدا الذهب الذي بلغت قيمته حوالى عشرين ألف جنيه ، بيد أن اللجنة لم ترد الأخذ بمجرد الأقوال فأخذت الاقرارات من بعض التجار - ويستفاد من الاقرار الذى قدمه المسيو موسايوف أن الماس الذى عرض عليه لمشتراه كانت قيمته حوالى عشرة آلاف جنيه ، بخلاف ما عرض عليه من حلى وسبائك ذهبية .

ثالثا - ان أحمد الوكيل شخصا قد تولى البيع فعلا في صفتين وأن احدهما تمت بعد زيارة من السيدة شقيقته - وهذا مستفاد من الاقرار المقدم من المسيو موسايوف .

تلك هى الوقائع الخطيرة التى وقفت عليها اللجنة ، والتى أساءت لمصر والمصريين ، حاكمين ومحكومين في تلك البلاد الشقيقة ، فقد تناقلت الألسن هناك حديث هذا التهريب باسهاب وتدليل ، وكانوا يذكرونه متألين آسفين ، لما جنته هذه الفعلة النكراء على سمعة المصريين .

ولم يقف الأمر عند حد التهريب والبيع بفلسطين ، بل تبين من التحقيق أن كمية من الذهب الذى هرب بيع في سوريا أيضا .

ومما هو جدير بالذكر في هذه الواقعة أن المسيو جورج باتينو ، وهو من الأشخاص الذين تربطهم به رابطة تجارية قديمة منذ السماح له بتصدير السردين (التى أشير إليها في تقرير خاص) - كان مرافقا لهم في رحلتهم هذه ، وفي زيارة تل أبيب وقد حصلت اللجنة على عدة صور فوتوغرافية له ولهم أثناء تنقلاتهم في أنحاء فلسطين .

ولما كان التهريب أو محاولة التهريب جريمة يعاقب عليها القانون ، فقد أرجأت اللجنة البت في هذه الواقعة الى أن تستكمل جميع الأدلة عليها . ولو أن ما فيها من أدلة قد دمج الحكم النحاسي في مصر . . . بوصمة مزرية تعدت مع الأسف حدود مصر .

وينتهى التقرير الخاص بواقعة تحميل خزانة الدولة مصاريف سفر حرم رفعة النحاس باشا الى فلسطين وقدرها ١٦٠٠٠٠ جنيهها صرف النظر عن تكليف الواقعة جنائيا والاكتفاء بمطالبة رفعتة مدنيا بما أدخله في ذمته من نفوذ الحكومة وفي واقعة استغلال النفوذ في الاتجار بالمولاس بتصديره الى فلسطين ترى لجنة التحقيق الوزارية أن الواقعة - فضلا عما

فيها من استغلال خطر للنفوذ - فان فيها مخالفات صريحة لقانون الضرائب يعاقب عليها » .

وقد رأت اللجنة احوالة الأوراق للنيابة العمومية كما هو الحال بالنسبة لموافقة استغلال النفوذ للحصول على تصريحات للمسيو ارتين موتافيان ! واحالات اللجنة أيضا الى النيابة الأوراق الخاصة باستغلال النفوذ في التصدير والاستيراد (الاتجار ببيع الرخص) .

أما فيما يتعلق بالوقائع التي نسبت الى أحمد حمدي سيف النصر باشا من اختلاس الأموال الاميرية وتصرفات في شأن الاعتمادات الحقيقية للمصيريف السرية واعتماد مصلحة الحدود واعتماد الصجراء الثربية واعتماد اعانة المناطق الصحراوية . فقد كان التطبيق القانوني كما يلي بالتحرف الواحد :

أولا - من الوجهة المدنية :

تقضى المادة ١٤٥ من القانون المدني ، بأن من أخذ شيئا بغير استحقاق وجب عليه رده ، وتابت من جميع ما تقدم أن المبالغ التي اسند لها وزير الدفاع السابق انما هي مبالغ مخصصة لغرض معين وطالما أنه لم يقدم الدليل اللازم لاثبات انفاقها في الغرض الذي خصصت من أجله ، فانه يعتبر ملزما بردها لاستيلائه عليها في هذه الحالة بدون وجه حق .

ثانيا - من الوجهة الجنائية :

تقضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بأن كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو اخفاء شيء من الأموال الاميرية أو الخصوصية التي في عهده أو من الأوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئا من الأمتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن .

ولا يشترط في تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات الخاصة بالاختلاس الذي يقع من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة أن تكون وظيفة المختلس الأصلية هي التحصيل أو حفظ الودائع أو القيام بأعمال الصيرفة بل يكفي أن يكون ذلك جزءا من وظيفته أو يكون من مقتضيات أعمال وظيفته (أحمد أمين صفحة ٤٤ و ٤٩ - والبازيكريزى بليج ١٨٦١ - ٣٦٧/٢) .

والصرف طبقا لنص تلك المادة أو الشخص المنوط به حساب نقود أو أمتعة وهو كل شخص مكلف بمقتضى وظيفته تسلم نقود أو أشياء أخرى لحفظها وانفاقها أو توزيعها فى الوجوه المقررة لها (جارسون مادة ١٦٩ نبذة ١٠) .

فاذا كان من مقتضيات الوظيفة أن يتسلم الموظف (أو الشخص ذو الصفة العامة) نقودا لانفاقها فى شئون معينة أو توزيعها فى وجوه مقررة لها ، فلم ينفقها فى تلك الشئون أو لم يوزعها فى تلك الوجوه التى قررت لها وأرصدت عليها بل استولى عليها لنفسه أو لغيره ، فانه يعد مختلسا لها فى حكم المادة ١١٢ عقوبات باعتبار أنه بوصفه شاغلا لتلك الوظيفة وبسببها يتسلم هذه النقود التى تصرف باسمه دائما طبقا لما قضى به النظام المالى أو جرى به العرف المالى ، وذلك لينفقها بعدئذ فى شئون أو وجوه معينة ، فهو بذلك يؤدى عملية صيرفية هى من مقتضيات وظيفته وتقع فى اختصاصها بالفعل أو على الأقل يؤدىها بسبب تلك الوظيفة وان لم يكن هو فى الأصل صرافا .

وانه وان كان الأصل أنه يجب لاعتبار التسليم بمقتضى الوظيفة أن يكون الأمين مختصا بتسليم النقود طبقا للقوانين واللوائح ، الا أنه ليس من الضروري أن يكون قد صدر قانون خاص أو وضعت لائحة ادارية بذلك بل يكفى أن يجرى به العمل تطبيقا لقانون عام منظم لمصارف المال كالميزانية ، أو تنفيذا لقرارات الاعتمادات الاضافية ، متى كان من شأن هذا التطبيق أو التنفيذ أن أصبح ذلك الموظف هو المتولى بالفعل أمر هذه الأموال .

وقد قضى بأنه يكفى أن يكون الموظف قائما بعملية تسلم الأموال طبقا لما جرى به العمل وبحسب ترتيب توزيعه وبموجب الصفة الفعلية وطبيعة الأعمال المنوطة بالموظف (يراجع فى هذا المعنى نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٨٥١ سنة ٤٤ قضائية) .

وهذا النظر لا يقوم على مجرد اعتباره صرافا بالفعل لأن الصرفاء بالفعل قد لا يكون موظفا بل من أتباع الصرفاء الموظف كابنه أو سكرتيره الخاص أو قد يكون موظفا ولكن وظيفته لا تقتضى أن يقوم بتسليم نقود لانفاقها أو توزيعها ففى مثل هذه الصور قد لا يعتبر صرافا فى حكم تلك المادة (جارسون مادة ١٦٩ نبذة ١١ - ١٢ - ١٣) .

أما اذا كان من شأن وظيفته أن يكون هو الذى يتسلم تلك الأموال ويصرفها باسمه وبوصفه وجرى بذلك العرف المالى ونظام العمل كما فضت طبيعة تلك الأموال والعلة فى تخصيصها بالميزانية أن توضع فى

يد الموظف الأعلى ليتولى انفاقها بنفسه فهو يعتبر فى شأنها صرافا فى حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات - ولو لم يكن كذلك فى الأصل - متى كان قد تسلمها لينفقها فى شئون معينة أو يوزعها فى وجوه مقرر لها - فإذا هو لم يفعل وأضافها لنفسه أو لغيره واختلسها فإنه يفع تحت طائلة العقاب طبقا لتلك المادة بوصفه « منوطا بحساب تلك الأموال » .

وبتطبيق ما تقدم على الوقائع السابق ذكرها . يتضح أن وزير الدفاع السابق قد ارتكب ما يأتى :

أولاً : اختلس مبلغ ٢٣٩٨٦٣ جنيها و١٠٤ مليمات من قيمة الاعتمادات التى خصصت لمصاريف الوزارة السرية فى المدة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ اذ استولى عليها لنفسه ولم يثبت مراعاته العرف والقواعد المتبعة بشأنها .

ثانياً : اختلس مبلغ ٤٠٠ جنيه من اعتمادات المصاريف السرية بمصلحة الحدود فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ اذ استولى عليها لنفسه ولم يثبت مراعاته العرف والقواعد المتبعة بشأنها .

ثالثاً : اختلس مبلغ ٥٠٠٠ جنيه قيمة اعتماد اعانة المهاجرين بالصحراء الغربية اذ استلمه على دفعات ابتداء من ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٣ ولم يقدم للوزارة عنه أى مستند يثبت أوجه الصرف فى هذا الاعتماد طبقا للقواعد المالية المقررة .

رابعاً : اختلس مبلغ ٤١٨١ جنيها و٣٦٤ مليما باقى قيمة اعتمادات قررها مجلس الوزراء فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ و ٢٧ مايو سنة ١٩٤٣ و ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ و ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٤ ومجموعها ١١ ألف جنيه لمصاريف معتقات السرو والعياط ولم تقدم مستندات الا عن مبلغ ٦٨١٨ جنيها و ٦٣٦ مليما .

خامساً : اختلس مبلغ ٧٠٠٠ جنيه من قيمة الاعتماد الذى صدر به القانون رقم ٣٥ فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ وذلك فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٤ بالنسبة لمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وفى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ بالنسبة لمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ولم تقدم أى مستندات تدل على صرف ما تسلمه طبقا للقواعد المالية فى الغرض الذى طلب من أجله الاعتماد .

فتكون جملة المبالغ التى أدخلها فى ذمته ٢٥٦٤٤٤ جنيها و ٤٦٨ مليما .

والأفعال سائلة الذكر ينطبق عليها حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات كما أنه ينطبق عليها أيضا حكم المادة ١١٨ التي تنص على أن كل موظف أدخل في ذمته بأى كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .
الا أن المادة ١١٢ كفيلة برد المبالغ المختلسة فضلا عن الغرامة والعقوبة المشددة التي وضعتها لجريمة الاختلاس . . .

وقد رأت لجنة التحقيق الوزارية احالة موضوع انتحار يسن سراج الدين في الكسب وبيعه بسعر يزيد عن التسمية الجبرية الى النيابة العسكرية لأن هذه الواقعة - بعد التحقيق فيها - تشكل جنحة عسكرية كما قررت اللجنة أيضا أن يحيل وزير التمهين (الحال) موضوع المخالفات المنسوبة لآخوان « سباهى » الى النيابة العسكرية لتتخذ بشأنه ما تراه أما التقارير الخاصة بما هو وارد في الكتاب الأسود والخاصة بنزاهة الحكم وهى التقارير التى حملت أرقام من ٧٣ الى ٩٦ فقد سبق الإشارة الى ما اتخذ بشأن الوقائع الواردة فيها من اجراءات .

وأخيرا وليس آخرا يتبقى الحديث عن التقرير رقم ٩٧ والخاص بأموال التبرعات العامة لاعانة فقراء مديرتى قنا وأسوان وهذه التبرعات تبلغ قيمتها ١٧٠.٠٠٠ جنيه وقد قرر مجلس الوزراء ان هذه التبرعات أموال عامة يجب ردها فى الحال الى خزينة الدولة وقد أرسل وزير المالية الى رفعة النحاس باشا فى ١٨ ديسمبر كتابا قال فيه :
حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

بعد التحية . يحزننى ، ولا يدهشنى ، أن يبلغ الأمر برفعتم ما بلغ فأراني مضطرا كوزير للمالية الى مطالبة رفعتم برد مبلغ جسيم من مال الدولة استوليتم عليه خلسة ، وراء ستار من حكمكم ، فى غير ما تورع حتى عن الأغراض الرحيمة التى رصد لها ، وفى غير مبالاة بما يقضى به القانون وينبته الواقع من أن المال الذى انتزعتموه من خزائن الدولة لم يكن ملكا لكم ولا لحزبكم بل هو مال من صميم الأموال العامة استخدمتم الحكومة رجالها ووسائلها لتحصيله اسعافا لمرضى الملايا ومنكوبها فى الصعيد الأعلى - ولكأنكم لم نكنفوا بما جنته فوضى عهدكم على أولئك البائسين بل ارتضيتم أن تردفوا الجناية بشر منها فسلبتموها ما لا جمع لكى يكون للمريض منهم دواء ، وللجوعان منهم غذاء ، وللعرىان منهم كساء .

ولعلكم تذكرون من غير ما حاجة الى تذكير أن المال الذى جمع بلغ مبلغا جسيما يربى على ١٧٠.٠٠٠ ألف جنيه وقد استوليتم منه على

معظمه وقدره ١٤٠٠٠ ألف و ٥٠٠ جنيه (مائة وأربعون ألفاً وخمسمائة جنيه مصرى) حسب الثابت رسمياً من كشوفات بنك مصر - وما كنتم لتدخلوا على أنفسكم بالمبلغ الباقي وهو يناهز الثلاثين ألفاً من الجنيهات لولا أن الاقالة فاجأتكم فى وقت اطمئنانكم الى الدين - وأحوالها ، وفاتكم أن الأحوال تتحول - وقد شاء الله فعلاً أن تتحول فجأة ليمكننا من انقاذ المبلغ الباقي وتحويله من حسابكم الى حساب الخزينة .

وليس أدل على وزر تصرفكم فى هذا المال الطائل من أن مجرد الشكل فى سحبه ينهض دليلاً عليه . فلقد تحايلتكم على سحب المبلغ الذى تجمع أولاً ومقداره ١٢٧٠٠٠ جنيه ، ثم تحايلتكم بمثل تحايلكم الأول على المبلغ المتجمع ثانياً ومقداره ١٣٥٠٠ جنيه ، فسلكتكم فى سبيل الاستيلاء على هذين المبلغين (ومجموعهما الضخم ١٤٠٥٠٠ جنيه كما أسلفنا) مسلماً معيياً مريباً دل على أنكم تعلمون حق العلم أن الأموال التى جمعتموها ، ثم انتزعتموها انما هى أموال عامة لا سبيل لكم عليها الا بأن تسلكوا الطريق ملتوية اليها بل دل فوق دلالة على أنكم كنتم مبيتين النية على اغتيال هذا القدر الجسيم من المال . فآثرتم أن تسلكوا اليه طريق التكتم ، والتحايل والتواطؤ .

لست أتجنى عليك فى وصف ما ارتكبت ، بل لعلى أتجنى على الجناية اذ لا أصفها بأوصافها ، وأسميها بمسمياتها ، ولقد كانت جنابتك مزدوجة الوزر فجمعت بين اغتيال المال والاحتيال عليه ، أو بين شر الفعلة وشر الحيلة .

فأما عن الكتمان : فقد أبقيت رفعتك أمر سحب هذا المبلغ من بنك مصر سرا مكتوما حتى بعد خروجك من الوزارة الى ان اكتشف سره ، وافضح أمره ، فبدأت تعترف بالحق والواقع ، وأخذت تتصيد المبررات وأنت فى موقف المدافع غير المدافع .

وأما النواطؤ فهو ثابت من كيفية السحب وظروفه : فقد أحيطت هذه العملية بمحاولات وتصرفات تصل فى مجموعها الى مرتبة التواطؤ والائتمان امعانا فى التستر والتضليل ، ويظهر أن رفعتكم خشيتم السحب العلنى ومخاطراته ، والغد ومخباته ، فبدلاً من أن تتقدموا باسمكم للبنك وتحسبوا المبالغ التى أودعت لحساب التبرعات تحايلتكم على سحبها بطريقة توهم موظفى البنك وغيرهم أنها عملية رسمية ، فحولتم الشبك الأول (وتاريخه ١٥ أبريل سنة ١٩٤٤ وقيمه ١٢٧٠٠٠ جنيه) الى سعادة فؤاد سراج الدين باشا الذى حذا حذوكم فى التهرب والتحايل فحوله بدوره الى حضرة عبد اللطيف بك محمود وكيل وزارة الشؤون

الاجتماعية ، وهذا الأخير سحب المبلغ بنفسه كما هو ثابت فى أوراق البنك ثم نقل المبلغ بأكمله فى حقيبة وسلمه لفؤاد باشا فى مجلس الوزراء كما اعترف حضرته لى بذلك حينما سألته .

ولكن الأمر لم يقف عند الشيك الأول ، فبين ١٥ أبريل و ١٩ أبريل تجمع من التبرعات مبلغ ليس بالهين ولا بالقليل - بلغ ١٣٥٠٠ جنيه - ولما كانت الأزمة السياسية لا تزال مستحكمة وضاربة أطناها ، وكان من غير المعقول عندكم - طبقا للعقيدة الجديدة التى ابتليت بها - أن نصبحوا هدفا لأزمة سياسية وأزمة مالية معا فخرجوا من الحكم صفر اليدين - سمعة وبضاعة - لما لم يكن هذا المصير مستساغا لكم ، ولما حولكم أعدتكم الكرة للاستيلاء على المبلغ الآخر فسلكتكم فى طريقة سحبه نفس الطريقة المريبة التى اتبعت فى صرف الشيك الأول اذ حرزتم شيكا ثانيا تاريخه ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ بمبلغ ال ١٣٥٠٠ جنيه وحولتموه الى سعادة سراج الدين باشا الذى تحايل هو أيضا على تحويله الى حضرة عبد اللطيف بك محمود وهذا الأخير قام بعملية الاستلام والتسليم .

وها هى ذى أساليبك تتكرر اليوم ، وما كان أغناك عنها لو أنك كنت تؤمن بما تدعى من أن هذا المال هو لحزبك ، وأن سحبه من البنك لا ينطوى على شبهات مريبة تفضحكم - والا فهل لرفعتكم أن تنبؤنا لماذا لم تستخدموا أى سكرتير من سكرتيركم لسحب هذا المبلغ من البنك فى المرة الأولى وفى المرة الثانية ، أو فى كليهما معا ، وإذا انعدم لديك السكرتيرون وقد كانوا كالقافلة السيارة لكل منهم سيارة ٠٠٠ فهل انعدموا أيضا لدى وزير الوزارتين فؤاد سراج الدين باشا تم هل لك أن تتفضل فتوضح للناس الداعى - وما أدراك ما الداعى - الذى جعلك يختار وكيل وزارة معين لمهمة الساعى - يسعى الى البنك ثم يسعى اليك ، ويحمل الحقيبة الثمينة بين يديه ليضعها بين يديك .

وأخيرا فما هى حكمة السحب فى هذا التاريخ من شهر أبريل؟؟ لا شك أن هذا أيضا حلقة مكملة لحلقات الاغتيال والاحتيال ، التى دبرت للاستيلاء على هذا المال وذاك المال ٠٠٠ ولقد وفرتم رفعتكم علينا مشقة التدليل والاستنتاج بما ذكرتموه فى بيانكم للصحف (الذى سمحت الحكومة أن تنشره لكم بحروفه مع هذا الخطاب ، شاكرة لكم ما تضمنه من اعترافات ومن مغالطات) - فقد أشرت فى فيه الى أن « لشهر أبريل من هذا العام حوادث لا يزال يذكرها الناس » واتخذتم من هذه الحوادث مبررا لسحب المبلغ من البنك ليكون كما زعمتم « بعيدا عن أيدي الحانقين المتربصين ٠٠٠ وفى حرز حرز » .

حقا انك لمكتشوف حتى فى مغالطائك ... فهل الحرز الحرز هو خزانة الحكومة التى يشرف عليها المراقبون والمحاسبون ، أم هى خزانة الوفد التى لا رقيب عليها ولا حسيب ؟ ... وهل الحانقون المتربسون هم الذين يستولون على الأموال الحكومية والتبرعات الخيرية لمصلحة خاصة شخصية كانت أو حزبية أم هم الذين يحافظون على المصلحة العامة فأرجعوا مال الحكومة للحكومة ، ومال المنكوبين للمنكوبين ، أو ما لقيصر لقيصر وما لله لله •

ألا فاعترف انك أنت دون غيرك المتربص المقتنص ، وأن الدافع الحقيقى لكم فى التعجيل بسحب هذه المبالغ انما كان نتيجة للفزع وللجزع اللذين استوليا عليكم من جراء صدمة الحوادث التى كادت تودى بحكمكم فسارعتم الى سلب المبلغ حتى يتحقق لكم الغنم بل زوال الحكم • وما يلفت النظر ، ويؤكد فوق تأكيد أن تيتكم المبيتة نحو هذا المبلغ كانت نية استلامه لمصلحة أنتم بها أدرى ، انكم لم تعيدوا ايداعه فى البنك ثانية بالرغم من زوال حوادث شهر أبريل واطمئنانكم الى البقاء فى الحكم ولو الى حين ... وبالرغم من أن التبرعات الجديدة ظلت تتوالى وتودع فى البنك حتى بلغت ما ينيف عن الثلاثين ألفا من الجنيهات •

لماذا إذن وقد اطمأنت أنفسكم الى استبقاء ثلاثين ألفا من الجنيهات فى خزينة البنك — لماذا لم تعيدوا الى البنك مبلغ الـ ١٤٠٥٠٠ جنيه الذى سحبتموه عند الفزع — وقد زال الفزع — ورجع ما رجع •

وهل من المعقول أن يستبقى انسان فى خزانته مائة وأربعين ألفا من الجنيهات ، ولا يبادر الى ايداعها البنك ، خشية الضياع أو السرقة • أو هل لنا أن نفهم من هذا أنكم قد تصرفتم فى هذا المبلغ الجسيم فى أوجه لم يخصص لها — وعلمها عند الله والراسخين فى العلم — ولذلك لم تردوه للبنك — وهو الحرز الحرز حقا ... بل اقتصر السحب عليه دون ما استجد ايداعه من التبرعات بعد تاريخ السحب •

أفلا ترون رفعتكم مما بيناه من الوجهة الشكلية المحضة ، وما لازم تصرفاتكم من كتمان لسحب المبلغ واحتيال فى طريقة صرفه ، واختيار تاريخ معين لسحبه ، ثم الاحتفاظ به وعدم رده ، انكم كنتم على يقين فى فرارة أنفسكم أن هذا المال ليس ملكا لكم ، ولذلك لجأتم الى هذه الطرق الملتوية والأساليب المعوجة للاستيلاء عليه آمنين ، غير نادمين •

هذا عن الشكل ، وأسوأ منه الفعل ... فان بين أيدينا فوق ما قدمنا من أدلة مستفادة من الوجهة الشكلية ، أقطع الأدلة والأسانيد

الموضوعية والرسمية ، وكلها تنطق بأن هذه الأموال أموال حكومية وليست كما ادعيتكم أموالا وفدية ، من الوفد الى الوفد .

ولما كنتم رفعتكم قد استندتم فى بيانكم على أربعة أمور تبررون بها ما أقدمتم عليه من الاستيلاء على أموال البؤساء ، فانا نردها هنا وندحضها واحدة فواحدة بأدلة قاطعة دامغة .

وها نحن أولاء نجعل لكم أدلتكم انصافا لكم - بل انصافا لنا - فلقد قلتم فى بيانكم ما يأتى :

أولا - أن هذه الأموال ليست بأموال حكومية ، وانما هى أموال شعبية بحثة اكتب بها أفراد الشعب لا تلبية لدعوة الحكومة بل اجابة لدعوة الوفد .

ثانيا : أن المقصود من تدخل الصيارف ورجال الادارة فى عملية الاكتتاب هو ضبط العملية وابعاد كل شبهة عن القائمين بها .

ثالثا : ان هذه الحالة تشبه كثيرا الطريقة التى تجمع بها النبرعات لجمعية الهلال الأحمر ومستشفى المؤاساة والجمعية الخيرية الاسلامية ولم يفل أحد فى كل هذه الأحوال أن هذه الأموال أموال حكومية ولا يجوز التصرف فيها الا بمعرفة الحكومة .

رابعا : ان الوفد قرر - بعد انتهاء الاكتتاب وحصر المبالغ المتجمعة - أن ينشئ بهذه الأموال مؤسستين باسم مصطفى النحاس لايواء أيتام منكوبى قنا وأسوان وتعليمهم بعض الحرف والصناعات .

هذه هى أسانيدكم الأربعة ، أو بالأحرى مغالطاتكم المتجمعة - وانها وان كانت لاتستحق ردا جديا الا أننا نردها عليكم ، لنخفف عنكم أثر استرداد المال منكم .

هل هذه الأموال حكومية ؟

لاشك أن هذه الأموال أموال حكومية وقد اكتب بها المكتتبون لغرض انساني ساهمت فيه البلاد حكومة وشعبا ، وليس أدل على أن هذه الأموال حكومية ، وان الدافع على الاكتتاب بها حكومى بحث ، مما يأتى من أسانيد جامعة مانعة - بعضها يرجع الى مشروعات قوانين وتقارير وتعليمات رسمية وقرارات لمجلس الوزراء - والبعض الآخر الى تغرفات منكم أنتم ، وتتلخص جميعها فيما يلى :

١ - تضمن مشروع القانون الخاص بإنشاء « مال » لاعانة فقراء مديرتى قنا وأسوان نصوصا تشمل الموارد التى يتكون منها هذا المال

فنصت المادة الأولى منه على أن يخصص لاعانة فقراء قنا وأسوان بالأغذية والملابس والأغطية والأدوية رأس مال يتكون من الموارد المحددة فى هذه المادة ومن بينهما « التبرعات والهبات والوصايا التى تخصص لهذا الغرض » .

اذن فمشروع القانون نفسه قد اعتبر التبرعات موردا من موارد « المال » الذى أعد لتنفيذ المشروع الحكومى .

ويشير خطاب مكرم باشا الى تقرير للجنة المالية لمجلس النواب بتاريخ ١٨ مايو ١٩٤٤ كما يشير الى خطاب أرسله مدير الفيوم الى وكيل وزارة الداخلية يفيد فيه بأن المبالغ المتبرع بها قد أرسلت على خمس دفعات باذن صرف على خزانة الدولة باسم وزير المالية ومع كل دفعة أسماء حضرات المتبرعين موضحا به الاسم ، والمبلغ والبلدة وصفة المتبرع ويطلب مكرم باشا من النحاس أن يقرأ خطاب مدير الفيوم اسبوعية استيعابا الى أن يقول :

راجع قول المدير « هذا وقد استخرجت فسيمة تحصيل رقم ٧ بكل تبرع فى يوم تقديمه أسوة بالمستحقات الاميرية » . راجع ثم دافع اذا أمكنك - ولن يمكنك - الدفاع . .

ويجدر بى هنا أن أشير الى واقعة خطيرة تدل على أن نية اغتيال هذه التبرعات قد توافرت لديكم منذ أن توافر المبلغ فبلغ حوالى ال ١٥٠ . ٠٠٠ من الجنيهات فى ٤ يوليو سنة ١٩٤٤ أرسلتم رفعتكم كتابا دوريا طلبتم فيه ارسال التبرعات الى رئاسة مجلس الوزراء باسمكم شخصيا لايداعها فى بنك مصر دون سدادها لحساب وزارة التموين » .

ومع أن قرار الوفد كان يفضى بجمع التبرعات فقط . فان الوفد اجتمع بعد جمع التبرعات وبلغها عشرات الالوف من الجنيهات ، وقرر انشاء مؤسسات باسم مصطفى النحاس بدلا من اغائة المرضى والمنكوبين بانفاق المال عليهم . . ولما كانت المؤسسات تحتاج الى زمن تؤسس فيه فقد سحبتم المبلغ من حساب وزارة التموين لحسابكم الخاص لتتصرفوا فيه حسب رأيكم الخاص . فلا حكومة هناك ولا اسعاف للبؤساء من الناس ، بل هناك مؤسسات تنشأ عند سمنوح الفرصة باسم مصطفى النحاس .

وفاتكم على اى حال أن هذا الكتاب الدورى لا يغير من طبيعة هذه الأموال من أنها حكومية بحتة ، ولو أنه يدل على نيتكم المبيتة اغتيالها .

ثم يتساءل مكرم عبيد باشا :

هل هناك شبه بين الطريقة التى اتبعت فى جمع هذه الاكتسابات وبين ما يتبع فى جمع تبرعات الجمعيات ؟ ويجب على تساؤله

ترأى لرفعتكم أن قيام موظفى الحكومة بجمع التبرعات لا بمنع من أن تكون هذه التبرعات شعبية وحاولتم أن تبرروا ذلك بأن شابهتم ما بين هذه الحالة والطريقة التى تجمع بها التبرعات لصالح الجمعيات الخيرية (الهلال الأحمر - مستشفى المواساة - الجمعية الخيرية الإسلامية) ، وتجاهلتم أن تبرعات مشروع الاغاثة كانت لها الصيغة الحكومية البحتة بدليل جمعها طبقا لتعليمات مالية وبطريقة خاصة روعيت فيها النظم التى تتبع عند تحصيل أى مال أميرى .

على أن المقارنة فى حد ذاتها غير جائزة لأن قيام رجال الحكومة فى بعض الأحيان بجمع التبرعات من الأهالى لحساب بعض الجمعيات إنما يكون بدافع من المروءة والانسانية لا بتكليف رسمى حكومى ، وفضلا عن ذلك فإن هذه الجمعيات خاضعة لرقابة فعلية على شئونها المالية من وزاره الشئون الاجتماعية ودیوان المحاسبة فى حين أن الوفد الذى ترأسونه هو هيئة سياسية بحتة بحكم تكوينه وطبيعة عمله ، فلا هو جمعية خيرية ، ولا هو خاضع لرقابة مالية رسمية .

أما عن جمعية الهلال الأحمر فقد ذكرتم رفعتكم فى بيانكم أن مصلحة السكك الحديدية تجمع أموالا تحصلها مع تذاكر السفر لحساب هذه الجمعية وأردتم أن تستنتجوا من ذلك أن تدخل الحكومة فى جمع التبرعات لا يعنى أنها أموال حكومية .

ولقد شاء لرفعتكم الحظ العاثر أن تقدموا دليلا تخيلتموه سندا لكم وحسبتموه مبررا لتصرفاتكم ، فإذا به يكشف عن فساد زعمكم ، ووهن حججكم .

وحقيقة الأمر أن مجلس الوزراء قد وافق بجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ على تحصيل اعانة لأسبوع الهلال الأحمر وأيام الأعياد الرسمية ثم عاد مجلس الوزراء فوافق بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ على تخصيص ٢٠٪ مما يجمع من هذه التبرعات لجمعية الاسعاف بالقاهرة . وفى ٢ يونيو سنة ١٩٤٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اللجنة المالية باستمرار تحصيل هذه الاعانات لتوجيهها لأعمال البر المختلفة وتنظيم التحصيل باستصدار قانون نصت المذكرة على ما يأتى :

يضاف ما يحصل الى باب خاص من الإيرادات تدرج فيه أيضا

منحاصلات المراهقات ويوزع ما يحصل بأكمله كل سنة على جهات البر
المختلفة بموافقة مجلس الوزراء .

وأضافت المذكرة بأن « هذا التحصيل سيكون طبعاً لحساب الحكومة
لتوزعه بمعرفتها على الهيئات الخيرية وفقاً للطريقة المقترحة » .

فانظر يارفعة الباشا الى هذه القرارات وكيف جاء فيها بصريح
اللفظ « أن هذا التحصيل سيكون طبعاً لحساب الحكومة » رغم أن
التحصيل كان لحساب جمعيات خيرية كالهلال الأحمر وغيرها . . . وليس
لحساب هيئة سياسية كهئنتكم - فاستنادكم الى التبرعات التي كانت
تحصلها الحكومة لحساب الهلال الأحمر إنما هو دليل ضدكم وليس
لكم ، وليس يجديكم استتاركم وراء الجمعيات الخيرية لتحقيق أغراض
هي أبعد ما تكون عن الأغراض الخيرية .

ويتساءل أيضاً هل التبرعات جمعت لاغثة الأسر والعائلات أم لانشاء
مؤسسات ؟ ثم يجيب بكرم باشا

وضع المشروع الأصلي على أساس اغثة منكوبي الأهالي من مديرتي
قنا وأسوان وكان المقرر أن تضاف الأموال المجموعة من الاكتنابات الى
الاغثة الحكومية التي فتح بها الاعتماد الاضافي على أن تصرف هذه
الأموال في اغثة المنكوبين - ولكن رفعتكم قلبتم الأوضاع واستوليتهم على
هذه الأموال بحجة أنها أموال شعبية وأن الوفد قرر أن ينشئ بها
مؤسستين باسم رفعتكم في مديرتي قنا وأسوان لايواء أيتام المنكوبين
وتعليمهم بعض الحرف والصناعات .

ويالها من جرأة على قلب الحقائق والأوضاع يلوح لنا أنكم تجهلون
أو تتجاهلون ما عرض على مجلس الوزراء من مذكرات ، وما أصدره من
قرارات فإذا كنتم قد نسيتم فإنما نذكركم بما قد قررتم وما سطرته
أيديكم ، مما رفع الى مجلس الوزراء من مذكرات بخصوص هذا
الموضوع .

١ - مذكرة وزيرى التموين والصحة المرفوعة لمجلس الوزراء في
٢٠ يناير سنة ١٩٤٣ بشأن مشروع التغذية المجانية للفقراء بمديرتي
قنا وأسوان ، وفيها الكثير مما يؤكد أن الغرض الأول والآخر من جمع
هذه التبرعات لم يكن لانشاء مؤسسات لايواء أيتام المنكوبين بل لاغثة
المنكوبين أنفسهم حتى لايتيمم أبناءهم .

وفيما يلي بعض فقرات المذكرة .

دلت التجربة على أن مقاومة المرض لايجدى فيها العلاج الطبى وحده

لأن غالبية السكان بتلك المناطق فى حالة شديدة من الفقر المدقع بحيث أصبح ما يجب مكافحته وعلاجه هما الجوع والعزى .

وحرس معالى وزير الصحة على أن تكون الاغاثة عاجلة لتكون مجدية :

وبعد أن نبهت المذكرة الى خطورة الحالة على الوجه السابق أشارت الى أن عدد الفقراء من أهالى المديريتين بلغ نحو المليون وأن تكاليف التغذية لهذا العدد من السكان وما يلزمهم من الكساء وما تتطلبه مصاريف المقاومة الطبية يقدر بنحو مليون ونصف مليون جنيه منها مليون للغذاء و ٣٠٠ ألف للكساء و ٢٠٠ ألف للمقاومة الطبية .

ولقد خشى مقدما المذكرة أن يقف المال فى سبيل تنفيذ هذا المشروع الانسانى فاذا بالمذكرة تتضمن الوسائل اللازمة للحصول على هذا الاعتماد الكبير ، ومن بين هذه الوسائل الارتكان على هذه التبرعات التى تسابق اليها أفراد الشعب على اختلاف طبقاته لاغاثة مواطنيهم المنكوبين . وفيما يلى ما جاء بالمذكرة :

وببحث الوسيلة اللازمة للحصول على هذا المبالغ تراءى لنا مبدئيا أنه قد يكون فى الامكان الحصول على جزء منه خصوصا وقد أبدى كبار الممولين فى هاتين المديريتين وفى مقدمتهم خاصة جلالة الملك من الأريحية والرغبة فى الاغاثة ما نسجله بخالص الشكر والتقدير .

٢ - مذكرة وزيرى التموين والصحة المرفوعة لمجلس الوزراء عن خطة تنفيذ مشروع الحكومة لاغاثة فقراء مديرتى قنا وأسوان وقد وافق عليها مجلس الوزراء - برياسة رفعتكم فى ٨ مارس سنة ١٩٤٤ وجاء فيها ما يأتى :

وأن يكون للمشروع صفة التوقيت لصفة الاستمرار لأن الغرض منه الاغاثة ، والاغاثة بطبيعتها عمل مؤقت يراد به أن تعود الأسر المنكوبة الى حالتها العادية .

اذن فمجلس الوزراء قد وافق على تخصيص مايجمع من هذه التبرعات لمواجهة حالى الجوع والمرض اللتين أشسارت اليهما مذكرة ٢٠ يناير سنة ١٩٤٤ كما وافق المجلس أيضا على أن تكون المواجهة للاغاثة وأن يكون للمشروع صفة التوقيت لصفة الاستمرار كما جاء بمذكرة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٤ .

فهل بعد هذا يمكن أن يقال ان هذه الاكتتابات انما جمعت لغرض انشاء مؤسسات ؟

طبعاً هذا غير معقول ، لأن للمؤسسات صفة الدوام ولأن المجال لم يكن مجال انشاء مؤسسات وتخليد ذكريات ٠٠ وتعليم حرف وصناعات ٠٠ بل كان المشروع غوثاً لأسر وعائلات ٠٠ وتفادى نيتم أطفال وترمل أمهات .

٣ - وإذا تمشيننا مع رفعتكم وافترضنا جدلاً أن هذه الأموال إنما جمعت لانشاء مؤسسات فإن هذه يجب أن تتولى الحكومة انشائها ومراقبتها والاشراف عليها ، وقد تولت بنفسها جمع التبرعات التي تحاولون انفاقها عليهم ، وليس أصرح في ذلك من الدليلين القاطعين التاليين .

أولاً : تسليم رفعتكم بهذا الوضع يوم قمتم برحلتكم الى مديرتي قنا وأسوان لوضع الحجر الأساسى لهاتين المؤسستين ، فانكم احتسبتم مصاريف الانتقال وما تم من أعمال (بلغت حوالى ١٢٠٠ جنيهه) على ميزانية وزارة الأشغال كما يستفاد من الخطاب الرسمى الآتى :

وزارة الأشغال العمومية

ديوان العموم

رقم ١٤ - ٣/٤٧ - ١٩٣٩٦

حضرة صاحب العزة سكرتير مالى وزارة الأشغال العمومية

نشرف باحاطة عزتكم علماً أن مصلحة المباني الأميرية قد طلبت من الوزارة قبول الخصم بمبلغ ١٢٠٠ جنيهه تقريباً قيمة أجور منقولات بالركاب والبضاعة خاصة بالمؤسستين الخيريتين بقنا وأسوان وفاتورة بناء الحجر الأساسى بمديرية قنا .

وبما أن الأعمال المتعلقة بالمؤسستين المذكورتين قد تمت أخيراً فاننا نرجو من عزتكم التفضل بالموافقة على نقل مبلغ ١٢٠٠ جنيهه من الاعتماد المدرج لبند صيانة أعمال الرى ضمن التجاوزات التى وافق عليها البرلمان للباب الثانى من ميزانية مصلحة الرى للسنة المالية ١٩٤٣ - ١٩٤٤ الى الاعتماد الوارد لبند ٥٢ فى التجاوزات المذكورة وذلك ليتسنى لتفتيش عام رى أقاليم مصر العليا قبول الخصم بالمبلغ المذكور .

سكرتير عام وزارة الأشغال العمومية

ثانياً : اخترتم رفعتكم لاقامة هاتين المؤسستين فى بشدر قنا قطعة أرض تدخل ضمن أراض اتخذت وزارتك الاجراءات الرسمية لنزع ملكيتها للمنافع العامة - فهل لرفعتكم أن تفسروا لنا كيف يتفق الخاص العام

فتنشأ مؤسستان لا شأن للدولة بهما على أرض مخصصة للمنافع العامة ؟
الاهم الا اذا كانت هاتان المؤسستان تعتبران من المنشآت العامة التى
ينفق عليها من الأموال العامة ؟؟

والخلاصة أن هذه التبرعات التى عنيت الحكومة بجمعها مستخدمة
لهذا الغرض رجالها الرسميين ووسائلها الرسمية انما هى أموال
حكومية بحتة لا شبيهة فيها ، وأما الأسباب التى تذرعت بها تبريرا
للاستيلاء على المبلغ الجسيم الذى أمكنكم الاستيلاء عليه فلا قيمة لها ،
ولا طائل تحتها اللهم الا أنها تزيد هذا الاستيلاء بطلانا على بطلان ،
ووزرا على وزر . وانى لأجمل لرفعتمكم فى ايجاز الأسانيد التى فصلتها
فيما تقدم ، وهى تتلخص فيما يلى :

١ - قام رجال الادارة وصيارف البلاد بجمع هذه الأموال بناء على
تعليمات رسمية أرسلت اليهم من مصلحة الأموال المقسرة ، وبمقتضى
الاستثمارات رقم ٧ أموال مقررة . وقد استخرجت فعلا قسيمة تحصيل
رقم ٧ بكل تبرع فى يوم تقديمه أسوة بالمستحقات الأميرية وأعطت صورة
القسيمة للمتبرع وحفظت الصورة الثانية مع كشوف التبرعات الأصلية
بالمديرية للرجوع اليها كما جاء فى خطاب مدير الفيوم المتقدم ذكره .

وكان بعض القسائم بالجنهيات والملايم حتى أن الصيارف كان
كل يحصل التبرعات على أساس تقدير عرفى بواقع عشرة قروش
للفدان .

٢ - كانت التبرعات تودع فى خزائن المديرية بناء على تعليمات
الأموال المقررة بأن يورد الصيارف المبالغ للمديرية بنفس الطريقة المتبعة
فى توريد متحصلاتهم ثم نودع باذن صرف على خزينة وزارة المالية ، وقد
صدر كتابان دوريان من وزارة المالية فى ٢٨ مايو و ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٤
بتكليف وزارات الحكومة ومصالحها بسداد كل ما تتلقاه من هذه التبرعات
لحساب وزارة التموين .

وفى عبارة أخرى ، فان هذه التبرعات كانت تجمع كما تجمع
الأموال الأميرية بواسطة الصيارف والرجال الرسميين ويعطى عنها
للمتبرعين قسائم رقم ٧ أموال مقررة وتودع خزائن المديرية ثم تودع
خزينة وزارة المالية لحساب وزارة التموين لتقوم الأخيرة بانفاقها تحت
اشراف وزارة المالية . فإذا لم تكن هذه أموال أميرية جوهرها ومظهرها -
من حيث المحصلين الرسميين وطريقة التحصيل وقسائم الايصالات ،
والإيداع فى خزائن الحكومة ، والانفاق بواسطة الحكومة تحت اشراف

المالبة - اذا لم تكن هذه أموالا حكومية بكل معانيها ومبانيها
فماذا تكون ؟

٣ - صدر مرسوم بمشروع قانون بإنشاء رأس مال لاعانة منكوبي
قنا وأسوان ونص فيه صراحة على أن « التبرعات والهبات والوصايا التي
تخصص لهذا الغرض » تدخل ضمن الموارد المخصصة لاعانة فقراء قنا
وأسوان بالأغذية والملابس والأغطية والأدوية .

وجاء في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب اشارة صريحة الى
التبرعات التي جمعت لمنكوبي الملايا وبلغت ١٥٠ جنيه حتى ذلك الوقت،
واعتمدت اللجنة هذه التبرعات ضمن الاعتماد المنصوص عليه في مشروع
القانون فقالت حرفيا : « انه بجانب مبلغ المليون جنيه الذي دبر لهذا
المشروع يرجى أن يغطي باقي الاعتماد المطلوب من التبرعات ، ويسر اللجنة
أن تشير بهذه المناسبة الى أن ما جمع من التبرعات الى الآن بلغ حوالى
١٥٠ ألف جنيه ، وهى واثقة من أن جميع سكان البلاد سيتبارون في
التبرع لهذا المشروع الانساني » .

وأيد ذلك الوضع تقرير مجلس الشيوخ الذي سبقته الاشارة اليه .

وأبلغ من ذلك فقد أصدر مجلس الوزراء برياسة رفعتكم قراراتين
ينطويان على اعتراف صريح بأن هذه التبرعات تدخل ضمن الأموال
العامه - مما يقطع عليكم كل سبيل وينهض دليلا أقطع الدليل ،
كما بينا .

٤ - أما القول بأن الوفد هو الذى قرر جمع هذه التبرعات ، فهذا
لا يغير شيئا من الواقع وهو أن رجال الحكومة هم الذين قاموا بجمعها
بالوسائل الرسمية المتبعة فى تحصيل الأموال الأميرية وايداعها خزائن
الحكومة - ولا يخرج قرار الوفد عن قرار أية هيئة غير حكومية تقترح على
الحكومة جمع أموال لغرض ما ، فان مثل هذا الاقتراح الصادر من هيئة
أهلية اذا أخذت به الحكومة لانقلبت بطبيعة الحال الأموال الحكومية الى
أهلية فما بالكم اذا كانت الهيئة المقترحة هى هيئة سياسية تكونت منها
هيئة الوزارة الحاكمة . . ؟

٥ - أما تشبيه الوفد بجمعية الهلال الأحمر والجمعيات الخيرية
فهو مع وضوح تفاوته - ووجه الفكاهة فيه - لا يفيدكم فى شيء الا أنه
يسجل عليكم دليلا آخر ضدكم ، وذلك لأن ما تجمعه الحكومة لهذه
الجمعيات قد صدر فى شأنه قرار من مجلس الوزراء فى أول نوفمبر
سنة ١٩٣٩ بالموافقة على مذكرة اللجنة المالية جاء فيها بأصرح اللفظ

« أن هذا التحصيل سيكون طبعا لحساب الحكومة لتوزعه بمعرفتها على الهيئات الخيرية » .

٦ - بقى أخيرا قولكم أن هذا المبلغ قد جمع لانشاء مؤسستين باسم مصطفى النحاس - وهو لعمري تجديد فى التقليد ، وفى التخليد . وللدرد على ذلك ، يكفينى الدليل الفعلى ، بل والتسليم الجدلى .

أما الدليل الفعلى - والرسمى - الذى ينهض حجة على عدم صحة دعواك فهو دليل ينفرع الى عدة أدلة ذكرناها من قبل ، وهى :

الفسائم الرسمية التى ذكر فيها صراحة أن التبرعات جمعت لاعانة منكوبى الملايا ، وكذلك مشروع القانون وتقريراً لجنتى المالية بالبرلمان ، بل وقرارات مجلس الوزراء نفسه - وكلها مجمعة على أن هذه التبرعات مخصصة لاعانة المرضى والمنكوبين - وليست لانشاء مؤسسات لتخليد الذكريات ، وتعليم الحرف والصناعات .

بقى الفرض الجدلى ، فهو أيضا لا يشفى غليلا . فمع التسليم جدلا بأن المبلغ جمع لمؤسسات وتخليد ذكريات ، فان هذه المؤسسات يجب أن تتولى الحكومة انشاءها وهى التى جمعت لها التبرعات . . . هذا من ناحية أولى ، ومن ناحية أخرى فانى أعترف لرفعتكم ، بأنكم أقدر الناس على الرد على رفعتكم ، اذ أنكم طاليتكم بمصاريف وضاع الحجر الأساسى لهاتين المؤسستين وقد بلغت ١٢٠٠ جنيه قيمة أجور منقولات بالركاب والبضاعة خاصة بالمؤسستين الخيريتين بقنا وأسوان وفاتورة بناء بالحجر الأساسى بمديرية قنا كما جاء فى الخطاب الرسمى المشار اليه آنفا .

وهكذا أجهزت تجهيزة على كل تدليل ، وكل تضليل .

وبما أن سعادة فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية والشئون الاجتماعية سابقا مشغول معكم بالتضامن عن الاستيلاء على هذه الاموال اذ أنه بصفة كونه وزير الداخلية والشئون الاجتماعية سابقا فمستول معكم بالتضامن عن الاستيلاء على هذه الاموال ، اذ أنه بصفة كونه وزيرا للداخلية ، المهيم على عملية الاكتتاب للتبرعات قد مكنتكم من الاستيلاء على هذه الاموال ، وسهل لرفعتكم سحبها بالطريقة التى اتفق معكم عليها كوزير للشئون الاجتماعية باستخدام وكيل الوزارة المذكورة لهذا الغرض .

فبناء على هذه الأسباب جميعا .

وعلى ما قرره مجلس الوزراء من أن هذه التبرعات هي أموال حكومية يجب ردها في الحال إلى خزانة الدولة والعمل بكل الوسائل على استردادها ، مع تحميلكم وشريككم سعادة فؤاد سراج الدين باشا مسئولية الامتناع عن ردها فاني باسم الحكومة أطالب رفعتكم - برد مبلغ المائة وأربعين ألفا وخمسمائة جنيه مصرى الذى استوليتم عليه بسحبه من بنك مصر فى يومى ١٥ أبريل و ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ بواسطة حضرة عبد اللطيف بك محمود - فاذا لم ترد هذه المبالغ إلى وزارة المالية فى ظرف أسبوع من تاريخ هذا الخطاب فستضطر الحكومة إلى اتخاذ الاجراءات العاجلة باسترداد هذا المال من أموال رفعتكم وأموال زميلكم بالتضامن بينكما - هذا مع عدم الاخلال بأية اجراءات يكفلها الدستور ضدكما فى حالة امتناعكما عن رد هذا المال واصراركما على اغتياله .

وتفضلوا رفعتكم بقبول تحياتى .

وزير المالية

(مكرم عبيد)

غير أن رفعة النحاس باشا لم يقدّم إلى خزانة الحكومة رغما من مطالبته بذلك بل عمد إلى ايداع المبلغ المتجمد من التبرعات السالفة الذكر والمبالغ قدره ١٤٠٥٠٠ جنيه في البنك الأهلي المصرى بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمقتضى إيصال رقم ١٦٨٤٧ باسم رفعتة ولحساب مشروع مؤسستى قنا وأسوان بعد أن استقطع منه مبلغ ٢٩٠ جنيه و ٨٣٥ مليما بدعوى أنه صرف فعلا في المرحلة الاولى من مراحل تنفيذ المشروع .

ولما كان الغرض من التبرعات إنما هو اعانة ومساعدة فقراء مديريتى قنا وأسوان وذلك يستدعى سرعة الحصول على المبلغ لتنفيذ الأغراض التى من أجلها تبرع المتبرعون فقد أصدر دولة الحاكم العسكرى أمرا فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بالاستيلاء على هذا المبلغ ووضع تحت تصرف وزارة المالية .

الفصل الثاني

على هامش لجنة التحقيق الوزارية التي شكلتها وزارة د . أحمد ماهر باشا برئاسة مكرم عبيد باشا .

في الفصل السابق ، تناولنا بعض ما جاء في لجنة التحقيق الوزارية التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة د . أحمد ماهر باشا في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٤ - أى بعد تشكيل الوزارة بعشرة أيام تقريبا - وذلك للتحقيق في تصرفات الوزارة النحاسية الأخيرة (من ٤ فبراير ١٩٤٢ حتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤) والماسة بنزاهة الحكم .

ونذكر اليوم جوانب أخرى من هذا التقرير الهام .

ولا أعتقد أن هناك سابقة في تاريخنا السياسي مثل هذه السابقة ، سابقة تشكيل لجنة تحقيق وزارية تتناول كل أعمال الوزارة السابقة وتشكلها الوزارة القائمة بالحكم : قد يكون قد حدث أن شكلت لجنة تحقيق ما قد تكون وزارية ، وقد لا تكون وزارية للتحقق من حقيقة أمر ما وقعت فيه أو اتهمت بالوقوع فيه إحدى الوزارات السابقة أما أن يشمل التحقيق كل أعمال الوزارة السابقة في كل فترة توليها الحكم فهو - من ناحية - جديد في بابه ، كما أعتقد وكما تسعفني به معلوماتي التاريخية .

وهو - أى أمر تشكيل لجنة تحقيق وزارية عامة وشاملة لكل أعمال الوزارة السابقة - أمر خطير للغاية يمكن أن يؤدي الى عدم الاستقرار في الحكم ، الى زيادة حدة الخلافات والاختلافات بين الأحزاب التي تلى الحكم وبين الشخصيات غير الحزبية التي يمكن أن تكون قد ابتليت بالحكم .

وباطلاعى على بعض الوثائق الجزيئية وباستماعي الى أقوال من مكرم عبيد باشا ، وبعض أعضاء وزارتي أحمد ماهر باشا ومحمود فهمي

النفراشى باسأ تبين لى أن الحكومة البريطانية وممثلها فى مصر لورد كيلرن
السفير البريطانى فى مصر كانوا ينظرون الى تشكيل تلك اللجنة نظرة
عدائية .

وفى أكثر من مرة ألح تشرشل - رئيس الوزارة البريطانية - على
سفيره فى القاهرة أن يحصل على وعد من الملك فاروق ومن وزارته ،
بعدم تقديم النحاس باشا للمحاكمة لأنه خدم بريطانيا فى الحرب العالمية
الثانية « ومستحيل أن توافق بريطانيا على محاكمة صديق وحليف لها » .

ولم تكن الحكومة المصرية ولم يكن الملك فاروق بطبيعة الحال ،
لتجرؤ ، أو ليجرؤ على مخالفة رغبات تشرشل أو كيلرن ، التى هى -
تأديا ، من جانبنا - بمثابة أوامر لا تقبل المناقشة ، وربما كانت تلك
الرغبات - الأوامر - معنى - هى التى حالت دون تنفيذ ما رأته اللجنة بعد
أن قرر مجلس الوزراء فى جلسته المعقودة فى ١٢ يونيو ١٩٤٥ إحالة
نقرير لجنة التحقيق الوزارية الى مجلس النواب ، وذلك طبقا لنص المادة
٩٦ من الدستور .

● مما يؤخذ على أعمال اللجنة - دون تعرض لشخصيات أعضائها -
أنها كانت متأثرة الى حد كبير بآراء مكرم عبيد باشا ، وقد تجلى ذلك جليا
فى صياغة التقرير الذى اتسمت عباراته بالحدة والأسلوب الأدبى فى
نفس الوقت ، الذى يتميز بهما مكرم عبيد باشا .

وكان تشكيل اللجنة ذاته مؤديا الى ذلك فوزير المالية - مكرم باشا -
هو رئيس اللجنة ، وطه السباعى باشا ، وزير التموين هو أحد أقطاب
حزب الكتلة الوفدية المستقلة الذى يتزعمه مكرم عبيد باشا حتى سكرتير
اللجنة الخاص الأستاذ محمد حسين مخلوف المحامى - وقتئذ - بأقسام
قضايا الحكومة فمن غلاة المؤيدين لمكرم عبيد باشا وقد وقعت اللجنة
فى أخطاء كبيرة ، من بينها - مثلا ، وعلى سبيل المثال لا الحصر -
اهتمامها بالأمور البصغرية ، التى ما كان يجب أبدا للجنة تحقيق وزارية
بها وزيران ، والنائب العام ، لدى المحاكم الأهلية ، وأحد المستشارين
الملكين المساعدين بأقسام قضايا الحكومة - أن نهتم بها - وذلك على
التحو التالى :

● من تلك الأمور الصغيرة - مثلا - واقعة سفر حرم النحاس
باشا ومن معها الى فلسطين وكان المبلغ ، مائة وستين جنيها وستمائة مليم
واستغلال عثمان محرم باشا ، وزير الأشغال لوظيفته بشراء اطارات
لسيارته الخاصة من الاطارات المخصصة لوزارة الدفاع دون أن يدفع ثمنها
الا بعد البئس عينها .

● وسكن عبد الفتاح الطويل - وهو أصلا من الإسكندرية وربما لم يكن له سكن خاص فى القاهرة - فى حلوان على حساب السكة الحديد - وهو فى ذات الوقت وزير المواصلات وكذلك سكناه بالباقرة كريم ، ومن الأمور التافهة فى رأى • والتي ما كان على اللجنة أن تهتم بها كل هذا الاهتمام وكان يجب عليها اذا ما رأت أهمية لتلك الأمور أن تدع النحقيين فيها للجان فرعيه : اسسلاء عباس أبو علم ، ومحمد زيد مندوية - من أقارب صبرى أبو علم باشا على أقمشة شعبية كانت مفررة أصلا لمركز منوف وكذلك محابة بعض أنصاره - صبرى باشا - فى مقررات السكر وكذلك سحن بطارية العربية الخاصة بابين وزير الدفاع فؤاد أفندى حمدي سيف النصر بورش سلاح الصيانة الملكي باذن تنسغل رقم ٤٢٩٤ ، ٤٨ بتاريخ ٧ أكتوبر والقبة مائتان وخمسون مليما لاغير ، وكذلك تنكيل ٤ طاسات عجل لسيارة خاصة مملوكة للوزير وقيمة التنكيل ٤٤٣ مليما لاغير •

وقد يكون لتلك الأمور دلالات خاصة رأت اللجنة اتخاذها وسيلة لاثبات تهم جسيمة ، الا أننا كنا نود لو لم تقم اللجنة بتحقيق تلك المسائل وبتسجيلها فى تقريرها النهائى • ونستأذن فى الوقوف عند بعض أمور جاءت فى التقرير لم نركز عليها فى الفصل السابق الخاص بذلك التقرير : من بين تلك الأمور ما تعلق بأحمد حمدي سيف النصر ، وزير الدفاع وما نسب اليه من تجاوزات واتهامات •

● اختلاس مبلغ ٢٤٠٧٦٣ جنيها و١٠٤ مليمات •

جرت وزارة الدفاع الوطنى على ادراج مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه فى ميزانيتها ابتداء من سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، واشتمرت على ذلك فى السنوات التالية للصرف منها فى شئون المخابرات السرية •

وقد جرى العرف على أن يصرف من هذا الاعتماد المبالغ التى تحتاج اليها المخابرات الحربية ، وذلك بأن يتقدم مدير المخابرات الى الوزير بطلب ما يلزمه منها ، فيحرر شيك بالمبلغ المطلوب باسم الوزير نفسه ، وهو بدوره اما أن يحوله باسم مدير المخابرات ، أو يصرفه بمعرفته ويسلمه اليه نقدا •

وقد احتفظ مدير المخابرات منذ فتح اعتمادات المصاريف السرية بوزارة الدفاع الوطنى بدفتر خاص فى مكتبه يدون به كل مبلغ يسلم اليه وكذلك المصاريف التى يقوم بصرفها بمعرفته من المبلغ المشار اليه ،

وبذلك يمكنه في أى وقت أن يحصر المبالغ التى صرفت له لحساب المخابرات والجهات التى صرفت اليها .

كما جرى العرف على ايداع مبالغ الاعتمادات السرية فى حسابات الوزارة والصرف منها على دفعات عديدة فى الشهر الواحد تبعاً لدواعى المصلحة العامة وهو عرف مستقر توجبه الأمانة ويقضى به الاحتياط .

والمصاريف السرية ، وان كانت لاتخضع للقواعد المالية العامة ، الا أن التصرف فيها يخضع دائماً لرقابة معينة ، اذ ليس معنى كونها سرية أن لاتخضع لأية رقابة ، فهى فى الواقع جزء من نفقات الدولة العامة ، مخصص لغرض معين ويجب أن تنفق فى الغرض الذى خصصت من أجله لا أن يترك التصرف فيها بدون محاسبة أو رقابة .

والمصاريف السرية لوزارة الدفاع الوطنى لم تتقرر لها الا أخيراً لصرفها فى شئون المخابرات السرية .

وفى فرنسا ، يلتزم كل وزير مخصص لوزارته مصاريف سرية أن يقدم حساباً عن تلك المصاريف لرئيس الدولة ، ويجب على الوزراء فى نهاية السنة المالية أو عند تركهم مقاعد الحكم أن يقدموا لرئيس الجمهورية كشفاً بالمبالغ المنصرفة فى الوجوه التى خصصت لها المصاريف السرية ويعتمد رئيس الدولة الكشف المذكور بعد مراجعته ويكلفهم تسليم المتبقى من هذه الأموال ان وجد لمن يخلفهم فى الحكم .

وقد كان الاعتماد المخصص لوزارة الدفاع الوطنى لاستعماله فى المصروفات السرية المتعلقة بتلك الوزارة عن السنة المالية ١٩٤١ - ١٩٤٢ مبلغ عشرة آلاف جنيه وهو نفس الاعتماد الذى كان يخص سسنوياً للمصروفات السرية ، وقد صرف منه منذ ابتداء السنة المالية المذكورة فى أول مايو سنة ١٩٤١ الى ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ ، أى فى خلال مدة أكثر من ٩ شهور مبلغ ٩٠٨٧ جنيهاً و ٨٠٠ مليم بأذن صرف وشيكات عددها ٣٢ .

أى أن الوزير السابق استنفد فى يوم واحد هذا المبلغ المفروض أنه انما تقرر لتكملة باقى السنة المالية .

وبلاحظ أن الوزير السابق كان فى هذا التاريخ (١ يوليو سنة ١٩٤٣) وقبله لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر مريضاً ومتغيباً عن عمله ، أى أن جميع الاعتمادات التى صرفت له منذ ابتداء تلك السنة المالية فى ١ مايو سنة ١٩٤٣ ، انما صرفت له فى وقت لم يكن فيه قائماً بعمله بالوزارة .

● تجاوز ثان بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه :

وفي ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٣ ، تقدم الوزير السابق بطلب تجاوز في هذه المصاريف السرية بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، وذكر في الطلب الذي تقدم منه أن مبررات هذا الاقتراح إنما هي إمكان صرف المكافأة المقترحة لتشجيع الجنود على مقاومة التهريب .

وقد وافقت اللجنة المالية على هذا الطلب في ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ووافق مجلس الوزراء عليه في نفس اليوم (٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣) .

وتسلمه الوزير السابق بأكمله في ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، بشيك واحد رقم ١٣٨٠١

● تجاوز ثالث بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه :

كما تقدم الوزير السابق في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ بطلب تجاوز ثالث في تلك السنة المالية بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه .

ووافقت عليه اللجنة المالية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ .

ووافق عليه مجلس الوزراء في نفس اليوم (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣)

وتسلمه الوزير السابق مباشرة في ٢ يناير سنة ١٩٤٤ بأذن صرف واحد رقم ٧٢٧٧١

● تجاوز رابع بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه :

ولما كان الوزير السابق تسلم هذه الاعتمادات بأكملها عقب تقريرها ، ولم تكن السنة المالية قد انتهت بعد ، فانه تقدم في ٨ فبراير سنة ١٩٤٤ بطلب تجاوز رابع بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه علاوة على التجاوزات السابقة ، مبررا هذا الطلب يلزومه لصرفه مكافآت تشجيعية لجنود الجيش ومصلحتي الحدود وخفر السواحل لتعقب المهربين .

وقد وافقت اللجنة المالية على هذا الطلب في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤

كما وافق عليه مجلس الوزراء في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٤ .

ولم يتأخر الوزير السابق عن تسليمه بإجمعه في اليوم التالي (١٧ فبراير سنة ١٩٤٤ بأذن صرف واحد رقم ١٥٣٦٧) .

فيتضح من ذلك أن الوزير السابق حصل في تلك السنة المالية على

لتجاوزات في المصروفات السرية يبلغ مجموعها ١٢٠.٠٠٠ جنيه ، أي اثني عشر متلا لما كان مقررا لها من اعتماد أصلي ، فكأنه يستنفد من التجاوزات في شهر واحد مبلغا يساوي ما خصص لوزارة الدفاع الوطني في السنة بأكملها ، وكان تسلم مبالغ تلك التجاوزات فوراً عقب تقريرها .

مليم جنييه

وقد بلغت جملة ما تسلمه مديرو المخبرات

والشئون العامة

٨٣١ ١٢٨٠

١٦٩ ١٢٨٧١٩

فيكون الباقي في ذمة الوزير السابق

وتتبين جسامه مسئولية وزير الدفاع السابق (حمدي باشا سيف النصر) وخطورة تصرفاته في اعتمادات المصاريف السرية من استعراض ما تم بشأنها في فترة توليه تلك الوزارة وما أدخله في ذمته منها .

● مبلغ ٤٧٤٢٦ جنيها و ١٣٠ مليما من اعتمادات السنة المالية ١٩٤٣ - ١٩٤٢

الاعتماد الأصلي : كان الاعتماد المخصص للمصاريف السرية في تلك السنة مبلغ عشرة آلاف جنيه كالمعتاد إدراجها لها في السنوات السابقة .

تجاوز : ولم يمض على ابتداء السنة المالية شهر ونصف شهر ، ومع أنه لم يكن صرف من الاعتماد الأصلي المخصص للمصاريف السرية سوى ١٥٨٠ جنيه ، فقد تقدم الوزير السابق في ١٨ يونية سنة ١٩٤٢ بطلب تجاوز هذا الربط بمبلغ ٤٠.٠٠٠ جنيه أي أربعة أمثال الاعتماد الأصلي المخصص للسنة كلها .

وقد وافقت اللجنة المالية على هذا الطلب في ٢٠ يونية سنة ١٩٤٢ .

كما وافق عليه مجلس الوزراء في ٢١ يونية سنة ١٩٤٢ .

وفد تسلمه الوزير السابق بأكمله في ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ .

أي في اليوم التالي مباشرة ، بإذن صرف رقم ٥٤٥٠٦١

ولعل ما تجدر الإشارة إليه ، أنه بصرف النظر عن هذا الاعتماد الإضافي بمبلغ ٤٠.٠٠٠ جنيه الذي تسلمه الوزير بأكمله مرة واحدة ، فقد تبين من مراجعة حسابات الوزارة أن المبلغ الأصلي للاعتماد ومقداره ١٠.٠٠٠ جنيه كان كافياً لتلبية طلبات الوزارة طول السنة المالية المذكورة ، فقد تسلم منه الوزير أيضاً في شهر يونية سنة ١٩٤٢ الذي

تسلم فيه قيمة التجاوز مبلغ ٢٢٠٠ جنيه ، وظل يستلم من الاعتماد الأصلي للمصاريف السرية دفعات متعددة في تلك السنة المالية حتى انه استطاع في أبريل ١٩٤٣ وهو ختام السنة المالية أن يحصل منه على مبلغ ٢٤٠٦ جنيهات .

ولم يتسلم مديرو مصالح الوزارة من جملة هذه المبالغ سوى مبلغ ٢٥٥١ جنيهها و ٧٧٠ مليما فيكون ما دخل في ذمة الوزير السابق من اعتمادات هذه السنة مبلغ ٤٧٤٢٦ جنيهها و ١٣٠ مليما .

● مبلغ ١٢٨٧١٩ جنيهها و ١٦٩ مليما من اعتمادات السنة المالية ١٩٤٤/١٩٤٣ :

الاعتماد الأصلي : كان الاعتماد المخصص للمصروفات السرية في السنة المالية المذكورة مبلغ عشرة آلاف جنيه كالمعتاد .

وقد تسلمه الوزير بأكمله في بدء تلك السنة المالية ، اذ صرف له بشيكين ، أحدهما رقم ٨٩٦١ بمبلغ ١٠٠ ج بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٤٣ والثاني بمبلغ ٩٩٠٠ جنيه بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٤٣ أى أن الوزير السابق ، في تسعة أيام ، قد استنفد الاعتماد المخصص للسنة المالية بأكملها .

تجاوز أول بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه :

وتقدم الوزير بطلب تجاوز في هذه المصاريف السرية بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج في يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٣

وفي نفس اليوم (٣٠ يونيو سنة ١٩٤٣) وافقت اللجنة المالية عليه .

وفي نفس اليوم أيضا (٣٠ يونيو سنة ١٩٤٣) وافق عليه مجلس الوزراء .

وفي اليوم التالي (أول يوليو سنة ١٩٤٣) تسلم الوزير السابق هذا المبلغ بأكمله أى بمجرد موافقة مجلس الوزراء . اذ صرف اليه باذن صرف رقم ١١١١٧ مؤرخ في أول يوليو سنة ١٩٤٣ .

● بمبلغ ٦٤٠٨٠٠ جنيها و ٨٠٥ مليارات من اعتماد السنة المالية
١٩٤٤ - ١٩٤٥

الاعتماد الأصلي : كان الاعتماد المخصص لهذه المصروفات السرية
١٠٠٠٠ جنية كالمعتاد .

وقد تسلمه الوزير بأكمله باذن صرف واحد رقم ١١٥٥٦٢ في
٢٠ مايو سنة ١٩٤٤

تجاوز أول بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنية :

ثم تقدم الوزير السابق في ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٤ بطلب تجاوز في
هذه المصاريف بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنية .

ووافقت اللجنة المالية على ذلك في ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٤

ووافق مجلس الوزراء في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٤

وقد تسلم الوزير السابق المبلغ بأكمله في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٤ ،
أى في اليوم التالى لموافقة مجلس الوزراء بشيك رقم ١٤٢٣٠٢

تجاوز ثان بمبلغ ١٠٠٠٠ جنية :

وقد تقدم الوزير السابق في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٤ بطلب تجاوز
بمبلغ ١٠٠٠٠ جنية بحجة توزيعه لمقاومة التهريب .

ووافقت اللجنة المالية على هذا الطلب في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٤

كما وافق عليه مجلس الوزراء في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٤

وتسلمه الوزير السابق بشيك واحد رقم ١٤٢٦٢٩ بتاريخ

١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤

وقد بلغت جملة ما تسلمه مديرو المخابرات والشؤون العامة
٩١٩ جنيها و ١٩٥ مليا .

فيكون ما بقي في ذمة الوزير السابق ٦٤٠٨٠ جنيها و ٨٠٥ مليارات .

فيتبين من جميع ما تقدم أن وزير الدفاع السابق قد استلم من اعتمادات المصروفات السرية المخصصة للوزارة خلال الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ المبالغ الآتية :

مليم جنيه	
٧٠٠	من اعتماد أصلى وتجاوز السنة المالية ١٩٤١-١٩٤٢
١٣٠ ٤٧٤٢٦	» السنة المالية ١٩٤٢-١٩٤٣
١٦٩ ١٢٨٧١٩	» السنة المالية ١٩٤٣-١٩٤٤
٨٠٥ ٦٤٠٩٠	» السنة المالية ١٩٤٤-١٩٤٥
١٠٤ ٢٤٠٩٢٦	

وعقب اقالة الوزارة ، لم يوجد بخزينة وزارة الدفاع من المصروفات السرية سوى ١٦٣ جنيها ، فيكون ما دخل ذمة وزير الدفاع السابق من هذه المصروفات مبلغ ٢٤٠٧٦٣ جنيها و ١٠٤ مليمات .

وعن اعتمادات مصلحة الحدود يقول التقرير :

كان لمصلحة الحدود اعتماد خاص بالمصروفات السرية ، استلم الوزير السابق منه مبلغ ٤٠٠ جنيه بشيكن :

أولهما بمبلغ ٢٠٠ جنيه رقم ٦٤٣٩٧٦ بتاريخ ١٥/١١/١٩٤٣

ثانيهما بمبلغ ٢٠٠ جنيه رقم ٦٢٤١٣٥ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٤٤

ويلاحظ بشأن التجاوزات التى طلبت للمصاريف السرية أنه لا يوجد فى الأوراق ما يدل إطلاقا على أن هناك طلبا تقدم من الوزارة من أية جهة تابعة لها يبرر طلب التجاوزات المتعددة التى كان يتقدم بها الوزير السابق ، مع أنه كان يشهر صراحة فى كثير من هذه الطلبات الى أنها مطلوبة كمكافآت تشجيعية لجنود الجيش ومصلحتى خفر السواحل والحدود ، وكان الواجب أن يكون هناك طلب من احدى المصالح والادارات التابعة للوزارة يشير الى الظروف التى استجذبت أو التى تبرر طلب هذه التجاوزات .

ومما يلاحظ أيضا أن اعتماد المصاريف السرية انما يقصد به تخصيصه للسنة المالية بأكملها ، وأنه اذا كانت هناك حاجة حقيقية لتقرير تجاوز ، فانه انما يقصد منه أن يكون في هذا التجاوز ما يكمل حاجة الوزارة طوال السنة المالية ، بينما كان الواقع أن الوزير يقوم بتسليم كل مبالغ التجاوز دفعة واحدة ، وهو تصرف ينفي ما كان يتقدم به من مبررات .

كما يلاحظ أيضا أنه لم تنبين الأوجه الحقيقية لصرف هذه الاعتمادات . والنايات كما سبق ايضاحه أن أغلب التجاوزات المطلوبة انما كان بحجة توزيعه كمكافآت تشجيعية لجنود الجيش ومصلحتى خفر السواحل والحدود ، نظير قيامهم بمكافحة المهربين ولم يعثر على ما يدل على صرفها لاحدى المصالح التابع لها هؤلاء الجنود ، مما قد يستفاد منه أن تلك الحجة كانت ظاهرية فقط . . . ويؤيد ذلك ما جاء بكتاب مراقبة الميزانية العامة بوزارة المالية فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٣ عند طلب تجاوز مبلغ ١٠.٠٠٠ ر. جنيه فى أغسطس سنة ١٩٤٣ لمنح المكافآت التشجيعية بأن ذلك المبلغ انما كان مفهوما دخوله ضمن التجاوز السابق الذى تقرر فى ٣٠ يونية سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٥٠.٠٠٠ ر. جنيه أى لم يصرف من مبلغ الـ ٥٠.٠٠٠ ر. جنيه مكافأة تشجيعية . كما يؤيد ذلك أيضا ما تبين من أن مصلحة خفر السواحل ظلت شهورا طويلة بعد الحصول على تجاوز المكافآت تطالب بنصيب فيه وكان مصير كل استعجالاتها الحفظ ، كما هو ثابت فى ملفات الوزارة .

وفضلا عن مسئولية وزير الدفاع السابق عن الوقائع السابق ايضاحها سواء من الناحيتين المدنية والجنائية ، التى تستوجب استرداد المبالغ التى أدخلها فى ذمته بدون وجه حق ، وتطبيق قانون أحكام العقوبات بتسائها ، فانه تجدر الإشارة الى مسئولية كل من اللجنة المالية ومجلس الوزراء فيما يتعلق بتجاوز اعتماد المصاريف السرية ، فالثابت أن الاعتماد الأصلى الذى كان يخص كل سنة لم يطرأ عليه تغيير وهو مبلغ ١٠.٠٠٠ ر. جنيه ، ولو كانت هناك حاجة حقيقية تدعو لتجاوزه لكان هذا الاعتماد قد تعدل من الوجهة الأصلية فى السنة التالية له .

فضلا عما يلاحظ من قصور بحث كل من اللجنة المالية ومجلس الوزراء بشأن ما يبرر تقرير هذه التجاوزات ، اذ انه ثابت أن طلب وزير الدفاع السابق انما كان يمر فى أسرع وقت ، بل وتتم موافقة اللجنة المالية ومجلس الوزراء عليه فى أغلب الأحوال فى نفس اليوم الذى يتقدم فيه طلبه ، وهو دليل على سوء القصد ومثير للريبة ويؤيد ذلك ما جاء

فى مذكرة معالى وزير الدفاع الوطنى المرفوعة الى لجنة التحقيق من أنه ٠٠ علم من أحد حضرات أصحاب المعالى الوزراء أن محمد صلاح الدين بك السكرتير العام الأسبق لمجلس الوزراء كان فى غيره مرة من المرات التى وافق فيها المجلس على هذه النجاوزات الضخمة لوزارة الدفاع ، ينفد لها السبيل فى وزارة المالية ، كما اتصل بعلمه أن مبلغ ال ٥٠٠.٠٠٠ جنيه التى صرفت للوزير السابق فى أول يونية سنة ١٩٤٣ قد أرسلت الى منزله بالدقى فى أثناء مرضه الطويل ، وهو فى حالة لا تسمح له بمباشرة أى عمل ، ومن هنا يتبين مبلغ خطورة تلك التصرفات ، وقد اتضح من الرجوع الى مضابط مجلس النواب أن الوزير السابق تغيب عن حضور الجلسات مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل ذلك التاريخ ، وأنه ظل متغيبا بعد ذلك نظرا لمرضه الذى لم يمنح من أجله أجازة ولم يقرر مجلس الوزراء فى خلال تلك الغيبة الطويلة انابة أحد من الوزراء بدله ، بل انه عندما شفى وعاد الى مباشرة عمله كان أول ما اتجه اليه هو الحصول على تجاوز جديد هو مبلغ عشرة آلاف جنيه ، الذى وافق عليه مجلس الوزراء فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

ولذلك فان أقل ما يمكن أن توصف به مسئولية اللجنة المالية ومجلس الوزراء فى هذا العبت الخطير بأموال الدولة أنها مسئولية أدبية وأخلاقية جسيمة ، بل ان مسئولية مجلس الوزراء فى ذلك قد ترتفع الى حد الاشتراك مع وزير الدفاع السابق فى المسئولية المترتبة على ما قام به من تصرفات فى هذه الاعتمادات .

● وعن الاعتمادات الخاصة والوزير بدأ التقرير يتحدث عن اعتماد الصحراء الغربية .

وافق مجلس الوزراء فى ٢١ يولية سنة ١٩٤٢ على اعتماد مبلغ ٥٠٠٠ جنيه يؤخذ من اعتماد الطوارئ الخاص بالميزانية ويحول الى وزارة الدفاع للصرف منه فى تموين واعانة المهاجرين بالصحراء الغربية ، وقد تسلمه وزير الدفاع السابق على دفعات ابتداء من ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الى ١٧ أبريل سنة ١٩٤٣ .

ومما يجدر ذكره بشأن هذا الاعتماد الاشارة الى تاريخ رحلات الوزير السابق فى الصحراء الغربية ، اذ انه سافر الى برج العرب فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ والى الحمام فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، والى جانتليس فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، ومن مقارنة تاريخ هذه الرحلات بتاريخ استلام المبالغ ، يتضح جليا أن الوزير السابق تسلم مبلغ

١٠٠٠ جنيهه فقط قبل هذه الرحلات ، أما الباقي وقدره ٤٠٠٠ ج فانه قد تسلمه بعد الانتهاء من الرحلات المتقدم ذكرها .

والاعتماد السالف الذكر اعتماد خاص لغرض معين وطبقا للتعليمات المالية يجب تقديم المستندات المؤيدة للصرف في التسئون المرصد لها الاعتماد مع وجوب اتباع القواعد المالية في الصرف وذلك بعمل مناقصات في حالة المشتري ومحاضر لجان في حالة صرف اعانات مالية أو مهمات .
ولكن وزير الدفاع السابق بعهد تسلمه هذا الاعتماد بأكمله ، لم يقدم للوزارة أى مستند يدل على الجهة التى صرف فيها .

● وعن اعتماد معتقات السرو والعياط :

وافق مجلس الوزراء على اعتماد جملة مبالغ في تواريخ مختلفة للصرف منها على معتقات السرو والعياط ، والمبالغ لم تتجاوز أحد عشر ألف جنيه .

وهذه المبالغ بأكملها قد صرفت بشيكات وأذن لوزير الدفاع السابق بناء على طلبه عقب تقريرها مباشرة .

والمبالغ المذكورة يجب أن يتبع في صرفها النظم المالية ، وتقدم عنها المستندات الدالة على الصرف طبقا لما سبق إيضاحه .

ولكن لم تقدم للوزارة مستندات الا عن مبلغ ٦٨١٨ جنيهها و ٦٣٦ مليما والباقي وقدره ٤١٨١ جنيهها و ٣٦٤ مليما ، لم يقدم وزير الدفاع السابق عنه أى مستند يدل على أوجه صرفه .

● اعتماد اعانة المناطق الصحراوية :

صدر قانون رقم ٣٥ فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ بفتح اعتماد خاص بميزانية مصلحة الحدود مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه لاعانة أهالى المناطق الصحراوية .

وقد جاء فى تقرير اللجنة المالية لمجلس الشيوخ عند مناقشة مشروع هذا القانون ما يأتى :

« وقد استفسرت اللجنة المالية عن مفردات هذا الاعتماد ، فأدلى حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الدفاع الوطنى بالبيانات الآتية :
« سببخصص الاعتماد لشراء نحو ٣٥٠٠ أردب من الحبوب و ٤٠٠٠٠ متر من الأقمشة و ٣٠ طنا من السكر والباقي احتياطي لمصاريف النقل

والتوزيع وشراء شاي وغيره من الضروريات • وقد وافقت اللجنة على فتح هذا الاعتماد على أن يكون الشراء بواسطة وزارة الدفاع الوطنى والتوزيع بواسطة موظفيها بحيث تشمل الواحات الداخلة والخارجة والبحرية والفرافرة ومنطقة البحر الأحمر وسيناء والصحراء الغربية وغيرها من المناطق الأخرى التابعة لمصلحة الحدود » •

وقد قامت الوزارة بشراء أقمشة وحبوب وسكر ٠٠٠ الخ ٠٠٠ خصما من الاعتماد المقرر •

غير أن وزير الدفاع السابق طلب مبلغ سبعة آلاف جنيه من هذا الاعتماد وقد صرف اليه بناء على أمره مبلغ ٥٠٠٠ جنيهه فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٤ ومبلغ ٢٠٠٠ جنيهه فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ ولم يقدم الوزير السابق للوزارة أى مستند يدل على التصرف فى المبلغ الذى استلمه فى الغرض الذى طلب من أجله الاعتماد •

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى تاريخ سفر الوزير السابق فى رحلات الواحات الجنوبية ومنطقة البحر الأحمر ، وكانت على الوجه الآتى :

• من ١٩٤٤/٢/٢٠ الى ١٩٤٤/٢/٢٥ واحتى الخارجة والداخله •

• من ١٩٤٤/٣/١٥ الى ١٩٤٤/٣/١٨ واحتى البحرية والفرافرة •

• من ١٩٤٤/٨/١٤ الى ١٩٤٤/٨/١٩ منطقة البحر الأحمر •

ويتضح من مقارنة تاريخ هذه الرحلات بتاريخ صرف المبالغ التى طلبها الوزير السابق من هذا الاعتماد أن تسلمه لها انما كان بعد انتهاء رحلتى الواحات الخارجة والداخله والبحرية والفرافرة بأكثر من شهر وكان قبل ابتداء رحلة منطقة البحر الأحمر بنحو أربعة أشهر •

وعن التطبيق القانونى لكل تلك الأعمال :

أولا - من الوجهة المدنية :

تقضى المادة ١٤٥ من القانون المدنى ، بأن من أخذ شيئا بغير استحقاق وجب عليه رده ، وثابت من جميع ما تقدم أن المبالغ التى استلمها وزير الدفاع السابق انما هى مبالغ مخصصة لغرض معين ، وطالما أنه لم يقدم الدليل اللازم لاثبات انفاقها فى الغرض الذى خصصت من أجله ، فانه يعتبر ملزما بردها لاستيلائه عليها فى هذه الحالة بدون وجه حق •

ثانيا - من الوجهة الجنائية :

تقضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بأن كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو اخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التى فى عهده أو من الأوراق التجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئا من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن .

ولا يشترط فى تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات الخاصة بالاختلاس الذى يقع من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة أن تكون وظيفة المختلس الأصلية هى التحصيل أو حفظ الودائع أو القيام بأعمال الصيرفة بل يكفى أن يكون ذلك جزءا من وظيفته أو يكون من مقتضيات أعمال وظيفته .

والصرف طبقا لنص تلك المادة أو الشخص المنوط به حساب نقود أو أمتعة هو كل شخص مكلف بمقتضى وظيفته تسلم نقود أو أشياء أخرى لحفظها وانفاقها أو توزيعها فى الوجه المقررة لها .

فاذا كان من مقتضيات الوظيفة أن يتسلم الموظف (أو الشخص ذو الصفة العامة) نقودا لانفاقها فى شئون معينة أو توزيعها فى وجوه مقررة لها ، فلم ينفقها فى تلك الشئون أو لم يوزعها فى تلك الوجوه التى قررت لها وأرصدت عليها بل استولى عليها لنفسه أو لغيره ، فانه يعد مختلسا لها فى حكم المادة ١١٢ عقوبات باعتبار أنه بوصفه شاغلا لتلك الوظيفة وبسببها يتسلم هذه النقود التى تصرف باسمه دائما طبقا لما قضى به النظام المالى ، وذلك لينفقها بعدئذ فى شئون أو وجوه معينة ، فهو بذلك يؤدى عملية صيرفة هى من مقتضيات وظيفته وتقع فى اختصاصها بالفعل أو على الأقل يؤديها بسبب تلك الوظيفة وان لم يكن فى الأصل صرافا .

وانه وان كان الأصل أنه يجب لاعتبار التسليم بمقتضى الوظيفة أن يكون الأمين مختصا بتسليم النقود طبقا للقوانين واللوائح ، الا أنه ليس من الضرورى أن يكون قد صدر قانون خاص أو وضعت لائحة ادارية بذلك بل يكفى أن يجرى به العمل تطبيقا لقانون عام منظم لمصارف المال كالميزانية ، أو تنفيذا لقرارات الاعتمادات الإضافية ، متى كان من شأن

هذا التطبيق أو التنفيذ أن أصبح ذلك الموظف هو المتولى بالفعل أمر هذه الأموال .

وقد قضى بأنه يكفي أن يكون الموظف قائما بعملية تسلم الأموال طبقا لما جرى به العمل بحسب ترتيب توزيعه وبموجب الصفة الفعلية وطبيعة الأعمال المنوطة بالموظف .

وهذا النظر لا يقوم على مجرد اعتباره صرافا بالفعل لأن الصراف بالفعل قد لا يكون موظفا بل من أتباع الصراف الموظف كابنه أو سكرتيه الخاص أو قد يكون موظفا ولكن وظيفته لا تقتضى أن يقوم بتسليم نقود لانفاقها أو توزيعها ففي مثل هذه الصور قد لا يعتبر صرافا فى حكم تلك المادة .

أما اذا كان من شأن وظيفته أن يكون هو الذى يتسلم تلك الأموال وبصرفها باسمه وبوصفه وجرى بذلك العرف المالى ونظام العمل كما قضت طبيعة تلك الأموال والعلة فى تخصيصها بالميزانية أن توضع فى يد الموظف الأعلى ليتولى انفاقها بنفسه فهو يعتبر فى شأنها صرافا فى حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات - ولو لم يكن كذلك فى الأصل - متى كان قد تسلمها لينفقها فى شئون معينة أو يوزعها فى وجوه مقررة لها - فاذا هو لم يفعل وأضافها لنفسه أو لغيره واختلسها فانه يقع تحت طائلة العقاب طبقا لتلك المادة بوصفه « منوطا بحساب تلك الأموال » .

وبتطبيق ما تقدم على الوقائع السابق ذكرها ، يتضح أن وزير الدفاع السابق قد ارتكب ما يأتى :

أولا : اختلس مبلغ ٢٣٩٨٦٣ جنيها و ١٠٤ مليمات من قيمة الاعتمادات التى خصصت لمصاريف الوزارة السرية فى المدة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ اذ استولى عليها لنفسه ولم يثبت مراعاته العرف والقواعد المتبعة بشأنها .

ثانيا : اختلس مبلغ ٤٠٠ جنية من اعتمادات المصاريف السرية بمصلحة الحدود فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ اذ استولى عليها لنفسه ولم يثبت مراعاته العرف والقواعد المتبعة بشأنها .

ثالثا : اختلس مبلغ ٥٠٠٠ جنية قيمة اعتماد اعانة المهاجرين بالصحراء الغربية اذ استلمه على دفعات ابتداء من ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٣ ولم يقدم للوزارة عنه أى مستند يثبت اوجه الصرف فى هذا الاعتماد طبقا للقواعد المالية المقررة .

رابعاً : اختلس مبلغ ٤١٨١ جنيها و٣٦٤ مليما باقى قيمة اعتمادات قررهما مجلس الوزراء فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ و٢٧ مايو سنة ١٩٤٣ و٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ و٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ و٢٥ يولية سنة ١٩٤٤ ومجموعها ١١ ألف جنيه لصارييف معتقلات السرو والعياط ولم تقدم مستندات الا عن مبلغ ٦٨١٨ جنيها و٦٣٦ مليما .

خامساً : اختلس مبلغ ٧٠٠٠ جنيه من قيمة الاعتماد الذى صدر به القانون رقم ٣٥ فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ وذلك فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٤ بالنسبة لمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وفى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ بالنسبة لمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ولم تقدم أية مستندات تدل على صرف ما تسلمه طبقا للقواعد المالية فى الغرض الذى طلب من أجله الاعتماد .

فتكون جملة المبالغ التى أدخلها فى ذمته ٢٥٦٤٤٤ جنيها و٤٦٨ مليما .

★ ★ ★

والأفعال سالفه الذكر ينطبق عليها حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات كما أنه ينطبق عليها أيضا حكم المادة ١١٨ التى تنص على أن كل موظف أدخل فى ذمته بأى كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .

الا أن المادة ١١٢ كفيلة برد المبالغ المختلسة فضلا عن الغرامة والعقوبة المشددة التى وضعتها لجريمة الاختلاس

وقد جاء فى التقرير رقم (٢٧) عن المبالغ التى تسلمها وزير الدفاع السابق مما خصص للترفيه عن جنود الجيش :

تقوم ادارة الشئون العامة بوزارة الدفاع الوطنى بصرف بعض مبالغ للترفيه عن جنود الجيش المصرى ، وبعض هذه المبالغ مما يرد اليها من تبرعات .

وكان ما خصص للترفيه عن الجنود المصريين من فبراير سنة ١٩٤٢ الى أكتوبر سنة ١٩٤٢ مبلغ ٣٢٦٨ جنيها و٣٤٥ مليما ، وجملة ما صرف منه فعلا للترفيه عن الجنود مبلغ ١٨٤٩ جنيها و٦١١ مليما ولكن الوزير السابق تسلم من هذا المبلغ ١٤١٦ جنيها و٢٩١ مليما ، وذلك بموجب ايصالين بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ موقعا عليهما من امام سلطان أفندى سكرتير وزير الدفاع الوطنى وموقعا منه عليهما أيضا بأنه « قد تسلم

هذا المبلغ حضرة صاحب المعالي الفريق أحمد حمدي سيف النصر باشا
وزير الدفاع الوطني » .

وقد صرف من المبلغ الذي تسلمه وزير الدفاع السابق مبلغ ٨٠
جنيها لجنود السودان أما الباقي وقدره ١٣٣٦ جنيها و٢٩١ مليما فانه
لدى وزير الدفاع السابق ، ولم يثبت أنه قد صرف في الأوجه
المخصصة له .

ولما كانت المادة ١٤٥ من القانون تقضى بأن من أخذ شيئا بغير
استحقاق وجب عليه رده ، فان وزير الدفاع السابق يعتبر ملزما برد هذا
المبلغ الذي استولى عليه بدون وجه حق .

ولما كانت المبالغ المخصصة للترفيه عن الجنود انما تعتبر نقودا
مملوكة لوزارة الدفاع الوطني بصرف النظر عن اعتبار أغلبها واردا بطريق
النبرع اذ ان ذلك انما يقصد منه تخصيصها لغرض معين فقط ، ولما كان
استيلاء الوزير السابق على المبلغ الذي قبضه بدون أن يثبت صرفه في
الأوجه التي خصص من أجلها يجعل ذمته ملتزمة به ، وتقتضى المادة ١١٨ من
قانون العقوبات بأن كل موظف أدخل في ذمته بأى كيفية نقودا للحكومة
أو سهل غيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين
الى سبع ، فان ما قام به ينطبق عليه النص السالف الذكر .

وفضلا عن ذلك فان المادة ٣٤١ من قانون العقوبات تقضى بمعاقبة
كل من اختلس أو بدد مالا سلم اليه بطريق الأمانة بالحبس ، والواضح
أن هذا المبلغ اذا كان قبضه وزير الدفاع السابق لغرض الترفيه عن
الجنود ، فان ذلك عن طريق الأمانة ويجب أن يثبت صرفه في هذه
الأوجه ، والا انطبق عليه نص المادة المذكورة .

وقد اهتم التقرير بأمين عثمان باشا باعتباره الواسطة القوية بين
النحاس باشا والسفارة البريطانية وقد جاء في التقرير عن استغلال أمين
عثمان باشا :

كان لاستغلال أمين باشا عثمان لوظيفته مظاهر شاذة :

١ - تكوين شركة للاستيراد والتصدير المسماة (الشركة المصرية
للتجارة) وقد مر تكوين هذه الشركة بمراحل تنطوى على سلسلة فذة من
استغلاله لسلطته في الوزارة النحاسية ، سواء كرئيس لديوان المحاسبة،
أو كوزير للمالية - وقد بلغ به هذا الاستغلال الى الجمع بين منصبه

الرسمى وبين الاتجار بنصيب يبلغ ٥٠٠ سهم فى شركة تجارية لشئون الاستيراد والتصدير الخاضعين من الناحية الرسمية لاختصاص وزير المالية .

٢ - التصريح لشركته بصفقات ضخمة من صفقات التصدير والاستيراد ، خصوصا وانه لم يكده يتم تكوين هذه الشركة حتى عين أمين باشا وزيرا للمالية وهى الوزارة المختصة بشئون التصدير والاستيراد .

٣ - تعيين المسيو كاسترو عضو مجلس ادارة هذه الشركة والمساهم فيها بخمسمائة وخمسين سهما عضوا بلجنة التصدير بوزارة المالية بقرار من وزير المالية (أمين عثمان باشا) ، وبهذا أصبح للشركة فى الحكومة ممثلان مساهمان فى أرباحها ٠٠ هما أمين عثمان باشا الوزير ٠٠٠ وجناب المسيو كاسترو عضو اللجنة الحكومية والتاجر ٠٠٠

٤ - اصطحاب أمين عثمان باشا لأعضاء مجلس ادارة شركته فى رحلة رسمية قام بها الى فلسطين ، بصفته وزيرا للمالية ، لتنظيم العلاقات الاقتصادية وترويج التجارة بين البلدين ، حيث سافر معه المسيو كاسترو وفرغلى باشا والخواجة جورج دياب وغيرهم ، مما كان محل دهشة ولغط كثير من الأوساط والهيئات والتجار هنا وهناك .

٥ - صدور تعليمات الى مصلحة الجمارك بأمر من أمين عثمان باشا على لسان محسوبة الأستاذ محمد حشمت باعفاء المسيو كاسترو ومن معه من تفتيش عفشهم عند الذهاب الى فلسطين والعودة منها .

٦ - احتكار شركة أمين عثمان باشا ، ممثلة فى شخص المسيو كاسترو ، لجميع اطارات الكاوتش المستولى عليها فى جميع الدوائر الجمركية ومخازن الاستيداع مما أدى الى احتجاج شركات الكاوتش والى تساؤل السفارة البريطانية عن حكمة تمييز كاسترو عن غيره من تجار الكاوتش .

٧ - تحايل أمين عثمان باشا على منح الجنسية المصرية للمسيو كاسترو متحديا فى ذلك جميع الاعتبارات القومية ورأى الجهات الادارية ارضا لشريكه وخدمة لشركته .

٨ - استثمار شركة أمين عثمان باشا بكميات هائلة من الأقمشة القطنية والصوفية من شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وقد باهت

هذه الكميات فى سنة ١٩٤٤ حدا كبيرا ، تجاوز ما حصلت عليه الشركات الأخرى . ولهذا التمييز وللتفضيل حكمته ، وهى أن شركة أمين باشا تتولى مد شركة الغزل والنسيج بما تحتاجه من اطارات الكاوتش وقد بلغ ما تسلمته شركة الغزل من الاطارات فى عام ١٩٤٤ - ٣٥٠ اطارا خارجيا و ٢٥٠ اطارا داخليا . . . هذا فضلا عن أن شركة أمين باشا هى شركة وزير المالية . . .

هذه هى مظاهر اتجار أمين عثمان باشا بوظيفته ، ومدى خدماته لشركائه وشركته ، وفيما يلى تفصيل لوقائع هذا الاستغلال والاتجار الحكومى :

وعن شركة أمين عثمان باشا (تريدكو) جاء فى التقرير ، ان فضيحة الشركة تتناول ثلاث مراحل . وعن المرحلة الأولى جاء فى التقرير :

وهى تنطوى على سلسلة فذة منقطعة النظير من أضرار استغلال أمين عثمان باشا الفاضح لسلطته فى الوزارة النحاسية - سواء كرئيس لديوان المحاسبة فى أول الأمر ، أو كوزير للمالية فيما بعد - وفى سبيل ماذا هذا الاستغلال !!! فى سبيل الجمع بين منصبه الرسمى وبين الاتجار بنصيب يبلغ ٥٠٠ سهم فى شركة تجارية صرفة لشئون الاستيراد والتصدير . . . الخاضعتين من الناحية الرسمية الحكومية لاختصاص وزير المالية بالوزارة . . .

بل تنطوى الفضيحة على ما هو أكثر من هذا ، وأخطر من هذا ، وهو التحايل الرسمى الشائن على اخفاء اشتراك أمين باشا بخمسائة سهم فى الشركة المذكورة - كما يتضح هذا التحايل من الدوسيه الرسمى الخاص بالشركة والذي عرض على مجلس الوزراء النحاسى لاستصدار مرسوم تكوين الشركة المذكورة .

وتبدأ حلقة هذا الاخفاء فى ١٣ يونية سنة ١٩٤٢ حين رفع اسم أمين عثمان باشا من الملف المقدم لمجلس الوزراء بأسماء أعضاء مجلس إدارة (الشركة المصرية للتجارة) مع استمرار عمله بالشركة ومساعدته لها بنفوذه من وراء الستار بصفته مساهما فيها ، فضلا عن مساهمة السيدة حرمه فى الشركة بخمسين سهما أخرى . فلم تكد تمضى مدة على تقديم عقد تأسيس الشركة وقانونها النظامى الى وزارة المالية لتبجتها إدارة الشركات ولجنة قضايا الحكومة حتى ندد صير المساهم الكبير (أمين باشا) ولم يطق بطاء وتأخر زميله كامل صدقى باشا فى اعداد الحدة لاستصدار مرسوم تكوين الشركة ، فلم يكن من أمين باشا الا أن أرسل لكامل باشا

بتاريخ ٢٣ يولية سنة ١٩٤٢ ورقة بخطه وتوقيعه يقول فيها - على طريقتة الخاصة ٠٠ ما يأتى بالحرف الواحد :

« مرسوم الشركة من فضل معاليكم » ٠٠

أمين عثمان

٢٣ يوليو ١٩٤٢

وهكذا لم يتورع أمين باشا عن أن يستغل نفوذه على هذه الصورة الصارخة وبهذه الجراءة الفذة ٠٠٠ يستغله لخدمة الشركة التجارية المحضنة المؤلفة خصيصا للاستيراد والتصدير والتي يساهم فيها بذلك النصيب الكبير من الأسهم .

ولكن جراءة أمين باشا لا تعرف الحدود ، والقيود ، واستهتاره - الذى عرفه الناس فى تصريحاته وبياناته الرسمية - هو فى نظره موضع الفخر والتجدى ٠٠٠ وهكذا لم يكده يصل الى غرضه السابق ، ويجىء دور عرض أمر استصدار مرسوم تكوين الشركة على مجلس الوزراء - كما أراد أمين باشا فكان له ما أراد ، حتى أعد العدة للخطوة التالية الأفضح من سابقتها - خطوة اخفاء مساهمته الفعلية فى أسهم الشركة ، تفاديا لنشر علاقته بهذه الشركة ، فى المرسوم الذى سيصدر وينشر حتما فى الوقائع الرسمية ، والذى يتضمن أسماء حضرات المساهمين .

ومن ثم أقدم على تحايل ، دون أن يكلف نفسه عناء اخفاء الورقة التى تحمل الدليل ٠٠٠ واذا بالدوسيه الذى عرض على مجلس الوزراء النحاسى وانتهى منه المجلس الى استصدار مرسوم الشركة فعلا فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ - يضم فى باطنه الدليل فى صورة ورقة مطبوعة على الآلة الكاتبة الافرنجية قدمت الى مجلس الوزراء بمضمونة أسماء حضرات المساهمين ونصيب كل منهم من أسهم الشركة المحظوظة ٠٠٠

واذا بالورقة المذكورة - الباقية فى الدوسيه حتى الآن - تتضمن بين الأسماء الواردة فيها اسمى كل من أمين عثمان باشا - وأمام اسمه ٥٠٠ سهم - ومحمد فرغلى باشا - وأمام اسمه ٥٥٠ سهم - ثم اذا بالقلم يجرى على اسم أمين باشا وأسمه بالحذف ٠٠٠ ثم يجرى على رقم أسهم فرغلى باشا بالتعديل ، فيشطب ال ٥٥٠ سهم الخاصة به ويكتب فوقها - وبدلا منها - بالخط الافرنجى الواضح رقم ١٠٥٠ سهم أى مجموع نصيب فرغلى باشا وصديقه الحميم المستتر أمين عثمان باشا ٠٠٠ ؟؟

وخرجت الورقة الفذة من مجلس الوزراء - بعد الاقرار - بهيئتها هذه ، وبقيت فى الدوسيه حتى الآن بهيئتها هذه ٠٠٠ تحمل طابع فساد

العهد على وجه العموم ، ودليل هذه الفضيحة المالية الخطيرة على وجه
التخصيص

ثم صدر مرسوم تكوين الشركة وهو خلو في الظاهر من أية إشارة
الى مساهمة أمين باشا بخمسمائة سهم أو حتى بسهم واحد ، ولم يبق
فيه الا اسم السيدة المحترمة حرمه ونصيبها البالغ خمسين سهما فقط
لا غير .

ولعل من أبلغ دلائل التحايل والتضليل أن أسهم أمين باشا لم
تضف حتى الى أسهم السيدة حرمه وانما أضيفت الى شخص آخر لا يحمل
اسم الأسرة - هو فرغلي باشا - لكى لا يبقى فى وسع أى انسان لم تصل
يده الى الدوسيه الوزارى ، أن يكشف الصلة التى بينهما ، وذلك
التضليل الخطير .

وعن المرحلة الثانية جاء فى التقرير :

تكونت الشركة اذن ، وأصبح لها كيان رسمى ، فلم يبق الا أن
يتابع أمين باشا سلسلة خدماته لها ، بل خدماته لنفسه باعتباره مساهما
بنصيب كبير فى أرباحها .

وفى تلك الأثناء تولى أمين باشا وزارة المالية (فى مايو سنة ١٩٤٣)
وهى الوزارة المشرفة على شئون الاستيراد والتصدير ، فلم تكد تمضى
أيام حتى بدأ - فى نفس الشهر - سبل التصريحات لشركته المحظوظة
بصفقات ضخمة من صفقات التصدير ، منها تصدير عشرين ألف بطانية
(صوف مع قطن) ومئات الأطنان من المواد الأخرى كالكتان والقطن الطبى
والنخالة والبودرة والحناء وآلاف الأزرار الصدفية وأطنان الدوبارة
(فضلا عن الانجار الواسع فى الكاوتش ، الذى أوردناه فى تقرير آخر) .

ثم جاء ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، فاذا بمعالیه لا يرى محظورا من أن
يصدر قرارا بتعيين المسيو شارل كاسترو - عضو مجلس ادارة الشركة
والمساهم فيها بخمسمائة وخمسين سهما - عضوا بلجنة التصدير الحكومية
الرابعة ، وهو العضو الوحيد من غير الموظفين فى لجنة التصدير .

وهكذا أصبح للشركة فى الحكومة بدل المثل الواحد ممثلان
مساهمان فى أرباحها ، هما معالى أمين عثمان باشا الوزير وجناب المسيو
كاسترو عضو اللجنة الحكومية الرباعية المختصة بهذه الأمور . ولم يكد
الأخير يعين فى اللجنة حتى صدر للشركة - فى نفس ديسمبر سنة
١٩٤٣ - ترخيص بتصدير ١٠ أطنان قطن طبى و ٣٥ طن بودرة تلك
. . . الخ . . . كما هو مبين بالكشف المرفق .

فلم يكن غريبا بعد هذا أن تتضاعف أسعار أسهم الشركة ويتوالى صعودها .

المرحلة الثالثة :

ثم جاءت المرحلة الثالثة .. ويا لها من مرحلة ..

فقد رأى أمين باشا بنشاطه المعهود أن يسافر الى فلسطين لتنظيم العلاقات الاقتصادية وترويج التجارة بين البلدين ، فلم يتردد فى أن « يستأنس » بآراء أعضاء مجلس ادارة شركته الموقرة فى مفاوضاته هناك مع القطر الشقيق ...

فما أسرع أن سافر أيضا الى فلسطين حضرات ... المسيو كاسترو وفرغلى باشا والخوaja جورج دياب وغيرهم ... كى يزودوا شريكهم وزير المالية بنصائحهم الثمينة لنفعه ونفعهم ... فكان ذلك محل دهشة ولغظ كثير من الأوساط والهيئات والتجار هنا ... وهناك .

وعن تحايل أمين عثمان باشا لمنح الجنسية المصرية للمسيو كاسترو وكان طلب المسيو كاسترو قد رفض من قبل لأسباب قومية جاء فى التقرير « كان كاسترو ايطاليا ولم يسبق للدولة المصرية أن منحت جنسيتها لأحد أعدائها أو أعداء حلفائها فى أثناء اشتباكها فى حرب معها » .

ومن ملف شارل سلامون كاسترو نختار تلك المذكرة التى كتبها رئيس قلم الجنسية فى وزارة الداخلية فى ١٢ مايو ١٩٤٢ .

« استدعانى اليوم حضرة صاحب السعادة وكيل الوزارة وعرفنى أن ملف الجنسية الخاص بشارل سلامون كاسترو قد أعيد اليه من مجلس الوزراء ، وطلب اليه الأستاذ ثابت بك سكرتير عام مجلس الوزراء المساعد تحضير المذكرة ومشروع المرسوم بمنح الطالب المذكور الجنسية المصرية على اعتبار أن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية قد أمر بذلك .

ولما كانت لا توجد تأشيرة كتابية على مذكرة هذه الوزارة من حضرة صاحب المقام الرفيع الوزير بهذا ، فقد كلفنى سعادة وكيل الوزارة بالتوجه الى حضرة السكرتير العام المساعد لاستيفاء ذلك ، وعلى الأخص لأن المذكرة التى تكتب لمجلس الوزراء ستكون مشتملة على الأسباب التى تبرر استثناء هذه الحالة بالذات وتجعل منح الطالب الجنسية المصرية أمرا واجبا تمليه المصلحة القومية (خلافا لما ورد فى مذكرة الوزارة) .

وعلى ذلك انتقلت ومعى ملف الجنسية المذكور الى مكتب السكرتير العام المساعد لمجلس الوزراء وأبلغته ما طلبه سعادة الوكيل ففهمته من حضرته أن رفعة الوزير لم يصدر له أمرا بذلك وانما كلفه حضرة صاحب

الى أمين عثمان باشا الاتصال بوزارة الداخلية لتحضير المذكرة ومشروع
المرسوم على اعتبار أن رفعة الوزير موافق ثم ارسال الأوراق لمعالیه لتولى
عرض الموضوع على حضرة صاحب المقام الرفيع .

وعدت فعرضت الأمر على صاحب السعادة الوكيل فأمر بتحرير
مذكرة بكل ما حدث وعرضها مع الملف على حضرة صاحب العزة مدير
إدارة الجوازات والجنسية .
وهكذا يتضح من هذه المذكرة الرسمية :

أولاً : أن أمين عثمان باشا لكى يتوصل الى تنفيذ غرضه لمصلحة
صديقه كاسترو ، لم يتورع عن اللجوء الى المداورة بفهام حضرة سكرتير
عام مجلس الوزراء المساعد أن رفعة وزير الداخلية قد وافق على منح
الجنسية للمسيو كاسترو - وذلك توصل الى جعل السكرتير العام يعتمد
على هذه الموافقة المزعومة - فينفذ الأمر الذى أصدره اليه أمين باشا فى
نفس الوقت ، والذى كلفه فيه بالاتصال بوزارة الداخلية لتحضير المذكرة
ومشروع مرسوم منح مسيو كاسترو الجنسية المصرية . . . ثم ارسال
الأوراق لمعالیه ليتولى عرض الموضوع على حضرة صاحب المقام الرفيع .

ثانياً : فلم يتردد السكرتير العام المساعد فى تصديق رواية أمين
باشا عن موافقة النحاس باشا ، وبناء على هذا طلب حضرته من وكيل
وزارة الداخلية تحضير المذكرة ومشروع المرسوم . . . ولكن وكيل الوزارة
كان حريصاً فانتابه الشك فى صحة موافقة رفعة وزير الداخلية ، نظراً
لأنه « كانت لا توجد تأشيرة كتابية على مذكرة الوزارة من حضرة السكرتير
العام المساعد لاستيفاء ذلك ، وعلى الأخص لأن المذكرة التى تكتب لمجلس
الوزراء ستكون مشتملة على الأسباب التى تبرر استثناء هذه الحالة
بالمذات . . . الخ . . . »

ثالثاً : فانتقل حضرته فعلاً الى السكرتير العام . . . وهنا فقط
انكشفت حقيقة الدور الذى لعبه أمين باشا بجرأته المعتادة . . . فعاد
حضرته وعرض الأمر على سعادة الوكيل فأمر بتحرير مذكرة بكل ما حدث
وعرضها مع الملف على حضرة صاحب العزة مدير إدارة الجوازات
والجنسية .

وهنا . . . هنا فقط ، وبعد أن انكشفت أصبح أمين باشا سافرة
كتب سعادة حسن فهمى رفعت باشا وكيل الداخلية على ذيل المذكرة
السابقة التأشيرة البليغة التى ثبتها هنا بنصها :
« يعد مشروع مرسوم ويرسل الى معالى أمين عثمان باشا بناء على
طلبه . »

(وكيل الداخلية)

وهكذا أثبت وكيل الداخلية بخطه - وفي مذكرة رسمية - تدخله
وتوسط ومداورة أمين عثمان باشا ٠٠٠ بل سعيه الحثيث بكل الوسائل
لخدمة صديقه كاسترو ٠٠ ولو رغم أنف الفتاوى والقوانين ٠٠٠ بل
رغم أنف السوابق ٠٠٠ والاعتبارات القومية ٠٠٠ والضرر المحقق
للدولة ٠٠٠ كما جاء بالحرف الواحد في مذكرة حضرة مدير إدارة الجنسية
التي أثبتنا نصها فيما سبق .

وقد أمر سعادة وكيل الداخلية حضرة رئيس قلم الجنسية بتحرير
مذكرة بكل ما حدث وعرضها مع الملف على حضرة صاحب العزة مدير إدارة
الجوازات والجنسية ٠٠ فكتب حضرته المذكرة السابقة وعرضها - مع
ملف المسيو كاسترو - على مدير الجنسية ٠٠٠

وفيما يلي رأى حضرة صاحب العزة مدير إدارة الجنسية نوضحه في
مذكرة كتبها على أثر ذلك بتاريخ اليوم التالى (١٣ مايو) .

وفى المذكرة المرفوعة لحضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية :

« ايماء الى ما أشرتكم به سعادتكم على مذكرة رئيس قلم الجنسية
المؤرخة ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ بأعداد مشروع مرسوم بمنح شارل سلامون
كاسترو الجنسية المصرية وإرساله الى أمين عثمان باشا بناء على طلبه ٠٠٠
أنشرف بإفادة سعادتكم بأنه لا يتسنى اعداد مشروع مرسوم الآن قبل
البت مبدئيا فى مسألة ما اذا كان يرى عدم الأخذ بما ورد فى مذكرتنا
المؤرخة فى ٣ مايو سنة ١٩٤٢ بالنسبة لشارل سلامون كاسترو الايطالى
الجنسية اليهودى المذهب .

وتعلمون سعادتكم أنه قبل اعداد مشروع المرسوم يجب اعداد مذكرة
من وزير الداخلية الى مجلس الوزراء بطلب منح الجنسية المصرية الى
شخص معين بمقتضى مادة معينة وبعد ذلك يجب أن يذكر فى مشروع
المرسوم أنه قد ثبت أن هذا الشخص المعين حائز للشروط المنصوص عليها
فى احدى مواد المرسوم رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وفى حالة شارل كاسترو
المذكور لا يتسنى الجزم الآن بتوافر الشروط القانونية فى حالته اذ أوقف
النظر فى أمره منذ سسنوات بسبب أن حالته لم تكن تحتتمل القبول
بحسب السياسة المرسومة بمسائل التجنس على العموم والتى شرحناها
فى مذكرة اطلع عليها وأقرها حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية
ورئيس مجلس الوزراء ٠٠٠ وانى أرفق منها صورة مع هذا .

ولا حاجة لى بأن أضيف الى مذكرة ٣ مايو سنة ١٩٤٢ ما تعرفونه
سعادتكم من أن حالة شارل كاسترو هذا لا تمتاز بشئ عن حالة كثير

غيره من الأجانب وعلى الأخص الذين هم فى خدمة ملك البلاد أو كانوا فى خدمة حكومته وكذلك الحال بالنسبة لبعض العلماء وكبار المالىين . فقد طلبوا الجنسية المصرية ولم تمنح لهم محافظة على القومية المصرية واحتراما للأغراض التى رعى اليها المشرع من سن قانون الجنسية المصرية . وقد عرض بعض المالىين على الحكومة مبالغ طائلة للحصول على الجنسية المصرية فلم يمنع ذلك من رفض طلبهم .

امضاء « أحمد زكى سعد »

١٣ مايو سنة ١٩٤٢

هذا هو رأى مدير الادارة المختصة بليغ فى ألفاظه ومعانيه فماذا كان صداه ونتيجته ٩٩٩

كان أن اقتنع أمين عثمان باشا ومن يلوذ به من ذوى الأغراض أن ادارة الجنسية بوزارة الداخلية لن تنزل عن رأيها الذى تقتنع به ، وإن تشرع فى تحضير مشروع مرسوم منح الجنسية لكاسترو المحسوب المحظوظ فما هى الوسيلة أو الحيلة التى يتوسل بها أمين باشا وزعيمه النحاس باشا الى الخروج من هذا المأزق المنكود ، والتحايل على تخطى رأى مدير ادارة الجنسية المختص ، المدعم بالمبررات الوجيهة التى تحاول دون منح كاسترو الجنسية المصرية

الحيلة هى أن يعمد النحاس باشا الى طرقه المعهودة وتخريجاته الفذة التى أتقنها رفعتة وأتقن الخروج بها من كل مأزق يقف فى طريق رغباته وأمانيه

وقد وفق رفعتة الى استنباط حيلة للتحايل على العقوبات التى تقوم فى وجه منح الجنسية المصرية لكاسترو أما الحيلة الفذة فهى التحول من (منح) كاسترو الجنسية المصرية بادىء ذى بدء - وبمرسوم - الى استخراج شهادة تفيد (ثبوت) الجنسية المصرية للمسيو كاسترو مما سيأتى تفصيله فى موضعه مما يلى .

وهكذا - ووفقا لهذه الخطة الموضوعية - تفضل رفعة وزير الداخلية فى اليوم التالى مباشرة للذكورة أحمد زكى سعد بك (مدير الادارة) المؤرخة ١٣ مايو والتى لم تترك أملا أو منفذا - تفضل رفعتة فوقع التأشير التالية :

« يعرض على سعادة رئيس قسم القضايا لبحث ثبوت جنسيته المصرية »
(مصطفى النحاس)

١٤ مايو سنة ١٩٤٢

ولسنا فى حاجة الى القول بأن أول ما يؤخذ على هذه التأشيرة - شكليا - هى أنها تخطت الجهة المختصة بإصدار الفتوى المطلوبة - وهى فى الأحوال الطبيعية سعادة مستشار ملكى وزارة الداخلية - الى سعادة رئيس قلم قضايا الحكومة نفسه .

ولم يكد رفعته يوقع هذه التأشيرة حتى سارع الأستاذ ابراهيم فرج - مدير مكتبه اذ ذاك - الى (تفسير) المادة التى يراد الاستناد اليها فى الاعتراف بثبوت الجنسية المصرية لكاسترو . فكتب حضرته تأشيرة بذلك هذا نصها :

« يتبين من الاطلاع على هذا الملف ومن المستندات المقدمة أن المقصود منها التدليل على أنه (أى كاسترو) يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية بحكم القانون طبقا للمادة الأولى فقرة ثانية التى تنص على أنه (يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية بحكم القانون كل من يعتبر من تاريخ نشر هذا القانون مصريا بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونية سنة ١٩٠٠ » .

« والمادة الأولى من الدكرى المشار اليه تنص على ما يأتى : عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتما من المصريين الأشخاص الآتى بيانهم (المتوطنون فى القطر المصرى قبل يناير سنة ١٨٤٨) (١٢٦٤ هـ) وكانوا محافظين على محل اقامتهم فيه » .

« ابراهيم فرج »

هذه هى المادة التى أريد بها التحايل لاقرار (ثبوت) الجنسية المصرية للمسيو كاسترو من قديم الزمن .

فهل أقرت فتوى رئيس لجنة القضايا هذا التخريج والتدليل ؟؟؟

نترك سعادة رئيس لجنة القضايا يرد على ذلك الزعم ويناقشه فى فتواه الرسمية فيقول بالحرف الواحد :

« انه وإن كانت اقامة الطالب وتوطن أجساده فى القطر المصرى يرجعان الى ما قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وفقا لما قضت به الفقرة الثانية من المادة الأولى من الأمر العالى المشار اليه ، غير أن هذه الفقرة نفسها تضمنت استثناء الذين يكونون من رعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها » .

« ويبدو لنا أنه كان فى استطاعة الطالب وقت أن صدر قانون

الجنسية فى سنة ١٩٢٩ أن ينفع من حكم المادة السابعة منه وهى التى خولت لكل من ولد لأجنبى فى القطر المصرى وكانت اقامته العادية فيه قبل نشر هذا القانون أن يتنازل عن جنسيته الأصلية ويقرر اختياره الجنسية المصرية فى خلال السنة التالية لهذا النشر ، وواضح من ظروف الطالب أنه مستوف لشروطى المولد والاقامة المنصوص عليهما فى هذه المادة وكان فى ميسوره أن يستفيد من أحكامها غير أنه لم يفعل وهو يريد الآن أن يتدارك ما فاتته عن طريق التجنس عملا بالمادة الثانية من القانون ، وقدم طلبا بذلك بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٩ » .

هذا ما جاء فى فتوى رئيس قلم القضايا نفيذا للحيلة التى أراد النحاس باشا بها أن يصل الى جعل الميسو كاسترو يتمتع بالجنسية المصرية ، ان لم يكن عن طريق (منحه) الجنسية بمرسوم - نظرا لاعتراض ادارة الجنسية وتبريراتها الوجهة - فليكن عن طريق اقرار (ثبوت) الجنسية له من قديم الزمن باعتباره وأحداده من المتوطنين بالقطر المصرى قبل سنة ١٨٤٨ .

نقول ان فتوى رئيس قلم القضايا قد سدت هذا السبيل الأخير أيضا ، اذ يتضح منها :

أولا : أن المادة المراد تطبيقها لا يستفيد منها - من بين المتوطنين القداماء فى القطر المصرى - أى شخص يكون من رعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها .

والميسو كاسترو - كما هو ثابت رسميا - كان وقت طلبه الجنسية المصرية أحد رعايا ايطاليا واذن فلا يمكن بحال أن ينتفع بالمادة المراد تطبيقها .

ثانيا : يستطيع أن يتمتع بالجنسية المصرية فى حالة واحدة وهى حالة ما لو كان قد تنازل فى خلال سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن جنسيته الأصلية وقرر اختباره للجنسية المصرية ، غير أنه لم يفعل ٠٠٠ وبذلك ضاع حقه فى التمتع بهذا السبيل نهائيا .

وهكذا قطعت جهيزة قول كل خطيب ٠٠٠ وقطعت فتوى رئيس لجنة القضايا سبيل التحايل على اقرار (ثبوت) جنسية الميسو كاسترو ٠٠٠

لم يبق مخرج غير العودة الى فكرة (منح) الجنسية المصرية للميسو كاسترو ، ابتداء ، وبمقتضى مرسوم ، وهى الفكرة التى عارضتها مذكرات ادارة الجنسية وفندتها بالأدلة الدامغة والمبررات القوية الوجهة . وهكذا

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ٤٩٧

افتى رئيس قضايا الحكومة فى نهاية فتواه السابقة بأنه نظرا لأنه كان فى وسع الطالب عند صدور قانون الجنسية فى سنة ١٩٢٩ أن يفيد من أحكامه باستعمال حقه فى دخول الجنسية المصرية * أرى أن حالة الطالب جديدة بالرغاية من ناحية (منحه) الجنسية المصرية * وهو وإن كان تابعا لدولة إيطاليا غير أنه اسرايلى المذهب وهو بهذه المنابة مستثنى من القيود الموضوعة لرعايا الدول التى قطعت مصر علاقاتها السياسية بها ...

ولم تكن تضى على صدور هذه الفتوى ٢٤ ساعة حتى استصدر النحاس باشا مرسوما نص فيه على أنه (يمنح النجس بالجنسية المصرية الى شارل سلامون كاسترو) *

فكان للنحاس باشا ، وأمين عثمان باشا ، وللمسيو كاسترو ...
ما أرادوا *

نعم أرادوا فما هى الحكمة فيما أرادوا ؟؟؟

ما هى حكمة هذه الحياصة الهائلة والمداورات المتلاحقة والمناورات الخفية المكشوفة فى سبيل منح المسيو كاسترو الجنسية المصرية ؟

ما هى الحكمة ان لم تكن هى حكمة المادة ... حكمة البازة والقرش والجنه ... لا حكمة التمسك بوضع قانونى معين أو التفاخر بقومية معينة ...

ما هى الحكمة ان لم تكن أنه قد أريد للمسيو كاسترو هذا أن يجد السبل مسيرة أمامه للاتجار على نطاق واسع فى التصدير والاستيراد باعتبارهم مصرياً ، لا تقوم فى سبيل حريته التجارية عقبة أو عائق ...
ما هى الحكمة ان لم تكن أن أمين باشا لم يتردد فى منح شريكه هذا التيسير تفاديا لكثير من التعقيدات فى الاجراءات المفروضة على تجارة غير المصريين *

ما هى الحكمة ان لم تكن انه فى سبيل استثمار أمين باشا وشريكه بالربح الحرام ، لا مانع من تجاهل كل ما تمسكت به ادارة الجنسية من (الاعتبارات القومية) و (مصلحة الدولة وسوابق السياسة المرسومة فى مسائل النجس) و (احترام الأغراض التى رعى اليها المشرع من سن قوانين الجنسية المصرية) ...

" وعن تحصيل أمين عثمان باشا نفقات سفره وعائلته الى فلسطين بالطائرة التى استأجرها من شركة مصر للطيران يوم ٦ يوليو ١٩٤٢ هربا من أزمة العلمين - وكان وقتئذ رئيساً لديوان المحاسبة - يذكر التقرير أن

شركة مصر للطيران. كتبت الى مصلحة الطيران المدني مطالبة بفاتورة الطائرة وقدرها ١٣٧ جنيهًا ، ٢٦٠ مليماً قيمة رحلة أمين. عثمان باشا من القاهرة الى الدد وبالعكس وقبله أجابت وزارة الدفاع باعتباره الرحلة مصلحة وأنه يجب أن نحسب على جانب الحكومة طبقاً لخطاب وكبل وزارة الدفاع . وينتهي التقرير بالكلام عن هذه الواقعة بالعبارة التالية :

وغنى عن البان أن. أمين عثمان باشا يوم سافر الى الدد مع أسرته لم يكن مندوباً للتفتيش على حسابات فلسطين باعتباره رئيساً لديوان المحاسبة ، ولم تضم مصر سئون فلسطين المالية الى سئونها حتى نصبح رحلات رئيس ديوان المحاسبة مع أسرته ذهاباً وإياباً «رحلات مصلحة» تحتسب على جانب الحكومة وتؤخذ نفقاتها من جيوب دافعى الضرائب المصريين ، لا من جيب رئيس ديوان المحاسبة ؟

وأخيراً ، فليست الدولة مكلفة أن تدفع من خزائنها نفقات الهروب ، اذا ما فزعت القلوب

وعن تقرير مكافأة لأمين عثمان قدرها ١٤٠٠ جنيه لاخباريته عن ضبط ذهب أثناء تهريبه وتنازله عنها بعد حوالى شهر من تاريخ تقرير المكافأة بقول التقرير رقم ٤٤ من تقرير لجنة التحقيق الوزارية ما يلى :

امتازت الوزارة الماضية بأن من أعضائها من كان لا يقنع بجاه المنصب ورأيه ، بل لا يتورع أن يحدث بدعا جديداً فى الأداة الحكومية ، فيزج بنفسه بين مخبرى مصلحة الجمارك الداخلة تحت اشرافه ، ليتقاضى مكافأة عن عمل من صميم مهمته الرسمية . فإذا تم ضبط المهربات وحانت ساعة توزيع المكافآت ، طالب بحصة منها ، ليكون له نصيب فى الغنيمة وان لم تكن له يد فى ضبط الجريمة

١ - وتفصيل الخبر كما يؤخذ من الوثائق الرسمية. أن جمرك القاهرة أبلغ فى أوائل مارس سنة ١٩٤٣ أن هناك من يشتغل بتهريب الذهب بواسطة الطائرات الحربية الأمريكية ، فأخذ يتحرى الأمر وحين قويت لديه الشبهات أبلغ النبأ الى الادارة العامة للجمارك فى ١٠ أبريل سنة ١٩٤٣ . ونظراً الى أهمية الموضوع بادر مدير عام الجمارك بإيفاد مفتش المباحث بكتاب منه الى مستشار المفوضية الأمريكية بطلب معاونتها .

وعلى أثر وصوله الى القاهرة توجه ومعه مدير جمرك القاهرة الى المفوضية الأمريكية لتقديم الكتاب ، والمباحثة مع جناب المستشار فى الموضوع وفما يجب اتخاذه من التدابير وما يحسن فرضه من الرقابة وعلى طريقة تبادل المعلومات توصلا الى القبض على المهربين .

وبعد أن تم وضع خطة المراقبة حرر بذلك محضر أرسل الى المدير العام فى ١٧ أبريل سنة ١٩٤٣ .

٢ - وفى الساعة الثالثة من مساء ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ أبلغ حضرة أحمد عبد الرحمن بك رئيس المباحث بمحافظة القاهرة أمين وصفى أفندى ، أن السلطات الأمريكية ضبطت فرنسيا فى المطار الحربى الأمريكى وهو يحاول تهريب ذهب وبضائع على متن إحدى الطائرات وقد ضبط بالفعل .

هذا مجمل الواقعة ومنه يتضح أنه لم يكن لوزير المالية السابق ولا لأمين سره وموضع ثقته أى ارشاد أدى الى ضبط الذهب والبضائع المهربة .

اتخذت الاجراءات بعد ذلك لتوزيع المكافآت تبعا لما يقضى به النظام المعمول به فوضعت مصلحة الجمارك كشفا بتوزيع هذه المكافآت كانت حصة المخبرين فيه ٣٨٠٠ جنيه بواقع ٤٠٪ .

وفى ٣ أبريل سنة ١٩٤٤ زار مدير الجمارك الأستاذ محمد حشمت المراقب العام للايرادات بوزارة المالية وقتئذ ، بناء على تحديد سابق لهذا المعاد لتقديم البكباشى محمد امام ابراهيم للمناقشة فى ظروف ضبط الذهب ، فأبلغه الأستاذ محمد حشمت بأن ضبط الذهب كانت وردت عنه اخبارية لمعالى الوزير أبلغت الى السلطات المختصة فى حينها فأجابه بأن هذا يترتب عليه اعتبار ثلاث جهات مصادر للاخبارية التى بنى عليها الضبط .

وعد مدير عام الجمارك بأنه سيدرس الأوراق للتوزيع عند عودته الى الاسكندرية لدرس أوراق التوزيع وانتهى الأمر بأن خصص مبلغ ١٤٠٠ جنيه **لاخبارية معالى الوزير** حرر به شيك رقم ٦٢٣٠٣ بتاريخ ٨ يونية سنة ١٩٤٤ .

ظل هذا الشيك تحت يد الوزير من ٨ يونية سنة ١٩٤٤ حتى ١٧ يولية سنة ١٩٤٤ أى حوالى ٤٠ يوما ثم أعاده الى مصلحة الجمارك بكتاب حاء فيه أن الأستاذ حشمت لا يقبل هذه المكافأة ولا يقبلها الوزير له ، وأشار بتوزيع المبلغ على صناديق التوفير والاقتصاد والاعانات الخاصة بمصلحة الجمارك .

وقد يتساءل فضولى عن السر فى أن يستدعى الأستاذ حشمت مدير الجمارك ليخبره بأن حادثة تهريب الذهب أبلغت الى الوزير الذى أبلغها

الى السلطات المختصة فيجيبه المدير العام للجمارك بأن مصادر الأخبار أصبحت ثلاثة بعد أن كان هناك مصدران ، وما السر في أن يعاد التوزيع مرتين يخصص في الأولى منها ١٠٠٠ جنيه لمصدر اخبارية الوزير ثم يعاد النظر بعد ذلك في التوزيع فيرفع نصيب مصدر الوزير من ١٠٠٠ جنيه الى ١٤٠٠ جنيه ، وأخيرا ما السر في أن تستيقظ كرامة الوزير وكرامة أمين سره وموضع ثقته بعد أربعين يوما من ارسال الشيك فيرده لمصلحة الجمارك لأن الأسناد حشمت لا يقبل هذه المكافأة ، ولأن الوزير لا يقبلها له ويشير بتوزيعها على وجوه البر والاحسان ٠٠٠٠

هذه الغاز لا ننولى تفسيرها لأن التفسير بسيط فقد ذاع أمر مكافأة الوزير فخشى أن تلوكه الألسن بما لا يحب ولا يشتهي ، فظل حائرا بين الرغبة في المكافأة الحرام ، وبين الخوف من اذاعة السر ، وافتضاح الأمر ٠٠٠ وظل الشيك حائرا معه ، أربعين يوما كاملة ، وأخيرا أدرك الوزير أن المكافأة يجب أن توزع على صناديق التوفير والاقتصاد والاعانات الخاصة بمصلحة الجمارك ٠٠٠

وأشد خطورة مما تقدم أن الوزير سجل في خطاب رسمي وقائع غير صحيحة ، استند اليها للتهرب من وزر قبول المكافأة ، فقد قال في خطابه الى مدير الجمارك ما يأتي :

« ولما كان نبأ هذه المحاولة - أى محاولة تهريب الذهب - قد أبلغنا اياه الأستاذ محمد حشمت مدير عام مصلحة الاحصاء فانه لا يقبل هذه المكافأة كما لا تقبلها له » .

ولقد أرادت اللجنة أن تتحرى صدق هذه الواقعة ولنسبين مدى صحة الباعث على رد هذا المبلغ ، فتحققت أن الواقعة مكذوبة ٠٠٠ كما أن الباعث مكذوب ٠٠٠ اذ سألت البكباشى محمد امام ابراهيم أفندى السؤلين التالين ثبتتهما ونثبت اجابته عليهما :

(س) هل كان للأسناد حشمت صلة بهذه الواقعة ؟

(ج) أنا أخبرته باعتباره صديقى عن واقعة التهريب بصفة عامة ، وباعتبار أن مصلحة الجمارك تابعة لوزارة المالية ٠٠٠ وكان ذلك قبل الحكم فى القضية .

(س) هل عندما أخبرت الأستاذ محمد حشمت بواقعة التهريب ،

كان يعلم بها أم لم يكن يعلم عنها شيئا ؟

(ج) كان أول معرفته بها منى ، ولم يكن يعلم عنها شيئا من قبل .

هذه الاجابة حاسمة ، تدمغ أمين عثمان باشا - وزير المالية - بوصمة الكذب البصريح .اذ ذكر واقعة غير صحيحة فى خطاب رسمى ، سترا لموقفه المعيب ، فادعى أن الأستاذ محمد حشمت قد وصله نبأ هذا التهريب وأبلغه اياه ٠٠٠ ولكنه لا يقبل له المكافأة كما لا يقبلها هو ، فى حين أن الواقع المستمد من أقوال البكباشى محمد امام ابراهيم أفندى « أنه هو الذى وصلته الاخبارية وأنه قبل الحكم فى القضية أخبر بها الأستاذ حشمت بصفته الرسمية كموظف فى وزارة المالية لأن مصلحة الجمارك تابعة لها » .

وبعبارة أخرى ، لقد تلقى الأستاذ حشمت السبأ بصفته موظفا ، ولم يكن هناك محل للتفكير فى مكافأته ، وانما الذى يستحق المكافأة هو البكباشى محمد امام ابراهيم وغيره من المخبرين الذين أرشدوا قبل الضبط ٠٠٠

أما المبلغ الذى طالبت به اللجنة رفعة مصطفى النحاس باشا عن مصارييف السيدة حرمه عند سفرها الى فلسطين فقد خصص له تقرير فرعى رقم ١٠ جاء فيه : هذا نوع من الاسغلال الصغير والحقير ، اذ تكلفت خزانة الدولة بدفع نفقات سفر حرم رفعة النحاس باشا ومن معها من مرافقيها فى رحلتها الى فلسطين ٠٠٠

وتتلخص هذه الواقعة فى أن حرم رفعة النحاس باشا قد سافرت فى أواخر مايو سنة ١٩٤٣ الى فلسطين ورافقها فى رحلتها شقيقها أحمد أفندى الوكيل وآخرون ثم لحق بها فى أوائل يونية رفعة النحاس باشا وآخرون ، وبعد أن قضوا بضعة أيام فى فلسطين عادوا جميعا الى القاهرة .

وبعد عودتهم ، طالبت سكة حديد فلسطين فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٣ بنفقات هذه الرحلة وقدرها ١٦٠ جنيها و ٦٠٠ ملليم فلسطينى (١٥٦ جنيها و ٥٨٥ مللما مصرى) ومفرداتها كالاتى :

ملليم جنييه

٢٤٠ ١٨ صالون ١٨١١ يقل جزم رفعة النحاس باشا ومن معها من القاهرة للقدس (٦ تذاكر درجة أولى) بواقع ٣ جنيهات و ٤٠ مللما للشخص الواحد) .

٩٨٥ ١٢ اجرة الصالون نفسه على خطوط السكة الحديد الفلسطينية .
٢٨٠ ٢١ صالون ١٨١٤ يقل رفعة النحاس باشا نفسه للقدس ومن معه (لا تذاكر درجة أولى بواقع ٣ جنيهات و ٤٠ مللما) .

مليم جنيه	
٩٨٥	١٢ أجره الصالون .
٨٨٠	١ منقولات من المنظره للقدس .
٧٤٠	٢٧ نقل سيارة من القدس للمنظره .
٥٢٠	٣٩ الصالون ١٨١١ والصالون ١٨١٤ يقلان النحاس باشا وحرمه ومن معهم من القدس للمنظره (١٣ تذكرة درجة أولى فئة ٣ جنيهات و ٤٠ مليما) .
٩٧٠	٢٥ أجره الصالونين على خطوط سكة حديد فلسطين .
٦٠٠	١٦٠

وبدلا من أن يدفع النحاس باشا نفقات هذه الرحلة كلف سكرتير عام مجلس الوزراء أن يطالب وزارة المالية بدفعها من المصاريف غير المنظورة لعدم وجود اعتماد لهذا الغرض في ميزانية الرئاسة .

وكان ذلك في ٢٧ يناير ١٩٤٤ .

ووافقت وزارة المالية على ذلك في ٢٧ يناير ١٩٤٤ نفس التاريخ وتم الصرف الى سكة حديد فلسطين في ٣٠ مارس ١٩٤٤ .
وقد رأت اللجنة صرف النظر عن تكييف الواقعة جنائيا ، والاكتفاء بمطالبة رفعته مدنيا بما أدخله في ذمته من نفود الحكومة .

وتختتم اللجنة تقريرها بملحق خاص بالاجابة على سؤال قدمه أحد أعضاء مجلس النواب الى وزير المالية وقد اعتبر التقرير الاجابة على هذا السؤال مرتبطة ارتباطا وثيقا بنزاهة الحكم ، وتكملة لبعض الوقائع التي تناولتها الاجابة خاصة وانها - الاجابة - تناولت واقعة جديدة لم تكن اللجنة قد وقعت عليها في التحقيق : وهذا نص السؤال الذي تقدم به النائب المخترم أحمد سليم جابر الى وزير المالية :

« هل صحيح أن سعادة أمين عثمان باشا سافر الى فلسطين مرتين في رحلتين خاصتين وفي كل منهما كان يستقبل طائرة خاصة من شركة بنك مصر وكانت الحكومة تدفع نفقات الطائرة ؟ »

وهل صحيح أن رفعة النحاس باشا كان قد سافر في سنة ١٩٤٣ الى فلسطين في رحلة خاصة واصطحب معه السيدة حرمة وشقيقها وبعض الخدم والأتباع وأن نفقات سفرهم تكبدتها الحكومة المصرية ؟

وهل صحيح أن رفعة النحاس باشا أمر باستخدام طائرة حربية لنقل ممرضة اميراثيلية لخدمة السيدة حماته من بورسعيد الى الاسكندرية ؟

وإذا كان كل هذا صحيحا فما هي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لاسترداد هذه المبالغ الى الخزانة لأنها أنفقت من مال الدولة في غير الوجه السليم القانوني » .

وفيما يلي نص اجابة وزير المالية :

« يسألني حضرة النائب المحترم أسئلة ثلاثة جمع بينها في سؤال واحد ، وهو على حق في هذا الجمع بين تصرفات هي في الواقع أجزاء من كل . وفروع من أصل ، لأن الأصل فيها هو العبث الجريء بأموال الدولة واستخدامها لأغراض خاصة لا تمت بصلة الى أية مصلحة عامة .

فقد سألتني حضرة النائب المحترم اذا كان صحيحا أن سعادة أمين باشا عثمان سافر الى فلسطين مرتين في رحلتين خاصتين ، وأنه كان في كل منهما يستقل طائرة خاصة من شركة مصر وكانت الحكومة تدفع نفقات الطائرة .

والجواب المبدئي على هذا السؤال أنه صحيح الى مدى أبعد مما يظنه حضرة السائل المحترم ، فان سعادة أمين عثمان باشا لم يرد أن يقصر خير الحكومة على شخصه ، بل مده الى أفراد أسرته التي عادت معه في نفس الطائرة ودفعت الحكومة أجرتها .

وسأدلى لحضراتكم بالتفاصيل والأدلة الرسمية فهي لا تترك مجالا للشك لا في ارتكاب هذه المخالفة ، ولا في مسئولية من ارتكبها .

وكذلك سألتني حضرة النائب المحترم اذا كان صحيحا أن رفعة النحاس باشا قد سافر في سنة ١٩٤٣ الى فلسطين في رحلة خاصة واصطحب معه السيدة حرمه وشقيقها وبعض الخدم والأتباع ، وأن نفقات سفرهم تكبدتها الحكومة ؟ والجواب المبدئي هنا أيضا هو أن الواقع أشنع وأقطع من الرواية ، فان رفعة النحاس باشا حين سافر الى فلسطين لم ياصطحب معه حضرة صاحبة العصمة السيدة المحترمة وشقيقها ومن كان معهما ، بل سافر هؤلاء وحدهم الى فلسطين ، قبل أن يسافر رفيعه ، ورغم ذلك ارتضى رفيعه لكرامته ولذمته أن تتحمل الحكومة أجور السفر والنقل الخاصة بهم .

وأما السؤال الثالث عما اذا كان صحيحا أن رفعة النحاس باشا أمر باستخدام طائرة حربية لنقل ممرضة اسرائيلية من بورسعيد الى الاسكندرية لخدمة السيدة المحترمة حماته ، فالجواب عليه هو الأسف المزدوج - أسف على كرامة الحكم وكرامة الجيش فضلا عن الأسف على أموال الخزانة العامة

والى حضراتكم تفصيل هذه الوقائع الثلاث مستمدة من الملفات الرسمية .

وأما سؤال حضرة النائب المحترم عما اتخذته الوزارة من اجراءات فالجواب عليه مترتب على تحديد المسئوليات وقد حددناها فيما يلى من بيانات .

رحلة أمين عثمان باشا :

أما عن رحلة أمين عثمان باشا الى فلسطين فهي فى الواقع رحلتان لا رحلة واحدة ، وفى كل مرة خصصت للرحلة طائرة خاصة ، قامت الحكومة بدفع نفقاتها ، وبلغت قيمة هذه النفقات فى الرحلة الأولى ١٣٧ جنيها مصريا و ٢٦٠ مليما وفى الرحلة الثانية ١١٣ جنيها مصريا و ٤٠٠ ملليم .

ويسرنى قبل أن أتهم أمين عثمان باشا أن أقرأ عليكم دفاعه . فقد كان من محاسن التوفيق أن عرضت على أخيرا خلال عملى الرسمى فى وزارة المالية أوراق بشأن الرحلة الأخيرة التى قام بها عثمان باشا ، فأرسلت اليه الخطاب البالى :

« حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا

أتشرف بإبلاغ سعادتكم أن وزارة المالية تلقت أخيرا كتابا من وزارة الدفاع تذكر فيه أنه سبق لها أن صرفت الى شركة مصر للطيران مبلغ ١١٣ جنيها و ٤٠٠ ملليم قيمة مصاريف رحلة قمت بها من القاهرة الى اللد وبالعكس يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٢ وقت أن كنتم سعادتكم رئيسا لديوان المحاسبة ، وأنها خصمت على حساب جارى الديوان بهذا المصروف ولكنه لم يقبل الخصم بهذا المبلغ وأشار بكتابه المؤرخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أن هذه الرحلة لم تكن خاصة بل تمت فى خصائص شئون الدولة وأنكم توليتموها بأوامر صدرت الى سعادتكم .

ولما كان يلزم وزارة المالية - لتحديد الجهة التى تتحمل هذا المبلغ والاعتماد الذى يخصم عليه به - معرفة نوع المهمة الرسمية التى استدعت قيام سعادتكم بهذه الرحلة والأوامر التى صدرت بشأنها ، فرجأنا الى سعادتكم التكرم بموافاتنا بهذه البيانات ، هذا اذا كانت المهمة رسمية ، فاذا لم تكن نرجو افادتنا على أى حال .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام .

وزير المالية :

مكرم عبيد

فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٥

ورغم أنى توثيخيت فى كتابى الرسمى آداب المخاطبة فأكدت لسعادته مبلغ نشرفى بمخاطبته ، وتركت له الباب مفتوحا ليحيينى عما اذا كانت الرحلة رسمية أم خاصة - مع يقينى أنها رحلة خاصة - فقد تفضل سعادته فرد على بالجواب العنيف التالى :

« حضرة صاحب المعالى وزير المالية »

تلقيت كتابكم المؤرخ فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٥ بشأن الرحلة التى قمت بها من القاهرة الى اللد وبالعكس يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٢ وقت ان كنت رئيسا لديوان المحاسبة وما تطلبونه من معرفة نوع المهمة الرسمية التى اسندت قيامى بهذه الرحلة والأوامر التى صدرت بشأنها .

وأرى من حقى أولا أن أسألكم بدورى كيف سمحتم لصحيفتكم « الكتلة » أن تتخذ من موضوع هذه الرحلة مادة للتشهير بشخصى ومحاولة للطنع فى نزاهة الوزارة الوفدية فى الوقت الذى كانت تنقصكم فيه المعلومات الكافية والبيانات اللازمة للحكم على نوع هذه الرحلة ومعرفة المهمة الرسمية التى قمت بها كما يتبين ذلك بجلالة من كتابكم المشار اليه الذى تستفسرون فيه عن ذلك كله .

الم يكن من الأصوب أن نحجموا عن تغذية تلك الحملة الصحفية الطائشة وعن إثارة الغبار حول أشخاص أنتم أول من يعرف أن نزاهتهم فوق مستوى الشبهات حتى تتجمع لديكم هذه البيانات التى اعترفتكم بكتابكم المذكور أنكم كنتم ولا زلتم فى حاجة إليها .

على أننى فيما يختص باستفساركم الأخير اكتمنى بأن أقرر لكم أن تلك المهمة انما قمت بها بناء على تعليمات حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الأسبق وأنها تتعلق بشؤون الدولة العامة . وليس من حقكم ولا مما يتفق والمصلحة العامة أن أطلعكم على موضوعها أو تفاصيلها . ولو أنها كانت رحلة خاصة لما كان هناك محل لاحتساب تكاليفها على حساب الدولة وما كنت ولا الحكومة الوفدية لتقبل ذلك بحال من الأحوال .

تحريرا فى ١٠ يونية سنة ١٩٤٥ (أمين عثمان)

ويظهر أن سعادة أمين باشا قد أخذ ببلاغة هذا الخطاب بعد أن قرأه - أستغفر الله بل بعد أن كتبه ! - فراح ينشر هذا الجواب مع خطابى فى إحدى الصحف تحت عنوان (درس فى الواجب) ، والحق أنى لا أدري الى أى واجب يشير سعادته : هل هو الواجب الشكى الذى

يمنع من نشر المكاتبات الرسمية والرد عليها بمثل هذه اللهجة التي لا تتفق مع التقاليد الرسمية ولا العرفية ، أم هل هو الواجب الأدبي الذى يمنع من مخالفة الآداب العامة بذكر وقائع غير صحيحة ...

وانى أربأ بكرامة المجلس الموقر أن أعرض الى ما أشار اليه سعادته من حملة صحفية ضده لم يجترئ هو على الرد عليها فى الصحافة - وكانت الرقابة مرفوعة عن الصحف زمنا طويلا - ولا أمام القضاء ، ولا يصح لى من ناحية أخرى أن أرد على منطق جوابه العجيب الذى يأخذ على أنى كوزير للمالية طالبته بالبيانات عن نوع هذه الرحلة وعن المهمة الرسمية التى قام بها ، فهو يرى فى ذلك دليلا على أن المعلومات كانت تنقصنى ... وقد نسي حشرته أو نئاسى ما جاء فى خطابى بالحرف الواحد (هذا اذا كانت المهمة رسمية فاذا لم تكن أرجو افادتنا على كل حال) .

كلا ، انى انما سألته لأعطيه فرصة يدافع فيها عن نفسه قبل اتخاذ الاجراءات القضائية ضده ... فماذا كان دفاعه ؟ اليكم ما قاله حرفيا (انى أكتفى بأن أقرر لكم أن تلك المهمة انما قمت بها بناء على تعليمات حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الأسبق وأنها تتعلق بشئون الدولة العامة وليس من حقكم ولا مما يتفق والمصلحة العامة أن أطلعكم على موضوعها أو تفاصيلها) .

هل رأيتم منطلقا أعجب من هذا المنطق ؟ ... وزير المالية يطلب المبررات التى قضت بصرف مبلغ معين من أموال الدولة العلنية - لا السرية - فيقال له « ليس من حقك معرفة هذه الأسباب » ... ولماذا ؟؟ ... لأنها تتعلق بشئون الدولة العامة ! ... وهذه الشئون العامة يجب أن تبقى سرا على الحكومة القائمة ، ويحتفظ به أمين باشا عثمان ورئيسه الجليل ، بحيث لا يشار الى الموضوع ولا الى التفصيل ... وبلى ولا يصح لوزير المالية أن يعرف الجهة التى تجتسب عليها هذه النفقات ، لا لسبب الا لأن رئيس الحكومة أمر رئيس ديوان المحاسبة (المستقل عن الحكومة) بالسفر فى رحلة حكومية رفض ديوان المحاسبة فى عهد الوزارة النحاسية نفسها أن تجتسب عليه ! ...

ولكن مالنا والمنطق الرسمى والمنطق العقلى ، وأما من منطق الوقائع وهو قاطع فى تكذيب هؤلاء الناس واثبات الوزر عليهم كما يتبين مما بلى :

فقد رجعنا الى الملفات الرسمية ، والى شركة مصر للطيران ، وتبين لنا ما بلى مجدداً بوقائعه وتواريخه :

أولا : فى ٢ يولية سنة ١٩٤٢ : قيامته من مطار المظلة الى الد طائرة

عبود باشا الخاصة (SUACO) وعليها أمين عثمان باشا وعائلته
(عدد الركاب ٤) .

ثانيا : في ٦ يولية قامت من الماطة طائرة تابعة لشركة مصر للطيران
وقامت فارغة وعادت في ٧ يولية (أى فى اليوم النالى) وعليها أمين
عثمان باشا وحده - وأجرة هذه الطائرة ١٣٧ جنيها و ٢٦٠ مليما . وقد
دفعتها الحكومة بأكملها - هذا عن الرحلة الأولى ! . . .

ثالثا : أما الرحلة الثانية السى دفعت الحكومة نفقاتها فكانت على
طائرة من طائرات مصر أيضا قامت فارغة وعادت في ١٥ أغسطس وعليها
أمين عثمان باشا والسيدات المحترمات زوجته وكريمته وأخت زوجته .

وتبين أنه سافر قبل ذلك بأربعة أيام أى يوم ١١ أغسطس على
طائرة عامة من شركة مصر - ثم عادت فى يوم ١٥ على الطائرة التى
أرسلت له خصيصا فى ١٥ أغسطس وقامت من مصر فارغة وعادت ملأى
بسعداته وأفراد أسرته ، وهذه هى الطائرة الثانية التى دفعت الحكومة
أجرتها البالغة ١١٣ جنيها و ٤٠٠ ملسم ، والتى يقول سعادته انه
استخدمها فى مهمة رسمية لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة .

رابعا : تبين أن سعادته استخرج جواز سفر عاديا رقم ٦٤٤٤٧
بنايخ ٢ يولية ، ولم يكن الباسبور دبلوماسيا .

خامسا : بالرجوع الى ملفات المصاريف غير المنظورة ، وملفات
مجلس الوزراء وديوان المحاسبة ، لم نجد أنه قبض مليما واحدا بدل
سفر عن الرحلتين ، مع أنه قضى فى الرحلة الأولى أربعة أيام فى فلسطين ،
وفى الرحلة الثانية أربعة أيام أيضا !

يؤخذ من هذه البيانات الرسمية الأدلة التالية القاطعة فى أن
الرحلتين خاصتان ولا صلة لهما بالمصلحة العامة من قريب أو من بعيد :
١ - كانت الرحلة الأولى فى الأسبوع الأول من يولية عند اشتداد
أزمة العلمين ، والثانية فى منتصف أغسطس عند انفراج الأزمة .

فما هى المصادفة السعيدة التى جعلت هاتين المناسبتين بالذات -
مناسبة الهرب للخوف والعودة بعد زوال الخوف - جعلتهما تتفقان مع
تكليف أمين عثمان باشا بمهمتين رسميتين للمصلحة العامة ؟

٢ - كانت الرحلة الأولى بمناسبة تسفير عائلة أمين عثمان باشا
والرحلة الثانية بمناسبة اعادتهما معه فى الطائرة .

فما هى المصادفة السعيدة والمزدوجة التى جعلت سفر العائلة لمصلحة خاصة يتفق مع سفر أمين عثمان باشا لمصلحة عامة ، وإذا اتفقت هذه مرة فكيف تتفق مرتين ، وفى فترتين متباعدتين !

٣ - إذا كانت الطائرة لم تستخدم الا فى الاياب فى المرتين . فلماذا لم تحتسب مصاريف الذهاب فى المرة الأخيرة وقد سافر سعادته على طائرة من طائرات مصر - ولماذا قام فى المرة الأولى على طائرة عيود باشا ، إذا كان مكلفا بمهمة رسمية ولم يكن الرحيل بسبب الغزع الذى جعله يطير على أول طائرة ؟

٤ - وكيف يعقل أن تكون مصاريف الطائرة فى المرتين على حساب الدولة ثم لا يدفع لأمين باشا مليم واحد بدل سفر مع أنه قضى فى الرحلتين ثمانية أيام فى فلسطين ؟ أليس ذلك دليلا على كذب دعواه أن الرحلة كانت رسمية ، والا فلماذا هذا التورع عن بدل السفر والاقامة وقد سبق أن اعتمد لميله صبرى أبو علم باشا بدل سفر يومى ومبلغ اجمالى بمناسبة سفره الى سوريا ولبنان فى رحلة رسمية لا شك فيها .

٥ - كيف لا يستخرج جواز سفر دباوماسيا أو اذنا خاصا إذا كانت رحلته فى مهمة خاصة ، بل اقتصر على الباسبورت العادى ، بدلا من باسبورته الذى استخرجه فى سنة ١٩٣٩ ؟

٦ - إذا فرضنا لمجرد الجدل أن الرحلة كانت رسمية ، فبأى حق أو بمقتضى أى قانون أو عرف يسمح أمين عثمان باشا لنفسه بأن يصطحب فى عودته أفراد أسرته ، فحمل الدولة نفقات نقلهم ويحرمها من أجور سفرهم فى مصر ؟ !!

وحسبى أن أقول ان هذا الدليل وحده قاطع فى كذب أمين باشا الذى لا يستحي من القول فى خطابه ان نزاهته هو ورئيسه فوق مستوى الشبهات . . . كلا يا سيدى ، بل هذه هى الأدلة على أنها لا ترقى حتى الى مستوى الشبهات ، بل هى بيانات دامغات ، جامعات مانعات !

وما كانت الدولة مكلفة أن تدفع من خزائنها نفقات الهروب حينما تفرغ القلوب .

أما استشهاد أمين عثمان باشا برئيسه النحاس باشا فلا يزيده الا ادانة فوق ادانة ، لأن النحاس باشا نفسه لم يبخل هو أيضا على أسرته بأهوال الدولة: ينفقها عليها فى غبر تورع كما سنرى فيما بعد .

والمستفاد مما تقدم أن سفر سعادة أمين عثمان باشا أولا وثانيا

لا يتصل بعمله الرسمي فى شىء ، ومن ثم ينعين عليه دفع المبالغ التى فامت الحكومة بدفعها عنه . ونظرا لامتناعه عن دفع ما هو مطلوب منه للحكومة فمن واجبى أن أتخذ الاجراءات الموصلة لتحصيل هذا المبلغ طبقا لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ باقنطاع ربع معاشه الشهرى لاستيفاء دين الحكومة .

فلذلك قررت اتخاذ هذا الاجراء أو مقاضاته مدنيا ليقول القضاء كلمته الحاسمة .

سفر حرم النحاس باشا :

تتلخص هذه الواقعة فى أن حضرة صاحبة العصمة حرم رفعة النحاس باشا قد سافرت فى أواخر مايو سنة ١٩٤٣ الى فلسطين ، ورافقها فى رحلتها شقيقها أحمد أفندى الوكيل وآخرون ، ثم لحق بها فى أوائل يونية رفعة النحاس باشا وآخرون ، وبعد أن قضوا بضعة أيام فى فلسطين عادوا جميعا الى القاهرة .

وبعد عودتهم طالبت سكة حديد فلسطين فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٣ بنفقات هذه الرحلة وقدرها ١٦٠ جنيهها و ٦٠٠ ملهم فلسطينى (١٥٦ جنيهها مصرى و ٥٨٥ مليما) ومفرداتها كالاتى :

ملهم جنيه

٢٤٠	١٨	صالون ١٨١١ يقل حرم رفعة النحاس باشا ومن معها من القاهرة للقدس (٦ تذاكر درجة أولى بواقع ٣ جنيهات و ٤٠ مليما للشخص الواحد)
٩٨٥	١٢	أجرة الصالون نفسه على خطوط السكة الحديد الفلسطينية .
٢٨٠	٢١	صالون ١٨١٤ يقل رفعة النحاس باشا نفسه للقدس ومن معه (٧ تذاكر درجة أولى بواقع ٣ جنيهات و ٤٠ مليما)
٩٨٥	١٢	أجرة الصالون .
٨٨٠	١	منقولات من القنطرة للقدس .
٧٤٠	٢٧	نقل سيارة من القدس للقنطرة .
٥٢٠	٣٩	الصالون ١٨١١ والصالون ١٨١٤ يقلان رفعة النحاس باشا وحرمة ومن معهم من القدس للقنطرة (١٣ تذكرة درجة أولى فئة ٣ جنيهات و ٤٠ مليما)
٩٧٠	٢٥	أجرة عن الصالونين على خطوط سكة حديد فلسطين .
٦٠٠	١٦٠	

ويبلغ الجزء الخاص بنفقات رحلة السيدة حرمه حوالى النصف .
والباقي خاص برحلة رفعته .

وبدلا من أن يدفع رفعة النحاس باشا نفقات هذه الرحلة الخاصة
كلف حضرة السكرتير العام لمجلس الوزراء بأن يطالب وزارة المالية
بدفعها ، فأرسل حضرته الخطاب الآتى الى سعادة وكيل وزارة المالية !

« حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية :

أتشرف بأن أرسل مع هذا كتاب سكة حديد فلسطين رقم ١٤٦٥
بنارنج ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٣ بمبلغ ١٦٠ جنيها و ٦٠٠ ملليم قيمة
مصاريف رحلة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الى
فلسطين فى مايو - يونية سنة ١٩٤٣ رجاء التفضل باصدار الأمر بدفعها
من المصاريف غير المنظورة لعدم وجود اعتماد لهذا الغرض بميزانية
الرياسة .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ،

٢٧ يناير سنة ١٩٤٤ السكرتير العام لمجلس الوزراء

وتنفذا لأمر رفعة النحاس باشا : وافقت المالية فى ٢٧ يناير سنة
١٩٤٤ على صرف هذا المبلغ من ربط المصروفات غير المنظورة وتم الصرف
الى سكة حديد فلسطين فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ .

ومن المزمى أن يشار فى هذا الخطاب الى أن المبلغ يوازى قيمه
مصاريف رحلة رئيس مجلس الوزراء الى فلسطين فى مايو ويونيه ،
ولا يفرق بين رئيس الوزراء وحرم رئيس الوزراء .

وهكذا أريد بذلك تسهيل الدفع على الدافعين ، وخدمهم عن الحقيقة
الصارخة ، وهكذا دفع المبلغ بأكمله من خزانة الدولة ، فى غير حق
ولا ذوق .

ولذلك أبلغنا قسم القضايا بمقاضاة رفعة النحاس باشا مدنيا
ومطالبته بما حملت به الخزانة من نفقات رحلة أسرته الخاصة .

طائرة حربية لنقل المهرضة :

أما هذه المسألة فصحيحة بحروفها نشرت في الصحافة منقولة عن
التقارير الرسمية من وزارة الدفاع ، وملخصها أن وزير الدفاع السابق

بناء على طلب النحاس باشا أمر طائفة حربية أن تقوم من القاهرة الى بورسعيد لنقل الممرضة « ريبكا » الى القاهرة ومنها الى اسكندرية فى نفس اليوم ، بناء على توقعك السيدة المحترمة حماته ، وكان فى مقدوره بطبيعة الحال أن يحصل على ممرضة من الاسكندرية الى أن تحضر الممرضة المذكورة فى نفس اليوم ولو تأخرت بضع ساعات ، ولكنه الصلف والاستهتار بكرامة الدولة ومال الدولة .

وقد اتخذت الاجراءات لمقاضاة رفعته ومطالبته بما تكلفته هذه الرحلة من نفقات .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن القاطرات الخاصة التى استعملها رئيس الوزراء والوزراء السابقون فى وزارته دون أن يدفعوا مقابلا عن أحرقتها ودون أن يكون لهم حق فى استعمالها بلغت أجرتها حوالى ٤٨٨٢ جنيهًا .

حضرات النواب المحترمين

لو أن هذا العيب بأموال الدولة ارتكبه موظف صغير - أو ارتكب عشر معشاره - لفصل من وظيفته الى غير عودة ٠٠٠ أما هؤلاء السادة من الحكام - من رئيس وزراء الى وزير المالية الخ فهم ينتهبون لمصالحهم الخاصة أموال الدولة المودعة أمانة بين أيديهم ويدعون رغم ذلك النزاهة والشرف ، ويصيحون ويتصايحون اذا ما طولبوا برد ما عليهم ، أو كشف الخطأ عن مساوئهم .

وفى رأى أن هذه التصرفات المنافية للشرف لا تخرج عن كونها جنایات ولو لم يعاقب عليها قانون الجنایات المصرى ، وأنه من واجبنا أن نعدل القانون ليسرى على أولئك العابثين بالقانون ٠٠٠ » .

وبذلك نكون - فيما اعتقد - قد أوفينا الحديث عن تقرير اللجنة الوزارية التى شكلتها وزارة الدكتور أحمد ماهر باشا للتحقيق فى أعمال الوزارة السابقة على تلك الوزارة - وزارة النحاس باشا . ونعتقد أننا فيما كتبناه عن هذا التقرير كنا سباقين إذ لم يسبق ان عولج أمر هذا التقرير فيما قرأت عن تلك الفترة من كتب ودراسات . كما اننى أردت أن أكتب شيئاً جديداً للغاية فإذا كانت مبالغتة تافهة لا تستحق كل هذا اللت والعجن فعذرى واضح وقصدى طيب .

الباب السابع

الفصل الأول

وكان للكتاب الأسود ملحق سري لم يدر به الكثيرون

رغم أنني عايشة سنوات ما قبل الثورة وعشتها كواحد من العاملين في الحقل الوطني الذين أتاحت لهم الفرص لكي يعرفوا معرفة جيدة كل أحداث وحوادث تلك السنوات ، ما كبر منها وما صغر ، ورغم أنني كنت ولثماني سنوات كاملة نزيلا شبه دائم ، على المعتقلات والسجون كواحد من غلاة أبناء الحزب الوطني الذين وضعت أسماؤهم في أول كشوف المغضوب عليهم ، والمشتبه في أمرهم ، الذين ينقلون الى السجون والمعتقلات فور وقوع أى حادث سياسى حتى ولو كان ذلك الحادث يتعارض الى أبعد الحدود مع آرائهم ومعتقداتهم . وفى تلك السجون والمعتقلات كنا نلتقى بالوفديين عندما تكون أحزاب الاقليات هي التي تحكم ، وبأعضاء أحزاب الاقليات عندما يكون الوفد في الحكم ، وكما هو معروف فان المسجونين السياسيين الذين يقيمون في سجن واحد ، أو في معتقل واحد ، وخاصة عندما تزداد فترات الاعتقال أو السجن يتبادلون معرفة الأسرار السياسية التي قد تكون خافية على البعض ورغم أنني كنت على علاقات طيبة ووثيقة ببعض الزعماء والقادة الذين لعبوا أخطر الأدوار في سنوات ما قبل الثورة ، وكنت موضع ثقة بعضهم ، رغم اختلافى وإياهم في وجهات النظر السياسية ، ورغم أن «هوايتى» الوحيدة طوال الثلاثين عاما الماضية جمع الوثائق السياسية الخاصة بتلك السنوات ، رغم ذلك كله فاني لم أعرف أن مكرم عبيد باشا أعد ملحقا للكتاب الأسود ، لأنه اعتقل قبل أن يقوم باستكمال طبعه وتوزيعه ، لم أعرف شيئا ما عن ذلك الملحق ، الا عندما بدأت أكتب عن سنوات ما قبل الثورة . وملحق الكتاب الأسود ، كان أساسه الخطبة التي ألهاها مكرم عبيد في عيد الجهاد الوطني « ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ » ولم تنشر تلك الخطبة بالطبع لأن الرقابة

على الصحف كانت وقتئذ ، تشطب كل ما يقوله ، وكل ما يكتبه مكرم عبيد ، بل كانت تشطب كل أخباره ، وكل أخبار الهيئة السياسية التي كونها وأعنى بها الكتلة الوفدية المستقلة ، وأذكر أن الرقابة وقتئذ كانت تشطب كلمة الوفدية لأن الحكومة الوفدية لم تكن وفند تعترف بالكتلة الوفدية المستقلة ، وإن كانت تعترف - مضطرة - بالكتلة المستقلة فقط ، وحتى أكون مؤرخا يحاول أن يكون منصفاً وحتى تكتمل الصورة ، التي نحاول أن نرسمها لتلك السنوات لابد أن نشير الى ملحق الكتاب الأسود ، الذي لم ينشر ولم يوزع ، باعتباره وثيقة تاريخية : أدبية وسياسية ، فتلك أمانة نؤديها بلا زيادة ، ولا نقصان ، أمانة نؤديها للتاريخ ، الذي لا يعرف المحاباة ، ولا المجاملة ، ونبادر فنقول عن ملحق الكتاب الأسود ما سبق أن قلناه عن الكتاب الأسود ذاته من أن اشارتنا الى بعض الموضوعات ، التي جاءت به ، لا تعنى موافقتنا على ما جاء به من اتهام ، فنحن من هذه الزاوية مجرد ناقلين وناقلو الكفر ليسوا بكفار كما يقولون .

وملحق الكتاب الأسود مثل الكتاب الأسود قطعة أدبية ممتازة وخاصة في المقدمة ، حيث يتغلب مكرم عبيد الأديب على مكرم عبيد السياسى .
يقول مكرم عبيد في البداية :

عيد وجهاد ونهضة وثورة - يا لها من معان طالما أزكت وطالما أبكت فإذا هي الآن مجرد ألفاظ تنبؤ عنها تقاليد هذا العهد وعقلية رجاله - نعم هي لديهم ألفاظ يلفظها الفم فيلفظها الفهم حتى لكانها أوهام يخلقها الوهم .

ولا تعجبوا مما تسمعون ، بل العجب أن لا يكون - فما قيمة الألفاظ إذا لم تنطو على معنويات تنطوى في دورها على مرثيات أو فى القليل على ذكريات ؟ .. وأى معنى للعيد لدى قوم لا يحسون له فى النفس هدى ، ولا يسمعون له فى القلب صدى ، بل يرون فيه يوماً كسائر الأيام ، يعود دون أن يعيد ؟ .. وأية قيمة للذكريات الخاليات الغائيات ، إذا ما ذكرت دون أن تحيى أو تجدد ؟ .. وأى أثر للأمال الكبيرة النائرة إذا ما تصاغرت وتضاءلت ، فإذا هي لا تعدو للطعام الصغيرة الحائرة التي تتأرجح بين الذلة واللذة - ذلك الحكم المستضعف المسند ، ولذة الغنم المستوظف والثراء الممهد ...

أما الجهاد ، وأما الثورة ، فاين هما ؟ وماذا دهاهما ؟

ابحثوا عنهما بمصباح ديوجين فى مخلفات الوفد ، بل فى سوق

هذا العهد - والعهد كله سوق كما تعلمون - فوالله لم تشهد مصر في حكمها تجارة وائجة ممقوتة كالتى تشهدها اليوم في سوق الحكم أو سوق الاستغلال ، وهى سوق كسائر الأسواق الا أن عملتها من المال وبضاعتها وباللعار ، من الرجال !!

تلكم هى السوق السوداء حقا ، فقد استبدلوا فيها بالثورة الثروة . وبالنخوة النسوة وبالحق القوة . ويتساءل مكرم عبيد : هل انتهت ثورتنا المصرية المجيدة الى مصير الثورة الفرنسية ؟ وهل ابتلينا فى رجالنا كما ابتليت هى فى رجالها ؟ وهل ثار رجال الثورة على الثورة ، فاستغلوها لحساب جيوبهم ، بعد أن دفعوا ثمنها من حبات قلوبهم ؟ وهل خطونا بها - أو خطت هى بنا - من دور الفعل الى رد الفعل ؟؟

تلك أسئلة خطيرة ، والجواب عليها مستمد من الواقع المشؤم الذى تحسونه ، بل تلمسونه ، فان النحاس باشا وزملاءه اذا لم يكونوا هم المسئولين الأولين ، فهم فى القليل أكبر المسئولين عن الروح النفعية المستهتره التى نشرت جرائم الفساد ومساوئ الاستبداد فى بلادنا ، فأدت الى اهدار مبادئ الثورة المصرية ، لا فى انظمتنا فحسب ، ولا فى تقاليدنا فحسب ، بل فى نفوس الكثيرين منا أيضا ولكنه انهيار الى أجل ، ويأس الى أمل ، فما كان النحاس ولا أشياع النحاس ولا حلفاء النحاس - ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا - ليقتضوا على روح الاستقلال المصرية قضاء أخيرا ، وهى التى أنشأت فى الشرق مدرسة الجهاد الوطنى لقنت كما تلقنت فيها الدرس قاسيا مريرا ، وهو أن النصر لن يتاح الا لمستنصر بالله عرف أن يتخذ من نفسه نصيرا

كان يجدر بى أن أحدثكم بمناسبة عيد الثورة عن الثورة المصرية كيف نشأت ، وكيف تطورت ، وكيف انتهت الى ما اليه انتهت ، لا سيما وأن من بيننا شبابا لم يدركها الا فى أخرىاتها ، ومن حقهم علينا أن نرسم لهم صورة ، مهما تكن مبتورة ، عن بدايتها وتقلباتها ، ولكنى أظلم نفسى واطلم التاريخ اذا ما حاولت فى هذا المجال الضيق تحليل حالة روحية قد لا تحتمل التحليل أو التعليل ، وان تكن قابلة للتصوير والتسجيل .

ولقد نشأت أنا فى الثورة صغيرا ، وعشت فيها بل عشتها زمنا قد يكون بالقياس الى الأزمنة قصيرا . ولكنى أرجو الله أن تعيش الثورة فى ما عشت فأموت فيها قبل أن تموت فى ، فما من حياة جديرة بالانسان فى الحياة الدنيا ، الا فى ثورة الروح على المادة ، وثورة النفس على الحس .

ولا تحسبوا أن الثورة حالة تعد لها العدة أو تكتسب اكتسابا ، كلا ، بل هي شعور جارف ينتهب النفس انتهابا ، بل ويكاد يغتصبها اغتصابا ولقد كانت الثورة المصرية مفاجئة حتى للثائرين أنفسهم - ومن ثم كانت الثورة ثورة - فلم تكن لها مقدمات وبوادر ، بل ثاوت ثورتها وفارت فورنها كالبركان المنفجر الثائر ولعل في عنصر المفاجأة الفارق الأكبر بين الثورة والنهضة ، فالنهضة تقتضي نهوضا ، والثورة لا ترتضى الا وثوبا فانتفاضيا ، والنهضة نور يضيء فيتوهج ، والثورة نار تلتهب فتتأجج

وعندى أن الناس يخطئون اذ يعتبرون عيد ١٣ نوفمبر عيد النهضة في حين أنه عيد الثورة ، فقد كانت زيارة سعد وزملائه للممثل البريطاني في ذلك اليوم بمثابة مستصغر الشرر للهيبة الثورة الذي لم يلبث أن انفجر . . .

أما النهضة المصرية فلاحقة للثورة لا سباقة عليها ، وإذا كان هناك مأخذ يؤخذ علينا نحن المصريين فهو أن نهضتنا لم ترتفع الى مستوى ثورتنا - كما سنرى فيما بعد .

ولقد سمعتم أن ليس للثورة عقل - وقد يكون ذلك صحيحا اذا فهمنا العقل بالمعنى المصطلح عليه - ولكن للثورة قلبا ، ولما كان القلب يصدر عن شعور ، في حين أن العقل يصدر عن تفكير ، فان القلب اذا ما أحب وهب ، بينما العقل اذا ما أحب كسب . .

شعار القلب - وشعار الثورة - هو اذن البذل والتضحية ، لا الكسب ولا المنفعة - ومن ثم كان أبطال الثورة الأولون السباقون هم الشهداء لا « العقلاء » ، الأبناء لا الآباء ، الضعفاء لا الأقوياء ، الفقراء لا الأغنياء ، الى أن يقول مكرم عبيد :

ليس أروع من العاطفة اذا ما عصفت بها العاصفة . . . فلقد سرت الحماسة الثائرة أول ما سرت في قلوب الشباب - وهل الشبيبة الا حماسة مشبوبة ! - ثم ما لبثت أن امتد لهيبتها منهم الى الرجال - رجال الدين والدنيا - ومنهم الى الفتيات والنساء المحجبات - ولا عجب ، فقد جرفت السورة كل شيء في طريقها ، متخطية كل صعاب ، ممزقة كل حجاب - فالعوائد والتقاليد ، والمراسم والطائفة والعنصرية والحزبية - كل شيء وجب أن يبذل ، وكل عائق وجب أن يذلل ، في سبيل ازدهار ذلك النبات الجديد المجيد الذي أنبتته ثورة المجاهدين ، وزوته دماء المستشهداء - نبت الحرية ، ولا شيء غير الحرية ، وكل الحرية - وما كان للثورة أن تترضى

غير الحرية كاملة الى منتهاها ، وقد وهبتها الحياة كاملة الى منتهاها – ومن ثم كان شعارها الاستقلال التام أو الموت الزؤام – أو كمال فى الحياة وفى المسات ! ...

ولما كان شعار الثورة هو التضحية ، فقد كانت مصر ميدانا للمباراة بين طلاب التضحية ، فكنا نراهم دافعين متدافعين ، متسابقين متلاحقين ، ولكنهم كانوا يتزاحمون متنافسين فى سوق ما أعجبها من سوق – فى سوق الدنيا ، لا سوق الدنيا – وكان التنافس على التضحية ملحوظا بين المصريين على اختلافهم – شبانا وشبابا ، رجالا ونساء ، أهليين وموظفين – فالوزراء أضربوا عن الحكم ، والموظفون عن الوظيفة ، والطلبة عن الدراسة ، والمحامون والأطباء والمهندسون والتجار والعمال والفلاحون – الكل أضربوا عن العمل ، وأخيرا وليس آخرا قد كان هناك مصريون أمجاد أضربوا حتى عن الأمل – هم الشهداء الذين ضحوا التضحية كلها بتضحية الجياة كلها ...

وهكذا شقت الثورة لنفسها طريقا معبدا الى الهدف المنشود ، أثمرت ثمارها العاجلة ، وبقي على النهضة التى تلتها أن تستكمل ثمارها الآجلة .

ويقول مكرم عبيد :

ولكن النهضة كانت مع الأسف أبطأ من رغبتنا ، وأضعف من قوتنا – وعلة ذلك ان بعض الناس بدأوا يستغلون الثورة ، فحلت روح الاستغلال محل روح الاستقلال ، والنفعية محل التضحية ، ورأينا التكالب على الوزارة من المستوزرين ، وعلى الوظيفة من المستوظفين ، وعلى الكسب من المتكسبين وجاءت الانقلابات المتعددة من حكم الى حكم ، ومن نظام الى نظام ، فأدت الى تزاحم القناصين على القنص ، والنهازين على الفرص ... وما من شك أن يد المستعمرين كانت تعمل من وراء ستار لقلب الحكم أو تغييره عسى أن تلهينا عن مطلبنا الأسمى بما يتساقط من مواعدهم من فترات أو بما ورثناه عن الثورة من مخلفات

ومنذ ذلك الحين بدأت النهضة تتخاذل ، وبدأ الايمان بها يتضاءل ، فدب فى النفوس دبيب الشك والحيرة ، فكان ذلك ايزانا بانتهاء الثورة – لأن الحيرة والثورة نقيضان لا يجتمعان ... ولكن الشعوب تتغذى من شعورها ، ومن نفثات صدورها ، فلا تفقد ايمانها بمثل السهولة التى تلاحظها فى الأفراد ، ومن ثم ظل الشعب يستمسك بأهداب النهضة مؤمنا بسعد وبالوفد كرمز للنهضة ، وكان الوفد المصرى منذ نشأته يمثل

لدى الغالبية من أنصاره فكرتين أساسيتين من مخلفات الثورة .. هما النزاهة والصلابة ، ولذلك ما أن تولينا الحكم فيما مضى وارتكبنا بعض الأخطاء فى الاستثناءات والمحسوبيات ، حتى بدأت هيبة الوفد تسقط فى عيون أنصاره وخصومه معا ، وذلك لأن الشعب كان ينظر الى رئيس الوفد وزملائه نظرتة الى أنصاف الآلهة ، فاذا هم قد انغمست أقدامهم ، وان لم تنغمس أجسامهم ، فى الطين ! ...

بيد أن الناس اغتفروا لنا ما ارتكبناه من أخطاء ، اذ لم تكن أخطاؤنا خطايا ، ولم يبلغ ما تدانينا اليه مبلغ الدنايا فظللنا نحمل ثقة الشعب ونستمتع بمحبة الشعب ، وزاد فى استمسك الناس بنا أن المعاهدة ، التى عقدناها لم تتحقق عند تنفيذها كل آمالنا - بل ولا الجزء الأكبر من آمالنا - فاعتقدوا أن النزاهة والصلابة التى اشتهر بها النحاس واخوانه هما صخرة النجاة وركن الزاوية فى بناء استقلالنا التام ، الذى لم يتم

الى أن يقول مكرم عبيد :

ولم يكن أحد يتوقع أن يشهد المرحلة الأخيرة من الثورة تدنو منا ، وتطفئ علينا ، وأن يرى رجال الثورة يشورون على الثورة ، ولكن هكذا قدر فكان ، فقد فقد المؤمنون الايمان ... وجاءت الحرب بمغرياتها وميئساتها ، فكفر الثائرون الاولون بالثورة ، وثارى فى أنفسهم الشهوة الى الثروة فالسطوة .

وهكذا شاء الله - بل شاء النحاس واخوانه وأعوانه - أن تنتهى الثورة المصرية الى مصير الثورة الفرنسية ، وثورة جمعية الاتحاد والترقى التركية - وكان الهدامون لكل هذه الثورات نفر من بنائها ، والمنتقصون على الأم الرءوم هم ويا للخرى بعض العاقين من بنيتها ، وكان شأن النحاس شأن بعض البارزين من أتباع دانتون وروبسيير وغيرهم من رجال الثورة الفرنسية - وكذلك كان شأنه شأن رجال الاتحاد والترقى فى تركيا ، فقد أبوا جميعا الا أن يستغلوا الحرية الوطنية العامة التى ولدتها الثورة كوسيلة لتحرير أشخاصهم من كل مسئولية وتصرفاتهم من كل رقابة ، فأفلحوا وأيما افلاح فى تحرير نفوسهم من كل ايمان ، وسلطتهم من كل سلطان ، وفى قلب الثورة الشعبية الى ثورة دكتاتورية ، واستغلال الثراء العام لمصلحة ثرائهم الخاص .

الا هنيئا لهم ما اغترفوا ، وما اقترفوا ! ...

وليت الأمر كان مقصورا على الثراء الشخصى ، فقد امتدت الايدى الى ثرائنا الوطنى ، وكياننا القومى .

ويطلب مكرم عبيد من الجماهير أن تلقى بأنظارها يمنة ويسرة متسائلة أين حرية الأفراد من الاعتقال ، وأين حرية المنازل من التفتيش ، وأين حرية الصحافة من الرقابة ، وأين حرية الاجتماع والخطابة ، بل وأين حرية العقل من السخافة ؟ ...

أفهل سمعتم في أى عهد من العهود أنه يصح أن يسمح بالخطابة ويحجر على الميكروفون ، وأن يكتب لمكرم عبيد خطاب رسمي يحظر عليه الخطابة في سرادق عام لأنه « لم يسبق لسعادته أن يخطب في سرادقات » . وأن تصدر التعليمات الحكومية الى المطابع حتى الخاصة منها بأن تحذف من بطاقة الدعوة الموجهة من رئيس الكتلة الوفدية عبارة « الوفدية » فيسمى حزب سياسى كتلة أو هيئة دون أن تكون له صفة أو ميزة تميز كتلته عن سائر الكتل ... كمن يسمى أمة من الأمم دولة دون تخصيص يميزها من بين الدول ! ...

وإذا قيل بالاختصار على تسميتها الكتلة المستقلة فهذا أيضا خطأ فوق خطأ ... مستقلة عن من ؟ وكيف يجتمع المستقلون عن الأحزاب جميعا فى كتلة وهم مستقلون عن بعضهم بعضا ؟؟
كلا ، لا يفسر هذا الخبل الا أنه خبل ! ...

ان الميثاق الاطلنطى ينص على حرية جديدة طريفة هى الحرية من الخوف ، فهل للنحاس باشا أن يسمح لنا بحرية قيمة فى هذا العهد هى الحرية من السخف !!

وإذا أبت عليه عقليته العسكرية الجديدة أن يسوى بين المصريين فى الحرية ، أفلا يرى عدلا أن يسوى بينهم فى عدم الحرية ؟ .. فيحرم نفسه كما يحرم غيره من السرادقات ، والميكروفونات ، والاذاعات استغفر الله ، بل حرام أن يحرم رفعتة نفسه ويحرمنا من اذاعاته ، فبجرد الراديو المصرى من بعض مسلياته ! ...

ويقول مكرم عبيد باشا ان النحاس باشا قد هدم الاستقلال السياسى الذى كان هدف الثورة الأول ، هدمه النحاس باشا من أساسه واتخذ من هذا الهدم سبيلا الى بقائه فى الحكم ومن الاستسلام طريقا الى مؤتمر السلام وهكذا اتخذ المسكين وأعوانه من حريات المصريين ، ومن أمانى المصريين ، ومن دماء المصريين تجارة يستغلونها ، فما ربحت تجارتهم وما كانوا يكسبون .

أما المعاهدة فسلام عليها يوم أخذت ، ويوم حذت ، ويوم نفدت !! حيث امتدت يد النحاس أحد عاقيدها الى نصوصها فنقضها نقضا بل انتقض

عليها انتقاضا ، فارتضى بل سعى الى تدخل المستعمرين من الانجليز لاستبقائه فى الحكم يوم أن هز الكتاب الأسود من تحتة دعائم الحكم ... ويقول مكرم عبيد باشا ان ثمن البقاء فى الحكم كان تعيين خير مالى بريطانى .

ومن دواعى الحجل والزراية أن النحاس باشا « الزعيم الوطنى » قد ارتضى ما لم يرتضه دولة حسين باشا سرى فقد اخبرنى دولته بما كان منه فى مسألة تعيين الخير الاقتصادى وصرح لى بأن أعلن ما رواه الى ، وهو أن السير مايلز لامبسون طلب الى دولته حينما كان رئيسا للوزراء أن يقبل تعيين خير بريطانى اقتصادى للحكومة المصرية فأبى دولته رغم الحاج السفير عليه أن يعود عهد المستشارين البريطانيين على يديه ، ورفع مذكرة بحديثه الشفوى مع السفير الى السراى الملكية وأشار فيها الى رفضه تعيين الخير الاقتصادى المطلوب .

هذه هى الرواية التى رويتها لصديقى النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطة وأشار اليها حضرته فى استجوابه اشارة لطيفة ، فنار النحاس على الراوى ولم يجترئ أن يشور على الرواية ، وهأنذا أذكرها بأسانيدھا وأتحدها أن يكذبها ... ولئن ظن النحاس أنه قد نجح فى اخفاء صوتى بفصلى من مجلس النواب وتثديد الرقابة على ما أكتب فى الصحف ، فلن ينجح فى اخفات صوت الحق ، والسنة الخلق ...

وهل أنا فى حاجة الى تعداد الحقوق المصرية التى أهدرت ونصوص المعاهدة التى نقضت ، كنصوص الجلاء - وهى روح المعاهدة - والنص على انقضاء خدمة البوليس البريطانى وغيرها من المسائل التى أشجرت اليها مذكرة الوفد الى السفارة البريطانية والتى صاح وناح عليها النحاس باشا فى خطبته برأس البر وغيرها من التصريحات والبيانات ... ولكنه كان وقتئذ رجلا شعبيا ، ولم يكن حاكما عسكريا ، وصنيعة للاستبداد والاستعمار معا .

وأخيرا وليس آخرا ، فمن المظاهر التى يعدها النحاس باشا من المفخر ، تعيين معالى السير أمين عثمان باشا وزيرا للمالية وما من شك أن فى بقائه وزيرا للمال ، والى جانبه خير بريطانى للمال ، أكبر ضمان وطنى ، لا يقل ان لم يزد عن ضمان القرض الوطنى ...

ويتساءل مكرم عبيد باشا :

ما الذى أبقاء لنا النحاس باشا من بقايا الثورة المصرية ؟ حكم فاسد ، وحكم عسكري عرفى ، وتدخل بريطانى ، وانتهاك لكل الحريات الدستورية

والسياسية ، وهدم للحياة النيابية والضمانات الخلفية . كما أنه - أى
النحاس باشا - فى رأى مكرم باشا لم يبق على وحدتنا الوطنية التى لم
تسلم من ايدائه .

ويقول مكرم عبيد ان الكتلة الوفدية الوطنية الصحيحة يتصدرها
كبار رجال الشرع الشريف وكبار المسلمين والمسيحيين بل ماذا أقول فمن
مبادئ الكتلة أن صغارها كبارها وكرامها خدامها وإذا كان للكتلة أن
تفخر بشيء فهى أنها قد أصبحت قبله الشباب ، وطلبة الطلاب ، وعلم الله
أن ليس للشباب الطاهر طلبة الا أن يهبوا الوطن ما فى صدورهم من
الطهارة ، فان لهم الصدور ولغيرهم الصدرة !!!

أى مصطفى النحاس لو انك نظرت لا بعيونك بل بعينيك ، لرأيت
الأزهريين فى بيت مكرم ، وصحت معى الله أكرم ، الله أكرم !! فما كان الله
ليرتضى للأزهر الشريف الا أن يؤيد الشرف ، وما كان الأزهريون ليرتضوا
للوطن وللثروة الوطنية وللثروة الخلقية الضياع أو التلف . . .

بل ليته يرى الكتلة ممثلة فى أبناء الجامع والجامعة ، اذن لشهد
القارة وما أدراك ما القارة !! . . .

ويترحم مكرم عبيد على الناصر الأول - فى نظره - سعد زغلول فى
ذكراه ثم يخاطب سعدا قائلا :

أى سعد :

لقد كان لنا فى ذكراك ألم يطارد الأمل ، وسكون يعصف به
العمل ، فكانت لأرواحنا فيها هجعة ثم دفعة ، وروعة ثم منعة . . .

أما الآن فأين نحن من ذكراك ؟ . . . وأين الدمع الطهور الذكور الذى
به بكيناك ، وأين وأين تلك المثل الوطنية والخلقية التى بها أحييتنا وبها
أحييناك ؟؟ .

لقد حرمتنا فى هذا العهد المشئوم حتى ذلك الألم الطاهر الذى اذا
أبكى أذكى ، واذا أدمى أحيا ، وأصبح الألم الذى نعانيه من النوع المخجل
المزرى - ألم كله سواد لا نور منه يشع ولا أمل يسرى . . .

وأى ألم أقتل للأمل ، وأدعى الى الحجل ، من أن نشكو الى سعد
خليفة سعد ، وأن يبدد تراث سعد نفر من أبناء سعد ، وأن يأخذ الصلف
الحاقد الجاحد مصطفى النحاس ومن اليه فيقاطع بيت الأمة ، بيت سعد ،
وأى المصريين شريكة سعد . . . وأن يستبد صريع الاستبداد بالأمس
- وصنيعة الاستبداد اليوم - بحريات هذه الأمة الكريمة الأصل ، المنكوبة

المثل ، فيهدر البقية الباقية من حقوق استقلالها ، ويستعبد الأحرار من رجالها . محرما عليها أن تتنفس فى الصحافة وفى المجتمعات وفى البرلمان ، وحتى على ضريح سعد ! .

دعوني أستمطر من عيونكم عبرة على مصطفى النحاس الذى عرفناه ففقدناه . . . فالرجل الذى يحكم مصر اليوم حكما عسكريا - انجليزيا مصريا - ليس هو زميلنا فى المنفى وفى الجهاد بل هو رجل آخر فى الرجل . . . وبالنسبة الرجل الواحد اذا تعددت فيه الرجال ، وتشتت فيه الرجولة بتشتت المطامع والآمال !! .

انه لرجل آخر ذلك النحاس الجديد الذى أدركته شقوته ، فغلبته شهوته ، فلم يعد له مارب يستهويه ، الا أن يقتنى المال الوفير ، فيجزى من جهاده المضى ، بالمال المغنى . . .

وقد كان معروفا لعارفيه أن النحاس القديم كان هو أيضا محبا للمال والثراء ، بل انه معترف فى اجاباته على الكتاب الأسود بأنه كان شغوفا بمعيشة الترف ، فلا يستأجر فى الفنادق الا الفسيح ، والمليح من الغرف . . .

وحاشاى أن أظعن على نزاهة النحاس القديم ، فقد كان نزيها ولكنه لم يكن زاهدا . . وكنا نحن المقربين منه نغفر له هذه الناحية من ميوله لأنه مع حبه للترف كان لا يتعدى حدود الشرف . ويروى مكرم عبيد باشا أنه فى عام ١٩٣٧ وكانت الوزارة الوفدية فى الحكم نبتت فكرة بناء منزل للنحاس باشا لسكنه الخاص وقام بعض أعضاء الوفد وفى مقدمتهم الأستاذ محمود بسيونى بجمع اكتتابات من أعضاء العصبة الوفدية وكيف أن أحد المصورين أحضر له صورة زيتية بدبغة رسمت فيها أوضاع مختلفة لهذا القصر الموعود وما يحيط به من الجنائن ذات الورد ، فغضب - مكرم عبيد - لهذه الحركة الغريبة من أساليب الوفديين وعقليتهم وتحدث مع النحاس باشا فى وجوب وضع حد لها ، فيما بيننا أنه لا يصح أن يستغل نفوذه على أنصاره من الشيوخ والنواب وهو رئيس للوزراء .

وانى وان كنت لا أزال أذكر للمسكين تردده فى الأمر وحيرته بين العوامل المتناقضة فى نفسه وفى محيطه ، فانى لازلت أذكر له مع الشناء قبوله النصح وتغلبه على الشهوة ، رغم سبق الهفوة ، وانى لأصارحكم الحق أن موقفه هذا زادنى تقديرا له ، فأوعزت الى جرائد الوفد أن تشيد بتنازله عن قبول هذه الهدية الثمينة . ولو أنى كنت أعلم الناس بما فى نفس النحاس باشا من مواطن الضعف وما هى جديرة به من أسباب العطف .

ويعود مكرم عبيد باشا - مرة أخرى - الى الحديث عن بيع منزل النحاس باشا فى سمنود والى سيارة كوتسيكا والى أحمد الوكيل صهر رئيس الحكومة ولكنه يشير هذه المرة الى قصة طريفة اسمها صهر الدولة أو قصة صهر وزير الدولة الفرنسى وهى وان كانت - كما قال مكرم عبيد - لا تنصرف من قريب أو من بعيد الى تصرفات صهر الدولة المصرى الا أنها توضح خطر استغلال النفوذ على سمعة الحكم وسمعة الدولة .

ويقول مكرم عبيد باشا فى مكان آخر من ملحق الكتاب ان النحاس باشا - كان فى بادئ الأمر يتستر وراء أمين عثمان باشا ليلطفر بالتأييد البريطانى - أو بالأحرى تأييد المستعمرين من البريطانيين - ثم انتقل من دور التستر الى التظاهر حتى انه اصطحب بناء على طلب القائد الانجليزى أمين باشا عثمان رئيس ديوان المحاسبة فى استعراض الجيش البريطانى وتلقى تحيته العسكرية - وأخيرا انتهى به الأمر الى تحدى رأى العام الوطنى بتعيين أمين باشا عثمان وزيرا للمالية بعد تعيين الخبير المالى البريطانى - ولما ظهر الكتاب الأسود وكادت الأرض تميد من تحت أقدامه لم يلجأ الى التدخل البريطانى فحسب ، بل اتخذ هذا التدخل شكل التظاهر فالتحدى ، وكان أمين باشا عثمان فى كل هذه الأدوار صصلة الوصل ، وصاحب القول الفصل .

اذن ضاعت النزاهة - وضاعت معها الصلابة - والصفتان متلازمتان لا مفر للواحدة من الأخرى - لأن الرجل النزيه ليس نزيه اليد فحسب بل نزيه النفس ، نزيه الضمير ، نزيه الارادة ، ومن ثم نراه قوى الخلق قوى الشكيمة ، لا تنال من قوة نفسه لا قوة الحب ولا قوة السخيمة ، وبعبارة أخرى فالرجل النزيه هو الرجل الصلب الذى لا تضنيه مقاومة ، ولا تغريه مساومة - ولذلك قلنا ان النزاهة والصلابة صفتان متلازمتان متحدتان ، أو هما بالأحرى وحدة فى جزئين أكثر منهما جزءين متحدتين - فلما فقد النحاس احدهما فقد الأخرى من حيث أراد أو لم يرد ! ...

ويتهكم مكرم عبيد باشا وهو يتحدث عن المؤتمر الوفدى المزمع عقده أو المؤتمر النحاسى كما يحرص على تسميته بهذا الاسم ، فيقول انه يأمل أن يرحمنا خطباء هذا المؤتمر من السجع اياه : من نوع ما جاء فى خطبة النحاس باشا الأخيرة بالاسكندرية من أنه لم تطلق زمارة ولم تحصل غارة أو ما جاء فى خطبة سابقة لصبرى أبو علم باشا عن الآلة الكبرى فى حى شبرا .

ويسبق مكرم عبيد خطباء المؤتمر الوفدى فيعدد من وجهة نظره الأعمال المجيدة التى قامت بها الحكومة النحاسية فى السنتين الأخيرتين ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ويلخص مكرم عبيد باشا تلك الأعمال فيما يلى :

١ - تزيف الانتخابات على اختلاف أنواعها - وقد بدأت بفضيحة انتخابات المحامين التي فيها ضرب البوليس حضرات الزملاء وطردهم من جمعيتهم ، واختطفت صناديق الانتخاب ، وأجل انتخاب النقيب الى أجل بعيد مكن الحكومة من اتخاذ وسائل أخرى للإرهاب والتزيف ، ولئن كان الطعن لم تثبت وقائعه قضائيا بدائرة محكمة النقض التي أحيل عليها الطعن ، بعد أن رفضت المحكمة تحقيق الطعن بالتزوير ، فهذا لا يمنع من ثبوت وقائعه لدى المحامين الذين شهدوا بأعينهم ما لم تشهده محكمة النقض .

٢ - تزيف انتخابات جرجا والالتجاء الى أحدث وسائل الإرهاب من مدافع رشاشة ، وطائرات ، ودبابات ، وسيارات مدرعة واحاطة الناخبين بها ، وما صحب هذه الانتخابات من وسائل الإرهاب والتزيف - وقتل البعض وجرح الكثيرين - وكان نتيجة ذلك كله أن تنازل المرشحان المنافسان لمرشح الحكومة رغم ما لهما من عصبية ونفوذ كبيرين بجرجا .

٣ - محاولة تزيف انتخابات بردين - فقد حاولت الحكومة نقل صناديق الانتخابات الى مقر المديرية لتسهيل عملية التزيف ، ولكن أفراد عائلة الأباطية رفضوا هذا مهددين باستعمال القوة ، وقد نقل المدير على أثر ذلك .

٤ - ظروف وملابسات انتخاب الدكتور رمزي جرجس لعضوية مجلس النواب عن دائرة الأزبكية .

فالدكتور رمزي جرجس عضو في الكتلة الوفدية المستقلة وقد شعرت الحكومة بأن الكتلة سترشحه لعضوية مجلس النواب عن هذه الدائرة ، فاستلعاها مأمور قيسم الأزبكية واستعمل معه مختلف أنواع التهديد اذا هو رشح نفسه على مبادئ الكتلة قائلا انه سيضطره الى بيع منزله الباقي له من ثروته ، وبذلك أرغم الدكتور رمزي على قبول ترشيح الوفد له عن هذه الدائرة .

٥ - انتخابات السويس الأخيرة . وما حام حولها من أساليب وتصرفات علمت أنه قد رفعت عنها شكاوى الى جلالة الملك المعظم .

٦ - القبض على الأستاذ جلال الحماصي عضو الكتلة - وإبقاء الدكتور فهمي سليمان معتقلا للآن . وقد حاولت الحكومة اغراءهما بالإفراج عنهما على أن يحددا من نشاطهما السياسي . ولكنهما رفضا ذلك في بطولة وكرامة .

وهناك معتقلون آخرون من الطلبة والجنود المجهولين .

٧ - حوادث الأزهر الشريف ، والتنكيل بطلبته الأبرياء وإطلاق النار عليهم حينما كانوا يهتفون للملك البلاد في طريقهم الى القصر العام ، وقد قبض على بعض حضرات مشايخ المعاهد الدينية وأسأتذتها وطُلاب العلم ، ولم يفرج عن مشايخ المعاهد الا بعد تدخل جلالة الملك حفظه الله .

٨ - تفتيش مكاتب ومنازل أعضاء الكتلة بدل المرة مرات وذلك بعد ظهور الكتاب الأسود - وكان آخرها تفتيش عشتى برأس البر وانتقال ضباط القسم السياسي (الذين قاموا بالتفتيش) بالطيارة - والأساليب التي اتخذوها في قيامهم بالتفتيش .

٩ - التجاء النحاس للانجليز بعد ظهور الكتاب الأسود وزيارة السفير لجلالة الملك ، وتأنيده لبقاء النحاس .

١٠ - كتاب معالي حسنين باشا بحالة عريضة الكتاب الأسود الى الوزارة واستقالة معاليه ونص الأمر الملكي بعدم قبول استقالته .

١١ - اهدار الحياة النيابية بعد ظهور الكتاب الأسود ، في تصرفات الحكومة ورئيس مجلس النواب معا .

١٢ - تدخل الانجليز في اجراءات مجلس النواب - واتصال السفارة برئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب في هذا الصدد .

١٣ - فصل مكرم عبيد من مجلس النواب ، ومخالفة هذا لكل دستور وكل عقل ، وفصل النواب الوفديين من هيئتهم لأنهم لم يوافقوا على فصله .

١٤ - فضائح التموين - الكاوتش - قرارات الاستاذ غنام ورجوعه فيها ، تصدير الارز بكميات هائلة - ندرة الزيت والكرپيت والسكر - واتفاقية خطيرة بتصدير السكر بين النحاس باشا والسفير البريطاني .

ويفصل الاستاذ مكرم عبيد بعض ما جاء في الكتاب الأسود ويكمل بعض ما حدث بعد صدور الكتاب الأسود من أحداث سياسية وداخلية . ويذكر واقعة غريبة أو فضيحة جديدة كما أسماها فيقول ان أدواتها تبدأ بالخطاب التاريخي الذي أرسله الى النحاس باشا صاحب المعالي أحمد محمد حسنين باشا بوصفه رئيس الديوان الملكي وأرفق به صورة من العريضة التي تشرفت برفعها الى مقام جلالة الملك المعظم ونشرتها في كتاب أسود - ولو أن بعض أجزاء العريضة لم يتيسر طبعها مع الكتاب . وقد عرف الناس يومئذ أن خطاب صاحب المعالي رئيس الديوان أشار الى العريضة قائلا انها

تحتوى اتهامات خطيرة تمس نزاهة الوزارة وسمعة الحكم الوطنى ، وخاصة لأن مقدمها مكرم عبید باشا الذى كان وزيرا للمالية فى هذه الوزارة ، وكان وزيرا عدة مرات ، ونقيبا للمحامين عدة مرات . وقد قدمها بوصفه عضوا فى البرلمان ، ورئيسا للكتلة الوفدية المستقلة وأن له ماضيا طويلا فى العمل معكم - وان اتهامات كهذه لها خطورتها ...

ولقد عرف الناس أن خطاب معالى حسنين باشا أشار الى العريضة وصاحبها على هذا النحو ، وما فى معناه ، واذا بالجو الوزارى يضطرب ، ويهرولون الى الأسياد أو الأسناد ، يطلبون الغوث والأنجاد ، فيهرع سعادة السفير البريطانى الى جلالة الملك ، ويشاع ويذاع ، ويملا الأسماع ، أن سعادته يفرع لحماية الوزارة النحاسية - وزارة الزعيم الوطنى الكبير - لا لأن التهم التى تضمنتها العريضة باطلة أو زائفة ، بل لأنه ينبغى « التجاوز عن مبادئ الأخلاق فى أزمان الحروب » !!

وبهذا التدخل وبهذا الدفاع ، بقى النحاس ، ووزارة النحاس ، وبرلمان النحاس ، وذهبت آخر بقية من السمعة الوطنية عند مصطفى النحاس ، والمثقفين حول مصطفى النحاس

وفى وسط ذلك الجو الخائى ، جو الترامى الذليل ، والمساومة الحقيرة فى سبيل المناصب ، سرى بين الناس نبأ آخر ، من نوع آخر ، عن رجل آخر ...

لقد رفع صاحب المعالى حسنين باشا الى ملكه كتاب استقالته من منصبه الخطير .

ما سبب الاستقالة ؟ ما نص الاستقالة ؟ ما هو مصير الاستقالة ؟ لم يكن أحد يدرى شيئا عن ذلك كله . ولعل أحدا لم يطلع حتى الآن على هذه الاستقالة التاريخية ونصها الخطير . ولكن ظروفها وملابساتها لم تدع مجالا للشك فى أنها حادث وطنى ، مشرف ، له علاقته الوثيقة بما جرى من أحداث جسام ...

وجاءت شهادة المليك المعظم متوجة لما رسخ فى أذهان الناس عن شرف الدوافع التى أدت الى استقالة رئيس الديوان فى تلك الظروف ، فقد رفض جلالته قبول الاستقالة بكتاب ملكى كريم نشر فى الصحف .

على أن المأساة لم تقف بالنحاس باشا عند ذلك الحد الذى أبقاء فى الحكم بفضل تدخل الانجليز حينما آخر من الزمان ، بل دفعت به حفيظته على رئيس الديوان الملكى الى مرحلة جديدة من التحدى والتطاؤل المنقطع النظر ، فأوعز وزير المعارف الى صنيعة من صنائع العهد الحاضر وسفهاء

كتابه ، وهو الأستاذ إبراهيم مكاوى أن يقدم فى مجلس النواب سلسلة من الأسئلة عن أثاث منزلى كان صاحب المعالى حسنين باشا قد اشتراه من إحدى المدارس الصناعية التابعة لوزارة المعارف ولم يسدد ثمنه حتى الآن لأن موعد سداده لم يحن بعد بمقتضى تسوية رسمية ، فلما نشر السؤال الأول وجواب وزير المعارف متضمنا وقائع مشوهة مبتورة ، بادر معالى حسنين باشا الى وضع الأمر فى نصابه ببيان نشرته الصحف ، أثبتت للناس فقر - وفخر - رئيس الديوان • فأوعز الى النائب نفسه بسؤال آخر يتناول وقائع هذا البيان ، الخ الخ قبل الاجابة عن السؤال يطلب استبعاده ، كما طلبت أنا استبعاد الكتاب الأول ولكن حامى حمى التقاليد الدستورية (وهو بالطبع عبد السلام فهمى باشا رئيس مجلس النواب) أمر باخراج الأستاذ فكرى أباطة من الجلسة والمضى فى السؤال والجواب ، فانسحبت المعارضة احتجاجا •

وألقي نجيب الهلالى باشا ردا مهلهلا ومطولا على السؤال ثم مضى المجلس فى نظر الباقي من جدول الأعمال • ولم يكد المجلس يمضى فى عمله طويلا حتى لاحظ الحاضرون حركة غير عادية أسفرت عن تسلل وزير المعارف ووزير العدل صبرى أبو علم باشا ووزير المالية أمين عثمان باشا ورئيس المجلس عبد السلام فهمى باشا • وقدر العارفون أن حدثا قد حدث •

وقد حدث بالفعل شئ خطير ، هو الأول من نوعه فى تاريخ الحياة النيابية فى هذه البلاد أو فى أى بلد من البلاد •••

عاد رئيس المجلس بعد انسحابه ، فقال يخاطب النواب فى صوت رنان انه قد عن له - أى لحامى حمى الديمقراطية والدستور - أن يحذف من المضبطة كل ما يتعلق بالسؤال الخاص بمعالى حسنين باشا والجواب عنه ، والمناقشة التى دارت حوله والحادثة التى ترتبت عليه باخراج الاستاذ فكرى أباطة من الجلسة ، واعتبار هذا كله كأنه لم يكن ••

هذا هو الذى سمعه النواب والحاضرون فى الشرفات ، أما الحلقة المفقودة فقد تسامعت بها المحافل السياسية وعلمت بها علم اليقين ، لا التخمين • وذلك أن حضرات الاسناد ، سارعوا الى الاتصال بالوزارة فى تلك الليلة الليلية ، وأصدروا اليها أمرهم الذى لا يناقش ولا يرد بالتراجع الكامل بغير انظام ، خشية العواقب المحتومة التى ينتظر أن تترتب على نشر السؤال والجواب • وصدمت الوزارة بالأمر ممن يملكون عليها النهى والأمر ، وجاء رئيس مجلس النواب ، المهاب ، يعلن ما (عن) له ويتعجل موافقة النواب !!

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) ٥٢٩

وجاء الأستاذ فكرى أباطة فى الجلسة التالية يعلن خطأ المضبطة ويطلب اثبات ما حدث فيها من اخراجه لاعتراضه على السؤال الذى (عن) للرئيس حذفه فى نفس الجلسة ، فقبل للأستاذ المحترم انه واهم ، أو لعله حالم ، وان أحدا لم يقل شيئا مما يقول ، ولا هو أخرج من المجلس ولا هم . ويزيد فى فضيحة الوزارة وبرلمانها فى هذا المقام أن تجيء مهزلة الفصل على أثر تقديم استجوابى الخاص بالانجليز وحقوقنا الضائعة عند حلفائنا الانجليز ! • وقد كان النحاس باشا ونوابه جديرين أن يذكرنى بالفضل لا بالفصل لو كانت الحال غير الحال ، وكانت نظرتهم الى الكرامة والاستقلال باقية على معناها القديم ! •

ولكنهم أرادوه فصلا ، فأراد الله فضلا • • الحمد لله أولا وآخرا •

● مبدأ الكتلة الوفدية هو الجهاد حيثما وجد الى الجهاد سبيل ، لاتمام رسالة الوفد • • • وهى الحصول على استقلال البلاد كاملا غير منقوص ولا مشوب •

● ترى الكتلة الوفدية أن الوضع الدولى والديمقراطى لمصر يقتضى التعاون مع الديمقراطية العالمية على مبادئ الميثاق الأطلنطى وحرياته الأربع التى تكفل للشعوب حق تقرير مصيرها ، وتأمينها من الاعتداء عليها •

● وترى التعاون مع الديمقراطية البريطانية على أساس التحالف الصادق الحر ، لما بين الديمقراطيتين من مصالح مشتركة •

● وترى كذلك وجوب التعاون مع البلاد العربية والشرقية الشقيقة على أساس التعاضد والتكاتف على استكمال الأمانى القومية لكل منها ، وتمكين النهضة الشرقية ، ونشر الثقافة المصرية ، على ألا يكون هذا التعاون سبيلا الى وضع البلاد المتعاونة داخل الدائرة المرننة لاية منطقة نفوذ أجنبى - وعلى ألا يكون من الناحية الاقتصادية على حساب مصر بل لحساب المصالحة المتبادلة • وعلى ألا تدخر مصر من ناحيتها ، حكومة وشعبا أى جهد فى مساعدة شقيقاتها العربية والشرقية للوصول الى أهدافها القومية •

كما ترى الكتلة التعاون مع الديمقراطية الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة - على مبادئ الميثاق الأطلنطى وطبقا للنظام الدولى الذى يستقر عليه رأى بعد الصلح لضمان تنفيذ الحريات التى أعلنها الميثاق •

وترى الكتلة الوفدية تطبيقا لمبادئها الأساسية تقرير أن مصر

والسودان اسمان على مسمى واحد هو وادى النيل ، وليس لقوة فى الأرض أن تزعم لنفسها حقا فى تجزئته ، وأنه لا يصح فى الوقت الذى يدور فيه الحديث عن الوحدة العربية أن نهمل شأن الوحدة الوطنية - وحدة وادى النيل .

● تقتضى تجربة الحرب المرة وتطور المبادئ الدولية كما أعلنها الميثاق الأطلنطى أن تعدل المعاهدة تعديلا يتفق مع مبادئ هذا الميثاق ومع تحقيق الاستقلال الصحيح للبلاد - سياسيا واقتصاديا - وترى الكتلة الوفدية أن ذلك يكون على النحو المبين فى المواد التالية :

— يجب جلاء الجنود الانجليز عن أرض الوطن بمجرد أن تضع الحرب الحالية أوزارها - والغاء نصوص المعاهدة القاضية ببقاء القوات العسكرية البريطانية فى منطقة القنال أو فى أى جزء من الأراضى المصرية وما يتبع هذه النصوص من التزامات فرضتها المعاهدة على مصر .

— يجب الغاء المادة التى تقضى باعلان الأحكام العرفية فى مصر بناء على طلب الخليفة ، اذا ما دخلت فى حروب أو عند خطر الحرب ، اكتفاء بما تصدره الدولة المصرية من تشريع عادى يحمى مصالح الخليفة الحربية .

— يجب تنفيذ مواد المعاهدة التى عطلت حتى الآن تحت ستار الضرورة العسكرية أو غير ذلك من المعاذير ، وفى مقدمة تلك المواد ما يختص بانتهاء مدة الموظفين الأجانب فى البوليس المصرى .

— يجب استرداد الحقوق التى أضاعتها وزارة النحاس باشا الأخيرة ثمنا للتأييد البريطانى ، ووضع حد لتدخل الدولة الخليفة أو أية دولة أخرى فى شئون مصر السياسية أو الاقتصادية - فان مثل هذا التدخل فى شئون مصر الداخلية يهدم الركن الأول من أركان الاستقلال الصحيح وهو السيادة .

— يجب تحقيقا لمركز مصر الدولى ولمساهمتها فى المجهود الدولى العام لمصلحة الانسانية أن تمثل مصر فى النظام الدولى الذى يسفر عنه التنازع الحيوى الخطير بين الدول المتحاربة ، ويجب تمهيدا لذلك أن تمثل مصر فى مؤتمر الصلح تمثيلا ذاتيا مستقلا - على قدم المساواة مع الأمم الحرة - كما تمثل فى اللجان والتشكيلات الدولية الخاصة بمسائل الشرق الأدنى وحوض البحر الأبيض المتوسط على وجه خاص .

وعن السياسة الداخلية ، جاء برنامج حزب الكتلة :

● ترى الكتلة وجوب توطيد دعائم النظام الدستوري الملكي في مصر ، واستنكار كل مساس بهذا النظام وكل مساس بالولاء للجالس على عرش مصر - جلالة الملك فاروق الأول - ولورثائه من بعده .

● يجب مقاومة عناصر الدكتاتورية والطغيان ، سواء باسم الحياة النيابية أو بأى اسم آخر ، والارتفاع بمستوى الحياة النيابية الى المكانة الرفيعة الكريمة التى بلغتها فى البلاد الديمقراطية العريقة . بحيث تكون حرية الانتخابات وحرية الرأى والحرية الشخصية مكفولة كلها فى جميع الظروف والأحوال ، وتكون الرقابة البرلمانية على الحكومات حقيقية ، لا صورية .

● الحكم وسيلة لا غاية . ويجب أن يكون نزيها ، وأن يكون الوصول اليه من طريقه الطبيعى ، وعلى يد السلطة الشرعية الوحيدة فى البلاد ، وهى سلطة العرش الدستورية ، أما اليد التى تتلقى الحكم من الأجنبى أو تستند فى الحكم الى حراب الأجنبى فهى يد مجرمة ، وخائنة .

● الحكم الديمقراطى الصحيح هو « حكم الشعب ، بواسطة الشعب ، ولخير الشعب » . فليس الحكم اذن غنيمة من الغنائم ، ولا نهبا مساحا للمحسوبين والاقارب والأصهار ، فضلا عن الوزراء وأهلهم الأقربين .

● يجب أن يصدر فى مصر تشريع على نمط التشريع المعروف فى بعض بلاد أوروبا باسم « من أين لك هذا ؟ » ويخضع للتحقيق والعقاب بمقتضاه الوزراء والموظفون وأقرباؤهم وغيرهم من الذين تدور الشبهات حول مصادر ثرائهم وحصولهم عليها بأساليب ملتوية سواء من طريق المناصب الحكومية مباشرة أو من طريق استغلال النفوذ .

وتطبيقا للمبدأين السالفين يجب تطهير سمعة الحكم المصرى مما أصابها على يد الوزارة النحاسية الحاضرة ، وذلك بمحاسبة وزراء العهد وأعدائه على ما اكتسبوا من ثراء غير مشروع ، وإلغاء آثار المحسوبية والاستثناء التى لم يسبق لها نظير فى أى عهد من العهود .

● تطهير سمعة الحكم النيابى فى مصر وتحقيق المبادئ الآتية :

أولا - حظر تدخل نواب الأمة ووساطتهم فى الشئون الادارية المحضة التى لا تخضع لرقابتهم النيابية .

ثانيا - احتفاظا بكرامة النواب وحرمتهم يحظر على أعضاء

البرلمان قبول الوظائف الحكومية إبان عضويتهم كما يحظر عليهم - وعلى الوزراء السابقين - استغلال نفوذهم لدى الشركات والبيوت المالية .

ثالثا - يحتم استقالة الموظف الذى ينتخب عضوا فى البرلمان بمجرد انتخابه على أن يحتفظ له بحق العودة الى وظيفته اذا لم تصح عضويته - ويجب أن يتم النظر فى صحة عضويته أو فى الطعن على انتخابه فى مدى شهر على الأكثر من تاريخ بدء عمله البرلمانى .

رابعا - الحلة من سلطة رئيس المجلس والمكتب وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الأعضاء فى السؤال والاستجواب والمناقشة ، تحقيقا لسلطة الأمة ممثلة فى نوابها ، ومنعا لما عانته الحياة النيابية فى العهد الأخير من تحكم رئيس المجلس والمكتب فى الأعضاء بحيث انقلبت السلطة النيابية الى سلطة دكتاتورية فى يد رئيس المجلس .

• تعديل قانون استقلال القضاء تعديلا يكفل للقضاء استقلالا حقيقيا لا من ناحية العزل فحسب ، بل التعيين والترقية والنقل ، على أن يضمن حمايته التامة من أى تدخل حكومى ، ولا سيما بعد ان تبين فى حادث تعيين رئيس محكمة النقض والابرام أن القانون الحالى يسمح لوزير العدل بتعطى حقوق المستشارين فى أعلى محكمة فى البلاد ، ويفرض محسوبية مردولة على السلطة الدستورية الثالثة - وهى القضاء .

• استصدار تشريع يكفل استقلال القضاء الشرعى ، على نمط القضاء الأهلئ .

• اعادة النظر فى قانون المحاماة والعمل على رفع مستواها وتسهيل مزاوله المهنة مقابل أتعاب للمحامين تحت التمرين ، وتقرير قاعدة اختيار أعضاء النيابة من المحامين وحدهم حتى لا يصل الى منصب القضاء الا من يكون قد مارس المحاماة .

• وضع قانون لاستقلال الجامعات ، وما ينشأ فى المستقبل من جامعات أخرى ، استقلالا تاما لا شأن للسلطان الحكومى عليه ، وتحسين حالة الأساتذة الجامعيين وعدم السماح بنقلهم الى وظائف أخرى ليتفرغوا للعلم والتعليم .

• العناية بشئون جامعة مصر الاسلامية الكبرى - وهى الجامعة الأزهرية - وتقرير المساواة فى المرتب والحقوق بين خريجيها والمعاهد الملحقه بها وخريجى الجامعة المصرية .

• انشاء مدن جامعية للجامعات المصرية وتشجيع الروح الوطنية

والاجتماعية الحرة بتشجيع الاتحادات الجامعية ، والسماح للطلاب فى الجامعات بالاشتغال بالسياسة الوطنية (كما هو الحال فى الجامعات الأوروبية) .

● العمل بكل الوسائل لمعالجة مشكلة المعلمين العاطلين .

● التعليم حق لكل مصرى ، بل واجب عليه ، ويجب أن يتدرج مستواه العام على أن يبدأ بجعل التعليم الابتدائى اجباريا مجانيا ، وانشاء مدارس ابتدائية فى القرى على أن يعاد النظر فى برنامج التعليم الأولى والابتدائى بحيث يتفق مع مصالح البلاد الزراعية ومطالبها الوطنية - وعلى أن يحسن حالة المعلمين الأوليين والمعلمين عامة .

● وضع مشروع عملى اجبارى لتخليص البلاد من ربقة الأمية فى مدى لا يتجاوز عشر سنوات (للبنين والبنات) .

وعن العدالة الاجتماعية جاء فى برنامج الكتلة الوفدية وكان استخدام تعبير العدالة الاجتماعية فى برنامج حزب مصرى من الأمور التى لفتت الأنظار خاصة وقد بدا من البرنامج انحياز تام للفئات الكادحة .

● تحقيق العدالة الاجتماعية بين الطبقات بحيث يلغى تدريجيا وفعلا كل نظام شبيه من بعيد أو من قريب بنظام الطبقات .

● ولما كانت مصر من البلاد التى نكبت حتى الآن بوجود بون شاسع بين الطبقات الغنية والفقيرة - حتى لكان هناك استعمارا من المصرى للمصرى - ولما كان فقر الطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال لا يدانيه فقر الطبقات الفقيرة فى أى بلد من البلاد المتمدنية - فان جهاد الكتلة الاجتماعى ينتجه أولا وقبل كل شئ الى تحقيق الحرية الاجتماعية الأولى ، وهى الحرية من الفقر .

ويرى برنامج الكتلة أنه تحقيقا للحرية من الفقر يجب العمل على تحقيق المبادئ المقررة فى المواد التالية :

● يجب رفع مستوى العامل الصناعى والزراعى الى القدر الذى يليق بصاحب الفضل الأول فى حياة البلاد ووضع حد أدنى لأجر هذا العامل ووضع نظام لتأمينهم ضد البطالة عن العمل .

● يجب تحقيق نظام للتأمين من المرض والاصابات ومنح معاش للعجزة وكذلك منح اعانة حكومية للفقير الذى يزيد عدد أولاده على عدد معين وتعميم الملاجىء للمرضى والعجزة والعاطلين عن العمل الخ .

● يجب اعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب اعفاء تاما والأخذ بمبدأ الضرائب التصاعدية فيما يتعلق بالعقارات فضلا عن الثروات الكبيرة والمتوسطة .

● وضع مشروع عملى كبير لتجديد القرى المصرية فى خلال مدة لاتزيد عن عشرين عاما .

● وضع تشريع يسوى بين الموظفين فى الحقوق بحيث تصبح وظائف الحكومة وغيرها من الوظائف العامة حقا مكفولا للمصريين جميعا بلا محاباة .

ونستطيع القول اجمالا لا تفصيلا ان برنامج حزب الكتلة كان يتميز بتقدميته وانحيازه للشعب وخاصة الطبقات الكادحة منه كما أنه يتميز أيضا باتجاهه الى التفاصيل دون الاكتفاء بالخطوط الرئيسية العامة التى يمكن أن تلتقى فيها كل الأحزاب . ونضع خطوطا تحت ما جاء فى ذلك البرنامج عن المساواة بين الجنسين الرجال والنساء فالنهضة المصرية - كما يقول مكرم باشا - مدينة للمرأة كما أنها مدينة للرجل مناصفة واذا كان الرجل هو النصف الأقوى فالمرأة هى النصف الأخرى . وترى الكتلة أن تستمتع المرأة المصرية بالعدالة الاجتماعية كالرجل على أن تتاح لكل منهما وظيفته الطبيعية السامية التى خلق لها ، وتحذر الكتلة المصريين من أن يقتبسوا من المدنية الحديثة بعض اتجاهاتها التى تؤدى الى تأنيث الرجل وترجل المرأة .

وكذلك ترى الكتلة اإباحة حق الانتخاب للمرأة على أن يتدرج فى هذا الحق منعا للصدمة بإباحته - أولا . . للمرأة المتعلمة . لأن من التناقض الواضح أن يسمح بحق الانتخاب للخادم المصرى ولو كان أميا حين يحرم هذا الحق نفسه على مخدمته ولو كانت محامية أو حائزة لأرقى المؤهلات العلمية .

وكان برنامج حزب الكتلة من أوائل البرامج التى نادى بإعادة النظر فى الأحوال الشخصية والوقف الأهلى بما يكفل معالجة كل نقص كان ماثرا للشكوى العادلة .

كما كان برنامج الكتلة من أوائل البرامج الحزبية التى نادى بتمصير السوق المصرية والبنوك المصرية والمرافق المصرية ولغة التعامل المصرية العربية .

وينهى مكرم عبيد باشا كتابه ، أو ملحق الكتاب الأسود بمناشدة

الجماهير المصرية بأن تستن في جهادها الجديد سنة ذات شطرين :
الأول احترام النفس والثاني تضحية النفس . ويكون هذا آخر كلمات
ذلك الكتاب بل ذلك المنشور الذي لم يره الا قلة ضئيلة من الناس لأنه
صودر بعد أن طبع على الآلة الكاتبة .

ويقول مكرم عبيد باشا ان النواب الذين ثاروا لفصله من مجلس
النواب فصلوا - وبسرعة من الهيئة البرلمانية الوفدية ، كما فصل
زهير صبرى ووهبى أديب ومحمد حمد الباسل كما يقول انه قبض على
أخى وصديقى جلال الحماصى عضو الكتلة وأبقى زميلى الفاضل الدكتور
فهى سليمان فى معتقله الى الأبد ، وقد عرض عليهما الافراج على أن
يعتزلا السياسة أو يحدا من نشاطهما السياسى فرفضا رفض الاباة الكرام
كما يقول ان العديد من الطلبة والعمال والجنود المجهولين فى الكتلة قد
قبض عليهم وان مكاتب رئيس الكتلة وأعضائها قد فتشت ودهمت
منازلهم مرات عديدة .

ويتحدث مكرم عبيد عن حزب الكتلة الوفدية فيقول انها الوفد
مطهرا وهى الوطن مصغرا وهى الحق منزلها محررا : الكتلة الوفدية هى
النهضة المصرية مجدد شبابها متصلة أسبابها . حربها وجهادها ، وحراها
شبابها . الكتلة الوفدية هى الوحدة الوطنية ممثلة فى شعب مصر وفى
ملك مصر . ويقول مكرم عبيد عن الملك :

لعل أول ميزة للملك أن كل حزب ينتمى اليه وهو فوق الأحزاب .
ولا عجب فكل مصرى يملك نصيبا فى الملك رغم أنه المالك
ذلك هو الدستور وذلكم هو الفاروق .

وليس سرا أن المصريين أحبوا الملك فيما مضى وأنهم ازدادوا حبا له
فى الوقت الحاضر ، وليس السبب فى ذلك فقط أن الحب ينميه الزمن ،
بل أيضا لأن الحب ينميه ما يرضيه من المحن !!!

ولقد أحببنا الفاروق فى مجده ، لأننا أحببنا فيه مجدنا ، وأحببناه
فى نضارة شبابه لأنه أحيا الشباب فى مشيبتنا ، ولكن الفاروق وقد شاطر
الشعب الآلام ، وتحمل عنه ومعه قسوة الأيام ، فنضج شبابه قبل
أوانه ، وبرزت رجولته فى شجاعته وسياسته واتزانه - قد أصبح محببا
الينا فوق كل محبة ، لأننا كنا من قبل منه ، فإذا هو الآن منا نذود عنه
فيذود عنا ، ونرتفع اليه فيتنزل الينا ...

الملك فاروق هو اذن - شرعا وطبعاً - الديمقراطية الأول فى مصر ،
فليحى الملك .

● ويلقى مكرم عبيد باشا الأضواء على برنامج حزبه - حزب الكتلة الوفدية . وعن سياسته الخارجية يقول :

إذا كانت الوطنية من الايمان ، فالايان مظهره التضحية والحرمان .. وأول مرتبات التضحية هي تضحية الشهوة ، شهوة المال وشهوة السلطان ولست أعنى بالسلطان مجرد الحكم بل التحكم - تحكم الأقوياء فى الضعفاء والأغنياء فى الفقراء ، والعلماء والمتعلمين فى عقول الجهلاء وقلوب البسطاء - بل يا ويله الانسان من تحكم شهوات النفس فى النفس ، وتحكم العاطفة فى العاطفة .. فلو أنه راض نفسه على التضحية فى سبيل وطنه حاكما كان أو محكوما ، لرأيناه يقوى دون أن يستعبد ، ويغضب دون أن يحقد ، ويتمنى دون أن يحسد ، ويكسب أبرك الكسب مما يفقد .. فوالله لو اننا ضحينا فى سبيل مصر حتى الحياة ، فلن تغيب فى صدورنا ينابيع الحياة ، ولن تشيخ فى أبصارنا مصر الفتاة ..

لقد وددت لو نشرت تلك الصفحات التسعين التى صاغ فيها مكرم عبيد باشا صيحته الثانية بعد صيحته الأولى (الكتاب الأسود) خاصة وأنا أعرف ان أفرادا قليلين هم الذين أتيح لهم رؤية تلك الصفحات وأنا نفسى ، لم يتيسر لى الحصول على صورة من تلك الصفحات الا بعد مجهودات شاقة ومضنية كلفتنى الكثير لسنوات عديدة .

على أننى رأيت فى النهاية - الاكتفاء بنشر ما نشرته من تلك الصفحات ، على أن أعود - إذا ما كان فى العمر بقية - الى نشر ملحق الكتاب الأسود بكامله ضمن الوثائق التى أنوى نشرها عن سنوات ما قبل الثورة كاملة غير منقوصة .

وأخيرا يبقى - بعد كل هذه الفصول - الرد على سؤاين هامين

١ - لماذا كان هذا الاهتمام بالكتاب الأسود ، وملحقه ، والكتاب الأبيض ، وتقرير لجنة التحقيق الوزارية ؟ •

٢ - ماذا كانت النتائج ، التى تركها ظهور الكتاب الأسود بالذات ؟ •

تعمدت الاطالة فى الكتابة عن الكتاب الأسود وملحق الكتاب الأسود وكذلك الكتاب الأبيض وتقرير لجنة التحقيق الوزارية التى شكلتها وزارة المرحوم الدكتور أحمد ماهر للتحقيق فى أعمال الوزارة السابقة - وزارة النحاس باشا - (٤ فبراير ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤) •

وقد فكرت فعلا ، فى أن يكون كل ذلك جزءا مستقلا من أجزاء سنوات ما قبل الثورة : أما لماذا كان هذا الاهتمام « الزائد » بالكتاب الأسود فلدى مبررات كثيرة وعلى سبيل المثال لا الحصر أهمها :

● أن الكتاب الأسود حظى بشهرة هائلة فى بدايات الأربعينات لاعتبارات كثيرة من بينها - وأيضا على سبيل المثال لا الحصر - أن كاتبه هو الأستاذ مكرم عبيد السكرتير العام للوفد المصرى ، وأبرز شخصياته بل الشخص الذى كان يطغى على رئيسه فى بعض الأحيان ، بديناميكيته وحيويته ، ونشاطه وذكائه وعبقريته أيضا وأن الكتاب كان ضد حزب الوفد ورئيسه ووزارته وقد صدر بعد بضعة أشهر من خروج مكرم عبيد باشا من الوزارة ، ومن الوفد ، وبعد أن صار حربا عوانا على الوزارة والوفد : شخصية المؤلف الأسطورية أضفت على الكتاب أهمية بالغة ، وكونه - المؤلف - من أبرز شخصيات الوفد (سابقا) ومن أكثر الناس اطلاعا على أسراره ، أضفى على الكتاب أهمية خاصة ، ثم أن الفضائح التى جاءت فى هذا الكتاب شملت - ولأول مرة رئيس الوفد

وحرمة ، وأقاربه ، وأنسابه وكثيرا من المحيطين به كما شملت العديد من الوزراء وأنصار الوفد .

● ظهور هذا الكتاب والأحكام العرفية مسلطة على البلاد والرقابة الصارمة مفروضة على الصحف وظهور رأى واحد معارض أمر غير مألوف فجاء ظهور هذا الكتاب بتلك الصورة السرية ثم انتشاره سريعا بين طبقات الشعب سببا رئيسيا فى لفت الأنظار اليه على أساس أن كل ممنوع متبوع وعلى أساس أنه الشعاع الأوحى الذى حمل أخطاء الوزارة النحاسية وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ التى جىء بها عن طريق غير مألوف ورغم أنف الملك رمز السلطة الشرعية ، فالجو العرفى الخانق اذن ، وانعدام الرأى الآخر ، وتسلب الرقابة العاتية على الصحافة المصرية وحرمان المواطنين من أية بيانات ، أو معلومات سياسية صادقة وصحيحة ، كان من بين الأسباب التى أضفت شهرة وأهمية زائدتين على الكتاب الأسود .

● القصص الكثيرة المشيرة التى صاحبت ، ان حقا ، وان خطأ - عن عمليات طبع الكتاب سطرا سطرا ، وصفحة صفحة ، وانتقال صفافى الحروف من مكان الى آخر كل ليلة ، بل كل ساعة ، ومساهمة الشباب المثقف فى عمليات الجمع والطباعة ثم القدرة الفائقة على اخفاء كل ذلك عن أعين البوليس ، ثم القدرة المذهلة التى أدت الى توزيع الكتاب فى جميع أنحاء البلاد من أسوان الى الاسكندرية فى وقت واحد ، دون أن يفتن البوليس الى واحد من موزعى الكتاب ، كل ذلك أيضا أضفى على الكتاب أهمية بالغة . لقد كنا فعلا ننظر الى هؤلاء المشاركين فى عمليات جمع مواد الكتاب الأسود ، وكتابته ، وطباعته وتوزيعه نظرة تقدير واجلال لأنهم أصحاب رأى يدافعون عنه ويذهبون للسجن من أجل عملية الدفاع عنه .

● كانت نسخ الكتاب التى وزعت قليلة للغاية ، ولكن ما جاء فى الكتاب انتشر بسرعة مذهلة ، وأذكر أننى حصلت على نسخة من الكتاب الأسود لأربع وعشرين ساعة وكان على أن أجلس الى مكتبى طيلة تلك الساعات لكى أنقل بخطى الكتاب الأسود ، رغم أننى كنت على ثقة تامة من أن السجن ، أو الاعتقال اذا كانت الرأفة موجودة من نصيب من يوجد عنده نسخة من الكتاب الأسود مطبوعة ، أو منقولة ، ولا نقول مصورة فعمليات التصوير لم تكن وقتذاك شائعة ، وقد فعل مثلى الكثيرون ، الأمر الذى ساعد على نشر الكتاب الأسود .

● وكان للأسلوب الأدبى الذى تميزت به طباعة الكتاب الأسود من أسباب رواج الكتاب واننى لأعرف كثيرين - من غير الممالئين لمكرم باشا - كانوا يحفظون فقرات كثيرة من فقرات الكتاب الأسود عن ظهر قلب .

● الفزع ، والجزع ، اللذان أصيبت بهما الوزارة وحزب الوفد من جراء ظهور هذا الكتاب ، والأوامر المشددة باعتقال كل من يوجد عنده نسخة من الكتاب ، ومطاردة الكتاب الأسود بعصبية بالغة والجرى وراء أية معلومات عن وجود نسخة من هذا الكتاب عند هذا الشخص ، أو ذاك ، كل ذلك أيضا كان من الأسباب التي أضفت على الكتاب أهمية بالغة .

● كانت صور الفساد التي شملها الكتاب الأسود جديدة في بابها وكانت كثيرة وكان بعضها كاشفا لجرائم ، ومخالفات كثيرة بل ولاستهتار بعض الوزراء والمسؤولين بالتبغات الملقاة على أكتافهم وتهافتهم على المال غير الحلال يأتيهم من أى طريق ماداموا قد ضمنوا أن أحدا لن يستطيع التشهير بهم فالصحافة خاضعة لرقابة عاتية ، والسياسيون المعارضون لا يملكون أية وسيلة لمخاطبة الرأي العام .

● عبرت عن مشاعرى تجاه ظهور الكتاب الأسود فى كتابى مذكراتى فى السجن وكان مما كتبته تحت عنوان : الكتاب الأسود للعهد الأسود ، أسرار ، وذكريات واعترافات : كان ظهور الكتاب حديث الجماهير كلها . الكل لا يتحدث عما جاء بهذا الكتاب وحسب وانما كانوا يتحدثون عن الجهد والدقة والسرية البالغة التى جعلت مكرم عبيد ورجاله ، يطبعون هذا الكتاب سرا ويوزعونه سرا ، بينما منزل مكرم عبيد باشا ومنازل أنصاره وأعدائه محاصرة بقوات من البوليس وكذلك مكانتهم ، أعجبنى فى البداية أسلوب الكتاب الذى تميز بالأدب الرفيع فمكرم عبيد باشا أديب مطبوع كما أعجبنى القدرة على جمع تلك المعلومات الغريبة ، التى امتلأ بها الكتاب والتى أكدت أن كثيرين كانوا من داخل أجهزة الحكم يمدون مكرم باشا بها ، والا لما وصل الى ما وصل اليه . ولم يعجبني فى الكتاب حقيقة احتوائه على كثير من الأمور التافهة التى ما كان يجب أن يشتمل عليها الكتاب ، حتى لقد كاد التافه يذهب بأثر الخطير من الأمور . ولكم تمنيت لو أن مكرم عبيد باشا قد أسقط كل تلك الأمور من كتابه كما أننى أيضا لم أستقبل العبارات العنيفة فى الكتاب استقبالا طيبا ، وكنت أتمنى لو أن مكرم عبيد باشا ، كظم غيظه وكنم حقيقة مشاعره وألجم قلمه قليلا أو كثيرا من أجل أن يكون الكتاب موضوعيا وكنت فيما بعد قد صارحت مكرم باشا بأرائى تلك فقال : « لو أننى فعلت ما تطالبنى به ما كنت فى هذا الكتاب مكرم عبيد : مكرم عبيد لا يمكن أبدا الا أن يكون مكرم عبيد » وعرفت بسرعة ما يعنيه وهو أنه عندما يحب يسرف فى حبه وعندما يبغض يسرف فى بغضه ، لا يوجد وسط بين الحب والبغض عند مكرم عبيد ، وأقول اليوم : خلال الفترة من ظهور الكتاب الأسود حتى اقالة وزارة النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ كان الكتاب الأسود هو الذى يشغل بال

المصريين والسياسيين منهم على وجه الخصوص وكان للكتاب الأسود بعد ظهوره مباشرة أخطر الآثار السياسية داخل مصر وخارجها ، حتى لقد اجتمعت ذات مرة وزارة الحرب البريطانية ، لتبحث أمر هذا الكتاب . والخطوات التي أزمع الملك فاروق اتخاذها تجاه مصطفى النحاس - رئيس مجلس الوزراء - الذي صدر هذا الكتاب ضده .

تقول الوثائق البريطانية التي حرص على الحصول عليها وترجمها الزميل الأستاذ محسن محمد عن الكتاب الأسود وما أعقبه من أحداث ، وتطورات : كان الكتاب الأسود قد ظهر أثناء غياب السفير البريطاني في القاهرة . في أجازة ، في جنوب افريقية . وقد كتب السفير في مذكراته : ٨ أبريل ١٩٤٣ :

» أثار أحمد حسنين مسألة هذا الكتاب الأسود الذي قدمه مكرم للملك . . وقصة هذا الكتاب كما يلي :

منذ وقت طويل كانت هناك تقارب قوبة متتابة تفيد أن مكرم يقوم بجمع عدد من القضايا مدعمة بالوثائق حول الرشوة والفساد وغيرها من جانب النحاس وزملائه .

ومنذ وقت قريب نما لعلم الحكومة أن هذه الوثيقة يجري طبعها . وقام البوليس بعدة حملات على عدد من المباني لوقف هذا العمل . ولكنه - كالعادة - فشل في ذلك وتم طبع الكتاب ، ويتم توزيعه الآن على نطاق واسع .

وبالإضافة إلى ذلك قام مكرم أخيراً بزيارة حسنين وقدم التماساً للملك متضمناً هذا الاتهام ضد الحكومة .

وطالب بالتدخل لمصلحة البلاد والتخلص من هذه الفئة من السياسيين غير العارفين بالجميل .

وبالطبع أدى ذلك كله إلى قدر كبير من الهياج ، لأن أكثر ما يبدو من هذا الكتاب المزعوم أنه يحتوى على شهادات ادانة .

حدث كل هذا قبل عودتي .

وباستثناء ابلاغ وزارة الخارجية البريطانية بهذا الموضوع في عبارات عامة فإن السفارة لم توضع في الصورة عن هذا الكتاب .

والليلة - كما توقعت - أثار حسنين المسألة برمتها . . وكان الملك فاروق متوتراً بشدة ويفكر في اتخاذ إجراء حاد ضد رئيس الوزراء .

وقد أبلغت حسنين - بحسم - أنه يجب أن يقوم بكبح جماح هذا

الملك الشاب .. ودون الزام نفسى بشئ فانى أرى على ضوء ما جاء فى الكتاب الأسود أن الملك (فاروق) يجب أن يدرك بالتأكيد خطورة الأمر من كل جانب لو حاول أن يكرر غلطته عام ١٩٣٧ عندما اتخذ موقفا متعسفا باقالة حكومة تسيطر على أغلبية ضخمة فى البلاد .

وفى رأى أن معظم النكبات الداخلية وعدم الاستقرار الذى حدث فى مصر منذ ذلك التاريخ أى منذ عام ١٩٣٧ يرجع الى هذا الخطأ الدستورى الضخم .

ان على أحمد حسنين أن يمنع الملك (فاروق) - بأى ثمن - من تكرار هذا الخطأ مرة أخرى ..

ومن المؤكد أن على الملك فاروق أن يقتنع بأنه لا يجب أن يفعل شيئا يدمخ بأنه عمل متحيز .

ان على فاروق بالتأكيد ألا يتصرف بناء على كتاب من عدو سافر للنحاس ولم يثبت حتى الآن صحته أو عدم صحته .

واعترف حسنين صراحة أنه كثيرا ما يتصرف على هذا النحو ، الا أن وضعه صعب للغاية وأنه - حتى الآن - منع الملك من استقبال أى من أعضاء المعارضة لهذا الشأن .. ونتيجة لذلك فانه يلعب من قبل هذه الدوائر بأنه « رئيس مجلس الوزراء » السفير البريطانى ..

قلت لحسين :

- انى فخور لاحساسى بأن أى شخص عليه أن يقدم مثل هذا الاقتراح حتى ولو كان قائما على أساس ضعيف ..

ولكنى متأكد أن حسنين محق تماما فى منع سيده الشاب فاروق من أن تجره لعبة السياسة الحزبية .

وقلت من قبل مرارا بأن الملك الدستورى يملك ولكن لا يمارس السلطة ..

وقلت لحسين انه من الصعب معرفة ما الذى يجب اتباعه .

ولا أزعم أننى أمثل سلطة فى اطار الاجراءات الدستورية المصرية .

ولكن المؤكد أن الأمر الطبيعى بالنسبة لجلالة الملك فاروق أن يعطى التعليمات لحسين بأن يحيل الالتماس - أى الكتاب الأسود - الى رئيس الوزراء للنظر .

وقال حسنين انه يحاول العمل فى نفس الاتجاه .. لكن كبح جماح الملك أمر غاية فى الصعوبة ..

وحذرته من أن نتائج لا يمكن التنبؤ بها قد تحدث إذا اتخذ الملك
أى إجراء متهور بالنسبة لهذا الموضوع .

وقلت انه على حسنين أن يفعل كل ما يوسع له حدوث مثل هذا
الأمر .

وقد غادرني حسنين وهو يقول انه سيستمر فى عمل كل
ما يوسع ، .

« اننى أخشى أن يحمل هذا الموضوع بذور نزاع حقيقى بين الملك
والحكومة .. »

وليس لدى شك فى أن الملك سعيد بأنه وجد الأساس لطرد
النحاس .

ولا أستبعد أن يكون جلالته حرص - أو على الأقل شجع - مكرم
عبيد على إبراز هذه الوثيقة - أى الكتاب الأسود - واعتقد أن الملك
(فاروق) يشعر أنه بعد أن أقام - كما يظن - علاقات طيبة بالسفارة
البريطانية أصبح بمقدوره ، وهو آمن ، أن يدفع بالنحاس ليصبح العدو
رقم ١ للشعب .

وأظن أن لدى جلالة الملك فاروق فكرة مؤداها أن تخلصه من عدو
الشعب رقم واحد سيجعله فى موقف أفضل للتخلص منى أو ممن يراه ،
العدو رقم ٢ للشعب الذى لا يمكن للشعب أن يغفر ما وقع منه يوم
٤ فبراير من العام الماضى ، (أى عام ١٩٤٢) .

تقول برقية مرسلة من لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية :

١ - زارنى أمين عثمان .. شرحت له وجهة نظرنا وهى أن يقوم
النحاس ، بطريقة أو بأخرى ، بتنفيذ التهم الواردة فى الكتاب الأسود
ضده ، فإذا تم ذلك فإن عملنا يصبح أكثر سهولة لأننا بحاجة ملحة
- فى ظل ظروف الحرب - الى حكومة تقوم فى مصر بتنفيذ المعاهدة
بإخلاص تسندها فى ذلك أغلبية كافية فى البلاد تمكنها من المضى فى
هذه السياسة على نحو فعال .

وقد استطاعت حكومة الوفد أن تؤدى هذا الغرض ،

ولسنا الآن فى وضع نبدو فيه وكأننا نغضى عن الفساد أو نحمله .

٢ - أثرت خلال محادثتنا فكرة الرجوع الى الشعب ، وهى فكرة
لها جاذبيتها لكنه من المستحيل تقريبا أن تجيء حكومة محايدة لاجراء
انتخابات حرة . وسيعارض الملك قيام النحاس باشا بأجراء الانتخابات ..

وأية حكومة أخرى يعينها الملك ستعمل - بغير شك - على تزييف الانتخابات .

٣ - أخيرا أكد أمين عثمان الرأى القائل بأن أفضل الطرق هو أن يقوم رئيس الوزراء بتفنيد الاتهامات أمام البرلمان ردا على أسئلة أو استجوابات من الأعضاء .

وقال أمين عثمان ان رئيس الوزراء - مصطفى النحاس نفسه - يميل الى هذه الطريقة .

٤ - استقر رأينا على أن أفضل اجراء فى هذا الشأن هو أن يقوم حسنين باشا بحالة الالتماس الذى رفعه مكرم عبيد « الى الملك فاروق » فى مقدمة الكتاب الأسود الى رئيس الوزراء « للنظر فيه » .

ورأينا أنه ليس من المستصوب أن أقدم بنفسى هذا الاقتراح بل يقترح حسنين على الملك أن يطلب إيضاحات من النحاس باشا .

ووافق أمين عثمان على أن من الأفضل أن يرى النحاس باشا بنفسه حسنين ويناقش معه هذا الاجراء .

وفى ١٤ أبريل يكتب لامبسون لحكومته :

١ - « رأيت الملك « فاروق » عصر هذا اليوم واستغرقت المقابلة أكثر من ساعة ، واتسمت بروح الود والطابع غير الرسمي .

٢ - بدأت بالاشارة الى أن جلالته ربما يستشعر ما نستشعره نحن من حرج ازاء التطورات الراهنة .

وحددت سياستنا التى وافق عليها باعتبارها سياسة طبيعية وسليمة وليس بوسعنا اتباع سياسة أخرى بينما نحمل عبء الحرب على أكتافنا » .

« أبلغته بنص تعليماتكم الصادرة ببرقياتكم الى ، وتلقاها جلالته بقبول حسن وأعرب عن عدم اختلافه مع أى منها . »

وأعربت لجلالته بشكل صريح عن ضرورة أن يمنح النحاس باشا رئيس الوزراء فرصة تبرئة ساحته وساحة حكومته من الادعاءات الواردة فى « الكتاب الأسود » برغم أن جلالته كان لديه أمل ضئيل فى أن البرلمان ليس مناسباً ولا كافياً ولا مقنعا لأداء تلك المهمة .

وبعد ذلك سلمنى جلالته بشكل غير رسمى تهاماً ورقة مطبوعة على الآلة الكاتبة أقتطف منها ما يلى :

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ٥٤٥

« تعلمون سعادتكم بتلك الاتهامات الخطيرة التى وجهت الى رئيس الوزراء وزملائه » .

« وباعتبارى ملكا دستوريا لهذه البلاد فان من واجبى - تأمينا وحفظا لكرامة واستقرار الحياة والمؤسسات السياسية ومن ألزم الأمور اتخاذ خطوات من شأنها تمكين رئيس الوزراء ووزرائه من الدفاع عن أنفسهم ضد هذه الادعاءات » .

ولكن لا أرى أن من الممكن تحقيق ذلك عن طريق طرح الثقة بالحكومة على البرلمان الحالى » .

٣ - فيما يتعلق بالمناقشات فى البرلمان فقد اعترفت أنها ربما تكون متسمة بشئ من العنف برغم أن كثيرا من المسائل يتوقف على المناقشات القادمة وخط سيرها وكيفية تقبل الراى العام لها .

ان الخطأ الأساسى يكمن فى نظام الحركات البرلمانية فى مصر من أساسه وتعمل كل حكومة فى ظله بشكل أو بآخر على التدخل فى سير الانتخابات . ولكن البرلمان لا يزال موجودا ولا يمكن تجاهله فى الأزمة الحالية .

- اذا كان بوسع النحاس باشا أن يعود الى البلاد فيطرح عليها الثقة به فان ذلك سيكون أفضل الحلول ، لكن هل فى وسع النحاس ذلك ؟
وكنت حريصا على ابلاغ الملك بأنى لا أعرف موقف النحاس باشا فى هذا الموضوع .

اجاب جلالته ان ذلك غير جائز دستوريا ، ولكن حتى لو استطاع النحاس باشا أن يفعل فان الأمر يكون بمثابة وضع المتهم فى موقع القاضى والحكم .

ثم طالت مناقشتنا فى موضوع استشعار رآى البلاد وأحاسيسها الحقيقية ولم يذكر الملك أن تعليقنا الخاص بمكرم عبيد فيه كثير من الوجهة الخاصة .

وهو يستصغر شأن مكرم عبيد كثيرا .

٤ - لم تكن هناك اشارة الى حكومة بديلة .

ورأيت من الأحوط عدم تنفيذ تعليماتكم فى هذا الشأن فقد يؤخذ الأمر على أنه تشجيع للملك على استبدال النحاس باشا وهو أمر سابق لأوانه قطعاً .

٥ - فيما يتعلق بموضوع « المقاطعة » قال جلالتة انه يحاول أن ينأى عن اقحام نفسه مع الناس ، بل يود لو تمكن من القيام برحلات فى الصحراء لمدة خمسة أيام . لكن ذلك مستحيل .

٦ - الانجاز الأكبر الذى تحقق من محادثتنا هو نجاحى فى ازالة خطر طرد النحاس باشا بصورة مفاجئة انتظارا لما يتخذه البرلمان من اجراءات .

٧ - بالنسبة لحسين باشا . . أبلغت جلالتة أننى أعتقد أن حسين لم يكن على ما يرام الليلة الماضية ، وانى أرجو ألا يتركه جلالتة يذهب « يستقيل » .

رد الملك فاروق بأن حسين يتحمل مسئولية كبيرة وشعر جلالتة بكثير من القلق فى هذا الصدد » .

يرفع الكسندر كادوجان وكيل وزارة الخارجية (الدائم) الى وزير الخارجية البريطانية مذكرة يقول فيها :

« تناقشت مع مستر سكريفتر - رئيس القسم المصرى فى وزارة الخارجية - حول برقية السفير ، واتفقنا على رأى وزير الخارجية فى أنه مقابلة السفير مع فاروق لم تجر على مايرام ولكن أهم ما فيها أن النحاس لن يطرد » .

وكان لزاما على السفير أن يتخذ موقف الدفاع ، فليس بوسع أحد أن يدعى عدم وجود فساد فى حكومة وفدية . .

وبرغم أننا لم نلتق ولو ملخصا لكتاب مكرم عبيد الأسود ولكن لا شك فى احتوائه على بعض القرائن الدامغة على وجود حالات صارخة من السلوك غير السليم ومن الانتهازية » .

« منذ شهور عقيبت على تعيين النحاس أحد أبناء اخوته ممن لا خلاق لهم فى منصب قاض خاص ، ينفذ قوانين مجاربة السوق السوداء ، الأمر الذى أطلق يد ذلك الشاب الوفدى - القاضى قريب النحاس - فى أن يلهب ظهر كل تاجر لا يدفع له رشوة » .

ومن الصعب على أى انسان يدعى أن أعضاء مجلس النواب المصريين يرضون بالتخلى عن مكافآتهم البرلمانية اذا واجهوا حل المجلس وفيه أغلبية وفدية كاسحة » .

« ان النواب الوفدين ليسوا الساحة المثالية التى تطرا عليها اتهامات من هذا النوع كى تبت فيها ، ومع ذلك فان أية مناقشة فى

البرلمان المصرى من شأنها تخفيف حدة الاتهامات الحقيقية ضد النحاس
بنسبة ما .

وإذا كان لنا أن نشجب الدرجة التى تمكن الملك بها من أن يشن
هجومه فانى أنتهز الفرصة لأختلف مع تعليق وزير الخارجية الذى يجب
ما فعله السفير من الاحجام عن دفع الملك حتى يصفح عن نواياه .

ولست أدري كيف نأمل أن نضع الملك فى حالة دفاع بغير أن نحمله
على الافصاح عن خطته . وهى خطط يفترض بداهة أنها غير مرضية لنا ،
وأفضل منها استمرار الحكومة الوفدية الراهنة برغم كل ما يشن عليها
من هجوم » .

« ومن السهل معرفة هل لدى الملك خطة لأن يعود الى الحكم صديق
مخلص لنا مثل حسين سرى .

ومن السهل فى الوقت نفسه دحض أى اقتراح للمجئ بصنيعة من
صنائع القصر مثل أحمد حسنين » .

« ونحن نشعر أنه ليس بوسعنا عمل أى شئ الا انتظار الاجراءات
البرلمانية » .

وتحت عنوان ٢٧ أبريل كتب سير مايلز لامبسون :

« كنت آمل أن أبقى هنا فى الصحراء طيلة اليوم ، ولكن اتصل
كيزى - يقصد اللورد كيزى وزير الدولة - بى فى الصباح ، وطلب الى
أن أحضر اجتماعا خاصا للجنة الدفاع فى الساعة الرابعة .

« ذهبت فى الموعد المحدد فوجدت ثلاثة من القادة العسكريين الى
جانب كيزى ووالتر موين (يقصد اللورد موين) .

« بدأ جامبو ويلسون قائد القوات البريطانية الاجتماع فتقدم بتقرير
حصل عليه من الجنرال ستون جاء فيه أنه يخشى أن تتحرك الازمة بحيث
يصبح هناك احتمال باستخدام القوة .

« أوضح القادة أن هذا الأمر مستبعد تماما على ضوء وجود قضايا
معلقة أهم .

أوضحت أننى لم أذكر فى أى من برقياتى أنه يجب استخدام القوة
برغم أن هذا الاحتمال لا يمكن تجنبه .

ولم أكن شخصا أعتقد أنه سيكون ضروريا استخدام القوة .
وسيكون هذا صعبا من الوجهة العملية .

وسرحت لهم بالتفصيل كل القضايا القائمة - وكان هناك اتفاق عام بينهم على أنه يجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا - عدا استخدام القوة - حتى يبقى الوفد فى الحكم باعتبار أن هذا أفضل ضمان للبقاء على مصر كقاعدة عسكرية .

وإذا كان عليهم أن يختاروا بين ذهاب الوفد وبين استخدام القوة فلا شك أن عليهم أن يختاروا استخدام القوة » .

يبحث تشرشل ببرقية الى جنرالاته فى القاهرة ويبحث بصورة منها الى السفير البريطانى ، يقول فيها :

« بالاشارة الى النتيجة التى توصلت اليها القيادة العامة بأن استخدام القوة فى الأزمة المصرية الحالية يفيد . فانه من واجبكم اتخاذ الاجراءات الضرورية لتأييد سفير ملك بريطانيا فى تنفيذ سياسة جلالة ملك بريطانيا العظمى - ويبدو لى أنه غير محتمل جدا وقوع أى شىء أكثر من المظاهرات ، ولديكم القوة الكافية تحت تصرفكم » .

ويعلق لامبسون على برقية تشرشل قائلا :

« هذا ما كنت آمله بصفة خاصة من العبارة التى وردت فى برقيتى من أن الضعف لا يخدم شيئا » .

انها نفس النوع من العبارات التى تجذب انتباه رئيس وزرائنا .

وعلى أية حال فان هذا التطور يؤيد كثيرا فكرة أن المشكلة ستبقى متعلقة بقدرتنا على استخدام القمع اذا لزم الأمر .

وأرى أن هذا سيكون صعبا جدا - ولكن الأعظم من ذلك أننا نعرف الآن أنه أمر فى أيدينا ويعزز قدرتنا على العمل » .

ويكتب لامبسون فى مذكراته بعد ذلك :

« اتصل بى حسنين فى الصباح وأبلغنى أن الملك (فاروق) يريد أن يرانى فى الساعة الخامسة بعد الظهر » .

ذهبت الى القصر ووجدت (فاروق) فى أحسن حالاته وكان هذا دليلا على أن الدواء حقق مفعوله ، وتصورت أن ذلك ربما كان راجعا الى الاشارة التى ألمحت بها لحسينين عندما قابلته فى الأسبوع الماضى .

قلت للملك : انه لو أدى لعبته بطريقة سليمة فسيكون أمامه عمر طويل على العرش . ولكن المهم أن يثبت أنه يعمل معنا باخلاص . ويمكن أن تأتى حكومات وتذهب حكومات ولكن بشرط أن يبقى هو ~~ممسكا~~ باللعبة فى يده بحكمة ليبقى له العرش .

وذكرت الملك (فاروق) بما قلته لحسنين في أرمنت في شهر مارس الماضي وبالانطباع المؤسف لدى بعض عناصر الشباب في العائلة المالكة .
وقلت له :

ان الأمر بيد جلالته ليتصرف بحكمة ، وأن عليه أن ينجب ولدا .
قال : ان هناك أمرا أو أمرين ، يريد مني أن أساعده فيهما ،
وأهمهما سوء استعمال الإذاعة في السياسة الداخلية ، وأخيرا الغمزات
التي تثار في البرلمان ضد العرش .

وبالنسبة لى شخصا فلم ألزم نفسي بأى شيء .
رفضت أن أكون رجل يريد لأعمال القصر الحقيرة .
قال جلالته انه يأمل أن أكون الآن أكثر استعدادا كرجل يريد .
ولكننى لم أبد أى تعليق وان كنت أعتقد أن جلالته على حق تماما .
وأما فيما يتعلق بالغمز داخل البرلمان قلت الحقيقة وهى أننى لا أعلم
عنه شيئا . . وقد تحدثنا قليلا عن الهجوم على القصر . . في البرلمان .
قلت : ان الرجل الوحيد الذى تحدثت معى بصورة رسمية أو اقترح
شيئا من هذا القبيل هو مكرم نفسه عندما كان وزيرا فى حكومة الوفد
السابقة .

ضحك الملك . وقال انه يعرف كيف كان مكرم سيئا .
قلت : فى هذه الأيام توجد قلة من الملوك باقية فى العالم ، وعليه
أن يتصور أننا لسنا بالطبيعة من مجبذى انقاص عددهم .
أقر بأن هذا مؤكد .

وقبل كل شيء فأننى أعتقد أن الحديث كان حسنا . وأمل أن يفتح
لنا طريقا للخروج من المأزق السياسى الحالى — ولكن ورقة الملك بالطبع تضع
اللوم كله علينا ، وتظهر أنه يتصرف فقط لمصلحة الحرب .

يبعث ايدن وزير خارجية بريطانيا خطابا شخصيا الى كيلرن يقول
فيه : « شكرى الكثير لخطابك الذى وصل فى موعده تماما : أؤكد لك أنه
كان مفعما بالأمل : هناك تطورات منذ كتبت لى أنا واثق أننا ضمنا الآن
وجود هدنة » .

ويعقب لامبسون على الخطاب الشخصى لايدن .
لم يكن هناك كما أرجو أكثر من الهدنة .

رأيت الملك مرتين فى الأسبوع الماضى ، كان هادئا مطواعا ، وليس من شك فى أن رؤية سوط معلقا على الحائط كان لها مفهومها تماما •

اننى سهلت عليه الأمر قدر استطاعتى •

» ومنذ ذلك الحين انشغلت بالطرف الآخر ، وضمتنى مساء أمس جلسة مصارحة مع النحاس • وكان فى حالة من الانقباض فتقبل ما قلته • وكانت جرعة مفعولها أقوى مما توقعت •

» أما الآن فتشغلنى محاولة ترتيب مقابلة الملك فاروق للنحاس فى الأيام القليلة القادمة •

وقد شغلت وقتى كله بالتحرك بين الطرفين - القصر ورئيس الوزراء - فى محاولة لضمان ألا يتلمل الملك فى أثناء المقابلة من اقتراح النحاس إعادة تشكيل وزارته ، وأنا فى هذا الأمر كمن يسير على حبل مشدود •

» أما ما أهدف اليه فهو احداث تغيير فى وزارة المالية (ربما يتولاها أمين عثمان) ونقل وزير الشؤون الاجتماعية الحالى (عبد الحميد عبد الحق) الذى ينظر اليه بشكل عام وخاصة أوساط الجالية البريطانية فى مصر على أنه المصدر الرئيسى لتيار معاداة الأجانب - ذلك التيار الذى نمقته جميعا •

وآمل أن أحصل على هذين التغيرين اذا لعب الملك فاروق الدور الذى حددته له •

» فاذا تولى أمين عثمان وزارة المالية فان ذلك كفىل بإزالة خمسة وسبعين فى المائة من متاعبنا اليومية ، وخاصة ما يتعلق بالمشاكل ذات الأهمية الحيوية فى الحرب مثل التموين •

ان وزير المالية الحالى « كامل صدقى » شخص لا يحتمل أبدا •

واذا عدنا •• الى مصطفى النحاس فقد أبلغته مساء أمس أننى سأكون مسئولولا ولا شك أمامك وأمام رأى العام عن أية أخطاء يقتربها •

» وعلى ذلك فان عليه أن يتجنب أية مزالق أخرى وأن يستفيد من الدرس المرير الذى ناله •

وتلقى النحاس ذلك بقبول حسن •

وأرجو أن يلزم جانب الحذر - أما العبارة التى ظلمت أشدد عليها أكثر من مرة فهى ، أن ينظف ساحته وأن يبقى عليها « نظيفة » وعلى ذلك فأننى أثق أن هذه العاصفة بالذات تم تخفيف حدتها •

« ولكن متى يكون هبوبها فالله وحده يعلم » .

لدى تصور أن المستقبل ينطوى على فترة صعبة ودقيقة .

ولكننا حققنا هدفنا الأساسى وهو عدم احداث تغيير من شأنه أن يهز دعائم الاستقرار الداخلى فى مصر ، وتهتز معه قاعدتنا فى المستقبل القريب » .

« واذا عادت الأمور تسوء - وقد يحدث - فإن بوسعنا دائما أن نلجأ الى وسيلة الانتخابات العامة برغم أن ذلك ينطوى - كما نعرف - على اجراء متشدد نتخذة حيال الملك ونحن قادرون على مواجهة هذا الموقف اذا لزم الأمر وفى اللحظة المطلوبة » .

« وأخيرا اسمح لى أن أقدم شكرى على التأييد المتين الذى أوليته لى فى هذا الأمر ، فبدونه لم يكن بوسعنا احراز تلك النتائج وكما قلت فى برقياتى : الضعف لا يجدى أبدا » .

وفى برقية بعث بها لامبسون الى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١ مايو ١٩٤٣ ما يلى :

١ - سيقدم مصطفى النحاس باشا الذى سيقابل الملك مساء هذا اليوم تعديلا جديدا فى وزارته على النحو التالى :

٢ - سينقل فؤاد سراج الدين الى وزارة الداخلية ، وسيتولى مؤقتا أعمال وزارة الشؤون الاجتماعية ، ثم يسير التعديل على النحو التالى :
مصطفى نصرت - وزيرا للزراعة ، عبد الحميد عبد الحق وزيرا للأوقاف ، أمين عثمان وزيرا للمالية ، فهمى ويصا وزيرا للرقابة المدنية ، كامل صدقى باشا رئيسا لديوان المحاسبة .

٣ - السبب الأساسى للتعديل هو الرضوخ أمام اصرارى على أن ينقل عبد الحميد عبد الحق من الشؤون الاجتماعية ، وكامل صدقى من المالية ، ودمج الشؤون الداخلية بحيث يقوم بأعمالها وزير واحد متفرغ .

٤ - ظلت المشاورات بشأن التعديل الوزارى قائمة لعدة أيام .
وأطلعت حسنين باشا بناء على طلبه وبصورة غير رسمية على أفكار رئيس الوزراء فى هذا الصدد .

استجاب النحاس باشا لاعتراضات الملك على عمر عمر وكيل مجلس النواب فاستبعده من الترشيح بسبب اتهام الملك له باستخدام لهجة ينقصها الولاء للملك داخل مجلس النواب .

٥ - رغب الملك أيضا فى انتهاز فرصة هذا التعديل لضمان استبعاد

حمدي سيف النصر (من وزارة الدفاع) الذي اتهمه بالحديث في لهجة تنسم بالخيانة للملك مع ضباط الجيش ، وكذلك استبعاد نجيب الهلالي (من وزارة المعارف) بسبب دوره في الهجوم على حسنين باشا في مجلس النواب . . اذ اتهم حسنين بالحصول على منفعة خاصة . وتعمدت ابلاغ حسنين باشا بكل حزم مساء السبت بأن المسألة الوحيدة في هذا الصدد هي مسألة تعيين وزراء جدد ، وأنه لا يمكن استبعاد الوزراء الحاليين ، ويمدو أن هذا الابلاغ كان له مفعوله » .

ويرسل ايدن برقية الى السفير البريطاني في القاهرة يقول فيها :

« أشكرك على خطابك في ٢٦ مايو .

تتبعته باهتمام المراحل الختامية للكتاب الأسود وأهنتك على الهدوء الذي أنزل به الستار على ما كان ينتظر أن يكون دراما صاخبة ، وعلى نجاحك في مسألة التعديل الوزاري . وهذا يسهل ، كما تقول مسألة التموين التي اكتنفها عقبات .

لذلك أعرب لك عن سروري بأنك حادثت النحاس في لهجة مشددة عن موضوع نظافة ساحنه » .

وينعم على السفير البريطاني في مصر - سير مايلز لامبسون بلقب لورد وهي أول مرة ينعم فيها على موظف بريطاني كبير بلقب وهو في الخدمة ، ويكون الانعام بالخاح من ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية الذي كان معجبا الى أبعد حدود الإعجاب بسير مايلز لامبسون ، أو لورد كيلرن السفير البريطاني ، أو الملك البريطاني غير المتزوج في مصر . .

ورغبة مني في اعطاء صورة أوضح وأكمل كان لابد لي من الاعتماد على العديد من الآراء ومختلف الاتجاهات ، فالى جانب الترجمة الجيدة التي قام بها الزميل محسن محمد ، كان لابد من أن نعتمد على ترجمة أخرى قام بها الزميل كمال عبد الرؤوف وهو يلخص مذكرات سير رونالد كامبل « لورد كيلرن » يقول كمال عبد الرؤوف نقلا عن مذكرات لورد كيلرن :

عدت من هذه الرحلة أنا وزوجتي : كنت ضيفا أنا وزوجتي : عدت لأجد أن مكرم عبيد الذي كان من أقرب الناس الى النحاس باشا قد انفصل عنه ونشر كتابه المعروف باسم (الكتاب الأسود) وقد عدد مكرم في هذا الكتاب ما تفعله زوجة النحاس باشا وأسرتها من مساوئ . وانتهاز فاروق الفرصة وحاول التخلص من النحاس وحكومته . ولكن

السفير كان يرى أن افول نجم النحاس في ذلك الوقت لم يكن في مصلحة بريطانيا • وتدخل السفير مرة أخرى واضطر فاروق الى التراجع •

وتحدثت المذكرات عن قصة الكتاب الأسود فتقول :

في أوائل أبريل قابلني حسنين باشا كما نوقعت وأثار معي حكاية الكتاب الأسود الذي قدمه مكرم عبيد الى الملك • وكانت المعلومات التي تجمعت لدينا تشير الى أن مكرم باشا كان يجمع الوثائق والمستندات التي تؤكد فساد حكومة الوفد وانتشار الرشوة بينها • وعلم النحاس أن هذا الكتاب يتم طبعه • فأمر البوليس بالاغارة على عدد من الأماكن لضبطه • ولكن البوليس فشل في وقف طبع الكتاب الذي انتشر بين الناس بشكل واسع •

ولم يكتف مكرم عبيد بذلك • فقد توجه الى قصر عابدين وقابل حسنين باشا رئيس الديوان وسلمه نسخة من الكتاب ومعها رجاء الى الملك فاروق أن يخلص الملك من هذه الحفنة من السياسيين الذين يسيئون الى مصر • كل هذا حدث أثناء غيابي في الصعيد • ولم تفعل السفارة شيئا ولم تخطر وزارة الخارجية في لندن • وكان الكتاب يتضمن أدلة تبدو قوية ضد النحاس وحكومته •

وقال لي حسنين باشا ان الملك فاروق مستاء جدا مما جاء في الكتاب الأسود وانه يفكر في اتخاذ اجراء خطير ضد النحاس • وقلت لحسين باشا ان فاروق يجب أن يتريث قليلا وأن يتذكر ما جرى عندما أقدم سنة ١٩٣٧ على عمل تهورى وأقال حكومة كانت تتمتع بتأييد أغلبية الشعب • وقلت له اني لا ألزم نفسي بشيء ازاء ما جاء بالكتاب الأسود من فضائح ولكني آمل ألا يكرر الملك فاروق خطأ تهوره واني أعتقد أن معظم ما يجري في مصر الآن من قلق وشور داخلية يرجعه الى الخطأ الدستوري الفاحش الذي وقع فيه الملك باقدامه على طرد الحكومة سنة ١٩٣٧ بقاؤه من حانته • وقلت أيضا ان الكتاب صادر من شخص يعتد ف صراحة أنه عدو النحاس • كما أن محتويات الكتاب لم يجر أى تحقيق رسمي لاثبات صحتها من زيفها •

ووافقني حسنين باشا الرأي • ولكنه قال انه ظل أخيرا يحاول منع الملك من مقابلة زعماء المعارضة الذين يحرضونه على طرد النحاس • وانهم لهذا يسمونه (حسنين باشا رئيس ديوان السفير البريطاني) • وقلت لحسين باشا انه يجب أن يمنع الملك بأي ثمن من اتخاذ أى قرار قد يؤدي الى عواقب وخيمة وهناك احتمال كبير أن فاروق هو الذي أوحى

لمكرم عبيد باشا وشجعه. على نشر (الكتاب الأسود) حتى يتخلص من عدوه رقم (١) النحاس باشا . وبعد ذلك يتفرغ للتخلص من عدوه رقم (٢). الذى هو أنا . فأننى واثق أن فاروق لم ولن ينسى ما حدث يوم ٤ فبراير وسيحاول دائما أن ينتقم .

وينقل كمال عبد الرؤوف صفحات أخرى من مذكرات لورد كيلرن من بينها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلى :

تحدث المذكرات بعد ذلك عن تدهور الموقف الداخلى فى مصر . وعن العلاقات التى لم يطرأ عليها أى تحسن بين الملك والنحاس . وعن ظهور وباء الملاريا فى الصعيد الذى قضى على حياة الكثيرين هناك . ويعتقد فاروق أن هذه فرصة أخرى للتخلص من حكومة الوفد ولكن السفير يقف مرة أخرى وراء النحاس وضد الملك . ويقول السفير فى المذكرات :

« أبلغنى حسنين باشا ان الملك يريد أن يرانى . وعندما وصلت الى القصر قابلنى فاروق وكله ترحيب وابتسامات وعلى الفور لعب فى صدرى الشك أنه يخفى قنبلة سوف يفجرها بعد ذلك . وسلمنى الملك مذكرة طويلة محتواها أنه لم يعد يطيق النحاس أكثر من ذلك . وتبين لى أن الذى أثار فاروق كثيرا تصرفات النحاس أثناء زيارته للصعيد للتفتيش على حملة مكافحة الملاريا . وقال فاروق ان النحاس كان يتصرف أثناء الرحلة وكأنه ملك . وعندما قال لى فاروق :

- « انك توافقنى طبعاً أنه لا يمكن أن يكون هناك ملكان فى مصر » .

وأجبت قائلاً بسرعة : لا قدر الله . . ان ما نعانیه من ملك واحد يكفيننا .

وضحك فاروق بقوة وقال انها ملاحظة لطيفة . وبعد ذلك قال فاروق بطريقة ودية اننا فى الماضى دخلنا فى معارك كثيرة . وان الوقت قد حان لابعاد النحاس وتشكيل حكومة أخرى مؤقتة . وقال ان الرجل الذى اختاره صديق شخصى لى ومخلص للانجليز . وأوضح لى فاروق أنه كان يجب أن يخطر لى أولاً حتى أسأل لندن قبل المقابلة . وقلت له أن رأى الشخصى أن الوقت غير مناسب لاجراء تغيير وزارى . وقلت أيضاً ان مصير العالم كله ومصير مصر أيضاً يتقرر الآن فى الحرب . وان اجراء تغيير وزارى فى هذا الوقت بالذات غير مناسب لمصر ولنا . واننا مرتاحون للغاية لحكومة النحاس التى تطبق المعاهدة بروحها ونصها .

وفى النهاية سألت فاروق : وما هو اسم الرجل الذى اخترته

بدلاً من النحاس والذى تقول انه صديقنا ؟

وأجاب فاروق بعد تردد : اليك قائمة بالأسماء التى كنت أفكر فيها :

وقدم لى قائمة بالاسماء على رأسها حسنين باشا كرئيس للوزراء . وحسنى صادق كوزير للحربية . وحسن رفعت كوزير للداخلية . ود . شوشة كوزير للصحة . وسابا حبشى باشا كوزير للتجارة . وعددا آخر من الأسماء غير المعروفة . ولكن كان من بينهم عمرو باشا الشاب الشرى جدا وبطل الاسكواش راكيت . وقال لى فاروق ان معظم الأسماء التى اختارها من رجال لا ينتمون للأحزاب . وان المهمة الأولى للوزارة ستكون تنظيم عملية الانتخابات القادمة .

وقلت لفساروق اننى يجب أن أسأل لندن أولا . وانه لمعلوماته الخاصة يجب أن يعرف أن الذى يتولى الشئون الخارجية فى بريطانيا الآن ونسمةون تشرشل نفسه . وانى أتوقع أن يكون الرد قصيرا وحاسما . ووافق فاروق بحماس على أخذ رأى تشرشل الذى كان يعتقد انه صديقه ولكنى حذرته من الافراط فى التفاؤل . وأخذت منه وعدا ألا يقدم على شىء قبل أن يصل رد تشرشل من لندن . وسألته ماذا سيفعل اذا قال تشرشل : لا . فأجاب بأن هذا لا يتفق مع تعهدات بريطانيا بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لمصر . واعتقد انه سجل نقطة هامة . ودعوت لجنة الدفاع البريطانية لبحث الموقف . وأثناء الاجتماع تلقيت مكالمة تليفونية من حسنين باشا يقول فيها :

- لقد وقع الملك فاروق قرارا بطرد النحاس من الحكم .

تشرشل يهدد فاروق والنحاس :

وطلبت أن أقابل الملك فاروق فورا . وسألته لماذا أقال النحاس وخالف الاتفاق الذى وصلنا اليه أن ينتظر حتى يصلنى رد من لندن . وقال فاروق انه يستطيع أن يشرح ذلك . ولكنى طلبت أن أقرأ له نص رسالة تشرشل . أولا . كانت الرسالة موجهة من رئيس وزراء بريطانيا (تشرشل) الى فاروق مباشرة وتقول :

« ان المشكلة التى نشأت بين جلالتك وبين حكومة النحاس باشا مهمة جدا وخطيرة جدا لدرجة أنى دعوت مجلس الحرب البريطانى لبحثها فى الأسبوع القادم . وآمل ألا تتخذوا جلالتكم أى تصرف عنيف قبل ذلك الموعد . كما أنى بعثت بتعليمات الى سفيرنا فى القاهرة لكى يتصرف النحاس باشا بنفس الروح . . وان حكومة جلاله ملك بريطانيا ستكون ضد من يضرب أولا . . ولما كانت مصر قد نجت من ويلات الغزو بفضل جهودنا ولم تتحول الى ميدان للمعارك وتعيش الآن فى سلام ورخاء فاننا نجد أن من حقنا أن نخطبكم حول هذا الموضوع . »

ونصحت الملك فاروق ألا يتجاهل رسالة تشرشل . وخاصة الفقرة التى تتحدث عن ضرب أولا . ولكن فاروق أخذ يشكو من تصرفات النحاس ويقول انه الآن فى طريقه الى الاسكندرية . وسوف ينصرف بنفس الطريقة التى فعلها فى الصعيد وكأنه يحكم مصر . وقلت للملك انه يتسرع فى اصدار أحكامه على النحاس . وتمسكت أن أحصل منه على رد على رسالة تشرشل . ووعدنى أن يصل الرد خلال ساعة .

وفى طريقى الى خارج القصر تحدثت الى حسنين باشا وسألته كيف يترك فاروق يفاجئنا بمسدس مصوب الينا بدون اخطار سابق . وحاول حسنين باشا أن يبرر موقف الملك وأن يقول انه أخطرنا بما قد يحدث عن طريق الجنرال ستون . ولكنى رفضت كلامه وأعدت على مسامعه تحذيرات تشرشل الى الملك والنحاس وقلت اننى سوف أتصرف اذا جد شئ فى الموقف .

وعدت الى السفارة ثم استدعيت أمين عثمان باشا وأبلغته أن القصر ينوى اتخاذ اجراءات ما ضد الحكومة . ولم أشأ أن أذكر له صراحة أن الملك ينوى اقالة الحكومة . ولكنى أخبرته انى حذرت الملك من عواقب هذا التصرف . وطلبت منه أن ينقل تحذير تشرشل للنحاس أيضا ألا يضرب أولا .

واقترح أمين عثمان باشا أن يستدعى النحاس باشا من الاسكندرية فورا . ولكنى لم أشأ أن أعلق على الاقتراح وتركت له حرية التصرف . وعندما توجهت لتناول طعام الغداء تلقيت مكالمة تليفونية من القصر يقول فيها حسنين باشا ان الملك قرر أن ينتظر حتى يصل رد تشرشل من لندن بعد اجتماع مجلس الحرب .

وفى اليوم التالى تلقيت رسالة من تشرشل تقول :

« سوف أعرض على مجلس الوزراء البريطانى غدا الموقف فى مصر . وهناك احتمال كبير فى أن يؤيد المجلس الحكومة الديمقراطية ضد عصابة القصر التى يرأسها ملك شرقى مستبد كان يثبت دائما انه صديق غير مخلص لبريطانيا . وأرجو أن تتخذ مع رؤساء أركان الحرب البريطانيين الاجراءات اللازمة لتوفير القوات التى قد تحتاجون اليها لمواجهة أى متاعب من المصريين » .

وفهمنا رسالة تشرشل على أنها انذار آخر لفاروق أن يستمع الى ما نقوله أو يتنازل عن العرش . ولكنى لم أكن واثقا هذه المرة أن لدينا قوات كافية لمواجهة الموقف . كما أن عددا كبيرا من الذين حولى كانوا

يشكون فى هذا التصرف والنتائج التى قد تترتب عليه اذا نحن أقدمنا مرة أخرى على عمل ضد الملك .

وقررت استدعاء مجلس الدفاع البريطانى الى اجتماع عاجل يعقد فورا . وفى الاجتماع قرأت رسالة تشرشل . وقلت ان الأمر الآن فى أيدي **العسكريين البريطانيين للتصرف كما يجب** . وبدأ النقاش حول موقف الجيش والبوليس المصرى اذا نحن أقدمنا هذه المرة على عزل فاروق . وكان رأيى أن الجيش والبوليس المصرى قد يعارضان قلب العرش ولكنهما لن يعارضا بقوة تغيير **الملك بملك آخر** . وذكرت لمجلس الدفاع حديثا دار بينى وبين الأمير محمد على الذى شكنا الى بعد أحداث ٤ فبراير أن السفارة لم تفكر فيه بالمرة بسبب (صديقتة الأجنبية) التى تقيم فى قصر المنيل معه . وقال لى الأمير محمد على أنه لو أن بريطانيا وضعتة على العرش يوم ٤ فبراير لضمان ولاء الجيش المصرى له وبالتالى لبريطانيا فى ذلك الوقت .

وبعد ذلك بدأنا نقاش الموقف بالنسبة للحكومة . وقلت اننى يجب أن أرى النحاس باشا أولا لأعرف موقفه . فمن غير المعقول أن نفعل كل هذا لتأييد رئيس وزراء قد لا يريد منا أن نؤيده . واتفقنا على ضرورة عقد هذا الاجتماع فورا مع النحاس .

كما اتفقنا على أنه ليس من المعقول تكرار ما حدث يوم ٤ فبراير بالضبط وأن نتوجه مرة أخرى الى قصر عابدين ونحاصره بالدبابات أثناء تسليم انذارنا الى الملك . وتقرر أن أذهب بنفسى وأقابل فاروق وأحاول اقناعه بكل الطرق الممكنة لدى أن يسمح كلام لندن . وإذا لم يوافق أقابله مرة أخرى وأسلمه انذارا مكتوبا ومعى **الجنرال باجيت** . فاذا صمم فاروق على موقفه أسلمه **الجنرال باجيت ليتصرف معه** . وجلسنا فى انتظار تعليمات تشرشل ونحن نتساءل : **هل نتخلص من فاروق ؟ أو من النحاس ؟**

ووصل تلغراف تشرشل يوم الجمعة ٢١ أبريل ١٩٤٤ . وكان مكتوبا عليه « عاجل جدا » وجاء فيه :

« لقد بحث مجلس الحرب الموقف فى الشرق الأوسط . وقرر أنه ليس من الضرورى استخدام القوة ضد الملك فاروق ولو أن ذلك محتمل فى المستقبل . وذلك بسبب التمرد فى اليونان وضرورة مواجهة ذلك أولا . ولهذا يجب أن نحاول كسب بعض الوقت فى مصر حتى نرهق **المتمردين فى اليونان** » .

ومرفق رسالة أخرى من تشرشل لكى يقوم كيلرن بتسليمها الى الملك فاروق .

كانت محتويات رسالة تشرشل الثانية الى فاروق خلال ٤٨ ساعة تقول ان مجلس الحرب يعتقد أن رغبة الملك في اقالة حكومة يتمتع رئيسها النحاس باشا بأغلبية كبيرة في البرلمان الذى مازال أمامه ثلاث سنوات أخرى يعتبر عملا محفوفًا بالمخاطر . ولكن اذا أراد الملك حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة فان لندن لن تتدخل بشرط ألا يتولى رئاسة الوزارة أحد رجال القصر أو زعيم لا يحصل على الأغلبية في البرلمان .

وكان معنى رسالة تشرشل أن يحتكم النحاس باشا الى الشعب فاذا جدد الشعب نفعه فيه يعود الى الحكم . وسألت فاروق اذا كان مستعدا لقبول ذلك . ولكن الملك اعترض بشدة على هذا الاقتراح . وقال ان لديه السؤال التالى الموجه الى الحكومة البريطانية :

هل أنتم مستعدون للاختيار نهائيا بين الملك فاروق أو النحاس باشا ؟

— اما النحاس . . . واما أنا ؟

وسألت الملك مرة أخرى اذا كان مستعدا لاجراء انتخابات جديدة فقال انه لا يستطيع ذلك . ثم سأله هل ينوى اتخاذ أى اجراء ضد حكومة النحاس فقال انه لن يجيب على هذا السؤال قبل أن تجيب لندن على سؤاله : النحاس أو أنا ؟

وبعد ذلك أخذ الملك فاروق ينمى حظه ويقول ان القدر هو الذى وضعه على عرش مصر وجعله يواجه كل هذه المشاكل . وانتهزت الفرصة كى أقول له ان والده الملك فؤاد كان يستقبلنى مرة كل اسبوع وانما كنا اصدقاء . وقلت له أيضا ان والده كان متشائما للغاية من احتمالات نجاح ابنه الملك فاروق فى الحكم . ولكنى كنت اطمئنه وأقول له اننا جميعا سوف نقف بجواره . وبهذه النغمة الطيبة بيننا انتهى اجتماعى مع الملك فاروق .

وكعادتى قابلت حسنين باشا رئيس الديوان قبل مغادرتى القصر . ورويت له ما جرى وأبدي ارتياحه الشديد لقرام لندن استبعادهم من رئاسة الوزراء . وقال ان فاروق هو الذى ضغط عليه لقبول ذلك . وجاوب أن يوهمنى أن أحداث ١٩١٩ سوف تتكرر مرة أخرى اذا ظل الانجليز يؤيدون النحاس ضد الملك . وأكد لى أن فاروق لا يمكنه مطلقا أن يعهد للنحاس باشا باجراء الانتخابات كما طلب تشرشل . وانه لو

استمر النحاس فى الحكم فان فاروق سوف يجد نفسه فى وضع حرج
للفاية .

وانشغلت فى الأيام التالية بما كان يجرى فى الاسكندرية من
عمليات ضد أسطول اليونان المتمرد وفى برج العرب ضد الفرقة
اليونانية . ولحسن الحظ انتهت العملية بسلام واستسلم المتمردون .
وبعد اجتماعى بالملك فاروق بثلاثة أيام زارنى حسنين باشا وهو يحمل
رسالة من فاروق تقول انه قرر أن تستمر حكومة النحاس فى الحكم فى
الوقت الحاضر . وطلبت من حسنين أن يشكر الملك على قراره الحكيم .
وأبلغت لندن على الفور بما جرى وتلقيت البرقية التالية من تشرشل :
- برافو . . قل للنحاس أن يحاول اصلاح ما بينه وبين الملك . .
ونستون تشرشل

وبعد ذلك جاءتنى من تشرشل رسالة ثانية أكثر تفصيلا تقول :
شخصى جدا . .

لا تقلق من محاولة خلط الزيت والخل . فانا أفعل ذلك دائما فى
طبق السلطة . واذا كان النحاس هو الخل وفاروق هو الزيت فانا واثق
انك تستطيع أن تمزجها معا . ولا بد أن يفهم الناس اننا نؤيده لأن
استقرار مصر مهم جدا لقضية الحلفاء . وانه اذا أثار المتاعب فاننا
نستطيع بسهولة جدا أن نعتمد على الطرف الآخر لأن هدفنا دائما هو
السلام والحرية . .

وبعد أسبوع مما جرى سمعت أن الملك والنحاس لم يجتمعا لتصفية
الخلافات بينهما . ولهذا بعنت برسالة الى الملك عن طريق حسنين باشا
أقول فيها ان ما يفعله شئ سخيف واننى لم أقابله طوال اسبوع حتى
يستدعى النحاس . وعلى الفور تلقيت رسالة من حسنين باشا تقول ان
الملك سيقابل النحاس . وطلبت أن أقابل الملك بعد ظهر نفس اليوم
لأعرف ما جرى بينهما .

ومضت ثلاثة أشهر هادئة . حتى جاء شهر أغسطس . وعلمت أن
الملك فاروق عثر على لغم من النوع الخطير على شاطئ قصر المنتزه .
وانه طلب من البحرية المصرية أن تنتزع المتفجرات من اللغم . وعندما
تدخلت البحرية البريطانية للمساعدة ثار فاروق وأمر بشحن اللغم فى
لورى يسافر فورا بالطريق الصحراوي . ووصل اللغم الى قصر عابدين .
ورجائى قائد أسطولنا أن أتدخل شخصيا خوفا من انفجار اللغم .
واتصلت بحسين باشا فى الاسكندرية وبعد أن أجرى اتصالات عديدة

علمت أن رجال البوليس المصرى نجحوا فى ابطال مفعول اللغم . ولما حكيت لوفد برلمانى بريطانى كان يزور القاهرة ما جرى ابتسموا وقال أحدهم :

— ليت اللغم انفجر !

ولن أكتفى فى الحديث عن الكتاب الاسود وثنائجه على وجهات النظر الأجنبية ، ممثلا فى الوثائق البريطانية وفى مذكرات لورد كيلرن ، ولكن أشير مجرد اشارة الى بعض الشخصيات التى لها علاقة بهذا الكتاب أو التى شاركت فى عملية « طبخ » وطبع هذا الكتاب .

❁ عن الكتاب الأسود يقول د. محمد حسين هيكل باشا :

وانى لفى منزلى ذات صباح اذ دخل على مكرم عبيد (باشا) . ولم يلبث حين استقر به المجلس أن دفع الى كتابا ملفوفا فى ورق أزلته فاذا للكتاب غلاف أسود . فقلت : ما هذا ؟ قال : هذا هو الكتاب الأسود الذى جمع فضائح النحاس ووزارته ، قلت : ومتى طبعت هذا الكتاب ؟ قال : أنذكر اذكنا نتحدث فى الوسيلة لمطالعة الراى العام بأعمال النحاس وزملائه ؟ من ذلك التاريخ استعنت بكل من استطعت الاستعانة بهم لجمع هذه البيانات ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لتبويبها وترتيبها ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لطبعها فى هذا الكتاب . وهؤلاء جميعا عدد قليل جدا . ولم أرد أن أظهر أحدا على ما تقوم به ليظل السر فى أضيق حدوده . ولم يكن ذلك مخافة أن يفشيه أحد من اخواننا فى المعارضة ، ولكننى خشيت أن تسقط كلمة هنا أو هناك من غير عمد فتقف عليها الحكومة فتفسد علينا عملنا . والآن قد تم بحمد الله وبدأنا نوزع الكتاب . وهذه نسخة من نسخه الأولى حملتها اليك بنفسى . وسسترى حين تقرأها العجب العجاب .

وتوفرت على قراءتها فور انصرافه من عندى فوجدت فيها العجب العجاب فعلا . لقد كنت أعرف من قبل الشئ الكثير مما احتوته . لكننى ألفتيت فيها الى ذلك ما لم أكن أعرف مما أثار دهشتى . صحيح أن الوفد درج ، فى جميع الفترات التى تولى فيها الوزارة ، على أن يجعل الحكومة وفدية لحما ودما ، فلا يسند المناصب الرئيسية الا لمن يطمئن الى وفديتهم ، ولا يرى بأسا بأن يطفر الى هذه المناصب بأشخاص كل كفايتهم اخلاصهم لهذه الوفدية . وصحيح أنه جعل للنواب والشيوخ الوفدين الكلمة النافذة والسلطان المطلق فى دوائرهم . لكن الأمر فى هذه المرة انتقل من الحزبية السياسية الى القرابة العائلية والمحسوبية الشخصية ،

كما انتقل الى استغلال الحكم فى الكبيرة والصغيرة استغلالا هوى فى بعض الأحيان الى الصغائر ، وضخم فى أحيان أخرى فتناول الضياع الواسعة . ذلك ما احتوى عليه الكتاب الأسود ، وذلك ما أنار دهشتى حين قرأته . فأما ما انطوى عليه من بطش الوفد بخصومه من طريق الأحكام العرفية فذلك ما لم يثر دهشتى لأننى كنت أعرف كل تفاصيله .

لم تمض أيام على زيارة مكرم (باشا) حتى كان الكتاب الأسود قد أثار فى البلاد كلها ضجة أى ضجة ، مع أن الرقابة على الصحف منعت الإشارة إليه ، وحتى كان الناس من كل الأحزاب يبذلون الجهد للحصول على نسخة منه . ولم يقف أمر هذا الكتاب فى حدود مصر ، بل بدأت الصحف الانجليزية فى انجلترا تتحدث عنه . واضطربت الوزارة للأمر وجعلت تفكر فيما يجب عليها أن تصنعه إزاء هذه الحملة العنيفة التى وجهت إليها ، والتى تشعر أن لبعض المقامات يدا فيها .

وكان رأينا نحن رجال المعارضة أن الوزارة فى موضوع الكتاب الأسود بين أمرين : إما أن تبلغ النيابة لتحقيق ما اجنواه ولترفع دعوى القذف على مكرم (باشا) اذا كان ما احتواه الكتاب غير صحيح ، وإما أن تسكت فتقبل ما اتهمها به وتقر بصحته . ولن يعترض على تحقيق النيابة بأن مكرم (باشا) نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية ، فالأغلبية الوفدية الساحقة فى مجلس النواب كفيلة بأن ترفع عنه هذه الحصانة فى أقل من أربع وعشرين ساعة .

سكتت الوزارة طويلا قبل أن تتخذ إزاء الكتاب وإزاء صاحبه اجراء أيا كان نوعه ، مكتفية بمنع الصحف من الإشارة الى الموضوع . وبعد أسابيع تقدم لمجلس الشيوخ سؤال من أحد أعضاء المجلس الوفديين عما تعتزم الحكومة اتخاذه من الاجراءات إزاء الكتاب وواضعه . وتأجل الرد على السؤال أربعة أسابيع وضعت الوزارة أثناءها خططها بأن أوجت الى رجال حزبها فى كل من مجلسى البرلمان فقدموا أسئلة عن الوقائع التى وردت فى الكتاب الأسود ، وأخذ الوزراء يجيبون على هذه الأسئلة بتفسير بعض الوقائع تفسيراً يخرجها من دائرة الحظر الى دائرة الإباحة ، وبتصحيح بعض الوقائع تصحيحاً يلقي فى الذهن أنها صورت فى الكتاب الأسود بنية سيئة تصويراً قصد به الى التشهير ، وبنفى بعض الوقائع أو إبرازها فى صورة تختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى أوردها الكتاب . ولا تجيز اللائحة فى كلا المجلسين لغير النائب أو الشيخ صاحب السؤال أن يعلق على الإجابة . وكثيرا ما كان التعليق بالشكر أو بتجريح واضح الكتاب الأسود .

كان الكثير من هذه الاجابات أدنى الى مرافعات المحامين . وكان في الكثير منها براعة لا ريب . وكانت تتوخى مهاجمة نقط الضعف ، أو ما يبدو أنه نقط الضعف ، وتغفل مسائل هامة . فلما طال أمر الأسئلة ، ذكرنا لمكرم عبيد (باشا) أن السبيل الطبيعي والوحيد لاطهار الرأي العام على الحقيقة ، بعد أن بدأت الصحف تروى ما يجرى في البرلمان ، انما يكون بأن يقدم هو استجوابا في مجلس النواب يتيح له أن يشرح ما حاولت اجابات الوزراء على الأسئلة أن تشويهه ، ويدلى فيه بما لديه من حجج جديدة . وكان مكرم (باشا) مترددا بادئ الرأي ، اقتناعا منه بأن الأغلبية الوفدية في مجلس النواب ستقاطعه ، ثم زال تردده بعد ذلك شيئا فشيئا .

وقدم مكرم (باشا) استجوابه فأحدث تقديمه في الرأي العام انتعاشا عصبيا عجيبا شمل أنصار الوزارة ومعارضيهما على السواء ، وكأنما كان الناس يظنون أن الأحكام العرفية القاسية المفروضة على مصر تمنع من التعرض للحكومة بأى نقد .

وجاء موعده نظر الاستجواب فاكتظت شرفات مجلس النواب على نحو لم تشهده من قبل قط . وبدأ مكرم (باشا) يشرح استجوابه وقد اتجهت الأنظار كلها اليه ، وقد أعد أنصاره الشبان المتعلمون في مجلس النواب عدتهم لمواجهة المقاطعات والمقاطعين . واستغرق شرح الاستجواب جلسات كان حاضروها رجالا ونساء يزدادون في كل جلسة عما كانوا في الجلسة التي سبقتها . وبع صوت مكرم (باشا) بعد هذه الجلسات لكثرة ما تكلم . ولكثرة ما قوطع ، وان شهد الجميع بأن رئيس المجلس حرص على حماية المنبر في هذه المناسبة بدقة غاية الدقة .

ورد النحاس (باشا) على الاستجواب ، فبدأ يتناول النقاط الضعيفة واستظهر تفاهتها بوضوح أشد الوضوح ، فصفق له أنصاره في المجلس تصفيقا حادا مهد لنصره السريع الحاسم . ولم يكن مكرم (باشا) ولم يكن أحد منا في شك من أن نتيجة الاستجواب ستكون الانتقال لجدول الأعمال ، وأن الوزارة ستنتال تصفيق البرلمان ، لكننا لم نكن في شك كذلك من أن هذا الاستجواب سيكون له من الأثر في الرأي العام وفي الحياة السياسية ما يبعث الى الجو الذى ترزح مصر تحته قبسا من نور يخفف من هذا الظلام الذى خيم عليها وخنق كل صور الحرية فيها .

لم أذكر شيئا مما احتواه الكتاب الأسود ضمنا بهذه المذكرات عن أن تعلق بها شبهة الجدل الحزبى . وانما يقتضينى المقام أن أذكر أن هذا الكتاب تناول عددا كبيرا جدا من وقائع استغلال النفوذ ، وبعضها

تافه كارسبال شحنة من الفول من جهة الى أخرى بالسكة الحديد من غير أجر لأنها مرسله باسم أحد الوزراء ، وأن ضخامة هذا العدد من الوقائع جنت على الكتاب الأسود أكثر مما أفادته . ذلك أن بعض هذه الوقائع أصابه بعض التحريف ، وبعضها لم يكن دقيقا كل الدقة . وليست مهاجمة وزارة لمجافاتها نزاهة الحكم بحاجة الى مثل هذا العدد الكبير من الوقائع ، بل يكفي فيها ذكر عدد محدود من وقائع تخالف النزاهة ، على أن تكون هذه الوقائع ثابتة ثبوتا قطعيا لا تتطرق اليه ريبة . هناك يوفن الراى العام بأن الحكم ليس نزيها فى مجموعه ، لأنه يعلم أن من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، الوقوف على كل الوقائع التى تجافى نزاهة الحكم ، وأصعب منه اقامة الدليل على صحة هذه الوقائع . فاذا ثبت بعض الوقائع ثبوتا قطعيا أيقن الراى العام أن تصرفات القائمين بالأمر ليست فى مجموعها فوق مستوى الشبهات ، لأن النزاهة صفة قائمة بضمير الحاكم . واذا أجاز ضمير الحاكم مخالفة النزاهة فى أمر هان عليه أن يحيز هذه المخالفة فى أمور ، بل أصبح هذا الضمير ولا ثقة للراى العام به ، ولا اطمئنان للراى العام اليه ، وأصبح الحاكم الذى شابت نزاهته الشوائب منظورا اليه على أنه قدير على مخالفة العدل والقانون كلما دعاه الى مخالفتها هوى أو منفعة .

والواقع أن ولاية الحكم تقتضى صاحبها من مراقبة النفس ومحاسبة الضمير ومراعاة العدل والتفيد بالقانون ما يضيق به الأكثرون ولا يقدرّون عليه اذا تركوا لأنفسهم ولم يكن عليهم رقيب من ضميرهم ومخافتهم الله . والراى العام فى الأمم المؤمنة بسلطاتها هو الرقيب الحسيب ، وهو الذى يجعل من يخالف القانون أو العدل أو النزاهة عاجزا عن البقاء فى منصبه مضطرا لتترك هذا المنصب لأول ما تقع منه هفوة من الهفوات . فقد علمت التجارب هذا الراى العام أن الظالم الذى يعصف بطائفة من الأمة اليوم ، يعصف بالطائفة الأخرى غدا ، وأن قيام الحكم على أساس من محاباة الأنصار يفيد عددا محدودا من أبناء الشعب ، لكنه يضر بمجموع الشعب ضررا بليغا ، ويدفع هذا الشعب ، وله من الحيوية والوعى وقوة الادراك حظ عظيم ، الى التذمر والى الثورة .

أباحث التقاليد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أول عهدهما بالاستقلال ، أن يجىء الحزب الذى يتولى الحكم — سواء أكان الحزب الجمهورى أم الحزب الديمقراطى — بأنصاره الى مناصب الدولة ويقصى خصومه عن هذه المناصب ، ولا حظ الراى العام أن الأمور لا تسكن الى قرار ، بل تظل مضطربة على نحو يهدد المرافق العامة بأشد الأخطار ، وأيقن أن مرجع ذلك الى هذا التقليل الحزبى المستمر ، فثار بهذا التقليد

وأصر على أن تكون لموظفى الدولة ضمانات تحميهم حين انتقال الحكم من حزب الى حزب ، وكذلك كان . واستقرت الأمور وسارت المرافق العامة فى طريقها السوى ، وتقدمت الدولة سراعاً ، فأصبحت الولايات المتحدة أقوى دولة فى العالم ، وأشد الدول كفالة لحرية أبنائها ، وحرصاً على تمتع كل فرد بحقه فى الحرية متاعاً كاملاً .

فأما الأمم التى يضعف رأيها عن محاسبة الحكم ، فتنبت فيها طائفة الوصوليين والنفعيين الذين يجرون لاهئين فى مواكب الحكام ، ليفيدوا لأنفسهم من المنافع العاجلة ما يؤذى سمعة الحكم ويفسد القائمين به ، ويصرفهم عن التعلق بالأمور العامة الى محاباة هؤلاء النفعيين الذين يظهرون لهم من التعلق بأشخاصهم ومن تمجيدهم ما يزدريه الرجل ذو الهمة ، وما تنتفخ له أوداج العاجز الضعيف الذى لا يملك من القدرة على الحكم الا الجعجعة الفارغة والكلام الأجوف . ولذا ترى سير هذه الأمم بطيئاً رغم حيوية طائفة عظيمة من أبنائها وقدرتهم على العمل والانتاج . لكن هذه الحيوية وهذه القدرة تظلان كامنتين لأن هذه الطائفة وحدها لا تكون الرأى العام . والرأى العام القوى المستنير ، والذى يزدري قطع الهمل من المرتزقة ومن الجهال ، هو وحده الرقيب العتيد الذى يستطيع أن يبرز قبضة يده للظالم فيرده عن ظلمه ، وللمستبد الطاغية فيرده عن استبداده وعن طغيانه .



لم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند الاستجواب والرد عليه وانتقال مجلس النواب الى جدول الأعمال ، بل رأى النحاس (باشا) فيما أقدم عليه مكرم (باشا) هرطقة وتجديفا لا يجوز معهما أن يبقيا عضوا بمجلس النواب . لذلك تقدم الى المجلس طعن جاء فيه أن مكرم (باشا) قد اجترح بما صنع أمراً نكراً يتنافى مع كرامة النيابة عن الأمة ويجب لذلك فصله من مجلس النواب وإسقاط صفة النيابة عنه . هنالك ذكرت الحديث الذى دار ، عقب حل مجلس النواب ، بين إبراهيم بك (الطاهرى) ومكرم (باشا) ، وكان يومئذ لا يزال وزير المالية والسكرتير العام للوفد ، وكيف رفض مكرم (باشا) ما طلبه الطاهرى (بك) من ترك الثلث من عدد مقاعد المجلس للمعارضة بحجة أن النحاس (باشا) لا يرضى أن ينزل عن أكثر من الربع حتى تتوافر له جميع الأغلبية الدستورية ، وبينها أغلبية فصل أعضاء المجلس الذين لا يرضى الوفد عنهم . فقد كان مكرم (باشا) أول من طبقت هذه القاعدة عليه ،

ففصل من عضوية المجلس ، ثم فصل معظم أنصاره من هذه العضوية ،
جزءا لهم عن تأييده وعن نشر الكتاب الأسود .

ولم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند فصل مكرم (باشا)
وأكثر مؤيديه من عضوية البرلمان . فبعد زمن رأى النحاس (باشا)
— بدافع من نفسه أو من سواه — أن لمكرم (باشا) نشاطا ضارا لا يجوز
معه أن يتمتع بحريته ، ولذلك أمر ، بوصفه السلطة القائمة على إجراء
الأحكام العرفية ، باعتقاله كما أمر من قبل باعتقال على ماهر (باشا)
ومحمد طاهر (باشا) وغيرهما من كبار المصريين . وأرسل مكرم (باشا)
الى معتقل السرو وظل معتقلا الى يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

وكان الأستاذ جلال الدين الحمامى واحدا من كبار المؤيدين لمكرم
عبيد باشا اثر انفصاله عن الوفد أو فصله منه . وقد فصل من عضوية
مجلس النواب بدعوى صغر السن ، بعد ما آثر الانضمام الى مكرم عبيد
باشا ، وكان للأستاذ جلال الدين الحمامى دوره الكبير فى اعداد وضع
الكتاب الأسود وقد جاء فيما كتبه جلال الدين الحمامى عن الكتاب
الأسود :

كان مولد فكرة الكتاب الأسود فى بداية الأحداث التى صدرت من
السيدة زينب الوكيل .

ومن الذكريات التى لا تبرح ذهنى ، ذكرى اللحظات الأولى التى
ولدت فيها فكرة « الكتاب الأسود » ، أو فكرة الوثيقة التى هزت أركان
الفساد فى مصر ، ومهدت الطريق لحركة التطهير الشاملة التى أطاحت
بالأحزاب السياسية ، ووضعت الأسس وأرست القواعد لبناء عهد جديد
فى مصر .

لم تكن الفكرة عند مولدها فكرة كتاب ، بل كانت فكرة عريضة
مفصلة « ترفع » الى ملك مصر ، وكان الملك السابق فاروق يرقب هذا
الفساد ويمهد لمحاربته ، أو هكذا على الأقل كنت أتصور الملك فى ختام
عام ١٩٤٢ ، وفى خلال عام ١٩٤٣ ، يوم ولدت الفكرة ، ويوم كبرت ،
حتى أصبحت كتابا ضخما طبع ووزع فى عهد الأحكام العرفية ، وفى
خلال فترة من فترات الحرب الثانية كان الرئيس السابق مصطفى
النحاس يحكم فيها مستنودا الى حراب بريطانيا ، وتأييد بريطانيا مطلق ،
ولم أكن أتصور أن الملك سيصبح فى خلال عشر سنين واحدا من الذين
دمغ عهدهم بمجلدات سود تطفح بالمخازى والفضائح واستغلال النفوذ
حتى صار « الكتاب الأسود » الى جانبها ضئيلا هزيبا .

ومهما يكن من أمر هذا الانقلاب فى تفكير فاروق ، واتجاهاته والأسباب التى دفعت اليه ، حتى تحول الى صورة شائنة من صور الفساد ، فالذى لا شك فيه أنه كان فى عام ١٩٤٣ متحمسا لفكرة الكتاب الأسود تحمسا كبيرا وكان يتابع أنباء اعداده ، ويسأل عما تم طبعه ، وعن الاحتياطات التى اتخذت لمنع الحاكم العسكرى من افساد هذه الخطة ، حتى لقد قبل أن تودع صورة الكتاب وملحقاته من الوثائق فى احدى خزائن سراى عابدين الى أن يحدد موعد تقديمه اليه واذاعته على الناس .

هل كان الأمر كراهية للنحاس ولعهد النحاس ، أم انه كان صادقا فى نيته فى مهاجمة العهد لأنه اتسم بالفساد ، ولأنه يسىء الى سمعة الحكم اساءة لا تغتفر ، أم أن الملك السابق كان فاسدا كذلك ثم أراد التظاهر بالقضاء على فساد حكومته ليستتر بذلك فساده ؟ الذى أستطيع أن أقوله على قدر ما أعرف هو أن تأييد فاروق للفكرة يرجع الى أنه كان لا يزال يعيش فى خريف حكمه الطيب ، وأن فكرة محاربة فساد الحكم كانت هى الغالبة على تفكيره .

ويذكر جلال الدين الحمامصى انه كان بسبيله الى رحلة خارجية ، فقطعها ليعرف ماذا كانت نتائج الكتاب الاسود :

ولم أشأ أن أتم رحلتى بل قطعتهما وعدت الى مصر ، لأنى كنت اعتبر الكتاب الأسود عاملا له أثره وخطره فى سياسة مصر الداخلية ، وكنت أتوقع أن تظهر نتائجها ولو بعد حين ، وكنت أعتبر نفسى جزءا من هذه السياسة ، فقد كنت اشتركت فى وضع الكتاب الأسود ، وفى طبعه ، وفى تنظيم توزيعه ، بل وفى توزيعه بالفعل أيضا ، ثم اعتقلت بسببه ثمانية عشر شهرا عقب ذلك ، فلم يكن طبعيا بعد هذا كله أن أرى بأن يتحطم العمل العظيم على مذبح الأطماع الشخصية .

وعدت الى مصر وذهبت الى الاسكندرية لمقابلة الأستاذ مكرم عبيد ، وطرقت فورا هذا الموضوع الخطير ، وسألته كيف يقف هذا الموقف دون استشارة أحد من الذين ناصروه وضحووا معه ؟ .

وأجاب بأن هذا العمل يعتبر أحسن « أعماله » السياسية كلها ، لأنه ضرب به الملك ضربة لن ينساها .

قلت : « وماذا فعل الملك حتى تضربه هذه الضربة ؟ » .

قال : « ان الملك لم يعد يعنى بأمر الكتلة الوفدية عنايته السابقة ، وأنه أهملها ورفض أن ينصرها فى مناسبات كثيرة » .

وكان الملك فى بداية عهد الوزارات الائتلافية التى شكلها الدكتور

أحمد ماهر عقب اقالة حكومة الوفد فى أكتوبر عام ١٩٤٤ يناصر « مكرم » وحزبه مناصرة واضحة مكشوفة على أساس أنهما كافحا ضد عهد النحاس ومهدا لاسقاطه ، وكان هذا التأييد فى حد ذاته سببا فى أن قدم الدكتور أحمد ماهر استقالته أكثر من مرة ، وكان مكرم يعتقد أنه خسر كثيرا من الدوائر الانتخابية بسبب تدخل الدكتور ماهر فى سير الانتخابات ، وأنه لولا هذا التدخل لحصل على أغلبية ، وهذا غير صحيح ، وأغلب الظن أن مكرم كان يعلم أنه يغالط نفسه ، فقد كان حزبه ما زال حديث التكوين لم تكن لديه هذه العصبية القديمة التى تكفل له عددا محترما من المقاعد ، والواقع أن مكرم كان لا يزال حتى ذلك الوقت يتخيل نفسه سكرتير الوفد القديم وكان يتحدث كما لو كان صاحب أغلبية سلبت منه ، بل كان من الصعب أن تنزع من ذهنه هذه الفكرة ، لتحل محلها فكرة « الجهاد الجديد » بعدد بسيط من النواب والشيوخ .

وكانت طلبات مكرم لا تنتهى ، وكانت السراى تحاول اجابة الكثير منها بقدر المستطاع حتى أحست انها أوشكت أن تغضب الأحزاب المشتركة فى الوزارة وكانت السراى تحس الى جانب ذلك أنها خدمت مكرم وحزبه كثيرا ، وأن من حق الأحزاب الأخرى أن تنال حقتها .

ومن هنا بدأت الحكومة تقف فى وجه مكرم ولا تجامله ، وبدأ الخصام ووجد مكرم ، أو خيل اليه ، أن السبيل الوحيد لضرب الملك ضربة « قاضية » هو أن يصالح النحاس أو يهادنه .

وكانت جريدة الكتلة فى ذلك الوقت تحتل مكانا مرموقا بين صحف الصباح ، فما كاد مكرم يعلن عن سياسته الجديدة حتى انهارت أرقام توزيعها انهيارا وصل الى أربعة آلاف نسخة يوميا ، وكان هذا الانهيار هو المقياس لحساسية الرأى العام ، فقد كان يقبل على قراءة الكتلة لأن سياستها واضحة محددة معروفة ، فلما انهارت هذه السياسة وبدأت تنتهج سياسة أخرى ، انصرف الجمهور عن قراءة جريدة الحزب ، ولم يقتنع مكرم بهذه النتائج المحسوسة الملموسة ، وتمسك بأن هذا الانهيار راجع الى ضعف فى التحرير ، ومحاربة الحكومة للجريدة فى التوزيع . . وهذا ما أستطيع أن أوكد أنه غير صحيح .

قال مكرم موجها حديثه الى وهو يصف سياسته الجديدة ، « لقد كانت الهاما من السماء ، سترى أى أثر ستحدثه » .

وكنتم أرجو لو أن مكرم خاصم الجميع ووقف موقفا يعلن فيه الحرب على الجميع ، الحرب على المفسدين ، والحرب على سياسة السراى ، والأحزاب السياسية كلها ، ولست أعنى بالحرب « الهدم » بل الوقوف

الى جانب الشعب ، فيؤيد ما يستحق التأييد ويعارض ويهدم ما يستحق المعارضة والهدم ، ولو أن مكرم فعل ذلك ، وتحت يده جريدة يومية ناجحة ، لكان وضع حزبه فيما بعد غير الوضع الذى وصل اليه ، ولكانت الحسنات التى حققها هذا الحزب كافية لأن تجعله مع العهد الجديد الملاك الوحيد للقضاء على كل عناصر الفساد .

ولكنه لم يفعل ، لأن سياسة الأحزاب فى ذلك الوقت لم تكن تفكر فى العموميات بقدر ما كانت تفكر فى الخصوصيات ، ولم تكن الخصومات خصومات من أجل المصلحة العامة بقدر ما كانت من أجل المصالح الشخصية .

ومنذ ذلك التاريخ بدأت انسحب من الكتلة تدريجيا ، ثم حاولت فى مجلة الأسبوع أن أحفظ لمكرم خط الرجعة ، فأعلنت « أن سياسة المهادنة التى رسمها مكرم بالنسبة للوفد والنحاس كانت تهدف الى فكرة سياسية ، وأن الواقع أن سياسة مكرم بالنسبة لرعيه السابق ما زالت هى لم تتغير منذ فصل من الوفاء وأصدر الكتاب الأسود » .

وثار مكرم ثورة عنيفة عندما قرأ هذا المقال ، ودعا الحزب الى الاجتماع ، وكانت الفكرة أنه يجب أن أصدر بيانا أكذب فيه كل ما نشرت فى هذا المقال ، وكنت أعرف هذا الاتجاه ، فلم أذهب الى الاجتماع ورفضت ما حملة الى رسل مكرم من اصدار هذا التكذيب ، وفى الساعة الواحدة من صباح هذا اليوم أصدر الحزب قرارا بفصل لخروجى على مبادئ الكتلة ، ولكن على الرغم من هذا القرار لم أقطع علاقتى بمكرم ، لأنى كنت أعتقد أنه ما زال هناك أمل فى أن يعود الى سابق موقفه فيحارب الفساد فى كل صوره ومصادره ، سواء أكان منسوباً الى فاروق أو منسوباً الى النحاس أو منسوباً الى الأحزاب الأخرى ، لقد كنت أمل أن يعود مكرم الى موقفه السابق فيتحقق بذلك حزب مثالى للأمة ، وقد عاد مكرم فعلا ، ولكن كانت هذه العودة بعد أن طرد فاروق وبعد أن حلت الأحزاب وبعد أن أصبح الوضع القائم فى مصر غير الوضع القديم الكريه .

ولقد آثرت ان أدع للأستاذ جلال الدين الحماصى هنا الفرصة لاعطاء صورة قلمية ممتازة للخلاف الذى نشب بينه وبين مكرم عبيد ولتبيان ما كان يتمتع به مكرم عبيد باشا من عصبية سياسية كانت تؤثر على بعض قراراته السياسية .

وأخيرا - عن الكتاب الأسود - يقول الأستاذ جلال الدين الحماصى :

وقصة الكتاب الأسود تبدأ فى صيف عام ١٩٤٢ .

وكان مكرم يقضى الصيف فى الاسكندرية ، وكنت فى ذلك الوقت ممنوعا من العمل ، تركت عملى فى جريدة المصرى بخروج مكرم من الوفد ، وفصلت من مجلس النواب ، ولم يكن هناك مجال لأى عمل صحفى ، واجتمعت فى ليلة من ليالى الصيف بأحمد حسنين رئيس الديوان الملكى ، وتحدثت عن فضائح الحكم وكيف بدأت تتراكم حتى أصبحت بحيث يراها ويحسها الجميع الا الشعب ، فقد كان يشكو من الغلاء ، وقلة مواد التموين ، ولكنه مع ذلك لم يكن يشك فى أمانة الذين أحاطوا بمصطفى النحاس ويكذب الروايات التى تذكر عن ثراء الأقرباء والأنسباء على حساب قوته وقوت عياله .

وكان الانجليز يرقبون كل هذه الفضائح ، ويفركون أيديهم سرورا ، ذلك لأن هذا الفساد كان لا يعنى الا أن يزداد النحاس اندفاعا فى أحضانهم وفى استجابة رغباتهم ، وكلما حاولت السراى أن تلفت نظرهم الى هذه المخازى والفضائح كان ردهم الوحيد هو أنه فى أوقات المحروب تنسى مبادئ النزاهة والشرف .

وقال أحمد حسنين انه لا سبيل الى وقف هذا النيار .

وقلت : « بل يجب أن تسجل هذه المخازى فى وثيقة ترفع الى الملك » .

ورد بأنه لن تكون لها قيمة فى الوقت الحاضر . .

وكان أحمد حسنين يعنى أن هذه الوثيقة أو العريضة سترفع الى الملك ثم لا يقوى الملك على تحريكها أو اثارها ، ثم يكتفى الديوان الملكى بنحويلها الى الوزارة .

على أنه مع هذا لم يكن أمام المعارضة ، أو بعارة أصح ، أمام الكتلة الوفدية الا هذا السبيل ، ثم اتفق على أن لا تقدم العريضة الا بعد أن يكون الجو مرضيا لعمل ما من جانب السراى .

وذهبت الى رأس البر ، وبحثت الفكرة مع مكرم ، فلم يتردد فى الموافقة عليها ، وبادر فى اليوم التالى الى شرفة عشته برأس البر ، ثم جلس يضع الأسس التى ستقوم عليها هذه العريضة .

وبدأ مكرم يكتب مقدمة العريضة ، فكانت قطعة من الأدب الرفيع وقد وضع فيها وضوحا لا شك فيه أن مكرم ما زال يحس نحو صديقه القديم بأحاسيس الألم لهذه القطيعة التى نجح خصوم مكرم والوفد معا فى إحداثها ، والواقع أن مكرم لم يكن يتصور أن هذه القطيعة يمكن أن تحدث فى يوم من الأيام ولا زلت أذكر يوم جلست اليه فى منزله وكان

لا يزال وزيراً لمالية حكومة الوفد وكان الخلاف على أشده ، ثم طلب من مكرم أن يستقيل من الوزارة فرفض ، وكان مكرم في ثورة غضبه لا يتعرض للنحاس بكلمة واحدة ٠٠ ثم دق جرس التليفون وكان المتحدث رئيس تحرير الأهرام ٠٠ ونظرت الى وجه مكرم ٠٠ وهو يستمع الى ما يقرأ عليه ٠٠

كانت حركاته وقسمات وجهه تدل على أن شيئاً ما قد حدث ، شيئاً خطيراً أصاب قلب مكرم فحرك أحزانه ٠٠ لقد رأيت الدموع تتساقط من عينيه وكانت أول وآخر مرة رأيت فيها مكرم يبكي ٠٠

وعرفت عقب الحديث التليفوني مضمون ما كان يقرأه رئيس التحرير ، كان يقرأ دعوة موجهة الى الوزراء جميعاً ، عدا وزير المالية ، للاجتماع فى اليوم التالى بدار رئاسة الوزارة .

ولم تزد الكلمات التى نطق بها مكرم ممتزجة بالدموع عن : « كده يا نحاس » ٠٠

لقد كان مكرم ما زال يأمل فى أن يتحرك قلب صديقه مصطفى النحاس ويتحرك فيه ذكرى الماضى ، ذكريات النفى والاضطهاد ، كان يحرص كل الحرص على أن يستخرج صوراً من وثائقها لتدعم كل ما يكتب ويسجل .

ولكن هذا التوسع فى سرد الفضائح كان سبباً فيما وقع فى الكتاب من بعض الأخطاء ، ولقد كانت فكرة أحمد حسنين الاكتفاء بالقليل منها حتى لا يكون ثمة سبيل الى أخذ حقائقها بأى مأخذ مهما قل شأنه ، ولكن مكرم لم يوافق على ذلك لأنه كان مطمئناً الى صحة كل ما يكتب .

وانتهى مكرم من اعداد الكتاب ، وانتهت المطبعة من طبعه ، وهنا طرأت لرئيس الكتلة الوفدية « فكرة » أن يطبع فهرست يسهل على القارئ الرجوع الى محتويات الكتاب ، ولقد كان مكرم دقيقاً فى عمله ، وأراد أن يكون الكتاب الأسود دقيقاً .

وعارضت فى هذه الفكرة بحجة أن طبع هذا الفهرست لن يتيسر بالمطبعة الموجودة عندنا لأسباب ذكرت فيها أننا لن نستطيع شراء كميات أخرى من الورق ، ولكن أحد الزملاء الذين كانوا يعلمون سر الكتاب تطوع فقال انه يستطيع أن يباشر تنفيذ هذه العملية فى مطبعة مضمونة ومأمونة من غير رجوع الى الرقابة ، وان الفهرست يمكن كتابته بحيث لا يفهم منه انه فهرست لكتاب أسود ، وقبل مكرم هذا الاقتراح لأنه كان مقنعاً

بضرورة هذا الفهرست ، ومتى اقتنع مكرم بفكرة يكون هو صاحبها ،
فلا سبيل الى زجرته عن هذا الرأى .

وطبع الفهرست فعلا ، ولكنه سقط فى يد البوليس .

وكانت الليلة التى ضبط فيها الفهرست ليلة ليلاء ، لم ينم فيها
واحد ممن كانوا يعرفون السر ، لا خوفا من اجراءات الحاكم العسكرى
وانما لأن هذا المجهود الجبار الذى ظل سرا مكتوما حوالى سبعة أشهر
يوشك أن ينهار ويسقط غنيمة باردة فى يد مصطفى النحاس . . المتهم
فى الكتاب .

وكان يجب اتخاذ اجراء سريع . .

واتصلت بأحمد حسنين ، وأطلعته على هذه التطورات الخطيرة ،
وكانت النسخة التى سترفع الى الملك مكتوبة بخط اليد فعلا ومعها حافظة
بالوثائق الأصلية .

ورؤى فى تلك الليلة أن يحدد موعد تقديم العريضة بعد أيام .

وأن تودع العريضة بوثائقها فى احدى خزائن قصر عابدين ، وأن
تسلم الى أحمد حسنين فى اليوم التالى ، ثم يتولى نقلها الى عابدين .
أما الكتاب فقد رؤى نقل ملازمه من الأماكن التى كان مبعثرا فيها
الى مكان مأمون ، لتضم بعضها الى بعض ثم يغلف الكتاب فورا .

وأما التوزيع فقد وضعت خطة بحيث ترسل نسخ الكتاب فى
« أقفاص الفاكهة » الى جهات القطر جميعها باسم أعضاء الكتلة ، وبداخل
كل قفص تعليمات تقضى بالألا تفتح النسخ الا فى يوم ٣١ مارس سنة
١٩٤٣ ، وهو اليوم الذى حدد من قبل لتقديم العريضة وتوزيع الكتاب .

وفى تلك الليلة تم نقل ملازم الكتاب الى شقة سيدة من قريبات
مكرم فى مصر الجديدة تقع فوق شقق مكاتب يستخدمها الجيش
الانجليزى ، وجمعت سيدات العائلة وكلفن بضم الملازم وتجليدها .

وفى اليوم التالى تسلمت العريضة المكتوبة بوثائقها ، ووضعتها فى
سيارتى . . وظللت أسير فى شوارع القاهرة أربع ساعات متوالات حتى
أيقنت ألا رقابة من البوليس ، واتجهت رأسا الى منزل أحمد حسنين فى
« الدقى » وسلمته العريضة .

وكانت السيدات قد بدأن العمل فورا ، وكن لا يغادرن المنزل ،
وقد قسمن الوقت فيما بينهن بحيث تعمل كل مجموعة ١٢ ساعة .
باستمرار . . !

وفى مساء ٣٠ مارس ١٩٤٣ كانت أقفاص الفاكهة قد سلمت الى جميع أعضاء الكتلة الوفدية فى جميع أنحاء القطر ، وفى القاهرة دعى عدد كبير من أعضاء الحزب واطلعوا على السر ، ثم وزعت عليهم قوائم بأسماء الذين سيسلم اليهم الكتاب ، وطلب منهم أن يتسلموا نسخهم فى منتصف الليل من مصر الجديدة ٠٠ على ألا يبيتوا فى منازلهم ٠٠ وأن يبدأوا التوزيع فى الساعة الثامنة صباحا ، وأن يتوجهوا بعد ذلك الى سراى عابدين لانتظار مكرم عند الظهر .

وفى الساعة السابعة صباحا غادر مكرم منزله الى مكان مجهول ، على أن يقابل اخوانه فى قصر عابدين فى الموعد المحدد لتسليم العريضة ظهر يوم ٣١ مارس ١٩٤٣ .

وتتمت العملية ، تمت بسرعة وبدقة لم تكن متوقعة ، ولم تقع نسخة واحدة فى يد رجال البوليس .

وكان مجلس الوزراء مجتمعاً فى ذلك اليوم ، وعلم النحاس بهذه العملية فلم يتكلم ، ولم يثر ، ولكنه استدعى مدير الأمن العام المرحوم محمود غزالى فلما حضر هجم عليه يوسعه ضربا .

وكان البوليس السرى لا يزال يدرس الفهرس الذى ضبطه ويحاول أن يفهم ما المقصود منه ، وعندما علم بنبا الكتاب ٠٠ حل اللغز ، ولكن بعد فوات الأوان ، وبعد أن كان مكرم يغادر قصر عابدين ، مطمئنا الى توزيع الكتاب والى تقديم العريضة .

كانت هذه العملية أضخم عملية سرية تمت فى ظل الرقابة العسكرية ، وفى ظروف قاسية كانت الصحف فيها لا تجسر على أن تذكر اسم مكرم عبيد تلميحا أو تصريحاً .

ولزمت الوزارة الصمت فى الفترة التى بدأت بتوزيع الكتاب ، وانتهت بهذا الخطاب المشهور الذى أحييت به العريضة الى الوزارة ، وظنت انها بهذا الصمت تستطيع أن تقضى على الضجة التى أثارها الكتاب ، وكانت تظن أن السراى لن تجرؤ على تحويل العريضة اليها الا بالخطابات العادية التى لا تتضمن توجيهها أو لوما أو طلبا ، اللهم الا مجرد العلم .

فلما تلقت العريضة مصحوبة بهذا الخطاب المشهور والذى جاء فيه أن العريضة تحوى اتهامات خطيرة عن نزاهة الوزارة وسمعة الحكم الوطنى وخاصة لأن مقدمها مكرم عبيد (باشا) كان وزيرا فى الوزارة الوفدية وكان وزيرا عدة مرات ونقيبا للمحامين عدة مرات وقد قدمها

بوصفه عضواً فى البرلمان ورئيساً للكتلة الوفدية المستقلة وأن له ماضياً طويلاً فى العمل معكم وأن اتهامات كهذه لها خطورتها ، بدأت توغز الى نوابها بأن يتقدموا اليها بأسئلة تنطوى على ما فى هذا الكتاب .. وتقدم النواب بالأسئلة ، ووقف الوزراء يرددون بما يشاءون من الأكاذيب عليها ، وبهذا اتسع أثر العريضة وبدأ الناس يتداولون القصص ، ويتخاطفون الكتاب لقراءته سرا ومعرفة ما تضمن من فضائح وحقائق .

وكان مكرم عبيد يرى أن هذا الكتاب يمكن أن يعيد ما كان بينه وبين النحاس ، حيث تأتى هذه الحقائق فتشجعه على مواجهة حرمه وأصحابه وأقاربه ، ومصارحتهم بأنه ليس هناك فوق الأرض من يقوى على الفصل بين مكرم والنحاس .

ولكن مكرم كان رجلاً طيب القلب ، لقد نسى أن القوة التى كانت تواجهه كانت قوة امرأة سلبت زوجها كل عاطفة نحو غيرها ، لتقصرها عليها وحدها ، وأن الحكمة القديمة التى تقول « لو أراد الشيطان أن يفصل بين صديقين أوجد بينهما امرأة » هى حكمة اليوم ، وحكمة كل يوم .

ومع هذا وبعد أن خرج مكرم من الوزارة كان لا يزال يحن الى الرجل ويعطف عليه ويرثى له .

أعود الى قصة الكتاب الأسود فأقول أن مكرم بدأ يكتب مقدمة العريضة ، وظل يكتبها بقية الصيف يغير فيها حرفاً وي زيد فيها سطراً ، وينمق فى رثائه لزعيمه وصديقه القديم ، فلما عاد الى القاهرة بعد أن انتهى الصيف كانت مقدمة العريضة هى كل ما كتب ..

وفى القاهرة بدأت الفضائح تتجمع ، وأخذ موظفو الحكومة يختلسون لحظات من ساعات الليل يجتمعون فيها بمكرم ويمدونهم بالوثائق والمستندات والمعلومات .

وبدأ مكرم المحامى يرى نفسه أمام قضية كبيرة ، قضية نزاهة الحكم ، فوضع قضايا مكتبه جانبا وبدأ يتفرغ لهذه القضية الكبرى .

قال لى ذات ليلة : « ان العريضة تتسع .. »

قلت : « فلنكن كتاباً » .

قال : « وما رأيك فى طبعه وتوزيعه فى نفس الوقت الذى يقدم فيه الى الملك ؟ »

وكانت فكرة عظيمة رائعة ، ذلك لأن الرقابة المفروضة على الصحف

لم تكن لتجعل للعريضة أية قيمة ، الا اذا أمكن أن يقرأها الشعب ، وأن يسمع بها الجميع ، وهذا وحده هو السبيل لارغام الوزارة على الكلام ومواجهة الحقائق الصارخة التي يحملها الكتاب .

وكان علينا بعد هذه الخطوة أن نشترى المطبعة والورق وأن نختار عمالا يكتمون السر . .

قال : ان العملية ليست سهلة وليست هناك مطبعة عامة تقبل أن تطبع الكتاب قبل أن يعرض على الرقابة والبوليس وكل هذا معناه أن تتسع العملية وأن يشترك فيها عدد كبير .

ودرست فكرة طبع الكتاب على أساس أن يشترك فيه عدد كبير من مؤيدي الكتلة وأنصارها دون أن يعلموا أنهم يشتركون في طبع « كتاب » لا تحبذه الرقابة .

فكان يكلف البعض بشراء الورق ، من غير أن يعلم « فيم يستعمل هذا الورق » ، ويكلف البعض الآخر بشراء المطبعة - من غير أن يعلم فيم تستعمل هذه المطبعة . . أما العمال فرأينا أن نختار ثلاثة يرضون بأن يظلوا بعيدين عن ذويهم فترة غير محدودة ، ويقبلون عن طيب خاطر الا يغادروا المكان الذي سيعملون فيه .

وتمت العملية في فترة قصيرة وبدأ الطبع .

وكانت « الملازم » التي ينتهى طبعها تنقل في فترات معينة من الليل الى جهات مجهولة لتحفظ فيها . . ولم تكن الكميات المطبوعة توضع في مكان واحد ، بل كانت توزع في أماكن متفرقة ، وكان مكان المطبعة يغير من وقت الى آخر ، يوما في الدور العلوى من شقة مهجورة ، ويوما في بدروم منزل من منازل السكاكينى ثم استقر بها المقام في عزبة مجاورة لمعتقل الزيتون ، وأخيرا اتخذت مقامها بجوار آلة من آلات الرى تعمل ليلا ونهارا ليغطي صوتها على صوت المطبعة وهى تعمل دون انقطاع .

وكان تقديرنا في البداية أن يكون الكتاب صغيرا ، ثم أخذ يتضخم أسبوعا بعد آخر بفضل ما كان يتلفاه مكرم يوما بعد يوم من فضائح . ويقول الأستاذ جلال الدين الحمامسى :

وكانت السراى قد بدأت تفكر في اتخاذ إجراء نحو الوزارة عقب تقديم الكتاب .

وبادر السفير البريطانى فاجتمع بالملك ليقول له انه ينبغي التجاوز عن مبادئ الأخلاق في وقت الحروب . وفي وسط هذا الجو المسموم

استقال أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي استقالة مسببة رفضها
الملك ب خطاب آخر :

وتقدم كيلرن بانذار حاسم « لاتغيير » ..

وفرح الوفديون بالانذار .. وبدأوا يحسون أن أيدي الانجليز
وحرايهم ما زالت تسندهم ، فانقلبوا الى الهجوم ، وبادروا الى استصدار
قرار بفصل مكرم عبيد من مجلس النواب لأنه كان أسوأ مثل كنائب
كما سابين فيما بعد .

وأعقب ذلك فتح أبواب المعتقلات لتضم الذين عملوا على اخراج
الكتاب ، فاعتقلت في ابريل ١٩٤٣ واعتقل مكرم بعد فصله من مجلس
النواب .

هذا الكتاب الأسود كان أكبر حدث من الأحداث السياسية في
هذه الفترة من تاريخ مصر ، وقد وضع للعالم مدى ما ارتكبه المستعمرون
في حق مصر ، بالاصرار على أن تبقى فيها حكومة فاسدة مفسدة ، لأنه في
أوقات الحروب لا يصح اقامة أى اعتبار لأى مبدأ من مبادئ النزاهة
والشرف !

لقد أدت المعارضة واجبها ، فأيدت الأحزاب الأخرى عريضة الكتلة
الوفدية ، وفعلت السراى ما كان في استطاعتها أن تفعله ، ولكنها تفادت
محاصرة عابدين بالدبابات مرة أخرى ، فقد كان الانجليز دون شك على
استعداد لأن يكرروا العملية الوقحة ثانية ، أما مجلس النواب فقد كان
الموقف في يده ، وكان يستطيع أن يلعب دورا هاما في هذه الأحداث ،
وأن يغير مجرى التاريخ ، كان في الامكان أن ينقل الوفديون ، من أعضاء
البرلمان ، الحكومة الى داخل الهيئة الوفدية ، وأن يناقشوا مصطفى النحاس
رغم أنفه في هذه الفضائح ، بل كان في امكان أعضاء الوفد أن يضيقوا
دائرة الحساب فيجعلوها قاصرة على أعضاء الوفد القلائل ، ولكنهم
لم يفعلوا ، ومضت حرم مصطفى النحاس في خطتها للشراء .

والواقع أنه كان مستحيلا على غالبية الوفديين أن يحاسبوا رئيسهم
لأنهم كانوا أنفسهم في حاجة الى من يحاسبهم ، ولم تكن « »
بغافلة عن هذا كله ، ولهذا سهلت للنواب الذين يريدون شيئا أن ينالوه .
ولكن الذى لا شك فيه أنه كان بين أعضاء الهيئة الوفدية من لم تلوثه
هذه الجرائم ، ولكنه لم يكن من الشجاعة بحيث يواجه جيروت الرئيس ،
وابتسامات حزم الرئيس ، وهؤلاء لا يعفيهم الجبن من المسؤولية ، وهم
في الواقع شركاء في الجرائم التي وقعت .

ان محاضر جلسات مجلس النواب التي سجلت مناقشات وقائع الكتاب الأسود ، وهى ملك التاريخ الآن ، حافلة بأسسوأ ما مرت به الحياة النيابية من أكاذيب وقرارات ، والذي يقرأ التاريخ الذى كشفت عنه محاكمات محكمة النورة ، ويراجع محاضر مجلس النواب فى الفترة التى تلت صدور الكتاب الأسود ، وانتهت بطرد مكرم عبيد من مجلس النواب ، يحكم فوراً بأن الحياة النيابية فى مصر ، فى الفترة التى حكمت فيها الأغلبية ، كانت صورة فاضحة لما كانت عليه هذه اللعبة النيابية التى أضعفت فى الشعب روح المقاومة وجعلته يفكر فى ذاته قبل أن يفكر فى بلاده .

هكذا كان زعيم البلاد ...

وهكذا كان برلمان الأمة ..

وهكذا كان رجال مصر ..

وكذلك كان الشعب يشهد كل ذلك صامتا ، راضيا ، بل كان ينقد بشدة أولئك الذين يحاولون أن يكتشفوا الأسرار ، بحجة أن التعرض للسيدات لا يتفق مع العرف والتقاليد ، ومعنى ذلك أنه لا ضير أن تضيع سمعة الحكم ونزاهة الحكام فى سبيل أن نبقى على عرف سخيف أو تقليد قديم .. وهو ألا نتعرض لسيدة انتقل إليها حكم البلاد ، وفتحت لها خزائن الدولة لتغترف منها ما تشاء .

وهذا ما حدث فعلا ..

بل حدث أخطر من هذا ، حدث أن أصبح البرلمان يسير بوحى من الانجليز ، فقد أحست الوزارة أن أحمد حسنين وراء الكتاب الأسود وأنه كان أحد العاملين على إصداره وتوزيعه ، فبدأت تهاجمه ، وتوعز الى بعض النواب ان يتقدموا بأسئلة ليلوثوا بها سمعة الرجل .

وغضب الأستاذ فكرى أباطة من هذا الاتجاه ، وأندر النواب بأنهم يشعلون نارا لا بد أن تصلهم ويصيبهم شيئا من لظاها ، ورفض رئيس المجلس الأستاذ عبد السلام جمعة السماح للأستاذ فكرى أباطة أن يستمر فى هذا الكلام ، وانتهى الأمر باخراجه من المجلس بالقوة .

وسمع الانجليز بهذا الذى يثار فى مجلس النواب ، وعلموا أن الملك يوشك أن يحمى رئيس ديوانه باتخاذ قرار حاسم ، فذهب سيرا والتز سمات ، السكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية ، الى مجلس النواب ، وأرسل يستدعى الأستاذ عبد السلام جمعة ، ثم نبهه الى الخطر الذى يترتب على استمرار المجلس فى محاولة تلويث سمعة رئيس ديوان الملك .

وعاد الأستاذ عبد السلام جمعة الى قاعة المجلس ، وطلب من النواب أن يستمعوا اليه .

وصمت المجلس وساد السكون ..

وانطلق الأستاذ عبد السلام جمعة بصوته الجهورى يقول :
« حضرات النواب المحترمين ، عنت لى فكرة .. هى أن توافقوا حضراتكم على رفع كل ما دار من مناقشة حول رئيس ديوان الملك من محضر الجلسة » .

وصمت المجلس مرة أخرى ، ولكن حضرات النواب قالوا بعد لحظات : « موافقون .. موافقون » .

ومرت الأزمة ، ولكن بعد أن جرحت الحياة النيابية فى الصميم ، اذ لم يسبق أن دخل أحد ممثلى الاستعمار الى دار النيابة .. دار الشعب - ليشير على رئيس النواب باتخاذ اجراء معين ..

ولقد خضع رئيس النواب ..

وخضع النواب لرغبات الانجليز .

وكان فى استطاعة النواب أن يطلبوا تأليف لجنة للتحقيق ، ولكنهم جبنوا ولم يفعلوا ..

وكانوا يستطيعون أن يطلبوا من النحاس احالة مكرم بعد رفع الحصانة البرلمانية عنه الى النيابة لتحقيق هذه الوقائع ومحاكمته ، ما دامت هذه الوقائع التى تضمنها الكتاب الأسود كاذبة كلها ، ولكنهم جبنوا ولم يفعلوا ..

وكان أعضاء الوفد يستطيعون أن يناقشوا النحاس فى هذه الوقائع ، وأن يطلبوا منه أن يزيع السيدة زينب الوكيل من ميدان الاتجار بقوت الشعب ، وأن يمنعها من التدخل فى شئون الحكم ، ولكنهم جبنوا وخشوا أن يفصلوا من عضوية الوفد ، فيضيع نفوذهم وتضيع الفرص فى الشراء السريع .. !

لقد كانوا يعلمون قوة تأثير السيدة زينب الوكيل على رئيسهم ، وكانوا يعرفون أن كل محاولة من هذا القبيل لن تنجح ، ومن ثم آثروا السكوت ، ورضوا بالذلة والهوان حتى لا يفقدوا عضوية الوفد ، وتناسوا أن الماضى فى هذه السياسة الفاسدة لابد أن ينتهى بهم جميعا الى أسوأ نهاية .

وقد حدث .. وأصبحوا بعد قيام الثورة سياسة قديمة لا قيمة لهم

ولا وزن ، فى عهد قام للقضاء على الفساد بكل أنواعه ، وحل الوفد . .
الحزب الذى كان يمثل الأمة والشعب ، لأنه لم يكن حزبا جديرا بالبقاء ،
ولأن أعضاءه أبوا أن يجعلوه قويا . . هؤلاء الأعضاء خرج منهم فيما بعد
الأستاذ أحمد نجيب الهلالي ليصبح رئيسا للوزراء وليقود لجان التطهير
ضد فساد الحكم . . ترى ماذا كان يمكن أن يكون عليه حال الوفد لو أن
الأستاذ نجيب الهلالي وغيره من أعضاء الوفد ضربوا ضربتهم الكبرى فى
عام ١٩٤٢ وأيدوا مكرم فى دفاعه عن نزاهة الحكم ومهاجمة الفساد الذى
تغلغل فيه .

ولكنهم تأخروا . . تأخروا عشر سنوات . . وكان نزولهم الى الميدان
بعد فوات الأوان » .

وكما قلت من قبل ، فقد بادرت الوزارة الوفدية فأوعزت الى نوابها
بأن يوجهوا الى الوزراء أسئلة معينة تدور حول ما جاء فى الكتاب الأسود
من اتهامات ، ووقف الوزراء فى المجلس يجيبون على هذه الأسئلة اجابات
كانت تقابل بالتصفيق الحاد ، ثم ينقدم النائب السائل فيعلق على الاجابة
بتعليق يكشف فيه عن الرضاء الكامل بهذه الاجابة التى أكدت « نزاهة
الحكم الوفدى » .

وهكذا مضت التمثيلية فى طريقها ، وأفسحت الصحف صفحاتها
للأسئلة والأجوبة دون أن يكون لصاحب الكتاب الأسود أى حق فى الرد
أو التوضيح . ولما كانت الأسئلة فى مجلس النواب من حق السائل
والمستول فقط ، فلم يكن فى استطاعة مكرم أو أى عضو من أعضاء الكتلة
الوفدية أن يتكلم أو يتدخل فيما هو من حق السائل والمستول وحدهما .

ووجد مكرم أن الوضع يتطلب أن يتقدم الى الميدان باستجواب
مفصل .

واستعدت الحكومة ونوابها ، لا لمناقشة الاستجواب فحسب ، بل
اتخاذ الاجراء الأخير بالنسبة لمكرم بعد أن فصل من الوزارة وسكرتيرية
الوفد ، وعضوية الحزب . . . وهذا الاجراء هو الفصل من عضوية مجلس
النواب . .

وبنفس الأسلوب الذى ردت به حكومة الوفد على أسئلة النواب ،
نوقش استجواب مكرم . ثم اجتمع المجلس فى ٢٣ مايو عام ١٩٤٣
وأصدر قرارا أشار فيه الى أنه يعتبر مكرم عبید أسوأ مثل للنائب منذ
قامت فى البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٢٤ ، وجاء فى هذا القرار :

بعد سماع ما ألقاه حضرة المستجوب عرضا وتعليقا على الموضوعات
التي أثارها فى استجوابه المبني على كتابه الأسود .

وبعد سماع الردود والاجابات التي أدلى بها حضرات الوزراء عامة
وحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا خاصة : شرحا وتعليقا
وبيانا وتحديدا لما ورد على لسان المستجوب فى استجوابه وعلى كلام
المستجوب فى كتابه .

وبعد الاطلاع على المستندات والمكاتبات والوثائق الخاصة بهذه
الموضوعات التي سبق أن سارعت الحكومة الى ايداعها مكتب المجلس حتى
يطلع عليها من يشاء .

يسجل المجلس ما تبين له من الحقائق والملاحظات الآتية :

أولا - أن الحكومة قد سارعت الى مناقشة الاستجواب فورا بمجرد
تقديمه ، وكان رفعة رئيس الحكومة قد صرح قبل ذلك فى المجلسين عقب
أن أبلغت اليه العريضة من ديوان جلالة الملك أى منذ أكثر من شهر ،
بأن الوزارة ترحب بكل سؤال أو استجواب يوجه اليها عن أى موضوع
وارد فى العريضة وفى ذلك الكتاب ، وانها مستعدة للدلاء بالبيانات
القاطعة الحاسمة المؤيدة بالأدلة والمستندات ، بل زاد رفعته على ذلك بأن
دعا المعارضين والانصار على السواء أن يدخلوا هذا الباب الذى فتحه لهم
على مصراعيه ، رغبة منه فى تنقية الجو فى أقرب وقت مستطاع - ومنذ
ذلك الوقت أجابت الحكومة على ما يقرب من أربعين سؤالاً ومع ذلك فقد
ظل مكرم باشا ناكلا عن أداء واجبه البرلمانى فى ميدانه الأصلي ، وأخيرا ،
وبعد أساليب عدة استتبعها مكرم باشا كل قوته وشجاعته فتقدم
باستجوابه بعد مطاولة ومماطلة ، وتلكؤ ظاهر وتردد عجيب ، شأن كل
من يشعر بحرج مركزه وفساد قضيته وضعف حجته .

ثانيا - ان مكرم باشا قد التجأ « مع الأسف الشديد » فى
استجوابه وفى عريضته وفى كتابه الأسود الى الزاوية بالحكومة الشعبية
الوطنية وتجريحها بصفة عامة ورفعة رئيسها زعيم البلاد بصفة خاصة -
تجريحا باغيا ظلما ، مستخدما فى سبيل ذلك سلاحين كلاهما شر من
الآخر ، وهما سلاح الاختلاق ، وسلاح المسخ والتشويه .

ثالثا - ان الحكومة قد وضعت الأمور فى نصائبها فكشفت عن
وجوه الزيف والفساد فى شتى الدعاوى ، وبسطت الوقائع الصحيحة
مؤيدة بالمستندات الحاسمة ، التي تبنت اثباتا قاطعا سلامة تصرفاتها .
واستقامة نهجها فى معالجة الشئون العامة والخاصة .

رابعاً - ان مكرم عبيد باشا الذى أصبح يتجهجم على زعيمه وعلى الوزارة الحاضرة فى جراءة معدومة النظر ، لم يترك زعيمه ولم يستقل من الوزارة بمحض اختياره ، بل انه ظل حريصا الحرص كله على البقاء فيها والدفاع عنها الى آخر وقت حتى أخرج منها اخراجا وأقصى عنها اقضاء ، وآية ذلك انه وقف فى المجلس فى ١٩ مايو ١٩٤٢ أى قبل فصله من الوزارة بأيام وصرح فى جراءة وثبات وعقيدة وحماسة ظاهرة : « ان مسلك كل وزير فى هذه الوزارة انما يركز على النزاهة المطلقة » . فهل كان فى ذلك صادقا أو كاذبا وهو فى هذه الساحة الرسمية المقدسة ؟ ان المجلس ليسجل أسفه اذ يرى رجلا قد تنكر لماضيه ، وتناقض حتى مع نفسه ، فسولت له أهواؤه أن ينقلب من النقيض الى النقيض ، ولا شك أن هذا مسلك أقل ما يقال فيه انه يتنافى مع الصدق والنزاهة والأمانة ، وصحة الحكم على الناس والأشياء .

ان الكتاب الأسود لم يكن صالحا للعرض على البرلمان طبقا لأحكام الدستور واللائحة والتقاليد البرلمانية ، فاضطر صاحبه الى تعديله وتهذيبه حتى يصلح للظهور بشكل استجواب يطرح على المجلس ، وهو بالتالى لم يكن يصلح لأن يرفع الى مقام صاحب الجلالة الملك تحت اسم عريضة ، لأنه فضلا عن كونه مليئا بالألفاظ النابية الجارحة التى لا يليق أن ترفع الى مقام الملك ، فانه قد انطوى على أمور مكنوبة أو مشوهة وما كان يليق أن يرفع الى جلالة الملك الا الصادق من البيانات والصحيح من المعلومات والسليم من كل تحريف وتزييف .

ولهذا كله يقرر المجلس القرارات الآتية :

أولاً - يستنكر المجلس استنكارا شديدا المسلك الشائن الذى سلكه مكرم عبيد باشا سواء أكان ذلك فى طريقة تسويده كتابه وتلفيق ما فيه ، أم فى طريقة نشره بدل تقديم استجواب مهذب الى البرلمان الذى هو الجهة المختصة ما دام الأمر بين نائب والوزارة . وما دام النظام البرلماني قائما فى البلاد وما دامت المسؤولية الوزارية الصحيحة قائمة على أساس من الدستور : ويعتبر المجلس أن مكرم عبيد باشا اسوا مثال للنائب منذ قامت فى البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٢٤ : ذلك لأن الواجب الأول على كل نائب ألا يتحرك فى الشؤون العامة الا والصدق المطلق رائده ، وخدمة المصلحة العامة وحدها قائده ، فلا يستسلم للأحفاد تغله ، ولا لشهوة الانتقام تسيره ، فيعتدى طائشا على الأبرياء ، ويلوث عابثا الأمانة ، شفاها للغل والحزابات الشخصية على حساب سمعة البلاد ، ومصلحتها العليا .

ثانيا - يستهجن المجلس التهمتين الطائشتين اللتين جعلهما مكرم باشا محور دعايته ، وغاية القصد من استجوابه ، وهما تهمة استغلال النفوذ ، وتهمة عدم نزاهة الحكم ، وما فرعه عليهما من جميع التهم الأخرى الواردة فى الاستجواب أو العريضة أو الكتاب الأسود .

ويقرر المجلس عدم صحة هذه التهم جميعها .

ثالثا - يعلن المجلس من جديد ثقته التامة بحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب المعالي الوزراء ، هيئة وأفرادا .

كما يعلن المجلس أسفه الشديد لما نالهم على يد مكرم عبيد باشا من بغى ظالم وتجن أثيرم وهم خدام الشعب المخلصون .

وهكذا ظن مجلس النواب انه بهذا القرار قد « مسح » كل التهم التى وجهت الى حكومة الوفد ، . . بل انه حرص على أن يمسح عن « أعضائه » التهم الموجهة اليهم فخنم قراره بأن ألبسوا أنفسهم وسام الشرف اذا قالوا انهم هم خدام الشعب المخلصون والوطنيون الأمناء الصادقون .

ومضت الأيام . .

والنحاس يفكر فى الخطوة التالية ، الخطوة التى تريجه من رؤية مكرم فى الميدان السياسى . . .

واجتمع مجلس النواب فى ١٢ يونيو من نفس العام وقرر فصل مكرم من عضوية المجلس . . .

فقد تكلم رئيس المجلس فى بداية الجلسة فقال :

بعد أن صدر قرار ٢٣ مايو الماضى الذى فصل فى استجواب مكرم باشا وما تضمنه كتابه الأسود كان لزاما على مكتب المجلس أن ينظر فى أمره على ضوء هذا القرار فعقد ثلاث جلسات وتباحث فى القرار من جميع النواحي طبقا لروح الدستور وما تقتضيه صيانة الحياة النيابية من العبث ، والمحافظة على كرامة العضوية ، تلك الكرامة التى تأبى الاساءة الى سمعة البلاد ومصالحتها العليا بسوء قصد وبغير وجه حق ، وانتهى الأمر بالمكتب الى اتخاذ قرار باقتراح يقضى بفصل حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا نائب قنا من عضوية المجلس وها هو ذا القرار سيعرضه النائب المحترم عمر عمر وكيل المجلس على حضراتكم . . .

حضرة النائب المحترم عمر عمر - أتلو على حضراتكم نص الاقتراح الذي وضعه مكتب المجلس لتصديقوا ما ترونه بشأنه وهو :

» بما أن المجلس قد سجل في قراره الذي أصدره بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣ على حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا انه سلك مسلكا يتنافى مع الصدق والنزاهة والأمانة وصحة الحكم على الناس والأشياء ، والتجأ الى سلاح الاختلاق ومسح الوقائع وتشويهها .

وبما أن المجلس قد قرر استنكاره الشديد لهذا المسلك الشائن واعتبر أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ قامت في البلاد الحياة النيابية في سنة ١٩٢٤ اذ استسلم للأحقاد وشهوة الانتقام واعتدى على سمعة الأبرياء على حساب سمعة البلاد ومصالحها العليا .

وبما انه كان منظرنا بعد هذا القرار أن يفكر مكرم عبيد باشا في المعاني التي تستخلص وإهمها أن وجوده بالمجلس أصبح وضعا غير طبيعي لكنه لزم الصمت فوجب أن يتخذ المجلس قرارا في هذا الشأن وأن يعرض مكتب المجلس عليه وجهة نظره في الأمر .

وبما أن مكرم عبيد باشا لم يصبح بعد قرار ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣ جديرا بشرف النيابة عن الأمة ويتعين فصله من عضوية المجلس بالتطبيق للمادة ١١٢ من الدستور .

لذلك

يقترح المكتب على هيئة المجلس فصل نائب قنا مكرم عبيد باشا من عضويته .

الرئيس - أسفر أخذ الرأي عن الموافقة على فصل سعادة مكرم عبيد باشا من عضوية المجلس بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتا .

وبما أن العدد الواجب توافره هو ثلاثة أرباع المجلس أي ١٩٨ صوتا ، وقد زادت عن هذا العدد ، فيقرر المجلس فصل حضرة نائب قنا مكرم عبيد باشا ويعلن خلو الدائرة .



أما الخطوة التالية والأخيرة ، فقد كانت اعتقال مكرم عبيد في
السرو - بالقرب من مدينة المنصورة - حيث انضمت اليه السيدة
قرينته ...

ومن الواضح أن معركة الكتائب الأسود كانت أشد معارك نزاهة
الحكم عنفا ، إذ امتلأت المعتقلات بالذين اشتركوا في وضع أو توزيع
هذا الكتاب • بل كان مجرد ذكر اسم الكتائب في أى حديث بين اثنين
كافيا لأن يدفعهما الى المعتقل • كان الارهاب الوفدى بالغ العنف بحيث
بدأ الشعب يحس بمدى الجريمة التى يرتكبها هذا الحزب السياسى
الكبير ••• ومن الطبيعى أن يحس الشعب بهذه المرارة وهو يشهد
مصرع مثله الحزبية العليا ، ويراها وهى تنهار أمامه مثلا بعد الآخر !!

الباب الخامس

الفصل الأول

● حرب الصحراء الغربية من الألف الى الياء

● ● كان مصير العالم كله متهددا بهزيمة العلمين في مصر .

● ● عندما كان بعض المصريين يهربون من مصر والقيادة البريطانية العليا تعد لاغراق الدلتا في مواجهة روميل :

كانت القوات الإيطالية في عام ١٩٤٠ بقيادة المارشال جرازيانى قد بدأت الزحف على الحدود المصرية . احتلت - أولا - السلوم ، ثم بقبق كما احتلت سيدى برانى وفند توقف الزحف فى سيدى برانى لأن القوات الإيطالية - وقد اجتازت ٨٨ كيلومترا داخل الحدود المصرية - رأت أن تتحصن وتسترد أنفاسها ولكن الجنرال ويفيل فى ديسمبر من نفس السنة (عام ١٩٤٠) كان قد هاجم الجيش الإيطالى واستولى على سيدى برانى واستولى على ألو ف من الأسرى الإيطاليين وكميات كبيرة من الأسلحة ثم تابع انتصاراته فاجتاز بقبق والسلوم واحتلت قواته حصن كابوتزو الحصين ثم استمرت القوات البريطانية مع بداية عام ١٩٤١ - على ما يقول أستاذنا عبد الرحمن الرافعى - فى تحقيق انتصاراتها فاستولت على البردية وأسرت نحو عشرة آلاف جندي إيطالى واستولت على غنائم كثيرة وواصلت زحفها فى ولاية برقة الى أن اخترقت استحكامات طبرق فاحتلتها بعد حصار دام سبعة عشر يوما .

وفى يناير ١٩٤١ احتلت القوات البريطانية درنة ، وفى فبراير احتلت بنى غازى عاصمة برقة وأكبر مدنها وتبلغ المسافة بين سيدى برانى وبنى غازى نحو ٨٤٠ كيلومترا ثم استولت القوات البريطانية - فى مارس - على جغبوب ، وتمت اقالة القائد الإيطالى جرازيانى وتلقى الإيطاليون مددا من الألمان وتولى الجنرال روميل - الذى لقب فيما بعد

بشعب الصحراء - قيادة قوات المحور وقد تمكن روميل من استرداد بنى غازى ومعظم ولاية طبرق (عدا طبرق) .

وفي ١٨ نوفمبر ١٩٤١ بدأ الهجوم البريطاني الناني بقيادة الجنرال أوكلنك الذى خلف الجنرال ويفيل ، أى أن الايطاليين والألمان غيروا قيادتهم كما أن الحلفاء غيروا أيضا قيادتهم كما أن كلا من الألمان والايطاليين من ناحية قد دعموا المعركة بأقصى ما لديهم من قوة وعتاد وكذلك الحلفاء ضاعفوا من دعمهم لقواتهم ، وقد كر البريطانيون على الألمان والايطاليين واحتلوا بنى غازى ثم جاء هجوم جديد قام به روميل أجبر البريطانيين على اخلاء بنى غازى فى يناير ١٩٤٢ وبدأ روميل يستعد للزحف شرقا ففي ٢٦ مايو ١٩٤٢ بدأ هجومه على قوات الجيش البريطانى الثامن بقيادة الجنرال ريتشى ودارت معارك طاحنة انتهت باستيلاء قوات المحور - المكونة من الايطاليين والألمان - على بئر الحليم التى تقع على بعد ٢٥ ميلا جنوبى طبرق وكانت بئر الحليم يدافع عنها الفرنسيون الأحرار ولقد انسحب ريتشى من جسر الفرسان فى ٢٦ يونيو ١٩٤٢ وكذلك من الغزالة .

وفي ٢١ يونيو ١٩٤٢ سقطت طبرق فى أيدي قوات المحور ، وأسرت قوات المحور فى طبرق نحو ثلاثين ألف جندي من البريطانيين ومن جنود جنوب افريقية واستولوا على كميات كبيرة من المعدات والذخائر وتولى الجنرال كلود أوكلنك قيادة الجيش الثامن بدلا من الجنرال رينشى ومنحت ألمانيا الجنرال روميل رتبة فيلد مارشال ودخلت قوات المارشال روميل الحدود المصرية واستولت على مرسى مطروح ثم فوكه ، والضبعة وتوقفت القوات البريطانية عند العلمين التى تبعد أربعة كيلومترات عن ساحل البحر ومنخفض الفطارة الذى تبلغ مساحته ١٩٥٠٠ كيلومتر مربع أى ما يقارب مساحة الوجه البحرى والبحيرات ، ويبلغ عمقه ٦٠ مترا ولا تستطيع الجيوش أن تمر منه فهو سد منيع فى وجه أى زاحف على مصر من الغرب ، والعلمين أشبه ما تكون بعنق زجاجة تجعل الدفاع سهلا ، والهجوم صعبا . وكانت أولى معارك الصحراء الكبرى بين القوات البريطانية وبين قوات المحور فى أول يوليو ١٩٤٢ ونجح الجيش البريطانى فى وقف الهجوم الألمانى فى ٦ يوليو وانسحبت قوات المحور من مراكزها الأمامية فى العلمين ولكن روميل عاود الهجوم فى أواخر أغسطس ١٩٤٢ وأوائل سبتمبر وكان هجومه قد بدأ من الساحة الجنوبية من ميدان القتال ولكن هجومه لم ينجح بل أكثر من ذلك ارتد جيش المحور عن بعض مواقعه .

وكانت القوات البريطانية ومركزها حرج للغاية ، قد فكرت فى الانسحاب من ميدان العلمين الى الطريق الممتد بين الاسكندرية والقاهرة ، واتخذت الاستعدادات لهذا الانسحاب ، ولكن فى أغسطس ١٩٤٢ عين

الجنرال مونتجمرى قائدا للجيش النامى والجنرال السير هارولد الكسندر قائدا عاما للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط خلفا للجنرال أوكلندك . . كان هذا يجرى فى جبهة القتال فما الذى كان يجرى فى القاهرة والاسكندرية ، ولندن ، والوضع هكذا خرج للغاية ؟

كان تشرشل رئيس الوزارة البريطانية قد زار مصر بصفة سرية فى ٣ أغسطس ١٩٤٢ وقابل مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء سرا ، وقابل الملك فاروق سرا ولم يعلم النحاس أن تشرشل قابل الملك فاروق كما لم يعلم فاروق أن تشرشل قابل النحاس .

وزار تشرشل قيادة الجيش البريطانى النامى فى ١٩ أغسطس ١٩٤٢ عقب عودته من موسكو - عن طريق القاهرة - ولقد سبق لى أن أشرت فى الجزء الثالث من هذا الكتاب - نفلا عن د . محمد حسين هيكل - بعد أن انتقلت القوات الألمانية من السلوم الى مرسى مطروح ، وجعلت تطهر ما حولها من كل أثر للقوات البريطانية أو المصرية راح كثير من المصريين والأجانب الذين يقيمون بمصر يفكرون فى المصير الذى ينتظرهم اذا دخلت القوات الألمانية البلاد ، فمن المصريين من كانوا يتشيعون تشيعا ظاهرا للانجليز وحلفائهم ومن كانوا يقدرون أنهم يلاقون حتفهم اذا ظفرت القوات الألمانية بهم . فأما الأجانب أصحاب الأموال وأما اليهود خاصة فقد كانوا أشد جزعا وأكثر تفكيرا فى المصير المحتوم الذى قدر لهم وطن بعض المصريين أنهم قد يجدون فى السودان ملجأ اذا حزب الأمر ، بل لقد سافر بعضهم الى أقصى الوجه القبلى رغم تقدم الجو الى قيظ الصيف المحرق ، وفكر الأجانب وفكر اليهود فى التخلص من أموالهم بايдаعها عند أصدقائهم المصريين أو بالنزول عنها بأبخس الأثمان .

وفكر الرسمىون من رجال السفارة البريطانية فى القاهرة فيما يجب عليهم عمله فأحرقوا أوراقهم الرسمية حتى لا يقع الألمان عليها ويفيدوا بما تحويه من أسرار سياسية وعسكرية . وقد جاء عن لسان اسماعيل صدقى باشا أنه علم بوصفه رئيسا لاحدى شركات البترول أن الانجليز يعتزمون الهاب النار بآبار البترول الموجودة بمصر اذا اضطروهم الألمان للانسحاب منها وان مثل هذا العمل ان تم فسيصيب الاقتصاد المصرى بكارثة فادحة لا يسهل الى عشرات السنين تعويضها .

ويقول سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة انه فى ٨ يوليو ١٩٤٢ قابل الملك فاروق فى قصر عابدين . وكم كانت دهشتى - لامبسون - للتغيير الذى طرأ عليه واعتقد - لامبسون - أن اقتراب الألمان من أبواب مصر قد رفع روحه المعنوية وجعله يدرك معنى ذلك

بالنسبة له ، ولنا على أية حال ، فان مظهره وتصرفاته كانت شيئا مختلفا تماما مما عهدته فيه .

وكان قائد منطقة القاهرة العسكرية قد أرسل خطابا الى وزير الدفاع يسأله عما يجب عمله فى حالة دخول الألمان الاسكندرية ، ولم يرد وزير الدفاع لأن الحكومة المصرية لم تكن بعد قد حددت موقفها من هذا الموضوع .

وقد اجتمع مجلس الوزراء المصرى برئاسة النحاس وبحث الموقف ، وقدر احتمالات المستقبل . وقرر تكليف الأستاذ نجيب الهلالي كتابة خطاب الى روميل . ويقول الأستاذ التابعى ان الهلالي قد كتب الخطاب ولعله موجود اليوم فى سجلات رئاسة مجلس الوزراء ، وكانت خلاصة الخطاب - التابعى - التى استقأها من مصادر موثوق بها ، أن مصر دولة غير محاربة وأن الاجراءات العسكرية التى اتخذتها السلطات البريطانية قد تمت كرها وعلى غير رغبة من الحكومة المصرية ، وان مصر حكومة وشعبا تحب السلام ، وتمسك به ، وانها - مصر - قد اتخذت الآن جميع الاجراءات لحفظ الأمن والحيولة دون وقوع أية اضطرابات ، هذا وقد فوض مجلس الوزراء المهندس عثمان محرم باشا بوصفه أقدم الوزراء مهمة الاتصال بعبد الحالى حسونة باشا محافظ الاسكندرية وأنه - عثمان محرم باشا - قد أجرى هذا الاتصال فعلا وكانت المشكلة كيف يستطيع عبد الحالى حسونة باشا أن يقوم بتوصيل الخطاب - فعلا - الى روميل ؟!

وتأكيدا لما ذكر من أن كبار المصريين الممالئين للسياسة البريطانية فى مصر فكروا فى المصير الذى ينتظرهم اذا دخلت القوات الألمانية أرض مصر ، نذكر أن أمين عثمان باشا وهو فى مقدمة هؤلاء ، أو بمعنى أدق فى مقدمة البريطانيين المقيمين بمصر سافر الى فلسطين بالفعسل هو وأسرته بطائرة خاصة مملوكة لشركة مصر للطيران وقد ذكر هذه الواقعة فى تقرير لجنة التحقيق الوزارية التى سبق الإشارة اليها والمؤلفة من مكرم عبيد (وزير المالية) وطه السباعى (وزير التموين) وعبد الرحمن الطوير (النائب العام) وطه السيد نصر المستشار الملكى المساعد ، وقد وردت الواقعة تحت بند - تحميل الخزانة العامة نفقات سفر أمين عثمان باشا وعائلته بالطائرة الى فلسطين ، هربا من أزمة العلمين ، عندما تأزمت أزمة العلمين واستحكمت حلقاتها ، اسنأجر أمين عثمان باشا - وكان اذ ذاك رئيسا لديوان المحاسبة - طائرة من طائرات شركة مصر للطيران سافرت به يوم ٦ يوليو ١٩٤٢ ومعه أسرته الكريمة الى اللد (فلسطين) ثم نرك العائلة فى مستقرها الجديد بعيدا عن مصر ، وعاد الى القاهرة . وفى ١٣ يوليو ١٩٥٢ أرسلت شركة مصر للطيران الى مصلحة الطيران المدني

فاتورة بمبلغ ١٣٧ جنيها ، ٢٦٠ مليما قيمة رحلة خاصة لسعادة أمين عثمان باشا من القاهرة الى اللد ، وبالعكس ، وأحالت مصلحة الطيران المدني تلك الفاتورة الى وزارة الدفاع فجاءها الرد التالى :

١٩٤٢/٨/٥

حضرة صاحب السعادة مدير عام مصلحة الطيران المدني ..

بالاشارة الى كتاب المصلحة رقم ١/٥/٥٦ بتاريخ ١٩٤٢/٧/٢٩ بشأن (رحلة سعادة أمين عثمان من القاهرة الى اللد ، وبالعكس) أرجو الاحاطة أن هذه الرحلة تعتبر مصلحة وتحسب على جانب الحكومة ، وبناء عليه نرجو موافقتنا باستمارة صرف رقم ٥٠ ع ٥٠ ح ، بالمبلغ المستحق للشركة ، لاتخاذ اللازم لصرفه اليها وذلك بعد مراجعة القانون ، وتفضلوا ..

وكيل وزارة الدفاع

عنه : محمد سالم

وغنى عن البيان - تقرير اللجنة الوزارية - أن أمين عثمان باشا يوم سافر الى اللد مع أسرته ، لم يكن مندوبا للتفتيش على حسابات فلسطين باعتباره رئيسا لديوان المحاسبة المصرى ، ولم تضم مصر شئون فلسطين المالية الى شئونها حتى تصبح رحلات رئيس ديوان المحاسبة مع أسرته ذهابا وايابا رحلات مصلحة ، تحتسب على جانب الحكومة وتؤخذ نفقاتها من جيوب دافعى الضرائب المصريين لا من جيب رئيس ديوان المحاسبة .

وأخيرا - ذات التقرير - فليست الدولة مكلفة أن تدفع من خزائنها نفقات الهروب اذا ما فزعت القلوب !!

ولأهمية موضوع العلمين وأثره الخطير ، بل وآثاره الخطيرة فى السياسة العالمية وفى تقرير مصير الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية نحاول أن نتقصى العديد من الآراء التى تتعلق بأزمة العلمين :

يقول عبد الرحمن الرافعى عن معركة العلمين : فى هذا الموقع (العلمين) بدأت معركة كبيرة يوم أول يوليو ١٩٤٢ واستمرت نار القتال بين الجيش البريطانى وجيش المحور وتخرج وقتلا ما مركز الجيش البريطانى حين اضطر الى الانسحاب من بعض خطوطه ، على اثر خسارته فى الدبابات واضطربت الأحوال فى مصر اذ كان من المتوقع استمرار تفوق جيش المحور ، وزحفه نحو الاسكندرية ، ولكن الجيش البريطانى ثبت لهجوم روميل ووقف زحفه يوم ٦ يوليو وانسحبت قوات المحور

من مراكزها الأمامية في العلمين ، على أن المارشال روميل عاود الكرة في أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر سنة ٤٢ واستأنف هجومه في الساحة الجنوبية من ميدان القتال ولكن بعد قتال بضعة أيام اضطر إلى الانسحاب إلى خطوطه السابقة ، وتبين من أخفاقه وانسحابه أن قواته التي حشدتها لا تكفى لشن هجوم جديد ، ومع ذلك فقد ظل مركز الجيش البريطاني حرجا ، وفكرت قيادته وقتا ما في الانسحاب من ميدان العلمين إلى الطريق الممتد بين الاسكندرية والقاهرة ، واتخذت الاستعدادات لهذا الانسحاب .

وقد توقفت حدة القتال في الأسابيع التالية من شهر سبتمبر ، وعجز جيش المحور عن استئناف الزحف ، وارتد عن بعض مواقعه ، وساد الهدوء ميدان القتال في أواخر ذلك الشهر .

وفي أغسطس سنة ١٩٤٢ حدث تعديل في القيادة البريطانية في الشرق الأوسط ، فعين (المارشال) مونتجمري قائدا للجيش الثامن ، والجنرال السير هارولد ألكسندر قائدا عاما للقوات البريطانية في الشرق الأوسط خلفا للجنرال أوكلنك .

وعن معركة ٢٣ أكتوبر ١٩٤٢ ذاتها يقول عبد الرحمن الرافعي :

تلقي الانجليز الامداد والنجادات من مختلف النواحي ، من الولايات المتحدة ومن جنوب افريقية ومن الهند وأخذ سيل المهمات والذخائر والدبابات والمدافع والسيارات يتدفق عدة أشهر من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومن ثم صار مركز الجيش الثامن أقوى مما كان ، واستطاع التحول من الدفاع إلى الهجوم بقيادة الجنرال مونتجمري ، وكان هذا هو الهجوم البريطاني الثالث .

اختار الجنرال مونتجمري منطقة العلمين ميدانا لهجومه ومنازلة المارشال روميل وجيشه في معركة فاصلة .

وتقع العلمين على الطريق الشمالى الواصل من الاسكندرية الى حدود برقة ، وعلى مسافة مائة وثمانية وعشرين كيلومتر من الاسكندرية غربا ، وموقعها على جانب كبير من الأهمية الحربية (الاستراتيجية) ، اذ تقع على مقربة من البحر ، ويلبها جنوبا منخفض القطارة المتقدم ذكره ، ويبلغ عرض المنفذ بين العلمين وهذا المنخفض نحو ثلاثين ميلا ، وهو الميدان الذى صد فيه الجيش البريطانى زجفا قوات المحور فى يولية سنة ١٩٤٢ ، ثم نازلها فى أكتوبر فى المعركة الفاصلة التى سميت « معركة العلمين » .

فى هذا الميدان ، فى ليلة الجمعة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، وقف

الجيش الألماني الايطالى والجيش البريطانى وجها لوجه ، وكان جيش المحور يتألف من ستين ألف جندى ألماني وثمانية وأربعين ألف جندى ايطالى .

أما الجيش البريطانى فكان أكثر عددا وعدة ، اذ يتألف من مائة وأربعة وسبعين ألف جندى من البريطانيين وحلفائهم ، وكان يمتاز على جيش المحور بدباباته ، فلديه ألف ومائة وأربع عشرة دبابة ، كان أقواها بلا مرء الدبابات الأمريكية وخاصة دبابات « جرانت » و « سبرمان » بحيث يمكن القول على وجه التحقيق انه لولا الدبابات الأمريكية لتغيرت نتيجة المعركة ، ولم يكن لدى المحور سوى ستمائة دبابة ، وكانت مدفعية الجيش البريطانى وقوته الجوية تفوق مدفعية المحور وطائراته .

هذا الى أن جيش المحور كان بعيدا عن قواعد تموينه وامداده ، على غير ما كان عليه الجيش البريطانى ، فان مواصلاته ومواد تموينه ميسرة متوافرة ، فمقدمات الواقعة كانت ولا ريب تنبئ بنتائجها .

وكان روميل قد نظم خطوطه بين العلمين ومنخفض القطارة فى مواجهة خطوط الجيش البريطانى وحلفائه ، وعززها بحقول محكمة من الألغام والنقط الحصينة ، على أنه لم يشهد المعركة من أولها ، فقد كان منذ أواخر سبتمبر طريح الفراش فى أحد المستشفيات بألمانيا ، ولم يصل الى ميدان المعركة الا يوم ٢٦ أكتوبر وتسلم القيادة فى الحال ، ولكن لم يكن فى استطاعته اصلاح الأخطاء التى وقعت فى غيابه .

بدأ الجيش البريطانى هجومه فى ٢٣ أكتوبر ، تؤيده قوة جوية كبيرة ، وبدأ الهجوم باطلاق قذائف قنابله من نحو ألف مدفع دفعة واحدة ، فى ضوء القمر ، وكان ستار النيران الذى أسدلته المدفعية شديدا عنيفا ، وقصف المدافع يصم الآذان وصوت الضرب يسمع على بعد ٦٠ ميلا خلف خط القتال ، وصار ميدان القتال من ساحل البحر الى منخفض القطارة شعلة من نيران القنابل المتفجرة والأنوار الكشافة والمركبات المشتعلة ، وفتحت قوات الحلفاء ثغرة فى حقول الألغام التى للمحور أمام خطوطه الأمامية ، ونفذت القوات المدرعة البريطانية تحميمها المدفعية من هذه الثغرة ، واخترقت خطوط المحور الرئيسية فى بعض مواقعها ، وكان ذلك فى فجر اليوم الثانى من المعركة ، واستمر القتال شديدا فى ذلك اليوم ، واحتفظ الحلفاء بالمواقع التى بلغوها برغم الكرات الشديدة التى قام بها المحور ، واشتركت بعض الوحدات البحرية الخفيفة البريطانية فى المعركة بضرب مواقع المحور على الساحل .

استمرت المعركة عدة أيام ، فقد وقع أول هجوم من ٢٣ الى ٢٥ أكتوبر ، وكان من أثره أن تداعت من جرائه خطوط المحور الأمامية ، ثم

ابتدأت المرحلة الثانية من المعركة فى ٢٦ أكتوبر ، واستمرت حتى ٣١ منه ، ظل الحلفاء خلالها فى تقدمهم رغم الهجمات المضادة التى قام بها جيش روميل ، ثم سجل الحلفاء نصرهم النهائى فى المرحلة الثالثة ، وقد دامت من أول نوفمبر الى اليوم الرابع منه ، أى أن المعركة دامت اثنى عشر يوما ، وانتهت بهزيمة المحور ، وأسّر منهم الحلفاء عشرات الألوف ، منهم الجنرال ريتزفون توما قائد فيلق افريقية الألمانى وعدد آخر من كبار الضباط الألمان والايطاليين .

وعلى أثر الهزيمة تقهقرت قوات المحور غربا تقهقرا عاما ، بعد أن فقدت ثلثيها فى ميدان القتال ، وتركت خمسمائة دبابة غنمها البريطانيون وحافاؤهم ، عدا كميات كبيرة من المهمات والبنادق والعتاد ، فكانت المعركة هزيمة ساحقة لقوات المحور .

وقد منح الجنرال مونتجمرى على أثر انتصاره فى هذه المعركة لقب فيلد مارشال وقرن اسمه باسم المعركة فصار يعرف بالفيلد مارشال مونتجمرى أوف علمين .

وعن آثار معركة العلمين يقول الرافعى :

تعد معركة العلمين من الوقائع الفاصلة فى التاريخ ، لأنها كانت القاضية على الزحف الألمانى الايطالى فى شمال أفريقيا .

كان هدف قوات المحور من هذا الزحف السيطرة على مصر وعلى قناة السويس ، ثم متابعة الزحف شرقا حتى تصل الى ايران للاستيلاء على منابع البترول فيها ، وقطع خطوط التموين الذى يصل الى روسيا من طريق الخليج الفارسى - هكذا فى الأصل - ، وفتح ميدان جديد لمهاجمة روسيا من الجنوب ، ثم الاتصال باليابان فى آسيا .

ولكن معركة العلمين قضت على هذه الآمال كلها .

وفتح انتصار الحلفاء فى هذه المعركة طريق البحر الأبيض المتوسط للقوافل البحرية التى تنقل الجيوش والعتاد من هذا الطريق بعد أن كانت تجتاز الطريق الطويل عبر الأقيانوس الأطلسى .

وكانت معركة العلمين جزءا من خطة حربية واسعة المدى وضعها أقطاب الحلفاء لاجلاء قوات المحور عن شمال افريقية ، فلم تكد تنتهى المعركة حتى نزل جيش كبير معظمه من الأمريكين بقيادة الجنرال (أيزنهاور) الى سواحل مراكش والجزائر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ .

ويبدو من ملابسات الحوادث أن قيادة الحلفاء حددت معركة العلمين

بحيث تلائم نزول هذا الجيش الكبير ، لكي يطبق الحلفاء من الشرق والغرب على قوات المحور .

وقد أبدى روميل فى انسحابه من المهارة والمقدرة المدهشة ما شهد به النقاد العسكريون جميعا ، ويعتبر انسحابه أعظم وأروع انسحاب فى تاريخ الحروب ، وأخذ الجيش البريطانى الثامن يتعقبه دون أن يحيط به ، واستولى على طرابلس عاصمة ليبيا فى ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ ، أى بعد ثلاثة أشهر من بدء معركة العلمين ، وكان سقوط هذه العاصمة إذانا بانهيار الامبراطورية الإيطالية فى شمال أفريقية ، وانسحب روميل الى تونس ، وهناك ثبت لقوات الحلفاء ، ولكنهم تغلبوا على مقاومته واخترقوا خطوطه فى مارس سنة ١٩٤٣ ، وتجدد القتال فى شهر أبريل ، ومرض روميل ثانية أثناء القتال وعاد الى ألمانيا ، وانتهى القتال فى مايو باحتلال الحلفاء تونس وميناء بنزرت الحصين ، ولجأت فلور المحور الى رأس بون بالشمال الغربى من تونس ، ثم ما لبثت أن استسلمت ووقعت فى أسر الحلفاء ، وكان من بين الأسرى الجنرال فون أرنيىم الذى خلف روميل فى القيادة ، وجميع القواد والضباط والجنود الذين تألفت منهم فلور المحور ، وبذلك تم للحلفاء القضاء على قوات إيطاليا وألمانيا فى شمال أفريقية (مايو سنة ١٩٤٣) ، ودان لهم البحر الأبيض المتوسط شرقا وغربا .

وكان انتصار الحلفاء فى شمال أفريقية تمهيدا لغزو إيطاليا من الجنوب ، فقد بدأت قوات الحلفاء بقيادة الجنرال أيزنهاور تنزل الى جزيرة صقلية فى يولية سنة ١٩٤٣ ، وبعد أن استولت عليها نزلت الى إيطاليا ، وانتهى الغزو باستسلامها للحلفاء فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

وفى هذه الأثناء نزل الحلفاء على شواطئ افريقيا (٨ نوفمبر ١٩٤٢) وهكذا تلاشت قوة المحور العسكرية من على مسرح العمليات فى حوض البحر المتوسط . وبعد ذلك بعدة أشهر انتهت الحرب فى افريقيا تماما بالاستيلاء على طرابلس وبنزرت وتونس (مايو ١٩٤٣) . أما مصر فقد أصبحت آمنة من كل خطر وما لبثت المعارك السياسية الداخلية أن عادت من جديد الى أفق القاهرة .

ويقول الأستاذ محمد التابعى عن معركة العلمين فى الصحراء الغربية ومعركة العلمين بين القصر والوزارة النحاسية وهذا فى حد ذاته يدل على تفاهة ما كان يحدث فى ذلك الوقت العسير .

وفى صباح السبت ٢٧ يولية ١٩٤٢ - وكانت الشائعات المزعجة تملأ البلد - زرت حسنين فى داره فلم أجده . . . وقيل لى انه ذهب يعود ابنه هتسام فى المستشفى فقد أجريت له عملية الزائدة الدودية . .

وانتظرت حتى حضر حسنين وقلت له اننى سألت هذا الصباح وزير العدل صبرى باشا أبو علم عما اذا كان النحاس باشا قد أبلغ جلالة الملك تطورات الموقف فى الصحراء الغربية وأعطاه صورة صحيحة عن الحالة . أم تركه يستقى الأخبار من الخارج كما حدث يوم اغلاق الحدود .. وهل هو مثلا أبلغ الملك تفاصيل ما دار فى الاجتماع الذى عقده « رفعتة » فى يوم الاثنين الماضى ٢٢ يونية مع السفير مايلز لامبسون والجنرال سنون ؟ .. وأن صبرى أبو علم باشا قال لى : ان النحاس باشا قد أدى فى هذه المرة واجبه وأنه أبلغك - أنت يا حسنين باشا - كافة التفاصيل ..

قلت هذا لحسين فابتسم بمرارة وقال : أبدا ! ..

ثم مضى يقص على التفاصيل .. قال :

- عرفت أن النحاس باشا عقد اجتماعا مع من ذكرت وانتظرت أن يتصل بى فور انتهاء الاجتماع ولكنه لم يفعل ومضى العصر .. ثم المغرب .. وأقبل الليل ورفعتة لم يتصل بى .. وسألنى الملك « هل اتصل بك رئيس الوزراء ؟ فقلت كلا .. ولعله يجمع الأخبار والتفاصيل وكل ما يمكن جمعه لكى يعطينا صورة كاملة عن الموقف » ..

« .. ولكن هذا كان فى الحقيقة اعتذارا منى عن النحاس باشا لأننى كنت أنتظر أن يتصل بى ويطلب مقابلة الملك لكى يبلغه ما حدث . ولكن الذى حدث أن رفعتة أصدر بلاغا رسميا عن الاجتماع المذكور .. ونشرت الصحف البلاغ .. وكان ذلك قبل أن يطلع الملك على شىء ما » . وهكذا قرأ الملك البلاغ الرسمى فى الصحف مثل سائر الناس .

ومضى حسنين باشا فى روايته يقول :

« وفى صباح اليوم التالى لم أستطع صبرا .. والواقع أننى أهملت أو تهملت فى أداء واجبى كرئيس للديوان لأنه كان يجب على أن أتصل بالنحاس باشا قبل ذلك وأسأله .. ولكننى راعيت الذوق الحسنى فلم أفعل .. ولكننى وجدت أنه لم يبق موجب للذوق .. فكلمت بالتليفون أمين عثمان باشا وبسطت له وجهة نظرى .. وبعدها بقليل اتصل بى النحاس باشا وقال لى .. « انت فىن ؟ أنا بافتش عليك » .. وكلمنى كلاما عموميا عن الحالة وأنها مطمئنة . وسألنى ما اذا كنت أريد أن أقابله فقلت له نعم أحب أن أقابل رفعتك .. قال « بس أنا عندي برلمان النهارده » قلت له « اذن فى أى وقت يناسبك » .. ثم حدثنى عن البيان الذى سيلقيه فى البرلمان وسألنى هل يرسل لى نسخة منه فقلت وأكون شاكرا لو فعل .. » .

« وهكذا انتهى حديث النحاس باشا معي بالتليفون .. وبعدها بقليل كلمني أمين عثمان بالتليفون وقال لي .. « انت مش عايز تقابل النحاس باشا ؟ .. فقلت له « ازاي » بالعكس .. أنا عاوز أقابله .. قال : « هو فهم كده » .. فقلت : « فهم غلط .. وأنا غايته أحببت أن لا أربطه بموعد أو ميعاد وتركت له اختيار الوقت المناسب » .

واتفقتنا على مواعد المقابلة ثم أبدى حسنين باشا رأيه في البيان الذي ألقاه النحاس باشا في البرلمان فقال انه فيما عدا ثلاث أو أربع نقط فان البيان المذكور يبدو كأنما قد كتب في السفارة البريطانية . وانها لعجيبة أن يقول النحاس باشا في بيانه انه مطمئن بينما الانجليز أنفسهم يسمون ما حدث « كارثة » ويصفون الحالة بأنها خطيرة وجرائد اليوم تقول نقلا عن جرائد لندن ان الزحف الألماني لو أوقف يكون هبة من الله .. ومع ذلك فان النحاس باشا يقول انه مطمئن .

ولم يقل النحاس باشا في أول الأمر لحسينين أكثر مما جاء في البيان الذي ألقاه أمام مجلسي البرلمان وهو أن الحالة مطمئنة وأن الانجليز سوف يدافعون عن مصر .. الى آخر مدى .. ولقد حاول حسنين أن يعرف من النحاس باشا حدود « هذا المدى » وهل هو يقف مثلا عند مرسى مطروح ؟ أم أن الدفاع « الى آخر مدى » معناه أن الحرب سوف تجرى في داخل البلاد ؟ ..

ولكن النحاس باشا رفض المناقشة في امكان وفوق هذا الاحتمال .. وهنا يقول حسنين رحمه الله .. « قلت له : « نفرض .. لا قدر الله .. لا سمح الله .. يعني لو دخل الألمان مرسى مطروح أو .. لو زحفوا بعدها ! .. » .

ولكن النحاس باشا قال مش ممكن ...

وعاد حسنين يقول « يعني لا سمح الله .. لا قدر الله .. وربنا ما يقدر .. انما يعني لو حصل ... » .

فقال النحاس باشا « يمكن نخلى المدنيين ساعتها يتركون المدن الى القرى .. » .

يعنى الحرب تدخل مصر .. وهذا هو الخراب .

وكان حسنين يروى لي تفاصيل هذا الحديث وهو منفعل وحائر في فهم عقلية النحاس باشا .. وكيف انه أصبح آلة في يد الانجليز .. وقد تحدث حسنين طويلا في هذا المعنى وكان مما قاله .. « النحاس باشا في

يد الانجليز خالص » لأنه يعرف أنه لو كان الأمر بيده البلد لما بقي في
رياسة الوزارة خمس دقائق ٠٠ ، ٠

ثم انتقل حسنين بالحديث الى الشائعات التي تقول بأن الجيش
الانجليزى فى الصحراء الغربية لا يريد أن يحارب ٠٠ وقارن بين موقفهم
اليوم وموقف الجنود الايطاليين أيام الجنرال ويفل أيام كانت جنود بريطانيا
تحارب بشجاعة ٠٠ وجنود ايطاليا يهربون ٠٠ وها هي ذى الآية قد
انعكست ٠٠ فأصبح الانجليز يهربون ٠٠ وجنود ايطاليا وألمانيا وراءهم ..
ثم قال ان طيارا انجليزيا كان زاره فى داره وورطه حسنين فى الحديث
حتى اعترف له بأن هناك أمرا مربيا فى استسلام حصن طبرق الحصين
فقد قال There is something fishy وان هذا الشيء المريب - كما قال
حسين - هو أن الجيش البريطانى رفض أن يقاوم وسلم للألمان من غير
قتال ومضى حسنين يقول :

- فاذا كانت هذه هى الحالة فكيف يكون النحاس مطمئنا كما
يقول ٠٠ . بل لعل روميل على علم بحقيقة الحالة وانهيار معنوية الجيش
البريطانى ولهذا السبب نراه يسرع فى زحفه حتى لا يعطى الانجليز
فرصة لجمع جموعهم ولم شملهم ٠٠ وقد لا يبعد أن يدخل على - فى أى
وقت - فى مكتبى ضابط ألمانى يرفع يده بالتحية ويقول ٠٠ هيل
هتلر ؟ ٠٠

ومضى حسنين « باشا » فى حديثه فقال فى معرض التدليل على
خطورة الحالة التى يصير النحاس باشا على وصفها بأنها « مطمئنة » قال
ان هناك خطأ قد أنشئ بين أمريكا ومصر لنقل الصور الفوتوغرافية
باللاسلكى وقد افتتحه مستر روزفلت بارسال صورة له مع محمود « بك »
حسن وزير مصر المفوض فى واشنطن وقد نشرت الصحف المصرية
الصورة المذكورة ٠٠

ويذكر التابعى أن حسنين علا صوته وهو يقول :

- بأه دى بلد ٠٠ البلد كلها تهتز علشان النحاس اختلف مع
مكرم ٠٠ ومفيش حديث فى البلد كلها الا عن خلاف مكرم والنحاس ٠٠
بينما الألمان على أبواب البلد والبلد مهددة بالخراب اذا قرر الانجليز
المقاومة فى دلتا النيل وريف مصر ٠٠

ويذكر التابعى أن حسنين اتصل ببعض الزعماء ليجس نبضهم
فتحدث معهم فى الموقف وخطورته وصواب الحصول على ضمانات بعدم
تعريض البلد للخراب ولكن أحدا من الزعماء - ولا النحاس نفسه - يقبل

أن يخطو هذه الخطوة فيقبل السفير البريطاني ويحدثه في هذا الموضوع
لأنهم جميعا يخافون من غضب الانجليز وشكوكهم ، أو غضب الألمان
وانتقامهم . ثم قال بانفعال :

— ودينى وما أملك لقد تحققت من أن البلد دى كلها مفيش فيها
راجل واحد . . . وأقسم بربى لو الحالة صفيت وربنا أنقذ البلد وأعطانى
الملك « كارت بلاننش » فى ناليف الوزارة فانى لن أختار ولا واحد من
هذا الطقم أبدا . . . بل سوف أعمل وزارة من الشباب . . . وأنا متأكد أنهم
لو غلطوا فإن غلطاتهم تبقى أرحم بكثير من غلطات حضرات الزعماء
الكبار . . .

ثم قال بمرارة . . .

— زعماء ايه يا شيخ ؟ . . . دول مفيش فيهم ولا راجل واحد . . .
الى أن يقول الأستاذ التابعى :

وانهارت تماما مقاومة الانجليز فى الصحراء الغربية . . . وسقطت
خطوط دفاعهم الواحد بعد الآخر وكان الجنود الألمان يجسدون مشقة فى
اللاحاق بالجنود البريطانيين بسبب سرعة انسحابهم .
وسقطت مرسى مطروح فى أيدي الألمان . . .

وتقدمت بعدها قوات المحور . . . ثم توقفت بسبب نفاد الوقود
أو البترول الذى لا غنى عنه فى حرب الدبابات . . . وكان توقفها عند
« عنق الزجاجة » الذى اختاره البريطانيون خطأ لدفاعهم الأخير قبل
الاسكندرية . . .

وكان « عنق الزجاجة » هذا — أو خط الدفاع — يمتد ما بين البحر
عند محطة العلمين ومنخفض القطارة ويبعد عن المكس — احدى ضواحي
الاسكندرية — بنحو أربعين كيلومترا .

وبدأ أهالى الاسكندرية يسمعون دوى المدافع وهى تطرق أبواب
دلتا النيل . . . وساد الذعر والرعب والفرع وخصوصا بين يهود مصر الذين
أسرعوا الى بضائعهم المكدسة فى المخازن يعرضونها للبيع بأرخص الأسعار
. . . وكان المارة فى شارع جامع شركس بالقاهرة يشاهدون يومئذ عشرات
منهم يحاصرون قنصلية بريطانيا ليحاولوا الحصول على « فيزا » أو اذن
بدخول فلسطين أو جنوب افريقيا .

كانت بحق أيام الذعر والفرع وكان من الصعب أن يصدق أحد
أن شيئا ما سوف يوقف الزحف الألماني ويحول دون دخولهم الاسكندرية
والقاهرة .

اللهم الا اذا وقعت معجزة .. ولكن سلطات الحلفاء أنفسهم لم تكن فيما يظهر تؤمن أو حتى ترجو يومئذ وقوع هذه المعجزة .. فقد كان المارة فى ميدان قصر الدوبارة والشوارع المحيطة به يرون أعمدة الدخان تتصاعد من مداخل السفارة البريطانية والسفارة الأمريكية وبعض المباني والدور والعمارات التي كانت تشغلها ادارات مختلفة تابعة لقيادة الجيش البريطاني ...

وكانت أعمدة الدخان تتصاعد ليلا ونهارا .. أياما متوالية .. وعرف سكان القاهرة أن رجال السفارتين والقيادة البريطانية يحرقون أوراقهم السرية استعدادا لمغادرة القاهرة ...

وسافر بعض كبار المالىين والأدباء والصحفيين ممن كانوا يحملون يومئذ على هتلر والنازية .. أو كانت لهم علاقات بمجهدو بريطانيا الحربى .. سافروا الى أسوان ومنها الى الخرطوم ..

وقابلت ذات صباح الأستاذ محمود أبو الفتح وسألنى ..

– راج تودى فلوسك فين ؟ ..

قلت .. فلوسى كلها أحملها فى جيبى ..

وابتسم وقال انه أرسل « فلوسه » الى جنوب افريقيا . وفى مساء نفس اليوم وكنت فى جريدة الأهرام أسأل عن آخر الأخبار سألنى رئيس التحرير الأستاذ أنطون الجميل « باشا » ماذا يفعل بأمواله المودعة فى البنوك ؟ ...

وقلت له ان محمود أبو الفتح أرسل أمواله الى جنوب افريقيا ... وابتسم رحمه الله بمرارة وقال ...

– وهو يعنى جنوب أفريقيا الى مأمون ومضمون ...

وكان الأستاذ أنطون الجميل يعتقد أنه اذا سقطت مصر فى أيدي الألمان فلن يقف بعدئذ شئ فى طريقهم ... بل سوف يكتسحون وادى النيل الى جنوب افريقيا .. ويشقون طريقهم شرقا كما تشق السكك طريقها فى قالب الزبد عبر فلسطين ولبنان وسوريا والعراق .

ويقول التابعى ان السلطات البريطانية فى مصر فكرت فى تهريب نحو خمسمائة فتاة من فتيات الانسا والمجنديات البريطانيات الى الأقصر ، فليس من المرغوب فيه – كما يقول أحد المتحدثين معه من السفارة البريطانية أن نترك وراءنا فى القاهرة كل هذه النعمة وأسباب السرور غنيمة للجنود الألمان ، ويمضى التابعى قائلا :

وفتيات « الانسا » فرقة كانت مخصصة للترفيه عن الجنود
البريطانيين فكانت تقيم لهم فى مختلف المعسكرات الغناء والموسيقى
والتمثيل ..

اذن فقد كان الخطر خطرا حقيقيا .. لا مبالغة فيه .. وها هى
ذى السلطات العليا التى تعرف الحقائق تحرق أوراقها .. وتسرع وترسل
الفتيات البريطانيات المجندات بعيدا عن القاهرة - الميثوس من انقاذها -
الى الاقصر منطقة الأمان ولو الى حين ...

ثم انتشرت اشاعة تبين فيما بعد أنها خبر صحيح .. وفجواها أن
السلطات البريطانية العسكرية طلبت بالحاح من الحكومة المصرية اغراق
غرب الدلتا أو مديرية البحيرة وما الى جنوبها .. لكى تحول هذه الأراضى
الى بحر من الطين تغوص فيه دبابات الجيش الألمانى وعربات النقل
وسياراته ومدرعاته ومصفحاته .. وتعرقل زحف رومييل على دلتا
النيل ...

وبدأت ألوف من المهاجرين تفد على القاهرة من الاسكندرية والبحيرة
وشمال الدلتا .. وأرسل الضابط المصرى قائد منطقة الاسكندرية خطابا
سريا الى وزارة الحربية المصرية فى القاهرة .. يسألها فيه عما يجب عليه
عمله فى حالة دخول قوات المحور من الألمان والايطاليين .. هل يجب عليه
أن يقاوم هو وجنوده .. ؟ أم يستسلم ويسلم سلاحه وذخيرته .. ؟

وعرض الخطاب أو السؤال المذكور على وزير الحربية يومئذ المرحوم
الفريق حمدى سيف النصر باشا فقال :
- ماتردوش عليه ..

ولكن قائد الاسكندرية عاد وأرسل بعد يومين رسالة سرية أخرى
كتب عليها (مستعجل جدا) ويكرر فيها نفس السؤال ويلج فى
الجواب ...

ولما عرضت هذه الرسالة الثانية على وزير الحربية صاح ..

انقلوا ابن ... ده من اسكندرية وأرسلوه حته تانية وابتعوا واحد
تانى محله .. هو عاوز يودينى فى داهية ..

ذلك أن حمدى باشا رحمه الله كان يخشى اذا أمر قائد الاسكندرية
بالمقاومة ثم دخل الألمان .. أن يحاكمه الألمان أمام مجلس عسكرى ..
واذا أمره بالاستسلام للألمان ثم نجح الانجليز فى صد الألمان .. أن
يحاكمه الانجليز بتهمة الخيانة ..

ومن هنا رفض أن يرد على رسالة قائد منطقة الاسكندرية . .

وفى هذا الجو من التوتر والفرع . . اجتمع مجلس الوزراء برئاسة صاحب المقام الرفيع « مصطفى النحاس باشا وقال رفعته فى بداية الاجتماع انه رأى بسبب خطورة الحالة وتطورها السريع أن يدعو المجلس للنظر فيما يجب عليه اتخاذ لتأمين سلامة البلاد . .

ويقول الأستاذ التابعى انه ذهب مساء ٢٨ يونيو ١٩٤٢ حيث قصد الى مكتب رئيس تحرير الأهرام ليعرف آخر الأخبار الواردة من جبهة القتال ، وأنه قابل - فى مكتب رئيس التحرير الدكتور محمود عزمى والسيدة قرينته وأن السيدة قرينته سألتها عما اذا كان قد سمع أن فلانا وهو من نجوم السينما وأبناء الذوات - قد طلق زوجته وانه قال لها انه لم يسمع عن هذا الكلام .

وقالت السيدة حرم الدكتور محمود عزمى ان السيدة فلانة هذه هى الآن « صديقة » الجنرال ريتشى قائد الجيوش البريطانية فى الصحراء الغربية . . وأن الجنرال لم يسافر الى الميدان بل يدير المعركة بالتليفون . والى جانبه صديقه فلانة المذكورة . . .

وقال المرحوم محمود عزمى :

- على كل حال الثابت أن الجنرال ريتشى كان يزور الاسكندرية مرة فى كل أسبوع وينزل بفندق بوريفاج حيث كانت تقابله فلانة المذكورة . . وقلت أنا ان الاشاعات كثيرة عن فلانة هذه ومعظمها غير صحيح . ثم سألت الدكتور محمود عزمى عن رأيه فى الحالة وفى دفاع الانجليز فقال ان الانجليز ينوون الدفاع عن مصر الى آخر رمق وان خطتهم وخطوط دفاعهم هى :

١ - مرسى مطروح .

٢ - الضبعة .

٣ - الخطاطبة (فى مديرية البحيرة) .

٤ - من الأهرام الى الزمالك .

٥ - قناة السويس .

قلت : والاسكندرية . . والقاهرة . .

قال لم يتخذ بشأنهما بعد أى قرار .

قلت على أى حال اذا كانت هذه هى خطة الانجليز فانها تعنى خراب

مصر . .

قالت السيدة حرم محمود عزمى . .

– نعم الدفاع شبرا شبرا كما فعل الروس فى مدينة سياستبول .

ويقول الأستاذ النابعى : فى أول يوليو ١٩٤٢ : الذعر شديد
والاشاعات كثيرة ومن اشاعات اليوم أن الانجليز طلبوا من الملك الانتقال
الى فلسطين بل الى أسيوط بل الى السودان ومعه الوزارة .

وقد عقد البرلمان بمجلسيه جلسة سرية أعلن فيها النحاس باشا أن
مصر حصلت على غطاء من الذهب ، وأن فى البلد مؤونة تكفيها لمدة شهر
واحد وأن الانجليز رفضوا أن تكون القاهرة مدينة مفتوحة .

وقيل – التابعى – ان الملك والنحاس اتفقا على البقاء فى مصر وعدم
مغادرتهم البلاد .

وعن يوم ٢ يوليو ١٩٤٢ قال التابعى ان الذعر قد خف فى الصباح
ثم عاد واشتد فى المساء وأن الجنود البريطانية هى التى تتولى حراسة
القناطر الخيرية ابتداء من اليوم .

وعن ٣ يوليو ١٩٤٢ قال التابعى ان وزير التموين قال له ، ان الحالة
وحشة وربنا يلطف ، وانه – التابعى – قابل فؤاد سراج الدين فى نفس
اليوم وأن النحاس باشا رفض تأليف وزارة قومية بل رفض دعوة الجبهة
الوطنية وأنه – أى النحاس – رفض الاستقالة لأنه ربان السفينة ولا يجوز
لربان السفينة أن يترك السفينة وسط الأنواء ويهرب .

ويذكر التابعى أن حسنين باشا قال له انه لم يأت على مصر يوم
كانت فيه محتلة احتلالا تاما كما هى الآن . فقد كان الانجليز يحاولون منذ
شهور الحصول على نصيب فى حق حراسة بعض الطرق والمنشآت ولكن
طلباتهم فى هذا الشأن كانت ترفض دائما . . ولكنهم الآن وبموافقة
النحاس باشا قد تغلغلوا فى صميم الريف وأصبح كل شىء فى مصر فى
قبضة يدهم فاذا أزعجت الساعة التى يتيمينون فيها أنهم خسروا المعركة فانهم
سوف يدمرون كل شىء . . وكل شىء الآن تحت أيديهم وفى حراستهم . .
وليس لمصر يومئذ أن تعترض لأنهم سوف يقولون ان ما تم قد تم بالاتفاق
مع رئيس الحكومة .

وقال حسنين انه تحدث مع بعض أصدقائه من الانجليز فى هذا
الموضوع فقال لهم (ثقوا اذا دمرتم كل هذا فسوف أكون أنا أول من يهب
لقتالكم لأنكم قد خربتم بلدى خرابا تاما . واذا دخل الألمان مصر فسوف

يهرع كل مصرى لاستقبالهم • وليطلب منهم أن يسمحوا بالقتال فى صفوفهم ضدكم أنتم الذين دمرتم بلده • • واذا قدر لكم أن تعودوا الى مصر فسوف يهب المصريون لصدكم وقتالكم) •

ومضى حسنين يقول انه اذا نفذ الانجليز خططهم فان النتيجة هي خراب الدلتا أى الوجه البحرى • ولقد قال لهم قائد من خيرة قواد الجيش الفرنسى وهو الجنرال كاترو ان كل ما يهمهم فى مصر هو قناة السويس • • وان خط الدفاع عن قناة السويس ليس فى الصحراء • بل على ضفاف النيل وفى الدلتا • • ذلك لأن الدلتا تعد من الوجهة الحربية هبة لا تقدر للقائمه الذى يدافع عنها اذ انها بعشرات القنوات والمصارف التى تشقها وتخرقها طولا وعرضا • • وبأرضها الهشة الطرية وبقناتها التى يمكن تدميرها عند الحاجة • • تعطل وتعوق سير الجيش الذى يهاجم ويحاول التقدم • • وهكذا تصبح الدلتا ميدانا للمعارك • • ويحل الحراب وويلات الحرب من كر وفر بكل بلدة • وكل قرية فيها • •

ويقول الأستاذ التابعى ان أحمد حسنين باشا قال له وهو يستكمل حديثه :

— اذن ليس هناك أمل الا فى ثورة تنفجر فى البرلمان ويقوم معها الشعب فيضطر النحاس باشا والانجليز أن يتمهلوا ويراجعوا موقفهم ويترددوا فى هذه الحطة •

قال • • ربما كان هذا ممكنا منذ عشرة أيام قبل أن يضع الانجليز أيديهم على كل شيء • • كان هناك أمل فى أن يتمهل الانجليز وأن يجمعوا عن التدمير ، أو لو أن الجيش المصرى كان هو الذى تولى حراسة المنشآت • • لأن الانجليز كانوا يفكرون ساعتها طويلا قبل تدمير هذه المنشآت والمجازفة بوقوع تصادم بينهم وبين الجيش المصرى • أما الآن فقد ضاعت الفرصة ولم يبق هناك ما يخشاه الانجليز لأنهم هم الذين يحرسون ويتحكمون فى جميع المنشآت • • •

ويقول حسنين باشا موجهها كلامه الى التابعى :

— اذا قدر لك أن تكتب يوما عن هذه الأيام فاكتب وقل ان شيوخ البلد ونوابها قيل لهم ان هناك خطرا يهدد بيوتهم بالحرق ويهدد أراضيهم بالغرق ويهدد ريف مصر وقرى مصر بالدمار • • ولكنهم سكتوا خوفا على الأربعين جنيتها التى تصرف لهم من البرلمان • •

ويذيع الأستاذ محمد التابعى سرا عرفه بعد انتهاء الحرب ، هذا السر هو أن القوات البريطانية فى مصر ، بل والبريطانيين وحلفاءهم جميعا كانوا يتنون فيما لو هزمهم روميل الانسحاب من مصر الى فلسطين والسودان •

وقد ألحت وزارة الاستعلامات البريطانية في ضرورة خروج أم كلثوم ،
ومحمد عبد الوهاب بالرضا أو بالاكراه لأنها كانت تخشى أن تستغلها
الدعاية الألمانية الى أبعد حدود الاستغلال . . ولقد كان يكفي أن يعلن
راديو القاهرة التي يحتلها الألمان . . ان أم كلثوم أو عبد الوهاب سوف
يغنى هذا المساء لكي ينصت العالم العربي كله الى اذاعة راديو القاهرة
الذى يسيطر عليه الألمان . وهذا هو الخطر في حرب الدعاية .

وهذا وحده أبلغ دليل على ما كانت تعلقه أجهزة الدعاية في بريطانيا
على الفن المصرى ، والفنانين المصريين . وأذكر أن الفنان محمود شكوكو كان
يلعب دورا هاما في الدعاية لقضية الحلفاء ، وفي السخرية من هتلر ، ومن
موسوليني بمونولوجاته الفكاهية وهو لهذا السبب فكر فيما فكر فيه
غيره من ضرورة الجلاء عن مصر ، اذا ما بدرت بوادر انتصار قوات المحور
على قوات الحلفاء .

وكذلك فعل الأستاذ عباس محمود العقاد . .

● عن معركة العلمين يقول مارسيل كولومب :

وقد حرص النحاس باشا منذ اليوم التالى لوصوله الى الحكم على أن
يوضح للسفارة البريطانية أنه « لا المعاهدة البريطانية ولا مركز مصر
كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان بالتدخل فى شئون مصر وبخاصة فى
تأليف الوزارات أو تغييرها » ورحب السير مايلز لامبسون عن طيب
خاطر بهذه المناورة التي كانت تهدف الى تناسى عمل القوة الذى حدث
بالأمس فى قصر عابدين . كما أوضح المندوب السامى فى نفس اليوم فى
تصريح نشرته الصحف أن السياسة البريطانية تهدف الى « ضمان تعاون
كامل مع حكومة مصر باعتبارها بلدا مستقلا وحليفا وذلك بتنفيذ بنود
المعاهدة الانجليزية المصرية دون التدخل فى الشئون الداخلية لمصر أو فى
تشكيل الوزارات أو تعديلها » .

ومع ذلك فقد كانت الشهور الأولى فى عمر « حكومة الشعب » بالغة
الصعوبة ، فقد سرى الهمس بأن السير مايلز لامبسون كان قد قدم الى
الملك فاروق أثناء المقابلة التي تمت فى ٤ فبراير وثيقة تنازل عن العرش
وأنه كانت قد اتخذت كافة الاجراءات لنقل الملك الى مكان مأمون اذا
ما رفض دعوة مصطفى النحاس باشا الى تولي الحكم . وفى العاصمة نمت
لدى الضباط مشاعر النقمة على بريطانيا العظمى . وفى ليبيا كانت
المعارك تدور بشراسة . وفى ٢٧ فبراير ١٩٤٢ كان روميل يواصل طريقه
الى الأمام وفى ١١ يونية جلت قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كونج
Koeing عن بير حكيم وفى ٢١ يونية سقطت طبرق ووقع ٢٥ ألف من

الرجال أسرى فى يد العدو ، وفى ٢٥ يولية تم اجتياز الحدود المصرية واحتلال السلوم . وفى اليوم التالى دخلت قوات المحور المدرعة سيدى برانى . وفى صباح ٢٩ سقط معسكر مرسى مطروح الحصين . وفى أول يولية حوصرت العلمين وأصبحت القوات الألمانية الإيطالية تبعد عن الاسكندرية بما لا يزيد عن مائة كيلومتر . وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلنت ألمانيا الهتلرية وإيطاليا الفاشية التزامهما المشهور « باحترام وتأكيد وضمان استقلال وسيادة مصر » بل انهما أكدتا من جديد أن قواتهما لن تدخل مصر « كبند معاد وانما ستتدخلها بهدف طرد الانجليز من الأراضى المصرية وحتى توصل ضد انجلترا العمليات الحربية التى تهدف الى تحرير الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية » . وبالإضافة الى ما سبق فقد تلقت مصر تأكيدا بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستتنبأ مكانها بين الدول المستقلة ذات السيادة . وشجعت هذه السياسة الماهرة كل خصوم بريطانيا العظمى على معاودة دعايتهم لصالح قوات المحور فى الوقت الذى نجحت فيه بعض العناصر الألمانية فى التسلل الى ضواحي الاسكندرية . لقد كان وقتا عصيبا حقا . وفى القاهرة هجم الناس بالطواير على نوافذ البنوك وجرت حركه سحب جماعية للأرصدة ودب الفرع فى فلوب الأجانب وفكر الكثيرون منهم فى الهرب الى فلسطين ووضعت السلطات البريطانية تحت تصرفهم قطارا خاصا ، وكتب أحد شهود العين يقول : « كانت أعمدة الدخان تشاهد وهى تعلو فى سماء المدينة ، وأخذت البعثات الأجنبية تحرق وثائقها فى حدائق مبانيها وملأت قوافل السيارات الطرق الصحراوية وبدأت هجرة جماعية وغادر الناس من كل الجنسيات مصر وبالمئات وذهبوا يلوذون بفلسطين وسوريا ولبنان بل وبنجوبى أفريقيا » .

وفى ظل هذه الظروف المحزنة أبدى رئيس الوزراء من ضروب النشاط والهمة ما جعله يوجه المرة تلو المرة شكره العميق الى حكومة لندن وفى ٢٢ فبراير أعفى رئيس الجيش المربط عبد الرحمن عزام باشا من مناصبه . وفى ٨ ابريل اعتقل على ماهر باشا بعد أن طلب اليه أن يكف عن القيام بأى نشاط سياسى وحددت إقامته وزيدت اجراءات الأمن فى كل أنحاء مصر . وأدان النحاس باشا « الطاير الخامس » الذى يبذر القلق فى النفوس ، وبقوة وحماس كذب الشائعة التى راجت ومؤداها أن انجلترا طلبت الى مصر أن تمدّها بمعونة عسكرية وأكد أنه مواصلة منه للسياسة التى سبق أن أعلنها قبل مجيئه الى الحكم لن يقدم على الاطلاق جنديا واحدا مهما كانت الظروف ، لكنه استطاع أن يفى بالتعهد الذى قطعه على نفسه « بأننا غيورين على تطبيق معاهدة الصداقة والتحالف فى روحها وفى نصها » وبأنه لن يسمح لمخلوق أيا كان بأن يخل بتكامل نصوص هذه المعاهدة التى من شأنها أن تطمئن حليفتنا طامنة تامة فيه.

الوقت الذى تقاىل فيه دفاعا عن الديمقراطية والحرية . وكانت الحملة ضد « المهيجين والجواسيس » مصحوبة بالعنف كما صدرت الأحكام ضد « مروجى الأخبار الكاذبة » بعقوبات بالسجن تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة كما أغلق نادى السيارات الملكى بالقاهرة الذى أشيع عنه سواء بالحق أو بالباطل أنه مقر لغير المتعاطفين مع الحلفاء . كما اعتقل النبيل عباس حليم وكذلك رئيس اتحاد الرياضة المصرى محمد طاهر ، وكلف الجيش بالتعاون مع البوليس فى حفظ النظام والهدوء فى الشوارع وألقى القبض على آخرين ممن حامت حولهم الشكوك ونشطت المحاكم العسكرية .

وهكذا انجازت مصر للمرة الأولى وبشكل واضح - تحت قيادة مصطفى النحاس باشا - الى جانب الحلفاء ، وذلك دون أن تشترك فى الحرب اشتراكا مباشرا . واستطاعت بريطانيا أن تعد لهجومها المضاد وان كان الأمر قد استلزم الانتظار حتى أكتوبر ١٩٤٢ .

« حتى تكسب نهائيا معركة العلمين ويزول الخطر عن مصر ، وفى نوفمبر وديسمبر أخذت تسقط كل من برقة وطبرق وبنغازى ثم اجدابيا على التوالى فى يد الجيش الثامن .

الفصل الثانی

● أسرار الحرب فى الصحراء الغربية 'لما يرويهها
وستون تشرشل

● من يوميات مونتهجرى القائد العبقري عن الحرب
فى العلميين

لم تأسرنى مذكرات ما لسياسى ما ، كما أسرتنى مذكرات ونستون
تشرشل . ومهما كانت عناية وعبقرية أولئك الذين ترجموا تلك المذكرات
الى العربية فيبقى الأصل بالانجليزية أكثر روعة . وتتميز مذكرات تشرشل
الرجل الذى قاد الحلفاء الى النصر من نقطة الصفر ، ان الرجل كان صريحا
للغاية فى كل ما كتبه : لم يتورع أن يسجل أخطاءه الخاصة بدقة كما
أنه لم يتورع أن يذكر مآثر خصومه وأعدائه . وفى كل صفحة من صفحات
تشرشل عظة وعبرة ، لكل الناس ، ولكل الشعوب . وكم وددت لو استطعت
ان أقدم ما فى تلك المذكرات من عظات وعبر فى برشامات لأبناء وطنى
لعلهم يستفيدون منها . وفى الصفحات الخاصة بالحرب فى الصحراء
الغربية - فى بلدى - أفاض تشرشل ، فقد كانت نتائج تلك الحرب هى
التي حددت بصفة خاصة النتيجة النهائية للحرب الثانية ولو لم ينصر
الحلفاء فى الصحراء الغربية ما انتصروا فى أوروبا وآسيا وقد كنت أرى
فى كل كلمة كتبها عن تلك الحرب فى الصحراء متعة أود أن أنقلها
اليك قارئى العزيز ، وقارئتى العزيزة ، وقد كان أسهل لدى أن أتناول
تلك الحرب بقلمى من أن أضع نفسى بوضع الناقل ، والناقد لما سجله
تشرشل عن تلك الحرب ولأن كل ما كتب عن الحرب فى الصحراء الغربية،
وما نقل عن تشرشل بالذات ليس الا القليل الذى لم يتوافر أبدا لشبابنا
الاطلاع عليه ، ولذلك فأننى أستأذن فى الاطالة فى النقل عن مذكرات
تشرشل ، لقد أردتها فرصة لا تعوض لشبابنا الذين يجب عليهم أن يقرأوا
بتركيز وعناية ، كيف تحول الحلفاء من الهزيمة الى النصر . وقد كان
تشرشل رائعا وهو يبدأ حديثه عن الحرب فى الصحراء الغربية بتلك
الآيات :

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ١٩٦٩ -

« وبينما - عبثا - تنكسر الامواج الواهنة
يائسة من الحصول على شبر من الشاطئ الهادئ
بعيدا .. هناك .. عبر الخليج والمداخل
تأتى الموجة الغامرة ... فى هدوء
وعبر النوافذ الشرقية .. وحدها .. لا يأتى الضوء
عندما يتشرق نور الصبح .. وتنسل الأشعة من النوافذ التى
تصعد الشمس أمامها الى أجواء الفضاء .
بطيئة وعلى مهل ...

بل هناك .. الى الغرب .. لا تزال الشمس مشرقة ...
ما كتبه تشرشل - عن خصمه اللدود - روميل تغلب الصحراء
وكان منصفا له الى أبعد حدود الانصاف ، قال تشرشل انه - روميل -
مقاتل ألماني سيفرض نفسه كثيرا على أساطير قومه وبطولاتهم .

ولد ايروين روميل فى هايدنهايم فى دورتمبرج فى نوفمبر سنة
١٨٩١ وفى الحرب العالمية الأولى اشترك فى معارك الارغون ورومانيا
وايطاليا ، وجرح مرتين واستحق أرفع الأوسمة من الصليب
الحديدي ومنح وسام الاستحقاق ، وتولى فى بداية الحرب العالمية الثانية
قيادة مقر الفوهرر فى الحملة على بولندا ثم تولى قيادة الفرقة السابعة
المدربة (البانزر) من الفيلق الخامس عشر ، وقد سميت هذه الفرقة
باسم « الاشباح » وكانت خلال جبهة الموز بمثابة رأس الرمح للاختراق
الألماني ، ونجا من الاسر بما يشبه المعجزة عندما شن البريطانيون هجوما
مضادا على أراس فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ ، وكانت فرقته ثانية رأس
الرمح الذى اخترق السوم متقدما نحو السين فى اتجاه روان مطوقا
الجناح الفرنسى الأيسر ، وموقعا عددا كبيرا من الفرنسيين والبريطانيين
حول سان فاليرى فى أسره ، واحتلت فرقته شربورج ، بعد أن تم
انسحابنا ، واستسلمت له المدينة ، وما بها من القوات الفرنسية التى كان
يبلغ تعدادها ثلاثين ألفا .

وكانت هذه المهام الجسيمة هى الدافع الى اختياريه ، فى بداية
عام ١٩٤١ ، قائدا للقوات الألمانية المرسلة الى ليبيا ، وكانت أمانى
الابطاليين فى ذلك الحين تنحصر فى الابقاء على مقاطعة طرابلس . ونولى
روميل قيادة الفرق الألمانية النشيطة تحت الاشراف العام للقيادة
الاطالية ، وحاول أثر وصولة تدبير هجوم قوى وعندما طلب منه
القائد الايطالى فى بداية شهر أبريل أن يتعهد له بعدم تحرك القوات

الامانية الافريقية بدون أوامره قال له رومل محتجا : « بصفتي قائدا ألمانيا يجب على اصدار التعليمات حسب ما يميل على الموقف » .

ولقد أبدى رومل في الحملة الافريقية ضروبا من البراعة في قيادة التنظيمات ونوجيها وخصوصا في ارجاع التجمع على الفور بعد أية عملية ، والاستمرار في اكتساب النصر والغلبة ، ولقد كان مغامرا عسكريا نادرا ، يسيطر بكل براعة على شئون التموين ويستخف بالدفاع ، وكانت القيادة العليا الألمانية قد ألقت له الزمام في بداية الأمر فادهننها بانتصارانه ، وجنحت الى نقييده تصرفانه ، وقد أنزلت بنا حيويته أضرارا فادحة مؤلمة ، لكنه جدير بالتجربة التي أرسلتها في مجلس العموم في يناير ١٩٤٥ ، مع ما جلبته الى من لوم الجماهير فتلت آنذاك ان أمامنا خصما جريئا بارعا ، بل اني لاجد من الجرأة في نفسى ما أستطيع به أن أقول : اننا نواجه جنرالا عظيما ، خليقا بكل تقدير ، لأنه على الرغم من كونه جنديا ألمانيا مخلصا ، بدأ يمتقت هتلر ويكره كل أعماله ، واشترك في مؤامرة عام ١٩٤٤ لانقاذ ألمانيا من قبضة الدكتاتور المجنون ، وقد دفع حياته ثمنا لهذا العمل .

ويؤكد ونستون تشرشل أن رجاله نفذوا الى مقر قيادة رومل (المخابرات البريطانية) وتولى عميلنا ارسال أدق الأخبار عما يواجهه رومل من مصاعب شتى في موقفه المتجمد الغريب وكنا ندرك تماما الثغرة الوحيدة التي كان يأمل القائد الألماني في الابقاء عليها ، كما كنا نقف على الأوامر الصارمة والتحذيرات الشديدة التي كانت تصله من القيادة الألمانية العليا ، منذرة اياه بالآ تهرب المكاسب التي حازها حتى هذه الآونة في خضم اعتماده أكثر مما ينبغي على يمن الطالع .

ويقول تشرشل انه تناول العشاء في خيمة أحد الضباط حيث قدموا له عشاء غالبا من المحار النيوزلندي المحفوظ لم يستسغه وان كان قد تظاهر بابتلاعه ، ويقول ان مونتهجمرى كان كنايليون بونايرت لا يقبل دعوة أحد من رؤوسيه حفظا على النظام العام . كما يقول انه قضى مع الجيش ظهيرة ذلك اليوم كله ، وحينما رجعنا الى القافلة حيث أمواج الشاطئ الجميل كانت الساعة قد تجاوزت السابعة ، وقد ارتفعت روحى المعنوية الى حد تناسست فيه كل متاعب اليوم ، وظلمت أتحدث حتى ساعة متأخرة من الليل وقبل أن يأوى « مونتهجمرى » الى فراشه فى الساعة العاشرة حسب عادته ، طلب الى أن اكتب له شيئا فى دفتر يومياته الشخصى ، وقد كتبت له فى هذه المرة وفى مرات لاحقة طبلة الحرب ، وهذا ما كتبتة فى هذه المرة :

« آمل أن تكون الذكرى السنوية « لبلنهام » التى تشير الى بداية القيادة الجديدة - بداية خير لقائد الجيش الثامن ورجاله ، وأن تؤدى بهم الى الشهرة وذىوع الصيت والحظ التى يستحقونها » .

وفى الثانى والعشرين من أغسطس زرت « كهوف » طرة قرب القاهرة ، حيث كانت تجرى عمليات اصلاحيه واسعه النطاق ، ومن هذه الكهوف ، قطعت الاحجار التى بنيت منها الاهرامات قبل آلاف السنين ، وقد بدت الآن رائعة الشكل كما بدا لى أن العمل يسير سيرا نسيطا دقيقا فى المنطقة ، وان جماهير غفيرة من العمال العيين تعمل ليل نهار فى عمليات الاصلاح الضرورية ، ولكن كانت لدى ارقامى وحماقتى ، وكنت باستمرار غير راض عن سير العمل . لضيق المجال الذى يسير فيه ، ولعل العيب الوحيد هو أن الفراغة لم يتسيدوا أهرامات أكثر عددا واضخم حجما ، وكان على أن انحمل مسئوليات أخرى ، فقد قضيت بقية النهار أنقل بالطائرة من مكان الى آخر افتنس المؤسسات وأخطب فى الجنود وقد رأيت فى المطارات بين ألفين وبلانة آلاف طيار حسدوا فيه لأتحدث اليهم ، وقد زرت أيضا كل الألوية واحدا أثر الآخر ، كما زرت فرقة الجباين التى كانت قد نزلت الى البر فى ذلك اليوم ، وعدنا الى السفارة فى ساعة متأخرة من المساء .

وفى الأيام الأخيرة من الزيارة تركزت كل افكارى على المعركة المتوقعة : فبدأ رومل هجومه فى آيه لحظه بقوة هائلة مدمرة ، من السلاح الساحق ومن المحتمل أن يصل الى الاهرامات دون ان يواجه أى دفاع حقيقى - عدا قناة واحدة - ثم يصل الى نهر النيل الذى يجرى عند نهايه المرج « الذى تقوم فيه دار السفارة ثم بدرت من طفل « الليدى لامبسون » ابتسامة عذبة نفتحت لها أسارير وجهه الصغير من عربته الواففة تحت ظلال اشجار النخيل ، وتطلعت عبر النهر الى الآفاق المستوية القائمة وراءه ، وبدأ كل شيء سهلا وادعما ، لكننى اقترحت على الأم أن بمضى بطفها الى بلد آخر غير القاهرة حيث ان جوها غير مناسب للأطفال ، اذ هو شديد الحرارة شديد الرطوبة . وقلت لها : « لم لا تبعثن بالطفل الى لبنان ليستنشق هواءه العليل ؟ » ولكنها لم تستمع الى نصيحتى ، وليس فى امكان انسان أن يقول انها لم تحكم على سلامة الوضع العسكرى حكما صائبا !

وقد اتخذت بالاتفاق مع الجنرال اليكسندر ورئيس اركان الامبراطورية البريطانية سلسلة من الاجراءات المتطرفة للدفاع عن القاهرة والخطوط المائية المتجهة شمالا واقمنا استحكامات للبنادق

ومراكز للدفاع الرشاشية وقد قمنا ببيت الألغام فى الجسور وأقمنا الأسلاك الشائكة على مداخلها واطلقنا مياه السدود على الجبهة العريضة الواسعة وأعطينا كل الموظفين البريطانيين فى القاهرة بنادق وقد كانوا يفوقون فى تعدادهم الألوف من ضباط الأركان والكتبة الذين يرتدون الملابس العسكرية ، وأصدرنا إليهم الأوامر بأن يتخذوا مراكزهم حين يحدث أى طارئ عند خط النهر المحصن . ولم تكن الفرقة الجبلية الحادية والخمسون حتى الآن نعد خليفة بالصحراء ، فعهدنا الى هؤلاء الجنود الممتازين ، بالدفاع عن جبهة النيل الجديدة ، وكان الموقع فويا للغايه بسبب ندرة المعابر والجسور النى تعبر منطقة الأقيية أو المنطقة التى يغمرها الفيضان فى الدلتا وبدا لنا أن من الممكن إيقاف هجوم مدرع على هذه الطرف الجسرية ، وكان الدفاع عن القاهرة من اختصاص الجنرال البريطانى الذى يتولى قيادة الجيش المصرى الذى اصطفت كل فرقة أيضا للاشتراك فى الدفاع وتراعى لى أن من الأفضل على أية حال أن يعهد بالمسئولية - اذا حدث أى طارئ - للجنرال « ميتلاند ويلسون جيمو » الذى كان قد عين لقيادة العراق - وايران ، والذى كانت قيادته لا تزال - فى هذه الاسابيع الحرجة - فى مرحلة التشكيل فى القاهرة ، وأصدرت نوجيها طالبا اليه أن يطلع على كل تفاصيل خطة الدفاع وأن يتحمل المسئولية فى اللحظة التى يبلغه فيها الجنرال اليكسندر أن القاهرة أصبحت فى خطر !

وكان على أن أرجع الى الوطن مساء يوم المعركة ، لأمارس تصريف أمور تتناول آفاقا أوسع - وان كانت لا تقل قطعا عن المعركة المتوقعة - وكنت قد حصلت على موافقة وزارة الحرب على التوجيه الذى قررت اصداره الى الجنرال اليكسندر ، فقد غدا السلطة العليا التى أتعامل معها فى الشرق الأوسط ، وكان مونتهجومرى وجيشه الثامن ، يعملان تحت قيادته ، وكذلك كان « ميتلاند ويلسون » وكان قائد الدفاع عن القاهرة ، حين تدعوه الضرورة اليه ، وكان « اليكس » - كما كنت ادعوه منذ أمد طويل - قد انتقل بقيادته الى الصحراء قرب الاهرامات وكان بوداعته ومرجه وتفهمه لكل شئ يوحى بالثقة المطلقة المتزنة لكل انسان .

وفى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة من مساء الثالث والعشرين من أغسطس غادرت مطار الصحراء وقد نمت نوم من استراح ضميره - لنهجه طريق العدل - الى ما بعد بزوغ الشمس فى الصباح التالى ، وعن المحاولة التى قام بها روميل - وكانت آخر محاولاته للوصول الى القاهرة - يقول تشرشل : كانت أفكارى عالقة بالصحراء .

وقد كنت أثق (تمام الثقة) فى قادتنا الجدد كما كنت متيقنا أن تفوقنا فى العدة والعدد هو الآن أكثر منه فى أى وقت مضى ، ولكن المفاجآت المزعجة التى حدثت فى العامين الماضيين كانت تجعل من العسير استبعاد القلق حتى النهاية .

ولما كنت قد زرت أخيرا الأرض التى سيدور فيها القتال ، وكانت صورة الصحراء بصخورها المتعرجة ، وبطاريات المدفعية ودباباتنا وقواننا المختبئة فيها ناهبا لوتبة مضادة لا نزال نخاطر بفكرى فانى كنت أرقب المعركة الضارية بأفكارى تمام المراقبة . ولا مرية فى أن اية نكسة جديدة لن تحمل فى حد ذاتها كارثة فقط ، بل ستؤدى أيضا الى القضاء على سبعة بريطانيي نهائيا ، فضلا عما يكون لها من تأثير واضح على المحادثات التى نجريها حينئذ مع حلفائنا ، أما اذا صد رومل من الجبهة الثانية فان الثقة النامية والاحساس المتزايد - بأن الميزان تكاد كفتته يرجح الى جانبنا - سيساعدان على الوصول بمختلف القضايا الاخرى الى مرحلة الاتفاق .

وقد وعد الجنرال أليكسندر أن يخبرنى ببداية المعركة بأن يبعث الى بكلمة « زيب » وهى اسم يطلق على الملابس التى كنت أرتديها وفى الثامن والعشرين من أغسطس أرسلت اليه أسأله : « ما رأيك فى احتمال قيام « زيب » حينما يكون القمر بدرا فى هذا الشهر ؟ » ان المخاطر العسكرية لا تعتقد أن الهجوم الألماني قد أصبح وشيكا . . . أطيع تمنياتي . وأتى الى رده يقول : ان « زيب » تساوى كل يوم قيمتها من المال ، وتقوى احتمالات عدم قيامها حتى الثانى من سبتمبر عندما تصبح غير متوقعة ، وفى الثلاثين من سبتمبر تلقيت برقية من كلمة واحدة هى : « زيب » فأبرقت الى روزفلت وستالين أقول : « لقد بدأ رومل هجومه الذى كنا نتأهب له . . . وقد تجرى معركة مهمة الآن » .

وكانت خطة رومل - كما توقعها مونتجومرى بالضبط - هى أن يجناز سلاح المدرعات نطاق الألغام الذى يضعف دفاعه فى الطرف الجنوبى من الجبهة البريطانية ، وأن يتجه بعد ذلك شمالا ليطوق مواقعنا فى الجناح والمؤخرة ، وكانت المسألة الحساسة الحرجة بالنسبة لنجاح هذه المناورة تقوم على احتلال روابى العلم - حلفا ، ولهذا فقد وزع مونتجومرى قواته ، بحيث يضمن - أولا - عدم سقوط الروابى فى قبضة العدو .

وفى ليلة الثلاثين من أغسطس اخترقت الفرقتان المدرعتان الألمانيتان حقول الألغام وفى الصباح قصدتا « منخفض الرجيل » وأخذت فرقتنا المدرعة السابعة تتراجع ببطء بصفة مستمرة أمامها الى أن اتخذت

مواقعها في الجناح الشرقي وقد حاولت فرقتان ايطاليتان مدرعتان وفرقة آليه أخرى اخنراق حقول الألغام شمال الفرقتين الألمانييتين ولكنهما لم تحرزا نجاحا يذكر ، فقد كانت الحقول أعمق مما تتوقعه ، وسرعان ما وجدت نفسها تحت وطأة نيران مدفعية شديدة من الفرقة النيوزيلندية ، لكن الفرقة الألمانية التسعين الخفيفة ، كللت جهودها لاختراق حقول الألغام بالنجاح حتى انها شكلت جناحين مدرعين اندفعا صوب الشمال ، وقد شن الألمان في الوقت نفسه في الطرف الثاني من الجبهة هجمات محكمة على الفرقة الهندية الخامسة والفرقة الاسترالية التاسعة ، في حين أنه قد أوقف تقدمها بعد قتال عنيف ، وقد كان على المدرعات الألمانية - الايطالية - بعد اجنياز « منخفض الرجيل » ان تزحف جهة الشمال صوب روابي العالم - حلما « أو الشمال الشرقي » جهة الحمام . وكان مونيجومري يرجو ألا تنتجه الى الحمام ، فقد آثر أن يخوض المعركة في الأرض التي اختارها وهي « الروابي » وقد أمكننا أن نوصل الى رومل خريطة زائفة توضح سهولة الانطلاق الى الروابي وصعوبة الاتجاه الى الحمام ، وقد أقر الجنرال « فون نوما » الذي أسر بعد شهرين بأن هذه الخريطة الخادعة قد نجحت في تحقيق أهدافها ، وهكذا اتخذت المعركة الآن السكل الذي أراده مونيجومري .

وفي الحادي والثلاثين استطاعت قواتنا أن تصد زحفا نحو الشمال وفي الليل هدأت مدرعات العدو هدوءا نسبيا بالرغم من أن المدفعية كانت تواصل ضربها بنيرانها فضلا عن قصف الطائرات لها . وفي الصباح التالي تقدمت الى الخط البريطاني حيث كانت الفرقة العاشرة المدرعة في انتظار لقائها ، وكان الرمل في المنطقة اكنف مما كان متوقعا ، والمقاومة أعمق مما ارتقبوه ، وبعد الظهور استؤنف الهجوم ، ولكنه فنسل وقد وجد رومل نفسه في مأزق ، فقد أنهك الاعياء حلفاءه الايطاليين ، ولم يكن يأمل في تعزيز وحداته المدرعة الامامية ، وكانت الاشتباكات العنيفة قد استنفدت ما لديه من وقود ، ولا شك في أنه سمع أيضا باغراق ثلاث ناقلات أخرى للزيت في البحر المتوسط وهكذا تحولت مدرعاته في الثامن من سبتمبر الى موقف الدفاع ، وأخذت تنتظر الهجوم الذي سيشن عليها .

ولم يقبل مونيجومري الدعوة ، في حين لم يجد له مفر من التراجع وفي الثالث من سبتمبر بدأت الحركة في الوقت الذي اندفعت فيه الفرقة البريطانية السابعة لمضايقته من الجناح ملحقه بالعدو أفدح الحسائر في سياراته غير المدرعة وفي تلك الليلة بدأ الهجوم البريطاني المضاد على غرقته الخفيفة التسعين وفرقة تريستا الآلية ، وقد قدر مونيجومري أنه

إذا أمكنه تدمير هاتين الفرقتين فإنه بذلك يكون قد سد الثغرة التي فتحتها العدو في حقول الألغام قبل أن تنسحب منها المدرعات الألمانية إلى الوراء، وقد قامت الفرقة النيوزيلندية ، بهجمات قوية صمد لها العدو ، وتمكن الفيلق الألماني من النجاة ، ونوقف مونتجومرى الآن عن مواصلة المطاردة وقرر تسليم زمام المبادرة حينما سنسح الفرصة .

ولم تكن قد أضحت كذلك حتى الآن ، وقد اقتنع بصد آخر هجوم قام به رومل نحو مصر ملحقا به خسائر فادحة ، وقد تمكن الجيش النازي وسلاح الصحراء الجوي من تسديد ضربة قاصمة للعدو ، دون أن نلحق بهما خسائر فادحة ، أو نحدث له أزمة حادة في خطوط مواصلته وقد أوضحت لنا الوثائق - التي صادرتها فيما بعد - أن رومل عندما وجد نفسه في مأزق خرج أخذ يلج في طلب العون والمساعدة ، وعلمنا أيضا أنه كان في هذه الحالة قائدا منهكا لا يكف عن الشكوى وبعد شهرين اتضحت نتائج معركة « العلم - حلفا » .

وبالرغم من سير كل وسائل الاستعدادات للعملياتين العظيمتين بسرعة في طرفي البحر المتوسط فإن فترة الانتظار كانت تنطوي على القلق الكثير وكانت الحلقة الداخلية التي تعلم كل شيء تحس احساسا جارفا بالقلق مما قد يحدث ، أما الذين لا يعلمون فقد أزعجهم ذلك الهدوء الذي ساد الأمور ، وضايقهم اننا لا نؤدى عملا ما .

والآن ، وقد مرت ثمانية وعشرون شهرا في تصريف شئون البلاد - من الناحية القيادية منينا خلالها بسلسلة متواصلة من الهزائم العسكرية المنكرة ، وقد تحملنا هزيمة فرنسا وانهارها ، والهجوم الجوي على بريطانيا ونجونا من الغزو وما برحنا نحتفظ بمصر . كما أننا أحياء نغف موقف التحدي . هذا هو كل ما في الأمر ، ومن جهة أخرى فقد منينا بسلسلة متلاحقة من الكوارث ، فهناك خيبة الأمل التي تجرنا مراتها في «داكار» وهناك أيضا خسارة كل ما كسبناه من الايطاليين في الصحراء ومأساة اليونان وضياع جزيرة كريت ، ونكسات أخرى وأخرى مع اليابان ، وضياع « هونج كونج » واحتلال « الهند الهولندية » وكارثة سنغافورة ، وغزو اليابان لبورما وهزيمة أوكلنك في الصحراء واستسلام طبرق ، والفنسل في « ديب » . كلها حلقات في سلسلة منينا بالفشل فيها ، ورزنا بها ، فضلا عن أنها لا تميل لها في التاريخ . على أن الحقيقة القائلة بأننا مازلنا وحيدين وان أعظم دولتين في العالم قد أصبحتا حليفين لنا نحاربان معنا محاربة يائسة . هذه الحقيقة أضفت علينا بعض النقطة بالنصر النهائي ، ولكن هذه النقطة صهرت النقد والحرية وأطلقتها من

عقاليهما وخاصة بعد أن تبددت الأخطار الساحقة ، أو ليس من الغريب أن تتعرض طبيعة ادارة الحرب ونظامها الى مثل هذا النحى وهما فى عهدتى ؟ . .

ومن أبرز الأمور ، اننى فى هذه المرحلة من الجمود الغريب لم أبعاد عن السلطة ولم تتعرض لى ازاء هذا رغبات لتغيير أساليبي ، ولم أكن قطعاً أرتضى هذه الأمور ولو غادرت الميدان فى هذا الوقت لناءت بكاهلى أعباء الكوارث ولنسبت قطوف الظفر التى كان سيتم جنيها الى نركى المسرح ، فقد كادت الحرب وأوضاعها فى هذا الوقت تتحول بصفة عامة ، فمنذ بدأ يحالفنا النجاح المطرد - الذى لا يعكر صفوه بين الفينة والأخرى الا بعض النكسات البسيطة ورغم أن النضال سيكون طويلاً . ويمضى تشرشل قائلاً :

استمرت التدريبات والاعداد التخطيطى دون توقف فى الاسابيع التى تلت التغييرات التى حدثت فى القيادة بكل من القاهرة والجبهة ، وقد عزز الجيش النامن بشكل لم يشهد التاريخ مثله من قبل ، ووصلت الفرقتان الحادية والخمسون والرابعة والأربعون قادمتين من الوطن ومتأهبتين لحرب الصحراء ، وزادت قوتنا فى سلاح المدرعات الى سبعة ألوية تشمل أكثر من ألف دبابة ، كان أكثر من نصفها من طراز «جوانب» و « شيرمان » الأمريكيتين ، وتضاعف نفوقنا فى العدد فى حين غدونا متكافئين فى الكيف ، وقد حشدت للمرة الأولى فى الصحراء الغربية قوة مدفعية ضخمة مدربة أحسن تدريب لتعزيز الهجوم المتوقع بين لحظة وأخرى - وأصبح السلاح الجوى فى الشرق الأوسط تابعاً لمفاهيم القيادة البرية العليا واحتياجاتها العسكرية ، دون أن ترغم على اتخاذ اجراءات سابقة لأوانها - وتفرضها علينا ضرورات الظروف الحرجة بسبب وجود المارشال الجوى العظيم على رأسه ، فقد كانت العلاقات بين القيادة الجوية « والجنرالات » الجدد أثق ما تكون ، وغدا السلاح الجوى الصحراوى الذى يتولى قيادته مارشال الجو « كونهجهام » - قوة تربو على الخمسمائة والخمسين طائرة ، وكان ثمة مع الطائرات العاملة من مالطة مجموعتان تضم ما يقرب من ستمائة وخمسين طائرة مهمتها تحطيم موانئ العدو وطرق تموينه عبر البحر المتوسط والصحراء ، وإذا أضفنا الى المجموع مائة طائرة أمريكية من «المقاتلات والقاذفات المتوسطة يتضح أن مجموع الطائرات العاملة غدا ألفاً ومائتى طائرة .

وقد أنبأنا اليكسندر « فى مختلف البرقيات ، أن الرابع والعشرين من أكتوبر هو اليوم المختار لعملية الخطوة السريعة - وهو الاسم الذى

أطلقناه على الهجوم - وقال الجنرال في إحدى برقياتہ : « ولما لم يكن هناك جناح مكتشف ، فإن المعركة بسندور بحيث نصح نغره في جبهه العدو سينفذ الفيلق العاشر - الذى يضم ألتر دبابانا ويكون رأس رمح هجومنا - من هذه الثغرة ، ثم يتقدم في وضح النهار ، ولن يستكمل هذا الفيلق سلاحه وعتاده قبل الأول من أكتوبر ، وسيقتصر بعد ذلك الى أن يتدرب مدة شهر تقريبا على الدور الذى سيعوم به » واستطرد الجنرال يقول : وأرى من المحتتم أن يتشن الهجوم الرئيسى فى منتصف الشهر العربى حين يكون القمر بدرا وسيكون هذا الهجوم رئيسيا ضخما للغاية مما قد يستغرق بعض الوقت ، وخاصة فتح ثغرة مناسبة فى خطوط العدو بنفسها منها قواتنا المدرعة فى أكثر ساعات النهار حتى يصبح الهجوم حاسما تماما . ومرت الأسابيع . ودنا الموعد ، وكان السلاح الجوى قد بدأ معركته مهاجما قوات العدو ومطاراته ومواصلاته وقد كان فى عاراته التى يستنها يولى القوات المعادية اهتماما خاصا ، وقد أغرقنا فى شهر سبتمبر ثلاثين فى المائة من سفن المحور التى تحمل المؤن الى افريقية الشمالية ، وقد حققنا هدفا هذا عن طريق الغارات الجوية . وقد ارتفع هذا الرقم فى شهر أكتوبر الى ٤٠٪ أما خسارة ناقلات الزيت ، فقد بلغت ٦٦٪ وحطمتنا فى أشهر الخريف الأربعة ما يربو على مائتى ألف طن من حمولة بواخر المحور ، وكانت هذه الضربات بالنسبة لجيش رومل ، فاصمة بل مميتة ، وأخيرا وردت الكلمة المرتقبة فقد أبرق إلينا الجنرال اليكسندر يقول « زيب » .

وفى الثالث والعشرين من أكتوبر انطلق ألف مدفع « ليله البدر » حيث كان البدر تماما ، وقد ركزت هذه المدافع قذائفها على مدافع العدو مدة عشرين دقيقة ثم اتجهت الى مواقع مشابيه تقصفها قصفا . وتحت ستار هذه النيران الرهيبة الهائلة التى كان يعززها قذف شديد من الجو ، تقدم الفيلق الثلاثون بقيادة الجنرال « ليز » والفيلق الثالث عشر بقيادة الجنرال « هوروكس » وقد تقدمت وراءهما فرقتان مدرعتان من الفيلق العاشر بقيادة الجنرال « لومسون » لاحتراز النصر ، وقد تمكنت الوحدات المتقدمة من أن تحوز انتصارات ساحقة تحت ستار النيران الحامية وأن تشق لنفسها طرقا داخلية فى صفوف العدو حينما أخذت خيوط الفجر الفضية تنتشر فى الأفق ، وتدهر جيوش الظلام . وقد قام المهندسون بتطهير الألغام خلف القوات الأمامية ولكننا لم نستطع أن نخترق حقول الألغام اختراقا كاملا على عمقها ، ولم يكن هناك أمل مبكر فى أن تستطيع مدرعاتنا اختراق جبهة العدو ، وقد شقت الفرقة الأفريقية الجنوبية طريقها فى الجنوب الى الأمام لحماية الجناح الجنوبى المتقدم على حين شنت القوة

الهندية الرابعة هجمات من هضاب الرويسات واستطاعت الفرقة المدرعة السابعة والفرقة الرابعة والأربعون من الفيلق الثالث عشر أن تخترقا جبهة العدو الدفاعية المقابلة لهما وقد أرغم هذا الزحف العدو على أن يحتفظ بفرقتين مدرعتين ثلاثة أيام خلف هذا الجزء من الجبهة على حين كانت المعركة الرئيسية تتطور في الشمال .

وبالرغم من ذلك لم يتمكن حتى الآن من فتح ثغرة في صفوف العدو المتوغل في حقول الألغام والخطوط الدفاعية ، وفي الساعات الأولى المبكرة من صباح الخامس والعشرين من شهر أغسطس عقد مونتهجرى مؤتمرا حضره كبار قادته العسكريين وفيه أصدر أمره الى سلاحه المدرع بدواسة ضغطه قبيل الفجر وفقا لتعليماته الأصلية .

وبعد قتال عنيف في انحاء النهار تم الاستيلاء على أراض جديدة ولكن الحصن الطبيعي الذي يعرف بـ « الكلي » ، أضحى محور الصراع العنيف مع الفرقة الألمانية المدرعة الخامسة عشرة . ولم يضاعف مونتهجرى ضغطه الى مدى أبعد من جبهة الفيلق الثالث عشر حتى يحتفظ بالفرقة المدرعة السابعة سليمة حتى نهاية المعركة .

وفي هذا الوقت حدثت اضطرابات خطيرة في قيادة العدو فقد نقل رومل الى المستشفى في ألمانيا في آخر شهر سبتمبر ، وخلفه في القيادة العامة الجنرال « ستوم » لكن الأخير أصيب بعد أربع وعشرين ساعة من بداية المعركة - بنوبة قلبية مفاجئة نوفي على إثرها ، وغادر رومل مستشفىاه بناء على طلب هتلر وعاد الى قيادته في الخامس والعشرين من هذا الشهر .

وقد ظل القتال دائرا طيلة السادس والعشرين من أكتوبر على امتداد الثغرة العميقة التي تم فتحها في خط العدو وخاصة في جوار « رابية الكلي » وانطلقت قوة العدو الجوية من عقالها - وهي التي كانت هادئة في اليومين الماضيين وأخذت تتحدى بشكل حاسم تفوقنا الجوي ، وجرت عدة معارك جوية كانت تنتهي دائما بانتصارنا ، وقد أفلحت جهود الفيلق الثالث عشر في تأخير حركة سلاح المدرعات الألماني ، وان لم تفلح في منعه من الانتقال الى ما أصبح يؤلف الآن ٠٠ القطاع الفاصل في الجبهة ، ولكن سلاحنا الجوي ، صب على هذه الحركة ابلا من قذائفه .

وفي هذه اللحظة انطلقت الفرقة الاسترالية التاسعة بقيادة الجنرال « مورسهد » شمالا من هذه الثغرة في اتجاه البحر ، وسارع مونتهجرى الى استغلال هذا النجاح الواضح ، فأمر القوات النيوزيلندية المتقدمة

نحو الغرب بالتوقف ، وأصدر أوامره الى الاستراليين بمواصلة التقدم صوب الشمال ، وقد هدد هذا التقدم مؤخرة قسم من فرقة المشاة الألمانية فى الجناح الشمالى ، وفى الوقت نفسه أحس بأن قوة هجومه الرئيسى قد بدأت تضغط وسط حقول الألغام ومواقع المدفعية القوية المضادة للدبابات ، ولهذا ، أعاد حشد قواته وقام بهجوم جديد نابض بالحيوية والقوة .

وقد دار قتال فعال طيلة السابع والثامن والعشرين للاستيلاء على « رابية الكلى » تجاه هجمات الفرقتين المدرعتين الألمانيتين : الخامسة عشرة والحادية والعشرين اللتين قدمتا من القطاع الجنوبي ، وقد أرسل الجنرال اليكسندر يصور القتال بالعبارات التالية :

فى السابع والعشرين من أكتوبر بدأ هجوم مدرع مضاد كبير ، وقد كان على النمط القديم ، وقد هاجمنا الألمان خمس مرات بما كان لديهم من دبابات ألمانية وإيطالية ، ولكنهم لم يحرزوا أى نسب بل منوا بخسائر بالغة لا توازى ما منينا به من خسائر ، اذ كنا نحارب ونحن فى موقف الدفاع ، غير أنها كانت خسائر طفيفة ، وفى الثامن والعشرين فام العدو بهجوم آخر بعد مناورات استطلاع طويلة بالغة الدقة - يبدو أنها استغرقت كل ساعات النهار الباكر - لمعرفة المواقع الضعيفة وتحديد مواقع مدافعنا المضادة للدبابات وقد بدأ هذا الهجوم بعد الظهر بصورة مركزة - على حين كانت وراءهم الشمس تنحدر الى مغربها ولم نحرر مناورات الاستكشاف فى هذه المرة نجاحا مثلما أحرزته فيما سلف من الأيام لأن دباباتنا ومدافعنا المضادة للدبابات كان يمكنها أن تستبك مع العدو على أبعد مدى ، وحينما حاول تركيز قواته للقيام بالهجوم النهائى ، تدخل السلاح الجوى الملكى ثانية على نطاق واسع وبشكل مدمر ، وقد ألقت قاذفاتنا فى خلال ساعتين ونصف الساعة ما يقرب من ثمانين طنا من القنابل على منطقة حشوده التى كانت تمتد مساحتها أمينا لا طولا وميلين عرضا . وقد حالف الفشل هجوم العدو قبل أن يستكمل تشكيله ، وكانت هذه هى المرة الأخيرة التى حاول العدو فيها أن يتسام قيادة المبادرة » .

وفى الفترة التى تمتد بين السادس والثامن والعشرين من أكتوبر ، قذفت طائراتنا بقنابلها ثلاث ناقلات نفط للعدو كان لها أهمية حيوية فأغرقتها . وبذلك جنبنا ثمرة طيبة لعملياتنا الجوية التى كانت جزءا لا يتجزأ من المعركة البرية .

وفى هذا الوقت أعد موننجومرى خططه ومواقعه للهجوم الحاسم ،

الذى أسميناه « الهجوم الأكبر » ، وقد أقصى عن الجبهة الفرقة النيوزيلندية والفرقة البريطانية المدرعة وقد كانت الأخيرة فى حاجة ملحة الى التنظيم بعد بلائها الرائع فى صد سلاح المدرعات الألمانى فى روابى « الكلى » وقد حسدت الفرقتان البريطانيتان المدرعتان السابعة والحادية والخمسون بالإضافة الى لواء من الفرقة الرابعة والأربعين وأدمجت فى قوة احتياطية واحدة ، وقد نقرر : أن يكون النيوزيلنديون فى مقدمة الهجوم ومعهم لواء المساة البريطانيان : (١٥١) و (١٥٢) ، ولسواء المدرعات البريطانى التاسع .

وقد كان التقدم الاسنرالى الرائع نحو الأمام وهو الذى تحقق بعد قتال تميز بالضراوه والسند والعنف - هو الذى حول المعركة كلها الى جانبنا منذ بدأت . وفى الساعة الواحدة من صباح النابى من نوفمبر بدأت عملية « الهجوم الأكبر » وقد تمكنت الألوية البريطانىة الملحقة بالفرقة النيوزيلندية فى ظل ستار قوى من المدفعية من ان نفوذ الى المنطقة المحصنة ، وقد مضى اللواء المدرع التاسع فى زحفه ولكنه أمكنه أن يحتفظ بالروافى مفسوحا ، ثم تحركت الفرقة البريطانية فى المعركة فقد هاجم كل مابقى لدى العدو من الدبابات على جانبى المرتفع ، ولكنه أمكنه صدها . وهنا حانت « مرحلة القرار الأخير » ولكن تقارير طائراتنا الاستكشافية قد أثبتت أنه فى الثالث والعشرين من نوفمبر - وعلى الرغم من ان العدو بدأ ينقهر صمدت قوات مؤخرته المستخدمة فى التغطية على « طريق الرحمن » فى وجه الزحف الرئيسى لسلاح مدرعاتنا ، كالسد المنيع الذى يحول دون تقدمها ، وقد وصل أمر هتار يحذر من التقهقر ، لكن النتيجة أفلتت من أيدي الألمان ، وكان علينا أن نفتتح ثغرة نانية فى الجبهة ، وقد شن « اللواء الهندى الخامس » فى الساعات المبكرة من صباح الرابع من نوفمبر ، هجوما خاطفا بالسيارات على بعد خمسة أميال جنوب تل العقاقير وقد أحرز هذا الهجوم نجاحا ملموسا منقطع النظير . . وهكذا كسبنا المعركة وأصبح الطريق مفتوحا أمام سلاح مدرعاتنا المطارد للعدو عبر الصحراء الغربية .

وقد بدأ رومل انسحابه الكامل السريع ، ولكن وسائل النقل لم تكن متوفرة لديه حتى يحمل كل ما لديه من قوات ، كما أن الوقود كان ينقصه ، وعلى الرغم من ان الألمان كانوا قد قاتلوا ببسالة ، فانهم كانوا يفاضلون بين أنفسهم وبين حلفائهم الايطاليين فى السيارات ، وترك الألوف من ست فرق ايطالية هائمة فى الصحراء دون غذاء أو ماء ، ولم يعد لديهم من الأمل سوى أن تقوم قواتنا بجمعهم للزج بهم فى معسكرات

الأسر ٠٠ وبعد ، فقد امتلأت أرض المعركة بحتسد كبير من الدبابات .
المحطمة والمدافع والسيارات ، وتقول مذكرات الألمان انه لم يبق مما لدى
الفرقة الألمانية من مجموع ٢٤٠ دبابة صالحة للاستعمال عند بداية
المعركة - الاثمان وثلثون دبابة في الخامس من نوفمبر ، وكان السلاح
الجوى الألماني قد تخطى عن محاولة الحصول على التفوق الجوى في
مجال الموازنة وأصبح في وسع سلاحنا الآن أن يعمل في حرية وانطلاق ،
لا يمنعه عائق ، مهاجما العدو بما يملك من موارد ، وهو ينتهقر في قواته
الغفيرة من الرجال والسيارات في اتجاه الغرب ، وقد أثنى رومل ثناء
عاطرا على الدور البارز الذي لعبه السلاح الجوى الملكي في المعركة .
وهكذا هزم جيش رومل هزيمة منكرة ، وغدا الجنرال « فون توما »
مع تسعة جنرالات من الايطاليين أسرى في أيدينا .

وقد راودنا الأمل في تحويل الكارثة التي نزلت بالعدو الى « عملية
إبادة » ، واتجه الهجوم النيوزيلندي الى الغوطة ، ولكن حينما قدم
النيوزيلنديون الى هناك في الخامس من نوفمبر كان العدو قد انسحب
منها ، وقد راودنا هذا الأمل في طريق تقهقر العدو في مرسى مطروح التي
كانت هدفا لهجوم الفرقتين البريطانيتين المدرعتين الأولى والسابعة .
وعندما أسدل ليل السادس من نوفمبر سدوله على الكون ، كانت الفرقتان
تقتربان من هدفهما على حين كان العدو لا يزال يحاول - جاهدا - الهرب
من الفخ الذي يكاد يحصره ويبيده ٠٠ وفجأة هطل المطر ، وتضاءلت كميات
الوقود لدى قواتنا الأمامية فتوقفت عمليات مطاردتنا طيلة السابغ من
نوفمبر ، وقد حال هذا التوقف - الذي استمر أربعاً وعشرين ساعة - دون
اتمام حركة الالتفاف لكن أربع فرق ألمانية وثمانى فرق إيطالية لم تستطع
أن تصبح تشكيلات مقاتلة ، وأسر ما يقرب من ثلاثين ألف جندي كما
استولت قواتنا على كميات كبرى من المعدات الحربية من مختلف الأنواع ،
وقد سجل رومل رأيه في الدور الذي أدته مدفعيتنا في هزيمته فقال :
« وقد أظهرت المدفعية البريطانية مرة أخرى تفوقها الرائع المشهور ، ولعل
أبرز ما فيها هو ، قدرتها على الحركة وسرعتها على التكيف وفقا لمقتضيات
الهجوم » .

والخلاف بين معركة العلمين وبين المعارك الأخرى في الصحراء واضح ،
فالجبهة محدودة قوية التحصين فضلا عن أنها تضم قوات كبيرة ، ولم يكن
هناك جناح يمكن الالتفاف حوله ، وكان على الفريق الأقوى الذي يود الهجوم
أن يخترق الجبهة ، وتكاد « معركة العلمين » نذكرنا بمعارك الحرب العالمية
الأولى في الجبهة الغربية وقد تكررت في مصر المظاهر التي سبق أن
رأيناها ، من أجل تجربة واختبار القوى التي شهدناها في « معركة كمبرية »

في آخر عام ١٩١٧ وفي المعارك الكثيرة التي دارت في عام ١٩١٨ . وأهم هذه المظاهر ، تمتع المهاجمين بطرق مواصلات قصيرة ، واستخدام المدفعية في أكبر تركيز ممكن والقصف الأجوف وتوغل الدبابات في هجوم الى الأمام .

وكان الجنرال مونتيجمري ورئيسه الجنرال أليكسندر قد أجادا اجادة تامة هذا اللون من الحروب بفضل التجربة والدراسة وكان مونتيجمري نفسه مدفعيا عظيما كما كان يؤمن - كما قال برنارد شو عن نابليون : « ان المدافع تقتل الرجال » وسنراه دائما يحاول جمع ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مدفع ثم يتركها في عمل تحت قيادة واحدة مركزة ، بدلا من اشتباكات البطاريات - وهي العمليات التي لا مفر منها والتي يرافق بعدم سلاح المدرعات في المجالات الصحراوية - وبطبيعة الأمر ، كان كل شيء في المعركة أضيق وأقل بكثير من معارك فرنسا « والفلاندرز » ، وقد فقدنا أكثر من ثلاثة عشر ألفا وخمسمائة رجل في العلمين في اثني عشر يوما ، وقد فقدنا في اليوم الأول من المعركة ستين ألفا ، وقد تضاعفت القوة النازية الدفاعية - من الناحية الثانية - عما كانت عليه في الحرب الماضية ، وفي هذه الأيام كان المفروض أن تكون القوات المحتشدة للهجوم ضعفي القوات المدفوعة أو ثلاثة أضعافها لا من حيث عدد المدافع فحسب ، بل من حيث عدد الرجال كذلك لتستطيع اختراق الجبهة المحصنة وتحطيمها برغم المدافعين عنها ، ولم يكن لدينا مثل هذا التفوق في العلمين ، وكانت جبهة العدو تتألف - فضلا عن سلسلة الخطوط المتعاقبة من المواقع الحصينة ، من مواقع المدافع الرشاشة العميقة للغاية بكاملها وهي تشكل جهازا دفاعيا كاملا وأمام هذه المنطقة كلها يمتد دزج هائل من حقول الألغام ، لم يسبق في تاريخ الحروب له مثيل في قوته وكثافته . ولهذه الأسباب كلها ، فإن معركة العلمين ستحتل دائما صفحة مجيدة في التاريخ العسكري البريطاني .

وهناك سبب آخر لخلود هذه المعركة ، هو أنها تشير في الواقع الى انقلاب في « محور الخط » ، وقد يقال : - وهو قول صحيح - اننا لم نحقق أى ظفر قبل العلمين ، ولكننا بعد العلمين لم نمن بأية هزيمة .

وأستأذن في ترك حديث الحرب - مؤقتا - لأتوقف عند معركة من لون جديد ، معركة رائعة من الطراز الأول ، معركة تثبت ان انجلترا لم تكسب الحرب اغتباطا أو مضادة وانما كسبتها لما لدى الشعب البريطاني من خصال عظيمة .

في الوقت الذي كانت فيه المعارك محتدمة في جميع الميادين وكانت الهزائم تنوالى على الحلفاء عرض في البرلمان الانجليزي اقتراح بالثقة في

حكومة ونستون تشرشل • وندع تشرشل يتحدث عن تلك المعركة البرلمانية الكبرى التي تؤكد أصالة الشعب البريطاني •

لقد كان لثروة الصحافة وانتقاداتها التي صدرت من أقلام لاذعة تكتب ومن أصوات رفيعة تعلق ، بعض أصداء متشابهة في نشاط عدة عشرات من أعضاء مجلس العموم ، وفي كآبة وعبوس ممثلي الأغلبية الكبيرة التي لتمتع بها •• ولن تبقى الحكومة في الحكم في هذه المرحلة إذا كانت حزبية ، وستسقط نتيجة خذلانها في الاقتراع على الثقة أو بتأثير هذه الأزمة العنيفة التي أثرت على الرأي العام كله والتي ضاهت تلك التي أجبرت المستر « تشميرلين » على الاستقالة في مايو عام ١٩٤٠ بيد أن الحكومة القومية الائتلافية ، التي عززها ما جده عليها من تعديل في فبراير ، كانت متفوقة في قوتها ووحدتها • وقد أحاط بي كل وزرائها دون أن يداخلهم أي ريب أو انتقاض ، وقد اتضح لي أنني احتفظت بثقة كل المراقبين لسير الأحداث والمطلعين على مواطنها والمشاركين في مسئولياتها ، ولم يمس أحدهم وهن أو ضعف ، ولم تنبعث همسة واحدة توحى بالريب أو الوقيعة ، بل كنا كلنا حلقة متماسكة قوية لا تنفصم عراها نستطيع أن نقاوم أي هجوم سياسي يشن علينا من الخارج ، وأن نحافظ على وحدتنا تجاه القضية المشتركة برغم كل فشل وخيبة رجاء •

وقد مررنا بسلسلة طويلة من المحن والهزائم في الملايو وسنغافورة وبورما ومعركة أوكنك الخاسرة في الصحراء ، وطبق التي لم ندرکہا بعد ، والتي ربما لا ندرکہا أبدا ، وتقهر جيش الصحراء السريع ، وفقد كل ما سبق لنسا الاستيلاء عليه في ليبيا وبرقة ، أربعمائة ميل من الانسحاب الى حدود مصر ، وقد قتل وأسروا من رجالنا أكثر من خمسين ألفا ، وفقدنا كميات كبيرة من المدافع والذخائر والسيارات والمسنودعات المتعددة الأنواع ، وها نحن أولاء قد رجعنا الى مرسى مطروح •• وهو المكان الذي حللنا به قبل عامين مع فارق واحد هو : ان رومل وجنوده الألمان يتغلبون علينا الآن ، ويضغطون علينا مستخدمين سياراتنا التي سقطت في أيديهم ويثروننا الذي استولوا عليه ، ويقتلوننا أحيانا بذخائرننا • ولو كتب لهم أن يتقدموا مسافة أخرى ويظفروا بنصر واحد فحسب ، فان موسوليني ورومل سوف يدخلان القاهرة أو ما بقي من أنقاضها •• فكل شيء ما فتئ معلقا في كف القدر ، وكيف يستطيع الانسان بعد ما منينا به من انتكاسات وازاء عوامل الغيب التي تقابلنا أن نتكهن بالصورة التي سيتحول فيها الميزان ؟ ••

لقد استدعى الوضع البرلماني تحديدا جليا ، وكان من العسير علينا أن نطلب من المجلس أن يقر مرة أخرى على الثقة بحكومتنا ، بعد ذلك

الاقتراع الذى ظفرنا به قبيل سقوط سنغافورة ، لهذا كان من مصلحتنا تقرير الأعضاء الناقمين فى الخامس والعشرين من يونيو فيما بينهم ، توجيه قرار باللوم اليها ، يضمونه جدول الأعمال ، ويطلبون الاقتراع على هذا القرار ، وهذا هو نص القرار :

« يقرر المجلس برغم تقديره لما أظهرت قوات التاج المسلحة من بسالة ومقاومة فى أوقات بالغة العنف والصعوبة - عدم الثقة بالجهاز المركزى الذى يدير دفة الحرب » .

وقد وقع مشروع القرار السير « جون ووردلو - ميلن » وهو أحد الأعضاء الذين لهم نفوذ فى حزب المحافظين ، ورئيس لجنة السنئون المالية التى تضم أعضاء يمثلون مختلف الأحزاب التى كنت أدوس بعناية كبيرة تقاريرها عن تبذير بعض الإدارات ، وعدم كفايتها ، وكان للجنة الكثير من مصادر المعلومات التى فى حوزتها ، كما كانت لها اتصالات كثيرة بالحلقة الخارجية لجهازنا الحربى ، وحين أعلن ثناء أميرال الأسطول « روجركيسى » على مشروع القرار وان وزير الحربى السابق المستر « هور ييشا » يعضده بان لنا على الفور ان هناك تحديا حقيقيا للحكومة ، وبعد كان الهمس يدور خلف الكواليس ، كما كانت الصحف تتكلم عن « أزمة سياسية منتظرة » قد تكون حاسمة ..

وفد أعلن على الفور أن الحكومة مستعدة لأن تمنح المجلس الفرصة التامة لاجراء مناقشة وحددت الأول من يوليو موعدا لها . واحسست أن واجبى أن أعلن شيئا واحدا على الأقل ، فأبرقت الى « أوكنلك » أقول : « أرى من اللازم حين أحدث الى المجلس عند مناقشة قرار لوم الحكومة فى الساعة الرابعة بعد ظهر الخميس - أن أعلن أنك تسلمت القيادة من « ريتشى » بعد أن نحيته عنها فى الخامس والعشرين من يونيو » .

وكانت أزمة المعركة فى مصر تتفاقم وتزداد سوءا يوما اثر آخر ، حتى لقد انتشر الاعتقاد بأن القاهرة والاسكندرية سوف تسقطان عما قريب أمام « سيف رومل القهار » وقد أعد موسولينى فعلا العدة ليطيح الى مقر قيادة رومل وهو مصمم على أن يشترك فى الدخول الظافر الى أى من هاتين المدينتين وظهر لى أننا سنبلغ القمة فى معركتى البرلمان والصحراء فى وقت واحد ، وحينما ظهر لأندادنا أنهم سيواجهون حكومتنا الائتلافية - وهى متحدة - تبخر معظم حماسهم وعرض صاحب الاقتراع سحبه ، اذا استدعى الوضع الحرج فى مصر عدم اثارة مناقشة عامة فى الموضوع ، ولكننا قررنا ألا نمكنهم من الفرار فى يسر وسهولة ، ولما كنا نرى العالم كله يرقب فى الأسابيع الثلاثة الأخيرة فى قلق ، ازدياد التوتر فى الموقفين السياسى والعسكرى : فقد رأينا من العسير علينا أن نمضى الى آخر الطريق .

لقد بدأ السير « جون ووردلو - ميلن » المناقشة بخطاب قوى ، بسيط فيه القضية الرئيسية فقال : يجب ألا يعد الاقتراح هجوماً على الضباط الذين يحاربون في الميدان ، وإنما هو هجوم على « إدارة الحرب المركزية » هنا في لندن وأرجو أن أبدى أن عوامل فشلنا قائمة هنا ، لا في ليبيا ولا في غيرها ، وكان الخطأ الأول الذي ارتكبناه في هذه الحرب هو الجمع بين منصبي : رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع . وقد ركز على ما يحمله من يتولى هذين المنصبين فوق كاهله من أعباء ضخمة ثم قال : « يجب أن يكون لنا قائد قوى متفرع يتقلد رئاسة لجنته رؤساء الحرب . أريد رجلاً فورياً يمكنه أن يطلب الأسلحة التي يفتقر إليها لتحقيق النصر . أريد رجلاً يتحمل مسؤولية الفروع الثلاثة لقوات التاج المسلحة وأن يصنّف تحرر جنرالاته وأميرالاته وماريشالات الجو في تنفيذ أعمالهم على الوجه الذي يرونه ، ولا يسمح للآخرين بالتدخل في شؤونهم . فضلاً عن ذلك أريد رجلاً يقبل على الاسفالة إذا لم يمكنه أن ينفذ ما يريد . . . وقد عانينا من الاضطرار إلى قيام رئيس الوزراء بتمحيص ما يجري هنا حقاً في الوطن . . . ومن الاحتياج إلى ما يجب أن نحصل عليه من توجيه من وزير الدفاع أو من أي ضابط مهماً كان اللقب الذي يمنحه يتولى مسؤولية القوات المسلحة ، ولا شك في أنه قد ظهر لكل مدني أن سلسلة الكوارث التي منينا بها في الأشهر القلائل الأخيرة بل في السنتين الأخيرتين ، إنما هي نتيجة للعيوب الأساسية في الجهاز المركزي لإدارة دفة الحرب في بلادنا » .

لقد خلف كل ما قاله السير « جون » أثره وأصاب هدفه ، لكنه لم يلبث أن ارتكب جريرة كبيرة حينما قال : « أرجو أن تكون خطوة مرغوبة فيها ، موفقة إذا ما أقر جلالته الملك وصاحب السمو الملكي أن يتولى الدوق « جلوستر » القيادة العليا للجيش البريطاني على ألا تكون له صلاحيات إدارية » . وقد كان هذا الاقتراح مضراً أفدح بالضرر بالقضية التي عرضها ، كما أنه أدى إلى الزج بالأسرة المالكة في خضم مسؤوليات قابلة للمناقشات والمتناقضات . . . وكان تعيين قائد أعلى للحرب ، بمنح صلاحيات غير محدودة ، وربط هذه الصلاحيات بدوق ملكي ، يعد أمراً يوحى ببنى من الدكتاتورية ، وهكذا بدا بيانه الطويل المطنّب يفقد منذ ذلك الوقت تأثيره وقوته وأخيراً وصل السير جون إلى القول بأنه « على المجلس أن يظهر افتقارنا إلى شخص واحد يخصص وقته كله لقضية : « كسب الحرب » . ويتقلد القيادة الكاملة لكل قوات التاج المسلحة » .

وحينما نظفر بهذا الرجل ، ينبغي على المجلس أن يمدّه بأسباب القوة ويدعمه وينسّر له سبيل ممارسة واجباته الملقاة على عاتقه ، في قوة واستقلال واضحين .

وفد اتنى السير روجر كيسى على الاقتراح فى حين نألم من اعاقته من مركزه كمدير للعمليات المشتركة ومن الحقيقة الواقعة أننى لم أستطع قبل مشورته والاصاخه الى رأيه دائما حينما كان يسغل هذا المنصب ، بيد أن صداقته الشخصية الطويلة لى كانت نقطة ضعف فى موقفه هذا ، لذا فقد ركز انتقاداته وحملته على مستشارى الخبراء وخاصة رؤساء أركان الحرب ، فقال : من المؤلم حقا أن يمنى رئيس الوزراء فى حياته ثلاث مرات بالفشل كما حدث له : « جاليبولى » و « النرويچ » والبحر المتوسط وأن يعجز عن تسديد ضربات استراتيجية كان مقدرا لها أن تغير مجرى الحربين واتجاهاتهما : وذلك أن مستشاره البحرى الدستورى « أبى فى المرات الثلاث أن يتحمل معه المسئولية ويشاطره اياها - اذا كانت تحتوى آيه مجازفة ٠٠ » ولم يمر هذا التناقض العجيب بين رأى صاحب الاقتراح ورأى المننى عليه دون أن يلاحظه الجميع وقد تدخل نائب من حزب العمال المستقل هو : المستر ستيفن فأوما الى أن صاحب الاقتراح ، أراد توجيه اللوم على أساس أن رئيس الوزراء جاوز حده فى ادارة دفة الحرب ، فى حين نرى من أثنى على الاقتراح يقول : ان الرئيس لم يتدخل تدخلا كافيا فى توجيه هذه الدفة ٠٠ ولقد كانت هذه النقطة جلية لكل أعضاء المجلس .

وقال الاميرال كيسى : « اننا نرنو الى رئيس الوزراء طالبين اليه تنظيم وزارته أولا وأن يجمع كل الشعب خلفه ثانيا لأداء الواجب العظيم » . وهنا تدخل أحد النواب الاشتراكيين تدخلا موقفا صائبا فقال : « ان الاقتراح موجه ضد « الادارة المركزية » لدفة الحرب ، فاذا أقر المجلس الاقتراح ، فعلى رئيس الوزراء أن يستقيل ، فى حين نرى العضو الموقر الشجاع ، يناشد المجلس الابعاء على رئيس الوزراء ، فرد السير روجر قائلا : لا شك فى أنها ستكون كارثة تثير كوامن الألم اذا اضطر رئيس الوزراء الى الاستقالة ، وهكذا تضعضعت المناقشة فى بدايتها .

وبالرغم من ذلك استمرت المناقشة وقبض الناقدون على زمام المبادرة وقام وزير الانتاج الجديد ، الكابتن أوليفر ليتلنون حين قام يرد على ما وجه الى العتاد من انتقادات فذكر فقرة عاصفة من بيانه المسنفيض المفصل الذى تناول فيه هذه الناحية ، وقد لقيت الحكومة مؤازرة قوية من صفوف المؤيدين الخلفيين وقد ألقى المستر بوتبى بصورة خاصة خطبا قويا مؤيدا واسترد اللورد دينترتون - وهو الملقب « بلأبى المجلس » - زمام الهجوم العنيف ، وركز هجومه على فقال : من الوزير المسئول الذى أدار عملية « تارفمك » وكان الرأس المحرك لكل عملياتها ؟ انه الرئيس الحالى للوزارة الذى كان وقتذاك وزيرا للبحرية ٠٠ ولكن لن يجرؤ أى عضو من الأعضاء على القاء التبعة على الشخص الذى ينبغى القاؤها عليه من الناحية

الدستورية ، وهو : « رئيس الوزراء » . وإذا كنا سنتلقى الرد نفسه باستمرار وهو : « عدم الانحاء باللائمة على رئيس الوزراء مهما حدث » . . . فأننا نكون قد دنونا كثيرا فكريا ومعنويا من الشعب الألماني الذي يقول : « ان الفوهرر لا يخطئ » . . . ولم أشهد طوال السبعة والثلاثين عاما التي أمضيتها في هذا المجلس ، محاولات مثل ما شهدته اليوم من محاولات لتخليص رئيس الوزراء من المسؤولية الوزارية . . . ولم يحدث أن مرت بنا في الحرب السابقة سلسلة متلاحقة من النواذب كما مر بنا في هذه الفترة . . . وبالرغم من ذلك تنجو الحكومة لأن الفوهرر لا يخطئ . . . ونحن جميعا متفقون على أن رئيس الوزراء كان هو القائد الموجه لبعثنا وصمودنا ابان عام ١٩٤٠ بيد أن أحداثا كثيرة وقعت منذ ذلك التاريخ ، وإذا ظلت هذه النوازل تتوالى ، فان من الأفضل - للسيد الموقر جدا - أن يقوم بعمل رائع من أعمال « انكار الذات » التي يقوى كل انسان على القيام بها ، وأن يذهب الى زملائه الوزراء - وبينهم كثيرون يصلحون لتولى رئاسة الوزارة - ويقترح عليهم أن يقوم أحدهم بتأليف الوزارة « شريطة أن يتبوأ السيد الموقر هذا ، منصبا وزاريا معه ، ولعل من الأفضل له أن يأخذ منصب وزير الخارجية لأنه استطاع أن يدعم علاقاتنا الخارجية بروسيا وأمريكا ويصل بها الى درجة القوة والكمال . . .

ولم يكن في طاقتي أن أظل أنصت الى أكثر من نصف الخطب التي أُلقيت خلال المناقشة الحامية التي استمرت حتى الساعة الثالثة صباحا ، وكان على طبعنا أن أجهز برنامجي لليوم التالي ، ولكن أفكارى كانت مركزة على المعركة التي ظهرت وكأنها معلقة فى كف الأقدار فى مصر . . .

وقد استؤنفت المناقشة ، ولم تمض ساعات قليلة على استئنافها حتى كانت قد استنفدت طاقتها ، وفى اليوم الثانى استؤنفت بحيوية متجددة وبطبيعة الحال ، لم يمنع أى نائب من أن يقول ما ينبغي ، فقد كانت حرية الكلام ، وقد أعرب أحد النواب فى قوله :

عندنا فى هذه البلاد خمسة أو ستة جنرالات ينتمون الى دول أخرى كالتشيكيين والبولنديين والفرنسيين ، وهم مدربون على استعمال هذه الأسلحة الألمانية وعلى أساليب القتال التى ينهاجها الألمان . . . وانى لأعلم أن اقتراحى قد يكون جارحا لكبريائنا لكن لا يمكن أن نساعد القيادة فى الميدان الى بعض هؤلاء الجنرالات حتى يتوافر عندنا القادرون . . . ان الأحداث هى التى ترجع تقدمها الى الحكومة وكل ما نصنعه هو : أن نعبر عنها ، وربما يكون تعبيرنا عنها غير واف ، ولكننا نحاول التعبير عنها على أبة حال . . . وقد لخص المستر هور - بليشار : « وزير الحربية السابق القضية

الرئيسية ضد الحكومة ، وفي النهاية قال : قد نفقد مصر أو لا نفقدها واني لأرجو الله ألا نفقدها ، ولكنى حينما أقرأ قول رئيس الوزراء بأننا سنحتمي مصر يتضاعف قلقي لأنه قد سبق أن قال انا سنحتمي سنغافورة وكريت ، وسنفضى على الألمان قضاء مبرما فى ليبيا ، فكيف يمكن المرء أن يضع ثقته فى أحكام أثبتت أكثر من مرة خطأها وسوء نوجيها ؟ ..

هذا هو الموضوع الذى يجب أن يقرره مجلس العموم الآن ، عليكم أن تعملوا التفكير فى كل ما هو معرض للخطر فى هذه اللحظة : « لقد خسرنا فى مائة يوم ، امبراطوريتنا فى الشرق الأقصى ، فما الذى سيحدث فى المائة يوم المقبلة ؟ .. اننى لأرجو أن يحكم كل عضو فى المجلس ضميره قبل الاقتراع » ..

وقد نهضت بعد هذا الخطاب القوي لأنهى المناقشة ، وكان المجلس مزدحما بالحاضرين ، ولقد حاولت بالطبع ابانة كل نقطة عرضت على ، وكان المستر « هور بليشا » قد ركز على فشل الدبابات البريطانية ، وعدم كفاية معداننا فى سلاح المدرعات وكان مركزه ضعيفا فى هذا الهجوم بالنسبة الى سجنه السابق قبل الحرب فى وزارة الحربية وقد استطعت أن أنكس الوضع حينما قلت :

ان فكرة الدبابة « مفهوم بريطانى » واستخدام القوات المدرعة على ما هى عليه الآن « خطة فرنسية » كما يظهر فى كتاب الجنرال ديجول ، ولم يكن أمام الألمان الا أن يحولوا هذه الأفكار الى أمور عملية يستخدمونها ، وقد أمضوا السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة قبل الحرب - بما عهد فيهم من مهارة وانقان فى التخطيط والصناعة معا - فى انتاج الدبابات ودراسة طرق حربها . وكان فى امكان وزير الحربية اذ ذاك - ولو لم تتوافر لديه الأموال الكافية لصناعة وانتاج الدبابات على نطاق واسع - انتاج نماذج عملية كاملة الحجم يقوم باجراء التجارب عليها ، ويختار المصانع ويكفل لها ما تحتاج اليه من معدات بحيث تبدأ انتاجها الضخم من الدبابات والمدافع المضادة لها حين تبدأ الحرب .

وحينما انتهت الفترة التى أطلقت عليها « فترة بليشا » لم يكن عندنا سوى مائتين وخمسين دبابة تحمل قلة منها مدافع من عيار وطلين ، وقد وقع أكثرها فى قبضة العدو ، أو حطم فى معركة فرنسا ..

« واني لأقبل راضى البال ، ما يلزمنى قبوله مما أسماه اللورد النبيل الايرل وينترتون ، (المسئولية الدستورية) عن كل ما حدث ، أرى أننى قد نهضت بهذه المسئولية من ناحية عدم التدخل فى الأمور الفنية للجيش ، المشتبكة مع العدو ، على أنى قبل بدء المعركة ، استنهضت همة الجنرال

« أوكنك » كى يتولى القيادة بنفسه ، لأننى كنت واثقا من أنه لن يحدث فى منطقة الشرق الأوسط الشاسعة فى الشهر أو الشهرين القادمين ، ما يمكن أن يقارن بالقتال الدائر فى معركة الصحراء الغربية ، وقد تراءى لى أنه الرجل الذى يصلح لهذا العمل ، لكنه اعتذر عن ذلك مبديا عددا من الأسباب المعقولة ، وقد خاض الجنرال « ريتشى » المعركة ، وقد ذكرت قبل للمجلس يوم الثلاثاء أن الجنرال « أوكنك » قد تسلم زمام القيادة من الجنرال « ريتشى » فى الخامس والعشرين ، ووافقنا نحن على هذا القرار فوراً ، ولكن يجب أن أقرر بصراحة أن هذا الموضوع - موضوع أبعاد الضابط عن القيادة لم يكن من الطراز الذى يمكن أن نتخذ فيه حكما قاطعا نهائيا ، ولا أستطيع أن أزعج أنى قد أصبحت فى حكمى على ما حدث فى هذه المعركة ، ولا أريد أن يحس قادة البر والبحر والجو بأن الحكومة تقف سدا منيعا بينهم وبين أى نقد - وينبغى أن تمنحهم الفرصة المعادلة بل أكثر من فرصة واحدة . فقد يخطئون ثم يتعلمون من أخطائهم وقد يمتنون بسوء الطالع ، لكن طالعمهم قد تغير - ولكن ليس فى امكاننا أن يكون عندنا عسكريون متاهبون لقبول المخاطر الا اذا أحسوا بأن حكومة قوية تؤازرهم وتساندهم وبالطبع أن يغامروا أو يجازفوا اذا أحسوا بأن عليهم أن ينظروا باستمرار خلفهم ، وأن يستسعدوا القلق لما يحدث فى الوطن ، والا فانهم سيعجزون عن تركيز أنظارهم على العدو وبالطبع لن يكون فى وسعهم الحصول على حكومة تقدم على المخاطر ، الا اذا أحسوا أن خلفها أكرية قوية مخلصه فانظروا الى ما يجب أن نصنعه الآن ، وتخيّلوا نوع الهجوم الذى سننتعرض له اذا أردنا القيام بهذا الواجب ، ثم منينا بالفشل فى فترات الحروب ينبغى على المواطن أن يمنح الولاء اذا رغب فى خدمة وطنه حقا .

وانى لأود أن أقول بضع كلمات مشفوعة بأصدق التمنيات والتقدير - كما يقولون بلغة الدبلوماسيين ، ولى وطيد الأمل فى أن يمنحنى المجلس الحرية التامة فى المناقشة . ان للبرلمان مسئولية خاصة ، فقد كان قائما منذ بداية الكوارث التى لحقت بهذا العالم ولهذا المجلس فضل كبير على . وأرجو أن يشهد هذا المجلس النصر النهائى وأرى أنه لا يتحقق الا اذا أعطى المجلس الحكومة التنفيذية المسئولة التى اختارها قاعدة قوية تركز عليها فى هذا السبيل الشاق الطويل الذى يتختم علينا أن نجتازه بعد ، وعلى المجلس أن يكون عامل استقرار ثابت فى الدولة ، لا أن يكون وسيلة يمكن الفئات الناقمة فى الصحافة عن طريقها ، خلق أزمة اثر أخرى . واذا قدر للديموقراطية والأنظمة البرلمانية الطفر فى هذه الحرب ، فمن المختم أن يتمكّن الحكومات التى تعتمد عليها من أن تعمل ، وأن تجرؤ على هذا العمل والا يظل موظفو التاج عرضة للمضايقة بالتجريح والنقد ،

والا نمكن دعاية العدو من استغلال ما تقدمه اليها من مواد ، وألا نعرض سمعنا للتشهير والتحطيم فى كل انحاء العالم ، وعلى النقيض من هذا ، علينا أن نبرز ارادة - المجلس فى مختلف المناسبات الهامة . ومن الأهمية بمكان ألا يكون هؤلاء المتكلمون وحدهم العامل المهم فى الشئون العالمية ، وانما يكون معهم كذلك أولئك الذين يسمعون ويحكمون . فنحن - على أية حال - ما برحنا نحارب لا من أجل الدفاع عن حياتنا والذود عنها بل من أجل الدفاع أيضا عن قضايا هي أعلى من الحياة نفسها . وعلينا ألا نفترض أن النصر أمر مؤكد وواقع لأنه لن يتم الا اذا أدينا واجبنا على أحسن وجه . وللقصد البناء الوداع . أو ما يوجه من نقد فى جلسات سرية - فضائل كبيرة ، بيد أن واجب مجلس العموم ، يحتم عليه أحد أمرين : اما أن يوطد مركز الحكومة أو يغيرها واذا لم يمكنه تغييرها ، فعليه أن يدعمها ، وليس هناك عمل وسط فى أيام الحروب . وكل ما ينجم عن الخطب المعادية يتسرب الى الخارج ويستغله العدو أشتع استغلال . .

لقد قال مقدم اقترح «لوم الحكومة» يجب على أن أتخلى عن مسئولياتى الدفاعية لتتولى شخصيه عسكريه أو غير عسكريه الادارة العامة لدفة الحرب ، وأن يكون لهذه الشخصيه الاشراف على قوات التاج المسلحة وأن يرأس لجنة رؤساء أركان الحرب ، وأن يخول تعيين الجنرالات والأميرالات وأفالنهم وأن يكون مسعدا باستمرار للاستقالة اذا لم يظفر بما يريد ، متحديا زملاءه السياسيين - ان صبح لنا أن نطلق عليهم اسم الزملاء - وأن يعمل تحت امرته أمير من أمراء الأسرة المالكة - كقائد عام للجيش وأن يساعد رئيس الوزراء هذا الشخص بل أن يكون تابعا له ويقدم الاجابة عن الاستفسارات ويدتر الدوافع ويقوم بالاعتذارات أمام القادة المدربين ؟ . . وهل هناك خرج فى أن ترسل الى الميدان هؤلاء - الرجال الذين لا يقلون من حيث الرتبة عن الجنرال «ريتشى» ونسند اليهم قيادة قواتنا ؟ . . انهم يعرفون دون قادتنا كيف يخوضون غمار هذه الحرب ، وانى لأصرح بأن من الأفضل أن نكسب المعارك ونحمى أرواح الجنود البريطانيين بقيادة رجال من الأمم المتحدة لا أن نخسرها بقيادة جنرالاتنا . . وعلى رئيس الوزراء أن يعرف أن هناك قولاً ذا ثبوت يردده كل لسان فى هذه البلاد ، بأن رومل لو كان فى الجيش البريطانى لظل حتى الآن عريفاً . أو ليست هذه هي الحقيقة ؟ . . انه كلام شائع فى أوساط الجيش كلها ، ففي هذه البلاد الآن وفي الجيش البريطانى « رجل » هزم مائة وخمسين ألفا فى معركة « الايرو » . فى الحرب الأهلية الإسبانية ، انه ميشيل دونبار الذى يعمل الآن عريفاً فى أحد الألوية المدرعة فى هذه البلاد - وحقيقة المسألة وجوهرها أن الجيش البريطانى تننازعها الأهواء الطبقيّة فعلبكم أن تغيروا هذا الوضع واذا لم

يستطيع مجلس العموم أن يدفع الحكومة الى تغييره فان الأحداث ستغيره .
وربما لا يعنى المجلس بما ذكرته اليوم ، ولكنه سيعنى به قطعاً في الأسبوع
العام تذكروا ما قلته يومى الاثنين والثلاثاء حينما نبحرف الأمور وبتعثر ،
وهذا ما يحدث كثيراً ، وسيقع حتماً وهذا ما فهمته من الاقتراح وان لم
يحدده صاحبه .

ان هذا الاقتراح على أية حال ينطوى على سياسة كما أنه ينطوى على
نظام يغير كل المغيرة النظام البرلماني الذي نجيا في كنفه ، ومن اليسير
أن يبلغ حد الدكتاتورية أو ينقلب اليها ، واني لأود أن أوضح ايضاحاً
تماماً اننى لن أشارك في مثل هذا النظام .

وهنا قاطع السير « جون ووردلو - ميلن » قائلاً : « أرجو ألا يكون
صديقى - الموقر كل التوقير - قد نسى عبارتي الأصلية وهى « أن كل شيء
متوقف على موافقة وزارة الحرب » ولكننى واصلت خطابى فقلت :

... متوقف على موافقة وزارة الحرب . ان هذا الشخص الذى بلغت
قوته غايته يمكنه أن يهدد بالاستقالة فى كل لحظة اذا لم ينل ما يطلب .
انه مشروع على أية حال . لكننى لست مستعداً لأن أشارك فيه ولا أعتقد
أنه نظام يرتضيه هذا المجلس .

« ولعل اشتراك أعضاء من الأحزاب المتباينة فى تقديم الاقتراح بلوم
الحكومة والاقتراح عليه يمثل حادثاً مهماً . على أية حال ينبغى عليكم
ألا تدعوا المجلس يهون من خطر ما حدث حتى الآن ، وقد دوى هذا الاقتراح
فى كل أرجاء العالم لأنه يتضمن استخفافاً بنا وتحقيراً لحكومتنا ، وحينما
تنتظر كل حكومة فى العالم . صديقة كانت أو عدوة - ما سيقدره مجلس
العموم ، وما يفصح عنه من اعتقاد ، فاننا نحس أن من واجبنا أن نمضى
فيه حتى النهاية فهناك فى كل أنحاء العالم فى أمريكا حيث رأيت الوضع
بنفسى . وفى روسيا ، وهناك فى الصين البعيدة . وفى كل بلاد تحت
سيطرة العدو ، يتوقع أسدقائنا أن يشاهدوا فى بريطانيا حكومة قوية
راسخة ، وأن يروا ما سنبص على زعامتها القومية أتعرض للتحدى أو لا ؟
ان لكل صوت أهميته ، واذا انخفضت نسبة مؤيدى أولئك الذين هاجمونا
الى درجة مزرية ، وانقلب اقتراحهم بلوم الحكومة القومية الى اقتراح بلوم
مقدمى الاقتراح أنفسهم فتيقنوا أن هتافات أصدقاء بريطانيا والمخلصين
لقضيتنا سترتفع فى كل مكان وستدوى جلال الخيبة فى مسامع العتاة
الذين نعمل على التخلص منهم .

وكان أن رفض المجلس اقتراح السير « جون ووردلو - ميلن » بعدم
الثقة بالحكومة بأكثرية (٤٧٥) صوتاً مقابل : (٢٥) صوتاً .

وكان أصدقائي الأمريكيون يتطلعون بقلق بالغ الى ما سينجلى عنه الاقتراع وقد انكشف فعلا عما أبهجهم . وفى صباح اليوم التالى أفقت لألقى تهانيمهم .

وينتقل ونستون تشرشل الى الحديث عن معارك القتال بعد أن تحدث بأقاضة عن معارك السياسة ، ينتقل ليقول :

كان لسقوط طبرق ، دون حصار لفترة طويلة أثره فى قيام ثورة فى خطط المحور ، وكانت الخطة حتى الآن تعتمد على أن يقف رومل على الحدود المصرية وأن تسارع قوات تنقل عن طريقى البحر والجو ، باحتلال مالطة ، وقد أكد موسوليني هذه الأوامر فى الحادى والعشرين من يونيو بيد أنه اقترح بعد سقوط طبرق بيوم واحد : أن يقوم بالقضاء على ما تبقى من قوات بريطانية صغيرة على الحدود وأن يفتح الطريق الى مصر ٥٥ وقد عززت وجهة نظره فى متابعة المطاردة الى قلب مصر عدة عوامل منها : وضع قواته وروحهم المعنوية العالية والكميات الهائلة من الذخائر فضلا عن الغنائم التى استولى عليها ، وضعف مركز القوات البريطانية . وطلب الموافقة على خطته ، وقد تلقى موسوليني رسالة أخرى من هتلر تلح عليه بقبول اقتراحات رومل ، واليك فقرات منها :

« لقد أراد القدر أن يمنحنا فرصة لن تعوض على مسرح الحرب نفسه ٥٥٥ فقد دمر الجيش الانجليزى الثامن تدميرا تاما ، وما زالت تجهيزات الميناء فى طبرق سليمة ، وهأنت ذا تملك الآن قاعدة اضافية لها أهمية عظيمة ، لأن الانجليز قد مدوا منها سكة حديدية الى مصر نفسها ، وإذا لم نقم فى هذه اللحظة بمطاردة الجيش البريطانى حتى يلفظ أنفاسه آخر رجل فيه ، فسيتكرر ما حدث حينما حرم البريطانيون ثمار نصرهم الذى حققوه ، فلم يصلوا الى طرابلس ، وتوقفوا بقواتهم فجأة ، ليرسلوها الى اليونان ٥٥

ان « آلهة المعارك » تزور المحاربين مرة واحدة غير أن من يقعد عن التمسك بها حين تزوره لن يستطيع أن يمسك بها مرة أخرى .

ولم يكن « الدوتشى » فى حاجة الى من يقنعه بذلك فقد راوده الأمل مرارا فى احتلال مصر . وقد أرجأ الهجوم على مالطة الى أول شهر سبتمبر وخول رومل - الذى أصبح حينئذ مارشالا بصورة فاجأت الايطاليين وأدهشتهم - الاستيلاء على الممر الضيق نسبيا ، وهو بين العلمين ومنخفض القطارة ليكون « نقطة البداية » فى عملية قادمة تستهدف الوصول الى قناة السويس ، أما كيسلرنج فكان يرى غير ذلك ، فقد أيقن أن مركز المحور

فى الصحراء لن يؤمن الا بالاستيلاء على مالطة ، ولهذا فقد أفرغه ما طراً على الخطة من تحويل . وقد أوما الى حرق مشروع رومل وما ينطوى عليه من أخطار جسام .

ولم يكن هتلى نفسه على ثقة من النصر على مالطة لأنه كان يرتاب فى كفاية القوات الايطالية التى كان من المقرر أن تقوم بالدور الرئيسى فى الحملة حيث كان من المتوقع أن يمتلئ بالفنل أى هجوم يشن عليها ، ولكن من المؤكد الآن أن خسارة طبرق التى تثير كوامن الحزن والفرح - قد أنقذت الجزيرة من محنتها الكبرى . وذلك عزاء ينبغى ألا يفيد منه أى جندى ممتاز سواء أكان ذا شأن فى المعركة أم لم يكن ، لأن جانباً كبيراً من العبء يقع على كاهل القيادة العليا أكثر من وقوعه على أى من الجنرالات أو الجنود .

وقد نظم رومل بسرعة قوات المطاردة وفى الرابع والعشرين من يونيو اجتاز الحدود الى مصر دون أن يجد مقاومة الا من قوانا المتحركة الخفيفة بالإضافة الى الأسراب المقاتلة العنيدة التى استطاعت أن تغطى حركة تراجع قواتنا الى مرسى مطروح ولم يكن مركزنا هنا قوياً ، وقد تم اتخاذ اجراء دفاعى حول المدينة ، ولم يكن فى جنوبها غير خطوط من حقول الألغام غير المتصلة تفتقر الى الحماية الكافية ، وقد كان الدفاع عن هذا الخط يحتاج الى قوة مدرعة لحماية جناحه الأيمن شأنه فى ذلك شأن خط الحدود الذى تخلىنا عنه . ولم يكن فى إمكان الفرقة المدرعة السابعة أن تقوم بهذه المهمة برغم أنها تمكنت حينئذ من حشد مائة دبابة .

وفى الخامس والعشرين من يونيو وصل الجنرال أوكنل الى الجبهة الامامية فى مرسى مطروح وقرر أن يتولى قيادة العمليات بنفسه بدلاً من الجنرال « ريتشى » وكان من واجبه أن يفعل هذا منذ طلب اليه أن يفعله فى شهر مايو الماضى . وقد توصل الى نتيجة سريعة هى : أنه لا يمكنه أن يصمد نهائياً فى مرسى مطروح . وكانت الاجراءات تتخذ على قدم وساق لاعداد المواقع فى العلمين التى تبعد مائة وعشرين ميلاً الى الورا واتخذت التدابير لوقف تقدم العدو فى هذه المنطقة ، ثم عهد الى الفرقة النيوزيلندية التى قامت من سوريا ووصلت الى مرسى مطروح فى الحادى والعشرين من يونيو - بالقيام بعمليات حربية فى السادس والعشرين من هذا الشهر فى المنطقة الصحراوية فى « منفى فاهم » بين العلمين ومرسى مطروح . وفى هذه الليلة تمكن العدو من أن يخترق جبهة لواء المشاة الهندى التاسع والعشرين فى المنطقة التى لم تستكمل فيها حقول الألغام بعد وقد نفذ العدو من الفجوة التى فتحتها فى الصباح التالى ، وطوق مؤخرة القوات النيوزيلندية التى أصبحت محاصرة من جبهاتها الثلاث ، واستمر القتال عنيفاً يائساً طوال النهار ، وفى آخر الأمر ظهر أن نهاية الفرقة قد

غدت محتومة . وقد أصيب قائدها الجنرال « فريبرج » بجراح خطيرة ، بيد أنه قد خلفه الزعيم « انجلر » وقد كان قائدا ماهرا ، فقرر أن ينفذ من الحصار المضروب حوله وبعد منتصف الليل تحرك اللواء النيوزيلندي الرابع صوب الشرق ، وقد انتشرت فرقه وأشهر الجنود أسلحتهم ، ولم يجد النيوزيلنديون أدنى مقاومة مسافة ألف ياردة . وفجأة . . انصبت عليهم النيران ، وهجم اللواء في صف واحد ، وفوجئ الألمان بهذا الهجوم ، وخرجوا مهزومين من المعارك التي جرت بالسلاح الأبيض في ضوء القمر الساطع ، وقامت بقية الفرقة النيوزيلندية بالهجوم تجاه الجنوب في دفعات دائرية وهذا ما ذكره رومل نفسه عن هذه القصة حيث قال :

« لقد تناولت المعركة الحامية الوطيس التي أعقبت ذلك ، مركز قيادتي في الميدان . . . وقد تبادل قواتي والنيوزيلنديون إطلاق النيران بصورة قوية عنيفة . وسرعان ما وجدت حول مقر قيادتي عددا من السيارات المحترقة التي غدت هدفا لنيران العدو المتواصلة والتي تنطلق من مسافة قريبة ، وبعد فترة قصيرة أدركني الملل بسبب هذه الحالة ، وأمرت الجنود وضباطهم بالانسحاب قليلا الى الجنوب الشرقي ولا يمكن المرء أن يصف الاضطراب الذي ساد هذه الليلة . »

وهكذا أفلنت الفرقة النيوزيلندية من الحصار واستعادت تنظيم صفوفها ونشاطها مع القوات الأخرى في موقع العلمين الذي يبعد ثمانين ميلا الى الوراء . ولم يكن قد طرأ بعد على الفرقة أى انهيار مما ساعدها كثيرا في تعزيز خطوطها الدفاعية .

وقد تم انقاذ بقية الجيش في أمان لم يخل من كثير من العنف وكان الدهول قد هيمن على القوات ورغم أن اليأس لم يسيطر عليها ، وقد أدى قصر المواصلات وبعد الاسكندرية عن الجبهة أربعين ميلا الى المبادرة بأعادة تنظيم كل القوات وبدا « أوكنلك » - وهو يتولى القيادة المباشرة شخصا مختلفا كل الاختلاف عن ذلك القائد الاستراتيجي المفكر الذي ينظر بعين واحدة الى المعركة الحاسمة الدائرة ، في حين تشغل عينه الأخرى بالأخطار الغامضة البعيدة في ايران وسورية وقد حاول على الفور أن يسترد زمام المبادرة التكتيكية ، وقام في الثاني من يوليو بأول هجوم مضاد في سلسلة الهجمات المضادة التي استمرت حتى منتصف ذلك الشهر وكانت هذه الهجمات تمثل تحديا لتفوق رومل الغريب ، وفي صبيحة يوم الاقتراع على لوم الحكومة أرسلت اليه تشجيعي الذي كان يضاهي ما أطلقه من قصف المدافع .

وقد امتدت مواصلات رومل فى الواقع الى أقصى مدى ممكن ، فى حين بلغ الجهد بقواته مداه ولم يبق لديه من الدبابات سوى اثنتى عشرة دبابة صالحة للعجل ، وقد بدأ السلاح الجوى البريطانى - وخاصة المقاتلات - يبدو هتفوقا بصورة واضحة وفى الرابع من يوليو أبرق رومل يقول : انه سيوقف هجومه ويتجه الى الدفاع فترة من الزمن يستطيع خلالها إعادة تنظيم قواته وهو ما زال واثقا من قدرته على احتلال مصر وقد وافقه كل من موسوليني وهتلر فى هذا الرأى ، وبالفعل أصدر الفوهرر أوامره بإرجاء الهجوم على مالطة حتى يتم احتلال مصر دون ايماء الى الايطاليين أو الى قيادته البحرية .



وفى الأسبوعين الأولين كانت هجمات « أوكنلك » المضادة بمثابة ضغط شديد على رومل الذى استأنف الهجوم بعد ذلك ، وحاول فيما بين الخامس عشر من يوليو والعشرين منه اختراق الخط البريطانى ، ولكنه اضطر فى الحادى والعشرين الى الابراق بأن هجومه قد صد . وقال : ان الأزمة لا تزال قائمة ٠٠ وفى السادس والعشرين بدأ يفكر فى التراجع الى الحدود ، وأخذ يشكو من قلة الامدادات الجديدة واقتقاده الرجال والدبابات والمدفعية كما شكوا من نشاط السلاح الجوى البريطانى الذى كان ذا فعالية ٠٠٠ وهكذا استمرت المعركة فى حالة من التراجع حتى آخر الشهر حينما وصل الفريقان الى حالة من التوقف من جراء قتالهما المستمر ٠٠ وكان الجيش الثامن الذى يقوده « أوكنلك » قد صمد للعاصفة وأضعفها ، وتمكن بهذا الصمود الراسخ من أسر أربعة آلاف ألمانى ، وكانت مصر لا تزال فى مأمن .

ويذكر ونستون تشرشل انه ذهب الى القاهرة قادما من جبل طارق على الطائرة البريطانية التى أسموها الفدائى ذات المحركات الأربعة الى أن يقول :

وقد اعتدت فى مثل هذه الرحلات أن أجلس فى مقعد مساعد الطيار قبيل شروق الشمس ، وعندما وصلت الى المقعد فى صباح ذلك اليوم الرابع من أغسطس رأيت فى ضوء الفجر الشاحب ، شريطا ملتويا من المياه الفضية يمتد أمامنا ، انه نهر النيل ينساب رائعا فى واديه ، وقد قطعت فى أيام الحرب والسلام - برا ونهرا هذا الوادى العظيم من منبعه فى بحيرة فيكتوريا حتى مصبه فى البحر ، ماعدا منطقة « الناقله » ولكنى لم أشعر قبل بالارتياح حينما تطلعت الى مياهه كما حدث فى هذا الصباح .

وهكذا غدوت - بعد فترة وجيزة - « الرجل الذى يرقب الأحداث عن كنب » وبدلا من أن يستقر بى المقام فى الوطن فى انتظار وصول الأنباء من الجبهة ، أصبح فى وسعى الآن أن أنقل هذه الأنباء الى أى مكان آخر ، ولقد كان هذا حقا ، شيئا منيرا .

وكان على أن أقرر عدة قضايا فى القاهرة ، فهل فقد جيش الصحراء ثقته بالجنرال « أوكنلك » وأركان حربه ؟ وإذا كان هذا حقا ، فهل يجب ان أنحيه عن القيادة ومن سيخلفه فى حالة تنحيته ؟ ٠٠ ومثل هذه القرارات تكون مؤلة قاسية وخاصة عند التعامل مع قائد له مثل ما « لأوكنلك » من مكانة ومنزلة وميزات وكفايات ونصميم ٠٠ ورغبة منى فى تعزيز أحكامى ، طلبت الى الجنرال سمطس ، أن يطير من جنوب أفريقيا الى القاهرة ، وقد كان فى انتظارى فى دار السفارة حينما وصلت اليها ثم قضينا فترة الصباح معا حيث حدثته خلالها عن كل متاعبنا ومجالات الخيار المتفتحة أمامنا وبعد الظهر عقدت اجتماعا طويلا مع « أوكنلك » الذى بسط لى الوضع العسكرى بصورة جلية واضحة وبعد ظهر اليوم التالى وصل الجنرال « ويفل » قادما من « الهند » وفى السادسة مساء عقدنا مؤتمرا لشئون الشرق الأوسط شهدته « سمطس » و « كيس » الذى كان قد خلف ليلتون فى وزارة الدولة فى الشرق الأوسط ، والجنرال « بروك » رئيس أركان الحرب و « ويفل » وأوكنلك » والأميرال « هارود مارينشال الجونيدر » وقد أنهينا كثيرا من الأعمال بالاجماع ولكن عقلى ظل مشغولا طيلة الوقت بالموضوع الأساسى وهو القيادة .

ولا يستطيع الانسان أن يعالج مثل هذه التغيرات دون أن يستعرض الحلول البديلة . وكان رئيس أركان الحرب - الذى يحتم عليه واجبه تقدير كفايات جنراتنا - مستشارى الخاص فى هذا الجزء من المشكلة ، وقد عرضت عليه أولا ، أن يتولى قيادة الشرق الأوسط وكان الجنرال « بروك » يود من صميم قلبه أن يتولى هذه القيادة العملية ، وكنت أعلم أنه لبس هناك من يفضله فى توليها . وقد فكر « بروك » فى الموضوع طويلا ، وتحدث فى الصباح التالى طويلا الى الجنرال سمطس ، ورد أخيرا : بأنه تولى رئاسة الأركان العامة منذ ثمانية أشهر فقط ، وهو يعتقد أنه متمتع بكامل ثقتى وان جهاز الأركان يسير سيرا مرضيا ، وأعرب عن اعتقاده بأن أى تغيير فى هذه اللحظة ، قد يحدث انفصاما مؤقتا فى هذا الوقت الحرج ، هذا بالإضافة الى أنه - لأسباب تتعلق بالذوق واللباقة - لا يود أن يكون مسئولاً عن التوصية بتنحية الجنرال « أوكنلك » عن قيادته وأن يتسلم هو مقاليد القيادة بدلا منه ، وكانت سمعته ترتفع فوق مستوى هذه الاتهامات

والاعتبارات ، ولكن نحتّم على أن انطلع الى ناحية أخرى بحثا عن القائد الجديد .

وكان « أليكسندر » ومونتجومرى قد اشترنا معه في المعركة التي تراجعا فيها الى « دنكرك » في عام ١٩٤٠ وكنا معجبين سويا بالخطة القوية التي قام بها « أليكسندر » في الحملة الياثسة التي عهد اليه أمرها في يورما ، بيد أن سمعة مونتجومرى كانت طيبة تضرب في آفاق الرفعّة والسمو ، فإذا قررنا تنحية « أوكنلك » فليس ثمة شك في أن « أليكسندر » هو الرجل الذي يجب أن يحمل العبء في الشرق الأوسط ، ولكن مشاعر الجيش الثامن ينبغي ألا نتجاهلها أو نغفلها على اختيار رجلين من إنجلترا متخطين الرجال البسلاء الذين خاضوا معركة الصحراء يعد بمثابة تحد لشعورهم على اختلاف رتبهم فهذا هو الجنرال « جوت » - وهو قائد أحد الفيالق - أفضل من يصلح لقيادة هذا الجيش ، والقوات تدّين له بكثير من الاخلاص ، ولم تلقبه عبثا « بقاذف القنابل » وقد كان هناك رأى نفعه الى « بروك » وهو أنه منهك ويحتاج الى الاسنجام ، وكان اتخاذ هذه القرارات بمثل هذه السرعة أمرا سهلا بعد أن قطعت هذه المسافة الطويلة كلها حتى تتاح لي الفرصة لأرى وأسمع كل شيء يمكن الحصول عليه وتديره في ذلك الوقت .

ولقد كان كرم سفيرنا السير « مايلز لامبسون » وضيافته في غاية الروعة فقد قدم لي حجرة نومه المكيفة ، ومكتبه المكيف للعمل فيه ، وكان الجو حارا للغاية وهاتان الغرفتان الوحيدتان في المنزل هما اللتان بهما أجهزة التكييف ، ولم يكن هناك منغصات عدا حرارة الجو - خلال ذلك الأسبوع الذي أمضيته في استكشاف الأجواء والاستماع للأراء وزيارة الجبهة والمسكرات الكبرى شرفى القاهرة في القصاصين حيث كانت الوحدات القوية تتدفق باستمرار .

وفي الخامس من شهر أغسطس قمت بزيارة مواقع العلمين وتوجهت بسيارة الجنرال « أوكنلك » الى النقطة التي تقع الى أقصى الجناح الأيمن للخط ، الى الغرب من « الرويسات » ومن هناك مضينا على طول الجبهة الى مقر قيادته وراء صفوف الرويسات حيث تناولنا الافطار فيما يشبه المكعب تحيط به الأسلاك الشائكة ويمتلئ بالذباب والشخصيات العسكرية البهامة ، وقد ودّيت لو رأيت عددا من الضباط وفي مقدمتهم ، الجنرال قاذف القنابل ، « جوت » فقيل لي : انه كان منهمكا في خدمته العسكرية المتباقة ، وكان كل ما أردت أن أعلم ، وبعد أن تعرفت الى مختلف قادة الفيالق والفرق الحاضرين ، طلبت أن يرافقنى الجنرال « جوت » بالسيارة الى المطار - وهو المركز الثانى الذى سأوقوف فيه - وقد اعترض أحد

ضباط أركان حرب « أوكنلك » بأن هذا سيبعد الجنرال بعض الوقت عن مكان عمله ، ولكنى أصررت على وجهة نظرى ، وكانت تلك هى مقابلتى الأولى والأخيرة لجوت ، على حين كانت السيارة تصعد بنا وتهبط الطرق الوعرة ، تطلعت الى عينيه الزرقاوين الهادئتين وسألته عما اذا كان مجهدا أو لديه آراء يود الافضاء بها ، فرد جوت انه بلا شك مجهد وأنه يود أن يمضى الى انجلترا ، التى لم يشاهدها منذ بضعة سنوات فى اجازة تستغرق ثلاثة أشهر ولكنه أبدى - مع ذلك - مقدرته على القيام بأية مجهودات عاجلة أخرى ، فضلا عما يتحمل من مسئوليات قد توكل اليه ، وافترقنا فى المطار فى الساعة الثانية بعد ظهر الخامس من أغسطس ، وبعد يومين قتل فى الساعة نفسها تقريبا برصاص العدو فى المنطقة الجوية التى كنت أطار فيها حينئذ ..

وفد عهد الى نائب مارينسال الجو كنجهم برعايسى - وهو الذى كان يولى رئاسته كل القوات الجوية التى عملت مع الجيش فى ظل قيادة نيدر ، وهى القوات التى لولا نشاطها ما أمكن تحقيق ذلك التراجع العظيم مسافة خمسمائة ميل دون أن تنزل بنا الكوارت التى عوفى فى شدتها تلك التى تحملناها حتى الآن - وقد طرنا فى ربيع ساعة الى مقر فيادنه حيث أعد لنا الغداء واجتمع كبار الضباط من قائد جناح فما فو وأحسست بالتوتر يسود كل الضباط منذ اللحظة التى وصلت فيها .. ولا يفوتنى أن أشير الى أن الطعام كان قد طلب من فندق شبرد فى القاهرة ، وقد حملت سيارة خاصه الطعام من الفندق ، غير أنها ضلت الطريق وبذلت مجهودات مضنيه لبعثور عليها ولكنها وصلت أخيرا .

وكانت مناسبة سارة وسط جو صاحب من الهموم والمناسعب .. أجل لقد كانت واحة حقيقية وسط صحراء كبرى مترامية الأطراف ، وكان يسيرا على المرء أن يرى حرج وضع السلاح الجوى بالنسبة للجيش وما اعترى سلاحنا الجوى من دهشة للهزائم التى تعرضت لها قواتنا المتفوقة ، وعدت فى المساء الى القاهرة ، ونقلت مشاهداتى الى المستر اتلى ، وقضيت اليوم التالى كله - وهو السادس من أغسطس - مع « بروك وسيمطس » ، وفى اعداد البرقيات اللازمة للوزارة ، كانت المسائل التى يتحتم على البت فيها عاجلا لا تتناول كبار القادة فحسب ، بل جهاز القيادة بأكمله فى هذا المسرح الواسع ، وكنت أشعر دائما ان اختيار اسم « الشرق الأوسط » لمصر وسوريا وتركيا ، كان اختبارا سيئا ، فهذه المنطقة هى الشرق الأدنى ، أما ايران والعراق ، فهما بؤلفان الشرق الأوسط ، على حين تكون الصين واليابان الشرق الأقصى ، وقد بدا لى أن هناك ما هو أهم من تبديل الأسماء الوهمية .. وهو « تجزئة قيادة الشرق

الأوسط الحالية » ، نظرا لاتساعها وشمولها آفاقا رحبة شاسعة ، وقد حانت الساعة المناسبة لتحقيق هذا التعديل في التنظيم ، ولهذا أبرقت في الثامنة والرابع مساء الى المستر أتلي بالبرقية التالية :

١ - توصلت الى نتيجة تدعو الى اجراء تغييرات جذرية عاجلة في القيادة العامة .

٢ - ولهذا أقترح أن تنظم قيادة الشرق الأوسط الحالية في قيادتين مستقلتين هما :

(أ) قيادة الشرق الأدنى وتشمل مصر وفلسطين وسوريا على أن تكون القاهرة مقرها . .

(ب) قيادة الشرق الأوسط وتشمل ايران والعراق ، على أن يكون مركزها البصرة أو بغداد . .

وتشمل القيادة الأولى : الجيش الثامن والتاسع على حين تشمل القيادة الثانية الجيش العاشر . .

٣ - يعرض على الجنرال «أوكنلك» تولى القيادة العامة الجديدة للشرق الأوسط .

٤ - يتولى الجنرال أليكسندر القيادة العامة في الشرق الأدنى .

٥ - يخلف الجنرال « مونتجومرى » الجنرال « أليكسندر » في قيادة عملية «المشعل» واني لأسف لاضطرارنا الى نقل «أليكسندر» من قيادة « المشعل » ولكن مونتجومرى جدير بأن يخلفه في تلك القيادة لكفايته . .

٦ - يتولى الجنرال « جوت » قيادة الجيش الثامن تحت امره « أليكسندر » .

تكون هذه الاقتراحات التغييرات الأساسية التي يقتضيها حرج الوضع وأهميته وأكون شاكرا لزملائي أعضاء وزارة الحرب ، اذا ما وافقوا على هذه الاقتراحات . ويريد «سمطس» ورئيس الأركان العامة أن أبلغكم أنهما متفقان معى كل الاتفاق على أن هذه الاقتراحات تنطوي على خير السبل التي يجب أن نتبعها في مثل هذه الحالة التي تحيط بها المتاعب الكثيرة وفي خضم هذه الحلول المختلفة البديلة ، وافق وزير الدولة أيضا على هذه الاقتراحات موافقة تامة ولا ريب عندي في أن هذه التغييرات ستحفز

الجبنس وتعيد اليه الثقة في قيادته - وهي الثقة التي فقدت في الوضع الحاضر مع عميق الأسف - وأرى لزاما على أن أؤكد هنا ضرورة إيجاد بداية جديدة وعمل عنيف لبعث الحيوية في هذه المنظمة الضالة الواسعة . . ولن تحقق وزارة الحرب - فيما أعتقد - في ادراك مغزى هذا الانتصار على رومل في أغسطس أو سبتمبر وادراك آثاره الحاسمة على موقف الفرنسيين في شمالي افريقيا عندما تبدأ عملية « المشعل » .

وقد وافقت وزارة الحرب على آرائى فى التغييرات الجذرية العاجلة وهي التى أدخلتها فى القيادة العامة - ورحب أعضاؤها ترحيبا حارا باختيار الجنرال « أليكسندر » قائلىن : انه سيغادر انجلترا فوراً - بيد أنهم - على كل حال - لم ترقهم فكرة تجزئة قيادة الشرق الأوسط الى قيادتين منفصلتين ، وبدا لهم أن الأسباب التى حملتنا على تقرير قيادة موحدة ، أقوى اليوم مما كانت عليه ، عندما اتخذ القرار فى ديسمبر عام ١٩٤١ ، ووافقوا على أن يحل مونتهجومرى محل أليكسندر فى قيادة « المشعل » واستدعوه للمجيء الى لندن فوراً ، وأخيراً تركوا لى موضوع البت فى بقية التعيينات .

وفى صباح اليوم التالى أرسلت توضيحاً آخر لاقتراحاتى ، وردت وزارة الحرب بأن برفيتى الجديدة لم تستأصل كل مخاوفها ، بيد أننى لما كنت فى الميدان ومعى « سمطس » ورئيس الأركان - اللذان وافقا على اقتراحى كانت الوزارة على استعداد تام للموافقة على ما أبديت من اقتراحات . وان كانت قد أوضحت بشكل قاطع ، أن استمرار الجنرال « أوكنلك » فى حمل لقب القائد العام للشرق الأوسط فى حالة اختياره لتولى القيادة فى إيران والعراق ، سيؤدى الى شىء من الارتباك وسوء المصير ، وقد رأيت أن الوزارة على حق فى رأيها فأخذت بنصيحتها . .

وقد قضيت طيلة اليوم السابع من أغسطس فى زيارة « الفرقة الحادية والخمسين الجبلية » التى كانت قد وصلت حالا الى مصر على حين كنت أصعد سلم السفارة بعد العشاء قابلت العقيد « ايان جاكوب » الذى غدا السير « ايان » ، فقال لى العقيد : انها لأنباء سيئة عن جوت ، فقلت : وماذا حدث له ؟ فقال : « لقد أسقطوا الطائرة التى استقلها الى القاهرة بعد ظهر اليوم » وقد اعترائنى الأسى والألم لفقدان هذا الجندى الممتاز الذى قررت أن أسنله اليه القيادة المباشرة فى المعركة الكبرى المتوقعة ، وهكذا اضطربت كل الخطط التى وضعتها ، فقد كان تعيين « جوت » لقيادة الجيش الثامن - بما عرف عنه من خبرة فى حرب الصحراء ومكانة حربية ممتازة - يوازى تنحية « أوكنلك » عن القيادة العامة ، ليخلفه فيها أليكسندر فماذا أصنع الآن ؟ . . ولم يساورنى شك فىمن يجب أن يخلفه فأبرقت الى

المستتر أتلى أقول : « يوصى رئيس الأركان العامة توصية شديدة بنعيين مونتجومرى قائدا للجيش الثامن ، وأشعر أنا وسمطس بضرورة ملء هذا المنصب فى الحال .. أرجو إيفاده فى طائرة خاصة فى أسرع وقت . واختبارى بموعده وصوله » ..

وقد بدا أن وزارة الحرب اجتمعت فى الحادية عشرة والرابع من مساء السابع من أغسطس لدراسة البرقيات التى بعثت بها فى ذلك اليوم ، والتى تم حل رموزها ، وكان المجلس لا يزال يناقش هذه البرقيات عندما دخل فاعتهم أحد السكرتيرين حاملا الرسائل الجديدة القائلة : « أن جوت قد قتل » .. واننى أطلب إرسال الجنرال مونتجومرى فورا الى القاهرة ، وقيل لى : ان تلك اللحظة كانت شاقة على أصدقائنا فى «داوننج ستريت» ولكنهم تحملوا الصدمة الجديدة ، كما تحملوا ما سبقها من صدمات فى حزم وشجاعة وواصلوا الاجتماع حتى قبيل الفجر ، ووافقوا على كل النقاط الرئيسية التى اقترحتها وأصدروا الأوامر اللازمة بشأن مونتجومرى .

وحينما أرسلت رسالتى الى وزارة الحرب ، أبلغها فيها بمصرع « جوت » طلبت من الزملاء عدم ابلاغ الجنرال أيزنهاور بأننا كنا نعتزم اعطائه مونتجومرى بدلا من أليكسندر ، بيد أن هذه الرسالة جاءت متأخرة ، اذ كان النبأ قد نقل اليه : ان التغيير الجديد للخطة ، كان ينطوى على نوع مزعج من الارتباك لعملية « المشعل » فقد أختير الجنرال أليكسندر لتولى قيادة الجيش البريطانى الأول فى هذه العملية الكبيرة الضخمة وكان قد بدأ يعمل فعلا مع الجنرال أيزنهاور وقد تفاهما تفاهما رائعا والآن .. ها نحن أولاء ننتزع منه « أليكسندر » لتولى قيادة الشرق الأوسط ، ثم نوفد الجنرال « ايسماى » الى أيزنهاور لينقل اليه النبأ مع تقديم اعتذارى عن انقطاعى من مراسلته ، ووجود بعض الاضطراب وليس لهما من علة الا طبيعة الحرب ومقتضياتها وقد ركن « ايسماى » حديثه على المواهب التى يتمتع بها « مونتجومرى » كقائد فى الميدان ، ووصل مونتجومرى على الفور الى مقر قيادة أيزنهاور ، وتمت كل الاجراءات التى يتطلبها اجتماع مثل هذا بين قائدى جيشين يمتان الى شعبين مختلفين ، وان كانا قد أدمجا للقيام بعملية واحدة ، وفى صباح اليوم التالى أى فى الثامن من أغسطس أصبح من الضرورى ابلاغ أيزنهاور بما يتحتم على مونتجومرى فى ذلك اليوم من الطيران الى القاهرة لتولى قيادة الجيش الثامن ، وقد أختير « ايسماى » أيضا لأداء هذه المهمة وكان أيزنهاور رجلا واسع الأفق متفانيا فى أداء الخدمات ، عمليا ، يعالج الأحداث على ضوء الواقع دون تأثر وفى غاية الهدوء ، ومع ذلك فقد أزعجه دون شك وقوع هذين التغييرين فى يومين متتاليين فى هذا المنصب الهام ، وهو مرتبط بعملية عهد اليه بترتيبها

وقيادتها ، وها هو ذا يجد نفسه مضطرا الآن الى الترحيب بقائد بريطاني ثالث ، ولا عجب ان رأيناه يسأل « ايسماى » : هل البريطانيون جادون فى عملية « المشعل » ؟ ومع ذلك فقد كان موت « جوت » حقيقة حربية يعيها ويفهمها جيدا كل جندى ممتاز ، وقد أختير الجنرال « أندرسون » لشغل المنصب ، ومضى « مونتجومرى » الى المطار مع « ايسماى » الذى مكث معه زهاء ساعة ليحيطه علما بأسباب هذه التغيرات المفاجئة ٠٠

وقد رويت قصة عن هذا الحديث لم تتحقق مع الأسف ، فقد قيل ان مونتجومرى قد تحدث عن المتاعب والمخاطر التى يتعرض لها الجندى فى حياته ٠ وذكر أن الجندى يكرس حياته كلها لمهنته وعمله ، ويقضى سنوات طويلة فى الدراسة وضبط النفس ، وها هو ذا يبتسم له الحظ ، فقد أطلت عليه اشرافه من النجاح ، وحقق انتصارا وها هى ذى الفرصة تواتيه فيمنح قيادة عظمى ، وقد انتصر ، وغدت شهرته تملأ الآفاق وأصبح اسمه على كل لسان ، ثم تنكر له الحظ فانهار كل ما بناه فى حياته وربما لا يكون هذا نتيجة هفوة هفاها ، ولكن سوء الحظ يابى الا أن يسجل اسمه فى سجل العسكريين الفاشلين وهنا قاطعه « ايسماى » محتجا : « ينبغي ألا تحمل الأمور على هذا المحمل السيئ فهناك جيش عظيم يحتشد الآن فى الشرق الأوسط ، ومن المحتمل ألا تنتهى الى كارثة : وهنا صاح مونتجومرى - وهو يجلس فى سيارته - : ماذا تقول ؟ ٠٠ ماذا تعنى ؟ ٠٠ لقد كنت أتحدث عن رومل ٠٠

★★★

وقد تحتم على حين ذلك أن أبلغ الجنرال « أوكنلك » نبأ تنحيته عن القيادة ولما كنت قد تعلمت من دروس الماضى وعبره ، ان من الأفضل أن يكون مثل هذا العمل المزعج كتابة لا مشافهة فقد أرسلت اليه مع العقيد « جيكوب » الرسالة التالية :

القاهرة - ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٢

عزيزى الجنرال أوكنلك :

١ - لقد أثرت فى برقيتك الموجهة الى رئيس أركان الحرب فى الثالث من يونيو موضوع رغبتك فى ترك هذه القيادة ، ورشحت الجنرال أليكسندر لتوليها ولم ترغب حكومة جلالتك فى ذلك الوقت العصيب - الذى يمر به الجيش - فى الافادة من هذا العرض الذى ينطوى على أصالة رأى وفى الوقت نفسه توليت قيادة المعركة فعلا - كما كنت أرغب منذ عهد بعيد - وكما اقترحت عليك فى برقيتى

بتاريخ ٢٠ من مايو وقد تمكنت من إيقاف التيار المضاد ، وغدت
الجبهة الآن مستقرة .

٢ - وقد قررت وزارة الحرب الآن - للأسباب التي ذكرتها
أنت - أن الفرصة غدت مواتية لإجراء تغيير ، واقتراح : فصل
العراق وإيران عن القيادة الحالية للشرق الأوسط ، وتقرر أن يتولى
أليكسندر قيادة الشرق الأوسط على أن يتولى مونتجومري قيادة
الجيش الثامن ، وهأنذا أعرض عليك قيادة العراق وإيران مع الجيش
العاشر ، على أن يكون مقر قيادتك في البصرة أو في بغداد . وفي
الواقع يعتبر هذا الميدان في الوقت الحاضر أصغر من ميدان الشرق
الأوسط ، ولكنه قد يضحي في خلال عدة شهور ، مسرحا لعمليات
حربية حاسمة ، وهما هي ذى الامدادات في طريقها الآن للجيش
العاشر ، وستحافظ على ارتباطك بالهند في هذا الميدان الذي خبرته
من قبل ، واني لأمل - بناء على ذلك - أن توافق على توجيهاتي
ورغبتي هذه ، بما نعهد فيك دائما من روح عالية ورغبة في الخدمة
العامة ومن المرتقب أن يصل أليكسندر فورا ، كما آمل أن يتم في
أوائل الأسبوع المقبل تحول المسؤولية في جبهات القتال الغربية
بمنتهى اليسر والفاعلية ، مع توقف كل شيء على حركات العدو .

٣ - يسرني جدا أن أراك في أي وقت يناسبك ، متى رغبت
في ذلك . . .

صدقني

انني المخلص لك

ونستون . أ . س . تشرشل

ملاحظة :

لقد كلفت العقيد جيكونب ، حامل رسالتي هذه ، بأن يعرب لك عن
تعازي الخالصة بفقدنا المفاجيء للجنرال جوت .

وفي المساء عاد « جيكونب » وكان أوكذلك قد تلقى هذه الضربة
بما ينبغي أن يقابلها به من كبرياء رجل عسكري ، ولم يكن راغبا في
قبول القيادة الجديدة ، وقد ذكر للعقيد أنه سيحضر لمقابلتى في اليوم
التالى ، وكتب العقيد في يومياته يقول :

لقد استيقظ رئيس الوزراء من نومه فى الساعة السادسة وكان على أن أنقل اليه ما أمكننى - تفصيل ما دار بينى وبين الجنرال أوكنك ، وقد انضم إلينا رئيس الأركان العامة للامبراطورية ٠٠ ان عقل رئيس الوزراء مركز على شىء واحد هو أن نهزم رومل ، وأن يتولى الجنرال أليكسندر المسئولية الكاملة عن العمليات فى الصحراء الغربية ، وهو لا يستطيع أن يفهم ، كيف يستطيع الرجل أن يظل فى القاهرة ، على حين تقع أحداث كبرى فى الصحراء تاركا ادارة المعركة لشخص آخر سواء ، وكان الرئيس يذرع الغرفة جيئة وذهابا وهو يردد هذه النقطة ٠ مصمما على تنفيذ ما يريد ، ثم صاح فجأة : « رومل ٠٠ رومل » أهناك أمر ما يهمنى سوى أن نهزمه ؟ ٠٠

وبعد الظهر بقليل وصل الجنرال أوكنك الى القاهرة وتحدثنا ما يقرب من ساعة حديثا بدا على الفور فاترا بالرغم من أنه كان بعيدا عن الأخطاء ٠ وفى ذلك المساء أقبل الجنرال أليكسندر لمقابلتى واتخذت الترتيبات النهائية للتغريات التى حدثت فى القيادة ، ونقلت كل هذه النتائج الى لندن فى برقية أعتقد أن الفقرة التالية منها مهمة غاية الأهمية :

وجهت الى الجنرال أليكسندر التوجيه التالى الذى جاء موافقا لرغباته وحائزا لموافقة رئيس أركان الحرب ٠٠

١ - ان واجبك الأول الأساسى هو : أن نأسر أو ندمر الجيش الألمانى الايطالى الذى يقوده الفيلد مارشال رومل ، مع كل ما لديه من تجهيزات ومؤسسات فى مصر وليبيا فى أقرب فرصة ممكنة ٠

٢ - ستتولى ادارة وتنفيذ كل ما يتعلق بقيادتك من واجبات على ألا يؤثر عملك هذا على الواجب المنصوص عليه فى الفقرة الأولى ، وهو ما ينبغى أن يكون فى صدر مصالح جلالته ٠

وقد يكون من الممكن - فى مرحلة لاحقة من الحرب - عدم تأكيد هذا التوجيه ، ولكننى واثق من أن البساطة فى تحديد المهمة ووضوح الهدف هما شرطان أساسيان فى الوقت الحاضر ٠

وقد وافانا « أليكسندر » برده بعد ستة أشهر ٠

وما دمنا نتحدث عن التغيير فاننا نود الى التركيز على واقعتين لهما عندى أهمية بالغة ٠٠ الأولى ما جاء فى مذكرات ونستون تشرشل عن ولده :

وكننت لم أسمع عن ولدى راندولف كثيرا فى الأيام الأخيرة وقد كان واحدا من الفدائيين الذين تفرق شملهم الآن الى حد ما فى الصحراء ،

وفى ٧ يونيو وصلتني برقية منه عن طريق وزارة الخارجية أرسلها من القاهرة بعد اطلاع سفيرنا عليها السير مايلز لامبسون ، ويقول فيها :

« أرى - لننتصر فى القتال - ضرورة وجود شخصية جديدة ذات كفاءة فى الميدان ، توضح المعالم السياسية والاستراتيجية يوما بعد يوم ، فلم لا تبعث بأحد أعضاء وزارة الحرب هنا يرأس كل الجهود الحربية ، وكل احتياجه لا يتعدى - فضلا عن مجموعة صغيرة من الموظفين - الى رجلين قديرين ينسق أحدهما شئون التمويل ، ويقوم الآخر بالرقابة والدعاية . ويرى هنا كثير من المفكرين ان الحاجة ملحة لتغيير جوهرى ، وليس الى تبديل الأفراد فحسب ، فالفرصة سانحة تماما لاجراء تعديل فى الكيان كله ، أرجو أن تغفر اقلأقى لك ، فقد اضطرت اليه ليقينى بأن الوضع هنا أصبح لا يحتمل وأن العمل العاجل ضرورى لأى نصر متوقع » .

ولا ريب فى أن هذه الرسالة دعمت نواياى نحو العمل النهائى الحاسم ، وقد أرسلت اليه بعد أسبوعين : « لقد توافقت آراؤك القيمة والمرتبطة فى رسالتك الى مع ما كان يخالج نفسى من أفكار منذ مدة غير قليلة » ، وعلى هدى من ذلك اتخذت طريقى .

ومما جاء فى حديث تشرشل عن ابنه ، أن ابنه قد اقترح عليه التغيير فى وقت كان يرغب فيه فى احداث تغيير وأنه اقتنع بما جاء فى رسالة الابن وبأدراكه باحداث تغيير الواقعة الثانية التى اهتمت بها اهتماما بالغا فى مذكرات ونستون تشرشل تلك التى جاءت متعلقة بالتغيير وبتغيير الجنرال ويفل بالذات واستقبال الجنرال ويفل لهذا التغيير .. يقول تشرشل :

كنت أعتقد أن أوكنلك دم جديد سيثير الحيوية ويتحمل التبعات بشجاعة اذا تولى قيادة الشرق الأوسط كما أن ويفل سيصادف فى توليه قيادة الهند العظيمة فرصة لاستعادة أنفاسه ، قبل أن تهجم الأخطار المتوقعة فى كل حين ، ووجدت موافقة تامة لآرائى هذه فى الوزارة ، وبين رؤساء الأركان فى لندن ولعل القارىء لا ينسى أننى لا أحرص قط على أن أتولى أى سلطات استبدادية وأن آرائى كانت تتمشى دائما مع وجهات نظر الخبراء والسياسيين ، وأصدرت أوامرى الجديدة فى ٢١ يونيو ، فتلقاها ويفل فى هدوء ، وكان يهم برحلة الى الحبشة سرعان ما وضحت أمامه مخاطرها ، وقد كتب من أرخم حياته قائلا ان الجنرال عندما وصلتته برقبته، قال : « ان رئيس الوزراء على حق فالموقف هنا يحتاج الى يد جديدة وعين أخرى » .

واذا كان تشرشل فى مذكراته يتسم بالحكمة الممزوجة بالقوة والواقعية فان مونتهجرى فى مذكراته يتسم بالجراة والاعتداد بالنفس

وعدم ترك أى تفصيلات يمكن أن ينفذ منها الروتين أو الاتجاه الشخصى
للآخرين ثم هو - مونتجمرى - حريص فى كل ما يكتبه على التركيز على
الروحانيات الى جانب الماديات عكس تشرشل تماما : اذا لم تكن الروح
عالية فالجيش لا يكون له ثقة بالقيادة العليا .

يروى مونتجمرى قصة وصوله الى مصر قائدا للجيش الثامن البريطانى
المربط فى الصحراء :

فى ٥ أغسطس ١٩٤٢ قام تشرشل بزيارة الى الجنرال أوكنلك فى
مركز قيادة الجيش الثامن فى الصحراء . وكان تشرشل حينذاك مسافرا
الى موسكو ، وأوكنلك القائد المباشر للجيش الثامن بعد أن عزل ريتشى
والقائد الأعلى للقوى البريطانية فى الشرق الأوسط فى الآن نفسه . وكان
يصحب رئيس الوزراء بروك رئيس الأركان الحربية الامبراطورية . فالتقوا
نظرة على الحالة العامة ولاحظوا على أوكنلك أنه لا يمكنه أن يقوم بالمهمتين
معا ، أى أن يكون القائد الأعلى للقوى البريطانية فى الشرق الأوسط
والقائد المباشر للجيش الثامن فى الآن نفسه . وعليه فرجوعه الى القاهرة
أمر لابد منه ، ويعين بعد ذلك من يحل محله على رأس الجيش الثامن .
فوافق أوكنلك مع بروك على أن أجيء الى مصر لتسلم قيادة الجيش
الثامن . الا أن الفيلد مارشال سمطس كان يحبذ تعيين جوت الذى اشتهر
فى الصحراء ويسنده الرأى العام فى الشرق الأوسط . فى ٦ أغسطس
أبقر رئيس الوزراء الى المكتب الحربى يطلعه على التغييرات التى كان من
رأيه أن يحدثها وهى فصل بلاد فارس والعراق عن قيادة الشرق الأوسط
وتبديل أوكنلك بالكسندر وتعيين جوت على رأس الجيش الثامن . غير
أن جوت سقط بطائرته وقتل فى ٧ أغسطس ، وفى نهار الغد عينت
لأحل محله . وفى النهار نفسه جاء قائد اللواء جاكوب حاملا الى الجنرال
أوكنلك فى مركز قيادة الجيش الثامن فى الصحراء تعليمات رئيس
الوزارة على أنه قد عزل عن منصبه . فى ٩ أغسطس وصل الكسندر الى
القاهرة واجتمع بأوكنلك الذى كان قد غادر الصحراء بعد تسليمه الجيش
الثامن للجنرال لومسدن قائدا لفرع الثلاثين ، أما أنا فاننى اليوم على
يقين من أن تعيين جوت على رأس الجيش الثامن كان خطأ . لم أجمع
به قط ، وكان جديدا ممتازا أبلى البلاء الحسن فى الصحراء ، الا أنه كان
قد أعياه التعب وأصبح فى حاجة الى الاستراحة . وأقول ذلك استنادا
الى البيانات التى اطلعت عليها .

وصلت الى مطار القاهرة فى ١٢ (أغسطس) باكرا ، واتجهت
فورا الى المينا هاوس أوتيل فاستحممت وتروقت ثم مضيت بعدئذ الى مركز
القيادة للشرق الأوسط فى القاهرة . كنت هناك فى نحو الساعة العاشرة
وأدخلت فورا عند أوكنلك . وكان الطقس حارا ولا تزال على ملابسى

الرسمية التي أرتديها في انجلترا فأرسلت الضابط الملحق بي لبيتناح لي ثيابا تصلح للصحراء .

وأخذني أوكنتك الى حجرة الخرائط ثم سألتني : هل كنت عالما بأنه سيفادر مصر . فأجبتته نعم . فعرض لي حينئذ خطته الحربية ، وأساسها أن الجيش الثامن يجب أن يحافظ عليه مهما كلف الأمر فلا يعرض الى أن يتلف في القتال . فإذا هجم رومل - وكان ذلك منتظرا - يتسبب أن ينسحب الجيش الثامن الى الدلتا وان لم يتيسر الاستقرار في الدلتا والقاهرة ، فيواصل الانسحاب نحو الجنوب على نهر النيل أو نحو فلسطين . وكانت الخطط قد أعدت لنقل مركز قيادة الجيش الثامن نحو النيل .

كنت أصغى مندهشا وحاولت مرتين أن ألقى سؤالا فاستشعرت انزعاجا من أوكنتك فلزمت الصمت . ثم قال لي انه من الواجب على أن أمضى نهار الغد الى الصحراء وأقضى يومين في مركز قيادة الجيش الثامن لأطلع على الحالة الراهنة . وأضاف أنه لا يزال قائد الجيش الثامن وانه كلف لومسدن أن يقوم مقامه ، ولن أستلم قيادة ذلك الجيش الا في ١٥ (أغسطس) وهو اليوم الذي فيه يسلم قيادته في الشرق الأوسط الى الكسندر . وكانت رغبته في أن يتم التسليم في يوم واحد . فإذا ما حدث هجوم من العدو ، فسيذهب هو بنفسه الى مركز قيادة الجيش الثامن ويسترجع سلطته من لومسدن . كنت مستغربا كل ذلك وانسحبت حالما تمكنت من الانسحاب بأدب .

ويمضى مونتهجرى قائلا انه في ١٣ أغسطس الساعة ٥ صباحا أقلته السيارة من السفارة البريطانية متجهة به الى الصحراء . ويروى مونتهجرى كيف اختار معاونيه وعملية اختيار معاوني ساقه وعسيرة : قررت أن أعين ده جنغان رئيسا لأركانى وأطلق له السلطة التامة فنتأزر ونحرز النجاح معا .

وما قط ندمت على ما عزمت وقررت . أن جنغان صبحني مدة الحرب كلها وقطعنا جنبا الى جنب الطريق فيما بين العلمين وبرلين ، وكنت أزداد له تقديرا وبه اعجابا على مر الزمن . فاقد كان رئيس أركان مهتازا واني لأشك في أن يكون قد وجد قبله أو أن يوجد بعده رئيس أركان من طرازه في الجيش البريطاني .

ويقول انه لم يعجبه الجو الذي وجدته في مركز قيادة الجيش الثامن فالروح لا تكون نشطة في مكان حزين كهذا وفي ما نحن عليه من الضيق

والانزعاج فى العيش • فلابد من أن يكون مركز قيادتنا قرب البحر ،
فنشتغل بقوة وعنق ثم نستحم ونجدد بذلك قوانا •

ولا شك فى أنه ، حتى تلك الساعة ، لابد لنا من عمل مرهق فان
مركز القيادة يجب أن ينقل بأسرع وقت ممكن الى شواطئ البحر
المتوسط ، قرب مركز القيادة العامة للقوى الجوية فنصمم هناك خططنا
مع تلك القوى • أما الأمر بعدم استخدام الخيم فهو ملغى : فلنسنورد
خيما وفرشا وأوانى للأندية ولنؤمن لأنفسنا الرفاهية ليكون عملنا منتجا •

وفى الختام صارحت أركان جيشى بأساليبى فى الشغل وبكرهى
للأوراق الادارية والتفاصيل ثم أخبرتهم بتعيين ده جنغان كرئيس أركان
الجيش الثامن فكل أمر يصدر منه كأنه صادر عنى ويجب تنفيذه فوراً •
هو محطة ثقتى بوجه مطلق وأقلده السلطة على مركز القيادة كله •

وأخيرا استسلمت الى النوم ، كنت قد أعياى التعب ولكنى على
يقين من أننا أصبحنا الآن على طريق النجاح وبعد ان يذكر مونتيجرى فى
مذكراته - وبالتفصيل - كل ما قام به وجيشه من استعداد للاقاة روميل
وقواته ومن إعادة روح النشاط والحماس لجنوده وضباطه ، وهذا كان
مهما جدا • وعن زيارة تشرشل رئيس الوزراء للجيش الثامن فى أماكن
تواجده بالصحرى الغربية فى ١٩ أغسطس ١٩٤٢ • وكان فى طريق
عودته من موسكو • وقد شرح له خطته لصد هجوم ، وما يعده هو
- مونتيجرى - من خطط - فى المستقبل للهجوم على جيش رومل •
قال مونتيجرى :

قضى الليل معى فى مركز قيادتنا على الشاطئ قرب برج العرب
وكانت سهرتنا سهرة السرور وفرح فى نادينا وكان ده جنجان قد اتخذ
التدابير اللازمة بحيث يوفر لرئيس الوزراء خمرا لا بأس به وزجاجة
كونياك معتقة •

وعند ذهابه فى الغد ، طلبت اليه أن يوقع باسمه على دفترى المخصص
للمتوقعات •

كنت اتخذت قيادة الجيش الثامن فى ١٣ أغسطس وهو يوم نذكر
معركة بلانهم •

فكتب هذه الأسطر : « وددت لو أن يوم تذكاري بلانهم الموافق اليوم
ابتداء القيادة ، يؤمن لقائد الجيش الثامن ولجنوده المجد والسعد اللذين
هما جديرين بهما » • ونستون تشرشل •

ويتحدث مونتجمري عن طريقته فى العمل كقائد فيقول :

كان من العادة فى الجيش الثامن ، قبل وصولي ، أن ينقد المأمورون أوامر القائد الأعلى مدعين بأنهم أوفر اطلاعا منه على تسيير القتال فى الصحراء ولذلك يسمحون لأنفسهم تبديل نقاط من تلك الأوامر لأدنى سبب ، وذلك حتى فى أثناء المعركة ، فأفهمت الجميع أن أوامري يجب أن تنفذ بحذافيرها حسب الخطة العامة التى كنت قد صممتها . وأن تلك الأوامر لم ألقها كأسس للمناقشة بل كقوانين بها يتقيد عمل الجميع فالذى كنت أريده الآن هى معركة تبتدىء وتتطور كما كنت أتصور ، وأريدها معركة تنتهى بالنصر حتى ترجع الثقة بالقيادة العليا الى قلوب الجنود ، فالحالة النفسية هذه ما كان يمكن نزعها الا بانتصار على رومل وبانتصار سهل لا يكلف الجيش الثامن خسارات جسيمة .

ما كنت أستطيع أن أهاجم أنا ، ولذا فكان من اللازم أن يباشر رومل نفسه بالمعركة فيمكننى من أن أنتصر عليه وهذا ما تم فى علم حلقا . كانت منظمة الاستعلامات فى جيشي على يقين من أن رومل سيحاول خرق جبهتنا على الجانب الجنوبي ، فبلى ذلك عدول فى الهجوم نحو الشمال اذ تحاول مصفحات رومل أن تتجه نحو مرتفعات علم حلقا والرويسات . وكان هذا اعتقادي وعليه صممت خطتي .

ويقول روميل انه كان مطلعا على تاريخ الهجوم وعلى اتجاهه وقوته وانه نظم قواه على ضوء تلك الاستعلامات وان المعركة معركة علم حلقا ٣١ أغسطس / ٦ سبتمبر ١٩٤٢ وقعت وتطورت حسب الخطة التى كان قد صممها هو .

وقد وصف فون مبلشي فى كتابه معارك البانزر ان معركة حلقا هى محور الحرب فى الصحراء والحلقة الأولى فى سلسلة الهزائم على كل الجهات وهى الحلقة التى أذرت بسقوط ألمانيا .

وعن بعض العبر فى معركة حلقا قال مونتجمري :

ويمكننى الآن استنتاج بعض العبر من معركة علم حلقا . وأول أمر يبدو هو أن تلك المعركة كانت معركة « جيش » فان قوى الجيش الثامن أخذت آنذاك تنبسط وتتطور بمقتضى خطة دقيقة وكان مركز القيادة محتفظا بالسيطرة التامة على كل أطوار المعركة . مما جعل الضباط والجنود يشعرون بضرورة التوجيه الواحد يسير عملهم ويراغب مصيرهم وبعد معركة علم حلقا رضوا جميعهم أن أكون ذلك الرأس المفكر الموجه .

ثم أن أفراد الجيش الثامن كانوا مدنيين فى الأصل ولم يكونوا رجالا وقفوا حياتهم للجندية ، فهم أناس يطالعون الجرائد من عاداتهم أن ينقدوا كل شىء حتى شخصية قائدهم ، فلا بد اذن من أن يكون ذلك القائد ليس رأيا موجهها بل أيضا مركز انتباه وجاذبية فلا يقدره رجاله فقط بل يحبونه ويتعلقون به . فأخذت أتجول فيما بين صفوفهم وأسعى الى أن ألفت انتباههم الى . ففى معركة علم حلفا ابتدأت ألبس القبعة الاسترالية ، وهى ، علاوة عما كنت أسعى اليه ، كانت فعلا تقينى ضرر حرارة الشمس . ثم عدلت الى لبس « البيرية » التى اشتهرت به .

وعندما انتهت معركة علم حلفا كتب موننجومرى الى صديق له فى ابجاشرا :

« ان اجتماعى الأول برومل أفادنى جدا . لحسن حظى ، استطعت أن أعيد النظام المفقود وأصمم خططى فى الوقت اللازم ، فما صعب على أن أهزمه ، وشعورى هو أننى ربحت الجولة الأولى فى حين أنه هو الذى كان قد باشر بالعمل . أما الجولة الثانية فسيكون دورى أنا أن أباهر العمل .
عدنا الى الاستعداد لمعركة العلمين وكان هناك مسائل لابد من الاسراع بمعالجتها قبل الانتقال الى تنفيذ خطط تلك المعركة .

ولن أغرق نفسى ، والقراء فى تفاصيل خطة الهجوم على روميل التى وضعها موننجومرى نفسه ، فقد كان حريصا على أنه هو الذى يصعب بنفسه الخطط ثم يعرضها على رؤسائه . فقط أذكر أنه اهتم جيدا بمعنويات الجيش اذ أصدر فى ١٤ سبتمبر تعليمات بأن المعركة ستكون شديدة ولربما استغرقت مدة طويلة فاذا ربحناها وربحنا الحرب ولن يبقى علينا سوى تنظيف افريقيا الشمالية من العدو ، وأصدر فى ٦ أكتوبر توجيهات مذكرا وذاكرا بأن يجب ألا نظن أن تفوقنا بالمصفحات سيؤمن لنا انتصارا سريعا فان العدو لن يستسلم بالسهولة ولذا فعلى المشاة أن يقاتلوا ويقتلوا وأن يواصلوا عملهم ذلك ما دام فيهم رفق حياة فلا يستسلم أحد منهم كاسير حرب ، كما كان يجرى فى الماضى مما جعل عدد الأسراء وافرنا ضخمنا . فلا نياسن من العاقبة ما دامت معنويات الجنود حسنة وما داموا مزودين بالعتاد والأسلحة .

وواضح أن لزوم الصمت والتقييد بالسر كانا من العوامل الأولى فى تأمين النجاح . ولحفظ السر كان لابد من الغاء الاجازات الى القاهرة والاسكندرية . الا أن ذلك ما كان ليتم الا تدريجيا فأخذت أطلع القوات أولا على تاريخ المعركة ثم الضباط المسئولين وأخيرا فى ٢١ أكتوبر ألغيت كل الاجازات وطلبت أن يطلع الجميع على تاريخ المعركة ذلك النهار

نفسه ، الا المتقدمين فى الجبهة المتصلين بالعدو اتصالا مباشرا فهم على خطر مستمر فى أن يؤسروا ، فهؤلاء يطلعون على الخبر قبل الصباح بقليل فى ٢٣ أكتوبر وهو اليوم المعين لابتداء الهجوم ، ثم ان الاطلاع على الخبر ما كان يتم عن سبيل وثائق كتابية ، بل شفهيًا .

ثم اطلعت كل وحدة على الوظيفة المطلوبة منها وجمعت قواد تلك الوحدات جميعهم من قائد الفرع الى العقيد حتى أحيطهم علما بتفاصيل خطة المعركة كلها . فان تلك المعركة كنت أريدها معركة « جيش تسير ومنتطور نحت مراقبة مركز قيادتي المباشرة ، فمن اللازم أن يطلع كل قائد فرقه على ما كان ذلك المركز قد عينه له من عمل . وقلت للقواد حينذاك ان المعركة ستدوم ، فى نظرى ، ١٢ يوما وكان اسم مجموعة تفاصيل الخطة « ليتفوت » .

وأخيرا أذعت على أفراد الجيش النامن جيمعهم ضباطا وجنودا بيانا أحثهم فيه على الاستبسال وأطلب منهم ألا يستسلم أحد منهم ما دام غير مصاب بجراح وقادرا على القتال . ووعدتهم بالنصر اذا ما قام كل بواجبه ، وكنت على يقين من النصر لأننا كنا الآن على استعداد تام للمهمة المطلوبة منا وهى طرد رومل من أفريقيا الشمالية .

فى صباح ٢٣ أكتوبر أدليت ببيان للصحافة ، ثم قصدت مركز قيادتي الاستراتيجية المنصوب قرب مركز قيادة الفرع الثلاثين . وفى المساء قرأت كتابا ونمت باكرا . وحسنا فعلت لأننى كنت على يقين من أنهم سيحتاجون الى فيجب أن أكون فى تمام الراحة لألبى الطلبات ، وفعلا أصبت وطلبت قبل ما كنت أظن .

فى الساعة ٩ر٤٠ مساء ابتدأت القنابل تقذف من نحو ١٠٠٠ مدفع، وباشر الجيش النامن بالهجوم ، وهو يملك نحو ١٢٠٠ مصفحة . وعن يوميات معركة العلمين يقول موننجومرى :

السبت ٢٤ أكتوبر :

ابتدأ القتال فى ٢٣ أكتوبر وفقا للخطة التى عرضت لها الا أن الطريقين المفروض شقهما فى الشمال لأفواج الفرع العاشر المصفحة ما كان قد تم شقهما عند الساعة ٨ من صباح ٢٤ أكتوبر . وذكرت أن الأمر ذلك ان حدث ، سيتحتم على الأفواج أن تشق الطريقين بنفسها وهى تقاتل . الا أن قوادها ما كانوا ليظهروا الاقدام اللازم وبدا لى بعض الفتور فى وحداتهم وجميعهم خائفون من خسارة المصفحات . فدعوت لومسدن قائد الفرع العاشر وصارحته بأننى على استعداد لتبديله وتبديل قواد أفواجه المصفحة بغيرهم اذا بقوا هكذا لا حماسة فيهم على العمل . فكان لكلامى .

هذا الوقع الحسن ، ان اللواء المصفح فى الفوج الأول استطاع أن يشق طريقا ونفذ منها نحو الساعة ٦ مساء الى مراكز العدو حيث أصبح مكتسوبا عن جانبيه . فانقلب عليه فوج البانزر الخامس عشر ، وهذا ما كنت أريده بالضبط . وفى الجنوب أخذ الفوج النيوزيلندى بالاتجاه نحو المنطقة الجنوبية الغربية وبأشر بعملية التحطيم والاتلاف فى مشاة العدو . فى الجنوب أيضا شرع الفوج الثالث عشر يلعب الدور المطلوب منه .

الإحده ٢٥ أكتوبر :

فى الساعة ٢٣٠٠ ورد الخبر من الفرع العاشر أن الفوج العاشر المصفح ما كان يتقدم بسهولة فى الطريق التى ابتدأ بسبقها فى جنوبى منطقته الفرع الثلاثين . وقال قائد الفوج انه ليس مطمئنا الى عمينه وانه لو خرج من الطريق التى يسبقها فانه سيصبح فى موقف حرج اذ ان فوجه لم يكن مدربا على عمليات كهذه . وكان لومسدن يميل الى الموافقة على ذلك . أما الفوج الأول المصفح ، فى الطريق المشقوقة فى الشمال ، فكان قد نفذ الى مراكز العدو فانقلبت عليه مصفحات الألمان بهجمات عنيفة كما كنت أتوقع ، فقرر ده جنجان أن يدعو قائد الفرعين العاشر والثلاثين الى مكتبى ، وهنا علمت أن قائد الفوج العاشر كان عازما على ارجاع وحداته المصفحة من حيث كانت قد وصلت الى ما وراء حقول الألغام فيذهب سدى كل ما كان قد أصابه من افادة ، وهو يحاول تعليل ذلك بأن فوجه سئل به خسارات فادحة اذا بقى هكذا معرضا مكتسوف الجانبين - وكان لومسدن من رأيه فطلب منى أن أتصل أنا ذاتى بقائد الفوج العاشر ، ففعلت وملكتنى الدهشة عندما علمت أنه يوجه سير قواته وهو بعيد عنها بنحو ١٦ كيلومترا فأمرته للحال أن يتقدم الى الأمام ويقود قواته فى الجبهة لا من وراء .

ثم صرحت علنا لقائدى الفرعين ، ليز ولومسدن أن خطتى لن تبدل وصرفت ليز واحتفظت بلومسدن ، فصارحته بأننى أريده أن تخرج المصفحات من منطقة حقول الألغام الى مراكز العدو حيث تعمل حرة منطقة ، واذا لم يكن مستعدا هو وقائد الفوج العاشر أن ينفذ أوامرى تلك ، فأننى سأبدلهما بغيرهما ، وكان ما أردت . وفى الساعة ٨ صباحا نفذت مصفحاتنا الى مراكز العدو ، وأصبحنا فى الحالة التى كنت أتمناها فى نهار الأمس فى الساعة نفسها .

وعند الظهر جمعت قواد الفروع فى مركز قيادة الفوج الثانى النيوزيلندى وهناك اتضح لنا أن عملية الفوج النيوزيلندى فى الجنوب الغربى ستكلفنا خسارات فادحة فعدلت عنها وبدلناها بعمليات من شأنها تحطيم مشاة العدو ، يقوم بها الفوج التاسع الاسترالى فى الشمال . والعملية تلك كانت تقتضى تغيير اتجاه قدره ١٨٠ درجة وهو تغيير لا بد من أن يكون له وقع المفاجأة على العدو ، فيما كنت أمل .

الأربعاء ٢٨ أكتوبر :

كنت عالما أن الصدمة الأخيرة كان لابد من أن تقع فى جبهة الفرع الثلاثين ولكن فى هذه الساعة كنت جاهلا الموقع بالضبط : الا أنه من الواجب على أن أستعد لها . فقررت أن آمر الفرع الثالث عشر فى الجنوب بأن يتخذ موقفا دفاعيا وأن أحتفظ بالفوج النيوزيلندى كقوة احتياطية . ثم ان كل قوى البانزررس الألمانية أصبحت الآن فى منطقة الطريق التى كنا قد شققناها فى الشمال ، فلا سبيل الى الهجوم هناك اذن ، فحولت تلك المنطقة من الجبهة الى جبهة دفاعية واحتفظت بالفوج الأول المصنف كقوة احتياطية . وقررت أيضا أن أستخدم للوقت الحالى الفرع الثلاثين للقتال فى الشمال واحتفظت بالفرع العاشر كقوة احتياطية للهجوم . وأخيرا أمرت بتشديد عمليات التحطيم المكلف بها الفوج التاسع الاسترالى ، طالبا الاتجاه نحو الشاطئ اذ أصبحت ونيتى تنظيم شق جبهة العدو ومطاردنه فى محور طريق الساحل .

الخميس ٢٩ أكتوبر :

كان العدو قد جمع معظم قواه فى الشمال طانا أن نيتنا أن نهاجم فى تلك المنطقة ، على الساحل . وهذا كان صحيحا فى الأول ، الا أننا كنا انتهينا الآن من فصل الألمان عن الايطاليين . فأصبح الألمان فى الشمال والايطاليون فى الجنوب ، والخط الفاصل بين الفريقين يقع بالضبط شمال الطريق التى كنا قد شققناها فى الشمال .

فغيرت خطتى فورا وقررت أن أحدث صدمتى على نقطة الاتصال تلك ولكن مع جانب أقوى من العنف على الجبهة الايطالية . وقررت ذلك فى ٢٩ أكتوبر ، الساعة ١١ .

ولكن متى يكون تنفيذ قرارى الأخير ذلك ؟ كنت عارفا أن العملية الحربية تورش المصممة فى انجلترا ، تطبيقها هو انزال الجيوش فى ٨ نوفمبر فى منطقة كازابلانكا - أوران . فمن الواجب علينا اذن أن نهزم عدونا ونتلف جيشه فى الوقت المناسب للمساعدة على تحقيق العملية الحربية « تورش » هذا علاوة على رغبتنا الشديدة فى أن نصل الى طرابلس الغرب ، وفى استيلائنا على مطار مرطوبا لحماية السفن الحاملة النفط والأجهزة الى مالطة .

فقررت بأن الفوج التاسع الاسترالى سيهاجم بشدة نحو الشمال

ليصل الى البحر وذلك فى ليلة ما بين ٣٠ و ٣١ (أكتوبر) مما يحمل العدو على تركيز انتباهه فى الشمال ثم فى الليلة التالية ، من ٣١ أكتوبر الى أول نوفمبر أشق فرجة عميقة فى جبهة العدو ، شمال الطريق التى شققناها أولا بالضبط والفرجة هذه سيشقها الفوج الثانى النيوزيلندى يساعده اللواء التاسع المصفح ولواء مشاة ، والعملية كلها ستكون تحت اشراف الفرع الثلاثين ، ثم « فى الفرجة المفتوحة يمر الفرع العاشر مع أفواجه المصفحة ، وقوام خطتى تلك هو أن أحمل بضربة قوية على اليمين ، أردفها فى الليلة التابعة بضربة قاضية على الشمال » وكان اسم العملية بكاملها : سوبر شارج .

فى الصباح وصل الى مركز قيادتى الاستراتيجى أليكسندر ، وده كازى وهو وزير دولة فى الشرق الأوسط ، وهما موفودان من قبل هوايتال للاطلاع على الأسباب التى دفعتنى الى الاحتفاظ ببعض القوى الاحتياطية فى حين أنه كان يبدو من اللازم رمى القوى كلها فى المعركة .

مما حمل بعضهم على الظن أن نيتنى الانسحاب فى حين كنت على وشك الانتصار .

فأوضحت خطتى كلها ووافق ألكسندر ، وما علمت قط ، فيما بعد ، ماذا أبرقوا الى هوايتال الا أننى كنت على يقين من رأى بروك فى .

الجمعة ٣٠ أكتوبر :

قضيت الصباح أدون توجيهاتى فيما يختص بعملية « سوبر شارج » كنت أكتب أنا بنفسى ولا أدع شيئا للأركان ، تاركا لهم هم تنظيم التفاصيل للخطوط العامة التى أسلمهم اياها .

فدونت ارشاداتى من حيث التعليمات العامة التى كنت أريد الجيش الثامن كله أن يتقيد بها :

ثم من حيث عمل الفرع الثلاثين والفرع العاشر .

ثم حددت العمل المتوافق فيما بين الفرع العاشر والثلاثين .

ثم عينت العمل للفرع الثالث عشر وللقوى الاحتياطية وللطيران الحربى الملكى .

السبت ٣١ أكتوبر :

رأيت أن العمليات اللاحقة « بالسوبر شارج » قد تكون نتيجتها الفشل اذا ما هاجمت في تلك الليلة . فوفقا لذلك قررت أن أرجىء الهجوم الى الليلة فيما بين أول وثاني (نوفمبر) .

وكان من شأن الارزاء ذلك أن يفيد العدو ، فقررت مد الشقة التي كنت قد أحدثتها في جبهته الى بعد ٢٠٠٠ متر ، حتى لا أترك له مجالا للراحة .

ولا بد لي من أن أضيف أن السلطات العليا أخذت تشك في حسن عاقبة خطة « السوبر شارج » ، وتتوقع فشلا من ورائها .

الاثنين ٢ نوفمبر :

ابتدأ هجوم خطة « سوبر شارج » في الساعة ١ بعد نصف الليل ، على جبهة وسعها ٤٠٠٠ متر . أحرزنا نجاحا باهرا ، عند الليل كان بين أيدينا ١٥٠٠ أسير .

الثلاثاء ٣ نوفمبر :

كل شيء يدل على أن العدو على وشك الانسحاب والهزيمة .

الأربعاء ٤ نوفمبر :

في الساعة ٢ بعد منتصف الليل حملت ضربتين قاضيتين في منطقة الشقة التي كنا أحدثناها وحيث كان العدو يحاول أن يمنعنا من توسيعها . وكان ذلك خاتمة المعركة .

فانطلقت المصفحات في مناطق لا الغام فيها وأخذت تنصب صبا على وراء العدو وعلى قواه المتقهقرة ، تتقدمها المصفحات الفرنسية .

أما في الجنوب فإن القوى الإيطالية ما كان يسعها الا أن تستسلم لأن الألمان كانوا قد انتزعوا كل ما كانت تملك من أدوات نقل ومواصلات . فكلفت هروكس بأن يجمعها ، وصرفت أنا اهتمامي الى مطاردة قوى رومل المهرولة نحو الغرب .

ويقول مونتهجرى ان من أسباب الانتصار فى معركته الكبرى أنه ثبت على خطته ولم يغيرها وأنه ما ضعف وما تززع أبدا مما ضاعف فى حماس جيشه واندفاعه الى القتال وان رومل لو كان قد أنفد زاده ما هزم قط . الى أن يقول :

وأيت أن الجيش الثامن كان فى حاجة الى الراحة حتى يستعيد قواه للوثبة النهائية على طرابلس ، فأمرت الجنود أن يتوقفوا عن القتال حيثما كانوا وأخبرت الجميع أنهم لن يرجعوا الى القتال الا بعد عيد الميلاد ، وأننا سنقضى ذلك اليوم المجيد بالهناء والسرور على قدر ما تتيح لنا الصحراء ذلك . واستوردت من القاهرة الأطعمة المألوف اعدادها لذلك العيد ، وأخذت الأركان التدابير اللازمة حتى يصل كل شىء فى الأوان اللازم .

ثم أذعت على الجيش الثامن بيانا أثنى فيه على أفراداه للعمل الجبار الذى قاموا به منذ ٢٣ (أكتوبر) وأهنئهم جميعا بعيد الميلاد ، وأذكر لهم كتابا قد بلغنى من فتاة فى اليوركشير كان حبيبها بينهم وهى تمنى لنا جميعا الفوز النهائى قبل عيد الميلاد ١٩٤٣ .

وسررت جدا بقضاء ذلك العيد فى الصحراء وهكذا كان الجميع فيما أظن . نسينا المشاق والمتاعب بعد انتصارانا ، ومعنوياتنا على خير ما يرام .

ومن بين ما سبق يتبين لنا اننا والعدو يحتل أرضنا ويقترب من عاصمتنا النانية كنا نلهو ونلعب ونتخايق على لحاف الحكم ونتسابق فى أن يخفى كل منا المعلومات عن الآخر : لقد كان زعمائنا فى ذلك الوقت العصيب صرعى خلافاتهم الحزبية والشخصية ولم تكن للمصالح الوطنية العليا أية أهمية لدى الكثيرين منهم .

هذا بعكس ما كانت تسير عليه الحياة فى بريطانيا العظمى . فى كل سطر نقلناه عن تشرشل ، ومونتهجرى تأكيد جديد على أن الشعب البريطانى شعب عظيم حقا : عظيم فى انتصاراته وعظيم فى هزائمه . الوطنى أحب الى كل مواطن بريطانى من نفسه وولده : كل شىء يتم

(سنوات ما قبل الثورة ج ٤) - ٦٥٧

بالتخطيط الدقيق ، لا شيء يمكن أن يترك أبدا للصدفة ولذلك ولأسباب أخرى لا مجال للافاضة فيها انتصروا وكان انتصارهم رائعا للغاية .

وأصارك عزيزى القارىء أننى فكرت فى شطب هذا الفصل حتى لا أزعج بعضهم ولكننى فى النهاية فضلت الإبقاء عليه ، حتى ولو تصاعدت بعض لعناتهم الى السماء ، فمثل هذه الدروس من بريطانيا جاءت فى حينها وينبغى أن تحال وتعصر ، وتقدم فى جرعات دوائية .

الباب التاسع

الفصل الأول

فصل اجتماعى وسياسى وأدبى أردت اثباته هنا تعميقا للفائدة

فى رأى أن أعوام الحرب العالمية الثانية [١٩٣٩ - ١٩٤٥] جديرة بالمزيد من الدراسة لعدة اعتبارات فى مقدمتها ان الأحكام العرفية كانت قائمة ويجرى تنفيذها بكل قسوة كما أن الرقابة على الصحف كانت تمارس بكل فظاظة ، كما لم تمارس أثناء الحرب العالمية الأولى حيث كانت بريطانيا تحتل مصر ، فاذا أضفنا الى ذلك أن الأعوام الستة - أعوام الحرب العالمية الثانية - كانت مليئة بالأحداث وعندما اعتمد غالبية المؤرخين على الصحف لتأريخ تلك الأحداث كانت الصحف صماء لا تحمل الا ما أجازته الرقابة وهو لا يصلح أبدا للاعتماد عليه فى عملية التأريخ ، وقد أفرج عن بعض الوثائق الأجنبية وأصبح فى امكانية المدارس المصرى الاطلاع عليها كما تم الافراج عن بعض الوثائق المصرية ، وقد حاولت من جانبى نشر العديد من الوثائق التى لم تر النور والتى آلت الى ظروف خاصة مثل وثائق عبد اللطيف طلعت باشا رئيس الديوان الملكى يرحمه الله ، فى الجزئين الثانى والثالث من سنوات ما قبل الثورة واعتقادى الخالص أنه لابد من إعادة النظر فى كل ما كتب عن تلك السنوات ، وما كتب شحيح للغاية وقد حاولت - فى هذا الفصل - بأسلوبى الخاص وطريقتى الخاصة ، بل ورؤيتى الخاصة أيضا أن ألقى بعض الضوء على الحياة فى مصر فى الفترة من ٤ فبراير ٤٢ الى الفترة ٨ أكتوبر ١٩٤٤ محاولا التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحياتية العامة أكثر من التركيز على الجوانب السياسية فقد أوليت الجوانب السياسية عن تلك الفترة أهمية بالغة فى كثير من فصول هذا الكتاب :

● قبل أزمة فبراير ١٩٤٢ كان النحاس باشا وأسرته فى رحلة الى أسوان وكان مع الأسرة فى تلك الرحلة الشاب فؤاد سراج الدين ،

وكانت البواخر النيليلة التى يركبها رفعة الرئيس الجليل تفرش خصيصا بأفخر الرياش عندما كان النحاس باشا ينتقل من الأقصر الى أسوان وقيل ان النحاس باشا فى تلك الرحلة كان على يفين من ان وزارة حسين سرى باشا ستستقيل وانه سيكلف بتشكيل وزارة وفدية لحما ودما !

وظهرت الصحف - كل الصحف - صبيحة يوم ٥ فبراير ١٩٤٢ وكلها حاملة نبأ تشكيل النحاس باشا للوزارة وأسرفت الصحف الوفدية فى الحديث عن رضا الملك وسعادته بتشكيل الوزارة الجديدة ، واهتمت الصحف بصورة لمجلس الوزراء يتوسط بعض الوزراء وصورة الملك فاروق تبدو واضحة فى مكتب رئيس الوزراء ، حيث أخذت الصور : لم ينجح أحد من الصحفيين المصريين فى التغلب على الرقابة بزج خبر ، يفهم منه ان ولادة الوزارة الجديدة كانت ولادة عسيرة ، ربما كان فكرى أباطة وحده الذى نجح فى أن يكتب عن ٤ فبراير : الأربعاء الماضى ، كان يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ حديث النوادى والصالونات والأجران والمصاطب وأن رأى العام قد انقسم فى هذا اليوم بين تأييد النحاس باشا فى قوله الوزارة وبين معارضته . ولكن كل ما نشر بعد ذلك عن تشكيل الوزارة كان بعيدا كل البعد عن الحقيقة ! حتى ليحى فى احدى صفحات المصور ان بعض الدوائر والصالونات قد نساءلت : كيف قيل ان الانجليز قابلوا اسناد الوزارة للنحاس باشا بالارتياح وكان الغزل بينهم مقطوعا ؟ والجواب الوفدى ان النحاس باشا زعيم شعبى بلا شك ووراء ملايين فهو وحده الذى يستطيع ان يكبح باجماع الثغرات الناسبة ، ومعنى هذا الكلام أن كاتبيه - وهم موضع احترامنا - اما انهم كتبوا ما كتبوا دون ان يكونوا قد عرفوا حقيقة ما حدث واما أنهم كتبوا ما كتبوا وهم يستعطفون القراء فى محاولة ساذجة للإحاطة من بعيد ببعض جوانب الأزمة . وأعلم أن كل أندية القاهرة كانت تعرف بالتفصيل الكثير مما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وأن كل الزعماء - وخاصة أحمد ماهر - الذين حضروا اجتماعات عابدين - اجتماعات المؤسسة - تحدثوا فور وصولهم الى بيوتهم أو الى أنديتهم أو أحزابهم عن كل ما حدث وإن أحمد ماهر ، أصدر - وبسرعة منشورات متعلقة بتفاصيل المؤسسة .

فى ١١ فبراير ١٩٤٢ - أى بعد أيام من حلول المؤسسة يحل ميلاد فاروق فاذل بالصحف الوفدية بالذات تولى هذه الذكرى اهتماما بالغا ، لم يحدث من قبل فى أى سنة من السنوات ففاروق هو رمز مصر ودولة مصر بل انه رمز الأمة قبل أن يصير ملكا : انه رمز لمعنوياتها قبل أن يكون رمزا لمادياتها أنه عنوان كرامتها واثباتها وولادتها . هذا الرمز ، أو هذا العنوان هو الذى يصل بين شخص الملك ، وشخص كل فرد من

أفراد الرعية وهو في الظروف الدقيقة يربح من قلوب شعبه ، أكثر مما يربح في الظروف الناعمة ، وينال من أيام الحرب ثروة من الجوانح أكثر مما ينال في أيام السلام . يجرى الاحتفال في عابدين بعيد ميلاد الملك بحفل كبير ساهر يشترك فيها رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء ٥٥ وكان لم تكن هناك معركة حياة أو موت قد حدثت بين الملك والنحاس باشا في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

● لا حديث للجماهير لمدة طويلة الا عن زيارة السير مايلز لامبسون السفير البريطاني في مصر ، لرئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا في مكتبه واستقبال الوفدين له استقبالا حافلا حتى ليفحون سيارته فوق الأرض بأيديهم تأكيداً على الحفاوة به ثم يحملونه على الأعناق وتصيح صورة لامبسون والنحاس وهما يتعانقان من الصور التي تنشر - فيما بعد - للنيل من النحاس باشا الذي ألقى بنفسه في أحضان السفير الذي أساء الى كرامة سفير مصر بالاشارة الى ملك مصر ، في مناسبة عيد ميلاد الملك بحرص الملك على أن يفتتح مسجد فاروق الأول بنكنات الماطة ويصلي مع الملك - النحاس وحمدى سيف النصر وزير الدفاع .

● كان الوفد بناء على توجيهات من لامبسون قد أجرى مفاوضات مع الأحزاب المصرية في أن يكون هناك اتفاق بين الوفد والأحزاب على ترك بعض الدوائر لأحزاب المعارضة ، ولكن الوفد سرعان ما عدل عن رغبته تلك وكانت أحزاب المعارضة قد طالبت بالغاء الأحكام العرفية ، ورفع الرقابة على الصحافة ، فيما عدا ما يتعلق بالأمور العسكرية ، أثناء فترة الانتخابات . وقد رفضت حكومة النحاس باشا ذلك الطلب رفضا باتا وفد أعلن كل من حزب الأحرار الدستوريين والسعديين مقاطعة الانتخابات ، الا أن بعض قادة هذين الحزبين - كما هي العادة - قد خرجوا على قرار المقاطعة ودخلوا الانتخابات مما يؤكد ان الالتزام الحزبي غير موجود بالمرّة : بلغ عدد مرشحي انتخابات (٤ فبراير ١٩٤٢ - ٤٥٥ مرشحا لـ ١٧٥ دائرة منهم ٩٥ محاميا ، و ١٥ طبيبا ، و ٧ من الصحفيين هم جبرائيل تقلا باشا ، محمود أبو الفتوح ، أحمد قاسم جودة ، جلال الدين الحمامصي ، وفكري أباطة بالإضافة الى صحفيين متقاعدتين هما توفيق دياب ومحمد عبد الرحمن الصباحي وقد « تلطّف » الوفد فترك لكل من تقلا باشا وفكري أباطة دائرته فلم يرشح فيها أحد ، وكان من بين العسكريين السابقين الذين رشحوا أنفسهم في تلك الانتخابات اللواء محمد فتوح باشا والاميرالاي على شاهين بك والاميرالاي حسين وهبى بك وكان من أبرز المستقلين الذين رشحوا أنفسهم اسماعيل صدقي باشا ، بهي الدين بركات باشا ، توفيق دوس باشا ، أحمد عبود باشا ، ومحمد ذو الفقار بك .

● استقبال النحاس باشا فى أوائل حكمه مستر ادوارد كيندى وكان وقتئذ يعمل مراسلا للاسوشيتدبريس التى كانت وقتذاك تملك ١٢٠٠ جريدة ومجلة تصدر فى الأمريكتين ولا يقل عدد قرائها عن ١٥٠ مليون قارئ ، كما كان ادوارد كيندى يعمل وقتئذ واحدا من كبار المراسلين الحريين الأمريكين .

● من النواب السبان الذين فازوا بالتزكية محمد عباس المهدي باشا (عابدين) جورج مكرم عبيد [أولاد عمرو] ، عبد المنعم مصطفى خليل [فاقوس] محمود عبد النبى [أجا دقهلية] محمد فؤاد سراج الدين [نائب الزعفران] وكان محمد فؤاد سراج الدين قد حصل فى الانتخابات التى أجرتها وزارة محمد محمود باشا سنة ١٩٣٨ على ٤٠ صوتا فقط فى دائرة يملك فيها واخوته ثمانية آلاف فدان : تزوير درجة أولى .

● حظى الوفد بطبيعة الحال على الأغلبية الساحقة ، أفلت من كماشة وزارة الوفد ١٦ نائبا مستقلا ، خمسة نواب من الدستوريين ، ونائب سعدى واحد ، وأربعة من الحزب الوطنى .

● حرصت وزارة الوفد فى التعيينات الجديدة لمجلس الشيوخ على عدم تعيين الشيوخ السابقين محمد على علوبة باشا ، نجيب الغرابى باشا ، عبد الحميد بدوى باشا ، لطفى السيد باشا . وعينت - من الدستوريين فقط - حفى محمود باشا .

● وكان حسن محمد الوكيل باشا نائب دشنا قد حصل على ١١٧٦٤ صوتا . وهى أعلى الأصوات التى حصل عليها نائب فى تلك الانتخابات وحصل الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى ورئيس حزب الفلاح والذى كثيرا ما أضرب عن الطعام ليسمع المسئولون صوت الفلاحين ، حصل على ٢٠ صوتا فقط فى الانتخابات !

● فاز فى تلك الانتخابات من الصحفيين جبرائيل تقلا باشا ، فكرى أباطة بالإضافة الى جلال الدين الحمامصى وأحمد قاسم جودة ، وكانا وفدين وقد فصلا من المجلس بعد انضمامهما الى مكرم عبيد أثر انفصاله عن الوفد بدعوى صغر سنيهما ، وكان فى مجلس الشيوخ من الصحفيين د . محمد حسين هيكل ، أنطون الجميل بك ، خليل ثابت بك ، أحمد حافظ عوض بك ، محمود أبو الفتوح ، وكان وحده الذى دخل المجلس بالانتخاب بينما دخل كل زملائه بالتعيين وكان مكرم عبيد وهو يقدم الميزانية الجديدة الى مجلس النواب قد حرص على أن يقدمها بصورة أدبية واشتراكية . قال مكرم : الميزانية تكلل شئ للناس ومن الناس انما هى

روح وجسم وجوهر ، ومظهر فاذا لم تقطر أرقامها على فكرة محددة وسياسية جديدة ، أو حتى مجددة كانت مجرد هيكل حسابي محكم الصنع ومضبوط الطرح والجمع لا روح فيه ولا حكمة يرمى اليها أو هدية يهديه الاستبداد اقتل ، واقتل في ميدان الاقتصاد منه في ميدان السياسة فقد يحمز الاستبداد السياسى السعب الى يقظة تغضبه فنورة وأما الاستبداد السياسى من شأنه أن يسلب الناس أرزاقهم ويشغلهم بمصالح العيش عن التضحية والفداء !

● ويقول مكرم : لست أغلو اذا ما أكدت ان استقلالنا السياسى ، لن يقام له وزن ، أو يكون له أنر اذا لم يقترن باستقلالنا الاقتصادى وانه ما من سبيل الى الاستقلال الاقتصادى الا اذا كان اقتصادنا الأهلى شعبيا لا حكوميا كما هو الآن .

● كل ما نراه من مظاهر النراء والتشرف فى مصر ، انما هو مستمد من اقتصادنا الحكومى ، الغنى السخى أما اقتصادنا الشعبى فأين هو ، هل هو فى تلك البقرة الحلوب التى تدر لبنا وعسلا على غير أهلها ، أو هو فى الكارثة الاقتصادية التى يعانيتها فلاحونا وعملنا .

● لقد عملنا - مكرم عبيد - لتخليص الشعب المصرى من الاستعمار الأجنبى وبقي علينا ان نخلص المصرى من الاستعمار المصرى .

● أى استقلال وأية كرامة لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال والاعتماد على الذات فلا يكاد يجد فيه القوت الا ما يتناوله من موائد الأسياذ من الفئات .

● أسائل نفسى (مكرم عبيد) هل حقاً حققنا لمصر استقلالها فى حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة قد استعبدت للأرض وأصحاب الأرض .

● فى مايو ١٩٤٢ ازدادت الغارات الجوية على الاسكندرية بالذات ووقع مئات من الضحايا بالاضافة الى هدم مئات من المنازل : يزور رئيس الوزراء وحرمة الضحايا ويدخل الوزارة - فى تعديل مفاجئ ، عبد الحميد عبد الحق ، مصطفى نصرت ، د . عبد الواحد الوكيل وأحمد حمزة ويعين زكى العربى رئيساً لمجلس الشيوخ .

● تبدأ مع منتصف عام ١٩٤٢ ، حرم النحاس باشا جمع التبرعات لمشروع أسبوع البر وكان جورج دومائى (بك) أميناً لصندوق أسبوع البر ، كما كان أمين عثمان باشا من أعمدة هذا المشروع ، هو ومدام صيدناوى باشا .

ويصدر للأستاذ الدكتور طه حسين كتابه « الحب الضائع » ، كما
يصدر للأستاذ محمود تيمور مجموعة قصصية جديدة باسم قال
الراوى .

ويشهد الخلاف بين النحاس ومكرم ، ويؤدى هذا الخلاف الى أن
يستقيل النحاس باشا ويعهد الملك اليه بإعادة تشكيل الوزارة ، ويتم
التشكيل بدون مكرم عبيد باشا ويعين كامل صدقي باشا وزيرا للمالية
خلفا لمكرم عبيد باشا ويبدأ الخلاف النحاسى ، المكرمى من يونيو ١٩٤٢
فيأخذ أبعادا هامة .

● مع يوليو ١٩٤٢ بدأت الصحف المصرية تتحدث عن الحرب فى
الصحراء الغربية بصورة تبعث على الأمل . المصور - مثلا - فى ١٠ يوليو
نشر - على الغلاف صورة الجنرال أوكلنك وهو يتنقل بسيارته فى
الصحراء ، وسيارته أشبه ما تكون بمقاتلة متحركة على أهبة القتال ونراه
هنا «المصور» يتفقد المواقع فى إحدى المعارك التى أدارها بحنكته منذ تولى
بنفسه قيادة الجيش النامى فى معارك الصحراء الغربية ، ويعتبر « المصور »
موقعة العلمين التى بدأت مع تولى الجنرال كلود أوكلنك لقيادة الجيش
النامى فى الصحراء الغربية نقطة تطور فى حرب الصحراء اذ نجح الحلفاء
فى وقف الزحف الألمانى نحو دلتا النيل وحصر المعارك فى منطقة ضيقة
بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط والطرف الشمالى الشرقى لمنخفض
القطارة وينشر المصور صورا لأهل الاسكندرية ، وقد هاجروا الى كفر
الدوار . وكان عدد الدفعة الأولى ٤٠٠٠ مهاجر من الاسكندرية نقلوا الى
مهاجر كفر الدوار الذى أقامته وزارة الوقاية .

● ويزدحم مصيف رأس البر برواده بعد أن خلت الاسكندرية من
كثير من ساكنيها : حرم رفعة رئيس الوزراء ، وخالتها حرم الشيخ المحترم
أحمد حسين بك وقد ركبنا الترولى فى رأس البر أكثر من مرة .
د . أحمد ماهر ، والنقراش وسيد اللوزى وعبد الوهاب التبريد بالإضافة
الى حافظ عفيفى باشا مدير عام بنك مصر ، وكذلك نجيب الهلالي وزير
المعارف وحسن صادق باشا وزير الدفاع الأسبق . المهم كان بالقرب من
رأس البر ، فكان يعمل بهمة ونشاط . وكان الموسم هو أضخم موسم
شهدته رأس البر وقد انتعش المصيف فجأة بعد أن كان مهددا بالكساد
وبعد أن هبط سعر العشة من ١٠٠ جنيه الى ٣٠ جنيه . وكان من رواد
رأس البر فى هذا الموسم شريف صبرى باشا ومكرم عبيد باشا .

● فى فرنسا وصل سيعر الجنية المصرى الى ١٠٠٠ فرنك : يعنى
الفرنك الفرنسى بـ ١٠٠٠ فرنك ! .

● في منتصف أغسطس ١٩٤٢ بدأ الجنرال دي جول زعيم الفرنسيين الأحرار ، يقوم بجولة يزور خلالها سوريا ولبنان والبلاد الفرنسية المحاربة - أي التي لم تسقط في أيدي الألمان - وقد جاء دي جول لينتقد القوات الفرنسية الحرة التي نحارب مع الحلفاء في مصر وقد حضر الجنرال كانزو رئيس قوات فرنسا الحرة في الشرق الأدنى بالطائرة ليكون في استقبال الزعيم الفرنسي .

وقد تحدث دي جول في حفلة أقامها البارون دي بنوا رئيس الفرنسيين الأحرار في مصر عن المستقبل فقال : « ان فرنسا ستقول كلمتها قبل نهاية الحرب الحالية في إعادة تنظيم العالم » .

● وفي هذا الوقت - أغسطس ١٩٤٢ تمت خطبة المسز روز جريجورى شقيقة اللايدى عثمان حرم معالى أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة الى الوجيه الثرى ، علاء الدين علايلى من كبار الأثرياء ورجال الأعمال بالقاهرة ، والعريس لم يكمل دراسته العالية ، لتفرغه لإدارة أملاكه ومزارعه الواسعة ، كما عمل على استغلال ثروته النقدية في الأعمال التجارية والمالية ، والعروس سليلة أسرة عريقة من مقاطعة كنت الانجليزية وقد حضرت الى مصر لأول مرة في عام ١٩٣٣ لزيارة شقيقتهما وأحببت مصر فأطالت إقامتها فيها حتى تمصرت وعملت سكرتيرة لمعالى أمين عثمان باشا في الشركة التي كان قد كونها قبل اختياره رئيسا لديوان المحاسبة .

● كتب مكرم عبيد في ذكرى سعد قائلا : فلتجيء اذن ذكرى سعد فان له ولنا فيها حياة مجددة وما الحياة المجددة الا الذكريات الحالدة ، وفي الاحتفال بذكرى سعد لم يسمح الا بالعبارة التالية : كان ضريح سعد مقصد الوافدين وكم كان جميلا أن اجتمع فيها أبناء سعد من مختلف الأحزاب ففي الساعة الحادية عشرة حضر رجال الهيئة السعدية وعلى رأسهم د . أحمد ماهر باشا ، وبعد قليل حضر مكرم عبيد باشا وأصحابه وفي الساعة الواحدة حضر رفعة مصطفى النحاس باشا ورجال الوفد . الخ . ولم تنشر - بطبيعة الحال - صورة لمكرم عبيد باشا وأصحابه وهم في ضريح سعد كما لم تتم الإشارة الى الكتلة الوفدية .

● في ٥ سبتمبر ١٩٤٢ جرى الاحتفال - بصورة غير معهودة - بعيد ميلاد الملكة فريدة التي كانت قد ولدت في هذا اليوم من عام ١٩٢١ .

وفي نفس التاريخ - تقريبا - تسقط الطائرة التي كان يستقلها البدوق. كنيث شقيق هيلك بريطانيا وكان في طريقه الى إسكتلنده. في مهمة

عسكرية خاصة وقد حضر النحاس باشا الصلوات التي أقيمت على روح سموه بكاتدرائية جميع القديسين بالقاهرة كما حضرها السفير البريطاني بطبيعة الحال .

● والجو مكفهر في كل مكان يأبى البعض الا أن يثير مجلس النواب موضوع أزياء السيدات تنصدي له - في الصورة مثلا - الدكتوراة نعيمة الأيوبى مؤكدة أن سن قانون ووضع تشريع خاص بتحديد أزياء السيدات وصمة في جبين مصر بأجمعها لا في جبين سيداتها فقط : اننا معشر المصريات ولأسقط من حسابى فئة قليلة جدا لا يقام لها وزن . تتخذ من المعنويات نقابا ومن أدبنا واحتشامنا حجبا هي أروع وأصدق من حجب من أقمشة بالية أو قيود تأبأها الكرامة ويعافها الشرف ، كرامة وشرف الرجال قبل السيدات . وتقبل النائب المحترم جلال حسن تحدى الدكتوراة نعيمة الأيوبى ، وكان من بين ما قاله - فى تحديه - نريد لفتاة مصر وسيدة مصر أن تحتفظ بحيائها الشرقى الموروث وبتابعها المصرى الجميل وأن تزداد علما ، وتربية وأخلاقا فى حدود الكمال المصرى وتقاليد التربية العالية .

● من الأمور المستقبلية التى تحدث عنها الفلكى الأستاذ محمد يوسف المنياوى مسنعينا كما قال بعلم سر العدد ان قوات المحور التى تقدمت فى الصحراء الغربية ، حتى العلمين سترتد على أعقابها وتعود الى قواعدهم القديمة ، بل الى ما وراء هذه القواعد خلال شهرين من تاريخ حده وان كورسيكا ونيس سيحتلها الايطاليون وأن ألمانيا ستحاول الاستيلاء على الأسطول الفرنسى وقد تحقق ما قاله .

وقد أكد - قبل معركة العلمين - أن القوات الأمريكية والبريطانية ستتغلب على قوات المحور وتسحقها سحقا ثم تكتسح ليبيا وطرابلس ويعلن الحلفاء موقفهم من مركز تونس السياسى ويقع للمارشال روميل حادث خطير ، وان الشعب الايطالى سيثور على زعيمه الدوتشى ، وقد تحقق كل ما قاله .

● مع نهاية عام ١٩٤٢ ازداد الحديث عن الوحدة العربية ، وكان أول من فتح الحديث فى الموضوع الأستاذ عبد الرحمن عزام بك ، وكان عنوان مقاله الأول بالمصور : « لا حياة لمصر وشقيقاتها العربية الا بالانحاد » وكان السبب فى بدء الحديث برقية وردت من لندن تقول : « ان المساعى مبذولة هناك لانشاء اتحاد بين الدول العربية ، على غرار الولايات المتحدة » .

وقد رأى المصور أن يسأل الأستاذ عبد الرحمن عزام - وهو فى

طليعة المشتغلين، بقضية العرب والوحدة - الى أية ناحية تتجه مصر اذا ما أرادت أن تؤلف كتلة متحدة أو مؤلفة معها ومن شقيقاتها العربية باعتبارها - مصر - زعيمة العالم العربي ، وقلبه النابض » .

ويقول عزام بك : مصر فى جميع العصور ، مصر الفرعونية ، مصر الاسلامية ، فى أيام الطولونيين والاضشبد والفاطميين والأيوبيين والمماليك وفى العهد الحديث أيام محمد على الكبير ، وإبراهيم ، لم تستطع كدولة مستقلة أن تترك مقدرات عرب آسيا دون أن يكون لها دخل فى نكيبها لأن طبيعة الدفاع عن النفس - استلزمت منها هذا التدخل .

ولسنا نعرف حالة استطاعت فيها مصر المستقلة أن تقف مكتوفة اليدين ، متجاهلة مصر جيرانها الشرقيين .

وقد كانت مصر تختلط بالأمم السامية والعربية قبل أن تعتنق الاسلام وكان شرق النيل بأجمعه الى حدود السودان مهبطا ومقرا للقبائل العربية منذ بضعة آلاف من السنين وصحراء مصر الشرقية المسماة بصحراء العرب هى وطن للعرب قبل استيلاء الهكسوس على مصر فنصف مصر اذن عربى من قبل الاسلام بآلاف السنين وكما جاء الاسلام فمحا الفوارق بتوحيد اللغة والدين فى هذه الأرض الشاسعة الممتدة من الصحراء الليبية حتى الخليج الفارسى (هكذا فى كلام عزام بك) فقامت حضارة مشتركة ثبتت طوال هذه القرون وأصبحت تراثا مشتركا للشعوب العربية فى هذه المنطقة الواسعة وجعلت منها أمة واحدة لا انفصام لها .

ويقول عزام بك : لقد دلت الحوادث الأخيرة على أنه لا حياة لشعب صغير مهما اعتز بسيادته الا أن يكون فى مجموعة كثيفة بالسكان ، ولها من اتساع رقعة الأرض ما يسمح له بأن يأخذ مكانه بين الدول وأصبح من ينشد العزلة انما يعرض نفسه لأن يكون فريسة المطامع التى ساعد تطاير النقل وسرعة وسائله على تحقيقها .

أما شكل هذا التعاون فليس هو الذى يشغلنا فلتكن ولايات متحدة أو لتكن حكومات مستقلة متحالفة أو ليكن أى شكل من الأشكال فالذى نريده انما هو احترام الحق والحقيقة ، وهى أننا أمة واحدة مهما تعددت الأسماء أو قامت بيننا الحدود .

أما الأستاذ محمد على علوبة فيصف السعى بأنها محاولة غير مجدية وتفكير عقيم .

وينادى علوبة بالامتزاج بين الدول العربية والاسلامية وبايجاد نوع

من التضامن بين الأمم العربية ، وتعاونها فيما يعود عليها بالخير من ثقافة وتجارة وصناعة وشئون دفاع ومن تسهيل التبادل بين هذه الأمم فيما لا يمس استقلال كل منها سياسيا ، أو جغرافيا .

ويرى الأستاذ محمد على علوبة أنه يجب أن تفتح الباب لجميع الشعوب العربية والشرقية التي ترى في نفسها القدرة على الانضمام الى هذه الكتلة والتي تساعد ظروفها وأوضاعها على هذا الانضمام ، سواء أكانت في آسيا أم في افريقيا فاذا تعذر ذلك على احدى تلك الدول كان على مصر أن تسارع الى تنمية الروابط الثقافية والاقتصادية معها عن طريق البعوث والتبادل بقدر المستطاع لأن على مصر رسالة أخرى روحية لوجود الأزهر الشريف والجامعة فيها ، يجب ألا تتباطأ في تأديتها في الأقطار الشقيقة ما وجدت الى ذلك سبيلا .

ويرى فؤاد أباطة باشا أنه لا فائدة من اتحاد يضم شعوبا مختلفة في مصالحها الجهورية وفي أطوار شعوبها بل وفي مواقعها الجغرافية ومبادئها السياسية .

ان الخيال لذيد ولكن الواقع يصدم أمانى الشعوب العربية التي تتجه اتجاهات محلية واعتبارات دفاعية تجعل تحقيق ذلك متعذرا لوقت على الأقل ليس بقريب ، انما لا يؤخذ ذلك عذرا في عدم قيام مصر بواجبها نحو واجب عام ، وواجب خاص .

أما الواجب العام فهو أن تعمل مصر على نشر اتحاد عربي يشمل مصر وفلسطين وسورية ولبنان وشرق الأردن والعراق وبلاد العرب واليمن وباقي البلدان التي تتألف منها شبه جزيرة العرب وكذلك ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى ، لقد أسس في ٢٥ مايو ١٩٤٢ اتحاد عربي على اثر تفكير كثير من ذوى اثر في مصر وسوريا والعراق ، والبلدان العربية الأخرى لتنمية العلاقات وتقوية الروابط بين الأقطار العربية والسهر على مصالحها والدفاع عن حقوقها .

ونأمل أن يحذو مفكرو البلدان الأخرى حذونا في انشاء أندية للاتحاد العربي على نطاق بلادهم ليسهل الاتصال بين الأندية وبعضها على أسس منسجمة .

أما الواجب الخاص فانه يجب على مصر في الوقت نفسه تأسيس اتحاد نيلى يربطها والسودان بالحبشة وأوغنده ارتباطات سياسية مع كتلة الشعوب البريطانية .

وربما عدد البعض هذه الآراء وأشبابها من الأوهام ولكنها ميسورة التحقيق متى تضافرت الجهود وحسنّت النيات لتنفيذها .

وبسرعة نمت الفكرة وترعرعت وتلقفتها وزارة النحاس باشا ،
وسنخصص فيما بعد فصلا خاصا لمولد الجامعة العربية ولجنيتها التحضيرية
وميثاقها ، بكل الأسرار التي اكتنفت ذلك كله ، فقط نذكر هنا أن
مساویرات عربية اضطلعت بالقيام بها الحكومة المصرية خلقت ما سمي
باللجنة التحضيرية التي كانت مهمتها الأولى تسجيل ما اتفقت وجهات
النظر عليه واستيفاء ما يحتاج الى استيفاء من الأمور ، والتمهيد - كما قال
النحاس باشا في جلسة بمجلس الشيوخ - لعقد المؤتمر العام وكان في
مقدمة من ساهم من الوفود العربية فيما سمي بمؤتمر الوحدة العربية
السيد حمدي الباجه جي رئيس الوزارة العراقية ودولة سعد الله الجابري
ودولة رياض الصلح بك وتوفيق أبو الهدى باشا (من أسرة عريقة
بفلسطين) وكان من آمال سعد الله الجابري بك رئيس الوفد السوري
أمنيته الطيبة بنجاح المؤتمر العربي وقال رياض الصلح بك رئيس
الوفد اللبناني نحن على تفاهم صريح مع مصر العزیزة على كل ما نستهدفه
من وراء هذه الدعوة العربية التي كنا أول من لبأها والتي نرجو لها
النجاح .

وكان من أمانی دولة توفیق أبو الهدى باشا رئيس وفد شرق
الأردن :

« أرجو أن تكون الخطوة الثانية التي نخطوها الآن موفقة ناجحة
كما نجحت مرحلة المساویرات بفضل حكمة صاحب المقام الرفیع رئيس
وزراء مصر وإخلاص من استشارهم من رجال البلاد العربية ففي هذا
الاجتماع ستحدد المواضيع التي يتناولها المؤتمر العربي العام الذي أمل
ألا يطول وقت انعقاده وعندئذ نصل بعون الله الى الخطوة الأخيرة المقصودة
وهي اتفاق البلاد العربية على وحدة أو اتحاد أو تعاون في كل ما يعينهم
من شئون ويعود على بلادهم بالخير » .

وكان من أمانی نوری السعيد باشا عضو الوفد العراقي أن يأخذ
الله بسدد الأمة العربية ويسدد خطى رجالها ويلهمهم الحكمة والبصيرة
والشجاعة وتحقق فيهم آمال الشعب الذي يتلهف الى بلوغ أمانیه
السامية .

كان عدد العراق وقتئذ أربعة ملايين ونصف تقريبا ، بينما كان عدد
سكان المملكة العربية السعودية ستة ملايين ، وسورية ثلاثة ملايين ونصف
تقريبا ، أما لبنان فقد زاد عددها على المليون ، وكان عدد سكان اليمن
ستة ملايين ، وعدد سكان شرق الأردن ٢٣٠ ألف نسمة ، وفلسطين
مليوناً ونصف مليون تقريبا !

● من الرجال العاملين الذين فقدتهم مصر فى تلك الفترة المرحوم محمد فهمى عبد المجيد الرئيس السابق لجمعية المواساة الاسلامية وأشهر رجل - مجلة المصور - فى مدينة الاسكندرية عرف بمشروعات البر والاحسان واليه يرجع الفضل فى انشاء مستشفى فؤاد الأول للمواساة وهو من أهم وأكبر المستشفيات العالمية وكان مما كتبه عنه - فى المصور - صديقه الدكتور عبد الواحد الوكيل وزير الصحة :

عرفت فهمى بك عبد المجيد منذ كنت طبيباً بصحة بلدية الاسكندرية وبمصلحة الجمارك وكان بين نخبة من شباب موظفى الجمارك بدأت حياتها فى وظائف الحكومة صغيرة متواضعة ثم جاهدت وحصلت على الشهادات العليا . ومن هذه النخبة عبد السلام بك ذهنى المستشار القضائى ، وعبد الفتاح بك السيد رئيس محكمة النقض والابرار ، وقد ضرب هؤلاء لزملائهم الشبان أحسن الأمثال فى الجهد والنشاط والتقدم . وقد رأى فهمى بك بعد أن كون نفسه تكويناً صالحاً ، وهياً للخدمة العامة أن يخدم بمواهبه بلاده ، فانضم لجمعية المواساة الاسلامية ، فنفع فيها روحاً جديدة ، ووسع أعمالها ، ومن الاحسان الضيق الى الاحسان الواسع المنظم فأقدم بهمة وعزم جبار على العمل لانشاء مستشفى من أكبر المستشفيات العالمية هو مستشفى فؤاد الأول للمواساة ، فأصدر له اليانصيب ، وأقام المباريات والحفلات وجمع التبرعات ، واستطاع أن يحقق هذا المشروع فى أقصر وقت وعلى أحسن وجه ثم شرع فى انشاء عيادة العمال بميناء البصل .

وقد كنت وقتئذ من معاونيه فى هذا المجهود ، فرأيت كيف كان الرجل اخلاصاً وعزماً وحبا للخير ، وتفانياً فى العمل لخدمة بلاده . ولا أنكر اننى اسفدت من شجاعة صديقى الراحل ، واقدامه الجرى على المشروعات الكبرى ما دام مقتنعاً بفائدتها للمصلحة العامة .

ولم تقتصر جهود فهمى بك عبد المجيد على خدمة جمعية المواساة الاسلامية ، بل كان من أهم بناء نادى موظفى الحكومة بالاسكندرية ، كما كان من أهم المنشئين للجمعية التعاونية المنزلية بهذه المدينة ، وهى من أحسن الجمعيات المعروفة بنظامها وميزانياتها الكبيرة . وقد خدم ملجأ الحرية خدمات جليلة ، ولم ينرك ناحية من نواحي الخير الا ساهم فيها بنصيب محمود .

وقد عاش فقيراً ، ومات فقيراً ، ولكنه كان غنياً بأخلاقه ، وبما عرف عنه من حب شديد للمصلحة العامة ، ومساعدة العائلات التى أخنى عليها الدهر ، والأخذ بيد الفقراء وتخفيف آلام المرضى والبائسين . فكان بصفاة

الفاضلة ، وأعمانه القومية جديرا بأن يكون قدوة حسنة لإبناء شعبه .
وما أوجبنا في نهضة الإصلاح الصحى والاجتماعى الى الأمثلة الصالحة من
العاملين الذين يخدمون ويجاهدون باخلاص وتفان فى سبيل الله
وسبيل الوطن .

● بمناسبة الحديث عن واحد من كبار أعمدة الخير بها ، كتب
الاستاذ أحمد كامل مدير عام بلدية الاسكندرية كلمة عن فكرة انشاء
جامعة فاروق ، رأى أن تبني فوق تل من تلول الاسكندرية لتكون منارا
علميا للمدينة من البر والبحر ، وقد جاء فيما كتبه :

— كان انشاء هذه الجامعة عملا موفقا ، بل كان علاجاً لنقص كانت
تشعر به الاسكندرية ، وتشعر به مصر كلها . فقد كانت هذه المدينة
جامعة للعلم والفن والمدينة من أقدم العصور ، وقد اجتمعت فيها مدنية
اليونان والرومان والدرب ثم المدنية الحديثة . وقد عنى محمد على باشا
الكبير باحيائها مجددا ، واهتم المغفور له الملك فؤاد بتجديد نهضتها ، وحذا
الملك فاروق الأول حذو والده وجده ليجعل من الاسكندرية منارا للعلم
والفن ، كما هى منار للملاحة وميدان للتجارة وسائر نواحي الاقتصاد ،
وأن تجمع الى مجدها القديم مجد مصر الاسلامية الحديثة .

ولذلك كان انشاء هذه الجامعة من اسم الوسائل لتقوية النهضة
القومية فى مدينة الاسكندرية ، وبث الروح المصرية بين الأهالى . وأحب
أن أصارحكم بأن البلدية مع احترامها لمصالح الأجانب ، وتقديرها
لجهودهم . ترحب بكل ما من شأنه تقوية هذه الروح فى مدينتها ، ونشر
اللغة العربية فيها . وقد أخذت فى السنوات الأخيرة تستخدم اللغة
العربية فى جميع شؤونها حتى فى المذكرات التى تقدم لمجلس الادارة ،
فانها تكتب باللغة العربية ، وترفق بترجمتها باللغة الفرنسية ، لأن بعض
أعضاء المجلس من الأجانب . ولم يكن هذا النظام متبعاً من قبل . وقد
أمرت منذ توليت منصبى الحالى أن تكون عطلة الأسبوع فى يوم الجمعة
كسائر مصالح الدولة بدل يوم الأحد ، كما أمرت أن يكون دليل المتحف
اليونانى الرومانى باللغة العربية وهو الآن تحت الطبع ، وكذلك ما يكتب
عن الاسكندرية من كتب الدعاية والسياحة مع كتابته باللغة الأجنبية فهم
بعض الأحوال .

« ولا شك عندى أن وجود جامعة فاروق الأول سيعمل على تنشيط
الروح القومية ، ونشر اللغة العربية ، وتقوية نهضتنا المصرية الحديثة
فى هذه المدينة » .

وعن رأى أحمد بك كامل فى بناء جامعة فاروق قال :

— لما عيّنت الحكومة بإنشاء هذه الجامعة اتجهت رغبتها الى ايجاد الأمانة الصالحة لها ، وقد تقدمت بلدية الاسكندرية بتخصيص أربعين فداناً من أرض الشاطي لاقامة المباني اللازمة لها . وهذه الأرض في مستوى أرض المباني المجاورة لها ، وهي تمتاز بالهدوء .

وفي رأيي أن بناء الجامعة الجديدة يحسن أن يقام على تل مرتفع من تلول المدينة لتكون هذه الجامعة مشرفة على جميع أنحائها ، وتكون مرئية من البحر كمنار للعلوم والفنون الى جانب منار الاسكندرية المشهور الذي يرى المسافرون ضوءه يتلألأ فوق أمواج البحر من مسافات بعيدة .

وعناي أن تل كوم الدكة هو أصلح مكان لذلك . وبلدية الاسكندرية لا تضمن على الجامعة بكل مساعدة ممكنة تحتاج اليها .

● كانت رحلة النحاس باشا وبعض وزرائه الى قنا وأسوان حيث انتشرت بكثرة الملايا ، من الأمور التي أغضبت الملك فاروق والتي اشتكى من أجلها الملك لسفير بريطانيا في مصر ، حيث ظهر النحاس باشا في هذه الرحلة ، وكأنه الملك المنوج . وكان أول مظاهر الفرر في هذه الرحلة قرار النحاس باشا بأن تكون كل الحفلات بالملابس العادية فكل الحفلات والأعياد القومية يجب أن تكون بالملابس العادية ما عدا التي يحضرها ، جلالة الملك .

● تصريح النحاس باشا بأن اصابات الملايا في أسوان وبلاد النوبة ودرار وكوم أمبو قد توقفت تماما ، ولم يكن ذلك صحيحاً أبداً .

● قام النحاس باشا بتوزيع ٢٦٠ ألف قطعة ملابس ، ٣٠ ألف بطانية ، ١٠٠٠٠٠ جوال دقيق وكميات كبيرة من الأرز والذرة والصابون والزيت والسكر والعدس والفول بما يوجب أن كل شيء موجود في هذا البلد .

● عمدت الوزارة على احاطة الرحلة بمظاهر غير عادية ووقفت كل جهودها على حشد الجماهير في الطرقات التي يمر بها رققة الرئيس حتى قطع النحاس باشا المسافة بين محطة اسنا ومنزل امام أبو العلا بك في ساعتين وعشر دقائق بينما المسافة لا تستغرق بالنسيارة أكثر من عشر دقائق .

● بشر النحاس باشا أهل أسوان بأن مدينتهم قادمة على عصر ذهبي وانها ستكون ثالث مدن مصر بعد القاهرة والاسكندرية ، ليكسب بذلك الرأي العام الاسواني ولم تكن لديه مشروعات جديدة خاصة بأسوان ولكنها النهاية !

● أغرب ما كانت تلبأ اليه وزارة النحاس باشا انها كانت تقول ان اصابات الملاريا توفقت ومع ذلك كانت تطلب اعتمادات اضافية لمقاومة الملاريا .

وكانت ترسل البعثات الى المناطق الجديدة التي نكبت بالملاريا ، بقى أن نعلم أن مصر ابتليت لمدة ثلاثة أعوام تقريبا بأخطار صحية مختلفة بسبب الحرب وما جرته من اختلاط وما أدت اليه من فتح طرق جديدة لم تكن مسلوكة من قبل تمر في مناطق ملوثة بأمراض كثيرة في الأقطار المجاورة . وكانت رحمة الله بنا كبيرة إذ لم نل منا تلك الأمراض الا القليل .

● من الرحلات « الهامة » رحلة الملكة نازلى الى فلسطين عن طريق قطار القاهرة القدس ، كان في استقبال جلالتها بالقدس ، الهامى حسين باشا وقنصل مصر وقرينته ووكيل القنصلية المصرية وقرينته وكانت كل منهما تحمل باقة ورد جميلة . كان الحسينى بك زعلوك الذى أشرف على ترتيبات السفر . وقبل وصول القطار ، وصل نائب المندوب السامى البريطانى ومحاظف المدينة وكان جمهور زاخر من أهالى المدينة سيدات ، ورجالا ، فى انتظار مقدم جلالتها . وقال محافظ القدس ، نأمل أن تقضى فى القدس وقتا جميلا فقالت الملكة : سنرى القدس وننعم بها وسنشاهد كل ما يمكننا أن نشاهده عبره . وعنده أول مرة تزور فيها ملكة مصرية مدينة القدس وكان قد حجز لجلالتها ومن معها جناح فى الفندق يتكون من عشر حجرات ولكن ديمقراطيتها أثبتت الا أن تقيم فى الفندق كباقي النزلاء فتناولت طعام العشاء فى صالة الطعام الكبرى مع النزلاء كما جلست معهم تناول الشاي وتستمع الى الموسيقى وكانت دعوة العشاء قد وجهت باسم الأميرة شويكار !

● نظمت أجازة عيد فى ربوع فلسطين أثناء زيارة الملكة نازلى لفلسطين حيث قضى الضيوف العيد فى فندق الملك داود ، حيث تقيم الملكة وبعض الأميرات . كان فى مقدمة « الوفد » عشان محرم باشا والدكتور عبد الله الكاتب وقرينته ومحمد عرفان بك وعبد الحميد بك أباطة . زار الوفد مدينة نابلس ومصنع الصابون بها ، والبحر الميت حيث الفوسفات الذى يستخرج منه بكميات هائلة .

تناول الوفد الغداء فى بلدة اريحا وهى مشتهى جميل ينخفض عن سطح البحر ٢٠٠ متر وجوها يشبه جو أسوان واريحا لاتبعد عن القدس أكثر من ٤٠ كيلو مترا .

وبعد الظهر قصدوا طولكرم الذى يرتفع حوالى ٨٠٠ متر من سطح البحر وهى مصيف القدس .

وفى ليلة الرحيل دعت الأميرة آمال الأطرش بعض أعضاء الوفد وعرفتهم ببعض الأدباء والمحامين السوريين والفلسطينيين وقضى الضيوف سهرة جميلة غمرتهم فيها الأميرة بكرمها ولطفها وقالت انها قادمة مع زوجها الأمير حسن الى مصر فى بحر أسبوع .

● وكانت رحلة أخرى لرئيس الوزراء مصطفى النحاس بانسا ومعه الأستاذ محمود أبو الفتوح صاحب المصرى وعضو مجلس الشيوخ والنائب المحترم أحمد الوكيل ، وكان للرحلة قصة سنتناولها فيما بعد بالتفصيل .

● يهمنى هنا أن أنشر حديثا موجزا للغاية أجراه مندوب المصور عن زيارته لفلسطين وذلك، على النحو التالى :

● لماذا اخترتم فلسطين لقضاء عطلة العيد ؟ وما أهم ما لفت نظرکم فيها ؟

- استقلت سيارتى من مصر عقب انتهاء أعمالى الرسمية فى اليوم السابق ليوم الوقفة وقطعت الطريق فى عشر ساعات . وأنا هنا لا أشعر بانى فى أجازة بالمعنى الذى تقصده ، لأنى كنت أتوق لزيارة فلسطين للدراسة لا لمجرد تبديل الهواء . واننى أجد هنا لذة فى البحث والتحرى والاستفادة بكل ما تقع عليه عيناي . وكان أول ما لفت نظرى ما لمستته ، ونلمسه نائما ، من حب اخواننا فى فلسطين لمصر والمصريين . فهم حقيقة يبادلوننا حبا بحب ، بل ويحسون باحساسنا ويهتمون بكل ما يتعلق بنا كما نهتم بهم وبكل ما يتصل بهم .

« وكان طبيعيا أن أعنى بدراسة تطور الزراعة فى فلسطين ، والوسائل الجديدة التى استحدثت فيها ، لكى نقتبس منها ما يفيدنا . وقد أعجبت بالطريقة التى أقلموا بها الفاكهة مثل التفاح والكمثرى . وقد طفت مع الملحق الزراعى بالقنصلية المصرية هنا ، ببعض المزارع الفلسطينية ووقفت على معلومات قيمة فى هذا الشأن ، سيكون لها أحسن الأثر فى أقلمة هذين النوعين من الفاكهة فى بلادنا .

وقد أعجبت بمدرسة الزراعة ومنهاجها ، ولفت نظرى بصفة خاصة وجود طالبات الى جانب الطلبة فى هذه الدراسة . ويسرنى أن أبدى تقديرى لطرق التدريس بها فهى عملية بحتة . فالمدرسة مقامة وسط حوالى ٥٠٠ فدان يزرعها الطلبة والطالبات ويقومون فيها بتجاربهن ، وهم

يؤدون جميع الأعمال فى تلك المزرعة بأنفسهم ، فيعزفون الأرض ويزرعونها ، ويعلفون الماشية وينظفون زراعتها ، ويحلبون اللبن ويصنعون الجبن والزبد . فيتولون بأيديهم وسواعدهم كل كبيرة وصغيرة ، مما يعتبر أحسن ضمان لتخريج فلاحين وفلاحات من الطراز الأول . ولا ريب أن فى تعليم الفتيات الزراعة ، ما يساعد على بناء أسر زراعية منسجمة . فالزوج الفلاح والزوجة الفلاحه يمكن أن يتم بهما تكوين أسرة سعيدة موفقة ، على خلاف الحال متى كان الزوج فلاحا والزوجة سيدة ناعمة بعيدة عن هذا اللون من ألوان الحياة . وقد استغرقت فى طوافى بهذه المدرسة أربع ساعات وأنوى أن أعاود زيارتها مرة أخرى وقد كنت فى زيارتي الأولى ناقدا ومستفيدا ، وشرحت لهم وجهة نظرى فى بعض المسائل . وأقصدت من الكثير مما رأيته وأعتقد أنه جدير بالاعتباس عندنا .

« وزرت كذلك المعرض الزراعى ودار الأبحاث العلمية . وأكبر ظنى أننا بحاجة شديدة الى التوسع فى الأبحاث العلمية بمصر على النمط الذى رأيته فى فلسطين ، وبذلك نستطيع أن نصل الى تحسين صناعة الجبن والمربى والفاكهة المحفوظة .

● هل وجدتم معاليكم نواحى أخرى مما يمكن أن نقتبسها أو نستفيد منها ؟

— ليست العبرة بالكثرة بل بالاتقان . وحسبى فى هذه الفترة القصيرة هذه الدراسة التى خصصتها لما ذكرت . ولا بد من زيارة أخرى أطول من هذه لدراسة نواح أخرى .

● هل أعجبتم بتل أبيب هذه المدينة الجديدة من الناحية الهندسية ؟

— يخيّل لى أن مبانيها أقيمت على عجل ، وفى فترة قصيرة ، دون أن يراعى فيها الفن الهندسى الدقيق . اذ ليس فيها ابتكار فنى جديد . ولكن هنا فى القدس مبان فيها كثير من الفن والدوق .

وقبل أن يختم معاليه كلامه قال : « ان هناك ظاهرة جميلة لها معناها ومغزاها وهى أن كثيرا من الشبان والفتيات فى فلسطين تسموا باسم « فاروق » وقد هزت هذه الظاهرة مشاعرى وطابت لها نفسى » .

● نجح الذين كانوا حول الملك فى احاطته بهالة ضخمة من الدعاية المرسومة والمخطط لها وكانوا دوما يختارون له المناسبات التى تقربه من الجماهير مما كان يضايق كثيرا رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء الذى كان فى خلاف دائم مع الملك . ومن المناسبات الجميلة

التي نظمها من هم حول الملك مناسبة تكريم الملك للمتفوقين والمتفوقات من خريجي الجامعات والمعاهد حيث دعاهم جميعا الملك لتناول الشاي في ضيافته بجديقة القصر الملكي ووجه اليهم رسالة حلوة جميلة من بين عباراتها ، أن مصر التي كانت منذ تولى التاريخ الكلام عنها والتغنى بمآثرها ، وأما مصر التي ستكون فأنتم المسئولون عنها وانها لأمانة في أعناقكم فلا تجعلوا أنشودة التاريخ معكم أقل روعة من انشودته في أجدادكم ومن بين تلك الكلمات التي وجهها الملك الشباب الى شباب مصر : على بركة الله سيروا في طريقكم وهذه يدي في أيديكم ، تساهم في العمل معكم . يد قوية ، لا لأنها يد ملك ، ولا لأنها يد شباب ، ولكن لأنها يد مصرى يؤمن بمصريته » .

أننى أنصور ملايين المصريين الذين استمعوا الى الرسالة الكريمة وعباراتها القوية ، وقد آمنوا بمصريتهم كما آمن بها مليكتهم ، فأصبحت أيديهم قوية يجرى فيها دمه ، وتشيع في نفوسهم روحه الوثابة ، وديمقراطيته العظيمة .

ومن بين الشباب والشابات الذين كرمهم الملك في تلك المناسبة - وقد تفرقت بهم الأيام فيما بعد - عزيزة ياقوت : معهد التربية العالى ، سيادات محمد على - معهد التربية العالى . زبيدة أمين نجيب كلية الطب ثريا أحمد النهري كلية الطب ، سميرة عبد الهادى الزيدى - كلية العلوم - زكى ناشد معهد التربية العالى . حورية موسى - المعهد العالى لمعلمات الفنون ، استبعاد جودة - المعهد العالى لمعلمات الفنون ، جميلة أحمد نسيم ، المعهد العالى لمعلمات الفنون ، صفية عبد الحميد حمدى مدرسة الفنون التطريزية ، أمين سلامة الدراسات القديمة بكلية الآداب ، محمد محمود أبو العلا كلية الحقوق ، عقيل سليم عبده كلية التجارة ، الشيخ محمد حسن خريج الجامعة الأزهرية ، نور الدين عابد قسم التصوير الزيتى بالفنون الجميلة .

وكأذ مقررأ أن يكرم شفيق حستين شكرى - أول الحاصلين على دبلوم مدرسة الفنون التطبيقية العليا غير ان المنية عاجلته قبل التكريم بأيام .

● مع بدايات عام ١٩٤٤ أكثر الوفود العربية من زيارات مصر وكانت تلك الوفود تعابل من مصر باخفاوة الشعبية والرسومية . ومما نذكره ان شاعر القطرين حيا وقد لبنان الذى كان يزور مصر برئاسة رياض الصلح بك رئيس وزراء لبنان وكان من بين أبنائ قضيده العضاء :

حقا دعيث الصلح ان الصلح للضدين اجدى
كنت الحصانة يوم آب الراى بعد الفى رشدا

أسليم عازكت الحطوب	فكنت مقداما وجلدا
وبما مزجت من الكياسة	بالسياسة ظلت فردا
لله درك من فتى	أرضى العلى حلا وعقدا
لم يعتزم أو يقتحم	الا رمى المرمى الأسدا
موسى لقد كمل النظام	وأنت فيه فراع عقدا
جمع الكفايات التى	تغنى الشعوب وقل عدا
عقد اذا أهدها لبنان	فقد أغلى وأهدى
يسا موفدى لبنان ما	أجلى زيارتكم وأندى
أشهدتم آيات ما البند	الأمين لكم أعدا
أشهدتم فى الملتقى	بجلالا، ذاك الحفند حشندا
أشهدتم الترحيب والتر	جيب فى ممسى ومغدى
من ذا يجارى مصر فى	مضمارها كرما وزفدا
هى أمة بلغت رفيع	مكانها جسدا وجندا
حيوا سعودا فى أعز	تها الأولى يقفون سعدا
وفوا الزعيم المصطفى	فى مصر عن لبنان حمدا
وصفوا له ما فى طوايا	القوم اكبارا وودا
مجدت فعائله فما	يزداد بالأقوال مجدا
أدوا الحقوق لصحبه	الأبرار أحسن ما تؤدى
هم فى المعالى من هم	سعيًا وتضحية وكدا
أهلا وسهلا بالميامين	اهناوا صدرا ووردا
واستقبلوا الأيام غرا	وأنسوا الأيام ربا
وليشر العرب الكرام	مضى الخلاف وكان ادا
وتوطد الميثاق والميثا	ق بالأرواح يفدى

ومع بدايات عام ١٩٤٤ تحدث وزير التعليم فى مصر عن تنظيم التعليم فى العام الجديد فقد دار الحديث معه على النحو التالى :

● وضعتم تقريركم عن اصلاح التعليم فى مصر الذى قدمتموه الى البرلمان وقد وافق البرلمان على ميزانية وزارة المعارف فى الأسبوع الأخير ، فهل أستطيع أن أعرف ما هى الخطوة التالية التى أعدتموها لاصلاح التعليم فى البلاد ؟

— لما وضعت تقريرى عن اصلاح التعليم الذى قدمته للبرلمان أردت أن أرسم الخطة التى يجب أن تكون عليها السياسة العامة للتعليم فى مصر ، وأن أعطى صورة للخطط التى تسير عليها الأمم الديمقراطية الأخرى . وقد اعتمدت فيما رسمت على تجارب مصر فى نهضتها الحديثة ،

وتجارب الأمم الراقية التى سبقتها فى النهوض وهى خطة واضحة اقتنعت بها كل أمة متحضرة .

أما الخطوة التالية ، فهى وضع القانون الخاص بتنظيم التعليم بجميع أنواعه . فالى هذه الساعة ليس عندنا قانون شامل ينظم جميع أنواع التعليم فنحن بحاجة الى أن نضع هذا القانون الشامل لتوحيد الاتجاه العام فى تربية أبناء الشعب تربية تلائم حاجاته وطاقاته وأهدافه .

وقد أخذت نفسى بأن أنتهز فرصة هذا الصيف لأضع مشروع هذا القانون ليعرض فى بدء الدورة البرلمانية الجديدة . وقلة درست كل أنواع التعليم ، وبحيث ما يسبغى أن تتجه له من أغراض . ومازلت أبحث بعض النواحي الأخرى ، على أننى أستطيع أن أقول بصفة عامة ان قانون التعليم الجديد سيشتمل على جميع الأسس التى ينبغى أن تقوم عليها سياسة التعليم فى البلاد المصرية .

وحدة الثقافة

● وهل تعتزمون أن يحقق هذا القانون وحدة ثقافية مشتركة بين جميع طبقات الأمة عن طريق المناهج ؟

— اذا كنتم تقصدون بوحدة الثقافة تنمية مدارك الأمة ، وتوحيد المثل العليا والاتجاه القومى نحو العمل للمصلحة العامة ، وإعطاء الفرصة لجميع أبناء الشعب ليتعلموا بغض النظر عن الفقر والغنى أو جهة الإقامة فهذا ما سيكون من أول الأسس التى يقوم عليها القانون الجديد .

أما اذا كان الغرض صبب أبناء الأمة كلهم فى قالب واحد ، وجعل التعليم يجرى على وتيرة واحدة فهذا يحرم الأمة مزايا التنوع الذى يجب أن يكون عليه التعليم ، وهذا ما لا نرمى اليه ، فليس من المصلحة أن نعلم جميع أبناء مصر تعليما مدنيا فقط أو تعليما ريفيا فقط ، كما سبق أن قلت فى تقريرى « أن يمكن كل ناشئ أو شاب من التعليم الصحيح على مدرسين أكفاء . والتسليم الصحيح المقصود هو الذى يلائم مواهب الطالب واستعداده . وكل موهبة يجب أن تجد فرصتها للتوسع والنمو الى آخر الطاقة التى تستطيعها وكل فرد يجب أن يجد من المعونة المادية والمعنوية ما يسمو به الى أرفع مستوى يهيئه استعداده للوصول اليه » .

مائة ألف تلميذ بالمجان

● قررتم أن يكون التعليم الابتدائى بالمجان ، ووافق البرلمان على ذلك ، فهل ستشمل المجانية كل تلميذ فى المدارس الحكومية والمدارس

الحررة . وما هى الطريقة التى سيجرى عليها العمل فيما يختص بالمدارس
الحررة والمدرسين الفنيين فيها ؟

ـ قبل أن أطلب مجانية التعليم الابتدائى درست ميزانيته ،
ورسمت الخطة التى سأتابعها فى تنفيذه . ولذلك لما تقدمت بطلب المجانية
فى هذا النوع من التعليم كنت قد أعددت كل شئ ، وعرفت ما سينفق
عليه من ميزانية المعارف بالدقة . وكنت أحضر اللجنة المالية ، وأجيب
عن كل ما يوجه الى من أسئلة ، سواء أكان فيما يختص بإحتمال الميزانية
لأعبائه أم فيما يختص بالمدارس الحررة الى آخره .

وأحب أن أقول لكم وأنا مطمئن ان ما أعدناه لهذا المشروع فى
الميزانية يكفى لتعليم جميع تلاميذ المدارس الابتدائية حكومية كانت أم
حررة . وقد أحصينا عددهم فى هذا العام فوجدناه مائة ألف تلميذ .

أما فيما يختص بالمدارس الحررة ، فسنعينها بدفع مصروفات
التلاميذ ، غير اننا سنخصص من هذه الاعانة ما كانت تدفعه للمدرسين
الفنيين ، وستتولى وزارة المعارف صرف مرتبات هؤلاء المدرسين مع
مساوئهم بزملائهم فى المدارس الحكومية . ولن نبخسهم حقهم .

والشرط فى هذا كله أن تلتزم المدارس الحررة المبدأ الجديد الذى
وافق عليه البرلمان وهو مبدأ تكافؤ الفرص الذى يقتضى عدم التفریق
فى قبول التلاميذ .

● ومن أهم أحداث عام ١٩٤٤ مصرع المطربة والممثلة أسمهان ونوجز
هنا بعض ما نشرته الصحف عن مصرع اسمهان : كانت اسمهان قد قصدت
الى استوديو مصر ، وكان المفروض أن تقوم بأجازه قصيرة وقد التقت لها
بعض الصور ، كان منظر حريق يقترب من اسمهان ولم ينبجح المنظر فأعيد
تصويره مرة أخرى . هذا عن اليوم السابق للحادث أما عن ليلتها الأخيرة
فقد جاء ما يلى :

وقضت اسمهان ليلتها الأخيرة فى دارها ، وامتدت السهرة بها
وبضيوفها حتى الساعة الواحدة صباحا . وكان من ضيوفها أحد النواب
وحسين بك سعيد والاستاذ حسنى نجيب وقد غنت ليلتها ثم بكّت ،
وعاودت الغناء مرة أخرى وبكّت . حتى ان حسنى نجيب قال لها :
« احنا عارزين نسمع مغنى دوش عباط ! » وكانت المقطوعات الثلاث التى
غنتها عنيفة مؤثرة ، ولم يكن بينها مقطوعة واحدة مرحة .

وتشاورت مع ضيوفها فى أمر اجازتها القصيرة وكيف تقضيها ، فكان

اجماعتهم على أن تذهب الى الاسكندرية ، ولكنها أصرت على السفر الى رأس البر . نصحوها بالسفر بالقطار ، لأن الطريق طويل وشاق ، فأصرت أيضا على السفر بالسيارة ، لأنها بحثت عن تذكرة في البولمان فلم تجد . واستقلت أسمهان في الصباح سيارتها ومعها وصيفتها ، وطارتا بهما نهب الأرض نهبا . ويقول أصدقاء أسمهان انها سافرت الى رأس البر بالسيارة أكثر من عشر مرات في سنة ١٩٤١ ، وانها تحب هذا الطريق . بل العجيب انه قبيل « شرنقاش » - القرية التي وقعت الحادثة عندها - يوجد وابور طحين كانت أسمهان كلما مرت به وسمعت صوت « ماكيناته » تقول ان هذا الصوت يذكرها بصوت يشبهه في بلدها بجبل الدروز . وكان هذا المكان محببا اليها ، ويلفت نظرها منذ سنوات ، الى أن وقعت الواقعة ، وهبطت بها السيارة الى الماء حيث لقيت حتفها قربه .

ومن كانت منيته بأرض فليس يموت في أرض سواها

ويعجب الناس ويتساءلون : كيف نجا السائق ؟

وقد اختلفت الآراء وتعددت التكهنات ولكن الجديد الذي لا يعرفه الناس ، أن السيارة ذات بابين لا أربعة أبواب . وكانت اسمهان ووصيفتها جالستين في المقعد الخلفي بعيدا عن البابين ، بينما كان السائق يجلس الى جانب أحدهما . ولو أن السيارة كانت ذات أربعة أبواب لكان من السهل على أسمهان ووصيفتها الخروج من البابين الخلفيين .

والعجيب ان أسمهان كانت تحب دائما ان تتركب الى جانب السائق ، ولكنها في هذه المرة جلست في المقعد الخلفي على غير عاداتها .

ويقول بعض أصدقاء أسمهان ان أحد قرأ الكف قال لها في سنة ١٩٤١ : « انك ستموتين بعد ثلاث سنوات مينة شنيعة ، وقد تكون غرقا » وقد قال اللواء محمد صادق باشا انه سمع ذلك بنفسه من أسمهان .

وقد انتهت اسمهان من تمثيل جميع مشاهد فيلم « غرام وانتقام » الذي كان يخرج استديو مصر ، عدا منظر واحد كان قد أجل التقاطه الى ما بعد الاجازة وسجلت جميع أغاني الفيلم ، ويقول الأخصائيون ان المنظر الوحيد الباقي ، يمكن تسجيله بالاستعانة بأية ممثلة غير اسمهان على أن تصور من ظهرها . وان هذا الموقف نفسه له سابقة في أمريكا ، عندما توفيت جين هارلو ، ولم يكن الفيلم الذي تلعب فيه دور البطلة قد تم ،

وأخيرا فان من حق اسمهان علينا ، أن نسجل انها سطعت كمطربة ، وتألفت كنجمة سينمائية ، وعرفت كغادة خلقت لنفسها مكانة وشخصية .

ومما نشرته الأهرام فى اليوم التالى للحادث ١٦/٧/١٩٤٤ تحت عنوان : « مصرع الفنانة اسمهان بسبب سقوط سيارتها فى ترعة » كانت الفنانة السيدة اسمهان مستقلة سيارتها الخاصة وسائرة فى الطريق الزراعى المسمى من القاهرة الى رأس البر تصطحبها صديقتها الأنسة ماري قلادة فحدث فى أثناء السير أن تردت السيارة وكانت تسير بسرعة غير عادية فى مكان شديد الانحدار ، « مطب » وسقطت على أثر ذلك فى ترعة الساحل على مقربة من بلدة شرنقاش . واستطاع السائق أن يقفز منها وينجو ثم أخذ يستغيث ببعض الأهلىين فجاءوا والبكباشى محمود على الشامى مأمور المركز وأخرجوا الفنانة وصديقتها جثتين بعد أن فارقتهما الحياة وقد أبلغ نبا الحادث الى الأستاذ فريد الأطرش فجاء فى المساء وتسلم جثة شقيقته وصديقتها بعد أن رخص بدفنهما فى القاهرة . وقد سئل الاميرالى سليم زكى بك وكيل حكمدار بوليس القاهرة عن معلوماته عن الحادث فقال ان اسمهان كانت تعتبر دائما عن أمنيتها فى الإقامة فى مصر بعد أن أحببتها وعاشت فيها فترة طويلة وقد شاء الله أن تتحقق أمنيتها فوافيتها منيتها فيها . وقال الأستاذ فريد الأطرش ان شقيقته كانت تنوى السفر الى رأس البر عن طريق السكة الحديد ولكنها عدلت عن ذلك فى اللحظة الأخيرة مفضلة السفر بالسيارة فكان قضاؤها المحتوم منتظرا . وقد شيعت جنازتها ووريت التراب فى مقبرة الأسرة أما الأنسة ماري قلادة فقد تسلم والدها جثتها وكانت اسمهان قد اشترت السيارة التى كانت موضوع الحادث بألفى جنيه قبل وفاتها بثلاثة أشهر ، ولما عرض عليها أحد الأصدقاء أن تباع له تلك السيارة بألفين وخمسمائة جنيه رفضت قائلة انها متفائلة بها وسأل مندوب الأهرام أحمد سالم عن كيفية ابلاغه النبا فقال : لقد أبلغنى به أحد التمرجية ثم أحد الأصدقاء ، وقد ظن أنه يمزح فأحضر له صحف المساء . وقال ان اسمهان زوجتى أمام الله وأمام الرسول ، ولم أطلقها منذ أن تزوجتها فى يوم ٢٢ ابريل ١٩٤٤ ولما قيل له لقد خلفت اسمهان ثروة تقدر بألفى جنيه فهل ترث فيها فقال : لن أMSN مليما واحدا من ثروتها ، فلست الرجل الذى يمس مال امرأة ، ولما قيل له ان اسمهان كانت تقول دائما انها تحس بأنها ستموت مقتولة ، قال أحمد سالم ، ان هذا القول لا أساس له من الصحة ، بل انها كانت واسعة الآمال، جدا وكانت تنوى بعد الحرب أن تسافر الى أمريكا لاجراج أفلام فى هوليوود واننا كنا ننتظر مولودا ، وكان استوديو مصر قد آمن على حياة اسمهان لصالحه بخمسة عشر ألف جنيه .

قصة وفاة عادية ليس فيها أى غموض على الإطلاق فاسمهان هى التى اختسارت السفر بالسكة الحديد الى رأس البر ثم هى التى عدلت عن

السفر في آخر لحظة مفضلة السفر بسيارتها الخاصة : ليس في الموضوع
اذن من فاروق أو من بعض خصوم اسمهان .

ولأننى عالم بخبرتى الواسعة ان أحداث التاريخ كله متشابكة ،
ولا يمكن الفصل بينها فانى أترك - مضطرا بعض ما لدى من أوراق الى
جزء جديد ان كان في العمر جديد .

الرأى الآخر ولقاء الأجيال كل الأجيال

أحرص فى كل كتاب جديد من هذه السلسلة الوطنية أن أتيح
الفرصة كل الفرصة لأصحاب الرأى دون أى رقابة من جانبى ليستمر
الحوار ويستمر العطاء .

والى لأفتخر بأننى أول من أشرك الشعب فى تاريخه .

وعلى القصد ، ومرحبا بالحوار والرأى الآخر الذى ينير الطريق .
الأخ الصديق الأستاذ صبرى أبو المجد

أصدق الود وبعد ، فكل الذى تنشر تونيقا لحائر التاريخ هو- دون
ملق غير متحقق بيننا أصلا - خير أداء لفرض عين فى ذمتكم وتهنئيف
لفروض غاية فى ذمم الكثيرين ممن عاشوا ذلك التاريخ أو بعضه .

وأصدقك عندما أقول انه كثيرا ما يأخذ هذا الذى تبذلون فكرا
وجهدا عن الالتفات الى ما يكون فى الذاكرة من اضافة اتصلت بالأحداث
وخفيت .. اما لأنها دارت بين اثنين فحسب وكتماها حتى أتى عليها الموت
أو عفا النسيان ، أو لأنها تحققت ولم تنشر غى حينها ان عمدا أو عفوا ،
أو لأنها ساعة وقوعها لم تكن تقرر الانتباه ، فلما دارت الأيام ربطت
بينها وبين سواها أو تمت ترجمتها فى ضوء الأحداث فباتت تقرر كل
انتباه .

وحتى أتخفف من بعض ما تحمل ذمتى - وان أزمعت لو أذن الرحمن
أن أعالج هذا فى المجموعة الثانية من « لو تكلمت الجدران » .. فانى
لاستطيع أن أسوق بمناسبة ما جاء بالعدد الأخير من المصور عن « المعارضة
بين الحدود والضوابط » وبعض ما ورد فى « سنوات ما قبل الثورة »
وما كتب الزميل العزيز الأستاذ أحمد حسين أكرم الرحمن جهده وجهاده .

(والواقعة ان كان : صح

ففى الموضوع الأول ذكرت أن مصطفى النحاس استعمل او أساء
رخصته قائما على الرقابة فرفض نشر العريضة التى وجهها قادة المعارضة

وقتئذ الى الملك يصارحونه فيها بما آلت اليه أمور البلاد ، وأنه لما نشرت النص احدى الصحف قامت الحكومة بمصادرة نسخ الصحيفة ، وجاء القضاء ليثبت قرار المصادرة .

والواقعة ان كان هذا الذى تقدم هو جماع صورتها ، فمن تفصيلها ان النص لم يسمح بنشره اطلاقا ، فلما حاولت النشر صحيفة - وكانت ان أسعفتنى ذاكرتى السياسة أو البلاغ - وتحايلت على الرقيب المقيم حتى ثم اعداد العريضة (صف حروفها) وتحديد موقعها من الصحيفة أفاق الرقيب فأمر برفعها . فلما كان ذلك ترك القائمون على النشر المكان من الصحيفة خاليا . . . وليفهم الناس .

وصدرت الصحيفة - وقد تحدثت عنها فى احدى حلقات « لو تكلمت الجدران » التى يتفضل المصور بنشرها وكانت الحلقة تحت عنوان « بيضاء من غير سوء » - وما رصدته مضابط القضاء طلب الحكومة تثبيت المصادرة لوجود المساحة البيضاء التى لها دلالتها بعد أن تردد أمر عريضة قادة المعارضة بين الناس .

صادرتها وعرضتها على القضاء فثبت المصادرة . . . وتصادف أن القاضى الذى حل محل صاحب الدور والذى فصل فى المصادرة كان لصيق القرابة لأحد أقطاب الوفد « عبد اللطيف بك محمود » .

مجرد مصادفة .

وعن الموضوع الثانى . . . الخروج الجماعى الأول لأعضاء من الوفد عام ١٩٣٥ وما أطلق على الأعضاء « السبعة ونصف » أذكر أن الذى أطلق هذه التسمية هى أحزاب المعارضة وفى مقدمتها الأحرار الدستوريون . وقيل فى تعليقها ان « النصف » يرمز الى « قصر » على الشمسى باشا . وقيل بأن أحد الثمانية كان فى خارج البلاد فزعم الوفد أن هذا « الواحد » باق فى عصبته لم ينشق مع المنشقين وزعم المنشقون أن هذا « الواحد » منهم . وظل الأمر فترة فنصف بعض رجال المعارضة ذلك « الواحد » نصفين لكل فريق نصف فبات السبعة المتيقن انشقاقهم سبعة ونصف .

وصارت مثلا .

وأستطيع فى شأن هذه العريضة أن أخرج هونا على موضوع التعليق فأذكر أن تلك العريضة وما حوت ومنعها من النشر كان مقدمة لتفكير دار بين حافظ رمضان باشا وبينى حول وجوب تبصير الشعب عن طريق المنشورات السرية التى بدأت بتفصيل ما أشارت اليه العريضة سواء فى شأن المذك وتصرفاته أو الحكومة وعثرتها . . . فصدرت مجموعة متوالية

من هذه المنشورات تحت عنوان « ان الرواية لم تتيتم فصلا ٠٠ » وكان آخرها في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٢ وأذكر من مقدمتها الأبيات التي تنبه الى ما سيؤدى اليه استشراف فعال البرامكة في الحكم ومظلمها :

أوى خلل الرمساد وميض نثار ويوشك أن يكون له ضرام

وأذكر من ختامها ٠٠ « ان الذى يجرى فى البلاد لا يشرف حاكما ولا محكوما » . وبين المقدمة والختام النداء بأن الأمل فى تصحيح الأوضاع وانقاذ البلاد بات معقودا على ثورة الشعب .

أما فى شأن ما نشر الزميل الكبير الأستاذ أحمد حسين من قوله فى تسويغ دفاعه عن تأييده وأبناء مصر الفتاة تصرف مصطفى النحاس حيال انذار ٤ فبراير ٠٠ « فى ذات الوقت كان يلح على النحاس - أحمد ماهر - أن يؤلف وزارة قومية ، فلما رفض النحاس وأصر على استعمال حقه الدستورى والقانونى أصبح عمله خيانة وطنية ، وقد كان هذا يكون مفهوما لو أن الانجليز طالبوا بتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس فيكون تأليف الوزارة القومية هو تمرد على طلب الانجليز ، ولكن ذلك لم يكن واقع الحال ، بل لقد طلب الانجليز أن يشكل مصطفى النحاس الحكومة ٠٠٠ » .

ولقد شاعت الظروف أن أعيش أحداث يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ عن قرب حيث كان حافظ رمضان بمكتبى قبل أن يتوجه الى سراى عابدين وكنت فى انتظاره بمنزله حتى عاد . ومنه وفى حين الأحداث سمعت التفاصيل ٠٠

ومن بين هذه التفاصيل « الأمر » البريطانى وأن طلب النحاس رئيس الوفد رئيسا للوزارة من مضمونه ومؤداه على ما كشفت مناقشة المجتمعين ومنهم النحاس وبلا اختلاف فى رأى أن الوزارة المطلوبة وزارة وفدية « لحما ودما » . ولذا عرض أحمد ماهر أن تكون الوزارة قومية حتى لا يكون التصرف خنوعا بقبول الانذار البريطانى كيا « أنزل » ، فلما أصر النحاس على رفض الوزارة القومية اقترح حافظ رمضان حلا أن تكون الوزارة وفدية وأن تضم وزيرا واحدا فحسب من غير الوئمة لتحقيق معنى بعض حرية الارادة .

وأصر حافظ رمضان على أن يسيطر اقتراحه « بالحفير » ، وسطى ربيع فى منطق الأمور اقتراح لا يكون الا لعلة وهى التحلل هونا من املاء الانذار البريطانى مما ينال من حديث الزميل الكبير .

أخى صبرى

أعود فأشكر لك فضل ما تنشر وما تتلقى وما تصحح .. وآمل ان
تسعى ظروفى فألحق بهامش ركبك يوم تتحدث الجدران عن الذكريات
السياسة بعد أن أفرغ وتفرغ من الحديث عن الذكريات القضائية .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؟

على منصور المحامى

أخى العزيز الأستاذ صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد - أكتب اليوم عن ظروف تعيين حافظ عفيفى باشا
رئيسا للديوان الملكى . من المعروف ان انجلترا بعد الغاء المعاهدة لم تقطع
العلاقات كما لم تفكر حكومة الوفد فى قطع العلاقات الدبلوماسية اذ
كانت بعض المشاكل المعلقة بين البلدين كالقطن والأرصدة الاسترلينية
تدعو الوزارة الى التمهل فى اصدار قرار قطع العلاقات وشكلت الوزارة
فعلا لجنة لدراسة الموضوع من كافة نواحيه الاقتصادية والسياسية
ولكن الموضوع ظل قيد البحث ولم ينته حتى اقالة الوزارة .

ولكن الوزارة سحب عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر فى لندن
كنوع من الاحتجاج وليس من قبيل قطع العلاقات وسارع الملك فعينه
مستشارا خاصا له .

اما المسألة التى أثارت زوبعة وأحدثت دوبا أكثر مما تستحق فقد
كانت تعيين حافظ عفيفى باشا رئيسا للديوان الملكى . والواقع أن الحكومة
لم تقترح تعيين حافظ عفيفى ولكنها لم تعترض على تعيينه وأرادت الحكومة
أن تفوت على الملك فرصة الخلاف حرصا منها على استمرار معركة القنال .
وأرادت السراى أن تومئ من طرف خفى ان المرشح لرئاسة الوزارة
الخبير هو حافظ عفيفى باشا بعد اقالة النحاس باشا ولكن الحكومة
انفدية لم تكثر للأمر فالمسألة لا تستحق منه فى هذه الظروف . أن يمر
التعيين ببساطة لأن الياس اندراوس باشا كان يريد ان يعين رئيسا
لبنك مصر محل حافظ عفيفى باشا فمن مصلحة القصر أن يمتن حافظ
عفيفى باشا برئاسة الوزارة حيث كان الياس اندراوس المستشار
الاقتصادى للسلك وكل الصفقات التى يتمها كانت لحساب الملك .

الوفد وحافظ عفيفى باشا

كان الغاء المعاهدة حدثا جليلا فى تاريخ مصر فقد أطلقت الوزارة
العنان للشعب لى يعبر عن كراهيته للاستعمار الى حد لم يسبق له مثيل

منذ قيام ثورة ١٩١٩ التي كانت صرخة الشعب بقيادة خاله الذكر سعد زغلول باشا .

ولا أغالى عندما أقول ان حكومة النحاس باشا نقلت الاحساس المباشر بطغيان الانجليز ووطأ الاحتلال من مدن القنال الى جميع أنحاء البلاد بحيث عادت الى الأذهان ذكرى حوادث ثورة ١٩١٩ وجمهورية زفتى ونضال أسيوط .

وشجعت كنانة التحرير بأقصى وسائل التشجيع الأدبي والمادى معا حتى ميكروفون الاذاعة كان ينتقل الى معسكرات الانجليز فى القناة ليروى قصص الاحتلال البريطاني الدموية منذ ١٨٨٢ .

وقد سبق ان ذكرنا ان الوزارة مدت الفدائيين بالسلاح وشجعت ضباط الجيش والبوليس على التطوع واستدعت سفيرنا فى لندن وهمت بقطع العلاقات السياسية فلم يبق بينها وبين حالة الحرب الفعلية الا خطوة واهية . ولقد برز أشخاص ثلاثة على مسرح الحوادث هم الياس اندراوس وعبد الفتاح عمرو وحافظ عفيفى .

ولعب كل منهم دورا خطيرا فى هذه الآونة ولكن أخطر هؤلاء - لا مناص - كان حافظ عفيفى باشا .

واذا كانت الحكومة لم تعترض على تعيينه بغية أن تفوت على السراى الصيد فى الماء العكر ، فان الناس قد ثارت على تعيينه بسبب الحديث الذى أدى به للاستاذ كامل الشناوى ونشرته الأهرام وانبرى فيه مدافعا عن معاهدة ١٩٣٦ وطالب بالارتباط بالانجليز الى أقصى حد ، فى الوقت الذى كانت الحكومة على وشك الغاء المعاهدة .

وحافظ عفيفى طبيب أطفال دخل السياسة هاويا وكان عضوا فى الحزب الوطنى الذى اختاره سعد زغلول مع النحاس لينضم الى الوفد وسار كلاهما فى طريق مختلف ، فبينما كان النحاس باشا رجل الشعب كان حافظ عفيفى من عداد أعداء الديمقراطية وصناع المؤامرات التى هربت للانتقاص من حقوق هذا الشعب ، وانغمس بكلية فى المضاربات السياسية التى عرفتھا البلاد وكان سفيرا فى لندن وانتهت سفارته بإصدار كتاب : الانجليز فى بلادهم .

فقد اشترك فى أكبر عدد من تعطيلات الدستور .

فبينما نجد على ماهر اشترك فى تعطيل الدستور مرتين واسماعيل صدقى مرتين ومحمد محمود مرة واحدة ، نجد حافظ عفيفى أسهم فى الانقلاب على الديمقراطية ثلاث مرات :

- ١ - مع محمد محمود باشا سنة ١٩٢٨ (اليك الحديدية) .
- ٢ - مع اسماعيل صدقي باشا سنة ١٩٣٠ بعد الغاء دستور سنة ١٩٢٣ واصدار دستور سنة ١٩٣٠ الذى رفضه الشعب وقاومه مقاومة رهيبة قمعتها الحكومة بالسلاح .
- ٣ - مع الهلالى باشا فى وزارة ١٩٥٢ حيث أعلنت الأحكام العرفية وعطلت أحكام الدستور .
- فقد عينه محمد محمود باشا وزيرا للخارجية وحلقة اتصال بدار المندوب السامى واخفقت المفاوضات التى أجرتها الحكومة مع بريطانيا وقتئذ .
- وفى وزارة اسماعيل صدقي ١٩٣٠ نقل من الوزارة الى وظيفة وزير مفوض فى انجلترا لكى يكون سندا للانقلاب فى بلاط سان جيمس .
- وفى تاريخ المفاوضات المصرية الانجليزية يبرز حافظ عفيفى باشا ليضرب الرقم القياسى بين جميع الساسة المصريين فى مائدة المفاوضات .
- واذا كان مصطفى النحاس فاوض الانجليز خمس مرات فان حافظ عفيفى جلس على مائدة المفاوضات ست مرات :
- الأولى :** مع سعد زغلول باشا وعدلى باشا يكن سنة ١٩٢٤ (مفاوضات سعد زغلول ، ماكدونالد) .
- الثانية :** مع محمد محمود باشا سنة ١٩٢٨ (محمد محمود / هندرسون) وكان وزيرا للخارجية .
- الثالثة :** مفاوضات صدقي باشا سنة ١٩٣٠ .
- الرابعة :** مع مصطفى النحاس سنة ١٩٣٦ التى انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ .
- الخامسة :** مع صدقي باشا ١٩٤٦ وانتهت بمشروع (صدقي / بيفن) .
- وهى المفاوضات التى رفضت فيها أغلبية هيئة المفاوضات المشروع وأخيرا اشترك فى مفاوضات الهلالى باشا - ستيفنسون .
- عريضة المعارضة :**

تقدمت المعارضة فى أثناء تولى حكومة الوفد فى سنة ١٩٥٠ بعريضة الى الملك وكانت المعارضة فى هذا الوقت تشعر أنها ضاعت فى خضم الجماهير التى ارتضت حكومة الوفد بناء على انتخابات حرة نزيهة وصل فيها

الوفد إلى المحكم بعد اقتضائه خمس سنوات ، وذهابيه حريا لا يرادة
فيها وبكافه الاسلحة . وكانت المرددة أنهم أن الظروف التي فيها
العريضة إلى الملك هي غير الظروف المناسبة للإصلاح من البلاد ، أن
على الاصح ازالة وزارة الشئس بأمر من المحكم .

وفي الواقع أن حجة الإصلاح في رأينا لا أساس لها فالمعروف أن
العريضة قدمت بعد أن أجرى مصطفى النحاس بأمر من رئيس الوزراء
المستبد المصطفى لأعضاء مجلس الشيوخ الذي زال من البلاد المارضية
منها وانتهى بعزل الدكتور هلال باشا من منصبه لرئيس المجلس
الشمس .

كما أن المعارضة تعلمت بأن الملك كان في رحلات لا تتصل بالمصلحة
الوطنية وأرادت أن تشعره بالمسئولية وإزالته بالسلم إلى أم ولكن هذا
الدول أيضا فيما تعلم لا أساس له فالوفد في هذه الدورات كان
على صفاء مع القصر أو في فترة هادئة فرضت الظروف العامة للإصلاح
بعد حكومات الأقليات التي استمرت زهاء خمس سنوات وشجعت على
نوع من عوة الخلاف بين القصر وبين الشعب .

ووقع على المريضة . المرحوم محمد حسين هلال باشا رئيس
الأحرار المدعوين والمرحوم عبد الحليم الأحمدي بك من الحزب
الوطني والمرحوم دولة عبد الهادي باشا والأستاذ مصطفى درويش من
أطال الله بقاءه عن الحزب العربي والتمسكين .

ووقع هؤلاء على العريضة كما كتبها دولة عبد الهادي باشا ولكن
بعض الساسة طابوا تعديل صبغة العريضة وعدلت بالفعل روقع عليها
بعد التعديل المذكور نجيب اسكندر ومحمود غالب باشا وأبو العباس
باشا .

وجدير بالذكر أن عبد الفتاح أحمد باشا وزير الأشغال الأسبق وقع
على العريضة واختفى بعد التوقيع ، ورفض علي ماهر باشا وحسين سري
باشا الاشتراك فهم التوقيع على المريضة . كما أن العريضة عرضت
على بعض السياسيين الآخرين . ولكنهم رفضوا جميعا .

وقد أصر المدعون على العريضة في تقديمها . وعندما قام الملك
بالعريضة أمر رجال القصر بعدم مقابلة أي فرد من المدعين على العريضة .
ويذكر أن الملك قد عرف قصة العريضة من أحمد نجيب الجواهرجي
الذي رجا الملك أن يسمح له بمقابلة عبد الهادي باشا عن طريق الأستاذ

زكى على وهو صديق لدولة عبد الهادى باشا وأحد وزرائه لاقناع عبد الهادى باشا بعدم تقديم العريضة وتمت المقابلة بين عبد الهادى باشا وأحمد نجيب الجواهرجى وأبلغ نجيب الجواهرجى ان عدم تقديم العريضة رغبة ملكية فرفض عبد الهادى باشا وأصر على تقديمها وأرسلت العريضة بالبريد المسجل ووصلت فعلا الى الملك الذى اتخذها ووضعها فى جيبه .

وقد حاول الملك مرات كثيرة حمل الموقعين على هذه العريضة على الاعتذار ولكنه أخفق الا حافظ رمضان الذى بادر بالاعتذار الى الاعتبار الملكية ونشر هذا الاعتذار فى صدر جريدة الأهرام فى ١٨/٦/١٩٥٠ .

صلاح الشاهد

بعض جذور جمعية اللواء الأبيض

بقلم الكاتب السودانى/بشرى عبد الرحمن

بعد التحية :

أسف تأخرت رسائلى لأننى كنت غائبا عن السودان بالمملكة العربية السعودية وقد أرسلت عدة رسائل الى مجلة المصور وبالتأكيد لم تصل هذه الرسائل الى القاهرة ودليلي على ذلك عدم ظهورها ويخيل الى ان الرقابة بالمملكة حجرتها لأسباب لها مبرر هام أدري به ولهم عذرهم فى ذلك رغم أنها سرد لحوادث مرت عليها سنون طويلة والغرض من نشرها اثبات حقيقة تاريخية مجهولة لدى الكثيرين من أبناءنا الذين ألتهتهم المديسة وزخرفها والحياة الهينة اللينة فى ظل الاستقلال يجهلون ما عاناه آبائهم من عنت المستعمر واستبداده وبطشه الذى كان حافزا لتمررد فتية آمنوا بربهم ودينهم ووطنهم وحملوا رءوسهم على أكفهم ، سلاحهم اليقين والایمان مقرونان بالحزم والعزم فاستشهد البعض منهم بسلاح الخدر واللاؤم وبعضا بالسجن والتشريد من أجل أسمى غاية ينشدها الأحرار فى بلاد الأحرار المحكومين بقوة الحديد والنار وان أخدمت الحركة فى وقتها لكنها خلفت رمادا أو تحت الرماد وميض نار هبت عليه رياح مؤتمر الحريجين فكان للوميض أوار وعلى ضوء هذا الأوار شدد صرح الاستقلال على اللبنة الأولى الميمونة بدم الأحرار من أبطال ثورة ١٩٢٤ .

قلت ان الانذار الموجه من دار المندوب السامى لحكومة سعد باشا يتضمن خمسة مطالب ، الغرامة وتسليم الجناة وسحب الجيش المصرى من السودان نفذ اثنان الغرامة وانسحاب الجيش فورا وأصبح البند الثالث تسليم الجناة والجناة موجودون بمصر وعلى حكومة القاهرة أن تتدبر أمرها

ومن هو صاحب المصلحة فى مقتل سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان ومن الطبيعى أول ما يخطر على بال السودان بحكم علاقة الحاكم العام بالسودان وما يجرى فى السودان وفنداك وفريق من السودانيين موجودين بمصر وعداؤهم سافر للانكليز يناصرهم الوفد المصرى وبعض الشباب المتسمين بالهوس السياسى فصدر الأمر بالقبض على كل السودانيين الموجودين بالقاهرة أيا كانت المهنة التى يمتنونها ثم بعض رجال الوفد المصرى والمصريين المبعدين من السودان لأنهم متورون وفى وزارة الداخلية (كوين بويد) ووكيل وزارة الداخلية النقراشى باشا ومحافظ القاهرة (رسل باشا) وعلى رأس القسم السياسى (سليم زكى) سفير جهنم الذى قاد الكثير من شباب مصر الى المشنق وأعماق السجون - ونشطت الكلاب المسعورة تحمل الكشوف المليئة بالأسماء تجوس فى شوارع القاهرة وأزقتها تعاونها أفسام البوليس فى قسم عابدين والموسكى والأزبكية والسيدة والخليفة وباب التسعيرية والدرب الأحمر والعباسية وشبرا وبولاق . وكانت ساعات نحس ونكد روعت العائلات فى دجى الليل البهيم أفضت الرجال من المضاجع ومن النوادى والشوارع وعربات البوليس تملأ وتفرغ فى المحافظة فى باب الخلق ودعى وكلاء النيابة الموجودون بمصر للتحقيق وكان النائب العام محمد نور باشا والقيسى باشا يشرفان على التحقيق وكان السؤال محددا أين كنت من الساعة ١٢ ظهرا الى الساعة الثانية بعد الظهر وانتهت الليلة الأولى قرب الصبح ووزع كل المتهمين الى سجون مصر حتى ينظر فى ما وصل اليه المحققون من نتائج وكان أهم ما وصل اليه المحققون تسلسل أحمد حسن مطر وهو منتم الى جمعية اللواء الأبيض كزعمه ولكن الذى نعرفه عنه انه لم يكن بالسودان عند قيام ثورة السودان ولكنه كان فى انكلترا عندما وصل سعد باشا الى لندن من منفاه كان أحمد حسن مطر ضمن المظاهرة التى قام بها أبناء مصر لنحية ابن مصر البار وكان أحمد حسن مطر يحمل علما عليه شعار جمعية الاتحاد السودانية ترحب بعودة البطل الظافر العائد من المنفى ثم جاء الى مصر لكى يرجع للسودان بعد غيبة طويلة قضاها فى المغرب فى الحرب التى شنها الأمير عبد الكريم الخطابى ضد المستعمرين وعند وصوله الى مصر رفضت وكالة حكومة السودان السماح له بدخول السودان وعند عودة الحاكم العام من أجازته فى طريقه الى السودان ذهب أحمد حسن مطر الى وزارة الحربية يطلب مقابلة سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام متظلما ومنع من المقابلة وسأل عن موعد خروجه فقيل له الساعة الواحدة والنصف فخرج ورابط بالشارع ، وسئل كاتب المذكرات . أين كنت بين الساعة الثانية عشرة والساعة الثانية بعد الظهر . فى ذلك اليوم كنت معزوما عند أحد أقاربنى المرحوم أحمد الطيب الذى كان يعمل فى خدمة

الحاكم العام فى دار الحاكم العام بالزمالك وبعد الساعة الثانية ذهبت مع
المرحوم اليوزباشى فؤاد حافظ لأننا على موعد مع الأستاذ الشرقاوى فى
عوامته وأستاذنا لأمر هام بطلب من الأميرة نعمت مختار بالمرسح وعدنا
أدراجنا وفى ميدان الأزهار سمعنا بآفة الصحف ينادون بإطلاق الرصاص
على سردار الجيش المصرى فافترقنا وتوجهت توا الى العتبة الخضراء لمقهى
البرلمان فوجدت المرحوم عرفات وعثمان محمد هاشم وبعض الاخوان -
فكان المحقق فى أجوبتنا وجد رأس الحيط فليتنبع الأثر ، باعتبارنا أعددنا
العدة لاغتيال حاكم السودان قسم بالمكتب وقسم بالمنزل فان فشل الأول
نفذ الجريمة الآخر فأرسل أحدنا الى سجن الأجانب والآخر الى سجن
قره ميدان بالمنشية ووضع كل منا فى زنزانة وضيق عليه الخناق
وانقطعت عنا الأخبار الا البشير مما نسمعه من بعض السجناء المقيمين فى
عيادة السجن التى كنا نتحيل بالمرض لنسمع الأخبار والتقت مرة
بالأستاذ مكرم باشا عبيد ودار بيننا نقاش أدى لجفوة بينى وبينه سيأتى
دورها بعد الأهم من المهم .

باشرى عبد الرحمن

السيد الأستاذ / صبرى أبو المجد

نائب رئيس مجلس ادارة تحرير مجلة المصور

مجلة المصور/القاهرة

(١٦ شارع محمد عز العرب - المبتديان سابقا)

تحية طيبة وبعد ،،

صدر عدد المصور رقم ٢٩٥٥ المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٨١ وجاء فى
الصفحين ٩٦ و ٩٧ رسالة من السيد/ صلاح الشاهد تشريفاتى رئاسة
مجلس الوزراء السابق حديث نسب الى .

ويؤسفنى أن تكون معرفة سيادتكم بى عن طريق موضوع شائك
كالتالى ، وانى أرى نفسى مضطرا لوضع الأمور الحقيقية فى نصابها .
فأولا :

يهمنى أن أوكد لسيادتكم أن علاقتى بالمرحوم غنام باشا لم تكن
بالدرجة التى تسمح لى بمصارحته بمثل ما نسب الى من خيال كاذب ،
فان المجاهد الكبير مكرم عبيد رئيس حزب الكتلة الوفدية المستقلة لم يكن
يدور بخلده أن يكون رئيسا للوزارة لأنه :

(أ) رئيس حزب أقلية فى بلد ديمقراطى وهو قبطى والمملكة
المصرية منصوص فى صلب دستورها أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام .

ورغم شعبية مكرم عبيد باشا التي لم يكن يضارعه أحد من الزعماء فيها ، وعقب اغتيال الزعيم الطاهر أحمد ماهر قال الملك بصريح العبارة في سرائى عابدين لمكرم وللنقراشى : « الدور عليك يا مكرم لكن رغم الثقة فى شعبيتك وحرصا على الوحدة الوطنية - يتولى النقراشى الوزارة » .

وكفى مكرم نقديرا وعلوا أن يلعبه زعيم الأمة الراحل سعد زغلول بابن سعد .

(ب) عقب الغاء الأحزاب السياسية - الزعيم الوحيد الذى كان رجال ثورة ٢٣ يوليو يحضرون اجتماعاته الشعبية هو مكرم عبيد .

(ج) حينما أراد صلاح سالم انشاء جريدة يومية للشورة وكان نسيبا ليوسف صلاح الدين المحاسب القانونى ، طلب من يوسف أخذ موعد لمقابلة مكرم باشا وتحدد الموعد وحضر جمال عبد الناصر وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر وسليمان حافظ الى منزل مكرم عبيد - فاتح صلاح مكرم باشا فى أمر الجريدة وطلب من مكرم أن يتولى الكتابة فى تلك الجريدة . رحب مكرم بالفكرة وقال سيكون المقال الأول أن يسلم رجال الثورة الوزارة الى مدينين من حسنى السمعة وتراقبهم من بعيد - انصرف المدعوون ، وهم فى طريقهم قال سليمان حافظ لجمال - أنا مش قلت ان مكرم لا يتعاون مع أحد ، وكان رد جمال بالنص : « اتلهى دا راجل عنده مبدأ » . ده حدث فى أثناء توديعى لهم .

(د) يوم أن علم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر (٦ يونية سنة ١٩٦١) بوفاة مكرم - توجه بنفسه الساعة العاشرة صباحا الى منزل مكرم وقدم العزاء لقرينته .

(هـ) رثاء كبير العائلة المصرية زعيمنا أنور السادات - زميل المعتقلات والسجون - للمجاهد الكبير زعيمنا مكرم عبيد فى الكنيسة المرقسية لدليل قاطع لكل شك وجامع لكافة الأدلة على نزاهة ووطنية وقوة مكرم عبيد .

ثانيا :

يقول السيد / صلاح « ان ما تناوله الكتاب الأسود عن استغلال مادى لا يتجاوز العشرة آلاف جنيه » .

فاذا علمنا أن الكتاب الأسود تم توزيعه فى أول مارس سنة ١٩٤٣ بالجملة من منزلى (١٥ ألف نسخة) فيكون ما تناوله الكتاب فى سنة هو العشرة آلاف جنيه ، فاذا أضفنا إليها فى السنة الأولى لحكم وزارة الوفد ١٥ ألف جنيه أخرى لم يتناولها الكتاب ، فيصبح جملة المسنغل خلال

[illegible]

: 23

قل المجاهد الكبير : لقد اتممت هذا النظام وعلى ان اتممه .
 بتوضيح هذا القول للمسلمين / صلاح يفرض ان يمتنع المهندس
 وكبيرهم عن ان اتممه حرم ان اتممه عازة كبيرة بما ١٥٠ دورا وبعد ان اتممها
 بها ما به ان لا يسطر ان يمتنع الاتممه المممة بتممها العمارة بل ان تقوئ مع
 المممة ، قول بمركتها بمركتها بالآلاف بل الملايين من المممة راى ما به
 ام يسطر وببطل المممة فى اتممها ، واذا حصل فيهمم .

2. 1991

القبلة ، القبلة ، القبلة . أرجو سيده الكاتب الكبير أن يثبت نشر
المجلة السريخاني الذي أن أصدرته بأن هذه القبلة سميتها بعد كلمات
وبلاها العديد من القلائد بين اثنين شاركنا بعضهما في الجهاد وفي المنفى
وفي ساحة زعيمهما : القاهر محمد رسول ولينى سيادته أن مبدئ الخلق
الاربع : هوى ، العلم ، الحق ، السيادة ، والهداية والمحبة الاخوية وبجود
إي أن اصارح سردكم ، بصا بأن المرحوم والمجاهد الكبير مكرم عبيد اعتاد
أن يحمي في المسافة بين منزله في الهادي والمنزه وكان يتصادف مرور
رفعة الرئيس النزيه والظاهر في هذه الفترة فكان رفعة يفت بسميانه
وينزل معها وبهاج سيرة بالمحبة : يستوعق شهر منيما يقبلان بعضهما
كالأطفال الصغار وبهمس كل منهما ، في أذن الآخر يذمغ كلمات ثم يستهل
النجاس باشا سياوته وينصرف ردة في مكرم - انرا في أفكاره الحارة .
وليس ادل على علمارة القلوب ما كتبته النجاس باشا في رفعة الراء في
رفعة المجاهد الكبير حسب قال في صليها :

« این فوتمنی است درم لم، محض زنی بقدر جزای عیبی و فتنه کنی »

خامسا :

أصارك للمرة الأولى فى حياتى يا سيادة الأستاذ صبرى أن الكتاب الأسود فى العهد الأسود - الذى كتب فيه العديد من الصحفيين وكتاب المقالات الخيالية - هذا الكتاب بدىء فى طبعه فى منتصف شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ وتم طبعه - ١٥ ألف نسخة - وتجليده بالغلاف الأسود وحزمه بالشريط الورقى الأبيض فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٣ وتم كل ذلك فى منزلى الكائن بشمارع ابن سندر لا سليم الأول وكانت المنطقة بكاملها رملية غير أهلة بالسكان ، وعلى بعد من منزلى كانت فيلا المرحوم الصديق/ صلاح ندا ومن ناحية أخرى وعلى بعد أيضا الأخ الدكتور محمد محمد حمزة عlish وبلتصق بفيلتى منزل الأخ عبد الوهاب البنا فى فيلا يجاورها ويلتصق بفيلتى أيضا الدكتور ايهاب حشيش طبيب أمراض النساء وشقيقه الأستاذ الدكتور عبد الحميد حشيش - وكانا فى ذلك الوقت أولهما طالب بالثانوى والثانى طالب بالابتدائى أمد الله فى عمرهما ، وقد تم توزيع الكتاب الأسود - أو نقله على دفعات من منزلى فى أول ابريل سنة ١٩٤٣ بحيث لم يكن يوجد له ولا للمطبعة ولا للعمال أى أثر بعد هذا التاريخ فى منزلى .

تم كل هذا ولم يعلم بتلك العملية المضنية سوى زميلى فى ذلك كله الأستاذ يوسف صلاح الدين توفيق خليل ، رئيس مجلس ادارة مؤسسة السينما سابقا والمحاسب القانونى حاليا وأخ ثالث لا داع لذكر اسمه - هذا مع الأخذ فى الحسبان أن جميع رجال الحزب وعلى رأسهم المجاهد الكبير مكرم عبيد كانوا لا يعلمون أى شئ عما نعمله نحن ، سوى الأخ العزيز الوزير السابق الأستاذ فريد زعلوك المحامى فقط . وأى مدع غيره كاذب .

والحقيقة أن الذى ساعدنا على القيام بهذا العمل على أكمل وجه هو صداقتنا القديمة لعبد الوهاب ومحمود شوقى وبهاء وعبد المنعم وحسن كمال والأميرالاي أمين خليل رئيس البوليس السياسى العالى ، فقد كان ترددهم على منزلى يوميا يمنع أى شك فى ثلاثتنا .

وقصة الكتاب طويلة ومفاجآتها عديدة . . وانى لم آكن فى يوم من الأيام سياسيا ولم يكن لى صلة بأى سياسى ، ولو أنى كنت أعلم أن هذا العمل سيؤدى بى الى السجن والمعتقلات لما أقدمت عليه بتاتا . . ولكن اندماجى بعد ذلك بالوسط السياسى علمنى كيف يكون الانسان مخلصا لمبادئه أو منافقا خادعا خائنا ومرتديا ثوب الطهارة وقلبه ملئ بالضغائن والأحقاد .

ان الأخ عبد الوهاب البنا كان أخلص الناس لرفعة النحاس باشا ، ولا شك أنه كذلك حتى الآن ، ولم يقبض عليه لوجود أوراق خاصة بالنحاس باشا معه كما ذكر السيد الشاهد - عبد الوهاب كان يشغل منصب مساعده السكرتير العام لمجلس الوزراء ، وكانت ترد اليه المئات من الشكاوى والتظلمات يوميا فكان يأخذها معه لدراستها في المنزل ، وفي يوم أول مايو سنة ١٩٤٣ وبعد اتمام اخلاء منزل من كافة الأوراق والمطبوعة بشهر الخ ، وفي منتصف الليل ، سمعنا مناديا يقول يا فايق بك وكنا عبد الوهاب يوسف ومحمد زكي مهدي الاستاذ بكلية الزراعة و خليل جمال الدين وكيل وزارة الاقتصاد وغالبا الأخ المرحوم محمود شوقي ثالثنا .

جميع الموجودين دهشوا لوجود حمدي بك ومعه عدد من ضباط البوليس السياسى ، وعساكرهم وأنوار بطاريات فى الحديقة . . وبعد تفتيش الفيلا عشر حمدي بك على بعض من هذه العرائض والشكاوى وسأل عن سبب وجودها فقلت له اننا بحكم الصداقة والجيرة ، كان الأخ عبد الوهاب يحضرها معه .

أراد حمدي بك تفتيش منزل عبد الوهاب الملاصق لى فمنعه القائمقام عبد الواحد عمار بك فائد احدى فرق الجيش وزوج شقيقة عبد الوهاب من دخول المنزل باعتباره مسكنه ، وعبد الواحد عمار من الضباط المجاهدين الذين أقسم رجال ثورة ٢٣ يوليو فى منزله على المصحف بالولاء لمبادئهم قبل قيام الثورة بيوم واحد .

وما كان من حمدي بك الا أن رضىخ لأمر عبد الواحد بك ورجع هزيلا الينا ليستجوبنى عن اللون السياسى لكل فرد من الموجودين ، وعندما جاء السؤال عن توفيق بك خليل والد يوسف قال حمدي بك ما لون توفيق بك ، فقلت له أسمر . وبذلك أقفل التحقيق .

أمسك حمدي بك بالتليفون وكانت نمرتى فى ذاك الوقت ١٢٥٥ زيتون ، وكان هو منشرح السريرة يعلو وجهه ابتسامة الانتصار ، وطلب غزالى بك وقال له انه - وبعد مجهود مضمّن وتحرّيات واسعة ، تمكنت من الوصول الى منبع كافة المعلومات الواردة فى الكتاب الأسود والوكر الذى طبع فيه « - وأضاف - عبد الوهاب البنا وكان معه محمود بك فى منزل فايق الآن » ، وأخذ عبد الوهاب وعاد أدراجه وكانت الساعة الرابعة صباحا .

وما كان من محمود غزالى الا أن يتصل بمنزل النحاس باشا ويخطر السيدة حرمه بالانتصار الذى حصل عليه هو وحمدي .

وما كان من السيدة حرم النحاس باشا الا أن تولول وتقول أولاد أخ وأخت الباشا طبعوا الكتاب .

وما كان من النحاس باشا الا أن أهان فى مجلس الوزراء - العزيز الغالى محمود اهانة كبرى وأخذ قصاصة ورق وفصل عبد الوهاب .

وفى الساعة الواحدة بعد الظهر حضر الى منزلى حمدى بك ومعه ثلاثة ضباط وسيارتان وأخذنى الى باب الحديد ، فأغمى على ولما أفقت وجدت نفسى ومعى طبيب وعبد الوهاب فى غرفة واحدة بسجىن الأجانب .

أما القول بأن حسنين كان له دخل فى الكتاب فهذا يعلمه جلال الحمامصى لأنه كن صديق حسنين وحسن يوسف . والمستندات تثبت أن عبد الوهاب لم يحصل على مليم واحد كاستثناء من وزارة أحمد ماهر - بل أعيد تعيينه على الدرجة وبالمرتب فى تاريخ الفصل .

وعلمت فيما بعد أن السبب فى القبض علينا هو الولد المطيع الذى اشترى جزمة العسكرى الأمريكى ومراقبة الضابط رشاد معنا لنا من شباك منزل الدكتور الأستاذ عبد الحميد حشيش الأستاذ بكلية الحقوق الآن .

وللكتاب قصة طويلة لا يمكننى سردها حالياً ، وهذه هى الحقيقة التى يسهل على سيادتكم التثبت منها دون اللف والدوران والتخمين والتأليف .

فايق قصبجى

ليس دفاعاً عن مصطفى النحاس . .

ولكن تسجيلاً للحقيقة والتاريخ

هذا المقال للأخ الصحفى العزيز المخضرم حازم فودة :

صفحاتك فى المصور وفى جريدة مايو عن سنوات ما قبل الثورة تناولت حدث ٤ فبراير ١٩٤٢ . . . ومثل كثير يتابعون هذه الصفحات التى تناولتم فيها هذا الحادث خاصة وأنكم فى احدى الحلقات طلبتم أن يوافقك كل صاحب رأى فى حادث ٤ فبراير واستعدادك أن تنشر ما يصل اليك من آراء أو تفاصيل أو اضافات الى كل ما نشرتم .

أقول ان هذه الكلمات شجعتنى أن أكتب اليك واسمح لى أن تكون عدداً من الأسئلة التى أرجو أن أجدها عندك جواباً لها .

منذ أن بدأتم نشر سلسلة حلقات سنوات ما قبل الثورة وحتى الآن لم أقرأ كلمة واحدة الى جانب مصطفى النحاس . . بل لقد شعر كل من

قرأ هذه الحلقات فى أى من جوانبها أن مصطفى النحاس كان شبحا لا وجود له فى تاريخ الوطنية المصرية . بل كل الذى سمعناه وقرأناه منذ ما يقرب من ثلاثين عاما - أى منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو - ليس يحمل كلمة طيبة عن هذا الزعيم الذى خلف سعد زغلول منذ وفاته فى عام ١٩٢٧ وحتى قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ . بل كل ما سمعناه خلال هذه المدة عن مصطفى النحاس انه كان عميلا للقصر والاحتلال البريطانى ودار السفير البريطانى .

وليس لى حق الاعتراض على هذا ولكن أريد أن أجد عندكم الاجابة عن هذه الأسئلة :

١ - المعروف أن مصطفى النحاس تولى رئاسة الوزارة خمس مرات وان مدة حكم هذه الوزارات التى رأسها هى ست سنوات فقط بينما وصلت مدة حكم وزارات أحزاب الأقلية ما يقرب من ٢٠ عاما . وان كل وزارات مصطفى النحاس أقيمت من الحكم ما عدا وزارة واحدة والسؤال هو : هل تمت اقالة هذه الوزارات لأن رئيسها كان عميلا للقصر الملكى ودار السفارة البريطانية ؟!

أرجو الاجابة !!

٢ - بعد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو وتولت الحكم فى مصر استعانت أو تعاونت مع كل الأحزاب التى كانت موجودة والننى يقال عنها الآن الأحزاب الفاسدة . . . تعاونت مع الحزب الوطنى القديم واشترك فى حكوماتها أكثر من وزير من هذا الحزب أذكر منهم فتحى رضوان ونور الدين طراف .

تعاونت مع الاخوان المسلمين وظل الشيخ الباقورى وزيرا للأوقاف فى عدد من وزارات ثورة ٢٣ يوليو .

تعاونت مع مصر الفتاة وظل رئيس مصر الفتاة يلقى العناية والرعاية من رجال ثورة ٢٣ يوليو حتى يوم وفاته .

أكثر من ذلك الملك فاروق كرمته الثورة بعد وفاته وسمحت بدفنه فى مقابر الأسرة المالكة بالرفاعى . . . أكثر فان ابنه أحمد فؤاد أهدته ثورة ٢٣ يوليو سيف أبيه . . . وأضافت زوجته حتى أنجبت أول مولود لأحمد فؤاد .

أسألك الآن بعد هذا التسجيل المختصر جدا . . هل يمكن أن يفهم الناس أن ثورة ٢٣ يوليو لم يكن لها من عدو الا حزب الأغلبية . . حزب الوفد ؟!

أرجو الجواب :

٣ - ويحيى بعد هذا الكلام عن حادث ٤ فبراير ٠٠ فأقول ان تدخل الانجليز فى ٤ فبراير لم يكن الأول ٠٠ فقد تدخلوا فى عام ١٩٤٠ بانذار من لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانى الى سفيره فى مصر يقول فيه « على ماهر يجب أن يخرج وننصح بقيام وزارة وفدية أو وزارة يرضى عنها الوفد ٠٠ وقد رفض النحاس هذا الانذار ورفض أن يتولى رئاسة وزارة ائتلافية ٠٠ وكان هذا الرفض بناء على سياسة الوفد التى اتخذها منذ فشل الائتلاف فى أول وزارة رأسها مصطفى النحاس وهى الوزارة التى أقيلت وقتها .

والسؤال هو هل كان رفض النحاس باشا لتشكيل وزارة ائتلافية فى ٤ فبراير سياسة جديدة أم أنها كانت الوفد بزعامة النحاس بعد فشل الائتلاف الأول ١٩ .

أرجو الاجابة :

٤ - ليس جديدا أن أسجل أن كل الزعماء الذين دعاهم الملك فاروق يوم ٤ فبراير قد قبلوا الانذار البريطانى وأنهم على استعداد أن يدخلوا الوزارة الائتلافية برئاسة النحاس باشا ٠٠ وأنه هو الوحيد الذى رفض الانذار وطالب بوزارة وفدية ٠٠ أو وزارة محايدة تجرى انتخابات حرة . يعود على أساسها الوفد الى الحكم بالطريق الدستورى .

والسؤال هو : هل اذا قبل النحاس رئاسة الوزارة الائتلافية التزم تدخلها كل الأحزاب يعتبر هذا منه عملا وطنيا ٠٠ وأنه اذا رفض الوزارة الائتلافية تنفيذا لسياسة الوفد المعلنة والمعروفة يعتبر هذا خيانة للملك والوطن ويصبح متواطئا مع الانجليز ١٩ ؟

أرجو الاجابة :

٥ - سمعنا كثيرا أنه كان يجب على النحاس باشا أن يرفض الانذار ٠٠ وأن يرفض تأليف الوزارة ٠٠ ولكنى أسألك وأسأل كل المؤرخين ٠٠ اذا رفض النحاس تشكيل الوزارة ونفذت قوة الاحتلال البريطانى الشطر الثانى من الانذار وهو خلع فاروق ٠٠ ألم يكن من المتوقع أن ينتهم زعماء الأحزاب النحاس باشا بالتواطؤ مع الانجليز لعزل الملك فاروق ١٩ .

أرجو الإجابة :

٦ - وأبعد عن حادث ٤ فبراير ٠٠ وأسالك هل إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب مصر تم بالتواطؤ بين النحاس والانجليز ٠٠ هل اعلان الهجوم على معسكرات الجيش البريطاني في الاسماعيليه وفي القهرة وفي كل مكان تم بالتواطؤ بين النحاس باشا والانجليز ٠

هل مفاوضات النحاس مع الانجليز والتي تمسك فيها بكل حقوق مصر وقال كلمته « تقطع يدي ولا أفرط في السودان وحقوق مصر » ٠٠ قد تم بالتواطؤ بين النحاس والانجليز ٠

أرجو الإجابة :

وأخيرا يا عزيزي الأستاذ صبرى أبو المجد أقول لك ان التحليل التاريخي الحقيقي والصحيح يقول انه لو رفض النحاس باشا تشكيل الحكومة في ٤ فبراير ونفذ الانجليز اذارهم وخلعوا الملك فاروق ٠٠ لم يكن هناك داع لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠
أست معى فى ذلك ٤

حازم فودة

وجهة نظر جديدة فى ٤ فبراير ١٩٤٢

حادث ٤ فبراير للحقيقة والتاريخ

بقلم المجاهد العمالى الوطنى عبد المغنى سعيد

من الأيام ما له أهميته البارزة فى تاريخ الشعوب ، اما لأنه يرمز للذكرى انطلاقة تحرر أو لانتصار على قوى الظلم والعدوان ، واما لأنه يرمز الى نقطة تحول هامة فى مجرى التاريخ الخ ٠ ويوم ٤ فبراير ١٩٤٢ لا يدخل فى عداد مثل هذه الأيام ، رغم ما أثير حوله من ضجة ومساجلات سياسية بين الأحزاب فى فترة الصراع الحزبى والفساد السياسى السابقة لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠

واذا كانت ليوم ٤ فبراير أهمية ودلالة ، فهي ابراز تفكك وانهيار المدرسة السياسية التى ألقت اليها بزمام ثورة ١٩١٩ ظروف وأوضاع واتجاهات فكرية خارجية وداخلية خاصة سادت المجتمع المصرى عقب نهاية الحرب العالمية الاولى ٠ ولم تكن هذه المدرسة بحكم تكوينها الطبقي وتفكيرها الاجتماعى وفلسفتها الكفاحية المخدوعة بمبدأ تقرير المصير والواقفة عند حدود الوسائل السلمية المشروعة ، على مستوى النضال الوطنى الايجابى الفعال ، فلم تلبث أن اتسعت الفجوة بينها وبين جماهير

الشعب التي أصبحت فى النهاية لا تثق تماما بأى من أحزاب ورجال هذه المدرسة ، ونزعت الى الوقوف موقف المتفرج من خلافاتها غير الموضوعية ، بل وعدم الاكتراث بالتغييرات السطحية التي كانت تطرأ على المجتمع السياسى المصرى من وقت لآخر ، والتي كانت أقرب ما تكون الى عملية تفتيت فى العهود والوزارات يتبادلها القصر من جهة والمندوب السامى البريطانى من جهة أخرى ، دون أن يكون للقوى الشعبية دور حاسم فى أى منها ، اللهم الا فى الحالات القلائل التي كان يصل فيها حزب الأغلبية الى الحكم نتيجة لانتخابات عامة حرة .

وإذا كان الشعب المصرى على ضوء هذه الحقائق قد قابل حادث ٤ فبراير بنوع من الفتور وعدم الاكتراث ، وإذا كان لم يتورط فى انفعال عاطفى دفاعا عن كرامته كما كان يريد عملاء القصر يومئذ ، فقد كان ذلك فى حد ذاته دليلا على اكتمال وعيه السياسى ، وتطور عقليته الكفاحية فى الاتجاه الحكيم القائم على تجنب الاستفزاز وما يؤدى اليه من تورط فى معارك ثأوية سابقة لأوانها ، ولا يمكن الا أن تؤدى الى تبديد القوى الثورية التي يجب أن تدخر للمعركة الفاصلة التي تخوضها بأسلحتها وفى الوقت الاستراتيجى المناسب الذى تختاره بنفسها .

ان الكرامة الوطنية لم تكن فى نظر الشعب شيئا شكليا . حقيقة ان فاروق كان يومئذ الملك ورأس الدولة ، وكل اهانة له يمكن أن تؤخذ من الناحية الشكلية على انها اهانة للدولة والشعب . ولكن هل كان الشعب راضيا عن فاروق أو راضيا عن النظام الملكى حتى يشعر بمثل هذه الاهانة ؟ ان حادث ٤ فبراير لم يجر فى طي الخفاء ولكنه كان حادثا مكشوفاً رأته جماعات من الشعب رأى العين وانتشر خبره فى الحال . ووزع حزب السعديين منشورات سرية مثيرة بشأنه تردد ما قاله أحمد ماهر فى اجتماع الزعماء بالقصر . كما تداولت قصائد لشاعر أو أكثر ، أذكر منها قصيدة محمد الأسمر الذى حاول أن يصور فاروق بطلا بقوله :

دخلوا على الأسد العرين مسلحين مدججين
ضلوا الطريق الى بسنى غاوى فجاءوا عابدين

وهكذا لم يكن الحادث سرا فى طي الكتمان ، كما قد يفهم خطأ من دراسات الأستاذ المؤرخ الدكتور محمد أنيس ، ولكنه عرف على أوسع نطاق ونوقش فى أكثر من مكان وحددت كثير من التنظيمات الثورية موقفها منه ، بما فيها التنظيم السرى فى الجيش ، فأذكر ان رأى العناصر النورية جميعا من عسكريين ومدنيين لم يكن فى ضوء فلسفة الكفاح الجديد ليعطى وزنا يذكر لمثل هذا الحادث . وكان شبه الاجتماع يومئذ

« هو أننا متى إذا سلمنا جدلاً بأن في الحادث ما يحمل معنى الإهانة ، فإنه ليس من الحكمة وحسن التدبير رد الاساءة فى وقتها . ولقد صورت هذه الفلسفة فى كتاب « أن لهذا الشعب أن يفهم » فائلاً وذهنى كان بنجه يومئذ الى حادث ٤ فبراير : « ان يساء الى المرء ، وأن يجرح فى كبريائه القومى أمر يستفز من غير شك . ولا يلبث هذا الاسنفزاز ان يتفاعل فى نفوس العاطفيين (١) فيحساولون رد الاساءة فى حينها ولو بمجرد ظهور الشعور « وارتكاب الحماقات بعقلية « فليسجل التاريخ ولينسهد العالم » ، أما الرجل المدبر فهو لا ينقاد للاستفزاز ، بل يتحرر منه بنفكره البعيد الهادئ اذا كان لا يستطيع رد الاساءة فى حينها ، ففى استطاعته ان يذكرها ، ويرجى ردها الى وقت آخر مناسب . وهو بارجائه اياها وتذكرها انما يجمعها ، ويولد من تجمعها وتراكبها قوة دافعة ، تعينه على النصر يوم يتقدم فى أنسب وقت لتصفية حسابه جملة واقتدارا . وليس فى هذا ما يسمى الله ، فقد ادخر قواه وامتاك زمام النفس ، وتجنب المارك النانوية الخاسرة ليفوز فى معركة فاصلة فى النهاية ! » .

والضجة المفتعلة التى أثرت حول حادث ٤ فبراير فى أعوام تالية لم تكن لغرض رد اساءة أو اهانة ، وانما كانت موجهة أساسا لاجراج الوزارة الوفدية والتشهير بمصطفى النحاس . والمؤرخ اذ يتصدى اليوم لتحليل هذا الحادث فهو يحلله بعيدا عن تلك الضجة ، وعلى ضوء الظروف الواقعية التى كانت سائدة يومئذ . ولقد التزم الدكتور محمد أنيس جانب الموضوعية فى تحليله فلم يتورط فى تشهير بالنحاس أو فى دفاع عنه ، وانما القى الضوء على حقيقة الموقف ، وفى اعتقاده ان المؤرخ لا يمكنه أن يتصدى لاصدار حكمه على مصطفى النحاس وغيره من زعماء الأحزاب الأخرى ، الا فى ضوء واقع المجتمع السياسى المصرى يومئذ والعوامل المؤثرة والقوى المتصارعة على السيطرة عليه . ويمكن تلخيص ذلك الواقع وتلك الحقائق فيما يلى :

أولا : منذ تصريح ٢٨ فبراير وعلان دستور ٢٣ وفى ضوء التجربة الواقعية للنظام البرلمانى الحزبى فى مصر والوزارات تؤلف وتسمتط وتتعاقد برضاء المندوب السامى البريطانى ، أو بايعاز منه وذلك بناء على اتفاقات مسبقة مع القصر وفى شبه دورة أطلق عليها بعض الكتاب « حلقة الدستور » والمفاوضات الجهنمية : تدخل وزارة حزب الأغلبية فى مفاوضات مع الانجليز لتسوية التحفظات الأربعة التى تضمنها تصريح

(١) أن لهذا الشعب أن يفهم - الجمعية المصرية للدراسات القومية ، سبتمبر

٢٨ فبراير ، وبفشل المفاوضات تقال الوزارة أو تجبر على الاستقالة ليعطل الدستور أو لتزييف الانتخابات وتتولى أحزاب الأقلية الحكم لفترة ما فتتجمع عوامل السخط ، ومن ثم يلجأ الانجليز الى التهدة وامتصاص التوتر فيوعزون الى القصر أن يوقف حكم هذه الأحزاب تمهيدا للعودة الى الحياة الدستورية الطبيعية . وباجراء الانتخابات العامة يأتى حزب الأغلبية ، وهو حزب الوفد ، الى الحكم ويستأنف المفاوضات مع الانجليز وتفشل المفاوضات لتقال الوزارة وهكذا . وقد كان من الممكن أن تتحقق رغبة اللورد كيلرن فى أن يؤلف النحاس الوزارة فى يسر وبدون أزمة لو استجاب الملك فاروق لتلك الرغبة كما كان يحدث فى حالات سابقة مماثلة . ولكن معارضته لها فى أول الأمر ودقة الظرف بالنسبة لبريطانيا باستمرار توغل قوات روميل فى الصحراء الغربية ، وعدم اطمئنانها لنوايا فاروق وأعدائه من السياسيين المصريين المتعاطفين مع المحور وفى مقدمتهم على ماهر - كل هذه العوامل أدت الى الالتجاء الى التهديد والضغط المسلح . ولم تكن رغبتها فى تولي مصطفى النحاس الحكم حبا فى شخصه ولكن باعتباره زعيم حزب الأغلبية والأقدر بالتالى على تحقيق الاستقرار والحد من مناورات أو مؤامرات الملك وحاشيته فى صالح المحور .

ثانيا : كان الوفد بزعامة مصطفى النحاس يتبع سياسة الجهاد وتجنيب مصر ويلات الحرب وهذه السياسة وإن بدت فى ظاهر الأمر غير موافقة تماما لبريطانيا ، الا انها كانت فى حقيقة الأمر متفقة تماما مع مصالحها . وذلك لأنها كانت ترى أن عدم دخول مصر الحرب ضد المحور يتيح لها استخدام الأراضي المصرية كقاعدة للتموين والعمليات العسكرية مع الحد الأدنى من مضايقات المحور وغاراته الجوية ، فى حين لو أن مصر دخلت الحرب الى جانبها لكانت غارات المحور أوسع نطاقا وأعظم شدة . ولقد اتضح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أن الانجليز لم يعتمدوا على قنال السويس ، وإنما اعتمدوا على طريق تموين خلفى عبر الصحراء الشرقية فأنشأوا ميناء كبيرا مستعدا فى سفاجا على ساحل البحر الأحمر ومطارين لحمايته وهما مطار الغردقة ومطار حماطة ، كما مدوا خطا حديديا بين سفاجا وقنا وكانت امداداتهم وذخائرهم تأتى عبر هذا الطريق الى القاهرة فالصحراء الغربية . وقد ظل هذا الطريق سرا عسكريا طوال الحرب العالمية الثانية ولم يكن لينشر عنه شئ طوال فترة الحرب .

ثالثا : ان الشعب المصرى رغم عدائه للانجليز ونزوع بعض أفراده الى التعاطف مع الألمان ، لم يكن ليميل الى المحور من الناحية السياسية ، ولم يكن ليثق بنوايا ايطاليين بالذات بالنسبة لمصر . ووجود بعض الايطاليين فى الحاشية الملكية وميول بعض رجال القصر للمحور ليس

بالشيء الذى يمثل حقيقة شعور المصريين . وواضح من تحليل الدكتور أنيس أن الوفد وهو حزب الأغلبية والمتمسك بالقيم الديمقراطية لم يكن ليقبل أساليب الحكم الفاشية وقد بدا ذلك واضحا فى صحفه الرسمية . ولهذا فنحن نستبعد كل رأى قائل بأن الشعب المصرى كان فى تلك الفترة ميالا للمحور . ولقد سبق أن نبهت الى خطورة مثل هذا التفسير فى مجرى الأحداث بمجلة العمل فى تعقيب بعنوان « أن لنا أن نعيد كتابة التاريخ » (العدد ٢٢ ، إبريل ١٩٦٥) قائلا « ولئن كانت احدى الصحف العقائدية الشهيرة قد طرقت أخيرا هذا الموضوع البالغ الأهمية والخطورة ، الا أن بعض الكتاب الذين تصدوا له قد أخطأهم التسوفيق فكانوا فى تحليلهم غير موضوعيين وتعوزهم الدقة ، ولا أقول الأمانة التاريخية فى حالات كثيرة ! رغم أن الفترات التى طرقتها من تاريخ نضالنا لا تزال قريبة وماثلة فى الأذهان وقد عاصرها الكثيرون منا وعاشوا أحداثها وتفاعلوا معها . ولا ندرى لمصلحة من ينعت الشعب المصرى بأنه كان عطوفا على الألمان وميالا الى الفاشية فى الفترة السابقة لقيام الحرب العالمية الثانية . مع أن الكثيرين من المصريين تطوعوا فى الحرب الإيطالية الحبشة الى جانب الحبشة . وكانت صحافتنا بلا استثناء تهاجم الاستعمار الإيطالى والعدوان الإيطالى على ليبيا والحبشة . وما كان ليخفى على أحد ما تركته حوادث البطش والارهاب التى ارتكبتها السلاطات الإيطالية الفاشستية ضد المناضلين الليبيين الأحرار وعلى رأسهم الزعيم الليبى الشهيد عمر المختار من أسوء الأثر فى نفوس المصريين والعرب عموما . ولم تبلغ نقمة العرب على ايطاليا الفاشستية مثلاما بلغت فى تلك الأعوام ! ولقد كانت هذه النقمة سببا فى الوقوف موقف الحذر واليقظة من الألمان كشركاء لايطاليا فى المحور . ولئن وجد بين المصريين يومئذ من كان يعطف عطفاً سطحيا ساذجا على الألمان بدعوى أنهم أعداء الانجليز وعدو العدو صديق، فان هذا العطف لم يكن ليعنى ميلا الى الفاشستية . فقد وجد مثله خلال الحرب العالمية الأولى قبل ظهور هتلر والنازية بسنين وما الأغنية الفطرية السودانية التالية التى كان يغنيها السردانيون أثناء الحرب العالمية الأولى الا تعبيراً عن هذا الشعور الفطرى البرئ :

عينك يا بخيثة زى مدافع المانيا
كسرت حصون بلجيكا فى دجيجه وفى ثانية
أنا جلّت لك يا جورج ما بتجدر على هانبورج

والمقصود بجورج هنا الملك جورج الخامس ملك بريطانيا . أما هانبورج فكان المقصود به هندنبرج القائد العام للجيش الألمانية القيصرية خلال الحرب العالمية الأولى .

هذه هى حقيقة الشعور الفطرى للكثيرين من العرب نحو الألمان خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية . الا أن مثل هذا الشعور لم يصل قط الى مرتبة التبعية أو الالتزام . وانه لمن الخطأ فى حق أنفسنا وفى حق تاريخنا أن نتصور الأمور أكثر من هذا فيقول أحد الكتاب « وخرجت

المظاهرات الصاخبة تهتف الى الامام يا روميل « لكان الشعب المصرى كان يريد يومئذ استبدال مستنمر باخر مع ان الحقيقة ان تلك المظاهرات خانت بسبب ازمة التمويل والخبز بوجه خاص . والتهاتف الذى أشار اليه الكاتب لم يكن أكثر من هتاف مدسوس رده بعض العملاء والشعب منه برىء براءة الذئب من دم ابن يعقوب » . والمقصود بالعملاء فى هذا التعقيب ليس عملاء المحور وانما حفنة من الهاتفين المرتزقة الذين كانوا على صلة بعلى ماهر والقصر . ولعل تطور الأمر من مجرد ميول سياسية من جانب بعض السياسيين الرجعيين نحو المحور ، الى محاولة لإبراز التأييد الجماهيرى للمحور عن طريق مثل هذا الهتاف المدسوس ، كان من أخطر الأسباب التى دفعت بالانجليز الى التصدى على هذا النحو العنيف المكشوف لحسم الموقف فى أدق مراحل هجوم قوات روميل فى الصحراء الغربية . وكان خير ضمان فى نظرهم للاستقرار هو وجود حزب الأغلبية فى الحكم كما سبق أن أوضحنا .

رابعا : ان القوات المسلحة المصرية كانت تقدم بعض الخدمات غير المباشرة لقوات الحلفاء رغم عدم دخول مصر الحرب . وفى مقدمة هذه الخدمات حماية خطوط المواصلات والمدفعية المضادة للطائرات الخ . . . وقد شعر الضباط المصريون الأحرار أن الانجليز قد بيتقوا النية فى حالة استمرار تقدم قوات روميل نحو الاسكندرية على تعويق هذا التقدم بالنسف والتخريب واغراق منطقة غرب الدلتا وقطع جسور البحر عند منطقة المكس الخ . . . فقرروا أن يتصدوا لمنع هذا التخريب وانقاذ مصر منه بعمل وطنى مسلح مدعم بثورة شعبية . وكانت هذه الفكرة هى بداية تكوين التنظيمات الوطنية السرية فى الجيش المصرى وسعيها يومئذ لتنسيق جهودها مع المدنيين . وهذه الحقيقة نجد ما يؤكدتها فى كتاب السيد الأستاذ كمال رفعت « الجذور التاريخية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » (١) بقوله « لم تبدأ الحركة سنة ١٩٤٨ وانما بدأت فى سنة ٤١ و ٤٢ وبالذات أثناء محاولة الغزو الألمانى لمصر سنة ١٩٤١ » . وبدأت الحركة تظهر فى أوساط الجيش لمقاومة اتجاه ومحاولة التدمير التى سيقوم بها الانجليز عند انسحابهم أمام الألمان سنة ١٩٤١ و ١٩٤٢ . وبعد توقف الألمان فى العلمين وانسحابهم استمر الارتباط بين الضباط الأحرار وبدأ الاتجاه السياسى يظهر فى التنظيم « . ولما كنت قد عاصرت تلك الأحداث والتقيت بالتنظيم الثورى فى الجيش فى تلك الفترة فاننى فى وضع أستطيع معه أن ألقى الضوء على اتجاهات هذا التنظيم وموقفه من حادث ٤ فبراير . وبدون أية محاولة للاستطراد فى التفاصيل والكشف عن أحداث لم يحن بعد أوان الكشف عنها ، أستطيع أن أؤكد أنه لم تكن هناك ميول حقيقية نحو المحور من جانب العناصر الوطنية الثورية من مدنيين وعسكريين . وان قبل البعض فكرة معاونة الألمان لنا فى نضالنا ضد الانجليز مع كثير من التحفظ ، ذلك أننا لم نكن لنثق تماما بنوايا

(١) كمال رفعت : الجذور التاريخية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - السلسلة العمالية -
الدار القومية للطباعة والنشر - ص ٥٠ .

الألمان ، أو بنوايا المحور على الأصح ! ولقد كنا حريصين كل الحرص على أن لا يفعل الألمان معنا كما فعل الانجليز مع العرب فى المشرق العربى خلال الحرب العالمية الأولى .

والجدير بالتسجيل هنا فقط هو أن العناصر الوطنية فى الجيش لم تكن لتعمل ميلا أعمى للألمان . وان الاتصال بهم الذى أشار اليه السيد أنور السادات فى مذكراته وفى كتاب البحث عن الذات كان ضرورة حتمية لتصحيح عمليات سابقة ولتبع الاندفاع فى عمليات جديدة . وكانت تحركات الفريق عزيز المصرى يومئذ لا تخلو من تلهف واندفاع ، الا أنها لم تكن لتعنى التعاون المفتوح مع الألمان ، ومحاولته الافلات بالمطائرة التى أوقعها سوء الحظ فى قليبوب لم تكن للوصول الى الخطوط الألمانية فى الصحراء الغربية ولكن للانضمام الى ثورة رشيد عالي الكيلانى فى العراق ، وقد انضم الى تلك الثورة يومئذ بعض الزعماء أو الثوار العرب مثل الحاج أمين الحسينى من فلسطين والدكتور مختار الوكيل من مصر وقد اضطر هؤلاء جميعا الى الفرار الى ألمانيا بعد هزيمة حركة رشيد عالي الكيلانى .

ولقد تبين فيما بعد ان نوايا الألمان لم تكن طيبة تماما تجاه مصر والعرب . وانهم لو كانوا قد دخلوا مصر ، كما يفاد من اعترافات هانز ابلىر ، لولوا عليها عباس حليم رئيسا فاشستيا للدولة . كما اتضح أيضا رفض اقتراح من الحاج أمين الحسينى ورشيد عالي الكيلانى بتكوين جيش تحرير عربى فى المغرب العربى بعد اعلان استقلاله . ولو أننا لا نعرف على وجه الدقة ما اذا كان هذا الرفض نوعا من المجاملة لحكومة فيشى فى فرنسا ، أو رفضا لظهور كيان عربى مستقل فى شمال افريقيا يتعارض مع مصلحة الايطاليين ، أو كلا الأمرين !

وفىما يختص برد فعل حادث ٤ فبراير فى الجيش المصرى ، كان التنظيم الثورى لا يخفى عدم اكترائه بهذا الحادث ساخرا من الانفعالات العاطفية ملتزما بأسس التدبير الثورى السليم كما سبق ايضاحه . الا أن بعض كبار الضباط سواء من الجيل القديم أو من أدوات القصر حاولوا يومئذ استغلال هذا الحادث بعد وقوعه ، لاكتساب عطف ضباط الجيش الشبان على الملك ، وليس لتجميعهم للعمل الوطنى ضد الانجليز كما قصد بعض هؤلاء أيضا احراج الوزارة الوفدية ، باثارة مسائل خاصة بنظام الجيش وفى تلك الظروف اعتقلت وزارة الوفد ضابطين كبيرين وهما فؤاد صادق وكامل الرحمانى وقد التقيب بهما فى معتقل المنيا فى نوفمبر وديسمبر ١٩٤٢ وكان واضحا كل الوضوح أنهما لا يلتقيان فى التفكير مع أنور السادات وحسن عزت عضوى التنظيم السرى فى الجيش اللذين قبض عليهما مع الفريق عزيز المصرى فى حادث الاتصال بالألمان . وقد بدا الاختلاف بين الفريقين واضحا عند مناقشتنا لحادث ٤ فبراير .

خامسا : ان الضجة التى أثارت حول رفض مصطفى النحاس تكوين وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب لا تستحق الاهتمام لأنه لا فرق بين أن يؤلف مصطفى النحاس وزارة وفدية أم وزارة ائتلافية ، فكلا من الوزارتين استجابة لرغبة الانجليز . واذا اعتبرنا تأليف الوزارة الوفدية قبولا للضغط البريطانى ومساسا بالكرامة الوطنية فان تأليف وزارة ائتلافية

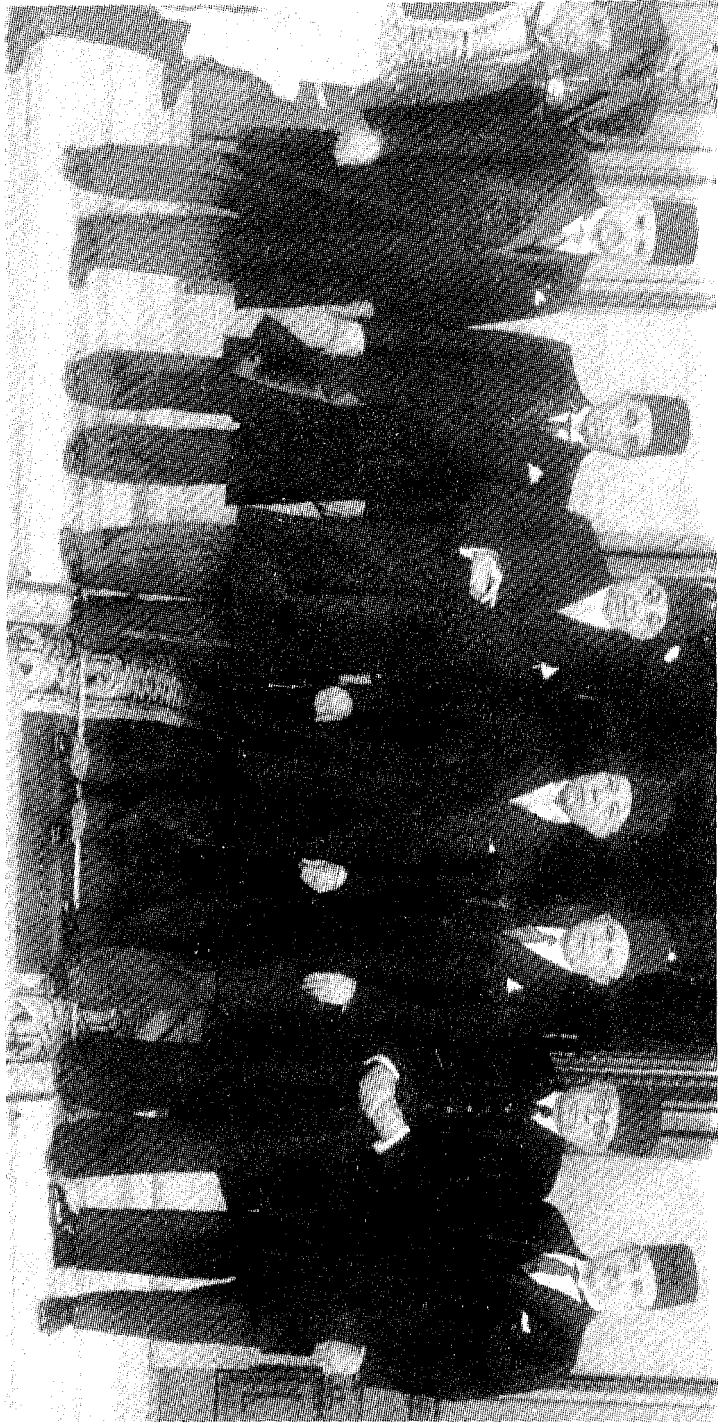
برئاسة مصطفى النحاس يحمل أيضا مثل هذا التفسير إذا أريد له أن يحمله . والثابت من الوثائق ومن تحليل الدكتور أنيس أن مصطفى النحاس كان أول الموافقين على رفض الأنداز البريطاني ، ولم يقبل تأليف الوزارة الا بتكليف من الملك فاروق ، كما ثبت أيضا أنه وصل الى قصر هابدين بعد رجوع الدبايات البريطانية ولم يرها فى الطريق . وكان النحاس قد استدعى من الصعيد احضور اجتماع الزعماء بالقصر . وعندما يكون من صالح الانجليز العودة الى الأحوال الطبيعية يوعزون بعردة حزب الأغلبية الى الحكم وقد فعلوا هذا أكثر من مرة كما سبق أن أوضحنا . أما فيما يختص بفكرة الوزارة الائتلافية ، فهى لا تناقش على ضوء التجارب السابقة وما خرج به الوفد من واقع هذه التجارب فحسب ،

وانما نناقش أيضا من وجهة النظر الموضوعية والتنظيمية البحتة . ان مبدأ الوزارة الائتلافية أو ما يسمى أحيانا بالجبهة الوطنية أو الشعبية يكون مقبولا بين أحزاب متكافئة أو شبه متكافئة تتمتع جميعا بسند شعبى والائتلاف يحدث اما نتيجة لعجز أى منها عن الحصول على الأغلبية المطلقة ، واما لمواجهة أزمة طارئة أو بحكم الضرورة القومية فى أوقات الحرب مثلا . أو فى مواجهة الخطر الفاشستى الخ . . . ولما كان حزب الوفد حتى ٤ فبراير هو حزب الأغلبية الذى يخرج من كل انتخابات عامة حرة بأغلبية مطلقة ، ولما كانت أحزاب الأقلية لا تتمتع بتأييد شعبى وتعتمد على الملكيات الاقطاعية والعصبيات الأسرية التى تكسبها عددا قليلا من الدوائر الانتخابية ، فان فكرة ائتلاف الوفد معها لم تكن بذات موضوع . وعندما كان يدخل الوفد فى نزاع دستورى مع الملك بشأن تعيين موظفى القصر أو الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ أو لى سبب آخر ، كانت أحزاب الأقلية تقف الى جانب الملك وقد كان من المفروض كما هو الحال فى الدول الدستورية أن تؤيد أحزاب المعارضة الحزب الحاكم فى أى خلاف دستورى بينه وبين الملك . ومن هنا يكون النحاس على حق فى اتهام أحزاب الأقلية بأنها هى المسئولة عن وصول الحال الى ما وصلت اليه . وحتى من الناحية الوطنية كانت أحزاب الأقلية أكثر اعتدالا واستعدادا لقبول الحل الوسط فى تعاملها مع الانجليز . وعندما تتألف الأحزاب فى جبهة وطنية للمفاوضة يكون موقفها مجتمعة وبما فيها الوفد أقرب الى التساهل ، طالما لا تخشى من اتهام المعارضة لها بالتساهل أو التقرير . وهذه الحقيقة تلقى الضوء على معاهدة أغسطس ١٩٣٦ التى ليس من العدل أن ننسب وزرها الى مصطفى النحاس وحده وقد أبرمها وقد يمثل الجبهة الوطنية التى جاءت بها حركة نوفمبر ١٩٣٥ .

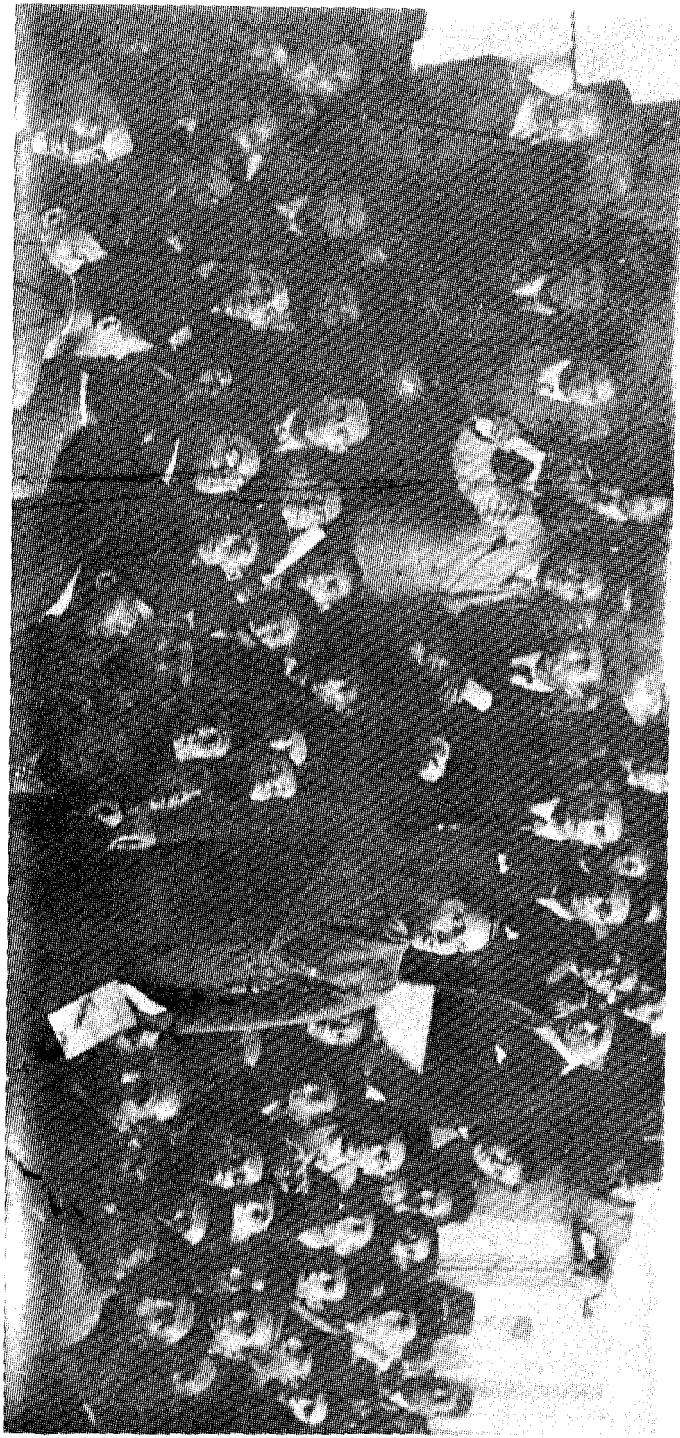
لم تكن هنالك اذن حكمة أو مصلحة قومية فى تأليف النحاس لوزارة ائتلافية كما يدل على ذلك واقع المجتمع السياسى المصرى يومئذ . فضلا عن الدروس التى خرج بها الوفد من تجاربه السابقة فى الائتلاف . ومن هنا يكون رفض مصطفى النحاس لتكوين وزارة ائتلافية أمرا لا يتلاق بالمشرف الوطنى أو الكرامة البرية . وهو لا يضاعف ، كما أكد الدكتور محمد أحمد أنيس فى دراسته التاريخية لظروف وملابسات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، من خطورة أو وصمة ذلك الحادث فى كثير أو قليل :

عبد المغنى سعيد

صور ووثائق



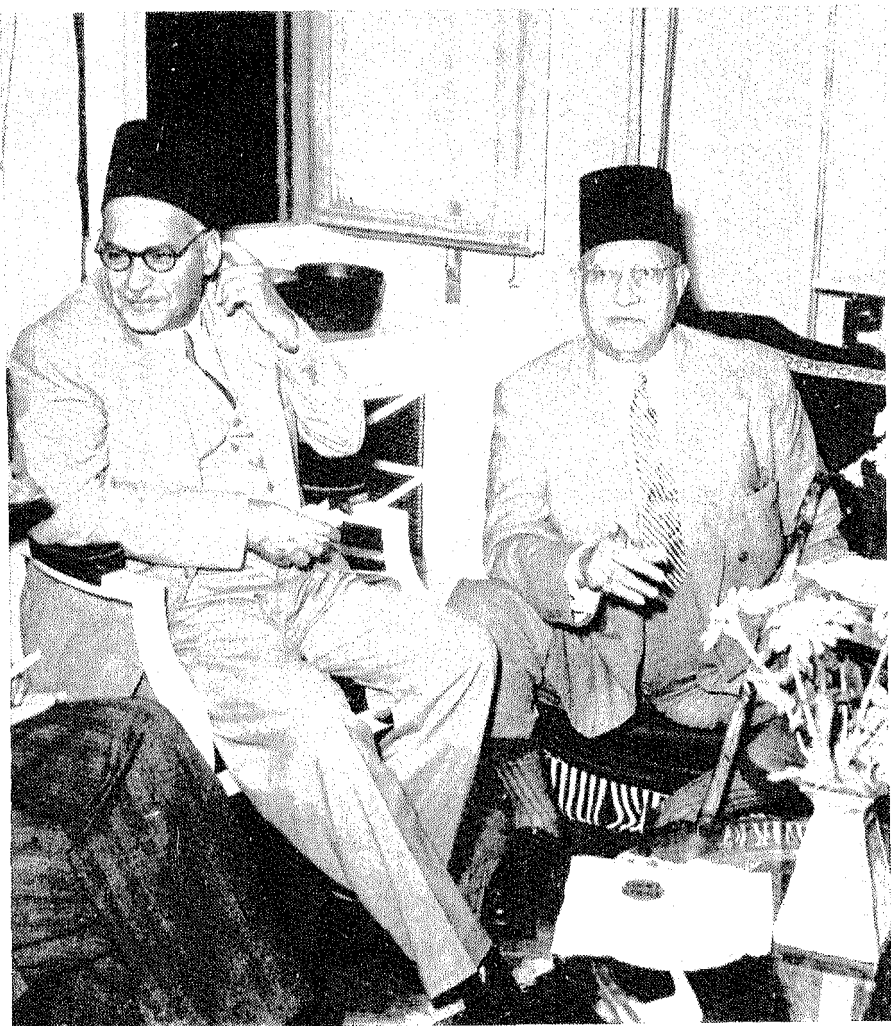
الاتحاد العربي في هيئته الجديدة ، هيئة مجلس ، والاتحاد العربي ، الجديدة وقد تفضل جلالة الملك بدعوة أعضائها إلى المائدة التي
أقيمت في قصر عابدين في الأسبوع الماضي . ويرى في الوسط الأستاذ محمد علي علوية باشا رئيس الاتحاد الحالي وإلى يمينه معالي عبد
المجيد إبراهيم صالح باشا الرئيس السابق ومحمد توفيق خليل بك وكيل الاتحاد والأستاذ موريس أرنشي وكيله السابق ، وإلى يساره
الرئيس فؤاد باشا رئيس الشرف ومؤسس الاتحاد ثم خليل ثابت بك وكيل الاتحاد والدكتور محمد اسمعيل سلهب الأمين العام .



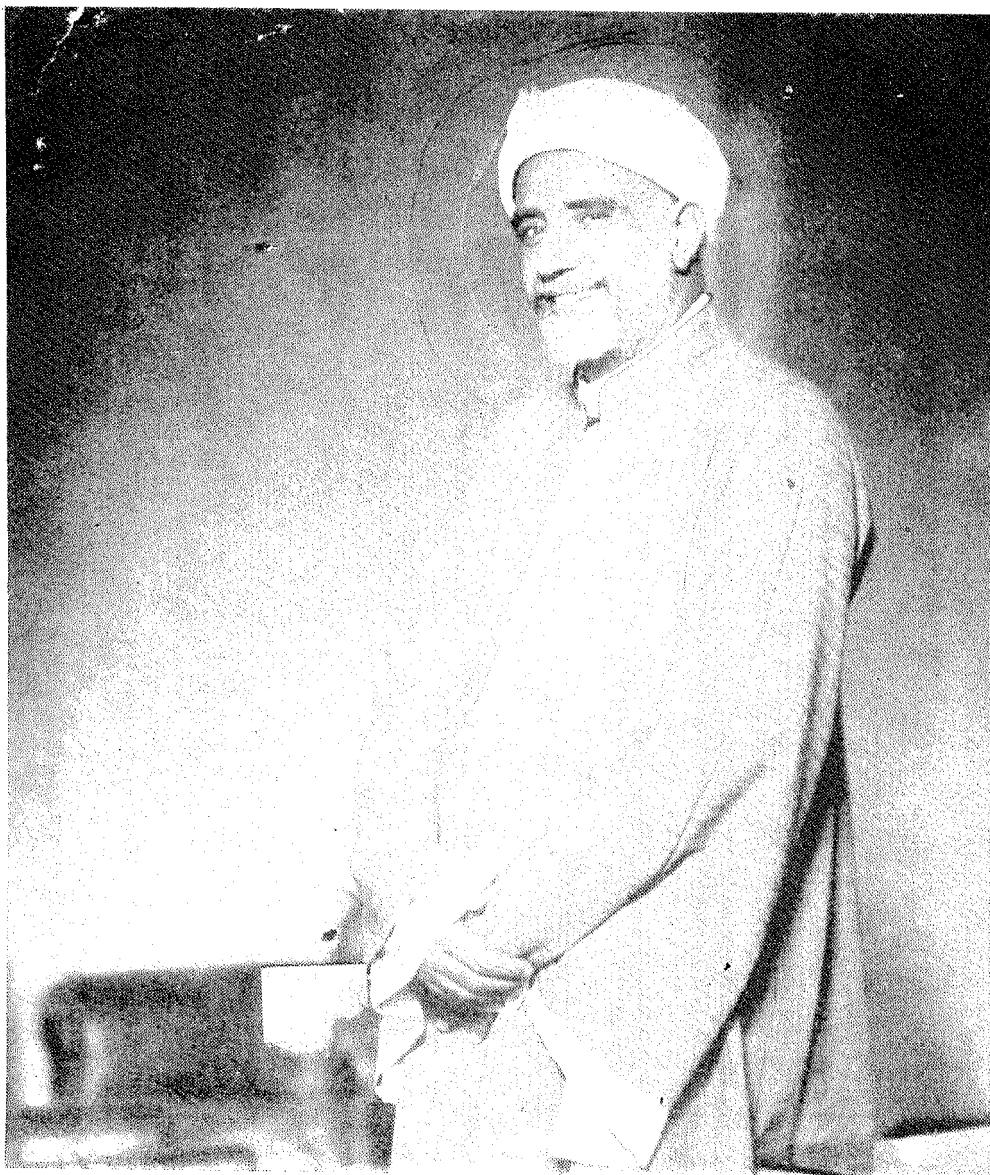
طالبية محمد ذكرى الشهداء . احدى العائلات تلقى في محمد ذكرى الشهداء والترحم عليهم
والدعوة إلى النيات وعدم التفرقة حتى تنور بامانيها .



أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة يقف خطيباً .



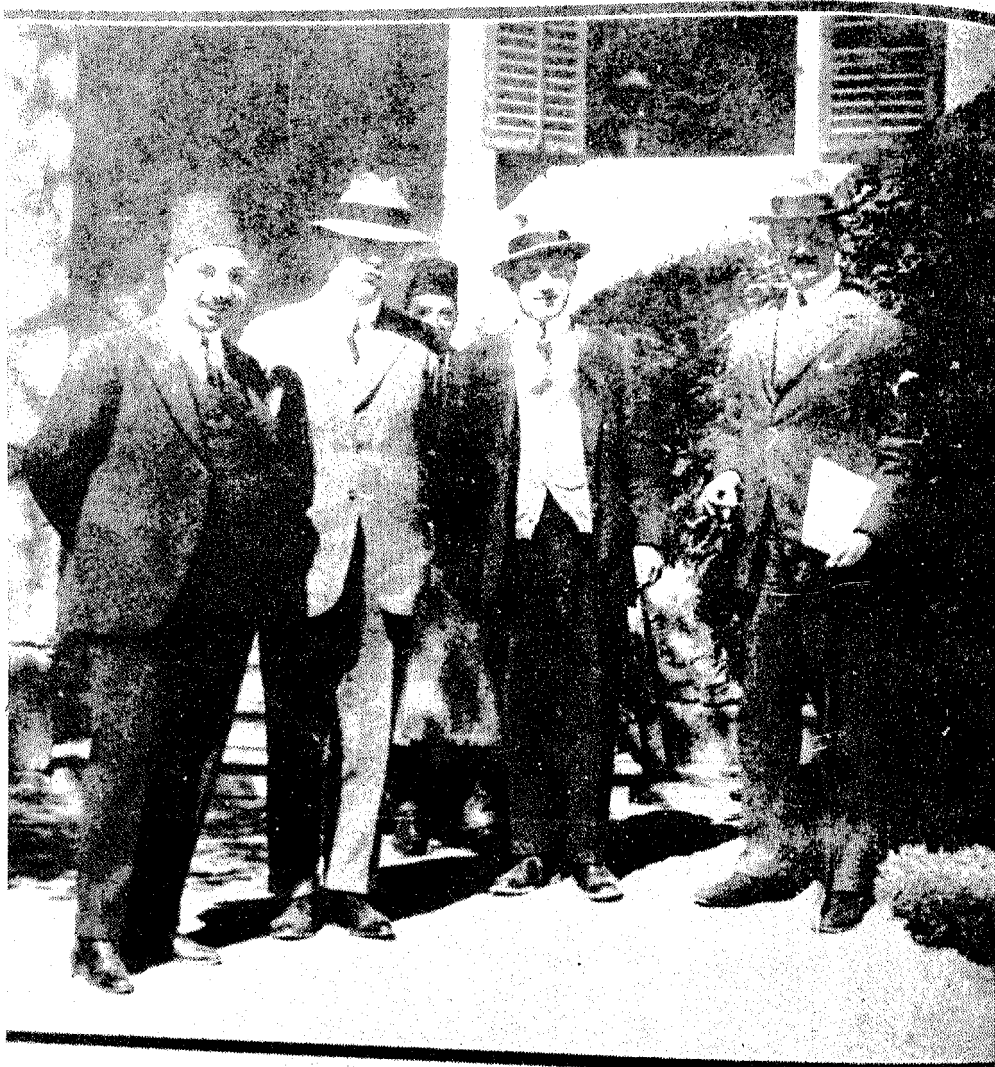
حافظ رمضان باشا وطه السباعى باشا فى اجتماع المعارضة .



الاستاذ الأكبر الشيخ الراعى شيخ الجامع الأزهر .

المصور

العدد ١٩
الطبعة ٢٢٢٢
العدد ١٩



لجنة توزيع مياه نيل بين مصر والسودان

اجتمعت هذه اللجنة العظيمة الثلاثية في مصر قبل سفرها الى السودان وهي مؤلفة من السيد كاتدر كرايمر الهولندي رئيساً، والسيد
وعبد الحميد سليمان باشا عضواً دائماً عن الحكومة المصرية (الأول من اليسار) والسيد مالك بريجور عضواً دائماً عن الحكومة
(الأول الى اليمين) وقد أخذت هذه الدورة أثناء زيارتهم أخيراً للقاهرة الجديدة



مرقص حنا .



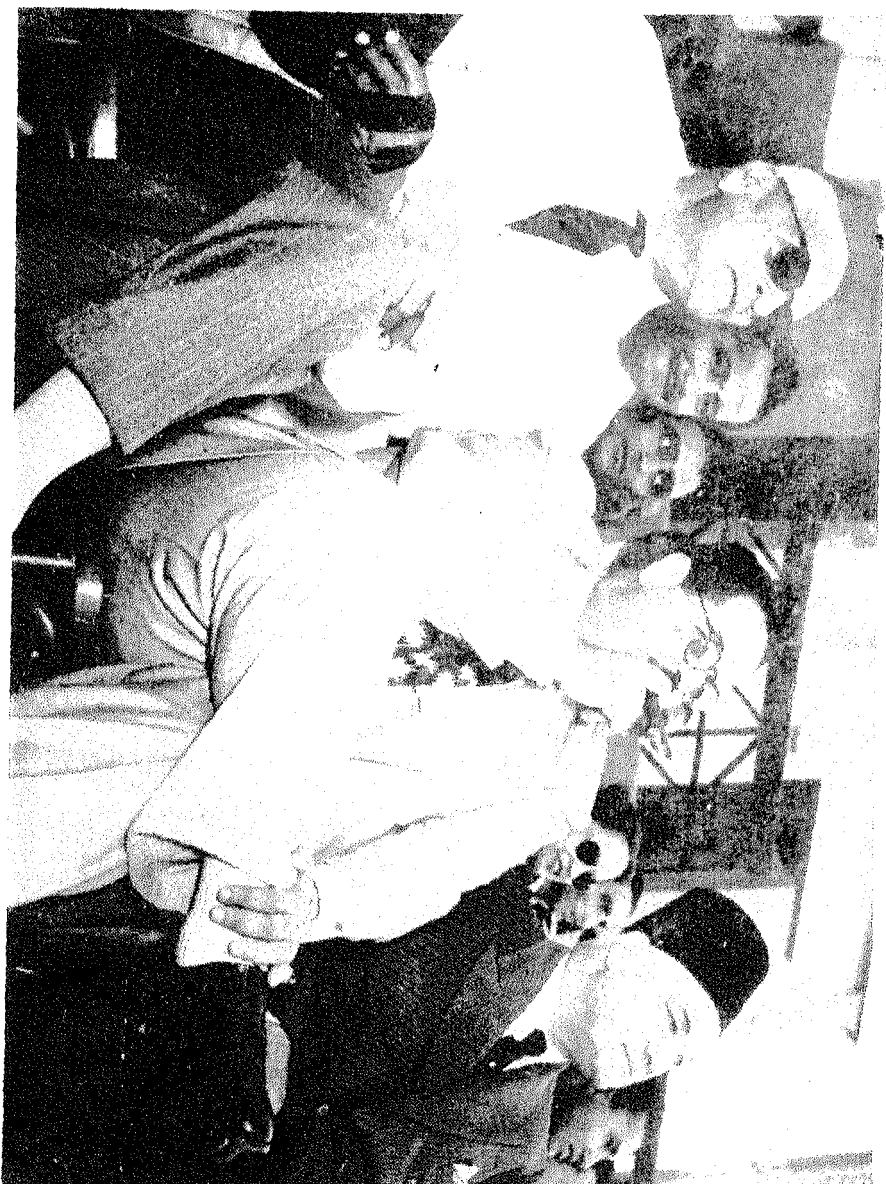
مصطفى النحاس باشا وسراج الدين .



السير بريس لورين يتحدث مع مطران الانجليز لمصر بحق خروجه من الكنيسة سانت ماري
حيث حضر صلاة على روح الجنود الذين قتلوا في ساحة الحرب .



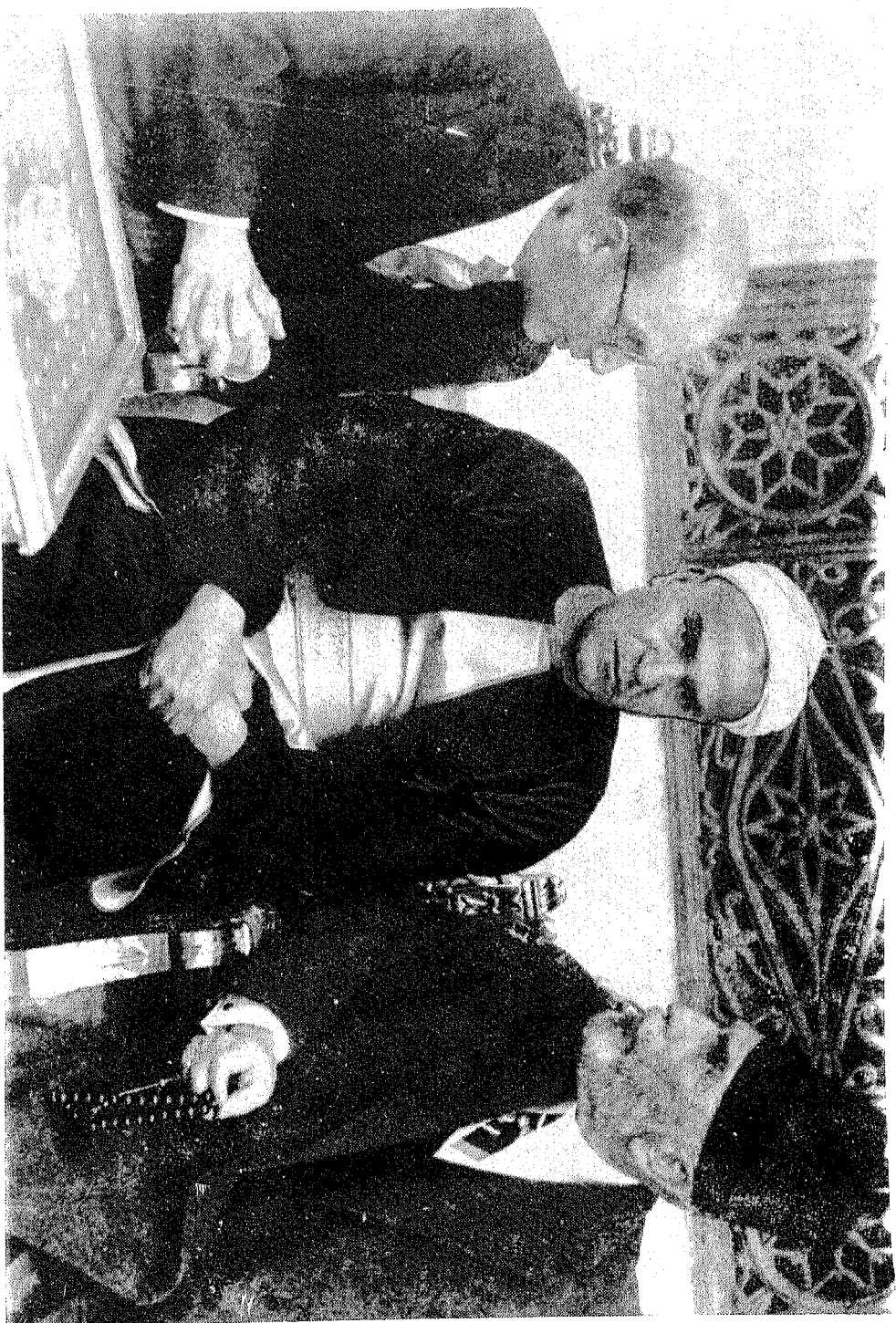
حرم دولة النحاس باشا .



لقد اهدى السجاري في يوم فؤاد باشا قعد يده لبيته في مكانه . . اما عود باشا فقد اهدى السجاري
ليترغ كناية الاخيه !



محمد شریف باشا



الأمير محمد علي ومصطفى عبد الرزاق بك وسفير إيران المفوض في انتظار تشريف الملك لسمجد
محمد علي .



عبد القادر شحاتة .

سنوات ما قبل الثورة ج٤





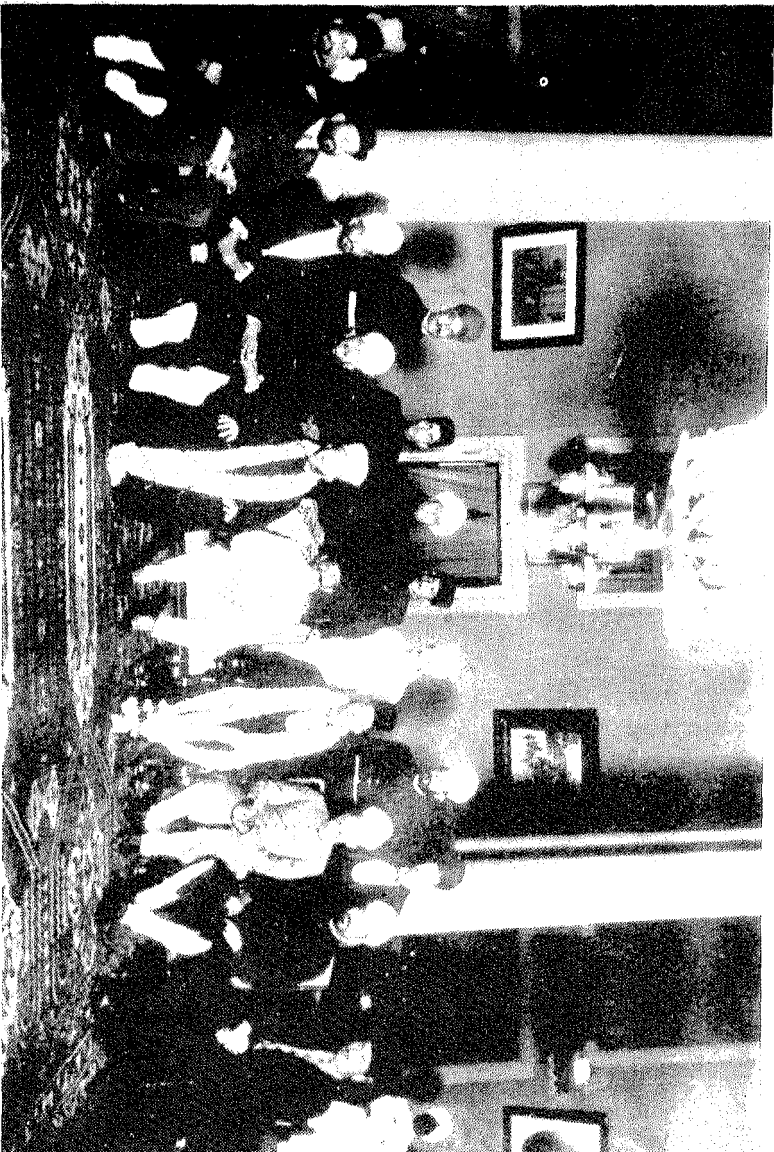
محمد سلطان : لعب أدوارا هامة في الحركات الوطنية منذ سنة ١٩٦٩ إلى اليوم ، وتعرض
للمشقة أكثر من مرة . ومع كل المضاعف التي لاقاها لم يهن عزيمه ، ولم تفتر وطنيته انه لا يزال إلى
اليوم على أتم استعداد لكي يبذل روحه فداء للمصر . لعب دورا كبيرا في معركة القتال .



الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخ جامع الأزهر السابق .



عندما يخرج رئيس الوزراء من غرفته الخاصة في الصباح ، يكون على استعداد لاستقبال زواره . . . ثم يغادر العوامة إلى رئاسة مجلس الوزراء .



صورة تذكارية لرحلة علوية باشا إلى الهند سنة ١٩٢٣ هـ ومساحة مفتى القدس في الوفد الذي سافر في ذلك الحين لجميع
الاعانات القومية فلسطين . ويرى معاليه وعن يمينه رئيس وزراء حيدر آباد ، مساحة المفتى . وقد تجلبا بعقدتين من الأزهار . وهي
عادة التكرم في بلاد الهند .



جلالة الملك يضع الحجر الأساسى لنادى الألعاب .



اجتمع الوفد المصرى فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٧ واختار رفعة مصطفى النحاس باشا رئيساً له ، ولكنه قرر
 ألا بعد لإقراره من الهيئة الوفدية البرلمانية لمجلسى الشيوخ والنواب . وفى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٧ اجتمعت
 الاجماع على قرار الوفد المصرى . وخطب فى هذا الاجتماع محجب الغرابى باشا ، وعبد السلام فهمى جمعة باشا ،
 عبد الجديد وخطب خطبة وطنية ضائية . وقد التقطت هذه الصورة لأعضاء الوفد المصرى بعد اجتماعه





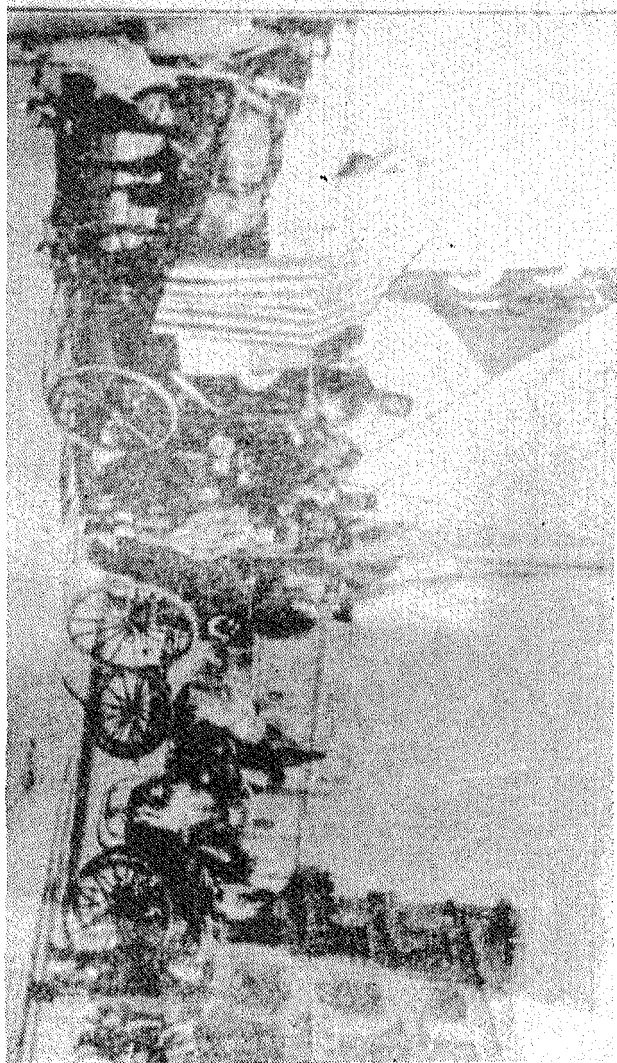
في معرض جمعية صديقات الفتيات : جلست بعض السيدات حول « المنقذ » يدفنن ايديهن
بالفحم حتى يأتى « الزبائن » ، ويدفنونها بالنقود !



مرجريت فهمي : آخر صورة لها

طالبة الملك فهد أصدرت المحكمة الشرعية أمراً بعدم استعادتها لثلاث أوجه [الأول الثاني والثالث] فهدى العبد العبد

فلتحي مصر وليتحي الوطن



فلتحي السيدات المصريات



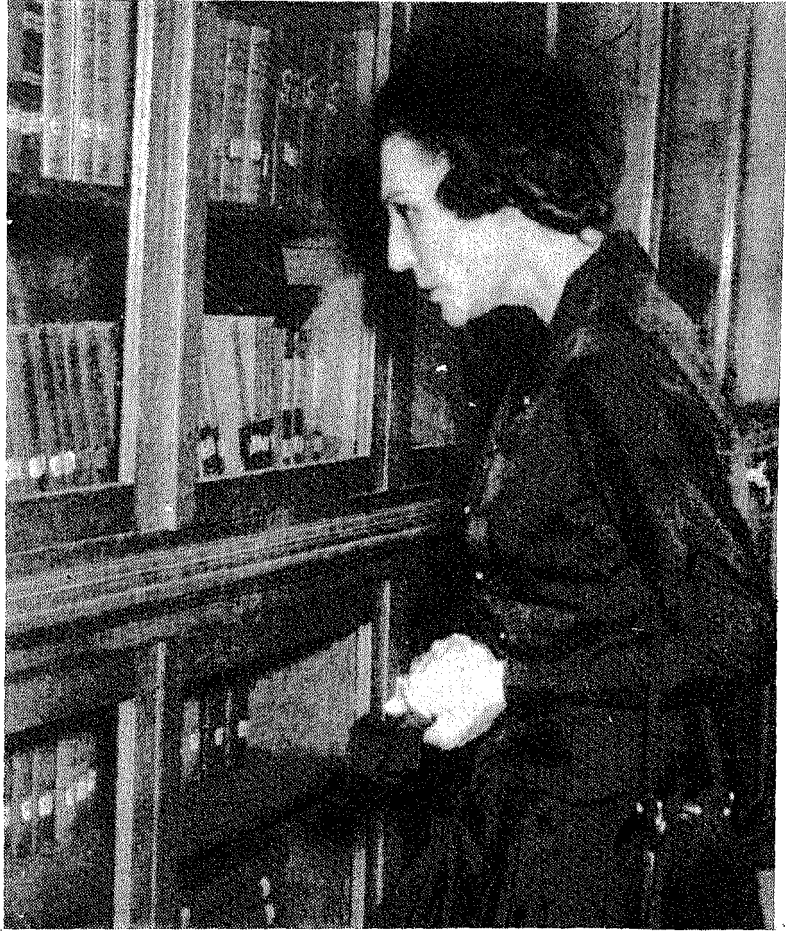
سيدة مصر في القاهرة في مركزها رائدة بها شقي السيدات في مصر

فليحي العدل





الأمر محمد عبد المنعم والأمير د. د. شاد رمضان قرية أحمد باشا كامل بزيها البكر ، يشاهدون
بعض 8 الصور 8 .



لطفية هانم البعيد .

صاحباه : اميل وشكري زهران

عنوان المصنوعة :

الصور : مؤسسة مصر للدراسة و مصر

تليفون ١٦٦٧

الاعلانات : لغار بشارتها الادارة

في دار الحلال بشارع الامير نهادار

للطرح من شارع كورني قصر النيل

المصور

AL-MUSAWAR • Cairo, 1 April 1927 • Vol. III, No. 128

العدد ١٢٨
الطبعة : أبريل ١٩٢٧

الانتقال

في مصر : ٥٠ قرناً

في الخارج : ١٠٠ قرناً

(اي ٣٠ قرناً في الولايات المتحدة)

(ثمن العدد ١٠ مليمات)



ضيف مصر العظيم

وصل مصر في الاسبوع الماضي السيد ماركو انطونيو رئيس جمهورية المكسيك في زيارة رسمية. وقد استقبله في المطار السيد جمال الدين الحسيني وزير الخارجية. وقد كان السيد ماركو انطونيو في زيارة رسمية الى مصر لبحث المسائل المتعلقة ببناء قناة السويس الجديدة. وقد كان السيد ماركو انطونيو في زيارة رسمية الى مصر لبحث المسائل المتعلقة ببناء قناة السويس الجديدة.

سنوات ما قبل الثورة ج ٤



علی فہمی کامل باشا شقیق مصطفی کامل باشا .



مجلس شورای ملی ایران در سال ۱۳۰۳ خورشیدی. در ردیف اول: آیت الله العظمی بروجردی، آیت الله العظمی تهرانی، آیت الله العظمی گلپایگانی، آیت الله العظمی نائینی. در ردیف دوم: آیت الله العظمی خراسانی، آیت الله العظمی تبریزی، آیت الله العظمی قمی، آیت الله العظمی مرعشی نجاشی، آیت الله العظمی فاضل خراسانی.

المصور

الجمعة
الصفحة



أسرار الأسبوع
مشارك ومباحث خطيرة
صور شائقة

عبد الانداف

لجنة صدور مصر العربية : قروب اجتماعها باللجنة البريطانية



في يوم الاثنين ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٣٢٤ هـ اجتمعوا في اللجنة البريطانية
 لبحث المسائل التي تتعلق بمصر العربية وبحثوا في المسائل التي
 تتعلق بمصر العربية وبحثوا في المسائل التي تتعلق بمصر العربية



في يوم الاثنين ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٣٢٤ هـ اجتمعوا في اللجنة البريطانية
 لبحث المسائل التي تتعلق بمصر العربية وبحثوا في المسائل التي
 تتعلق بمصر العربية وبحثوا في المسائل التي تتعلق بمصر العربية



العدد
٢١ أبريل ١٩٥٢

المصور

العدد
١٠٠٠٢

AL-AHBAS - Cairo 24 April 1952 No. 21

فنان مصري يرفع اسم مصر في إيطاليا

الاستاذة الفنانة المصرية الفنانة اللبنانية كريمة مصطفى تقيم معرضاً للفنون المصرية في روما
هذا المعرض هو الأول من نوعه في روما ويحتل مساحة كبيرة من المتاحف الشهيرة في روما
يعد المعرض في إيطاليا واحداً من أهم المعارض التي تقيمها مصر في الخارج



في كبرى المعارض العالمية في روما - افتتاح المعرض للفنون المصرية



سياسة مصر في روما - الفنانة كريمة مصطفى تقيم معرضاً للفنون المصرية في روما
هذا المعرض هو الأول من نوعه في روما ويحتل مساحة كبيرة من المتاحف الشهيرة في روما
يعد المعرض في إيطاليا واحداً من أهم المعارض التي تقيمها مصر في الخارج



[illegible]

أهمها رحلة موفقة في سبيل تضامن الشعوب العربية

[illegible]



المصوّر

رجال الامس واليوم والغد

الرجل الذي كان
الرجل الذي كان
الرجل الذي كان

من يكون هؤلاء الرجال؟
من كان في هذا العصر؟
من كان في هذا العصر؟
من كان في هذا العصر؟

في أمتنا...
الجيل الذي كان...
الجيل الذي كان...



المصور

NO. 1000 - 1000 - 1000 - 1000



النحاس باشا يغادر ديوان الرئاسة بعد الاستقالة



صدیقی يعود ناجیہا من رودس .



المصور

AS MUSSAWAR - No. 96 - Cairo 5, May 1934

العدد ٩٦ - شهر مايو ١٩٣٤
الطبعة ١٠٠٠ - ١٢٠٠



موكب العروسة في طهران

في هذه الصورة نرى العروسة الموريتانية في طهران وهي جالسة في سيارة مع زوجها الأمير الموريتاني الذي يرتدي الزي العسكري. في الخلفية نرى حرس الشرف وهم يمشون في صفوفهم.



مأدبة الغداء التي أقامها الدكتور محمد صلاح الدين بك بمتحف اندرسون ودعا اليها أعضاء
فرقة الأوبرا الايطالية .



السيدة ناهد رشاد المع الوصيفات في القصر الملكي .

المصور

النشاط السينمائي في لبنان

في هذا العدد من المصور نعرض لكم نشاط السينما في لبنان

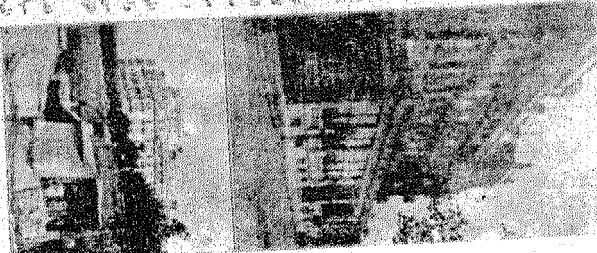
والتي شهدت في السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في مجالها الفني والتقني. نعرض لكم في هذا العدد من المصور بعضاً من أفلام السينمائيين اللبنانيين الذين حققوا نجاحاً كبيراً في هذا المجال.



هذه الصور تظهر لنا بعضاً من الفنانين اللبنانيين الذين ساهموا في تطوير السينما في لبنان. نأمل أن تكون هذه الصور قد أعجبتكم وأنها قد ساعدتكم على التعرف على هذا المجال بشكل أفضل.

سنوات ما قبل الثورة ج ٤

مستقبل مصر النضال في الاستعاري شمس شبرول



المناظرة المصغرة الحكومة المصرية

محاوله اغتيال حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء



شؤون مصرفي الشؤون

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱



1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1001-1005.

[illegible]

1. *Phragmites* (common)



Abstract



• • •

[illegible]

[illegible]

Figure 1. The effect of the concentration of the Ca^{2+} solution on the Ca^{2+} concentration in the Ca^{2+} solution. The concentration of the Ca^{2+} solution was 0.1, 0.2, 0.3, 0.4, 0.5, 0.6, 0.7, 0.8, 0.9, 1.0, 1.1, 1.2, 1.3, 1.4, 1.5, 1.6, 1.7, 1.8, 1.9, 2.0, 2.1, 2.2, 2.3, 2.4, 2.5, 2.6, 2.7, 2.8, 2.9, 3.0, 3.1, 3.2, 3.3, 3.4, 3.5, 3.6, 3.7, 3.8, 3.9, 4.0, 4.1, 4.2, 4.3, 4.4, 4.5, 4.6, 4.7, 4.8, 4.9, 5.0, 5.1, 5.2, 5.3, 5.4, 5.5, 5.6, 5.7, 5.8, 5.9, 6.0, 6.1, 6.2, 6.3, 6.4, 6.5, 6.6, 6.7, 6.8, 6.9, 7.0, 7.1, 7.2, 7.3, 7.4, 7.5, 7.6, 7.7, 7.8, 7.9, 8.0, 8.1, 8.2, 8.3, 8.4, 8.5, 8.6, 8.7, 8.8, 8.9, 9.0, 9.1, 9.2, 9.3, 9.4, 9.5, 9.6, 9.7, 9.8, 9.9, 10.0, 10.1, 10.2, 10.3, 10.4, 10.5, 10.6, 10.7, 10.8, 10.9, 11.0, 11.1, 11.2, 11.3, 11.4, 11.5, 11.6, 11.7, 11.8, 11.9, 12.0, 12.1, 12.2, 12.3, 12.4, 12.5, 12.6, 12.7, 12.8, 12.9, 13.0, 13.1, 13.2, 13.3, 13.4, 13.5, 13.6, 13.7, 13.8, 13.9, 14.0, 14.1, 14.2, 14.3, 14.4, 14.5, 14.6, 14.7, 14.8, 14.9, 15.0, 15.1, 15.2, 15.3, 15.4, 15.5, 15.6, 15.7, 15.8, 15.9, 16.0, 16.1, 16.2, 16.3, 16.4, 16.5, 16.6, 16.7, 16.8, 16.9, 17.0, 17.1, 17.2, 17.3, 17.4, 17.5, 17.6, 17.7, 17.8, 17.9, 18.0, 18.1, 18.2, 18.3, 18.4, 18.5, 18.6, 18.7, 18.8, 18.9, 19.0, 19.1, 19.2, 19.3, 19.4, 19.5, 19.6, 19.7, 19.8, 19.9, 20.0, 20.1, 20.2, 20.3, 20.4, 20.5, 20.6, 20.7, 20.8, 20.9, 21.0, 21.1, 21.2, 21.3, 21.4, 21.5, 21.6, 21.7, 21.8, 21.9, 22.0, 22.1, 22.2, 22.3, 22.4, 22.5, 22.6, 22.7, 22.8, 22.9, 23.0, 23.1, 23.2, 23.3, 23.4, 23.5, 23.6, 23.7, 23.8, 23.9, 24.0, 24.1, 24.2, 24.3, 24.4, 24.5, 24.6, 24.7, 24.8, 24.9, 25.0, 25.1, 25.2, 25.3, 25.4, 25.5, 25.6, 25.7, 25.8, 25.9, 26.0, 26.1, 26.2, 26.3, 26.4, 26.5, 26.6, 26.7, 26.8, 26.9, 27.0, 27.1, 27.2, 27.3, 27.4, 27.5, 27.6, 27.7, 27.8, 27.9, 28.0, 28.1, 28.2, 28.3, 28.4, 28.5, 28.6, 28.7, 28.8, 28.9, 29.0, 29.1, 29.2, 29.3, 29.4, 29.5, 29.6, 29.7, 29.8, 29.9, 30.0, 30.1, 30.2, 30.3, 30.4, 30.5, 30.6, 30.7, 30.8, 30.9, 31.0, 31.1, 31.2, 31.3, 31.4, 31.5, 31.6, 31.7, 31.8, 31.9, 32.0, 32.1, 32.2, 32.3, 32.4, 32.5, 32.6, 32.7, 32.8, 32.9, 33.0, 33.1, 33.2, 33.3, 33.4, 33.5, 33.6, 33.7, 33.8, 33.9, 34.0, 34.1, 34.2, 34.3, 34.4, 34.5, 34.6, 34.7, 34.8, 34.9, 35.0, 35.1, 35.2, 35.3, 35.4, 35.5, 35.6, 35.7, 35.8, 35.9, 36.0, 36.1, 36.2, 36.3, 36.4, 36.5, 36.6, 36.7, 36.8, 36.9, 37.0, 37.1, 37.2, 37.3, 37.4, 37.5, 37.6, 37.7, 37.8, 37.9, 38.0, 38.1, 38.2, 38.3, 38.4, 38.5, 38.6, 38.7, 38.8, 38.9, 39.0, 39.1, 39.2, 39.3, 39.4, 39.5, 39.6, 39.7, 39.8, 39.9, 40.0, 40.1, 40.2, 40.3, 40.4, 40.5, 40.6, 40.7, 40.8, 40.9, 41.0, 41.1, 41.2, 41.3, 41.4, 41.5, 41.6, 41.7, 41.8, 41.9, 42.0, 42.1, 42.2, 42.3, 42.4, 42.5, 42.6, 42.7, 42.8, 42.9, 43.0, 43.1, 43.2, 43.3, 43.4, 43.5, 43.6, 43.7, 43.8, 43.9, 44.0, 44.1, 44.2, 44.3, 44.4, 44.5, 44.6, 44.7, 44.8, 44.9, 45.0, 45.1, 45.2, 45.3, 45.4, 45.5, 45.6, 45.7, 45.8, 45.9, 46.0, 46.1, 46.2, 46.3, 46.4, 46.5, 46.6, 46.7, 46.8, 46.9, 47.0, 47.1, 47.2, 47.3, 47.4, 47.5, 47.6, 47.7, 47.8, 47.9, 48.0, 48.1, 48.2, 48.3, 48.4, 48.5, 48.6, 48.7, 48.8, 48.9, 49.0, 49.1, 49.2, 49.3, 49.4, 49.5, 49.6, 49.7, 49.8, 49.9, 50.0, 50.1, 50.2, 50.3, 50.4, 50.5, 50.6, 50.7, 50.8, 50.9, 51.0, 51.1, 51.2, 51.3, 51.4, 51.5, 51.6, 51.7, 51.8, 51.9, 52.0, 52.1, 52.2, 52.3, 52.4, 52.5, 52.6, 52.7, 52.8, 52.9, 53.0, 53.1, 53.2, 53.3, 53.4, 53.5, 53.6, 53.7, 53.8, 53.9, 54.0, 54.1, 54.2, 54.3, 54.4, 54.5, 54.6, 54.7, 54.8, 54.9, 55.0, 55.1, 55.2, 55.3, 55.4, 55.5, 55.6, 55.7, 55.8, 55.9, 56.0, 56.1, 56.2, 56.3, 56.4, 56.5, 56.6, 56.7, 56.8, 56.9, 57.0, 57.1, 57.2, 57.3, 57.4, 57.5, 57.6, 57.7, 57.8, 57.9, 58.0, 58.1, 58.2, 58.3, 58.4, 58.5, 58.6, 58.7, 58.8, 58.9, 59.0, 59.1, 59.2, 59.3, 59.4, 59.5, 59.6, 59.7, 59.8, 59.9, 60.0, 60.1, 60.2, 60.3, 60.4, 60.5, 60.6, 60.7, 60.8, 60.9, 61.0, 61.1, 61.2, 61.3, 61.4, 61.5, 61.6, 61.7, 61.8, 61.9, 62.0, 62.1, 62.2, 62.3, 62.4, 62.5, 62.6, 62.7, 62.8, 62.9, 63.0, 63.1, 63.2, 63.3, 63.4, 63.5, 63.6, 63.7, 63.8, 63.9, 64.0, 64.1, 64.2, 64.3, 64.4, 64.5, 64.6, 64.7, 64.8, 64.9, 65.0, 65.1, 65.2, 65.3, 65.4, 65.5, 65.6, 65.7, 65.8, 65.9, 66.0, 66.1, 66.2, 66.3, 66.4, 66.5, 66.6, 66.7, 66.8, 66.9, 67.0, 67.1, 67.2, 67.3, 67.4, 67.5, 67.6, 67.7, 67.8, 67.9, 68.0, 68.1, 68.2, 68.3, 68.4, 68.5, 68.6,

Journal of Management Inquiry 18(6)

1. *Chlorophyll a* (Chl *a*)

Condition	Control (%)	MCI (%)	AD (%)
A	95	75	60
B	92	80	55
C	90	78	65
D	93	82	70

لأنعام على قائد مصري همام برتبة بريطانية عالية

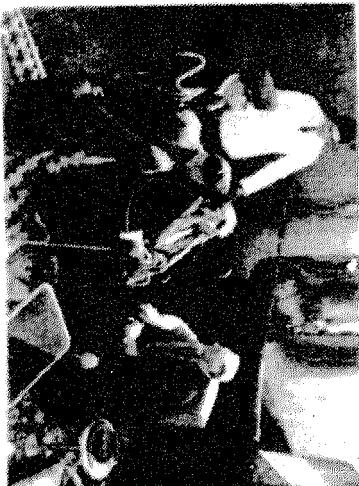


1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

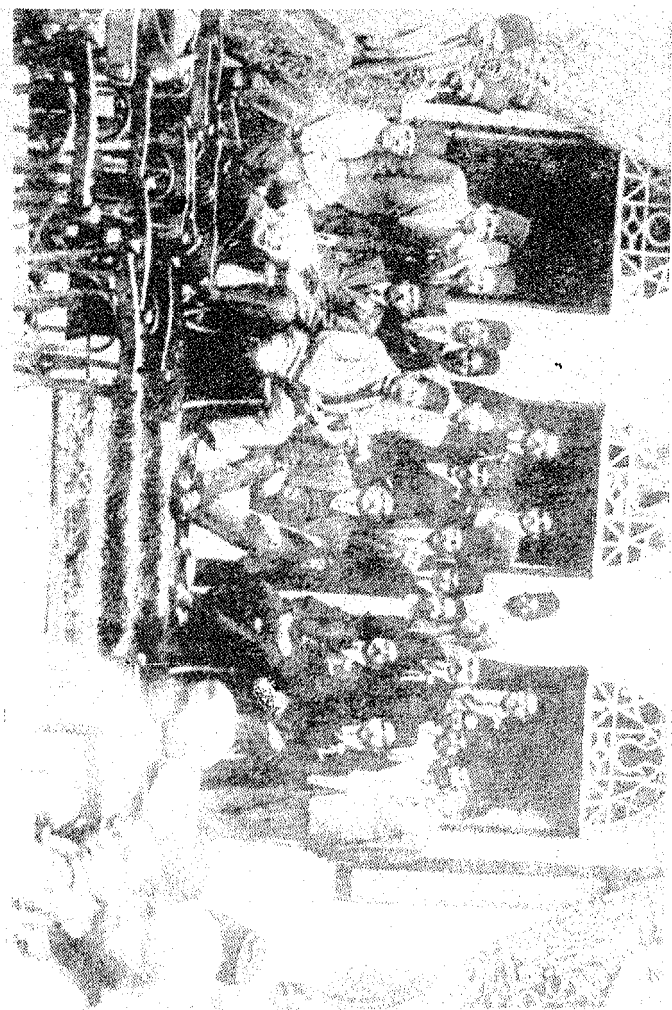
الشيخ عيسى بن محمد

10.1111/j.1365-3113.2011.04511.x

1890
 1891
 1892
 1893
 1894
 1895
 1896
 1897
 1898
 1899
 1900
 1901
 1902
 1903
 1904
 1905
 1906
 1907
 1908
 1909
 1910
 1911
 1912
 1913
 1914
 1915
 1916
 1917
 1918
 1919
 1920
 1921
 1922
 1923
 1924
 1925
 1926
 1927
 1928
 1929
 1930
 1931
 1932
 1933
 1934
 1935
 1936
 1937
 1938
 1939
 1940
 1941
 1942
 1943
 1944
 1945
 1946
 1947
 1948
 1949
 1950
 1951
 1952
 1953
 1954
 1955
 1956
 1957
 1958
 1959
 1960
 1961
 1962
 1963
 1964
 1965
 1966
 1967
 1968
 1969
 1970
 1971
 1972
 1973
 1974
 1975
 1976
 1977
 1978
 1979
 1980
 1981
 1982
 1983
 1984
 1985
 1986
 1987
 1988
 1989
 1990
 1991
 1992
 1993
 1994
 1995
 1996
 1997
 1998
 1999
 2000
 2001
 2002
 2003
 2004
 2005
 2006
 2007
 2008
 2009
 2010
 2011
 2012
 2013
 2014
 2015
 2016
 2017
 2018
 2019
 2020
 2021
 2022
 2023
 2024
 2025
 2026
 2027
 2028
 2029
 2030
 2031
 2032
 2033
 2034
 2035
 2036
 2037
 2038
 2039
 2040
 2041
 2042
 2043
 2044
 2045
 2046
 2047
 2048
 2049
 2050
 2051
 2052
 2053
 2054
 2055
 2056
 2057
 2058
 2059
 2060
 2061
 2062
 2063
 2064
 2065
 2066
 2067
 2068
 2069
 2070
 2071
 2072
 2073
 2074
 2075
 2076
 2077
 2078
 2079
 2080
 2081
 2082
 2083
 2084
 2085
 2086
 2087
 2088
 2089
 2090
 2091
 2092
 2093
 2094
 2095
 2096
 2097
 2098
 2099
 2100
 2101
 2102
 2103
 2104
 2105
 2106
 2107
 2108
 2109
 2110
 2111
 2112
 2113
 2114
 2115
 2116
 2117
 2118
 2119
 2120
 2121
 2122
 2123
 2124
 2125
 2126
 2127
 2128
 2129
 2130
 2131
 2132
 2133
 2134
 2135
 2136
 2137
 2138
 2139
 2140
 2141
 2142
 2143
 2144
 2145
 2146
 2147
 2148
 2149
 2150
 2151
 2152
 2153
 2154
 2155
 2156
 2157
 2158
 2159
 2160
 2161
 2162
 2163
 2164
 2165
 2166
 2167
 2168
 2169
 2170
 2171
 2172
 2173
 2174
 2175
 2176
 2177
 2178
 2179
 2180
 2181
 2182
 2183
 2184
 2185
 2186
 2187
 2188
 2189
 2190
 2191
 2192
 2193
 2194
 2195
 2196
 2197
 2198
 2199
 2200
 2201
 2202
 2203
 2204
 2205
 2206
 2207
 2208
 2209
 2210
 2211
 2212
 2213
 2214
 2215
 2216
 2217
 2218
 2219
 2220
 2221
 2222
 2223
 2224
 2225
 2226
 2227
 2228
 2229
 2230
 2231
 2232
 2233
 2234
 2235
 2236
 2237
 2238
 2239
 2240
 2241
 2242
 2243
 2244
 2245
 2246
 2247
 2248
 2249
 2250
 2251
 2252
 2253
 2254
 2255
 2256
 2257
 2258
 2259
 2260
 2261
 2262
 2263
 2264
 2265
 2266
 2267
 2268
 2269
 2270
 2271
 2272
 2273
 2274
 2275
 2276
 2277
 2278
 2279
 2280
 2281
 2282
 2283
 2284
 2285
 2286
 2287
 2288
 2289
 2290
 2291
 2292
 2293
 2294
 2295
 2296
 2297
 2298
 2299
 2300
 2301
 2302
 2303
 2304
 2305
 2306
 2307
 2308
 2309
 2310
 2311
 2312
 2313
 2314
 2315
 2316
 2317
 2318
 2319
 2320
 2321
 2322
 2323
 2324
 2325
 2326
 2327
 2328
 2329
 2330
 2331
 2332
 2333
 2334
 2335
 2336
 2337
 2338
 2339
 2340
 2341
 2342
 2343
 2344



1. The first part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that a knowledge of the past is essential for a full understanding of the present. The author points out that the United States has a long and rich history, and that it is important to study this history in order to understand the country's development and the challenges it faces.

[illegible]

بين الشرق والغرب



الجمعية العامة للجامعة العربية في القاهرة
استضافت الجامعة العربية في القاهرة يوم 25 مارس 1945
الجمعية العامة في القاهرة من قبل
رئيس الجامعة الذي ألقى كلمة في اليوم
وكانت شاملة لجميع أعضاء الجامعة العربية
وكانت في الجامعة العربية في القاهرة



الجمعية العامة للجامعة العربية في القاهرة
استضافت الجامعة العربية في القاهرة يوم 25 مارس 1945
الجمعية العامة في القاهرة من قبل
رئيس الجامعة الذي ألقى كلمة في اليوم
وكانت شاملة لجميع أعضاء الجامعة العربية
وكانت في الجامعة العربية في القاهرة



الجامعة العربية في القاهرة
استضافت الجامعة العربية في القاهرة يوم 25 مارس 1945
الجمعية العامة في القاهرة من قبل
رئيس الجامعة الذي ألقى كلمة في اليوم
وكانت شاملة لجميع أعضاء الجامعة العربية
وكانت في الجامعة العربية في القاهرة



الجامعة العربية في القاهرة
استضافت الجامعة العربية في القاهرة يوم 25 مارس 1945
الجمعية العامة في القاهرة من قبل
رئيس الجامعة الذي ألقى كلمة في اليوم
وكانت شاملة لجميع أعضاء الجامعة العربية
وكانت في الجامعة العربية في القاهرة



الجامعة العربية في القاهرة
استضافت الجامعة العربية في القاهرة يوم 25 مارس 1945
الجمعية العامة في القاهرة من قبل
رئيس الجامعة الذي ألقى كلمة في اليوم
وكانت شاملة لجميع أعضاء الجامعة العربية
وكانت في الجامعة العربية في القاهرة



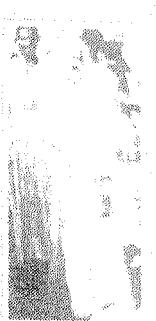
امامان



مردمان



مردمان



مردمان

مردمان



مردمان



مردمان

اعضاء مجلس

نشيد في هذا المقام ما وسعته الممثلة الضخمة وما استلزمها الطول تاريخ من دور الحشرات اعضاء مجلس النواب في هذا المقام



أحمد عظيم باشا
نائب الرئيس



أحمد عظيم باشا
نائب الرئيس



عبد الله باشا
نائب الرئيس



سيد محمد باشا
نائب الرئيس



أحمد عظيم باشا
نائب الرئيس



أحمد عظيم باشا
نائب الرئيس



عبد الله باشا
نائب الرئيس



سيد محمد باشا
نائب الرئيس



أحمد عظيم باشا
نائب الرئيس



أحمد عظيم باشا
نائب الرئيس



عبد الله باشا
نائب الرئيس



سيد محمد باشا
نائب الرئيس



أحمد عظيم باشا
نائب الرئيس



أحمد عظيم باشا
نائب الرئيس



عبد الله باشا
نائب الرئيس



سيد محمد باشا
نائب الرئيس

بعض اعضاء مجلس النواب .

عدد ١٠٠
 سنة ١٩٥٠
 العدد ١٠٠

المصور

عدد ١٠٠
 سنة ١٩٥٠
 العدد ١٠٠

عن كتابه: مصر من الماضي إلى الحاضر



دارت الساعات أخيراً إلى عهد
 صاحب الدولة العباس الأولى
 وكان هذا الذي من بين
 انكسار حيرة الزمان في
 وقد حوله لا يزال في
 إلى هذه الحيرة التي لا
 حيلة
 ومن ثم لم يكن
 في ذلك
 في ذلك
 في ذلك
 في ذلك

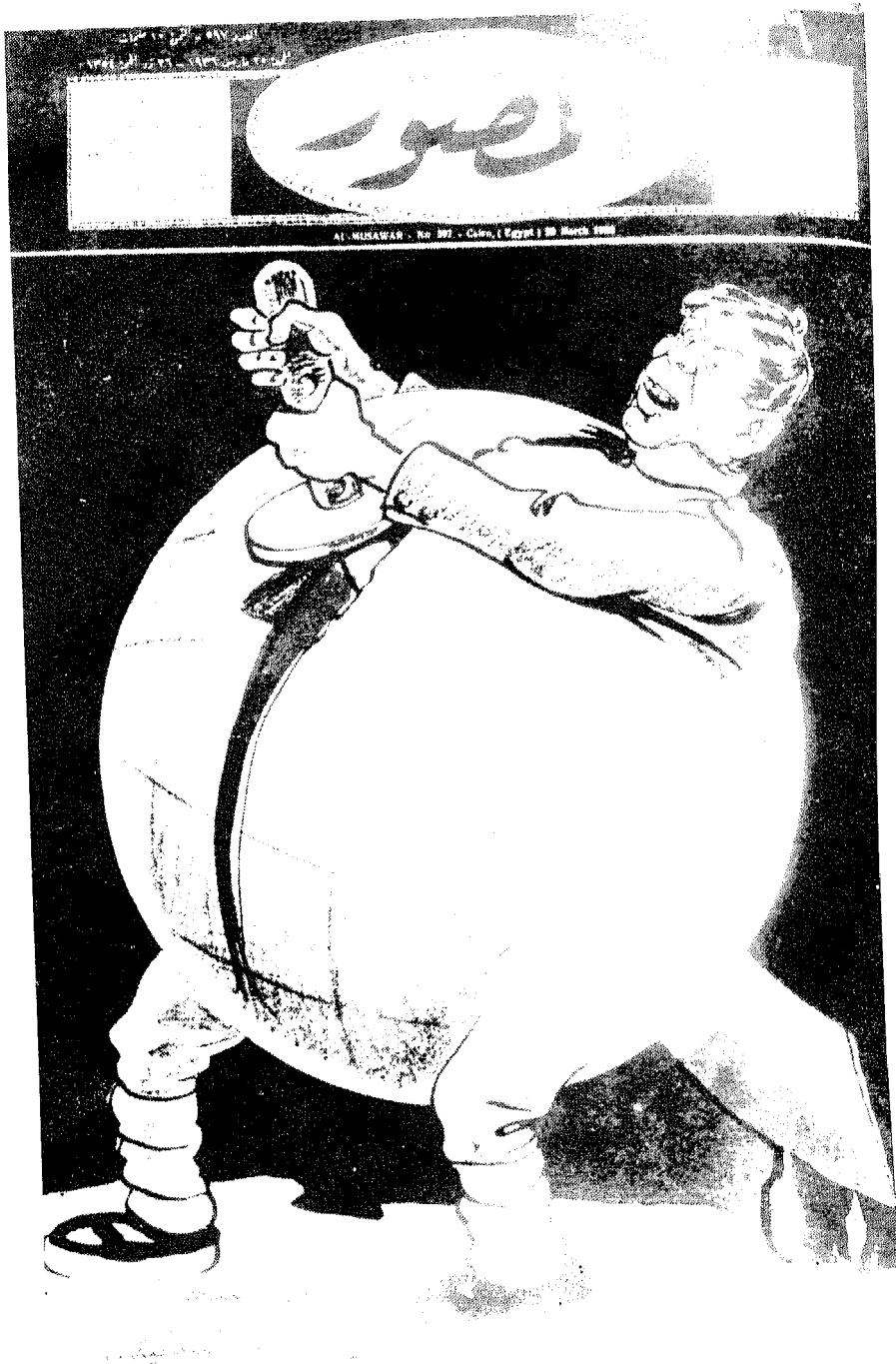
الجمهورية العربية السورية - دمشق - ١٩٤٥

الصورة

صورة أعضاء اللجنة الوطنية السورية



الجنة الوطنية السورية هي الهيئة التي تم تشكيلها في دمشق في ١٩٤٥م، بهدف العمل على تحقيق الاستقلال والسيادة السورية، والتعاون مع الحكومة السورية في ذلك. وتكونت اللجنة من أعضاء من مختلف الأحزاب والجماعات السياسية السورية، وكان لها دور هام في العمل على توحيد الصفوف الوطنية السورية، والعمل على تحقيق الأهداف الوطنية السورية.





المصر

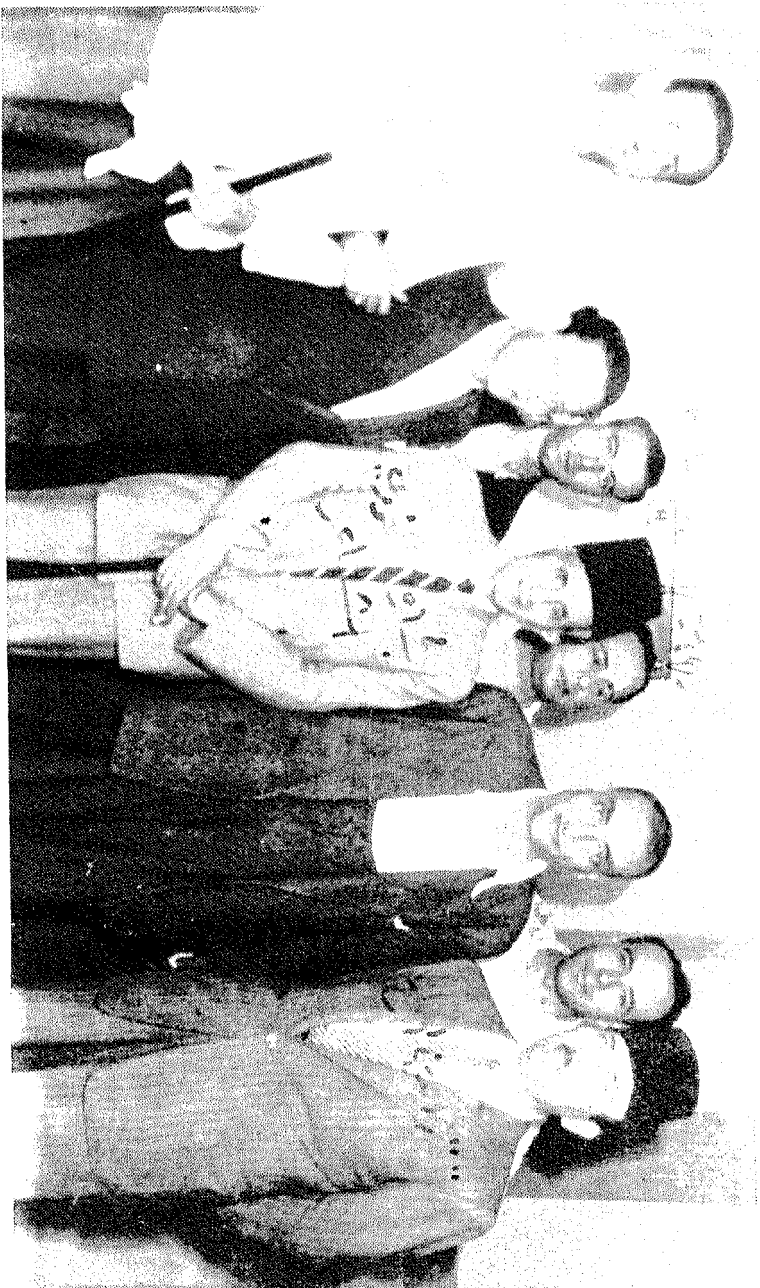
AL-MUSRAW - No. 88 - 5 November 1968

العدد ٨٨ - ١٩٦٨ - ٥ نوفمبر ١٩٦٨





سعادة عبد الخالق حسونة باشا محافظ ومدرب حضرة صاحب الجلالة الملك ومن حوله رجال
الهند السعدية في طريقهم لوضع حجر الاساس لمستوصف أحمد ماهر باشا .



في ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بدار الاداعة اللبنانية - بيروت .



- ١ - صاحب السمو الأمير عبد الله أمير سيريلانكا .
- ٢ - الجناب العالي الخديوي عباس باشا .
- ٣ - حسن خالد باشا رئيس حكومة سيريلانكا . وقد كان رئيس القلم الترتي في ديوانه .



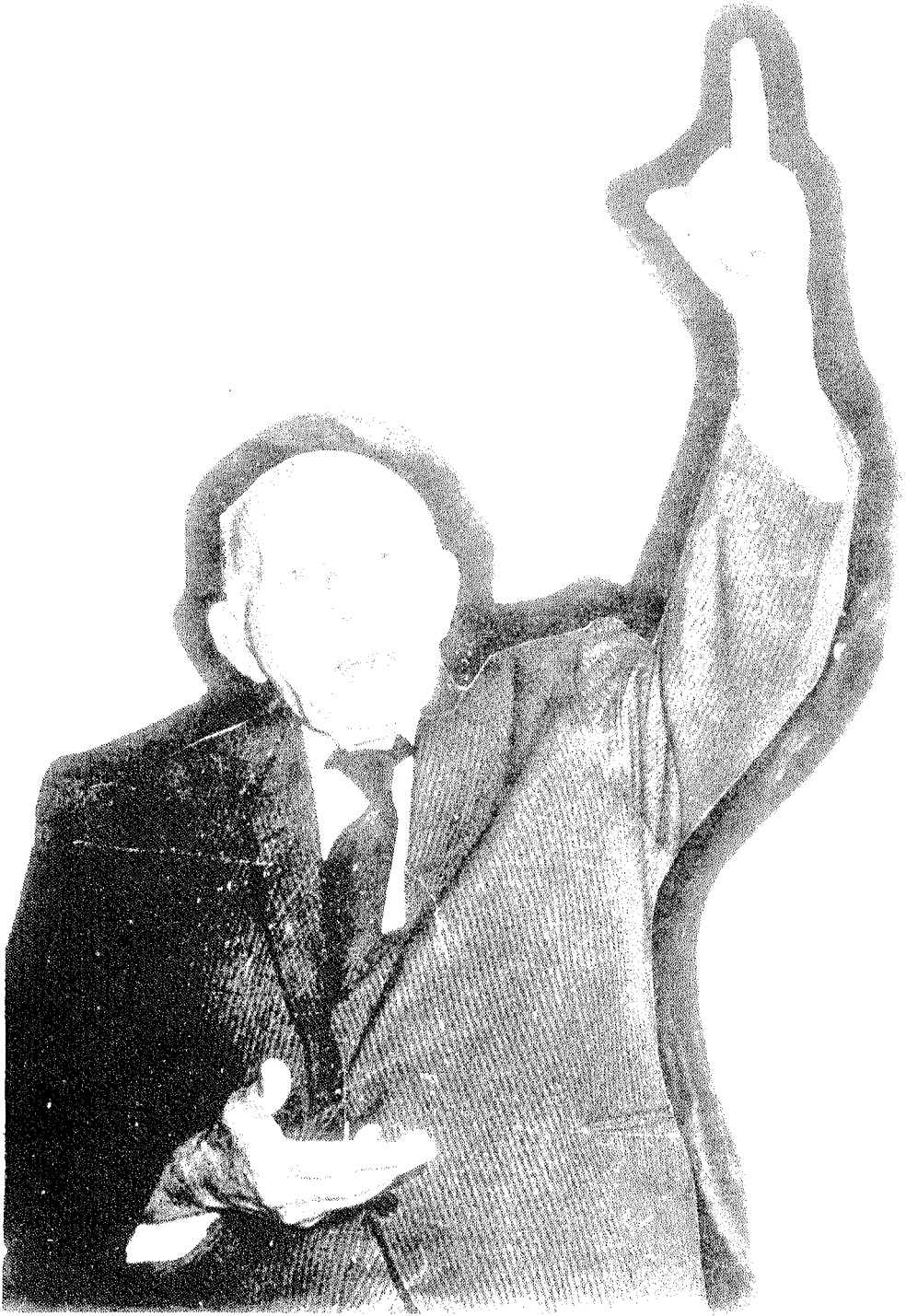
سید زین‌العابدین باشا



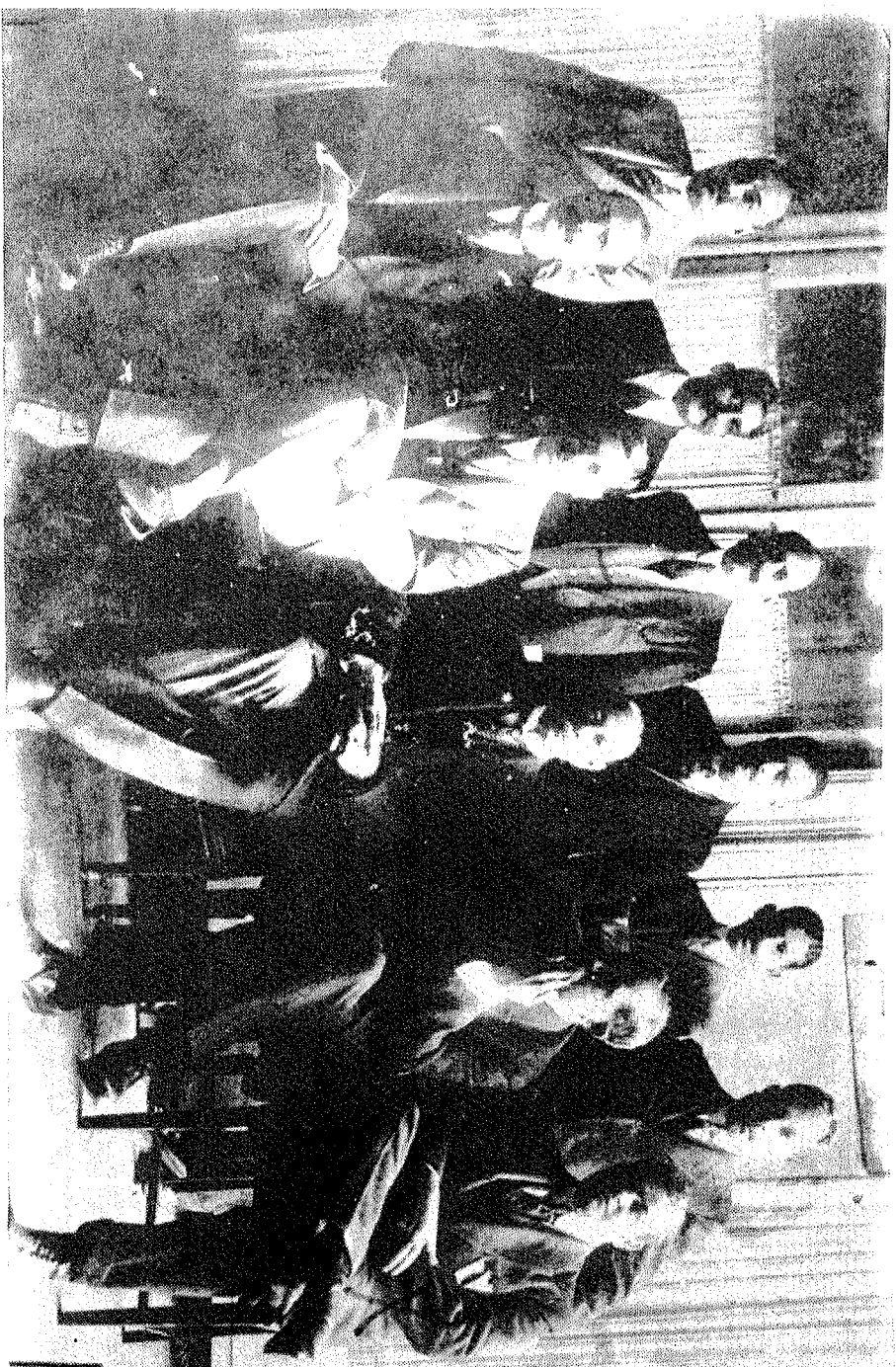
وفد القارصات البريطاني من أجل تعديل المعاهدة في مناقشة مع أحمد لطفي السيد باشا .



حفلة افتتاح القسم العصري في معرض باريس ، عمود بك خليل يلقى خطبته ، إلى يساره السيد قدور بن نجد بك ورافف خالي باشا .



شيخ الفدائين المصريين الحاج أحمد رمضان زيان .

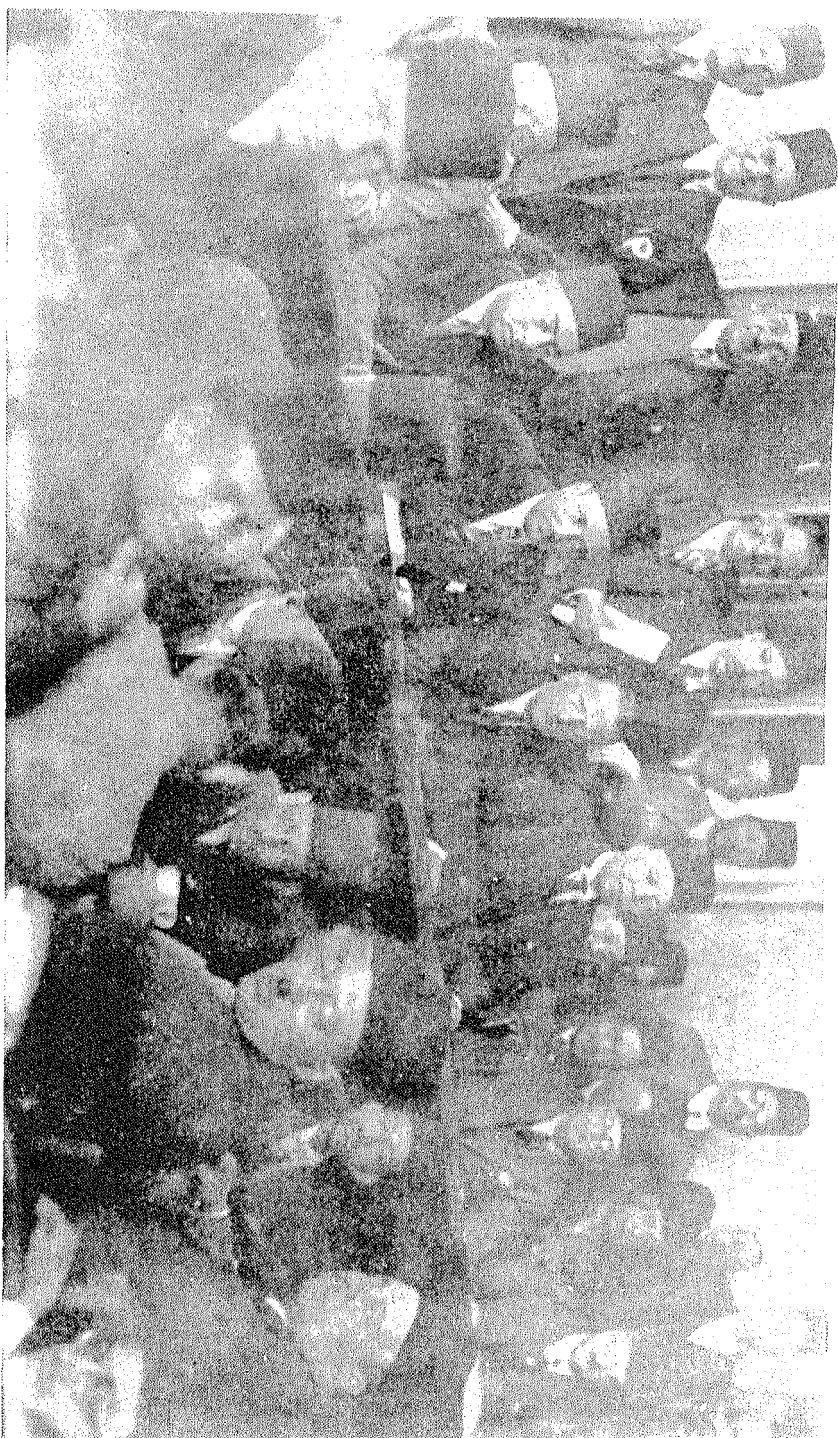


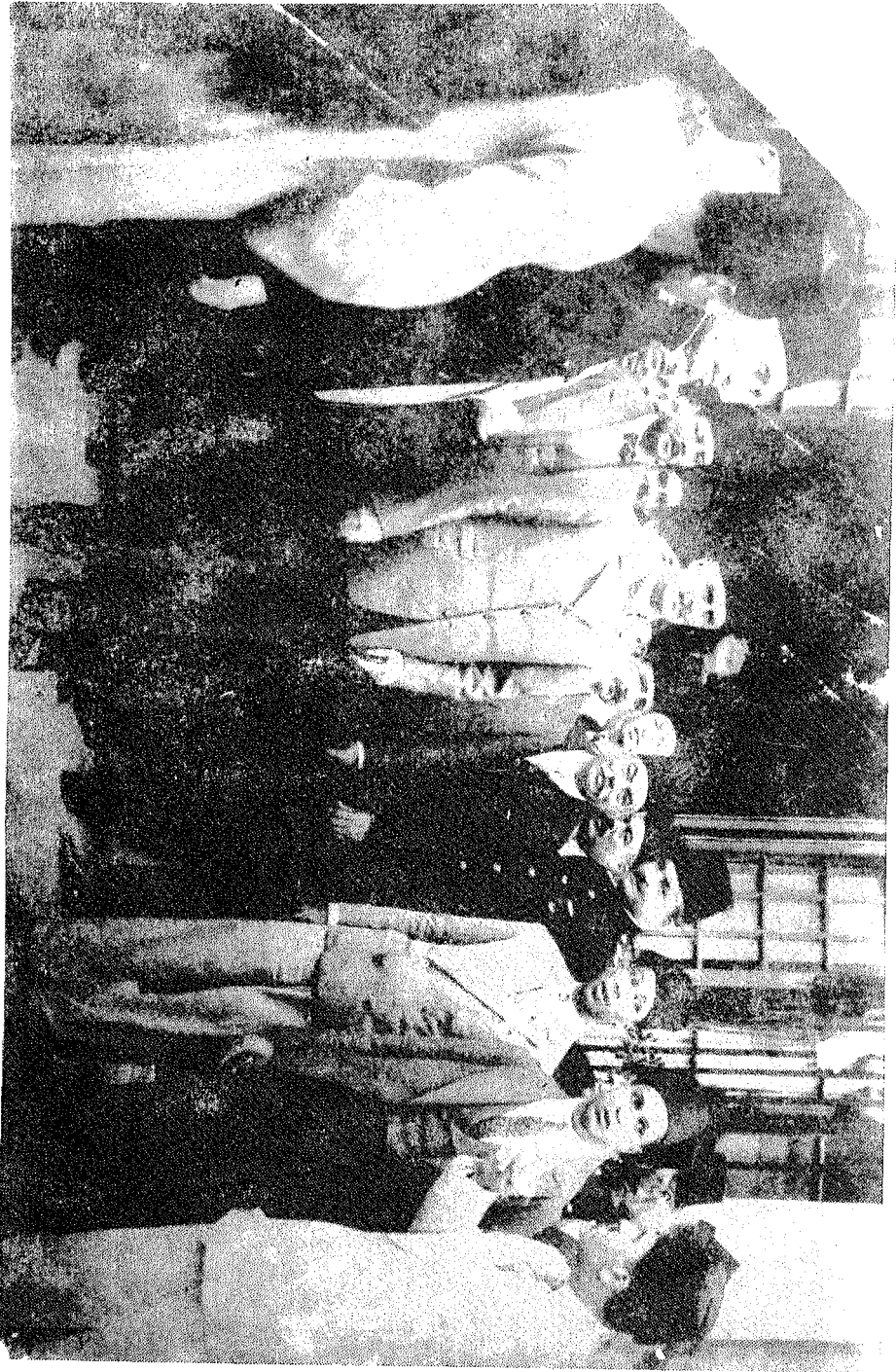
أعضاء الوفد المصري في مارس سنة ١٩١٩ .



حرم نشات پاشا .

مهمة توعية المصالحات أثناء انتخابات توعية المصالحات الأصليين في حكومة استئناف مصر .





البرنس طوسون خارجا من فندق ماجستيك بعد أن هنا الولد سلامة الوصول .



توفیق رفعت باشا .



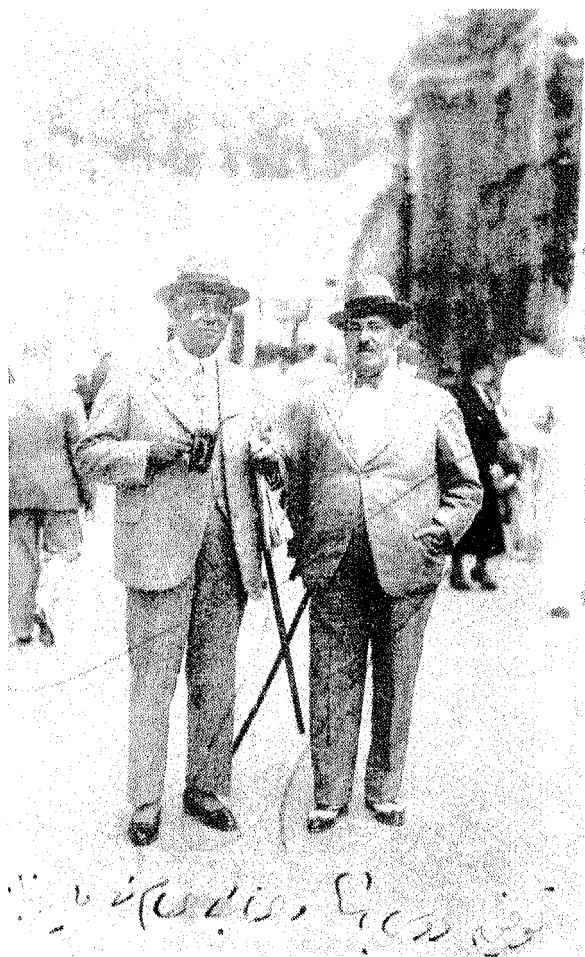
محمد علي علوية باشا .



المهرجان المصرى اليونانى بالاسكندرية . حيدر باشا يعلق على برنامج الحفلة وسراج الدين
باشا يحاول خنق ضحكة كانت على شفثيه .



صاحب الجلالة الملكى بملايس العاب الثلج وهو يتأهب للمجلوس فى الزحافة المعروفة باسم
luge وإلى اليمين صاحبة السمو الملكى الأميرة فوزية وقد أمسكت بحبل قيادة زحافة .



توفیق دوس باشا .



سعد باشا . حفلة البوليس والادارة . الاربعاء ٣ مارس .

سنوات ما قبل الثورة ج ٤



دكتور أحمد ماهر باشا . رئيس وزراء مصر الأسبق وأسرة في مصيف رأس البر . في التروى
الذى يتقل الناس في تجولاتهم برأس البر بدل التاكسي والترام والمطبور .



الشهيد ملازم أول أحمد سعودى خريج الكلية الحربية ١٩٣٧ من مواليد عام ١٩١٩ .



المصور



مأساة البداري - ملندوب «المصور» الخاص

صور ومعارف كثيرة

في هذا العدد من «المصور» نعرض لكم صوراً ومعارف كثيرة عن البداري، وهو من أشهر الفنانين العرب، وقد تم تصويره في العديد من الأفلام والمسرحيات. هذا العدد من «المصور» هو من إصدارات دار النشر «المصور» في القاهرة، ويتضمن أيضاً معلومات عن الفنانين العرب الآخرين.



الأمير محمد عبد المنعم والأميرة نسل شاه .



حرم محمد علی علویہ باشا اول سفیر مصر فی پاکستان وہی ترتدی الساری ، الزی الوطنی
لپاکستان .

رئيس التحرير: الدكتور
فكري الحافظ
العدد ١٠٠٥ - ١٩٧٥
الطبعة ١٨ يناير ١٩٧٥
١٥ شوال ١٣٩٥

المصري

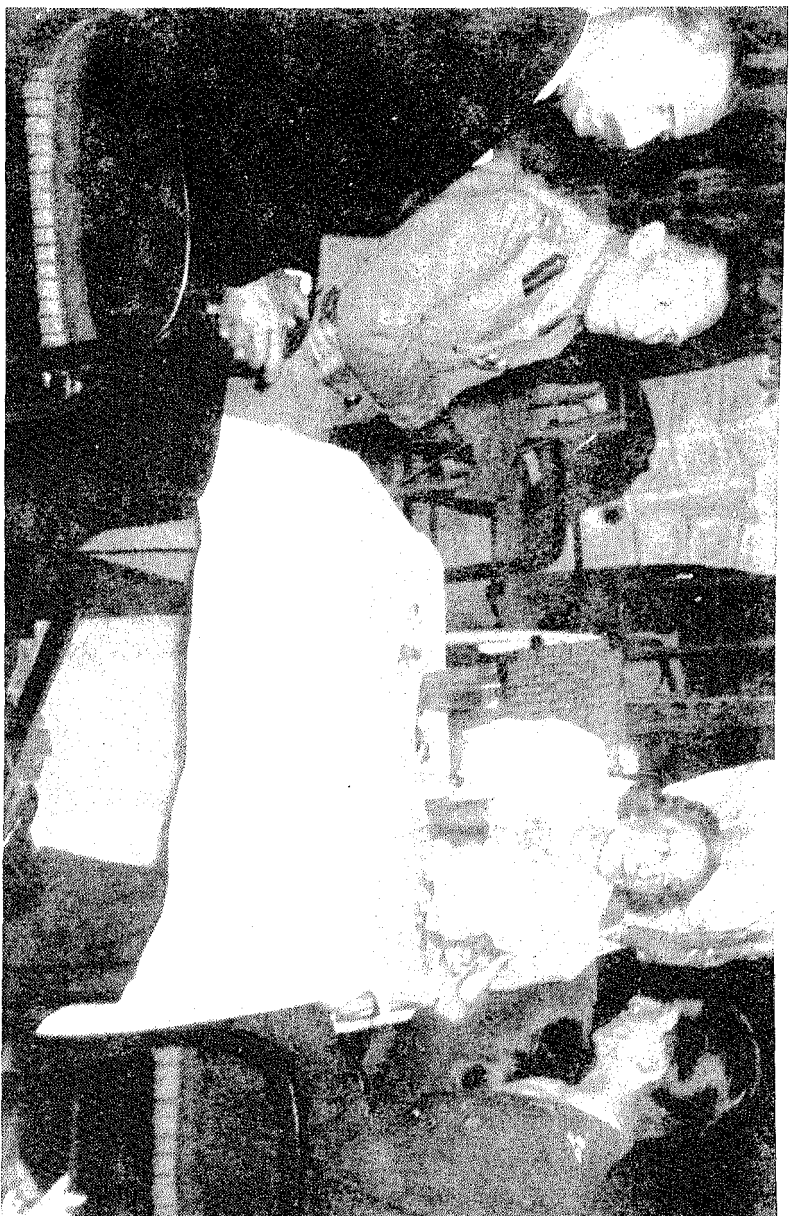
42-2625439 AD - No. 106 - Volume 10 December 1980

٣٢
صفحة



١ القوامير « لدميهونك » القوميهونكي ؟
الارض الى دولتيك افسس عينات الطيفه . والشم
واعلمت . وفوق الطين . والصوف . والنوع
قماش . احب ان تكون السيفه معمر زوجه دافه

في هذا العدد :
فضية المظهر
في الامم المتحدة
...
يا فتاح يا علم
...
بارزاني يا كريم
...
في الامم المتحدة
...
مدينة العجائب
...
في الامم المتحدة
...
التفصيل
...
في الامم المتحدة
...
المؤتمر
...
في الامم المتحدة
...
مسابقات اسبوعية
...
ابواب المصور
...
في الامم المتحدة



حفلة الأميرة شويكار في كازينو الأوبرج .



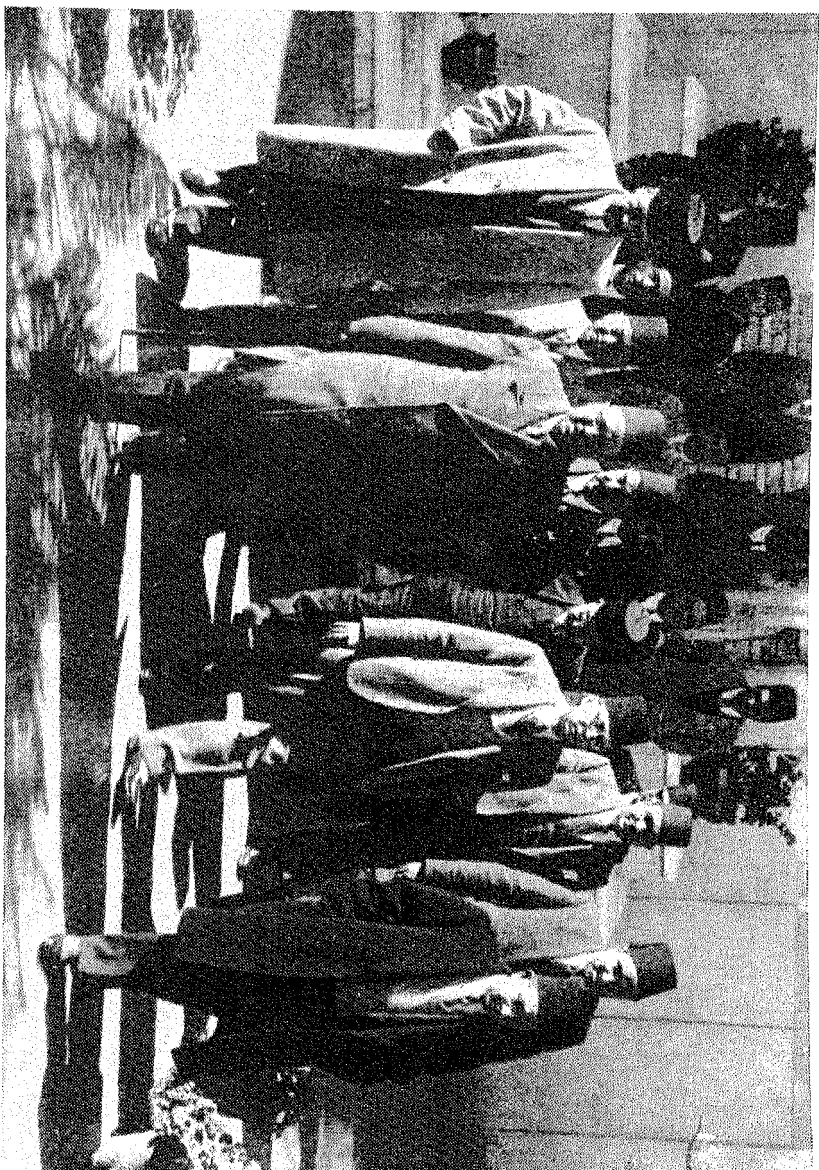
التحاس باشا يخاطب على ضريح سعد زغلول .



حسن صبرى باشا مع وزير خارجية بريطانيا .



حسن الباسل باشا مع إحدى المدعوّات في حفل بمنزل مكرم عبيد باشا .



أعضاء الوفد بعد اجتماعهم بالخاص عزيزي أحمد حسن بك بالجزيرة .



اجتماع اللجنة الوطنية البرلمانية بالنادي السعودي بعد ظهر الخميس ١٧/١٢/١٩٣٧ وقد ظهر
رفعة النحاس باشا وعلى يمينه الدكتور أحمد ماهر فالأستاذ محمد صبري أبو علم .





الحفلة التي أقامها النواب الوفديون لسعد باشا في فندق الكورنيتينتال في يونيو سنة ١٩٢٦ .

سنوات ما قبل الثورة جـ ٤



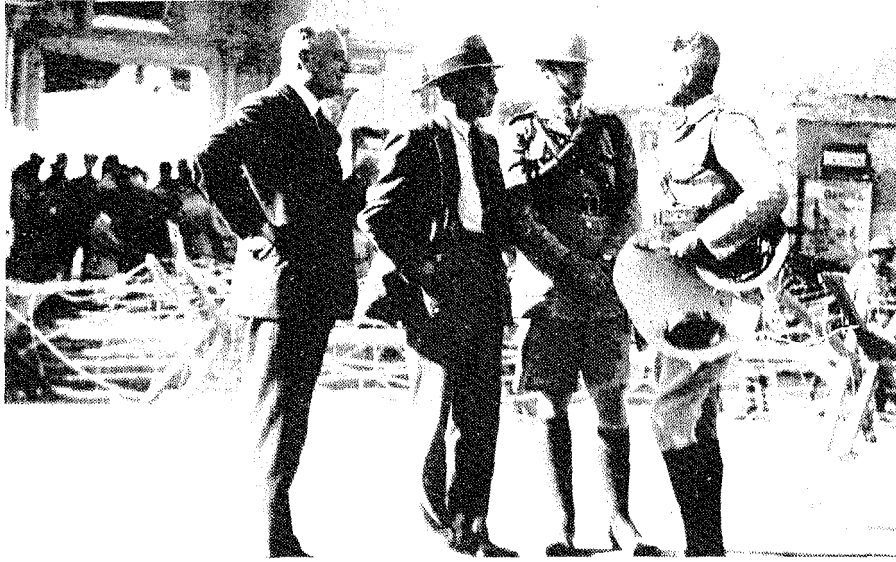
غاندى كما كان يبدو بملابسه الوطنية على أثر اعتزاله المحاماة فى جنوب افريقيا ، وسفروا إلى الهند ، لىبدأ نضاله فى سبيل تحرر وطنه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .



الهامى حسين باشا .



لقطة من اجتماع حزب الوفد برئاسة النحاس باشا وطل مكرم عبيد -سكرتير الوفد



يرى فى هذه الصورة حاكم ياغا الادارى واضعا يده فى جيبه وهو الثانى من اليسار . كما يرى أحد الضباط المستر سيكرى وهو الأول من اليمين كاشفا رأسه وهو أحد الضباط الجرمى الذين سقطوا فى المعركة وجرح فى رأسه وكتفه .



في سراى رأس التين بمناسبة عودة جلالة الملك . رفع النحاس باشا يصافح سعادة حسن يوسف باشا .



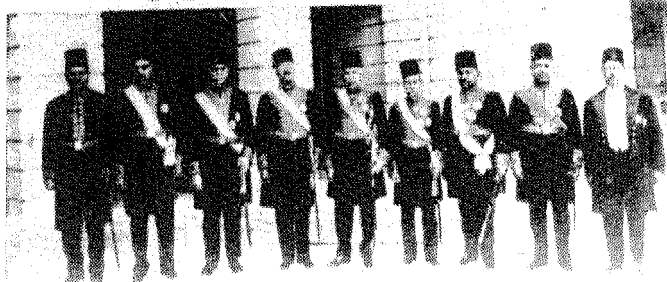
الأميرة شويكار تستفسر عن إحدى المريضات بمستشفى مبرة محمد عن حالتها الصحية .



التحالف مع الشيطان بين جوزيف ستالين رئيس الاتحاد السوفيتي وتشيرشل رئيس وزراء بريطانيا في الحرب العالمية الثانية .

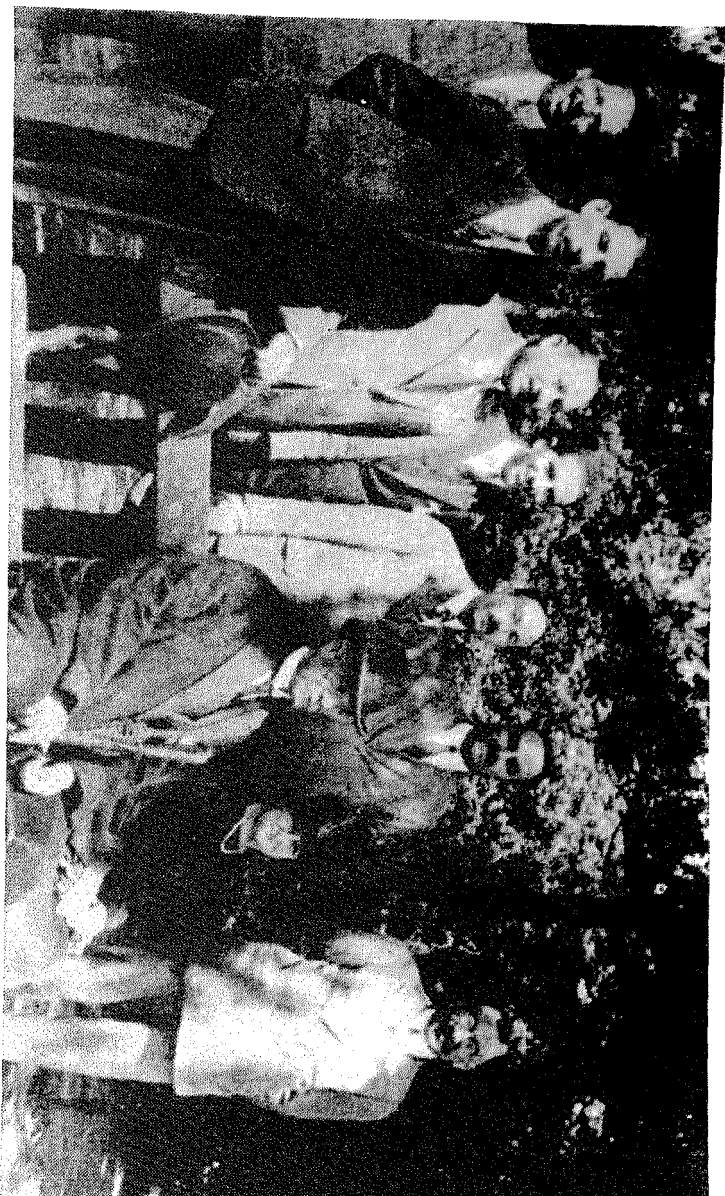
[illegible]

Handwritten notes in Urdu script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

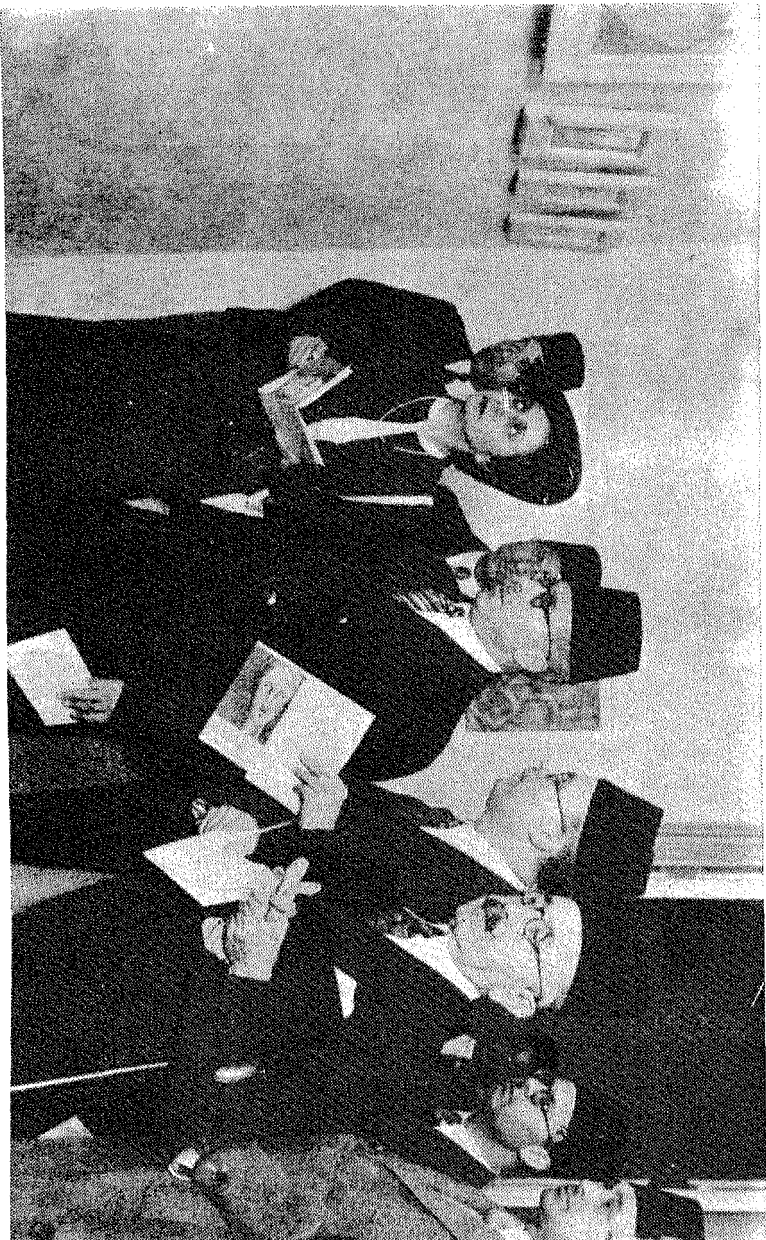




محاضرة الكونتيس دى فيلبس فى جمعية مبرة محمد على .



باريس - جبهة بولونيا ١٩٢٤ - المفاوضات الأولى - سعد زغلول وعزام باشا وأم الشريف .



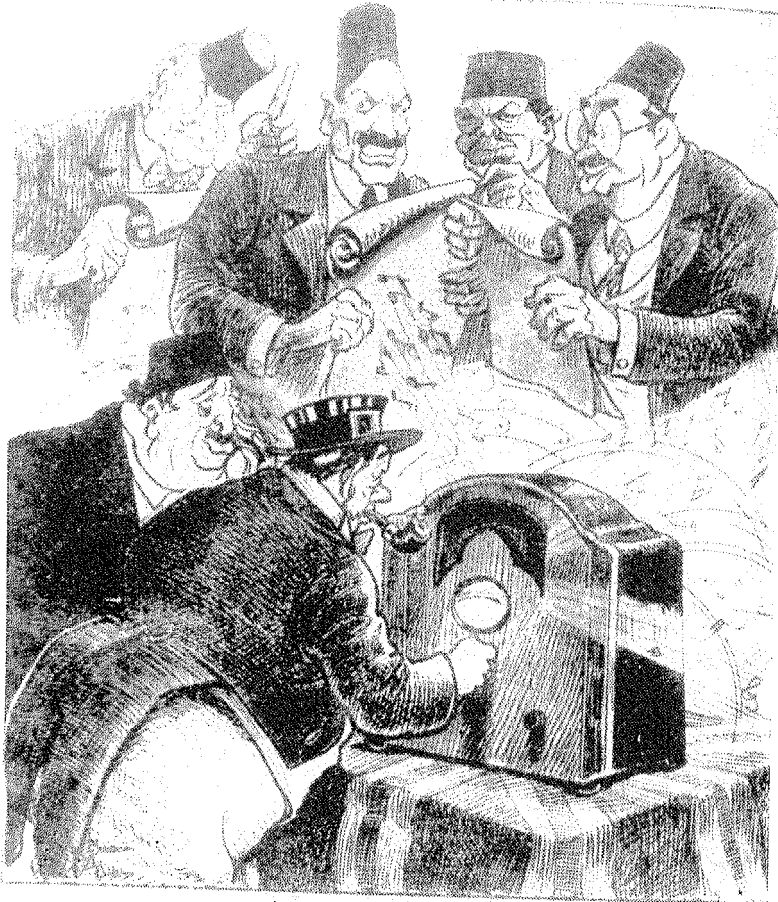
محمد حسين ميكل باشا في أحد المعارض الفنية .



من اليمين : ابراهيم عبد الهادي باشا . وحسين سري باشا ، ونوري السعدى رئيس وزراء
العراق .

المصر

محطة راديو السياسة



عنايته الانتقادات السياسية الأخيرة

في مصر، والذين لا يكتفون بأمورهم السياسية



الاستاذ محمد سميد لطفى المستشار العربى للاذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية -وشفيق
لطفى السيد باشا مدير الجامعة .



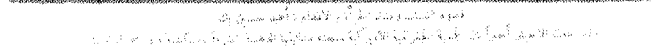
الحاج محمد قطب أمين صندوق عمال العنابر ، كان يجتفى وراء لحينه ويشترك في حركات المقاومة ضد الانجليز . . . وكانت النيابة تستبعد قيام شيخ مسن بارتكاب جريمة قتل . . . كان يدفع معظم مرتبه للحركة الفدائية ، وقد ورد اسمه في كثير من التحقيقات ولم يسجن .



جزيرة فيشر عام ١٩٤٠ . يبدو في هذه الصورة التذكارية الاستاذ حافظ رمضان والأنسة
حناء ادريس ولفيف من الأصدقاء ، يمضون يوم شم النسيم بين الماء والخضرة في جزيرة فيشر ، وقد
نزلوا ضيوفا على الأستاذ محمد شعراوى .



عبد العزيز جاويش .

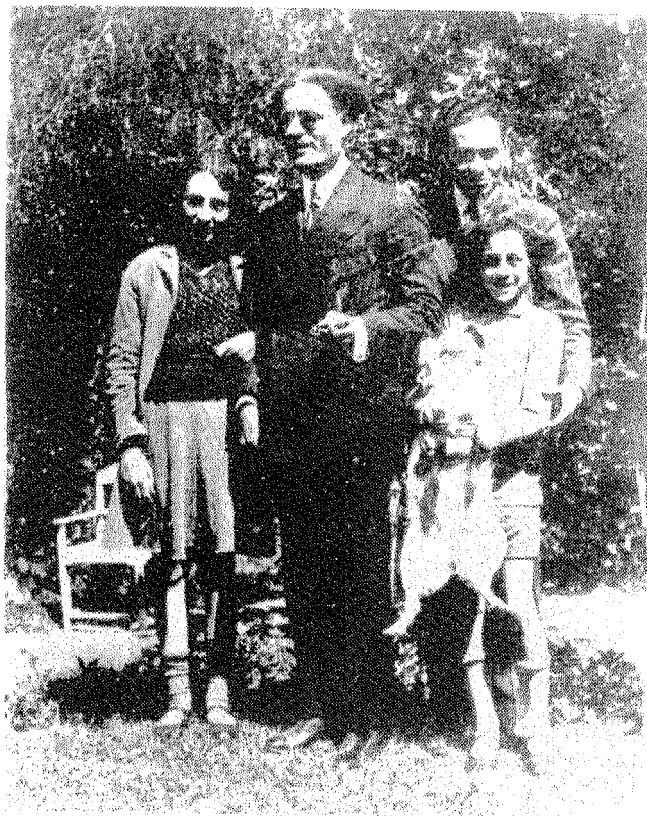
[illegible]

أحمد حسنین باشا .

سنوات ما قبل الثورة جـ ٤



الاستاذ صبرى ابو علم .



الدكتور طه حسين .



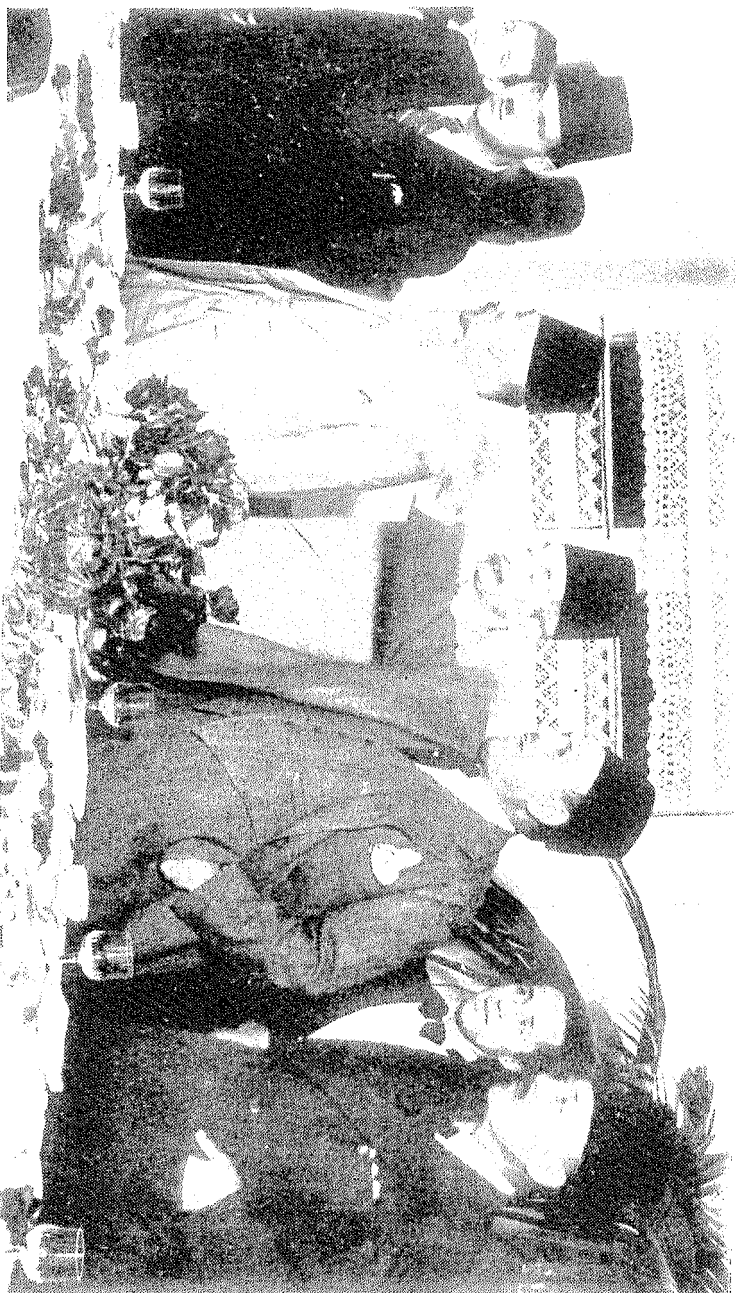
خليل مذكور بملابس العمل في أحد المصانع . لقد كان يدرس الثانوية
وأخذ إلى العمل في أوروبا ليشارك في الجهاد .



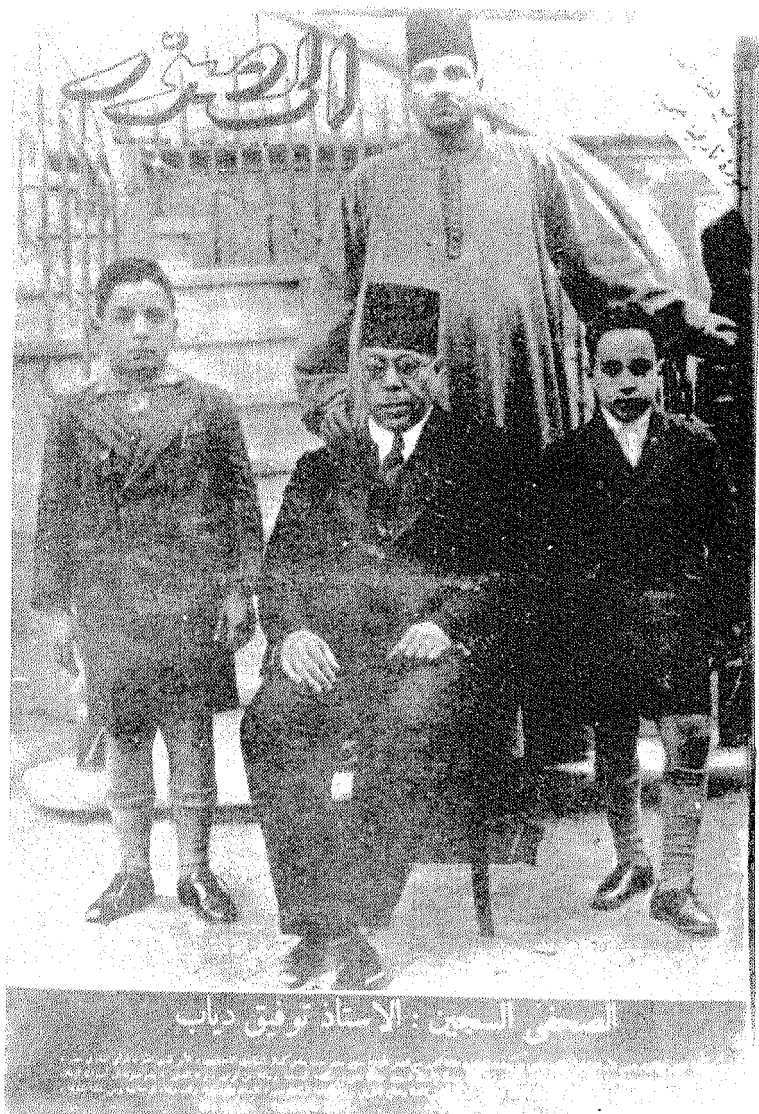
عبد الرحمن عزام .



محمد محمود باشا وعلى ماهر باشا والشيخ المراغى شيخ الأزهر .

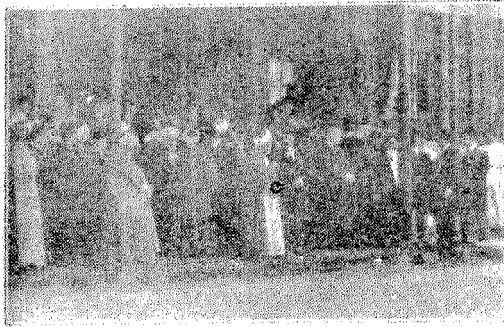


أحمد حلمي باشا - الرشيد بن الحاج إبراهيم - الدكتور حسين الحلاوي .



المسحوق السجين : الأستاذ توفيق دياب

رجوع الحمل الشريف من مكة المكرمة



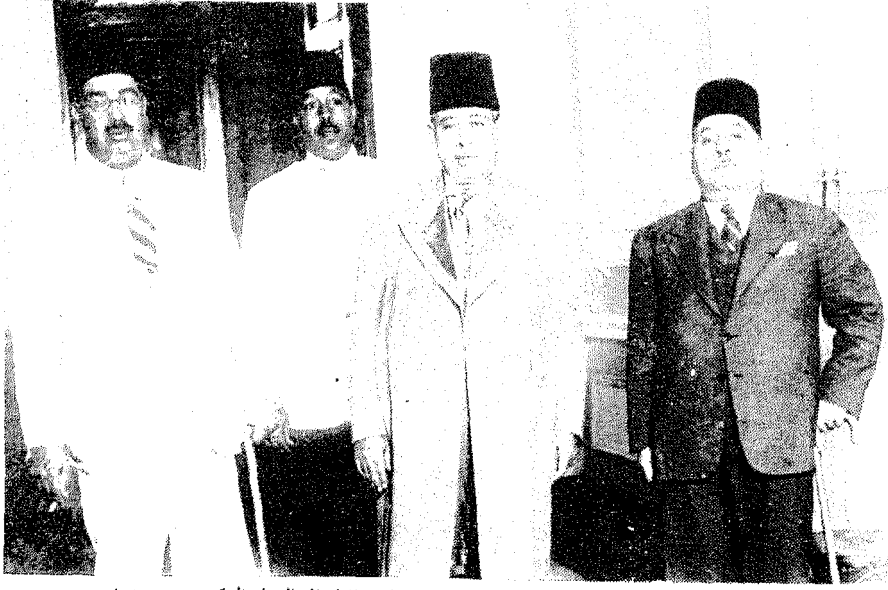
وقد تم في مكة المكرمة في شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٠ هـ نقل الجثمان الشريف من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة في رحلة طويلة وشاقة، وقد كان في استقباله في المدينة المنورة عدد كبير من العلماء والفقهاء والشيوخ، وقد تم استقباله في المدينة المنورة في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ هـ، وقد تم دفنه في القبر الشريف في المدينة المنورة.

والجثمان الشريف هو جثمان النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وقد كان في مكة المكرمة في شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٠ هـ، وقد تم نقله إلى المدينة المنورة في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ هـ، وقد تم دفنه في القبر الشريف في المدينة المنورة.





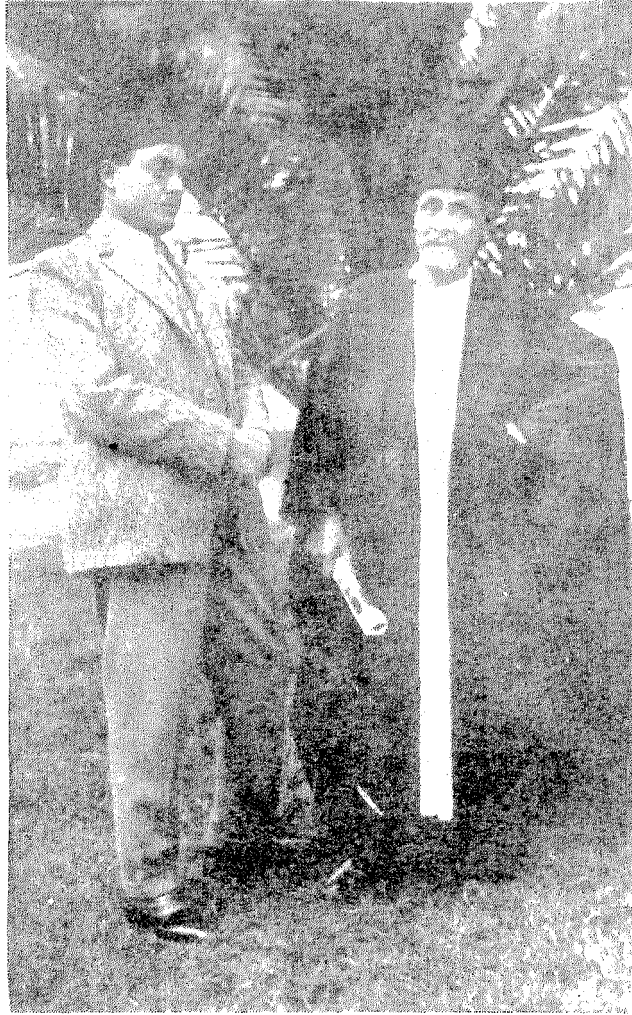
المطربة نجاة عل .



في الوسط دولة حسن عسيري باشا وعن يمينه معالي حلمي عباس باشا وإلى اليسار الدكتور ماهر باشا .



عقيلة راتب .



الموسيقار زكريا أحمد مع الشيخ علي محمود في مايو ١٩٢٧ .

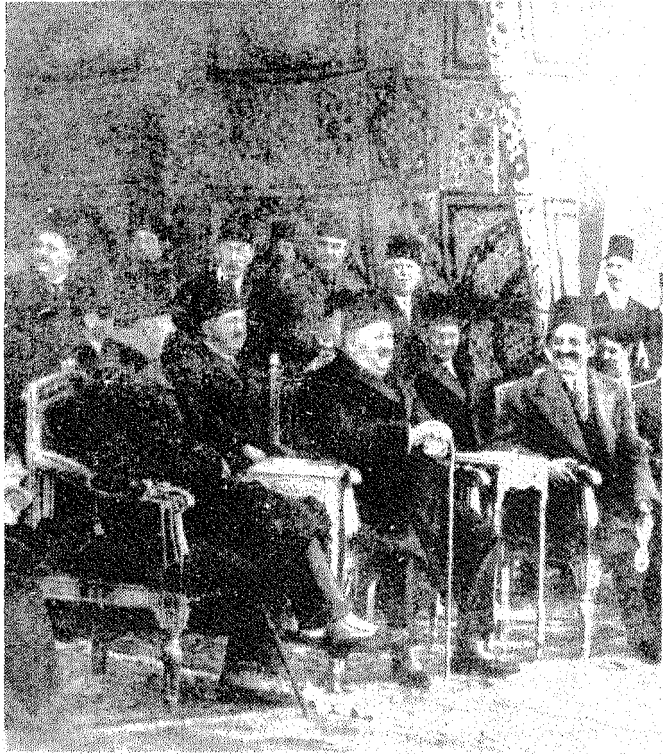


صاحب السمو الملكي الأمير محمد علي في حفلة عرض الجيوش البريطانية احتفالاً بعيد ملك
الانجليز يتحدث إلى الأدميرال تينانت قائد الأسطول وقد جلس إلى يمين سموه الأمير بول ولي عهد
اليونان .

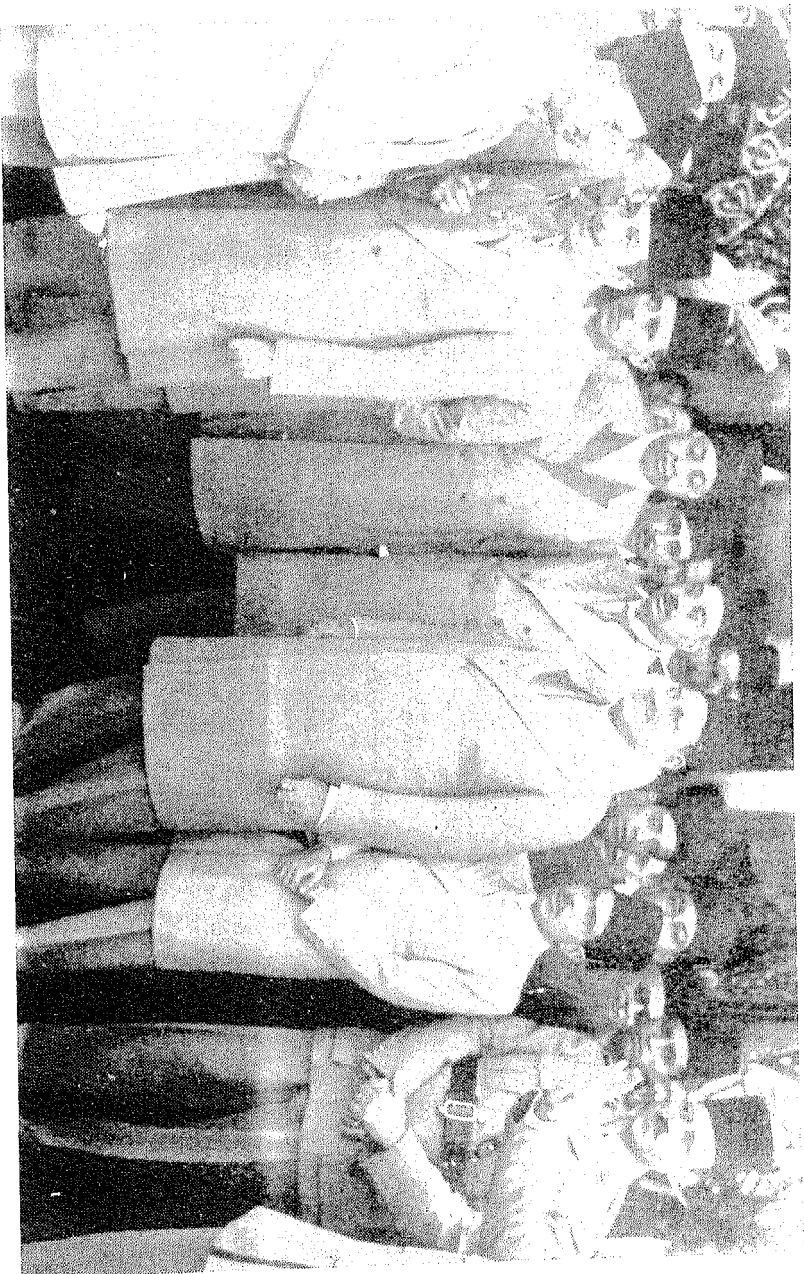


بيير لوق .

المصور



الوفاء في سمرقند العلاقات في حفلة الطيران بمصر الجديدة



رفقة مصطفى النحاس باشا وبعض أصحاب المال الوزراء في انتظار لشريف حفصة
صاحب الجلالة الملك إلى جامع عمرو لصلاة الجمعة التيمية .

الأميرة نسل شاه قرينة سمو الأمير عبد النعم ، والأميرة فقيهة في عربة تكيف الهواء بالقطار تسمى بروج الرحلة المزدوجة.





الأمير محمد عبد المنعم في طفولته .

X في قصة القنابل : أول صورة للنهم إبراهيم عليه الفلاح

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰



الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم



۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰



الشيخ محمد بن عبد الله
ابن الشيخ محمد بن عبد الله

[illegible]

الملك فاروق وأحمد حسين باشا رئيس الديوان الملكي .

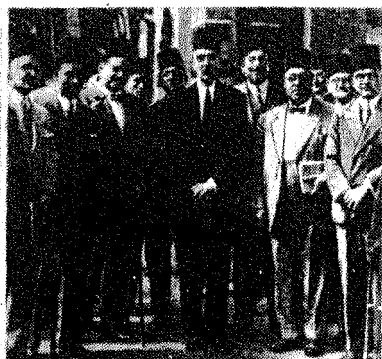




المصور

العدد ١٠٠٠ - ١٩٢٤

وفد جلالة ملك مصر لدى جلالة امبراطور الحبشة



الوفد المصري لدى امبراطور الحبشة في ١٩٢٤



الوفد المصري لدى امبراطور الحبشة في ١٩٢٤



الوفد المصري لدى امبراطور الحبشة في ١٩٢٤



الوفد المصري لدى امبراطور الحبشة في ١٩٢٤

خبریات و فتاویٰ



در این شماره از نشریات، به موضوعات مختلف پرداخته شده است. در ابتدا، به موضوعی که در مورد... (The text is very faint and mostly illegible, appearing to be a collection of news items or reports.)

در این شماره، به موضوعات مختلف پرداخته شده است. در ابتدا، به موضوعی که در مورد... (This block contains additional faint text, likely part of the same collection of news items.)



در این شماره، به موضوعات مختلف پرداخته شده است. در ابتدا، به موضوعی که در مورد... (This block contains additional faint text, likely part of the same collection of news items.)

در این شماره، به موضوعات مختلف پرداخته شده است. در ابتدا، به موضوعی که در مورد... (This block contains additional faint text, likely part of the same collection of news items.)





صفيه زغلول .



الملك فاروق .



حفلة الشاي وترى هنا أم المصيرين وحنان المدحون .. والى يسارها حرم القاضي محمد البرادعي ومي وهي في لباس الطبع .



في حفلة افتتاح مبنى محمد علي بالاسكندرية ووري سعادة محمد عبد الحافظ حسونة باشا
مندوب جلالة الملك يفتتح مستشفى البرة بجهة المينج برمل اسكندرية . ووري بجوارده سمو الاميرة





قرينة دولة حسن صبرى باشا تغادر البرلمان وراء جنمائه .

مصوره

At Land's End

شاعر الناطقين بالضاد من غربته وترحيب مصر به



تلك هي اللوحة التي رفعها فريق من شباب الإخوان المسلمين ، في مظاهرة يوم الجمعة
بالقاهرة ، ثم ثبتوها بعدئذ فوق مركزهم العام وقد كتبوا عليها وتسقط معاهدة سنة ١٩٣٦ .





دولة القذافي ياتسا يحيى مستقبله عند مصرته إلى ميناء فاروق الجوى ، وقد ظهر خلفه معالي ابراهيم عبد المولى ياتسا .

الحكم
قضية القتل



The above information was obtained from the records of the
 Bureau of the Census, Department of Commerce, and is being
 furnished to you for your information.

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

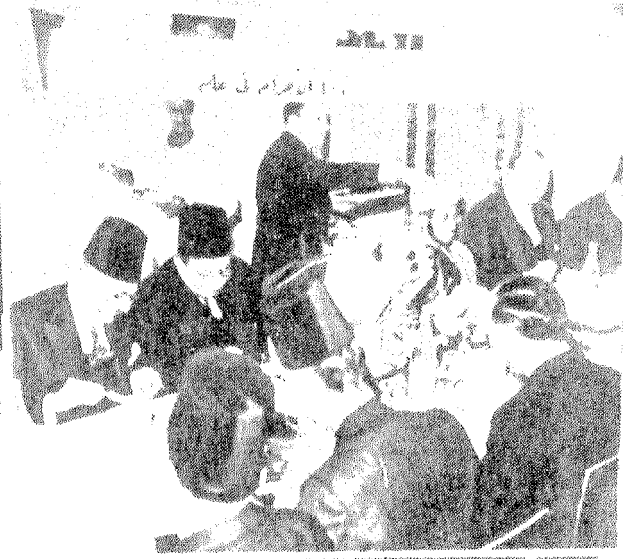




سنوات ما قبل الثورة ج ٤



الوزير في مؤتمر فلسطين



الوزير في مؤتمر في عام



الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام



الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام



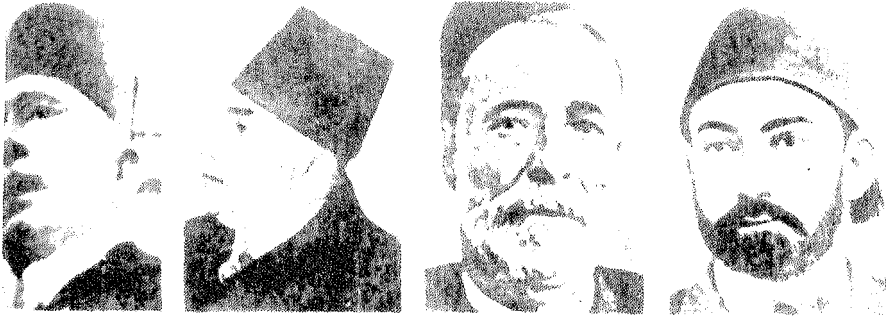
الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام

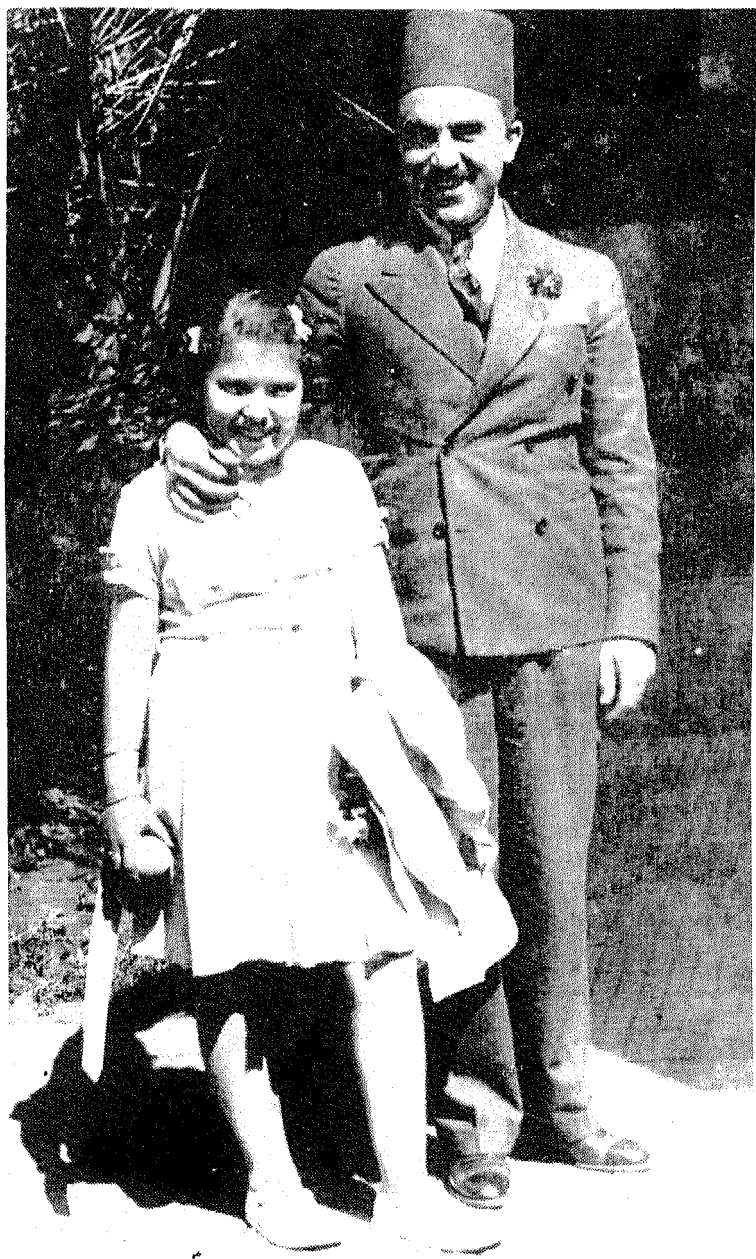
الوزير في مؤتمر في عام

الوزير في مؤتمر في عام

من هم كبار الملاح



من هم كبار الملاح



أمین عثمان .



وزير بولندا المفوض يقدم أوراق اعتماده .



مجلس شورای اسلامی - تهران - ۱۳۸۵

لا يفتقر إلى دليل

1. What is the purpose of the study?
 The purpose of the study is to investigate the effect of the use of a mobile learning application on the learning outcomes of students in a mathematics course.



Journal of Management Education 36(8) 970-986


$$f(\mathbf{z}) = \sum_{i=1}^n \lambda_i \mathbf{z}^T \mathbf{v}_i \mathbf{v}_i^T \mathbf{z} = \sum_{i=1}^n \lambda_i (\mathbf{z}^T \mathbf{v}_i)^2 = \sum_{i=1}^n \lambda_i \alpha_i^2$$
$$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$$
[illegible]

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26



1000

Figure 1. A schematic diagram of the experimental design. The subjects were divided into two groups: the control group and the experimental group. The control group received a standard training program, while the experimental group received a modified training program. The results of the training program were compared between the two groups.

点云-聚类聚类算法 - Calvo, 1998, January 1998, pp. 1-10

.....

1. The first part of the document is a header section containing the title "THE EFFECTS OF THE 1997-1998 EL NIÑO ON THE
 2. FISHING INDUSTRY IN THE STATE OF CALIFORNIA" and the author's name "JAMES E. HARRIS".
 3. The second part of the document is a table of contents. The table has two columns: "Page" and "Section". The rows are:
 4. "1" "Introduction" "1"
 5. "2" "Methods" "2"
 6. "3" "Results" "3"
 7. "4" "Discussion" "4"
 8. "5" "Conclusions" "5"
 9. "6" "References" "6"
 10. "7" "Appendix" "7"
 11. "8" "Bibliography" "8"
 12. "9" "Index" "9"
 13. "10" "Glossary" "10"
 14. "11" "List of Figures" "11"
 15. "12" "List of Tables" "12"
 16. "13" "List of Abbreviations" "13"
 17. "14" "List of Acronyms" "14"
 18. "15" "List of Symbols" "15"
 19. "16" "List of Units" "16"
 20. "17" "List of Equations" "17"
 21. "18" "List of Figures" "18"
 22. "19" "List of Tables" "19"
 23. "20" "List of Abbreviations" "20"
 24. "21" "List of Acronyms" "21"
 25. "22" "List of Symbols" "22"
 26. "23" "List of Units" "23"
 27. "24" "List of Equations" "24"
 28. "25" "List of Figures" "25"
 29. "26" "List of Tables" "26"
 30. "27" "List of Abbreviations" "27"
 31. "28" "List of Acronyms" "28"
 32. "29" "List of Symbols" "29"
 33. "30" "List of Units" "30"
 34. "31" "List of Equations" "31"
 35. "32" "List of Figures" "32"
 36. "33" "List of Tables" "33"
 37. "34" "List of Abbreviations" "34"
 38. "35" "List of Acronyms" "35"
 39. "36" "List of Symbols" "36"
 40. "37" "List of Units" "37"
 41. "38" "List of Equations" "38"
 42. "39" "List of Figures" "39"
 43. "40" "List of Tables" "40"
 44. "41" "List of Abbreviations" "41"
 45. "42" "List of Acronyms" "42"
 46. "43" "List of Symbols" "43"
 47. "44" "List of Units" "44"
 48. "45" "List of Equations" "45"
 49. "46" "List of Figures" "46"
 50. "47" "List of Tables" "47"
 51. "48" "List of Abbreviations" "48"
 52. "49" "List of Acronyms" "49"
 53. "50" "List of Symbols" "50"
 54. "51" "List of Units" "51"
 55. "52" "List of Equations" "52"
 56. "53" "List of Figures" "53"
 57. "54" "List of Tables" "54"
 58. "55" "List of Abbreviations" "55"
 59. "56" "List of Acronyms" "56"
 60. "57" "List of Symbols" "57"
 61. "58" "List of Units" "58"
 62. "59" "List of Equations" "59"
 63. "60" "List of Figures" "60"
 64. "61" "List of Tables" "61"
 65. "62" "List of Abbreviations" "62"
 66. "63" "List of Acronyms" "63"
 67. "64" "List of Symbols" "64"
 68. "65" "List of Units" "65"
 69. "66" "List of Equations" "66"
 70. "67" "List of Figures" "67"
 71. "68" "List of Tables" "68"
 72. "69" "List of Abbreviations" "69"
 73. "70" "List of Acronyms" "70"
 74. "71" "List of Symbols" "71"
 75. "72" "List of Units" "72"
 76. "73" "List of Equations" "73"
 77. "74" "List of Figures" "74"
 78. "75" "List of Tables" "75"
 79. "76" "List of Abbreviations" "76"
 80. "77" "List of Acronyms" "77"
 81. "78" "List of Symbols" "78"
 82. "79" "List of Units" "79"
 83. "80" "List of Equations" "80"
 84. "81" "List of Figures" "81"
 85. "82" "List of Tables" "82"
 86. "83" "List of Abbreviations" "83"
 87. "84" "List of Acronyms" "84"
 88. "85" "List of Symbols" "85"
 89. "86" "List of Units" "86"
 90. "87" "List of Equations" "87"
 91. "88" "List of Figures" "88"
 92. "89" "List of Tables" "89"
 93. "90" "List of Abbreviations" "90"
 94. "91" "List of Acronyms" "91"
 95. "92" "List of Symbols" "92"
 96. "93" "List of Units" "93"
 97. "94" "List of Equations" "94"
 98. "95" "List of Figures" "95"
 99. "96" "List of Tables" "96"
 100. "97" "List of Abbreviations" "97"
 101. "98" "List of Acronyms" "98"
 102. "99" "List of Symbols" "99"
 103. "100" "List of Units" "100"
 104. "101" "List of Equations" "101"
 105. "102" "List of Figures" "102"
 106. "103" "List of Tables" "103"
 107. "104" "List of Abbreviations" "104"
 108. "105" "List of Acronyms" "105"
 109. "106" "List of Symbols" "106"
 110. "107" "List of Units" "107"
 111. "108" "List of Equations" "108"
 112. "109" "List of Figures" "109"
 113. "110" "List of Tables" "110"
 114. "111" "List of Abbreviations" "111"
 115. "112" "List of Acronyms" "112"
 116. "113" "List of Symbols" "113"
 117. "114" "List of Units" "114"
 118. "115" "List of Equations" "115"
 119. "116" "List of Figures" "116"
 120. "117" "List of Tables" "117"
 121. "118" "List of Abbreviations" "118"
 122. "119" "List of Acronyms" "119"
 123. "120" "List of Symbols" "120"
 124. "121" "List of Units" "121"
 125. "122" "List of Equations" "122"
 126. "123" "List of Figures" "123"
 127. "124" "List of Tables" "124"
 128. "125" "List of Abbreviations" "125"
 129. "126" "List of Acronyms" "126"
 130. "127" "List of Symbols" "127"
 131. "128" "List of Units" "128"
 132. "129" "List of Equations" "129"
 133. "130" "List of Figures" "130"
 134. "131" "List of Tables" "131"
 135. "132" "List of Abbreviations" "132"
 136. "133" "List of Acronyms" "133"
 137. "134" "List of Symbols" "134"
 138. "135" "List of Units" "135"
 139. "136" "List of Equations" "136"
 140. "137" "List of Figures" "137"
 141. "138" "List of Tables" "138"
 142. "139" "List of Abbreviations" "139"
 143. "140" "List of Acronyms" "140"
 144. "141" "List of Symbols" "141"
 145. "142" "List of Units" "142"
 146. "143" "List of Equations" "143"
 147. "144" "List of Figures" "144"
 148. "145" "List of Tables" "145"
 149. "146" "List of Abbreviations" "146"
 150. "147" "List of Acronyms" "147"
 151. "148" "List of Symbols" "148"
 152. "149" "List of Units" "149"
 153. "150" "List of Equations" "150"
 154. "151" "List of Figures" "151"
 155. "152" "List of Tables" "152"
 156. "153" "List of Abbreviations" "153"
 157. "154" "List of Acronyms" "154"
 158. "155" "List of Symbols" "155"
 159. "156" "List of Units" "156"
 160. "157" "List of Equations" "157"
 161. "158" "List of Figures" "158"
 162. "159" "List of Tables" "159"
 163. "160" "List of Abbreviations" "160"
 164. "161" "List of Acronyms" "161"
 165. "162" "List of Symbols" "162"
 166. "163" "List of Units" "163"
 167. "164" "List of Equations" "164"
 168. "165" "List of Figures" "165"
 169. "166" "List of Tables" "166"
 170. "167" "List of Abbreviations" "167"
 171. "168" "List of Acronyms" "168"
 172. "169" "List of Symbols" "169"
 173. "170" "List of Units" "170"
 174. "171" "List of Equations" "171"
 175. "172" "List of Figures" "172"
 176. "173" "List of Tables" "173"
 177. "174" "List of Abbreviations" "174"
 178. "175" "List of Acronyms

الوزارة السعدية



أحمد رازي باشا
رئيس مجلس الوزراء



هشام حميد باشا
وزير الداخلية



واسيف عالي باشا
وزير الخارجية



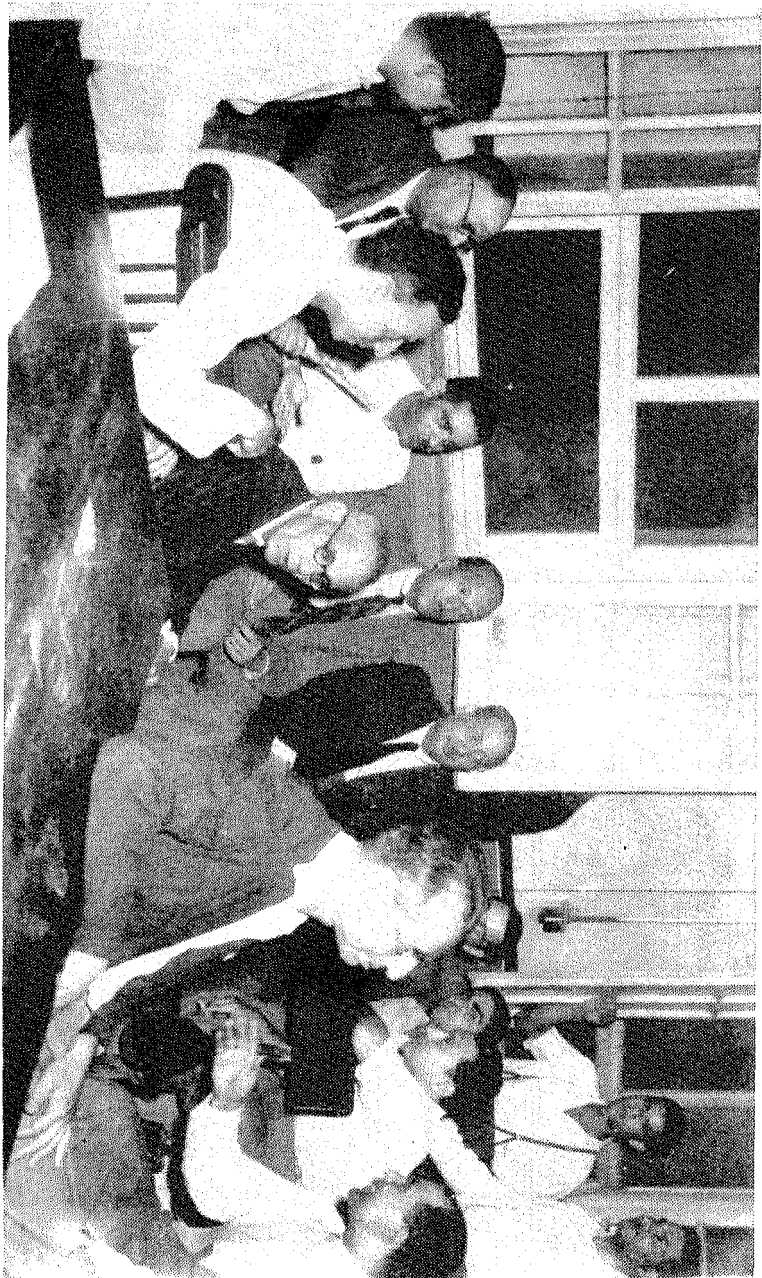
فتحي البكاش باشا
وزير الداخلية



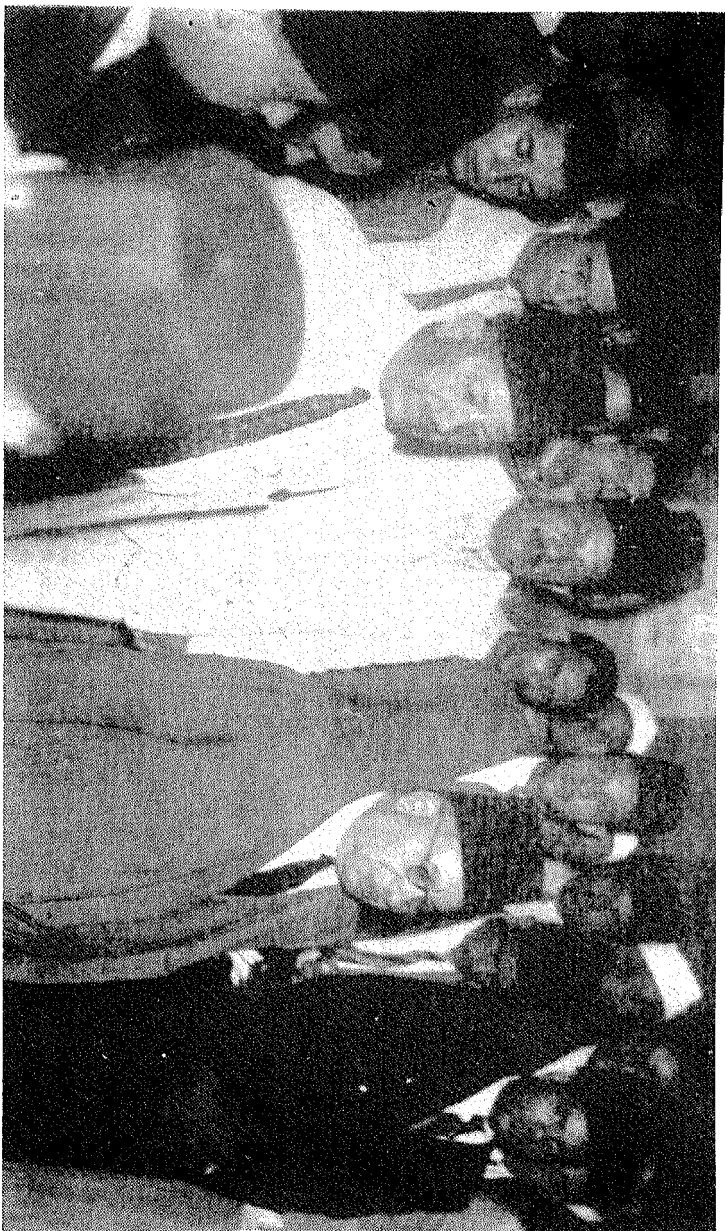
هشام حميد باشا
وزير الخارجية



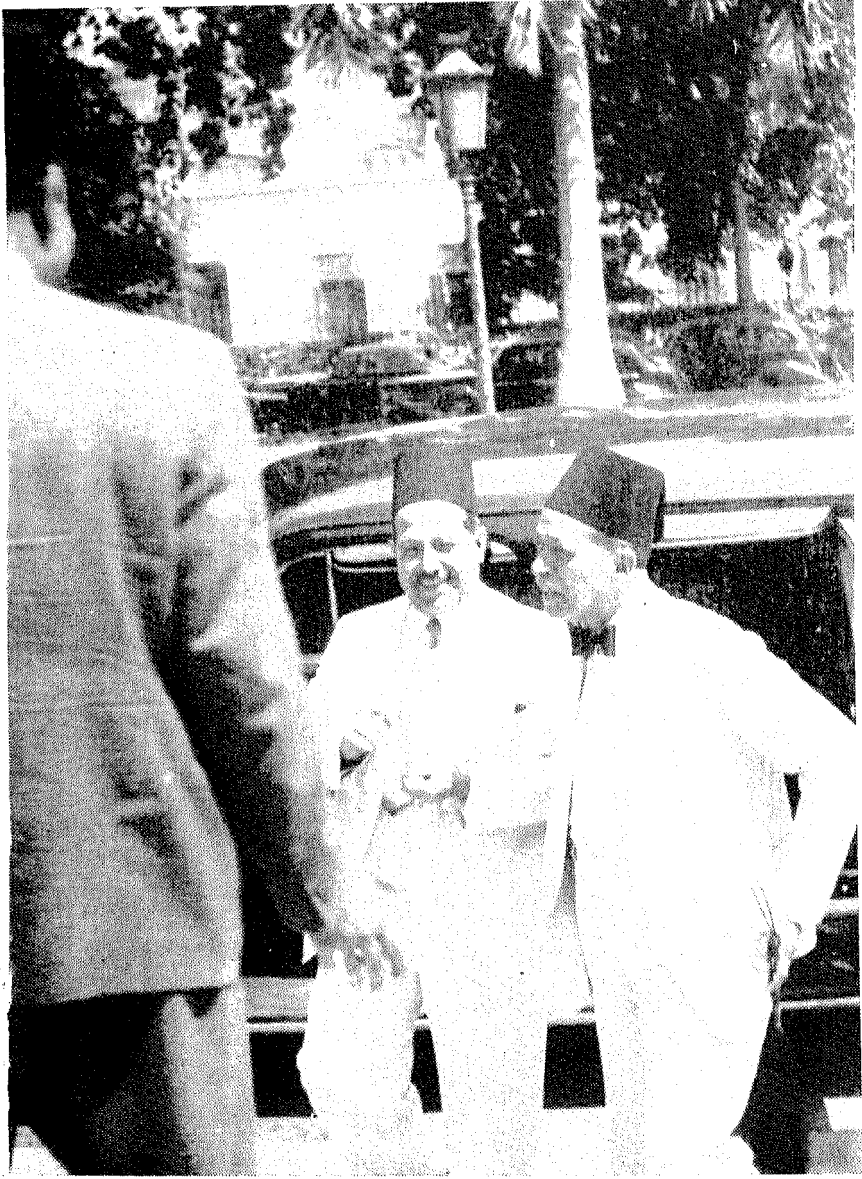
السيدة فتحية أحمد .



أخواب عمال التفراف .



على ضريح سعد أحمد ماهر باشا . عمود فهمي القرائي باشا .



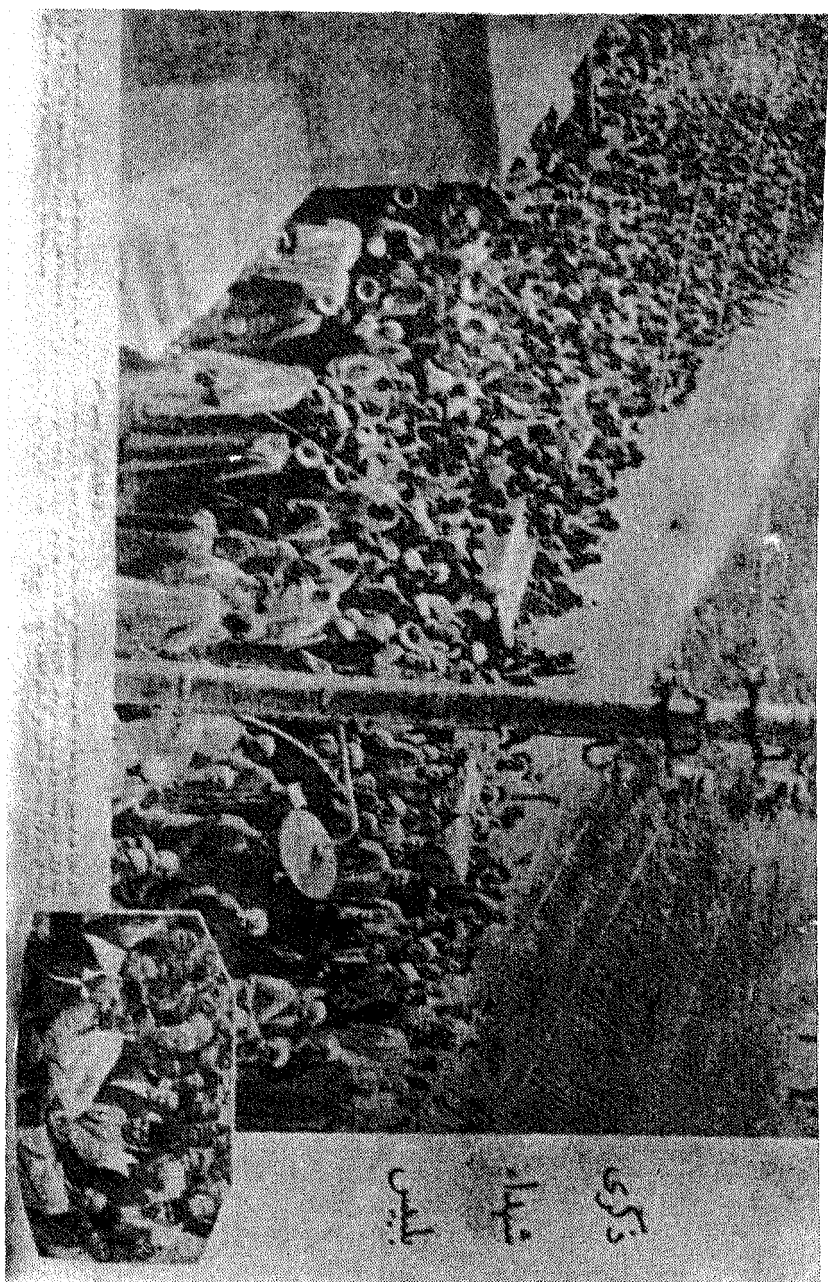
معالي النقراشي باشا داخلا رئاسة الوزارة لمقابلة رئيس الوزراء أثناء الأزمة الوزارية .



سيدات سوربات وامريكات في (سانتياجو) يشيل اقمن حفلة خيرية جمعيت ميلما عليها
من المال لشرع خيري واشترك معهن الاستاذ سامي شرا باسم معمر وقد وقف يمين .



في طريق المفاوضات : حتى وابور الزايط مع حوس !!



دکتر
ف. ج.
ج



زوجة عمر فتحي باشا .



مجلس شورای اسلامی
روزنامه کیهان
شماره ۱۰۰۰
تیرماه ۱۳۵۷

مجلس شورای اسلامی
روزنامه کیهان
شماره ۱۰۰۰
تیرماه ۱۳۵۷



حرم محمد محمود خليل في إحدى القاعات على يساره زائرة من صديقاتها . وقد امتلأت القاعة بالورحات الفنية . ركن من أركان الدار التي جمعت فيها التحف والورحات وورى الزوجة الفرنسية - إلى اليسار - تستقبل إحدى صديقاتها في أحد الصالونات .



الاتحاد النسائي المصري .



المصري
العدد ١٢٠٠ - ١٢٠٠ - ١٢٠٠



علي قبر شوق: مرثية شوق

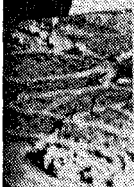
مرثية شوق: مرثية شوق... مرثية شوق: مرثية شوق... مرثية شوق: مرثية شوق...

الأمير فوزية

في يوم الاثنين الموافق ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ الموافق ١٠ من شهر كانون الثاني ١٩٦١ م حضر جلوس الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود في قصر الحسينية في الرياض...

الأمير الفاهد

في يوم الاثنين الموافق ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ الموافق ١٠ من شهر كانون الثاني ١٩٦١ م حضر جلوس الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود في قصر الحسينية في الرياض...



وسط الجماهير

في يوم الاثنين الموافق ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ الموافق ١٠ من شهر كانون الثاني ١٩٦١ م حضر جلوس الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود في قصر الحسينية في الرياض...



الأمير فاهد

في يوم الاثنين الموافق ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ الموافق ١٠ من شهر كانون الثاني ١٩٦١ م حضر جلوس الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود في قصر الحسينية في الرياض...

يعد من الجرافيا

في يوم الاثنين الموافق ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ الموافق ١٠ من شهر كانون الثاني ١٩٦١ م حضر جلوس الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود في قصر الحسينية في الرياض...



شاهدت في هذا اليوم، في الرياض، لا بد أن هذا الأمير...
في يوم الاثنين الموافق ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ الموافق ١٠ من شهر كانون الثاني ١٩٦١ م حضر جلوس الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود في قصر الحسينية في الرياض...

الأمير على مكتبه

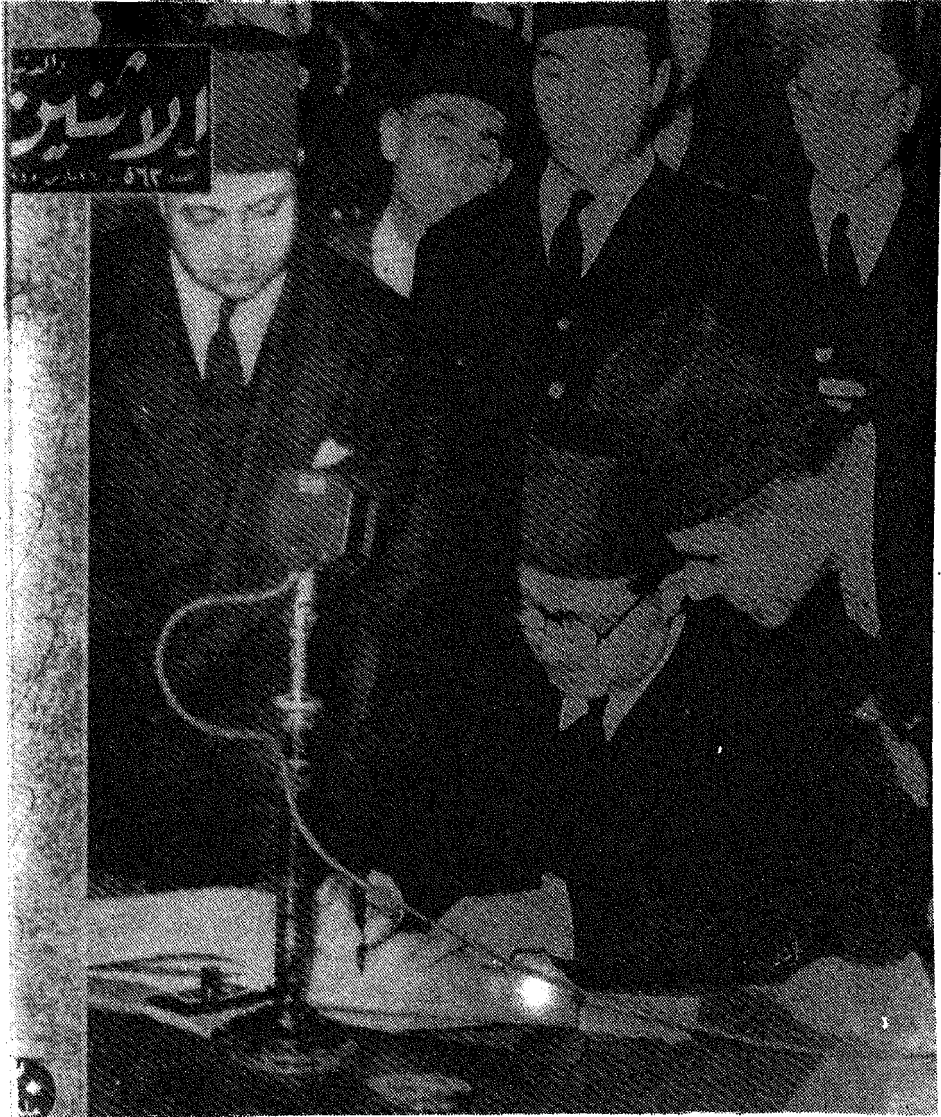


في يوم الاثنين الموافق ١٠ من شهر ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ الموافق ١٠ من شهر كانون الثاني ١٩٦١ م حضر جلوس الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود في قصر الحسينية في الرياض...

المصور

AL-MUSAWIR





النقراشي باشا يوقع ميثاق جامعة الدول لعربية .



المصر

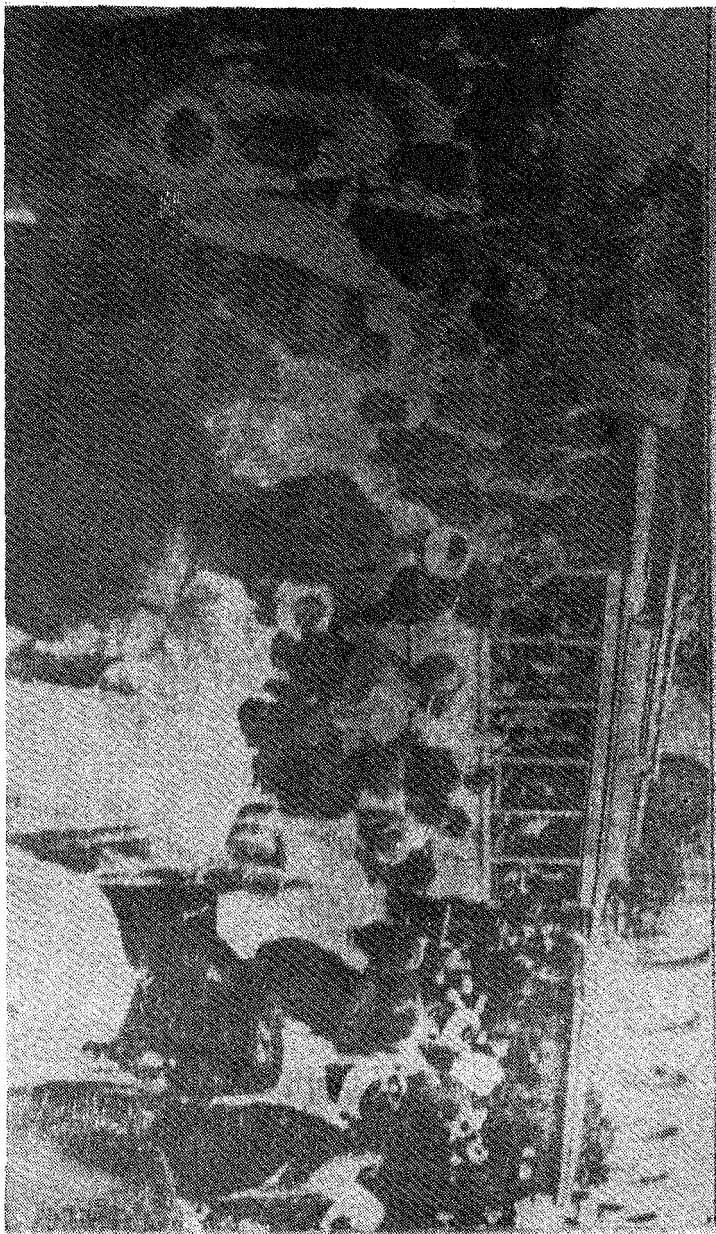
AL-MUAWWAR • Cairo, 18 June 1938 • Vol IV • No. 102



أم المصريين تغادر القطر إلى أوروبا للاستشفاء

الأم المصرية السيدة فاطمة بنت السيد محمد علي باشا، زوجة السيد محمد علي باشا، التي كانت قد عانت من مرض القلب، غادرت مصر في اليوم الثاني من شهر يونيو الجاري، متوجهة إلى أوروبا للاستشفاء. وقد كانت السيدة فاطمة في حالة جيدة عند مغادرتها مصر، وقد كانت قد تم علاجها في مستشفى القلب في القاهرة، وقد كانت قد تم علاجها في مستشفى القلب في القاهرة، وقد كانت قد تم علاجها في مستشفى القلب في القاهرة.

صورة معنور له معظي باشا كامل فوق الدروس

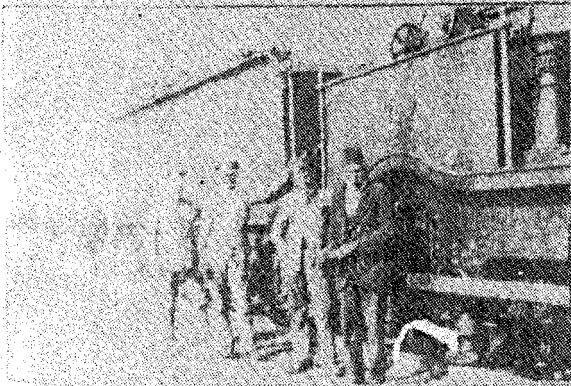


الحزب الشيوعي في مصر ١٩٥٤

في ١٩٥٤ من ايامه الاولى
 في ١٩٥٤ من ايامه الاولى
 في ١٩٥٤ من ايامه الاولى



الاحتفال بمرور ايام في القاهرة من قبل الحزب الشيوعي في مصر



في ١٩٥٤ من ايامه الاولى
 في ١٩٥٤ من ايامه الاولى
 في ١٩٥٤ من ايامه الاولى

في ١٩٥٤ من ايامه الاولى
 في ١٩٥٤ من ايامه الاولى
 في ١٩٥٤ من ايامه الاولى



الزوجة الكريمة لـ... في منزلها
 انظر الى العائلة في الصورة اعلاه...
 الصورة في الوسط...
 من اجل...
 كرم...
 [Text continues with details about the family and the photo]



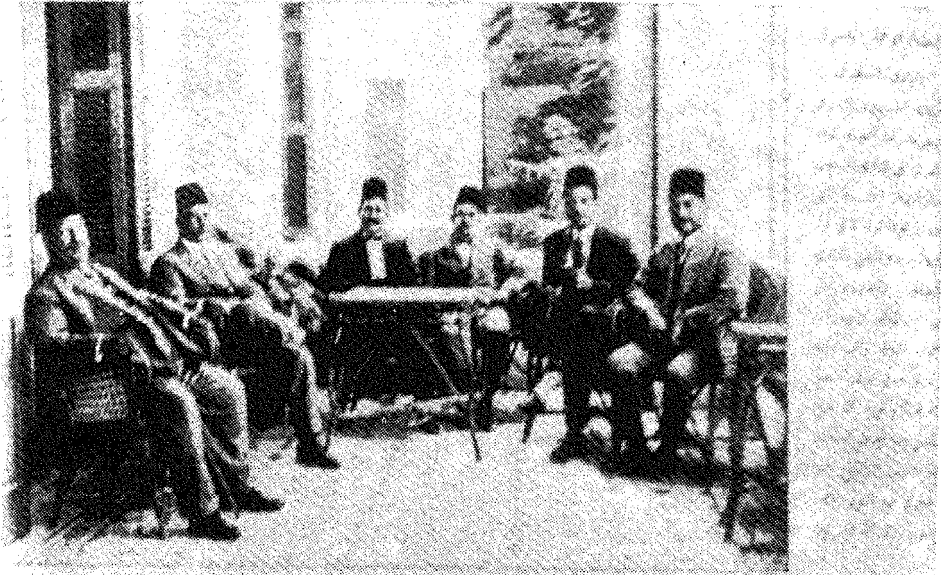
مفتي القاهرة... في منزله
 في دولة مصر...
 [Text continues with details about the man and his position]



د. ... في منزله
 انظر الى...
 [Text continues with details about the man]



... في المناسبات
 انظر الى...
 [Text continues with details about the group of men]

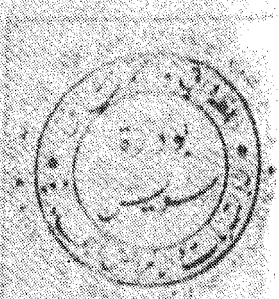


في هذا اليوم الذي هو يوم الجمعة
 الموافق ١٠ من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٤
 حضر الاجتماع السيد / محمد بن عبد الله
 والسيد / أحمد بن محمد والسيد / عبد الله
 بن عبد الرحمن والسيد / عبد الله بن
 عبد الله والسيد / عبد الله بن عبد
 الله والسيد / عبد الله بن عبد الله



ساعاتنا الفوتوغرافية

في هذا اليوم الذي هو يوم الجمعة
 الموافق ١٠ من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٤
 حضر الاجتماع السيد / محمد بن عبد الله
 والسيد / أحمد بن محمد والسيد / عبد الله
 بن عبد الرحمن والسيد / عبد الله بن
 عبد الله والسيد / عبد الله بن عبد
 الله والسيد / عبد الله بن عبد الله



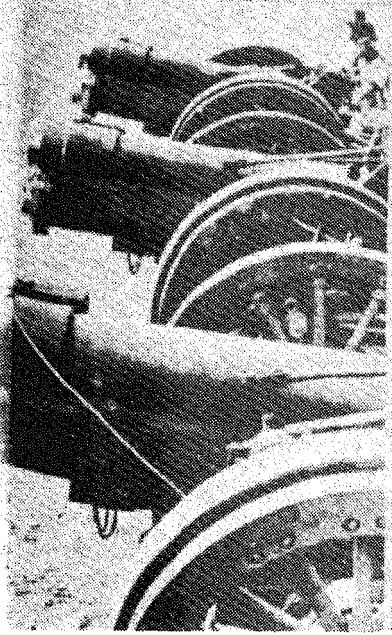
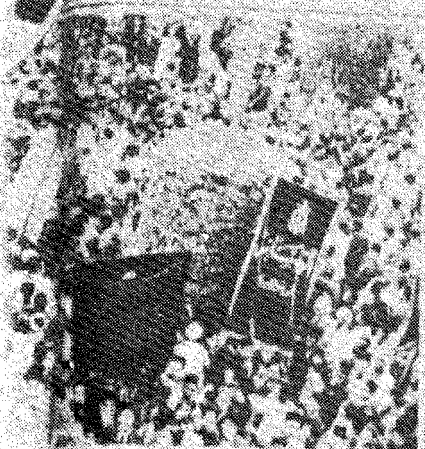
سنوات ما قبل الثورة ج٤



نجل الأميرة نسيلا شاه .

صور للديار

أحمد المقامير الحليبي



رئيس الدولة الملكي
في زيارة لحدائق

عودة السفير البريطاني





نكتبه الصنف كثيراً من أسئلة الفوائد
وذكرت أن سلفه هو السيد جورج
أما لم يبق منه في الأمر فحين
هو الخط



وزير المواصلات السبقيل وخلفه



مجلس الوزراء أثناء انعقادها

بعده آخر صورة الوزارة الإخبارية أثناء انعقادها في دار رئاسة مجلس الوزراء (شعبان ١٣٧٠)





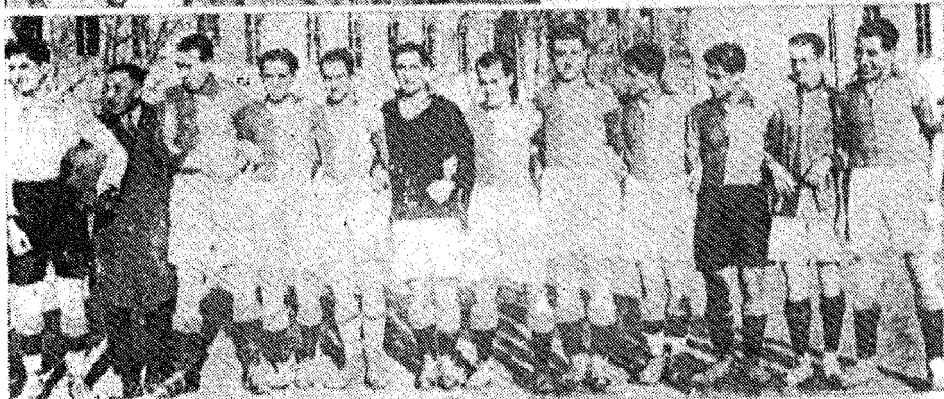
الجنرال البريطاني السير روبرت كراي (في الوسط) مع ضباط الجيش البريطاني في العراق، ١٩١٤. (١) الجنرال كراي، (٢) الجنرال كراي، (٣) الجنرال كراي، (٤) الجنرال كراي، (٥) الجنرال كراي، (٦) الجنرال كراي، (٧) الجنرال كراي، (٨) الجنرال كراي، (٩) الجنرال كراي، (١٠) الجنرال كراي.



الشيخ محمد باقر الصدر، رئيس المجلس الأعلى للشريعة الإسلامية في العراق، ١٩١٤.



الجنرال البريطاني السير روبرت كراي (في الوسط) مع ضباط الجيش البريطاني في العراق، ١ٹ١٤. (١) الجنرال كراي، (٢) الجنرال كراي، (٣) الجنرال كراي، (٤) الجنرال كراي، (٥) الجنرال كراي، (٦) الجنرال كراي، (٧) الجنرال كراي، (٨) الجنرال كراي، (٩) الجنرال كراي، (١٠) الجنرال كراي.



الجنرال البريطاني السير روبرت كراي (في الوسط) مع ضباط الجيش البريطاني في العراق، ١٩١٤. (١) الجنرال كراي، (٢) الجنرال كراي، (٣) الجنرال كراي، (٤) الجنرال كراي، (٥) الجنرال كراي، (٦) الجنرال كراي، (٧) الجنرال كراي، (٨) الجنرال كراي، (٩) الجنرال كراي، (١٠) الجنرال كراي.

مدرسة التجارة العامة

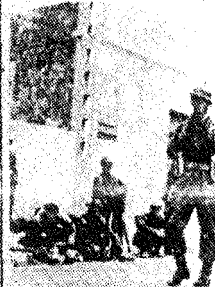


تكريم المنتصرين



كانت الحفلة التي منحتها جامعة القاهرة لمراسم تكريم المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، من بين أهم المناسبات التي احتفلت بها مصر في هذا المجال. وقد حضر الحفلة كبار المسؤولين الحكوميين والعسكريين، وكذلك عدد كبير من الضيوف الكرام. وقد تم تكريم عدد من الجنرالات والفرسان الذين ساهموا في انتصار الحلفاء على المحور. وقد تم توزيع الجوائز والشارات على هؤلاء البطلين. وقد كانت الحفلة فرصة للتعبير عن التقدير والاحترام لجهودهم في الحرب.

المنتصر المتواضع
 وقد كان من المثير للاهتمام أن يشارك في الحفلة عدد من الجنرالات والفرسان الذين ساهموا في انتصار الحلفاء على المحور. وقد تم توزيع الجوائز والشارات على هؤلاء البطلين. وقد كانت الحفلة فرصة للتعبير عن التقدير والاحترام لجهودهم في الحرب.





سجل جديد
في تاريخ
الثقافة
والفنون
والعلوم

تتميز هذه الميزة
بأنها من السيرة
التي تروي
الحياة في
الوقت
والمكان
والشأن



تتميز جريدة
بأنها من السيرة
التي تروي



شأن الديمقراطية

تتميز الطعام
بأنها من السيرة
التي تروي

تتميز الطعام
بأنها من السيرة
التي تروي

تتميز الطعام
بأنها من السيرة
التي تروي



تتميز الطعام
بأنها من السيرة
التي تروي



حفلة زفاف كريمة ابراهيم فرج باشا - جلس النحاس باشا بجوار سراج الدين باشا طوال
الحفلة .. ولم يفترقا أبدا ... حتى حول مائدة الشاي !



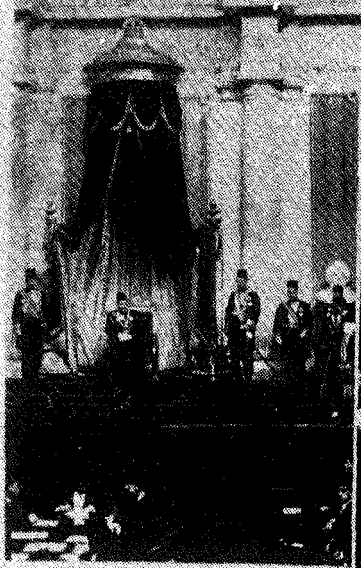
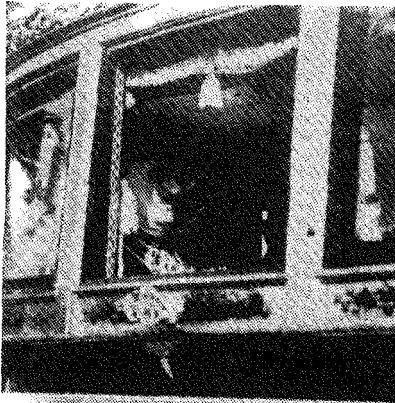
فكرى اباظة باشا .



احاطت فتيات دار الحضانة بالاميرتين فائزة وزسل شاه . . ومعهما تفحصكان من رعاية بويجة
جاءت على لسان احدى الفتيات . دار التربية والحضانة الثانية لجمعية المرأة الجديدة بمصر القديمة .



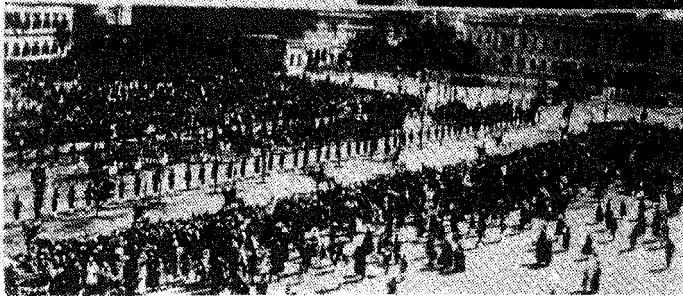
الملكة السابقة مع الملكة فريدة تصعد الدرج ، في طريقها إلى الحجرة التي اتخذتها موسسا لها . . . انها تقول للمصور « كفاية صور » . . . ووراءها ظهرت بعض جوانب الردهة الداخلية بالقصر .



خطاب العرش



المجلس
للشؤون
الداخلية



موكب ملكي

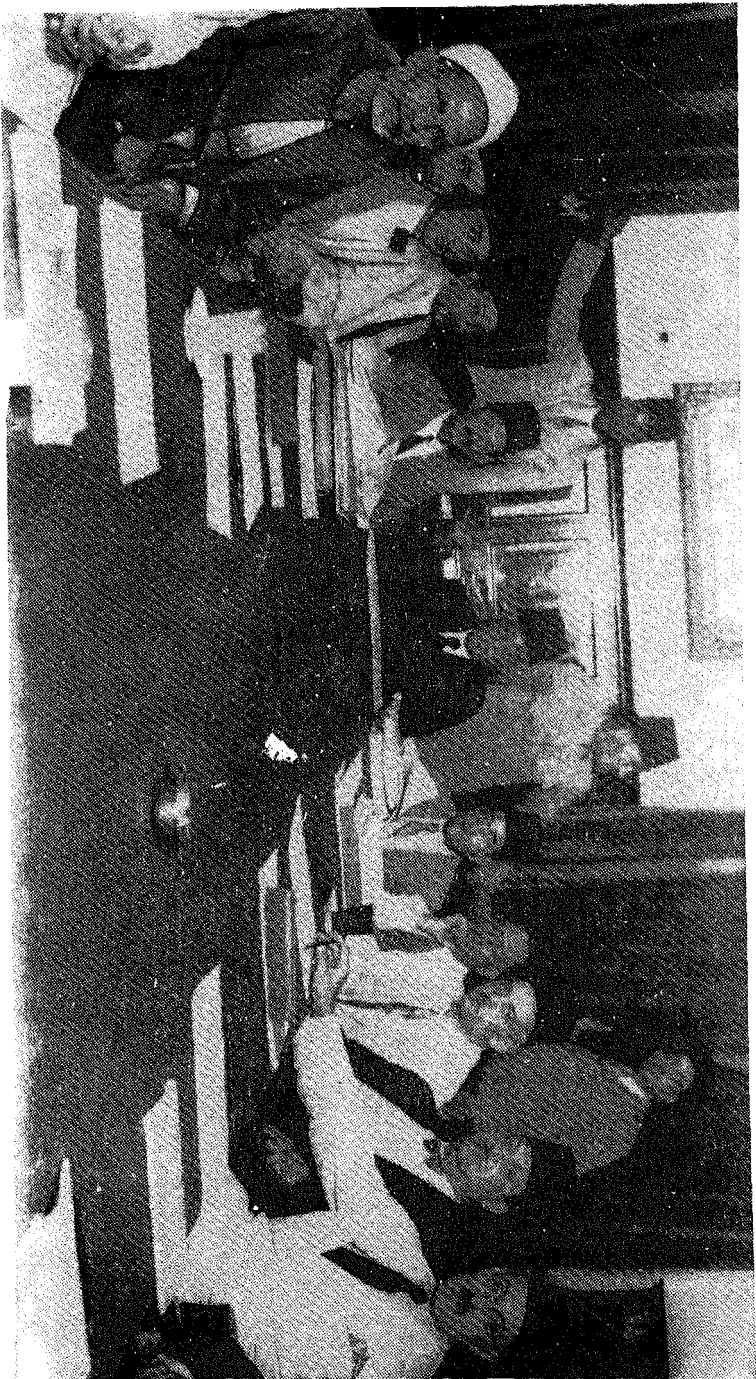


السيد البدر اوى عاشور عقب مقابلة لمحمد نجيب وتبرعه بـ ١٠ آلاف جنيه .

سنوات ما قبل الثورة ج ٤



صورة لكرامة معالي وزير الخارجية المصرية دولة عبد الفتاح يحيى باشا .



عقدت لجنة الطقاية بمجلس الشيوخ اجتماعا في صباح ١٤ يوليوز ١٩٣٧ لاستئناف دروس الوثائق الخاصة بوثق مؤتمر و لوضع تقريرها . لتقدمه الى هيئة المجلس .



كتاب (العلم) من خط المصنف

[illegible]

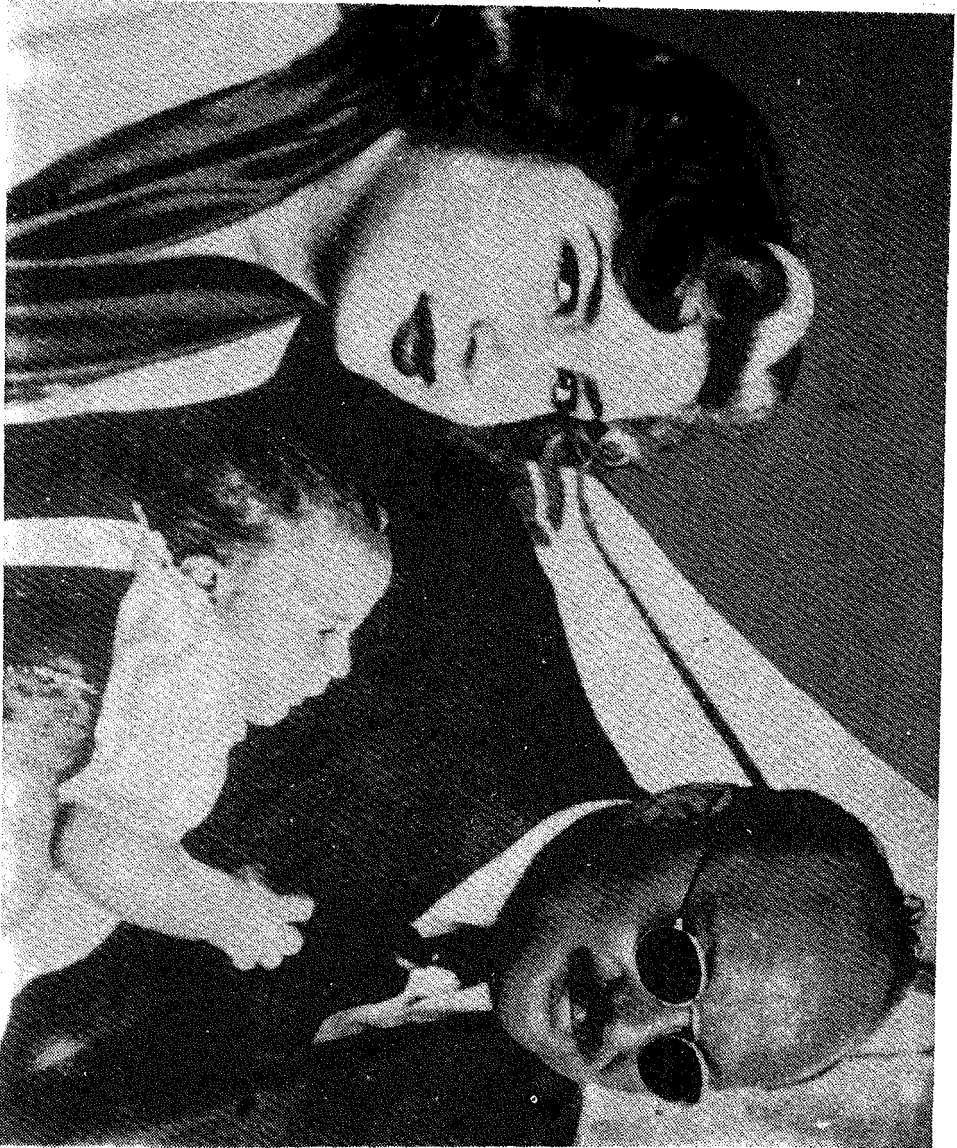
٤٠٠ مفر

المصور

AL-MUSAWIR, 1938, 1939, Vol. 1, No. 123



صورة تاريخية «الريس» احمد فؤاد مع الجنرال مكسويل



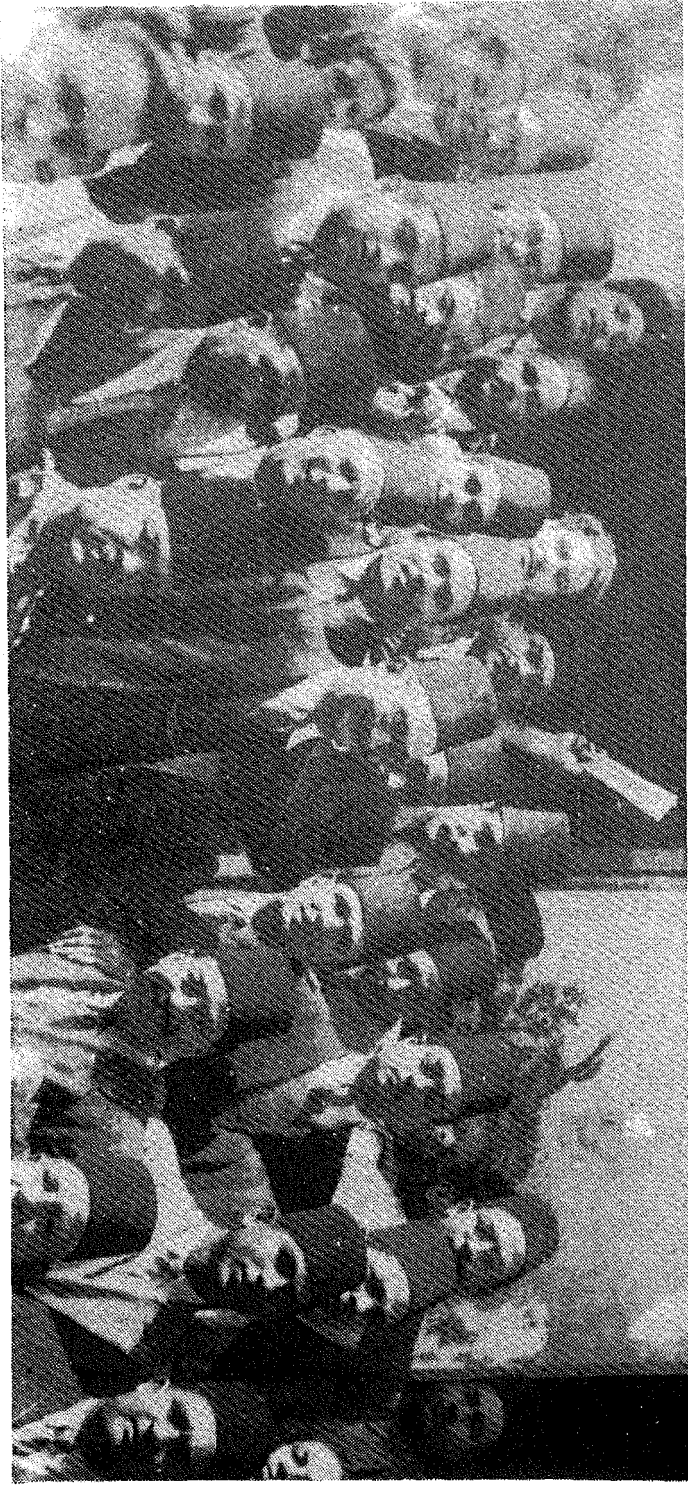
اميرة ملك مصر السابق فاروق في كبرى . الملك الحافل : أحمد فؤاد يوسط الملك السابق
والملكة ناريمان في جزيرة كبرى .



بعض المحامين في قضية القنابل يوم السبت .
ابراهيم بك الهلباوى - مكرم عبيد - القرايلى باشا - الاستاذ صدقى المحامى .



عبد الحميد بدوي باشا .



أدباء العروبة : حشد أدباء العروبة ، مؤتمر في الزقازيق ، وآخر في النعيم ، وسيحصلون بالبلاد العربية لينضموا لهم
 فروعاً . وترأسهم في الصورة وقد ظهر معالي إبراهيم صموئيل باطلة باشا الذي يشجع المشروع ورواه فحتم به اهتماماً بالقاء . وهو
 صحفي قديم معروف باسم و النزال و كاتب ، وشاعر من الطراز الأول .

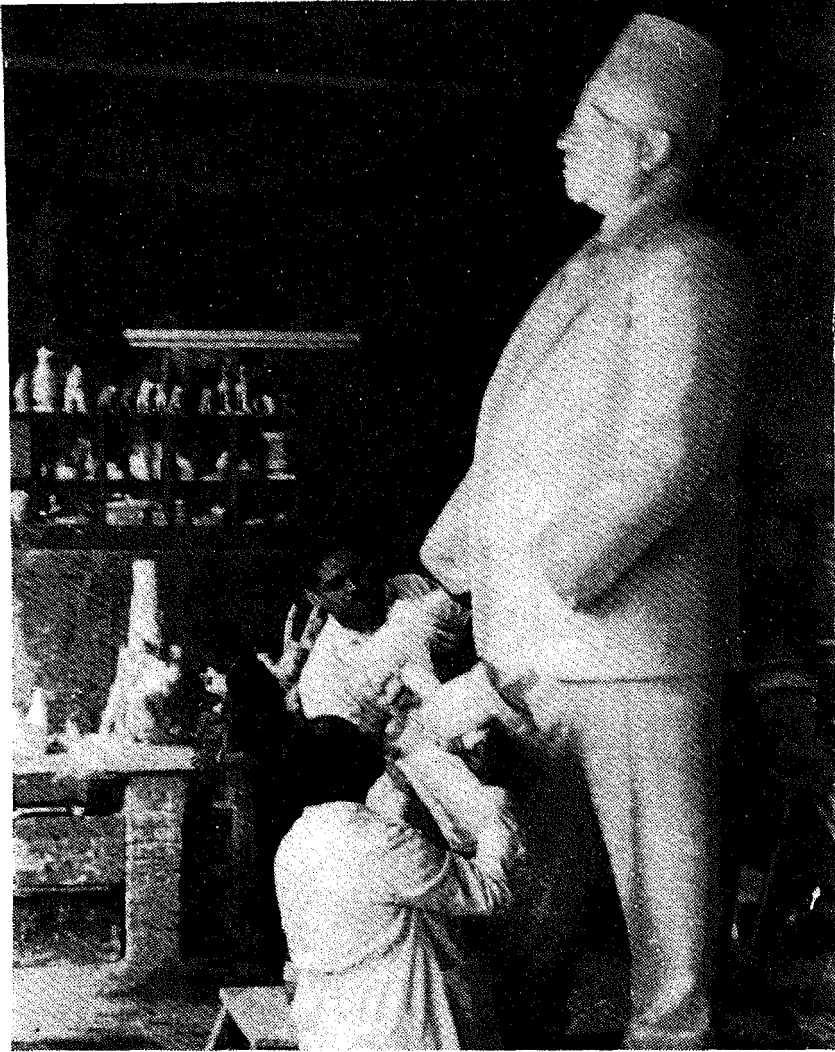


علی ماهر باشا ومفتی فلسطین .



عيد الفتاة المصرية

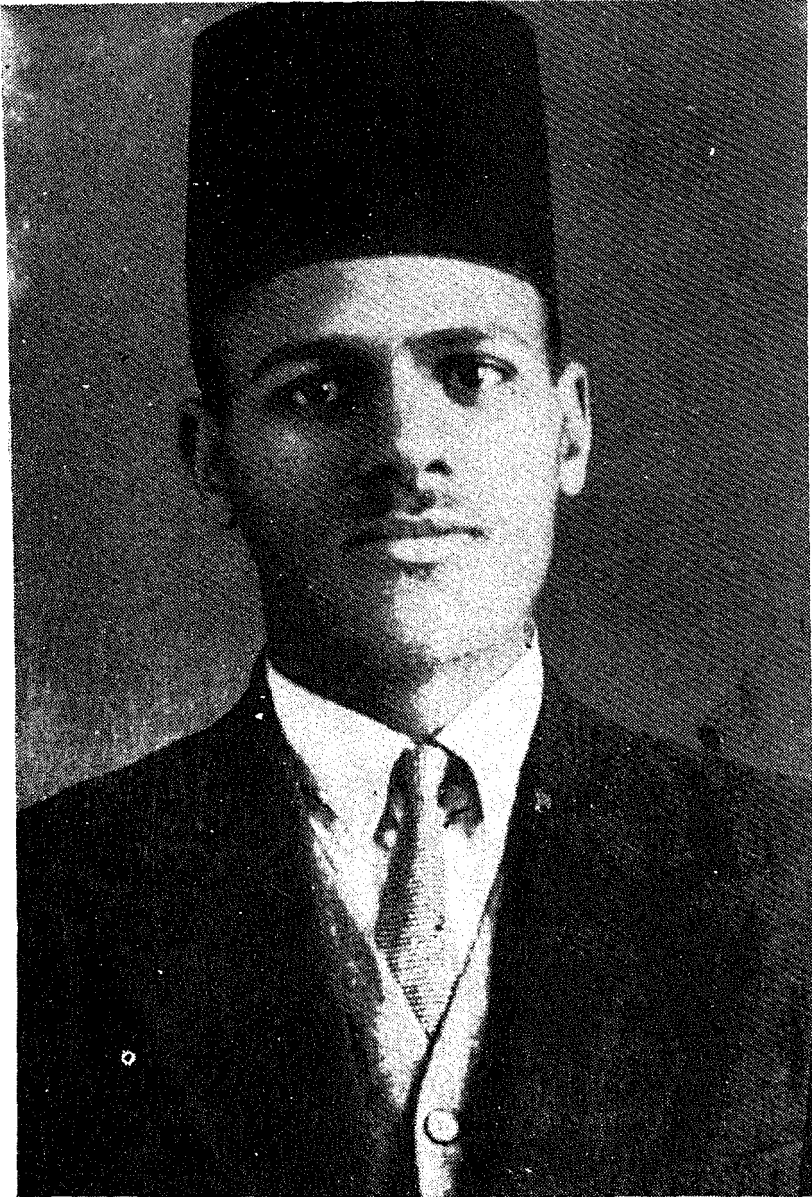
والله اعلم بالصواب



تمثال طلعت حرب للفنان فتحي عمود .



النائب العام محمود بك منصور .



شهداء عام ۱۹۳۵ عل مله عقیقی .

المصر



غفر الله له ولوالديه

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في جامعة القاهرة
مركز الدراسات والبحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
الطريق إلى التنمية المستدامة: دور التعليم والبحث العلمي
د. محمد عبد الحليم عبد الله



سنوات ما قبل الثورة ج ٤



« عبد الحميد عنایت » أحد المتهمين باغتيال السيرى ستاك .

المصور

العدد ١٦٦
الطبعة ١٦ ديسمبر ١٩٢٥
الاشتراك
في مصر ٥٠٠ قرشاً
في الخارج ١٠٠٠ قرشاً
إلى ٥٠٠ قرشاً أجرة بريد مصر

إذا أردت
أن تعلمي انتقام هذا المصور
الذي قد جردت من جوارحه

من المند في التطر العربي والسودان * ١ مليارات

زعما الثورة في سوريا

(سور جمهورية في سوريا)



سعد الله البتار
القائد العام للثورة في سوريا



زيد بك الأطرش

زيد بك الأطرش

القائد الثاني للثورة في سوريا



القائد الثالث للثورة في سوريا



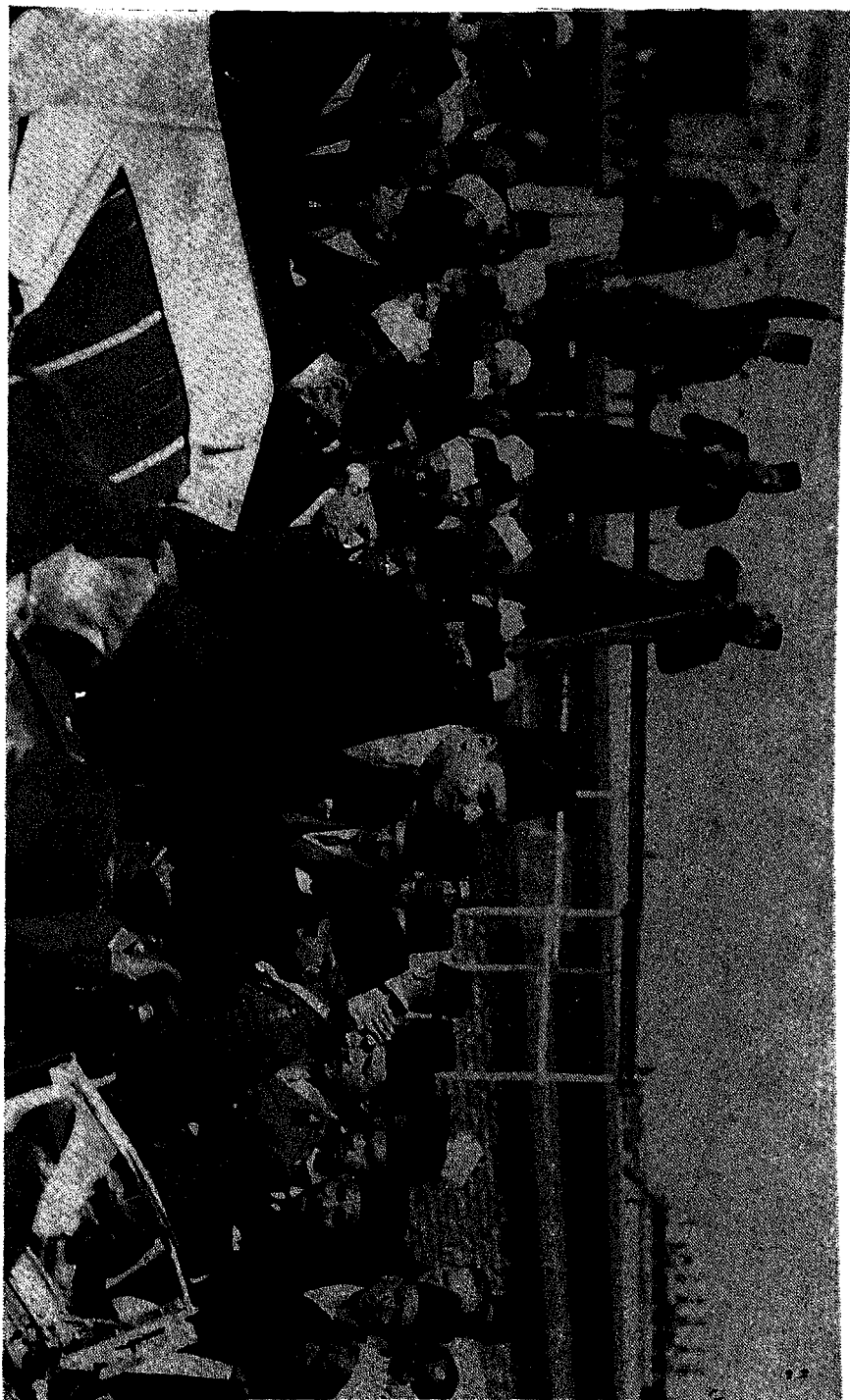
القائد الرابع للثورة في سوريا



القائد الخامس للثورة في سوريا



القائد السادس للثورة في سوريا



جلازة الملك في رحلة إلى العين جند مفادرة حوران أسران

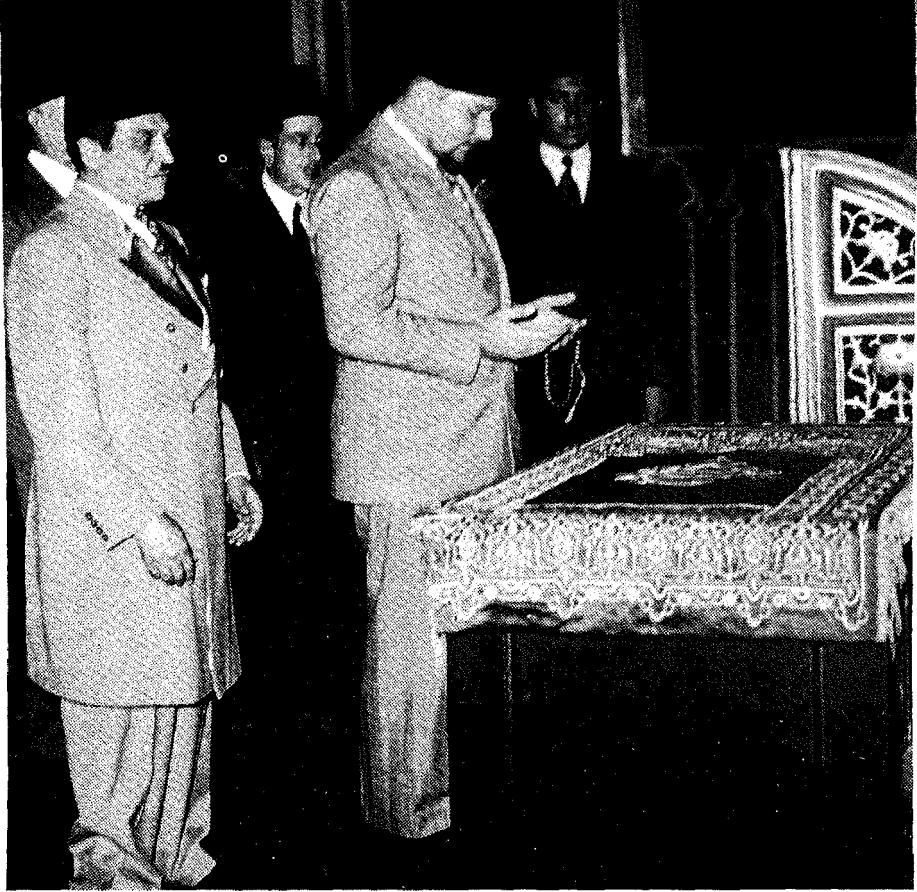
[illegible]

اوستاد ابو کبر

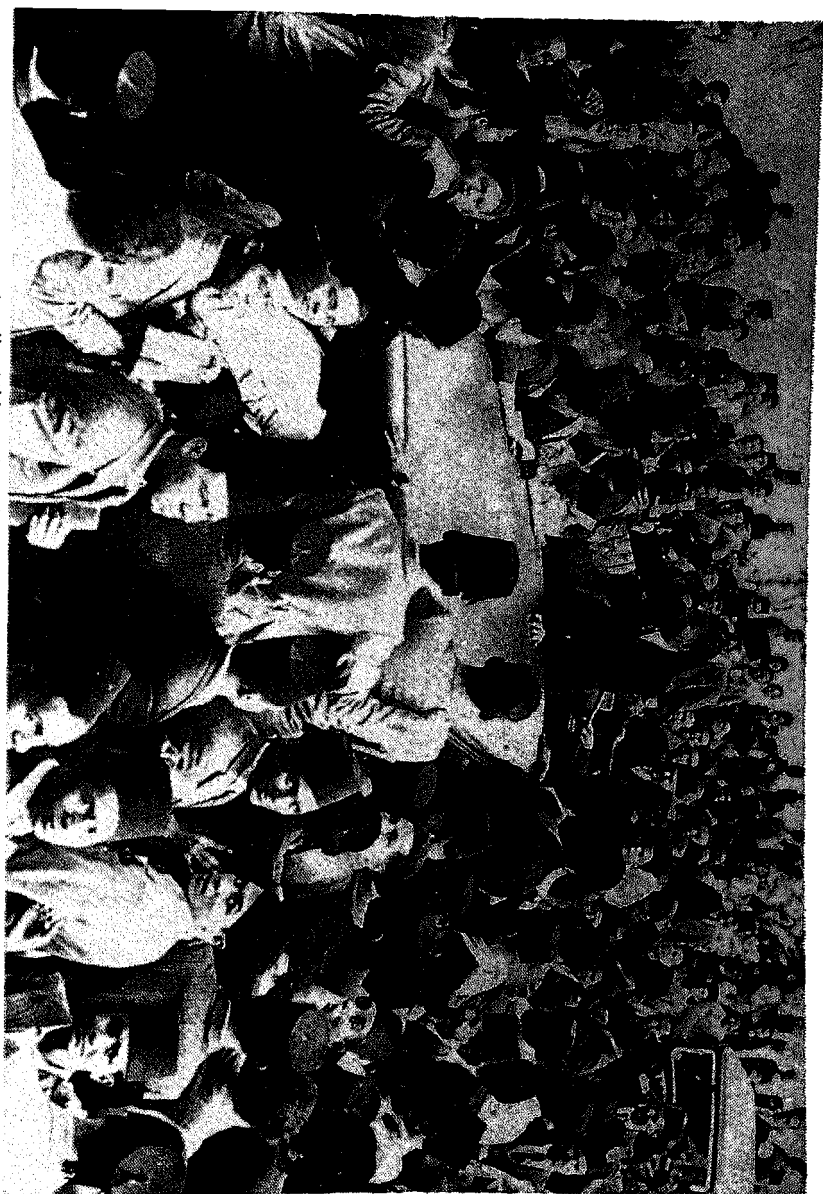
A black and white portrait of a man with a beard and mustache, wearing a dark shirt. The portrait is framed in an oval. The man has a serious expression and is looking directly at the camera. The background is a light, textured grey. The image has a grainy, high-contrast quality.

[illegible]





جلالة الملك يقرأ الفاتحة أمام ضريح السيد البدوي . هكذا قيل لفاروق أنه يستطيع أن
يصبح خليفة المسلمين دون حاجة إلى الاعتماد على المشايخ أطلق لحيته ، وأمسك بالمسبحة في
يده . . . واتخذ سمات النقي الورع ولكن .

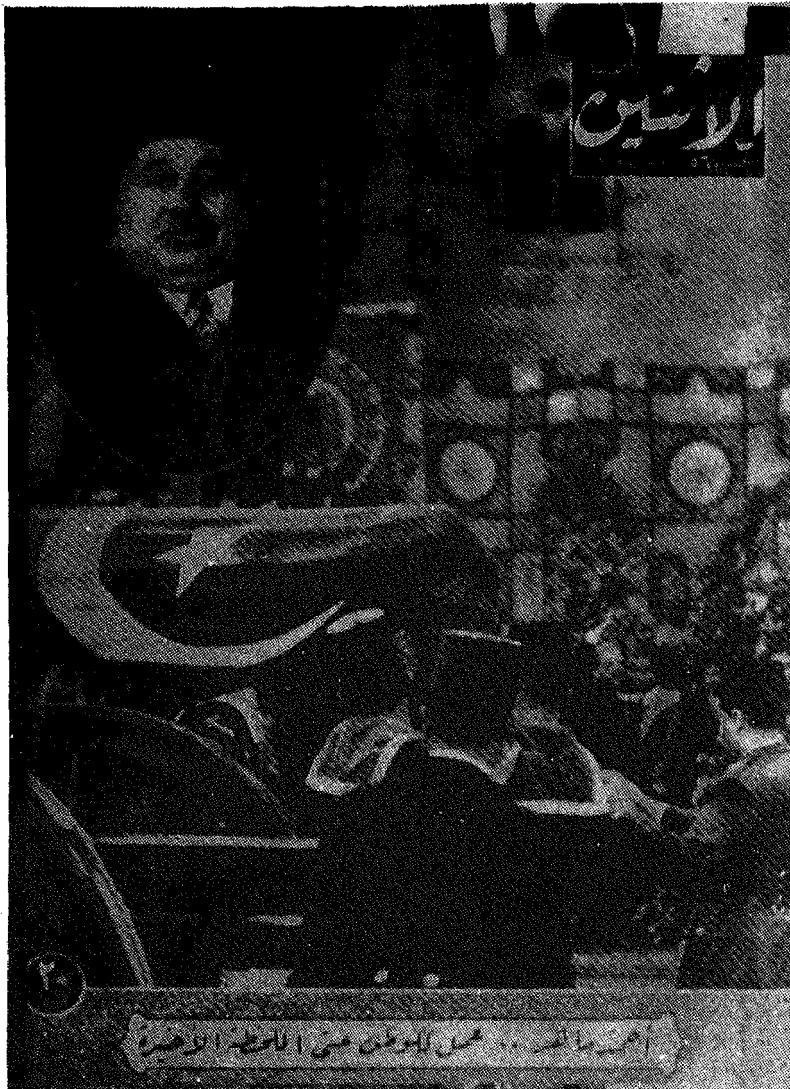


سيرة النيل حاس حليم عند وصولها إلى الجامعة المصرية لزيارة الشعب الطلابي للجهاد



وزارة عمود فهمى الترشى الهيئة السياسية جندمة فى دار الوزارة فى بركلى .







المصر

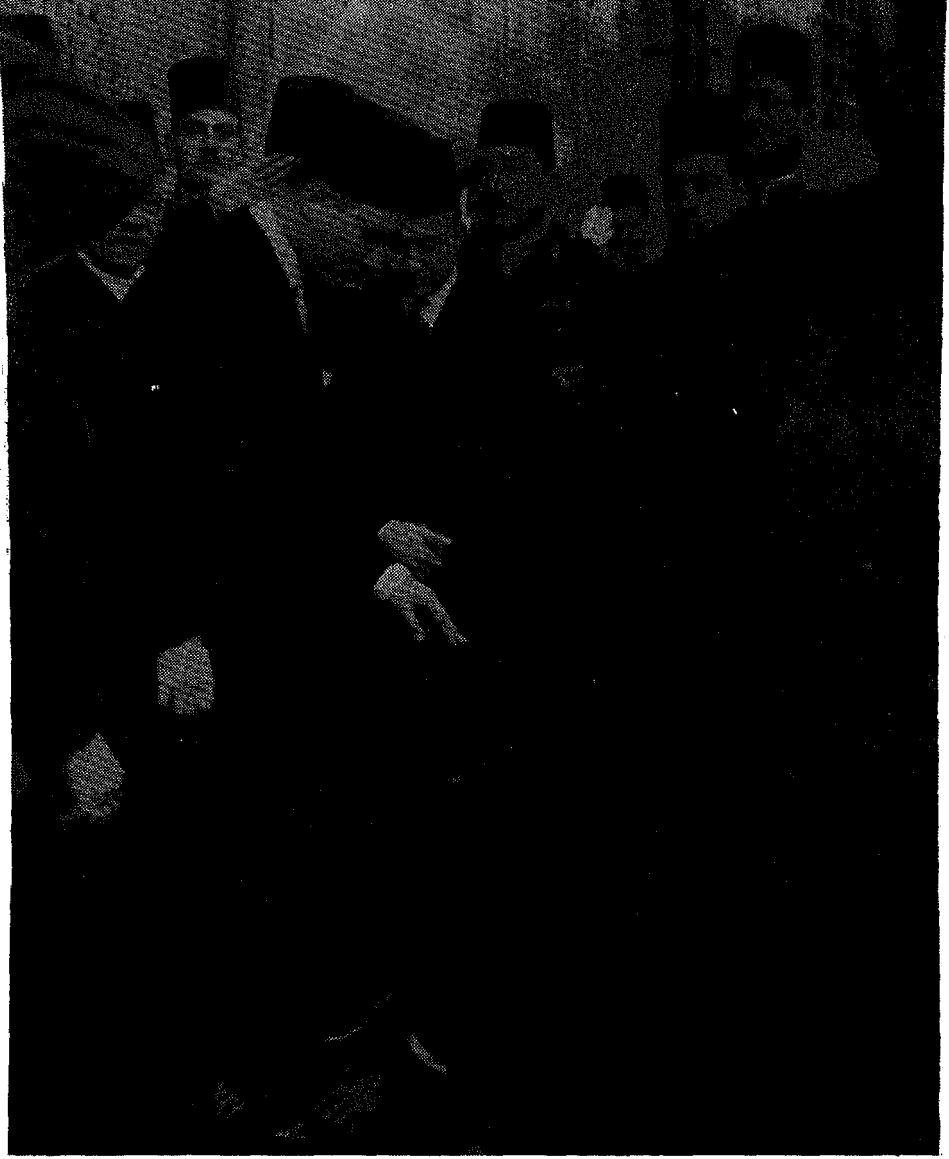
AL-MISRIYAH No. 22, January 11, 1938

العدد ٢٢
الجمعة ١١ كانون الثاني ١٩٣٨
السنة ١٦

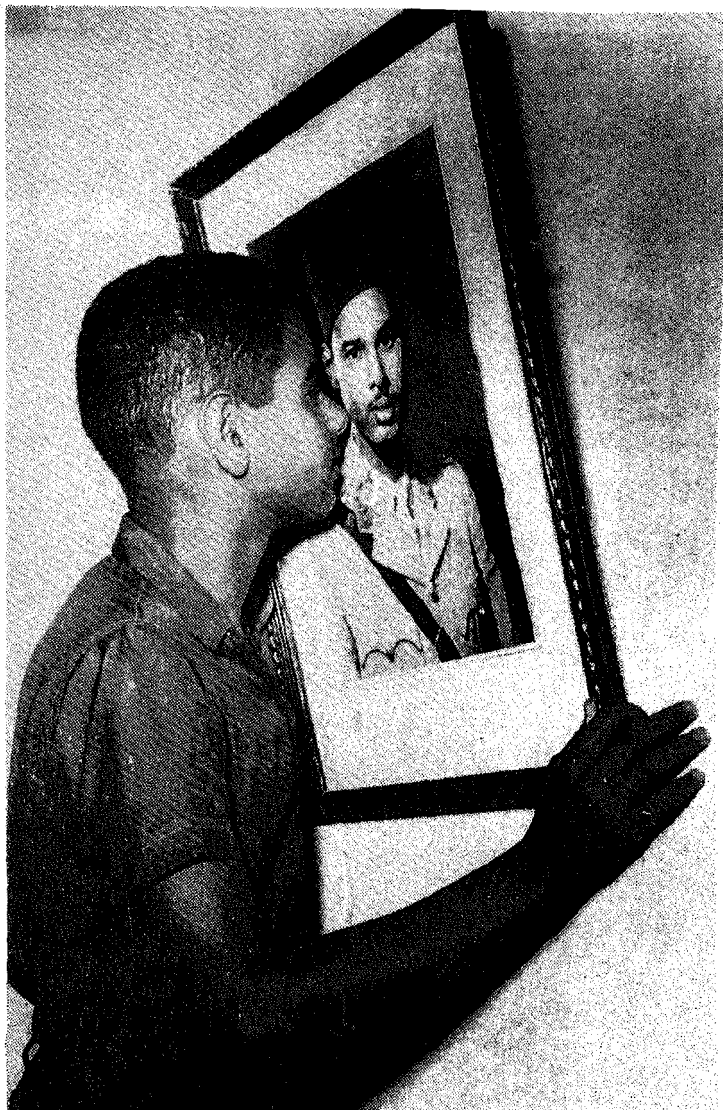
السنة ١٦
العدد ٢٢
الجمعة ١١ كانون الثاني ١٩٣٨

التعاضد بين اصحاب الامور والاشواق

في هذه الايام التي نعيشها من الامور والاشواق...
...والاشواق التي نعيشها من الامور...
...والاشواق التي نعيشها من الامور...



جلالة الملك فاروق الأول يؤدي صلاة الجمعة في الجامع الأزهر الشريف .



مع اولاد ضحايا حرب فلسطين .

المصور

AL-HUSAWAH - Cairo, 9 May 1927 - Vol. 10, No. 308



الرئيس يتأمل...



معرض اتحاد الفنانين الجميلة .



لم يسمح لنا دولة سرى باشا بتصوير اجتماع المجلس . فطلبنا من الدكتور محمد مائيم ، وزير الدولة أن يتوسط لنا لدى
دولته ليسمح لنا بالتصوير على اعتبار أن الوزارة جديدة ، وهذا الاجتماع أول اجتماعها ، فسمح ، ولكنه قال لنا و أنا ما عتدش
وسائط .. المرة دي وديس .. ده أول وآخر استثناء أصعله ودها كدنا نلتقط صورقن ، أو ثلاثا ، حتى دفع يده وقال بلهجته الحجازية
التقليدية : و بس .. مشكرك .. انفضله
وزارة حسين سرى باشا .

العدد ١٧٤١
١٧٤١
١٧٤١

المصور

١٧٤١
١٧٤١
١٧٤١

AL-MISRAWI - No. 1741 - Cairo (Egypt) 17 February 1960

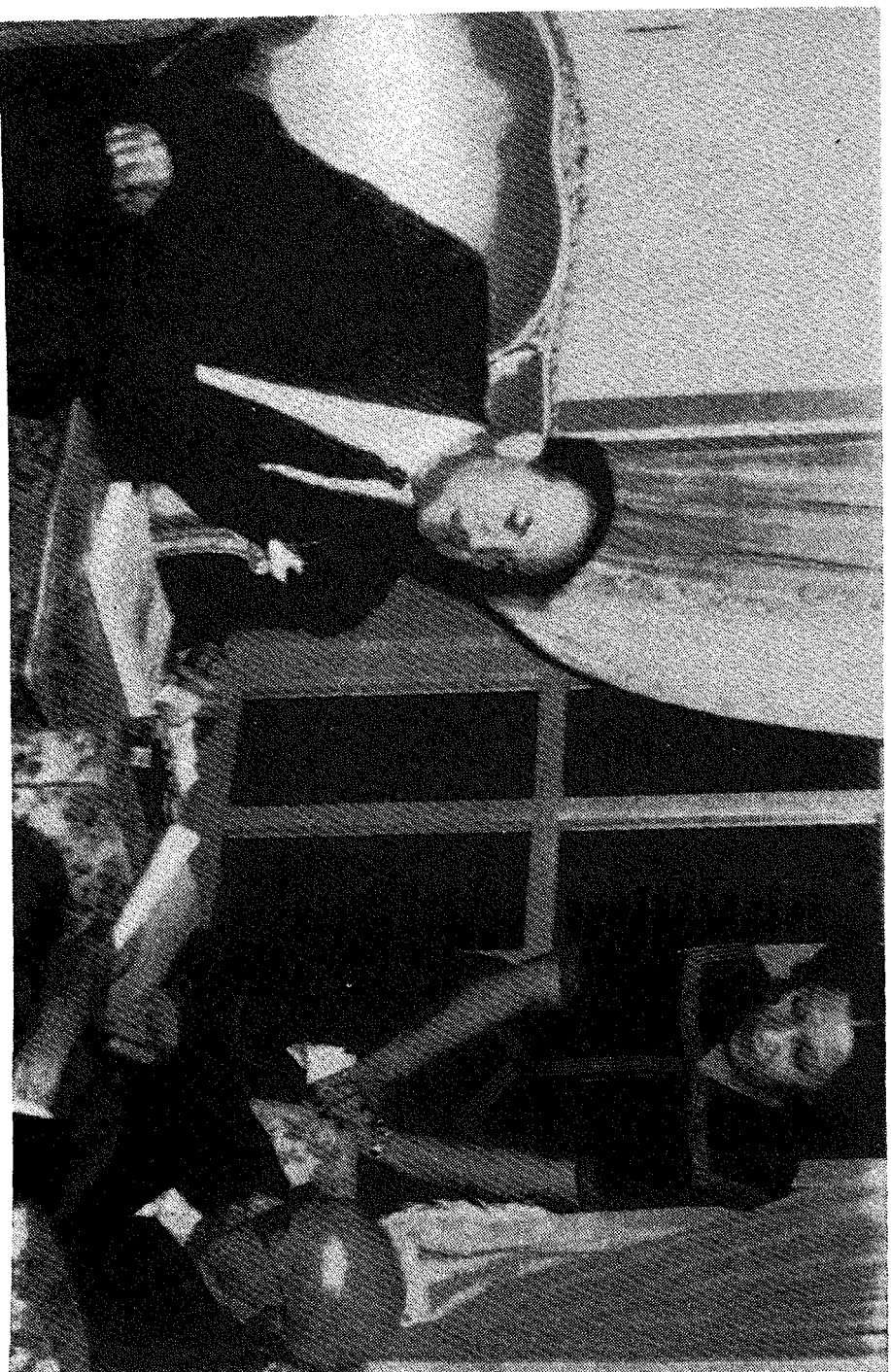


مع هذا العدد
صورة
٢٢
٢٢
٢٢



الاستاذ محمد محمد جلال يقدم سبجارة إلى أحد موظفي مطار راين . ماين عند وصوله إلى فرانكفورت بالمانيا .

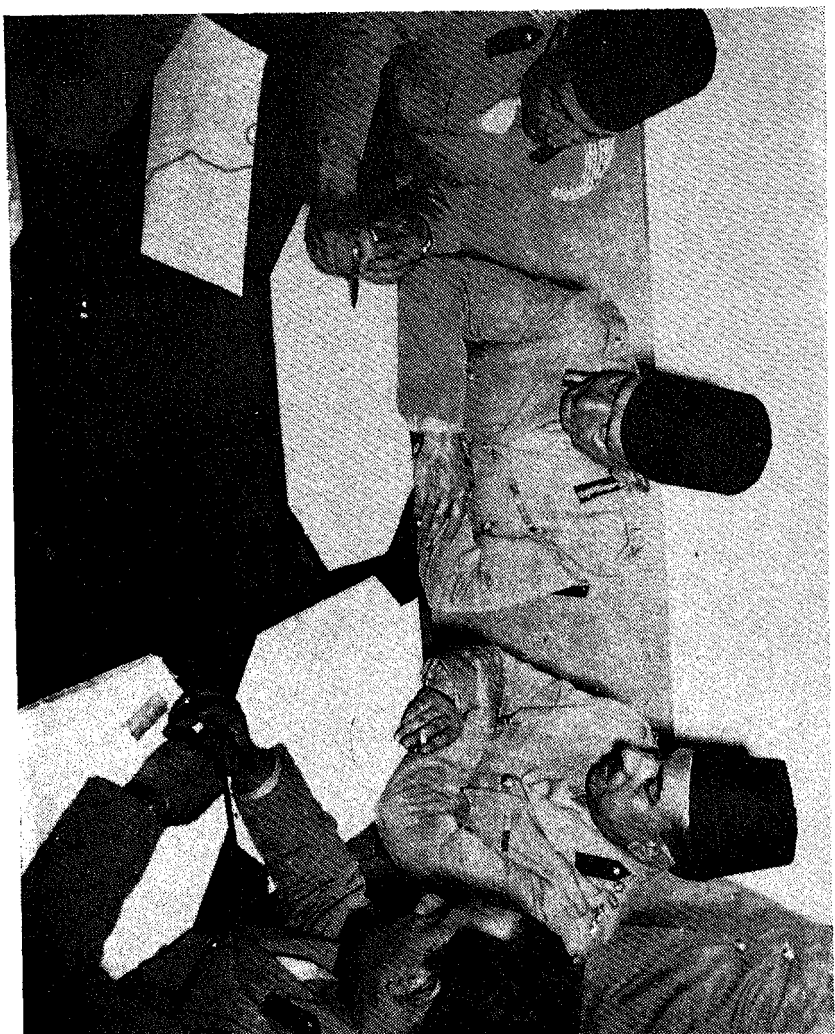




بعد عودة صديق باشا من لندن ، وعلى الرغم من مرضه ، وفيهجة الأطباء له بالترام الثانية تراه مكيًا على العمل
وكتابة المذكرات في غديره ، وقد أخذ من كريمة أسيطة حاتم ورفيقها عزيز أباظة باشا أسيين ومناوين .



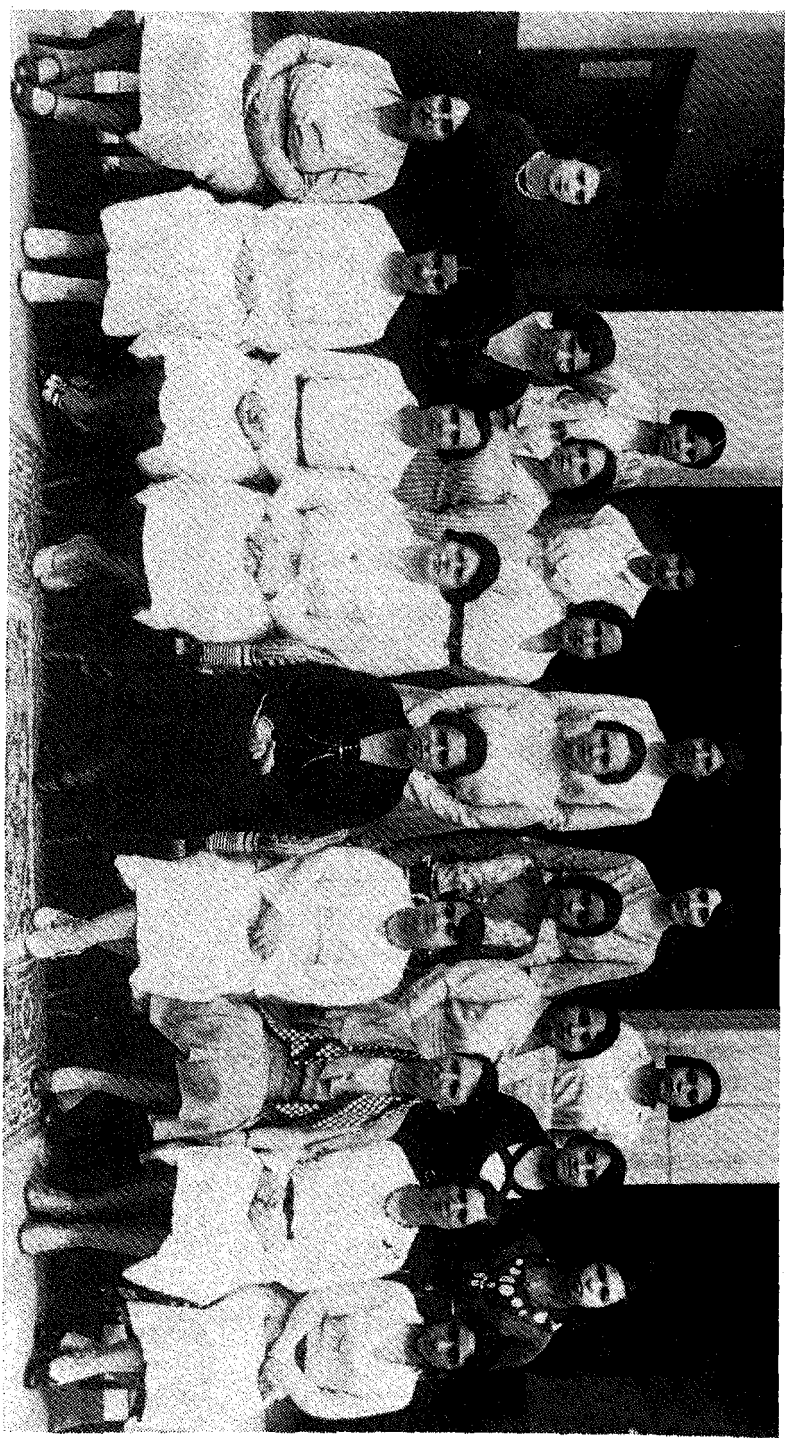
حفلة قرينسا في عربة جلالة الملك إلى العاصمة . حفرة صاحب البرة محمد السيد شاهين
بك مدير البرية هم بلشم يد جلالة الملك في أثناء وقوف القطار الملكي في حفلة قرينسا وقد تعطف
جلالته فانقسم .



المستشارين المسكرين من اليمن القاطنات حنين سري عاير بك ، الأمير إلى إبراهيم سعد
السري بك . . المصداق أحمد حد بك باشا رئيس المستشارين . أمير إلى سعد الدين صبور بك .



فاطمة رشدى .



لغيف من المربيات الفاضلات حول السيدة الفاضلة أسماء فهمي .

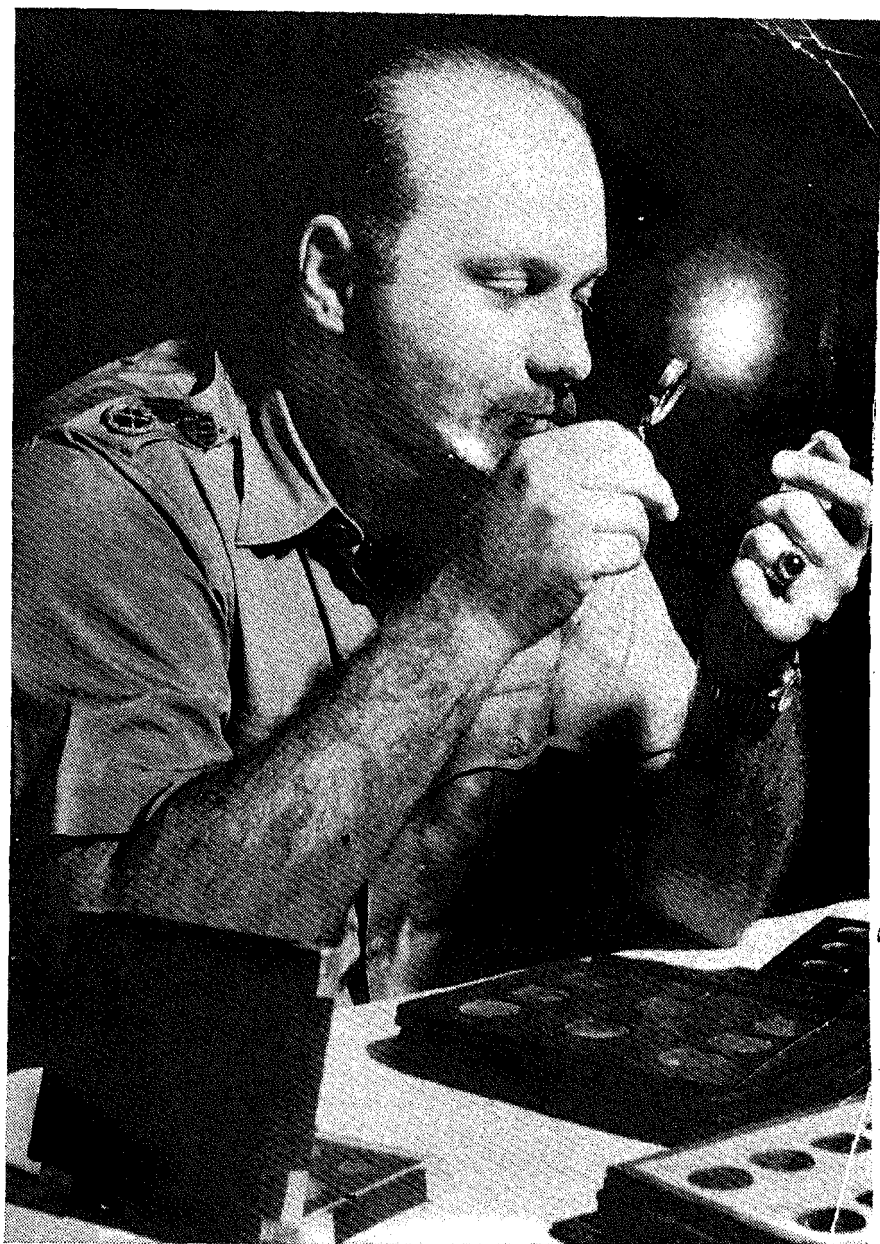


عزیز المصری باشا .



ابتسامة فريدة
لا تخلو من الأسى
ولا تخلو من الأمل!

مع الملكة فريدة .





الملك فاروق حينما حاول أن ينسب نفسه إلى آل البيت « وقد أطلق لحيته وأمسك بالمسبحة »

مكتب المراسلات

مكتب المراسلات

بغداد ١٩٤٤

سيد مدير

مرفوعة الى رفقته صاحب المراسلات السيد المفضل فاضل الله

وقد الى مصر يدوم التوسيع المأخوذ في غطته
رخصة سرية مرفوعة رفقته صاحب السعادة المستر
نورثون رئيس القنصل البريطاني

وقد دعائه لتناول الفضايلة بداء الفضايلة
البريطانية يدوم التوسيع في غطته
مما ولدت الانصاف جبهتكم لدموقكم ذلك
فتمت بسلام

بسمه الحمد على المأخذ يدوم على احوال مصر
رغم عامه

بحسب التماسه قادم رخصة - ربه للظفر في المراسلات
التي هي القاتلة على حدود مصر وانه كما لم يمتد
معنى في سبيله ذلك

عنه انه انتظر عودة جبهتكم الى
القاهرة ليتم في سبيله المقام رخصة سرية
وهذا السبب لم يوجب الى القصر العباسي
لقد اسسه في سبيل التوسيعات . وقد
انضم - عامه السيد البريطاني بموقف

صاحب المال احمد جانيه باسما رئيس
رئيسه جبهتكم واقضت اليه بذلك

طوبى في من الذم رخصة سرية
استمر وقف المراسلات في سبيله

مدونة مختلفة لعدة
مبارح المعتبر . وقد قدنا هذه

استغفرت فرساً بسنة الماهي المنزل
مهاذات الصان السر والسر والسر
عمره الفاروق وعيا من حبيب ورسولهم
والفقتهم تفهم من سفهم الى المصير
لهذه احدى الكثرة لهم ما تراه لهم
السرور اعدوا بليلة تقارهم
رسمنا لاسم التوفيق عليه ساروا
ما خيالهم مبارح الامم الى الفهم ورسول
الى المستنار السبع بعد الله حينه
بكل شيء هذا لا يتفهم واقاسم
وقد اجندف زيفهم انهم في غاية البر

والصوت
ويؤتى آت اذكر لهدوئهم الى المحدث منهم
من الة اوصهم بكونهم من الماهي
مما كنتم شأهم ولا كما هم مؤمنون
التيهم ليعاد هذا الذي كنتم
به حاس قد بدلتهم جودى رسولهم
انكم هم بسطرتكم ما تم اليه
وانعاهم بكونهم عليه

هذا ما علة الى الماهي لهدوئهم
رجعت ما علة راضى بالهدوئهم من الماهي
لهدوئهم الماهي الدابة
محمد بن محمد

الفهرس

الصفحة

٣ مقدمة الجزء الرابع

١٥ الباب الأول

الفصل الأول :

مفاتيح السفارة البريطانية وسراى عابدين وكانقا -

السفارة والسراى - يتقاسمان السلطة الفعلية

١٧ والسلطة الرسمية

الفصل الثانى :

الأحزاب المصرية : الدستوريون - الوطنى - الوفد

٢٦ المصرى - الأحرار ، بعض ما لها - وبعض ما عليها

الفصل الثالث :

أحزابنا السياسية عندما تتألف وعندما تتحارب ،

٤٨ لا فوارق تذكر بين أحزابنا وهى فى المعارضة

٥٩ الباب الثانى

الفصل الأول :

وقبل الحديث عن الكتاب الأسود وملحقه والكتاب

٦١ الأبيض لابد من مقدمة مطولة

الفصل الثانى :

كان نشر الكتاب الأسود سببا فى انزلاق حكومة

٧٦ الوفد الى كثير من الأخطاء السياسية

الفصل الثالث :

ملخص لبعض ما جاء بالكتاب الأسود من اتهامات

٨٦ لوزارة النحاس باشا وللنحاس باشا

٩٧ الباب الثالث

الفصل الأول :

من وجهة نظر مكرم عبيد باشا : لماذا كان الخلاف

٩٩ بينى وبين النحاس باشا

الفصل الثاني :

- استغلال النفوذ لكسب غير المشروع عن طريق
البيع والشراء والتنظر على الأوقاف . . . ١٢١

الفصل الثالث :

- مكرم عبيد باشا يتهم وزارة النحاس باشا بالعبث
فى أمور التموين والتصدير لصالح الأنسباء
والأقرباء ، والمقربين ١٤٧

الفصل الرابع :

- اتهامات محددة باستخدام التسعيرة لصالح
الأقرباء واتهامات أخرى بتفشى المحسوبية والرشوة
واستغلال القضاء ١٦٩

الفصل الخامس :

- وأخيرا لا آخر . . مكرم باشا يتهم وزارة النحاس
باشا باستغلال الأحكام العرفية لصالحه كما يتهمه
بتزوير الانتخابات واعتقال خصومه السياسيين
ويخنق حرية الصحافة ١٩٣

- الباب الرابع ٢١٩

الفصل الأول :

- ولماذا لم يلق الكتاب الأبيض شهرة الكتاب الأسود ؟
قصة الكتاب الأبيض ردا على الكتاب الأسود ٢٢١

الفصل الثاني :

- الوزراء الوفديون ورئيسهم يدفعون عن أنفسهم
اتهامات مكرم عبيد ٢٣١

الفصل الثالث :

- رئيس الوزراء - رفعة النحاس باشا - ينفى عن
نفسه استغلال نفوذه كرئيس للوزراء ويدحض
اتهامات مكرم عبيد ٢٤٣

مل الرابع :

- ٢٦٣ حكاية وقف البدر اوى ووقف السيد عبد العال
وحكايات بيع النحاس باشا منزله بسمنود . .

- ٣١٥ ب الخامس

مل الأول :

- ٣١٧ استقلال رخيص ، أقفاص سمك ، وسبان ، وتأجير
منازل حكومية بأسعار رخيصة ، ومتاجرة فى
الرتب ، والنياشين

مل الثانى :

- ٣٤٣ استجوابان هامن والنتيجة كالعادة الانتقال الى
جدول الأعمال

مل الثالث :

- ٣٦٥ استجوابان لمكرم عبيد باشا من أخطر الاستجوابات
فى تاريخ الحياة البرلمانية المصرية

مل الرابع :

- ٣٨٠ النحاس يرد بالوثائق على مكرم

مل الخامس :

- ٤١٧ تجيب الهالى الأديب والسياسى يرد على مكرم
عبيد السياسى والأديب ، فصل مكرم عبيد من مجلس
النواب فى أول سابقة من نوعها فى التاريخ
البرلمانى

- ٤٣٩ أب السادس

مل الأول :

- ٤٤١ من تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع
والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد وزارة
النحاس باشا ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ٣ أكتوبر ١٩٤٤

الفصل الثانى .

على هامش لجنة التحقيق الوزارية التى شكلتها
وزارة د. أحمد ماهر باشا برئاسة مكرم عبيد باشا ٤٧١

● الباب السابع ٥١٣

الفصل الأول :

وكان للكتاب الأسود ملحق سرى لم يدربه الكثيرون ٥١٥

الفصل الثانى :

وأخيرا يبقى - بعد كل هذه الفصول - الرد على
سؤالين هامين ٥٣٩

● الباب الثامن ٥٨٥

الفصل الأول :

حرب الصحراء الغربية من الألف الى الياء . ٥٨٧

الفصل الثانى :

● أسرار الحرب فى الصحراء الغربية كما
كما يرويها ونستون تشرشل

● من يوميات مونترجرى القائد العبقري عن
الحرب فى العلمين ٦٠٩

● الباب التاسع ٦٥٩

الفصل الأول :

فصل اجتماعى وسياسى وأدبى أردت أتيانه هنا
تعميقا للفائدة ٦٦١

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩١/٧٦٥١

ISBN — 977 — 01 — 2789 — 2

هذا هو الكتاب الرابع فى سلسلة كتب « سنوات ما قبل الثورة » ، التى تتناول تاريخ مصر الحديث من خلال رؤية صادقة ، ومعايشة حقيقية لكل ما دار فى الشارع السياسى المصرى ، وبخاصة منذ فترة الثلاثينات حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وتاريخ مصر هو تاريخ الوحدة الوطنية . وحدة المصريين جميعا بلا تعصب . وبلا تفرقة . وبلا اتاحة فرصة لسلأيدى العائنة . فقد أكد تاريخ مصر دائما أن أبناءها يقفون جميعا صفا واحدا أمام أى محاولة لاختراق الصفوف . وبخاصة إذا كانت محاولة الاختراق تأتى من خلال قوى خارجية . فهذه هى مصر تتصدى لكل المحاولات . وتمزق كل محاولة للفرقة . لأن مصر هى الكل الذى لا يتجزأ . والصف الذى لا يختلج . والضمير الذى لا يموت ولا يباع .

ان صبرى أبو المجد قد صاغ تاريخ مصر الحديث بضمير القاضى المتعبد . رغم أنه قد عاش فى الشارع السياسى أكثر من خمسين عاما . وعاصر الأحداث . وعاش رجالات مصر فى فترة ما قبل الثورة . لكنه اختار أن يطرح عواطفه جانبا . وأن ينصف الموتى من الأحياء . وأن يؤد جدارة أبناء مصر بأن ينتموا إليها . وأن يكتبوا صفحات جديدة ومشرفة فى تاريخها الوطنى .

وهذا الكتاب هو آخر صفحات الوطنية والجهاد التى سجلها بأمانة المؤرخ وضمير القاضى وإنسانيته . قلم صبرى أبو المجد .

أحمد زكى عبد الحليم